

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي

الشافعي بن حجر العسقلاني

طبعة ضخمة مقابل فيها متن صحيح البخاري على نسخة الفتح، مشروطة ببعض الألفاظ من النسخة السلطانية
من البرزنجية، ومن تظليل التعليل، مشروطة بترقيم محمد بن قزويني، بيضة الألفاظ، ورواها طريقاً بالمتن
الألفاظ الحديث بينها، مشروطة من صحيح مسلم بألفاظها، وألفاظ التفسير في التفسير القديم من الألفاظ الحديث وغيرها،
مشروطة، الشراوات المقتضية عند البخاري، صحيح البخاري فيها مزيداً بالصحيح والاعتناء، الشرح ورواها
بما أناسب والأماهير ورواها ما فيه فنياً، ورواها الطبعة بفهارس المرويات والأماهير والألفاظ.

بنيته في كتابه الذي لا ينسى

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي
الشَّيْخُ بَابُ حَجَرِ لَعْنَتَانِي

(773 - 852) هـ

طبعة صحمة مقابل فيها متن صحيح البخاري على نسخة الفتح، مزينة ببعض الألفاظ من النسخة السلطانية
عن البرزنية، ومن تغليب التعليل، مرفقة بتزقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بينة لأطراف، رمز للأطراف باختلاف
الفاظ الحديث بينها، مرفقة من صحيح مسلم بأطرافها، قابلة للنظر في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث وغيره،
مرفقة الأفراد العشرة عند البخاري، صحيح البخاري فيها مزيد بالصحيح والاعتناء، الشرح وزعت فقراته
بما يناسب والأحاديث ووضح ما فيه فتيا، زودت الطبعة بفهارس للموضوعات والأحاديث والآثار.

الجزء الأول

بَيْتُ الْإِكْبَارِ لِلدَّوْلَةِ



جميع الحقوق محفوظة والنشر والترجمة ممنوعة

All Copyrights Reserved

مسجلة حقوق هذا الكتاب لشركة بيت الأفكار الدولية، طبع هذا الكتاب عام ٢٠٠٦ في لبنان، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير، أو التسجيل، أو بغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من الناشر، وإن عدم التزام ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية والجزائية.

234,1

ابن حجر أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر المسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)
فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر المسقلاني: - عمان: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٠.

(٣٧١) صفحة

ر. ١: (١٩٦٣/ ٦/ ٢٠٠٠).

الواصفات: /صحيح البخاري/

ISBN 995721046-7

بيت الأفكار الدولية

الأردن

P.O.Box 927435 Amman 11190 Jordan
Tel +962 6 566 0201 Fax +962 6 566 0209

السعودية

P.O.Box 220705 Riyadh 11311 K.S.A
Tel +966 1 404 2555 Fax +966 1 403 4238

WWW

www.afkar.ws
e-mail: ideashome@afkar.ws

المؤمن للتوزيع

السعودية

P.O.Box 69786 Riyadh 11657 K.S.A

الرياض

+966 1 243 6423 Fax +966 1 243 6421

02 5742532

مكة المكرمة

02 6873547

جدة

04 8344355

للدينة المنورة

03 8264282

الدمام

06 3260350

الفصيم

07 2296615

أبها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شعبان سنة (٨٤٢ هـ) وقرأ المجلس الأخير هنالك وجلس المصنف على الكرسي وكان يوماً مشهوداً لم يعهد أهل العصر مثله بمحضر من العلماء والقضاة والرؤساء والفضلاء، وقال الشعراء في ذلك فأكثروا، وفرّق عليهم الذهب، وكان المستقرقي في الوليمة المذكورة نحو خمس مئة دينار، ووقعت في ذلك اليوم مطارحة أدبية.



مقدمة

إِن الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلِيلَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلِّمْ فَلَا
هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا.

أما بعد:

فإننا على طريقتنا في هذه الكتب، أن نخرجها في ثوب مقبول
معتنى بها فنياً وعلمياً، نعرض هذا الكتاب الذي انتظره الكثيرون، وهو
شرح كتاب الصحيح للبخاري الذي سبق نشره في طبعة مستقلة.
وهذا الشرح يُعدُّ أوسع الشروح وأتقنها وأحسنها عرضاً ومادة،
وهو أجلُّ من أن يذكر تعريف به، لأنه معروفٌ باسمه واسم مصنفه
شهرةً قلَّ أن يتناولها كتاب.

ذاك «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» الذي سُوفَر به في
أغواء الدنيا، وكان يطلبه القاضي والداني في حياة المصنف وبعده، وذكر
السخاوي أنه وردَ كتابٌ في سنة (٨٣٣ هـ) من شاه رخ بن تيمور ملك
الشرق يستدعي من السلطان الأشرف برسباني هدايا من جملتها (فتح
الباري)، فجَهَّز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله، ثم أعادَ
الطلب في سنة (٨٣٩ هـ) ولم يتفق أن الكتاب قد كُمل، فأرسل إليه
أيضاً قطعة أخرى. ثم في زمن الظاهر جعق جُهِّزَت له نسخة كاملة.
وكذا وقَّع لسلطان الغرب أبي فارس عبد العزيز الحفصي، فإنه
أرسل يستدعيه، فجَهَّز له ما كُمل من الكتاب.

وكان يُجهز لكتبة الشرح ولجماعة مجلس الإملاء ذهباً يُفرَّق عليهم
هذا ومصنفه حيَّ رحمه الله.

ولما كمل شرح البخاري تصنيفاً وقرأه عمل مصنفه رحمه الله
وليمةً عظيمةً بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة في يوم السبت ثامن

وقد كان الابتداء في تأليف هذا الكتاب في أوائل سنة سبع عشرة
وثمان مئة على طريق الإملاء، فصار يكتب من خطه مداولة بين الطلبة
شيئاً فشيئاً، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة، وذلك
بقراءة شيخنا (القائل السخاوي) العلامة ابن خضرم، إلى أن انتهى في
أول يوم من رجب سنة اثنين وأربعين وثمان مئة سوى ما ألحق فيه
بعد ذلك، فلم يته إلا قبيل وفاة المؤلف يسير.

قلنا: أما جمعة للمقدمة فكان في سنة ثلاث عشرة وثمان مئة،
فأنهاها قبل الشروع في الشرح، لذا نُحِدْ تفاوتاً أحياناً بين مادة المقدمة
ومادة الشرح، لأن بعض ما ذكر في المقدمة لم يكن الاستقراء فيها دقيقاً،
فضلاً عن الخلاف بين نصيهما مما يُغَيِّدُ كُلَّ منهما رأياً غير الذي في
الأخر. ولو كان في المقدمة مُنْعَجٌ لأوردنا أمثلة.

وقد وصَّلت المقدمة الأفاق قبل الانتهاء من الشرح، وكان ممن
تناولها محمد بن إبراهيم الوزير اليماني المتوفى (٨٤٠ هـ) ونُقِلَ منها في
كتابه المشهور «العواصم والقواصم» وأشاد بمصنفها ولم يكن بعدُ وصَّلت
إليه شيء من الفتح.

وقد تأخَّرَ قدومُ كتاب الفتح إلى اليمن إلى أوائل القرن العاشر
تقريباً، فقال العيدروسي في «تاريخ النور السافرة» ص ١٧، في حوادث
سنة (٩٠١ هـ): قَدِمَ إلى مدينة زَيْد بكتاب «فتح الباري شرح البخاري»
للمحافظ شهاب الدين بن حجر من البلد الحرام، وهو أولُ دخول
اليمن، وكان السلطان عامر أرسلَ لاشترائه فاشتراه بمال جزيل، ثم قَدِمَ
به الرسولُ إلى مدينة زَيْد، ثم توجه به إلى باب السلطان، فواجه به في
مدينة تعز، وهذا الكتاب من آيات الله الكبرى.

وكان أصلُ الشرح هذا مطوَّلاً فخصي الحافظ إن استمر عليه على
هذه الصورة أن يكون عائق في إكماله بعد.

فقال الحافظ في أول كتابه «انتفاض الاعتراض»: «ابتدأت في الشرح
فكُتِبَ منه قطعة أُطلِّت فيها التبيين، ثم خَشِيتُ أن يعوق عن تكميله
على تلك الصفة عائق، فابتدأت في شرح متوسط سمَّيته «فتح الباري
بشرح البخاري»، فلما كان بعد خمس سنين أو نحوها وقد بيَّض منه
مقدار الربع على طريقة مثلى اجتمع عندي من طلبه العلم المَهْرَة جماعة
واقفوني على تحرير هذا الشرح، فجعلت أكتب الكرام ثم يحصله كُلُّ
منهم نسخاً، ثم يقرؤه أحدهم ويعارضُ معه رفقه مع البحث في ذلك
التحرير، فصار السفر لا يكمل إلا وقد قُوبِلَ وَحُرِّرَ، فَنَشَأَ من ذلك
الطُّبَّة في السير لهذه المصلحة إلى أن يسرَّ الله إكماله في رجب سنة
(٨٤٢ هـ) وفي أثناء العمل كثرت الرغبات في تحصيله.

هذا هو كتابنا الذي تقدَّم اليوم بعد أن استغرقتنا الجُهْد في تصحيحه
والعناية به، وقد زَيَّنَاهُ بأمور، نَسَّأَلُ أن تكون وردت في مكانها اللائق

كما ينبغي.

١ - كما قد طبعنا قبلُ «صحيح البخاري»، فاعتمد فيها المعتنون على النسخة السلطانية المقابلة على اليونانية فلم تعتمد عليها في

نسختنا هذه من الفتح، لأن في تلك النسخة خلافات كثيرة زيادةً ونقصاً واستبدالاً بين الكلمات، بينها وبين ما جرى عليه الحافظ ابن حجر في الفتح، لذا أثّرنا أن نلتزم النص المذكور في الشرح أولاً،

ووجدنا من خلال ذلك أخطاءً كثيرة ونواقص في المتن المطبوع مع الشرح، لا يتناسب مع شرح ابن حجر وتعليق التعليق، فاعتمدنا بناءً على ما ذكر في الشرح، مع مراجعة النسخة الحلبية المعتمدة على

السلطانية المعتمدة على اليونانية، مع الاستفادة من الفروقات المذكورة في تلك الطبعة. وقد تبين لنا أن في شرح ابن حجر أخطاءً لم نجعلها في نسخة من نسخ البخاري المعتمدة فاضفناها في المتن بناءً على شرحه.

كما وجدنا فرقاً بين المتن والشرح في المطبوع من الفتح، فلم يتنبه إلى الزيادات أو النواقص أو الخلافات. فجاءت النسختان على خلاف.

٢ - هناك بعض الكلمات في الفتح جاءت على غير المشهور من

النسخ، أو أن بعض الكلمات يحور في توجيهها لفظتان، فأوردنا الأوجه أو المطابق للفتح، ثم قلنا بين حاصرتين [وفي نسخة ...]، ولا يكون هذا إلا في حالة عدم تنبيه ابن حجر الاختلاف في النسخ في شرحه. ولقائده ذكر لفظة النسخ الأخرى.

٣ - زدنا بعض الألفاظ من الحلبية ليست في أصل الفتح، ولا ضرر في ذكرها فيه، فجعلناها بين حاصرتين [-] وبعض هذه الزيادات مما تنبه عليه ابن حجر في شرحه.

٤ - وجدنا في وتعليق التعليق، لابن حجر زيادات لم تذكر في نسخة الفتح، ولا في الحلبية وفروق النسخ، فأرينا من الفائدة لإيرادها في نسخة الفتح بين حاصرتين هكذا [...] (من التعليق).

٥ - من منهجية ابن حجر في أكثر الفتح أنه يفضل أحاديث

الباب الواحد، فيقول عند شرح كل حديث: الحديث الأول: حديث عائشة ... الحديث الثاني: حديث أنس ... وهكذا حتى ينتهي ... أحاديث الباب، وذلك إذا كان في الباب مجموعة أحاديث. وهذا التفصيل يسهل على الذي يريد شرح حديث بعينه بدلاً أن يقوم بالنظر في شرح أحاديث المجموعة كلها من الباب. إلا أن الطباعات المذكورة والمناولة لم تنبه على هذا ولا فصلته إلا ما كان ذلك غفراً أو سابقاً في الطباعات.

لذا حاولنا إيراد ذلك كله - إلا ما ندّ مني - فجعلنا بداية شرح كل حديث في بداية فقرة مميزة بالحرف الأسود.

٦ - ومن القصور الذي نال الطباعات للفتح أيضاً أن شرح الألفاظ من المتن، كان يصدر ب قوله (...) فيأتي بداية فقرة. وهذا الأرقام المكررة لذلك الحديث. وذلك لربط الأحاديث ببعضها ببعض،

عمل جيد إنما قام به من طبع الفتح أولاً وفاتهم الكثير من قوله جاء أثناء الفقرة الواحدة، فلم يميز وأهم عدم التميز أن الشرح ما زال لتلك اللفظة المذكورة في بداية الفقرة.

فحاولنا في هذه الطبعة أن نوزع الفقرات بناءً على الألفاظ المشروحة في الفتح - ونرجو أن نكون أتينا على جلّه - وجعلنا بداية كل شرح بحرف أسود يميز عن النص.

٧ - أما الترتيب فاعتمدنا فيه نسخة محمد فؤاد عبد الباقي، لأن ترتيبها هو المشهور المعتمد غالباً.

إلا أن الأبواب وأرقام الأحاديث في هذه النسخة (وهي ما اعتمدنا) مضطربة أحياناً، إذ قد يوضع الرقم الأعلى ثم الرقم الأدنى، وهذا من دقة الذي رقم النسخة، فإنه قابل نسخة الفتح على النسخة السابقة المعتمدة على السلطانية أو هي نفسها فاعتمد الترتيب بناءً على ترتيب النسخة السلطانية، فإذا جاء الترتيب على خلاف في هذه الطبعة فإنما يعني أن هذا الرقم الأعلى الذي جاء قبل الأدنى هو كذلك في نسخة الفتح، وإنما هو بعد في النسخة المعتمدة من البخاري، لذا أعطى الحديث الرقم الأعلى ليُنبّه أنه متأخر عن الذي يليه في المعتمد من صحيح البخاري.

٨ - وثم أمر آخر جعلنا نعتمد ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، وهو أنه المعتمد في الفهارس المشهورة، كالمعجم المهرس لألفاظ الحديث، فتغيرنا لترقيمه يعني عدم الاستفادة من الكتب التي ارتبطت بالصحيح، وهذا يوجد صعوبة في التعامل معها.

٩ - حاولنا التفرقة بين الطرق لتصحح، فجعلنا بداية كل طريق في بداية السطر، فكفّرنا جديدة، ليُنَبِّه إليها، وكذلك المعلقات التي ذكرت أول الباب، وفي نهايات الأحاديث، فكل معلّق منها وخبر جعلناه في بداية السطر، تنبيهاً إلى أنه قول منفصل عن غيره.

١٠ - هناك بعض الأحاديث المطولة جداً، فصلناها إلى فقرات، ليسهل تناولها والنظر فيها أكثر مما لو كانت سرداً متتابعاً، وهذا يزيد في تركيز وفهم القارئ للحديث، لأنه مفصل.

١١ - ونحن نعلم أن صحيح البخاري يمتاز عن غيره من المصنفات بكثرة تكراره للحديث الواحد في مواضع متفرقة قد تصل إلى أكثر من عشرين موضعاً، وما هذا التكرار إلا لبيان الفوائد الفقهية فيه بزيادة في الحديث نفسه أو تغيير، فقد يأتي البخاري بالحديث في لفظ بعينه لبيان فائدة ما، فإذا صلح أن يكون معنى آخر أوردته مكرراً إياه من طريق أخرى للتنوع في الإسناد. وقد يقتصر من الحديث الطويل بالشاهد فقط، دون بقية الحديث، وقد يأتي بالحديث في مواضع كثيرة مُقطّعة، كل قطعة منه في باب يفيد أمراً معيناً من الفقه. وهذا قد يسكل على القارئ فيظن أن هذه أحاديث مختلفة، لا صلة بينها.

لذا قام محمد فؤاد عبد الباقي بذكر مكررات الحديث الواحد عند وروده لأول مرة في الكتاب، ونقل عنه غيره هذه الفائدة وزاد عليها أنه أوجع كل حديث مكرراً إلى الموضع الأول الذي ذكر فيه مجموعة الأرقام المكررة لذلك الحديث. وذلك لربط الأحاديث ببعضها ببعض،

وبيان ما تكرر.

أما في هذه الطبعة فقد استغلنا من أعمال مَنْ تَقَدَّسنا، إلا أننا زدنا مئات من الاستدراكات في ذكر الأطراف وما يرجع إلى الحديث الأول، فذكرنا أطرافاً كثيرة أغفلت عند من اعتنى بها، وربطنا الأحاديث بعضها ببعض قدر الإمكان، وصححنا كثيراً من الأرقام التي كانت تنقل من نسخة محمد فؤاد عبد الباقي خطأ، وتجاوزنا أطرافاً لا تصح أن تكون كذلك... وَمَنْ أراد أن يتأكد من الجهد الذي قمنا به فليُنظر في هذه النسخة مقارناً بغيرها.

وزدنا أيضاً أن بعض الأحاديث قد تَرَدَّد على أنها مستقلة، إلا أن بعض جملته وعباراته قد تقدمت أو تأخرت لذلك الصحابي نفسه في أحاديث أخرى، فبينما أن هذه الأحاديث ترجع إلى موضعين أو أكثر من الأطراف، فننظر القطعة الأولى منه: الأطراف كذا وكذا...، وتنظر القطعة الثانية منه: الأطراف كذا وكذا..

كما قد بينا الأحاديث الجملة، وربطناها بالأحاديث المفصلة...

١٢ - لم تقتصر الجهود في هذه الطبعة عند ذكر مكررات الأحاديث والدقة في ذكرها، بل تجاوزناها إلى حاجة طالب العلم نفسه، إذا كان يريد حديثاً بعينه، فكيف يصل إليه في خضم هذه الأحاديث الكثيرة وقد تكرر متواتراً أكثر من عشرين مرة في بعض الأحيان، وإنما يريد من هذا كله لفظاً معيناً أو طريقاً معيناً، فهل له من سبيل إلا أن يطلع على مكررات الحديث عند الموضع الأول ذكرها، ثم ينظر فيها حديثاً حديثاً، ليعثر على حديثه وروايته التي يريد.

ففي هذه الطبعة حاولنا أن نقدم فائدة ذلك عند الحديث الأول ذكرًا من المكررات، فوضحنا عند كل رقم من المكررات اختلافه واتفاقه مع الحديث الأول منها، ذاكرين عند كل طرفٍ من المكررات رمزاً يبين عن لفظه أو معناه أو إطلالته أو الزيادة فيه ونحو ذلك. وقد كانت المقابلات بين المكررات خاضعةً للاجتهاد قدر الطاقة، ونسأل الله تعالى أن تكون المقابلات بيننا دقيقة، ومثله - وهو خاضع للاجتهاد النظري والعملي - لا بد أن يقع فيه بعض الخلل، لأن بعض القواعد قد لا تنضبط، فكان الترميز لذلك الطرف تقريباً.

والرموز التي ذكرناها هي:

(ل): إذا كان الطرف المكرر هو عين لفظ الحديث المذكور تحته (أرقام الأحاديث المكررة للحديث) أو كان فيه اختلاف يسير عنه في ألفاظه، لا يقضي علينا أن نخرجه من اللفظ إلى المعنى.

(م): إذا جاء الحديث المكرر بمعنى الحديث المذكور أولاً، ولا يظهر فيه اللفظ الأول إلا يسيراً.

(ز): إذا كان الحديث بلفظه، وفيه زيادة أخرى تزيد في الحديث فائدة، على أن تكون الزيادة جملة أو عبارة أو سطراً ونحو ذلك، فإذا زاد عن ذلك رمز له بـ: (ط)، فإذا جاء الحديث بالمعنى وفيه الزيادة ورمز له بـ: (م ز).

(ط): إذا كان الحديث مطولاً عن اللفظ الأول، وفيه مجموعة من

الزيادات، أو كان فيه تفصيل معنى الحديث الأول.

(خ): إذا جاء الحديث بأخصر من الحديث الأول في معناه، أو جاء جزء منه.

(ق): إذا كان الحديث قطعة أخرى ليست في الحديث المذكور أولاً، وإنما هي مذكورة في طرق أخرى جمعت فيها هذه القطعة والحديث الأول.

(ث): إذا كان الحديث فيه زيادة في غير المرفوع، أي: زيادة في المتن.

(ع): إذا كان الحديث متعلقاً، أي: لا يذكر في إسناده السماع من مبتدئه، وإنما فيه: قال فلان، ذكر...، عن، زاد، أن... مما لا يذكر فيه الإسناد بأكمله مسموعاً عن شيخ البخاري رحمه الله.

١٣ - خرجنا أحاديث البخاري من صحيح مسلم مع بيان فروق الرواية بينهما، إن كان بإطالة، أو باختصار، أو باختلاف، أو بزيادة بعض الألفاظ ونقصانها.. وقد بينا على هذه عند الحاجة، معتمدين في الإحالة إلى مسلم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

وفي تخريجنا من مسلم زيادات كثيرة على أعمال من تقدمنا، كعمل محمد فؤاد عبد الباقي في اللؤلؤ والمرجان وعمل الدكتور مصطفى البغا.. وغيرهما.

ولم نعتد في تخريجنا من مسلم على الأعمال السابقة لغيرنا.

١٤ - فإذا كان الحديث قد تكرر عند مسلم في غير موضع، فإن الحديث يأخذ الترقيم السابق له في الموضع الأول دون مراعاة تربيته بين الأحاديث، لذا كان في الإحالة إليه بالرقم نفسه غموضاً، فاضطررنا أن نذكر في تخريجنا من مسلم: الموضع الأول برقمه، ثم نعبه بالمواضع الأخرى ذاكرين فيها اسم الكتاب ورقم الحديث الخاص بذلك الكتاب، لينجلي الاشتباه.

١٥ - يعلم من طريقة البخاري - رحمه الله - أنه قد يقطع الحديث في أكثر من موضع، أو يأتي بالحديث في سياقات مختلفة، قد يكون فيها القطعة من الحديث دون باقيه، وقد يكون بأصله مخرجاً عند مسلم، إلا أن هذه القطعة المذكورة من الحديث ليست عنده، فللتنبيه نقول في تخريجنا: أخرجه مسلم بقطعة لم ترد في هذه الطريق.

١٦ - لم تقتصر في تخريجنا من مسلم أن نذكره عند الموضع الأول من صحيح البخاري، بل خرجنا كل أطراف ومكررات الحديث الواحد من مسلم، لأمرين:

الأول: أن لا يضطر القارئ أن يرجع في كل حديث مكرر إلى الحديث الأول من مكررات ذلك الحديث لمعرفة ما إذا كان الحديث متفقاً عليه أم لا؟ ثم إن الرجوع إلى ذلك لا يعني أن الحديث مخرج عند مسلم، لأن ما قد يكون عند مسلم قطعة أخرى من الحديث.

الثاني: لبيان الاختلافات بين الرواية المذكورة عند البخاري مكررة، والرواية المذكورة عند مسلم إذا لزم الأمر، فإذا كانت الروايتان متفقتين أو قريبتين اكتفينا بذكر تخريجنا منه، ولأذكرنا الفروق بإجمال إذا

كان فيه اختلاف، أو إطالة، أو زيادة لقطعة، ... هكذا.

١٧ - زدنا في هذه الطبعة تخريج الآيات عقبها بين حاصرتين، ووضعنا القول النبوي بين قوسين متكررين صغيرين هكذا: «». وراعينا القضايا الفنية ليخرج الكتاب بالصورة المرضية، وفي أقل الصفحات الممكنة، لنوفر على القارئ عبء المكان، والتكاليف المرمقة.

١٨ - اعتنينا بنص الفتح وفصلناه فقرات أبانت عن المقصود، وسهلت على المراجع مطلوئه، وأوضحنا كثيراً من الفقرات في مقدمة الفتح. وألحقنا بالكتاب فهرساً لمواضيع الصحيح، وفهرساً آخر لأحاديثه.

١٩ - وقعت بعض الأخطاء من حيث التخريج والإحالة والألفاظ في النسخة السابقة من طبعة البخاري، فتضادى المعتنون بهذه الطبعة الأخطاء السابقة، وصححوا ما عثر عليه، بعد المقابلة للمتن من جديد، واعتماد نسخة الفتح في ذلك، فجاءت نسخة الصحيح منقحة مزينة في العناية.

٢٠ - أوردنا ترجمتين موجزتين للإمام البخاري، والحافظ ابن حجر، رحمهما الله.

نسأل الله تعالى أن نكون وفقنا في هذا العمل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

٧/ربيع الأول/١٤٢٠

١٩٩٩/٦/٢٠

ترجمة البخاري

١٤ - مات البخاري ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين وميتين وقد بلغ اثنين وستين. وجدوه لما أصبح ميتاً.

١٥ - سمع كتابه الصحيح جمع من الطلبة، إلا أنه بولغ فيه، فقال تلميذه محمد بن يوسف الفريزي: سمع كتاب الصحيح ل محمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيره.

١٦ - مترجم في مصادر كثيرة، من أهمها:

وتاريخ بغداد ٤/٢ - ٣٣، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/٢ - ٢٤١، وطبقات الحنابلة ١/٢٧١ - ٢٧٩، وسير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١ - ٤٧١، وتهذيب الكمال...

١ - هو الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزيذ، البخاري، الجعفي.

٢ - أسلم المغيرة على يدي اليمان الجعفي والي بخارى، وكان مجوسياً، وطلب إسماعيل بن إبراهيم العلم، وقد سمع مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك.

٣ - وُلِدَ الحافظ سنة أربع وتسعين ومئة، في شتوأل.

٤ - طلب العلم صغيراً في نحو العاشرة. وارتحل طلباً للحديث إلى بلخ ونيسابور، والرّي، وبغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، ومصر، والشام.

٥ - أعلى شيوخه: أبو عاصم النبيل، والأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وأبو المغيرة، ونحوهم.

٦ - بدأ يصنف في قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم، وهو في الثامنة عشرة.

٧ - صنف كتاب التاريخ عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقل اسم في التاريخ إلا وله قصة.

٨ - وكان كتابه الصحيح اقتراحاً من شيخه إسحاق بن راهويه، وقيل: إنه جمعه من نحو ست مئة ألف حديث ولم يدخل في الصحيح كل طريق صحيحة لأن هذا يطول الكتاب. وقال مرة: أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مئة ألف حديث غير صحيح.

وسأله محمد بن أبي حاتم الوراق: تحفظ جميع ما أدخلت في المصنف؟ فقال: لا يخفى علي جميع ما فيه.

وقال أيضاً: ما عندي حديث إلا أذكر إسناده.

٩٠ - ويذكر أنه قديم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث، فقبلوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناده هذا، وإسناده هذا لمتن هذا، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث يلقونها على البخاري في المجلس... والقصة في هذا معروفة. وإسنادهما إلى البخاري فيه مجاهيل.

٩١ - لم يَرِ البخاري مثل نفسه، وما استصغر نفسه عند أحد إلا عند علي بن المديني.

وقد شهد له أقرانه بحفظه ووقفه، حتى قال عمرو بن علي الفلاس: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث. وقال أبو عمار الحسين بن حريث: لا أعلم أني رأيت مثله، كأنه لم يخلق إلا للحديث. وقال له مسلم: دعني أقبل رجل يك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله.

٩٢ - ويذكر في فضله ومناقبه أخبار كثيرة، كذب في بعضها مبالغة فيه.

٩٣ - وقصته في مسألة: لفظي بالقرآن مخلوق، مع محمد بن يحيى الذهلي، مشهورة.

ترجمة الحافظ ابن حجر

١ - اسمه: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، أبو الفضل الكتاني العسقلاني المصري القاهري الشافعي. ويُعرف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه.

٢ - أصله من عسقلان، وهي مدينة تقع في فلسطين على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وُلِدَ في القاهرة سنة (٧٧٣هـ) ثاني عشر شعبان. ومات أبوه سنة (٧٧٧هـ)، فنشأ يتيماً في كنف أحد أوصيائه.

٣ - أدخل الكتاب بعد إكمال خمس سنين، وكان لديه ذكاة وسرعة حافظة، بحيث إنه حفظ سورة مريم في يوم واحد، وكان يحفظ الصحيفة من الحاوي الصغير من مرتين الأولى تصحيحاً، والثانية قراءة في نفسه، ثم يعرضها حفظاً في الثالثة.

٤ - حفظ القرآن وهو ابن تسع، ثم حفظ العمدة، والألفية الحديث للعراقي، والحاوي الصغير، ومختصر ابن الحاجب في الأصول والملاحه وغيرها.

٥ - لازم كثيراً من الشيوخ، واستفاد من علومهم وتصانيفهم وطبايعهم، فأخذ عن البلقيني سعة حفظه وكثرة اطلاعه، وعن ابن الملقن كثرة التصانيف، وعن ابن جماعة التفنن في العلوم، وعن التنوخي علم القراءات، وعن العراقي علم الحديث، وعن المجد صاحب القاموس علم اللغة... وفي آخرين.

٦ - عُني أولاً بالأدب والشعر حتى برعَ فيهما ونظم الكثير فأجاد، وهو ثاني السبعة الشهب من الشعراء، وكتب الخط المنسوب. ثم حُبِبَ إليه فنُ الحديث فأقبل عليه سماعاً وكتابةً وتخريجاً وتصنيفاً، ولأزم حافظ عصره زين الدين العراقي، حتى تخرجَ به وأكب عليه إكباباً لا مزيد عليه، حتى رأسَ فيه في حياة شيوخه وشهدوا له بالحفظ.

٧ - رَحَلَ إلى دمشق سنة (٧٨٢هـ)، وحجَّ مراكب، وسمع بعدة من البلاد كالحرمين والإسكندرية وبيت المقدس والخليل ونابلس والرملة وغزة وبلاد اليمن وغيرها على جمع من الشيوخ، وسموعاته ومشايخه كثيرة جداً لا توصف ولا تدخل تحت الحصر، وقد أفرَدَ جملة من مروياته في مؤلف، وكذا غالب شيوخه.

٨ - ولي مشيخة الحديث وتدرّس الفقه بأماكن من الديار المصرية، فدرّس الحديث بالشيخونية، وجامع القلعة، وجامع الجالية، وبالبيبرسية. ودرّس الفقه بالموئيدية، وبالشيخونية، وولّي مشيخة الشيوخ بالبيبرسية، ومشيخة الصلاحية بجوار مشهد الإمام الشافعي.

٩ - تصدّى لنشر الحديث وقصّر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، وتفرّد بذلك، وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد والعدو والصديق حتى صار إطلاقاً لفظ (الحافظ) عليه كلمة إجماع، ورَحَلَ الطلبة إليه من الأقطار وطارت مؤلفاته في حياته وانتشرت وتكاثرت الملوك من قَطَر إلى قَطَر في شأنها، وهي كثيرة جداً.

١٠ - كان مُصنّماً على عدم دخوله في القضاء، حتى إنّه لم

يوافق الصدر النواوي لما عرضَ عليه النيابة عنه. ثم قُدِّرَ أن المؤيد ولأه الحكم في بعض القضايا ولزم من ذلك النيابة مدة ثم أعرض عنها. وفُوضَ إليه الملك المؤيد القضاء بالملكية الشامية مراراً فأبى وأصرَّ على الامتناع، فلما كان في المحرم سنة (٨٢٧هـ) فُوضَ إليه الملك الأشرف برسباي القضاء بالقاهرة وما معها، فباشرَ ذلك بعقده ونزاهة. ونَدِمَ على القبول لعدم تفريق أرباب الدولة بين العلماء وغيرهم، ومبالغتهم في اللوم لردِّ إشاراتهم وإن لم تكن على وفق الحق، بل يُعادون على ذلك، واحتياجه لمداراة كثيرهم وصغيرهم بحيث لا يمكنه مع ذلك القيام بكلِّ ما يرومونه على وجه العدل، وصرَّحَ بأنّه جَنَى على نفسه بتقليد أمرهم. حتى إن بعضهم ارتحلَ للقائه وتلفّه في أثناء توجّهه تلبّسه بوظيفة القضاء فرجع، ولم يلبث أن صرّف ولو استمرَّ على ذلك لكان خيراً له في دينه ودنياه.

ثم أُعيد إلى القضاء سنة (٨٢٨هـ)، واستمرَّ إلى (٨٣٣هـ) فصُرِفَ، ثم أُعيد سنة (٨٣٤هـ) ثم صُرِفَ سنة (٨٤٠هـ). ثم أُعيد سنة (٨٤١هـ) ثم عُرِلَ سنة (٨٤٢هـ). ثم أُعيد إلى أن أخلصَ في الإقلاع عنه عقب صرفه سنة (٨٥٢هـ).

ورُوي في القضاء زهداً تاماً لكثرة ما توالى عليه من الأتكاؤ والمحن بسببه، وصرَّحَ بأنّه لم يبقَ في بدنه شعرة تقبلُ اسمه، ولاسه تقي الدين بن فهد المكي في ترجمته فقال: وكان يتخلله في غضون ذلك من الملك قلة رضاء، ويُشاعُ صرْفُه فيهدى إليه ما يليق به من المال فيرده في المنصب، فلو تَزَهَّ عنه ولزم الاشتغال بالعلم ليلاً ونهاراً... لآزادَ بذلك رفعةً ووجاهةً عند الله تعالى والمسلمين، لكنه عُجِنَ قلبه بحبة ذلك، وتفنَّ في بوليه، فأوقعه في المهالك، فالله تعالى يُلهمه طريقة الخير.

١١ - ألف الكتب الشروح والمتون، وأكثرها في علم الحديث وتخريجها وشرحها وترتيبها وجمعها، وأملى ما ينبغي على ألف مجلس من حفظه، واشتهر ذكره وتَمَدُّ صيته وارتحلَ الأئمة إليه، وتبجَّح الأعيان بالوفود عليه وكثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء من كلِّ مذهب من تلامذته، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى.

١٢ - كان أحسنَ الله إليه في حال طلبه مفيداً في زِيّ مستفيد إلى أن انفردَ بين علماء زمانه بمعرفه فنون الحديث فحدّث بأكثر مروياته المطولات منها، كلُّ ذلك مع شدة تواضعه وحلمه وبهائه وتخريجه في مأكله وشربه وملبسه وصياحه وقيامه وبذله وحسن عشرته ومزيد مداراته، ولذيذ محاضراته، ورضاً أخلاقه وميله لأهل الفضائل وإنصافه في البحث ورجوعه إلى الحق وخصاله التي لم تجتمع لأحد من أهل عصره.

١٣ - أقوال فيه:

قال السيوطي في نظم العقيان ص ٤٥:

هو فريدُ زمانه، وحاملُ لواء السُنَّة في أوانه، ذهبيُّ هذا العصر ونضاره، وجوهره الذي ثبت به على كثير من الأعصار فخاره، إمام هذا الفن للمحدثين، ومقدمُ عساكر المحدثين، وعمدةُ الوجود في التوهية

		أقوال في الحفاظ ابن حجر ومصادر ترجمته	١٢	
--	--	---------------------------------------	----	--

عن أحاديث رमित بالوضع في مصابيح السنة رفع الإصر عن قضاة مصر، الزهر النضر في نبأ الخضر، زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، سلسلة الذهب فيما رواه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، طرق حديث صلاة التسايح، طرق حديث لا تسبوا أصحابي، غوالي الإمام مسلم، فتح الباري لشرح صحيح البخاري، فتوى في كتابة التاريخ، القول المسند في الذب عن مسند أحمد، قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشف، لسان الميزان، الجمع المؤسس للمعجم المفهرس، مختصر الترغيب والترهيب، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، موافقة الخبر الخبر في تخريج آثار المختصر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الآثار، غبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، نزهة الألباب في الألقاب، نزهة النظر في توضيح غبة الفكر، النكت الظرف على الأطراف، النكت على علوم الحديث لابن الصلاح، هدي الساري مقدمة فتح الباري، الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف.

١٦ - مصادر ترجمته

- بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي ٢٦٨/٢ - ٢٧٠.
البدد الطالع للشوكاني ٨٧/١.
الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي
حسن المحاضرة للسيوطي ٢٠٦/١ - ٢٠٨.
الدليل الشافي لابن تغري بردي ٦٤/١.
ذيل التقييد في رواية السنن والمانيد لتقي الدين القاسمي ٣٥٢/١ - ٣٥٧.
ذيل رفع الأصر
ذيل طبقات الحفاظ للنهي تأليف السيوطي ص ٣٨٠ - ٣٨٢.
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٣٦/٣ - ٤٠.
طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٥٢
القلائد الجوهريّة لابن طولون ص ٢٣١ - ٣٣٣
لحظ الأحاط بذيل طبقات الحفاظ لتقي الدين بن فهد المكي
ص ٣٢٦ - ٣٤٢.
النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٥/٥٣٢
نظم العتيان في أعيان الأعيان للسيوطي ص ٤٥ - ٥٣
وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام للسخاوي ٦٢٢/٢.

والتصحيح، وأعظم الشهود والحكام في بابي التعديل والتجريح، شهّد له بالانفراد خصوصاً في شرح البخاري كل مسلم، وقضى له كل حاكم بأنّه المعلّم له الحفظ الواسع الذي إذا وصفته فحدث عن البحر ابن حجر ولا حرج، والتقد الذي ضاهى به ابن معين فلا يمشي عليه بهرج هرج، والتصانيف التي ما شبهتها إلا بالكنوز والمطالب، فمن ثمّ قبض لها موانع تحول بينها وبين كل طالب، جعل الله به هذا الزمان الأخير، وأحيا به ويشيخه سنة الإملاء بعد انقطاعه من دهر كثير.
وقال السخاوي في «الضوء اللامع» ٣٩/٢:

شهد له شيخه العراقي بأنّه أعلم أصحابه بالحديث، وقال كل من التقى القاسمي والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله. وسأله تغري برمش الفقيه: أرايت مثل نفسك؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ومحاسنه جمّة، وما عسى أن أقول في هذا المختصر، أو من أنا حتى يُعرف بمثله خصوصاً.

وقال ابن إياس الحنفي في «بدائع الزهور» ٢٦٩/٢:

لم يأت بعده مثله، وكان نادرة عصره في كل فنّ.

١٤ - لما مات من مجلس إمامته مستمليه وابن خضر والسنديسي والريشي والزواوي وغيرهم من أعيانه استشعر بالرحيل ولم يبق بعدهم سوى القليل.

فمات ليلة السبت ثامن عشري ذي الحجة من سنة (٨٥٢هـ) وقد أمطرت السماء في ذلك اليوم على نعشه مطراً خفيفاً، فعذ ذلك من النواذر.

وكان له مشهد لم يَر مثله من حضره من الشيوخ فضلاً عن دونهم. وشهده أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما، وقدم الخليفة للصلاة عليه ودفن تجاه تربة الدليمي بالقرافة، وتراحم الأمراء والكبراء على حمل نعشه.

١٥ - خلف الحفاظ كتباً ورسائل كثيرة جاوزت ميتين وخمسين، وقد طبع منها (مرتباً على حروف الهجاء):

الأربعون في ردع الجرم عن سب المسلم، الأسئلة الفاتحة بالأجوبة اللاهقة، الإصابة في تمييز الصحابة، أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، الأمالي الحلبية، الإمتاع بالأربعين المتبانية بشرط السماع، إنباء الغمر بأبناء العمر، انتقاص الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، الإيثار بمعرفة رواية الآثار لمحمد بن الحسن، بذل الماعون في فضل الطاعون، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تبصير المتبته بتحرير المشبه، تبين العجب بما ورد في فضل رجب، تخريج حديث الأسماء الحسنی، تسلید القوس في مختصر الفردوس، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تغليق التعليق، تقريب التهذيب، التلخيص الجدير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تهذيب التهذيب، توالي التأسيس بمعالی ابن إدريس، الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمتأخرة، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ديوان ابن حجر، ديوان خطب، الرحمة الغيثية بالترجمة اللثيمة، رسالة تشمل على سؤال

فتح الباری
بشرح
صحیح البخاری

الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي
الشَّيْخُ بَابُ حَجَرِ لَعْنَتَانِي

هـ (773 - 852)

حققت.

الفاصل: في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل والاعتدال عن المصنف في التخريج لبعضهم ممن يقري جانب القدر فيه إما لكونه نجس ما طعن فيه بسببه، وإما لكونه أخرج ما واقفه عليه من هو أقوى منه، وإما لغير ذلك من الأسباب.

الفاصل: في سياق فهرسة كتابه المذكور باباً باباً وعلة ما في كل باب من الحديث، ومنه تظهر عدة أحاديث بالمرور أوردته تبعاً لشيخ الإسلام أبي زكريا النووي رحمه الله تتركاً به ثم أضفت إليه مناسبة ذلك عما استغلته من شيخ الإسلام أبي حفص البلقيني رحمه الله ثم أوردته بسياق أسماء الصحابة الذين اشتغل عليهم كتابه مرتباً لهم على الحروف وعد ما لكل واحد منهم عنه من الحديث، ومنه يظهر تحريروا ما اشتغل عليه كتابه من غير تكرير ثم ختمت هذه المقدمة بترجمة كاشفة عن خصائصه ومناقبه، جامعة لما ثور ومناقبه، ليكون ذكره واسطة عقد نظامها وسرة مسك ختامها، فإذا تحررت هذه الفصول وتحررت هذه الأصول انتحت شرح الكتاب مستتباً بالفتح والوجاه.

فأسوق إن شاء الله الباب وحده أولاً ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية.

ثم استخرج ثانياً ما يتعلق به فرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد الثنية والإنسانية من تسمات وزوائد وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، متزماً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أوردته من ذلك.

وثالثاً: أصل ما اقتطع من معلقاته وموقوفاته وهناك تلتزم زوائد الفوائد وتنظم شوارد الفوائد.

ورابعاً: أخطب ما يشكل من جميع ما تقدم أسماء وأوصافاً مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية والنتيجة على التكت البيانية ونحو ذلك.

وخامساً: أورد ما استغلته من كلام الأئمة عما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية والمواظ الزهدية والآداب المرعية مقتصر على الراجح من ذلك متحرراً الواضح دون المتشقق في تلك المسالك مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنصيص على المنسوخ بتاسخه والعام بمخصصه والمطلق بمقيده والمجمل بمبينه والظاهر بمؤوله، والإشارة إلى نكت من الفوائد الأصولية ونبد من فوائده العربية ونخب من الخلافات المنعنية بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة واتسع له فهمي من المقاصد المهمة، وأراعي هذا الأسلوب إن شاء الله تعالى في كل باب.

فإن تكرر المتن في باب بعينه غير باب تقدم نهيت على حكمة التكرار من غير إعادة له إلا أن يتغير لفظه أو مجناه فأتيت على الموضوع للمغاير خاصة.

فإن تكرر في باب آخر اقتصرتها فيما بعد الأول على المناسبة شارحاً لما لم يتقدم له ذكر منها على الموضوع الذي تقدم بسط القول فيه.

فإن كانت الدلالة لا تظهر في الباب المقدم إلا على بعد غير هذا الاصطلاح بالاختصار في الأول على المناسبة، وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة مراعيًا في جميعها مصلحة الاختصار دون المهنر والإكثار.

والله أسأل أن ين عليّ بالعون على إكماله بكمه ومنه، وأن يهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنه، وأن يجزل لي على الاشتغال بآثار نبيه الثواب في الدار الآخرة، وأن يسبح عليّ وعلى من طالعوه أو قرأوه أو كتبه التمام الوافرة ترى، إنه سميع مجيب.



الفصل الأول:

في بيان السبب الباعث لأبي عبد الله البخاري على تصنيف جامعته الصحيح وبيان حسن نيته في ذلك



قال الشيخ الإمام العالم العلامة الروائي حجة الإسلام رُحمة الطالين عمدة المحققين زين المجالس فريد عصره ووحيد دهره يحيى السنة الفراء قاض أهل البدع والأهواء الشهاب الثاقب أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي المسقلاني الشهير بابن حجر آتاه الله الجنة بمنه وكرمه آمين:

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام للسنة فانقادت لاتباعها ولزاحت لسماعها وأمات نفوس أهل الطغيان بالبدعة بعد أن فحمت في نزاعها ونشلت في ابتداعها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، العالم باتباع الأئمة وامتثالها، المطلع على ضمائر القلوب في حالي اقترافها واجتماعها، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الذي خفضت بقية كلمة الباطل بعد ارتفائها واتصلت بإرساله آثار الهدى وظهرت حجبها بعد انقطاعها، صلى الله عليه وسلم وسلم ما دامت السماء والأرض هذه في سموا وهذه في اتساعها، وعلى آله وصحبه الذين كسروا جيوش المردة وقبحوا حصون قلاعها وهجروا في حجة داعيهم إلى الله الأوطار والأوطان ولم يماودعوا بعد وداعها وحفظوا على اتباعهم أقواله وأفعاله وأحواله حتى أمنت بهم السنن الشريفة من ضياعها.

أما بعد فإن أولى ما صرفت فيه نقاش الأيام، وأحلى ما خص بهزيم الاحتتام، الاشتغال بالعلوم الشرعية الملتقاة من غير البرية، ولا يرتاب عاقل في أن ملأها على كتاب الله المكتفى، وسنة نبيه المصطفى، وأن باقي العلوم إما آلات لفهمها وهي الضلالة المطلوبة، أو أجنية عنها وهي الضلالة المطلوبة. وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامعته الصحيح قد تصدى للاتباع من آثارها البهية تقريراً واستنباطاً، وكرع من مناهلها الروية انتزاعاً وانتشاشاً. ورزق بحسن نيته السعادة فيما جمع حتى أذن له المخالف والموافق، وتلقى كلامه في التصحيح بالتسليم الطامع والمضائق، وقد استخرت الله تعالى في أن أضرب إليه نيلاً شارحة لقوائده مرفوعة لمقاصد كاشفة من مغزاه في تبيين أوابده وانتصاح شوارده، وأقدم بين يدي ذلك كله مقدمة في تبيين قواعده وتبيين فرائده، جامعة وجيزة دون الإسهاب وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتح للمستفاد وتلعل الصواب، وتشرح الصدور. وينحصر القول فيها إن شاء الله تعالى في عشرة فصول:

الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب.

الطاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه، والكلام على تحقيق شروطه، وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي، ولتنقح به الكلام على تراجعه البديعة المثال النيرة المثال التي انفرد بتدقيقه فيها من نظاره واشتهر بتحقيقه لها عن قرئانه.

الثالث: في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واختصاره، وفائدة إعادته للحديث وتكراره.

الرابع: في بيان السبب في إيواده الأحاديث المعلقة والآثار الموقوفة، مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب وألحق في سياق الأحاديث المرفوعة المعلقة والإشارة لن وصلها على سبيل الاختصار.

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متونه مرتباً له على حروف المعجم، بالخص عبارة وأخلص إشارة، لتسهيل مراجعته ويغنى تكراره.

السادس: في ضبط الأسماء المشكلة التي فيه وكذا الكنى والأنساب وهي على قسمين الأول: المؤلفة والمختلفة الواقعة فيه حيث تدخل تحت ضابط كلي لتسهيل مراجعته ويغنى تكراره، وما عدا ذلك فيذكر في الأصل. والطاني: المتردات من ذلك.

السابع: في تعريف شيوخه الذين أعمل نسبهم إذا كانت يكثر اشتراكها، ومحمد لا من يقل اشتراكه، كمسدد، وفيه الكلام على جميع ما فيه من مهمل ومبهم على سياق الكتاب مختصراً.

الطامن: في سياق الأحاديث التي انتقدوا عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد والجواب عنها حديثاً حديثاً، وإيضاح أنه ليس فيها ما يغل بشرطه الذي

وقال أبو أحمد بن حنبل سمعت الحسن بن الحسين البزار يقول: سمعت إبراهيم بن معقل النسفي يقول: سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتكرت من الصحيح حتى لا يظلول.

وقال الفريري: أيضاً سمعت محمد بن أبي حاتم البخاري الوارقي يقول: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في المنام يمشي خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي فكلمنا رفع النبي ﷺ قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع.

وقال الحافظ أبو أحمد بن حنبل سمعت الفريري يقول: سمعت نجم بن فضيل وكان من أهل الفهم يقول، فذكر نحو هذا المنام أنه رآه أيضاً.

وقال أبو جعفر عمود بن عمرو العقيلي لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن الحسين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي والقرول فيها قول البخاري وهي صحيحة.

الفصل الثاني:

في بيان موضوعه والكشف عن مفهاده

تقرر أنه التزم في الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسمية إياه: «الجامع الصحيح المسمى من حديث رسول الله ﷺ» وسنته وأيامه، وما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه سريعاً ثم رأى أن لا يخلية من القوائد الفقهية والفتاوى المحكية فاستخرج بفهمه من المتن معاني كثيرة فرققها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واحتسب في بابها الأحكام فانتزع منها الدلالات البديهة وسلك في الإشارة إلى تقريرها السبل الوسيعة.

قال الشيخ محي الدين نفع الله به: ليس مقصود البخاري الاقتصاد على الأحاديث قطع بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: «فيه فلان من النبي ﷺ» أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً وإما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للسائلة التي ترجم لها وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً، وقد يكون ما تقدم ربما تقدم قريباً، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شيء فيه البتة، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثمة وقع من بعض من نسخ الكتاب غم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فاشكل فهمه على الناظر فيه.

وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري، قال أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي، قال حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، قال اتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريري فربأت فيه أشياء لم تسم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال أبو الوليد الباجي: وما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم اتسخوا من أصل واحد، وإما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرقة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فاضاه إليه، وبين ذلك أنك تجد ترجعتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث.

قال الباجي: وإما أوردت هذا هنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تصف التاويل ما لا يسرغ انتهى.

قلت: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتصر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً ستظهر كما سيأتي ذلك إن شاء الله تعالى، ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه غفني وواقع شرطه أورد فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي: «حدثنا» وما قام مقام ذلك «والعامة» بشرطها عنده وإن لم يجد فيه إلا

اعلم، علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين.

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

والثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أفهامهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتعاد عن الحوارج والروافض ومكثي الأقطار.

فالول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة.

إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فنقنوا الأحكام فصنف الإمام مالك للموطأ وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي بالشام، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة، وأبو سلمة حماد بن عمار بالبصرة.

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم.

إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرغ حديث النبي ﷺ خاصة، وفلك على رأس المائتين، فنصف حيد الله بن موسى العيصي الكوفي مستنداً، ونصف سدد بن سرهد البصري مستنداً ونصف أسد بن موسى الأموي مستنداً، ونصف نعيم بن حماد الحجازي نزيل مصر مستنداً.

ثم اقتضى الأئمة بعد ذلك أنهم يقلل إمام من الحفاظ إلا ونصف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء.

ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كما يكره في أبي شيبة.

فلما رأى البخاري ﷺ هذه التصنيفات ورواها وانتسج رهاها واستجلى عيهاها، وجدها بحسب الوضع جامدة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله الضعيف، فلا يقال لثمة سبعين، فمركب هتته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من استنفاد أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه.

وذلك فيما أخبرنا أبو العباس أحمد بن عمر اللؤلؤي عن الحافظ أبي الحجاج المزني أخبرنا يوسف بن يعقوب أخبرنا أبو اليمن الكندي أخبرنا أبو منصور الفراء أخبرنا الحافظ أبو بكر الخطيب أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب أخبرنا محمد بن نعيم سمعت خلف بن محمد البخاري بها يقول: سمعت إبراهيم بن معقل النسفي يقول: قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح ستة رسول الله ﷺ، قال فوقع ذلك في قلبي فاشتغلت في جمع الجامع الصحيح.

ورويتنا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأني واثق بين يديه ويدي مروحة أذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حلني على إخراج الجامع الصحيح.

وقال الحافظ أبو ذر الهروي سمعت أبا الهيثم محمد بن مكى الكشميهني يقول: سمعت محمد بن يوسف الفريري يقول: وقال البخاري: ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اختصت قبل ذلك وصليت ركعتين.

وقال أبو علي الفسائي: روي عنه أنه قال غررت الصحيح من ستماية ألف حديث، وروي الإسماعيلي عنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر، قال الإسماعيلي: لأنه لو أخرج كل صحيح عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة، ولذا طرق كل واحد منهم إذا صحت فيصير كتاباً كبيراً جداً.

حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كنه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثمة أورد التاليف كما سيأتي في فصل حكم التلخيص وأن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتب الله تشهد له أو حديثاً يهيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر، وعلى هذا فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام وسيأتي تفاصيل ذلك مشروحاً إن شاء الله تعالى.

ولنشرع الآن في تحقيق شرطه فيه ونقرر كونه أصبح الكتب المصنفة في الحديث النبوي.

قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر فيما قرأت على الثقة أبي الفرج بن حاد إن يونس بن إبراهيم بن عبد القوي أخبره عن أبي الحسن بن المغيرة عن أبي المصم المبارك بن أحمد عنه: بشرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة تَقَوَّى إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى.

قال: وما ادعاه الحاكم أبو عبد الله أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً ثم يكون للتابعي المشهور راويان تفتان إلى آخر كلامه فستقص عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد انتهى.

والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان متصفاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر في حق من بعدهم وليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد قط.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله: هذا الذي قاله الحاكم، قول من لم يمتن الفوص في خبايا الصحيح، ولو استقرى الكتاب حق استقره لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه، ثم قال ما حاصله: أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة ضابطاً متحفظاً سليم الذهن قليل الوم سليم الاعتقاد.

قال: ومنع من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مشكوك.

قال: وهذا باب فيه غموض وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال وهو: أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات ولكل طبقة منها مئة على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيه من يزلزم في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية من تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تجارس حديثه فكانوا في الإتقان دون الأولى وهم شرط مسلم ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد وعقيل بن خالد الأيلين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة، والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب قال: والطبقة الثالثة: نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي، والرابعة: نحو زعمة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصديقي والثنائي بن الصباح، والخامسة: نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ومحمد بن سعيد المصلوب، فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد من غير استيعاب، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنمه البخاري في الثانية، وأما الرابعة والخامسة فلا يرجحان عليها. قلت: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية، تليها، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تليها أيضاً وهذا للثالث الذي ذكرناه هو في حق الكثيرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير الكثيرين فإما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرج ما يتردد به كيجيى بن سعيد الأنصاري ومنهم من لم يقر الاعتماد عليه فأخرج ما له ما شلوكه فيه غيره وهو الأكثر.

وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه في علوم الحديث فيما أخبرنا به أبو

الحسن بن الجوزي عن محمد بن يوسف الشافعي عنه سماعاً قال: أول من صنف في الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم عنه أنه أخذ عن البخاري واستمد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتباها أصبح الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وأما ما روينا عن الشافعي رحمه الله قال: «ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك» قال: ومنهم من رواه بشعر هذا اللفظ يعني بلفظ: «أصبح من الموطأ» فإما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم ثم إن كتاب البخاري أصبح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد.

وأما ما روينا عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال: «ما تحت أيهم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج، فهذا، وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجم بأنه لم يخرجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطئه إلا الحديث الصحيح مسروداً غير مزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يستند على الوصف للشرط في الصحيح فهذا لا بأس به، وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجح إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله والله أعلم، انتهى كلامه.

وفيه أشياء تحتاج إلى أدلة وبيان قد استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحية كتاب البخاري على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبت، وكون البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصحة، والجواب عن ذلك أن ذلك عموم على أصل اشتراط الصحة فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً فلذلك يخرج للمراسيل والمقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه، كالتعليقات والتراجم، ولا شك أن المقطع وإن كان عنه قوم من قليل ما يحتاج به فائض أقوى منه إذا اشترك كل من رواهما في العدالة والحفظ فإن بذلك شوف كتاب البخاري، وعلم أن الشافعي إنما أطلق على الموطأ أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه: كجامع سفيان الثوري ومصنف حاد بن سلمة وغير ذلك، وهو تفضيل مسلم لا نزاع فيه، واقتضى كلام ابن الصلاح أن العلماء متفقون على القول بأفضلية البخاري في الصحة على كتاب مسلم إلا ما حكا عن أبي علي النيسابوري من قوله المتقدم ومن بعض شيوخ المغاربة أن كتاب مسلم أفضل من كتاب البخاري من غير تعرض للصحة.

فنقول روينا بالإسناد الصحيح عن أبي عبد الرحمن النسائي وهو شيخ أبي علي النيسابوري أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل، والنسائي لا يعني بالمجودة إلا جودة الأسانيد كما هو التبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوثيقه وتبينه في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الحنابلة في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك وغيره على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح.

وقال الإسماعيلي في الدخول له: أما بعد فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرائه جامعاً كما سمي لكثير من السنن الصحيحة، ودلاً على جل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لها إلا ما جمع إلى معرفة الحديث وتَقْوِيهِ والعلم بالروايات وعللها علماً بالغة واللغة وتعمُّكاً منها كلها وتحريراً فيها وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك فبرع وبليغ الغاية فحاز السبق، وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فحمه الله وتبع به، قال: «وقد لحا غره في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني لكنه اقتصر على السنن، ومنهم أبو داود السجستاني وكان في عصر أبي عبد الله البخاري فسلك فيما سماء سنناً ذكر ما روى في الشيء وإن كان في السند ضعف إذا لم يجد في الباب غيره ومنهم مسلم بن الحجاج وكان يقاربه في العصر فرام مراده وكان يأخذ عنه أو عن كنهه إلا أنه لم يضابق نفسه مضابقة أبي عبد الله، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم وكلٌ قصد الخير، غير أن أحداً منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبد الله ولا تَنَبُّهُ إلى استنباط المعاني واستخراج لطائف قبه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ما له ومُصَلَّةُ بالحديث المروي فيه تَنْبِيْهُ، والله الفضل

يختص به من يشاء.

وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عصري أبي علي النيسابوري، ومقدم عليه في معرفة الرجال فيما حكاه أبو علي الخليلي الحافظ في الإرشاد ما ملخصه: روى عنه محمد بن إسماعيل فإنه ألف الأصول - يعني أصول الأحكام - من الأحاديث، وبين للناس وكل من عمل بعده فإما أخذه من كتابه كسمل من الحجاج.

وقال الدارقطني لما ذكر عنه الصحيحان: دلوا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاءه.

وقال مرة أخرى: وروي شيء من مسلم إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً وزاد فيه زيفاته، وهذا الذي حكيناه عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي في أول كتابه المفهم في شرح صحيح مسلم، والكلام في نقل كلام الأئمة في تفضيله كثير، ويكفي هنا اتفاقهم على أنه كان أعلم بهذا الفن من مسلم وأن مسلماً كان يشهد له بالتقدم في ذلك والإمامة في والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الحلبي في قصة مشهورة سنذكرها مبسطة إن شاء الله تعالى في ترجمة البخاري؛ فهذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العمل، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أكثر رجالاً وأشد اتصالاً، ويبان ذلك من أوجه:

أولها: أن الذين انفردوا البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة ووضعه وثلاثون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً؛ والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً ولا شك أن التخرج عن من يتكلم فيه أصلاً أولى من التخرج عن من تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً.

ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاري عن تكلم فيه لم يكثر من تخرج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ: كابي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحامد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك.

ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري عن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقبهم وجالسهم وعرف أسماؤهم وأطلع على أحاديثهم وميز جيداً من موروثها، بخلاف مسلم فإن أكثر من انفرد بتخرج حديثه عن تكلم فيه عن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أن المحدث أحرز على حديث شيوخه عن تقدم منهم.

رابعها: أن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انقطاعاً، ومسلم يخرجها أصولاً كما تقدم ذلك من تقرير الحافظ أبي بكر الحازمي، فهذه الأوجه الأربعة تتعلق بإتقان الرواة.

وبقي ما يتعلق بالاتصال، وهو (الوجه الخامس) وذلك أن مسلماً كان ملتهب على ما صرح به في مقدمة صحيحه ويبلغ في الرذ على من خالفه أن الإنسان للمؤمن له حكم الاتصال إذا تعاصر المؤمن ومن عمن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما إلا إن كان المؤمن مدلساً، والبخاري لا يحمل ذلك على أحاديث حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المنهج في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى إنه ربما خرج للحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة إلا ليعين سماع روى من شيخه لكنه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً ممتناً، وسرى ذلك واضحاً في أمته أن شاء الله تعالى وهذا مما ترجح به كتابه لأننا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال والله أعلم.

وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو: (الوجه السادس) فإن الأحاديث التي انتقدت عليها بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث كما سيأتي ذكر ذلك مفصلاً في فصل مفرد، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين ويأتي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما ذكر والله أعلم، وأما قول أبي علي النيسابوري فلم يوقف قط على تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري بخلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ عيسى الدين في مختصره في علوم الحديث، وفي مقدمة شرح البخاري أيضاً، حيث يقول: اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: صحيح مسلم أصح انتهى، ومقتضى كلام أبي علي

نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه أما إيجابها له فلا لأن إطلاقه يحتمل أن يريد ذلك ويحتمل أن يريد للسواة والله أعلم، والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه إنما قدم صحيح مسلم لما في غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة بل ذلك لأن مسلماً سلف كتابه في بلدته بمحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يحرص في الأقطار ويحرص في السياق ولا يتصدى لما يتصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليؤيد عليها، وأنز من ذلك تعطيه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الوقوفات فلم يحرص عليها إلا في بعض المواضع على سبيل التتبع تبعاً لا مقصوداً فلها قال أبو علي ما قال مع أبي رأيت بعض أئمتنا يجوز أن يكون أبو علي ما رأى صحيح البخاري وعندي في ذلك بعد والأقرب ما ذكرته وأبو علي لو صرح بما نسب إليه لكان محجوباً بما قلناه جملاً ومفصلاً والله الموفق، ولما بعض شيوخ المغاربة فلا يحفظ من أحد منهم تقييد الأفضلية بالأصحية بل أطلق بعضهم الأفضلية وذلك فيما حكاه القاضي أبو الفضل عياض في الإلحاح عن أبي مروان الطحطاوي بضم الطاء للهامة ثم إسكان الباء للموحدة بعدما نون قال كان بعض شيوخنا يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري انتهى، وقد وجدت تفسير هذا التفضيل من بعض المغاربة فقرأت في فهرسة أبي محمد القاسم بن القاسم النجاشي قال: كان أبو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لأنه ليس فيه بعد خطيئة

إلا الحديث السرمد أحد وعشرون ابن حزم هذا هو شيخ أبي مروان الطحطاوي الذي أبهه القاضي عياض ويجوز أن يكون غيره وعمل تفضيلهما واحد، ومن ذلك قول مسلم بن قاسم القرطبي وهو من أقران الدارقطني لما ذكر في تاريخه صحيح مسلم قال: لم يضع أحد مثله فهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب، وقد رأيت كثيراً من المغاربة ممن صف في الأحكام بخلاف الأسانيد كعبد الحق في أحكامه وجمعه يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتن وسياقه دون البخاري لوجودها عند مسلم تامة وتطعيم البخاري لها، فهذه جهة أخرى من التفضيل لا ترجع إلى ما يتعلق بضم الصحيح والله أعلم. وإذا تقرر ذلك فليقابل هذا التفضيل بجهة أخرى من وجوه التفضيل غير ما يرجع إلى نفس الصحيح وهي ما ذكره الإمام القدوة أبو محمد بن أبي جرة في اختصاره للبخاري، قال: قال لي من لقيته من الماروفين ممن لقي من السادة للقر لم يفضل إن صحيح البخاري ما قرئ لي شدة إلا فرجت ولا ركب به في مركب ففرق، قال: وكان محاب الدعوة، وقد دعا لقراره رحمه الله تعالى وكذلك الجهة العظمى للموجة لتقدمه وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأعمشت العقول والأبصار وإنما بلغت هذه الرتبة وفازت بهذه المخطوطة لسبب عظيم أوجب عظيمها وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن ممام قال: شهدت عدة مشايخ يقولون: «حور البخاري تراجم جامع - يعني يضيها - بين قبر النبي ﷺ ومنيره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين».

ونشرع الآن في الكلام عليها، ونبين ما خفي على بعض من لم يعم النظر فاعترض عليه اعتراض شاب خر على شيخ عروب أو مكتول وأوردوا إيراد سعد وسعد مشتمل:

«ما هكذا تسرد يا سمد الإبل»

وأول شيء وقع الكلام معه فيه من هذه اللادة أول حديث بدأ به كتابه واستفتح به خطابه فرد كثير من هؤلاء نحوه سهام اللوم وانتصر بعض وبعض لزم من التسليم طريق القوم. ولندكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في فمئتها وإنما فاتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لتعدد تلك الفئات كما يقول هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم القلاني مثلاً، وقد تكون الترجمة بلطف المترجم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد أتى من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فيصير أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نافية متاب قول الفقيه، مثلاً المراد بهذا الحديث العام المخصوص، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجملة، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أهم ما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض، وتأويل الظاهر وتوضيح الجمل وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من

تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: قته البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر للمنى في المقصد الذي ترجمه ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لفرص شحذ الأذهان في إظهار مضمهر واستخراج غيبه وكثيراً ما يفعل ذلك - أي هذا الأخير - حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً فكانه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه، وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستهزام كقوله: «باب هل يكون كذا أو من قال كذا ونحو ذلك، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين وقرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم ومراده ما يتقرر بعد من إتيائه أو نفيه أو أنه محتمل لهما وربما كان أحد المحتملين أظهر، وقرضه أن يبقى النظر مجالاً وتنبه على أن هناك احتمالاً أو تعارضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالاً أو يكون للمركب ختلفاً في الاستدلال به وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجسوى لكنه إذا حققه للتأمل أجدي، كقوله: «باب قول الرجل ما سألناه فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك، ومنه قوله: «باب قول الرجل فانتا الصلاة وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ وكثيراً ما يترجم بأمر يخص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي كقوله: «باب استيائك الإمام بحضرة رعيته، فإنه لما كان الاستيائك قد يظن أنه من أفعال المهنة فلعل بعض الناس يتوهم أن إخضاعه أولى مراعاة للمروعة فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر نيه على ذلك ابن دقيق العيد وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي، من ذلك قوله: «باب الأمراء من قرئش، وهذا لفظ حديث يسري عن علي عليه وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث: «لا يزال وال من قرئش، ومنها قوله: «باب اثان فما فوقها جماعة، وهذا حديث يروي عن أبي موسى الأشعري وليس على شرط البخاري وأورد فيه: «فلاناً وأقبا وأبوكمما أحدكم»، وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثراً أو آية فكانه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطه، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يحسن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبويب، ومن تأمل ظفر ومن جد وجد، وقد جمع العلامة ناصر الدين أحد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة وتكلم عليها ولخصها القاضي بدر الدين بن جماعة وزاد عليها أشياء وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلناسي ولم يذكر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة، وسماه: «فك اغراض البخاري المهمة في الجمع بين الحديث والترجمة، وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين علي بن المنير أخو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخاري وأمعن في ذلك. ووقعت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبيتي يشتمل على هذا المقصد وجعل في كل كتاب الصيام ولو لم تكن في غاية الإفادة وإنه لكثير الفائدة مع نقصه، والله تعالى الموفق.

الفصل الثالث:

في بيان تقطيع الحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما ورواه عنه في جزء سماه: «جواب المتننت اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وكلماً يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولقظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمان تذكرها والله أعلم بمراده منها. فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، وللقصود منه أن يخرج الحديث من حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جراً إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لأشتماله على فائدة زائدة، ومنها أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة، يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى، ومنها أحاديث يروها بعض الرواة ثمة ويروها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناطقها، ومنها أن الرواة ربما اختلفت

عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث به آخر فغير عن تلك الكلمة بينهما بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقة إذا صحت على شرطه، وبغيره لكل لفظه باباً مفرداً، ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منها على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقت والرفع والحكم فيها كذلك، ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجالاً في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حديثه به من آخر ثم لقي الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين ومنها أنه ربما أورد حديثاً عنده راويه فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالصماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المتنن، فهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر. وأما تقطيع الحديث في الأبواب تارة واختصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه بعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعداً، فإنه يعيد بحسب ذلك مراعى مع ذلك عدم إخلاله من فائدة حديثة وهي إيواده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله فتستفيد بذلك تكثر الطرق لذلك الحديث، وربما خاف عليه خرج الحديث حيث لا يكون إلا له طريق واحدة فيصرف حيث فيه فيورده في موضع موصولاً، وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً وتارة مختصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإنه كان المتن مشتتاً على جل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه فهذا كله في التقطيع، وقد حكى بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر المحطة بقرعة باب تمجيد الوقوف قال أبو عبد الله يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب ولكي لا أريد أن أدخل فيه معاداً انتهى، وهو يقتضي أنه لا يتمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومنه وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فمن غير قصد وهو قليل جداً سأنه على مواضع من الشرح حيث أصل إليها إن شاء الله تعالى. وأما اختصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المخلوف موقوفاً على الصحابي، وفيه شيء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرغم ويختلف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه كما وقع له في حديث مهزبل بن شرحيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال إن أهل الإسلام لا يسيرون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيرون هكذا أوردوه، وهو مختصر من حديث موقوف أوله: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال إني أعصت جيداً في سارية فسأت وترك ما لا ولم يلع ولرنا فقال عبد الله إن أهل الإسلام لا يسيرون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيرون فأتت ولي نعمت فلك ميرة أنه فإن تأملت وتحررت في شيء فنحن نقبله منك ولجملته في بيت المال، فانقصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله: إن أهل الإسلام لا يسيرون لأنه يستعني بمجموع الثقل من صاحب الشرع لذلك الحكم واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه، وهذا من أغصن المراضع التي وقعت له من هذا الجنس وإذا تقرر ذلك اتضح أنه لا بعيد إلا لفائدة حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لتلا بعد مكرراً بلا فائدة كيف وهو لا يجليبه مع ذلك من فائدة إستدسية وهي إخراجها للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضى أو غير ذلك على ما سبق تفصيله، وهذا بين لمن استقرى كتابه وأصف من نفسه، والله الموفق لا إله غيره.

الفصل الرابع:

في بيان السبب في إيواده للأحاديث المعلقة مروعة وموقوفة، وشرح أحكام ذلك

والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد وتارة يجزم به كقوله: «تارة لا يجزم به كذا»، فاما الملحق من المرفوعات فعلى قسمين: أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولاً. والثانيها: ما لا يوجد فيه إلا معلقاً. فالأول قد بينا السبب فيه في الفصل الذي قبل هذا وأنه يورده معلقاً حيث يضيئ خرج الحديث إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة فتنبى ضائق المخرج واشتمل المتن على

أحكام فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإنسان بالاختصار خشية الطول.

والثاني: - وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً - فإنه على صورتين إما أن يورده بصيغة الجزم وإما أن يورده بصيغة التمرير، فالصيغة الأولى يستغنى عنها الصحة إلى من علق عنه لكن يبقى النظر فيما أبرز من رجال ذلك الحديث فنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التليق طلباً للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنه سموعاً أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه أو سمعه من شيخه مذاكرة فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه فمن ذلك أنه قال في كتاب الركاة قال عثمان بن عفان حدثنا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة رمضان الحديث بطوله وأورده في مواضع أخرى منها في فضائل القرآن، وفي ذكر إيليس ولم يقل في موضع منها حديثاً عثمان فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم وسبباً لذلك أمثلة كثيرة في مواضعها فقال في التاريخ: قال إبراهيم بن موسى حديثاً هشام بن يوسف فذكر حديثاً، ثم قال حدثوني بهذا عن إبراهيم، ولكن ليس ذلك مطروفاً في كل ما أورده بهذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل حل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيخه ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلساً عنهم فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ: **قاله** لا يحمل على السماع إلا من عرف من عاداته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عاداته كان الأمر فيه على الاحتمال والله تعالى أعلم، وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع سببه في إسناده قال الإمامي قد يصنع البخاري ذلك إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه عن ليس من شرط الكتاب فيه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا على جهة التحليل به عنه. قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. فنشأ ما هو صحيح على شرط غيره قوله في الطهارة: وقالت عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيائه وهو حديث صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في صحيحه كما سيأتي بيانه، ومثل ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه، وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: **الله** أحق أن يستحي منه من الناس وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن كما سيأتي ومثل ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجرب بأمر آخر قوله في كتاب الزكاة: وقال طائوس قال معاذ بن جبل لأهل اليمن اتوني بمرض ثياب خبيص أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فإسناده إلى طائوس صحيح إلا أن طائوساً لم يسمع من معاذ فأما ما اعترض به بعض المتأخرين بنفسه هذا الحكم في صيغة الجزم وأنها لا تفيد الصحة إلى من علق عنه بأن المصنف أخرج حديثاً قال فيه قال عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تفاضلوا بين الأنبياء الحديث، فإن أبا مسعود المشقي جزم بأن هذا ليس بصحيح لأن عبد الله بن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة لا عن أبي سلمة، ثم قرى ذلك بأن المصنف أخرجه في موضع آخر موصولاً فقال عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة انتهى، فهذا اعراض مردود والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الإيراد الواهي، وقد روى الحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كما علقه البخاري سواء، فيلزم ما ادعاه أبو مسعود من أن عبد الله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج، وثبت أن لعبد الله بن الفضل فيه شخين وستزيد ذلك بياناً في موضعه إن شاء الله تعالى والصيغة الثانية: وهي صيغة التمرير لا تستغنى عنها الصحة إلا من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح على ما سنينه، فلما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جداً ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمضى كقوله في الطب: ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرقي بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق حبيد الله بن الأحنس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا يحي فيهم لدن، فذكر الحديث في رتبهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي

صلى الله عليه وسلم لا أخبروه بذلك إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله، فهذا كما ترى لما أورده بالمضى لم يجز به إذ ليس في الموصول أنه **صلى الله عليه وسلم** ذكر الرقية بفاتحة الكتاب إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فاستغنى ذلك من تقريره، وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له.

فصل الأول: أنه قال في الصلاة ويذكر عن عبد الله بن السائب قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم للمؤمنين في صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته مسلة فركم، وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام ويذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال: قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم إن أخي مات وعليها صوم شهرين متتابعين الحديث، ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح إلا أن فيه اختلافاً كثيراً في إسناده، وقد تقدم أبو خالد سليمان بن حيان الآخر بهذا السياق وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ومثال الثاني: وهو الحسن قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: إذا بعت دكلاً وإذا ابتعت فاكلاً وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة وهو صدوق عن معاذ مولى عثمان، وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن قبيصة، ورواه ابن شبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عده من ذلك.

ومثال الثالث: وهو الضعيف الذي لا عاخذ له إلا أنه على وفق العمل قوله في الرصا: ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الرصية، وقد رواه الترمذي موصولاً من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأورع عن علي والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به.

ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاخذ له وهو في الكتاب قليل جداً وحيث يقع ذلك فيه يتبعه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله، فمن أمثله قوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رحمه لا يتطوع الإمام في مكانه ولم يصح، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة، وليث بن أبي سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه، فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعليل المرفوعة بصيغتي الجزم والتمرير، وهاتان الصيغتان قد نقل النووي اتفاقاً محققاً الحديثين وغيرهم على اعتبارهما وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف لأنها صيغة تقتضي صحتها من المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح، قال وقد أعمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم واشتد إنكار البيهقي على من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جداً من فاعله؛ إذ يقول في الصحيح: **يذكر دوي، وفي الضعيف:** **قال دوي، وهذا قلب للمعاني وحيد عن الصواب قال:** وقد اعتنى البخاري رحمه الله باختيار هاتين الصيغتين وإعطائهما حكمهما في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمرير وبعضه بجزم مراعيماً ما ذكرنا، وهذا مشعر بشربه وورعه وعلى هذا فيعمل قوله: ما أدخلت في الجامع إلا ما صح أي مما سقت إسناده والله تعالى أعلم أصل كلامه، وقد تبين ما فصلنا به أقسام تعليليه أنه لا ينظر إلى هذا الحكم وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقاً إلا التادر فهذا حكم المرفوعات.

وأما الموقوفات

فنه يجزم منها ما صح عنه ولو لم يكن على شرطه ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجرباً أما بما يجيء من وجه آخر وإما بشهرته عن قائله، وإما يورد ما يورد من الموقوفات من فتوى الصحابة والتابعين ومن تلاميذهم كثير من الآيات على طريق الاحتياط والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحيث ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به أو عما ترجم له، فالقصد من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهي التي ترجم لها وللمذكور بالمرض والتابع الأكار الموقوفة والأحاديث الملققة ونعم والآيات المكرمة

فجميع ذلك مترجم به إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسرٌ ومنها مفسرٌ، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل فافهم هذا فإنه خالص حسن يتدفق به اعتراض

كثير عما أورده المؤلف من هذا القليل والله الموفق، وهذا حين الشروع في سياق تعاليقه المرفوعة والإشارة إلى من وصلها وأضفت إلى ذلك المتابعات لالتحاقها بها في الحكم، وقد بسط ذلك جميعه في تصنيف كبير سميته: «تغليق التعليق»، ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره المرفوعة وذكرت من وصلها بأسانيد إلى المكان المعلق فجاء كتاباً خالفاً وجامعاً كاملاً لم يفرد أحد بالتصنيف، وقد صرح بذلك الحافظ أبو عبد الله بن رشيد في كتاب ترجمان التراجع له فقال: وهو - أي التعليق - مفتر إلى أن يصنف فيه كتاب يخصه

تسد فيه تلك الملققات وتبين درجتها من الصحة والحسن أو غير ذلك من الدرجات وما علمت أحداً تعرض لتصنيف في ذلك وإنه لهم لا سيما لمن له غاية بكتاب البخاري.

(كتاب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ):

حديث ابن مسعود حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق وصله في بيده الخلق، وفي القدر وغير ذلك.

حديث شقيق عن عبد الله سمعت من النبي ﷺ كلمة، وصله في الجنائز والتوحيد وغير ذلك.

حديث حذيفة وصله في التوحيد وغيره.

حديث ابن عباس في التوحيد أيضاً.

وحديث أنس كذلك وأوله: إذا تقرب العبد مني شبراً.

وكذا حديث أبي هريرة وأوله: لكل عمل كفارة.

قوله: واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة، وفي آخره: فلهذه قراءة عن النبي ﷺ أخبر ضمام قومه بذلك، وقد وصله أبو داود من حديث ابن عباس في قصة ضمام وفي آخرها: أن ضماماً قال لقومه عندما رجع إليهم إن الله قد بعث رسولاً. الحديث. وأصل قصة ضمام وصله المؤلف من حديث شريك عن أنس.

حديث أنس: نسخ عثمان المصاحف وصله في فضائل القرآن وغيره.

حديث وفد عبد القيس تقدم.

حديث مالك بن الحويرث وصله في باب غير الواحد بتمامه.

باب التواوب في العلم: حديث ابن وهب وصله ابن حبان في صحيحه وأبو نعيم في المستخرج وحمل البخاري رواية ابن وهب عن يونس على رواية أبي اليمان عن شبيب، وفي رواية شبيب زيادة ليست عند يونس.

قوله: واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمرير السرية الحديث، رواه ابن إسحاق في المغازي مرسلاً، وقد وصله الطبراني من طريق أخرى من حديث جندب بن عبد الله وإسناده حسن.

حديث من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وإنما العلم بالتعلم رواه ابن أبي عاصم في كتاب العلم له من حديث معاوية بهاتين الجملتين، وقد وصل المؤلف الجملة الأولى فقط.

حديث جابر بن عبد الله في رحلته إلى عبد الله بن أنيس هو حديث عبد الله بن أنيس المذكور في التوحيد وسيأتي ذكر من وصله إن شاء الله تعالى.

قوله في باب فضل من علم وعلم: قال إسحاق وكان منها طائفة قبلت الماء، وفي رواية أخرى: قال ابن إسحاق، وفي رواية أخرى: قال أبو إسحاق، وقد رواه عن أبي أسامة إسحاق بن راهويه في مسنده فكأنه المراد، ورويناه أيضاً في الأمثال للراهمري من حديث أبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري.

وأما ابن إسحاق فلا يعرف من حديثه.

حديث: لا وقول الزور، فما زال يكررها، وصله المؤلف في الشهادات والديبات من حديث أبي بكره.

حديث ابن عمر قال النبي ﷺ لا هل بلغت وصله أيضاً في الحدود.

حديث إسماعيل عن أيوب وصله المؤلف في الزكاة.

فجميع ذلك مترجم به إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسرٌ ومنها مفسرٌ، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل فافهم هذا فإنه خالص حسن يتدفق به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القليل والله الموفق، وهذا حين الشروع في سياق تعاليقه المرفوعة والإشارة إلى من وصلها وأضفت إلى ذلك المتابعات لالتحاقها بها في الحكم، وقد بسط ذلك جميعه في تصنيف كبير سميته: «تغليق التعليق»، ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره المرفوعة وذكرت من وصلها بأسانيد إلى المكان المعلق فجاء كتاباً خالفاً وجامعاً كاملاً لم يفرد أحد بالتصنيف، وقد صرح بذلك الحافظ أبو عبد الله بن رشيد في كتاب ترجمان التراجع له فقال: وهو - أي التعليق - مفتر إلى أن يصنف فيه كتاب يخصه

تسد فيه تلك الملققات وتبين درجتها من الصحة والحسن أو غير ذلك من الدرجات وما علمت أحداً تعرض لتصنيف في ذلك وإنه لهم لا سيما لمن له غاية بكتاب البخاري.

(كتاب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ):

متابعة عبد الله بن يوسف عن الليث وصلها المؤلف في الأنبياء، وفي التفسير.

ومتابعة أبي صالح عنه وصلها يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه.

ومتابعة هلال بن رداد عن الزهري وصلها الذهلي في الزهريات.

ومتابعة يونس عنه وصلها المؤلف في التفسير.

ومتابعة معمر وصلها المؤلف في تعبير الرؤيا. حديث أبي سفيان في شأن هرقل، متابعة صالح - وهو ابن كيسان - وصلها المؤلف في الجهاد.

ومتابعة يونس وصلها في الجزية والاستئذان، ومتابعة معمر وصلها في التفسير.

(كتاب الإيمان):

حديث عبد الله بن عمرو: المسلم من سلم الحديث، رواية أبي معاوية فيه وصلها إسحاق بن راهويه في مسنده عنه وصلها ابن حبان في صحيحه، ورواية عبد الأعلى وصلها عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه.

حديث أبي سعيد: أخرجوا من النار الحديث رواية وهيب عن عمرو - وهو ابن يحيى المازني - شيخ مالك في قوله من خردل من خير وغير ذلك وصلها مسلم بالإسناد ولم يسق لفظها بل أحال بها على حديث مالك وهو في مسند أبي بكر بن أبي شيبة موافق لما علق البخاري ووصله البخاري من حديث وهيب لكن بلفظ مالك.

حديث سعد بن أبي وقاص: أعطى رهطاً وفيهم سعد الحديث، رواية يونس عن الزهري وصلها عبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب رسته في كتاب الإيمان له، ورواية صالح وصلها البخاري في الزكاة ورواية معمر وصلها عبد بن حميد وابن أبي عمر العذني والحيدري وغيرهم في مسانيدهم، ووقع لمسلم في إسناده وهم يثبتون في تغليق التعليق، ورواية ابن أخي الزهري وصلها الإسماعيلي.

حديث عبد الله بن عمرو: أربع من كن فيه الحديث: متابعة شعبة عن الأحصص وصلها المؤلف في كتاب المظالم.

باب قول النبي ﷺ: أحب الدين إلى الله تعالى الخفيفة السمحة: هذا الحديث لم يذكره إلا هنا ولم يسق له إسناداً، وقد وصله المؤلف في كتاب الأدب المفرد. وأحد في مسنده من حديث عكرمة عن ابن عباس وله شاهد مرسل في طبقات ابن سعد، وفي الباب عن أبي بن كعب وجابر وابن عمر وأبي أمامة وأبي هريرة وغيرهم.

باب كفوران العشير: فيه عن أبي سعيد وصله في كتاب العيدين ولم يسق لفظ: «كفوران العشير»، وهو مذكور في كتاب الخيض.

حديث أبي سعيد: إذا أسلم العبد فحسن إسلامه الحديث لم يسنده المؤلف، وقد وصله أبو ذر الحفري في روايته ولم يسق لفظه، وصله النسائي في السنن والحسن بن سفيان في مسنده والإسماعيلي عنه والدارقطني في غرائب مالك وسمويه في فوائده وغيرهم، وقد سفته من طريق عشرة أنفس عن مالك بسنده.

حديث أنس: يخرج من النار من قال لا إله إلا الله رواية أبان بن يزيد المطار وصلها الحاكم في الأربعين له والبيهقي في كتاب الاعتقاد.

لأبي موسى وبلال.

قوله: وقال عروة عن المسور وغيره: وإذا تروضا النبي ﷺ كادوا يقتلون على وضوءه وصله في كتاب الشروط رواية موسى بن عبيدة قال أخبرني أبو أنس أن أبا سلمة أخبره أن سعداً وصله الإسمايلي عن الحسن بن سفيان وسقته عائلاً تماماً من فوائد أبي زكريا المزكي.

متابعة حرب بن شداد وصله النسائي.

ومتابعة أبان - وهو العطار - عنه وصله أحمد بن حنبل والطبراني، ورواية معمر عنه وصله البيهقي.

ومتابعة يونس عن الزهري وصله مسلم.

ومتابعة صالح بن كيسان وصله أبو العباس السراج.

حديث عروة عن المسور تقدم التنبيه عليه وأنه في الشروط.

رواية سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن حيد سمعت أنساً لم أجدها.

رواية عفان عن صفخر بن جويرية وصله أبو حوالة في صحيحه.

ورواية نعيم بن حاد عن ابن المبارك وصله الطبراني في الأوسط ورويناهما في الغيليات باختصار.

حديث ابن عباس: بت عند النبي ﷺ فاستق وصله المؤلف في التفسير.

(كتاب الفسل):

رواية يزيد بن هارون عن شعبة وصله أبو حوالة في صحيحه.

ورواية بهز بن أسد وصله الإسمايلي.

ورواية الجدي - وهو عبد الملك بن إبراهيم - لم أجدها.

قوله: كان ابن عينة يقول أخيراً عن ابن عباس عن ميمونة، وصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة والحميدي وغيرهم في مسانيدهم عن ابن عينة بزيادة ميمونة.

زيادة مسلم بن إبراهيم عن شعبة لم أجدها.

وزيادة وهب بن جرير عنه وصله الإسمايلي.

رواية سعيد عن قتادة أن أنساً حدثهم وصله المؤلف في باب الجنب يخرج وعشي في السوق.

متابعة عبد الأعلى عن معمر وصله أحمد في مسنده عنه.

رواية الأوزاعي عن الزهري وصله المؤلف في الصلاة.

حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده وصله أحمد بن حنبل وأصحاب السنن الأربعة وليس في رواية واحد منهم توفية بلفظ الترجمة، نعم وصله البيهقي من طريق حيد الوارث عن بهز بن حكيم، وفيه اللفظ المذكور، ووقع لنا بعلو في الجزء الثاني من حديث المخلص، وفي التفتيش.

رواية إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عبيدة وصله النسائي.

متابعة أبي حوالة - وهو الواضح - عن الأعمش وصله المؤلف في موضع آخر من الفسل.

ومتابعة عماد بن فضيل عنه وصله أبو حوالة يعقوب في صحيحه.

متابعة عمرو بن مرزوق عن شعبة رويناهما في جزء من حديث أبي عمرو بن السملك، قال حدثنا عثمان بن عمر الضبي، حدثنا عمرو بن مرزوق به.

ورواية موسى بن إسماعيل عن أبان، زعم الشيخ علاء الدين مغناطاي أن البيهقي وصله من طريق عفان عن موسى، وهم مغناطاي في ذلك وإنما رواها البيهقي عن عفان عن أبان نفسه، وليست لعفان عن موسى رواية من وجه من الوجوه أصلاً.

(كتاب الحيض والتميم):

باب قول النبي ﷺ هنا شيء كبه الله على بنات آدم، وصله المؤلف في

قوله: باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، قاله ابن عباس عن النبي ﷺ وصله المؤلف في الحج بلفظ: ليبلغ الشاهد الغائب وكأنه ذكره هنا بالمتن.

متابعة معمر عن همام وصله أبو بكر المروزي في كتاب العلم له، والبخاري في شرح السنة.

قول عائشة: نعم النساء نساء الأنصار لم يمتعن الحياة أن يتحققن في الدين هو طرف من حديث طويل وصله ابن خزيمة في صحيحه، والمرفوع منه عند مسلم وغيره.

(كتاب الطهارة):

قوله: وبين النبي ﷺ أن فرض الوضوء مرة مرة وتوضأ أيضاً مرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً ولم يزد على ثلاث.

فحديث الوضوء مرة مرة وصله من حديث ابن عباس.

وحديث الوضوء مرتين مرتين وصله من حديث عبد الله بن زيد.

وحديث الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وصله من حديث عثمان بن عفان.

وقوله ولم يزد، يريد لم يزد ما يهلك على الزيادة على الثلاث، ولعله يشير إلى حديث عبد الله بن عمرو الذي فيه: من زاد فقد أساء وظلم، وهو عند ابن خزيمة وأبي داود وغيرهما.

قوله فوأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ، يشير إلى ما تقدم وإلى ما يأتي في باب الوضوء بالمد.

متابعة محمد بن عروعة عن شعبة وصله المؤلف في الذوات.

ورواية خنجر عنه وصله البزار باللفظ الملقق ووصله أحمد بلفظ إذا دخل.

ورواية موسى - وهو ابن إسماعيل - عن حاد - وهو ابن سلمة - وصله البيهقي.

ورواية سعيد بن زيد - وهو أخو حاد بن زيد - وصله المؤلف في الأدب المفرد له.

قول أبي الدرداء اليس فيكم صاحب التعلين وصله المؤلف في المناقب وغيرها.

متابعة النضر بن شميل عن شعبة وصله النسائي.

ومتابعة شاخان - واسمه الأسود بن عامر - وصله المؤلف في الصلاة رواية لإبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي عن أبيه عن أبي إسحاق حنثي عبد الرحمن بن الأسود لم أجدها.

قوله: باب الاستنار في الوضوء، ذكره عثمان وعبد الله بن زيد وابن عباس.

باب المضمضة في الوضوء، قاله ابن عباس وعبد الله بن زيد وأحاديث الثلاثة موصولة عنده في الطهارة.

حديث عائشة حضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد فتزل التيمم فخصر من حديثها الطويل في ضياع مقدمها وهو موصول عند المؤلف من حديثها في التفسير والكناح والمناقب وغيرها.

حديث أحمد بن شبيب عن أبيه وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي وغيرهما.

قوله: ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ كان في غزوة فالت الرقاق الحديث، هو مختصر من حديث طويل وصله أبو يعلى في مسنده وابن خزيمة في صحيحه وأبو داود وغيرهم.

رواية شعبة عن الأعمش وصله مسلم.

متابعة وهب بن جرير عن شعبة موصولة في مسند أبي العباس السراج.

ورواية خنجر عنه وصله أحمد ومسلم.

ورواية يحيى القطان عنه وصله أحمد بن حنبل.

قوله: وستل مالك من مسح جيب الرأس فاحتج بحديث عبد الله بن زيد، وصله ابن خزيمة من حديث مالك بالسؤال المذكور.

قوله: وقال أبو موسى دعا النبي ﷺ بقدر الحديث، وصله في المغناطاي والمخطاط

حديث أبي حازم عن سهل في عقد أزهره وصله بعد قليل.

حديث أم عاتى التحف التي بثوب وخالف بين طرفيه على عاتيقه، وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه من طريق محمد بن عمرو عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبي مرة مولى عقيل عنها، وأصله في صحيح مسلم من طريق أبي جعفر الباقر عن أبي مرة وليس عنه: على عاتيقه، وهو من المتفق عليه من حديث مالك عن أبي النضر عن أبي مرة لكن ليس فيه: بخالف بين طرفيه على عاتيقه.

باب ما يذكر في الفقه، ويرى عن ابن عباس وجده ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ: الفخذ حورة.

أما حديث ابن عباس فوصله أحمد والترمذي، ووقع لنا بطلو في مستد عبد بن حميد، وأما حديث جده فوصله البخاري في التاريخ وأبو داود وأحمد والطبراني من طريق، وفي اضطراب وصححه ابن حبان.

وأما حديث محمد بن جحش فوصله البخاري في التاريخ أيضاً وأحمد والطبراني، وروياه عالياً في فوائد علي بن حجر من رواية أبي بكر بن خزيمة عنه.

قوله فيه: وقال انس حمر النبي ﷺ عن فخله، أسنده في الباب.

وقال أبو موسى غطى النبي ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان، وصله في مناقب عثمان. وقال زيد بن ثابت أنزل الله تعالى على رسوله وفخله على فخله، الحديث وصله في الجهاد والتضير.

حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في أنبجانية أبي جهم وصله أبو داود وأصله في مسلم.

باب الصلاة على الفرواش، وقال انس كنا نصلي مع النبي ﷺ فيسجد أحداً على ثوبه وصله المؤلف في باب السجود على الثوب في أوائل كتاب الصلاة.

ورواية الليث عن جعفر بن زبيدة في صفة السجود وصلها مسلم والطبراني في الأوسط.

باب استقبال بأطراف وجهه قاله أبو حيد وصله مطولاً في باب سنة الجلوس في التشهد. حديث نعيم بن حاد عن ابن المبارك في رواية أبي خر المروزي حدثنا نعيم وزعم أبو نعيم في المستخرج أنه ذكره عن ابن المبارك تلقياً، وقد وصل الدارقطني طريق نعيم للمذكور.

ورواية ابن أبي مريم عن يحيى - هو ابن أيوب - وصلها محمد بن نصر المروزي في كتاب تنظيم الصلاة واليهقي وابن منته في الإيمان.

ورواية علي - وهو ابن عبد الله المدني - عن خالد بن الحارث لم أجدها.

قوله: وقال أبو هريرة: قال النبي ﷺ استقبل القبلة وكبر، هو طرف من قصة المسية صلاته، وقد وصله المؤلف في الاستئذان وفيه هذا اللفظ.

قوله: وقد سلم النبي ﷺ في ركعتي الظهر وأقبل على الناس بوجهه ثم أم ما بقي، وصله من طرق لكن ليس في شيء منها: «وأقبل على الناس بوجهه»، وهي في الموطأ من طريق داود بن الحصين عن ابن أبي سفيان عن أبي هريرة.

رواية ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عند أبي خر دقال ابن أبي مريم، وعند غيره: حدثنا ابن أبي مريم، وسيماد في التفسير في تفسير سورة البقرة.

قوله: وقال إبراهيم - هو ابن طهمان - عن عبد العزيز بن صهيب عن انس التي النبي ﷺ بمال من البحرين الحديث، وصله الحاكم في المستدرک وأبو عبد الله بن منته في أماليه والبحري عمر بن محمد بن بجير في صحيحه وأبو نعيم في المستخرج.

قوله: لقول النبي ﷺ: لمن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصله المؤلف في الجنائز.

حديث الزهري عن انس عرضت علي النار وأنا أصلي، وصله في باب وقت الظهر من طريق شعبة عنه. حديث أبي قتادة عن انس: قدم رط من عكل فكانوا في الصفة، وصله بهذا اللفظ في كتاب الحاريرين.

باب تقضي الحائض المناسك كلها، متابئة خالد - وهو ابن عبد الله الطحان - عن الشيباني وروناها في فوائد أبي القاسم التتويحي، ووصلها الطبراني بإسناد آخر.

ومتابئة جبر عنه وصلها أبو يعلى في مسنده والإسماعيلي عنه.

ورواية سفيان الثوري عنه وصلها أحمد بن حنبل في مسنده.

حديث كان النبي ﷺ يذكر الله تعالى على كل أحيائه وصله مسلم وأبو داود والترمذي والسراج وأبو يعلى كلهم من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن خالد بن سلمة عن أبيه عن عروة عن عائشة، قال الترمذي لا يصرق إلا من حديث يحيى انتهى، وقد رواه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبيه، ورواه ابن أبي داود في كتاب الشريعة له عن عمرو بن آدم عن الفضل بن موسى، ورواه أبو يعلى في مسنده عن هارون بن معروف عن إسحاق بن يوسف الأزرق كلهم عن زكريا، فكان المتروك به زكريا لا ابنه وخالد بن سلمة فيه مقال، ولم يخرج له البخاري شيئاً إلا هذا الذي أشار إليه هنا.

حديث أم عطية وصله في العيدين.

حديث ابن عباس عن أبي سفيان في شأن هرقل تقدم في بدء الوحي.

حديث عطاء عن جابر حاضت عائشة فنسكت المناسك، وصله في الحج من طريقه. رواية هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية وصلها في الطلاق.

قوله: باب لا تقضي الحائض الصلاة، وقال جابر وأبو سعيد عن النبي ﷺ تدع الصلاة، هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف هنا بالمتى عنهما ولم أجده عن واحد منهما بهذا اللفظ.

فأما حديث جابر فرواه أحمد في مسنده وأبو داود عنه من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول: دخل النبي ﷺ على عائشة وهي تكيي فذكر الحديث في حيفها، وفيه وأهمل في الحج، ثم حجي واستمعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطري بالبيت ولا تصلي، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه، وروياه عالياً في مستد عبد بن حميد ثم وجدته عند المصنف من وجه آخر في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر وفيه: غير أنها لا تطوف ولا تصلي.

وأما حديث أبي سعيد فاتفق الشيبان عليه في حديث في خطبة العيد، وفيه قوله ﷺ للنساء: أليس إذا حاضت لم تصل، وهو موصول في كتاب الحيف.

حديث عمار في التيمم رواية النضر بن شميل عن شعبة فيه وصلها مسلم مثله سواء.

قوله: ويذكر أن عمرو بن العاص أجنب في ليلة باردة فيقسم وتلا: ﴿ولا تقنطوا أنفسكم﴾ الآية فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعبه، وصله الدارقطني من طريق وهب بن جبر بن حازم عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أس عن عبد الرحمن بن جبر عن عمرو بن العاص فساقه كما ذكره البخاري وأتم، وقد رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم من حديث عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب وليس فيه ذكر التيمم.

حديث يعلى بن عبيد عن الأعمش وصله أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم في مستدبهما وابن حبان في صحيحه، ووقع لنا عالياً من حديث أبي العباس السراج عن إسحاق بن إبراهيم ووصله الإسماعيلي أيضاً.

(كتاب الصلاة):

حديث أبي سفيان في قصة هرقل تقدم في بدء الوحي.

قوله: ويذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ قال يزوه ولو بشوكة، وفي إسناده نظر وصله أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والبخاري في تاريخه وابن أبي عمر العدني في مسنده، ووقع في عالياً جداً في الجزء الأول من حديث المخلص.

قوله: وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عريان، وصله بعد سبعة أبواب في حديث أبي هريرة في تأذين علي يوم النحر بمنى.

رواية عبد الله بن رجاء عن عمران القنطان وصلها الطبراني في الكبير.

قوله: وقال ابن عباس وعائشة: أعتِم بالمشاء، وقال بعضهم عن عائشة أعتِم بالعتمة وصل حديث ابن عباس في باب النوم قبل المشاء.

وحديث عائشة في باب فضل المشاء من طريق عقيل عن الزهري عن عمرو عنها. والطريق الثانية للمهم رواها عن طريق شعيب بن أبي حزة عن الزهري.

قوله: وقال جابر كان النبي ﷺ يصلي المشاء، وقال أبو برة كان يؤخر المشاء، وقال أنس آخر المشاء، وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس صلى رسول الله ﷺ المغرب والمشاء.

أما حديث جابر فوصله للمؤلف في باب وقت المشاء.

وحديث أبي برة تقدم في باب وقت الظهر.

وحديث أنس وصله في باب وقت المشاء إلى نصف الليل وحديث ابن عمر وأبي أيوب في الحج.

وحديث ابن عباس في باب قصر الصلاة وسيأتي.

قوله: وقال أبو برة: كان النبي ﷺ يستحب تأخيرها يعني المشاء، تقدم أنه وصله.

قوله: عبد الرحمن الحارثي حدثنا زائدة هكذا في جل رواياتنا ليس فيه صيغة أداء، نعم في رواية أبي ذر الحارثي حدثنا عبد الرحيم.

قوله: وقال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب رويته موصولاً عالياً في الجزء الأول من حديث المخلص قال حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور حدثنا سعيد بن أبي مريم به.

رواية أبي رجاء عن همام رويته موصولة عالية في جزء محمد بن يحيى الذهلي قال: حدثنا عبد الله بن رجاء.

متابعة عيدة - وهو ابن سليمان - عن هشام وصلها المؤلف في باب صفة إبليس وجنوده.

قوله: باب من لم يكره الصلاة إلا بعد الفجر والعصر، رواه عمر وابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة. أما حديث عمر فوصله من طرق من حديث ابن عباس عنه.

وأما حديث ابن عمر ففي الباب المذكور.

وأما حديث أبي سعيد ففي الصلاة أيضاً والحج.

وأما حديث أبي هريرة ففي الباب الذي قبله.

حديث كريب عن أم سلمة صلى النبي ﷺ بعد العصر، وصله في باب السهر وسيأتي.

رواية حبان بن حلال عن همام وصلها أبو عوانة الإسفرائيني في صحيحه عن عمار بن رجاء عن حبان. رواية عثمان بن جبلة وأبي داود عن شعبة عن عمرو بن عامر عن أنس في الصلاة قبل المغرب لم أجدها، وزعم مغلطاي أن الإسمايلي وصل حديث عثمان بن جبلة وليس في كتاب الإسمايلي ذلك وإنما فيه من رواية عثمان بن عمرو بن فارس.

(أبواب الأذان والإقامة والإمامة):

وذكر عن بلال أنه جعل إصبه في أذنيه، وصله ابن ماجه من حديث سعد القرظ وصححه الحاكم مع ضعف إسناده، ووصله سعيد بن منصور من حديث بلال وإسناده ضعيف ومقطع أيضاً لكن عند أبي داود في السنن والطبراني في مسند الشاميين وصححه ابن حبان من طريق عبد الله المحزني قال: لقيت بلالاً فذكر حديثاً طويلاً فيه قال بلال فجعلت إصبه في أذني فقلت: وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق أبي جحيفة قال رأيت بلالاً يؤذن، وقد جعل إصبه في أذنيه وهو عن حجاج بن أرطاة عن عون بن أبي جحيفة، وتردد ابن خزيمة في صحته لذلك، وقد وصله الطبراني من حديث الثوري عن عون وليس عنه الحجاج لكن قد بينت في كتابي للدرج أن الثوري إنما سمع هذه الزيادة من عون.

قوله: باب لا يسمى إلى الصلاة وليات بالسكينة والوقار، وقال ما أدركتم

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر: كان أصحاب الصفة قراء، وصله المؤلف في باب السر مع الضيف.

حديث كعب بن مالك كان النبي ﷺ إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فيصلي فيه، وصله في الجهاد مختصراً هكذا وأورده في المغازي مطولاً في قصة توبة كعب.

قوله: وزاد إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب أخبرني يونس، الحديث في الخيشة في بعض الروايات وزاد في رواية يحيى - هو القطان - وعبد الوهاب - هو القتيبي - عن يحيى - هو الأنصاري - مستنداً عنه عن علي بن المديني عنهما وهو مطوف على رواية علي عن ابن عيينة، وقد وصله الإسمايلي من رواية يثملر عنهما.

ورواية جعفر بن عون وصلها أحمد في مسنده عنه والثناي، ووقع لنا في جزء الحسن بن علي بن عفان عنه بعلو ورواية مالك وصلها المؤلف في باب المكاتب.

حديث ابن عباس طاف النبي ﷺ على بعير، وصله في باب من أشار إلى الركن في كتاب الحج.

حديث الوليد بن كثير عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عمر حدثهم، وصله مسلم ووقع لنا بعلو في مستخرج أبي نعيم حديث عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد وصله إبراهيم الحارثي في غريب الحديث له.

قوله: وزاد شعبة عن عمرو عن أنس حتى يخرج النبي ﷺ وصله في باب كم بين الأذان والإقامة من حديث شعبة.

قوله: زاد مسدد قال خالد قال الشياي الحديث، وصله في باب: إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد، عن مسدد به.

(أبواب المواقيت):

قال بكر بن خلف حدثنا محمد بن بكر البرسائي وصله الإسمايلي في مستخرجه وأحمد بن علي الأبار في جمع حديث الزهري.

قوله: قال سعيد عن قتادة، يعني عن أنس: لا يثقل قدامه الحديث، وقال شعبة - يعني عن قتادة - لا ييزق بين يديه الحديث.

وقال حيد عن أنس: لا ييزق في القبلة الحديث أما حديث سعيد فوصله أحمد في مسنده من طرق وابن حبان في صحيحه.

وأما حديث شعبة فوصله المؤلف من آدم عنه.

وأما حديث حيد فوصله المؤلف أيضاً من طريق إسماعيل بن جعفر عنه، متابعة سفيان - وهو الثوري - عن الأعمش في الإبراد، وصلها المؤلف في باب صفة النار عن الفريابي عنه ومتابعة يحيى القطان وصلها أحمد في مسنده عنه ووقعت لنا في فوائد التزويقي.

ومتابعة أبي عوانة لم أجدها وإنما وجدته من رواية أبي معاوية وصله من طريقه ابن ماجه.

قوله: وقال جابر: كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالمهاجرة، وصله في باب وقت المغرب من طريق محمد بن عمرو بن حسن عنه.

رواية معاذ عن شعبة في حديث أبي برة الأسلمي في المواقيت وصلها مسلم رواية مالك عن الزهري في وقت العصر وصلها المؤلف عن القتيبي عنه.

ورواية يحيى بن سعيد - وهو الأنصاري - وصلها الذهلي في الزهريات.

ورواية شعيب بن أبي حزة عنه وصلها الطبراني في مسند الشاميين.

ورواية ابن أبي حفصة - وهو محمد بن مسيرة - وصلها الذهلي أيضاً قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: أتت الصلاة على المنافقين المشاء والفجر، وقال لو يعلمون ما في العتمة والفجر هذان حديثان، وصل الأول منهما في باب فضل المشاء جماعة، والثاني في باب الأذان.

قوله: ويذكر عن أبي موسى: كنا تناوب النبي ﷺ عند صلاة المشاء فأعتِم بها وصله بعد هذا بياض واحد وإنما أورده بصيغة التريض لأنه مائة بالمتنى (وفي نظر).

فصلوا وما فاتكم فأتوا قاله أبو حنيفة، ووصله في الباب الذي قبله من طريق شيبان عن يحيى بن أبي كثير.

وقال بعده تابعه علي بن المبارك - يعني عن يحيى - ووصل حديث علي بن المبارك في باب المشي إلى الجمعة.

حديث ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب في احتساب الآثار وصله أبو ذر في روايته، قال حدثنا ابن أبي مريم ورويناه موصولاً عالياً في الجزء الأول من حديث المخلص، وقال حدثنا البغوي قال حدثنا الزياتي عنه.

متابعة غندر ومعاذ عن شعبة في حديث ابن حجة وصلها الإسمايلي.

ورواية محمد بن إسحاق عن سعد بن إبراهيم رويناهما في المغازي الكبرى له وتابعه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه.

ورواية حماد بن سلمة عن سعد وصلها إسحاق بن راهويه في مسنده ووقعت لنا بعلو في معرفة الصحابة لأبي عبد الله بن منده.

ورواية أبي داود عن شعبة في صلاة النبي ﷺ خلف أبي بكر وهو من بعض وصلها البيهقي ورويناهما بعلو في حديث شعبة لأبي الحسين بن المظفر.

ورواية أبي معاوية عن الأعمش وصلها المؤلف في باب الرجل يأثم بالإمام. حديث زهير وهيب بن عثمان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر في البداة بالشاء قبل الصلاة لم أجعلها.

متابعة الزبيدي عن الزهري في حديث عائشة مروا بها بكر فليصل بالناس، وصلها الطبراني في مسند الشاميين ووقعت لنا بعلو في البشريات.

ومتابعة ابن أخي الزهري عن عمه وصلها الذهلي في الزهريات.

ومتابعة إسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهري رويناهما في نسخته من طريق سليمان بن عبد الحميد البهري عن يحيى بن صالح عنه.

ورواية عقيل عن الزهري عن حزة بن عبد الله بن عمر مرسلاً استعاضا الذهلي في الزهريات.

ورواية محمد بن ثابطة عقيل رواها ابن سعد في الطبقات وأبو يعلى في مسنده من طريق ابن المبارك عنه، وأوردها البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر فزاد فيها عن حزة عن عائشة كرواية ابن أخي الزهري ومن تابعه.

قوله: باب من دخل يوم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الآخر أو لم يتأخر جازت صلاته، فيه عن عائشة عن النبي ﷺ يشير بذلك إلى قصة صلاة أبي بكر بالناس وخروج النبي ﷺ، وقد شرع أبو بكر في الصلاة فتأخر أبو بكر وتقدم النبي ﷺ وقد تقدمت الإشارة إليه، وفي قوله أو لم يتأخر؟ يشير إلى ما روي أن أبا بكر استمر يصلي وإن النبي ﷺ صلى خلفه، وقد تكلم هو عليه أيضاً في باب حد المريض أن يشهد الجماعة.

قوله: لقول النبي ﷺ يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى، هذا الحديث لم يوصل المؤلف إسناده، وقد وصله مسلم وأبو داود والترمذي من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري.

متابعة سعيد بن مسروق عن مغارب في حديث جابر وصلها أبو عوالة في صحيحه.

ومتابعة مسمر بن كدام عنه وصلها إسحاق بن راهويه وأبو العباس السراج والنسائي.

ومتابعة الشيباني وهو أبو إسحاق سليمان وصلها الزبارة.

ورواية عمرو بن دينار عن جابر وصلها المؤلف ورواية حبيب الله بن مقسم عنه وصلها ابن خزيمة في صحيحه وأصله عند أحمد بن حنبل وغيره.

ورواية أبي الزبير عنه وصلها السراج.

ورواية الأعمش وصلها إسحاق بن راهويه والنسائي.

متابعة بشر بن بكر عن الأوزاعي في حديث أبي حنيفة وصلها المؤلف.

ومتابعة ابن المبارك عنه وصلها أحمد وابن أبي شيبة والنسائي.

ومتابعة بقية بن الوليد عنه لم أجعلها.

رواية موسى عن أبان وصلها السراج وابن المنذر. متابعة معاصر عن الأعمش لم أجعلها.

قوله: ويذكر عن النبي ﷺ أنه قال اتصوا بي وليأثم بكم من بعدكم، هذا الحديث وصله مسلم وأبو داود والنسائي أتم ما هنا ورويناه عالياً في مسند عبد بن حديد وهو صحيح وإقنا لم يميز به لأنه مختصر.

حديث عقبة بن عبيد عن بشير بن يسار وصله أحمد بن حنبل وأبو نعيم في المستخرج من طريقه.

قوله: وقال التميمي بن بشير رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه، هذا الحديث لم يوصل المؤلف إسناده، وقد وصله ابن خزيمة في صحيحه وأبو داود والدارقطني في حديث أصله عند مسلم.

رواية عفان عن وهيب وصلها المؤلف في الاحتصاص عن إسحاق عن عفان.

(أبواب صفة الصلاة):

حديث أبي حنيفة مطولاً في باب ستة الجالوس في التشهد ورواية حماد بن سلمة عن أيوب في رفع اليدين وصلها البخاري في جزء رفع اليدين له والسراج والبيهقي.

ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب وموسى بن عقبة وصلها البيهقي.

حديث عائشة في صلاة الكسوف وصله في باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة.

قوله: قال إسحاق بن يحيى - يعني ابن أويس - عن مالك (ينسى) قيل إن إسحاق هذا - هو ابن إسحاق القاضي - رواه عن القعني عن مالك، ولكن وجدت روايته في المتفق للجوزقي وليس فيها مخالفة لرواية البخاري عن القعني فصح أنه ابن أويس وسبأه هكذا في المطا روايته وقد انقطعت في هذه الأزمان.

قوله: وقال سهل - يعني ابن سعد - أنت أبو بكر فرأى النبي ﷺ، وصله بتمامه في باب الإشارة في الصلاة.

ورواية موسى بن عقبة عن نافع في النخامة وصلها مسلم.

ورواية ابن أبي رواد - هو عبد العزيز - وصلها أحمد بن حنبل.

حديث أم سلمة بقرأة الطور في الفجر وصله المؤلف في الحج.

قوله: ويذكر عن عبد الله بن السائب قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصحيح الحديث هذا الحديث وصله مسلم والنسائي والبخاري في التاريخ، ووقع لنا بعلو في مسند الحارث بن أبي أسامة.

حديث عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس في قصة الرجل الذي كان يفتتح بقرأة قل هو الله أحد، وصله الترمذي والبخاري جميعاً عن البخاري عن إسحاق بن أبي أويس عن عبد العزيز الدراودي عنه ورواه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک والجوزقي في المتفق كلهم من طريق إبراهيم بن حزة عن الدراودي، ووقع لنا بعلو في جزأين عن ابن أبي شريح.

متابعة محمد بن عمرو عن أبي سلمة في الجهر بالتأمين وصلها ابن خزيمة والسراج.

ومتابعة نعيم الجمر عن أبي هريرة وصلها ابن خزيمة والنسائي والسراج والطبري وابن حبان والحاكم والدارقطني مطولاً من حديث فيه أن أبا هريرة جهر بالتأمين وبالتكبير وبالسجدة، ثم قال بعد أن سلم أنا أتاكم صلاة برسول الله ﷺ.

قوله: باب إتمام التكبير قاله ابن عباس عن النبي ﷺ وصله بعد قليل من حديثه، وقوله فيه مالك بن الحويرث وصله في باب كيف يتمدد على الأرض.

ورواية موسى عن أبان موصولة لأنه رواه عن موسى عن همام وأبان جميعاً لكن فرقهما.

ورواية عبد الله بن صالح عن الليث في التكبير وصلها الذهلي في الزهريات وذكر هنا أطرافاً من حديث أبي حنيفة وسبأه قريباً.

قوله: قال نافع كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه وصله ابن خزيمة والبيهقي

وغيرهما مرفوعاً وأورده البيهقي أيضاً مرفوعاً.
رواية ابن المبارك عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب في حديث أبي حيد الساعدي وصلها جعفر الفريابي في كتاب الصلاة له.

ورواية أبي صالح عن الليث عن يزيد وصلها الطبراني.

باب الذكر بعد الصلاة: رواية شعبة عن عبد الملك وصلها الطبراني في الدعاء له والسراج.

قوله: ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع في مكتبته ولم يصح، وصله أبو داود ووقع لنا بعلو في أمالي الحاملي من طريق الأصبهانيين عنه.

رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري في حديث هند الفرسية وصلها النسائي.

ورواية عثمان بن عمر عن يونس وصلها للمؤلف في باب انتظار الناس قيام الإمام ورواية الزبيدي عن الزهري وصله الطبراني في مستد الشاميين.

ورواية شعب بن الزهري وصلها اللحلي في الزهريات وكذا رواية ابن أبي حقيق عنه.

وكذا رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب.

قوله: باب قول النبي ﷺ من أكل البصل أو الفوم من الجوع أو غره فلا يقرن مسجداً، كأنه يشير إلى حديث أبي الزبير عن جابر نهي رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكراث فخلبتا الحليمة فأكلتا منها، فقال من أكل من هذه الشجرة للثمة فلا يقرن مسجداً الحديث، وصله مسلم فالحليمة تشمل الجوع وغيره.

ورواية غلد بن يزيد عن ابن جريج عن عطاء في هذا الحديث وصلها السراج.

ورواية أحمد بن صالح عن ابن وهب وصلها للمؤلف في الاعتصام وكذا رواية أبي صفوان عن يونس وصلها في الأطعمة.

ورواية الليث في الزهريات.

قوله: وقال عياض عن عبد الأعلى، جزم أبو نعيم في المستخرج أنه قال: وقال في عياض وهو ابن الوليد الرقام فهو موصول.

متابعة شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر في النهي عن منع النساء المساجد وصلها أحمد والطبراني.

(كتاب الجمعة)

رواية بكير بن الأشج وسعيد بن أبي حلال عن أبي بكر بن المنكدر وصلها مسلم وأبو داود والنسائي.

قوله: باب السواك للجمعة، وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ يستنّ، وصله في باب الطيب للجمعة.

رواية الليث عن يونس وصلها الذهلي.

رواية أبان بن صالح عن مجاهد وصلها البيهقي.

رواية يونس بن بكير عن أبي خلفة وصلها البخاري في الأدب المفرد.

ورواية بشر بن ثابت عنه وصلها الإسماعيلي والبيهقي.

قوله: وقال أنس خلب النبي ﷺ على المنبر، وقوله بعد ذلك باب الخطبة قائماً، وقال أنس: بينا النبي ﷺ يخطب قائماً هما طرفان من حديث وصله المؤلف في الاستسقاء وسيأتي.

رواية سليمان بن حلال عن يحيى بن سعيد وصلها المؤلف في علامات النبوة.

باب من قال في الخطبة بعد الفداء أما بعد، رواية عكرمة عن ابن عباس وصلها في آخر الباب في حديث، ورواية عمود عن أبي أسامة تأتي في الجهاد.

متابعة يونس بن عبيد عن الحسن بن عمرو بن تغلب وصلها أبو نعيم في جزئه له فيه مسانيد جماعة منهم يونس بن عبيد.

متابعة يونس بن يزيد عن ابن شهاب وصلها مسلم.

متابعة أبي معاوية وأبي أسامة جيباً عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حيد في قوله: أما بعد وصلها مسلم ورويناها في الأربعين لأبي الفتح الطائي، وفي أمالي الحاملي بعلو وصلها المؤلف من طريق أبي أسامة وحده مختصراً في الزكاة.

ومتابعة العيني عن سفيان وصلها مسلم.

متابعة الزبيدي عن الزهري في حديث المسور بن خزيمة وصلها الطبراني في مستد الشاميين.

حديث سلمان في الإصص استند المؤلف في باب الدهن للجمعة.

(كتاب صلاة الخوف):

حديث موسى بن حبة عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف، وقال مجاهد: نحسوه بينه الإسماعيلي بيتاً شافياً.

قوله: استحج الوليد بقول النبي ﷺ: لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة وصل المؤلف للرغز من حديث ابن عمر بعد بياب.

(كتاب باب العيدين):

رواية مرجأ بن رجاء عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس في أكل التمر وتراً، وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم وأصله في مستد أحمد.

قوله: وقال عبد الله بن بسر إن كنا فرغنا في هذه الساعة وذلك حين التسبيح، هو حديث مرفوع وصله أحمد وأبو داود والحاكم والطبراني ولفظ أحمد خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس فأنكر إبطاء الإمام، وقال إن كنا مع النبي ﷺ قد فرغنا ساحتنا هذه وذلك حين التسبيح، وفي رواية الطبراني وذلك حين تسبيح الضحى.

حديث أبي سعيد قام النبي ﷺ مقابل الناس هو طرف من حديث الطويل في الخطبة يوم العيد.

رواية محمد بن كثير عن سفيان وصلها للمؤلف في الاعتصام.

متابعة يونس بن محمد اللؤب عن فليح وصلها الإسماعيلي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وفيه اختلاف بينه في تعليق التعليق.

ورواية محمد بن الصلت وصلها الترمذي والدارمي.

قوله: لقول النبي ﷺ: هذا عيدنا أمل الإسلام يشير بذلك إلى حديثين:

أحدهما: عن عائشة في قصة الجريتين اللتين كانتا تغنيان عند النبي ﷺ، وفيه قوله دعهما فإن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا، وهو موصول عنه في باب سنة العيدين.

ثانيهما: حديث عتبة بن عامر عن النبي ﷺ قال: قال: يوم عرفة وأيام التشريق عيدنا أمل الإسلام، وقد وصله أبو داود والنسائي وابن خزيمة والحاكم وغيرهم من أبواب الوتر.

قال أبو هريرة: أوصاني النبي ﷺ بالوتر قبل النوم وصله المؤلف بمنه في الصوم وهو عند أحمد بلفظه.

(كتاب الاستسقاء):

رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن الأخرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة يقول اللهم أنج الوليد الحديث ينظر فيه.

رواية عمر بن حزة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وصلها أحمد وابن ماجه.

زيادة أسباط بن نصر عن منصور عن أبي الضحى وصلها البيهقي في السنن، وفي الدلائل.

رواية المسعودي عن أبي بكر موصولة عنه وهي مطبوعة على حديث عبد الله بن محمد عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر قال سفيان وأخبرني المسعودي فذكره، وقد ساقه المحمدي في مستد عن سفيان بيتاً ورواه عن عده في التعليق.

رواية أيوب بن سليمان عن أبي بكر بن أبي أنس في حديث أنس في قصة الأعرجي القاتل يوم الجمعة هلكت للماشية، وصلها أبو عوانة في صحيحه والإسماعيلي والبيهقي ورويناها بعلو في الجزء الثالث من أمالي الحاملي.

رواية الأوسي عن محمد بن جعفر تأتي في الدعوات.

متابعة القاسم بن يحيى عن عبيد الله بن عمر في حديث عائشة لم أجدها.

ورواية الأوزاعي عن نافع وصلها أحمد والنسائي وفيها اختلاف بينه في الكبير، و

رواية عقيل عن نافع كذلك.

حديث أبي هريرة: حس لا يعلمهن إلا الله، وصله في كتاب الإيمان.

(كتاب الكسوف):

حديث عائشة خطب النبي ﷺ في الكسوف، وصله في موضع آخر مطولاً، وحديث أسماء كذلك وحديث أبي موسى في قوله يخوف الله بهما عباده وصله بعد ثمانية أبواب.

رواية عبد الوارث عن يونس وصلها المؤلف في باب كسوف القمر.

وكذا رواية شعبة وخالد الطحان عنه ورواية حماد بن سلمة عنه وصلها الطبراني.

ورواية موسى بن إسماعيل عن مبارك بن فضالة لم أجدها.

ورواية أشعث عن الحسن وصلها النسائي.

حديث عائشة: ما سجلت سجوداً أطول منها، معطوف على حديث ابن عمر وليس معلقاً بل أبو سلمة رواه عنهما جميعاً.

قوله: باب لا تنكس الشمس موت أحد ولا حياته، رواه أبو بكر والمغيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر، وقال بعده باب الذكر في الكسوف (رواه ابن عباس رضي الله عنهما، وقال بعده باب الدعاء في الكسوف) قاله أبو موسى وعائشة (رضي الله عنها عن النبي ﷺ) الأحاديث الخمسة بل الستة موصولة عندها فرقتها في أبواب الكسوف.

رواية أبي أسامة عن هشام في: أما بعده، تقدمت في الجمعة وقد وقع لنا بطلان في جزء محمد بن عثمان بن كرامة.

رواية الأوزاعي وغيره عن الزهري معطوفة على رواية الوليد عن ابن أبي ثمر، وقد أوضحه مسلم وليس معلقاً.

ومتابعة سليمان بن كثير عن الزهري في الجهر وصلها أحمد والنسائي.

ومتابعة سفيان بن حسين وصلها الترمذي والبيهقي.

(أبواب مسجود القرآن):

قوله: باب سجدة النجم قاله ابن عباس، وصله المؤلف في باب سجود المسلمين مع المشركين.

ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب لم أجدها.

قوله: زاد نافع عن ابن عمر يعني عن عمر بن الخطاب إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء، هو معطوف على رواية أبي أيوب، وليكن، والقتال زاد نافع هو ابن جريح وليس معلقاً كما ظن الزري، وقد أوضحه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما والبيهقي والله الموفق.

(أبواب تقصير الصلاة):

متابعة عطاء عن جابر وصلها في الحج.

قوله: وسى النبي ﷺ يوماً وليلة سقراً، هو في حديث أبي هريرة لا يحمل لأمارة الحديث، وصله المؤلف بعد.

متابعة أحمد عن ابن المبارك لم أجدها وليس هو أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من ابن المبارك.

متابعة يحيى بن كثير عن المقرئ وصلها أحمد.

ومتابعة سهل بن أبي صالح عنه وصلها أبو داود وابن حبان والحاكم، وفيه اختلاف على سهيل بينه في الكبير.

ومتابعة مالك وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما.

زيادة الليث عن يونس في باب: يصلي المغرب ثلاثاً، وصلها الذهلي في الزهريات.

ورواية الليث عن يونس في باب ينزل للمكتوبة، وصلها الإسماعيلي.

رواية إبراهيم بن طهمان عن حجاج - هو ابن حجاج - عن أس بن سيرين عن أس لم أجدها.

قوله: ركن النبي ﷺ ركعتي الفجر في السفر، وصله مسلم في حديث أبي قتادة الأنصاري في قصة النوم من صلاة الصبح، وفي الباب عن أبي هريرة وبلال وعمران بن حصين كما بينهما في الكبير.

ورواية الليث عن يونس وصلها الذهلي.

ورواية إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم وصلها البيهقي.

ومتابعة علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير وصلها الحسن بن سفيان وأبو نعيم في المستخرج.

ومتابعة حرب بن شداد عن يحيى وصلها المؤلف بعد بياب.

قوله: باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس، فيه ابن عباس، تقدم حديث ابن عباس من رواية إبراهيم بن طهمان المذكورة لكنه غير مقيد بالارتحال، إلا أنه يؤخذ من قوله إذا كان على ظهر سير.

(أبواب التهجد والتطوع):

رواية سفيان عن عبد الكريم بن أبي أمية موصولة.

وكذا رواية سفيان عن سليمان بن أبي مسلم كلاهما عنه عن علي عن سفيان، ولكن وقع في رواية أبي ذر الحارثي في زيادة سليمان: قال علي بن خشرم قال سفيان، فالظاهر أنها من رواية الثوري عن علي بن خشرم، وومع من زعم أن رواية عبد الكريم معلقة بل هي موصولة كما بينه أبو نعيم وغيره.

قوله: باب يحرض النبي ﷺ على صلاة الليل والنواهل من غير إيجاب، وصل مقصود ذلك في هذه الأبواب.

قوله: باب قيام النبي ﷺ حتى ترم قنعاها، وقالت عائشة حتى تفطر قدماء، وصله المؤلف من حديث المغيرة بن شعبة بلفظ الباب.

وحديث عائشة وصله أيضاً في تفسير سورة الفتح.

متابعة سليمان بن أبي خالد الأحر عن حيد وصلها المؤلف في الصيام.

قوله: وقال سليمان لأبي الندراء: ثم فلما كان من آخر الليل قال قم، هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في الأدب من حديث أبي جحيفة.

رواية القعني عن مالك في قصة المرأة من بني أسد، وصلها أبو نعيم في المستخرج.

رواية هشام هو ابن عمار عن ابن أبي العشرين عن الأوزاعي وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما.

ومتابعة عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي وصلها مسلم.

متابعة عقيل عن الزهري وصلها الطبراني في المعجم الكبير في مسند عبد الله بن رواحة.

ورواية الزبيدي عنه وصلها المؤلف في تلويحه الصغير.

حديث أبي هريرة: أوصاني النبي ﷺ بركعتي الضحى، هو طرف من حديث الترمذي المتقدم.

حديث عتيان بن مالك غدا علي رسول الله ﷺ وأبو بكر بعدما امتد النهار، الحديث أسنده المؤلف بعد قليل مطولاً من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عنه.

متابعة كثير بن فرقد عن نافع في الرواتب لم أجدها.

ومتابعة أيوب عنه وصلها المؤلف بعد أبواب.

ورواية أبي ابن الزناد عن موسى بن عقبة ينظر فيها.

				المقدمة - الفصل الرابع: في بيان السبب في إيواده للأحاديث الملقاة	٢٨	
--	--	--	--	--	----	--

قوله: باب صلاة الضحى في الحضر قاله عتاب عن النبي ﷺ وهو طرف من حديث عتيان الذي تقدم التنبيه عليه لكن ليس عنده في شيء من طرقه التصريح بأن الركعتين اللتين صلاحهما صلاة الضحى، نعم ورواه في مسند أحمد وسنن الدارقطني، وفي جزء الذهلي بعلو من طريق عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري، ولفظه أن رسول الله ﷺ في بيته الضحى.

ومتابعة ابن أبي عدي عن شعبة وصلها إسحاق. ومتابعة عمرو بن مرزوق وصلها البرقاني في كتاب المصافحة.

قوله: باب صلاة التواهل جماعة، ذكره أنس وعائشة، وقد وصل حديثهما من طرق. متابعة عبد الوهاب بن أيوب وصلها مسلم بن زيادة بن عمار عن عبيد الله بن عمر في مسند أبي بكر بن أبي شيبة وصلها مسلم أيضاً.

أبواب العمل في الصلاة. قوله: باب من رجع القهقرى في صلاته أو تقدم بأمر ينزل به، رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ، هو موصول عنده في الجمعة.

رواية الليث بن جعفر بن ربيعة في قصة جريج الرهاب وأمه، وصلها الإسماعيلي وأبو نعم وغيرهما.

رواية النضر بن شميل عن شعبة فذعه بالذلل للمعجمة، وصلها مسلم. قوله: ويذكر عن عبد الله بن عمرو قال نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف، وصله أحمد والترمذي وابن خزيمة وابن حبان.

قوله: باب من صفى جاهلاً من الرجال في صلاته لم تفصله، فيه سهل بن سعد، وصله بعد باين.

رواية هشام عن ابن سيرين في النهي عن الحصر في الصلاة وصلها أحمد، وأصل الحديث عند المؤلف.

ورواية أبي حلال عنه وصلها الدارقطني في الأفراد. متابعة ابن جريج عن ابن شهاب في التكرير وصلها أحمد والسراج والطبراني.

قوله: باب الإشارة في الصلاة قاله كريب عن أم سلمة، وصل حديثها بعد يباب.

(كتاب الجنائز): متابعة عبد الرزاق عن معمر وصلها مسلم ورويتها عالية جداً في جزء الذهلي.

ورواية سلامة بن روح عن عقيل لم تقع في بعد. رواية نافع بن يزيد عن عقيل وصلها الإسماعيلي.

ومتابعة شعيب عن الزهري وصلها المؤلف في الشهادات. ومتابعة عمرو بن دينار عنه وصلها ابن أبي عمر العليني في مسنده عن سفيان بن عيينة عنه.

ومتابعة معمر وصلها المؤلف في التيمير. متابعة ابن جريج عن ابن المنكدر وصلها مسلم.

حديث أبي رافع عن أبي هريرة إلا أقتضوني به، وصله المؤلف بتمامه في باب كنس المسجد.

رواية شريك عن ابن الأصبهاني وصلها أبو بكر بن أبي شيبة ورويتها في الجزء الثاني من فوائد ابن أخي سمي.

قول ابن عباس المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً ذكره سعيد بن منصور وابن أبي شيبة موثقاً، وصله الحاكم مرفوعاً ورواه البيهقي مرفوعاً وموثوقاً.

حديث المؤمن لا ينجس، أسنده المؤلف في باب الجنب يمشي في السوق في الطهارة من حديث أبي رافع عن أبي هريرة.

ورواية وكيع عن سفيان في حديث أم عطية وصلها الإسماعيلي. قوله: باب قول النبي ﷺ يعلب الميت بعض بكاء أهله عليه، وصله من

حديث ابن عباس عن عمر، حديث كلثم راج، وصله في مواضع من حديث ابن عمر. حديث لا تقتل نفس ظالماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها الحديث، وصله من حديث ابن مسعود في بلد الخلق.

متابعة عبد الأعلى وهو ابن حماد عن يزيد بن زريع وصلها أبو يعلى في مسنده عنه. ورواية آدم عن شعبة ورويتها في حديثه من طريق إبراهيم بن ديزيل عنه.

ورواية الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة وصلها مسلم عنه وابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى عن الحكم.

قوله: باب قول النبي ﷺ إنا بك غزونون، هو طرف من قصة موت إبراهيم ولد النبي ﷺ من مارية وقد ذكر في رواية سليمان بن المغيرة الأكية.

وحديث ابن عمر تلمع العين، وصله بعد يباب.

ورواية موسى بن إسماعيل عن سليمان بن المغيرة وصلها البيهقي في الدلائل.

زيادة الحميدي عن سفيان: «أو توضع، وصلها أبو نعيم في مستدرجه من طريق الحميدي.

رواية أبي حمزة - وهو السكري - عن الأعمش في قصة قيس بن سعد وسهل بن حنيف وصلها أبو نعيم.

ورواية ذكرها عن الشعبي وصلها سعيد بن منصور.

ورواية أبي الزبير عن جابر: كنت في الصف الثاني، وصلها النسائي وابن بشران وأصله في مسلم.

حديث من صلى على الجنائز وصله المؤلف من حديث أبي هريرة.

حديث: صلوا على صاحبكم، وصله من حديث سلمة بن الأكوع. حديث صلوا على النجاشي وصله من حديث جابر.

رواية يزيد بن هارون عن سليمان بن حبان في حديث جابر في الصلاة على النجاشي وصلها المؤلف في حجة الحبشة.

ومتابعة عبد الصمد عنه وصلها الإسماعيلي.

رواية ابن المبارك عن قتيب وصلها الإسماعيلي.

رواية سليمان بن كثير عن الزهري وصلها الذهلي.

حديث أبي هريرة في الإذخر لقبرونا ويوتنا، هو طرف من حديثه وصله المؤلف في اللقطة وغيرها.

ورواية أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم رواها البخاري في التاريخ الكبير وابن ماجه.

ورواية مجاهد عن طاووس وصلها المؤلف في الحج.

قوله: وقال الإسلام يعلو ولا يعلى، هكذا هو غير معزو لقاتل، وقد وصله الدارقطني ومحمد بن هارون الرومي في مسنده والخطيب في فوائده كلهم من طريق خالد بن عمرو الزني، زاد الخطيب في روايته: «وكان ممن بايع تحت الشجرة وفي حديثه قصة.

رواية شعيب عن الزهري في قصة ابن صياد وصلها المؤلف في الأدب.

ورواية عقيل عنه وصلها في الجهاد.

وكذا رواية معمر ورواية إسحاق الكلبي وصلها الذهلي.

قوله: وقال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم، وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل قال حدثنا محمد حدثنا حجاج، وسبقه الموصول أتم.

قوله: وقال عفان حدثنا داود بن أبي الفرات كذا في بعض الروايات، وفي بعضها حدثنا عفان، وكذا وصله أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عفان.

حديث ابن عمر في كراهية الصلاة على المنافقين، وصله في الجنائز أيضاً في قصة عبد الله بن أبي ابن سلول.

وقوله: زاد غندر - يعني عن شعبة - سمعت الأشعث يقول عذاب القبر حق،

وصله النسائي.

رواية الضر عن شعبة عن عون بن أبي جحيفة وصلها إسحاق بن راهويه والبيهقي في البعث والنشور.

حديث أبي هريرة: من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث الحديث، تقدم ذكر من وصله في أوائل الجناز من رواية شريك عن ابن الأصبهاني، وقد رواه بهذا اللفظ أبو عوانة في صحيحه من حديث أنس بن مالك.

قوله: في حديث سمرة بن جندب في رؤيا النبي ﷺ، وقال يزيد بن هارون ووهب بن جرير: وعلى شط النهر رجل، روى حديث يزيد بن هارون أحمد في مسنده عنه، ووصل حديث وهب بن جرير مسلم والترمذي مختصراً وسأقه أبو عوانة في صحيحه، وفيه هذا اللفظ المعلق.

قوله: وقال بعض أصحابنا عن موسى بن إسماعيل كلوب حديث، وصله الطبراني في الكبير عن العباس بن الفضل عن موسى.

متابعة علي بن الجعد عن شعبة في حديث عائشة: لا تسبوا الأموات، وصلها المؤلف في كتاب الرقاق عنه، ومتابعة محمد بن عرعرة وابن أبي عدي عن شعبة لم أقف عليها.

وكذا رواية عبد الله بن عبد القدوس ومحمد بن أنس عن الأعمش.

(كتاب الزكاة):

حديث ابن عباس عن أبي سفيان تقدم في بدء الوحي، وهو في التفسير بهذه الزيادة.

رواية سليمان بن حرب وأبي الثمان عن حماد في قصة وفد عبد القيس وصلها المؤلف.

أما حديث سليمان ففي المغازي.

وأما حديث أبي الثمان ففي الخمس.

ورواية بهز بن راشد عن شعبة وصلها المؤلف في الأدب.

متابعة سليمان - وهو ابن بلال - عن عبد الله بن دينار تأتي في التوحيد.

وكذا رواية ورقاء عن ابن دينار.

ورواية مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح وروناها في كتاب الصيام ليوسف بن يعقوب القاضي.

ورواية يزيد بن أسلم عنه، وصلها مسلم من حديث ابن وهب عن هشام بن سعد عنه.

ورواية سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة وصلها مسلم أيضاً حديث أبي هريرة: ورجل تصدق بصدقة فأخفاها، وصله المؤلف بعد بإبواب مطولاً.

حديث أبي موسى هو أحد المتصدقين وصله المؤلف بعد أبواب.

حديث: من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله، وصله المؤلف من حديث أبي هريرة في باب الاستقراض.

حديث نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال هو طرف من حديث المغيرة بن شعبة وصله المؤلف في الصلاة.

وقوله: قال كعب قلت يا رسول الله إن من توبتي أن أنقلع من مالي صدقة الحديث، هو طرف من قصة توبة كعب بن مالك، وقد وصله بتمامه في المغازي في غزوة تبوك.

قوله: كفعل أبي بكر حين تصدق بماله وكذلك أثر الأنصار المهاجرين.

أما قصة أبي بكر فوصلها أبو داود والترمذي والحاكم من حديث عمر بن الخطاب ورويناها بعلو في مسندي عبد بن حيد والدلامي.

متابعة الحسن بن مسلم عن طاووس في الجنتين وصلها المؤلف في اللباس.

ورواية حفظة عنه يأتي الكلام عليها هناك.

ورواية الليث عن جعفر بن ربيعة لم أجدها.

قوله: في باب العرض في الزكاة، وقال طاووس قال معاذ لأهل اليمن الحديث، وصله يحيى بن آدم في كتاب الحراج.

حديث وأما خالد فقد احتسب أدراعه، وصله المؤلف من حديث أبي هريرة بعد قليل. حديث تصدق ولو من حليكن وصله المؤلف من حديث أبي سعيد في العيدين.

قوله: باب لا يجمع بين مفروق، ولا يفرق بين مجتمع، ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله وصله أبو يعلى وأحمد وأبو داود والترمذي في حديث طويل وروناه في مسند الدارمي وصحاح ابن خزيمة مختصراً.

حديث أبي بكر وأبي ذر وأبي هريرة في زكاة الإبل أسند المؤلف الأحاديث الثلاثة في الزكاة.

وحديث أبي ذر أيضاً في التمر.

رواية الليث عن عبد الرحمن بن خالد في قول أبي بكر: لو تمنوني عناقاً وصله الذهلي في الزهريات.

حديث أبي حيد في قصة ابن التثبية وصله المؤلف في الحبة وغيرها، وقد تقدم في الصلاة.

رواية بكير - وهو ابن عبد الله بن الأشج - عن أبي صالح عن أبي هريرة في الترهيب من منع الزكاة بنحو حديث أبي ذر وصلها مسلم وروناها بعلو في مستخرج أبي نعيم. حديث له أبران: أجر الصدقة والقرابة هو طرف من حديث زينب امرأة عبد الله بن سعود في سؤالها عن الصدقة على زوجها، وقد وصله المؤلف بعد ثلاثة أبواب.

متابعة روح عن مالك تأتي في البيوع.

ورواية يحيى بن يحيى أسندها المؤلف في الوكالة.

ومتابعة إسماعيل أسندها في تفسير سورة آل عمران وسياقي الكلام في الاختلاف عليه في الوصايا.

قوله: باب الزكاة على الزوج والأهلام في الحجر قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ قد وصله في الباب الذي قبله.

حديث أن خالداً احتسب أدراعه، يأتي قريباً.

قوله: ويذكر عن أبي لاس قال حلفنا النبي ﷺ على إيل الصدقة، وصله أحمد وإسحاق في مستنبيهما، وصححه ابن خزيمة والحاكم، ووقع لنا عالياً في المعرفة لابن منده.

متابعة أبي أبي الزناد عن أبيه في قصة العباس بن عبد المطلب وصلها أحمد بن حنبل وأبو عبيد في كتاب الأموال.

رواية إسحاق بن راهويه عن أبي الزناد وصلها الدارقطني.

ورواية ابن جريج قال حدثت عن الأخرج وصلها عبد الرزاق في مصنفه وخالف الناس في ابن جبل فجعل مكانه أبا جهم بن حذيفة.

زيادة عبد الله بن صالح عن الليث في الشفاعة العظمى وصلها البزار والطبراني في الأوسط وابن منده في كتاب الأيمان له.

ورواية معلى - وهو ابن أسد - عن وهيب وصلها يعقوب بن سفيان عنه، وروناها بعلو في أمالي ابن البخري.

رواية سليمان - وهو ابن بلال - عن عمرو بن يحيى وصلها المؤلف في الحج.

ورواية سليمان أيضاً عن سعد بن سعيد الأنصاري، وصلها أبو علي أحمد بن الفضل بن خزيمة في فوائده، ومن طريقه خرجها الحافظ الضياء في الأحاديث المختارة.

			المقدمة - الفصل الرابع: في بيان السبب في إيواده للأحاديث الملقاة	٣٠
--	--	--	--	----

قوله: كما روى الفضل بن عباس أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة وصله أحد في مسنده من حديث الفضل.

وحديث بلال وصله المصنف في الحج، رواية أبي داود قال: أثبتنا شعبة هي في مسنده.

قوله: وإنما جعل النبي ﷺ في الركاز الخمس، وصله من حديث أبي هريرة وأبي سعيد.

رواية الليث عن جعفر بن ربيعة تأتي في البيوع.

متابعة أبي قلابه عن أنس في قصة المرتين، وصلها في الجهاد وغيره.

ومتابعة حيد عنه عند مسلم والنسائي وأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة ووقع لنا بعلو في جزء أبي سمود الرازي، وفي نكتة ذكرتها في كتاب المدرج ومتابعة ثابت وصلها المؤلف في كتاب الطب.

(كتاب الحج):

حديث أنس أن النبي ﷺ أهل من ذي الحليفة وصله المؤلف في باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح وحديث ابن عباس في ذلك وصله في باب ما يلبس المجرم من الثياب.

رواية أبان - وهو المطار - عن مالك بن دينار وصلها أبو نعيم في المستخرج ووقع لنا بعلو في الجزء الأول من حديث أبي العباس بن ليحج.

ورواية محمد بن أبي بكر القتيبي عن يزيد بن زريع وقع في رواية أبي ذر الحارثي حدثنا محمد بن أبي بكر، ولكن عدما الفقيه القتيبي من الملققات وأخرجها في كتاب الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما من مسند أبي يعلى ومجم الطبراني الكبير.

رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار رواها سعيد بن منصور وابن أبي حاتم في تفسيره والإسماعيلي، وقد وقع لنا من وجه آخر متصلة بينها في الكبير.

قوله: باب قول النبي ﷺ العقيق وإد هاروك وصله في الاعتصام رواية أبي عاصم عن ابن جريج في بعض الروايات حدثنا أبو عاصم.

رواية بعضهم عن أيوب عن رجل عن أنس أوردها المؤلف في باب نحر البدين قائمة.

قوله: باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ وصله قبل أبواب.

متابعة أبي معاوية عن الأعمش في حديث التلبية وصلها مسند في مسنده والجزقي في المتفق.

ورواية شعبة وصلها أحد وأبو داود الطيالسي.

رواية أبي معمر عن عبد الوارث وصلها أبو نعيم في المستخرج.

ومتابعة إسماعيل بن علي عن أيوب وصلها للمؤلف بعد.

قوله: باب من أهل في زمن النبي ﷺ: كإهلال النبي ﷺ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ وصله المؤلف في باب يموت النبي ﷺ علياً إلى اليمين من آخر المغازي.

زيادة محمد بن بكر عن ابن جريج، وصلها أيضاً في الباب المذكور حديث ابن عباس من السنة أن لا يجرم بالحج إلا في أشهر الحج وصله ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والمحاكم وروياته حالياً في الجزء الثاني من حديث أبي طاهر المخلص رواية أبي كامل فضيل بن حسين الجعدي عن أبي معشر - وهو البراء - واسمه يوسف بن يزيد عن عثمان بن غياث وصلها الإسماعيلي في مستخرجه وأبو نعيم، ووقع عندهما عن أبي معشر عن عثمان بن سعد.

رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة وصلها مسلم والنسائي.

رواية سلامة بن روح عن عقيل وصلها ابن خزيمة في صحيحه.

ورواية يحيى بن الضحاك وهو البجلي عن الأوزاعي وصلها أبو عروبة في صحيحه.

متابعة أبان المطار عن ثمانية وصلها أحد بن حنبل.

ومتابعة عمران القطان وصلها أحد وأبو يعلى وابن خزيمة.

ورواية عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وصلها أحد أيضاً.

قوله: باب هدم الكعبة، قالت عائشة عن النبي ﷺ يغزو جيش الكعبة فيخسف بهم سيأتي في أوائل الصوم.

متابعة الليث عن كثير بن فرقد وصلها النسائي متابعة الدراودي عن ابن أخي ابن شهاب وصلها الإسماعيلي قصة ابن عباس ومعاوية في استلام الأركان وصلها أحد والطبراني والترمذي والمحاكم.

متابعة إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء وصلها المؤلف في الطلاق.

حديث عطاء طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال، وفيه قصة وقع في كثير من الروايات قال عمرو بن علي، وفي رواية أبي ذر وغيره قال في عمرو بن علي وكلنا أخرجه البيهقي من رواية حماد بن شاکر عن البخاري قال: قال في عمرو بن علي وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريق البخاري قال: قال في عمرو بن علي ثم قال بعده: هذا حديث عزيز ضيق المخرج رواية حيدان لحديث الإسراء وقع في كثير من الروايات قال حيدان، وفي رواية أبي ذر قال في حيدان وصلها الجزقي في المتفق.

قوله: زاد الحميدي عن سفيان كذا رواه في مسند الحميدي.

قوله: قال أبو الزبير عن جابر أهلكنا من البطحاء وصله أحد ومسلم.

ورواية حيد بن جريح عن ابن عمر وصلها المؤلف في اللباس.

ورواية عبد الملك عن عطاء وصلها مسلم. باب الجمع بين الصلاتين.

قال الليث حدثني عقيل إلخ وصله الإسماعيلي.

قوله: في باب التمتع قال آدم ووهب وغندر عن شعبة عمرة متقبلة.

أما رواية آدم فوصلها في باب التمتع والقتران.

وأما رواية وهب فوصلها البيهقي.

وأما رواية غندر فأخرجها أحد عنه.

قوله: باب إظهار البدين قال عروة عن المسود قلد النبي ﷺ الهدي هذا طرف من حديث طويل وصله المؤلف في الشروط.

متابعة محمد بن بشر عن عثمان بن عمر لم ألق عليها لكن أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه. باب نحر الإبل مقيدة.

رواية شعبة عن يونس وصلها إسحاق بن راهويه في مسنده، ووقع لنا بعلو في المناكك للحرمي.

باب النحر قبل الحلق. رواية عبد الرحيم بن سليمان الرازي وصلها الإسماعيلي والطبراني في الأوسط.

ورواية القاسم بن يحيى لم ألق عليها.

ورواية عفان أخرجه أحد بن حنبل عنه ورواية حماد بن سلمة عن قيس وصلها النسائي والطحاوي وابن حبان.

باب الحلق والتقصير حديث الليث عن نافع وصله مسلم وغيره.

وحديث عبيد الله وصله مسلم.

باب الزهارة يوم النحر حديث أبي الزبير عن عائشة وابن عباس وصله أبو داود والترمذي.

وحديث أبي حسان وصله الطبراني في الكبير والبيهقي.

وحديث عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر في مستخرج الإسماعيلي.

وحديث القاسم عن عائشة في قولها حاضمت صفية وصله المؤلف بمعناه.

وحديث عروة وصله المؤلف في المغازي.

يعلى يشامه.

وحديث الأسود وصله في باب الإدلاج من المصعب.

ورواية ابن إسحاق وصلها أحد بن حنبل وأبو داود والحاكم في مستدركه.

باب القنبا على الغابة حديث معمر وصله أحد بن حنبل ومسلم.

وحديث عبيد الله بن عمر وصله النسائي وابن خزيمة.

باب الخطبة أيام منى متباينة ابن عينة رواها أحد في مسنده عنه ووصلها مسلم.

وحديث مالك في الموطأ.

وحديث هشام بن الغزير وصله أبو داود وابن ماجه، ووقع لنا علياً في حديث الفاكهي.

ورواية ليث بن أبي سليم لم ألق عليها.

باب أصحاب السقاية حديث أبي أسامة وصله مسلم.

باب حج الصبيان. رواية يونس عن الزهري وصلها مسلم.

وحديث أبي خزيمة وصله للمؤلف في باب ما جاء في سقاية الحاج.

حديث ابن جريج عن عطاء وصله المؤلف في باب العمرة في رمضان.

وحديث عقبة بن خالد وصله مسلم.

ورواية عبيد الله بن عمر وصلها أحد بن حنبل وابن ماجه.

لفضل المدينة حديث معمر عن الزهري وصله المؤلف في الفقه.

باب رمي الجمار وقال جابر روى النبي ﷺ يوم الأضحي ورمى بعد ذلك بعد الزوال وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الملك بن جريج عن أبي الزبير عن جابر.

وحديث سليمان بن كثير وصله المؤلف في كتاب بر الوالدين غارح الصحيح وحديث عثمان بن عمر عن يونس في الزهريات.

(كتاب الصوم):

قوله: قال النبي ﷺ من صام رمضان وصله في الباب الذي بعده.

باب رمي الجمار بسبع حصيات، وباب يكر مع كل حصاة وباب من رمى حجرة العقبة ولم يقف قال في كل منها رواه ابن عمر وحديث ابن عمر في هذا كله وصله المؤلف في باب من رمى الجمار ولم يقف من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

قوله: وقال - يعني النبي ﷺ - لا تقعدوا رمضان بصوم يوم أو يومين الحديث. عند المؤلف بلقظ لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الحديث.

باب الدعاء عند الجمرة قال محمد حدثنا عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري وصله الإسماعيلي من حديث أبي موسى محمد بن المثنى.

قوله: وقال غيره: عن الليث حدثني حنبل ويونس، وصله الإسماعيلي من رواية كاتب الليث عن الليث عن عقيل باللفظ الذي ذكره المؤلف وكذا أورده الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عن الليث عن يونس قال نحو لفظ حنبل.

باب طواف الوفاة. متباينة الليث وصلها الطبراني في الأوسط وسموه في فوائده.

باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية، وقالت عائشة عن النبي ﷺ يمتحن على نياتهم هذا طرف من حديث وصله المؤلف في البيوع في باب ما ذكر في الأسواق.

باب إذا حاضت بعد ما أفاضت. رواية خالد وصلها البيهقي.

ورواية قتادة وصلها الإسماعيلي.

وحديث أفلح عن القاسم وصله مسلم.

باب قول النبي ﷺ إذا رأيت الهلال فهو هذا الحديث أورده مسلم بهذا اللفظ، وأما البخاري فأورده بلقظ إذا رأيتوه فهووا.

وحديث مسدد عن أبي عروثة رويته في مسنده.

ورواية صلة عن عمار في صوم يوم الشك وصلها ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والأربعة وأحد في مسنده والحاكم في مستدركه.

ورواية جرير عن منصور وصلها المؤلف في باب التمتع والقران والأفراد.

باب من لزل يذني طوكة. حديث محمد بن عيسى عن حماد عن أيوب وصله الإسماعيلي.

باب قول الله عز وجل: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ فيه البراء يشير بذلك إلى حديث المشهور في نزول الآية وهو موصول في الباب الذي قبله وفي غيره.

باب الإدلاج من المصعب. حديث محمد بن عمار وصله الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير.

باب الصائم يصبح جنباً رواية هشام عن أبي هريرة وصلها أحد في مسنده.

(كتاب العمرة):

وحديث عبيد الله وقال عبد الله بن عبد الله بن عمر في مسند الشاميين للطبراني، وفي السنن الكبرى للنسائي.

باب من اعتصر قبل الحج. حديث إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق حديث عكرمة بن خالد وصله أحد بن حنبل عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه.

قوله في باب إحصاء الصائم: ويذكر عن النبي ﷺ أنه استاك وهو صائم.

وفي باب السواك للصائم ويذكر عن عامر بن ربيعة قال رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم وصله أحد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني وغيرهم من طريق عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف عن عبد الله بن عامر عن أبيه، ووقع لنا بعلو في مسند عبد بن حيد.

باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج. رواية أبي معاوية وصلها مسلم ورواية سفيان - وهو الثوري - رويها في جامعهم.

باب متى يمل المحصر، وقال عطاء عن جابر وصلها للمؤلف في باب تقضي الحائض للمناسك إلا الطواف.

وحديث أبي هريرة رواه ابن خزيمة بهذا اللفظ.

وحديث جابر رواه ابن عدي في الكامل.

باب من أسرع ناقته زيادة الحارث بن عمر عن حيد حركها من جيبها وصلها أحد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في مستدبرهما.

وحديث زيد بن خالد رواه أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وحكى الترمذي عن البخاري أنه صححه.

باب لا يعطد شجر الحرم. حديث ابن عباس وصله المؤلف قبل أبواب.

وحديث عائشة رواه النسائي وابن حبان وغيرهما.

باب لا يمل القتال بمكة. حديث أبي شريح وصله المؤلف في الباب الذي قبله.

باب ما ينهي من الطيب للمحصر. رواية موسى بن عقبة وصلها النسائي.

ورواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وصلها أبو الحسين بن بشران في فوائده ووقعت لنا بعلو عنه.

باب إذا جامع في رمضان ويذكر عن أبي هريرة رفته من أظفر يوماً من رمضان وصله أصحاب السنن من حديث أبي الطوس عن أبيه عن أبي هريرة، ووقع لنا بعلو في

ورواية جويرية وصلها المؤلف في اللباس وليس فيه مقصود الترجمة ووصله أبو

			المقدمة - الفصل الرابع: في بيان السبب في إيراد الأحاديث المقلدة	٣٢	
--	--	--	---	----	--

اللفظة.

مسند الطائسي، وفي اضطراب ورواه الدارقطني من وجه آخر ضعيف.

باب من لم ير الواسوس رواية ابن أبي حفصة عن الزهري وصلها السراج في مسنده.

باب التجارة في البحر حديث الليث وصله المؤلف هنا في رواية أبي إسحاق المستطلي عن الفريري قال في آخره حدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بهذا، ووصله أيضاً الإسماعيلي وغيره.

باب كسب الرجل وعمله بهذه رواية همام بن يحيى عن هشام أخرجهما أبو نعيم في المستخرج.

باب من أنظر مصعراً رواية أبي مالك عن رعي في مسند ابن أبي عمر.

ومتابعة شعبة عن عبد الملك عند المؤلف في الاستقراض.

ومتابعة أبي عرواة عنه في ذكر بني إسرائيل.

ورواية نعيم بن أبي هند وصلها مسلم.

باب إذا بين البهائم حديث الملاء بن خالد وصله الترمذي والنسائي وغيرهما، وفي السياق قلب بيت في الأصل، ووقع لنا بطلو في ربايات أبي بكر الشافعي.

باب هوكل الوها قال ابن عباس هذه آية أنزلت وصله في التفسير.

باب ما قيل في الصواغ حديث طاوس عنه في الحج وحديث عبد الوهاب عن خالد الحذاء في الحج أيضاً.

باب شراء الخوارج بنفسه. حديث ابن عمر يأتي، وحديث عبد الرحمن بن أبي بكر في الأطمعة، وحديث جابر يأتي أيضاً.

باب كم يجوز الحيار. قوله: زاد أحد حدثنا بهز، وصلها أبو عرواة عن أبي جعفر الدارمي - وهو أحد بن سعيد - قال حدثنا بهز بسنده.

باب إذا أشرى فوهب من صاحبه قال الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو عن ابن عمر هو في مسند الحميدي، وفي رواية ابن عساكر في الصحيح قال لنا الحميدي.

ورواية الليث عن عبد الرحمن بن خالد عند الإسماعيلي.

باب ما ذكر في الأسواق حديث عبد الرحمن بن عوف في فضائل الأنصار وحديث أنس في النكاح وحديث عمر في الاستئذان، وفيه قصة أبي موسى الأشعري.

باب كراهية الصنعب في الأسواق متابعة عبد العزيز بن أبي سلمة في تفسير سورة الفتح، ورواية سعيد بن حلال عن حلال عن عطاة في مسند الدارمي.

باب الكيل على البائع، وقال النسبي استأكلوا حتى تستوفوا هو طرف من حديث طارق بن عبد الله الحارثي وهو عند أحد وأبي داود، ووقع لنا بطلو في المحاميات.

وحديث عثمان بن عفان وصله أحد وغيره.

وحديث فراس عن الشعبي عن جابر في الوصايا.

وحديث هشام عن وهب بن كيسان في الصلح.

باب بركة صاع النبي ﷺ فيه عائشة وصله في الحج والمجعة والطب.

باب بيع الطعام قبل أن يقبض زاد إسماعيل عن مالك وصله البيهقي.

باب التجش، حديث الحديفة في النار في معجم الطبراني الصغير.

وحديث من عمل عملاً يأتي في الصلح.

باب بيع الملامسة وباب بيع القابلة فيه أنس وصله المؤلف بعد أبواب.

باب النهي عن الصريرة، رواية أبي صالح عن أبي هريرة وصلها مسلم.

ورواية مجاهد في المعجم الأوسط للطبراني.

ورواية الوليد بن رباح في مسند أحد بن منيع.

ورواية موسى بن يسار عند أحد ومسلم.

ورواية ابن سيرين بذكر التمر فيه في مسند الشافعي وابن أبي عمر ومسلم

قوله: في باب الحجامة للصائم ويذكر عن أبي هريرة إذا قناه فبطره يشير إلى حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً من فزعه القتي وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض، وقد رواه أصحاب السنن من هذا الوجه، وقال الدارمي قال عيسى بن يونس زعم أهل البصرة أن هشاماً وهم فيه وحديث الحسن عن غير واحد أنظر الحاجم والمجموع وصله البيهقي، وفي بعض النسخ من البخاري قال في حياش، وفي التاريخ حديثي حياش والله أعلم.

ورواية شبابة عن شعبة في غراب شعبة لابن مند.

باب الصوم في السفر متابعة جرير وصلها المؤلف في الطلاق.

ومتابعة أبي بكر بن عياش وصلها أيضاً في باب تسجيل الإنظار.

باب وعلى اللعين يطبقونه، حديث ابن عمر أسنده المؤلف في الباب مختصراً والطبراني في تفسيره، وفيه المقصود.

وحديث سلمة وصله المؤلف في تفسير سورة البقرة.

وحديث ابن غير عن الأعمش وصله البيهقي بطوله وأبو نعيم في المستخرج.

باب من مات وعليه صوم. متابعة ابن وهب عن عمرو بن الحارث وصلها مسلم ومتابعة يحيى بن أيوب وصلها ابن خزيمة وأبو عرواة والدارقطني.

رواية يحيى - وهو القطان - عن الأعمش رواها أحد عنه.

وكذا حديث أبي معاوية ورواية أبي خالد الأحمر وصلها مسلم ولم يسق اللفظ ووصلها أيضاً ابن خزيمة والترمذي والنسائي وغيرهم ووقع لنا بطلو في السادس من حديث ابن صاعد.

وحديث عبيد الله بن عمر وصله مسلم.

وحديث أبي حريز وصله البيهقي.

باب إذا أظفر في رمضان لم طلعت الشمس رواية معمر عن هشام بن عروة وصلها عبد بن حميد في مسنده.

باب التحليل لمن أكثر الوصال رواه أنس سيأتي في التحني.

رواية سليمان - وهو أبو خالد الأحمر - عن حميد عند المؤلف في الباب.

باب حق الأهل رواه أبو جحيفة وصله قبل باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ.

قوله: قال النبي ﷺ لا صام من صام الأبى وصله ابن ماجه بهذا اللفظ وهو عند المؤلف بلفظ لا صام من صام الدهر.

باب من زار قوماً فلم يظفر عندهم، رواية ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب وقعت مصرحة بالتحديث فيها من رواية كريمة عن الكشيبي.

باب الصوم آخر الشهر رواية ثابت عن مطرف وصلها مسلم.

باب صوم يوم الجمعة. قوله: زاد غير أبي حاتم المراد بالغير يحيى القطان كذلك وصله النسائي من حديثه.

ورواية حاد بن الجعد عن قتادة رويها في حديث هلبة بن خالد رواية البغوي عنه.

باب صيام أيام التشريق. رواية إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب في مسند الشافعي عنه.

باب فضل ليلة القدر. متابعة سليمان بن كثير في الزهريات.

باب تحري ليلة القدر فيه عبادة وصله في باب رفع ليلة القدر.

حديث عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بمتابعة وهيب رويها في مسند ابن أبي عمر المعني عنه.

(كتاب البيوع):

باب ما يكره من الشبهات رواية همام بن منبه عن أبي هريرة استندنا المؤلف في

(كتاب الكفالة):

والنسائي.

باب الكفالة. حديث الليث عن جعفر بن ربيعة تقدم في أوائل البيوع.

ورويته بدون ذكر التمر عند مسلم، ووقع لنا بطو في حديث عبد الله بن إسحاق الخراساني.

باب جوار أبي بكر رواية أبي صالح حدثني عبد الله بن يونس في الزهريات وأبو صالح هو سليمان بن صالح الملقب سلمويه وعبد الله هو ابن المبارك.

باب هل يبيع حاضر لباد حديث إذا استصح أحدكم أخاه فليصح له، عند أحد من حديث حكيم بن أبي يزيد عن أبيه وعند البيهقي من حديث جابر وله طرق أخرى بينها في الكبير.

باب وكالة الشريك، وقد أشرك النبي ﷺ علياً في هدبه ثم أمره بفنئتها هذا الكلام ملفق من حديثين أحدهما في الحج من حديث علي أن النبي ﷺ أمره أن يقرم على بدنه وأمره أن يتقسمها، والآخر في كتاب الشركة من حديث عطاء بن جابر أن النبي ﷺ أمر علياً أن يقيم على إجره وأشركه في الهدى.

باب بيع المزابنة، حديث أنس موصول عنده كما تقدم.

باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة فتوت. متبعة عبدة وصلها للولف في كتاب الذبائح.

باب بيع الفمار قبل أن يولد صلاحها، حديث الليث عن أبي الزناد لم أنف على الاستناد إليه وأظنه في نسخة أبي صالح كتبه عنه لكن رواه سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عاتجة بن زيد، وحديث علي بن عمر القطان هو شيخ البخاري.

باب إذا باع الفمار رواية الليث عن يونس في الزهريات.

باب إذا وكل رجلاً، حديث عثمان بن الميثم وصله المستطلي في روايته عن محمد بن عقيل عن أبي الدرداء بن منيب عنه.

باب ما باع خللاً قد أبرت رواية إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف وقع في طريق أبي ذر قال في إبراهيم بن موسى.

باب إذا قال لو كبله فعنه حيث أراك الله. متبعة إسماعيل عن مالك في تفسير آل عمران ورواية روح عنه أخرجهما أحد عنه.

قوله: في باب من أجرى أمر الاتصال على ما يتصارفون بينهم، وقال النبي ﷺ لعند غلي ما تكفيك وولئك بالمعروف هو طرف من حديث عائشة وهو موصول في الضعقات.

(كتاب المزاوعة):

باب بيع الأرض مشاعاً رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري في مسند مسدد.

باب فضل الزرع حديث مسلم بن إبراهيم أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عنه.

ورواية هشام بن يوسف عن معمر في باب ترك الحبل.

باب القضاء الكلب للحرث حديث ابن سيرين وحديث أبي صالح وصله أبو الشيخ في كتاب الترتيب له وكذا حديث أبي حازم.

وحديث عبد الرزاق قبل هذا باب واحد.

باب قطع الشجر والنخل، حديث أنس وصله المؤلف في الهجرة وغيرها. باب إذا زرع مال قوم. رواية إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن نافع وصلها في الأدب. باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ. قوله: قال النبي ﷺ لعمر تصدق بأصله إلخ أوردته بالمعنى ووصله من طرق باب من أحمأ أرضاً مواتاً.

باب شراء المملوك عن المحرمي حديث سلمان عند أحد والطبراني وغيرهما واللفظ المذكور هنا وقع في حديث بريدة عند ابن حبان في صحيحه.

باب قضاء عمرو بن عوف في مسند أبي بكر بن أبي شيبة وحديث جابر في مسند أحد بن حنبل.

وقصة سبي عمار لم أتحققها.

باب إذا قال ربّ الأرض أرك. رواية عبد الرزاق عن ابن جريج وصلها أحد ومسلم. باب ما كان الصحابة يواسي بعضهم بعضاً.

وقصة سبي صهيب أشار إليها المؤلف في هذا الباب وصرح بها المحاكم في مستدركه.

رواية الربيع بن نافع عن معاوية بن سلام وصلها مسلم.

وقصة بلال ذكرها عبد الرزاق في مصنفه ومسدد في مسنده وأبو نعيم في الحلية بألفاظ مختلفة. باب قتل المختار وياب لا يذاب شحم الميت وياب تحريم الخمر ذكر فيها حديث جابر وسفيان.

(كتاب المساقاة):

باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم حديث للقبري عن أبي هريرة وصله في الجزية ورواية أبي عاصم في حديث جابر أن الله حرم بيع الخمر والميتة الحديث وصله أحد ومسلم وأبو داود.

باب الشرب، وقال عثمان قال النبي ﷺ من يشترى بئر رومة، وصله الترمذي في حديث طويل.

(كتاب السلم):

باب فضل ملي الماء. حديث الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد وصله أبو حوالة في صحيحه وحديث حاد بن سلمة.

باب السلم إلى من ليس عنده حديث عبد الله بن الوليد العلني عن سفيان في جامع سفيان وروايته وكذا حديثه في باب السلم إلى أجل معلوم.

باب من رأى أن صاحب الخوض أحق بماله. رواية علي لم أنف عليها.

(كتاب الإجارة):

باب كتابة القطائع. رواية الليث عن يحيى كذلك.

باب استحجار المشركين عند الضرورة وعامل النبي ﷺ يهود حبيش، وصله في المغازي.

باب الرجل يكون له محر رواية ابن إسحاق عن بشير بن يسار كذلك.

باب أجر السمسار، حديث للسمعون عند شروطهم وصله أحد وأبو داود والمحاكم من حديث أبي هريرة والدارقطني والمحاكم من حديث عمرو بن عوف.

باب الاستقراض):

باب ما يعطى في الرقبة حديث شعبة وصله المؤلف في الطب.

باب أداء الديون. رواية صالح وعقيل عن الزهري في الزهريات.

باب إذا استأجر أرضاً قال ابن عمر أعطى النبي ﷺ غير بالشرط، وصله في الباب من حديث جويرية عن نافع، وقال بعله قال عبد الله بن عمر عن نافع ووصل حديث عبيد الله في المزارعة.

باب لصاحب الحق مقال حديث في الواجد يجل عرضه وعقوبته وصله أحد وأبو داود والنسائي وغيرهم وأخرجه البيهقي من الوجه الذي أشار إليه المؤلف.

باب من أخر الغريم إلى الغد. حديث جابر يأتي في باب الهبة.

باب من أخر الغريم إلى الغد. حديث جابر يأتي في باب الهبة.

باب إذا أرحه إلى أجل مسمى رواية الليث عن جعفر في أوائل البيوع.

باب من رد أمر السفينة، حديث جابر أن النبي ﷺ رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه في مسند عبد بن حميد من طريق محمود بن ليد عن جابر في قصة الذي أتى بمثل

باب قول النبي ﷺ العبد إخوانكم فاطمعوهم ما تأكلون وصله المؤلف من حديث أبي ذر بالسنن في الباب ومن حديث جابر وصحابي لم يسم في الأدب المقرد.

باب كراهية الطاول على الرقيق حديث قروم إلى سيدكم هو طرف من حديث أبي سعيد الخدري في قصة حكم سعد بن معاذ في بني قريظة، وقد أسنده المؤلف في المعاني.

وحديث من سيدكم طرف من قوله ﷺ لني سلمة من سيدكم؟ قالوا: جد بن قيس، وقد وصله ابن منته في المعركة من حديث كعب بن مالك بإسناد صحيح ووصله المؤلف في الأدب المقرد من حديث أبي الزبير عن جابر.

باب المكاتب، حديث الليث من يونس في الزهريات.

باب ما يجوز من شروط المكاتب فيه ابن عمر أسنده بعد باب.

(كتاب الهبة والمنةحة والعمرى والرقي):

باب من أسوهب من صاحبه، حديث أنس رواه في معكم سهماً. هو طرف من حديث أبي سعيد في الرقية بخاتمة الكتاب وهو عنه في الطب وغيره.

باب من استسقى حديث سهل بن سعد في النكاح.

باب قول هبة الصديق حديث أبي قتادة في الباب الذي قبله.

باب من أهدى ونحوى بعض لسانه، رواية هشام بن رجل ورواية أبي مروان عن هشام لم أجدها.

باب الكفالة في الهبة، رواية وكيع رواها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه.

ورواية حناجر لم ألق عليها.

باب الهبة للولد، حديث أهلوا بين أولادكم هو طرف من حديث التميمي بن بشير، وقد وصله المؤلف بعد.

وحديث الشري النسي ﷺ من عمر بعيراً، تقدم في البيوع من مسند الحميدي.

باب هبة الرجل لامرأته، حديث استأذن النبي ﷺ أزواجه أن يهرغن في بيت عائشة وحديث عائشة في هبة كالكاتب مستندان عنه في الباب.

باب هبة المرأة لغير زوجها، رواية بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث في الأدب المقرد وير الرازيين للمؤلف.

باب كيف يقضى العبد والمأخوذ، حديث ابن عمر كنت على بكر صعب تقدم.

باب إذا وهب شيئاً، حديث من كان له عليه حق فليعطه وصله المؤلف بمعناه في كتاب المظالم من حديث أبي هريرة وهو في مسند مسند بهذا اللفظ.

رواية الليث من يونس في قصة دين وألج جابر في الزهريات.

باب الهبة المقبوضة، حديث وهب النبي ﷺ وأصحابه فلو أن ما غنموا منهم، هو طرف من حديث المسور ومروان بن الحكم وهو موصول عنه في الصلح.

رواية ثابت بن محمد عن مسر وصلها أبو ذر في روايته ووصلها الإسماعيلي في مستخرجيه.

باب من أهدى له هبة وعنده جلساؤه ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ولم يصح هذا الحديث رواه عبد بن حيد من حديث ابن عباس مرفوعاً، ورواه عبد الرزاق في مصنفه عنه موقوفاً، وهو أشبه.

باب إذا وهب بعيره وهو رآه قال الحميدي، الخ، تقدم في البيوع وأعاد قريباً.

باب يقول الهبة من المشرقة، حديث أبي هريرة جابر إبراهيم بسلامه وصله في البيوع وحديث أهدت إلى النبي ﷺ شاة فيها سم وصله من حديث أنس في الجزية وحديث أبي حيد أهدى ملك أيلة بيلة يضيافه وصله في الزكاة ورواية سعيد عن قتادة في قصة أكل روثنا في المختارة للضياء من كتاب ابن أبي عاصم.

باب ما قيل في العمرى حديث طلاء عن جابر معطوف على رواية قتادة عن أنس بن مالك، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي الوليد عن هشام

البيضا من الذنب أصابها في بعض للمادن، ورواه أيضاً أبو داود وابن خزيمة وأبو يعلى، وفي روايته عن ابن إسحاق حديثي عاصم بن عمر عن محمود.

حديث النبي من إضاعة المال موصول عنه قبل بابين من حديث المنيرة.

وحديث الذي يثدع في البيوع موصول عنه بعد من حديث ابن عمر.

باب المأزاة، رواية الليث من جعفر بن ربيعة وصلها الإسماعيلي.

(كتاب اللقطة):

باب إذا وجد خشية رواية الليث تقدمت.

باب إذا وجد قرة في الطريق رواية يحيى القطان عن سفيان في مسند مسند ومعاني الطحاوي ورواية زائدة عن منصور عند مسلم.

باب كيف تعرف لقطة أهل مكة حديث طائوس في الملح عند المؤلف وحديث خالد عن عكرمة عنه في أوائل البيوع.

وحديث أحمد بن سعيد وهو أبو جعفر المغربي لم أجده.

(كتاب المظالم):

باب قصاص المظالم، رواية يونس بن محمد عن شيان في الإيمان لابن منته.

باب ما جاء في السكالف، قوله: وجلس النبي ﷺ في سقفة بني ساعدة، هو طرف من حديث سهل بن سعد وصله المؤلف في كتاب الشرب.

باب أهية الدور، قوله: قالت عائشة فلبت أبو بكر مسلماً لمحدث هو طرف من حديث وصله المؤلف في الهجرة.

باب إمالة الأذى، رواية هشام في الصلح.

باب النهي بغير إذن صاحبه حديث حبان في الديت ووفود الأتصار.

باب إذا كسر قصعة لغيره رواية ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب لم أجدها.

(كتاب الشركة):

باب شركة التيم وأهل الموات، رواية الليث عن يونس أخرجهما ابن جرير الطبري في تفسيره.

(كتاب الحق):

باب ما يستحب من العاقلة في الكسوف رواية الدوادري عن هشام بن عروة وصلها البيهقي.

باب إذا أصح عبداً بين اثنين، رواية الليث عن نافع وصلها مسلم ووقعت لنا بعلو في جزء أبي الجهم، ورواية ابن أبي ذؤيب عن نافع وصلها مسلم.

ورواية ابن إسحاق عن نافع في صحيح أبي حنيفة.

وكذا رواية صخر بن جويرية.

ورواية جويرية بن أسماء عن نافع وصلها المؤلف في الشركة.

ورواية يحيى بن سعيد الأنصاري عنه وصلها أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي.

ورواية إسماعيل بن أمية عن نافع وصلها مسلم والطبراني.

باب إذا أصح نصيباً في عهد، متبعة حجاج بن حجاج وموسى بن خلف لم أجدها، رواية أبان وصلها أبو داود.

ورواية شعبة في مسند أبي داود الطيالسي.

باب الخطأ والنسيان، حديث لكل امرئ ما نوى وصله في النكاح بهذا اللفظ.

باب إذا قال لعبدك هو لله، رواية أبي كريب عن أسامة عند المؤلف في كتاب اللعان.

باب أم الولد حديث أبي هريرة عنه في كتاب الإيمان.

باب إذا أسر أخو الرجل، حديث أنس في قول البساس فاديت نفسي وعتيلاً تقدم في الصلاة وأعاد هذا التعليق أيضاً في باب من ملك من العرب وثيقاً.

بالإستنادين معاً.

ورواية موسى بن مسعود وهو أبو حنيفة النخعي وصلها أبو نعيم في المستخرج وأبو عروبة في صحيحه.

ورواية مؤمل بن إسماعيل وصلها أحمد بن حنبل عنه.

باب الصلح في الدنيا، رواية الفزاري وصلها المؤلف في التفسير.

باب الصلح بين الغرعاء حديث جابر في وفاة دين أبيه من طريق هشام عن وهب وصله المؤلف في الاستقراض، ورواية ابن إسحاق ينظر فيها.

باب الصلح بالدين والعين، رواية الليث عن يونس في الزهريات.

(كتاب الشروط):

حديث جابر في قصة جله، رواية شعبة عن مغيرة وصلها البيهقي.

ورواية إسحاق عن جرير وصلها المؤلف في الجهاد.

ورواية عطاء عن جابر وصلها المؤلف في الوكالة.

ورواية ابن المنكر وصلها البيهقي.

ورواية زيد بن أسلم وصلها البيهقي أيضاً.

ورواية أبي الزبير عن جابر وصلها البيهقي أيضاً وأصلها عند مسلم.

ورواية الأعمش عن سالم رواها مسلم والنسائي، ووقع لنا بعلو من حديث محمد بن عبيد عنه في مسند عبد بن حيد.

ورواية عبيد الله بن صر عن وهب استندما المؤلف بعد أبواب.

ورواية ابن إسحاق عن وهب وصلها أحمد.

ورواية أبي إسحاق عن سالم، ورواية داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم لم أجدهما.

ورواية أبي نضرة وصلها أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه.

باب الشروط في المهر، حديث للسور وصله في الخمس.

باب الشروط في الطلاق، متابعة معاذ عن شعبة وصلها مسلم.

ومتابعة عبد الصمد كذلك.

ورواية غندر وصلها أبو نعيم في مستخرجه على مسلم.

ورواية آدم وعبد الرحمن بن مهدي والنضر - وهو ابن شميل - لم أقب عليها.

ورواية حجاج وهو ابن متهال وصلها البيهقي.

باب إذا اشوط في المزاوعة، رواية حاد بن سلمة وصلها أبو يعلى.

باب الشروط في القرض، حديث الليث تقدم في أوائل البيوع.

باب الشروط في الجهاد، رواية عقيل عن الزهري وصلها المؤلف في الطلاق.

(كتاب الوصايا والوقف):

متابعة محمد بن مسلم - وهو الطائفي - عن عمرو بن دينار لم أقب عليها.

باب قول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ حديث إياكم والظن وصله المؤلف في الأدب من حديث أبي هريرة.

وحديث آية المقاتل ثلاث وصله المؤلف في الإيمان من حديث عبد الله بن عمر.

وحديث أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية وصله أحمد والترمذي وغيرهما من حديث الحارث عن علي.

حديث لا صدقة إلا عن ظهر غنى وصله المؤلف من حديث أبي هريرة في الزكاة بغير لفظ وصله النسائي وأحمد بلفظه من وجه آخر.

وحديث العبد راع في مال سيده وصله المؤلف من حديث ابن عمر في العتق.

باب إذا وقف لأقاربه رواية ثابت عن أنس في قصة أبي طلحة وصلها أحمد ومسلم.

باب فضل الشهادة، حديث أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس في الزهريات،

ورواية محمد بن يوسف عن الأوزاعي تأتي في الرقاق.

باب إذا قال أخلعتك هذه الجارية قال ابن سيرين عن أبي هريرة فأخذها

هاجر وصله في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه.

(كتاب الشهادات):

حديث الليث عن يونس في قصة الإفك وصله المؤلف في تفسير سورة النور.

باب إذا شهد شاهد أو شهود بشيء، حديث بلال والفضل تقدم في الحج.

باب الشهادة على الأنساب قال النبي ﷺ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبَةَ هَذَا طَرَفٍ

من حديث أم حبيبة، ومتابعة ابن مهدي عن سفيان وصلها مسلم.

وحديث نفي النبي ﷺ الزاني سنة طرف من حديث أبي هريرة في قصة المسيف وهو في النكاح والحدود.

وحديث نهي النبي ﷺ عن كلام كعب بن مالك وصاحبه طرف من قصة توبة كعب وهو في المغازي وغيرها.

وحديث الليث عن يونس في قصة المرأة التي سرقت وصله أبو داود.

باب لا يشهد على جوار، رواية أبي هريرة عن الشعبي في صحيح ابن حبان والطبراني.

باب ما قيل في شهادة الزور متابعة غندر وصلها المؤلف في الأدب.

ومتابعة أبي حاتم في الإيمان لابن منته.

ومتابعة بهز أخرجهما أحمد عنه.

ومتابعة عبد الصمد وصلها المؤلف في الدنيا.

وحديث إسماعيل بن الجبري وصله المؤلف في استنباط المرتكبين.

باب شهادة الأعمى زيادة عباد بن عبد الله وصلها أبو يعلى في مسنده.

باب اليمين على المدعى عليه في الأموال، حديث شاذانك أو يمينه، هو طرف

من حديث الأشعث ووصله المؤلف بعد وأعاد التعليق في باب يخلف المدعى عليه.

باب كيف يستعطف. حديث ورجل حلف بالله كاذباً بعد العصر هو طرف من

حديث أبي هريرة ووصله قبل بيايين.

باب من أقام اليمين بعد اليمين، حديث لعل بعضكم أن يكون اليمين بيمينه من

بعض هو طرف من حديث أم سلمة، وقد وصله في الباب بمناه، وفي كتاب المغالاة بلفظه.

وحديث للسور موصول عنه في الخمس.

باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة حديث أبي هريرة لا تصدقوا أهل

الكتاب ولا تكذبوهم وصله المؤلف في تفسير البقرة.

باب القرعة في المشكلات، حديث أبي هريرة عرض النبي ﷺ على قوم اليميني

فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم أسنده المؤلف قبل أبواب من طريق هشام بن منته عنه.

(كتاب الصلح):

رواية عبد الله بن جعفر المخزومي وصلها مسلم ورواية عبد الواحد بن أبي عون

وصلها الدارقطني ووقعت لنا بعلو في الثالث من حديث المخلص.

باب الصلح مع المشركين، فيه عن أبي سفيان يشير بذلك إلى حديث الطويل في

شان هرقل.

وحديث عوف بن مالك وصله المؤلف في الجزية.

وحديث سهل بن حنيف وصله المؤلف في الاحتصام.

وحديث أسماء - وهي بنت أبي بكر - وصله المؤلف في الأدب وسيتأتي.

وحديث للسور وصله في أول الشروط.

وحديث أبي حيد في الجزية.

باب جهاد الفسل. رواية عبد الله بن الوليد عن سفيان في جامع سفيان.

باب الحراسة في الغزو. زيادة عمرو وهو ابن مرزوق روناها في أمالي القطيعي، ووقع في رواية أبي ذر الحروي زائدنا عمرو ووصلها أيضاً أبو نعيم في المستخرج.

باب من استعان بالضعفاء. حديث ابن عباس عن أبي سفيان ساقه بطوله بعد أبواب. باب لا يقال: فلان شهيد.

حديث أبي هريرة الله أعلم بمن يجاهد في سبيله واصله في أوائل الجهاد من حديث ابن المسيب عنه.

وحديث الله أعلم بمن يكلم في سبيله واصله أيضاً في أوائل الجهاد من حديث الأعرج عنه.

باب اللّهو بالخراب حديث علي عن عبد الرزاق وقع في رواية أبي ذر عن المستلمي زائدنا علي.

باب اللوق. رواية أحد عن ابن وهب وصلها المؤلف في المبدئين.

باب الرماح. حديث ابن عمر جعل رزقي تحت ظل رمحي واصله أبو داود، ووقع لنا بطو في مسند حيد بن حيد وله شاهد بإسناد حسن مرسل في مصنف ابن أبي شيبة.

باب ما قيل في ذرع النبي ﷺ. حديث أما خالد فقد احتبس أذنيه هو طرف من حديث أبي هريرة استند المؤلف في الزكاة.

ورواية وهيب عن خالد وصلها في التفسير.

وحديث يعلى عن الأعمش واصله في السلم.

وحديث معلى واصله في الاستقراض.

باب الدعاء على المشركين بالفرجة. رواية يوسف بن إسحاق وصلها في الطهارة.

ورواية شعبة وصلها في المبحث.

باب دعوة اليهود والنصارى إلى الإسلام حديث عمر واصله المؤلف في الزكاة.

وحديث ابن عمر واصله في الإيمان.

باب الخروج آخر الشهر. رواية كريب عن ابن عباس وصلها في الحج.

باب الوقوع. حديث ابن وهب عن عمرو واصله النسائي والإسماعيلي.

باب من غزا وهو حديث عهد بمرس فيه جابر أشار بذلك إلى حديث جابر في قصة جلده وفيه قوله: قُلت يا رسول الله إني عروس وهو موصول عنه قبل بياب.

باب من اختار الغزو بعد البناء فيه أبو هريرة واصله المؤلف في أخبار الأنبياء.

باب قول النبي ﷺ نصرت بالعرب. حديث جابر واصله المؤلف في الطهارة والصلاة والخمس.

باب كراهية السفر بالمصاحف. رواية محمد بن بشر أخرجه إسحاق بن راهبه في مسنده عنه.

ورواية ابن إسحاق وصلها أحد بن حنبل في مسنده عن يزيد بن هارون عنه.

باب التكوير عند الحرب. متابعة علي عن سفيان وصلها المؤلف في علامات النبوة.

باب السرعة في السير. حديث أبي حيد واصله المؤلف في أواخر الحج.

باب إماماً متاً بعد وإماماً فداء فيه حديث ثمانية يشير إلى حديث أبي هريرة في قصة ثمانية بن أثال، وقد واصله في المغازي وغيرها.

باب السير وحده. رواية أبي نعيم وقعت موصولة في أكثر الروايات من طريق أبي ذر الحروي وغيرها.

باب لا تتنوا لقاء العدو. رواية أبي عامر المقدسي وصلها مسلم والنسائي.

ورواية الأنصاري وصلها الدارقطني.

وحديث ابن عباس وصله المؤلف في تفسير سورة الشعراء.

وحديث أبي هريرة وصله المؤلف بعد باب.

ومتابعة أصبغ لم أرها.

باب هل يتنفع الواقف بوقته. حديث عمر موصول بعد بابين.

باب إذا وقف شيئاً حديث عمر أشرنا إليه وقصة أبي طلحة تقدمت الإشارة إليها.

باب من تصدق إلى وكيله رواية إسماعيل عن عبد العزيز وقع في بعض الروايات حدثنا إسماعيل - وهو ابن أبي أويس - وذكر الطريقي أن المؤلف رواه عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل بن جعفر عن عبد العزيز.

باب إذا وقف أرضاً. رواية إسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن مالك عند المؤلف في تفسير سورة آل عمران.

ورواية عبد الله بن يوسف في الزكاة.

ورواية يحيى بن يحيى تقدمت في الزكاة.

وحديث عبدان عن أبيه وصله الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي وذكر الدارقطني أن عثمان والد عبدان تفرد به عن شعبة.

وحديث عمر تقدم التنبيه عليه.

باب قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾ حديث علي بن عبد الله عن يحيى بن آدم في قصة السهمي وقع في رواية أبي ذر الحروي: «قال لي علي، وقد واصله أيضاً أبو نعيم في مستخرجه.

(كتاب الجهاد):

باب فوجات المجاهدين. رواية محمد بن فليح عن أبيه عند المؤلف في التوحيد.

باب اللجنة تحت باوقاة السيوف. حديث المنيرة عند المؤلف في الجزية.

وقول عمر طرف من حديث سهل بن حنيف في قصة الحديبية وهو عند المؤلف في الاعتصام وغيره.

ومتابعة الأويس عن الفزاري وصلها ابن أبي حاصم في كتاب الجهاد له.

باب من طلب الولد للجهاد. رواية الليث عن جعفر في قصة سليمان بن داود ﷺ وصلها أبو نعيم في المستخرج.

باب من حدث بمشاهدته قاله أبو عثمان عن سعد واصله المؤلف بعد أبواب من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان.

باب من حمله العلر. رواية موسى - وهو ابن إسماعيل - عن حماد - وهو ابن سلمة - وصلها أبو داود في السنن عنه.

باب التحصن عند القتال. رواية حماد عن ثابت في قصة ثابت بن قيس عند الطبراني في المعجم الكبير وابن سعد في الطبقات.

باب الخيل معقود في نواصيها الخو، متابعة مسدد في مسنده رواية معاذ بن المنثري عنه ورواية سليمان بن حرب في المعجم الكبير ومستخرج أبي نعيم.

باب السبق بين الخيل. رواية عبد الله عن سفيان في جامع سفيان. رواية عبد الله بن الوليد عنه.

باب ناقة النبي ﷺ. حديث ابن عمر واصله المؤلف في باب حجة الوداع في أواخر المغازي.

وحديث المسور سبق أنه واصله في الصلح.

وحديث مرسى عن حماد واصله أبو داود في السنن.

باب بخله النبي ﷺ قاله أنس، واصله في المغازي في قصة حنين.

باب ما يجوز من الاحتيال رواية الليث عن حنبل وصلها الإسمايلي.

باب الرجز في الحروب حديث سهل وأتس وصلها المؤلف في قصة الخندق في المغازي.

حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده، ورواه الطبراني وغيره من حديث زهير بن صرد نحوه.

وقوله ما كان يعد الناس أن يعطيهم من الفقه فيه حديث جابر في الباب.

وقوله ما أعطى الأنصار فيه حديث أنس عنه.

وقوله ما أعطى جابر بن عبد الله من تمر خير فيه إشارة إلى حديث روه أبو داود والدارقطني من طريق ابن إسحاق عن وهب بن كيسان عن جابر، ووقع لنا بعلو في الحمايليات.

وحديث يزيد وهو ابن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع وصله في المغازي والدعوات وغير موضع.

باب من قال غلبنا وأنا ابن فلان، حديث سلمة وصله في المغازي.

باب فداء المشركين رواية إبراهيم بن طهمان تقدم الكلام عليها في الصلاة في ذكر المساجد.

باب قول النبي ﷺ لليهود أسلموا تسلموا، رواية المقبري عن أبي هريرة وصلها المؤلف في الجزية وغيرها.

باب كتابة الإمام الناس، رواية أبي معاوية عن الأعمش وصلها أحمد بن حنبل في مسنده عنه وأخرجها مسلم.

باب من غلب على العدو فإلزام ثلاثاً، متابعة معاذ وصلها الإسمايلي ووقع لنا بعلو في فوائد أبي الحسين بن بشران.

ومتابعة عبد الأعلى بن عبد الأعلى وصلها مسلم.

باب من قسم الغنيمة في غزوه حديث رافع وصله المؤلف في الشركة.

باب إذا غنم المشركون مال المسلم حديث ابن عمر عن عبيد الله بن عمر في ذلك وصله ابن ماجه.

باب الغلول، رواية أيوب عن أبي حيان عن أبي زرقة وصلها مسلم والطبراني في المعجم الصغير، ووقع لنا تماماً في كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضي.

باب القليل من الغلول ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه، ثم ساقه من حديث سالم بن أبي الجعد في قصة كركرة قال: وقال ابن سلام كركرة يعني بفتح الكاف وأشار بحرق متاع الغنائ إلى حديث أخرجه أبو داود إسناده ضعيف، وصحح المؤلف في التاريخ أنه موقوف.

باب البشارة في الفتح حديث مسدد في ذكر ذي الخليفة هو في مسنده رواية معاذ بن المنذر عنه.

باب ما يعطى البشور، حديث كعب بن مالك هو طرف من قصة توبته، وقد وصله في المغازي.

باب الطعام عند القنوم زيادة معاذ عن شعبة في حديث جابر وصلها مسلم.

باب ما ذكر من ذرع النبي ﷺ زيادة سليمان - وهو ابن المغيرة - عن حيد بن هلال وصلها مسلم.

باب إظهار النبي ﷺ أهل الصفة والأرامل حين سألته فاطمة أن يخدمها وصله أحمد في مسنده من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن علي مطولاً، وأصله في الصحيح في تعليقها الذكر عند الترمذ دون مقصود الترجمة.

رواية حصين عن سالم عن جابر وصلها للمؤلف في الأدب.

ورواية عمرو بن مرزوق عن شعبة وصلها أبو نعيم في المستخرج.

وحديث إنا أنا قاسم في حديث جابر المذكور.

وحديث إنا أنا خازن وصله المؤلف في الاعتصام.

وحديث أحلت لكم الثنائم وصله المؤلف في الأدب.

ورواية عمرو بن مرزوق عن شعبة وصلها أبو نعيم في المستخرج من حديث أبي هريرة ومن حديث جابر.

باب قسم ما يقدم عليه، رواية ابن علية وصلها في الأدب ورواية حاتم بن وردان في الشهادات، ورواية الليث في لباس.

وقصة هوازن وسؤال النبي ﷺ برضاة فيهم وصله ابن إسحاق في المغازي من

ورواية الليث عن يونس وصلها المؤلف في المغازي.

وكذا رواية عبد الله بن زيد في قصة المؤلفة.

وزيادة جرير بن حازم وصلها مسلم.

ورواية معمر وصلها المؤلف في المغازي.

وزيادة أبي حاصم وصلها المؤلف في العيين.

ورواية أبي ضمرة يارسلمها لم أجدها.

(كتاب الجزية):

حديث إبراهيم بن طهمان تقدم في الصلاة في المساجد.

وحديث عمر في إخراج اليهود وصله في الجهاد.

وحديث ابن عمر موصول في قصة الفتح.

وحديث ابن وهب أخرجه في جامعه.

وحديث أبي موسى محمد بن المنذر وصله أبو نعيم في المستخرج.

(كتاب بدء الخلق):

رواية عيسى وهو ابن موسى غنجان وصلها الطبراني في مسند رقة بن مصقلة وابن مندب في أماليه.

باب ما جاء في سبع أرضين رواية ابن أبي الزناد لم أجدها.

باب ذكر الملائكة، حديث أنس قال عبيد الله بن سلام وصله في الهجرة.

ومتابعة أبي حاصم عن ابن جريج وصلها في الأدب.

ورواية موسى بن إسماعيل عن جرير بن حازم في المغازي.

وحديث أبي هريرة في معارضة جبريل وصله المؤلف في فضائل القرآن.

وحديث عائشة عن فاطمة في علامات النبوة.

ومتابعة شعبة عن الأعمش وصلها في النكاح.

ومتابعة أبي حزة لم أرها.

ومتابعة ابن داود رواها مسدد في مسنده رواية معاذ بن المنذر عنه.

ومتابعة أبي معاوية وصلها مسلم.

وحديث أنس تحرس للملائكة للمدينة وصله المؤلف في أواخر الحج.

وحديث أبي بكر في الفتن.

باب صفة الجنة، رواية أبي عبد الصمد وصلها المؤلف في تفسير سورة الرحمن.

ورواية الحارث بن عبيد وصلها مسلم ووقت لنا بعلو في جزء حنبل بن إسحاق.

أبواب الجنة، حديث من أتق زوجين وصله المؤلف في الصيام من حديث أبي هريرة.

وحديث عباد في أبواب الجنة وصله في أحاديث الأنبياء.

باب صفة النار رواية غندر عن شعبة وصلها المؤلف في الفتن.

باب صفة إبليس رواية الليث عن هشام رويها في جزء ابن زبير بعلو.

					المقدمة - الفصل الرابع: في بيان السبب في إيواده للأحاديث المقلدة	٣٨
--	--	--	--	--	--	----

ورواية عثمان بن الهيثم مضى في كتاب الوكالة.	وحدثني أبي الشموس في الأحاد لاين أبي حاصم ولمعرفة لابن منده.
ورواية الليث عن خالد بن يزيد وصلها الطبراني في الأوسط وأبو نعيم في المستخرج.	وحدثني أبي زر في ذلك في مسند الزوار.
باب الجفن، متابعة عبد الرزاق عن معمر وصلها مسلم.	ومتابعة أسامة بن زيد عن نافع في فوائد ابن المقري.
ورواية يونس عن الزهري كذلك.	باب قصة يوسف، رواية حسين الجعفي عن زائدة وصلها المؤلف في الصلاة.
ورواية ابن عيينة عنه وصلها أحمد والحسيني في مستنهما عنه.	قصة موسى، متابعة ثابت عن أنس في الإسراء وصلها مسلم.
ورواية إسحاق الكلي ومحمد بن أبي حفصة لم أجدهما نسمهما في الزهرات للذهلي.	ومتابعة عباد بن أبي علي عنه لم أرها.
ورواية الزبيدي وصلها مسلم.	باب قصة داود، رواية موسى بن حبة عن صفوان بن سليم وصلها المؤلف في خلق أفعال العباد والإسماعيلي.
ورواية إبراهيم بن محمد رواها البغوي في معجم الصحابة ووقعت لنا بعلو في فوائد أبي جمر البريهاري.	باب قصة سليمان، رواية شعيب عن أبي الزناد وصلها المؤلف في الأيمان والتطور.
باب حمس من اللواب، رواية ابن جرير عن عطاء وصلها للمؤلف في الباب الذي قبله.	ورواية ابن أبي الزناد لم أجدها.
ورواية حبيب المعلم في مسند أبي يعلى والأدب المقرد للبخاري.	باب قصة هرم روية ابن وهب وصلها مسلم ومتابعة ابن أخي الزهري وإسحاق الكلي في الزهرات.
ومتابعة أبي عروثة عن الأعمش وصلها للمؤلف في التفسير.	ومتابعة عبيد الله عن نافع وصلها مسلم.
ورواية حفص بن غياث في الحج.	ورواية إبراهيم بن طهمان وصلها للنسائي.
ورواية أبي معاوية وصلها أحمد بن حنبل عنه.	باب نزول عيسى بن مريم متابعة عقيل وصلها ابن منده في كتاب الإيمان.
ورواية سليمان بن قرق لم أرها.	ومتابعة الأوزاعي وصلها البيهقي.
ورواية حاد بن سلمة عن هشام وصلها أحمد والإسماعيلي.	باب بني إسرائيل متابعة شعبة عن الأعمش لم أرها.
(كتاب أحاديث الأنبياء):	وحدثني جابر في الشحوم وصله المؤلف في البيع.
رواية الليث عن يحيى بن سعيد.	وحدثني أبي هريرة وصله في البيع أيضاً.
ورواية يحيى بن أيوب عنه وصلهما البخاري في الأدب المقرد والإسماعيلي في المستخرج.	ومتابعة غندر عن شعبة وصلها مسلم.
باب ذكر إعراس، رواية حيدان في الإسراء تقدم في الصلاة ووصله الجوزقي.	قوله: وقال غيره عن معمر هو عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه، ورواية معاذ عن شعبة وصلها مسلم.
باب عاد، حدث عطاء عن عائشة في الريح وصله للمؤلف في بدء الخلق.	ومتابعة عبد الرحمن بن خالد عن الزهري في الزهرات.
وحدث سليمان ابن يسار عنها في تفسير سورة الأحقاف.	(كتاب المناقب):
ورواية ابن كثير عن سفيان في تفسير سورة براءة.	رواية يعقوب بن إبراهيم وصلها مسلم بغير السياق الذي حلقه البخاري، وقد انتقذه أبو مسعود ورواية الليث بن سعد عن أبي الأسود وصله المؤلف بعد باب.
حدثني قال رجل للنبي ﷺ رأيت السد مثل البرد الجبر، قال رأيت وجهه وصله ابن أبي عمير في مسنده.	وحدثني ابن عمر وأبي هريرة في الكرم ابن الكرم تقدمنا في فضائل الأنبياء عليهم السلام.
باب إبراهيم، رواية أبي أسامة وصلها في قصة يوسف ورواية معتمر في قصة يعقوب.	وحدثني البراء بن عازب في قوله أنا ابن عبد المطلب وصله المؤلف في الجهاد أثناء حديث.
ومتابعة عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد في مسند مسدد.	وحدثني عائشة رأيت النبي ﷺ يسترني برفاه تقدم في العيدين.
رواية أبي خليفة عنه، ومتابعة حجلان وصلها أحمد في مسنده.	باب من انتسب إلى آباءه في الإسلام، رواية قبيصة وصلها الإسماعيلي والطبراني.
ورواية محمد بن عمرو وصلها أبو يعلى.	باب خاتم النبوة، رواية إبراهيم بن حزة وصلها المؤلف في الطب.
ومتابعة أنس في حديث الشفاعة وصله المؤلف في صفه الجنة بطوله.	باب صفه النبي ﷺ، رواية يوسف بن أبي إسحاق وصلها قبل حديثي، وفي هذا زيادة.
ورواية الأنصاري عن ابن جرير في قصة هاجر وصلها أبو نعيم في المستخرج.	ورواية ابن بكير عن بكر بن مضر في الصلاة.
حدثني عبد الله بن زيد في أحد وصله للمؤلف في البيع.	وحدثني أبي موسى يائي في المناقب.
ورواية إسماعيل بن مالك وصلها في التفسير.	ورواية الليث عن يونس في الزهرات.
وحدثني ابن عمر في قصة الكرم ابن الكرم في قصة يوسف.	ورواية سعيد بن ميناء عن جابر في الاحتصام.
وحدثني أبي هريرة في قصة يعقوب.	قوله: وقال غيره، يعني عن معتمر بن سليمان فرغنا أن نغير هو عبيد الله بن معاذ كذلك وصله مسلم والإسماعيلي والبيهقي في الدلائل من طريقه.
باب غود حديث سيرة بن معبد في إلقاء الطعام رواه الطبراني وأبو نعيم وسموه في فوائد.	

قوله: وقال عبد الحميد هو عبد بن حيد صاحب المستد.

ورواية أبي حاتم وصلها أبو داود والبيهقي.

قوله: تابعه غيره من عبد الرزاق، هكذا وصله الإمامان أحمد وإسحاق في مستديهما عن عبد الرزاق كرواية يحيى عنه.

رواية محمود عن أبي داود قال أبو نعيم قال البخاري: قال لنا محمود.

رواية همام عن أبي هريرة في نزاع أبي بكر وصله المؤلف في التفسير.

حديث عائشة في الغار وصله في أول الهجرة.

وحديث ابن عباس وصله بعد باب.

وكذا حديث أبي سعيد.

وحديث ابن عباس في سد الأبواب وصله في الصلاة.

وحديث أبي سعيد فيه وصله قبل باب.

وحديث عبد الله بن سالم عن الزبيدي وصله الطبراني في مسند الشاميين. متابعة جبر من الأعمش وصلها مسلم.

ومتابعة أبي معاوية وعبد الله بن داود وصلها مسند في مسنده.

رواية أبي خليفة عنه عنه. ووقع لنا بطل من حديث أبي معاوية في أصلي أبي جعفر الرزاق، وأخرجه مسلم لكن قال عن أبي هريرة بدل أبي سعيد وهو وهم منه.

ومتابعة هاضم من الأعمش ورواها في فوائد أبي الفتح الحارثي. رواية السلفي عنه.

باب مناقب عمر، زيادة ذكرها بن أبي زائدة وصلها الإسمايلي.

رواية حاد بن زيد عن أيوب وصلها الإسمايلي أيضاً.

مناقب عثمان: حديث من يخبر بر رومة. تقدم في آخر الوقت، وكذا حديث من جهز جيش العسرة.

ورواية معمر عن الزهري وصلها المؤلف في هجرة الحبشة.

متابعة عبد الله بن عبد العزيز لم أرها.

زيادة حاد عن حاتم وغيره وصلها ابن أبي خيثمة.

مناقب علي: حديث أنت مني وأنا منك، وصله في النكاح من حديث البراء.

وقول عمر وصله في باب وفاة عمر.

مناقب جعفر: حديث أشبهت خلقي وخلقي وصله في النكاح.

مناقب فاطمة: حديث فاطمة سيدة نساء أهل الجنة وصله في الوفاة من حديث عائشة عنها.

مناقب الزبير: حديث ابن عباس وصله في التفسير.

مناقب طلحة: قول عمر في باب وفاة عمر.

باب مناقب سعد، متابعة أبي أسامة وصلها في باب إسلام سعد.

وزيادة محمد بن عمرو ابن حلحلة في الخمس.

وحديث البراء في زيد بن حارثة في النكاح.

ورواية نعيم عن ابن المبارك لم أرها، ووقع في من حديث عباد بن ابن المبارك روى ابن أبي الدنيا في كتاب الأمر بالمعروف.

قوله: حدثني بعض أصحابي عن سليمان بن عبد الرحمن - هو الذهلي - كذلك رويته في الزهريات من طريقه عن سليمان أو يعقوب بن سفيان، كذلك رويته في تاريخه عن سليمان، وكذا رواه الطبراني في مسند الشاميين عن أبي عامر الحروري الصوري عن سليمان بالزيادة المذكورة.

مناقب الحسن: رواية نافع بن جبر عن أبي هريرة أسنده المؤلف في البيوع.

ورواية عبد الرزاق عن معمر أخرجهما أحمد والترمذي ووقعت لنا عالياً في مسند

عبد بن حيد.

مناقب بلال: حديث سمعت دف نعليك، وصله المؤلف في صلاة الليل حديث فاطمة تقدم.

حديث لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار، قاله عبد الله بن زيد وصله في غزوة حنين.

باب فضل دور الأنصار، رواية عبد الصمد عن شعبة وصلها المؤلف في مناقب سعد بن عبادة. حديث أصبروا حتى تلقوني على الخوض في المغازي من رواية عبد الله بن زيد. رواية قتادة عن أنس في مناقب سعد وصلها في الحبة، ورواية الزهري عنه تأتي في لباس إن شاء الله تعالى.

باب مناقب أسيد بن حضير، رواية معمر عن ثابت وصلها الإسمايلي، ووقعت لنا بطل في فضائل الصحابة لطراد وحديث حاد بن سلمة وصله النسائي.

مناقب سعد بن عباد: قول عائشة طرف من قصة الإفك وهي في المغازي والتفسير بشماها.

مناقب عبد الله بن سلام: رواية النضر بن شميل عن شعبة أخرجهما إسحاق بن راهويه في مسنده عنه، ورواية أبي داود ووهب لم أجدهما.

مناقب خزيمة: رواية إسمايل بن الخليل رواها أبو عروانة في صحيحه، ذكر هند بنت عتبة: رواية عباد عن عبد الله وصلها البيهقي.

باب زيد بن عمرو بن نفيل رواية الليث ورواها بطل في جزء أبي بكر بن زبير عن ابن أبي داود.

قوله: قال موسى بن عقبة حدثنا سالم بن عبد الله ولا أعلمه إلا عن أبيه أن زيد بن عمرو بن نفيل خرج إلى الشام وصله أبو بلى في مسنده الكبير من هذا الوجه بشماها.

باب أيام الجاهلية، حديث ابن وهب وصله أبو نعيم في المستخرج.

باب ما بقي النبي ﷺ بمكة، متابعة ابن إسحاق وصلها أحمد بن حنبل.

ورواية عتبة عن هشام وصلها النسائي.

ورواية محمد بن عمرو وصلها البخاري في خلق أفعال العباد وأبو بلى بشماها.

باب الشقاق القفر رواية أبي الضحى وصلها أبو داود الطيالسي في مسنده، ورواها بطل في المعرفة لابن منده.

ومتابعة محمد بن مسلم وصلها البيهقي في الدلائل.

باب هجرة الحبشة، حديث عائشة أريت دلو هجرتكم ذات نخل وصله المؤلف في الصلاة.

وحديث أبي موسى وأسماء - وهي بنت عيسى - وصله المؤلف في غزوة حنين في حديث واحد.

رواية يونس عن الزهري وصلها المؤلف في مناقب عثمان.

ورواية ابن أخي الزهري وصلها ابن عبد البر في التمهيد.

باب موت النجاشي، متابعة عبد الصمد مفت في الجينات ورواية عبد الله بن محمد عن ابن عينة لم أرها.

باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة حديث عبد الله بن زيد وصله المؤلف في غزوة حنين.

وحديث أبي هريرة وصله المؤلف في فضائل الأنصار.

حديث أبي موسى وصله المؤلف في غزوة خيبر وغيرها.

رواية إبان بن يزيد عن هشام لم ألق عليها.

حديث ابن عباس طرف من حديث وصله المؤلف في تفسير سورة براءة.

متابعة خالد بن مخلد وصلها مسلم.

باب غزوة بني المصطلق قول الزهري كان الإنك في المرسع وصله البيهقي في الدلائل.

رواية محمد بن عتبة عن عثمان بن فرقد لم ألق عليها.

باب غزوة الحليفة رواية عبيد الله بن معاذ وصلها أبو نعيم في المستخرج.

ومتابعة محمد بن بشار وصلها الإسماعيلي.

ومتابعة أبي داود عن قرعة وصلها الإسماعيلي أيضاً.

ومتابعة الأعشى عن سالم وصلها المؤلف في الأثرية وقول محمود ثم أتيتها بعني يستند إلى السبب بن حزن كما وصله المؤلف بعد.

ومتابعة معاذ عن شعبة وصلها الإسماعيلي.

ورواية هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم لم أجدها نعم أخرجه أبو نعيم عن طريق دحيم عن الوليد.

باب قصة عكل وحرمة رواية شعبة وصلها المؤلف في الزكاة ورواية أبان لم أجدها ورواية حاد بن سلمة وصلها أبو داود والترمذي والنسائي.

ورواية يحيى بن أبي كثير وصلها المؤلف في المحارير.

ورواية أيوب وصلها في الباب المذكور.

ورواية عبد العزيز بن صهيب وصلها مسلم وغيره.

ورواية أبي قلابة وصلها المؤلف من طرق في الطهارة والقسامة وغير موضع.

باب غزوة عخير متابعة معمر وصلها المؤلف في القدر.

ورواية شيب بن سعيد وصلها الذهلي وابن منته في الإيمان.

ورواية ابن المبارك في كتاب الجهاد له.

ومتابعة صالح بن كيسان وصلها البخاري في التاريخ.

ورواية الزبيدي وصلها البخاري أيضاً في التاريخ.

ورواية الزبيدي في قصة أبان بن سعيد وصلها أبو داود.

باب استعمال النبي ﷺ على عخير رواية عبد العزيز بن محمد وصلها الدارقطني وأبو حنيفة في صحيحه.

باب المشاة التي سمت بخير رواية عروة عن عائشة ستاتي من طريق يونس عن الزهري.

باب عمرة القضاء حديث أنس وصله المؤلف في الحج، وزيادة حاد بن سلمة عن أيوب وصلها الإسماعيلي والطبراني.

وزيادة ابن إسحاق وصلها ابن خزيمة وابن حبان وهي في المغازي.

باب بحث أصامة رواية عمر بن حفص بن غياث في فرائد سمويه ومستخرج أبي نعيم.

باب غزوة الفتح، رواية عبد الرزاق وصلها أحد في مسنده عنه ورواية تحاد بن زيد للمرسلة لم ألق عليها.

باب أين ركب الرماية رواية معمر استنحا المؤلف في الجهاد ورواية يونس في الحج ومتابعة معمر عن أيوب وصلها أحد.

ورواية وهيب المرسلة لم أرها.

باب دخول النبي ﷺ من أعلى مكة، رواية الليث وصلها المؤلف في الجهاد ومتابعة أبي أسامة في الباب مرسله، وفي الحج موصولة ومتابعة وهيب في الحج.

ورواية الليث عن يونس في التاريخ الصغير والأدب المقتدر للمؤلف.

ورواية الليث في قصة عبد بن زمة وصلها الذهلي في الزهريات.

ورواية خالد عن أبي عثمان في قصة مجاشع وصلها الإسماعيلي.

قوله: حديثي محمد بن الصباح أو بلغني عنه، رواه أبو نعيم في المستخرج عن طريق أبي بدر حاد بن الوليد عن محمد بن الصباح.

رواية دحيم عن الوليد وصلها الإسماعيلي ورواية محمد بن يوسف مضت في المحبة. **باب مقدم النبي ﷺ المدينة** رواية بشر بن شعيب عن أبيه أخرجهما أحد في مسنده عنه.

ومتابعة إسحاق بن يحيى الكلبي وصلها أبو بكر بن شافان البزري في نسخة يحيى بن صالح عن إسحاق.

باب التاريخ متابعة عبد الرزاق وصلها الإسماعيلي.

ورواية أحد بن يونس وصلها المؤلف في حجة الوداع.

ورواية موسى في الدعوات.

وحديث عبد الرحمن بن عوف في البيع.

وحديث أبي جحيفة في الصوم.

(كتاب المغازي):

باب غزوة بدر حديث وحشي وصله المؤلف بطوله في غزوة أحد.

وحديث كعب بن مالك وصله بتمامه في غزوة تبوك.

ورواية الليث عن يونس وصلها قاسم بن أصبغ ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد.

ومتابعة أصبغ وصلها الإسماعيلي.

ورواية الليث عن يونس أيضاً وصلها البخاري في التاريخ.

باب حديث بني النضير وما أرفقوا من الغنم برسول الله ﷺ ذكر ذلك ابن إسحاق في المغازي متابعة هشيم وصلها المؤلف في تفسير سورة الحشر.

باب غزوة أحد، رواية حيد وصلها الترمذي والنسائي ووقت لنا بعلو في جزئه ابن ملاس.

ورواية ثابت وصلها مسلم ووقت لنا بعلو في مسند عبد بن حيد.

ورواية أبي الوليد وصلها الإسماعيلي.

ورواية عباس بن سهل عن أبي حيد وصلها المؤلف في أواخر الحج زيادة خليفة عن يزيد بن زريع في تاريخه.

باب غزوة الخندق رواية محمود عن عبد الرزاق أخرجهما محمد بن قدامة في كتاب أخبار الحواري له عن محمود وزيادة إبراهيم بن طهمان وصلها النسائي.

باب غزوة ذات الرقاع رواية عبد الله بن رجاء وصلها أبو العباس السراج في مسنده وسمويه في فوائده، وحديث ابن عباس وصله أحد وإسحاق والنسائي.

ورواية بكر بن ساعدة وصلها حرمة في حديثه عن ابن وهب وسعيد بن منصور في السنن ووقت لنا بعلو في الخلفيات.

ورواية ابن إسحاق وصلها أحد.

ورواية يزيد عن سلمة وصلها المؤلف مطولة.

ورواية معاذ عن هشام روهما ابن جرير.

ومتابعة ليث عن هشام وهو ابن سعد وصلها المؤلف في التاريخ.

ورواية أبان عن يحيى وصلها مسلم والإسماعيلي.

ورواية مسدد عن أبي حنيفة عن أبي بشر يعني عن سليمان بن قيس عن جابر وصلها في مسنده الكبير.

رواية معاذ بن النسي عن ورواية أبي الزبير عن جابر ورواه ابن جرير.

وحديث أبي هريرة رواه أبو داود وابن حبان.

- ورواية عبد الله بن الوليد عن سفيان بن عيينة في جامع سفيان روايته عنه.
- ورواية عبد الصمد بن أبيه رواها إسحاق بن راهويه عنه ومن طريقه أبو نعيم وكذا وصلة ابن جرير عن أبي قلابة.
- ورواية محمد بن يحيى بن سعيد رواها الطبراني في الأوسط والمحاكم في التاريخ.
- رواية إبراهيم بن طهمان عن يونس في الكناح.
- رواية أيوب عن محمد بن أبي تميم في الطلاق.
- ورواية محمد بن يوسف عن سفيان وكذا رويناهما في تفسيره.
- تفسير آل عمران: رواية عبد الله بن يوسف عن مالك في قصة أبي طلحة وصلها المؤلف في الزكاة ورواية روح بن عبادة رواها أحمد في مسنده عنه، وقد تقدم.
- رواية إسحاق بن راشد عن الزهري وصلها الطبراني.
- ومتابعة عبد الرزاق عن ابن جريج وصلها ابن جرير.
- سورة النساء: متابعة سعيد بن ابن عباس وصلها المؤلف في الرضا.
- ورواية الليث بن أبي الأسود وصلها الطبراني في الأوسط.
- سورة المائدة: رواية وكيع عن سفيان وصلها أحمد وإسحاق في مستنهما ورواية النضر عن شعبة وصلها أبو نعيم في المستخرج.
- ورواية روح عنه وصلها المؤلف في الرقاق.
- ورواية أبي البنان عن شبيب وصلها المؤلف في المتابع.
- ورواية ابن المنذر وصلها الطبراني في الأوسط.
- سورة الأنعام: زيادة يزيد بن هارون عن العوام وصلها الإسماعيلي.
- ورواية محمد بن حيد وصلها المؤلف في التفسير بعد.
- ورواية سهل بن يوسف وصلها المؤلف في أحاديث الأنبياء.
- ورواية أبي حاتم عن عبد الحميد بن جعفر تقدم الكلام عليها في البيوع وأن أحد رواه عنه.
- سورة الأعراف: رواية عبد الله بن براء عن أبي أسامة لم ألق عليها.
- سورة الأنفال: رواية معاذ بن شعبة لم ألق عليها.
- سورة براءة: رواية أحمد بن شبيب في أول الزكاة.
- ورواية الليث حدثني عقيل في التناسخ والتنسخ لأبي داود.
- ومتابعة عثمان بن عمر رواها أحمد وإسحاق في مستنهما عنه.
- ورواية الليث عن يونس وصلها المؤلف في فضائل القرآن.
- ورواية الليث عن عبد الرحمن بن خالد وصلها البغوي في معجمه.
- ورواية موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد وصلها المؤلف في التوحيد.
- ورواية يعقوب بن إبراهيم عن أبيه وصلها أبو يعلى وابن أبي داود في المصاحف.
- ورواية أبي ثابت وصلها المؤلف في الأحكام.
- سورة هود: رواية شيان عن كاتبة حدثنا صفوان بن يحيى في التوحيد.
- سورة يوسف: متابعة أبي أسامة وصلها المؤلف في أحاديث الأنبياء.
- سورة الإسراء: رواية يعقوب بن ابن أنس عن ابن شهاب في الزهريات ومن طريقه قاسم في الدلائل، وقد رواها أحمد بن يعقوب عن أبيه فليعقوب فيه إسنادان.
- زيادة الأشجعي رويناهما في تفسير الثوري روايته عنه.
- سورة مريم: رواية الثوري عن الأعشى وصلها المؤلف بعد باب.
- ورواية شعبة وصلها بعد بابين.
- ورواية حصص - وهو ابن غيث - وصلها في الإجارة.
- ورواية النضر عن شعبة وصلها الإسماعيلي أيضاً حديث أبي هريرة إن الله حرم مكة وصله المؤلف في الحج.
- باب غزوة حنين رواية إسرائيل وصلها المؤلف في الجهاد.
- وكذا رواية زهير عن أبي إسحاق.
- قوله: قال بعضهم عن حماد بن زيد يعني موصولاً يشير إلى ما رواه مسلم عن أحمد بن حنبل عن حماد بن زيد.
- ورواية جرير بن حازم تقدمت في الخمس.
- ورواية حماد بن سلمة وصلها مسلم والطبراني وأبو نعيم.
- ورواية الليث وصلها المؤلف في الأحكام.
- ورواية الحميدي عن سفيان بلفظ الخبر في مسند عبد الله بن عمر من مسند الحميدي.
- ورواية هشام بن يوسف عن معمر لم ألق عليها.
- باب بحث أبي موسى إلى اليمن، رواية جرير عن الشيباني وصلها الإسماعيلي.
- ورواية عبد الواحد لم أرها ورواية أبي عامر المقدسي وصلها المؤلف في الأحكام.
- ورواية وهب بن جرير وصلها أبو نعيم في مستخرجه على مسلم.
- ورواية وكيع وصلها المؤلف في الجهاد مختصراً وأخرجها ابن أبي حاتم في كتاب الأشربة تامة.
- ورواية النضر بن شميل وصلها المؤلف في الأدب.
- ورواية أبي داود - وهو الطيالسي - في مسنده وأخرجها الترمذي من طريقه.
- وزيادة معاذ بن شعبة لم ألق عليها.
- باب بحث علي بن الحسن، زيادة محمد بن بكر عن ابن جريج وصلها الإسماعيلي وأبو حنيفة في صحيحه.
- باب وفد عبد القيس، رواية بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث وصلها الطحاوي في معانيه.
- باب لقوم الأشعريين، حديث أبي موسى وصله المؤلف في حجة الحبشة.
- ورواية غندر عن شعبة عن سليمان عن ذكوان وصلها أحمد عنه.
- وكذا رواية غندر عن شعبة عن الأعشى عن إبراهيم.
- باب حجة الوداع، رواية محمد بن يوسف وصلها الطبراني وأبو نعيم في المستخرج.
- ورواية الليث عن يونس في الزهريات.
- باب غزوة تبوك، رواية أبي داود - وهو الطيالسي - عن شعبة رويناهما في مسنده.
- باب مرض النبي ﷺ ووفاته رواية يونس عن الزهري في السم وصلها الإسماعيلي والبخاري والمحاكم في المستدرک.
- حديث ابن عمر في صلاة أبي بكر بالناس وصله المؤلف في الصلاة.
- وحديث أبي موسى كذلك، وفي قصة يوسف وحديث ابن عباس كذلك، وفي هذا الباب.
- ورواية ابن أبي الزناد عن أبيه في اللدود وصلها أحمد والمحاكم وأبو يعلى.
- (كتاب التفسير):
- تفسير سورة البقرة، رواية ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب وصلها المؤلف في الصلاة.
- ورواية أبي أسامة عن الأعشى وصلها في الاعتصام.
- وزيادة عثمان بن صالح عن ابن وهب لم أرها.

حدثنا حرب بن شداد مثل حديث علي بن المبارك الغير الميمم هو أبو داود الطيالسي كذلك رويته في مستخرج أبي نعيم من طريق أبي عروبة الحراني عن محمد بن بشار بنخلر عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود قالاً حدثنا حرب ورواية علي بن المبارك التي أشار إليها رويته في صحيح مسلم، ولي كتاب الأوقاف لأبي عروبة من طريق عثمان بن عمرو عنه، ووقع لنا بطلو في الغيلانيات من حديث عثمان بن عمرو.

سورة المرسلات: قوله: وسئل ابن عباس عن قوله لا ينطقون يشير إلى الحديث الذي تقدم في تفسير حم فصلت من طريق المنهال بن عمرو.

ومتابعة أسود بن عامر عن إسرائيل وصلها أحد عنه، وأحاديث حفص وأبي معاوية وسليمان بن قرق تقدمت في بلد الخلف.

ورواية يحيى بن حاد عن أبي عروبة وصلها الطبراني في الكبير.

ورواية ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود وصلها أحد وابن مردويه.

سورة الشمس وحجها: رواية أبي معاوية وصلها إسحاق بن راهويه عنه باللفظ الذي حقه البخاري.

سورة الرأ: رواية الليث عن حنبل عن الزهري وصلها المؤلف في تفسير هذه السورة أيضاً.

ومتابعة عمرو بن خالد وصلها علي بن عبد العزيز البصري في منتخب المسند له عنه.

سورة الكوثر: رواية أبي الأحوص وصلها أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عنه.

ورواية مطرف وصلها النسائي في تفسيره والبيهقي في البعث والنشور.

ورواية ذكرها لم أقت عليها.

(فضائل القرآن):

رواية مسند عن يحيى في مسنده رواية معاذ بن المشي عنه.

رواية مسروق عن عائشة عن فاطمة موصولة عنده في علامات النبوة متابعة الفضيل عن حسين بن واقد رواها إسحاق بن راهويه في مسنده عنه.

ورواية أبي عمرو عن عبد الوارث وصلها الإسماعيلي.

ورواية عثمان بن الهيثم في آية الكرسي تقدم ذكرها في الوكالة.

ورواية عمرة عن عائشة في فضل: ﴿قُلْ عَمَّ أَفَعَدَّكُمْ﴾ وصلها المؤلف في التوحيد.

وزيادة أبي معمر القطيعي عن إسماعيل بن جعفر أخرجهما أبو يعلى في مسنده عنه والنسائي في عمل يوم وليلة.

باب نزول السكينة، رواية الليث عن يزيد بن الحاد وصلها أبو نعيم في مستخرجه معاً.

باب استدكار القرآن، متابعة بشر بن محمد عن ابن المبارك لم أقت عليها، ومتابعة ابن جريج وصلها مسلم.

باب نسيان القرآن، متابعة علي بن مسهر وصلها المؤلف بعد قليل، ومتابعة عبدة بن سليمان وصلها المؤلف في الدعوات.

باب الرؤا القرآن ما التفتت عليه قلوبكم، متابعة الحارث بن عبيد عن أبي عمران وصلها الدرهمي في مسنده.

ومتابعة سعيد بن زيد وصلها الحسن بن سفيان.

ورواية أبان وصلها مسلم.

ورواية حاد بن سلمة لم أرها.

ورواية غندر وصلها الإسماعيلي - ورواية ابن عون وصلها أبو حنيفة في فضائل القرآن له عن معاذ بن معاذ عنه.

(كتاب النكاح):

باب تزويج العصر فيه سهل بن سعد وصله المؤلف في باب عرض المرأة نفسها.

ورواية أبي معاوية أخرجهما أحمد ومسلم والترمذي والنسائي.

ورواية وكيع وصلها المؤلف مع حديث شعبة، وزيادة الأشجعي رويتهما في تفسير الثوري رواه عنه.

سورة الحج: رواية أبي أسامة عن الأعمش وصلها المؤلف في أحاديث الأتية.

ورواية جرير وصلها في الرقاق.

ورواية عيسى بن يونس أخرجهما إسحاق بن راهويه في مسنده عنه.

ورواية أبي معاوية وصلها مسلم والطبراني.

ورواية سفيان عن أبي هاشم وصلها المؤلف في المغازي.

سورة النور: رواية أبي أسامة في قصة الإلك أخرجهما أحمد بن حنبل في مسنده عنه.

ورواية أحمد بن شبيب عن أبيه وصلها ابن مردويه في تفسيره.

سورة الشعراء: رواية إبراهيم بن طهمان وصلها النسائي في التفسير من طريقه.

ومتابعة أسيف مضت في الرصا.

سورة السجدة: رواية أبي معاوية وصلها أبو حنيفة في فضائل القرآن له عنه ومسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه.

سورة الأحزاب: متابعة موسى بن أمين عن معمر أخرجهما النسائي.

ورواية عبد الرزاق أخرجهما أحمد عنه.

ورواية الليث عن يونس في الزهريات وكذا رواية أبي سفيان المصري.

ومتابعة عباد بن عباد رواها أبو بكر بن مردويه في تفسيره ورويتهما في فوائد يحيى بن معين.

رواية أبي بكر بن علي المروزي عنه.

رواية ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب تأتي في النكاح.

رواية أبي صالح عن الليث وصلها ابن مردويه في تفسيره.

سورة حم السجدة: رواية المنهال بن عمرو وصلها البخاري في طريق أبي ذر في آخر المتن فقال حدثني يوسف بن عدي ورويتهما موصولة في المصاحفة للبرقاني، وفي المعجم الكبير للطبراني.

سورة التجم: رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر في الزهريات.

ورواية معمر أخرجهما أحمد في مسنده عنه.

ومتابعة إبراهيم بن طهمان وصلها الإسماعيلي.

ورواية ابن علي المرسل لم أرها.

سورة الرحمن عز وجل: قول أبي الدرداء في قوله كل يوم هو في شأن وروناه مرفوعاً في صحيح ابن حبان وغيره من حديثه.

سورة الممتحنة: متابعة يونس تأتي في الطلاق، ومتابعة معمر استدعا للولف في الأحكام.

ومتابعة عبد الرحمن بن إسحاق وصلها ابن مردويه في تفسيره.

ورواية إسحاق بن راشد في الزهريات للذهلي.

ومتابعة عبد الرزاق عن معمر في حديث عبادة وصلها مسلم.

سورة المنافقين: رواية ابن أبي زائدة عن الأعمش وصلها النسائي.

سورة الطلاق: رواية سليمان بن حرب وصلها الطبراني في الكبير.

ورواية أبي النعمان وصلها أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريق مقرب بن سفيان.

سورة المائدة: قوله: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره قالوا

باب قول الرجل لأخيه انظر أي زوجتي شئت، رواية عبد الرحمن بن عوف وصلها في المجرة إلى المدينة.

باب ما يكره من التبعيل والخصاء، رواية أصبغ عن ابن وهب وصلها للإسماعيلي والجوزني.

باب تزويج الأبكار رواية ابن أبي مليكة وصلها للمؤلف في تفسير سورة النور.

باب تزويج الهيات، حديث أم حبيبة وصله المؤلف بعد أبواب.

باب اتخاذ السراير، رواية أبي بكر - وهو ابن حياش - عن أبي حصين أخرجهما أحد بن حنبل في مسنده ووقت لنا بعلو في مسند الطيالسي وذكر أبو نعيم أن أبا بكر المذكور تفرد به.

باب قوله عز وجل: ﴿وَأَمَّا أَنْتُمْ فَارْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾، رواية بشر بن عمر وصلها مسلم.

قوله: ودفع النبي ﷺ ربيبة له إلى من يكفلها. أشار به إلى حديث أم سلمة في قصة تزويجها النبي ﷺ وتشاغلها برضاعة بنتها زينب لما أراد أن يدخل عليها حتى جاء عمار بن ياسر فأخذها عنده فأتى ذلك النبي ﷺ. وقد أسند القصة ابن سعد والحاكم في المستدرک، وروى البزار والحاكم من طريق فروة بن نوفل عن أبيه مقصود الترجمة.

قوله: وسمى النبي ﷺ ابن ابنة أبا. هو الحسن والحديث في المتألف من طريق أبي بكر.

ورواية الليث عن هشام في قوله مرة بنت أبي سلمة لم أرها.

باب لا تتكح المرأة على عمها، رواية داود عن الشامي ووقت لنا بعلو في مسند الدارمي ورواها مسلم والترمذي.

ورواية ابن عون رواها النسائي في السنن الكبرى والبيهقي.

باب هل للمرأة أن تهب لنفسها، رواية أبي سعيد الخدري وصلها ابن مردويه والبيهقي.

ورواية محمد بن بشر أخرجهما أحد في مسنده عنه.

ورواية عبد وصلها مسلم وابن ماجه.

باب النهي عن نكاح المحصنة، رواية ابن أبي ذئب وصلها للإسماعيلي والطبراني.

وحديث علي موصول عند المؤلف في المغازي وغيرها.

باب من قال لا نكاح إلا بولي، رواية يحيى بن سليمان عن ابن وهب لم أرها ورجلته بطوله من رواية أصبغ عن ابن وهب عند الدارقطني، وكذا وصله أبو نعيم من رواية أحد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه.

باب إذا كان الولي هو الخاطب، حديث سهل تقدمت الإشارة إليه أول النكاح.

باب تزويج الأب حديث عمر بآتي قريباً.

باب السلطان ولي لقول النبي ﷺ زوجناكمها هو طرف من حديث سهل.

باب تزويج العجيمة فيه سهل تقدم، ورواية الليث عن عقيل وصلها للمؤلف في باب الأكله في المال.

باب تفسير ترك الخطبة، متابعة يونس في عرض عمر حفصة وصلها للدارقطني في الملل ورواية موسى بن عقبة وابن أبي عتيق في الزهريات.

باب قول الله: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِلَاتَهُنَّ مَحَلَّةً﴾، حديث سهل تقدم وذكره بعد باب.

باب الشروط في النكاح، حديث المسور وصله المؤلف في الخمس وغيره.

باب الصفرة للمزوج، حديث عبد الرحمن بن عوف وصله المؤلف في المجرة.

باب الهدية للعروس، رواية إبراهيم بن طهمان عن أبي عثمان لم أرها لكن وصلها مسلم من حديث جعفر بن سليمان عن أبي عثمان باب الوليمة حق. حديث عبد الرحمن بن عوف في المجرة.

باب حق إجابة الوليمة ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين، ذكر فيه حديث ابن عمر وهو مطلق في الإجابة، وقد ذكرنا ما فيه في التخریج الكبير.

ومتابعة أبي عروانة عن أشعث وصلها المؤلف في الأشربة.

ومتابعة الشيباني عنه وصلها في الاستئذان.

باب المفاخرة مع النساء، حديث إفا المرأة كالضلع وصله المؤلف دون قوله في أوله إفا، فذكرها الإسماعيلي من الوجه الذي ذكره منه المؤلف.

باب حسن المعاشرة مع الأهل، رواية سعيد بن سلمة عن هشام في قصة أم زرع وصلها مسلم ولم يسق لفظها، وساقها أبو عروانة في صحيحه وأبو نعيم في المستخرج على مسلم.

قوله: وقال بعضهم فاقمصح، هي رواية أحد بن جناب عن عيسى بن يونس عند أبي بعلی الموصلي ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج على مسلم.

باب موعظة الرجل ابنته، رواية حبيب بن حنين وصلها للمؤلف في تفسير سورة التحريم.

باب لا تأذن المرأة لأحد في بيت زوجها إلا بإذنه، رواية أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه وصلها أحد والنسائي، ووقت لنا بعلو في جزء ابن عثيمة.

باب كفراة العشير حديث أبي سعيد وصله في العيدين.

ومتابعة أيوب عن أبي رجاء وصلها للنسائي والإسماعيلي.

ورواية سلم بن زيور وصلها للمؤلف في صفة الجنة.

باب لزواجك عليك حق، حديث أبي جحيفة وصله في الصيام.

باب هجرة النبي ﷺ لسهل في غير يوثق، حديث معاوية بن حيدة وقع لنا بعلو في جزء البياضي وصله أبو داود والنسائي وأبو ذر الحارثي في المستدرک.

باب إذا تزوج البكر، رواية عبد الرزاق وصله مسلم.

باب الغيرة، رواية وراد عن المغيرة بن شعبه في غيرة سعد وصلها للمؤلف في أواخر الحدود.

باب يقل الرجال، حديث أبي موسى وصله في الزكاة.

باب طلب الولد، متابعة عبد الله عن وهب وصلها في البيوع والثقة المذكور في حديث مسند عن هشيم هو شعبة قاله الإسماعيلي.

(كتاب الطلاق):

رواية أبي معمر عن عبد الوارث وصلها أبو ذر الحارثي في روايته بلفظ حدثنا أبو معمر.

باب هل يواجه بالطلاق، رواية حجاج بن أبي منيع رواها يعقوب بن سفيان في تاريخه ووقت لنا بعلو في مشيخته.

ورواية الحسين بن الوليد عن ابن الغسيل وصلها أبو نعيم في المستخرج.

باب إذا قال فارقتك، حديث عائشة وصله المؤلف بشماه في التفسير.

باب من قال لامرأته أنت علي حرام، رواية الليث عن نافع وصلها مسلم ووقت لنا بعلو في جزء أبي الجهم.

باب إذا قال لامرأته هذه أختي، قصة إبراهيم وسارة مع الجبار وصلها المؤلف في الحية، وفي أحاديث الأنبياء من حديث أبي هريرة.

باب الطلاق في الإغلاط، حديث الأعمال بالنية وصله المؤلف هكذا في المتن.

وحديث أبك جنون وصله في الحدود في قصة ماعز.

وحديث علي في قصة حمزة وصله المؤلف في المغازي.

وحديث علي لم تعلم أن القلم رفع وصله أبو داود وابن ماجه وابن حبان، ووقع لنا بعلو في الجمعيات.

- باب الخلق.** رواية إبراهيم بن طهمان وصلها الإسماعيلي.
- ورواية ابن جريج عن عطاء يارمها أخرجه عبد الرزاق عنه.
- وكذا رواية مجاهد المرسة أخرجه ابن حيد في تفسيره.
- ورواية إبراهيم بن المنذر رواها النعماني في الزهريات عنه.
- باب الإشارة في الطلاق.** حديث ابن عمر وصلها المؤلف في الجنازة.
- وحديث كعب بن مالك وصلها المؤلف في الملازمة.
- وحديث أسماء في الكسوف وصلها المؤلف في الصلاة.
- وكذا حديث أنس في صلاة أبي بكر.
- وحديث ابن عباس وصلها في العلم.
- وحديث أبي قتادة وصلها في الحج في باب لا يشير الحرم إلى الصيد.
- وحديث زينب بنت جحش وصلها في أواخر أحداث الأتياء.
- ورواية الأوسى عن إبراهيم بن سعد وصلها أبو نعيم في المستخرج.
- ورواية الليث عن جعفر بن الجبة تقدم في الزكاة.
- باب قول النبي ﷺ لو كنت رجلاً يمشي بينة.** رواية أبي صالح عن الليث
- وقعت موصولة في رواية أبي زرارة بلفظ: قال في أبو صالح.
- ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في كتاب الطهارة.
- باب والطلقات يمين بالفسخ زيادة ابن أبي الزناد وصلها أبو داود وابن**
- ماجه.**
- باب ويعولهن أحق برهن قوله:** وزاد فيه غيره عن الليث رواها مسلم عن
- محمد بن رمح ووقعت لنا بعلو في جزء أبي الجهم، وقد ذكرناه قبل.
- باب تلبس الحادة لباب العصب،** رواية الأنصاري عن هشام وصلها البيهقي.
- (كتاب النفقات):**
- باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده،** حديث معاوية في نساء قريش وصلها
- أحمد والطبراني.**
- وحديث ابن عباس وصلها أيضاً أحمد والطبراني وأبو يعلى.
- باب المراضع،** رواية شبيب في قصة ثوية وصلها المؤلف في النكاح.
- (كتاب الأطعمة):**
- حديث أنس في التسمية وغيرها وصلها مسلم وأبو نعيم في المستخرج وهو المشار
- إليه في أواخر النكاح من حديث الجهم بن أبي عثمان.
- باب من تصبغ حوالي القصعة،** حديث عمر بن أبي سلمة وصلها المؤلف في باب
- تسمية الطعام.**
- باب الحليز المرقق،** رواية عمرو بن أبي عمرو وصلها المؤلف في باب الحليس.
- باب المؤمن يأكل في معي واحده،** رواية ابن بكير وهو يحمي وصلها أبو نعيم في
- المستخرج.**
- باب الألفظ،** رواية عمرو بن أبي عمرو وصلها المؤلف في باب الحليس، ورواية
- حيد وصلها المؤلف في باب الحليز المرقق.
- باب ما كان السلف يذهبون.** حديث عائشة وصلها المؤلف في المعجزة وكذا
- حديث أسماء وأسنده أيضاً في الجهاد، ورواية محمد بن كثير عن سفيان وصلها الطبراني
- ومتابعة محمد عن ابن عيينة أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان بن عيينة.
- ورواية ابن جريج عن عطاء وصلها في الحج.
- باب من ناول.** رواية ثعالة عن أنس وصلها في باب من أضاف رجلاً.
- باب الرطب والتمر.** رواية محمد بن يوسف عن سفيان لم أرها.
- باب ما يكره من القوم والقول.** حديث ابن عمر وصلها المؤلف في غزوة خيبر.
- باب الطعام الشاكر مثل الصائم الصائبر.** حديث أبي هريرة وصلها ابن خزيمة
- وابن حبان وابن ماجه.
- باب الرجل يدعى إلى الطعام.** رواية وجيب عن هشام وصلها الإسماعيلي،
- ورواية يحيى بن سعيد أخرجه أحمد بن حنبل عنه بلفظه ووصلها المؤلف في الصلاة بلفظ
- آخر.
- باب إذا حضر العشاء.** رواية الليث عن يونس في الزهريات.
- (كتاب العقيدة):**
- رواية حجاج - وهو ابن منهل - عن حاد وصلها البيهقي، ورواية غير واحد عن
- عاصم وحشام رواها النسائي وأحمد من رواية ابن عيينة عن عاصم، ورواه أبو داود
- والترمذي من رواية عبد الرزاق عن هشام، ورواه ابن ماجه من رواية عبد الله بن عمر
- عن هشام، ورواه جماعة عن هشام عن حفصة بإسقاط الراء، كلها أخرجه الدارمي
- والخارث بن أبي أسامة وغيرهما، ورواية يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين لم أرها،
- وكذا رواية أصح عن ابن وهب.
- (كتاب الذبائح والصيد):**
- باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة،** رواية عبد الأعلى عن داود وصلها
- أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى والإسماعيلي وغيرهم.
- باب أكل الجراد،** رواية سفيان عن أبي يعفور وصلها الدارمي.
- ورواية أبي عوانة عنه وصلها مسلم.
- ورواية إسرائيل وصلها الطبراني.
- باب ذبيحة المرأة،** رواية الليث عن نافع وصلها الإسماعيلي.
- باب ذبيحة الأعوراء،** متابعة علي عن الدراودي لم أرها.
- ومتابعة أبي خالد وصلها المؤلف في التوحيد.
- ومتابعة الطفاوي وصلها في البيع.
- باب النحر والذبح،** متابعة وكيع أخرجه أحمد عنه ومسلم.
- ومتابعة ابن عيينة وصلها المؤلف بعد عن الحميدي عنه.
- باب ما يكره من الملة** رواية عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير وصلها مسلم
- والبخاري في تاريخه وأبو نعيم في المستخرج، ومتابعة سليمان بن حرب أخرجه البيهقي.
- باب لحوم الحمار الإنسية،** حديث سلمة وصلها المؤلف في غزوة خيبر، وكذا
- رواية أبي أسامة عن عبيد الله.
- ومتابعة ابن المبارك عن عبيد الله كذلك.
- ومتابعة الزبيدي عن الزهري وصلها النسائي.
- ومتابعة حنبل وصلها أحمد، ورواية مالك وصلها المؤلف بعد قليل.
- ورواية معمر وصلها مسلم والحسن بن سفيان.
- ورواية الماجشون وصلها مسلم ومتابعة يونس.
- وصلها أبو نعيم في المستخرج وستفي في الطب.
- ورواية ابن إسحاق وصلها إسحاق بن راهويه في مسنده.
- ومتابعة ابن عيينة وصلها المؤلف في الطب.
- ومتابعة الماجشون ويونس ومعمر تقدمت كما ترى.
- باب الوصم،** متابعة قتية عن المعزقي لم أتق عليها.
- (كتاب الأضاحي):**
- باب سنة الأضحية،** رواية مطرف عن عامر وصلها المؤلف في العيدين.

باب أحذية النبي ﷺ: قوله: ويذكر بكشين سينين، وصله أبو عوانة في صحيحه من حديث أنس واحد من حديث أبي رافع.

ومتابعة وهيب وصلها الإسماعيلي ورواية إسماعيل - وهو ابن علي - وصلها المؤلف بعد قليل.

ورواية حاتم بن وردان وصلها مسلم.

باب قول النبي ﷺ لأبي بردة صبح، متابعة عبيدة وهو ابن معتب عن الشعبي وإبراهيم لم أرها ومتابعة وكيع عن حريث وصلها أبو الشيخ في كتاب الأحاديث له.

ورواية عاصم وصلها أبو عوانة في صحيحه.

ورواية داود وصلها أحمد ومسلم ووقت لنا بعلو في مسند الحارث.

ورواية زيد وصلها المؤلف بعد بابين ورواية فراس وصلها المؤلف بعد ثلاثة أبواب.

ورواية أبي الأحوص وصلها المؤلف في العيدين.

ورواية ابن عون وصلها المؤلف في الأيمان والتلويح.

ورواية حاتم بن وردان تقدمت قريباً.

(كتاب الأشربة):

متابعة معمر عن الزهري وصلها المؤلف في أحاديث الأنبياء.

ومتابعة ابن الحاد وصلها النسائي وأبو عوانة في صحيحه والطبراني في الأوسط وهو عندنا من رواية ابن الحاد عن عبد الوهاب بن عث عن الزهري وبهذا جزم الحاكم فلفل ذكر عبد الوهاب سقط سهواً.

ومتابعة عثمان وهو ابن عمر بن موسى بن عبيد الله التيمي رواها تمام في فوائده وهم الحاكم فلفل أنه عثمان بن عمر بن فارس فقال إنما رواه عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري وتبعه المزي على ذلك فهم، ورواية الزبيدي عن الزهري وصلها النسائي وابن حبان.

قوله: وكان أبو هريرة يلاحق معها الحنتم والتفير، يشير إلى حديث رواه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بتمامه.

باب ما جاء أن الحمر ما عاصم العقل، رواية حجاج عن حماد وصلها علي بن عبد العزيز في منتخب المسند.

باب ما جاء فيمن يستعمل الحمر رواية هشام بن عمار وصلها الحسن بن سفيان في مسنده والإسماعيلي والطبراني في الكبير وأبو نعيم عن أربعة طرق وابن حبان في صحيحه وغيرهم.

باب الوعص في الأوعية، رواية خليفة لم أرها.

باب من رأى أن لا يخلط البسر والفص، رواية عمرو بن الحارث وصلها مسلم والبيهقي.

باب شرب اللبن، رواية إبراهيم بن طهمان، وصلها أبو عوانة في صحيحه والطبراني في الصغير ووقت لنا بعلو في غرائب شعبة لابن منته ورواية هشام وصلها المؤلف في الإسراء وكذا رواية سعيد وهما.

باب استعطاب الماء، رواية يحيى بن يحيى وصلها المؤلف في الوكالة، ورواية إسماعيل في التفسير.

باب من شرب وهو واقف، زيادة مالك وصلها المؤلف في الحج.

باب الشرب من لدح النبي صلى الله عليه وسلم، رواية أبي بردة وصلها المؤلف في الاحتصام.

باب شرب البركة، متابعة عمرو - وهو ابن دينار - عن جابر وصلها المؤلف في التفسير.

ورواية حصين وصلها في المغازي.

ورواية عمرو وصلها أحمد ومسلم ووقت لنا بعلو في مسند عبد بن حنبل ومتابعة سعيد بن المسيب وصلها المؤلف في المغازي.

(كتاب المرضى والطب):

باب ما جاء في كفارة المرض رواية زكريا بن أبي زائدة عن سعد - وهو ابن إبراهيم - وصلها مسلم.

باب فضل من ذهب بصره، متابعة أشعث وصلها أحمد والطبراني في الأوسط، ومتابعة أبي ظلال وصلها الترمذي وعبد بن حميد.

باب عيادة المشرك رواية سعيد بن المسيب عن أبيه وصلها المؤلف في التفسير. **باب دعاء العائد للمريض.**

رواية عائشة بنت سعد عن أبيها وصلها المؤلف في الطب مطولاً.

ورواية عمرو بن أبي تيس رواتها بعلو في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيع.

ورواية إبراهيم بن طهمان وصلها الإسماعيلي.

ورواية جرير عن منصور وصلها ابن ماجه.

ورواية القمي وهو يعقوب عن ليث وصلها البزار ووقت لنا بعلو في الغيليات، وفي جزء ابن عثيت.

باب الحجج في السفر حديث ابن عينة وصله المؤلف بعد أبواب.

باب الحجامة على الرأس، رواية الأنصاري وصلها أحمد والإسماعيلي والبيهقي وأبو نعيم.

باب الحجج من الشقيقة، رواية محمد بن سواء وصلها الإسماعيلي.

باب الإغماء حديث أم عطية وصله المؤلف في الطلاق.

باب الجذام، رواية عفان لم أرها.

باب العلوة، رواية يونس عن الزهري وصلها أحمد بن حنبل.

ورواية إسحاق بن راشد وصلها المؤلف بعد بابين.

باب فواء المطوئن، متابعة النضر بن شميل وصلها إسحاق بن راهويه في مسنده عنه.

باب لا صفو، رواية الزهري عن أبي سلمة وسنان وصلها المؤلف بعد بابين.

باب ذات الجنين، رواية عباد بن منصور وصلها أبو يعلى في مسنده.

باب أجرة الصاير، متابعة النضر عن داود بن أبي الفرات وصلها المؤلف في القدر.

باب الرقي بالماء الكتاب: قوله: ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ وصله المؤلف بعد باب وإنما لم يجرم به لذكره إياه بالمعنى.

باب رقية العين، متابعة عبد الله بن سالم عن الزبيدي وصلها الذهلي في الزهرات، ورواية عثيل مع إرفاها وقت لنا في جزء من رواية أبي الفضل بن طاهر الحافظ وأخرجهما الحاكم في المستدرج موصولة.

باب السحر، متابعة أبي أسامة وصلها المؤلف بعد باب.

ومتابعة أبي خزيمة وصلها في الدعوات.

ومتابعة ابن أبي الزناد لم أرها ورواية الليث مضت في باب صفة إيليس.

ورواية ابن عينة وصلها المؤلف بعد باب.

باب السم، رواية عروة عن عائشة تقدم الكلام عليها في أواخر المغازي.

باب ألبان الأذن، رواية الليث عن يونس وصلها البخاري في المجعديات دون القصة التي فيه وروى أبو نعيم القصة والحديث معاً في المستدرج من طريق أبي خزيمة عن يونس.

(كتاب اللباس):

				المقدمة - الفصل الرابع: في بيان السبب في إيراد الأحاديث المطلقة	٤٦	
--	--	--	--	---	----	--

باب المشهورون، متابعه عمرو - وهو ابن مرزوق - وصلها أبو نعيم للمستخرج.

قوله: قال بعض أصحابنا عن المكي بن إبراهيم رويته من طريق أبي أمية الطرسوسي عن مكي وهو في جزء أبي الفضل بن القرات، وفي شعب الإيمان لليبي عن وجه آخر عن مكي وكان مكي بن إبراهيم أرسله لما حدث به البخاري ثم سمعه البخاري عنه موصولاً.

باب الجعد، قوله: قال بعض أصحابي عن مالك بن إسماعيل هو يعقوب بن صفيان كذا روى في تاريخه بالزيادة التي أشار إليها المؤلف.

ومتابعة شعبة وصلها المؤلف في باب صفة النبي ﷺ.

ورواية هشام عن معمر وصلها يعقوب بن صفيان أيضاً والإسماعيلي.

ورواية أبي حنبل وصلها البيهقي في دلائل النبوة.

باب الوصل للشعر، رواية ابن أبي شيبة عن يونس بن محمد، وصلها الإسماعيلي، ومتابعة ابن إسحاق عن أبان بن صالح رويته في الحاميات من طريق الأصبهانين.

باب الفصاوير، رواية الليث عن يونس وصلها أبو نعيم للمستخرج وهي في المعجم الكبير الطبراني.

باب من كره العقود على الفصاوير رواية ابن وهب وصلها المؤلف في بده الخلق.

قوله: وقال بعضهم صاحب الدابة أحق بصلرها إلا أن يافئ له فيه حديث مرفوع يتي في الكبير.

(كتاب الأدب):

باب من أحق الناس بحسن الصحبة، رواية ابن شبرمة ويحيى بن أيوب وصلها المؤلف في الأدب المفرد، وروى مسلم طريق ابن شبرمة. باب صلة المرأة أمها، رواية الليث عن هشام رويته بطلو في جزء أبي الجهم.

باب قبل الرحم، زيادة حنبل عن عبد الواحد وصلها المؤلف في بر الوالدين له خارج الجامع وفي الأدب المفرد والإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما.

باب من وصل رحمه في الشرقة. قوله: ويقال أيضاً عن أبي اليان التثنت يعني بالثاء الثلاثة، هي رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي اليان كذا أخرجهما أبو نعيم في المستخرج.

ورواية معمر وصلها المؤلف في الصلاة، ورواية صالح بن كيسان وصلها مسلم ووقعت لنا بطلو في الإيمان لابن مند.

ورواية ابن مسافر وصلها الطبراني في الكبير.

ومتابعة هشام بن حروة وصلها المؤلف في العتق، ورواية ابن إسحاق في المغازي له.

باب رحمة الولد. رواية ثابت عن أنس وصلها المؤلف في الجنائز.

باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، متابعة شعبة وصلها الإسماعيلي وأخرجهما إسحاق بن راهويه في مسنده عنه.

ومتابعة أسد بن موسى وصلها الطبراني في مكارم الأخلاق له.

ورواية حيد بن الأسود لم أرها.

ورواية عثمان بن عمر وصلها أحد في مسنده عنه.

ورواية شعب بن إسحاق وأبي بكر بن عياش لم أرها.

باب طيب الكلام، حديث أبي هريرة وصله المؤلف في الصلح من رواية همام بن منه عنه.

باب حسن الخلق، حديث ابن عباس وصله المؤلف في بده الرحي والصيام، وحديث أبي ذر وصله في مناقب قريش.

حديث كلوا واشربوا ولبسوا الحديث، وصله النسائي وابن ماجه وأبو داود الطيالسي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

باب من جر ثوبه من الخلاء، متابعة يونس عن الزهري وصلها المؤلف في أحاديث الأنبياء.

ورواية شعب الموقوفة وصلها الإسماعيلي.

ومتابعة جبلة بن سحيم وصلها النسائي ووقعت لنا بطلو في جزء هلال الحفار.

ومتابعة زيد بن عبد الله.

ومتابعة زيد بن أسلم وصلها المؤلف بعد.

ورواية الليث عن نافع وصلها مسلم والنسائي.

ومتابعة موسى بن عتبة وصلها المؤلف في فضل أبي بكر.

ومتابعة عمر بن محمد وصلها مسلم، ومتابعة قدامة بن موسى وصلها أبو حنيفة في صحيحه ووقعت لنا بطلو في التقييات.

باب الأرفهة، حديث أنس وصله المؤلف بعد قليل.

باب جهب القميص. متابعة ابن طاوس وصلها المؤلف في الزكاة وفي الجهاد.

ومتابعة أبي الزناد وصلها المؤلف في الزكاة.

ورواية حنظلة سبقت في الزكاة وأن الإسماعيلي وصلها.

وكذا رواية جعفر بن ربيعة عن الأهرج.

باب القباء متابعة عبد الله بن يوسف عن الليث وصلها المؤلف في الصلاة.

ورواية غيره عن الليث بلفظ: «فروج حرم»، وصلها أبو نعيم في المستخرج على مسلم من طريق يونس بن محمد عن الليث.

باب القنعب، حديث ابن عباس وصله المؤلف في الجمعة.

وحديث أنس وصله في فضائل الأنصار.

باب البرود حديث خباب وصله المؤلف في الصلاة.

باب لبس الحرير، رواية أبي معمر عن عبد الوارث وصلها أبو نعيم في المستخرج، ورواية عبد الله بن رجاء وصلها النسائي.

باب مس الحرير من غير لبس، رواية الزبيدي عن الزهري وصلها الطبراني في المعجم الكبير، وفي مسند الشاميين وتمام الرازي في فرائده، وقد بينت وهم المزني فيه في أطرافه في التخريج الكبير.

باب لبس القمي، رواية عاصم عن أبي بردة وصلها مسلم وأبو داود ووقعت لنا بطلو في الحاميات.

باب القبة الحمراء، رواية الليث عن يونس وصلها الإسماعيلي.

باب المزور بالذهب، رواية الليث عن ابن أبي مليكة وصلها المؤلف في الهبة.

باب خواتيم الذهب، رواية عمرو - وهو ابن مرزوق - عن شعبة، وصلها أبو حنيفة في صحيحه وقاسم بن أصبغ ومن طريقه ابن عبد البر، ومتابعة إبراهيم بن سعد عن الزهري وصلها أحد مسلم ووقعت لنا بطلو في أمالي أبي القاسم بن الجراح.

ومتابعة زيد بن سعد وصلها مسلم ورويتها في فرائد التافكي.

ومتابعة شعب وصلها الإسماعيلي، ورواية ابن مسافر كذلك.

باب فص الحاتم، رواية يحيى بن أيوب عن حيد رويته في مسند حيد عن أنس للقاسم بن زكريا الطرز.

باب الحاتم للنساء، زيادة ابن وهب عن ابن جريج وصلها المؤلف في تفسير الممتحنة.

باب استمارة القلائد، زيادة ابن غير عن هشام وصلها المؤلف في الطهارة.

باب القروط للنساء، حديث ابن عباس سبق قبل باب.

باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قوم من قوم﴾، رواية الثوري عن هشام وصلها المؤلف في النكاح.

ورواية وهب وصلها المؤلف في التفسير.

ورواية أبي معاوية تقدمت الإشارة إليها في التفسير.

باب ما ينهى من السباب واللعن، متبعة غندر أخرجهما أحد في مسنده عنه.

باب ما يجوز من ذكر الناس، حديث ذي الدين تقدم في الصلاة.

باب ما يكره من العمداح، رواية وهب عن خالد - وهو الحذاء - وصلها المؤلف عن موسى عنه بعد.

باب من أتى على أخيه، حديث سعد - وهو ابن أبي وقاص - وصله المؤلف في مناقب عبد الله بن سلام.

باب الكبر، رواية محمد بن عيسى لم ألق عليها.

باب المجران لمن عصى، حديث كعب طرف من قصة توتته، وقد مضى في المغازي.

باب هل يزور صاحبه كل يوم، رواية الليث عن عقيل وصلها المؤلف في المجرة في حديث طويل.

باب الزيارة، قصة سلمان وأبي الدرداء وصلها المؤلف في الصيام عن حديث أبي جحيفة.

باب الإغناء، حديث أبي جحيفة سبق كما ترى، وحديث عبد الرحمن بن عوف وصله المؤلف في البيع.

باب التسميم والضحك، حديث فاطمة وصله في المناقب.

وحديث ابن عباس وصله في الجنائز، ورواية الحميدي تقدم في المغازي الكلام عليها.

باب من أكثر إخاء، رواية عكرمة بن عمار وصلها أبو نعيم في المستخرج.

باب من لم ير (كفار من قال ذلك متولاً)، قول عمر خطاب وصله المؤلف في المغازي من حديث علي عنه.

باب ما يجوز من الضرب، رواية لكي بن إبراهيم أخرجهما أحد في مسنده عنه ووقعت لنا بطل في مسند الثوري عنه أيضاً.

قوله: باب قول النبي ﷺ يسروا ولا تصروا، وكان يجب التخفيف والتيسير على الناس.

أما حديث يسروا فوصله في الباب.

وأما حديث كان يجب التخفيف فأشار به إلى حديث وصله في الصلاة في باب ما يصلي بعد العصر من حديث عائشة بلطف كان يجب ما خفف عنهم، وعنده في الأدب من حديث أبي بزة أنه رأى من يسير النبي ﷺ.

رواية الليث عن يونس في قصة الأعرابي وصلها الذهلي.

باب المداواة، رواية حاد بن زيد عن أيوب وصلها المؤلف في الخمس.

ورواية حاتم بن وردان وصلها في الشهادات.

باب قول الضيف لصاحبه لا أكل. حديث أبي جحيفة وصله قبل يابيين.

باب إكرام الكبير، رواية الليث عن عيسى - وهو ابن سعيد - وصلها مسلم والترمذي والنسائي، ورواية ابن عينة وصلها مسلم والنسائي ووقعت لنا بطل في الزيادات.

باب هجاء المشركين، متبعة عقيل وصلها الطبراني في الكبير.

ورواية الزبيدي وصلها المؤلف في التاريخ الصغير والطبراني أيضاً.

باب ما جاء في قول الرجل وملك، متبعة يونس عن الزمري وصلها البيهقي.

ورواية عبد الرحمن بن خالد وصلها الذهلي.

ورواية النضر بن شميل عن شعبة وصلها إسحاق بن راهويه عنه فيما أحسب.

ورواية عمر بن محمد وصلها المؤلف في المغازي.

ورواية شعبة عن قتادة باختصارها وصلها مسلم وأحمد.

باب علامة حب الله تعالى، متبعة جريو بن حازم وصلها أبو نعيم في كتاب الخمين.

ومتبعة أبي عروثة وصلها أبو عروثة في صحيحه.

ومتبعة سليمان بن قرم وصلها مسلم في صحيحه.

ورواية أبي معاوية ومحمد بن حنبل قاله مسلم في صحيحه والحسن بن سفيان في مسنده: حدثنا محمد بن عبد الله بن غير أخيراً أبو معاوية ومحمد بن حنبل جميعاً به، ووقع لنا حديث محمد بن حنبل في فوائد النجاشي.

باب قول الرجل مرحباً، حديث عائشة وصله المؤلف في علامات النبوة، وحديث أم هانئ وصله المؤلف في الصلاة وغيرها من حديثها.

باب لا تقل غثicht نفسي، متبعة عقيل وصلها الطبراني في الكبير وسموه في فوائد.

باب قول النبي ﷺ إنما الكرم قلب المؤمن، وصله في الباب، وحديث إنما القلس وصله المؤلف في الرقاق، وحديث إنما الصرعة وصله المؤلف بلطف إنما الشديد من ملك نفسه، ووصله باللفظ المذكور، وحديث لا ملك إلا الله وصله مسلم، ووقع لنا بطل في صحيفة حمام وأصل الحديث عند المؤلف دون الزيادة.

باب قول الرجل فلانك أبي وأمي، حديث الزبير وصله المؤلف في المناقب.

باب قول الرجل جعلني الله فداك، قول أبي بكر وصله المؤلف في المنجزة من حديث أبي سعيد.

باب قول النبي ﷺ سموا باسمي، قاله أنس سيأتي في باب من سمى باسماء الأبياء، حديث أنس تقدم في الجنائز.

وحديثه في سموا باسمي وصله في البيع.

وحديث أبي بكر في الكسوف.

باب من دعا صاحبه، رواية أبي حازم عن أبي هريرة وصلها المؤلف في الأطعمة.

باب كنية المشرك، حديث المسور وصله في النكاح.

باب المعاريض، رواية إسحاق عن أنس وصلها في الجنائز.

باب قوله للشيء ليس بشيء، حديث ابن عباس وصله في الطهارة والجنائز وغير موضع.

باب رفع البصر إلى السماء، رواية أيوب عن ابن أبي مليكة وصلها المؤلف في أواخر المغازي، وأخرجهما ابن حبان باللفظ الذي علقه المؤلف.

باب التكبير، رواية ابن أبي ثور وصلها المؤلف في العلم وغيره.

(كتاب الاستئذان):

باب يسلم الصغير على الكبير، رواية إبراهيم بن طهمان وصلها المؤلف في الأدب المقرد.

باب التسليم لئلاً، رواية ابن المبارك عن ابن عينة وصلها أبو نعيم في المستخرج.

باب إذا دعى، رواية سعيد عن قتادة وصلها في الأدب المقرد وأبو داود.

باب تسليم الرجال على النساء، متبعة شعيب عن الزمري وصلها المؤلف في الرقاق، ورواية يونس وصلها في فضل عائشة.

ورواية النعمان بن راشد وصلها الطبراني في الكبير ووقعت لنا بطل في جزء هلال الحضر.

- باب من رد، حديث عائشة سبق كما ترى، وحديث رد الملائكة على آدم وصله المؤلف في أول كتاب الاستئذان من رواية همام عن أبي هريرة.
- ورواية أبي أسامة عن عبيد الله وصلها في الإيمان والنذور.
- باب من يئس في الكتاب، رواية الليث عن جعفر تقدمت في البيع.
- ورواية عمر بن أبي سلمة وصلها أبو نعيم في المستخرج ووقت لنا بطلو في فوائد ابن السماك، وفي ثالث المخلص.
- باب قوله قوموا إلى سيدكم، قوله: أنهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد بعضه وقع لنا الحديث تاماً من رواية محمد بن سعد كاتب الواقدي عن أبي الوليد أخرجه في الطبقات، ووقع لنا أيضاً من رواية محمد بن أيوب بن الضريس عن أبي الوليد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان.
- باب المصاحفة، حديث ابن مسعود وصله المؤلف بعد باب، وحديث كعب بن مالك يختصر من قصة توبته وهو في المغازي وغيرها.
- باب من أجاب بليلى، رواية أبي شهاب وصلها المؤلف في الاستغراض. ورواية أبي صالح عن أبي الدرداء تأتي في الرقاق.
- باب من اتكا بين يدي أصحابه، حديث خباب وصله المؤلف في علامات النبوة.
- باب الجلوس كلها تسرو، رواية معمر وصلها المؤلف في البيع.
- ورواية محمد بن أبي حفصة وجد الله بن بديل وصلها الذهلي في الزهرات.
- باب الحفان بعد الكور، رواية ابن إدريس عن أبيه وصلها الإسماعيلي.
- باب ما جاء في البناء، حديث أبي هريرة وصله المؤلف في الإيمان في حديث (كتاب الدعوات):
- رواية معتز عن أبيه وصلها مسلم.
- باب الفوائد متابعه أبي حنيفة وصلها أبو نعيم في المستخرج.
- ومتابعة جرير وصلها مسلم، ورواية أبي أسامة وصلها مسلم.
- ورواية شعبة وأبي مسلم فقد أجمعنا وصلها باسمه عبيد الله بن عبد القنوس لم لوها.
- ورواية أبي معاوية أخرجه أحمد وإسحاق في متنيهما عنه.
- باب بلا ترجمة، متابعه أبي شمرة وصلها البخاري في الأدب المفرد.
- ومتابعة إسماعيل بن زكريا وصلها الطبراني في الأوسط.
- ورواية يحيى - وهو القطان - أخرجه الإمام أحمد عنه والنسائي في اليوم والليلة ووقت لنا بطلو في السماع من حديث الزكي.
- ورواية بشر بن الفضل أخرجه مسدد في مسنده عنه.
- ورواية مالك وصلها المؤلف في التوحيد.
- ورواية ابن عجلان أخرجه أحمد والترمذي والنسائي.
- باب الدعاء في الصلاة، رواية عمرو - وهو ابن الحارث - وصلها المؤلف في التوحيد.
- باب الدعاء بعد الصلاة، متابعه عبيد الله بن عمر عن سمي وصلها المؤلف في الصلاة.
- ورواية ابن عجلان عن سمي ورجاء وصلها مسلم والطبراني في الأوسط.
- ورواية جرير عن عبد العزيز بن رفيع وصلها الإسماعيلي والنسائي.
- ورواية سهيل عن أبيه وصلها مسلم والنسائي.
- ورواية شعبة عن منصور وصلها أحمد.
- باب قول الله تعالى: ﴿ووصل عليهم﴾ حديث أبي موسى وصله المؤلف في المغازي.
- باب رفع الأيدي، حديث أبي موسى هو في الذي قبله.
- وحديث ابن عمر وصله المؤلف في غزوة الفتح.
- ورواية الأوسي وصلها أبو نعيم في المستخرج.
- باب الدعاء عند الكرب، رواية وهب بن جرير بن حازم عن شعبة لم لوها.
- باب الدعاء للصبيان، حديث أبي موسى وصله المؤلف في الحقيقة وفي الأدب.
- باب الدعاء إذا هبط وأقفا حديث جابر وصله المؤلف في الجهاد وكذا حديث يحيى بن أبي إسحاق عن أنس.
- باب الدعاء للمعزج، رواية ابن عيينة وصلها المؤلف في المغازي.
- ورواية محمد بن مسلم لم لوها.
- باب تكرير الدعاء زيادة عيسى بن يونس وصلها المؤلف في الطب.
- ورواية الليث بن سعد تقدمت في صفة إلياس.
- باب الدعاء على المشركين، حديث ابن مسعود وصله المؤلف في الصلاة في الاستغناء.
- وحديث ابن عمر وصله المؤلف في المغازي.
- باب قول النبي ﷺ: اللهم اغفر لي، رواية عبيد الله بن معاذ أخرجه مسلم عنه.
- باب فضل التهليل، رواية إبراهيم بن يوسف لم لوها، ورواية موسى بن إسماعيل أخرجه ابن أبي عيشة في تاريخه عنه.
- ورواية إسماعيل - وهو ابن أبي خالد - عن الشعبي وصلها الحسين بن الحسن المرزبي في زينات الزهد لابن المبارك.
- ورواية آدم لم لوها وكتاها في نسخة للمروعة.
- ورواية الأحمش وصلها النسائي في الكبرى.
- ورواية حصين وصلها النسائي، ووقت لنا بطلو في الدعاء محمد بن فضيل.
- ورواية أبي محمد الحضرمي عن أبي أيوب وصلها أحمد والطبراني في الكبير ووقت لنا بطلو في أمالي الهاملي.
- باب فضل ذكر الله، رواية شعبة وصلها أحمد والإسماعيلي، ورواية سهيل عن أبيه وصلها أحمد وأبو داود الطيالسي ووقت لنا بطلو في الأربعين للطنفي.
- (كتاب الرقاق):
- رواية العباس المعنري أخرجه ابن ماجه عنه.
- باب من بلغ سبعين، متابعه أبي حازم وصلها الإسماعيلي وابن منته في التوحيد.
- ومتابعه ابن عجلان وصلها أحمد والبيهقي ووقت لنا بطلو في فوائد الفاكيهي.
- ورواية الليث عن يونس وصلها الإسماعيلي.
- ورواية ابن وهب وصلها مسلم.
- ورواية شعبة عن قتادة وصلها مسلم ووقت لنا بطلو في أمالي الحرثي.
- باب العمل الذي يعطى به وجه الله، حديث سعد - وهو ابن أبي وقاص - وصله المؤلف في الترافض وغيرها.
- باب المكثرون هم المقفون، رواية النضر بن شميل وصلها الإسماعيلي وابن منته في الإيمان وابن حبان في صحيحه.
- وحديث حطاء بن يسار عن أبي الدرداء وصله البيهقي في البعث والنشور.
- باب ما أحب أن في أحداً ذهباً، رواية الليث عن يونس في الزهرات.
- باب البغي غبي النفس، متابعه أيوب مضى في النكاح، ومتابعة عوف وصلها المؤلف في النكاح أيضاً، ورواية صخر وحام وصلها النسائي وابن منته في الإيمان، ووقع لنا حديث صخر عالياً في الجمليات.

(كتاب الإيمان والنذور):

حدث سعد وصلة المؤلف في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب، وحدث أبي قتادة وصلة في الجهاد في كتاب الحنبل.

ورواية شعبة وصلة في المناقب، ورواية إسرائيل وصلة في اللباس.

باب لا تحلفوا بأيمانكم، متبعة حنبل وصلة أبو نعيم في المستخرج على مسلم.

ومتابعة الزبيدي وصلة النسائي.

ومتابعة إسحاق الكلي وقعت لنا في نسخته، رواية يحيى بن صالح الوحاظي عنه من طريق أبي بكر بن خلفان.

ورواية ابن عيينة رواها الحميدي في مستندته.

ورواية معمر أخرجهما أحمد عن عبد الرزاق عنه واختلف فيه علي معمر، ورواية أحمد هذه هي الراجحة.

باب لا يقول ما شاء الله وهشت، رواية عمرو بن عاصم وصلة المؤلف في ذكر بني إسرائيل.

باب وأقسموا بالله جهد أيمانهم، حديث ابن عباس في قول أبي بكر وصلة المؤلف في التفسير.

باب الحلف بعزة الله، حديث ابن عباس وصلة المؤلف في التوحيد.

وحدث أبي هريرة وصلة المؤلف في الرقاق.

وقول أيوب عليه السلام وصلة المؤلف في أحاديث الأنبياء عليهم السلام من حديث أبي هريرة.

ورواية شعبة عن قتادة وصلة المؤلف في التفسير.

باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم، حديث أفضل الكلام أربع وصلة ابن حبان في صحيحه من حديث سمرة بن جندب وأخرج أصله مسلم والنسائي، ورواه ابن حبان والنسائي من طريق أبي صالح عن أبي هريرة، ورواه النسائي وجعفر الثوري من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً، ورواه أحمد بن حنبل من طريق أبي صالح عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

وحدث أبي سفيان تقدم في أوائل الكتاب.

باب إذا حثت ناساً في اليمين، رواية أيوب عن ابن سيرين وصلة المؤلف في الأضاحي.

باب إذا حلف أن لا يأكلهم، رواية ابن كثير عن سفيان وصلة البيهقي.

باب إذا حرم طعمه رواية إبراهيم بن موسى عن هشام وصلة المؤلف في التفسير.

باب الحنفر لهما لا يملك، رواية الفزاري عن حيد وصلة المؤلف في الحج.

ورواية عبد الوهاب عن أيوب على إرسالها لم أرها.

وحدث ابن عمر وصلة في البيع.

وحدث أبي طلحة وصلة في الوكالة.

باب الكفارة قبل الحنث، متبعة حماد بن زيد في التوحيد.

ومتبعة أشول بن حاتم عن ابن عوف وصلة أبو عوانة في صحيحه والمحاكم.

ومتبعة يونس وصلة المؤلف في الأحكام، ومتبعة سمك بن عطية وصلة مسلم.

ومتبعة سمك بن حرب وصلة الطبراني في الكبير.

ومتبعة حيد وصلة البيهقي والطبراني.

ومتبعة قتادة وصلة مسلم والنسائي.

ومتبعة منصور فإن كان ابن وردان قد وصلة الطبراني وإن كان منصور بن المعتمر فوصلها النسائي.

باب كيف كان عيش النبي ﷺ. قوله: حدثني أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث قد وصلة النسائي والمحاكم في المستدرك وأبو نعيم في الحلية بتمامه.

باب القصد والمداومة على العمل، رواية عفان أخرجهما أحمد في مستندته.

باب فضل الخوف من الله تعالى، رواية معاذ عن شعبة تقدم في أحاديث الأنبياء الكلام عليه.

باب العزلة راحة من غلظ السوء، رواية محمد بن يوسف وصلة مسلم والإسماعيلي وابن منته في الإيمان ومتابعة الزبيدي وصلة مسلم.

ومتابعة سليمان بن كثير وصلة أبو داود.

ومتابعة النعمان بن راشد وصلة أحمد بن حنبل.

ورواية معمر وصلة أحمد ومسلم ووقت لنا بعلو في مستند حيد.

ورواية يونس في الزهرات للذهلي وكذا رواية ابن مسافر ويحيى بن سعيد.

باب قول النبي ﷺ بعث أنا والساعة كهاتين، متبعة إسرائيل عن أبي حصين وصلة الإسماعيلي.

باب من أحب لقاء الله، رواية أبي داود - وهو الطيالسي - هي في مستندته ووصلها الترمذي.

ورواية عمر بن مرزوق وصلة الطبراني في الكبير.

ورواية سعيد عن قتادة وصلة مسلم والترمذي والنسائي ووقت لنا بعلو في البعث لابن أبي داود.

باب نفع الصور، حديث أبي سعيد وصلة المؤلف في التفسير.

باب يقبض الله الأرض، رواية نافع عن ابن عمر وصلة المؤلف في التوحيد وستأتي.

باب من نوقش الحساب عذب، متبعة ابن جريج ومحمد بن سليم وصلهما معاً أبو عوانة في صحيحه.

ومتبعة أيوب وصلة المؤلف في التفسير.

ورواية صالح بن رستم وصلة إسحاق بن راهويه في مستندته وأبو عوانة في صحيحه ووقت لنا بعلو في المحاميات.

باب صفة الجنة والنار، حديث أبي سعيد وصلة المؤلف في التوحيد.

ورواية إسحاق بن إبراهيم عن المغيرة بن سلمة وصلة أبو نعيم في المستخرج على مسلم من طريق إسحاق بن راهويه في مستندته.

باب الخوض، حديث عبد الله بن زيد وصلة المؤلف في المناقب.

متبعة عاصم عن أبي واقل وصلة الحارث بن أبي أسامة في مستندته ورواية حصين وصلها مسلم، ورواية أحمد بن شبيب عن أبيه وصلها أبو عوانة في صحيحه والإسماعيلي.

ورواية شبيب وعقيل في الزهرات للذهلي.

ورواية الزبيدي وصلها الذهلي أيضاً والدارقطني في الأفراد، وزيادة ابن أبي عدي عن شعبة وصلة مسلم.

(كتاب القدر):

رواية آدم عن شعبة وصلة المؤلف في التوحيد.

باب جف القلم، حديث أبي هريرة تقدم في أوائل النكاح.

باب، رواية شبابة وصلة الطبراني في الأوسط.

باب لا مانع لما أعطى الله، رواية ابن جريج عن عبدة وصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه، ووقت لنا بعلو في مستخرج أبي نعيم على مسلم.

باب أمر الوالي، رواية النضر ووكيع قتلما في المغازي، ورواية أبي داود - وهو الطيالسي - وقتت لنا في مسنده رواية يونس بن حبيب عنه.

ورواية يزيد بن هارون وصلها أبو عروثة في صحيحه والبيهقي.

باب بيع الإمام علي الناس. قوله: وقد باع النبي ﷺ مديراً من نعيم بن النحام، أشار به إلى حديث جابر في هذه القصة، وقد وصله في البيوع.

باب هدايا العمال، زيادة هشام بن عروة تقدمت في الجمعة.

باب ترجمة الحكام، رواية خارجة بن زيد عن أبيه وصلها البخاري في التاريخ ووقتت لنا بعلو في حديث الفاهقي، ووقتت لنا بعلو من وجه آخر عن زيد بن ثابت في جزء هلال الخضر.

باب بطانة الإمام، رواية سليمان عن يحيى وصلها الإسمايلي.

ورواية سليمان عن ابن أبي حقيق وموسى بن عتبة وصلها البيهقي ووقتت لنا بعلو في حديث يحيى المزكي، ورواية شبيب وقتت لنا من طريق حلي بن محمد الجكناني عن أبي اليمان عنه.

ورواية الأوزاعي وصلها أحمد وابن حبان والحاكم.

ورواية معاوية بن سلام وصلها النسائي، ورواية ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة لم أرها.

ورواية عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم وصلها النسائي والإسمايلي، ووقع لنا بعلو في حديث أبي الأحوص المكي.

باب بيعة النساء، حديث ابن عباس في ذلك وصله المؤلف في تفسير سورة الممتحنة، ورواية الليث بن يونس في الزهريات.

باب قوله ليت كلما وكلما حديث عائشة وصله المؤلف في الهجرة.

باب كراهية غني لقاء العدو. رواية الأخرج عن أبي هريرة وصلها المؤلف في الجهاد.

باب ما يجوز من اللو، رواية إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى لم أرها، ومتابعة سليمان بن المغيرة عن ثابت وصلها مسلم ووقتت لنا بعلو في مسند عبد بن حديد، ومتابعة أبي التياح عن أنس وصلها المؤلف في المغازي ورواية الليث عن عبد الرحمن بن خالد في الزهريات.

باب إجازة غير الواحد، حديث ابن عباس وصله المؤلف في العلم وغيره.

باب وصاة النبي ﷺ وفرد العرب، حديث مالك بن الحويرث وصله قبل في باب إجازة خبر الواحد.

(كتاب الاعتصام):

متابعة قتية عن ليث وصلها الترمذي والإسمايلي.

ورواية أبي بكر وصلها المؤلف في باب استتابة المرتدين.

ورواية عبد الله وهو ابن صالح أخرجه أبو حيد في كتاب الأموال له عنه، ووقع لنا في هذا المكان من رواية أبي ذر الحروي قال في عبد الله.

باب من آوى محمداً، حديث حلي أسنده المؤلف في أواخر الحج.

باب ما كان النبي ﷺ يسأل، حديث ابن مسعود أسنده المؤلف في التفسير.

باب ما جاء من اجتهاد القضاة، متابعة أبي أبي الزناد وصلها الطبراني، ووقتت لنا بعلو من رواية الحاملي عن البخاري عن الأوسي عنه.

باب احض علي الاضاق، زيادة الليث بن يونس وصلها البيهقي في الصلاة، وحديث سهل بن سعد في فضل أحد تقدم في الزكاة.

ورواية هارون بن إسمايل عن علي بن المبارك أخرجه عبد بن حيد في مسنده عنه.

باب وكذلك جعلناكم أمة وسطاً، رواية جعفر بن عون جزم أبو نعيم بأنها

باب من كذب في حلمه، رواية قتية عن أبي عروثة وقتت لنا في نسخة قتية رواية النسائي عنه.

ورواية شعبة وصلها الإسمايلي.

ومتابعة هشام عن عكرمة الموقرة لم أرها.

(كتاب الفتن):

حديث عبد الله بن زيد وصله المؤلف في المغازي.

وحديث سترون بعدي أموراً تتكونها وصله المؤلف في الباب بعده.

باب ظهور الفلق، رواية شبيب وصلها المؤلف في الأدب، ورواية يونس وصلها مسلم.

ورواية الليث وصلها الطبراني في الأوسط.

ورواية ابن أخي الزهري وصلها الطبراني في الأوسط أيضاً.

ورواية أبي عروثة عن حاصم لم أرها.

باب إذا طغى المسلمان بسيفيهما، رواية مؤمل وهو ابن إسمايل عن حماد بن زيد وصلها أحمد في مسنده.

ورواية معمر وصلها مسلم والنسائي والإسمايلي.

ورواية بكار بن عبد العزيز وصلها الطبراني في الكبير.

ورواية غندر أخرجه أحمد عنه ومسلم، ورواية سفیان الموقرة عن منصور وصلها النسائي.

باب من كره أن يكثر سواد الفلق، رواية الليث عن أبي الأسود تقدمت في سورة النساء.

باب الصفود من الفلق، رواية عباس الترمذي وصلها أبو نعيم في المستخرج.

باب غرور النار، حديث أنس في قصة إسلام عبد الله بن سلام وصله المؤلف في الهجرة، باب ذكر الدجال.

رواية ابن إسحاق وصلها الطبراني في الأوسط.

وحديث أبي هريرة وصله المؤلف في بدء الحلق.

وحديث ابن عباس وصله المؤلف فيه وفي أحاديث الأنبياء.

(كتاب الأحكام):

باب الأمراء من قر يش، متابعة نعيم بن حماد وصلها الطبراني.

باب ما يكره من الخوص على الإمارة، رواية محمد بن بشر لم أرها، حديث خذي ما يكتفي وصله المؤلف بهذا اللفظ في كتاب النقات.

باب الشهادة على الخط، قوله: وقد كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر، أشار بهذا إلى حديث سهل بن أبي حثمة في قصة حبيصة، وقد وصله المؤلف في باب كتاب الحاكم إلى عماله.

باب من حكم في المسجد رواية يونس وابن جريح تقدمتا في الحدود، ورواية معمر وصلها المؤلف فيه.

باب الشهادة تكون عند الحاكم، قول عمر في الرجم وصله المؤلف في حديث السقيفة، وقصة مازع وصلها المؤلف في الحدود.

ورواية عبد الله عن الليث في قصة أبي قتادة وقع في رواية أبي ذر عن الكشيبي قال في عبد الله وهو ابن صالح.

قوله: وقد كره النبي ﷺ الظن، وقال إذا علمه صفة، أشار بهذا إلى الحديث الآتي.

ورواية شبيب وصلها المؤلف في الأدب.

ورواية ابن مسافر في الخمس ورواية ابن أبي حقيق في الاحتكاف.

ورواية إسحاق الكلبي في الزهريات للنفيل.

			المقدمة - الفصل الرابع: في بيان السبب في إرواده للأحاديث الملقاة	٥٢
--	--	--	--	----

باب رواية عبيد الله بن عمرو وصلها للفرسي في مسنده.

باب: ﴿وكان عرشه على الماء﴾، رواية الليث عن ابن مسافر تقدمت في تفسير يراقة، ورواية للبخاري وصلها أبو داود الطيالسي في مسنده، وفيه رد على أبي مسعود الدمشقي حيث زعم أن البخاري وهم فيها.

باب قول الله تعالى: ﴿يخرج الملائكة﴾، رواية أبي جرة عن ابن عباس تقدمت في إسلام أبي ذر.

ورواية خالد بن خالد وصلها الجوزقي في المتفق.

باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾، رواية حجاج بن منال وصلها الأسمايلي وأبو نعيم في المستخرج.

ورواية تيس بن سعد عن طاوس وصلها مسلم وأصحاب السنن.

ورواية أبي الزبير عنه وصلها مالك ومسلم.

باب ما جاء في قوله: ﴿إن رحمت الله قريب من المحسنين﴾، رواية همام وصلها المؤلف في صفة الجنة.

باب قول الله: ﴿يوتي الملك من تشاء﴾، حديث سميد بن المسيب عن أبيه وصله المؤلف في المغازي.

ورواية أحمد بن صالح في الزهريات للذهلي.

باب ولا تضع الشفاعة عليه، رواية مسروق عن ابن مسعود وصلها المؤلف في خلق أفعال العباد، ووقع لنا بطلو في جزء هلال الحطار.

وحديث جابر عن عبد الله بن أنس وصله أحمد وأبو يعلى والطبراني وهو في الأدب للقرطبي للبخاري مطول وفي خلق أفعال العباد بالمتفق.

باب قول الله: ﴿إنزل به علمه﴾، زيادة الحميدي في مسنده كما خلق البخاري.

باب قول الله: ﴿يحييهم أن يقولوا كلام الله﴾، رواية خليفة وقع في رواية أبي ذر الحارثي قال في خليفة.

باب كلام الرب مع الملائكة، رواية آدم عن شيان لم أجدها.

باب قول الله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾، حديث ابن مسعود أسنده المؤلف في حجة البشارة.

باب قول الله تعالى: ﴿لا تحرك به لسانك﴾، حديث أبي هريرة وصله أحمد وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والمحاكم من حديث أبي هريرة.

باب قول الله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ﴾، حديث أنس أن النبي ﷺ بعث خاله حمزاً إلى قوم، وصله المؤلف في الجهاد، ورواية محمد بن أبي عامر المقدسي لم أرها لكن أخرج الأسمايلي الحديث من رواية أحد بن ثابت الجعفري عن أبي عامر.

باب قول الله: ﴿قل فاتوا بالقرآن﴾، قوله: وسمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان عملاً، يشير إلى حديث ابن مسعود سئل النبي ﷺ أي العمل أفضل قال إيمان بالله وقد خلقه منا ووصله في الباطني الذي بعده، وسئل الإشارة إليه من حديث أبي ذر وأبي هريرة أيضاً، وأشار أيضاً إلى حديث ابن عمر بن أبي الإسلام على خمس فإن فيه تسمية الإسلام عملاً، وحديث أبي هريرة في قصة بلال وصله المؤلف في كتاب صلاة الليل.

قوله: وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً ذكر معنى ذلك في الباب، وحديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وصله في الصلاة من حديث جابر بن الصامت.

باب رواية النبي ﷺ عن ربه، رواية مشتر عن أبيه وصلها مسلم وابن حبان في صحيحه وزاد في آخر الحديث: قاله أوسع بالمتفق، ووقع لنا بطلو في فوائد أبي الحسن الحليقي.

باب ما يجوز من تفسير القراء، حديث ابن عباس عن أبي سفيان بن حرب تقدم في الإيمان والتفسير والجهاد وغير موضع مرصلاً ومعلقاً.

باب قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة، وصل المؤلف هذا الحديث من رواية سعد بن هشام عن عائشة في التفسير بغير هذا اللفظ وصله مسلم

معلقة، وقد أخرجها عبد بن حيد في مسنده عنه.

باب إذا اجتهد العامل، حديث من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد، وصله بهذا اللفظ مسلم من حديث عائشة وأصله عند البخاري.

باب أجر الحاكم، رواية عبد العزيز بن اللطيف المرسل لم أجدها.

باب الأحكام التي تعرف بالادلة، رواية ابن عفر عن ابن وهب تقدم الكلام عليها في الصلاة وكنا حديث الليث.

وأما حديث أبي صفوان فوصله المؤلف في الأطعمة.

وزيادة الحميدي عن إبراهيم بن سعد وصلها المؤلف عنه في فضل أبي بكر.

باب كراهية الخلاف، رواية يزيد بن هارون عن هارون الأحمري قال الفرسي في مسنده حدثنا أبو النعمان حدثنا هارون الأحمري وحدثنا يزيد بن هارون أخبرنا همام جميعاً عن أبي عمران فيحمر هذا.

باب يهي النبي ﷺ على التحريم، حديث أم عطية نهيها عن اتباع الجنات وصله المؤلف في الجنات، ورواية محمد بن بكر عن ابن جريج تقدم الكلام عليها في حجة الرداء وفي الحج.

باب قول الله تعالى للنبي ﷺ وأمرهم شورى بينهم، حديث شاور النبي ﷺ أصحابه يوم أحد في الخروج وصله أحد والمحاكم والطبراني بتمامه والنسائي وابن ماجه مختصراً من حديث ابن عباس ووصله أحمد أيضاً والفرسي والنسائي من طريق جابر، حديث شاور النبي ﷺ حلياً وأسامة فيما روى به أهل الإفك عائشة، هو طرف من حديث الإفك، وقد تقدم في المغازي وفي التفسير.

ورواية أبي أسامة تقدمت في التفسير أيضاً وقصة جلد الرامين وصلها أبو داود وأحمد والترمذي والبيهقي من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة، وحديث أبي بكر في قتال مائتي الزكاة تقدم في الزكاة، وحديث من يدل دينه فآكلوه وصله المؤلف في الجهاد من حديث ابن عباس، وقوله وكان القراء أصحاب مشورة عمر وصله المؤلف في تفسير الأعراف.

(كتاب التوحيد):

زيادة إسماعيل بن جعفر عن مالك مضت في فضائل القرآن.

باب قول الله عز وجل: ﴿ذلك الناس﴾، حديث ابن عمر يأتي قريباً.

ورواية شعيب تأتي أيضاً.

ورواية الزبيري وصلها ابن خزيمة ووقع لنا بطلو في جزء ابن جوصا.

ورواية ابن مسافر وصلها المؤلف في التفسير.

ورواية إسحاق بن يحيى في الزهريات.

باب قول الله تعالى: ﴿هو العزيز الحكيم﴾، حديث أنس وصله المؤلف في الإيمان والتلويح وبقية التاليف التي في هذا الباب تقدمت فيه.

باب ﴿وكان الله صميماً بصيراً﴾، رواية الأعمش عن نعيم بن سلمة وصلها أحد في مسنده وابن منته في التوحيد.

باب السؤال بأسماء الله متابعه يحيى بن سعيد وجميع ما ذكر معها تقدم في الدعوات.

ومتابعه محمد بن عبد الرحمن والدارودي وأسامة بن خضص تقدمت أيضاً في الذباح.

باب قول الله تعالى: ﴿الحاقق البارئ﴾، رواية جهماد عن قرعة وصلها مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ووقع لنا بطلو في الزهدات.

ورواية سعيد وهو ابن داود عن مالك وصلها اللالكاني في السنة والدارقطني في الغرائب.

ورواية عمر بن حزة وصلها مسلم ووقع لنا بطلو في مسند عبد بن حيد، ورواية أبي اليمان وصلها ابن خزيمة في التوحيد ووقع لنا بطلو في مسند الفرسي.

بهذا اللفظ.

ترجيحه ﷻ اقرأ سورة الفتح.

قوله (أوابد): هو جمع أبدة وزن فاعلة يقال أبدت تأبذ إذا توحشت، ويقال جاء فلان بأبدة إذا جاء بأمر مشكل.

قوله (ماء آجين): أي متغير الريح.

قوله (أخرة الرجل): بكسر اللجمة وهو هود في مؤخره وهو ضد فاخت.

قوله (آدر): أي به أدرة بالقصر وفتح الراء وهو العظيم الخصيصين، ويقال بضم المزنة وسكون الدال.

قوله (آدم في صفة موسى وفي صفة فيينا ليس بالآدم): جمعه آدم بالضم وسكون الدال وهو اللون الذي بين البياض والسواد.

قوله (ولا يؤوده): أي لا يثقله يقال آد يؤوده إذا أثقله، والآد والأيد القوة.

قوله (آسن): في صفة الماء أي متغير.

قوله (وآل للآل): أي أهل فإذا صفروا آك ردوه إلى الأصل قليل أميل.

قوله (آمين): بالمد ويجوز قصر المزنة وأثكره ثعلب والميم مخففة ويجوز تشديدها وأثكره الأثرون والثون مفتوحة على كل حال، ويقال في فعله أمن الرجل بالشد يد تأمناً واختلف في معناها فقال عطاه هو دعاه، وقيل كذلك يكون وقيل هو اسم الله، وقيل أصله آمين بالقصر فدخل عليه حرف النداء فكانه قيل يا الله استجب، وقيل هي درجة في الجنة تجب لمن قال ذلك، وقيل: هو طابع لدفع الأفات وقيل: غير ذلك.

قوله (آلفاً): أي قريباً، وقيل أول وقت كنا فيه، وقيل الساعة وكله بمعنى وهو من الاستئناف.

قوله (آية): أي علامة وآية القرآن علامة على تمام الكلام أو لأنها جماعة من كلمات القرآن والآية تقال للجماعة.

[فصل أب]:

قوله (قول أم عطية بآي): ضبطه الأثرون بكسر الباءين وفتح المزنة بينهما وسهل بعضهم المزنة ياء وللأصلي بفتح اللوحدة الثانية وكذا لأي ذر في بعض المواضع لكن مع تسهيل المزنة وكذا لعبدوس في الحج وهذه الروايات كلها صحيحة، قال ابن الأثيري منهاها بآي هو مخفف هو لكثرة الاستعمال وأصله أفدي بآي، ووقع لبعضهم بآي بفتح الباءين معاً وسكون المزنة بينهما كأنه جعله اسماً واحداً وجعل آخره مقصوراً.

قوله (الآب): هو ما تأكله الأنعام، وقيل هو التهيئ للرمي ومنه قول قس بن ساعدة فجعل يرتع أباً.

قوله (الآب): بآي في الباء

قوله (للأبد): الأبد هو الدهر، وقوله لأبد أبد المراد المبالغة في دوام ذلك.

قوله (الآباريق): هي المعروفة، وقيل ما كان ذا أذن وعسرة فهو إبريق وإلا فهو كوب، وقيل الإبريق ما له خرطوم فقط، وقيل هو مشتق من البريق فيذكر في اللوحدة.

قوله (نخل أيرت): وقوله أبرها ويؤبرون: بالتخفيف على الأشهر وبالتشديد والاسم الإبر وهو التخفيف.

قوله (لم يؤتى): كنا عند ابن السكن بتقديم المزنة والمشهور عكسه وسيأتي.

قوله (أيزن): فتح أوله قيده القاسي وذكره ثابت بكسرها وهي كلمة فارسية صفة حوض صغير أو قصيرة من فخار أو حجر مقفور، وقال أبو ذر كالتدر يسخن فيه الماء وأثكره عياض قال وإنما أراد أنس أنه يتدر فيه. قلت: ولا يمنع أن يكون أصل التخاذل لتسخين ثم استعمل للتبريد حيث لا ناز.

قوله (الأبطح): هو سيل الماء فيه دقاق الحصى وهو البطحاء أيضاً ويضاف إلى مكة ومنى وهو واحد وهو إلى منى أقرب منه إلى مكة كذا قال ابن عبد البر وغيره من المخارة، وفيه نظر.

قوله (أبق): بفتح الباء ويجوز كسرها أي هرب.

وحدث: زينا القرآن بأصواتكم، وصله في كتاب خلق أفعال العباد وخارج الصحيح من حديث البراء بن عازب من طرق، ووقع لنا بملو في مسند الدلمي.

وأسنه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه، ودروه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة، ودروه ابن أبي داود في المصاحف من حديث ابن عباس، ورويناه في الأول من حديث ابن السكك من حديث ابن مسعود موقفاً.

باب قول الله تعالى: ﴿وقل يسرنا القرآن للذکر﴾، حديث: كل يسر لما خلق له، وصله المؤلف في القدر، وفي التفسير من حديث علي بن أبي طالب. باب قول الله تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعلمون﴾.

قوله: وسمى النبي ﷺ عملاً قديماً وحديث أبي ذر: أي الأعمال أفضل وصله المؤلف في المتن.

وحدث أبي هريرة في ذلك وصله المؤلف في الإيمان والمهج.

وحدث وقد عبد القيس وصله في الباب من حديث ابن عباس: قرأت على عبد القادر بن محمد بن علي سبط الذهبي عن أحد بن علي بن الحسن العابد فيما قرئ عليه وهو يسمع أن محمد بن إسماعيل الخطيب أخبرهم أنبأنا أبو الحسن علي بن حزة أنبأنا أبو القاسم الشيباني أنبأنا أبو طالب بن خيلان حدثنا أبو بكر الشافعي أخبرنا محمد بن إسحاق بن الحسن الحريبي حدثنا أبو حذيفة حدثنا سفيان عن رجل عن مجاهد في قوله: وزنا بالقسطناس المستقيم، قال العدل بالرومية، ودروه الفريابي في تفسيره عن ورقاء بن عمر عن أبي ابن نجيح عن مجاهد مثله آخر ما في الصحيح من الأحاديث المعلقة المرفوعة، وقد بينت ما وصله منها في مكان آخر من كتابه مع تعيينه وما لم يوصله هو في مكان آخر من كتابه، ووصله في مكان من كتبه التي هي خارج الصحيح بينه أيضاً وما لم تقف عليه من طريقه بينت من وصله إلى من علقه من الأمانة في تصانيفهم، وقد استوفيت جميع ذلك بطرقه واختلاف ألفاظه في التخريج الكبير فخصر هذه الأوراق التي خصت في هذه المقدمة كالعنوان لذلك التخريج، ومن تأمل هذا الفصل حق تأمله عرف سعة حفظ البخاري وكثرة روايته وجودة استحضاره وقوة ذاكرته رحمه الله تعالى ورضي عنه وكرمه، والله الموفق لا إله إلا هو.

وهذا الفصل من الفائس المستجادة وهو مستحق لأن يفسد بالتصنيف، فمن أراد إفراذه فليبدأ بحمد الله تعالى والثناء عليه بأن يقول: الحمد لله وأصل من التقطع إليه، ورائع من وضع حد التراضع متوكلاً عليه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي أوتي جوامع الكلم، واشتهر من نصيبته لأمانة ما يثق وعلم وعلى آله وصحبه نجوم الهدى ومصابيح الاكثان.

أما بعد، فهذا مختصر جملة كالعنوان لكتابي تخليق التعليق الذي وصلت فيه تعاليق البخاري في صحيحه وأوضحت فيه ما يحتاج إليه الطالب من تصنيف الحديث وتصحيحه ليرجع إليه من هذا المختصر بأدنى نظر للتأمل، ويعمل على نسبة الحديث إلى خرج من أراد أن يعول، هذا آخر الخطبة. ويكتب بعد ذلك: والمراد بالتعليق إلى أن ينهي إلى آخر هذا الفصل لمن أراد أن يقف على ذلك بأدنى تحصيل، والله تعالى يهدينا جميعاً إلى سواء السبيل.

الفصل الخامس:

في سياق ما في الكتاب من الألفاظ الغريبة

على ترتيب الحروف مشروحاً

وقد ذكرت كثيراً منه على ظاهر لفظه غير مراعٍ لأصل مادته تيسيراً للكشف، ونهت على بعض ذلك كما ستره، وأوردت فيه كثيراً وإن كان مذكوراً في الأصل لتتم الفائدة في موضع واحد.

حرف الألف

[فصل أ]:

قوله (آآ): كذا وقع مهموزاً علوداً في حديث عبد الله بن مغفل، وهو حكاية

الثلاثة أئراً يسكنونها إذا حدثت به، وقوله ذاكراً ولا أئراً أي ناقلاً، وقال جامد أو أئارة من علم أي يائر علماً، وقوله على إثر واحدة منهما بكسر الميمزة وسكون اللثة ويفتحها أيضاً أي يندعها، وقوله ينسأ له أي أثره أي يؤخر له في أجله.

قوله (لأؤثره على نفسي): أي لأقدمته، وقوله أثر ناساً في القسمة أي فضلهم، ومنه فآثر الترتيبات كلها للأكثر وليفضلهم فآثر الترتيبات وهو تصحيف.

قوله (صكون بعدي أروة): بضم الميمزة وسكون الشاء ويفتحهما أيضاً قال الأزهري هو الاستتار أي يستأثر عليكم بأمور الدنيا ويفضل عليكم غيركم، ومنه قول عمر ما استأثر بها عليكم، وفي حديث البيعة وعلى أثره علينا وهي بفتحيتين.

قوله (من أكل الغاية): بفتح أوله قال ابن عباس هو الطرفاء وقيل: ما عظم منه.

قوله (تأثله): أي أثقلته أصلاً، وأثله الشيء بضم الميمزة وسكون الشاء أصله ومنه قوله غير متاكل مالا.

قوله (أقم عند الله): أي أعظم إنشأ، وقوله تأثيماً وتأثماً أي نحرماً من الإثم وكلما قوله تأثماً منه، وقوله كرهت أن أؤثمكم أي أدخل عليكم إنشأ بسبب ما يدخل عليكم من اللثة الدامية إلى التسخط، ومنه قوله حتى يؤثمه أي يدخله في الحرج.

قوله (لألثم): أي الأمر الذي يوجب الإثم أو هو نفس الإثم وضماً للمصدر موضع الاسم.

قوله (بلى الأمان): أي خفوة.

قوله (الآن): أي مالا.

[فصل أج]:

قوله (الأجاج): أي للر.

قوله (أجج ناراً): بالتشديد أي أشعلها حتى سمع لها صوت وهو من الأجيج.

قوله (ما أجسد): بفتح أوله وضم ثانيه وتشديد الدال أي اجتهد في القتال، وليفضلهم بفتح أوله وكسر الجيم خففاً من الوجدان والأول أقوى.

قوله (أجرنا من أجزرت): يقال أجاز بغير إجازة، وقوله أجره الله بالقصر وأجره بلام وأجره بالضم من الأجر ومن الإجازة للأجير.

قوله (ولا يميز يومئذ إلا الرسل): يقال أجاز الوادي يميز إجازة إذا قطعه سيراً، ومنه أول من يميز وقوله حتى أجاز الوادي، ومنه فطر ثم أجاز.

قوله (قل أن نجزيو علي): أي تكملوا قلبي، وأجهز على الجريح إذا قمه قتلاً، قال الجوهري إنما أجهزوه بلام، وقال بقال أجزت على الجريح.

قوله (أجل أن يأكل معك): يسكون الجيم أي من أجل ويقال بكسر الميمزة، وأما أجل بفتحيتين فمعناه نعم يسكون آخره والأجل بفتحيتين أيضاً الغاية من كل شيء ويطلق على الممر.

قوله (أجم): بضمين أي حصن وأجمع أجسام بالمد وبكسر الميمزة أيضاً بلام مد.

قوله (أجفوا الأبواب): أي أغلقوها من الإجابة.

[فصل أجح]:

قوله (الأحاشيش): هم أحياء من القارة انضموا إلى بني ليث في حاربتهم قرشاً والتحيش التحميم، وقال الزبير تحالفت قرش وبنو الحارث بن عبد مناف بن كنانة وحصل والقارة على بني ليث بن بكر فسموا يومئذ الأحاشيش، وكان ذلك أول إخراج بني ليث من تهامة، قال الواقدي: وكان بنو عبد المطلب هم الذين عقدوا حلف الأحاشيش.

قوله (أحد): بضمين جبل بالمدينة معروف.

قوله (الحج أحد الجهادين): بفتحيتين ومن قاله بهزمة مدودة ثم خاء مكسورة معجمة ثم راء قد صحف.

قوله (أحسوا): أي توقروا يقال: أحسست كلما أي توقفته ويحيي بمعنى ظنته ويقال حسنت وأحسست وسيأتي في الحاء.

قوله (أهليل): أي جئمة متتابعة.

قوله (أهلسوا): أي أهسوا وقول: ألم تر الجبن وليلاسها، أي تحيرها ودعشتها والإهلاس الحيرة والسكون من الحزن أو الخوف، وقال القزاز أهلس ندم وحزن.

قوله (أهوا أهلي): بتخفيف الهاء أي اتهموهم وذكرهم بالسوء، ووقع عند الأصلي بالتشديد قال ثابت التائين ذكر الشيء وتبته والتخفيف بمعناه، ووقع عند عبدوس بتقديم النون وهو تصحيف لأن التائيب اللوم وليس هذا موضع، وقوله تأبته نزيه أي نطبه برقى، وهو حجة لمن قال إنه قد يستعمل في غير الشر.

قوله (أهيري): الأبهى عرق في الظهر، وقيل: هو عرق مستبطن القلب فلذا انقطع لم يتبق معه حياة، وقيل غير ذلك.

قوله (أهواهم): بفتح الميمزة وسكون الموحدة قرية من الفرج من عمل للمدينة بينها وبين الجحفة ما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً، قيل: سميت بذلك للواء الذي بها ولا يصح ذلك إلا على القلب.

قوله (حصى يأتي أبو منزلنا): أي صاحبه.

قوله (إذا صحح بنا أينا): كلما للأصلي بموحدة، أي أينا للفرار، ولغيره بالثنية أي أجبنا الداعي.

قوله (وكانت بنت أبيها): أي في الشهادة وقوة النفس.

قوله (لا أهالك): كلمة حث على الفعل، أي اعمل عمل من لا معاول له.

[فصل أث]:

قوله في حديث المجرة (أثنا): على البناء للمفعول أي ادركنا، وقوله الطريق للمثاء بكسر الميم بمعناه همزة ساكنة، وقد تسهل ويلاذ أي عجة مسلوكة.

قوله (أثي): بالقصر أي جاء ويلاذ أي أعطى، وقال ابن عباس في قوله تعالى: «أثيا طرماً أو كرهاً» أي أعطيا «فأثنا أثينا طالعين» أي أعطيا، قال عياض: ليس أثنى هنا بمعنى أعطى وإنما هو بمعنى جاء، ويمكن تحريكه على تقريب المعنى بأنهما لما أمرتا بإخراج ما فيهما فأجابتا كأن كالإصطاف فبصر بالإصطاف من الجيء بما أودعتا.

قوله (لقد هممت أن أرسل إلى أبي بكر أو أتيه): كلما لأبي ذر من الإثيان بلفظ التكلم والباقيين وابته بالموحدة والنون، وقيل هو وهم وليس كذلك بل هو الصواب بدليل الرواية الأخرى أن أدهوا أبك وأخذك.

قوله (كما عند أبي موسى فاني ذكر دجاجة): كلما لأبي ذر بفتح همزة أثنى وللأصلي بضمها وهو الصواب، فإن التثنية أثنى بدجاجة وذكر بلفظ الفعل للماضي كان الراوي شك في الماضي به لكنه حفظ كونه بدجاجة.

قوله في حديث الحديبية (إنا يافوا كان قد قطع الله عيناً من المشركين): كلما للأكثر من الإثيان ولابن السكن موحدة ويعد الألف مشاة مشددة من البشاة أي قاطمونا.

قوله (أثان): هي الأثني من الحمر، وقوله على حار أثان ضبطه الأصلي بالتثنية فيها على أن أحدهما بدل من الآخر بدل اليض من الكل، لأن لفظ الحمار يطلق على الذكر والأثني وضبط في رواية أبي ذر بالإضافة أي حار أثني وقيل المراد وصفه بالصلابة لأن الأثان من أسماء الحجارة الصلبة.

قوله (أثرجة): واحدة الأثرج وهو معروف مشدد الجيم أو بنون ساكنة قبل الجيم، ووقع في تفسير يوسف ولا يعرف في كلام العرب الأثرج، وليس المراد بذلك الشيء المطلق وإنما أراد أنه لا يعرف في كلامهم تفسير المكأ به لا أنه نفي اللفظة من كلام العرب فثبتا ثابتة في الحديث.

[فصل أثج]:

قوله (حصى يثخن في الأرض): أي يبالغ ويثقل بطلب، والمراد بالمبالغة في قتل الكفار. يقال أثخن المرض إذا أومنه، وقول عائشة حتى أثخن عليها أي بالقتل في إضعافها، وليفضلهم بالمهلة قبلها نون وهو أصوب وسيأتي.

قوله (لولا أن يألوا): أي يثقلوا يقال أثرت الحديث بالقصر كرهه بلك وضم

قوله (فلما أحفظه): أي أغضب وزناً ومعنى والإحفاظ الإغضاب.

قوله (الإحليل): بكسر أوله أي الذكور.

[فصل أخ]:

قوله (رخ أخ): بكسر أوله. كلمة قال للجمل ليوك.

قوله (يتأخي مناعه): ويروي يتأخي بالرو أي يقصد.

قوله (إخافات): بالكسر والتخفيف والذال معجمة أي خدران واحشائها إخافة.

قوله (يؤخذ - بفتح المعزة وقد تسهل وتشهد الحاء - عن امرأة): أي

يحبس من جامعها من الأختة بضم المعزة وهي رقية الساحر وأصله من الربط ومنه قيل للامير أخيل ومنه قوله فلما أخذ أي صرح، وقوله تأخذ أي يأخذ القرون كلها بالمرحلة، ويروي مانند بالهم مصوراً على التمييز أي يسكنون ملكهم، وفيه بضمهم موحدة بعدها معزة مكسورة ثم حاء مفتوحة ثم ذال مكسورة جمع إغلة مثل كسر وكسرة، قال ثعلب: يقال ما أخذ أخله أي ما قصد قصده ومنه قوله أخذ أصل الجفنة أعطتهم أي سلكوا طرقهم أو حصلوا كراماتهم.

قوله (الأعشى): بقصر المعزة وكسر المعجمة أي الأعمى وقيل الأرذل، ولما قوله في حديث العيص: واحد يا أييس إلى امرأة الآخر فهو بلد وقص الحاء.

قوله (مؤخرة الرجل): بكسر الحاء المعجمة الثقيلة وأكثره ابن كتيبة وسكن المعزة وخفف الحاء وصححه النوري وحكى التشديد قولاً وفتح الأصلي الميم وسهل المعزة كذلك، وفيه لغة أخرى أخرى آخره بلد كما تقدم وجمع الجوهري فيها ست لغات.

قوله (الأعشىين): هما جبلا مكة قيعمان وأبو قيس سنيا بذلك لمظفهما وخشوتتهما.

قوله (أخفوه): الإغفار الغفر وهو من المخففة بضم ثم سكن وخففه أن يذكر في الحاء، يقال: أخفرت إذا لم تف بذمته وخفرت أجرته والمخفزة في أخفرت للإزالة.

قوله (أخذه إلى الأرض): أي قد وتناقص.

قوله (ولكن أميرة الإسلام): كنا لاكثر وللأصلي، ولكن خوة الإسلام بغير ألف، قال ابن الأثير التحوي نقل حركة المعزة إلى نون لكن ثم خرج من الكسرة إلى الضمة بسكون النون، وقال ابن مالك هو بضم النون للإتياع.

[فصل أد]:

قوله (مأدية): بضم الدال وفتحها أي مدحاة إلى الطعام، وفي رواية القاسبي اكتدب الله أي أجاب من دعاء والمشهور انتدب بتون.

قوله (شيئاً أدأ): أي قولاً عظيماً.

قوله (به أدوة): بضم المعزة وسكون الدال أي عظيم الحسنيين.

قوله (من آدم البيت): بالقسم وسكون الدال جمع إدام، ومنه قوله خبز سادوم أي مضاف إليه ما يؤتد به وهو ما يؤكل مع الخبز ما كان، وقوله فادته ببلد ويقصر وتخفيف الميم أي جعلت له إداماً.

قوله (من أدهم الأرض): أي جلدها، وقوله من آدم الرجال بضم المعزة وسكون الدال جمع آدم بالمد من الأدمة.

قوله (أرأيت رجلاً مؤدياً): بهمة ساكنة، وقد تسهل ولوأ بعدها ياء خفيفة أي قوياً على السفر أو كامل الأداة.

قوله (أداة الحرب): أي السلاح وأداة كل شيء أكنه.

قوله (الإحادة): بالكسر هي إياه صغير من جلد يتخذ للما والجسم أدلوى بفتح الواو.

[فصل أذ]:

قوله (الإذخي): بكسر ثم سكن وكر الحاء المعجمة حشيشة معروفة طيبة الريح توجد بالحجاز.

قوله (أذريجان): بفتحين وسكون الراء وكسر اللوحة بعدها ياء ساكنة ثم جيم

ويفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه بلدة معروفة وضبطها الأصيلي بالمد وحكى فيه أيضاً فتح اللوحة.

قوله (أفروح): بفتح ثم سكن ثم راء مضمومة ثم حاء مهملة قرينة بالشام من أدانيه، وقيل هي فلسطين.

قوله (مصلحين): أي متقدين.

قوله (وأمان من الله): أي إسلام، وقوله: أذن صدق يصدق ما يقال، وقوله: أكننت لربها أي سمعت، وأقوله: ما أذن الله كأنه بركات أي ما استمع كاستماعه، وقيل: ما أعلم إسلامه، وقوله أكنني أي أعلمني وإذا أذن أي أعلم، وقوله فلم تؤذوني أي فلم تملنني، وقوله أكننك أي أعلمنك، وقوله فأنتنكم أي أعلمنكم.

قوله (لما الله إله): هو قسم وإذا ظرف يتعلق به لا بالذي بعده لتلا يفتل الكلام ويأتي الكلام على دعوى الخطابي وغيره في أن الألف من إذا زائدة في الشرح إن شاء الله تعالى.

[فصل أر]:

قوله (أرايت): أي أعلمني وقوله أرايتكم أي أعلموني وسيأتي توجيهه في حرف الراء.

قوله (أرب عاله): بفتح الألف وللوحدة بينهما راء مكسورة ويفتح أوله وثانيه وتويعن للوحدة ولأبي فر بفتح الجميع، فمن جملة فسلماً فمعناه استراح أو تقطن يقال أرب إذا قتل فهو أربيه، وقيل معناه تعجب من حرصه، وقيل: دعاء عليه بسقوط أروبه وهي أعضاؤه، وهو كقول عمر لله أريت من يدك أي تقطعت أرايك من يدك، ومن جملة اسماء فمعناه حاجة جاءت به وتكون دهاء فيه زائدة وأكثر حياض توجيه رواية أبي فر ووجهها ابن الأثير بأن معناه أنه ذو خيرة وعلم.

قوله (أعلمكنك لإربه): بكسر ثم سكن قال الخطابي كلها بقول أكثر الرواة والأرب المضمر قال وإنما هو لأربه بفتحين أي لحاجته أمه وقد قالوا أيضاً الأرب بالسكون للحاجة، وقوله بكل أرب منه إرباً منه المراد هنا المضمر وكذا قوله يسجد على سبعة أرواب، وقوله خير أربي الأريه أي النكاح قال طائوس الحاجة إليه، وقال ابن عباس: ولي فيها عارب أي حاجات.

قوله (على إرث من إرث إبراهيم): أي على بقية من شريعته.

قوله (أرجحه): أي أخره ترجى أي تأخر.

قوله (على أروجها): أي ما لم يتشقق منها وقيل على نواحيها.

قوله (أرجوحة): هو جبل يشد طرفه في موضع حال ثم يحرك راكبه.

قوله (الأرجوان): بضم أوله وثالثه وسكون الراء بينهما هو الشليلد الحمرية.

قوله (أربحاء): بوزن فيلاء هي قرية الغور بقرب بيت المقدس.

قوله (أودبها): هو كيل معروف بمصر قدر حسين صاعاً.

قوله (الأردز): بفتح أوله وسكون ثانيه بعدها زاي هي شجرة قوية عظيمة قيل هي شجرة الصنوبر.

قوله (الأرز): فيه ست لغات فتح المعزة وضمها، وضم الراء وسكونها، وبخلف المعزة والراء مضمومة بعدها زاي مشددة أو نون ساكنة بلك التشديد.

قوله (أبارق): يقال: أرب بكسر الراء بأرز مثله الراء أي ينضم ويجتمع.

قوله (إلى الأرسين): بفتح أوله وكسر الراء وتشديد الياء بعد المهملة وللنسفي ياء بدل المعزة الأولى، وفيه روايات أخرى خارج الصحيح وهو نسبة إلى أرس، قيل هم أتباع عبد الله بن أرس وكان قد ابتدع قيصم ديناً، وقيل هم الملوك الذين يتخالفون أسيانهم، وقيل هم الفلاحون والأتباع، وبه جزم الليث بن سعد ويؤيده ما في بعض رواياته فإن عليك ثم رحابك.

قوله (بئر أريس): هي معروفة بالمدية إلى الآن كأنها نسبت إلى بانيتها.

قوله (الأرض): بفتح ثم سكن ثم شين معجمة هو ما يأخذه المشتري إذا اطلع

على عيب في السلمة.

قوله (من أهل الأرض): أي من أهل اللغة قيل لهم ذلك لأنهم اتقوا بأرضهم على أن يعموا الجنة، وجع الأرض لرضون بفتح الراء.

قوله (بني أرفلة): هم الحبشة نسبوا إلى جد لهم.

قوله (أرق): بكسر الراء وتشديد أي سهر والاسم الأرق بالفتح، وقوله أرقق الماء وجعل يريق تكرر في الحديث، وجاء بالماء والأصل للمزة من الإرقاق وهي الصب.

قوله (أركوا هذين): أي انمروا وأصله الراء لأنه من ركا.

قوله (الأرالة): هو شجر معروف طيب الريح يتناك به، وهو علم على موضع يعرفات معروف.

قوله (الألنكة): واحدة الأرنك وهي السرور ثيل هي التي في الحجال، وقال الأزهري: كل ما اتكى عليه فهو لرنكة.

قوله (لومنية): بكسر ثم سكون ثم كسر ثم ياء ساكنة ثم نون مكسورة ثم ياء خفيفة مفتوحة بلدة كبيرة مروة.

قوله (أرليه): أرنبة الألف طوله المحد.

قوله (ألفيجا أرنياً): أي أرنه والأرنب دوية مروة.

قوله (أهجل أو أرن): بكسر الراء وسكون النون يوزن أقمه للنسفي ولغيره يسكون الراء وكسر النون وضبطه الأصيلي بكسرهما وإثبات الياء، وقال الخطابي الصواب فيه أرن فعل أمر من الأرن وهو الإسراع، وقد يكون يوزن أقمع من أرن القوم إذا هلكت مواشيهم، أو يوزن أقمع بمعنى أدم الحز من رنوت إذا أتمت النظر، أو يكون أرن بمعنى هات، وقال الزخري كل من علاك وظللك فقد ران بكه ورين بقلان فصب به الموت، وأرن القوم بمواشيهم أي غلبوا بها، فمعنى أرن أي صر ذا رين في فيضك.

قوله (إن بعض النخاسين سمى أرنى خرمان وسجستان): هو بهمة مفتوحة ممدودة وواء مكسورة وياء مشددة، كما ضبطه الجرجاني وهو ميط الدابة، وقيل مملوءة، وقيل جبل يذبن في الأرض لتريط فيه الدابة، والمعنى أن الدلال كان يسمي ميط دوابه هذا الاسم ليوم أن الدابة جبلت من تلك البلدة ليرغب فيها، وكان المفسر سقط من الأصل كان الأصل أرنى دوابه لو كان معرباً فسقطت آلة التعريف، كأنه كان فيه يسمي الأرنى واللام فيه للجنس، وعند اللوزي لرى بفتح الهمزة والراء يوزن دعا ولغيره بضم الهمزة وكلاهما وهم.

[فصل أرن]:

قوله (لزاء كلاً): أي قبائك، وقوله وأزنا المدو أي صافضاهم، وأصله الممز يقال: أزيت إلى الشيء انضمت إليه.

قوله (لزوة المؤمن): بالكسر والمراد الميتة ويقولها بعضهم بالضم.

قوله (أنصرك نصراً مؤزراً): أي بالغا قوياً وقيل هو من ولزوت صرت وزيراً.

قوله (أزرجي): أي ظهري وأصل الأزرج القوة.

قوله (وكان لها أززار في كعبها): وقع في رواية الجرجاني لزار وهو خطأ، والأززار جمع زر وهو معروف.

قوله (وشد المتز): كتابة من التناوب والاستعداد.

قوله (أزفت الألفة): أي اقتربت الساعة وأصل الأزف التقرب.

[فصل أس]:

قوله (استعرق): هو ما غلط من الديباج وهو معرب.

قوله (أسد): يوزن علم أي صار كالأسد يقال أسد واستأسد.

قوله (إذا أسد الأمي): يأتي في الواو.

قوله (شددا أسرههم): قال معمر بن النسي الأسر شدة الحلق وكل شيء شدته فهو مأسور، وقوله بأسرههم أي بهمهمهم.

قوله (أسارو وجهه): يأتي في السين.

قوله (أساطير): واحدها أسطورة وأسطورة وهي الترهات وستاتي في السين.

قوله (أسطوانة): أي سلمية وهي الدعامة.

قوله (أسف): أي سريح الحزن، وقوله أسفونا أي أسخطونا، وقوله أسف أي ندم وزنه وممتد.

قوله (أسطوا غالة): يأتي في السين.

قوله (الأسقف): ويقال فيه سقف بضمين معروف عند النصارى.

قوله (أسكفة): بضم الهمزة والكاف بينهما سين مهملة ساكنة والفاء مشددة هي حبة الباب السفلى.

قوله (أناسي): أي يتج ويقتدي، وفي رواية يناسي يوزن بفعل، وقوله لا ناس أي لا يحزن فكيف آسى كيف أحزن.

قوله (أساني بحاله): يأتي في الواو.

قوله (علاء أسن): يقال أسن إذا تغير وجهه.

قوله (كان علي مسياً في شاتها): كذا للنسفي ولا بن السكن وكذا هو لابن أبي خيثمة والإسادة المذكورة من جهة قوله وأتساء سواها كثير، ودواء أكثر رواية البخاري، وكان علي مسلماً في شاتها ثم اختطفوا فلبعضهم يسكون السين وكسر اللام أي لم يقل فيها شيئاً فلم ولبعضهم بالتشديد أي وقف لم يثبت ولم يتكر.

[فصل أنس]:

قوله (أنصحه): أي قلله من مكان إلى مكان، ومنه الإشخاص بكسر الاء.

قوله (الأش): بالفتح أي البطر.

قوله (أشربه فلوكم): يأتي في الشين للمجعة.

قوله (الأشرة والواشرة والواشرة): هي المجدلة أطراف الأستان، وفي الحديث ذكر النشر وقع بالنون وبالياء الأخيرة بهمز وبغير همز ونقل أبو زيد عن أبي عمرو بن العلاء توحيه النون.

قوله (الأشطاط): بفتح أوله وسكون ثانيه هو مكان تلقاه الحديبية.

قوله (أشفي): مقصور بكسر الهمزة هو للثب الذي يفرز به.

قوله (وأشفت منه على الموت): أي أشرفت.

[فصل أص]:

قوله (أصع): بكسر الهمزة وفتح الموحدة ويجوز تثنية الهمزة مع تثنية الباء فتشكل تسعة وعاشرها أصبوع بضمين وزيادة واو.

قوله (أصراً): أي عهداً والإصر أيضاً الإثم.

قوله (الأصالي): واحدها أصيل وهو المشي.

قوله (أصاقلت قرومك): أي تلت جامعهم فلم تنق منهم أصلاً.

[فصل أط]:

قوله (لا تطروني): الإطراء الإفراط في المدح ومنه بطرته.

قوله (أطرها بين نسائي): يأتي في الطاء.

قوله (أطيط): قيل هو صوت الحمل عند السير وقيل صوت الإبل عند كفلتها.

قوله (الأطم): بضمين هو الحصن وأطام المدينة بالمد ويقال بالكسر أيضاً ويقال لا لوتع من البناء.

[فصل أع]:

قوله (أع أع): حكاية الصوت الخارج عند وضع السواك في الفم.

قوله (أعيا): أي تعب والاسم الإعياء.

[فصل أغ]:

قوله (أغروا بي): بضم أوله من الإغراء وهو التسليط، وقوله لتغرينك: أي لتسلطك نسره في الأصل.

[فصل آف]:

قوله (أفرغ عليه طراً): أي أنزل كذا في الأصل، وهو بمعنى أسكب والاسم الإفرغ.

قوله (أفشته حفصة): أي أظهرته، ومنه قولها ما كنت أفشي.

قوله (أفضوا): من الإفشاء وهو ملاقة الشيء للشيء، وقال ابن عباس قوله أفشى بعضكم إلى بعض هو كتابة عن الكناج.

قوله (أهبطون فيه): أي تقولون فيه كذا وهو من الإفضاض، ومنه أفاض من مرفة.

قوله (أف): بتشديد الفاء وضم أوله يستعمل جواباً عما يستغذر وعما يضجر منه، وفيه عشر لغات: ضم الهزرة مع سكن الفاء وتشديد الفاء بالحركات الثلاث متوناً، وبغير تنوين فلذلك ستة، وإشباع الفتحة مع التشديد، وكسر الهزرة مع فتح الفاء للشدة، وفتح الهزرة وتشديد الفاء بعدها تاء تأتي متونة مفتوحة أيضاً، وقد جمعها ابن مالك في بيت فقال:

فأف ثلك ونونٌ إن أردت وأف أفأ ورفصاً ونصباً أفنة قبلا

وحكى البارع ضم الهزرة في التاسعة والعاشر بلا تنوين، وقال ابن جني لا يقال مثل العامة بكسر الفاء وإثبات الياء، وأجازوه الأخفش، وقال أبو الياء: من كسر جاء على الأصل ومن فتح طلب التخفيف ومن ضم أتبع ومن نونٌ أراد التنكير ومن لم ينون أراد التصريف ومن خفف حذف أحد المتلين.

قوله (الألق): بضمين جمه أفاق بالمد وهي نواحي السماء والأرض، وأما الألق بفتحين فهو جمع ألق مثل آدم وأديم وزناً ومعنى.

قوله (الإلفك والألفك): الثانية بفتحين بمنزلة النجس والنجس، تقول أفكهم وأفكهم ويقال أفكهم بفتحين فعل ماضٍ بمعنى صرفهم كما قال يوفك عنه من أفك أي يصرف عنه من صرف، وأما المؤلفكة فيقال أفككت أي ألقبت وأصل الإفك الكذب.

قوله (لم يلقه): من الإنلات وهو الإطلاق.

[فصل أقي]:

قوله (أقظ): بفتح الهزرة وكسر القاف، وقد يسكن ويبرز ضم أوله وكسره، قال عباس هو جبن اللبن المستخرج زبدته وخضه ابن الأعرابي بالضمان، وقيل لبن مخفف مستحجر يطبخ به.

قوله (أقسط فهو مقسط): من الإقساط وهو العدل.

قوله (أقلعت عنه الحمى): من الإقلاق والمراد ارتفعت.

قوله (أقلى): من الإقالة وهو ترك المقد.

قوله (الأقاليد): جمع إقليد وهو المفتاح.

[فصل أوك]:

قوله (لو غير أكار قلاني): الأكار هو الزراع مأخوذ من الأكرة بضم وسكون وهي الحفرة بجانب النهر ليصفو ملاها وأكرت الأرض إذا شقتها للحراث وأشار بذلك إلى الأنصار لأنهم أصحاب زرع.

قوله (فاككتن وقوله لتسكتني إناءه): الإكفاء الإفرغ.

قوله (على إكاف): بكسر أوله هو كالبرذعة وغرها لذوات الحافر.

قوله (أكلة خير، وقوله أكلة أو أكلتين): بالضم اللقمة وبالفصح المصدر.

قوله (أاكل القرى): أي تساق إليها غنائم القرى أو لأنها منها فتحت القرى وغنمت أموالها.

قوله (على أكمة): بفتحها هي الرابية والجمع أكام بالمد وبالكسر بلا مد أيضاً.

[فصل آل]:

قوله (ألفا): أي نقصنا. وقوله: يلتكم، أي يتقصم.

قوله (لأ ولا ذمة): قال البخاري الإل القرابة، وقال غيره العهد، وقيل المراد به الله.

قوله (فألت القصواء): بتشديد الحاء من الإلحاح.

قوله (الإيلاف قرش): أي ألقوا ذلك، وقال ابن عينة أي نصني، وقوله: المؤلفنة قلوبهم، من التأليف وأصله التجميع، وقوله: ما التلفت، أي ما اجتمعت، وقالوا: الإيلاف: العهد والدمام، وأول من أخذ من الملوك لقرش هاشم بن عبد مناف.

قوله (ما ألقاه السحر): أي وجده، ألقوا وجدوا، ألقينا وجدنا، ألقيا سيدها وجدا.

قوله (ألقى السامري): أي صنع.

قوله (ألم): مؤلم من الرجوع وهو من الألم وهو في موضع مفعول، وقيل هو ذو ألم.

قوله (الألحاج): بفتحين وسكون النون وضم الجيم الأولى، جاء في تفسير الألوثة وهو المرد المندى ويقال: بياه أوله على التسهيل، وللأصيلي والمخرج: يحذف اللام وهو وهم، والألوثة والفتح وضم اللام والتشديد.

قوله (من هلا المقالي): أي الحالف المبالغ والألية البمين، يقال: ألى أي حلف، والإللاء الحلف إلى مدة معينة وهو شرعي، ويقال فيه ألا أيضاً.

قوله (ما ألو ما أهديت به): أي ما أقصر.

قوله (ما ألوت): أي لم أستطع وهو من ألا يألو، وتقول ما ألوت جهداً أي لم أجد جهداً، وما ألوت نصحاً ومنهم من ملته.

قوله (لا يألوكم عبلاً): أي لا يقصرون في إفسادكم.

قوله (وأولي الأمر): أي ذوي الأمر.

قوله (إليك عني): أي تنح وأبعد عني.

قوله (أليات): بفتح أوله واللام جمع آلية بفتح وسكون أي المقعدة.

[فصل ألا]:

بالتشديد وكسر أوله أو فتحه وألا بالتخفيف بالفتح وبالكسر. إلا بالكسر والتشديد حرف استثناء أو استدراك والتخفيف للغة، ويرد معنى مع كقولـه يربط إلى سارية المسجد، ومعنى اللام كقوله جئت إلى أمير السرية، وبالفصح والتشديد للتوبيخ، وبالتخفيف للاستفتاح، ووقع اختلاف في بعض الأحاديث بيناه في مواضعه.

[فصل أم]:

قوله (إما لا): تكثرت وهي بكسر أوله وتشديد الميم وفتح اللام وضبطه الأصلي بكسرها، وخطأ أبو حاتم من كسرها ونسبه إلى العامة لكن خرج على الإمامة وجعل الكلمة كلها واحدة، والمعنى إن كنت لا تفعل كلها فافعل غيره وكانهم اكتفوا بذكر لا عن ذكر الفعل، وأما بفتح وتخفيف حرف استفتاح ويكون معنى حقاً وهي مركبة من هزرة الاستفهام وما النافية وتزيد التقرير، وهي مثل ألم كقوله: «ألم نترح لك» ووقع في قصة الحسن عليه السلام، وأما علمت، ولبعضهم يحذف الهزرة وهي تحذف كثيراً ولا بد هنا من تقديرها.

قوله (ولا أمتعاً): قال في الأصل هي الرابية.

قوله (أمدأه): أي غابها، الأمد الغاية.

قوله (ويشركونا في الأمر): في رواية الجرجاني في الشر بفتحين وهو الوجه.

قوله (لقد أمر): بفتح ثم كسر (أمر ابن أبي كبة): أي عظم يقال أمر القوم إذا كثروا ومنه: «لقد جنت شيئاً إمراً» أي عظيماً.

قوله (أأمرتم): يوزن تملعن أي تشاورتم وهو من الاتصام وهو المشورة. وقوله بأمرن أي يتشاورون.

مرّ فيه إلى آخره من التفرد لا من الإنقاذ.

قوله (الانعام): أي الخلق.

قوله (أين الصبي): أي الصوت الضعيف.

قوله (إله): أي وقته، ومنه ألم بأن الرجل، يقال أسي يائي وأن يئين ونال الكل بمعنى، أي قرب.

قوله (استأثرت بهم): أي انتظرتهم.

قوله (والله أئيب): أي أرجع من الإثابة وهي الرجوع.

قوله (أني يارضك السلام): أي من أين.

قوله (أني شعم): أي كيف شتم.

قوله (أنهر الدم): أي أراقه.

قوله (مئة من قهقهه): أي دليل عليه، كذا لأكثرهم يفتح أوله وكسر الهزة وتشديد النون، ولابن السكن مائة بالمد.

[فصل أهد]:

قوله (أهبة): بحر كات جمع إهاب على غير قياس، وفي رواية الأصيلي أهبة بكسر الهاء قبلها مئة وهو وهم.

قوله (يعلمون أهبة علوهم): أي يستمدون لذلك ما يحتاجون له.

قوله (أهلك ولا تعلم إلا غيراً، وقوله ليس بك على أهلك هوان): الأهل يطلق على النفس وعلى الزوج وعلى الأقارب.

قوله (أهالة سنخة): بكسر الهزة الإهالة ما يؤتم به من الأعمام، والسنخ المتغير الريح.

قوله (أهوى وقوله يهوين): يأتي في الهاء.

[فصل أوه]:

قوله (آب): جمع ومنه آيون أي واجعون والأوآب الرجاء لياهم أي مرجعهم كله من الآوب وهو الرجوع وقوله أوي أي سبي.

قوله (آوانا): كذلك للأكثر من الإيواء ولابن السكن أروانا من الري والأول أشهر، وقوله آواه الله أشهر ما يقرأ بقصر الألف ويجوز للذ ثلاثياً ورياحياً معدي وغير معدي.

قوله (الأوليان): واحدة أولى ومنه أولى به أي أسقى، وأما قوله أولى له فيقال لمن حاول أمراً بعد أن فاته والحرب تقو لها عند الحاجة.

قوله (أوه): بتشديد الواو وكسرها أو فتحها بلا مد وهاء ساكنة كلمة يقو لها الرجل عند الشكاية والرجوع.

قوله (الأواه): أي الرحيم بلسان الحبشة، كذا حكاة في الأصل وقيل هو المتضرع وقيل الكثير الجاه أو الدعاء، وقال غيره الأواه شفاً وفرقاً، وقال الشاعر:

تأواه أمة الرجل الخزيـن

كذا هم بالمد وللأصيلي يفر مد وتشديد الهاء.

قوله (أوان وجدت): الأوان الزمان والوقت والحين.

قوله (إني لأراه مؤمناً فقال أو مسلماً): هو يسكون الواو على معنى الإضراب ويجوز أن يكون بمعنى التردد أي لا تقطع بأحدهما ولا يجوز فتح الواو هنا وكذا قول المرأة أو إنه لرسول الله حقاً، وكذا قوله في حديث الحمر التي طبخت أو ذلك، وأما قوله: أو خير هو فهو يفتح الواو وهي ابتدائية قبلها همزة الاستفهام، وكذا قوله: أو أملك لك إن نزع الله وقوله في الأشربة: أو مسكر هو.

[فصل أي]:

قوله (يوجز الصلاة وقوله أوجز): من الإيجاز وهو الإسراع.

قوله (أوجفتم): من الإيفاف وسبائي في الواو.

قوله (فإن أصابت الإمرة): بكسر أوله وسكون الميم أي الإمارة، وأما الأمانة بالفتح فهي العلامة، وورد لفظ الأمر كثيراً في معنى طلب الفعل، وأما أمر الساعة وأمر العامة فمعناه الشأن وكذا قوله أولى الأمر.

قوله (أمرنا موفيقها): أي كثرناهم، وقيل أمرناهم بالطاعة

قوله في قصة السواك (ظليته فأمرة): بالتشديد أي استن به وللقابسي بأمره والأول أوجه.

قوله (أملت): أي أملت، وقوله على عليه أي تقرأ، وقوله عليها علي كلمة كلمة من الإملاء وهو إلقاء القول على سامعه.

قوله (أمتنا في فوب): من الإمامة، وقوله في إمام ميين أي الطريق، والإمام كل ما اتسمت به واعتدت.

قوله (وإمامكم منكم): قيل غلبتكم وقيل القرآن.

قوله (على أمة): أي على إمام، قاله جعاند وقوله أتمكم أمة واحدة أي دينكم، وقوله وأذكر بعد أمة أي بعد قرن، وقرئ بعد أمة يفتح الهزة والميم للخفض بعدها هاء والأمة النسيان ولأمة معان أخرى غير هذه.

قوله (لا أم لك): هي كلمة تقو لها العرب عند الإنكار وقد لا يقصد بها الذم.

قوله (أن تلد الأمة): أي الجارية الموطومة، وقوله في ولد الملاعنة وكان ابن أمة هو بضم أوله وتشديد الميم بعدها هاء أي يحدى إلى أمه لا تقطع نسبه من أبيه.

قوله (الأمي): أي الذي لا يقرأ ولا يكتب، قيل نسب إلى الأم لأن ذلك من شأن النساء غالباً.

قوله في حديث عمر (بعد أن قالها أمتت): للأكثر بكسر الميم مفصلاً والتاء مضمومة للمتكلم ومفتوحة على الحكاية وللأصيلي بالمد وفتح الميم.

قوله (أمتنا بني أولفة): بالنصب على المصدر أي أتممت أمتاً، وللأصيلي والمروزي أمتاً بالمد أي صادتم وقتاً أو مكاناً أو بلداً ولهذا قال في آخره يعني من الأمن، وقول عائشة فاعتت منزلي بتشديد الميم أي قيمت وهذه الهاء سهلة من الهزة.

قوله (إلا آمن عليه اليشي): أي آمنوا عند معاينة لوضوح المعجزة.

قوله (إن الأمانة نزلت في جمل قلوب الرجال): قيل المراد بها التكليف وقيل بمعنى ما إذا تمكن في قلب العبد إذ قام بأداء التكليف.

[فصل أن]:

قوله (آناه الليل): أي أوقاته، واحدها أنى بوزن وحى وبوزن كلا، ويقال إنى بوزن قدر.

قوله (إناء أحدكم): معروف والجملع آنية.

قوله (يؤلوي): أي يؤغثوني أنه وغثه.

قوله (الأنجانية): يفتح أوله وثالثه، ويكسرهما وبالتشديد والتخفيف وبالتكثير والتأنيث، قال ثعلب في كل ما كتف من الأكسية، وقال غيره إذا كان الكساء بملصين فهي الأنجينة ولا فهي الأنجانية، وأغرب ابن قتيبة فقال إنما هي منجانية نسبة إلى منج بلد معروف بالشام، ومن قالها بهمز أوله فقد غير، ونقل ذلك ابن حينة عن الأصمعي وأكثرو غيره.

قوله (يستطونه): أي يستخرجونه من الإنباط وهو إخراج الماء من الأرض.

قوله (أنا ياذن الله): أي ولنا أثنى.

قوله (الإنسية): قاله ابن أبي أويس يفتحون، والمشهور بكسر أوله وسكون ثانيه، والأنس بالفتح التأنس، ويجوز أبو موسى ضم أوله وهو ضد الوحشية.

قوله (أستأنس يا رسول الله): هو بالاستفهام أي أئسط من الأتس.

قوله (لحمي ألقا): يفتحان أي حية وغضباً ويروى يسكون النون.

قوله (أنفذه لنا ابن الأصهباني): يعني يمشه فكأنه رواه عنه بالكتابة أو المراد أنه

قوله (ليس البر بالإيضاع): قال البخاري أوضعا أسرعوا وسيأتي في الروا.

قوله (وايضاً والله): أي تشدد بصيرتكم فيه.

قوله (الأيكة): قال مجاهد إظلال الغلب إياهم كذا في الأصل، وقد اشيعت القول فيه في ترجمة شعيب من أحاديث الأنبياء عليهم السلام.

قوله (إلياءه): بكسر الحزنة واللام بينهما ياء أخيرة ساكنة وقيل الألف مثلها مفتوحة أي بيت المقدس وومع من قال أيلة هنا وأيلة بفتح أوله وسكون الياء أيضاً وفتح اللام ساحل القلزم كانت مدينة معروفة ثم غربت وهي بين مصر والحجاز.

قوله (إيم الله): بسكون الياء وأولها ألف وصل أو قطع وفيها لغات وهي قسم، وقد ذكروا فيها عدة لغات جمعها ابن مالك في بيتين:

همز إيم وإيم ففتح واكسر أو أم أو قل م أو من بالتثنية قد وإيمس اختصم به والله كلا إلى به في قسم تشوف ما

وقوله الأيم بتشديد الياء هي التي مات زوجها أو طلقها وقيل من لا زوج لها، ولو كانت بكراً ومنه تأملت حفصة أي مات زوجها. وأما قوله إيم هذا فهو استعظام قال الحربي هي أي وما صلة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْأَجِلِينَ فَصَّيْتُ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا مَا تَصَوَّاهُ﴾ وهو بالتشديد للأصلي ولأي ذر يسكنان الياء قال الخطابي هما لفتان.

قوله (أيانا مرساه): أي متى خرجها.

قوله (ليها يا ابن الخطاب): بكسر الحزنة كلمة تصديق ومنه قول ابن الزبير ليهأ والإله، وأما إيه بالكسر والتنوين فكلمة استزادة.

قوله (لإي وإياك وإياكم): كلمة تحنيط، وقوله يا أيها النجم آمنوا وإياها الناس، أي بالتشديد اسم مبني على الضم.

قوله (أي فلان): هو حرف نداء بمعنى يا.

قوله (إي والله): بالكسر والتخفيف معناه نعم والله.

حرف الياء الموحدة

أصلها الإصاق لما تقدمها من اسم أو فصل، وتأتي زائدة لتحسين الكلام، وقد تحذف كما في القسم وتأتي بمعنى من أجل ومعنى اللام وعن وفي ومن ومع ومعنى الحال والبدل والعوض.

[فصل ب أ]:

قوله (باء): أي رجع، ومنه باء بها أحلما وبأوا وتبوء، وقيل في بأوا انقلبوا وتبوء تحمل كذا في الأصل.

قوله (الباءة): أي النكاح وتبدل حمزة هاء وتسول.

قوله (البأساء): من البأس ومن البؤس، قال مجاهد نبأس نحزن، ومنه لا تبأسوا والبأس، وقوله بعذاب ببس أي شديد، والبأساء وكذلك البؤس الشدة والبؤس بهمز وبغير همز، وقوله عسى الغوير أبؤسا أي عساه يبعث أبؤسا جمع البأس وهو الشدة من المرض والحرب وغيرهما وسيأتي ثمانية في الغوير.

قوله (هيككم بأسكم): في الأصل هي الدروع وإنما هو تفسير السراويل، وأما البأس هنا فهي الحرب، ومنه كنا إذا اشتد البأس.

قوله (يا بابوس): بوزن قابوس هو الرضيع من أي نوع كان، وزعم الحارودي أنه اسم علم على ذلك الصبي وغلطوه.

[فصل ب ب]:

قوله (ببانا واحدا): بموحنتين الثانية مشددة وبعد الألف الأولى نون فسرره ابن مهدي شيئا واحدا، وقال أبو عبيد لا أحسبه من كلام العرب واستد إلى قول بعضهم لم يلتق حرفان من جنس واحد وهذا لم يطرد فقد ثبت لست من دد، وقال أبو سعيد الضمير هو ياء أخيرة بدل الموحدة الثانية أي شيئا واحدا، وردة الأزهري وقال هي لغة صحيحة ليست فاشية في كلام مصر، وقد صححها صاحب المين، وقال يقال هم على بيان واحد أي على طريقة واحدة، وقال الطبري لمراد لو أن أتركهم فقله معلمين لا شيء لهم أي

متساوين في الفقر.

[فصل ب ت]:

قوله (وبت طلاقه وقوله طلقني بة وقوله طلقني البتة وفي الخمس أو هي البتة): هذا أصلها والمراد القطع والمراد به في الطلاق قطع العصمة، وزعم بعض المعجم أن البتة لم تسمع إلا بقطع الحزمة والذي ثبت في الحديث بالوصل على الجافة في ألف التعريف فالتفتي ما نفاه، وقوله في قصة الحديبية فإن باتونا تقدم في فصل «أنت».

قوله (لم ييتي): أي لم يدخر، فسرته قتادة ويؤيده قول الشاعر:

فإن لم ييتثر رؤساً قريش فليس لسائر الناس ابتصار

يقال بارت الشيء إذا دخرته والاسم البتيرة بوزن عظيمة ويجوز كسر أوله وسكون الحزنة قال الشاعر:

فإنك إن تيسر لنفسك مرة فحسبها إذا مسا غيتك المساقير

وفي رواية الأصلي بالزاي وللجرجاني بالنون والزاي وغلط وقال عياض يروى بالميم في غير الصحيحين وأثبت صاحب المطالع لبعض الرواة في مسلم.

قوله (المتش): يأتي في النون.

قوله (الأهق): هو المقطوع اللب من الخياش وفي غيرها القصير الفئب وعبر به عن لا نسل له أو من لا ذكر له بالثناة عليه.

قوله (الجع): هو نيذ السل كان أهل اليمن يثربونه.

قوله (بتكه): أي قطعه.

قوله (القتيل): هو ترك النكاح والبتول المقطوعة عن الزوج، وقوله بتل أي أخلص قاله مجاهد.

[فصل ب ث]:

قوله (لا أبث خيرة): أي لا أظهره أو لا أنشره.

قوله (وبث فيها من كل دابة): أي نشر فيها، وقوله إنما أشكو بشي وحزني لبي الله، وقوله حضرتي بشي أي شديد حزني، وقولها ولا يولج الكف ليعلم البث قيل هو ذم، أي لا يعتقد أمورها وقيل مدح أي لا يستكشف عيبها.

قوله (وعصر ابن عمر بقره): بفتح المثلثة وسكونها هي خراج صغير.

قوله (فانجى الماء): أي انفجر.

قوله (لحقه): يقال بقت النهر إذا كسره ليصره عن طريقه، وفي رواية فشقه بالشرين للمجمة، وقوله بقت المسافر يأتي في ب ش.

[فصل ب ج]:

قوله (بجحي): بتشديد الجيم وحكي تخفيفها.

قوله (لججعت): بفتح الجيم ويكسرهما وضعف الجوهري الفتح أي فترحت فترحت، وقيل: عظمت.

قوله (عجوه وبجوه): الجبر بضم أوله وفتح الجيم المصوم، وقيل: المعايير وأصلها العروق المتلفة في الجسد، والأجبر العظيم البطن والمجر يأتي في العين.

قوله (النجست): أي انفجرت، وقول أبي هريرة فانجست منه كذا لابن السكن وإبي ذر إلا من المستعلى وله عنه بالحاء للمجمة وكذا للنسفي والأصيلي والقباسي والصواب بنون ثم خاء معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة بعدها سين مهملة قاله عياض وغيره.

[فصل ب ح]:

قوله (أخاغت به): بالضم والتشديد ما يحدث للصوت فيمنع جهارته.

قوله (البحرين): هي بلاد معروفة فيها عدة قرى قاعدتها ماجر.

قوله (البحوة وقوله البحرة): الأول تصغير الثاني المراد القرية، والعرب تسمي القرى البحار ومنه قوله عليه السلام: «أعمل من وراء البحار، أي البلاد» وقال الجرمي

البحيرة دوين الوادي، وقيل كل بلد لها نهر أو ماء نافع فهي بحيرة.

قوله (وكتب لهم يحرهم): أي يبللهم، وفي رواية جلدوس بالتون بدل الموحدة وهو تصحيف.

قوله (البحرة): بفتح أوله قال ابن المسيب هي التي يمنع درها للطواغيت أي الأصنام، والبحر الشق كانوا يشقون أذن الناقة تصفيق إذا تحت حمة ليلن آخرها ذكر ثم لا تليح ولا تركب ولا يشرب لبنها، وقيل: هي بنت الساقية.

[فصل ب خ]:

قوله (بخ يخ): يقال: لشيء إذا ارتضي، وقيل: إذا عظم وفيها لغات إسكان الخاء وكسرهما متوناً ويضمر تنوين ويضمها متوناً ويتشدها مضموناً ومتوناً ولشأن الخطابي إذا كثر تنوين الأول وتسكين الثانية ومن شواهد التسكين فيها قول الأعشى: «بخ يخ لوالدة وللمولود».

قوله (بخسأ): أي نقصاناً.

قوله (باعع): أي مهلك.

[فصل ب د]:

قوله (بدع الوحي وبدع الحقيق وبدع الأفان وبدع الخلق): ميموز من الابتداء، وقال عياض في الأول روي بالضم غير ميموز من الظهور والأول أولى بدلالة التنبيه عليه.

قوله (تكون لهم بدع الصبور): أي أوله.

قوله (عوداً على بدع): أي مرة بعد مرة.

قوله (وعدم من حيث بئام): أي رجعت إلى ما كنتم عليه في المعاملة من ترك إعطاء المفقوق غالباً وهو غريب، وفي الحديث الآخر لا تقوم الساعة حتى لا يقسم ميراث ولا يفرح بنتيمة وشرحه عياض بما في تقريره تكلف.

قوله (استجد علينا): أي اتفرد.

قوله (لبدد أصابعه): أي فرق.

قوله (لا بد منه): أي لا انفكاك.

قوله (أبدت بهمه): أي أتبعه وللاكثر أمده بالميم.

قوله (أقطهم بدحاً): أي متفرقين وسكي بكسر أوله وخطت، وقيل الصواب بالضم من البد بضمه وتقفيه وهو النصب أي أصل كل منهم نصيبه من القتل.

قوله (أني يبدل فيه خضوات): أي طبق فسه ابن وهب ولغيره بضمه بالضم قال النووي والصواب هنا بالموحدة.

قوله (بدر الطرف لبائس): أي سبق ومنه بادرني جدي وابتدرته ويدر بمن أحدهم شهادته وابتدره وابتدرني بالكلام، وقوله بداراً أي مبادر.

قوله (بواوهره): هو جمع بادرة وهي حصة بين المنكب والعتق، وأما قوله فإن عجلت منه بادرة فمن المبادرة.

قوله (قلوب بدر ويوم بدر): هو موضع معروف كانت به الوقعة المشهورة.

قوله (بدعاً): أي أولاً كذا في الأصل والبدع من أسماء الله، قال في الأصل البدع والمبتدع والمخالق والبارئ والفاطر والبدع الرواة والبدع بالبدع، وقد جاء في الأسماء الحسنى في بعض الطرق البادئ، وفي أخرى المبدئ ومنه: «يبدئ الخلق ثم يعيده» وبدأ الخلق وفي اللغة بدأ وأبدأ بمعنى، وقول عمر نعمت البدعة هو فعل ما لم يسبق إليه فما وافق السنة فحسن وما خالف فضللة، وهو المراد حيث وقع ذم البدعة وما لم يوافق ولم يخالف فعلى أصل الإباحة.

قوله (إفها البذل): يعني قضاء المحج.

قوله (بلدة): هي واحدة البدن قل جماد سميت البدن لسمتها، وقال عياض البدن مختصة بالإبل، وقال غيره: يقع على الجمل والناقة والبقرة لكن على الإبل أكثر.

قوله (فلما بدتن): بتشديد الدال أي أسن ويضم الدال خففاً أي كثر شحمه وأثكراه بضمهم، ورد بالرواية الأخرى: فلما أسن وأخذ اللحم.

قوله (ثم بدأ لأبي بكر): أي ظهر له رأي، وفي حديث البرص وأصم ثم بدأ الله أن يثليهم، قال عياض قيناه عن متقي شيوخنا بدأ الله بالهمزة المفتوحة أي ابتداء الله ابتلاهم قال والأول لا يجوز إطلاعه على الله إلا أن يؤول بمعنى الإرادة.

قوله (بادي الرأي): أي ما ظهر لنا عن ابن عباس وهو على قراءة طرح الهمزة، وأما من همز فمن الابتلاء، ووقع لنا في قصة الخضر مثل هذه اللفظة بالوجهين.

قوله (بدنا): أي خرج إلى البداية، ومنه أذن في في البدو وفي البداية.

[فصل ب ذ]:

قوله (الباقى): بفتح الدال غير مهموز نوع من الأشرية وهو المعصير المطبوخ.

قوله (على أن جاء عمر بالبلن): هو ما عزل من الحبوب للزراعة.

قوله (مهبللة): بوزن مضعة بالتشديد وللشميهني بوزن مفتعلة أي لاهية بللة الثياب أي غير متينة، وقوله التباثلين من البذل وهو الإطعام.

[فصل ب ر]:

قوله (برأ النعمة): أي غفلها، وقوله: «من شر ما خلق» وبرأ كبر تأكيداً، والبرأ من أسماء الله والبرية بهيم وبغير همز فمن همز فخلق ومن لم يهزم فمن البرى وهو التراب أو من برئت العود إذا قومتها، وقوله أصبح بحمد الله بارئاً قال ثابت هذه لفظة الحجاز برأت من المرض ولغة تميم برئت، وأما برئ من الدين فبالكسر جزماً، ومنه برئت منه الفتنة.

قوله (إني برء): الواحد والإثنان والجمع والمذكر والمؤنث سواء، كذا في الأصل وقرأ الله إني برئ به، بلفظ الأفراد وكلمة من البراءة والخلاص.

قوله (ولا تستعزأ العلواء وقوله يستعزأها بمجھلة): أي يمسك عن جامعها وأصله من برءة الرحم، وقوله استعزأ لبنته أي أخذ حنجره قبل أن يدخل في الأمر.

قوله (لا يستعزأ من البول): أي لا يستعصي ما عنده أو لا يتجنبه وهو الموافق للرواية الأخرى لا يستعزأ بالتون والزأى.

قوله (ولا تيرجن): قال معمر أن تخرج حاسنها.

قوله (بروجاً): فسه منازل للشمس والقمر.

قوله (ما أنا يارح): أي بذهاب وقد تذكر، وقوله غير مبرح أي شديد والبارحة أقرب ليلة مضت، وفي قوله بعد الصبح هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا رد على من زعم أنه لا يقال إلا بعد الزوال.

قوله (من اليرحلاء): بوزن فعلاء هو شدة الكرب ويقال لشدة الحمى أيضاً.

قوله (أربعة يرد): جمع يرد والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ويطلق البريد على الرسول المحمول، وقوله يرد الرويت سيأتي في الرأى.

قوله (البردة): هي الشملة والجمع برود، وقوله التلج والبرد بفتحيتين معروف.

قوله (من صلى الودعين): بفتح أوله وسكون الراء أي الصبح والمصر.

قوله (أبردوا عن الصلاة): بكسر الراء أي أخروها عن وقت شدة الحر، وقوله أبردوها بالله بضم الراء مع الوصل وبكسر الراء مع الهمزة، وقال الجوهري الثانية لغة رديئة.

قوله (لو أن عملنا برد لنا): بفتح الراء أي ثبت وخلص.

قوله (ضربه حتى يرد): أي سكن وبطلت حركته.

قوله (حتى أئرت فيه حاشية الود): كذا للأصلي، ولغيره الرداء قال عياض الأول الصواب لأن في أول الحديث وعليه برد نجراني فلا يسمى برءاً كذا قاله ولا يمنع أن يردى بالبرد.

قوله (الراخين): بالذال للمعجمة هي الخيل التي ليست بعربية.

قوله (ليراق القسم، وقوله لأبره، وقوله أنهر يها): أي اطلب البر وعمله كله من البر وهو ضد الفحش ويطلق على الطاعة وعلى فعل الخير وعلى الخير وعلى الإحسان، وقوله الحج المبرور قيل المقبول، وقيل: الذي لم يخاطبه إثم، وقيل: الخالص والبر بالفتح ضد البحر وضد الفاجر ويطلق على الحسن والطبع.

قوله (وزن برة): بضم أوله وتشديد أي قمعة.

قوله (كيزوت، وقوله البراز): يفتح أوله هو كتابة عن قضاء حاجة الإنسان في الخلاء.

قوله (إن ابن أبي العاص قد برز): بتخفيف الراء أي ظهر وتشديدها أي قدم عسكره.

قوله (وهو هذا البارز): يفتح الراء قال القابسي أي البارزون لقتال المسلمين يقال: بارز وظاهر، وقال أبو نعيم في مستدرجه هم الأكراد، وقيل: الديلم والبارز بلدهم، وقال سفيان مرة بتقديم الزاي وعليه شرح أبو موسى.

قوله (بروخ): أي حاجز.

قوله (عيرضه تيرضاً): بالضاد المعجمة أي تتيه قليلاً قليلاً والبرض الماء القليل.

قوله (البرطمة): هو ضرب من اللؤلؤ وللأصيلي البرطمة بالنون، وقيل: الذي بالنون الانتاخ من الغضب.

قوله (برق الفجر): أي لح وبارقة السيوف لمعانها، وقوله تترك أساري وجهه أي تلمع، وقوله براق الثنايا أي شديد البياض، وقوله البراق بضم أوله ذكر في المعراج سمي بذلك إما لاشتغافه من البرق لسرعة ولما لشدة بياضه.

قوله (برك العماد): يفتح أوله للأكثر، وقيل: بالكسر وسكون الراء وضمف فتحها موضع في أقاصي حجر، وقيل: في طرف اليمن، وقيل: وراء مكة خمس ليال وله تمة في الفين المعجمة.

قوله (برك الجمل): بمركات أي استاخ وبرك بالتشديد من البركة واختلف في قولها في حديث أم زرع كثيرات المبارك قليل نحس لتحر قليلاً ما تسرح، وقيل: يحلب لبنها لكثرة من يطر من الضيفان.

قوله (البرمة): بالضم قدرة من برام.

قوله (ميرمون): أي مجتمعون.

قوله (برلس): بضم النون نوع من الثياب معروف.

قوله (برني): بسكون الراء وكسر النون بملعها ياء النسب ضرب من التمر معروف وهو أجوده.

قوله (والبرية): بالتشديد (إلى جهاته): أي القلعة.

[فصل ب ز]:

قوله (البازر): تقدم.

قوله (بزاخة): بضم أوله وإدخال معجمة موضع بالبحرين، وقيل: بالقرب من الكوفة وهو ماء لبني طيء، وقيل: ماء لبني أسد وهو أشبه.

[فصل ب ص]:

قوله (كان مسوراً): أي به ورم في أسفل غرجه ومنه قوله في بواسير ورواه بعضهم بالنون.

قوله (يسون): أي يسرون، قال ابن مالك: وقيل يزجرون الإبل لأنهم يقولون في سوتها بس بس.

قوله (بست): أي فت.

قوله (بسطة): أي زيادة وفضلاً.

قوله (البسط): أي أظهر البشر.

قوله (بأسطو أيديهم): قال ابن عباس البسط الضرب.

قوله (بعض ويسط): البسط كتابة عن سعة رحته.

قوله (بسق): لغة قليلة في بعض ويازاي كالصا.

قوله (بامقات): أي طوال قاله جاحد.

قوله (جسل): أي تضعف قاله ابن عباس، وقال في قوله تعالى: ﴿أبسلوا﴾ أي أسلموا والبسل يكون بمعنى الحلال والحرام ويقال فلان أبسل ماله أي أسلم بدنه.

[فصل ب ش]:

قوله (ياشرا، وقوله ياشري): أي تلاتي بشرته بشرة غيره وأصل البشرة جلدة الوجه والجسد وتطلق الباشرة على الجماع ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تباشروهن﴾.

قوله (أقبلوا البشري): ووقع للأصيلي بالاحتاتية والمهملة وهو تصحيف.

قوله (بشافة القلوب): هي الأنس والطف، ومنه بشافة العرس.

قوله (بشعة في الخلق): أي كربة في الطعم.

قوله (بشق المسافر): بكسر الشين، قال أبو عبيدة أي تأخر، وقيل مل، وقيل ضعف، ولغير الأصيلي بقى بمثلة ولبعضهم مثله لكن أوله لام ورجحه الخطابي.

[فصل ب ص]:

قوله (الإيصان): أي التبصر في أمر الله، وقوله بصر عيني وبصرت به بضم الصاد إذا نظرت إليه بعد مائع والاصم منه البصر بالضم ثم السكون.

قوله (مستعبرين، أي حائلة): كذا في الأصل والمستعبر هو الداخل في الأمر على بصيرة أي على عمد وهو كقوله: ﴿واضله الله على علم﴾.

قوله (بصري): بالضم مقصور هي بلد معروف بالشام، وقيل هي مدينة حوران.

قوله (بهيص): أي يريق.

قوله (بصق): يقال بالصاد والسين والزاى كما تقدم.

[فصل ب ض]:

قوله (بض من الماء): أي تقطر وتسيل ويقال بض الماء إذا سبال، وقيل البض الرشح ودوي تبص بمهملة من البصيص وهو البرق.

قوله (بضغ امرأة): بضم أوله هو الفرج ويطبق على الجماع والمباضعة اسم الجماع، وقوله استبضي منه أي اطلعي منه الجماع لأجل الولد، ومنه تكاح الاستبضاع فسره عائشة.

قوله (بضاغة): بالكسر قطعة من اللال غير القند والياض بضاغة، قال القمني لخل بالمدينة، وقيل: هي دار بني ساعدة بالمدينة وبشرها مشهور.

قوله (بضغ): بكسر أوله في العدد ما بين ثلاث إلى تسع على المشهور، وقيل: إلى عشر، وقيل: من اثنين إلى عشرة ومن اثني عشر إلى عشرين، وقيل: سبع، وقيل: من واحد إلى أربع.

قوله (مغل البضعة): يفتح أوله هي القطعة من كل شيء، ومنه فاطمة بضعة مني.

[فصل ب ط]:

قوله (بطحان): بضم أوله وسكون ثانيه اسم واد بالمدينة تكرر ذكره في الحديث، وضبطه أهل اللغة بفتح أوله وثانيه وبه جزم أبو عبيد البكري.

قوله (البطحاء والأبطح): تقدم.

قوله (بطح لها): أي اتقى على وجهه.

قوله (بطرت): أي أشرت فسره في الأصل ومنه قوله: بطراً، والبطر فسروه بالطفيان عند النعمة.

قوله (بعض يطارقه): جمع بطريق وهو الحاذق بالحرب بلغة الروم.

قوله (باطش بجبال العرش): أي يتعلق به والبش الأخذ القوي الشديد.

قوله (فمفل ذلك بطل): أي ذهب باطلاً، وفي رواية بالاحتاتية من طل دمه

ورجحها الخطائي.

قوله (ماتت في بطن): أي في نفاسها.

قوله (كانت له بطانان): بطانة الرجل صاحب سره.

قوله (امراة عطيفة): بوزن فطيفة وهي ضد السريعة.

[فصل ب ظ:]

قوله (بظر اللات): يفتح أوله ويسكن ثانيه ما يقطع من فرج المرأة عند الحضان، ومنه قول حمزة يا ابن مقطعة البظور.

[فصل ب ع:]

قوله (فجعتا البحر): أي اقتنانه من مبركه، ومنه حين تبتعث به واسطة.

قوله (بعث البعوث إلى مكة): أي يجهز الجيوش.

قوله (فابسطاني): أي ابسطني.

قوله (ونؤمن باللهث): أي الحلية بعد الموت ويعتد النبي ﷺ إرساله بالشرع، وقوله يا آدم ابعت بعث النار هو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد من يرسل إلى النار.

قوله (يوم بعثت): بعثت بضم أوله وهو موضع على ميلين من المدينة كان به وقعة بين الأوس والخزرج قبيل الإسلام، ومنهم من ذكره بالغين للجملة كالأصيلي والقاسبي وتبعاً في ذلك الخليل بن أحمد وتقرؤه بـه وغلطوه.

قوله (بعثرت): أي أثرت بعثرت حوضي أي جعلت أسفله أملاء.

قوله (أراكم من بعدي): أي من خلف ظهري وأبعد من فسره بعد الموت، وقوله في دار البعده أي الحبشة لبعد دياركم ونسبهم ومنهم.

قوله (فأحرق علي من لا يخرج إلى الصلاة بعد): أي بعد أن يسمح للنداء، ولبعضهم بعذر وهي متعلقة بنفي الحلف والتقدير لا عدوله في ترك الخروج.

قوله (البحين): هو الجبل ويطلق على الآتي أيضاً والجبل المبرق وقوله: «ترمي بالبرقة واحدة البحر وهو روث الجمال، وفي تفسير الخواص: البحار أي أماكن البحر، ولبعضهم الأمعاء بدل البحار.

قوله (البعوض): هو البق، وقيل: صفاره واحدها بعوضة ويجمع على بعوض أيضاً.

قوله (بيع): فعل أمر من البيع وهو للمعاوضة، وقال إبراهيم: العرب تقول بيع لي وهي تمنى الشراء، يعني أن لفظ البيع يطلق على الشراء.

[فصل ب غ:]

قوله (في التلبية الجعش النافع): بنفض وزن فعمل قيل: لما ذلك لأن المرء يض بكرة الدواء وهو نافع.

قوله (لا يهجان): أي لا يتناطان لأنه لا يضي أحدهما على الآخر بأن يتجاوز مكانه.

قوله (مهر البهي): بتشديد الياء قبلها كسرة هي الزانية ومهرها ما تطعمه، وقوله على البقاء أي على الزنا وأصل البقاء الطلب وأكثر ما يستعمل في الشر، ومنه: «فإن بفت إحداهما على الأخرى» ويفرأ علينا وجاء أطلق الطلب في قوله أبغني حبياً أي أعني على الطلب ومثله أبغني أحجاراً.

قوله (يعضي): أي يطلب وحسي ابتغاه أي طلبه وبقيت حتى جمعتها أي طلبته، وصحف من ذكره بلفظ تمت بمثناة ثم هملة فموحدة، وفي قصة زيد بن عمرو خرج يسأل على الدين ويتبعه كذا وقع للقاسبي أي يطلبه ولغيره يتبعه بمثناة فموحدة ثم موحدة.

[فصل ب ق:]

قوله (بقر خواصرهما): أي شقها وأصل البقر التوسع، وقوله يقرون بيوتنا أي يتقربونها ويسرقون ما فيها.

قوله (بقع الماء): جمع بقعة، وأما البقعة من الأرض فجمعها أيضاً بقع ويقع أيضاً.

قوله (بيع بطحان، وقوله البقيع): هو مقبرة أهل المدينة، وقال الخليل: كل موضع من الأرض فيه شجر يقال له: بيع وكان البيع أولاً كذلك ثم نبش واتخذ مقبرة.

قوله (الصف بقل الزرع): أي نبات الأخضر، ووقع للمستعطي بمثناة وفاء والأول هو الوجه.

قوله (بقية عيون): أي فضلة.

قوله (أبلى لوبك): كنا لأكثرهم من البقاء قال الأصيلي ويقال بالنون.

قوله (كراهية أن ترى أي كبت أبقية): كنا لهم بموحدة أي أوجه، وفي مسلم أتبعه بنون ومثناة وهو بمعناه.

قوله (لا الإبقاء عليهم): أي الرق بهم.

[فصل ب ك:]

قوله (الإبكان): بكسر أوله هو أول الفجر قال مجاهد.

قوله (بللو بكرة): على الإضافة والكبرة بالتحريك التي يعمل فيها حبل الدلو، وللأصيلي يسكنان الكاف والكبرة هي الصغيرة من الإبل.

قوله (العصم اليكم): قيل ذلك لراعي الناس وجهتهم لأنهم لا يقبلون فكانهم لا يسمعون ولا يستنون النطق بالحق فكانهم لا يتلفون.

قوله (أبكم): هو أحد اليكم.

قوله (بكياً): أي جماعة بك.

[فصل ب ل:]

قوله (بلعوا علي): بالتشديد وبالتخفيف أيضاً أي حجزوا يقال: بلع الرجل إذا وقف من التنب.

قوله (بلدح): يسكون اللام ويلحقها الهملة واد غربي مكة لبني فزارة.

قوله (أليس البلدنة): أي مكة قيل: اللام بدل من الإضافة أي بلدنتا، وقيل: اسم مكة، وقيل: اسم منى.

قوله (إلى البلاط): هو موضع قريب من مسجد المدينة اتخذ عمر لمن يتحدث وسيأتي البلاط في ملاط.

قوله (البعوم): فسره في الأصل جرى الطعام.

قوله (أهلها بيلها): وفي رواية بيلها، قال البخاري: لا أحرف للثاني وجهاً، ويقال: للقاء في السقاء بلة ولا بلال بكسر أوله ويفتح أي ماء ومعنى الحديث ساسلها بصلاتها ومنه قوله: بلوا لأرحامكم.

قوله (بلع عليه): أي اكف به، وقوله لا بلاغ أي لا وصول، وقوله أبلي وأخلفي أمر بالإبلاء: أي البسي إلى أن يصير خلقاً بالياً.

قوله (بله ما اطلعكم عليه): يفتح أوله وسكون اللام وفتح الهاء تأتي بمعنى الإضراب ومعنى غير وكيف ضيحت أدخل عليها من فهي بمعنى غير لا غير.

قوله (ما أبلى أحد): أي أغنى ومنه أبلاء وأبلاي يستعمل في الخير مقيداً والشر مطلقاً لقوله تعالى: «بلاء حسناً»، وقد يطلق فيما كقول تعالى: «ونبلوكم بالشر والخير فتنة» وأصله الاختيار، ومنه لارد الله أن يتليهم.

[فصل ب ن:]

قوله (بالنات): أي اللب والصور اللواتي تشبه الجوارح تلعب بها الصبايا.

قوله (البنقلة): مروة تصنع من طين وغيره يرمى بها الصيد من عصا جوفية أو من غيرها.

قوله (بنالته): أي أصبه.

قوله (بني زبلة): أي دعه ابته.

قوله (بني نبي): بضم أوله على البناء للمفعول أي دخل علي، ومنه قوله: ولم بين بها وأصل ذلك أنهم كانوا يتنون للمتزوج قبة يدخل فيها على أهله.

قوله (كالبنيان): أي البناء.

قوله (البينة): بكسر النون والتشديد هي الكعبة.

[فصل ب هـ]:

قوله (قوم بهت): بضم أوله وثانيه، وقد تسكن جمع بهوت بفتح أوله وضم ثانيه من البهتان وهو قول الباطل، ومنه بهتوني، وقوله فبهت بكسر الميم أي ذهبت حجته.

قوله (بهجتها): أي حسنها.

قوله (ابهار الليل): بتشديد الراء قيل: انتصف أو ذهب معظمه إذ بهرة كل شيء أكثره والأبهر تقدم في الألف.

قوله (ما بهشت هم بقصبة): أي ما مدحت يدي إليها.

قوله (رعاة البهم): أي الضم إذ هو جمع بهمة وهي واحدة البهائم.

قوله (ذهبت بهيمة): هو تصغير بهمة.

قوله (بهاهي): أي يفخر وأصله البهاء وهو الجمال والحسن.

قوله (به به): قال ابن السكيت يعني بخ وبخ واستمعه ابن الأثير إذ هو في مقام الإنكار وجوز غيره أن تكون الباء بمعنى الميم.

[فصل ب و]:

قوله (فليبهوا): أي ليتخذ مباءة وهي المنزل، ومنه بواه الله وهو أمر بمعنى الخير.

قوله (ولا يوح): أي لا يظهر، وقوله كفراً بواحاً بفتح وتثنية أي ظاهراً قيل: الصواب بواحاً يسكون الواو بغير ألف.

قوله (دار البوار): هو الملاك قاله جامد، وقال ابن عباس النار وكان أحدهما نسر المضاف والآخر نسر المضاف إليه.

قوله (قوما بوراً): أي هالكين.

قوله (الويس): تقدم في البأس.

قوله (يواط): بالضم والتخفيف جبل من جهة.

قوله (باعاً): وفي رواية بواحاً هو طول ذراعي الإنسان وما بينهما.

قوله (اغفلوا يولاً): هو شيء عجوف يتخنى فيه.

قوله (يوالله): جمع باقة وهي المصيبة أو الدامية.

قوله (يتبهما يون): أي بعد وطلق اليون على الاختلاف وعلى مسافة ما بين الشيتين.

قوله (بال الشيطان في أخذه): قيل على حقيقته وقيل كناية عن الاستخفاف.

قوله (لا ياليهم الله بالة، ولا يلقى لها بالاً، وما باليت): كله من المبالاة وهي الاكتراث بالشئ، والبال أيضاً أحوال والفكر، وقيل ولم.

[فصل ب ي]:

قوله (بينا): تقدم في الحمزة.

قوله (ليستهم الله، وقوله ليسون): هو من الليات، وقد تكرر والمراد إيقاع الحرب بالليل، وفي قصة ابن أبي الحقيق دخل عليه يته بالتشديد من هذه المائدة، وفي رواية يسكان الباء التحتانية وهو متجه.

قوله (البيداء): هي الأرض القفر والجمع بيد وزن بيرة، وقوله حتى استوت راحلته على البيداء، وقوله يبدؤكم هذه هي الأرض المساء التي دون ذي الحليفة في طريق مكة، وأما قول عائشة حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد لي قليل هي مي، وقال البرقي هي أدنى إلى مكة من ذي الحليفة.

قوله (بيد أنهم): أي غير أنهم، وقد تأتي بمعنى على ومعنى إلا ومعنى من أجل.

قوله (يلبر من يبادر الفم): هو الجرين، وقوله يلد كل تمر فعل أمر منه أي

اجعل كل صنف في يلد.

قوله (يوحا): موضع قبلي المسجد النبوي يصرف بقصر بني جديلة اختلف في ضبطه قيل بلفظ البئر والإضافة كمثل حرف المعجاء وعلى هذا فحركات الإعراب في الراء، وأكرر ذلك أبو ذر الحفيظ وإنما هي بفتح الراء على كل حال، وقال الصوري هي بفتح الياء والراء معاً في كل حال فحصلنا على ثلاثة أقوال وحكي المد والقصر فيها قصير ستة، وفي رواية لاسلم بريعاء بفتح الياء وكسر الراء بعدها ياء ثم حاء مهمله ولأبي داود مثله لكن أشيع فتحة الباء إلى أن صارت باريعاء وهو يؤيد ما ذهب إليه الصوري.

قوله (بئر جمل): بالإضافة والجيم موضع معروف بالمدينة.

قوله (بئر أنس): تقدم في الحمزة.

قوله (بئر ذروان): هو موضع على ساحة من المدينة قال الأصمعي: من قالها ذروان فقد أخطأ وإنما هي ذو أروان، وقال غيره: إنما قالوا ذروان تخفيفاً، وجمع البشر أبأر يسكون الموحدة بعدها حمزة كحمل وأحال ويقال: أبأر بالمد وهو جمع قلة، وقوله بئارها بكسر وهزلة، وقد تسهل وهو جمع كثرة.

قوله (حريق بالويرة): تصغير بئر وهي موضع معروف بالمدينة كان لليهود.

قوله (بعض مكون): قال ابن عباس اللؤلؤ.

قوله (وايياضت): أي صفت يقال: اييض الشيء إذا أسفر وايياض إذا تحول من لون إلى آخر بين اللونين.

قوله (اليض): بالكسر جمع اييض وهي السير وبالفتح جمع ييضة وهي التي تلبس في الرأس في الحرب وتطلق على الملك وعلى العز وعلى معظم الشئ.

قوله (يعضتهم): بالفتح أي جماعتهم.

قوله (بيعة): بكسر أوله وهي الكنيسة، وقيل: البيعة لليهود كالكثينة للنصارى، وأما البيعة بالفتح فواحدة البيع وهي المعايضة، وقد تكرر، وقد تقدم ويطلق على السوم، ومنه لا بيع بضمك على بيع بعض.

قوله (البان): يطلق للظهور واللفهم ولذكاء القلب، ومنه البينة لظهورها أو لظهور الحق بها، وقوله ليس بالطويل البائن أي المقصر في الطول وأصل البائن البعيد فكانه بعد عن انظاره، وقوله ابن القلاح أي أبعد.

قوله (بينا وبيننا): هو من البين وهو الوصل تقول بينا أنا وبيننا أنا أي أنا متصل بفعل ويطلق على البعد فهو من الأبعد، وأما بيننا فهو الأول زيد فيه ما.

حرف التاء المشابة من فوق

[فصل ت أ]:

قوله (تالة): أي متحير.

قوله (فليهد، وقوله اتفوا): المراد التائي والزناة والاسم التودة، وقول عمر في قصة علي وعباس تيدكم بفتح أوله وسكون الياء وفتح الدال وللأصلي بكسر أوله ولأبي ذر بفتح أوله وكسر الحمزة وسكون الدال والأول أصوب وهو اسم فعل من التودة وحكي سيوره ييس فلان بفتح أوله، فعلى هذا فالياء مسهلة من الحمزة وهي مبجلة من الواو.

[فصل ت ب]:

قوله (باب): أي خسران، وقوله تبت أي خسرت، وقوله تبا لك أي خسرتنا ويقال للهلاك، ومنه قوله: تيبب أي تعمير كذا في الأصل، وكذا قوله: ليشيروا قال في الأصل ليدعروا، وقوله: متبر أي خسران.

قوله (سبح في القايوت): أي الجسد شبهه بالصندوق.

قوله (تباراً): أي ملاً.

قوله (تبراً من الصلقة): أي ذعباً غير مسبوك.

قوله (سبح في زكاة البقي): هو الذي دخل في السنة الثانية، وقيل: استوفاهما ودخل في الثالثة، وقوله كنت تبيعاً لطلمة أي تابعاً له أخدمه.

[فصل ت ص]:

قوله (صقل): مدينة من بلاد فارس وهو بضم أوله وسكون ثانيه وفتح المشاء وضبطه الجكري بفتح أوله وضم ثالثة.

قوله (صنيم): قال ابن عباس يملو شراب أهل الجنة يريد أن المزاج يكون فوق للمزوج، وقال الراغب التنعيم عين رقيقة القدر ذكر أهل التفسير أنها تختص بالمقربين وعزج منها شراب أهل اليمن ثم قيل: هو من للعرب، وقيل: أصله من صنمه بتشديد النون إذا رفعه.

[فصل ت ع]:

قوله (هصى): بكسر العين ويفتحها أي حثر فسقط على وجهه، وقيل: معناه بعد، وقيل: هلك أو لزم الشر.

قوله (هصا): كأنه يقول أتتسمم الله دعاء عليهم بالتمس.

قوله (هصن): بكسر أوله، وقد بفتح وسكون ثانيه وكسر الهاء موضع حلس ثلاثة أميال من السقا بطريق مكة وضبطه بعضهم بضم أوله وثانيه وتشديد الهاء حكاه أبو موسى في الذيل ومنهم من بكسر أوله وهو الذي في الحديث مع سكون ثانيه كما ذكرته أولاً.

[فصل ت ف]:

قوله (الفل): بسكون الفاء هو الفخ ببصاق قليل أو بغير بصاق ومنه قوله: في التيم وتقل فيهما ويقل بضم الفاء وبكسرها.

قوله (وليخرجن هلات): التل بفتح الفاء الراحة الكريمة والمراد أن لا يتلصبن يقال: هو تفل أي غير متلصب.

قوله (هظهم): التثب إذهاب الشئ.

قوله (الشيء الغالة): أي السير المغير.

[فصل ت ق]:

قوله (الطقة إلى يوم القيامة): أي التستر لأجل الحذر والجمع التقى، وقوله يتقي بجمع النخل أي يستتر بها وتقوى الله الخوف منه.

[فصل ت ك]:

قوله (وكان متكئا، وكان يتكى): قال الخطابي كل معتمد على شيء متمكن منه فهو متكئ ومنه قوله يتوكأ.

[فصل ت ل]:

قوله (الطينية): تأتي في اللام.

قوله (تلعة): بفتح أوله أرض مربعة يتردد فيها السيل والجمع تلأخ.

قوله (من تلادي): بكسر أوله من قديم ما قرائته وتلاد المال قدعده وطارقه جديده.

قوله (لله في يده): أي دفعه إليه، وقوله قتله للجبين أي وضع وجهه بالأرض.

قوله (في الطول): جمع تل وهو الموضع المرتفع.

قوله (لا هيت ولا تليت): قيل: معناه ولا تلوت وإثما قالها بالياء للمواخاة والإيتاع، وقيل: معناه ولا تبع الحق، وقال ابن الأثير ولا التليت أي لا استلعت يقال: ما ألوت أي ما استلعت وهي اقلعت منه وهذا الذي جزم به ذكره ابن الأنباري مجوزاً.

[فصل ت م]:

قوله (تخمعة): هو تردد اللسان إلى لفظ كأنه التاء واسم الرجل تتمام.

[فصل ت ن]:

قوله (التصميم): مكان معروف خارج مكة سمي بذلك لأنه عن يمينه جبل يقال له: نصيم وآخر يقال له: ناعم والروادي اسمه نعمان.

قوله (التنور): هو الذي يجز فيه، وقيل: اسم مكان بالكوفة، وقال ابن عباس في قوله وفار التنور أي نبع الماء، وقال عكرمة وجه الأرض، وقيل: من المغرب.

قوله (تبع): هو لقب ملوك اليمن سمي بذلك لأنه يتبع صاحبه والظلال يسمى تبعاً لأنه يتبع الشمس كنا في الأصل وعن الأصمعي سمي تبعاً لأنه ملك فتيه الناس.

قوله (جاعاً): أي متواليه يتبع بعضها بعضاً، وقول أبي هريرة ما سألته إلا ليستبني أي يقول لي اتبعني إلى المنزل، ووقع لابن السكن ليشبعني من الشبع بمجمة ثم موحدة.

قوله (كما لكم تبعاً): بفتحات واحده تابع مثل غيب وغائب، وقوله تبعاً أي حتى يطلب به، ومنه قوله علينا به تبعاً أي طالياً وعن ابن عباس نصيراً، وقيل: ثاراً، وقيل: معنى أتيه سار خلفه وأتيه مشدداً حذا حذوه.

قوله (إذا أتبع أحدكم فليتع): بالسكون في الأولى والتشديد في الثانية للمعظم، وقيل: بالسكون فيها وبه جزم ابن الأثير وعطاً الخطابي التشديد وتبعه التنويي وللذي ثبت في الرواية وجه، وقال صاحب التاريخ أثبتته على فلان أسسته وأتبعني عليه أحياناً.

قوله (توك): معروفة وهي من أعتى لرض الشام.

قوله (التبيل): تقدم في للروسة.

قوله (التبن): هو ما يخرج منه القمح والشعير.

قوله (في تان): بضم أوله والتشديد هو سراويل قصيرة السابقين أو بلا سابقين.

[فصل ت ج]:

قوله (تجاهه): أي مقابله من تلقاه وجهه وحده أن يذكر في الواو.

[فصل ت ح]:

قوله (من تحت): أي من أسفل وتحت القوم لوائهم.

قوله (يصفونه): أي يجهزون إليه التحف من طرف الفاكهة وغيرها، ومنه قوله: فما تحفنتهم وهي بسكون الهاء، وقد تفتح.

[فصل ت ر]:

قوله (ترب جيته): أي قتل لأن القتل يقع على وجهه ليرتب وظاهره الدعاء عليه بذلك ولا يقصد ذلك وكذا قوله تربت بذلك أي انقضت فامتلات ترباً، وقيل: المراد ضعف عقلك بجهلك بهذا، وقيل: انقضت من العلم، وقيل: معناه استغثت يقال: هي لغة القبط استعملها العرب واستمد والراجع أنه شيء يدمم به الكلام تارة للتعجب وتارة للزجر أو التوبيخ أو الإحراج وهو كقول أمه ولا أباً لك وعقري حلقى، وقال الداودي إنما هو تربت بالثلاثة وغلط.

قوله (ذا موبة): أي الساقط في التراب.

قوله (أتراب): أي امثال وهو جمع ترب بكسر أوله.

قوله (الوجمان): بفتح أوله وضمه الأصيلي وضم الجيم هو من يفسر لغة بلغة، وقوله بترجم له من ذلك.

قوله (صحابة مثل الورد): أي مستنيرة والترس معروف، ومنه يترس ويترس.

قوله (موس): يأتي في الجيم.

قوله (الوعة): بضم ثم سكون بعدها عين مهملة قيل: الباب، وقيل: الروضة، وقيل: الدرجة.

قوله (أثروا): أي أملكوا كذا في الأصل وهو تفسير باللازم والمترفع للتوسع في ملاذ الدنيا وهو شأن من يحصل له الملاك.

قوله (الوافي): جمع ترفرة بضم التاف وهو العظم الذي بين ثفرة النحر والعاتق.

قوله (يطالع تركته): أي ولده الذي تركه هناك وهو بكسر الراء الشئ المشترك وقيل: بالسكون وهي في الأصل بيض النعامة لأنها لا تحضنه.

قوله (لغة تركية): منسوبة إلى الترك وهم الجليل المعروف قال التنوي: كانت صغيرة من لبود.

قوله (الوهات): تأتي في الأساطير.

قوله (التاوش): هو الرد من الآخرة إلى الدنيا.

[فصل ث هـ]:

قوله (الزوى): هو التراب التني، وقوله ثرى أي بل بالهاء حتى صار كالثرى،

ومنه مكان ثريان.

قوله (هعماً ثياً): أي كثيرة يقال: أثروا إذا كثرت أموالهم والاسم الثرى والثروة والثراء بالمد اللام والفتح.

[فصل ث ع]:

قوله (مضب): أي مسيل، ومنه يشعب دماً.

قوله (الضمان): قال ابن عباس الحية الذكر.

قوله (الضمان هو الضمان): قال الأصمعي: هو نبات ينبت في أصول النمام شبه المليون، وقال أبو حنيفة صغار القنار، وقيل: يشبهها ويقال: للأقط إذا كان رطباً، وقيل: هو نبات يخرج من الأنف وغيره قدر شبر فيه حوضه، وقال القاسبي: صدف الجواهر وكأنه أخذه من الطريق الأخرى حيث قال كأنهم اللؤلؤ ولا تلازم بينهما لأنهما تشبهان مختلفان، وقوله في الحديث فيبتنن يدل للأول.

[فصل ث غ]:

قوله (لغاه): هو صوت الغنم يقال: ما له ناغية: أي غنم.

قوله (كالفلب شرب صفوه): هو بسكون ثائه وفتحته الماء المستقع من المطر، وقوله وكان منها ثنية كذا رواه بعضهم وهو تصحيف وإلما هو ثنية بالنون والقاف والتشديد، وقوله ثرة غره بضم أوله هي الثرة التي بين السرقوتين والثغر ما يلي دار المدور وأتفر الصبي إذا نبت سنه وإذا قلعت.

[فصل ث ف]:

قوله (استغري بوب): أي شدي على فرجك وهو مأخوذ من ثغر الدابة وهو الذي يشد تحت ذنبها.

قوله (جمل قبال): بفتح أوله هو البطيء السير وخطووا من كسر أوله.

[فصل ث ق]:

قوله (الثالب الحضيء): يقال: اتق ب نارك للمودة.

قوله (قهب في تنور): وللكتشبي بالنون.

قوله (قف): أي طن وزناً ومعنى.

قوله (لما قلل): أي اشتد مرضه.

قوله (القل من جمع): بفتحين هو متاع المسافر وإتيابه.

قوله (أفلالاً): أي أوزاراً، وقوله مقلة إلى حبلها أي مقلة ذنباً، وقوله مقال ذرة أي زنة ذرة ومنه: إذا استقلت بالمسكين المضاجع أي غلب عليهم النوم حتى ما يطبقوا القيام من تقل الرووس والفشي المقل أي الذي يظل صاحبه.

[فصل ث ك]:

قوله (ككلك أمك): التكل بفتحين ويضم ثم سكون الفقد وهي كلمة تستعمل ولا يراد بها حقيقتها.

[فصل ث ل]:

قوله (ثلاث ورياع): بين في الأصل.

قوله (لطلت): أي سلحت والتلط بسكون اللام الرجيع السهل.

قوله (يطع رأسه): أي يشد.

قوله (للة): بالضم أي أمة كذا في الأصل والثلة القطعة من الناس ويفتح أوله القطعة من الغنم.

قوله (لثة الجنان): أي الموضع لمتهم منه.

[فصل ث م]:

قوله (غد لليل الماء): قيل هو ما يظهر من الماء في الشتاء.

قوله (هامة): بكسر أوله كل ما انخفض من بلاد الحجاز، ونجد كل ما ارتفع قال ابن فارس: مأخوذ من التهم بفتحين وهو شدة الحر وركود الريح قال البكري أولها من مدارج تحت عرق وطرفها الآخر مدارج المرج.

[فصل ث و]:

قوله (يؤجونه): أي يلبسوه التاج، وقوله توخاه أي قصده والتوخي هو القصد.

قوله (طدعا بورد): هو إزاء من حجارة أو غيرها مثل القدر.

قوله (توى لأحدهما): أي هلك، ومنه لا توى عليه ووهم من قال بالثلة.

قوله (جب عليه): أي قبلت توبته والتوبة الرجوع.

[فصل ث ي]:

قوله (بسى): هو الذكر الثني للمز الذي لم يبلغ حد الضراب.

قوله (تارة): جمعة تيرة وتارات وصوابه بكسر أوله وفتح ثانية.

قوله (كيف تيكم): هي من أسماء الإشارة للمؤنث.

قوله (اليمم ويحموا): يأتي في آية الأخيرة وأصله القصد آمين عاملين وأمت ویمت واحد.

قوله (جماء): موضع قريب بادية الحجاز وهي حاضرة شاطئ يخرج منها إلى الشام على البلقاء.

حرف التاء المختلفة

[فصل ث أ]:

قوله (تغاب): والاسم التغاب، وقيل الصواب بتشديد الحزمة ولا يقال: تغاب بالواو قال ابن دريد أصله شب الرجل إذا استرخى وكسل.

[فصل ث ب]:

قوله (ليهلوك): قال ليهبوك كذا في الأصل، وقوله فاستببت عطاء هو من التبت، وقوله طعته فآتبه أي آتبه الطعة فيه فأصبته مقتله، وقوله إذا عمل عملاً آتبه أي دام عليه.

قوله (تبات): يقال: واحدها تبة والتخفيف قال ابن عباس أي سرايا متفرقين.

قوله (لج البحر): أي وسطه، وقيل: ظهره وأصله ما بين الكامل إلى الظهر.

قوله (لبي): هو جبل معروف بمكة على يسار الذهب إلى منى من حرفة.

قوله (ثوراً): قال ابن عباس أي ولاء، وقوله مثوراً أي ملعوناً.

قوله (لطة): أي تيلة وأصله التمييق.

[فصل ث ج]:

قوله (ججاجاً): أي منصباً والتج الصب.

[فصل ث خ]:

قوله (أنخته): أي أهله بالجراح.

[فصل ث د]:

قوله (الندى): بفتح أوله وسكون الدال وتخفيف الياء للواحد وبالضم وكسر الدال والتشديد للجمع، وقوله ذو الثنية المشهور بالثلة مصغراً، وقيل: أوله ياء أخيرة كذلك وله وجه.

[فصل ث ر]:

قوله (ولا يثرب): أي ولا يوبخ.

قوله (الثريد): معروف وهو ما يصنع بمرق اللحم، وقد يكون معه اللحم غالباً.

قوله (خال الحامي): أي مطعمهم وحمادهم أو ظلمهم وقيل مطعمهم في الشدة.

قوله (خل): بكسر الميم أي سكران.

قوله (ثرت أجره): أي ثبته وكرّته.

قوله (شُر الأراك): بفتحين أي ما يؤكل منه.

قوله (وكان له شئ): قال جهماد: ذهب وفضة، وقال غيره: جماعة الثمر.

قوله (لم): بالضم حرف عطف يوتب ما بعده على ما قبله.

قوله (لم): بالفتح ظرف مكان، وقوله أنم هو الميزة للاستفهام أي أيعتبا هو.

قوله (فاموني): أي يأموني فيه ولاذكروا في ثمنه.

قوله (فثمن): بضم أوله أي ميراثهم وهو الثمن.

[فصل ث ن:]

قوله (في شفه): بالضم وتشديد النون بعدها مثناة هو ما بين السرة والعمامة.

قوله (لهبة جارية): أي سنّها للقدم وثنية الوفاة مروض على طريق اللينة.

قوله (بيع الضيا): بضم أوله وسكون ثانيه أي ما يستثنى في البيع.

قوله (يقون صدورهم): قرأ ابن عباس تنزوني لأبي الميثم مثناة أوله ولنفيه بفتحائه ثم مثناة ساكنة ثم نون مفتوحة وبعد الواو نون مكسورة وصدورهم بالضم وهو افترعلت من انتش الشيء انصرفت قال في الأصل كانوا يستحيون أن يتخلوا فيفضوا بفروجهم إلى السماء.

[فصل ث و:]

قوله (ثاب رجال): أي رجوا، وقوله ثابت إلينا أحسابنا أي رجعت، وقوله مثابة أي اجتماعاً، وقيل: معاذاً.

قوله (ثوب بالصلا): أي دعي إليها.

قوله (هل ثوب الكنان): أي جوزي.

قوله (لا بأس أن يعطى القرب بالثلب): كذا للأكثر بالموحدة ولا بين السكون والنسفي بالراء قال عياض الثاني أشبه بسباق الباب. قلت: والأول موجه أيضاً لأنه في النساجة وذلك في الزراعة.

قوله (ثاور الرأس): أي منتشر الشعر.

قوله (يقور من بين أصابعه): أي يشر.

قوله (جبل ثور): هو معروف بمكة وثور جبل آخر صغير بالمدينة عطف أحد وأثركه مصعب الزبيري وأثبه جماعة.

قوله (ثوى): أي أقام ومثواه أي مقامه.

[فصل ث ي:]

قوله (الغب): من تزوج وحصل له الوطء يقال لائش وللذكر، وهو من ثاب يثوب كأنه من صلح لعدو الوطء، وقيل: لأنها ترجع بغير الوجه السلي كانت عليه من الحياة.

حرف الجيم

[فصل ج أ:]

قوله (ججت): يأتي في ج ثه.

قوله (جافحه): بسكون الهزة أي قلبه.

قوله (لها جؤان): هو صوت البقرة ويستعمل للأدمي، وقوله ثم إليه تجارون أي تضجون وتستغيثون.

[فصل ج ب:]

قوله (جب أسنمتها): أي قطعها.

قوله (الجب): بالضم أي الركبة التي لم تطو.

قوله (الجهت): بالكسر قال عمر السحر، وقال عكرمة الشيطان.

قوله (جعبان): تنية جبة وهي ما قطع من الثياب مشعراً ويقال: بالنون.

قوله (جبلت بويه): الجبلج معروف ويقال: فيه الجذب، ومنه فاجتذبتها واجتذبتها.

قوله (جبان): أي مدبر لا يطلب.

قوله (جبيلي طي): هما أجا يوزن ذهب ووسلي.

قوله (والجبلية الأولين): قال هم الملقق جبل خلق، ومنه جبلاً وجبلاً خفف ومثّل.

قوله (الجين): هو ضد الشجاعة.

قوله (جحي): أي تجلب.

قوله (وأعدنا الفجيه): بفتح اللتاة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم هاء فسر في الحديث بالجبلد والتحميم والمخافضة في الركوب، قال ثابت، وقد يكون معناه التصير والإغلاظ من جهت الرجل أي قلبته بما يكره وضبطها بعضهم مثناة آخره وقبلها حركة وأصله البروك وهو بعيد هنا.

[فصل ج ث:]

قوله (جعت منه): بكسر اللتاة بعدها همزة ساكنة، وقد تسهل ياء ثم تاء المخاطب والآخر بتقديم الهزة أي رجعت وخفت.

قوله (اجعت): أي قطعت.

قوله (الجفمة): هي الميومة لترمي.

قوله (جنا): يوزن عرا جمع جناث أي برك على ركبته.

قوله (جالية): أي مستوفزة على الركب، وقوله فجنا فعل ماض منه.

[فصل ج ح:]

قوله (من جحرها): أي مكانها والبحر المكان الضيق.

قوله (جحش): بالضم هو أكبر من الخدش.

قوله (الجحفة): بالضم ثم السكون مشهورة من المواقيت.

قوله (الجحيم): هو من أسماء النار وأصله ما اشتد فيه.

[فصل ج د:]

قوله (أجادب): إحداهما جذبة بفتح أوله وكسر ثانيه، وقد يسكن ضد الحصبه قال الأصمسي: الأجادب ما لا ينبت الكلا.

قوله (الأجدات): جمع جدث بفتحين آخره مثناة هو القبر.

قوله (لاجدح في): أي حرك السوق بالماء، وقال الداودي: أي احلب وغطى.

قوله (هنا جدكم): بالفتح أي حطكم.

قوله (ولا يطلع ذا الجلد منك الجلد): قال الحسن الجند الغنى، وقيل: الحظ، وقيل: العظمة، وقوله غمادي بي الجلد بالكسر أي السرعة في السير.

قوله (فأطال جدأ): أي بالغ.

قوله (جواد الطريق): جمع جادة بالتشديد، وقد يخفف وهي الواضح منها.

قوله (جداد النخل): أي صرامها وقطع ثمرها.

قوله (عن الجدر): هو من البيت أي الجدار الذي في الحجر وهو الأساس القديم وليس المراد الحجر كله، ومنه حتى يبلغ الجدر.

قوله (أعطيت جدلاً): أي حجة ومدافعة.

قوله (فجذع وسب): أي دعا عليه بالقطع، وقوله هل تحس فيها من جدعاء أي مقطوعة الأذن.

[فصل ج ذ:]

قوله (فاجتلبها): تقدم قبل.

قوله (في جلد قلوب الرجال): الجلد بالفتح ويعوز الكسر الأصل من كل شيء، ومنه حتى يبلغ الماء إلى الجلد والمشهور بالذال للمهلة.

قوله (جلاًذاً): قال قتادة ظمئن.

قوله (بالبغي فيها جلدع): يفتحون من أول الأستان والجذع من الحيوان ما لم ين، ومنه الجذع من الضأن ومنه قوله وليست عنده جذعة.

قوله (جبلوع النخل، وقوله حنين الجملدع): بكسر الجيم وسكون الذال معروف.

قوله (يجلد شجرة): بكسر أوله أي أصلها، وقوله جلبها بالتصغير هو عود ينصب للجرياء من الإبل لتحتك به.

قوله (المجلوم): هو من أصابه الجذام أعاننا الله منه.

قوله (بني جلبية): بالفتح وزن عظيمة هي قبيلة معروفة.

قوله (جلوة): أي قطعة غليظة من الخشب ليس فيها لب.

قوله (المجلدة): بالضم ثم السكون وكسر الذال المعجمة أي المتصبة.

[فصل ج ز]:

قوله (جرأء): بوزن فعلاء من الجرأة وهي الإقدام، وقوله لأنها أجرا أي أكثر إقداماً، ومنه ما جراً صاحبك.

قوله (جرباء، وقوله أجرب): الجرب داء معروف أعاننا الله منه.

قوله (جواب): بالكسر للجمهور وعاء من جلد وجوز القزاز الفتح.

قوله (جهر جي): أي يرده بالجرجرة وهي صوت البعير عند الضجر.

قوله (الجرادة): واحدة الجراد معروف وسميت بها فرس أبي قتادة.

قوله (جريدة): هي سفة النخل، وقد تطلق على غيره.

قوله (الجرذل): كذا للأصيلي ويأتي في لسان المعجمة.

قوله (جرداوين): أي ليس عليهما شعر.

قوله (جحر): أي يبرونها من مكان إلى مكان.

قوله (اجزوت): أي أخرجت الجرعة وهي ما كانت ابتلعته لتصفه.

قوله (الجرئت لا تأكله اليهود): هو حوت يشبه الحيات ويقال فيه يحذف للثنا من آخره.

قوله (الجريرة): أي الخبثاء، ومنه بجمرة قومي أي بجنائهم.

قوله (هلم جراً): أمر بالاستمرار انتصب على المصدر أي جرّ جراً.

قوله (الجرز): بضمتين قال ابن عباس الأرض التي لا تضر إلا ماء لا يضي عنها.

قوله (الجرس): هو الجليل وأصله من الجرس يفتح ثم سكون وهو الصوت الخفي ويقال: بكسر أوله.

قوله (جرست): أي رعت.

قوله (الجرف): بضمتين موضع معروف بالمدينة على ثلاثة أميال، وقوله على شفا جرف أصله ما تحرف السيول وطاعون الجارف وقع بالعراق مراراً أولها ستة وسبعين ثم ستة سبع وثمانين وسمي بذلك لكثرة كآته جرف الناس كالسيل.

قوله (يجرمكم): أي يحلكنم قاله ابن عباس، وقيل: معنى لا جرم لا عالة ويقال: أجرم وجرم بمعنى، وقيل: أصل جرم كسب، ومنه اجترم أي اكتسب.

قوله (الجرية): أي جري الماء إلى أسفل.

قوله (يجري عليه): أي الرزق.

قوله (مجارها): أي مدفعها وهو مصدر أجريت.

قوله (فأرسلوا جراً أو جريراً): الجري يفتح أوله وكسر الراء وتشديد الياء الرسول لأنه يجري في الخواصج ومنه قوله لا يستجركم الشيطان.

[فصل ج ز]:

قوله (جزيرة العرب): قال للفترة مكة والمدينة واليمامة واليمن وروي مظه عن مالك.

قوله (في جزائرها): بكسر الجيم أي على عمل الجزائر.

قوله (الجزور): يفتح أوله هو ما يجر من الإبل أي يلبح والجمع جزائر وجزر.

قوله (الجزع): بالتحريك القول السيء وقيل: الفزع.

قوله (بجرعه): أي يطرح عنه الجزع.

قوله (من جزع أظفار): يأسكان الزاي خرز معروف.

قوله (فجزعوها): أي تقسموها.

قوله (جزالاً): مثلك الجيم أي يغير كيل ولا وزن.

قوله (الجزل): أي القوي.

قوله (أفجزئ إحدانا): أي أبكي، وقوله ما أجزأ فلان أي ما أغنى وأجزأني بالهمز كضائي، وقوله ويجزي من ذلك ركعتان أي ينوب ويقضي، وقوله أجزئي به أي أجب.

[فصل ج ص]:

قوله (جسلاً): قال مجاهد: شيطاناً، وقال غيره: ولداً صغيراً شق إنسان قيل: هو الذي ولدت إحدى جواربه حيث أقسم أن يظلم فيحملن فيلدن ولم يقل إن شاء الله.

قوله (ثم يؤتى بالجنس): أي الصراط وهو كالقنطرة بين الجنة والنار يمر عليها المؤمنون.

قوله (ولا تجسوا): أي لا تسالوا عن السر، وقيل: التجسس التبحر.

[فصل ج ش]:

قوله (جشعة): أي طحمة.

قوله (جشاة): بضم أوله ولد يعني أن فضل طعامهم يخرج فيه.

قوله (لتجشمت لقاعة): أي تكلفت.

[فصل ج ع]:

قوله (جعية): يفتح أوله (من نبل) هي الكنانة التي يوضع فيها السهام.

قوله (جعلاً): الجعد في الشعر التجمد، وفي الرجال والحيوان الشديد الخلق.

قوله (الجعرانة): هو موضع معروف بين مكة والطائف بكسر أوله وبكسر العين وتشديد الراء ويقال: يأسكانها وتخفيف الراء قال علي بن المديني أهل المدينة يخففونها وأهل العراق يشددونها وخطا الخطابي التشديد.

قوله (يكون الجمالها): أي اتقلاها.

قوله (الجمالل): جمع جميلة وهو ما يجمله القاعد لمن يخرج عنه مجاهداً، والجميل ما يعمل على عمل معين.

[فصل ج ف]:

قوله (فيلهب جفاه): يقال أجبأت القدر إذا غلت فعلاها الزيد.

قوله (الجفاء): يفتح أوله أي التباعد وعدم الرقة والرحمة.

قوله (بجالي جنبه): أي يخفو فراشه من الجفاء وهو البعد.

قوله (الجفورة): بالفتح هي من ولد الضأن ما مضى له أربعة أشهر.

قوله (جف طلعة): أي غشاها.

قوله (جفن السيف): أي غمد، وقوله كجفة الركب أي أعظم قصعة معهم.

[فصل ج ل]:

				المقلمة - الفصل الخامس: في بيان ما في الكتاب من الألفاظ الغريبة	٦٨	
--	--	--	--	---	----	--

قوله (لقني الجلب): أي ما يجب من البواقي إلى القرى.

قوله (جلبان السلاح): بضم اللام وتشديد الموحدة وتسكين اللام والتخفيف

قوله (جلبان السلاح): بضم اللام وتشديد الموحدة وتسكين اللام والتخفيف وذكر في الصلح جلبية بضمين هو جمع جلبية وهي الغمد والثلاف.

قوله (جلبانها): قال النضر الجلباب ثوب أقصر من الخمار وأعرض منه وهو اللقنة.

قوله (فهو يتجلجل): أي يخرص وروي عن ابن معمرين والأول أشهر.

قوله (لاطلعت في الجللجل): لم يفسره صاحب المشرق والمطلع ولا صاحب النهاية وأظنه الجللجل المعروف وهو الجرس الصغير الذي يعلق في حق الدابة.

قوله (يا جليلج): يوزن عظيم لم يذكره أيضاً ويحتمل أن يكون فيلاً من الجليلج أو هو علم على المخاطب بذلك أو من التجليج وهو التصميم على الأمر.

قوله (جليلاً، وقوله جلجل): هو من الجلادة وهي القوفة.

قوله (من جلجلت): أي من جنسنا، وقوله جلده أي غصبه بالجللة.

قوله (ذلك جلجلج): أي غليظ أحق.

قوله (أذخر وجلجل): الجليل بيلم بضم اللام بضم المثلثة تبت معروف.

قوله (جلالها): بالكسر هي الثياب التي تلبسها البدن.

قوله (أجليلكم منها): الجلاء بالفتح الإخراج من أرض إلى أرض، وفي الثعوت الحسن ذو الجلال أي العظمة.

قوله (في ذكر الحوض ليجلجل): أي يعمدون ويرون بفتح الحاء للمهلة وتشديد اللام بعدها حمزة أي يهترون من الماء.

قوله (يجمعون): أي يجمعون، ومنه فجمع موسى في أثره أي أسرع.

قوله (الجمعد): بفتح الجيم وسكونها لاء الجماد، وقوله جماعة أي قائمة، وقوله جادى أي أحد الشهرين سمي بذلك لأنه اتفق وقوعه في قوة الشتاء.

قوله (استجمي): أي تجم بالأحجار والجمار بالكسر الحجارة الصغار، وقوله رمى الجمرة هي المواضع التي يرمى فيها حصيات الجمار في منى وأكبرها جرة العقبة.

قوله (تجر): بالزاي أي وثب وعدا وأسرع.

قوله (من جمع): يأسكان الميم هو مكان معروف بالزلفة وهو اسم للشعر المحرام، وقيل: هو المزدلفة نفسها، وقوله تموت بفتح أوله ويضمه أيضاً والميم ساكنة أيضاً أي تموت في نفاسها.

قوله (من ثمر الجمع): هو كل ما لا يعرف له اسم.

قوله (فاجعت صده): أي عزمت عليه.

قوله (الصلاة جامعة): أي في جماعة أو ذات جماعة.

قوله (مستجمعاً ضاحكاً): أي مقبلاً على ذلك.

قوله (جوامع الكلم): قال البخاري: بلغني أن الله يجمع له الأمور الكثيرة التي كانت لمن قبله في أمر واحد أو أمرين، وقال غيره: المراد الموجز من القول مع كثرة المعاني وجزم في النهاية بأن المراد القرآن.

قوله (جالات صفى): قال في حبال السفن.

قوله (جملوه فباعوه): أي أذاوه.

قوله (حياً حمأ): أي كثيراً.

قوله (فقد جموا): بالفتح وتشديد الميم أي استراحوا ومنه قوله: جمعة للمريض بكسر الجيم ونضحها إن فتحت الميم فإن ضممتها كسرت الجيم أي مريضة.

قوله (جمته): بالضم أي شعره الكثير وهو أكثر من الوفرة.

قوله (لوفى شعري جمية): بالتصغير أي بقي يسيراً.

قوله (الجبوة): بالفتح هي المكان المتسع من الأرض، وقوله جابوا أي تغبرا

قوله (مثل الجمعان): بالضم والتخفيف وهو شذوذ تمنع من الفضة أمثال اللؤلؤ.

قوله (جلبان السلاح): بضم اللام وتشديد الموحدة وتسكين اللام والتخفيف

قوله (جلبان السلاح): بضم اللام وتشديد الموحدة وتسكين اللام والتخفيف وذكر في الصلح جلبية بضمين هو جمع جلبية وهي الغمد والثلاف.

قوله (جلبانها): قال النضر الجلباب ثوب أقصر من الخمار وأعرض منه وهو اللقنة.

قوله (فهو يتجلجل): أي يخرص وروي عن ابن معمرين والأول أشهر.

قوله (لاطلعت في الجللجل): لم يفسره صاحب المشرق والمطلع ولا صاحب النهاية وأظنه الجللجل المعروف وهو الجرس الصغير الذي يعلق في حق الدابة.

قوله (يا جليلج): يوزن عظيم لم يذكره أيضاً ويحتمل أن يكون فيلاً من الجليلج أو هو علم على المخاطب بذلك أو من التجليج وهو التصميم على الأمر.

قوله (جليلاً، وقوله جلجل): هو من الجلادة وهي القوفة.

قوله (من جلجلت): أي من جنسنا، وقوله جلده أي غصبه بالجللة.

قوله (ذلك جلجلج): أي غليظ أحق.

قوله (أذخر وجلجل): الجليل بيلم بضم اللام بضم المثلثة تبت معروف.

قوله (جلالها): بالكسر هي الثياب التي تلبسها البدن.

قوله (أجليلكم منها): الجلاء بالفتح الإخراج من أرض إلى أرض، وفي الثعوت الحسن ذو الجلال أي العظمة.

قوله (في ذكر الحوض ليجلجل): أي يعمدون ويرون بفتح الحاء للمهلة وتشديد اللام بعدها حمزة أي يهترون من الماء.

قوله (يجمعون): أي يجمعون، ومنه فجمع موسى في أثره أي أسرع.

قوله (الجمعد): بفتح الجيم وسكونها لاء الجماد، وقوله جماعة أي قائمة، وقوله جادى أي أحد الشهرين سمي بذلك لأنه اتفق وقوعه في قوة الشتاء.

قوله (استجمي): أي تجم بالأحجار والجمار بالكسر الحجارة الصغار، وقوله رمى الجمرة هي المواضع التي يرمى فيها حصيات الجمار في منى وأكبرها جرة العقبة.

قوله (تجر): بالزاي أي وثب وعدا وأسرع.

قوله (من جمع): يأسكان الميم هو مكان معروف بالزلفة وهو اسم للشعر المحرام، وقيل: هو المزدلفة نفسها، وقوله تموت بفتح أوله ويضمه أيضاً والميم ساكنة أيضاً أي تموت في نفاسها.

قوله (من ثمر الجمع): هو كل ما لا يعرف له اسم.

قوله (فاجعت صده): أي عزمت عليه.

قوله (الصلاة جامعة): أي في جماعة أو ذات جماعة.

قوله (مستجمعاً ضاحكاً): أي مقبلاً على ذلك.

قوله (جوامع الكلم): قال البخاري: بلغني أن الله يجمع له الأمور الكثيرة التي كانت لمن قبله في أمر واحد أو أمرين، وقال غيره: المراد الموجز من القول مع كثرة المعاني وجزم في النهاية بأن المراد القرآن.

قوله (جالات صفى): قال في حبال السفن.

قوله (جملوه فباعوه): أي أذاوه.

قوله (حياً حمأ): أي كثيراً.

قوله (فقد جموا): بالفتح وتشديد الميم أي استراحوا ومنه قوله: جمعة للمريض بكسر الجيم ونضحها إن فتحت الميم فإن ضممتها كسرت الجيم أي مريضة.

قوله (جمته): بالضم أي شعره الكثير وهو أكثر من الوفرة.

قوله (لوفى شعري جمية): بالتصغير أي بقي يسيراً.

قوله (الجبوة): بالفتح هي المكان المتسع من الأرض، وقوله جابوا أي تغبرا

يجوب القلاة أي يقطعها، وقال مجاهد: كالجواهي حياض الإبل.

قوله (جوب عليه): أي مترس.

قوله (جواثي): بالضم وفتح الواو الخفيفة وبالثالثة قرية من البحرين.

قوله (جائحة): أي مصيبة، ومنه اجتاحت أصله أي أهلكه كله.

قوله (بالجود): بفتح أوله هو لطر الغزير.

قوله (يجود بنفسه): أي يخرجها من جسده.

قوله (الجودي): قال مجاهد جبل بالجزيرة.

قوله (جور عن طريقك): أي خالف.

قوله (الجوار): بكسر أوله ويوؤ خفيفة أي الجاورة.

قوله (له جوار): بالضم والمهمزة أي له صوت تقدم في أول الحرف.

قوله (جاسوا): أي عموا.

قوله (جواظ): بوزن فعال آخره ظاء معجمة هو البطين القصير، وقيل: غير ذلك.

قوله (جماعة): من الجروع أي زمان الجروع، وقوله الرضاة من الجماعة أي من يرضع لجموعه.

قوله (الجوف من مراد): كذا للأكثر بالواو وهو موضع باليمن وللكتيبيني بالراء بدل الواو وغلط.

قوله (فاجالوا عليهم الباب): أي افلقوا، ومنه أجبفوا الأبواب.

قوله (جولة): أي اكتشاف وذهاب عن مكانهم، ومنه ثم جالت القرس.

قوله (عروة جواققه): بالضم أي الغرارة والجمع جواقق.

قوله (فاججوا المدينة): أي استخرجوها.

قوله (كانها جونة عطار): بضم أوله مهموز وسهل هي الوعاء.

قوله (يجيل القدامح): أي يديرها والمراد أنه يخلطها ويضرب بها.

[فصل ج ي:]

قوله (جيب القميص): أي فرجه أو شقه الذي يدخل منه الرأس.

قوله (الصافات الجياد): أي السراع قاله مجاهد.

قوله (كاجاويد الخيل): أجاويد جمع جيد وهو الأصل فيها.

قوله (جائزته يوم وليلة): قيل ما يجوز به ويكتبه.

قوله (لا تحيز البطحاء إلا شداً): من أجاز السواقي إذا قطعها، ومنه فأكون أنا وأمي أول من يميز أي أول من يجوز.

قوله (قيل أن تجيزوا علي): أي تكملوا قتلي.

قوله (أجزوا الولف): أي أعطوهم الجائزة.

قوله (أن يجور ابني يواحد من الخمسين): أي يفتديه.

قوله (فليتجز): أي ليسر.

قوله (يشق علي اجتياز): أي المضي فيه.

قوله (حتى يجيش): أي يغور أو يتدفق.

قوله (جيفة): بالكسر لبت الذي أنشأ، وقوله الجيف بالكسر وفتح الياء هو الجمع، وقوله قد جيفوا أي صاروا جيفاً.

قوله (فوجدوا الجام): هو إناء معروف من فضة أو غيرها وهو مستدير لا قعر له غالباً.

حرف الحاء

[فصل ح ب:]

قوله (حب رسول الله ﷺ): بكسر أوله أي محبوه.

قوله (بحبيته): أي بعينه.

قوله (الحبة السوداء): بفتح أوله عسرت في الحديث الشونيز وهي في العرف الآن أشهر من الشونيز وحكى الحري عن الحسن أنها الخردل.

قوله (كما تبت الحبة): بكسر أوله قال الفراهي بزر البقل البري، وقال أبو عمرو تبت بنت في الحشيش، وقيل: ما كان في النبات له اسم فواحدة حبة بالفتح وما لا اسم له حبة بالكسر، وقوله حبة من خردل بالفتح واحدة الحب.

قوله (لم يكن لهم يومئذ حب): يعني حنطة وكذا قوله: حب الحصيد قيل: الحنطة، وقيل: أهم.

قوله (بود حرة): بكسر أوله وفتح ثانيه من التعبير وهو التزين والمراد هنا عصب اليمن، وقوله لا أيس الحير قيل: هو مظه، وقيل: هو ثوب وشي مخطط، وقيل: جديد.

قوله (حير العرب): بفتح أوله وكسره أي عالمهم، وقوله كعب الأخبار أي العالم، وقيل: سمي بذلك للحبر الذي يكتب به، وقال الشاعر:

والعالم المدعو حبراً إنما سماه باسم الحبر حل الحبر

قوله (حسبه القرآن): أي منته من الفجور منها قال في الأصل يعني قوله: خالدين فيها.

قوله (لعلها تحسنا): أي تمننا وكذا قوله فحسبه بعدما أقيمت الصلاة.

قوله (جموا لك الأحابيش): تقدم في فصل أ ح.

قوله (ما يقتل حيطاناً): يقال: حبطت الدابة إذا أكلت المرعى حتى تنتسخ بطنها فتسوت، وقوله حبط عمله أي بطل.

قوله (والسماء ذات الحبلك): أي عتبة كعبك بالجرم، وقال في الأصل يعني استرامها وحسنا.

قوله (حبال اللؤلؤ): كذا لجميع الرواة في جميع المواضع إلا في أحاديث الأنبياء لغير المروزي فقالوا جنابك، وقد تقدم في الجيم قال جماعة حبال تصحيف من جنابك، وقال ابن حزم لا أحرف حبال ولا جنابك وفسر غيره جنابك بالقباب كما تقدم، وقال عياض يحتل أن يريد بالحبال الفلاذ والمقود والحبل هو الطويل من الرمل أو يريد جمع حيلة وهو ضرب من الحلبي معروف ومتعبه ابن قرقول فقال الحبال إنما يكون جمع حيلة أو حيلة لا جمع حبل ولا حيلة، وقال صاحب النهاية يحتل أن يكون حبال جمع حبل على غير قياس والله أعلم.

قوله (نهي عن بيع حبل الحيلة): بتحريك الموحدين وتحريك الأول وتسكين الثاني فسره في رواية مالك من نافع ببيع الجزور إلى أن تنتج أمانة ثم تنتج التي في بطنها، وفي رواية جويوة من نافع كذلك وأبهم القسر في رواية عبيد الله عن نافع، وقيل: هو شراء نتاج التاج على تقدير أن يكون ما في بطن الناقة أثنى، وقيل: هو بيع العنب قبل طيه لأن الحيلة وهي الكرمة تقال بسكون الباء وفتحها، وقيل: معناه بيع الأجنة وهي الحبل في بطون الأمهات وهي الحيلة والحيلة بالتحريك جمع حيلة قاله الأخفش. فائدة قالوا: الحبل بالروحدة تختص بالأحداث إلا في هذا الحديث.

قوله (وما لنا طعام إلا ورق السمور والحيلة): قيل الحيلة ثمر السمور وهو يشبه اللوبيا، ووقع لسم إلا الحيلة وهو السمور، وقيل: الحيلة ثمر العشاء، وقيل: ثمر الطلع.

قوله (تطعت بي الحبال): جمع حبل وهو المستطيل من الرمل، وقيل: الضخم المرتفع منه.

قوله (يحتي بقره): أي ينصب ساقيه ويدير عليهما ثوبه أو يعقد يديه على ركبتيه معتمداً والاسم الحبرة والحبرة بضم الحاء وكسرها.

قوله (ولو حيواً): أي زحفاً وهو زحف مخصوص يقال: كن زحفاً على استه أو على يديه ورجليه، ومنه ومنهم من يجبر.

[فصل ح ت:]

		المقدمة - الفصل الخامس: في سبأ ما في الكتاب من الألفاظ العربية	٧٠	
--	--	--	----	--

قوله (لجبره بظفرها): أي تنشره ومنه قوله فتحها وكذا قوله حثيه، وقوله لا يتحات وورثها أي لا يسقط.

قوله (مات حشف الله): يقال لمن يموت على فراشه والحشف اللوت قال أبو حيد: كان أمته أماته باقطناع النفس، وقيل يريد أن نفسه تخرج على فراشه من فمه وأثمه.

قوله (يقال للعقل حجر وحجاب): بكسر أوله مقصور هو من أسماء العقل بمعنى المروة والتخبط.

قوله (الحفلة): بضم أوله والمدة مهموز هو ضرب من الغناء تساق به الإبل.

قوله (الحفلة): بالكسر وفتح الدال بعدها حمزة طبر معروف ويقال بالقصر أيضاً ويقال له الحفيا بالضم وتشديد الياء والحفلة مثله بزيادة هاء في آخره والجمع كالأول بلا هاء كمنية وحنب.

قوله (من كل حطب ينسلون): قال قتادة أي أكمة، وقال غيره: هو ما ارتفع من الأرض ويظهرون من غليظ الأرض ومرفعهما والجمع حطاب.

قوله (الحطبة): بالتخفيف والتثنية موضع معروف من جهة جدة بينها وبين مكة عشرة أميال.

قوله (أولا حذلان قومك): بكسر أوله وسكون الدال أي قرب عندهم.

قوله (حدث به عيب): بفتح الدال حيث وقع إلا في قولهم ما قرب وما حدث بالضم.

قوله (لن أحدث عليه): أي تفوت، وقوله ما لم يحدث فسر في الحديث بالقضاء والضراط وفي رواية النسفي ما لم يحدث فيه يؤذ فيه. وهو تفسير للحدث فيحتمل المعنى الأعم أيضاً ولخصهم بزيادة دأوه بينهما.

قوله (من أحدث حدثاً): أي فعل فعلاً لا أصل له والمراد بما يخالف الشرع.

قوله (من أمي حذون): بفتح الدال وتشديدها وقرأ ابن عباس من نبي ولا حدث قيل: المراد يجري الصواب على السهم من غير قصد، وقيل: المراد الإهام وهو في مسلم بلفظ ملهون.

قوله (حلات الأسنان): بضم أوله والتشديد أي شباب والحداث أيضاً الزهين يتحدثون مثل السمار.

قوله (ما يحثون إليه النظر): أي يدعون أو يبالغون.

قوله (يستحذ بها): أي يخلق شعر عاتيه وكذا تستحذ المنية.

قوله (ما زلت أرى حذهم كليلاً): أي شدتهم ضعيفة.

قوله (أن تحذ علي ميت): بالضم من الراعي وهو الإحداق ومن الثلاثي أيضاً. يقال: حدث وأحدث والمراد الامتناع من الزينة والطيب.

قوله (فيحذ في حدأ): أصل الحد للتح والفصل بين الشيتين والمعنى بمنعني من تجاوزه.

قوله (يحاذون): قال في الأصل أي يشاقرون وهي مفاعلة من المحادة وكان أصله أن الملو يلاحى عدوه بعد السيف لو أن كلا منهما يجاوز الحد في العداوة.

قوله (ذات الشوك): أي الحدة والمراد حدة القوة والظهور.

قوله (محدودين): أي ذهب حديم وقوتهم، ومنه أرى حديم كليلاً، وقوله أطارى منه بعض الحد أي شدة الحظ، ومنه وكان رجلاً حديداً أي شديد الحلق.

قوله (علي حدته): بالكسر وفتح الدال خففاً أي ناحية.

قوله (مها حذوها): بالكسر وللد أي نملها، وقوله حذاء الإمام أي بجنبه، ومنه حذو قدس.

قوله (طحلاف يبلهه): أي رمى وكذا حذفه بالسيف، وأما حذفه بمصاء فنظ من

قوله (لجبره بظفرها): أي تنشره ومنه قوله فتحها وكذا قوله حثيه، وقوله لا يتحات وورثها أي لا يسقط.

قوله (مات حشف الله): يقال لمن يموت على فراشه والحشف اللوت قال أبو حيد: كان أمته أماته باقطناع النفس، وقيل يريد أن نفسه تخرج على فراشه من فمه وأثمه.

قوله (يقال للعقل حجر وحجاب): بكسر أوله مقصور هو من أسماء العقل بمعنى المروة والتخبط.

قوله (الحفلة): بضم أوله والمدة مهموز هو ضرب من الغناء تساق به الإبل.

قوله (الحفلة): بالكسر وفتح الدال بعدها حمزة طبر معروف ويقال بالقصر أيضاً ويقال له الحفيا بالضم وتشديد الياء والحفلة مثله بزيادة هاء في آخره والجمع كالأول بلا هاء كمنية وحنب.

قوله (من كل حطب ينسلون): قال قتادة أي أكمة، وقال غيره: هو ما ارتفع من الأرض ويظهرون من غليظ الأرض ومرفعهما والجمع حطاب.

قوله (الحطبة): بالتخفيف والتثنية موضع معروف من جهة جدة بينها وبين مكة عشرة أميال.

قوله (أولا حذلان قومك): بكسر أوله وسكون الدال أي قرب عندهم.

قوله (حدث به عيب): بفتح الدال حيث وقع إلا في قولهم ما قرب وما حدث بالضم.

قوله (لن أحدث عليه): أي تفوت، وقوله ما لم يحدث فسر في الحديث بالقضاء والضراط وفي رواية النسفي ما لم يحدث فيه يؤذ فيه. وهو تفسير للحدث فيحتمل المعنى الأعم أيضاً ولخصهم بزيادة دأوه بينهما.

قوله (من أحدث حدثاً): أي فعل فعلاً لا أصل له والمراد بما يخالف الشرع.

قوله (من أمي حذون): بفتح الدال وتشديدها وقرأ ابن عباس من نبي ولا حدث قيل: المراد يجري الصواب على السهم من غير قصد، وقيل: المراد الإهام وهو في مسلم بلفظ ملهون.

قوله (حلات الأسنان): بضم أوله والتشديد أي شباب والحداث أيضاً الزهين يتحدثون مثل السمار.

قوله (ما يحثون إليه النظر): أي يدعون أو يبالغون.

قوله (يستحذ بها): أي يخلق شعر عاتيه وكذا تستحذ المنية.

قوله (ما زلت أرى حذهم كليلاً): أي شدتهم ضعيفة.

قوله (أن تحذ علي ميت): بالضم من الراعي وهو الإحداق ومن الثلاثي أيضاً. يقال: حدث وأحدث والمراد الامتناع من الزينة والطيب.

قوله (فيحذ في حدأ): أصل الحد للتح والفصل بين الشيتين والمعنى بمنعني من تجاوزه.

قوله (يحاذون): قال في الأصل أي يشاقرون وهي مفاعلة من المحادة وكان أصله أن الملو يلاحى عدوه بعد السيف لو أن كلا منهما يجاوز الحد في العداوة.

قوله (ذات الشوك): أي الحدة والمراد حدة القوة والظهور.

قوله (محدودين): أي ذهب حديم وقوتهم، ومنه أرى حديم كليلاً، وقوله أطارى منه بعض الحد أي شدة الحظ، ومنه وكان رجلاً حديداً أي شديد الحلق.

قوله (علي حدته): بالكسر وفتح الدال خففاً أي ناحية.

قوله (مها حذوها): بالكسر وللد أي نملها، وقوله حذاء الإمام أي بجنبه، ومنه حذو قدس.

قوله (طحلاف يبلهه): أي رمى وكذا حذفه بالسيف، وأما حذفه بمصاء فنظ من

قوله (لجبره بظفرها): أي تنشره ومنه قوله فتحها وكذا قوله حثيه، وقوله لا يتحات وورثها أي لا يسقط.

قوله (مات حشف الله): يقال لمن يموت على فراشه والحشف اللوت قال أبو حيد: كان أمته أماته باقطناع النفس، وقيل يريد أن نفسه تخرج على فراشه من فمه وأثمه.

قوله (يقال للعقل حجر وحجاب): بكسر أوله مقصور هو من أسماء العقل بمعنى المروة والتخبط.

قوله (الحفلة): بضم أوله والمدة مهموز هو ضرب من الغناء تساق به الإبل.

قوله (الحفلة): بالكسر وفتح الدال بعدها حمزة طبر معروف ويقال بالقصر أيضاً ويقال له الحفيا بالضم وتشديد الياء والحفلة مثله بزيادة هاء في آخره والجمع كالأول بلا هاء كمنية وحنب.

قوله (من كل حطب ينسلون): قال قتادة أي أكمة، وقال غيره: هو ما ارتفع من الأرض ويظهرون من غليظ الأرض ومرفعهما والجمع حطاب.

قوله (الحطبة): بالتخفيف والتثنية موضع معروف من جهة جدة بينها وبين مكة عشرة أميال.

قوله (أولا حذلان قومك): بكسر أوله وسكون الدال أي قرب عندهم.

قوله (حدث به عيب): بفتح الدال حيث وقع إلا في قولهم ما قرب وما حدث بالضم.

قوله (لن أحدث عليه): أي تفوت، وقوله ما لم يحدث فسر في الحديث بالقضاء والضراط وفي رواية النسفي ما لم يحدث فيه يؤذ فيه. وهو تفسير للحدث فيحتمل المعنى الأعم أيضاً ولخصهم بزيادة دأوه بينهما.

قوله (من أحدث حدثاً): أي فعل فعلاً لا أصل له والمراد بما يخالف الشرع.

قوله (من أمي حذون): بفتح الدال وتشديدها وقرأ ابن عباس من نبي ولا حدث قيل: المراد يجري الصواب على السهم من غير قصد، وقيل: المراد الإهام وهو في مسلم بلفظ ملهون.

قوله (حلات الأسنان): بضم أوله والتشديد أي شباب والحداث أيضاً الزهين يتحدثون مثل السمار.

قوله (ما يحثون إليه النظر): أي يدعون أو يبالغون.

قوله (يستحذ بها): أي يخلق شعر عاتيه وكذا تستحذ المنية.

قوله (ما زلت أرى حذهم كليلاً): أي شدتهم ضعيفة.

قوله (أن تحذ علي ميت): بالضم من الراعي وهو الإحداق ومن الثلاثي أيضاً. يقال: حدث وأحدث والمراد الامتناع من الزينة والطيب.

قوله (فيحذ في حدأ): أصل الحد للتح والفصل بين الشيتين والمعنى بمنعني من تجاوزه.

قوله (يحاذون): قال في الأصل أي يشاقرون وهي مفاعلة من المحادة وكان أصله أن الملو يلاحى عدوه بعد السيف لو أن كلا منهما يجاوز الحد في العداوة.

قوله (ذات الشوك): أي الحدة والمراد حدة القوة والظهور.

قوله (محدودين): أي ذهب حديم وقوتهم، ومنه أرى حديم كليلاً، وقوله أطارى منه بعض الحد أي شدة الحظ، ومنه وكان رجلاً حديداً أي شديد الحلق.

قوله (علي حدته): بالكسر وفتح الدال خففاً أي ناحية.

قوله (مها حذوها): بالكسر وللد أي نملها، وقوله حذاء الإمام أي بجنبه، ومنه حذو قدس.

قوله (طحلاف يبلهه): أي رمى وكذا حذفه بالسيف، وأما حذفه بمصاء فنظ من

قوله بالمعجمة.

قوله (وإما أن يهلهه): يقال: أحلنت الرجل إذا أعطيته وحلنته أيضاً والاسم الحلنيا والحلنية، ومنه يحلن من النعمة.

[فصل ح ز]:

قوله (حزله): هو جبل معروف بمكة بكسر أوله وحكي فيه الفتح والضم وهو معدود وقصر ويصرف ولا يصرف.

قوله (الحزبة): هي رمح قصير معروقة، وقوله عزههه جمعها.

قوله (محروين): أي مسلوين يقال: حرب الرجل إذا سلب حريته أي ماله فهو حرب ومحروب والاسم الحرب يفتحون.

قوله (الحروبي): منسوب إلى أهل الحرب.

قوله (أهاربة لله): قال البخاري: هي كلمة الكفر.

قوله (طهية حربية): قيل هو تصحيف والصواب جونية بالهم والنون، وقيل: بل منسوبة إلى رجل يقال له: حرب.

قوله (ويصخرج، وقوله أخرجكم، وقوله التصريح، وقوله حتى يخرج): كله من الخرج وهو ضيق الصدر وغيره ويطلق على الإثم، وقوله على حرد قال تاجد جند في أنفسهم.

قوله (الطوروز): قال هو بالتهار مع الشمس، وقال ابن عباس وروية الحرور بالليل والسموم بالتهار، وقيل: هذا هو الأغلب، وقد يطلق كل على الآخر، وقيل: هو الحر الشديد ليلاً أو نهارة والسموم بالتهار فقط ومن الكسائي هما سواء.

قوله (استعز القبل): بتشديد الراء أي كثر واشتد.

قوله (الحوق): بالفتح والتشديد هي أرض ذات حجارة سود والمراد بذلك حرة المدينة ومنه قوله إلى الحرتين ويوم الحرة اسم وقعة كانت بمكة المدينة في خلافة يزيد بن معاوية.

قوله (وحوزاً للأمين): أي يحيط به، وقوله إلى جبل لأحرزه أي أحفظه فيه.

قوله (حرجه): أي عرضاً يليك لمم كذا في الأصل، وقال غيره: رجس حرجس أي فاسد.

قوله (حرفي): أي كسي واحترف أي اكتسب.

قوله (لحرفها): أي جعلها عمرة إشارة إلى صفة قطع السيف.

قوله (الراء على حرف): أي على لغة، وقوله يهرون أي يغيرون.

قوله (الحرفات من جهينة): واحدتها الحرفة بالضم ثم الفتح قبائل منهم.

قوله (حركت بهوي): أي دفعت ليشي سريعاً.

قوله (وحرم على قرية): بكسر الحاء أي وجب أن لا يرجع، وعلى قرامة وحرام على قرية حرم الرجوع فيتحد للمنى.

قوله (وأنتم حرم): جمع حرام أي حرم أو داخل الحرم، وقوله وحرم الحج بضمتين جمع أموره وفتح الأصلي الراء أي المنوعات.

قوله (مع ذي محرم): أي مع من يحرم عليه تكاحها.

قوله (حرمها الله): أي جعلها حراماً.

قوله (إن الصورة محرمة): أي حرمة الضرب.

قوله (طرومه): بالضم، وقيل: بالكسر وصوبه ثابت وعكسه الخطلي.

قوله (أحرورية): الحرورية نسبة إلى حروراء قرية بالعراق وهم طائفة من الخوارج كان ابتداء خروجهم بها ويقال: لجماعتهم الحرورية، وقال مصعب بن سعد عن أبيه الحرورية الذين يقتضون عهد الله ومنه قوله عام حج الحرورية.

قوله (طيطح الصواب، وقوله أخرى أن لا يفعل): هو من التحري وهو طلب الصواب، وقوله حري أن لا يفعل أي خليف وزناً ومعنى، ويقال: أيضاً حر بالتثنية

بلا تشديد والواحد والاثنتان والجماعة سواء وأخرى أفضل تفضيل منه.

قوله (يستحلون الحلي): تخفف الراء فرج المرأة قيل: أصله حرج فحللت الأخيرة تخفيفاً وهي طائفة في الجمع.

[فصل ح ز]:

قوله (الأحزاب): جمع حزب وهم الجماعة المتحزقة، وقال مجاهد في تفسير حم الأحزاب القرون للماضية، وقوله كن حزين تنية حزب.

قوله (حقي يحزر): أي يقلد وليعضهم بتقديم الراء أي يحفظ.

قوله (كان حزاء): فسر بقوله ينظر في النجوم أي في أحكامها ويقال له أيضاً الحززي يقال: حزى يحزى ويعزى إذا تكهن فكانه أراد بيان جهة تكهنه.

قوله (يختر من كفف شاة): أي يقطع، ومنه حتى حزل أي قطع والحزاة بالضم التقلعة.

قوله (حزم على بطنه): أي شد عليه حزاماً ورجل حازم أي عاقل.

[فصل ح س]:

قوله (الحسبة): أي طلب الأجر، ومنه يحسبون أكاركم، وقوله إيماناً واحتساباً والاسم الحسبان بكسر أوله وأصله ادخار أجر ذلك العمل.

قوله (بغير حساب): قال مجاهد: بغير حرج وكأنه ضمير باللازم.

قوله (فيحسب الحاسب): أي ينظر الإنسان وهو بكسر السين ويفتحها، وأما الذي يضمها فهو من الحساب، وقوله انصب عليه بتطليقة أي تمد، وقوله بحسبان قيل: معناه بحساب ومنازل، وقيل: كحسبان الرعي وحسبان جمع حساب بمثل شهاب وشهبان، وقوله حسبانته أي حسابه، وقوله كتاب الله حسباناً أي كافيها، ومنه قوله حسباناً الله.

قوله (حسن): يفتحون أي كفف، وقوله حسراً بالضم والتشديد جمع حاسر، وقوله يستحسرون أي يقطعون وهو استضعال من حسر إذا تعب، ومنه حسير وحسرت.

قوله (الحسيس والحسن واحد): وهو من الصوت الحضي، وقوله تحسسوا أي استخبروا، وقيل: الفرق بينهما أنه بالجمع السؤال عن العودات من غيره وبالهاء استكشاف ذلك بنفسه، وقيل: هما بمعنى.

قوله (هل تحسون فيها، قوله هل تحس منهم من أحد): يقال: حسنت واحسنت أي وجدت والرامي أكثر منه.

قوله (حسكة): أي شوك صلبة قوية.

قوله (حسوماً): أي متتابعة.

قوله (فلم يحسبهم): أي ما كوامم بعد القطع.

قوله (أحدى الحسين): تنية حسنى إحداها الشهادة والأخرى الفتح.

[فصل ح ش]:

قوله (هشها): أي يجمع لهاها.

قوله (حشفة): واحدة الحشف وهو التثر اليابس.

قوله (حاش لله): هو تزيه واستثناء، وقيل: معناه معاذ الله وأصله من حاشيت أي نحيت.

قوله (حشا رابية): أي وقع على حشاك الربو بسبب التنب فيحصل منه البهر فيشأ عنه الربو يقال: حشي يفتح ثم كسر أصابه الربو فانقطع نفسه.

[فصل ح ص]:

قوله (فحصني، وقوله لفحصهم): هو الرمي بالحصى، وقال عكرمة معني قوله حسب جهنم أي طلب، وقال غيره: حاصباً الريح العاصف والحاصب ما ترمي به الريح، ومنه حسب جهنم أي يرمى به فيها ويقال: حسب في الأرض أي ذهب والحصب مشتق من الحصباء وهي الحجاروت وقوله ليلة الحسبة والحصب والتحصيب كله من الحصباء والمراد هو الأطلح وهو خيف بني كنانة طاهر مكة والتحصيب هو النزول بذلك المكان.

قوله (كهشيم الحظير): قال الحظار من الشجر والحظار كل شيء مانع بين شيئين، ومنه الحظيرة وقوله حظار شديد أي مانع قوي، ومنه حظر البيع ويحظره، ومنه ﴿وما كان عطاء ريك حظوراً﴾ أي متروماً.

قوله (ظليت حظي): أي نصبي.

قوله (أحطى عنده مني): أغفل تغفيل من الحظرة وهي عظم المنزل.

[فصل ح ف]:

قوله (حلفة): يقتحين جمع حافد قال ابن عباس من ولد الرجل، وقيل: أتباعه وعنده.

قوله (الحافرة): قال ابن عباس الأمر الأول، وقيل: أصل الحافرة الحافر لحقت به تاء التأنيث لكثرة الاستعمال ثم كثر حتى استعمل في كل أولية.

قوله (حشش): بالكسر قال مالك البيت الصغير، وقال الشافعي القريب السفق، وقال أبو عبيد: الحشش الدرج سمي البيت به للصغر، وقيل: هو زنبيل من غوص شبه البيت الصغير به.

قوله (أحطفه): أي أغضبه.

قوله (حفا) دولهما بالسلاح، وقوله يحفونهم لأجبتهم وحفت بهم الملائكة: أي أحذرتهم بهم، ومنه حافة الطريق أي جانبها والحفة بالكسر شبه المروج إلا أنها لا تبة لها، وقوله: «حافين من حول العرش» أي مطيئين به.

قوله (تحفل الإبل): أي ترك بلا حلب ليكثر لبنها، ومنه الحفلة.

قوله (وجعلت تحفن الماء): أي تجمعه يديها والحفنة الفرقة باليدن أو اليد.

قوله (بغني شانه): أي يميزه ويستخصيه.

قوله (أحفوه بالمسألة): أي أكثروا والحوا، وقوله: «كان بسي حنياً» أي لطيفاً، وقيل: ياراً.

قوله (أحفياه): بلاد والقصر ساكن الغاء موضع معروف بالمدنية.

[فصل ح ق]:

قوله (حقا): أي زماناً والجمع أحقاب.

قوله (أحرقها نالاً): أي جعلها ورائه مكان الحقية.

قوله (أحرقوا شانه): أي صفروه وجعلوه حقيراً.

قوله (أحطاف): جمع حطف بالكسر وهو ما أخرج من الرمل.

قوله (أهناً حتى أمين): أي ألبناً حقيقة.

قوله (حقة): هي التي دخلت في ربيع سنة من الإبل قيل: سميت بذلك لأنها استحدثت الركوب والتحميل وجعلها حقة بالضم وحقاق بالكسر وحقاق.

قوله (الحاقة القيامة): لأن فيها حوائق الأمور والحقة والحاقة واحد والحاقة النازلة والناعية وبذلك سميت القيامة، وقيل: لأنها تحق كل إنسان من خير أو شر، وقيل: لأنها تحق كل غمام أي تغلبه وتخصمه.

قوله (أحاطلة): هي كراه الأرض بمزجها بما يخرج منها، ومنه كنا أهل حقل وأصل الحقل الزرع.

قوله (حاقق): قيل الحاققة ما سفل من البطن والفاققة ما علا منها، وقيل الحاققة ما في الطمام، وقيل: الوحدة المنخفضة بين الترفوتين والحلق.

قوله (أحاطنا حقوه): يفتح أوله أي يزره وهو موضع الإزلة فأطلق عليه، وقيل الحاقرة قسط.

[فصل ح ك]:

قوله (من حكة): هو داء معروف أعانته الله منه.

قوله (أحكك): تقدم في الجيم ومعنى أحكك المعاد وأراد أنه يستشفى براه كما يستشفى الأجرب من الإبل بالتحكك.

قوله (حصائد ألسنتهم): أي ما يقتطعون من الكلام واحدها حصيدة شبهها بما يحدد من الزرع.

قوله (حصى الحلق): الحصصنة التحريك والمراد ظهر.

قوله (حب الحميدة): هو المتاصل، ومنه أحصلهم.

قوله (أحصى): أي المنع من التصرف، وقال عطاء الإحصار من كل شيء يحبس به في الإحرام.

قوله (حضوراً): أي لا يأتي النساء.

قوله (حصت كل شيء): أي اجتاحت.

قوله (حصىهم): جمع حصة وهو التصيب.

قوله (حصل): من الحصول أي ميزه، وقوله بعلية لم تحصل من ترباها أي لم تصف ولم تخلص.

قوله (حصان وزان): بالفتح أي خفيفة، ومنه أحصنت فرجها وأحصنت المرأة أي تزوجت وبأنى بمعنى العفة والحرمة والإسلام وحصنت مثلك الصدا.

قوله (وحصانه إلى جنبه): أي فرسه للجنب سمي بذلك لأن ظهره كالحصن لراكبه.

قوله (حصن تسلي): موضع من بلاد العراق.

قوله (بيع الحصاة): هو من بيع الثور وهو أن يقول إذا بذلت إليك الحصاة قدس وجب البيع، وقيل: أن يقول بعتك ما تقع عليه حصاتك إذا رميت بها وبعتك من الأرض ما تنهي إليها حصاتك.

قوله (من أحصاه): أي حفظها كذا في الدعوات، وقيل: من أحاط بها علماً ومعرفة، وقيل: إيماناً، وقيل استخرجها من كتاب الله، وقيل أطلق المسلم معتقداها، وقيل: أخطرها بالله، وقيل من عرف معانيها.

قوله (لا أحصي لئام عليك): أي لا أبلغ وصف واجب حثك وعظمتك.

[فصل ح ض]:

قوله (حضر موت): هي من بلاد اليمن مشهورة وعذيل تقول بضم الميم.

قوله (إن الكافر إذا احتضى): يقال: حضره الموت إذا تسرب وحضرته للملائكة الموكلون بتزج الأرواح، ومنه إن ابني احتضرت.

قوله (قراءة الليل محضورة): أي تحضرها للملاذكة.

قوله (حرب محضى): أي يحضرون الماء والحاضر ضد البادي.

قوله (يحضنونا عن الأذى): أي يخرجونا قاله أبو عبيد وضبطه الأزهرى بضم أوله من الرباعي وخطاه من الثلاثي وأثبت ابن فارس غيره.

قوله (في حضنيه): بكسر أوله أي جنبه، وقيل الحضن الحاضرة وثبت بلفظه في بده الخلق، وفي الصباح الحضن ما تحت الإبط إلى الكشح.

[فصل ح ط]:

قوله (وقولوا حطة): أي حط عنا ذنوبنا.

قوله (أحطيم): تقدم في الحجر قيل: له ذلك لأحطام الناس فيه أي لزدحامهم.

قوله (يحطم بعضها بعضاً): أي يأكل بعضها بعضاً وسميت جهنم الحطمة لأنها تحطم ما يدخل فيها.

قوله (حطمه): أي زحمة (الناس): يروى بالباء والنون قبالة المراد به كبر السن وبالنون أي كثر عليه الوفود فشغلوه عن الرئاسة بالتهار.

قوله (قيل حطمة الناس): بالإضاعة أي زحمتهم، ومنه في قصة كعب يحطمهم الناس.

قوله (حطاماً): أي حطراً.

[فصل ح ظ]:

قوله (الحكمة): قال البخاري: الحكمة الإصابة في خير النوبة وقال قتادة الحكمة السنة، وقيل: إنها تطلق على الفقه والعلم بالدين وعلى ما ينفع من موعدة وغيرها وعلى الحكم بالحق وعلى الحسنة وعلى التفهم عن الله ورسوله، وقد وردت بمعنى النوبة.

[فصل ح ل]

قوله (يحللون): بتشديد اللام وبالمزة أي يطرئون.

قوله (الحلاب): بالكسر والتخفيف الإيذاء الذي يجلب فيه ويقال له الحلب وأما قوله في الفصل باب من بدأ بالحلاب أو الطيب فقيه كلام كثير لوجه أن مراده هل يبدأ بالفصل قبل الطيب ليبقى أثر الطيب أو بالطيب قبل الفصل، وقد أوضحته في الشرح.

قوله (ومن حلقها حلقها على الماء): يفتح اللام ويجوز الإسكان.

قوله (جعت أحلاسها): أي ثيابها جمع حلس بالكسر وهو الكساء وغيره يحس على الجير تحت الثقب.

قوله (لا حلف في الإسلام): أصل الحلف أنهم كانوا يتماثلون ويتحلفون على نصر بعضهم بعضاً ويضعون أيديهم جميعاً في جفنة فيها طيب أو غيره، ومنه الحلفاء وحلفائهم وتماثلت وغس حلفاً.

قوله (الحلقوم): فسره في الأصل مجرى الطعام.

قوله (حلق): بتشديد اللام أي لوضع الحلق والجلب المالي.

قوله (الحلقفة): بالسكون السلاح والجماعة المستبثرون، وقد فتح لامة.

قوله (أظفر للمحلقين): أي من يخلق شعره.

قوله (حلقى): مقصور أصله أن المرأة كانت إذا مات لها حليم حلقنت شعرها فكانت دعا عليها بذلك لكن لا يقصد ظاهره.

قوله (فلما حلت): أي صارت حلالاً للأزواج.

قوله (بلغت محلها): أي موضع الإحلال.

قوله (وعلى غلامه حلة): هي ثياب ذات خطوط والحلة لا تكون إلا من ثوبين، وقيل: إنما تكون حلة إذا كانت جديدة، وقال أبو عبيد: الحلل يرود اليمن.

قوله (حل حل): بالفتح وسكون اللام هو زجر الناقة للتهوض.

قوله (تحلة القسم): أي تحليل اليمين.

قوله (حل من إحرامه): أي صار حلالاً، وكذا إذا خرج من الحرم.

قوله (محلّى بفضة): من الحلبة.

قوله (كم يرك فحلل): أي انحلت قوته.

قوله (حلوان الكاهن): أي رشوته والحلوان أصله الشيء الملول.

قوله (حليلة جهار): هي المرأة ذات الزوج قيل: لما ذلك لكونها محل معه في موضع واحد.

قوله (بلغ الحليم): أي أدرك والمثلّم والحام واحد.

قوله (إذا هي احطمت): أي رأت المجامعة في النوم.

قوله (حلمة ثدي): بفتحين هو طرفه.

قوله (هو الحليفة): يأتي في الذلل للمجعة.

قوله (الحلي): يفتح ثم سكون ما تتحلى به المرأة وجمعه يضم ثم كسر وتشديد ويجوز كسر أوله، وقوله في حديث أم زرع من حلي يجوز بالفتح والجمع.

[فصل ح م]

قوله (حم): قال جامد: مجازها جاز أوائل السور أي حكمها، وقيل: هو اسم للسورة، وقيل: هو اسم الله، وقيل: تجمع من الحروف المقطعة أسماء لله تعالى، وقيل غير ذلك.

قوله (حما): بفتحين جمع حما وهو اللتان الكثير.

قوله (كأنه حيت): يوزن عطيم هو رزق السن شبه به الرجل الأسود السمين.

قوله (لا رقية إلا من حة): بالضم وتخفيف الميم وخطأ الأزهري التشديد هي فرقة السم، وقيل: السم نفسه.

قوله (وحمة وقامت تحمحم): هو صوت الفرس وهو دون الصهيل.

قوله (الحمص): قال مسلم في قريش وما ولدت ويدخل معهم حلفائهم، وقيل: سموا بذلك لتحمصهم أي تشددهم في الأمر.

قوله (حمص): مدينة بالشام مشهورة بكسر أوله وسكون الميم.

قوله (أرايت إن استحق): أي فعل فعل الأحق والأحق الجاهل المشهور، ومنه ليراني أحق، ومنه يحقروا إنساناً أي يسيروا إلى الحق.

قوله (حبل السبل): هو ما يبيع به السبل من طين وغيره فمبيل بمعنى مقعول، وقيل: هو خاص بما لم يحك نظره ولبيعضهم بالهزة بدل اللام وهو كالحمأة.

قوله (كنا نحامل): أي نحمل على ظهورنا لغيرنا.

قوله (حل على بعر أو على فرس): أي أباحها فجعلها محمولاً عليها.

قوله (وحولة وفرشا): قال ابن عباس يحمل عليها ومنه قوله: حولة الناس ولا أجد حولة.

قوله (واستحييت حمالة): يضم الهملة أي أحل عليه نفسي أو رحلي، ومنه فيستحله ويسأله الحملان.

قوله (هذا الحملان لا حال خير): هو بالكسر من الحمل والذي يحمل من خير التمر أي إن هذه المجارة التي تحمل للبنات في الأخرة أفضل مما يحمل من خير وجاء بفتح الجيم وهو تصحيف.

قوله (حالة الخطب): أي عشي بالنيمة.

قوله (تحمهم): أي نسوة وجوهمهم بالحزم وهو الفهم.

قوله (توفي حمم لأم حمية): أي تريب وهو الذي يهتّم بأمر تريبه والحميم الماء الحار وأصله المطر الذي يجمي في الحر ويطلق على العرق.

قوله (الحمنان): جمع حناة وهو صفار الحلم وهو القراد.

قوله (أحي سمعي وبصري): مأخوذ من الحسى وأصله المنع.

قوله (الحمص): فسره في مسلم بأنه أخو الزوج وما أشبهه من أقاربه، قال الأصمعي: الأخاء من قبل الزوج والأصهار من قبل الزوجة، وقال أبو علي القتالي الأصهار يقع عليهما جميعاً.

قوله (حبة): أي لنا وضرباً.

قوله (حى الله): أصل الحسى المنع أي الذي منعه.

قوله (بين مكة وحجر): بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح الياء قبيلة مشهورة باليمن وسي بها الرضخ.

[فصل ح ن]

قوله (الحنتم): فسره في الحديث بالجرار الأخضر، وقيل: الحمر، وقيل: البيض، وقال الحري جزار مرققة، وقيل: الحنتم المازدة الجبوية.

قوله (فاحتث): أي يفعل فعلاً يطرح عنه الحث أي الإثم، ومنه لم يلفوا الحث أي لم يتركوا فكبح عليهم الإثم، وأما قول عائشة ولا تحتثي لندي فهو على الأصل أي لا أفضل فعلاً يوجب الحث، وقال في المتن تحتث أي تبرأ وأراد طرح الإثم.

قوله (حناجرهم): الحنجره الحلقوم.

قوله (هضب عثود): أي مشوي وكذا فضاء بسجل حنيد.

قوله (الحخوط): هو ما يطيب به البيت، ومنه فحنته وانحطت.

قوله (الحيفية): أي الملة المستقيمة، وقوله حنيفاً هو الواحد وحضاً للجماعة، وقال أبو عبيد الحنفاء عند العرب من كان على دين إبراهيم وأصل الحنف الميل والمعنى

مال إلى الإسلام.

قوله (فحككه): التحريك إدخال الإصبع في فم الصغير عند ولادته والحكك باطن أعلى القدم.

قوله (لأحسكن): أي لأستأصلن يقال: أحسكت فلان ما عند فلان من علم أي استقصاه.

قوله (ولهم حين): أصله ترجيع الناقة صوتها لولدها، ومنه فمن إليه الجلب حين المشار أي الناقة.

قوله (حين): بالضم هو الولد الذي يقرب الطائف منه وبين مكة بضعة عشر ميلاً وكانت به الوقفة المشهورة.

قوله (وأحياه على ولد): أي اشتقه يقال: حنا عليه يحنو حنوؤه ومنه فرائده يحنأ عليها قال الخطابي المخطوط بالحاء للمهابة، ووقع في الرواية بالميم.

قوله (حتى رأسه): أي أماله.

[فصل ح و]:

قوله (حويها): قال ابن عباس أي إنشأ، ومنه تحويها أي غلغوا الحويها وهو بالضم ويحوي فتح أوله.

قوله (ولا يهلون في صلورهم حاجة): قال الحسن أي جسد، وقوله على حاجته أي التخطو وغرو، وقوله لأن كانت له حاجة إلى أهله كتابة عن الجماع.

قوله (اصحود): أي غلب.

قوله (حواري وحواري القريش): قال سفيان الحواري الخاص، وقيل: سمي الحواريون لباس ثيابهم ويطلق الحواري على الخفائص والمخيل والمخلص والناسخ والمخلص والمجاد والمفضل ومن يصحب الكثير ومن يصلح لحلاقة كثيرة.

قوله (حار عليه): أي رجع.

قوله (الخور العين): أي يمار فيها الطرف.

قوله (بالخورانية): نسبة إلى خوران بالفتح وهي مدينة مشهورة.

قوله (الهاورد، وقوله بالهورد): الهورد المراجعة.

قوله (حواشي أمواهم): أي أطرافها.

قوله (جعلت نحوته): أي جعل له حوضاً يتجمع فيه الماء.

قوله (يحوطك): أي يصرتك.

قوله (حاك في الصلص): أي تردد.

قوله (حولاً): أي سنة.

قوله (لا حول ولا قوة): أي لا حركة إلا بالله، وقيل: الحول الحيلة، وقيل: الانصراف.

قوله (ما حال بينهم): أي حيز.

قوله (ويحمل بعضهم على بعض): من أحال إذا مال أي يحمل بعضهم على بعض من كثرة الضحك، وكذا وقع عند مسلم.

قوله (أحالوا إلى الحصن): قال أبو حيد إحال إلى المكان أي تحرك.

قوله (الحوالة): مشهورة وهي تحول الدين.

قوله (الحام): أي فعل الإبل.

قوله (يحويها بعبادة): أي يحمل حوية تركب عليها وهي كساء ونحوه يحشى بشي. ويدل حول سنام الجبر وهي بالشدشد وحكي التخفيف والجمع الحوايا.

قوله (الحوايا): قال ابن عباس المياهر وهي تسمية الشيء بما يحمل فيه.

[فصل ح ي]:

قوله (شر حية): بالكسر أي حالة والحية أيضاً للسكة والمخافة، ويقال فيها

حوية بالواو ويفتح أوله ويضم.

قوله (ضحاد): أي مائل.

قوله (الحقرة): بالكسر بلد بالعراق خربت.

قوله (طحيس): هو غلط الأنط بالتر والسن.

قوله (تحوذوه): أي تزوونه.

قوله (من محيى): أي من عيذ أو معذل، وقوله فحاصوا أي نفروا.

قوله (الحقن): معروف، وقوله الحيفة بالفتح هي المرة الواحدة وثياب حيشي بكسر الحاء أي الحالة وإمرأة حافض ولا يقال حافضة والاستحاضة معروفة وهي اتصجار عرق من المرة يخرج الدم من فرجها والمراة مستحاضة.

قوله (وأحاطت به عطيتته، وقوله وأحيط بهم): أي دنوا من الملكة.

قوله (حاق): أي نزل.

قوله (يحق بهم): أي يزل.

قوله (على حبال الله ووجهه): أي مقابلته.

قوله (حان وحالت): أي وقع حينها ويصحبون الصلاة أي يطلبون حينها أي وقتها، ومنه تحينوا ليلة القدر كله من الحين، وقوله ومتاعاً إلى حين قال الحين عند العرب من ساحة إلى ما لا يحصى عدده والراد هنا يوم القيلة.

قوله (جهداً وحياً على الفلاح): كله معنى أثبوا وسيأتي معنى ملا في الماء.

قوله (كان حياً): أي شديداً بالحياة.

قوله (الحيات): جمع حية وهي السحرة.

قوله (والشمس حية): أي باقية على شدة حرها.

قوله (الحيات): جمع حية وهي أثنى الثعالب، قال الحيات أجناس الأناسي والأساود والجان.

قوله (سيد الحية): هو اسم لمثل القيلة ثم سميت القيلة به.

حرف الحاء المعجمة

[فصل خ ب]:

قوله (حيات لك خيما): بالفتح وسكون اللوحة مهموزاً، ومنه يخرج الحب والكسر في اللوحة بوزن عظيم وهو اسم ما خيانه فعيل بمعنى مفصول واختبى دعوتى أي أخرج واختبى أنا أي أستر والحياة بالكسر من بيوت الأعراب، وقد يستعمل في غيرها والجمع أحياء وأخية، ومنه أهل أحياء.

قوله (الحب): أي الإسراع، ومنه يجب ثلاثة أطواف أي يسرع في المشي.

قوله (ويشر المصعبين): أي المظمتين كلنا في الأصل وهو تفسير باللازم.

قوله (غيت الحفلة): بفتحين وآخره مطلق وغيت الغضة هو الرديء منهما، وأما إذا كثر الخبث فلراد به الفجور.

قوله (الخبث والخبثات): قيل ذكران الشياطين وإنثاهم أو الخبث الشر كله والخبثات لخطايا أو الأعمال للمؤمنين.

قوله (ولا عيطة): بالكسر لود بالخبث الحرام أو الرية، وقيل: بيع أهل المهد.

قوله (غيت الغصن): أي قتيلاً غير نشيط، وقوله لا يقل أحد غيت نفسي كره الاسم فقط، وقوله الدواء الخبث فسره السرمضي في روايته السم، وقال غيره الحرام، وقوله ثمن الكلب غيت أي حرام أو مكروه أو فاسد، ومنه من أكل من هذه الشجرة الخبث فإن غيها من جهة كراهية واحتما.

قوله (لهي عن المغيرة): هي الزراعة على جزء يخرج من الأرض وأصله أن أهل خير كانوا يتاملون كذلك جزم بذلك ابن الأعرابي، وقال غيره الخبير في كلام الانتصار الأكار.

قوله (عزوة واحدة): هي الطلعة بالهلملة وزناً ومعنى وللمراد الرفيف.

[فصل خ ت]:

قوله (يخطه): أي يستغله ويرواه ليقته أو يسمع كلامه بغير علمه.

قوله (خمامه مسك): أي طيبه.

قوله (خاتم النبين): أي آخرهم.

قوله (الحفان): هو الموضع الذي يقطع من الفرج ثم استعمل للفعل.

قوله (خعه): بالتسريك أي صهره.

[فصل خ د]:

قوله (الأغلود): شق في الأرض مستطيل.

قوله (ذوات الخنور، وقوله من غلواها، وقوله في غلواها): الخنور ستر يكون للجارية البكر في ناحية البيت، وقيل: الخنور البيت.

قوله (غلدشها هرة، وقوله غلوشاً في وجهه): الغدش قشر الجلد يعود لو نحوه ولو لم يدم.

قوله (الخداع ويخدع وخديعة): كله من إظهار غير ما يكتم، وقوله الحرب خدعة من ذلك والمشهور فيه يفتحن ويقال: بالضم ثم السكون ويقال: بالفتح ثم السكون وحكي فتح الدال فيهما.

قوله (خدج الساقين): يفتحن وتشديد اللام بدلها جيم أي عتلى الساقين، وقوله خدلاً مثله لكن بلا جيم والدال ساكنة وكسرهما الأصلي.

قوله (خدلم سولهما): أي الخلائيل الواحدة خدلم يفتحن.

قوله (أخدان): أي أخلاء جمع خدن الكسر وهو الخليل.

قوله (مخدعين مستخدعين): هو بالحاء للمجمة والدال للهلملة معناه السير السريع قال كعب بن زهير في وصف الناقة:

مخددي على نثرات وهي لاهية يقال مخددي مخددي غلداً فهو عداد

[فصل خ ذ]:

قوله (حصي الخفاف): هو الذي يرمى به بين الإبهام والسبابة.

[فصل خ ر]:

قوله (حرب المدينة): يفتح أوله وكسر ثانيه أو كسر أوله وفتح ثانيه جمع غربة وهي الحاربة.

قوله (ولا فاراً غربة): أي بسرعة فيطوه يفتح أوله إلا الأصلي فيالضم والراء ساكنة، وقال في أواخر الحج الحرة البلية، وفي رواية للمستطلي يعني السرعة، وقال الخليل: الحربة بالضم الفساد في الدين وهو مشتق من الحاروب وهو اللص ولا يكاد يستعمل إلا في سرقة الإبل ويقال: المختص بالإبل الحاربة، وقال غيره: الحربة بالفتح السرعة، وقيل: المييب، وبالكسر هيئة الحاروب.

قوله (عزياً): يوزن فعل مثله هو الماهر بالمدينة.

قوله (عرجاً معلوماً): أي أجراً.

قوله (كان يأكل من خراجهم): أي غلتهم.

قوله (المخردل): أي الملقط، ومنه قوله ومنهم من يخردل.

قوله (مخزورت عنها): أي سقطت، ومنه فخر حليه وخز إلى الأرض.

قوله (مخززان، وقوله أخزض غربة): هو خياطة الجلود.

قوله (تلقى عرصها): بضم أوله هي الحلقة التي في الأذن.

قوله (فحل الخراصون): أي الكذابين، وقوله يخرصها بالفتح أي يجرزها ويقدرها والخرص بالكسر الاسم وبالفتح اسم الفعل، وقيل: لفنان في الاسم والمصدر بالفتح، وأما الذي بمعنى الكذب فيالفتح فقط.

قوله (عقراط السيف): أي بسله.

قوله (عقراً وعقراً وعقراً): كله من الحفرة بالضم وهي الفاكهة والمخرف وعاء يجمع فيه الفاكهة، ومنه يخترق لهم أي يمسح، وقال الأصمعي: المخرف جنه النخيل وأطلق للمخرف على البستان.

قوله (عقراء): أي لا تحسن العمل.

قوله (لا عازم): أي لا يقص.

قوله (العزام قوله): أي انقضاه.

[فصل خ ز]:

قوله (على عزير): هو حيس يصنع من النخالة.

قوله (ما ليست عزراً): هو ما خلط من الخبز بالوبر ونحوه.

قوله (الحزف): هو ما استعمل من الطين المشوي.

قوله (كل ما عرق): أي شق وقطع.

قوله (عقزلونا): أي يزولنا.

قوله (عقزامة): هي حافة من شعر يجعل في أنف البعير الضعب ليرتاض.

قوله (العزائن): جمع عزانة وهي ما يجزّن فيه الشيء.

قوله (غير عزابا): أي غير مهانين ولا مضطوحين ومنه قوله لغزبهما أي تقضمهما ولا تجزني ولا يجزبك الله.

[فصل خ ص]:

قوله (عاصتاً، وقوله عصاً): هي كلمة زجر قال في الأدب غصات الكلب أبهته طرفاً غصتاً مبعته.

قوله (عسر أي حلال): وهي تفسير باللازم لأن الفصال خاسرة، ومنه غبت وعسرت أي حلتك وعسرت الحيز.

قوله (عصفت الشمس): يفتحن قيل الخسوف في الكل والكسوف في البعض وهو أول من قول من قال الخسوف للقمر والكسوف للشمس لصحة ورود ذلك في الصحيح بالحاء للشمس والخسوف في الأرض أن تنور هي أو من حل بها.

[فصل خ ش]:

قوله (عشيب مستندة): جمع عشبة وأعشاب مكة جبلها أبو قيس وقطيعان.

قوله (عشعشة): أي صوت.

قوله (عشاش الأرض): يفتح أوله ويجوز الكسر والضم وهي الحشرات ولبعضهم عشيش يوزن عظيم وهو بمناء وصحف بعضهم الحاء بالإعمال وفسرها بالنيات وهو غلط.

قوله (الغاشعين): أي اللؤمين حقاً وهو تفسير باللازم وأصل الغشوع هو التلألؤ والسكون ويظهر بغض البصر وخفض الصوت.

قوله (صممت عشفة): يفتحن وتشكين الثاني هو الصوت الذي ليس بشدهد.

[فصل خ ص]:

قوله (عصبة): أي ذات عصب.

قوله (خاصرتي وأعطت خاصرتاهما): الحاضرة معروفة وهي الحصر ومنه قوله نهي عن الحصر في الصلاة ونهى أن يصلي الرجل مختصراً معناه أن يصلي وهو متوكف على خاصرته أو يصلي ويده عصاً يتركها عليها مأخوذة من المختصرة، وقيل: معناه أن لا يتم ركوعها ولا سجودها، وقيل: أن يقرأ من آخر السورة آية فصاعداً ولا يتم السورة. قلت: وهذا كله تفسير الاختصار لكن رواية الحصر تزيد الأول.

قوله (خصاصة): أي حاجة.

قوله (أخصف نظري): أي أشرحها وأصل الخصف الضم والجمع، ومنه يصفان عليها من ورق الجنة أي يجمعان بعضه إلى بعض.

قوله (خصفه): بفتحتين وحجرة خصفه هي حصير من خوص.

قوله (خصلة من الفاق): أي جزء أو شبة أو حالة وأصل الخصلة حمة مفردة في الجسم.

قوله (الخصم): بفتح أوله وكسر ثانيه أي كثير الخصام والخصم بفتح ثم سكون يطلق على الواحد والجمع مؤنثاً ومذكراً

قوله (ما سذ منها من خصم): بالضم ثم السكون أي ناحية وطرف والمراد به هنا ثم الرواية الأسفل.

قوله (يستخصي): يستعمل من الخصاء وهو قطع الذكر أو سلّ الأكتين.

[فصل خ ض]:

قوله (المخضب): بكسر أوله وفتح ثالثه شبه القصيرة ينسل فيها الثياب.

قوله (مخضود): قال جامد: للفرج حلاً ويقال: الذي لا شوك له.

قوله (مخضرة حلوة): أي ناعمة مشتهة والمخضر من الثبات الرخص الطري.

قوله (هي عن بيع المخاضرة): هي بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

قوله (لا آكلة الخصى): بفتح ثم كسر وحكي بضم ثم فتح وليضمهم آكلة الخضراء بالماء قال الأزهري: المراد ما له أصل خالص في الأرض ثلاثية تشبهه وتكثر منه لأنه يبقى فيه خضرة ووطوة.

قوله (مخضراء قرش): أي معظمهم وقوله كنية خضراء أي ملبسة أطلق على سواد الحديد خضرة.

قوله (مخضعات): بضم أوله ويكسر أي مثلاً وهو مصدر خضع أو جمع خاضع.

[فصل خ ط]:

قوله (خطا): أي إنشأ وهو اسم غطت والمخطأ مفتوح مصدر من الإنم وغطت بمعنى انشأت.

قوله (على عطية أخيه): بالكسر وهو التكلم في ذلك في النكاح، وأما في الجمعة والعيد وغيرهما فيضم أوله.

قوله (وعزلي في الخطاب): أي الكلام.

قوله (حتى يخطئ): بكسر الطاء ومنهم من يضمها أي يوسوس ويخطر في شبه أي يتمايل.

قوله (يخطر بنفسه): أي يلقيا في المهالك.

قوله (خطأ): بضم أوله أي قضية، ومنه خطئة رشد أي امر حق.

قوله (حتى أصبح خطيطة): أي صوت نفسه وهو نائم ويرى خطيطة بالفتن للمعجمة وهو المعروف في اللغة.

قوله (أخذ خطياً): بفتح أوله وحكي الكسر أي رعباً منسوباً إلى الخط موضع بالبحرين.

قوله (فمن وافق خطه فلذاك): أي علم مثل علمه.

قوله (خط خطاً): أي علم علامات في الأرض ومنه قوله: فخطت بزجه.

قوله (يخطقه الطين): أي يذبح به بسرعة ومنه قوله فخطقته.

قوله (خطيفة): أي حصيد وزناً ومعنى: وقيل: تكون من اللبن، وقوله إن اللبن خطفة أي يخطفون بسرعة.

قوله (أخذ خطامه): هو الحبل يشد على رأس البعير، ومنه خطوم، وقوله خطم بفتح أي جامت الضربة في موضع الخطام والخطم مقدم الأنف، ومنه خطم الحبل.

قوله (خط رجلاه، وقوله خطان): هو من الخط، وقوله خطوات جمع خطوة وهو بالضم ما بين ثقل القدم في المشي والفتح المصدر ويقال: خطوت خطوة واحدة وجدها خطوات بالفتح وجدها أيضاً خطأ، ومنه كثرة الخطأ.

[فصل خ ف]:

قوله (خفت): بكسر اللام أي مات أو قرب من الموت.

قوله (لا تخسروا، وقوله إنا كرهنا أن نخسرك): يقال: انخسرت الرجل إذا غدرت به وخسرت إذا أجزته.

قوله (فخضهم): أي سكتهم وقوله فخضت عاليه أي أملت، وقوله فخضوا أصواتهم أي أخفوها، وقوله فخض البصر أي أماله، ومنه يخض القسط ويرفعه، وقوله خاضعة أي تخض قوماً إلى النار رافعة أي ترتفع قوماً إلى الجنة.

قوله (وأخضاهم): بالتشديد وخضاهم بالتخفيف جمع خضيف.

قوله (خف): خلاف للرجل من جلود.

قوله (الخفلة): كالسنة من النرم وأصله ميل الرأس.

قوله (من طرف خفي أي ذليل): كذا في الأصل وهو تفسير بالمعنى، وقوله أخف علينا أمر بالإخفاء، وقوله يتخافون أي يتراجعون سرّاً.

قوله (خالت): أي سار.

[فصل خ ل]:

قوله (خلعت القصواء): بفتحتين مهموزاً أي امتدت من المشي وهو كالجران للفرس.

قوله (حب إليه الخلاء): بالمد أي الخلوة.

قوله (إن كان عليها): أي خدمها.

قوله (لا خلافة): أي لا خليفة.

قوله (غلبة): بالضم هو ليف ويطلق على الحبل المتخذ منه.

قوله (خليلج): أي نهر يخرج من جب وخليج الوادي جانبه.

قوله (أخطبوا دولي): أي اتكلموا أو انتزعوا مني، ومنه ليخطبجن.

قوله (خطسه الشيطان): أي يأخذه سرقة بسرعة.

قوله (أخلص إليه): بضم اللام، وقوله خلصت إلى عظمي، وقوله خلص لي من عمله، وقوله لسنا خلص إليك، وقوله خلص في أهل الفقه، وقوله إذا خلص للمؤمنون قال في البارع خلص فلان إلى فلان وصل إليه ويطلق على السلامة والنجاة، وقوله: وروعت المخلصين بفتح اللام أي المختارين والمخلص بالكسر السلام من الراء، وقوله: خلصوا نجياً قال في الأصل معناه اعتزلوا.

قوله (لو الخلفة): هو بيت صن كان ببلاد دوس.

قوله (خلططين): أي شربكين والخلطاء الشركاء والخلط من التمر بمعنى المخلوط، وقوله: ما له خلط أي ما يخالطه شيء من ثقل الطعام إذا خرج.

قوله (الخلع): بالضم وسكون اللام معروف في أبواب الطلاق.

قوله (وقد كانت هليل خلعموا خلعباً وخلوعاً): أي أخرجوه من حلفهم فكانهم نزحوا اليمين التي لبسوها معه.

قوله (تخطف ألبينا): أي يضع هذا حين يرفع هذا.

قوله (خلوف فم الصائم): أي تغير رائحته قال عباس الأكثر يقولونه بالفتح ويضمهم بالضم وبعضهم يهما.

قوله (ونفروا خلوف): بالضم أي رجالنا غيب.

قوله (الخلوف): الخائف الذي خلقك تقدم بمدك ومنه يخلفه في الغائبين.

قوله (خلفة لمن أراد أن يذكي): قال في الأصل من فاته حمل من الليل أدركه بالتهار.

قوله (أو ليخافن الله بين وجوهكم): قيل: تحوّل إلى آفاتهم.

قوله (أو خلقت): بكسر اللام جمع خلفة وهي التي يضي لها نصف الحمل.

قوله (خلالك وخلفك واحد): أي من بمدك.

كساء مريح له علمان.

قوله (يعرض ثياب خضى أو ليس): وذكره أبو عبيدة بالسین المهملة وفسره بالثوب الصغير، ووجه ما في البخاري على أنه تذكير الخصيصة.

قوله (أصابه حصص ورايت به حصصاً): فتح الميم أي ضموراً في بطنه من الجوع ويعبر عن الجوع به، قال في الأصل خصصة أي جعاجة.

قوله (أخص قلعه): هو المتجاني من باطنه على الأرض.

قوله (الحمط): هو الأراك.

قوله (ظل رقيق): أي دهب والحيلة كساء ذات خل من أي لون كان، وقيل: الحميل الأسود من الثياب.

[فصل خ ن]:

قوله (أختاً اسم عند الله): أي أفتش مشتق من الحقن وهو الفجور.

قوله (خلف المخش): أي التكرار المتطاف المتخلق بخلق النساء.

قوله (أخت في حجري): أي مال وإنتى عند الموت.

قوله (لم يحضر اللحم): أي لم ينق.

قوله (خس الإيهام): أي قبضها.

قوله (خسة الشيطان): أي قبض على قلبه، ومنه الخناس بلفظ المبالغة منه.

قوله (الخنس): هي النجوم التي تخنس في جفراها أي ترجع، وقيل: لأنها تغيب بالتهار وتظهر بالليل وخصها بعضهم بالسجة السجارة وبعضهم بالخسة ما سوى القمرين.

قوله (الخنص): هي الإصبع الصغرى، وقد يطلق على الوسطى.

قوله (أختع اسم): أي أذل.

قوله (هم خنين): أي بكاه له صوت فيه غنة.

[فصل خ و]:

قوله (خوخة): أي كوة بين بيتين عليها باب صغير.

قوله (روضة خاخ): موضع يقرب حراء الأسد، ووقع في رواية أبي عوانة بمهمة ثم جيم وقالوا إنها تصحيف.

قوله (خوار): هو صوت البقر.

قوله (خوز وكرومان): الخوز جبل من المعجم وكرومان بلد.

قوله (خويصة): تصغير خاصة أي حاجة تخصه.

قوله (خوصة): أي منسوجة بالذهب.

قوله (خصوفضون): بالمعجمين أي بتليسون.

قوله (على تخوف): أي تنقص تضرباً وخيفة من الخوف.

قوله (خوننا): أي أطينا.

قوله (أخوانكم خولكم): أي خدمكم وعبيدكم.

قوله (يتخولنا): أي يصلحنا، وقال أبو عبيدة أي يذلنا.

قوله (خامة الأروع): هي أول ما يبنت منه يكون غضاً طرياً أو ضعيفاً.

قوله (خوان): بكسر أوله وضمه هو المائلة للعدة للأكل وشذ من أثبت في أوله همزة بلفظ جمع أخ.

قوله (خاوية): أي لا أئس فيها.

[فصل خ ي]:

قوله (خبة لك): أي حرماناً.

قوله (أستخورك): أي أطلب خيرتك.

قوله (خلافان): أي إقليمان وهو بلغة اليمن.

قوله (ولجعت له خلفاً): يسكون اللام أي باباً في الظهر.

قوله (إذا وعد أخلف): أي فعل خلاف ما ذكر أنه يفعله.

قوله (هم أخالف إلى رجال): أي اتصدعهم من خلفهم أو انحالف عنهم ليأي مشتقاً بالصلاة لأخضعهم على غرة.

قوله (خالقوا الناس): أي تخلقوا لهم بخلق حسن.

قوله (أخلاق): أي كذب وأصله من الخلق كان الكاذب يخلق ما يقول.

قوله (أهلي وأخلفي): أي أطيبي يقال: خلق الثوب وأخلق ولبعضهم أخلفي بالقاء.

قوله (فوب خلق): بفتحين أي بال.

قوله (خلق للإمارة): أي حقيق بها.

قوله (أني مخلوق): أي طيب مخلوق يزخران.

قوله (لا أخلاق): أي لا نصيب.

قوله (أخلافهم على خلق رجل واحد): بفتح أوله وسكون اللام للاكثر وللنفس بضمين.

قوله (يقتل أصول شهره): أي يفرق شهره ليدخله الماء.

قوله (لا يبع فيه ولا خلال): أي غائلة، وقوله: ولا خلة أي مودة ومنه قوله: خلة الإسلام أي مودته والخلة مثله الخاء والكسر أشهر في الخل ووجه عياض الفتح وحكى الفراء الضم والخليل الصادق الخالص المختص بالمودة الذي لا خلل عنده في شيء من ذلك.

قوله (أخلخل خديجة): جمع خلية أي صديقة.

قوله (في أخلخلها): بالضم أي حلالها أقام الواحد مقام الجمع والخلة بالفتح الخصلة والحاجة.

قوله (أخللكم): من التخلل «ونجرتنا خلاهما» أي بينهما ومن خلال السحاب أي أصعاف السحاب.

قوله (أخلا منها): مقصوداً أي ذهب شبابها.

قوله (لا يخطئ خلاها): مقصود ومن مده فقد أخطأ وهو التبت الرطب.

قوله (لست لك بمخلية): أي متفردة بك.

قوله (كانوا يستحيون أن يتخلوا): أي يتكشفوا عند قضاء الحاجة.

[فصل خ م]:

قوله (خاملين): أي هامدين، وقوله: خدت النار سكن لها.

قوله (أخمر ما غامر العقل): أي غطاه وهو وارد على من زعم اختصاصه بماء العنب، وقد ثبت في مسلم كل مسكر خمر.

قوله (الخمرة): بالضم حصير صغير مضفور بقدر الوجه والكفين.

قوله (على خمارها): هي سترة الرأس والجمع خمر بضمين.

قوله (خمر إناءك): أي غطه، ومنه ألا خمرته وخمرت وجهي.

قوله (والخميس الجيش): قيل سمي الجيش بذلك لأن له قلباً ومقدمة وساقة وميمة وميسرة، وقيل: لأنه خميس، ورده عياض بأن التخميس أمر شرعي والعرب شأنها أن تقول للخمس خميس وللنصف نصيف، والخميس يضم الميم وإسكانها جزء من خمسة أجزاء الفينة.

قوله (خوش): أي خندوش وهي المرحلات التي لا أثر لها، ومنه اقتص شريح من خوش.

قوله (في خوصة): قال الأصمعي كساء من صوف أو خز معلّم، وقال أبو عبيدة

قوله (بين عورين): هو مصدر اختار، كما قال القاضي.

قوله (عورات حسان): واحدها خيرة بالفتح.

قوله (خبر دور الأنصار): أي أفضل.

قوله (بيع الحيران): أي التخيير.

قوله في فضل جعفر (كان أعجب الناس): ولعظمهم بغير ألف في أوله وهو المشهور، قال ابن مالك إثبات الألف هو الأصل في أفضل التفضيل لكن لم يستعملوا في الخير والشر إلا خبر وشر كقوله تعالى: ﴿شر مكاتباً﴾ و﴿خير ثواباً﴾ وقد استعمل الأصل في بعض الأحاديث كقوله: ومنه قول رؤية:
يا قاسم الخمرات وابن الأحمر

وعن أبي قتادة أنه قرأ سجدون غداً من الكتاب الأثر بفتح الشين وتشديد الراء.

قوله (المخيط): بفتح الميم وكسر الخاء أي الثوب ويكسر ثم تكون أي الإبرة.

قوله (عيف بني كنانة): هو الوادي المعروف بالمحصب.

قوله (يخيل إليه): أي يظن، وقوله: يخال لي مثل يخيل لي.

قوله (لا أخاله): أي لا آخذه.

قوله (عجلاء): أي تكبراً ومرحاً، ومنه غير لزمه من عجلة.

قوله (الحلال والمخال واحد): قال ابن مالك صواب الأول الحلال بحذف التاء لكثرة انتهى ويروى أن يكون بالثناة من تحت وهي رواية الأصيلي.

قوله (إذا رأى عيلة): أي سحابة يخيل فيها المطر.

قوله (أوجس عيفة): أي أشعر خوفاً فلعبت الروا لكثرة الخلاء.

قوله (عائلة الأعمى): هو النظر إلى ما نهي عنه وهو بلفظ المصدر كقولهم عافاه الله عافية.

قوله (جمل غيان): أي خنار جيد.

حرف الدال المهملة

[فصل د أ]:

قوله (داء): أي مرض.

قوله (داب): أي حال قاله مجاهد: في تفسير قوله: ﴿كتاب آل فرعون﴾ والدا ب الحال الملازمة، ومنه دأبي ودأبهما.

قوله (تدأداً): أي تتل كما في الرواية الأخرى يقال: تدأداً وتدعه إذا انحط من علو إلى سفلى.

[فصل د ب]:

قوله (الدباء): عمود ويقصر القرح.

قوله (دابة الأرض): أي الأرض.

قوله (من دهباج): هي الثياب المتخذة من ليريس، وقد يفتح داله.

قوله (برا الدين): بفتح الباء هو المجرح الذي يكون على ظهر البحر.

قوله (غلاماً عن دين): أي بعد موته.

قوله (داب): أي آخر.

قوله (لا تدابروا): أي لا تقاتلوا.

قوله (مغل الظلة من الدين): بسكون الواو جماعة النحل، وقيل: الزنابير.

قوله (الديور): هي الريح الغربية.

[فصل د ث]:

قوله (يا أيها المنذر، وقوله دثروني): أي طعنني.

قوله (أهل الدثور): أي أهل المال الكثير.

[فصل د ج]:

قوله (مدجج): أي كامل السلاح والآلة.

قوله (الذجال): أي الكتاب.

قوله (شاة فاجن): دح هي ما تألف البيت من الحيوان.

[فصل د ح]:

قوله (دحوراً): أي طرداً ومدحورين أي مطرودين.

قوله (لدحض الشمس): أي تزول عن كبد السماء.

قوله (الدحض والطين): أي الله يكون منه الزلزل، وقوله: دحض مزله مثله ليحضروا ليزلوا والدحض الزلزل زللاً لا يثبت فيه قدم.

قوله (دحاهما): أي بسطها ودحى السيل أي بسط فيه ما ساقه من تراب.

[فصل د خ]:

قوله (لن أدخى): أصله من الدخر بالذال المعجمة فلما أدمجت في تاء افتصل قلبت دالاً والمذكر الكتوز.

قوله (الدخ): قيل هو لغة في الدخان، وقيل: نبت موجود بين النخيل قاله الخطابي ورواه عياض.

قوله (فاخرين): أي خاضعين وأصله من الذلة داخل أي ذليل.

قوله (فوجلت فاعلاً لهم): أي بيتاً أو غداً.

قوله (مدغلاً): أي مكاناً يدخلون فيه.

قوله (فاعلة لزاره): طرفة الذي يلي الجسد.

قوله (دغلاً): بفتح الدال أي مكرراً وخديعة.

قوله (دغائاً): هو ما يصعد من النار.

قوله (على دخن قلت وما دخته): أي غير صاف ولا خالص.

[فصل د ر]:

قوله (رافارام): أي اختلفتم كما في الأصل وهو من الرد وهو الدفع فالمنى دفع ذلك بعضهم عن بعض.

قوله (يلدزون): أي يلغمون ودرته عني دفعته.

قوله (الدرجة): بكسر أوله وفتح ثانيه جمع درج بضم أوله.

قوله (دراج زفرم): جمع درجة بفتحتين وهي السلام.

قوله (مستطو جهم): من التدرج وهو القلة من الشيء إلى الشيء على مهل.

قوله (لبن الدر ويمنع درها ويلد لينها): أي يندقق.

قوله (ملعواً): أي يتبع بعضها بعضاً.

قوله (الدرد): الدرد بالتحريك سقوط الأستان.

قوله (لدرد): أي تدرج وزناً ومعنى.

قوله (يلدارسه القرآن): أي يقرأ معه.

قوله (بيت المدراس): هو البيت الذي يقرؤون فيه والمدراس مفعول من المدرس، ومنه فوضع مدراسها يده.

قوله (دراسهم): أي تلاوتهم، وقوله: خفت دروس العلم أي ذهابه.

قوله (أدراعه وليس الدرع): أي الثوب الذي يلبس في الحرب.

قوله (الدرك الأسفل): هو اسم من الإدراك ويقال: الدرك بفتح الراء وسكونها ومنه قوله دركاً لقضاء حاجته ومنه قوله: درك الشقاء أي لحاق الشقاء.

قوله (فأركوا): أي اجتمعوا كما في الأصل وكان المراد خلق بعضهم بعضاً.

قوله (من دولة): أي من وسعته.

قوله (دونوك): هو ضرب من الثياب له خمل قصير.

[فصل د ص]:

قوله (دسره البحر): أي دسره، وقوله: ذلت ألواح ودمر هي إصلاح السفينة.

قوله (دسته في ثوبه): أي غيسته.

قوله (دسها): أي أغواها وأصله دمس أي وضع الشيء بخفية.

قوله (في دسكرة بجمع): الدسكرة بناء كالقصر.

قوله (دسواء وكلما دسعة): أي متغيرة اللون إلى السواد أي وسخة كالثوب الذي أصابه الدسم من الزيت وغره وكان ذلك من العرق، وقيل: كان ذلك لونها الأصلي فإن في بعض الروايات سوداء.

[فصل د ع]:

قوله (أدعج): أي شديد سواد العين.

قوله (يدعون): أي يدعون من دعمت كلها في الأصل.

قوله (فدعه): يأتي في الدال للمجعة.

قوله (من لم يحب الدعوة): يفتح الدال على المشهور هي الطعام.

قوله (يدعوى الجاهلية): هي قولهم يا آل فلان، ومنه حتى تداعوا.

قوله (بدعاة الإسلام): بكسر الدال بدعوتهم وهي التوحيد.

قوله (دعاة على أبواب جهنم): أي يدعون الناس إلى العمل بما يورج فيها.

قوله (دعار طي): بضم أوله والتشديد جمع داعر وهو الشرير يطلق على المفسد والسارق.

[فصل د غ]:

قوله (تدغرون أولادكم): يفتح أوله هو غمز الحلق بسبب المثرة وهي المسماة بسقوط اللهاة.

[فصل د ف]:

قوله (بين الدفينين): أي حافتي المصحف.

قوله (دفد دافة): الدف بالفتح السير الذي ليس بشديد.

قوله (تدلفان): أي تضربان بالدف وهو بالضم ويفتح وهو الذي يضرب به في الأعراس.

قوله (دف نعليك): بالفتح أي صوت مشيتك فيها.

قوله (الدفء): ما استدفأت به.

[فصل د ق]:

قوله (فاندلت عنيها): أي انكسرت.

قوله (دق الباب): أي ضربه.

[فصل د ك]:

قوله (دكت): أي زلزلت، وقوله: فدكتا، وقوله: فدكتن جعل الجبال واحدة.

قوله (حتى دكن): أي صار لونه اذكن وهو الشديد السواد.

قوله (دكه دكا): أي ألزقه بالأرض وناقة دكاه لا سنام لها والدكنك من الأرض مثله.

[فصل د ل]:

قوله (والدجلة): هو بالضم وسكون اللام سير الليل كله ويقال: يفتح الدال ويفتح اللام أيضاً وكذلك قوله: فادجلوا قبل هو سير الليل كله ويقال: أدكج بالتشديد سار آخر الليل وأدليج بالتخفيف سار الليل كله وهذا قول الأكثر، وقوله: فلقيناه متلجاً هو من أدكج أي سار آخر الليل.

قوله (تدلق ألقابه): أي تخرج ألقابه.

قوله (ذلك): أي عالج إخراج الوسخ.

قوله (دلوك الشمس): هو من زولها عن الاستواء ويأتي بمعنى الغروب.

قوله (دل الطريق): أي مديته.

قوله (أشبه الناس سمّاً ودلاً): أي مدياً وهي الطريقة الحسنة.

[فصل د م]:

قوله (من دماس): بكسر أوله ويفتح أي حمام.

قوله (دعوا وجهه): أي جرحوه فخرج منه الدم.

قوله (الدمان): بالفتح والضم وتخفيف الميم هو فساد الطلع ويقال: إن داله مثله.

[فصل د ن]:

قوله (الننس): أي الوسخ.

قوله (الدنان): بكسر الدال جمع دن بالفتح وهي الحياية.

قوله (دانية): أي قرية.

قوله (الجمرة الدنيا): بكسر الدال وغسمها أي القرية.

قوله (الدنية): أي الحفيرة وزناً ومعنى.

[فصل د هـ]:

قوله (تدعه): تقدم في تداد.

قوله (دعش): أي ذمل وزناً ومعنى، ومنه فدعشت.

قوله (دهاقا): أي مثله قاله ابن عباس.

قوله (الدعقان): بكسر أوله وبالضم أيضاً فارسي معرب: أي رئيس القرية.

قوله (مدعاهتان): أي سوداوان من الري.

قوله (مدعنون): أي مكذبون مثل: «دعوا لو تدمن فيدعنون» كلها في الأصل وكأنه تفسر باللازم وإلا فالإدعان من المداعة، ومنه قوله مثل المداهن في حدود الله أي المصانع فيها.

قوله (أدعي وأمن): أمنل من الدامية.

[فصل د و]:

قوله (دوحة): أي شجرة كبيرة، ومنه دوحات المدينة.

قوله (من دارة الكفر): تأثيث الدار.

قوله (تدوكون): أي تخوضون.

قوله (لبدال علينا): أي تكون الدولة وهو الظهور.

قوله (دويوي): أي صنع له الدواء أو عولج.

قوله (دومة الجندل): بضم الدال وتحتها هي قرية قرية من تبوك.

قوله (دوي صوته): أي رنمه وتتابعه.

[فصل د ي]:

قوله (دحياج): تقدم.

قوله (دالرة): أي دولة ودائرة السوء العذاب، قاله مجاهد.

قوله (دقاراً): أي أحداً وكأنه فيمال من الدوران.

قوله (داس): اسم فاعل من الدباس وهو دوس الطعام بعد حصده.

قوله (الدين): أي الجزء في الخير والشر كما تدین تدان، ومنه تدانون، وقال مجاهد: بالدين بالحساب مدينين محاسبين.

قوله (لا يجمعهم ديوان): أي كتاب حاسب.

حرف الـ ذال المعجمة

[فصل ذ أ:]

قوله (أخذ بلؤايق): أي بشعر ناصبي ويطلق على موضعها من الرأس، وقد تسهل المفردة وقطع أوله خطأ.

[فصل ذ ب:]

قوله (ذبابه بين لديمه): أي طرف سيفه.

قوله (يقطع اللباب): هو الطير المعروف من جملة الحشرات وهو جمع وقواحد ذبابه، وقيل: هو اسم جمع يقال: للواحد والجمع.

[فصل ذ خ:]

قوله (ذخرها): بالتحريك أي خباها.

[فصل ذ ر:]

قوله (رؤفت): يقال بفتح الراء أي تصب الدمع منها.

قوله (رؤفة): بفتح أوله واسعة الدر وهو التمل الصغير، وقيل للماء الذي يظهر في عين الشمس، وقيل غير ذلك.

قوله (رؤها): أي دمعها، وقوله: أن تتر أي تدع.

قوله (موتاً فريحا): أي فاشياً كثيراً أو سريحا.

قوله (واللانيات): قال علي الرياح، وقال غيره: تدرؤه تفرقه.

قوله (فلرووني): بضم الـ ذال وتشديد الراء فصل أمر بالتدرية ومنه قوله تعالى: «تدرؤه الرياح» أي تفرقه يقال: فرته الريح تدرؤه وتفره إذا أطارته.

قوله (اللؤة): بضم الـ ذال وتخفيف الراء نوع من القطاني ذكره في الزكاة.

قوله (أني بلروية): هو نوع من الطيب معروف.

قوله (فرّ اللروي): أي يفض الأعلالي أي الأسننة، وفردة كل شيء أصلا، وهو بكسر أوله ويجوز ضمّه.

[فصل ذ ع:]

قوله (ذعه): بفتح الـ ذال والفتح وتشديد اللام أي غنمته، وقيل: غمرته غمراً شديداً وروي بالـ ذال المهملة أي دفعت بهنّ.

قوله (ذعرتها): أي أزعرتها، وقوله: ذعراً أي فزعاً.

[فصل ذ ف:]

قوله (مسك أظف): أي ذكي وهو من الذفر بفتح الفاء يقال: للطيب الريح وغيره، وأما يسكونها وإعمال الـ ذال فخاص بالكربة الريح.

[فصل ذ ق:]

قوله (ذافقي): قيل: اللافقة نقرة النحر، وقيل: طرف الحلقوم.

قوله (الأذقان): قال هو مجتمع اللحمين الواحد ذقن.

[فصل ذ ك:]

قوله (أحرقني ذكاهما): أي شدة حرّهما.

قوله (لا ذاكراً ولا أنثراً): قال أبو حنيفة ليس هو من الذكر ضد النسيان وإنما معناه قائلاً كما تقول ذكرت لفلان حديث فلان.

قوله (فعلوا إلى المذكي): أي القاص وهو من قال هو الوقت وكذا من قال موضع الذكر فضبطه بفتح الميم والكاف وسكون الـ ذال بينهما.

قوله (ملاكه): أي ذكره وهو اسم واحد بلقط الجمع، وقيل: للمراد ذكره وخصيته فهو من باب التنقيب.

قوله (يقال للذكي): أي ليذكر بين الناس ويوصف بالشجاعة ولقظ الذكر يطلق على ضد النسيان وعلى القرآن والوحي والمخف والحير والطاعة والخير واللوح

المحفوظ وكل كتاب منزل من الله تعالى والتعلق بالترسيخ والتفكير بالقلب والصلاة الواحدة ومطلق الصلاة والتوبة والغيب والخسبة والدعاء والثناء والصيت والشكر والقراءة فهذه زيادة على عشرين وجهاً من كلام الحري والصنعاني وغيرهما.

قوله (ذكاه): أي ذمّه والتذكية اسم للذبح الشرعي وهو قطع الأوداج.

[فصل ذ ل:]

قوله (ذلف الأتوف): بضم الـ ذال وسكون اللام والاسم الذلف بتحريك اللام أي خلس الأتوف، وقيل: هو قصر الأتف وانبطاحه، وقيل: ارتفاع طرفه مع صغر أرنبته.

قوله (أذلقته المحطارة): أي بلقت منه الجهد، وقيل: معناه أضعفته.

قوله (لا ذلول): قال أبو العاتية لم يذلّها العمل ليست يذلّوا بتير الأرض ولا تعمل في الحرث.

[فصل ذ م:]

قوله (ذقة الله): أي غنمته، وقيل: الذمام الأمان.

[فصل ذ ن:]

قوله (ذنوباً أو ذنوبين): قال الثوري: قال الذنوب الدلو العظيم، وقيل: لا تسمى بذلك إلا إذا كان فيها ماء، وفي قوله: ذنوباً مثل ذنوب أصحابهم أي نصيباً، وقال مجاهد: سيلاً.

[فصل ذ هـ:]

قوله (الذهاب): بالفتح الحذر، ولما الذهاب بالكسر فمعروف ويفتح أيضاً.

قوله (بلحمة): بصغير ذهية.

قوله (يلحل): أي يثقل.

قوله (أسأل عن ده): اسم إشارة للمؤنث يقال: ذه وفي وهذه وهذي والمناه للذكر.

[فصل ذ و:]

قوله (حس ذود): قوله: الذود من الإبل ما بين الاثنين إلى التسع.

قوله (الأذودن): أي لأطردن.

قوله (ذوقوا): قال معناه بأشروا وجربوا وليس هو من ذوق الفم.

قوله (ذوقا): مصدر ذاق بذوق.

[فصل ذ ي:]

قوله (لاذ هو بلخيخ): بكسر الـ ذال بملحاً ياء تختانية ثم خاء معجمة هو ذكر الضباع.

قوله (ذات الجنب): قيل: هو السل وقيل: الديلة، وقيل: قرحة في الباطن، وقيل: طول المرض.

قوله (ذات الجحش): موضع على يبرد من المدينة.

قوله (ذات الوقاع): بكسر الراء اسم شجرة تجند سميت بها الفزوة، وقيل: اسم جبل فيه بياض وجره، وقيل: لكونهم عصّبوا أرجلهم بالوقاع وسأل غير واحد إلى اتّهما غزوتان.

قوله (ذات السلاسل): هو موضع بأطراف الشام كانت به غزوة عمرو بن العاص.

قوله (ذات عرق): هو مهل أهل المراق.

قوله (ذات العشرة): بالجمع، وقيل بالهجمة مصغراً أي اسم الرقعة التي كانت بالعشرة وهي أول المغازي ولم يثنى فيها قتال.

(صية): تكرر قوله: ذات يوم وذات يده وذات ليلة وذات بينكم وكله كتابة عن نفس الشيء وحقيقته وتطلق على الخلق والصفة وأصلها اسم الإشارة للمؤنث، وقد يحيل ذات اسماً مستقلاً يقال ذات الشيء، والله أعلم وسيأتي الكلام على قول خبيب وذلك في ذات الإله في شرح كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى مبسوطاً.

قوله (لو الحليفة): هو ميمات أهل المدينة.

قوله (لو الحليفة): بفتح تحت بيت صنم لدوس.

قوله (لو السويقيين): يأتي في حرف السين.

قوله (لو طوى): بفتح الطاء مقصور، وقيل: بكسر الطاء، وقيل: بضمها قال الأصمعي: الولدي المقدس مقصور والذي في طريق الطائف ممدود.

قوله (لو الطفيين): يأتي في الطاء.

قوله (لو فرد): بفتح تحتين ماء على نحو يوم من المدينة عما يلي بلاد خطفان.

قوله (لو الهجاز): هو سوق من أسواق الجبلية وكان بمكان قريب من مكة.

(تعبه): فهو جاء بمعنى صاحبه، ومنه تصل ذا حرك، وقال القاضي حياض في المشارق في عند النخلة وأهل العربية إما تصانف إلى الأجناس ولا تصح إضافتها إلى غيرها ولا تنش عند أكثرهم ولا تجمع ولا تصانف إلى مضمرة ولا صفة ولا ألف ولا هم ولا اسم مفرد ولا مضاف لأنها نفسها لا تنك من الإضافة ومهما جاء من ذلك كذلك فهو نادر، فكولهم ذوو رأينا، وقوله إن تقتل تقتل ذا دم وكذا ذو سالم، وفي التنزيل ذوا عدل منكم وفواتا أئنان، وقال الزبيدي في مختصر الصين أصل ذو ذوق، لأنهم قالوا في الشئ ذوا قال وذكره في الفهيف بالياء وبالواو انتهى، وذكر صاحب الصباح نحوه، واستشهد بقوله سبحانه وتعالى: «فواتا أئنان» وهذا يكرر على ما تقدم إلا إن التزم أنه من النادر والله أعلم. والأدواء اسم لرؤساء اليمن قيل: ذي عين وذو بزن وأضيفت إلى مفرد في رواية الأصمعي في الجهاد فقه أهل من ذي مسجد ذي الحليفة وسقطت ذي من رواية غيره ونحوه بمعنى الذي فكولهم أئنا ذو سمعت به.

حرف الواو

[فصل ر أ]:

قوله (أئنا وزي): قال ابن عباس الأئنا المال والري المنظر.

قوله (أرايت): معناه الاستخبار أي أخبرني عن كذا وهو بفتح اللام في الواحد والثنى والجمع تقول أرايت وأرايتك وأرايتكما وأرايتكم ويقال: للموت في الواحدة بكسر اللام أو الكاف، وفي الجمع كالأول لكن يترن بدل الياء وقد يراد بها الروية فيثنى ما قبل علامة المخاطب ويجمع.

قوله (راعيينا المشركين): يؤزن فاعلتا من الروية أي أنعام بملك الفصل إنما أتوا وليس هو من الرأيا.

قوله (كويه المرأة): بفتح الميم والماء أي للمنظر، وأما المرأة بكسر الميم فهي التي يرى فيها الوجه.

[فصل ر ب]:

قوله (ربها): أي سيدتها.

قوله (بريبي بنو عمي): أي تثير أمري وتصيري رباً أي سيداً، ومنه قول سلمان تداولي بضمة عشر من رب إلى رب، أي من سيد إلى سيد.

قوله (الربايون): أي العلماء قيل: سمو بذلك لعلمهم بالرب سبحانه وتعالى، وقيل: الرباين الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره أي بالتدريج. وقيل: خير ذلك ومنه قوله: ربون واحد ربي.

قوله (بريها كما يربي): هو من التربية وهي القيام على الشيء وإصلاحه.

قوله (ريبة النبي ﷺ): يؤزن فعيلة من التربية والمراد أنها بنت امرأته.

قوله (الربابة البيضاء): أي العمامة.

قوله (مال رابح): بالوحدة من الريح وبالتحتية أي يروح الأجر عليه على الدوام.

قوله (مربد النعم): بكسر الميم أي الموضع الذي تحبس فيه.

قوله (الربلة): بفتح تحتين مكان معروف بين مكة والمدينة.

قوله (مرايض النعم): جمع مرضى وهو موضع إقامتها على الماء.

قوله (الرباط): أي ملازمة التفر للجهاد وأصله الحبس كان الرباط حبس نفسه على هذه الطاعة.

قوله (وربنا على قلوبهم): أي أعتامهم الصبر.

قوله (من رباح): بكسر أوله هو جمع ربح وهي الدار المعروفة، وقيل: لا يقال: الربح إلا ما فيه بناء زائد.

قوله (رباعيه): أي المقدم من أسنانه.

قوله (اربعوا على أنفسكم): أي ألزموا شائكم ولا تعجلوا، وقيل: معناه كفوا أو لربقوا.

قوله (على أرباعه): بكسر الموحدة جمع ربيع وهو الجدول والأرباع اسم لليوم المخصوص وهو مثلت الياء.

قوله (ربا من أسفها): أي زاد، وقوله: يربي الصدقات أي ينميها.

قوله (رأبها): هو من ربا يرو إذا زاد والربا في المعاملة مقصور.

قوله (ربا الرجل): أي أصابه نفس في جوفه ومنه قوله: ما لك حشا رابية أي أصابك الربو فلا تنفس، ومنه سميت الربرة لما ارتفع من الأرض، وقوله ريت أي لوتعت.

[فصل ر ت]:

قوله (روعت وتروع): أي تأكل وهي مطلقة.

قوله (رتقاء): أي ملتصقة.

قوله (يرتل القرآن): أي لا يستعمل في قراءته.

[فصل ر ث]:

قوله (بري له): أي يترجم.

[فصل ر ج]:

قوله (وأرجأ أمراً): أي أخره وكذا قوله: ترجي أي تؤخر.

قوله (عليقها المرجب): الرجة بضم الراء وسكون الجيم البناء الذي يحاط به النخل خاتمة أن سقط.

قوله (رجب مضى): هو الشهر نسب إلى مضى لتعطيمهم له.

قوله (حسى يروح): أي يتحرك ويضطرب، وفي قوله: رجت أي زلزلت.

قوله (وؤن في الفارجح): أي زاد في الميزان حتى مال.

قوله (الرجو، قال هي الأولان): وهو تضيير باللازم لأنها تؤدي إلى الرجز وهو العذاب ومنه في الطاعون رجز أرسل.

قوله (الرجو): بفتح تحتين هو ضرب من الشعر مصروف وأنكر بعضهم أن يكون شمرأ.

قوله (رجسى): يسكون الجيم أي قل، وقيل: الرجس النجس ويحيى الرجس بمعنى الإثم ومعنى الكفر كقوله: يلعب عنكم الرجس، وزادهم رجساً إلى رجسهم، وقد يحى بمعنى العذاب أو بما يقتضيه.

قوله (يروجع): أي يكرر، وقوله الرجى تأنيث للرجع.

قوله (ذات الرجع): أي ترجع بالمطر.

قوله (رجع عبيد): أي رد، وقوله باسترجاعه أي بقوله: «وإننا لله وإننا إليه راجعون»، ومنه قوله قاسترجع.

قوله (غزوة الرجع): هو مكان من بلاد بني سليم وهذيل.

قوله (برواجسان يدهما بالسوية): يتماثل بالخططين في الزكاة وتفسيره يأتي في الشرح.

قوله (يوجب فواده): أي يضطرب وترجف المدينة أي يقع بها زلزلة لطيفة والمرجنون في المدينة هم الذين يغرضون في الفن وغيرها.

قوله (كنت أوجل رأسه): أي أسرح شعره ومنه قوله: لراد الحج فجل أي شعر رأسه، ومنه قوله: للرجل بالشد، ولما للرجل بكسر أوله وسكون الراء فهو القدر.

قوله (لما ترجل النهار): أي ارتفع.

قوله (الموجلات من النساء): أي للتشبهات بالرجال.

قوله (يوجلجك): الرجل الرجالة، وقول الشاعر: ورجلة يضربون البيض صو جمع رجل على غير قياس.

قوله (لأرجلك): أي لأشمتك، وقيل: لأهبرك ولما قوله: «إن ترجون» قليل معناه القتل، ومنه: «نكنون من المرجومين».

قوله (ترجين النكاح): بالضم والتشديد من الرجاء وهو الأمل ويحيى أيضاً بمعنى الحرف، ومنه: «لا ترجون لله وقراً» أي لا تخافون عظمتك كلها في الأصل، ومنه: «فمن كان يرجو لقاء ربه» أي يخافه يقال: في الأمل رجوت ورجبت بالواو والياء، وفي الحرف بالواو لا غير.

[فصل ر ح]:

قوله (مرحبا): هي كلمة يقال عند إرادة المبركة للقاء أصلها الرحب أي صادفت رجلاً.

قوله (رحب بي): أي قال لي مرحباً.

قوله (رحواج): أي واسع.

قوله (الرحضاء): بضم الراء وفتح الحاء والضاد للمجمة مع اللد هو عرق الحمى.

قوله (مرحاض): جمع مرحاض وهو بيت الحلاء مأخوذ من الرحاض وهو الفضل.

قوله (الرحق): قال ابن عباس الحمر، وقال غيره: الشراب الذي لا غش فيه.

قوله (الرحلة في المسألة النازلة): أي الرحيل بسبب ذلك، وقوله: لا تشد الرحال، وقوله: على الرحل هو مفرد الذي قبله ما يوضع على ظهر البعير تحت الراكب يقال: رحلت البعير بالتخفيف أي شددت عليه الرحل.

قوله (صلة الرحم): بفتح الراء وكسر الحاء، وذو الرحم: هم الأكارب ويقع على كل من يجمع بينهما نسب من جهة النساء.

قوله (الرحى): هي التي يطحن فيها سروقة.

[فصل ر خ]:

قوله (رغاء حيث أصاب): قال جاهد: أي طيف، وقيل: لينة.

قوله (الرخصة، وقوله أرخص له): هو من ذلك وهي مقابلة الزمة.

قوله (بابه برخص): أي بدون قيمة الوقت.

قوله (في شدة ولا رخاء): أي في شيق ولا سعة.

قوله (منزلي مواخ): أي بعيد.

[فصل ر د]:

قوله (ردء الإسلام): أي هزيمته، وقال ابن عباس ردءاً يصدني يقال: معيماً ويقال: معيماً.

قوله (رداح): بالفتح أي عملة عظيمة.

قوله (فارقنا): أي رجعا، وقوله: فردتها عليه أي أعتدها، وقال ابن عباس للتردية التي تتردى أي تسقط صموت، والردودة من بناته هي اللطافة.

قوله (فردق): أي جملة في رداء، وقيل: مناه صرفت به جوي وهو غلط.

قوله (ردع): بسكون الدال واليعن للمهمل أي صبح، وقوله ودع بالعين للمجمة أي طين كثير.

قوله (ردف): أي اتقرب.

قوله (ردف فلان): بكسر أوله وسكون الدال أي واکب خلفه يقال: أردفته أي حلقه خلفي ودفته أي ركبته خلفه.

[فصل ر ز]:

قوله (لا أرزا، وقوله: ما رزنا، وقوله: فلم يرزاني): كله من الرزء بالفتح وهو النقص، ولما قوله: الرزة فهو من الرزء بالضم وهو المصيبة.

قوله (فوين رازقين): أي من كان ليس في اللون زرقة، وقيل: الرزقي الضعيف من كل شيء.

قوله (حصان رزان): أي حائلة من الرزاة وهو الثبات والوقار.

[فصل ر س]:

قوله (الرس): قال هو للمعدن جمع رساس، وقيل: الرس الفساد وسمي أهل الرس بذلك لأنهم رسوا بينهم أي دمروا في بئر حتى مات.

قوله (راسيات): أي تثبتت.

قوله (مرسها): أي مقرها.

قوله (على رسه): بضم الراء أي للفصل الذي بين الكف والساعد وكذا جمع الساق والقدم.

قوله (يوسف في قوده): بضم السين ويقال: بكسرهما هو مشي القيد.

قوله (على رسل): بكسر الراء فسر في الحديث وهو لين للنحة يقال: الرسل بالفتح الإبل والكسر اللين، وقوله: على رسلكما بفتح الراء وبكسرهما أي على هيكلكما، وقيل: بالكسر التزدة والفتح الرق وأصله السير البطيء، ومنه قوله: مشي مسترسلاً ويأتون أرسلاً.

[فصل ر ش]:

قوله (رشمهم المسلك): أي هزيمهم، ومنه قوله: في رشمه.

قوله (رشد): بكسر تائيته وفتحته هو الصواب كيفما تصرف.

قوله (روشون): هو صلب الماء مفرقاً.

قوله (ارشحوهم): أي لرومهم بالثبيل، ومنه قوله: ورشقتهم نبال تقيف.

قوله (الروضة): بكسر الراء وبضمها أي العطية في الباطل والجمع الرشا بضم الراء والنصر.

[فصل ر ض]:

قوله (رصدته): أي رقبته، وقوله: اخذ علينا بالرصد أي الارتقاب، ومنه أرصد بضم الصاد أي أرقبه وأرصد الله له ملكاً أي أقصد على طريقه.

قوله (بيان مرصوع): قال ابن عباس ملصق بضمه يعطى وهو قول الأكثر، وقال يحيى وهو الفراء مني بالمرصع.

قوله (راصوا): أي تلاصقوا.

قوله (رصالة): بكسر الراء أي العقبة التي تولى على مدخل النصل في السهم.

[فصل ر ضي]:

قوله (الرضيخ): أي أعلى الرضخ وهو الشيء الثقيل بالنسبة لغيره، ومنه رضخ لها، وقوله: رضخ رأسها أي شدخ وزناً ومعنى.

قوله (رضي وأساه): أي دق ويرض فخذي أي يدهقها.

قوله (يوم الرضخ): جمع رضيع أي تيم والتمنى يوم هلاك الشام، وقيل: للتمنى راضع لأنه يمتص اللبن من الضرع ثلاثاً يسمع غيره صوت الحلب فيطلب منه والرضاعة بكسر الراء وفتحها.

قوله (وضف): هي الحجارة الحمقاء ومنه رضيعتها أي ما طرحت فيه الحجارة الحمقاء.

قوله (الرزم): بفتح الصاد، وقد تسكن حجارة مجتمعة.

قوله (قوم رضا): يقال: للواحد والجمع، وقوله «وكان رضىاً» أي مرضياً يعني أنه فصيل بمعنى مفعول.

[فصل ر ط]:

قوله (رطبة): يسكون الطاء أي لم ينف لسانه من قراءتها.

قوله (فقام في الرطاب): بكسر الراء جمع رطبة أي النخل ذات الرطب.

قوله (ارتطمت): أي ساخت بالقاء المعجمة.

قوله (زرطن): أي تكلم بغير العربية، ومنه الرطانة بفتح الراء وكسرها.

[فصل ر ع]:

قوله (رعت): أي فرغت، ومنه رعب المسح أي الفرع منه.

قوله (لماذا ترعرت): أي كبرت.

قوله (رعاع الناس): بفتح الراء ومهملتين هم السقاط منهم.

قوله (تحت راعوفة): هي صخرة ترك في أسفل البئر ليجلس عليها المستقي.

قوله (رعاهما): بضم الراء والياءن المهملة أي ما يسيل من أنوفها.

قوله (رعل): بكسر الراء وسكون العين هي من سليم.

قوله (رعاه الشاه): بكسر الراء ومدود ويضم أوله وبعد الألف هاء تنأثرت وهما جمع راع وهو القائم على الماشية، ومنه كلهم راع أي حافظ مؤمن.

قوله (راعها): فسر بقوله وانتظرنا، وقيل: معناه حافظنا من الرعي أي أرحنا سملك.

[فصل ر غ]:

قوله (والرغاء إليك): بفتح الراء وبالد من الرغبة وهي الطلب وتكررت في الحديث.

قوله (رغسه الله مالاً): أي كثر له.

قوله (أرغم الله أفه ورغم الله): هو دعاء بالذل والخزي كأنه دعا عليه بأن يلصق بالرغام وهو التراب، وقيل: معناه الاضطراب والرغم المساء والغضب وقوله: سنة نبيكم وإن رغمت أي كرهتم.

[فصل ر ف]:

قوله (رفلاً): أي حطاماً.

قوله (ولا رقت): قيل: الجماع، وقيل: الفحش في الكلام، وقيل: ملاكرة ذلك مع النساء.

قوله (الرفادة): بالكسر أي المونة.

قوله (الرفد المرفود): قيل: معناه العون للمعين يقال: رفدته إذا أعنته، وقيل: معناه بش المطاء المعطى.

قوله (ورفأ أخضر): هو بساط أخضر.

قوله (ارفضي عمرك): أي اتركي، ومنه رفضه ويرفضه كله من الترك.

قوله (لو أن أحداً ارفضني): بالشد في أي سقط.

قوله (رفعت فرسي): أي طلبت منه الزيادة في السير.

قوله (على رف): هو خشب يرفع عن الأرض إلى جنب الجبل والجمع رفوف ورفاف.

قوله (المرفق): بفتح أوله وثالثه وبكسر هو طرف عظم الذراع عما يلي العضد.

قوله (كان بنا رافقاً): أي معيماً.

قوله (الرفيق الأعلى): قيل: هو اسم من أسماء الله تعالى وخطا ذلك الأزهرى، وقال بل هم جماعة الأنبياء وغيرهم وهو المراد بقوله سبحانه وتعالى: «وحسن أولئك

رفيقاً»، وقال غيره: الرفيق الأعلى الجنة ومنه قوله: وكان رفيقاً هو من الرفق.

قوله (الرفقة): أي الجماعة المترافقة في السفر.

قوله (الرافمية): أي رعد العيش.

[فصل ر ق]:

قوله (فما رقا الدم): بالهمز أي انقطع جريه، ومنه قولها لا يرقأ في دمع وأما قوله: فكانت رقاء في الجبال فهو فعال من الرقي.

قوله (ارقبوا محمداً): أي احفظوه.

قوله (ورقيب عبيد): قال جهماد: أي وصيد، وقوله: الرقيب هو من أسماء الله سبحانه وتعالى ومعناه الحافظ، وقوله: فارقب أي انتظر، وقوله: في الرقاب هم المكاتبون يعطون من الصدقات ما يكونون به رقابهم.

قوله (الرقوب): فسر في الحديث بمن لم يقدم من ولده شيئاً قال أبو عبيد: معناه في كلامهم إنما هو قدد الأولاد في الدنيا فجعلها تقدم في الآخرة وليس هذا بخلاف ذلك ولكنه تحويل.

قوله (الرقبي): هو أن يقول الرجل لآخر قد وهبتك كلنا فإن مت قبلي رجعت إلي وإن مت قبلك فهو لك فكل واحد منهما يرقب صاحبه، ومنه أن يكون ذلك من الجانبين معاً.

قوله (من أعتق رقبة): أي شخصاً من الأعميين وهو من تسمية الشيء باسم بعضه.

قوله (رفاع طهق): أي أوراق والمراد صحائف سيئاته، وقيل: ما يكتب عليه من الحقوق التي أتم بتأخير وفاتها.

قوله (رغباً موقفاً): أي ليناً واسعاً، ومنه الرقاق بالضم والتخفيف.

قوله (مراقى البطن): بتشديد القاف يأتي في الميم.

قوله (رقم في ثوب): أي طرز ونحوه.

قوله (الرقعة في زراع الخمار): هي كالدفلة فيه أو شبه الظفر يكون في قوائم الدواب.

قوله (الرقيم): أي الكتاب مرقوم من الرقم، وقيل: الرقيم الكهف نفسه، وقيل: اسم القرية، وقيل: اسم الكلب.

قوله (رقاه وقوله إني لأولي): بكسر القاف من الرقية وهي المودة.

قوله (رقبي الخين): أي سعد وكلما قوله: رقيت على ظهر بيت لنا أي صلحت.

[فصل ر ك]:

قوله (ركب ذات حذاة موكباً): أي سار مسيراً وهو راكب.

قوله (لجعوا الركاب): أي أثاروا الإبل.

قوله (في ركوب): أي ركاب جمع ركاب.

قوله (أركد في الأولين): أي أسكن وأتسرك الحركة والمعنى أنه يطيل القراءة فيها.

قوله (الركاز): هو الكثر عند أهل الحجاز وفسر أهل العراق بالمعدن.

قوله (ركز الرواية): أي غرزاها.

قوله (ركزاً): أي صوتاً، وقيل: الصوت الخفي.

قوله (هكذا ركس): أي نحس يقال: بالكاف وبالجيم وأما قوله: أركسهم فقال ابن عباس معناه بددهم، وقال غيره: ردهم من حالة إلى حالة.

قوله (ركض دابته): أي حركها ودفعها للسير، ومنه ركضني ويركض.

قوله (اركمي): أي صلي من تسمية الشيء ببعضه.

قوله (فركمه جميعاً): أي يجمعه والركام جبل الشيء بعضه فوق بعض.

الشمس إلى الليل.

قوله (فروح وريحان): قال مجاهد: جنة وريحاء، وقيل: راحة واستراحة.

قوله (من روح الله): أي رحمته، وقيل: معناه الرجاء والريحان يأتي، وقوله: روحاً من أمرنا بضم الراء قال ابن عباس: القرآن وكل ما كان فيه حياة للنفوس بالإرشاد، وقيل: هو جبريل، وقوله: نزل به الروح الأمين هو جبريل وكذا روح القدس، وفي الروح أقوال متشعبة.

قوله (الروحاء): يفتح الراء والماء موضع من عمل المدينة بينهما ما بين الثلاثين والأربعين ميلاً.

قوله (فيكون لهم أرواح): جمع ربح والمراد الراحة الكريمة.

قوله (لم يرح): يفتح الراء ويروى بكسرهما مع فتح أوله وضمة يقال: رحبت الشيء أراحته ورحته بالكسر أريحه إذا رحبت ربحه وأراحته أيضاً أريحه.

قوله (فلم يرحهم): أي فلم يزرعهم. والرواح بالفتح الفزع وبالفهم النفس.

قوله (فراخ): بالفتح المعجمة أي مال، وقيل: رجع في خفية.

قوله (رويلك): أي أرقق تصغير رود بالفهم وهو الفرق وانتصب على صفة هلوف.

[فصل ر ي:]

قوله (الرائي وقوله الولد): هو إظهار الخير لقصد الشهرة مع إبطان غيره.

قوله (يريني): أي يشككي من الرب.

قوله (راث عليها): أي أبطأ.

قوله (وتلعب ريعكم): قال قتادة الحارثي، وقال غيره: النصر.

قوله (يوماً راحاً): أي ذا ربح.

قوله (وريحان): قال مجاهد: الرزق، وقيل: النضيج الذي لم يؤكل، وقوله: ريحانتي الريحانة كل بقلة طيبة الريح وهو ما يستراح إليه أيضاً.

قوله (ويشأ): قال ابن عباس المال، وقيل: ما ظهر من اللباس.

قوله (الريع): الارتضاع من الأرض وجمعه ريعه والرياح واحد ريعه.

قوله (لم يرم): أي لم يرح يقال: رام يرم إذا برح وأقام.

قوله (كلا بل وان): أي غلب حتى غطى على قلوبهم، وقيل: المراد ثبت الخطايا.

قوله (لأرى الري): كناية من ظهوره.

قوله (يوم الزوبة): هو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لأنهم كانوا يتزوّون من الماء للخروج إلى الموقف.

حرف الزاي

[فصل ز ب:]

قوله (له زيبتان): هما الزبدتان اللتان في جانبي شدي الحبة من السم، وقيل: الزيبة النكتة السوداء فوق عينها ويقال: يجانب فيها.

قوله (الزبد): قال مجاهد: السيل وزيد مثله غيث الحديد والحلقة.

قوله (زبر الحديد): أي قطع الحديد واحداً زبرة.

قوله (زبرني): أي زجرني وزبره أي أغلظ له.

قوله (الزبر): الكتب واحداً زبور ويقال: زبرت أي كتبت.

قوله (الزليل): يفتح أوله وكسر ثانيه هو الفقة الكبيرة ويقال: لها أيضاً الزليل.

قوله (الزبانية): هي الملائكة قيل: سموا بذلك لدفعهم الناس في جهنم والزبن الدفع واحداً زنبية.

قوله (المزابة): هو بيع من يباعات الفرر مشتق من الزين وهو الدفع كان كلاً من

قوله (إلى ركن شلبد): أي عشيرة وكذا قوله: قتلى بركته أي بمن معه وأصل الركن الناحية من الجبل ويوضع موضع القوة، وقوله ولا تركنا أي لا تميلوا وكذا قوله: لقد كنت تركن إليهم شيئاً قليلاً.

قوله (يسلم الركنين اليمينين): أي الحجر الأسود والذي يسامته من قبل اليمن.

قوله (علي رأس ركي وقوله على شفة الركي): أي البئر وهي الركية أيضاً وإثبات لغاء فيها قليل.

[فصل ر م:]

قوله (ومع المابة): أي تضرب برجلها.

قوله (عظيم الرماد): هو كناية من كثرة الأضياف لأن من لازم ذلك كثرة الطبخ فتكثر النيران فتكثر الرماد، وقوله رماداً هو ما يبقى من الفحم ملوئاً.

قوله (له ومزة): وفي رواية زمرة بتقديم الزاي، وفي رواية زمرة وبراهين، وفي رواية بزاهين قال عياض وغيره: هو مجمعتين تحريك الشفتين بكلام من الخشوم والحلق لا يتحرك فيه اللسان ومجمعتين صوت خفي ساكن جداً، وتقديم الراء صوت خفي بتحريك الشفتين لا يفهم بتقديم الزاي صوت من داخل الفم.

قوله (يجل أومك): أي أروق وهو الذي فيه سواد ويأخس.

قوله (رمال حصير، وقوله: ولله أثر الرمال وقوله: على سمر مرهول): هو المتسرج من السعف بالحبال.

قوله (أن يرملوا الأشواط): الرمل في الطواف الوثب في المشي ليس بالشديد.

قوله (أرملوا في الغزو): أي نفذ زاحم والأرملة التي لا زوج لها، وقيل: تقتص من مات زوجها، وقد يطلق على الحاجة.

قوله (وميم): أي نبات الأرض إذا يس وديس كذا فيه، وقال غيره: الرميم الجفاف المتحطم والرملة بكسر وتشديد الميم.

قوله (إلى مرماتين): قال أبو عبيد: وغيره المرماة بكسر الميم ويفتحها أيضاً ما بين ظلفي الشاة من اللحم فعلى هذا الميم أصلية، وقيل: هو السهم الذي يرمى به فاليم زائلة وهي مكسورة قولاً واحداً، وقيل: هو سهم يلعب به في كوم تراب فمن رمى به ثبت على الكوم غلب، وقيل: المرماتان السهمان اللذان يرمى بهما الرجل فيجوز السبق والرمية بكسر الميم والتشديد الصيد الذي يرمى به.

[فصل ر هـ:]

قوله (رهبة منك): أي خوفاً وكذا قوله: يرهبون، وقوله: استرهبهم من الرهب أيضاً وهو الخوف ومنه قوله: رهبت بوزن فعلوت من الرهبة أيضاً.

قوله (رهطاً): قال أبو عبيد: الرهط ما دون المشقة، وقيل إلى ثلاثة.

قوله (أرهلنا الصلاة): أي أدركتنا، وقوله: ترهلنا فترة أي تلحقها وتفسها، وقوله: «ولا ترهني من أمري عسراً» أي لا تحملني ما لا أطيق قال الأزهري: الرهق اسم من الإرهاق وهو الحمل على ما لا يطاق، وقوله وأمعت الحلم أي أدرت.

قوله (الزهن وقوله فزهن مقبوضة): أصل الزهن الحبس ومنه: «كل نفس بما كسبت رهينة» وإلهاء للمبالغة أي عبوسة بكسبها، والزهن معروف في التفهيمات.

قوله (واترك البحر رهواً): قال مجاهد: أي طريقاً بابساً، وقال غيره: ساكتاً، وقيل: مغرماً، وقال ابن عروة يجوز أن يكون رهواً من نمت موسى عليه الصلاة والسلام أي على هيتك أو من نمت البحر كما تقدم، وقال ابن الأعرابي رهواً أي واسعاً بعيد ما بين الطاقات.

[فصل ر و:]

قوله (ولا تأتي بروثة): أي بعره ومنه قوله: وأروثها.

قوله (بويد الروبة): بلفظ تصغير روثه وهو مكان معروف.

قوله (غلوة أو روحة وقوله الروحة وعلى روحة): هو وقت لما بين زوال

المتابعين يدفع الآخر من حقه، وقيل: هي بيج الرطب في رؤوس النخل بالتمر.

[فصل زج]:

قوله (فخططت بزجه): الزج بالضم الحديدة التي في أسفل الرمح.

قوله (زجج موضعهما): أي سمرها أو حشاً شقوق لصاتها بالزج ويحتمل أن يكون الثغر في طرف الخشبة ترك فيه زجاً ليمسكه ويحفظ ما في جوفه.

قوله (الزجاجه): معروفة.

قوله (زجرة واحدة): أي صيحة، وقوله: زجراً شديداً أي نهياً قوياً ومنه قوله: زجرها.

قوله (مزدجج): قال مجاهد أي متناهي، وقال غيره: مزدجج، وفي قوله: ولزدرج قال مجاهد: استطيرجنوا، وقال غيره: اقتحل من الزجر، وقال غيره: أي زجر بالشتم.

قوله (موجي السحاب): أي باعها وساقها.

[فصل زح]:

قوله (زحزح): أي بوجد والزحزحة والإبعاد، وقوله: بمزححه أي بمباعدة.

قوله (زحفاً): أي شيئاً على الآلية.

[فصل زخ]:

قوله (زخرف القول): هو كل شيء حسته ووشيته وهو باطل، وقوله: لتزخرفن أي تزينوهن بالذهب وغيره والزخرف الذهب أيضاً.

[فصل ز ر]:

قوله (وزراي موقلة): قال يحيى القراء: هي الطنافس لما حل رقيق، وقال غيره: زراي البيت ألوانه.

قوله (زَز الحجلة): قيل: المراد بالحجلة الكلة وزرها ما ترزّز به، وقيل: المراد بها الطير وزرها يبيضها، وقيل: المراد بها البياض وزرها النقطة البيضاء.

قوله (مزورة بالذهب): أي أنزلها ذهب، وقوله: ويژه أي يشده كشد الإزار.

قوله (لا ترموه): أي لا تطعموا بوله.

قوله (الريح ريح زرنب): هو نوع من الطيب كأنها وصفته بطيب الريح أو بحسن النشاء.

[فصل ز ط]:

قوله (من رجال الرط): هم صنف من السودان.

[فصل ز ع]:

قوله (فلا تعزعوها): أي لا تحركوها ولا تقلعوها.

قوله (زعم): الزعم مثل الزاي وأصله في المشكوك فيه، وقد يطلق على الكذب، وقد يطلق على الحق وعلى مطلق القول ويتميز بالقرينة.

[فصل ز ف]:

قوله (يزفر لنا القرب): أي يغيظ، وقيل: لا يعرف هذا التفسير في اللغة وهو في رواية المستملي وحده والمعروف يحملها علومة والزفر بكسر أوله القرينة.

قوله (زفر وشهيق): قال ابن عباس صوت شديد وصوت ضعيف، وقيل: الأصل في الزفر صوت الحمام في ابتداء التنهيق والشهيق آخره، وقيل: الزفير من الصدر الشهيق من الحلق.

قوله (زلفت امرأة): هو من الزيف وهو تقارب الخطأ.

قوله (الزلفت): هو المطلي بالزفت من الأواني.

[فصل زق]:

قوله (الزقاق): بالضم هو الطريق جمه أذقة، وقوله: زقاق بالكسر جمع زق وهو الظرف.

قوله (الزقوم): من الزقم وهو اللقم الشديد والشرب المفرط.

[فصل زك]:

قوله (الزكاة): الطاعة والإخلاص، وقوله: لا يؤتون الزكاة لا يشهدون أن لا إله إلا الله.

قوله (لا أذكى به): أي لا يثني عليّ بسببه بما ليس فيّ.

قوله (أزكى طعاماً): أي أكثر ريعاً.

[فصل زل]:

قوله (كان ألقها): أي قربها أو جمعها أو اكتسبها.

قوله (وزلّني): ساعات بعد ساعات، ومنه سميت المزدلفة لأن الزلف منزلة بعد منزلة، ولما زلّني فمصدر مثل قريى ويقال: زلّفقوا اجتمعوا أزلّفنا جمعنا.

قوله (هناك الزلازل): قيل: على ظاهره جمع زلزلة وهي اضطراب الأرض، وقيل: المراد الحروب الواقعة في الفتن لكثرة الحركة فيها.

قوله (الأزلام): ذكر في تفسیر سورة المسائدة، والأزلام واحدما زلم وهي القداح وهي سهام مكتوب عليها أفضل أو لا تفعل فلذا أراد أمراً أدخل يده فإن خرج الأمر لفعل وإن خرج انتهى لم يفعل.

قوله (فازلها): أي زحزحها عن قصد المستقيم.

[فصل زم]:

قوله (زمرة): بالضم أي جماعة وتقدم زمرة بالفتح في الرءاء.

قوله (مزمارة الشيطان): الزمر الغناء والصوت الحسن والمالي ويقال: المزمارة صوت بصغير.

قوله (زملوني): أي لقوني في ثيابي.

قوله (زاملعه): الزاملة الجبر الذي يحمل عليه الطعام والمتاع كأنها فاعلة من الزمل وهو الحمل.

قوله (الزهرير): هو البرد الشديد.

[فصل ز ن]:

قوله (الزنادقة): الزنديق من لا يتقدمه وينكر الشرائع ويطلق على المنافق.

قوله (زَن برية): أي تنهم.

قوله (زهم): يقال له: زغة مثل زغة الشاة بتحريك النون وهي لحمة معلقة في عظمها.

[فصل ز هـ]:

قوله (يزهدا): أي يقلّها.

قوله (أزهر اللون): أي مشرقة.

قوله (الزهرى): بكسر الميم هو عود الغناء ويطلق على المزفة وهي أكثر عند العرب.

قوله (زهق الباطل): أي هلك والزهوق الخروج وهي استمارة.

قوله (الزهر): هو ابتداء إرطاب البلب وأصله الظهور، وقوله حتى يزهي فسره في الحديث فقال حتى يجر فهو يضم أوله وكسر الهاء من الرباعي، وفي رواية حتى يزهو من زها ثلاثياً ومنهم من أنكرها ومنهم من أنكر الأول ويقال: زها إذا ظهر وأزهي إذا اشتد، وأما قول عائشة يزهي أن تلبسه أي يرتفع عنه ولا يرضاه.

[فصل ز و]:

قوله (من ألق زوجين): أي شيتين من كل شيء، ويطلق الزوج على الصنف والنوع وعلى كل مقترنين وتقيضين وشبهين.

قوله (مرود غي): المرود وعاء كالجراب وغوه.

قوله (مزادة): أي وعاء الماء.
قوله (قول الزور): أي الكذب والباطل.

قوله (زوّت مقالة): أي هيئتها وصورتها في نفسي.
قوله (تزاور): أي تميل وهو من الزور والميل والأزور الأميل.

قوله (نهي عن الزور): وهو بالضم يعني وصل الشعر بشعر آخر أو غيره.
قوله (الزوروك): يفتح الزاي أي لضيفك، وقد تكلم عليه المصنف في باب إكرام

الضيف من الأدب.
قوله (الزوراء): بالمد هو موضع يسوق المدينة.

قوله (يزول في الناس): أي يتحرك فاعياً وآيماً ولا يستقر.
قوله (يزوي بعضها إلى بعض): أي يتقبض ويتضم.

قوله (الزواوية): هو موضع بالبحرة على فرسخين منها كانت به وقعة مشهورة للحجاج، وكان به قصر لأنس بن مالك.

[فصل ز ي]:
قوله (زاح عني الباطل): أي ذهب.

قوله (زيادة كبد الحوت): هي القطعة المفردة المتصلة من الكبد.

قوله (الحسنى وزائدة): قال مجاهد: مغفرة، وقال غيره: النظر إلى وجه الله، وثبت الثاني في حديث صحيح عند مسلم.

قوله (قبل أن أنزع): أي أميل، ومنه زاحت الأبصار أي مالت، وقوله: ما زاف البصر، وقوله: قبل أن ترتفع الشمس أي تميل إلى وجه المغرب.

قوله (زينة القوم): الحلبي الذي استعملوا من آل فرعون.

حرف السين

[فصل س أ]:
قوله (صنع سوراً): يسكون الهزء أي طعاماً، وقيل: السور الصنيع بالحشية، وقيل بالفارسية وقيل: لا يهزم.

قوله (إنك لسؤول): أي كثير السؤال.

قوله (السامة): أي الملالة.

[فصل س ب]:
قوله (ثم أتبع سباً): أي طريقاً.

قوله (بسبب): أي يحمل قاله ابن عباس، وقال الأصمب السماء، وقال مجاهد: طرفها في أبوابها.

قوله (تقطع بهم الأسباب): قال مجاهد: الرسلات في الدنيا.

قوله (صبايحه): تنبيه صباية وهي الإصباح التي يجنب الإيهام.

قوله (صايته): بوزن فاعلت من السب وهو الشتم، وقوله سباب هو مصدر.

قوله (التعال السبيحة): منسوبة إلى السبت بالكسر وهو جلد البقر.

قوله (يسبحون): أي يمدحون.

قوله (صايح يسبح): أي يمدح.

قوله (حين الضحى): أي حين صلاة النافلة ومنه قوله سبعة الضحى وسبب الصلاة سبعة لا فيها من تنظيم الله وتنبيهه، ومنه كان يسبح بعد العشاء أي يتفل. وأما قوله تعالى: «ولا تسبحون» فمعناه لولا تقولون إن شاء الله لويد بالتحسين ذكر الله تعالى.

قوله (مزادة): أي وعاء الماء.

قوله (قول الزور): أي الكذب والباطل.

قوله (زوّت مقالة): أي هيئتها وصورتها في نفسي.

قوله (تزاور): أي تميل وهو من الزور والميل والأزور الأميل.

قوله (نهي عن الزور): وهو بالضم يعني وصل الشعر بشعر آخر أو غيره.

قوله (الزوروك): يفتح الزاي أي لضيفك، وقد تكلم عليه المصنف في باب إكرام

الضيف من الأدب.

قوله (الزوراء): بالمد هو موضع يسوق المدينة.

قوله (يزول في الناس): أي يتحرك فاعياً وآيماً ولا يستقر.

قوله (يزوي بعضها إلى بعض): أي يتقبض ويتضم.

قوله (الزواوية): هو موضع بالبحرة على فرسخين منها كانت به وقعة مشهورة

للحجاج، وكان به قصر لأنس بن مالك.

[فصل ز ي]:

قوله (زاح عني الباطل): أي ذهب.

قوله (زيادة كبد الحوت): هي القطعة المفردة المتصلة من الكبد.

قوله (الحسنى وزائدة): قال مجاهد: مغفرة، وقال غيره: النظر إلى وجه الله،

وثبت الثاني في حديث صحيح عند مسلم.

قوله (قبل أن أنزع): أي أميل، ومنه زاحت الأبصار أي مالت، وقوله: ما زاف

البصر، وقوله: قبل أن ترتفع الشمس أي تميل إلى وجه المغرب.

قوله (زينة القوم): الحلبي الذي استعملوا من آل فرعون.

حرف السين

[فصل س أ]:
قوله (صنع سوراً): يسكون الهزء أي طعاماً، وقيل: السور الصنيع بالحشية،

وقيل بالفارسية وقيل: لا يهزم.

قوله (إنك لسؤول): أي كثير السؤال.

قوله (السامة): أي الملالة.

[فصل س ب]:

قوله (ثم أتبع سباً): أي طريقاً.

قوله (بسبب): أي يحمل قاله ابن عباس، وقال الأصمب السماء، وقال مجاهد:

طرفها في أبوابها.

قوله (تقطع بهم الأسباب): قال مجاهد: الرسلات في الدنيا.

قوله (صبايحه): تنبيه صباية وهي الإصباح التي يجنب الإيهام.

قوله (صايته): بوزن فاعلت من السب وهو الشتم، وقوله سباب هو مصدر.

قوله (التعال السبيحة): منسوبة إلى السبت بالكسر وهو جلد البقر.

قوله (يسبحون): أي يمدحون.

قوله (صايح يسبح): أي يمدح.

قوله (حين الضحى): أي حين صلاة النافلة ومنه قوله سبعة الضحى وسبب

الصلاة سبعة لا فيها من تنظيم الله وتنبيهه، ومنه كان يسبح بعد العشاء أي يتفل. وأما

قوله تعالى: «ولا تسبحون» فمعناه لولا تقولون إن شاء الله لويد بالتحسين ذكر الله

تعالى.

قوله (سبحان الله): هو تنزيهه عن السوء وهو منصوب على المصدر.

أصله منك وكل فاذم ثم حرب، قال الأزمري: قد بين الله للمراد بقوله: «حجارة من سجيل» حيث قال: حجارة من طين مسومة، وأما سجين حيث وقع قليل هو قليل من السجن، وقيل: حجر تحت الأرض السابعة.

قوله (مسجي): أي مغطى به كله.

قوله (إذا سجا): أي اظلم، وقيل: استوى، وقيل: غطى النهار بظلمته.

[فصل من ح]:

قوله (ثم سحوا إلى القلب): أي جزوا إلى البئر.

قوله (لمسحكم): أي يهلككم، وقيل: يستأصلكم.

قوله (المسحت): أي الحرام سمي بذلك لأنه مسحت لئلا يهلككم، وقيل: المراد به الرشوة.

قوله (سحاً): كذا في الصحيحين مشون على المصدري تسح سحاً وروي في غيرهما سحاء بالمد والهمز على الصفة.

قوله (سحوي ونحوي): السحر بالفتح وسكون الحاء الراء تريد أنه مات وهو مستند لصدروها ما بين جوفها وعقها.

قوله (مسحورين): أي مسحورين مرة بعد مرة، وقوله: مسحورون أي يعمون، وقيل: يصرفون.

قوله (السحى): هو أشر الليل.

قوله (السحور): هو الغفاه في ذلك الوقت وبالفتح ما يؤكل في ذلك الوقت.

قوله (سحقاً): أي يهدأ يقال: سحق بعيد.

قوله (اسحقوا): أهدوا.

قوله (اسحقوني): أي دقوا الرماذ إذا أهرقتموني.

قوله (إن من الهيا أسحراً): أي من ما يصرف قلوب السامعين وإن كان غير حق وكذلك السحر فإن أريد بالحديث الملح فالمنى أنه يستمال به القلوب ويورس به السخط ويستزل به الصب وإن أريد به الدم فالمنى أنه يكتب به من الإثم ما يكتبه الساحر.

قوله (سحولية): هي نسبة إلى قرية يقال: ها سحول باليمن، وقال ابن حبيب وابن الأحرابي السحول القطن، ووقع في رواية ثلاثة أبواب سحولية كرسف والكرسف القطن.

قوله (أسحوم): أي شديد السواد.

قوله (السحنة): بكسر أوله وفتح وسكون الحاء يمدحاً نون هي بشرة الوجه وجهته.

قوله (مساخيمهم): يسكون إلياء جمع مسخاة وهي المجرعة من الحديد والميم مكسورة وهي زائدة لأنه من السحو وهو الكشف والإزالة.

[فصل من خ]:

قوله (ليس بسخاب): وفي رواية بسخاب والصخب اختلاط الأصوات يقال: بالصاد والسين والأول أشهر.

قوله (ألمسه مسخاباً): بكسر أوله والتخفيف هي القفلة من طيب أو قزقل، وقيل: غيط ينظم فيه خرز وعلق على الصبيان والجوارح، ومنه تلقى مسخاباً.

قوله (أشخري): أي استخزي أي قاله من شدة النمش بالفتح أو ظن لما وقع منه من الإخلاف أنه يقابله بذلك عقوبة.

قوله (مسحلة لدنه): بفتح السين وتضم أي كراهية ويقال: السخط والسخط كالسقم والسقم.

قوله (مسخاوة نفس): أي طيب نفس، وقيل: ترك الحرص عليه.

[فصل من د]:

قوله (سد الروحاء): يقال: بالضم والفتح وهو الجبل، وفي قوله: بين السدين قيل: الجبلين، وقوله: رأيت السد مثل البرد الخمر هو سد يأجوج ومأجوج وهو المكان الذي سد عليهم ذو القرنين وهو الرمد وهو ما جعل بعضه على بعض حتى يتصل.

قوله (سدحوا وقاربوا): السداد القصد في الأمر.

قوله (سدرة المنتهى): هي شجرة في السماء السابعة، وقيل: في السادسة.

قوله (ساذلة رجلها): أي مرسلتها على الجمل ويروى ساذلة بالموحدة.

قوله (يسدل شعره): أي يرسله من خلفه، ومنه كانوا يسدلون والسدل في الصلاة إرخاء الثوب.

قوله (سلفها): أي صدقاً قاله جاهد وقال غيره: قصداً مستقيماً لا ميل فيه وهو السداد.

قوله (أن يوك سدى): أي ملاً.

[فصل من ر]:

قوله (سرباً): يسكون الراء ويفتح أي ملهاً.

قوله (سروب): أي سلك، ومنه: وسارب بالتهار، ومنه يسربون لئلا يرسلين واحدة بعد أخرى.

قوله (سراويل): هي القمص.

قوله (السراب): هو ما يظهر نصف النهار في الغياض كأنه ماء.

قوله (أفعال السرج): أي الصايح.

قوله (سرح الماء): أي لطفه.

قوله (قليلات المسارح ككثيرات المبارك): أي إن إليه لا تغيب عن المحي ولا تسرح إلى الرماهي البعيدة ولكنها تكون بفاته تكثرى من لحمتها وآلباتها الضيفان.

قوله (سرحه): أي شجرة طوبى.

قوله (سرح المنجى): أي الإبل التي ترمى.

قوله (سرادق): أي حجرة ومم المنية بالفسطاط، وقيل: كل ما أحاط بشيء كالضرب.

قوله (وقل في السرد): أي قدر السامير لا تدق ولا تنظم، وقيل: متابعة خلق الدرع شيئاً بعد شيء.

قوله (أسرد الصوم): أي أتابعه.

قوله (سرور هذا الشهر): بفتح أوله وثانيه قال أبو عبيد: سرار الشهر آخره وسروره مثله.

قوله (ملوك على الأسورة): جمع سرور وهو معروف.

قوله (ولكن لا تواعدهن سرا): قال الحسن الزنا، وقيل: الإفصاح بالكساح، وقيل: الجامعة، وقيل: غير ذلك.

قوله (أسارو وجهه): أي خطوط الوجه وأحدهما سر وسرر والجمع أسرار وجمع الجميع أساري.

قوله (سري عنه): أي كشف عنه.

قوله (سرعان الناس): بفتحين أي المسرع للمستعجل منهم.

قوله (سروغ): موضع بالشام بفتح أوله وسكون الراء آخره غين معجمه.

قوله (سرف): بفتح السين وكسر الراء قرية في ستة أميال من مكة بها قبر ميمونة رضي الله عنها. وأما قوله وحى عمر السرف فليل الصواب بالشين المعجمة قال أبو عبيد البكري هو ماء لبني باملة أو بني كلاب قال: وأما سرف الذي يقرب مكة فلا تدخله الألف واللام.

قوله (أسرف رجل على نفسه): السرف مجاوزة القصد والغلو في الشيء.

دخول الوقت وهو زوال الشمس وضرب غيره إلى أنها من أول النهار.

قوله في حديث المكاتب (لم اسمعني): أي اتبع فيما بقي عليه فطلب بالسمي في ذلك رتبة.

قوله (من أطراط الساعة): سمي يوم القيامة الساعة لأنها كلمحة البصر ولم يكن في كلام العرب في اللفظ أقصر من الساعة.

[فصل من غ]:

قوله (في يوم ذي مسيلة): أي جماعة.

[فصل من ف]:

قوله (مصطوحاً): أي دعاً مهراً.

قوله (صالح الجبل): أي عرضه من أسفل.

قوله (بعدها أسفى): أي أخاه وأبناً الإسفار والأصل فيه البيان يقال: أسفر وأسفر.

قوله (صفرة): قال هم الملائكة واحدهم صافر، يقال: صفرت بينهم أي أصلحت وجعلت للملائكة إذا نزلت بوحى الله وتلاوته كالنفس التي يصلح بين القوم، وفي تفسير سورة حبس فيه زيادة.

قوله (وصعداً لهم صفرة في جواب): أي زائداً أصل الصفرة الزاد الذي يصنع للمسافر ثم استعمل في وعاء الزاد كالزائدة والراوية.

قوله (سفعة): روي بالفتح والضم فسرها في الحديث صفرة وفي بعض اللغة صفرة مشوية بسواد أو زرق، وقيل: غير معروف في اللغة، وقيل: معناه ضربة واحدة من الشيطان من قوله لتنفس أي لتأخذن سفعته بيده أغلقت وقبضت يقال: سفعت لطمته، وقيل: معناه علامة الشيطان، ومنه سفعاء المحدثين.

قوله (بعدها مسفع): أي سواد من لقع النار أو علامة من النار، وقوله: سفعة من غضب بضم السين هو سواد مشرب بحمرة.

قوله (السفق بالأسواق): يقال: بالصاد والسين المراد المباحة وأصلها عند البيع ضرب أبدي للتباين بعضها ببعض.

قوله (فسمعت تسفلهما): أي ضرب كف على كف.

قوله (سفلك دعاً): أي يهرقه.

قوله (أله السقلى): فسرها في الحديث بأنها الأختلة وعن الحسن أنها الماتمة والسفل والعلو بضم أولها ويجوز الكسر.

قوله (السفن): جمع سفينة وهي ما يركب في البحر.

قوله (سفهة): أي خيفة الغفل جاهلة.

[فصل من ق]: قوله (سقاها): أي ما تشرب فيه.

قوله (أحق بسقه): أي بما يلاصقه.

قوله (السقط): أي ما يولد ميتاً وهو مثلث السين.

قوله (سقط في أبيهم): قال: كل من ندم فقد سقط في يده، وقال غيره: نجير.

قوله (وكان ابن الناطور سقفاً): أي جعل أسقفاً وهو رئيس النصارى.

قوله (سقية بني ساعلة): هو مكان لم كانوا يستظلون به.

قوله (السقف المرفوع): هو السماء.

قوله (جعل السقاية في رحل أخيه): قيل: هي مكياك يكتالون به.

قوله (سقيهم): بالكسر اسم للشئ السقي والاستقاء الدعاء يطلب السقي.

قوله (وهو قاتل السقا): هو اسم موضع من الفرع وقعت القاتلة فيه.

[فصل من ك]:

قوله (ماء مسكوب): أي جار.

قوله (سوقاً من حمراء): بفتح السين والراء قيل: هو الأبيض منه، وقيل: الجيد منه.

قوله (السرقين): فسره في الأصل بزل الخواب ويقال: بالفتح والجيم وهي فارسية حريت.

قوله (سرمداً): أي دائماً.

قوله (سروات الجن): أي ساداتهم ومنه قوله وكتلت سرواتهم أي ساداتهم واحدهما سري مشتق من السرو.

قوله (تكتحت رجلاً سراً): أي جمع اللزوة والسخاء معاً.

قوله (تخطك سراً): أي نهراً صغيراً بالسريانية، وقيل: السري الجندول سمي بذلك لأن الماء يسري فيه أي يمر فيه جلياً.

قوله (ما السرى يا جابر وقوله أسرى): من السرى وهو سحر الليل.

قوله (عطف سراً): قال ابن السكيت السرية ما بين الخمسة إلى الثلاثمائة. وقال الخليل: هي نحو أرمصة ويقل له قوله الله: يخسر السرايا أرمصاته. أخرجه أبو داود وغيره.

[فصل من ط]:

قوله (طبيعة): هو إنا من جلود قال ابن الأعرابي هي للزادة إذا كانت من جلدين. طلع أحدهما على الآخر.

قوله (الأساطين): واحدها أسطورة وهي القزعات بضم القاء وتشديد الراء وتثنية الماء واحدها ترمة وهي فارسي معرب أصلها الطرق الصغار غير المجدعة تشعب عنها ثم استعمل للباطل وربما جاء مضافاً.

قوله (السيطرون): للسيطر اللسط يقال: بالصاد والسين.

قوله (يسطرون): أي يسطرون.

قوله (يسطون): أي يطرئون من السطوة ويقال: يسطون.

[فصل من ع]: قوله (ليك وسعليك): أي ساعدت طاعتك مساعداً بعد مساعداً.

قوله (هوك السعدان): هو نبت ذو شوك من أسن مرامي الإبل.

قوله (سعروا البلاد): بتشديد السين وحكى أبو حاتم التخفيف: أي للمبوها كالتهاج السمر.

قوله (السمي): أي الثمن الذي ينف عليه في الأسواق والتسمر والاضطرام التردد الشديد.

قوله (سعراً): أي وفرداً.

قوله (السعوط وقوله اسعط): أي جعل فيه سعوط بفتح السين وهو ما يعمل في الأنف من الأدوية.

قوله (يسعى في الوادي): أي يمشي قوياً.

قوله (ساعيه وقوله سعاة): هم ولاء الصدقة.

قوله (الساعي على الأرملة): أي العامل عليها.

قوله (سعراً له بكل شيء): أي ظليراً.

قوله (لا تأتوها وأنتم تسعون): أي تجرون، ومنه السعي بين الصفا واللزوة وسعون في السكك، وأما قوله: «فاسموا إلى ذكر الله» فمعناه فامضوا إلى ذكر الله فالسعي يراد به الجري ويراد به للمضي قال بعضهم: إذا كان معنى للمضي أو معنى للجري تمدى يلى وإذا كان معنى العمل تمدى باللام فتقوله: «وسعى لها سعيها» ويرته: «فاسموا إلى ذكر الله» فإنه معنى امضوا.

قوله (على ساعتى هذه): أي على حالتي لو في وقتي.

قوله في حديث الجمعة (من راح في الساعة الأولى): ذهب مالك إلى أن أولها

قوله (فجعلته في سلك): يضم للمهلة وتشديد الكاف طيب.

قوله (إسكالة): بكسر أوله وضمة الأصيلي مصدر سكت.

قوله (سكر الأنهار): هو سدها، وقوله: سكرت أي ضطبت.

قوله (السكن): يفتحين هو ما حرم.

قوله (سكك المدينة): جمع سكة وهي الطريق للمسوكة.

قوله (فاستكانا): أي خضعا.

قوله (السكنية في أهل الغنم): أي الوقار أو الرحمة أو الطمأنينة مأخوذ من سكن القلب وتطلق السكنية أيضاً بآزاء معان غير ما ذكر منها للملاكمة في قوله تلك السكنية تنزلت لسماع القرآن، وقيل: في سكنية بني إسرائيل هي ريح، وقيل: خلق كراس امرء، وقيل: له وجه كوجه الإنسان، وقيل: روح يتكلم، وقال النووي: هي شيء من خلق الله فيه طمأنينة ورحمة ومعه ملاكمة، قوله: المسكنة مصدر يقال: فلان أسكن من فلان أي أخرج منه ولم يرد السكون، وقال غيره للمسكنة فقر النفس وإن كان موسراً وتحسكن تشبه بالمساكين الواحد مسكين وهو الذي أسكنه الفقر أي قلل حركته فعلى هذا هو مفعيل من السكون.

[فصل من ل:]

قوله (مسليحة لهم): يفتح الميم واللام هم القوم الذين يحملون بالسلاح لحراسة الجيش.

قوله (السليحانة): يضم أوله وفتح ثانيه وسكون للمهلة وسكون ثانيه وفتح ثالثه ويحذف الهاء فيهما ويتحانية بدل الألف مع كسر الفاء وباللاد والقصر فيها لغات.

قوله (سليخ): أي غرض أحدهما من الآخر.

قوله (سليخ حية): أي جلدها.

قوله (في مسليحها): بكسر أوله: أي جلدها والمراد أن يكون نظيرها في كل شيء.

قوله (سلسلت الشياطين): أي ربطت بالسلاسل.

قوله (سلسيلاً): قال جهماد: حديدة الجربة، وقيل: هو اسم المين، وقيل: لينة سهلة في الخلق تسلسل فيه، وقال ابن الأعرابي: لم أسمع هذا الحرف إلا في القرآن.

قوله (قال ابن عباس: كل سلطان في القرآن حجة): وأصله من التسلط وهو الغلبة، وقيل: اشتقاقه من السليط وهو الدهن لإخضاته.

قوله (توعى بسليح): هو جبل معروف بالمدينة.

قوله (السليعة): أي المتاع.

قوله (أجعله سلفاً): أي خيراً متقدماً.

قوله (السلف): أي القرض لأجل.

قوله (تفرد سائقني): أي قطع عني لأن الساقفة أعلى الحق، وقيل: للإنسان سائقان وهما جانباهما الحق.

قوله (سليق): بكسر أوله بفتحة معروفة.

قوله (الساقفة وقوله ليس منا من سلق): يتخفيف السلام أي رفع صوته عند المصيبة، وقيل: هو ضرب الوجه.

قوله (سلكت): أي دخلت.

قوله (فانسلفت منه): أي خرجت في خفية، ومنه فانسلف فذهب.

قوله (فاتي بسلي جزور): هي مشيمة البهيمة، ومنه ما قرأت سلى قط.

قوله (سلالة): أي الولد وقيل: النطفة.

قوله (سليم): أي لبلغ سبي بذلك للثأول.

قوله (السلم): هو السلف لأجل معلوم.

قوله (سلمات الطريق): جمع سلمة بكسر اللام وهي الحجارة ويفتح السلام جمع سلمة أي شجرة كبيرة وأغرب الفلادوي فقال: هي ما تفرع من جوانب الطريق.

قوله (وهل لي بعد قومي من سلام): أي سلامة.

[فصل من م:]

قوله (فما سقت السماء): أي المطر سماء سماء لتزوله من السماء وكذا قوله على أثر سماء.

قوله (صمناً وهدياً): أي قصداً وطريقة.

قوله (تسميت العاطس): قال ثعلب هو بالمهلة من السم، وقال أكثر الناس بالمشجة وأصله الدعاء بالخبر، وقيل: أصله من إسمات الشيطان.

قوله (الخفيفية السمحة): أي السهلة.

قوله (مكناً صيحاً): أي سهلاً وكذا أسمع خروجه.

قوله (صاعدون): قال عكرمة يفتنون بالخميرة، وقال غيره أي لاهون والسود الغفلة عن الشيء، وقيل: معناه مستكبرون، وقيل: السامد القائم في حجر.

قوله (ومر أعينهم): أي كحلها بالمسامير الحماة.

قوله (السمسار): هو الدلال، وقوله: السمرة أي الدلالة وأصلها القيام بالأمر.

قوله (إلى ظل حمرة): يضم الميم هي شجرة الطلح.

قوله (وجاءت السمراء): أي القمح الشامي، ومنه يرقعها وصاحاً من تمر لا سمراء.

قوله (أهل حمرة): أي أهل للحمدين عنده بعد العشاء وأصل السم مشتق من لون القمر لأنهم كانوا يتحدثون فيه.

قوله (خاة سميط أو مسموطة): أي شويت بجلدها.

قوله (صمكة): أي بنامها.

قوله (باء وصحة): أي يري فعله ويسمع به.

قوله (حمل أعينهم): أي قاما بالشوك، وقيل بمجديدة حمأة تلدن من العين حتى يذهب خروها، وقيل كحلهم بمجديدة.

قوله (سم الحياض): أي قباب الإبرة وسمان الإنسان كلها تسمى سموماً.

قوله (قتل نفسه بسم): معروف يقال يفتح السين وضمتها والفتح أفصح والسموم بالفتح هي الريح الحارة.

قوله (ويظهر فيهم السفن): أي كرة اللحم ووجه كونه حياً أنه يحصل من كرة الأكل وليس من الصفات المحمودة.

قوله (تسامي): أي تضامني وأصله من السمر وهو الارتفاع.

[فصل من ن:]

قوله (بالسنخ): يضم أوله وآخره حاء مهملة هو موضع معروف في عوالي المدينة، وقول عائشة فأكبره أن أسنحه أي أمر أمه.

قوله (وإعالة منخلة): أي دهن زيت.

قوله (أسند الأسي): أي وكل.

قوله (يسندون في الجبل): أي يصعدون.

قوله (سنلص): هو رقيق الديباج.

قوله (أسمعة الإبل): جمع سنام وهو حبة الجمل.

قوله (مسنما): أي مرتعاً على وجه الأرض مأخوذ من السنام.

قوله (فاسنق): أي استاك والاستان الاستياك وهو ذلك الأسنان بالعود ونحوه.

قوله (إن فرس المجاهد لتساق): أي لترمح، وقيل: ترعى، وقيل: تقمص.

			المقدمة - الفصل الخامس: في بيان ما في الكتاب من الألفاظ العربية	٩٠	
--	--	--	---	----	--

- قوله (يحصنه): أي يتغير والمنون المتغير.
- قوله (حتى آمن): بالشديد: أي دخل في السن.
- قوله (أعطوه سنًا): أي ناقة لما سن معين.
- قوله (ستن من كان قبلكم): يفتح قوله أي طريقهم.
- قوله (سنة حسنة): أي ضلة جيدة.
- قوله (سنا يرله): أي ضيائه.
- قوله (سناه سناه): أي حسنة بلسان الحيشة.
- قوله (سنة): بكسر أوله أي نعامس.
- قوله (أصابهم سنة): أي عام مجاعة.
- قوله (نهي عن بيع السنين): وهو بيع الثمر سنة وهو من يبيع الفزور.
- [فصل ص هـ] قوله (الساهرة): قيل: وجه الأرض، وقيل: للكان المستري.
- قوله (اسهكوني): أي إسحاقوني.
- قوله (ألا أسلهن بنا): أي أفضين بنا إلى سهل من الأرض يقال: أسهل القوم إذا صاروا إلى السهل ومنه.
- قوله (لم يسهل يأسكان السين): أي يسر في السهل.
- قوله (إلا أن يستهموا عليه): أي يقرعوا بالسهم قال الله تعالى ﴿فَسَامِعْ﴾ أي قارع وكذا قولنا خرج سهمي، وقوله: سهمي الذي يغير أي نصبي، وكذا قوله اضربوا لي معكم سهمًا.
- قوله (على سهوة): أي صفة بين بني البيت أو خدع أو حيلان يوضع عليه الخلع أو كوة بين بيتين أو حائط بين حائطين والسقف على الجميع فما كان وسطًا فهو سهوة وما كان داخلًا فهو خدع، وقيل: السهوة بيت صغير منحدر في الأرض مرتفع السك يشبه الحزاة، وقيل: صفة بين بيتين.
- قوله (السهو في الصلاة): أي النسيان.
- [فصل ص و:]
- قوله (واسواته): السواة الفعل التثنية ويسمى الفرج بذلك ومنه قوله تعالى ﴿ومن سواتها﴾.
- قوله (ومن أساء في الإسلام): أي استمر على كفره أو أسلم ثم ارتد.
- قوله (من سوء الفتن): وفي رواية سواى الفتن سوء الملاك والبلاد وغوره ومنه السيئة وهي كل ما تبجحه الشرع والسواى تثنية.
- قوله (إنا إذا نزلنا بساحة قوم): أي بفنائهم.
- قوله (ساخت فرسي): أي غاصت.
- قوله (سوادني): بالكس: أي سراري ومنه قوله صاحب السواد: أي السر وأما قوله لا يبارق سوادي سواده بالفتح: أي شخصي شخصه وتكره، ومنه ورثت أسودة بالسائل: أي أشخاصاً وأما قوله: وإني بسواد جلتها قيل الكيد وقيل: حشوة البطن كلها.
- قوله (سبد): مأخوذ من السودد وهي الرضاة والزعامة وروعة القدر ويطلق على الرب والمالك والرياس والأمر والشريف والفاضل والكريم والحليم الذي يتحمل أذى قومه والزوج.
- قوله (الحية السوداء): فسر في الحديث بالشونيز قيل: هو المخردل، وقيل: البطم، وقيل: السرو، وقيل: الرزنيج.
- قوله (تسورت عليه الجندار): أي علوت سورده.
- قوله (إن جاوراً صنع سورداً): أي طعماً تقدم في (ص أ).
- قوله (سوارات، وقوله أساوره): هو جمع سول يفتح أوله وضمه وهو ما يتحلى
- به النساء في ألبهن ويقال له أسول بكسر الميمزة ويضمها ويطلق الأخير على أحاد الفرس، وقيل: هو الرامي منهم أو الغاية أو القائد أو القائد.
- قوله (ما خلا سورة من حلة): يفتح السين: أي ثوبه وعجلته.
- قوله (كدت أن أساوره): أي أخذ يرأسه أو أوابه.
- قوله (يسوسه): أي يتهمد الشيء بما يصلحه سواء كان آدمياً أو دابة، وقوله أسوسه أي أقرم عليه، وقوله ليسوسهم الأتية أي تحكم بينهم.
- قوله (وساط بالحميم): أي يخلط، ومنه سمي السوط لأنه يخلط اللحم بالدم.
- قوله (سواج): هو اسم صنم.
- قوله (ظلم يحد مساحاً): أي سلكاً.
- قوله (كم سلت إليها): أي كم أمهرتها وأصله أنهم كانوا يمهرون للواشي.
- قوله (نزل يسوق يهن): أي يحدو، ومنه سوقك بالقوارير.
- قوله (هوى مع سولها): جمع ساق، وأما السوق الذي يباع فيها قليل سميت بذلك لا يساق إليها من الأمتعة، وقيل: للقيام فيها على السوق.
- قوله (هو السوقيين): تصغير السابقين صغرهما لدخولهما وحوشتهما وهي صفة السودان غالباً.
- قوله (ليكشف عن ساق): قيل: الأمر الشديد، وقيل: غير ذلك والساق حاملة النجر.
- قوله (السوقي): هو القمح أو الشعير القلوم يطحن.
- قوله (يسؤل هم): أي يزين.
- قوله (سائلة الغنم): أي الراحة يسومون يروحون. وقال مجاهد: للمسومة المطهمة قيل: للظلم السين.
- قوله (على سوم أخيه): أي طلبة أو عرضه يقال: سامني عرض عليّ كأنه يعرض على البيع الثمن، وأما قوله يسومونكم ففسره في الأصل يولونكم، وقيل: يملكونكم على ذلك: أي يطالبونكم به، ومنه استيماي البائع وهو أن يطلب لسلعته ثمناً معيناً والمساومة المحادثة بين التبايعين.
- قوله (السام عليك): أي للموت، وقيل: أصله السامة فسهلت الميمزة وحذفت الهاء والأول للمتشدد.
- قوله (سواء): بالفتح عهد وسوى بالكسر ويقصر منزلاً وغير منون فالملود بمعنى مثل ومعنى وسط، ومنه سواء الجحيم ومعنى معتدل، ومنه سواء السبيل ويقال: فهما بالكسر مقصوداً، وأما المقصور فهما معنى غير.
- قوله (ساوى الظل الطول): معناه مائل امتداده ارتفاعها وهو قدر القامة وشرحه الدلوي بما وهم فيه.
- قوله (اسوى على العرش): هو من التشابه الذي يفرض علمه إلى الله تعالى، ووقع تخصيصه في الأصل.
- قوله (وقال مجاهد: السواى الإساءة): كذا للأصلي وتقدم في أول الفصل.
- قوله (سواي): أي صحيحاً.
- [فصل ص ي] قوله (سبب السوالب، وقوله إن أهل الإسلام لا يسيهون): كانوا في الجاهلية إذا نذروا قال أحدهم ناقي سابة: أي تسرح ولا تمنع من مرضي والسابة أن يقول لبيد أنت سابة أو أعتقتك سابة فيصح عتقه واختلف لمن يكون ولاؤه.
- قوله (الساج): بالجمع هو ضرب من الخشب يؤتى به من الهند والواحدة ساجة ويجمع على سيجان.
- قوله (وما سقى بالسجج): أي بالأنهار والسواقي.
- قوله (ساخت قوائم فرسي): أي دخلت في الأرض.

قوله (حلة سبواء): تقدم في الحاء.

قوله (سبر): هو قد من جلد وجمعه سبور.

قوله (كان لا يسير بالسرية): ظاهره أنه لا يخرج مع سراياه وقيل: معناه لا يسير بالسرية السوية: أي العادلة والسرية هي طريقة الإسماء في رعيته والرجل في أهله وفي.

قوله (على سويلها): أي حالتها.

قوله (سيف البحر): بكسر أوله: أي ساحله.

قوله (سبل العرم): قال هو السد وهو ماء آخر ذكره مفصلاً في تفسير سورة مباء.

قوله (يعن المسبل): أي مسبل مياه الأمطار من الجبل.

قوله (واسلنا له): أي أثبتنا.

قوله (سبماهم): بالتخفيف: أي علامتهم قال مجاهد: السحنة، وقيل: التواضع وبقية في سورة الفتح.

قوله (لا سيما): بالتشديد.

حرف الشين المعجمة

[فصل ش أ]:

قوله (الشؤم): بالهمز هو ما كانوا يطهرون به ويقال: لكل محلور مشؤوم ومشامة والشؤم اليسرى تأثيت الأشام ومنه حديث عدي فينظر أشام منه وسميت أرض الشام شاماً لأنها عن يسار الكعبة.

قوله (شؤون رأسها): هي المخطوط التي في عظم الجمجمة وواحدنا شأن وأما قوله: إني لفي شأن فمعناه الخطب أو الأمر أو الحال ومنه قوله: ما شأنكم أي ما خطبكم أو أمركم ومنه كان لي ولها شأن، ومنه ثم شأنك بأحلامها أي هو مباح لك وكذلك شأنك بها، وأما قوله تعالى كل يوم هو في شأن فهو إشارة إلى تنفيذ ما قدره وإيجاده عما سبق في علمه أنه يوجد.

قوله (شاه شاه): منون الأول سره في الحديث فقال: ملك للملوك وهو فارسي وأصله شاهان شاه، فشاء ملك وشاهان جمعه وهو على قياس كلامهم في التقديم والتأخير وكذا قوله: أبو شاه، وقد غلطوا من جعل هاء تاء مثناة.

قوله (أرفع فرسي شأواً): الشاؤ الشوط والمشي، ومنه شأوت القوم أي سبقتهم عدواً.

[فصل ش ب]:

قوله (يشهب بأيات له): أي يتنزل.

قوله (وشب ضرامها): أي عظم شرها وهو استمارة من وقود النار إذا اشتد اشتعالها.

قوله (خبية): جمع شاب وكذا قوله شبان.

قوله (يشيع بطني): بالسكون وبالفتح والياء سبيبة والشيع ضد الجوع.

قوله (خبراً): الخبر بالكسر من طرف المختصر إلى طرف الإبهام.

قوله (الشعوق): هو ثبت حجازي يؤكل ولا شوك له إذا يبس يسمى الضريع.

قوله (مشعها): أي مشكلات وكذا متشابهات، وقوله: متشابهاً ليس من الاشتباه، ولكن يشبه بعضها ببعضاً ويختلف في الطعم.

قوله (من أين يكون الشبه): يفتحين ويكسر أوله وسكون تائيته كمثل ومثل وزناً ومعنى.

[فصل ش ث]:

قوله (أشتاتاً وشى وشعات وشت واحد): كذا وقع ومراده أن اشتقاق ذلك متحد والا فشت مفرد وما عدله جمع ومعناه متفوقون ومغتنقون.

قوله (في يوم شات): أي في زمن الشتاء.

[فصل ش ث]:

قوله (شش الكفين): يسكون المثلة أي غليظهما.

[فصل ش ج]:

قوله (على المشجب): هي أعواد توضع عليها الثياب.

قوله (شجك أو فلك): أي جرحك والشج تختص من الجراح بالرأس والوجه.

قوله (شجر بينهم): أي اختلفوا والشجر بالفتح الأمر المختلف، وقوله: شاجره أي نازعه، وقوله: الرمح شاجر أي قاصد أن يعطن.

قوله (شجاع أفرح): هو الحية الذكر، وقيل: كل حية شجاع بضم أوله، وقد يكسر.

قوله (شجنة من الرحمن): بضم أوله ويكسر وحكي الفتح أيضاً وأصله اشتباك المروق والأغصان، ومنه الحديث شجون: أي متناحل وأضافه إلى الرحمن مجازاً.

[فصل ش ح]:

قوله (شاحبا): أي متغير اللون بهزال أو جوع أو مرض.

قوله (ويلقى الشخ): فسر في الأصل بالحرص الشديد.

قوله (يشحط في دمه): أي يضطرب فيه.

قوله (حرمت عليهم الشحوم): هي شحم الكلى والكبرش والأمعاء خاصة فاللام فيه عهدة.

قوله (شحاء): هي العلواة.

قوله (المشحون): قال مجاهد: للرق: أي للملوء.

[فصل ش خ]:

قوله (يشخب): أي يصب.

قوله (شخص بصره): أي ارتفع وامتن، وقوله لا شخص هو كل جسم له ارتفاع وظهور واستعمل هنا استمارة.

[فصل ش ذ]:

قوله (يشدخ رأسه): أي يكسر.

قوله (أشد وطاك): أي خلعهم بشدة.

قوله (لن يشاذ هذا الدين): بتشديد الدال أصلها يشادده: أي يذابه.

قوله (أشقه النهار): أي ارتفع، وقوله: فخرج يشد واشتد وراه كله من الجبري وكذا لا يقطع البطحاء إلا شذاً.

قوله (بلغ أشده): واحداً شد بضم الدال كذا في الأصل، وقال غيره: الأشد من خمسة عشر إلى أربعين وهي جمع شدة مثل نعمة وأنعم وهي القوة والصلابة في البدن والعقل، وقيل: الأشد بلوغ الحلم، وقيل: ثمانى عشرة، وقيل: ثلاثة وثلاثون عاماً، وقيل: غير ذلك.

قوله (أشد منه): أي أشجع.

قوله (ألا تشد): أي تحمل فتقاتل وكذا قوله شد على أي حل على، وقوله تعالى ﴿استشد عضداً بأخي﴾ قال ابن عباس أي سعين.

قوله (شلقه): أي فمه، وقوله لو كنت في شدة الأسد كتابة عن المواقفة أي لو كنت في موضع لا يوصل إليك فيه عادة لأحييت أن أصل إليك.

[فصل ش ذ]:

قوله (لا يدع شاذة): الشذوة الاقتراد.

[فصل ش ر]:

قوله (يشربون): بالهمز وتشديد اللوحدة هو مدّ العنق كالشطاول، وقال الأصمعي: هو رفع الرأس.

قوله (في مشربة): يضم الراء وتضمها أي غرقه.

قوله (أشربوا في قلوبهم): أي حل فيها عمل الشرب وقلوبه يقال: شوب مشرب أي مصبوغ.

قوله (في شوب من الأنصار): بالفتح وسكون الراء جمع شارب، وقوله ما جاء في الشرب بكسر الشين أي حكم قسمة للماء.

قوله (شواج الحوة): الشراج بكسر أوله مسایل للماء واحداً شرج يسكون الراء وكذا قوله شريج الحوة.

قوله (شود): أي فرق.

قوله (شردمة): أي طائفة.

قوله (فيششر شمله): أي يقطعه وشقه والششرة أصلها أخذ السبع بفيه.

قوله (أشراطها): أي علاماتها وهو جمع شرط بفتحين، وقيل: هو الرديء من كل شيء فعلى هذا فالراء مصاب أمورها وشملتها قبل قيامها.

قوله (شوعاً): أي شوارع، وقال ابن تقيّة: أي شوارع في الله جمع شارع كأنه يريد شارية.

قوله (فشروع فيه جميعاً): أي تتناول.

قوله (الشريعة والشريعة): أي السنة والطريقة.

قوله (شروع لكم): أي سن لكم أو أظهر وبين.

قوله (كان في شارف): أي ناقة شمن.

قوله (مشرف الوجنتين): يسكون الشين أي مرتفعهما.

قوله (بشرف الروحاء): أي لجبل العالي الذي بها.

قوله (شرفاً أو شرفين): أي شوطاً أو شوطين أو طلقاً أو طلقين، وقيل: الشرف ما علا من الأرض.

قوله (ولا مشرف): أي مطلع، وقوله ذات شرف بفتحين أي ذات قدر كبير، وقيل: يستشرف الناس لها أي يرفعون أبصارهم إليها.

قوله (شروقاً): أي توجهوا نحو المشرق.

قوله (تشرق الشمس): أي تطلع.

قوله (شرق بذلك): بكسر الراء أي ضاق صدره حسداً كمن غص بالماء.

قوله (شرفياً): أي بما يلي الشرق.

قوله (أيام الفشريق): أي أيام متى سميت بذلك لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحي أي يقطعونها ويقدونها، وقيل: سميت بذلك من أجل صلاة العيد لأنها تصلى وقت شروق الشمس، وقيل: لأن الهذلي لا ينحر حتى تشرق الشمس.

قوله (أو شريك في دم): أي شركة وكذا من احتق شركاً وأصل الشركة معلوم، وقوله لمن يشركهم بكسر الراء أي يشاركهم.

قوله (شواك نعله): الشراك أحد سيور النعل التي تكون على وجهه.

قوله (شرواً): أي باعوا والشراء والبيع واحد لكنه غلب من جهة معطي الثمن كما غلب البيع من جهة صاحب السلعة.

قوله (ركب فرساً شرياً): أي فرساً يستشري في مشيته ويمتدأ، وقال ابن السكيت: أي فرساً خبيراً وشراً المال خياره.

[فصل ش س]:

قوله (شسع): هو أحد سيور النعل وهو الذي يدخل بين الإصبعين، وقوله شاسع الدار أي بعيدها.

[فصل ش ط]:

قوله (شطاه): أي فراخه يقال: شطه السنبل تنبت الحبة عسراً وثماتياً وسبها

فيقوى بعضه ببعض ولهذا قال فآزوه أي فزقه ولو كانت حبة واحدة لم تقم على ساق.

قوله (مسل شطبة): قيل: الشطبة من جريد النخل، وقيل: عود محد.

قوله (شطراً ما يخرج منها): أي تصفء، وقوله: وضع عني شطراً أي بعضها، وقوله شطر المسجد الحرام أي جهته.

قوله (شططاً): أي إفراطاً أو إسرافاً، وقال مجاهد: قوله لا تشطط أي لا تسرف.

قوله (على شط النهى): أي جانبه.

قوله (بشطتين): أي يحلين والشطن بالتحريك الجبل الطويل.

[فصل ش ع]:

قوله (بين شعها): أي المرأة والشعب التواحي قيل: المراد ما بين يديها ورجليها، وقيل: شعب الفرج وكفى بذلك عن الجماع لأن القعود كذلك مقلته، وقيل: غير ذلك.

قوله (شعة من الإيمان): أي قطعة.

قوله (الشعب): بالكسر الطريق في الجبل، وأما الشعب بالفتح فواحد الشعوب، ومث جعلناكم شعوباً، وقيل: الشعوب النسب البعيد والقبائل دون ذلك، وقال ابن عباس: الشعوب القبائل العظام، وقيل: الشعوب المعجم والقبائل العرب، وقول أنس اتخذ مكان الشعب سلسلة أي الصدع.

قوله (شعبان): الشهر المعروف قيل: سمي بذلك لتشعبهم فيه أي لتفرقهم.

قوله (تخشط الشعة): يقال: امرأة شمتاء وشعة أي ملبنة الشعر ورجل أشمت وشمت رأسه من ذلك.

قوله (من شعائر الله): جمع شعيرة أي علامة، ومث الشعير الحرام ومشاعر الحج.

قوله (لم لم أحصى): أي لم أعلم، ومث قولهم ليت شعري، وقوله فشق من قصه إلى شعرته بكسر الشين أي شعر عاتته.

قوله (أشعرنا إياه): أي الفتنها فيه واجملته مما يلي جسدها مأخوذة من الشعار وهو ما يلي الجسد، ومث قوله للأصغر شعار. وأشعار البدن أن يشق أحد جنبتي السنام حتى يسيل الدم ويجعل ذلك علامة لما يعرف بها أنها هدى.

قوله (رب الشعري): قال: هو مرزم الجوزاء، وقال غيره: الشعري يقال: لنجمتين في السماء أحدهما الميور لأنها عبرت المجرة وليس في السماء نجم يقطعها عرضاً غيره والأخر الغميض لأنهما لا تتوقد توقد الميور وكان أبو بكشة الخزاعي يهبدها فسأزل الله في تكليبه وتكليب من تابهه وأنه هو رب الشعري أي رب النجم الذي كانوا يهبدون.

قوله (شعف الجبال): أي رؤوسها وأطرافها، وقال في التفسير، وقوله شعفها حباً بالمهمل من المشوف ولم يرد أي في القرآن والعرب تقول فلان مشعوف بفلاته أي برح به حبها. وأما بالمهمله فيقال لصق بقلبي وداخله والشخاف حجاب القلب، وقال أبو عبيد: المشوف بالمهمله الذي بلغ حبه شخاف قلبه وبالمهمله الذي خلص الحب إلى قلبه فأسرقه.

قوله (واشعث اشعث القنصال، وقوله اشعلت وشب ضرامها): أي عظم أمرها، وقوله يتجني شملة من نار الشملة بالضم ما اتخذت فيه النار وانتهت فيه.

قوله (رجل مشعان): بضم أوله وتشديد التنوين أي متشع الشعير، وقال في الأصل مشعان أي طويل جداً فوق الطويل.

[فصل ش غ]:

قوله (نهي عن الشغان): فسره في الحديث قيل: أصله من رفع الرجل وكفي بذلك عن النكاح، وقيل: أصل الشفر البعد، وقيل: الاتساع.

قوله (يشلهلم): بفتح الغين من الشغل ضد الفراغ.

[فصل ش ف]:

قوله (وأخذ الشفرة): أي السكين وشفرة السيف حده وشفير جهنم حرفها وشفير الوادي طرفه وشفير العين منبت شعر الجن.

قوله (يشفع الأذان): أي يقوله زوجاً وزوجاً، ومنه قام في الشفع وإن كان صلى خساً شفعن له صلاته وشفعن بالسجنتين، ومنه الشفع والوتر قال القتيبي الشفع الزوج والوتر الواحد. وأما في الآية فمن مجاهد الوتر الله والشفع جميع الخلق، وقال غيره: الوتر يوم عرفة والشفع أيام العشر، وقيل: أيام النحر، وقيل: الوتر آدم شفع بحواء، وقال ثعلب: الشفعة بالضم اشتقاقها من الزيادة لأنه يضم ما شفع فيه إلى نصيبه والشفاعة الرغبة لزيادته في الرغبة وشفع أول كلامه بآخره.

قوله (ولا تشفوا بعضنا على بعض بضم التاء): أي لا تفضلوا وتزبدوا، والشف بالكسر الزيادة والشفان وهو من الأضداد والشف بالفتح اسم القمل ويقال: للثوب الرقيق الذي يظهر ما وراءه شف بكسر أوله، ومنه جوهر شفاف.

قوله (شف هذا على هذا): أي زاد.

قوله (وإذا شرب اشطف): أي استغصى هذا على رأي من رواه بالمعجمة.

قوله (غاب الشفق): هي الحمرة التي تبقى بعد مغيب الشمس وهي بقية شعاعها، وقيل: الشفق البياض الذي يبقى بعد الحمرة.

قوله (أشفق أبو بكر): أي خاف.

قوله (شافهني): أي كلمني بغير واسطة.

قوله (ما شفيعي): أي ما بلغت مرادني والشفاء الدواء، ومنه هجاءم حسان نشفى واشفى والشفاء أيضاً الراحة.

قوله (أشفيت منه): أي أشرقت على التلف.

قوله (شفا حفرة): قال في الأصل مثل شفا الركية وهو حرفها.

[فصل ش ق]:

قوله (حتى تشفق): أي تحمر أو تصفر.

قوله (بمشقق): هو نصل السهم الطويل وجمعه مشاقص.

قوله (من باع شقصاً): أي نصيباً.

قوله (شفه الأيمن): بكسر أوله أي جابه.

قوله (أهل غيمة يشق): بكسر أوله أي في جهد من العيش، وقيل: الشق موضع معين ويميز فتح أوله أي مكان ضيق، وقوله لولا أن أشق على أسي أي لولا أن أثقل عليهم، وقوله غير مشقوق عليه أي غير مجهود.

قوله (جشاك من شقة بعيدة): بضم أوله ويميز الكسر أي من مسير بعيد فيه مشقة.

قوله (يشق عصا المسلمين): أي يفرق جماعتهم.

قوله (الشاقلة): أي التي تشق جيها عند المصيبة، ومنه شق الجيب.

قوله (من شقيقة كانت به): أي صناع شديد في الرأس.

[فصل ش ل]:

قوله (فشكر الله له): أي شكره والشكور من أسماء الله تعالى الحسنى قيل: معناه الذي يذكر عنده القليل من عمل عباده فيضاعف لهم ثوابه، وقيل: الراضي بالقليل من الشكر وأما قوله ﴿إلا أكون عبداً شكوراً﴾ فمعناه متباً على الله مبالغاً في ذلك.

قوله (الشكس): قيل: هو العسر الذي لا يرضى بالإتصاف، ومنه شاكسون.

قوله (فشكت عليها ثيابها): أي جمعت أطرافها ويقال: شككت بالرمح إذا انتظمت به والشك إصااق الشيء بالشيء كالعضد بالجنب ويطلق على اللزوم.

قوله (شاكي السلاح): أي جامع لها يقال: شاك وشاكك والشكة السلاح التام، وقيل: أصله شاك السلاح ومعنى شاك ذو شوكه فهو من لقاب.

قوله (نحن أحق بالشك من إبراهيم): قيل: المراد نفي الشك عنهما أي لم يشك ونحن كذلك ولو شك لكان أولى بذلك منه إعظاماً لإبراهيم.

قوله (على شاكلته): أي طريقته أو ناحيته أو نيتيه.

قوله (الشكلة): بفتح الشين وكسر الكاف هي الغزلة الغنجة في شكواه الذي قبض فيه، وفي رواية في شكوه أي في مرضه، وقوله وهو شاك أي مريض، ومنه أشتكي سعل، وأما قول أم سلمة شكوت أبي أشتكى فالثاني بمعناه والأول مصروفه، ومنه أخذ الثاني، ومنه شكوت ما تلقى من الرحي، وقوله يكثرن الشكاة، وقول ابن الزبير وتلك شكاة ظاهر منك عارها ويراد بالشكاة الدم والعيب.

[فصل ش ل]:

قوله (شلت يده): أي يست وهو بالفتح ولا يقال: بالضم والاسم الشلل.

قوله (شلو): بالكسر هو العضو من اللحم وعزج أي مقطع، وقيل: الشلو الجسد من كل شيء.

[فصل ش م]:

قوله (مشامت): أي نفرت.

قوله (تشميت العاطس): أي الدعا له بإزالة الشماتة عنه وتقدم في المهمة.

قوله (مشمر الإزار): أي رافعه، ومنه وإنيهما لمشمرتان.

قوله (شمس أناساً): أي أقامهم في الشمس.

قوله (شمط رأسه): أي اختلط البياض بالسواد، ومنه أخذ شمطاته، وقال ثابت كل لونين اختلطاً فذلك الشط.

قوله (اشتمال الصعاء): فسره في الحديث بالتوشع وهو إدارة الثوب على الجسد بغير إخراج اليد والاسم الشملة، وقيل: إنما تسمى شملة إذا كان لها هذب وحكى الخليل كسر أوله وبالجمع شمال مشترك مع اليد، وأما بالفتح فهو الريح التي تأتي من دبر القبلة وفيها لغات كالكيد ويوزن جعفر مهموزاً ويتقدم الهزرة على الميم وغير ذلك.

[فصل ش ن]:

قوله (شنان): أي بغض وعداوة.

قوله (تشنجت الأصابع): أي يست.

قوله (شثار بالفتح): أي عيب.

قوله (شن الغارة): أي فرقها وصباها كصب الماء وتفرقه.

قوله (شن معلقة): أي قربة بالية وكل سقاء خلق فهو شن.

قوله (شظوا له): بكسر النون أي أبغضوه.

قوله (حل شائها): قال أبو عبيدة: هو الحيط الذي تعلق به القربة، ومنه شتق للقصوى الزمام أي حط به رأسها.

قوله (أزد شومة): بفتح الشين وضم النون وبعد الواو همزة قبيلة معروفة.

[فصل ش هـ]:

قوله (شهاب): أي الكوكب الذي يرمي به جمعه شهب وشهاب النار كل عود اشتعلت في طرفة.

قوله (أشهد على النبي ﷺ): أي أخبر بعلم، وقوله في اللعان أشهد بالله أي أحلف وكذا قول أبي هريرة وغيره أشهد بالله أي أحلف لقد سمعت، وفي الأصل الأشهاد واحد شاهد مثل أصحاب وصاحب.

قوله (يليع الشاهد الغائب): أي الحاضر السامع من غاب.

قوله (شهد الله): أي بين، وقيل: للشاهد شاهد لأنه يبين الحكم، ومنه ﴿إنا أرسلناك شاهداً﴾.

قوله (كانوا يضربونا على الشهادة والمهد): قيل: هو أن يخلع بعهد الله أو يشهد بالله ويؤيد قولة في الرواية الأخرى نهياً أن تخلف بالشهادة والمهد.

قوله (ما يجد الشهيد): قيل: سمي شهيداً لأنه يشاهد ما له من الخير والمنزلة عند موته، وقيل: لأن الله وملائكته شهدوا له بالجنة، وقيل: الشهيد المحي قال أبو عبيد: المروى هذا قول النضر بن شميل كأنه تأوله. قوله تعالى ﴿بل أحياء عند ربهم﴾، وقيل:

حرف الصاد المهملة

لأن ملائكة الرحمة تشهد له، وقيل: لأنه قام بشهادة الحق في الله، وقيل: لأنه عن يده على الأمم قبله.

قوله (الشهن): قيل: سمي بذلك لاشتهاره.

قوله (شعق): تقدم في زفير.

قوله (شواهي الجبال): أي طوامها جمع شامق وهو العالي للمتعب

[فصل ش و]:

قوله (لم يشب): أي لم يخلط يقال: شب يشب شوباً، ومنه شوب اللبن بالماء، وقوله ثم إن لم عليها لشوا قيل: في تفسيره يخلط طعامهم وبساط بالحميم.

قوله (شارة حسنة): أي هيئة، ومنه الشوار بالفتح أي متاع العروس.

قوله (أشار عليهم): أي نصحهم وهو من للشورة وهي يفتح أوله وضمة ثانيه وسكون الواو ويجوز سكن ثانيه وفتح الواو يقال: أصله من شار الدابة إذا عرضها للبيع ويقال: من شار العسل إذا جناه وأما قوله أشار إليهم فمعناه أوما وهو من الإشارة.

قوله (يشوش فاه بالسواك): أي يذكه أو يحكه، وقيل: الشوص الغسل، وقيل: الشوص الاستياك بالعرض وهو قول الأكثر، وقال وكيع بل بالطول من سفل إلى علو.

قوله (حقت أشواطاً): جمع شوط بالفتح أي مرة وهو في الأصل مسافة تمنوها الفرس والشوط في حديث أبي أسيد كالأول وبالمجمة وآخره مهمل بستان بالمدينة ويقال: فيه بالهاء للمجعة.

قوله (شواط من نار): أي لب وهو الذي لا دخان له.

قوله (مشوقين): أي متعلمين، ومنه تشوقت.

قوله (شاكمي السلاح): تقدم.

قوله (كواه من الشوكة): بالفتح هو داء كالطاعون.

قوله (ذات الشوكة): أي الحد وشوكة القتال شدته وحته.

قوله (وإذا شيك فلا انقش): أي إذا أصابته الشوكة فلا أخرجت منه بالمقاش.

قوله (الشووم): ضد اليمن تقدم.

قوله (شامة وظهيل): قيل: هما جبلان بمكة.

قوله (نزاعة للشوى): قيل: هي الأطراف واليدان والرجلان وجلدة الرأس يقال: غا شوى.

قوله (الشوائل): جمع شائلة وهي الناقة التي شال لبنها أي نعد وتسمى الشول أي ذات شول لأنه لم يبق في ضرعها إلا شول من لبن أي بقية.

[فصل ش ي]:

قوله (أشاح): أي انكمش وقبض وجهه.

قوله (مشيخة قريش): جمع شيخ وهو يسكنون الشين وحكي كسرهما.

قوله (مشيد): أي ميني.

قوله (من الشيزي): مقصور هي الجفان وأصل الشيزي شجر تصنع منه وأورد بها الشاعر أصحابها الذين كانوا يطعمون فيها وقتلوا.

قوله (لشام السيف): أي أخذه.

قوله (شيمته الوفاء): أي خلقه وطبعه.

قوله (شانه): أي عابه والشين ضد الزين.

قوله (في شيخ الأولين): أي الأمم والشيع والأنصار والأولياء والطوائف، ومنه أو يلبسكم شيماً أي فرقاً.

قوله (لا شية فيها): أي لا يبيض قاله أبو العالية، وقيل: كل لون يخالط معظم الألوان فهو شية ويطلق على العلامة.

[فصل ص ب]:

قوله (صائباً): بالهمز، وقد يسول، وقوله الصابي كذلك والصباة من حمز قاله يوزن كثرة ومن لم يهزم قاله يوزن رماة ومعناه الخروج من دين إلى دين، فأما الصابون فقال أبو العالية هم فرقة من أهل الكتاب، وقيل: من النصارى تخالفهم إلى أشياء من اليهودية فكانهم خرجوا من النهنين إلى ثالث وهم يزعمون أنهم على شريعة نوح أو إدريس أو إبراهيم ومنهم من يعبد الكواكب أو للملائكة.

قوله (الصبت لعماء): أي المحدث.

قوله (مصحب في أهله): أي يوزن وقت صلاة الصبح فيسلم عليه وصحبنا خير بالتخفيف والتثخيل أيتابها صباحاً.

قوله (صبح رابعة): بضم أوله ويجوز كسره.

قوله (يا صباحاه): كلمة تقال عند هجوم العدو وخص هذا الوقت لأنه كان الأغلب لوقت الغارة فكان المضي جاء وقت القتال ضاهبوا، وقوله اصطبج أي شرب صباحاً ومثله الصبرح وضد الغثوق وقولها اصبح أي أتم أول النهار.

قوله (أصحبى سراجك): أي أوقد به والمصباح السراج لأنه يطلب به الضياء.

قوله (قطعه صبراً): وقوله أن تصير الهائم، وقوله ولا تصير يمنة: كله من الحيس والفرق قتي الأمان الإيجل عليها، وفي الهائم نصيبا للرمي، وفي القتل ظاهر وأصل الصبر الثبات، وقوله أصبر على ثقل: أي أشد حلاً، وقوله الصبرة من الطعام ما جمع من الحب بلا كيل.

قوله (فرط مصبور): معناه مجتمع على الأرض بعضه على بعض.

قوله (صبغة الله): أي دينه.

قوله (أصحب من قريش): كلها لبعضهم بالمهملة والذين المعجمة وعكس آخرون والأول معناه أسود كأنه غيره بلونه والثاني كأنه تصغير ضبع على خير قياس، وقال له ذلك مخفياً له وهو أشبه بمساق الكلام لقوله بعد وتدع أسناً.

قوله (الصبيبة): بكسر أوله وتخفيف اللوحدة جمع صبي والصبيان بكسر أوله ويجوز ضمه والصبا بكسر أوله الصفر ويجوز لمد فيه، وقوله نصرت بالصبا بفتح أوله مقصور الريح التي تهب من مطلع الشمس.

[فصل ص ح]:

قوله (لا يورد مرضى على مصحب): أي ذو إيل مرضة على ذي إيل صحيحة وراء يورد وعرض ومصحب مكسور قال ابن القطاع أصح القوم سلمت إليهم من العامة وذلك خافه ما يقع في القوس من اعتقاد العدوى التي نقاهها الله حسماً للصادقة وجوداً واعتقاداً وأبطلها شعراً وطبعاً قاله عياض.

قوله (في صحيفها): أي القصصة، وقيل: هي أصغر

[فصل ص خ]:

قوله (وكرر عليه الصخب): أي اختلاط الأصوات ومنه

قوله: ولا صخب فيها، وقوله: ليس بصخب، وقوله: يصخب عليه.

قوله (الصاخة): أي الصيحة التي تكون عنها القيامة تصخ الأصمخ تصمها.

[فصل ص د]:

قوله (بصه هنا): أي يعرض ويهجر، وقوله صددت عن البيت أي منعت عن الوصول إليه، ومنه إتهم صائدك ولا يصننكم.

قوله (صعيد): هو اللحم المختلط بالدم، وقيل: هو قبح ودم.

قوله (يصدون): بكسر الصاد أي يضجون بالجيم قاله جاهد.

قوله (يصعدون): بالإدغام أي يترقون، ومنه قوله: تصعدوا عنها أي انكشفوا وكلما تصعد السحاب وأصله الانشقاق من الشيء، ومنه تصداع الفجر، وقوله ذات

الصدق: أي تصدع بالنيابذ.

قوله (صدقيه): الصدغ جانب الرأس عما يلي الوجه.

قوله (صدف): أي أعرض. وقوله الصدفين أي الجليدين.

قوله (المصدق): بالتخفيف هو الذي يتولى العمل على الصدقة والمصدق بالتشديد الذي يعطيه، وقد يخفف أيضاً والمصدق بالتشديد مبالغة من الصدق والمصدق بالتخفيف وقع أوله صاحب المخلص الذي صدقت موته.

قوله (أصدقاء خلكية): جمع صدقية وهو نادر كسفية وسفهاء والمشهور اختصاص هذا الجمع بالذكور.

قوله (الصلمة الأولى): أي أول نزول المسية وأصل الصلمة الضربة الصالبة.

قوله (وكيف حياة أصداء): هو جمع صدى كانوا في الجاهلية يزعمون أن الميت إذا بلى خرج من هاتمة شبه الطائر فيسمى الصدى فيلعب فلا يرى بعد.

قوله (فصدى لي رجل): أي تعرض لي وأما قوله في عيس تصدى أي تغافل كذا في الأصول، ولي بعض النسخ تلهم تغافل فلعل تصدى تنوير من تلهم أو سقط تفسير تصدى إلى تفسير تلهم ووصل ما بين الكلامين ويعتدل أن يكون المراد تصدى لأجل من استغنى تغافل عن الأعمى وأصله التصدد فأبدلت الدال باء.

[فصل ص ر]:

قوله (في صريح الحكم): أي خالصه ومثله صريح الإيمان.

قوله (صرخ): أي رفع صوته وكذا استهل صارخاً ولأصرعن بها واستصرخ.

قوله (صوت الصارخ): أي النديك.

قوله (الصرح): يعني هنا كل بلاط أخذ من القوالب قال والصرح جماعته صروح تكلم عليه في تفسير النمل قلت: والصرح في اللغة القصر ولبنته المشرف.

قوله (صر): بكسر أوله أي يرد شديد، وقوله صرصر: أي شديدة.

قوله (صورة): بالفتح أي صيحة.

قوله (صورة): بالضم أي خرقه مبروطة.

قوله (الصرافة): قال هي التي صرى لها وحقن وجمع وأصل التصرية حبس الماء، وقال غيره: أصله من صرى يوزن زكى، وقوله لا تصروا يوزن تركوا من صرى إذا جمع مظل وخفف، وأما جلد وإو الجمع ويضم لام الإبل فعلى ما لم يسم فاعله ويخرج ذلك على تفسير من فسه بالظ والشد من صر يصر وهو تفسير الشافعي، ومنه نهي عن التصرية وهو حبس اللين في ضرب الشاة لتبايع كذلك يفر بها المشتري واستشهد الخطابي للشافعي بقول الشاعر:

قللت لقومي هذه صدقاتكم مصررة أخلتها لم تجرد

قوله (قصرهن): أي قطعهن.

قوله (صراو): بالكسر والتخفيف موضع قريب من اللدنة، وقيل: بئر قدسها على ثلاثة أميال منها من طريق العراق.

قوله (صراط الجمعيم): أي وسط الجمعيم قاله ابن عباس والصراط في الأصل الطريق، ومنه الصراط المستقيم والصراط الذي ينصب على جهنم يجوز عليه الناس جاء في صفته أنه أحد من السيف وأدق من الشعر.

قوله (الصرعة): بضم الصاد وفتح الراء وهو الذي يصرع الناس بقوته، وقيل: للذي يملك نفسه عند الغضب صرعة لأنه قهر أقوى أهله نفسه وشيطانه.

قوله (بين مصراعين): المصراع الباب ولا يقال: مصراع إلا إذا كان ذا درفين.

قوله (صرعى): أي وقوعاً، وقوله صرعت عن دابيتها: أي سقطت.

قوله (لا ينصرف): أي لا يلعب ولا ينصرف من الصلاة أي لا يخرج منها.

قوله (وصرفت الطريق): أي تستد الدرفين طرقتها.

قوله (صرف ولا عدل): قيل: الصرف التوبة والعدل القديسة، وقيل: الصرف

النافلة والعدل القديسة نقل ذلك عن الحسن البصري وعن الجمهور عكسه، وقيل: الصرف الحيلة والعدل الدية أو القديسة، وقيل: العدل التصرف في الفعل وفيها أقوال أخرى مشتركة.

قوله (صرف الأعلام): أي صيرها على اللون.

قوله (منصرف الروحاء): هو موضع معروف تقدم في الراء.

قوله (فهدي الله ذلك الصرم): بالكسر أي القطعة من الثامر.

قوله (كالصريم): قيل من الصرم وهو القطع وهو بمعنى مصروم وهو كل رملة انصرفت من معظم الرمل.

قوله (صرام النخل): أي قطعه والصرمة من الإبل وغيرها القطعة القليلة ومنه قوله رب الصرمة بالتصغير.

قوله (من يهربي منك): أي من يقطعني والصرى القطع قال الجري إذا هو ما يهربك حتى أي يقطعك عن سائلي يعني فجرى على القلب

[فصل ص ع]:

قوله (جلاً صعباً): أي لم يلبس للركوب.

قوله (في صعيد): أي أرض والصعيد وجه الأرض التي لا ثبات فيها والجمع صعد بضمين ويطلق على التراب أيضاً، وقوله الصعيدات بالضم هي الطرق مأخوذة من الصعيد، وقوله صعد أي علا وأبعد مظهر يقال: أصدع في الأرض أي ذهب مبتدئاً لا راجعاً، وفي الرجوع المظهر، ومنه إذ تصعدون.

قوله (فصما بصري صعباً): بضمين للأكثر بالقصر منون وللأصلي بالمد من غير ترين منته ارتفع طامعاً، وأما تنص الصعداء فهو يفتح العين والمد أي علا نفسه صاعداً.

قوله (صعد النظم): بتشديد العين أي نظر إلى أعلى بتدريج وصبوب عكسه.

قوله (ولا نصير): التصير الإعراض بالوجه، وأما قول كعب وأنا إليها أصعر فمعناه أسبل وجاء بالعين المجعدة.

[فصل ص غ]:

قوله (صاغني): أي خاصني يقال: صفوك لي فلان أي ميلك، ومنه يصفني إلى رأسه أي يمله.

قوله (صاغرون): يعني أذلاء.

[فصل ص ف]:

قوله (على صفاحهما): أي جانبيهما، ومنه على صفحتهما.

قوله (غور مصفح): يفتح الغاء ويكسرهما أي غير ضارب بعرضه بل بجده فمن فتح جملة وصفاً للسيف ومن كسر جملة وصفاً للضارب وصفها السيف وجهها وغرارة حله والمصفحة من السيوف العريضة وضعفة المنق جانبها.

قوله (صفلت الشياطين): أي أوثقت بأغلال الحديد.

قوله (في الأصفاة): أي في الرقاق.

قوله (لا صفى): قيل: المراد الشعر وكانت الجاهلية تغير حكمه واسمه في النسب، وقيل: بل كانوا يزينون في كل أربع سنين شعراً يسمونه صفراً الثاني فتكون السنة الرابعة ثلاثة عشر شعراً لتستقيم لهم الأزمان من جهة الشتاء والصيف، وقيل: المراد دواب في البطن كالحيات تصيب الإنسان إذا جاع وكانوا يقولون إنها تنمدي فأبطل الشارح العلوى.

قوله (ملك بني الأصفى): هم الروم سمو بذلك باسم جدهم الأصفر بن الروم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم قاله الخريزي قيل: لأن الحبشة غلبت عليهم فولدت نسلهم منهم أولاداً صفراً فسماهم إلههم حكاه ابن الأثيري.

قوله (صفر وفاتها): أي خاليته والصفر بالكسر الشيء الفارغ يريد أنها خسارة البطن لأن الرولة ينتهي إلى البطن، وقيل: المراد أنها خفيفة الأعلى ثقيلة الأسفل أي امتلاء

منكبيها ورد فيها نهدنيا يادفان الرداء عن مس يبطها.

قوله (الصفراء والبيضاء): أي الذهب والفضة.

قوله (دعت بشيء من صفرة): بالضم أي خلوق.

قوله (من صفى): بالضم أي نحاس.

قوله (الصفراء): موضع في طريق المدينة.

قوله (أهل الصفة): هي سفينة مظلمة كانت تلوي إليها المساكين في المسجد النبوي وأبعد من قال إنهم سماوا بذلك لأنهم كانوا يصفون على باب المسجد.

قوله (صفة زمزم): هو مكان مظلم كان هناك.

قوله (الصالون): أي للملاكمة، وقوله الصافات قال بسط أجنتهن عند الطيران، ومنه الطير فوئهن صافات.

قوله (كانوا صفاءً): أي جيماء.

قوله (صواف): أي قياماً.

قوله (الصفى بالأصواق): أي التصرف في التجارة ومنه قوله أعطاني صفقة بينه أي عهده وميثاقه وأصله من صفى اليد على الأخرى عند البيع، ومنه صفقة البيع، وقد تكرر التصديق وهو ضرب إحدى الكفين على الأخرى ويقال له التصفيح أيضاً.

قوله (الصافيات): قال جامد: صفن الفرس رفع إحدى رجليه.

قوله (اللقة الصفى): أي الكرمة الغزيرة اللين والجمع صفاء.

قوله (صفوان): أي صخرة ملساء يسكن القاء ووم من تحتها.

قوله (الصفاء): أي الجبل الذي بمكة.

قوله (صفين): بكسر أوله وتشديد الفاء موضع الوقعة المشهورة بين الشام والعراق.

[فصل ص ق]:

قوله (أحق بصفه): بفتح الصاد والقاف بدلها موحدة أي بجوارحه.

قوله (مثل الصفرين): تنية الطائر المعروف.

[فصل ص ك]:

قوله (صك في صدري): أي ضرب فيه خربة شديدة، وقوله صكه موسى كذلك، وقوله لصكت وجهها قيل: جمعت أصابعها فصرت جبهتها.

[فصل ص ل]:

قوله (الصلب): أي ظهر الرجل.

قوله (فكسر الصلب): أي الذي ينظمه التصاري.

قوله (في لوب مصلب): يريد فيه صورة الصلب.

قوله (صلفاً): بفتح أوله وضم ثي سلولاً.

قوله (صلداً): أي ليس عليه شيء.

قوله (صلون): قال أبو العاتية صلاة الله التناء وللانكة الدعاء وكلما من بني آدم، وقال ابن عباس يصلون أي يركعون.

قوله (صله الرحم): أي إكرام القرابة من جهة الأم.

قوله (الصاققة): هي المولودة بالصوت الشديد عند الحسية، ومنه ليس منا من صلق.

قوله (صلصال): قال هو طين خلط بزيل فوصل كما يصلصل الصخر ويقال: متق بريدون به صل كما قيل: صر اليب وصرصر.

قوله (صلصلة الجرس): هو صوت وقع الحديد أي طنبه.

قوله (بها صلباً): يقال: صلبى بفتح اللام في المضارع أي شوى يشوي ومنه.

قوله (مصيلة بفتح الميم): أي مشوية.

[فصل ص م]:

قوله (الصامت): هو الميم من الذهب والفضة.

قوله (أصمت): أي أسكت صمت الرجل إذا سكت هو وأصمته غيره إذا أسكت.

قوله (الصمد): الذي لا جوف له، وقيل: الذي انتهى إليه السورود، وقيل: المقصود، وقيل: الذي لا يأكل، وقيل: الذي لا عيب له، وقيل: للملك، وقيل: للحليم، وقيل: للملك، وقيل: الكامل، وقيل: الذي لا شيء فوقه، وقيل: الذي لا يوجد أحد بصفته.

قوله (اشتمال الصمد): قيل: سبت بذلك لاشتغالها على الأعضاء حتى لا يجد متغلاً كالصخرة الصماء والصلصة السيف عبد واحد.

قوله (صومعة): هي منارة الراهب ومتعلبه.

قوله (المن صمعة): كلما وقع الصمعة ما يدوب من الشجر والصحيح أنه عسل يتزل على بعض الثمار في بعض البلاد وهو المسمى بالترنجين.

[فصل ص ن]:

قوله (صناديد): جمع صنديد وهو العظيم الشريف.

قوله في قصة أبي لؤلؤة (الصنع): يقال: رجل صنع بفتحتي أي حاذق في صناعته، ومنه أن زينب بنت جحش كانت صناعاً.

قوله في قصة صبية (صنعها): بالشداد أي زينها.

قوله (صنعاء): بلد معروف باليمن.

قوله (صنعة قوبه): أي طرفة الذي يلي طرته.

قوله (صنف تمرلك): أي اجعل كل صنف منه على حدة.

قوله (صنم): قال نطويه كل ما كان معبوداً مصوراً فهو صنم أو غير مصور فهو وثن.

قوله (صنو أبيه): أي مثله وقريبه وأصله التخلتان تخرجان عن أصل واحد، ومنه صنوان.

[فصل ص هـ]:

قوله (الصهباء): مكان معروف بين المدينة وخيبر.

قوله (صهراً له): الأصهار من جهة النساء والأحباء من جهة الرجال والأختان يجتمعان كلًا في الطالع، وقال غيره: الصهر أهم وأصل المصاهرة المقاربة.

قوله (أهل صهيل): أي غيل والصهيل صوت الخيل.

قوله (صه): كلمة زجر للسكوت.

[فصل ص و]:

قوله (صياً): أي نافعاً بياه تحتانية مشددة أي مطراً صاب يصوب إذا نزل دودي صياً يسكون الياء.

قوله (الصور): قال جامد: كالبرق.

قوله (الصورة محرومة): أي الوجه الذي لا يجل ضربه.

قوله (صواع الملك): هو مكياك وهو المكوك بالقارسية.

قوله (الصاع): مكياك معروف وبالجمع أصوع وصيعان.

قوله (صول كاجمل): أي يعمل على الناس ويعطهم.

قوله (أصبت أصاب الله بك): أي قصدت طريق الهدى فوجدته والإصابة للموافقة.

قوله (رغاء حيث أصاب): أي حيث أراد.

- قوله في قصة حنين (أن يصيبهم ما أصاب الناس): أي يتألم من عطايه.
- قوله (أصيب يوم أحد): أي تلى.
- قوله (أصابها يوم خميس): أي أصابني في ساقى وأصل الإصابة الأخذ ويقال: أصاب من الطعام إذا أكل منه.
- قوله (صباحاً): أي جهر الصوت.
- [فصل ص ي]:
- قوله (صباحة): أي ملكة.
- قوله (إنا أضلنا): أي اضطلنا وهو مثل أن يصالحنا، وقيل: أضلت بمعنى أثرت الصيد.
- قوله (من صائر الباب): أي شق الباب فسر في الحديث.
- قوله (يكفك آية الصيف): أي التي أنزلت في زمن الصيف.
- حرف الضاد المعجمة
- [فصل ض أ]:
- قوله (من ضطئى هنا): أي من أصله أو معدته أو نسله.
- قوله (من قديم ضأن): الضأن من الغنم معروف، وقيل: المراد بالضأن هنا جبل ببلاد دوس وقدم بقره.
- [فصل ض ب]:
- قوله (وأحيا): بضم الضاد جمع ضب وهي دابة معروفة.
- قوله (أضيع من قرش): بالتصغير تقدم في الصاد المهملة.
- قوله (ضاربة): بالفتح وهو البخار المتصاعد من الأرض في يوم الدخن.
- قوله (يهدى ضبعه): بفتح أوله وسكون ثانيه أي ضبعه، وقيل: أبهه، وقيل: الضبع ما بين الإبط إلى نصف العضد والاضباع وضع الثوب تحت الإبط الأيمن واللقاء طرفه على الكتف الأيسر.
- [فصل ض ج]:
- قوله (فضج المسلمون): أي صاحوا.
- قوله (ضجاع): أي ما يسطجع عليه.
- [فصل ض ح]:
- قوله (الضحاء): بالمد هو أول اشتداد حر الشمس إلى نصف النهار ويانقص من أول ارتفاعها.
- قوله (ضحضاج): أصله ما رق من الماء على وجه الأرض واستمر هنا للنار.
- قوله (والشمس وضحاها): قال ضرؤها يقال: ضحما الشيء إذا ظهر، وقوله ضاحية يقال: ضاحية كل شيء جانبه الظاهر للشمس.
- قوله (الضحايا والأضاحي): جمع واحدة ضحية وأضحية بكسر المزة وبضمها وأضحية بفتح أوله.
- [فصل ض خ]:
- قوله (ضخم): أي غليظ، وقوله إنك لضخم أراد أنه غني فبر عنه باللازم لكون الغالب على من يكون ضخماً الغباوة.
- قوله (ضربها المخاض): أي أصابها الطلق.
- [فصل ض ز]:
- قوله (ضرب من الرجال): أي وسط لا ناحل ولا غليظ.
- قوله (من ضربته): أي من خراجها، ومنه ضربية العبد وضرائب الإمام.
- قوله (ضراب الجمل): أي أخذ الأجرة على ملته.
- قوله (ضرب يده فأكل): أي وضعها في المأكول، وقوله ضرب الناس بطن أي
- استقر أمرهم وأصله من إقامة الإبل بمكانها بعد الشرب.
- قوله (ويضرب الحوت): أي يتحرك لينحب وهو من الضرب في الأرض بمعنى الذعاب فيها ومنه يضربون في الأرض أي يطلون الزرق.
- قوله (لا تضارون): بالشد من المضارة ويروى بالتخفيف من الضير.
- قوله (ها ضرائس): جمع ضرة بالكسر والفتح ومن الزوجات لرجل واحد وسُميت الضرة لمضاروتها الأخرى غالباً.
- قوله (شكا ضراوته): أي عماء والضريرو الأعمى والضراوة أيضاً الزمانة.
- قوله (ضارية): جمعها ضوار ومن المواشي التي ترحى ذروع الناس والكلب الضاري للمتد بالصيد.
- قوله (أهل حروع): أي ماشية، وقيل: الضرع الأثني خاصة من البقر والغنم، وأما الإبل فخطفت ولغيرها ثدي.
- قوله (الضريع): هو نبت يقال له: الشبرق وهو سم، وقيل: غير ذلك كما تقدم في الشين.
- قوله (ضب حرامها): أي اشتعلها.
- [فصل ض ع]:
- قوله (وأحلف قلوباً): عبارة عن سرعة قولهم ولين جانبهم.
- قوله (كل ضعيف متضعف): هو الخاضع الذي يذل نفسه لله تعالى.
- قوله (ضعفة أهله): يعني النساء والصبيان قال ابن مالك ضعفة جمع ضعيف نادر.
- قوله (ضعيف الصوت): أي خائفة، وقوله أرف فيه الضعف: أي الناشئ من قلة الغذاء والضعف ضد القوة ويقال: للمرض ضعيف لقلة قوته ويصور ضم أول الضعف وفتح أو بالضم الاسم وبالفتح المصدر، وقيل: بالضم في المنعوي كالمقل وبالفتح في الحسي.
- قوله (حجف الحياة): أي حذباها كذا في الأصل، وقال غيره: المراد ضعف حذبا الحياة أي مثله، وقيل: المراد مضاعفة العذاب.
- [فصل ض غ]:
- قوله (أحشأ أحلام): واحشأ غشيت وهو الكلام المختلط، وقوله وخذ ييلك ضننا أي حزمة حطب.
- قوله (حشعة): بالفتح ويروى بالضم أي قهراً.
- قوله (لا تضاعطوا): أي لا تضايقوا.
- قوله (ضغائن): جمع ضغن وهو العداوة والحقد.
- قوله (يضضغون): أي يصوتون باكين، وقيل: الضغاء معدود صوت الاستجداء واللثة، وقيل: هو الصياح والبكاء.
- [فصل ض ف]:
- قوله (أشد حفر وأسى): المشهور بفتح أوله وسكون الفاء أي أجعله ضغائر وحكي يضمين جمع ضغيرة وهي الحصلة من الشعر والمراد إدخال بعض الشعر في بعض ومنه وضغرت رأسها ومنه قوله ولو بضفير من حبل أي مفترق فعيل بمعنى مفعول.
- [فصل ض ل]:
- قوله (ضلع اللين): بفتحين أي شنته ويكرس أوله عظم الجنب، ومنه خلقت من ضلع، وقوله بين أضلع منها أي أشد ورواه بعضهم بين أصلح بمهملتين والأول أوجه.
- قوله (من قديم ضال): بتخفيف اللام أي سدر.
- قوله (أئنا ضلنا في الأرض): أي ملكنا.
- قوله (إنا لضالون): أي أضلنا مكان جتنا.
- قوله (أضله الله): أي لم يهده، وقوله ضل منه أي ضاع، ومنه أضللت بعيري.

قوله (ضل عملي): أي حاد عن طريق الحق وضل عن الطريق أي نسيه وضالة الإبل وغيرها الضائع منها والجميع ضوال وأصل الضلال الغيبة.

قوله (لا ترجعوا بعدي ضلالاً): أي حاثين عن الطريق كذا في الأصل.

[فصل ض م]:

قوله (مضخخ): أي متلخخ.

قوله (مضمر يوزن محمد): أي معذ للسباق، ومنه الخيل التي ضمرت، وفي رواية أضمرت والتي لم تضمر.

قوله (فضمز لي بعض أصحابه): بالزاي أي سكت ويحتمل أن يكون تصحيفاً، وكان بالفتن المجمة بدل الضاد وسياق الكلام يدل على ذلك، وفي رواية الكشيبني فضمزني بالراء والتثنية أي أسكتني ورواه بعضهم فضمز فضمز تشديد لليمس بعدها تون ولا يظهر وجهه ومن رواية ابن السكن فمضض فمضضتني أي فمضض عينه متكرراً.

[فصل ض ن]:

قوله (ضنكاً): فسرما في الأصل بالشفاء وهو باللازم وأصل الضنك الضيق والشدة، وقيل: المراد به هنا غلب القهر.

قوله (الضنين): أي البخیل، ومنه يضمن به أي يخل.

[فصل ض هـ]:

قوله (يضاهون): أي يشبهون.

[فصل ض و]:

قوله (وضوحوا): أي صوّتوا واستغاثوا.

[فصل ض ي]:

قوله (لا ضمير ولا تعين): أي لا ضرر ومنه قوله ونعلم أي أرضينا تضير.

قوله (قسمة حيزي): أي موزجة.

قوله (تعين ضاعوا): أي عاجزاً مأخوذاً من الضياع.

قوله (من لي بضيعتهم): أي حيالهم سميت الحيال بالمصدر كما تقول مات وترك قراً أي فقراء.

قوله (أعشى عليه الضيعة): أي الملاك وتطلق على الأرض التي يكون لها خراج وعلى كل ما يكون الماش من تجارة وصناعة وزراعة، وقوله إضاعة المال هو إيقاعه في الخراب، وقيل: ترك القيام عليه، وقيل: المال هنا الحيوان.

قوله (ضالفة ضيف): أي نزل به نازل، ومنه تضيف أبو بكر ومعلأ أي جعلهم أضيافاً له.

قوله (تضيفت الشمس): أي حين قيل.

قوله (بغار هوان ولا مضية): بكسر الضاد وسكونها وتفتح ما بعدها والمراد الموضع الذي يضيئ فيه ولا يعرف قدره.

حرف الطاء المهملة

[فصل ط أ]:

قوله (طاطاً رأسه): أي خفضه.

[فصل ط ب]:

قوله (مطوب): أي مسحور والطب بالفتح السحر وبالكسر العلاج ويطلق على الطبيب، وقيل: هو من الأعداء.

قوله (وبالناس طباخ): يفتح أوله وتخفيف ثانيه أي قوّة، وقد يستعمل في غيرها يقال: لا طباخ لفلان أي لا عقل أو لا خير ويطلق على السمن.

قوله (طبع): أي خلق.

قوله (طبقاً عن طبق): أي حالاً بعد حال.

قوله (عاد ظهوره طبقاً): أي نقارة واحدة.

قوله (فاطبقت عليهم): أي عهم مطرماً.

قوله (طبالاه): بالفتح عموماً قيل: هو الأحق الذي انطبقت عليه أموره، وقيل: الأحق القدم، وقيل: السبي لأنه ينطبق فمه من فيه، وقيل: الثقبيل الصدر عند الجماع، وقيل: الذي لا يأتي النساء.

[فصل ط ح]:

قوله (طحاها): أي دحماها والمراد اتساعها.

[فصل ط ر]:

قوله (حيث انتهى طرفة): يسكون الراء أي امتد لحظه ويقال: طرف العين حركتها والطرف بالتحريك الأخير.

قوله (طرفاء الغابة): الطرفاء شجر من البادية وأحدتها طريقة بالتحريك وبه سمي الرجل.

قوله (أطارد حية): أي أتصيدها.

قوله (بطريقفكم): أي يبينكم.

قوله (طرقة ولاةطمة): أي جاءه ليلاً وكذا قوله أن يأتي الرجل أهله طروقاً قال في الأصل ما أتاك في الليل فهو طارق ويقال: للنجم الثاقب الطارق.

قوله (سبح طرائق): أي سبع سملوات سميت بذلك لأنها مطاوعة بعضها فوق بعض.

قوله (طرائق قلداء): أي فرقاً مختلفة.

قوله (طروقة الجمل): أي استتحت أن يطأها الفحل.

قوله (أطمان المطرقة): بالتشديد وفتح الطاء وبالسكون وتخفيف الراء أي الترسمة التي ألبقت بالمقب.

قوله (لا تطروني): الإطرء عموماً مجاوزة الحد في المدح.

[فصل ط ص]:

قوله (الطست): واحد الطساس وهو الإثاء المعروف ويقال له طس وطسة، وفي الجمع طسوس وطسوسة يذكر ويؤنث.

[فصل ط ع]:

قوله (إنما هي طعمة): أي أكلة وروي بالكسر أي هيئة الكسب، وقوله فما زالت تلك طعمتي أي صفة أكلي.

قوله (بيع الطعام): هو كل مطبوع يقتات به.

قوله (فاستطعمته الحديث): أي طلبته منه أن يحدثنني به.

قوله (الطاعون): هو قروح تخرج في اللسان قلماً يلبث صاحبها.

قوله (المطعون شهيد): هو من مات بالطاعون.

قوله (فجعل يطعن يده): أي يضرب برأسها، ومنه يطعنونها بعود وهو يضم العين ويجوز الفتح.

[فصل ط غ]:

قوله (الطاغوت): قال عمر هو الشيطان، وقال عكرمة الكاهن، وقيل: الطواغيت يوت الأصنام وهي الطواغي بغير تاء.

قوله (طفي الماء): أي كثر، وقوله بالطافية أي الريح طفت على الخزان.

قوله (بطغواها): أي معاصيها.

[فصل ط ف]:

قوله (كانها عتبة طائفة): يروى بالهمز أي مطموسة، وفي وصفها أيضاً محسوحة وغير نائمة وبغير همز أي بارزة، ومنه الطافي من السمك كما سيأتي، وفي وصفها أيضاً

جاحظة وكأنها كوكب ويمثل أن تكون عيناه بهاتين الصفتين.

قوله (أطفاقت السراج): حموز أي نفخت فيه حتى خمد له.

قوله (طقق بالحجر ضرباً): أي جعل وصار ملتزماً بذلك.

قوله (العرد المطاليل): هو الترق التي معها أولادها.

قوله (ويل للمطققين): المطفف الذي لا يوتي غيره والتطفيف التقص ويطلق على الزيادة، ومنه طف بي الفرس أي زاد على الغاية وطف الكيل امتلا ويطلق على ما قارب الامتلاء.

قوله (خامة وطقيل): هما جيلان بمكة.

قوله (الطائي من السمك): وهو الذي مات طفلاً على وجه الماء.

[فصل ط ل]:

قوله (طلبة): بكسر اللام يعني شيئاً يطلبه.

قوله (لو أن في طلاع الأرض): بكسر الطاء أي ما طلعت عليه الشمس من الأرض والمطلع بالتشديد ما يطلع عليه من أهوال يوم القيامة، وقال في الأصل المطلع الطلوع وبالكسر الموضع الذي يطلع منه.

قوله (فليطلع لنا قوله): أي يظهر نفسه.

قوله (طليعة): يقال: لمن أرسل ليطلع على خبر العدو.

قوله (أطلع إطلاعه): أي أشرف وزنه ومعناه.

قوله (استطلق بطنه): أي أصابه الإسهال فانتطق.

قوله (تطلق وجهه): أي تبسط وظهر فيه البشر ووجه طليق أي منبسط.

قوله (الطلقاء): أي من أسلم يوم الفتح وهو بفتح اللام ولد جمع طليق ويقال: لمن أطلق من أسر ونحوه.

قوله (فالتارع طلقاً من جفنة): هو قيد من أديم امرء، وقيل: الجبل القوي.

قوله (طلقت المرأة): بضم أوله والتشديد من الطلاق وبالتخفيف الولادة والماضي يفتح اللام خففاً ويقال: في الطلاق بالضم أيضاً وهي طالق فيهما معنى ومطلقة بالسكون من الطلق وبالتشديد من الطلاق.

قوله (الطلل): هو المطر الرقيق.

قوله (ومثل ذلك يطل): أي يطل يقال: طل دمه بضم الطاء ويميز الفتح وأطل وطله الحاكم وأطله.

قوله (ويطلي بها السفن): أي تدمن.

قوله (الطلاء): ممدود بكسر أوله هو ما طبخ من المعصر حتى يغلظ وشبهه بطلاء الإبل وهو القطران الذي يطلى به الجرب.

[فصل ط م]:

قوله (طمعت): أي حاضت والطمح الحيض، ومنه طمئنا أي من حيضها.

قوله (طمعت): أي شخصت.

قوله (طمسه): أي عمده، وقوله نطس وجوهاً أي نسوها حتى تمرد كالأقنية.

قوله (اطمان): سكن وأقام والموضع المطنن المنخفض.

[فصل ط ن]:

قوله (طني المدينة): الطنب الجبل الذي يشد إلى الوتد.

قوله (أطنب): أي بالغ في المدح.

قوله (ظنور آلة من الآلات الملاحية).

قوله (طنفسة): بكسر الطاء وفتح الفاء على الأصح بساط صغير له خل ويموز ضمهما وكسرهما وفتحهما وفتح الطاء مع كسر الفاء.

[فصل ط هـ]:

قوله (طه): قال عكرمة معناه يا رجل بالتيبقة، وقيل: غير ذلك، وقال الخليل: من فتح طه فمعناه يا رجل ومن قرأ بكسرهما فهما حرفان من حروف المعجم، وقيل: معناه فعل أمر بالطمئية، وقيل: لهاء ضمير الأرض وإن لم يتقدم لها ذكر والمعنى طأ الأرض.

قوله (طهري): أي تتلفي لتقطع راحة الدم بطيب المسك وأصل التطهير في الشرع بالماء، وفي اللغة الإتيان.

قوله (المطهرة): بكسر أوله أي الإناء يطهر به ويفتح أوله المكان.

قوله (المطهمة): بالتشديد هي التامة الحق.

[فصل ط و]:

قوله (الطوفان): قيل: هو الموت الكثير، وقيل: إنما هذا في قصة آل فرعون، وأما في قصة نوح فلام بلا خلاف.

قوله (كان يطوف على نسله): أي يجامع وأصله أن يدور على الشيء من جوانبه.

قوله (كالطود): أي كالجبل.

قوله (عدا طوره): أي قدره.

قوله (أطواراً): أي أحوالاً طوراً كذا وطوراً كذا، وقوله الطور أي الجبل بالسريانية.

قوله (مئل الطاق): أي الكوة.

قوله (الطول): بالفتح أي الفضل.

قوله (طوله): أي جعل في طوره وكذا سيطوتون.

قوله (طوى) هو اسم الوادي.

قوله (طوى): قال في الأصل طوى فعلى من كل شيء طيب وهي ياء حولت إلى الواو.

قوله (طوى): بتشديد الياء من أطواه بدر قال الطوي البشر المطوية.

قوله (بطوى الطولين): طوى تأنيط أطول والطولين تنيط طوى وفسر الطولى بالأحرف وفسر الطويلان بالأحرف والأنعام وهو رواية النسائي وغيره.

[فصل ط ي]:

قوله (فطار لنا عثمان): أي صار في نصيبنا وقسمنا، ومنه فطارت القرعة لماثئة ولخصة، ومنه أطرتها بين نسائي أي قسمتها والطير يطلق على النسيب، وقال ابن عباس طائركم أي مصابيحكم، وقوله لا طيرة أي نهي لما كانوا يعتقدونه في الجاهلية وأصله أن يمتدح حال الطائر إذا طار فإن تيامن فعلوا وإن تشام تركوا واعتقدوا أن ذلك مشؤم ثم أطلق على كل ما يشام به.

قوله (إذا مسهم طيف من الشيطان): أي ألم بهم لهم ويقال: طائف.

قوله (طائفة): يقال: للواحد فما فوقه أخذاً من قوله «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة» [التوبة: ١٢٢] وقيل: أقله ثلاثة.

قوله (لما أصابته في طيلها): بكسر أوله وفتح التحتانية أي الجبل الذي تربط به ويقال له طول بالواو المفتوحة.

حرف الطاء المعجمة

[فصل ظ أ]:

قوله (وكان ظفراً لإبراهيم): أي أباً من الرضاعة ويطلق على المرضعة أيضاً.

[فصل ظ ب]:

قوله (لو رأيت الظباء): جمع ظبي بفتح الظاء وهو الغزال.

[فصل ظ ر]:

قوله (ظرب): هو واحد الطراب وهي الجبال الصغار.

قوله (ظروف الأدم): أي الأوجعية.

قوله (ما كان عن ظهر غنى): أي زائداً كأنه يطرح خلف الظهر.

حرف العين المهملة

قوله (غلاماً ظريفاً): أي حسن الهيئة.

[فصل ع ب:]

قوله (فصل ع ب:]

قوله (الظن): جمع الظنينة وهي المرأة وأصله المروج إذا كانت فيه المرأة ثم أطلق على المرأة، وقيل: سميت المرأة بذلك لكونها يظن بها أي يرحل بها فعليه بمعنى مفعولة.

قوله (الظن): جمع الظنينة وهي المرأة وأصله المروج إذا كانت فيه المرأة ثم أطلق على المرأة، وقيل: سميت المرأة بذلك لكونها يظن بها أي يرحل بها فعليه بمعنى مفعولة.

قوله (فصل ظ ف:]

قوله (الظن): بضمين معروف.

قوله (كل ذي ظن): قال نحو البقرة والنعام، وفي الظن لفت بضمين ويكرهين اتباعاً ويسكون الفاء مع ضم أوله وكسره وأظفوه.

قوله (فاناً أول الصابئين): أي الجاحدين من عبد يعبد بكسر الماضي وتفتح المضارع أي جحد، وقيل: من العبادة على طريق الفرض والمشروط لا يستلزم الوقوع.

قوله (ظفار): بوزن فظام اسم مدينة باليمن، وقوله من جزع ظفار منسوب إليها وليضمهم من جزع أظفار جمع ظفر وهو القسط المعروف الذي يتجر به كأنه كان يقبب وينظم.

قوله (العيرانية): هي لسان بني إسرائيل.

قوله (قسط ظفار): فيه ما في الأول والأصوب في الأول جزع ظفار، وفي الثاني قسط أظفار.

قوله (فصل ظ ل:]

قوله (أخاف ظلمهم): أي ميلهم وضعف إيمانهم وأصله داء في الرجل.

قوله (له أن يعبر): أي يتذكر من العبارة ومنه قوله: حيرة لمن بقي.

قوله (الظلف): هو كل حافر منقش، وقد يطلق على ذات الظلف، وقوله بأظفلها هو جمع للظلف.

قوله (وجد معابر صفاراً): أي مراكب يعبر فيها من جانب إلى جانب.

قوله (ظلل عليه): أي جعل له ما يظله.

قوله (عقرياً يقري): قال ابن غير العقري عناق الزواوي وقال أبو عبيدة البعري من الرجال الذي ليس فوقه شيء ويطلق على السيد والليث والكبير والقوي، وقيل: هو منسوب إلى بقر موضع بالبادية يسكنه الجن فأطلقت العرب على كل ما كان عظيماً في نفسه فاقفاً في جنسه.

قوله (يظل الرجل): أي يصير.

قوله (أظله): أي غشيه.

قوله (مطل الظلة): أي السحابة وجمعها ظلل، ومنه رأيت ظلة تصطف السمن.

قوله (فصل ع ت:]

قوله (تحت ظلال السيوف): كناية عن القرب من القتل حتى يصير تحت ظل سيفه.

قوله (لم يظلم): أي لم ينقص.

قوله (فصل ظ ن:]

قوله (الظنين): أي لئيم مأخوذ من الظن وهو من الأضداد يقال: ظننت إذا تحققت وإذا شككت، وقيل: الشك الظن المستوي.

قوله (عجة الحجر): هي المعارضة التي تكون للباب من خشب أو حجارة.

قوله (فصل ظ ه:]

قوله (أعتده): جمع عتد وهو الفرس الصلب المعد للركوب، وقيل: السريع الوثب، وقيل: هو جمع قلة للمعاد وهو ما بعد من سلاح ودابة وآله حرب.

قوله (ظاهر وباز): أي لبس درعاً فوق أخرى.

قوله (ظهر): أي حزن أو نصير، ومنه يظهرون عليكم.

قوله (عود): يفتح أوله وضم للثناة من ولد المعز ما بلغ السفاد ولم يكمل سنة.

قوله (يعبر ظهور): أي فري.

قوله (أعظنا): أي أعلنا من المتاد.

قوله (الظهار): هو قول الرجل لزوجته أتت علي كظهر أمي.

قوله (عصيرة): هي التي تليق من رجب قيل: كانوا ينزلونها لمن بلغ ماله عدداً معيناً أن يبيع من كل عشرة منها رأساً للأصنام ويصب دمه على رأسها.

قوله (بين ظهراهم): أي بينهم على سبيل الاستظهار والعرب تضع الاثنين موضع الجمع ومنه قوله ظهراني جهنم، وقوله ظهراي الحجر.

قوله (العواق): جمع عاق وهي البكر التي لم يبن بها الزوج أو الشابة أو البالغة أو التي اشرفت على البلوغ أو التي استتحت التزويج ولم تزوج أو التي زوجت عند أهلها ولم تنجح عنهم، وأما العائق من الأعضاء فمن النكاح إلى أصل العتق.

قوله (ظهوراً): أي لم يمتنعوا إليه ويقال: لمن لم يقض الحاجة ظهرت حاجتي وجعلتني ظهوراً والظهوري أن تأخذ منك دابة أو وعاء تستظهر به كذا قال في الأصل.

قوله (جعل لي ظهوره إلى المدينة): أي أباح لي ركوبه.

قوله (البيت العتيق): أي عتق من الجبارة أو من الغرق في عهد نوح أو سمي عتيقا لشرفه أو لحسنه أو لقدمه.

قوله (عن ظهر قلب): هو كناية عن الحفظ.

قوله (مصيح على ظهر): أي على رحيل.

قوله (من الضائق الأول): أي من أول ما نزل من القرآن أو المراد بالعتيق الشريف.

قوله (قبل أن يظهر): أي يملو ومنه قوله: «إن يظهروه» [الكهف: ٩٧]، أي يملوا عليه وكذا قوله: ظهرت لمستوى ومنه قوله أسرنا حتى ظهورنا، وقوله ظاهر عتك عارها أي زائل، وقوله حتى إذا أظهرنا أي دخلنا في الظهيرة.

قوله (على فرس عتيق): أي بالغ في الجودة أو السبق وسمي أبو بكر عتيقاً لشرفه أو لحسنه أو لفته من النار، وقيل: بل هو علم شخص سماه أبوه عبد الله وأمه عتيقاً.

قوله (فأعطوه): أي ادفنوه.

قوله (عقل): بالتشديد هو الجافي الغليظ، وقيل: التشديد من كل شيء.

قوله (ليلة محمما): أي مظلمة وأعمم دخل في ظلمة الليل والتمتة ظلمة الليل وتنتهي إلى ثلث الليل وأطلقت على صلاة المشاء لأنها توقع فيها، ومنه قولهم روضة معتمة.

قوله (عيا): أي عصياً متاً يعتو حراً أي عصي، وقال جاهد: «حترأ» [الأعراف: ٧٧] أي طنواء، وقال ابن عينة: «عاتية» [الحاقة: ٦] متت على الحزان.

[فصل ع ث]:

قوله (فان عشي): أي ظهر أو اطلع وأكثر ما يستعمل في وجود ما أخفي بشير تطلب وعشر الفرس والرجل بالضم في الماضي والمضارع زل برجله ويسلانه، ومنه «أعثرنا عليهم» [الكهف: ٢١] أي أظهرنا.

قوله (أو كان عثريا): بفتحين أي سقته السماء من غير معالجة.

قوله (عطان): بضم أوله أي دخان.

[فصل ع ج]:

قوله (عجب ذليه): بفتح ثم سكون هو العظم المحدد أسفل الصلب وهو مكان الذنب من ذوات الأربع.

قوله (عجاب): مبالغة من عجب.

قوله (من تعاجيب رينا): أي أعاجيب لا واحد له من لفظه أي ما أظهره في خلقه من المعجائب.

قوله (عجاجة الدابة): أي غبارها الذي تتبره.

قوله (معصراً بممامة): هو لها فوق الرأس دون تحريك، وقيل: اللف مطلقاً.

قوله (عجزه وبجره): أي عيوبه والمجر المقد التي تجتمع في الجسد.

قوله (عجز راحلته): أي مؤخرها وهو بوزن رجل على الأصح ويجوز سكون الجيم وأصابع الأمور وأواخرها وحجزة المرأة ممرقة، وقد تقال للرجل والمجيز بفتحين جمع عاجز.

قوله (أعجمي) الأعجم الذي لا يفصح ولو كان عربياً والمعجمي من ينسب إلى المعجم ولو كان فصيحاً.

قوله (العجماء جبار): أي البهيمة والجبار تقدم في الجيم.

قوله (العجوة): هو اللين من التمر والجريد منه.

[فصل ع د]:

قوله (أعداد مياه الحديبية): المد بكسر أوله للماء المتجمع للمعين ويطلق على الذي لا تقطع مادته وجمعه أعداد كند وأنداد.

قوله (فاسال العاقين): أي اللاتكة لأنهم يمدون الأنفاس فضلاً عن الأعمال.

قوله (ما زالت أكلة خيبر تعاقني): بتشديد الدال أي تماروني والمسداد احتياج الألم باللينج كلما مضت سنة من يوم لدغ هاج.

قوله (وعذلت الصفوف): أي سويت.

قوله (عذلتهمونا): أي شبهتهمونا.

قوله (ما عدل به): أي وزن به.

قوله (صرف ولا عدل): تقدم في الصاد.

قوله (بعدل حمرة): قال المصنف: يقال: عدل بالكسر أي زنة وبالفتح أي مثل، ومنه أو عدل ذلك صيماً، وقال غيرهما لفتان بمعنى: بالكسر من الجنس وبالفتح من غير الجنس، وقيل: بالكسر.

قوله (ثم هم يعلون): أي يعملون له عدلاً بالفتح، ومنه قيمة عدل.

قوله (نقسم لعدل): من العدل وهو الاستقامة.

قوله (قد عدلنا بالله): أي أشركتنا والعدل الشريك.

قوله (نعم العدلان): أي الحمل والعدل بالكسر نصف الحمل لاستزهما.

قوله (تكسب المعلوم): أي النمي الذي لا يوجد تجده أنت لوفور معرفتك وتكسبه لنفسك، وقيل: غير ذلك.

قوله (جنة عدن): أي جلد يقال: عدن بالكان أي أنام به، ومنه سمي المعدن ومعدن كل شيء أصله.

قوله (عدا حمزة): من العدوان وهو مجاوزة الحد وكلما عدا عليه الذئب وعدا يهودي، ومنه «غير باغ ولا عادي» [البقرة: ١٧٣] ومنه يمدون في السبت أي يتجاوزون ما أمروا به ومنه قوله لن تمدوا قنرك أي لن تجاوزوه، وقوله «بنيأ وعدوا» [يونس: ٩] من العدوان ومنه قوله: «لا يجب للمعتين» [البقرة: ١٩٠] أي في الدعاء، وفي غيره.

قوله (له عليه عدة): أي وعد مثل زنه ووزن.

قوله (عدولان): أي جانبان والعدوة بالضم شفير الوادي.

قوله (لا علوى): العلوى ما كانت الجاهلية تعتقه من تمدني داه ذي الداء إلى من يجاوره ويلاصقه فقوله لا يمتثل النهي من قول ذلك واعتقاده أو النفي لحقيقة ذلك كما قال: لا يعني شيء شيئاً ومن أمدى الأول وهذا أظهر.

قوله (عمادي بنا عيلنا): أي تجري والعدو الطلق من الجري وأصله التولي والعداية الخيل تمدو عدواً.

قوله (ما عدا صورة من حدة): أي ما خلا وخلا وعدا من حروف الاستثناء.

قوله (استعدي عليه): أي رفع أمره إلى الحاكم.

قوله (فلم يعد أن رأى الناس): أي لم يجاوز.

[فصل ع ذ]:

قوله (العدراء): أي البكر.

قوله (يصلر في مرحة): أي ليتمدن.

قوله (فاستعس): أي طلب الملفة أي قال من يعلرنني أي يقوم بعلرنني.

قوله (وأحب إليه العلن): أي الاعتناء.

قوله (أعلقت عليه من العلوة): بالضم ثم السكون هي اللهاة وتطلق على وجع الحلق من هيجان الدم، وقيل: قرحة في الحزم بين الأنف والحلق تمرض للأطفال عند طلع المنرة وهي تحت الشعرى وطلوعها في وسط الحر وأما المنرة بفتح ثم كسر فالخناط.

قوله (أعطت عدلاً): جمع علق بالفتح وهي التخله ومنه قوله علق أبي زيد، وأما بالكسر فالمرجون، وقوله علقها الرجب فهو تصغير علق والمرجب المعظم.

قوله (عدله): أي لأمه والعدل بالسكون والتحرك اللوم.

[فصل ع ر]:

قوله (التعرب في الفتنة): أي سكنى البادية بين الأعراب.

قوله (عرباً): بضمين واحدا حروب مثل صبر وصبور قيل: العرب الخبيات إلى أزواجهن والعربة الحنية السن التي تعب اللهو ولا تمل منه.

قوله (أعربهم أحساباً): أي أصحهم وأوضحهم.

قوله (عرج بي إلى السماء): أي صعد.

قوله (ذي المعارج): قال ترمز للملاكة إليه، وقيل: للمعراج سلم تصعد فيه للملاكة والأرواح والأعمال، وقيل: هو من أحسن شيء لا تتسالك النفس إذا رأت أن تخرج إليه وإليه يشخص بصر المتحضر من حسنه، وقال ابن عباس المعارج درج.

قوله (إلى العرج): يفتح ثم سكنون هو أول تهامة.

قوله (من تعان): أي استيقظ، وقيل: تملأ وإن، وقيل: تكلم، وقيل: تقلب في فراشه من السهر.

قوله (من تخشى معرفته): يفتح المهملة وتشديد الراء أي صيحه.

قوله (من عرس): بالضم ثم السكون أي من وليمة، وقوله أعرس الرجل بأهله إذا دخل بها والعروس الزوجة لأول الأبتناء بها والرجل كذلك، وقوله أعرستم الليلة هو كناية عن الجماع.

قوله (معوسين): التعريس نزول آخر الليل للنوم والراحة ويستعمل في كل وقت، ومنه معوسين في غير الظهيرة.

قوله (من عريش): أي مظلل بجريد ونحوه يقال: صروش وعريش، وقال ابن عباس: ومعمروشات ما يعرش من الكوم والصروش الأبنية وعرش البيت سقفه وكذا عريشه والعرش السرير للسلطان.

قوله (أقام بالعروة ثلاثاً): أي وسط البلد وعروة الدار ساحتها.

قوله (عرض ثياب): يفتح أوله وسكون الراء ما عدا الحيوان والمقار وما يكال وما يوزن ويطلق أيضاً على متاع الدنيا، ومنه كثرة العرض وهذا أكثر ما يقال: بالحركة وهو ما يسرع إليه الفناء، ومنه يبيع دينه بعرض.

قوله (عرضوا): بالضم فأبوا أي عرض عليهم الطعام فامتنعوا والعراضة بالضم الهدية.

قوله (عرض الوصادة): يفتح أوله ضد الطول وذكره السلودي بالضم وصوئرا الأول وعرض الشيء جانبه، وقيل: وسطه.

قوله (عرض له رجل): أي ظهر له.

قوله (عرضت يوم الخندق): أي أحضرت للاختيار، ومنه عرض الأمير الجيش.

قوله (المعراض): خشبة محودة الطرف أو في طرفها حديدة يرمى بها الصيد.

قوله (معروضة في المسجد اعواض الجنازة): مأخوذ من العرض ضد الطول.

قوله (يعرض) بالتشديد (ولا يبرح): أي يلوح والمعراض التورية بالشيء من آخر يلفظ يشركه فيه أو يحتمله عجايز أو تصرفه.

قوله (ولو أن تعرض عليه عوداً): بضم الراء وتفتح أوله وذكره أبو حنيد بكسر الراء معناه تضع عليه بالعرض.

قوله (وهذه الخطوط الأعواض): جمع عرض يفتح الراء وهو حوادث الدهر.

قوله (عرض له): أي عارض من الجن أو من المرض.

قوله (عرض الحائط): بالضم أي جانبه.

قوله (أعرض عنه): أي لم يلتفت إليه.

قوله (عارضاً مستظلاً): هو السحاب.

قوله (عراض الوجوه): يريد سمتها.

قوله (يعرض للجوازي): أي يتصدى لمن يراودهن.

قوله (استعير لدينه وعرضه العرض): بكسر أوله وسكون ثانيه وجمعه أعراض، ومنه أعراضكم عليكم حرام قال ابن قتية هو بدن الإنسان ونفسه، وقال غيره: هو موضع الملح والذم من نفسه أو سلفه أو من نسب إليه، وقيل: ما يصورنه من نفسه وحسبه.

قوله (العرف عرف): مسك بالفتح أي الريح الطيبة.

قوله (عرفها لهم): أي بينها لهم ويمتثل أن يكون أيضاً من العرف.

قوله (العرفط): بضمين هو شجر الطلح وله صمغ يقال له: مغافير رائحته كريهة.

قوله (بعد المعرف): أي وقوف الناس بمرقة.

قوله (عرفاؤكم): جمع عريف وهو من يلي أمر القوم، ومنه فرفنا أي جعلنا عرفاء.

قوله (إذا انشق معروف من الفجر ساطع): أي ظاهر.

قوله (ليس لعرق ظالم حق): قيل: هو الذي يني في موات غيره، وقيل: المشتري في أرض غيره.

قوله (كان يصلي إلى العرق): أي الجبل الصغير من الرمل.

قوله (إنما ذلك عرق): واحد العروق أي انفجر.

قوله (عرفاً سمياً): يفتح أوله هو العظيم عليه بقية من اللحم، ومنه فيجعل أصول السلق عرقه، ومنه عرقه واهترقه قال الخليل: العراق عظم لا لحم عليه وما عليه لحم فهو عرق، وقال غيره: العرق واحد العراق ومثله رذل جمع رذل.

قوله (مكبل يقال له: العرق): بفتحين وسكنه بعضهم هو المكمل الضخم يسع خمسة عشر صاعاً إلى مشرين صاعاً.

قوله (عركت المرأة): أي حاضت والمركة موضع القتال لأن المتقاتلين يعتركان، ومنه اعتركا.

قوله (رجل عارم): من العرامة وهي الشهامة في شدة وشر.

قوله (العرم): قيل: هو اسم الوادي، وقيل: المطر الشديد، وقيل: القار الذي خرب السد، وقيل: هو السد، وقيل: العرم المسناة بالحمبرية.

قوله (ركت أرى الرؤيا أخرى منها): أي أحس من العرقاء بضم ثم فتح وهو بعض الحمى.

قوله (لحقوه التي لعروه): أي تفشاه، وقوله (إن تقول إلا اعتراك) [هود: ٥٤]، اتحل من عروته أي قصده، وقوله يعترهم أي يقصدهم.

قوله (في أعلاه عروة): أي شيء يتمسك به وعروة الكلأ ما له أصل في الثبت وعروة الدلو أذنه.

قوله (أن تعري المدينة): أي تخلو فتترك عراء والعراء القضاء من الأرض.

قوله (العرايا): جمع عرية فعلية بمعنى مفعولة وهو من عراه يعروه أي أعطاه ويمتثل أن يكون من عري يعرى كأنها عريت من الذي حرم فهي فعلية بمعنى فاعلة يقال: هو عرو من الأمر أي خلوه منه.

قوله (التلغير العرايا): أصله أن رجلاً من خشم طرقة عندهم فسلب ثيابه فأنذر قومه فتكذبوا فاضلعموا، وقيل: لأن العادة أن ينزع ثوبه ويلوح به يري من بعد وشرطه أن يكون على مكان حال.

[فصل ع ز]:

قوله (عزب): يفتح الزاي أي لا زوج له، ومنه اشتدت علينا العزبة ورجل حزب وأحزب بمعنى ومنهم من أنكر أحزب ويقال: للمرأة أيضاً حزب قال الشاعر:

يا من يدل حزياً على حزب

قوله (الكوكب العازب): كذا للأصلي ولغيره بسالفين المعجمة والراء المهملة وللكتشبي بتقديم الموحدة على الراء.

قوله (لا يعزب بضم الزاي): أي لا ينبغي.

قوله (فأصبحت بنو أسد تعزولي): أي توقفتي عليه أو توخيتي علي التخصير فيه.

قوله (لهزناً): أي شدتنا وقوتنا.

قوله (في عزة): أي مغالبة ومعامنة.

قوله (وعزني في الخطأب): أي غلبني فصار أعز مني أعزته جعلته عزيزاً وكيفما تصرفت هذه الكلمة فهي راجعة إلى القوة والغلبة.

قوله (عازلت الأنصار): مأخوذ من العازف وهي المزاهر وآلات الملاهي.

قوله (الغزل): هو ترك صب للني في الفرج عند الجماع خشية أن تحبل المرأة.

قوله (وأطلق الغزالي): جمع غزلى وهي قم للمزادة الأسفل.

قوله (عزلة): أي حق واجب، ومنه جرائم السجود: أي موكلاتها.

قوله (عزم الأوس): أي جند.

قوله (الغزى): صنم كان بالطائف.

قوله (عززين): أي حلق وجامعات واحدها عزة بالتخفيف وأصلها عزوة.

[فصل ع ص]:

قوله (عصب الفحل): يسكون السين مع فتح أوله ويميز ضمه هو كراه ضرابه،

وقيل: العصب الضراب نفسه ويقال: ملاه.

قوله (الصبيب): واحد الصب وهو سف النخل.

قوله (غزوة العسرة): وهي غزوة تبوك سميت بذلك لشدة السفر إليها.

قوله (المصير أو العسيرة): مصير المشهور بالإهمال، وقيل: بالإحجام.

قوله (وأمر لي): بمس بضم أوله هو الفتح الكبير.

قوله (عسفان): بضم أوله موضع معروف بقرب مكة.

قوله (الصيف): هو الأكبر.

قوله (العسيلة): هي كناية من لغة الجماع والتصغير للتقليل إشارة إلى أن القليل منه يميز والتأنيث لغة في العسل، وقيل: هو إشارة إلى قطعة منه وليس المراد بعض الشيء لأن الإنزال لا يشترط.

قوله (وما عسىهم): قال ابن مالك ضمن عسى معنى حسب فلهذا تعليته مع جواز أن تكون التاء حرف خطاب والضمير اسم عسى والتقدير صاعم وأطال في تقرير ذلك؟.

[فصل ع ش]:

قوله (كأصوات العشان): بكسر أوله هي النوق الحوامل، ومنه ناقة عشراء بضم أوله وفتح ثانيه محمودة وهي التي مضى لحملها عشرة أشهر.

قوله (يكثرن العشين): أي الزوج مانعة من الماشرة وكل معاشر عشير وعشيرة الرجل بنو أبيه الأذن.

قوله (فيما سقت الأنهار العشى): أي زكاة ما يخرج منه سهم من عشرة.

قوله (عاشوراء): قال ابن حديد هو يوم إسلامي ولم يكن في الجاهلية لأنه ليس في كلامهم عاشوراء وتعقب بما في الصحيح كانت قریش تصوم عاشوراء في الجاهلية ثم هو بالمد وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر.

قوله (معشان): مفعال من العشر.

قوله (معش): هم كل من يشترك في وصفه.

قوله (عشيشا): أي لا تفلأ زواياه زبالة فيصير كالعش.

قوله (العشقي): بفتح أوله وثانيه وتشديد النون ثم قاف أي الطويل، وقيل: المقدم الشرس، وقيل: الجري.

قوله (العشي): قال مجاهد: هو ميل الشمس إلى أن تغرب وصلاة المشي الظهر أو العصر، وقوله تمشيت أي أكلت آخر النهار.

قوله (ومن يعشى): بضم الشين قال ابن عباس يعمى، وقال غيره: الأعشى الذي يصير بالنهار ولا يصير بالليل.

[فصل ع ص]:

قوله (من لحم أو عصب): أي عروق.

قوله (العصبة): أي الحمية والعصبة بالتحريك في اللغة التراتيب المذكور يدلون بالذكر والعصبة بالضم الجماعة والعصابة أيضاً الجماعة، وقوله تحمل على رأسه

(العصبة): أي تعصبه بالتاج، ومنه عصب رأسه: أي شدة.

قوله (العصب): بفتح وسكون ثياب يؤتى بها من اليمن يعصب غزله أي يشد ويجمع ثم يصغ ثم ينسج فيأتي موشياً لأن الذي عصب منه يبقى أبيض وأبعد السيلبي فقال العصب صيغ لا يثبت إلا باليمن.

قوله (العصر): أي اللق، وقال يحيى الفراء.

قوله (والعصر): الدهر أتم به.

قوله (أعصار): أي ريح عاصف شديدة.

قوله (العصفى): نبت معروف.

قوله (العصف): هو يقل الزرع إذا قطع قبل أن يدر، وقيل: هو الثين، وقيل: غير ذلك.

قوله (عصم مني): أي منع، ومنه عصمة للأرامل أي بمنعهم من الأذى.

قوله (بعض الكواقي): جمع عصمة وهي عقدة النكاح.

قوله (لا يضح عصاه عن عاقبه): كناية عن كثرة ضربة المرأة، وقيل: كان كثير السفر والأول الصواب لثبوته في بعض الطرق.

قوله (عصبة): بالتصغير هي بني سليم

[فصل ع ض]:

قوله (العشباء): هو اسم ناقة النبي ﷺ قال أبو عبيد: الأعضب المكسور القرن قتل كانت مقطوعة الأذن، وقيل: بل هو اسم ققط وهو الأرجح، وقيل: العشباء القصيرة اليد.

قوله (العضد): هو ما بين المرقق إلى الكتف.

قوله (عصافيه): جمع عصادة وهي جانب الباب.

قوله (لا يعصد شجرها): أي لا يقطع وأصله من قطع العضد، وفيه ست لغات وزن رجل ورجل وحطب وكعب وفلس وقفل.

قوله (مستشد عضلك): قال ابن عباس كل ما عززت شيئاً جعلت له عضداً.

قوله (عشى يد رجل): العشى معروف وهو الأخذ بالأسنان ومنه قوله: أن بعض بأصل شجرة والمراد به اللزوم.

قوله (عضل والقارة): هما حيان من بني سليم.

قوله (لا تعضلوهن): أي لا تعهروهن قاله ابن عباس والمعنى منع الرجل وليته من التزويج وأصله التضييق.

قوله (جعلوا القرآن عشرين): جمع عضة من فضيت الشيء إذا فرقته قال ابن عباس هم أهل الكتاب آمنوا ببعض وكفروا ببعض أو واحدته عضيبة عضبه إذا رماه بالفتح.

قوله (العنابة): هو كل شجر له شوك

[فصل ع ط]:

قوله (ثاني عطفه): أي جانب رقبته كناية عن التكبر.

قوله (مصطفاً بملحة): المتصطف المترشح بالثوب كلها في العين، وقال ابن شميل: هو أن يكون على المتكئين لأنه يقع على عظمي الرجل وهما جانباً عقه ومنه قوله ونظيره في صفة.

قوله (حتى حارب الناس بعطن): أي روي ورويت إليهم فأتامت على الماء، ومنه أطلان الإبل أي مواضع إقامتها على الماء.

[فصل ع ظ]:

قوله (فيه عظم من الأنصار): أي جماعة.

قوله (عظلة النساء): أي موضعهن.

[فصل ع ف]:

ضمه): أي دمشت والاسم المقر بفتحين وهو فجة الفزع.

قوله (رفع عقيرته): أي صوته قيل: أصله أن رجلاً قطعت رجله فكان يرفع المقطوعة على الصحيحة ويصيح.

قوله (للمسألة لئن أدبرت ليعترفك الله): أي ليهلكك قيل: أصله من عقر النخل وهو أن يقطع رؤوسها فتيسر.

قوله (أهل الأرض والسموات): بالفتح أي الدور ويطلق على أصل المال والمتاع.

قوله (عقاص رأسها): المقاص جعل الشعر بعضه على بعض وضفره والعقصة الشعر المضمور.

قوله (المقربة): هي النسيئة التي تنبئ يوم سابع المولود والمقرب المصيان وأصله من المق وهو الشق وزنه ومعناه والعق أيضاً القطع.

قوله (الإبل المعلقة): أي للشدة في المقال وهو الخبل، ومنه إلى عقاب أسود ولو متعوني عقلاً وقته في عقاب أي بسبب عقاب ويطلق المقال على زكاة عام.

قوله (وعظمت نالتي): أي شدتها.

قوله (العلل): أي حكم العقل وهو الدية، ومنه أما أن يعقل أي يعطي الدية والمراد بالمعلقة في الدية العصبية وهم من هذا الأصول والفروع.

قوله (الريح المقيم): قال جامد: التي لا تلتفح والمقيم التي لا تلتد.

[فصل ع ك]:

قوله (عكازة): هي عصا في أسفلها زج.

قوله (عكف): أي لازم للسجد واعتكف المؤذن للصبح أي انتصب قائماً يراقب الشعر.

قوله (في عكة): صل قرية صغيرة.

قوله (عكاه): موضع بقرب مكة كان به سوق عظيم.

قوله (عكوماه راح): الأحكام الأحوال والفرار والرداح الملوء والمراد بصفا بالسن.

قوله (عكن بعني): جمع عكة وهي طيات البطن.

[فصل ع ل]:

قوله (علية فيها ماء): هي قنح ضخم من خشب أو غيره.

قوله (العلالي): ينتج أوله وتخفيف اللام بينهما موحدة وهي القصب الرطب يشد به أجناس السيوف والرماح.

قوله (علاجه): أي عمله.

قوله (معالج من التزليل شلة): أي يمارس.

قوله (عاجلت امرأة): أي داوتها.

قوله (العلج): بكسر أوله وسكون ثانيه القوي الضخم.

قوله (العلة): يضم أوله وسكون ثانيه الشيء اليسير الذي فيه بلغة.

قوله (علقت به الأعراب): أي لزموه.

قوله (أعلاقاً): أي خيال أموالنا، وقيل: المراد ما يعلق على الدواب والأحمال من أسباب المسافر.

قوله (أعلاق الأغاليق): أي حلق لغاتيج.

قوله (علقة): بفتحين هي القطعة من الدم.

قوله (بعلاقه): أي ما يعلق به.

قوله (أعلقت): عليه ويروى علقت، وقوله بهذا الملاق ويروى الأعلاق هو معالجة عذرة المني وهو ورم في حلقه ترشه أمه أو غيرها بإصبعها.

قوله (المعلقة): هي التي لا إهم ولا ذات زوج.

قوله (عقر يطيه): أي يياضهما للشوب مأخوذ من عقر الأرض، وروى بفتحين، وروى بضم أوله وسكون ثانيه وعقره ليست خالصة البيضاء، وقوله يعقر وجهه أي يسجد، وقوله لأعفرن وجهه أي لألصقته بالتراب.

قوله (عفاصها): بكسر أوله أي الوعاء.

قوله (عصفاً): أي طلباً للمعة وهي الكف عما لا يحل، ومنه يستعف أي يطلب العفاف.

قوله (في عفاف): أي في كثاف عما لا يحل.

قوله (عقرت): هو القوي النافذ مع خبث ودعاه ويطلق على المتسرد من الجن والإنس أيضاً.

قوله (استفوا): أي اطلبوا المنور.

قوله (عفوا): أي كفوا.

قوله (عفا الأثر): أي كثر أو خفي وهو الأظهر، ومنه يعفو أثره.

قوله (عوالي الطير وروا طواً عالي): العالي كل طالب رزق من إنسان أو دابة أو بهيمة.

قوله (فله العفو): أي الصنع.

[فصل ع ق]:

قوله (ويل للأعقاب من النار): العقب مؤخر القدم، ومنه رجع على حقيقه.

قوله (العاقب): هو الذي يخلف من قبله.

قوله (لعاليم): هو ما يؤذي المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار.

قوله (من شاء فليحب): أي فليرجع عقب مضمي صاحبه والتصيق الغزوة بأسر الأخرى في سنة واحدة، ومنه يعقبون، وقوله يتعاقبون أي يتناولون.

قوله (معبقات): قال في الأصل هم الملائكة المحفظة تعقب الأولى الأخرى، ومنه على بحر يعقبانه.

قوله (لا معقب): أي لا منبر.

قوله (عفى الله): أي ثوابه في الآخرة والمعفى ما يكون كالتموض من الشيء، ومنه المعقاب على الذنب لأنه يدل من فعله.

قوله (لا يضمن المأبأة ما عاينت يده أو رجله): أي فعلت ذلك بمن فعله بها.

قوله (لم تكون لهم العاقبة): أي الغلبة في آخر الأمر.

قوله (عقده من لسانه): قال في الأصل هو كل من لم ينطق بحرف من خمسة أو فائده وغو ذلك والحق أنه لم يبق في كلام موسى شيء من ذلك لقوله: «فقد أوتيت سؤلك» [طه: ٣٦].

قوله (وعقد يده تسمين): أي ثنى السبابة إلى أصل الإبهام.

قوله (عقد لي): أي أمرني.

قوله (مفقود في نواصيها الخير): أي ملازم لها.

قوله (المقود): قال ابن عباس اليهود.

قوله (عقرى حلقى): تقدم في الحاء قال ابن عباس هي لغة قريش: أي الدعاء

بهذا: أي أصيبت بملق شعرها وعقر جسمها وظاهره الدعاء وليس بمراء وجوز فيه أبو عبيد التنوين، وقيل: المعنى أنها لشومها تقر قومها وتحلقهم وهو كناية عن إدخال الشر عليهم.

قوله (لا تعقر مسلماً): أي تجرح، وقوله لمقرته: أي جرحته وهو هنا كناية عن الذبح ويطلق على ضرب قوائم البعير بالسيف.

قوله (لمقرت حتى ما تلقني رجلاي بفتح أوله وكسر القاف ووهم من

قوله (علت من نفسها): أي انتقع دما ظهرت.

قوله (الملك): هو ما يطول مضغه وأصله نبت بارض الحجاز.

قوله (أولاد علات): أي إخوة من أب أمهاتهم شتى.

قوله (حتى أتى العلم): أي العلامة في الأرض وهي الملسم أيضاً ويطلق على جبل، ومنه ينزل إلى جنب علم.

قوله (والعلم في القوب، وقوله أعلامها): جمع علم أي العلامة أيضاً، وقوله أن تعلم الصورة أي يجعل الموسم في وجوه الحيوان.

قوله (تعلم): بالتشديد والجزم أي اعلم قيل: أصله تعلم مسي فحذف ويقال: في الأمر الحق.

قوله (العالم): بفتح اللام قيل: الخلق، وقيل: العقلاء منهم فعلى الأول هو من العلامة وعلى الثاني هو من الملسم فمن الأول «جوب العالمين» [الفاتحة: ١]، ومن الثاني «ليكون للعالمين نورا» [الفرقان: ٢١] ويطلق على الآمين فقط كقوله أتاتون الذكران من العالمين.

قوله (لم اعلمه): أي لم اظهره. وقوله: لا تستعلن به): أي لا تقرأه علانية أي جهوراً.

قوله (العلاوة): بكسر وتخفيف ما يوضع على البعر وغيره بعد الحمل زيادة.

قوله (وعال قلم زكريا): أي مال وبعضهم فعلاً أي غلب في الملوك وجاء في غير الأصل تصعد.

[فصل ع م]:

قوله (ذات العماد): أهل عمود لا يقيمون، وقيل: ذات الطول والبناء الرفيع.

قوله (رفع العماد): إشارة إلى أن بيته عالي السمك متسع الأرجاء، وقد يكتسب بالعماد عن نفس الرجل لحسبه وشرفه.

قوله (هل أعمد من رجل): أي أعجب أو أعز، وقيل: هل زاد عميد قوم قتل وعميد القوم سيدهم.

قوله (العمرى): هي إسكان الرجل الآخر داره عمره أو تملكه مناف أرضه عمره أو عمر المعطي.

قوله (استعمركم): أي جعلكم عمارة.

قوله (العمق): أي التطلع والتمتع البعيد الغور الغالي في القصد التشدد في الأمر وصيق أي بعيد اللذنب وأصقوا أي أبعدوا في الأرض.

قوله (فأمر لي بهالة): بضم أوله يجوز الكسر هي أجرة العامل، وقوله: فعلمني أي جعل لي عمالة أو جعلني عاملاً أي نائياً على بلد وكذا من يتولى قبض الزكاة.

قوله (لي خير ليعملوها): أي ليعملوا ما يحتاج إليه من زراعة وغيرها.

قوله (روضة معصية): بتشديد الميم أي تامة النبات ويروى بالتخفيف أي شديدة السواد.

[فصل ع ن]:

قوله (دابة يقال: لها العين): يقال: هو الحوت الذي يقذف المنبر، وقد ورد أنه كان على صورة البعير.

قوله (العتت): بمثابة آخره أي الزنا وأصله الضرر، ومنه لأعتكم أي لأحرجكم.

قوله (عنيد وعنود واحد): من العنود وهو التجبر والعناد جمع الحق من العارف.

قوله (عزقة): بفتحين هي عصا في طرفها زج.

قوله (منيحة العنز): بسكون النون أي علية لبن الشاة.

قوله (عصيرهما): أي أصلهما.

قوله (فلم يصف): التنيف اللوم والعنف بالضم ضد الرق.

قوله (الخطقة): ما بين اللحين.

قوله (عناق جذعة): هي الأنثى من ولد المعز.

قوله (العنق): هو سير سهل سريع ليس بالتشديد.

قوله (العقري): منسوب إلى المعز وهو نبت معروف، وقيل: هو المرزغوش.

قوله (الغان): بفتح أوله أي السحاب.

قوله (عنان فرسه): بكسر أوله أي لجامها.

قوله (عقائ): بالتشديد أي أتمها والعناء المشقة والتعب.

قوله (عصية بأمرى): بالتشديد أي ذات عتابة يي.

قوله (عتت): أي خضمت يقال: عني يعنى وعنا يعنو، وقوله فكسا العاني): أي الأسير وأصله الخفوق.

قوله (عن): هو حرف جر بمعنى من غالباً لأن فيها البيان، والتبويض قيل: إلا أن من تقتضي الاتصال بخلاف من يقال: أخذت منه مالاً وأخذت عنه علماً، وقد تأتي بمعنى على كقوله: خالف عنا علي والزبير، وقوله لكذبت عنه أي عليه، وقوله اتصروا من قواعد إبراهيم أي ورود بخلاف علي أي يترفع، ومنه سقط عنهم الحافظ وروي عليهم، وقد تأتي عن سببية كقوله كان يضرب الناس عن تلك الصلاة، وقوله لا تهلكوا عن آية الرجب، وقد يحتمل أن يكونا على حلف مضاف.

[فصل ع هـ]:

قوله (المهد): أي اللذة، ومنه للمهاد، وقوله كانوا يضربوننا على الشهادة والمهد يطلق على اليمن والأسان واللذة والحرمة وأمر المرأة بالشيء والمعرفة والوقت والاختفاء والإلزام والوصية والحفاظ والظاهر أنه أراد هنا اليمن كأنهم كانوا يعلمونهم ويؤيدونهم على المحافظة على الشهادات والأمان أن يتحفظوا في ذلك.

قوله (عما عهد): أي عرفه في البيت.

قوله (وللعاش): أي الزاني.

قوله (من عهد): أي صرف.

[فصل ع و]:

قوله (غور ذي عوج): أي ليس.

قوله (بالمؤذات): جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالإخلاص والسورتين بعدها.

قوله (المؤذ المطايل): المؤذ بالذال المعجمة جمع عائد وهي الناقة التي وضعت إلى أن يقوى ولها.

قوله (ذات عوان): أي عيب.

قوله (فأعوز أهل المدينة): أي عدموا والعوز العدم.

قوله (أبعض صاحبها): أي يعطى العوض.

قوله (عوان بين ذلك): أي نصف لا بكر ولا حرمة.

قوله (عامة): أي آفة أو مرض.

[فصل ع ي]:

قوله (عصقي): أي موضع سري مأخوذ من عيبة الثياب وهي ما تحفظ فيها ومنه قولة عيبة تعصي أي موضع سري وأمانتي.

قوله (عالت في دماها): أي أسلست، ومنه ولا تنفروا في الأرض مفسدين أي لا تفتنوا.

قوله (فصوته بأمة): أي عيته.

قوله (سهم عائر هو الذي لا يبرى من رمي به).

قوله (من عور إلى ثور): وفي رواية من عائر هما جبلان بالمدينة، وقيل: إن ذكر

			المقدمة - الفصل الخامس: في سائر ما في الكتاب من الألفاظ العربية	١٠٦
--	--	--	---	-----

نور فيه غلط، وصحح غير واحد أن له وجوداً بالمدينة أيضاً.

قوله (حتى يخرج العين): بكسر العين أي القافلة.

قوله (أعانه): أي اتفدوه.

قوله (عالة): أي فقراء والميلة الفقير.

قوله (عائلاً): أي ذا عيال، وقوله حالما أي جعلها من عياله.

قوله (عين من المشركين): أي جاسوس.

قوله (عين ركبته): أي رأسها.

قوله (يوم عين): أي يوم أحد.

قوله (عين العمر موضع خارج البصرة).

قوله (زوجي عيابه بالمدينة): أي عبي حاجز

حرف العين المعجمة

[فصل غ ب]:

قوله (لا تغربوا علينا): أي لا تغيروا علينا الغبار، ومنه مقبرة (قمام): أي حلاما الغبار وهو التراب الناعم.

قوله (غوات): بضم ثم تشديد وأهل الكتاب أي بقلابهم.

قوله (الكوكب الغابر): أي الظاهب الماضي، وفي رواية الغارب.

قوله (العشر الغواير): أي البواقي ويطلق على اللواضي وهو من الأضداد.

قوله (الأغباط): أصله الحسد، وقيل: الفرق بينهما أن الحسد هي زوال النعمة والغبطة هي مثل النعمة.

قوله (لا أخيق): قبلها بفتح أوله ونعم الموعدة ويموز تليها والقبيوق شرب الغشي.

قوله (عين أهل الجنة أهل النار قوله غبته): أصل الغبن النقص ثم استعمل في نحو القهر.

قوله (غبي عليكم): بالتخفيف أي غفي عليكم، وفي رواية أغني، وفي رواية غم عليكم.

[فصل غ ث]:

قوله (جمل غث): أي منبل.

قوله (غطاء): هو الزبد وما ارتفع على الماء.

قوله (يا غنط): قيل: النون زائدة وهو مأخوذ من الغنط وهو السقوط، وقيل: أصلية والغنط ذباب كأنه استحققه.

[فصل غ د]:

قوله (غدة): كعدة البحر الغدة خراج في الحلق.

قوله (أي غنر): معناه يا غادر والمصادر الناقض العهد، وقوله لا يفسد أي لا يترك.

قوله (غدير الأخطاط): هو موضع والندير النهر الصغير.

قوله (غندر): قيل: النون زائدة من الغندر، وقيل: الغندر المشعب.

قوله (غدوة في سبيل الله): الغدوة بفتح أوله من أول النهار إلى الزوال والمراد بها هنا سير أول النهار.

[فصل غ ز]:

قوله (سهم غرب): أي جاء من حيث لا يدرى قال أبو زيد بتحريك الراء إذا رمى شيئاً فأصاب غيره وسكونها إذا لم يعلم من رمى به ويجوز فيه الإضافة وتركها.

قوله (غربوا): أي توجهوا قبل المغرب.

قوله (لأصعالت غرباً): أي اتقلبت دلوأ كبيرة.

قوله (أعوز غربه): أي دلوه.

قوله (غوايب سود): أي أشد سواداً.

قوله (الصبح غرلي): الغرث الجريح أي لا تذكر أحداً بسوء.

قوله (غراً محجلين): الغرة يياض في الوجه غير فاحش، ومنه يطيل غرته، وقوله: غرّ الذرى أي يبيض الأعلى وتطلق الغرة على التسمية، ومنه بفرة عبد أو أمة، وقيل: الغرة الحيار، وقيل: البياض ويروى بالتثنية وتركه.

قوله (بيع الغرور): بفتحين أي المخاطرة، ومنه عش ولا تفسد والمراد به في البيع الجهل به أو بشئ أو بأجله.

قوله (لا يفرّك أن كانت جارتك): أي غرتك أو صاحبك أي لا تفترق بها تضملي كضملها تضفي في الغرر لأنها تدل عليه لها.

قوله (وهم غارون بالفسلهد): أي غائلون.

قوله (الغرور قال مجاهد: الشيطان، وقال غيره: الهلاك).

قوله (اغروقت عيناه): أي امتلأت بالدموع ولم تنفض.

قوله (غرضي): بفتحين أي هدف وزنه ومعناه.

قوله (بيع الغرقد): قال أبو حنيفة: الغرقة هي العوسج إذا عظمت صارت غرقة وسمي البيع بذلك لشجرات كانت فيه قدماً.

قوله (غرة أن يخلع): أي حلاًراً.

قوله (في الغرور): بفتح أوله وسكون ثانيه ثم زاي هو ركاب البعير.

قوله (في غرة): أي مكان حال والجمع غرف والغرة أيضاً بالضم مقدار ملء اليد وبالفتح المرة الواحدة.

قوله (غرلاً): أي غير غشيتين.

قوله (المغرم): هو الدين والغريم الذي عليه الدين والذي له أيضاً وأصله اللزوم.

قوله (غراماً): أي حلاًراً.

قوله (إنا لمغرمون): قال مجاهد: للزبون.

قوله (أغروا بي): بضم أوله أي سلطوا عليّ.

قوله (كأنها يفرى في صبري بضم أوله وسكون المعجمة): أي يلمص به.

[فصل غ ز]:

قوله (غزاً): قال وإسحدا غاز والغزاة أيضاً جمع غاز.

قوله (للغزالين): أي الذين يبيعون الغزل.

[فصل غ م]:

قوله (غسلاً): يقال: غسقت عينه وغسق الجرح كان الغسق والنسق واحد، وقيل: الغساق المتن. وأما غسق الليل فاجتماع ظلمته.

قوله (غسلين): كل شيء غسلته فخرج منه شيء فهو غسلين لغسلين من الغسل من الجرح والدير

[فصل غ ش]:

قوله (غششته): من الغش وهو تقيض النصح وتنطية الحق ويطلق على الخديعة أيضاً.

قوله (غاشية من غلاب الله): أي عفوية تغطي عليهم.

قوله (غاشية أهله): أي الذين يلذون به ويتكبرون عليه.

قوله (ها غشاه): أي غطاء.

قوله (فغشى بخره): أي تنطى به.

قوله (فغشى عليه، وقوله علاحي الغشاء): هو ضرب من الإغماء خفيف.

قوله (غشيان الرجل امرأته): أي جامعتها وغشيت امرأتي أي جامعتها، وقوله فاعشأ به أي باشرنا به، ومنه فلا تتشأ، ومنه أن غشيت شيئاً، وقوله لم ينشهن اللحم، ومنه ما لم تنش الكبار أي توتى وتباشر.

قوله (يستغشون ليأبهم): أي يتغلطون.

[فصل غ ص]:

قوله (غاص بأمله): أي غملى بهم.

[فصل غ ض]:

قوله (لو غض الناس): أي لو نقصوا، وقيل: معناه رجعوا، وقيل: كفوا، ومنه غضوا أبصاركم وأغض البصر والغضاضة النقص.

[فصل غ ط]:

قوله (فططن): أي غني وزناً ومعنى.

قوله (وان برمتا ليطط): أي تغلي ولغليتها صوت، ومنه فطط حتى ركض برجله أي صوت وهو نائم بنفسه، ومنه سمعت خطيطه وخطيط البكر صباحه.

قوله (أعطش): أي اظمأ.

[فصل غ ف]:

قوله (غفرالك): مصدر منصوب على المفعول أي اصطنأ ذلك.

قوله (المغضى): بكسر الميم هو ما يعمل من الزرد على الرأس مثل القلتسوة.

قوله (مغافيل): قيل: جمع مغفور وهو شيء يشبه الصنغ يكون في أصل الرمث فيه حلاوة، ووقع في تفسير عبد الرزاق أن المغافير بطن الشاة كذا قال عبد الرزاق: من قبل نفسه ولم يتابع، وقد تقدم في العرفط له تفسير آخر، وقيل: للميم فيه أصلية.

قوله (حجوم الغواويل): أي الغافلات عن القواش.

قوله (أغشى إغشاهة): نام نوماً خفيفاً ويجوز غفاً وإنكروه بن دويد.

[فصل غ ل]:

قوله (غلبنا): قال: الغلب الملتفة.

قوله (ليس بالأغاليط): جمع أغلطة وهو ما يغلط فيه ويخطأ.

قوله (أغلظت له): أي شددت عليه في القول.

قوله (قلوب غلف): كل شيء في غلاف يقال: سيف أغلف ورجل أغلف إذا لم يكن غتوراً.

قوله (لغلغلها بالخاء): بالتخفيف وحكي التشديد وإنكروه بن قتيبة وللمراد صحتها.

قوله (الأغاليق): أي المغاتيج.

قوله (في إغلاق): أي إكراه، وقيل: غضب.

قوله (أكروه الغل): هو ما يعمل في المتى.

قوله (من غلول): أي خيانة في المنتم.

قوله (من غلته): أي من اجرة عمله.

قوله (نام العلم): بالتصغير وكذا قوله أفيلمة من بني عبد المطلب، وقوله غلمة من قريش جمع غلام.

قوله (غلث القلدور): من التليان وهو القوران.

قوله (من غلوة): بفتح أوله أي طلق فرس وهو مدى جريه.

[فصل غ م]:

قوله (بوك العماد): المشهور في الروايات كسر الفين وجزم بين خالويه بضمهما وخطا الكسر ونسبه النزوي لأهل اللغة لكن جوز أبو عبيد البكري وغيره الضم والكسر وجوز القزاز وغيره الفتح أيضاً وذكره ابن عديس في المثلث وهو موضع على غس ليل

أو ثمان من مكة إلى جهة اليمن مما يلي البحر وأغرب بعضهم فحكي فيها إهمال الغين.

قوله (يتغملني): أي يسترني.

قوله (في غمرتهم): ضلالتهم.

قوله (غمرات الموت): أي شدائدها.

قوله (أما صاحبكم فقد غامر): فسر المستمل بأن المراد سبق بالخير. وقال الخطابي: خاصم فدخل في غمرات الخصومة، وقال الشيباني: الغامرة المعاجلة، وقد تكون مفاعلة من الغمر وهو الحقد.

قوله (الغمر من العلوة): رفع اللهاة بالإصبع.

قوله (غمس يمين حلف): أي حالقهم وأصله أنهم كانوا يحضرون يوم التحالف جفته عملة طياً أو خلوقاً ويدخلون أيديهم فيها.

قوله (اليمين الغموس): هي التي لا استثناء فيها قيل: سميت بذلك لغموسها صاحبها في الماتم.

قوله (لغمس متقاره): أي وضعه في الماء.

قوله (أغمسه عليها): أي أحييه، وقوله: منحوصاً عليه أي مطعوناً عليه.

قوله (أغمضته عند الموت): أي أبطت أجهانه.

قوله (غمة): أي هم وضيق.

قوله (فإن غم عليكم): أي ستره الغمام.

قوله (بالغمم ماء بين عسفان وضجنان).

[فصل غ ن]:

قوله (غشنى): تقدم.

قوله (الغنجة): هو تكسر في الجارية.

قوله (غشلى): تقدم.

قوله (غشمة): تصغير غتم كأنه أراد الجماعة.

قوله (يعنى بالقرآن): قال ابن حينة: يستغنى به يقال: تغنايت وتغنيت أي استغثيت، وفي رواية يجهز به وكل رفع صوت عند العرب يقال له: غناء، وقيل: للمراد تخزين القرادة وترجيحها، وقيل: معناه يجعله مجيراً وتسلية نفسه وذكر لسانه في كل حالة كما كانوا يفعلون بالشعر والرجز والغنى بالكسر والقصر ضد الفقر وبالفصح والمذ الكفاية.

قوله (رطلها لغياً): أي استغناء.

قوله (كان لم يغبوا فيها): أي لم يحشوا، وقيل: لم ينزلوا أو لم يقيموا راضين وهو أقرب، وقول عثمان أختها عنا بقطع الألف أي أصرها، وقيل: كفها.

[فصل غ و]:

قوله (الغابة): بالموحدة من أموال حوالي المدينة وأصل الغابة شجر ملتصق.

قوله (غواث): بالضم والكسر أي إغاثة.

قوله (عسى الغوير أبوساً): أي عسى أن يكون باطن أمرك رديئاً، وقيل: أصله غاز كان فيه ناس فانهتد عليهم نصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتيه ثم صغر الغاز قليل غوير، وقيل: نصب أبوساً على إضمار فعل أي عسى أن يحدث الغوير أبوساً.

قوله (أغار عليهم ويغور عليهم ويغورون): والغارة الدفع بسرعة لقصد الاستملاك.

قوله (غائر العينين): أي داخليتين في المقلتين غير جاحظتين.

قوله (إن أصبح ماؤكم غوراً): يقال: ماء غور ويتر غور القرد والجسم والمشي واحد وهو الذي لا تاله الدلاء وكل شيء غرت فيه فهو مغارة.

قوله (غواش تقدم في ه غ شه).

قوله (العالط): هو المتخفّض من الأرض، ومنه سمي الحدث لأنهم كانوا يقصدونه ليستروا به.

قوله (غوغاه الجراد): قيل: هو الجراد نفسه، وقيل: صوته.

قوله (غوغاههم): أي اختلاط أصواتهم.

قوله (لا فيها غول): قال مجاهد: وجع بطن، وقيل: لا تنحب عقرهم والتمرك بالضم التي تقول: أي تلون في صور لتضل الناس في الطرق وحلبت لا غول فيه نضى ما كانوا يعتقدونه من ذلك.

[فصل غ ي]:

قوله (غياهه الجب): قال كل شيء غيبه عنك فهو غياهه.

قوله (السعد الحمية): بالضم هي التي غاب عنها زوجها.

قوله (وإن نفروا غيب): بفتحين وللأصيلي بضم أوله وتشديد الياء: أي غير حضور.

قوله (غيبوبة الشفق): أي مضيئة.

قوله (الغية): هو ذكر الرجل بما يكره ذكره مما هو فيه.

قوله (الغيث): هو الماء الذي يترى من السماء، وقد يسمى الكلا غيثاً.

قوله (أنا أخير منك وإني امرأة غيور والمؤمن يهان): كله من الغيرة وهي معروفة.

قوله (لا يغيضها شيء): أي لا ينقصها.

قوله (غيفة): هو مكان بين مكة والمدنية لبني غفار.

قوله (ما يسقى الغبل): بفتح أوله هو الماء الجاري على وجه الأرض.

قوله (قتل غيلة): بكسر أوله أي خدمة والاختيال الأخذ على غيلة، وقوله أنهى عن الغيلة بكسر أوله: أي نكاح الحامل والأخذ على غرة ويقال: بفتح أوله أيضاً ويقال: لا يفتح إلا مع حذف الهاء والغائلة في البيع كل ما أدى إلى بلية، وقال قتادة: الغائلة الزنا، وقال غيره: السرعة.

قوله (لثمان غايه): أي راية قيل: لها ذلك لأنها تشبه السحابة، وفي حديث السياق ذكر الغاية وهي الأمد.

قوله (غياهه): روي بالفتح المسجمة وأكرر أبو عبيد لكن له وجه.

قوله (إذا كان لغية): بفتح أوله من الغي ويكسر أيضاً وأكثره أبو عبيد والغني ضد الرشد، وقوله غوت أمتك الغني هو الاتهامك في الشر، ومنه أغويت الناس أي رميتهم في الغي.

حرف الفاء

[فصل ف أ]:

قوله (فألاه): هو الذي يخلب على لسانه الفاء وترديدها من حية فيه.

قوله (يرجف فؤاده): قيل: الفؤاد القلب، وقيل: غير القلب، وقيل: شغلاه وجمع الفؤاد أفتدة.

قوله (الفأرة): معروفة بهمز، وقد تسهل.

قوله (فأخذ فأساً، وقوله بفؤوسهم): هي القديوم برأسين.

قوله (ويجني الفال): مهموز، وقد لا يهمز قال أهل اللامي: الفال فيما يحسن وفيما يسوء والطيرة فيما يسوء فقط، وقال بعضهم: الفال فيما يحسن فقط والقال ما وقع من غير قصد بخلاف الطيرة.

قوله (فنام): بكسر أوله وحكي فتحه وبالمعز، وقد يسهل اسم جمع لا واحد له من لفظه.

[فصل ف ت]:

قوله (فها تذكر): أي لا تزال.

قوله (فت): أي بست.

قوله (يفصحون): أي يستهرون، ومنه أفتح هو، وقوله الفتح أي القاضي، ومنه أفتح بيتاً أي أفض.

قوله (فصحاء): قال عبد الرزاق: الفتح الحركات العظام، وقيل: هي خواتم تلبس في الرجل، وقال الأصمعي: لا فصوص لها واحدا فتحة كفتص وقصبة.

قوله (فأذا فوت تعلققت به): أي كسلت، ومنه يقوم فلا يفتر، وقوله فتر الوحي أي سكن وتأنر نزوله وزمان الفترة هو ما بين الرسولين من المدة التي لا وحي فيها.

قوله (لا يفتعل): أي لا يلتفت، ومنه ثم انتفل، وقوله فأخذ بأذني يفتلها أي يعمكها.

قوله (فتتون في قبوركم): أصل الفتنة الاختيار والامتحان ثم استعمل فيما أخرجه الاختيار للمكروه، ومنه «وظن داود إذا تشاء» [ص: ٢٤]، وفتنة كذا وأفته الأول أشهر وجاءت بمعنى الكفر ومعنى الضلالة ومعنى الإثم ومعنى العذاب ومعنى ذهاب العقل ومعنى الاعتزال فصار ورد بمعنى الاختيار قوله الفتنة التي تخرج والفتن وتفتنون في قبوركم ومعنى الكفر قوله «والفتنة أكبر من القتل» [البقرة: ٢١٧]، ومعنى الضلال «ما أثم عليه بفاتنين» [الصافات: ١٦٢]، قال مجاهد: بضالين ومعنى الإثم قوله «ألا في الفتنة سقطوا» ومعنى العذاب قوله فتنة النار «فوقوا فتنتكم» [الدورات: ١٤] ونحوه. ومعنى ذهاب العقل كذا أن تفتن في صلاتك ومعنى الاعتزال «ثم لم تكن فتنتهم» [الأنعام: ٢٢] قال ابن عباس معزتهم ومعنى التوبيخ قوله: «أفعلن لي ولا تفتني» [التوبة: ٤٩] قال أي لا توبخني، وقال غيره: لا تفضلي ووردت بمعنى الانتهاء بالشيء من أوله منه، ومنه «إذا أموالكم وأولادكم فتنة» [التغابن: ١٥]، ومعنى الدلالة على الشيء، ومنه «وإن كادوا ليفتنونك» [الإسراء: ٧٣].

قوله (فياكم المؤمنين): جمع فتاة والمراد الإمام.

قوله (فها): أصله السؤال ثم سمي الجواب به.

[فصل ف ج]:

قوله (لم يفجأهم، وقوله نظر الفجاء): هو بضم الفاء مسدود ولبعضهم بفتح الفاء ثم سكون وهو بمعنى البغتة يقال: فجأني الأمر أي أتاني بغتة، ومنه فجأة الحق.

قوله (سالكاً فجاً): أي طريقاً واسعاً قال في.

قوله (سبلاً فججاً): أي طرقاً واسعة.

قوله (إذا وجد فجوة): أي طريقاً متسعاً والجمع فجوات.

قوله (فجرت): أي فاضت، ومنه شجر دماً والفجور [كثار المعصية شبه بالفجار الماء ويطلق على الكذب.

[فصل ف ح]:

قوله (الفحج): أي بعيد ما بين الفخذين.

قوله (لم يكن فاحشاً): أي بئياً وهو الذي يتكلم بفتح ويطلق على الباطل أيضاً والمتفحش الذي يكثر من ذلك ويتكلفه، وقيل: الفحش عنوان الجواب والفاحشة كل ما نهى الله عنه، وقيل: كل ما يشتد قبحه من المنهيات كالزنا، وكلام الحلبي يقتضي أن الفاحشة أكبر الكبائر.

قوله (عسب الفحول): هو ذكرها المدد لضربها.

قوله (فحمة العشاء): أي شدة الظلمة.

[فصل ف خ]:

قوله (من فخذ أخرى): بفتح أوله وسكون ثانيه ويمجوز كسره دون القليلة وفوق البطن والفخذ من الأعضاء مثله ويقال: أيضاً بكسر أوله وثانيه أتباعاً.

[فصل ف د]:

قوله (في الفداهين): بالتشديد وحكي التخفيف قال الأصمعي: هم الذي تعلمو

قوله (فرطنا) قوله (فرط صدق)، وقوله (اجعله فرطاً): الفرط بفتح الفاء والراء الذي يقدم الورعين فيهم لهم ما يحبون وهو في هذه الأحاديث المتقدم للشواب والشفاعة وأما قوله تضارط الفزرو قليل: معناه تأخر وقته وفات والتضريط التخصير والإفراط الزيادة، وقوله «وكان امره فرطاً» (الكهف: ٢٨) أي ندماً كذا في الأصل.

قوله (يفرعها الحى): أي يزيل يكرتها.

قوله (يفرع النساء طولاً): أي يزيد عليهن في الطول.

قوله (لا فرع): بفتحين هو أول التاج كانوا يذبحونه للأصنام فضاء الإسلام، وقيل: كان من تحت إله مائة قدم بكرة فتحرو للصنم فهو الفرع والفرع بضمين مكان من عمل المدينة.

قوله (الفرغ على يديه): أي سكب.

قوله (ستفرغ لكم): أي ستحاسبكم كذا في الأصل، وقال المبرد: ستفرغ أي تستعمل والفراغ على وجهين الفراغ من الشغل والقصد إلى الشيء.

قوله (فرق رأسه وفرقون رؤوسهم): بفتح الماضي وضم المستقبل والراء مخففة فيهما وتشدحاً بضمهم والتخفيف أشهر وانفراق الشعر انقسامه من وسط الرأس وفرق الرأس مقدمه، ومنه على مفارقة.

قوله (فرقنا): أي فرغنا وزنه ومعناه وهو يكسر ثانية.

قوله (وفرأنا فرقاه): قال ابن عباس: فصلناه.

قوله (من فلهح يقال له: الفرق): بفتح الراء ويجوز إسكانها هو إناء يسأخذ سنة عشر رطلاً، ومنه على فرق أرز.

قوله (على فروة يضاء): قال ابن عباس رضي الله عنه: الفروة وجه الأرض، وقيل: قطعة يابسة من حشيش.

قوله (فرهين): أي مرحين أو حاذقين.

قوله (أعظم الفرى): بكسر أوله جمع فرية وأفرى الفرى أي الكلب.

قوله (يفرى فريه): بالتخفيف والتشديد وأنكر الخليل التشديد يقال: فلان يفسري الفرى أي يحمل العمل البالغ.

[فصل ف ز]:

قوله (استفزز): أي استخف بملك الفرسان.

قوله (فافرعو إلى الصلاة): أي بادروا إليها.

قوله (وقع فرع): أي دمر واستفاته يقال: فرع من الشيء إذا ارتاع منه وفرع له إذا أخته.

قوله (فرع عن قلوبهم): أي كشف عنها الرعب.

[فصل ف ص]:

قوله (فسيحة): أي واسعة، ومنه وبينها فساح فبطرها بضم الفاء ويجوز فتحها.

قوله (فسطاط): أي خيابه وغويه ويطلق أيضاً على مجتمع أهل الناحية.

قوله (حس فواسق): أصل الفسق الخروج عن الشيء، ومنه سمي هؤلاء فواسق لخروجهم عن الانتفاع بهم.

[فصل ف ش]:

قوله (فشت تلك المقالة): أي ظهرت، وقوله ينشئ العلم أي يظهر وأفشته حفصة تقدم في الآلف.

[فصل ف ص]:

قوله (يفصد عرفاً): أي يسيل.

قوله (بأمر فصل): بإسكان الصاد أي قاطع ينصل المنازعة.

قوله (فصل الخطاب): قال مجاهد: الفهم في القضاء، وقيل: البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وقيل: قوله أما بعد.

أصواتهم في حروثهم ومواشيهم يقال: قد الرجل يقد بكسر الفاء قليلاً إذا اشتد صوته، وقيل: هم المكترون من الإبل، وقيل: أهل الجفاء من الأعراب.

قوله (على فلدلج): هي الفلاة من الأرض لا شيء فيها، وقيل: ذات الحصى، وقيل: الجليظة، وقيل: المستوية.

قوله (فلدك): بفتحين مدينة عن المدينة يومين.

قوله (لما فلدع أهل غيب): أي أزالوا يده من مفصلها فاعوجت.

قوله (فاديت نفسي): أي أعطيت الفداء وهو العوض الذي يناله للمأسور عن نفسه لئلا يقتل.

قوله (لها لك): بالقصر وبالمد وبكسر الفاء فيهما وحكي فتح أوله مع القصر، وقيل: للذ في المصدر فقط.

[فصل ف ذ]:

قوله (صلاة الفذ): أي المنرد.

قوله (الآية الفاذة): أي المفردة وكذا قوله لا تدع شاة ولا غاذة.

[فصل ف ر]:

قوله (الفراوات): أي الماء العذب وهو اسم النهر المعروف بالشام.

قوله (فرلها): أي ما في الكرش.

قوله (فرج سقف يبي): أي شق أو فتح، ومنه فرج صدي.

قوله (ها ما من فروج): أي شقوق.

قوله (وجد فرجة في الحلقة): أي مكاناً خالياً والفاء مثناة والفتح أشهر.

قوله (فروج حرمي): بفتح أوله وتشديد الراء وتخفيفها أيضاً وحكي ضم أوله هو القباء الذي شق من خلفه.

قوله (حس يفرج عنكم): أي يوسع عليكم أو ينكشف عنكم الغم والاسم الفرج بفتحين.

قوله (فرج بين أصابعه): أي فتح.

قوله (لا يحب الفرحين): أي لا يحب المرحين كذا في الأصل، وقال غيره: المراد البطر.

قوله (فرجعنا فرحى): بفتح أوله مقصور جمع فارح مثل هلكى جمع هالك.

قوله (حس تفرود سالفقي): أي تزول عن جسدي.

قوله (فأراً بدم): أي هارباً.

قوله (فرسخ): أصله الشيء الواسع ويطلق على مقدار ثلاثة أميال.

قوله (فرس شاة): هو ما فوق الحافر وهو كالقدم للإنسان وهو بكسر أوله وثالثه.

قوله (الفراش) بفتح الفاء ما يتظاهر من الذباب وغويه في النار ومنه قوله كالفرش الميثوث، وقيل: المراد هنا الجراد.

قوله (فراخاً): أي مهاداً.

قوله (الولد للفراش): أي لملك الفراش وهو السيد أو الزوج.

قوله (فرصة تمسكة): أي قطعة من ظن أو صوف تطيب بالمسك، وقيل: للمنى أنها تقطع بجلدها والجلد هو المسك بفتح الميم والمشهور في فرصة كسر الفاء وحكي تليتها.

قوله (فرضني الجبل): الفرضة المكان المتسع وهو هنا ما انحدر من وسط الجبل وجانبه.

قوله (الفرضة): هو ما فرض الله أي ألزم به ويطلق على السن المعين من زكاة المواشي.

قوله (المفصل): قال ابن عباس: هو الحكم وهو من أول الفتح إلى آخر القرآن، وقيل: في ابتناؤه غير ذلك أقوال تزيد على عشرة وسمي المفصل لكثرة القواصل باليسمة وبغيرها.

قوله (قادر ظهوره): واحدنا قارة وهي عظام الظهور والمراد أنه أباح له ركوبه، ومنه أقترني ظهوره.

قوله (قادر لولها): أي صاف تقي.

قوله (القاقح): هو شراب يتخذ من الشعير ومن الزبيب.

[فصل ف ك]:

قوله (انفكت قلعه): أي انخلت.

قوله (فكاك الأسى): أي تخليصه من الأسر.

قوله (فك رقية): أي خلاصها.

قوله (هكهون): أي تعجبون والفاكمة ذكرها المؤلف في تفسير الرحمن.

[فصل ف ل]:

قوله (افطت نفسها): أي ماتت فلتة والفتنة ما يعمل بغير روية.

قوله (الفلس): الذي قل ماله.

قوله (الفلق): أي الصبح، وقيل: فلق الصبح بيانه وانشقاقه، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: فلق الإصباح هو ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل.

قوله (مفلطحة): أي لها شوك عظيمة لها عرض واتساع.

قوله (فالق كيدتي): أي يشقها، ومنه فلق رأسه شقة.

قوله (في فلك يسمون): أي يدورون في فلك مثل فلكه المغزل.

قوله (اصنع الفلك): أي السفينة والفلك والفلك واحد كلنا في الأصل ولبعضهم الفلك واحد أي جماعاً ومفرداً، وقال أبو حاتم السجستاني: الفلك أي بالضم والسكون في القرآن واحد والجمع والمؤنث والمذكر بلفظ واحد ولا تعلم أحداً جمعه كذا قال وجمعه غيره على أفلاك، وأما الفلك بحركتين فهو ما دون السماء ركبت فيه النجوم قاله الخليل.

قوله (فلك): أي كرك.

قوله (يهن فلول): أي ثلم، ومنه فلها يوم بدر، وقوله: أي فل مثل قوله يا فلان أو هو ترخيمه.

قوله (فلوه): أي مهره.

قوله (فلت رأسه، وقوله فلق رأسه): أي أخذت منه القمل.

[فصل ف م]:

قوله (فم): مثلث الفاء يثبت الميم وحذفها وتضعيفها والعاشره إتباع فائه ليمه وأنصحه فتح الفاء مع التمس.

[فصل ف ن]:

قوله (فناء داره): أي ساحتها وكذا قوله: فناء الكعبة وفناء المسجد.

قوله (فانان): أي أغصان.

قوله (فاندون): أي تجهلون.

[فصل ف هـ]:

قوله (فهد): أي جلس جلوس الفهد والفهد معروف بكثرة النوم، وقيل: معناه وثب ووثب الفهد وهو موصوف أيضاً بسرعة الوثوب.

قوله (فهري): بكسر أوله أي حجر.

[فصل ف و]:

قوله (من تفاوت): أي تخالف.

قوله (فوجاً فوجاً): أي جماعاً بعد جمع.

قوله (من فور حينتها): أي ابتنايتها.

قوله (من فورهم): أي من غضبهم، وقيل: من ساعتهم.

قوله (فصلته): قال: هم أصغر آياته القرى إليه ينتهي نسبه، وقيل: غير ذلك.

قوله (فصلته): أي ضلوه.

قوله (فصلت الهدية): أي خرجت وفارقت أهلها، وقوله بعد أن فصلوا أي رحلوا.

قوله (كانت القيصل): أي القطيعة.

قوله (لفصم عني): أي يقطع والفصم الإزالة من غير إيانة.

قوله (فصه لما يلي كفه): يفتح أوله وحكي تليته معروف.

قوله (فصبا): أي زوالاً أو تفلتاً.

[فصل ف ض]:

قوله (يفضهمهم): أي يشهرهم بفتح ما فعلوا مأخوذ من التفضية.

قوله (الفضيخ هو البسر يفضخ): أي يشدخ ويلقى عليه الماء.

قوله (لا تفضي الحاتم): أي تكسره وهو كناية عن انقضاخ حلوة البكر، وقد يطلق على الوطء الحرام.

قوله (ففضض به): سره مالك بالتسح أي تمسح قبلها به فلا يكاد يحش من تن ريجها، وقيل: معني تفضض أي تعير كالفضة والأول أولى.

قوله (ولو أن أحداً الفضي): أي تفرق.

قوله (الفضوا): أي تفرقوا.

قوله (أفضلت فضلي): أي ما فضل عن حاجتي، ومنه فضل سواكه وفضل وضوئه، ومنه كان لرجال فضول أرضين، ومنه أفضلنا لأكمنا، ومنه فقبل الإزار وفضل الماء، وفي صفة الجنة لا تزال تفضل حتى ينشئ الله لها خلقاً.

قوله (وعندي منه فاضلة): أي فضلة منه ورواه بعضهم فاضله بضم اللام وماء الضمير.

قوله (وأفضل عليك): أي أعطاك.

قوله (ملاكة فضلاً): بضم أوله وثانيه ويسكون ثانيه سر في الأصل بالزيادة.

قوله (يفضي بفرجه إلى السماء): أي يكتشفه.

قوله (وقد أفضوا إلى ما قلدنوا): أي وصلوا.

[فصل ف ط]:

قوله (على الفطرة): أي فطرة الإسلام، ومنه في الإسراء أخذت الفطرة، وقيل: المراد بالفطرة أصل الخلقة، وأما حديث «الفطرة خمس أو خمس من الفطرة فالمراد بها السنة عند الأكثر.

قوله (تفطر قدماه): أي نشق.

قوله (فطس الأنوف): الفطس اغضاخ قصبة الأنف.

[فصل ف ظ]:

قوله (ليس بلفظ): أي غليظ القلب، وقوله أنت أظف وأغلظ ليس المراد به المفاضلة بل بمعنى ظف وغليظ ويحتمل المفاضلة بتأويل.

قوله (أظع منه): أي أسوأ منظره، ومنه أظمني ويطعنني أي يفرعنا ويسوقنا أمره.

[فصل ف غ]:

قوله (فهر لها فاه): أي تنحه.

[فصل ف ق]:

قوله (فقا عينه): بالهمز أي شقها فاقطعها.

قوله (بغضاتهم): مأخوذ من الفوز وهو التجارة وسميت المقازة بها تقاضاً.

قوله (فوحشت أمري إليك): أي صرته.

قوله (ما لها من فراق): قال مجاهد: من رجوع، وقيل: من راحة.

قوله (الغائلة): أي الفقر.

قوله (أطوفه تقولاً): مأخوذ من فراق الناقة لأنها تحلب ثم تترك ساعة حتى تنثر ثم تحلب.

قوله (القوم): قال مجاهد: هي الحبيب، وقيل: الثوم والغاء قد تبدل ثاء مثله.

قوله (فاه): تقدم في هـ، وجع الفم أقواله لأن أصله فوه كروب وأثواب.

[فصل في ي:]

قوله (بغياً): قال ابن عباس رضي الله عنه: يتهاى أو يتحيل، وقال غيره: مأخوذ من التهيء وهو ظل الشمس، ومنه فيه التلول والقيسي الغنيمة، ومنه يستغيه سهماننا، ومنه أول ما ينهي الله علينا.

قوله (تليتها الريح): أي قيلها.

قوله (هبة): أي جمعة، وقوله تئين أي جماعتين.

قوله (فهام): أي جماعة.

قوله (من فيح جهنم): أي وجعها ويورى من فوح جهنم.

قوله (لم يلهي الماء): أي يصبه، ومنه يفيض المال، وقوله أفاض من عرفة أي أخذ منها إلى متى.

قوله (إلى نصب يوفضون): أي يوجمون.

قوله (القبول): جمع قيل وهو الدابة المعروفة.

قوله (في أي امرأتك): أي فيها.

حرف القاف

[فصل في ب:]

قوله (قهاء): مكان معروف بالمدينة بضم أوله والمد وحكي تليثه والقصر والتورين وعكسه.

قوله (وعليه قباء): بفتح أوله ممدود هو جنس من الثياب ضيق من لباس المعجم معروف بالجمع أتيه.

قوله (قبة): أي خيمة، وقوله تركية نسبة إلى الترك الجليل المعروف ويقال: قبوت الشيء أي رفته.

قوله (أقول فلا أقيح): أي لا يرد قولي والقيح الإجماع.

قوله (من المقبوحين): أي المهلكين، وقيل: للمبعدين.

قوله (المقبرة): مثلث المرحدة وكسرهما نادر.

قوله (قبس): أي شملة من نار.

قوله (قبل بيت المقدس): أي جهته.

قوله (العلاب قبلاً): قال في الأصل قبلاً وقبلاً وقبلاً الأول بكسر ثم فتح والثاني بضمين والثالث بفتحين فالأول معناه مائة أو مقابلة والثاني مثله، وقيل: جمع قبيل والمعنى أنها ضروب للعذاب كل ضرب منها قبيل والثالث قيل: معناه استئنافاً.

قوله (قبيله): أي قبيلة الذي هو منهم.

قوله (لا قبل لي): أي لا طاعة.

قوله (لها قبالات): أي شركاكن.

قوله (قبلت الماء): أي أقرته فيها.

قوله (القبيل في السلف): أي الكفيل.

قوله (القبول): بفتح أوله أي الرضا.

قوله (إقبال الجداول): أي وقت سيلها.

[فصل في ت:]

قوله (جعلها على قتب): هو للجمل كالسرج للفارس وجمعه أقتاب وأما قوله (تدلى أقطابه فالمراد الأمعاء): وهي جمع قتب بكسر أوله ومسكون ثانيه ويقال: ذلك للصغير من آلة الجمل.

قوله (لا يدخل الجنة قنات): أي غمام.

قوله (حلقت): هو ما تأكل الدواب من الشيء اليابس.

قوله (الإفطار): أي الإفلاق والافتقار.

قوله (قوة الجيش): أي الخبرة وكذا قوله على وجهه قرة.

قوله (قتل الخراصون): أي لمن الكلابون، ومنه قتل الإنسان ومنه قوله قاتل الله فلاً ويطلق القتل والقتال على الخاصة ببالغة.

[فصل في ث:]

قوله (القضاء): هو للأكل المعروف وحكي غم أوله والمغزة فيه أصلية.

[فصل في ج:]

قوله (الضمم المكان): أي دخله واتضم من بعده أي نزل عنه.

قوله (الخط): أي جامع ولم يتزل والخط ضد الخطب معروف.

[فصل في د:]

قوله (القدح): هو السهم الذي لا ريش فيه كانوا يضاملون به وجمعه قداح.

قوله (قنقه): أي ثلمه.

قوله (موضع قنقه): أي ثلمه.

قوله (قنيد): بضم أوله مصغر موضع معروف بين مكة والمدينة.

قوله (فاللروا له): أي احتاطوا للقدوم، وقد فسر في الرواية الأخرى وأكملوا العدة.

قوله (ليلة القدر): أي ذات القدر العظيم ويطلق عليها ذلك لشرفها.

قوله (فوجدوا قميص عبد الله يقتل عليه): أي قدره سواء.

قوله (على قنن): أي على موعد قاله مجاهد.

قوله (يسقط الرزق لمن يشاء ويقدر): أي يوسع ويضيق.

قوله (القدس): قال ابن عباس رضي الله عنه: المبارك والقدس اسم البلد والمسجد.

قوله (روح القدس): أي جبريل.

قوله (القادمية): بلد معروف بالعراق.

قوله (لك من القدم): بفتحين أي السبق.

قوله (قدم صدق): قال مجاهد: خير، وقال زيد بن أسلم محمد ﷺ، وقيل: خير ذلك.

قوله (برز القدمية): بضم القاف وفتح الدال يقال: لمن يتقدم في الشر والخير، وقيل: المراد أنه طلب معالي الأمور.

قوله (قدم حان): بالتخفيف اسم موضع وصوابه فتح القاف وضمه بعضهم.

قوله (اختنق بالقدم): رواية شعبة عن أبي الزناد خففة وغيره بالتشديد، وقيل: بالتخفيف الموضع والتشديد الآلة، وفي قصة الحضرة فأخذ القدم ورويت أيضاً بالتخفيف، وقيل: لا يقال: في الآلة إلا بالتخفيف.

قوله (لا تهنوا بين يدي الله): أي لا تفتنوا عليه.

قوله: (قد يلهه): أمر بالقود ومته قوله: تقتني.

[فصل ق ذ]:

قوله (إلى قلده): بضم القاف أي ريش السهم.

قوله (قد قلنري الناس، وقوله قتلوا، وقوله القلن): معروف كله وهو بالمعجمة.

قوله (يقذف في قلوبكم): أي يرمي والمراد وسوسة الشيطان.

قوله (قذف امرأة): أي رماها بالزنا، ومته قذف المحصنات.

قوله (يقذف في النار): أي يرمي، ومته «ويقذفون من كل جانب دحوراً» [الصفات: ٨، ٩]، وقوله يقذفن في ثوب بلال: أي يرمين.

قوله (يقطف عليه نساء قريش): أي يتراهن عليه.

قوله (يقطفها): أي فالتفتها قالة جاعده.

قوله (القلدي): أي التراب وغوه في المعين.

[فصل ق ر]:

قوله (يقرا السلام): يفتح أوله والمهزة من القراءة وقوله يترك السلام بضم أوله من الإقراء يقال: أقرئ فلاناً السلام وأقرأ عليه السلام كله حين يبلغه سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرويه.

قوله (إن علينا جمعه وقرأناه): أي قرأته، وقد تكرر ذكر القراءة والإقراء والقاري والقراء والقراء والأصل في هذه الكلمة الجمع وكل شيء جمته فقد قرأته وسمي القرآن بذلك لأنه جمع القصص والأحكام وغير ذلك وهو مصدر كالغفران والكفران ويطلق على الصلاة لكونها فيها قراءة من تسمية الشيء باسمه بضمه وعلى القراءة نفسها كما مضى، وقد يجلف المزم تخفيفاً، وقوله: استقرأوا القرآن من أرومة أي اسألوهم أن يقرؤوكم.

قوله (ألا تدعي أن أسقري لك الحديث): أي أتيه وآتي به شيئاً فشيئاً.

قوله (أيام أوثاك): جمع قره بالضم والفتح، وقد تكرر ويجمع على قروه أيضاً وهو الطهر من الحيض، وقيل: هو الخيض، وقال معمر - وهو أبو حبيدة المغيرة - ي قال أقرأت المرأة إذا دنا حيضها وأقرأت إذا دنا طهرها، وأطلق غيره أنه من الأضداد ويدل على ذلك قوله ﷺ: دعي الصلاة أيام أوثاك أي أيام حيضتك، وقوله من قره إلى قره أي طهر إلى طهر فاستعمل مشتركاً والتحقيق أنه اتصال من حال إلى حال، وقيل: الوقت، وقيل: الجمع وقوله، وقال معمر: يقال: ما قرأت سلى إذا لم تجمع ولداً في بطنها، وقال غيره: ما قرأت الناقة جنيئاً أي لم تشتتل عليه وهذا مصير منه إلى أن معناه الجمع.

قوله (يهمما ذا مقرية): أي ذا قرابة.

قوله (يقرب في المشي): أي يسرع قال الأصمعي: التقريب أن ترفع القوس يديها معاً وتضمهما معاً.

قوله (القراب بما فيه): قراب السيف وغيره وعلاؤه.

قوله (سأخذوا ولقاروا): أي لا تغفلوا ولا تقصروا وأقربوا من الصواب.

قوله (إذا قرب الزمان لم تكذب وروها المؤمن تكذيب): قيل: المراد اقتراب الساعة، وقيل: المراد استواء الليل والنهار، وقوله يقارب الزمان وتكرر الضيق قيل: المراد قصر الأعمار، وقيل: قصر الليل والنهار ويرويه أن في الحديث الآخر: يقارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر، وقيل: استواء الناس في الجهل.

قوله (أقرب السفينة): جمع قارب على غير قياس وهي معابر صغار.

قوله (لأقرن لكم صلاة رسول الله ﷺ): أي لأزركم ما يشبهها ويقرب منها.

قوله (وكانوا إلى علي قريباً): أي رجسوا إلى مقاربه حين بايع أبا بكر بعد نفورهم منه.

قوله (شيطانك فركك): بكسر الراء يقال: قر به بالكسر يقربه بالفتح في المستقبل

فإذا لم يكن هناك تمدية قلت قرب بالضم.

قوله (من بعد ما أصابهم القرح): أي ألم الجراح ويطلق أيضاً على الجراح والقروح الخارجة في الجسد ومته إن يحسبم قرح، وقوله فرحت أشداقنا بكسر الراء أي أصابها القروح.

قوله (غزوة ذي قرد): بفتحين أوله قاف ويروى بضمين حكاة البلاذري، وقال إن الصواب القتح فيها.

قوله (يقرد بهوه): أي ينزل عنه القراد.

قوله (قرت عين أم لراهيم): أي حصل لها السرور كأن عين الحزين مضطربة وعين للسرور ساكنة، وقيل: قرت أي نامت، وقيل: هو من القر بالضم وهو البرد لأن دعة السرور باردة ودعة الحزين حارة ولذا يقال: في الشتم سخنت عينه، وقول امرأة أبي بكر لا وقرة حيي أتمست بالشبي الذي يقر عينها، وقيل: أرادت بذلك النبي ﷺ.

قوله (يقر في صلوي): أي يثبت ويروى يقرأ من القراءة ويروى يقرى بالفتن للمعجمة أي يلصق بالقرء.

قوله (يقرى حجر لسهل): أي يتيمين.

قوله (يقرها في أذن وليه قر الدجاجة): أي يشتها والمراد بقر الدجاجة صوتها، وأما الرواية الأخرى فيقررها قررة الدجاجة فالمنى يرددها ترديد صوت الدجاجة ويروى الزجاجة بالزاي وهو كتابة عن استقرارها فيها، وقال ابن الأعرابي يقال: قررت الكلام في الأذن إذا وضعت فمك عند المخاطبة عند الصماخ وتقول قر الحبر في الأذن يقره قرأ إذا أودعه.

قوله (في الإلك يقره): بضم أوله والتشديد أي لا ينكوه، وأما أقر بالشبي فمعناه صدق به.

قوله (قرعه بالاه): بالصاد المهملة أي تمكه بأطراف أصابعها.

قوله (قرعه): بالمعجمة أي قطعه بالقرض.

قوله (القرضهم): قال جعاده: تركهم، وقال غيره: تمثل عنهم وهو غوه، وقوله: القرض بفتح القاف هو السلف والقراض المضاربة وهو أن يجمل للعامل جزء من الربح.

قوله (القي القرط): أي ما غلى به الأذن.

قوله (قواط من الأجر): أي جزء من أربعة وعشرين جزءاً.

قوله (على قرابط لأهل مكة): قيل: هو موضع، وقيل: جمع قيراط وبه جزم سويد بن سعيد فيما حكاه عنه ابن ماجه قال: معناه كل شاة بقيراط.

قوله (مقروط): أي مدبوغ بالقرط وهو معروف.

قوله (أقرع بين نسائه والقووعا وكانت قرعة والتقسم المهاجرون قرعة): هي رمي سهام على الخطوط وصفت أن يكتب الأسماء في أشياء ويخرجها أجنبي فمن خرج اسمه استحق.

قوله (قرع تعاليم): أي صوت خفقها بالأرض.

قوله (حى قرع العظيم): أي ضرب فيه.

قوله (تقرعن بها أي هيوة): أي لتردته والتقرع يطلق على التريخ ويعتمد أن يكون من أقرته إذا قرته بكلامك.

قوله (من قراع الكتاب): أي قتال الجيوش وأصله وقع السيوف.

قوله (الوقت ذلياً): أي اكتسب وقارفت ذلياً أي خالطت، ومنه من لم يقارب الليلة أي يكسب، وقيل: المراد هنا الجماع.

قوله (القرصى): هو الاحتباء باليد، وقيل: هي جلسة المستوفز.

قوله (قوام لعاشة): أي ستر وهو بكسر القاف.

قوله (قرني): أي أصحابي واختلف السلف في تعيين مدة القرن فقبل مائة سنة وهو الأشهر وحكى الحربي الاختلاف فيه من عشرة إلى مائة وعشرين ثم قال عندي أن

القرن كل أمة حكمت فلم يبق منها أحد.

قوله (قرن الشيطان وبين قرني الشيطان): قيل: أمته، وقيل: تسلطه، وقيل: جانباً رأسه وإنه حيث يتحرك ويدل عليه قوله: فإذا ارتفعت فارقتها وإذا استوت قارنها.

قوله (فليطلع لنا قرنه): أي فليظهر لنا رأسه وهو كناية عن عدم الاختفاء بالكلام.

قوله (يفصل بين القرنين): أي جانبي البئر وهما الدعامتان أو الخشبتان اللتان تمتد عليهما الخشبة التي تعلق فيها البكرة.

قوله (يكشش القرن): الأقرن من الكباش الذي له قرن ومن الناس الذي التفت حاجباً.

قوله (ثلاثة قرون): أي صفات.

قوله (قرن الصالح وقرن المنازل ومهل أهل نجد قرن): كلها يسكون الرء وأصله جبل صغير مفرد مستطيل من الجبل الكبير ثم سميت به أماكن مخصوصة.

قوله (قرينها في كتاب الله): أي نظيرتها، ومنه غدا حاتين القرينتين، وقوله وقبضنا لم قرناه قيل: المراد الشياطين وهو جمع قرين ومنه قوله: فهو له قرين وهو الشيطان الذي وكل به، وقوله أو جاء معه للملاكمة مفرتين أي عثوثن ممأ.

قوله (بسماء عودتم أفرانكم وحتى تغفل أفرانها): هذا جمع قرن بكسر الصاد وهو الذي يناظره في بطش أو شدة وكذا في العلم، وأما في السن فبالفتح والقران في الحج جمعه مع العمرة ويقال: منه قرن ولا يقال: أقرن وكذلك قران التمر وهو جمع التمرتين في لقمة، ووقع في أكثر الروايات نهى عن الإقران ومساواة التمر للقران، وقوله: «وما كنا له مفرين» [الزخرف: ١٣] أي مطيقين، وقيل: ضابطين يقال: فلان مقرون لفلان ضابط له.

[فصل في ز:]

قوله (وما نرى في السماء من قزعة): أي سحابة والمقزعة في الأصل السحاب المتفرق الرقيق.

قوله (نهى عن القزغ): قال عبد الله رواه هو أن يخلق رأس الصبي ويترك له مهناً وخمناً شعر ومهناً يعني في جوانب الرأس وأصله من الذي قبله.

[فصل في ص:]

قوله (فوت من قسورة): قيل: هو أصوات الناس واختلاطهم وكل شديد قسورة، وقال أبو هريرة: القسورة الأسد.

قوله (القيسي): قال أبو بردة عن علي هي ثياب مضلة بالحريز فيها أمثال الأترج، وقال غيره: كانت تمل بالقس من ديار مصر فنسبت إليها.

قوله (القسط الهندى): بضم القاف نوع مما يتخير به من العود.

قوله (القسطاسي): قيل: هو المعدل بالرومية حكاة عن مجاهد وقال غيره: هو أقوم الموازين وليس بحري، وقيل: القسط مصدر للقسط وهو المعدل، وأما القاسط فمعناه الجائر كذا في الأصل، وفيه نظر وجوه بتأويل، وقوله يخفض القسط ويرفعه قيل: المراد الرزق، وقيل: الميزان، وقيل: النصب.

قوله (أجر القسام): هو فصال من القسم يفتح القاف وهو يميز النصب والاسم القسامة بالضم والتخفيف والقسامة بالفتح هي الإيمان في الدماء.

قوله (وأن تستقسموا بالأزلام): ذكره في اللامعة وهو الضرب بالسهم لإخراج ما قسم الله لهم من أمر.

قوله (على المقسمين): أي الذين حلفوا أن لا يتركوا الشرك وقوله لا أقسم أي أقسم ويقرا لأنسم، وقوله: «تقساموا» [النمل: ٤٩] أي تحلفوا «وتقسامها» [الأعراف: ٢١] أي حلف لها قوله: لو أقسم على الله لأبره قيل: لو دعا لأجابه، وقيل: على ظاهره.

[فصل في ش:]

قوله (قشني ويها): أي ملا غياشيمي والقشب الشم ويطلق على الإصابة بكل مكروه.

قوله (فشع السحاب): أي تفرق.

قوله (فشام): بضم الصاد والتخفيف هو أكال يقع في التمر، وقيل: هو أن يتساقط وهو بسر قيل: أن يصير بلحاً.

[فصل في ص:]

قوله (من قصب): أي من لزول جوف.

قوله (بجر قصه): بضم القاف وسكون الصاد أي أمعاه وسمي الجزر قصباً من التقصيب وهو القطع قول قصبت الشاة أي قطعتها أعضاء.

قوله (قصم السيل): أي وسطه وأصله، ومنه عليكم بالقصد أي الاستقامة.

قوله (قصرت الصلاة): أي نقصت عن الإتمام، ومنه تقصير الصلاة والتقصير في السفر: أي جعل الرابعة اثنتين والتقصير في النسك قطع طرف بعض شعر الرأس، وقوله اقتصروا عن قواعد إبراهيم أي نقصوا يقال: أقصر عنه إذا تركه عن قدرة وقصر عنه إذا تركه عن عجز ويقال: اقتصر عليه إذا لم يطلب سواء، وقوله قصرت الدهوة عليهم: أي غصت بهم.

قوله (قصرت بهم النفقة): أي ضاقت عليهم، وقوله: فاقصر الخطبة أي قلّها، وقوله: قيسر هو لقب من مملك الروم.

قوله (بشرو كالقصر): قال ابن عباس: يرفع الخشب بقصر ثلاثة أذرع أي بقصر ثلاثة أذرع.

قوله (قصر بني خلف): هو بالبصرة والمراد بهم أولاد طلحة الطلحات.

قوله (مقصورات في الحيام): أي عبوسات قاصرات لا يبين غير أزواجهن.

قوله (قصيه): أي اتبى أثره، ومنه «على آثارهما قصصاً» [الكهف: ٦٤].

قوله (قصها على رسول الله ﷺ): أي حدثه بها تامة، وقوله لا تسجد لسجود القاص أي المذكر الواضع.

قوله (قاصة في الدين): أي حاسبه، ومنه يقاصون مظالم كانت بينهم، ومنه التقصاص لأنه يأخذ منه حقه، وقيل: من القطع لأن أصله في الجرح يقطع كما قطع.

قوله (القصة البيضاء): بفتح القاف كناية عن النقاء والمراد به ماء أبيض، يخرج آخر الحيض عند انقطاعه كالقسط الأبيض، وقيل: هو خروج ما تحتش به أبيض كالقصة وهي الجبص، ومنه بناء بالحجارة المقروشة والقصة.

قوله (تأول قصة من شعر): بضم القاف ما أقبل على الجبهة من شعر الرأس سمي بذلك لأنه يقص والقص ما في وسط الصدر من شعر، وقيل: المشاش المفروزة فيه أطراف الأضلاع.

قوله (القصة هي الإناء يكون من خشب).

قوله (قصصته): أي فكره بظفرها، وقوله فاقصته يأتي في دق ع.

قوله (قاصفاً يقصف كل شيء): أي يرميه، وقوله تقصف عليه النساء أي يزدحن.

قوله (حتى يقصمها الله): أي يكرسها ويستعمل في الإهلاك وقول عائشة قصصته بكسر الصاد: أي شقته ويروى بالضاد للمجمة: أي قطعت.

[فصل في ض:]

قوله (يقضب): أي سيف رقيق أو يعود.

قوله (يوحد أن يقض): أي يتصدق من غير أن يسقط، وقوله لو أن أحداً انتقض لما فعل بشئان: أي انهار وتصدع وتفرق.

قوله (يقضمها كما يقضم الفحل): أي يقطعها، ومنه تقضت.

قوله (أحسبكم قضاء): أي وفاء.

قوله (فحاضى بن أبي حمود): أي طلب منه وفاء دينه.

الدواب.

قوله (قضى): أي مات.

قوله (عمرة القضاء أو القطية): أي ما في الكتاب الذي اصطاحوا عليه بالحنينية ويحمل أنها سميت بذلك لكونهم استصروا بعدها فكأنها عوض عنها وإن لم تجب وأما قوله: لا يمدل في القضية فمعناه المحكومة.

قوله (وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب): أي امرئناهم وبناي القضاء على وجوه بمعنى الأمر والحكم والخلق، ومنه «تقاض من سبع سموات» [فصلت: ١٢] أي خلقهم كلها في الأصل وبناي القضاء بمعنى الأجر والوفاء، ومنه قضى دينه وبمعنى صنع، ومنه «فاقض ما أنت قاض» [طه: ٤٧٢] له والفرأخ، ومنه فلما قضى صلاته وبمعنى الإتمام، ومنه قضى أجلاً، والقتل، ومنه «فتركوه موسى قضى عليه» [القصص: ١٥]، وبمعنى الإحصاء والتقدير وبمعنى الإعلام، ومنه «وقضينا إلى بني إسرائيل» [الإنعام: ٤].

[فصل في ط]:

قوله (دوع قطر): بكسر أوله هو ضرب من ثياب اليمن فيه حرمة.

قوله (أفرغ عليه قطراً): أي أصب عليه رصاصاً ويقال: للحنيد ويقال: الصفر ويقال: النحاس قاله ابن عباس.

قوله (من أطاهاها): جواتها واحدها قطر بضم أوله ثم سكون.

قوله (قطر الدم): أي انسكب، ومنه «وكونا احداً قطر».

قوله (عجل لنا قطناً): أي نصيبنا، وقيل: حلبنا، وقيل: القطن الصحيفة وهي صحيفة الحسنات.

قوله (جعلاً قطعاً): هو الشديد المعروفة كالسودان.

قوله (قط): هو بالشديد إذا كانت طرفه، وقد تحفف والقاف مفتوحة على الأشهر وحكى غسما، وقيل: إذا كانت بمعنى حسب فلقطه ساكنة جزءاً، وفي وصف جهنم فتقول قط قط يسكون الطاء ويكسرهما، وفي رواية قطني قطني بزيادة نون وكله بمعنى حسي وبمعنى التقليل.

قوله (يقطع من دونها السراب): أي أسرع حتى أن السراب يرى من دونها ويقطع.

قوله (يقطع من الليل): أي سواد، وقوله ليس فيكم من تطلع الأنثاق إليه مثل أبي بكر قيل: هو من قوم منقطع القرن، وقيل: معناه ليس فيكم سابق إلى الخبرات مثله مأخوذ من سبق الجواد يقال: للفرس إذا سبق تطلمت أعتاق الخيل فلم تلحظه.

قوله (يقطع): أي يسلب.

قوله (أطعوا لي قميصاً): أي نصالوه ثم خاطوه.

قوله (أقطعوا): أي اختلفوا.

قوله (أربعة آلاف مقطعة): أي منجمة.

قوله (أن يقطع بها قطعة): أي يفرق قوماً للفرز، ومنه قطع بمت كلها وأما قوله أن نقطع دونك فمعناه أن نمنا المد من اللحاق بك.

قوله (القطعان): هو تسويخ الإمام شيئاً لمن يراه أهلاً.

قوله (أن يقطع هم البحرين): أي يخلصهم من بينهما وأما قوله: الأرض التي أطمها الزبير فالراد بها التي أفردت له من الموات فأحياها.

قوله (على قطع من الغنم): أي طائفة منها.

قوله (طيفة): هي الكساء ذات الحمل.

قوله (قطفاً من الصب): بكسر أوله من المقود.

قوله (طولها دانية): أي يقظون كيف شاموا.

قوله (جمل يقطف أو به قطاف): هو المتعاقب المخطو بسرعة وهو من حيوب

قوله (من قطمى) هي لقطة التوت.

[فصل في ع]:

قوله (قصب): هو إزاء من خشب مدور.

قوله (مقعد صدق): أي مستقر.

قوله (لقد لما على ما لم يسم لفاعله): أي اجلس أو احتجب لها.

قوله (قعود): يفتح أوله ما اتحد للمركوب وأمكن ركوبه يقال: ذلك للذكر والأُنثى لكن للأُنثى قعود بزيادة هاء.

قوله (عند القعدة): أي الجلسة في الصلاة وهي بالفتح.

قوله (القواعد): أي الأساس واحدها قاعدة والقواعد من النساء واحدها قاعدة.

قوله (من حجرتها): أي دخلها من السفلى.

قوله (كفصاص الغنم): هو داء يسرع إهلاكها.

قوله (فالقصة): أي قتلت ويروي أقصمت أي شذخت والقصع شذخ الشيء بين القفرين.

قوله (قطيع): أي تحرك وتعطرب بصوت، ومنه عمقة السلاح.

قوله (لهي من الإقصاء): هو إن يلمصق اليه بالأرض وينصب ساقيه ويده بالأرض ومكانا المذكور ويطلق على الجلوس على وركبه وهذا ورد أنه فعل في الجلوس بين السجدين مثله.

[فصل في ف]:

قوله (كل قفاز): كذا روي والأشهر بتقديم الفاء كما تقدم.

قوله (يقطر الصيد): أي يلمبه في الأرض الفقر وهي الأرض الحالية.

قوله (عن القفازين): بضم القاف هو ما تلبسه المرأة في اليد ليسترها.

قوله (قف البش): بضم أوله وهو البناء الذي حوله.

قوله (قف شعري): أي اتقبض وانجمع من إنكار ما قلت والفضوف التشعيرة من البرد وشبهه.

قوله (حين قفل الجيش وإنا قائلون): أصله الرجوع، ومنه مقفلة من خبير ولا تسمى قافلة إلا إذا رجعت، وقد يطلق في الابتداء عليها تفالواً.

قوله (المقني): أي جنت في أثر الأنبياء أشيراً والذي يقفون لشيء يتبع أثره.

[فصل في ل]:

قوله (تلقى القلب بضم القاف): أي السوار.

قوله (ما به قلبه): أي داء من القلاب بضم أوله غفلاً.

قوله (في قلوبهم): أي اختلانهم.

قوله (قام يقبلها): يفتح أوله أي يصرفها إلى بيتها ويرجمها إليه يقال: قلبت فانقلب هو، ومنه فلم أقلب إلى أهلي ويقولون.

قوله (القلب): البثر، وقيل: ينجس بغير المطوية.

قوله (قالات السيل): جمع قلت بالفتح هي الحفرة التي يجمع فيها الماء.

قوله (القلادة والقلايد): هو ما يعلق في العنق والقلايد والأقلايد المفاتيح.

قوله (قلص دمعى): أي اتقبض وانضج، وقوله وتقلصت عليه أي اتقبضت واتضمت.

قوله (لثلاثة عشر قلوفاً): القلووس بالفتح في الواحد والجمع قلاص بالكسر وقلاص وهي ثياب النوق.

قوله (القمي): أي أسكي.

قوله (ألق عنها): أي كف والقلع بكسر أوله شرع السيف.

قوله (الألف): الذي لم يحتج.

قوله (يقفل): أي يحرك بصوت شديد.

قوله (قلل هج): أي الجرار.

قوله (لذهب بقله): أي يرضه.

قوله (يقلم أظفاره): أي يقصها.

قوله (القلنسوة): يفتح أوله وضم السين والواو، وقال ابن دريد: أراه مشتقاً من قلس الرجل إذا غطاه وستره والنون زائدة وفيها سجع لفات قلنسوة وبياء بدل الواو وقلسة بغير نون وقليسة بعد اللام تحتانية ثم سين مكسورة ثم نون وتحتانية بدل النون وقلينية بعد اللام تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم سين مهمل.

قوله (وما قل): أي أبغض، ومنه وإن قلوبنا لتقبلهم أي يتفضهم، وفي رواية لتلتمهم.

[فصل ق م]

قوله (أشرب فأنضح): أي اشرب حتى أروى أو زيادة على ذلك والتضح في الشرب كالزيادة في الشبع من الأكل وروي أمتح بالنون قال البخاري: باليم أصح.

قوله (عالم أقامرك): القمار معروف وهو جمل شيء لمن يغلب مطلقاً في أي شيء كان.

قوله (القمطري): أي الشديد يقال: قمطري وقماطر المبوس أشد ما يكون، وقال الأزهري: القمطري المختبض ما بين العينين.

قوله (فبنممن منه): أي يتثبن ويدخل البيت.

قوله (في القممق): أي ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره.

قوله (القميل): الحمان الصغار.

قوله (يقم البيت): أي يكتسه.

[فصل ق ن]

قوله (فما لونها): بالحز في اشتدت حرمتها يقال: أحر قاتن أي شديد الحرارة.

قوله (قست شهراً): أي دعا والقنوت يطلق على الدعاء والقيام والخضوع والسكون وال سكوت والطاعة والصلاة والخشوع والمعبادة وطول القيام قال ابن الأثيري: يحمل كل ما يرد منها في الحديث على ما يتفضيه سياقه، ومنه «وقوموا لله قانتين» [البقرة: ٢٣٨]. وقال ابن مسعود: القانت المطيع.

قوله (أفتح) تقدم في أفتح.

قوله (قطرة): معروفة والجمع قناطر وإثبات الياء فيها غلط فلذلك جمع قنطار واختلف النقل في قدره فالأكثر أنه مائة رطل، وقيل: الجملة الكثيرة من المال ملء جلد ثور من الذهب، وقيل: أربعة آلاف دينار ووجهه ثعلبي، وقال إذا قالوا قناطير مقنطرة فهي اثنا عشر ألف دينار، وقيل: هو ألف ومائتا أوقية، وقيل: أربعون أوقية ذهباً، وقيل: ألف ومائتا دينار، وقيل: هو مائة من أو مائة مثقال أو مائة درهم، وقيل: سبعون ألف دينار، وقيل: ثمانون ألف دينار ولعل هذين الأخيرين في القناطير المقنطرة.

قوله (يقنع ويقنع برهائه): أي غطى رأسه ومقع بالحديد أي مغطى رأسه به.

قوله (قنع بقوله): أي اكتفى.

قوله (مقنعي رؤوسهم): أي رافعي رؤوسهم أي ينظرون في ذلك.

قوله (القنن): قال هو العنق والاثنتان كالجملع قنن مثل صنو وصنوان.

قوله (القنى): أي اكتسب شيئاً فأبقاه عنده.

قوله (وادي لقاة): هو واد من أودية المدينة عليه حرث ومال.

[فصل ق هـ]

قوله (قهرمانه): أي القائم بأمره.

قوله (القهقري، وقوله تقهق): هو الرجوع إلى خلف.

[فصل ق و]

قوله (قاب قوسين): أي قدر قوسين.

قوله (أقاد بها الخلفاء، وقوله إما أن يقاد): القرد قتل القاتل بمن قتله وأصله أنهم كانوا يدغمون القاتل لولي القاتل فيقوده بحبل، ومنه بقيدني.

قوله (يقودني): أي يجزني، وقوله قد بيده أمر بالقود.

قوله (واسقاد لأمر الله): أي أذعن.

قوله (القوارير): قال أبو قلابة يعني النساء شبههن لضعفهن بالزجاج.

قوله (قنوض): أي أنزل.

قوله (فحشت تلك المقالة): أي المقول ويحتمل أن تكون الفعلة ويحتمل أن يكون معنى المقالة: أي الجماعة القائلة، وقد يطلق القول موضع الفعل، ومنه في قصة الخضر فقال بيده فاقله أي أشار بيده، وقوله فقال بيده هكذا في الوضوء أي نفثها، وقوله البر تقولون بهن أي تظنون.

قوله (تأولت به الأنصار): أي تجاهوا وقوله تقاولنا أي تشاكنا، وقوله تقول بالتشديد أي كذب.

قوله (يوم القوم): هم الجماعة من الرجال على الصحيح.

[فصل ق ي]

قوله (القاحلة): مهملة خفيفة واد على ثلاث مراحل قبل السقيا.

قوله (قيد خير وقيد سوط): أي قدره.

قوله (الحقير): هو بمعنى اللزق والمقير المطلي بالفار وهو القير.

قوله (وليتنا هم قروان): أي سلطانا أو وكلنا.

قوله (فاجلسني في قاع، وقوله قاعاً يعلوه الماء، وقوله إنا هي قيعان، وقوله: بقاع قرقر): القاع المستوي الصلب الواسع من الأرض.

قوله (وهو قاتل السقيا): أي نازل للقائلة بالسقيا، ومنه ولم يقل عندي، ومنه قاتلة الفضي والاسم للقتل.

قوله (قيلت الماء): قيل: القيل شرب وسط النهار.

قوله (أنت قيام السماوات والأرض): بتشديد الياء والقيام والقيام القيام بالأمر. وكذلك القيم ويوم القيامة سميت بذلك لقيام الناس فيها وإقامة الصلاة إتمامها والإقامة في الصلاة معروفة.

قوله (قنيهم): أي الصانع، وقوله قينة أي جارية تنفي، وقوله: تقين أي تمسك وتزين وتغلي على زوجها.

قوله (ومعاً للمقوين): أي السائرين في القي وهو القفر والأرض المساء والأرض القفر الحالية وأقوت الدار خلت من أهلها.

حرف الكاف

[فصل ك أ]

قوله (كأبه): أي حزن.

[فصل ك ب]

قوله (كه الله): أي القاء يقال: في اللازم أكب، وفي المتعدي كب تقول أكب عليه، ومنه أكبنا على القتائم، وقد تكلم عليه المصنف.

قوله (كبت الكالي): أي صرعه أو غيبه أو أذله أو أخزاه، ومنه كبتوا أي أخزوا.

قوله (الكباث): بنتحتين خففاً هو ثمر الأراك، وقيل: ورقة وغلط قائله.

قوله (ومحن لنقل اللواب على أكبادنا): كنا في غزوة الحندق بغير خلاف وهو

استعارة ويروى في غير هذا الموضع بالثناء القوقاية والكند جمع العنق والصلب ويؤيده رواية مسلم أكتافا.

قوله (في كبد): أي في شدة خلق، وقيل: الذي يكابد أموره، وقيل: خلق متصباً غير منحن.

قوله في حفر الخندق (لعرضت لنا كيدة): بكسر للموحدة في رواية القابسي والأصيلي وغيرهما: أي قطعة من الأرض يشق حفرها لصلابتها ويروى بالنون يعني مكسورة وباللثة القوقية قال القاضي ولا أعرف معناها وبالياء التحتانية ويقدم الدال عليها أيضاً.

قوله (كيد الحوت): هو الضرر المعروف من كل حيوان.

قوله (الله أكبر): قيل: معناه الكبير، وقيل: أكبر من كل شيء. فحذف لوضوح المعنى.

قوله (واشد وعظم ذلك وكبره): بضم الكاف وبكسرها أيضاً، ومنه «والذي تولى كبره» [النور: ١١] أي معظمه، وقيل: لمواد الإثم الكبير من الكبيرة كالخطية من الخطية.

قوله (كبر كبري): أي قدم الكبير السن، وقال يحيى القطان: أي يلي الكلام الأكبر، وفي رواية الكبير الكبير أي قدم السن، وفي رواية كبر الكبر أي قدم الأكبر.

قوله (على ساعتي هذه من الكبر): أي على حالتي من زيادة السن.

قوله (وتكون لكما الكبيراء): أي للملك لأنه يلزم منه العظمة.

[فصل ك ت]:

قوله (أهل الكتاب): أي المنزل على أحد التين موسى أو عيسى.

قوله (كتاب معلوم): أي أجل وكتاب الله القرآن، وقد يطلق على ما أوجب كتبه لأتقين بينكما بكتاب الله، ومنه: «وكتبنا عليهم» [النساء: ٦٦]، و«كتب عليكم القتال» [البقرة: ٢١٦].

قوله (كتاب وكتبة): هي الجيوش المجتمعة التي لا تنتشر.

قوله (المكوبة): أي المفروضة.

قوله (لأتقين بينكما بكتاب الله): أي بحكمه وكلما كتاب الله القصاص وأنتم على كتاب الله وكتاب الله أحق.

قوله: (المكاتبه وكاتبوهم وكاتب يا سلمان): أصله أن السيد يعنى عبده على مال معلوم يؤدبه إليه مقطوعاً فيكتب بذلك بينهما كتاب.

قوله (علي أكتافنا): جمع كند وهو جمع العنق والصلب، وقد تقدم.

قوله (التوني بكشف): أي جلد كنف الشاة ليكتب فيه.

قوله (في مكتل): هو الزنبيل والقفلة قال ابن وهب المكتل يسع من خمسة عشرة صاعاً إلى عشرين.

قوله (بالحناء والكتيم): هو نبات يصبغ به الشعر يقرب لونه من الدعة.

[فصل ك ث]:

قوله (عنده كتيب): أي قطعة من الرمل مستطيلة تشبه الرمية من التراب والجمع كتب بضم المثناة.

قوله (إن أكتبوكم): أي فأرسلوكم.

قوله (فحلب كتبة): بالضم وسكون المثناة أي قليلاً منه جمعه.

قوله (من كتب): يفتحين أي من قرب.

قوله (كت اللحية): أي فيها كثافة واستدارة وليست طويلة.

قوله (الكولي): هو نهر صغر في الجنة، وقيل: القرآن، وقيل: النبوة، وقيل: فوعل من الكثرة ومعناه الخير الكثير.

قوله (من سأل تكثرأ): أي ليجمع الكثير بلا حاجة، ومنه ومن أدهى دعوى

ليكثر بها.

[فصل ك ح]:

قوله (على الأكحل): قال الخليل: هو عرق الحياة، وقال أبو حاتم هو في اليد، وقيل: في كل عضو منه شعبة.

[فصل ك خ]:

قوله (كخ كخ): كلمة زجر للصبي عما يريد فعله يقال: بفتح الكاف وكسرها وسكون الخاءين وكسرهما وبالتنوين مع الكسر وبغير التنوين قيل: هي كلمة أعجمية مرثتها العرب.

[فصل ك د]:

قوله (كداء): بالك مدحج الكاف وكدي بالقصر مضموم الكاف جبلان وقرب مكة الأعلى للمدود والأسفل المقصور ويقال: في المقصور بصيغة التصغير والأصح أن الذي بصيغة التصغير موضع آخر من جهة اليمن.

قوله (يكدهون): أي يكتسبون.

قوله (ليس من كذك): أي تميل.

قوله (الكليد): بفتح الكاف هو ما بين صفان وقديد على اثنين وأربعين ميلاً من مكة.

قوله (الكندوت): أي انتشرت.

قوله (الكذرة): بالضم لون يقرب من السواد.

قوله (مكئوس): بالهمزة أي مطروح.

قوله (يكلم الأرض): أي بعضها.

قوله (أكدي): أي قطع عطاءه.

قوله (كدية): أي قطعة غليظة.

[فصل ك ذ]:

قوله (إن كلفني): بالتخفيف أي أغبرني بالكذب.

قوله (إن آكون مكذباً): بالفتح أي يكلفني الناس ويروى بالكسر أي يكذب قولي عملي، وقد يطلق الكذب على الخطأ.

قوله (فلكناك وكذلك حتى أهل مكة من مكة): الإشارة إلى من يسكن بين الميقات والحرم.

[فصل ك ر]:

قوله (وا كروب أباه): أي غمه، ومنه كروب للذك.

قوله (فكر الناس عنه): أي رجعوا.

قوله (آية الكرسي): أي «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» إلى قوله: «العلمي العظيم» [البقرة: ٢٥٥].

قوله (الكورصف): أي القطن.

قوله (كوشى): بكسر الزاء وبالشين المعجمة أي جماعي وموضع تقني ويطلق الكرش على الجماعة من الناس.

قوله (كرخا): أي شربنا بأفواهنا.

قوله (لو دعيت إلى كراخ): قيل: المراد اسم مكان وهو كل أنف سائل من جبل أو حرة، وقيل: المراد العضو والجمع أكراع وهو لذوات الطلف خاصة.

قوله (الدواب والكراع، وقوله هلك الكراع): هو اسم لجميع الخيل.

قوله (تكروك حبات من شعير): أي تطحنها.

قوله (يقالون غوزاً وكرومان): أي أهلها وأحرم من كرمان هي بلد معروف من بلاد المعجم بكسر الكاف وفتحها.

قوله (الكرم): قيل: سمى العرب شجرة الخمر كرمًا لأن الخمر كانت عملهم على الكرم والكرم والكريم بمعنى وصف بالمصدر فهي الشرع عن تسمية العنب كرمًا لأنه مدح لا حرم الله، وقيل: سميت كرمًا لكرم ثمرتها وظلها وكثرة حلها وطيبها وسهولة جناها.

قوله (الكريم بن الكريم): أي الذي جمع كثرة الخير.

قوله (كرالم أموالهم): أي نفائسها.

قوله (قال لكريمه): أي الذي اكترى منه.

قوله (رجل كريمه المرأة): أي قبيح المنظر.

قوله (الكروي): مقصور النوم ويطلق على النعاس.

قوله (الكراء): بالمد هو الأجرة.

[فصل ك ش س]:

قوله (تكسب المعلوم): أشهر الروايات فيه فتح أوله أي تكسبه لنفسك وكسبي عن العزى الوجود بالمعلوم، وقيل: تكسبه غيرك يقال: كسب مالا وكسب غيره مالا لازماً ومتندياً وأجاز ابن الأعرابي أكسب بالهمزة وأنكره القزاز ويدل على الجواز قوله: فأكسبي مالا وأكسبت حداً.

قوله (نهى عن كسب الإماء): هو أجورهن على البغاء.

قوله (كست أطفال): أي قسط أطفالاً، يقال: بالكاف والفتاف وبالطاء والتاء.

قوله (فلم يكسره لهم): أي لم يمكنهم من أخذ جميع الحائض.

قوله (كسج أنصاري): قال المصنف: الكسج هو أن يشرب بيده على شيء أو برجله ويكون أيضاً إذا رماه بسوء، وقال الخليل: أن يضرب بيده ورجله دبر إنسان.

قوله (كسفت الشمس): أي ستر ضوءها.

قوله (كسفاً): أي قطعاً قاله ابن عباس.

قوله (يكسل): يضم أوله من الرياعي ويفتحه من الثلاثي أي جامع فلم يتزل وأصل الكسل ترك العمل لعدم الإرادة فإن كان لعدم القدرة فهو المعجز.

قوله (كاسية في الدنيا): أي مكسية.

[فصل ك ش]:

قوله (أنا لكشر في وجه قوم): بكسر الشين الكثير ظهور الأستان عند التيسم.

قوله (ليكشط السحاب): أي يفرق واليكشط والقشط سواء يقال: كشطت وكشطت.

قوله (انكشفوا عنه): أي انهزموا.

[فصل ك ظ]:

قوله (وهو كظيف بوزن عظيم): أي عطى يقال: كظ الوادي أي امتلأ.

قوله (كظامة قوم): أي سفاية أو كناسة.

قوله (والكاظمين الغيظ): أي الكاظمين يقال: كظم الغيظ أي احتمله وصبر عليه أي حبسه، ومنه في التناوب فليكظم ما استطاع.

قوله (مكظوم): أي ممنوم.

[فصل ك ع]:

قوله (كواعب): جمع كاعب وهي الناهد.

قوله (تكعكت): أي نكصت أي رجعت ورامك.

[فصل ك ف]:

قوله (أكفأ تتكالفا دعاؤهم): أي يتساوون في القصاص والكفء بالضم وبالكسر مع المد والقصر المتل.

قوله (يكنفوها الجبار): أي يقلبها ويقلبها، وقيل: يضمها.

قوله (فانكفت إلى امرأتي): أي رجعت، ومنه انكفت إليهن.

قوله (نكفأ): بتشديد الفاء أي تمائل إلى قدم.

قوله (اكفوا صيالككم): أي ضموم ومنه قوله: ولا نكفت شمراً.

قوله (كفأ): أي ذات كفت أي ضم وجمع.

قوله (يكفرون العشير): أي يمحذون إحصائه.

قوله (كافور): هو الطيب المعروف ويطلق على الوعاء، قال بعضهم: وعاء كل شيء كافوره وكفراه ويقال: العنب إذا خرج كافور وكفري.

قوله (الكفوى): يضم الكاف وفتح الفاء ويضمهما معاً وتشديد الراء مقصور.

هو وعاء الطلع قاله الأصمعي ووجهه الغالي، وقال الخطابي هو الطلع بما فيه، وقال الفراء: هو الطلع حين ينشق ويؤده قوله: في الحديث قشر الكفري.

قوله (غير مكفي ولا مكفور): أي غير محمود.

قوله (كفارة العين): قال الراغب: الكفارة ما يعطى الحائض في اليمين واستعملت في كفارة القتل والظهار وهي من التكفير وهو ستر الفعل وتغطيته فيصير بمنزلة ما لم يعلم قال: ويصح أن يكون أصله إزالة الكفر نحو التمرير في إزالة المرض وأصل الكفر الستر وتكفر الرجل بالصلاح إذا استتر به.

قوله (يكنفون الناس): أي يسألونهم ليعطوهم في الأكف.

قوله (كفأ): أي سراء.

قوله (كففة واحدة): أي ملء كفة من الماء.

قوله (كفي وأسل): أي اجعي أطرافه.

قوله (كفكف): أي ترك.

قوله (كفيل): أي شمين والجمع كفلاء، ومنه الكفالة وتكفل الله وكفلهم شأنهم.

قوله (وكفلها زكريا): أي ضمها، ومنه فقال أكفلنيها أي ضمها لي وكله بمعنى الضم وليس من كفالة الديون.

قوله (كفل): أي نصيب، وقال أبو موسى كفلين من رحمة أي أجرين بلسان المحبة.

قوله (الكفن): هو ما يلبسه الميت.

[فصل ك ل]:

قوله (الكلأ): مهموز بغير مد هو المرعى رطباً ويابساً.

قوله (كلاب وكلوب): أي خطاف والجمع كلابيب.

قوله (كلج): أي عيس، الكلج بفتح اللام تقلص الشفتين، وقال في موضع آخر كاحون عابسون.

قوله (أكلفوا من العمل): يقال: كلفت بالشيء إذا أولعت به.

قوله (تعمل الكل): أي من لا يقدر على العمل والكسب، وقال المصنف: الكل الميل وهو أحد معانيه ويطلق على الواحد والجمع والذكر والأنثى وأصله من الكلال وهو الإعياء ثم استعمل في كل أمر ضائع أو أمر مقل ومنه قوله: من ترك كلاً أي صيلاً أو ديناً.

قوله (كلالة): قال المصنف: هو من لم يرث أب ولا بن وهو مصدر من تكلفه النسب، وقوله تكلفه النسب أي عطف عليه وأحاط به وزاد غيره من لم يرث والدًا ولا ولدًا.

قوله (الإكليل): هو التاج وأكاليل الوجه الجبين وما يحيط به وهو موضع الإكليل.

قوله (كلال): كلمة زجر وتأتي بمعنى لا والله.

قوله (يكلم في مسيل الله): أي يجرح ويدلوي الكلمى أي الجرحى والكلم الجرح.

قوله (وكلمته ألقاه إلى مريم): أي قوله: كن.

قوله (إلى كلمة سواء بيننا وبينكم): هي كلمة التوحيد.

قوله (بكلمة الله): أي يأمر الله.

قوله (بكلمات الله التامة): قيل: معناه كلامه، وقيل: علمه.

[فصل ك م]:

قوله (الكماة): يفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه مهموز ويحذف حلق الألف وخطى من أثنائها مسهلة هو معروف من نبات الأرض والعرب تسمية جدري الأرض نسما الشارع متأ أي طعاماً يتر عمل كلن الذي أنزل على بني إسرائيل.

قوله (فكمننا فيه): أي اخطننا.

قوله (الأكمة): من يولد أمي، وقال جهماد: الذي يصير بالنهار لا بالليل وهو انتقال من تفسير الأحنى إلى تفسير الأكمة والكمة الكمة.

[فصل ك ن]:

قوله (هنا كنزك): وتكرر ذكر الكنز وهو ما يودع في الأرض من الأموال والمراد به هنا ما يذخر ولا يؤدي الحق منه.

قوله (الكنود الكفور): أي الجحود.

قوله (كنز من كنوز الجنة): أي أجر قاطعها مدخر كالكنز.

قوله (كس كما يكس النبي): أي تغيب واستر.

قوله (ما كشفت كنف النبي): أي ثوبها الذي يسترها وكفى هنا بملك عن الجماع، ومنه قول المرأة لم يكشف لنا كنفاً.

قوله (فكشفه الناس): أي أحاطوا به وتكرر.

قوله (بين أكافكم): أي جراتكم.

قوله (ليضع عليه كفه): يفتح أوله أي يستره فلا يفضحه.

قوله (الكيف): يفتح أوله هو الخلاء.

قوله (كأنه): أي ما يضع فيها سهمه سميت بذلك لأنها تكنها أي تحفظها، ومنه قول عمر ابن الناس من الطير أي أصنع كأم، قال المصنف: أكتة وأسدعا كتان وأكتان وأسدعا كن مثل حل وأحال يقال: كنتت الشيء أخفيه.

قوله (بمعاهد كته): يفتح أوله أي امرأة ابنه أو امرأة أخيه.

[فصل ك هـ]:

قوله (الكهف): قال جهماد: الجبل.

قوله (وكهلاً): قال جهماد: هو الحليم، وقال غيره: هو الذي بين الرجلية والشيخوخة.

قوله (على كاهله): أي ما بين كتفيه، وقيل: مقدم أعلى الظهر وهو الثلث الأعلى فيه.

قوله (الكهان): جمع كاهن وهو الذي يتعامل الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان.

[فصل ك و]:

قوله (الكوپ): قال البخاري: ما لا أذن له ولا عروة، وقال أيضاً الأكوپ الأباريق التي لا خرطوم لها، وقال غيره: الأكوپ ما كان مستتراً لا عروة له، وقيل: غير ذلك.

قوله (مئل الكوفة): هي الطاقة بالفتح إذا كانت غير نافذة وبالفهم إذا كانت نافذة.

قوله (كوزت): تكرر حتى يذهب ضرهما.

قوله (يكوران يوم القيامة): أي يذهب نورهما وضياؤهما، وقيل: يرمي بهما.

قوله (كيزاله عدد نجوم السماء): جمع كوز ويجمع على أكواز.

قوله (الكوفة): هي مشهورة من بلاد العراق.

قوله (إن الشيطان لا يتكوني): أي لا يتمثل بي.

[فصل ك ي]:

قوله (كيت وكيت): هذا اللفظ مبني على الفتح وهو كتابة عن الأحوال والأفعال تقول فعلت كيت وكيت وكان من الأمر كيت وكيت فإن كان من الأقوال تقول قلت كيت وكيت.

قوله (من كاد أهل المدينة، وقوله يكادان به): من الكيد والمكيدة وهو اعتقاد فعل السوء وتعبيره بهما.

قوله (كادوا): يقال: كاد الشيء بمعنى قرب.

قوله (وهو يكيد بنفسه): أي يسرق كانه من كاد إذا قارب.

قوله (كما يضي الكور عيث الحفيد): الكير معروف وهو آلة الحداد التي ينفخ بها.

قوله (الكيس الكيس): أي الولد يقال: كاس إذا ولد كياً، وقال ابن حبان المراد بالكيس هنا الجماع وسبقه إلى ذلك ابن الأعرابي وهو كيس خصوص لأن من أطال النية عن أهله فلما اجتمع جامع كان ذلك من فطته، وقيل: المراد هنا الجماع لطلب الولد والنسل وهي لفظة فاحلة لامتناله السنة.

قوله (غلام كس): بالتخفيف والتخفيف أي ظن والكيس هنا ضد المعجز فيكون بالتخفيف قط.

قوله (من كس أي هروء): بكسر أوله أي عما عنده من العلم المكتني في قلبه ويروى يفتح أوله أي من فقده وفطته.

قوله (كبل بهي): أي ما يحمل بهير.

قوله (إذا بعث فكل): أمر بالكل.

حرف اللام

[فصل ل أ]:

قوله (كأنهم اللؤلؤ): قيل: هو كبار الدر، وقيل: اسم جامع لجنس الدر، وقوله يتلأ أي يشرق.

قوله (وهنك الأكمة): هي الدرود وتستعمل في جميع السلاح، ومنه ويستعمل للقتال قال الأصمعي: معناه يلبس سلاحه التام.

قوله (ولام بينهما): أي ضم بعضهما إلى بعض.

[فصل ل ب]:

قوله (ليك): معناه إجابة لك بعد إجابة كما قال حنانيك ونصب على المصدر قال الخريز الألباب القرب، وقيل: الطاعة، وقيل: الخضوع، وقيل: الإلتواء والقصد، وقيل: الحبة، وقيل: الإخلاص.

قوله (لطبعه بردائه): أي جمع عليه ثوبه عند صدره في لينة وهو بالتشديد والتخفيف واللينة بالفتح والتشديد للنحر.

قوله (للي لب): بضم اللام أي عقل والجميع الأبواب وجمع اللبيب ألباء بكسر اللام والتشديد والماء.

قوله (استطبت الوحي): أي أبطل نزوله كذا في المشارق، وقال في النهاية هو استضل من البت وهو الإبطاء والتأخير ولم يتعرضوا لمعنى السين هنا، وقال شيخنا في القاموس استلبه استبطه وهذا على القياس، ولكن مقتضاه أن يقرأ الوحي بالنصب، وقد قيل: إنه غلط في بعض نسخ البخاري كذلك فيحتمل أن معنى الرواية المشهورة تأخر

عامداً مثل استأجر.

قوله (من لبد شعره والطيد وملبد): هو جمع الشعر في الرأس بما يلفقه وقوله: كساء ملبد أي مشطت حتى صارت كاللبد، وقيل: معناه مرقعاً.

قوله (كادوا يكونون عليه لبداً): أي أحوالاً، وقيل: لبداً أي كثيراً.

قوله (لبس): أي ملبوس.

قوله (لبوس لكم): أي الدروع.

قوله (وللبسنا): قال ابن عباس رضي الله عنه: أي لشبهنا، وقال غيره: أي خلط عليهم، وقال يلبسكم من الالتباس أي الاختلاط.

قوله (بطلط): أي يتقلب في الأرض.

قوله (لينة وموضع اللينة): جمعه لين بكسر الموحدة معروف وهو الطين يجمن ثم يجفف ويبنى به فإذا أفرق فهو الأجور، ومنه لين المسجد، وقوله على ليتين ومنه قوله: لبنتها بالكسر كالأول وبالسكون من دياج أي رقعة في الجيب.

قوله (عندي عناق لين): بفتح الموحدة أي مليونة تطعم اللين.

قوله (بنت لون): معروف من استبان الإبل ما دخل في الثالثة.

قوله (الطبيعة): هي حساء كاهية يتخذ من دقيق أو من نخالة سميت بذلك تشبيهاً باللين في البياض.

[فصل ل ت]:

قوله (اللات والعزى): قال ابن عباس رضي الله عنه: كان اللات رجلاً يلت السوق للحاج كأنه كان في الأصل مقلاً ثم خفف.

[فصل ل ث]:

قوله (لحق المسافر): بكسر التاء أي وقع في ماء وطن.

[فصل ل ج]:

قوله (أجالت ظهري): أي استندت، ومنه ولا ملجأ.

قوله (من اسطج في يمينه): من اللجاج وهو التماذي في الأمر.

قوله (إن للمسجد للجة): بفتح اللامين مقلد أي اختلاط الأصوات.

قوله (يلجمهم العرق): أي يصل إلى أنوفهم حتى يصير موضع اللجام من الدابة.

[فصل ل ح]:

قوله (ألحت): أي جمادت على فعلها.

قوله (للحد): سمي لحداً لأنه في ناحية، وقوله ملتحداً أي معدلاً وإذا كان مستقيماً يقال: له الضريح.

قوله (لخاف): هو الذي يتخطى به.

قوله (ألحف): أي بالغ في الطلب.

قوله (اللحيف): بالضم والمهملة مصغراً اسم فرس النبي ﷺ ويقال: بالحاف الممجة قال الرازي: سمي اللحيف لأنه كاللحف بممرته ويقال: شبه بلحف جبل ثم صغر.

قوله (ألحن بحجته): أي أضل بها وأقوم واللحن مشترك بين الخطأ والفتنة، وقيل: ألحن يقال: في الفتنة بالتحريك.

قوله (ما بين لحية): قيل: لسانه، وقيل: بطنه واللحي بفتح اللام وكسرهما المعظم الذي تثبت عليه اللحية من الإنسان.

قوله (لأحى رجلاً): أي تخاصمًا وللأحاة الخصومة والسباب أيضاً والاسم اللحاء مكسور ممدود.

قوله (لحي جمل): يقال: بكسر اللام ويفتحها هو موضع على سبعة أسيال من

المدية قال ابن وضاح هو عقة الجففة، وفي رواية لحي جبل بالثنية.

[فصل ل د]:

قوله (الآله الخصم): هو الدائم الخصومة والاسم اللدد مأخوذ من لددني الولدي وهما جانيه.

قوله (لا تلدني، وقوله إلا لد، وقوله بلد به من ذات الجنب ولدناه): اللدود بفتح اللام اللدواء الذي يصب من أحد جانبي فم المريض وهما للبداه ولدحت فعلت ذلك بالمريض.

قوله (لدأ): أي حوجاً لداً أخرج.

قوله (لدغ): يقال: لدغته المقرب أي ضربته بذنبها، وأما لدغته نار فبالعين المهملة والذال المجمة.

[فصل ل ذ]:

قوله (إنما يدل على من نقص حجه بالظلد): أي بالجماع وأتواهم.

[فصل ل ز]:

قوله (لازب): أي لازم.

قوله (الزقه): ضمته إليه.

قوله (الزمام): أي فصل القضية وفسره في الحديث بيوم بدر، وقوله فيلترمه أي يضمه.

[فصل ل ص]:

قوله (ملصفاً في قرش): أي لست من أنفسهم.

[فصل ل ط]:

قوله (اللطخ): بالتحريك أي التهمة.

قوله (اللطف): بالتحريك أيضاً أي البر والرفق.

قوله: (لطم الحنود): أي ضربها.

[فصل ل ظ]:

قوله (ناراً ظلى): أي توهج، وقيل: تلتهب وظى من أسماء جهنم.

[فصل ل ع]:

قوله (تلاعبها وتلاعك): قيل: هو من اللعب، وقيل: من اللعاب بكسر اللام وتدل عليه الرواية الأخرى أين أتت من العذارى ولعابها ورواه الكشيمهني بضم اللام فيرجع إلى المعنى الأول ويشير الثاني إلى مص ريقها وارتنافه.

قوله (رجل لعاب): أي مزاح بصيغة مبالغة من اللعب.

قوله (اللعن واللعنان): من القذف الشرعي وهو معروف وأصل اللعن البعد واللعن المطرود.

[فصل ل غ]:

قوله (ظلموا): أي تمبروا ومنه قوله: «وما منا من لغوب» [ق: ٣٨] قال هو النصب.

قوله (لغابده): هو ما تعلق من لحم اللحين، وقيل: هي لحمة في باطن الأذن من داخل.

قوله (لكنر عنده اللط): هو الكلام الذي لا يفهم، ومنه ولط نوسة.

قوله (أكثروا اللغو، وقوله فقد لغا، وقوله لاغية، وقوله فقد لغوت): أصل اللغو ما لا يحصل له من الكلام ولنور اليمين ما لا كفارة فيه وفسر المصنف اللغو بالباطل.

[فصل ل ف]:

قوله (فحصك النار): أي أثرت فيك.

قوله (لقظه الأرض): أي طرحه.

قوله (باهت): أي يخرج لسانه من الثوب أو العطش.

قوله (بلهزميه): بكسر اللام والزاي أي شديقه كذا فسره في الحديث، وقال الخليل: هما مضمتان في أصل الحنك، وقيل: غير ذلك.

قوله (المهلوف): أي المكروب، وقيل: المظلم.

قوله (في لحوات رسول الله ﷺ): جمع لغة وهي اللحمة التي بأعلى الخنجر.

قوله (ألفاني الصفيق بالأسواق): أي شغلي، وفي التفسير تلهي أي تشاغل.

[فصل ل و]:

قوله (لواء رسول الله ﷺ): أي الراية، وقوله لكل غادر لسواء: أي علامة إذ موضوع اللواء العلامة والمراد به شهرة مكان الرئيس وعلامة موضعه.

قوله (ما بين لاجها): أي المدينة يعني حربيها من جانبيها واللاية الحرة ذات الحجابة السود.

قوله (لافتي): أي لفت عليّ بعضه وإدارته عليه يعني خاها.

قوله (لأث الناس به): أي استلوا حوله.

قوله (لا فني): أي استر عي، ومنه يلدن به أي يسترن.

قوله (يلوط حوضه): ويروي يليط حوضه أي يصلحه ويطيه يقال: لاط الشيء بالشئ إذا أرتقه، وقوله فانتاط به أي دماها ابتته، ومنه يليط أولاد الجاهلية لمن أدمصام أي ياصق ويلحق.

قوله (فلنكا): بضم اللام، وقوله فلاكهها ولاكوه اللوك بالفتح مضغ الشيء الصلب وإدارته في الفم.

قوله (طروم ياسلمها الفتح): أي تنتظر أراد تلوم فضلت إحدى التامين تخفياً.

قوله (سبعة حجرة وسعة لون): اللون من التمر ما عدا المجرة، وقيل: هو النخل أي رمي التمر لا النخل الذي هو الندوم وهو المقل، وفي رواية واللين على حدة قيل: اللين هو اللون واللينة وهو ما خلا المجرة والبرني، وقيل: اللون واللينة الاخلط من التمر، وقيل: اللينة اسم النخلة.

قوله (فلون وجه رسول الله ﷺ): أي تغير لونه غضباً.

قوله (لواه حقه): أي مظهره، ومنه في الواجد.

قوله (لومي ذنيه): بالشدشد قال أبو حنيد: يريد أنه لم يفعل المعروف ولكنه زاع عنه وتنسى.

قوله (لا يلوي أحد على أحد): أي لا يتعطف عليه.

قوله (في الوجعة باب ما يجوز من اللس): يريد من قول لو وإذخال الألف واللام عليه فيه نظر إذا لو حرف وهما لا يدخلان على الحرف كذا أطلقه عياض والجواب عن البخاري ظاهر كما سنذكره إن شاء الله في موضعه.

[فصل ل ي]:

قوله (خطمها ليف وحشوها ليف): هو ما يخرج من أصول سفح النخل يمشي بها الوساك ويغل منها الحبال وقد تقدم اللب واللينة في فصل ل و، إذ هو أصلها، وكان ابن حديد يلحظ إلى أن الياء والواو لثقتان، وقد تقدم أيضاً.

قوله (في الواجد): أي مظهره والله أعلم.

حرف الميم

[فصل م أ]:

قوله (مؤولة عاملي): أي لازمه وما يتكلفه قيل: مراده ناظر صدقاته.

قوله (فلطكم أمكم يا بني ماء السماء): قال الخطابي: يريد العرب لاتجاعمهم الغيث، وقيل: أراد الأنصار لأنهم يتسبون إلى ماء السماء وهو عامر والد عمرو الملقب مزقياً.

[فصل م ت]:

قوله (متلفعات مجروطن): أي متلفعات والتلفع يستعمل في الاتحاد مع تنطية الرأس، وقد يجيء بمعنى تنطية الرأس فقط.

قوله (إذا أكل لف): أي جمع.

قوله (ألقاها): أي جمعة فصل ل ق.

قوله (لقحة)، وقوله بلقاج: اللقحة بكسر اللام وقال: فتحتها ذوات الألبان من الإبل قال ثعلب هي بعد ثلاثة أشهر من إنتاجها ليون وجاءت في الحديث في البقر والغنم ونوق لواتج: أي حاملات الأجنة، وقول المصنف لواتج ملاحق هي أحد الأقوال بمعنى ملقحة أو ذوات لقح أي تلحق الشجر والنبات وتأتي بالمحلب، وقيل: لواتج حاملات للمحلب كما تحمل الناقة.

قوله (لقت نفسي): أي خبثت، وقيل: سامت خلقاً.

قوله (اللقطة): بضم اللام وفتح القاف، ومنه ولا تحمل لقطتها والاتقاط أخذ الشيء الموجود على غير طلب.

قوله (تلقف): أي تلقم.

قوله (ما لم يكن نفع أو قلقلة): فسر المصنف وغيره القلقلة بالصوت والقلقلة حكاية الأصوات إذا كثرت والقلق اللسان كأنه يريد تردد اللسان بالصوت بالكاء ونديه الليت.

قوله (لقن): أي فهم حافظ.

قوله (يلقي الشخ): أي يعمل في القلوب.

قوله (ألقاه إلى مريم): أي أصلها به، وقوله «وما يلقاهها إلا الصابرون» [القصص: ٨٠] قيل: معناه يطأها، وقيل: يوقها.

قوله (نهي عن الطقي): أي ملاقة القادمين بالسبع.

[فصل ل لث]:

قوله (لثكات): أي تردت.

قوله (فلكرني لكثرة): قال البخاري: لكز وكز واحد، وقال غيره: الدقع باليد في الصدر.

قوله (أثم لكرم): قال المروزي هو الصغير في لغة بني تميم، وقيل: الجعش الرافع، وقال ذلك للسنن على سبيل الإشفاق والرحمة.

[فصل ل م]:

قوله (لح البصر): أي التضاة.

قوله (يلمزون الناس): أي يميومهم، وقيل: هو بغير التصريح بإشارة المعين.

قوله (نهي عن اللعاس وعن الملازمة): هو نوع من بيع الجاهلية وهو أن يتنازع الثوب لا يعلمه إلا أن يلحسه بيده.

قوله (يلمظه): أي يتبته بلسانه في فمه.

قوله (ما رأيت شيئاً أحبه باللمم): يعني: قوله تعالى: «إلا اللمم» [الفتح: ٣٢]، وقد قيل: في تفسيره خلاف ما قال ابن عباس: وهو أن يأتي باللمم ثم لا يماوده، وقيل: ترك الإصرار، وقيل: كل ما دون الشرك وقيل: ما لم يأت فيه حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة، وقيل: ما كان في الجاهلية، وقول ابن عباس أقوى وحاصله أنه ما دون الكبار.

قوله (إن كنت ألمت بلبن): اللم بالشيء هو الذي يأتيه غير متداوله وهو بخلاف المص، وقوله يقتل أو يلم: أي يقرب من القتل، وقوله من كل حين لامة: أي ذات لم وهو طرف من الجنون.

قوله (من اللمم): بكسر اللام جمع لة بالكسر أيضاً وهو شعر الرأس سميت بذلك لأنها ألت بالنتكين.

[فصل ل هـ]:

[فصل م ح:]

قوله (من محارب): جمع محارب وهو معروف.

قوله (قد امتحشوا): بضم المشاء وكسر الحاء على ما لم يسم فاعله وضبطه الأصمعي يتضحها يقال: عشت النار أي أحرقته والحش احترق الجلد وظهور العظم وحكى يعقوب أمشحه الحرق قال صاحب الأفعال عشت لغية وأعشت هو المعروف، وقال الداودي معناه اتقبضوا واسودوا.

قوله (التمحيض): يقال: عشت استخرجت ما عنده.

قوله (محصاً): أي خالصاً.

قوله (محطين): أي أصابهم الحبل وهو القحط.

قوله (وهو شديد الخال): أي المقوية، وقيل: القوة، وقيل: الكبد، وقيل: الجلد يقال: ما حل من أمره: أي جادل.

قوله (امتحن الله قلوبهم): أي أخلصها.

قوله (لا أمحاء): هو قوله أمحوه يقال: عيته أمحاه وعوته أمحوه إذا أزلته.

[فصل م خ:]

قوله (مع صولها): أي الدعن الذي داخل العظم.

قوله (قحز الريح السفن، وقوله مواخر): قال الخليل: حزرت السفينة إذا استقبلت الريح، وقال أبو عبيد: المخر الشق والمخرى تشق السفن الماء بصدورها، وقال الفراء: المخر صوت جرى الفلك بالريح، وفي الحديث استمخروا الريح أي اجعلوها ظهوركم إليها.

قوله (بنت غلاض): هي التي حلت أمها وهي في السنة الثانية والمناضن الناقة الحامل والمخاض الطلق.

قوله (والأوطاب مخضض): أي تحرك والمخضض من اللبن هو الذي حرك وصاوه ليخرج زبد منه.

قوله (غلايف اليمن): واحداً غلاف وهو كالأقليم لغير أهل اليمن.

[فصل م د:]

قوله (في المدة التي ماد فيها أبا سفيان): بتشديد الدال أي جعل بينه وبينه مدة صلح، ومنه إن شاوروا مادنهم.

قوله (مد أحدهم وتوضاً بالمد): وتكرر ذكر المد وهو كيل يسع رطلاً وثلاثاً قيل: سمي بذلك لأنه يسع ملء كفي الإنسان.

قوله (المد الأول): إشارة إلى أن المد زيد في زمن بني أمية.

قوله (مادة الإسلام): أي حورنه.

قوله (وامعد النهار): أي طال وارتنع.

قوله (معدونهم في الغي): أي يطليون لهم.

قوله (المدى): هو الطين الذي لا رمل فيه، ومنه مدبر حوضه.

قوله (مداد كلماته): أي كثرها وزيداتها تقول مد الشيء مدأ ومداداً.

قوله (وليس لنا مدى): جمع مدية وتكرر هي السكين والميم مضمومة ويحوز كسرهما في الجمع ويحوز كسرهما أيضاً في المفرد.

قوله (وللى مدلين): أي إلى أهل مدلين لأن مدلين بلد.

قوله (مدى صوت المؤذن): أي غايته ومنتهاه.

[فصل م ذ:]

قوله (كت رجلاً ملءاً): معدود الذي يفتح الميم الماء الرقيق يخرج عند الملاعبة يقال: فيه مدنى الرجل وأمدنى.

قوله (مدقة لبن): أي قليل خلوط بماء.

قوله (موسى): ضبطها الباجي عن أبي ذر بكسر الميم وفتح المشاء المخففة وسكون الراء وضبطه الأصمعي بتشديد التاء وسكون الراء وغيره بكسر الراء هي كلمة بالفارسية معناها الأمان.

قوله (متع النهار): بفتح المشاء أي طال، وقيل: علا وارتفع.

قوله (متعاً): المتاع ما يتنعم به أي يتنعم.

قوله (عن المتعة): لما مدلولان: متعة المحب وهي جمع غير المكى المحب والمعمرة في أشهر الحج ومتعة النساء وهو النكاح إلى أجل وكان في الجاهلية يشارط الرجل المرأة على شيء معلوم وأيام معلومة فإذا انقضت خلى سبيلها بغير عقد ولا طلاق، وفي الحديث ذكر ثالثة وهي متعة المطلقة ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وهو ما يعطى الزوج المطلقة بعد طلاقها إحساناً إليها، وأما غير المدخول بها فتعاقبها ما فرض لها وحكى عن الخليل أن متعة المحب بكسر الميم.

قوله (وأحدثت هن مكاناً): تقدم في المشاء، وقد تكلم البخاري عليه في سورة يوسف عليه السلام.

قوله (علي ماق ثور): أي ظهر، ومنه على متروهم.

قوله (فقام متعاً): كذا وقع في كتاب النكاح بضم الميم الأولى وسكون الثانية وكسر المشاء قيل: معناه طويلاً وضبطه أبو ذر بفتح المشاء وتشديد النون أي متفضلاً ودوي قام متعاً أي متصفاً.

[فصل م ث:]

قوله (مضارب المدينة): جمع مضرب وهو سيل الماء.

قوله (مسجلون في القوم مظلة): بضم الميم وسكون المشاء ويروي بفتح أوله وضم ثابته ويروي بضمهما معاً هو ما فعل من التشويه بالقتلى وجمعه مشلات بضمثين وأما قوله تعالى: ﴿وَوَلَدَ خَلْتٍ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَوْتُ﴾ [الرعد: ٦] فهي المقبريات واحداً مثله بفتح الميم، وفي الأصل المثلات واحداً مثله وهي الأشياء والأمثال قال أبو عمرو المثلة بالضم ثم السكون والمثل بفتح أوله وسكون ثابته قطع الأنف والأذن، ومنه مثل به المشركون.

قوله (لها تماثيل): أي صور مصورة على صفة الأجساد ومنه قوله: ﴿وما هذه التماثيل﴾ [الأنبياء: ٥] هي الأصنام واحداً تماثل.

قوله (رأيت الجنة والنار مخططين): أي متصبتين وهذا على أنه وأصاً حقيقة وهو أظهر ويحصل أنه رأى مثلهما.

قوله (لا يعمل في صوري): أي لا يشبه بي.

قوله (لعمركم بيت شعبي): أي أشده وضربه مثلاً.

قوله (ومضى مثل الأولين): أي ستهم قاله مجاهد، وقيل: عقوبتهم، وقوله: ﴿مثلاً للآخرين﴾ [الزخرف: ٥٦] أي حطة لمن بعده قاله قتادة، وقال غيره: عبرة، وقوله: طريقتكم المثلى هي تأتث الأمثل، وقال ابن عيينة: أمثلهم أحدهم، ومنه الأمثل فالأمثل أي الأشرف فالأشرف.

[فصل م ج:]

قوله (وعقل جمه مجها، وقوله فمج فيها): معناه إرسال الماء من الفم إليمد له (وعبر عنه طرح الماء من الفم بالترقيق).

قوله (مجدولتك): أي يثرون عليك والمجد من أسماء القرآن معناه العظيم، وقيل: الشريف وهو من الأسماء الحسنى أيضاً وأصل المجد الشرف الواسع.

قوله (كأثر المجل): بفتح أوله وسكون ثابته، وقد فتحت هي التفتحات التي تخرج في الأيدي ملوطة ماء.

قوله (أجنان المطرقة): جمع جعن وهو الترس والميم زائدة لأنه من الجنة.

قوله (وهل أردن يوماً مياه مجة): هو موضع بأسفل مكة وهو بفتح الميم وتكسر أيضاً وهي زائدة.

قوله (المروة): هي الحجارة المخلدة وبها سميت قرينة الصفا.

قوله (العمارون): أي يجادلونه من وراء أو تشكون فيه من

قوله (المراة): واحدة النساء والمراةان تنية ولا جمع له من لفظه والمرء من الرجال الواحد والجمع مرؤون ويهوز ضم ميمه ويلا لام امرؤ وامرآن.

قوله (المروعة): هي مكارم الأخلاق والمرأة بالمد والكسر التي يرى فيها الشخص صورته والميم زائفة وكذا قوله: كره المرأة بفتح الميم أي الروية.

قوله (مرهد التعم، وقوله فوضت في المرهد): هو اللوضع الذي تجس فيه الإبل للبيع.

قوله (سألت عن المرجئة): هم طائفة من المبتدعة تقول لا يضر مع الإيمان معصية.

قوله (من مارج): المارج اللّيب المختلط، وقيل: نار دون الصواعق.

قوله (المز): فسره بشراب اللذة والشعير ويصنع من القمح أيضاً.

قوله (مرج أمر الناس): أي اختلط «ومرج البحرين» [الرحن: ١٩] خطهما، وقد تكلم عليه المصنف في سورة الرحمن.

قوله (مرجل): اي قدر.

قولہ (محررون): اُی یطرون قالہ مجاہد۔

قوله (مريداً): أي متربداً كنا في الأصل وهو من المرد بفتح الميم وسكون الراء والمارد الماكِر وهو البالغ في الشر.

قوله (مرة): بكسر الميم أي قوة.

قوله (بحرورهم): جمع مربكسر الـ

قوله (مر الظهوان): موضع خارج مكة تقدم في الظا

قوله (مستمع): قال مجاهد: أي ذائب، وقال غيره: قوي نافذ.

قوله (مر الناس): أي مشاهم.

قوله في تفسير الشعرى (هو مرزوم الجوزاء): قد تعقب بأن المرزوم نجم آخر غير الشعرى.

قوله (المريسيع): ماء لبني خزاعة.

قوله (أصابه مراض): بضم الميم مخففاً وكسر بعضهم الميم هو من عامات الثمر.

قوله (لا يورد مريض على مصحح): أي مريض على صاحب إيل
مريضة على صاحب إيل صحيحة.

قوله (أن يمرض لي يتي): أي يعالج في مرضه.

قوله (في قلوبهم مرض): قال أبو العالية أي شك.

قوله (تخروط شعورها): أي انتف وتقطع.

قوله (في مروطن، وقوله في مرطي): بكسر الميم وتكرره هو الدرع من خز أخضر قاله النضر بن شميل، وقال الخليل: كساء ويؤده قوله: في مرط مرحل من شعر أسود.

قوله (لعمري): أي نعمتي.

قوله (يقرءون من الدين): أي يخرجون منه كما يفصل السهم من الرمية إذا أنقلعا.

قوله (مواق البطن): وهو بتشديد القاف مارقٌ من أسفل البطن ولان ولا واحد له من لفظه وميمه زائدة.

قوله (مرمرة حمراء): هو نوع من الخوام.

قوله (مرماتين): قال البخاري: المرمأة ما بين ظلف الشاة من اللحم انتهى، وهي

قوله (في مشط ومشاطة): ويرى مشاقه فبالطاء ما مشط من الشعر ويخرج في

١٢٣	المقدمة - الفصل الخامس: في سياق ما في الكتاب من اللفاظ الغريبة		
-----	--	--	--

[فصل م ك]:

قوله (مكة): أي إدخال أصابعهم في آذانهم، وقيل: الصغير.

قوله (مكلل): هو الزنبيل وهو الفقة.

قوله (فمكتنا غير بعيد): أي أتمنا.

قوله (ماكسك): الماكسة إعطاه الثمن بأشخص.

قوله (مكوك): معروف بالعراق يسع صاعاً ونصفاً.

قوله (مكاتكم): أي مكانكم قاله في الأصل.

قوله (مكة): قيل: سميت بذلك لقلة مائها، وقيل: لأنها تمك الذنوب ولها أسماء كثيرة.

[فصل م ل]:

قوله (ملاي): أي شديدة اللذ، وقوله يمين الله ملاي عبارة عن كثرة الجود وسعة العطاء.

قوله (أحسنوا الملاي): بالمعز مقصور مع فتح أوله وثانيه هو العشرة، وقيل: إنه يقرأ بكسر أوله وسكون ثانيه وهو متجه أيضاً، ومنه ملأ السماوات والأرض والملا الجماعة، ومنه إن للآل قد بقوا علينا وللملا الأشراف والروساء، ومنه ذكرته في ملا خير منه وكذا الملا الأعلى وأصله ما اتسع من الأرض، وقوله كلمة قملأ الفم أي عظيمة.

قوله (على ملاي): بالمعز أي غنى.

قوله (كش أمليح): أي في صوفه يابض ومسود، وقوله في تفسير الصرح كل ملاط بكسر أوله هو الطين كذا للآكر وللأصلي وابن السكن بالموحدة وهي ما فرشت به الأرض من حجارة أو غيرها.

قوله (أملقي): أي انقثر وتقد زاده.

قوله (فلمنله): من اللال وهو الساقية، ومنه لا يمل الله حتى قتلوا وهو من المقابلة، وقيل: غير ذلك في تفسيره.

قوله (فأملت عليه): يقال: أملت الكتاب وأملت لفتان.

قوله (أملت لهم): أي أملت لهم من الملى والملاوة، ومنه سرت ملياً ويقال: للواسع الطويل من الأرض ملاك كذا في الأصل.

قوله (وعملل): بلامين موضع على ثمانية عشر ميلاً من المدينة.

[فصل م م]:

قوله (وكان مما يحرك شفيعه): أي كان كثيراً ما يحرك شفيعه، وقيل: هي من ما فمن بمعنى رب وما كافة، ومنه قول الشاعر:

وإنما لما نضرب القرن ضربة على وجهه تلقى اللسان من الفم

[فصل م ن]:

قوله (لأن ينجح أحدكم أخاه خير له): للنحة عند العرب على وجهين أحدهما العطية مثلاً كالملة والصلة والآخر ينجح بنوات الألبان وهو أن يعطيه الشاة مثلاً ليتنع بلبنها ويردها، ومنه المنيحة ومنيحة العنز.

قوله (منليل): معروف.

قوله (قرن المنازل): هو قرن الثعالب وهو يقرب مكة.

قوله (للمناصع): قال الأزهري: أراها مواضع خارج المدينة وجاد في الحديث صعيد أنصح خارج المدينة.

قوله (متصف): قال: في رواية المتصف الوصيف وهو تفسيره.

قوله (منعة): بالتحريك أي جماعة تمنعوني جمع مانع ويقال: بالتسكين أي عزة استناع امتنع بها.

قوله (أهل منق): بفتح التثنية ويجوز كسرهما هو الذي يتهي القمح من قشوره، وقيل: يقريه والميم فيه زائدة.

المشط منه وبالقاف مثله، وقيل: ما يمشط من الكتان وللمشط الآلة التي يمشط بها بكسر الميم ويضمها ويسكون ثانيه ويجوز الضم والجمع أمشاط، ووقع في رواية القابسي مشاط الحديد وغلط، وقوله امتشطى وتمشطى أي سرحى شرك.

قوله (المشعر الحرام): هو مزدلفة.

قوله (المشقص): معروف بكسر أوله وفتح ثالثه.

قوله (ثوب ممشق): أي مصبوغ بالمشق بكسر أوله وهو المرة.

قوله (المشكاة): قال سعد بن عياض هي الكوة، وقال غيره: هي غير النافذة.

قوله (المشلل): يضم أوله وفتح الشين والتشديد موضع بقديد من ناحية البحر وهو الجبل الذي يهبط إليها منه.

[فصل م ص]:

قوله (المصبصة): وقع ذكرها في باب صفة النبي ﷺ وهي بكسر الميم خفناً ومقللاً بلد بالشام معروفة.

قوله (امصص بظر الملات): بفتح الصاد الأولى من المص.

قوله (مصانع): قال هو كل بناء صنع.

[فصل م ض]:

قوله (مصضه يظفرها): أي أذهب وأصل المصض التحريك.

قوله (في الجسد مضضة): أي قطعة لحم والمراد القلب كما صرح به.

[فصل م ط]:

قوله (مطر في المطر): أي طلب نزول المطر عليه يقال: مطرت السماء وأمطرت ويقال: مطرت في الرحة وأمطرت في الملبأ، وقال ابن عيينة: ما سمى الله مطراً في القرآن إلا عذاباً يعني ما أطلق المطر في القرآن إلا على العذاب وتمقب بقوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر﴾ [النساء: ١٠٢].

قوله (فمطعات): وقع في الأصل بالمعز وهو وهم والصواب قطعت وأصله فمطط أي تمدد، وقيل: هو من المطا وهو الظهر لأن المتطعي يمد مطاه بتمطيه أي ظهره.

قوله (بمطارق): جمع مطراق وهو آلة معروفة.

قوله (مطل الغني): المطل معروف وهو ترك إعطاء ما حل أجله مع طلبه.

[فصل م ع]:

قوله (إلى معاد): قال ابن جاسس مكة وهو تفسير بالإشارة.

قوله (معادن العرب): جمع معدن وهو كتابة عن الأصول.

قوله (المعرف): هو موضع الوقوف بمرقة.

قوله (المعرس): هو موضع معروف على ستة أميال من المدينة.

قوله (فصعر وجهه): أي انقبض وتغير ويرى بالمجمعة.

قوله (فامعضوا): بضاد محجمة أي أنفوا من ذلك لكرامتهم له ومشقته عليهم.

قوله (فمطع شعرها): أي انتفح وسقط.

قوله (فصمكت): أي تحككت وتقلبت.

قوله (في معاً واحد): بالقصر ويجوز للد والجمع أمعاء وأمعية وهو محل الأكل من الإنسان.

قوله (مع): بالسكون وتفتح إذا وصلت وكسرها لغة.

[فصل م غ]:

قوله (فصمر وجهه): أي صار أحمر كالغرة وروي بالمهمل، وقد تقدم.

[فصل م ق]:

قوله (المقام مقام إبراهيم): هو الحجر الذي قام عليه حين رفع بناء البيت، وقيل: بل هو الذي وضعت زوج إسماعيل لإبراهيم حيث غسلت رأسه وهو واكب.

				المقدمة - الفصل الخامس: في سياق ما في الكتاب من الألفاظ العربية	١٢٤
--	--	--	--	---	-----

قوله (بين منكبي الكافى): المنكب معروف وهو أعلى الكامل والكاملان الجانبان المراد أعلاههما.

قوله (امشوا في مناكبها): أي جواتها.

قوله (فقام ممثلاً): هو من المثل وهو القوة، وقد تقدم في دم تـ.

قوله (من آمن الناس): أفضل تفضيل من المثل وهو العطاء، ومنه من الله علي وأما قوله: ﴿بِإِثْمِ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤] فهو الذي يذكر عطائه ليمتدح به، ومنه غير ممنون قال في تفسيره غير محسوب، وقال غيره: مقطوع يقال: من إذا أعطى ومن إذا قطع ومن إذا تمتدح بالعطاء.

قوله (المن والسلوى): قال: في تفسيره المن صمغة وتتعب بأنه شيء يسقط على الشجر وهو التزجيج - وأما قوله: الكلمة من المثل فالمنى أنها تشبه المثل لكونها تأتي عفواً بلا علاج.

قوله (منسأله): أي عصاه.

قوله (المثون): يفتح أوله وضمة ثابته خففاً أي اللوت.

قوله (مناة الطاغية): هو صنم نصبه عمرو بن لحي لجهة البحر عما يلي قنيداً وكانت الأزد تهل لها.

قوله (ما تمثون): أي من النطق ويقال: هو من التثنية يقال: منى الله الشيء أي قدره وأمنيت كذا يقال: هو مأخوذ من المثل يفتح الميم والنون وهو القدر لأن صاحبه يقدر حصوله والاسم المنية والأمنية والجمع المنى بالفهم والأساني، ومنه من نقطة إذا تمى.

قوله (فلم يمن): أي لم يتزل.

قوله (منى): بالكرس والقصر حدما من العتبة إلى عسر وسميت بذلك لما بمنى فيها من الدماء أي يراق.

[فصل م هـ]:

قوله (مهلدون): أي تسودن المضاجع.

قوله (الماهى): أي الحافق وأكثر ما يوصف به السابح والمهر الصادق يقال: مهرت المرأة وإنكر أبو حاتم أمهرت ويقال: إنها لغة ضيقة وصحبها أبو زيد.

قوله (أبيض أمهق): أي خالص البياض لا تشوبه حرة ولا غيرها، وقيل: بياض في زرقة.

قوله (إنما هي للمهله): هو صديد الجسم وقبحه والمشهور بضم أوله وحكي فتحه وكسره.

قوله (مهلأ): أي رقاً وزعم بعضهم أن أصله.

مه زبدت فيه لا.

قوله (مهنة أهله، وقوله مهنة أنفسهم): الأول يسكون لهاء أي خدمتهم والميم مفتوحة وحكي كسرها وإنكره الأصمعي والمهنة الحفاظة بالمعمل والثاني يفتح تحت أي خدمة أنفسهم والواحد ماهن، ومنه فامتنتوا وعالجوا.

قوله (مهيعة): هي الجحفة وهي بوزن غرمة، وقيل: بوزن فعية.

قوله (مهيئاً عليه): قال المهيمن الأمين القرآن أمين على من قبله.

قوله (مهمم): هي كلمة ثمانية معناه ما هذا، ووقع في قصة هاجر موضع مهمم مهيأ والأول المعروف وأناد بعض حنائق المتأخرين أن أصلها ما هذا الأمر فاقصر في كل كلمة على حرف لأمن اللبس.

قوله (مهيمن): أي ضعيف قاله مجاهد.

قوله (مه): كلمة زجر، وقد تكررت، وقد ترد للاستفهام كقوله في حديث موسى ثم (مه) أي ثم ماذا يكون كان أصله ما وإلهاء للسكر.

[فصل م و]:

قوله (المواقف): قال البخاري: للمهلكات، وقال غيره: للمواقف بعمله المحاسب عليه المقاب وأصلها الواو.

قوله (ثم موتان كتعاصي الغنم): بضم الميم ويفتح وهو اسم للطاعون والموت.

قوله (طليمتها طليخاً): أي ليهيبه والاحتها، وقوله فقد مات ميتة جاهلية بكسر الميم أي على حالة الموت الجاهلي.

قوله (الموات): موات الأرض ما لم يمسره ولا هو في ملك أحد ويقال: موتان بفتحيتين.

قوله (مؤلة): بالضم مهموز، وقد لا تهمز موضع بالشام قريب من البلقاء.

قوله (ماج الناس): أي اختلطوا وتوجع مروج البحر: أي تضطرب.

قوله (مادت): أي مالت وزنه وممته.

قوله (مخور موراً): أي تنحدر فسه في الأصل.

قوله (الموسم): أي اجتماع الناس في الحج وغيره.

قوله (موهقاً): هو الخف فارسي معرب وموق العين طرف شقها ولكل عين موقان، وفيه تسع لغات موق وماق وماني بوزن قاضي وماق بوزن حال بالمعز في الأربعة ويغير المعز في الأربعة وأمي بوزن ظلم ويقال: الموق المؤخر والمواق المقدم.

قوله (المومسات): جمع مومسة ويجمع أيضاً على موميس وهي البنايا.

[فصل م ي]:

قوله (مينة): تقدم قبل.

قوله (فلما فرغ من الطعام مائه): وفي رواية أمائه رياضي والأول أشهر لغة والمعنى حللت التمر ومرسته في الماء.

قوله (الميثرة): قال علي عليه السلام كانت النساء تصنعه لبعولتهن، وقيل: الميثرة جلود السباع والجمع مياثر والميم زائدة وأصله الواو من الشيء الوثير.

قوله (المائدة): أصلها مقعولة كعينة راضية والمعنى ميد بها صاحبها يقال: سادني يميني كذا في الأصل والمائدة أصلها الخوان الذي يؤكل عليه وأما قوله: أكل على سائدة رسول الله ﷺ أي سفرته ولم يكن له خوان وهو الذي يعد لذلك من الخشب كما صح عن أنس ويقال: لا يقال له: مائدة إلا إذا كان عليه طعام، وقيل: هو اسم الطعام نفسه.

قوله (موي أهلك): الميرة ما تماره البديوي من الطعام.

قوله (تكاد تمقي): أي تميز فسه في الأصل تتطلع.

قوله (بالمياش): ويقال: بالثون أيضاً وهو معروف.

قوله (أميطي وقوله أمط): يقال: ماطه هو وإماطه غيره أي أبعدته ونحاه والاسم الميط.

قوله (إلا النحاح كما ينحاح الملح في الماء): أي سأل وجري والاسم النحاح.

قوله (كمقدار ميل): الميل يطلق على مسافة من الأرض وهي ألف باع، ومنه ثلاثون ميلاً وعلى ما يكتمل به.

قوله (والعشى ميل الشمس): يفتح الميم أي وقت دنوها للغروب، وقد استعملوا الميل في الأجسام وغيرها، ومنه ﴿فلا تقيلاً كل الميل﴾ [النساء: ١٢٩].

قوله (مائلات مائلات): قيل: زانعات.

قوله (ما): ترد للاستفهام والتثني وموصولة وموصولة وزائدة.

حرف النون

[فصل ن أ]:

قوله (نأى بي الشجر): أي بعد بن طلب الرعى والنأى البعد نأى ينأى مثل سعى يسعى ويقال: مقولياً ناه يناه مثل حار يجار وناء ينوء بوزن دار يدور، ومنه ناه بصدرة: أي تباعد وأما قوله: ثم ذهب ينوء فمعناه يقوم.

قوله (وهم يهيمون عنه ويتأون عنه): أي يتباعدون قاله ابن عباس قال البخاري: ناه تباعد.

قوله (ما أراه إلا نيته): أي غير نفيج ويروي إلا تنه بالنتاة بعدما نون أي راحته الكريمة.

[فصل ن ب]:

قوله (النبا): أي الخبير، وقال البخاري: «النبأ العظيم» [النساء: ٢] القرآن والنيء بالهزة المخبر عن الله، وقيل: معنى مفعول أي أخبره الله بمرءه، وقيل: اشتق من النبا وهو ما ارتفع من الأرض لرضه منازلهم، وقيل: النبا الطريق سمي بذلك لأنه الطريق إلى الله تعالى ولغة قريش ترك الهمز إما تسهلاً وإما مشقاً من النبوة وهو الارتفاع.

قوله (نهي عن المأبلة): هو من البيع المنهي عنها وهي المأبلة لشيئين ينهيه كل واحد منهما إلى صاحبه يجب بذلك يمهما، وقيل: في تفسيره غير ذلك كجعل النبد قطعاً للخيار.

قوله (عذني نيلة من السط): أي قطعة والنبد الرمي والطرح، ومنه فنبذ الناس خواتيمهم.

قوله (فهر منبؤذ): أي متباعد منفرد ويروي بالإضافة أي لقيط وهو من طرح صغيراً لأول ما يولد ويقال له لقيط إذا أخذ ومنبؤذ ما دام مطروحاً، وقد يطلق عليه منبؤذ بعد الأخذ مجازاً، ومنه في حديث عمر أبي في منبؤذ، وقوله: «فاتبتذ به» [مرسم: ١٦] أي قدمت ناحية، وقوله: «فنبذناه» [الأفعال: ٥٨] أي ألقيناه، وقوله اتبتلت من أهلها أي اعتزلت، وقوله فأنبذ إليهم على سواء أي اكتشف لهم الأمر في نقض ما بينك وبينهم، ومنه فنبذ أبو بكر في ذلك العام إلى الناس أي نقض العهد الذي كان بينهم والنبد يقع بالقول والفعل في الأجسام والمعاني.

قوله (النبد): تكرر في الحديث وهو ما يحمل من الأشربة من الشر وغيره والنبداد هو طرح الشر أو الزبيب في الماء.

قوله (ولا تأنزوا): النبز بالتحريك اللقب فهو من التندعي بالألقاب.

قوله (أن رجلاً ناهياً): أي كان ينشئ القبر.

قوله (النبط والنبيط والأناط): هم نصارى الشام الذين عمروها وأهل سواد العراق سوا بذلك لاستنباطهم الماء واستخراجهم، وقيل: هم جبل من الناس وتقدم أيضاً في الهزة.

قوله (ينبع): من النبع وهو خروج الماء من الأرض.

قوله (وإذا لبقيها): أي ثمرتها والنبق ثمر السدر واحدها بقعة بالفتح وبالكسر أيضاً ويسكن.

قوله (النبل): هي السهام العربية لا واحد لها من لفظها وإنما يقال له: سهم.

قوله (نبا): بالقصر أي بعد.

[فصل ن ت]:

قوله (كما نتجج الهممة): أي تلد.

قوله (وإذا نظنا الجبل فوقهم): أي رفعنا.

قوله (منتنة): أي كلمة قبيحة.

قوله (هؤلاء النسي): أراد الجيف المستنة.

قوله (ناتئ الجبين): أي بارزة من التواء.

[فصل ن ث]:

قوله (الاستنثار): واستنثر استعمل منه أي استنشق الماء ثم استخرج ما في أنفه فثروه، وقيل: من الثرة وهي طرف الأنف.

قوله (لا تث حديقنا): بالتون والوحدة وهما معنى.

قوله (ثل في كنانته): أي صيها واستخرج ما فيها، ومنه وأنتم تتنزلونها أي تستخرجون ما فيها، ومنه فينسل طعامه.

[فصل ن ج]:

قوله (لا متجنا): من التجنا وهو السلامة.

قوله (طويل النجاد): أي حالة السيف وهو كناية عن طول القامة.

قوله (أهل نجد): جدعاً ما بين حرس إلى سواد الكوفة وغند يطلق على كل ما كان مرتفعاً وأما قوله تعالى: «وهديناه النجدين» [البعد: ١٠] أي طريق الخير وطريق الشر، وقيل: هما النديان.

قوله (تواجده): أي أتياه.

قوله (نجر خشية): أي كسرهما بقدم.

قوله (بود نجواني): أي منسوب إلى نجوان، ومنه أهل نجوان وهي مدينة معروفة.

قوله (لا تبعوا غالباً بناتجى): أي بمخاض.

قوله (المؤمن لا ينحس): يضم الجيم من الثلاثي ويفتحها أيضاً أي لا يصير نجس العين.

قوله (نهي عن التجش): بسكون الجيم هو مدح السلمة بما ليس فيها والزيادة في ثمنها وهو لا يريد شراءه بل يلغي غيره، ومنه لا تتاجشوا والتاجش أكل الربا ولعله فيمن يفعل ذلك برشوة.

قوله (أربعة آلاف متجعة): أي مقطعة في أوقات معلومة، ومنه نجمتها عليه.

قوله (نجري نجلاً): يفتح النون وسكون الجيم أي تنز ماء قليلاً، وقيل: النجل الغدير الذي لا يزال فيه الماء، وفي الأصل نجلاً يعني أجناً.

قوله (استجعي): أي أزال التجو وهو الفاظ سمي نجراً لأنهم كانوا يقصدون به النجوة وهو المرتفع من الأرض ليأخذوا منه ما يزيلون به أثره فسمي باسمه كما سمي الفاظ لأنهم كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة، وقوله تعالى: «فاليرم نجيحك» [يونس: ٩٢] أي نلقيك على نجوة من الأرض من الأصل.

قوله (خلصوا نجياً): قال في الأصل عي أي لفظة نجى كلمة تقال للواحد فأكثر ويقال: للجميع أجيحة ينتاجون، أي يتخافتون ومنه قوله: «وإذا هم نجري» [الإسراء: ٤٧] مصدر من ناجيت فوصفهم بذلك والمراد ينتاجون، ومنه لا ينتاجي اثنين دون واحد.

قوله (ما لي أدعوكم إلى الفجأة): أي إلى الإيمان قاله مجاهد وهو تفسير بالالزام، وقال غيره: النجاء السلامة وكذلك النجاة وحديث النجوى في الآخرة معناه تقرير الله تعالى العبد على ذنوبه في ستر من الناس.

[فصل ن ح]:

قوله (فضى نجبه): وقع في التفسير أي عهدته، وقيل: لنزله أي الزامه نفسه ويؤيده.

قوله (في طلعة): هذا عن قضى نجبه والنحب أيضاً الموت كأنه أئزم نفسه الموت ولا يفر فوفى بذلك.

قوله (بين سحري ونجري): النحر جمع السراق في أعلى الصدر، ومنه على غوركما، وقوله غر الظهيرة هو مبلغ الشمس منهاها من الارتفاع، وقوله رد كيد الكافر في غره كناية عن خيته.

قوله (وكانوا في نحو العدو): أي مقابله.

قوله (ونجاس): قال هو الصفر يذاب على رموسهم.

قوله (أيام نجسات): أي مشائيم قاله مجاهد.

قوله (صدقاتهن نجلة): أي مهورهن عطية وتطلق النحلة على المعتقد.

قوله (فاتنحي عليها): أي اعتدد.

قوله (حقي التحيت عليها): أي قصدتها فغلبتها، وقوله صلى نحو بيت المقدس أي قصد.

- قوله (فصحوا من الديوان): أي أزيلوا ونجاه أي أزاله وعند الأكثر فصحوا من الحرف.
- قوله (كان على أربعة أقدام): أي أوجه.
- [فصل ن خ]:
- قوله (الناخرة والنفخرة سواء): قال بعضهم: النخرة البالية والناخرة المعظم الجوف الذي تمر فيه الريح.
- قوله (لخص بعوري): أي طعنه.
- قوله (فلا يتخع): النخاعة والنخامة بمعنى وسيأتي.
- قوله (النخاع): بكسر النون والنخع قطع نخاع الشاة وهو غيط حلقها الأبيض الداخل في الفقا.
- قوله (إلى نخلة): هو موضع قريب من مكة ونخلة أيضاً موضع بسوق المدينة.
- قوله (متخللاً): أي غربالاً.
- قوله (إلى محل قريب من المسجد): ويروي بالجمع، وقد تقدم المراد به قريباً.
- قوله (تخضم رمى بالنخامة): وهو ما يخرج من الفم من وطوبة الرأس أو الصدر، وقيل: باليمن من الرأس وبالعين من الصدر.
- [فصل ن د]:
- قوله (يندين من قتل من آبالهن): أي يوثقن والتدية تختص بالثاء على الميت.
- قوله (العذب الله): أي سارع إليه بالثواب يقال: انتدب فلان في حاجتي أي نهض لها.
- قوله (فرس يقال له: مندوب): يحتمل أن يكون علماً عليه ويعتدل أن يكون سمي بذلك لندب فيه وهو أثر الجرح، ومنه وأنه لندب بالحجر من ضرب موسى، وقوله ندب الناس فانتدب الزبير أي دعاهم فأجاب الزبير.
- قوله (فقد منها بعين): أي شرد ونفر.
- قوله (أن تجعل لله نداً): بكسر النون أي مثلاً وجهه أشده ويطلق الند على الضد أيضاً.
- قوله (أندل شية): أي أسقطها.
- قوله (فأكلوا همدواً): من التمامة.
- قوله (غير خزايا ولا لداي): أي نادمين.
- قوله (لداي): التدي والتادي واحد وهو المجلس الذي يتحدث فيه.
- قوله (فليدع ناديه): أي شيرته كأنه أطلق على الجماعة اسم مجلسهم.
- [فصل ن ذ]:
- قوله (الندى): أي المبلغ وأثرت أعلته.
- [فصل ن ز]:
- قوله (نزحناها ونزحوها): هو استقاء جميع ماء البئر.
- قوله (تروت رسول الله ﷺ): بتخفيف الزاي ويحوز تشديدها أي الحمت عليه.
- قوله (نزع إلى أهله): أي رجع، ومنه ونزع إلى أهله، وقوله نزع الولد إلى أبيه: أي جلبه وهو كتابة عن الشبه، ومنه نزع عرق.
- قوله (ونزعا منها ونزعت بمولها): أي استقت، وقوله لا يتزع هذا العلم انتزاعاً أي يزيله.
- قوله (ضديد النزع): بفتح أوله وسكون الزاي أي شديد جذب الوتر للرعى.
- قوله (ولم يزل): أي التي.
- قوله (يتنازعون بينهم): أي يتماطون قالة مجاهد والمتنازعة المجادلة.
- قوله (وإما يتوخك): أي يستخفك وهو من الأصل.
- قوله (لا يتزفون): أي لا تلعب عقولهم وأصل التزف السيلان، ومنه فنزفه السدم أي استخرج قوته.
- قوله (أعد الله له نزلاً): أي ضيافة، وقال البخاري: أي ثواباً.
- قوله (تزوت لأخذه): أي وثبت، وقوله فتزأ منه الماء أي ارتفع وظهر.
- قوله (ستعلم أينما منها بزة): أي يبعد.
- قوله (لا يستزره من البول): أي لا يتباعد.
- [فصل ن س]:
- قوله (إن كان نساء): بالفتح مملوء أي مؤخر وأكثر نسبتاً بوزن عظيم، ومنه أنسا الله في أجله أي أخره، ومنه ينسأ في أثره.
- قوله (سيسة): أي مؤخرة، وقوله إنما النسيء أي التأخير.
- قوله (في نسب قومها): أي في شرف بيوت قومها.
- قوله (ونسواً): هو اسم الصنم الذي كان يعبد قوم نوح.
- قوله (لنصفه): يقال: نصف الشيء إذا أنزاه.
- قوله (نسكا ونسكت شاتي والنسك والمناصك والنسك ومن إحدى لسيكوك): النسكة اللبينة وجمعها نسك والنسك بفتح السين وكسرهما موضع اللبح، وأما للمناصك فهي مواضع متباعدات الحج واحدها أيضاً منسك وهو موضع التعبد.
- قوله (ينسلون): أي يخرجون قالة ابن عباس.
- قوله (نسم بهيه): بالتحريك أي أرواحهم الواحدة نسمة.
- قوله (ونسواها تنطق): وفي رواية ونوساتها وهو أشبه وسيأتي.
- قوله (فسيها): بفتح النون والتخفيف وضدها مع التثنية روايتان.
- قوله (في النسيور (وكت نساً): أي حقيراً، وقيل: المراد هنا خرقه الخيش.
- [فصل ن ش]:
- قوله (نشا): أي قام بالجيشية.
- قوله (فأنشأ يندش وأنشأت سحابة وأنشأ رجلاً): كل ذلك بمعنى الابتداء.
- قوله (فلم ينشب): بفتح الشين أي لم يمكث وأصل النشوب التعلق فكأنه قال لم يتمك بشيء غير ما ذكر.
- قوله (نشج عمر، وقوله فشج الناس يكون): هو صوت معه ترجع وتخزن.
- قوله (ينشدك العدل، وقوله أنشدك الله): قيل: أصله سألت الله برفع صوتي ولعلي سألتك بالله أو ذكرتك به والتشديد هو الصوت.
- قوله (لا لنشد): أي لحرف يقال: في الضالة أنشدتها إذا عرفتها ونشدتها إذا طلبتها وأصله رفع الصوت.
- قوله (ينشروها): أي يخرجوها.
- قوله (نشراً بين يدي رحمة): أي متفرقة، وقوله فلما نشر الخشية أي شقها، وقوله النشرة وينشر من نوع من الاختلال على هيئة مخصوصة لدفع ضرر العائن.
- قوله (نشوزاً): أي بفساد قالة ابن عباس، وقال غيره: النشوز تعالي أحدهما على الآخر.
- قوله (ناشر الجبهة): أي مرتفعها.
- قوله (على نشز): النشز المكان المرتفع.
- قوله (ينشع للموت): النشع الشهيق وعلو النفس الصعداء حتى يكاد يبلغ النفس.
- قوله (الاستشاق): هو جذب الماء بالنفس في المنخرين.

قوله (انتشل عرقاً): أي رفعه وأخرجه.

قوله (قال لنشوان): أي سكان.

[فصل ن ص]:

قوله (نصباً): بفتحين ويجوز ضم أوله وسكون ثانيه أي تعباً، ومنه من نصب والجرح، وقوله على قدر نصبك أي تمك.

قوله (نصب يده): أي مدحا ونصب رجله أي أقامها.

قوله (ونصبي للناس): أي رفني لأبصارهم وشهري.

قوله (نصب): بضمين ويفتح ثم سكون واحد الأنصاب وهي الحجارة التي كانوا يذبحون عليها.

قوله (إلى نصب): قرأ الأعمش إلى نصب أي شئ منصب والنصب بالنصب واحد والنصب مصدر قاله المصنف، وقال غيره: قرأ الجمهور يفتح ثم سكون وقرأ ابن عامر وحسن من عاصم بضمين الأول هو الشئ للنصب والثاني قيل: مفرد مثل حطب واحد الأقطاب، وقيل: جمع مثل سقف جمع سقف، وقيل: مثل كتب جمع كتاب.

قوله (جن نصيين): هي بلد من بلاد الجزيرة معروفة.

قوله (ذات منصب): أي قدر ودفعة ونصاب كل شيء أصله.

قوله (ألتصت): أي اسكت، ومنه استصتت الناس أي أمرهم بالسكوت.

قوله (توبة نصوحاً): قال قتادة الصادقة، وقال الزجاج أي بالغة النصح، وقيل: نصوحاً بمعنى منصوح أخبر عنها باسم الفاعل لأن العبد نصح نفسه كما قال عيشة راضية: أي فلت رضا.

قوله (إذا وجد فجوة نصي): أي رفع في سيره وأسرع والنصي انتهى الغاية في كل شيء.

قوله (وينصح طيباً): أي يخلص، وقيل: يظهر ورد لازماً ومتعدياً.

قوله (إلى المناصع): واحدها منصع وهو الصعيد الأنيع.

قوله (مذأحدهم ولا نصيفه): أي نصفه يقال: نصف ونصيف وإما قوله: ونصيف إحداهن فهو الحمار.

قوله (إن يناصفه): أي يقسمه بيننا وبينه نصفين.

قوله (فأثاني منصف): روي بفتح الميم وكسرهما وهو الوصيف كما فسره في الحديث وإثما يقال: لمن يكون صغيراً يقال: نصف الرجل إذا خدمته.

قوله (ينصاها وينظر إلى نصله): النصل حديدية السهم، وقوله متصل الأسنه يريد شهر رجب لأنهم كانوا يتزعمون أسنة رماحهم إذا استعمل.

قوله (في نواصي الخيل): أي ملازم لها ولم يرد الناصية خاصة، ومنه ناصيته بيد شيطان.

[فصل ن ض]:

قوله (نضب عنه الماء): أي نفذ ونشف.

قوله (حماً نظيجاً): أي استوى طبعه، ومنه ما ينضجون كراماً أي يطبخونه.

قوله (ليما سقي بالنضج): أي بالسواني وما في معناها من السقي بالدلو وغيره وسيت الإبل نواضح لنضجها الماء باستقائها وصبها إياه، وقد تكررت في الحديث ذكر الناضح والنواضح.

قوله (ينضج): أي يسيل والنضج الرش، وقد يأتي بمعنى الصب، ومنه تقررصه بالما ثم تنضج، وقوله فمن نائل وناضج: أي أخذ وراش.

قوله (ينضج طيباً): بالمجمة قال الخليل: النضج كاللطيخ يبقى له اثر، وقال غيره: هو أكثر من الذي بالمهله.

قوله (نضاختان): أي فياخذتان قاله ابن عباس، وقال غيره: بفوران بكل خير.

قوله (طلع لضيد): قال في الأصل هو الكفري ما دام في اكمامه أي هو منضود

بعضه على بعض، وقال غيره: معناه نضد بعضه إلى جنب بعض.

قوله (وطلع منضود): قال مجاهد: للموز، وقال غيره: المعنى ليس لها سوق بارزة ولكنها منضودة بالورق والشمار من أسفلها إلى أعلاها.

قوله (وما فيها من النضرة): أي البهجة.

قوله (قدح من نضار): أي خشب جيد والنضار الخالص من كل شيء والنضار الذهب والنضار يتخذ من النعج والأكل ولونه إلى الصفرة.

قوله (وقال الحسن نظرة النعيم): النضرة في الوجه والسرور في القلب.

قوله (ومنا من ينضفل): أي يرمي بسهمه المناضلة بالسهم الرماة بها.

قوله (ينظر إلى نصيه): يفتح النون وكسر الضاد وتشديد الياء هو القلح وعود السهم.

[فصل ن ط]:

قوله (الطبيعة): أي الدابة تطح قتمرت، وقال ابن عباس تطح الشاة فما أدركته يمحرك فاذبح وكل، وقوله تنطعه أي تضربه بقرونها وهو يكسر الطاء وحكي فتحها.

قوله (نطعاً): وهو الذي يفتش من الجلود وفيه لغات فتح النون وكسرهما وسكون الطاء وفتحها والأصبع كسر النون وفتح الطاء.

قوله (نطقاً): أي المني.

قوله (المتطعون): جمع متطع وهو المبالغ في الأمر قولاً وفعلاً وتنطع في الكلام أي بالغ فيه تشدق والتطع يفتحين أعلى الفم من داخل وحكي بضم ثم سكون وتقدم ضبط الشدق.

قوله (ينطف رأسه): أي يقطر وسيل، ومنه تنطف سماً وعسلأ.

قوله (ذات الطالقين): سميت به أسماء بنت أبي بكر لأنها كانت تجعل لها نطاقاً فوق نطاق، وقيل: كان لها اثنتان تلبس إحداها وتحمل في الآخر الزاد إلى أبيها والثاني أصبح لأنه جاء عنها سريعاً في الصحيح، وفي حديث هاجر أول ما اتخذ النساء المنطق بكسر أوله وفتح ثالثة هو المنطق والجمع مناطق وهو أن تلبس الثوب ثم تشد الوسط بشئ وترفع وسط الثوب وترسله على الأسفل لتلا تمثر في الذليل.

[فصل ن ظ]:

قوله (يخبر الظفرين): أي خير الأمرين إما الأخذ أو الترك ورد في البيع، وفي القصاص.

قوله (إن بها النظرة): يفتح ثم سكون أي العين من نظرة الجن.

قوله (كنت أنظر المحسن): أي أوعده، ومنه استنظرته أي طلبت منه التأخير والاسم منه النظر بفتح ثم كسر.

قوله (فقال الحجاج الظولي): أي انتظري، ومنه حسو فانظرهم بألف وصل أي انتظرهم، ومنه انظرونا نقبس.

قوله (أعرف النظاني): أي الأشياء.

[فصل ن ع]:

قوله (فصحه وينصها): التعت الوصف والجمع التعتوت.

قوله (نعي): يفتح العين من النعاس بضم النون وهو مقدمة النوم قيل: تأتي ريح لطيفة من قبل الدماغ إلى العين فتقطي العين هذا هو النعاس فإذا وصل إلى القلب فهو النوم.

قوله (نعجه): أي امرأة قاله مجاهد.

قوله (نعشهم): أي جبرهم، وقوله وانتش المريض أي أفاق.

قوله (همل بغنمها): أي تصيح، ومنه وينق بهما عامر بن فهيرة بفلس.

قوله (نعل السيف): هي الحديدة التي تكون في أسفل القراب.

			المقدمة - الفصل الخامس: في سياق ما في الكتاب من اللفاظ الغريبة	١٢٨	
--	--	--	--	-----	--

قوله (لعلك نفست): أي حضت والنعشاء التي ولدت والجمع نفاس مثل كرام.

قوله (نفاسة): أي حسداً، ومنه لم يفس عليك، ومنه ولا تنافسوا.

قوله (أنفسها عند أهلها): أي أفضلها.

قوله (فأنفسهم): ينتج الفاء أي أصعبهم وعظم في نفوسهم.

قوله (فلينفس عن ممسى): أي يؤخر.

قوله (ولا يتنفس في الإناء): أي يتنفس فيه وهو يشرب.

قوله (فما يخرج من الأنف): يشير إلى الريح الخارجة من الدبر بصوت.

قوله (ألقطت نفسها): أي توفيت فجأة والمراد بالنفس الروح وتكرر في مواضع.

قوله (اذ نفست فيه غم القوم): أي رعت.

قوله (حى بنافض): أي برعدة.

قوله (فلم يتنفس به): أي يتسبح ومنه قوله: استنفس بهن.

قوله (نفس الأديم): أي أجهدا وأمركا كما يعرك الأديم.

قوله (فقط): بكسر الفاء أي ودم.

قوله (نالق والنفاق والمنافقين): أصله إظهار شيء باطنه بخلافه واشتقاقه من نالقه اليربوع.

قوله (منطقة السلعة): أي سبب لسرعة بيعها.

قوله (الأطفال ونفاني ونفاننا): النفل ينتج الفاء الزيادة. وأطلق على الغنيمة لأن الله زادها لهم فيما أحل لهم مما حرم على غيرهم قال المصنف: النافلة العطية ويطلق النفل أيضاً على البين.

قوله (ففت نفسلك): بكسر الفاء أي أعبت وكلت.

قوله (لفي ولده): أي أنكره والنفي الإبعاد.

[فصل ن ق]:

قوله (ألقاب المدينة): جمع نقب أي مدخل المدينة أبوابها وفوهات طرقها.

قوله (وإذا نقب مثل التور): هو شق في الحائط يتخلص منه إلى ما وراءه.

قوله (نقبت ألقابنا): بكسر القاف أي تفرحت وقطعت الأرض جلودها.

قوله (كان أحد النقباء): جمع نقب وهو مقدم القوم وأتقب عنه أي أفتش.

قوله (نقبوا في البلاد): أي ضربوا قالة مجامد، وقال غيره: جالوا فيها ونجشوا وسلكوا ألقابها.

قوله (لا تقبث موتنا نقباً): أي تقبها.

قوله (نقد لي شنه): أي عجله والنقد في الزكاة العين.

قوله (نهي عن النفي): وهي النخلة ينثر أصلها وينبذ فيها.

قوله (نقرو): بالفعل للماضي أي حظه بمخلبه.

قوله (النالور): أي الصور.

قوله (ينقران القرب): أي يثبان بها والنقر الرثب.

قوله (النالور): أي آلة من نحاس أو غيره يضرب فيها فتصوت.

قوله (إذا شيك فلا النقش): أي إذا أصابته شوكة فلا جرد من يجرها والانتقاش إخراج الشوك من الرجل وأصله من المناش الذي يستخرج به.

قوله (من نوقش الحساب): أي استقصى عليه والمناقشة الاستقصاء.

قوله (لا ينقصان): أي معاً في سنة واحدة قال الخطابي غالباً، وقيل: لا ينقص الثواب بسبب نقص المدد، وقيل: لا ينقص أحدهما عن الآخر في الأجر وهذا أضغفها.

قوله (لنقصت الكعبة): أي هدمتها.

قوله (أنقض ظهرك): أي أمتن كذا في الأصل قال الفريري قال أبو معشر:

قوله (فقطه): أي ألبسه النعل والنعل التي تلبس في الرجل معروفة، وقوله يتملون الشعر أي نعالهم من حال مضفورة من شعر، وقد يجتسل أن مراده كمال شعورهم ووفورها حتى يملؤونها بأقدامهم.

قوله (حمر النعم): ينتحيز أي الإبل وجرها أفضلها والنعم الإبل خاصة وإذا قيل: الأنعام دخلت معها البقر والغنم، وقيل: بل النعم للثلاثة ومنه قوله: بنمهم.

قوله (نعماً ثرياً): ينتحيز أي لإبلاً كثيرة وجاء بكسر أوله جمع نعمة.

قوله (فأنعم أن يرد): أي بالغ فأحسن.

قوله (لم أنعم أن أصلحهما): أي لم تطلب نفسي بذلك.

قوله (ولا نعمة عين): أي لا تقر عينك بذلك والنعمة بالفتح وبالفهم المسرة وبالكسر ما أتم الله على عباده.

قوله (نعماً): أي نعم الشيء فبولغ فيه، وقد تكرر مثل نعم كذا كنعم الرجل ونعم الجي.

قوله (نهي النجاشي): أي أخبر بموته.

قوله (نهي أبي سفيان): بكسر العين والتشديد أي أخبر بموته.

قوله (فسمعت الناعي): اسم الفاعل من النعي.

قوله (ينمي عليّ قل رجل): أي يحيه به ويوجه.

[فصل ن غ]:

قوله (ما فعل النفي): بالتصغير هو طائر يشبه المصفور قيل: أحر للمقار.

قوله (نفض كفه): بضم أوله وسكون الفين هو فرع الكف الذي يتحرك.

قوله (فسينهضون): أي يهزون قاله ابن عباس.

[فصل ن ف]:

قوله (نفث ثلاث نفثات، وقوله جعل نفثت): بثثة أي ينثج في الرقية كالذي يرزق، وقيل: لا يراق فيه فإن كان فهو النفل، وقيل: هما بمعنى.

قوله (نفث في روعي): أي ألقى إلي وأوحى والروح النفس.

قوله (أنفجنا أرنياً): أي أرتناها فضجت أي وثبت ووهم من ذكره بلفظ بمجنا بموحدة ثم عين مهمله ثم جيم وفسره بشق البطن ويورده فسيت حتى أدركتها.

قوله (ينضج منه الطيب): أي يظهر ريحه والنفحة دفع الدابة برجلها.

قوله (نفذ): أي فرغ.

قوله (ينالغ عن رسول الله ﷺ): أي يدافع ويخاصم.

قوله (ينقلعهم المص): ينتج أوله وباللذال المعجمة أي يبيط برؤيتهم.

قوله (حني نفذ): أي خلص.

قوله (أنفد): أي أرسل.

قوله (ولينفلن الله أموره): أي مضى.

قوله (هؤلاء النفي): أي الجماعة ما بين الثلاثة إلى العشرة.

قوله (ونفروا خلوف): أي جاعتنا غيب.

قوله (حمر مستفورة): أي نافرة مذمورة.

قوله (ولا تنفروا وإن منكم منفرين): هو من المنفر وهو الشرود والمفرج، ومنه نقر الدابة.

قوله (فانفروا ولنفس): هو يوم رحيل الناس من متى ويوم النفر هو اليوم الثالث من أيام منى.

قوله (نفور): ينتج أوله أي كنور، وأما بضم أوله فمن النفرة.

قوله (أكثر نفراً): أي عدداً أو جماعة.

الصواب أثقل وهو مأخوذ من التقيض وهو صير رجل الدابة من ثقل الحمل.

قوله (أن ينقض): أي ينهدم.

قوله (انقضى رأسك): أي حلي صفاته.

قوله (النفق): التراب، وقيل: الثياب، وقيل: الصوت، وقوله ثعماً أي غياراً.

قوله (أنى التقيح): هو موضع سوق بالمدية، وقوله حى التقيح هو واد بينه وبين المدينة عشرون فرسخاً ومساحته ميل في يرد قال الخطابي صحفه بعضهم بالوحدة وحكى أبو عبيد البكري فيه الوجهين، ووقع عند الأصيلي كالأول لكن بالياء وغلطوه.

قوله (منق): قال أبو عبيد: جاء بكسر النون ولا أمره وإنما هو بالفتح الذي يقى الطعام، وقال غيره: بالكسر هو من التقيح وهو صوت الراشي كاللجاج.

قوله (ولا صمين لينتقل): أي يذهب من الانتقال ويروى فيتقي أي يرغب فيه ويختار.

قوله (ما ينقم من جميل): أي ينكر أو يعيب.

قوله (حي نفقت): أي انفتت من مرضي.

قوله (ما رأى النقي): وقصره النقي بفتح النون وكسر القاف والتشديد أي الدرهم.

قوله (التي لا تنقئ): أي ليس لها بقي بكسر النون وسكون القاف والتخفيف وهو الشحم وأصله من العظم.

قوله (وكان منها نقية): أي أرض بيضاء.

قوله (والشمس نقية): أي بيضاء صافية.

[فصل ن ك]:

قوله (ينكا العدو): كذا الرواية بفتح الكاف والميم وهي لغة والأشهر في هذا ينكي والمراد المبالغة في الأذى.

قوله (لناكون): أي عادلون من الأصل.

قوله (على منكبه): تقدم في الميم.

قوله (نكبت أصبعه): أي أصابها حجر فأصمها.

قوله (ينكت بقضيب): أي يضرب به الأرض حتى يؤثر فيها، ومنه فنكت في قلبه.

قوله (أنكأ): أي نقضاً والنكت النقض.

قوله (نكح ونكحت والنكاح): يطلق على العقد وعلى الجماع، ومنه ما أنت بناكح حتى تنقضي العدة وأكثر ما ورد في الكتاب والسنة بمعنى العقد.

قوله (للا نكداً): أي قليلاً أو عسراً.

قوله (نكرهم): أي استنكرهم.

قوله (نكروا لها عرشها): أي غيروا صفته.

قوله (شيتاً نكراً): أي داعية.

قوله (نكس): أي اطرق ونكسوا أي اطرقوا وانكس أي انقلب على وجهه.

قوله (نكسوا): أي ردوا إلى وراء.

قوله (ويأسها من بعد أنكاسها): الأنكاس جمع نكس بالكسر وهو الضميف.

قوله (نكس على عقبه وعلى أعقابهم ينجسون): أي يرجعون على المقب.

قوله (أنكألاً): أي قيوماً أو عقوبة.

قوله (كانكلك لهم): التكيل المعقوبة قوله ينكلوا بضم الكاف والتكول الامتناع.

[فصل ن ل]:

قوله (نلت منها): أي أخذت وكذا تمكنت منها بما أريد

[فصل ن م]:

قوله (نحرله): بضم النون والراء ويقال: بالكسر فيها هي الوسادة.

قوله (نحره): بكسر الميم جمعه نحر وهي الشملة المخططة من صوف.

قوله (الناموس): المراد به جبريل وهو في الأصل صاحب سر الملك.

قوله (الناعمصة): أي التي تنف الشمر والمتنصة التي تطلبه.

قوله (الخلع أخطأ): النمط بالفتح ظهر فراش ويطلق على ما تنفش به الموائد والنمط أيضاً الصنف والطريق.

قوله (لا يدخل الجنة حمام): وقوله يمشي بالنميمة: هو نقل كلام الناس لقصد الإنسان.

قوله (فحمت ذلك): أي قتلته.

قوله (ينمي ذلك): أي يرويه.

[فصل ن هـ]:

قوله (نهب ليل): أي غنمة ليل.

قوله (نهي عن النهي): بالضم وكذا النهية ولا تنتهب كله اسم الانتهاب وهو أخذ الجماعة الشيء على غير اعتدال.

قوله (وإني لأنهج): بفتح الهاء أي أتخ من التعب، وقوله النهد بالكسر هو طعام الصلح بين القبائل وكذا المسافرون إذا جمعوا أفرادهم ونهد إليه مثل نهض والنهد أيضاً التدي.

قوله (فانهرهما أبو بكر): أي صاح عليهما.

قوله (ما أنهر الدم): أي ما أسالته وصبه بكرة.

قوله (ناهزت الاحلام): أي قاربه.

قوله (لا ينهزه إلا الصلاة): أي لا ينهضه.

قوله (فنهس منها نهسة): بالمهمله، وقيل: بالمعجمة، وقيل: النهس الأكل من اللحم وإنهذ بأطراف الأستان وبالمعجمة بالأضراس، وقال الخطابي بالمهمله أبلغ من المعجمة.

قوله (نهق الحمير): أي صوتهم.

قوله (تنهك ذمة الله): أي ستياح ويتناول ما لا يجل.

قوله (تهكهم الحروب بكسر الهاء): أي أثرت فيهم ونالت منهم ونهك الرجل المرض إذا أضعفه.

قوله (النهل): كل ماء ترده على الطريق فإذا كان على غير الطريق فلا يسمى منهلاً.

قوله (نهمته من سفره): بفتح النون أي رغبته وشهوته.

قوله (النقي ذو لهية): بضم النون وتفتح أيضاً وسكون الهاء أي عقل وانتهاء عن فعل الفح.

قوله (فتأهى ابن صياد): أي انتهى عن الكلام.

قوله (لأولي النهي): بضم النون أي العقول، وقال ابن عباس النقي.

قوله (سدرة المنتهى): فسرت في الخبر بأنها ينتهى إليها ما دونها فلا يتجاوزها.

[فصل ن و]:

قوله (فألحب ليتوء): أي يقوم وينهض.

قوله (لتوء بالعصبة): أي لتقل.

قوله (ونوء على أهل الإسلام): أي معاداة لهم.

قوله (مطرنا بنوء كذا): أي بنجم كذا والنوء عند العرب سقوط نجم من نجوم المنازل الثمانية والعشرين وهي مينة بالمغرب مع طلوع الفجر وطلوع مقابلة من قبل

همزة وأبقيت حركتها عليها أي هاك وهاك بمعنى خذ وخذ كأن كل واحد منهما يقول ذلك لصاحبه، وقيل: معناه هاك وهاك.

قوله (إذا قال ما ضحك الشيطان): هي حكاية صوت الشياطين.

[فصل هـ ب]:

قوله (هباء متفورا): قال ابن عباس الهباء ما تسفي به الريح، وقال غيره: ما يخرج من الكوة مع ضوء الشمس شيه بالغبار.

قوله (هبت الركاب): أي ثارت.

قوله (هبة ساعة من الليل): أي قام من نومه.

قوله (هورا): هي لغة نبطية بتشديد اللوحدة وهو دقاق الزرع.

قوله (همل هبل): هو اسم الصنم الأكبر الذي كانوا يعبدونه وكانوا قد وضعوه على الكعبة.

قوله (لم يهبلن): أي لم يفشهن اللحم قال الخليل: التهبل كثره اللحم.

[فصل هـ ت]:

قوله (ههيف بي الواب): أي ناداني معلنا.

قوله (ههتكه): أي جنبه قطعه.

[فصل هـ ج]:

قوله (ههجد): أي قام من الليل والمجدود من الأضداد يقال: للقيام وللنوم.

قوله (أهجي): همزة الاستفهام والاسم المجسر وهو الهذيان ويطلق على كثرة الكلام الذي لا معنى له قيل: وهو استفهام إنكار.

قوله (لو تعلمون ما في الهجير والصلابة بالهاجرة والمهجر): قال الخليل: وغيره الهجير والمهاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر.

قوله (هجرة إلى): الهجرة الترك وهي هنا التحول من دار إلى دار.

قوله (مجوس حجر وللال هجر): هي بلد معروف من ناحية البحرين.

قوله (هجع): أي نام.

قوله (هجمت عينك): بفتح الميم مخففاً أي غارت، وقوله انهجم عليهم الغار أي سقط.

قوله (اهجين): هو الذي أبوه عربي ودون أمه.

[فصل هـ د]:

قوله (هدا لقسه): أي سكن.

قوله (الهداة): يسكن الدال وفتح الهاء والمهزة موضع بين صفنان ومكة وبين مكة والطائف موضع آخر غير هذا يقال له: الهدة بغير همزة وينسب إليه هدي.

قوله (مهلبة): أي لما هدب وواحدتها هلبة وبها سمي الرجل.

قوله (هدد بن بلد): اسم علم على رجل.

قوله (فأهدرها): أي أبطلها فلم يعمل فيها قصاصاً.

قوله (هدلة): أي صلح.

قوله (اهدي وأهبه الناس هدياً): أي طريقة ومستأ.

قوله (يهادي بين اثنين): أي يشي شيئاً قليلاً والتهادي المشي التثليل مع التمايل.

قوله (هدوا إلى الطيب من القول): أي أقصروا وهو من الهداية.

قوله (أو لم يهد لهم): أي بين لهم.

قوله (هليتاهم): أي دللتاهم على الخير والشر كقوله: «ومديناه التجدين»

[البلد: ١٠]، ومنه «إننا هدينا السبيل إما شاكرًا وإما كفورًا» [الإنسان: ٣] والهدى بضم الهاء والقصر والإرشاد والإسماع، ومنه أولئك الذين هدى الله.

المشرق.

قوله (للشرف النواء): بكسر النون ممدود أي السمان.

قوله (تغابوب النزول): أي تنزل بالثوبه.

قوله (لكانت نوبتي): أي رقي.

قوله (واليك أبت): أي رجعت والإبابة الثوبه والرجوع.

قوله (من نابه شيء): أي نزل به.

قوله (يتأويون الجمعة): أي يتزلون إليها.

قوله (لتواهب): أي حوائجه ولوازمه التي تحدث له.

قوله (لهي عن الناحية): والشرح أصله التناوح وهو التقابل ثم استعمل في اجتماع النساء وتقابلهن في البكاء على الميت.

قوله (أن يهوروا ناراً): أي يظهروا نورها.

قوله (أناس من حلي أذني): أي ملأها حلياً بنوس أي يتحرك.

قوله (ونوساتها تنظف): أي قرون رأسها تنظف الماء وروي نوساتها وهو مقلوب.

قوله (ولا حين مناص): أي حين فرار والنوص المغرب.

قوله (في نواصيها الحق): جمع ناصية وهي مقدم الرأس.

قوله (ما لك تنوق في قريش): من التيقه بكسر النون وسكون التاء وهو فصل المختار في الأمور.

قوله (نافة منوكة أي مذلة).

قوله (بغير نول): أي جعل، وقوله فيما نال من أجر النول الأجر والنيل بالفتح العظيمة.

قوله (ما نال للرجل): أي حان.

قوله (ما نولك أن تفعل): أي ما حثك.

قوله (هاولت): أي مدت يدي فأخذت.

قوله (حتى تناولتها): أي أخذتها بلساني والمراد الشتم والذم.

قوله (المأولة): هي الإعطاء، وفي الاصطلاح إعطاء الكتاب للطالب ليرويه عنه ويشترط أن يصرح بالأذن على الصحيح.

قوله في قصة أمية بن خلف (حين نام الناس): أي قيلوا ومنه فأتيتهم أي أتيلوهم.

قوله (زيادة كبد النون، وقوله أخذ نولاً): أي حوتاً ولتينان الحيتان.

قوله (وزن نواة من ذهب): قال أبو حنيفة: هي خمسة دراهم، وقيل: اسم يطلق على ما زنته ذلك، وقيل: قدر نواة من ذهب قيمتها خمسة دراهم.

قوله (النوى): هو المكان البعيد، وقد يطلق على البعد نفسه.

قوله (أنوى): أي قصد مكاناً بعيداً.

[فصل ن ي]:

قوله (لا يعني إلا لينة): بالكسر والد والمز ضد النضيج.

قوله (حتى بدت أنباهه): التاب السن الذي خلف الرابضة.

قوله (فمن نائل وناضج): أي فمن مدرك وأشد، ومنه مع ما نال من أجر أو غنيمة.

قوله (نلت من فلان): أي سبته، ومنه قتال من عرضه.

حرف الهاء

[فصل هـ أ]:

قوله (هاه وهاه): بالمدينة ويروى بالقصر، وقيل: معناه هاك فأبدلت الكاف

قوله (أهدى الهدى): بفتح الهاء وسكون الدال هو ما يهدي إلى الليث من بقرة وبلدة وشاة وأهل الحجاز يخففونه وبعض العرب يقلبونه.

قوله (هذلاً): أي تبناً.

[فصل هـ د]:

قوله (هذوا ولقوا): أي اخلصوا وصقوا.

قوله (هذاً كهذا الشئ): أي سرعة بالقراءة وسجلة ولهذ السرعة.

[فصل هـ ر]:

قوله (الهرج): فسره في الحديث القتل، وفي رواية بلغة الحبشة قال مياض: هي وهم من قول بعض الرواة وإلا فهي عربية صحيحة. قلت: كونها عربية لا يمنع كونها بلغة الحبشة فإن لغتهم توافق اللغة العربية في أشياء كثيرة.

قوله (هرة): أي قطة.

قوله (إلى مهراس): هو الحجر الذي يهرس به الشيء.

قوله (ثنية هرشا): يسكنون الزاء وبالمجمة جبل من تهامة قرب الحبشة.

قوله (يهرعون): أي يسرعون.

قوله (هريقوا عليه): هو من الأمر بالإراقة والهاء مبتدلة من الهمزة، ومنه أهرق هذه القلال.

قوله (هومة): أي كبيرة إلى الغاية، ومنه أهرؤ بك من الحرم.

قوله (هرولة وأهرول ويهرولون): قال الخليل: الهرولة بين المشي والعدو.

[فصل هـ ز]:

قوله (أستعزى بي): الهزء السخرية.

قوله (هجر): قال الخليل: اهترت الأرض إذا أثبتت واهتر الثياب إذا طال، وقوله اهتر العرش أي استبشر، وقيل: المراد الملائكة.

قوله (هزيلة): تصغير الهزل وهو ضد الجدد.

[فصل هـ ش]:

قوله (هشمت البيضة): أي كسرت.

قوله (فأصبح هشيماً): أي جافاً.

[فصل هـ ص]:

قوله (هصر ظهروه): أي ثاء وعطفه إلى أسفل مستوياً.

[فصل هـ ض]:

قوله (هضبة): يسكنون الضاد هي الصخرة للرأسية العظيمة وجمعها هضاب، وقيل: الجبل المنبسط على الأرض.

قوله (طلمها هضمم): أي يضمت إذا مس كذا في الأصل، وقال غيره: هو المنضم في وعائه قبل أن يظهر.

قوله (لا تخاف ظلماً ولا هضمماً): أي تقصاً.

[فصل هـ ط]:

قوله (مطمين إلى الداعي): أي التسلان كذا في الأصل، وقال غيره: أطمع الرجل فهر مطع إذا أسرع، وقال ثعلب المطع هو الذي ينظر في ذل وخشوع.

[فصل هـ ل]:

قوله (الهلل قيل: قلة الصبر، وقيل: الحرص).

قوله (سلطه علىهلكته): أي أهلكه.

قوله (قلادة هلكت): أي ضاعت، وقوله فإن العلم لا يهلك بكسر اللام وحكى الفتح: أي لا يضيع.

قوله (مهمل أهل المدينة، وقوله أهل الهلال، وقوله الإهلال واستهمل

قوله (يجهل وجهه): أي يشرق حتى كأنه الهلال، وفي الأصل يقال: أهل تكلم به واستهملنا الهلال واستهمل لطر من السحاب واستهمل الصبي كله من الظهور.

قوله (وما أهل به لغير الله): أي ما ذبح لغيره وأصله رفع الذابح صوته بذكر من ذبح له.

قوله (هلم): قال في الأصل لفظة أهل الحجاز للواحد والاثنتين والجمع انتهى وصره غيرهم، ومنه حديث أبي هريرة في الملائكة السيارة فيقولون هلموا

[فصل هـ م]:

قوله (همزة ليرة): الهامز الغائب في الغيبة والحضرة وهذا البناء من صيغ المبالغة.

قوله (من همزات الشياطين): أي طعنهم، وقيل: خطراتهم بقلب الإنسان.

قوله (إلا همساً): أي صوتاً خفياً.

قوله (همل النعم): بفتح الميم هي الإبل يثير راع وكذا غيرها.

قوله (إذا هم أحدكم): أي قصد واعتمد بهت وهو أول العزم.

قوله (الهميان): أي ثكة اللباس ويطلق على ما يوضع فيه الثففة في الوسط.

[فصل هـ ن]:

قوله (هلم يقربها إلّا هنة واحدة): بتخفيف النون وحكى تشديدها وأنكره الأزهري والمراد بالهنة هنا المرة الواحدة الضعيفة.

قوله (وذكر هنة من جوارحه): أي حاجته.

قوله (أجمنا من هنيالك): بالتصغير جمع هنة أي من أمورك، وفي رواية من هنيئاتك وهو تصغير هنية وهو عما تقدم وزيدت فيه الهاء.

قوله (يا هنتاه): قال الخليل: إذا دعوت امرأة فكنتي عن اسمها قلت يا هنة فإذا وصلتها بالألف والهاء وققت عندها في النداء فقلت يا هنتاه ولا يقال: إلّا في النداء.

قوله (هنية): تصغير هنة.

قوله (لست هناك): هنا اسم للمكان والمعنى لست في تلك المنزلّة

[فصل هـ و]:

قوله (وأفندتهم هواء): أي جوف لا عقول لهم قاله في الأصل، وقال غيره: أصله من الهواء الذي لا يثبت فيه شيء فهو خال.

قوله (هودجها، وقوله هودجي): المروج ما تركب فيه المرأة على الجمل وهو كالحقة عليه قبة.

قوله (هادوا): أي صاروا يهوداً من الأصل، وقال غيره: هادوا تابوا.

قوله (يتجوع): أي يتقياً.

قوله (عذاب الهون): أي الهوان والمون بالفتح الرفق.

قوله (أفأك هوامك): جمع هامة بالتشديد وهو يطلق على ما يبدب من الحيوان كالقمل وشبهه وعلى دواب الأرض من حية وذات سم، ومنه من كل شيطان وهامة.

قوله (وكيف حياة أصداء وهام): قيل: كانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لا يؤخذ بثأره تصير هامة وهي كالطير، وقيل: هي البومة وأنها تقول استقوني استقوني حتى يؤخذ بثأره وجاء الإسلام برفع ذلك، ومنه لا هامة وهو بالتخفيف.

قوله (والوئشكة أهوى): أي القاء في هوة.

قوله (هوى): أي نزل.

قوله (فقد هوى): قال ابن عباس أي شقي.

قوله (لاهوريت لأفزع): أي ملئت، وقوله استهوتته: أي أضلته.

[فصل هـ ي]:

الكر.

قوله (ألهي): من الحية وهي الخوف.

قوله (هيت لك): قال عكرمة معناه حلم وقال.

بن جبير عماله وقرأ ابن مسعود بكسر لماء ومعناه تهيت لك.

قوله (لا تهيج الريح الرسل): أي ما تحرك عليهم شيئاً ومنه قوله: هاجت السماء وهاج المطر.

قوله (على شفا جرف هار): أي هائر يقال: تهورت البئر إذا انتهكت ومثله أتهار.

قوله (كليب أهبل أو أهيم): أما باليم فلا معنى له هنا والمعروف باللام، وقيل: معنى الذي باليم الذي لا يتماكس تشبه بالإبل المهي، ومنه كليباً مهيباً وهو الرسل السائل.

قوله (ومهيماً عليه): أي شاهداً ويقال: قائماً ويقال: أميناً.

قوله (هزب أهيم): أي الإبل التي يعيها الداء الذي يقال: لها الميام يكسيها المطش فلا تروي حتى تموت.

قوله (ميهات ميهات): أي بعيد بعيد قاله في الأصل، وقال غيره: أصلها هاما وهو ما يقال: عند الحث على السير السريع.

حرف الواو

ترد للمعطف وغيره واختلف هل ترد للترتيب قال ابن مالك كونها للمعجمة راجحة وللترتيب كثير وبمعكس قليل.

[فصل وأ]:

قوله (وإد البنات): أي تكلهن وأصله دفنهن أسباه، ومنه للوعدة.

قوله (موللاً): قال في الأصل وال يملحاً ينجو وهو صحيح قال في الجهمرة، ومنه قولهم لا زالت إن زالت أي لا غوت إن غوت، وقال صاحب العين للمول للمجاء، وقال في الأصل أيضاً موللاً حرزاً.

[فصل وب]:

قوله (إن الوباء قد وقع): مهزوز مقصور وجاء محذوفاً والقصر أشهر هو المرض الكثير العام السريع، ومنه أرض وبئة: أي كثيرة المرض.

قوله (لوير تللى): هو يسكون للموحدة دوية على قدر السنور يبيض، وقد تكون غيره من دواب الجبال وضبطه بعضهم بفتح للموحدة على أنه شبيهة بشعر الإبل تحقيراً لقدره والأول هو المعروف.

قوله (وتناول ويرة): بفتح للموحدة أي شعرة من شعر البعير، ومنه في أهل الوير.

قوله (أوباشاً): أي جوعاً من قبائل متفرقة.

قوله (ويهي الطبيب): بالصاد المهلهة أي يريقه، ومنه ويص خائفه.

قوله (الموبقات): أي المهلكات.

قوله (وابل): قال عكرمة: مطر شديد والجمع ويل.

قوله (لفذاقت وبال أمرها): أي مكرومه وفسره في الأصل بالجزء.

قوله (ويلاً): أي شديداً.

[فصل وت]:

قوله (لن يرك): أي لن يتصك.

قوله (وتر أهله وماله): أي نقص أو سلب.

قوله (انه وثر): بكسر أوله ويميز فيه الفتح.

قوله (الوئين): قال هو نياط القلب.

[فصل وث]:

قوله (وثنت رجلي): بضم أوله مثل كسرت هو وصم يصيب المظلم لا يبلغ

قوله (وأشدنا وثية من يثب قبر عثمان): الوثوب النهضة بسرعة، ومنه وثب إليه، ومنه يثب في الدرع ووثب قائماً.

قوله (نهى عن المائل وعن ميرة الأرجوان): بكسر أوله هي كالمرقة تتخذ كصفة السرج قاله الحري قال وإنما نهى عنها إذا كانت حراء، وفي الأصل عن علس أنها كأمثال القطائف يضمونها على الرجال رقاً بالراكب وهي من الوثارة وهو اللين، وقيل: هي غشاء السروج من الحرير.

قوله (الوحي): تأثيث الأوثى مأخوذ من الوثاق بالفتح وهو حبل أو قيد يشد به الأسير والدنية والميثاق العهد وكذلك الموت، ومنه توافقنا على الإسلام أي تحالفنا عليه.

قوله (الأوثان): جمع وثن وهو ما كان صورة من حجارة أو غيرها، وقال الأزهرى: ما كان له جثة وثن وما كان صورة بغير جثة فهو صنم ومنهم من لم يفرق.

[فصل وج]:

قوله (وجاء): هو رضى الأثنين رضى شديداً لتلعب شهوة الجماع ويستزل منزلة الحياء والمعنى أن الصوم يقطع النكاح كما يقطعهم الوجاء وروي وجأ بوزن عصا واستبعد.

قوله (وجيت الشمس): أي سقطت.

قوله (فوجأت في عثها): أي طمعت.

قوله (أوجب): أي وجب له جزاءه قال أبو عبيد: يقال: للحنة وللسنة والوجوب لغة الزوم وشرعاً ما يعاقب تاركه.

قوله (فلا تلحد علي): أي لا تنضب، ومنه وجد علي، ومنه الموجدة.

قوله (وجدت عليه وجداً): أي حزنه.

قوله (وكانهم وجدوا في أنفسهم): أي غضبوا، ووقع عند أبي ذر كأنهم وجد في أنفسهم: أي غضاب.

قوله (من وجد أمه به): يصح حمله على الحزن وعلى الحب والأول أظهر والثاني ملزوم.

قوله (فمن وجد منكم مجالاً شيئاً فليبه): أي اختبط به وأحبه.

قوله (لي الواجد): أي مطل الخي.

قوله (يوجى): أي يسرع.

قوله (وجيع): أي مريض مثلاً، وفي رواية بالقاف بدل الجيم وهو بمعناه والعرب تسمى كل مرض وجعاً.

قوله (وجتاه): الوجهة مثلث الواو والجيم ساكنة ويميز كسر الجيم وفتحها مع فتح الواو، وقد تبدل همزة مضمومة هي جانب الوجه وهو عظيمه العالي.

قوله (وجه ههنا): أي ترجمه، وقوله وجهت وجهي أي قصدت.

قوله (وجاه العدو): بضم الواو وكسرها هو استقبال الشيء بالوجه وتبدل الواو تاء فيقال تجاهه.

قوله (وهو موجه قبل المشرق): بكسر الجيم ويميز فتحها.

قوله (ما لم يوجف عليه): أي ما لم يؤخذ بغلبة الجيش وأصل الإيفاف الإسراع في السير.

قوله (كان لعلي وجه حياة فاطمة): أي جاء زائد لأجلها، ومنه أرى لك وجهها عند هذا.

[فصل وح]:

قوله (كانه وحره): بالفتح قيل: هي الوزعة، وقيل: نوع منها.

قوله (فاذا هي وحوشا): جمع وحش وهو المكان الخالي المنقر، ومنه حديث فاطمة كانت في مكان وحش وهو يسكون الحاء وتكسر والأول أفصح.

قوله (فاوحى إليهم): أي أشار وأصل الوحي الإعلام في خفاء وسرعة.

[فصل وخ]:

قوله (ويؤخذ الرجل عن امرأته): بتشديد الحاء أي يسحر وحق هذا زمن يذكر في الميزة فإنه من الأخذ.

قوله (اسعجوا المدينة، وقوله والمدينة وحشة): الأرض الوحشة التي لا يوافق موازها من نزها ومرعى ونعيم لا تنجح عليه للمشية.

قوله (يعرجى): أي يتحرى ويقصد.

[فصل ود]:

قوله (الأوداج): جمع ودج وهو ما أحاط بالعتى من العروق، وقيل: الودجان مرقان خليطان في جانبي ثغرة النحر.

قوله (الودود): فعول بمعنى فاعل من الود وهي المحبة أو بمعنى مفعول والود مثلث الواو والقسم أشهر.

قوله (وداً ولا سواعاً): هو اسم علم على صنم.

قوله (على ود): بالفتح أي وتد.

قوله (الودق): أي للطر.

قوله (شحم ولا دك): هو دسم اللحم ودعته.

قوله (مودي اليد): أي ناقصها.

قوله (وادي القرى): هو مكان معروف بين وبين المدينة ثلاثة أميال من جهة الشام.

[فصل وذ]:

قوله (إن لا أفوه): أي لا أثره.

قوله (يعوذف): أي يسرع متبجراً.

[فصل وز]:

قوله (من وراء وراء): هي كلمة يقرها من يريد التواضع وضبط بالقسم ويمحوز الفتح.

قوله (وكان وراءهم): أي أمامهم ومثله من وراءه جهنم، وقوله يقاتل من وراء الإمام قيل: معناه بين يديه.

قوله (يوم وردها): بكسر الواو أي شربها.

قوله (ورداً): أي عطاشاً والورود الأخذ في الشرب.

قوله (ورطات الأمور): جمع ورطة بسكون الراء أي شدائد ما وما لا يتخلص منه.

قوله (هل فيها من أورك وإن فيها لورقاً): الورقة من الألوان في الإبل التي تضرب إلى لون الرماد.

قوله (وادوا الصبي): أي ادقنوه.

قوله (ورى بغيرها): أي سترها وأوهم بذكره أن مراده غيرها.

قوله (وإردى): أي تنطى.

قوله (ولا توروا ناراً): أي توقنوا.

قوله (حتى يريه): هو من الوري يفتح الواو وسكون الراء داء يصيب الرقة.

[فصل وز]:

قوله (لا وزن): أي لا حصن كذا في الأصل، وقال غيره: الوزر بالفتح المكان الذي يلتجأ إليه.

قوله (ولا تز وازرة وزر أخرى): أي لا يؤخذ أحد بجنب أحد والوزر النقل والجمع أوزار، وقوله: «حتى تنزع الحرب أوزلها» [عند: ٤] قال: أي أتاها،

وقال غيره: الأوزار السلاح والوزر ما يحمل الإنسان وسمي السلاح بذلك.

قوله (أوزاع): أي جماعات متفرقون وأصله من التوزيع وهو الانقسام، ومنه قاموا إلى غنية فتوزعوا.

قوله (يوزعون): أي يبخرون.

قوله (أوزعني): أي اجعلني في الأصل، وقال غيره: المضي.

قوله (وازت برؤوسنا، وقوله وإزى): هو من الموازة وهي المقابلة.

[فصل وس]:

قوله (الوسادة): هي ما تجعل تحب الرأس عند النوم، وقد تكررت، ومنه واضطجعت في عرض الوسادة.

قوله (إذا وسد الأسر): يضم أوله والتشديد ويخفف أي اسند وجعل في غير أهله وأصله أن الملك كان يجعل له وسادة عليها ليحلو يجلسه.

قوله (وسطاً): الوسط العدل.

قوله (وما وسق): أي وما جمع.

قوله (حشة أوصق): جمع وسق يفتح أوله وسكون ثانيه وحكى كسر أوله وهو ستون صاعاً.

قوله (الوسيلة): هي منزلة في الجنة.

قوله (السق): أي استوى.

قوله (المومنين): أي الناظرين بعين البصيرة.

قوله (الوسم في الصورة): أي العلامة، ومنه ليسم ليل الصدقة والميسم الآفة.

قوله (يخضب بالوصة): هو نبت يخضب بورقة الشعر أسود.

قوله (أوسم): أي أجل من الوسامة وهي الجمال.

قوله (الموسوس والموسواس ووسوست به صلورها): الوسوسة حديث النفس ويطلق للموسوس على من اختلط كلامه ودعش.

[فصل وش]:

قوله (أوشاب): أي اختلط.

قوله (الواشح): هو سير ينظم فيه خرز توشح به المرأة.

قوله (يوشك وأوشك): أي يسرع وأسرع.

قوله (الواشمة والمسوشمة والموشومة): هو من الوشم وهو شق الجلد بآبرة وحشوه كحلأ أو غيره فيخضر مكانه.

قوله (موشياً): أي مصبوحاً بالوشى وهو من أخضر رفيع الصنعة.

قوله (يسعوشيه): أي يستخرجه.

[فصل وهى]:

قوله (لا وهب): أي لا مرض.

قوله (عذاب وأصب): أي دائم.

قوله (الوصيد): هو القناء وجمعه وصائد ووعد ويقال: الأصيد الباب.

قوله (مؤصدة): أي مطيقة.

قوله (بالوصيف): أي الخادم الصغير ذكرأ كان أو أنثى، وقيل: المراد به هنا القبر.

قوله (تقطعت أوصاله): أي أعضاؤه ومفاصله.

قوله (نهى عن الوصال): أي صرم الليل والنهار دون فطر في الليل.

قوله (الوصيلة): هي الشاة إذا ولدت ستة أبطن عناقين عناقين ثم ولدت في السابعة بنتاً وجدياً قالوا وصلت أخاها فأطلوا لينها للرجال دون النساء فإذا ولدت في السابع ذكرأ فللنساء دون الرجال فإن ولدت ميتاً أكلوه كلهم.

قوله (وقت): أي حدد.

مصدر الولاء وهي الربوبية وبالكسر الإمارة وتكرر.

قوله (الولاء): والمراد به ميراث المقت من أسفل.

قوله (يسمها من يليه): أي يقرب منه.

[فصل وم]:

قوله (المومسات): جمع مومسة وهي العاهرة المجاهرة بذلك.

[فصل ون]:

قوله (لا تها في ذكرى): أي لا تضعفا من الزناء وهو الضعف.

[فصل وه]:

قوله (وهل ابن عمر): يقال: يفتح الهاء وكسرها في الفزع ويفتحها خاصة في الغلط وحكى الكسر أيضاً، وقال صاحب الأفعال وهل في الشيء بالفتح وهلاً بالسكون ذهب وهمه إليه وهلاً وبالكسر وهلاً بالفتح أي نسي.

قوله (وهنتهم حمى يثرب): أي أضعفتهم، وقال في الأصل في قوله تعالى ولا تهتروا أي ولا تضعفوا وهو من الوهن.

قوله (لهي يومئذ واهية): قال في الأصل وهيها تشققها، وقال غيره: أي ضعيفة جداً.

[فصل وي]:

قوله (ويحك): ويح هي كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها قال الحسن ويح كلمة رحة.

قوله (ويكان الله): قال سيويه كلمة ويك تنبيه معناه أما تنبيه، وقال غيره: معني ويكان كذا لم تر.

قوله (ويل): هي كلمة تقال لمن وقع في هلكة يستحقها، وقال سيويه ويح كلمة زجر لمن أشرف على هلكة ويول لمن وقع فيها، وقيل: ويل كلمة روع، وقيل: هو الحزن، وقيل: أشق العذاب، وقيل: واد في جهنم ومنه قوله: يا ويلها ويولك وتكررت في الحديث.

قوله (ويل أمه): هي كلمة تعجب لا يراد بها الذم.

حرف الألف

[فصل ي أ]:

قوله (لا تياسوا اليأس): ضد الرجاء.

قوله (فلما استياسوا منه): أي اختلوا من يست كذا في الأصل.

قوله (يؤوس كفور): فعول من اليأس، ومنه «أفلم يأس الذين آمنوا» [الرعد: ٣١].

[فصل ي ب]:

قوله (يأساً): أي يابساً.

[فصل ي ت]:

قوله (وذكرت أنها مؤتممة): أي ذات أيتام.

[فصل ي ث]:

قوله (يثر): هو اسم المدينة قبل الإسلام فسمها النبي ﷺ طيبة ونهاهم عن تسميتها يثرب، ووقع في القرآن حكاية قول المناقذين.

[فصل ي ج]:

قوله (يحموم): هو دخان أسود قاله مجاهد.

[فصل ي د]:

قوله (أخذت عندهم يداً يحمون بها قرايب): اليد تطلق على النعمة والإحسان وغو ذلك.

قوله (أطولهن يداً): أي أسحقهن، ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث مضافاً إلى الله تعالى واتفق أهل السنة والجماعة على أنه ليس المراد باليد الجارحة التي هي من صفات المحدثات وأثبتوا ما جاء من ذلك وآمنوا به فمنهم من وقف ولم يتأول ومنهم من حل كل لفظ منها على المعنى الذي ظهر له وهكذا عملوا في جميع ما جاء من أمثال ذلك.

قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد): أي عن قهر، وقيل: عن ذل واعتراف، وقيل: بغير واسطة.

قوله (في ذات يده): أي فيما ملكه.

[فصل ي ر]:

قوله (يوم اليرموك): يفتح أوله موضع من بلاد الشام كانت فيه الوقعة.

[فصل ي س]:

قوله (فخو اليسار): أي المال واليسار أيضاً ضد اليمن.

قوله (يسر على المعسر): أي اعامله بالمياسرة.

قوله (يسر لي جلساً): أي هيئ لي واليد اليسرى يقال لها: اليسرى وهي ضد اليمنى.

[فصل ي ع]:

قوله (ها يعار): بالضم هو صوت المزج من الغنم، ومنه شاة تجر أي تصوت.

[فصل ي غ]:

قوله (ولا يغوث): هو اسم صنم كان في قوم نوح ثم صار إلى قوم من العرب وكلنا قوله ويعوق.

[فصل ي ق]:

قوله (شجرة من يقطين): وقع في الأصل هو كل ما كان من الشجر لا أصل له كالبداء ونحوه، وقال غيره: يقطين القرع.

قوله (يقطان ويقظ واستيقظ ويقظي): كله من اليقظة وهي الانتباه.

[فصل ي ل]:

قوله (يلملم): هو واد معروف بقرب مكة من طريق اليمن.

[فصل ي م]:

قوله (الميم): هو البحر.

قوله (اليماعة): بلد معروف بين مكة واليمن.

قوله (يمجه اليمين): أي البداة باليمين ويحتمل التأويل أيضاً.

قوله (اليمن): قال سميت اليمن لأنها من عين الكعبة والشام لأنها من شمالها وتقدم ذكر اليد اليمنى قريباً.

قوله (تأوتونا عن اليمين): أي من الحق.

[فصل ي ن]:

قوله (أبعت له ثمرته): أي أدركت وطابت والينع يفتح الياء إدراك الثمار آخر الفصل والحمد لله كثيراً لا تحصى ثناء عليه على كل حال وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفصل السادس:

في بيان المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب مما وقع في صحيح البخاري على ترتيب الحروف ممن له ذكر فيه أو رواية وضبط الأسماء المقررة فيه وهو قسمان: الأول في المشبه في الكتاب خاصة والثاني في المشبه بغيره مما وقع خارجاً عن الكتاب الأول

[حرف الألف]: [الأحذف]: بلقاء المهملة والنون معروف وبلقاء المعجمة والياء المثناة من تحت مركز بن حفص بن الأخيف له ذكر في الحديث الطويل في قصة صلح الحديبية (أخزم) بلقاء المعجمة والزاي زيد بن أخزم من شيوخ البخاري روي عنه

مكسورة والشامي ثور بن زيد أول اسم أبيه الزاي المتفرقة.

[حرف الجيم]: (حجرة): بالجيم وبالراء المهملة كنية نصر بن عمران الضبيعي وهو أبو حجرة روى عن ابن عباس وأبي بكر بن عمار بن روية وغيرهما وليس في البخاري ما يشبه به من الكنى غير أبي حجرة الأنصاري الراوي عن زيد بن أرقم وغير أبي حرة السكري المروزي، وأما الأسماء دون الكنى فجساعة، وأما ما وقع في المغازي من طريق شعبة عن أبي حجرة عن عاتل بن عمرو فالجهمور على أنه بالجيم والراء، ووقع لأبي ذر الحروي عن الكشمي في البخلاء المهملة والزاي والله أعلم. (جوي): كثير وبهاء ثم راه مهنئين وآخره زاي إثنان حريز بن عثمان الرحي وأبو حريز واسمه عبد الله بن حسين قاضي سجستان وليس في الكتاب بضم الحاء المهملة شيء ولا يفتحها وآخره راء ش. (جعيد): بضم الجيم بن عبد الرحمن تميمي وبهاء مهملة وفاء أم حنيد لها ذكر في حديث ابن عباس. (الجويدي): بالفتح هو يحيى بن أيوب بن ولد جبر بن عبد الله له ذكر في رواية معلقة لكنه لم ينسب فيها وبضم الجيم وفتح الراء سعيد بن إياس وعباس بن فروخ بصران وبالحاء بوزن الأول يحيى بن بشر بن شيوخ البخاري.

[حرف الحاء المهملة]: (حائلة): جماعة وبجيم وباء مثناة من تحت جد عبد الرحمن وجميع ابني يزيد بن جارية وجد عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية وأبو نصر بن أسيد بن جارية وجارية بن قدامة التميمي له ذكر بلا رواية. (الحوي): كثير وبهاء معجمة وباء مثناة آخر الحروف أبو الحير مرثد بن عبد الله الزيني. (حيان): بالكسر وباء موحدة مقلة حيان بن موسى وجد أحد بن سنان ابن حيان بن القطان وهما من شيوخ البخاري، وأما حيان بن عطية وحيان بن العرقه فلهما ذكر بلا رواية ويفتح الحاء واسع ابن حيان وابن أخيه محمد بن يحيى ابن حيان وحيان بن هلال ومن عدا هؤلاء بالياء المثناة من تحت وكل ما فيه أبو حيان كنية فهو بالياء المثناة من تحت. (حصين): بفتح الحاء وكسر الصاد المهملة كنية عثمان بن حاصم الأسدي ومن عداه بالضم وفتح الصاد وهم أبو الحسن القاسبي قال في الحصين بن محمد الأنصاري أنه بالصاد المعجمة والمخفوف أنه كلفادة ولم يخرج البخاري لحصين بن المنذر الذي يكتنأ أبا ساسان وهو بالصاد المعجمة، وأما حضير آخره راء مهملة فهو والد أسيد وقد لا يشبه. (حازم): بالحاء المهملة كثير وبالمعجمة والد أبي معاوية محمد بن حازم وكنية والد هشام بن أبي خازم، وأما محمد بن بشر البغددي فمختلف في كنية هل هو أبو حازم بالحاء المعجمة أو المهملة ولم يقع عنده مكتناً. (حجيج): بالضم وفتح الجيم آخره راء هشام بن حجير عن طائوس، وأما حجين بن المثنى فهو مثله إلا أن آخره نون. (حرام): بالراء المهملة في نسب الأنصار، ومنه قول أم سلمة وعنده نسوة من بني حرام في الرواة بالزاي حكيم بن حزام وموسى بن حزام شيخ البخاري، وأما بالحاء المعجمة والدال فهو والد خنساء بنت خدام لها ذكر، وقد لا يشبه. (حكيم): بالفتح كثير وبالضم مصفر زريق بن حكيم له ذكر، وقيل: هو بالفتح أيضاً. (حجاب): بضم الحاء وتخفيف الموحدة وهو ابن المنذر له ذكر وكنية عبد الله بن أبي بن سلول له ذكر أيضاً وكنية سعيد بن يسار له رواية ومن عدا هؤلاء غباب بفتح أي بن سلول له ذكر أيضاً وكنية سعيد بن يسار له رواية ومن عدا هؤلاء غباب بفتح الحاء وتخفيف الميم وآخره راء اسم واحد ذكر في حديث أن رجلاً صحابياً كان يلقب بذلك. (حية): بالياء الموحدة هو أبو حية الأنصاري ذكر في حديث الإسراء وبالياء آخر الحروف والد جبير بن حية الثقفي ما في صحيح البخاري بهذه الصورة غير هذين. (حويث): تصغير حوث آخره ثاء مثناة كثير ويكسر الحاء المعجمة وتخفيف الراء وآخره تاء مثناة من فوق والد الزبير بن الحزيت، وقد لا يشبهه للازمة الألف والدال له. (حيثي): بالضم وفتح الموحدة وآخره شين معجمة جماعة وبالحاء المعجمة وفتح النون وآخره سين مهملة خنيس بن حذافة صحابي له ذكر واختلف في حيثي بن الأشعث المقتول يوم الفتح في جميع الروايات كالأول وقاله ابن إسحاق في المغازي كاللثاني. (حيبيب): كثير وبضم الحاء المعجمة وفتح الباء الموحدة ثلاثة خبيب بن عبد الرحمن شيخ مالك وكنية عبد الله بن الزبير وخبيب بن عدي صحابي له ذكر. (حوب): كثير وبزاي ونون جد سعيد بن المسيب بن حزن فقط. (حزم): بالزاي جماعة وبالجيم والراء قبيلة معروفة وفي حديث زهم دخل رجل من جرم على أبي موسى. (الحوامي): بتخفيف الراء في نسب الأنصار ومن عداه بالزاي. (الحواني): نسبة إلى حران كثير وبالضم والدال بدل الراء عتبة بن صهبان الحذاني ويحيى بن موسى ختنه فقط. (الحوشي): بالشين المعجمة وأضح وبضم الجيم النضر بن محمد الجهمي ويونس بن القاسم التميمي وبالحاء

في كتاب المناقب وبالحاء المهملة من أجداد عباد بن منصور لكنه لم يقع سياق نسب عباد في الصحيح وإنما ذكر مثل هذا ليستغنى في الجملة. (أسلم): بفتح اللام كثير وبضمها في نسب قضاة وهو أسلم بن الحارث بن الحاف بن قضاة لكن لم يقع له ذكر في نسب أحد من الرواة عن ينسب إليه. (أسيد): بفتح أوله وكسر السين أبو بصير عتبة بن أسيد بن جارية الثقفي له ذكر في قصة صلح الحديبية وعمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي بن شيوخ الزهري، وقيل: فيه عمر بضم العين وبضم الهززة وفتح السين جماعة (ألفح): بالفاء جماعة وبالقاف حاصم بن ثابت بن أبي الألفح له صعبة (أهبة): كثير وبغير ألف يعلى بن عبيد بن مية لكن لم يقع ذكر اسم جدته في الصحيح (أهنة): بياء تحتانية ساكنة بعدها نون هي بنت أنس بن مالك حدث عنها أبوها في الصحيح. (أنسي): كثير ومنهم محمد بن أنس له ذكر في آخر كتاب الجنائز ومن قاله بياء مثناة من فوق بعدلها شين معجمة فقد صحف. (الأسدي): بفتح السين كثير ويسكونها جماعة من الأزدي وقد تبدل الزاي سيناً منهم عبد الله بن نجدة وابن التلية وعن اجتماع له النسبان جيماً الفتح والسكون مسند بن مسرهد شيخ البخاري فإنه من الأزدي فيجوز أن يقال: فيه الأسدي بالإسكان ثم هو من بطن منهم ينسبون إلى أسد بن شريك بالفتح فيجوز أن يقال: فيه الأسدي بالفتح لكنه مع ذلك لم يقع منسباً في الصحيح (الأزدي): كثير ويروا بدل الزاي عمرو بن يميون الأزدي من كبار التابعين وهزيل بن شرسيل وأبو قيس عبد الرحمن بن ثروان وإدريس بن يزيد الأزدي الكوفي وابنه عبد الله بن إدريس الفقيه وأحمد بن عثمان بن حكيم الأزدي من شيوخ البخاري وهذا قد لا يلتبس.

[حرف الباء الموحدة]: (بشاش): بالباء الموحدة وتشديد الشين المعجمة والد يندار محمد بن بشار البصري شيخ البخاري والجماعة فرد في الصحيح وفيه من فيه بهذه الصورة بالياء التحتانية وتخفيف السين وتقليل السين والياء التحتانية أبو المنهال سيار بن سلامة تميمي. (بشش): بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة كثير وبضم الموحدة وإعمال السين عبد الله بن بسر المازني له في البخاري حديث موصل في صفة شيب النبي ﷺ وحديث معلق في صلاة الجمعة قال فيه ويذكر عن عبد الله بن بسر ويسر بن سعيد الحضرمي المدني تميمي ويسر بن عبد الله الحضرمي الشامي ويفتح النون أوله يحيى بن أبي بكر بن نسر لكنه لم يقع ذكر جدته في الصحيح (بريلة): يأتي في يزيد (بشش): كثير وبضم الموحدة وفتح الشين المعجمة بشير بن بشار الأنصاري المدني وبشير بن كعب العدوي البصري تابعيان ليس في الصحيح بهذه الصورة مصغراً غيرهما وبوزنه لكن أوله ياء تحتانية ثم سين مهملة يسير بن عمرو تميمي كبير وأكثر ما يرد بهمة في أوله. (بصير): بالفتح وكسر الصاد أبو بصير الثقفي ذكر في صلح الحديبية وبضم النون وفتح الصاد نصير بن أبي الأشعث له في البخاري موضع واحد في البياض. (برقة): كان اسم زينب بنت أم سلمة فغيره النبي ﷺ وكذا جارية زوج النبي ﷺ وزاي القاسم بن أبي بزة بن صفار التابعين. (بلاان): ظاهر ويفتح الباء التحتانية وتشديد النون وآخره كاف الحسن بن مسلم بن بناق من صفار التابعين وهذا قد لا يلتبس. (البراء): بالتخفيف بن عازب وتشديد الراء أبي العالية تميمي واسمه زياد بن فيروز على المشهور وأبو معشر واسمه يوسف بن زياد. (البوازي): بزايين جماعة وبراء في آخره الحسن بن الصباح من شيوخ البخاري وكذا يحيى بن محمد بن السكن وبشر بن ثابت هؤلاء الثلاثة في صحيح البخاري بالراء ومن عداها بالزاي والله أعلم. (البصري): بالياء كثير ويالنون مالك بن أوس بن الحذافان وعبد الواحد بن عبد الله ما في الكتاب بالنون غيرهما.

[حرف التاء المثناة من فوق]: (ميلة): بالتاء المثناة كنية يحيى بن واضح وبنون جد محمد بن مسكين شيخ البخاري وما في الكتاب بهذه الصورة غير هذين. (بهان): بالياء التحتانية وتشديدها والد أبي الهيثم الصحابي وبنون وباء موحدة ساكنة أبو صالح مولى التوأمة اسمه نهان. (الحوزي): بالفتح وتخفيف الواو ثم زاي هو أبو يعلى محمد بن الصلت وكل ما في الكتاب غيره فهو بالتاء المثناة والواو ساكنة وبالراء المهملة. (الطلمي): بإسكان التين المعجمة وكسر اللام ثم باء موحدة المسيب بن رافع وحله ومن عداه بالتاء المثناة والعين تحت المهملة وفتح اللام.

[حرف التاء المخففة]: (لور): ظاهر وبضم الموحدة ثور بن أصرم شيخ البخاري وهو بين الباء والفاء إلا أنه لم يقع في الصحيح مسمى بل كناه قال في الجهاد حدثناه أبو بكر بن أصرم فسماه أبو ذر في روايته فقال بور المروزي انتهى، وأما ثور فيه رجلا ن ربما اشتبا مدني وشامي فالمدني ثور بن يزيد أول اسم أبيه ياء مثناة من ثم زاي

مؤجلة.

السین بوزن الأول لم يقع في الكتاب.

[حرف الحاء المعجمة]: (الحوازم): بالزايين كثير ويراء ثم زاي عبيد الله بن الأحنس فقط وليس فيه بالجيم بعدها زاي وبعد الألف راء شيء من الأعلام نسم في حديث علي ولا يعطى الجزاء منها شيئاً. (الحياط): اسم لا نسب خليفة بن خياط، وفي الكتاب اثنا عشر يسان هذه النسبة أبو خلدة خالد بن دينار وحديث بن أبي مطر لكن لم يقع في الكتاب منسوبين وما دعا ذلك فهو الخطأ بالحاء المهملة والتثنية.

[حرف الدال]: (داود): كثير ويضم أوله وتقديم الواو للمهموزة أبو التوكل الناجي اسمه علي بن داود.

[حرف الزاء]: (الزريع): كثير ويالضم وفتح الباء وتقبل الياء الأخيرة امرأتان بنت معوذ بن عفره صحابية لها رواية وينت النضر عمة أنس بن مالك لها ذكر، ووقع في الجهاد أم الزريع بنت البراء والصواب أنها الزريع بنت النضر وستتبعه عليه بعد إن شاء الله تعالى. (زريق): ابن حكيم ويتقدم الزاي في نسب الأنصار بني زريق. (زياب): بالفتح والموحدة هي بنت صبيح بضم الصاد المهملة مصغراً تابعة لها حديث في الحقيقة ويكرس الراء بعدها ياء تختانية، وقد تهمز زياب بن يعمر جد زبيب بنت جحش وأقاربها ويضم الزاي أو فتحها بعدها نون خاطب بها النبي ﷺ زبيب بنت أم سلمة. (زيابح): بفتح الراء والياء الموحدة عطاء بن أبي رباح وزيد بن رباح فقط ومن عداها بكسر الراء والياء للتثنية من تحت. (أبو الرجال): بكسر السواء بعدها جيم خفيفة محمد بن حيد الرحمن بن حارثة بن النعمان للمني روى عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن وفتح الراء وتشديد الحاء المهملة أبو الرجال عقبه بن عبيد حلق له البخاري في الجمعة. (زقاد): بتشديد الدال الأولى هلال بن رداد في أوائل الكتاب ويواو بدل الدال الأولى جماعة ويتقدم الواو على الراء وواد كاتب للمغيرة بن شعبة وهذا الفصل قد لا يلتبس. (زقابة): بفتح الصاد وموحدة هو ابن مصقلة قال البخاري: في بده الحلقى، وروى موسى عن رقية ويضم الراء وياء تختانية مشددة بدل الموحدة رقية بنت النبي ﷺ زوج عثمان لما ذكر وأبو رقية جيم الداري قال البخاري: في الفرائض ويذكر عن جيم الداري فذكر حديثاً لكنه لم يقع مكنياً في الصحيح، وإنما يذكر مثل هذا ليستفاد في الجملة كما قلنا غيره مرة.

[حرف الزاي]: (الزوي): واضح وما يشبه منه الزيرين بن عدي له حديث واحد من أنس في الجامع والزيرين بن عربي بالراء بعدها موحدة بلفظ النسب له حديث واحد فيه من ابن عمر وفتح أوله عبد الرحمن بن الزيرين مذكور في حديث عائشة أن رفاعة القرظي طلق امرأته البتة وينون ساكنة ثم موحدة مفتوحة سعيد بن داود بن أبي زهير له ذكر في التوحيد تعليقاً لكنه لم ينسب.

[حرف السين المهملة]: (سريع): في البخاري بهذه الصورة بالمهملة والجيم اسمان وكية فالإسمان سريع بن يونس وسريع بن النعمان والكنية أحد بن أبي سريع الرازي والثلاثة من شيوخه إلا أنه في الصحيح روى عن الأول بواسطة وحديث عن الثاني تارة بواسطة وتارة بغير واسطة والثالثين المعجمة والحاء المهملة جماعة. (سلام): بالتشديد كثير ويتخفيف السلام عبد الله بن سلام الصحابي المشهور فقط واختلف في محمد بن سلام شيخ البخاري والراجح أنه بالتخفيف أيضاً. (سلم): بالضم وفتح اللام جماعة والفتح وكسر اللام سلم ابن حيان الحلبي فقط، وفي الجامع راو ربما أشبه بهذا وهو سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر لكن فيه زيادة النون. (سلمة): بفتح اللام جماعة وما يشبهه سلمة بن عطفة له رواية في الجامع وليس لمسلمة بن عطفة عنه رواية ويكرسها في نسب الأنصار ويقال: لم بنو سلمة وهو سلمة بن سعد بن علي بن أسد بن سارفة بن يزيد بن جشم بن الحزرج منهم جابر بن عبد الله وأبو قتادة الأنصاري وغيرهما وسلمة الجرمي وابنه عمرو بن سلمة. (سعيد): كثير ويضم السين وفتح العين في نسب عمرو بن العاص وغيره سعيد بن سعد بن سهم ولم يأت مذكوراً في صحيح البخاري ويوزن لكن آخره واد سعي بن مالك بن الحس. (سواد): بالفتح في نسب الأنصار وبالضم في نسب بني منهم كعب بن عجرة. (السامي): نسبة إلى سامه في لؤي منهم عبد الأعلى بن عبد الأعلى وعباد بن منصور وأبو التوكل الناجي ومحمد بن عرعة بن البرند السامي ومن عدا هؤلاء بالثين للمعجمة. (السلمي): بالضم كثير وبالفتح في الأنصار فقط. (السماني): بالكسر بعدها ياء أخيرة، وقبل الألف وبعدها نونان الفضل بن موسى فقط وبقي ما في الكتاب بفتح المعجمة بعدها ياء أخيرة ثم

[حرف الشين المعجمة]: (شعيب): واضح وشاء مثله في آخره عبيد الرحمن بن حاد بن شعيب الشيبني.

[حرف الصاد المهملة]: (صحيح): بالضم أبو الضحى مسلم بن صبيح وبالفتح الريع بن صبيح ذكر في كثرة اليمين في التباينات. (صعين): بالضم وفتح المهملة عبيد الله بن ثعلبة بن صعيير والفتح وكسر الثين المعجمة واضح لكن لم يأت علماً نعم فيه حاتم بن أبي صفيرة لكن بزيادة هاء.

[حرف الظاء المعجمة]: (الظفري): بفتحين في الأنصار وبالكسر وسكون الهاء بدل الفاء المعاني بن عمران الظفري.

[حرف العين المهملة]: (عاهد): بالموحدة كثير وياء أخيرة والذال معجمة حافظ بن عمرو المزني صحابي وأبواب بن عاهد الطائي وأبو إدريس الخولاني اسمه عاهد الله. (عهاص): واضح وبالياء للتثنية من تحت وإصجاب الشين أبو بكر بن عياش المقرئ الكوفي وعلي بن عياش الحمصي من شيوخ البخاري وليس بينه وبين أبي بكر نسبة وما يشتد اشتباهه في هذه المادة عباس بن الوليد وعياش بن الوليد أحدهما بالموحدة والمهملة والآخر بالتثنية المعجمة وكلاهما من شيوخ البخاري فالأول هو الترسي له في الكتاب حديثان أحدهما في علامات النبوة والثاني في المغازي في باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قال في كل منهما حديثاً عباس بن الوليد وعلق له ثالثاً في كتاب الفتن قال قال عباس الترسي حديثاً يزيد بن زريع فذكر حديثاً وبقي ما في الكتاب من حديث الآخر وهو عياش بن الوليد الرقام يذكر أارة وتارة لا يذكره واختلف في موضع في الحج، قال فيه حديثاً عباس بن الوليد حديثاً محمد بن فضيل فذكر حديث أبي هريرة في فضل الخلفين فذكر الروايات بالثين المعجمة، وفي رواية ابن السكن بالمهملة وكان القاسبي يشك فيه عن أبي زيد فيقول عباس أو عياش ويعجز به عن الأصلي، فيقول عياش بالمعجمة وهو الصواب واختلف في موضع آخر في البعث قال فيه حديثاً عباس بن الوليد حديثاً الوليد بن مسلم في أكثر الروايات بالمعجمة وهو غير مفيد في كتاب الأصلي وتقل أبو علي الجبائي بن بعضهم أنه عباس بن الوليد بن يزيد البيروني وروى ذلك، وقال إنه ليس بشيء وهو كما قال. (عهادة): كثير وبالفتح محمد بن عباد الواسطي عن يزيد بن هارون. (عهاد): كثير وبالضم وتخفيف الموحدة قيس بن عباد تابعي. (عهيدة): واضح وفتح الباء بحالة بن عبيدة التميمي عن عمر. (عهيدة): بالفتح ابن عمرو السلماني تابعي وابن عمرو الجلاء الكوفي عن عبد الملك بن عمير وعامر بن عبيدة قاضي البصرة له ذكر في كتاب الأحكام ثلاثة فقط وبالضم جماعة كنى وأسماء. (عهيلى): بإسكان الموحدة بعدها ثاء مثله ثم واء هو ابن القاسم يكنى أبا زيد وينون ثم موحدة محمد ابن سواء بن عتير السدوسي ويضم أوله والفين معجمة بعدها نون وفتح الشاء المثناة قاله أبو بكر الصديق لابنه عبد الرحمن في قصته. (عهيلى): بالموحدة أبو حبيب بن جبر هو جد القبيلة المشهورة من قيس ويالتون جد القبيلة الأخرى من اليمن، وأما أبو عبيس بزيادة ياء في آخره فمشهور لا يلتبس. (عهيبة): ظاهر ويواو مشتاقين تختانيتين بعدهما نون سفیان ذكر في عينة تذكر ذكره مسمى وغير مسمى وعينه بن حصن الغزاري ليس له رواية، وإنما ذكر في أثناء الحديث وهو صحابي. (عهيبة): كثير ويضع الثين المعجمة وكسر النون وتشديد الياء الأخيرة بدل الملك بن حيد بن أبي غنية وابنه يحيى، ووقع في كتاب العيدين وأمر انس مولاهم ابن أبي عتبة بالزواجة وهذا كاسل الباب بالعين المهملة المقصورة وله في الكتاب رواية من أبي سعيد الخدري في الأدب وفي الحج واسمه عبد الله بن أبي عتبة لكن وقع في الموضع الذي ذكرناه في العيدين عند أبي ذر الحروي عن مشايخه ابن أبي غنية بفتح الثين المعجمة كعبد الملك بن حيد وهو تصحيف فطعن له، وأما حبيب بن حيد الرحمن بن حبيب بن يساف ابن عتبة الأنصاري فيكرس العين المهملة وفتح النون بعدها ياء موحدة ولم ينسب حبيب إلى جده في الكتاب. (عهاب): بالتثنية والموحدة هو ابن بشير الجزري وغياث بكسر المعجمة بعدها مثانة من تحت ويعد الألف ثاء مثلة عثمان بن غياث الراسي وحض بن غياث وابنه عمر وغيرهم. (عهاظ): بمثابة ابن علي الصامري والمعجمة والنون طلق بن غنام بن طلق بن معاوية شيخ البخاري. (عزيف): بالفتح والزاي وبعده ياء زاي أيضاً في حديث ابن أبي مليكة عن عقبه بن الحارث أنه تزوج بشا لأبي عهاب بن عزيز، ورواه أبو ذر الحروي عن المستطلي والسرغسي بضم العين وفتادة

بن دعامه بن حزين التميمي المشهور وعيشة بن عبد الرحمن كان اسم أبيه حزيناً فغيره النبي ﷺ وليس في الصحيح من صرح به إلا الأول ويضم الفين للمعجمة وفتح الراء وبعد الياء راء أيضاً على التصغير محمد بن غير الزهري شيخ البخاري. (عقيل): بفتح العين لين أبي طالب أخر على وأبو عقيل الأنصاري صحابيان هما ذكر وأبو عقيل زهرة بن معبد تابعي وأبو عقيل بشير بن عتبة الدوري وفي البخاري بالضم عقيل بن خالد صاحب الزهري وقد تكرر ذكره. (عزفة): بفتح النون والزاي ينسب إليه التزيون ويكسر الفين للمعجمة وفتح الياء للثناة من تحت بعدها واء في نسب بني ليث منهم بنو البكير لباس وإخوته وهو البكير بن عبد باليل بن ناشب بن غيرة بن سعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة. (العاهدي): بالموحدة والمهملة عبد الله بن السائب العاهدي بن ولد عاهد بن عبد الله بن عمرو بن غزوم وبالياء للثناة من تحت والذال معجمة على بن مسهر العاهدي. (العاهدي): كثير وبالياء بعدها ياء مثناة من تحت محمد بن جعفر القتيبي شيخ البخاري وهذا قد لا يلتبس. (العصي): بالموحدة من بني عيص بن بغيض بن ريث بن غطفان منهم حليفه بن اليمان صحابي مشهور، وصلة بن زفر تميمي ويصوي بن حواشي تميمي أيضاً وعبد الله بن موسى شيخ البخاري وبالياء للثناة من تحت والشين للمعجمة عبد الرحمن بن المبارك العيشي وأمية بن بسطام العيشي وهما من شيوخ البخاري وزيد بن زريع مشهور وهو عيشي ولكنه لم يرد منسواً وهؤلاء من بني عيش بن مالك بن تيم الله بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ويتون بعدها مهمله من ينسب إلى عتس بن مالك بن أدد في مزجج منهم عمار بن ياسر الصحابي المشهور ومنهم الأسود الكلابي وآخرون. (العلووي): كثير وبالياء للمعجمة الساكنة والراء عبد الله بن ثعلبة بن صمير العلوي رأى النبي ﷺ وهو صغير روى عنه الزهري، وقد نسب أحد بن صالح في حديث رواه عنه قتال المدوني كأول وصفه وإنما هو من بني عطرة بن زيد السلات بن ربيعة بن قضاة. (العمرى): كثير وفتح العين وسكون اليم جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث نسب إلى جده عمرو بن حريث، وفي الأنصار من ينسب إلى بني عمرو بن عوف منهم مروان بن الربيع أحد الثلاثة المخلفين مذكور في حديث كعب بن مالك لكنه لم يذكره بنسبه وعبد الرحمن وجمع ابن يزيد بن جارية هما في الكتابين حديث إلا أنهما لم ينسبا أيضاً. (العمي): بفتح العين واضح ويضم القاف بمقرب القمي ذكر في الشواهد، وقد لا يلتبس. (العنزي): بفتح النون كثير ويسكنونها علم بن ربيعة العنزي حليف بني علي صحابي وابنه عبد الله بن عامر من بني عتر بن وائل أخي بكر بن وائل قال أبو عبيدة معمر بن المثنى وعبد بني عتر بن وائل قليل في الأرض. (العنزي): واضح ويقاف ببلد الموحد والزاي معجمة عمرو بن محمد العنزي، وقد لا يلتبس. (العرقي): يسكون الواو بعدها فاء من ينسب إلى عبد الرحمن بن عوف الزهري وفتح الواو بعدها قال محمد بن سنان الموقفي شيخ البخاري وهو من العوقة بطن من عبد القيس وهو عوق بن الدليل بن عمرو بن ودعة بن بكر بن أفضى بن عبد القيس.

[حرف النون]: (نصر): جماعة ونضر كذلك فالذي بالهمزة عار من الألف واللام والذي بالمعجمة ملازم له كالنضر بن شميل. (النسائي): أبو نخشة زهير بن حرب بن نساء بلد معروف ويكسر النون والشين معجمة بعدها مدة محمد بن حرب النشائي كان يبيع النشاء كلاهما من شيوخه.

[حرف الهاء]: (هليل): بالذال للمعجمة واضح وبالياء هزيل بن شريحيل الأودي تميمي.

[حرف الياء]: (يزيد): كثير وبالياء للثناة من فوق أوله تزيد بن جشم في نسب بعض الأنصار منهم معاذ والبراء بن معمر وضم الموحد وفتح الراء يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري واختلفوا في كنية عمرو بن سبلة فجمهور الرواة قالوه كالأخوة وحكى أبو ذر عن شيخه أبي محمد السرخسي أنه قال: بالموحدة والراء، وقال عبد القني بن سعيد: لم اسمع من أحد إلا بالياء والزاي وذكره مسلم في الكنى بالموحدة والراء والله أعلم.

القسم الثاني

(أبي): كل ما فيه بهله الصورة من الأسماء فهو بضم الهززة وفتح الموحد وتشديد الياء وليس فيه أبي بالذال وكسر الموحد أما قوله في كتاب الطهارة قال: وقال أبي ثم نوضاً فاقبال ذلك هشام بن حروة وأراد أن أبيه قال ذلك، وقوله في كتاب الحج من حديث عائشة ثم بحث بها مع أبي فهو بفتح الهززة وكسر الياء للموحد وتخفيف الياء بالإضافة تني أبهاً أبا بكر الصديق، ووقع في الأيمان والتنور من حديث أسامة بن زيد أن أبة لرسول الله ﷺ أرسلت إليه ومع رسول الله ﷺ أسامة وسعد وأبي أو أبي أن ابني قد احتضر الحديث فهذا شك من الراوي أن أسامة هل قال وأبي يعني أباه زيد بن حارثة أو قال وأبي بالضم ويعني أبي بن كعب وهذا في رواية أبي ذر وحده، وفي رواية الباقيين وأبي من غير شك وهو الصواب فقد وقع عند المصنف في كتاب القدر وأبي بن كعب، وأما قوله في حديث عائشة في وفاة أحد فقال: حذيفة أبي أبي فأما يعني أباه البنان لأنه قتل يربط والله أعلم. (أحمد): كل ما فيه فهو بالخاء والذال وليس فيه أحمد بالجيم ولا آخر بالراء الأعرور جماعة وليس فيه بالعين للمعجمة والزاي شبي. (أثالة): بضم الهززة وبين الثامين المثلثين ألف هو مسطع بن أثانة بن عباد بن عبد المطلب المذكور في حديث الإفك. (أطوخ): بشين معجمة ساكنة بعدها واو مفتوحة هو سعيد بن عمرو بن أشوع المحدثي. (أشعل): بالشين للمعجمة وفتح الهاء بعدها لام هو ابن حاتم

بن دعامه بن حزين التميمي المشهور وعيشة بن عبد الرحمن كان اسم أبيه حزيناً فغيره النبي ﷺ وليس في الصحيح من صرح به إلا الأول ويضم الفين للمعجمة وفتح الراء وبعد الياء راء أيضاً على التصغير محمد بن غير الزهري شيخ البخاري. (عقيل): بفتح العين لين أبي طالب أخر على وأبو عقيل الأنصاري صحابيان هما ذكر وأبو عقيل زهرة بن معبد تابعي وأبو عقيل بشير بن عتبة الدوري وفي البخاري بالضم عقيل بن خالد صاحب الزهري وقد تكرر ذكره. (عزفة): بفتح النون والزاي ينسب إليه التزيون ويكسر الفين للمعجمة وفتح الياء للثناة من تحت بعدها واء في نسب بني ليث منهم بنو البكير لباس وإخوته وهو البكير بن عبد باليل بن ناشب بن غيرة بن سعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة. (العاهدي): بالموحدة والمهملة عبد الله بن السائب العاهدي بن ولد عاهد بن عبد الله بن عمرو بن غزوم وبالياء للثناة من تحت والذال معجمة على بن مسهر العاهدي. (العاهدي): كثير وبالياء بعدها ياء مثناة من تحت محمد بن جعفر القتيبي شيخ البخاري وهذا قد لا يلتبس. (العصي): بالموحدة من بني عيص بن بغيض بن ريث بن غطفان منهم حليفه بن اليمان صحابي مشهور، وصلة بن زفر تميمي ويصوي بن حواشي تميمي أيضاً وعبد الله بن موسى شيخ البخاري وبالياء للثناة من تحت والشين للمعجمة عبد الرحمن بن المبارك العيشي وأمية بن بسطام العيشي وهما من شيوخ البخاري وزيد بن زريع مشهور وهو عيشي ولكنه لم يرد منسواً وهؤلاء من بني عيش بن مالك بن تيم الله بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ويتون بعدها مهمله من ينسب إلى عتس بن مالك بن أدد في مزجج منهم عمار بن ياسر الصحابي المشهور ومنهم الأسود الكلابي وآخرون. (العلووي): كثير وبالياء للمعجمة الساكنة والراء عبد الله بن ثعلبة بن صمير العلوي رأى النبي ﷺ وهو صغير روى عنه الزهري، وقد نسب أحد بن صالح في حديث رواه عنه قتال المدوني كأول وصفه وإنما هو من بني عطرة بن زيد السلات بن ربيعة بن قضاة. (العمرى): كثير وفتح العين وسكون اليم جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث نسب إلى جده عمرو بن حريث، وفي الأنصار من ينسب إلى بني عمرو بن عوف منهم مروان بن الربيع أحد الثلاثة المخلفين مذكور في حديث كعب بن مالك لكنه لم يذكره بنسبه وعبد الرحمن وجمع ابن يزيد بن جارية هما في الكتابين حديث إلا أنهما لم ينسبا أيضاً. (العمي): بفتح العين واضح ويضم القاف بمقرب القمي ذكر في الشواهد، وقد لا يلتبس. (العنزي): بفتح النون كثير ويسكنونها علم بن ربيعة العنزي حليف بني علي صحابي وابنه عبد الله بن عامر من بني عتر بن وائل أخي بكر بن وائل قال أبو عبيدة معمر بن المثنى وعبد بني عتر بن وائل قليل في الأرض. (العنزي): واضح ويقاف ببلد الموحد والزاي معجمة عمرو بن محمد العنزي، وقد لا يلتبس. (العرقي): يسكون الواو بعدها فاء من ينسب إلى عبد الرحمن بن عوف الزهري وفتح الواو بعدها قال محمد بن سنان الموقفي شيخ البخاري وهو من العوقة بطن من عبد القيس وهو عوق بن الدليل بن عمرو بن ودعة بن بكر بن أفضى بن عبد القيس.

[حرف الفاء]: (الفروي): إسحاق بن محمد بن أبي فروة وتقديم الواو ويدل الراء زاي خطاب بن عثمان الفروي.

[حرف القاف]: (القاري): من ينسب إلى القراءة جماعة وتشديد الياء نسبة إلى القارة عبد الرحمن بن عبد القاري روى عن عمر بن الخطاب وحفيد أخيه مقرب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري نزهل الإسكنديرة من طبقة الليث. (القاضي): كثير وبالصاد المشددة من غير ياء عطاء بن يسار قاص أهل المدينة وغيره ولا يلتبس.

[حرف الكاف]: (كثي): كثير وبالموحد جنادة بن أبي أمية واسم أبي أمية كثير لكن لم يسم في الصحيح وكثير بن غنم بن ذوخان بن أسد في نسب زينب أم المؤمنين وغيرها كذلك ويتون وزاي عمرو بن علي بن عمر بن كئير المعروف بالفلاس.

[حرف الميم]: (مبارك): واضح وبالنون والزاي واللام أبو المنازل خالد الحذاء. (محرز): يسكنان الهاء المهمله وكسر الراء بعدها زاي صفوان بن محرز تميمي وعبد الله بن محرز له ذكر في كتاب الأحكام والجيم المفتوحة وكسر الزاي بعدها زاي

البصري. (الأغبر): بالغين المعجمة والراء وليس فيه المهملة والزاي شيء. (إشكاب): بكسر أوله وشينه معجمة. (الأبلي): بفتح الهزرة بعدها ياء تختاية ساكنة ثم لام جامعة في الكتاب ينسبون إلى أيلة وليس فيه بضم الهزرة والموحدة وتشديد اللام شيء. (الاهلاني): بفتح الهزرة وسكون اللام وبعد الألف نون محمد بن زياد تابعي.

(يحية): بالضم وفتح الحاء المهملة. (يهدل): بفتحين أوله موحدة. (بعجة): أوله موحدة ثم حين مهملة ثم جيم تابعي حديث في الأصاحي. (بحجرة): بفتح الباء والجيم والد مقسم أخرج حديث مقسم في الضير إلا أنه لم يذكر أباه. (بجالة): بفتح الموحدة والجيم الخفيفة. (بقية): فعيلة من البقاء ذكر في الصلاة استشهداً. (البكالي): بكسر الموحدة وتخفيف الكاف نون ذكر في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في قصة الحضرة. (البثاني): بضم الموحدة وتخفيف النون وبعد الألف نون أخرى كل ما في الكتاب بهذه الصورة فهو بهذا الضبط وليس فيه بالنون والموحدة وبعد الألف مثناة شيء. (البرصاني): بالضم وسكون الراء والسين المهملة وبعد الألف نون محمد بن بكر وغيره. (البيكدي): بكسر الموحدة وسكون الباء الأخيرة وفتح الكاف وسكون النون بعدها دال مهملة. (البعلائي): بالفتح وسكون العين المهملة. (البرلسي): بضم الموحدة والراء وتشديد اللام المضمومة والسين مهملة. (البرودي): بضم الموحدة وسكون الراء وليس في الكتاب بفتح الياء الأخيرة وسكون الزاي شيء.

(فوقث): بضم أوله وفتح الواو بعدها ياء أخيرة ثم مثناة الحولاء بنتت ثوبت بن حبيب بن أسد بن عبد العزى لما ذكر في حديث عائشة. (التصي): بالثناة والنون لسلمة بن كهيل التنعي.

(فابت): كل ما في الكتاب بالثناة وبعد الألف موحدة ثم مثناة وليس فيه نابت أوله نون نعم اسم أبي حفصة نابت وحدث عبارة عن أبي حفصة في الكتاب وكذا ابنه حرمي بن عبارة عن أبي حفصة لكنه لم يقع مذكوراً في الكتاب باسمه. (فروان): بفتح المثلثة وسكون الراء أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان الأودي وليس في الكتاب بالموحدة والزاي شيء.

(ججيم): بفتح الجيم وسكون الموحدة أبو عيس بن جبر صحابي وليس في الكتاب بفتح الحاء المعجمة بعدها ياء مثناة من تحت شيد نعم أبو الحيز مرتد الفزي لكنه بملازمة الألف واللام. (ججيل): بفتح الجيم واضح، ومث بسرة بن صفوان بن جميل اللخمي في تفسير الحجرات وليس في الكتاب خيل بالحاء المعجمة ولا بالهملة نعم في خبر لسمير فأخذ حيلاً والحميل الكثير ولا في الكتاب بضم الحاء المهملة شيء. (ججشم): بالضم وسكون العين وضم الشين المعجمة. (أبو الجوزاء): بالجيم والزاي وليس في الكتاب بالحاء والراء شيء. (ججسور): بفتح الجيم، وقيل: الحاء المهملة بعدها ياء أخيرة ثم سين مهملة مضمومة وبعد الواو راء اسم الغلام الذي قتله الحضر اختلف رواية الجامع في ضبط أوله. (الجعلال): بالجيم جماعة ولم يقع عنده بالحاء المهملة. (الجلملي): بضم الجيم وتشديد الدال عبد الملك بن إبراهيم وليس عنده غيره.

(أجلدلي): بفتح الحاء والدال المهملتين ثم التاء المثناة. (أجلدعي): بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال ويجوز ضمها وليس فيه أجدعي بالحاء المعجمة وسكون الموحدة والدال المعجمة. (حجوة): بفتح المهملة وسكون الياء الأخيرة وفتح الواو.

(خوگات): بالمعجمة وآخره مثناة وليس في الكتاب بالجيم وآخره موحدة شيء. (خحيان): بكسر الحاء المعجمة وتخفيف الياء الأخيرة عبيد الله بن عدي بن الحيار وليس في الكتاب بن أسماء الأدميين بفتح الجيم وتشديد الموحدة شيء. (أخفودي): بالضم أبو سعيد وليس في الكتاب الجلدري بالجيم المفتوحة نعم ستان بن أبي ستان الدؤلي ينسب هذه النسبة إلا أنه لم يذكرها في الكتاب. (خوخاش): بالحاء المعجمة المكسورة وفتح الراء الخفيفة وآخره شين معجمة معدوم في الكتاب، وفيه رعيي بن حراش بالحاء المهملة. (خخلام): والد خنساء بكسر الحاء المعجمة وتخفيف الذال. (أخشفي): بضم الحاء وفتح الشين المعجمتين أبو ثعلبة وليس فيه بفتح الحاء والسين المهملتين شيء. (خطوي): بضم الحاء المعجمة وفتح الميم الخفيفة بعدها ياء أخيرة ثم راء معدوم في الكتاب، وفيه محمد بن حير بكسر الحاء المهملة وإسكان الياء وفتح الياء الأخيرة. (خخصيب): بفتح الحاء المعجمة وكسر الصاد معدوم، وفيه ريلة بن الحبيب بضم المهملة وفتح الصاد صحابي. (أخطلي): بضم الحاء المعجمة وفتح التاء المثناة الفوقانية المثناة عباد بن موسى وليس فيه

الحيلي بضم الحاء المهملة والياء الموحدة. (خلاص): ابن عمرو بالكسر وتخفيف اللام تابعي. (خوخة): بالفتح وفتح الراء والشين المعجمة. (أخفص): والد سعيد بالكسر وسكون الميم. (خخووة): بالفتح وفتح الراء المشددة وضم الموحدة وآخره ذال معجمة. (خخلي): على وزن علي، والد خالد شيخ البخاري. (أخريبي): بالضم وفتح الراء بعدها ياء أخيرة ثم موحدة. (أخاركي): بفتح الراء. (أخلفاني): بالضم وسكون اللام بعدها قاف.

(دككين): بالضم وفتح الكاف وآخره نون أبو نعيم الفضل بن دكين وليس فيه بالراء المهملة شيء. (دحوة): بالكسر وسكون الحاء المهملة بعدها ياء أخيرة صحابي. (دخشم): بالضم وسكون الحاء المعجمة وضم الشين المعجمة وآخره ميم، وقيل: بن آخره نون، وقيل: بالتصغير صحابي. (الدلثة): بفتح الدال وكسر المثناة وفتح النون. (الدلثة): بوزنه وغينه معجمة، وقيل: بضم الدال والفتح وتشديد النون. (الدؤلي): أبو الأسود الدؤلي ويقال له الدبلي منسوب إلى الدؤل ويقال: الدليل بن بكر بن عبد مناف بن كنانة قال أبو علي القليل في كتاب البارح قال الأصمعي: وسيبويه والأخفش وابن السكيت وأبو حاتم والعدوي وغيرهم هو بضم الدال وفتح الهزرة منسوب إلى الدئل بضم الدال وكسر الهزرة وإنما فتح في النسب كما فتحت نون عمر في النمرى ولأم سلمة في السلمي قال الأصمعي: وكان عيسى بن عمر يقولها في النسب بكسر الهزرة أيضاً تيقية على الأصل وحكاها أيضاً عن يونس وغيره قال وتيقية على الأصل شاذ في القياس قال أبو علي وكان الكسائي وأبو عبيدة ومحمد بن حبيب وغيرهم يقولون أبو الأسود منسوب إلى الدليل بكسر الدال وسكون الياء قلت ومن ردهط أبي الأسود أيضاً جماعة نول بن معاوية بن عروة بن صخر بن يجر بن نفاثة بن عدي بن الدبيل صحابي حديث في المتألف من الجامع الصحيح ومن هذا القليل أيضاً من خرج حديث في الجامع الصحيح ومنهم من لم يذكر بنسبه ستان بن أبي ستان شيخ الزهري وتور بن زيد الدبلي شيخ مالك ومحمد بن عمرو بن حلحلة ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك.

(دقو): ابن عبد الله الذهبي بفتح الدال المعجمة وابنه عمر بن ذر. (دكوان): بفتح الدال المعجمة وسكون الكاف جماعة وما يشبهه فيه الحسين بن دكوان والحسن بن دكوان بصريان في عصر واحد وحدث الثاني منهما عن أبي رجاء العطاردي عن عمران بن حصين في الشفاعة ليس له في الكتاب غيره كما سيأتي في ترجمته.

(دروخ): بفتح الراء وحكى القاسبي أن بعضهم قرأ روح بن القاسم بالضم وهو خطأ الرعي بفتح الباء الموحدة أبو الجوزاء تابعي منسوب إلى الروعة، وهو ابن الغضريف من بني زهران. (الرواجمي): بالجيم المكسورة والنون جاد بن يعقوب.

(ذز): بكسر الزاي بن حيش خضرم. (ذزوي): والد سلم بفتح الزاي وكسر الراء بعدها ياء أخيرة ثم راء أيضاً سلم بن زهير قال الأصمعي: قرأ لنا أبو زيد المروزي زهير بضم الزاي والمواب بالفتح. (الزوهاني): بكسر الزاي وتشديد الميم ليس له ذكر في الجامع، وفيه أبو هاشم الزوهاني بضم الراء. (ذزوي): عبد الله بن العلاء بن زير بفتح الزاي وسكون الموحدة بعدها راء. (زويد): بالياء الموحدة وليس في الجامع زييد يساهن مثنيتين من تحت. (الزويدي): بضم الزاي نسبة إلى القبيلة وليس في الجامع من ينسب إلى البلد وهي بالفتح.

(حجوة): بضم الميم (صوة): بإسكان الباء الموحدة. (أبو صروعة): بكسر المهملة وسكون الراء وفتح الواو (صواه): بالكسر والياء المثناة من تحت. (صلاه): بتخفيف اللام وليس في الكتاب بتشديدها شيء. (الصفي): بفتح الصاد عبد الله بن أبي السفر وليس فيه بإسكانها شيء. (صمدان): بالكسر وراء أخيرة ساكنة. (صمحي): بالضم وفتح الميم بعدها ياء أخيرة مثناة. (السلماطي): بسكون اللام. (السمرازي): بفتح السين وسكون الراء ثم ألف وبعدها راء. (السمدي): بفتح السين وسكون الراء والسين المهملتين وضم بعض الغفارة لإبراهيم بن نصر السمدي شيخ البخاري بالضم والفتح المعجمة وهو تصحيف.

(أشثاني): بفتح الشين المعجمة والنون وهمزة مكسورة سفيان بن أبي زهير صحابي من أزد شثوة وليس فيه بالسين المهملة والموحدة بوزنه شيء. (شهابية): بفتح الشين المعجمة وتخفيف الياء الموحدة وبعد الألف موحدة أخرى مفتوحة. (شهيل): بضم الشين المعجمة مصغراً هو الحارث بن شهيل قطط. (شهيل): والد النضر بالتصغير.

			المقدمة - الفصل السابع: في تبيين الأسماء المهمة التي يذكر اشواكها	١٤٠	
--	--	--	---	-----	--

(الشعبي): بالفتح وليس فيه بالكر (الشعبي): منسوب إلى شعيت بالثاء المثناة. (الشعوي): منسوب إلى بيع الشعير وليس فيه بالهملة والثناة من فوق شيء. (صباح): حيث أتى بتشديد الباء الموحدة وليس فيه بتخفيفها ولا بالياء المثناة تحت شيء. (أم صبية): بضم الصاد كنية خولة بنت قيس. (صدي): بالضم وفتح الدال اسم أبي أمامة الباهلي. (صرد): والد سليمان بن صرد بضم المهملة وفتح الراء بعدها دال مهملة. (الصنعاني): بالنون والعين المهملة وليس فيه بحذف النون وبالتين المهملة شيء. (ضمام): بكسر الضاد المعجمة وتخفيف الميم. (طرخان): بكسر أوله والد سليمان التيمي.

(عبدان): بالياء الموحدة وليس فيه بالياء الأخيرة شيء. (علي): بن أبي طالب عليه السلام وكل ما في الكتاب بهذه الصورة يوزنه وليس فيه بضم العين وفتح اللام شيء. (عميس): والد أسماء بنت عميس بالضم وفتح الميم ويوزنه صيس بالياء الموحدة بدل الميم والد بشر شيخ البخاري. (عملة): يسكون الباء الموحدة. (علية): بضم العين وفتح اللام بعدها ياء أخيرة مشددة. (أبو عيسى): ابن جبر يسكون الباء الموحدة. (عكاشة): بضم أوله وتشديد الكاف، وقد تحذف والشين المعجمة. (عاهي): ياء موحدة وسين مهملة وليس فيه بالياء الأخيرة والشين المعجمة شيء. (العرقة): بفتح العين وكسر الراء وفتح القاف. (العززي): بفتح النون بعدها زاي، وأما يسكون النون ففي إجماع عبد الله بن عامر بن ربيعة وأبوه وليس فيه بالعين المعجمة المضمومة والموحدة المفتوحة شيء. (العلقي): بفتح العين واللام بعدها قاف. (العقبي): بضم العين وفتح المثناة. (العزازي): بفتح العين المهملة بعدها ياء مثناة من تحت ثم زاي وبعد الألف واء مهملة.

(هريم): بالضم وفتح الراء بعدها ياء أخيرة. (المعداني): يسكون الميم والدال مهملة وليس فيه بفتح الميم وإصعاج الدال شيء.

(والله): بالفتح وليس فيه بقاء شيء. (ووفة): ابن نوفل بفتح الاء. (وساج): تشديد السين المهملة آخره جيم. (الواضي): بالشين المعجمة والحاء المهملة. (وبرة): بفتحات. (الوحاخي): بضم الواو وبعدها حاد مهملة وظاؤه معجمة.

(ياضي): والد عمار وليس فيه بالنون والشين المعجمة شيء، وقد قيل: إن اسم والد أبي ثعلبة الحنثي ناشر لكن لم يذكر في الجامع (يسرة): بفتح الياء الأخيرة والسين المهملة أو ابن صفوان شيخ البخاري وليس في إجماع بالياء الموحدة المضمومة والمكسورة مع الشين المعجمة ولا المهملة شيء. (يظهور): بالفاء والراء أبو يظهور الأكبر تابعي والأصغر من شيوخ ابن عينة.

الفصل السابع:

في تبيين الأسماء المهمة التي يذكر اشواكها

قال الشيخ قطب الدين الحلبي وقع من بعض الناس اعتراض على البخاري بسبب إرواده أحاديث عن شيوخ لا يزيد على تسميتهما لا يحصل في ذلك من اللبس ولا سيما إن شاركهم ضعيف في تلك الترجمة، وقد تكلم في بيان بعض ذلك الحاكم والكلاباذي وابن السكن والجاني وغيرهم قلت، وقد نقل البيهقي أحد الحفاظ من المغاربة في الأحكام الكبرى التي جمعها عن الفربري ما نصه كل ما في البخاري محمد عن عبد الله فهو ابن المبارك وكل ما فيه عبد الله غير منسوب أو غير مسمى الأب فهو ابن محمد الأسدي وما فيه عن إسحاق كذلك فهو ابن راهويه وما كان فيه محمد عن أهل العراق مثل أبي معاوية وعبد بن سليمان ومروان الغزالي فهو ابن سلام البيهقي وما فيه عن يحيى فهو ابن موسى البلخي قلت، وقد يرد على بعض ما قال ما يخالفه، وقد يسر الله تتبع ذلك في جميع الكتاب واستوعبته هنا ميتاً لجميعه ناسباً كل قول إلى قائله نفع الله بذلك.

(ذكر من اسمه أحمد [فصل]: فيمن ذكر مجرداً عن النسب وهو سبعة تراجم:

الأولى: أحمد قال حدثنا بهز بن أسد وذكره البخاري في البيوع عقيب حديث حفص بن عمر عن حماد عن قتادة حديث حكيم بن حزام البيهقي قال وزاد أحمد حدثنا بهز قال: قال حماد فذكرت ذلك لأبي التياح فذكره وأحمد هذا لم يذكره الحاكم ولا الكلاباذي ولا أبو علي الجاني ولا أقره الحفاظ أبو الحجاج المزي بترجمة كما صنع في غيره والتقدير إلى الذين أنه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل إلا أن هذا الحديث بهذا الإسناد ما هو في مسنده، وقد رواه أبو عوانة في صحيحه قال حدثنا أبو جعفر الدارمي قال حدثنا بهز بن أسد وأبو جعفر هذا اسمه أحمد بن سعيد بن صخر حافظ جليل قد روى عنه البخاري في الجامع في باب صلاة التطوع على الحمار قال حدثنا أحمد بن سعيد قال حدثنا حبان قال حدثنا حماد فذكر حديثاً، وروى عنه غير هذا فيظهر أنه هو وألله أعلم.

(القشبي): بكسر القاف وسكون الشين المعجمة بعدها ياء موحدة. (قزقل): بقافين في حديث أبي هريرة هذا قاتل ابن قزقل. (قزعة): بفتح القاف والزاي والعين. (القنطري): يسكون النون منسوب إلى القنطرة. (القنوي): بالفتح والنون المفتوحتين قرعة بن حبيب منسوب إلى القنا وهي الرماح، وأما بالعين المعجمة فليس فيه شيء وزيد بن أبي أنيسة وإن كان ينسب هذه النسبة لكنه لم يرد منسوباً. (القنطيمي): بضم القاف وفتح الطاء. (القرقوسي): بضم القاف وسكون الراء وضم الدال هو هشام بن حسان وليس في إجماع بكسر القاف وفتح الدال شيء. (القسامي): بالفتح وسكون السين المهملة وفتح الميم. (القنطاري): بفتحات خالد بن خالد ولم يذكره في الجامع بهذه النسبة لأنه نقل عنه أنه كان يفضض منها.

(كرز): بضم الكاف وفتح الراء وبعد الياء زاي عبد الله بن عامر بن كزير ذكر في الصلح وبت الحارث بن كزير في أواخر المغازي وليس فيه بفتح الكاف شيء. (أبو كدينة): بضم الكاف وفتح الدال بعدها ياء أخيرة ثم نون. (أبو كيشة): بالفتح وسكون الموحدة بعدها شين معجمة وليس فيه بالياء الأخيرة المشددة بعدها سين مهملة شيء، وقد روى البخاري في كتاب الأشربة المقرد حديثاً عن أبي كيشة أنه عليه الدارقطني في المؤلفات والمختلف له.

(ابن العلية): بضم اللام وفتح المثناة وكسر الموحدة وتشديد الياء، وقيل: بفتح اللام.

(مئير): والد عبد الله شيخ البخاري بضم الميم وكسر النون آخره واء وليس فيه بفتح النون آخره نون شيء. (مغلل): بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وليس فيه بضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام شيء. (موار): بفتح أوله وتشديد الراء هو أبو أحمد بن حمويه لكن لم يقع مسمى في الكتاب إلا في بعض الروايات أبي ذر. (مقرن): بالضم وفتح القاف وكسر الراء المشددة مل والد أبي عثمان عبد الرحمن بل مل بفتح الميم ويقال: بضمها وبه جزم الصوري وأبو ذر المروزي ويقال: بكسرهما. (مهور): ابن سويد يسكون العين المهملة وليس فيه بالعين المعجمة شيء. (محاضي): بالضم وفتح المهملة. (محزاة):

حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب ولم أره منسوبة في شيء من الروايات، وأما الموضوع الذي في الجهاد فمضى في العيين، وأما الموضوع الذي في بده الحلق في رواية الشري حدثنا أحمد بن صالح، وأما الموضوع الأول في المغازي في رواية الشري حدثنا أحمد بن صالح، وفي رواية كريمة المروزية حدثنا أحمد بن عيسى، وأما الموضوع الثاني في المغازي فلم أره منسوبة في شيء من الروايات ولم يفته عليه أبو علي الجبائي لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه أحمد بن صالح، وأما الموضوع الذي في الضمير في رواية أبي ذر حدثنا أحمد بن عيسى وأهمله الباقون ووضح من مجموع ذلك أنه لم يخرج عن ابن أخي أبي ذر حدثنا أحمد بن عيسى متفقون في الجملة على أحمد بن صالح وأحمد بن عيسى والله أعلم.

الثالثة: أحمد بن محمد بن أبي بكر القلمي يحدث أنس قال: جاء زيد بن حارثة يشكو ذكر الحديث وهو في باب وكان عرشه على الماء من كتاب التوحيد قال أبو علي الجبائي: لم ينسب أبو علي بن السكن ولا غيره من رواة الجامع هذا، وقال الكلبياني: يقال: إنه أحمد بن سيار أبو الحسن المروزي، وقال الحاكم أبو عبد الله هو عندي أحمد بن النضر يعني الأبي.

الرابعة: أحمد بن عبيد الله بن معاذ يحدث أنس في ذكر أبي جهل وهو في تفسير سورة الأنفال لم ينسب أيضاً في جميع الروايات وجزم الحاكم أبو أحمد وأبو عبد الله بأنه أحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري قال الحاكم بلغني أن محمد بن إسماعيل كان يذكر السكن بنيسابور عند ابن النضر، وقد روى الحديث المذكور في السورة المذكورة عن محمد بن النضر عن عبد الله.

الخامسة: قال البخاري: في كتاب اللباس في باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن ثمانية عن أنس أن أبا بكر لما استخلف كعب له الحديث ثم قال وزادني أحمد حدثنا الأنصاري حدثني أبي عن ثمانية عن أنس قال كان خاتم النبي ﷺ في يده، وفي يدي أبي بكر قلت ولم يذكر أبو علي الجبائي أحمد هذا من هو وجزم المزي في الأطراف أن ترجمة أنس عن أبي بكر بأنه أحمد بن حنبل وتبع في ذلك الحميدي لكن لم أر هذا الحديث من هذه الطريق في مسند أحمد فينظر فيه.

السادسة: قال البخاري: في الشهادات حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود وأهملني بعضه أحمد قال حدثنا فليح بن سليمان عن الزهري قال ذكر حديث الإنفاك قلت لم يبين أبو علي الجبائي من هو أحمد هذا، ووقع في كتاب خلف الواسطي في الأطراف وأهملني بعضه أحمد بن يونس وبهذا جزم الديلماني، وقال ابن عساکر والمزي أنه وهم قلت روايته في نسخة الحافظ أبي الحسين اليوناني، وقد أمده في جميع الروايات التي وقعت له إلا رواية واحدة فإنه كتب عليها علامة دقة ونسب فقال أحمد بن يونس، وقال الذهبي في طبقات العلالة في ترجمة أحمد بن النضر هو الذي أبهمه البخاري في حديث الإنفاك يعني هذا وجوز أبو عبد الله بن خلفون أن يكون هو أحمد بن حنبل، وأما أبو نعيم في المستخرج فإنه أخرجه من طريق عن أبي الربيع الزهراني عن فليح، وقال في آخره أخرجه البخاري عن أبي الربيع ولم يتعرض للذكر أحمد ولم أره في المصافحة للبرقاني مع أنه وقع له عالياً عن أبي الربيع وهو على شرطه لو كان عنده أن أحمد للمهل الذي ثبت في البخاري في بعضه عن سمع من أبي الربيع الزهراني كما قال الذهبي وغيره فتركه لإخراجه يدل على أنه اعتد على أنه أحمد بن يونس وعلى تقدير أن لا يكون هو أحمد بن يونس فالذين سمعوا من أبي الربيع عن يونس أحمد جماعة منهم أحمد بن علي بن الحسن بن علي بن عمرو بن أبي حاتم النخيل أبو بكر وأحمد بن النضر.

السابعة: أحمد حدثنا عتبة ذكره في باب شهود الملائكة بدماء من كتاب المغازي هكذا هو في رواية أبي ذر الحروي عن مشايخه غير منسوب ونسبه الأصيلي وغيره في روايته قال حدثنا أحمد بن صالح، وقد أخرج البخاري عن أحمد بن صالح عن عتبة عدة مواضع غير هذا ولم يفته عليه أبو علي الجبائي على هذا الموضوع أيضاً.

(قريبه): أحمد حدثنا أبي يأتي قريباً فيما بعد أنه أحمد بن حفص النيسابوري.

[الفصل]: فيمن ذكر منسوبة لكنه لم يتميز عن مشترك معه في ذلك وهو تراجيم.

الأولى: أحمد بن محمد بن إبراهيم عن أبيه في باب حج النساء قال ابن عدي هو أحمد بن محمد بن عون القوام، وقال غيره: هو أبو الوليد الأزرق جد صاحب التاريخ وهذا هو الصواب وإبراهيم شيخه هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عرف

الثانية: أحمد بن ابن وهب وقع في الصلاة في باب رفع الصوت في المساجد حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث كعب من مالك أنه تقاضى ابن أبي حنبل ديناً، وفي باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فعوله حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث ابن عباس تحت عند خالي ميمونة، وفي الجمعة في موضع سيأتي ذكره، وفي العيين في باب الدرق والهرب في العيين حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث عائشة دخل عن النبي ﷺ وعندي جارتان تغتبان، وفي الجنازات في موضعين الأول في باب تقض شعر رأس المرأة حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث أم عطية أنهم جعلوا رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون الثاني في باب كيفية الإغمار لليت وهو حديث أم عطية أيضاً لكن الأول من رواية حفصة بنت سيرين عنها والثاني من رواية أخيها محمد عنها في الحج في ثلاثة مواضع: الأول في باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [الحج: ٣١]، حديث ابن عمر رأيت النبي ﷺ يركب راحلته بذي الخليفة الثاني في باب مهمل أهل نجد حديث ابن عمر مهمل أهل المدينة ذو الخليفة الحديث الثالث في باب الطواف على غير وضوء حديث عائشة أن أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت، وفي الجهاد في باب الدرق حديث عائشة الذي تقدم في العيين ذكر طرفاً منه تعليقاً، وفي المغازي في باب غزوة خيبر حدثني أحمد حدثنا ابن وهب يحدث أنس قد علمنا خير فلما فتح الله الحصن ذكر له جمال صفية الحديث، وفي المغازي أيضاً في باب غزوة مؤتة حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث ابن عمر أنه وقف على جعفر فقال فعدت به خيبر بين طعنة وضربة الحديث، وفي بده الحلق في باب حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث زيد بن خالد أن أبا طلحة حدثني يحدث لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة، وفي تفسير سورة الأحقاف حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث عائشة ما رأيت رسول الله ﷺ ضاحكاً حتى أرى منه لمواته الحديث، وقد اختلف الحفاظ في تعيين أحمد هذا هل هو أحمد بن صالح الطبري أو أحمد بن عيسى التستري أو أحمد بن عبد الله بن وهب ابن أخي ابن وهب فقال أبو علي بن السكن أحمد رواية الصحيح عن الفريري هو في المواضع كلها أحمد بن صالح، وقال الحاكم أبو أحمد الكرابيسي هو ابن أخي ابن وهب، وقال الحاكم أبو عبد الله هو أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى لا يخلو أن يكون واحداً منهما ولم يحدث عن ابن أخي ابن وهب شيئاً ومن زعم أنه ابن أخي ابن وهب فقد وهم والدليل على ذلك أن مشايخ البخاري الذين لم يخرج عنهم في الصحيح قد روى عنهم في بقية كتب كالمصالح ولم نجد له رواية عن ابن أخي ابن وهب في شيء من تصانيفه فإما أن يكون لم يكتب عنه شيئاً وإما أن يكون كتب عنه وتركه، وقال أبو عبد الله بن منته كل ما في الجامع أحمد عن ابن وهب فهو ابن صالح وإذا حدث عن أحمد بن عيسى نسب ولم يخرج عن ابن أخي ابن وهب شيئاً، وقال الإسماعيلي في كثير من هذه المواضع بعد أن يخرجها من طريق أحمد بن أخي ابن وهب أحمد بن أخي ابن وهب ليس من شرطه قلت وفتحت رواية الحاكم في تعيين بعض هذه المواضع، فأما الموضوع الأول الذي في الصلاة فثبت الوليد بن الحكم عن أبي علي محمد بن عمر الشري عن الفريري عن البخاري قال حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا ابن وهب وأهمله الباقون، وأما الموضوع الثاني فلم أره منسوبة في شيء من الروايات لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه، وأما الموضوع الذي في الجمعة فهو في باب من أين تؤتى الجمعة قال حدثنا أحمد حدثنا ابن وهب يحدث عائشة كان الناس يتناوبون الجمعة من العوالي الحديث هكذا في أكثر الروايات، وفي رواية أبي زيد المروزي ورواية أبي ذر عن مشايخه، وفي أصل أبي سعيد بن السعدي الذي قرأ فيه على أبي الوقت وكذا في رواية الوليد بن بكر عن أبي علي الشري حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب ولم يفته عليه أبو علي الجبائي على هذا الموضوع، وأما الموضوع الذي في العيين فهو في رواية أبي ذر في هذا الحديث حدثنا أحمد بن عيسى وكذا هو في رواية الحافظ أبي القاسم بن عساکر عن مشايخه، ووقع في رواية أبي علي الشري حدثنا أحمد بن صالح، وقد علق البخاري في الجهاد في باب الدرق عقب حديث إسماعيل عن ابن وهب طرفاً من حديث أحمد هذا كما فعلنا واستخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من حديث الحسن بن سفيان عن أحمد بن عيسى والله أعلم، وأما الموضوعان اللذان في الجنازات فقال أبو علي الشري في الأول منهما حدثنا أحمد بن صالح، وقال في الثاني حدثنا أحمد يعني ابن صالح، وأما المواضع الثلاثة التي في الحج فهي رواية أبي ذر حدثنا أحمد بن عيسى وواقفه أبو علي الشري في الموضعين الأولين وخالفه في الثالث فقال فيه حدثنا أحمد بن صالح حدثنا أحمد بن عيسى ووجدت في الحج في موضع آخر وهو باب من أين يخرج من مكة

(رواه) قال في باب فضل صلاة الفجر، وفي باب اليعنان بالخيار، وفي باب إذا كان البائع بخيار هل يجوز البيع، وفي باب حديث أبي التضر، وفي باب أجر الصائرين في الطاعون من كتاب الطب، وفي باب الجسد من كتب اللباس، وفي باب المعاريض من متعة من الكذب، وفي باب كانت بين النبي ﷺ، وفي باب إذا أقر بالقتل مرة حلفنا إسحاق حدثنا حبان بن هلال قال أبو علي الحديث: لم أر إسحاق هذا منسوباً عن أحد من رواة

بن راهويه.

(ترجمة): قال في باب كيف صلاة الليل، وفي باب كم يقرأ القرآن من فضائل القرآن حدثنا إسحاق حدثنا حميد الله قال الفسائي: لم أجده منسوبة لأحد من رواة الكتاب وذكر الكلابي أن إسحاق الحنظلي يروي عن عبد الله بن موسى قلت، وقد أخرج أبو نعيم الحنظليين من مسند إسحاق بن راهويه الحنظلي.

(ترجمة): قال في الذبائح حدثنا إسحاق سمع عبدة قال الفسائي: نسب أبو علي بن السكن إسحاق بن راهويه قلت وكذا أخرجه أبو نعيم في مسند إسحاق بن راهويه.

(ترجمة): قال في الجهاد والاعتصام والتوحيد حدثنا إسحاق حدثنا عفان قال الفسائي: لم ينسب الكلابي ولا أحد من الرواة التي وقع لنا رواياتهم قلت وقع في رواية الأصيلي وابن صاكرو وأبي الوقت في كتاب الجهاد حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا عفان فيحمل للمروغان الأخوان على ذلك.

(ترجمة): قال في الاعتصام حدثنا إسحاق أخبرنا عيسى بن يونس وابن إدريس وابن أبي غنية لتأخيم عن أبي حيان قال الفسائي: نسب الكلابي إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال ولم أجده منسوبة في شيء من الروايات قلت، وقد جزم خلف في الأطراف أنه إسحاق بن راهويه وكذا أخرجه أبو نعيم في مسند إسحاق بن راهويه والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب كنية النبي ﷺ حدثني إسحاق أخبرنا الفضل بن موسى قال الفسائي ذكر الكلابي أن إسحاق بن راهويه يروي في الجامع عن الفضل بن موسى قلت، وقد وقع منسوبة في أصل أبي زر الهروي، وفي الأصل المرفوعة على أبي الوقت ولقظه حدثني إسحاق بن إبراهيم وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من مسند إسحاق بن راهويه.

(ترجمة): قال في باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا في أول كتاب الجهاد حدثنا إسحاق حدثنا محمد بن المبارك هو الصوري قال الفسائي: نسب الأصيلي فقال حدثنا إسحاق بن منصور قلت وأخرجه الإسمايلي من حديث إسحاق بن زيد الخطابي وكان يسكن حران حدثنا محمد بن المبارك قال كان الأصيلي ما نسب من قبل نفسه ولا فهو هذا الخطابي فيما أراه والله أعلم.

(ترجمة): قال في الصلاة في باب إذا قال الإمام مكانكم، وفي تفسير سورة النور حدثنا إسحاق حدثنا محمد بن يوسف قال الفسائي: لم ينسب أحد من الرواة ولعله إسحاق بن منصور قلت وبذلك جزم المزي في الأطراف.

(ترجمة): قال في باب فصل الحاتم من اللباس حدثنا إسحاق حدثنا معمر قال الفسائي: لم أجده منسوبة لأحد من الرواة قلت وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من مسند إسحاق بن راهويه.

(ترجمة): قال في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، وفي باب تشييك الأصابع من الصلاة، وفي فضائل الصلابة، وفي موضعين من تفسير سورة البقرة، وفي باب تشييك الثياب من اللباس، وفي باب يسروا ولا تصروا من الأدب، وفي باب وصاة وفود العرب أن يلقوا من وراهم من إجازة خير الواحد حدثنا إسحاق حدثنا النضر وهو ابن شميل أما الموضع الأول فوقع في رواية الأصيلي وأبي علي بن شبيهه حدثنا إسحاق بن منصور ويملك جزم أبو نعيم في المستخرج وفيما بعده وجزم في باقي المواضع بأنه إسحاق بن إبراهيم، ووقع في رواية أبي علي بن السكن في جميع المواضع حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وقال الكلابي في ترجمة النضر أنه يروي عنه في الجامع إسحاق بن إبراهيم وإسحاق بن منصور والله أعلم.

(ترجمة): قال في الصوم حدثنا إسحاق حدثنا هارون بن إسمايل قال الفسائي: لم ينسب أبو نصر ولا غيره من شيوخنا قلت أخرجه أبو نعيم من مسند إسحاق بن راهويه.

(ترجمة): قال في الأذان، وفي الاستسقاء، وفي باب التقاضي من البيوع وذكر للماككة حدثنا إسحاق حدثنا وهب بن جرير أما الموضع الذي في الأذان فلم يقع منسوبة في شيء من الروايات، وأما البقية فنسب أبو علي بن السكن إسحاق بن إبراهيم وبه جزم الكلابي في ترجمة وهب بن جرير وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من مسند إسحاق بن راهويه.

الكلابي قلت الحديث الذي في البيوع هو الحديث الذي في التفسير، وقد جزم خلف في الأطراف وتبعه المزي بأن إسحاق الذي في التفسير هو إسحاق بن منصور فيتعين أن يكون هو الذي في البيوع، وأما الذي في الصلاة فلم ينسبه وبينه حله عليه.

(ترجمة): قال في باب..... حدثنا إسحاق حدثنا عبد الله هو ابن الوليد المعني.....

(ترجمة): قال في باب كراهية الخلاف من كتاب الاعتصام حدثنا إسحاق حدثنا عبد الرحمن بن مهدي جزم أبو نصر الكلابي بأنه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ومال أبو علي الجبائي إلى أنه إسحاق بن منصور.

(ترجمة): قال في باب فضل الإصلاح بين الناس، وفي باب من يأخذ بالركاب ونحوه من كتاب الجهاد، وفي تفسير سورة الأنعام، وفي تفسير الأصراف، وفي باب الله أعلم بما كانوا عاملين من كتاب القدر، وفي باب ترك الحيل حدثنا إسحاق حدثنا عبد الرزاق وإسحاق هذا في هذه المواضع قال أبو علي الفسائي فيجمل أن يكون إسحاق بن نصر فإنه أخرج عنه الكثير من عبد الرزاق وهو إسحاق بن إبراهيم بن نصر نسبة البخاري إلى جده، وقد روى البخاري أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وهو إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق وذلك في كتاب الوضوء، وروى أيضاً عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق وذلك في كتاب الإيمان، وفي تفسير قل هو الله أحد فاجتمع لنا أن البخاري يروي عن هؤلاء الثلاثة من عبد الرزاق قلت لكن القاعدة أن مثل هذا المهمل إما يعمل على الأكثر، وأما الأقل فينسب فيعين حل ذلك على إسحاق بن نصر لكن الذي في مناقب عمر من الصحيح حدثنا إسحاق حدثنا عبد الرزاق فنسب ابن السكن فقال ابن منصور ونسب الأصيلي فقال إسحاق بن نصر ولم ينسبه غيرهما والذي في تفسير سورة الأنعام مهمل في أكثر الأمور فنسب خلف بن نصر ونسب مسعود بن منصور والحديث الذي في فضل الإصلاح نسب أبو زر في روايته إسحاق بن منصور والحديث الذي في القدر نسب أبو زر في روايته إسحاق بن إبراهيم، وفي باب وقد بيني حنيفه حدثنا إسحاق حدثنا عبد الرزاق فنسب أبو زيد المروزي وابن السكن إسحاق بن نصر ونسب الإسمايلي عن أبي أحمد إسحاق بن منصور.

(ترجمة): قال في باب إذا شرب الكلب من الإناء، وفي باب صلاة القاعد، وفي باب هل يؤذن إذا جمع وفي باب وقف الأرض للمسجد ومناقب سعد وعزوة وغير وعزوة الفتح، وفي باب التسليم والاستئذان، وفي باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له بواب من كتاب الأحكام، وفي باب كراهية الخلاف من كتاب الاعتصام حدثنا إسحاق حدثنا عبد الصمد قال الفسائي: نسب الأصيلي إسحاق الذي في باب الوقوف، وفي باب غزوة الفتح، وفي الباب الذي في الأحكام فقال في هذه المواضع الثلاثة حدثنا إسحاق بن منصور وأميل سائرهما ولم أجده لابن السكن ولا غيره منسوبة قلت قد وقع في رواية أبي علي الشيربي عن الفريري في باب وقف الأرض حدثنا إسحاق هو ابن منصور حدثنا عبد الصمد وجزم أبو نعيم في المستخرج بأن الذي في باب إذا شرب الكلب وكذا الذي في التسليم والاستئذان هو الكوسج وهو إسحاق بن منصور ومما يدل على أنه هو أن البخاري قال في باب صلاة القاعد حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا روح بن عباد فذكر حديثاً، وقال بعده سواء وحدثنا إسحاق حدثنا عبد الصمد فهذه قرينة في أنه هو ابن منصور والموضع الذي في الأحكام ثبت في رواية أبي زر الهروي عن شيوخه الثلاثة منسوبة فقال فيه حدثنا إسحاق بن منصور فتعين حل باقي المواضع عليه وأميل الفسائي موضعاً آخر وهو في التوحيد في باب كلام الرب مع الملائكة وهو مهمل أيضاً في جميع الروايات إلا أنني رأيت في بعض النسخ حدثنا إسحاق هو ابن راهويه وهذا تفسير من بعض من لا يعرف فلا يعتمد والله أعلم، وقد أخرج البخاري في باب غزوة خيبر عن إسحاق عن عبد الصمد حدثنا فأشار أبو نعيم إلى أنه ليس بإسحاق بن إبراهيم لأن إسحاق بن إبراهيم إنما روي ذلك الحديث في مسنده عن النضر لا عن عبد الصمد فالخاصل من هذا كله أن إسحاق عن عبد الصمد حيث أبهم فهو ابن منصور والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب الأدب حدثنا إسحاق حدثنا أبو لميرة وهو عبد القدوس بن الحجاج نسب ابن السكن في روايته إسحاق بن راهويه وحكى الكلابي عن أبي حاتم الحذاء أنه إسحاق بن منصور والله أعلم وأحكم.

(ترجمة): قال في باب وقد عبد القيس حدثنا إسحاق حدثنا أبو عامر المقدسي ذكر الكلابي أنه إسحاق بن راهويه وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من مسند إسحاق

(ذكر من اسمه حبان وغیر ذلك)

(ترجمة): قال في باب من نسي صلاة قال حبان حدثنا همام وحبان هذا يفتح الحاء للمهمة وهو ابن حلال وليس هو حبان بالكسر وهو ابن موسى لأنه لم يذكر هماماً وليس هذا من شرط هذا الفصل لكن ذكره للفتنة.

(ذكر من اسمه حجاج)

(ترجمة): قال في باب الإصناف للعلماء، وفي غير موضع حدثنا حجاج حدثنا شعبة وهذا هو ابن منتهال، وقال في باب وجوب الزكاة حدثنا حجاج حدثنا حماد بن زید وهو ابن منتهال أيضاً نسبة أبو علي بن شويه في روايته، وقال في باب إذا عدل رجل أحداً حدثنا حجاج حدثنا عبد الله بن عمر التميمي وهو ابن منتهال أيضاً نسبة البخاري في هذا الحديث بعينه في باب حل الرجل لمرأته في الغزو.

(ذكر من اسمه حسن)

(ترجمة): قال في تفسير الزمر حدثنا الحسن حدثنا إسماعيل بن الحليل كذا في أصولنا والحسن هذا هو ابن شعاع البلخي جزم بذلك أبو حامد سهل بن السري المحافظ نقله عنه أبو نصر الكلاباذي، ووقع في المصاحفة للبرقاني الحسين بغسم الحاء وتقل عن الحاكم أبي أحمد أنه الحسين بن محمد بن زياد القباني.

(ترجمة): قال في غزوة خيبر حدثنا الحسن حدثنا قرة بن حبيب والحسن هذا هو محمد بن الصباح الزعفراني نسبة أبو علي بن السكن وغيره وزعم الحاكم أنه الحسن بن شعاع، والأول هو الصواب.

(ذكر من اسمه حسين)

(ترجمة): قال في كتاب الطب في باب الشفاء في ثلاث حلثي حسين عن أحد بن منيع قال الحاكم حسين هذا هو ابن يحيى بن جعفر، وقد أكثر البخاري عن يحيى وكان ابنه الحسين كبير القدر حدث أبوه عنه، وقال الكلاباذي حسين عندي هو ابن محمد بن زياد القباني فإن عنده مستند أحد بن منيع عنه وكان القباني من بلازم البخاري لما كان بنيسابور.

(ذكر من اسمه حفص)

(ترجمة): قال في باب التيمم في الوضوء والفصل حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة، وقد تكرر كثيراً، وأخرج عنه أيضاً عن هشام الدستوائي ويؤيد بن إبراهيم التستري وغيرهما، وحيث أتى فهو أبو عمرو الحفصي البصري، وفي عصره أبو عمرو حفص بن عمر الدوري المقرئ وغير واحد ولهذا ميزته.

(ذكر من اسمه زكريا)

(ترجمة): قال في باب إذا لم يجد ماء ولا تربة، وفي باب الجمعة، وفي باب الحيمة في المسجد، وفي باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب حدثنا زكريا بن يحيى حدثنا عبد الله بن غير قال الكلاباذي هو في هذه المواضع الثلاثة زكريا بن يحيى بن صالح أبو يحيى البلخي، وقال أبو أحمد بن عدي هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي وكذا ذكر الدارقطني في رجال البخاري زكريا بن يحيى الكوفي قلت، وقد وجدت البخاري في باب الميادين، فقال حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكن حدثنا الهاربي، وقال في باب خروج النساء إلى البراء حدثنا زكريا قال حدثنا أبو أسامة فيحتمل أنه أبو السكن الطائي الكوفي ويحتمل أنه البلخي ويحتمل أيضاً أن المراد في المواضع البقية الطائي فإنه يحدث عن ابن غير أيضاً لكن دل الاتصال البخاري على تميز الذي في الميادين دون غيره على تفاوتهما.

(ذكر من اسمه سليمان)

(ترجمة): قال في باب الخيل معقود في نواصيها الخير قال سليمان حدثنا شعبة، وقال في باب سمى النبي ﷺ الإيمان عملاً في أواخر الكتاب حدثنا سليمان حدثنا شعبة وسليمان هذا هو بن حرب البصري قاضي مكة نسبة البخاري في عدة مواضع من كتابه.

(ذكر من اسمه صدقة)

(ترجمة): قال في تفسير سورة النساء حدثنا صدقة حدثنا يحيى وهو ابن سعيد القطن وصدقة هذا هو ابن الفضل الروزي من حفاظ خراسان، وقد روى البخاري في مواضع أخرى عنه عن سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي وحجاج بن محمد والوليد

(ترجمة): قال في الكسوف، وفي الوكالة، وفي غزوة الحديبية، وفي الإيمان، والنذور حدثنا إسحاق حدثنا يحيى بن صالح قال الغساني: لم ينسب إسحاق هذا وأظنه بن منصور فإن مسلماً أخرج الحديث الذي أخرجه البخاري في الوكالة نسبة فقال حدثنا إسحاق بن منصور قلت أخرج أبو نعيم الحديث الذي في الكسوف والذي في الإيمان والنذور من مستند إسحاق بن راهويه، ووقع في رواية كريمة المروزية عن الكشيحي في الحديث الذي في الإيمان والنذور حدثنا إسحاق يعني ابن إبراهيم.

(ترجمة): قال في باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدْلِ اللَّهِ وَآمَنَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] من كتاب الشهادات، وفي أبي إذا زوج ابنة وهي كارهة من كتاب النكاح، وفي باب الدعاء بعد الصلاة من كتاب الدعوات حدثنا إسحاق أخبرنا يزيد بن هارون قال الغساني: لم أجده منسوبة، وقد صرح البخاري في باب شهود الملائكة بداراً فقال حدثنا إسحاق بن منصور أخبرني يزيد بن هارون.

(ترجمة): قال في باب ما يستر من الصورة، وفي باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء، وفي باب التواضل جماعة، وفي باب إذا قال المشرک لا إله إلا الله من كتاب الجنائز، وفي باب الفتيا على العادة، وفي باب حج الصبيان من كتاب الحج، وفي باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب من الجهاد، وفي باب نزول عيسى بن مريم من الأنبياء، وفي باب شهود الملائكة بداراً، وفي عصره الحديبية، وفي باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذَا أَعْجَبَكُمْ جُؤْثَرُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٦] من المغازي، وفي باب كتب النبي ﷺ إلى كسرى، وفي تفسير التوبة، وفي تفسير المنتحة، وفي باب لحوم المحرم، وفي باب آية الحجاب حدثنا إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم قلت وقع في رواية أبي ذر في الموضع الثاني، وفي الموضع الأخير حدثنا إسحاق بن إبراهيم والموضع الذي في نزول عيسى أخرجه أبو نعيم من مستند إسحاق بن إبراهيم، وقال: روى البخاري عن إسحاق والموضعان اللذان في الحج وقعا في رواية الأصيلي، وفي رواية أبي علي بن شويه معاً حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا يعقوب ووافقه أبو علي بن السكن في الموضع الأول، ووقع في عدة مواضع منها عند ابن السكن حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ووقع في رواية أبي علي بن شويه في الموضع الذي في الجنائز حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وفي الموضع الذي في الجهاد حدثنا إسحاق بن منصور والموضع الذي في غزوة الحديبية أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريق الحسن بن سفيان عن إسحاق بن أبي كامل عن يعقوب، وقال بعله أخرجه البخاري عن إسحاق عن يعقوب.

(ترجمة): قال في الطهارة، وفي عدة مواضع حدثنا إسحاق حدثنا خالد وإسحاق هذا حيث أتى فهو ابن شاهين الواسطي وخالد هو ابن عبد الله الطحان، وقد نسبة في بعض المواضع

(ذكر من اسمه إسماعيل):

(ترجمة): قال في باب تضاعف أهل الإيمان في الأعمال، وفي عدة مواضع حدثنا إسماعيل حدثنا مالك وإسماعيل هذا حيث أتى هكذا فهو ابن عبد الله بن أبي أوس المدني بن اخت مالك وكذا إذا قال حدثنا إسماعيل حدثني سليمان وهو ابن بلال هكذا وقع في باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، وفي غير هذا الموضع قال حدثنا إسماعيل قال حدثني أخي حدثني سليمان وإسماعيل بن أبي أوس قد سمع من سليمان بن بلال وسمع من أخيه واسمه عبد الحميد يكتي أبا بكر ويعرف بالأعشى من سليمان، وروى أيضاً عن إسماعيل عن عبد العزيز الأوسي وعن إسماعيل عن ابن وهب في مواضع وهو هو، وقال في تفسير المناقبين حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وهو هو.

(ترجمة): قال في باب وضع البني على اليسرى في صفة الصلاة عقب حديث القعني عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد، وقال إسماعيل يعني ذلك ولم يقل يعني ذلك إلى النبي ﷺ إسماعيل هذا هو ابن أبي أوس وزعم مغلطاي أنه إسماعيل بن إسماعيل القاضي وأنه رواه عن القعني وفيما قاله نظر فإن إسماعيل القاضي لم يذكره أحد من شيوخ البخاري بل هو من أقرانه في الأخذ عن القعني وعليه بن للمدني وأمثالهما والبخاري أكبر منه في غير ذلك، وقد وجدت الحديث من رواية إسماعيل بن إسحق المذكور عن القعني باللفظ الذي ساقه البخاري عنه أولاً في المتفق للجوزقي فدل على أنه ليس هو المراد وتعين أنه ابن أبي أوس وألله أعلم.

بن مسلم وأبي خالد الأحمر وخنتر وأبي معاوية وربما نسب وليس في شيوخه من اسمه صدقة غيره.

(ذكر من اسمه عباس)

(ترجمة): عباس بن الوليد وعياش بن الوليد وهذان شيخان مشتهران في الاسم خطأ مختلفان نطقاً متقاربان في الأب خطأ وتلفظاً مختلفان شخصاً فالأول بلباء الموحدة والسين المهمة والثاني بالياء المشاة من تحت والسين للمجمة، وقد أوضحت أمرهما في الفصل الماضي فليراجع منه.

(ذكر من اسمه عبد الله)

(ترجمة): قال في باب من سأل الناس تكثر زاد عبد الله حدثني الليث وعبد الله هذا هو ابن صالح أبو صالح كاتب الليث، وقد ذكره في مواضع أخرى تعليقاً، وقال في باب التكير إذا علا شرفاً حدثنا عبد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، وفي تفسير سورة الفتح حدثنا عبد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، فأما الموضع الأول فنسبه أبو علي بن الحسن عبد الله ابن يوسف وتردد أبو مسعود النخعي بين أن يكون هو عبد الله بن صالح كاتب الليث أو عبد الله بن رجاء الغداني، وأما الموضع الثاني فتروى فيه أبو مسعود ونسبه أبو علي بن السكن وأبو ذر في روايتهما أنه عبد الله بن سلمة وجزم أبو علي الفسائي وبعه جماعة من المتأخرين بأنه عبد الله بن صالح واستدل المزني على صحة ذلك بأن البخاري أخرج الحديث المذكور هنا في كتاب الأدب المقرر من عبد الله بن صالح فنسبه فدل أنه هو والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب «وأي شهود أخاهم صالحاً» [الأعراف: ٧٣] حدثنا عبد الله حدثنا وهب بن جرير، وفي باب علامات النبوة حدثنا عبد الله حدثنا أبو حاتم، وفي باب وضع الصبي على الفخذ حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عاصم، وقال في تفسير سورة التوبة حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا يحيى بن معين حدثنا حجاج فذكر حديثاً وعبد الله في هذه المواضع هو ابن محمد البخاري الجعفي المستندي، وقد أكرهه المصنف ونسبه في مواضع كثيرة إلى أبيه وتارة يقول الجعفي وتارة يقول المستندي وهو من نبلاء مشايخه وإن كان قد لقي من هو أعلى استناداً منه.

(ترجمة): قال في تفسير البقرة قال عبد الله حدثنا سفيان وعبد الله هو ابن الوليد العنني وسفيان هو الثوري ولم يذكره البخاري ويحتمل أنه المستندي المذكور قبل وسفيان هو ابن حنيفة وهذا الثاني أرجح عندي.

(ترجمة): قال في تفسير الأعراف حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون هو البرقي قال حدثنا الوليد بن مسلم، وقال في إسلام أبي بكر حدثني عبد الله عن يحيى بن معين حدثنا إسحاق بن عمار فذكر حديثاً، فأما الأول فنسبه ابن السكن في روايته عبد الله بن حماد وبه جزم أبو نصر الكلاباذي وغيره وكان عبد الله بن حماد من تلامذة البخاري وروايته عنه منها من رواية الأكابر عن الأصاغر، وأما الثاني فنسبه أبو زيد المروزي عبد الله بن حماد وبه جزم أبو نصر الكلاباذي أيضاً، وأما أبو علي بن السكن فنسبه عبد الله بن محمد قال أبو علي الجبائي: لم يصنع شيئاً قلت بل لصنعه وجه فقد تقدم قبل ترجمته أن البخاري روى عن عبد الله بن محمد عن يحيى بن معين فذكر حديثاً غير هذا فهذه قربة تقسمي ما ذهب إليه أبو علي بن السكن ورواية عبد الله بن محمد المستندي عن يحيى بن معين من باب رواية الأقران والله أعلم.

(ذكر من اسمه عبد الأعلى)

(ترجمة): قال في باب ما يكره من النجاسة على الجنائز تأمله عبد الأعلى عن يزيد بن زريع وعبد الأعلى المذكور هو عبد الأعلى بن حماد أحد مشايخه.

(ذكر من اسمه عبد الحميد)

(ترجمة): قال في علامات النبوة قال عبد الحميد: حدثنا عثمان بن عمر فذكر حديثاً وعبد الحميد هذا اتفق الحفاظ على أنه عبد بن حيد الحفاظ المعروف لكسي لم أجد هذا الحديث في تفسيره ولا في مسنده والله أعلم.

(ذكر من اسمه عبد الرحمن)

(ترجمة): قال في باب من خرج من احتكافه عند الصبح حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان، وقال في تفسير البقرة حدثني عبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد، وقال في الصلاة،

وفي الأدب حدثنا عبد الرحمن حدثنا بهز بن أسد أما الأول فوقع منسوباً في رواية أبي ذر الحروي عبد الرحمن بن بشر وهو ابن الحكم العبدي النيسابوري وهو معروف بالرواية عن سفيان بن عيينة، وأما الموضع الثاني فلم أره منسوباً في شيء من الروايات وجزم صاحب الأطراف بأنه عبد الرحمن بن بشر، وأما الموضعان الآخران فنسبه أبو علي بن السكن وغيره فيهما عبد الرحمن بن بشر أيضاً والحديثان معروفان من روايته والله أعلم.

(ذكر من اسمه عبيدة)

(ترجمة): قال في باب من أجاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه، وفي قصة يوسف حدثنا عبيدة حدثنا عبد الصمد وعبيدة هذا هو ابن عبد الله الخزاعي المروزي، وقد نسب المصنف في التفسير، وقال ابن عدي إن البخاري روى عن عبيدة بن سليمان المروزي ولم يذكر ذلك غيره.

(ذكر من اسمه عثمان)

(ترجمة): قال في باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً، وفي غير موضع حدثنا عثمان حدثنا جرير وعثمان هذا هو ابن أبي شيبة تكرر له في مواضع.

(ذكر من اسمه علي)

(ترجمة): قال في كتاب الديات حدثنا علي حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي وعلي هذا لم يذكره أبو علي الجبائي ولم أره منسوباً في شيء من الروايات وجزم صاحب الأطراف أن يكون هو علي بن الجعد ولا يبعد ذلك فإن إسحاق بن سعيد المذكور قديم مات قبل مالك فلم يذكره علي بن المديني ولا اللبكي لكن لم أجد لعلي بن الجعد فيما جمعه البغوي من حديثه رواية عن السعدي والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب الفجرة من كتاب النكاح حدثنا علي بن ابن حنيفة زعم أبو نصر الكلاباذي أن علياً هذا هو ابن أبي هشام ولا يبعد عندي أن يكون هو علي بن المديني والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب ما يقول إذا رجع من الغزو، وفي باب شهود الملائكة بداراً حدثنا علي حدثنا بشر بن الفضل وعلي في الموضعين هو ابن عبد الله بن المديني، وقد صرح به في كتاب الأدب قال حدثنا علي بن عبد الله حدثنا بشر بن الفضل.

(ترجمة): قال في باب الترغيب في النكاح حدثنا علي سمعت حسان بن إبراهيم وعلي هذا لم يذكره الجبائي ولم أره منسوباً في شيء من الروايات ونسبه صاحب الأطراف على ابن عبد الله فهو ابن المديني.

(ترجمة): قال في باب الطبيب للجمعة حدثنا علي حدثنا حرمي بن عمار وعلي هذا هو ابن المديني صرح به ابن حساك وغيره في الرواية قالوا حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر.

(ترجمة): قال في الطهارة، وفي غير موضع حدثنا علي حدثنا سفيان وعلي هذا هو ابن عبد الله بن جعفر المديني قد نسب في مواضع كثيرة أيضاً.

(ترجمة): قال في الشفعة، وفي تفسير الفتح حدثنا علي حدثنا شبابة وعلي هذا نسب أبو ذر عن المستلي في روايته في الموضعين علي بن سلمة وهو اللبكي ونسبه في الموضع الثاني في روايته عن أبي الميثم وأبي محمد الحموي علي بن عبد الله وكذلك نسب أبو علي بن السكن في روايته عن القريزي ورجح أبو علي الجبائي أنه ابن سلمة والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب إن حلف لا يشرب نبيذاً حدثني علي سمع عبد العزيز بن أبي حازم وعلي هذا لم يذكره الجبائي ولا وجدته منسوباً في شيء من الروايات، ولكن نسب خلف في أطرافه علي بن عبد الله فهو ابن المديني.

(ترجمة): قال في تفسير سورة المحشر حدثنا علي حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي تكرر وهو ابن المديني، وقد نسب في باب الدعاء إذا أتته من الليل في الدعوات وغيره.

(ترجمة): قال في تفسير سورة المائدة، وفي باب الدعاء في الصلاة من كتاب الدعوات حدثنا علي حدثنا مالك بن سعيد وعلي هذا هو ابن سلمة اللبكي يفتح اللام والياء الموحدة بعدها تاف جزم بذلك أبو مسعود النخعي وأبو نصر الكلاباذي، ووقع في رواية أبي ذر عن المستلي منسوباً في الموضع الأول.

(ترجمة): قال في باب الدواء بالمعجزة حدثنا علي حدثنا ابن مسروان وعلي هذا لم أره منسوبا في شيء من الروايات ولا ذكره أبو علي الفسائي وذكر صاحب الأطراف أنه علي بن عبد الله يعني ابن المديني.

(ترجمة): قال في باب قراءة الفاجر والمتأفق حدثنا علي حدثنا هشام هو ابن يوسف حدثنا معمر وعلي هذا هو ابن المديني.

(ترجمة): قال في باب ما أدى زكاته فليس يكثر حدثنا علي سمع هشيماً، وفي تفسير آل عمران حدثنا علي حدثنا هشيم لما الأول فنبه أبو زر في روايته عن المستملي علي بن أبي هاشم ووافقه أبو مسعود النمشي على ذلك وكذلك نسب أبو زر عن المستملي علياً هذا في الموضع الثاني والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب اقتراح الخمر حدثنا علي حدثنا وهب بن جرير وعلي لم أره منسوبا والظاهر أنه ابن المديني.

(ترجمة): قال في باب مرض النبي ﷺ ووفاته حدثنا علي حدثنا يحيى وعلي هذا هو ابن المديني قد أكرهه عن يحيى بن سعيد القطان.

(ترجمة): قال في باب ابن يصلي الظهر يوم التروية من كتاب الحج حدثنا علي سمع أبا بكر بن عياش وعلي لم أره منسوبا وشبه أن يكون هو ابن المديني.

(ترجمة): قال في الأدب باب وضع الصبي على الفخذ حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا حارم حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه سمعت أبا قتيبة يحدث عن أبي عثمان عن أسامة بن زيد عن علي حدثنا يحيى حدثنا سليمان عن أبي عثمان عن أسامة فلي الظاهر أنه علي بن المديني لأنه أكثر عن يحيى بن سعيد القطان كما بينا لكن قوله: وعن علي هل هو معطوف على حارم فيكون من رواية الأقران أو ذكره البخاري عن شيخه علي بن النعمان وعلي الثاني فما السر فيه؟

(ترجمة): قال في باب اغتباط صاحب القرآن: حدثنا علي بن إبراهيم سمع روح بن عبادة فأنشروا في تعيين علي هذا قيل هو علي بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الحميد الواسطي حكاه الحاكم ورجحه اللالكائي وابن السمعاني، وقيل: هو علي بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي وإنما نسب إلى جده حكاه الحاكم أيضاً، وقد روى البخاري في باب إجابة الداعي عن علي بن عبد الله بن إبراهيم عن حجاج بن محمد حديثاً آخر، وقال أبو أحمد بن عدي يشبه أن يكون علي بن إبراهيم الذي في الفضائل هو علي بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب نسب إلى جده، وقد حدث عن أخيه محمد في الجامع قلت الأول أصح وأصوب، وقد حدث البخاري في التاريخ عن علي بن إبراهيم حديث آخر.

(ذكر من اسمه عمر)

(ترجمة): قال في تفسير: ﴿الليل إذا يشي﴾ [الليل: ١] حدثنا عمر حدثنا أبي حدثنا الأعمش وعمر هذا هو ابن حصن بن غيث وقع منسوبا في رواية أبي زر وإنما نبهت عليه لأنه روى في موضع آخر عن عمر بن محمد بن الحسن الكوفي عن أبيه وأبوه يروي عن الأعمش.

(ذكر من اسمه عياش)

(ترجمة): عياش تقدم في عباس.

(ذكر من اسمه محمد)

(ترجمة): قال في باب إمامة المعتز والمبتدع حدثنا محمد بن أبان حدثنا غندر قيل: هو البلخي مستملي وكيع، وقيل: الواسطي.

(ترجمة): قال في الصور حدثنا محمد بن خالد حدثنا محمد بن موسى بن أعين وقال في باب رقية العين من كتاب الطب حدثنا محمد بن خالد حدثنا محمد بن وهب بن عطية حدثنا محمد بن حرب، وقال في الأذكار حدثنا محمد بن خالد حدثنا الأصمري محمد بن عبد الله، وقال في كتاب التوحيد حدثنا محمد بن خالد حدثنا عبد الله بن موسى قال الحاكم والكلاباذي وأبو مسعود محمد بن خالد هو الذهلي نسبة إلى جد أبيه فإنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس، وقد حدث أبو محمد بن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب بن عطية بالحديث الثاني الذي في الطب فهذه قرينة بأنه هو مع أنه وقع التصريح به في رواية الأصيلي فقال حدثنا محمد بن خالد

(ترجمة): قال في كتاب الصلح حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا الأوسي وإسحاق بن محمد القروي، وقال في الجهاد حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حسين بن محمد، وقال في المغازي حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حاد بن مسعدة، وقال في تفسير الكهف حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا سعيد بن أبي مرهم، وقال في تفسير ص حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا محمد بن عبد الطناني، وقال في الأيمان والنور حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا عثمان بن عمر، وقال في الحدود حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حاصم بن علي، وقال في القسامة حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا محمد بن سابق، وقال في التوحيد حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا يحيى بن بكير أما الموضع الأول الذي في الصلح فهو هكذا في جميع الروايات إلا رواية أبي أحمد الجرجاني ورواية إبراهيم بن معقل السني فسقط منها ذكر محمد بن عبد الله وصار الحديث عندهما للبخاري عن إسحاق الثوري والأوسي بلا واسطة وذكر الحاكم أن محمد بن عبد الله المذكور هو الذهلي نسبة للبخاري إلى جده، وأما الثاني الذي في الجهاد فجزم الكلاباذي بأنه الذهلي، ووقع في رواية أبي علي بن السكن أنه محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي القاسمي ببغداد، وأما الثالث الذي في المغازي فجزم الكلاباذي بأنه الذهلي وكذا جزم الرقاني، وأما الرابع الذي في تفسير الكهف فجزم الحاكم بأنه الذهلي، وأما الخامس الذي في تفسير ص، فقال الكلاباذي أواه الذهلي، وأما السادس والسابع قال الجيتي: لم أره منسوبا في شيء من الروايات ولا ذكر الكلاباذي فيه شيئا قلت جزم المزني في التهذيب بأنه فهما الذهلي أيضاً، وقد روى البخاري في كتاب بدء الخلق عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي كما تقدم وعن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي التلج وهما من هذه الطبقة، وروى أيضاً عن محمد بن عبد الله الرقاشي في التفسير وعن محمد بن عبد الله بن غير وعبد بن عبد الله بن حوشب وهما أعلى من هذه الطبقة وعن محمد بن عبد الله الأنصاري وهو أعلى من ابن حوشب والرقاشي، وأما الثامن وهو الذي في القسامة قال الكلاباذي: يقال: إنه الذهلي والله أعلم، وأما التاسع فلم يذكره الجيتي وجزم المزني في التهذيب بأنه الذهلي والله تعالى أعلم.

(ترجمة): قال في موضعين من الصلاة حدثنا محمد بن أبان حدثنا غندر ومحمد بن أبان هذا هو الواسطي روى عن البرصين وغندر بصري وزعم ابن عدي أنه محمد بن أبان البلخي قال الباقي هو وهم فإن البلخي إما يروي عن الكوفيين قلت وقد هذا أن البخاري ذكر الواسطي في تاريخه ولم يذكر البلخي.

(ترجمة): قال في باب غزوة خيبر حدثني محمد بن أبي الحسين حدثنا عمر بن حصن ومحمد بن أبي الحسين هذا هو السمعماني واسم أبيه جعفر وكان من الحفاظ وهو من طبقة البخاري وليس له عنده غير هذا الحديث فيما قيل.

(ترجمة): قال في باب فضائل الصحابة حدثنا محمد بن يوسف حدثنا أحمد بن إبراهيم بن يزيد الحراني ومحمد بن يوسف هذا هو البيهقي حدثنا محمد بن صفار شيوخه فقد أكثر البخاري في الجامع عن محمد بن يوسف وهو القرطبي وهو أعلى طبقة من هذا، وقال في العلم حدثنا محمد بن يوسف حدثنا أبو مسهر ومحمد بن يوسف أيضاً هو البيهقي.

(ترجمة): قال في فضائل الأنصار حدثنا محمد بن يحيى سمع شاذان جزم الحاكم والكلاباذي بأنه محمد بن يحيى بن عبد العزيز الصائغ وليس هو الذهلي.

(ترجمة): قال في البيع حدثنا محمد بن عمرو حدثنا المكّي بن إبراهيم جزم الدارقطني بأنه أبو غسان الرازي المعروف بزنيج، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني أنه محمد بن عمرو بن عباد بن جلة وجزم الحاكم والكلاباذي بأنه محمد بن عمرو السواق البلخي ويؤيده أن المكّي شيخه بلخي والله أعلم.

(ترجمة): قال في باب فضل أبي بكر حدثنا محمد بن يزيد الكوفي حدثنا الوليد عن الأوزاعي ومحمد بن يزيد هذا هو الرقاعي أبو هشام فيما جزم به أبو أحمد بن عدي وأبو الوليد البايعي والحطّيب وغيرهم وجزم غيرهم بأنه محمد بن يزيد الخزامي وهو كوفي أيضاً، وقد ذكره البخاري في التاريخ فقال محمد بن يزيد الكوفي سمع الوليد بن مسلم وضمرة وذكر أبا هشام الرقاعي في ترجمة علي حقه فهذه قرينة تقوى أن المراد بمن ذكره في

الصحيح هو الخزامي والله أعلم.

(ترجمة): قال في الطب حدثنا محمد حدثنا أحد بن بشير أبو بكر جزم أبو نصر الكلاباذي بأنه محمد بن سلام وكذا نسبه الأصلي وأبو ذر في روايتهما.

(ترجمة): قال في تفسير سورة برامة حدثنا محمد حدثنا أحد بن أبي شبيب هكذا في أكثر الروايات وسقط ذكر محمد بن رواية أبي علي بن السكن فصار الحديث للبخاري عن أحد بن أبي شبيب نفسه وجزم للحاكم بأنه محمد بن إبراهيم البوسنجي، وقال مرة هو محمد بن النضر النيسابوري قال أبو علي الجبائي: والذي عني أنه محمد بن يحيى الذهلي لثبوت الحديث بعينه في كتاب علل حديث إبراهيم لمحمد بن يحيى الذهلي قلت وبذلك جزم البيهقي في الدلائل.

(ترجمة): قال في التوحيد حدثنا محمد حدثنا أحد بن صالح كذا في معظم الروايات وسقط ذكر محمد لابن السكن وجزم للحاكم والكلاباذي بأن عمداً هذا هو الذهلي.

(ترجمة): قال في النكاح، وفي الأدب حدثنا محمد حدثنا إسماعيل بن جعفر، وقال في السلم حدثنا محمد حدثنا إسماعيل بن حلية قال أبو ذر: في روايته في الأول هو ابن سلام وجزم الكلاباذي بأنه محمد بن سلام في الموضوعين.

(ترجمة): قال في الصلاة في باب الاستسقاء في الجامع حدثنا محمد حدثنا أبو ضمرة هو أنس بن عياض وقع في رواية الأصلي وغيره حدثنا محمد بن سلام.

(ترجمة): قال في أول كتاب الاستسقاء حدثنا محمد حدثنا جرير وقع منسواً في رواية أبي علي الشيبوري وغيره محمد بن سلام، وفي رواية أبي ذر عن أبي الهيثم أنه محمد بن يوسف، وقال في الفرائض حدثنا محمد حدثنا جرير قال الجبائي: هو ابن سلام إن شاء الله تعالى.

(ترجمة): قال في باب ما ذكر عن بني إسرائيل حدثنا محمد حدثنا حجاج بن المنهال قال الحاكم هذا هو الذهلي ونسبه أبو علي بن السكن في روايته فقال محمد بن معمر.

(ترجمة): قال في باب الحج، وفي باب المغازي حدثنا محمد حدثنا شريح بن النعمان حدثنا فليح قال الحاكم هو الذهلي في الموضوعين ونسب أبو علي بن السكن الذي في الحج محمد بن سلام، وقال أبو علي الجبائي: أشبه عني أنه محمد بن رافع فإن البخاري قال في الصلح حدثنا محمد بن رافع حدثنا شريح بن النعمان حدثنا فليح فهذه الأحاديث الثلاثة من نسخة واحدة قلت، وقد قال أبو ذر: في روايته في الحديث الذي في المغازي هو ابن رافع فهذا موافق لما رجحه الجبائي.

(ترجمة): قال في يده الخلق حدثنا محمد حدثنا ابن أبي مريم كذا وقع في رواية أبي ذر عن أبي الهيثم وسقط في رواية الباقر ذكر محمد جملوه عن البخاري عن سعيد بن أبي مريم فإن كان أبو الهيثم حفظه فهو الذهلي كما قلنا أنه روى في تفسير سورة الكهف عن محمد بن عبد الله عن ابن أبي مريم وإن الحاكم جزم بأنه الذهلي والله أعلم.

(ترجمة): قال في الطهارة والجهاد والمغازي والتفسير حدثنا محمد حدثنا سفيان بن عيينة ومحمد هذا هو ابن سلام فإنه نسبه في موضع آخر في الطهارة.

(ترجمة): قال في الصيام حدثنا محمد حدثنا أبو خالد سليمان بن حيان الأحرر نسبه ابن السكن محمد بن سلام وإليه أشار الكلاباذي.

(ترجمة): قال في الصلاة، وفي الإيمان والتذور حدثنا محمد حدثنا أبو الأحوص سلام بن سليم نسبه ابن السكن محمد بن سلام وكذا نسبه الأصلي وغيره في الحديث الذي في الصلاة.

(ترجمة): قال في ذكر الأنبياء حدثنا محمد قال حدثنا سهيل بن يوسف نسبه ابن السكن محمد بن سلام، وقال الكلاباذي قال في أبو أحمد الحافظ هو ابن لثني، وقد روى البخاري في الجهاد عن محمد بن يسار عن سهيل بن يوسف حديثاً غير هذا.

(ترجمة): قال في الديات حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن إدريس نسبه ابن السكن محمد بن سلام.

(ترجمة): قال في ذكر بني إسرائيل حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن رجاء قال الجبائي: لم ينسبه أحد من الرواة ولعله محمد بن يحيى الذهلي قلت قد حوز أن يكون

الذهلي أبو ذر الحفري في روايته فقال يشبه أن يكون عمداً هذا هو الذهلي، وقد سمع البخاري من عبد الله بن رجاء، ولكن هذا الحديث عنه عن محمد بن عبد الله بن رجاء ثم ذكره بسنده عن محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي عن عبد الله بن رجاء وكذلك ساقه أبو نعيم في مستخرجه من طريق الذهلي عن عبد الله بن رجاء، وقال البرقاني: قيل: هو الذهلي.

(ترجمة): قال في التفسير في أواخر تفسير البقرة حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن محمد الثفيلي هكذا ثبت في جميع الروايات إلا في رواية أبي علي بن السكن فإنه جعله عن البخاري عن الثفيلي ولم يذكر بينهما أحد، وقال الكلاباذي أرى أن عمداً هذا هو الذهلي قال: وقال في أبو عبد الله بن البيع عن محمد بن إبراهيم البوشنجي قال وهذا عما أملاه البوشنجي بنبينا، قلت: حكى الحاكم في تاريخه ذلك عن نسخة أبي عبد الله بن الأحرر، وقد أخرج أبو نعيم هذا الحديث في مستخرجه من طريق أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي عن الثفيلي ثم قال أخرجه البخاري عن محمد الثفيلي ويمثل أن يكون محمد هو أبو حاتم.

(ترجمة): قال في الصلاة، وفي عدة مواضع حدثنا محمد حدثنا عبد الله لا ينسبهما ومحمد هو ابن مقاتل وعبد الله هو ابن المبارك، وقد نسبهما أو أحدهما في عدة مواضع وجزم بما قلناه أبو علي بن السكن.

(ترجمة): قال في البيوع حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن يزيد قال الجبائي: لم ينسبه أحد من الرواة قلت ويظهر لنا أنه الذهلي وبه جزم الحاكم ثم راجعت نسخة أبو علي بن شبيب فذا به قد أسقط فصار عن البخاري عن عبد الله بن يزيد ولم يذكر بينهما أحد.

(ترجمة): قال في الحج، وفي اللباس حدثنا محمد حدثنا عبد الأعلى نسبه ابن السكن محمد بن سلام، وفي رواية أبي ذر في الحج حدثنا محمد هو ابن سلام قال الجبائي، وقد روى البخاري في الحج أيضاً عن محمد بن لثني عن عبد الأعلى والله أعلم.

(ترجمة): قال في العتق، وفي الفتن حدثنا محمد حدثنا عبد الرزاق جزم الحاكم بأنه الذهلي ونسب ابن السكن الذي في العتق محمد بن سلام ولم يصنع شيئاً وما ذكر الحاكم أشبه بالصواب قاله الجبائي قلت وشبه عني أن يكون محمد في الموضوعين هو محمد بن رافع فإن البخاري أخرج عنه عن عبد الرزاق غير ذلك.

(ترجمة): قال في العلم حدثنا محمد حدثنا الحاربي يعني عبد الرحمن بن محمد ومحمد هذا نسبه.

أبو ذر والأصلي في روايتهما ابن سلام.

(ترجمة): قال في التفسير حدثنا محمد حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ومحمد هذا نسبه أبو علي بن السكن بن سلام.

(ترجمة): قال في الهجرة حدثنا محمد حدثنا عبد الصمد ومحمد هذا نسبه ابن السكن بن بشار بنطار، وقال أبو نعيم يقال: أن عمداً هنا هو أبو موسى محمد بن لثني.

(ترجمة): قال في الطهارة والصلاة والجنائز والمناقب والنكاح والتوحيد حدثنا محمد حدثنا عبد الوهاب يعني الثقيفي ومحمد نسبه ابن السكن في بعض هذه المواضع ابن سلام وكذا نسبه أبو ذر في الصلاة ونسبه الأصلي في الجنائز محمد بن لثني، وقد صرح البخاري في الأضاحي وغيره باسم أبيه، وروى في تفسير اقترت، وفي الإكراه عن محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الوهاب قاله أعلم.

(ترجمة): قال في الصلاة والصيام والحج والجهاد ويده الخلق والأنبياء والمناقب وتفسير البقرة ويوسف، وفي النكاح واللباس والأدب والإيمان والأحكام والتمني حدثنا محمد حدثنا عبد يعني ابن سليمان ومحمد نسبه ابن السكن في بعض هذه المواضع ابن سلام وكذا نسبه أبو ذر في روايته في الجهاد به جزم أبو نصر الكلاباذي وابن عساکر وغيرهما.

(ترجمة): قال في الطب، وفي الاعتصام حدثنا محمد حدثنا عتاب بن بشير نسبه أبو ذر عن لثمني بن سلام وبه جزم الكلاباذي وغيره.

(ترجمة): قال في الأدب حدثنا محمد حدثنا عثمان بن عمر نسبه ابن السكن بن بشار بنطار.

			المقدمة - الفصل السابع: في تبيين الأسماء المهمة التي يذكرها	١٤٨	
--	--	--	---	-----	--

(ترجمة): قال في المغازي في آخر حديث الإنك قال محمد حدثنا عثمان بن فرقد

نسبه الأصيلي والمستعلي محمد بن حبة، وقال في البيوع حدثنا محمد حدثنا عثمان بن فرقد نسبه ابن السكن هنا، وفي الذي قبله.

(ترجمة): قال في اللباس، وفي الأيمان والتنوير حدثنا عثمان بن الميثم أو محمد عنه جزم الحاكم بأن محمدا هو الذهلي.

(ترجمة): قال في المغازي، وفي التصدير حدثنا محمد حدثنا عفان جزم الحاكم في الموضع الأول بأنه الذهلي ولم يتعرض للثاني وسقط ذكر محمد من رواية ابن السكن جملة عن البخاري عن عفان بلا واسطة.

(ترجمة): قال في العيدين حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص قال أبو علي الجبائي: يشبه أن يكون هو الذهلي، وقد سقط ذكر محمد من رواية ابن السكن وأبي أحمد الجرجاني وأبي زيد المروزي قلت وعلى تقدير ثبوته فيشبه أن يكون هو محمد بن جعفر السمتاني، وقد تقدم له حديث عن عمر بن حفص غير هذا.

(ترجمة): قال في الجنائز حدثنا محمد حدثنا عمرو بن أبي سلمة قال الكلاباني محمد هذا يقال: إنه الذهلي.

(ترجمة): قال في الاعتصام حدثنا محمد حدثنا الفضيل بن سليمان نسبه الأصيلي محمد بن حبة الشيباني وكذا هو في رواية ابن صاكر وغيره وقال الجبائي: لا يحد أن يكون هو محمد بن أبي بكر الملقب فإني البخاري يروي عنه عن فضيل بن سليمان كثيرا.

(ترجمة): قال في الصيام والتفسير والطلاق حدثنا محمد حدثنا غندر محمد بن جعفر لم ينسبه أحد من الرواة فيما قاله الجبائي قلت ويحتمل أن يكون هو الذهلي فإنه سجع من غندر ويحتمل أنه محمد بن إبان الذي تقدم ذكره، وقد روى البخاري في تفسير الفتح عن محمد بن الوليد البصري عن غندر غير هذا، وفي أخبار الأتقياء في قصة موسى حدثنا محمد حدثنا غندر ومحمد هذا يحتمل أنه محمد بن المتى أبو موسى فقد روى أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث من طريق الحسن بن سفيان عنه.

(ترجمة): قال في الطهارة والجنائز والبيع والشهادات والمغازي وتفسير عم والنكاح والأطعمة والأدب والتعبير والاعتصام حدثنا محمد حدثنا أبو معاوية جزم ابن السكن بأنه محمد بن سلام ونسبه الأصيلي في بعضها كذلك، وقد صرح البخاري بالرواية عن محمد بن سلام عن أبي معاوية في النكاح وغيره، وروى في الطهارة عن محمد بن المتى عن محمد بن حازم وهو أبو معاوية هذا والظاهر أنه محمد بن سلام حيث أمعله.

(ترجمة): قال في تفسير المائدة وزادني محمد عن أبي النعمان يعني محمد بن الفضل قال الجبائي: محمد هذا هو الذهلي قلت وقع في رواية ابن الخطبة من طريق أبي ذر وزادني محمد اليعكبي عن أبي النعمان فعلى هذا فهو ابن سلام أو محمد بن يوسف البخاري اليعكبي وهو أصغر من ابن سلام والله أعلم.

(ترجمة): قال في الاحتكاف والبيع والصيد حدثنا محمد حدثنا ابن فضيل وقع في رواية الأصيلي في الاحتكاف حدثنا محمد بن سلام، وفي رواية كريمة عن أبي الميثم حدثنا محمد هو ابن سلام وهه جزم ابن السكن في المواضع الثلاثة، وقد صرح البخاري في النكاح بروايته عن محمد بن سلام عن محمد بن فضيل.

(ترجمة): قال في الجمعة، وفي البيوع والوصايا والمناقب والمرضى واللباس حدثنا محمد حدثنا غلذ بن يزيد قال الجبائي: هو ابن سلام قلت، وقد نسبه أبو ذر في روايته في الوصايا وصرح البخاري في مواضع أخرى بذكر أبيه وجزم أبو نعيم في المستخرج في عدة منها أنه ابن سلام.

(ترجمة): قال في الحج زادني محمد حدثنا معاصر نسبه ابن السكن بن سلام.

(ترجمة): قال في الحج والمغازي وتفسير المائدة حدثنا محمد حدثنا مروان القزولاي نسبه ابن السكن وأبو ذر عن المستعلي بن سلام وهه جزم الكلاباني عن أبي أحمد، وفي رواية كريمة عن أبي الميثم حدثنا محمد هو ابن سلام.

(ترجمة): قال في الطهارة والشركة والميزة واللباس حدثنا محمد حدثنا وكيع نسبه الأصيلي وغيره الذي في الطهارة محمد بن سلام وهه جزم ابن السكن في بقية للمواضع، وقد صرح به في الفرائض، وقد روى في الوضوء عن محمد بن المتى عن وكيع والله

أعلم.

(ترجمة): قال في الحج حدثنا محمد حدثنا يحيى بن صالح قال الحاكم هو الذهلي، وقال أبو مسعود الدمشقي هو محمد بن مسلم وأراده وقال الكلاباني قال في السرخسي هو أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وذكر أنه وجدته في أصل عتيق

(ترجمة): قال في العيدين حدثنا محمد حدثنا أبو غيلة يحيى بن واضح، وقال في السلم حدثنا محمد حدثنا يعلى بن عبيد نسبه ابن السكن في الموضعين محمد بن سلام وهه جزم الكلاباني فيها.

(ذكر من اسمه محمود)

روى البخاري في مواضع عن محمود غير نسوب عن عبد الرزاق وعن سعيد بن عامر وعن أبي أحمد الزبيري وعن أبي أسامة وعن شبابة بن سوار وعن وهب بن جرير وعن عبيد الله بن موسى ومحمود هذا هو ابن غيلان المروزي، وقد صرح به في مواضع أخرى عن هؤلاء وعن غيرهم وجزم أبو ذر والأصيلي وغيرهما في روايتهم ببعض من ذكر فيما ذكر، وفي طبته محمود بن آدم المروزي ولم يخرج عنه البخاري شيئا.

(ذكر من اسمه مسلم)

روى البخاري في مواضع عن مسلم عن وهيب وعن هشام الدستوائي وعن إبان العطار وعن أبي عتيق وهو ابن إبراهيم الفراديسي، وقد صرح به في مواضع أخرى.

(ذكر من اسمه موسى)

روى البخاري في مواضع عن موسى عن وهيب وعن أبي عوانة وعن ثابت بن يزيد وعن جويرية بن أسماء وعن عبد الواحد بن زياد وهو موسى بن إسماعيل التبردكي، وقد صرح به في مواضع أخرى عن هؤلاء وعن غيرهم، وروى عن موسى بن حزام عن حسين بن علي الجعفي في كتاب بدي الخلق حدثنا موسى وموسى بن حزام أصغر من التبردكي ولم يلق أحدا عن ذكر أولاً.

(ذكر من اسمه هارون)

قال في الوصايا حدثنا هارون حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم وهارون هذا هو ابن الأشعث البخاري نسبه أبو ذر في روايته، وقد روى البخاري عن هارون بن إسماعيل الخزاز، وروى عن واحد عنه والخزاز أصغر من ابن الأشعث هذا.

(ذكر من اسمه هشام)

قال في قيام الليل قال هشام حدثنا ابن أبي العشرين وهشام هو ابن عمار الدمشقي وابن أبي العشرين هو عبد الحميد، وفي طبقة هشام بن عمار هشام بن خالد الدمشقي ولم يخرج عنه البخاري شيئا.

(ذكر من اسمه يحيى)

(ترجمة): قال في اللباس وغيره حدثنا يحيى حدثنا الليث ويحيى هذا هو يحيى بن عبد الله بن بكير، وقد أكثر البخاري الرواية عنه عن الليث لكنه نسبه إلى جده فيقول حدثنا يحيى بن بكير ويهذا أشهر.

(ترجمة): قال في الحيف، وفي الاعتصام حدثنا يحيى حدثنا ابن حبيبة أما الذي في الحيف نسبه أبو علي بن السكن في روايته يحيى بن موسى وهو المعروف تحت واسم جده عبد الله بن سالم فيحمل الثاني عليه.

(ترجمة): قال في الصلاة والصيام والمناقب وعلامات النبوة وتفسير أقرأ واللعان والنفقات واللباس والأحكام حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق نسبه ابن السكن أيضاً يحيى بن موسى وواقته أبو ذر الحروي على الذي في المناقب وكذا وجدته منسوبة لجمعهم في باب كسب الرجل من كتاب البيوع وذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند عائشة في حديث أبي موسى عن عروة عنها في قصة زيد بن حارثة وأسامة بن زيد الذي في صفة النبي ﷺ يحيى هذا غير منسوب ويقال: إنه يحيى بن زعدة قلت ولم أر ذلك لغيره، وقد ذكرت أنه في رواية أبي ذر حدثنا يحيى بن موسى فهو الصواب، وقد روى البخاري أيضاً عن يحيى بن جعفر عن عبد الرزاق لكنه نسبه وجدته كذلك في موضعين في أول كتاب الاستئذان، وفي باب قوله تعالى: ﴿انفقوا من طيات ما كسبتم﴾ [البقرة: ٢٦٧]،

من كتاب البيوع.

(ترجمة): قال في الصلاة والجنائز وتفسير سورة الدخان حدثنا يحيى حدثنا أبو عوانة أما الذي في الجنائز فنسبه ابن السكن يحيى بن موسى فيعمل الباقي عليه.

(ترجمة): قال في الصلاة والجهاد والمغازي وتفسير الأعراف وميم والدخان في موضعين والنجم واقتربت والمشرق والمغرب وفي موضعين من النكاح والذبيائح والأدب والمرتين وغير الواحد والتوحيد حدثنا يحيى حدثنا وكيع بن عبد الله بن السكن في أكثر هذه المواضع يحيى بن موسى لكن في الموضع الذي في الصلاة وهو في باب الصلاة عند مناقضة الحصون نسبة أبو ذر عن المستملي يحيى بن جعفر وكذا جزم أبو نعيم في الذي في الأدب وغيره بأنه يحيى بن جعفر، وقد صرح بروايته عن يحيى بن جعفر عن وكيع في باب عدة أصحاب بدر والله أعلم.

(ترجمة): قال في أوائل الصلاة، وفي الجنائز، وفي تفسير الدخان حدثنا يحيى حدثنا أبو معاوية ويحيى هذا نسبة ابن السكن في الموضع الذي في الجنائز يحيى بن موسى فيعمل الموضوعان الآخران عليه قال أبو علي الجلياني: لم أجده منسوباً لأحد من المشايخ قلت جزم أبو نعيم بأن الذي في الجنائز هو يحيى بن جعفر وجزم أبو مسعود وخلف والمزي في الأطراف بأنه يحيى بن يحيى وهو بعيد والاحتياط على ما قال ابن السكن، وقد وافقه على ذلك أبو علي بن شويه عن الفريري والله أعلم.

(ذكر من اسمه يعقوب)

(ترجمة): قال في الطهارة حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ويعقوب هذا هو الدورقي، وقد نسب أبو ذر الهروي في روايته في باب الصلاة في مسجد قباء وكذا نسبوه كلفهم في باب قوله لاتصا: أنتم أحب الناس لي.

(ترجمة): قال في باب إذا اصطلحوا على جور، وفي باب فضل من شهد بديراً حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعيد جزم الكلاباذي بأن يعقوب في هذين الموضعين هو ابن حيد بن كاسب وبه جزم الحاكم عن مشايخه ثم جوز أن يكون هو يعقوب بن محمد الزهري، وقال الحاكم أيضاً ناظرني شيخنا أبو أحمد الحاكم في أن البخاري روى في الصحيح عن يعقوب بن حيد بن كاسب قتل له إمام روى عن يعقوب بن محمد فلم يرجع عن ذلك قلت وجزم بن منته وأبو إسحاق الحبال وغير واحد بما قال أبو أحمد الحاكم، وقال الجلياني: اتفقت النسخ كلها على أن الذي في الصلح غير منسوب إلا ابن السكن فإنه قال فيه حدثنا يعقوب بن محمد وكذا قال في الذي في المغازي وخالفه أبو ذر الهروي وأبو محمد الأصلي فقالا حدثنا يعقوب بن إبراهيم وبذلك جزم أبو مسعود الدمشقي في الأطراف ثم جوز أن يكون هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد وهو غلط فإن يعقوب مات قبل أن يرحل البخاري، وقد روى له الكثير بواسطة وجوز للمزي أن يكون هو يعقوب بن إبراهيم الدورقي المذكور قبل هذا والله أعلم، وقال البرقاني في المصانعة يعقوب بن حيد ليس من شرطه، وقيل: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ولكن سقط من النسخة الواسطة بينه وبين البخاري لأن البخاري لم يسمع.

(منه ذكر من اسمه يوسف)

قال في التوحيد حدثنا يوسف بن راشد حدثنا أحمد بن عبد الله يعني ابن يونس ويوسف هذا هو ابن موسى بن راشد، وقد روى عنه غير هذا فقال حدثنا يوسف بن موسى ونسبه هنا إلى جده.

(ذكر من يكنى أبا أحمد)

قال في الشروط حدثني أبو أحمد حدثنا أبو غسان محمد بن يحيى الكنتاني حدثنا مالك سماء ابن السكن في روايته مرار بن حويه وذلك جزم أبو ذر الهروي عن بعض مشايخه وأبو نعيم في المستخرج وأبو مسعود في الأطراف وغيرهم، وقال الحاكم أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف اليكنني البخاري، وقد أكثر البخاري من الرواية عنه قال الحاكم وقرأت هذا الحديث بخط أبي عمرو المستملي قال حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء عن أبي غسان يعني فيجوز أن يكون هو الفراء والله أعلم.

(ذكر من يكنى أبا صالح)

قال في الكفالة قال أبو صالح حدثنا عبد الله بن يونس عن الزهري وأبو صالح

هذا هو سليمان بن صالح لقبه سلمويه، وقد روى البخاري في تفسير سورة اقرأ، وفي الذبيائح عنه بواسطة، وقال في مواضع قال أبو صالح عن الليث وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث كما سيأتي في الفصل التاسع، وقال في بدء الروحي عقب حديث يحيى بن بكير عن الليث تابعه أبو صالح وعبد الله بن يوسف وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث فيما جزم به أبو نعيم في المستخرج وغير واحد وذكر المحافظ قطب الدين الحلبي في شرحه تبعاً للمحافظ أبي أحمد الدبائلي أنه عبد الغفار بن داود الحراني وبه جزم بعض المتأخرين ثم وجدته كذلك في القطعة التي شرحها الشيخ عبي الدين التوري رحمه الله وهو وهم والحديث موجود من رواية كاتب الليث في عدة دواوين منها في تاريخ يعقوب بن سفيان ومجمع الطبراني الأوسط ومسند محمد بن هارون الروياني وغير ذلك والله أعلم.

(ذكر من يكنى أبا معمر)

قال في العلم وغيره حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث وأبو معمر هذا اسمه عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج البصري يقال له: المقعد، وقد روى البخاري أيضاً عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم القطيعي لكنه لا يروي عن عبد الوارث.

(ذكر من يكنى أبا الوليد)

قال في الطهارة حدثنا أبو الوليد حدثنا ابن حبة وأبو الوليد هو هشام بن عبد الملك الطيالسي، وقد روى البخاري عن غير واحد عن يكنى أبا الوليد ويروي عن ابن حبة منهم أحمد بن محمد الأزدي وهشام بن عمار وغيرهما لكنه يسميهم وأكثر من الرواية عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة وزائدة وهذه الطيقة.

هذا آخر ما قصدت تحريره في هذا الفصل ثم ظهر لي أن الاختصار عليه قصور إذ لا فرق بين ما وقع من ذلك في شيخ المصنف أو شيخ شيخه فصاعداً فإني أت على ما في الكتاب من هذا النمط وأسره على الولاء لكنه أكثر نفعاً وأسهل تناولاً وألقت به ما في مناه من تسمية مكنى أو مبهم أو مقلب سواء كان في الإسناد أو المتن وقدمت على ذلك فصلاً الأول: في ضابط تسمية من ذكر بالكنية الثاني: في ضابط تسمية من ذكر بالبنوة كإبن فلان الثالث: في ضابط معرفة من ذكر بالنسبة الرابع: في ضابط من ذكر باللقب ثم شئت على الكتاب على الولاء وأعدت المكرر إذا تبادر العهد به في الغالب والله الموفق.

(فصل: في تسمية من اشتهر بالكنية وتكرر اسمه غالباً جمعه لسهل ورويته على حروف المعجم): أبو الأحوص التابعي اسمه عوف بن مالك، أبو الأحوص من طبقة حاد بن زيد اسمه سلام بن سليم أبو إدريس الخولاني عائد الله بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق الشيباني سليمان بن فيروز، أبو إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو الأسود الدهلي ظالم بن عمرو عن عمرو وغيره، أبو الأسود من عروة وعكرمة اسمه محمد بن عبد الرحمن، أبو أسيد الساعدي صحابي اسمه مالك بن ربيعة، أبو الأشهب المطازي جعفر بن حيان، أبو أمامة بن سهل اسمه أسعد أبو أسس الأعصبي حليف بني نعيم اسمه مالك بن أبي عامر، أبو لباس معاوية بن قرظ، أبو بدر شجاع بن الوليد أبو برة بن أبي موسى قيل: اسمه الحارث، وقيل: عامر أبو برة بن تيار خلا البراء اسمه هاني، وقيل: الحارث، وقيل غير ذلك، أبو برة الأحمشر بريد بن عبد الله، أبو برة الأسلمي نقله بن عبيد أبو بشر بن سعيد بن جبير وطبقته اسمه جعفر بن أبي وحشية، أبو بشر الأنصاري مشهور بكنيته قيل: اسمه قيس بن عبيد، أبو بكر بن أبي الأسود اسمه عبد الله بن محمد بن حيد بن الأسود، أبو بكر بن أصرم اسمه يور بباله الموحد، أبو بكر بن حزم هو محمد بن عمرو الأنسي، أبو بكر بن أبي أوس اسمه عبد الحميد بن عبد الله، أبو بكر بن أبي خيشمة هو أبو بكر بن سليمان بن أبي خيشمة العلوي ينسب إلى جده، أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر اسمه كتيبة، أبو بكر بن أبي شيبة اسمه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان البسي، أبو بكر بن شبة اسمه عبد الرحمن بن عبد الملك بن شبة نسب إلى جده، أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام اللخزومي قيل: اسمه محمد، وقيل: اسمه كتيبة، أبو بكر بن أبي مليكة أخو عبد الله لا يسمى، أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر اسمه كتيبة، أبو بكر بن عياش قيل: اسمه شعبة، وقيل: غير ذلك على عشرة أقوال، وصحاح ابن حبان وغيره أنه اسمه كتيبة ورجح أبو زرعة أنه شعبة، أبو بكر بن محمد بن عمرو بن

النيل بصري من قدامه شيخ البخاري، أبو العالية الرياحي رفع تابعي كبير، أبو العالية البراء بالتشديد قيل: اسمه زيد بن فيروز، وقيل: اسمه كلثوم، وقد رويًا معاً عن ابن عباس والرياحي يأتي غير منسوب، أبو عامر المقدني عبد الملك بن عمرو، أبو عامر الأشعري يأتي في الأشربة أو أبو مالك كذا بالشدك ولا يعرف اسمه وأبو مالك هو المشهور يأتي، أبو عباد يحيى بن عباد الضبيعي، أبو العباس الشاعر الأعشى اسمه السائب بن فروخ الكلي، أبو عبد الله الأخر اسمه سلمان أبو عبد الله الصنعائي اسمه عبد الرحمن بن عسيلة، أبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب، أبو عبد الله المقرئ عبد الله بن يزيد، أبو عبد الصمد العمي عبد العزيز بن عبد الصمد، أبو عيسى بن جبر اسمه عبد الرحمن، وقيل: عبد الله، أبو عبد القاسم بن سلام، أبو عبيد عن عقبة بن وساج وغيره هو صاحب سليمان قيل: اسمه حي، وقيل: حيي، وقيل: عبد الملك، أبو عبيد مولى ابن أضر اسمه سعد بن عبيد أبو عبيدة بن الجراح عامر بن عبد الله بن الجراح القهري أمين هذه الأمة، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود اسمه عامر، أبو عبيد الخداد عبد الواحد بن واصل، أبو عثمان الجعدي بن دينار عن أنس، أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل، أبو عثمان الثبان مولى الجعدي عن أبي هريرة اسمه سعيد، وقيل: عمران، أبو طلبة الوادي مالك بن عامر على الصحيح، أبو عقيل الدورقي بشير بن مقبة، أبو عقيل زهرة بن معبد أبو علي الخنفي عبيد الله بن عبد المجيد، أبو عمر الحارثي حفص بن عمر، أبو عمر مولى أسماء بنت أبي بكر اسمه عبد الله بن كيسان، أبو عمرو الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الشيباني سعد بن إلياس، أبو عمرو مولى عائشة اسمه ذكوان، أبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب، أبو العباس عقبة بن عبد الله المسعودي، أبو عروثة الوضاح بن عبد الله، أبو عون الثقفي محمد بن عبيد الله، أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، أبو عياض عمرو بن الأسود العبسي، أبو غسان يحيى بن بكير العنبري، أبو غسان المدني محمد بن مطرف، أبو غسان النهدي شيخ البخاري اسمه مالك بن إسماعيل، أبو غلاب يونس بن جبير الباهلي، أبو الغيث مولى ابن مطيع اسمه سالم مدني، أبو فروة الجهني مسلم بن سالم هو الأصغر، أبو فروة الحضرمي حروة بن الحارث تابعي، أبو قتادة الأنصاري اسمه الحارث بن ربيعي، وقيل: النعمان، وقيل: عمرو والأول أشهر، أبو قتية مسلم بن قتيبة الشعمري، أبو قتادة الحارث بن عبيد، أبو قتادة السرخسي عبيد الله بن سعيد، أبو قتادة الجرمي عبد الله بن زيد عن أنس وغيره، أبو قيس الأودي عبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس مولى عمرو بن العاص لا يعرف اسمه، أبو كشة السلولي لا يعرف اسمه وروى فيه الحاكم، أبو كشة يحيى بن المهلب، أبو كرب محمد بن العلاء أبو ليابة الأنصاري بشير، وقيل: رفاعه بن عبد المنذر صحابي، أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهيل الأنصاري شيخ مالك، وقيل: هو أبو ليلى عبد الله بن سهل، أبو مالك الأشعري لا يعرف اسمه أو هو الحارث بن الحارث، أبو المنكر التاجي علي بن داود، وقيل: ابن داود، أبو معاذ الطائي سعد، أبو مجاز لاحق بن حيد، أبو محمد الحضرمي عن أبي أيوب زعم الطبراني أنه أفلح مولى أبي أيوب وأطلق أنه غيره، أبو محمد مولى أبي قتادة اسمه نافع بن عباس، أبو مرواح الغفاري عن أبي ذر يقال: إن اسمه واقف أبو مرة اسمه يزيد مولى عقيل، أبو مريم الأسدي عبد الله بن زياد، أبو مساور الفضل بن مساور، أبو مسعود البجلي اسمه عقبة بن عمرو الأنصاري، أبو مسعود الجرمي سعيد بن إلياس، أبو مسلم قتادة الأحمش اسمه عبيد الله بن سعيد، أبو مصعب الزهري أحمد بن بكر المدني، أبو معاوية الضرير محمد بن خازم بمجمعتين، أبو معاوية النخعي شياب بن عبد الرحمن، أبو معبد عن ابن عباس اسمه نائفة أبو معشر البراء يوسف بن يزيد، أبو معشر البخاري ذكر في سورة ألم نرشح من أصحاب البخاري حكى عنه الفريزي واسمه الفضل بن أحمد بن يعقوب، أبو المنلى عن سعيد بن جبير اسمه يحيى بن ميسون الكوفي، أبو معمر عن ابن مسعود عبد الله بن مسخرفة، أبو معمر عن عبد الوارث عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المقعد، أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، أبو المليلح بن أسامة الملقب اسمه عامر، وقيل: زيد تابعي، أبو المنهال عن أبي برزة اسمه سيار بن سلامة، أبو المنهال عن زيد بن أرقم والبراء اسمه عبد الرحمن بن مطعم الكلي، أبو موسى الأشعري اسمه عبد الله بن قيس صحابي، أبو موسى محمد بن لثني البصري شيخ البخاري، أبو موسى عن الحسن اسمه إسرائيل، أبو موسى عن جابر بن صلاة الحارثي يقال: هو علي بن رباح، وقيل: هو أبو موسى الغافقي ولا يثبت، أبو ميرة اسمه عمرو بن شريحيل تابعي، أبو النجاشي عن رافع بن خديج اسمه عطاف بن صهيب أو

حزم الأنصاري اسمه كتيبة، أبو بكر بن المنكر أخو محمد اسمه كتيبة وكان محمد يكنى أبا بكر وأباً عبد الله، أبو بكر بن أبي موسى الأشعري قيل: اسمه عمرو، وقيل: عامر، وقال ابن سعد وغيره اسمه كتيبة، أبو بكر الخنفي اسمه عبد الكبير بن عبد المجيد، أبو الصديق عبد الله بن عثمان بن أبي مخافة، أبو بكر الثقفي نضج، أبو توبة المروزي يحيى بن واضح، أبو تيمة الحميري طريف بن خالد، أبو توبة الحلبي الربيع بن نافع، أبو التياح يزيد بن حيد الضبيعي، أبو ثابت المدني محمد بن عبيد الله، أبو تلبية الخنفي اسمه جرثوم، وقيل: غير ذلك، أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي، أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي، أبو جعفر السمائي محمد بن جعفر، أبو جرة الضبيعي نصر بن عمران، أبو جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قيل: اسمه عبد الله، أبو الجبرية الجرمي اسمه حطان بن خفاف، أبو حازم الأشجعي عن أبي هريرة اسمه سليمان، أبو حازم الأهرج عن سهل بن سعد الساعدي اسمه سلمة بن دينار، أبو الحباب سعيد بن يسار المدني، أبو حبة البجلي أنصاري قيل: اسمه عمرو، وقيل: عامر، وقيل: مالك، وقيل: غير ذلك، أبو حنيفة النهدي موسى بن مسعود، أبو حسان عن ابن عباس اسمه مسلم بن عبد الله، أبو الحسن السوائي اسمه عطاف، أبو حصين الأسدي يفتح أوله اسمه عثمان بن عاصم، أبو حفص بن الملاء قيل: اسمه عمر، أبو حزة السكري المروزي محمد بن ميمون، وقد يأتي بكتبة مجرداً ويعرف بأنه شيخ شيخ البخاري، أبو حيد الساعدي قيل: اسمه عبد الرحمن، وقيل: المنذر، أبو حيان التيمي يحيى بن سعيد بن حيان، أبو خالد الأخر سليمان بن حيان، أبو خلعة السعدي خالد بن دينار، أبو خيشة زهير بن معاوية الجعفي، أبو خيشة زهير بن حرب شيخه، أبو الخضر مرثد بن عبد الله الجزني، أبو داود الطيالسي سليمان بن داود، أبو الدرداء عوف بن أيوب خليفه بن كعب، أبو ذر الغفاري جندب بن جنداف، وقيل: يربد بن جندب، وقيل: جندب بن السكن، وقيل: غير ذلك، أبو رافع الصائغ نضج، أبو رافع مولى رسول الله ﷺ اسمه إبراهيم، وقيل: أسلم، وقيل: ثابت، وقيل: هرمز، أبو الربيع الزهراني سليمان بن داود، أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أمه عمرة بنت عبد الرحمن، أبو رجاء مولى أبو قتادة اسمه سلمان، ووقع في بعض الروايات سلمان وهو تصحيفه، أبو رجاء المطاوي عمران بن تميم أبو الرجال الطائي عقبة بن عبد الله، أبو زيد عثر بن القاسم، أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، أبو زرة بن عمرو بن جبر عن أبي هريرة قيل: اسمه هرم، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: اسمه جبريل وقال: اسمه كتيبة، أبو الزناد عبد الله بن ذكوان المدني، أبو زيد الهروي سعيد بن الربيع، أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد أبو سعيد بن المنلى الأنصاري يقال: اسمه رافع، وقيل: الحارث صحابي، أبو سعيد الخدري سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد المقرئ كيسان، أبو سعيد مولى بني هاشم عبد الرحمن بن عبد الله، أبو السفر سعيد بن محمد، أبو سفيان صخر بن حرب، أبو سفيان عن جابر طلحة بن نافع، أبو سفيان العمري محمد بن حيد، أبو سفيان الحميري سعيد بن يحيى، أبو سفيان مولى أبي أيوب أحد قيل: اسمه وهب، وقيل: قزمان وكان مولى لبي عبد الأشهل فلازم عبد الله بن أبي أحمد بن جحش فشب إليه، أبو السكن الطائي زكريا بن يحيى، أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كتيبة، أبو سلمة التبرذكي موسى بن إسماعيل، أبو سلمة الخزازي منصور بن سلمة، أبو سهيل بن مالك بن أبي عامر اسمه نافع، أبو السور العدوي قيل: اسمه حسان بن حريث، وقيل: حريث بن حسان، وقيل: حجير بن الربيع، وقيل: غير ذلك، أبو شريح الخزازي الكلمي العدوي خويلد، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: هاشم، وقيل: غير ذلك، أبو شريح عبد الرحمن بن شريح بصري، أبو شعثاء جابر بن زيد تابعي، وأبو شعثاء الحارثي اسمه سليم بن أسود وهو أكبر من الذي قبله، أبو شهاب الخياط الصغير اسمه حيد ربه عن نافع أكثره نافع له حديث واحد في الحج، أبو شهاب الخياط الصغير اسمه حيد ربه عن نافع أكثره نافع له حديث واحد في الحج، أبو صالح الجهني، أبو صالح السمان الزيات اسمه ذكوان صاحب أبي هريرة وأبي سعيد أبو صالح مولى التوامه اسمه نهبان مقل، أبو صخرة جامع بن شداد، أبو الصديق التاجي بكر بن عمرو، أبو صفوان عبد الله بن سعيد الأموي، أبو الضحى مسلم بن صبيح، أبو ضمرة أنس بن عياض الليثي، أبو الطليل عامر بن وائلة، أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري، أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري، أبو ظبيان حصين بن جندب، أبو ظلال هو هلال بن أبي هلال عن أنس، ووقع في رواية أبي ذر أبو ظلال بن هلال وفيه نقص، أبو عاصم الضحاك بن غلد

نصر عن ابن عباس في النكاح لا يعرف اسمه، أبو النضر هاشم بن القاسم بختلي، أبو النضر الدمشقي القوافي إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، وقد نسب إلى جده، أبو نضرة العبدى المنذر بن مالك بن قطعة، أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي عارم، أبو نعيم الفضل بن دكين بن زهير الكوفي، أبو نوح اسمه عبد الرحمن بن غزوان لقبه قزواء، أبو هارون الفتوي إبراهيم بن العلاء له موضع واحد رواه عنه سفيان بن عيينة مقطوعاً، أبو هاشم الرماني يحيى بن دينار، وقيل: ابن نافع، وقيل: غير ذلك، أبو هريرة جزم ابن الكلبي بأنه عمير بن عامر وجزم بن إسحاق بأنه عبد الرحمن بن صخر ورواه بعض أصحابه عن أبي هريرة قال: كان اسمي عبد شمس بن صخر فسماني النبي ﷺ عبد الرحمن رواه الحاكم في المستدرک ويقفه ما رواه ابن خزيمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: كان اسمي عبد شمس وصحبه جمع من المشاهير ومال الدياطي إلى قول ابن الكلبي، وقال ابن خزيمة: اسمه عبد الله أو عبد الرحمن قلت: وفيه اختلاف كثير جداً، وما ذكرناه أقرب إلى الصحة مع ما فيها والله أعلم، أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي، أبو همام محمد بن الزرقان، أبو هلال الراسي محمد بن سليم، أبو واقد الليثي قيل: اسمه الحارث بن مالك، وقيل: غير ذلك، أبو واقد شقيق بن سلمة، أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، أبو الوليد صاحب ابن سيرين اسمه عبد الله بن الحارث، أبو لاس الخزامي له موضع واحد يقال: اسمه عبد الله بن غنم ولا يصح وهو صحابي، أبو يحيى الحماني هو عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يزيد اللثمي تابعي قال أبو زرعة: لا يسمى، أبو يعفور الأكبر تابعي اسمه وقدان، وقيل: واقد، أبو يعفور الأصغر عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، أبو يعلى منذر الثوري، أبو يعلى التوزي محمد بن الصلت، أبو اليمان الحكم بن نافع شيخ البخاري آخر الكتي.

(فصل منه): أم حرام بنت ملحان يقال: لها الفيضاء أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص اسمها أمة، أم الدرداء الكبرى اسمها خيرة بالمعجمة المقترحة، أم الدرداء الصغرى هبيبة، أم رومان والدة عائشة قال ابن إسحاق اسمها زينب وحكى السهيلي أن اسمها دعد، أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، أم سليم والدة أنس بن مالك اسمها سهلة ويقال: ربيعة، ويقال: ملكية، ويقال: الربيعة ويقال: غير ذلك، أم شريك قيل: اسمها غزية ويقال: غزيلة، أم عطية اسمها نسبية، أم عمرو بنت عبد الله بن الزبير لا يعرف اسماء أم العلاء الأنصارية يقال: هي والدة خارجة بن زيد بن ثابت أم الفضل لبابة بنت الحارث الحلالية أم قيس بنت حصن الأسدية حكى أبو القاسم الجوهري أن اسمها أمة أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معطي كنيها اسمها أم هانئ بنت أبي طالب فاختة، وقيل: هند أم يعقوب لها قصة مع ابن مسعود لم تسم.

(فصل فيمن ذكر باسم أبيه أو جده أو نحو ذلك) ابن أزيى عبد الرحمن ابن أخي الزهري محمد بن عبد الله بن مسلم، ابن إدريس الأودي عبد الله، ابن إدريس الشافعي محمد ذكر في موضعين في الركا والعراباء، ابن أذينة عبد الرحمن ذكر في الوصايا ابن إسحاق محمد بن أشوع سعيد بن عمرو بن أشوع ذكره في الطبقة، ابن أوفى عبد الله، ابن الأصهباني عبد الرحمن بن عبد الله، ابن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة هو عمر بن كثير بن أفلح نسب إلى جده، ابن أبي أوفى إسمايل، ابن أبي أيوب سعيد بن بجينة عبد الله بن مالك بن النقيب، ابن براء عبد الله، ابن أبي بردة سعيد بن بريدة هو عبد الله ولم يخرج لسليمان أخيه شيئاً، ابن بشر هو محمد لقبه بشندل، ابن بكير المصري هو يحيى بن عبد الله بن بكير ينسب إلى جده، ابن أبي بكير الكرماني اسمه يحيى واسم أبي بكير نسر بالثون والمهمل، ابن بكر محمد البرسماني، ابن أبي بكرة اسمه عبد الرحمن بن أبي بكر أخبرنا عبد الله بن عمر عن عائشة هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق نسب إلى جده، ابن التيمي معتمر بن سليمان بن أبي ثور عبيد الله بن عبد الله بن جابر اسمه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي، ابن جابر في حديث أبي بريدة بن نيار هو عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري، ابن جريح هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جرير نسب إلى جده، ابن جعفر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ابن أبي جعفر هو عبيد الله المصري بن أبي حازم عبد العزيز بن سلمة بن دينار، ابن أبي حبيب يزيد المصري بن أبي حمة أبو بكر بن سليمان بن أبي حمة نسب إلى جده، ابن حزم هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب إلى جده، ابن أبي حسين عبد الله بن عبد الرحمن وعمر بن سعيد أبو حسين جددهما، ابن الحضرمي العلاء صحابي، ابن أبي محمد بن ميسرة، ابن

حلحلة محمد بن عمرو بن حلحلة نسب إلى جده، ابن حبر اسمه محمد ابن الحنفية محمد بن علي بن أبي طالب والحنفية أمه واسمها خولة كانت من مبي اليمامة، ابن حكيم عن سعيد بن جبير اسمه علي، ابن حنين عبد الله وعبيد وإبراهيم أبناء عبد الله بن حنين، ابن حي صالح بن صالح بن حبان، ابن أبي خالده هو إسماعيل بن خزيمة اسمه معروف، ابن الخطاب هو عمر كذا في مناقب أبي بكر، ابن خلي خالده، ابن داود عبد الله الحربي بن دكين الفضل، ابن دينار عبد الله، ابن فر عمر، ابن ذكوان هو أبو الزناد عبد الله، ابن أبي قتب محمد بن عبد الرحمن، ابن أبي رافع عبيد الله، ابن راهبه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ابن رجاء عبد الله، ابن أبي رجاء الحروي أحمد، بن أبي رزمة محمد بن عبد العزيز، ابن أبي رواد عبد العزيز، ابن أبي زائدة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ابن زبير عبد الله بن العلاء بن زبير نسب إلى جده، ابن الزبير عبد الله بن أبي الزناد عبد الرحمن، ابن السباق عبيد، ابن أبي سرح عياض بن عبد الله بن سعد، ابن سعيد بن جبير عبد الله، ابن أبي السفر عبد الله بن سعيد بن محمد ابن سلمة هو حماد وقع في عمرة القضاء، ابن أبي سلمة للماجشون عبد العزيز بن عبد الله، ابن سواء محمد، ابن سودة محمد، ابن سلام الصحابي عبد الله، ابن سلام شيخ البخاري محمد البيهقي، ابن سيرين محمد، ابن شبرمة عبد الله، ابن شهاب هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن الحارث بن زمرة الزهري الفقيه، ابن أبي الشعثاء أشعث بن سليم، ابن أبي صعصعة عبد الله بن عبد الرحمن، ابن طاروس عبد الله، ابن أبي طلحة هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري، ابن حابس عبد الرحمن، ابن حباس هو عبد الله رضي الله عنهم، ابن عبد الرحمن بن أزيى سعيد، ابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود، ابن أبي جيلة إبراهيم، ابن أبي حديد عن سلمة اسمه يزيد، ابن أبي حنبة مولى أنس اسمه عبد الله، ابن أبي حنيفة هو محمد بن عبد الله، ابن أبي حنيفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق بن أبي حنيفة التيمي وهذا يروي عن الزهري وأبوهر يروي عن عائشة، ابن عثمان هو محمد ابن عثمان بن موهب له في الأدب، ابن عجلان محمد، ابن عروعة محمد، ابن أبي عروبة سعيد، ابن أبي عدي محمد، ابن أبي العشرين عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، ابن عطية هو حيان له ذكر في أواخر الجهاد، ابن عفير سعيد بن كثير بن عفير نسب إلى جده، ابن علاقة زياد، ابن علي إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم وعليه أمه، وقيل: جلته، ابن عمر عبد الله بن عمر، ابن عمرو بن العاص عبد الله، ابن عون عبد الله بن عوف عبد الرحمن، بن عياض أبو بكر، ابن عيينة سفيان، ابن الغسيل عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة وهو غسيل الملائكة، ابن أبي عامر الأنصاري بن أبي غنم عبد الملك، ابن أبي فليك محمد بن إسماعيل، ابن فضيل محمد، ابن فلان هو عبد الله بن زياد بن سحمان روى عنه ابن وهب له موضع واحد مقرون، ابن فليح محمد، ابن أبي قتادة عبد الله، ابن قسيط يزيد بن عبد الله بن قسيط، ابن أبي كثير يحيى، ابن أبي ليلى عبد الرحمن، ابن للماجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، ابن المبارك عبد الله، ابن أبي المجالد اسمه هذيل، ابن مجمع إبراهيم بن إسماعيل، ابن معمر عبد الله، ابن أبي مريم سعيد، ابن مسافر عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ابن مسهر علي، ابن المسيب سعيد، ابن مغفل المزني الصحابي عبد الله، ابن مقدم عمر بن علي، ابن مقسم عبيد الله بن أبي مليكة عبد الله بن عبيد الله وأبو مليكة جده، ابن منبه همام، ابن المنكدر محمد، ابن مهدي عبد الرحمن، ابن موهب هو عثمان بن عبد الله بن موهب، ابن أبي نجيح عبد الله واسم أبيه يسار، ابن أبي نعيم عبد الرحمن، ابن نمر عبد الرحمن، ابن أبي نمر شريك، ابن نمر عبد الله وابن نمر شيخ البخاري محمد بن عبد الله بن نمر، ابن الهادي يزيد بن عبد الله، ابن هرمز عن ابن بجينة هو عبد الرحمن الأضرع، ابن أبي هند عبد الله بن سعيد، ابن أبي هلال سعيد، ابن وهب عبد الله، ابن أبي يعقوب محمد بن عبد الله رضي، ابن بهمر يحيى، ابن يونس أحمد بن عبد الله بن يونس البريموي.

(فصل منه): بنت الحارث في قصة خبيب بن عدي هي أم عبد الله وهي زوجة أبي سروع بن الحارث أختي عقبة بن الحارث التوفلي.

(فصل: في تسمية من ذكر من الأنساب): الأشجعي عبيد الله بن عبد الرحمن، الأوسي عبد العزيز بن عبد الله، الأنصاري شيخ البخاري محمد بن عبد الله بن الحنن، البكري أبو مسعود عقبة بن عمرو، البراء أبو العالية نسب إلى بري السهام، التيمي سليمان، التنقي عبد الوهاب بن عبد المجيد الثوري سفيان بن سعيد، الجدي عبد الملك بن إبراهيم، الجريزي سعيد بن لياس، الحفيدي عبد الله بن الزبير، الدراودي عبد العزيز

بن محمد، الزبيدي محمد بن الوليد، الزبيري أبو أحمد بن محمد بن عبد الله الأسدي، الزهري بن شهاب، السبيعي عمرو بن عبد الله أبو إسحاق، السعدي عمرو بن يحيى بن سعيد، الشامي عامر بن شراحيل، الشيباني أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان، الصنعجي عبد الرحمن بن عسيلة، العدني عبد الله بن الوليد، العقدي عبد الملك بن عمر وأبو عامر، العمري عبد الله بن عمر بن حفص، القنوي إسحاق بن محمد القرياني محمد بن يوسف، القزاري أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الدمشقي، القمي هو يقرب بن عبد الله له موضع واحد في الطب، الجمر نعيم بن عبد الله، الحاربي عبد الرحمن بن محمد المسمودي اسمه عبد الرحمن بن عبد الله، الممري أبو سفيان محمد بن حميد القنبري أبو سعيد كيسان وابنه سعيد، القمني محمد بن أبي بكر المقرئ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، الملاقي أبو نعيم الفضل بن دكين.

قوله (فوك رجلاً هو أعجمهم لي): هو جليل بن سراقه ذكره الواقدي، وقال عامر هو ابن ياسر يونس هو ابن عبيد البصري عن الحسن هو ابن أبي الحسن البصري قول أبي بكره اتصر هذا الرجل هو علي بن أبي طالب في وقعة الجمل.

قوله (عن المروزي): هو ابن سويد.

قوله (وعلى غلامه حلة): لم يسم هذا الغلام (سأيت رجلاً فعرفته بأمه): هو بلال واسم أمه حامة وبها يشتهر وكانت نوبة حنثي بشر هو ابن خالد حدثنا محمد هو ابن جعفر غنتر عن سليمان هو ابن مهران الأعشى عن إبراهيم هو ابن يزيد النخعي، ابن علقمة هو ابن قيس عن عبد الله هو ابن سمود وهذا ما قيل: أنه أصح الأسانيد، حدثنا أبو الربيع هو سليمان بن فادو الزهراني، حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد، حدثنا عمارة هو ابن القفحاق، حدثنا إسماعيل حدثنا مالك إسماعيل هذا هو ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله وهو ابن أخت مالك، حدثنا ابن سلام هو محمد ويحيى بن سعيد هو الأنصاري حدثنا زهير هو ابن معاوية الجعفي حدثنا أبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله السبيعي عن البراء هو ابن عازب الأنصاري.

قوله (نزل علي أجداده أو قال أخواله من الأنصار): هم من بني عمرو بن عوف من الخزرج وكانت أم عبد المطلب جد النبي ﷺ منهم واسمها سلمى فهم أجداده حقيقة وأخواله مجازاً والشك من راوي الخبر.

قوله (فخرج رجل من صلى معه فمر على أهل مسجد): قال ابن عبد البر اسم الرجل جباد بن نوك، وقيل: ابن بشر بن قتيبي الأشجيلي وهذا أرجح رواه ابن أبي غيثمة والفاكهي وابن منه بسند حسن وأهل المسجد بنو حارثة (مات على القبلة رجال وقطوا): سمى منهم عن مات البراء بن معمر وأسمد بن زرار، وأما القتل قهي نظر لأن لحيمة كان قبل نزول القتال حدثنا محمد هو ابن لثني حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان عن هشام هو ابن عروة (ووعدها امرأة): هي الحولاء بنت توت كسا في مسلم حدثنا هشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي بفتح المثناة، وقال أبان هو ابن يزيد المطار.

قوله (أن رجلاً من اليهود قال لعمر): هو كعب الأحبار روي ذلك في مسند مسدد بإسناد حسن وأورده ابن حساكر في أوائل تاريخ دمشق من طريقه وهو في المعجم الأوسط للطبراني من هذا الوجه وكان سؤاله لعمر عن ذلك قبل أن يسلم كعب وجاءه في رواية أخرى في الصحيح أن اليهود قالوا، وقد تعين السائل منهم هنا فلعله لما سأل كان في جماعة منهم.

قوله (جاء رجل من أهل نجد): قال ابن بطال وتبعه عياض وابن العربي والمندري وابن باطيش وآخرون عن ضمام بن ثعلبة، وقال النووي في شرح المهذب فيه نظر، وقال القرطبي في الفهم وتبعه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني الظاهر أنه غيره لاختلاف السابقين وهو كما قال حدثنا روح هو ابن عبادة حدثنا عوف هو الأعرابي عن الحسن هو البصري وعمر هو ابن سيرين، (وقال ابن أبي مليكة): هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جدها أبي محمد التيمي (أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ): قلت أسماؤهم مسرودة في ترجمته في تهذيب الكمال وغيره لكنهم لم يبلغهم هذا المند (ويذكر عن الحسن ما خالفه): الضمير يعود على اتفاق (وعن زبيدة): هو ابن الحارث البامي.

قوله (فلاحى رجلاً): هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حنزة قال ابن دحية أبو حيان التيمي عن أبي زرة هو ابن عمرو بن جرير الجبلي حدثنا أبو نعيم هو الفضل بن دكين قال حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة عن عامر هو الشعبي عن أبي جرة هو بالجيم والراء واسمه نصر بن عمران (ولد عبد القيس): كان الرود أربعة عشر رجلاً بالأشج وهو رئيسهم واسمه المنذر بن عاتك في حديث مزينة المصري وفي رواية أبي خيرة الصباحي أنهم كانوا أربعين رجلاً فإما أن يكون لهم وفادتان وإما أن يكون الأشراف منهم أربعة عشر رجلاً والباقيون أتباعاً، وقد بينت أسماء الأربعين في كتابي في الصحابة عن أبي سمود هو عتبة بن عمرو (لم قال استغفروا لأمركم فإنه كان يحب

(فصل: فيمن يذكر بلقب وعمره): الأحول حاصم بن سليمان، الأزرق إسحاق بن يوسف، الأخرج عبد الرحمن بن هرمز، الأعشى سليمان بن مهران، الأخر سلمان أبو عبد الله، الباقر محمد بن علي بن حسين أبو جعفر، البحر عبد الله بن العباس، البطين مسلم بن عمران بتدلر محمد بن بشار، البهي عبد الله بن يسار، الحنفه خالد بن مهران كان يجلس عندهم خن، المقرئ بكر بن خلف دحيه عبد الرحمن بن إبراهيم، ذو البطين أسامة بن زيد، ذو الدين الخرياق، الرشك يزيد الضبي سمدان، اللخمي سعيد بن يحيى بن صالح، سلمويه سليمان بن صالح المروزي، سئيد اسمه الحسين شاذان الأسود بن عامر، عارم محمد بن الفضل السلوسي، جيلان عبد الله بن عثمان، جيلة بن سليمان اسمه عبد الرحمن، عبيد بن إسماعيل هو عبيد الله، هوهر أبو الفداء اسمه عامر، غنتر محمد بن جعفر، فليح بن سليمان قيل: اسمه عبد الملك، قتيبة بن سعيد قيل: اسمه يحيى، كاتب المغيرة قيل: اسمه وراة الماششون أبو سلمة مسدد اسمه عبد الملك، النبل أبو عاصم، الضحاك ابن غنله أبو الزناد لقب وكنيته أبو عبد الرحمن، ذات النخلتين أسماء بنت أبي بكر الصديق ﷺ وهذا حين الشروع في المقصود.

بداية الوحي

(الحمدي عن سفيان) هو ابن عينة حيث جاء (عبدان عن عبد الله) هو ابن المبارك (عن يونس) هو ابن يزيد حيث وقع (أبو الهيثم عن شبيب) هو ابن أبي حمزة حيث وقع.

قوله (في حديث أبي سفيان في ركب من قرينش): كانوا قريباً من ثلاثين رجلاً والترجمان لم يسم والموضع الذي وجدهم فيه الرسول غرة وعظيم بصري قيل: هو الحارث بن أبي شمر وهو ملك غسان، والرجل الأعرابي لم يسم، وصاحب له برومية يقال له: ضفاطر بن أبي كبشة عني به سيدنا محمد ﷺ، فقيل إنه جد جد أمه، وقيل: أحد أجداده من الرضاة، وقيل: غير ذلك.

كتاب الإيمان

(وقال معاذ): هو ابن جبل (اجلس بنا): المقول له ذلك هو الأسود بن هلال إسماعيل هو ابن أبي خالد عن الشعبي داود هو ابن أبي هند (عن أبي موسى قالوا: يا رسول الله): في مسلم قلنا ولان جبان أنه السائل للطبراني عن حيد بن مسير عن أبيه أنه سأل عن ذلك الليث بن يزيد هو ابن أبي حبيب (عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل): قيل: هو أبو ذر، وفي ابن حبان من حديث هاتين بن يزيد والد شريح أنه سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو ذلك آدم هو ابن أبي إياس أيوب هو ابن أبي نجيمة السخيتاني (عن عبادة بن الصامت أني من القباء): كان القباء اثني عشر رجلاً وهم أسمد بن زرار وعبد الله بن روضة وسعد بن الربيع ورافع بن مالك والبراء بن معمر وسعد بن عبادة وعبد الله بن عمرو والد جابر والمندري بن عمرو وعبادة بن الصامت هؤلاء من الخزرج ومن الأوس أسيد بن حضير وسعد بن خيثمة ورفاعة بن عبد المنذر عبدة هو ابن سليمان (عن هشام): هو ابن عروة عمرو بن يحيى عن أبيه هو ابن عمارة بن أبي حسن قال وهيب حدثنا عمرو يعني عن أبيه بهذا الإسناد وللت (هو برجل من الأنصار يعطف أخاه في الحياة): لم يسمي جميعاً عن صالح هو ابن كيسان حدثنا أبو روح الجرهمي هو اسم بلطف النسب غلط فيه بعضهم فجعله نسب وسماء باسم غلط فيه أيضاً عن واقد بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر، (وقال عدلة من أهل العلم): سميت منهم في

(العفو): الأمير هو الكثير قال جرير ذلك لما مات.

كتاب العلم

(عن أبي هريرة) بينما رسول الله ﷺ في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي: لم يسم هذا الأعرابي، وقال أبو العالية موزع (حدثنا سليمان): هو ابن بلال (واصح بعضهم في القراءة على العالم يحدث ضمام بن ثعلبة): هو الحميدي شيخه (رواه موسى): هو ابن إسماعيل التبوذكي أبو سلمة (واصح بعض أهل الحجاز في المناولة يحدث النبي ﷺ حيث كتب لأمر السرية): الخنج بهذا هو الحميدي وأسير السرية هو عبد الله بن جحش كما في السيرة لابن إسحاق وسنده مرسل ورجاله ثقات وكما في الطبراني الكبير من حديث جندب بن عبد الله بسند حسن (بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يذهب إلى عظيم البحرين فلهذه عظيم البحرين إلى كسرى): للميمون عبد الله بن حذافة السهمي وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوي وكسرى هو أبرويز بن هرمز.

قوله (فحصبت): القاتل هو ابن شهاب أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك (فقبل له إنهم لا يقرؤون): أي الرزم (إذ قبل ثلاثة نفر): لم يسم واحد منهم (حدثنا مسدد حدثنا بشر): هو ابن الفضل (وأصلك إنسان بخلطه): هو بلال رواه النسائي من حديث أم الحصين وعند الإسماعيلي التصريح بأنه أبو بكره نفسه فيحصل على أن كلاً منهما أمك (ويقال: الربابي هو الذي يربي الناس): القاتل فيما قيل: هو ابن عباس (حدثنا جرير): هو ابن عبد الحميد (عن منصور): هو ابن المنذر (فقال له وجلي ما أبا عبد الرحمن): الرجل هو عبد الله بن مرقاس أشار إلى ذلك محمد بن سعد في كتاب الطبقات (حدثنا ابن وهب): هو عبد الله بن يونس هو ابن يزيد (صحت معاوية): هو ابن أبي سفيان (حدثنا إسماعيل بن أبي خالد علي غير ما حدثناه الزهري قال: صحت ليس بن أبي حازم): القاتل سمعت قيس بن أبي حازم هو إسماعيل والذي حدثه الزهري هو سفيان حدث به الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ آخر كما ذكره في التوحيد (حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه): هو لإبراهيم بن سعد (بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل إذ جاءه رجل): لم تنف على تسميته (فقال لو سي قتاه): هو يوشع بن نون (حدثنا عبد الوارث): هو ابن سعيد (حدثنا خالد): هو الحفلة.

باب الخروج في طلب العلم (ورحل جابر بن عبد الله مسورة شهر إلى عبد الله بن أنس في حديث واحد): الحديث ذكر المصنف طرفاً منه في كتاب التوحيد والرحلة كانت من المدينة إلى مصر (أبو بردة بن أبي موسى): تقدم في الإيمان قال إسحاق هو ابن راهويه، (وقال ربيعة): هو ابن أبي عبد الرحمن شيخ مالك (حدثنا المكي بن إبراهيم): هو اسم بلفظ التنب وليس ينسب لأنه بلخي (أخبرنا حنظلة): هو ابن أبي سفيان الجهمي (عن سالم): هو ابن عبد الله بن عمر (فجاءه رجل فقال لم أشعر): الحديث من رواية عبد الله بن عمرو ومن رواية عبد الله بن عباس لم يسم واحد عن سالم عن هذه الأشياء (حدثنا وهب): هو ابن خالد حدثنا هشام هو ابن عروة بن الزبير (عن قاطمة): هي امرأته وهي بنت المنذر بن الزبير (عن أسماء): هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدة هشام بن عروة وفاطمة أم أبيهما صرة والمنذر (عن أبي حمزة): بالجيم والراء أنه تزوج ابنة أبي إهاب اسمها عينة وتكنى أم يحيى (فأثبه امرأة): لم تسم (ونكحت زوجاً غيره): هو ظريف بن الحارث (كنت أنا وجاري في من الأنصار): هو أوس بن خولي الذي أتى النبي ﷺ بيته وبين عمر بن الخطاب، وروى ابن بشكوال ما يؤيده وسيأتي شرح ذلك في كتاب النكاح.

قوله (دخلت على حفصة): القاتل دخلت على حفصة هو عمر لا الأنصاري، وفي السياق اختصار يأتي بيانه في كتاب النكاح (أخبرني مقيان): هو الثوري (عن ابن أبي خالد): هو إسماعيل (عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رجل: يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة لما يطول بنا فلان): أبو مسعود تقدم أنه عقبه بن عمرو والقاتل حزم بن أبي كعب وفلان هو معاذ بن جبل، وقيل: أبي بن كعب (سأله وجلي عن اللقطة): قيل: هو بلال، وقيل: هو الجارود، وقيل: عمير والد مالك، وقيل: هو زيد بن خالد نفسه قاتل رجل من أبي قتال أبوك حذافة هو عبد الله كما يأتي في حديث أنس (فقام آخر فقال من أبي فقال أبوك سالم مولى شية): هو سعد بن سالم مولى شية

بن ربيعة ذكره ابن عبد البر في ترجمة سهيل بن أبي صالح من التمهيد ولم يذكر سعداً في الصحابة لا هو ولا غيره من جميع من صف فيه، وقد أوضحته بحمد الله في كتاب في الصحابة حدثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث وشامة هو ابن عبد الله بن أنس (أخبرنا الحارثي): هو عبد الرحمن بن محمد (حدثنا صالح بن حيان): هو صالح بن صالح بن حي والد الحسن، ووقع عنه في الأدب المفرد حدثنا صالح بن حي حدثنا عبد العزيز هو ابن عبد الله حدثني سليمان هو ابن بلال (فقاتلت امرأة وأتسبن قال وأتسبن): هي أم مبشر كما عند المصنف، وقيل: أم سليم كما عند أحد والطبراني وابن بشران وابن أبي ميسرة، وقيل: أم أكن كما في الأوسط للطبراني عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد هو ابن زيد كما (حدثنا فلان وفلان): سمي ابن ماجه في روايته منهما بن مسعود والثاني قيل: هو أبو هريرة عبد الوارث هو ابن سعيد (عن عبد العزيز): هو ابن صهيب (حدثني موسى): هو ابن إسماعيل التبوذكي وكيع عن سفيان هو الثوري عن مطرف هو ابن طريف شيان هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف (أن غزاة فقلوا رجلاً من بني ليث عام فصح مكة بفيل منهم قتلوه): للقتولان هما منيه الحزامي ذكر ابن إسحاق وقتله بنو ليث وجندب بن الأكوع ذكره ابن هشام وقتله بنو كعب وهم خزاعة وعن ابن إسحاق أن غراش بن أمية الحزامي قتل ابن الأكوع المغنلي بقتيل في الجاهلية يقال له: أحر قاتل النبي ﷺ يا معشر خزاعة أرفضوا لديكم عن القتل الحديث رويتا في آخر الجزء من فوائد أبي علي بن خزيمة أن اسم القاتل هلال بن أمية والله أعلم (فجاءه رجل من أهل اليمن فقال أكتب لي يا رسول الله فقال أكتبوا لأبي فلان): هو أبو شاة بهاء منزلة والمنسول أن يكتب هو خطبة النبي ﷺ تلك (فقال رجل من قرشي): هو العباس بن عبد المطلب، ووقع في مصنف أبي بكر بن أبي شية أن اسمه شاه وهو غريب وهب بن منبه عن أخيه هو حمام تابعه معمر أي تابع وهباً وعمرو هو ابن دينار أي أن عمرأ أخير بن عتبة بذلك أيضاً عن الزهري (عن هند): هي بنت الحارث القرامية (عن أم سلمة): هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية زوج النبي ﷺ (شعبة قال حدثنا الحكم): هو ابن عتبة (حدثنا إسماعيل): هو ابن أبي أويس حدثني أخي هو أبو بكر عبد الحميد (حدثنا حجاج): هو ابن المنال (فانطلقا فإذا غلام يلعب مع الغلمان فأخذه فخصه برأسه): اسم هذا الغلام جيسور حدثنا عثمان هو ابن أبي شيبة حدثنا جرير هو ابن عبد الحميد عن منصور هو ابن المنذر (جاء رجل): هو لاحق بن خثيرة (قام رجل منهم فقال: يا أبا القاسم ما الروح): لم يسم إسرائيل هو ابن يونس (عن أبي إسحاق): عمرو بن عبد الله السيمي (عن الأسود): هو ابن يزيد النخعي (أخبرنا معاذ بن هشام): هو ابن أبي عبد الله المسترمي (معمر سمعت أبي): هو سليمان بن طرخان التيمي (عن أنس قال ذكر لي): لم يسم أنس من ذكر له ذلك ويحتمل أن يكون سمعه من معاذ صاحب القصة (أن رجلاً قام في المسجد فقال: يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل): لم يسم هذا الرجل (قال ابن عمر يزعمون أن النبي ﷺ قال ومهل أهل اليمن من يملط، ولم الله هذه من رسول الله ﷺ): ثبت ذكرها في حديث ابن عباس.

كتاب الوضوء

(كره أهل العلم الإسراف فيه): أي في الوضوء، وقد عقد أبو بكر بن أبي شيبة باباً في ذلك ذكره عن جماعة من الأئمة منهم علقمة بن قيس وهلال بن يساف وإبراهيم التيمي وإبراهيم النخعي عن نفسه وعن غيره (قال رجل من حضرموت ما الحدث): لم يعرف اسمه وجاء أنه أعرابي (عن خالد): هو ابن يزيد (عن عبادة بن ثيمم عن عمه): هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني (قلنا لعمرؤ أن ناساً يقولون أن النبي ﷺ قام عنه ولا يتام قلبه): روى هذا من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة وهو في الصحيح في أبواب قيام الليل وغير ذلك، (وقال موسى): هو ابن إسماعيل (عن حماد): هو ابن سلمة (ورقاه): هو ابن عمر (أن ناساً يقولون إذا لعدت على حاجتك ظن ذلك من قول أبي أيوب الأنصاري (يزيد بن هارون أخبرنا يحيى): هو ابن سعيد الأنصاري (أجعي أنا وغلام): هو أنصاري لكن لم أتف على اسمه ثم ظهر لي أنه أبو هريرة فيكون نسبته أنصاري على سبيل الجواز، وقد بينت ذلك في الشرح (تابعه النضى): هو ابن شميل وشاذان هو الأسود بن عامر سعيد بن

عمرو المكي هو سعيد بن العاص الأموي حدثنا حيدان هو عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك كما تقدم أبو إدريس اسمه عاصد الله بن عبد الله المخزومي تقدم إسماعيل هو ابن علي حشاش خالد هو ابن مهران الحذاء أم علي هي نسيبة الأنصارية (في غسل ابنته): هي زينب كما في مسلم أشتت بن سليم هو ابن أبي الشعثاء المخزومي، (وقال الزهري إذا بلغ في الإماء ليس له وضوء غيره يوحدها به قال سفيان هذا هو القنفذ بعينه): سفيان هذا هو الثوري وإنما نهت عليه لأن المتبادر إلى الذهن أنه ابن عينة لأنه صاحب الزهري دون الثوري، ولكن رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأزواجي عن الزهري قال الوليد فذكرته لسفیان الثوري فقال فذكره عاصم هو ابن سليمان الأحوال عن ابن سيرين هو محمد قلت لمبيدة هو يفتح العين بن عمرو السلمي جاد هو ابن العوام عن ابن عرون هو عبد الله عن ابن أبي السفر اسمه عبد الله واسم أبيه سعيد بن محمد كما تقدم (كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم): هو جاد بن بشر الأنصاري كما رواه الواقدي، وقال أصل المجاز ليس في الدم وضوء رواه إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبي إريس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن كل من أدركه من الفقهاء (فقال رجل أعجمي ما حدثت): تقدم أنه حضرمي، وليس بينهما تناف لأنه حضرمي النسب أصحمي اللسان مثله هو ابن يعلى يكتنأ أبا يعلى (عن محمد بن الحنفية): اسم الحنفية خولة وأبوه علي بن أبي طالب النضر هو ابن شميل.

قوله (أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء وأرأسه يقطر): قيل: اسم هذا الرجل صالح رَوَاهُ عبد الغني بن سعيد في مبعثاته، وفي الأوسط للطبراني أنه رافع بن خنيج وذكره ابن بشكوال أيضاً، وفي مسلم قصة أخرى لعتبان بن مالك فيمكن أن يفسر بهاء، ووقع في الصحابة لابن قانع عبد الله بن عتيان، وروى ابن السكن نحو هذه القصة لأبي عثمان الأنصاري تابعه وهب هو ابن جبر بن حازم يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري جاد الوهاب هو ابن جاد المجيد القضي، وقال حماد هو ابن أبي سليمان عن إبراهيم وسئل مالك الذي سأله عن ذلك هو إسحاق بن عيسى بن الطباع يته بن خزيمة في صحيحه (أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد): وقع في الأم للشافعي من هذه الطريق أنه قال لعبد الله فيكون السالك هو يحيى والد عمرو لكن في رواية أخرى عند المصنف شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد فيجوز أن يكون كلاماً سأل وهو جد عمرو بن يحيى هو جده حقيقة وإنما هو بمنزلة لأنه عم أبيه وهب عن عمرو هو ابن يحيى بن عمارة المازني، (وقال أبو موسى دعا النبي ﷺ فبذح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه ثم قال لهما اشربا منه): للخطاب بذلك أبو موسى ويلاذ كما أسنده المؤلف في المغازي عن ابن شهاب قال لعنني حمود بن الربيع قال وهو الذي سجد رسول الله ﷺ في وجهه وهو غلام من بترهم قلت وما يذكر الخبر بل انصرف على الجملة المترضة والخبر مذكور من هذه الطريق في باب صلاة التواضع جماعة يقيته فزعم حمود أنه سمع عتيان بن مالك الأنصاري وكان عن شهد بداراً يقول كنت أصلي لقومي بني سالم وكان يحول بيني وبينهم واد فذكر الحديث بطوله، (وقال عروة عن المسور وغوره): هو مروان بن الحكم كما يته في المغازي وغيره من الجعد هو ابن عبد الرحمن (صحت السائب بن يزيد يقول فذهبت بي خالتي): اسمها سلمى حشاش خالد بن خالد حدثنا سليمان هو ابن بلال عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال كان عني بكر الوضوء هو عمرو بن أبي حسن حدثنا مسدد حدثنا حماد هو ابن زيد سمر حدثني ابن جبر هو عبد الله بن عبد الله بن جبر نسب إلى جده.

من باب المسح على الخفين إلى كتاب الغسل

(أبو بكر بن حفص) هو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص (صحت أبا سلمة يقول دخلت أنا وأخوه عائشة) هو عبد الله بن يزيد رضيعهما كما في مسلم وزعم الشافعي البلادي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر، وقال بهز هو ابن أسد والجدي هو عبد الملك بن إبراهيم (عن أبي إسحاق قال حدثنا أبو جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين وهذا من رواية الكير عن هو أصغر سناً منه، وفيه فقال رجل ما يكتني هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب كما صرح به المؤلف بعد حديثي (أبو عاصم) هو الضحاك بن غندر أكثر البخاري عنه، وروى هنا عن واحد عنه (عن حنظلة) هو ابن أبي سفیان الجمعي (عن القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر (الأعشى حدثني سالم) هو ابن أبي الجعد كما في الحديث الذي بعده (الفلح) هو ابن حديد ولم يخرج لأفلح بن سعيد شيئاً زاد مسلم هو ابن إبراهيم (ووهب) هو ابن جبر بن حازم عن شعبة، وفي بعض الروايات هنا ووهب والظاهر أنه وهم فقد أسنده الإسمايلي في مستخرجه من طريق وهب بن جبر عن شعبة قال سليمان لا أدري أذكر الثالثة أم لا سليمان هو الأعشى راوي الحديث وكأنه شك فيه لما حدث به فقد تقدم قبله من حديث عبد الواحد عن الأعشى، وفيه مرتين أو ثلاثاً، (ابن أبي عدي) هو محمد، وفيه (ذكرته لعائشة، فقالت يرحم الله أبا عبد الرحمن) لم يذكر البخاري مفعول ذكر هنا، وقد ذكره بعد إرباب من هذا الوجه قال ذكرت لعائشة قول ابن عمر ما أحب أن أصبح محرماً ما أتضخ طيباً، فقالت عائشة أنا طيب رسول الله ﷺ فذكر الحديث وظهر بهذا أن أبا عبد الرحمن هو عبد الله بن عمر (حدثني معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة حدثنا أنس قال كان النبي ﷺ يلدو على نساءه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة الحديث، وقال سعيد عن قتادة أن أنسا حدثهم تسع لسرة) فلتسع من عائشة بنت أبي بكر وحفصة بنت عمر وأم سلمة بنت أبي أمية وزينب بنت

عمرو المكي هو سعيد بن العاص الأموي حدثنا حيدان هو عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك كما تقدم أبو إدريس اسمه عاصد الله بن عبد الله المخزومي تقدم إسماعيل هو ابن علي حشاش خالد هو ابن مهران الحذاء أم علي هي نسيبة الأنصارية (في غسل ابنته): هي زينب كما في مسلم أشتت بن سليم هو ابن أبي الشعثاء المخزومي، (وقال الزهري إذا بلغ في الإماء ليس له وضوء غيره يوحدها به قال سفيان هذا هو القنفذ بعينه): سفيان هذا هو الثوري وإنما نهت عليه لأن المتبادر إلى الذهن أنه ابن عينة لأنه صاحب الزهري دون الثوري، ولكن رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأزواجي عن الزهري قال الوليد فذكرته لسفیان الثوري فقال فذكره عاصم هو ابن سليمان الأحوال عن ابن سيرين هو محمد قلت لمبيدة هو يفتح العين بن عمرو السلمي جاد هو ابن العوام عن ابن عرون هو عبد الله عن ابن أبي السفر اسمه عبد الله واسم أبيه سعيد بن محمد كما تقدم (كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم): هو جاد بن بشر الأنصاري كما رواه الواقدي، وقال أصل المجاز ليس في الدم وضوء رواه إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبي إريس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن كل من أدركه من الفقهاء (فقال رجل أعجمي ما حدثت): تقدم أنه حضرمي، وليس بينهما تناف لأنه حضرمي النسب أصحمي اللسان مثله هو ابن يعلى يكتنأ أبا يعلى (عن محمد بن الحنفية): اسم الحنفية خولة وأبوه علي بن أبي طالب النضر هو ابن شميل.

قوله (أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء وأرأسه يقطر): قيل: اسم هذا الرجل صالح رَوَاهُ عبد الغني بن سعيد في مبعثاته، وفي الأوسط للطبراني أنه رافع بن خنيج وذكره ابن بشكوال أيضاً، وفي مسلم قصة أخرى لعتبان بن مالك فيمكن أن يفسر بهاء، ووقع في الصحابة لابن قانع عبد الله بن عتيان، وروى ابن السكن نحو هذه القصة لأبي عثمان الأنصاري تابعه وهب هو ابن جبر بن حازم يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري جاد الوهاب هو ابن جاد المجيد القضي، وقال حماد هو ابن أبي سليمان عن إبراهيم وسئل مالك الذي سأله عن ذلك هو إسحاق بن عيسى بن الطباع يته بن خزيمة في صحيحه (أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد): وقع في الأم للشافعي من هذه الطريق أنه قال لعبد الله فيكون السالك هو يحيى والد عمرو لكن في رواية أخرى عند المصنف شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد فيجوز أن يكون كلاماً سأل وهو جد عمرو بن يحيى هو جده حقيقة وإنما هو بمنزلة لأنه عم أبيه وهب عن عمرو هو ابن يحيى بن عمارة المازني، (وقال أبو موسى دعا النبي ﷺ فبذح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه ثم قال لهما اشربا منه): للخطاب بذلك أبو موسى ويلاذ كما أسنده المؤلف في المغازي عن ابن شهاب قال لعنني حمود بن الربيع قال وهو الذي سجد رسول الله ﷺ في وجهه وهو غلام من بترهم قلت وما يذكر الخبر بل انصرف على الجملة المترضة والخبر مذكور من هذه الطريق في باب صلاة التواضع جماعة يقيته فزعم حمود أنه سمع عتيان بن مالك الأنصاري وكان عن شهد بداراً يقول كنت أصلي لقومي بني سالم وكان يحول بيني وبينهم واد فذكر الحديث بطوله، (وقال عروة عن المسور وغوره): هو مروان بن الحكم كما يته في المغازي وغيره من الجعد هو ابن عبد الرحمن (صحت السائب بن يزيد يقول فذهبت بي خالتي): اسمها سلمى حشاش خالد بن خالد حدثنا سليمان هو ابن بلال عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال كان عني بكر الوضوء هو عمرو بن أبي حسن حدثنا مسدد حدثنا حماد هو ابن زيد سمر حدثني ابن جبر هو عبد الله بن عبد الله بن جبر نسب إلى جده.

(ابن وهب) هو عبد الله (عن عمرو) هو ابن الحارث المصري (حدثني أبو النضر) هو سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله عمرو (عن بكر) هو ابن عبد الله (عن الأشج) هو النبي ﷺ بقرون قال إلهما لميلان)، وفي رواية من النبي ﷺ بمخاطب فسمع صوت إسائين يملئان، ووقع في الأوسط للطبراني من حديث جابر بن علي قبور نساء ملكن في الجمالية من بني النجار ورواه أبو موسى الليثي في كتاب التزيين من هذا الوجه ولقظه من علي قيرين من بني النجار ملكا في الجمالية فسمعهما يملئان في البول والتسمية (رأى أعرابي يقول في المسجد)، وفي لفظ جاء أعرابي فيقال في طائفة المسجد ولأبي هريرة قام أعرابي في المسجد فيقال فتناوله الناس قيل: إن اسم هذا الأعرابي ذو

جشش وأم حبيبة بنت أبي سفيان وسدوة بنت زمة وجويرة بنت الحارث وصفية بنت حيي وزينب بنت خزاعة وهي أم المساكين أو ميمونة بنت الحارث لأن زينب بنت خزاعة ماتت قبله وميمونة آخر من تزوج منهن والأشبه في هذا عدم ميمونة لأن زينب إذا ماتت لم يكن استكمل نكاح التسع وهذا موافق لرواية سعيد، وأما الزائدتان في حديث هشام فأراد بهما مارية القبطية وريانة النضيرة وهما سريتان وقاما عدهما في النسوة تغليبا ولما مات النبي ﷺ خلف منهن تسعا ومارية وماتت في حياته زينب بنت خزاعة وريانة (زائدة) هو ابن قدامة (عن أبي حصين) بفتح الحاء تقدم أنه عثمان بن عاصم (عن أبي عبد الرحمن) هو السلمي واسمه عبد الله بن حبيب (عن علي) هو ابن أبي طالب (قال: كنت رجلا ملء فامرت رجلاً أن يسأل) هو المقداد بن الأسود كما ثبت عنده بعد هذا، وفي النسائي والطبراني فامرت صابر بن ياسر، وفيه أيضاً تذكر علي وعمار والمقداد للمدي فقال لما علي سلا النبي ﷺ عن ذلك. (وقال بهز) هو ابن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري أم هانئ بنت أبي طالب يقال: اسمها فاختة (وابن فضيل) اسمه محمد (يكنى) هو ابن عبد الله المزني (عن أبي رافع) هو تقيع الصائغ (تابعه عمرو) هو ابن مرزوق. (وقال موسى) هو ابن إسماعيل (حدثنا أيان) هو ابن يزيد المطار (الحسين المعلم قال: قال يحيى) هو ابن أبي كبير. (وقال بعضهم: كان أول ما أرسل الخبيص على بني إسرائيل) قال ذلك هو ابن مسعود رواه ابن أبي شيبه (وكان أبو وائل يرسل خادمه) لم أقف على اسمها (إلى أبي رزين) اسمه مسعود بن مالك الأسدي (حدثنا المكي بن إبراهيم حدثنا هشام) هو ابن أبي عبد الله اللستوائي ولم يخرج البخاري لكي عن هشام بن عروة شيئاً (أبو إسحاق الشيباني) اسمه سليمان بن فيروز (تابعه خاله) هو ابن عبد الله الطحان (ورواه سفیان) هو الثوري (عن الشيباني أن عائشة رأت ماء العصفور، فقالت كان هذا شيء كانت فلانة تخبه، وفي الحديث الذي بعده اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة أم أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطلست تحتها وهي تصلي) قتل إن هذا المرأة سودة بنت زمة، وقيل:

كتاب الصلاة

وقال ابن عباس حدثني أبو سفيان هو صخر بن حرب في حديث هرقل يعني الذي مضى في يده الوحي قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري كانا يقولان قال أبو زرعة الرازي اسم أبي حبة عامر بن عبد عمرو وهو بالموحدة، وفيه فقال جرير لحنان السماء اتشح اسم خازن سماء الدنيا إسماعيل سماء الطبراني في الأوسط من حديث أبي سعيد يزيد بن إبراهيم هو المشتري عن محمد بن ابن سيرين عن أم عطية هي نسيبة قالت أمرنا وقع عنده في العيدين من طريقها أمرنا نينا ﷺ، وفيه، فقالت امرأة القاتلة هي أم عطية نفسها كما في رواية أخرى وتقدم في الخبيص ما يدل عليه، وقال أبو حازم هو سلمة بن دينار صلى جابر هو ابن عبد الله، وفيه فقال له قاتل هو جادة بن الوليد بن جادة بن الصامت كما في مسلم وعند البخاري أن محمد بن المنكدر وسعيد بن جابر حدثنا هشام أيضاً وفي جزء عامر بن سيار أن سفيان الثوري سأل عن ذلك أيضاً يحيى حدثنا هشام حدثني أبي هو عروة بن الزبير عن صخر بن أبي سلمة هو ابن عبد الله بن عبد الأسد ربيب النبي ﷺ عن أبي النضر هو سالم أبا مرة هو يزيد كما تقدم ذلك، وفيه زعم ابن أبي ربيعة في رواية الحموي عن أبي وكلامه صحيح وهو علي بن أبي طالب وأمهها فاطمة بنت أسد بن هاشم، وفيه فلان بن هيرة قال ابن الجوزي تبعاً لغيره إن كان المراد بفلان ابنها فخر جعلة، وقد استكرر ذلك ابن عبد البر على من قاله، وقال يبعد أن علياً يروم قتل ابن اخته وهي سلمة وهو صغير ومال غيره إلى احتمال أن يكون هيرة ولد من غير أم هانئ فهذا ما في هذا الرواية وهي رواية مالك ويحتمل أن يكون سقط من روايته لفظه عم وكان فيه فلان ابن عم هيرة وهو صادق أن يفسر بالحارث بن هشام أو عبد الله بن أبي ربيعة وكذلك زهير بن أبي أمية على ما عند الزبير بن بكار في النسب وما يدل على أن في رواية مالك شيئاً ما أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك في هذا الحديث بيته فقال فيه هيرة أو فلان ابن هيرة ولا يصح أن يفسر الذي أجارته بهيرة لأنه كان حرب وسياتي في الجهاد بقية ما فيه.

قوله (أن سالماً سأل): لم أقف على اسمه لكن ذكر شمس الدين الحنفي السرخسي في كتابه المبسوط أن السائل ثوبان الأعشى عن مسلم بن عمران هو البطيخ روح هو ابن جادة كان يتقل معهم يعني مع قريش لما بنت الكعبة وهذا من مراسلات الصحابة ويحتمل أن يكون جابر أخذه عن العباس بن عبد المطلب ففي السياق ما يستأنس به لذلك والله أعلم أيوب عن محمد بن ابن سيرين، وفيه قام رجل فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد، وفيه ثم سأل رجل عمر أبي بن الخطاب لم أقف على تسمية واحد منهما بن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن كما تقدم، وفيه فسأل رجل ما يلبس الحرم لم أقف على اسمه قبيصة حدثنا سفيان هو الثوري في مؤلفين لم أر من سماهم ابن أبي اللؤلؤ هو عبد الرحمن، وقال جرهدد والأسلمي ومحمد بن جشش هو محمد بن عبد الله بن جشش نسب إلى جده، وقال أبو موسى هو عبد الله بن قيس الأشعري وركب أبو طلحة هو زيد بن سهل الأنصاري وهو زوج أم أس بن مالك فقالوا محمد قال عبد العزيز يعني ابن صهيب، وقال بعض أصحابنا والحسين هو ثابت البناني فجاء رجل إلى النبي ﷺ لم أقف على اسمه، وفيه قال خذ جارية من السبي فغيرهما في الأم للشافعي أن النبي ﷺ قتل يومئذ كنانة بن الربيع وأعطى اخته لدحية الكلبي فلت وكانت كان زوج صفيية بنت حمي فكان النبي ﷺ لا استعاد صفيية من دحية أعطاه عوضاً عنها أخت زوجها، وفيه فقال له ثابت هو البناني هو سليم هو بنت لمحان والسدة أنس بن مالك حدثنا أبو اليمان هو الحكم بن نايف أخبرنا شعيب هو ابن أبي حمزة الحمصي تكرر كثيراً إلى أبي جهم هو ابن حنيفة المدوني واسمه عامر على المشهور الليث هو ابن سعد عن يزيد هو ابن أبي حبيب عن أبي الخير هو مرثد بن عبد الله الزبني كما تقدم عمله فلان مولى فلانة يعني للمثرب هي أنصارية صفحتها بعض الرواة فقال علاثة فذكرها بعضهم في

جشش وأم حبيبة بنت أبي سفيان وسدوة بنت زمة وجويرة بنت الحارث وصفية بنت حيي وزينب بنت خزاعة وهي أم المساكين أو ميمونة بنت الحارث لأن زينب بنت خزاعة ماتت قبله وميمونة آخر من تزوج منهن والأشبه في هذا عدم ميمونة لأن زينب إذا ماتت لم يكن استكمل نكاح التسع وهذا موافق لرواية سعيد، وأما الزائدتان في حديث هشام فأراد بهما مارية القبطية وريانة النضيرة وهما سريتان وقاما عدهما في النسوة تغليبا ولما مات النبي ﷺ خلف منهن تسعا ومارية وماتت في حياته زينب بنت خزاعة وريانة (زائدة) هو ابن قدامة (عن أبي حصين) بفتح الحاء تقدم أنه عثمان بن عاصم (عن أبي عبد الرحمن) هو السلمي واسمه عبد الله بن حبيب (عن علي) هو ابن أبي طالب (قال: كنت رجلا ملء فامرت رجلاً أن يسأل) هو المقداد بن الأسود كما ثبت عنده بعد هذا، وفي النسائي والطبراني فامرت صابر بن ياسر، وفيه أيضاً تذكر علي وعمار والمقداد للمدي فقال لما علي سلا النبي ﷺ عن ذلك. (وقال بهز) هو ابن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري أم هانئ بنت أبي طالب يقال: اسمها فاختة (وابن فضيل) اسمه محمد (يكنى) هو ابن عبد الله المزني (عن أبي رافع) هو تقيع الصائغ (تابعه عمرو) هو ابن مرزوق. (وقال موسى) هو ابن إسماعيل (حدثنا أيان) هو ابن يزيد المطار (الحسين المعلم قال: قال يحيى) هو ابن أبي كبير. (وقال بعضهم: كان أول ما أرسل الخبيص على بني إسرائيل) قال ذلك هو ابن مسعود رواه ابن أبي شيبه (وكان أبو وائل يرسل خادمه) لم أقف على اسمها (إلى أبي رزين) اسمه مسعود بن مالك الأسدي (حدثنا المكي بن إبراهيم حدثنا هشام) هو ابن أبي عبد الله اللستوائي ولم يخرج البخاري لكي عن هشام بن عروة شيئاً (أبو إسحاق الشيباني) اسمه سليمان بن فيروز (تابعه خاله) هو ابن عبد الله الطحان (ورواه سفیان) هو الثوري (عن الشيباني أن عائشة رأت ماء العصفور، فقالت كان هذا شيء كانت فلانة تخبه، وفي الحديث الذي بعده اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة أم أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطلست تحتها وهي تصلي) قتل إن هذا المرأة سودة بنت زمة، وقيل:

زينب بنت جشش ورايت في حاشية نسخة صحيحة من طريق أبي ذر المزني أنها أم حبيبة بنت أبي سفيان (يزيد بن زريع ومعهصر عن خاله) هو الخذاء (أيوب عن حفصة) هي بنت سيرين (منصور ابن صفية) هو ابن عبد الرحمن العبدي (وصفية) هي أمه وهي بنت شيبه بن عثمان المحبي (أن امرأة من الأنصار قالت كيف انفصل من الخبيص) في مسلم أنها أسماء بنت شكل بفتح الشين الممجة والكاف وإدعى الديماضي أنه تصحيف وأن الصواب السكن بالمهله وآخره نون وأنها نسبت إلى جدما وهي أسماء بنت يزيد بن السكن وبه جزم ابن الجوزي في التقيح وقيله الخطيب وهو رد للأخبار الصحيحة بمجرد التروهم ولا فما للانع أن يكونا امرأتين، وقد وقع في مصنف ابن أبي شيبه كما في مسلم فانثى عنه التروهم وبذلك جزم ابن طاهر وأبو موسى اللخني وأبو علي الجبائي والله أعلم (حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم) هو ابن سعد (وبلع بنت زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصالح يزيد بن ثابت من البنات) أم إسحاق وحسنة وعمرة وأم كلثوم ولم أر لأحد منهن رواية إلا لام كلثوم وكانت امرأة سالم بن عبد الله بن عمر فالظاهر أنها هي (معاذة أن امرأة قالت لعائشة أنجزيه إحدانا صلاتها إذا ظهرت) السائلة هي معاذة كما في مسلم (فقتل امرأة فعزلت قصر بني خلف فحدثت عن أصحابها وكان زوج أصحابها فزا مع رسول الله ﷺ في عشرة هجرة المرأة) هي بياض وأختها هي أم عطية واسمها نسيبة بنت الحارث الأنصارية وزوج أم عطية هو بياض وقصر بني خلف منسوب إلى خلف الخزاعي جدد طلحة الطلحات، وفيه ليس تشهد حرفة وكذا وكذا يعني مزدلفة ومنى والمبشرات وما أشبه ذلك أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين هي بنت جشش أن صفيية قد حاضت هي بنت حمي حسين المعلم عن ابن بريته هو عبد الله ولم يخرج البخاري عن أنس سليمان شيئا والمرأة هي أم كعب الأنصارية كما في مسلم استشارت من أسماء هي بنت أبي بكر أختها فلانة فهلكت فبعت رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها الرجل هو أسيد بن صخر كما ثبت عنه في رواية أخرى قال فبعت أسيد بن صخر وناساً معه أقبل النبي ﷺ من محزب رجل فلقته رجل فسلم عليه هو أبو جهيم راوي الحديث كما في مسند الشافعي وجاء مثله للمهاجر بن قنفذ عن ذر هو ابن عبد الله المرهبي، وفيه جاء رجل إلى عمر بن الخطاب لم أقف على اسمه، وفي الطبراني جاء رجل من أهل البادية، وقال النضر هو ابن شميل وابن عبد الرحمن هو سعيد كما في الرواية التي قبلها عوف هو الأعرجي حدثنا أبو رجاء هو عمران

حرف العين من الصحابة وهو خطأ والتجار قيل: اسمه باقرم بالوحدة والقاف، وقيل: آخره لام وهو رواية عبد الرزاق، وقيل: قيصه، وقيل: قصبة بتقديم الصاد، وقيل: ميمون، وقيل: ميتا، وقيل: إبراهيم، وقيل: كلاب، وقيل: صباح والأول أشهر، وقد شرح أحاديثهم في كتابي في الصحابة، وقيل: إن الذي عمله تميم الداري وسياتي من حديث ابن عمر لكن روى الواقدي من حديث أبي هريرة أن نبيما أشار به فعمله كلاب مولى العباس وجزم البلاذري بأن الذي عمله أبو رافع مولى النبي ﷺ أن جعلته ملكية قيل: هي جنة أنس بن مالك، وقيل: بل جنة إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ويقال: إن أنس بن مالك كان إذا قال إن جعلته يشير بيده إلى إسحاق فإن نكر جنة فهي أم أنس بن مالك لأن عبد الله بن أبي طلحة أخوه لأمه أم سليم وليس اسم أم سليم ملكية على المشهور وجزم ابن سعد في الطبقات بأن ملكية جنة أنس، فإن ثبت ولا فيجوز أن تكون جنة إسحاق لأمه وهي العجوز المذكورة في هذا الحديث واليقيم اسمه ضميرة ذكره عبد الملك بن حبيب في الواضحة اللبث عن يزيد هو ابن أبي حبيب عن عراك هو ابن مالك عن عروة هو ابن الزبير وهو تابعي وحديثه هنا صورته صورة المرسل وسياتي أنه محمول على أنه سمعه من عائشة، غالب الظن أن هو ابن عبد الله بن بكر بن عبد الله هو المزني قال إبراهيم وكان يصحبهم يعني يصحب أصحاب عبد الله بن مسعود كما صرح به ابن خزيمة وغيره أبو أسامة هو حاد بن أسامة مهدي هو ابن ميمون عن واصل هو ابن حبان المعروف بالأحبد عن أبي وائل هو شقيق بن سلمة رأى رجلاً لم اتفق على اسمه، وفي صحيح ابن خزيمة أنه كندي عن جعفر بن ابن ربيعة عن ابن هرمز هو عبد الرحمن الأهرج.

من باب استقبال القبلة إلى آخر المساجد

يحيى هو القطان عن سيف هو ابن سليمان سمعت جماعةً هو ابن جبر بن جريح هو عبد الملك عطاه هو ابن أبي رياح وليس عنده عن عطاه إجازاتي إلا في التفسير على ما قيل: وعطاه بن السائب أخرجه ما قرؤنا إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله تكرر فضلي مع النبي ﷺ رجل ثم رجع فمر على قوم تقدم في الإيمان أنه عباد حدثنا مسلم هو ابن إبراهيم حدثنا هشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي محمد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان ولم يخرج محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن جابر شيئا بينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم أت قيل: هو عباد بن وهب أو ابن نهيك.

من باب القسمة وتعليق الفتوى في المسجد إلى السورة

وقال إبراهيم هو ابن طهمان، وفيه أبي النبي ﷺ قال بال البحرين في ابن أبي شيبة بسند جيد مع لإرساله أن المال كان مائة ألف والمرسل به العلامة بن الحضرمي سن إخراج، وفي الردة للواقدي أن الرسول به هو العلاء بن حارثة الثقفي وفاديت قتيلا هو ابن أبي طالب أن رجلاً قال: يا رسول الله أريت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً سألني في النكاح أن السائل عورم المجلاتي عليل هو ابن خالد، وفيه وأنا أصلي لقومي هم بنو سالم بن عوف بن الخزرج، وفيه فقال قائل منهم أين مالك بن النخشن فقال بعضهم: ذلك منافق لم اتفق على اسم واحد من هذين وزعم بعضهم أن الثاني هو عتبان بن مالك راوي الحديث عن الأشعث بن سليم هو أشعث بن أبي الشعثاء الحضرمي أن أم حبيبة هي رملة بنت أبي سفيان وأم سلمة هي هند بنت أبي أمية وهما من أزواج النبي ﷺ كما تقدم من أبي التياح هو يزيد بن عبد الصفي، وفيه حتى ألقى بفناء أبي ثوب هو خالد بن زيد حدثنا حبيب الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب لا تدخلوا على هؤلاء المعنين هم ثمود قوم صالح، وقال عمر إننا لا ندخل كنائسكم قاله للدهقان الذي استدعاه لضيفاته بالشام عبدة هو ابن سليمان عن عائشة أن وليلة كانت سوداء لحى من العرب لم تسم هذه الليلة التي روت عائشة عنها ولا عرفت من أبي حي هي ولا الصبية التي حكى عنها قصة الشواح، وقال أبو قلابه هو عبد الله بن زيد قدم قوم من عكل تقدم في الطهارة وكان أصحاب الصفة قراء في حديث أبي حازم عن أبي هريرة أنهم كانوا سبعين وهو عنده بعد قليل، وقد سدرهم أبو نعيم في حلية الأولياء ومن قبله أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي المحافظ والحاكم في الإكمال فقال النبي ﷺ لئسان انظر أبين هو هو سهل بن سعد راوي الحديث عن أبي حازم هو سلمان مولى عميرة ولم يسمع أبو حازم سلمة بن دينار من أبي هريرة شيئاً وليك أن تحمر أو تصفر لم اتفق على اسم

قوله (رأى عمر رجلاً يصلي بين أسطوانتين): هو قره بن لباس رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وأوصفت في تعليق التعليق، انقب فالتى بهلين فنجت بهلين فنجت بهما لم اتفق على اسمهما أن رجلاً نادى النبي ﷺ وهو في المسجد تقدم في العلم ولم يسم وكذلك الثلاثة الغر عباد بن نعيم عن عمه هو عبد الله بن زيد كما تقدم وصلى ابن عون هو ابن عبد الله أبو معاوية هو محمد بن حازم بمجمعتين عن الأعمش سليمان بن مهران عن أبي صالح ذكران تكرر كثيراً وهو من أصح الأسانيد ابن شميل هو النضر أخبرنا ابن عرون هو عبد الله عن ابن سيرين هو محمد وهو من أصح الأسانيد أيضاً ثبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم القائل ذلك هو محمد بن سيرين والذي أنباه بملك هو خالد الحذاء عن أبي قلابه عن عمه أبي الهلب بن عمران فابهم ثلاثة وصرح بذلك عنه أشعث فيما رواه أصحاب السنن الثلاثة وحديثي نافع قال ذلك هو موسى بن عتبة.

من باب سورة المصلي إلى المواقيت

قوله (أنا وعلام): تقدم في الطهارة الحكم هو ابن عتبة ورأى ابن عمر رجلاً لم اتفق على اسمه، وفي رواية ورأى عمر فلان ثبت فهو قره بن لباس والد معاوية كما رواه ابن أبي شيبة أبو حزة أي أنس بن عياض فلراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه وقع في النسيان أن أنبا مروان بن الحكم وسماء ابن الجوزي في التلخيص داود وهو في مصنف عبد الرزاق كذلك ومروان ليس هو من ولد أبي معيط بل أبو معيط ابن عم أبيه لأنه مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية وأبو معيط هو ابن أبي عمرو بن أمية فيجوز أن يكون والده دلود بن مروان من ذرية أبي معيط ثم راجعت النسب للزبير بن بكار فوجدت دلود أمه أم أبان بنت عثمان بن عفان وأمها رملة بنت شيبة بن ربيعة وأمها أم شريك العامرية فيجوز أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاة أو لأن جده لأمه عثمان كان أبا الوليد بن عقبة بن أبي معيط من أمه فنسب إليه مجازاً والله أعلم، وزعم بعضهم أن المجتاز هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وهو خاط لما بيناهما ولأتهما واقتتان، ووقع في كتاب الصلاة لأبي نعيم جده الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وفيه نظر لأن الوليد حيث لم يكن شاباً بل كان شيخاً فدعا ابنه.

قوله (لكان أن يقف أوبعين): في مسند الزبائر من رواية ابن عينة عن أبي النضر أوبعين خريفاً ولم يشك ابن أخي ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله هشيم عن الشيباني هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز فالتبث اشتقام تقدم في الطهارة أنه عقبة بن أبي معيط فانطلق منطلق إلى قاطمة لم يسم هذا المطلق ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوي.

من المواقيت إلى الأذان

آخر الصلاة هي صلاة العصر كما عند المؤلف في كتاب بدء الخلق فدخل عليه أبو مسعود هو عقبة بن عمرو وأن جبريل هو أقام لرسول الله ﷺ وقوت الصلاة وقع ذلك شيئاً في السنن لأبي دلود وصحيح ابن حبان عن أبي حرة هو نصر بن عمران يحمي هو ابن سعيد عن إسماعيل هو ابن أبي خالد عن قيس هو ابن أبي حازم وهذا أيضاً من أصح الأسانيد وتكرر أن رجلاً أصاب من امرأة قبله هو أبو اليسر كعب بن عمرو كما في النسائي وغيره ولم أعرف اسم المرأة عن يزيد بن عبد الله هو ابن أسامة بن عبد الله بن شاذان لم أعرف عن محمد بن إبراهيم هو التميمي مهدي هو ابن ميمون عن خيلان هو ابن جرير حدثنا أبو بكر هو عبد الحميد بن أبي لؤيس عبد الله بن عبد الله الأصبحي عن سليمان هو ابن بلال الأهرج هو عبد الرحمن بن هرمز وغيره هو أبو سلمة بن عبد

قوله (وكان الأسود): هو ابن يزيد التخلمي الأعشى قال: سمعت سألًا هو ابن أبي الجعد سمعت أم الدرداء وهي هجيرة الأوسلية وهي الصخرى، وأما أم الدرداء الكبرى فاسمها خيرة حديث بيتا رجل يعني بطريق لم يسم هذا الرجل حديث مالك بن الحويرث فأنا وأقبا المخطأ بذلك مالك بن الحويرث الراوي وصاحب له هو ابن عمه كما سيأتي حديث ابن عتبة رأى رجلاً، وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين الحديث هو ابن عتبة كما رويته من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه مرسلاً، ووقع نحو ذلك لقيس بن عمر حديثي يعني بن سعيد الأنصاري أخرجه أبو داود وغيره ولثابت بن قيس بن شماس أخرجه الطبراني من حديثه، مؤذن بن عباس بالبصرة لم يسم حديث أنس قال رجل من الأنصار أتني لا أستطيع الصلاة معك هو عتيان بن مالك فقال رجل من آل الجارود هو عبد الحميد بن المنذر بن الجارود العبدي روى ابن ماجه بعض هذا الحديث بعينه من طريقه عن أنس حديثاً عبد العزيز بن عبد الله هو الأوسي حديثاً إبراهيم هو ابن سعد من صالح هو ابن كيسان قلت لأبي قتادة: كيف كان يصلي؟ قال: مثل شيخنا هذا اسم الشيخ للشار إليه عمرو بن سلمة الجرمي بينه المصنف في موضع آخر.

قوله في حديث أبي موسى وعائشة (هي أبا بكر فليصل بالناس فأتاه الرسول يعني أبا بكر فليصل بالناس): اسم هذا الرسول كما عند المؤلف بعد قليل بلال ويعتدل أن يكون عبد الله بن زعمة بن الأسود لأنه روى ذلك من حديثه.

قوله في حديث سهل بن سعد (فجاءه المؤمن): هو بلال كما عند المصنف في الأحكام حديث عائشة اشتكى النبي ﷺ فصلى وراءه فزم قياماً سمي منهم أبو بكر وعمر وأنس وجابر كما أوضحته في الشرح يعني بن سعيد بن سفيان هو الثوري حديثي أبو إسحاق هو السبيعي حديثي عبد الله بن يزيد هو الخطمي حديثي البراء هو ابن عازب.

قوله (وكان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة): هو ابن عتبة بن ربيعة اسمه مهشم، وقيل: غير ذلك حديث عبد الله بن عدي بن الحيار في قوله لمشنان: إنك إمام عامة ونزل بك ما ترى وصلي لنا إمام فتة وتخرج الحديث، المراد بإمام الفتنة المذكور عبد الرحمن بن عديس البجلي قال ابن عبد البر قال: وقد صلى بالناس أيام حصار عثمان بأمره أبو أمامة أسعد بن سهل بن حنيف وليس هو المراد هنا حديث كان معاذ يؤم قومه فضلى العشاء فقرا بالبقرة فانصرف رجل اسم هذا الرجل حزم بن أبي كعب رواه أبو داود وابن حبان، وقيل: هو حرام خال أنس رواه أحمد من حديث أنس بإسناد صحيح، وقيل: سليم بن الحارث حكاه الخطيب ورواه الطحاوي والطبراني حديث أبي مسعود قال رجل: يا رسول الله أتني لأتأخر عن الصلاة في الفجر عما يطيل بنا فلان يحتمل أن يكون الإمام معاذاً والرجل سليماً أو حراماً ولأبي يعلى في مسنده كان أبي بن كعب يصلي بأهل بقاء فاستفتح بسورة طويلة، فذكر نحو هذا الحديث، فيحتمل أن يكون هو الإمام في حديث أبي مسعود. قول أبي أسيد طولت بنا يا بني اسم ابنه المنذر ذكره أبو بكر بن أبي شيبة، ثابت بن يزيد حديثاً عاصم هو ابن سليمان الأحول. حديث عمرو بن دينار عن جابر قال كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصلي بهم هي صلاة العشاء كما ثبت قبل حديث الأسود عن عائشة في صلاة أبي بكر في الناس في مرض النبي ﷺ فخرج يهادي بين رجلين تحط رجلاه الأرض هما العباس وعلي كما تقدم في حديث عبد الله بن عبد الله بن عتبة عنها، وفي رواية لسلم أنه خرج بين علي والفضل بن عباس وجع النوربي بينهما بأن خروجهم من بيت عائشة كان بين علي والعباس وخروجهم من بيت ميمونة كان بين علي والفضل وللخطابي في المعالم أنه من خرج بين علي وأسماء وروياته في الجزء الخامس من حديث إسماعيل الصفار من طريق أسامة بن زيد نفسه قال: ثم أخرجه مسنده إلى صديقي حتى انتهى إلى أبي بكر وهو في الصلاة

ولابن ماجه من رواية سالم بن عبد الله خرج أنه خرج بين بريرة ورجل آخر، وفي رواية ابن أبي شيبة بسند جيد بين بريرة وثوبة واختلف في توبة رجل هو أم امرأة وحديث سالم بن عبيد يدل على أنه رجل، وفي رواية للواقدي فخرج يتوكأ على الفضل بن العباس وغللاه ثوبان فيحمل هذا الاختلاف على تعدد القصة، وقد حل الشافعي رحمه الله عليه الاختلاف في كونه كان الإمام وأبو بكر يصلي مع الناس خلفه أو كان أبو بكر الإمام ورسول الله ﷺ يصلي خلفه على التمدد لأنه مرض أياماً واستخلف فيها أبا بكر فليعد أن يكون خرج إلى الصلاة فيها مراراً والله أعلم، وفي هذا الحديث أيضاً قليل له إن أبا بكر رجل أسيف أبهم فيه القاتل والمراجع في ذلك عائشة فهي رواية حزة عن ابن

الرحمن فيما أظن ونافع هو بالرفع والقائل ونافع هو صالح بن كيسان شيخ سليمان بن بلال أنهما يعني أن شقيقه حديثه عن رسول الله ﷺ بالواستين اللذين ذكرا أذن مؤذن النبي ﷺ، وفي رواية أخرى فأراد المؤذن أن يؤذن هو بلال، وقد صرح باسمه الترمذي والجوزقي في روايتهما من طريق شعبة بهذا الإسناد تأبته سفيان هو الثوري ويعني هو ابن سعيد القطان أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك أخبرنا خالد بن عبد الرحمن هو السلمي أبو أمية البصري ليس له في الكتاب سوى هذا الموضع ولم يرو عن خالد بن عبد الرحمن العبدي ولا عن خالد بن عبد الرحمن المكي شيئاً عن هشام هو ابن عمرو يعني عن أبيه عن عائشة في قعر حجرتها سمعت أبا أمامة بن أسعد بن سهل بن حنيف هشام هو الدستوائي كما مع بريرة من ابن الحبيب الحميدي عبد الله بن الزبير تكرر كثيراً شيان هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف وهذا من أصح الأسانيد وتكرر الوليد هو ابن مسلم حديثاً الأوزاعي عن عبد الرحمن بن عمر وتكرر كثيراً قدم الحجاج هو ابن يوسف الثقفي يعني إلى المدينة النبوية حيث أمره عبد الملك بن مروان عليها بعد قتل ابن الزبير فكان يؤخر الصلاة فينا فسلطنا جابرًا يعني عن ذلك من سلمة هو ابن الأكرع ويذكر عن أبي موسى هو عبد الله بن قيس الأشعري، وقال بعضهم: عن عائشة أعتن النبي ﷺ بالمتعة هو بهذا اللفظ عنده من حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن عمرو عنها عن أبي موسى قال كنت أنا وأصحابي الذين تقدموا معي في السفينة الحديث كانت عندهم سبعين نفساً كما ثبت من حديثه عن أبي المنهال هو سيار بن سلامة حديثي أبو بكر هو عبد الحميد بن أبي أوس عن سليمان هو ابن بلال أبو جرة بالجبلج هو نصر بن عمران الضبي عن أبي بكر واسمه كتيبة عن أبيه وهو أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري، وقد سمي أباه فقط في الإسناد الذي بعده فتعين خلافاً لمن قال هو أبو بكر بن عمارة بن روية.

قوله (جمع روحاً): هو ابن عباد لا ابن القاسم وسعيد هو ابن أبي عروبة حديثاً إسماعيل بن أبي أوس عن أخيه هو أبو بكر عبد الحميد المتقدم آتفا عن أبي العالية هو رفيع الرباعي عن أبي أسامة عن عبد الله هو ابن عمر بن حفص العمري عن أم سلمة هي هند بنت أبي أمية المخزومية أم للمؤمنين عبد الواحد هو ابن زياد لا ابن زيد حديثاً الشيباني هو أبو إسحاق سليمان.

قوله (سرا مع النبي ﷺ ليلاً فقال بعض القوم): لم يسم هذا الرجل، وقيل: هو عمر وأبو بكر بن أبي حنيفة هو منسوب إلى جده وهو أبو بكر واسمه كتيبة بن سليمان بن أبي حنيفة واسمه عبد الله وهو قرشي عدوي.

قوله (فهو أنا وأبي وأمي): هي أم رومان بنت الحارث بن غنم الفارسية من بني كنانة زوج أبي بكر الصديق (وأمرأتها): اسمها أميمة بنت عدي بن قيس السهمي والحادم لم يسم، وكذا لم يسم أحد من الأضياف، ولا القوم اللذين كان يتهمهم وبين النبي ﷺ العهد المذكور.

كتاب الأذان

هشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي عن يحيى هو ابن أبي كثير.

قوله (أنه جمع معاوية يوماً فقال مظه إلى قوله أشهد أن محمداً رسول الله): كذا اختصره، وقد أخرجه أبو نعيم أوضح منه ولفظه كنا عند معاوية فتأدى المناادي بالصلاة فقال مثل ما قال ثم قال هكذا سمعت نبيكم وسأله الإسماعيلي بتمامه، وفيه فقال الله أكبر الله أكبر فقال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أشهد أن لا إله إلا الله فقال معاوية. وأنا أشهد أن لا إله إلا الله فقال أشهد أن محمداً رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد أن محمداً رسول الله.

قوله (به (قال يحيى، وقال بعض إخواننا): هو علقمة بن أبي وقاص فيما أحسب كما أخرجه النسائي من وجه آخر عن علقمة عن معاوية قول أبو ذر فأراد المؤذن في رواية الترمذي فأراد بلال كما تقدم قول مالك بن الحويرث أتى رجلاً النبي ﷺ هما مالك بن الحويرث وابن عمه كما بينه المصنف.

قوله (جمع جليلة رجلاً): سمي منهم أبو بكره كما في الطبراني.

(الجماعة): قوله عن أنس قال أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يتابعي رجلاً لم يسم هذا الرجل.

بن أبي مليكة عن عقبه هو ابن الحارث التوفلي.

قوله (ففرغ الناس): الذي سأله عن ذلك منهم هو عقبه الراوي بين ذلك المصنف في أثناء كتاب الزكاة.

قوله (فربوها إلى بعض أصحابه): هو أبو أيوب الأنصاري.

قوله (عبد الرحمن بن عابس): سمعت ابن عباس، وقال له رجل: شهدت الخروج مع رسول الله ﷺ لم يسم السائل وأظن أن في بعض الطرق أنه الراوي.

قوله (فقال له قاتل ما أكثر ما تستعيد من المائم والمفرم): السائل له عن ذلك عائشة بنت النسياني في رواية له من طريق معمر بن زهير.

كتاب الجمعة

عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب بينا هو قائم في الخطبة يوم الجمعة إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين هو عثمان بن عفان كما في مسلم وأبي داود قال ابن عبد البر لا أعلم بين أهل الحديث في ذلك خلافاً، (وقد قلت في حلة عطارد): هو ابن حجاب بن زلزلة التميمي (وعن ابن عمر كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح): هي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل روى ابن سعد ما يؤوله في ترجمتها من طبقته، وقوله في سياق حديثه قليل لما لم يخرجني لم أقف على القاتل لما ذلك ويحتمل أن يكون هو ابن عمر راوي الحديث المذكور فإنه مشهور من روايته من طريق أخرى حديث سهل بن سعد أرسل رسول الله ﷺ إلى فلاة امرأة من الأنصار مري غلامك النجار اختلف في اسم النجار قيل: باقره، وقيل: باقره، وقيل: كلاب، وقيل: صباح، وقيل: ميمون، وقيل: قيسه، وقيل: مينا، وقيل: إبراهيم والمرأة لم تسم وصحتها بعضهم فقال علاة بالعين والثاء الثلاثة (عن جابر بن عبد الله قال جاء رجل والنبي ﷺ يخطب): هو سليك النطفاني كما في صحيح مسلم وابن حبان.

قوله (عن أنس بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل فقال هلك الكراع الحديث): لم يسم هذا الرجل، وقد قيل: هو مرة بن كعب، وقيل: العباس بن عبد المطلب، وقيل: أبو سفيان بن حرب وكل ذلك غلط عن قال لمنايرة: كل من أحاديث الثلاثة للقصة التي ذكرها أنس ثم وجدت في دلائل النبوة للبيهقي من رواية مرسله ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الغزاري أخو عبيث بن حصن فهذا هو المعتمد، وفي رواية يحمي بن سعيد فقام أعرابي وله قيام رجل أعرابي من أهل البدو وعنده فأتى الرجل فقال: يا رسول الله فمقتضى هذا أنه هو، وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قيام ذلك الرجل أو غيره وكذا ذكره عن قتادة عن أنس في الاستسقاء، وفي رواية شريك بن أبي نجر في الاستسقاء سألت أنساً أهدو الرجل الأول قال: لا أدري (عن جابر بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذا أقبلت عبر تحمل طعاماً فأنظروا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً): في المراسيل لأبي داود أن القادم بالتجارة دحية، وقال: إن صاحب المال هو عبد الرحمن بن عوف فيحتمل أن صح أن دحية كان السفير، وفي رواية لحلم فهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد الشامي في تفسيره بسند منقطع أنهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة ولبلاب وابن مسعود، وفي رواية فهم عمار بن ياسر، وفي رواية سالم مولى أبي حذيفة، وفي الصحيح أن جابر بن عبد الله منهم حديث سهل بن سعد كانت فينا امرأة تحفل على إرباعها في مزعة لها سلقاً الحديث لم تسم هذه المرأة.

صلاة الخوف

قوله (عن موسى بن عقبه عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد): أحال على قول مجاهد، ولم يتقدم له ذكر، وقد يتيه في تعليق التعليق من طريق الإسماعيلي وغيره.

قوله (فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي لم يرد منا ذلك فذكر النبي ﷺ): لم أقف على تسمية أحد منهم.

عبد الله بن عمر عنها قالت: لقد واجعتهم مرتين أو ثلاثاً، وفي رواية عبد الله بن عبد الله بن عتبة عنها فما حلني على كربة مراحني له، وفي رواية عروة عنها أنها أمرت خصصة فرجمته أيضاً في ذلك. حديث أنس صليت أنا ويقيم في بيتنا اسمه ضمرة الحميري حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان هو ابن عبيث عن إسحاق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة.

قوله في حديث عائشة: (فلما أصبح ذكر ذلك الناس): الذي ذكر له ذلك عمر بن الخطاب بينه عبد الرزاق.

أبواب صفة الصلاة

باب التكبير والفتح الصلاة

حديث أنس أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فجهش شقه فصلى لنا يومئذ صلاة من الصلوات هي الظهر، عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى، حدثنا عبد الله هو ابن عمر بن حفص حدثنا موسى حدثنا أبو حوالة هو الرضاح (شكا أهل الكوفة سهلاً): هو ابن أبي وقاص، وفيه فارس مع رجلاً هو محمد بن سلمة حديث أبي هريرة في قصة المسء صلاته ذكر أبو موسى في ذيل الصحابة أنه خلاص جد يحيى بن عبد الله بن خلاد حدثنا عمر حدثنا أبي هو عمر بنو حفص بن غياث أن أم الفضل هي لبانة بنت الحارث معتمر عن أبيه هو سليمان التيمي عن بكر هو ابن عبد الله الزني شعبة عن أبي حنوف هو محمد بن عبد الله الثقفي الأعمور وليس له في البخاري غير هذا الموضع، وقال عبد الله هو ابن عمر بن حفص عن ثابت هو الثباني عن أنس كان رجل من الأنصار يلهمهم في مسجد بقاء هو كلثوم بن الهدم، وقيل: كرز بن زهدم كذا رأته بخط الرشيد العطار نقلنا عن صفة التصوف لابن طاهر، أبو وايل شقيق بن سلمة (جاء رجل إلى أبي مسعود): اسم الرجل نهيك بن سنان كما عند مسلم، وفيه فذكر عشرين سورة من الفصل سورتين في كل ركعة بين ابن خزيمة في صحيحه أسماء العشرين سورة المذكورة من طريق أبي خالد الأحمري عن الأعمش قال هي عشرون سورة على تأليف عبد الله بن مسعود أولهن الرحمن وآخرهن الدخان الرحمن والنجم والذريات والطور واقتربت والحاقة والواقعة ونون والتازعات وسال والمذثر والمزمل وهبل للمطففين وعيس ولا أقسم وهل أتى والمرسلات وهم يتساملون وإذا الشمس كورت والدخان، وسياتي في فضائل القرآن للمؤلف طرف منه.

قوله (وكان أبو هريرة ينادي الإمام لا تسبقني بآمين): روى ابن سعد في الطبقات أن أبا هريرة قال ذلك للعلماء بن الحضرمي لما توجه معه إلى البحرين حدثنا إسحاق الواسطي أخبرنا خالد هو ابن عبد الله الطحان الواسطي.

قوله (عن أبي العلاء): هو يزيد بن عبد الله بن الشخير (عن معطوف): هو أنس، (عن عكرمة قال رأيت رجلاً عند المقام يكر في كل خفض ورفع): قلت أبو هريرة سماء علي بن عبد العزيز في مسنده والطبراني في الأوسط، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة رأيت يعلى يصلي وهو يحرف وإما هو رأيت رجل يصلي ولا يصلي نعم في المستخرج أن تلك الصلاة صلاة الظهر حديث زيد بن وهب رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع هذا الحديث مختصر وهو مطول عند أحمد وعند ابن خزيمة أن الرجل كئدي لكنه يسمه حديث رفاعه بن رافع فقال الرجل ربنا ولك الحمد في أبي داود والترمذي أن القاتل رفاعه وجعله ابن منده غير راوي الحديث، وهم الحاكم فجعله معاذ بن رفاعه.

قوله (فصلى بنا صلاة شخيتا هذا أبي يزيد): هو عمرو بن سلمة الجرمي كما تقدم أبو حوالة عن عمرو هو ابن دينار سعيد بن الحارث صلى لنا أبو سعيد هو الحنظلي عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالساً في نفر من أصحاب النبي ﷺ فذكرنا صلاة النبي ﷺ الحديث في صفة الصلاة في سنن أبي داود وابن خزيمة أنهم كانوا عشرة من الصحابة وسمي أبو داود منهم أبا قتادة وأبا أسيد وسهل بن سعد ومنهم أيضاً أبو هريرة عند محمد بن سلمة حديث عائشة فقال له قاتل: ما أكثر ما تستعيد لم يسم هذا القاتل ثم وقع لي أنه عائشة كما سيأتي قريباً عن أبي الخير هو مرثد بن عبد الله مسرو هو ابن دينار أبا معبد هو ناقد مرثد ابن عباس حديث أبي هريرة جاء الفقهاء إلى النبي ﷺ فقالوا: فعب أهل الدور بالأجور الحديث يأتي تسمية من عرفناه من السائلين عن ذلك في الدعوات.

قوله فيه (فاختلفنا بيننا): القاتل سمي والمرجع إليه أبو صالح كما عند مسلم

صلاة العيدين

حديث حفصة بنت سيرين تقدم في الخيف حديث عائشة أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريان في أيام منى اسم إحداها حامة سماها ابن أبي الدنيا في كتاب العيدين له بسند صحيح وعند الحافظي من حديث ابن عباس أن امرأة كانت تقضي بالمدينة اسمها زينب فيمكن أن يفسر بها الثانية. حديث أنس من فنيح قبل الصلاة فليد قام رجل هو أبو بردة بن نيار كما في حديث البراء بن عازب.

قوله (عن سعيد بن جبير قال: كنت مع ابن عمر حين أصابه ستان الومح في أحسن قدميه): لم أتف على تسمية الذي أصاب رجل عبد الله بن عمر وهو من عسكر الحجاج بن يوسف وكان ذلك في حصار الحجاج لابن الزبير حديث ابن عباس في وعظ النساء، فقالت امرأة واحدة منهن لم يجه غيرها نعم لا يدري حسن من هي أما المرأة فيحتمل أن تكون أسماء بنت يزيد بن السكن خطيبة النساء فهي التي قالت في شيء من هذه القصة وكيف تكون أخرجه الطبراني والبيهقي من حديثها، وأما حسن المذكور فهو ابن مسلم راوي الحديث حديث حفصة بنت سيرين جاءت امرأة فتزلت قصر بني خلف الحديث تقدم في الخيف.

أبواب الوتر

حديث ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ في المعجم الصغير للطبراني في أوائله أن ابن عمر السائل لكن في مسلم عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل، وفي أبي داود أن رجلاً من أهل البادية، عبد الرحمن بن القاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق عاصم هو ابن سليمان الأحول سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال: قد كان القنوت ثلث: قبل الركوع أبو بعده قال قبله قلت فإن غلبت أخبرني عنك إنك قلت بعد الركوع الحديث قلت روي عن أنس أن القنوت بعد الركوع محمد بن سيرين وغيره ويجمع بينهما بأن القنوت في الصلاة المكتوبة كالصحيح بعد الركوع كما صرح به ابن سيرين، وفي الوتر قبل الركوع كما في حديث عاصم هذا والله أعلم.

أبواب الاستسقاء

عبد بن قيس عن عمه هو عبد الله بن زيد بن حاصم المازني حديث أنس في الاستسقاء تقدم قريباً.

أبواب الكسوف

حديث عائشة أن يهودية لم أتف على اسمها قول الزهري نقلت لعروة إن أحساك لم يزد على ركعتين هو عبد الله بن الزبير موسى عن مبارك هو ابن فضالة زائدة عن هشام هو ابن عروة عن فاطمة هي بنت المنذر زوجته عن أسماء هي بنت أبي بكر جثتها قول الوليد، وقال الأوزاعي وغيره، سمعت الزهري هو عبد الرحمن بن عمر بينه مسلم في روايته، قول ابن عباس قالوا: أيكفرون بالله؟ لم أتف على اسم السائلة وسياها قريباً.

أبواب سجود القرآن

عن عبد الله هو ابن مسعود قال: قرأ النبي ﷺ التمج بمكة فسجد فيها وسجد من معه غير شيخ أخذ كما من حصي هو أمية بن خلف ساء المؤلف في تفسير سورة التمج. حديث جندب أحبس جبريل، فقالت امرأة وهي أم جميل حالة الخطيب وسياها قريباً، سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن هو ابن هرمز الأعرج، معتمر حديثي أبي هو سليمان التيمي حديثي بكر هو ابن عبد الله المزني.

أبواب تقصير الصلاة حال التطوع قاعداً

حدثنا أحمد بن سعيد حدثنا حبان هو ابن هلال حدثنا همام.

قوله (رواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج): هو ابن حجاج، روح بن عبادة أخبرنا حسين هو المعلم عبد الصمد سمعت أبي يقول هو عبد الوارث بن مسعود عبدان عن عبد الله هو ابن المبارك حيث أتى.

التهجد والنوافل

حديث جندب بن عبد الله أحبس جبريل، فقالت امرأة من قريش أبطا عليه شيطانه هي أم جميل حالة الخطيب رواه الحاكم في المستدرک من حديث زيد بن أرقم، عن زياد هو ابن علاقة سمعت للغيرة هو ابن شعبة، عن أنثت سمعت أبي يقول هو أبو الشعثاء سليم بن أسود أخبرنا حفظة بن أبي سفيان هو الجمحي، تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر، أبو خالد الأحمر هو سليمان بن حبان وما وجدته من حديث سليمان بن بلال فيحتمل أن تكون الوارث زائدة، الأسود هو ابن يزيد النخعي عن عائشة، حديث عائشة كانت عندي امرأة من بني أسد فقال رسول الله ﷺ من هذه؟ فقلت: فلاتة هي الحولاء بنت توتت كما تقدم في الإيمان حديث أنس هذا حبل لزنب هي بنت جحش حديث عبد الله بن عمرو لا تكن مثل فلان لم أتف على اسمه، عمرو هو ابن دينار عن أبي العباس هو السائب بن فروج، قال رجل من الأنصار: وكان ضخماً قيل: هو عتيان بن مالك، وفي الطبراني من طريق عباد بن منصور عن أنس قال اتخذ أبو طلحة مسجداً في داره فأرسل إلى النبي ﷺ الحديث، فيحتمل أن يفسر به.

قوله في (فقال فلان بن فلان بن الجارود): هو عبد الحميد بن المنذر بن الجارود كما تقدم، عبد الله بن بريدة حديث عبد الله المزني هو ابن مغفل مرند بن عبد الله الزبي. قلت ألا أصحبك من أبي تميم هو الجيشاني عبد الله بن مالك ولم يذكر المزني في التهذيب أبا تميم هذا فممن أخرجه له البخاري وهو على شرطه حديث عتيان فقال رجل ما فعل مالك هو ابن الدخشن فقال رجل منهم: ذلك منافق قيل: إن الرجل الذي قال ذلك هو عتيان.

الأفعال في الصلاة

قصة هو ابن يحيى (فلما رجعنا من عند النجاشي) اسمه أصحمة، عيسى هو ابن يونس عن إسحاق هو ابن أبي خالد. حديث أبي هريرة نادت امرأة ابنها وهو في صومته، الابن هو جبرج، وأمه لم تسم.

قوله (فجعل رجل من الخوارج يقول اللهم الفصل بهذا الشيخ): لم أصف اسم هذا الرجل والشيخ قد سمي في هذا الحديث أبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي. حديث أبي هريرة يقول الناس. أكثر أبو هريرة فلقبت رجلاً فقلت: م قرأ رسول الله ﷺ الباردة في العتمة، فقال: لا أدري، قلت: لكن أنا أدري قرأ سورة كذا، وكذا في الرجل المبهم والسورة ولم أعرّفهما (السهم) قول أم سلمة فأرسلت إليه الجارية لم أتف على اسمها.

كتاب الجنائز

قوله (وحظ بن عمر ابناً لسعيد بن زيد): اسمه عبد الرحمن رويناه في جزء أبي الجهم، أم العلاء امرأة من الأنصار هي بنت الحارث بن ثابت الخزرجية حديث ابن عباس مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعود فمات بالليل فيحتمل أن يكون هو أبو طلحة بن البراء حديث أبي سعيد من مات له ثلاثة من الولد كن له حجائباً من النار، فقالت امرأة واثنان، قال واثنان، هي أم مبشر رواه الطبراني في الكبير، وذكره ابن بشكوال من حديث جابر قال: وقيل: أم هانئ ولم يذكر مستنده، وروي ابن أبي مسيرة في فوائده من حديث أم سليم أنها سألت عن ذلك فأجبت بذلك وهو عند أحد والطبراني أيضاً، وروي الطبراني في الأوسط من حديث أم أيمن، وروي البيهقي من حديث عائشة أن كلا منهما سألت عن ذلك.

قوله (وقال سعد): هو ابن أبي وقاص (لو كان نجساً لما مسسته): لم أتف على اسم الميت المذكور حديث أم عطية اسمها نسيبة الأنصارية بضم النون وبتت النبي ﷺ المتوفاة زينب وهي الكبرى كما ثبت في مسلم وورد في الترمذي أن أم عطية أيضاً حضرت وفاة أم كلثوم بنت النبي ﷺ والجمع واضح بأن حضرتها جميعاً، وقد شهد غسل أم كلثوم أيضاً أسماء بنت عيسى وصيفة بنت عبد المطلب وليلى بنت قاتف فهن المراد بقوله اغسلنها بصيغة الجمع حديث ابن عباس بينما رجل واقف برفة إذ وقع عن راحلته لم أعرّف اسمه ووجه من قال من شراح المنهاج إنه واقف بن عبد الله، وقد يتيه في مواضع آخر حديث ابن عمر أن عبد الله بن أبي لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ اسمه عبد الله حديث سهل أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ بريدة منسوجة فيها حاشيتها لم أعرّف اسم المرأة، وفيه فقال رجل من القوم أكرهتها ما أحسنها هو عبد الرحمن بن عوف رواه

الطبراني فيما أفاده الحب الطبراني لكن لم أتف على ذلك في معجم الطبراني بل فيه في مستند سهل بن سعد نقلاً عن قتية بن سعد بن أبي وقاص، وقوله قال القوم ما أحسنت الذي خاطبه بذلك منهم سهل بن سعد راوي الحديث بينه الطبراني من وجه آخر عنه قال سهل: قُتل له إلخ. حديث أم عطية نهينا عن اتباع الجنائز، رواه ابن شاذان والإسماعيلي بإسناد صحيح عن أم عطية قالت نهانا رسول الله ﷺ، حديث ابن سيرين توفي ابن لأم عطية لم أعرف اسمه، حديث زينب بنت أبي سلمة لما جاء نبي أبي سفيان من الشام المعروف لما جاء نبي يزيد بن أبي سفيان قلعه كان فيه نبي ابن أبي سفيان فسقط ابن، وأما أبو سفيان فمات بالمدينة بلا خلاف بين أهل الأخبار ولبنه يزيد مات على الشام أميراً، قولها ثم دخلت على زينب هي بنت جحش (حين توفي أخوها): هو أبو أحمد بن جحش المكفوف، وأما أخوه عبد الله فاستشهد قبل ذلك. حديث أنس رضي الله عنه: مر النبي ﷺ بأمرأة تكي على قبر قال اتقي الله ﷻ لم أعرف اسمها، وفيه قيل لها: إنه رسول الله ﷺ في الطبراني الأوسط أن القائل لها ذلك هو الفضل بن عباس ﷺ حديث أسامة بن زيد أرسلت بنت النبي ﷺ إليه أن أبنا لي قبض فأتسا، أما البنت فهي زينب، وأما ابنها فيحتمل أن يكون هو علي بن أبي العاص بن الربيع كما قال الديلمي، وفيه نظر لأن علياً دخل مع النبي ﷺ مكة يوم الفتح، وقد رافق ومن كان في هذا السن لا يقال: فيه صبي، وقد رواه الدولابي بسند البخاري بلطف أن بنتاً لها أو صبياً ولأبي داود من هذا الوجه أن أبي أو ابني، وفي رواية للصفاء أن بنتي اختصرت وأبنت اسمها أمية كما في معجم أبي سعيد بن الأحرابي، ووقع في الجزء الثاني من حديث سعد بن نصر أبي النبي ﷺ بأمامة بنت زينب، وفيه نظر لأن أمامة عاشت بعد النبي ﷺ حتى تزوجها علي بعد فاطمة فإن ثبت أن أمامة غير أمية فلا إشكال ولا فيحمل على أنها وصلت إلى حد النزاع ثم اتفقت وبقي مثل هذا الاحتمال في علي بن أبي العاص ويحتمل أن تكون البنت المرسلة لأجل الابن غير البنت المرسلة بسبب البنت إن ثبت أن أمية غير أمانة فتتبعين أمية ويكون الابن إما عبد الله بن عثمان من رقية وإما عمن بن علي بن أبي طالب من فاطمة والله أعلم ثم رأت في الأساب للبلخاري أنه عبد الله بن عثمان بن عفان فإنه ذكر في ترجمته أن النبي ﷺ وضعه في حجره ودمعت عليه عينه، وقال إنما يرحم الله من عباده الرعاة كما ذكره بغير إسناد، وفي مستند الزوار من حديث أبي هريرة قال قتل ابن فاطمة فيمت إلى النبي ﷺ تدعو فقال لرجع فإن لله ما أخذ وله ما أبقي وكل أجل بمقدار فلما احتضر بعت إليه فقال لنا قوموا فلما جلس جعل يقرأ ﴿فلولا إذا بليت الخلق﴾ الآية حتى قبض فتمت عيناه، فقال سعد: يا رسول الله تكي وتكفي عن البكاء، فقال: إنما هي راحة وإنما يرحم الله من عباده الرعاة فتبين أن يكون الابن عمناً فإن فاطمة لم تلد من علي من المذكور غير ثلاثة ولم يم في عهد النبي ﷺ غيره.

قوله (فهام ومعه سعد بن عبادة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجل): قلت سمي منهم عبادة بن الصامت في رواية عبد الواحد في أوائل التوحيد، وفي رواية شعبة عند أبي داود أن أسامة كان معهم، وفي رواية عبد الرحمن بن عوف عند الطبراني في الكبير أنه كان فيهم، ووقع في رواية شعبة في الأيمان والتفويض وأبي أو أبي كذا بالشك فعلى الأول يكون معهم زيد بن حارثة لكن الثاني أرجح لرواية هذا الباب وأبي بن كعب والظاهر أن الشك فيه من شعبة لأنه لم يقع عند غيره حديث أنس شهدنا بتنا للنبي ﷺ وهو جالس على شفير القبر فأرأت عينيه تدمعان قال الطبراني: هي أم كلثوم وصحبه ابن عبد البر. ووقع في الأوسط للطبراني من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أنها رقية، ولا يصح لأن النبي ﷺ لم يحضر موتها، وصحح ابن بشكوال أنها زينب وهي رواية ابن أبي شيبة حديث ابن أبي مليكة توفيت بنت لثمان قال أبو عمر بن عبد البر هي أم أبان قُلت وهو في مسلم.

قوله (وقال عمر دعهن يكن علي أبي سليمان): هو خالد بن الوليد، حديث جابر نسمع صوت نائمة فقال: من هذه فقالوا: بنت عمرو أو اخت عمرو أما بنت عمرو فهي فاطمة، وأما اخته فهند حديث سعد ولا يريث إلا ابنة في هي أم الحكم كما حررت في الصحابة وروى من قال هي عائشة، لأنها لا صحة لها وليست لسعد ابنة أخرى اسمها عائشة.

قوله (لفشي عليه ورأسه في حجر امرأة من أهله): هي أم عبد الله بنت أبي دومة زوجته كذا في النسائي، وفي تاريخ البصرة لعمر بن شبة صفة بنت دعوان وهي والدته أبي بردة ولده حديث عائشة لما جاء قتل ابن حارثة هو زيد وجمعه هو ابن أبي

قوله (فأرأت تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن): قد ذكر علي بن المديني من أسماء أولاد عبد الله بن أبي طلحة عن حمل العلم وقرأ القرآن إسحاق وإسماعيل ومحبوب وعمر وعمر وعبد الله وزيد والقاسم وذكر غيرهم أيضاً حديث أنس دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القبر، قيل: هو البراء بن أوس وكان ظمراً لإبراهيم يعني ابن النبي ﷺ ومرمضت أم سفيان كما في مسلم، وقيل: هي أم بردة بنت المنذر بن زيد بن ليد الأنصارية واسمها خولة وهي امرأة البراء بن أوس قال أبو موسى لعلها أرضعتنا، وقال عياض ثم التوي غرة المذكورة لها كتيبان. حديث أم عطية فما وقت منا غير خمس نسوة: أم سليم وأم الملاء وابنة أبي سيرة وامرأتان أو امرأة معاذ وامرأة أخرى، وفي الدلائل لأبي موسى وأم معاذ فليل هو تصحيف وليس كذلك بل ثبت في الطبقات لابن سعد أم معاذ وامرأة معاذ معاً وابنة أبي سيرة لم تسم وكذا امرأة معاذ، وقيل: هي هي.

قوله (فاخذ أبو هريرة يد مروان): هو ابن الحكم بن أبي العاص ولم يسم صاحب الجنائز حديث جابر توفي اليوم رجل صالح من الحبش هو النجاشي واسمه أصحمة تقدم حديث ابن عباس في الذي دفن ليلاً قيل: هو طلحة بن البراء، وقيل: حبيب بن خاشعة.

قوله (وقال أنس امش بين يديها وخلفها): المخاطب بذلك العيزار رواه عبد الرزاق من طريق حيد قال: سمعت العيزار يسأل أنس بن مالك فقال له إنما أنت مشيع فذكره.

قوله (وقال غيرة قريباً منها): هو قول عبد الرحمن بن قراط الصحابي، وروى سعيد بن منصور عن سعيد بن جبير نحوه الليث حدثنا سعيد عن أبيه هو أبو سعيد كيسان القبري أبو إسحاق الشيباني هو سليمان بن فيروز عن عامر هو الشمي.

قوله (قيل وما القيراطان): السائل عن ذلك هو أبو هريرة بينه أبو عوانة في صحيحه من طريق أبي مزاعم عن حديث ابن عمر أن اليهود جاؤوا بأمرأة ورجل زنيا ذكر ابن العربي في أحكامه أن اسم المرأة بسرة ولم يسم الرجل ولما مات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القبة على قبره هي فاطمة بنت الحسين بنت عمه وحديث أبي هريرة أن رجلاً أو امرأة كان يقيم المسجد تقدم في الصلاة حديث سمرة صلى على جنازة قمام وسطها هي أم كعب حديث طلحة بن عبيد الله صليت خلف بن عباس على جنازة لم تسم حديث ابن عباس أن النبي ﷺ أمرهم على قبر متبرّد تقدم ويحتمل أن يفسر بطلحة بن البراء أو بحبيب بن خاشعة فهي ترجمة كل منهما أنه دفن ليلاً، حديث أنس العبد إذا وضع في قبره أتاه ملكان هما منكر ونكير، رواه الترمذي من حديث أبي هريرة، حديث أنس شهدنا بنت رسول الله ﷺ وهو جالس على شفير القبر تقدم أنها زينب، وقال سليمان بن كثير حدثنا الزهري قال حدثني من سمع جابراً هو عبد الرحمن بن كعب بن مالك.

قوله (وقال سفيان): هو ابن حبيبة قال أبو هارون هو الغفري واسمه إبراهيم بن الملاء.

قوله (وقال ابن عبد الله): هو عبد الله بن عبد الله، عن جابر قال: لما حضر أحد دعائي أبي من الليل هو عبد الله بن عمرو بن حرام.

قوله (واسمها بأحوالك خير): قيل: كانوا ست بنات، وقيل: سبع.

قوله (ودخلت معه آخر في قبره): وفي رواية دفع من أبي رجل فلم تطلب نفسي حتى أخرجه هو عمرو بن الجموح، وقال في طريق أخرى كفن أبي وعسي في ثمرة وعمر بن الجموح ليس عمه حقيقة وإنما كان مصادفاً لأبيه كما ذكره ابن سعد وكانت هند بنت عمرو عمة جابر عنده.

قوله (وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين): اسم أمه لبابة بنت الحارث وهي أم الفضل.

عن قتادة ذلك، وذكره السهيلي، وقال أوله حاء مهملة، ووقع في أسباب النزول وغيره أن أبا عقيل تصدق بصاع ولا يثني أن بعد ذلك خلافاً لأن الذي في الصحيحين أصبح وعلى ما حوته لا يبقى اختلافه، وأما اللامزون فروى الخطيب في المحقق في ترجمة زيد بن أسلم من طريق مغازي الواقدي قال جاء زيد بن أسلم المجلاني بصدقة فقال معتب بن كثير وعبد الرحمن بن نبتل إنما أورد الراء فترلت الآية. حديث عائشة دخلت امرأة معها ابنتان لما لم أعرف اسمها ولا ابنتها حدثتا سعيد بن يحيى حدثنا أبي هو يحيى بن سعيد الأموي، حديث أبي هريرة جاء رجل ثبوت معنى ذلك من حديثه، عن فراس هو ابن أعرف اسمه، ويحتمل أن يكون ذا أثر ثبوت معنى ذلك من حديثه، عن فراس هو ابن يحيى حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: قال رجل: لأصدقن بصدقة لم أعرف اسم واحد من الثلاثة للتصدق عليهم ولا اسم للتصدق أن ممن بن يزيد قال: بايعت النبي ﷺ أنا وأبي وجدي اسم جده الأخنس وهو السلمي، ووقع في الصحابة لطين أن اسم جده ثور لكن جزم ابن حبان وغيره بأن ثوراً جده لأنه حدثني إسماعيل هو ابن أبي أوس، حدثني أخي هو أبو بكر بن عبد الحميد عن سليمان هو ابن بلال ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان يتزلان لم يعنا جعفر هو ابن ربيعة عن ابن هرمز هو عبد الرحمن يحيى بن سعيد أخبرني عمرو سمع أباه عمرو هو ابن يحيى بن عماره بن أبي حسن حديث أبي سعيد أن أرواياه سأل رسول الله ﷺ عن الحجرة من آف على اسمه.

قوله (رواه يحيى): هو ابن عبد الله بن الأشج.

قوله (فرعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم): قلت ما عرف من أولاد عبد الله بن مسعود أحداً ولد في عهد النبي ﷺ، وفي رواية فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتي اسمها زنب أيضاً رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش بسنده وأخرجه النسائي أيضاً حديث أم سلمة إلى أثير أن ألقى علي بن أبي سلمة إماماً مع بني همدان وهو عمرو وزينب وعبد الله ودة أولاد أم سلمة من أبي سلمة بن عبد الأسد، حديث أبي هريرة قال النبي ﷺ ما يتم ابن جيل قال ابن مند: لا يعرف اسمه وسهم من سماء حديثاً، وقيل: عبد الله وحديث سعد أصلي النبي ﷺ ردهما وأنا جالس فيهم فترك رجلاً تقدم في الإيمان وأنه جميل بن سراقه، الحديث حديثي ابن أبي جعفر هو عبد الله عن الشعبي حديثي كاتب المفيرة بن شعبة هو وزاد صالح هو ابن كيسان عن إسماعيل بن محمد أنه قال: سمعت أبي هو محمد بن سعد بن أبي وقاص عن جباس الساعدي هو ابن سهل بن سعد (إذا امرأة في حديثه لها): لم تسم غله المرأة، وفي هذا الحديث قادم رجل فأنقته بجبل طيء لم يسم أبشاً، وفيه وأهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بقلة يفيها ملك أيلة وقع في كتاب الهدايا للحربي عن علي أنه يجنا بن ربيعة، وفي صحيح مسلم في هذا الحديث وجاء رسول بن العلماء صاحب أيلة فيحمل على أن اسم أبيه ربيعة وأمه العلماء واسم البقلة فليلد وكان ذلك سنة تسع وليست هذه البقلة التي شهد عليها يوم حنين، وقال لها البدي بن تلك أهلها له فروة بن قتادة الجملاني كما رواه مسلم أيضاً، وقال سليمان بن بلال حديثي عمرو هو ابن يحيى بن حمارة عن جباس عن أبيه هو سهل بن سعد قال أبو عبيد: هو القاسم بن سلام.

قوله (فأخذ أحدهما ثمرة): هو الحسن بن علي كما سيأتي صريحاً حديث ابن جباس أعطيتها مولاة ليمونة لم تسم هذه المولاة، حديث عائشة في قصة برة وأراد موليها هو أهل بيت من الأنصار، حديث أم عطية إلا شيء يشتبه به إني أنسية هي أم عطية نفسها شعبة عن عمرو هو ابن مرة.

قوله (فأناه أبي بصلقة): هو أبو لوفى وهو حلقة بن خالد بن الحارث.

قوله (وقال مالك وابن إدريس): هو محمد بن إدريس الشافعي وبذلك جزم أبو زيد الروزي في روايته عن الثوري، وقيل: عبد الله بن إدريس الأودي ولا يصح حديث أبي حيد استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأزدي على صدقات بني سليم يدهي بن اللثية اسمه عبد الله والبعوث إليهم بنو ضيان أفاده العسكري، ولكن في حديث الباب أنهم بنو سليم فلملكه إلى الفريقين، حديث أس أن ناساً من عربة الحديث كان عدهم ثمانية قطع اثنين وصلب اثنين وصمر اثنين وسمل اثنين رواه الحسن بن سفيان من طريق ابن عقيل عن أس واسم الراعي يسار ذكره ابن سعد، وقد تقدم أم من هذا في الطهارة حديثنا الوليد هو ابن مسلم حدثنا أبو عمرو هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.

قوله (وقال الإسلام يعلو ولا يعلى): ليس هو معطوفاً على ابن عباس وإنما هو حديث مرفوع مستقل ابن عباد اسمه صاف كما ذكر بعد، حديث أس كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض ذكر ابن بشكوان أن اسمه عبد القدوس ولم يسم أباه سفيان قال عبيد الله هو ابن أبي يزيد.

قوله (ورأى بن عمر فسطاطاً على قبر عبد الرحمن): هو ابن سميد بن زيد الذي تقدم في أول الجنائز أنه حمله ولم يسم الغلام حديث ابن عباس من بشرين يعنيان تقدم في الطهارة حديث علي كذا في جنازة في بقيع الغرقه في قتال رجل: يا رسول الله أفلا تنكح الرجل هو علي ذكره المصنف في التفسير لكن يلفظ قلنا وسيأتي هناك أن جابرأى أن سراقه سأل عن ذلك حديث أس مرّ بجنازة فأتوا عليها خيراً، فقال النبي ﷺ وجبت ثم مرّ بأخرى فأتوا عليها شراً، فقال: وجبت، وعن أبي الأسود أنه وقع مثل ذلك في عهد عمر لم يسم واحد من الأربعة، ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْجزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مِنْ ذَلِكَ﴾، ما قولك وجبت هو أبي بن كعب، حديث ابن عمر أطلع النبي ﷺ على أهل القليب الحديث، هم الكفار الذين قتلوا يوم بدر ورواهم أبو جهل بن هشام، حديث عائشة أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر لم تسم، عون بن أبي جحيفة عن أبيه وهو وهب بن عبد الله السوائي عن البراء بن أبي أيوب فيه ثلاثة من الصحابة بعضهم عن بعض، موسى بن عتبة حديثي بنت خالد اسمها أمية حبيب البراء لما مات إبراهيم هو ابن النبي ﷺ، حديث سمرة في روى النبي ﷺ رأيت الليلة رجلين هما: جبريل وميكائيل كما سيوضحه المصنف، وفيه قال بعض أصحابنا عن موسى كلوب يتيه في فصل التعاليق وكذا قوله في قال يزيد وهب بن جبرير حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر أخبرني هشام بن عروة، محمد بن جعفر هذا قد يظن من لا خبرة له أنه غشدر لكون المصنف يروي عنه بواسطة محمد بن المنذر، ويثر بن خالد ومحمد بن بشار وهذه الطليقة وليس هو به وإنما هو محمد بن جعفر بن أبي كثير المدني وليست لمحمد بن جعفر غشدر رواية عن هشام بن عروة، حديث وفاة عمر فيه وولج عليه شاب من الأنصار لم أعرف اسمه أبو هب اسمه عبد العزيز، حديث عائشة أن رجلاً قال إن أبي أفلحت نفسها فقل ابن عبد البر أنه سعد بن جافة واسم أمه عمرة بنت سعد بن عمرو، وقيل: عمرة بنت مسعود بن قيس بن عمرو وهي من بني النجار، وفي النسائي ما يشهد له.

كتاب الزكاة

عن أبي أيوب أن رجلاً قال للنبي ﷺ أخبرني بعمل الحديث وعن أبي روعة عن أبي هريرة نحوه وأتم منه حكى ابن قتيبة في غريب الحديث أنه أبو أيوب نفسه وأما أبو إسحاق الصيرفي أنه لقيط بن صبرة وأما بنو المنذر، وقد وقع قريب من ذلك لعبد الله بن الأخرم أو سعد بن الأخرم ولصخر بن القطيع البجلي حديث وقد عبد القيس قالوا: ولنا نخلص إليك إلا في الشهر الحرام في سنن البيهقي إلا في شهر رجب، حديثي ابن عمر حديثي أبي هو عبد الله حديث خالد بن أسلم خرجنا مع ابن عمر قال أعرابي أخبرني عن قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ﴾ [التوبة: ٣٤] لم يسم هذا الأعرابي عبد الصمد حديثي أبي هو عبد الوارث حديث عدي بن حاتم كنت عند النبي ﷺ فجاهه رجلان أحدهما يشكو العيلة، والآخر يشكو قطع السبل لم أعرفهما، عن أبي مسعود هو عتبة بن عمرو البديري قال كنا نحامل فجاه رجل تصدق بشيء كثير فقالوا مرأه وجاء رجل تصدق بصاع فقالوا إن الله لنهي الحديث في التفسير عند المصنف وجاء أبو عقيل بنصف صاع أما المصدق بالكثير قليل هو عبد الرحمن بن عوف ذكره الواقدي وذكر أن لائل المذكور كان ثمانية آلاف، وقيل: عاصم بن عدي وكان تصدق بمائة وسق، وأما المصدق بصاع فهي صحيح مسلم أنه أبو خيشمة أخرجه في قصة كعب بن مالك في حديث الطويل، وفيه قال النبي ﷺ كن أبا خيشمة فإذا هو أبو خيشمة الأنصاري وهو الذي تصدق بصاع حتى لزمه المناقون واسم أبي خيشمة هذا عبد الله، وقيل: مالك بن قيس، وروى سمويه في فوائده وابن قانع والطبراني في الأوسط في ترجمة موسى بن هارون الجمال من طريق عميرة بنت سهل صاحب الصالح الذي لزمه المناقون أنه خرج بركاته بصاع من تمر ورايته عميرة حتى أتى النبي ﷺ فذكر قصة وسهل هذا هو ابن رافع بن أبي عمرو البديري، وأما أبو عقيل فاسمه عبد الرحمن بن شيخان ذكره ابن الكلبي في تفسيره وأخرجه ابن مند من طريقه، وقيل: اسمه ججحات بجيمين وثامين مثلثين وحكى

كتاب الحج

أبواب الخروج إلى منى وعرفة

قال عبد الملك هو ابن أبي سليمان عن عطاء حدثني إسماعيل بن أبان، حدثنا أبو بكر هو ابن عياش وعن عبد العزيز هو ابن ربيع.

قوله (ثم رد الفضل) هو ابن عباس، ابن جريج حدثنا عبد الله مولى أسماء هو أبي، الأعمش حدثني عمارة هو ابن عمير عن عبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي عن عبد الله هو ابن مسعود، حدثني إسحاق أخبرنا النضر هو ابن شميل، قول عائشة ثم بعث بها مع أبي ثمي، أباها أبا بكر الصديق عليه السلام حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة عن عامر هو الشامي عن القاسم عن أم المؤمنين هي عائشة. علي بن المبارك عن ابن المبارك عن يحيى هو ابن أبي كثير أراد ابن عمر الحج عام حج الحارثية في عهد ابن الزبير كان ذلك في سنة أربع وستين قال يحيى: فذكرته للقاسم يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق، يزيد بن زريع عن يونس هو ابن عبد البصري، حديث ابن عمر أبي على رجل قد أتاه بدته لم يسم، قال سفيان حدثني عبد الكريم هو ابن مالك الجوزي، سليمان بن بلال، حدثني يحيى هو ابن سعيد الأنصاري عن أبي خثيم هو عبد الله بن عثمان بن خثيم حديث أبي هريرة وأبى في الرجل، الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم: أركب فقال: أنها بدته لم يسم هذا الرجل حديث عمران حدثنا علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل براهمة ما شاء هو عمر كما ثبت في صحيح مسلم حديث جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم كان ذلك في الحديبية، ووقع عند ابن سعد في الطبقات من حديث أبي سعيد أن الصبية خلقوا إلا أبا قتادة وثمان حديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو في سؤال الرجل عن التقديم والتأخير في النحر والحلق وغيرهما لم يسم السائل ويحدثنا شعبة أخبرنا عمرو هو ابن دينار سمعت جابر بن زيد هو أبو الشعثاء، حدثنا قرة هو ابن خالد، عن أبي بكرة هو نافع بن الحارث، سمر عن وبرة هو ابن عبد الرحمن المسلي، الأعمش سمعت الحجاج يقول على المنبر هو الحجاج بن يوسف أمير العراق، طلحة بن يحيى حدثنا يونس هو ابن يزيد الأيلي، حاضر هو ابن المورج.

أبواب العمرة

همام هو ابن يحيى، إبراهيم بن يوسف عن أبيه هو يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، حديث ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم: لآمرأة من الأنصار سمعها ابن عباس فكتبت اسمها ما منعك أن تعجي مناء، قالت: كان في ناضح فركبه أبو فلان وابنه لزوجها وابنها المرأة هي أم ستان كما عند المصنف وعند مسلم والزوج أبو ستان والابن ستان، ووقع لام مقل واسمها زينب شبيه بهذه القصة كما في النسائي والطبراني واسم أبي مقل الميثم، ووقع مثله لام طليق وأبي طليق وهو عند ابن أبي شيبة وابن السكك، وروى ابن حبان في صحيحه من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس قال: قالت أم سليم: يا رسول الله حج أبو طلحة وابنه وتركاني ورواه ابن أبي شيبة أيضاً من وجه آخر عن عطاء والابن المذكور الظاهر أنه أنس رضي الله عنه، لأن أبا طلحة لم يكن له ابن كبير فيحج فيكون فيه مجاز، ويؤيد ذلك أن في حديث البخاري أنها من الأنصار وليست أم مقل أنصارية نعم في سنن أبي داود أن أبا مقل لم يحج معهم بل تأخر لمرضه فمات، ولما أم ستان فهي أنصارية أيضاً فيحتدل التمدد فيمن ذكر معها.

قوله (وليس مع أحد منهم هدي غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة): هو ابن عبيد الله، حديث ابن عوف عن القاسم عن عائشة فإذا ظهرت فاخرجي إلى التمتع فأملئي ثم اتينا مكان كذا وكذا هو المصنف كما تبيين في موضعه، حديث يعلى بن أمية في السائل عن الخلق بعد العمرة تقدم حديث جرير هو ابن عبد الحميد عن إسماعيل هو ابن أبي خالد عن عبد الله هو ابن أبي أوفى قال أعتز رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتزنا معه، وفيه فقال له صاحب لي: أكان دخل الكعبة؟ قال: لا لم يسم هذا الرجل حديث أبي موسى ثم أتيت امرأة من قيس قتلت: امشطي رأسي تقدم، حديث ابن عباس فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه، الذي حمله خلفه تميم بن جاسم، والآخر عبد الله بن جعفر، حديث البراء فجهل رجل من الأنصار فدخل من قبل بابه هو رفاعة بن التباوت كما في ترجمته في الصحابة وكذا عند البغوي وغيره من المفسرين صفة بنت أبي عبيد هي زوج عبد الله بن عمر.

حديث ابن عباس فجات امرأة من خثعم لم تسم.

قوله (وقال لي أبان): هو ابن صالح حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا زهير هو ابن معاوية.

قوله (قال عبد الله) يعني ابن عمر راوي الحديث **(وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومهل أهل اليمن من يلملم):** وأعاده بعد قليل من وجه آخر بلفظ: قال ابن عمر: زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم أسمعه ومهل أهل اليمن من يلملم ويحتمل أن يكون ابن عمر عني بمن بلغه ذلك ابن عباس فإنه ثبت في الصحيحين من روايته وهو عند أحمد والطبراني وغيرهما من حديث الحارث بن عمرو السهمي، وفي مسند أحمد من حديث جابر مرفوعاً وهو في مسلم، ولكن لم يصرح برفعه وعند النسائي من حديث عائشة عن عبد الله بن عمر قال لما فتح هذيل المصراة يعني البصرة والكوفة الأوزاعي حدثنا يحيى هو ابن أبي كثير.

قوله (ثاني آت من ربي): لم آتف على تعينه والذي يظهر أنه جبريل، حديث يعلى بن أمية جاء رجل فقال: يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضخم يطلب الحديث حكى ابن خثعم في الليل أن اسم الرجل عطاء بن منبه وهذاه لتضخم الطرطوسي، وفيه نظر، وقال: إن صبح فهو آخر يعلى بن أمية، وفي الشفاء لعياض ما يشير بأن اسمه عمرو بن سواد والصواب يعلى بن أمية راوي الحديث كما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء أن رجلاً يقال له: يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يترجمها، وهب بن جرير هو ابن حازم من الأعمش عن عمارة هو ابن عمير عن أبي عطية اسمه مالك بن عامر، وقيل: عمرو بن أبي جندب، أيوب عن رجل، عن أنس قيل: هو أبو قلابه حدثني الحسن بن علي حدثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث حديث ابن عمر سال رجل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس الحرم لم يسم هذا الرجل حديث أبي موسى فأتيت امرأة من قومي فمشطني لم تسم هذه المرأة وقد ذكر في أبواب العمرة أنها امرأة من قيس ويشه أن يكون حمداً لها وأبو شعيب اسمه صدي قال رجل براهمة ما شاء يأتي في التفسير أنه عمر حدثنا حاتم هو ابن إسماعيل، قال أبو معاوية حدثنا هشام يعني ابن عروة بالإسناد الماضي، وقال يحيى بن الضحاك هو البجلي، وفي نسخة: وقال يحيى عن الضحاك وهو تصحيف **(الطواف):** عن أبي وائل يعني شقيق بن سلمة قال جئت إلى شيعة هو ابن عثمان العبدي الحنفي تابعه الدراودي هو عبد العزيز بن محمد.

قوله (ولقد أخبروني أمي): يعني أسماء بنت أبي بكر الصديق **(هي وأصحابها):** يعني عائشة **(والزبير وفلان وفلان):** هما عبد الرحمن بن عوف وثمان بن عفان أخبرني عطاء إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال، ابن هشام المذكور هو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومي، وكان أمير مكة أيام هشام بن عبد الملك بن مروان وهو خاله عن يزيد بن زريع عن حبيب هو الملمع عن عطاء هو ابن أبي رباح عن عروة هو ابن الزبير، خالد عن خالد تكرر كثيراً، الأول هو الواسطي، والثاني هو الخليل، حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر وهو يطوف بالكعبة يتأسن ربط يده إلى إنسان يسير أو يحيط قطعه لم يسم واحد منهما في هذا الحديث، وقد وقع ذلك لخليفة بن بشر أخرجه ابن مندة من طريق يسناد خرب عن خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم فذكر حديثاً قال: ثم لقيته النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فرأه هو وابنه مقرونين فقال ما هذا، وفيه فأخذ الحبل قطعه ما قول العباس يا فضل أذهب إلى أمك هي أم الفضل واسمها لبابة بنت الحارث حدثني محمد هو ابن سلام أخبرنا الفزاري هو مروان بن معاوية عن عاصم هو ابن سليمان الأحوال قول عائشة أرسلني مع عبد الرحمن هو ابن أبي بكر أخوها **(أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج):** هو ابن يوسف **(بأن الزبير):** كان ذلك في سنة اثنتين وسبعين.

قوله (فليل له إن الناس كانوا بينهم قتال): القائل له ذلك أولاد عبد الله وعبيد الله وسالم روى البخاري ذلك عن نافع مرفقاً وسمي الثلاثة، عن أيوب هو السخثاني، عن حفصة هي بنت سيرين قتلتم امرأة فزلت قصر بني خلف تقدم في كتاب الحيف.

المحصر وجزاء الصيد

زفر. حديث ابن عمر الشهر هكذا وهكذا يعني عشراً وعشراً وتسماً، وأما حديث الآخر الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين فهذا لم يقل فيه هكذا ثلاث مرات بخلاف الذي قبله فيه وخمس الإيهام في الثالثة فدل على أنه يريد تسعة. حديث البراء أن قيس بن صرمة الأنصاري أتى امرأته لم تسم حديث سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ بعث رجلاً يتأذي في الناس يوم عاشوراء هو هند بن أبي أسماء السلمي رواه ابن بشكوان عن طريق محمد بن إسحاق بسنده، وقيل: أسماء بن حارثة كما رواه أحمد في مسنده في ترجمة هند بن أسماء، وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة هو عبد الله، وقيل: عبد الله بن عبد الله بن عمر حديث عائشة إن كان رسول الله ﷺ يقبل بعض أزواجه وهو صائم المقلبة هي عائشة كما في مسلم أو أم سلمة وهو عند البخاري يزيد بن زريع، حدثنا هشام هو ابن حسان، حدثنا ابن سيرين هو محمد.

قوله (وبه قال الشعبي وابن جبير): هو سعيد. حديث عائشة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال إنه احترق الحديث، هو سلمة بن صخر رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود وبه جزم عبد النبي وتعقب عليه بأن سلمة هو المظاهر في رمضان وإثنا أتى أهله في الليل ورأى غليظاً في القمر، ولكن روى ابن عبد البر في التمهيد من طريق سعيد بن بشير عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على أهله في رمضان في عهد النبي ﷺ هو سلمان بن صخر أحد بني يضاغة قال ابن عبد البر أظن هذا وهما لأن المخطوط ما تقدم يعني من أن سلمة أو سلمان إنما كان مظهراً قلت والسبب في ظنهم أنه احترق أن ظهوره من امرأته كان في شهر رمضان وجامع ليلاً كما هو صريح في حديثه، وأما المحرق فني رواية أبي هريرة أنه أعرابي وأنه جامع نهاراً فتضاربا نعم اشتركا في قدر الكفارة، وفي الإتيان بالتمر، وفي الإطعام، وفي قول كل منهما أعلى أقرر منا والله أعلم حديث أبي هريرة جاء رجل فقال هلكت الحديث تقدم في الذي قبله يعني هو ابن أبي كثير عن عمر بن الحكم، وقال بكير هو ابن عبد الله بن الأشج عن أم علقمة هي مرجانة.

قوله (ويروى عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً أفطر الحجاجم والحججوم):

هكذا أبهم شيخو الحسن سليمان التيمي كما بيته في التعليق ويثبت أنه روي عنه عن شداد بن أوس وهذه رواية حيد عنه، وعن أسامة بن زيد وهذه رواية أشعث عنه وعن أبي هريرة وهذه رواية يونس عنه وعن ثوبان وهذه رواية قتادة عنه وعن معقل بن يسار وهذه رواية عطاء بن السائب عنه ويحتمل أن يكون سمعه منهم كلفهم عن أبي إسحاق الشيباني هو سليمان سمع ابن أبي أوفى هو عبد الله فقال لرجل أنزل فاجدح في هو بلال المؤذن حديث جابر كان النبي ﷺ في سفر فرأى رجلاً زحماً ورجلاً قد ظلل عليه هو أبو إسرائيل، وقد تقدمت تسميته في أواخر الحج، زهير هو ابن معاوية الجعفي حدثنا يحيى هو ابن سعيد الأنصاري، محمد بن جعفر اخبرني زيد هو ابن أسلم عن عياض هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي مروح. حديث ابن عباس جاء رجل فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها نذر، وفي رواية أن امرأة قالت إن أختي ماتت. ذكر ابن طاهر أن اسم المرأة الميتة عائشة أو غانية، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا أبو بكر هو ابن عياض هو سليمان هو أبو إسحاق الشيباني والمقول له اجدح أنه بلال، وقال عمر لنشوان لم يسم، وفي رواية أبي حيد أنه كان شيخاً، وفي أخير المدينة لعمر بن شبة ما يدل على أنه ربيعة بن أمية بن خلف.

قوله (عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار): لم أتف على اسم الرسول، وليس هو أسماء أو هند ابني حارث فإنهما أسلميان أرسل أحدهما إلى قومه أسلم بذلك حديث أبي هريرة نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصوم فقال له رجل من المسلمين إنك تواصل لم يسم هذا الرجل قال: فرأى لم الدرداء هي خيرة الصحابة وهي الكبرى، وأما أم الدرداء الصغرى فهي هجيمة كما تقدم.

قوله (قال سليمان عن حميد أنه سأل أنساً): هو أبو خالد الأحمر ذكره بعد، عن أبي تلابة حدثني أبو المليلح قال: دخلت مع أبيك يعني زيداً الجرمي والد أبي تلابة على عبد الله بن عمرو حديث ابن عمر أن رجلاً قال له أتى نذرت يوماً فوافق يوم النحر لم يسم الرجل حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه سأل أو سأل رجلاً وعمران يسم فقال: يا أبا فلان أما صمت سرور هذا الشهر لم يسم هذا الرجل.

قوله (زاد غير أبي عاصم عن ابن جريج): هو يحيى بن سعيد القطان رواه

(عن نافع أن بعض بني عبد الله بن عمر قال له لو أقمتم): هو سالم أو عبد الله كما تقدم عنهما، وقال روح هو ابن عباد، عن شبل هو ابن عباد، (وقال مالك وغيره ينحصر هديه ويخلق): هو قول الشافعي وإسحاق بن راهويه وجمع، منصور هو ابن للمتمر عن أبي حازم هو سلمان الأشجعي، حديث أبي قتادة: فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل قلت: أين تركت النبي ﷺ؟ قال: تركته بنعمين لم يسم، عن أبي محمد مولى أبي قتادة اسمه نافع قال: لنا عمرو الخبزي إلى صالح القتاتل سفيان بن عيينة وعمر هو ابن دينار وصالح هو ابن كيسان وكان قدم مكة زيد بن جبير سمعت ابن عمر يقول: حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ هي حفصة عمرو بن سعيد هو الأشدق كان أميراً على المدينة أيام يزيد بن معاوية حديث ابن عمر قام رجل فقال: يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس لم يسم، حديث ابن عباس وقصت مجرم ناقته لم يسم قول كريب ثم قال لإنسان يصب عليه الماء أصعب اسم أبي أيوب خالد بن زيد ولم يسم الذي كان يصب عليه حديث أنس فلما نزع جاء رجل فقال ابن عطل متعلق بأستار الكعبة ابن عطل اسمه عبد الله والذي جاء بذلك لم يسم حديث يعلى تقدم وعرض رجل يد رجل العاض هو يعلى والمفضوض هو أجيره كما في مسلم إن امرأة من جهينة هي امرأة سنان بن سلمة الجهني كما في النسائي، وفي الطبراني أنها عته لم تسم أمها حديث الفضل بن عباس أن امرأة من خثعم لم تسم، حديث السائب بن يزيد حج بي مع رسول الله ﷺ الذي حج به أبوه كما ثبت في رواية الفاكهي واسم أم السائب عليه بنت شريح الحضرمي وتكنى أم العلاء، وفي الرواية التي بعدها قال عمر بن عبد العزيز للسائب بن يزيد، لم يذكر مقول عمر بن عبد العزيز وعند الإسماعيلي إشارة إلى أنه بسبب قدر الصاع. حديث ابن عباس: فقال رجل: يا رسول الله إنني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وامرأتي تريد الحج لم يسمها، ويحتمل أن يكون أبا معقل وامرأته أم معقل وحديث ابن عباس قال لأم سنان الأنصارية: ما منعك أن تحجي معنا؟ قالت: أبو فلان هو أبو سنان كما تقدم، الفزاري هو مروان بن معاوية رأى شيخاً يتهاذى بين ابنيه هو أبو إسرائيل واسمه قيس، وقيل: قشير ولم يسم ابتاه، قول عتبة بن عامر نذرت أختي هي أم حبال بكسر المهملة بعدها موحدة خفيفة وآخره لام ذكرها ابن مأكولا لكن تبين أن أختها ما هو راوي هذا الحديث، وقد وهم في ذلك جماعة يعني بن أيوب عن يزيد هو ابن أبي حبيب عن أبي الخير هو مرتد بن عبد الله الزبني.

فضائل المدينة

حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثنا سفيان هو الثوري عن إبراهيم التيمي، عن أبيه هو يزيد بن شريك، حدثنا خالد بن غلذ حدثنا سليمان هو ابن بلال.

قوله (وأخر من يحشر وأحيان من عزينة): لم يسمها، أنس بن عياض حدثني عبيد الله هو ابن عمر بن حفص، الفضل هو ابن موسى الشيباني، عن جميعه هو ابن عبيد الرحمن، عن عائشة بنت سعد سمعت سعداً تعني أباها سعد بن أبي وقاص، إبراهيم بن سعد عن أبيه هو سعد بن إبراهيم عن جده هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف حديث جابر جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فبايحه على الإسلام لم يسم، ووقع في ربيع الأبرار للزهري أنه قيس بن أبي حازم وفيه نظر، وقيل: قيس، حديث أبي سعيد في قصة الدجال، فيخرج إليه رجل هو غير الناس يومئذ ذكر إبراهيم بن سفيان الرازي عن مسلم أنه يقال: إنه الحضر وكذا حكاها معمر وجماعة وهذا إنما يتم على رأي من يدعي بقاء الحضر والذي جزم به البخاري وإبراهيم الحربي وآخرون من محقق الحديث خلاف ذلك حديث زيد بن ثابت لما خرج رسول الله ﷺ إلى أحد رجوع ناس من أصحابه هم عبد الله بن أبي وأصحابه، عن زيد بن أسلم عن أمه اسم أمه..... وأكثر الروايات عن أبيه.

كتاب الصوم

حديث طلحة أن أعرابياً جاءه تقدم في الإيمان أنه ضمام بن ثعلبة، وقيل: غيره جامع هو ابن أبي راشد، ابن أبي أنس مولى التميميين عن أبيه هو نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر الأصبحي حلفاء طلحة بن عبيد الله التيمي، وقال غيره: عن الليث هو أبو صالح كاتب الليث عبدان عن أبي حزة هو محمد بن ميمون السكري، وقال صلة هو ابن

الخارئي وكان خواجه ثلاثة أسع فوضعوا عنه صاعاً حديث ابن عباس احتجم النبي ﷺ تقدم اسم الحجام حدثنا إسحاق أخبرنا حيان هو ابن هلال حديث ابن عمر أن رجلاً كان يتدح بالبيوع هو حيان بن معاذ كما رواه ابن الجارود والحاكم وغيرهما، وقيل: هو معاذ بن عمرو كما وقع في ابن ماجه وتاريخ البخاري حديث أنس كان النبي ﷺ في السوق قال رجل: يا أبا القاسم لم يسم هذا الرجل حديث أبي هريرة أتم لكع هو الحسن بن علي بن أبي طالب.

قوله (ولال سعيد): هو ابن أبي هلال عن سلال هو ابن أبي ميمونة، عن عطاء هو ابن أبي رياح عن ابن سلام هو عبد الله.

قوله (ولال هشام): هو ابن عروة (عن وهب): هو ابن كيسان الوليد هو ابن مسلم عن ثور هو ابن يزيد الشامي، حديث مالك بن أوس أنه قال من عنده صرف فقال طلحة أنا حتى يجيء غازنا من الغابة لم يسم الخازن.

قوله (زاد إسماعيل): هو ابن أبي أويس يعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، حديث جابر أن رجلاً اعتق غلاماً له من دبر، الرجل هو أبو مذكور والغلام اسمه يعقوب كما في مسلم والمشتري نعم بن النحام والثمن ثمانمائة درهم كما في الصحيحين.

قوله (قال بعضهم): عن ابن سيرين صاعاً من طعام، وقال بعضهم: صاعاً من تمر، ولم يذكر (للال): بينت الاختلاف في ذلك في فصل التعليق حديث ابن عمر أن عائشة أريدت أن تشتري جارية هي بيرة، زوج بيرة اسمه مفيت وأهلها من الأنصار حديث طلحة حتى يأتي خازني من الغابة تقدم قريباً، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، قيل: اسمه وهب، وقيل: قزمان وابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش، وقيل: إنه كان مولى بني عبد الأشهل إلا أنه انقطع إلى ابن أبي أحمد فنسب إليه، حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب هو المحجي قال: سألت مالكا وسأله عبيد الله بن الربيع هو ابن أبي فروة الحنبل حنبل المهدي، حدثك داود هو ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد ولم يذكر المزني عبيد الله بن الربيع في التهذيب لأنه ليس له رواية وإنما سمع المحجي الحديث بقرائه على مالك.

قوله (يعني بن سعيد): هو الأنصاري سمعت بشيراً هو ابن يسار، حديث جابر نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمرة قبل أن تشفق، قيل: وما تشفق لم يسم، القائل وكذا حديث أنس، قيل: وما تزهو لم يسم القائل أيضاً.

قوله (ولال يزيد عن سفيان بن حسين): هو يزيد بن هارون، حكام هو ابن سلم، حدثنا عتبة هو ابن سعيد قاضي الري عن زكريا هو ابن إسحاق.

قوله (حدثنا عمرو بن يونس حدثني أبي): هو يونس بن القاسم البجلي الحنفي حديث عائشة قالت هند أم معاوية هي بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس حديث ابن عمر ﷺ خرج ثلاثة نفر فاصبهم المطر الحديث في قصة الغار لم يسم واحد منهم حديث عبد الرحمن بن أبي بكر جاء رجل مشرك مشعان الحديث تقدم، حديث أبي هريرة وأبي سعيد استعمل رجلاً على خير هو سواد بن غزية، وقيل: مالك بن صعصعة حكاه الخطيب.

قوله (ولال في إبراهيم): هو ابن المنذر أخبرنا هشام هو ابن سليمان، حديث أبي هريرة جابر إبراهيم يسارة فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك الحديث، وفيه وأخدم وليلة فافترقه، قيل: هي مصر وذكر ابن تقيّة في المعارف أنها الأردن والملك اسمه صادق، وقيل: غيره فذكر ابن هشام في كتاب التيجان أنه عمرو بن امرئ القيس بن سبأ وأنه كان إذا ذك ملك مصر، وقيل: اسمه سفيان بن علوان والوليدة هي هاجر أم إسماعيل حديث عائشة في ابن وليلة زمة تقدم، حديث ابن عباس بلغ عمر بن الخطاب أن فلاناً باع خراً هو سررة بن جندب، حديث عبد الرحمن بن عوف أنه قال لصهيب: اتق الله ولا تدع إلى خير إليك اسم أبيه ستان بن مالك، حديث ابن عباس أن رجلاً أتاه فقال: إني إنسان أبيع التصاوير الحديث لم يسم هذا الرجل، حديث أبي سعيد أن رجلاً قال: يا رسول الله إنا نصيب سبياً هو مجدي بن عمرو الضمري كما سنذكره في القدر حديث ستل رسول الله ﷺ عن الأمة تزني الحديث لم يسم السائل الليث عن سعيد هو ابن أبي سعيد المقبري وكيع عن إسماعيل هو ابن أبي خالد حديث أنس ذكر له جلال

النسائي، فتأخذ عن أبي أيوب هو المتكفي واسمه يحيى بن مالك وقال: حبيب عمرو هو ابن الحارث عن بكر هو ابن عبد الله بن الأشج، حديث سلمة بن الأكوع أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم تقدم.

الزوايح وليلة القدر والاعتكاف

حديث عبادة بن الصامت خرج النبي ﷺ ليخبرنا بليلة القدر فتلاحي رجلاً الحديث زعم أبو الخطاب بن دحية أنهما كتب بن مالك وعبد الله بن أبي حنبل ولم يذكر على ذلك دليلاً، وفي رواية محمد بن نصر في قيام الليل أنهما من الأنصار، حديث صفية بنت حيي من رجلان من الأنصار فسلمنا، فقال على وسلمنا إنها صفية لم يسمها، وفي رواية فابصره رجل من الأنصار، ووقع في شرح العملة لابن الطاهر أنهما أسيد بن حضير وعبد بن بشر، حديث عائشة اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة قيل: هو سودة، وقد تقدم في كتاب الحيف.

كتاب البيوع إلى السلم

قول أبي هريرة، وقد قال رسول الله ﷺ في حديث مجته أنه لن يسقط أحد ثوبه حتى أقضي مقالتي الحديث المقالة المشار إليها رواها أبو نعيم في الحلية من طريق الحسن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خساً فيما افترض الله عز وجل فيعملن ويعلمن إلا دخل الجنة الحديث قول سعد بن الربيع لعبد الرحمن بن عوف انظر لي زوجتي هربت إحدى زوجتي سعد بن الربيع هي عمرة بنت حزم أخت عمرو بن حزم سماها إسماعيل القاضي في أحكام القرآن والأخرى لم تسم ولا زوجة عبد الرحمن بن عوف التي تزوجها إلا أن اسم أبيها أبو الحيسر أنس بن رافع الأنصاري، ابن عينة عن أبي فروة وهو الأكبر واسمه عروة بن الحارث، وأما الأصغر فاسمه مسلم بن سالم الجهمي وغلط من زعم أنه يزيد بن ستان أبو فروة الجزري حديث عتبة بن الحارث أن امرأة سوداء جاءت تقدم أنها لم تسم.

قوله (وكانت تحب بنت أبي إهاب): تقدم أن اسمها غيبة واسم أبي إهاب التميمي عزيز بفتح العين المهمة وزاين معجنتين، وليلة زمة لم تسم وابنها الذي اختصم فيه سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة اسمه عبد الرحمن سماه ابن عبد البر وغيره منصور هو ابن المتمر عن طلحة هو ابن مصرف، حديث الرجل الذي افترض الرجل من بني إسرائيل ألف دينار هو النجاشي وروناه في كتاب معرفة الصحابة المصريين لحمد بن الربيع البجلي، حديث عائشة وأنس في قصة اليهودي الذي رعن النبي ﷺ عنده درعه على الطعام هو أبو الشحم وهو من بني ظفر رواه البيهقي وكان الطعام ثلاثين صاعاً رواه المصنف، وفي رواية عشرين ويصح بينهما بأنه كان فوق العشرين ودون الثلاثين فجبرت الكسور تارة والثنت أخرى، زائلة هو ابن قدامة عن حصين هو ابن عبد الرحمن عن سالم هو ابن أبي الجهمد حدثني جابر قال بينما نحن نصلي الحديث حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً تقدم في الجمعة عن أبي المنهال هو عبد الرحمن بن مطعم حسان هو ابن إبراهيم الكرماني، حدثنا يونس هو ابن يزيد قال: قال محمد هو الزهري، حديث حنيفة تلقت الملائكة روح رجل عن كان قبلكم لم يسم، حديث أبي مسعود عتبة بن عمرو والبردي جاء رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب فقال لغلام لم تصاب لم يسم، وفيه فجاء معهم رجل فقال النبي ﷺ إن هذا قد تبعنا لم يسم أيضاً حديث سمرة وأبت رجلين أتاني هما جبريل وميكائيل كما تقدم في الجفاز، عن عون بن أبي جهمية قال: رأيت أبي اشتري عبداً حجاماً لم يسم. حديث عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً أقام سلعة وهو في السوق لم يسم أيضاً حديث علي ﷺ وأعدت صواغها من بني قتيقاع لم يسم وبنو قتيقاع من اليهود، حديث أنس أن غياطاً دعا النبي ﷺ لطعام له لم يسم، حديث سهل بن سعد جاءت امرأة بردة تقدم أن المرأة لم تسم وأن الذي طلب البردة عبد الرحمن بن عوف حديث سهل أيضاً، وحديث جابر في صانع للتمر تقدم الخلاف في اسمه في الجمعة وأن المرأة لم تسم لكنها أنصارية، حديث عبد الرحمن بن أبي بكر جاء مشرك فبشم لم يسم أيضاً، حديث عائشة في اليهودي والرعن تقدم قريباً، حديث جابر تزوجت بكراً أم ثيبا اسم زوجته سهيلة بنت مسعود الأوسية حديث سفيان قال عمرو هو ابن دينار اشتري ابن عمر إبلاً هيماً من رجل يقال له: نواس وله شريك لم يسم الشريك، حديث أنس يحجم أبو طيبة اسمه دينار، وقيل: نافع، وقيل: ميسرة وكان مولى محبة الأنصاري

الصفيّة بنت حبي، وقد قتل زوجها المذكور لذلك لم يسم وزوج صفيّة هو كنانة بن أبي الحقيق اليهودي، حديث عون بن أبي جحيفة رآيت أبي اشتري حجاباً فامر بمحاجه فكسرت تقدم.

السلم والشفعة والإجارة

(أخطف عبد الله بن شداد وأبو بردة): هو ابن أبي موسى (في السلف):

شعبة، حدثنا عمرو بن ابن مرة، سفيان عن أبي بردة هو يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى أقبلت ومعي رجلان من الأشعرين لم يسميا، وقد سمي من الأشعرين الذين قدموا مع أبي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرهم، عمرو بن يحيى عن جده هو سعيد بن عمرو الأشعري بن سعيد بن العاص، حديث عائشة استاجر رجلاً من بني الدليل هو عبد الله بن أرقط حديث يعلى بن أمية كان في أجير فقاتل إنساناً فغضب أحدهما أصعب صاحبه تقدم أن في مسلم أن يعلى هو العاص، وأما أجيره فلم يسم، وفيه عبد الله بن أبي مليكة عن جده واسم جده زهير بن عبد الله بن جدها حديث ابن عمر في قصة الغار تقدم حديث أبي سعيد فبلغ سيد ذلك الحلي لم يسم الحلي ولا كبيرهم والراقي هو أبو سعيد راوي الحديث رواه عبد بن حيد من طريق أبي نصر عن أبي سعيد وعدة الغنم التي أعطوها في ذلك ثلاثون شاة وعدة السرية ثلاثون رجلاً، ورواه ابن ماجه والترمذي أيضاً مختصراً وجاء في رواية أخرى أن الراقي غير أبي سعيد فيحتمل التعمد، حديث أنس حجاج أبو طيبة النبي ﷺ اسم أبي طيبة دينار، وقيل غير ذلك كما تقدم، حديث ابن عباس استحجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره هو أبو طيبة، وقيل: أبو هند البياضي والأجرة في حديث أنس أنها صاع، حديث أنس دها النبي ﷺ غلاماً فحجمه تقدم، محمد بن جحادة عن أبي حازم هو سلمان.

الحوالة والكفالة والوكالة

حديث سلمة أمي النبي ﷺ بحجازة لم يسم واحد من الموتى الثلاثة. حديث حمزة بن عمرو الأسلمي أن عمر بعث مصدقاً فوقع رجل على جارية امرأته لم يسموا.

قوله (وقال جرير والأشعث في المولدين): هم الذين ارتدوا في إمارة ابن مسعود على الكوفة وكانت عدتهم مائة وسبعين رجلاً ذكره ابن أبي شيبة حديث جابر لو قد جانا مال البحرين قد أعطيت هكذا وهكذا كانت الإشارة باليدين جميعاً، حديث عائشة في قصة أبي بكر فيها لقيه ابن الدغنة سيد القارة اسمه مالك أمّاه مغطاي ولم يذكر مستنده في ذلك، وقد روى البلاذري الحديث المذكور في شأن الهجرة عن الوليد بن صالح ومحمد بن سعد كلاهما عن الواقدي عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكرت خروج أبي بكر مهاجراً إلى الحبشة، وفيه فلقية بن الدغنة وهو المحارب بن يزيد سيد القارة وساق الحديث بتمامه فهذا أولى ووه من زعم أنه ربيعة بن ربيع لأن ذلك يقال له: ابن الدغنة ويقال له ابن لدغة وهو الذي تقتل فريد بن الصمة، وفي الصحابة أيضاً حابس بن دغنة وهو ثالث الليث بن يزيد هو ابن حبيب، حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة أمية بن خلف وقته اسم ابن أمية علي والذي قتله عمار بن ياسر والذي قتل أمية فريق من الأنصار سمي ابن إسحاق منهم معاذ بن عفره وخارجة بن زيد وحبيب بن يساف، وفي المستدرک للحاكم أن رافعة بن رافع طعن تحت إبطه، وفي البلاذري عن إبراهيم بن سعد وغيره أن الذي قُتل باليف من تحت عبد الرحمن بن عوف هو الحباب بن المنذر وأنه أصاب رجل عبد الرحمن، حديث استعمل رجل على خير تقدم قريباً حديث نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك هو عبد الله واسم الجارية لا يعرف حديث أبي هريرة كان لرجل على النبي ﷺ من الإنس الحديث لم يسم هذا الرجل، وفي الأوسط للطبراني شيء يدل على أنه العرياض بن مسارية لكن في النسائي وابن ماجه ما يدل على أنه فيه وهماً عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض عن جابر سمي منهم أبو الزبير كما تقدم في الحج وزوجة جابر تقدم أن اسمها سهيلة وبنات عبد الله بن عمرو أخوات جابر لم يسمين، حديث سهل بن سعد جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت يا رسول الله أني قد وهبت نفسي لك فقال رجل زوجيتها لم يسم الرجل ولا المرأة، ووه من زعم أنها أم شريك معاوية بن سلام عن يحيى هو ابن أبي كبير حديث أبي هريرة في قصة العفيف واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها، العفيف وأبوه والمستاجر وامرأته لم أعرف أسماءهم وأنيس هو ابن الضحاك

المزارة والشرب

(قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر): هو محمد بن علي بن الحسين، ابن عيينة عن يحيى هو ابن سعيد سمع حفظة هو ابن قيس الزرقني عن رافع هو ابن خديج قال: حدثني عمي أنهم كانوا يكرمون الأرض عمه الواحد ظهير رواه المصنف والآخر اسمه ظهير رواه ابن السكن وسماه غيره مظهرأ، حديث أبي هريرة كان عنده رجل من أهل البادية لم يسم، حديث سهل بن سعد كانت لنا عجوز تقدم في الجمعة، حديث سهل بن سعد أتى النبي ﷺ بقبح فشرّب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم هو ابن عباس رواه ابن أبي شيبة، حديث أنس حبلت لرسول الله ﷺ داجن وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي قيل: هو خالد بن الوليد، وقد أنكر ابن عبد البر هذا على من زعمه، حديث الأعمش كانت لي بئر في أرض ابن عم في اسم ابن عمه الجفشيّش بن عبدكرب وهو لقيه واسمه مدعان ذكره الطبراني وغيره حديث أن رجلاً من الأنصار خصاصم الزبير في شراج الحرة هو حيد رواه أبو موسى في الدليل بسند جيد، وقيل: ثابت بن قيس حكاة ابن بشكوال واستبعد، وقيل: حاطب بن أبي بلتعة حكاة ابن باطيش وليس بشيء لأن حاطباً ليس أنصارياً، حديث أبي هريرة بينا رجل عشي فاشتت به العطش لم يسم هذا الرجل حديث ابن عمر غلبت امرأة في مرة لم تسم أيضاً حديث سهل تقدم قريباً، حديث ابن عباس يأتي في مناقب الأنبياء حديث أبي هريرة وسئل رسول الله ﷺ عن الحمر السائل هو مصصمة بن ناجية جد القرظقي، حديث زيد بن خالد الجهني جاء رجل فسأله عن اللقطة، وفي زبابة إسماعيل بن جعفر أن رجلاً سأل وسألي، وفي رواية تأتي في اللقطة أيضاً سئل النبي ﷺ هو عمير بن مالك رواه الإسماعيلي وأبو موسى في الدليل من طريقه، وفي الأوسط للطبراني من طريق ابن لحيمة عن عسارة بن غزية عن ربيعة عن يزيد مولى المنبت عن زيد بن خالد أنه قال سألت، وفي رواية سفيان الثوري عن ربيعة عند المصنف جاء أعرابي وذكر ابن بشكوال أنه بلال وتمقب بأنه لا يقال له: أعرابي، ولكن الحديث في أبي داود وفي رواية صحيحة جئت أنا ورجل معي فيفسر الأعرابي بمعمر بن مالك ويحتمل على أنه يزيد بن خالد جميعاً سألوا عن ذلك وكذا بلال ثم وجدت في معجم البخاري وغيره من طريق فقيه بن سويد الجهني عن أبيه قال سألت رسول الله ﷺ عن اللقطة، فقال: عرفها سنة الحديث وسند جيد وهو أولى ما فسر به المبهم الذي في الصحيح.

أبواب الاستقراض والحجر والنظيس

والخصومات والإشخاص والملازمة

حديث أبي هريرة أن رجلاً تقاضى رسول الله ﷺ وأغلظ له تقدم، حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان هو الثوري عن سلمة هو ابن كهيل قول جابر: وكان في عليه دين هو ثمن الجمل.

قوله (في حديث ابن كعب بن مالك): هو عبد الرحمن ودين والد جابر كان كما سيأتي ثلاثين وسقاً من تمر والذي فضل له من التمر سبعة عشر وسقاً، حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس هو ابن عياض وأبو ضمرة عن هشام هو ابن عروة.

قوله (وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود): اسم اليهودي أبو الشحم، رواه الواقدي في المغازي في قصة دين جابر، عن إسماعيل بن عتيق بن عبد الله السلمي، عن أبيه عن جابر، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حديثي أخى هو أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان هو ابن بلال عن محمد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وأبو عتيق كنية جده محمد، وقد تقدم. قول عائشة قتال له قاتل ما أكثر ما تستنيز من اللثام والمفرغ، هي الفتالة كما في الرواية الأخرى. وقال سفيان غرضه يقول مطلي هو سفيان الثوري حديث جابر في بيع المدر تقدم عن جابر قال أصيب عبد الله هو ابن عمرو بن حرام والد جابر، وقد تقدم بقية ما فيه، وقوله فيه فأخبرت خالي ببيع الجمل فلامني اسم خاله ثعلبة بن غنمة بن عدي بن سنان وله خال آخر اسمه عمرو بن غنمة، وقد وقع عند ابن عساكر بإسناده إلى جابر أن اسم خاله الذي

باب الشركة والرهن

حدث رافع بن خديج فأمر رجل منهم بسهم فحسبه الله لم يسم هذا الرجل
سألت أبا النعمان تقدم أنه عبد الرحمن بن مطعم، ابن وهب أخبرني سعيد هو ابن أبي
أيوب الأصم تناكرنا عند إبراهيم الرهن في السلف هو إبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه
أسماء الذين قتلوا كتب بن الأشرف ثاني في المغازي، حديث عائشة أشتري من يهودي
طعاماً هو أبو الشحم كما تقدم، وابن عم الأشعث اسمه الجفشيث تقدم.

(الحق وتواضعه): فاطمك علي بن الحسين إلى عبد له لم يسم هناء، ووقع في رواية
لأحد أن اسمه مطرف، وفي الأولى من الغلاتيات أن اسمه قبلي تابه علي هو ابن
الدني، عن الدراودي هو عبد العزيز بن محمد محمد بن بشر وغيره، عن إسحاق هو
ابن أبي خالد عن قيس هو ابن أبي حازم، عن أبي هريرة أنه لما أقبل يريد الإسلام ومعه
غلام لم يسم، حديث سعد في قصة ابن زمة تقدم، وكذا حديث جابر في المبرر حديث
أنس أن رجلاً من الأنصار استأذنوا أن يتركوا لابن اختهم عباس فلهاء أطلقوا على
العباس ابن اختهم جازاً لأن ما عبد المطلب من الأنصار من بني النجار. حديث أبي ذر
سأبت رجلاً تقدم أنه بلال وأمه حامة، حديث ابن عمر فأصاب يومئذ جويرية هي بنت
الحارث بن أبي ضرار عن المغيرة هو ابن مقسم الضبي عن الحارث هو ابن يزيد العلكي
وعصارة هو ابن القعقاع بن شبرمة والضبي والسبية التي كانت من بني تميم عند عائشة هي
أم سمرة أو أم زينب البثينة رواء الطبراني من طريق عبد الله بن ربيع عن أبيه عن جده
ذؤيب البصري أن عائشة قالت: يا رسول الله إن أريد عتيقاً من ولد إسحاق فقتل
قتل حتى يحى سي بني العنبر فلما جاء قال ما خذي أربعة غلعة فاعلنت رديماً وزبيياً
وزيحياً وسمرة فقال زبيب: يا رسول الله اخذوا زبيبة أمي فقال ردها عليه محمد بن
فضيل عن مطرف هو ابن طريف غلام أبي ذر لم يسم، أين هو المكى قال: دخلت علي
عائشة فقلت: كنت غلاماً لعنة بن أبي لهب ومات فورني بنوه وأنهم باعوني من ابن أبي
عمرو فأعتني واشترى بنو عتبة الولاء. أما بنو عتبة فهم العباس وهاشم وغيرهما، وأما
ابن أبي عمرو فهو عبد الله بن أبي عمرو بن عمر بن عبد الله المخزومي.

(الهيئة): جيران رسول الله ﷺ من الأنصار سعد بن عبادة وعبد الله بن عمرو بن
حرام وأبو أيوب خالد بن زيد وأسعد بن زرارة والغلام النجار تقدم اسمه في الجمعة،
الأعرابي الذي عن يمينه لم يسم وروى من قال هو خالد بن الوليد كما تقدمناه، وزوج
بريرة الذي خيرت منه اسمه فميت حديث عائشة أن نساء رسول الله ﷺ كن حزينين
ولخرب الآخر أم سلمة وسانر الأزواج من جويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت
الحارث الملالية ووزبت بنت جحش وأم حبيبة. شام بن عروة عن رجل عن الزهري لم
يسم الرجل من قريش ولا الرجل الذي من الموالى وأبو مروان هو يمين بن أبي زكريا
يحيى الغساني العطية التي أطعها والد النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري له هي غلام
لكنه لم يسم، وأم النعمان هي عمرة بنت ربيعة، ووليدة ميمونة لم يسم أيضاً عمرو هو
ابن الحارث ويزيد هو ابن حبيب كلاهما عن بكر هو ابن عبد الله بن الأشج وابن اللثبية
الأزدي اسمه عبد الله. حديث أبي هريرة جاء رجلاً إلى رسول الله ﷺ فقال هلكت
تقدم في الصوم، وفي فناء رجل من الأنصار يفرق فيه عمر لم يسم وإن صح أن المحرق
سلمة بن صخر فالرجل هو فروة بن عمرو البياضي حديث سهل بن سعد تقدم قريباً.

قوله (وهب الحسن بن علي لرجل دينه): لم يسم الرجل، حديث أبي هريرة
كان لرجل دين تقدم في الوكالة، حدثنا ابن فضيل هو محمد كما تقدم عن أبيه فضيل بن
غزوان الضبي.

قوله لفاطمة (رسولي به إلى فلان): لم يسم قول علي تشققنا بين نسائي في رواية
أخرى لمسلم بين القواطم وهي فاطمة بنت أسد أمه وفاطمة بنت النبي ﷺ زوجته
وافطمة بنت حمزة بنت عمه رواء ابن أبي الدنيا في كتاب المدينة وحكى القرطبي فيهن
أيضاً فاطمة بنت الوليد بن ربيعة، وفي نظر، وقال عياض يشبه أن تكون فاطمة بنت شيبه
بن ربيعة زوج عقيل بن أبي طالب، أكيدر دومة اسمه عبد الملك، وحديث أبي حيد
وغيره تقدم واليهودية التي أهدت الشاة التي فيها سم زينب بنت الحارث ابنة أخي مرحب
وهي زوج سلام بن مشكم، حديث عبد الرحمن بن أبي بكر فذا مع رجل صاع من طعام
لم يسم وكذا المشرك صاحب الغنم، حديث ابن عمر رأى عمر ﷺ حلة على رجل تباع
هو عطار بن حجاب، وفي فارس بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم هو

شهد به العقبة الجد بن قيس وبينما أنه خاله من جهة مجازية فيحتمل أن يكون هو الذي
لامه على بيع الجمل أيضاً لأنه كان بينهم بالتفاق خلاف ثلثة وعمرو ابني غنمة. حديث
ابن عمر في الرجل الذي كان يتدفع في البيع هو حيان بن مقد ووالده معتذ بن عمرو،
حديث عبد الله هو ابن مسعود سمعت رجلاً يقرأ الآية لم أعرف اسمه حديث أبي هريرة
استب رجلاً من المسلمين ورجل من اليهود اسم اليهودي فتخاص سماه ابن
إسحاق لكن في قصة أخرى وذكر ابن بشكوال أن للمسلم أبو بكر الصديق وهو في كتاب
الأهوال لابن أبي الدنيا يساند صحيح لل سعيد بن المسيب قال كان بين أبي بكر
ويهودي كلام فذكر الحديث ورواه ابن عينة في جامعه عن عمرو بن دينار مرسل أيضاً،
وفي رواية أخرى أنه عمر لكن في قصة أخرى أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه من
مراسيل مكحول لكن سيأتي من حديث أبي سعيد عقب هذا أن القصة وقعت لرجل من
الأنصار فيحمل على التعدد لكن لم يسم من اليهود غير واحد أو يحمل على أن في قول
الراوي رجل من الأنصار مجازة، حديث أنس أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين لم
أعرفهما.

قوله (ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ رد على المصدق صدقه): زعم
منطائي أنه أبو مذكور الأنصاري الذي دير غلامه، وقد ردنا ذلك عليه في تعليق التعليق
حديث الأشعث كان بيني وبين رجل خصومة تقدم أنه الجفشيث، حديث كعب بن مالك
أنه تقاضى ابن أبي حنود ديناً هو عبد الله كما يأتي عند المصنف.

قوله (أخرج عمرو تحت أبي بكر): هي أم فروة بنت أبي قحافة، حديث سعد
بن أبي وقاص في ابن وليدة زمة تقدم أن الوليدة لم يسم وأن اسم الولد عبد الرحمن
حديث أبي هريرة بعث رسول الله ﷺ غيلاً قبل عهد كان أميرها العباس بن عبد المطلب
وهو الذي أسر ثمامة ذكره سيف في الردة والفتوح له.

(اللفظة): حديث زيد بن خالد في السائل عن اللفظة تقدم، روح هو ابن عبادة،
حدثنا زكريا هو ابن إسحاق، حديث أبي بكر في شأن الحجره فاطمك فذا أنا براهي غنم
فقلت: لمن أنت؟ قال: لرجل من قريش الحديث لم يعرف اسم الراعي ولا صاحب
الغنم. وذكر الحاكم شيئاً في الإكليل يدل على أنه ابن مسعود وهو وهم.

(الطعام): معاذ بن هشام أخبرني أبي هو ابن أبي عبد الله البستالي، حديث
صفوان بن محرز بينما أنا متي مع ابن عمر إذ عرض رجل سألته عن التجوى لم أعرف
اسم هذا الرجل السائل حديث سهل بن سعد أبي بشراب وعن يمينه غلام هو عبد الله
بن عباس، وقيل: أخوه الفضل حكاه ابن التين حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه كان
بينه وبين أناس خصومة لم يسموا شعبة عن جبله هو ابن سحبه، اللحام غلام أبي
شبيب لم يسم ولا الرجل الذي تبهم كما تقدم. حديث أم سلمة سمع رسول الله ﷺ
جبله خصوم لم يسموا عن أنس قال كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، أسامي القوم
جاءت مفرقة في أحاديث صحيحة في هذه القصة وهم أبي بن كعب وأبو عبيدة بن
الجراح ومعاذ بن جبل وأبو دجانة سماك بن غرسة وسهيل بن بيضاء وأبو بكر رجل من
بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة وهو ابن شعوب الشاعر الأتي ذكره في أوائل
المغازي حديث أبي هريرة بينما رجل بطريق لم يسم هذا الرجل قول عمر كنت وجار لي
من الأنصار تقدم في العلم والمتخوف منه جبله بن الأهم كما في تلويح ابن أبي خيثمة
والأوسط للطبراني والغلام الأسود اسمه رباح حدثنا مسلم هو ابن إبراهيم، حدثنا أبو
الأسود الراوي عن عكرمة هو محمد بن عبد الرحمن التوفلي يقيم عرو، حديث أنس أن
النبي ﷺ كان عند بعض نساء فارس فإحدى إحدى أمهات المؤمنين بقصة مع خادم أما
الخادم فلم يسم، وأما المرسلة فهي صفية رواء أبو داود والنسائي من حديث عائشة،
وقيل: حفصة رواء الطبراني من حديث أنس ورواه ابن ماجه من حديث عائشة، وقيل:
أم سلمة رواء الطبراني في الأوسط من حديث أنس أيضاً وإسناده أصح من إسناده
الطبراني وهو أصح ما جاء في ذلك، ويحتمل التعدد وحكى ابن حزم في الجلسي أن
المرسلة زينب بنت جحش وعين أنه كان في بيت عائشة والتي كسرت القصة عائشة على
الأقوال كلها وصرح بها الترمذي وغيره، حديث أبي هريرة في قصة جريج لم يسم أمه
واسم الراعي صهيب واسم الغلام بابوس، وفي الطبراني الأوسط أن المرأة التي ادعت أنه
أحبها كانت بنت ملك القرية أخرجه من حديث عمران بن حصين.

عثمان بن حكيم وهو أخوه لأمه، حديث أن بني صهيب ادعوا يبين أسماء أولاد صهيب حزة وسعد وصالح وصفي وعبد وعثمان وعبد وقد روي عنه الحديث، حديث عمر حلت على فرس فأضاعه الذي كان عنده لم يسم، وذكر الواقدي أن اسم الفرس الورد وكان تيم الداري إهداه للنبي ﷺ فأضاعه لعمر، حديث جابر في الثلاث حيات ذكر في الجزية أن كل حية خمسة قول عائشة أرفع يصرك إلى جاريك لم تسم أم إيهن اسمها بركة أبو كيشة السلولي لا يسمى قاله أبو حاتم ورواه الحاكم في المدخل فسماه البراء بن قيس وخطاه في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد فأصاب، حديث أبي سعيد جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأل عن المجرة لم يسم، حديث ابن عباس خرج إلى أرض تهتر زرعاً فقال لمن هذه قالوا فلان: لم يسم هذا الرجل وقصة سارة تقدمت في أواخر البيع.

كتاب الشهادات

قوله في حديث الإنك (من يعلوني من رجل): هو عبد الله بن أبي (وقد ذكرنا رجلاً): هو صفوان بن المغطل السلمي امرأة رفاعة القرظي اسمها سهيمة، وقيل غير ذلك كما سيأتي في النكاح حديث قبة بن الحارث أنه تزوج بنتاً لأبي إهاب هي أم يحيى واسمها حديث أنس في الجنائز وحديث أبي الأسود عن عمر في ذلك أيضاً تقدم في الجنائز، وفيه أن السائل في حديث أنس هو عمر قول أنفع لعائشة أوزعتك امرأة أخي بلن أخي اسم أخيه الوائل، وقيل: الجعد واسم ابنة حزة أمامة، وقيل: صسارة، وقيل غير ذلك وهم خصفة من الرضاة لم يسم أخو عائشة من الرضاة قيل: هو عبد الله بن يزيد وهو غلط لأنه تابعي، اسم صاحبي كعب بن مالك هلال ومرارة كما سيذكر في المغازي واسم المرأة التي سرقت في الفتح فاطمة بنت أبي الأسود بن عبد الله بن الأسود حديث النعمان بن بشير تقدم اسم أمه وغيرها في الحية أبو جرة الراوي عن زهلم هو نصر بن عمران الضبي، وكان ابن عباس يبعث رجلاً إذا غابت الشمس لم يمين.

قوله (وأجاز شهادته): يعني الأعمى (فاسم): يعني ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كنا ظهر ثم تبين أنه ابن محمد بن أبي بكر وهو في سنن سعيد بن منصور (وأجاز صورة بن جندب شهادة امرأة منتظبة): لم أعرف اسم هذه المرأة حديث عائشة سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد هو عبد الله بن يزيد الأنصاري القاري وزعم عبد الغني أنه الخطمي وليس في روايته التي ساقها نسبه كذلك، وقد فرق ابن منته بينه وبين الخطمي فأصاب.

قوله (وراد عباد بن عبد الله): هو ابن الزبير (عن عائشة تهجد النبي ﷺ في بيتي فسمع صوت عباد): هو ابن بشر بن وقش، الأمة السوداء التي أُرْضعت أم يحيى ابنة أبي إهاب لم تسم. الذين تكلموا في الإنك مطيح بن أنانة وحسان بن ثابت وحنة بنت جحش وكبيرهم عبد الله بن أبي سلول، وأما المرأة الأنصارية فلم تسم.

قوله (وقال أبو جميلة): هو سني، ووجدت متبرداً لم يسم (قال عريفي إنه رجل صالح) اسم العريف سنان فيما ذكر الشيخ أبو حامد الإسفراييني في تعليقه، حديث أبي بكر وأبي موسى معاً أتى رجل على رجل لم يسمياً ويمكن أن يسمى للمشي محمدين بن الأدرع وأثنى عليه بعد الله ذي التجادين كما بيته في الأدب من الشرح.

قوله (وقال مغيرة أحلمت): هو ابن مقسم الضبي وجد الحسن، ابن صالح لم يسم، الذي خاصم الأشعث بن قيس هو الجشيش كما تقدم، امرأة هلال بن أمية اسمها خولة بنت حاصم روى ابن منته، حديث أبي هريرة ؓ عرض النبي ﷺ للبين على قوم فاسموا له بسماء، النمام هو ابن حوشب، أقام رجل سلمة فطفت لم يسم. حديث طلحة جاء رجل يقال: هو ضمام بن ثعلبة، وقد تقدم في الإيمان، عن سعيد بن جبير سألني يهودي من أهل الحيرة لم يسم، حديث ابن أم العلاء امرأة من نساءهم يقال: إنها والدة خارجة الراوي عنها.

باب الصلح

حديث سهل بن سعد إن أناساً من بني عمرو بن عوف لم يسموا. وقوله فيه في ناس من أصحابه سمي منهم أبي بن كعب وسهيل بن بيضاء في الطبراني، منكر سمعت أبي هو سليمان التيمي. فقال رجل من الأنصار منهم لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك هو عبد الله بن ربيعة سماء أسلمة بن زيد في حديث كما سيأتي في تفسير آل عمران وقوله فغضب لعبد الله رجل من قومه لم أعرفه. حديث جاء أعرابي إلى النبي ﷺ قال إن

قوله (زاد القزاري): هو مروان بن معاوية، صفيان عن أبي موسى هو إسرائيل سمعت الحسن بن البصري، حديث عائشة سمع النبي ﷺ صوت خصوم حالية أصواتهما هما عبد الله بن أبي حنود وكعب بن مالك كما صرح بهما في رواية أخرى عند المصنف فيما قبل وفيما بعد. حديث الزبير أنه خاصم رجلاً من الأنصار تقدم، وقيل: إنه ثعلبة بن حاطب، وقيل غير ذلك حديث البراء في قصة صلح الحديبية وعمره القضية فيه فلما أقام ثلثاً أمروه أن يخرج كان السفير له بذلك حوطلب بن عبد العزيز روى الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس.

(الشروط): الأعمش وأبو إسحاق عن سالم هو ابن أبي الجعد وحظلة الزرقني هو ابن قيس، أن رجلاً من الأعراب قال أقض بيتنا بكتاب الله تقدم قريباً.

قوله (فلما أجمع عمر على ذلك أتاه أحد بني أبي الحقيق): اسمه.....

قوله في حديث الحديبية (فانزع سهماً من كنانته لم أرهم أن يحملوه فيه): روى ابن سعد من طريق أبي مروان حدثني أربعة عشر رجلاً من الصحابة أن الذي نزل البئر ناجية بن الأصعب، وقيل: هو ناجية بن جندب، وقيل: البراء بن عازب، وقيل: عباد بن خالد حكاة عن الواقدي، ووقع في الاستيعاب خالد بن حادة، وفيه فقال رجل من بني كنانة دعوني أنه قالوا الله هو الخليل بن علفمة سيد الأحابيش ذكره الزبير بن بكار في الأنساب وأبو جندل اسمه عبد الله كما تقدم، وفيه ودعا حاله فخلعه ذكر النوري أنه خراش بن أمية، وفيه فطلق عمر يومئذ امرأتين كانتا له في الشرك هما قرية بنت أبي أمية وأم كلثوم بنت أبي جرول المخزومية كما سيأتي في الصحيح أيضاً، وفيه فعاده أبو بصير هو عتبة بن أمييد بن جارية الضفني.

(فارسلوا في طلبه رجلين): هما جحيش بن جابر من بني عامر بن لؤي سماء موسى بن قبة وهو المقتول كما جزم به البلازي وابن سعد لكن قالاً خنيس بن جابر والآخر مولى له اسمه كوثر والذي أرسل إلى النبي ﷺ في طلب أبي بصير هو الأخنيس بن شريق وأزهر بن عبد عوف روى ابن سعد.

قوله فيه (وكان المغيرة صاحب قرماً في الجاهلية): ذكر الواقدي أن المغيرة توجه مع نفر من بني مالك من تقيف أيضاً إلى المرقس فأعطاهم وقصر بالمغيرة فلما رجعوا جلسوا في موضع يشربون فانتعت المغيرة من الإرب معهم حتى سكروا وناموا فقام فقتلهم كلهم وأخذ جميع ما معهم فذكر القصة وقيام عمه عروة بن مسعود في إصلاح أمره مع قومه من بني مالك قال وكان عنة للمقتولين ثلاثة عشر فتحمل عروة ثلاث عشرة ذبة فذلك قوله: أسعى في غدرتك وروى عبد الرزاق عن معمر قال: سمعت أنه لم ينج منهم إلا الشريد فلذلك سمي الشريد وكان قبل ذلك يسمى مالكا.

(الوصايا): قوله (يوحى الله ابن عفره): كذا هنا وفي أكثر الروايات سعد بن خولة، ويحتمل أن يكون خولة اسم أبيه وعفره أمه وهو من بني عامر بن لؤي، وفي هذا الحديث ولم يكن له يومئذ إلا ابنة هي أم الحكم الكبرى وأمها بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة وهي شقيقة إسحاق الأكبر الذي كان يكنى به سعد بن أبي وقاص وهو من قال هي عائشة لأن عائشة أصغر أولاده وعاشت إلى أن أدركها مالك بن أنس، وقد تقدم ذلك في الجنائز قصة ابن وليدة زمة تقدمت مراراً وأن اسمه عبد الرحمن وأمه لم تسم، حديث أنس أن يهودياً رضى رأس جارية لم يسمياً. حديث أبي هريرة قال رجل: أي الصدقة أفضل؟ لم يسم وامرأة رافع بن خديج القزالية لا أعرف اسمها.

باب الوقف

حديث أنس وأبي هريرة في الذي كان يسوق البينة لم يسم، حديث ابن عباس أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها تقدم أن أمه اسمها عمرة وكان سعد غائباً في

غزوة دومة الجندل مع رسول الله ﷺ سنة خمس من الهجرة حديث عائشة أن رجلاً قال أن أمي اأكلت نفسها هو سعد بن عباد. حديث أبي عبد الرحمن السلمي أن عثمان أشرف عليهم حيث حوصر فقال أشدكم الله الحديث وفي آخره فصدقه، عند النسائي وأبي داود الطيالسي من طريق الأحنف بن قيس أن عن صدقه على ذلك علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص، حديث ابن عمر أن عمر حمل على فارس فحمل عليها رجلاً فأراد يبعها الحديث لم يسم هذا الرجل.

قوله (خرج رجل من بني سهم): هو يزيد بن مارية، وفي هذا الحديث: قام رجلان من أوليائه هما عمرو بن العاص ورواه الطبري من حديث تميم الداري، والآخر المطلب بن أبي وادعة السهمي، ورواه عبد الغني بن سعيد التقي في تفسيره من حديث عطاء عن ابن عباس.

(تسبه): يزيد بنهم الموحدة أو التون وفتح الزاي بعدها ياء آخر الحروف ثم لا هذا هو المعروف، ووقع في كثير من الروايات بربيل بموحدة ثم راء، وفي بعضها ببيل بموحدة ودال، وعند الترمذي والطبري ابن أبي مريم والطبري في رواية أخرى ابن أبي مارية والله أعلم.

كتاب الجهاد

حدثنا مسدد حدثنا خالد هو ابن عبد الله الطحان، حديث أبي هريرة جاء رجل فقال: دلي على عمل يمدد الجهاد لم أعرف اسمه، حديث أبي هريرة ﷺ من أسن بالله وأقام الصلاة الحديث، وفيه قال رجل: يا رسول الله أفلا أبشر الناس الحديث، للمستأذن في ذلك معاذ بن جبل أخرجه الترمذي من حديثه أو أبو الدرداء كما وقع عند الطبراني وأصله في النسائي، حديث أبي سعيد قيل: يا رسول الله تقدم في الإيمان حدثنا موسى حدثنا جبر هو ابن حازم والرجلان جبريل وميكائيل، معاوية بن عمرو، حدثنا أبو إسحاق هو القزاري.

قوله (أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية): كان ذلك في خلافة عثمان وكانت غزاتهم إلى قبرص وبها ماتت أم حرام.

قوله (بعث النبي ﷺ أقواماً من بني سليم إلى بني عامر في سبعين): يعني من الانتصار وهذه الغزاة هي بئر معونة وسبائي ذكرها في المغازي، قال: فلما قدموا قال لهم خالي هو حرام بن ملحان آخر أم سليم قال: فأمروا إلى رجل منهم فظنوه هو عامر بن الطفيل قال: فقتلوه إلا رجلاً أخرج هو كعب بن زيد الأنصاري وهو من بني أمية بن زيد كما عند الإسماعيلي قال حمام: وأراه آخر معه هو عمرو بن أمية الضمري كما في السيرة، جندب بن سفيان هو جندب بن عبد الله بن سفيان الملقب الجبلي نسب إلى جده حدثنا عمرو بن زرارة، حدثنا زيد هو ابن عبد الله البكري. حديث البراء لقي النبي ﷺ رجل مقنع بالحديد قال: أقاتل يا رسول الله أو أسلم الحديث هذا الرجل لم أعرف اسمه لكنه أنصاري أوسي من بني النبيت كما وقع في مسلم، حديث أنس أن أم الربيع بنت البراء وهي أم حارثة بن سراق. قلت: كذا وقع هنا وعند الإسماعيلي والترمذي أن الربيع بنت النضر وهي عمة أنس وهي زوج سراق والد حارثة وهذا هو الصواب، شعبة عن عمرو هو ابن مرة.

قوله (جاء رجل فقال: الرجل يقاتل للمفسم): هو لاحق ابن ضميرة كما تقدم، وفي جزء من حديث أبي بكر بن أبي الحديد في أوله أن معاذ بن جبل سأل عن ذلك، حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد التقي، حدثنا خالد هو الحذاء.

قوله (وأبناؤه وهو وأخوه في حاله): هو قتادة بن النعمان أخوه لأمه كذا قال بعضهم: وهو خطأ فإن قتادة مات في خلافة عمر وهذا عاش إلى خلافة معاوية لأن علي بن عبد الله بن عباس ولد في آخر خلافة علي ولم أر في الأنساب لملك بن ستان والد أبي سعيد الخدري ذكراً سوى أبي سعيد والله أعلم. حديث جابر في بنت عمرو أو أخت عمرو هي هند أو فاطمة كما تقدم، معاوية بن عمرو حدثنا إسحاق هو القزاري عمرو بن ميمون الأودي كان سعد هو ابن أبي وقاص.

قوله (ويقال واحد الثبات ثبة): قال ذلك هو أبو عبيدة معمر بن النضر وهو في كتاب الجواز له، حديث أنس قتل أخوها ممي هو حرام بن ملحان والمراد بالمية الصعبة

قوله (ولأن بعضهم: اللحيق): هي رواية الواقدي عن ابن عباس بسنده للذكور، حديث سهل لما كسرت بيضة النبي ﷺ وأدعى وجهه وكسرت رباطه الذي كسر البيضة عبد الله بن شهاب، والذي أدعى وجهه عبد الله أو عمرو بن قنفة والذي كسر رباطه عتبة بن أبي وقاص، حديث جابر وإذا عنده أعرابي هو غوث بن الحارث كما سباني في المغازي، حدثنا محمد بن المتي حدثنا عبد الوهاب هو التقي، وقال يعلى هو ابن حبيد، حدثنا الأعمش وقال يعلى هو ابن أسد، حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد، حديث أنس ابن عبد الرحمن هو ابن عوف جبر بن حازم سمعت الحسن هو ابن أبي الحسن البصري، حدثنا عمرو بن خالد، حدثنا زهير هو ابن معاوية، حدثنا أبو إسحاق هو السبيعي سمعت البراء وسأله رجل هو قيس بن يسف، حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى هو ابن يونس أخبرنا هشام هو المسترقي عن محمد هو ابن سيرين عن عبيدة هو ابن عمرو: حديث ابن مسعود الذي طرح عليه سلاها هو مقبة بن أبي ميط. وقوله: فنيست السابع هو عاترة بن الوليد أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز هو الأعرج، حديث عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى الرسول بذلك هو عبد الله بن حنيفة.

قوله (قال أبو سفيان فوجدنا رسول قيصر يعرض الشام): لم يسم الرسول وكذا الترجان وطيح يعرضي تقدم أنه الحارث بن أبي شمر والذي حل الكتاب من عند الحارث إلى قيصر هو علي بن حاتم وقع ذلك في رواية ابن السكن في معجم الصحابة والموضع الذي كانوا فيه من الشام هو غرة وكان مترجمه إليها كما في رواية ابن إسحاق والركب الذين كانوا صحبة أبي سفيان في رواية ابن السكن أنهم كانوا نحو عشرين رجلاً

وللحاكم في الإكليل كانوا ثلاثين ولعل ذلك باتباعهم جميعاً بين الروائيين.

قوله (وقال ابن وهب أخبرني عمرو): هو ابن الحارث بن بكير هو ابن عبد الله بن الأشج فذكر حديث أبي هريرة أن لقيتم فلاناً وفلاناً لرجلين من قرشي سماهما فحرقهما بالنار هما: هبار بن الأسود ونافع بن حيد عمرو أخرجه ابن بشكوان من طريق ابن هزيمة عن بكير، ووقع في السيرة لابن هشام هبار وخالد بن عبد قيس وكذا هو في مسند الزبارة، وفي كتاب الصحابة لابن السكن هبار ونافع من قيس والصلوب نافع بن عبد قيس بن لقيط بن عامر الفهري وهو والد حقة حرره البلاذري قال: وهو الذي غس بزئب بنت رسول الله ﷺ بعمرها وكانت حاملاً فالتقت ما في بطنها وكان هو وهبار معه فلهذا أمر رسول الله ﷺ بإخراجهما، وفي الطبراني من حديث حزة بن عمرو السلمي أنه كان أمير هذه السرية. حديث عبد الله بن زيد ما كان زمن الحرة آتاه آت قال له إن ابن حنظلة هو عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر والأسي بن يحضرني اسمه، ابن فضيل عن عاصم هو الأحول وأخبر جاشع اسمه مجالد عن أبي وائل قال: قال عبد الله هو ابن مسعود أتاني اليرم رجل قلت من يحضرني اسمه (قول جابر للقيط غالي): هو ثعلبة بن غنمة وزوجته سهيلة بنت مسعود وأخواته تقدم أنهن لم يسمين ومقدار الثمن تقدم الاختلاف فيه في الشروط.

قوله (وأخذ عطية بن قيس فرساً): لم يسم صاحب الفرس، حديث يعلى في قصة التي حضر أجيره تقدم أن العاص هو يعلى وأن الأجير لم يسم.

قوله (حدثنا عبيدة): هو ابن سليمان، عن هشام هو ابن عروة وخروج الثلاثمائة كان في سرية أبي عبيدة بن الجراح قال رجل: يا عبد الله القاتل هو أبو الزبير كما رواه مسلم ويأتي في المغازي ما يدل على أنه وهب بن كيسان والمخاطب بذلك جابر بن عبد الله راوي الحديث حديث عبد الله بن عمرو جاء رجل فاستأذن في المجاهد فاجتمع أن يفسر بجاهمة أو معاوية بن جهمعة رواه البيهقي وغيره الرسول المذكور في حديث أبي بشير الأنصاري هو زيد بن حارثة رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده. حديث ابن عباس: ققام رجل فقال: يا رسول الله اكتبت في غزوة كذا وكذا وتركتم امرأتي حاجة لم أر من سماها. حديث علي في قصة روضة خاخ اسم الطعنة سأرة على المشهور وكانت مولاتا عمرو بن هاشم بن المطلب، وقيل: اسمها كنود وتكنى أم سأرة سماها كنوداً البلاذري وغيره وقالوا أنها مزينة وذكر أن المكتوب إليهم هم صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل، حديث الصعب بن جثامة سئل النبي ﷺ في صحيح ابن حبان أن الصعب هو السائل. حديث ابن عمر أن امرأة وجعت في بعض مفازي النبي ﷺ مقتولة لم تسم المرأة، وكان ذلك في غزوة الفتح حديث أبي هريرة في التحريق بالنار تقدم قريباً حديث ابن عباس أن علياً حرق قوماً هم السبية أتباع عبد الله بن سبا وكانوا يزعمون أن علياً ربه تعالى الله وتقدس عن مقتلتهم، وفي ابن أبي شيبة أنهم كانوا قوماً يهودون الأصنام، حديث العزيريين تقدم أن الراعي يسار حديث أبي هريرة قرصت غلقة نبياً من الأنبياء فامر بقرعة النسل فأحرقه هو موسى بن عمران كليم الله رواه الحكيم بن نواز الأصول وكذا رواه جعفر القزويني في أوامير كتاب القدر من حديث أبي ذر موقوفاً، وقال المنذري في الترغيب والترهيب هو جرير. حديث جرير في ذي الخلفاء فيه

قال رسول جرير، اسم هذا الرسول حصين بن ربيعة ويكنى أبا أرطاة سماه مسلم في روايته وروهم من سماه أرطاة كانه اتقلب من كنيته إلى اسمه حديث البراء بعث رسول الله ﷺ رهطاً إلى أبي رافع هو سلام بن أبي الحقيق اليهودي والرهط هم عبد الله بن عتيك، وهو الذي تولى قتله ومسعود بن سنان وعبد الله بن أنيس وأبو قتادة وخزاعي بن الأسود الأسلمي ذكرهم ابن إسحاق وزاد موسى بن عتبة أسود بن حزام حليف بني سواد، وروى أبو موسى في الليل من طريق حاد بن سلمة أنه أسود بن أبيض والله أعلم وسمى المصنف في المغازي منهم عبد الله بن عتبة فأنه أعلم. حديث البراء في قصة الرماة معه يوم أحد، وفيه فلم يبق معه غير أبي عتيك عشر رجلاً سمي منهم عتد ابن سعد وغيره عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح وسهل بن حنيف وأبو دجاجة وعمد بن مسلمة وأسيد بن حضير والحباب بن المنذر فهؤلاء من الأنصار أبو بكر وعلي وطليحة وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة والزيبر وسعد بن أبي وقاص فهؤلاء من المهاجرين. قلت: وهؤلاء غير من استشهد والله أعلم. حديث سلمة بن الأكوع لقيت غلام عبد الرحمن بن عوف لم يسم الغلام، ويحتمل أنه رباح الذي كان يتقدم النبي ﷺ حديث أنس جاءه رجل فقال: إن ابن خطل الحديث ابن خطل اسمه عبد المزي وكان النبي ﷺ سماه عبد الله، وقيل: هو

عبد الله بن حلال بن خطل، وقيل: حلال بن عبد الله بن خطل من بني تيم الأدرم والذي جاءه لم يسم والذي قتل ابن خطل سعيد بن زيد كما رواه الحاكم، وقيل: سعد بن أبي وقاص رواه الزبارة، وقيل: الزبير بن العوام رواه الدارقطني، وقيل: سعيد بن حريث ابن منته، وقيل: سعد بن ققيب رواه أبو نعيم وهو تصحيف وإنما هو سعيد بن حريث وكذا وقع مصحراً به في مصنف ابن أبي شيبة ودلائل البيهقي، وقيل: أبو بريدة الأسلمي رواه أبو سعيد التيسابوري، وقيل: عمار بن ياسر رواه الحاكم ويجمع بينها بأنهم ابتدروا إلى قتله والذي يأسر قتله منهم هو سعيد بن حريث. وقال البلاذري ثبت أن الذي يأسر قتله أبو بريدة الأسلمي وضرب عقه بين الركن والحمام. قلت: ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن معمر عن أبيه عن أبي عثمان النهدي أن أبا بريدة قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة، وفي البر والصلة لابن المبارك من حديث أبي بريدة نفسه قال قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة. حديث أبي هريرة بعث رسول الله ﷺ عشرة عينا سمي ابن إسحاق في السيرة منهم ستة نفر، وكذا موسى بن عتبة، وفيه فنزل إليهم ثلاثة رهط منهم عيب وبابن دثنة اسمه زيد ورجل آخر سماه ابن هشام في السيرة عبيد الله بن طارق وهو الذي قال هذا أول الغدر فقتلوه، وفي فتاوح خيبر بنو الحارث هم عتبة وأبو سروة وأخوهما لأمهما حجير بن أبي أعاب وبنت الحارث تقدم أنها أم عبد الله وإبناها هو أبو حسين بن مالك أو الحارث بن علي الثوذي، ووقع في السيرة أن الذي حدث عبد الله بن عباس بذلك مارية مولاتا حجير بن أبي أعاب والذي في الصحيح أصح أو لأمهما أخبرتهما جهماء، وفي هذا الحديث وكان عاصم قتل عظيماً من عظمائهم هو عتبة بن أبي معيط، وفيه قتله بن الحارث هو أبو سروة رواه أبو داود الطيالسي وغيره.

قوله (زهري): هو ابن معاوية حدثنا مطرف هو ابن طريف أن عامراً هو الشعبي، حديث سلمة أبي حنن من المشتركين لم يسم. حديث ابن عباس فأوصى عند موته بشلث. فذكر التين ونسبت الثالثة القاتل ونسبت الثالثة هو ابن عبيدة بينه الإسماعيلي في روايته هتا، وقد بينه البخاري بعد في الجزية وفي مسند الحميدي أنه سليمان شيخ ابن عبيدة والثالثة وقع في صحيح ابن حبان ما يشير إلى أنها الرصبة بالأرحام، قول عمر إياي ونعم ابن عوف وابن عفان هما: عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وهو واضح. حديث ابن عباس في الرجل الذي قال اكتبت في غزوة وحجبت امرأته تقدم أنهما لم يسميا. حديث أبي هريرة في الرجل الذي قاتل قتلاً شديداً أنه من أهل النار تقدم أنه قرمان وأن الذي قال قتل يا رسول الله هو أكم بن أبي الجون الخزاعي.

قوله (وقال رافع): هو ابن خديج وذكر حديث بعد أبواب من رواية عبيدة بن رفاعه عن جده رافع، وفيه فاهوى إليه رجل بسهم لم يسم هذا الرجل، وقيل: هو رافع الراوي والقاتل قتال جثني هو عبيدة، وظاهر السياق أن القاتل ذلك هو رافع وليس كذلك، وقد تبين من رواية أخرى ما قلناه، وفي حديث ابن عمر وأبى له عبد لم يسم. حديث رسول جرير، تقدم أن اسمه حصين بن ربيعة ويكنى أبا أرطاة الأحصي، قول لي عبد الرحمن هو السلمي لابن حلية إني لأعلم الذي جرا صاحبك يعني علي بن أبي طالب وقد تقدم اسم المرأة للبهمة فيه قريباً.

فرض الخمس

قوله علي واعدت صوغاً، تقدم أنه لم يسم ولا الرجل الأنصاري صاحب الهجرة. حديث مالك بن أوس إذا رسول عمر قيل: هو يرفا وفيه نظر، لأن يرفا إما كان حاجبه. حديث عائشة دخل عبد الرحمن بسواك هو ابن أبي بكر وكان السواك جريدة وطبة، حديث صفية في الاعتكاف تقدم أنه لم يسم الرجلان من الأنصار وعم حفصة من الرضاغة لم أحرف اسمه.

قوله (وزاد سليمان): هو ابن المغيرة (عن حميد): هو ابن حلال حديث المسور ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس هو أبو العاص بن الربيع وبنت عبد الله هي جويرية بنت أبي جهل كما تقدم. حديث جابر في قصة الأنصاري الذي أراد أن يسمي ابنه القاسم هو أنس بن فضالة فسمى ابنه عمداً رواه ابن منته، وأما الحديث الذي فيه سم بكبك عبد الرحمن فهو لغير هذا، حدثنا عبد الله بن يزيد هو المقرئ، حدثنا سعيد هو ابن أبي أيوب، حدثني أبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن تيم عروة عن ابن أبي عياش هو النعمان عن خولة الأنصارية هي بنت حكيم، جرير هو ابن عبد الحميد عن عبد الملك هو ابن عمير حديث أبي هريرة غزا بني من الأنبياء هو يوشع بن نون رواه

لما الذي قدم به أبو عبيدة بن الجراح من البحرين في مصف ابن أبي شيبة عن
 حيد بن حلال أنه كان مائة ألف قال وهو أول خراج قدم به عليه وعامل كسرى المذكور
 في حديث المغيرة بن شعبة والمهزبان هو رستم ساه ابن أبي شيبة من رواية أبيه وأبى
 شقيق بن سلمة عن المغيرة والفرجان لم يسم، وملك أيلة تقدم أن في صحيح مسلم أنه ابن
 العلماء وفي غيره اسمه يوحنا بن روق. حديث أبي هريرة لما فتحت خيبر أعليت للنبي
 ﷺ شاة فيها سم، اسم من أهدى الشاة زينب وفيه من أبوكم قالوا: فلان قال: كلنتم بلي
 أبوكم فلان ما أدري من عني بذلك. حدثت عاصم عن أس في الفتوح. نقلت: إن فلانا
 قال بعد الركوع هو محمد بن سيرين وأهل الحجاز يطلقون لفظ كذب في موضع اختفاء
 وفيه بث أربعين أو سبعين من القراء إلى ناس من لشركين هم أصل بثر معونة وكانوا
 سبعين كما في الصحيح، وفي السيرة لابن هشام أربعين. حديث أم هانئ: فلان بن هبيرة
 قال ابن الجوزي: وطاعة قبله هو جملة وغلطوه في ذلك كما سنوضحه قال ابن عبد البر:
 روى الحميدي وغيره من طريق ابن عجلان عن سعيد التقياء عن أبي مرة مولى أم هانئ
 عن أبي الحبيدة: قالت: أتاني يوم الفتح حواري فأخبرتهما فبقي علي يريد أكلهما الحديث
 قال أبو عمر: ذكر ابن شريق الفقيه وغيره أنهما جمعة بن هبيرة ورجل آخر قال ابن عبد
 البر وما أدري ما هذا إلا أن ابن هبيرة هو ابن أبي وهب المخزومي زهير أم هانئ وجمعة

مسعود في قصة ابن لقمان ذكر ابن قتيبة في المعارف أن اسمه ثاربان.

قوله (وقال غيره: النسي الحقيق): هذا أشار إليه الفراء، وروى الطبراني معناه عن الربيع بن أنس. حديث أبي هريرة لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة تقدم وفيهم جريج، وقد تقدم أن أمه لم تسم وأن الراعي اسمه صهيبي، وفيه ذكر الأمة وابنها ولم يسميا ولا الجبار، حديث أبي هريرة فيه وأثبت يثايمين أحدهما ابن فاختت اللب قيل في حديثه، القاتل له ذلك هو جبريل عليه السلام، حديث عبد الله هو ابن عمر في قصة الدجال فيه كاشبه من رأيت بآب بن قطن اسمه عبد العزى حديث أبي هريرة وأبي عيسى رجلاً يسرق لم يسم هذا الرجل حديث حذيفة أن رجلاً حضره الموت لم يسم هذا الرجل حديث ابن عباس سمعت عمر يقول قاتل الله فلاناً يعني سمره بن جندب.

قوله (حدثنا محمد حدثنا حجاج): هو ابن المنهال، حدثنا جبر هو ابن حازم عن الحسن هو ابن أبي الحسن البصري والرجل الذي به الجرح لم يسم حديث أبي هريرة في قصة أقرع وأبرص وأمى لم يسم واحد منهم ولم يسم الملك الذي جاءهم أيضاً حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين دخلوا الغار لم يسموا، وفيه من المجهول أيضاً أبو أحمدهم وأمه وعياله وبت عم الآخر وأبجر الآخر ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية أحد منهم وكذا المرأة التي سقت الكلب، حديث أبي سعيد في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً لم يسم هو ولا الراهب الذي أكمل به المائة، وفيه فقال له رجل أنت قرية كذا وكذا اسم هذه القرية نصرة واسم القرية الأخرى كفرة، رواه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص يستأند لا بأس به ولم يسم الرجل الذي أشار عليه بذلك إلا أن في بعض طرقه أنه راهب أيضاً، وفي رواية في الصحيح أنهم وجدوه أقرب إلى القرية الصالحة بشير والله سبحانه وتعالى أعلم. حديث أبي هريرة بينا رجل يسوق بقرة لم أقف على اسمه، حديث أبي هريرة اشتري رجل من رجل عقاراً لم أقف على اسمهما ولا على اسم ولديهما ولا على اسم الحاكم الذي تحاكموا إليه ثم وجدت في المسند لأوب بن منبه أن الحاكم الذي حكم بينهم داود عليه السلام، حديث عائشة أن قرئاً أهمهم شأن المخزومية أسماها فاطمة بنت أبي الأسود والرجل الذي قال ومن يجرئاً عليه إلا أسامة هو مسعود بن أبي شيبة. حديث ابن مسعود سمعت رجلاً يقرأ آية وسمعت النبي ﷺ يقرأ خلالها الحديث في مسند أحمد شيء يستأنس به على أن الرجل المذكور هو عمرو بن العاص. حديث شقيق هو ابن سلمة أبو واقل عن عبد الله يعني ابن مسعود كأي أنظر إلى النبي ﷺ يمكنني نياً من الأنبياء، قيل: هو نوح عليه السلام، حديث أبي سعيد وحذيفة وأبي مسعود وأبي هريرة بالمثل أن رجلاً قال إذا مت فاحرقوني لم يسم هذا الرجل، وحديث أبي هريرة كان رجل يداين الناس لم يسم أيضاً، حديث عبد الله بن عمر في المرأة التي ربطت الحرة تقدم. حديث ابن عمر بينما رجل يمر بزاره من الحيلة خسف به ذكر أبو نصر الكلادي في معاني الأخبار أنه قارون وكذا هو في صحاح الجوهري، وزعم السهيلي في بهجات القرآن أن اسمه ميزن والله تعالى أعلم.

المناقب النبوية

جبر عن عمارة هو ابن القعقاع، قتيبة حدثنا المغيرة هو ابن عبد الرحمن المخزومي حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان يعني الثوري، عن سعد هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن. حديث سلمة وأما مع بني فلان تقدم، حدثنا علي بن عياش حدثنا جبر هو ابن عثمان الرحي الحمصي، حديث أبي هريرة لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قسطنطين قيل: اسمه جهجاه، وقوله أرايت إن كانت جهينة ومزينة الحديث، وفيه فقال رجل: خابوا وغشروا القاتل هو الأقرع بن حابس كما ترشد إليه الرواية التي بعد هذه. حديث جابر غزونا فكسب الأنصاري المهاجري الأنصاري سنان بن بيرة والمهاجري جهجاه بن قيس التفاري والغزوة المذكورة غزوة المريسيم، حديث أبي ذر قتل لأخي أنطلق، اسم أخيه أنيس كما في رواية ابن عباس، حديث أبي هريرة يا أم الزبير بن العوام هي صفية بنت عبد المطلب، حديث أنس قالوا يعني الأنصار (إلا ابن أخت لنا). هو النعمان بن مقرن، رواه أحمد بن منيع في مسنده بسند صحيح. حديث عائشة أن أبا بكر دخل عليها وعندها جارتان اسم إحداهما حامية كما تقدم في العيلين، حديث أنس كان النبي ﷺ في السوق فقال رجل: يا أبا القاسم يقال: إن القاتل كان يهودياً ولم يسم، حديث السائب بن يزيد فذيع بي خالي لم تسم.

بن أبي وقاص): القاتل وزعم سعد هو الزهري كما بينه الدارقطني في غرائب مالكا له وهو منقطع، وقد وصله مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه.

أخبار الأنبياء عليهم السلام

قوله (صلصال يقال: منان يربلون به صل كما يقولون صر الباب وصر صر عند الإغلاق): هو قول الحليل.

قوله (وقال غيره: الرياش والريش واحد): هو قول أبي عبيدة، حديث عبد الله بن مسعود. إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها هو فأقبل قاتل أخيه هابيل، حديث أبي سعيد فأقبل رجل غائر العينين تقدم أنه ذو الحفصة التميمي.

قوله (الطرا يقال: الحديد): هذا قول أبي عبيدة، وقال بعضهم: استطاع.

قوله (وقال رجل للنبي ﷺ رأيت السدة): لم يسم هذا الصحابي، حديث أبي هريرة في قصة سارة والجبار تقدم في أوائل البيرج. حديث أبي هريرة قيل: يا رسول الله من أكرم الناس لم يسم هذا السائل، حديث أبي هريرة في قصة سارة تقدم ولم يسم حاجب الملك المذكور.

قوله (أما كثير بن كثير فحدثني قال أبي وعثمان بن أبي سليمان جلوس مع سعد بن جبير فقال ما هكذا حدثني ابن عباس): لم يبين المتفي في كلام سعيد، وقد بينه مسلم بن خالد عن ابن جريج بهذا الإسناد أن سعيداً سئل عن المقام هل قام عليه إبراهيم لما زار إسماعيل عليهما السلام لأن سارة أحلفت أن لا يتزل فقال سعيد: ما هكذا إلخ، حديث ابن عباس في تزوج إسماعيل بن إبراهيم بالمراثة من جرهم واحدة بعد أخرى، أما الأولى فقال المسعودي في مروج الذهب: هي الجده بنت سعد، وأما الثانية فعلى ابن سعد من ابن إسحاق أنها رة بنت مضايف بن عمرو، وقال هشام بن الكلبي: هي رة بنت يشجب بن عرب بن لوقان بن جرهم، وقال للمسعودي هي سامة بنت مهليل بن سعد بن عوف، وقال الدارقطني: أسماها السيدة، وقال السهيلي قيل: أسماها عاتكة، وقال الشريف الحراني: هي هالة بنت الحارث بن مضايف ويقال: سلمى ويقال: الخفافة قلت والنفس إلى ما قال ابن الكلبي أميل. والله أعلم، وفي حديث ابن عباس من طريق أخرى ما كان بين إبراهيم وأمه ما كان بشير إلى قصة غيرة سارة من هاجر ما ولدت إسماعيل.

قوله (عن سالم بن عبد الله أن ابن أبي بكى): هو عبد الله بن سعد بن أبي بكر الصديق، حدثنا إبراهيم التيمي عن أبيه هو يزيد بن شريك، حديث سلمة لرموا وأنا مع بني فلان تقدم في الجهاد، حديث عبد الله بن زمة انتدب لما رجل يعني قاتل الناقة هو قتاد بن سالف أشقى ثمود، وأبو زمة بن الأسود الذي وقع التمثيل به هو الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى وهو جد عبد الله بن زمة بن الأسود ولوي الحديث المذكور، وقيل: له عم الزبير لكونه ابن عم أبيه ومات الأسود كافراً بعد وقعة بدر، وقد قارب المائة وقتل ابنه زعمه يوم بدر.

قوله (تابعه أسامة): هو ابن زيد اللبي، حديث أم رومان في قصة الإفك وبلغ علينا امرأة من الأنصار لم تسم هذه المرأة.

قوله (وقال غيره: كل ما لم ينطق بحرف أو فيه نجمة أو فائقة فهي عقدة): هذا قول أبي عبيدة في الجاز، حديث أبي بن كعب جاء موسى رجل فقال هل تعلم أحداً أعلم منك أرف اسم هذا الرجل، حديث عبد الله بن مسعود قسم النبي ﷺ تسماً فقال رجل: إن هذه لقسم ما أريد بها وجه الله تعالى تقدم أنه معتب بن قشير. حديث أبي هريرة استب رجل من المسلمين رجل من اليهود تقدم وأن اليهودي اسمه فتاحص وأن اللطام أبو بكر رواه ابن بشكوان من طريق عمرو بن دينار، وقيل: خلاف ذلك كما سيأتي قريباً أن اللطام رجل من الأنصار ولم يسم. حديث أبي هريرة لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة، وفيه قصة جريج، وقد تقدم أن اسم الراعي صهيبي، حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود فلم تلد إلا امرأة واحدة تصف إنسان لم تسم المرأة، وقيل: أنها بنت الملك التي كانت سبباً لنهبها خاتمه وملكه، والصف قيل: هو الجسد الذي ألقى علي كرسى، وقوله في قصة سليمان بن داود أيضاً فقال له صاحبه، قيل: هو الملك، وقيل: الذي عنده علم من الكتاب وهو آصف بن برخيا. حديث أبي هريرة في قصة المرأتين اللتين تخاصمتا عند سليمان بن داود في الولدين لم يسموا، حديث عبد الله هو ابن

اليهود يرجل وامرأة زنيا تقدم أن اسم المرأة بسرة وأن الرجل لم يسم، وفيه فوض أحدهم يده على آية الرجم هو عبد الله بن سوريا فسر الساني في روايته حديث ابن عباس أن عبد الرحمن قال لعمر إن لنا أبناء مثله كان أكبر أولاد عبد الرحمن بن عوف محمداً وبه كان يكنى حديث أنس أن رجلاين خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر كما علقه البخاري بعد.

قوله (صحت الحجة) (يعملون): هم الباريقون.

فضائل الصحابة رضي الله عنهم

حديث أبي بكر في شأن الهجرة تقدم قريباً، حديث جبير بن مطعم أثبت امرأة لم تسم حديث عمار رآه النبي ﷺ وما معه إلا خسة أسيد وامرئان وأبو بكر الأسيد المذكورون هم بلال وزيد بن حارثة وعمار بن فهيرة وأبو نجيحة وباسر والد عمار والمرئان خديجة وسمية والدة عمار أو أم أيمن حديث عمرو بن العاص، قلت ثم من قال عمر: فعد رجلاً في روايته..... حديث أبي هريرة بينما راع لم يسم، وفيه بينما رجل يسوق بقرة لم يسم أيضاً لكن يحتل أن يفسر الأول بأنه هبار بن أوس الأسلمي، فقد روى البخاري في تاريخه من طريقه أنه قال كنت في غنم في فخذ الثلب على شاة منها ضاح عليه فألقى على غنم فقال من لها يوم تشغل عنها الحديث حديث محمد بن الحنفية: قلت: لأبي من غير الناس قال أبو بكر: قلت: ثم من قال عمر روي في الجزء الثاني من حديث أبي بكر المنفي أن علياً سئل مرة أخرى من الثالث فقال عثمان بن عفان: وفي إسناده إرسال حديث أبي موسى إن يرد الله بفلان خيراً يريد أخاه هو أبو رهم أو أبو بردة، حديث أنس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة، الحديث قال ابن بشكوال هو أبو موسى أو أبو ذر وساق الحديث من طريقهما وليس فيما ساقه ما يشهد لصحة ما ذكر، وفي الدارقطني من حديث ابن مسعود التصريح بأن السائل عن ذلك هو الشيخ الأعرابي الذي بال في المسجد، وقد قلنا تسميته في الطهارة، وفي جزء أبي الجهم أن السائل عن ذلك هو عمر بن قنادة، وفي العلم للمرهي أن السائل عن ذلك عمر بن الخطاب وأظن هذا من جملة الحكمة في إيراد البخاري لهذا الحديث في كتاب عمر.

قوله في مناقب عمر (قال يحيى الزراري الطافس): يحيى المذكور هو ابن زياد الفراء، حديث سعد وعنده نسوة من قرش تقدم، حديث أبي سعيد عرض علي عمرو عليه قميص يجره قالوا فما أولته قال الدين، السائل عن ذلك هو أبو بكر الصديق رواه الحكم الترمذي في نواحي الأصول حديث عبد الله بن هشام كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب يأتي قامة في الأمان والنور. حديث عبيد الله بن عدي بن الحخير أنه كلم عثمان في أمر الوليد هو ابن عتبة بن أبي معيط كان أمير الكوفة شهدها عليه أنه شرب الخمر فطلبه عثمان إلى المدينة فلما ثبت عليه حديث ذلك أقام عليه الحد فوقع هنا أن علياً جلده ثمانين، وفي موضع آخر وهو قيل الهجرة أنه جلده أربعين جلدة وكذا في مسلم أن علياً أمر عبد الله بن جعفر فجلده أربعين وهو أصح والذين شهدوا عليه بذلك أبو زبب الأزدي، وسعد بن مالك الأشعري وأبو مورع وجندب الأزدي، روى ذلك عمر بن شبة عن المدائني وذكر ابن عبد البر منهم حران مولى عثمان وهو في مسلم وذكر ابن حنود في تذكرته منهم قبيصة بن جابر. حديث عثمان بن موهب جاء رجل من أهل مصر وحج البيت فرأى قوماً من قرش فقال: من الشيخ فيهم؟ فقالوا: عبد الله بن عمر، قيل: إن هذا الرجل هو يزيد بن بشر السكسكي، وفيه فإنه كانت تحته بنت رسول الله ﷺ هي رقية حديث مقتل عمر فيه فطار الملح يسكن هو أبو لؤلؤة فيروز غلام المغيرة بن شعبة، وفيه حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً مات منهم سبعة قلت سمى منهم كليب بن البكير الليثي أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن وفيه فلما رأى رجل من المسلمين في مغازي يحيى بن سعيد الأموي أن اسمه حطان وفي طبقات ابن سعد قيام إليه هاشم بن عتبة وعبد الله بن عوف وغيرهما طرَح عليه عبد الله بن عوف خيصة فحمر نفسه فاحتز رأسه عبد الله بن عوف، وفيه وجاء رجل شاب فقال: أبشر في رواية أخرى أن هذا الشاب أنصاري، وفي طبقات ابن سعد وصحاح ابن حبان شيء يروشد إلى أنه هو ابن عباس، وفي المغازي من مصنف ابن أبي شيبة من طريق المسور بن غمرة ما يروشد إلى أنه المسور والأولى أصح ويحتمل أن يكون أطلق عليه أنصاري بالملحق الأعم حديث جاء رجل إلى سهل فقال هذا فلان لأمر المدينة يدعو علياً على المنبر، الرجل الذي جاء لم يسم وأمير المدينة هو مروان بن الحكم فيما أظن. حديث جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن

قوله (قال ربيعة فرأيت شعراً من شعره فإذا هو أحرر فسألت): لم أصرِف اسم هذا المسور ويحتمل أن يكون أنساً وهو شيخه فيه.

قوله (ما قال المدلحي): هو جيزو، يقوب بن عبد الرحمن عن عمرو هو ابن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد المقبري، حديث عائشة ألا يصيبك أباً فلان جاء فجلس إلى جانب حجرتي هو أبو هريرة كما في مسلم.

علامات النبوة

حديث عمران بن حصين فاحتزل رجل من القوم لم يسم، وفيه المرأة صاحبة المذاقين لم تسم أيضاً، وقد تقدم ما فيه في التيمم، حديث عبد الرحمن بن المبارك، حديث حزم هو ابن أبي حزم القطيعي حديث أنس فاطلق رجل من القوم فجاء بقلح لم يسم ثم وجدت في مسند البخاري بن أبي إساعة من طريق شريك بن أبي نجر عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ انطلق إلى بيت أم سلمة قال فأتيت بقلح ماء إما ثلثه وإما نصفه فوضاً وفضلت فضلة وكثر الناس قالوا: لم تقدر على الماء فوضع يده عليه الصلاة والسلام في القلح فوضا الناس الحديث وأخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة من هذا الوجه. حديث عبد الرحمن بن أبي بكر قال فهو أنا وأبي وأمي هي أم رومان كما تقدم في آخر المواقيت وامرأة عبد الرحمن هي أميمة بنت عدي بن قيس بن حذافة السهمي وهي أم أكبر أولاد أبي عتيق محمد الذي له رؤية والحفاد لم تسم حديث أنس قيام رجل فقال هلكت الكراع تقدم في الاستسقاء، حديث جابر فالتقت امرأة من الأنصار أو رجل ما رسول الله ﷺ إلا نجعل لك مثبراً في رواية ابن أبي رواد عند البيهقي في الدلائل وهي التي علقها البخاري قبل هذا أن الرجل هو قميم الداري، وقد قلنا الاختلاف في اسم صانع الخير ورجعنا أن نجيماً هو المشير به وأن صانعه الذي قطعه من طرفه الغاية هو المختلف في اسمه، وأما المرأة فتقدم في حديث سهل بن سعد أنها أنصارية لم تسم. حديث أبي هريرة فالتقت قوماً نعالهم الشعر وهو هذا البارز أخرجه أبو نعيم من طريق إبراهيم بن بشار الرماضي عن سفيان بالإسناد المذكور قال أبو هريرة وهم هذا البارز يعني الأكراد. حديث عدي بن حاتم إذا أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ثم أتاه آخر لم يسم الرجلان فيما وقعت عليه لكن في دلائل النبوة لأبي نعيم ما يروشد إلى أنها صهيبي وسلمان الليثي، عن يزيد هو ابن أبي حبيب، المجاشون عن عبد الرحمن بن مصعب عن أبيه هو عبد الله وعبد الرحمن نسب إلى جده، حديث عبد العزيز الأوسي حديثاً إبراهيم هو ابن سعد، حديث عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي عن جده هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال: كنت مع مروان يعني ابن الحكم وأبي هريرة الحديث، وفيه قول أبي هريرة إن شئت أن أسميهم بني فلان وبني فلان يعني بني حرب وبني مسروان. حديث أبي سعيد أيهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة هو ذو الخويصرة التميمي واسمه نافع أخرجه ابن أبي شيبة في آخر كتابه، وقيل: حرقوس، وقيل: ثمرلة وقيل غير ذلك. حديث أنس اقتضت ثابت بن قيس، قال رجل: يا رسول الله أنا أعلم لك علمه هو سعد بن معاذ رواه مسلم وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن، ورواه الطبري لعاصم بن عدي والواقدي لأبي مسعود وابن المنذر لسعد بن عباد والأول أقوى حديث البراء قرأ ورجل الكهف، وفي الدار دابة هو أسيد بن حضري، وحديث البراء عن أبي بكر في قصة الهجرة فإذا أنا برباع مقبل بيشم إلى الصخرة فقلت له: لمن أنت يا غلام؟ فقال: لرجل من أهل المدينة أو مكة، وفي رواية تقدمت في البخاري الجزم بأنها مكة وإطلاق المدينة عليها للصفة لا للعلمية فليست المدينة النبوية مرادة هنا والراعي وصاحب الغنم لم يسم وأبي في الفضائل أنه من قرش، وأما ما رواه أحمد وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق حاصم بن أبي النجود عن زب بن حبيش عن ابن مسعود قال: كنت غلاماً بأفمأ أرضي فنبأ ألقبة بن أبي معيط فجاء النبي ﷺ وأبو بكر، وقد فرأ من المشركين الحديث فليس هو في هذه القصة لخافية السائقين والله أعلم حديث ابن عباس دخل على أعرابي يهود الحديث في ربيع الأبرار أن اسمه قيس، حديث أنس كان رجل نصرانياً فأسلم، وفيه أنه ارتد ولفظته الأرض في صحيح مسلم أنه من بني النجار. حديث أبي بكره أخرجه النبي ﷺ ذات يوم الحسن يعني ابن علي. حديث جابر فإذا أقول لها يعني امرأته أخرى عني غمطك. الحديث اسم امرأته سهيلة بنت مسعود بن أبي أوس الأنصارية ذكرها ابن سعد فيمن يبلغ من النساء، حديث ابن مسعود انطلق سعد بن معاذ معتمراً الحديث، قال أمية بن خلف لامرأته اسم امرأته صفية بنت معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح من رده حديث ابن عمر جاء

أيام الجاهلية والبحث

حدث ابن عمر في سؤال زيد بن عمرو بن نفيل علماً من اليهود وعلماً من النصرى لم يسميا.

قوله (دخل أبو بكر على امرأة من أحس يقال: لها زينب): هي بنت عوف أو بنت جابر، وقيل: بنت المهاجر بن جابر. حدث عائشة أسلمت امرأة سوداء لبعض العرب وكان لها حشف تقدم في الصلاة أنها لم تسم ولا من ذكر من قومها، حدث عائشة كان لأبي بكر غلام يجي له الحفراج، الحديث لم يسم الغلام ولا الذي كان تكهن له فأخذه حديث ابن عباس في القسامة اشتغل على جماعة من أبهم وهم المستاجر والأجير والمأشمي الذي أخذ العقال والمبلغ والمرأة وابنها والرجل الذي فدى يمينه والخمسون الذين حلقوا فلم يبق منهم عين تطرف، وقد ذكر الزبير بن بكار أن المستاجر خلدش بن عبد الله بن أبي قيس العامري وأن الأجير عمرو بن علقمة بن عبد المطلب بن عبد مناف وأطلق عليه أنه هاشمي مجازاً وأن المرأة زينب بنت علقمة وأن ابنها حوطب بن عبد العزى ولم أبق على اسم الهاشمي الذي أخذ العقال ولا على اسم اليميني المبلغ ولا على أسماء باقي الخمسين الذين حلقوا وأفاد الزبير أيضاً أن الذي حكم بينهم في ذلك هو الوليد بن المغيرة، سفيان عن عبيد الله هو ابن أبي يزيد، وفيه ونسي الثالثة الناسي هو عبيد الله.

قوله (زاد بيان): هو ابن بشر. حدث عمار إلا حصة أهد وأمرأتان تقدم قريشاً، حدث معن بن عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن مسعود، حدث ابن عباس في إسلام أبي ذر اسم أبي ذر أنيس، حدث ابن عمر ما سمعت عمر يقول لشيء إني لأظنه كذا إلا كان كما يظن بينما عمر جالس إذ مر به رجل جليل قال البيهقي يشبه أن يكون هو سواد بن قارب، وقد سقت حديث سواد بن قارب في كتابي في الصحابة من عدة طرق، قول سعيد بن زيد رأيته موقفي عمر على الإسلام أنا وأخته اسمها فاطمة وكانت زوج سعيد المذكور، حدث أنس أن أهل مكة سألوا أن يرهبهم آية فأراههم انشقاق القمر في دلائل النبوة لأبي نعمان من حديث ابن عباس أن السائل الوليد بن المغيرة وأبو جهل والعاصي بن وائل والعاصي بن هشام والأسود بن عبد غوث والأسود بن المطلب وابنه زعقة والنضر بن الحارث وهم الذين قالوا سحرهم والمخاطب بقوله أشهدوا أبرد سلمة بن عبد الأسد والأرقم بن أبي الأرقم وابن مسعود حديث جابر شهد بن خلاي العقبة، وفيه عن ابن عتبة أن أحدهما البراء بن معروور وكأبه أخاله من جهة مجازية وتعبه الديباضي بأن هذا لا يصح وخالاه إما هذا شعبة وعمر بن عبد غنمة الأنصاريان انتهى. ودوي الطبراني في ترجمة جابر بإسناد حسن إليه قال شهد بن خالي جد بن قيس العقبة، حديث عبادة في عهد أصحاب العقبة الأولى تقدم في أوائل الكتاب.

الهجرة إلى المدينة

حدث عائشة أن سعداً هو ابن معاذ، وقوله: من قوم أراد قريشاً كما عند المصنف وغلط الداودي الشارح فقال أراد بني قريظة، حديث عائشة لقيه ابن الدغنة اسمه مالك أو الحارث كما تقدم، وفيه فقال قاتل لأبي بكر هذا رسول الله ﷺ، يحتمل أن يفسر بعمر بن فهيرة مولى أبي بكر، وفي الطبراني أن قاتل ذلك أسماء بنت أبي بكر، وفيه خذ إحدى رحلي قال بالنمن في سيرة عبد الغني وغيره أن الثمن كان أربعمائة درهم وعند الواقدي أنه ثمانمائة، وفيه استأجر رجلاً من بني الدبل هو عبد الله بن أريقط، وفيه فافوني رجل من يهود على أطم من أخاهم لم يسم هذا اليهودي، وفيه وقُتل بشعر رجل من المسلمين هو عبد الله بن ربيعة حديث البراء في شأن الهجرة مختصراً فمر براح تقدم أنه لم يسم، حديث أنس فلما هو بفارس قد فقههم قد سرقه ابن مالك بن جشم. حديث عائشة أن أبا بكر تزوج امرأة من كلب يقال لها أم بكر فلما هاجر طلقها فتزوجها ابن عمها هذا الشاعر الذي رثى كثر قريش الشاعر المذكور هو أبو بكر بن الأسود بن شعوب مشهور بالنسبة إلى جده واسمه شداد وساق ابن هشام الشعر في السيرة بزيادة خمسة أبيات وزعم أنه كان أسلم ثم ارتد، وفي مسند البراء أن أبا بكر بن شعوب المذكور كان في الرهط الذين كانوا في بيت أبي طلحة لما حومت الحمر وهو الذي يقول فيه أبو سفيان بن حرب في وقعة بدر:

ولم أحل النعامة لابن شعوب.

عثمان وعلي هذا الرجل هو نافع بن الأزرق فقد روى ابن أبي شيبة من هذا الوجه في هذه القصة فذكر طرفاً من الحديث، وفي آخره فإني أبغضه قال أبغضك الله تعالى وأبهم الرجل ثم روى من وجه آخر أن نافع بن الأزرق جاء إلى ابن عمر فقال له: إني لأبغض عليك فقال أبغضك الله وليس هذا السكسكي الملقب فيما أظن، حديث مروان بن الحكم أصاب عثمان رعايف شديد سنة الرعاف هي ستة إحدى وثلاثين ذكره عمر بن شبة فدخل عليه رجل من قريش هو طلحة بن عبيد الله، وفيه ودخل عليه آخر أحسبه الحارث هو ابن الحكم أخو مروان. حديث عائشة دخل على النبي ﷺ قائف هو مجزز المدلبي، حديث عائشة أن امرأة من بني خزوم سرقته تقدم أنها فاطمة بنت أبي الأسود. حديث أبي الدرداء في الذي أجاره الله من الشيطان هو عمار بن ياسر، حديث أبي موسى قمت أنا وأخي من اليمن تقدم أنه أبو رهم، وفيه من دخول عبد الله بن مسعود وأمه هي أم عبد.

قوله (بعت بها وأمر عليهم أسامة فطعن بعض الناس في إمارته): كان البحث المذكور إلى أطراف الروم حيث قتل زيد بن حارثة والد أسامة وأمير جيش الروم يومئذ شرحبيل بن عمرو الغساني ذكره البلاذري، وذكر أن الذي أنكر بعت أسامة هو عياش بن أبي ربيعة المخزومي، حديث أوتر معاوية بعد المشاة بركمة وعنده مولى لابن عباس هو كرب رواه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر له، ورواه أيضاً من طريق علي بن عبد الله بن عباس أنه شاهد ذلك من معاوية فسأل عن ذلك أباه وهو المراد يقول ابن أبي مليكة قيل لابن عباس.

قوله في حديث عائشة (أنها استعادت من أسماء): يعني بنت أبي بكر اختها (فلاذرة فهلكت فارسل ناساً): تقدم في التيمم قول غيلان بن جبرو وقيل أنس علي أو على رجل من الأزدي غيلان هو الأزدي والشك من الراوي هل قال علي أو أبهم نفسه حديث أنس في قول الأنصاري في الغنائم بلغ ذلك النبي ﷺ اسم الذي بلغه ذلك تقدم قريباً. حديث عائشة كان يوم بعت هو حرب كان بين الأوس والخزرج قبل الهجرة بخمس سنين، حديث عبد الرحمن بن عوف وأنس في تزوج عبد الرحمن بن عوف امرأة من الأنصار هي بنت أبي الحيسر بن رافع أو سهلة بنت حاسم بن عدي بن الحنظلة بن المجلان كما تقدم في البيوع. حديث أنس جاءت امرأة من الأنصار ومعها صبي لها لم يسميا، حديث أبي أسيد فقال سعد هو ابن عبادة كما يأتي عقبه وفيه قيل: قد فضلكم على كثير الجواب قول النبي ﷺ كما سيأتي أيضاً، حديث أسيد بن حضير أن رجلاً من الأنصار قال: يا رسول الله ألا تستعجلي كما استعجلت فلان السائل هو أسيد الراوي والمستعمل هو عمرو بن العاص. حديث أنس حين خرج إلى الوليد يعني ابن عبد الملك بلعش، حديث أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال من يضيف هذا في بعض السير وهي سيرة أبي البخترى أن الرجل هو أبو هريرة، وفيه فقال رجل من الأنصار لا امرأته، في مسلم فقال رجل من الأنصار يقال له أبو طلحة وعلي هذا فلانة أم سليم والأولاد أنس وإخوته واستبعد الخطيب أن يكون أبو طلحة هذا هو زيد بن سهل عم أنس بن مالك زوج أمه فقال هو رجل من الأنصار لا يعرف اسمه، ونقل ابن بشكوان عن أبي التمركل النابجي أنه ثابت بن قيس، وقيل: عبد الله بن ربيعة. حديث سعد بن أبي وقاص في عبد الله بن سلام قال: وفيه نزلت هذه الآية وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله الآية قال: لا أدري قال مالك: الآية أو الحديث. قلت: هذا الشك من عبد الله بن يوسف شيخ البخاري وليس ذلك في سياق الحديث بل هو قول مالك أوضحه ابن وهب عن مالك وأخرجه الدارقطني من حديثه في غرائب مالك. حديث قيس بن عبادة دخل رجل على وجهه أثر الخشوع فقالوا: هذا رجل من أهل الجنة الحديث سمي من القتاتين سعد بن مالك وابن عمر كما سيأتي في التيميم. حديث البراء أهديت للنبي ﷺ حلة الغني أهداهما له هو أكيدر دومة كما في رواية أنس، حديث أبي صالح عن جابر اهتر العرش لموت سعد فقال رجل لجابر فإن البراء يقول اهتر السيور لم أعرف اسم هذا الرجل، حديث أبي سعيد أن ناساً نزلوا على حكم سعد هم بنو قريظة وهو ابن معاذ، حديث أنس أن رجلين خرجا فسرهما في الرواية المعلقة التي بعد ذا كما مضى، وقد ذكرنا من وصلها في الفصل الثالث. حديث أنس جمع القرآن أربعة فذكرهم وفيهم أبو زيد هو قيس بن السكن، وقيل: أوس، وقيل غير ذلك في تسميته.

السباك، حديث عثمان بن موهب جاء رجل حج البيت فرأى قوماً جلوساً فقال من هؤلاء القوم قالوا قريش قال من الشيخ قالوا ابن عمر تقدم أن الرجل مصري وأن اسمه يزيد بن بشر السكسي فيما قيل. حديث وحشي في مقتل حمزة ووثب إليه رجل من الأنصار يعني إلى مسيلة هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني رواه الحاكم في المستدرک وقيل السهيلي في الروض أن عدي بن سهل شاركه في قتله وكذا قيل في أبي دجاجة سماك بن غرسة. حديث أبي هريرة بعث رسول الله ﷺ سرية حيناً تقدم في الجهاد أنهم عشرة وتقدم فيه أسماء من عرفت عن أبيهم فيه حديثنا عبد الوارث هو ابن سعيد حديثنا عبد العزيز هو ابن صهيب.

قوله (سأل رجل أنس بن مالك عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة): السائل هو عاصم الأحول رواه المصنف أيضاً، حديث أنس بعث خاله هو حرام والأعرج كعب بن زيد وهو من بني أمية بن زيد والرجل الآخر لم يسم وكأنه عمرو بن أمية الضمري حديث هشام بن عروة أخبرني أبي قال ما أتل أهل بل بمعونة قال عامر بن الطفيل لمعرو بن أمية من هذا القليل فقالوا له عامر بن فهيرة يقال: إن الذي قتل عامر بن فهيرة هو عامر بن الطفيل، وقيل: جبار بن سلس. حديث عاصم قلت لأنس إن فلاناً حدثني عنك تقدم في القنوت، حديث جابر قال لأمراهة تقدم اسمها قريشاً، حديث ابن عمر دخلت على خصمة هي اخت بنت عمر.

قوله (قد كان من أمر الناس ما لا يبين): هنا في قصة الحكمين بصفين، وقد بين ذلك محمد بن قدامة الجوهري في تصنيفه، وفيه قال حبيب حفظت، هو حبيب بن مسلمة القهري حديث أنس فجات أم أيمن هي بركة حاضنة النبي ﷺ وهي والدة أسامة بن زيد حديث جابر فجات فأتاها عرياً فاعاد بين يديه هو خورث بن الحارث كان عند المصنف، وفي منزلي الروافدي أنه دثرو. حديث عائشة في قصة الإفاك بطلوه فيه فدخلت على امرأة من الأنصار لم تسم هذه المرأة، وفي رواية أم رومان إذ ولجت امرأة من الأنصار، فقالت فعل الله بفلان وفعل، فقالت أم رومان وما ذلك بأبي عن حدث الحديث قالت وما ذلك قالت كلنا وكذا يعني ما قيل في عائشة من الإفاك قلت وهذه المرأة أيضاً لم تسم وهي غير الأولى والذين تكلموا في الإفاك من الأنصار من عرفت أسمائهم عبد الله بن أبي ابن سلول وحسان بن ثابت ولم تكن أم واحد منهما موجودة إلا أن تكون أما لأحدهما من الرضاع أو غيره أو يكون المذكور عن لم يسم منهم كما في حديث عروة أن فيهم من لم يسم لكنهم عصبة كما قال الله تعالى، وفي حديث الإفاك فكانت أم حسان من وهط ذلك الرجل وأم حسان اسمها الفريضة بنت خالد والله أعلم.

من الحديثية إلى غزوة الفتح

قال أبو داود حديثنا قره هو ابن خالد حديثنا الأعمش سمع سالماً هو ابن أبي الجعد حديث زيد بن أسلم عن أبيه خرجت مع عمر إلى السوق فلحقت عمر امرأة شابة فقالت هلك زوجي وترك صبية صفراء هي بنت خضاف بن إيماء الفخاري كما عنده لكن لم أعرف اسم زوجها ولا أولادها، وفيه فقال رجل أكثر لها لم أعرف اسمها، وفيه إني لأرى أبا هذه وأخاها حاصراً حصناً لم أعرف اسم أخيها إلا أنه يحتل أن يفسر بالحصار الذي أخرج له مسلم من رواية خالد بن عبد الله بن حرملة عنه عن أبيه خضاف في الصلاة ويذكر على ذلك أن ابن حبان ذكر الحارث بن التابيين ومقتضى حديث الباب أن يكون صحابياً وخضاف بن آخر اسمه خالد تابعي. حديث زاهر الأسلمي نادى سنادي رسول الله ﷺ هو أبو طلحة كما تقدم، حديث عمر فسمعت صارخاً يصرخ بي لم أعرف اسمه حديث المسور بن حزمة ومروان في قصة الحديثية فيه ويحدث عينا له من خراعة هو بسر بن سفيان وهو بالوحلة المضمومة والسين المهمة ذكره ابن عبد البر، وفيه وكانت أم كلثوم بنت عقبة عن خرج فجاه أهلها يسألون أن ترجع إليهم فحضر في ذلك أعوها عبارة بن عقبة كما في السيرة حديث جابر تقدم اسم أمراهة، وأما أخواته فلم أقف على أسمائهن ولا على أسماء غرماهن حديث سعد رآيت رجلين يوم أحد يقتلان مع رسول الله ﷺ هما جبريل وميكائيل كما وقع عند المصنف في الفضائل، حديث عائشة في قتل اليمان والد حذيفة بن عبد بن حيد في تفسيره أن الذي يشار قتل اليمان خطأ هو عتبة بن مسعود أخو عبد الله.

قوله (لم قدم عمر بن الخطاب في عشرين): سمي ابن إسحاق منهم في السيرة ثلاثة عشر رجلاً فلعل بقي العمد أتباع، حديث عائشة في القيتين تقدم في العيليين حديث سعد ولا يبرني إلا الابنة في واحدة تقدم أنها أم الحكم الكبرى ووهب من سماها عائشة حديث أنس في تزوج عبد الرحمن بن عوف امرأة من الأنصار هي سهيمة كما تقدم، حديث عبد الرحمن بن مطعم باع شريك في دراهم لم يسم هذا الشريك، حديث أبي هريرة لو آمن بي عشرة من اليهود سمي أبو نعيم منهم في دلائل النبوة الزبير بن باطيا ويوشع ولفظه لو آمن بي الزبير وذوهم من رؤساء اليهود لأسلموا كلهم.

من المغازي إلى آخر بدر

اسم امرأة أمية بن خلف أم صفوان صغية كما تقدم. حديث أنس انطلق ابن مسعود فوجد أبا جهل قد ضربه أبنا عفره حتى يرد هما معاذ ومعوذ كما تقدم في الصحيح، وفي المغازي أنهما معاذ بن عفره ومعاذ بن عمرو بن الجسوح وفيه نظر حديث علي فينا نزلت هذه الآية هذان خصمان، وفيه حديث أبي ذر نزلت في هؤلاء الرط السنة قد سماهم المصنف في رواية ووقع تعيين الميادرة في سنن أبي داود والحاكم والفتايات وكذا هو في السيرة لكن اتفقوا على أن علياً للوليد واختفوا هل حيدة لشية أو لعنة حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف، وفيه قتل ابنه اسمه علي وتقدم ذكر من قتل في الوكالة حديث ابن مسعود غير أن شيخاً أخذ كفاً من تراب تقدم أنه الوليد بن المفيرة، قول هشام بن عروة فآخذ بعضنا من أخوه عثمان، حديث أبي طلحة أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من قريش فقتلوا في طوي سماهم ابن إسحاق في المغازي، ولكن لم يتوفى العدة. حديث أنس أصيب حاروة وهو غلام فجات أمه هي الربيع بنت النضر عمة أنس وإبنا حاروة في سراقه. حديث علي في الطغينة هي سارة كما تقدم وللحاكم في الإكليل أنها كزود أم سارة، حديث البراء أصابوا ما يعني يوم أحد سبعين وكان النبي ﷺ أصاب منهم يوم بدر أربعين ومائة سبعين أسيراً وسبعين قتيلاً قد سرد ابن إسحاق في المغازي أسماء الجميع لكن لم يتوفى العدة. حديث عبد الرحمن بن عوف في أبي عفره تقدم قريباً، حديث أبي هريرة بعث رسول الله ﷺ عشرة عينا تقدم في الجهاد جميع ما فيه من المهمات حديث أنس مات أبو زيد ولم يترك قبيلاً وكان يدري هو قيس بن السكن، وقيل غيره. حديث عائشة أن سالماً مولى أبي حذيفة كان مولى امرأة من الأنصار هي بثينة بنت معاذ، وقيل غير ذلك، حديث الربيع بنت مسعود دخل على النبي ﷺ غداة بني بني الحديث، اسم زوجها إياس بن أبي الكيكر اللثي وقتل من أبياتها مولى بدر أبوها معوذ وعنها عوف قتلها عكرمة بن أبي جهل، حديث علي في الشارفين تقدم أن الصورغ لم يسم والقيصة التي غنت أيضاً لم تسم وذكر المرزباتي في معجم الشعراء أن قاتل الشعر المذكور هو عبد الله بن السائب المخزومي. حديث صالح بن خوات عن شهد النبي ﷺ هو سهل بن أبي حشمة أو والده خوات بن جبير كما رواه ابن منته حديث ابن مغفل أن علياً كبر على سهل بن حنيف في المستخرج للإسماعيلي أنه كبر عليه ستاً حديث نافع بن خديج أن عمه شهدا بدرأ هما ظهير ومظهر كما تقدم في البيوع.

من قتل كعب بن الأشرف إلى الحديثية

حديث جابر في قتل كعب بن الأشرف لم تسم المرأة كعب المذكور، حديث البراء في قتل أبي رافع، هو سلام بن أبي الحقيق تقدم في الجهاد حديث البراء لقينا للمشركين يومئذ يعني يوم أحد وأمر عليهم عبد الله هو ابن جبير. حديث جابر قال رجل يوم أحد إن قتلت أين أنا قال إن بشكوال هو عير بن الحمام الذي في السير، وفي مسلم من حديث أنس أن عيمراً قال ذلك بيلر ولا بعد في تمد القصص فلي هذا فهو غير عير والله أعلم حديث أنس أن عمه غاب عن قتال بدر هو أنس بن النضر، وفيه حتى عرفه أخته هي الربيع بنت النضر. حديث زيد بن ثابت رجع ناس من خرج إلى أحد هم عبد الله بن أبي بن سلول ومن تبعه كما في السيرة، حديث جابر تقدم اسم أمراهة، وأما أخواته فلم أقف على أسمائهن ولا على أسماء غرماهن حديث سعد رآيت رجلين يوم أحد يقتلان مع رسول الله ﷺ هما جبريل وميكائيل كما وقع عند المصنف في الفضائل، حديث عائشة في قتل اليمان والد حذيفة بن عبد بن حيد في تفسيره أن الذي يشار قتل اليمان خطأ هو عتبة بن مسعود أخو عبد الله.

قوله في حديث أنس (ولال غوره: تغلان): تقدم أنه عن ذلك جعفر بن مهرا

حديث سلمة بن الأكوع قالني غلام لعبد الرحمن بن عوف تقدم أنه لم يسمه حديث سلمة أيضاً فقال رجل من القوم لعامر هو ابن الأكوع عم سلمة لأن سلمة هو ابن عمرو بن الأكوع، وفيه من السابق؟ قالوا: عامر بن ابن الأكوع قال: يرحمه الله قال رجل من القوم هو عمر بن الخطاب كما في صحيح مسلم والذي سأله عامراً أولاً هو أسيد بن حضير وهو من قال إن عامراً حبط عمله كما صرح به المصنف في الأدب، وفيه فتاوى به ساق يهودي هو مرحب كما في مسلم أيضاً وفيه فقال رجل يا رسول الله أو نهى عنها لم يسم هذا الرجل ويحتمل أن يكون هو عمر، حديث أنس جاءه فقال أكلت الحمر لم يسم.

قوله (عامر مناديه): هو أبو طلحة كما تقدم. حديث سهل بن سعد، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاة ولا غافة تقدم أنه قرمان والذي قال أنا صاحبه حتى عرف ما آل إليه أمره هو أكثم بن أبي الجون، وقد تقدم ذلك. حديث أبي هريرة في هذه القصة فقال قم يا فلان فاذن أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن هو بلال سماء المؤلف في باب العمل بالمعروف، وروى مسلم أن المؤلف في قصة خير هو عمر بن الخطاب، وروى الطبراني والبيهقي من حديث الرضا بن سارية أن عبد الرحمن بن عوف أذن أن لجنه لا تحل إلا المؤمن وكان هذا في قصة أخرى أو المؤلف أكثر من واحد حديث أنس قلنا خير فذكر له جمال صفيه بنت حبي، وقد قتل زوجها وكان عروساً للحديث، اسم زوجها كنانة بن الربيع وكانت صفيّة قد صارت في سهم دحية الكلبي فعرفه عنها النبي ﷺ اخت كنانة بن الربيع زوجها ذكر ذلك الشافعي في الأم وهو في مغازي أبي الأسود عن عروة من رواية ابن لبيبة. حديث سهل بن سعد في قصة علي بن عمر خير فله فأسروا إليه كان الرسول إليه سلمة بن الأكوع كما في مسلم من حديثه حديث عبد الله بن المغفل فرمى إنسان بهرب فيه شحم تقدم في الجهاد. حديث ابن أبي أوفى فجاه منادي النبي ﷺ لا تأكلوا من لحوم الحمر الأهلية هو أبو طلحة زيد بن سهل كما تقدم حديث أبي هريرة ومعه عبد له يقال له: مدعم هذه له أحد بني الضباب هو رفاعه بن زيد كما عند المصنف في موضع آخر، وفيه فجاه رجل حين سمع ذلك من النبي ﷺ بشرك لم يسم هذا الرجل إلا أن في رواية محمد بن إسحاق وغيره أنه أنصاري حديث أبي هريرة فقال له بعض بني سعيد بن العاص هو أبان، وفيه هذا قاتل ابن قرقل هو النعمان بن قرقل الأنصاري وكان قتله بأحد ويقال: إن قتله صفوان بن أمية الجهمي حديث أبي سعيد وأبي هريرة استعمل رجلاً على خير هو سواد بن غزية وهو من بني عدي بن النجار رواء الخطيب قال: ويقال: هو مالك بن مصصة، والأول أقوى لأن في الرواية الثانية بحث أخا بني عدي، وأما مالك بن مصصة فهو من بني مازن بن النجار حديث أبي هريرة في الشاة المسومة تقدم أن اليهودية التي أعدت أسماها زينب بنت الحارث بن سلام، وفي جامع معمر عن الزهري أنها أسلمت فتركها النبي ﷺ حديث البراء في عمرة القضاء تبينهم ابنة حزة اسمها أمانة على المشهور.

قوله (مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود): هو ابن أبي هند ولم يخرج البخاري لعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري شيئاً وهو من هذه الطبقة ووقع في بعض الروايات هذا عبد الله بن سعد بإسكان السين وهو تصحيف. حديث عائشة قالت رجل فقال إن نساء جعفر يعني ابن أبي طالب فذكر بكاهن لم يسم الرجل وكان الذي أتى بخبر أهل مؤنة يعلى بن أمية ذكره موسى بن عبيدة في مغازيه.

قوله (محمد بن فضيل عن حصين): هو ابن عبد الرحمن، عن عامر هو الشامي، حديث أسامة بن زيد بعثنا النبي ﷺ إلى الحرقرة فصبنا القوم وعلقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم لم أعرف اسم الأنصاري ويحتمل أن يكون أبا الدرداء فقي تفسير عبد الرحمن بن زيد ما يرشد إليه وأما المقتزل فهو مرفاس بن عمرو ويقال ابن نهيك التذكي وكان أمير هذه السرية غالب بن عبد الله الليثي حديث يزيد بن أبي عبيد عن سلمة غزوت سبع غزوات فذكر منها أربعاً قال يزيد: ونسيت الباقي. قلت: هي الفتح والطائف وتبوك.

من غزوة الفتح إلى حج أبي بكر الصديق سنة تسع

حديث علي في الظئنة تقدم أنها سارة أو كتود.

قوله في غزوة الفتح (لرأهم ناس من حرس رسول الله ﷺ): سمي منهم في السيرة عمر بن الخطاب، حديث أنس جاءه رجل فقال ابن خطل تقدم أن اسم ابن خطل عبد العزى والرجل لم يسم حديث ابن عباس كان عمر قد ادخلني مع أشياخ بلدر فقال

بعضهم: هو عبد الرحمن بن عوف، حديث سعد بن ابن وليدة زمعة تقدم أن اسم الابن عبد الرحمن وأن الوليدة لم تسم، حديث عروة بن الزبير أن امرأة سرت، تقدم أنها فاطمة المخزومية، حديث المسور في وفد هوازن ذكر ابن سعد بإسناده أنهم كانوا أربعة عشر رجلاً قدموا بإسلام قومهم وفيهم أبو ثروان عم النبي ﷺ من الرضاة وأبو مسرد زهير بن صرد حديث ابن عباس لم يدخل الكعبة حتى أخرجت الأصنام الذي بأشرف إخراجها هو عمر بن الخطاب روى أبو داود من حديث جابر منها حديث أبي قتادة في غزوة حنين تقدم أن الرجل الذي رآه يجتلي الرجل المسلم لم يسم، وأن الذي أخذ السلب لم يسم أيضاً إلا أنه قرشي وعند الواقدي أنه أسود بن خزاعي الأسلمي وأن الذي شهد لأبي قتادة بالسلب أسود بن خزاعي الأسلمي حديث أبي موسى الأشعري في قصة أوطاس فيه وروي أبو عامر عم أبي موسى في ركبته رماه جشمي منهم، قال ابن إسحاق في المغازي: يزعمون أن سلمة بن حديد بن الصمة هو الذي رمى أبا عامر، وقال ابن هشام حديثي من أتى به أن الراعي له العلاء بن الحارث الجشمي وأخوه أوفى، وقيل: وأبي فاصاب أحدهما قلبه والآخر ركبته فقتله فقتلها أبو موسى فرأها بعضهم بأبيات منها:

هما القاتلان أبا عامر

حديث أم سلمة في قول المختن إن فتح الله عليكم الطائف قال ابن جرير اسمه هيت كلما هو في البخاري من قول ابن جرير، ووقع موصولاً من حديث عائشة في صحيح ابن حبان وابنة خيلان اسمها بادية وقد تزوجها عبد الرحمن بن عوف بعد ذلك وهي بالية للموعدة والدال المهمة بعدها ياء أخبره، وقيل: بعد الدال نون والأول أرجح.

قوله (شعبة عن عاصم): هو ابن إسماعيل، سمعت أبا عثمان هو النهدي سمعت سعداً هو ابن أبي وقاص وأبا بكره هو الثقفي. وكان تسور حصن الطائف في أناس ذكر ابن إسحاق في المغازي أن عندهم ثلاثة وعشرون نفساً حديث أبي موسى قال أعرابي ألا تنجز لي ما وعدتني لم يسم هذا الأعرابي. حديث أنس في قصة حين فلم يسم الأنصار شيئاً فقالوا لم يذكر القاتلة ما هي في هذه الرواية وهي مذكورة عنده في آخر الباب من حديث أنس أيضاً. حديث يعلى بن أمية في الأعرابي المتصمخ بالطبيب السائل عن العمرة تقدم في المسح قول من زعم أن اسمه عطاء حديث ابن مسعود لما قسم النبي ﷺ خنائم حين قال رجل من الأنصار هو معتب بن قشير كما تقدم.

قوله (السمة غنائم حنين وأعطى أناساً): قد سمام ابن إسحاق في المغازي فينظر منه. حديث علي بعث النبي ﷺ سرية واستعمل رجلاً من الأنصار كذا في هذه الرواية وهي سرية علقمة بن مجز المدلجي والذي وقع له ذلك هو عبد الله بن حذافة السهمي كما رواه أحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد فاعلم من أطلق عليه أنصاري أطلقه باعتباره حلف أو غير ذلك من أنواع المجاز. حديث أبي موسى ومعاذ في بئهما إلى إثنين فيه وإذا رجل عنده قد جمعت يده إلى عقه لم يسم هذا الرجل الذي أرتد. حديث أبي موسى في حجة حتى مشطني امرأة من نساء بني قيس تقدم أنها لم تسم وأظن أن البراء يقيس والده فكانها كانت من نساء أحد إخوته حديث معاذ لما قرأ ﴿واخذ الله إبراهيم خيلاً﴾ [النساء: ١٧٥] فقال رجل خلفه قرت عين أم إبراهيم لم أقف على اسم هذا القاتل. حديث أبي سعيد بعث علي بنهية، وفيه فقال رجل من الصحابة: كنا نحن أحن بهذا لم أعرف اسم هذا القاتل وكأنه أبهم سراً عليه، وفيه رجل غائر العينين تقدم أنه ذو الخوصرة، وقيل: عبد الله بن ذي الخوصرة وكلاهما عند المصنف وقيل فيه حرقوس وجزم بذلك ابن سعد حديث جرير في كسر ذي الخوصرة فيه فقال رسول جرير تقدم أنه أبو أرطاة حصين بن ربيعة، وقد ذكره المصنف بكنيته من طريق أخرى هنا، ووقع سمي عند مسلم.

قوله (ولال ابن إسحاق عن يزيد): هو ابن رومان عن عروة هو ابن الزبير حديث جرير كنت باليمن فلما كنا في بعض الطرق رفع لنا ركب لم يسم منهم أحد حديث جابر في قصة بعث الساحل فيه وكان رجل من القوم غر ثلاث جزائر هو قيس بن سعد بن عبادة كما عند المصنف وهو الذي مر على بعيره وراكباً تحت ضلع الحورت حديث أبي هريرة فكانت منهم أي من بني نجيم سبية عند عائشة تقدم أنها أم مسرة في المتق.

قوله (وسكت عن الثالثة أو قال فسيتها): القائل ابن عينة والساكت شيخه سليمان الأحول، قول عائشة دخل عليّ عبد الرحمن تعني أحلاما وكان السواك جريدة رطبة كما عند المؤلف أيضاً. قول الزهري أخبرني سعيد بن المسيب في رجال من أهل

آل عمران والنساء

قوله (حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا حيوة): هو ابن شريح وغيره هو عبد الله بن لبيعة كما رواه الطبراني في المعجم الأوسط. حدث أبي الأسود عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرهم سواد المشركين يأتي السهم يرمي به فيصيب أحدهم الحديث سعى ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق ابن جريج عن عكرمة ومن طريق ابن حنينة عن ابن إسحاق الناس المذكورين هم علي بن أمية بن خلف وأبو العاص بن منبه بن الحجاج وزعمة بن الأسود والحارث بن زعمة وأبو قيس بن الفاكه وعند ابن جريج أبو قيس بن الوليد بن المغيرة فليح هو ابن سليم حدثنا هلال هو ابن أبي ميمون.

المائدة والأنعام

قوله (وقال غيره: الإغراء التسليط): هو قول صاحب العين. حديث طارق بن شهاب قالت اليهود لعمر تقدم أن قاتلهم هذه المقالة هو كتب الأحبار. حديث أنس في الرمنين تقدم، وقول عتبة بن أبل كذا في رواية أخرى يا أهل الشام، وفي رواية أخرى يا أهل هذا الجند حديث أنس في التي كسرت ثيبتها لم تسبه سفيان هو الثوري وخالد هو ابن عبد الله الطحان كلاهما عن إسماعيل هو ابن أبي خالد.

قوله (وقال غيره: الزلم هو القلح لا رش له إلخ): هو تفسير السدي، رواه الطبري وغيره، وروى معناه عن مجاهد وغيره. حديث أنس إني لقاتم أسني أبا طلحة وفلاتاً وفلاتاً إذ جاء رجل تقدم من نسيه من كان مع أبي طلحة أبي بن كعب وسهيل بن بيضاء وغيرهما، وأما الرجل الذي جاء فلم يسبه عيسى هو ابن يونس وابن إدريس عبد الله كلاهما عن أبي حيان التميمي. حديث أنس فقال رجل من أبي قال أبوك فلان تقدم أنه عبد الله بن حذافة، قوله: يقال على الله حسبه أي حسابه.

قوله (عن العوام): هو ابن حوشب عن مجاهد، شعبة عن عمرو هو ابن مرة.

من أول الأعراف إلى آخر هود

عن أبي سعيد قال: جاء رجل من اليهود فقال: يا محمد إن رجلاً من أصحابك من الأنصار قد لطني اليهودي اسمه فنحاص وجاء في الذي لطمه أنه أبو بكر، وفي رواية أنه عمر لكن فيه نظر لقوله هنا من الأنصار فيحتمل تعدد القصة لكن فنحاص ملطوم أبي بكر قول ابن عباس الصم البكم ثمر بن يحيى عبد الله هم الذين كانوا يحملون اللواء يوم أحد حتى تكلموا وأسلموا في السيرة. حديث ابن عمر أن رجلاً جاءه فقال: يا أبا عبد الرحمن تقدم في البقرة.

قوله (هذان): هو ابن بشر، أن وبرة هو ابن عبد الرحمن.

قوله (فقال رجل كيف ترى في قال الفتنة): هذا الرجل اسمه حكيم سماء البهقي في روايته لهذا الحديث من الطريق التي أخرجه البخاري، حدثنا يحيى بن عبد الله السلمي أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك.

قوله (الأواه شفقاً وفرفراً إلخ): هو كلام أبي حنيفة في الجاهل ولم يسم الشاعر وهو اللقب العبدى واسمه عائز بن عمن بن ثعلبة وهذا البيت في قصيدته له أولها: فأظلم قبل بيتك متعني. حديث يعثي أبو بكر في تلك الحجة يعني حجة أبي بكر الصديق سنة تسع (في مؤلفين): لم يسوء، حديث حذيفة ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة في رواية الإسماعيلي تعيين الآية، وهي قوله تعالى: ﴿لَا تَخْضَعُوا غلوي وعدوكم أوليائكم﴾ [الممتحنة: ١] وفيه فقال أعرابي لم يسوء، والأربعة من المناقذين الذين أشار إليهم حذيفة يمكن معرفة تبيينهم من الاتي عشر أصحاب القبة بنبوك فينظر فيمن تأخرت وفاته منهم ويطلق على ذلك.

قوله (قال ابن أبي مليكة وكان بينهما شيء): أي بين ابن عباس وابن الزبير، وكان الاختلاف بينهما في أمر البيعة بالخلافة لابن الزبير فأبى ابن عباس حتى يجتمع الناس عليه فأمره ابن الزبير بالخروج من مكة فآل الأمر إلى أن خرج إلى الطائف فأقام به حتى مات، وقد ساق مسلم طرفاً من ذلك.

قوله (في الرواية الأخرى لأن يرمي بتو عمي): يعني بني أمية. حديث أبي سعيد قال رجل ما عدلت، تقدم أنه ذو الحليفة حديث ابن مسعود فجاء أبو عقيل

حديث الأشعث وغيره هو جفنيش كما تقدم، حديث عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً أقام سلمة لم أعرف اسمه عن ابن أبي مليكة أن امرأتين كانتا تحترزان في بيت أو في الحجرة فجرحتا إحداهما الأخرى بإشقي في قتلها لم أعرف اسمها. حديث ابن عباس عن أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل فيه عظيم بصري وهو الحارث بن أبي شمر الغساني.

قوله (فلفظه عظيم بصري إلى هرقل): فيه مجاز وذلك أنه أرسل به إليه صعبة عدي بن حاتم كما في رواية ابن السكن في الصحابة، وقد أوردنا بقية ما فيه في أول الكتاب.

قوله (فقسمها أبو طلحة في أثاره وبني عمه): سعى منهم المصنف في كتاب الوقف أبي بن كعب وحسان بن ثابت. حديث ابن عمر في اليهوديين الزناتيين تقدم أن الرجل لم يسم وأن المرأة بسرة وأن الذي وضع يده على آية الرجم عبد الله بن صوريا.

قوله (المن فلاتاً وفلاتاً): سماع المؤلف الحارث بن هشام وصفوان بن أمية وسهيل بن عمرو، وقد أسلم الثلاثة وسمى الترمذي في روايته أبا سفيان بن حرب، وفي كتاب ابن أبي شيبة منهم العاصي بن هشام وهو وهم فإن العاصي قتل قبل ذلك بيلدر ونقل السهيلي عن رواية الترمذي فيهم عمرو بن العاص فوهم في نقله.

قوله (المن فلاتاً وفلاتاً لأحياه من العرب): هم الذين قُتِلوا قبل ولم يرد بقوله أحياء قبائل وإنما أراد ضد أموات، وعند الإسماعيلي المن فلاتاً وفلاتاً وإثماً من العرب ثم رأته عند مسلم عصية ورحل وذكوآن تميمين أن المراد أحياء أي قبائل حديث البراء بن عازب في أحد ولم يبق معه غير اثني عشر رجلاً قيل: هم العشرة وعمار وابن مسعود وجابر وهذا غلط من قائله إنما ذلك في حال الانقضاض يوم الجمعة، وقد ثبت في الصحيح أن عثمان بن عفان ؓ لم يبق معه، وحكى ابن التين أن الاتي عشر كانوا من الأنصار وأنهم عن قتل ولحق النبي ﷺ بالجليل، وليس معه إلا طلحة بن عبيد الله، وقد ذكر الواقدي والبلانري أسماء من ثبت معه ﷺ بأحد فسن المهاجرين أبو بكر وعمر وعلي وسعد بن أبي وقاص وطلحة والزبير وأبو حنيفة وعبد الرحمن بن عوف، ومن الأنصار أسيد بن حضير والحباب بن المنذر والحارث بن الصمة وسعد بن معاذ وأبو دجانة وعاصم بن ثابت بن أبي الأظفح وسهل بن حنيف قالوا وابعه يومئذ منهم علي الموت من المهاجرين علي وطلحة والزبير ومن الأنصار الحارث والحباب وعاصم وسهل وأبو دجانة والله أعلم، حدثنا أحمد بن يونس أراه قال حدثنا أبو بكر يعني ابن عباس، رواه الحاكم في المستدرک من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عباس من غير تردد.

قوله في حديث ابن عباس (دعا النبي ﷺ يهوداً فسألهم عن شيء فكتموه لئلا): كان السؤال عن صفته عندهم بلباس فاختبروه بأمر مجمل. حديث عائشة أن رجلاً كانت له بيعة فكنحه وكان لها علق لم أر من سماعها، الأشجعي عن سفيان هو الثوري، عن الشيباني هو أبو إسحاق سليمان، أبو أسامة عن إدريس هو ابن يزيد الأودي، حديث عائشة هلكت قلائد لأسماء فبعثت رجلاً في طلبها، الميمون أسيد بن حضير ومن تبعه. حديث هروء هو ابن الزبير: خاصم الزبير رجلاً من الأنصار هو ثابت بن قيس بن شماس، وقيل: ثعلبة بن حاطب، وقيل: حيد سفيان عن عبيد الله هو ابن أبي يزيد المكي، سمعت ابن عباس قال: كنت أنا وأمي هي ليلة بنت الحارث أم الفضل.

قوله (وقال غيره: المراعغ المهاج): هو قول أبي حنيفة في الجاهل قال المراعغ والمهاجر واحد.

قوله (غنار وعبد الرحمن): هو ابن مهدي، قال حدثنا شعبة عن عدي هو ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد وهو الخطمي، وقوله: رجع ناس هم عبد الله بن أبي أصحابه وكانوا ثلث الناس والفريق الذين قالوا اقتلهم للمهاجرين حديث ابن عباس كان رجل في غنيمة له فلقه المسلمون فقال السلام عليكم فقتلوه وأخذوا سلبه القاتل علم بن جثامة والمقتول عامر بن الأضيظ رواه البغوي في معجم الصحابة من طريق عبد الله بن أبي حنيفة، وكان أمير السرية أبو قتادة الأنصاري حديث البراء لما نزلت ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ﴾ [النساء: ٩٥] قال: ادعوا فلاتاً، هو زيد بن ثابت كما بينه في رواية أخرى.

يوشع بن نون بن إفرايم بن يوسف ولحقه أنه موسى بن عمران.

قوله (يزعمون عن غير سعيد أنه هدد بن بدد): لم أتف على اسم هنا المهم.

قوله (روي حديث غير عمرو، وفي أصل الصخرة عين يقال لها الحياة): هنا كلام سفيان يشير إلى أن ذلك لم يقع في حديث عمرو، وقد رواه ابن مردويه من وجه آخر عن سفيان فدرجته في حديث عمرو.

قوله (ورواه غيره جماعة باه): هو قول أبي عبيدة في الجواز، شعبة عن سليمان هو الأعمش في قصة خباب.

قوله في الأنبياء (ورواه غيره أحسوا: تولفوا من أحسست إلخ): ذكره أبو عبيدة في الجواز بمقتضى، وقال فيه مجاز خامد مجاز حامد.

قوله في الحج (ورواه غيره: يسطون يفرطون): هنا قول أبي عبيدة في الجواز قال البخاري: ويقال: يسطون يفرطون وهذا قول ابن عباس في رواية علي بن أبي طلحة عنه أخرجه الطبري وغيره.

قوله في المومنون (ورواه غيره: من سلالة الولد إلخ): هو كلام أبي عبيدة في الجواز.

قوله في التور (ورواه غيره: سمي القرآن جماعة السور، وسميت السورة لأنها مقطوعة إلخ): هو كلام أبي عبيدة في الجواز أيضاً واسم امرأة عويمر التي لايتها خولة بنت قيس ذكره مقاتل، وفي رواية لسهل أبيهم الرجل والمرأة، وقد عين الرجل قبل وكذا في رواية ابن عمر أبيهما وهما ملان، ولما ما في رواية ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته فاسمها خولة بنت عاصم والمرمي بها، هو شريك بن سحمان بخلاف الأول فوهم من زعم أنه للمري بها، حدثنا محمد بن كثير، حدثنا سليمان هو ابن كثير أشوه عن حصين بالضم هو ابن عبد الرحمن.

قوله في حديث الإفك (فقام رجل من الخوارج): هو سعد بن عبادة وفيه فسأل عني خلعتي هي بريدة كذا في رواية الزهري وفيه: وقد جاءت امرأة من الأنصار لم تسم هذه المرأة ولا الغلام الذي أرسل معها، فوها فيه الذين يرسلون هودجي وقع عند الواقدي من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة في حديث الإفك أن الذي كان يرسل هودجها ويقود بعيرها أبو مؤمنة مولى رسول الله ﷺ وكان رجلاً صالحاً وذكره البلاذري فقال أبو مؤمنة حديث عائشة لما نزلت هذه الآية «وليضمن بغيرهم على جبرين» [التور: ٢١] أخذن الأزهر في تفسير ابن مردويه وغيره أنهن نساء الأنصار.

قوله (ورواه غيره: السور مذكر إلخ): هو كلام أبي عبيدة في الجواز وكذا قوله في الشعراء، وقال غيره لشرفة طائفة قليلة إلخ. حديث ابن عباس في نزول «وأنزل عشرين الأقرين» [الشعراء: ٢١٤] ذكر الواقدي أنهم كانوا يرمي جمعهم لذلك خمسة وأربعين رجلاً من بني هاشم ومن بني عبد المطلب فقط.

قوله (سفيان الصقرى): هو ابن زياد.

قوله في المنكوت (ورواه غيره: الحيوان والحي واحد): هو قول أبي عبيدة ولفظه مجاز الحيوان والحياة واحد.

من أول الروم إلى آخر سبأ

حديث مسروق بينما رجل يحدث في كتفه لم أتف على اسمه حديث أنس في الأحزاب وتعد في البيت ثلاثة رجال الحديث في قصة الحجاب، وفي رواية رجلاً لم يسوا. حديث عائشة كتبت أغار على اللاتي وهن أنفسهن لرسول الله ﷺ ذكروا من الواعيات أم شريك. وقد تقدم أن اسمها فزينة، وقيل: فزيلة روى هذا النسائي، وخولة بنت حكيم صرح به المؤلف في النكاح وليلى بنت الحطيم ذكره ابن أبي خيثمة عن أبي عبيدة معمر بن المثنى وكذا ذكر فاطمة بنت شريح ولم يدخل بهؤلاء، وروي عن قتادة وغيره أن ميمونة بنت الحارث عن وهبت نفسها للنبي ﷺ فتزوجها وكذا قيل في زينب بنت خزيمة أم السالكين، وقال ابن عباس رضي الله عنه. لم يكن عند النبي ﷺ أحد ممن وهبت نفسها له.

قوله (يقال إنه إدراكه إلخ): وفيه الكلام على قوله: لمل الساعة تكون قريباً

بصاع تقدم في الزكاة قول كعب بن مالك في حديثه عن كلامي وكلام صاحبي هما مرارة بن الربيع وهلال بن أمية.

قوله (في تفسير الحسن بن وهبة، وقال غيره: النظر إلى وجهه): هذا رواه مسلم من حديث ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب مرفوعة، وقيل: الصواب أنه مرفوع على عبد الرحمن، ورواه الطبري من قول أبي موسى الأشعري وحليفة بن الإيمان وغيرهما وأخرجه ابن خزيمة من قول جرير بن عبد الله البجلي وغيره.

قوله (ورواه غيره: وحق نزل يحيى يتزل يوزوس فعول من يست): هذا كلام أبي عبيدة في الجواز، حدثنا الحسن بن محمد حدثنا حجاج هو ابن محمد.

قوله (ورواه غيره: عن ابن عباس يستغشون يطفون رؤوسهم): وهذه رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أخرجه الطبري وغيره من طريقه وعن ابن عباس فيها قول ثالث.

قوله (اجرمي مصدر أجمرت وبعضهم يقول جمرت): هكذا ذكره أبو عبيدة في الجواز، يزيد بن زريع حدثنا سعيد هو ابن أبي عروبة وعشام هو الدستراي والرجل الذي عرض لابن عمر لم يسم. حديث ابن مسعود أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة قيل: هو أبو اليسر كعب بن عمرو، وقيل: نيهان التمار، وقيل: فلان ابن معتب رواه الطبري، وقيل: عمرو بن فزينة، وقد ذكر بعض ذلك في كتاب الصلاة في أوائل المواقيت.

من أول يوسف إلى آخر الحجر

قال ابن عينة: عن رجل من مجاهد الرجل هو منصور بن المثنى.

قوله (ورواه بعضهم: واحداً شد في الأخد): هو قول الكسائي.

قوله (وأيضاً الذي قال الأثرج): قال أبو عبيدة في الجواز زعم قوم أنه الترنج وهذا أبطل باطل في الأرض، ولكن عسى أن يكون مع التكتارنج.

قوله (ورواه غيره: متجاورات مقابلات): هو كلام أبي عبيدة في الجواز وكذا قوله الأمثال واحداً مثلاً، وهي الأمثال ولقظ أبي عبيدة مجازاً مجاز الأمثال.

قوله (ورواه علي قال غيره على صفوان يتلفهم ذلك، وقوله: قال علي: قلت لسفيان إن إسماعيل روى عنك فرخ): يعني بالزاي والعين المهمة (قال هكذا قرأ عمرو): الإنسان المذكور هو الحسيني وأشار علي بذلك إلى الرواية الشاذة التي قرأها الحسن في هذا الحرف إذا فرغ بالراء والنون المجمة، وأما الغير المهم في الأول فما عرفت من هو.

من أول النحل إلى آخر العنكبوت

قوله (ورواه غيره: فإذا قرأت القرآن فاستعذ هذا مقدم ومؤخر وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة): أشار إلى هذا المعنى أبو عبيدة في الجواز، ونقله ابن جريج عن بعض أهل العربية مبهماً ورده على قائله.

قوله (ورواه ابن عينة: عن صلة أنكأ أي عولاء): قال مقاتل هي صلة بنت عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن قيس كانت إذا أبرمت غزلها تقضته ذكره السهيلي. قلت: وذكر ذلك البلاذري وغيره أيضاً وزاد أن لقبها الخطايا قالوا وهي السهلة. قلت: ابن العزى بن قيس، وفي تفسير ابن مردويه أنها الجفنة التي كانت تصرع فدعا لها النبي ﷺ بالصبر واسمها سميرة الأصلية أخرجه من طريق ابن عباس بسند ضعيف وسيأتي في الطب أنها أم زفر، هارون الأعور عن شبيب هو ابن الحجاب.

قوله (ورواه غيره: نهضت سنك أي تحركت): هذا قول أبي عبيدة في الجواز.

قوله (ورواه مجاهد: وكان له ثمر ذهب وفضة، وقال غيره: جماعة القمى): هو قول أبي عبيدة في الجواز وكذا قوله: «بانع» [الكهف: ٦] مهلك، وقوله: «وم تنظم» [الكهف: ٣٣] لم تنقص وكذا قوله: «انفا» [الكهف: ٦] ندماً.

قوله (يزعم أن موسى صاحب الحضار ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل): قلت: وهو قول غير واحد من أسلم من أهل الكتاب كما نقله وثيمة منهم يزعمون أنه موسى بن ميشا بن إفرايم بن يوسف بن يعقوب وهو ابن عم يوشع لأنه

هو قول أبي عبيدة في الجواز قولها أرضعتني امرأة أبي القعيس لم تسم، ابن أبي حازم والدرودي عن يزيد هو ابن عبد الله بن الهاد.

قوله في سبأ (وقال غيره: العرم الوادي): هو قول قتادة، رواه ابن جرير بإسناد صحيح حديث أبي هريرة أن عفرتها قلت علي يمكن أن يفسر بإبليس كما رواه مسلم من حديث أبي الدرداء.

من أول الزمر إلى آخر الأحقاف

قوله (وقال غيره: متشاكسون الرجل الشكس): هو قول أبي عبيدة في الجواز، ابن جرير قال: قال يعلى هو ابن مسلم. حديث ابن عباس أن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا الحديث في نزول قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] سمى الواقدي منهم وحشي بن حرب. حديث ابن مسعود جاء خبر إلى النبي ﷺ فقال إن الله يهلك السماوات على أصبح لم يسم هذا الخبر، حديثنا إسماعيل بن خليل حديثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان، وفيه عن عامر وهو الشامي.

قوله في أول غافر (ويقال: حم مجازها مجاز أوائل السور، ويقال: هو اسم إلخ): هذا كلام أبي عبيدة في الجواز ولفظه قال أبو عبيدة في قول الله عز وجل حم مجازها مجاز أوائل السور، وقال بعض العرب بل هو اسم واحتج بقول شريح بن أبي أوفى العنسي وذكر البيت ثم ساق باقي الكلام على ذلك.

قوله في فصلت (وقال رجل لابن عباس): قيل: هو نافع بن الأزرق، وقيل: عطية بن الأسود.

قوله (وقال غيره: سواء للساثلين فلتوها سواء إلخ): هو كلام أبي عبيدة في الجواز أيضاً.

قوله (وقال غيره ويقال للعب إذا خرج أيضاً كافور وكفري): قال الأصمعي. حديث ابن مسعود جاء رجلاً من قريش وغن لها من ثقيف: التقيي هو عبد ياليل بن عمرو بن عمير ورواه البهوي في تفسيره، وقيل: حبيب بن عمرو، حكاه ابن الجوزي، وقيل: الأخنس ابن شريق حكاه ابن بشكوال والقرشيان صفوان بن أمية وربيعة، رواه البهوي، وقيل: الأسود بن عبد يغوث حكاه ابن بشكوال، قول سفيان حديثنا منصور وابن أبي نجيح أو حيد يعني ابن قيس الأعرج.

قوله (وليله يا رب إلخ): لم يبين قائله وكنت أظنه من جملة قول مجاهد فلم أجده متقولاً عن مجاهد ثم وجدت في كلام أبي عبيدة في الجواز غيره وهو كثير النقل منه كما علمت، قال أبو عبيدة وقيله يا رب نصبه في قول أبي عمرو بن الملاء على يسمع سرهم ونحوهم وقيله، وقال غيره: هي في موضع الفعل ويقول.

قوله (وقال غيره: إني براء بما تعبدون العرب تقول نحن منك البراء إلخ): هو قول أبي عبيدة في الجواز بمناه.

قوله (في الدخان الأعمش عن مسلم): هو أبو الضمى.

قوله (قال عبد الله): يعني ابن مسعود (إنما كان هذا): أي قوله: ﴿فارتب يوم تأتي السماء بدخان مبين﴾ [الدخان: ١٠] وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم في أول هذا الحديث، قال: جاء إلى عبد الله رجل فقال: تركت رجلاً في المسجد يفسر هذه الآية يوم تأتي السماء بدخان مبين، قال: يأتي الناس يوم القيامة دخان يأخذ بأنفاسهم حتى يأخذهم منه كهينة الزكام فقال عبد الله: إنما كان هذا فذكر الحديث والرجل المذكور يحتمل أن يفسر بأبي مالك الأشجري فإن الطبراني أخرج في ترجمته من طريق شريح بن عبيد عنه في أثناء حديث قال: الدخان يأخذ المؤمن كالزكمة، وقال غيره: تبع ملوك اليمن إلخ هو قول أبي عبيدة أيضاً. حديث ابن مسعود قيل: يا رسول الله استسقى الله لخضر فإنها قد هلكت قال لخضر: إنك لجريء، وفي رواية للمؤلف فأنه أبو سفيان يعني ابن حرب فقال: أي محمد إن قومك هلكوا، وفي ترجمة كعب بن مرة في المعرفة لابن منده بإسناده إليه قال: دعا رسول الله ﷺ على مضر فآتته قتل: يا رسول الله قد نصرك الله وأعطاك واستجاب لك وإن قومك قوم هلكوا فادع الله لهم فذكر الحديث فهذا أولى أن يفسر به القائل لقوله يا رسول الله بخلاف أبي سفيان فإنه وإن كان جاء أيضاً مستثغماً لكنه لم يكن أسلم إذ ذلك.

قوله في الرحمن (وقال غيره وأقيموا الوزن): يريد لسان الميزان، هذا قول ابن عباس رواه ابن جرير في التفسير من طريق المغيرة بن مسلم قال رأى بن عباس رجلاً يزن قد أرجح، فقال: أتم اللسان أقسم اللسان ليس قد قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الزُوزَنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩].

قوله (وقال بعضهم: العصف يريد المأكول إلخ): هو كلام أبي عبيدة في الجواز ويعني بن زياد الفراء في كتاب معاني القرآن.

قوله (وقال غيره: العصف ورق الحنطة): هذا قول ابن عباس وقتادة، رواه ابن جرير وغيره.

قوله (وقال بعضهم: عن مجاهد رب المشرقين إلخ): رواه ابن جرير وغيره من طريق ابن أبي نجيح عنه.

قوله (وقال بعضهم: ليس الرمان والنخل بالفاكهة إلخ): هو كلام الفراء بنحوه.

من أول الإنسان إلى آخر القرآن

قوله (هل أتى على الإنسان يقال معناه أتى على الإنسان إلى آخر كلامه):
هو كلام يحيى بن زباد الفراء في معاني القرآن.
قوله (ويقال سلاسلًا وأغلالًا ولم يجر بعضهم): هو أيضاً كلام الفراء وعنى
ببعضهم حزة الزيات فإنه قرأ الجميع بلا ألف.
قوله (وسئل ابن عباس): تقدم في فصلت. حديث ابن مسعود (بينما نحن في
غار): كان ذلك بالخيف من منى.

قوله (وقال غيره غسلاً غسقت عنه): هو أبو عبيدة في الجواز وكذا قوله:
وقال بعضهم: النخرة البالية. وقوله: وقال غيره «أبان مرصاه» [النازعات: ٤٢] متى
متهاها، وأما قوله: وقال غيره «سجرت» [التكوير: ٦] أفضى بعضها إلى بعض
فصارت حجراً واحداً فهو كلام يحيى بن زباد الفراء.
قوله (وقرأ أهل الحجاز فعُدك بالمشديد): هم ابن كثير ونايف وأبو جعفر
وشيبة.

قوله (وقال غيره: المخطف لا يولي غيره): هذا قول أبي عبيدة.
قوله (ويقال الضريع نبت يقال له: الشوق إلخ): هو كلام الفراء، ونقل منه
أبو عبيدة ما هنا فقط.
قوله (وقال غيره: سوط عذاب إلخ): هو كلام يحيى بن زباد الفراء في كتاب
معاني القرآن.

قوله (وقال غيره: جابوا فقوا): هو كلام أبي عبيدة وياقبة من نقل المصنف.
حديث عبد الله بن زمة (إذا نبتت أشقامها) [الشمس: ١٢] أتبت لها رجل عزيز عارم
هو قنل بن سالف، عن إبراهيم عن ابن يزيد النخعي قدم أصحاب عبد الله هم حلقة
بن قيس وعبد الرحمن والأسود ابنا يزيد النخعي حديث علي كنا في جنازة لم يسم
صاحبها فيما وقفت عليه وأخرج ابن مردويه في تفسيره من طريق جابر أن السائل عن
ذلك سراقه بن جشم وسيأتي بقية الكلام عليه في القدر.

قوله (سجداً أظلم وسكن): هذا كلام الفراء. حديث جندب بن سفیان جاءته
امراً، فقالت إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ترك فنزلت «والضحى» [الضحى: ١]
هي الموراء بنت حرب أخت أبي سفیان وهي حلة المطلب زوج أبي لب، روى الحاكم
في المستدرک من حديث زيد بن أرقم والتي قالت له ما أرى صاحبك إلا أبطلًا عنك هي
زوجه خديجة رضي الله عنها كما في المستدرک أيضاً وأعلام النبوة لأبي داود وأحكام
القرآن للقاظمي إسماعيل وتفسير ابن مردويه من حديث خديجة نفسها فخطبته كل
واحدة منهما بما يليق بها، وروى سنيد في تفسيره أن قاتل ذلك عائشة وهو باطل لأن
عائشة لم تكن إذ ذاك زوجة.

قوله (ولما يكلمك بعد: فما الذي يكلمك، كأنه قال فمن الذي يقدر على
تكلمك إلخ): هذا كلام الفراء في معاني القرآن.

قوله (قال لقادة فأثبت أنه قرأ عليه لم يكن): هذا روى ابن مردويه من حديث
أبي بن كعب حديث أبي هريرة وسئل عن الحمر السائل صمصمة بن ناجية جد الفرزدق
الشاعر، وفي رواية لابن مردويه صمصمة بن معاوية عم الأحنف.
قوله (فالمرن به فقعا: غياراً): هو قول الفراء إلى آخر كلامه.

قوله (قال بعض العرب الماعون الماء): نقله الفراء عن بعض العرب فقال:
سمعت بعض العرب يقول الماعون هو الماء وأتشدني فيه:
مج صيرة الماعون صباً

قوله (يقال لكم دينكم: الكفر إلخ إلى قوله ويشفين): هو كلام الفراء في
معاني القرآن، ومن قوله: «لا أعبد ما تدعون» الآن كلام أبي عبيدة في الجواز. حديث
ابن عباس كان عمر يدخلني مع أشياخ يدر فكان بعضهم وجد في نفسه هو عبد الرحمن
بن عوف.

قوله (حالة المطلب): تقدم أنها الموراء بنت حرب بن أمية.

قوله (وقال غيره: مارج خالص): هو قول ابن عباس من رواية علي بن أبي
طلحة عنه.

قوله (يقال مرج الأمير رعيته إلخ): هو كلام أبي عبيدة في الجواز.

قوله (وقال غيره: تفكهنون تعجبون): هو قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم،
رواه ابن جرير في التفسير عنه.

قوله (ويقال بمساظف النجوم إذا سقطن): هو قول كشاعة روى ابن جرير عنه
يأستاد صحيح.

من أول الحديد إلى آخر الجمعة

حدثنا قتيبة، حدثنا ليث هو ابن سعد ولم يرو قتيبة عن ليث بن أبي سليم ولم
يدركه، حديث أبي هريرة أتى رجل رسول الله ﷺ قال: إني مجهود تقدم أنه قيل: فيه إنه
أبو هريرة والذي نزلت فيه الآية هو أبو طلحة كما في مسلم. حديث علي في قصة الظفيرة
التي أرسلها حاطب تقدم أنها سارة. حديث أم عطية في البيعة قبضت امرأة بها، المرأة
هي أم عطية بدليل الرواية الأخرى فقلت أسعدتني فلاة لكن فلاة لم تسم حديث ابن
عباس: فقالت امرأة واحدة لم يبه غيرها هذه المرأة يقال: إنها أسماء بنت يزيد بن
السكن.

قوله (وقال يحيى بالمرصاحي): هو يحيى بن زباد الفراء أبو زكريا قال هذا في
كتاب معاني القرآن. حديث جابر فانفض الناس إلى أتى عشر رجلاً تقدم في الصلاة أنهم
العشرة المبشرة، وابن مسعود وعمار بن ياسر وجابر وراوي الحديث فكانه لم يمد نفسه في
الآتي عشر.

من أول المنافقين إلى آخر القيام

حديث زيد بن أرقم في قصة عبد الله بن أبي: قوله: «لا تنفروا» [المنافقين: ٧]
قال فذكرت ذلك لمعي قيل: اسم صه ثابت بن زيد بن قيس بن زيد، وفيه نظر لأنه
يكون ابن صه لكن لعله سماه صه تعظيماً، وفي تفسير ابن مردويه أنه قال فلك لسعد بن
عبادة وعنده أن الضمير في ينفضوا يعود إلى الأعراب وكونه سمي سعد بن عبادة عنه
يسوغ لأنه كثير قومه، وقال بعضهم: يجوز أن يكون أراد صه لأنه عبد الله بن ربيعة.
حديث جابر كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار اسم الأنصاري
سنان وهو جهني من حلفاء الأنصار والمهاجري جهجاه الغضاري وكان يخمد عمر بن
المطلب، وفي تفسير ابن مردويه أن ملاحاتهم كانت بسبب حوض شربت منه ناقة
الأنصاري حديث أنس حزن على من أصيب بالفرقة يعني الوقعة التي كانت حرة المدينة
سنة ثلاث وستين في امرأة يزيد بن معاوية، وفي هذا الحديث فسأل أنساً بعض من كان
عنده السائل فيمض أن يكون النصر بن أنس فإني روى حديث الباب عن أبيه حديث ابن
عمر أنه طلق امرأته وهي حائض هي أمية بنت غفار، وروناه في الجزء التاسع من حديث
قتيبة جمع سعيد الميار وكذا ضبط ابن نقطة أباهما بضمين معجمة وفاء وعزاه لابن سعد
وذكر أنه وجدته كذلك بخط أبي الفضل بن ناصر الحافظ حديث أم سلمة قتل زوج سيمية
هو سعد بن خولة وأبو السنايل اختلف في اسمه قيل فيه حبة، وقيل: ليبر رية، وقيل غير
ذلك وعن خطيبه أيضاً أبو البشر بن الحارث ذكره ابن وضاح ونقله ابن الدبائغ وقبده
بكر الموحدة وسكون المعجمة. حديث عمر إذ قالت لي امرأتي هي زين بنت مظنون.

قوله (وكان في صاحب من الأنصار): نقل ابن بشكوال أنه أوس بن خولي،
وقيل: هو حنابن بن مالك.

قوله (تخوف ملكاً من ملوك حسان): هو جبلة بن الأيهم، روى الطبراني في
الأوسط، وقوله: وغلام لرسول الله ﷺ اسم هذا الغلام رياح. حديث ابن عباس:
«عتل بعد ذلك زينب» [القولم: ١٣]، رجل من قريش له زغة قيل: هو الوليد بن المغيرة
رواه مقاتل، وقيل: الأسود بن عبد يغوث روى جماعة، وقيل: الأخنس بن شريق
رواه السدي، ويحتمل الجميع.

قوله (وقال غيره: دياراً أحداً): هو قول أبي عبيدة في الجواز حدثنا محمد بن يشار
حدثنا جد الرحمن بن مهدي وغيره هو أبو داود الطيالسي يته أبو نعيم في مستخرجه.

قوله (يقال لا يكون أحد أي واحد): هذا كلام أبي عبيدة في الجاز.

قوله (يقال فلق أبين من فرق): هو كلام الفراء.

قوله (سفيان عن عاصم): هو ابن أبي النجود وعبيدة هو ابن أبي لبابة، عن زر هو ابن حبيش.

فضائل القرآن

حدثني جندب تقدم أن المرأة العوراء بنت حوب، حدثت يعلى بن أمية في المتصنخ قيل: اسمه عطاء كما تقدم في الحج. حدثت يوسف بن ماسك قال إنني عند عائشة أم المؤمنين إذ جاءها هراق. فقال أي الكفن خير الحديث، لم أحرف اسم هذا العراقي حدثت شقيق هو ابن سلمة أبو واقل قال عبد الله هو ابن مسعود قد علمت النظائر، وفيه عشرون سورة من أول المفضل على تأليف ابن مسعود آخرهن من الخرايم حم الدخان وهم يتساملون. قلت: وقع سرد ذلك في رواية أبي داود من طريق أبي إسحاق عن علقمة والأسود عنه، قال الرحمن والنجم في ركمة، واقتربت والحاقة في ركمة والطور والذريات في ركمة، وسال والنزاعات في ركمة، ويول للمطففين وعيسى في ركمة، والمثني والمزمل في ركمة، وهل أمي ولا أقسم في ركمة، وعم يتساملون والمرسلات في ركمة، والدخان وإذا الشمس كورت في ركمة، والرواية التي في آخرها حم الدخان وإذا الشمس كورت رواها محمد بن نصر المروزي في قيام الليل مفسراً للسور أيضاً، وقد تقدم أيضاً في أبواب صفة الصلاة أن ابن عزيمة أخرجه مفسراً من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش حدثنا خالد بن يزيد حدثنا أبو بكر هو ابن عياش. حدثت خديža القرناء من أربعة من عبد الله بن مسعود وسام هو مولى أبي حذيفة ومعاذ هو ابن جبل. حدثت علقمة كنا نجتمع قرا ابن مسعود سورة يوسف فقال رجل هو نهيك بن سنان.

قوله (تابعه الفضل): هو ابن موسى.

قوله (فجاءت جارية، فالتقت: إن سيد الحسي سليم وإن نفراً غيب فقام معها رجلاً): قد تقدم أنه أبو سعيد، وقيل غيره، ولم تسم الجارية ولا سيد الحسي ولا الحسي. حدثت البراء كان رجل يقرأ سورة الكهف هو أسيد بن خضير كما تقدم حديث أبي سعيد الخدري أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١] الحديث. اسم القارئ فتادة بن النعمان، رواه ابن وهب عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، وأما السامع فلم يسم. حدثت سهل بن سعد في قصة الواعية فقال معي سورة كذا وسورة كذا، يقال: إن المرأة غولة بنت حكيم، وقيل: أم شريك، ولا يثبت شيء من ذلك والرجل لم يسم والسور في النسائي وأبي داود من حديث عطاء عن أبي هريرة البقرة أو أبي ثعلبة، وفي الدررطني عن ابن مسعود البقرة وسورة من المفضل ولتنام الراوي عن أبي أمامة قال زوج النبي ﷺ رجلاً من الأنصار على سبع سور، وفي فوائد أبي عمرو بن عيشة عن ابن عباس قال معي أربع سور أو خمس سور. حدثت عائشة سمع رجلاً يقرأ في المسجد هو عبد الله بن يزيد الأنصاري كما تقدم حديث أبي واقل خديونا على عبد الله فقال رجل قرأت المفضل البقرة هو نهيك بن سنان كما مضى في الصلاة حدثت عبد الله بن عمرو أنكمشي أبي امرأة ذات حسب الحديث هذه المرأة هي أم محمد بنت حمية بن جزء الزبيدي ذكرها ابن سعد.

قوله (وعن أبيه عن أبي الضحى): الضمير يعود علي سفيان وهو الثوري لأنه روى هذا الحديث عن الأعمش بإسناده الأعمش ورواه أيضاً عن أبيه وهو سعيد بن مسروق بإسناده آخر حديث ابن مسعود سمعت رجلاً يقرأ آية تقدم أنه لم يسم.

كتاب النكاح

حدثت أنس جاء ثلاثة رهط هم ابن مسعود وأبو هريرة وعثمان بن مظعون وسياثي مفرقا ما يشير إلى ذلك، وقيل: هم سعد بن أبي وقاص وعثمان بن مظعون وعلي بن أبي طالب، وفي مصنف عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب أن منهم علياً وعبد الله بن عمرو بن العاص. حدثت ابن عباس كان عند النبي ﷺ تسع كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة هي سودة بنت زمعة كانت وهبت يومها لعائشة، وروهم من قال هي ضيفة بنت حبي، واسم الباتيات تقدم في الطهارة وكذا حديث أنس، وقبة هو ابن مصقلة، عن طلحة هو ابن مصرف، حديث أنس آخر النبي ﷺ بين عبد الرحمن بن

عوف وسعد بن الربيع الأنصاري وعند الأنصاري امرأتان هما عمرة بنت حزم بن زيد أخت عمارة وعمرو والأخرى لم أحرف اسمها، والأنصارية التي تزوجها عبد الرحمن بن عوف تقدم أنها بنت أبي الحيسر بن رافع الأنصاري ذكره الزبير بن بكار، وقال ابن مسعود في تسمية أولاد عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عبد الرحمن قتل يافريقية وأمه بنت أبي الحسحاس بن رافع بن امرئ القيس من الأوس ولم يسمها أيضاً، وفي زوجات عبد الرحمن بن عوف من الأنصار أيضاً سهلة بنت عاصم بن عدي بن العجلان، حديث جابر البكر أم ثيباً قلت: ثيباً، هي سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأوسية وهي والدة ابنه عبد الرحمن ذكرها ابن سعد.

قوله (وقال أبو بكر): هو ابن عياش. حدثت أبي هريرة في الجبار الذي مر به إبراهيم وسارة تقدم أنه صادق، وقيل غير ذلك. حدثت أنس اشتق ضيفة هي بنت حبي. حدثت سهل جاءت امرأة تقدم في فضائل القرآن اسمها ولم أحرف اسم الزوج.

قوله (إن أبا حذيفة بن عتبة): اسمه هشام، وقيل: هشيم، وقيل: قاسم، وقيل غير ذلك.

قوله (وهو): أي سالم مولى امرأة من الأنصار هي سلمى بنت تعار بالثناة من فوق بعدها مهمة قاله موسى بن عبيدة عن ابن شهاب، وقال إبراهيم بن المنذر هي بنت يعار بالثناة من تحت، وحكي الخطيب عن مصعب أن اسمها ثيبه ثناء مثناة مضمومة بعدها موحلة مفتوحة ثم ياء أخيرة ساكنة ثم مثناة من فوق مفتوحة وعن أبي طوالة اسمها عمرة بنت يعار والله أعلم.

قوله (في آخر حديث أبي الهيثم عن شعيب في قصة سالم مولى أبي حذيفة المذكور، فلذكر الحديث): ما يسق بقيته في موضع آخر، وقد ساقه بتمامه البرقاني في المستخرج، ورويت من طريق الطبراني في مسند الشاميين. حدثت سهل بن سعد من رجل قال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: حري إن خطب أن ينكح، وفيه فسر رجل من فقهاء المسلمين قال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: حري إن خطب أن لا ينكح لم أحرف اسم واحد من المارين، وأما الهيب عن القول قد روى ابن حبان في صحيحه أنه أبو ذر أخرجه من حديث عمر بن محمد السفلاتي عن أبيه هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر حدثت عائشة سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة تقدم أنه لم يسم، وفيه قلت لو كان فلان حياً لأعماه من الرضاة لم يسم أيضاً وليس هو أفلح أخا أبي القيس فلان ذاك قد أذن لها في دخوله عليها ولهذا ذكرت أنه مات حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قيل: للنبي ﷺ ألا تزوج ابنة حزة القاتل له ذلك هو علي بن أبي طالب كما ثبت من حديثه في مسلم وابنة حزة اسمها أميمة، وقيل: عمارة، وقيل: فاطمة حديث أم حبيبة أنكح أخي ابنه أبي سفيان اسمها حنة وهي في مسلم، وقيل: ذرة رواه أبو موسى في الذيل وهو وهم، وقيل: حزة صحبه ابن الأثير، وفي هذا الحديث إنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة هي ذرة كما عند المصنف وغيره وسياثي ما في البيهقي أنها زينب، وفي هذا الحديث فلما مات أبو لباب لربيه بعض أهله ذكر السهيلي أن الذي رآه العباس بن عبد المطلب أخوه. حدثت عائشة أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل فكأنه تغير لم أحرف اسم هذا الأخ، ويحتمل أن يكون لبنا لأبي القيس لأن أبا القيس كان مات وجاء أخوه يستأذن على عائشة كما في الصحيح، وأبطل من زعم أنه عبد الله بن يزيد رضيع عائشة لأنه تابعي باتفاق الأئمة ولم يذكره أحد في الصحابة، ويحتمل أن إما كان أخا عائشة من الرضاة لأن أباه وأمه كانا عاشا بعد النبي ﷺ فولده بعد فهو رضيع عائشة باعتبار شربها من لبن أبويه والله أعلم، حديث عتبة بن الحارث تزوجت ثلاثة بنت فلان تقدم أنها أم يحيى بنت أبي إهاب بن عزيز الدارمية وأن الأمة السوداء لم تسم.

قوله (وجع الحسن بن الحسن بن علي بين ابني عم له في ليلة): هما أم الفضل بنت محمد بن علي، وأم موسى بنت عمرو بن علي.

قوله (وجع عبد الله بن جعفر بين بنت علي وامرأته): أما امرأة علي فهي ليلى بنت مسعود، وأما بنته فهي زينب.

قوله (ودفع النبي ﷺ ربيته له إلى من يكفلها): هي زينب بنت أم سلمة كما في مسند أحمد والمستدرک وللدفوعة إليه هو عمار بن ياسر وكان أخا أم سلمة من الرضاة ثم ظهر في أن الصواب أنه نزل بن معاوية الدثلي كما أخرجه الحاكم في المستدرک وبيته في تعليق التعليق.

قوله (عن يمان): هو ابن بشر (جمعت أنساً يقول بني النبي ﷺ بإمرأة). هي زينب بنت جحش. حديث صفة بنت شيبه أومئ النبي ﷺ على بعض نسائه بمكئين من شعير هي أم سلمة، أبو الأحوص هو سلام بن سليم عن الأشعث هو ابن أبي الشعثاء. حديث دعا أبو أسيد رسول الله ﷺ في عرسه وكانت امرأته خادمتهم هي أم أسيد سلامة بنت وهب بن سلامة بن أمية. حديث أم زرع سمي الزبير بن بكار في روايته عن محمد بن الضحاك عن الدراودي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة منهن حمرة بنت عمرو وحى بنت كعب، ومهد بنت أبي هريرة وكيشة وهند وحى بنت علقمة وكيشة بنت الأرقم وبنت أوس بن حيد وأم زرع وأفضل اسم اثنتين منهن، رواء الخطيب في المبهعات وقال: هو غريب جداً، وحكى ابن دريد أن اسم أم زرع عائكة ولم يسم أبو زرع ولا بنته ولا ابنه ولا جاريته ولا المرأة التي تزوجها ولا والدان ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع بعد أبي زرع.

قوله (وقال بعضهم: فاضح): هو في رواية أحمد بن حنبل عن عيسى بن يونس، وفي رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن هشام بن عروة. حديث عمر في قصة المظاهرين تقدم في العلم أن اسم جواره فيما زعم ابن القسطنطيني عتيان أو أوس وتلقاه عن ابن بشكوال كعادته فإنه ذكر فيمن أثنى النبي ﷺ بينه وبين عمر أوس بن غنوي أو عتيان بن مالك قلت وإليه أجبت أنه أوس بن غنوي روى ابن سعد في طبقات النساء من حديث عائشة، كان عمر مواخياً لأوس بن غنوي لا يسمع شيئاً إلا حدثه ولا يسمع عمر شيئاً إلا حدثه فليحى عمر يوماً قال: هل كان من خبر قال أوس: نعم عليهم قال عمر: لعل الحارث بن أبي شمر سار إلينا قال أوس أعظم من ذلك الحديث وتقدم أن اسم امرأة عمر زينب بنت مضمون وملك غسان هو جيلة بن الأيهم، رواء الطبراني من حديث ابن عباس، وقد ذكرنا في رواية عائشة أنه الحارث بن أبي شمر، ويجمع بينهما بأن الحارث هو ملك غسان، وهو الذي أراد أن يجهز إليهم جيلة بن الأيهم والغلام الأسود اسمه رباح.

قوله (ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه): هو موسى بن أبي عثمان التبان، حدثنا خالد بن خالد حدثنا سليمان هو ابن بلال، وفيه قيل: يا رسول الله إنك آليت القتال له ذلك عائشة وهكذا في حديث أم سلمة حديث عائشة أن امرأة من الأنصار زوجت ابنتها يائي في العدة حديث أسماء هي بنت أبي بكر أن امرأة قالت يا رسول الله إن في ضرة هي أسماء كتبت في هذا الرواية عن نفسها وزوجها الزبير وضرته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط. حديث أسماء المذكورة، وفيه حتى أرسل إلى أبو بكر بخادم لم أرف اسم الخادم حديث أنس أرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصحفة تقدم في المظالم ذكر الخلاف في الرسالة، وأما الضاربة فعاثية بلا تردد. حديث المسور أن بني هشام بن المغيرة استأذنا في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب هي العورة بنت أبي جهل بن هشام كما تقدم والذي استأذن النبي ﷺ هو عمها الحارث بن هشام، روى ابن أبي شيبة في مناقب فاطمة في مصفحة ما يرشد إليه. حديث عقبة بن عامر فقال رجل من الأنصار أرايت الحموم لم أرف اسمها. حديث ابن عباس فقام الرجل فقال أن امرأتي خرجت حاجة تقدم في الحج حديث أنس جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ لم أرفها. حديث أم سلمة كان عتقا في البيت فغثت هو هيت. حديث عائشة جاء عمي من الرضاة هو أفلح أخو أبي القيس. حديث جابر تزوجت بكرأ ما ثيا تقدم قريباً. حديث ابن عباس وسأله رجل هل شهدت العيد تقدم.

كتاب الطلاق إلى الظهار واللعان

حديث ابن عمر طلق امرأته هي أمية بنت جحش كما تقدم، حديث عائشة أن ابنة الجون استلمت له أمية بنت النعمان بن شراحيل كما عند المصنف من حديث أبي أسيد، وفي رواية له أمية بنت شراحيل ولا ابنه أمامة حمرة ولا ابن إسحاق أسماء بنت كعب، وقال ابن الكلبي أسماء بنت النعمان بن الحارث بن شراحيل بن الجون بن حجر بن معاوية بن عمرو وما في الصحيح أولى أن يتبع وذكر في رواية أبي أسيد ومعهما دليها حاضرة لها ولم تسم فقل اسمها أحد ما قيل: عند هولا فاشتبهت حديث سهل بن سعد في قصة عويمر المجالي تقدم في تفسير النور حديث عائشة أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت وطلق وأعادها بعد بابين بلفظ آخر الزوج الأول هو رفاعة القرظي والثاني عبد الرحمن بن الزبير كما في الصحيح أيضاً والمرأة اسمها غيمة بنت وهب، وقيل: سهيمة

قوله (وسمى النبي ﷺ ابن ابنته أنساً): هو الحسن بن علي. حديث أم حبيبة بلقي إنك تحبب قال: بنت أم سلمة، رواء البيهقي من هذا الوجه فقال زينب بنت أم سلمة والمعروف في هذه القصة دوة كما تقدم. حديث عائشة يمي بك الملك في سرقة حريو هو جبريل سماء الترمذي في روايته.

قوله (وقال داود): هو ابن أبي هدد (وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة): وسأله قبل من رواية عاصم وهو ابن سليمان عن الشعبي عن جابر.

قوله (لوى خالة أبيها بلك المنزل): تأمل ذلك الزمري.
قوله في حديث ابن عباس عليه السلام (فقال له مولى له إنما ذلك في الحال الشديد): هو عكرمة.

قوله (كما في جيش فأتانا رسول رسول الله ﷺ فقال: إنه قد أذن لكم أن تستصموا): لم أرف اسم هذا الرسول. حديث أنس جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض نفسها هي أم شريك أو خولة بنت حكيم أو ليلي بنت قيس بن الحطييم وهذا الثالث أشبه، وقد تقدم في التفسير تزوج امرأتين من الواعبات وفي هذا الحديث فقالت ابنة أنس ما أقل حياهما اسم هذا الآية. حديث سهل بن سعد تقدم قريباً حديث عائشة رايتك في المنام يمي بك الملك تقدم قريباً. حديث معقل بن يسار تقدم في تفسير سورة البقرة.

قوله (وعظب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فامر رجلاً فزوجه): هو عثمان بن أبي العاص يته سيد بن منصور، وأما المرأة فلم تسم.

قوله (في باب تزويج الرجل ابنته بالإمام في قول هشام بن عروة وابنته أسماء): لم يسم من أبناء وشبه أن يكون حله عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء. حديث غسان بنت غلام أن أباهما زوجها اسم زوجها أنيس بن كاذة، وقد تكل عنها يوم أحد كذا رواء الواقدي من طريق غسان نفسها أنها كانت تحت أنيس بن كاذة، وقد تكل عنها يوم أحد فزوجه أبوها رجلاً من مزينة ففكرته فرأى النبي ﷺ نكاحه فزوجه أبو لبابة بن حيد المنذر ونحو ذلك رواء عبد الرزاق في مصفحة من وجه آخر مرسل لكنه لم يقل من مزينة وقال: فقالت: يا رسول الله ابن عم ولدي أصب إلي ولم يذكر اسمه في هذه الرواية بل رواء من طريق أخرى فقال: إنه أبو لبابة بن حيد المنذر كما في رواية الواقدي وكذا أخرجه الدارمي عن يزيد بن هارون بسند حديث أبياب، وروى ابن إسحاق عن حجاج بن السائب عن أبيه هو السائب بن أبي لبابة بن حيد المنذر عن جدته غسان بنت غلام أنها كانت أمها من رجل فزوجه أبوها رجلاً من بني عوف فحنت إلى أبي لبابة فارتفع شأنها إلى النبي ﷺ فامر أباهما أن يلحقها بهما. قلت: فلاح من هذا أن الزوج الذي أبهم في البخاري لم يسم بل قيل فيه من مزينة، وقيل فيه من بني عوف والله أعلم. حديث ابن عمر جاء رجلاً من أهل المشرق هما عمرو بن الأيهم والزريقان بن بدر رواء الطبراني في الأوسط من حديث أبي بكر. حديث الربيع بنت معوذ جاء النبي ﷺ حين بني بني اسم زوجها إياس بن البكير اللبيثي كما تقدم في المغازي. حديث أنس في تزويج عبد الرحمن بن عوف تقدم. حديث المسور ذكر صهرأ له هو أبو العاصم بن الربيع. حديث أنس في الرجلين اللذين تأخرا في بيت زينب بنت جحش تقدم في الأحزاب. حديث عائشة تزوجني النبي ﷺ فأنسي أمي هي أم رومان، وفيه فإذا نسوة من الأنصار منهن أسماء بنت يزيد بن السكن وأسماء مقينة عائشة، وقيل: هي بنت يزيد المذكورة حديث أبي هريرة غزا بني من الأنبياء قيل: هو بوشع. حديث عائشة أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار الرجل هو نبط بن جابر والزوجة هي الفارعة أو القرعية بنت أسعد بن زؤلة ذكر ذلك ابن سعد وغيره وكان أسعد أوصى إلى رسول الله ﷺ فكان أولاده في حجره فهذا وجه مدخل عائشة في القصة وقال إبراهيم: هو لبن طهمان عن أبي عثمان هو الجعد. حديث عائشة في القفلة فبعث أنساً في طلبها تقدم أن رأسهم أسيد بن حضير.

أبواب الوليمة وعشرة النساء

حديث أنس في الرهط الذين تأخروا في بيت زينب بنت جحش تقدم وحديثه في تزويج عبد الرحمن بن عوف تقدم أن امرأته بنت أبي الحسام الأنصاري واسم إحدى امرأتي سعد بن الربيع تقدم.

قوله (وقال غير واحد): ذكرت منهم في تغليق التعليق سفیان بن عسنة وعبد

أعرف اسم الغير المذكور، حديث حنيفة أنه استسقى فأنه دهقان لم أعرف اسمه، حديث سهل ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب تقدم أنها الجبرينة، وذكر هناك الاختلاف في اسمها.

الرزاق وحض بن غياث وعبد الله بن غير وعبد الله بن بكر السهمي وغيرهم.

الذبايح والصيد

قال الأعمش عن زيد هو ابن وهب استصعى على آل عبد الله هو ابن مسعود، حديث عبد الله بن مغفل أنه رأى رجلاً يخنّف، وفيه لا أكلكم كذا وكذا، حديث جابر في قصة العنبر فلما اشتد الجوع نحر ثلاث جزائر هو قيس بن سعد بن عبادة حديث رافع بن خديج فأهوى إليه رجل بهم فحبسه الله لم أعرف اسم هذا الرجل، حديث نافع سمعت ابن كعب بن جابر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترحى غنماً، وفي رواية عنه رجل من بني سلمة، وفي رواية أنه سمع رجلاً من الأنصار يأتي في فصل الأحاديث المعللة، واسم الجارية لا أعرفه، الرجل الذي سأل عن القصب قتال لا أكله ولا أحرمه هو غزعة بن جزء السلمي رواه الطبراني وغيره. حديث عبد الله بن مغفل فرسى إنسان بهرباب فيه شحم لم أعرفه، حديث هشام بن زيد دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب هو أمير البصرة نيابة عن ابن عمه الحجاج بن يوسف الثقفي، حديث ابن عمر أنه دخل على عيسى بن سعيد هو ابن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية وكان أبوه أمير المدينة وكذا أخوه عمرو الأشدق وهو والد سعيد الذي روى عن ابن عمر هذا الحديث.

قوله في حديث خالد بن الوليد في قصة القصب (قال بعض النسوة اللاتي في بيت هيمولة) تقدم قريباً أنها ميمونة وفيقة النسوة لم يسمين.

قوله (وقال غلام من بني عيسى): اسم الغلام سعيد، أيوب بن القاسم هو ابن عاصم، عن زهد هو الجبري قال كنا عند أبي موسى وعنده رجل أحر لم أعرف اسمه عن أنس دخلت على النبي ﷺ بأخ في هو عبد الله بن أبي طلحة وهو أخوه من أمه حديث رافع بن خديج في قصة البعير الذي ند فرماه رجلاً لم أعرف اسمه حديث ابن عباس مر بشاة ميتة فقال: ما على أهلها كانت الشاة لولاة ميمونة كما في مسلم.

كتاب الأحصاحي

قال مطرف هو ابن طريف عن عامر هو الشامي، هشام عن عيسى هو ابن أبي كثير عن بجمعة هو ابن عبد الله بن بدر الجهمي، حديث أنس من ذبح قبل الصلاة فليد ققام رجل هو أبو بردة بن نيار خال البراء بن عازب، وقد ذكره المصنف من حديث البراء تابعه عبيدة هو بضم العين وهو ابن متهب عن الشعبي وإبراهيم هو النخعي، وسحرته هو ابن أبي مطر عن مسروق أنه أتى عائشة فقال إن رجلاً يبعث بالمدني إلى الكعبة هو زياد بن أبيه وذكر أنه أخذ ذلك من ابن عباس، حديث أبي سعيد فخرجت حتى أتني أنسي لها قتادة وكان أشاء لأمه وكان بديراً، كذا أبوه هنا وإنما هو قتادة بن النعمان أخو أبي سعيد لأمه، وقد ذكره المؤلف في المغازي على الصواب.

كتاب الأشربة

قوله (تابعه معمر وابن الهادي والزبيدي وعثمان بن عمار): هو ابن موسى بن عبد الله بن معمر التيمي، وهم من قال هو عثمان بن عمر بن فارس، حديث عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أباً بكر يعني أباه، حديث أنس كنت أسقي فأتاهم آت لم يسم هذا الأبي. حديث سهل بن سعد أنس أبو أسيد وكانت امرأته خادمهم تقدم أن اسمها سلامة. الأعمش سمعت أبا صالح يذكر أراء عن جابر هكذا أبوه من حديث حضض بن غياث عنه، ورواه مسلم من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر بن عمر تردت وإنما قدم للمصنف رواية حضض لقول الأعمش فيه سمعت أبا صالح. حديث البراء عن أبي بكر مررت براح تقدم، حديث جابر دخل رسول الله ﷺ على رجل من الأنصار ومعه صاحب له، الأنصاري هو أبو الهيثم بن التيهان والصاحب المذكور هو أبو بكر الصديق، حديث سهل بن سعد أني بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ تقدم أن الغلام عبد الله بن عباس، وفي مسند أحمد من حديث عبد الله بن أبي حبيبة الأنصاري شيء يدل على أنه هو عبد الله بن أبي حبيبة المذكور. حديث كنت قائماً على الخي أسقيهم عومتي تقدم من تستميت أبو طلحة وأبي بن كعب وسهيل بن يضاء، وفي هذه الرواية قال وحشي بعض أصحابي أنه سمع أنساً هو قتادة.

قوله (قال عبد الله): هو ابن المبارك قال معمر أو غيره هو الشرب من أنفائها لم

كتاب المرضى والطب

سفيان هو الثوري عن سعد هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عيسى هو ابن سعيد القطان عن عمران أبي بكر هو ابن مسلم القصير حديث ابن عباس ألا أريك امرأة من أهل الجنة ذكر في الحديث أنها لم زفر، وسمها أبو موسى في الدلائل صغيرة بالمحملات وهو في تفسير ابن مردويه، وذكر ابن طاهر أنها المرأة التي كانت تأتي النبي ﷺ فيكرها لأجل خديجة وهو من رواية الزبير بن بكار عن شيخ من أهل مكة قال: أم زفر ماشطة خديجة، حديث ابن عباس دخل النبي ﷺ على أعرابي يعود وقع في ربيع الأبرار أن اسم هذا الأعرابي قيس بن أبي حازم لأن صح فهو متفق مع التابعي الكبير للمخضرم وإلا فهو وهم، حديث الجعيد هو ابن عبد الرحمن عن عائشة بنت سعد هو ابن أبي وقاص أن أباها قال شكت بمكة شكوى شديدة، وفيه أنه لا أثر لك إلا ابنة واحدة هي أم الحكم الكبرى كما تقدم في الروايات موضعاً، حديث السائب بن يزيد دخلت بن خالتي لم تسب حديث أنس في العرينين تقدم في الطهارة.

قوله (وقال عبد الله قسطنط): عبد الله هذا هو ابن مسعود وقد بيته في تغليق التعليق، حديث ابن عباس في قصة عكاشة ققام آخر فقال: أنتم أنا هو سعد بن عبادة فيما قيل، رواه الخطيب في ميماته بإسناد مرسل فيه أبو حنيفة البخاري وهو ضعيف وسبني في اللباس عند المصنف ققام رجل من الأنصار حديث أم سلمة أن امرأة تولي عنها زوجها فاشتكت حينها تقدم في الكناح حديث أم قيس بنت حصن دخلت بابن في لم أعرف اسمه، حديث أبي سعيد جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن أخي استطلق بطنه لم أعرفه، حديث أبي هريرة في: لا عدوى فقال أعرابي لم أعرف اسمه، حديث أنس أذن لأهل بيت من الأنصار أن يقرأوا من الحجة هم آل عمرو بن حزم، رواه مسلم من حديث جابر، وفي موطأ ابن وهب التصريح بمصرلة بن حزم منهم. حديث العرينين تقدم، حديث ابن عباس أن عمر خرج إلى الشام فلقه أمراء الأجداد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه قلت: بقيتهم يزيد بن أبي سفيان وعصالة بن الوليد وشرحيل بن حسنة وعصرو بن العاص، حديث حفصة بنت سيرين قال في أنس: عيسى م مات هو عيسى بن سيرين أخوها. حديث أبي سعيد أن ناساً من الصحابة أتوا على حي من العرب فبلغ سيدهم وفيه الرقة بأه القرآن، ووقع في رواية أبي ذر عن الحميري والمستنلي بالقرآن، وقد عينة باقي الروايات وتقدم هذا الحديث وأن الصحابة كانوا في سرية وكانوا ثلاثين رجلاً وأن الغنم التي كانت أجرة الراقي ثلاثين رأساً. وإن الخي لم يسمين وأن سيدهم لم يسم وأن الراقي هو أبو سعيد الخدري راوي الحديث لكنه أبهم نفسه في هذه الرواية حديث ابن عباس في المعنى كان الراقي فيه عم خارجة بين الصلت، حديث أم سلمة رأى في بيتها جارية في وجهها سبعة لم تسب، سفيان حدثني سليمان هو الأعمش عن مسلم هو ابن صبيح أبو الضحى، حديث أبي سعيد في الرقية تقدم قريباً، حديث ابن عباس في قصة عكاشة تقدم أيضاً، حديث أبي هريرة أن امرأتين من هذيل أقتلنا فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلت ولدها قال ولي المرأة الحديث، الضاربة هي أم حنيفة بنت مسروح والمفروضة مليكة بنت وهجر، رواه أحمد في مسنده، وفي رواية البيهقي وأبي نعيم في المعرفة عن ابن عباس أن اسم المرأة الأخرى أم حنيفة وولي المرأة هو مسروح ابنها رواه عبد الغني بن سعيد في المبهات والأكثر على أن القاتل هو زوجها حل بن النخبة، وفي معجم الطبراني أن القاتل هو عمران بن وهجر أخو مليكة، ويحتمل تمدد القاتلين لأن إسناد هذه صحيح والله أعلم، حديث عائشة سحر رسول الله ﷺ رجل من زريق يقال له: لبيد بن الأصم ذكر ابن سعد في الطبقات أن متولي السحر أخوات لبيد وكن أسحر منه وأنه هو الذي دفنه، وفيه أنثى رجلاً، في رواية الطبراني من طريق مرجا بن رجاء عن هشام بن عروة بسنده بلفظ آتني ملكان، ويحتمل أن يكونا جبريل وميكائيل عليهما الصلاة والسلام كما في حديث سعد بن أبي وقاص الذي سيأتي، وفيه فأتاها النبي ﷺ في ناس من أصحابه سمي ابن سعد منهم عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب والحارث بن قيس الزرقني، وفي رواية للمؤلف أخرى فاستخرج ذكر ابن سعد أيضاً أن الذي استخرجه قيس بن حصن الزرقني، حديث ابن عمر قدم رجلاً من المشرق تقدم أنها الزرقان بن بدر وعمر بن أبي أمية، حديث أبي هريرة في لا عدوى، فقال أعرابي لم يسم، حديث أبي

هيرة في جمع اليهود لما اعدوا شاة فيها سم قاتل من أبروكم قالوا فلان قتال كلتهم بل أبروكم فلان الذي أبهموه هم لم أعرفه ولهم في الجواب هو إسرائيل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم الصلاة والسلام.

كتاب اللباس

حدث أبي هيرة وابن عمر بمائة ينما رجل يمشي في حلة تعجبه نفسه إذ خسف به ذكر السبيلي عن الطبري أن اسم الرجل المذكور الميزن وأنه من أصحاب فارس ذكر ذلك في مبهمات القرآن في سورة الصافات، ووقع في كتاب معاني الأخبار لأبي بكر الكليني الجزم بأنه فاروق، وكذا ذكر الجوهري في الصحاح، وفي تاريخ الطبري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ذكر لنا أنه يخسف بفاروق كل يوم قامة وأنه يجلجل فيها لا يبلغ قعرها إلى يوم القيامة.

قوله (ويذكر عن الزهري وأبي بكر بن محمد): هو ابن عمرو بن حزم حديث عائشة جاءت امرأة رافعة تقدم ذكرها في النكاح وخالد بن سعيد المذكور ههنا هو ابن العاص بن أمية، حديث ابن عمر أن رجلاً سأل عما يلبس المحرم تقدم في الحج.

قوله (تابعه عبد الله بن يوسف، عن الليث وقال غيره: فروج حمري): يعني بالإضافة هو أبو صالح كاتب الليث وكذا رواه يونس بن محمد بن المؤدب عن الليث، حديث عائشة في قصة الحجرية فيه قول أبي بكر خذ إحدى راحتي قال بالثمن لم يذكر قدر الثمن، وقد ذكر الرازي أنه كان أربعمائة درهم. حديث أنس كنت أمشي مع النبي ﷺ فأدركه أعرابي لم يسم، حديث سهل بن سعد في المرأة التي أهدت الجلبة تقدم في الجنائز، حديث ابن عباس في قصة عاكشة تقدم في الطب، حديث أبو نعيم حدثنا إسحاق بن سعيد عن أبي سعيد ابن فلان ابن سعيد بن العاص هو سعيد بن عمرو الأشدق، وقد صرح به المؤلف بعد في روايته عن أبي الوليد عن إسحاق بن سعيد، حديث أنس في ولد أم سليم هو عبد الله بن أبي طلحة كما تقدم، حديث امرأة رافعة تقدم تسميتها في النكاح، وفي هذا فجاء ومعه إتيان له من غيرها لم أعرف اسمهما ولا اسم أمهما، حديث سعد رأت بشمال النبي ﷺ ربييتي رجلين، وفي رواية مسلم جبريل وميكائيل عليهما السلام، حديث حنيفة في الدعقان لم يسم.

قوله (وقال حمير عن يزيد): حمير هو ابن عبد الحميد وي زيد هو ابن أبي زياد وليس له في البخاري غير هذا الموضع، حديث عمر في المتظاهرين تقدم في الطلاق.

قوله (قال إسحاق حديثي امرأة من أهلي رآته على أم خالد).

قوله (وقال عمرو أخيراً شعبة): عمرو هذا هو ابن مرزوق، وروى عن شعبة عمر بن حكام لكن لم يخرج عنه المصنف شيئاً حديث سهل بن سعد في الواهية تقدم في النكاح، حديث عائشة هلكت قلادة لأسما في بيت طليها رجلاً، الحديث تقدم أن أسهم أسيد بن حضير، حديث ابن عباس في المختين من الرجال والمترجلات من النساء فأخرج النبي ﷺ فلاناً وأخرج عمر فلاناً تقدم عند المؤلف أن المخت الذي أخرجه النبي ﷺ هو ميت، وقيل: ماتع، وقيل: إنه بنون مشددة بعد ما هاء تأتيه، وأما الذي أخرجه عمر فهو ماتع وهو بناء مشاة فرق، وقيل: هدم، ووقع في رواية أبي ذر الحارثي فأخرج النبي ﷺ فلاناً فإن كان مخلوطاً فيكشف عن اسمها، وفي الطبراني من حديث وثلة عمر حديث ابن عباس، وفيه أنه ﷺ أخرج الحجة وهو في فوائد قام أيضاً، حديث أم سلمة قال نعت لعبد الله أبي أم سلمة: إن فتح عليكم الطائف فاني أدلك على بنت غيلان تقدم أن المخت هيت، وأما المرأة فهي بائدة بنت غيلان وعبد الله المذكور هو ابن أبي أمية.

قوله (حدثنا المكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع قال أصحابنا عن مكى عن ابن عمر): قلت تقدم التنبيه عليه في فصل التعليق.

قوله (قال بعض أصحابي عن مالك): يعني ابن إسماعيل، وقد بينت في فصل التعليق من المراد بقوله بعض أصحابي.

قوله (حدثنا مسلم): هو ابن إبراهيم، حدثنا حمير هو ابن حازم لا ابن عبد الحميد فإنه لم يترك قتادة.

قوله (معاذ بن هاني، حدثنا قتادة عن أنس أو عن رجل عن أبي هيرة قال

كان النبي ﷺ يحجم القدمين): هذا الرجل يحتمل أن يكون سعيد بن المسيب فقد رواه ابن سعد من حديثه عن أبي هيرة وقاتة مكثراً عنه، حديث سهل بن سعد أن رجلاً أطلع من حجر في دار النبي ﷺ تقدم أنه الحكم بن أبي العاص، وفي السنن لأبي داود في باب كيفية الاستئذان من طريق هزيل هو ابن شرحبيل قال: جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ ليستأذن، فقام على الباب مستقبلاً الباب، فقال النبي ﷺ هكذا عنك وإنما الاستئذان من النظر وسعد هذا لم ينسب عند أبي داود ونسب عند الطبراني، فوقع في روايته جاء سعد بن عبادة وأورد ابن عساكر هذا الحديث في الأطراف في ترجمة سعد بن أبي وقاص والله أعلم، وهيب هو ابن خالد حدثنا هشام هو ابن عروة بن الزبير حديث عائشة أن جارية من الأنصار تزوجت وأنها مرضت فتمطع شعرها فآرادوا أن يصلوها وحديث أسماء بنت أبي بكر أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت إني أتكتك ابنتي ثم أصابها شكوى فتزق رأسها وزوجها يستنحيي لم أعرف أسماء الثلاثة، وفي حديث أسماء منصور بن عبد الرحمن عن أمه وهي صفية بنت شيبة وأعاد حديث أسماء وهي بنت أبي بكر من رواية بنت ابنها فاطمة بنت المنذر عنها بلغنا أصابها الحصبة حديث أبي هيرة أنه دخل داراً بالمدينة فرأى أملاًها مصوراً يصور الدار لمروان بن الحكم والمصور ما عرف اسمه، حديث ابن عباس فحمل وأسدأ بين يديه وآخر خلفه هما ثم والفضل ابنا العباس بن عبد المطلب كما عند المؤلف وحصل عنه تردد في أتهما قدماه.

قوله (وقال بعضهم: صاحب الدابة أحق بصلوها): قد ذكرت في فصل التعليق أنه مرفوع من حديث الثمان بن بشير وغيره حديث أنس أقلنا من خير وبعض نساء رسول الله ﷺ رديفه هي صفية بنت حيي، ابن شهاب عن عباد بن يميم عن عمه هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني.

كتاب الأدب

حديث أبي هيرة أن رجلاً قال: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابي هو معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم حديث عبد الله بن عمرو قال رجل أجاهد، قال: لك أبرأ؟ قال: نعم، قال: فقيما فجاهد لم أعرف أسماعهم، ويحتمل أن يفسر بجاهمة حديث العباس، حديث ابن عمر بينما ثلاثة للحديث في قصة الفجار لم يسموا منصور هو ابن المنذر، عن المسيب هو ابن رافع حديث أسماء بنت أبي بكر أمي وهي رافية اسمها قتيلة كما تقدم، حديث ابن عمر رأى عمر حلة سرياء فارسل عمر بها إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم هو أخوه لأمه عثمان بن حكيم بن أمية وثبت في رواية النسائي فكساها عمر أخاً له من أمه مشركاً والسياق الأول مفهوماً أنه أسلم ولم يذكره في الصحابة، ويوضح ما قلناه أن ابن إسحاق ذكر أن حكيم بن أمية أسلم قدماً بمكة، وقد قيل: إن في قوله: أخاً له مجازاً لأنه إما هو أخو أخيه زيد بن الخطاب أمهما أسماء بنت وهب، ويحتمل أن يكون أخاً عمر من الرضاة حديث عمرو بن العاص إلا أن آل أبي فلان ليسوا في بأوليه إما ولي الله وصالح المؤمنين قال أبو بكر بن العربي: المراد آل أبي طالب ومعنى الحديث أنني لا أنصق قرباني ولا فصلي الأديين دون المؤمنين، وقال غيره: المراد آل أبي العاص بن أمية.

قوله (ويقال أيضاً عن أبي الهيثم): بينت قائله في فصل التعليق، حديث أنس أخذ النبي ﷺ إبراهيم هو ابنه من ملوكة القبطية، حديث ابن عمر سأل رجل عن دم اليعوض لم أعرفه، وفيه وقد قلنا ابن النسي ﷺ يعني الحسين بن علي حديث عائشة جاءت امرأة ومعه إتيان لما تسألني لم أعرف أسماعهم، حديث عائشة جاء أعرابي فقال: أقبولن الصبيان يحتمل أن يكون هو الأقرب بن حابس سماء المصنف في قصة قبل هذه، ووقع مثل هذه لمية بن حصن، وفي كتاب أبي الفرج الأصفهاني بإسناده عن أبي هيرة أن قيس بن عاصم دخل على النبي ﷺ فذكر قصة وفيها فهل إلا أن تتزع الرحمة منك فهذا أشبه بلغنا حديث عائشة، ويحتمل التعدد، حديث عمر فإذا امرأة من السي تحلب ثديها لم أعرف اسمها ولا اسم الصبي. حديث عائشة أن النبي ﷺ وضع صبياً في حجره يمكنه قال عليه تقدم في الطهارة احتمال أن يكون الحسين بن علي أو ابن الزبير رضي الله عنهما حديث أبي هيرة ينما رجل يمشي بطريق فاشتد عليه العطش تقدم، حديث أبي هيرة قام رسول الله ﷺ في صلاة وقمتا معه فقال أعرابي: اللهم أرحمني ومحمداً هو الذي بال في المسجد كما تقدم، وتقدم في الطهارة أنه ذو الحريصة اليماني حديث عائشة أن في جازين لم يبين، حديث أنس أن أعرابياً بال في المسجد تقدم، حديث دخلنا على عبد

سليم فقال ويحك يا أختي ما الحادي وكان عبداً أسود والمهمة فيه عائشة وحفصة فيما قيل. حديث إن أتما لكم لا يقول الرث يني بذلك ابن رواحة هو عبد الله، حديث عائشة في قصة أطلع أخي أبي القيس لم أعرف اسم المرأة كما تقدم. حديث أم هانئ في الذي أجارته فلان ابن هيرة تقدم ما فيه في أوائل الصلاة. حديث أنس وأبي هريرة في الذي يسوق البعثة لم يسس، حديث أبي هريرة أثنى رجل على رجل لم أعرفهما، حديث أبي هريرة في الذي جامع في رمضان تقدم في الصوم، حديث أبي سعيد في الخواارج أيهم رجل تقدم ذكر الجليح واسمه نافع أن أحراباً قال: أخبرني عن الهجرة تقدم في الإيمان، حديث أنس أن رجلاً من أهل البادية قال متى الساعة لم أعرف اسمه لكن تقدم أن في الدلوطني ما يدل على أنه ذو الحليفة البعثة، وفي الحديث فمن غلام للمغيرة هو ابن شعبة، وكان من أقراني هذا الغلام اسمه سعد وهو دوسي كذا في النسائي ولمسلم فسر غلام من الأنصار اسمه محمد فيحمل على التمدد حديث ابن مسعود جاء رجل فقال: يا رسول الله كيف تقول في رجل أحب قوماً لم يحدث هو أبو ذر رواه أحمد بن حنبل من حديثه وأبو موسى كما تقدم في مناقب عمر. حديث أنس أن رجلاً سأل النبي ﷺ متى الساعة، قيل: هو أبو موسى أو أبو ذر، وفيه نظر لجيئة من الطريق السابقة بلفظ أن رجلاً من أهل البادية، وقد تقدم قريباً أنه ذو الحليفة، ويحتمل أن يكون الذي من البادية سأل أولاً ثم سأل أبو ذر أو أبو موسى، حديث ابن عباس قدم وفد عبد القيس تقدم في الإيمان، حديث جابر ولد لرجل منا غلام لم أعرف الرجل. حديث سهل بن سعد، أنه بالمنذر بن أبي أسيد حين ولد فقال ما اسمه قال فلان قال: بل هو المنذر ينظر فيه، حديث أبي هريرة أن زينب كان اسمها برة فسماها النبي ﷺ زينب هي زينب بنت أم سلمة، رواه ابن مروة في تفسير المجربات من طريقها، وقيل: إن ذلك وقع أيضاً لزينب بنت جحش وليسورة بنت الحارث وجبرية بنت الحارث أمهات المؤمنين، سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده هو حزن بن أبي وهب المززومي، حديث صفية في قصة الاحتكاف مر بها رجلاً من الأنصار لم يسميها، حديث أنس علس عند النبي ﷺ رجلاً الحديث للسلي لم يمد فلم يشته هو عامر بن الطفيل والذي حد فشته ابن أخيه كذا أخرج الطبراني من حديث سهل بن سعد.

كتاب الاستبذان

حديث ابن عباس وأقبلت امرأة من غنم تستغي، فقالت أن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً تقدم في الحج، ابن جريج أخبرنا زياد هو ابن سعد أنه سمع ثابتاً مولى ابن زيد هو ابن عياض الأعرج مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب. حديث عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل أي الإسلام خير تقدم في الإيمان أنه الحكم بن أبي العاص، حديث أنس في البناء بنزب بنت جحش وفيهم رطع تقدم في النكاح، وفي تفسير الأحزاب حديث سهل بن سعد وحديث أنس بمناه أطلق رجل من جحر تقدم أنه الحكم بن أبي العاص، حديث سهل بن سعد كانت لنا حمزة تقدم في الجمعة، حديث أبي هريرة في قصة النبي ﷺ صلواته هو خلاد كما تقدم، حديث علي ﷺ في روضة خاخ فإن بها امرأة من المشركين تقدم في المغازي وأن اسمها سارة، حديث أبي سفيان في قصة هو قل تقدم في بده الوحي، حديث أبي هريرة في قصة الرجل الذي أسلف تقدم في البيوع.

قوله (ألفهني بعض أصحابي عن أبي الوليد): بيته في فصل التعليق، حديث عبد الله بن مسعود فقال رجل من الأنصار إن هذه لقصة تقدم في الجهاد، حديث أنس أقيمت الصلاة ورجل يتأخي النبي ﷺ تقدم في صلاة الجمعة، حديث سفيان عن عمرو هو ابن دينار قال: قال ابن عمر، فذكر الحديث قال سفيان فذكرته لبعض أهلهم فقال: والله لقد بنى بيتاً ينظر فيه، حدثنا أبو نعيم حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية وسعيد شيخه أبو المذكور.

كتاب الدعوات

عبد الوارث حدثنا الحسين هو المعلم، حديث الحارث بن سويد حدثنا عبد الله هو ابن مسعود حديثين أحدهما عن النبي ﷺ والآخر عن نفسه، قد فسر مسلم والترمذي وابن المبارك في الزهد أن الحديث الأول هو الموقوف والثاني المرفوع، حديث البراء أن النبي ﷺ أوصى رجلاً هو البراء راوي الحديث كما عند المؤلف من طريق أخرى في

الله بن عمر وحين قدم معاوية الكوفة كان ذلك سنة إحدى وأربعين، حديث أنس استأذن رجل على النبي ﷺ فقال يس أخو العشرة قال عبد الغني بن سعيد في الليهات هو غمرة بن نوفل والد المسور. قلت: وكذا رويته في أمالي الهاشمي من طريق أبي زيد المدني عن عائشة قالت جاء غمرة بن نوفل والد المسور فذكره وقيل: عينة بن حصن الفزاري.

قوله (وقال أبو ذر لأخيه): اسمه أنيس، حديث سهل في البردة للتسوية تقدم في الجنائز، موسى بن عتبة عن نافع هو مولى ابن عمر، حديث سليمان بن صرد استب رجلان وفيه فاطمى إليه الرجل فيه ثلاثة أيهما لم أعرف أسمائهم. حديث عباد بن الصامت في ليلة القدر فتلاخى فلان وفلان تقدم في الصيام أن ابن دحية زعم أنهما كتب بن مالك وعبد الله بن أبي حنيفة، حديث أبي ذر كان على غلامه برد فقال: كان بيني وبين رجل كلام وكانت أمه أعجمية، الرجل هو بلال المؤدبة وأمه حامية وكانت نوبة وغلام أبي ذر لم أعرف اسمه، حديث ابن عباس في القبرين تقدم في الطهارة، حديث عائشة استأذن رجل فقال: يس أخو العشرة تقدم قريباً.

قوله (حدثنا أحمد بن يونس حدثنا ابن أبي ذئب، وقال في آخره قال أحمد ألفهني رجل إسناه): هذا الرجل هو ابن أخي ابن أبي ذئب كذلك ذكره أبو داود عن أحمد بن يونس، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس. حديث ابن مسعود قسم رسول الله ﷺ قسمة رجل من الأنصار تقدم أنه معتب بن قشير. حديث أبي موسى سمع النبي ﷺ رجلاً يني على رجل، وحديث أبي بكر في ذلك لم أعرفهما. حديث عائشة أثنى رجلاً تقدم في الطب، حديث عائشة ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئاً لم أعرفهما، وقد صرح اللبث بأنهما كانا من التابعين. حديث صفوان بن محرز أن رجلاً سأل ابن عمر لم يسس عوف بن الطفيل هو ابن عبد الله بن سبخرة، حديث ابن عمر رأى عمر على رجل حلة من إستبرق هو طراد بن حجاب التميمي. حديث عائشة في امرأة رافعة تقدم في النكاح، وفي هذه الرواية وابن سعيد بن العاص هو خالد كما تقدم. حديث محمد بن سعد عن أبيه وهو سعد بن أبي وقاص قال: استأذن عمر على رسول الله ﷺ وعنده نسوة من قريش من من أزواجه كما تقدم، حديث أبي هريرة أني رجل إلى النبي ﷺ فقال: ملكك تقدم في الصيام. حديث أنس أن رسول الله ﷺ زار أهل بيت من الأنصار هم آل أبي طلحة في بيت أم سليم كما في رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس، ويحتمل أن يكون عتيان بن مالك وهو الرابع.

قوله (قال إبراهيم العرقى المكي): هو إبراهيم بن سعد، حديث أنس فذكره أحرابي فبيده برداه تقدم حديث أنس أن رجلاً جاء يوم الجمعة فقال قطع المطر تقدم في الاستسقاء، حديث سمرة أثنى رجلاً تقدم في آخر الجنائز، حديث ابن مسعود فقال رجل من الأنصار والله أنها لقصة. الحديث تقدم قريباً، حديث عائشة صنع النبي ﷺ شيئاً فرخص فيه فتزعه عنه قوم ينظر فيه، عبد الله مولى أنس هو ابن عتبة البصري، حدثنا محمد بن عباد الواسطي، حدثنا يزيد هو ابن هارون، وفيه فتجوز رجل صلى صلاة خفيفة تقدم أنه حزم بن أبي كعب. حديث أبي مسعود أني رجل النبي ﷺ، فقال إنني أتاخر عن الصلاة تقدم في الصلاة، حديث زيد بن خالد في السؤال عن اللقطة تقدم في البيوع، حديث سليمان بن صرد تقدم قريباً، حديث أبي هريرة أن رجلاً قال للنبي ﷺ أوصني قال: لا تنصب، هو جارية بن قدامة رواه ابن أبي شيبة والحاكم في المستدرک من حديثه، ووقع مثل هذا السؤال لأبي الدرداء وهو في فوائد ابن خيرون والطبراني وعبد الله بن عمرو في فوائد ابن صخر وكذا سفيان بن عبد الله الثقفي عند الطبراني، وكذا وقع مثله لعثمان بن أبي العاص والله أعلم. حديث ابن عمر مر النبي ﷺ على رجل وهو يعاتب في الحياء تقدم في الإيمان، حديث أنس جاءت امرأة تعرض نفسها وفيه فقالت ابنتي هي أمية بنت أنس وتقدم في النكاح، حديث الأوزق بن قيس وفيها رجل له رأي تقدم في الصلاة أنه من الخواارج، حديث أبي هريرة أن أحراباً بالي للمسجد هو ذو الحليفة البعثة، حديث عائشة استأذن رجل تقدم، حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر تقدم في علامات النبوة، حديث سلمة بن الأكوع في قصة عامر بن الأكوع فيه فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع هو أسيد بن حضير، وفيه فقال رجل من القوم وجبت هو عمر بن الخطاب كما في مسلم، وفيه فقال رجل: أو نهر فيها ونفسها، يحتمل أن يكون هو عمر أيضاً، وفيه من قاله قال فلان وفلان وأسيد بن حضير لم أقت على نسبة الباقي. حديث أنس أني النبي ﷺ على بعض نسائه ومعهم أم

الباب الذي قبله، ووقع ذلك لأسيد بن حضير رواء الخطيب من حديثه.

قوله (العلاء بن المسيب حدثني أبي): هو ابن رافع حديث كريب عن ابن عباس في دعاء النبي ﷺ بالليل قال كريب: وصبح في الثابتات فلقيت رجلاً من ولد العباس فحدثني بهن هو داود بن علي بن عبد الله بن عباس، رواء الترمذي وغيره من جهته والقاتل فلقيت هو سلمة بن كهيل الراوي له عن كريب لا كريب، وقيل: هو كريب والذي لقيه هو علي بن عبد الله بن عباس.

قوله (وعن شعبة عن خالد): هو الحذاء.

قوله (وقال يحيى ويشر عن عبد الله): يحيى هو ابن سعيد القطان ويشر هو ابن المغضل وشيخهما عبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم، حديث يزيد بن زريع حدثنا حسين هو المعلم كما تقدم، الليث وعمر بن الحارث عن يزيد هو ابن أبي حبيب، حديث أبي هريرة قالوا: يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور تقدم في أواخر صفة الصلاة أن قاتل ذلك فقرأ المهاجرين وسمي منهم في رواية النسائي في اليرم والليث أبو الدرداء أخرجه عن طريق أبي عمر الضبي وأبي صالح كلاهما عن أبي الدرداء قال قلت: يا رسول الله وسمي منهم أيضاً أبو ذر أخرجه أبو داود والطبراني في الأوسط من وجه آخر عن أبي هريرة وأخرجه أحد وابن خزيمة وابن ماجه من حديث أبي ذر نفسه، حديث سلمة بن الأكوع في قصة عامر بن الأكوع تقدم في المغازي أن الرجل المجهم هو عمر، حديث عائشة سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد تقدم أنه عبد الله بن زيد الأنصاري، حديث عبد الله بن قيس النبي ﷺ قسماً فقال رجل تقدم أنه معتب بن قشير.

قوله (وقال أبو موسى ولد في غلام): هو إبراهيم كما عند المصنف في الأدب هارون المقرئ هو ابن موسى النحوي. حديث أنس في الاستسقاء قيام رجل تقدم في الصلاة حديث أنس قالت أمي هي أم سليم بنت ملحان، حديث السائب بن يزيد حديث بي خالتي تقدم أنها لم تسم، حديث عائشة تأتي بصبي فيال تقدم، الدراوردي وابن أبي حازم عن يزيد هو ابن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي، حديث أنس فإذا رجل يدعى لغير أبيه فقال: من أبي قال حنظلة هو عبد الله السهمي، حديث عائشة دخلت عليّ عجوزاً من عجز يهود لم تسمها، حديث سعد هو ابن أبي وقاص ولا يرثي إلا ابنة لي هي أم الحكم الكبرى كما تقدم، حديث هشام هو ابن عروة عن أبيه عن خالته هي عائشة. حديث أنس تزوج عبد الرحمن بن عوف امرأة تقدم تسميتها في البيوع، حديث جابر في بناته وأخوانه تقدم أنهم لم يسمين وزوجته تقدم أنها سهيلة بنت مسعود، حديث عائشة جادني رجلاً تقدم أنها ملكان. حديث أبي إسحاق هو السبيعي عن ابن أبي موسى هو أبو بردة، وهيب هو ابن خالد، عن داود هو ابن أبي هند، عن عامر هو الشعبي والربيع هو ابن خثيم وإسماعيل هو ابن أبي خالد وهلال هو ابن يساف، حديث أبي موسى فلما علا رجل نادى لي يسم الرجل وأظن أنه أبو موسى الراوي، حديث شقيق هو أبو وايل (كما تنتظر عبد الله): يعني ابن مسعود (إذا جاء يزيد بن معاوية قلنا ألا تجلس): هو يزيد بن معاوية الجسبي بإياه الملوحة أو النخعي الكوفي ولم يدرك يزيد بن معاوية بن أبي سفيان عبد الله بن مسعود.

كتاب الرقاق

حديث عمرو بن عوف حليف بني عامر بن لؤي البديري وليس هو للزني (فقدّم أبو عبيدة جال من البحرين): تقدم أن المال كان مائة ألف، حديث أبي سعيد أن أكثر ما أخاف عليكم ما يخرج لكم من زهرة الدنيا فقال رجل هل يأتي الخبير بالشر تقدم في الزكاة حديث ابن سعد من رجل على رسول الله ﷺ فقال لرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وفيه ثم من رجل آخر فقال ما رأيك في هذا فيه ثلاثة: المسوول والماران أما المسوول فهو أبو ذر الغفاري، رواء ابن جبان في صحيحه من طريقه والماران لم يسمي لكن في مسند الروائي ما يشير بأن الفقير للار هو جميل الضبي. حديث مجاهد عن أبي هريرة أنه كان يقول الله الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من المجرع، وفيه من أين هذا اللين قالوا أهداه لك فلان أو فلاتة لم يسم وفيه الحق أهل الصفة فادعهم تقدم أنهم يسمون نفساً وأن الحاكم في الإكليل والسلمي وابن الأعرابي وأبا نعيم في الحلية عنوا ببرد أسمائهم، حديث قتادة كنا نأتي أساً وخيازه قائم لم يسم.

قوله (حدثنا علي بن مسلم حدثنا هشيم أخبرنا غير واحد منهم مغيرة

وقلان ورجل ثالث): قلت المراد بفلان جلال بن سعيد أخرجه الإسماعيلي من طريق والثالث زكريا بن أبي زائدة أو إسماعيل بن أبي خالد، وقد أخرجه الطبراني من طريق الحسن بن علي بن راشد عن هشيم عن الأربعة عن الشعبي به. حديث حذيفة وأبي سعيد كان رجل من كان قيلكم يسيء الظن بمعله فقال لأهله إذا مت فأحرقوني قيل: إن هذا الرجل اسمه جبهة وذلك أن في صحيح أبي عوانة أبي بكر أن هذا الرجل هو آخر أهل النار خروجاً منها وفي الرواية عن مالك للخطيب من رواية ابن عمر آخر من يدخل الجنة رجل من جبهة يقول أهل الجنة عند جبهة الخبر اليقين. حديث أبي هريرة أصدق بيت قاله الشاعر هو لبيد بن ربيعة كما عنده في موضع آخر مهدي هو ابن ميسون عن غيلان هو ابن جبرو، حديث سهل بن سعد نظر إلى رجل يقاتل في المشركين هو قزمان كما تقدم في الجهاد، حديث أبي سعيد جاء أهرابي فقال أي الناس خير لم يسم حديث أنس كانت العصابة لا تتبع فجاء أعرابي على فمود لم يسم، حديث قتادة عن زرارة هو ابن أبي أوفى عن سعيد هو ابن هشام بن عامر الأنصاري، حديث أبي هريرة استب رجلاً من رجل من اليهود ورجل من المسلمين تقدم أن اليهودي فنحاص فيما قيل وأن للمسلم أبو بكر أو عمر، وفي رواية في الصحيح أنه من الأنصار فيحمل على التعدد حديث أبي سعيد أتى رجل من اليهود فقال ألا أخبرك بنزل أهل الجنة لم يسم حديث أنس أن رجلاً قال: يا بني الله كيف يحشر الكافر على وجهه لم يسم.

قوله (قال سهل أو غيره ليس فيها معلم لأحد): ما أدري من عنى أبو حازم بقوله: أو غيره، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله هو الأويسى حدثني سليمان هو ابن بلال. حديث ابن عباس في قصة عكاشة ثم قال رجل آخر تقدم، حديث أنس أصيب حارثة يوم بدر هو حارثة من سراقه وأمه الربيع بنت النضر صفة أنس حدثنا إبراهيم هو النخعي عن عبيدة بن النضر عن ابن عمرو السلماني عن عبد الله هو ابن مسعود (إني لأعلم آخر أهل النار): تقدم أن اسمه جبهة، حديث معبد بن خالد عن حارثة هو ابن وهب الخزازي، وفيه فقال المستورد بن شداد الفهري.

كتاب القدر

حديث عمران بن حصين قال رجل: يا رسول الله أبصر أهل الجنة من أهل النار. قلت: هو عمران الراوي بينه مسدد في مسنده وهو عند المصنف في موضع آخر في التفسير. حديث أسامة هو ابن زيد كنت عند النبي ﷺ إذ جاءه رسول إحدى بناته أن ابنها يمجد بنفسه تقدم الكلام على تسمية الابن والبنت في الجنائز وأما الرسول فلم يسم، حديث أبي سعيد جاء رجل من الأنصار فقال إنا نصيب سبياً الحديث في العزل هو أبو صرمة بن قيس وفي المغازي للمصنف عن أبي سعيد قال سألتنا، ولابن منده في المعرفة من طريق جدي بن عمرو الضمري أنه قال غزونا مع النبي ﷺ غزوة المريسيع فأصبنا سبياً، حديث علي ما منكم من أحد إلا قد كتب مقدمه فقال رجل. تقدم في التفسير أن سراقه سأل عن ذلك وصاحب الجنائز ما هوته، وقيل: إن السائل عن ذلك هو علي الراوي، وفي مسند أبي بكر من مسند أحمد أن أبا بكر سأل عن ذلك، وفي مسند عمر لأبي بكر الروزي واليزار أن عمر أيضاً سأل عن ذلك، ووقع مثل ذلك لذي الحلية الكلابي واسمه شريح بن عامر أخرجه عبيد الله بن أحمد في زيادات المسند والحسن بن سفيان وابن أبي خيثمة والطبراني كلهم من حديثه. حديث أبي هريرة شهدنا خبير فقال رجل عن يميني الإسلام هذا من أهل النار وحديث سهل بن سعد نحوه هو قزمان كما تقدم والذي تبعه أكثر من أبي الجون الخزازي.

قوله (وقال ابن جريج أخبرني عمدة): هو ابن أبي لبابة.

كتاب الأيمان والنذور والكفارات

حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة المتخاصمين والعصف الذي زنى بالمرأة لم يسم واحد منهم. حديث أبي حيد الساعدي استعمل عاملاً هو عبد الله بن التبية، حديث أبي سعيد أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ (الأخلاص: ١) السامع هو أبو سعيد نفسه والقرأى هو قتادة بن النعمان كما تقدم في فضائل القرآن، حديث أبي موسى في أكل الدجاج لم أعرف اسم الرجل الآخر الذي من تيم الله، وقد قيل: إنه زهدم راوي الحديث، حديث أسامة في قصة موت ابن بنت رسول الله ﷺ تقدم قريباً، وفيه

قوله (ولم يعالجب عمر صاحب النبي): هو سلمة بن صخر إن ثبت ذلك كما تقدم في الصيام.

قوله (ولم يعالجب عمر صاحب النبي): هو قبيصة بن جابر رواه عبد الرزاق في مصنفه حديث أبي هريرة وعائشة في قصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان تقدم قريباً، حديث انس فجاء رجل فقال: إني أصبت حداً تقدم في الصلاة أنه أبو اليسر بن عمرو واسمه كعب، حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العيص تقدم أن من أبهم فيه لم يسم وقد كرر في هذا الفصل، حديث ابن عباس عن عمر في قصة السقيفة فيه فقال عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين فقال: يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً في مستد الزيار والجمعات بإسناد ضعيف أن المراد بالذي يبيع له طلحة بن عبيد الله ولم يسم القاتل ولا الناقل ثم وجدته في الأنساب للبلاذري بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف من معمر عن الزهري بالإسناد المذكور في الأصل ولقطة قال عمر: بلغني أن الزبير قال لو قد مات عمر بايعنا علياً الحديث فهذا أصح، وفيه فلما دنونا منهم لقينا رجلاً صالحاً ما عورم من ساعده ومعن بن حدي سماعها المصنف في غزوة بدر وكذا رواه الزبير في مستد عمر، وفيه رد على من زعم أن عورم بن ساعدة مات في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفيه تشهد خطيبهم قيل: هو ثابت بن قيس بن شماس، وفيه فقال قاتل الأنصار هو الحباب بن المنذر رواه مالك وغيره، وأما القاتل فتكلم سعداً فلم أرفه. حديث ابن عباس وأخرج فلاناً وأخرج عمر فلاناً تقدم في اللباس، حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العيص تقدم قريباً، حديث أبي هريرة جاء أعرابي فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود تقدم في اللعان، حديث عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أبو بردة بن نيار. حديث أبي هريرة في النبي عن الوصال فقال إنك تواصل في يوم حديث سهل بن سعد وابن عباس في المتلاعنين تقدم في النكاح.

كتاب الدييات

حديث عبد الله هو ابن مسعود (قال رجل): يا رسول الله أي اللذبة أعظم: هو ابن مسعود راوي الحديث كما وقع عند المصنف من وجه آخر. حديث المقداد أتى لقت كافرًا فالتقنا فنزب يدي قطعها مني لآذ مني بشجرة لا أعرف اسم المقتول وأظن المسألة حصلت فرضاً وتقديراً لا وفرحاً فإن المقداد لم يكن مقطوع اليد. حديث عبد الله هو ابن مسعود (لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل منهنها): هو قابيل بن آدم في قتله أخيه هابيل فكان أول من سن القتل ظلماً فنسب سبته يبقى عليه وزرها. حديث أسامة بن زيد بعتنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الحقرة من جهينة ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلاً الأنصاري لم يسم والمقتول مرداس كما تقدم في الجهاد حديث الأحف ذعبت لأنصر هذا الرجل هو علي. حديث أنس أن يهودياً رضى رأس جارية لم يسميا. حديث أبي هريرة قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث يقتل لهم في الجاهلية تقدم في العلم، وفيه قدام رجل من قريش هو العباس كما في الرواية الأخرى، وفي مصنف ابن أبي شيبة قدام رجل من قريش يقال له: شاه.

قوله (وقال بعضهم: عن أبي نعيم): القاتل هو محمد بن يحيى الذهلي رواه البخاري في العلم من أبي نعيم بالشك. حديث جرحت أخت الربيع إنساناً هذه رواية جاد بن سلمة عن ثابت عن انس والمخوف قصة الربيع لكن الخبر يشتمل التمدد لأن هذه جرحت وتلك كسرت حديث أنس أن رجلاً أطلع في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم أنه الحكم بن أبي العاص. حديث سلمة بن الأكوع في قصة عامر بن الأكوع فقال رجل منهم أسعنا يا عامر تقدم أنه أسيد بن ضهير، حديث عمران بن حصين أن رجلاً مضى به رجل تقدم أن العاص يعلو بن أمية والمضوض أجبره وهو مصرح به عند النسائي من رواية يعلو بن أمية نفسه بخلاف ما وقع في شرح مسلم للنووي ولم يسم الأجير، حديث أنس أن ابنة النضر لطمت جارية، ابنة النضر هي الربيع بنت النضر عمه أنس والمطرومة ما عرفت اسمها. حديث الشعبي أن رجلاً شهدا عند علي بن أبي طالب سرق ما عرفت اسمها. حديث ابن عمر أن غلاماً قتل غيلة المقتول اسمه أصيل رواه البيهقي والقائل وقع عند المؤلف أنهم أربعة المرأة أم الصبي وصديقها وخادمها ورجل ساعدهم ولم يسموا، وقد شرح الطحاوي ثم البيهقي القصة يبيتها في تعليق التعليق.

قوله (وكتب عمر بن عبد العزيز في قتيل): لم أعرف اسمه. حديث سهل بن أبي حشمة أن قرأ من قومه هم عبيدة وحويصة ابنا مسعود وعبد الله وعبد الرحمن ابنا

فقال سعد هو ابن جادة. حديث عبد الله سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الناس خير فقال قرني لم يسم السائل. حديث عبد الله بن عمرو في قصة السائل عن التقديم والتأخير في الحج وإبهم المسؤول عنه هنا تقدم في العلم وحديث ابن عباس في ذلك كذلك حديث أبي هريرة في المسى صلاته تقدم أنه خلا. حديث الأشعث نزلت في صاحب لي هو الجفشي كما تقدم لهم. حديث البراء بن عازب وكان عندهم ضيفه فامر أهله أن يذهبوا الحديث كلنا وقع هنا والصواب أن البراء روى ذلك عن أبي بردة بن نيار خاله والضيف لم يسم. حديث سهل بن سعد في عرس أبي أسيد زوجته هي أم أسيد حديث سعد بن جادة أنه استغنى في نذر كان على أمه تقدم أنها عمرة بنت مسعود حديث ابن عباس قال أتى رجل فقال إن أختي نذرت هو عتبة بن عامر الجهمي واسم أخته أم حبال كما تقدم. حديث أنس إن الله لنفي عن تعذيب هذا نفسه تقدم أنه أبو إسرائيل فيما قيل. حديث ابن عباس مر يأنسان يهود إستاناً لم يسميا وتقدم في الحج أنه يمتل أن يكون هو بشر والد خليفة. حديث ابن عمر سأل رجلاً فقال إني نذرت أن أصوم لم يسم، وفي الأوسط للطبراني أن كريمة بنت سيرين سألت ابن عمر عن ذلك، حديث أبي هريرة في الذي وقع على امرأته في رمضان تقدم أنه قيل: إنه سلمة بن صخر البياضي، حديث جابر دبر رجل من الأنصار غلاماً، تقدم أن السيد أبو مذكور والغلام يعقوب القبطي. حديث زهدم في قصة رجل أحر شيعة بالموالي تقدم قريباً.

قوله (وهشام والربيع): هو ابن مسيح والله أعلم.

كتاب الفرائض

حديث سعد بن أبي وقاص وليس يرثي إلا ابنة في أم الحكم الكبرى حديث هزيل بن شرحبيل سئل أبو موسى في يوم السائل حديث أبي هريرة قضى في جنتين امرأة من بني لحيان فيه علة عن أبهم، وقد تقدم تسمية بعضهم في المرضي والطيب، واليهيقي من حديث أبي المليلح عن أبيه أن المرأة الأخرى من بني معاوية، أخوات جابر تقدم أنهن لم يسمين وزيد المذكور في هذه الأبواب هو ابن ثابت الأنصاري.

قوله (قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس): هو ابن يزيد الأودي عن طلحة هو ابن مصرف حديث ابن عمر في اللعان تقدم في التنصير، حديث ابن وليدة زمة تقدم أنه عبد الرحمن وأن الوليدة لم يسم (قوله بيرة لو أعطيت كلنا وكلنا ما كنت معه): وفي رواية أخرى فخيرها من زوجها اسم زوجها منيت، حديث أنس ابن أخت القوم منهم هو النعمان بن مقرن رواه أحمد بن منيع وهذا قاله في حقه للأنصار، ووقع مثل ذلك لقريش في حق عتبة بن غزوان رواه الحاكم وقاله أيضاً لوفد عبد القيس في حق مشرخر العبد رواه ابن السكن في الصحابة له وقاله لابي عبد المطلب في حق جبير بن مطعم أخرجه ابن مسافر في ترجمته، وقوله: مولى القوم منهم عني به رشيد الفارسي رواه ابن سعد، حديث أبي هريرة كانت امرأتان ومعهما ابناهما لم يسموا.

كتاب الحدود

حديث أبي هريرة أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قد شرب فقال اضربوه هو النيمان، وقوله وقال بعض القوم أخذك الله هو عمر بن الخطاب رواه البيهقي ويصر به القائل في حديث عمر في قصة عبد الله الملقب حارث، حديث عائشة رضي الله عنها أن أسامة كلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة هي فاطمة بنت أبي الأسد وهي المذكورة بعد في حديث عائشة أن قريباً أصمهم شأن المرأة المنزومية التي سرق وهي المراد بقول عائشة بعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد امرأة فكانت تأتي بعد ذلك، حديث أنس في المرتين تقدم في الطهارة، حديث علي حين رجم المرأة هي شراصة الحمدانية. حديث جابر أن رجلاً من أسلم هو ماعز، حديث أبي هريرة أتى رجل فقال إني زينت فأعرض عنه هو ماعز، والمرأة فاطمة قتاة هزال، وقيل: منيرة وفي طبقات ابن سعد مهيرة والذي رجه لما هرب قتلته عبد الله بن أنيس، وحكى الحاكم عن ابن جريج أنه عمر وكان أبو بكر الصديق صلى الله عليه وآله وسلم رأس الذين رجموه ذكره ابن سعد، وقول الزهري أخبرني من سمع جابراً هو أبو سلمة بن عبد الرحمن، حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الزنيتين تقدم أن اليهودية بسرة ذكر ذلك ابن العربي في أحكام القرآن واليهودي في يوم، وقد كرر في هذا الفصل وقوله فوضع أحدهم هو عبد الله بن صوريا.

كتاب الفتن (نعوذ بالله العظيم منها)

حدث أسيد بن حضير أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استعملت فلاناً تقدم أن القاتل أسيد الراوي والمراد بفلان عمرو بن العاص. حدث أبي هريرة ؓ لو شئت أن أقول بني فلان وبني فلان يعني بني مروان وبني معاوية. حدث جابر مر رجل بهام في المسجد وحدث أبي موسى نحوه تقدم في الصلاة. حدث ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر ورجل آخر أفضل في نفسي من عبد الرحمن هو حيد بن عبد الرحمن الحميري سماه المصنف في الحجج، وفيه فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي هو عبد الله بن عمر والحضرمي.

قوله (فيه فحدثني أمي عن أبي): اسم أمه هالة المجلية ذكره خليفة بن خياط وسماها ابن سعد هولة.

قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب): هو الحجي حدثنا حصاد هو ابن زيد عن رجل لم يسمه هو عمرو بن عبيد رأس الاعتزال وإنما ساق الحديث من طريقه ليبين غلظه فيه، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا حيوة هو ابن شريح وغيره هو ابن فيمة كما رواه الطبراني. حدث سلمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج هو ابن يوسف وكان ذلك لما كان أميراً على المدينة. حدث أنس في قصة السائل عن أبيه هو عبد الله بن حذافة. حدث سعيد بن جبير خرج علينا عبد الله بن عمر فاجدنا إليه رجل هو يزيد بن بشر السكسي، حدث أسامة ألا تتكلم هذا هو عثمان بن عفان. حدث أبي بكره أن فارساً لمكوا ابنة كسرى هي بوران بنت أبريز كما تقدم.

قوله (وجاء إلى ابن شوزة فقال أدخلني على عيسى): يعني ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وكان أمير الكوفة يومئذ أخبرني محمد بن علي هو أبو جعفر الباقر (أن حرملة): هو مولى أسامة بن زيد.

كتاب الأحكام

حدث علي بن عثمان النبي ﷺ سرية وأمر عليهم رجلاً من الأنصار تقدم أن فيه مجازاً وأن الأمير في هذه القصة هو عبد الله بن حذافة السهمي وهو مهاجري، وفي ابن ماجه وسند أحمد تعيين عبد الله بن حذافة وأن أبا سعيد كان من جملة المأمورين. حدث أبي موسى دخلت أنا ورجلان من قومي تقدم وأنهما لم يسميا إلا أن في الأوسط للطبراني أن أحدهما ابن عمه. حدث أبي فيمة طريف بن جبال (شهدت صفوان): هو ابن حمز (وجندب): هو ابن عبد الله الجبلي. حدث أنس في الرجل الذي سأله متى الساعة تقدم في الأدب. حدث ثابت سمعت أنساً يقول لأمراء من أهله تعرفين فلانة لم أهرفهما. حدث أبي موسى أن رجلاً أسلم ثم تهود تقدم قريباً.

قوله (كتب أبو بكر إلى ابنه): هو عبيد الله. حدث أبي سمعوه جاء رجل فقال إني لأكثر عن صلاة الغداة من أجل فلان تقدم في صلاة الجماعة وأن الذي جاء سليم بن الحلوثر والإمام أبي بك كعب كما في سند أبي يعلى، وقيل: هو معاذ بن جبل. حدث ابن عمر أنه طلق امرأته هي أمة كما تقدم.

قوله (وكتب عمر إلى عامله في الحلود): هو علي بن أمية عامله على اليمن كتب إليه في قصة رجل زنى بامرأة مضيقه إن كان عالماً بالتحريم فحدّه. حدث سهل بن سعد في المتلاحين. تقدم في اللعان، حدث أبي هريرة أن رجل فقال إني زنت هو ماض كما تقدم. حدث أم سلمة إنكم تختصمون إليّ في مصنف عبد الرزاق أن المختصم فيه كان أرضاً هلك أهلها وذهب من يعلمها لكنه لم يسم المختصمين.

قوله (وقال شريح): وسأله إنسان الشهادة، (وقال الت الأمير): لم يسم. حدث أبي قتادة في السلب تقدم في الجهاد ولم يسم القرشي الذي أخذ السلب. حدث مر رجلاً من الأنصار في قصة صفية بنت حيي لم يسمها.

قوله (ولد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبه): لم أهراف اسمه. **قوله (فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة):** هو ابن عبد الأسد وزيد هو ابن حارثة. حدث ابن عمر قال له أناس إنا ندخل على سلطاننا هو الحجاج بن يوسف كما نسر في الفيلانيات والسائل هو أبو إسحاق الشيباني كما رواه الطبراني في الأوسط وروينا في جزء أبي سمود بن الفرات أن عروة بن الزبير سأله عن ذلك ابن عمر أيضاً

سهل. حدث أبي قتادة في ذكر المرتين فقال القوم أو ليس قد حدث أنس المخاطب بذلك لأبي قتادة هو عتبة بن سعيد بن العاص وأسماء المرتين تقدمت في الطهارة، وفيه دخل نفر من الأنصار فتحدثوا فخرج رجل منهم قليل هذه القصة هي قصة حوصة وعصية التي رواها سهل بن أبي حنيفة فيه، وقد كانت حذيل خلعوا حليفاً لهم في الجاهلية لم أقب على أسماء هؤلاء، وفيه وكان عبد الملك بن مروان أقال رجلاً بالقسامة ثم ندب لم أقب على اسمهم أيضاً. حدث أنس وسهل في الذي أطلع من الحجر تقدم قريباً. حدث أبي هريرة أن امرأتين من حذيل اقتلتا تقدم أنهما لم يظيف ومليكة وبينما بقية ما فيه قبله، حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد حدثنا الحسين هو ابن عمرو الققيمي، حدث أبي سعيد أن يهودياً قال إن رجلاً من الأنصار لطمني لم يسم الأنصاري، ووقع مثل هذه القصة لأبي بكر ولعمرو رضي الله عنهما كما تقدم بيانه.

كتاب المرتدين

حدث عبد الله بن عمرو جاء رجل فقال ما الكبار ينظر، حدث ابن مسعود قال رجل: يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ينظر. حدث عكرمة أبي علي بزنادقة فأحرقهم قد قلنا أنهم الذين أهدوا فيه الإقية. حدث أبي موسى أقبلت ومعني رجلاً من الأشعرين لم أهرفهما، وفيه قصة اليهودي الذي ارتد بعد أن أسلم ولم أهراف اسمه. حدث أنس مر يهودي فقال السلام عليكم لم أهراف. حدث أبي سعيد جاء عبد الله بن ذي الحليفة التميمي فقال: أعدل يا رسول الله تقدم عند المصنف من رواية أبي سعيد أيضاً جاء ذو الحليفة وهو أصرو، وفي هذا الحديث أنهم رجل إحدى ثلثيه مثل ثدي المرأة واسم هذا المذكور المقتول في وقعة النهروان كما تقدم وقاتله اسمه الأشهب الجبلي. حدث عمر سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئتها رسول الله ﷺ بينها أبو عمر بن عبد البر في التمهيد في كلامه على هذا الحديث.

قوله (كما قال لقمان لابنه): اسم ابنه ثاربان ذكره ابن تينة في المعارف. حدث عثمان قال رجل ابن مالك قال ورجل ذلك مناق تقدم أن عثمان راوي الحديث أحد هذين ولم يسم الآخر.

قوله (عن حصين عن فلان): هو سعد بن عبيدة كما تقدم وتقدم تسمية المرأة.

كتاب الإكراه وتركه الخيل

حدثنا سعيد بن سليمان هو الواسطي الملقب بسعدويه، حدثنا عباد هو ابن الصوام عن إسحاق بن أبي خالد عن قيس هو ابن أبي حازم. حدث غنساء بنت خنم تقدم في النكاح. حدث جابر في المدير تقدم في المتق. حدث صفية بنت أبي حبيد أن عبداً من رقيق الإمارة وقع على وليدة من الخمس لم أهرفهما. حدث أبي هريرة هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة فدخل بها قرية فيها ملك تقدم أنه صادق. حدث أنس أنصر أخاك قال رجل: يا رسول الله أنصره مظلوماً ينظر. حدث طلحة أن أعرابياً نازح الرأس تقدم في الإيمان. حدث استثنى سعد بن عباد في نذر على أمه هي عمرة بنت مسعود كما تقدم. حدث ابن عمر ذكر للنبي ﷺ رجل ينجح في البيوع هو حبان بن مغنذ كما تقدم، حدث القاسم هو ابن محمد أن امرأة من ولد جعفر هو ابن أبي طالب غفوت أن يزوجها وليها وهي كرامة هي أم كلثوم بنت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ووليها أبوها وكان المخاطب لما يزيد بن معاوية تزوجه ابن عمها القاسم بن محمد بن جعفر.

قوله (فأهدت حفصة امرأة من قومها): لم يسم.

كتاب الصير

حدث ابن عباس أن رجلاً قال: إني رأيت الليلة في المنام تقدم وأنه لم يسم. حدث أبي سعيد الخدري فيه وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره قالوا فما أولته السائل عن ذلك هو أبو بكر الصديق ذكره الحكيم الترمذي في نوافره في هذا الحديث. حدث عائشة رأيت الملك يملك في سرقة من حرير هو جبريل عليه السلام كما في رواية الترمذي.

قوله في حديث أبي هريرة (إذا أقرب الزمان وأجرجه بعضهم كله في الحديث): الرواية للدرجة رواية قتادة ويونس وهشام والمفصلة رواية عوف.

وأن أبا الشعثاء سأل ابن عمر عن ذلك أيضاً فحولاً ثلاثة يجمل أن يكونوا المراد بقول الراوي أناس حديث سعد في ابن وليلة زمعة هو عبد الرحمن والأمة لم تسم. حديث الأعمش نزلت في وفي رجل تقدم أنه الجفشي. حديث جابر جبر رجل تقدم قريباً حديث زيد بن خالد وأبي هريرة في قصة المسيف تقدم أنهم لم يسموا. حديث المسور بن غمرة أن الرط الذي ولاهم عمر اجتمعوا هو علي عثمان وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم. حديث جابر أن أعرابياً بايع ثم أصابه حرك هو قيس بن ثابت كما تقدم حديث أم عطية قبضت امرأة يدها، فقالت فلانة أسعدني تقدم في الجنازة حديث جبير بن مطعم أنت امرأة النبي ﷺ تكلمه في شيء لم تسم.

قوله (وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت): هي أم فروة بنت أبي قحافة.

قوله في حديث الإنك (من طريق هشام عن أبيه عن عائشة، وقال رجل من الأنصار لما بلغه ذلك سبحانه ما يكون لنا أن نكلم بهذا سبحانه هذا بهتان عظيم): قال ذلك من الأنصار أبو أيوب رواه الحاكم في الإكليل وغيره من طريق ابن إسحاق والواقدي وغيرهما والطبراني في مستدرك الشاميين والأجري في طرق الحديث الإنك كلاهما من طريق حطاه الخراساني عن الزهري عن عروة عن عائشة، وروي أيضاً عن أبي بن كعب أنه قال ذلك لامرأة أم القليل، رواه الحاكم أيضاً من طريق الواقدي، وروي عن قتادة بن النعمان أيضاً، نقل عن ابن بشكوال ولم أره في كتابه.

كتاب التوحيد

حديث أبي سعيد أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ «قل هو الله أحد» (الإخلاص: ١) تقدم في فضائل القرآن. حديث عائشة بعث النبي ﷺ رجلاً على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد قيل: هو كلثم بن المديم وفيه نظر لأنهم ذكروا أنه مات في أول الهجرة قبل نزول القتال ورايت بخط الرشيد المطار كلثوم بن زهدم وعزاه لصفة التصوف لابن طاهر، ويقال: قتادة بن النعمان وهو غلط وانتقال من الذي قبله إلى هذا، حديث أسامة بن زيد جاء رسول الله ﷺ رسول إحدى بناته تقدم في الجنازة.

قوله (قال يحيى الظاهر على كل شيء علماً): هو يحيى بن زياد أبو زكريا الفراء.

قوله (وقال الأعمش عن عيسى): هو ابن سلمة ووهو من زعم أنه عيسى بن طرفة. حديث أبي هريرة ﷺ في قصة قتل عبيد بن جدي تقدم في المغازي.

قوله (رواه سعد بن مالك): هو سعيد بن داود بن أبي زهير الزنبري. حديث عبد الله جاء رجل من أهل الكتاب إلى النبي ﷺ فقال: يا أبا القاسم إن الله يمسك السموات على أصبع تقدم وأنه لم يسم، وفي بعض طرق أنه خبر من أصحابهم، أبو عوانة وعبد الله بن عمرو عن عبد الملك هو ابن عمر الكوفي. حديث عمران ثم أنشأني رجل فقال: يا عمران أدرك نأثك لم يسم هذا الرجل. حديث أنس جاء زيد بن حارثة يشكو يعني زينب بنت جحش امرأة. حديث ابن عباس قال أبو ذر لأخيه: هو أنيس. حديث أبي سعيد قال رجل فأتى العيين هو ذو الحضر الصميمي، حديث أبي هريرة وأبي سعيد في الشافعية، وفي ذكر أهل النار خروجاً منها تقدم أنه جهينة، حدثنا عبد الله بن سعد، حدثنا عبيد بن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، أيوب عن محمد بن أبي بكره هو عبد الرحمن حديث أسامة كان ابن ليمض بنات النبي ﷺ يقضي تقدم في الجنازة. حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود، تقدم أن المرأة التي جاءت بشق إنسان لم تسم، وقيل: إنه الجسد الذي ألقى على كرسية. حديث ابن عباس دخل على أعرابي يعود تقدم أن اسمه قيس. حديث أبي هريرة استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود تقدم أن اليهودي لم يسم وأن المسلم أبو بكر أو عمر. حديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ يا فلان تقدم أن البراء هو المخاطب بذلك. حديث أبي هريرة قال رجل لم يعمل خيراً قط تقدم أنه آخر أهل النار خروجاً منها وأن اسمه جهينة. حديث أبي موسى جاء رجل فقال: يا رسول الله الرجل يقاتل حية الخبيث تقدم أن اسمه لاحق بن ضميرة. حديث صفوان بن عرز أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى تقدم أنه لم يسم. حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يحدث وعنده رجل من أهل البادية فقال إن رجلاً من أهل الجنة استأذنه في الزرع الحديث، لم أقف على اسم الأعرابي المذكور، ويجعل أن يكون هو المراد فإنه سأل عن ذلك، حديث عبد الله هو ابن مسعود اجتمع عند البيت ثقيان وقرشي أو قرشيان وتحقق تقدم في تفسير فصلت. حديث أبي هريرة من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ليس منا من لم يتغن بالقرآن زاد غيره بغيره، به، الغير المذكور هو صفيان بن عينة رواه المصنف من طريقه أيضاً وكذا رواه بعد من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة. حديث عبد الله بن مسعود قال رجل: يا رسول الله أي الذنب أكبر، الرجل المذكور هو عبد الله بن مسعود الراوي بين ذلك المصنف قبل في باب قول

كتاب التمني وإجازة خير الواحد

حديث عائشة ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يمرسني قال من هذا قيل: سمع هو ابن معاذ. حديث ابن عباس في الخلاصين تقدم في اللعان. حديث ابن عمر وحديث البراء في تحويل القبة تقدم في أوائل الكتاب. حديث أنس كنت أسقي أبا طلحة فجاهم أت فقال إن الحمر قد حرمت تقدم في البيع وغيره. حديث عمر كان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله ﷺ وشهدته أتته بما يكون هو أوس بن خولي كما تقدم. حديث علي أن النبي ﷺ بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً هو عبد الله بن حذافة السهمي كما تقدم. حديث عمر جثت فإذا غلام أسود على الدرجة من رباح كما تقدم. حديث ابن عباس بعث بكتابه إلى كسرى فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، والميعوت بالكتاب هو عبد الله بن حذافة وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوى وكسرى هو ابن هرمز وقد تقدم جميع ذلك، حديث سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم أذن في قومك هو أسام بن حارثة رواه أحد في مسنده في ترجمة هند بن أسامة، وقد تقدم في الصوم. حديث ابن عمر في ذكر لحم الضب فأنه امرأة هي ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ.

كتاب الاعتصام

حديث طارق بن شهاب قال رجل من اليهود لمرء هو كعب الأحبار كما تقدم في الإيمان، عن أبي وائل قال: جلست إلى شيبه هو ابن عثمان الحبشي حديث جابر جاءت ملائكة سمي منهم جبريل وميكائيل رواه الترمذي والإسماعيلي. حديث أبي موسى ستل رسول الله ﷺ عن أشياء فقام رجل فقال: يا رسول الله من أبي قال أبوك حذافة هو عبد الله ثم قام آخر فقال من أبي قال أبوك سالم مولى شيبه هو سعد بن سالم مولى شيبه بن ربيعة بن عبد شمس، وقد أوضحت في كتاب الإيمان. حديث أنس في نحو هذه القصة فقام رجل فقال أين مدخلي يا رسول الله قال النار لم يسم هذا الرجل.

قوله (وأشار الآخر بهيرة): هو التمتع بين معبد بن زلوة التميمي. حديث سهل في الخلاصين تقدم في اللعان، حدثني ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره هو ابن شيعة. حديث أبي سعيد جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت فذهب الرجال بحديثك هي أسماء بنت يزيد بن السكن، وفيه فقالت امرأة أو اثنين هي أم بشر أو أم سليم أو أم هانئ وتقدم في الجنازة. حديث أبي هريرة أن أعرابياً قال إن امرأتي ولدت غلاماً أسود تقدم أن الأعرابي هو ضمضم بن قتادة. حديث ابن عباس ﷺ أن امرأة قالت إن أمي نزلت أن تمح تقدم أنها حمة سنان بن عبد الله الجهمي، وقيل: اسمها عائشة. حديث جابر أن أعرابياً بايع تقدم أن اسمه قيس. حديث عبد الله إلا كان على ابن آدم الأول تقدم أنه قاتيل. حديث ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف لو شهدت أمير المؤمنين أتاه رجل تقدم في الخلود. حديث عبد الرحمن بن عيسى ستل ابن عباس ﷺ أشهدت العيد السائل طاه بن أبي رباح. حديث ابن عمر في اليهوديين اللذان زنيا تقدم مراراً أن الرجل لم يسم وأن اسم المرأة يسرة. حديث ابن عمر في الدهاء في قنوت الفجر اللهم السن فلاناً وفلاناً تقدم أن منهم صفوان بن أمية والحارث بن هشام وغيرهما. حديث أبي هريرة وأبي سعيد أن النبي ﷺ بعث أختا بني عدي الأنصاري هو سواد بن غزاة كما تقدم. حديث جابر في أكل الترم والبصل فربوها إلى بعض أصحابه

الله تعالى: ﴿فَلَا تَحْمِلُوا لَهَّ ثُنَادًا﴾ (البقرة: ٢٢) حديث ابن مسعود أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي العمل أفضل السائل هو ابن مسعود الراوي كما ثبت عند المصنف في الصلاة وغيرها. حديث أبي عمر أبي النبي ﷺ يرحل وامرأة من اليهود زنياً تقدم مراراً أن الرجل لم يسم وأن المرأة اسمها بسرة وفيه فقالوا لرجل ممن يرضون يا أمور أقرأ هو عبد الله بن صوريا، وفيه فقال أرفع بك الذي قال له أرفع بك هو عبد الله بن سلام صرح به المؤلف في باب الرجم في البلاط. حديث عائشة في الإنك تقدم مراراً أن أصحاب الإنك عبد الله بن أبي بن سلول وحسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحنّة بنت جحش، حديث علي بن أبي النبي ﷺ كان في جنازة قتال ما منكم من أحد إلا كتب مقعده من النار أو من الجنة فقالوا ألا تنكح الحديث صاحب الجنازة لم يسم والسائل عن ذلك جماعة سمي منهم عمران بن حصين وأبو بكر وعمر وسراق بن جهم، وقد تقدم قريباً في القدر حدثنا محمد بن أبي غالب هو القومسي وهو أصغر من البخاري، حدثنا محمد بن إسماعيل هو ابن أبي سمية البصري، حديث زهد هو الجرمي كان بين هذا الحكي من جرم وبين الأشعريين ود وإخاء فكانت عند أبي موسى الأشعري قسرب إليه طعام فيه لحم دجاج وعنده رجل من بني تيم الله كأنه من الراوي لم يسم هذا الرجل، وفي سياق الترمذي أنه هو زهدم وكلنا عند أبي هوانة في صحيحه ويشمل أن يكون كل من زهدم والأحر استمنا من الأكل. حديث عائشة سأل أناس النبي ﷺ عن الكهانة وهم ربيعة بن كعب الأسلمي وقوم كما ثبت ذلك في صحيح مسلم، ولما هنا انتهى الكلام على تعيين المهمل وتسمية البهيم، ما حصل الوقوف عليه عما في الجامع الصحيح نفع الله بجميع ذلك بمنه وكرمه آمين.

الفصل الثامن:

في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصوره

أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك.

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهي ما ادعاه الإمام أبو عمر بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرض للذلك ابن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره، وقال في مقدمة شرح مسلم له: ما أخذ عليهما يعني علي البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى ما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول انتهى وهو احتراز حسن، واختلف كلام الشيخ عبي الدين في هذه المواضع فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه: فصل قد استدرج جماعة علي البخاري ومسلم أحاديث أدخل فيها بشرطها ونزلت عن درجة ما التزماء، وقد ألف الدارقطني في ذلك ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدرج ولأبي علي الغساني في جزء اللؤلؤ من التقييد استدرج عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره أحد وقال في مقدمة شرح البخاري: فصل قد استدرج الدارقطني علي البخاري ومسلم أحاديث طعن في بعضها وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك أحد كلامه، وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك، وقوله في شرح مسلم: وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصواب فإن منها ما الجواب عنه غير منهض كما سيأتي ولو لم يكن في ذلك إلا الأحاديث المعلقة التي لم تحصل في كتاب البخاري من وجه آخر ولا سيما إن كان في بعض الرجال الذين أوزهم فيه من في مقال كما تقدم تفصيله، فقد قال ابن الصلاح إن حديث بهز بن حكيم المذكور وأمثاله ليس من شرطه قطعاً وكلما ما في مسلم من ذلك إلا أن الجواب عما يتعلق بالملق سهل لأن موضوع الكتائين إما هو للمسنات والملق ليس بمسند ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما يتبهم على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة، التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب وإما ذكرت استئناساً واستشهاداً والله أعلم، وقد ذكرنا الأسباب الحاملة للمصنف على تخريج ذلك التعليق وإن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعاً لأكثر الأحاديث التي يجتج بها إلا أن منها ما هو على شرطه فساقه مياق أصل الكتاب، ومنها ما هو على غير شرطه فغلب السياق في إيرادها ليمتاز فائتي إيراد المعلقات وبقي الكلام فيما عدا من الأحاديث للمسنات، وعدة

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الزائدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فغير تعليل مردود كما صرح به الدارقطني فيما سنحكيه عنه في الحديث الخامس والأربعين لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة من شيخه ثم لقيه فسمعه منه وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو مقطوع والمقطع من قسم الضعيف والضعيف لا يعل الصحيح وستأتي أمثلة ذلك في الحديث الثاني والثامن وغيرهما وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق الزائدة تضمن اعتراضاً دعوى انقطاع فيما صححه المصنف فينظر إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً يثبت أو صرح بالسلم إن كان مدلساً من طريق أخرى فإن وجد ذلك انتفع الاعتراض بذلك وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث وغيره وربما حلل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسرع الرواية بالإجازة بل في تخريج صاحب الصحيح لعل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.

القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والمعد كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والمعد فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها كما في الحديث السابع عشر فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قاطع إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله والله أعلم.

القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة متافية بحيث يتعذر الجمع إما إن كانت الزيادة لا متافية فيها بحيث تكون كالحديث المسقط فلا اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواة فما كان من هذا القسم فهو مؤثر كما في الحديث الرابع والثلاثين.

القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة عن ضعف من الرواة وليس في هذا الصحيح من هذا القليل غير حديثين وهما السابع والثلاثون والثالث والأربعون كما سيأتي الكلام عليهما وتبين أن كلا منهما قد توبع.

القسم الخامس منها: ما حكم به بالوهم على بعض رجاله فنه ما يؤثر ذلك

الروم قدماً، ومنه ما لا يؤثر كما سيأتي تفصيلاً.

إعادة التحديث ثم اختار طريق عبد الرحمن وأضر به عن طريق أبي عبيدة فإسا أن يكون تذكر أنه لم يسمع من أبي عبيدة أو كان سمعه منه وحدث به عنه ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعاً فأعلمهم أن عنه فيه إسناداً متصلاً أو كان حدث به عن أبي عبيدة منسلاً له ولم يكن سمعه منه فإن قيل إذا كان أبو إسحاق منسلاً عندهم فلم تحكموا لطريق عبد الرحمن بن الأسود بالاتصال مع إمكان أن يكون دلالة عنه أيضاً، وقد صرح بذلك أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني فيما حكاه الحاكم في علوم الحديث عنه قال في قول أبي إسحاق ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن عن أبيه ولم يقل حدثني عبد الرحمن وأروهم أنه سمعه من تديس وما سمعت بتديس أصحب من هذا انتهى كلامه فالجواب أن هذا هو السبب الحامل لسياق البخاري للطريق الثانية من إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق التي قال فيها أبو إسحاق حدثني عبد الرحمن فانتفت رية التديس عن أبي إسحاق في هذا الحديث وبين خفيه عنه أنه صرح من عبد الرحمن بالتحديث وتأييد ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرج هذا الحديث في مستخرجه على الصحيح من طريق يحيى بن سعيد القطان من زهير استدل بذلك على أن هذا ما لم ينس في أبو إسحاق قال لأن يحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسمعاً وشيخه وكأله عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى والله أعلم، وإذا تقرر ذلك لم يبق للدعوى التعليل عليه جبال لأن روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما إلا أن رواية زهير أرجح لأنها اقتضت الاضطراب من رواية إسرائيل ولم تقتض ذلك رواية إسرائيل فترجمت رواية زهير، وأما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل فإن شريكاً القاضي تابع زهيراً وشريكاً لوقم من قيس على أن الذي حرره لا يرد شيئاً من الطريقين إلى أنه يوضح قوة طريق زهير واتصالها وتكثفها من الصحة وبعد إعلائها وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وتقرب ذمته والله أعلم، وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث ابن مسعود فزاد قوة بذلك فانظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالرجوحه مثل أبي حاتم وأبي زرعة وهما إماما التعليل وتبعهما الترمذي وتوقف الدلمي وحكم عليه بالتدليس الموجب للاقتطاع أبو أيوب الشاذكوني ومع ذلك تبين بالتدليس والتسليم أن الصواب في الحكم له بالرجوحه فما ظنك بما يدعيه من هو دون هؤلاء الحفاظ النقاد من العلل هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإسناد مسلماً؟ كلا والله، والله الموفق.

الحديث الثاني: قال الدارلطي وأخرجاً جيماً - يعني البخاري ومسلماً - حديث الأعمش عن مجاهد عن طائوس عن ابن عباس يعني في قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستريح من بوله قال: وقد خالفه منصور فقال عن مجاهد عن ابن عباس وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاطه طائوساً انتهى. وهذا الحديث أخرجه البخاري في الطهارة عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير، وفي الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به ورواه من طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقي الأئمة السبعة من حديث الأعمش أيضاً وأخرجه أبو داود أيضاً والنسائي وابن خزيمة في صحيحه من حديث منصور أيضاً، وقال الترمذي بعد أن أخرجه رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس وحديث الأعمش أصح يعني للتضمن للزيادة. قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلية لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس وسامحه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث ومنصور عندهم أثمن من الأعمش مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ فالحديث كيمسا دار على ثقة والإستاد كيمسا دار كان متصلاً فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن رواية منسلاً، وقد أكثر الشيوخ من تخرجه مثل هذا ولم يتوهم الدارلطي انتداعه والله الموفق.

الحديث الثالث: قال الدارلطي فيما قرأت بخطه، وأخرج البخاري عن أبي معمر عن عبد الوارث عن الحسين للمعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد الجهني أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل يجامع أمهه ولا يمي، فقال عثمان يتروأ ويضلل ذكره سمعته من رسول الله ﷺ قال: وسالت عن ذلك علياً والزيبر وطلمة وأبي بن كعب فأمروه بذلك قال يحيى بن أبي كثير وأخبرني أبو سلمة أيضاً أن عروة أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ قال الدارلطي رحمه الله وهذا وهم قوله إن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ لأن أبا أيوب لم يسمع من رسول الله ﷺ وإنما سمعه من أبي بن كعب، كذلك رواه هشام بن عروة عن أبيه، وقد أخرجه البخاري من حديث هشام على الصواب انتهى. وقد وافق

القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح على أن الدارلطي وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء من الكتيان كما تعرضوا لذلك في الإسناد فما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل وحديثه في وفاة دين أبيه وحديث رافع بن خديج في المخابرة وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهية نفسها وحديث أنس في انتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين وحديث ابن عباس في قصة السائلة من نذر أمها واختها وغير ذلك مما ستأتي إن شاء الله تعالى على ياتيه عند شرحه في إمامته فهذه جملة أقسام ما انتدعه الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر وهذا حين الشروع في إيرادها على ترتيب ما وقع في الأصل لتسهيل مراجعتها إن شاء الله تعالى.

من كتاب الطهارة

الحديث الأول: قال الدارلطي أخرج البخاري عن أبي نعيم عن زهير عن أبي إسحاق قال ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله قال أثبت النبي ﷺ بحجرين وروته الحديث في الاستجمار قال: فقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه بهذا انتهى ثم ساق الدارلطي وجوه الاختلاف فيه على أبي إسحاق فمنها رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة عن أبيه ومنها رواية مالك بن مغول وغيره عنه عن الأسود عن عبد الله عن غير ذكر عبد الرحمن، ومنها رواية زكريا بن أبي زائدة عنه عن عبد الله بن يزيد عن الأسود ومنها رواية مصر عنه عن علفقة عن عبد الله ومنها رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص عن عبد الله قال الدارلطي وأحسنها سبباً الطريق الأولى التي أخرجه البخاري، ولكن في النفس منها شيء لكثرة الاختلاف في على أبي إسحاق انتهى وأخرج الترمذي في جامعه حديث إسرائيل المذكور وحكى بعض الخلاف في ثم قال هذا حديث فيه اضطراب وسألت عبد الله بن عبد الرحمن يعني الدلمي عنه فلم يقض فيه بشيء وسألت عمداً يعني البخاري عنه فلم يقض فيه بشيء. وكأله رأى حديث زهير أشبه ووضعه في الجامع قال الترمذي والأصح عندي حديث إسرائيل، وقد تابعه قيس بن الربيع قال الترمذي وزهير إنما سمع من أبي إسحاق بأخرة انتهى. وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنهما رجحا رواية إسرائيل وكان الترمذي تبعهما في ذلك والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح ويان ذلك أن جموع كلام الأئمة مشعر بأن الرجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل وهي عن أبي عبيدة عن أبيه وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعاً، أو رواية زهير وهي من عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود فيكون متصلاً وهو تصرف صحيح لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد، وإذا تقرر ذلك كتبت دعوى الاضطراب في هذا الحديث متفية لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا بشرطين: أحدهما: استرواه وجوه الاختلاف فتسرى رجح أحد الأقوال قدم ولا يمل الصحيح بالرجوح. **ثانيهما:** مع الاسترواء أن يتغير الجمع على قواعد الحديثين ويغلب على الظن أن ذلك الحفاظ لم يضيظ ذلك الحديث بينه فيجئته يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك وهنا يظهر عدم استرواه وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناد منها من مقال غير الطريقين المقدم ذكرهما من زهير. وعن إسرائيل مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير، والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيراً، وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود كرواية زهير عن أبي إسحاق وليث وإن كان ضعيف الحفاظ فإنه يمتدح به ويشهد يعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود من أبيه أصلاً ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولاً عن أبي عبيدة عن أبيه ثم رجع عن ذلك ومصره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه فهذا صريح في أن أبا إسحاق كان (مستحضراً للمستغلين): جميعاً عند

الخباري مسلم على تحريجه على الوجهين، وقال الخطيب قوله: إن أبا أيوب سمع ذلك من النبي ﷺ خطأ فإن جماعة من الحفاظ روهوه عن هشام عن أبيه عن أبي أيوب بن كعب. قلت: وغاية ما في هذا أن أبا سلمة ومشاهداً اختلفا فزاد هشام فيه ذكر أبي بن كعب ولا يمنع ذلك أن يكون أبو أيوب سمعه من رسول الله ﷺ وسمعه أيضاً من أبي بن كعب عن النبي ﷺ مع أن أبا سلمة أجل وأسن وأثمن من هشام بل هو من أقران حررة والد هشام تكيف بقضي هشام عليه بل الصواب أن الطريقين صحيحان، ويحتمل أن يكون اللفظ الذي سمعه أبو أيوب من أبي بن كعب غير اللفظ الذي سمعه من النبي ﷺ لأن سياق حديث أبي بن كعب عند البخاري يقتضي أنه هو الذي سأل النبي ﷺ عن هذه المسألة فتضمن زيادة فائدة، وحديث أبي أيوب عنده لم يسق لفظه بل أحال به على حديث عثمان كما ترى وعلى تقدير أن يكون أبو أيوب في نفس الأمر لم يسمعه إلا من أبي بن كعب فهو مرسل صحيح، وقد اتفق المحدثون على أنه في حكم الموصول، وقد أخرج مسلم في صحيحه شيئاً به، ولم يتحققه الدارطني وهو حديث ابن عباس في قصة إرسال معاذ بن جبل إلى اليمن فإن في بعض الروايات عن ابن عباس عن معاذ وفي بعضها عن ابن عباس قال أرسل النبي ﷺ معاذاً وتلقب القاضي أبو بكر بن العربي حديث زيد بن خالد وزعم أن فيه ثلاث علل فقال: الأولى أن مدله على حسين بن ذكوان للمعلم ولم يصرح بسماحه له من يحيى بن أبي كثير وإما جاء عن حسين قال: قال يحيى بن أبي كثير، الثانية أنه خولف فيه فرواه غيره من يحيى بن أبي كثير موقوفاً غير مرفوع، الثالثة أن أبا سلمة أيضاً قد خولف فيه فرواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد موقوفاً عن جماعة من الصحابة. قلت: والجواب عن الأولى أن ابن خزيمة والسراج والإسماعيلي وغيرهم روهوا الحديث من طريق حسين للمعلم وصرحوا فيه بالإخبار ولفظ السراج يستند إلى حسين أخرنا يحيى بن أبي كثير أن أبا سلمة حدثه الخ. وأما الجواب عن الثانية والثالثة فالتعليل المذكور بهما غير قاطع لأن رواية حسين مشتملة على الرفع والوقف مما فإذا اشتغل غيرها على الموقوف قطع كانت هي مشتملة على زيادة لا تنافي الرواية الأخرى فتقبل من الحفاظ وهو كذلك فتبين أن التعليل بذلك ليس بقادح والله أعلم.

من كتاب الصلاة

الحديث السادس: روى البخاري من طريق شعبة قال: أخبرني سعد بن إبراهيم سمعت حفص بن عاصم قال: سمعت رجلاً من الأزد يقال له: مالك بن بجنة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً، وقد أتيت الصلاة بعلي وكتمت فلما انصرف رسول الله ﷺ لاث به الناس فقال له رسول الله ﷺ: الصبح أربعا الصبح أربعا، وقال حاد عن سعد عن حفص عن مالك، وقال ابن إسحاق عن سعد عن حفص عن عبد الله بن مالك بن بجنة روهوه قبل ذلك عن عبد العزيز عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن حفص عن عبد الله بن مالك بن بجنة قال أبو مسعود المديني أهل العراق منهم شعبة وحاد وأبو عروثة يقولون مالك بن بجنة، وأهل الحجاز يقولون عبد الله بن مالك بن بجنة، وهو الصواب. وذكر البخاري في تاريخه ترجمة عبد الله بن مالك بن بجنة ثم قال: وقال بعضهم: مالك بن بجنة والأول أصح. قلت: وهذا لا يدل لهذا لأن أهل النقد اتفقوا على أن رواية أهل العراق له عن سعد فيها وهم والظاهر أن ذلك من سعد بن إبراهيم إذ حدث به بالعراق، وقد اغتر ابن عبد البر بظاهر هذا الإسناد فقال لعبد الله بن بجنة ولأبيه مالك صحبة والله أعلم.

الحديث السابع: قال الدارطني: أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكره منها حديث زائدة الخ حرصاً ولا تمد، والحسن إنما يروي عن الأحنف بن قيس عن أبي بكره يعني فيكون الحديث مقطوعاً وسيأتي الكلام على ذلك قريباً في الكسوف إن شاء الله تعالى.

الحديث الثامن: قال الدارطني: وأخرجنا جيماً حديث يحيى بن سعيد القطان عن عبد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ في قصة المسية صلاته، وقول النبي ﷺ له ارجع فصل فإنك لم تصل، وقد خالف يحيى القطان أصحاب عبد الله كلهم منهم أبو أسامة وعبد الله بن عمر وعيسى بن يونس وغيرهم فرووه عن سعيد الله عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ في ذكرها أباه ويحيى حافظ وشبهه أن يكون عبد الله حدث به على الوجهين والله أعلم. قلت: ورجح السرمدي رواية يحيى القطان وهذا من قبيل الحديث الثاني. وقد أوضحنا الجواب عن مثل ذلك هناك.

الحديث التاسع: قال الدارطني: وأخرج البخاري عن آدم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن دبيعة عن سلمان عن النبي ﷺ في غسل الجمعة، وقد اختلف في علي المقبري فقال ابن عجلان عنه عن أبيه عن ابن دبيعة عن أبي ذر وأرسله أبو معشر عنه فلم يذكر أباه ولا سلمان، ورواه الدراودي عن عبد الله بن حمر عن المقبري عن النبي ﷺ ولم يذكر بينهما أحداً، وقال عبد الله بن رجاء عن عبد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة انتهى. ورواه البخاري أيضاً من حديث ابن المبارك عن ابن أبي ذئب به، وقد اختلف في علي ابن أبي ذئب أيضاً فقال أبو علي الحنفي فيما رويته في مسند الفارسي عنه مثل رواية آدم وكذا رويته في صحيح ابن حبان من طريق عثمان بن عمر عن ابن أبي ذئب، ورواه أحمد في مسنده عن أبي النضر وحجاج بن محمد جيماً. عن ابن أبي ذئب كذلك، وقال أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن علي بن الحارث بن عبد الله بن بجنة لا لعبد الله بن عدي، وأما ابن عجلان فلا يقارب بن أبي ذئب في الحفظ ولا تمل رواية ابن أبي ذئب مع إقناعه في الحفظ برواية ابن عجلان مع سوء حفظه ولو كان ابن عجلان حافظاً لأمكن أن يكون ابن دبيعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر فعندت به مرة عن هذا ومرة عن هذا، وقد أشار ابن وطريق ابن عجلان من مسند أبي ذر رضي الله عنهما، وأما أبو معشر فضعيف لا معنى للتعليل بروايته، وأما رواية عبد الله بن عمر فهو من الحفاظ إلا أنه اختلف عليه كما ترى فرواية الدراودي لا تنافي رواية ابن أبي ذئب لأنها قصرت عنها فدل على أنه لم يثبت إسناده فأرسله، ورواية عبد الله بن رجاء ابن كانت محتولة فقد سلك الجادة في أحاديث المقبري فقال عن أبي هريرة فيجوز أن يكون للمقبري فيه إسناد آخر، وقد

الخباري مسلم على تحريجه على الوجهين، وقال الخطيب قوله: إن أبا أيوب سمع ذلك من النبي ﷺ خطأ فإن جماعة من الحفاظ روهوه عن هشام عن أبيه عن أبي أيوب بن كعب. قلت: وغاية ما في هذا أن أبا سلمة ومشاهداً اختلفا فزاد هشام فيه ذكر أبي بن كعب ولا يمنع ذلك أن يكون أبو أيوب سمعه من رسول الله ﷺ وسمعه أيضاً من أبي بن كعب عن النبي ﷺ مع أن أبا سلمة أجل وأسن وأثمن من هشام بل هو من أقران حررة والد هشام تكيف بقضي هشام عليه بل الصواب أن الطريقين صحيحان، ويحتمل أن يكون اللفظ الذي سمعه أبو أيوب من أبي بن كعب غير اللفظ الذي سمعه من النبي ﷺ لأن سياق حديث أبي بن كعب عند البخاري يقتضي أنه هو الذي سأل النبي ﷺ عن هذه المسألة فتضمن زيادة فائدة، وحديث أبي أيوب عنده لم يسق لفظه بل أحال به على حديث عثمان كما ترى وعلى تقدير أن يكون أبو أيوب في نفس الأمر لم يسمعه إلا من أبي بن كعب فهو مرسل صحيح، وقد اتفق المحدثون على أنه في حكم الموصول، وقد أخرج مسلم في صحيحه شيئاً به، ولم يتحققه الدارطني وهو حديث ابن عباس في قصة إرسال معاذ بن جبل إلى اليمن فإن في بعض الروايات عن ابن عباس عن معاذ وفي بعضها عن ابن عباس قال أرسل النبي ﷺ معاذاً وتلقب القاضي أبو بكر بن العربي حديث زيد بن خالد وزعم أن فيه ثلاث علل فقال: الأولى أن مدله على حسين بن ذكوان للمعلم ولم يصرح بسماحه له من يحيى بن أبي كثير وإما جاء عن حسين قال: قال يحيى بن أبي كثير، الثانية أنه خولف فيه فرواه غيره من يحيى بن أبي كثير موقوفاً غير مرفوع، الثالثة أن أبا سلمة أيضاً قد خولف فيه فرواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد موقوفاً عن جماعة من الصحابة. قلت: والجواب عن الأولى أن ابن خزيمة والسراج والإسماعيلي وغيرهم روهوا الحديث من طريق حسين للمعلم وصرحوا فيه بالإخبار ولفظ السراج يستند إلى حسين أخرنا يحيى بن أبي كثير أن أبا سلمة حدثه الخ. وأما الجواب عن الثانية والثالثة فالتعليل المذكور بهما غير قاطع لأن رواية حسين مشتملة على الرفع والوقف مما فإذا اشتغل غيرها على الموقوف قطع كانت هي مشتملة على زيادة لا تنافي الرواية الأخرى فتقبل من الحفاظ وهو كذلك فتبين أن التعليل بذلك ليس بقادح والله أعلم.

الحديث الرابع: قال البخاري: باب الخوذة والمسر في المسجد حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح هو ابن سليمان حدثنا أبو النضر عن عبيد بن حنن عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال خطب النبي ﷺ فقال إن الله خير سيداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده الحديث قال الدارطني هذا السياق غير محفوظ واختلف فيه على فليح فرواه محمد بن سنان هكذا وتابعه المصافي بن سليمان الحارثي ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤذن وأبو داود الطيالسي عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن حنن وبسر بن سعيد جيماً عن أبي سعيد قلت: أخرجه مسلم عن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة عن يونس وابن حبان في صحيحه من حديث الطيالسي ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد ولم يذكر عبيد بن حنن أخرجهما البخاري في مناقب أبي بكر فهذه ثلاثة أوجه مختلفة، فأما رواية أبي عامر فيمكن ردّها إلى رواية سعيد بن منصور بأن يكون اقتصر فيها على أحد شيوخ أبي النضر دون الآخر، وقد رواه مالك عن أبي النضر عنهما جيماً حدث به القعني في الموطأ عنه، وتابعه جماعة عن مالك خارج الموطأ وأخرجه البخاري أيضاً عن ابن أبي أويس عن مالك في الحجرة لكنه اقتصر فيه على عبيد بن حنن حسب. وأما رواية محمد بن سنان فوهم لأنه صير بسر بن سعيد شيخاً لعبيد بن حنن وإلّا هو رفيقه في رواية هذا الحديث ويمكن أن تكون الروا سقطت قبل قوله عن بسر، وقد صرح بذلك البخاري فيما رواه أبو علي بن السكن الحافظ في زوائد في الصحيح قال أثبتنا القريزي قال: قال البخاري: هكذا رواه محمد بن سنان عن فليح وإلّا هو عن عبيد بن حنن وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف فقد أفصح البخاري بأن شيخه سقطت عليه الروا من هذا السياق وإن من إسقاطها نشأ هذا الوهم، وإذا رجعنا إلى الإصناف لم تكن هذه ملة قاذمة مع هذا الإيضاح والله أعلم.

الحديث الخامس: قال الدارطني أخرجنا جيماً حديث مالك عن الزهري عن أنس قال كنا نصلّي العصر ثم يذهب الغمام ما إلى قباه فيأتيهم والشمس مرتفعة وهذا مما يستد به على مالك لأنه رضعه، وقال فيه إلى قباه وخالفه عدد كثير منهم شعيب بن أبي

الحديث الثالث عشر: قال الدارقطني: أخرجا جميعاً حديث ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: لا يجل لامرأة تسافر وليس معها عزم قال الدارقطني: وقد رواه مالك ويحيى بن أبي كثير وسهيل عن سعيد عن أبي هريرة يعني لم يقولوا عن أبيه قلت: لم يهمل البخاري حكاية هذا الاختلاف بل ذكره عقب حديث ابن أبي ذئب والمجواب من هذا الاختلاف كالمجواب في الحديث الثاني فإن سعيداً المقبري سمع من أبيه عن أبي هريرة وسمع من أبي هريرة فلا يكون هذا الاختلاف قاطعاً وقد اختلف فيه على مالك فرواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث بشر بن عزم عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وقال يهمل له يهمل أحد من أصحاب مالك في هذا الحديث عن سعيد عن أبيه غير بشر بن عزم أهد وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من حديث بشر بن عمر أيضاً وصحح ابن حبان الطريقين معاً والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي النبي ﷺ لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ترك قيام الليل وقد اختلف فيه على الأوزاعي فقال عمرو بن أبي سلمة، والوليد بن مسلم وغيرهما عنه عن يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي سلمة زادوا رجلاً أهد وهذا القول فيه كالقول في الذي قبله بل صرح الأوزاعي هنا بالتحديث عن يحيى وصرح يحيى بالتحديث عن أبي سلمة فانفتحت تهمة التليس والراوي له هكذا عنه عن الأوزاعي عبد الله بن المبارك وهو من الحفاظ المعتبرين ومع ذلك فالبخاري لم يهمل حكاية الخلاف في ذلك بل ذكره تعليقاً وأخرج مسلم طريق عمرو بن أبي سلمة كما أوضحته في تعليق التعليق.

الحديث الخامس عشر: قال الدارقطني: وأخرجنا جميعاً حديث شعبة عن عمرو عن جابر إذا جاء أحدكم والإمام يجلب فيلعل ركعتين، وقد رواه ابن جريج وابن عيينة وحماد بن زيد وأيوب وورقاء وحبيب بن يحيى كلهم عن عمرو أن رجلاً دخل المسجد فقال له: صليت. قلت: هذا يرمي أن هؤلاء أرسلوه وليس كذلك فقد أخرجه الشيخان من رواية حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ومسلم من حديث أيوب وابن جريج كلهم عن عمرو بن دينار موصولاً وإنما أراد الدارقطني أن شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن واختصره وهم إنما أوردوه على حكاية قصة الداخل وأمر النبي ﷺ له بصلاة ركعتين والتي ﷺ يجلب وهي قصة محتملة للخصوص سياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل فهي مع اختصارها تزيد من روايتهم وليست بشاذة فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار أخرجه الدارقطني في السنن فهذا يدل على أن عمرو بن دينار حدث به على الوجهين والله أعلم. ووقع في هذا الموضع للزمي في الأطراف شيء ينهي التنبه عليه وذلك أنه قال في أول ترجمة شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر حديث أن رجلاً جاء والتي ﷺ يجلب فقال: أصليت؟ قال: لا، الحديث (خ) في الصلاة عن آدم (ط) فيه عن بندار عن غندر يعني كلاهما عن شعبة به، وهذا اللفظ الذي صدر به الحديث ليس هو لفظ شعبة كما ترى.

من كتاب الجنائز

الحديث السادس عشر: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه أنه سأل أبي هريرة فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: من صلى على الجنائز فله قيراط الحديث، قال: وقد رواه عبد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل عن أبيه. قلت: وهذا نظير الحديث الثالث عشر لكن رواية عبد الله بن عمر في هذا غير مشهورة فرواية ابن أبي ذئب هي المعتبرة وهي من أفراد الصحيح، وإنما أوردتها المصنف مقرونة برواية الأعمش عن أبي هريرة.

الحديث السابع عشر: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر أن النبي ﷺ كان يجمع بين قتلى أحد ويقيم أقرامهم، وقد رواه ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسل عن جابر، ورواه معمر عن الزهري عن ابن أبي شبة عن جابر، ورواه سليمان بن كثير عن الزهري، حدثني من سمع جابراً وهو حديث مضطرب انتهى، أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يفسر المجهول الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين، وأما رواية الأوزاعي المرسله قصير فيها بخلاف الواسطة فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه، وقد

وجدته في صحيح ابن خزيمة من رواية صالح بن كيسان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وإذا تقرر ذلك حرف أن الرواية التي صححها البخاري أحسن الروايات والله أعلم.

الحديث العاشر: قال الدارقطني: وأخرج البخاري عن محمد بن عبد الرحيم عن سعيد بن سليمان عن هشيم عن عبد الله بن أبي بكر عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يندو يوم الفطر حتى يأكل ثمرات قال: وقد أنكر أحد بن حنبل هذا من حديث هشيم عن عبد الله بن أبي بكر، وقال إنما رواه هشيم عن محمد بن إسحاق عن حصص بن عبد الله عن أنس، وقيل إن هشيماً كان يندو عن عبد الله بن أبي بكر، وقد رواه مسرعاً ومرجأ بن رجاء وعلي بن عاصم عن عبد الله ولا يثبت منها شيء انتهى. كلامه واحد بن حنبل إنما استتكره لأنه لم يعرفه من حديث هشيم لأن هشيماً كان يحدث به قديماً هكذا ثم صار بعد لا يحدث به إلا عن محمد بن إسحاق ولهذا لم يسمه منه إلا كبار أصحابه، وأما قوله: إن هشيماً كان يندو فيه فمرود فرواية البخاري نفسها عن هشيم قال أخبرنا عبد الله بن أبي بكر فذكرها، والمجب من الإسماعيلي أيضاً فإنه أخرجه من رواية أبي الربيع الزهراني عن هشيم عن عبد الله ثم قال هشيم يندو وكذا لما رواه عنه معتزنا ظن أن هشيماً ندسه، ومن هنا يظهر شغوف نظر البخاري على غيره، وأما رواية مرجأ بن رجاء فعلقها البخاري في الباب ووصلها أحد بن حنبل وابن خزيمة في صحيحه والإسماعيلي ولا أدري ما معنى قول الدارقطني لا يثبت منها شيء، وقد رواه غير من ذكر أخرجه ابن حبان في صحيحه والإسماعيلي في مستخرجه والمحكم في مستدركه من طريق حبة بن حيد عن عبد الله بن أبي بكر نحوه نعم رواية مسرع لا يصح إسنادها عنه وعلي بن عاصم ضعيف. وأما الطريق التي ذكرها عن هشيم عن محمد بن إسحاق فرواها أحد بن منيع في مسنده والترمذي في جامعهم والإسماعيلي في مستخرجه من طريق هشيم، وقد ظهر ما قررناه أن إحدى الطريقين لا تمل الأخرى والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: قال البخاري: حدثنا محمد حدثنا أبو حنيفة يحيى بن واضح عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ إذا كان يوم خالف الطريق تابعه يونس بن محمد عن فليح وحديث جابر أصح، هكذا في جميع الروايات التي وقعت لنا عن البخاري إلا أن في رواية أبي علي بن السكن تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة وحديث جابر أصح كلما وقع عنه قال أبو علي الجبائي: والظاهر أن هذا الإصلاح من قبله. قلت: والتخليف فيه عن دون البخاري، وقد ذكره أبو مسعود التميمي في الأطراف محمداً، فذكر حديث أبي حنيفة وبعده تابعه يونس بن محمد عن فليح، وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة قال البخاري: وحديث جابر أصح وكذا حكاية أبو نعيم في مستخرجه وحكي البرقاني نحوه ثم قال أبو مسعود متعباً عليه إنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا عن جابر قال: وكذا رواه الهيثم بن جميل عن فليح. قلت: ولم يصح أبو مسعود في دعواه أن رواية يونس بن محمد إنما هي من مسند أبي هريرة فقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن يونس بن محمد من مسند جابر كما قال البخاري: ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي، وكذا رواه أبو جعفر الطبري في مصنفه من حديث يونس، وكذا قال الترمذي إن أبا حنيفة ويونس بن محمد رويهما عن فليح عن سعيد عن جابر نعيم رويهما عن طريق محمد بن عبد الله بن النخعي وأحد بن الأضرع وعلي بن محمد ثلاثهم عن يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة كما قال أبو مسعود وقرئ بهنا أن لسعيد بن الحارث فيه شيخين، وقد ذكر أبو مسعود أيضاً أن محمد بن حيد رواه عن أبي حنيفة فصيحة من مسند أبي هريرة ولكن محمد بن حيد لا يحتاج به، ورواية محمد بن الصلت قد ذكرت من وصلها في فصل التعليق والله الحمد.

الحديث الثاني عشر: قال الدارقطني: أخرج البخاري الحديث للحسن عن أبي بكرة منها حديث الكسوف والحسن إنما يروي عن الأحنف عن أبي بكرة. قلت: البخاري معروف أنه كان من يشدد في مثل هذا وقد أخرج البخاري حديث الكسوف من طرق من الحسن خلق بعضهم ومن جملة ما حلقه فيه الحديث رواية موسى بن إسماعيل عن مبارك بن فضالة عن الحسن قال: أخبرني أبو بكرة فهذا الحديث من إخراج حديث الحسن ورده على من نفي أنه سمع من أبي بكرة باعتداده على إتيان من أثبت وسياقي مزيد لذلك في فضل الحسن بن علي بن أبي طالب إن شاء الله تعالى.

الحديث المشهور عن يحيى بن سعيد رواه الحلق عنه، وقد رواه داود بن رشيد عن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد قلت: وهو يدل لما قلناه أن رواية الأوزاعي له عن يحيى بن سعيد مدلسة وعن يحيى بن أبي كثير مسموعة وكأنه كان عند شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي على الوجهين والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث الأنصاري عن أبيه عن ثمامة عن أنس عن أبي بكر حديث الصدقات، وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس ولا عبد الله بن النثني من ثمامة قال علي بن المديني حدثني عبد الصمد حدثني عبد الله بن النثني قال: دفع لي ثمامة هذا الكتاب قال وحديثنا عنان حديثنا حماد قال: أخذت من ثمامة كتاباً عن أنس نحو هذا وكذا قال حماد بن زيد عن أيوب عطائي ثمامة كتاباً فذكر هذا. قلت: ليس فيما ذكر ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما صدر به كلامه فإما كون عبد الله بن النثني لم يسمعه من ثمامة فلا يدل على قبح في هذا الاستناد بل فيه دليل على صحة الرواية بالمؤولة إن ثبت أنه لم يسمعه مع أن في سياق البخاري عن عبد الله بن النثني حديث ثمامة أن أنساً حدثه وليس عبد الصمد فوق حماد بن عبد الله الأنصاري في الثقة ولا أعرف حديث أبيه منه والله أعلم. حديث أنس في النهي عن بيع الثمرة يأتي في البيوع إن شاء الله تعالى.

من كتاب الحج

الحديث الثاني والعشرون: قال الدارقطني: اتفقا على حديث عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه حديث الجبة في الإحرام وفيه واضح في صحتها ما تصنع في حجبك من حديث ابن جريج وهمام وغيرهما عن عطاء ورواه الثوري عن ابن جريج وابن أبي ليلة جميعاً عن عطاء عن يحيى بن أمية مرسلاً، وكذا قال قتادة ومطر الوراق ومنصور بن زاذان وعبد الملك بن سليمان وغير واحد عن عطاء، ليس فيه صفوان. قلت: في رواية ابن جريج أخبرني عطاء أن صفوان بن يحيى أخبره عن يحيى بن عمرو عطاء جمع من ذكره عن عطاء عن يحيى منمنمة فدل على أنه لم يروه عن يحيى إلا بواسطة ابنه وابن جريج من أعلم الناس بحديث عطاء، وقد صرح بسماحه منه فالتعليل بمثل هذا غير متجه كما قلنا غير مرة.

الحديث الثالث والعشرون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث الثوري عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة في التلبية وتأبته أبو معاوية عن الأعمش، وقال شعبه عن الأعمش عن خيشمة عن أبي عطية به قال: وروي عن يحيى القطان عن الأعمش عن خيشمة أيضاً ورواه إسرائيل وأبو الأحوص وزهير بن معاوية وعبد بن فضيل، وأبو خالد وغير واحد عن الأعمش كما قال الثوري ورواه عبد الله بن داود الخريزي عن الأعمش فأوضحه وبين علته قال: حدثنا الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة فذكره قال الأعمش: وذكر خيشمة عن الأسود أنه كان يزد: والملك لا شريك لك قال الدارقطني: فيشبه أن يكون دخل الوهم على شعبه من ذكر الأعمش خيشمة في آخره. قلت: وهو تحقيق حسن ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري واعتمده من رواية الأعمش على أن البخاري لم يعمل حكاية الخلاف بل حكاهما عقب حديث الثوري والله أعلم.

الحديث الرابع والعشرون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال لما إذا صليت الصبح فطوي على بمرِكَ والتاس يصلون الحديث، وهذا منقطع وقد وصله حصص بن فيث عن هشام عن أبيه عن زينب، عن أم سلمة ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة كذلك في الموطأ. قلت: حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ وهي رواية الأصلي في هذا عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولاً وعلى هذا اعتماد المزني في الأطراف ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب قال أبو علي الجبائي: وهو الصحيح ثم ساقه من طريق أبي علي بن السكن عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري في على المواقفة وليس فيه زينب وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث عتبة بن سليمان وبخاضر وحسان بن إبراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب، وهو المحفوظ من حديث هشام، وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكياً للخلاف فيه على عروة كما قدمه مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد والله أعلم.

الحديث الخامس والعشرون: قال الدارقطني: وأخرج حديث ابن جريج عن

ساق البخاري ذكر الخلاف فيه وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع اقتطاعها لأن الحديث عنده عن عبد الله بن المبارك عن الليث والأوزاعي جميعاً عن الزهري فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب وأثبت الليث وهما في الزهري سواء، وقد صرحاً جميعاً بسماحهما له منه قبلت زيادة الليث لثقة، ثم قال بعد ذلك ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سمع جابر وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة وتأكيد رواية الليث بذلك ولم يرها علة تجزئ اضطراباً وأما رواية معمر فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة فرواه عن الزهري عن ابن أبي صغيرة، وقال ثبتني فيه معمر فرجعت روايته إلى رواية معمر، وعن الزهري فيه اختلاف في ذكره الدارقطني قليل عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود والترمذي ونقل في الملل عن البخاري أنه قال حديث أسامة خطأ غلط فيه يعني أن الصواب حديث الليث ورواه الحاكم فأخرج حديث أسامة هذا في مستدركه وعن الزهري فيه اختلاف آخر رواه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه وهو خطأ أيضاً وعبد الرحمن هذا ضعيف ولا يفتنى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قرئنا وأن البخاري لا يعمل الحديث بمجرد الاختلاف. حديث ابن عباس من النبي ﷺ بقريش تقدم في الثاني.

الحديث الثامن عشر: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة عن أبي الأسود عن عمر بن مجازة قال وجبت الحديث، وقد قال علي بن المديني أن ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن عمر عن أبي الأسود ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود قال الدارقطني. وقلت أنا: وقد رواه وكيع عن عمر بن الوليد الشامي عن ابن بريدة عن عمر ولم يذكر بينهما أحد انتهى. ولم أره إلى الآن من حديث عبد الله بن بريدة إلا بالمنة فقلته باقية إلا أن يعتزل للبخاري عن تخريجه بأن اعتماده في الباب إنما هو على حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس بهذه القصة سواء، وقد وافقه مسلم على تخريجه، وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كاتبة لحديث عبد العزيز بن صهيب فلم يستوف نفي العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرجه في الأصول والله أعلم.

من الزكاة

الحديث التاسع عشر: قال الدارقطني: وأخرجاً جميعاً حديث عفان عن وهيب عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن رجلاً قال للبي ﷺ دلي على عمل إذا أنا عملته دخلت الجنة الحديث، وقد رواه يحيى القطان عن أبي حيان فخالف وهيباً فأرسله ولم يذكر أبا هريرة انتهى، وقد أخرج البخاري حديث يحيى القطان عقب حديث وهيب فأشعر بأن العلة ليست بقادحة لأن وهيباً حافظ فقدم روايته لأن معه زيادة وفي معنى روايته حديث آخر اتفقا عليه من هذا الوجه في كتاب الإيمان من طريق جرير إسماعيل بن حلية عن أبي حيان وهو ما يقوي رواية وهيب والله أعلم.

الحديث العشرون: قال أبو مسعود أخرج البخاري حديث شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال: أخبرني يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن يحيى بن عمارة أخبره عن أبيه أنه سمع أبا سعيد يقول: قال النبي ﷺ ليس فيما دون خسة أوسق صدقة الحديث، وقد رواه داود بن رشيد وهشام بن خالد عن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن أبي اليحان عن يحيى بن سعيد، ورواه عبد الوهاب بن غنم عن شعيب عن الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن سعيد انتهى كلامه واقتضى أمرين: أحدهما: أن شيخ البخاري وهو إسحاق بن زيد وهم في نسبة يحيى فقال ابن أبي كثير، وإنما هو يحيى بن سعيد بدليل رواية عبد الوهاب وأن داود وهشاماً لم ينسباً، ثانيهما: أنه اختلف فيه على الأوزاعي مع ذلك بزيادة رجل فيه بينه وبين يحيى بن سعيد من رواية الوليد بن مسلم، وإذا تأملت ما ذكره لم تجد ما اختاره مستقيماً بل رواية الوليد بن مسلم تدل على أنه لم يكن عند الأوزاعي عن يحيى بن سعيد إلا بواسطة، وقد صرح شعيب عنه بأنه يحيى أخبره فاقتضى ذلك أن رواية عبد الوهاب بن مجزة إما موهومة وإما مدلسة، ورواية إسحاق عن شعيب صحيحه صريحة، وقد حدث إسحاق في متابعه عن شعيب وذلك فيما أخرجه أبو عروبة في صحيحه قال: حدثنا أبو إبراهيم الزهري، وكان من الإبدال، حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن حدثنا شعيب بن إسحاق حدثنا الأوزاعي قال: أخبرني يحيى بن أبي كثير فذكره سواء وهكذا أخرجه الإسماعيلي في مستدرجه من طريق سليمان بن عبد الرحمن ثم قال

الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل في قصة الخصمية قال: وقال حجاج في هذا الحديث عن ابن جريج حدثت عن الزهري. قلت: الحديث خرج عنه من رواية مالك وغيره عن الزهري فليس الاعتماد فيه على ابن جريج وحده مع أن حجاجاً لم يتابع على هذا السياق إلا أنه حافظ وابن جريج مدلس فتستد رواية حجاج إلى أن يوجد من رواية غيره عن ابن جريج مصرحاً فيه بالسماع عن الزهري فإني لم أراه من حديثه إلا ممتناً والله أعلم.

الحديث السادس والعشرون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث الليث بن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر اللّهم لرزقي شهادة في سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك قال: وقال هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن خصبة عن عمر، وقال روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن خصبة عن عمر قلت: الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر وعن أمه عن خصبة عن عمر لأن الليث وروح بن القاسم حافظان وأسلم مولى عمر من الملائمين له العارفين بحديثه وفي سياق حديث زيد بن أسلم عن أمه عن خصبة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بيته في كتاب تغليق التعليق فدل على فهم طريقتان عفرطان، وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير عفرطة لأنه غير ضابط والله أعلم. وقد رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عمر لم يذكر بينهما أحداً ومالك كان يصنع ذلك كثيراً.

من كتاب الصيام

الحديث الحادي والثلاثون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع الجار أثنى بسبقه من رواية ابن جريج والثوري وابن عينة عن إبراهيم وخالفهم محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة ولا يلتصق إليه يعني لأنه ضعيف فلا تملل روايته الروايات الثابتة، حديث كعب بن مالك يأتي في البائع إن شاء الله تعالى.

من الشربة

الحديث الثاني والثلاثون: قال الدارقطني: فيما نقلت من خطه من جزء مفرد وليس هو في كتاب التبع أخرجه البخاري عن التميمي عن الليث عن الزهري عن عمرو بن عبد الله بن الزبير أن رجلاً خاضع الزبير في شراح الحرة الحديث بطوله وهو إسناده متصل لم يعله هكذا غير الليث ورواه غير الليث، عن الزهري فلم يذكروا فيه عبد الله بن الزبير وأخرج البخاري أيضاً من حديث معمر ومن حديث ابن جريج، ومن حديث شعيب كلهم عن الزهري عن عمرو ولم يذكروا في حديثهم عبد الله بن الزبير كما ذكره الليث انتهى. وإنا أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال لأن عمرو صح سماعه من أبيه فيجوز أن يكون سمعه من أبيه وثبته فيه أخوه والحديث مشتمل على أمر متعلق بالزبير فدعاه أولاده متوفرة على ضبطه فاحتد تصحيحه هذه القرينة القوية، وقد وافق البخاري على تصحيح حديث الليث هذا مسلم وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وغيرهم مع أن في سياق ابن الجارود له التصريح بأن عبد الله بن الزبير رواه عن أبيه الزبير وهي رواية يونس عن الزهري والله أعلم.

الحديث الثالث والثلاثون: قال الدارقطني: أخرجا جميعاً حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ باع عبداً وله مال، وقد خالفه نافع عن ابن عمر عن عمر، وقال النسائي سالم أجل في القلب والقول قول نافع. قلت: الحديث عند البخاري بهذا السياق عن عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن شهاب عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ يقول من ابتاع غلاماً بعد أن تولى الحديث وفيه ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع ومن ملك من نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد وهو مطروف على حدثنا الليث فقد أخرجه على الوجهين ومقصوده منه الاحتجاج بقصة التخل للزيرة وهي مرفوعة بلا خلاف بدليل أنه أخرجه في أبواب المزارعة، وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التبع وبين ما فيها من الاختلاف فلا اعتراض عليه والله أعلم. حديث جابر في الجمع بين القتلى يوم أحد تقدم في الجنازة حديث أبي هريرة من أثنى شركاً يأتي في المتى حديث أنس عن أبي بكر في الصدقات مضى في الزكاة.

من الحق

الحديث الرابع والثلاثون: قال الدارقطني: وأخرجنا جميعاً حديث قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة من أثنى شقيقاً وذكرنا فيه الاستسعاء من حديث ابن أبي هريرة وجبريل بن حازم، وقد روى هذا الحديث شعبة ومثام وما أثبت الناس في قتادة فلم يذكرنا في الحديث الاستسعاء ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من

الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل في قصة الخصمية قال: وقال حجاج في هذا الحديث عن ابن جريج حدثت عن الزهري. قلت: الحديث خرج عنه من رواية مالك وغيره عن الزهري فليس الاعتماد فيه على ابن جريج وحده مع أن حجاجاً لم يتابع على هذا السياق إلا أنه حافظ وابن جريج مدلس فتستد رواية حجاج إلى أن يوجد من رواية غيره عن ابن جريج مصرحاً فيه بالسماع عن الزهري فإني لم أراه من حديثه إلا ممتناً والله أعلم.

الحديث السادس والعشرون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث الليث بن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر اللّهم لرزقي شهادة في سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك قال: وقال هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن خصبة عن عمر، وقال روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن خصبة عن عمر قلت: الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر وعن أمه عن خصبة عن عمر لأن الليث وروح بن القاسم حافظان وأسلم مولى عمر من الملائمين له العارفين بحديثه وفي سياق حديث زيد بن أسلم عن أمه عن خصبة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بيته في كتاب تغليق التعليق فدل على فهم طريقتان عفرطان، وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير عفرطة لأنه غير ضابط والله أعلم. وقد رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عمر لم يذكر بينهما أحداً ومالك كان يصنع ذلك كثيراً.

من كتاب الصيام

الحديث السابع والعشرون: قال الدارقطني: أخرج مسلم حديث الأشج عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم وسلم البطيخ وسلمة بن كهيل عن سعيد وعطاء ومجاهد عن ابن عباس أن امرأة زعمت أن اختها ماتت وعليها صوم الحديث قال: وقال البخاري: ويذكر عن أبي خالد فذكره قال الدارقطني: وخالفه جماعة منهم شعبة وزائدة وابن غير وابو معاوية وجبرير وغير واحد عن الأعمش عن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وبين زائدة في روايته من ابن دخل الوهم على أبي خالد فقال في آخر الحديث فقال الحكم وسلمة بن كهيل وكانا عند مسلم حين حدث بهذا الحديث ونحن سمعناه من مجاهد عن ابن عباس. قلت: قد أوضحت هذه الطرق في كتابي تغليق التعليق وبينت أنه لا يلحق الشيعين في ذكرهما لطريق أبي خالد لوم لأن البخاري علقه بصيغة بشرى إلى وهمه فيه، وأما مسلم فأخرجه مقتصرأ على إسناده دون سياق متته لكن للحديث حلة أخرى لم يتصرح بها الدارقطني وهي اختلافهم في سياق متته وسوضح ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه إذا يسر الله علينا الوصول بته وقوته.

من كتاب البيوع

الحديث الثامن والعشرون: قال الدارقطني: أخرجه البخاري من حديث الليث بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول: قال النبي ﷺ: إذا زنت الأمة فتبين زناها فليجلها الحد ولا يثرب الحديث، وقد اختلف على سعيد فرواه عبد الله بن عمر من رواية محمد بن حبيب ويحيى بن سعيد الأموي عنه عن سعيد عن أبيه ورواه جبلة بن سليمان عن ابن إسحاق عن سعيد هكذا وخالف ابن المبارك ومعمتر بن سليمان وعقبة بن خالد وأبو أسامة وغيرهم فرووه عن عبد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقولوا عن أبيه وكلنا قال غير واحد عن ابن إسحاق وكلنا رواه أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية وأسماء بن زيد وغيرهم عن سعيد ليس فيه عن أبيه وأخرجه مسلم على اختلافها وأتصر البخاري على حديث الليث. قلت: الليث إمام، وقد زاد فيه عن أبيه فلا يضره من نقصه على أنه في مثل هذا لا يبعد أن يكون الحديث عند سعيد على الوجهين لكثرة من رواه عنه دون ذكر أبيه وإذا صح أنه عنده على الوجهين فلا يضره الاختلاف مع أن الحديث عند الشيعين من غير طريق المقبري عن أبي هريرة أيضاً والله أعلم.

الحديث التاسع والعشرون: قال الدارقطني: وأخرجنا جميعاً حديث مالك عن حيد عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع الشر حتى ترمي قليل وما ترمي قال حتى تحمر قال رسول الله ﷺ: أرايت إذا منع الله التمرة ثم يأخذ أحدكم مال أخيه قال الدارقطني: خالف مالكا جماعة منهم إسماعيل بن جعفر وابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية وزيد بن هارون وغيرهم قالوا فيه قال أنس أرايت إذا منع الله التمرة قال: وقد أخرجا

تفرد بهذه الزيادة.

الحديث الأربعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب بن سعد قال رأى سعد أن له فضلاً على من دونه فقال النبي ﷺ هل تصرون وترزقون إلا بأضغافكم قال الدارقطني: وهذا مرسل، قلت: صورته صورة المرسل إلا أنه موصل في الأصل معروف من رواية مصعب بن سعد عن أبيه، وقد اعتمد البخاري كثيراً من أمثال هذا السياق فأخرجه على أنه موصل إذا كان الراوي معروفاً بالرواية عن ذكره، وقد رويته في سنن النسائي، وفي مستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم وفي الحلية لأبي نعيم، وفي الجزء السادس من حديث أبي محمد بن صاعد عن حديث مصعب بن سعد عن أبيه أنه رأى ذكره، وقد ترك الدارقطني أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتبناها.

الحديث الحادي والأربعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث توبة كعب بن مالك من طرق صحيحة عن عجيل وغيره من الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن كعب وهو الصواب وأخرجه يعني في الجهاد مختصراً من أحد بن محمد بن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن كعب قال: وهو مرسل فقد رواه سويد بن نصر عن ابن المبارك فقال عن أبيه عن كعب كما قال الجساعة. قلت: وقع في رواية البخاري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب قال: سمعت كعباً فأخرجه على الاحتمال لأن من الجاهل أن يكون عبد الرحمن سمعه من جده وثبته فيه أبوه فكان في أكثر الأحوال يرويه عن أبيه عن جده وربما رواه عن جده لكن رواية سويد بن نصر التي أشار إليها الدارقطني ترجح أن يكون الخلاف فيها على عبد الله بن المبارك وحيداً فتكون رواية أحد بن محمد شاذة فلا يترتب على تخريجها كبر تعليق فإن الاعتماد إنما هو على الرواية المتصلة والله أعلم. ثم وجدت الحديث في سنن أبي داود عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن أبيه قال كان رسول الله ﷺ فذكره، وقال محمد بن يحيى الذهلي في علل حديث الزهري ما أخرجه عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب سمع من جده شيئاً وإنما يروي عن أبيه وعنه عبد الله بن كعب ثم ساق حديث معمر كما ذكره أبو داود سواء.

الحديث الثاني والأربعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث العوام بن حوشب عن إبراهيم السككي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً وهذا لم يستنه غير العوام وخالفه مسر قال عن إبراهيم السككي عن أبي بردة قوله، لم يذكر أبا موسى ولا النبي ﷺ. قلت: مسر أحفظ من العوام بلا شك إلا أن مثل هذا لا يقال من قبل الراي فهو في حكم الرفع، وفي السياق قصة تدل على أن العوام حفظه فإن فيه اضطراب يزيد بن أبي بكشة وأبو بردة في سفر فكان يزيد يصوم في السفر فقال له أبو بردة اضطر فإني سمعت أبا موسى مراراً يقول فذكره، وقد قال أحد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دل على أن رواه حفظه والله أعلم.

الحديث الثالث والأربعون: قال الدارقطني فيما وجدت نخطه أخرجه البخاري حديث إسماعيل بن أبي أيوب عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولى له يدعى هنياً على الحرس الحديث بطوله قال: وإسماعيل ضعيف. قلت: سيأتي الكلام عليه وأظن أن الدارقطني إنما ذكر هذا الموضع من حديث إسماعيل خاصة وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري لكون غيره شاركه في تلك الأحاديث وتفرد بهذا فإن كان كذلك فلم يتفرد به بل تابعه عليه ممن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء والله أعلم.

الحديث الرابع والأربعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو، وقال كان على ثقل النسبي ﷺ رجل يقال له كركرة الحديث وليس فيه سماع سالم من عبد الله بن عمرو، وقد روى سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمرو غير هذا. قلت: وهذا التعليل لا يرد على البخاري مع اشتراط ثبوت اللقاء ولا يلزم من كون سالم روى عن عبد الله بن عمرو حديثاً بواسطة أن لا يروي عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له والله أعلم.

الحديث الخامس والأربعون: قال الدارقطني: وأخرجنا جميعاً حديث ابن جريج عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه وعنه وعبيد الله بن كعب عن كعب أن

الحديث فجعله من رأي قتادة لا من رواية أبي هريرة قاله للقبري حسن معام، وقال أبو مسعود حديث معام عنني حسن وعندي أنه لم يقع للتخين ولو وقع لما حكمنا بقوله وتابعه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة وكذا رواه أبو عامر عن هشام قاله الدارقطني قال وهذا أولى بالصواب من حديث ابن أبي عروبة وجبر بن حازم. قلت: وقد اختلف فيه على معام وعلى هشام وأثبتت الكلام عليه في تقريب التهذيب ترتيب للدرج والله الحمد.

من الهبة

الحديث الخامس والثلاثون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث جسي بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل الهبة ويثيب عليها، قال: ورواه وكيع وعاصم ولم يذكرنا عن عائشة. قلت: رجح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواها، حديث عمر في الطامون تقدم في الجناز، حديث أبي بكر أن أبيه هذا سيد يأتي في المتأخر.

من كتاب الجهاد

الحديث السادس والثلاثون: قال الدارقطني: وأخرجنا جميعاً حديث موسى بن عقبة عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى، فقرأته أن النبي ﷺ قال: لا تنزلوا لقاء العدو وإذا لقيتموهم فاصبروا الحديث قال: وأبو النضر لم يسمح من ابن أبي أوفى وإنما رواه عن كتابه فهو حجة في رواية المكتوبة قلت: فلا علة فيه لكونه ينهي عن أن شرط المكتوبة هل هو من المكاتب إلى المكتوب إليه قطع أم كل من عرف الخط روى به، وإن لم يكن مقصوداً بالمكتوبة إليه، الأول هو المتبادر إلى الفهم من المصطلح، وأما الثاني فهو عندنا من صور الوجدان لكن يمكن أن يقال: هنا أن رواية أبي النضر هنا تكون عن مولا عمر بن عبد الله عن كتاب ابن أبي أوفى إليه ويكون أخذه لذلك عن مولا عرضاً لأنه قرأه عليه لأنه كان كاتبه قصير والحالة هذه من الرواية بالمكتوبة كما قال الدارقطني، والله أعلم.

الحديث السابع والثلاثون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحيث قال: وأبي هذا ضعيف. قلت: سيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي

الحديث الثامن والثلاثون: قال أبو مسعود في حديث أبي إسحاق الفزاري، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري هو أبو طولة سمعت أنساً يقول دخل النبي ﷺ على بنت ملحان فأتاك عندها ثم مضى، الحديث وفيه ناس من أمي يركبون البحر الأخضر قال أبو مسعود وهكذا في كتاب البخاري أبو إسحاق عن أبي طولة وسقط عليه بينهما زائدة بن قدامة كذا قال أبو مسعود واستند في ذلك إلى رواية المسيب بن واضح عن أبي إسحاق الفزاري عن زائدة عن أبي طولة وهو مستند في غاية الوفاء فإن المسيب ضعيف والحديث في كتاب السير لأبي إسحاق الفزاري من رواية عبد الملك بن حبيب للمصيصي عنه ليس فيه زائدة وهكذا، رواه الإمام أحمد في مسنده عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن أبي طولة ليس فيه زائدة كما رواه البخاري عن عبد الله بن محمد عن معاوية بن عمرو سواء حتى قال أبو علي الجبائي: ثبت طرق هذا الحديث عن أبي إسحاق فلم أجده فيها زائدة انتهى. ثم الحديث محفوظ لزائدة عن أبي طولة أيضاً بمتابعة أبي إسحاق عن أبي طولة لا من رواية أبي إسحاق الفزاري عن زائدة ورواه عن زائدة حسين بن علي الجبلي ومعاوية بن عمرو أيضاً، ومن طريقهما أخرجه الإسماعيلي في مستخرجه، وأبو عرونة في صحيحه لا ذكر لأبي إسحاق الفزاري فيه، وقد رواه أحمد في مسنده عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق وعن معاوية بن عمرو عن زائدة كلاهما عن أبي طولة فذكر هذا الحديث وأخرج بهذا الإسناد عن معاوية بن عمرو عنهما حديثاً آخر وهو حديث أنس في فضل عائشة على النساء فأتى المسيب بن واضح إن كانت روايته محفوظة يكون قد رواه عن أبي إسحاق الفزاري وزائدة جميعاً عن أبي طولة فوضع موضع واو المطفن عن والله أعلم.

الحديث التاسع والثلاثون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل بن سعد رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها الحديث، ولم يقل هذا غير عبد الرحمن وغيره أثبت منه وبني الحديث صحيح. قلت: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار يأتي الكلام عليه في الفصل بعد هذا وقد

قال: اختفوا في هذا الإسناد على وهب بن جرير كأنه يفضل البخاري إذ أخرجه في الصحيح، قال أبو علي: رواه حجاج بن الشاعر عن وهب بن جرير مثله سواء لكن قال عن ابن عباس عن أبي بن كعب زاد فيه أيًا وأسنده من رواية أبي علي بن السكن عن البجلي عن حجاج به وعن محمد بن بكر البجلي عن محمد بن أحمد بن نيزك عن وهب بن جرير مثله لكن قال عن أيوب عن سعيد بن جبير فأسقط عبد الله بن سعيد، وكذا رواه علي بن اللخني عن وهب بن جرير، ورواه النسائي في السنن من طريقه عن أحمد بن سعيد شيخ البخاري مثل ذلك، وقال في آخر حديث ابن اللخني قال وهب وحديثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد عن أبيه نحوه ولم يذكر أبيًا قتيبن بهذا أن وهب بن جرير كان إذا رواه عن أبيه أسقط عبد الله بن سعيد بن جبير وثابت أبي بن كعب، وإذا رواه عن حماد بن زيد أسقط أبي بن كعب وثابت عبد الله بن سعيد بن جبير فبان أن رواية البخاري فيها إدراج سيئ، وفي الإسناد اختلاف آخر فإن في آخره عند النسائي أيضاً قال وهب بن جرير: فأتيت سلام بن أبي مطيع فحدثته بهذا عن حماد فأنكره إنكاراً شديداً ثم قال في فاهوك ما يقول؟ قلت يقول عن أيوب عن سعيد بن جبير، فقال: قد غلط إما هو أيوب عن عكرمة بن خالد انتهى. ورواه إسماعيل بن علي عن أيوب قال ثبت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولم يذكر أبي بن كعب قال أبو علي الجبلي: هذا الاختلاف إذا تأمله المتبحر في الصنعة علم أنه يعود إلى وفاق وأنه لا يلدغ بعضه بعضاً، وحكم بصحته ثم بين طريق الجمع بين هذه الروايات والله الموفق.

الحديث الثامن والخمسون: قال أبو علي الجبلي: قال البخاري: حدثنا محمد بن كثير أخبرنا إسرائيل حدثنا عثمان بن المغيرة عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ رأيت موسى وعيسى وإبراهيم عليهم السلام الحديث، وقال والمفوظ فيه عن مجاهد عن ابن عباس، قال أبو مسعود أنما البخاري في قوله عن ابن عمر ولما رواه محمد بن كثير عن إسرائيل بهذا الإسناد عن ابن عباس، وكذلك رواه إسحاق بن منصور السلولي وعيسى بن آدم وابن أبي زائدة وغيرهم عن إسرائيل، وكذا نبه على هذا الوهم أبو ذر المروزي في نسخة فساد الحديث من طريق حنبل بن إسحاق عن محمد بن كثير قال عن ابن عباس كذا قال أبو ذر: وكذا رواه عثمان الدارمي عن محمد بن كثير، وكذا رواه أبو أحمد الزبيري عن إسرائيل قلت وكذا رواه أحمد في مسنده عن أسود بن عامر شافان عن إسرائيل، وكذا رواه الطبراني عن أحمد بن محمد الحفاري عن محمد بن كثير وكذا رواه سمويه في فوائده عن الحسين بن حفص عن إسرائيل ويؤيد أنه من سبق القلم أن البخاري قد أخرجه في موضع آخر من رواية ابن هون عن مجاهد عن ابن عباس وهو الصواب، وقد تنقب أبو عبد الله بن منته أيضاً على البخاري فأخرجه في كتاب الإيمان من طريق محمد بن أيوب بن الضريس وموسى بن سعيد الطرسوسي كلاهما عن محمد بن كثير به، وقال في آخره قال البخاري: عن ابن عمر والصواب بن عباس وكذا رواه أبو نعيم في مستخرج عن الطبراني عن أحمد بن محمد بن علي الحفاري عن محمد بن كثير، وقال ابن عباس كما تقدم، وقال بعده رواه البخاري عن محمد بن كثير قال ابن عمر ثم ساقه من طريق أبي أحمد الزبيري قال ابن عباس أيضاً ثم رأيت في مستخرج الإسماعيلي من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل، وقال فيه عن ابن عباس ولم يتعقبه كما دتته واستلثت بذلك على أن الوهم فيه من غير البخاري والله أعلم.

من ذكر بني إسرائيل

الحديث الثالث والخمسون: قال الدارطني: أخرج البخاري عن يحيى بن زرقعة، وعن الأوسى عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كان في الأمم ناس عثرون قال وتابهم سليمان بن داود الهاشمي وأبو مروان الثماني وخالفهم ابن وهب فرواه عن إبراهيم بن سعد قال عن عائشة بلد أبي هريرة، وقد رواه زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم بن سعد وأبو صالح كاتب الليث ويزيد بن الحارث عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة قال: بلغني أن النبي ﷺ قال فذكره. قلت: تقوي رواية الأوسى ومن تابعه متابعه زكريا، وأما رواية ابن الحارث ومن تابعه فلا تنافيها لأنها مهمة وتلك مقصرة فيقيت رواية ابن وهب وحله، وقد قال أبو مسعود في الأطراف: لا أعلم أحداً تابع بن وهب في قوله عن إبراهيم بن سعد عن عائشة والمشهور من رواية إبراهيم بن سعد عن أبي هريرة لكن أخرجه مسلم من حديث ابن عجلان عن سعد بن إبراهيم بن

النبي ﷺ كان إذا قدم من سفر ضحى بدأ بالمسجد الحديث، وقد خالفه معمر فقال عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه، وقال عقيل عن الزهري عن ابن كعب عن أبيه وهو يشبه رواية معمر، قال الدارطني: ورواية ابن جريج أصح ولا يضره من خالفه. قلت قول معمر وغيره عن عبد الرحمن بن كعب يحمل على أنه نسب إلى جده فتكون روايته منقطعة وهذا الجواب صحيح من الدارطني في أن الاختلاف في مثل هذا لا يضر كما فروناه أولاً والله أعلم.

من الخمس والجزية

الحديث السادس والأربعون: قال الدارطني: أخرج البخاري حديث حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر أصاب جاريين من بني حنينة وفي أوله أن عمر قال: نذرت نذراً مكلنا أخرجه مسلماً ووصل حديث الثور حاد بن سلمة وجرير بن حازم وجماعة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر وهو صحيح، ووصل حديث الجاريين جرير بن حازم عن أيوب، وقول حماد أصح. قلت: إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله، وقد بين البخاري الخلاف فيه، وقد قدمنا أنه في مثل هذا يعتمد عن القرقرن والله الموفق.

الحديث السابع والأربعون: قال الدارطني: أخرج البخاري حديث عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ عن كثر معاً لم يرح راحة الجنة الحديث، وقد خالفه مروان بن معاوية فسرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جندبة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو وهو الصواب. قلت: مروان أثبت من عبد الواحد، وقد زاد في الإسناد رجلاً ولكن قد تابع عبد الواحد أبو معاوية أخرجه ابن ماجه من طريقه وعمر بن عبد الغفار القيسي، ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي والظاهر أن رواية عبد الواحد أرجح لأن تبعه، ولما رواية مروان بن معاوية التي زاد فيها جندبة فأخرجها النسائي وغيره وهم الحاكم فاستدركه ويحتمل أن يكون مجاهد سمعه من عبد الله بن عمرو بعد أن سمعه من جندبة عنه والله أعلم.

من بدء الخلق

الحديث الثامن والأربعون: قال الدارطني: أخرج البخاري من حديث إسرائيل عن الأعمش ومنصور جيباً عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا مع النبي ﷺ في غار فتزلزلت والمرسلات الحديث، ولم يتابع إسرائيل عن الأعمش على علقمة، أما عن منصور فتابعه شيان عنه وكذا رواه مغيرة عن إبراهيم انتهى، وقد حكى البخاري الخلاف فيه وهو تحليل لا يضر والله أعلم.

من أحاديث الأنبياء عليهم السلام

الحديث التاسع والأربعون: قال الدارطني: أخرج البخاري حديث ابن أبي أويس عن أخيه عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: بلغني لإبراهيم عليه السلام أباه أزد يوم القيامة وعلى وجه أزد قرة الحديث قال: وهذا رواه إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة. قلت: قد حلق البخاري حديث إبراهيم بن طهمان في التفسير فلم يهمل حكاية الخلاف فيه ولكن أهله الإسماعيلي ومن وجه آخر فقال بعد أن أبوه هذا خبر في صحة نظر من جهة أن إبراهيم عام بأن الله لا يخلّف الميعاد فكيف يحمل ما يأتيه خبراً له مع خبره بأن الله قد وعده أن لا يخرجه يوم يمشون وحلمه بأنه لا خلف لوعده انتهى. وسباني جواب ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه.

الحديث الخمسون: قال الدارطني: أخرج البخاري حديث يحيى القطان عن عبيد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قيل: يا رسول الله من أكرم الناس؟ قال: أنقام الحديث وولفته مسلم على إخراجهم، وقد خالفه فيه جماعة منهم أبو أسامة وعبد الله بن غير ومعتز بن سليمان وآخرون قالوا عن عبيد الله بن سعيد عن أبي هريرة لم يقولوا عن أبيه. قلت: قد أخرج البخاري حديث معتز ولبي أسامة وغيرهما فهو عنده على الاحتمال ولم يهمل حكاية الخلاف فيه.

الحديث الحادي والخمسون: قال أبو علي الجبلي: أخرج البخاري عن أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قصة زمزم قال: وقد تنقبه أبو مسعود الدمشقي بأن

وعندي أن الحسن الذي سمعه من أبي بكر إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب قلت: أوردت هذا متصيحاً منه لأنني لم أراه لغیر البجلي وهو حل مخالف للظاهر بلا مستند ثم إن روي هذا الحديث عند البخاري عن الحسن لم يدر الحسن بن علي فيلزم الانقطاع فيه فما فر منه البجلي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكر وقع فيه بين الحسن بن علي والرواي عنه ومن تأمل سيقا عند البخاري تحقق ضعف هذا الحديث والله أعلم. وأما احتجاجه بأن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق أخرى فقال فيها عن الحسن عن الأحف عن أبي بكر فليس بين الإسنادين تناف لأن في روايته له عن الأحف عن أبي بكر زيادة بينه لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكر وهذا بين من السياقين والله الموفق.

من السيرة النبوية والمغازي

الحديث السورن: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث محمد بن إبراهيم التيمي حدثني حروة بن الزبير قال سألت ابن عمرو بن العاص: أخبرني بأشد شيء صنمه للمشركون بالنبي ﷺ الحديث، وتابته ابن إسحاق عن يحيى بن حروة عن حروة قلت: لعبد الله بن عمرو، وقال هشام عن أبيه قيل: لعمرو بن العاص، وكذا قال محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن حروة قلت ذكر البخاري الاختلاف فيه كما ترى واتقضى صنمه ترجيح رواية محمد بن إبراهيم التيمي لأن يحيى وهشاماً ابني حروة اختلفا على أبيهما فوافق محمد بن إبراهيم يحيى بن حروة على قوله عن عبد الله بن عمرو وأكد ذلك أن لقاء حروة لعبد الله بن عمرو بن العاص أثبت من لقاءه لعمرو بن العاص، وقد صرح في حديث محمد بن إبراهيم التيمي بأنه هو الذي سأله، وأما رواية هشام فليس فيها أنه سأل عمرو بن العاص فيحتمل أنه كان بلغه ذلك عن عمرو بن العاص لأن رواية أبي سلمة تدل على أن عمرو بن العاص حدث بذلك عنه ومقتضى ذلك تصويب صنيع البخاري لقي عبد الله بن عمرو فسأله فحدث بذلك عنه ومقتضى ذلك تصويب صنيع البخاري وتبين بهذا وأمثاله أن الاختلاف عند التقاد لا يضر إذا قامت القران على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم والله أعلم.

الحديث الحادي والسورن: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن وهب عن عمر بن محمد قال: أخبرني جدي زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال بينما هو في الدار غاضاً يعني عمر بعد أن أسلم إذ جاءه العاص بن وائل السهمي أبو عمرو فقال: ما بالك؟ قال: زعم قومك أنهم سيقلونني الحديث، قال: وخالفه الوليد بن مسلم فرواه عن عمر بن محمد حدثني أبي عن جدي عن ابن عمر زاد فيه رجلاً. قلت: قد صرح في روايته البخاري بسماحه من جده فالظاهر أنه سمعه منهما إن كان الوليد حظه.

الحديث الثاني والسورن: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث ابن جريج عن عبيد الله بن عمر من نافع عن عمر فرضي للمهاجرين الأولين أروسة آلاف وهذا مرسل يعني أن نافعاً لم يدر الحسن بن الخطاب. قلت لكن في سياق الخبر ما يدل على أن نافعاً حله عن عبد الله بن عمر فقد قلعتما مراراً أن البخاري يعتمد مثل ذلك إذا ترجع بالقران أن الرواي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق والله أعلم، وقد أورد أبو نعيم من طريق أخرى عن عبيد الله بن عمر من نافع عن ابن عمر فذكر نحوه وأتم منه.

الحديث الثالث والسورن: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعه عن أبيه وكان أبوه من أهل بدر حديث: ما تعلمون من شهد بدرأ فيكم، وأخرجه من حديث حماد وزيد بن هارون ماً عن يحيى بن سعيد عن معاذ مرسلأ ولم يستند فيه جرير، وقد خالفه الثوري فقال عن يحيى عن عباد بن رفاعه عن رافع بن خديج قلت سياق البخاري يبطي أن طريق حماد متصلة فإنه قال: حدثنا سليمان يعني ابن حرب، حدثنا حماد يعني ابن زيد عن يحيى هو ابن سعيد عن معاذ بن رفاعه بن رافع وكان رفاعه من أهل بدر وكان رافع من أهل المقبة وكان يقول لابنه يعني لرفاعة: ما يسرني أني شهدت بدرأ بالمقبة قال: سأل جبريل النبي ﷺ فذكر الحديث، وروى ابن مندة في المعركة من طريق عساة بن غزية عن يحيى بن سعيد عن رفاعه بن رافع كذا عنده ولمعه عن ابن رفاعه بن رافع قال: سمعت أبي يقول إن جبريل قال. وهذا يقوي رواية جرير في الجملة والله أعلم. وأما حديث الثوري الذي أشار إليه فرواه ابن ملجيه وإسحاق بن رامويه وأحمد بن حنبل والطبراني وابن حبان من طريقه وكذا رواه أبو

سعد كما قال ابن وهب، فيحتمل أن يقال لعل أبا سلمة كان يرويه عن أبي هريرة وعن عائشة جميعاً والله أعلم.

من المناقب

الحديث الرابع والخمسون: قال البخاري: حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ح قال: وقال يعقوب بن إبراهيم هو ابن سعد حدثنا أبي عن أبيه حدثني الأجرع عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ قريش والأنصار وجهية ومزية وأسلم وأشجع وغفار موالى ليس لهم مولى دون الله ورسوله وتعبه أبو مسعود المشقي بأن رواية يعقوب تخالف رواية سفيان لأن يعقوب إنما يرويه عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الأجرع عن أبي هريرة بلفظ غفار وأسلم ومزية ومن كان من جهة غير عبد الله من أسد وظفان وكذا أخرجه مسلم. قلت: وهو تعقب غير جيد لأن يعقوب فيحتمل أن يكون روى الحديثين جميعاً عن أبيه فالأول الذي أخرجه البخاري شاركه سفيان الثوري في روايته فرواه عن سعد بن إبراهيم والد إبراهيم بن سعد، والثاني الذي أخرجه مسلم رواه عن أبيه عن صالح منفرداً به والله أعلم.

الحديث الخامس والخمسون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن حلية عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة لما طعن عمر قال له ابن عباس رضي الله عنهما صحبت النبي ﷺ فأحسنت صحبتته الحديث ورواه حماد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ليس فيه المسور. قلت: طريق حماد أسندهما الإسمايلي وغيره، وقد أشار إليه البخاري وابن أبي مليكة قد صح سماعه من ابن عباس ومن المسور جميعاً والمسور قد حضر القصة فالظاهر أن ابن أبي مليكة رواه عن كل منهما والله أعلم.

الحديث السادس والخمسون: قال الدارقطني: أخرج البخاري: حديث مروان عن عثمان بن فضيلة الزبير، وقد اختلف في لفظه علي بن مسهر وأبو أسامة. قلت: البخاري أخرجه من حديث علي بن مسهر وأبي أسامة جميعاً وليس بينهما تباين يوجب تعليقاً كما سياتي في مناقب الزبير إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع والخمسون: قال الدارقطني: أخرج البخاري: عن مكى بن إبراهيم عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه قال لقد رأيته وأنا ثلث الإسلام، وقد خالفه ابن أبي زائدة ويحيى بن سعيد الأموي وأبو أسامة روه عن هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب عن سعد. قلت: قد أخرج البخاري حديث ابن أبي زائدة أثر حديث مكى وعلق حديث أبي أسامة وطريق الأموي أخرجهما الإسمايلي، والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال لقربة معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه وصحة سماع هاشم منه ومن سعد جميعاً.

الحديث الثامن والخمسون: قال الدارقطني: أخرجهما جميعاً حديث شعبة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة قصة مجيء أهل ثمران وفيه لأشعث أميناً حق أمين فيعت أبا عبيدة بن الجراح قال وأخرجه مسلم للثوري عن أبي إسحاق مثله وخالفهما إسرائيل فرواه عن أبي إسحاق عن صلة عن عبد الله بن مسعود ولا يثبت قول إسرائيل قلت فقد وافقهما على تصحيحه عن حذيفة.

الحديث التاسع والخمسون: قال الدارقطني: أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكره منها حديث إن ابني هذا سيد الحديث، والحسن إنما يروي عن الأحف عن أبي بكره يعني فيكون ما أخرجه البخاري منقطعاً. قلت: الحديث خرج عن الحسن من طرق عنه والبخاري إنما اعتمد رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكره، وقد أخرجه مطولاً في كتاب الصلح، وقال في آخره قال في علي بن عبد الله إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكره بهذا الحديث، وأعرض الدارقطني عن تعليقه بالاختلاف على الحسن فقيل عنه هكذا، وقيل: عنه عن أم سلمة، وقيل: عنه عن النبي ﷺ مرسلأ لأن الأسانيد بذلك لا تقوى ولا زلت متصيحاً من جزم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي بكره مع أن في هذا الحديث في البخاري قال الحسن سمعت أبا بكره يقول لي أن رأيته في رجال البخاري لأبي الوليد البجلي في أول حرف الحاء للحسن بن علي بن أبي طالب ترجمة، وقال فيها أخرج البخاري قول الحسن سمعت أبا بكره يقول أبو الحسن الدارقطني وغيره على أنه الحسن بن علي لأن الحسن عندهم لم يسمع من أبي بكره وحله البخاري وابن المنيني على أنه الحسن البصري وبهذا صح عندهم سماعه من قال البجلي

يشهدها، وإما حضر عقب الفتح والجواب عن ذلك أن المراد من الحديث أصل القصة، وقوله: شهدنا فيه بآثار شهد شاهد قسم النبي ﷺ لغنائم خير بها بلا خلاف والله أعلم ووقع في رواية شبيب بن سعد عن يونس التي تقدمت في هذا الموضع شهدنا حينئذ وهو شلوذ منه والصواب ما في رواية الجماعة.

الحديث السادس والسبعون: قال الدارقطني: فيما تبمه على كتاب مسلم أخرج عن تيبة عن الدراودي عن ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر فلم نتمكن نغماً ولا ورقاً. فذكر الحديث في قصة مدحهم، وقد أخرج هذا الحديث البخاري ومسلم من حديث مالك عن ثور به وهو وهم قال أبو مسعود: إنما أرادنا منه قصة مدحهم في غزوة الشمل، وأما حضور أبي هريرة عند النبي ﷺ في خيبر فصحيح من طرق أخرجه فإن كان ثور وهم في قوله: خرجنا فإن القصة المرادة من نفس الحديث صحيحة. قلت: قد اعترف أبو مسعود بأن فيه وهماً ونسبه إلى ثور وفيه نظر لأن إمام أهل المغازي محمد بن إسحاق رواه عن ثور بن يزيد بهذا الإسناد ولفظه انصرف رسول الله ﷺ إلى وادي القرى عشية فتزل غلام يحط رحله. فذكر الحديث فدل على أن الوهم فيه من دون ثور أو من ثور لما حدث به عن محمد بن إسحاق وحديث ابن أسحاق هذا قد أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأبو عبد الله بن منته في كتاب الإيمان له على شرط الصحة وهو حجة في المغازي وروايته هنا راجحة على رواية غيره والله أعلم.

الحديث السابع والسبعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: خرج النبي ﷺ في رمضان عام الفتح وأصحابه بين صائم ومفطر الحديث، وقد أرسله حاد بن زيد والظنفي عن أيوب عن عكرمة. قلت: قد ذكر البخاري حديث حاد تعليقاً واختلف الروايات عنه في وصله وإرساله ولكنه اعتمد للوصول لروايته له موصولاً من حديث خالد عن عكرمة عن ابن عباس أيضاً على أنه لم يذكر حديث معمر إلا تعليقاً.

الحديث الثامن والسبعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري عن موسى عن أبي هريرة عن عبد الملك بن عمر عن أبي بردة قال: بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن قال: وبعث كل واحد منهما على خلاف الحديث وفيه قصة قتل المرتد وقصة كيف تقرأ القرآن، وقد خالفه الميم بن جبل فرواه عن أبي هريرة عن عبد الملك عن أبي بردة عن أبيه. قلت: هذا يقوي حديث موسى وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من طرق منها عن أبي بردة عن أبي موسى فاستند أن أبا بردة حله عن أبيه وترجع ذلك عنه بقرينة كونها مختص بأبيه فدواجه متوفرة على حلها عنه كما تقدمت نظائره في حديث هريرة عن عائشة، في حديث نافع عن ابن عمر في غير موضع، وحديث الميم المشار إليه وصله الإسمايلي عنه قال: حدثنا القاسم بن زكريا حدثنا فضل بن يقوب حدثنا الميم به موصولاً، وقد أخرج البخاري لهذا الحديث عن هريرة عن النبي ﷺ حديثاً في صحاته ﷺ وعائشة متفرقة ثم أخرجه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة فلم يمد حديث عراك مرسلاً لا قريناه ولذا لم يمتنع الدارقطني فيما تنقب والله أعلم. طريق أخرى في هذا الحديث قال الدارقطني: أخرج البخاري عن مسلم عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فذكر الحديث، وفيه سؤال أبي موسى له عن الشراب المتخذ من الشعير وقصة قتل اليهودي المرتد وسؤال معاذا أبي موسى كيف تقرأ وأورد ذلك قال: وتابعه المقدسي ووهب عن شعبة ورواه النضر ووكيع وأبو داود عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده موصولاً، قال الدارقطني: وقد رواه مسلم من حديث وكيع موصولاً لكنه عند مختصر فاحص أن شعبة كان إذا حدث به بطوله أو لعله وإذا اختصره وصله. قلت: قد رواه علي بن الجعد وغيره عن شعبة موصولاً وبتامه أخرجه الإسمايلي في صحيحه عن إبراهيم بن هاشم وغيره عن علي بن الجعد.

الحديث التاسع والسبعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكره منها حديث: لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة، والحسن إنما يروي عن الأحنف بن قيس عن أبي بكره. قلت: قد تقدم الجواب عن ذلك في الحديث التاسع والخمسين.

الحديث السبعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث أيوب بن نافع بن عمر كلاهما عن ابن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت: توفي النبي ﷺ في بيتي وفي يدي وبين سحري ومحري الحديث قال وأخرجه أيضاً من حديث عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة

يعلى من حديث علي بن مسهر عن يحيى بن سعيد به وهو حديث آخر غير حديث رفاعة بن رافع، والله أعلم.

الحديث الرابع والسبعون: قال الدارقطني: وأخرجنا حديث مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن حلي مع النبي ﷺ صلاة الخوف وأخرجنا من حديث شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حشة وأخرجه البخاري من حديث يحيى بن سعيد عن القاسم عن صالح عن سهل موقوفاً. قلت: واختلف فيه على صالح اختلافاً آخر قليل عنه عن أبيه وهذه رواية أبي إويس عن يزيد بن رومان أخرجا ابن منته في للمرة فيحتمل أن يفسر به للميم في رواية مالك، وأما تعارض الرفع والوقف في حديث سهل فالرفع مشهور عنه والله أعلم.

الحديث الخامس والسبعون: قال أبو علي الجبلي: أخرج البخاري حديث شبيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: شهدنا خير فقال رسول الله ﷺ لرجل من بني الإسلام هذا من أهل النار الحديث قال: وتابعه معمر، وقال شبيب عن يونس عن الزهري أخبرني ابن المسيب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن أبا هريرة قال: وقال ابن المبارك عن الزهري عن سعيد بن أبي هريرة عن أبيه عن صالح عن الزهري، وقال الزبيدي أخبرني الزهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره عن عبد الله بن كعب قال حدثني من شهد مع النبي ﷺ غير قال الزهري وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي ﷺ انتهى. قال: وكلامه فيه اختصار وحلف لا يفهم المراد منه وفيه وهم في قوله قال الزهري: وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي ﷺ لأن عبد الله بن عبد الله لا يعرف والصواب إن شاء الله عبد الرحمن بن عبد الله وهو ابن كعب قال: وكنت أظن أن الوهم فيه عن دون البخاري إلى أن رأيت في التاريخ قد ساقه كما ساقه في الصحيح سواء. قلت: الخطب فيه يسير من سبق القلم من عبد الرحمن إلى عبد الله على أن يعقوب بن سفيان وإمام البخاري على سبيله له فرواه عن شيخه الذي أخرجه عنه في التاريخ وهو إسحاق بن العلاء بن زريق فعمل الوهم فيه منه والله أعلم ثم ساق من حديث الزهري محمد بن يحيى الذهلي طرق حديث شبيب ومعمر وصالح كما قال البخاري ثم ساق حديث الزبيدي عن الزهري أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أخبره أن عمه عبد الله بن كعب قال: أخبرني من شهد فذكر الحديث إلى قوله: قد صدق الله حديثك قد انتحر فلان قتل نفسه قال الزهري: وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله وسعيد بن المسيب قال: إن رسول الله ﷺ قال يا بلال قم فاذن إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن الحديث، قال الذهلي فمعمر وشبيب ساقا الحديث كله وميزه الزبيدي قال الجبلي: لا تخالف بين هذه الطرق لأن الحديث جميعه عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كما أسنده معمر وشبيب ولكن الزهري لما رواه للزبيدي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، ولم يكن أخبره عنه عبد الرحمن موصولاً بين ذلك وقرنها وأرسله عن ابن المسيب ولكن رواية شبيب عن يونس غير محفوظة حيث جعله كله موصولاً عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة فوهم قاله الذهلي قال: ويدل على ذلك أن موسى بن عتبة وابن أخي الزهري روايا عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب القصة الأخيرة مرسلة لم يذكرها أبا هريرة.

قلت: فهذا يقوي أن في رواية شبيب ومعمر إدراجاً أيضاً في آخره وحكى مسلم في التمييز أن الحلواني حدثهم بهذا الحديث عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن المسيب أن النبي ﷺ قال: يا بلال قم فاذن في الناس إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، الحديث، قال الحلواني: قلنا يعقوب من عبد الرحمن بن المسيب قال: كان لسعيد بن المسيب أخ يقال له عبد الرحمن وكان رجلاً من بني كنانة يقال له عبد الرحمن بن المسيب أيضاً فأتانا أن هذا هو الكندي قال مسلم: وهذا الذي قاله يعقوب ليس بشيء وإما هذا إسناد سقطت منه لفظة واحدة وهي الواو فحش خطؤه والصواب عن الزهري أخبرني عبد الرحمن وابن المسيب فبعد الرحمن هو ابن عبد الله بن كعب بن مالك وابن المسيب هو سعيد قال: وكذلك رواه موسى بن عتبة وابن أخي الزهري عن الزهري والوهم فيه عن دون صالح بن كيسان انتهى. فاستفدنا من هذا أن صالحاً وافق موسى بن عتبة وابن أخي الزهري على إرساله، وكذا وافقهم يونس من رواية ابن المبارك عنه وهو الصواب والله أعلم ثم أن في الحديث موضعاً آخر يتعلق بوجه في المتن وهو قوله عن أبي هريرة شهدنا خير، وسيأتي شرحه في الحديث الذي بعد هذا، وقد صرح بالوهم فيه موسى بن هارون وغيره لأن أبا هريرة لم

أن ذكوان مولى عائشة أخبره أن عائشة كانت تقول فذكره. قلت: أخرج البخاري الطريقين على الاحتمال لصحة سماع ابن أبي مليكة من عائشة كما تقدم في نظائره ويؤيد ذلك أن تقيي بن سعيد روى هذا الحديث عن حفص بن ميسرة عن ابن أبي مليكة قال: سمعت عائشة تقول فذكره.

من كتاب التفسير

الحديث الحادي والسمعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث هشام بن يوسف عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن علقمة بن وقاص أخبره أن مروان قال لربابه: انذهب يا رافع إلى ابن عباس قتل: إن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمده بما لم يفعل معلباً لتعذب أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولعله إنما دعا النبي ﷺ يهوداً فسلمهم من شيء، الحديث قال: وأخرجه أيضاً من حديث حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حيد بن عبد الرحمن أنه أخبره أن مروان بهذا قال وأخرج سلم حديث حجاج وحده قلت: وسيفاه عند مسلم أن مروان قال: انذهب يا رافع لبوابه إلى ابن عباس فذكر مثله إلى أن قال: إنما أنزلت هذه الآية في أهل الكتاب فذكره بنحوه، وقد اختلف هشام بن يوسف وحجاج بن محمد في شيخ ابن أبي مليكة هشام يجعله علقمة بن وقاص وحجاج يجعله حيد بن عبد الرحمن، وقد تابع عبد الرزاق هشام بن يوسف وتابع حجاجاً محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه قال إسحاق بن راهويه في مسنده حدثنا روح بن عباد حدثنا محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة أن حيد بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أن مروان بعث إلى ابن عباس. فذكره والظاهر أن هذا الاختلاف غير قاطع لاحتمال أن يكون ابن أبي مليكة سمعه منهما جميعاً والله أعلم. وسيأتي بسط الكلام إن شاء الله تعالى على هذا الحديث في آخر تفسير سورة آل عمران من هذا الشرح بعون الله تعالى.

الحديث الثاني والسمعون: قال الدارقطني: وأخرجنا حديث الثوري وهشيم عن أبي هاشم عن أبي جاز عن تيس بن حيد عن أبي ذر أنه كان يقسم قسماً أن قوله تعالى ﴿هذان خصمان﴾ نزلت في الستة المبارزين يوم بدر وأخرجه أيضاً من حديث سليمان التيمي عن أبي جاز عن تيس عن علي قال: أنا أول من يمتحن للخصومة قال تيس وفيهم نزلت ﴿هذان خصمان﴾ قال البخاري، وقال عثمان عن جرير عن منصور عن أبي هاشم عن أبي جاز قوله قال فاضطرب الحديث. قلت: لا اضطراب فيه بل رواية منصور قصر فيها منصور، وقد وصلها الطبراني عن ابن حيد عن جرير إن كان ابن حيد حفظ ووصلها أيضاً الثوري وهشيم، وأما حديث سليمان التيمي عن أبي جاز فلا خالفه بينه وبين حديث أبي هاشم عنه لأن رواية التيمي لحديث علي غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر فهما حديثان مختلفان وبهذا يجمع بينهما ويتبين الاضطراب والله أعلم.

كفيه: قوله: وأخرجنا من حديث سليمان التيمي وهم وإما هو من أفراد البخاري.

الحديث الثالث والسمعون: قال الخطيب: أخرج البخاري عن مسروق عن أم رومان رضي الله عنها وهي أم عائشة طرفاً من حديث الإنك وهو وهم لم يسمع مسروق من أم رومان رضي الله عنها لأنها توفيت في عهد النبي ﷺ وكان لمسروق حين توفيت ست سنين قال: وغشيت هذه الملة على البخاري وأظن مسلماً ظن لهذه الملة فلم يخرجه له ولو صح هذا لكان مسروق صحابياً لا مانع له من السماع من النبي ﷺ والظاهر أنه مرسل قال وروايته في تفسير سورة يوسف من الصحيح عن مسروق، قال: سألت أم رومان فذكره قال وهو من رواية حصين عن شقيق عن مسروق وحصين اختلط فالعله حدث به بعد اختلاطه، وقد رأيت من رواية أخرى عنه عن شقيق عن مسروق، قال: سألت أم رومان فلعل قوله في رواية البخاري سألت تصحيف من سئلت وقال ابن عبد البر رواية مسروق عن أم رومان مرسله وتبعه القاضي عياض وتبعهما جماعة من المتأخرين القليلين للخطيب وغيره. وحديثي أن الذي وقع في الصحيح هو الصواب والراجح وذلك أن مستند هؤلاء في انقطاع هذا الحديث إنما هو ما روي عن علي بن زيد بن جعدان وهو ضعيف أن أم رومان ماتت سنة ست وأن النبي ﷺ حضر دفنها، وقد نبه البخاري في تاريخه الأوسط والصغير على أنها رواية ضعيفة فقال في فصل من مات في خلافة عثمان قال علي بن زيد عن القاسم مات أم رومان في زمن النبي ﷺ سنة ست قال البخاري: وفيه نظر وحديث مسروق أسند أبي أصح إسناداً وهو كما قال

وقد جزم إبراهيم الحربي الحافظ بأن مسروقاً إنما سمع من أم رومان في خلافة عمر، وقال أبو نعيم الأصفهاني عاشت أم رومان بعد النبي ﷺ دعراً. قلت: وما يدل على ضعف رواية علي بن زيد بن جعدان ما ثبت في الصحيح من رواية أبي عثمان النهدي عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أن أصحبا الصفة كانوا ناساً قراء. فذكر الحديث في قصة أضياف أبي بكر، وفيه قال: قال عبد الرحمن إنما هو أنه وأمي وإمرأتي وخدام بيتنا الحديث وأم عبد الرحمن هي أم رومان لأنه شقيق عائشة وعبد الرحمن إنما أسلم بعد سنة ست، وقد ذكر الزبير بن بكار من طريق ابن عينة عن علي بن زيد أن إسلام عبد الرحمن كان قبل الفتح وكان الفتح في رمضان سنة ثمان فبان ضعف ما قال علي بن زيد في تهذيب وفاة أم رومان مع ما اشتهر من سوء حفظه في غير ذلك فكيف عمل به الروايات الصحيحة للمعتمد والله أعلم.

الحديث الرابع والسمعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري عن الثعني وعبد الله بن يوسف وغيرهما عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي ﷺ كان يسير وعمر معه الحديث في نزول سورة الفتح مرسلاً، وقد وصله قراء وغيره عن مالك. قلت: بل ظاهر رواية البخاري الوصل لأن أوله وإن كان صورته صورة المرسل. فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر ففيه بعد قوله فسأله عمر عن شيء فلم يجبه فقال عمر نزلت رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك قال عمر فمركت بعيري ثم تقمعت إمام الناس وعشيت أن يزل في قرآن وساق الحديث على هذه الصورة حاكياً لعظم القصة عن عمر فكيف يكون مرسلًا هذا من المعجب والله أعلم.

الحديث الخامس والسمعون: قال أبو علي الفسائي: أخرج البخاري في تفسير سورة نوح حديثاً لإبراهيم بن موسى حدثنا هشام عن ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس صارت الأثران التي كانت في قوم نوح في العرب بعد الحديث وهذا الحديث قال أبو مسعود التمشقي هذا الحديث ثبت في تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس وعطاء لم يسمع من ابن عباس وابن جريج لم يسمع من عطاء إنما أخذ الكتاب من أبيه ونظر فيه ثم تكلم على ذلك بما سيأتي في الطلاق إن شاء الله تعالى.

الحديث السادس والسمعون: قال الدارقطني: وأخرجنا جميعاً حديث أبيوب وثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن حوسب حذب وأخرجه البخاري من حديث تابع بن عمر عن ابن أبي مليكة كذلك وأخرجناه من حديث حام بن أبي صغيرة عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة على الاختلاف. قلت: في رواية البخاري من حديث ثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة سمعت عائشة تقول فذكره أخرجه على الاحتمال بأن يكون ابن أبي مليكة سمعه من القاسم عن عائشة ثم سمعه من عائشة فحدث به على الوجهين كما في نظائره.

من فضائل القرآن

الحديث السابع والسمعون: قال الدارقطني فيما نقلت من خطه أخرجه البخاري حديث الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان أن النبي ﷺ قال: خيركم من تعلم القرآن وعلمه وأخرجه أيضاً من حديث شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان، وقال فيه: وأقرأ أبو عبد الرحمن في امرأة عثمان حتى كان الحجاج قال الدارقطني فقد اختلف شعبة والثوري في إسناده فادخل شعبة بين علقمة وبين أبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة، وقد تابع شعبة على زيادته من لا يمتنع به وتابع الثوري جماعة فقلت: قلت: قد قلنا أن مثل هذا يخرجه البخاري على الاحتمال لأن رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المفترضة وشعبة زاد رجلاً فلمكن أن يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن ثم لقي أبا عبد الرحمن فسمعه منه قال الدارقطني، وقال حجاج بن محمد عن شعبة لم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان شيئاً قال: وقد أخرج البخاري حديثاً من طريق أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن عن عثمان. قلت: الحديث الذي أشار إليه ذكره البخاري في كتاب الوقف تعليقاً وهو مناشدة عثمان للمصاحبة عند حصاره في ذكر حجر بثر رومة وغير ذلك من مناقبه والحديث عند البخاري من طرق غير هذا موصولة فلها ما أفرد به بالذكر لأنه إنما أورده اعتباراً وأخرج أبو عروبة في صحيحه حديث أبي عبد الرحمن السلمي في القرآن من طريق حجاج عن شعبة، وقال في أثره قال شعبة ولم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان ثم أخرج أبو عروبة حديث الثوري ومتابعة عمرو بن قيس الملائي ومحمد بن إسمان وغيرهما

الإسماعيلي ذكر ذلك الحميدي في الجمع عن البرقاني عنه قال: وحكاه عن علي بن الحسين بشر إلى قصة التي ساقها الجلياني والله الموفق.

من كتاب الأطلحة

الحديث الثامن والعمانون: قال الدارقطني: أخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن وهب بن كيسان قال أتى رسول الله ﷺ بطعام ومعه ربيه عمر بن أبي سلمة قال: سم الله وكل بما يملك وهذا الحديث أرسله مالك في الموطأ ووصله عنه خالد بن خالد ويحيى بن صالح وهو صحيح متصل، وقد رواه محمد بن عمرو بن حنبل وغيره عن وهب بن كيسان عن عمر متصلاً وأخرجه البخاري إلا أنه لم يخرج حديث من وصله عن مالك قلت: إنما أخرج البخاري حديث مالك إثر حديث محمد بن عمرو بن حنبل ليس موضع الخلاف فيه، وقد أخرجه النسائي موصولاً عن خالد بن خالد ومرسلًا عن كنية كلاهما عن مالك والمشهور عن مالك إرساله كعادته.

من الذهباج

الحديث الثالث والعمانون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن جارية لكعب بن مالك وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب وعن جارية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله أن جارية لكعب بن مالك الحديث في اللبس بالمرأة قال: رواه الليث عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله وهذا اختلاف بين: وقد أخرجه قال الدارقطني: وهذا قد اختلف في علي نافع وعلي أصحابه اختلف في علي عبد الله وعلي يحيى بن سعيد وعلي أيوب وعلي إسماعيل بن أبيه وعلي موسى بن عتبة وعلي غيرهم، وقيل فيه عن نافع عن ابن عمر ولا يصح والاختلاف فيه كثير. قلت: هو كما قال. وعلمه ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتصف.

الحديث الرابع والعمانون: قال الدارقطني: وأخرجنا حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن من أخذ شيئاً في السروج غرضاً ورواه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولم يتابع عليه عدي وتابعه أبو بشر المنهال بن عمرو وغيره وحديث عدي وهم. قلت: قد ذكر البخاري حديث عدي تعليقاً ووصله مسلم وعندي أنه حديث آخر غير حديث أبي بشر لاختلاف اللتين لفظاً ومعنى.

الحديث الخامس والعمانون: قال عبد النبي بن سعيد الحافظ روى البخاري عن سعد عن أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عباد بن رفاع عن أبيه عن جده رافع بن خديج قال: قلت للنبي ﷺ: إنا نلقى العدو غداً وليس معنا مدى أفتلجج بالقصب الحديث قال: وأخطأ أبو الأحوص في هذا حيث قال عن أبيه عن جده، وقد حذف البخاري في الصحيح قوله عن أبيه فصار عن عباد بن رافع وهو الصواب قال: وهذا أصل يحمل عليه من بعد البخاري إذا وقع له خطأ في حديث أن يسقط وهذا إما يصلح في نقصان لا في الزيادة قال أبو علي النسائي: إنما تكلم عبد النبي على ما وقع له من رواية أبي علي بن السكن فظن أنه من عمل البخاري وإنما هو من عمل ابن السكن فإنه في رواية أبي ذر عن شيوخه وفي رواية الأصيلي عن شيخه يثبت قوله (عن أبيه) وكذا هو في رواية إبراهيم بن مغلث النسائي عن البخاري، وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي الأحوص قال: ولم يقل أحد من أبيه عن أبي الأحوص ورواه الثوري وشعبة وزائدة وغيرهم عن سعيد بن مسروق فلم يقولوا عن أبيه. قلت: أخرج البخاري الوجهين ولا بد في أن يكون عباد سمعه من جده مع أبيه فذكر أباه فيه والذي يجري على قواعد النقاد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد والله أعلم.

من كتاب الطب

الحديث السادس والعمانون: قال الدارقطني: وأخرجنا حديث الزبيدي عن الزهري عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن النبي ﷺ رأى في يبتها جارية بها سفة فقال استرقوا لها، وقد رواه عقيل عن الزهري عن عروة مرسلًا ورواه يحيى بن سعيد بن سليمان بن يسار عن عروة مرسلًا، وقال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد ولم يصنع شيئاً. قلت: وهو ضعيف، وأما رواية عقيل فقد أشار إليها البخاري

له على إسقاط سعد بن حنبل والحديث خرج في الكتب الأربعة من السنن من هذا الوجه فرواه أبو داود من حديث شعبة قطعه زوراه النسائي والترمذي وابن ماجه من حديث شعبة وسفيان معاً، ونقل الترمذي عن علي بن عبد الله بن النعمان ترجيح حديث سفيان على حديث شعبة، وأما كون أبي عبد الرحمن لم يسمع من عثمان فيما زعم شعبة فقد أثبت غيره سماحه منه وقال البخاري في التلخيص الكبير سمع من عثمان والله أعلم.

من كتاب النكاح

الحديث الثامن والعمانون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر قال: وهذا مرسل. قلت: هو محمول عند البخاري على أن عروة حله عن عائشة كما تقدم نظيره.

الحديث التاسع والعمانون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث عثمان بنت خنيس الأنصارية أن أباها زوجها وهي ثيب فذكرت ذلك الحديث من رواية مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجميع أبي يزيد بن جارية عن خنيس به، ومن رواية يزيد بن عمار عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عبد الرحمن وجميع أبي يزيد أنهما حدثاه أن رجلاً يدعى خنيساً ألتحق ليلة له غيرة. قلت: عبد الرحمن بن القاسم أعرف بحديث أبيه من غيره، وقد وصله ومالك أثبت حديث أهل المدينة من غيره ومع ذلك أخرج البخاري الطريقين فأنهم أشبه رأيي أن الموصول أرجح وهو للتمسك والله أعلم.

من كتاب الطلاق

الحديث العاشر والعمانون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري عن أزمهر بن جبل عن الثقيفي عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس اختلعت منه ومن حديث جبر بن حازم عن أيوب كذلك قال وأصحاب الثقيفي غير أزمهر يرسلونه وكذا حاد بن سلمة عن أيوب وكذا أرسله أصحاب خالد الحذاء عن عكرمة. قلت: قد حكى البخاري الاختلاف فيه وعلقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن أيوب موصولاً وذلك لما بقوي رواية جبر بن حازم وفي رواية أبي ذر عن المنجلي من الزيادة قال البخاري حثبت حديث أزمهر: لا يتابع فيه عن ابن عباس وهذا معنى قول الدارقطني أن أصحاب الثقيفي يرسلونه. وقد ذكرت من وصل حديث إبراهيم بن طهمان في تعليق التلخيص.

الحديث الحادي والعمانون: قال أبو علي النسائي قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام عن ابن يوسف عن ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ الحديث وفيه قصة تعلق عمر بن الخطاب قرية بنت أبي أمية وغير ذلك تعقبه أبو مسعود الممشي قال: ثبت هذا الحديث والذي قبله يعني بهذا الإسناد سوى الحديث المتقدم في التفسير من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه قال أبو علي وهذا تيبه يبع من أبي مسعود رحمه الله قد روي عن صالح بن أحمد بن حنبل عن علي بن الحسين قال: سمعت هشام بن يوسف يقول: قال في ابن جريج سألت عطاء يعني أبي رباح عن التفسير من البقرة وآل عمران ثم قال أمفي من هذا قال هشام: فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس قال الخراساني، قال هشام: فكتبت ما كتبت ما ملنا يعني كتبنا أنه عطاء الخراساني قال علي بن الحسين كتبنا أما هذه القصة لأن محمد بن نور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس، فظن الذين حلواها عنه أنه عطاء بن أبي رباح قال علي: وسألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال ضعيف، فقلت ليحيى: أي يقول أخيراً قال: لا شيء كله ضعيف إنما هو من كتاب دهم إليه قلت فيه نوح اتصال ولذلك استجاز ابن جريج أن يقول فيه أخبرنا لكن البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح، ولما الخراساني فليس من شرطه لأنه لم يسمع من ابن عباس لكن لقتال أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضاً فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعاً والله أعلم. فهذا جواب إقناعي وهذا عدي من الموضح العقيمة عن الجواب السيد ولا بد للوجود من كبره والله المستعان وما ذكره أبو مسعود من التمتع قد سبقه إليه

يكون وتقول عكرمة أولى لأحد زاده رجلاً وهو ثقة. قلت: قد أخرج البخاري طريق عكرمة تعليقاً فهو عند على الاحتمال والله أعلم.

إلا أن راويها عنه ليس بمخاطف وحديث الزبيدي رواه عنه ثقتان فكان هو المحدث.

من كتاب اللباس

حديث نقش الحاتم هو طرف من حديث أس في الزكاة.

الحديث السابع والثمانون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث الثقيفي عن أيوب عن عكرمة عن قصة امرأة رفاعة القرظي وفيه ذكر عائشة ولكنه مرسل وكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب. قلت: سياقه يقتضي أنه من رواية عكرمة عن عائشة فإن لفظه عن عكرمة أن رفاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة: وعليها خمار أخضر فذكره فهذا ظاهر في ذلك إلا أن أكثر السياق صورته الإرسال وإنما قصد البخاري منه ذكر الثياب الخضراء لأنه أبودنه في باب الثياب الخضراء، وأما أصل قصة رفاعة وامراته فمخرجة عنده في النكاح في مكتبها من طريق الزهري عن عروة عن عائشة والله أعلم.

الحديث الثامن والثمانون: قال الدارقطني: اتفقا على إخراج حديث أبي عثمان قال: كتب إلينا عمر في الخبر إلا موضع إسبع وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر لكنه حجة في قبول الإجازة. قلت: قد تقدم نظير هذا الكلام في حديث أبي النضر عن ابن أبي أوفى.

الحديث التاسع والثمانون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث ثابت عن ابن الزبير قال: قال عبد الله بن أبي حمزة في الدنيا لم يلبس في الأخرة وهذا لم يسمعه ابن الزبير من النبي ﷺ إنما سمعه من عمر. قلت: هذا يعقب ضعيف فإن ابن الزبير صحابي فيه أرسل فكان ماذا وكم في الصحيح من مرسل صحابي، وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ عن تأخر عصره عنهم فلا يشتد بمخالفته والله أعلم. وقد أخرج البخاري حديث ابن الزبير عن عمر ثلث حديث ثابت عن ابن الزبير فما بقي عليه للاعتراض وجه.

من كتاب الأدب

الحديث التسعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري عن سعد بن حفص عن شيبان عن منصور عن المسيب بن رافع عن رواد عن المغيرة عن النبي ﷺ قال: إن الله حرم عليكم حقوق الأمهات الحديث وهذا غير محفوظ عن المسيب وإنما رواه شيبان عن منصور عن الشعبي عن رواد كذا قال عبد الله بن موسى وحسين بن محمد الحروري وغيرهما وكذا قال جرير: عن منصور عن الشعبي والذي عند منصور عن المسيب عن رواد حديث كان يقول في دبر الصلاة والدماء لا إله إلا الله الحديث فلعنه أشبهه على سعد بن حفص. قلت: أما حديث جرير عن منصور فهو كما قال الشعبي، وأما حديث عبيد الله بن موسى عن شيبان فاختلف عليه فيه فرواه مسلم في صحيحه من حديثه كما قال الدارقطني وكذا رواه أبو عروبة في صحيحه عن أبي أمية عن عبيد الله بن موسى لكن قد رواه الإسماعيلي في مستخرجه من طريقين عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن منصور عن المسيب كما قال البخاري: عن سعد بن حفص فعلى هذا يقوي الظن بأنه كان عند شيبان عن منصور عن الشعبي والمسيب معاً ولا ينسب سعد بن حفص إلى الروم مع متابعة إسحاق بن يسار النسيي له عن عبيد الله بن موسى عن شيبان والله أعلم.

الحديث الحادي والتسعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب عن المغيرة عن أبي شريح والله لا يؤمن الذي لا يمان جاره برواقه قال: وتابعه شبابة وأسد بن موسى، وقال عثمان بن عمر وحيد بن الأسود وغير واحد عن ابن أبي ذئب عن المغيرة عن أبي هريرة قال: ورواه يزيد بن حارون وحجاج بن محمد وأبو النضر عن ابن أبي ذئب كما قال عاصم بن علي قلت: ترجح عند البخاري أنه عند ابن أبي ذئب على الوجهين فذكرهما.

الحديث الثاني والتسعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا قال الرجل لأخيه كافر فذهب به بها أحدهما وقال عكرمة عن حماد عن يحيى عن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة قال الدارقطني: يحيى بن أبي كثير مفلس يشبه أن

الحديث الثالث والتسعون: قال الإسماعيلي: أخرج البخاري عن إسحاق عن أبي المغيرة قال: حدثنا الأوزاعي قال: حدثنا الزهري عن حماد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ومن قال لصاحبه: تمالك أقامك فليعتصق، قال: ولم يقل فيه أحد عن الأوزاعي حدثني الزهري إلا أبو المغيرة، وقد رواه الوليد وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن الزهري معتمداً، ورواه بشر بن بكر عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري قال: وأبو المغيرة وبشر بن بكر صدوقان إلا أن بشراً كان يعرض عن مثل هذا قلت: ورواه عتبة بن علقمة البيروني عن الأوزاعي كما قال بشر بن بكر سواء ورواه في الجزء الثالث من حديث أبي العباس الأصم قال حدثنا العباس بن الوليد بن مرثد عن عتبة به، وهذا من المواضع الدقيقة ولكن الحديث في الأصل صحيح عن الزهري، وقد أخرجه البخاري من حديث معمر بن عوف عن علقمة.

الحديث الرابع والتسعون: قال الدارقطني: ما ملخصه أن الشيخين أخرجا حديث الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري للزهر مع من أحب وأخرجاه من حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله أيضاً والطريقان محفوظان عن الأعمش. قلت: فلا معنى لاستدراكه.

الحديث الخامس والتسعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال له: ما اسمك؟ قال: حزن وأخرجاه من حديث هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن سعيد بن المسيب أن جده حزنأ وهذا مرسل وكذا قال قتادة وعلي بن زيد وابن سعيد بن المسيب. قلت: هذا على ما قرأناه فيما قبل أن البخاري يعتمد هذه الضيقة إذا حث بها قرينة تقتضي الاتصال ولا سيما، وقد وصله الزهري صريحاً فأخرج الوجهين على الاحتمال والله أعلم. وقد رواه عبد الرزاق عن ابن جريج فقال فيه عن أبيه عن جده أيضاً أخرجه الإسماعيلي من طريقه.

من كتاب الدعوات

الحديث السادس والتسعون: قال الدارقطني: وأخرجنا حديث عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليقلعه، وقد اختلف فيه على عبيد الله فرواه جماعة من أصحابه هكذا ورواه يحيى القطان وابن المبارك وغير واحد عن عبيد الله لم يقولوا عن أبيه وكذا رواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة. قلت: جواب مثل هذا التعليل تقدم في الحديث الثاني، وقد أشار البخاري إلى الاختلاف فيه على عبيد الله وعلى سعيد فلا استدراك عليه.

من كتاب الرقاق

الحديث السابع والتسعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث أبي حنيفة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: نظر النبي ﷺ إلى رجل يقتال المشركين فقال هو من أهل النار الحديث وفيه إن العبد ليموت فيما يرى الناس حمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار ويموت فيما يرى الناس حمل أهل النار وهو من أهل الجنة وإنما الأعمال بالخواتيم قال: وقد رواه ابن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسعيد الجهمي عن أبي حازم فلم يقولوا في آخره: وإنما الأعمال بالخواتيم. قلت: زادها أبو حنيفة وهو ثقة حافظ فاحتده البخاري.

الحديث الثامن والتسعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث أحمد بن حنبل عن أبيه عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ يرد على الخوض ربط من أصحابي الحديث وعن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس مثله لكن قال عن أصحاب النبي ﷺ ولم يقل عن أبي هريرة، وقال شعيب وعقيل عن الزهري كان أبو هريرة يحدث، وقال الزبيدي عن الزهري عن أبي جعفر محمد بن علي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة قال الدارقطني: ورواه معمر عن الزهري عن رجل عن أبي هريرة ولو كان عن سعيد بن المسيب لم يكن عنه الزهري ولمصرح به. قلت: يحتمل أن يكون النسيان طراً فيه على معمر، ولما رواية الزبيدي فإنه إسناده آخر الحديث، وقد بين

البخاري وجوه الاختلاف فيه إلا طريق معمر، فلم يمتد بها.

من النذور

الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي أيوب قلت: حكى البخاري هذه الأوجه كلها وكأنه ترجع عنه طريق أبي سلمة عن أبي سعيد فإن أكثر أصحاب الزهري روهو كذلك ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم والله أعلم.

من كتاب التمني

الحديث السادس بعد المائة: قال البخاري: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ح وقال الليث: حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره قال: نهى رسول الله ﷺ عن الرضال الحديث قال أبو مسعود حكاه في صحيح البخاري لم يذكر كيف يروي شعيب هذا الحديث عن الزهري وإرفاده له بعديث الليث يومئذ هما سواء وليس كذلك بل شعيب يرويه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقد أخرجه البخاري في الصيام على الصواب قال أبو علي القسائي: هذا حديث حسن جداً ويمكن أن يكون البخاري اكتفى بما ذكره في الصيام لكن هذا النظم فيه التباس. قلت: صفق أبو علي والليث عني أن الإسناد الأول سقطت منه كلمة واحدة وهي قوله عن أبي سلمة ثم حوله برواية الليث وبهذا يرتفع التباس والله أعلم.

من كتاب التوحيد

الحديث السابع بعد المائة: قال البخاري: وقال الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة في حديث أوله لا تفاضلوا بين الأنبياء فإن الناس يصنعون فاكرون أول من يفتي ظافاً موسى أخذ بالعرش اختصره وتعبه أبو مسعود بأن المعروف، رواية للماجشون عن عبد الله بن الفضل عن الأخرج عن أبي هريرة، وقد تكلمنا عليه في الفصل الذي مضى في أحكام التعليل بما يفي في الإعادة.

الحديث الثامن بعد المائة: قال البخاري: حدثنا يسرة بن صفوان حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ بينا أنا نائم رأيتني على قلب فزعت ما شاء الله الحديث قال أبو مسعود: سقط منه رجل بين إبراهيم بن سعد والزهري، وقد رواه مسلم على الصواب عن عمرو بن محمد الناقذ وغيره عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الزهري والله أعلم.

الحديث التاسع بعد المائة: حديث عمرو بن دينار عن أبي المباسم الشاعري عن عبد الله في قصة حصار الطائف اختلف فيه على ابن عيينة في اسم والد عبد الله هل هو عمر بن الخطاب أو عمرو بن العاص فوقع في أكثر النسخ من صحيح البخاري: عبد الله بن عمر يعني ابن الخطاب ولي بعضنا ابن عمرو، وقال أبو نعيم الأصبهاني أخرجه الحميدي وأبو غيث في مستنبيهما في مسند ابن عمر بن الخطاب، وقال أبو حنيفة الأسفرائني: رواه جماعة عن فهم وبسط عن ابن عينة كذلك وكذلك كان يقول قدماء أصحاب ابن عينة عنه والمتأخرون منهم يقولون عن عبد الله بن عمرو بن العاص ومنهم من لا ينسبه كذا وقع عند النسائي والإضطراب فيه من سفيان، وقال أبو علي الجبائي: حدث به علي بن الحسين عن سفيان فقال عبد الله بن عمرو فرد ذلك عليه حامد بن يحيى البجلي فرجع إليه وصرح البخاري في المال قول من قال ابن عمر قلت: ليس في التحليل بذلك كبير تأثير والله أعلم.

الحديث العاشر بعد المائة: أخرج البخاري في أواخر الكتاب حديث شريك بن أبي نمر عن أنس في الإسراء بطوله، وقد خالف فيه شريك أصحاب أنس في إسنادته ومنه أما الإسناد فإن قتادة يجعله عن أنس عن مالك بن حنيفة والزهري يجعله عن أنس عن أبي ذر وثابت يجعله عن أنس عن غير واسطة لكن سياق ثابت لا مخالفة بينه وبين سياق قتادة والزهري وسياق شريك يخالفهم في التقديم والتأخير والزيادة المنكورة، وقد أخرج مسلم إسناداً فقط تلو حديث ثابت، وقال في آخره فرد وتقص وقدم وأخر وتكلم بين حزم والقاضي عياض وغيرها على حديث شريك واتصر له جماعة منهم أبو الفضل بن طاهر فصف في جزءاً وسنذكر ما يتعلق به مستوفى عند الكلام عليه إن شاء الله تعالى في موضعه.

هذا جميع ما تعبه الحفاظ الثقات المعارفون بملل الأسانيد المظلمون على خفاه

الحديث التاسع والتسعون: قال البخاري: أخرج البخاري حديث وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس بينما النبي ﷺ يغضب إذ قام أبو إسرائيل الحديث، وقد رواه الثقيفي وابن علية عن أيوب مرسلاً. قلت: قد أشار البخاري إلى الخلاف فيه واعتمد حديث وهيب لحفظه.

من الحدود

الحديث المائة: قال البخاري: أخرجنا حديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير عن سليمان بن يسار عن ابن جابر عن أبيه عن أبي بردة بن نيار لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حله وقد خالفه الليث بن سعد وسعيد بن أبي أيوب فرواه عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير فلم يقلوا عن أبيه، وقال مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر عن سمع النبي ﷺ قال: وقول عمرو بن الحارث صحيح لأنه ثقة وزاد رجلاً، وقد تابعه أسامة بن زيد عن بكير. قلت: أخرج البخاري الأوجه كلها إلا رواية أسامة وانصر مسلم على حديث عمرو بن الحارث عن بكير فلم يقلوا عن أبيه.

من العير

الحديث الأول بعد المائة: قال البخاري: أخرج البخاري حديث لهرج عن عكرمة عن ابن عباس: من صور صورة يروك خالد وهشام عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً، وقال قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة موقوفاً واختلف عليهم فيه قلت تمارض الوقت والرفق فيه لا أثر له لأن حكمه الرفق، وقد أشار البخاري إلى الخلاف فيه على عكرمة عن ابن عباس أو عن أبي هريرة والراجح عنده أنه عن ابن عباس والله أعلم.

من الفتن

الحديث الثاني بعد المائة: قال البخاري: وأخرجنا حديث عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يتحارب الزمان ويلقى الشح الحديث، وقد تابع حماد بن زيد عبد الأعلى وخالفهما عبد الرزاق عن معمر فأرسله، ولم يذكر أبا هريرة، ويقال إن معمرأ حدث بالصرمة من حفظه بأحاديث وهم في بعضها، وقد خالفه فيه شعيب ويونس والليث بن سعد وابن أخي الزهري روهو عن الزهري عن حماد عن أبي هريرة، وقد أخرجنا حديث حماد أيضاً قلت: الزهري صاحب حديث فلا استبعاد أن يكون عنده عن حماد وسعيد جيماً والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال كما تقدم في نظائره.

من كتاب الأحكام

الحديث الثالث بعد المائة: قال البخاري: أخرج البخاري حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة إنكم ستحرضون على الإمارة وستكون حزنًا وتذمة الحديث، وقد رواه عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عمرو بن الحكم عن أبي هريرة موقوفاً. قلت: قد أخرجه البخاري على أثر حديث ابن أبي ذئب فهو عنده على الاحتمال لأن ابن أبي ذئب زاد على حماد الحميد في الرفق وحيد الحميد زاد على ابن أبي ذئب في الإسناد رجلاً لكن صنيعه يشتر بترجيح رواية ابن أبي ذئب لحفظه.

الحديث الرابع بعد المائة: قال البخاري: وأخرج البخاري حديث ابن عينة عن الزهري عن سهل بن سعد وفرن بن التلاحين وهذا ما وهم فيه ابن عينة لأن أصحاب الزهري قالوا فطلقها قبل أن يأمره النبي ﷺ وكان فراقه إياها سنة لم يقتل أحد منهم إن النبي ﷺ فرق بينهما. قلت: لم أراه عند البخاري يتمله وإنما ذكر بهذا الإسناد طرفاً منه وكانه اختصره لعله الملة فيل الاحتراض عليه.

الحديث الخامس بعد المائة: قال البخاري: وأخرج البخاري حديث يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: ما بعث الله من نبي إلا كان له بطانان وتابعه يحيى وابن أبي حنيفة وكذا قال ابن أبي حنيفة وسعيد بن زياد عن أبي سلمة، وقال شعيب عن الزهري مثله إلا أنه وقته، وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام عن

بين في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى، وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه ومع ذلك ضحك من ذكر من رجاله بتقليس أو إرسال أن تسير أحاديثهم المروجة عنه بالعمنة فإن وجد التصريح بالسماح فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا، وأما البدعة فالمرصوف بها أما أن يكون ممن يكفر بها أو ينسق فالكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلالية في علي أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة والمفسق بها كبعد الخوارج والروافض الذين لا يفلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سافعة قد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحيز من الكلب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالبدانة والعبادة قليل قليل مطلقاً، وقيل: يرد مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية وهذا للمذهب هو الأعدل وصارت إليه الطوائف من الأئمة وأما ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر ثم اختلف القائلين بهذا التفصيل فيحسبهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلاً فقال إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشهد بدعته ويزنه ويحسب ظاهراً فلا تقبل وإن لم تشتمل تقبل وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل ولا فلا وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له بدعته أصلاً هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً

مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال إن وافقه فيه فلا يلتزم إليه هو إحداهما لبدعته وإطفاؤه لثاره وإن لم يوافق أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنه مع ما وصفنا من صدقه وتحريزه عن الكلب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث بدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تفصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إمامته وإطفاؤه بدعته والله أعلم، وأعلم أنه قد وقع من جماعة العلين في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفهم لذلك ولا اثر لذلك التضعيف مع الصدق والضيظ والله للورعين، وإبعد ذلك كله من الاختيار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو للتحامل بين الأقران وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدرأ أو أرفق بالحديث فكل هذا لا يعتبر به، وقد عقدت فصلاً مستقلاً سردت فيه أسماءهم في آخر هذا الفصل بمون الله وإذ تقرر جميع ذلك فنصود إلى سرد أسماء من طعن فيه من رجال البخاري مع حكاية ذلك العلن والتقيب عن سببه والقيام بجوابه والتنبه على وجهه رد على الثمت الذي أسلفناه في الأحاديث الملعنة بمون الله تعالى وتوفيقه.

حرف الألف

(خ غ ث ق): أحمد بن بشير الكوفي أبو بكر مولى عمرو بن حرث المخزومي قال النسائي: ليس بذلك القوي، وقال عثمان الدارمي متروك وقواه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما أخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو أسامة وهو في كتاب الطب، فأما تضعيف النسائي له فمشمع بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه بواو آخر اتفق اسمه واسم أبيه وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى وروى له الترمذي وابن ماجه.

(خ م): أحمد بن شبيب بن سعيد الحطيمي روى عنه البخاري أحاديث بعضها قال فيه حدثنا وبعضها قال فيه: قال أحمد بن شبيب ووثقه أبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: وثقة أهل العراق وكب عنه علي بن المديني، وقال أبو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي ولا عيرة يقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات وسياهي في ترجمة أبيه ثناء ابن عدي على أحاديثه، وقد روى له النسائي وأبو داود في كتاب النسخ والنسوخ.

(ذ د): أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري أحد أئمة الحديث الحفاظ الثقتين الجامعين بين الفقه والحديث أكثر عنه البخاري وأبو داود واعتمدته الذهلي في كثير من أحاديث أهل الحجاز ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاري وعلي بن المديني وابن غير والمجلي وأبو حاتم الرازي وأخرون، وأما النسائي فكان سبه

الطرق وليست كلها من أفراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراء واضحاً ومروموا عليه رقم مسلم وهو صورة (م) وعدة ذلك اثنتان وثلاثون حديثاً فأفراهه منها ثمانية وسبعون فقط وليست كلها قاذبة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدر فيه متدفع وبعضها الجواب عنه محتمل واليسر منه في الجواب عنه تصف كما شرحه مجملأ في أول الفصل وأوضحته مبنياً أثر كل حديث منها فإنما تأمل المصنف ما حرته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عهده وعثر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديهم له على كل مصنف في الحديث والقديم وليسوا سواء من يدفع بالصدور فلا يأمن دعوى المعصية ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد الرضية والضوابط المرعية فله الحمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والله المستعان وعليه التكلان.

وأما سياق الأحاديث التي في بيتها الدارلطي، وهي على شرطه في تتبع من هذا الكتاب فقد أوردتها في أماكنها من الشرح لتكمل القائلة مع التنبه على مواقع الأجرية المستقيمة كما تقدم لتلا يستدركها من لا يفهم وإنما اختصرت على ما ذكرته من الدارلطي عن الاستيعاب فإني أردت أن يكون عنواناً لغيره لأنه الإمام المقدم في هذا الفن وكتابه في هذه النزاع أوسع وأوعب، وقد ذكرت في أثناء ما ذكره عن غيره قليلاً على سبيل الأمثلة والله أعلم.

الفصل التاسع:

في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً وتخصير ما أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضى لعدالته عنده وصحة خطبه وعدم غفلة ولا سيما ما اتضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها هذا إذا خرج له في الأصول فإما إن خرج له في المتابعات والشراهد والتأليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحسبنا إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقاوح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه خبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القطرعة يعني بذلك أنه لا يلتزم إلى ما قيل فيه قال الشيخ أبو الفتح القشيري في خصصه وهكذا تعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة ويان شاف يزيد في غلبة الظن على المنى الذي قدعناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل روايتهما قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقاوح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في السراوي أنه كان يئلس أو يرسل. فأما جهالة الحال فنستدفعه من جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون زايه معروفاً بالعدالة فمن زعم أن أحدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعوته أنه معروف ولا شك أن المديني لعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لا مع التثبت من زيادة العلم ومع ذلك فلا غبد في رجال الصحيح أحداً عن يسر إطلاق اسم لجهالة عليه أصلاً كما سنبينه. وأما الغلط فثارة يكثر من الراوي وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنه أو عند غيره من رواية غير هذا للموصوف بالغلط علم أن المحدث أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قاذح يجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقله الغلط كما يقال: سبه المحفظ أوله أو إمام أوله متاكبر وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك. وأما المخالفة ونشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ وقد تشدد المخالفة أو يضعف المحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه متكرراً وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد

والرأي فيه ذكره مرة فقال: ليس بقلة ولا مأمون أشعري معاوية بن صالح قال: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال كذاب يتفلسف رأيه يتعطل في الجامع بمصر أم فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين وهو وهم منه حله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح فنذكر أولاً السبب الحامل له على سوء رأيه فيه ثم نذكر وجهه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين قال أبو جعفر العجلي كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صاحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشتغل عليه وما ضره ذلك شيئاً وأحمد بن صالح إمام ثقة، وقال ابن عدي كان النسائي ينكر عليه أحاديث وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحديث ثم ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي وأجاب عنها وليس في البخاري مع ذلك منها شيء، وقال صالح جزرة لم يكن بمصر أحد يحفظ الحديث غير أحمد بن صالح وكان يذكر حديث الزهري ويحفظه. وقال ابن حبان ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد ابن صالح فهو وهم وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري وكان يقال له الأشعري وكان مشهوراً بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان انتهى وهو في غاية التحرير ويؤيد ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح بن الطبري فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يخل حتى قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه لحامل وهو كما قاله وروى البخاري في الصحيح أيضاً عن رجل عنه وكذا الترمذي.

(خ: ع) أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحارثي أبو الحسن المعروف بالورثيس، قال أبو حاتم ضعيف الحديث أدركه ولم أكتب عنه. قلت: روى له البخاري حديثاً واحداً في علامات النبوة متتابعة وهو حديث أبي بكر في قصة الهجرة رواه البخاري عن محمد بن يوسف البيهقي عنه عن زهير بن معاوية، وقد تابعه عليه الحسن بن محمد بن عمار عن زهير وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر وفي اللقطة من حديث إسرائيل وفي الهجرة من حديث إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي كظم عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر فتبين أن تحريجه لهذا في الحديث لا في الأصول على أن البخاري قد لقي أحمد هذا وحدث عنه في التاريخ فهو عارف بحديثه والله أعلم.

(خ م د س: ع) أمان بن يزيد الطائري قال أحمد ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين ثقة كان الطائري يروي عنه ونقل ابن الجوزي من طريق الكندي عن ابن المني عن الطائري أنه قال أنا لا أروي عنه وهذا مردود لأن الكندي ضعيف. قلت: وإنما أخرجه له البخاري قليلاً في الثمبات مع ذلك ولم أر له موصلاً سوى موضع قال في المزارعة قال أخيراً سلم قال حدثنا أبان فذكر حديثاً وأعله الصبيحة قد وقت له في حديث لحاد بن سلمة ولم يعلم للزي مع ذلك له سوى علامة التعليق فتناقض وروى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

(ع: ع) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ثقة حجة قاله ابن معين وقال أحمد والمجلي وأبو حاتم ثقة، وقال صالح جزرة كان صغيراً حين سمع من الزهري، وقال ابن عدي هو ثقة من ثقات المسلمين ثم روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال ذكر عند يحيى بن سعيد إبراهيم بن سعد وعقيل بن خالد فعمل يقول عقيل وإبراهيم بن سعد كانه يصفهما قال أحمد وأبش يفتق هذا هذان ثقتان لم يجبرهما يحيى قال ابن عدي كلام من تكلم فيه فيه لحامل وأحاديثه عن الزهري مستقيمة أخرجه له الجماعة.

(خ د: ع) إبراهيم بن سويد بن حيان المني روى له البخاري حديثاً واحداً في الحج من روايته عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الأمر بالسكينة عند الدفع من حرفة ولهذا لفت شواهد ووثقه بن معين وأبو زرعة، وقال ابن حبان في الثقات وربما أتى بتأكيده. قلت: أَوْضَحْنَا أَن الذي أخرجه له البخاري غير منكر وروى له أبو داود والله أعلم.

(ع: ع) إبراهيم بن طهمان الحارثي أحد الأئمة وثقه ابن المبارك وابن معين والمجلي وابن راهويه والجمهور، وقال ابن عمار ضعيف، وقال صالح جزرة لما ذكر له قول ابن عمار فيه إنما وقع لأبن عمار حديث من رواية للمعاني عن عمران بن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ؓ في أول جمعة جمعت قال صالح وهذا غلط فيه من دون إبراهيم لأن جماعة رَوَوْه عنه عن أبي جرة عن ابن عباس ؓ وهو الصواب وكذا هو في تصنيفه وابن عمار لا يعرف حديث إبراهيم. قلت: وكذا أخرجه البخاري في أواخر المغازي من حديث أبي عامر المقدسي عن ابن طهمان عن أبي جرة عن ابن عباس، وقال صالح جزرة كان إبراهيم يميل إلى الإرجاء، وقال الدارقطني ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء وذكر الحاكم أنه رجح عن الإرجاء وأفسر بن حزم فأطلق أنه ضعيف وهو مردود عليه وأكثر ما خرج له البخاري في الشواهد وأخرجه له الباقر.

(خ د س: ع) إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي أبو إسحاق الكوفي قال أحمد ضعيف، وقال النسائي يكتب حديثه وليس بذلك القوي، وقال ابن عدي لم أجد له حديثاً منكر للفق وهو إلى الصدوق أقرب، وقال الحاكم قلت للدارقطني لم ترك مسلم حديثه؟ فقال تكلم فيه يحيى بن سعيد قلت بحجة قال هو ضعيف قلت له في الصحيح حديثان أحدهما عن عبد الله بن أبي أوفى في نزول قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَهَانِهِمْ ثَمناً قليلاً﴾ الآية أخرجه في التفسير وغيره وهذا أصل من له حديث ابن مسعود فهو شاهد له والثاني: من حديثه عن أبي بردة عن أبيه: إذا مرض العبد أو سافر كتب الله

الرأي فيه ذكره مرة فقال: ليس بقلة ولا مأمون أشعري معاوية بن صالح قال: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال كذاب يتفلسف رأيه يتعطل في الجامع بمصر أم فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين وهو وهم منه حله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح فنذكر أولاً السبب الحامل له على سوء رأيه فيه ثم نذكر وجهه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين قال أبو جعفر العجلي كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صاحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشتغل عليه وما ضره ذلك شيئاً وأحمد بن صالح إمام ثقة، وقال ابن عدي كان النسائي ينكر عليه أحاديث وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحديث ثم ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي وأجاب عنها وليس في البخاري مع ذلك منها شيء، وقال صالح جزرة لم يكن بمصر أحد يحفظ الحديث غير أحمد بن صالح وكان يذكر حديث الزهري ويحفظه. وقال ابن حبان ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد ابن صالح فهو وهم وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري وكان يقال له الأشعري وكان مشهوراً بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان انتهى وهو في غاية التحرير ويؤيد ما نقلناه أولاً عن البخاري أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح بن الطبري فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يخل حتى قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه لحامل وهو كما قاله وروى البخاري في الصحيح أيضاً عن رجل عنه وكذا الترمذي.

(خ ت: ع) أحمد بن أبي الطيب الهذلي أبو سليمان المعروف بالمرزوي قال أبو زرعة كان حافظاً، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث. قلت: روى البخاري في فضل أبي بكر عنه عن إسمايل بن مجالد حديث عمار، وقد أخرجه في موضع آخر من رواية يحيى بن معين عن إسمايل فتبين أنه عنه البخاري غير محتج به وروى له الترمذي.

(خ: ع) أحمد بن عاصم المني معروف بالزهد والعبادة له ترجمة في حلية الأولياء، وقد ذكره ابن حبان في الثقات فقال: روى عنه أهل بلده، وقال أبو حاتم البرقي مجهول. قلت: روى عنه البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقاق وهو في رواية للمستفي وحده.

(خ س ق: ع) أحمد بن عبد الملك بن والده الحارثي، وقد نسب إلى جده قال ابن غير تركت حديث لقول أهل بلده، وقال البيهقي: قلت لأحمد إن أهل حران يسوون الشام عليه فقال أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان هو يشي السلطان بسبب ضيعة له. قلت: فأوضح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير نافع، وقد قال أبو حاتم كان من أهل الصلح والإتقان روى عنه أحمد في مسنده والبخاري في الصلاة والجهاد والمتابع أحاديث شورك فيها عن حاد بن زيد وروى له النسائي وابن ماجه.

(خ م س: ع) أحمد بن عيسى السوي المصري عاب أبو زرعة على مسلم خريج حديثه ولم يبين سبب ذلك، وقد احتج به النسائي مع تمته، وقال الخليلي لم أر لمن تكلم فيه حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه. قلت: وقع التصريح به في صحيح البخاري في رواية أبي ذر الحارثي وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: حديثه عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ الطواف، وقد تابعه عليه عنه أصبح عن ابن وهب. قالها: حديثه عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سالم عن أبيه في المواقيت مرفوعة بغير بيان بن حنيفة عن الزهري. قالها: هذا الإسناد في الإحلال من ذي الحليفة متباعدة ابن المبارك عن يونس، وقد أخرجه مسلم الحديثين الأخيرين عن حملة عن ابن وهب فما أخرجه له البخاري شيئاً يفرد به ووقع في البخاري عدة مواضع غير هذه يقول فيها حدثنا أحمد عن ابن وهب ولا ينسب، وقد ذكرنا ذلك مشروحاً في الفصل التاسع.

(خ ت س ق: ع) أحمد بن المقدم بن سليمان المني أبو الأشعث مشهور بكنيته وثقه أبو حاتم وصالح جزرة والنسائي، وقال أبو داود لا أحدث عنه لأنه كان يعلم الجان المجنون كان بجانب البصرة يصرون صر دراهم فيطرحونها على الطريق ويمسكون ناسية فإذا مر بار بصرة وأراد أن يأخذها صاحوا ضحها ضحها ليختلج الرجل فسلم أبو الأشعث للمرة فقال لهم حينئذ صر زجاج كصرد الدراهم فإذا مررتهم بصردهم فأردت أخذها فصاحوا بك فأطرحوا صر الزجاج وخفوا صر الدراهم التي لم تقبلوا ذلك وتعقب بن عدي كلام أبي داود هذا فقال لا يؤثر ذلك فيه لأنه من أهل الصدوق. قلت:

الصيام مقرّوناً بخالد الحذاء وروى له مسلم وأبو داود والنسائي.

(خ ت ق): إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة القروي قال أبو حاتم كان صدوقاً ولكن ذهب بصره، فربما لقن وكتبه صحيحة ورواه أبو داود والنسائي والمعتد فيه ما قاله أبو حاتم، وقال الدارقطني وإلحاقه عيب على البخاري إخراج حديثه. قلت: روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثاً وفي فرض الخمس آخر كلاهما من مالك وأخرج له في الصحيح حديثاً آخر مقرّوناً بالأوسي وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره وروى له الترمذي وابن ماجه.

(خ د ت م): إسرائيل بن موسى المصري وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم وقال أبو الفتح الأزدي فيه لين والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف روى له البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه.

(ع): إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أحد الأثبات قال أحمد ثقة ومتعب من حفظه، وقال مرة هو وابن معين وأبو داود كان أثبت من شريك، وقال أيضاً: كان القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القنات قال: روى عنه متكبر، وقال ابن معين هو أثبت في أبي إسحاق من شيان وقدمه أبو نعيم فيه على أبي عوانة وقدمه أحمد في حديث أبي إسحاق على أبيه يونس بن أبي إسحاق وكذا قدمه أبوه على نفسه، وقال أبو حاتم ثقة صدوق من أثبت أصحاب أبي إسحاق، وقال ابن سعد كان ثقة وحدث عنه الناس حديثاً كثيراً ومنهم من يستضعفه وقدم ابن معين وأحمد شعبة والثوري عليه في حديث أبي إسحاق وقدمه ابن مهدي عليهما، وقال حجاج الأورق قلنا لشعبة حدثنا عن أبي إسحاق فقال سلوا إسرائيل فإنه أثبت فيها مني، وقال عيسى بن يونس سمعت إسرائيل بن يونس يقول كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن، وقال المعجلي ثقة صدوق متوسط فهذا ما قيل فيه من الثناء وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يحمل من متاخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يروها دائماً لا يستتداه إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وإبانه بما فيه الشفاء لمن أنصف قال ابن أبي خيثمة في تاريخه قيل: ليس بين معين وإن إسرائيل روى عن أبي يحيى القنات ثلاثمائة وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة يعني متكبر فقال لم يوثق من أبي منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين فوجه أن كلام يحيى القطان عمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدث بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قبله وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين وأبو يحيى ضعفه الأئمة التقاد فاحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم احتج به الأئمة كلهم.

(خ د ت): إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي أحد شيوخ البخاري ولم يذكر عنه وثقه النسائي ومطين وابن معين وإلحاقه أبو أحمد وجعفر الصائغ والدارقطني، وقال في رواية الحاكم عنه أثنى عليه أحمد وليس بقوي، وقال الجوزجاني كان مثلاً عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث قال ابن عدي يعني ما عليه الكوفيون من التشيع. قلت: الجوزجاني كان ناصباً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصراب موالاتهما جميعاً ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع، وأما قول الدارقطني فيه فقد اختلف ولهم شيخ يقال له إسماعيل بن أبان الغزني أجموا على تركه فلعله اشتبه به.

(خ م): إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وثقه النسائي ويحيى بن معين وأبو حاتم وغيرهم وتكلم فيه الساجي وتبعه الأزدي بكلام لا يستلزم قدحاً، وقد احتج به البخاري والنسائي لكن لم يذكره عنه.

(خ م د م): إسماعيل بن إبراهيم بن معمر أبو معمر القطيعي روى عنه الشيخان وأبو داود وعزمه أحمد بن حنبل لأنه أجاب في الحجة ووثقه بن سعد وابن قانع وأبو يعلى، وقال ابن معين ثقة مأمون وجاء عن جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين أنه أخطأ في حديث كثير واستترك الخطيب صحة ذلك عن يحيى ولا يصح عنه إن شاء الله تعالى وروى له أبو داود والنسائي.

(ع): إسماعيل بن زكريا الخلفاني أبو زياد لقبه شقوصاً اختلف فيه قول أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال النسائي أرجو أنه لا بأس به ووثقه أبو داود، وقال أبو حاتم صالح، وقال ابن عدي هو حسن الحديث يكتب حديثه. قلت: روى له الجماعة لكن

له صالح ما كان يعمل الحديث، وقد تقدم الكلام عليه في الفصل الذي قبل هذا في الحديث الثاني والأربعين، وروى له أبو داود والنسائي.

(خ م ق): إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني، قال ابن القطان الفاسي لا يعرف حاله. قلت: وروى عنه جماعة ووثقه ابن حبان وله في الصحيح حديث واحد في كتاب الأطعمة في دعائه عليه السلام في غر جابر بالبركة حتى أوفى دينه وهو حديث مشهور له طرق كثيرة عن جابر وروى له النسائي وابن ماجه.

(خ ت م ق): إبراهيم بن المنلو الحزامي أحد الأئمة وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى ابن أبي داود، وقال الساجي عنه متكبر وتخطب ذلك الخطيب. قلت: احتسده البخاري وانقضى من حديثه وروى له الترمذي والنسائي.

(خ ت م): إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي قال أبو حاتم حسن الحديث يكتب حديثه، وقال ابن عدي ليس هو بمنكر الحديث، وقال ابن المديني ليس هو كاتوياً ما يكون. قلت: هذا تضعيف نسي، وقال الجوزجاني ضعيف. قلت: وهو إطلاق مرمود، وقال النسائي ليس بالقوي احتج به الشيخان في أحاديث سيرة وروى له الباقون سوى ابن ماجه.

(خ ت ق): أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وآله كما قدمته في الفصل الذي قبله في الحديث السابع والثلاثين، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس وروى له الترمذي وابن ماجه.

(خ م د ت م): أزهر بن سعد السمان المصري صاحب ابن عون أحد الأثبات وثقه ابن معين وابن سعد وأحمد بن حنبل وأورده العجلي في الضعفاء بسبب حديث واحد خولف فيه وحكى عن أحمد أنه قال ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر. قلت: وهذا لا يوجب قدحاً فيه واحتج به الباقون سوى ابن ماجه.

(خ): أسامة بن حصي المدني ضعفه الأزدي، وقال أبو القاسم اللالكائي مجهول. قلت: له في الصحيح حديث واحد في الذبائح متباعدة أبي خالد الأحمر والطفاري وقرأت بخط الذهبي في ميزانه ليس بمجهول فقد روى عنه أربعة.

(خ): أسباط بن محمد القروي وثقه ابن معين، وقال هو عندي ثبت والكوفيون يضعفونه، وقال العجلي ربما يهم في الشيء، وقال ابن سعد كان ثقة صدوقاً إلا أن فيه بعض الضعف. قلت: له في الصحيح حديث واحد في تفسير. قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا﴾ أخرجه في تفسير سورة النساء وفي الإكره من حديثه وروى له الباقون.

(خ): أسباط أبو اليسع قال ابن حبان روى عن شعبة أشياء لم يتابع عليها. قلت: روى عنه البخاري حديثاً واحداً في البيوع من روايته عن هشام الدستوائي مقرّوناً، وقال أبو حاتم مجهول. قلت: قد عرفه البخاري.

(خ د م): إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الفراءسي، وقد ينسب إلى جده وثقه أبو مسهر والدارقطني والنسائي وذكر له الأزدي حديثاً خالف فيه من هو أضعف منه وكذا قال ابن حبان ربما خالف وأورده له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه وروى عنه أبو داود واحتج به النسائي.

(خ م): إسحاق بن راشد الجوزي وثقه النسائي في روايته، وقال مرة ليس بقوي، وقال ابن معين في رواية ثقة وفي رواية ليس هو في حديث الزمري بذلك، وقال الذهبي هو مضطرب في حديث الزمري وروى عنه ابن المديني عن الطيالسي عن أشرس رجل من أهل الري ما يدل على أنه لم يلق الزمري وروى ابن أبي خيثمة بإسناد جيد عن إسحاق أنه لقي الزمري، وقال أحمد بن حنبل إسحاق بن راشد أحب إلي من النعمان بن راشد. قلت: غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره من الزمري وهي مواضع سيرة منذر بعضها في ترجمة عتاب بن راشد الراوي عنه وروى له أصحاب السنن.

(خ م د م): إسحاق بن سويد بن هيرة العلوي وثقه ابن معين والنسائي والمعجلي، وقال كان يحمل على علي بن أبي طالب وذكره أبو العرب في الضعفاء فقال من لم يحب الصحابة نليس بثقة ولا كرامة. قلت: له عند البخاري حديث واحد في

(خ ت ق م): أيمن بن لبلل الحيشي المكي نزيل صفلان وابوه بنون ثم ألف ثم باه موحدة مكسورة ثم لام وثقه الثوري وابن معين وابن عمار والنسائي والمجلي قال يعقوب بن شعبة صدوق وللي الضعف ما هو وأبكر عليه النسائي والدارقطني وغيرهما زياته في أول التشهد الذي رواه عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس باسم الله وبالله، وقد رواه الليث وعمرو بن الحارث وغيرهما عن أبي الزبير بدونها وكذلك هو بدونها في صحاح الأحاديث المروية في التشهد. قلت: له عند البخاري حديث واحد عن القاسم بن محمد عن عائشة في اعتماها من التميمي أخرجه متابعه وروى له أصحاب السنن غير أبي داود.

(خ د ت م): أيوب بن سليمان بن بلال المدني أبو يحيى وثقه أبو داود فيما رواه الأجرى عنه والدارقطني وابن حبان، وقال أبو الفتح الأزدي له أحاديث لا يتابع عليها ثم ساق له أحاديث صحيحة أفراداً والأزدي لا يخرج على قوله وأبطل ابن عبد البر فقال في التمهيد إنه ضعيف ولم يسبقه أحد من الأئمة لئى ذلك. قلت: روى عنه البخاري حديثين أحدهما في الصلاة والآخر في الاعتصام وروى له أصحاب السنن إلا ابن ماجه.

(خ م ت): أيوب بن عائد بن هذيل الطائي وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي والمجلي وأبو داود وزاد كان مرجحاً وكذا ضعفه بسبب الإرجاء أبو زرعة، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء إلا أنه صدوق. قلت: له في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي في قصة أبي موسى الأشعري أخرجه له متابعه شعبة وروى له مسلم والترمذي.

(ع): أيوب بن موسى بن عمرو الأخدني بن سعيد بن العاص الأموي اتفقوا على توثيقه وشذ أبو الفتح الأزدي فقال لا يقوم إسناده حديثه روى له الجماعة.

(خ م م): أيوب بن النجار البجلي واسم النجار يحيى قاله ابن ساعد وثقه أحد وابن معين وأبو زرعة وأبو داود وغيرهم وتقل أبو الوليد الباجي في رجال البخاري عن العجلي وابن البرقي أنهم ضعفاه وكان يقول لم أسمع من يحيى بن أبي كثير سوى حديث الثقي آدم وموسى. قلت: ما أخرجه له الشيخان غيره وهو عندهم متابعه

حرف الباء

(خ): بطل بن الحبر التميمي البصري وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما وضعفه الدارقطني في روايته من زائدة قاله الحاكم وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة وهو في مسند ابن عمر من مسند الزبار. قلت: هو تمتث ولم يخرج عنه البخاري سوى موضعين عن شعبة أحدهما في الصلاة والآخر في الفتن وروى له أصحاب السنن.

(ع): بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري وثقه ابن معين والعجلي والترمذي وأبو داود، وقال النسائي ليس به بأس، وقال مرة ليس بذلك القري، وقال أبو حاتم ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال ابن عدي صدوق وأحاديثه مستقيمة وأبكر ما روى حديث إذا أراد الله بامة خيراً قبض نبيها قبلها ومع ذلك فقد أدخله قوم في صحاحهم، وقال أحمد روى متناكر. قلت: احتج به الأئمة كلهم واحد وغيره، بطلقون المتناكر على الأفراد المطلقة.

(خ ق): بشر بن آدم الضرير البغدادي قال أبو حاتم صدوق، وقال ابن سعد رأيت أصحاب الحديث يتقون كتابه، وقال الدارقطني ليس بالقوي. قلت: روى عنه البخاري في سجود القرآن حديثاً واحداً من مسند ابن عمر وأخرجه من وجهين آخرين وروى له ابن ماجه.

(ع): بشر بن السري أبو عمرو البصري الألوه سكن مكة قال البخاري: كان صاحب مواظف قلب الألوه، وقال أحمد كان متناً للحديث عجباً ثم تكلم في الرواية في الآخرة فوثب به الحميدي فاعتذر فلم يقبل منه، وقال ابن معين رأيت به مكة يستقبل البيت ويدعو على قوم يرمونه برأي جهم ووثقه هو وعبد الرحمن بن مهدي والعجلي وعمرو بن علي والدارقطني، وقال إمام وجدوا عليه في أمر المذهب فحلف واعتذر من ذلك، وقال ابن عدي له أفراد وغرائب عن الثوري وهو ثقة في نفسه لا بأس به. قلت: له في البخاري حديث واحد متابعه وهو أول شيء في كتاب الفتن قال حدثنا علي بن عبد

ليس له في البخاري سوى أربعة أحاديث ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره متابعته والرابع أخرجه عن محمد بن الصباح عنه عن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى في قصة الرجل الذي أثنى عليه فقال النبي ﷺ قطعتم ظهر الرجل ولما شاهد من حديث أبي بكره وغيره والله أعلم.

(خ د م ت ق): إسماعيل بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ابن أخت مالك بن أنس احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكررا من تخريج حديثه ولا أخرجه له البخاري عما انفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرجه له البخاري وروى له الباقر بن موسى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته وأخطف فيه قول ابن معين فقال مرة لا بأس به، وقال مرة ضعيف، وقال مرة كان يسرق الحديث هو وأبوه، وقال أبو حاتم حله الصدق وكان مغفلاً، وقال أحمد بن حنبل لا بأس به، وقال الدارقطني لا اختاره في الصحيح. قلت: وروينا في متناكب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرجه له أصوله وأخذ له أن يفتي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركة فيه غيره فيعتبر فيه.

(خ ت): إسماعيل بن محمد بن سعيد المصملي أبو عمرو الكوفي قال أبو داود هو أثبت من أبيه، وقال أبو زرعة هو وسط، وقال أحمد ما أراه إلا صدوقاً، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال الدارقطني ضعيف، وقال البخاري: صدوق وأخرج له في الصحيح حديثاً واحداً في فضل أبي بكر قد ثبت عليه في ترجمة أحمد بن أبي الطيب.

(خ): أسيد بن زيد الجمال قال النسائي متروك وقال ابن معين حدث بأحاديث كذب وضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي لا يتابع على روايته، وقال ابن حبان يروي عن الثقات المتناكر ويسرق الحديث، وقال الزبيري أحسن حديثه مع شعبة شعبة فيه، وقال أبو حاتم رأيتهم يتكلمون فيه. قلت: لم أر لأحد فيه توثيقاً، وقد روى عنه البخاري في كتاب الرقاق حديثاً واحداً مقروناً بغيره فإنه قال حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا محمد بن فضيل أخبرنا حسين ح وحدثني أسيد بن زيد حدثنا هشيم عن حسين قال: كنت عند سعيد بن جبير فذكر عن ابن عباس حديث عرضت على الأمم فذكره، وقال ابن عدي ولما أخرجه له البخاري حديث هشيم لأن هشيماً كان أثبت الناس في حسين انتهى. وهو عند البخاري من طرق أخرى غير هذه، وقد أخرجه مسلم في الإيمان من صحيحه عن سعيد بن منصور عن هشيم به.

(خ ت): أشهل بن حاتم الجمحي مولا هم البصري قال أبو داود أراه كان صدوقاً، وقال أبو زرعة ليس بالقوي، وقال ابن حبان كان يغلط. قلت: له عند البخاري حديثان أحدهما في الأعمدة أخرجه عن عبد الله بن منير عنه عن ابن عون عن ثمامة عن أنس ثم رواه عن عبد الله بن منير أيضاً عن النضر بن شميل عن ابن عون به وثانيهما حلقه له عن ابن عون عن الحسن بن عبد الرحمن بن سمره متابعه.

(خ د م س ق): أفلح بن حميد الأنصاري مولا هم المدني أحد الأثبات وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن سعد وذكره ابن عدي فقال: وقال ابن ساعد كان أحد ينكر على أفلح حديث ذات عرق، وقال ابن عدي لم ينكر عليه أحد غير هذا، وقد انفرد به عن أفلح المصافي بن عمران وأفلح صالح وأحاديثه مستقيمة. قلت: قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول لم يحدث يحيى القطان عن أفلح وروى أفلح حديثين متكررين أن النبي ﷺ أشمر وحدثني وقت لأهل العراق ذات عرق. قلت: لم يخرج له البخاري شيئاً من هذا والله الحمد بل له عنده حديث واحد في الطهارة وثلاثة في الحج ورباع في الحج أيضاً حلقه ووافقه مسلم على تخريج الحصة وكلها عندهما عنه عن القاسم عن عائشة.

(ع): أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء ذكره ابن عدي في الكامل وحكى عن البخاري أنه قال في إسناده نظر ويختلفون له ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال يريد أنه لم يسمع من مثل بن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده. قلت: أخرجه البخاري له حديثاً واحداً من روايته عن ابن عباس قال كان اللات رجلاً يلت السويق وروى له الباقر.

الله حدثنا بشر بن السري حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر

في ذكر الخوارج ورواه البخاري أيضاً في موضع آخر عن سعيد بن أبي مريم عن نافع عن ابن عمر عالياً وروى له الباقون.

(خ ت م): بشر بن حبيب بن أبي حنيفة الحمصي شهد له أبو اليمان أنه سمع الكتب من أبيه وروى عن أحد أنه سأل قال أجازني أبي وقال ابن حبان في كتاب الثقات كان متناً ثم غفلة شديدة فذكره في الضعفاء وروى عن البخاري أنه قال تركناه وهذا خطأ من ابن حبان نشأ من حذف وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه تركناه حياً ستة اثني عشرة فسط من نسخة ابن حبان لفظة حياً فتغير المعنى وليس له في البخاري سوى حديث واحد في آخر الترجمة النبوية رواه عن إسحاق عنه عن أبيه عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن ابن عباس عن علي والمعبس في مراجعتهم في سؤال الإسراء وقول العباس أبي لأخرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت الحديث وذكر له مواضع يسيرة تعليقاً وروى له الترمذي والنسائي.

(ع): بشر بن لهيك السلويسي البصري من كبار التابعين وثقه المعجلي والنسائي وابن سعد وأحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم لا ينجح به. قلت: له في البخاري حديثان عن أبي هريرة أحدهما حديث من أعتق عبداً وله مال، وقد ذكرنا الخلاف فيه في الفصل الماضي والأخر حديث العمري جازة وله أصل من حديث أبي هريرة وجابر وغيرهما.

(خ م د ت م): بكر بن عمرو الحنظلي المصري قال أبو حاتم شيخ، وقال أحمد يروي له وقال الدارقطني يعتبر به. قلت: له في البخاري حديث واحد في التفسير وهو حديث عن بكر بن الأشج عن نافع عن ابن عمر في ذكر علي وعثمان وهو متابع، وقد أخرجه البخاري من طريق أخرى وروى له الباقون سوى ابن ماجه.

(ع): بكر بن عمرو أبو الصديق البصري النخعي مشهور بكنيته وثقه جماعة، وقال ابن سعد يتكلمون في أحاديثه ويستكرونها. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً من بني إسرائيل ثم تاب واحتج به الباقون.

(ع): بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري أحد الأئمة في الرواية قال أحمد إليه للمشي في التثبت ووثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والمعجلي، وقال يحيى القطان لعبد الرحمن بن بشر عليك بهز بن أسد في حديث شعبة فإنه صدوق ثقة وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال إنه كان يتحمل على علي. قلت: اتصفه الأئمة ولا يمتدح على الأزدي.

(خ): بيان بن عمرو البخاري العابد شيخ البخاري أتى عليه ابن للمشي ووثقه ابن حبان وابن عدي، وقال أبو حاتم مجهول والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل. قلت: ليس بمجهول من روى عنه البخاري وأبو زرعة وعبد الله بن واصل ووثقه من ذكرنا، وأما الحديث فالمعجزة فيه على غيره لأنه لم يفرده به كما قال الدارقطني في الملوذف والمختلف.

حرف التاء المثناة

(خ م د م): ثوبة بن أبي الأسد العمري أبو المورع البصري من صفار التابعين وثقه ابن معين وأبو حاتم ومجهول والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطل. قلت: له في الصحيح حديثان أو ثلاثة من رواية شعبة عنه وروى له مسلم وأبو داود والنسائي.

حرف التاء المقلدة

(خ م د م ق): ثابت بن عجلان الأنصاري الحمصي من صفار التابعين وثقه ابن معين ودهيم، وقال أبو حاتم والنسائي لا بأس به، وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي قلت أمة ثقة فسكت وكأنه مرض أمره وفي الميزان قال أحمد أنا متوقف فيه واستغرب ابن عدي من حديثه ثلاثة أحاديث، وقال المعجلي لا يتابع في حديثه وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت رواية للتأخير وخالفه الثقات وهو كما قال له في البخاري حديث واحد في الذبائح وآخر في التاريخ سيأتي ذكره في

(خ ت): ثابت بن محمد العابد وثقه طعين وصنفه أبو حاتم، وقال الدارقطني ليس بالقوي، وقال ابن عدي هو عندي ممن لا يثبت الكتب ولعله يخطئ. قلت: روى عنه البخاري في الصحيح حديثين في المبة والتوحيد لم يفرده بهما.

(ع): ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري روى عن جده وثقه أحمد والنسائي والمعجلي، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به وروى عن أبيه يحيى أن ابن معين أشار إلى إيه. قلت: قد بين غيره السبب في ذلك وهو من أجل حديث أنس في الصدقات الذي قدمناه في الفصل الذي قبل هذا لكون ثمامة قيل: إنه لم يأخذه عن أنس سمعاً، وقد بينا أن ذلك لا يقدح في صحته احتج به الجماعة.

(ع): ثور بن زيد الهذلي مولاهم المدني شيخ مالك وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، وقال ابن عبد البر صدوق لم يتهمة أحد وكان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدح ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك وفي الميزان للمشي أنهم ابن البرقي بالقدح ولعله عليه شبه يثر بن يزيد يعني الذي بعده. قلت: لم يتهمة ابن البرقي ولم يشبهه عليه وإنما حكى عن مالك أنه سأل كيف رويت من داود بن الحصين وثور بن زيد وذكر غيرهما وكانوا يرون القدر فقال كانوا لا يقرؤا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا احتج به الجماعة.

(ع): ثور بن يزيد الحمصي أبو خالد اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدح قال دهم ما رأيت أحداً يشك أنه قنري، وقال يحيى القطان ما رأيت شامياً أثبت منه وكان الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما يثبوتون عن الكتابة عنه وكان الثوري يقول خطأ عنه واتقوا لا يتطعمكم بقرنيه يخرمهم من رايه وقدم المدينة فمضى مالك عن مجالسته وكان يرمي بالنصب أيضاً، وقال يحيى بن معين كان يجالس قوماً يتألون من علي لكنه هو كان لا يسب. قلت: احتج به الجماعة.

حرف الجيم

(ع): جبر بن حازم أبو النضر الأزدي البصري وثقه ابن معين وقدمه على أبي الأشهب وضعفه في قتادة خاصة، وقال ابن مهدي هو أثبت من قره بن خالد ووثقه المعجلي والنسائي، وقال أبو حاتم صدوق صالح، وقال مهنا بن يحيى قال أحمد بن حنبل كثير الخطأ، وقال الأثرم عن أحمد حدث بمصر أحاديث وهم فيها ولم يكن يحفظ، وقال ابن سعد ثقة إلا أنه اخطأ في آخر عمره. قلت: لكنه ما ضره اختلاطه لأن أحمد بن سنان قال: سمعت ابن مهدي يقول كان لجبر أولاد فلما أحسوا باختلاطه حجبه فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً واحتج به الجماعة وما أخرجه له البخاري من روايته عن قتادة إلا لأحاديث يسيرة توبع عليها.

(ع): جبر بن عبد الحميد بن قروط الضبي أبو عبد الله الرازي وكان مشهوراً بالكوفة قال الملائكة أجمعوا على ثقته وكذا قال الحلي، وقال أبو خيثمة لم يكن يلبس وروى الشافعي عنه ما يدل على التلبس لكن الشافعي فيه مقال: وقال ابن سعد كان ثقة يرحل إليه، وقال ابن معين وأحمد هو أثبت من شريك ووثقه المعجلي والنسائي وأبو حاتم، وقال ينجح بجمده ونسب فيه إلى التشيع المفرط، وقال أحمد بن حنبل لم يكن بالذكي، وقال البيهقي نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ولم يفرده لغيره، بل احتج به الجماعة.

(خ م ت م د): الجعد بن عبد الرحمن ويقال: له الجعيد مدني من صفار التابعين وثقه ابن معين وغيره واحتج به الخمسة وشذ الأزدي فقال فيه نظر وتبع في ذلك الساجي لأنه ذكره في الضعفاء، وقال لم يرو عنه مالك وهذا تضييف مردود.

(ع): جعفر بن إلياس أبو بشر بن أبي وحشية مشهور بكنيته من صفار التابعين وثقه ابن معين والمعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وكان شعبة يقول إنه لم يسمع من مجاهد ولا من حبيب بن سالم، وقال أحمد كان شعبة يضيف أحاديثه عن حبيب بن سالم، وقال البردعي هو من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به. قلت: احتج به الجماعة لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم.

حرف الحاء المهملة

حدثني قط: أحدهما: في المغازي عن محمد بن طلحة عن حيد بن أسد أن عمه غاب عن قتال بدر ولهذا الحديث طرق أخرى عن حيد والأخر: عن حماد عن قتادة عن أنس في احتراق النبي ﷺ أخرجه عنه في كتاب الحج وأخرجه أيضاً عن هبة وأبي الوليد الطيالسي بمتابته عن حماد.

(خ): حسان بن عطية الطاهري مشهور وثقه أحد وابن معين والعجلي وغيرهم، وقال الأوزاعي ما رأيت أشد اجتهاداً منه وتكلم فيه سعيد بن عبد العزيز من أجل القول بالقدح وتكرار ذلك الأوزاعي وروى له الجماعة.

(خ ت م): الحسن بن بشر بن مسلم البجلي الكوفي، قال أحد ما أرى كان به بأس في نفسه وروى عن زهير أشياء متأكدة، وقال أبو حاتم صدوق، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال ابن عدي ليس هو بمكر الحديث. قلت: روى عنه البخاري موضعين لا غير أحدهما: في الصلاة والأخر: في المناقب، فاما الذي في الصلاة فحديثه عن معاني بن عمران عن الأوزاعي عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في الاستسقاء وهو عنه من غير وجه عن إسحاق بن أبي طلحة والأخر حديثه عن معاني أيضاً عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن معاوية أنه أوتر بركعة فصبه ابن عباس وهو عنه في الباب من حديث نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة نحوه فلم يخرج عنه من أفراد شيئاً ولا من أحاديثه عن زهير التي استكرها أحد وروى له الترمذي والنسائي.

(خ ت م): الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ضعفه أحد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن اللبني، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به وأورد له حديثين عن حبيب بن أبي ثابت عن حاصم بن حذرة عن علي، وقال إنه دلها وإنما سمعها من عمرو بن خالد الراسبي وهو متروك قلت: فهذا أحد أسباب تضعيفه، وقال الأجرى عن أبي داود أنه كان قدراً فهذا سبب آخر روى له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقاق من رواية يحيى بن سعيد القطان عنه عن أبي رجاء العطاردي عن عمران بن حصين يخرج قوم من النار بشفاعته محمد ﷺ الحديث مختصر ولهذا الحديث شواهد كثيرة وروى له أصحاب السنن إلا النسائي.

(خ ت م): الحسن بن الصباح الزواري أبو علي الواسطي وثقه أحد وأبو حاتم، وقال النسائي صالح، وقال في الكشي ليس بالقوي. قلت: هذا تليين مزين، وقد روى عنه البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ولم يذكره عنه البخاري.

(خ ت م): الحسن بن عمارة الكوفي مشهور رماه شعبة بالكذب وأطبقوا على تركه وليس له في الصحيحين رواية إلا أن المزني علم على ترجمته علامة تعليق البخاري ولم يلق له البخاري شيئاً أصلاً إلا أنه قال في كتاب المناقب حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحسي يذكرون عن عروة يعني البارقي أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً ليشري له به شاة فذكر الحديث، قال سفيان: كان الحسن بن عمارة جاسماً بهذا الحديث عنه يعني عن شبيب قال: سمعته من عروة قال: فالتيت شيئاً فقال لي: إني لم اسمعه من عروة إنما سمعت الحسي يخبرون عنه ولكي سمعته يقول: قال النبي ﷺ: الخيل معقود بنواصيها الخير، فهذا كما ترى لم يقصد البخاري الرواية من الحسن بن عمارة ولا الاستشهاد به بل أراد بسياقه ذلك أن يبين أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدث به عروة وما يدل على أن البخاري لم يقصد تخريج الحديث الأول أنه أخرج هذا في أثناء أحاديث عدة في فضل الخيل، وقد بالغ أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم في الإنكار على من زعم أن البخاري أخرج حديث شراء الشاة قال: وإنما أخرج حديث الخيل فالحق في سياق القصة إلى تخريج حديث الشاة وهذا كما قلناه وهو لا يحل ولا خفاء به والله الموفق.

(خ م ت م): الحسن بن مبرك السلوسي أبو علي الطحان، قال النسائي في أسماء شيوخه لا بأس به، وقال ابن عدي: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو عبيد الأجرى عن أبي داود كان كليلاً يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقبلها على يحيى بن حماد. قلت: إن كان مستد أبي داود في تكليفه هذا الفضل فهو لا يوجب كذباً لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جيماً من أصحاب أبي عروثة فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رقيق ليعرف إن كان من جملة مسموحه فحديثه به أو لا تكفي يكون بذلك كذباً، وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكر في جرحاً وما ما هنا في النقد، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حماد أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي

(ع): حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم وثقه ابن معين والمجلي وابن سعد، وقال أحد زعموا أنه كان فيه غفلة إلا أن كتبه صالح، وقال النسائي ليس به بأس وقال مرة ليس بالقوي وتكلم على ابن اللبني في أحاديثه عن جعفر بن محمد. قلت: احتج به الجماعة ولكن لم يذكر له البخاري ولا أخرج له من روايته عن جعفر شيئاً بل أخرج ما توبع عليه من روايته عن غير جعفر.

(ع): حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكوفي متفق على الاحتجاج به إنما صاروا عليه التليين، وقال يحيى القطان له أحاديث من خطه لا يتبع عليها، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ثقة حجة قيل: له ثبت قال نعم إنما روى حديثين يعني متكررين حديث الاستسقاء وحديث القبلة. قلت: روى هذين الحديثين من عروة عن عائشة أخرجهما أبو داود وابن ماجه فليل إتهامه بسماع من عروة بن الزبير، وقيل: بل عروة شيخه فهما عروة المزني لا ابن الزبير والله أعلم.

(ع): حبيب المعلم أبو محمد البصري وثقه أحد وابن معين وأبو زرعة، وقال النسائي ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري في الحج حديث واحد من خطه عن ابن عباس وآخر من خطه عن جابر وأطلق له في بدءه الخلق أكثر من خطه عن جابر الأحاديث الثلاثة بمتابته ابن جريج له من خطه هذا جميع ما له عنه وروى له الجماعة.

(ع): حجاج بن محمد الأصم المصيصي أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه وذكره أبو العرب الصقلي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط لكن ما ضره الاختلاط فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع إسنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحد روى له الجماعة.

(خ ت م د م ت م): حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح البصري قال أحد وابن معين صدوق زاد أحد كان فيه غفلة، وقال أبو حاتم ليس هو في عهد القطان وغندر مع وهب بن جرير وعبد الصمد وذكره العجلي في الضعفاء وحكى عن الأثرم عن أحد أنه أنكر من حديثه عن شعبة حديثين أحدهما عن قتادة عن أنس من كذب علي، والأخر عن معبد بن خالد عن حارة بن وهب في الخوض قال العجلي الحديثان معروفان من حديث الناس وإنما أنكرهما أحد من حديث شعبة. قلت: حديث الخوض هذا أخرجه الشيخان في صحيحهما من حديثه وللحديث شواهد وروى له الجماعة سوى الترمذي.

(خ ت م): حريز بن عثمان الحمصي مشهور من صفار التابعين وثقه أحد وابن معين والأئمة لكن قال الفلاس وغيره أنه كان يتعصب علياً، وقال أبو حاتم لا أعلم بالشام أثبت منه ولم يصح عندي ما يقال: عنه من التعصب. قلت: جاء عنه ذلك من غير وجه وجاء عنه خلاف ذلك، وقال البخاري: قال أبو اليمان كان حريز يتشاور من رجل ثم ترك. قلت: فهذا أحد الأقوال فلمنع ثاب، وقال ابن عدي كان من قلة الشافعين وإنما وضع منه بنفسه لملي، وقال ابن حبان كان داهية إلى ملجئه يجتنب حديثه. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثين: أحدهما: في صفه النبي ﷺ من روايته عن عبد الله بن بسر وهو من ثلاثاته، والأخر: حديثه عن عبد الواحد البصري عن وثقة بن الأسقع حديث من أفرى الفري أن يرى الرجل عينه ما لم تر لحديث وروى له أصحاب السنن.

(خ ت م د م): حسان بن إبراهيم الكرماني وثقه ابن معين وعلي بن اللبني، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال ابن عدي حدث بأفراد كثيرة وهو عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء ولا يتمد وأتكر عليه أحد بن حنبل أحاديث منها حديثه عن حاصم الأحرل من عبد الله بن الحسن عن أمه عن أمها في دخول المسجد والدعاء، وقال ليس هذا من حديث حاصم هذا من حديث ليث بن أبي سليم، وقال ابن عدي سمع من أبي سفيان طريق عن أبي نضرة عن أبي سعيد حديثاً ثم ظن أن أبا سفيان هذا هو أبو سفيان والد سفيان الثوري فقال لحثي سعيد بن مسروق كذا قال ابن عدي أن الوهم فيه من حسان، وقال غيره: الوهم فيه من الراوي عنه وهو الظاهر. قلت: له في الصحيح أحاديث يسيرة توبع عليها روى له الشيخان وأبو داود.

(خ): حسان بن حسان وهو حسان بن أبي عباد البصري نزله مكة، قال البخاري: كان المقري يعني عليه، وقال أبو حاتم متكر الحديث. قلت: روى عنه البخاري

غيره من شيوخه وروى عنه النسائي وابن ماجه.

(ع): الحسن بن موسى الأشيب أحد الأثبات اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به وروى عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه قال كان ينفذ وكاه ضمقه. قلت: هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي بن المديني يقول الحسن بن موسى الأشيب ثقة فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن ومع ذلك فلم يخرج البخاري له في الصحيح سوى موضع واحد في الصلاة وتوبع عليه.

(ع): الحسين بن ذكوان المعلم البصري وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وأبو زرعة والمجلي وابن سعد واليزار والدارقطني، وقال يحيى القطان فيه اضطراب. قلت: لعل الاضطراب من الرواة عنه فقد احتج به الأئمة.

(ع م): الحسين بن الحسن بن يسار صاحب ابن عرون، قال أبو حاتم مجهول، وقال الساجي تكلم فيه أزهري بن سعد فلم يلتفت إليه، وقال أحمد بن حنبل كان من الثقات. قلت: احتج به مسلم والنسائي وروى له البخاري حديثاً واحداً في الاستسقاء توبع عليه.

(ع): حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو المنهال الكوفي متفق على الاحتجاج به إلا أنه تغير في آخر عصره وأخرج له البخاري من حديث شعبة والثوري وزائدة وأبي عوانة وأبي بكر بن عياش وأبي كتيبة وحسين بن سعيد وهشيم وخالد الواسطي وسليمان بن كثير العبدوي وأبي زيد جثري بن القاسم وعبد العزيز العمري وعبد العزيز بن مسلم وعبد بن فضيل عنه، فلما شعبة والثوري وزائدة وهشيم وخالد فسمعوا منه قبل تغيره، وأما حصين بن غير فلم يخرج له البخاري من حديثه عنه سوى حديث واحد كما سنيت به، وأما محمد بن فضيل ومن ذكر معه فلخرج من حديثهم ما توهموا عليه.

(ع د م): حصين بن غير الواسطي أبو محمد الضمير وثقه أبو زرعة وغيره، وقال جاس بن ابن معين ليس بشيء. قال أبو أحمد الحاكم في الكنى وليس بالقوي عندهم، وقال أبو خيثمة كان يعمل على علي فلم أحد إليه. قلت: أخرج له البخاري في أحاديث الأئمة وفي الطب حديثاً واحداً تابعه عليه عنه هشيم وعبد بن فضيل وروى له أصحاب السنن إلا ابن ماجه.

(ع م م ق): حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمرو القاضي الكوفي من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به إلا أنه في الآخر ساء حفظه فمن سمع من كتابه أصح من سمع من حفظه قال أبو زرعة، وقال ابن المديني كان يحيى بن سعيد القطان يقول حفص أوثق أصحاب الأعمش قال فكتبت أنكر ذلك فلما قدمت الكوفة بأخرة أخرج إلي ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش فبصلت أثره على القطان. قلت: اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلّسه به على ذلك أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال: روى له الجماعة.

(ع م م ق): حفص بن ميسرة العقيلي أبو عمرو الصنعائي زهير عسفلان قال ابن معين ثقة إما يطن عليه أنه عرض يحيى أن سماعه من شيوخه كان بقراته عليهم وعن ابن معين أيضاً أنه قال ما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرضاً كأنه يقول إن بعضه متاولة وثقة أحد وغيره، وقال أبو حاتم في حديثه بعض الوهم. قلت: وشذ الأزدى فقال روى عن العلاء بن عبد الرحمن منكر، وقال الساجي في حديثه ضعف. قلت: له في البخاري حديث في الحج عن هشام بن عروة بمتابعه عمرو بن الحارث وحديث في زكاة الفطر عن موسى بن عتبة بمتابعة زهير بن معاوية عند مسلم وحديث في الاعتصام عن زيد بن أسلم بمتابعة أبي خسان محمد بن مطرف عنه وفي التفسير عنه بمتابعة سعيد بن هلال عنه وروى له مسلم والنسائي وابن ماجه.

(ع م م م): الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصري، قال الذهلي: كان ثنياً في شعبة عاجله الموت، وقال ابن عدي له منكر لا يتابع عليه، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه مجهول. قلت: ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات ووثقه الذهلي ومع ذلك فليس له في البخاري سوى حديث واحد في الزكاة أخرجه عن أبي قلعة عنه عن شعبة

عن الأعمش عن أبيه وأبي وائل عن أبي مسعود في نزول قوله تعالى: ﴿الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين﴾ الآية وأخرجه في التفسير من حديث خنجر عن شعبة.

(ع): الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي جمع على ثقته اعتمد البخاري وروى عنه الكثير وروى له الباقون بواسطة تكلم بعضهم في سماعه من شعبة قليل: إنه متاولة، وتقول: إنه إمام مجرد، وقد قال الفضل بن خسان سمعت يحيى بن معين يقول سألت أبا اليمان عن حديث شعبة فقال: ليس هو متاولة المتاولة لم أخرجهما لأحد وببالغ أبو زرعة الرازي فقال لم يسمع أبو اليمان من شعبة إلا حديثاً واحداً. قلت: إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة إلا أنه كان يقول في جميع ذلك أخبرنا ولا مشاحة في ذلك أن كان اصطلاحاً له.

(ع): حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه وشذ الأزدى فذكره في الضعفاء وحكي عن سفيان بن وكيع قال كان أبو أسامة يتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها فقال في ابن غير إن الحسن لأبي أسامة يقول إنه دفن كعب ثم أتته الأحاديث بعد من الناس فنسخها قال سفيان بن وكيع إني لأعجب كيف جاز حديث كان أمره بيتاً وكان من أسرق الناس لحديث حيد انتهى. وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد به كما لا يعتد بالنائل عنه وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا من ابن وكيع بالإسناد ومقط من النسخة التي وقف عليها النهي من كتاب الأزدي ابن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثوري فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل وأبو أسامة قد قال أحد فيه كان ثنياً ما كان أثبت لا يكاد يخطئ. وروى له الجماعة.

(ع د م): حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر استشهد به البخاري تعليقاً لم يخرج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره وهو في كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث المرفوعة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسناده من لا ينجح به عنه، واحتج به مسلم والأربعة لكن قال الحاكم لم ينجح به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنس، وأما باقي ما أخرج له فمتابعة زاد البيهقي أن ما عدا حديث ثابت لا يبلغ عند مسلم اثني عشر حديثاً والله أعلم.

(ع): حميد بن الأسود أبو الأسود البصري وثقه أبو حاتم، وقال أحمد بن حنبل ما أنكر ما يحيى به، وقال العقيلي كان غفان يحمل عليه لأنه روى حديثاً منكراً، وقال الساجي صدوق عنه منكر. قلت: روى له البخاري حديثين مقروناً بيزيد بن زريع فيهما أحدهما: في تفسير سورة البقرة والآخر: في الجهاد وروى له أصحاب السنن.

(ع): حميد بن أبي حميد الطويل البصري مشهور من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم إلا أنه كان يئلس حديث أنس وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه فروى مؤمل بن إسحاق عن حماد بن سلمة قال عامة ما يروى حميد عن أنس سمعه من ثابت، وقال أبو عبيد: الحفاد عن شعبة لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً والباقي سمعها من ثابت أو ثبت فيها ثابت فهذا قول صحيح، وأما ما روى عن أبي داود الطيالسي عن شعبة قال كل شيء سمع حميد من أنس لحديث أحاديث فالراوي لذلك عن أبي داود غير معتد، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد كان حميد الطويل إذا دعيت ثقتاً على بعض حديث أنس يشك فيه، وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دلّس عن أنس، وقال يحيى بن علي المغربي طرح زائدة حديث حميد الطويل قلت: إما تركه زائدة لدخوله في شيء من أمر الخلفاء، وقد بين ذلك مكِّي بن إسماعيل، وقد احتج البخاري في تخريجه لأحاديث حميد بالطرق التي فيها تصريحه بالسماع فذكرها متابعة وتعليقاً وروى له الباقون.

(ع): حميد بن قيس الأعرج المكي أبو صفوان قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ليس بالقوي وثقه أحمد في رواية أبي طالب عنه وكذا ابن معين وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم الرازي وأبو داود والنسائي وابن غرناش والمجلي ومقبوب بن سفيان، وقال الترمذي في الملل سمعت محمداً يقول هو ثقة، وقال أبو زرعة الدمشقي هو من الثقات، وقال ابن عدي إنما يحيى الإنكار من جهة من يرويه عنه احتج به الجماعة.

(ع): حميد بن هلال الصولي أبو نصر من كبار التابعين وثقه ابن معين والمجلي والنسائي وآخرون، وقال يحيى القطان كان ابن سيرين لا يرضاه قلت بين أبو حاتم الرازي أن ذلك بسبب أنه دخل في شيء من عمل السلطان، وقد احتج به الجماعة.

(ع): مستقيم الحديث صدوق من المتيقنين، وقال ابن حبان كان متقناً علماً بأهـام الناس، وقال العقيلي غمزة ابن المديني وتعقب ذلك ابن عدي بأنه من رواية الكندي عن ابن المديني والكندي ضعيف لكن روى الحسن بن يحيى عن علي بن المديني نحو ذلك، وقال ابن أبي حاتم ما رضى أبو زرعة يقرأ علينا حديثه، وقال أبو حاتم لا أحدث عنه هو غير قوي كتب من مسند ثلاثة أسحابت عن أبي الوليد ثم أتيت أبا الوليد فسألته عنها فأنكرها، وقال ما هذه من حديثي قلت كتبها من كتاب شباب العصري فعرفه وسكن غضبه قلت: هذه الحكاية محتملة وجيع ما أخرجه له البخاري أن قرنه بغيره قال: حدثنا خليفة وذلك في ثلاثة أسحابت وإن أفرد علق ذلك فقال: قال خليفة قاله أبو الوليد الباجي ومع ذلك فليس فيها شيء من أثره والله أعلم.

حرف الدال

(ع): داود بن الحصين المدني وثقه ابن معين وابن سعد والمجلي وابن إسحاق وأحمد بن صالح المصري والنسائي، وقال أبو حاتم ليس بقوي لولا أن مالكاً روى عنه ترك حديثه، وقال الجوزجاني لا يحدون حديثه، وقال الساجي منكر الحديث منهم برأي الفروع، وقال ابن حبان لم يكن داعية، وقال علي بن المديني ما روى عن عكرمة فنكره وكذا قال أبو داود وزاد حديثه عن شيوخه مستقيم، وقال ابن عدي هو عندي صالح الحديث. قلت: روى له البخاري حديثاً واحداً من رواية مالك عنه من أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة في العرايا وله شواهد.

(ع م د س ق): داود بن رشيد أبو الفضل الخوارزمي نزيل بفسداد أحد الثقات وثقه ابن معين وغيره وروى عنه مسلم وأبو داود وابن ماجه، وروى له البخاري حديثاً واحداً بواسطة وكذا النسائي وغلل ابن حزم فقال في الاتصال وفي المحلى في كتاب الحدوده أنه ضعيف مكناه أشبه عليه.

(ع): داود بن عبد الرحمن الطار أبو سليمان المكي وثقه ابن معين وغيره فيما رواه إسحاق بن منصور عنه وأبو حاتم وأبو داود والمجلي والبزار ونقل الحاكم أن ابن معين ضعفه، وقال الأزدي يتكلمون فيه. قلت: لم يصح عن ابن معين تضعيفه والأزدي قد قرئنا أنه لا يثبت به ولم يخرج له البخاري سوى حديث واحد في الصلاة متابعه وروى له الباقون.

حرف الذال المعجمة

(ع): ذو بن عبد الله المرعي أبو عمرو الكوفي أحد الثقات الأثبات وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن غير، وقال أبو داود كان مرجحاً ومجهراً إبراهيم التيمي وسعيد بن جبير للثقة وروى له الجماعة.

حرف الراء

(ع د): الربيع بن يحيى بن مقسم الأسفاني أبو الفضل البصري من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم الرازي ثقة ثبت، وقال الدارقطني يخطئه في حديثه عن الثوري وشعبة. قلت: ما أخرجه عنه البخاري إلا من حديثه عن زائدة فقط.

(ع): ربيع أبو العالية الرياحي من كبار التابعين مشهور بكتبته وثقه ابن معين وغيره حتى قال أبو القاسم اللالكائي جميع على ثقة إلا أنه كثير الإرسال حسن أدركه، وذكره ابن عدي في الكامل ونقل عن حرملة عن الشافعي أنه قال حديث أبي العالية الرياحي رباح قال ابن عدي وعني الشافعي بذلك حديثه في الضحك في الصلاة قال وكل من رواه غيره فإما مدرهم ورجوعهم على أبي العالية والحديث له وبه يعرف ومن أجله تكلموا في أبي العالية وسائر أحاديثه مستقيمة. قلت: استجبه الجماعة لكن ليس به في البخاري سوى ثلاثة أسحابت من روايته عن ابن عباس خاصة.

(ع): روح بن عباد القيسي أبو محمد البصري أدركه البخاري بالسن ولم يلقه وكان أحد الأئمة وثقه علي بن المديني ويحيى بن معين ويعقوب بن شيبه وأبو حاتم وابن سعد والبزار وأثنى عليه أحمد وغيره، وقال يعقوب بن شيبه قلت لابن معين زعموا أن يحيى القطان كان يتكلم فيه فقال باطل ما تكلم فيه، وقال ابن المديني كان ابن مهدي يظعن عليه في أسحابت لابن أبي ذئب وسائل عن الزهري كانت عنه فلما قدمت المدينة أخرجهما إلى معن بن عيسى، وقال هي عند بصري لكم يقال له روح سمعها معنا، قال

(ع): حنظلة بن أبي سفيان الجمعي أحد الأثبات قال يعقوب بن شيبه ثقة ولكنه دون الثبتين وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة وأبو داود وآخرون وأورد له ابن عدي في الكامل حديثاً من روايته عن نافع عن ابن عمر استكره ولعل الملة فيه من غيره. قلت: استجبه به الجماعة ولم يخرج له البخاري شيئاً من حديثه عن نافع.

حرف الحاء المعجمة

(ع م س ق): خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاري وثقه ابن معين، وقال ابن أبي حاتم في كتاب الأثرية بعد حديث أخرجه من طريقه عن أبي مسعود مرفوعاً في النبي هذا خبر لا يصح وخالد مجهول وما أخذه سمع من أبي مسعود لأنه لم يقل سمعت وذكره ابن عدي في الكامل وأورد له هذا الحديث بعينه واستكره وقال: لعل الملة فيه من يحيى بن بيان وأورد له آخر واستكره وقال لعل الملة فيه من محمد بن إسحاق البجلي. قلت: أخرجه له البخاري حديثاً واحداً في الطب من روايته عن ابن أبي عتيق عن عائشة في الحبة السوداء وله عنه شواهد.

(ع م س): خالد بن عبد الرحمن بن بكير السلمي أبو أمية البصري قال أبو حاتم صدوق لا بأس به، وقال ابن حبان في الثقات يخطئه، وقال العقيلي يخالف في حديثه. قلت: أخرجه له البخاري في الصلاة حديثاً واحداً من روايته عن غالب القطان من بكر بن عبد الله المزني عن أنس متابعه بشر بن الفضل له عن غالب بنحوه.

(ع م د س ق): خالد بن محمد القطواني الكوفي أبو الميمم من كبار شيوخ البخاري روى عنه وروى من واحد عنه قال المجلي ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد كان متشيعاً مفرطاً، وقال صالح جزرة ثقة إلا أنه كان متشيعاً بالغلو في التشيع، وقال أحمد بن حنبل له منكر، وقال أبو داود صدوق إلا أنه تشيع، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به. قلت: أما التشيع فقد قلنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يفسره لا سيما ولم يكن داعية إلى ربه، وأما المنكير فقد تبينها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردنا في كامله وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري بل لم أر له عنه من أثره سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة من عاتى في ولياً الحديث وروى له الباقون سوى أبي داود.

(ع): خالد بن مهران الحلاء أبو المنازل البصري أحد الأثبات وثقه أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد وتكلم فيه شعبة وابن علية إما لكونه دخل في شيء من عمل السلطان أو لما قال حاد بن زيد قدم علينا خالد فقمه من الشام فكاننا أنكرنا حنظلة، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به روى له الجماعة.

(ع م س): خنيس بن عراك بن مالك الطخاري وثقه النسائي وابن حبان والعقيلي وشذ الأزدي فقال منكر الحديث وغلل أبو محمد بن حزم فاتح الأزدي وأقرض قال لا يجوز الرواية عنه وما درى أن الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات ومع ذلك فما روى له البخاري سوى حديث واحد عن أبيه عن أبي هريرة: ليس على المسلم في فرسه ولا ملوكه صدقة أخرجه في الزكاة متابعه سليمان بن يسار له عن عراك وروى له مسلم والنسائي.

(ع د ت): خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي الكوفي أبو محمد من ثقات شيوخ البخاري حديثه عن بعض التابعين وثقه أحمد والمجلي والمجلي، وقال ابن غير صدوق إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً، وقال الحاكم من الدارقطني ثقة إذا أحاط في حديث واحد. حديث عمرو بن حرث عن عمر في الشعر رفعه هو وثقه النسائي. قلت: إذا أخرجه له البخاري أحاديث بسيرة غير هذا، وقال أبو حاتم ليس بذلك المعروف عنه الصدوق وروى له أبو داود والترمذي.

(ع): خللاس بن عمرو المجعري وثقه ابن معين وأبو داود والمجلي، وقال أبو حاتم يقال: وقمت عنه صحف عن علي وليس بقوي، وقال أحمد بن حنبل كان القطان يترقى حديثه عن علي خاصة واتفقوا على أن روايته عن علي بن أبي طالب ورفوه مرسله، وقال أبو داود من أحد لم يصح من أبي هريرة. قلت: روايته عنه عند البخاري أخرجه له حديثين قرنه فيها معاً بمحمد بن سيرين وليس له عنه غيرها.

(ع): خليفة بن عياط بن خليفة العصري أبو عمرو البصري لقبه شباب أحد الحفاظ المصنفين من شيوخ البخاري قال ابن عدي له حديث كثير وتصانيف وروى

روايته عن أبي عمران الجوني عن أنس أنه نظر إلى الناس وعليهم الطيالة الحديث ما له عنه غيره، وقال ابن عدي بعد أن أورد له هذا الحديث وغيره ما أرى بروايته بأساً.

(خ م ت ق): زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي العامري الكوفي راوي للغازي عن ابن إسحاق قال يحيى بن آدم عن عبد الله بن إدريس ما أجد أثبت في ابن إسحاق منه لأنه أملى عليه إملاء مرتين، وقال صالح جزرة زياد في نفسه ضعيف ولكنه أثبت الناس في كتاب للغازي، وكذا قال عثمان الدارمي وغيره عن ابن معين قال وكيع هو مع شوه لا يكذب، وقال أحمد بن حنبل وأبو داود حديثه حديث أهل الصدق وضعفه علي بن المديني والنسائي وابن سعد وأفرط ابن حبان فقال لا يجوز الاحتجاج بغيره إذا انفرد. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حيد عن أنس أن عمه غاب عن قتال بدر الحديث أوردته في الجهاد عن عمرو بن زرة عنه مرفوعاً بحديث عبد الأعلى عن حيد وروى له مسلم والترمذي وابن ماجه.

(ع): زيد بن أبي أنيسة الجوزي أبو أسامة أصله من الكوفة ثم سكن الرهاه متفق على الاحتجاج به وتوثيقه لكن قال أحمد بن حنبل فيما حكاه العقيلي حديثه حسن مقارب وإن فيه لبساً التكررة، وقال للزوي سألت أحمد عنه فحسبك يده، وقال صالح وليس هو بذلك قلت: في صحيح البخاري حديثه من المنهاج بن عمرو.

(ع): زيد بن وهب الجهني أبو سليمان الكوفي من كبار التابعين رحل إلى النبي ﷺ فقبض وهو في الطريق قال زهير بن معاوية عن الأعمش إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكذلك سمعت من الذي حدثك عنه وثقه ابن معين وابن خراش وابن سعد والمجلي وجمهور الأئمة وشذ به يعقوب بن سفيان القسوي قال في حديثه خلل كثير ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه يا حنيفة أنا من المناقبين قال القسوي وهذا محال. قلت: هذا تمت زائد وما يمتل هذا تضعف الأئمة ولا ترد الأحاديث الصحيحة فهذا صغر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر فلا يلتفت إلى هذه الوسواس الفاسدة في تضعيف الثقات والله أعلم.

حرف السين

(خ د س ق): سالم بن عجلان الأنطس الجوزي مولى بني أمية وثقه أحمد والمجلي وابن سعد والنسائي والدارقطني وغيرهم قال أبو حاتم صدوق نقي الحديث وكان مرجحاً، وقال الجوزجاني كان يخاصم في الإرجاء داعية وهو في الحديث متماسك وأفرط ابن حبان فقال كان مرجحاً قلب الأخبار وغرر بالمضللان عن الثقات أنهم بأمر سوء تقتل صبراً. قلت: قد ذكر ابن سعد أن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس قتله لما غلب على الشام وذكر المجلي أنه كان مع بني أمية فلما قدم بنو العباس حران قتلوه، وقال أبو داود كان إبراهيم الإمام عند سالم الأنطس محبوساً يعني فسدت في زمن مروان الحمار فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حران دعا به ففرض عنه انتهى. فهذا هو الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به وهو كونه مائلاً على قتل إبراهيم، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له ولم يستعمل ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً وليس له عند البخاري سوى حديثين: أحدهما: حديثه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس الشفاء في ثلاث الحديث الآخر: بهذا الإسناد أي الأجلين قضى موسى ولكل منهما ما يشهد له وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي.

(خ ع): سريج بن النعمان الجوهري من كبار شيوخ البخاري وثقه ابن معين والمجلي وابن سعد والنسائي والدارقطني، وقال أبو داود ثقة غلط في أحاديث. قلت: لم يكثر عنه البخاري بل أخرج عنه في الجمعة عن قليح عن عثمان بن عبد الرحمن عن أنس أن النبي ﷺ كان يصلي يوم الجمعة حين تزول الشمس وهذا الحديث قد تابعه عليه عند أحمد أبو عامر العقدي ويونس بن محمد اللادبي وغير واحد عند غيره هذا ما له عنه بلا واسطة وله عنه بواسطة ثلاثة أحاديث: أحدها: في المغازي وفي باب عمرة القضاء والآخر في باب حجة الرعاء والثالث في باب الرمل في الحج والمعمرة والأحاديث الثلاثة بسند واحد عنه عن قليح عن نافع عن ابن عمر وهذا جميع ما له عنه وروى له أصحاب السنن الأربعة.

(خ ت ق): سعدان بن بشر الجهني يقال: اسمه سعيد قال ابن المديني لا بأس به، وقال أبو حاتم صالح، وقال الحاكم عن الدارقطني ليس بالقوي. قلت: له عند

فائت ابن مهدي فأخبرته فقال استحل في وكان ضان يطمئن عليه فرد ذلك عليه أبو خيشمة فسكت عنه، وقال أبو خيشمة أشد ما رأيت عنه أنه حدث مرة فرد عليه ابن المديني اسماً فحماه من كتابه وأثبت ما قال له علي. قلت: هذا يدل على إصافه، وقال أبو مسعود طعن عليه اثنا عشر رجلاً فلم يخذ قروم فيه. قلت: احتج به الأئمة كلهم.

حرف الزاي

(خ م د ت ق): الزبير بن عريت البصري وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم وغيرهم وحكى البجلي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال تركه شعبة قلت: والذي رواه عن علي أنه قال لم يرو عنه شعبة وبين اللفظين فرقان، وقد روى له الجماعة سوى النسائي.

(ع): زكريا بن إسحاق المكي وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن البرقي وابن سعد، وقال يحيى بن معين كان يرى القدر أخيراً روح بن عباد قال: رأيت منادياً ينادي بمكة أن الأمير نهى عن مجالسة زكريا لأجل القدر. قلت: احتج به الجماعة وله في البخاري عن يحيى بن عبد الله بن صيفي حديث واحد وأحاديث بسيرة عن عمرو بن دينار.

(ع): زكريا بن أبي زائدة أبو يحيى الكوفي وثقه أحمد ويعقوب بن سفيان وابن سعد واليزار، وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود صدوق إلا أنه كان يدلس عن الشعبي، وقال المجلي ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بآخره، وقال أبو حاتم لين الحديث وأبو إسرائيل أحب لي منه، وقال صالح بن أحمد عن أبيه هو أحب لي من إسرائيل ثم قال ما أثر بهما وحديثهما عن أبي إسحاق لين احتج به الجماعة.

(خ): زكريا بن يحيى بن عمرو بن حصين بن حيد بن منهب الطائي أبو السكين من شيوخ البخاري تكلم فيه الدارقطني فقال مرة ليس بالقوي، وقال مرة متروك، وقال الحاكم: يخطئه في أحاديث، وقال الخطيب ثقة. قلت: روى عنه البخاري في الصحيح حديثاً واحداً وهو في المدين عنه عن الحارثي عن محمد بن سرة وعن أحمد بن يعقوب عن إسحاق بن سعيد كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عمر في قصته مع الحجاج حين أصابه سنان الريح قال فيه البخاري حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين وأخرج ثلاثة أحاديث أخرى في الصحيح عن زكريا بن يحيى غير مكثي ولا منسوب اثنان: منها عنه من عبد الله بن عمار والآخر عنه عن أبي أسامة وزكريا بن يحيى في هذه المواضع الثلاثة هو البليغي وليس لأبي السكين عنه سوى الأولى، وقد أخرج شاهده بجاهه والله أعلم.

(ع): زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الحزامي نزيل مكة غثف فيه قال أحمد بن حنبل كان زهيراً الذي روى عنه أهل الشام آخر فإن رواية أصحابنا عنه مستقيمة عند عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر العقدي، وأما رواية عمرو بن أبي سلمة التميمي فبواطيل، وقال أبو حاتم في حفظه سوء وحديثه بالشام أكثر من حديثه بالعراق، وقال المجلي والبخاري والنسائي نحو ذلك، وقال ابن عدي لعل أهل الشام أخطأوا عليه فإن روايات أهل العراق عنه تشبه المستقيمة وأرجو أنه لا بأس به واختلفت فيه الرواية عن يحيى بن معين وهو بحسب أحاديث من روى عنه وأفرط ابن عبد البر فقال إنه ضعيف عند الجميع وتعبه صاحب الميزان بأن الجماعة احتجوا به وهو كما قال قد أخرج له الجماعة لكن له عند البخاري حديث واحد في كتاب للرشي، قال فيه حديثي عبد الله بن محمد حدثنا عبد الملك بن عمرو وهو أبو عامر العقدي حدثنا زهير بن محمد عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وعن أبي هريرة حديث ما يعصيه المسلم من نصيب الحديث، وقد تابعه الوليد بن كثير عند مسلم وأخرج البخاري في الاستئذان بهذا الإسناد إلى زهير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد حديث إياكم والجلوس في الطرقات الحديث ولم ينسب زهيراً عنه فذكر المزني وغيره أنه زهير بن محمد، وقد تابعه عليه حفص بن ميسرة عندهما والدرلودي عند مسلم وأبي داود كلاهما عن زيد بن أسلم به وليس له في البخاري غير هذا.

(خ ت ق): زياد بن الربيع الحمدي البصري يكنى أبا غداش وثقه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن حبان وذكره في عدي في الكامل ونقل عن الدولابي عن البخاري أنه قال في إسناده نظر قلت: قد روى له البخاري في الصحيح حديثاً واحداً في المغازي من

(م خ ت): **سعيد بن عمرو بن أشوع الكوفي** من الفقهاء وثقه ابن معين والنسائي والمجملين وإسحاق بن راهويه، وأما أبو إسحاق الجوزجاني فقال كان زائفاً غالباً يحيى في التشيع قلت والجوزجاني غال في التصب فتعارضوا، وقد احتج به الشيخان والترمذي له عنه حديثان أحدهما متابع.

(ع): **سعيد بن فيروز أبو البخوي الطائي** مشهور في التابعين وثقه ابن معين وأبو زرعة والمجملين، وقال كان شيعياً، وقال أبو داود لم يسمع من أبي سعيد الحنفي، وقال ابن معين لم يسمع من علي، وقال أبو حاتم رواه عن أبي ذر وعمر وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم رسالة ولم يسمع من رافع بن خديج، وقال ابن سعد كان كبير الحديث ويوصل كثيراً فما كان من حديثه سمعاً فهو حسن وما كان ذهن، فهو ضعيف. قلت: أخرج له البخاري حديثاً واحداً عن ابن عمر وعن ابن عباس جميعاً صرح عنه بسماعه فيه واحتج به الباقون.

(م خ م): **سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان البصري**، وقد ينسب إلى جده مشهور من شيوخ البخاري قال ابن معين ثقة، وقال أبو حاتم صدوق إلا أنه كان يقرئ من كتب الناس، وقال النسائي صالح وابن أبي مريم أحب إلي منه وأوردته بن عدي في الكامل ونقل عن الدولابي عن السلمي، قال سعيد بن كثير فيه غير لون من البدع وكان غلطاً غير ثقة لم يلق ذلك ابن عدي فقال هذا الذي قاله السلمي لا معنى له ولا يلقي عن أحد في سعيد كلام وهو عند الناس ثقة ولم ينسب إلى بدع ولا كتب ولا أجد له بعد استقصائي على حديثه شيئاً يذكر عليه سوى حديثين رواهما عن مالك فذكرهما، وقال لعل البلاء فيما من ابنه عبيد الله لأن سعيد بن قيس مستقيم الحديث. قلت: لم يذكر عنه البخاري وروى له مسلم والنسائي.

(ع): **سعيد بن أبي هلال الليثي أبو العلاء المصري** أصله من المدينة ونشأ بها ثم سكن مصر وثقه ابن سعد والمجملين وأبو حاتم وابن خزيمة والدارقطني وابن حبان وآخرون وشذ الساجي فذكره في الضعفاء ونقل عن أحد بن حنبل أنه قال ما أدري أي شيء حديثه يخلط في الأحاديث وتبع أبو محمد بن حزم الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً ولم يصب في ذلك والله أعلم احتج به الجماعة.

(م خ م ق): **سعيد بن يحيى بن صالح النخعي** أبو صالح المعروف بسعدان نزيل دمشق وأصله من الكوفة، قال أبو حاتم حله الصدوق وقال دحيم ما هو عندي ممن يتهم بالكذب وقال الدارقطني ليس بذلك وقال ابن حبان مستقيم الحديث. قلت: له في البخاري حديث واحد من روايته عن محمد بن أبي خصبة عن الزهري توبع عليه عند روى له النسائي وابن ماجه.

(خ ت): **سعيد بن يحيى بن مهدي الحميري** أبو سفيان الواسطي مشهور بكنيته وثقه أبو داود، وقال أبو بكر بن أبي شيبة كان صدوقاً، وقال الدارقطني: كان متروك الحال ليس بالقوي. قلت: له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة رعد من روايته عن عوف عن محمد بن سيرين وله شاهد، وروى له الترمذي حديثاً واحداً أيضاً.

(م خ م): **سلم بن زهير أبو يونس البصري** وثقه أبو حاتم وأبو زرعة والمجملين، وقال ابن معين كان القطن يستضعفه وقال أبو داود والنسائي ليس بالقوي، وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم أخرج له البخاري في الأصول. قلت: جميع ما له عنه ثلاثة أحاديث: أحدها: حديثه عن أبي رجاء عن عمران بن حصين في قصة نومهم من الصلاة في الروادي وهو عنه متابعه عوف عن أبي رجاء ووافقه سلم ولم يخرج له غيره والثاني بهذا الإسناد والمتابعة حديث اطلعت في اجفنة فزأبت أكثر أهلها الفقراء الحديث والثالث: حديثه عن أبي رجاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لا ين سباد غلبت لك خبيثاً ولم يخرج له في الأصول غير هذا الحديث الواحد مع أن هذا الحديث شواهد كثيرة والله للورق. وروى له النسائي.

(خ ع): **سلم بن قيس الشعبي** أبو قيس وثقه ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم، وقال يحيى بن سعيد ليس هو من جلال الحال، وقال أبو حاتم كان كثير الوهم. قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث أو أربعة وروى له أصحاب السنن.

(خ ت ق): **سلمة بن رجاء الصميمي** أبو عبد الرحمن الكوفي قال أبو حاتم ما به بأس، وقال أبو زرعة صدوق، وقال ابن معين ليس بشيء. وضعفه النسائي. قلت: له في

البخاري حديث واحد في علامات النبوة متتابعة إسرائيل كلاهما عن سعد بن مجاهد الطائي عن عجل بن خليفة عن عدي بن حاتم.

(ع): **سعيد بن إلياس الجبري البصري** أحد الأثبات، قال أبو طالب عن أحمد كان يحدث أهل البصرة، وقال أبو حاتم تغير قبل موته فمن كتب عنه قدماً فسماعه صالح، وقال ابن أبي عدي سمعنا منه بعد ما تغير، وقال يحيى بن سعيد القطن عن كهس أنكرنا الجبري أيام الطاعون، وقال ابن حبان اختلط قبل موته بثلاث سنين ولم يفحش اختلاطه قلت اتفقوا على ثقته حتى قال النسائي هو أثبت من خالد الحذاء، وقال المجملين عبد الأعلى من أصحابهم عنه حديثاً سمع منه قبل أن يختلط بشان مستين انتهى. وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الولوث وشعر بن الفضل وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط نعم وأخرج له البخاري أيضاً من رواية خالد الواسطي عنه ولم يتحرر في أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده لكن حديثه عنه متابعه بشر بن الفضل كلاهما عنه عن أبي بكره عن أبيه وروى له الباقون.

(ع): **سعيد بن أبي سعيد المقبري** أبو سعيد المدني صاحب أبي هريرة جمع على ثقته لكن كان شعبة يقول حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر وزعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين وتبعه بن سعد ويعقوب بن شعبة وابن حبان وأثير ذلك فيه، وقال الساجي عن يحيى بن معين أثبت الناس فيه بن أبي ذئب، وقال ابن خراش أثبت الناس فيه الليث بن سعد قلت أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هلمين عنه وأخرج أيضاً من حديث مالك وإسماعيل بن أبيه وعبد الله بن عمر العمري وغيرهم من الكبار وروى له الباقون أيضاً لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً.

(ع): **سعيد بن سليمان الواسطي** المعروف بسلموه نزيل بشلاد من شيوخ البخاري، قال أبو حاتم ثقة مأمون ولعله لوثق من عفان. وقال النوردي عن ابن معين كان أكيس من عمرو بن عون، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان صاحب تصحيح ما ثبت، وقال الدارقطني يكلمون فيه. قلت: هذا تلين مبهم لا يقبل ولم يذكر عنه البخاري نعم روى هو والباقر عن رجل عنه وجميع ما له في البخاري خسة أحاديث ليس فيها شيء تفرد به.

(خ ت م ق): **سعيد بن عبد الله بن جبير بن حبة القفي الجبري البصري** وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي، وقال الحاكم من الدارقطني ليس بالقوي يحد بأحاديث يستندوا وغيره يوثقها واستكر البخاري في التاريخ حديثاً من روايته عن عبد الله بن بريدة وروى له في الصحيح حديثين: أحدهما: من روايته عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس في الأشربة وله شواهد والآخر: من روايته عن عه زيد بن جبير بن حبة عن أبيه عن المغيرة بن شعبة وهو حديث طويل في قصة فتح المدائن أوردته في الجزية مطولاً وفي التوحيد مختصراً وله شاهد من حديث معقل بن يسار وأوردته ابن أبي شيبة بسند قوي وروى له أصحاب السنن غير أبي داود.

(ع): **سعيد بن أبي عروبة** واسمه مهران العلوي أبو النضر البصري من كبار الأئمة وثقه الأئمة كلهم إلا أنه رمى بالفتور، وقال المجملين كان لا يدور إليه وكان قد كبر واختلط، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين أثبت الناس في قتادة هؤلاء الثلاثة سيد بن أبي عروبة وشعبة وهشام الدستوائي، وقال أبو حاتم ما كان عندنا في ذلك الوقت أحفظ منه، وقال أبو حاتم كان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال أبو داود الطيالسي كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو زرعة أحفظ أصحاب قتادة سيد وهشام، وقال دحيم اختلط سعيد خرج إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، وقال أبو نعم سمعت منه بعد ما اختلط، وقال النسائي حدث سعيد عن جماعة لم يسمع منهم شيئاً وهم هشام بن عروة وعمرو بن دينار وسفي جماعه من هذا الضرب من أهل الكوفة وأهل الحجاز. قلت: لم يخرج له البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد أوردته في كتاب اللباس، من طريق عبد الأعلى عنه، قال: سمعت النضر بن أنس يحدث عن قتادة عن ابن عباس فذكر حديث: من صور صورة، وقد وافقه على إخراجها مسلم ورواه أيضاً من حديث هشام عن قتادة عن النضر، وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط وأخرج عن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن جادة وابن أبي عدي فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتهى منه ما توافروا عليه كما سنينه في مواضعه إن شاء الله تعالى واحتج به الباقون.

(ع): سهل بن أبي صالح السمان أحد الأئمة المشهورين للكثيرين وثقه النسائي والدارقطني وغيرهما، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يفتح به، وقال ابن معين صويلح، وقال البخاري: كان له أخ فمات فوجد عليه فساد حفظه. قلت: له في البخاري حديث

واحد في الجهاد مقرون يحيى بن سعيد الأنصاري كلاهما عن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد وذكر له حديثين آخرين متتابعة في الدعوات واحتج به الباقون.

(خ م د ن ق): سلام بن مسكين الأزدي أبو روح البصري أحد الأئمة وثقه الأئمة، وقال أبو داود كان يذهب إلى القدر واحتج به الجماعة سوى الترمذي وليس له في البخاري سوى حديثين: أحدهما في الطب والآخر في الأدب.

(خ م د ن ق): سلام بن أبي مطيع الخراشي أبو سعيد البصري مشهور، وقال أحمد ثقة صاحب سنة، وقال ابن عدي ليس مستقيم الحديث عن قتادة خاصة ولم أر أحداً من المتقدمين نسب إلى الضعف، وقال ابن حبان كان سيئ الأخذ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم نسب إلى الغفلة وسره الحفظ. قلت: له في البخاري حديثان: أحدهما في فضائل القرآن وفي الاحتصاص متتابعة حداد بن زيد وغيره له عن أبي عمران الجوني عن جندب والآخر: في الدعوات متتابعة أبي معاوية وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

(خ م د ن ق): سيف بن سليمان المخزومي المكي أحد الأئمة، قال ابن المنيني عن يحيى القطان كان عتداً ثباتاً، وقال أبو داود ثقة يرمي بالقدر، وقال النسائي ثقة ثبت، وقال زكريا الساجي أجمعوا على أنه صدوق ثقة غير أنه اتهم بالقدر. قلت: له في البخاري أحاديث، أحدها: في الأطعمة حديث حليقة في آية الذهب متتابعة الحكم وابن عون وغيرهما عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، ثانيها: في الحج حديث في القيام على اليد متتابعة أبي أبي نجيح وغيره عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، ثالثها: في الحج أيضاً حديث كعب بن جعرة في القعدة متتابعة حيد بن قيس وغير واحد عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، رابعها: في الصلاة وفي التهجد حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ أخرجه من حديثه عن مجاهد عنه وله متابع عنه عن نافع وعن سالم معاً، وهذه الأحاديث وقعت للبخاري حالية من حديث مجاهد فإنه رواها عن أبي نعيم عن سيف هذا عن مجاهد ولم أر له عنه من أفراده عن مجاهد غير الرابع، وقد ذكرت أنه أخرج شاهده والله أعلم، وروى له الباقون إلا الترمذي.

حرف الشين المعجمة

(ع): شبابة بن سوار أبو عمرو المدائني وثقه ابن معين وابن المنيني وابن سعد وأبو زرعة وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم، وقال أحمد كتب عنه شيئاً يسيراً قبل أن أعلم أنه يقول بالإرجاء، وقال ابن خراش: كان أحمد لا يرضاه وهو صدوق، وقال الساجي نحو ذلك وزاد أنه كان داعية، وقال أحمد بن أبي يحيى عن أحمد بن حنبل تركه للإرجاء قيل له فابو معاوية كان مرجحاً فقال: كان شبابة داعية، وقال أبو حاتم صدوق يكتب حديثه ولا يفتح به، وقال ابن عدي إنما فقه الناس للإرجاء، وأما في الحديث فلا بأس به. قلت: قد حكى سعيد بن عمرو البردي عن أبي زرعة أن شبابة رجع عن الإرجاء، وقد احتج به الجماعة.

(خ م د ن ق): شبل بن عباد المكي من صفار التابعين وثقه أحمد وابن معين والدارقطني وأبو داود وزاد كان يرى القدر. قلت: له في البخاري حديثان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد متتابعة ورواه عن عمر وروى له أبو داود والنسائي.

(خ م): شبيب بن سعيد الحطلي أبو سعيد البصري وثقه ابن المنيني وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والأذهلي، وقال ابن عدي: عنه نسخة عن يونس عن الزهري مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث متناكِرة فكانت لما قدم مصر حدث من حفظه ففقط وإذا حدث عنه ابنه أحمد فكانت شبيب أخبر لأنه يهود عنه. قلت: أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من روايته ابن وهب عنه شيئاً. وروى له النسائي وأبو داود في كتاب التناسخ والمنسوخ.

(ع): شعبان بن الوليد بن قيس السكوني أبو بكر الكوفي قال أحمد: كان شيخاً صدوقاً صالحاً قال: ولقبه يوماً مع يحيى بن معين فقال له يحيى يا كذاب فقال: إن كنت كذاباً ولا يفتكك الله قال أبو عبد الله فأظن دعوة الشيخ أدركته، وقال أبو بكر بن

البخاري حديث واحد في الفضائل رواه عن إسماعيل بن الخليل عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة في ذكر يوم أحد وأورد في المغازي عن طريق أبي إسماعيل عن هشام نحوه وروى له الترمذي وابن ماجه.

(ع): سليمان بن بلال الكوفي المدني أحد الثقات المشاهير وثقه أحمد وابن معين وابن سعد والخليلي وآخرون قال عبد الرحمن بن مهدي تمت أن لا أكون أكثرت عنه ونقل ابن شاذان في كتاب الثقات عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال فيه لا بأس به لكن ليس عن يعتمد على حديثه. قلت: وهو تليخ غير مقبول فقد احتجته الجماعة.

(ع): سليمان بن حبان أبو خالد الأزهر الكوفي مشهور، قال النسائي ليس به بأس ورواه عن سعد والمجلي وابن المنيني وغيرهم، وقال ابن معين صدوق وليس بحجة، وقال ابن عدي إنما أتى من سوء حفظه فيقطعه ويخطئه، وقال أبو بكر البزار اتفق أهل العلم بالحق أنه لم يكن حافظاً وأنه روى عن الأعمش وغيره أحاديث لم يتابع عليها. قلت: له عند البخاري نحو ثلاثة أحاديث من روايته عن حيد وهشام بن عروة وعبد الله بن عبد الله بن عمر كلها ما توبع عليها وعلق له عن الأعمش حديثاً واحداً في الصيام وروى له الباقون.

(خ م د ن ق): سليمان بن داود الحكمي أبو الربيع الثوري البصري وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وآخرون وشذ عبد الرحمن بن يوسف بن خراش فقال تكلم فيه الناس وهو صدوق انتهى. ولم نجد فيه لأحد كلاً إلا بالتوقيف روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وروى له النسائي بواسطه.

(خ م د ن ق): سليمان بن عبد الرحمن المصفي المعروف بابن بنت شرحبيل، قال أبو حاتم كان صدوقاً مستقيم الحديث ولكنه كان يروي عن الضعفاء والجهال وكان في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهمه، وقال الأجرى عن أبي داود هو ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قلت: فهو حجة قاله الحجة أحد بن حنبل، وقال يعقوب بن سفيان كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يميل يعني ينسخ من أصله فإن وقع عنه شيء فمن النقل وهو ثقة، وقال الحاكم: قلت للدارقطني: أليس عنده متناكير، قال بلى حدث بها عن قوم ضعفاء، وأما هو ثقة قلت: وروى عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن الوليد بن مسلم فقط وروى له مقروناً بموسى بن هارون البردي حديثاً من روايته عن الوليد أيضاً وروى له الباقون سوى مسلم.

(ع): سليمان بن كثير العبدي قال النسائي لا بأس به في الزهري فإنه يخطئه عليه، وقال ابن معين ضعيف، وقال الأذهلي والقبلي مضطرب الحديث عن الزهري وفي غيره أثبت، وقال ابن عدي لم أسمع أحداً قال في روايته عن غير الزهري شيئاً وله عن الزهري أحاديث صالحة ولا بأس به. قلت: روى له البخاري من حديثه عن حصين وعلق له عن الزهري متتابعة وروى له مسلم والباقر.

(خ م د ن ق): سنان بن ربيعة البصري الباهلي، قال أبو حاتم شيخ مضطرب الحديث، وقال يحيى بن معين ليس بالقوي، وقال ابن عدي أرجو ألا بأس به، قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في كتاب الأطعمة مقروناً بالمجدد بن عثمان وعبد بن سيرين ثلاثهم عن أنس وروى له أصحاب السنن سوى النسائي.

(خ م د ن ق): سنيذ بن فاود المصفي صاحب التفسير حكى عن أحمد بن حنبل أنه حضر معه عند حجاج في صناع الجامع لابن جريج وكان يجعل حجاجاً على أن يبدل تدليس التسمية وضمه أبو داود وأبو حاتم والنسائي. قلت: لم يثبت في أن البخاري روى عنه بل وقع في كتاب التفسير عنه حديثاً صدقة بن الفضل حدثنا حجاج بن محمد فذكر حديثاً في تفسير سورة النساء فوقع في رواية أبي هلي بن السكن وحده في هذا الموضع حدثنا سنيذ بن داود حدثنا حجاج فذكره ولم يذكر صدقة وقول ابن السكن شاذ إلا أنه محتمل والذي أظنه أنه كان في الأصل عند صدقة وسنيذ جميعاً عن حجاج فاقصر الجماعة على صدقة لثقة، واقتصر ابن السكن على سنيذ بقرينه التفسير والله أعلم.

(خ م د ن ق): سهل بن بكار أبو بشر البصري وثقه أبو حاتم والدارقطني، وقال ابن حبان ربما وهم وأخطأ. قلت: روى عنه البخاري في الصحيح حديثين كلاهما عن وهيب بن خالد أحدهما في الحج متتابعة موسى بن إسماعيل والآخر في الزكاة بتمامه وفي الجزية مختصراً متتابعة سليمان بن بلال لوهيب وروى عنه أبو داود وروى له النسائي.

ليس عليه بذلك هو دون خارق، وقال أبو حاتم لا بأس به بكتب حديثه يشبه حديثه خارق ووقته بن معين والمجلي والنسائي. قلت: ما له في البخاري سوى حديث واحد رواه عن سعيد بن المسيب عن أبيه في ذكر السحرة واحتج به الباقون.

(ع) طلحة بن نافع أبو سليمان الواسطي ويقال: المكي صاحب جابر قال أحمد والنسائي ليس به بأس، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بشيء، وقال أبو حاتم أبو الزبير أحب إلي منه، وقال ابن عدي أحاديث الأعمش عنه مستقيمة، وقال ابن عينة: حديثه عن جابر صحيفة وقال شعبة لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث وكذا قال ابن المنيني في العلل عن علي بن منصور عن ابن أبي زائدة مثله. قلت: ما أخرج له البخاري عن جابر غير أربعة أحاديث وهو مقرون فيها عنه بغيره منها حديثان في الأشربة وثالث في الفضائل قرنه فيها بأبي صالح، ومنها حديث في تفسير سورة الجمعة قرنه فيه بإسالم بن أبي الجهم واحتج به الباقون.

(خ د س ق): طلحة بن يحيى بن التميمي بن النعمان بن أبي عبيد الأنصاري الأزدي ووقع يحيى بن معين وعثمان بن أبي شيبة وأبو داود، وقال أحمد مقارب الحديث، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وقال يعقوب بن شيبة ضعيف جداً. قلت: له في البخاري حديث واحد في الحج بمناجاة سليمان بن بلال كلاهما عن يونس بن يزيد.

(خ ع): طلق بن غنام الكوفي من كبار شيوخ البخاري ووقع ابن سعد والمجلي وعثمان بن أبي شيبة وابن غير والدارقطني، وقال أبو داود صالح وشذذ ابن حزم فضفه في المجلد بلا سند واحتج به أصحاب السنن.

حرف العين

(ع) عاصم بن أبي النجود المقرئ أبو بكر واسم أبي النجود بهذلة في قول الجمهور، وقال عمرو بن علي بهذلة اسم له قال أحمد بن حنبل: كان رجلاً صالحاً وأما اختار قراءته والأعمش أحفظ منه، وقال يعقوب بن سفيان في حديثه اضطراب وهو ثقة، وقال أبو حاتم عليه والصدق وليس عمله أن يقال هو ثقة ولم يكن بالمحافظ وقد تكلم فيه بن حلية وقال الطبراني لم يكن فيه إلا سوء الحفظ وقال الزبير لا تعلم أحداً ترك حديثه مع أنه لم يكن بالمحافظ. قلت: ما له في الصحيحين سوى حديثين كلاهما عن روايته عن زر بن حبیش عن أبي بن كعب قرنه في كل منهما بغيره فحديث البخاري في تفسير سورة للمؤمنين وله في البخاري موضع آخر معلق في الفتن وروى له الباقون.

(ع) عاصم بن سليمان الأحمول أبو عبد الرحمن البصري من صفار التابعين قدمه شعبة في أبي عثمان النهدي على كاتبة وعنه سفيان الثوري رابع أربعة من الحفاظ أدرهم ووصفه بالثقة والمخضف أحمد بن حنبل فقيل له إن يحيى القطان يتكلم فيه فعجب ووقع ابن معين والمجلي وابن المنيني وابن عمار واليزيد، وقال أبو الشيخ سمعت عبدان يقول ليس في المواسم أثبت منه، وقال ابن إدريس رأيته أثنى السرق فقال اضربوا هذا أقيموا هذا فلا أروي عنه شيئاً وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته. قلت: كان يلي الحسبة بالكوفة قاله ابن سعد، وقد احتج به الجماعة.

(خ ع س ق): عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي قال أحمد: ما كان أصح حديثه من شعبة والمحمدي، وقال أيضاً ما أقل خطاه، وقال الرزوي: قلت لأحمد إن يحيى بن معين يقول كل عاصم في الدنيا ضعيف قال ما أعلم في عاصم بن علي إلا غيراً كان حديثه صحيحاً وضعفه ابن معين والنسائي وأورد له ابن عدي أحاديث قليلة من شعبة قال لا أعلم شيئاً منكراً إلا هذه الأحاديث ولم أر محدثاً بأساً، وقال المجلي شهدت مجلس عاصم بن علي فحضر من شهود كانوا مائة ألف وستين ألفاً وكان ثقة ووقع بن سعد. قلت: روى عنه البخاري قليلاً عن عاصم بن محمد بن زيد وروى في كتاب المخطوط عن رجل عنه من ابن أبي فئسب حديثاً واحداً وروى له الترمذي وابن ماجه.

(ع) عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري المدني من صفار التابعين ووقع ابن معين والنسائي وأبو زرعة وابن سعد واليزيد وآخرون وشذذ عبد الحق فقال في الأحكام هو ثقة عند ابن معين وأبي زرعة وضعفه غيره ما أنكر ذلك عليه بن القطان قال بل هو ثقة مطلقاً ولا أعرف أحداً ضعه ولا ذكره في الضعفاء. قلت: وهو كما قال وقد احتج به الجماعة.

أبي خيثمة عن ابن معين ثقة انتهى. فكذلك كان مزاحمه فما احتدل المزاحم، وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: شجاع بن الوليد أحب إليك أو عبد الله بن بكر السهمي قال: عبد الله لأن شجاعاً روى حديث قابوس في العرب وهو منكر. قلت: فما قولك في شجاع قال: لين الحديث شيخ ليس بالمتن فلا ينجح حديثه إلا أن له من محمد بن عمرو بن حفصة أحاديث صحاحاً وسئل أبو زرعة عنه فقال لا بأس به وكان موصوفاً بالعبادة ووقعه أيضاً المجلي وابن غير. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديث واحد في المحصر، وقد توسع شيخه فيه وهو عمرو بن محمد بن زيد العمري عن نافع عن ابن عمر، وروى له الباقون.

(ع) شريك بن عبد الله بن أبي نحر أبو عبد الله اللخمي ووقع ابن سعد وأبو داود، وقال ابن معين والنسائي لا بأس به، وقال النسائي أيضاً وابن الجلود ليس بالقوي وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه، وقال الساجي: كان يرمي بالقدر، وقال ابن عدي إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته. قلت: احتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة كما ذكرنا ذلك في آخر الفصل للمناهي.

(ع) شيان بن عبد الرحمن الهجري أحد الأثبات قال أحمد بن حنبل: ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين هو أحب إليّ في كتافه من معمر، وقال أيضاً هو ثقة صاحب كتاب، وقال أيضاً ثقة في كل شيء ووقع النسائي والمجلي وابن سعد والترمذي واليزيد، وقال الساجي: صدوق عنه منكر وأحاديثه عن الأعمش ترد بها وقرأت بخط الذهبي في الميزان قال أبو حاتم صالح الحديث لا ينجح به. قلت: وهو وهم في النقل فأنشئ في كتاب ابن أبي حاتم من أبيه كوفي حسن الحديث صالح بكتب حديثه وكذا قيل الجاهلي عنه وكذا هو في تهذيب الكمال وهو الصواب، ولما قول الساجي فهو معارض بقول أحمد بن حنبل أنه ثبت في كل المشايخ ومع ذلك ظمّر في البخاري من حديثه عن الأعمش شيئاً لا أصلاً ولا استشهاده نعم أخرج له أحاديث من روايته عن يحيى بن أبي كبير ومنصور بن المنذر وثلاثة وقراس بن يحيى وزباد بن علاثة وعلال الزراني واحتسده الجماعة كلهم. والله أعلم.

حرف الصاد

(ع) صالح بن حي واسم حي حيان وحي لقب له، وقيل: هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيان، وقد ينسب إلى جده فيقال صالح بن حي أو صالح بن حيان وهو والد الحسن بن حي الفقيه المشهور وأخيه علي قال ابن عينة: كان خيراً من أبيه ووقعه أحمد وابن معين والنسائي والمجلي، وقال روى عن الشعبي أحاديث يسيرة، وقال في موضع آخر بكتب حديثه وليس بالقوي. قلت: ممكن أن وقع في تهذيب الكمال أن المجلي ذكره في موضعين وليس كذلك بل كلامه الأول في صاحب الترجمة ولم أر لأحد قط فيه كلاماً بل قال أحمد بن حنبل أنه ثقة ثقة وهذا من أرفع صيغ التمدل، ولما كلام المجلي الأخير فقال له في صالح بن حيان القرشي، وهذان رجلان يشتبهان كثيراً حتى يظن أنهما رجل واحد لأنهما متصانران من بلدة واحدة وإذا نسب إلى حي بن حبان جده باسمه صار صالح بن حبان فأشكال بصالح بن حبان القرشي، وقد وقع في صحيح البخاري في كتاب العلم من طريق الحاربي عن صالح بن حبان عن الشعبي حديث فظن غير واحد من الكبار منهم الدارقطني أنه القرشي وليس به بل هو صاحب الترجمة لأنه معروف بالرواية عن الشعبي دون القرشي وأيضاً فالحديث المذكور قد أخرجه البخاري في أربعة مواضع أخرى من رواية صالح بن حي عن الشعبي به، وقد احتج بالجماعة بأبي حي.

(خ د س ق): صخر بن جويمة أبو نافع ووقع أحمد بن حنبل والذهلي وابن سعد، وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي لا بأس به، وقال أبو داود تكلم فيه، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بالمتروك وإنما يتكلم فيه لأنه يقال: إن كتابه سقط قال: ورايت في كتاب علي يعني ابن المنيني عن يحيى بن سعيد ذهب كتاب صخر فيعت إليه من المدينة. قلت: له في البخاري سبعة أحاديث وحديث معلق وحديث آخر متتابعة واحتج به الباقون إلا ابن ماجه.

حرف الطاء

(ع) طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي الكوفي، قال يحيى بن سعيد يرمي مع إبراهيم بن مهاجر بجري واحد، ليس عندي بأقوى من ابن حرملة، وقال أحمد.

(ع): عامر بن وائلة أبو الطفيل اللبكي أثبت مسلم وغيره له الصحبة، وقال أبو علي بن السكن روى عنه رويته لرسول الله ﷺ من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه، وروى البخاري في التاريخ الأوسط عنه أنه قال أدركت ثمان سنين من حياة النبي ﷺ، وقال ابن عدي له صحبة وكان الخوارج يرمونه بآصاله بعلي، وقرله بفضلهم وفضل أهل بيته وليس بعدي به بأس، وقال ابن اللبكي قلت لغيري: أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل؟ قال نعم، وقال صالح بن أحمد بن حنبل من أبيه مكى ثقة وكذا قال ابن سعد وزاد كان متشيعاً. قلت: أساء أبو محمد بن حزم فضعف أحاديث أبي الطفيل، وقال كان صاحب راية المختار الكذاب وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه ولا يؤثر فيه قول أحد ولا سيما بالمصيبة والمروى لم أر له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في العلم رواه من علي وعنه معروف بن خربوذ وروى له الباقر.

(ع): عبد الله بن ذكوان أبو الزناد الملقب أحد الأئمة الأثبات الفقهاء وثقه الناس ويقال: إن مالكا كرهه لأنه كان يعمل للسلطان، وقال ربيعة الرأي إنه ليس بثقة. قلت: لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعلوة التي كانت بينهما بل وثقوه وكان سفیان الثوري يسميه أمير المؤمنين واحتج به الجماعة.

(خ س ق): عبد الله بن رجاء الغداني البصري قال أبو حاتم ثقة رغباً، وقال ابن معين ليس به بأس، وقال عمرو بن علي الفلاس كان كثير الغلط والتصنيف ليس بثقة. قلت: قد لقيه البخاري وحدث عنه بأحاديث يسيرة، وروى أيضاً عن محمد عنه أحاديث أخرى، وروى له النسائي وابن ماجه.

(خ د س): عبد الله بن سالم الأشعري الحمصي وثقه النسائي والدارقطني وفعه أبو داود من جهة النصب، روى له البخاري حديثاً واحداً في المزاورة وعلق له غيره وروى له أبو داود والنسائي.

(ع): عبد الله بن سعيد بن أبي هند المدني أبو بكر وثقه أحد وابن معين وأبو داود والمجلي ومقبوب بن سفيان وعلي بن اللبكي وآخرون، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث، وقال أبو بكر بن خلاد سألت يحيى القطان عنه فقال كان صالحاً يعرف وينكر. قلت: احتج به الجماعة.

(خ د ت ق): عبد الله بن صالح الجهني أبو صالح كاتب الليث لقيه البخاري وأكثر عنه وليس هو من شرطه في الصحيح وإن كان حديثه عنه صالحاً فإنه لم يورد له في كتابه إلا حديثاً واحداً وعلق عنه غير ذلك على ما ذكر الحافظ المزي وغيره وكلامهم في ذلك متعقب بما سيأتي وعلق عن الليث بن سعد شيئاً كثيراً كله من حديث أبي صالح عن الليث، وقد وثقه هذا الملك بن شعيب بن الليث فيما حكاه أبو حاتم قال سمعته يقول أبو صالح ثقة مأمون، وقد سمع من جدي حديثه وكان أبي يحضه على التحديث قال وسمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن حفيظ يثنيان عليه، وقال سعد بن عمرو البردي: قلت لأبي زرة أبو صالح كاتب الليث فضحك، وقال حسن الحديث قلت فإن أحمد يعمل عليه قال وشيء آخر، وقال ابن عبد الحكم: سمعت أبي، وقيل له: إن يحيى بن بكير يقول في أبي صالح فقال قل له هل جئت الليث قط إلا وأبو صالح عنده رجل كان يخرج معه إلى الأسفار وإلى الريف وهو كاتبه فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره، وقال الذهلي شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن حفيظ، وقال يعقوب بن سفيان حدثني أبو صالح الرجل الصالح، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال كان في أول أمره متأسكاً ثم فسد بآخره، وقال أيضاً ذكرته لأبي بكره، وقال إنه روى عن الليث عن ابن أبي ذئب وأبكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب، وقال أبو حاتم سمعت ابن معين يقول قل أحوال أبي صالح أنه قرأ هذه الكتب على الليث ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إلى الليث بهذا الدرج، وقال صالح جزرة كان ابن معين يوثقه وعندي أنه يكذب في الحديث، وقال علي بن المدني غريب على حديثه، وقال النسائي ليس بثقة، وقال أبو حاتم الأحاديث التي أخرجهما أبو صالح في آخر عمره فأنكرهما على أبي أن هذا ما اتصل خالد بن نجيع وكان أبو صالح يصحبه وكان أبو صالح سليم الناحية وكان خالد يضع الحديث في كتب الناس ولم يكن أبو صالح يروي الكتب بل كان رجلاً صالحاً، وقال ابن حبان كان صدوقاً في نفسه وروى منكرات وقت في حديثه من قبل جاره له كان يضع الحديث ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرويه في دهره فيترجم عبد الله أنه خطه فيحدث به، وقال ابن عدي كان مستقيم الحديث إلا أنه يقع في أسيائه وسنونه غلط ولا يتعمد الكذب قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرا عليه به تخليط ففتقن ذلك ما يجيء من روايته عن أهل الخلق كحيي بن معين والبخاري وأبي زرة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه وما يجيء من رواية الشيخوخة فيه فيتوقف فيه الأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بعينها حدثنا أبو قال في أول الجردة قليلة أحدها في كتاب التفسير في تفسير سورة الفتح قال: حدثنا عبد الله حدثنا عبد الميزب بن أبي سلمة فذكر حديث عبد الله بن عمرو في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً﴾ الآية. وعبد الله هذا هو أبو صالح لأن البخاري رواه في كتاب الأدب المقرد فقال حدثنا عبد الله بن صالح وهو كاتب الليث

(ع): عامر بن وائلة أبو الطفيل اللبكي أثبت مسلم وغيره له الصحبة، وقال أبو علي بن السكن روى عنه رويته لرسول الله ﷺ من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه، وروى البخاري في التاريخ الأوسط عنه أنه قال أدركت ثمان سنين من حياة النبي ﷺ، وقال ابن عدي له صحبة وكان الخوارج يرمونه بآصاله بعلي، وقرله بفضلهم وفضل أهل بيته وليس بعدي به بأس، وقال ابن اللبكي قلت لغيري: أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل؟ قال نعم، وقال صالح بن أحمد بن حنبل من أبيه مكى ثقة وكذا قال ابن سعد وزاد كان متشيعاً. قلت: أساء أبو محمد بن حزم فضعف أحاديث أبي الطفيل، وقال كان صاحب راية المختار الكذاب وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه ولا يؤثر فيه قول أحد ولا سيما بالمصيبة والمروى لم أر له في صحيح البخاري سوى موضع واحد في العلم رواه من علي وعنه معروف بن خربوذ وروى له الباقر.

(خ د س ق): عباد بن راشد القميمي الحنظلي البصري وثقه المجلي وأحمد بن حنبل وضعفه يحيى القطان وأبو داود والنسائي، وقال أبو حاتم صالح وأبكر على البخاري إدخاله إياه في الضعفاء. قلت: له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمثابة يونس له من الحسن البصري من معقل بن يسار وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي.

(ع): عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أبو معاوية وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي والمجلي وغيرهم، وقال أبو حاتم لا يثبت بحديثه، وقال ابن سعد كان ثقة وربما غلط، وقال مرة ليس بالقوي. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين: أحدهما: في الصلاة عن أبي جرة عن ابن عباس حديث وفد عبد القيس بمثابة شعبة وغيره، والثاني: في الاعتصام عن عاصم الأحول بمثابة إسماعيل بن زكريا واحتج به الباقر.

(ع): عباد بن العوام بن عمرو أبو سهل الواسطي قال ابن معين وأبو حاتم والمجلي وأبو داود والنسائي ثقة، وقال ابن سعد ثقة وكان يتشيع، وقال الأثرم من أحمد مضطرب الحديث بن سعيد بن أبي هريرة. قلت: لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئاً واحتج به هو والباقر.

(خ ت ق): عباد بن يعقوب الرواسمي الكوفي أبو سعيد وانفسي مشهور إلا أنه كان صدوقاً وثقة أبو حاتم، وقال الحاكم كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول حدثنا الثقة في روايته التهم في رأيه عباد بن يعقوب، وقال ابن حبان كان رافضياً داعية، وقال صالح بن محمد كان يشتم عثمان رضي الله عنه. قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً وهو حديث ابن مسعود في العمل أفضل وله عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره.

(خ): عباس بن الحسين القطرعي قال ابن أبي حاتم عن أبيه مجهول. قلت: إن أراد العين فقد روى عنه البخاري وموسى بن هارون الجمال والحسن بن علي الميمري وغيرهم وإن أراد الحلال فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سألت أبيه عنه فذكره بخير وله في الصحيح حديثان قرنه في أحدهما وتوقع في الآخر.

(خ م س): عباس بن الوليد الترمذي أبو الفضل البصري ابن صم عبد الأعلى بن حماد وثقه ابن معين وروجه على عبد الأعلى، وقال أبو حاتم شيخ يكذب حديثه وكان علي بن المدني يتكلم فيه وثقه الدارقطني. قلت: روى عنه البخاري ولم يذكر عنه مسلم وروى له النسائي.

(ع): عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل السروزي مشهور في التابعين وثقه ابن معين والمجلي وأبو حاتم، وقال الأثرم من أحد أما سليمان بن بريدة فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله ثم سمعته، وقال الباقون عن محمد بن علي الجزجاني عن أحد أنه ضعيف فيما يروى عنه أبيه، وقال إبراهيم الحري عبد الله أشهر من سليمان ولم يسمعا من أبيهما وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكورة وسليمان أصبح حديثاً. قلت: ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد وواقفه مسلم على إخراجها.

(ع): عبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي أبو عبد الرحمن أدركه البخاري بعلمنا تثير فروى عن الفضل بن يعقوب الرخامي عنه حديثاً واحداً وروى له الباقر، وقال أبو

الله والأخر: في الجزية وروى له أصحاب السنن.

(ج) عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو محمد الكوفي كان أكبر من عمه محمد بن عبد الرحمن قال النسائي ثقة ثبت، وقال ابن خراش والمحكم هو أبو ليلى قال ابنه وقال النجاشي وابن معين ثقة وزاد ابن معين وكان يتشيع، وقال ابن المني عن عتيق بن كزاد، وقال إبراهيم الحارثي لم يسمع من جده. قلت: حديثه عنه في الصحيحين بقي البخاري في أحاديث الأتباع من طريق أبي فروة الميموني حديثي عبد الله بن عيسى سمع عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: لقيت كعب بن عجرة فذكر الحديث في الصلاة على النبي ﷺ ولورده في الصلاة أيضاً وتابعه عليه عنه الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن وله عنه حديث آخر في الصيام بتبصرة مالك وإبراهيم بن سعد كلهم عن الزهري في صوم أيام التشريق للتمتع وليس له في البخاري غير هذين الحديثين.

(ج د م س ق): عبد الله بن أبي ليلى المدني أبو الهرة وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي والمجالي، وقال الدراودي كان يرمي بالقدر فلم يصل عليه صفوان بن سليم لما أن مات، وقال ابن سعد كان من البعاد وكان يقول بالقدر، وقال العقيلي يختلف في بعض حديثه. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الصيام بتبصرة محمد بن عمرو وسليمان الأحول ثلاثتهم عن أبي سلمة عن أبي سعيد في الاعتكاف، وروى له الباقون سوى الترمذي.

(خ ت ق): عبد الله بن الحنفية بن عبد الله بن أسد بن مالك الأنصاري وثقه المجالي والترمذي واختلف فيه قول الدارقطني، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم صالح، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال الساجي فيه ضعف ولم يكن من أهل الحديث وروى عنه كثير، وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه. قلت: لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثعلبة فتنه عنه أحاديث وأخرج له من روايته عن ثابت عن أسد حديثاً يروي عنه عنه وهو في فضائل القرآن وأخرج له أيضاً في اللباس عن مسلم بن إبراهيم عنه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في النهي عن الفزع بتبصرة نافع وغيره عن ابن عمر وروى له الترمذي وابن ماجه.

(ج د ق): عبد الله بن محمد بن أبي الأسود حميد بن الأسود البصري أبو بكر، وقد ينسب إلى جده فيقال أبو بكر بن أبي الأسود قال يحيى بن معين ما رأى به بأساً ولكنه سمع من أبي عرواة وهو ضعيف، وقال ابن أبي خيثمة كان يحيى بن معين سيئ الرأي فيه. قلت: روى عنه البخاري وأبو داود وروى الترمذي عن البخاري عنه لكن ما أخرج له من أبي عرواة أحد منهم وهو ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي، وقال الخطيب كان حافظاً مثقاً.

(ج): عبد الله بن أبي نجيع المكي وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو زرعة، وقال أبو حاتم إذا يقال: فيه من أجل القدر وهو صالح الحديث، وقال أحمد بن حنبل هو وأصحابه قدريه، وقال المجالي ثقة كان يرى القدر وذكره النسائي فيمن كان يندلس. قلت: احتج الجماعة به.

(ج): عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي والمجالي وابن غير وغيرهم وكان عن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلافه، وقال أحمد بن حنبل كان يرمى بالقدر، وقال ابن حبان في الثقات كان مثقاً وكان لا يدعو إلى القدر، وقال محمد بن سعد لم يكن بالقوي. قلت: هذا جرح مردود غير معين ولعله بسبب القدر، وقد احتج به الأئمة كلهم.

(ج د م س ت): عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصمعي أبو بكر الأعمش أخو إسماعيل وكان الأكبر وثقه ابن معين وأبو داود وابن حبان والدارقطني وضعف النسائي، وقال الأزدي في ضعفه أبو بكر الأعمش يضع الحديث فكانه ظن أنه آخر غير هذا، وقد بالغ أبو عمر بن عبد البر في الرد على الأزدي فقال هذا رجم بالظن القامد وكذب محض في آخر كلامه. قلت: احتج به الجماعة إلا ابن ماجه.

(ج د م ت ق): عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني الكوفي لقبه بشمير قال ابن معين كان ثقة ولكنه ضعيف العقل، وقال النسائي ثقة، وقال مرة ليس بالقوي، وقال أبو داود كان داعية إلى الإرجاء وضعف بن سعد والمجالي: قلت: إنما روى

فيما جزم به أبو علي الفسائي. ثانياً: في الجهاد قال: حدثنا عبد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة فذكر حديث ابن عمر في القول عند القتول من الحج وعبد الله هو أبو صالح كما جزم به أبو علي الفسائي. ثالثاً: في البيوع قال البخاري، وقال الليث حدثنا جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة في قصة الرجل الذي أسلف الألف دينار، وقال بعدما حدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بهذا هكذا وقع في روايته من طريق أبي الوقت وفي غيرها من الروايات وليها: في الأحكام قال البخاري: عقب حديث توبة عن الليث عن يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة في القتل يوم حنين قال البخاري، وقال في عبد الله عن الليث يعني بهذا الإسناد وفي هذا الحديث قدام النبي ﷺ فأما هكذا هو في روايته من طريق أبي هريرة عن الكشيحي خطبها: في كتاب الزكاة عقب حديث ابن عمر في المسألة قال في آخره وزايعني عبد الله بن صالح عن الليث يعني بسنده فيشيع ليعضي بين الخلق، وعنده سلف: في تفسير سورة الأحزاب حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الحارث عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد في الصلاة على النبي ﷺ، وقال في آخره، وقال أبو صالح عن الليث على محمد وعلى آله محمد وعنده سابق: في الاحتصاص قال: حدثنا توبة حدثنا الليث عن طه عن الزهري عن عبد الله عن أبي هريرة لا تولى رسول الله ﷺ وكثر من كثر من العرب الحديث وفيه قال أبو بكر لو متوني عقلاً لحديث قال في آخره: قال في ابن بكر وعبد الله عن الليث عتاقاً وهو أصح وفي الكتاب عن أبي صالح موضع ثامن: وهو قوله في صفة الصلاة حدثنا يحيى بن بكر حدثنا الليث عن حنبل عن ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقرئ ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يركع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد، قال عبد الله بن صالح عن الليث ولك الحمد ثم يكبر حين يسجد وفيه موضع تاسع: في صفة الصلاة أيضاً قال حدثنا يحيى بن بكر حدثنا الليث عن خالد عن سعيد هو ابن أبي هلال عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب النبي ﷺ فذكروا صلاة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال أبو حيد الساعدي أنا كنت أحضركم أصلاً رأيت إذا كبر جلس يديه حذله منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم مضر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يسجد كل قنار في مكانه الحديث، وقال بعده قال أبو صالح عن الليث كل قنار، وأما التعليل عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عن فكثير جداً، وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري وتجب منه كيف ينبغي بأحاديثه حيث يطلقها فقال هذا عجيب يخرج به إذا كان مقطوعاً ولا يخرج به إذا كان متصلاً وجواب ذلك أن البخاري إذا صنع ذلك ما قرئنا أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنه قد انتفع من حديثه لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة فلذلك لا يسوقه مساق أصل الكتاب وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صحيحه فلا مشاحة فيه والله أعلم.

(ج): عبد الله بن عبيدة الرضدي قال يعقوب بن شيبة والنسائي والدارقطني وغيرهم ثقة، وقال ابن أبي خيثمة: سألت بن معين عنه فقال هو أخو موسى ولم يرو عنه غير أخيه موسى وحديثهما ضعيف. قلت: بل أخرج البخاري حديثه من طريق صالح بن كيسان عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتيبة عن ابن عباس في قول النبي ﷺ رأيت أنه وضع في يدي سواران من ذهب الحديث قال البخاري: في المغازي حدثنا سعيد بن محمد الجرمي حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن صالح به، ورواه النسائي في الروايات قال حدثنا أبو داود الحارثي حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن صالح مثله لكنه قال عن صالح عن عبيد الله بن عبد الله بن حبة وأسطف عبد الله بن عبيدة ورواه البخاري في المغازي أيضاً من طريق أخرى عن ابن عباس عن أبي هريرة مطولاً.

(ج): عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج أبو معمر القاعد البصري وثقه ابن معين وعلي بن المديني وأبو داود والمجالي وأبو حاتم وأبو زرعة والأئمة كلهم لكن قال المجالي وابن خراش وغير واحد أنه كان يرى القدر زاد أبو داود لكنه كان لا يتكلم فيه، وقد روى عنه البخاري وأبو داود وروى له الباقون بواسطة.

(خ): عبد الله بن العلاء بن زهير الرعي اللخمي وثقه ابن معين وحميد وأبو داود وابن سعد ويعقوب بن شيبة والفلاس والدارقطني وجوه الأئمة، وقال أحمد بن حنبل: مقارب الحديث وشذ أبو محمد بن حزم قال ضعيف. قلت: له في البخاري حديثان: أحدهما: في تفسير سورة الأعراف بتبصرة زيد بن واقد كلاهما من بسر بن عبيد

البخاري كما قال الدارقطني وأبو داود والنسائي، وقد تقدم ذكر الحديث الذي استكرهه عما خرج عنه البخاري، وهو التاسع والثلاثون من الفصل الذي قبل هذا.

(خ د س ق): عبد الرحمن بن عبد الله البصري، أبو سعيد مولى ابن هاشم البصري نزيل مكة مشهور بكنيته وثقة بن معين، وقال أبو حاتم كان أحمد يرضاه وما كان به بأس، وقال العجلي عن أحمد كان كثير الخطأ، وقال الساجي: كان يهيم في الحديث. قلت: أخرج له البخاري في الرضا حديثاً واحداً من روايته عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر في صدقة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أخرجه من رواية ابن عرون وغيره عن نافع فتبين أنه ما أخرجه إلا في المتابعة، وروى له أبو داود في فضائل الأنصار والنسائي وابن ماجه.

(خ ع): عبد الرحمن بن عبد الله بن عبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي السعدي مشهور من كبار الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره، وقال أحمد وغيره: من سمع منه بالكره قبل أن يخرج إلى بغداد فسماعه صحيح. قلت: علم المزي عليه علامة تعليق البخاري ولم أر له عنه شيئاً معقلاً، نعم له ذكر في زيادة في حديث الاستسقاء، قال البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عباد بن تميم عن عمه قال: خرج النبي ﷺ يستسقي ويستقبل القبلة فصلى ركعتين وقلب رداءه قال سفيان: وأخبرني السعدي عن أبي بكر قال جعل البين على الشمال انتهى. فهذه زيادة موصولة في الخبر وإنما أراد البخاري أصل الحديث على عاتقه في ذلك. وروى له الباقون سوى مسلم.

(خ ص): عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة أبو بكر الحزامي، وقد ينسب إلى جده قواه أبو حاتم وضعفه أبو بكر بن أبي داود، وقال ابن حبان في الثقات: ربما خالف، وقال الحاكم أبو أحمد في الكنى ليس بأثين عندهم. قلت: روى عنه البخاري حديثين: أحدهما: في أواخر صفة النبي ﷺ وهو حديث موسى بن عتبة عن سالم عن أبيه في روى النبي ﷺ لأبي بكر، وقد نزع خذراً أو ذنوبين الحديث، وقد رواه في التعبير من وجه آخر عن موسى بن عتبة وثانيهما: في الأظمة قال: حدثنا عبد الرحمن بن شيبة أشعري ابن أبي الفديك عن ابن أبي ذئب عن المقري عن أبي هريرة رضي الله عنه كنت أكرم النبي ﷺ على شيع بطي الحديث وفيه ذكر جعفر بن أبي طالب، وقد أخرجه في فضل جعفر عن أبي مصعب أحمد بن أبي بكر عن محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب به فتبين أنه ما احتج به وروى له النسائي.

(خ د س ت): عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح المعروف بقواد وثقه ابن المنيني وابن غير ويعقوب بن شيبة وابن سعد، وقال ابن معين صالح ليس به بأس، وقال أبو حاتم صدوق، وقال الدارقطني ثقة وله أفراد، وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ ويتخالف في القلب منه روايته عن الليث عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة قصة المالك. قلت: أخطأ في سننه وإنما رواه الليث عن زياد بن عجلان عن زياد مولى ابن عباس مرسلًا بينه الدارقطني في غراب مالك والحاكم أبو أحمد في الكنى وغير واحد، وقال الحلبي ابن غزوان قديم يفرده عن الليث يحدث لا يتابع عليه يعني هذا. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد أخرجه في الخلع عن محمد بن عبد الله بن المبارك عنه عن جرير بن حازم متباجة لإبراهيم بن طهمان كلاهما عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في قصة امرأة ثابت بن قيس بن شماس ورواه حماد بن زيد عن أيوب مرسلًا وكذا خالد الواسطي وإبراهيم بن طهمان عن خالد الخلاء، وقد تقدم هذا الحديث في الفصل الذي قبله وهو الحديث الثمانون، وروى له أبو داود والنسائي وله عند الترمذي حديث من رواية أبي موسى الأشعري فيه لفاظ منكروه والله أعلم.

(ع): عبد الرحمن بن محمد بن زياد الحارثي أبو محمد الكوفي وثقه ابن معين والنسائي واليزار والدارقطني، وقال أبو حاتم صدوق إذا حدث عن الثقات يسري عن الجهولين لأحدث منكروه فتدبر حديثه، وقال عثمان الدارمي ليس بذلك، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه بلغنا أنه كان يئس ولا تعلمه سمع من معسر، وقال الباجي صدوق يهيم. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين متباجة قد نبهنا على أحدهما في ترجمة زكريا بن يحيى أبي السكن وعلى الثاني في ترجمة صالح بن حيان وروى له الجماعة.

(خ ع): عبد الرحمن بن أبي الموالي المنيني أبو محمد وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة، وقال أحمد وأبو حاتم لا بأس به، وقال ابن خراش: صدوق، وقال ابن عدي:

له البخاري حديثاً واحداً في فضائل القرآن من روايته عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى في قول النبي ﷺ لقد أوتيت مزاراً من مزارير آل داود وهذا الحديث قد رواه مسلم من طريق أخرى عن أبي بردة عن أبي موسى فلم يخرج له إلا ما له أصل والله أعلم. وروى له الباقون سوى النسائي.

(خ د م س ق): عبد ربه بن نافع الكوفي أبو شهاب الحنط الكوفي نزيل المدائن قال علي بن المنيني عن يحيى بن سعيد لم يكن بالحافظ، قال ولم يرضى يحيى أمره، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ما يحدّثه بأس، وقال ابن معين والمجلي وابن سعد واليزار وابن غير وغيرهم ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: تكلموا في حفظه، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق يهيم في بعض حديثه. قلت: احتج الجماعة به سوى الترمذي والظاهر أن تضمين من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كالمي عروانة وأتظاره.

(خ ع): عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي مشهور بكنيته وثقه ابن معين والمجلي والدارقطني وقال أحمد: يخالف في أحاديث، وقال أبو حاتم ليس بقوي، وقال النسائي ليس به بأس. قلت: له في الفرائض من صحيح البخاري حديثان كلاهما من روايته عن هزيل بن شرحبيل عن ابن مسعود أحدهما أن أهل الإسلام لا يسيرون الحديث موقوف والآخر سئل أبو موسى عن ابنة وينت ابن وأخت الحديث، وروى له الأربعة.

(خ ع): عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري وثقه المجلي والنسائي وغيرهما، وقال ابن سعد: في روايته ورواية أخيه ضعف وليس يمتح بهما. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد، وقد تقدم الكلام عليه في الفصل الذي قبله في الحديث المائة وروى له الباقون.

(خ ت): عبد الرحمن بن حماد بن شعيب الشعبي بالثاء الثلاثة أبو سلمة البصري من كبار شيوخ البخاري قال أبو زرعة: لا بأس به وثقه الدارقطني، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. قلت: روى عنه البخاري حديثاً واحداً في الجنائز عن ابن عرون عن محمد بن سيرين عن أم عطية أمنا أن غرض الحليض الحديث، وقد تابعه عليه يزيد بن هارون عند النسائي وهو مشهور عن محمد بن سيرين من طرق أخرى عند البخاري أيضاً وغيره وروى له الترمذي.

(خ م س ق): عبد الرحمن بن خالد بن مسافر القهفي صاحب الزهري وثقه المجلي والنسائي والذهلي والدارقطني وقرنه النسائي بابن أبي ذئب من أصحاب الزهري، وقال أبو حاتم صالح، وقال زكريا الساجي صدوق عندهم وله منكرات. قلت: احتج به الجماعة إلا الترمذي.

(خ د م ت ق): عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري المعروف بابن الغسيل والغسيل هو حنظلة قتل يوم أحد شهيداً وهو جنب فسلته الملائكة وعبد الرحمن من صفار التبايعين وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة والدارقطني، وقال النسائي مرة ليس به بأس ومرة ليس بالقوي، وقال ابن حبان كان يخطئ ويهيم كثيراً مرض القول فيه أحد ويحيى وقال صالح، وقال الأزدي ليس بالقوي عندهم، وقال ابن عدي هو عن يمت حديثه ويكتب. قلت: تضمينهم له بالنسبة إلى غيره عن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي.

(خ ع): عبد الرحمن بن شريح بن عبد الله بن محمود المصافري أبو شريح الإسكندراني وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم والمجلي ويعقوب بن سفيان وشذ بن سعد فقال: منكر الحديث. قلت: ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن ما حقه من الواقدي في الغالب والواقدي ليس بمعتد وقد احتج به الجماعة.

(خ ت د س): عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المنيني قال الدودري عن ابن معين: في حديثه عندي ضعف، وقد حدث عنه يحيى القطان ويكنيه رواية يحيى عنه، وقال عمرو بن علي لم أسمح عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه قط، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يمتح به، وقال ابن المنيني صدوق، وقال الدارقطني: خالف فيه البخاري الناس وليس هو بتركه وذكره ابن عدي في الكامل وأورد له أحاديث، وقال بعض ما يرويه منكر عما لا يتابع عليه وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء. قلت: احتج به

ومعين والمعجلي، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب إليه فاتهم يقولون إنه سمعها، وقال: إن كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها، وقال ابن أبي خيثمة من مصعب الزبيري كان قد سمع من سليمان فلما مات سليمان أوصى إليه بكتبه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث وقال: لم يكن بالمدينة بعد مالك أئمة منه. قلت: احتج به الجماعة.

(خ د ت ق): **عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أوس بن سعد بن أبي سرح العامري الأوسي المدني** من كبار شيوخ البخاري قدمه أبو حاتم على يحيى بن أبي بكر في الموطن، وقال: هو صدوق ووثقه يعقوب بن شيبة، وقال الدارقطني: حجة، وقال الحلياني اتفقوا على توثيقه لكن وقع في سوالات أبي عبيد الأجرسي عن أبي داود، قال عبد العزيز الأوسي ضعيف فإن كان حي هذا فقه نظر لأنه قد وثقه في موضع آخر وروى عن هارون الحمال عنه ولعله ضعف رواية معين له وهم فيها أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه، وفي الجملة فهو جرح مردود.

(ع): **عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي** نزيل المدينة وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي وأبو زرعة وابن عمر وزاد ليس بين الناس فيه اختلاف وحكى الخطابي عن أحمد أنه قال: ليس هو من أهل الحنفية يعني بذلك سمة الحنفية ولا قد قال يحيى بن معين هو ثبت روى شيئا سيرا، وقال أبو حاتم يكتب حديثه، وقال ميمون بن الأصبغ عن أبي مسهر ضعيف الحديث، وقال يعقوب بن سفيان حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد العزيز وهو ثقة. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في تفسير سورة المائدة من رواية عمه بن بشر عنه عن نافع عن ابن عمر قال: نزل بحرم الحضر وليس في المدينة سوى خمسة أشربة الحديث ولما شاهد من حديث عمر بن الخطاب وروى له الباقون.

(ع): **عبد العزيز بن محمد بن أبي عبد اللطيف** أبو محمد المدني أحد مشاهير الحديثين وثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس وهم وكان يقرأ من كتبهم فيخطيء وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويه عن عبيد الله بن عمر وقال أبو زرعة: كان سيء الحفظ وربما حدث من حفظه السيء فيخطيء، وقال النسائي ليس به بأس وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر، وقال أبو حاتم لا يمتنع به، وقال الساجي: كان من أهل الصنف والأمانة إلا أنه كثير الوهم، وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث يغلط. قلت: روى له البخاري حديثين قرنه فيما بعد العزيز بن أبي حازم وغيره وأحاديث سيرة أفرده لكنه أورداه بصيغة التعليق في المباحث واحتج به الباقون.

(ع): **عبد العزيز بن المختار البصري** وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيدي وغيره وقال في رواية ابن أبي خيثمة عنه ليس بشيء، وقال أبو حاتم: مستوي الحديث ثقة ووثقه المعجلي وابن البرقي والنسائي، وقال ابن حبان في الثقات: يخطيء. قلت: احتج به الجماعة وذكر ابن القطان القاسمي أن مراد بن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعني أن أحاديثه قليلة جداً.

(ع): **عبد الكريم بن مالك الجزري** أبو مسعود الحارثي أحد الأثبات وثقه الأئمة، وقال ابن المديني: ثبت، وقال ابن معين: ثقة ثبت. وذكره ابن عدي في الكامل لأجل حكاية الدوري عن ابن معين أنه قال: حديث عبد الكريم الجزري عن عطاء ردي، وقال ابن عدي: حتى بذلك حديث عائشة كان النبي ﷺ يقبلها ولا يحدث وضوءاً قال: وإذا روى الثقات عن عبد الكريم فأحاديثه مستقيمة وأئمة يحيى القطان حديثه عن عطاء في لحم البخل. قلت: لم يخرج البخاري من روايته عن عطاء إلا موضعاً واحداً معلقاً واحتج به الجماعة.

(مق ت س ق): **عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري** نزيل مكة شارك الذي قبله في كثير من شيوخه وفي الرواية عنه فاشته الأمر فيها وأبو أمية متروك عند أئمة الحديث، وقد ذكره أبو الوليد البجلي في رجال البخاري من أجل زيادة وقعت في حديث سفيان ابن عيينة عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يتهدج، قال: اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد الحديث أورد البخاري في كتاب التهجد، وقال في آخره: قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية يعني عن طاوس ولا حول ولا قوة إلا بالله ولم يقصد البخاري

مستقيم الحديث وأئمة أحد حديثه عن محمد بن المنكدر عن جابر في الاستخارة، قلت: هو من أفراده، وقد أخرجه البخاري والخطيب فيه سهل، قال ابن عدي بعد أن أوردته: قد روى حديث الاستخارة غير واحد من الصحابة انتهى. وقد احتج به البخاري وأصحاب السنن.

(ع): **عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي أبو الحكم الكوفي** الملبد وثقه ابن سعد والنسائي، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ضعيف. قلت: احتجته الشيخان وله عند البخاري ثلاثة أحاديث عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر عن كل واحد حديث واحد، وروى له الباقون.

(خ د م ص): **عبد الرحمن بن غفر الجعفي** من أصحاب الزهري قال أبو حاتم ودحيم والذهلي ما روى عنه غير الوليد بن مسلم ووثقه الذهلي وابن البرقي وأبو داود، وقال ابن معين ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. قلت: له في الصحيحين حديث واحد عن الزهري متابعه، وروى له أبو داود والنسائي.

(ع): **عبد الرحمن بن يزيد بن جابر** القمشي أحد الثقات الأثبات وثقه الجمهور، وقال الفلاس وحده ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث متناكر روعا عنه أهل الكوفة، وثقه ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب بأن الذي روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وغيره هو عبد الرحمن بن يزيد بن جهم، وكثيراً يغلطون فيقولون بن جابر قال: فالحمل في تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهما في اسم جده وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، قلت: وقد بين ما وقع لأبي أسامة وغيره من ذلك ابن أبي حاتم عن بعض شيوخه وأبو بكر بن أبي داود وأبو بكر البزار وغيرهم وابن جابر واحتج به الجماعة.

(خ): **عبد الرحمن بن يونس أبو مسلم المستعلمي** قال أبو حاتم صدوق، وقال ابن حبان في الثقات: كان صاعقة لا يحد أمره، وقال ابن سعد: امتدلى على ابن عيينة وي زيد بن هارون وورحل في طلب الحديث. قلت: روى عنه البخاري حديثاً واحداً في الوضوء في مسند السائب بن يزيد متابعه إبراهيم بن حمزة وغيره عن حاتم بن إسماعيل.

(ع): **عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعائي** أحد الحفاظ الأثبات صاحب التصانيف وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم الشنبري وحده شكك بكلام أفرط فيه ولم يوافقه عليه أحد وقد قال أبو زرعة المشقي قيل لأحد من أثبت في ابن جبريد عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني فقال عبد الرزاق، وقال حباس الدوري عن ابن معين كان عبد الرزاق أثبت في حديث معمر بن هشام بن يوسف، وقال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني قال في هشام بن يوسف كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا، قال يعقوب كلاماً ثقة ثبت، وقال الذهلي كان أيقظهم في الحديث وكان يحفظ، وقال ابن عدي: رحل إليه ثقات المسلمين وكثيراً عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وهو أعظم ما فوه به، وأما الصدوق فأرجو أنه لا بأس به، وقال النسائي فيه نظر لمن كتب عنه بأثرة كتبوا عنه أحاديث متناكر، وقال الأثرم عن أحمد بن محمد سمعته بعد ما عني فليس بشيء وما كان في كتبه فهو صحيح وما ليس في كتبه فإنه كان يلقن فيلقن. قلت: احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وشابط ذلك من سمع منه قبل المائتين فاما بعد ما فكان قد تغير وفيها سمع منه أحمد بن حنبل في شيوخه فيما حكى الأثرم عن أحمد وإسحاق الديري وطائفة من شيوخ أبي حنيفة والطبراني عن ثائر إلى قرب الثمانين ومائتين وروى له الباقون.

(ع): **عبد السلام بن حرب الملاي الكوفي** أبو بكر وثقه أبو حاتم والترمذي ويعقوب بن شيبة والدارقطني والمعجلي وزاد كان البغداديون يستكبرون بعض حديثه والكوفيون أعلم به، وقال ابن سعد كان فيه ضعف، وقال يحيى بن معين ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل كنا نذكر منه شيئاً كان لا يقول حدثنا إلا في حديث أو حديثين، وقيل لابن المبارك فيه فقال ما تحملي رجلي إليه. قلت: له في البخاري حديثان: أحدهما: في الطلاق متابعه الأنصاري له عن هشام بن حصة عن أم عطية في الإحسان والثاني: في المغازي في باب قدم أبي موسى والأشعرين متابعه حاد بن زيد وغير واحد كلهم عن أيوب عن أبي قلابة عن زهد الجرمي عن أبي موسى الأشعري فتبين أنه لم يمتنع به وروى له الباقون.

(ع): **عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار** أبو تمام المدني وثقه النسائي

يعقوب بن شبة ويعقوب بن سفيان وأبو داود وغيرهم. قلت: له في الصحيح حديث واحد في الصلاة من روايته عن عثمان بن أبي رولة عن الزهري عن أنس تابعه فيه محمد بن بكر البرساني عن عثمان وروى له أبو داود والنسائي والترمذي.

(خ): عبد الوارث بن سعيد الثوري أبو عبيدة البصري من مشاهير المحدثين ونبلائهم أتى شعبة على حفظه وكان يحيى بن سعيد القطان يرجع إلى حفظه، وقيل لابن معين: من أتيت شيخ البصريين فعدته منهم وقدمه مرة على ابن علية في أيوب ووثقه أبو زرعة والنسائي وابن سعد وابن خزيمة والمجلي وأبو حاتم وزاد هو أثبت من حاد بن سلمة وذكر أبو داود عن أبي علي لموصلي أن حاد بن زيد كان ينههم عنه لأجل القول بالقدر، قال البخاري: قال عبد الصمد بن عبد الوارث مكلوب على أبي وما سمعت منه يقول في القدر ط شبة، وقال الساجي حدثنا علي بن أحمد سمعت هبة بن خالد يقول: سمعت عبد الوارث يقول ما رأيت الاعتزال قط، قال الساجي ما وضع منه إلا القدر. قلت: يحتمل أنه رجح عنه بل الذي اتضح في أنهم اتهموه به لأجل ثلثه على عمرو بن عبيد فإنه كان يقول لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأما الحديث كانوا يكلون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته فمن هنا اتهم عبد الوارث، وقد احتج به الجماعة.

(ج): عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أبو محمد البصري أحد الأثبات قال علي بن المنفي ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب ووثقه المعجلي ويحيى بن معين وآخرون، وقال ابن سعد ثقة وفيه ضعف قلت: عن ذلك ما تقيم عليه من الاختلاف قال عباس الدوري عن ابن معين اختلط بآخره، وقال عتبة بن مكرم واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال عمرو بن علي اختلط حتى كان لا يعقل. قلت: احتج به الجماعة ولم يذكر البخاري عنه والظاهر أنه إنما أخرجه له عن سمع منه قبل اختلاطه كعمرو بن علي وغيره بل نقل العقيلي أنه لما اختلط حجه أهله فلم يرو في الاختلاف شيئاً والله أعلم.

(ج): عبد الله بن أبي جعفر المصري الفقيه يكنى أبا بكر، وثقه أحمد في رواية عبد الله ابنه عنه وأبو حاتم والنسائي وابن سعد، وقال ابن يونس كان عالماً عادلاً ونقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال ليس بقوي. قلت: إن صح ذلك عن أحمد فلعنه في شيء مخصوص، وقد احتج به الجماعة.

(ج): عبد الله بن عبد المجيد الحنفي أبو علي مشهور بكنيته وهو من نبلاء المحدثين قال ابن معين وأبو حاتم لا بأس به ووثقه المعجلي والدارقطني وغير واحد وأخرجه العقيلي في الضعفاء وأورد له حديثاً تفرد به ليس بمكرر واحتج به الجماعة.

(ج): عبد الله بن موسى بن أبي المختار العيصي مولاهم أبو محمد الكوفي من كبار شيوخ البخاري سمع من جماعة من التابعين وثقه ابن معين وأبو حاتم والمجلي وثمان بن أبي شبة وآخرون، وقال ابن سعد كان ثقة صدوقاً حسن الهيئة وكان يشيع يروي أحاديث في التشيع منكراً وضمف بذلك عند كثير من الناس وصاحب عليه أحمد غلوه في التشيع من تقشفه وعبادته، وقال أبو حاتم كان أثبتهم في إسرائيل، وقال ابن معين كان عنه جامع سفيان الثوري وكان يستضعف فيه. قلت: لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئاً واحتج به هو والباقون.

(خ ٤) عبيدة بن حميد بن صهيب أبو عبد الرحمن الكوفي وثقه أحمد، وقال ما أصح حديثه وما أدري ما للناس وله، وقال ابن معين ما به بأس وليس له بخت، وقال ابن المنفي مرة ما أصح حديثه ومرة ضعفه، وقال يعقوب بن شبة لم يكن من الحفاظ، وقال الساجي ليس بالقوي ووثقه آخرون. قلت: له في الصحيح ثلاثة أحاديث أحدها في الأدب حديثه عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس في قصة القبرين اللذين يذب من فيهما وهو عنه في الطهارة من رواية جرير عن منصور ثانيها: في الدعاء حديثه عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن أبيه في قوله اللهم أني أعوذ من البخل والجبن الحديث وهو عنه في الدعاء أيضاً من رواية شعبة وزائدة عن عبد الملك. ثالثها: في الحج حديثه عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في الصلاة بعد العصر وهذا حديث فرد عنه إلا أن الراوية عن عائشة في ذلك مروية عنه من طرق وروى له أصحاب السنن الأربعة.

(خ د م ت): عتاب بن بشير الجوزي ضعه أحمد بن حنبل في خفيف

الاحتجاج به وإنما أوردته كما حصل عنه واحتجابه إنما هو بأصل الحديث عن سليمان كعادته في ذلك، وقد مضى له شيء بهذا العمل في ترجمة عبد الرحمن السعدي وعلم الزبي في التهذيب على ترجمته علامة تلميذ البخاري وليس ذلك يجيد منه والله الموفق، وفي أوائل المغازي من طريق هشام عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أنه سمع مفسماً فزعم بعضهم أن عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق وليس كذلك بل هو الجوزي كما جاء مصرحاً به في مستخرج أبي نعيم من طريق سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريج، وروى مسلم حديثاً من رواية ابن عبيث عن عبد الكريم عن مجاهد في المتابعات قليل هو الجوزي، وقيل: هذا وروى له النسائي حديثاً وضعفه وأخرج له الترمذي وابن ماجه.

(خ): عبد المتعال بن طالب شيخ بنداندي وثقه أبو زرعة ويعقوب بن شبة وغيرهما وأوردته بن عدي في الكامل، ونقل عن عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال: ليس هذا بشيء. قلت: وهذا ليس بصريح في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه وقوي هذا أن عثمان هذا سأل بن معين عن عبد المتعال فقال ثقة. وكذا قال عبد الحاق بن منصور عن ابن معين انتهى. وإنما روى عنه البخاري حديثاً واحداً في أواخر المطع قبل أبواب العمرة بخمسة أبواب، وقد روى ذلك الحديث بعينه في الحج أيضاً عن أصح بن الفرج بمثابة عبد المتعال والله أعلم.

(ج): عبد الملك بن أعين الكوفي وثقه المعجلي، وقال أبو حاتم شيعي عمله الصدق، وقال ابن معين ليس بشيء وكان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه. قلت: ليس له في الصحيحين سوى حديث سفيان ابن عيينة عن جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعاً شقيقاً يقول: سمعت ابن مسعود فذكر حديث من حلف على مال امرئ مسلم هو في التوحيد من صحيح البخاري وروى له الباقون.

(خ م س ق): عبد الملك بن الصباح المسمي البصري أبو محمد من أصحاب شعبة قال أبو حاتم صالح وذكره صاحب الميزان نقل عن الحفيلي أنه قال فيه: كان متهماً بسرقه الحديث وهذا جرح مبهم ولم أر له في البخاري سوى حديث واحد، أوردته في الدعوات مقروناً بمعاذ ابن معاذ عن شعبة عن أبي إسحاق عن ابن أبي موسى عن أبيه في قوله اللهم اغفر لي خطيائي وصددي وأوردته أيضاً من حديث إسرائيل عن أبي إسحاق وروى له مسلم والنسائي وابن ماجه.

(ج): عبد الملك بن عمير الكوفي مشهور من كبار المحدثين لقى جماعة من الصحابة وعمر وثقه المعجلي وابن معين والنسائي وابن خزيمة، وقال ابن مهدي كان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك، وقال أبو حاتم ليس بمحافظ تغير حفظه قبل موته وإنما عنى ابن مهدي عبد الملك بن أبي سليمان، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث مختلف عليه الحفاظ، وقال ابن البرقي عن ابن معين ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين. قلت: احتج به الجماعة وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سنه لأنه عاش مائة وثلاث سنين ولم يذكره ابن عدي في الكامل ولا ابن حبان.

(خ): عبد الواحد بن زياد العبدي البصري، قال ابن معين أثبت أصحاب الأعمش شعبة وسفيان ثم أبو معاوية ثم عبد الواحد بن زياد وعبد الواحد ثقة وأبو حنيفة أحب إلي من وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والنسائي وأبو داود والمجلي والدارقطني حتى قال ابن عبد البر لا خلاف بينهم أنه ثقة ثبت كذا قال: وقد أشار يحيى بن القطان إلى أنه فروى ابن المنفي عنه أنه قال ما رأيته طلب حديثاً قط وكنت أذكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً. قلت: وهذا غير قاطح لأنه كان صاحب كتاب، وقد احتج به الجماعة.

(خ ٤): عبد الواحد بن عبد الله البصري، كان أمير المدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك قال أنفع بن حيد كان عمود الولاية ووثقه المعجلي والدارقطني وغيرهما، وقال أبو حاتم لا يحتج به. قلت: له في الصحيح حديث واحد عن وثالة في التنليظ في الكذب على النبي ﷺ وروى له الأربعة.

(خ د م ت): عبد الواحد بن وأصل أبو عبيدة الحداد مشهور بكنيته قال ابن معين كان من الثبتين ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البيت، وقال أحمد: أغشى أن يكون ضعيفاً، وقال أيضاً لم يكن صاحب حفظ لكن كان كتابه صحيحاً ووثقه المعجلي

ووقعه بن معين والدارقطني، وقال النسائي ليس بقوي، وقال أبو داود عن أحد تركه بن مهدي بآخرة، وقال ابن المديني ضربنا على حديثه. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين: أحدهما: في الطب حديث أم قيس بنت حصن في الإحلاق من العلة أخرجه

(ع): **عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي** التابعي المشهور ووقعه أحد والنسائي والمجلي والدارقطني إلا أنه كان يلقب في الشيعة وكذا قال ابن معين، وقال أبو حاتم صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاضيهم، وقال الجوزجاني مائل عن القصد، وقال عفان عن شعبة كان من الرفاعين. قلت: احتج به الجماعة وما أخرجه له في الصحيح شيء مما يقرى بدته.

(خ ع): **عطاء بن السائب بن مالك الظفي الكوفي**، وقيل: اسم جده يزيد من مشاهير الرواة الثقات إلا أنه اختلط فضفوه بسبب ذلك وتحصل في من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة وسفيان الثوري وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحاد بن زيد عنه قبل الاختلاف وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فضحيته ضعيف لأنه بعد اختلاطه إلا حاد بن سلمة فاختلف قولهم فيه له في البخاري حديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في ذكر المحرض مقرون بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية أحد الأثبات وهو في تفسير سورة الكوثر.

(م ع): **عطاء بن أبي مسلم الحراساني** مشهور غثفل فيه ما علمت من ذكره في رجال البخاري سوى الذي ذكره في التهذيب وتعلق بالقصة التي ذكرناها في الحديث الحفاني والثماني في الفصل الذي قبله وليس فيها ما يقطع بما زعمه والله أعلم.

(م ع): **عطاء بن أبي معوية البصري** أبو معاذ مولى أنس ووقعه ابن معين والنسائي وأبو زرعة، وقال ابن عدي في أحاديثه بعض ما ينكر، وقال البخاري وغير واحد كان يرى القدر. قلت: احتج به الجماعة سوى الترمذي وليس له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستبصار.

(ع): **عفان بن مسلم الصغار** من كبار الثقات الأثبات لقيه البخاري وروى عنه شيئاً يسيراً وحدث عن جماعة من أصحابه عنه اتفقوا على توثيقه حتى قال يحمي القطان إذا وافق عفان لا الهلالي من خلفي، وقال أبو حاتم ثقة متين ومثل أحد بن حنبل من تابع عفان على كذا قال وعفان يحتاج إلى متابعة وذكره ابن عدي في الكامل لقول سليمان بن حرب ما كان عفان يضبط عن شعبة، وقد قال أبو عمرو المحرسي رأيت شعبة أقام عفان من يجلس مراراً من كثرة ما يكرر عليه. قلت: فهذا يدل على ثبته في تحمله وكان قول سليمان أنه كان لا يضبط عن شعبة بالنسبة إلى أقرانه الذين ينفذون بسرعة، وقد قال يحيى بن معين بن مهدي وإن كان أسخط من عفان فسا هو من رجال عفان في الكتب، وقال ابن المديني ما أقول في رجل كان يشك في حرف فيضرب على خسة أسطر، وقيل لابن معين إذا اختلف عفان وأبو الوليد في حديث فالقول قول من قال: القول قول عفان والكلام في إقناعه كثير جداً احتج به الجماعة.

(ع): **عقيل بن خالد الأيلي** أحد الثقات الأثبات من أصحاب الزهري اعتمده الجماعة، وقد تقدم في ترجمة إبراهيم بن سعد حكاية أحد بن حنبل في إنكاره على يحيى بن سعيد القطان تبيين عقيل وإبراهيم.

(ع): **عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس** احتج به البخاري وأصحاب السنن وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصغروا في الذنب عن عكرمة منهم أبو جعفر بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله بن منده وأبو حاتم ابن حبان وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم، وقد رأيت أن الحسن ما قيل فيه هنا وإن كنت قد استوفيت ذلك في ترجمة من غصصني لتهديب الكمال، فالحق ما أقول من وهما فمداها على ثلاثة أشياء على رمية بالكذب وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي المخوارج وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جواز الأمراء فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه، فاما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه لأنه لا يمكن دأبه مع أنها لم تثبت عليه، وأما قبول الجواز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد وجهور أهل العلم على الجواز كما صنف في ذلك ابن عبد البر، وأما الكذب فستين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم وأنه لا يلزم من شيء منه قدح في روايته فالوجه الأول فيه أقوال فاشدما روى عن ابن

ووقعه بن معين والدارقطني، وقال النسائي ليس بقوي، وقال أبو داود عن أحد تركه بن مهدي بآخرة، وقال ابن المديني ضربنا على حديثه. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين: أحدهما: في الطب حديث أم قيس بنت حصن في الإحلاق من العلة أخرجه

(خ م ع): **عثمان بن صالح السهمي** أبو يحيى المصري من شيوخ البخاري ووقعه ابن معين والدارقطني، وقال أبو حاتم شيخ، وقال أبو زرعة كان يكتب مع خالد بن نجيع وكان خالد يملئ عليهم ما لم يسعوا من الشيخ فيلوا به. قلت: هذا يعني جري لعبد الله بن صالح كاتب الليث وخالفه بن نجيع هذا كان كذاباً وكان يحفظ بسرعة وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه وقرأوا كتابه ما سمعوا احتضوا في ذلك على إجماع خالد عليهم أما من حفظه أو من الأصل فكان يزيد فيه ما ليس فيه فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة، وقد ذكر الحاكم أن مثل هذا يعني وقع لقتية بن سعيد معه مع جلالة قتيبة، وأما ما رواه أحد بن محمد بن الحجاج بن رسلان عن أحد بن صالح أنه ترك عثمان بن صالح فلا يقدح فيه أما أولاً: فإن رسلان ضعيف لا يؤتى به في هذا، وأما ثانياً: فأحد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح والحكم في أمثال هؤلاء الشيخ الذين لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمهم وتكلم فيهم غيره أنه لا يذم أن جميع أحاديثهم من شرطه فإنه لا يخرج لم إلا ما تبين له صحته والدليل على ذلك أنه ما أخرج لثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة وروى له النسائي وابن ماجه.

(ع): **عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري** أحد الأثبات ووقعه أحد وابن معين والمجلي وابن سعد وآخرون، وقال أبو حاتم كان يحيى بن سعيد لا يرواه. قلت: قد نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به ويحيى بن سعيد شليل الثمنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه، وقد احتج به الجماعة.

(م ع): **عثمان بن غياث الراسي البصري** ووقعه المجلي وابن معين وأحد والنسائي، وقال أبو داود واحد كان مرجئاً، وقال ابن معين وابن المديني كان يحيى بن سعيد يضمن حديثه في التفسير عن عكرمة قلت إن يخرج له البخاري عن عكرمة سوى موضع واحد معلقاً وروى له حديثاً آخر أخرجه في الأدب من رواية يحيى بن سعيد عنه عن أبي عثمان عن أبي موسى حديث القف ورواه في فضل عمر أيضاً من رواية أبي أمامة عنه وتابته عنه أيوب وعاصم وعلي بن الحكم عن أبي عثمان وروى له مسلم وأبو داود والنسائي.

(م ع): **عثمان بن فرقد العطار البصري** ووقعه ابن حبان، وقال مستقيم الحديث، وقال أبو حاتم الرازي روى حديثاً منكراً وهو حديث شقران، وقال أبو الفتح الأزدي يتكلمون فيه، وقال الدارقطني يخالف الثقات. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديث واحد أخرجه مقروناً بعبد الله بن غير كلامهما عن هشام عن أبيه عن عائشة في أوامر البيع في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنياً فَلْيُتَصَفَّفْ﴾ وذكر له آخر في حديث الإفك قال فيه قال محمد بن عثمان بن فرقد عن هشام عن أبيه سببت حسناً عند عائشة الحديث ووصله من حديث عبدة عن هشام وأخرجه له الترمذي حديث شقران واستغفريه.

(م ع): **عثمان بن محمد بن أبي شعبة الكوفي** أحد الحفاظ الكبار ووقعه يحيى بن معين وابن غير والمجلي وجماعة، وقال أبو حاتم كان أكبر من أخيه أبي بكر إلا أن أبا بكر ضعيف وثمان صدوق، وقال الأثرم عن أحد ما علمت إلا خيراً، وقال عبد الله بن أحمد عرضت على أبي أحمد لثمان فأنكرها، وقال ما كان أخوه يعني أبا بكر تطبيق نفسه لشيء من هذه الأحاديث وتبع الخطيب الأحاديث التي أنكرها أحد على عثمان وبين عذره فيها وذكر له الدارقطني في كتاب التصحيح أشياء كثيرة صحفها من القرآن في تفسيره كأنه ما كان يحفظ القرآن روى له الجماعة سوى الترمذي.

(م ع): **عثمان بن الهيثم بن الجهم المؤذن أبو عمرو البصري** قال أبو حاتم كان صدوقاً غير أنه كان يتلقن بآخرة قال الدارقطني: كان صدوقاً كثير الخطأ، وقال الساجي ذكر عند أحد فأوما إليه أنه ليس بثبت ولم يحدث عنه. قلت: له في البخاري

عمر أنه قال لتافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة علي ابن عباس وكذا ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال ذلك لبرد مولاة فقد روى ذلك عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب، وقال إسحاق بن عيسى بن الطباع سألت مالكا أبا عبد الله أن ابن عمر قال لتافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة علي ابن عباس قال: لا ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاة، وقال جبر بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد دخلت علي علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مفيد عنده فقلت ما لهذا قال إنه يكذب علي أبي وروى هذا أيضاً عن عبد الله بن الحارث أنه دخل علي علي وسئل بن سيرين عنه فقال ما يسؤني أن يدخل الجنة ولكنه كذب، وقال عطاء الخراساني قلت لسعيد بن المسيب إن عكرمة يزعم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم فقال كذب عبيثان، وقال غطر بن خليفة قلت لعطاء إن عكرمة يقول سبق الكتاب الخفين فقال كذب سمعت ابن عباس يقول أمسح علي الخفين وإن خرجت من الحلاء، وقال عبد الكريم الجريزي قلت لسعيد بن المسيب إن عكرمة كره كسرى الأرض فقال كذب سمعت ابن عباس يقول إن أمثلاً ما أتم صانعون استجار الأرض البيضاء، وقال وهب بن خالد كان يحيى بن سعيد الأنصاري يكذبه، وقال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى وغيره كان مالك لا يرى عكرمة ثقة ويأمر أن لا يؤخذ عنه، وقال الربيع قال الشافعي وهو يعني مالكا سيء الرأي في عكرمة قال: لا أرى لأحد أن يقبل حديث عكرمة، وقال عثمان بن مرة قلت للقاسم إن عكرمة قال كذا فقال يا ابن أخي إن عكرمة كذاب يحدث غشوة يحدث يخالفه عبيدة، وقال الأصم عن إبراهيم لقيت عكرمة فسألت عن البطشة الكبرى فقال يوم القيامة فقلت إن عبد الله يعني ابن مسعود كان يقول البطشة الكبرى يوم بدر فبلغني بعد ذلك أنه سئل عن ذلك فقال يوم بدر، وقال القاسم بن معن بن عبد الرحمن حدثني أبي حدثني عبد الرحمن قال حدث عكرمة بمحدث فقال: سمعت ابن عباس يقول كذا وكذا قال فقلت يا غلام هات الدواة قال أصحبت فقلت نعم قال تريد أن تكذب قلت نعم قال إنما قلته برأيي، وقال ابن سعد قال كان عكرمة يقرأ من البحور وتكلم الناس فيه وليس يخرج حديثه فهذا جميع ما نقل عن الأئمة في تكذيبه على الإبهام وستذكر إن شاء الله تعالى بيان ذلك ونصرف وجوه وأهله لا يلزم عكرمة من شيء منه قلح في حديثه، وأما الوجه الثاني وهو الطعن فيه برأي الخوارج فقال ابن عبيدة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن يقيم عروة كان عكرمة وفد علي نجدة الحاروري فأقام عنده تسعة أشهر ثم رجع إلى ابن عباس فسلم عليه فقال قد جاءه الحديث قال فكان يحدث برأي نجدة قال وكان يعني نجدة أول من أحدث رأي الصفرية، وقال الجوزجاني قلت لأحد بن حنبل أكان عكرمة يبايضاً فقال: إنه كان صفرياً، وقال أبو طالب عن أحد كان يرى رأي الخوارج الصفرية، وعنه أخذ ذلك أهل إفريقية، وقال علي بن الحسيني قال: إنه كان يرى رأي نجدة، وقال يحيى بن معين كان يتصل بمذهب الصفرية ولأجل هذا تركه مالك، وقال مصعب الزبيري كان يرى رأي الخوارج وزعم أن علي بن عبد الله بن عباس كان هو علي هذا المذهب قال مصعب وطلبه بعضي الولاة بسبب ذلك فتعقب عند داود بن الحصين إلى أن مات، وقال خالد بن أبي عمران المصري دخل علينا عكرمة إفريقية وقت الموسم فقال وحدثني اليوم بالموسم يئس حربة أضرب بها يمناً وشمالاً، وقال أبو سعيد بن يونس في تاريخ الغزاة وبالمغرب إلى وقتنا هذا قوم على مذهب الإباضية يعرفون بالصفرية يزعمون أنهم أخذوا ذلك عن عكرمة، وقال يحيى بن بكير قدم عكرمة مصر فنزل بها داراً وخرج منها إلى المغرب فالتجسس بالفرج الذين بالمغرب عنه أخذوا وروى الحاكم في تاريخ نيسابور عن يزيد النحوي قال كنت قاعداً عند عكرمة فأتني فمات ابن حبان وأخبره فقال له فمات يا أبا عبد الله ما تقول في نيز الجفر فقال عكرمة هو حرام قال فما تقول فيمن يشربه قال أتقول إن من شربه كفر قال يزيد فقلت والله لا أدهه أبداً قال فوثب مضطرباً قال فقلت بعد ذلك في مفازة فرد فسلمت عليه وقلت له كيف أنت فقال بخير ما لي أرك، وقال الدروردي توفي عكرمة وكثير عزة في يوم واحد فعجب الناس لولتهما واختلاف رأيهما عكرمة يظن به رأي الخوارج يكفر بالذنب وكثير شيعي مؤمن بالرجعة إلى الدنيا، وأما الوجه الثالث فقال أبو طالب قلت لأحد ما كان شأن عكرمة قال كان ابن سيرين لا يرضاه قال كان يرى رأي الخوارج وكان يأتي الأمراء يطلب جوازهم ولم يترك موضعاً إلا خرج إليه، وقال عبد العزيز بن أبي رواد رأيت عكرمة بنيسابور فقلت له ترك الحرمين وبحث إلى خراسان قال جئت أسمى على عيالي، وقال أبو نعيم قدم علي الولي بأصبهان فأجازه بثلاثة آلاف درهم هذا جميع ما قيل فيه من القدر فإما

الوجه الأول يقول بن عمر لم يثبت عنه لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك ويحكي البكاء متروك الحديث قال ابن حبان ومن الحال أن يحرج العدل بكلام الجروح، وقال ابن جرير أن ثبت هذا عن ابن عمر فهو محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منه القدر في جميع روايته فقد يمكن أن يكون أنكر عليه سائلة من المسائل كذبه فيها. قلت: وهو احتمال صحيح لأنه روي عن ابن عمر أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصرف ثم استدل ابن جرير علي أن ذلك لا يوجب قدحاً فيه بما رواه الثقات عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال إذ قيل له إن نافعاً مولى ابن عمر حدث عن ابن عمر في مسألة الإيمان في أهل المكروه كذب العبد علي أبي قال ابن جرير ولم يروا ذلك من قول سالم في نافع جرحاً فينبغي أن لا يروا ذلك من ابن عمر في عكرمة جرحاً، وقال ابن حبان أهل الحجاز يظنون كذب في موضع أخطأ ذكره هذا في ترجمة يرد من كتاب الثقات ويؤيد ذلك إطلاق جادة بن الصامت قوله كذب أبو محمد لا أخبر أنه يقول الوتر واجب فإن أبا محمد لم يقله رواية وإنما قاله اجتهداً والمجتهد لا يقبل أن كذب إنما يقال إنه أخطأ وذكر ابن عبد الله لذلك أمثلة كثيرة، وأما قول سعيد بن المسيب فقال ابن جرير ليس يبيد أن يكون الذي حكى عنه نظير الذي حكى عن ابن عمر. قلت: وهو كما قال فقد تبين ذلك من حكاية عطاء الخراساني عنه في تزويج النبي ﷺ بميمونة ولقد ظلم عكرمة في ذلك فإن هذا مروى عن ابن عباس من طرق كثيرة أنه كان يقول إن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم ونظير ذلك ما تقدم عن عطاء وسعيد بن جبير ويسوي صحة ما حكاه ابن حبان أنهم يظنون الكذب في موضع أخطأ ما سيأتي عن هؤلاء من التناء عليه والتنظيم له فإنه دال على أن طعنهم عليه إنما هو في هذه المواضع المخصوصة وكذلك قول ابن سيرين الظاهر أنه طعن عليه من حيث الرأي وإلا فقد قال خالد الحذاء كل ما قال محمد بن سيرين ثبت عن ابن عباس فإما أخذه عن عكرمة وكان لا يسميه لأنه لم يكن يرضاه، وأما رواية يزيد بن أبي زياد عن علي بن عبد الله بن عباس في تكذيبه فقد ردحا أبو حاتم ابن حبان بصفه يزيد، وقال ابن زيد لا يخرج بظنه وهو كما قال وأما ما روي عن يحيى بن سعيد في ذلك للظاهر أنه قلده في سعيد بن المسيب، وأما قصة القاسم بن محمد فقد بين سبها وليس بقادر لأنه لا مانع أن يكون عند المتبحر في العلم في المسألة القولان والثلاثة فيخبر بما يستظهر منها ويؤيد ذلك ما رواه ابن هبيرة قال قدم علينا عكرمة مصر فجعل يحدثنا بالحديث عن الرجل من الصحابة ثم يحدثنا بذلك الحديث عن غيره فأتينا إسحاق بن عبيد الأنصاري وكان قد سمع من ابن عباس فذكرنا ذلك له فقال أنا أخبره لكم فأتاه فسأله عن أشياء كان سمعها من ابن عباس فأخبره بها على مثل ما سمع قال ثم أتياه فسأله فقال الرجل صدوق ولكنه سمع من العلم فأكثر فكلمنا سنح له طريق سلمه، وقال أبو الأسود كان عكرمة قليل العقل وكان قد سمع الحديث من رجلين فكان إذا سئل حدث به عن رجل ثم يسأل عنه بعد حين فيحدث به عن الآخر فيقولون ما أكلناه وهو صادق، وقال سليمان بن حرب عن حاد بن زيد قال أيوب قال عكرمة أرايت هؤلاء الذين يكذبوني من خلفي ألا يكذبوني في وجهي يعني أنهم إذا واجهوه بذلك أمكنه الجواب عنه والمخرج منه، وقال سليمان بن حرب وجه هذا أنهم إذا رموه بالكذب لم يجدوا عليه حجة، وأما طعن إبراهيم بسبب رجوعه عن قوله في تفسير البطشة الكبرى إلى ما أخبره به عن ابن مسعود فالظاهر أن هذا يوجب التناء على عكرمة لا القدح إذ كان يظن شيئاً فبلغه ممن هو أولى منه بخلافه فترك قوله لأجل قوله وأما قصة القاسم بن معن فيها دلالة على تحريه فإنه حدثه في المذاكرة بشيء فلما رآه يريد أن يكذب عنه شك فيه فأخبره أنه إنما قاله برأيه فهذا أولى أن يحصل عليه من أن يظن به أنه تمتد الكذب علي ابن عباس رضي الله عنه، وأما ذم مالك فقد بين سببه وأنه لأجل ما رمي به من القول بدمعة الخوارج، وقد جزم بذلك أبو حاتم قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن عكرمة فقال ثقة قلت يتجحجج حديثه قال نعم إذا روى عنه الثقات والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك وإنما كان يوافق في بعض المسائل فسبوه إليهم، وقد بره أحد والمعلمي من ذلك فقال في كتاب الثقات له عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما مكى تابعي ثقة بره عما يرميه الناس به من الخروية، وقال ابن جرير لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الراجعة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدلته وطلبت شهادته بذلك للزم ترك أكثر حديثي الأصهار لأنه ما منهم إلا وقد نسب قوم إلى ما يرغب به عنه، وأما قبوله لجوازات الأمراء فليس ذلك مانع من قبول روايته وهذا الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة ومع

غير الذي وجهه إليه أهل مضايقة ومن لا علم له بتصاريه كلام العرب، وقال ابن حبان كان من علماء زمانه بالفتح والقرآن ولا أعلم أحداً ذمه بشيء، يعني يجب قبوله والقطع به، وقال ابن عدي في الكامل ومن عاتبه فيه أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة فقال فيه بعد أن ذكر كلامهم في عكرمة ولم أخرج هنا من حديثه شيئاً لأن الثقات إذا رويوا عنه فهو مستقيم ولم ينتج الأئمة وأصحاب الصحاح من تخريج حديثه وهو أشهر من أن احتاج إلى أن أخرج له شيئاً من حديثه، وقال المحاكم أبو أحمد في الكنى: احتج بحديثه الأئمة القنعاء لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح احتجاجاً بما سنذكره ثم ذكر حكاية نافع، وقال ابن منته أما حال عكرمة في نفسه فقد عكسه أمة من التابعين منهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعا لهم وهذه منزلة لا تكاد توجد منهم لكثير أحد من التابعين على أن من جرعه من الأئمة لم يمسك عن الرواية عنه ولم يستثن حديثه وكان حديثه مطلقاً بالقبول قرناً بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه، وقد أخرج له مع ذلك مقروناً، وقال أبو عمر بن عبد البر كان عكرمة من جلة العلماء ولا يقطع فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه وكلام بن سيرين فيه لا خلاف بين أهل العلم أنه كان أعلم بكتاب الله من ابن سيرين، وقد ظن الإنسان غلباً بفضله له ولا يملك نفسه قال: وزعموا أن مالكاً أسقط ذكر عكرمة من الموطأ ولا أدري ما صحت لأنه قد ذكره في الحج وصرح بإسائه وما إلى رويته عن ابن عباس وترك عطاء في تلك المسألة مع كون عطاء أجل التابعين في علم التفسير والله أعلم، وقد أطننا القول في هذه الترجمة وإنا أردنا بذلك جمع ما تفرق من كلام الأئمة في شأنه والجواب عما قيل به والاعتذار للبخاري في الاحتجاج بحديثه، وقد وضع صفة تصرفه في ذلك والله أعلم.

(خ د): علي بن الجعد بن عبد الجوهري أبو الحسن البغدادي أحد الحفاظ قال يحيى بن معين ما روى عن شعبة من البغداديين أثبت منه فقال له رجل: ولا أبو النضر فقال: ولا أبو النضر، قال: ولا شعبة قال ولا شعبة، وقال أبو حاتم ما روى عن الحديث من يحدث بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى علي بن الجعد وذكره غيره ووثقه آخرون تكلم فيه أحد من أجل التشيع ومن أجل وقوفه في القرآن. قلت: روى عنه البخاري من حديثه عن شعبة قطع أسانيد يسيرة روى عنه أبو داود أيضاً.

(خ هـ): علي بن الحكم البجلي من صفار التابعين وثقه أبو داود والنسائي والمجلي وغيرهم وتكلم فيه أبو الفتح الأزدي فقال: فيه لين. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثه عن نافع عن ابن عمر في النهي عن حسب الفضل، وقد وثقه غيره وروى له أصحاب السنن.

(ح): علي بن المبارك الهنالي البصري صاحب يحيى بن أبي كثير ذكره ابن عدي في الكامل، وقال يحيى بن سعيد القطان كان له كتابان أحدهما لم يسمعه فروينا عنه ما سمع، وأما الكوفيون فرووا عنه الكتاب الذي لم يسمعه قال عباس العنبري الذي عند وكيع عنه من الكتاب الذي لم يسمعه، وقال يعقوب بن شيبة في رويته عن يحيى بن أبي كثير وهما، وقال ابن اللبني هو أحب إليّ من أبان ووثقه المجلي وابن معين وأحمد وابن غيرهم وآخرون. قلت: أخرج له البخاري من رواية البصريين عنه خاصة وأخرج من رواية وكيع عنه حديثاً واحداً تويع عليه وروى له الباقر.

(خ): علي بن أبي هاشم بن طرخ البغدادي من شيوخ البخاري قال أبو حاتم صدوق، تركه الناس للزحف في القرآن، وقال الأزدي ضعيف جداً. قلت: قنعت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تخريجه لضعفه هو، وقد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه وليس ذلك بما عني من قبول روايته.

(خ د س ت): عمر بن فر الحمطلي الكوفي أحد الزهاد الكبار قال يحيى القطان كان ثقة في الحديث ليس يثنى أن يترك حديثه لرأي خطأ فيه، وقال المجلي: كان ثقة وكان يرى الإرجاء، وقال يعقوب بن سفيان ثقة مرجح، وقال ابن خراش: كان صدوقاً من خيار الناس وكان مرجحاً وقال أبو حاتم كان صدوقاً مرجحاً لا يمتنع بحديثه، وقال ابن سعد مات فلم يشهد الثوري لأنه كان مرجحاً، وقال أبو داود: كان رأساً في الإرجاء ووثقه ابن معين والنسائي وآخرون، وروى له أيضاً أصحاب السنن الثلاثة.

(خ م): عمر بن أبي زائدة الوادعي الكوفي أخو زكريا وكان الأكبر، وثقه ابن معين وغيره وذكره العجلي في الضعفاء، وقال: كان يرى القدر وهو في الحديث

ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك وإذا فرغنا من الجواب عما طعن عليه به فلنذكر ثناء الناس عليه من أهل عصره وعلم جراً قال عبد بن فضال عن عثمان بن حكيم كنت جالساً مع أبي أمانة بن سهل بن حنيف إذ جاءه عكرمة فقال ما أبا أمانة أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول ما حدثكم هي عكرمة فصاحوه فإني لم يكذب علي فقال أبو أمانة نعم وهذا إسناد صحيح، وقال يزيد التنوير عن عكرمة قال لي بن عباس اتلوني فأتيت الناس وحكي البخاري عن عمرو بن دينار قال أصطلي جابر بن زيد صحيفة فيها مسائل من عكرمة فجعلت كافي أباطاً فأنزعتها من يدي، وقال هذا عكرمة مولى ابن عباس هذا أعلم الناس، وقال الشعبي ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة، وقال حبيب بن أبي ثابت مر عكرمة بطاه وسعيد بن جبير قال فحدثني فلما قام، قلت: فلما تكررنا عما حدث شيئاً قال لا، وقال أيوب حنفي فلان قال قلت جالساً إلى عكرمة وسعيد بن جبير وطاوس وأظنه قال وعطاء في نفر فكان عكرمة صاحب الحديث يومئذ وكان على رؤوسهم الطير فلما خلفه أحد منهم إلا أن سمياً خلفه في مسألة واحدة قال أيوب أرى بن عباس كان يقول القولين جيداً وقال حبيب أيضاً اجتمع عندي خمسة أطوار ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء فأتيت مجاهد وسعيد فلقين علي عكرمة المسائل فلم يسأله من أية إلا فسرهما فلما قدما معهما جعل يقول تزلت أية كذا في كذا ونزلت أية كذا في كذا، وقال ابن عينة: كان عكرمة إذا تكلم في اللغزي فسمعه إنسان قال كأنه مشرف عليهم يراهم قال وسمعت أيوب يقول لو قلت لك إن الحسن ترك كثيراً من التفسير حين دخل عكرمة البصرة حتى خرج منها لصدقت، وقال عبد الصمد بن مغلل ما قدم عكرمة الجند أهدى له طاوس نجياً يستين ديناراً قيل له في ذلك فقال لا اشتري علم بن عباس لعبد الله بن طاوس يستين ديناراً، وقال الفرزدق بن غراش قدم علينا عكرمة مرو فقال لنا شهر بن حوشب اتروه فإنه لم تكن أمة إلا كان لها حبر وإن مولى هذا كان حبر هذه الأمة، وقال جرير عن مغيرة: قيل لسعيد بن جبير تعلم أحداً أعلم منك قال نعم عكرمة، وقال ثعلبة كان أعلم التابعين أربعة فذكره فيهم قال وكان أعلمهم بالتفسير، وقال ميمر عن أيوب كنت أريد أن أرحل إلى عكرمة فباتي لقي سوق البصرة إذ قيل لي هذا عكرمة فقممت إلى جنب حماره فجلس الناس يسألونه وأنا أفضط، وقال حماد بن زيد قال لي أيوب: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه، وقال يحيى بن أيوب سألني ابن جريج هل كتبت من عكرمة قلت لا قال فأتاكم ثلث العلم، وقال حبيب بن الشهيد كنت عند عمرو بن دينار فقال والله ما رأيت مثل عكرمة قط، وقال سلام بن مسكين كان عكرمة من أعلم الناس بالتفسير، وقال سفيان الثوري خلدوا التفسير من أربعة فبدأ به، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة، وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين إذا رأيت إسماً يقع في عكرمة فتهمله على الإسلام، وقال عثمان الدارمي قلت لابن معين أيما أحب إليك عكرمة من ابن عباس أو حيد الله بن عبد الله بن حبة عنه قال كلاهما ولم يخرق قلت فذكره أو سعيد بن جبير قال ثقة ولم يخرق، وقال النسائي في التمييز وغيره ثقة وقدم توثيق أبي حاتم والمجلي، وقال المزروعي قلت لأحمد بن حنبل يمتنع بحديثه قال نعم، وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المزروعي أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة وافق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ويحيى بن معين ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه فقال عكرمة عننا إسماعيل الدنيا وتعجب من سؤالي لئال ياء، قال حدثنا غير واحد أنهم شهدوا يحيى بن معين رسالة بعض الناس عن الاحتجاج بمكرمة فآظهم التعجب، وقال يحيى بن اللبني كان عكرمة من أهل العلم ولم يكن في موالى بن عباس أغزر علماً عنه، وقال ابن منته قال أبو حاتم أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة، وقال البزار روى عن عكرمة مائة وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان كلهم رضوا به، وقال العباس بن مصعب المزروعي كان عكرمة أعلم موالى بن عباس وأتباعه بالتفسير، وقال أبو بكر بن أبي خشة كان عكرمة من أثبت الناس فيما يروى ولم يجلت عن من هو دونه أو مثله أكثر حديثه من الصحابة رضي الله عنهم، وقال أبو جعفر بن جرير ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفتح والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار وأنه كان عالماً بمزله وفي تقريب جلة أصحاب بن عباس إياه ووصفهم له بالتقدم في العلم وأمرهم الناس بالأخذ عنه ما بشهادة بعضهم ثبت عدالة الإنسان ويستحق جواز الشهادة ومن ثبت عدالته لم يقل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن ويقول فلان لمولاه لا تكذب علي وما أشبه من القول الذي له وجوه وتصاريه ومعان

مستقيم. قلت: له في البخاري حديثان: أحدهما: حديثه عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: لقيت النبي ﷺ وهو في قبة حرام من آدم فزأيت بلالاً لحديث أخرجه في الصلاة، وفي اللباس بمتابعة أبي حميس وسفيان الثوري وغيرهما، والثاني: حديثه عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون حديث أبي أيوب الأنصاري فيمن قال: لا إله إلا الله عشره، فذكر الاختلاف فيه على عمرو بن ميمون من طرق، وروى له مسلم والنسائي.

(ع): عمرو بن علي بن عطاء بن مقدم القلبي البصري أتى عليه أحد وابن معين وغيرهما وعابوه بكثرة التلبس، وأما أبو حاتم، فقال لا يمتنع به، وأورده ابن عدي في الكامل ولم أر له في الصحيح إلا ما توبع عليه واحتج به بالاقون.

(خ م): عمرو بن محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي المعروف بابن التل قال النسائي وأبو حاتم صدوق وثقه الدارقطني وغيره، وقال ابن حبان في حديثه إن حدثت من حفظه بعض المناكير. قلت: وسأيت ذكر ما أخرج له البخاري في ترجمة أبيه محمد بن الحسن وروى عنه النسائي أيضاً.

(خ م د م ق): عمرو بن نافع، مولى ابن عمر قال أبو حاتم ليس به بأس وكذا قال عباس الدوري عن ابن معين، وقال ابن عدي في ترجمته حدثني ابن حاد عن عباس الدوري عن ابن معين قال عمر بن نافع ليس حديثه بشيء فوهم بن عدي في ذلك، وإنما قال ابن معين ذلك في عمر بن نافع القتي، وقوله في هذا وفي هذا بين في تاريخ عباس، وأما مولى ابن عمر فقال أحد: هو من لوثق ولد نافع وثقه النسائي أيضاً وغيره، وقال ابن سعد كان ثباً قليل الحديث ولا يتجوز بحديثه كذا قال وهو كلام متعسف كيف لا يتجوز به وهو ثبت. قلت: ليس له البخاري سوى حديثين: أحدهما: عن أبيه عن ابن عمر في زكاة الفطر بمتابعة مالك والأخر بهذا الإسناد في النهي عن القرض وله طرق. وروى له الباقرن سوى الترمذي.

(ع): عمرو بن أبي سلمة القيسي اللمشقي صاحب الأوزاعي وثقه ابن سعد ويونس وأتى عليه أحد، وقال: إلا أنه روى عن زهير بن محمد أحاديث بواطيل وضمه يحيى بن معين والساجي، وقال العقيلي: في حديثه وهم، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يمتنع به. قلت: ليس له في صحيح البخاري سوى حديثين: أحدهما: في التوحيد حديثه عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة الخضر وموسى عليهما السلام، وهو عنه في العلم من حديث محمد بن حرب عن الأوزاعي، والثاني: في الجنائز حديثه عن الأوزاعي عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة حديث حق المسلم على المسلم خمس الحديث، وقال بعده تابعه معمر عن الزهري. قلت: وليس هو من أفراد عمرو بن أبي سلمة فقد رواه الزبير بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه وحديث معمر أخرجه مسلم وأخرج لمصر وباتني الجماعة.

(ع): عمرو بن سليم الزرقاني الأنصاري من ثقات التابعين وأئمتهم وثقه النسائي والعجلي وابن سعد وابن حبان وأخرون، وقال ابن خراش ثقة في حديثه اختلاط. قلت: ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه.

(ع): عمرو بن عاصم الكلابي البصري وثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو داود: لا أشط لحديثه وقدم عليه الحارثي. قلت: قد احتج به أبو داود في السنن والباقرن.

(ع): عمرو بن عبد الله بن أبي إسحاق السبيعي أحد الأعلام الأثبات، قيل اختلاط ولم أر له في البخاري من الرواية عنه إلا عن القلاء من أصحابه كالثوري وشعبة لا عن المتأخرين كابن عينة وغيره واحتج به الجماعة.

(ع): عمرو بن علي القلاء أحد الأعلام الحفاظ، وروى عنه الأئمة الستة طعن علي بن الحسين في روايته عن يزيد بن زريع لأنه استصغره فيه فلم يخرج البخاري عنه من روايته عن يزيد بن زريع شيئاً.

(ع): عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنبل أبو عثمان المدني من صغار التابعين وثقه أحد وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي وضمه بن معين والنسائي وعثمان الدارمي لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، وقال العجلي أنكروا حديث البهيمة يعني حديثه عن عكرمة عن ابن عباس من أتى بهيمة فأتوه واقتلوا

البهيمة، وقال البخاري: لا أدري سمعه من عكرمة أم لا، وقال أبو داود: ليس هو بذلك حدث بحديث البهيمة، وقد روى حاصم عن أبي رزین عن ابن عباس ليس علي من أتى بهيمة حله، وقال الساجي صدوق إلا أنه بهم. قلت: لم يخرج له البخاري من روايته عن عكرمة شيئاً بل أخرج له من روايته عن أنس أربعة أحاديث ومن روايته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس حديثاً واحداً ومن روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة حديثاً واحداً واحتج به بالاقون.

(خ م د م ص): عمرو بن محمد بن بكر الناقد أبو عثمان البغدادي وثقه أحد وأبو حاتم وأبو داود والحسين بن فهم وجماعة، وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين وسأته عنه فقال صدوق قيل له إن خلفاً يقع فيه فقال ما هو من أهل الكذب وأتكر عليه علي بن الحسين حديثاً أصحاً فيه عن ابن عينة. قلت: روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث من روايته عن هشيم ويعقوب بن إبراهيم بن سعد حسب وما أخرج عنه عن ابن عينة شيئاً، وروى عنه مسلم وأبو داود والنسائي.

(خ م د م): عمرو بن مرزوق الباهلي أبو عثمان البصري أتى عليه سليمان بن حرب وأحد بن حنبل، وقال يحيى بن معين ثقة مأمون وثقه ابن سعد، وأما علي بن الحسين فكان يقول اتكروا حديثه، وقال القواريري كان يحيى بن سعيد لا يرضى عمرو بن مرزوق، وقال الساجي كان أبو الوليد يتكلم فيه، وقال ابن عمار والعجلي: ليس بشيء، وقال الدارقطني: كثير الوهم. قلت: لم يخرج عنه البخاري في الصحيح سوى حديثين: أحدهما: حديثه عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عروة عن أبي موسى في فضل عائشة وهو عنه بمتابعة آدم بن أبي إياس وغندر وغيرهما عن شعبة، والثاني: حديثه عن شعبة عن ابن أبي بكر عن أنس في ذكر الكبار مفروناً عنه بعد الصمد عن شعبة فوضع أنه لم يخرج له احتجاجاً والله أعلم.

(ع): عمرو بن مرة الجعفي الكوفي أحد الأثبات من صغار التابعين منقضى على توثيقه إلا أن بعضهم تكلم فيه لأنه كان يرى الإرجاء، وقال شعبة: كان لا يدلس، وقد احتج به الجماعة.

(ع): عمرو بن يحيى بن عماره المازني الأنصاري المدني وثقه الجمهور، وقال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين صحيح وليس بالقرى. قلت: قد بين معاوية بن صالح عن يحيى بن معين سبب تضعيفه له فإنه قال: قال ابن معين ثقة إلا أنه اختلف عليه في حديثين حديث الأرض كلها مسجد وحديث كان يسلم عن يمينه. قلت: لم يخرج البخاري له واحداً منهما، وقد قال أبو حاتم الرازي فيه: ثقة صالح واحتج به الجماعة.

(خ م د م): عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو الأشدلي بن سعيد بن العاص الأموي السعدي أبو أمية قال الدوري عن يحيى بن معين لا بأس به وثقه الدارقطني. وذكره ابن عدي في الكامل إلا أنه لم يقل فيه شيئاً يقتضي ضعفه بل أورده له حديثاً ذكر أنه تقرب به وهذا لا يوجب فيه قدحاً بعد أن ثبت توثيقه.

(خ م د م): عمران بن حطان السلويسي الشاعر المشهور كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدة من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم انتهى. والقعدة قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يبرون الخروج بل يزنون وكان عمران داعية إلى ملعيه وهو الذي رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام بتلك الأبيات الساخرة، وقد وثقه العجلي، وقال قتادة كان لا يتهم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأموه أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران هذا وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج، وقال العقيلي حدث عن عائشة ولم يبين سماعه منها. قلت: لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه. قال: سألت عائشة عن الحريز. فقالت: أتت ابن عباس، فسأله. فقال: أتت ابن عمر، فسأله فقال: حديثي أبو حصن أن رسول الله ﷺ قال: إنما يبلى الحريز في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة انتهى. وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المناقبات فللحديث عنه طرق غير هذه من روايته عن عمرو وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمر نحوه ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حله عن قبل ابن عدي رأي الخوارج، وليس ذلك الاحتراز بقوي لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه بالبيعة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقبضه لرايه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسورة في

والورد له أحاديث للحمل فيها على الراوي عنه عمر بن خنار البصري وهو من عجيب ما وقع لابن عدي والكمال لله، وقد احتج به الجماعة وليس له في الصحيحين سوى حديثه عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس في السجود على التراب، وله عند البخاري موضع آخر معلق عن ابن سيرين.

حرف الفاء

(ع): فراس بن يحيى المهداني الكوفي صاحب الشعي مشهور وثقه أحد ويحيى بن معين والنسائي والمجلي وابن عسار وآخرون، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة في حديثه لين، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان ما أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء. قلت: كفى بها شهادة من مثل ابن القطان، وقد احتج به الجماعة وحديثه في الاستبراء لم يخرجه الشيخان.

(ع): الفضل بن دكين أبو نعيم الكوفي أحد الأثبات قرنه أحد بن حنبل في التثبت بعد الرحمن بن مهدي، وقال: إنه كان أعلم بالشيوخ من وكيع، وقال مرة كان أقل خطأ من وكيع والثناء عليه في الحفظ والتثبت يكثر إلا أن بعض الناس تكلم فيه بسبب التشيع ومع ذلك فصح أنه قال: ما كتبت عليّ الحظفة أني سببت معاوية احتج به الجماعة.

(ع): الفضل بن موسى السجستاني المروزي أحد الثقات وثقه وكيع وابن المبارك وابن معين وابن سعد وجماعة، وقال ابن المديني في حديثه متاكير وقدم أبا ثملة عليه. قلت: ليس له في البخاري سوى ثلاثة أحاديث: أحدها: في كتاب الفضل متباعدة أبي حنيفة وغيره عن الأعمش عن سالم عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة، والأخرى: في الرقاق عن معاذ بن أسد عنه عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة حديث ما بين متكي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب للسرعة، وقد رواه مسلم من حديث محمد بن فضيل عن أبيه، والثالث في صفة النبي ﷺ عن إسحاق بن إبراهيم عنه متباعدة حاتم بن إسماعيل كلاهما عن الجعيد بن عبد الرحمن عن السائب بن يزيد.

(ع): فضيل بن سليمان التصوري أبو سليمان البصري قال الساجي: كان صدوقاً وعنده متاكير، وقال عباس الدوري عن ابن معين ليس بثقة، وقال أبو زرعة لين الحديث. روى عنه علي بن المديني وكان من التثابطين، وقال أبو حاتم يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال النسائي ليس بالقوي. قلت: روى له الجماعة وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها، منها في الخمس حديثه عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر في إجماع اليهود تابعه عليه ابن جرير ومنها في المناقب حديثه بهذا الإسناد في قصة زيد بن عمرو بن ثعلبة تابعه عليه عبد العزيز بن المختار عند أبي يعلى، ومنها حديثه عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ وتابعه عليه عنده سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر وسمى المجهل للذكر أبا بردة بن نيار ومنها في الطهارة حديثه عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية عن عائشة أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض الحديث تابعه عليه ابن عيينة ووهب وغيرهما. ومنها في الرقاق عن أبي حازم عن سهل بن سعد في حفر الخندق تابعه عليه عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ومنها بهذا الإسناد حديث ليدخل الجنة من أمي سيمون ألفاً الحديث تابعه عليه عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أيضاً.

(ع): فطر بن خليفة المخزومي مولا مه كوفي من صفار التابعين وثقه أحد والقطان والدارقطني وابن معين والمجلي والنسائي وآخرون، وقال ابن سعد كان ثقة ابن شاء الله ومن الناس من قد يستغفرونه وقال الساجي: كان ثقة وليس بمتميز فهذا قول الأئمة فيه، وأما الجوزجاني فقال: كان غير ثقة، وقال ابن أبي خيثمة عن ثعلبة بن العلاء تركت حديثه لأنه روى أحاديث فيها إزدراء على عثمان انتهى. فهذا هو ذنبه عند الجوزجاني، وقد قال المجلي إنه كان فيه تشيع قليل، وقال أبو بكر بن ميثاق تركت الرواية عنه لسوء مذهبه، وقال أحمد بن يونس كنا نخر به وهو مطروح لا نكتب عنه روى له البخاري وأصحاب السنن لكن ليس له في البخاري سوى حديث واحد رواه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو حديث ليس للأصابع بالمكانة الحديث أخرجه من طريق الثوري عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر ثلاثهم عن مجاهد قال البخاري: لم يرفعه الأعمش.

الكامل للمبرد وفي غيره. على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصلي عن غيره أن عمران هذا رجس في آخر عمره عن رأي الموقر فإن صح ذلك كان عدواً جيداً، وإلا فلا يضر التخرج عن هذا سبيله في الثابتات والله أعلم.

(ع م د ت): عمران بن مسلم القصب البصري من صفار التابعين وثقه أحد وابن معين وغيرهما وذكره العقيلي في الضعفاء، وحكى عن يحيى القطان أنه قال كان يرى القدر وهو مستقيم الحديث، وأورد له ابن عدي في الكامل أحاديث تصرد بها. قلت له في البخاري حديثان: أحدهما: عن عطاء عن ابن عباس في قصة المرأة السوداء وتابعه عليه عنده ابن جرير والثاني: عن أبي رجاء الطاردي عن عمران بن حصين في التثنية بالحج إلى العمرة، وهو عنده أيضاً من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران واحتج به الباقون سوى ابن ماجه.

(ع): عمرو بن هاني العبسي أبو الوليد الدمشقي الدراغي من كبار التابعين وثقه المجلي وغيره، وقال أبو داود كان قديراً وثقه مروان الحمار لكونه كان قاضياً في بيعة يزيد بن الوليد. قلت: احتج به الجماعة وليس له في البخاري سوى ثلاثة أحاديث.

(ع د): عنبسة بن خالد الأملي عظمه أبو داود وأحمد بن صالح المصري وعبد بن مسلم بن زفارة، وأما يحيى بن بكر فكان يقع فيه، وقال الساجي افترد بأحاديث عن يونس بن يزيد وكان أحد بن حنبل يقول: ما روى عنه غير أحد بن صالح. قلت: بطل روى عنه ابن وهب شيئاً قليلاً وهو من أقرانه ورجلان مثلاًن وهما محمد بن مهدي الإخشي وهماشم بن محمد الرمي، وله عند البخاري أربعة أحاديث قرنه فيها بعد الله بن وهب عن يونس.

(ع ت): عوف بن أبي جميلة الأعرابي البصري أبو سهل المجبري من صفار التابعين وثقه أحد وابن معين، وقال النسائي ثقة ثبت، وقال محمد بن عبد الله الأنصاري كان من أئمتهم جيداً ولكنه كان قديراً، وقال ابن المبارك كان قديراً وكان شيعياً. قلت: احتج به الجماعة، وقال مسلم في مقمعة صحيحه: وثقة فارتدت بين الأقران كابن عورن وأيوب مع عوف بن أبي جميلة وأثبت الحميري وهما صاحباً الحسن وابن سيرين كما أن ابن عورن وأيوب صاحبهما كان البيون بينهما وبين هذين يميئاً في كمال الفضل وصحة النقل وإن كان عوف وأشمث غير مدعويين عن صدق وأمانة انتهى.

(ع م د): العلاء بن المسيب بن واقع الأسدي الكوفي وثقه ابن معين فقال ثقة مأمون وابن عسار وأبو حاتم وغيرهم، وقال الحسام له أرواح، وقال الأزدي في حديثه بعض نظر. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين عن أبيه عن البراء أحدهما: في القول عند الترم اللهم أسلمت نفسي إليك الحديث، وقد أخرجه من طريق أخرى، والآخر: قلت للبراء: صحبت رسول الله ﷺ وبلغت تحت الشجرة فقال يا ابن أخي إنك لا تدري ما أحدثنا بعدك وإنما أراد البخاري منه إثبات كون البراء بلغ تحت الشجرة، وقد أخرج من حديث أبي إسحاق عن البراء أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة أو أكثر الحديث وبيعة الشجرة كانت في الحديبية فصح أنه ما أخرج له إلا ما توبع عليه.

(ع د م): عيسى بن طهمان الجشمي أبو بكر البصري من صفار التابعين وثقه أحد وابن معين والنسائي وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان والدارقطني وغيرهم، وقال العقيلي: لا يتابع، ولعله أتى من خالد بن عبد الرحمن يعني الراوي عنه وهو كما ظن العقيلي، وأما ابن حبان فأحسب القول فيه في كتاب الضعفاء فقال يفرد بالمتاكير عن أنس كأنه كان يئس من أبان بن أبي حياش ويؤيد الرقاشي عنه ولا يجوز الاحتجاج بغيره ثم لم يسق له إلا حديثاً واحداً والآفة فيه ممن دونه. قلت: وليس له في البخاري سوى حديثين: أحدهما: في التوحيد عن خلاد بن يحيى عنه عن أنس في ترويع زينب بنت جحش وله عنده طرف من حديث ثابت وغيره والأخر: أورد في العباس وفي الخمس من طريقين عنه عن أنس أنه أخرج لهم نعلين جرداوين قال عيسى: فعلت ما ثابت بعد أنهما نعلان النبي ﷺ.

حرف العين

(ع): غالب القطان أبو سليمان البصري قال أحمد بن حنبل ثقة ثقة، وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم. ولما ابن عدي ذكره في الضعفاء

(ع): الصبيان عند المساء أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي من حديث حماد بن زيد عنه وتابعه ابن جريج. وثالثها: أنفرد ابن ماجه بإخراجه والراوي عنه ضعيف.

(خ د ت): كليب بن وائل البكري صاحب ابن عمر وثقه ابن معين والدارقطني ويعقوب بن سفيان، وقال أبو داود ليس به بأس، وقال أبو زرعة ضعيف. روى له البخاري حديثه عن ربيعة النبي ﷺ في النهي عن الدباء والحتم فقط وله شواهد من حديث أنس وغيره.

(ع): كهشم بن الحسن التميمي البصري من صفار التابعين. قال أحمد ثقة وزيادة، وقال أبو داود ثقة، وقال أبو حاتم لا بأس به، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ثقة، وقال الساجي صدوق بهم ونقل أن ابن معين ضعفه. قلت: أخرجه له البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن عبد الله بن بريدة فقط واحتج به الباقرن والله الموفق.

(خ): كهشم بن الميثال السلمي البصري متأخر عن السدي قبله أخرجه له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بمحمد بن سواء كلاماً عن سعيد بن أبي هريرة في مناقب عمر وتكلم فيه مع ذلك فقال: كان يقال فيه القدر، وقال أبو حاتم عمله الصدوق يكتب حديثه.

حرف الميم

(ع): محمد بن إبراهيم الحارث التميمي من صفار التابعين مدني مشهور وثقه ابن معين والجمهور وذكره العقلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول وذكره في حديثه شيء يروي أحاديث متاكر. قلت: المتكرر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة.

(ع): محمد بن إسحاق بن أبي فليلك المدني صدوق مشهور وثقه ابن معين. قال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن سعد كان كثير الحديث وليس بحجة كما قال ابن سعد ولم يوافق على ذلك أئمة الجرح والتعديل، وقد احتج به الجماعة، وليس له في البخاري سوى أربعة أحاديث.

(ع): محمد بن بشار البصري المعروف ببشار أحد الثقات المشهورين. روى عنه الأئمة الستة وثقه العجلي والنسائي وابن خزيمة وسماه إمام أهل زمانه، والفرهاني والذهلي ومسلم وأبو حاتم الرازي وآخرون. وضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما خرجوا على تحريمه، وقال الفراري كان يحمي بن معين يستضعفه، وقال أبو داود لولا سلامة فيه لترك حديثه يعني أنه كانت فيه سلامة فكان إذا سها أو غلط يحمل ذلك على أنه لم يتعمد، وقد احتج به الجماعة ولم يكره البخاري من تخرج حديثه لأنه من صفار شيوخه، وكان بشار يفتخر بأخذ البخاري عنه كما حكينا ذلك في ترجمة البخاري.

(ع): محمد بن بكر البصري وثقه أبو داود والعجلي، وقال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين ثقة، وقال أبو حاتم شيخه الصدوق، وقال النسائي في كتاب المحاربة من سننه ليس بالقوي. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في كتاب المغازي وهو حديث عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ذكره في موضعين، وقال في الصلاة قال بكر بن خلف حدثنا محمد بن بكر عن عثمان بن أبي روكه فذكر حديثاً تابعه عليه عنده أبو عبيدة الحجاج عن عثمان وعلق له آخر في الحج قال فيه، وقال محمد بن بكر عن ابن جريج فذكر حديثاً كان أخرجه عن مكى بن إبراهيم عن ابن جريج وروى له الباقرن.

(ع): محمد بن جحادة الكوفي من صفار التابعين وثقه أحمد بن حنبل وجماعة وتكلم فيه بعضهم من أجل قول أبي عروانة كان تشيع. قلت: روى له الجماعة وما له في البخاري سوى حديثين لا تعلق لهما بالمذهب.

(ع): محمد بن جعفر المعروف ببشار أحد الأئمة المتقين من أصحاب شعبة اعتمده الأئمة كلهم حتى قال علي بن المديني هو أحب إلي من عبد الرحمن بن مهدي في شعبة، وقال ابن المبارك إذا اختلف الناس في شعبة فكتاب غندر حكم بينهم لكن قال أبو حاتم يكتب حديثه عن غير شعبة ولا ينبغي به قلت: أخرجه له البخاري عن شعبة كثيراً وأخرج له حديثاً عن معمر وآخر عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند توبع فيها كما سيأتي وروى له الباقرن.

(ع): فليح بن سليمان الخزازي أو الأسلمي أبو يحيى المدني، كان اسمه عبد الملك وفليح لقب مشهور بن طبقة مالك احتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصدوق وكان بهم، وقال الدارقطني يختلف فيه ولا بأس به، وقال ابن عدي له أحاديث سالحة مستقيمة وغرائب وهو عندي لا بأس به. قلت: لم يعتمد عليه البخاري اعتماداً على مالك وابن عيينة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق.

حرف القاف

(خ م ت س ق): القاسم بن مالك المزني أبو جعفر الكوفي وثقه يحيى بن معين والعجلي وأبو داود وجماعة، وقال أبو حاتم صالح ليس بالمتين، وقال الساجي: ضعيف، وقد روى عنه علي بن المديني والنسائي. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد أخرجه مرفقاً في الحج والاعتصام والكفارات من روايته عن الجعيد بن عبد الرحمن عن السائب بن يزيد قال: كان صاع النبي ﷺ مداً وثلاثاً بمذكم اليوم. قال: وكان السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ وأخرج ما يتابعه في الحج أيضاً من طريق أخرى عن السائب.

(ع): قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي الكوفي أبو عامر من كبار شيوخ البخاري أخرجه عنه أحاديث عن سفيان الثوري وثقه عليها غيره، وقال أحمد بن حنبل كان كثير الغلط وكان ثقة لا بأس به وهو أثبت من أبي حنيفة وأبو نعيم أثبت منه. قلت: هذه الأمور نسبية وإلا فقد قال أبو حاتم لم أر من الحديثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يخرجه سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري وذكر القصة، وقال أبو داود كان قبيصة لا يحفظ ثم حفظ بعد، وقال الفضل بن سهل وكان قبيصة يحدّث بحدّث سفيان على الولاء درساً درساً خطأ، وقال محمد بن عبد الله بن غير لما قيل له إن قبيصة كان صغيراً حين سمع من سفيان لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقلبنا منه، وقال النسائي ليس به بأس وروى له الباقرن بواسطة.

(ع): قتادة بن دعامة البصري التابعي الخليلي أحد الأئمة المشهورين كان يضرب به المثل في الحفظ إلا أنه كان رعا لمسلم، وقال ابن معين روى بالقدر وذكر ذلك عنه جماعة، وأما أبو داود فقال: لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر والله أعلم احتج به الجماعة.

(خ م د ت س): قرش بن أنس البصري وثقه ابن المديني، وقال أبو حاتم لا بأس به إلا أنه تشيع، وقال البخاري: اختلط ست سنين. قلت: روى له الشيوخ وأصحاب السنن الثلاثة لكن لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن سبرة في العقبة أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه، وقد حدث به البخاري خارج الصحيح عن علي بن المديني عن قرش بن أنس، ورواه عنه الترمذي في جامعه.

(ع): قيس بن أبي حازم الجعفي خضرم أدرك الجاعلية وهاجر إلى النبي ﷺ فلم يلقه فلقي أبا بكر ومن بعده واحتج به الجماعة وقال: إنه كبر إلى أن خرف، وقد بالغ بن معين فقال: هو أوثق من الزمري، وثقه يعقوب بن شيبة تكلم أصحابنا فيه فنتهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد ومنهم من حل عليه، وقال له أحاديث متاكر ومنهم من حل عليه في مذهبه وأنه كان يحمل على علي والمعروف عنه أنه كان يقدم عثمان ولذلك كان يمتنع كثير من قدام الكوفيين الرواية عنه. قلت: فهذا قول مبين مفصل والله أعلم.

حرف الكاف

(خ م د س): كثير بن شظير أبو قرة البصري قال النسائي: ليس بالقوي ووثقه بن سعد، وقال الساجي صدوق فيه بعض الضعف، وقال أبو زرعة لين. قلت: احتج به الجماعة سوى النسائي وجميع ما له عندهم ثلاثة أحاديث: أحدها: عن عطاء عن جابر في السلام على المصلي رواه الشيوخان من حديث عبد الوارث عنه وتابعه الليث عن أبي الزبير عن جابر عند مسلم. وثانيها: حديثه بهذا الإسناد في الأمر بتخمير الآتية وكف

(خ د س ت): محمد بن الحسن بن القل الأسدي الكوفي. وثقه ابن غير. قال أبو حاتم شيخ، وقال أبو داود يكتب حديثه وضعفه يعقوب القسوي، وقال العجلي لا يتابع، وقال ابن عدي لم أر حديثه بأساً. قلت: له في البخاري عن ابنه عمر بن محمد بن الحسن عنه حديثان: أحدهما في الزكاة عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن الحسن بن علي أخذ قرعة من قرع الصدقة الحديث وهو عنه متباعدة شعبة عن محمد بن زياد، والآخر في المناقب عن حصص بن غيث عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة وهو عنه متباعدة حميد بن عبد الرحمن واليث وغيرهما عن هشام. وروى له أبو داود والنسائي.

(خ م س ق): محمد بن سواء السلوسي البصري فقه يزيد بن زريع وغيره وذكره الأزدي في الضعفاء فقال كان يغلو في القدر. قلت: جميع ما له في البخاري ثلاثة أحاديث: أحدها: قرنه فيه يزيد بن زريع كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، والآخر: أخرجه في الأدب عن عمرو بن عيسى عنه عن روح بن القاسم عن ابن المنكر عن عروة عن عائشة أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ قال يسأله أسوأ العشرة وهو عنه في الأدب أيضاً من رواية ابن عينة عن ابن المنكر. والثالث: ذكرناه في ترجمة كهمس بن المنهال وروى له الباقون لكن أبو داود في كتاب التناسخ والمنسوخ.

(ت م س ق): محمد بن الصلت الأسدي أبو جعفر من قدامه شيخ البخاري وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن غير لكن قال أبو غسان أحب إليّ منه، وذكر صاحب الميزان أن بعضهم قال فيه لين. قلت: أخرجه عنه البخاري حديثاً واحداً عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن حمزة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: إنا نأثم شربت اللبن حتى أنظر إلى الري الحديث في مناقب عمر، وقد تابعه عليه عنه جلدان عن ابن المبارك، وروى أصحاب السنن غير أبي داود.

(خ م س): محمد بن الصلت أبو يعلى التوزي من شيخ البخاري أيضاً، قال أبو حاتم وأبو زرعة صدوق كان يميل للتصير علينا من حفظه وربما وهم ووثقه الدارقطني. قلت: أخرجه عنه البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرقة قال حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس فذكر حديث العرينين مختصراً وتابعه عليه عنه علي بن المديني عن الوليد بن مسلم وروى له النسائي.

(ع): محمد بن طلحة بن مصرف الكوفي قال المجلي ثقة إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير، وقال ابن سعد كانت له أحاديث منكورة قال: وقال عفان كان يروي عن أبيه وأبيه وقدم الموت وكان الناس كأنهم يكذبونه، وقال أبو داود كان يخطئ. ووثقه أحمد بن حنبل قال إلا أنه لا يكاد يقول حدثنا في شيء من حديثه، وقال أبو كامل مظفر بن مدرك كان يقال: ثلاثة يتلى حديثهم محمد بن طلحة وظلح بن سليمان وأيوب بن عتبة، وقال ابن معين صالح، وقال مرة ضعيف، وقال النسائي ليس بالقوي. قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث: أحدها: في المغازي عنه عن حميد عن أنس قال غاب عني عن قتال بدر الحديث وهو عنه متباعدة عبد الأعلى السامي وغير واحد عن حميد. ثانيها: في العيدين عنه عن زيد عن الشعبي عن البراء في الذبح قبل الصلاة وهو عنه متباعدة شعبة عن زيد. ثالثها: في الجهاد عنه عن أبيه عن مصعب بن سعد عن أبيه في الانتصار بالضعفاء وهو فرد إلا أنه في فضائل الأعمال وروى له الباقون.

(ع): محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري نسبة إلى جده وهو مولى بني أسد يكنى أبا أحمد الكوفي أحد الأئمة الثقات المشهورين من شيوخ أحمد بن حنبل. قال حنبل عن أحمد كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال أبو حاتم كان حافظاً له أواماً ووثقه ابن غير وابن معين والمجلي وزاد كان شيع، وقال النسائي ليس به بأس، وقال أبو زرعة وغير واحد صدوق، وقال بتندر ما رأيت أحفظ منه. قلت: احتج به الجماعة وما أظن أخرج له شيئاً من أفراد عن سفيان والله أعلم.

(ع): محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري القاضي البصري أبو عبد الله من قدامه شيخ البخاري ثقة وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد بن حنبل ما يصفه عند أهل الحديث إلا أنظر في الرأي، أما السماع فقد سمع، وقال أبو حاتم لم أر من الأئمة إلا ثلاثة أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي والأنصاري، وقال زكريا الساجي كان عالماً ولم يكن من فرسان الحديث. قلت: أئتمر عليه يحيى القطان وغيره حديثه عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن النبي ﷺ أحجم وهو صائم. قال ابن المديني صوابه عن ميمون عن يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو عرم، وقال أبو داود كان قد تغير تغيراً شديداً، وقال أحمد: ذهب له كتب فكان يحدث من كتاب غلامه يعني فكانه دخل عليه حديث في حديث، وروى له الباقون.

(ع): محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ابن أخي الزهري ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع محمد بن

(خ د س ت): محمد بن الحسن بن القل الأسدي الكوفي. وثقه ابن غير. قال أبو حاتم شيخ، وقال أبو داود يكتب حديثه وضعفه يعقوب القسوي، وقال العجلي لا يتابع، وقال ابن عدي لم أر حديثه بأساً. قلت: له في البخاري عن ابنه عمر بن محمد بن الحسن عنه حديثان: أحدهما في الزكاة عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن الحسن بن علي أخذ قرعة من قرع الصدقة الحديث وهو عنه متباعدة شعبة عن محمد بن زياد، والآخر في المناقب عن حصص بن غيث عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة وهو عنه متباعدة حميد بن عبد الرحمن واليث وغيرهما عن هشام. وروى له أبو داود والنسائي.

(خ ت): محمد بن الحسن المزني الواسطي القاضي وثقه ابن معين وغيره. وذكره ابن حبان في الضعفاء واحداً في الثقات. قلت: ما له في البخاري سوى أثر واحد ذكره في كتاب العلم موقوفاً على الحسن البصري.

(خ م س): محمد بن أبي حفصة البصري أبو سلمة وثقه ابن معين، وقال مرة ضعيف، وقال مرة صالح الحديث وضعفه النسائي قال ابن المديني ليس به بأس، وقال أبو داود ثقة غير أن يحيى بن سعيد كان يتكلم فيه. قلت: هو من أصحاب الزهري المشهورين أخرج له البخاري حديثين من روايته عن الزهري توبع فيهما وحلق له غيرهما.

(خ): محمد بن الحكم المروزي من شيخ البخاري لم يهره أبو حاتم فقال إنه مجهول. قلت: قد عرفه البخاري وروى عنه في صحيحه في موضعين وعرفه ابن حبان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات.

(خ م د س ق): محمد بن حمير السليحي الحمصي وثقه ابن معين ودحيم، وقال النسائي ليس به بأس، وقال يعقوب بن سفيان ليس بالقوي، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يتبع به وفيه وعده بن حرب أحب إليّ منه. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين: أحدهما: عن إبراهيم بن أبي حيلة عن عتبة بن وساج عن أنس في خطاب أبي بكر وذكر له متابعا والآخر عن ثابت بن عجلان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: مر النبي ﷺ بمنز مئة فقال: ما على أهلها لو اتصموا بإهابها أورد في الذبائح وله أصل من حديث ابن عباس عنه في الطهارة وروى له أبو داود في المراسيل والنسائي.

(ع): محمد بن خازم أبو معاوية القشيري مشهور بكتبه. قال يحيى بن معين كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان، وقال أبو حاتم أثبت الناس في الأعمش سفيان ثم أبو معاوية. وتكلم فيه بعضهم من أجل الإرجاء، وقال يعقوب بن شيبة وابن سعد كان ثقة ربما دلس وكان يرمي بالإرجاء، وقال أبو داود كان مرجحاً، وقال النسائي ثقة كذا قال ابن غراش، وزاد في حديثه عن غير الأعمش اضطراب، وكذا قال أحمد بن حنبل وغيره زاد أحمد أحاديثه عن هشام بن عروة فيها اضطراب. قلت: لم يتبع به البخاري إلا في الأعمش وله عنه من هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها، وله عنه عن بريد بن أبي بردة حديث واحد تابعه عليه أبو أسامة عند الترمذي واحتج به الباقون.

(خ م د س ق): محمد بن الزبير قال أبو هشام البصري له في الرقاق حديث واحد توبع عليه، وقد وثقه علي بن المديني والدارقطني، وقال ابن حبان في الضعفاء ربما أخطأ.

(خ د): محمد بن زياد بن عبد الله بن زياد بن الربيع الزبائدي أو عبد الله البصري من صفار شيخ البخاري روى عنه حديثاً واحداً في الأدب عن غندر عن حميد بن سعيد بن أبي هند متباعدة مكى بن إبراهيم عن عبد الله بن سعيد عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال أحضر النبي ﷺ حجرة الحديث وروى عنه ابن عزيمة في صحيحه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ربما أخطأ وضعفه أبو عبد الله بن منده في مسنده.

(خ م ت ق م): محمد بن سابق أبو جعفر البزاز من شيخ البخاري وثقه المجلي وقراه أحمد بن حنبل، وقال يعقوب بن شيبة كان ثقة وليس عن يوصف بالضبط، وقال النسائي لا بأس به، وقال ابن أبي شيمة عن ابن معين ضعيف. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الرصايات قال فيه حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه حدثنا شيان عن فراس عن الشعبي عن جابر أن أباه استشهد يوم أحد

إسحاق وفليح وقال: إنه وجد له ثلاثة أحاديث لا أصل لها. أحدها: حديثه عن عمه عن سالم عن أبي هريرة مرفوعاً كل أمي معاني إلا الجاهرين. قالها: بهذا الإسناد كان إذا خطب قال كل ما هو آت قريب موقوف. قالها: عن امرأته أم الحجاج بنت الزهري عن أبيها أن النبي ﷺ كان يأكل بكفه كلها مرسل، وقال الساجي: ترد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها كانه يعني هذه أمه وقال أبو داود ثقة سمعت أحمد يثني عليه وأخبرني عباس بن يحيى بالثناء عليه، وقال يحيى بن معين هو أشل من أبي أويس، وقال مرة ليس بذلك القوي ومرة ضعيف، وقال أبو حاتم ليس بقوي يكتب حديثه. قلت: الذهلي أصراف بحديث الزهري، وقد بين ما أنكر عليه فالظاهر أن تضعيف من ضعفه بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها ولم أجد له في البخاري سوى أحاديث قليلة. أحدها: في الأضاحي عن عمه عن سالم عن أبيه في النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث وهذا قد تابعه عليه معمر عند مسلم وغيره، والثاني في وفود الأنصار عن عمه عن أبي إدريس عن عبادة بن الصامت في المتابعة وهو عنده بمتابعة شبيب وغيره عن الزهري. الثالث: في المغازي في قصة الحديبية عن عمه عن عروة عن المسور ومروان بمتابعة سفيان بن عيينة ومعمر وغيرهما وله عنده غير هذه مما توبع عليه موصولاً ومعلقاً. وروى له الباقون.

(ع): محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب أحد الأئمة الأكابر العلماء الثقات لكن قال ابن المنيني كانوا يروونه في الزهري وكذا وثقه أحمد ولم يرضه في الزهري ورمي بالقدر ولم يثبت عنه بل نفي ذلك عنه مصعب الزبيري وغيره وكان أحمد يعظمه جداً حتى قدمه في الورع على مالك وإماما يتكلموا في سماعة عن الزهري لأنه كان وقع بينه وبين الزهري شيء فحلف الزهري أن لا يحدثه ثم ندم فسأله ابن أبي ذئب أن يكتب له أحاديث أرادها فكتبها له فلأجل هذا لم يكن في الزهري بذلك بالنسبة إلى غيره، وقد قال عمرو بن علي الفلاس هو أحب إليّ في الزهري من كل شامي انتهى. احتج به الجماعة وحديثه عن الزهري في البخاري في المتابعات.

(خ د ت س): محمد بن عبد الرحمن الطفاوي من شيوخ أحمد بن حنبل وثقه ابن المنيني، وقال أبو حاتم صدوق إلا أنه بهم أحياناً، وقال ابن معين لا بأس به، وقال أبو زرعة منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، وقال إنه لا بأس به. قلت له في البخاري ثلاثة أحاديث ليس فيها شيء مما استكره ابن عدي. أحدها: في البيوع عن أبي الأشعث عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة قالوا إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى لذكروا اسم الله عليه أم لا، قال سما الله عليه وكوه، وتابعه عنه أبو خالد الأحمر وأسماء بن حفص وغيرهما. قالها: في البيوع أيضاً عن علي بن لميحي عن عمار بن محمد بن سبطين عن أبي هريرة حديث أعطيت جوامع الكلم. قالها: في الرقاق عن علي عنه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر حديث كن في الدنيا كأنك غريب الحديث فهذا الحديث قد ترد به الطفاوي وهو من غرائب الصحيح وكان البخاري لم يشده فيه لكونه من أحاديث الترهيب والترهيب والله أعلم. ثم وجدت له فيه متابعاً في نواهد الأصول للحكيم الترمذي من طريق مالك بن سيرين عن الأعمش والله أعلم. وعلق له غير هذه وروى له أصحاب السنن الثلاثة.

(خ ت س): محمد بن عبد العزيز الرملي الواسطي من شيوخ البخاري وثقه المعجلي، وقال يعقوب بن سفيان كان حافظاً، وقال أبو حاتم هو إلى الضعف ما هو، وقال أبو زرعة ليس بقوي، وقال ابن جبان في الثقات ربما خالف. قلت: روى له البخاري حديثين أحدهما: في تفسير سورة النساء عن حفص بن غصن بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد حديث الشفاعة وأخرجه في التوحيد من وجه آخر عن زيد بن أسلم. وثانيهما: في الاحتصاص بهذا الإسناد لتبين سنن من كان يتكلم الحديث وأخرجه في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن زيد بن أسلم، وقد تقدمت الإشارة إليهما في ترجمة حفص بن ميسرة والله أعلم. وأخرج مسلم الحديثين معاً من حديث حفص بن ميسرة أيضاً.

(ع): محمد بن عبيد الطنافسي من شيوخ أحمد بن حنبل قال إنه كان صدوقاً ولكن يعلى أخوه أثبت منه، وقال في رواية أخرى: كان يظله ويصيب وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث لكن وثقه في رواية الأثرم وكذا وثقه ابن معين والمعجلي والنسائي وابن سعد وابن عمار وزاد كان أبصر آخره بالحديث وكان يعلى أحفظهم. قلت: احتج محمد الأئمة كلهم ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد.

(ع): محمد بن أبي علي البصري من شيوخ أحمد، قال عمرو بن علي أحسن عبد الرحمن بن مهدي الثناء عليه، وقال أبو حاتم والنسائي وابن سعد ثقة، وفي الميزان أن أبا حاتم قال: لا يحتج به فينظر في ذلك وأبو حاتم عند فتنة، وقد احتج به الجماعة.

(ع): محمد بن عمرو بن علقمة بن واصل الليثي المدني مشهور من شيوخ مالك صدوق تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه وأخرجه له الشيخان أما البخاري فمقرؤنا بغيره وتعليقاً، وأما مسلم فمتابعة وروى له الباقون.

(ع): محمد بن الفضل السلسوسي أبو النعمان ولقبه عارم من شيوخ البخاري كان سليمان بن حرب يقلبه على نفسه، وقال أبو حاتم إذا حدثك عارم فانتقم عليه عارم لا يتأخر عن عفان، وقال أبو حاتم أيضاً والبخاري: اختلط عارم في آخر عمره زاد أبو حاتم من سمع منه قبل العشرين ومائتين فسمعه جيد ولقبه أبو زرعة سنة اثنين وعشرين ومائتين، وقال الدارطني: تغير بآخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة. قلت إنما سمع منه البخاري سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، وقد اتهمه في عدة أحاديث وروى أيضاً في جامعه عن عبد الله بن محمد المسندي عنه وروى له الباقون.

(ع): محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي أبو عبد الرحمن الضبي من شيوخ أحمد وله تصانيف وثقه المعجلي وابن معين، وقال أحمد: كان شيعياً حسن الحديث، وقال أبو زرعة صدوق من أهل العلم، وقال النسائي لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً كثير الحديث شيعياً وبعضهم لا يحتج به. قلت: إنما توقف فيه من توقف لشيعته، وقد قال أحمد بن علي الأبار حدثنا أبو هاشم سمعت ابن فضيل يقول رحم الله عثمان ولا رحم الله من لا يترحم عليه قال ورويت عليه آثار أهل السنة والجماعة رحمه الله احتج به الجماعة.

(خ س ق): محمد بن فليح بن سليمان تقدم ذكره أبي قال ابن أبي حاتم عن أبيه كان ابن معين يحمل على محمد قلت: فما تركك فيه قال ما به بأس ليس بذلك القوي، وقال الدارطني ثقة. قلت: أخرجه له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك توبع على أكثرها عنه وله نسخة أخرى عنه بهذا الإسناد لكن عن عبد الرحمن بن أبي عمرة بدل عطاء بن يسار، وقد توبع فيها أيضاً وهي ثمانية أحاديث والله أعلم.

(خ د ق): محمد بن أبي القاسم الطويل الكوفي وثقه ابن معين وأبو حاتم، وقال ابن المنيني لا أرفقه. قلت: روى عنه ثلاثة وليس فيه في البخاري سوى حديث ابن عباس في قصة تميم الداري وعدني بن بداه.

(ع): محمد بن كثير العدي البصري من شيوخ البخاري قال ابن معين لم يكن بالثقة، وقال أبو حاتم صدوق وثقه أحمد بن حنبل. قلت: روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث في العلم والبيع والتفسير قد توبع عليها.

(ع): محمد بن مسلم بن قنوس أبو الزبير المكي أحد التابعين مشهور وثقه الجمهور وضعفه بعضهم لكثرة التنايل وغيره ولم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بطاء عن جابر وعلق له عدة أحاديث واحتج به مسلم والباقيون.

(ع): محمد بن مطرف أبو غسان الليثي المدني من أقران مالك قال ابن المنيني كان شيعياً وسطاً وثقه أحمد وأبو حاتم والجوزجاني ويعقوب بن شيبة وأخرون واحتج به الأئمة.

(ع): محمد بن ميمون أبو حمزة السكري المزوي أحد الأئمة كان مجاب الدعوة عظمه ابن المبارك ووثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والنسائي وأخرون، وقال أبو حاتم لا يحتج به، وقال النسائي أيضاً في كتاب السنن له عقب حديث أورد له عن عاصم عن زر عن عبد الله كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وقلما يفتقر يوم الجمعة لا بأس بلي حمزة إلا أنه كان قد ذهب ببصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك حديثه جيد وأغرب ابن عبد البر فقال في ترجمة سمي من التهديد أبو حمزة المزوي ليس بقوي. قلت: بل احتج به الأئمة كلهم والمتمم فيه ما قال النسائي: ولم يخرج له البخاري إلا أحاديث يسيرة من رواية عبيد الله عنه وهو من قدماء أصحابه والله أعلم.

(خ): محمد بن يزيد الكوفي روى له البخاري في فضائل أبي بكر عنه عن الوليد

ورواه والباقر بن سري مسلم.

(ع): مروان بن معاوية الفزاري من شيوخ أحد ثقة مشهور تكلم فيه بعضهم لكثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين فقال علي بن المديني كان ثقة فيما يروي عن المروفيين، وقال أحمد: كان ثقة حافظاً يحفظ حديثه كله نصب عينيه رحمه الله احتج به الأئمة وأخرج البخاري من حديثه عن خمسة من شيوخه المروفيين وهم حميد وعاصم الأحرول وإسماعيل بن أبي خالد وأبو يعقوب العبدي وهاشم بن هاشم.

(خ د م ص): مسكين بن بكير الحارثي أبو عبد الرحمن من شيوخ أحد وثقة ابن عمار، وقال أحمد وابن معين وأبو حاتم لا بأس به زاد أحمد في حديثه خطأ وزاد أبو حاتم كان يحفظ الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى كان كثير الروم والخطأ. قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن شعبة عن خالد الحذاء عن مروان الأصغر عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أن تخفوه﴾ وتابعه عليه عند روح بن عبادة عن شعبة وروى له مسلم وأبو داود والنسائي.

(خ ت ق): مطرف بن عبد الله النيسابوري الأطروش صاحب مالك لقيه البخاري قال ابن أبي حاتم عن أبيه صدوق ولكنه مضطرب الحديث وقدمه على إسماعيل بن أبي أوس، وقال ابن سعد والدارقطني: ثقة وذكره ابن عدي في الكامل وساق له أحاديث منكثرة والذب فيها من الراوي عنه أحمد بن داود الحراني فقد كذبه الدارقطني. قلت: ليس لطرف في البخاري سوى حديثين: أحدهما: حديث الاستخارة وتابعه عليه تميمه وغيره عنه، والآخر: أخرجه في الصلاة بمتابعة، وروى له الترمذي وابن ماجه.

(ع): معاذ بن هشام الدستوائي البصري من أصحاب الحديث الملقب بوثقه يحيى بن معين في رواية عثمان الدارمي واعتمده علي بن المديني، وقال الدوري عن ابن معين صدوق وليس بحجة، وقال ابن أبي عثمة عن ابن معين ليس بذلك القوي، وقال ابن عدي: ربما يغلط في الشيء ولرجو أنه صدوق وتكلم فيه الحميدي من أجل القدر. قلت: لم يذكر له البخاري واحتج به الباقون.

(خ م ت): معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التميمي وثقه أحمد والنسائي، وقال أبو حاتم لا بأس به، وقال أبو زرعة: شيخ واه. قلت: ما له في البخاري سوى حديث واحد في الجهاد عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة حديث جهادكن الحج، وقد تابعه عليه عند حبيب بن أبي عمرة وروى له النسائي وابن ماجه.

(خ م د س): معبد بن سوين الأنصاري مولاهم أخو محمد وأنس وخضعة كان أكبر الإخوة وثقه المجلي وابن سعد، وقال يحيى بن معين يعرف وينكر. قلت: احتج به الشيخان وأبو داود والنسائي وليس هو بالكثير ما له في البخاري غير حديثين.

(ع): معمر بن سليمان التميمي وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والمجلي، وقال يحيى القطان: كان سيئ الحفظ، وقال ابن خراش كان يخطئ إذا حدث من حفظه وإذا حدث من كتابه فهو ثقة. قلت: أكثر ما أخرجه له البخاري عما توبع عليه واحتج به الجماعة.

(خ م د ق): معروف بن خربوذ المكي من صفار التابعين ضعف يحيى بن معين، وقال أحمد: ما أدري كيف هو، وقال الساجي صدوق، وقال أبو حاتم يكتب حديثه. قلت: ما له في البخاري سوى موضع في العلم وهو حديثه عن أبي الطفيل عن علي حدثنا الناس ما يعرفون الحديث وروى له مسلم وأبو داود وابن ماجه حديثه عن أبي الطفيل أنه رأى النبي ﷺ في الحج.

(ع): معلى بن منصور الرازي نزل بغداد لقيه البخاري قال أحمد: ما كتبت عنه وكان يحدث بما يوافق الرأي وكان يخطئ حكاية أبو طالب عن أحمد، وقال أبو حاتم الرازي قيل لأحمد: لم تكذب عنه فقال كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يقل من أن يكتبه، وثقه يحيى بن معين والمجلي ويعقوب بن شعبة وابن سعد لكن قال: اختلف فيه أصحاب الحديث، وقال ابن عدي لرجو أنه لا بأس به لأنني لم أجده حديثاً منكراً. قلت: روى له البخاري حديثين: أحدهما: في تفسير سورة الأحزاب عن علي بن الميثم عنه عن حاد بن زيد عن ثابت عن أنس في شأن زينب بنت جحش مختصراً بمتابعة سليمان بن حرب ومسند كلاهما عن حاد بن زيد أمه عنه. والثاني: في البيع عن محمد

بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن عروة عن عبد الله بن عمرو أنه سأل عن أشد شيء صنعه للمشركين يرسل الله ﷻ الحديث فسل عنه أبو حاتم فقال مجهول، وقال ابن عدي هو الرافعي ورجح الساجي أنه الرافعي لأنه روى هذا الحديث بعينه عن الوليد بن مسلم لكن ضعفه البخاري وغيره وقرأه آخرون فلا يبعد أن يخرج له في صحيحه ما يتابع عليه فقد تابعه عليه عند علي بن المديني وغيره عن الوليد بن مسلم والله أعلم.

(ع): محمد بن يوسف الفريابي نزل قيسية من سواحل الشام من كبار شيوخ البخاري وثقه الجهمور وذكره ابن عدي في الكامل فقال له أفراد، وقال المجلي ثقة، وقد أخطأ في مائة وخمسين حديثاً وذكر له ابن معين حديثاً أخطأ فيه فقال: هذا باطل. قلت: اعتمده البخاري لأنه اتقى أحاديثه وميزها، وروى له الباقون بواسطة.

(ع): مالك بن إسماعيل أبو غسان الهندي من كبار شيوخ البخاري جميع على ثقته ذكره ابن عدي في الكامل من أجل قول الجوزجاني أنه كان خشياً يعني شجاعاً، وقد احتج به الأئمة.

(خ د م س ق): مالك بن معمر بن الحفص الكوفي قال أبو حاتم وغيره صدوق وضعفه أبو داود. قلت: روى له البخاري حديثين من روايته عن شمام عن أبيه عن عائشة، أحدهما: في تفسير سورة المائدة في لغو اليمين والأخسر: في الدعوات في قوله تعالى: ﴿ولا تجهز بصلوات ولا تخاف بها﴾ نزلت في الدماء وكلاهما قد توبع عليه عنه، وروى له أصحاب السنن.

(ع): مبشر بن إسماعيل الحلبي من طبقة وكيع قال ابن سعد كان ثقة مأموناً، وقال النسائي: لا بأس به ذكره صاحب الميزان فقال: تكلم فيه، بلا حجة كذا قال: ولم يذكر من تكلم فيه ولم أر فيه كلاماً لأحد من أئمة الجرح والتعديل لكن قال ابن قانع في الوفيات أنه ضعيف، وابن قانع ليس بمتمدد. وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن الأوزاعي في كتاب التهجيد بمتابعة عبد الله بن المبارك وروى له الباقون.

(ع): محارب بن دثار أحد الأئمة الأكابر تابعي جليل وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي والمجلي وآخرون، وقال ابن سعد لا يمتحنون به. قلت: بل احتج به الأئمة كلهم، وقال أبو زرعة: مأمون ولكن ابن سعد يقلد الواقدي والواقدي على طريقة أهل المدينة في الإعراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله.

(خ م د س): محاضر بن المورع الكوفي من مشايخ أحد قال النسائي: ليس به بأس، وقال أحمد: كان مغفلاً ولم يكن من أصحاب الحديث، وقال أبو حاتم ليس بأمين فيكتب حديثه، وقال أبو زرعة: صدوق. قلت: أخرجه له البخاري حديثين بصورة التعليق الموصول عن بعض شيوخه عنه أحدهما: في الحج والآخر: في البيوع وعلق له غيره ما. وروى له مسلم حديثاً واحداً وأبو داود والنسائي.

(خ ت): محبوب بن الحسن البصري أبو جعفر يقال: اسمه محمد وفي الحمليين ذكره لمزي قال ابن معين ليس به بأس وضعفه النسائي، وقال أبو حاتم ليس بقوي، وقال أبو داود كان يرى شيئاً من القدر. قلت: له في البخاري حديث واحد في كتاب الأحكام عن خالد الحذاء مقروناً بغيره، وروى له الترمذي.

(خ م ت): محمد بن يزيد الحارثي من شيوخ أحد وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد: لا بأس به وكان يهمل وكذا قال الساجي وزاد قدم أحمد عليه مسكين بن بكير وأكثر له أبو داود حديثاً وصله. قلت: أخرجه له البخاري أحاديث قليلة من روايته عن ابن جريج توبع عليها وروى له مسلم والباقر بن سري الترمذي.

(خ ع): مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عم عثمان بن عفان يقال له ربيعة فإن ثبت فلا يخرج على من تكلم فيه، وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يهتم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه. وإنما تقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل يوم قتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، فاما قتل طلحة فكان متولواً فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإما حل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لا كما أمرأ عتقم بمتابعة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا والله أعلم وقناعته مالك على حديثه

بن عبد الرحيم عنه عن هشيم وروى له الباقون.

(ع) معمر بن راشد صاحب الزهري كان من أثبت الناس فيه، قال ابن معين وغيره ثقة إلا أنه حدث من حفظه بالبصرة بأحدث غلط فيها قال أبو حاتم وغيره، وقال العلائي عن يحيى بن معين حديث معمر عن ثابت البناني ضعيف، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين إذا حدثك معمر عن الزهري وابن طلوس فحليفه مستقيم، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً، وإذا حدث عن المرتاتين خالفه أهل الكوفة وأهل البصرة، وقال عمرو بن علي كان معمر من أصدق الناس، وقال النسائي ثقة مأمون. قلت: أخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طلوس وهما بن منه ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة وأيوب وشامة بن أنس وعبد الكريم الجزري وغيرهم ولم يخرج له من روايته عن قتادة ولا ثابت البناني إلا تلميحاً ولا من روايته عن الأعمش شيئاً ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما تويعوا عليه عنه واحتج به الأئمة كلهم.

(ح د س ق): مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياض بن أبي ربيعة المخزومي وثقه يعقوب بن شيبة، وقال عباس الدوري حسن ابن معين ثقة، وقال الآجري قلت لأبي داود إن جاساً حكى عن ابن معين أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمن المزماري وثق المخزومي فقال غلط حياض قال أبو داود المخزومي ضعيف. قلت: وأخرج له مع ذلك في سنده وليس له في البخاري سوى حديث واحد في غزوة مؤتة من روايته عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن نافع عن ابن عمر وتابعه عنه سعيد بن أبي هلال عن نافع.

(ع) مغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن أسد الأسدي المزماري قال أحمد وأبو داود لا بأس به، وقال أبو زرعة هو أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الزناد وشعيب بن أبي حزة في أبي الزناد، وقد تقدم في ترجمة الذي قبله أن ابن معين ضمه، وقال النسائي: ليس بالقوي قال ابن عدي تفرد بأحدث وعلمتها مستقيمة، وقد اعتمد الجماعة.

(ع) مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي أحد الأئمة متفق على توثيقه لكن ضعف أحد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة قال: كان يلدسها وإنما سمعها من حماد. قلت: ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما تويع عليه واحتج به الأئمة.

(ع) الفضل بن فضالة القصباني المصري وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وآخرون، وقال أبو حاتم وابن خراش صدوق، وقال ابن سعد منكر الحديث. قلت: اتفق الأئمة على الاحتجاج به وجميع ما له في البخاري حديثان. أحدهما: في فضائل القرآن عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة في التمدد بالمروقات وتابعه عليه عنه البيت، ولأنه: في الصلاة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس في قصر الصلاة في السفر وتابعه الليث عليه أيضاً وهو في مسلم.

(ح) مقدم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدمي الواسطي من شيوخ البخاري روى عنه عن حم القاسم بن يحيى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر حديثين: أحدهما: في تفسير سورة النور في اللعان والآخر في التوحيد إن الله يقبض السموات. وهذان الحديثان هما عنه طرق، وقد وثقه أبو بكر البزار والعلفطاني وابن حبان لكن لما ذكره في التلخيص قال بغرب ويختلف فهذا إن كان كثر منه حكم عليه حديثه بالشك، وقد بينا أن الحديثين اللذين أخرجهما له البخاري عا وافق عليه لا عا خلف فيه والله أعلم.

(ح د): مقسم مولى ابن عباس اشتهر بذلك لزومه له وهو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل وثقه العجلي ويعقوب بن سفيان والدارقطني وأحمد بن صالح المصري فيما نقل ابن شاهين عنه، وقال مهنا قلت لأحمد بن حنبل من أثبت أصحاب ابن عباس فقال: ستة فذكرهم. قلت له: فنقسم قال دون هؤلاء، وقال ابن سعد كان ضعيفاً، وقال الساجي: تكلم الناس في بعض روايته. قلت: لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا حديثاً واحداً ذكره في المغازي من طريق هشام بن يوسف وفي التفسير من طريق عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري عنه عن ابن عباس لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إلى بدر كلها أورده مختصراً وأخرجه الترمذي من طريق حجاج عن ابن جريج بتمامه وهو من غرائب الصحيح.

(ح د س ق): منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن

أبي طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله العبدري الحنفي المكي، وأمه صفية بنت شيبة، قال الأئمة أحسن أحد النساء عليه، وقال النسائي وابن سعد ثقة، وقال ابن حبان كان ثباتاً قتيلاً وشذ به حزم فقال ليس بالقوي. قلت: بل احتج به الجماعة كلهم لكن لم يخرج له الترمذي.

(ح د): المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي، قال ابن معين والنسائي والمجلى وغيرهم ثقة، وقال ابن أبي حاتم.

سمعت عبد الله بن أحد يقول: سمعت أبي يقول ترك شعبة المنهال بن عمرو على عهد قال ابن أبي حاتم لأنه سمع من دله صوت قراءة بالتطريب كلما قال ابن أبي حاتم، والذي رواه وهب بن جبر عن شعبة أنه قال: أثبت منزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله. قلت: فهذا سألته حصى كان لا يعلم. قلت: وهذا اعتراض صحيح فإن هذا لا يوجب قبحاً في المنهال وروى ابن أبي خيثمة بسند له عن المغيرة بن مقسم أنه كان يهني الأعمش عن الرواية عن المنهال وأنه قال ليزيد بن أبي زباد نشدتك بالله هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين؟ قال اللهم لا. قلت: وهذه الحكاية لا تصح لأن رايها محمد بن عمر الحنفي لا يعرف ولو صحت فلما كره منه مغيرة ما كره شعبة من التفرقة بالتطريب لأن جبراً حكى عن مغيرة أنه قال قال المنهال حسن الصوت وكان له لحن يقال له وزن سبعة وهذا لا يجرح الثقة وذكر الحاكم أن يحيى القطان غشوه وحكى للفضل العلائي أن ابن معين كان يضع من شأنه، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول أبو بشر أحب إلي من المنهال بن عمر وأبو بشر أوثق، وقال الجوزجاني: كان سبى للمحب، وقد جرى حديثه. قلت: فلما حكاية العلائي للفضل بن معين كان يضع منه بالنسبة إلى غيره كالحكاية عن أحمد ويدل على ذلك أن أبا حاتم حكى عن ابن معين أنه وثقه، ولما الجوزجاني فقد قلنا مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة الحرافة ونسبه وحكاية الحاكم عن القطان غير مفسرة ومع ذلك فما له في البخاري سوى حديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في تعويد الحسن والحسين من رواية زيد بن أبي أسية عنه وحديث آخر في تضيير حم فصلت اختلف فيه الرواة هل هو موصول أو معلق.

(ع) موسى بن إسماعيل القويضي أبو سلمة أحد الأثبات الثقات اعتمدته البخاري فروى عنه كثيراً ووثقه الجمهور وشذ ابن خراش فقال تكلم الناس فيه وهو صدوق كلما قال ولم يضر ذلك الكلام، وقد قال ابن معين ثقة مأمون.

(ع) موسى بن عتبة المدني مشهور من صفار التاهين صف المغازي وهو من أصح المصنفات في ذلك ووثقه الجمهور، وقال ابن معين كتاب موسى بن عتبة عن الزهري من أصح الكتب، وقال مرة في روايته عن نافع شيء ليس هو فيه كمالاً وعبيد الله بن عمر. قلت: فظهر أن اثنين ابن معين له إما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيما تفرد به، وقد اعتمد الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقاً في رواية عباس الدوري وغير واحد عنه والله أعلم.

(ح د ت ق): موسى بن مسعود أبو حنيفة النهدي من شيوخ البخاري صدوق في حفظه شيء. قاله أحمد، وقال ابن معين لم يكن من أهل الكتب، وقال العجلي ثقة، وقال أبو حاتم صدوق ولكنه كان يصحف وروى عن الثوري بضعة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء وهو أقل خطأ من مولى بن إسماعيل، وقال ابن خزيمة لا يحتج به، وقال الساجي كان يصحف وهو لين، وقال الترمذي يضعف في الحديث. قلت: روى عنه البخاري أحاديث أحدها: في التلخيص بتابعة الربيع بن يحيى كلاهما عن زائدة بتابعة عثمان بن علي كلاهما عن هشام بن عروة عن أمهات فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر في الأمر بالعتاق في الكسوف، ولأنها في الرقاق حديث ابن مسعود: الجنة أقرب إلى أحكم من شرك نمله والآخر مثل ذلك، وقد تابعه عليه وكيع وغيره عن سفيان، ولأنها: في القدر حديث حنيفة لقد غلبنا النبي ﷺ غلبة ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره الحديث، وقد تابعه أبو معاوية وكيع عند مسلم وهذا جميع ما له في البخاري وعلق عنه موضعاً آخر في آخر الجهاد وهو حديث أبي إسحاق عن البراء في صلح الحبيبية وهو عنه من طرق أخرى عن أبي إسحاق وروى له أصحاب السنن إلا النسائي.

(ح د م): موسى بن نافع أبو شهاب الحنظلي إثنى عليه أبو نعيم وقال إسحاق

فصحيح وحديثه عن الحسن عامتها تدور على حوشب وهشام ثبت، وقال ابن عدي أحاديث مستقيمة ولم ير فيها شيئاً منكراً. قلت: احتج به الأئمة لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً، وأما حديثه عن عكرمة فأخرج البخاري منه يسيراً نوع في بعضه، وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ما يكاد ينكر عليه أحد شيئاً إلا وجدت غيره قد حدث به إما أبوب وإما عوف. قلت: فهذا يؤيد ما قورنه في علوم الحديث أن الصحيح على قسمين والله أعلم.

(ع): هشام بن أبي عبد الله الصموالي أحد الأثبات جمع على ثقته وثقاته، وقدمه أحد على الأوزاعي وأبو زرعة على أصحاب يمين بن أبي كثير وعلى أصحاب قتادة وكان شعبة يقول هو أحفظ مني وكان القطن يقول إذا سمعت الحديث من هشام الصموالي لا تبال أن لا تسمعه من غيره ومع هذه المناقب فقال محمد بن سعد كان ثقة حجة إلا أنه كان يرى القدر، وقال المعجلي ثقة ثبت في الحديث إلا أنه كان يرى القدر ولا يدهو إليه. قلت: احتج به الأئمة.

(ع): هشام بن عروة بن الزهر بن العوام القرشي الأسدي من صفار التابعين جمع على ثقته إلا أنه في كبره تغير حفظه فتغير حديث من سمع منه في قدمته الثالثة إلى العراق قال يعقوب بن شعبة هشام ثبت ثقة لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق فإنه انبطح في الرواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده والذي نراه أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمع منه فكان تساهله أنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غيره أبيه عن أبيه. قلت: هذا هو التلخيص، وأما قول ابن خراش: كان مالك لا يرضاه فقد حكى عن مالك فيه شيء أشد من هذا وهو محمول على ما قال يعقوب، وقد احتج بهشام جميع الأئمة.

(خ ٤): هشام بن عمار المصفي من شيوخ البخاري وثقه يحيى بن معين والمجلي، وقال النسائي لا بأس به وعظمه أحد بن أبي الحواري، وقال أبو داود: سليمان بن عبد الرحمن خير من قد حدث هشام بأرجح من أربعمائة حديث ليس لها أصل، وقال أبو حاتم هشام صدوق ولما كبر تغير حفظه وكل ما دفع إليه قرأه وكل ما تلقن تلقن وكان قدراً أصبح كان يقرأ من كتابه ويذكر عليه بن وره وغيره أخذه الأجرة على التحديث، وقال القزويني قلت له: إن كنت تحفظ فحدث وإن كنت لا تحفظ فلا تلقن ما تلقن قال أنا أخرجت هذه الأحاديث صحاحاً، وقال الله تعالى: ﴿فمن بدل بعد ما سمعه فإنا إنهم على الذين يبلونهم﴾. قلت: ما يخرج عنه البخاري في صحيحه سوى حديثين: أحدهما: في البيع عنه عن يحيى بن حزة عن الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة حديث كان تاجر بمان الناس الحديث وهو عنده من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري، والثاني في مناقب أبي بكر عنه عن صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن أبي الدرداء متباعدة عبد الله بن العلاء بن زبر عن بسر بن عبيد الله بهذا الإسناد وعلق عنه في الأشرطة حديثاً في تحريم المعازف وهذا جميع ما له في كتابه مما تيقن في أنه احتج به والله أعلم.

(ع): هشيم بن بشير الواسطي أحد الأئمة متفق على توثيقه إلا أنه كان مشهوراً بالتلخيص وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم، فاما التلخيص فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتلخيص واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد أو صرح به من وجه آخر، وأما روايته عن الزهري فليس في الصحيحين منها شيء واحتج به الأئمة كلهم والله أعلم.

(ع): همام بن يحيى البصري أحد الأثبات قال أحمد بن حنبل هو أثبت من إبان الطراز في يحيى بن أبي كثير، وقال أيضاً همام ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين هو أحب إلي من حاد بن سلمة في قتادة ومن أبي عروانة، وقال عمرو بن علي الأثبات من أصحاب قتادة أبي يحيى عروبة وهشام وسعيد وهمام، وقال علي بن المديني في ذكر أصحاب قتادة كان هشام أبروهم عنه وكان سعيد أعلمهم به وكان شعبة أعلمهم بما سمع من قتادة عما لم يسمع قال ولم يكن همام حديثي بدون القوم في قتادة ولم يكن ليحيى القطن فيه رأي، وكان ابن مهدي حسن الرأي فيه، وقال ابن عمار كان يحيى القطن لا يعبأ بهمام، وقال عمر بن شعبة حديثاً فحان قال كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه فلما قدم معاذ نظرنا في كبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى

بن منصور عن ابن معين ثقة، وقال أحمد بن حنبل: موسى بن نافع منكر الحديث، وقال علي بن المديني عن يحيى القطن أفسدوه علينا. قلت: ما له في الصحيحين سوى حديثه عن عطاء عن جابر في مئة الحج متباعدة ابن جريج وغيره عن عطاء وروى له النسائي حديثاً آخر ويتبع من قول صاحب الكمال يجمع على ثقته مع كون ابن عدي ذكره في الكامل، وقال ليس بالمعروف.

(خ م): همام بن سياه البصري تابعي ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو داود ليس بذلك، وقال أبو حاتم ثقة قلت ماله في البخاري سوى حديثه عن أنس: من صلى صلاتنا الحديث متباعدة حيد الطويل وروى له النسائي.

حرف النون

(ع): نافع بن عمر الجمحي المكي أحد الأثبات قال ابن مهدي كان من أثبت الناس، وقال أحمد: ثبت وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وغير واحد، وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث فيه شيء. قلت: احتج به الأئمة، وقد قلنا أن تضعيف بن سعد فيه نظر لا اعتماد على الواقعي.

(خ م د ت ق): نعم بن حماد الحزامي المزوي تزيل مصر مشهور من الحفاظ الكبار لقيه البخاري ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين وعلق له أشياء أخرى، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً وأصحاب السنن إلا النسائي وكان أحد يوثقه، وقال ابن معين كان من أهل الصدق إلا أنه يتهم الشيء فيخطئ فيه، وقال المعجلي ثقة، وقال أبو حاتم صدوق، وقال النسائي ضعيف ونسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع وتتبع ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متصباً لأنه كان شديداً على أهل الرأي وهذا هو الصواب والله أعلم.

حرف الهاء

(خ م د ت س): هارون بن موسى الأعمور الحوي البصري وثقه ابن معين وغيره، وقال سليمان بن حرب كان قديراً. قلت: أخرج له الأئمة الخمسة وما له في البخاري سوى حديثين: أحدهما: في تفسير سورة النحل من روايته عن شبيب بن الحجاب عن أنس في الاستعاذة من البخل والكسل وأرذل العمل، والثاني: في الدعوات من روايته عن الزبير بن الحزيم عن عكرمة عن ابن عباس انظر السجود من الدعاء فاجتبه الحديث.

(خ م د): هذبة بن خالد القيسي البصري ويقال: له هذاب لقيه الشيوخ وأبو داود ورووا عنه وثقته بن الجني، وقال النسائي ضعيف وذكره ابن عدي في الكلل، وحكى قول النسائي ثم قال لم أر له حديثاً منكراً وهو كثير الحديث صدوق، وقد وثقه الناس وقرأت بخط الذهبي ثوابه النسائي مرة وضمه أخرى. قلت: لعله ضعفه في شيء خاص، وقد أكثر عنه مسلم ولم يخرج عنه البخاري سوى أحاديث يسيرة من روايته عن همام.

(خ م س): هشام بن حجير المكي وثقه المعجلي وابن سعد وضعفه بن يحيى القطن ويحيى بن معين، وقال أحمد: ليس بالقوي وذكره في الضعفاء أبو جعفر العجلي، وحكى عن سفيان بن عيينة قال لم نأخذ عنه إلا ما لم نجد عند غيره، وقال أبو حاتم يكتب حديثه. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثه عن طائوس عن أبي هريرة قال سليمان بن داود عليهما السلام لأطوفن الليلة على تسعين امرأة لحديث أورد في فضارة الأيمان من طريقه، وفي النكاح متباعدة عبد الله بن طائوس له من أبيه.

(ع): هشام بن حسان البصري أحد الثقات كان شعبة يتكلم في حفظه، وقال ابن معين: كان يثق حديثه عن عكرمة وعن طلاء وعن الحسن البصري، وقال جوير بن حازم قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنه قط قال ولحاديته عنده نرى أنه أخذنا عن حوشب، وقال أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن حلية كنا لا نعد هشاماً عن الحسن شيئاً، وقال يحيى القطن هشام في الحسن دون محمد بن عمرو وهو ثقة في محمد بن سيرين، وقال أيضاً هو في ابن سيرين أحب إلي من عاصم الأحول وخالد الحذاء، وقال سعيد بن أبي عروبة: ما كان أحد أحفظ من ابن سيرين من هشام، وقال ابن المديني كان القطن يضعف حديثه عن عطاء وكان أصحابنا يوثقونه، وقال أيضاً لما حدثه عن محمد

حرف الياء

(ع) يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي البصري وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد وقال العقيلي في الضعفاء لما ذكره قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه في حديثه نكارة وعبد العزيز بن صبيح أروى عنه قلت: له في البخاري حديثه عن أنس في قصر الصلاة في السفر وحديثه عنه في قصة صفيّة وحديثه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في لبس الإسترى وحديثه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه في الرياء، وقد تروى عليها عنه سوى حديث أبي بكرة فله عنه شواهد واحتج به الباقر.

(ح) يحيى بن أيوب المصري الغافقي قال ابن معين صالح، وقال مرة ثقة وكذا قال الترمذي عن البخاري، وقال يعقوب بن سفيان: كان ثقة حافظاً، وقال أحمد بن صالح المصري له أشياء يخالف فيها، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال مرة: ليس به بأس، وقال أبو حاتم هو أحب إلي من ابن أبي اللؤلؤ، وعنه الصدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أحمد: كان سيئاً، وقال الساجي صدوق بهم، وقال المحاكم أبو أحمد: كان إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتابه فلا بأس به، قلت: استشهد به البخاري في عدة أسانيد من طريقه عن عبد الطويل ما له عنه غيرها سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفة الصلاة بتأنيده الليث وغيره واحتج به الباقر.

(ج) يحيى بن حمزة الحضرمي وثقه أحمد وابن معين وأبو داود ونسبه إلى القول بالقدرة ومع ذلك فكانه لم يكن داعية واحتج به الجماعة.

(ح) يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي قال علي ابن المديني لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال يحيى بن معين لا أعلمه أصلاً إلا في حديث واحد حديثه عن سفيان عن أبي إسحاق عن قيسة بن برمّة وإنما هو عن واصل عن قيسة، قلت: هذه منزلة عظيمة لهذا الرجل، وقد احتج به الجماعة إلا أن عمر بن شبة حكى عن أبي نعيم أنه قال: ما كان بأهل لأن أحدث عنه وهذا الجرح مردود بل ليس هذا بجرح ظاهر والله أعلم.

(خ) يحيى بن أبي زكريا الفسائي الواسطي أبو مروان ضعفه أبو داود وقال ابن معين: لا أعرف حاله وقال أبو حاتم ليس بالمشهور ويبلغ ابن حبان فقال لا تجوز الرواية عنه، قلت: أخرج له البخاري حديثاً واحداً عن هشام عن أبيه عن عائشة في الحديث، وقد تروى عليه عنه.

(ج) يحيى بن سعيد الأموي صاحب المغازي وثقه ابن سعد وأبو داود وابن معين وابن عمار وغيرهم، وقال أحمد: ليس به بأس وكان عنه عن الأعمش غرائب ولم يكن يصاحب حديث وأورده العقيلي في الضعفاء واستكثر حديثه عن الأعمش عن أبيه وأما عن عبد الله لا يزال المسروق يخطئ حتى يكون أعظم إثماً من السارق، قلت: له في البخاري حديثه عن أبي بردة عن جده عن أبي موسى في أي المؤمنين أفضل، وقد تابعه عليه أبو أسامة عند مسلم وحديثه عن الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود كنا إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل وهو عنه بتأنيده زائدة وشعبة عن الأعمش وحديثه عن ابن جريج عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو في التيميم والتأخير في عمل الحج وهو عنه بتأنيده عثمان بن الميثم عن ابن جريج وحديثه عن مسمر عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة في كيفية الصلاة على النبي ﷺ، وقد تابعه وكعب عند مسلم فهذا جميع ما له منه واحتج به الباقر.

(خ ت): يحيى بن سليمان الجعفي الكوفي نزيل مصر، أكثر عن ابن وهب لقبه البخاري وروى الترمذي عن رجل عنه، وكان النسائي سيئ الرأي فيه قال: إنه ليس بثقة، وأما الدارقطني والعقيلي فروقا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. قلت: لم يذكر البخاري من تخريج حديثه وإنما أخرج له أسانيد مرفوعة من حديث ابن وهب خلاصة.

(ع) يحيى بن سليم الطائفي سكن مكة قال أحمد: سمعت منه حديثاً واحداً وثقه ابن معين والمجلي وابن سعد، وقال أبو حاتم: عنه الصدوق ولم يكن بالحافظ، وقال النسائي: ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، وقال الساجي: أخطأ في أسانيد رواها عن عبيد الله بن عمر، وقال يعقوب بن سفيان: كان رجلاً صالحاً وكتابه لا بأس به فإذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حفظاً تصرف

ينكره فكف يحيى بعد عنه، وقال ابن سعد كان ثقة ربما غلط في الحديث، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق في حفظه شيء، وسئل عن أبيان وهمام فقال همام أحب إلي ما حدث من كتابه وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان، وقال ابن عدي لما أن ذكره في الكامل همام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث وإسناديه مستقيمة عن قتادة وهو مقدم في يحيى بن أبي كبير، وقال الحسن بن علي الحلواني: سمعت عفان يقول: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه ثم رجع بعد فظهر في كيبه فقال يا عفان كتبا غطيه كثيراً فاستغفر الله. قلت: وهذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح عن سمع منه فدحا، وقد نصى على ذلك أحمد بن حنبل، وقد اعتمد الأئمة السنة والله أعلم.

حرف الواو

(ع) ورقاء بن عمر البشكري الكوفي نزيل للملكان قال أحمد: ثقة صاحب سنة، قيل له كان يرى الإرجاء قال: لا أرى، قال وهو يصحف في غير حرفه، وقال العقيلي تكلموا في حديثه عن منصور وكأنه عن بذلك ما قال معاذ بن معاذ قلت ليحيى القطان سمعت حديث منصور قال: عن قلت من ورقاء قال: لا بأسوا شيئاً، وقال ابن عدي له نسخ عن أبي الزناد ومنصور وابن أبي نجيح، وروى أحاديث غلط في أسانيدنا وبقي حديثه لا بأس به، وثقه يحيى بن معين وغير واحد مطلقاً، قلت: لم يخرج له الشيخان من روايته عن منصور بن مضر شيئاً وهو محتج به عند الجميع.

(ع) وهاب بن عبد الله أبو عوانة الواسطي أحد للشافعية، وثقه الجماهير وقال أبو حاتم: كان يغلط كثيراً إذا حدث من حفظه وكذا قال أحمد، وقال ابن المديني في أحاديثه عن قتادة لين لأن كتابه كان قد ذهب، قلت: اعتمد الأئمة كلهم.

(ع) الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني نزيل الكوفة وثقه إبراهيم بن سعد وابن معين وأبو داود، وقال ابن سعد: ليس بذلك، وقال الساجي: قد كان ثقة شيئاً ينتج بحديثه لم يضعفه أحد إنما عابوا عليه الرأي، وقال الأجرى عن أبي داود ثقة إلا أنه لإياضي، قلت: الإياضية فرقة من الخوارج ليست مقاتلتهم شديدة الفحش ولم يكن الوليد داعية والله أعلم.

(ع) الوليد بن مسلم اللخمي مشهور متفق على توثيقه في نفسه وإثنا عابوا عليه كثرة التلبس والتسوية قال الدارقطني: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديثه عنه عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعي، فيسقط الوليد الضعفاء ويعملها عن الأوزاعي، عن الثقات، وقد قال أبو داود في صدقة بن خالد هو أثبت من الوليد وإن الوليد روى عن مالك عشرة أسانيد ليس لها أصل، قلت: ما له عن مالك في الكتب الستة شيء، وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي بل لم يرو له البخاري إلا من روايته عن الأوزاعي وعبد الرحمن بن عمر وثور بن يزيد وعبد الله بن المعتز بن زياد وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ويزيد بن أبي مريم أحاديث يسيرة واحتج به الباقر.

(ع) وهب بن جرير بن حازم البصري أحد الثقات ذكره ابن عدي في الكامل، وأورد قول عفان فيه أنه لم يسمع من شيء، وقال أحمد: عن ابن مهدي ما كنا نراه عند شعبة، قال أحمد وكان وهب صاحب سنة ووثقه ابن معين والمجلي وابن سعد، وقال أبو داود سمع أبوه من ابن لجعة عن يزيد بن أبي حبيب نسخة فاشتبهت عليه فحدث بها عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب وأشار بن يونس في ترجمة يحيى بن أيوب إلى نحو ذلك، قلت: ما أخرج له البخاري من هذه النسخة شيئاً واحتج به الأئمة وأوردوا له من حديثه عن شعبة ما تروى عليه.

(خ م د ت م): وهب بن منبه الصنعائي من التابعين وثقه الجمهور وشذ الفلاس قال: كان ضعيفاً وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول بالقدرة وعصفت فيه كتاباً ثم صح عنه رجوع عنه قال حاد بن سلمة عن أبي سنان: سمعت وهب بن منبه يقول: كنت أقول بالقدرة حتى قرأت بضعة ومبشرين كتاباً من كتب الأنبياء من جعل لي نفسه شيئاً من المشية فقد كفر فتركت قولاً، وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أخيه همام عن أبي هريرة في كتابة الحديث وتابعه عليه معمر عن همام.

(خ د): يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، وقد ينسب إلى جده ختلف في الاحتجاج به، روى البخاري في كتاب الصلح وفي فضل من شهد بدأ حديثين عن يعقوب غير منسوب عن إبراهيم بن سعد قيل هو ابن كاسب هذا، وقيل: ابن إبراهيم الدورقي، وقيل: ابن محمد الزهري، وقيل: ابن إبراهيم بن سعد، وهذا القول الأخير باطل فإن البخاري لم يلقه. وأما الزهري فضعيف، وأما الدورقي وابن كاسب فمحمّل، الأشبه أنه ابن كاسب وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم وأبو إسحاق الخال، وأبو عبد الله

(ع): **يونس بن يزيد الأيلي** صاحب الزهري قال ابن أبي حاتم عن عباس الدوري قال: قال ابن معين أثبت الناس في الزهري مالك ومعمرو ويونس وعقيل وشيبه، وقال عثمان النخعي عن أحد بن صالح نحن لا نقيم على يونس في الزهري أحدًا قال وسعدت أحد بن حنبل يقول: سمعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعته مراراً وكان الزهري إذا قدم أبله نزل عليه، وقال علي بن المنفي عن ابن مهدي كان ابن المبارك يقول كتابه عن الزهري صحيح قال ابن مهدي: وكذا أقول، وقال أحد بن حنبل: قال وكيع كان سيء الحفظ، وقال الميموني سئل أحد من أثبت في الزهري قال معمر قيل: فيونس قال: روى أحاديث منكرو، وقال الأثرم: عن أحد كان يحيى بأشياء يعني منكرو وأبائه يحمل عليه، وقال أبو زرعة الدمشقي سمعت أحد يقول في حديث يونس منكرو، وقال ابن سعد كان كثير الحديث وليس بحجة وربما جاء بأشياء المنكر. قلت: وثقه الجمهور مطلقاً وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه أو يحدث من حفظه فإذا حدث من كتابه فهو حجة. قال ابن البرقي سمعت ابن المنفي يقول: أثبت الناس في الزهري مالك وابن عيينة ومعمرو وزيد بن سعد ويونس من كتابه، وقد وثقه أحد مطلقاً وابن معين والمجلي والنسائي ويعقوب بن شيبه والجمهور واحتج به الجماعة.

(ع): **أبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي القاري** مختلف في اسمه والصحيح أنه لا اسم له إلا كنيته قال أحد ثقة وربما غلط، وقال أبو نعيم لم يكن في شيوخنا أكثر غلطاً منه وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك قال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتاباً، وذكره ابن عدي في الكامل، وقال: لم أجد له حديثاً منكراً من رواية الثقات عنه، وقال ابن حبان: كان يحيى القطان وعلي بن المنفي يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهمل، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً حالماً بالحديث إلا أنه كثير الغلط، وقال المجلي: كان ثقة صاحب سنة وكان يخطئ بعض الخطأ، وقال يعقوب بن شيبه كان له ثقة وحلم ورواية، وفي حديثه اضطراب. قلت: لم يرو له مسلم إلا شيئاً في مقدمة صحيحه وروى له البخاري أحاديث منها في الحج بمثابة الشوري عن عبد العزيز عن أنس في صلاة الظهر والعصر بمنى يوم التروية ومنها في الصوم بمثابة ابن عيينة وآخرين عن أبي إسحاق الشيباني عن ابن أبي أوفى في الفطر عند غروب الشمس ومنها في الفتن حديثه عن أبي حصين عن أبي مريم الأسدي عن حماد أنه قال في عائشة هي زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة وفي الحديث قصة ومنها في التفسير بمثابة جرير وغيره عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر في قصة قتله وقصة الشوري.

(ع): **أبو بكر بن أبي موسى الأشعري** تابعي جليل قال أبو داود كان عندهم أروى من أبي بردة وكذا قال أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق، وقال المجلي كوفي تابعي ثقة، وقال ابن سعد كان أكبر من أخيه أبي بردة وكان قليل الحديث يستضعف. قلت: هذا جرح مردود، وقد أخرج له الشيخان من روايته عن أبيه أحاديث، وقد قال عبد الله بن أحد سألت أبي أسحق أبو بكر من أبيه فقال: لا، وقال الأجرى عن أبي داود أراه قد سمع منه. قلت: صرح بسماحه منه في روايته.

فصل

في سياق من علق البخاري شيئاً من أحاديثهم عن تكلم فيه، وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد وتكرير الطرق فلو كان ما قيل: فيهم قادحاً ما ضر ذلك، وقد أوردت أسماءهم سروراً مقتضراً على الإشارة إلى أحوالهم بخلاف من أخرج أحاديثهم بصورة الاتصال الذين فرغنا منهم فقد وضع من تفاصيل أحوالهم ما فيه غنى للمتأمل ولا ح من تمييز المقالات فيهم ومقدار ما أخرج المؤلف لكل منهم ما ينفي عنه وجوه الطعن للمتعت والمحول والقرعة لله تعالى.

(خت ٤): **أبان بن صالح** وثقه الجمهور ويحيى بن معين وأبو حاتم وغيرهم من النقاد وشذ ابن عبد البر فقال ضعيف له مواضع متناهية.

(خ م د ت ص): **أبان بن يزيد الطارح** علق له كثيراً، وقد تقدم.

(خت ق): **إبراهيم بن إسحاق** بن جهم الأنصاري ضعيف عندهم علق له موضعاً واحداً.

(خت د ص): **إبراهيم بن ميمون الصائغ** ثقة، قال أبو حاتم لا يحتج به وله موضع

بن منه وغير واحد، وقد روى البخاري في خلق أفعال العباد عن يعقوب بن حميد بن كاسب حديثاً ونسبه، وروى في الصحيح عن الدوري نفسه. قلت: ولخنيث الذي أخرجه له في الصلح تابعه عليه محمد بن الصباح عند مسلم وأبي داود، والذي أخرجه له في فضل من شهد بدراً، وقع في رواية أبي ذر حنثي يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل، وهو عنه من طريق صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف ويعقوب هنا يغلب على ظني أنه الدوري، وأما ابن كاسب فقد قال فيه البخاري هو في الأصل صدوق، وقال ابن عدي: لا بأس به وروايته، وقال ابن حبان كان عن يخط ويصف وربما أخطأ وضعفه النسائي وغيره، وقد أوضح بن أبي خيثمة أمره فحكي عن يحيى بن معين ليس بثقة فقال: قلت له من أين ذلك قال لأنه محدود قال: قلت له فأنا أعطيك رجلاً بزعمة أنه ثقة، وقد وجب عليه الحد فذكر له رجلاً، قال ابن أبي خيثمة قلت لمصعب الزبيري إن ابن معين يقول في ابن كاسب إن حديثه لا يجوز لأنه محدود قال: إنما حدثه الطالبون لحملنا عليه. قلت: فمن هذه الجهة ليس الجرح فيه بقاصح لكن ذكر العقيلي بن زكريا بن يحيى الحلواني، قال: رأيت أبا داود جعل أحاديث ابن كاسب وقايات على ظهور كبة فسألت عن ذلك فقال: رأيت في مسند أحاديث منكرو فطالبناه بالأصول فنافعنا ثم أخرجها بعد ذلك تلك الأحاديث متغيرة بخط طري كانت مراسيل فاستندنا وزاد فيها. قلت: فهذا الجرح قاذف، ولهذا لم يخرج عنه أبو داود شيئاً وأكثر عنه ابن ماجه والله الموفق.

(ع): **يعلى بن عبيد الطائفي** أحد الثقات قلعه أحد على أخيه محمد بن عبيد في الحفظ، وقال ابن معين: ثقة زاد في رواية عثمان النخعي عنه ضعيف في سفيان الثوري، وقال أبو حاتم صدوق وهو أثبت أولاد أبيه ووثقه بن سعد والدارقطني وآخرون. قلت: ما له في الصحيحين عن سفيان الثوري شيء واحتج به الجماعة.

(ع): **يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي**، وقد ينسب إلى جده قال ابن عيينة: لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه، وقال ابن حبان في الثقات: مستقيم الحديث قبله ووثقه الدارقطني، وقال العقيلي لما ذكره في الضعفاء: يخالف في حديثه. قلت: وهذا جرح مردود، وقد احتج به الجماعة.

(خ م): **يوسف بن يزيد البصري** أبو مشر البراء كان بصرى النبل، قال علي بن الجعيد عن محمد بن أبي بكر المنفي حدثنا أبو مشر البراء وكان ثقة، وقال أبو حاتم يكتب حديثه، وقال ابن معين ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث: أحدها: عن عبيد الله بن الأعمس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس في قصة الرقية بفاتحة الكتاب وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري والأخو عن سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حبة، وقد تقدم ذكره في ترجمته بشاهده، والثالث: عن عثمان عن حكمة عن ابن عباس في الحج أوردته بصيغة التثنية، فقال قال أبو كامل حدثنا أبو مشر عن عثمان فذكره وهو موقوف وبعضه مرفوع ولا أكثر. وشاهد ليس له عند مسلم سوى حديث واحد عن خالد بن ذكوان عن الربيع بنت ميمونة في صوم يوم عاشوراء: وهذا جميع ما له في الصحيحين وما له في السنن الأربعة شيء.

(خ ت س ق): **يونس بن أبي الفرات البصري** وثقه أبو داود والنسائي، وقال ابن جنيده. ابن ابن معين ليس به بأس وهذا توثيق من ابن معين، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه أرو أن يكون ثقة، وأما ابن عدي فذكره في ترجمة سعيد بن أبي عروبة، وقال: ليس بالمشهور وما أدرى ما أراد بالمشورة، وقد روى عنه هشام الدستوائي وثقه ومحمد بن بكر البرساني ومحمد بن مروان العقيلي ووثقه من ذكرناه، وقال ابن سعد كان معروفاً وشذ ابن حبان فقال لا يجوز أن يحتج به لغلبة المنكاري في روايته. قلت: ما له في البخاري وفي السنن سوى حديثه عن قتادة عن أنس قال: ما أكل النبي ﷺ على خمران، وقد قال الترمذي إن سعيد بن أبي عروبة روى عن قتادة نحو هذا الحديث والله أعلم.

(خ): **يونس بن القاسم الحنفي** أبو عمر الهمامي وثقه يحيى بن معين والدارقطني، وقال البردجي منكر الحديث. قلت: أوردت هذا ثلاثاً يستترك ولا فنحجب البردجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة فلا يكون قوله منكر الحديث جرحاً بئناً، كيف وقد وثقه يحيى بن معين، وما له في البخاري سوى حديثه عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في النهي عن المخابرة وهو عنه من طرق غير هذه عن أنس.

			المقدمة - الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب	٢٣٦	
--	--	--	---	-----	--

- في الطلاق معلق.
- (ختم م ٤): أسامة بن زيد اللبثي مختلف فيه وعلق له البخاري قليلاً.
- (ختم م ٤): أسباط بن نصر الميموني ضعفه أحد وغيره وله موضع معلق في الاستسقاء.
- (ختم) إسحاق بن يحيى الكلبي، قال الذهلي مجهول وله عنده مواضع يسيرة متتابعة.
- (ختم د م): أسد بن موسى الأموي المعروف بأسد السنة وثقه وأشهر النسائي إلى خطه وليس له عند البخاري سوى موضع واحد.
- (ختم ٤): أشعث بن عبد الله بن جابر الجعفي، وقد ينسب إلى جده وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال الحلي: في حديثه وهم له موضع واحد عن أنس.
- (ختم ٤): أشعث بن عبد الملك الحمراني وثقه يحيى بن معين أيضاً وذكره ابن عدي في الضعفاء وله مواضع يسيرة معلقة.
- (ختم ق): بشر بن ثابت البجلي مختلف فيه وله موضع واحد معلق في الجمعة.
- (ختم م ٤): بقية بن الوليد مشهور مختلف فيه وله موضع معلق في الصلاة.
- (ختم د ت ق): بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة ضعفه ابن معين، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به وله موضع واحد معلق في الفتن.
- (ختم ٤): بهز بن حكيم القشيري وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا يحتج به وله موضع واحد معلق في الطهارة.
- (ختم م د ت): الحارث بن حديد أبو قلعة مشهور بكنيته وبإسناده ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به له مواضع معلقة.
- (ختم ٤): الحارث بن عمير المكي أصله من البصرة وثقه الجمهور وشذ الأزدي فضعه وتبعه الحاكم ويألف ابن حبان فقال: إن أحاديثه موضوعة وليس له في الصحيح سوى موضع واحد في أواخر الحج وهي زيادة في غير توبع عليها في الصحيح أيضاً.
- (ختم ت ق): حريث بن أبي مطر الفزاري ضعفه النسائي وآخرون وليس له سوى موضع في الأصاحي متتابعة.
- (ختم م ٤): الحسن بن صالح بن حي أحد الأئمة تكلم فيه للثني وماله في البخاري سوى حكاية معلقة.
- (ختم ت ق): الحسن بن صارة كوفي مشهور بالضعف علم له المزني علامة التعليق ولم يعلق له البخاري شيئاً كما بيانه فيما مضى.
- (ختم م ٤): الحسين بن واقد المروزي وثقه يحيى بن معين وآخرون، واختلف فيه قول أحد وله موضع واحد في فضائل القرآن.
- (ختم ٤): حكيم بن معاوية والد بهز وثقه المعجلي وغيره وشذ ابن حزم فضعه وما له إلا موضعان في الطهارة والنكاح.
- (ختم): حاد بن الجعد البصري ضعفه أبو داود وغيره وما له سوى موضع واحد متتابعة شعبة عن قتادة.
- (ختم م ٤): حاد بن سلمة تقدم.
- (ختم ت ق): الربيع بن صبيح السعدي مختلف فيه له موضع واحد في الكفارات.
- (م ٤): سعد بن سعيد الأنصاري أخو يحيى بن سعيد وثقه المعجلي وغيره وضعفه أحد وغيره، وقال الترمذي: تكلموا فيه من قبل حفظه، وقال ابن عدي: لا أرى به بأساً وله موضع واحد في الزكاة.
- (ختم): سعيد بن داود الزبيري من الرواة عن مالك ضعفه ابن اللبثي وغيره وله موضع واحد في التوحيد متتابعة.
- (ختم د م): سعيد بن زياد الأنصاري، قال أبو حاتم: مجهول له موضع في
- الأحكام متابعة.
- (ختم م د ت ق): سعيد بن زيد بن درهم أخو حاد بن زيد له موضع واحد في الطهارة، وقال أحد وغيره لا بأس به، وقال النسائي ليس بالقوي.
- (ختم م ق ٤): سفيان بن حسين الواسطي ضعفه أحد بن حنبل وغيره في الزهري، وقوه في غيره علق له يسيراً.
- (ختم م ٤): سليمان بن طرد الطيالسي ثقة مشهور حافظ أخطأ في أحاديثه علق له أحاديث قليلة، وقال في الفتن حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره فذكر حديثاً وهو أبو داود كما مضى.
- (ختم د ت م): سليمان بن قرم الضبي قال أبو حاتم: ليس بالثني، وضعفه النسائي له موضع واحد متتابعة.
- (ختم م ٤): سماك بن حرب الكوفي تابعي مشهور مختلف فيه، وقد ضعفوا أحاديثه عن حكمته، وما له سوى موضع واحد في الكفارات متتابعة.
- (ختم م ق): سلامة بن روح ابن عم حنبل ضعفه أبو زرعة، وله موضعان في الحج والجنائز متتابعة.
- (ختم م ٤): شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضى مختلف فيه، وما له سوى موضع في الجنائز.
- (ختم م ٤): صالح بن رستم أبو عامر الحضار البصري وثقه أبو داود وضعفه يحيى بن معين، وله مواضع يسيرة في المتابعات.
- (ختم م ٤): حاصم بن كليب الجرمي وثقه النسائي، وقال ابن اللبثي: لا يحتج بما نرد به، وله موضع واحد في اللباس.
- (ختم ٤): عباد بن منصور النأجي فيه ضعف وكان يلدس، له موضع معلق في الطب.
- (ختم د م): عبد الله بن يزيد الخزازي وقال: اللبثي من أصحاب الزهري له موضع متتابعة.
- (ختم م ٤): عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن غرمة الجرمي المدني، وثقه أحد وابن معين وغيرهما وروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صدوق ليس بثبت، له موضع واحد في الصلح متتابعة.
- (ختم ٤): عبد الله بن حسين الأزدي أبو حريز البصري قاضي سجستان وثقه أبو زرعة، واختلف فيه قول يحيى بن معين وضعفه النسائي، له موضع في الشهادات متتابعة.
- (ختم د ت ق): عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث أكثر من التعليق عنه، وقد تقدم.
- (ختم م ٤): عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي مختلف فيه، له موضع في الحج متتابعة.
- (ختم د ت م): عبد الله بن الوليد المدني نزيل مكة، قال أبو زرعة صدوق، وقال أبو حاتم لا يحتج به، له مواضع في المتابعات.
- (ختم م ٤): عبد الحميد بن جعفر الأنصاري وثقه، وقال النسائي مرة ليس بالقوي، وقال الساجي إنما ضعف من أجل القدر، له مواضع متتابعة.
- (ختم ت ق): عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي وثقه الأكثر، وقال النسائي ليس بالقوي، له مواضع متتابعة.
- (ختم م ق ٤): عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني وثقه المعجلي ومقبوب بن شيبة، وقال أبو داود عن ابن معي: كان أثبت الناس في هشام بن عروة، وحكى الساجي عن ابن معين أن حديثه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حجة، وقال ابن اللبثي أنسده البغداديون وحديثه بالمدنية أصح، وقال أبو حاتم والنسائي لا يحتج به. قلت: قد علق البخاري كثيراً عن أبيه عن الأعرج ومن رواه هو عن موسى بن عقبة وعن هشام بن عروة وروى له مسلم في المقدمة فقط.

(خت ٤): عبد الرحمن بن عبد الله السمردي علم عليه المزي علامة التعليق ولم يعلق له البخاري شيئاً كما تقدم.

(خت ٥): عبد العزيز بن أبي رواد المكي وثقه يحيى بن معين وغيره وتكلم فيه أحد للإرجاء، وقال ابن الجني: كان ضعيفاً، وقال أبو حاتم: لا يترك حديثه لرأيي خطأ فيه. قلت: له مواضع يسيرة متابعة.

(خت م ت ق): عبد العزيز بن المطلب المدني قال أبو حاتم: صالح، وقال الدارقطني: يعتبر به، له موضع معلق في الأحكام.

(ت م ق): عبد الكريم بن أبي المخارق علم عليه المزي علامة التعليق ولم يعلق له البخاري شيئاً، وقد تقدم.

(خت ق): عبد الواحد بن أبي عون اللخني وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن حبان: يخطئ، ما له في البخاري سوى موضع واحد متابعة.

(خت م ت ق): حبيدة بن مثنى القمي أبو عبد الرحمن الكوفي ضعيف عندهم، ما له في البخاري سوى موضع واحد معلق في الأضاحي.

(خت م ٤): حكومة بن عمار مشهور مختلف فيه، له موضع واحد معلق.

(خت م ٤): عمارة بن غزية الأنصاري وثقه يحيى بن معين وغيره، وشذ به حزم فضفه، وعلق له البخاري قليلاً.

(لقد ق): عمرو بن سعيد الميموني المشهور علم له المزي علامة التعليق ولم يعلق له البخاري شيئاً، وقد تقدم.

(خت ٤): عمرو بن أبي قيس الرازي قال أبو داود: في حديثه خطأ، له موضع واحد متابعة في البيوع.

(خت ٤): عمران الطعان البصري صاحب فتاة صدوق ضعفه النسائي، وقال الدارقطني: كان كثير الوهم، وعلق له البخاري قليلاً.

(خت ق): عيسى بن موسى شجاع البخاري مشهور تكلم فيه الدارقطني ووثقه الحاكم، وله موضع واحد في بدء الخلق.

(خت م ٤): ليث بن أبي سليم الكوفي ضعفه أحد وغيره، وعلق له قليلاً وروى له مسلم مقروناً.

(خت م ٤): محمد بن إسحاق بن يسار الإمام في المغازي مختلف في الاحتجاج به والجمهور على قبوله في السير، قد استمر من أطلق عليه الجرح فإن أن سببه غير قاض، وأخرج له مسلم في المتابعات، وله في البخاري مواضع عديدة معلقة عنه، وموضع واحد قال فيه: قال إبراهيم بن سعد من أبيه من ابن إسحاق فذكر حديثاً.

(خت م ٤): محمد بن مسلم الطاهي وثقه ابن معين، وقال: كان إذا حدث من حفظه يخطئ، أخرجه له مسلم متابعة والبخاري تعليقاً.

(خت م ٤): محمد بن عجلان المدني صدوق مشهور فيه مقال من قبل حفظه له مواضع معلقة.

(خت م ت ق): مبارك بن فضالة مختلف فيه وكان يلدس، قال ابن عدي: أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة. علق له البخاري مواضع.

(خت م د م): محاضر بن المورق القول فيه كالقول في إبان المطار وحده بن سلمة فإن البخاري أخرجه في الحج له زيادة قال فيها: زاذني محمد حدثنا محاضر وهو مختلف فيه: وله عنده مواضع في المتابعات.

(خت م): مرجى بن رجاء الطاردي الضعيف مختلف فيه: وليس له سوى موضع واحد في الفطر على الثمر في العيدين.

(خت م ٤): هشام بن سعد المدني أبو عباد صاحب زيد بن أسلم، قال أبو داود: أنه أثبت الناس فيه، قال أحد: لم يكن بالحافظ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح وليس بالمتروك، وقال أبو زرعة عمله الصدوق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يخرج به، وضعفه النسائي، وقال الحاكم استشهد به مسلم، قلت: وعلق له البخاري قليلاً.

(خت م ٤): يعقوب بن عبد الله الأشعري القمي، قال النسائي: ليس به بأس، ولينه الدارقطني، له موضع معلق في الطب.

(خت ٤): يعقوب بن محمد الزمري المدني، قال ابن معين: صدوق ولكن لا يبالي عن حدث، وقال مرة: أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي، وضعفه الجمهور، وقال الحاكم وحده: ثقة مأمون، علق له البخاري موضعاً واحداً في حد جزيرة العرب وهو في الحج.

(خت م متابعة د ت ق): يونس بن بكير بن واصل الشيباني الكوفي مختلف فيه، وقال أبو حاتم عمله الصدوق، وعلق له قليلاً.

فصل

في تمييز أسباب الطعن في المذكورين، ومنه يتضح من يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح وهو على قسمين

(القسم الأول): من ضعفه بسبب الاعتقاد، وقد قلنا حكمه وبيننا في ترجمة كل منهم أنه إما لم يكن داعية أو كان وتاب أو اعتضدت روايته بمتابع وهذا بيان ما رسوا به، فالإرجاء بمعنى التأخير وهو عندهم على قسمين منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبار وترك الفرائض بالنار لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك، والتشيع عجة علي وتقدمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشييعه، ويطلق عليه رافضي ولا تشييعي فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالنبض فقال في الرفض وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فاشد في الغلو. والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده. والجهمية من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة ويقول إن القرآن مخلوق. والنصب بنفض علي وتقديم غيره عليه، والخوارج الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرؤوا منه ومن عثمان وفريته وقتلوه فإن أطلقوا تكفيرهم فهم المعتزلة منهم، والإباضية منهم أتباع عبد الله بن إياض، والعنصرية الذين يزعمون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس بمخلوق وهذه أسماؤهم.

- (خ م): إبراهيم بن طهمان رمي بالإرجاء.
- (خ م): إسحاق بن سويد العلوي رمي بالنصب.
- (خ م): إسماعيل بن إبان رمي بالتشيع.
- (خ م): أيوب بن عائد الطائي رمي بالإرجاء.
- (خ م): بشر بن السري رمي بجهنم.
- (خ م): بهز بن أسد رمي بالنصب.
- (خ م): ثور بن زيد الديلمي المدني رمي بالقدر.
- (خ م): ثور بن يزيد الحمصي رمي بالقدر.

			المقدمة - الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب	٢٣٨	
--	--	--	---	-----	--

- (خ م): جبر بن عبد الحميد رمي بالتشيع.
- (خ): حريز بن عثمان الحمصي رمي بالنصب.
- (خ م): حسان بن عطية الحاربي رمي بالقتل.
- (خ): الحسن بن ذكوان رمي بالقتل.
- (خ): حصين بن غير الواسطي رمي بالنصب.
- (خ): خالد بن غلغل القطواني رمي بالتشيع.
- (خ م): داود بن الحصين رمي بالقتل.
- (خ م): ذر بن عبد الله المرهمي رمي بالإرجاء.
- (خ م): زكريا بن إسحاق رمي بالقتل.
- (خ م): سالم بن جعلان رمي بالقتل.
- (خ م): سعيد بن فيروز البختري رمي بالتشيع.
- (خ م): سعيد بن عمرو بن أشوع رمي بالتشيع.
- (خ م): سعيد بن كثير بن غدير رمي بالتشيع.
- (خ م): سلام بن مسكين الأزدي أبو روح البصري رمي بالقتل.
- (خ م): سيف بن سليمان المكي رمي بالقتل.
- (خ): شبابة بن سولر رمي بالإرجاء.
- (خ): شبل بن عباد المكي رمي بالقتل.
- (خ م): شريك بن عبد الله بن أبي نحر رمي بالقتل.
- (خ م): عباد بن العوام رمي بالتشيع.
- (خ): عباد بن يقرب رمي بالرفض.
- (خ): عبد الله بن سالم الأشعري رمي بالنصب.
- (خ م): عبد الله بن عمرو أبو معمر رمي بالقتل.
- (خ م): عبد الله بن حسي بن عبد الرحمن بن أبي ليلى رمي بالتشيع.
- (خ م): عبد الله بن أبي لبيد المدني رمي بالقتل.
- (خ م): عبد الله بن أبي نجيح المكي رمي بالقتل.
- عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري رمي بالقتل.
- عبد الحميد بن عبد الرحمن بن إسحاق الحماني رمي بالإرجاء.
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني رمي بالتشيع.
- عبد الملك بن أميئد رمي بالتشيع.
- عبد الوارث بن سعيد التنوري رمي بالقتل.
- عبد الله بن موسى العبيسي رمي بالتشيع.
- عثمان بن غياث البصري رمي بالإرجاء.
- عدي بن ثابت الأنصاري رمي بالتشيع.
- عطاه بن أبي ميمون رمي بالقتل.
- حكومة مولى ابن عباس رمي برأي الأباضية من الخوارج.
- علي بن الجعد رمي بالتشيع.
- علي بن أبي هاشم رمي بالوقوف في القرآن.
- عمر بن ذر رمي بالإرجاء.
- عمر بن أبي زائدة رمي بالقتل.
- عمرو بن مرة رمي بالإرجاء.
- عمران بن حطان رمي برأي القمبية من الخوارج.
- عمران بن مسلم القصير رمي بالقتل.
- عمير بن هاني المشقي رمي بالقتل.
- عوف الأحرابي البصري رمي بالقتل.
- القضيل بن دكين أبو نعيم رمي بالتشيع.
- فطر بن خليفة الكوفي رمي بالتشيع.
- قتادة بن دعامة رمي بالقتل، وقال أبو داود لم يثبت عندنا عنه.
- قيس بن أبي حازم رمي بالنصب.
- كهس بن للتهال رمي بالقتل.
- محمد بن جعدة الكوفي رمي بالتشيع.
- محمد بن حازم أبو معاوية الضمير رمي بالإرجاء.
- محمد بن سواء البصري رمي بالقتل.
- محمد بن فضيل بن غزوان رمي بالتشيع.
- مالك بن إسماعيل أبو غسان رمي بالتشيع.
- هارون بن موسى الأحمدي النحوي رمي بالقتل.
- هشام بن عبد الله الدستوائي رمي بالقتل.
- ورقاء بن عمرو البصري رمي بالإرجاء.
- الوليد بن كثير بن يحيى المدني رمي برأي الإباضية من الخوارج.
- وهب بن منبه اليماني رمي بالقتل ورجع عنه.
- يحيى بن حزة الحضرمي رمي بالقتل.
- يحيى بن صالح الوحاظي رمي بالإرجاء.
- (القسم الثاني): فمن ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التمنت أو عدم الاعتماد على المصنف لكونه من غير أهل النقد وكونه قليل الخبرة بحيث من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخر عصره وغير ذلك ويلاحظ به من تكلم فيه بأمر لا يصدق في جميع حديثه كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض. وكذا من اختلط أو تثرى حفظه أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه فإن جميع هؤلاء لا يميل إطلاق المصنف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل كما تقدمناه مشروحاً بحمد الله تعالى وهذا سياق أسمائهم.
- أحمد بن شبيب الحبطي تكلم فيه الأزدي وهو غير مرضي.
- أحمد بن صالح المصري تحامل عليه النسائي ولم يصح طعن يحيى بن معين فيه.
- أحمد بن عاصم البلخي جهله أبو حاتم لأنه لم يغير حاله.
- أحمد بن القناد المجلي طعن فيه أبو داود لأخيه.
- أحمد بن واقد الحراني تكلم فيه أحمد لدخوله في عمل السلطان.
- أبان بن يزيد المطار قتل الكندي تضعيفه والكندي واه.
- إبراهيم بن سعد قال أحمد: لم يغيره يحيى القطان.
- إبراهيم بن سويد بن حيان تكلم فيه ابن حبان بلا حجة.
- إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي جهله ابن القطان القاسي وعرفه غيره.
- إبراهيم بن المنذر الحراني تكلم فيه أحمد لدخوله إلى ابن أبي داود.
- أزهر بن سعد السمان أوردته العقيلي بلا مستند.
- أسامة بن حفص المدني ضعفه الأزدي وليس بمرضي وجهله الساجي وقد عرفه غيره.
- أسباط أبو اليسع جهله أبو حاتم وعرفه غيره.

إسحاق بن إبراهيم أبو النصر الفراءسي وقد ينسب إلى جده يزيد تكلم فيه الأزدي وابن حبان بلا حجة، وقال ابن عدي الحمل على شيخه.

إسرائيل بن موسى البصري ضعفه الأزدي بلا حجة.

إسرائيل بن أبي إسحاق نحاس عليه القتل والحمل على شيخه أبي يحيى.

إسماعيل بن إبراهيم بن حبة تكلم فيه الساجي والأزدي بلا مستند.

إسماعيل بن إبراهيم بن معمر أبو معمر غمزاه أحد لأنه أجاب في الحنة.

أفلح بن حيد الأنصاري أنكر عليه أحد حديثاً واحداً.

أوس بن حيد الله أبو الجوزاء تكلم فيه للإرسال.

أمن بن ناهل تكلموا فيه لزيادة في حديث واحد لعلها مدوجة.

أيوب بن سليمان بن بلال تكلم فيه الأزدي بلا مستند.

أيوب بن موسى الأشدق تكلم فيه الأزدي أيضاً بلا حجة.

أيوب بن التجار نقل عن المجلي أنه ضعفه ولم يثبت ذلك.

بدل بن المغيرة تكلم فيه بسبب حديث واحد عن زائدة.

بريد بن عبد الله بن أبي بردة أنكر عليه حديث واحد.

بشر بن شبيب بن أبي حزة غلط ابن حبان على البخاري في تضعيفه.

بشير بن نهيك تمت أبو حاتم في قوله: لا يحتاج به.

بكر بن عمرو أبو الصديق النخعي تكلم فيه ابن سعد بلا حجة.

بهز بن أسد العمي تكلم فيه الأزدي بلا مستند.

بيان بن عمرو جهله أبو حاتم وعرفه غيره.

توبة العبدي ضعفه الأزدي بلا حجة.

ثابت بن جعلان ذكره العجلي بلا موجب قبح.

ثمالة بن عبد الله بن أنس تكلم فيه من أجل روايته من الكتاب.

جرير بن حازم ضعفه ابن معين في فتاة خاصة وضعف أحد ما حدث به بمصر وضعفه ابن سعد لاختلافه وصح أنه ما حدث في حال اختلاطه.

جعفر بن إلياس أبو بشر تكلم فيه للإرسال.

الجعيد بن عبد الرحمن ضعفه الساجي والأزدي بلا مستند.

حيب المعلم متفق على توثيقه لكن تمت فيه النسائي.

حيب بن أبي ثابت عابوا عليه التلخيص.

حجاج بن محمد الأعمور ذكر فيمن اختلط إلا أنه لم يحدث في تلك الحالة فما ضره.

حرمي بن صمارة بن أبي حفصة ذكره العجلي بأمر فيه عت.

الحسن بن الصباح البزار تمت فيه النسائي.

الحسن بن علي الحلواني تكلم فيه أحد بسبب الكلام.

الحسن بن مدرك الطحان تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عت.

الحسن بن موسى الأشيب لم يثبت عن ابن اللبني تضعيفه.

الحسين بن الحسن بن بشار جهله أبو حاتم وعرفه غيره.

الحسين بن ذكوان للمعلم ألاته القتلان بلا قلاح.

حصين بن عبد الرحمن ذكر فيمن اختلط.

حفص بن غياث تغير حفظه لا ولي القضاء.

الحكم بن عبد الله جهله أبو حاتم وعرفه غيره.

الحكم بن نافع أبو اليمان تكلم فيه بسبب الرواية بالإجازة.

حداد بن سلمة ذكر فيمن تغير حفظه.

حداد بن أسامة أبو أسامة ضعفه الأزدي بلا مستند.

حيد الأسود بن أبي الأسود تكلم فيه الساجي بلا حجة.

حيد بن قيس الأحمري اختلف قول أحد فيه قال ابن عدي الإنكار من جهة غيره.

حيد الطويل ترك زائدة لدخوله في شيء من عمل السلطان.

حيد بن حلال العلوي كان ابن سيرين لا يرضاه لدخوله في العمل.

حفظلة بن أبي سفيان ذكره ابن عدي بلا حجة.

خالد بن سعيد الكوفي ذكره ابن عدي بلا مستند.

خالد بن مهران الخلاء تكلم فيه شعبة لدخوله في شيء من العمل.

خثيم بن حراك ضعفه الأزدي بلا مستند.

خلاد بن يحيى قال الدارقطني خطأ في حديث واحد.

خلاس بن عمرو المجري تكلم فيه بسبب الإرسال.

داود بن رشيد ضعفه أبو محمد بن حزم بلا حجة.

داود بن عبد الرحمن العطار تكلم فيه الأزدي بلا حجة، ولم يصح عن ابن معين

تضعيفه.

الربيع بن يحيى قال الدارقطني: يخطئ في حديث شعبة والثوري وما له في البخاري عنهما شيء.

ربيعة بن أبي عبد الرحمن تكلم فيه بسبب الإقناع بالرأي.

روح بن عبادة تكلم فيه بعضهم بلا مستند.

الزبير بن الحرث تكلم فيه لأن شعبة لم يرو عنه.

زكريا بن أبي زائدة تكلم فيه للتلخيص.

زيد بن الربيع البجلي ذكره ابن عدي بلا حجة.

زيد بن أبي أنيسة تكلم فيه أحد بكلام لين.

زيد بن وهب تكلم فيه يعقوب بن سفيان بعنت.

سريج بن النعمان الجوهري تكلم أبو داود في بعض حديثه.

سعيد بن إلياس الجبري ذكر فيمن اختلط.

سعيد بن أبي سعيد المقبري تغير حفظه في الآخر.

سعيد بن أبي عروبة ذكر فيمن اختلط.

سعيد بن سليمان الواسطي تكلموا فيه بلا حجة.

سعيد بن أبي هلال ذكره الساجي بلا حجة ولم يصح عن أحد تضعيفه.

سلم بن قتيبة قال أبو حاتم كان كثير الوهم.

سليمان بن بلال تكلم فيه عثمان بن أبي شيبة بلا حجة.

سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني تكلم فيه ابن خراش بلا حجة.

سليمان بن مهران الأعمش تكلم فيه للتلخيص.

سهل بن بكار البصري ذكره ابن حبان بلا مستند.

سهيل بن أبي صالح ذكر فيمن تغير.

سلام بن أبي مطيع تكلم في حديثه عن فتاة خاصة.

شجاع بن الوليد أبو بدر السكوني تكلم فيه أبو حاتم بعنت.

شيبان بن عبد الرحمن النحوي تكلم فيه الساجي بلا حجة.

صالح بن صالح بن حبان والد الحسن لم يصح أن المجلي تكلم فيه.

صخر بن جبرية ضاع كتابه فتكلم فيه لذلك.

طلق بن غنام ضعفه ابن حزم بلا مستند. طلحة بن نافع أبو سفيان تكلم فيه

للتلخيص.

عاصم بن سليمان الأحول تكلم فيه وهيب لأجل ولايته الحسبة.

عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري لم يصح قول جده الحق إن بعضهم ضعفه.

عامر بن واثلة أبو الطفيل صحابي أخطأ من تكلم فيه.

عباد بن عباد المهلي تكلم فيه أبو حاتم بعثت.

عباس بن الحسين القطراني جهله أبو حاتم وعرفه غيره.

عبد الله بن بريدة لم يثبت أن أحد ضعفه وإنما تكلم فيه للإرسال.

عبد الله بن جعفر الرقي ذكر فيمن تقرر حفظه.

عبد الله بن ذكوان أبو الزناد كرهه مالك لدخوله في عمل السلطان.

عبد الله بن سعيد بن أبي هند تكلم فيه أبو حاتم بعثت.

عبد الله بن العلاء بن زبير ضعفه ابن حزم بلا مستند.

عبد الله بن عبيد الربيعي تكلم فيه والمعهد على إسناده موسى.

عبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي الأسود تكلم في مساعده من أبي حنيفة.

عبد الحميد بن عبد الله أبو بكر بن أبي أوس تكلم فيه الأزدي بلا مستند.

عبد الرحمن بن ثروان أبو عيسى تكلموا في بعض حديثه.

عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري تكلم فيه ابن سعد بلا حجة.

عبد الرحمن بن خالد بن مسافر تكلم فيه الساجي بلا حجة.

عبد الرحمن بن شريح أبو شريح تكلم فيه ابن سعد بلا مستند.

عبد الرحمن بن عبد الله أبو سعيد مولى بني هاشم تكلم فيه الساجي بلا مستند ولم يصح عن أحد تضعيفه.

عبد الرحمن بن أبي الموالى تكلم أحد في بعض حديثه.

عبد الرحمن بن محمد الحارثي تكلم فيه للتلخيص.

عبد الرحمن بن ثمر ضعف بسبب نفرد الوليد بن مسلم عنه.

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ضعفه الفلاس بلا مستند.

عبد الرحمن بن يونس المستملي كان صاعقة لا يحمده أمرو.

عبد العزيز بن أبي حازم تكلم في مساعده من أبيه.

عبد العزيز بن عبد الله الأوسي لم يصح أن أبا داود ضعفه.

عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز لم يثبت عن أحد تضعيفه.

عبد العزيز بن المختار أخطف قول ابن معين فيه ولم يثبت عنه تضعيفه.

عبد الكريم بن مالك الجزري تكلم ابن معين في حديثه عن عطاء خاصة.

عبد المتعال بن طالب لم يثبت عن ابن معين تضعيفه.

عبد الملك بن حمير ذكر فيمن تغير.

عبد الواحد بن زياد البصري تكلم القطنان في حفظه وأثروا كلهم على كتابه.

عبد الواحد بن عبد الله البصري تكلم فيه أبو حاتم بعثت.

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ذكر فيمن أخطأ وقال العقيلي لم يحدث في تلك

الحالة.

عبيد الله بن أبي جعفر لم يثبت عن أحد تضعيفه.

عبيد الله بن عبد المجيد ضعفه العقيلي بلا مستند.

عثمان بن أبي صالح المصري تكلم في بعض حديثه.

عثمان بن محمد بن أبي شيبة تكلم في بعض حديثه، وقد ثبت الخطيب.

عثمان بن عمر بن فراس لم يثبت عن القطنان أنه تركه.

عفان بن مسلم تكلم فيه سليمان بن حرب بعثت.

عقيل بن خالد تكلم فيه القطنان بعثت.

علي بن المبارك المنطبي تكلم في روايته من الكتاب.

عمر بن علي بن مقدم تكلم فيه للتلخيص.

عمر بن محمد الحسن التلي تكلم في بعض حديثه من حفظه.

عمرو بن نافع تكلم فيه ابن سعد بلا مستند ولم يثبت عن ابن معين أنه ضعفه.

عمرو بن سليم الزرقني تكلم فيه ابن غراش بلا حجة.

عمرو بن عاصم الكلبي غمزته أبو داود بلا مستند.

عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي مذكور فيمن أخطأ.

عمرو بن علي الفلاس أئكر ابن اللبني حديث يزيد بن زريع.

عمرو بن أبي عمر مولى المطلب ضعفوا روايته عن عكرمة.

عمرو بن محمد التائد أئكر ابن اللبني بعض حديثه عن ابن حنيفة.

عمرو بن يحيى بن سعيد ذكره ابن عدي بلا مستند.

عمرو بن يحيى اللزني غمزته ابن معين من أجل حديثين خولف فيهما.

عنبسة بن خالد الأيلي وقع فيه يحيى بن بكير بلا حجة.

العلاء بن المسيب تكلم فيه الأزدي بلا مستند.

عيسى بن طهمان ضعفه ابن حبان بلا مستند والحمل على غيره.

غالب القطنان ذكره ابن عدي بلا مستند والمعهد على روايه.

فراس بن يحيى أئكر القطنان حديثه في الاستبراء.

الفضل بن موسى استئكر ابن اللبني بعض حديثه.

القاسم بن مالك ضعفه الساجي بلا مستند.

قتادة تكلم فيه للتلخيص.

قريش بن أسد ذكر فيمن تغير.

كهس بن الحسن ضعفه الساجي بلا حجة.

محمد بن إبراهيم التيمي استئكر أحد بعض حديثه.

محمد بن إسماعيل بن أبي فديك تكلم فيه ابن سعد بلا مستند.

محمد بن بشار بنطار تكلم فيه الفلاس فلم يلتصق إليه.

محمد بن بكر البرساني لئنه النسائي بلا حجة.

محمد بن جعفر غندر تكلم أبو حاتم في حديثه عن غير شعبة.

محمد بن الحسن الواسطي ذكره ابن حبان بلا حجة.

محمد بن الحكم المزوي جهله أبو حاتم وعرفه غيره.

محمد بن زياد الزبدي ذكره ابن منته وابن حبان بلا حجة.

محمد بن سابق ضعف ابن معين بعض حديثه.

محمد بن الصلت أبو يعلى التوزي لئن أبو زرعة بعض حديثه.

محمد بن الصلت الأسدي لئنه بعضهم بلا مستند.

محمد بن عبد الله الأنصاري أئكر القطنان بعض حديثه وذكر فيمن تغير.

محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري أئكر أحد بعض حديثه عن سفيان.

محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال أبو حاتم بهم أحياناً.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وقَّرن أحد حديثه في الزهري ولم يثبت عنه القدر.

محمد بن عبيد الطنافسي أخطأ في بعض حديثه فيما حكى عن أحمد.

محمد بن أبي عدي قيل: إن أبا حاتم تكلم فيه تمتاً.

محمد بن الفضل أبو النعمان المعروف بعارم مذكور فيمن اختلطه، وقيل: لم يحدث في تلك الحالة.

محمد بن أبي القاسم لم يعرفه ابن المديني وعرفه غيره.

محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير عابوا عليه التذليل.

محمد بن مطرف أبو غسان قال ابن المديني كان وسطاً.

محمد بن ميمون أبو حزة السكري عني في آخر عمره فتكلم فيه بعضهم تمتاً.

محمد بن يوسف الفريابي خطاه المجلي في بعض حديثه.

مبشر بن إسماحيل ضعفه ابن قانع وهو أضعف منه.

محارب بن دثار تكلم فيه ابن سعد بلا مستند.

مخلد بن يزيد استكثر أبو داود بعض حديثه.

مروان بن الحكم الحليفة يقال له رؤية تكلم فيه لأجل الولاية.

مروان بن معاوية الفزاري غمز لإكثاره عن الضعفاء.

مسكين بن بكير خطأ أحد بعض حديثه.

مطرف بن عبد الله تكلم أبو حاتم في بعض حديثه.

معتز بن سليمان التيمي تكلم في حديثه من صدره واتفق على كتابه.

معيد بن سيرين تردد ابن معين في بعض حديثه.

معمر بن راشد تكلم في حديثه عن ثابت والأعمش.

معلي بن منصور تكلم أحد فيه لكتابته الشروط.

مغيرة بن مقسم ذكر بالتذليل في حديث إبراهيم.

مقسم مولى ابن عامر ضعفه ابن سعد بلا حجة.

مفضل بن فضالة المصري تكلم فيه ابن سعد بلا مستند.

منصور بن عبد الرحمن وهو ابن صفية قال ابن حزم وحده ليس بالقوي.

المنهال بن عمرو تكلم فيه بلا حجة.

موسى بن إسماحيل أبو سلمة تكلم فيه ابن غراش بلا مستند.

موسى بن نافع أبو شهاب استكثر أحد بعض حديثه.

موسى بن عقبة تكلم ابن معين في روايته عن نافع.

نافع بن عمر الجهمي تكلم فيه ابن سعد بلا مستند.

هبة بن خالد ضعفه النسائي بلا حجة.

هشام بن حسان تكلموا في حديثه عن بعض مشايخه.

هشام بن عروة ذكر بالتذليل أو الإرسال.

هشام بن عمار مذكور فيمن تثير.

هشيم بن بشير عابوا عليه التذليل.

همام بن يحيى تكلم في بعض حديثه من حفظه.

الوضاح أبو عوانة تكلم في حديثه من حفظه وكتابه معتمد.

الوليد بن مسلم عابوا عليه التذليل والتسوية.

يحيى بن أبي إسحاق تكلم فيه العقيلي بلا حجة.

يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال ابن معين أخطأ في حديث واحد.

يحيى بن سعيد الأموي ذكره العقيلي بلا حجة.

يحيى بن عباد الضبي وسط عند ابن معين.

يحيى بن عبد الله بن بكير تكلم في سماعه من مالك.

يحيى بن أبي كثير مذكور بالتذليل والإرسال.

يحيى بن واضح أبو حيلة لم يثبت أن البخاري ضعفه.

يزيد بن إبراهيم التستري تكلم القطان في حديثه عن تادة فقط.

يزيد بن عبد الله بن حفص تكلم أحد في بعض أفراد.

يزيد بن عبد الله بن قسيط ليه أبو حاتم بلا حجة.

يزيد بن هارون الواسطي تثير لما عني.

يزيد الرشك ضعفه بعضهم بلا حجة.

يعلى بن عبيد الطنافسي تكلم ابن معين في حديثه عن الثوري.

يوسف بن أبي إسحاق تكلم العقيلي فيه بلا حجة.

يونس بن أبي الفرات تكلم فيه ابن حبان بلا مستند.

يونس بن القاسم استكثر البرذهي حديثه بلا حجة.

يونس بن يزيد الأيلي في حفظه شيء وكتابه معتمد.

أبو بكر بن حياش ساء حفظه لما كبر وكتابه معتمد.

أبو بكر بن أبي موسى الأشعري ضعفه ابن سعد بلا مستند.

فجميع من ذكر في هذين الفصلين عن استحج به البخاري لا يلحقه في ذلك عاب لما فسرناه.

وأما من علما من ذكر فيهما عن وصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك وهو القسم الثالث فلم يخرج لهم إلا ما توعدوا عليه عنده أو عند غيره، وقد شرحنا من ذلك ما فيه كثافة ومقتنع والله الموفق إلى سبيل الرشاد تفع الله بجميع ذلك بمنه وكرمه.

الفصل العاشر:

في عَدِّ أحاديث الجامع

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح فيما رويناه عنه في علوم الحديث: عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة قال: وقيل: إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف هكذا أطلق بن الصلاح وتبعه الشيخ محيي الدين النووي في مختصره ولكن خالف في الشرح فقلدها بالسنة ولفظه جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة بالمرور فذكر العدد سواء فأخرج بقوله المسندة الأحاديث المتعلقة وما أورده في التراجم والمتابعة وبيان الاختلاف بنير إسناد موصل فكل ذلك خرج بقوله المسندة بخلاف إطلاق ابن الصلاح قال الشيخ محيي الدين، وقد رأيت أن أذكرها مفصلة ليكون ناقلاً لذلك من كتاب جواب المتننت لأبي الفضل بن طاهر برواية من طريق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حنبل في حقه البرسخي قال: عدد أحاديث صحيح البخاري، بهذه الوحي خمسة أحاديث، قلت: بل هي سبعة وكأنه لم يعد حديث الأعمال ولم يعد حديث جابر في أول ما نزل وبيان كونها سبعة أن أول ما في الكتاب حديث عمر: الأعمال، الثاني: حديث عائشة في سؤال الحارث بن هشام، الثالث: حديثها أول ما بدئ به من الوحي، الرابع: حديث جابر وهو يحدث عن فترة الوحي وهو معطوف على إسناد حديث عائشة وهما حديثان مختلفان لا ريب في ذلك، الخامس: حديث ابن عباس في نزول لا تحرك به لسانك، السادس: حديثه في معاوية جبريل في رمضان، السابع: حديثه عن أبي سفيان في قصة هرقل، وفي أثناء حديث آخر موقوف وهو حديث الزهري عن ابن الناطور في شأن هرقل وفيه من التعليل موضعان ومن المتابعات ستة مواضع وإنما أورث هذا القدر ليبين منه أن كثيراً من الحديثين وغيرهم يسترحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلدين له ويكون الأول ما اتفقوا لا حرج بل يتبعونه تحسناً للظن به والإيمان بخلاف فلا شيء أظهر من غلطه في هذا الباب في أول الكتاب فيما عجباه لشخص يتصدى لعد أحاديث كتاب وله به عناء ورواية ثم يذكر ذلك جملة وتخصيلاً فيقلد في ذلك لظهور عنائه به حتى يتداوله المصنفون، ويعتمد الأئمة الناقدون ويتكلف نظم

ليستمر على استحضاره المذاكرون، أشد أبو عبد الله بن عبد الملك الأندلسي في فوائده عن أبي الحسين الرعي عن أبي عبد الله بن عبد الحق لنفسه.

جميع أحاديث الصحيح الذي روى الـ بخاري خمس ثم سيمون للحد وسبعة آلاف تضاف وما مضى إلى مائتين عدد ذلك أولو الجيد ومع هذا جميعه فيكون الذي قلده في ذلك لم يتنم ما تصلى له من ذلك وسيظهر لك في عدة أحاديث الصوم أعجب من هذا الفصل، وها أنا أسوق ما ذكر وأتبعه بالتحريز إن شاء الله تعالى، وإذا انتهيت إلى آخره رجعت فعدت للملقات والمتابعات فإن اسم الأحاديث يشملها وإطلاق التكرير معها، وفي ضمن ذلك من الفوائد ما لا يخفى قال رحمه الله: الإيمان لحسن حديثاً قلت: بل هي أحد وخسون وذلك أنه أورد حديث أنس: لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب إليه من ولده للحديث، من رواية كعدة حين أنس، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس يسانحين مختلفين فكانوا للأن واحد لم يمه حديثين ولا شك أن عدة حديثين أولى من عد المكرر إسناداً ومتناً انتهى. قال العلم خمسة وسبعون، الوضوء مائة وتسعة أحاديث. قلت: بل مائة وخمسة عشر حديثاً على التحريز. قال: الفصل ثلاثة وأربعون. قلت: بل سبعة وأربعون. الحديث سبعة وثلاثون، التيمم خمسة عشر، فرض الصلاة حديثان، وجوب الصلاة في الثياب تسعة وثلاثون. قلت: بل إحدى وأربعون. القليلة ثلاثة عشر، المساجد ستة وسبعون، ستره للمصلي ثلاثون. قلت: واثنتان. مواقيت الصلاة خمسة وسبعون. قلت: بل ثمانون حديثاً، الأذان ثمانية وعشرون. قلت: بل ثلاثة وثلاثون. صلاة الجمعة ليرمون. قلت: واثنتان. الإمامة أربعون الصفوف ثمانية عشر. قلت: بل أربعة عشر فقط، وقد حررتها وكررت مراجعتها. افتتاح الصلاة ثمانية وعشرون. القراءة ثلاثون. قلت: بل سبعة وعشرون. الركوع والسجود والشهادة اثنان وخسون. انقضاء الصلاة سبعة عشر. قلت: بل أربعة عشر. اجتناب أكل الثوم خمسة. قلت: بل أربعة فقط. صلاة النساء والصبيان خمسة عشر. قلت: بل فيه أحد وعشرون حديثاً. الجمعة خمسة وستون، صلاة الخفوف ستة، صلاة العيدين أربعون، الوتر خمسة عشر، الاستسقاء خمسة وثلاثون. قلت: بل أحد وثلاثون: الكسوف خمسة وعشرون، سجود القرآن أربعة عشر، الفجر ستة وثلاثون، الاستسقاء ثمانية، التحريز على قيام الليل أحد وأربعون. قلت: لم أر الاستسقاء في هذا المكان بل هنا باب التهجد ثم إن يجمع ذلك أربعون حديثاً لا غير. التطوع ثمانية عشر. قلت: بل ستة وعشرون. الصلاة بمسجد مكة تسعة، العمل في الصلاة ستة وعشرون، السهو أربعة عشر. قلت: بل خمسة عشر حديثاً أم سلمة. الجنائز مائة وأربعة وخسون، الزكاة مائة وثلاثة عشر، صدقة الفطر عشرة، الحج مائتان وأربعون، العمرة اثنان وأربعون، الإحصار أربعون. قلت: لا والله بل ستة عشر فقط. جزاء الصيد أربعون. قلت: بل ستة عشر أيضاً. الإحرام وتوابعه اثنان وثلاثون، فضل المدينة أربعة وعشرون، الصوم ستة وستون، ليلة القدر عشرة، قيام رمضان ستة، الاعتكاف عشرون. قلت: لم يجر الصوم ولم يتنم، فإن جملة ما بعد قوله: كتاب الصيام إلى قوله كتاب الحج من الأحاديث المستندة بالمكرر مائة وستة وخسون حديثاً فاته من العدد أربعة وسبعون حديثاً وهذا في غابة التخریط. البيوع مائة وأحد وتسعون، السلم تسعة عشر، الشفعة ثلاثة، الإجارة أربعة وعشرون، الحوالة ثلاثون. قلت: كذا رأيت في غيره ما نسخه وهو غلط والصلوات ثلاثة أحاديث. الكفالة ثمانية، الوكالة سبعة عشر، المزارعة والشرب تسعة وعشرون. قلت: بل المزارعة فقط ثلاثون حديثاً، والشرب هو الذي عدده تسعة وعشرون. الاستقراض وأداء الديون والإضخاص والملازمة أربعون، اللقطة خمسة عشر، المظالم والغصب أحد وأربعون. قلت: بل خمسة وأربعون الشركة ثلاثة وعشرون، الرهن ثمانية، المتى أربعة وثلاثون، المكتاب ستة. قلت: بل خمسة مائة تسعة وستون، الشهادات ثمانية وخسون. قلت: بل ستة وخسون. الصلح اثنان وعشرون. قلت: بل عشرون فقط. الشروط أربعة وعشرون، الوصايا والوقف أحد وأربعون، الجهاد والسير مائتان وخمسة وخسون، بقية الجهاد اثنان وأربعون، فرض الخمس ثمانية وخسون. قلت: من قوله كتاب الجهاد إلى قوله فرض الخمس عدة أحاديث مائتان وأربعة وتسعون حديثاً فقط، وأما فرض الخمس فهو ثلاثة وستون حديثاً. الجزية والمراعاة ثلاثة وستون. قلت: بل ثمانية وعشرون حديثاً فقط. بدء الخلق مائتان وحديثان، الأنبياء والمغازي أربعمئة وثمانية وعشرون حديثاً، جزء آخر بعد المغازي مائة وثمانية. قلت: لم يقع في هذا الفصل تحريز، فأما بدء الخلق فإما عدة أحاديث

وهذا عدد ما فيه من التعاليق والمتابعات على ترتيب ما سبق: بدء الوحي فيه من الملقات حديثان، ومن المتابعات ستة مواضع. الإيمان فيه من التعاليق عشرة ومن المتابعات. ستة العلم فيه من التعاليق عشرون ومن المتابعات ثلاثة. الوضوء فيه من التعاليق ستة وعشرون ومن المتابعات تسعة. الغسل فيه من التعاليق عشرة ومن المتابعات اثنان. الحيفض فيه من التعاليق ستة ومن المتابعات اثنان. التيمم فيه من التعاليق ثلاثة. فرض الصلاة فيه حديث معلق. الصلاة في الثياب فيه من التعاليق خمسة عشر حديثاً. القليلة فيه من التعاليق ستة أحاديث المساجد فيه من التعاليق ستة عشر. ستره للمصلي فيه من التعاليق اثنان. مواقيت الصلاة فيه من التعاليق خمسة وثلاثون ومن المتابعات ثلاثة أحاديث. الأذان فيه من التعاليق أربعة. صلاة الجمعة فيه من التعاليق عشرة أحاديث ومن المتابعات أربعة. الإمامة فيه من التعاليق تسعة ومن المتابعات أحد عشر. الصفوف

مكرر خرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتن التي لم تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً قد أفرقتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه. وجملة ما فيه من المناهات والتهيب على اختلاف الروايات ثلاث مائة واحد وأربعون حديثاً، فجميع ما في الكتاب على هذا بالمرور تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وهذه العلة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم. وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تغليق التعليق وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخاري تحريراً بالغ فتح الله به لا أحمل من تقديمي إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان.

ذكر

مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة ملخصاً من كلام

شيخنا

شيخ الإسلام أبي حفص عمر البلقيني تغمده الله برحمته

قال رضي الله عنه: بدأ البخاري بقوله كيف بدء الوحي ولم يقل كتاب الوحي ولا كتاب بدء الوحي لأن بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي. قلت: ويظهر لي أنه إنما عراه من باب لأن كل باب يأتي بعده يتقسم منه فهو أم الأبواب فلا يكون شيئاً لها، قال وقدمه لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عرف الإيمان والعلوم وكان أوله إلى النبي ﷺ بما يقتضي الإيمان من القراءة والربوبية وخلق الإنسان فذكر بعد كتاب الإيمان والعلوم وكان الإيمان أشرف العلوم فكتبه بكتاب العلم وبعد العلم يكون العمل وأفضل الأعمال البدنية الصلاة ولا يتوصل إليها إلا بالطهارة فقال كتاب الطهارة فذكر أنواعها وأجناسها، وما يصنع من لم يجد ماء ولا تراباً إلى غير ذلك. مما يشترك فيه الرجال والنساء وما يتفرده به النساء ثم كتاب الصلاة وأنواعها ثم كتاب الزكاة على ترتيب ما جاء في حديث: بني الإسلام على خمس. واختلفت النسخ في الصوم والحج أبهما قبل الآخر وكلما اختلفت الرواية في الأحاديث وترجم عن الحج بكتاب المناسك ليحم الحج والعمرة وما يتعلق بهما، وكان في الغالب من يحج يجهز بالمدينة الشريفة فذكر ما يتعلق بزيارة النبي ﷺ وما يتعلق بحرم المدينة. قلت: ظهر لي أن يقال: في تعقيه الزكاة بالحج إن الأعمال لما كانت بدنية محضة ومالية محضة وبدنية مالية معاً رتبها كذلك فذكر الصلاة ثم الزكاة ثم الحج ولما كان الصيام هو الركن الخامس المذكور في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الإسلام على خمس عقب بذكره وإما آخره لأنه من التروك والترك وإن كان عملاً أيضاً لكنه عمل النفس لا عمل الجسد فلهذا أخره وإلا لو كان اعتماد على الترتيب الذي في حديث ابن عمر لقدم الصيام على الحج لأن ابن عمر أكثر على من روى عنه الحديث بتقدم الحج على الصيام وهو وإن كان ورد عن ابن عمر من طريق أخرى كذلك فذلك عمل على أن الراوي روى عنه بما يمتن ولم يلفظ نهيه عن ذلك والله أعلم. وهذه التراجم كلها معاملة المبدع مع الخلق وبمعاملة المبدع مع الخلق فقال كتاب البيوع وذكر تراجم بيع الأمان ثم بيع دين على وجه مخصوص وهو السلم وكان البيع يفتح قهراً فذكر الشفعة التي هي بيع قهري ولما تم الكلام على بيع العين الاختياري والقهري وكان ذلك قد يقع فيه غبن من أحد الجانبين إما في ابتداء العقد أو في مجلس العقد وكان في البيوع ما يقع على دينين لا يجب فيهما قبض في المجلس ولا تعيين أحدهما وهو الحوالة فذكرها وكانت الحوالة فيها انتقال الدين من ذمة إلى ذمة أردفها بما يقتضي ضم ذمة إلى ذمة أو ضم شيء يعض به العلقه وهو الكفالة والضمان وكان الضمان شرعاً للحفظ فذكر الوكالة التي هي حفظ للمال وكانت الوكالة فيها توكل على أمني فأردفها بما فيه التوكيل على الله فقال كتاب الحرث والمزارعة وذكر فيها متعلقات الأرض والموات والفرس والشرب وتوابع ذلك وكان في كثير من ذلك يقع الارتفاق فكتبه بالاستقراض لما فيه من الفضل والارتفاق ثم ذكر المبدع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه للإعلام بمعاملة الأرقاء فلما تمت للمعاملات كان لا بد أن يقع فيها من منازعات فذكر الإشخاص والملازمة والاتصاف، وكان الانقضاء وضع اليد بالأمانة الشرعية فذكر بعده وضع اليد تعديلاً وهو الظلم والغصب وعقبه ما قد يظن فيه غصب ظاهر وهو حق شرعي فذكر وضع الخشب في جدار الجار وصوب الحنجر في الطريق والجلبوس في الأبنية والآبار في الطريق وذكر في ذلك الحقوق المشتركة، وقد يقع

فيه من المتعلق ثلاثة: افتتاح الصلاة فيه من المتعلق ثمانية: القراءة في الصلاة فيه من المتعلق ثلاثة ومن المناهات اثنان: الركوع والسجود والتشهد فيه من المتعلق تسعة: انقضاء الصلاة منه من المتعلق سبعة: اجتباب أكل التوم فيه من المتعلق أربعة: صلاة النساء والعيان فيه متابعة واحدة: الجمعة فيه من المتعلق عشرة ومن المناهات خمسة: صلاة الحرف فيه حديث معلق: صلاة العيدين فيه من المتعلق ثلاثة: الوتر فيه حديث معلق: الاستسقاء فيه من المتعلق ستة ومن المناهات حديث واحد: الكسوف فيه من المتعلق عشرة ومن المناهات اثنان: سجود القرآن فيه من المتعلق اثنان: القصر فيه من المتعلق ثمانية ومن المناهات ستة: التهجد فيه من المتعلق ستة ومن المناهات أربعة: التطوع فيه من المتعلق ستة ومن المناهات خمسة: الصلاة بمكة فيه تعليق واحد: العمل في الصلاة فيه من المتعلق خمسة: السهو فيه تعليق واحد ومتابعة واحدة: الجنائز فيه من المتعلق ثمانية وأربعون حديثاً ومن المناهات ثمانية: الزكاة فيه من المتعلق سبعة وأربعون حديثاً ومن المناهات سبعة: الحج فيه من المتعلق خسون ومن المناهات أربعة عشر: العمرة فيه من المتعلق خمسة: الإحصار فيه من المتعلق حديثان: جزاء الصيد فيه موضع واحد معلق: الإحرام فيه من المتعلق سبعة ومن المناهات خمسة: فضل المدينة فيه من المتعلق حديث ومن المناهات ثلاثة: الصوم فيه من المتعلق اثنان وثلاثون ومن المناهات أربعة: ليلة القدر فيه متابعة: البيوع فيه من المتعلق خسون ومن المناهات ثلاثة: السلم فيه من المتعلق ثلاثة: الإجارة فيه من المتعلق سبعة: الكفالة فيه من المتعلق حديثان: الوكالة فيه من المتعلق ثلاثة ومن المناهات موضعان: المزارعة فيه من المتعلق ثمانية: الشرب فيه من المتعلق خمسة ومن المناهات موضع واحد: الاستقراض وما معه فيه من المتعلق ثمانية: اللقطة فيه من المتعلق أربعة: المظالم والغصب فيه من المتعلق ستة: الشراكة فيه من المتعلق حديثان: انقضى فيه من المتعلق أربعة عشر ومن المناهات أربعة: المكتبة فيه من المتعلق حديثان: الحبة فيه من المتعلق أربعة وعشرون: الشهادات فيه من المتعلق سبعة: الصلح فيه من المتعلق عشرة: الشروط فيه من المتعلق أربعة وعشرون ومن المناهات أربعة: الوصايا والوقف فيه من المتعلق سبعة عشر ومن المناهات موضعان الجهاد وفرض الخمس فيه من المتعلق ستة وستون ومن المناهات ثمانية: الجزية فيه من المتعلق ستة: بدء الحلق فيه من المتعلق خمسة وعشرون ومن المناهات أحد عشر: أحداث الأنبياء فيه من المتعلق أربعة وعشرون ومن المناهات سبعة عشر: المناقب وعلامات النبوة فيه من المتعلق خمسة عشر ومن المناهات موضع واحد: فضائل الصحابة فيه من المتعلق سبعة وثلاثون حديثاً ومن المناهات ستة: السيرة إلى آخر الخلفاء فيه من المتعلق سبعة وتسعون حديثاً ومن المناهات عشرون: التفسير فيه من المتعلق تسعة وستون ومن المناهات أربعة عشر: فضائل القرآن فيه من المتعلق عشرة أحداث ومن المناهات سبعة: النكاح فيه من المتعلق سبعة وثلاثون ومن المناهات ثمانية: الطلاق وما معه فيه من المتعلق أربعة وعشرون حديثاً ومن المناهات أربعة: النفقات فيه من المتعلق ثلاثة: الأطعمة فيه من المتعلق خمسة عشر حديثاً: العقبة فيه من المتعلق أربعة: الذبائح والصيد فيه من المتعلق ثلاثة عشر ومن المناهات تسعة: الأخماس فيه من المتعلق عشرة ومن المناهات أربعة: الأشربة فيه من المتعلق أحد عشر ومن المناهات خمسة: كفارة المرض والطلب فيه من المتعلق اثنان وعشرون ومن المناهات ثمانية: اللباس فيه من المتعلق ثلاثون حديثاً ومن المناهات ستة عشر حديثاً: الأدب فيه من المتعلق ثلاثة وستون حديثاً ومن المناهات اثنا عشر حديثاً الاستئذان فيه من المتعلق ستة عشر ومن المناهات أربعة عشر: الدعوات فيه من المتعلق أربعة وثلاثون ومن المناهات خمسة: الرقاق فيه من المتعلق ثمانية وعشرون ومن المناهات أربعة عشر: القدر فيه من المتعلق أربعة: الأمان والنذور وكفارة اليمين فيه من المتعلق أحد وعشرون ومن المناهات ثلاثة عشر: الفرائض فيه من المتعلق حديثان: الحدود فيه من المتعلق عشرة ومن المناهات ثلاثة عشر: الديات فيه من المتعلق ثمانية ومن المناهات موضع واحد: استأبئة المرتدين فيه من المتعلق حديث واحد: الإكراه فيه من المتعلق ثلاثة: ترك الحيل فيه من المتعلق ثلاثة: التعبير فيه من المتعلق خمسة عشر ومن المناهات ستة: الفتن فيه من المتعلق سبعة عشر حديثاً: الأحكام فيه من المتعلق ثلاثون حديثاً ومن المناهات ثلاثة: الاعتصام فيه من المتعلق خمسة وعشرون حديثاً ومن المناهات ثلاثة: الترخيد فيه من المتعلق خسون حديثاً ومن المناهات خمسة أحداث.

فجملة ما في الكتاب من المتعلق ألف وثلاث مائة واحد وأربعون حديثاً وأكثرها

قبل الهجرة إلى الحبشة ثم الهجرة إلى الحبشة وأحوال الأسراء وغير ذلك ثم الهجرة إلى المدينة النبوية ثم ساق المغازي على ترتيب ما صح عنه وبدأ بإسلام ابن سلام تضافاً بالسلامة في المغازي ثم بعد إيراد المغازي والسرايا ذكر الوفود ثم حجة الوداع ثم مرض النبي ﷺ ووفاته وما قبض ﷺ إلا وشرهت كاملة يضاء نقيه وكتابه قد كمل نزوله فأعقب ذلك بكتاب التفسير ثم ذكر عقب ذلك فضائل القرآن ومتعلقاته وآداب تلاوته وكان ما يتعلق بالكتاب والسنة من الحفظ والتفسير وتحرير الأحكام يحصل به حفظ الدين في الأقطار واستمرار الأحكام على الأعصار، وبذلك تحصل الحياة المعتدلة أعقب ذلك بما يحصل به النسل والذرية التي يقوم منها جيل بعد جيل، يحفظون أحوال التنزيل فقال كتاب النكاح ثم أعقبه بالزواج لما فيه من متعلقات التحريم به ثم ذكر ما يجرى من النساء وما يجل ثم أرفد ذلك بالمصاهرة والنكاح الحرام والمكروه والحطبة والعقد والصدقات والولي وضرب الدف في النكاح والولاية والشروط في النكاح وفيه أحوال الولاية ثم عشرة النساء ثم أرفد كتاب الطلاق، ثم ذكر أحكامه الكفار وما كان الإيلاء في كتاب الله مذكوراً بعد نكاح المشركين ذكره البخاري عقبه ثم ذكر الظهار وهو فرقة مؤتدة ثم ذكر اللعان وهو فرقة مؤتدة ثم ذكر العمد والمراجعة ثم ذكر حكم الوطء من غير عقد لما فرغ من توابيع العقد الصحيح فقال مهر البني والنكاح الفاسد ثم ذكر المنة ولما انتهت الأحكام المتعلقة بالنكاح وكان من أحكامه أمر يتعلق بالزواج تعلقاً مستمراً وهو النفقة ذكرها ولما اقتضت النفقات وهي من المأكولات غالباً أرفد كتاب الأطعمة وأحكامها وأقبلها ثم كان من الأطعمة ما هو خاص فذكر العقيقة، وكان ذلك مما يحتاج فيه إلى ذبح فذكر الذبائح، وكان من الذبوح ما يصاد فذكر أحكام الصيد، وكان من الذبح ما يذبح في العام مرة فقال كتاب الأضاحي وكانت للأكل فتحها المشارب فقال كتاب الأشربة وكانت المأكولات والمشروبات قد يحصل منها في البدن ما يحتاج إلى طيب فقال كتاب الطب وذكر متعلقات المرض وثوب المرض وما يجوز أن يتلوى به وما يجوز من الرقي وما يكره منها ويحرم، ولما اقتضى الكلام على المأكولات والمشروبات، وما يزيل البلاء المتولد منها أرفد بكتاب اللباس والزينة وأحكام ذلك والطيب وأنواعه وكان كثير منها يتعلق بأدب النفس فلوردها بكتاب الأدب والبر والصلة والاستئذان ولما كان السلام والاستئذان سبباً لفتح الأبواب السفلية أرفدها بالدعوات التي هي فتح الأبواب العلوية ولما كان الدعاء سبباً للمغفرة ذكر الاستغفار ولما كان الاستغفار سبباً لهدم الذنوب قال باب التوبة ثم ذكر الأفكار المورثة وغيرها والاستعاذة ولما كان الذكر والدعاء سبباً للاحاظ ذكر المرواظ والزهّد وكثيراً من أحوال يوم القيامة ثم ذكر ما بين أن الأمور كلها بتصرف الله تعالى فقال كتاب القدر وذكر أحواله ولما كان القدر قد تحال عليه الأشياء المنشورة قال كتاب النور كان النور في كفاية فأضاف إليه الأيمان وكانت الأيمان والنور تحتاج إلى الكفارة فقال كتاب الكفارة ولما تمت أحوال الناس في الحياة الدنيا ذكر أحوالهم بعد الموت فقال كتاب القبر فذكر أحكامه ولما تمت أحوال البشر جناية ذكر الجنائيات الواقعة بين الناس فقال كتاب الحدود وذكر في آخره أحوال المرتدين ولما كان المرتد قد لا يكفر إذا كان مكراً قال كتاب الإكراه وكان المكروه قد يضر في نفسه حيلة دافعة فذكر الحيل وما يجل منها وما يجرى ولما كانت الحيل فيها لزكاتب ما يخفى لردف ذلك بتعبير الرؤيا لأنها ما يخفى وإن ظهر للمعبر، وقال الله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أرىناك إلا فتنة للناس﴾ فأعقب ذلك بقوله كتاب الفتن وكان من الفتن ما يرجع فيه إلى الحكم فهم الذين يسعون في تسكين الفتنة غالباً فقال كتاب الأحكام وذكر أحوال الأمراء والقضاة ولما كانت الإمامة والحكم قد يتناهما قوم أرفد ذلك بكتاب التنهي ولما كان مدار حكم الحكام في الغالب على أخبار الأحاد قال ما جاء من إجازة خبر الواحد الصدوق ولما كانت الأحكام كلها تحتاج إلى الكتاب والسنة قال الاحتصام بالكتاب والسنة وذكر أحكام الاستباط من الكتاب والسنة والاجتهاد وكرامة الاختلاف وكان أصل العصمة أولاً وآخرها هو توحيد الله فحتم بكتاب التوحيد وكان آخر الأمور التي يظهر بها الملقح من الحاسر قل المؤمنين وخفتها فجعله آخر تراجم كتابه فقال باب قول الله تعالى: ﴿ونضع للفرزين القسط يوم القيامة﴾ وأن أعمال بني آدم توزن فيها بمحبت، وإما الأعمال بالنيات، وختم بأن أعمال بني آدم توزن وأشار بذلك إلى أنه إنما يتقبل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى وهو حديث كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيقتان على اللسان تقيلتان في الميزان سبحانه الله وبعمده سبحانه الله العظيم، فقوله كلمتان فيه ترغيب وتخفيف، وقوله حبيبتان فيه حث على ذكرهما لمحبة الرحمن لياهما، وقوله خفيقتان فيه حث بالنسبة إلى ما

في الاشتراك نهى فترجم النهي بغير إذن صاحبه، ثم ذكر بعد الحقوق المشتركة العامة الاشتراك الخاص فذكر كتاب الشركة وتغاريها ولما أن كانت هذه للمعاملات في مصالح الخلق ذكر شيئاً يتعلق بمصالح المعاملة وهي الرهن وكان الرهن يحتاج إلى فك رقبة وهو جازر من جهة المرتهن لازم من جهة الرامن أرفده بالمتن الذي هو فك الرقبة والملك الذي يرتب عليه جازر من جهة السيد لا من جهة العبد فذكر متعلقات المتن من التبشير والولاء وما الولد الإحسان إلى الرقيق وأحكامهم ومكاتبتهم وما كانت الكتابة تستدعي إيتاء لقوله تعالى: ﴿وأوتوهن من مال الله الذي آتاكم﴾ فأرفده بكتاب الحية وذكر معها العمري والرقي، ولما كانت الحية نقل ملك الرقبة بلا عوض أرفده بنقل المتعة بلا عوض وهو العارية النبعة ولما تمت للمعاملات وانتقال الملك على الوجه السليقة وكان ذلك قد يقع فيه تنازع فيحتاج إلى الإشهاد فأرفده بكتاب الشهادات ولما كانت البيئات قد يقع فيها تنازع ترجم القرعة في المشكلات وكان ذلك المتنازع قد يقتضي صلحاً، وقد يقع بلا تنازع ترجم كتاب الصلح ولما كان الصلح قد يقع فيه الشرط عقبه بالشروط في المعاملات، ولما كانت الشروط قد تكون في الحلية وبعد الوفاة ترجم كتاب الوصية والوقف فلما انتهى ما يتعلق بالمعاملات مع الخلق ثم ما يتعلق بالمعاملات مع الخلق أرفدها بمعاملة جامعة بين معاملة الخلق وفيها نوع اكتساب فترجم كتاب الجهاد إذ به يحصل إعلاء كلمة الله تعالى وإذلال الكفار بطلبهم واسترقاقهم نسايتهم ومسيبتهم وعبيدهم وغنيمة أموالهم المغار والمقتول والتخير في كليهم وبدأ بفضل الجهاد ثم ذكر ما يقتضي أن المجاهد ينبغي أن يعد نفسه في القتلى فترجم باب التحصن عند القتال وقرب منه من ذهب ليأتي بخبر العدو وهو الطليعة وكان الطليعة يحتاج إلى ركوب الخيل ثم ذكر من الحيوان ما له خصوصية وهو بغلة النبي ﷺ وناته وكان المجاهد في الغالب للرجالة، وقد يكون النساء معهم تبعاً لترجم أحوال النساء في الجهاد وذكر باقي ما يتعلق بالجهاد ومنها آلات الحرب وتهيئته والدعاء قبل القتال وكل ذلك من أكر بهته العامة فترجم دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام وكان حزم الإمام على الناس في الجهاد إما هو محسب الطاقة فترجم حزم الإمام على الناس فيما يطيقون وتوابع ذلك وكانت الاستعانة في الجهاد تكون بمجمل أو بغير مجمل فترجم الجعائل وكان الإمام ينبغي أن يكون إمام القوم فترجم المبادرة عند الفرغ وكانت المبادرة لا تمنع من التوكل ولا سيما في حق من نصر بالرب فذكره وذكر مبادرته على أن تعاطي الأسباب لا يفسد في التوكل فترجم حل الزاد في الغزو ثم ذكر آداب السفر وكان القادمون من الجهاد قد تكون معهم الغنيمة فترجم فرض الخمس وكان ما يؤخذ من الكفارة تارة يكون بالحرب ومرة بالمصالحة فذكر كتاب الجزية وأحوال أهل الذمة ثم ذكر تراجم تتعلق بالمواحدة والعهد والخبر من الغدر ولما تمت المعاملات الثلاث وكلها من الوحي للمترجم عليه بده الوحي فذكر بعد هذه المعاملات بده الخلق، قلت: ويظهر لي أنه إنما ذكر بده الخلق عقب كتاب الجهاد لما أن الجهاد يشتمل على إزهاق النفس فأراد أن يذكر أن هذه للمخلوقات حدثت وأن مآلها إلى الفناء وأنه لا خلود لأحد انتهى. ومن مناسبت ذكر الجنة والنار اللتين مآل الخلق إليهما وناسب ذكر إبليس وجنوده عقب صفة النار لأنهم أهلها ثم ذكر الجن ولما كان خلق الدواب قبل خلق آدم عقبه بخلق آدم وترجم الأنبياء نبياً نياً على الترتيب الذي نعتده وذكر فيهم ذا القرنين لأنه عنده نبي وأنه قبل إبراهيم ولهذا ترجمه بعد ترجمة إبراهيم وذكر ترجمة أيوب بعد يوسف لما بينهما من مناسبت الابتلاء وذكر قوله ﴿واسلمن من القرية التي كانت حاضرة يوسف﴾ بعد قصة يوسف لأن يوسف أفضله المحسوت فكذلك بلوى له فصر فنجاً والربك ابتلوا بمحبتان فمنهم من صبر فنجاً، ومنهم من تعدى فغلب وذكر لقمان بعد سليمان إما لأنه عنده نبي وإما لأنه من جملة أتباع داود عليه السلام وذكر مريم لأنها عنده نية ثم ذكر بعد الأنبياء أشياء من العجائب الواقعة في زمن بني إسرائيل ثم ذكر الفضائل والمناقب المتعلقة بهذه الأمة وانهم ليسوا بأنبياء مع ذلك وبدأ بقريش لأن بلسانهم أنزل الكتاب ولما ذكر أسلم فغفراً ذكر قريباً منه إسلام أبي ذر لأنه أول من أسلم من غفار ثم ذكر أسماء النبي ﷺ وشمله وعلامات نبوته في الإسلام ثم فضائل أصحابه ولما كان المسلمون الذين اتبعوه وسبقوا إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار والمهاجرون مقدمون في السبق ترجم مناقب المهاجرين ورأسهم أبو بكر الصديق فذكرهم ثم أتبعهم بمناقب الأنصار وفضائلهم ثم شرع بعد ذلك مناقب الصحابة في سياق سيرهم في إعلاء كلمة الله تعالى مع نبيهم فذكر أولاً: أشياء من أحوال الجاهلية قبل البعثة التي زالت الجاهلية ثم ذكر أذى المشركين للنبي ﷺ وأصحابه ثم ذكر أحوال النبي ﷺ بمكة

خياب بن الأرت الخزازي خمسة أحاديث.

خفاف بن أيما الفزازي الخزازي ذكر المزني في الأطراف أن البخاري أخرج له حديثاً والحديث الذي أشار إليه إنما هو من مسند ابنته.

رافع بن خديج بن رافع الأنصاري ستة أحاديث وروى الحميدي فاسقط حديثاً.

رافع بن مالك المجلاحي الأنصاري حديث واحد في المغازي أنه كان يقول لابنه رفاعه وكان رفاعه شهد بدرًا وأبوه رافع شهد العقبة ولم يشهد بدرًا: ما يسرني أنني شهدت بدرًا بالعقبة وهذا الحديث لم يذكره أصحاب الأطراف في كتبهم ولا أقرروا من صف في رجال البخاري لرافع هذا ترجمة وهو على شرطهم.

رفاعة بن رافع بن مالك ولد الذي قبله ثلاثة أحاديث.

الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي تسعة أحاديث.

زيد بن لرقم الأنصاري ستة أحاديث.

زيد بن ثابت الأنصاري ثمانية أحاديث.

زيد بن خالد الجهني خمسة أحاديث.

زيد بن الخطاب العدوي آخر عمر له حديث واحد.

زيد بن سهل أبو طلحة الأنصاري ثلاثة أحاديث.

السائب بن يزيد الكندي ستة أحاديث.

سراقة بن مالك بن جشم حديث واحد.

سعد بن أبي وقاص الزهري عشرون حديثاً.

سعد بن مالك أبو سعيد الخدري ستة وستون حديثاً.

سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي ثلاثة أحاديث.

سفيان بن أبي زهير الأزدي حديثان.

سلمان بن عامر الضبي حديث واحد.

سلمان الفارسي أربعة أحاديث.

سلمة بن الأكرع الأسلمي عشرون حديثاً.

سلمة الجرمي والد عمرو حديث واحد.

سليمان بن صرد الخزازي حديث واحد.

سمرة بن جندب السوائي حديث واحد.

سمرة بن جندب الفزازي ثلاثة أحاديث.

سنتين أبو جيلة السلمى حديث واحد.

سهل بن أبي حنيفة الأنصاري ثلاثة أحاديث.

سهل بن حنيفة الأنصاري أربعة أحاديث.

سهل بن سعد الساعدي أحد وأربعون حديثاً.

سويد بن الثعلبان الأنصاري حديث واحد.

شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري حديث واحد.

شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدي حديث واحد.

صخر بن حرب أبو سفيان الأموي حديث واحد.

صدي بن عجلان أبو أمامة الباهلي ثلاثة أحاديث.

الصعب بن جثالة الليثي ثلاثة أحاديث.

طلحة بن عبيد الله التيمي أحد العشرة أربعة أحاديث.

ظهير بن رافع الأنصاري حديث واحد.

عامر بن ربيعة المزني حديثان.

يتعلق بالعمل، وقوله ثقيلتان فيه إظهار ثوابهما وجاء الترتيب بهذا الحديث على أسلوب عظيم وهو أن حب الرب سابق وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه ثل وبعد ذلك ثواب هاتين الكلمتين إلى يوم القيامة وهاتان الكلمتان متعلقتان جاء في ختام دعاء أهل الجنة لقوله تعالى: ﴿ودعواهم فيها سبحانهك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾.

انتهى كلام الشيخ ملخصاً ولقد أبدى فيه لطائف وحجائب جزاء الله خيراً منه وكرمه.

ذكر

عدة ما لكل صحابي في صحيح البخاري موصولاً ومعلقاً على

ترتيب

حروف المعجم وبه يتبين صحة عدده بلا تكرير

وقد قدمت عن ابن الصلاح أنه قال يقال: إنه أربعة آلاف وبذلك جزم الشيخ محي الدين في شرحه لكنه عبر بقوله: وجلة ما فيه يشير المكر نحو أربعة آلاف وسيظهر لك أنه لا يبلغ هذا القدر ولا يقاربه والله الموفق:

أيي بن كعب سيد القراء سبعة أحاديث.

أسامة بن زيد بن حارثة ستة عشر حديثاً وعده الحميدي سبعة عشر.

أسيد بن حضير الأنصاري حديث واحد.

الأشعث بن قيس الكندي حديث واحد.

أنس بن مالك الأنصاري مائتان وثمانية وستون حديثاً ونقص الحميدي العدة لأنه بعد الحديثين إذا تقاربت ألفاظهما حديثاً واحداً كما صنع في حديث الزهري عن أنس، قال لم يكن أحد أشبه بالنبي ﷺ من الحسن بن علي وحديث محمد بن سيرين عن أنس في الحسين بن علي كان أشبههم برسول الله ﷺ فعُدَّ للحميدي هذين الحديثين حديثاً واحداً مع اختلافهما في اللفظ والمعنى ويقع له عكس ذلك فلم أقلده فيما عدته والله الموفق.

أهيكال بن أوس الأسلمي حديث واحد.

البراء بن عازب الأنصاري ثمانية وثلاثون حديثاً.

بريدة بن الحصيب الأسلمي ثلاثة أحاديث.

بلال بن رباح المؤذن الحبشي ثلاثة أحاديث.

ثابت بن الضحاك الأنصاري حديثان.

ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري حديث واحد.

جابر بن سمرة بن جندة الأنصاري السوائي حديثان.

جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري تسعون حديثاً.

جبير بن مطعم النخعي تسعة أحاديث.

جرير بن عبد الله البجلي عشرة أحاديث.

جندب بن عبد الله القسري ثمانية أحاديث.

حارثة بن وهب الخزازي أربعة أحاديث.

حذيفة بن اليمان العبسي اثنان وعشرون حديثاً.

حزن بن أبي وهب المخزومي حديثان.

حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الشاعر حديث واحد.

حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي أربعة أحاديث.

خالد بن زيد أبو أيوب الأنصاري سبعة أحاديث.

خالد بن الوليد المخزومي حديثان.

- عائذ بن عمرو المزني حديث واحد.
- عبادة بن الصامت الأنصاري تسعة أحاديث.
- العباس بن عبد المطلب بن هاشم عم رسول الله ﷺ خمسة أحاديث.
- عبد الله بن أبي أوفى خمسة عشر حديثاً.
- عبد الله بن بسر المازني حديث واحد.
- عبد الله بن ثعلبة بن صمير حديث واحد.
- عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي حديثان.
- عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري حديث واحد.
- عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي عشرة أحاديث.
- عبد الله بن زمة بن الأسود الأسدي حديث واحد.
- عبد الله بن زيد بن عاصم المازني تسعة أحاديث.
- عبد الله بن سلام حديثان.
- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي مائتا حديث وسبعة عشر حديثاً.
- عبد الله بن عثمان أبو بكر الصديق بن أبي قحافة اثنتان وعشرون حديثاً.
- عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي مائتان وسبعون حديثاً.
- عبد الله بن عمرو بن العاص ستة وعشرون حديثاً.
- عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري سبعة وخمسون حديثاً.
- عبد الله بن مالك الأزدي المعروف بابن بجعة أربعة أحاديث.
- عبد الله بن مسعود بن غافل الحلبي أبو عبد الرحمن خمسة وثلاثون حديثاً.
- عبد الله بن مغفل المزني ثمانية أحاديث.
- عبد الله بن هشام بن زهرة النخعي ثلاثة أحاديث.
- عبد الله بن يزيد الخطمي حديثان.
- عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي حديث واحد.
- عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ثلاثة أحاديث.
- أبو عيسى بن جبر الأنصاري واسمه عبد الرحمن حديث واحد.
- عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب العبسي حديث واحد.
- عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة الزهري أحد المشرة تسعة أحاديث.
- عتبان بن مالك الأنصاري حديث واحد.
- عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية الأموي تسعة أحاديث.
- عدي بن حاتم الطائي سبعة أحاديث.
- عروة بن أبي الجعد البازعي حديثان.
- عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل التوفلي ثلاثة أحاديث.
- عقبة بن عامر الجهني تسعة أحاديث.
- عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري البصري أحد عشر حديثاً.
- علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي تسعة وعشرون حديثاً.
- عمار بن ياسر العبسي أربعة أحاديث.
- عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي أمير المؤمنين ستون حديثاً.
- عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي حديثان.
- عمرو بن أمية الضمري حديثان.
- عمرو بن تغلب النمرى حديثان.
- عمرو بن الحارث المصطلق حديث واحد.
- عمرو بن العاص السهمي ثلاثة أحاديث.
- عمرو بن عوف الأنصاري حديث واحد.
- عمران بن حصين الخزاعي اثنا عشر حديثاً.
- عوف بن مالك الأشجعي حديث واحد.
- عوف بن أبي الدرداء الأنصاري أربعة أحاديث.
- الغلاء بن الحضرمي حديث واحد.
- القفل بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي ثلاثة أحاديث.
- كتادة بن النعمان الأنصاري حديث واحد.
- قيس بن سعد بن حبة الخزرجي حديثان.
- كعب بن جرة البلوي حليف الأنصار حديثان.
- كعب بن مالك الأنصاري أربعة أحاديث.
- مالك بن الحويرث الليثي أربعة أحاديث.
- مالك بن ربيعة أبو أسيد الساعدي أربعة أحاديث.
- مالك بن فضالة الأنصاري حديث واحد.
- مجنشع بن مسعود السلمي حديث واحد.
- أخوه مجالد حديث واحد.
- محمد بن مسلمة الأنصاري حديث واحد.
- محمد بن الربيع الأنصاري حديث واحد.
- مرداس بن مالك الأسلمي حديث واحد.
- مروان بن الحكم الأموي حديثان.
- السود بن هرم بن نوفل الزهري ثمانية أحاديث.
- المسيب بن حزن والد سعيد المخزومي ثلاثة أحاديث.
- معاذ بن جبل الأنصاري ستة أحاديث.
- معاوية بن أبي سفيان الأموي ثمانية أحاديث.
- مغلل بن يسار المزني حديثان.
- ممن بن يزيد السلمي حديث واحد.
- معيقيب الدوسي حديث واحد.
- مغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي أحد عشر حديثاً.
- المقعاد بن الأسود الكندي حديث واحد.
- المقدام بن معديكرب الكندي حديثان.
- نضلة بن عبيد أبو برة الأسلمي أربعة أحاديث.
- النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري ستة أحاديث.
- النعمان بن مقرن المزني حديث واحد.
- نقيع بن الحارث أبو بكرة الثقفي أربعة عشر حديثاً.
- نوفل بن معاوية الديلمي حديث واحد.
- هناؤ بن بردة بن نيار الأنصاري حديث واحد.
- واتلة بن الأسقع الليثي حديث واحد.
- وحشي بن حرب الحبشي حديث واحد.

وهب بن عبد الله أبو جعيفة السوائي مبيحة أحاديث.

يعلى بن أمية التميمي ثلاثة أحاديث.

ذكر من لا يعرف اسمه أو يختلف فيه

أبو بشير الأنصاري حديث واحد.

أبو ثعلبة الحنفي ثلاثة أحاديث.

أبو جهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري حديثان.

أبو حيد الساعدي أربعة أحاديث.

أبو ذر الغفاري أربعة عشر حديثاً.

أبو رافع مولى رسول الله ﷺ حديث واحد.

أبو سعيد بن المولى الأنصاري حديث واحد.

أبو شريح الحزامي ثلاثة أحاديث.

أبو قتادة الأنصاري ثلاثة عشر حديثاً.

أبو لبابة الأنصاري حديث واحد.

أبو هريرة الدوسي أربعمائة وستة وأربعون حديثاً.

أبو واقد الليثي حديث واحد.

المناء:

أسماء بنت أبي بكر الصديق ستة عشر حديثاً.

أسماء بنت حميس حديث واحد.

أمية بنت خالد بن سعيد بن العاص أم خالد حديثان.

حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين خمسة أحاديث.

خنساء بنت خزام حديث واحد.

عولة بنت قيس الأنصارية حديث واحد.

الربيع بنت معوذ الأنصارية ثلاثة أحاديث.

رملة بنت أبي سفيان أم حبيبة أم المؤمنين حديثان.

زينب بنت جحش أم المؤمنين حديثان.

زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد حديثان.

زينب الثقفية امرأة ابن مسعود حديث واحد.

سبيعة بنت الحارث الأسلمية حديث واحد.

سودة بنت زعنة العامرية أم المؤمنين حديث واحد.

صفية بنت حيي أم المؤمنين حديث واحد.

صفية بنت شيبة البجليّة حديث واحد.

عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين، مائتان واثنان وأربعون حديثاً.

فاخنة أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية حديثان.

فاطمة بنت قيس الفهرية حديث واحد.

فاطمة الزهراء بنت سيدنا رسول الله ﷺ حديث واحد.

لبابة أم الفضل حديثان.

ميمونة بنت الحارث الحلالية أم المؤمنين سبعة أحاديث.

نسبية أم عطية الأنصارية خمسة أحاديث.

هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية أم سلمة أم المؤمنين ستة عشر حديثاً.

أم حرام بنت ملحان حديثان أم رومان والدة عائشة حديثان.

أم سليم الأنصارية حديثان.

أم شريك العامرية حديث واحد.

أم العلاء الأنصارية حديث واحد.

أم قيس بنت محسن الأسدية حديثان.

أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط حديث واحد.

بنت خفاف بن أثام حديث واحد.

لجميع ما في صحيح البخاري من الثبوت الموصولة بلا تكرار على التحرير ألفاً
حديث وستمائة حديث وحديثان ومن الثبوت المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع
آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثاً فجميع ذلك ألفاً حديثاً وسبعمائة
واحد وستون حديثاً وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره
تفاوت كثير وما عرفت من أين أتى الروم في ذلك ثم تأولته على أنه يمتثل أن يكون
العدد الأول الذي قلده في ذلك كان إذا رأى الحديث مطبوعاً في موضع ومختصراً في
موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول إما لبد المهد به أو لقلّة المعرفة بالصناعة فقي
الكتاب من هذا النمط شيء كثير وحسبنا بين السبب في تفاوت ما بين المحدثين والله
الموفق، وإذا انتهى ما أردت تحريره من فصول هذه القائمة فلنرجع إلى ما تقدم الوعد به
من تحرير الترجمة فاقول:

ذكر

نسبه ومولده ومنشأه ومبدأ طلبه للحديث

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردية الجعفي ولد يوم
الجمعة بعد الصلاة ثلاث عشرة ليلة غلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى
قال المستنير بن حقيق أخرج في ذلك عهد بن إسماعيل بخط أبيه وجاء ذلك عنه من طرق
وجده بردية ينتح الياء للوحدة وسكون الراء للهملزة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي
للمعجمة وفتح الياء للوحدة بملءها هذا هو المشهور في ضبطه وبه جزم ابن ماكولا،
وقد جاء في ضبطه غير ذلك. ويردّه بالفارسية الزراع كذا بقوله أهل بخارى، وكان
بردية فارسياً على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي وأتى بخارى
فنسب إليه نسبة ولاد عملاً بمنهج من يرى أن من أسلم على يده شخص كان ولاداً له
وإنما قيل له: الجعفي لذلك. وأما ولده إبراهيم بن المغيرة فلم تقف على شيء من أخباره،
وأما والد محمد فقد ذكرت له ترجمة في كتاب الثقات لابن حبان فقال في الطبقة الرابعة
إسماعيل بن إبراهيم ولد البخاري يروي عن حماد بن زيد ومالك وروى، عنه العراقيون
وذكره ولده في التاريخ الكبير فقال إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة سمع من مالك وحمام
بن زيد وصافح ابن المبارك وسيأتي بعد قليل قول إسماعيل عند موته أنه لا يعلم في ماله
حراماً ولا شبهة، ومات إسماعيل ومحمد صغير فتشاً في حجر أمه ثم حج مع أمه وأخيه
أحمد وكان أسن من فاقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بخارى فمات
بها فروى خنجرار في تاريخ بخارى واللائكاني في شرح السنة في باب كرامات الأولياء منه
أن محمد بن إسماعيل ذهبت عيناه في صفرة فرأت والدته الحليل إبراهيم في المنام فقال
لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، قال: فأصبح وقد رد الله عليه
بصره، وقال القزويني: سمعت محمد بن أبي حاتم رواق البخاري يقول: سمعت البخاري
يقول: ألحمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذلك فقال: عشر
سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب فجعلت أختطف إلى الداخل وفيه فقال يوماً فيما
كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم قلت: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم
فاتهموني قلت له: أرجع إلى الأصل إن كان عندك فدخل فنظر فيه، ثم رجع فقال: كيف
هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم فأخذ القلم وأصلح كتابه،
وقال لي: صدقت قال قتال له إنسان ابن كرم حين رددت عليه فقال: ابن إحدى عشرة
سنة قال: فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام
هؤلاء يعني أصحاب الرأي قال: ثم خرجت مع أبي وأتيت إلى الحج. قلت: فكان أول
رحلته على هذا ست عشرة ومائتين ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركه أترانه من
طبقة عالية ما أدركها وإن كان أدرك ما قاربها كيزيد بن هارون وأبي داود الطيالسي، وقد

(الطبعة الخامسة): قوم في عدد طلبه في السن والإستاد سمع منهم الفائدة كمد الله بن حاد الأملي وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي وحسين بن محمد القتيبي وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالماً حتى يحدّث عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه، وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه.

إسماعيل البخاري ذات يوم يصلي فسلمه الزبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال: انظروا أي شيء هذا الذي آتاني في صلاتي فتنظروا فإذا الزبور قد رويتم في سبعة عشر موضعاً ولم يقطع صلاته. قلت: وروينا عن محمد بن أبي حاتم ورواه، وقال في آخرها كنت في آية فأعيت أن أتمها، وقال ورواه أيضاً كنا بقرب وكان أبو عبد الله يني رباطاً عما يلي بخاري فاجتمع بشر كثير فيمتونه على ذلك وكان يقول الذين فكنت أقول له يا أبا عبد الله إنك تكفي ذلك فيقول هذا الذي ينبغي قال: وكان ذنب لهم بقرة فلما أدركت القنود دعا الناس إلى الطعام فكان معه مائة نفس أو أكثر ولم يكن علم أنه يجتمع ما اجتمع وكنا أخرجا معه من فريز خبزاً بثلاثة دراهم وكان الخبز إذ ذاك خسة أمانا بدهم فالتفتنا بين أيديهم فأكل جميع من حضر وفضلت أرغفة صالحة، وقال وكان قليل الأكل جداً كثير الإحسان إلى الطلبة مفرط الكرم، وحكى أبو الحسن يوسف بن أبي ذر البخاري أن محمد بن إسماعيل مرض فعرضوا ماءه على الأطباء فقالوا إن هذا الماء يشبه ماء بعض أساقفة النصرانية فإنهم لا يأمنون فصدفهم محمد بن إسماعيل، وقال لم أتدم منذ أربعين سنة فسألوه عن علاجه فقالوا علاجه آدم فامتنع حتى ألح عليه المشايخ وأهل العلم فاجابهم إلى أن يأكل مع الخبز سكره، وقال للحاكم أبو عبد الله الحافظ أخبرني محمد بن خالد حدثنا مقسم بن سعد قال كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلي بهم ويقرأ في كل ركعة عشرين آية وكذلك إلى أن ينضم القرآن وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالتهار في كل يوم ختمة ويكون ختمه عند الإططار كل ليلة ويقول عند كل ختمة دعوة مستجابة، وقال محمد بن أبي حاتم الوراق كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجتمعنا بيت واحد لا في القيت فكانت أراء يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة في كل عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري ناراً بيده ويرجع ويخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه فقلت له إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظي قال: أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك قال: وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة ويوتر منها بواحدة قال: وكان معه شيء من شعر النبي ﷺ فجعله في ملبوسه قال: وسمعت يقول وقد سئل عن خير حديث يا أبا فلان تراني أدلس، وقد تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركته مثلاً أو أكثر منها لغيره في فيه نظر، وقال الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي السلمي سمعت علي بن محمد بن منصور يقول: سمعت أبي يقول: كنا في مجلس أبي عبد الله البخاري فرفع إنسان من لحية ثقاة وطرحها إلى الأرض قال: فرأيت محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى الناس فلما غفل الناس رأته مد يده فرفع الثقاة من الأرض فأدخلها في كفه فلما خرج من المسجد رأته أخرجها وطرحها على الأرض فكانه صان المسجد عما تصان عنه لحية، وأخرج الحاكم في تاريخه من شعره قوله:

اغتشم في الفراغ فضل ركوع فحسى أن يكون موثك بشفته

كم صحيح رأيت من غير سقم ذهبت نفسه الصحيحة فلفته

قلت: وكان من العجائب أنه هو وقع له ذلك أو قريباً منه كما سيأتي في ذكر وفاته ولما نهي إليه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الحافظ أشد:

إن عشت تنجع بالأحبة كلهم ويقاه نفسك لا أبا لك أنجع

ذكر

ثناء الناس عليه وتعظيمهم له

فلوهم مشايخه قال سليمان بن حرب ونظر إليه يوماً فقال هذا يكون له صيت، وكذا قال أحمد بن حنبل غوه، وقال البخاري: كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول لي لنا غلط شعبة، وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاري يقول كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخب من كتبه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي، قال وسمعت يقول اجتمع أصحاب الحديث فالتوني أن أكمل لهم إسماعيل بن أبي أويس ليزيدهم في القصة ففعلت فدعا الجارية فأمرها أن تخرج صرة دنائير وقال يا أبا عبد الله فرحها عليهم، قلت: إنا أرادوا الحديث قال أجبناك لما طلبوا من الزيادة غير أني أحب أن يضم هذا إلى ذلك قال: وقال في ابن أبي أويس أنظر في كتيبي وجميع ما أمثلت لك وأنا شاكر لك أبداً ما دمت حياً، وقال حاشد

بن إسماعيل: قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري: محمد بن إسماعيل أفتة عندنا وأبصر بالحديث من أحد بن حنبل، فقال له رجل من جلسائه جاوزت الحد، فقال له أبو مصعب أو أدركت مالكا ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت كلاهما واحد في الحديث والفقه. قلت: عبر بقوله ونظرت إلى وجهه عن التأمل في معارفه، وقال حيدان بن عثمان المروزي ما رأيت بعيني شاباً أبصر من هذا وأشار إلى محمد بن إسماعيل، وقال محمد بن تقي البخاري كنت عند أبي عاصم النبيل فرأيت عنده غلاماً قتل له: من أين؟ قال: من بخاري قلت: ابن من قال: ابن إسماعيل قلت: أنت من قرابتي فقال لي رجل بحضرة أبي عاصم هذا الغلام يبالغ الكباش يعني يقام الشيخ، وقال تقي بن سعيد جالس الفقهاء والزهاد والعباد فما رأيت منذ علمت مثل محمد بن إسماعيل وهو في زمانه كعمر في الصحابة، وعن تقي أيضاً قال: لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية، وقال محمد بن يوسف المديني: كنا عند تقي فجاه رجل شعراني يقال له أبو يعقوب فسأله عن محمد بن إسماعيل فقال: يا هؤلاء نظرت في الحديث ونظرت في الرأي وجالس الفقهاء والزهاد والعباد فما رأيت منذ علمت مثل محمد بن إسماعيل قال: وسأل تقي عن طلاق السكران فدخل محمد بن إسماعيل فقال تقي للسائل هذا أحد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك وأشار إلى البخاري، وقال أبو عمرو الكرماني: حكيت لمهلب بالبصرة عن تقي بن سعيد أنه قال: لقد رحل إلي من شرق الأرض ومن غربها فما رحل إلي مثل محمد بن إسماعيل، فقال مهلبار: صدق تقي أنا رأته مع يحيى بن معين وهما جميعاً يختلفان إلى محمد بن إسماعيل فرأيت يحيى متقاداً في المعرفة، وقال إبراهيم بن محمد بن سلام كان الرتوت من أصحاب الحديث مثل سعيد بن أبي مريم وحجاج بن منهال وإسماعيل بن أبي أويس والحميدي ونعم بن حاد والديني يعني محمد بن يحيى بن أبي عمر، والحلال يعني الحسين بن علي الحلواني ومحمد بن ميمون هو الخياط وإبراهيم بن المنذر وأبي كريب محمد بن العلاء وأبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج وإبراهيم بن موسى هو الفراء وأمشاهم يقضون محمد بن إسماعيل على أنفسهم في النظر والمعرفة. قلت: الرتوت بالراء المهملة والياء المشددة من فوق، وبعد الواو مثناة أخرى هم الرواس قاله ابن الأعرابي وغيره، وقال أحمد بن حنبل ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل، رواها الخطيب بسند صحيح عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ولما سأله ابنه عبد الله عن الحفاظ فقال شيان من خراسان فعده فهم فدا به، وقال يعقوب بن إبراهيم الدوري ونعم بن حاد الخراساني: محمد بن إسماعيل البخاري فيه هذه الأمانة، وقال بتدار محمد بن بشار هو أفتة خلق الله في زمانه، وقال القزويني: سمعت محمد بن أبي حاتم يقول: سمعت حاشد بن إسماعيل يقول كنت بالبصرة فسمعت بقدم محمد بن إسماعيل فلما قدم قال محمد بن بشار، قدم إسماعيل سيد الفقهاء، وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي سمعت بتداراً سنة ثمان وعشرين يوماً ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل، وقال بتدار أنا أفتخر به منذ ستين، وقال موسى بن قريش: قال عبد الله بن يوسف التميمي البخاري: يا أبا عبد الله أنظر في كتيبي وأخبرني بما فيها من السقط فقال: نعم، وقال البخاري: دخلت على الحميدي وأنا بن ثمان عشرة سنة يعني أول سنة حج فإذا بينه وبين آخر اختلاف في حديث فلما بهصر بي قال: جاء من بفضل بيتنا فعرضاً عليّ الخصومة فقضيت للحميدي وكان الحق معه، وقال البخاري: قال لي محمد بن سلام البيهقي أنظر في كتيبي فما وجدت فيها من خطأ فاضرب عليه فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى فقال: هذا الذي ليس مثله وكان محمد بن سلام المذكور يقول: كلما دخل عليّ محمد بن إسماعيل تحيرت ولا أزال خائفاً منه يعني يخشى أن يخطئ بحضرة، وقال سليم بن بجاد كنت عند محمد بن سلام فقال لي لو جئت قبل لرأيت شيئاً يحفظ سبعين ألف حديث، وقال حاشد بن إسماعيل رأيت إسحاق بن راهويه جالساً على المنبر والبخاري جالساً معه وإسحاق يحدث فمرّ بحديث فأنكره فحمد فرفع إسحاق إلى قوله، وقال: يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصري لأحتاج إليه لمعرفة بالحديث وقفه، وقال البخاري: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنفه فأدخله عليّ عبد الله بن طاهر الأمير فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرًا، وقال أبو بكر المديني: كنا يوماً عند إسحاق بن راهويه ومحمد بن إسماعيل حاضر فمرّ إسحاق بحديث ودون صحابه عطاء الكتجاري فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله إني شى كتجاران قال: قرية باليمن، كان معاوية يمت هذا الرجل الصحابي إلى اليمن فسمع منه عطاء هذا حديثين فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله كأنك شهدت القوم، وقال البخاري: كنت عند إسحاق بن راهويه

كُل شيء. وكان أعلم من محمد بن يحيى الذهلي بكلاً وكلاً، وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قد رأيت العلماء بالمغربين والحجاز والشام والعراق فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل، وقال أيضاً هو أعلمنا وأتقننا وأكثرنا طلباً، وسئل الدارمي عن حديث، وقيل له: إن البخاري صححه، فقال محمد بن إسماعيل أبصر مني، وهو أكبر خلق الله عقل من الله ما أمر به ونهى عنه من كتابه وعلى لسان نبيه، إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعته وتفكر في أمثاله وعرف حلاله من حرامه، وقال أبو الطيب حاتم بن منصور: كان محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه في العلم، وقال أبو سهل عمود بن النضر النقيعي: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علمهما فكلمنا جرى ذكر محمد بن إسماعيل فلفوه على أنفسهم، وقال أبو سهل أيضاً: سمعت أكثر من ثلاثين عالماً من علماء مصر يقولون: حاجتنا في الدنيا النظر إلى محمد بن إسماعيل، وقال صالح بن محمد جزرة: ما رأيت خراسانياً أفهم من محمد بن إسماعيل، وقال أيضاً: كان أعظمهم للحديث قال: وكنت أستملي له ينفذ فيبلغ من حضر المجلس عشرين ألفاً، وسئل الحافظ أبو العباس الفضل بن العباس المعروف بفضلك الرازي، أما أحفظ محمد بن إسماعيل أو أبو زرعة؟ فقال: لم أكن التقيت مع محمد بن إسماعيل فاستقبلني ما بين حلوان وبغداد قال: فرجعت معه مرحلة وجهدت كل الجهد على أن آتي بحديث لا يعرفه فما أمكنني وها أنا ذا أغرب على أبي زرعة عدد شعر رأسه، وقال محمد بن عبد الرحمن الدغولي: كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل البخاري كتاباً فيه:

للمسلمون بخير ما بقيت لهم وليس بعدك خير حين تفقد

وقال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل، وقال أبو حنيفة الترمذي لم أر أعلم بالعلم والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري، وقال له مسلم أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، وقال أحد بني سيار في تلويح مرو: محمد بن إسماعيل البخاري طلب العلم وجالس الناس ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر، وكان حسن المعرفة حسن الحفظ وكان بفتح، وقال أبو أحمد بن علي: كان يحيى بن محمد بن صاعد إذا ذكر البخاري قال ذاك الكبيش النطاح، وقال أبو عمرو الخفاف حدثنا أئني التي العالم الذي لم أر مثله محمد بن إسماعيل قال وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بشريين درجة ومن قال فيه شيئاً فلعنني مني ألف لئمة، وقال أيضاً لو دخل من هذا الباب وأنا أحدث لثقت منه رجلاً، وقال عبد الله بن حاد الأبلبي لو حدثت أبي كنت شجرة في جسد محمد بن إسماعيل، وقال سليم بن مجاهد ما رأيت منذ ستين سنة أحداً أفقه ولا أروع من محمد بن إسماعيل، وقال موسى بن هارون الحاصل الحافظ البغدادي حدثني لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يصيروا آخر مثل محمد بن إسماعيل ما فعلوا عليه، وقال عبد الله بن محمد بن سعيد بن جعفر سمعت العلماء يصرحون بما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح. ثم قال عبد الله وأنا أقول قولهم، وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل، وقال الحاكم أبو أحمد في الكنى: كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه ولو قلت: إنني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لقطعت ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه عن تاجر من عصره لفني الطراس ونزلت الأنفاس فذاك بحر لا ساحل له وإنما ذكرت كلام ابن عقدة وأبي أحمد عنواناً لذلك وبعد ما تقدم من ثناء كبار مشايخه عليه لا يحتاج إلى حكاية من تأخر لأن أولئك إنما أتوا بما شاهدوا ووصفوا ما علموا بخلاف من بعدهم فإن تادمهم ووصفهم مني على الاعتماد على ما نقل إليهم وبين المقامين فرق ظاهر وليس البيان بالخبر.

ذكر

جل من الأخبار الشاهدة لسمة حفظه وسيلان ذهنه

وإطلاعه على العلل سوى ما تقدم

أخبرني أبو العباس البغدادي عن الحافظ أبي الحجاج المزي أن أبا الفتح الشيباني أخبره أخبرنا أبو اليمان الكندي، أخبرنا أبو منصور الفراء أخبرنا الخطيب أبو بكر بن ثابت الحافظ، حدثني محمد بن الحسن الساسي، حدثنا أحمد بن الحسين الرازي سمعت أبا أحمد بن علي الحافظ يقول: سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان

فستل عن طلق ناسياً فسكت طويلاً مفكراً. قلت أنا: قال النبي ﷺ: إن الله تجاوز عن أمي ما حدثت به نفسها ما لم تعمل به أو تكلم، وإنما يراد مباشرة هؤلاء الثلاث العمل والقلب، أو الكلام والقلب وهذا لم يتقدم عليه فقال في إسحاق: قوتي ترك الله وأني به، وقال أبو الفضل أحمد بن سلمة التيسابوري حدثني فتح بن نوح التيسابوري قال: أتيت علي بن الحسين فرايت محمد بن إسماعيل جالساً عن يمينه وكان إذا حدث التفت إليه مهابة له، وقال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن الحسين وربما كنت أغرب عليه، قال حامد بن أحمد: فذكر هذا الكلام لعلي بن الحسين فقال في دع قوله: هو ما رأى مثل نفسه، وقال البخاري أيضاً: كان علي بن الحسين يسألني عن شيوخ خراسان فكنت أذكر له محمد بن سلام فلا يعرفه إلى أن قال في يوماً ما أبا عبد الله كل من أثبت عليه فهو عندنا الرضي، وقال البخاري: فذكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث فقلت لا أعرفه فسروا بذلك وصاروا إلى عمرو بن علي فقالوا له: فذكرنا محمد بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث، وقال أبو عمرو الكرماني: سمعت عمرو بن علي الفلاس يقول: صلحي أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ليس بخراسان مثله، وقال رجاء بن رجاء الحافظ: فضل محمد بن إسماعيل على العلماء فضل الرجال على النساء وقال أيضاً: هو آية من آيات الله تشرى على ظهر الأرض، وقال الحسين بن حريش: لا أعلم أبي رأيت مثل محمد بن إسماعيل كأنه لم يخلق إلا للحديث، وقال أحمد بن القنوة: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة وعبد بن عبد الله بن غير هؤلاء ما رأيتنا مثل محمد بن إسماعيل وكان أبو بكر بن أبي شيبة يسميه بالباذل يعني الكامل، وقال أبو حنيفة الترمذي كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير فقال له ما قام: يا أبا عبد الله جعلك الله زين هذه الأمة قال أبو حنيفة فاستجاب الله تعالى فيه، وقال أبو عبد الله الترمذي رأيت عبد الله بن منير يكتب من البخاري وسمعت يقول أنا من تلامذته قلت: عبد الله بن منير من شيوخ البخاري قد حدثت منه في الجامع الصحيح، وقال لم أر مثله وكانت وفاته سنة ست مائة أحد بن حنبل، وقال محمد بن أبي حاتم الوراق سمعت يحيى بن جعفر الكندي يقول لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لقلعت فإن موتني يكون موت رجل واحد وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم، وقال أيضاً سمعت يقول له لولا أنت ما استطيت العيش ببخارى، وقال عبد الله بن محمد المستنبي: محمد بن إسماعيل إمام فمن لم يجعله إماماً فاتهمه، وقال أيضاً: حضاف زماننا ثلاثة فبدأ بالبخاري، وقال علي بن حجر: أخرجت خراسان ثلاثة البخاري فبدأ به، قال وهو أبصرهم وأعلمهم بالحديث وأتقنهم قال: ولا أعلم أحداً مثله، وقال أحمد بن إسحاق السمراري من أراد أن ينظر إلى فقه بفتح وصفه فليظفر إلى محمد بن إسماعيل، وقال حاشد: رأيت عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل وهما يسألانه عن علل الحديث فلما قاما قالوا لمن حضر المجلس لا نخدعنا من أبي عبد الله فإنه أفقه منا وأعلم وأبصر قال: وكنا يوماً عند إسحاق بن راهويه وعمرو بن زرارة وهو يستملي علي أبي عبد الله وأصحاب الحديث يكتبون عنه وإسحاق يقول: هو أبصر مني وكان أبو عبد الله إذا ذك شأها، وقال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي أخبرني عبد الله بن محمد الترمذي قال: حضرت مجلس ابن إشكاب فجاءه رجل ذكر اسمه من الحافظ فقال: ما لنا بمحمد بن إسماعيل من طاقة فقام ابن إشكاب وترك المجلس غضباً من التكلم في حق محمد بن إسماعيل، وقال عبد الله بن محمد بن سعيد بن جعفر ما مات أحد من حرب التيسابوري ركب إسحاق بن راهويه ومحمد بن إسماعيل بشيخان جنازته وكنت أسمع أهل المعرفة ينظرون ويقولون محمد أفقه من إسحاق.

ذكر

طرف من ثناء أقرانه وطائفة من أتباعه

عليه تيسياً بالبعض على الكل

قال أبو حاتم الرازي لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه، وقال محمد بن حريش سألت أبا زرعة عن أبي طيبة فقال لي تركه أبو عبد الله يعني البخاري، وقال الحسين بن محمد بن عبيد المعروف بالمعجلي ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل ومسلم حافظ، ولكنه ما يبلغ مبلغ محمد بن إسماعيل، قال المعجلي ورايت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعان إليه، وكان أمة من الأمم ديناً فاضلاً يحسن

حفظه فعملوا إلى مائة حديث قبلوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإستاد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعة من الغزاة من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين. فلما اطمان المجلس بأهله انتدب رجل من المشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ والبخاري يقول: لا أعرفه، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون فهم الرجل، ومن كان لا يدرك القصة يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ. ثم انتدب رجل من المشرة أيضاً فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال: لا أعرفه. فسأله آخر فقال: لا أعرفه. فلم يزل يلقي عليه واحداً واحداً حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه. ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام المشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام المشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فآثر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل. قلت: هنا يتضح للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة وروينا عن أبي بكر الكلوكاني قال: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعاً فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة. وقد سبق ما حكاه حاشد بن إسماعيل في أيام طلبهم بالبصرة معه وكونه كان يحفظ ما يسمع ولا يكتب. وقال أبو الأضر: كان يسمرند أربعمائة حديث تصححوها وأحبروا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فدخلوا إسناده الشام في إسناده العراق، وإسناده العراق في إسناده الشام وإسناده الحرم في إسناده اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتلقوا عليه بسقطه، وقال خنجر في تاريخه: سمعت أبا القاسم منصور بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي يقول: سمعت أبا محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم يقول: سمعت يوسف بن موسى المروزي يقول: كنت بالبصرة في جامعها إذ سمعت منادياً ينادي: يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري فقاموا إليه وكتب معهم فرائداً رجلاً شاباً ليس في حليته يفاض فعلى خلف الأسطورة فلما فرغ أحدهم وسأله أن يقدم لهم مجلساً للإعلاء فاجابهم إلى ذلك فقام المنادي ثانياً إلى جامع البصرة فقال يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري فسانأه أن يعقد مجلس الإعلاء فاجاب بأن يجلس غداً في موضع كذا فلما كان الغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء والتظار حتى اجتمع قريب من كذا كذا ألف نفس فجلس أبو عبد الله للإعلاء فقال قبل أن يأخذ في الإعلاء: يا أهل البصرة إنا شاب، وقد سألتموني أن أحدثكم وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها يعني ليست عندكم قال فتعجب الناس من قوله: فأخذ في الإعلاء فقال حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد المتكي ببلدكم قال حدثني أبي عن شعبة عن منصور وغيره عن سالم بن أبي الجعد عن أنس بن مالك أن أمراً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله الرجل يحب القوم الحديث ثم قال: هذا ليس عندكم عن منصور إنما هو عندكم عن غير منصور قال يوسف بن موسى فأملى عليهم مجلساً من هذا التسق يقول في كل حديث روى فلان هذا الحديث عندكم كذا، فاما من رواية فلان يعني النبي يسوقها فليست عندكم، وقال حدوده بن الخطيب لما قدم البخاري فتمته الأخيرة من العراق وتلقاه من تلقاه من الناس ولزدهوا عليه وبالغوا في بزه قيل له في ذلك فقال: كيف لو رأيتم يوم دخولنا البصرة كأنه يشير إلى قصة دخوله التي ذكرها يوسف بن موسى أثبت عن أبي نصر بن الليثري عن جده أن الحفاظ أبا القاسم بن عسكراً أخبرهم أخبرنا إسماعيل بن أبي صالح، أثبت أبو بكر بن خلف، أخبرنا الحاكم أبو عبد الله ح، وقرأه علياً يعني أبي بكر الفريسي عن القاسم بن مظفر، أخبرنا علي بن الحسين بن علي عن الحفاظ أبي الفضل بن ناصر وأبي الفضل الميهي قالوا: أخبرنا أبو بكر بن خلف قال ابن ناصر بإجازة: أخبرنا الحاكم قال: حدثني أبو سعيد أحمد بن محمد النسوي، حدثني أبو حسان مهيب بن سليم سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول اعتلت ينسابور علة خفيفة وذلك في شهر رمضان فمادني إسحاق بن راعويه في نفر من أصحابه فقال لي: أضطرت يا أبا عبد الله فقلت: نعم فقال: يعني تمجلت في قبول الرخصة فقلت أخبرنا عبيد بن ابن المبارك عن ابن جريج قال: قلت لعطاء من أي المرض اضطر قال من أي مرض كان كما قال الله عز وجل: ﴿فمن

كان منكم مريضاً﴾ قال البخاري: لم يكن هذا عند إسحاق، وقال محمد بن أبي حاتم الوراق سمعت محمد بن إسماعيل يقول لو نشر بعض أسناري هؤلاء لم يفهموا كيف صنعت البخاري ولا عرفوه ثم قال صنفته ثلاث مرات، وقال أحمد بن أبي جعفر وإلى بخاري: قال لي محمد بن إسماعيل يوماً: رب حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر فقلت له: يا أبا عبد الله بشامه فسكت، وقال سليم بن مجاهد: قال لي محمد بن إسماعيل لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة والتابعين يعني من الموقوفات إلا وله أصل أحفظ ذلك عن كتاب الله ومئة رسول، وقال علي بن الحسين بن عاصم البيهقي قدم علينا محمد بن إسماعيل فقال له رجل من أصحابنا: سمعت إسحاق بن راعويه يقول كأتي أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي فقال له محمد بن إسماعيل أو تعجب من هذا القول لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مائتي ألف ألف من كتابه، ولما عني نفسه، وقال محمد بن حمويه: سمعت البخاري يقول أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح قال ورواه: سمعت يقول ما نلت الباحة حتى عدت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا حشر مائتي ألف حديث، وقال أيضاً لو قيل: لي غنم لا تمت حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة، وقال أيضاً: قلت له: تحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك فقال: لا ينبغي عليّ جمع ما فيها وصفت جميع كتي ثلاث مرات قال ويلغني أنه شرب البلاذر فقلت له مرة في خلوة هل من دواء للحفظ فقال: لا أعلم ثم أبل عليل فقال لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ من نعمة الرجل ومعلومه النظر، وقال أقت بالمدينة بعد أن حجبت سنة حرماً أكتب الحديث قال: وأقت بالبصرة خسر سنين معي كتي أصف وأصح وأرجع من مكة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن يترك الله تعالى للسلمين في هذه المصنفات، وقال البخاري: تذكرت يوماً أصحاب أنس فحضرتني في ساعة ثلاثمائة نفس وما قدمت على شيخ إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به، وقال ورواه عمل كتاباً في الهبة في نحو خمسمائة حديث، وقال ليس في كتاب وكيع في الهبة إلا حديثان مستندان أو ثلاثة وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوها، وقال أيضاً ما جلست للحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت في كتب أهل الرأي وما تركت بالبصرة حديثاً إلا كتبه، قال وسمعت يقول لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة قال: فقلت له يمكن معرفة ذلك قال نعم، وقال أحمد بن حنود الحفاظ: رأيت البخاري في جنازة وعهد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسماء والألقاب والبخاري يتر على ذلك السهم كأنه يقرأ قال هو الله أحد، وقرأت على عبد الله بن محمد القنسي عن أحد بن نعمة شفاهاً عن جعفر بن علي مكاتبه أن السلفي أخبرهم، أخبرنا أبو الفتح المالكي، أخبرنا أبو يعلى الخليل بن عبد الله الحفاظ أخبرني أبو محمد المخلدي في كتابه، أخبرنا أبو حامد الأعمش الحفاظ قال: كنا يوماً عند محمد بن إسماعيل البخاري ينسابور فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ومعنا أبو عبيدة الحديث بطوله فقال البخاري: حدثنا ابن أبي أويس حدثني أخيه عن سليمان بن بلال عن عبيد الله فذكر الحديث بشامه، قال قرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك فقال له مسلم في الدنيا أحسن من هذا الحديث ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً فقال محمد بن إسماعيل: لا إله إلا مملوك فقال مسلم: لا إله إلا الله ولتعدنا أخبرني به فقال أستر ما ستر هذا هذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جريج فالحق عليه وقبل رأسه وكاد أن يكي فقال أكتب إن كان ولا بد: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا ومهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: كفارة المجلس فقلت له مسلم: لا يفتضح لأحمد وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك وهكذا روى الحاكم هذه القصة في تاريخ ينسابور عن أبي محمد المخلدي ورواها البيهقي في المدخل عن الحاكم أبي عبد الله على سياق آخر قال: سمعت أبا نصر أحمد بن محمد الوراق يقول: سمعت أحمد بن حنود القصار وهو أبو حامد الأعمش يقول: سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل فقبل بين عينيه، وقال دعني حتى أقبل وجليكي يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله حدثك محمد بن سلام حدثنا خالد بن يزيد أخبرنا ابن جريج حدثني موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن

الحافظ: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء، وقال أيضاً إنما أخذ مسلم كتاب البخاري فعمل فيه مستخرجاً وزاد فيه أحاديث.

ذكر

ما وقع بينه وبين الذهلي في مسألة اللفظ وما حصل له من اغتة

بسبب ذلك، وبرأه مما نسب إليه من ذلك

قال الحاكم أبو عبد الله في تاريخه قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومائتين فاقام بها مدة يحدث على الدوام قال: فسمعت محمد بن حامد الزبيري يقول: سمعت الحسن بن محمد بن جابر يقول: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: انذروا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه، قال: فذهب الناس إليه فاقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى قال: فتكلم فيه بعد ذلك، وقال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فصل به أهل نيسابور ما فعلوا به استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل فعلى فليستقبله فبني استقبله فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسابور فدخل البلد فنزل دار البخاريين فقال لنا محمد بن يحيى: لا تتكلموا عن شيء من الكلام فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه وشمت بنا كل ناصي ورافضي وجهي ومرجئ بغراسان قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدمه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن فقال أفضنا غلوة وأفضنا من أفضنا، قال فوقع بين الناس اختلاف فقال بعضهم: قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض، قال فاجتمع أهل الدار فخرجوهم، وقال أبو أحمد بن عدي ذكر في جمعة من للشافعية أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده حله بعض شيخ الوقت فقال لأصحاب الحديث: إنه محمد بن إسماعيل يقول لفظي بالقرآن مخلوق فلما حضر المجلس قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثاً فالتج عليه فقال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعال العباد مخلوقة والامتنان بدعة فشبب الرجل، وقال: قد قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي ليث حدثنا الفريري قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن أفعال العباد مخلوقة قد حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مروان بن معاوية حدثنا أبو مالك عن ربيع بن حراش عن حليفه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله يصنع كل صانع وصنعه، قال البخاري: وسمعت عبد الله بن سعيد - يعني أبا قدامة السرخسي - يقول: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة، قال محمد بن إسماعيل: حركاتهم وأصواتهم وأكاسيهم وكتابتهم مخلوقة، فاما القرآن المبين المثبت في المصاحف للموحى في القلوب فهو كلام الله غير مخلوق. قال الله تعالى: ﴿لَبِئْسَ هُوَ آيَاتِ بَيِّنَاتٍ فِي صدور الذين أوتوا العلم﴾ قال: وقال إسحاق بن راهويه: أما الأروعة فمن يشك أنها مخلوقة، وقال أبو حامد بن الشرحي: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على منجبه، وقال الحاكم: ولما وقع بين البخاري وبين الذهلي في مسألة اللفظ انقطع الناس من البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة قال الذهلي: إلا من قال باللفظ فلا يجل له أن يحضر مجلساً فآخذ مسلم ردهاءه فوق عنقه وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهلي جيع ما كان كبه عنه على ظهر جمال. قلت: وقد أنصف مسلم فلم يحدث في كتابه من هذا ولا عن هذا، وقال الحاكم أبو عبد الله: سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أحمد بن سلمة النيسابوري يقول: دخلت على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله إن هذا رجل مقبول بغراسان خصوصاً في هذه المدينة، وقد لجج في هذا الأمر حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه فما ترى قال: تقبض على لحيتك ثم قال وافترض أمني إلى الله إن الله بعير بالبداهة اللهم إني أعلم أني لم أورد لتمام نيسابور إشراً ولا بطراً ولا طلباً للرياسة وإنما أتيت علي نفسي الرجوع إلى الوطن لقلبة الخائفين، وقد تصدني هذا الرجل حسداً لا أتاني إلا غير ثم قال لي: يا أحمد إني خارج غداً لتخلصوا من حديثي لأجلي، وقال الحاكم أيضاً من الحافظ أبي عبد الله بن الأخرم قال: لما قام مسلم بن الحجاج

التي قال كثارة المجلس أن يقول إذا قام من مجلسه سبحانه اللهم ربنا وبمحمد فقال محمد بن إسماعيل وحدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال حدثني موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال كثارة المجلس أن يقول إذا قام من مجلسه سبحانه ربنا وبمحمد فقال محمد بن إسماعيل هذا حديث ملوح وأعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا إلا أنه معلول، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب حدثنا سهيل بن عرون بن عبد الله قال قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى ولا يذكر لموسى بن عقبة مستنداً عن سهيل ورواهما الحاكم في علوم الحديث له بهذا الإسناد أنصر من هذا السياق، وقال في آخرها كلاماً موعظاً فإنه قال فيه: إن البخاري قال: لا أعلم في الباب غير هذا الحديث الواحد، ولا يقل البخاري ذلك وإنما قال ما تقدم، ولا يتصور وقوع هذا من البخاري مع معرفته بما في الباب من الأحاديث والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

ذكر

فضائل الجامع الصحيح سوى ما تقدم

في الفصول الأولى وغيرها

قال أبو الهيثم الكشميهني سمعت الفريري يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اختصت قبل ذلك وصليت ركعتين. وعن البخاري قال صغت الجامع من مشاة ألف حديث في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله، وقال أبو سعيد الإدريسي أخبرنا سليمان بن داود الهروي سمعت عبد الله بن محمد بن هاشم يقول: قال عمر بن محمد بن بجير البجلي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: صغت كتابي الجامع في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتبنت صحته. قلت: لجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد أنه ابتداء تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلد وغيرها ويدل عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنة فإنه لم يجاور مكة مدة هذه كلها، وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ أن البخاري حول تراجم جامعه هي قبر النبي ﷺ ومنه وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. قلت: ولا يتناقض هذا أيضاً ما تقدم لأنه يحمل على أنه في الأول كبه في المسودة وهنا حوله من المسودة إلى الميضة، وقال الفريري: سمعت محمد بن أبي حاتم وراق البخاري يقول: رأيت البخاري في المنام خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي فكلماه رفع النبي ﷺ قدمه وضع أبو عبد الله قدمه في ذلك الموضع. وقال الخطيب: أبنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد بن عدي سمعت الفريري يقول: سمعت غهم بن فضيل وكان من أهل القنم يقول: رأيت النبي ﷺ في المنام خرج من قبره والبخاري يمشي خلفه فكان النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطا خطوة يخطو محمد ويضع قدمه على خطوة النبي ﷺ قال الخطيب: وكتب إلى علي بن محمد الجرجاني من أصبهان أنه سمع محمد بن مكى يقول: سمعت الفريري يقول: رأيت النبي ﷺ في النوم فقال لي أين تريد فقلت أريد محمد بن إسماعيل فقال أقره مني السلام، وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي فيما قرأنا على فاطمة وعائشة بنتي محمد بن الهادي أن أحمد بن أبي طالب أخبرهم عن عبد الله بن عمر بن علي أن أبا الوقت أخبرهم عنه صماخاً أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل الهروي سمعت خالد بن عبد الله المروزي يقول: سمعت أبا سهل محمد بن أحمد المروزي يقول: سمعت أبا زيد المروزي يقول: كنت نائماً بين الركن والقمام فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي: يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي فقلت: يا رسول الله وما كتابك قال: جامع محمد بن إسماعيل، وقال الخطيب حدثني محمد بن علي الصوري حدثنا عبد الغني بن سعيد حدثنا أبو الفضل جعفر بن الفضل أخبرنا محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون قال: سئل أبو عبد الرحمن النسائي عن العلاء وسهيل قال هما خير من طليح ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل، وقال أبو جعفر العجلي لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن للهيبي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصلاح إلا أربعة أحاديث. قال العجلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة، وقال الحاكم أبو أحمد رحم الله محمد بن إسماعيل الإمام فإنه الذي ألف الأصول وبين للناس وكل من عمل بعده فقاماً أخذ من كتابه كسمل فرق أكثر كتابه ونجد فيه حق الجلالة حيث لم ينسبه إليه، وقال أبو الحسن الدارقطني

بكر البزار، وحسين بن محمد القتيبي، ويعقوب بن يوسف بن الأخرم، وعبد الله بن محمد بن ناجية، وسهل بن شافوه البخاري، وعبد الله بن واصل، والقاسم بن زكريا المطرز، وأبو قرش محمد بن جهم، وعبد بن محمد بن سليمان الباغندي، وإبراهيم بن موسى الجوري، وعلي بن العباس التميمي، وأبو حامد الأعشي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن صدقة البغدادي، وإسحاق بن داود الصراف، وحاشد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن عبد الله بن الجنيدي، ومحمد بن موسى الزهري، وجعفر بن محمد النيسابوري، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو القاسم البغوي، وأبو محمد بن صادق، ومحمد بن هارون الخضرسي، والحسين بن إسماعيل الحاملي البغدادي، وهو آخر من حدث عنه ببغداد.

ذكر

رجوعه إلى بخارى، وما وقع بينه وبين أميرها

وما اتصل بذلك من وفاته

قال أحمد بن منصور الشيرازي لما رجع أبو عبد الله البخاري إلى بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهل البلد حتى لم يبق مذكور ونشر عليه الدرهم والدنانير فبقي مدة ثم وقع بينه وبين الأمير فأمره بالخروج من بخارى فخرج إلى ييكندة وقال ختجار في تاريخه سمعت أحمد بن محمد بن عمر يقول: سمعت بكر بن منير يقول: بعث الأمير خالد بن أحمد الحلبي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل أن أحل لي^١ كتاب الجوامع والتاريخ لأسع منك فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: قل له إني لا أذل العلم ولا أحله إلى أبواب السلاطين فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدني أو في داري فإن لم يهبطك هنا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون في صلر عبد الله يوم القيامة أي لا أكرم العلم قال: فكان سبب الوحشة بينهما، وقال الحاكم سمعت محمد بن العباس الضبي يقول: سمعت أبا بكر بن أبي عمرو يقول: كان سبب مفارقة أبي عبد الله البخاري البلد أن خالد بن أحمد خليفة ابن طاهر سأل أن يحضر منزله فيقرأ التاريخ والجوامع على أولاده فامنع من ذلك، وقال لا يسعي أن أحص بالسمع قوماً دون قوم آخرين فاستعان خالد بجريت بن أبي الورداه وغيره من أهل بخارى حتى تكلموا في منعيه ففاه من البلد قال: فدعا عليهم فقال: اللهم أرهم ما قصودني به في أنفسهم وأولادهم وأهليهم، قال: فلما خالد فاه بتمت عليه إلا أقل من شهر حتى ورد أمر الظاهرة بأن يتأذى عليه فنودي عليه وهو على آتاه وأشخص على أكاف ثم صار عاقبة أمره إلى الذل والحبس، وأما حريث بن أبي الورداه فإنه ابتلي في أهله فرأى فيها ما يجل من الوصف، وأما فلان فإنه ابتلي في أولاده فسأله الله فيهم اللاباء، وقال ابن عدي سمعت عبد القدوس بن عبد الجبار يقول: خرج البخاري إلى خرتك قرية من قرى سمرقند، وكان له بها أقرباء فزول عنهم قال: فسَمته ليلة من الليالي وقد فرغ من صلاة الليل يقول في دعائه: اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فاقضي لي^٢ قال: فسام شهر حتى قبضه الله، وقال محمد بن أبي حامد الوراق سمعت غساب بن جبريل وهو النزل عليه البخاري يهزتك يقول إنه أقام أياماً فمريض حتى وجه إليه رسول من أهل سمرقند يلتسون منه الخروج إليهم فاجاب وقال لهم لا أريد أن أكون معكم فلما مضى قدر عشرين خطوة أو نحوها إلى الدابة ليركبها وأنا أخذ بعضده قال أرسلوني فقد ضعفت فارسلنا فدعا بدهوات ثم اضطلع قضى، ثم سأل من عرق كثير، وكان قد قال لنا كنزني في ثلاثة أبواب ليس فيها قميص ولا عمامة قال فعلنا فلما أدرجناه أكفاته وصلينا عليه ووضعناه في حفرته فاج من تراب قبره رائحة طيبة كالمنك ودامت أياماً وجعل الناس يتخفون إلى القبر أياماً يأخذون من ترابه إلى أن جعلنا عليه خشباً مشكياً، وقال الخطيب: أخبرنا علي بن أبي حامد في كتابه أخبرنا محمد بن محمد بن مكي سمعت عبد الواحد بن آدم الطولوسي يقول رأيت النبي ﷺ في النوم ومعه جماعة من أصحابه وهو واقف في موضع فسلمت عليه فرد علي السلام فقلت ما توقفت هنا يا رسول الله قال: انتظر محمد بن إسماعيل قال فلما كان بعد أيام بلغني موته فنظرت فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت فيها النبي ﷺ، وقال مهيب بن سليم: كان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين وكذلك قال الحسن بن الحسين البزار في تاريخ وفاته وفيها أرخه أبو الحسين بن قانع وأبو الحسين بن المنادي وأبو سليمان بن زبير وآخرون. قال الحسن وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً نعمة الله برحته آمين.

وأحمد بن سلمة من مجلس محمد بن يحيى بسبب البخاري، قال الحلبي: لا يساكني هذا الرجل في البلد فخشي البخاري وسافر، وقال ختجار في تاريخ بخارى: حدثنا خلف بن محمد قال: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفاف نيسابور يقول كنا يوماً عند أبي إسحاق القرشي ومعهنا محمد بن نصر المروزي فجري ذكر محمد بن إسماعيل، فقال محمد بن نصر: سمعته يقول: من زعم أي قلت لفظي بالقرآن خلوق فهو كذاب فإني لم ألقه فقلت له: يا أبا عبد الله قد خاض الناس في هذا فاكثروا فقال: ليس إلا ما أتول لك قال أبو عمرو: فأتيت البخاري فلذاكرته بشيء من الحديث حتى طلبت نفسه فقلت: يا أبا عبد الله ما هنا من يحكي عنك أنك تقول لفظي بالقرآن خلوق فقال: يا أبا عمرو احفظ عني من زعم من أهل نيسابور وسمى غيرها من البلدان ببلاد كثيرة أني قلت لفظي بالقرآن خلوق فهو كذاب فإني لم ألقه إلا أني قلت أفعال العباد خلوة، وقال الحاكم: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: سمعت محمد بن نعيم يقول: سألت محمد بن إسماعيل ما وقع في شأنه ما وقع من الإيمان فقال قول وعمل ويزيد ويتقص والقرآن كلام الله غير خلوق وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي على هذا حيث وعليه أموت وعليه أبعث إن شاء الله تعالى.

ذكر

تصانيفه والرواة عنه

تقدم ذكر الجامع الصحيح وذكر الفريري أنه سمعه منه تسعون ألفاً وأنه لم يبق من يرويه غيره وأطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده تسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرية البزدي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مائة ذكر ذلك من كونه روى الجامع الصحيح عن البخاري أبو نصر بن ماکولا وغيره، ومن رواة الجامع أيضاً عن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة، وكذلك حماد بن شاكر النسوي والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفريري، ومن تصانيفه أيضاً الأديب المفرد يرويه عنه أحمد بن محمد بن الجليلي بالهيم البزار. ورفع الدين في الصلاة، والقرائة خلف الإمام يرويهما عنه محمود بن إسحاق الجفازي وهو آخر من حدث عنه ببخارى. وبرز الفريري يرويه عنه محمد بن طويه الوراق. التاريخ الكبير يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس، وأبو الحسن محمد بن سهل النسوي وغيره. والتاريخ الأوسط يرويه عنه عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف، وزغويه بن محمد اللباد. والتاريخ الصغير يرويه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر وخلق أفعال العباد يرويه عنه يوسف بن يعقوب بن عبد الصمد والفريري أيضاً. وكتاب الضعفاء يرويه عنه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدوابي وأبو جعفر شيخ ابن سعيد وأدم بن موسى الخوارزمي. وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسماع أو بالإجازة. ومن تصانيفه أيضاً الجامع الكبير ذكره ابن طاهر والمسند الكبير، والتفسير الكبير ذكره الفريري، وكتاب الأشربة ذكره الدارقطني في المؤلفات والمختلف في ترجمة كيسة، وكتاب الحبة ذكره ورائه كما تقدم، وأسامي الصحابة ذكره أبو القاسم بن منته وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد نقل منه أبو القاسم البغوي الكبير في معجم الصحابة له، وكذا ابن منته في المعرفة ونقل أيضاً من كتاب الوجدان له وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة، وكتاب اليسوط ذكره الخليلي في الإرشاد وأن مهيب بن سليم رواه عنه، وكتاب العلل ذكره أبو القاسم بن منته أيضاً وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي عنه، وكتاب الكنى ذكره الحاكم أبو أحمد ونقل منه، وكتاب الفوائد ذكره الترمذي في أثناء كتاب المناقب من جامعهم، وعن روى عنه من مشايخه عبد الله بن محمد المستنبي، وعبد الله بن منير، وإسحاق بن أحمد السمراري، ومحمد بن خلف بن تقيته ونحوهم، ومن أثره أبو زرع وأبو حامد الرازيان وإبراهيم الحربي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وموسى بن هارون الجمال، ومحمد بن عبد الله بن مطين، وإسحاق بن أحمد بن زيوك الفارسي، ومحمد بن تقيته البخاري، وأبو بكر الأمين، ومن الكبار الآخرين عنه من الحفاظ صالح بن محمد الملقب بجزرة، ومسلم بن الحجاج، وأبو الفضل أحمد بن سلمة، وأبو بكر بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وروى أيضاً عن رجل عنه، وأبو عيسى الترمذي، وتلمذ له وأكثر من الاعتماد عليه، وعمر بن محمد البحيري، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو

وأما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبد الله بن أحمد المروزي وعبد الرحمن بن عبد الله المحدثي.

وأما رواية الأخصيكي فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصغار الزاهد.

وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي.

وأما رواية أبي علي الشبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصبري العيار وعبد الرحمن بن عبد الله المحدثي أيضاً.

وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضاً.

وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر أيضاً وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر النادوي.

وأما رواية الكشميهني فرواها عنه أبو ذر أيضاً وأبو سهل محمد بن أحمد الحنفي وكرمة بنت أحمد الروزي.

وأما رواية الكشائي فرواها عنه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري.

(فصل)

فأما رواية الجبهي عن ابن السكن فأخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي ابن عبد العزيز مشافهة عن يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي المحدثي عن عبد الله بن عبد الرحمن الديلمي عن عبد الله بن محمد بن علي الباهلي قال: حدثنا الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجبهي في كتاب تهذيب المهمل له قال: أخبرني بصحيح البخاري القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء بقراءتي عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ إجازة قال: حدثنا أبو محمد الجبهي وكان ثقة ضابطاً بسته.

وأما رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة فقرأ على أبي محمد عبد الله بن محمد ابن محمد بن سليمان الكبي بها وأنا أسمع وإجازة ما فاتني منه قال: أثبتاً إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أثبتاً أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي المكي سماعاً عليه بجميعه سوى من قوله: باب «ولو» مدني أخاهم شيئاً إلى قوله: باب بيعت النبي ﷺ إجازة أثبتاً أبو الحسن علي بن حيد بن عماد الطرابلسي أثبتاً أبو مكتوم عيسى ابن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد المروزي أثبتاً لي.

وأما رواية عبد الرحمن المحدثي عن شيخه فأخبرنا بها أبو حيان محمد بن حيان ابن العملاء أبي حيان إذنا مشافهة عن جده أبي حيان عن أبي علي بن أبي الأحوص عن أبي القاسم بن بقي عن شريح بن علي بن أحمد بن سعيد عن عبد الرحمن.

وأما رواية إسماعيل فهذا السند إلى أبي حيان أثبتاً أبو جعفر أحمد بن يوسف الطحطاوي ويوسف بن إبراهيم بن أبي رمانة المالقي إجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري بن الميثم أثبتاً القاضي أبو سليمان داود بن الحسن الخالدي عنه.

وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فأخبرنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان بن حزة بن أبي عمر عن محمد بن عبد الحمادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدلمي أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أثبتاً أبو نعيم.

وأما رواية الأصيلي والقابسي فبالإسناد الماضي إلى أبي علي الجبهي أثبتاً أبو شاكب عبد الواحد بن محمد بن وهب وغيره عن الأصيلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القابسي. وبالإسناد الماضي إلى جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي القاسم خلف بن بشكول أثبتاً عبد الرحمن بن محمد بن غيث عن حاتم.

وأما رواية سعيد العيار فأخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن يوسف بن الحنان عن العملاء تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أثبتاً منصور بن عبد المقيم بن عبد الله بن محمد بن الفضل الرازي أثبتاً محمد بن

(خطبة الشارح)



الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ونكت في قلوب أهل الطغيان فلا تمي الحكمة أبداً. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلماً أحداً، فرداً صمداً. وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ما أكرمه عبداً وسيداً، وأظمه أصلاً وعتداً، وأطهره مضجماً ومولداً، وأبهره صدراً ومورداً. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوت الندى، وليوث العدا، صلاة وسلاماً دائماً من اليوم إلى أن يبعث الناس خداً.

أما بعد فقد آن الشروع فيما قصدت له من شرح الجامع الصحيح، على ما وعدت به في أول المقدمة، وكنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه، ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جداً فسكت الآن فيه طمناً وسطى أرجو تفعها، كافلة بما اطلمت عليه من ذلك، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وربما أضلت شيئاً مما تقدم في المقدمة لمعني يقتضيه، إما لعدم العهد به أو لغير ذلك، ولكن اعتماداً غالباً على الخوالة عليها، وسميته:

فتح الباري، بشرح البخاري

وقد رأيت أن أبداً الشرح بأسانيد إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة، وإن أسواقها على غلط ختم، فإني سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب، فأحييت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب فأقول وبالله التوفيق:

اتصلت لنا رواية البخاري عنه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر ابن صالح بن بشر القريري وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاثمائة، وكان سماعه للصحيح مرتين: مرة بفرس سنة ثمان وأربعين، ومرة ببخارى سنة اثنين وخمسين ومائتين.

ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، وكان من الحفاظ وله تصانيف، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين، وكان فاته من الجامع أوراق روماً بالإجازة عن البخاري، بنى على ذلك أبو علي الجبهي في تهذيب المهمل.

ومن طريق حماد بن شاكر النسوي، وأظه مات في حدود التسعين، وله فيه فوت أيضاً.

ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي قرينة - يقاف ونون بوزن يسيرة - البزودي بفتح الموحدة وسكون الزاي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه، كما جزم به ابن ماكولا وغيره، وقد عاش بعده من سمع من البخاري القاضي الحسين بن إسماعيل الحمالي ببغداد، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح، وإنما سمع منه مجلساً أملاًما ببغداد في آخر قدمه قدمها البخاري، وقد غلط من روى الصحيح، من طريق الحمالي المذكور غلطاً فاحشاً.

فأما رواية (القريري) فأتصلت إلينا عنه من طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، والحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، وأبي نصر أحمد بن محمد الأخصيكي، والفقير أبي زيد محمد بن أحمد الروزي، وأبي علي محمد بن عمر بن شيوة، وأبي أحمد محمد بن محمد الجرجاني، وأبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي، وأبي الميثم محمد بن مكي الكشميهني، وأبي علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشائي وهو آخر من حدث بالصحيح عن القريري.

فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن محمد بن أسد الجبهي.

إسماعيل الفارسي سماعاً وجد أبي محمد بن الفضل مشافهةً أثباتاً سعيد.

وأما رواية المادوي فهي أصل الروايات لنا من حيث العدد أخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الحموي وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجيزي وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب بن عبد المؤمن العلوي وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوزي قال الأولان: أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الصاهلي وست الوزراء وزيعة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن النجاء التنوخية. وقال أبو إسحاق: أثباتاً أحمد بن أبي طالب بن نعمة، وقال علي: قرئ علي ست الوزراء وأنا أسمع، وكتب لي سليمان بن حزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد السلام قال خمسة: أثباتاً أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن عيسى الزبيدي سماعاً وقالوا - سوى المرأة - كتب إلينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي وأبو الحسن علي بن أبي بكر رويته القلاسي، زاد سليمان ومحمد بن زهير شعراته وثابت بن محمد الحنجلندي ومحمد بن عبد الواحد المدني قالوا: أثباتاً أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الحموي عنه.

وأما رواية الحفصي فبالإسناد الماضي إلى منصور أثباتاً أبو بكر وجيه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذلي سماعاً وجد أبي محمد بن الفضل الصاهلي إجازة قالوا: أثباتاً الحفصي.

وأما رواية كريمة فأخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي سماعاً عليه لبعضه وإجازة لساوئه أثباتاً أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله الأنصاري أثباتاً المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي وإسماعيل بن عبد القوي ابن عزون وعثمان بن عبد الرحمن بن رثيق سماعاً سوى من باب المسافر إذا جد به السير في أواخر كتاب الحج إلى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة ومن باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام منه فإجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي الططار بلجيعة قالوا أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري أثباتاً أبو هبة الله محمد بن يركات النحوي السعدي عنها.

وأما رواية المستغفري فبالإسناد الماضي إلى أبي موسى أثباتاً الحسن بن أحمد عنه.

(فصل)

وأما رواية (إبراهيم بن معقل) فبالإسناد إلى أبي علي الجبلي أثباتاً الحكم ابن محمد أثباتاً أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الحموي سماعاً لبعضه وإجازة لباقي أثباتاً أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري عنه.

وأما رواية حماد بن شاکر فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن الحسن ابن السيد العلوي عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن ربيع النسوي عنه.

وأما رواية أبي طلحة البزوفدي فبالسند إلى المستغفري أثباتاً أحمد بن عبد العزيز عنه.

وقد انتهى الغرض الذي أوردته، من التوصل إلى الذي أوردته، فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتم الروايات متناً وهي رواية أبي زر عن مشايخ الثلاثة، لفصلها ما وتييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وبالله تعالى التوفيق، وهو المستول أن يبينني على السير في أقوم طريق.



١- كتاب بدء الوحي

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ الْمُثَنَّى الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ:

١- باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله

وَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن

بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]

قال البخاري رحمه الله تعالى وروى الله عنه: (بسم الله الرحمن الرحيم. كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) هكذا في رواية أبي زر والأصيلي بغير «باب» وثبت في رواية غيرهما، فحكمي عياض ومن تبعه في التوثيق وتركه، وقال الكرماني: يجوز فيه الإسكان على سبيل التعمد للأبواب. فلا يكون له إغراب. وقد اعترض على المصنف كونه لم يفتح الكتاب بخطبة تنبئ عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة امتثالاً لقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه محمد الله فهو أقطع» وقوله: «كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كالكلام الجاهل» أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة. والجواب عن الأول أن الخطبة لا يتعمد فيها سياق واحد ينتج العدول عنه، بل الغرض منها الانتفاع بما يدل على المقصود، وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحديث الدال على مقصوده المشتغل على أن العمل دائر مع التوبة، فكانه يقول: قصدت جمع وحسي السنة للخلق من خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي، وإنما لكل امرئ ما نوى، فافتكى بالتلويح عن التصريح. وقد سلك هذه الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء. والجواب عن الثاني أن الحديثين ليسا على شرطه، بل في كل منهما مقال، سلطنا صلاحيتهما للحجة لكن ليس فيهما أن ذلك يتعين بالنظر والكتابة معاً، فلعله حد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اختصاراً على البسلة لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها، ويعقده أن أول شيء نزل من القرآن: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ فطريق التماسي به الانتفاع بالبسلة والاختصار عليها، لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما قسمته هذا الباب الأول، بل هو المقصود بالذات من أحاديثه. ويعقده أيضاً وقرع كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون حملة وغيرها كما سيأتي في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب، وكما سيأتي في حديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحديبية، وغير ذلك من الأحاديث. وهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق، فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم ليتضمنوا بما فيه تعلماً وتعليماً. وقد أجاب من شرح هذا الكتاب بأجوبة أخرى فيها نظر، منها أنه تعارض عنه الابتداء بالتسمية والحمدية، فلو ابتداء بالحمدية لخالف العادة، أو بالتسمية لم يعد مبتدئاً بالحمدية فافتكى بالتسمية. وتعقب بأنه لو جمع بينهما لكان مبتدئاً بالحمدية بالتسمية إلى ما بعد التسمية، وهذه هي النكتة في حذف العاطفة فيكون أولى لموافقة الكتاب العزيز، فإن الصحابة اقتحموا كتابة الإمام الكبير بالتسمية والحمدية وتلوها. وتيممهم جميع من كتب للمصنف بدمهم في جميع الأمصار، من يقول بأن البسلة آية من أول القافحة، ومن لا يقول ذلك. ومنها أنه رأى قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾ فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئاً واكتفى بها عن كلام نفسه، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى، وأيضاً قد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية، وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث، والجواب عن ذلك بأن الترجمة والسند وإن كانا متقدمين لفظاً لكنهما

في الطلب عن ابن عيينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه إلى مصر، ورجع بعد وفاته إلى مكة إلى أن مات بها سنة تسع عشرة ومائتين، فكان البخاري أمثل قوله ﷺ، فقلنا قريشاً فالتفت كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أقره قريشاً أخذ عنه، وله مناسبة أخرى لأنه مكى كشيخه فاسب أن يذكر في أول ترجمة يهْدِي الْوَحْيِي لأن ابتداءه كان بمكة، ومن ثم شئ بالرواية عن مالك لأنه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل، ومالك وابن عيينة قريشان، قال الشافعي: لولا ما ذهب العلم من الحجاز.

قوله: (حدثنا صفوان) هو ابن حية بن أبي عمران الهلالي أبو محمد المكي، أصله ومولده الكوفة، وقد شارك مالكا في كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة، وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين.

قوله: (عن يحيى بن سعيد) في رواية غير أبي ذر: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري. اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابي، ويحيى بن صفوان التابعين، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من أوساط التابعين، وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم، بقي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق. وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحابيان، وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الإسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحققون، وهي التحديث والإخبار والسماع والعضة والله أعلم. وقد افترض على المصنف في إدخاله حديث الأصم هذا في ترجمة يهْدِي الْوَحْيِي وأنه لا تعلق له به أصلاً، بحيث أن الخطابي في شرحه والإسماعيلي في مستخرجه أخرجاه قبل الترجمة لاعتقادهما أنه إما أورده للتبرك به فقط، واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الإسماعيلي في ذلك.

وقال ابن رشد: لم يقصد البخاري ببلواده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف، وقد تكلفت مناسبه للترجمة، فقال كل حسب ما ظهر له. انتهى. ولقد قيل: إنه أراد أن يقيمه مقام الخطبة للكتاب، لأن في سياقه أن عمر قاله على المنبر بمحضر الصحابة، فإذا صلح أن يكون في خطبة المنبر صلح أن يكون في خطبة الكتاب. وحكى المذهب أن النبي ﷺ خطب به حين قدم المدينة مهاجراً، فاسب لإبراهه في يهْدِي الْوَحْيِي، لأن الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالتقدمة لها لأن بالمجرة افتتح الإذن في قتال المشركين، ويعقبه النصر والظفر والفتح انتهى. وهذا وجه حسن، إلا أنني لم أر ما ذكره من كونه ﷺ خطب به أول ما هاجر مطلقاً. وقد وقع في باب ترك الحيل بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية الحديث، ففي هذا إيهام إلى أنه كان في حال الخطبة، أما كونه كان في ابتداء قدمه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه، ولعل قائله استدل لي ما روي في قصة مهاجر أم قيس، قال ابن دقيق العيد: نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس، فلها خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما يؤتى به، انتهى. وهذا لو صح لم يستلزم البلاء بذكره أول الهجرة النبوية. وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال: أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال: من هاجر يبتغي شيئاً فإلما له ذلك، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس. ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فابت أن تزوجه حتى يهاجر فتزوجها، فكانت نسبه مهاجر أم قيس. وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سبق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك. وأيضاً فلما أراد البخاري إقامته مقام الخطبة فقط أو الابتداء به تيمناً وترغيباً في الإخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الإسماعيلي وغيره.

وقتل ابن بطلان عن أبي عبد الله بن النجار قال: التريب يتعلق بالآية والحديث معاً، لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء ثم إلى محمد ﷺ أن الأعمال بالنيات لقوله تعالى: «وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ خَالصِينَ لَهُ الدِّينَ». وقال أبو العالية في قوله تعالى: «وَمَنْ أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ خَالصِينَ لَهُ الدِّينَ» قال وصاهم بالإخلاص في عبادته. وعن أبي عبد الملك البرقي قال: مناسبة الحديث للترجمة أن يهْدِي الْوَحْيِي كان بالنية، لأن الله تعالى فطر محمداً على التوحيد وبفض إليه الأوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهي الرؤيا الصالحة، فلما رأى ذلك أخلص إلى الله في ذلك فكان يتبعه بفار حراه فقبل الله عمله وأتم له النعمة. وقال المهلب ما محصلة: قصد البخاري الإخبار عن حال النبي ﷺ في حال

متأخران تقديره فيه نظر. وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء خطبة فيها حد وشهادة، فحذفها بعض من حل عنه الكتاب. وكان قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيخ البخاري وشيوخه وأهل عصره كمالك في الوطاء وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى عن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة، أيقال في كل من هؤلاء إن الرواية عنه حذفوا ذلك كلاً بل يحمل ذلك من صميمهم على أنهم حدوا لفظاً. ويؤيده ما رواه الخطيب في الجامع عن أحمد أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبي ﷺ إذا كتب الحديث ولا يكتبها، والحامل له على ذلك إسراع أو غيره، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك غرضاً بالخطب دون الكتب كما تقدم، ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حد وتشهد كما صنع مسلم، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. وقد استمر عمل الأئمة للمصنفين على انتاج كتب العلم بالسلسلة وكذا معظم كتب الرسائل، واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً فجاءه عن الشعبي منع ذلك، وعن الزهري قال: مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم، وعن سعيد بن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور، وقال الخطيب هو المختار.

قوله: (يهْدِي الْوَحْيِي) قال صياض: روي بالمعنى مع سكون الدال من الابتداء، وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور. قلت: ولم أره مضبوطاً في شيء من الروايات التي اتصلت لنا، إلا أنه وقع في بعضها وكيف كان ابتداء الوحي، فهذا يرجح الأول، وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ. وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيراً، كبه الخيفي وبه الأذان وبه الملق. والوحي لغة الإصلاح في خفاء، والوحي أيضاً الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيحاء والإشارة والتصويت شيئاً بعد شيء. وقيل: أصله التهييم، وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهو وحي. وشرعا الإعلام بالشرع. وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المقصود منه أي الوحي، وهو كلام الله المنزل على النبي ﷺ. وقد افترض محمد بن إسماعيل التيمي على هذه الترجمة فقال: لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن، لأنه ترمض فيه لبيان كيفية الوحي، لا لبيان كيفية يهْدِي الْوَحْيِي فقط. وتعقب بأن المراد من يهْدِي الْوَحْيِي حاله مع كل ما يتعلق بشأه، أي تعلق كان. والله أعلم.

قوله: (وقول الله) هو بالرفع على حذف الجيب حطفاً على الجملة لأنها في محل رفع، وكذا على تنوين باب. ويجوز حطفاً على كيف وإتيان باب بغير تنوين، والتقدير باب معنى قول الله كذا، أو الاحتجاج بقول الله كذا، ولا يصح تقديره كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكيف قاله صياض، ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره.

قوله: (إنا أوحينا إليك.. الآية) قيل قدم ذكر نوح فيها لأنه أول نبي أُرسل، أو أول نبي عوقب قومه، فلا يرد كون آدم أول الأنبياء مطلقاً، كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة. ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة أن صفة الوحي إلى نينا ﷺ توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا، كما رواه أبو نعيم في الدلائل بإسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال: إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم، ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة.

١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ عُلُقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، لَمْ يَكُنْ هِجْرَةً إِلَى دُنْيَا يَعْبُدُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَتَكَبَّحُهَا، فَوَاجِرَةٌ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» [الطبر: ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٩٨٩، ٦٩٥٣، والظهر في الحق: باب: ٦، وفي الإكراه: كتاب: ٨٩، أخرجه مسلم: ١٩٠٧ باختلاف]

قوله: (حدثنا أحمد الحميدي) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، منسوب إلى حميد بن أسامة بطن من بني أسد بن عبد العزى بن قصي، روى عنه خديجة زوج النبي ﷺ، يجتمع معها في أسد ويجتمع مع النبي ﷺ في قصي. وهو إمام كبير مصنف، رافق الشافعي

منشئه وأن الله بغض إليه العلويان وحبيب إليه خلال الحق ولزوم الرعدة فراراً من قرناه السوء فلما لزم ذلك أعطاه الله على قدر نيته ووهب له النبوة كما يقال القواشع عنوان الخواص. ولخصه بنحو من هذا القاضي أبو بكر بن العربي. وقال ابن التير في أول التراجم: كان مقدمة النبوة في حق النبي ﷺ الهجرة إلى الله تعالى بالخطوة في غار حراء فناسب الانتاح بحديث الهجرة. ومن المناسبات البديعة الرجيبة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحى الستة صدره بيده الوحي، ولما كان الرحي لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً، والله بهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث: قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث. واتفق عبد الرحمن ابن مهدي والشافعي فيما نقله البيهقي عنه وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحزمة الكتاني على أنه ثلث الإسلام. ومنهم من قال ربه، واختلفوا في تعيين الباقي. وقال ابن مهدي أيضاً: يدخل في ثلاثين باباً من العلم، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة. وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب. ووجه البيهقي كونه ثلث العلم بأن كسب البعد يقع قبله ولسانه وجوارحه. فالتية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها. لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها، ومن ثم ورد: نية المؤمن خير من عمله، فإذا نظرت إليها كانت غير الأمرين. وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بذكره ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام عندنا، وهي هذا ومنه صل عملاً ليس عليه أمرنا فهو زده والحلال بين والحرام بين الحديث. ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، وروى من زعم أنه في الموطأ مفترأ بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك. وقال أبو جعفر الطبري: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية حلقمة ولا عن حلقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد، وهو كما قال، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرّد به من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والزيار وابن السكن وحزمة بن محمد الكتاني، وأطلق الخطابي نفى الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كما قال لكن بيقين: أحدهما الصحة لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما، ثانيهما السياق لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النبوة كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم «يخشون على نياتهم» وحديث ابن عباس: «ولكن جهاد ونية» وسحبت أبي موسى: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» متفق عليهما وحديث ابن مسعود: «أرب قاتل بين الصفيين الله أعلم بنبيه» أخرجه أحد وحديث عبادة «من غزا وهو لا يهزي إلا عقاباً فله ما نوى» أخرجه النسائي، إلى غير ذلك مما يتيسر حصره، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر، إلا أن حل على التواتر للمعنى فيحتمل. نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد: فحكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفساً، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاثمائة، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال: كتبت من حديث سبعائة من أصحاب يحيى. قلت: وأنا استبعد صحة هذا، فقد تبين طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المتشورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة، ولا قد تبين طرق غيره فزادت على ما نقل عن من تقدم، كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى.

قوله: (على النبي بكسر الميم، واللام للمعهد أي منبر المسجد النبوي، ووقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى في ترك الخيل: سمعت عمر يحط).

قوله: (إنما الأعمال بالنيات) كذا أورد هنا، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، أي كل عمل بينه. وقال الخويزي: كأنه أشار بذلك إلى أن النية تتبرع كما تتبرع الأعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الاتصاف لوجهه. ووقع في معظم الروايات بإفراء النية، ووجهه أن عمل النية القلب وهو متحد فناسب إفراءها، بخلاف الأعمال فإنها متعلقة بالظواهر وهي متعقدة. فناسب جمعها، ولأن النية ترجع إلى الإخلاص وهو واحد للواحد الذي لا شريك له. ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ «الأعمال بالنيات»

وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث: قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث. واتفق عبد الرحمن ابن مهدي والشافعي فيما نقله البيهقي عنه وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحزمة الكتاني على أنه ثلث الإسلام. ومنهم من قال ربه، واختلفوا في تعيين الباقي. وقال ابن مهدي أيضاً: يدخل في ثلاثين باباً من العلم، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة. وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب. ووجه البيهقي كونه ثلث العلم بأن كسب البعد يقع قبله ولسانه وجوارحه. فالتية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها. لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها، ومن ثم ورد: نية المؤمن خير من عمله، فإذا نظرت إليها كانت غير الأمرين. وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بذكره ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام عندنا، وهي هذا ومنه صل عملاً ليس عليه أمرنا فهو زده والحلال بين والحرام بين الحديث. ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، وروى من زعم أنه في الموطأ مفترأ بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك. وقال أبو جعفر الطبري: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية حلقمة ولا عن حلقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد، وهو كما قال، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرّد به من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والزيار وابن السكن وحزمة بن محمد الكتاني، وأطلق الخطابي نفى الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كما قال لكن بيقين: أحدهما الصحة لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما، ثانيهما السياق لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النبوة كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم «يخشون على نياتهم» وحديث ابن عباس: «ولكن جهاد ونية» وسحبت أبي موسى: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» متفق عليهما وحديث ابن مسعود: «أرب قاتل بين الصفيين الله أعلم بنبيه» أخرجه أحد وحديث عبادة «من غزا وهو لا يهزي إلا عقاباً فله ما نوى» أخرجه النسائي، إلى غير ذلك مما يتيسر حصره، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر، إلا أن حل على التواتر للمعنى فيحتمل. نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد: فحكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفساً، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاثمائة، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال: كتبت من حديث سبعائة من أصحاب يحيى. قلت: وأنا استبعد صحة هذا، فقد تبين طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المتشورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة، ولا قد تبين طرق غيره فزادت على ما نقل عن من تقدم، كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى.

قوله: (على النبي بكسر الميم، واللام للمعهد أي منبر المسجد النبوي، ووقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى في ترك الخيل: سمعت عمر يحط).

قوله: (إنما الأعمال بالنيات) كذا أورد هنا، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، أي كل عمل بينه. وقال الخويزي: كأنه أشار بذلك إلى أن النية تتبرع كما تتبرع الأعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الاتصاف لوجهه. ووقع في معظم الروايات بإفراء النية، ووجهه أن عمل النية القلب وهو متحد فناسب إفراءها، بخلاف الأعمال فإنها متعلقة بالظواهر وهي متعقدة. فناسب جمعها، ولأن النية ترجع إلى الإخلاص وهو واحد للواحد الذي لا شريك له. ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ «الأعمال بالنيات»

قوله: (النيات) الباء للمصاحبة، ويحتمل أن تكون للسيبة بمعنى أنها مقومة للعمل فكأنها سبب في إيجادها، وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تختلف عن أوله. قال النووي: النية القصد، وهي عزمة القلب. وتعبه الكرماني بأن عزمة

بمعنى «إنما» وجمع الأعمال والنيات، وهي ما وقع في كتاب الشهاب للقضاعي ووصله في مسنده كذلك، وأنكره أبو موسى المديني كما نقله النووي وأقره، وهو متعقب برواية ابن حبان، بل وقع في رواية مالك عن يحيى عند البخاري في كتاب الإيمان بلفظ «الأعمال بالنية»، وكذا في المتن من رواية الثوري، وفي الهجرة من رواية حماد بن زيد، ووقع عنده في النكاح بلفظ «العمل بالنية» بإفراء كل منهما. والنية بكسر النون وتشديد التنحنية على المشهور، وفي بعض اللغات تخفيفها. قال الكرماني قوله: «إنما الأعمال بالنيات» هذا التركيب يفيد المحصر عند المحققين، واختلف في وجه إفادته فقيل لأن الأعمال جمع على بالآلف واللام مفيد للاستفراق، وهو مستلزم للقصر لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية، وقيل لأن إنما للمصر، وهل إفادته له بالمنطوق أو بالمقهور، أو تفيد المحصر بالوضع أو العرف، أو تفيد به الحقيقة أو المجازة، ومتقضى كلام الإمام وأجاباه أنها تفيد بالمنطوق وضماً حقيقياً، بل نقله شيخنا شيخ الإسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا السير كالأندلسي، وعلى العكس من ذلك أهل العربية، واحتج بعضهم بأنها لو كانت للمصر لما حسن إنما قام زيد في جواب هل قام عمرو، أوجب بأنه يصح أنه يقع في مثل هذا الجواب ما قام إلا زيد وهي للمصر اتفاقاً، وقيل: لو كانت للمصر لاستوى إنما قام زيد مع ما قام إلا زيد، ولا تردد في أن الثاني أقوى من الأول، وأوجب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي المحصر فقد يكون أحد اللفظين أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين. وقد وقع استعمال إنما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى: «إنما تجزون ما كنتم تعملون» وكقوله: «وما تجزون إلا ما كنتم تعملون» وقوله: «إنما على رسونا البلاغ المبين» وقوله: «ما على الرسول إلا البلاغ» ومن شواهد قول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حمى وإنما العزة للسكران يعني ما ثبت العزة إلا أن كان أكثر حمى. واختلفوا: هل هي بسيطة أو مركبة، فرجحوا الأول، وقد يرجع الثاني، ويجاب عما أورد عليه من قولهم إن للإبيات وما للنفي فيستلزم اجتماع المتضادين على صمد واحد بأن يقال مثلاً: أصلهما كان للإبيات والنفي، لكنهما بعد التركيب لم يبقا على أصلهما بل أفادا شيئاً آخر، أشار إلى ذلك الكرماني قال: وأما قول من قال إفادة هذا السياق للمصر من جهة أن فيه تأكيداً بعد تأكيد وهو المستفاد من إنما ومن الجمع فتعقب بأنه من باب إيهام العكس، لأن قاله لما رأى أن المحصر فيه تأكيد على تأكيد، ظن أن كل ما وقع كذلك يفيد المحصر. وقال ابن دقيق العيد: استدل على إفادة إنما للمصر بأن ابن عباس استدل على أن الربا لا يكون إلا في النسبة بحديث: «إنما الربا في النسبة»، وعارضة جماعة من الصحابة في الحكم ولم يخالفوه في فهمه فكان الاتصاف منهم على أنها تفيد المحصر. وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلاً. وأما من قال يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله: «لا ربا إلا في النسبة» لورود ذلك في بعض طرق الحديث المذكور، فلا يفيد ذلك في رد إفادة المحصر، بل بقوله ويشعر بأن مفاد الصفيين عندهم واحد، وإلا ما استعملوا هذه موضع هذه. وأوضح من هذا حديث: «إنما الماء من الماء» فإن الصحابة الذين ذهبوا إليه لم يعارضهم الجمهور في فهم المحصر منه، وإنما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى كحديث: «إذا التقى المختاتان» وقال ابن عطية: إنما لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك المحصر إن دخل في قصة ساعدت عليه، فجعل وروده للمصر مجازاً يتجانس إلى قرينة، وكلام غيره على العكس من ذلك وأصل ورودها للمصر، لكن قد يكون في شيء خصوص قوله تعالى: «إنما الله إله واحد» فإنه سبق باعتبار منكري الوجودية، وإلا فلا سبحانه صفات أخرى كالعلم والقدرة، وكقوله تعالى: «إنما منتهى منزله» فإنه سبق باعتبار منكري الرسالة، وإلا فلا ﷻ صفات أخرى كالإشارة، إلى غير ذلك من الأمثلة، وهي فيما يقال السبب في قول من منع إفادتها للمصر مطلقاً.

(تكميل): الأعمال تقتضي عاملين، والتقدير: الأعمال الصادرة من المكلفين، وعلى هذا هل تخرج أعمال الكفار؟ الظاهر الإخراج، لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة وهي لا تصح من الكافر وإن كان مخاطباً بها متاباً على تركها، ولا يرد العتق والصدقة لأيهما بدليل آخر.

قوله: (النيات) الباء للمصاحبة، ويحتمل أن تكون للسيبة بمعنى أنها مقومة للعمل فكأنها سبب في إيجادها، وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تختلف عن أوله. قال النووي: النية القصد، وهي عزمة القلب. وتعبه الكرماني بأن عزمة

القلب قدر زائد على أصل القصد. واختلف الفقهاء هل هي ركن أو شرط؟ والمرجح أن إيجادها ذكر في أول العمل ركن، واستصحابها حكماً بمعنى أن لا يأتي بمناصف شرعاً شرط. ولابد من محووف يتعلق به الجار والمجرور، قليل تعتبر. وقليل تكمل. وقليل تصح. وقليل تحصل. وقليل تستقر.

قال الطيبي: كلام الشارع محمول على بيان الشرع، لأن المخاطبين بذلك هم أهل الشأن، فكأنهم خاطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع، فتبين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي. وقال البيضاوي: الآية عبارة عن تبعات القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً، والشرع خصمه بالإرادة المترجمة نحو الفعل لإيقاظ رضاء الله وإماتة حكمه. والآية في الحديث عمولة على المعنى اللغوي ليحسن تطبيقه على ما بعده وتبسيحه أحوال المهاجر، فإنه تفصيل لما أجمل، والحديث متروك الظاهر لأن الذوات غير متغيرة إذ التقدير: لا عمل إلا بالنية، فليس المراد نفي ذات العمل لأنه قد يوجد بغير نية، بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال، لكن الحمل على نفي الصحة أولى لأنه أشبه بنفي الشيء نفسه، ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبع، فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالاته على نفي الصفات مستمرة.

وقال شيخنا شيخ الإسلام: الأحسن تقدير ما يقتضي أن الأعمال تتبع النية، لقوله في الحديث: «فمن كانت هجرته إلى آخره». وعلى هذا يقدر المحووف كوناً مطلقاً من اسم فاعل أو فعل. ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال. قال ابن دقيق العيد: وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها. وأما التروك فهي وإن كانت فعل فكيف لا يطلق عليها لفظ العمل. وقد تعقب على ما يسمى القول عملاً لكونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملاً فقال قولاً لا يمتنع. وأجيب بأن مرجع اليقين إلى المعرفة، والقول لا يسمى عملاً في المعرفة ولهذا يعطف عليه. والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازاً وكذا الفعل، لقوله تعالى: «ولو شاء ربك ما فعلوه» بعد قوله: «زخرف القول». وأما عمل القلب كالتبعية فلا يتناولها الحديث لتلازم التسلسل، والمعرفة وفي تناولها نظر، قال بعضهم: هو حال لأن النية قصد المتوي، وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة. وتعبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله: إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسلّم، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا، لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يديره، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحقق له تكن النية حيث حالاً. وقال ابن دقيق العيد: الذين اشتروا النية قدروا صحة الأعمال، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى. وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باشتراط النية، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها، ومن ثم يخالف الحنفية في اشتراطها للوضوء، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً. نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه.

(تكميل): الظاهر أن الألف واللام في النيات مقابلة للضمير، والتقدير الأعمال بنياتها، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاتاً أو غيرها، ومن كونها فرضاً أو نفلًا، ظهراً مثلاً أو عسراً، مقصورة أو غير مقصورة. وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد؟ فيه بحث. والراجح الاكتفاء بتعيين المبادئة التي لا تنفك عن العدد المعلن، كالسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر، لكن لا يحتاج إلى نية وتكثير لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم.

(تكميل): الظاهر أن الألف واللام في النيات مقابلة للضمير، والتقدير الأعمال بنياتها، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاتاً أو غيرها، ومن كونها فرضاً أو نفلًا، ظهراً مثلاً أو عسراً، مقصورة أو غير مقصورة. وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد؟ فيه بحث. والراجح الاكتفاء بتعيين المبادئة التي لا تنفك عن العدد المعلن، كالسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر، لكن لا يحتاج إلى نية وتكثير لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم.

قوله: (وإنما لكل امرئ ما نوى) قال القرطبي: فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص في الأعمال، فنجد إلى أنها مؤكدة، وقال غيره: بل نفي غير ما أفادت الأولى، لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها، فيرتب الحكم على ذلك. والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه. وقال ابن دقيق العيد: الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له، يعني إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما يعتذر شرعاً بعدم عمله، وكل ما لم ينو به يحصل له. ومراده بقوله ما لم ينو أي لا خصوصاً ولا عموماً. أما إذا لم ينو شيئاً خصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشمله فهذا مما اختلفت فيه

أخبار العلماء. ويخرج عليه من المسائل ما لا يحصى. وقد يحصل غير المتوي لمدرك آخر كمن دخل المسجد فصلّى القرض أو الرتبة قبل أن يقعد فإنه يحصل له تحية المسجد نواها أو لم ينوها، لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنبية فإنه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح، لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التبعيد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه، بخلاف تحية المسجد والله أعلم. وقال النووي: أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المتوي كمن عليه صلاة فاتته لا يكفيه أن ينوي الفاتحة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عسراً، ولا يخفى أن عمله ما إذا لم تحصر الفاتحة. وقال ابن السمعاني في أماليه: أفادت أن الأعمال الخارجية عن العبادة لا تغني التواب إلا إذا نوى بها فاعلمها القرية، كالإكراه إذا نوى به القوة على الطاعة. وقال غيره: أفادت أن النية لا تدخل في النية، فإن ذلك هو الأصل، فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي ونظاره فأنها على خلاف الأصل. وقال ابن عبد السلام: الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال، والثانية لبيان ما يرتب فعلها. وأفادت أن النية إذا تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها، وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والأدعية والتلاوة لأنها لا تتحدد بين العبادة والسادة. ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع، أما ما حدث فيه عرف كالتمسك للتمسك فلا، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القرية إلى الله تعالى لكان أكثر ثواباً، ومن ثم قال الغزالي: حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب، لأنه خير من حركة اللسان بالغيبة، بل هو خير من السكوت مطلقاً، أي الجرد عن التفكير. قال: وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى. ويؤيده قوله ﷺ: «في يضع أحدكم صدقة» ثم قال في الجواب عن قولهم: «وأيها أحسن شهوده ووجوهه»: «ولربيت لو وضعها في حرام». وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يتأهب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام، وليس ذلك مراده. وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فإنه لا يحتاج إلى نية تخصه كتحية المسجد كما تقدم، وكمن مات زوجاً فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي، لأن المقصود حصول براءة الرحم وقد وجدت، ومن ثم لا يخرج المتروك إلى نية. ونزع الكرمان في إطلاق الشيخ عبي الدين كون المتروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كف النفس، وبأن التروك إذا أريد بها تحصيل الثواب باستلزام الأمر الشرع فلا بد فيها مقصد الترك، وتعقب بأن قوله: «الترك فعل» مختلف فيه، ومن حق المستدل على المنع أن يأتي بأمر متفق عليه. وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد، لأن البحوث فيه هل تترك النية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها؟ والذي أوردته هل يحصل الثواب بدونها؟ والتفاوت بين المقامين ظاهر. والتحقيق أن التروك الجرد لا ثواب فيه، وإنما يحصل الثواب بالكف الذي هو فعل النفس، فمن لم يخطر المصيبة ببالة أصلاً ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفاً من الله تعالى، فربح الحال إلى أن الذي يحتاج إلى النية هو العمل بجميع وجوهه، لا التروك الجرد. والله أعلم.

قوله: (فمن كانت هجرته إلى آخره). وعلى هذا يقدر المحووف كوناً مطلقاً من اسم فاعل أو فعل. ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال. قال ابن دقيق العيد: وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها. وأما التروك فهي وإن كانت فعل فكيف لا يطلق عليها لفظ العمل. وقد تعقب على ما يسمى القول عملاً لكونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملاً فقال قولاً لا يمتنع. وأجيب بأن مرجع اليقين إلى المعرفة، والقول لا يسمى عملاً في المعرفة ولهذا يعطف عليه. والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازاً وكذا الفعل، لقوله تعالى: «ولو شاء ربك ما فعلوه» بعد قوله: «زخرف القول». وأما عمل القلب كالتبعية فلا يتناولها الحديث لتلازم التسلسل، والمعرفة وفي تناولها نظر، قال بعضهم: هو حال لأن النية قصد المتوي، وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة. وتعبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله: إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسلّم، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا، لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يديره، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحقق له تكن النية حيث حالاً. وقال ابن دقيق العيد: الذين اشتروا النية قدروا صحة الأعمال، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى. وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باشتراط النية، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها، ومن ثم يخالف الحنفية في اشتراطها للوضوء، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً. نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه.

قوله: (فمن كانت هجرته إلى آخره). وعلى هذا يقدر المحووف كوناً مطلقاً من اسم فاعل أو فعل. ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال. قال ابن دقيق العيد: وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها. وأما التروك فهي وإن كانت فعل فكيف لا يطلق عليها لفظ العمل. وقد تعقب على ما يسمى القول عملاً لكونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملاً فقال قولاً لا يمتنع. وأجيب بأن مرجع اليقين إلى المعرفة، والقول لا يسمى عملاً في المعرفة ولهذا يعطف عليه. والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازاً وكذا الفعل، لقوله تعالى: «ولو شاء ربك ما فعلوه» بعد قوله: «زخرف القول». وأما عمل القلب كالتبعية فلا يتناولها الحديث لتلازم التسلسل، والمعرفة وفي تناولها نظر، قال بعضهم: هو حال لأن النية قصد المتوي، وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة. وتعبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله: إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسلّم، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا، لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يديره، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحقق له تكن النية حيث حالاً. وقال ابن دقيق العيد: الذين اشتروا النية قدروا صحة الأعمال، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى. وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باشتراط النية، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها، ومن ثم يخالف الحنفية في اشتراطها للوضوء، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً. نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه.

(تكميل): الظاهر أن الألف واللام في النيات مقابلة للضمير، والتقدير الأعمال بنياتها، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاتاً أو غيرها، ومن كونها فرضاً أو نفلًا، ظهراً مثلاً أو عسراً، مقصورة أو غير مقصورة. وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد؟ فيه بحث. والراجح الاكتفاء بتعيين المبادئة التي لا تنفك عن العدد المعلن، كالسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر، لكن لا يحتاج إلى نية وتكثير لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم.

قوله: (وإنما لكل امرئ ما نوى) قال القرطبي: فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص في الأعمال، فنجد إلى أنها مؤكدة، وقال غيره: بل نفي غير ما أفادت الأولى، لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها، فيرتب الحكم على ذلك. والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه. وقال ابن دقيق العيد: الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له، يعني إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما يعتذر شرعاً بعدم عمله، وكل ما لم ينو به يحصل له. ومراده بقوله ما لم ينو أي لا خصوصاً ولا عموماً. أما إذا لم ينو شيئاً خصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشمله فهذا مما اختلفت فيه

الترمذي وغير واحد من الحميدي تلمأه وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعيم وصحيح أبي عروانة من طريق الحميدي، فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال: لم اختار الابتداء بهذا السياق الناقص والجواب قد تقدمت الإشارة إليه، وأنه اختيار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكيين إلى آخر ما تقدم من ذلك من المناسبة، وإن كان الإسقاط من فالجواب ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجرة له على البخاري: إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال: لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدراً يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المفضلة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف، فكانه ابتداء كتابه بنية رد علمه إلى الله، فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من معانيها فيسجيه بنبته. ونكتب من أحد وجهي التقسيم بجانب الترتيب التي لا تناسب ذكرها في ذلك المقام. انتهى ملخصاً. وحاصله أن الجملة المخلوقة تشر بالقرية المحضة، والجملة الملقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القرية أو لا، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حلف بالجملة المشعرة بالقرية المحضة فربما من الترتيب، وفي الجملة المترددة المحتملة تنويهاً للأمر إلى ربه المطلع على سريرة المجازي له بمقتضى نيته ولما كانت عادة المصنفين أن يضموا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم، وكان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستبصار وإشعار الأخصى على الأجل وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصروفة بالسمع على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متناً وإسناداً. وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» عن قوله: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا بَعْضِيهَا» فيحتمل أن تكون رواية الحميدي وقعت عند البخاري كذلك فتكون الجملة المخلوقة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث. وعلى تقدير أن لا يكون ذلك فهو صير من البخاري إلى جواز الاختصار في الحديث ولو من اقتضاه. وهذا هو الأرجح، والله أعلم. وقال الكرماني في غير هذا الموضع: إن كان الحديث عند البخاري تاماً لم يخرمه في صدر الكتاب، مع أن الحرم غطفت في جوارزه؟ قلت: لا جزم بالحرم، لأن المقامات مختلفة، فلهذا في مقام بيان أن الإيمان بالنية واعتقاد القلب سمح الحديث تاماً، وفي مقام أن الشروع في الأعمال إما يصح بالنية سمح ذلك القدر الذي روي. ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري لا منه. ثم إن كان منه فخرمه ثم لأن المقصود يتم بذلك المقدار. فإن قلت: فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشئ الذي يتعلق بمقصوده، وهو أن النية ينبغي أن تكون لله ورسوله. قلت: لعله نظر إلى ما هو الغالب الكثير بين الناس. انتهى. وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قلعت من الأئمة على هذا الحديث، واسمياً كلام ابن العربي. وقال في موضع آخر: إن إيراد الحديث تاماً تارة وغير تام تارة إما هو من اختلاف الرواة، فكل منهم قد روى ما سمعه فلا يخرم من أحده، ولكن البخاري يذكرها في المواضع التي يناسب كلامها بحسب الباب الذي يضمه ترجمة له، انتهى. وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه إلى انتهائه فسأله في موضع تاماً وفي موضع مقتصراً على بعضه، وهو كثير جداً في الجامع الصحيح، فلا يرتاب من يكون الحديث صناعته أن ذلك من تصرفه، لأنه عرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين، بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده، وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر تارة بالجزء إن كان صحيحاً وتارة بغيره إن كان فيه شيء، وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في مته بالاختصار على بعضه بحسب ما يتفق، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سنداً ومتناً في موضعين أو أكثر إلا نادراً، فقد هي بعض من لفقته يتبع ذلك فحصل منه نحو عشرين موضعاً.

قوله: (في الدنيا) يضم الدال، وحكى ابن تيمية كسرهما، وهي فعلى من الدنو أي القرب، سميت بذلك لسبقها للأخرى. وقيل سميت دنيا لدنوها إلى الزوال. واختلفت في حقيقتها قليل ما على الأرض من الهواء والجو، وقيل كل المخلوقات من الجوهر والأعراض، والأولى أولى. لكن يزداد فيه عما قبل قيام الساعة، ويطبق على كل جزء منها مجازاً. ثم إن لفظها مقصور غير متون، وحكي ترتيبها، وعزاه ابن دحية إلى رواية أبي الميثم الكشيبي وضعفاً، وحكي من ابن مغفور أن أباه فرج المروزي في آخر أمره كان يحلف كثيراً من رواية أبي الميثم حيث يقر، لأنه لم يكن من أهل العلم. قلت: وهذا ليس على إطلاقه، فإن في رواية أبي الميثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره، كما سيأتي ميثاً في مواضعه. وقال التيسري في شرحه: قوله دنيا هو تأنيث الأدنى ليس بمصروف، لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث. وتعقب بأن لزوم التأنيث للألف المقصورة كاف في عدم الصرف، وأما الوصفية فقال ابن مالك: استعمال دنيا منكرأ فيه إشكال لأنها أفعل التفضيل، فكان من حقها أن تستعمل بالألام كالكبرى والحسنى، قال: إلا أنها خلعت عنها الوصفية وأجبرت بجرى ما لم يكن وصفاً قط، ومثله قول الشاعر:

خليلي خليلي دون ريب وربما
ألا امرؤ قولاً فظن خليلاً

وقد يفعل مثل هذا بهربا الشرط كقولك من قصديني فقد قصديني، أي قد قصد من عرف بالمجاهد قاصده، وقال غيره: إذا أخذ لفظ للتبديا والخبر والشرط والجزء علم منها المبالغة إما في التعظيم وإما في التحقير.

قوله: (أو امرأة) قيل التخصيص عليها من الخاص بعد العام للاهتمام به. وتعقبه النووي بأن لفظ دنيا نكرة وهي لا تتم في الإثبات فلا يلزم دخول المرأة فيها. وتعقب بكونها في سياق الشرط قسم، ونكتة الاهتمام الزيادة في التحذير، لأن الاثنان بها أشد. وقد تقدم الثقل عن حكي أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تقف على تسميته. وتقول ابن دحية أن اسمها قيلة بقاء مفتوحة ثم تحتانية ساكنة، وحكى ابن بطال عن ابن سراج أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون للمولى العربية ويراعون الكفاية في النسب، فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في مناسحتهم فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل إليها قبل ذلك انتهى. ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية، وليس ما نفاه عن العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من مواليتهم وحلفائهم قبل الإسلام، وإطلاعه أن الإسلام أبطل الكفاية في مقام للنح.

قوله: (فهاجر إلى ما هاجر إليه) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها، وإما أبرز الضمير في الجملة التي قبلها وهي المخلوقة لقصد الالتئاذ بذكر الله ورسوله وعظم شأنهما، بخلاف الدنيا واللواة فإن السياق يشعر بالحث على الإعراض عنهما. وقال الكرماني: يحتمل أن يكون قوله: «إلى ما هاجر إليه» متعلقاً بالمهجرة، فيكون الخبر عنذوا والتقدير قبيحة أو غير صحيحة مثلاً، ويحتمل أن يكون خبر فهاجره والجملة خبر المبتدأ الذي هو من كانت انتهى. وهذا الثاني هو الأرجح لأن الأول يقتضي أن تلك الهجرة مدفوعة مطلقاً، وليس كذلك، إلا أن حمل على تقدير شيء يقتضي التردد أو القصور عن الهجرة الخاصة هجرة خلاصة كمن نوى بهجرته مفارقة

الترمذي وغير واحد من الحميدي تلمأه وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعيم وصحيح أبي عروانة من طريق الحميدي، فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال: لم اختار الابتداء بهذا السياق الناقص والجواب قد تقدمت الإشارة إليه، وأنه اختيار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكيين إلى آخر ما تقدم من ذلك من المناسبة، وإن كان الإسقاط من فالجواب ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجرة له على البخاري: إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال: لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدراً يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المفضلة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف، فكانه ابتداء كتابه بنية رد علمه إلى الله، فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من معانيها فيسجيه بنبته. ونكتب من أحد وجهي التقسيم بجانب الترتيب التي لا تناسب ذكرها في ذلك المقام. انتهى ملخصاً. وحاصله أن الجملة المخلوقة تشر بالقرية المحضة، والجملة الملقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القرية أو لا، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حلف بالجملة المشعرة بالقرية المحضة فربما من الترتيب، وفي الجملة المترددة المحتملة تنويهاً للأمر إلى ربه المطلع على سريرة المجازي له بمقتضى نيته ولما كانت عادة المصنفين أن يضموا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم، وكان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستبصار وإشعار الأخصى على الأجل وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصروفة بالسمع على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متناً وإسناداً. وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» عن قوله: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا بَعْضِيهَا» فيحتمل أن تكون رواية الحميدي وقعت عند البخاري كذلك فتكون الجملة المخلوقة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث. وعلى تقدير أن لا يكون ذلك فهو صير من البخاري إلى جواز الاختصار في الحديث ولو من اقتضاه. وهذا هو الأرجح، والله أعلم. وقال الكرماني في غير هذا الموضع: إن كان الحديث عند البخاري تاماً لم يخرمه في صدر الكتاب، مع أن الحرم غطفت في جوارزه؟ قلت: لا جزم بالحرم، لأن المقامات مختلفة، فلهذا في مقام بيان أن الإيمان بالنية واعتقاد القلب سمح الحديث تاماً، وفي مقام أن الشروع في الأعمال إما يصح بالنية سمح ذلك القدر الذي روي. ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري لا منه. ثم إن كان منه فخرمه ثم لأن المقصود يتم بذلك المقدار. فإن قلت: فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشئ الذي يتعلق بمقصوده، وهو أن النية ينبغي أن تكون لله ورسوله. قلت: لعله نظر إلى ما هو الغالب الكثير بين الناس. انتهى. وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قلعت من الأئمة على هذا الحديث، واسمياً كلام ابن العربي. وقال في موضع آخر: إن إيراد الحديث تاماً تارة وغير تام تارة إما هو من اختلاف الرواة، فكل منهم قد روى ما سمعه فلا يخرم من أحده، ولكن البخاري يذكرها في المواضع التي يناسب كلامها بحسب الباب الذي يضمه ترجمة له، انتهى. وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه إلى انتهائه فسأله في موضع تاماً وفي موضع مقتصراً على بعضه، وهو كثير جداً في الجامع الصحيح، فلا يرتاب من يكون الحديث صناعته أن ذلك من تصرفه، لأنه عرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين، بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده، وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر تارة بالجزء إن كان صحيحاً وتارة بغيره إن كان فيه شيء، وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في مته بالاختصار على بعضه بحسب ما يتفق، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سنداً ومتناً في موضعين أو أكثر إلا نادراً، فقد هي بعض من لفقته يتبع ذلك فحصل منه نحو عشرين موضعاً.

قوله: (هجرته) الهجرة الترك، والهجرة إلى الشيء الانتقال إليه عن غيره. وفي الشرع: ترك ما نهى الله عنه. وقد وقعت في الإسلام على وجهين: الأول الانتقال من دار الحرف إلى دار الأمن كما في هجرته الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة، الثاني الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان وذلك بعد أن استقر النبي ﷺ بالمدينة وهاجر إليه من أمته ذلك من المسلمين. وكانت الهجرة إذ ذلك تخص بالانتقال إلى المدينة، إلى أن فتحت مكة فانقطع الاختصاص، وفيه عموم الانتقال من دار الكفر إلى دار الله عليه باقياً. فإن قيل: الأصل تغاير الشرط والجزء فلا يقال مثلاً من أطاع أطاع وإما يقال مثلاً من أطاع أطاع وقد وقع في هذا الحديث متحليين، فالجواب أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر،

٢٣٣٣ مختصراً (القطعة الأخيرة)

يفشاني، ويروى بضم أوله من الرباعي، وفي رواية لأي ذر بضم أوله وفتح الصاد على البناء للمجهول، وأصل القصم القطع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا انْقِصَامَ هَاهُنَا﴾، وقيل القصم بالقاء القطع بلا إيانة وبالقاف القطع بإيانة، فذكر بالقصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعمود، والجامع بينهما بقاء العلقة.

قوله: (وقد وعيت عنه ما قلل) أي القول الذي جاء به، وفيه إسناد الرحي إلى قول الملك، ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عمن قال من الكفار: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ لأنهم كانوا يتكبرون الوحي، ويتكبرون بحجج الملك به.

قوله: (يعمل في الملك رجلاً) التشبُّل مشتق من تشل، أي يتصور. واللام في الملك للمعد وهو جبريل، وقد وقع التصريح به في رواية ابن سعد المتقدم ذكرها. وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر. قال المتكلمون: للملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أي شكل أروادها، وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية، و«رجلا» منصوب بالمصدرة، أي يتشمل مثل رجل، أو بالتمييز، أو بالحوال، والتقدير هيئة رجل. قال إمام الحرمين: قتل جبريل معناه أن الله أفنى الزائد من خلقه أو أزاله عنه، ثم يعيده إليه بعد. وجزم ابن عبد السلام بالإزالة دون الفناء، وقرر ذلك بأنه لا يلزم أن يكون انتقالها موجباً لموته، بل يجوز أن يبقى الجسد حياً، لأن موت الجسد بفارقة الروح ليس بواجب عقلاً بل بعادة أجراها الله تعالى في بعض خلقه. ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور خضر تسرح في الجنة. وقال شيخنا شيخ الإسلام: ما ذكره إمام الحرمين لا ينحصر الحال فيه، بل يجوز أن يكون الآتي هو جبريل بشكله الأصلي، إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل، وإذا ترك ذلك عاد إلى هيئته، ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان متشتتاً فإنه بالنفث يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير. وهذا على سبيل الترتيب، والحق أن قتل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأسيساً لمن يخاطبه. والظاهر أيضاً أن القدر الزائد لا يزول ولا يفتى، بل يفتى على الرائي فقط. والله أعلم.

قوله: (فيكلمي) كذا للأكثر، ووقع في رواية البيهقي من طريق القعني عن مالك «فيعلمي» بالعين بدل الكاف، والظاهر أنه تصحيف، فقد وقع في الموطأ رواية القعني بالكاف، وكذا للدارقطني في حديث مالك من طريق القعني وغيره.

قوله: (فأعي ما يقول) زاد أبو حوارة في صحيحه: «وهو أهونه علي». وقد وقع التناهي في الحالتين حيث قال في الأول: «وقد وعيت» بلفظ الماضي، وهنا: «فأعي» بلفظ الاستقبال، لأن الرحي حصل في الأول قبل القصم، وفي الثاني حصل حال المكاملة، أو أنه كان في الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حالته الجبلية كان حافظاً لما قيل له فغيره من الماضي، بخلاف الثاني فإنه على حاله المجهودة.

قوله: (قالت عائشة) هو بالإسناد الذي قبله، وإن كان بخبر حرف المطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيراً، وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف. وقد أخرجه الدارقطني في حديث مالك من طريق حقيق بن يعقوب عن مالك مفصلاً عن الحديث الأول، وكذا فصلهما مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام. ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل، لأنها في الأول أُخبرت عن مسألة الحارث، وفي الثاني أُخبرت عما شاهدت تأييداً للخبر الأول.

قوله: (ليقصده) بالقاء وتشديد المهملة، مأخوذ من القصد وهو قطع العرق لإزالة الدم، شبه جيته بالعرق المقصود بمبالغة في كثرة العرق. وفي قولها: «في اليوم الشديد البرد» دلالة على كثرة معاناة التعب والكره عند نزول الوحي، لما فيه من مخالفة العادة، وهو كثرة العرق في شدة البرد، فإنه يشعر بوجود أمر طارئ زائد على الطباع البشرية. وقوله: «عرقاه بالنصب على التمييز، زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الإسناد عند البيهقي في الدلائل: «وإن كان ليحيى إليه وهو على ناقته فيضرب حزامها من قتل ما يوحى إليه».

(تبييه) حكى السكري في التصحيف عن بعض شيوخه أنه قرأ: «وليتقصده» بالقاف، ثم قال السكري: إن ثبت فهو من قولهم تقصد الشيء إذا تكسر وتقطع، ولا يفتى بعده. انتهى. وقد وقع في هذا التصحيف أبو الفضل بن طاهر، فردّه عليه المؤرخ الساجي بالقاء، قال: فاصر على القاف. وذكر الذهبي في ترجمة عن ابن ناصر أنه رد على ابن طاهر لما قرأها بالقاف، قال: فكأبرني. قلت: ولعل ابن طاهر وجهها بما أشار إليه السكري. والله أعلم. وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم أن السؤال عن

التي ﷺ، فشبهه عمر بدوي النحل بالنسبة إلى السامعين، وشبهه هو ﷺ بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه. وأما الثقب في الروح فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين، فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث حيثن في روعه. وأما الإلهام فلم يقع السؤال عنه، لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بجمال، وكذا التكليم ليلة الإسراء. وأما الرؤيا الصالحة فقال ابن بطال: لا ترد؛ لأن السؤال وقع عما يفرد به عن الناس، لأن الرؤيا قد يشرك فيها غيره. والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءاً من النبوة فهي باعتبار صدقه لا غير، وإلا لساغ لصاحبها أن يسعى نبياً وليس كذلك، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في اللفظة، أو لكون حال المنام لا يفتى على السائل فاقصر على ما يفتى عليه، أو كان ظهور ذلك ﷺ في المنام أيضاً على الوجهين المذكورين لا غير، قاله الكرمان: وفيه نظر. وقد ذكر الحليسي أن الرحي كان يأتيه على سنة وأربعين نوعاً فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي، ومجموعها يدخل فيما ذكر، وحديث «إن روح القدس نفث في روعي» أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة، وصححه الحاكم من طريق ابن سعد.

قوله: (مثل صلصلة الجرس) في رواية مسلم: «في مثل صلصلة الجرس» والصلصلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة: في الأصل صوت وقعر الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين، وقيل: هو صوت متشارك لا يدر في أول وهلة، والجرس الجليل الذي يعلق في رؤوس الدواب، واشتقاقه من الجرس يأسكان الراء وهو الحرس، وقال الكرمان: الجرس ناقوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكمسا على الجير، فإذا تحرك تحركت النحاس فاصابت السطل فصقلت الصلصلة. وهذا وهو تطويل للتعريف بما لا طائل منته. وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا الجير وكذا قوله منكمسا لأن تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم له، فإن قيل: الحمدو لا يشبه بالملحوم، إذ حقيقة التشبيه إلحاق ناقص بكامل، والتشبه الرحي وهو معمود، والتشبه به صوت الجرس وهو مفهوم لصحة التهي عن والتغير من مرافقة ما هو معلق فيه والأعلام بأنه لا تصحبه الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما، فكيف يشبه ما فعله الملك بأمر تنفر منه الملائكة؟ والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي التشبه بالشيء به في الصفات كلها، بل ولا في أحسن وصف له، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما، فالقصد هنا بيان الجنس، فذكر ما ألف السامعون سماعه تقريباً لأفهامهم. والحاصل أن الصوت له جنتان: جهة قوة وجهة طنين، فمن حيث القوة وقع التشبيه به، ومن حيث الطرب وقع التشبيه عنه وعمل بكونه مزمراً الشيطان، ويحتمل أن يكون التهي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر. قيل: والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي، قال الخطابي: يريد أنه صوت متشارك يسمعه ولا يبينه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد، وقيل: بل هو صوت خفيف أجنحة الملك. والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الرحي فلا يبقى له مكان لغيره، ولما كان الجرس لا تحصل صلصلته إلا متشاركة وقع التشبيه به دون غيره من الآلات، وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على حديث ابن عباس: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها الحديث عند تفسير قوله: «حتى إذا فرغ من قلوبهم» في تفسير سورة سبأ إن شاء الله تعالى.

قوله: (وهو أشده علي) يفهم منه أن الرحي كله شديد، ولكن هذه الصفة أشدها، وهو واضح، لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المجهود، والحكمة فيه أن العادة جرت بالتناسبة بين القاتل والسامع، وهي هنا إما بتأصاف السامع بوصف القاتل بخلية الروحانية وهو النوع الأول، وإما بتأصاف القاتل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني، والأول أشد بلا شك. وقال شيخنا شيخ الإسلام البقاعي: سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتي في حديث ابن عباس: «كان يعالج من التنزيل شدة» قال وقال بعضهم: وإذا كان شديداً عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى لما سمع. وقيل إنه إنما كان يزل هكذا إذا نزلت آية وعيد أو تهديد. وهذا فيه نظر، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلى بن أمية في قصة لابس الجبة المتضخخ بالطيب في الحج، فإن فيه أنه: «رأه ﷺ حال نزول الوحي عليه وإنه ليطفه وفائلة هذه الشدة ما يترتب على الشقة من زيادة الزلفي والدراجات.

قوله: (فيقصم) يفتح أوله وسكون الفاء وكسر المهملة أي يقلع ويتجلى ما

اليقظة، ثم مد له في اليقظة أيضاً رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحبر.

قوله: (في النوم) زيادة الإيضاح، أو يخرج رؤيا العين في اليقظة لجواز إطلاقها مجازاً.

قوله: (مثل قلق الصباح) ينصب مثل على الحال، أي مشبهة غيباء الصباح، أو على أنه صفة لحذوه، أي جاءت عجباً مثل قلق الصباح. والمراد بقلق الصباح غيباؤه. وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه.

قوله: (حبيب) لم يسم فاعله لعدم تحقق الباحث على ذلك وإن كان كل من عند الله، أو لئنه على أنه لم يكن من باحث البشر، أو يكون ذلك ومن وحي الألهام. والمخلو بالمخلوق، والسريه أن المخلوق فراغ القلب لما يتوجه له. وحراء بالمد وكسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح، وفي رواية الأصلي بالفتح والقصر وقد حكى أيضاً، وحكى فيه غير ذلك جوازاً لا رواية. هو جبل معروف بمكة. والغار ثقب في الجبل وجمعه غيران.

قوله: (فيبحث) هي بمعنى يتحفظ، أي يتبع الحنيفة وهي دين إبراهيم، والفاء تبدل ثاء في كثير من كلامهم. وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة: «يتحفظ» بالفاء. أو التحنت إلقاء الحنت وهو الإثم، كما قيل يتأثم ويتحرج ويخوضها.

قوله: (هو العهد) هذا مدرج في الخبر، وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله. نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج.

قوله: (الليالي فوات العبد) يتعلق بقوله يتحنت، وإيهام العدد باختلافه، كذا قيل. وهو بالنسبة إلى المد الذي يتخللها عيشته إلى الله، ولا فاصل المخلوق قد عرفت منها وهي شهر، وذلك الشهر كان رمضان رواه ابن إسحاق. والليالي منصوبة على الظرف، وفوات منصوبة أيضاً وعلامة النصب فيه كسر التاء. ويترجع بكسر الزاي أي يرجع وزناً ومعنى، ورواه المؤلف بلفظه في التفسير.

قوله: (مخلها) أي الليالي. والتزود استصحاب الزاد، ويتزود معطوف على يتحنت. وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى، تأتي أخبارها في مناقبها.

قوله: (حيى جاءه الحق) أي الأمر الحق، وفي التفسير: حتى فجعته الحق بكسر الجيم أي بفتنه. وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولاً قبل اليقظة أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام. وسمي حقاً لأنه وحي من الله تعالى وقد وقع في رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت: إن النبي ﷺ كان أول شأنه يرى في المنام، وكان أول ما رأى جبريل بأجساد صرخ جبريل: «يا محمد، فطر عينا وشمالاً فلم ير شيئاً، فرفع بصره فإذا هو على أفق السماء فقال: «يا محمد، جبريل جبريل» فهرب فدخل في الناس فلم ير شيئاً، ثم خرج عنهم فتأناه فهرب. ثم استعمل له جبريل من قبل حراء، فذكر قصة إفراته: «اقرأ باسم ربك» ورأى جبريل جبريل له جناحان من باقوت يختلفان البصر، وهذا من رواية ابن أبي عمير عن أبي الأسود وابن أبي عمير. وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً: «لم أره يعني جبريل على صورته التي خلق عليها إلا مرتين»، وبين أحمد في حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها، والثانية عند المراج. وللمتردني من طريق مسروق عن عائشة: «لم ير محمد جبريل في صورته إلا مرتين: مرة عند سفرة المنتهى، ومرة في أجاده وهذا يقوي رواية ابن أبي عمير، وتكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين، وإحتمالاً لا يحتمل أن لا يكون رآه فيها على تمام صورته، والعلم عند الله تعالى. ووقع في السيرة التي جمعها سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتمر بن سليمان عن أبيه أن جبريل أتى النبي ﷺ في حراء وأقرأه: «اقرأ باسم ربك» ثم انصرف، فبقي متردداً فأتاه من أمامه في صورته فرأى أمراً عظيماً.

قوله: (فجاءه) هذا الفاء تسمى التفسيرية وليست التحقيقية، لأن مجيء الملك ليس بعد مجيء الوحي حتى تعقب به، بل هو نفسه، ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه، بل التفسير عين المفسر به من جهة الإجمال، وغيره من جهة التفصيل.

الكيفية لطالب الطمانينة لا يتقدح في اليقين، وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره، وإن المسؤول عنه إذا كان ذا أقسام بذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضيه التفصيل. والله أعلم.

٣ - باب

٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّبِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ جِبْرِالٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْهُ بِفَلَقٍ قُلُوبِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبَّ إِلَيْهِ الْعَلَاءُ، وَكَانَ يَحُلُّ بِهَا جِرَاهُ، فَصَحَّحْتُ بِهِ - وَهُوَ الْعُتْدُ - النَّبِيُّ فَوَاتَ الْعُتْدُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، لَا يَرْوَدُ لِلَّذِلكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَبِيْجَةٍ يَتَوَدَّدُ لِبُطْنِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي حَارِ جِرَاهُ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، مَا أَنَا بِقَارِئِهِ. قَالَ: مَا عَلَيَّ قَطْعِي حَتَّى يَبْلُغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أُرْسِلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، مَا أَنَا بِقَارِئِهِ، فَأَعْلَنِي قَطْعِي الْفَاتَةِ حَتَّى يَبْلُغَ مِنِّي الْجَهْدُ، ثُمَّ أُرْسِلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، مَا أَنَا بِقَارِئِهِ، فَأَعْلَنِي قَطْعِي الْفَاتَةِ، ثُمَّ أُرْسِلَنِي فَقَالَ: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ».

فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْفِ فَوَادَّهُ، فَذَعَلَ عَلَى خَبِيْجَةٍ بَنَتْ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ دُمْلُوْنِي دُمْلُوْنِي. فَوُثِّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّؤْيُ، فَقَالَ لِعَبِيْجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْعَمَزُ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي. فَقَالَتْ خَبِيْجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يَخْشِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَسَلِيبُ الرُّوحِ، وَتَحْمِيلُ الْكَلِّ، وَكَكْسِبُ الْمُغْلُومِ وَتَقَرِّي الضُّفَى، وَتُعِينُ عَلَى تَوْبِيبِ الْحَقِّ».

فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَبِيْجَةُ حَتَّى آتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَرِّزِ، ابْنَ عَمِّ خَبِيْجَةَ، وَكَانَ امْتَرَا تَصَرُّ فِي الْجَا هِلْبَةِ، وَكَانَ يَكْتَسِبُ الْكِسَابَ الْمُتَرَاكِي، فَكَتَبَ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْأَبْرَاشِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْعاً كَبِيراً قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَبِيْجَةُ: يَا ابْنَ عَمِّ، اسْمَعْ مِنِّي ابْنَ أُمِّكَ. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أُمِّهِ مَاذَا تَوَسَّى؟ فَأَخْبَرَتْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى رَأَى، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّفُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا كَيْسِي لَيْسَ بِهَا جَدِّعٌ، كَيْسِي أَكُونُ حَتَّى إِذَا يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْخَرُجِيْ هُمُ؟». قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِفِعْلِ مَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا غُودِي، وَإِنْ يَنْزِلُ كَيْسِي يَوْمَئِذٍ انْصُرْتُ نَصراً مُؤَوَّراً. ثُمَّ لَمْ يَنْصَبْ وَرَقَةُ أَنْ تَوَفَّى، وَتَحَرَّى الْوَحْيُ [مطهر: ٥٢٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢، أخرجه مسلم: ١٦٠].

(الحديث الثالث):

قوله: (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة إلى جده لشهرته بذلك، وهو من كبار حفاظ المصنفين، وثبت الناس في الليث بن سعد الفهمي فقيه المصنفين. وعقيل بالضم على التصغير، وهو من أئمة الرواة عن ابن شهاب، وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله ابن الحارث بن زهرة الفقيه، نسب إلى جد جده لشهرته، الزهري نسب إلى جده الأعلى زهرة بن كلاب، وهو من ردها آتة أم النبي ﷺ انتفرا على إقامته وإمامته.

قوله: (من الوحي) يحتمل أن تكون «من» تبيضية، أي من أقسام الوحي، ويحتمل أن تكون بيانية ورجحه القزاز. والرواية الصالحة وقع في رواية معمر ويونس عند المصنف في التفسير «الصادقة» وهي التي فيها ضمت، وبديء بذلك ليكون تمهيداً وتوطئة

التجارة. وإنما يصح هذا المعنى إذا غلب عليه ما يليق به من أنه كان مع إلفاته للمال يعود به في الرجوع التي ذكرت في المكترات. وقولها: «وتضمن على ثواب الحق» كلمة جامعة لأفراد ما تقدم ولما لم يتقدم. وفي رواية المصنف في التفسير من طريق يونس عن الزهري من الزيادة: «وتصدق الحديث» وهي من اشرف الخصال. وفي رواية هشام ابن عروة عن أبيه في هذه القصة: «فوقدي الأمانة». وفي هذه القصة من الفوائد استحباب تأسيس من نزل به أمر بذكر تيسره عليه وتوهمه لديه، وأن من نزل به أمر استحباب له أن يطلق عليه من يثق بصحته وصحة رأيه.

قوله: (فانطلقت به) أي مضت معه، فالباء للمصاحبة. وورقة بفتح الراء. وقوله: «ابن عم خديجة» هو بنصب ابن ويكتب بالألف، وهو بدل من ورقة أو صفة أو بيان، ولا يجوز جره فإنه يصير صفة لعبد العزى، وليس كذلك، ولا كنه بغير ألف لأنه لم يقع بين علمين.

قوله: (تصني) أي صار نصرانياً، وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرهها عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألون عن الدين، فأما ورقة فأعجبه دين النصرانية فتصنر، وكان لقي من بقي من الرهبان على دين عيسى ولم يسبدل، ولهذا أخبر بشأن النبي ﷺ والشارة به، إلى غير ذلك مما أفنده أهل التبديل. وأما زيد بن عمرو فسباني خبزة في المتأنيب إن شاء الله تعالى.

قوله: (فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية)، وفي رواية يونس ومعمّر: ويكتب من الإنجيل بالعربية. ومسلم: فكان يكتب الكتاب العربي. والجميع صحيح، لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي، لتكنه من الكتّابين واللّسانين. ووقع لبعض الشراح هنا خطأ فلا يخرج عليه. ولما وصفته بكتابة الإنجيل دون حفظه لأن حفظ التوراة والإنجيل لا يمكن متيسراً كتيسر حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة، فلهذا جاء في صفتها: «وأناجيلها صدورها». قولها «بالبين عم» هذا النداء على حقيقته، ووقع في مسلم «ياعم» وهو وهم، لأنه وإن كان صحيحاً لجزاز إرادة التوفير لكن القصة لم تعدد وخرجها متحد، فلا يجعل على أنها قالت ذلك مرتين، فتعين الحمل على الحقيقة. وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لأنه من كلام الوالوي في وصف ورقة واختلطت المخارج فأمكن التعدد، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه. وقالت في حق النبي ﷺ: «اسمع من ابن أخيك». لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة في حدد النسب إلى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء، فكان من هذه الخبيثة في درجة إخوته. أو قلته على سبيل التوفير لسنه. وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره عن يكون أقرب منه إلى المسؤل، وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة: «اسمع من ابن أخيك» أرادت بذلك أن يتأهب لسماع كلام النبي ﷺ. وذلك أبلغ في التعليم.

قوله: (مافا ترمي؟) فيه حذف يدل على سياق الكلام، وقد صرح فيه في دلائل النبوة لأبي نعيم بسند حسن إلى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال: فأتت به ورقة ابن عمها فأخبرته بالذي رأى.

قوله: (هذا التاموس الذي نزل الله على موسى) وللكشميهي: «أنزل الله»، وفي التفسير: «أنزل» على البناء للمفعول. وأشار بقوله: «هذه» إلى الملك الذي ذكره النبي ﷺ في خبره، ونزله منزلة القريب لقرب ذكره. والتاموس صاحب السر كما جزم به المؤلف في أحاديث الأنبياء. وزعم ابن خفر أن التاموس صاحب سر الحبر، والجلسوس صاحب سر الشر. والأول الصحيح الذي عليه الجمهور. وقد سوى بينهما رؤية بن العجاج أحد فضحاء العرب. والمراد بالتاموس هنا جبريل عليه السلام. وقوله: «على موسى» ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانياً لأن كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الأحكام، بخلاف عيسى. وكذلك النبي ﷺ. أو لأن موسى بعث بالنبوة على فرعون ومن معه، بخلاف عيسى كذلك وقمت النعمة على يد النبي ﷺ. بفرعون هذه الأمة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه يبرر. أو قاله تحقيقاً للرسالة، لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتاب، بخلاف عيسى فإن كثيراً من اليهود ينكرون نبوته، وأما ما نقله السهيلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصراني في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الأتقياء فهو محال لا يصرح عليه في حق ورقة وأشباهه من علم

قوله: (مافا بقاريه) ثلاثاً. مافا نافية، إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء، وإن حكى عن الاخفش جوازه فهو شاذ، والباء زائدة لتأكيد النفي، أي ما أحسن القراء. فلما قال ذلك ثلاثاً قيل له: (أقرا باسم ربك) أي لا تقروا بقوتك ولا وعزتك، لكن محول ربك وإعانتة، فهو بملكك، كما خلقك وكما نزع عنك خلق الدم وعسر الشيطان في الصفر، وعلم أنك حتى صارت تكتب بالقلب بعد أن كانت أمية، ذكره السهلي. وقال غيره: إن هذا التركيب وهو قوله ما أنا بقاريه يفيد الاختصاص. ورده الطيبي بأنه إنما يفيد التقوية والتأكيد، والتقدير: لست بقاريه البتة. فإن قيل: لم كسر ذلك ثلاثاً؟ أجاب أبو شامة بأن يحمل قوله أولاً: «مافا بقاريه» على الاستماع، وثانياً على الإخبار بالشيء الخفي، وثالثاً على الاستفهام. ويؤيده أن في رواية أبي الأسود في مغازيه عن عروة أنه قال: كيف أقرأ؟ وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحاق: سافداً أقرأ؟ وفي مرسل الزهري في دلائل البيهقي: كيف أقرأ؟ وكل ذلك يبيد أنها استفهامية. والله أعلم.

قوله: (فطغى) بغير معجمة وطاء مهملة. وفي رواية الطبري بناء مشابة من فوق كانه أراد غشي وعصرني، والفظ جبس النفس، ومته غط في الماء، أو أراد غشي ومته الخفق. ولأبي داود الطيالسي في مسنده بسند حسن: فأخذ بجفقي.

قوله: (حتى بلغ مني الجهد) روي بالفتح والنصب، أي بلغ مني غاية وسعي. وروي بالضم والرفع أي بلغ مني الجهد مبلغه. وقوله: «أرسلني» أي أطلقني، ولم يذكر الجهد هنا في المرة الثالثة، وهو ثابت عند المؤلف في التفسير.

قوله: (فرجع بها) أي بالآيات أو بالقصة.

قوله: (ففرملوه) أي لفروه. والروع بالفتح الفروع.

قوله: (لقد خشيت على نفسي) دل هذا مع قوله: «يرجف فؤاده» على انفعال حصل له من عجيبة الملك، ومن ثم قال «فملوني». والخشية المذكورة اختطف العلماء في المراد بها على أي عشر قولاً: أوها المجنون، أن يكون مارةً من جنس الكهانة، جاء مصرحاً به في عدة طرق، وأبطله أبو بكر العربي وحق له أن يظل، لكن حله الاسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذي جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى. ثانيها الهاجس، وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر وهذا استقر وحصلت بينهما المراجعة. ثالثها الموت من شدة الرعب. رابعها المرض، وقد جزم به ابن أبي جرة. خامسها دوام المرض. سادسها العجز عن حل أهية النبوة. سابعاها العجز عن النظر إلى الملك من الرعب. ثامنها عدم الصبر على أدنى قومه. تاسعها أن يقتلوه. عاشرها مفارقة الوطن. حادي عشرها تكذيبهم إياه. ثاني عشرها تغييرهم إياه. وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتباب الثالث والثلاث بعده، وما عداهما فهو معترض. والله الموفق.

قوله: (فقال خديجة: كلام) معناه الذي والابعد، وعزتك بفتح أوله والهاء المهملة والزاي المضمومة والنون من المحزون. ولغير أبي ذو بضم أوله والهاء المعجمة والزاي المكسورة ثم الياء الساكنة من الحزني. ثم استقلت على ما قسمت عليه من نفي ذلك أبداً بأمر استقراني وصفته بأصول مكارم الاخلاق، لأن الاحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب، وإما بالدين أو بالمال، وإما على من يستقل بأمره أو من لا يستقل، وذلك كله مجموع فيما وصفته به. والكل بفتح الكاف: من من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى: «وهو كل على مولاه» وقولها: «وتكتب للمدوم» في رواية الكشميهي وتكتب بضم أوله، وعليها قال الخطابي: الصواب الممدوم بلا واو، أي الفقير لأن الممدوم لا يكتب له، والكتب هو الاستفادة. فكأنها قالت: إذا رغب غيرك أن يستفيد مالا موجوداً رغبت أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعوانه. وقال قاسم بن ثابت في الدلائل: قوله يكتب معناه ما يقدمه غيره ويعجز عنه يصيبه هو ويكسبه. قال عرابي يمدح إنساناً: كان أكسبه لمدوم، وأعطاهم غروراً وثأب في وصف ذنب: «كسب كذا الممدوم من كسب واحدة أي ما يكسبه وحده. انتهى. ولغير الكشميهي «وتكتب» بفتح أوله، قال عياض: وهذه الرواية أصح. قلت: قد وجبت الأولى، وهذه الراجعة، ومعناها تطمي الناس مالا يجنونه عند غيرك، فحذف أحد المقولتين، ويقال: كسبت الرجل مالا واكسبت بمعنى. وقيل: معناه تكسب المال للمدوم وتصب منه مالا يصيب غيرك. وكانت العرب تتماذج بكسب المال، لاسيما قريش. وكان النبي ﷺ قبل البعثة عطلوا في

ح ٤	١ - كتاب بَيْدَةُ الْوَحْيِ ٣ - باب	٢٦٤
-----	-------------------------------------	-----

(الطائفة): وقع في تاريخ أحد بن حنبل عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين، وبه جزم ابن إسحاق، وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر، وعلى هذا فابتداء النبوة بالرؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع الأول بعد إكمالها أربعين سنة، وابتداء وحي اليقظة وقع في رمضان. وليس المراد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهي ما بين نزول أقرأ وإياها للمشرع علم جمعي جبريل إليه، بل تأخر نزول القرآن فقط. ثم راجعت للمقول عن الشعبي من تاريخ الإمام أحمد، ولفظه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي: أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرر بنبوته إسرائيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشئ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه. فلما مضت ثلاث سنين قرن بنبوته جبريل، فنزل عليه القرآن على لسانه مشرين سنة. وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر مختصراً عن داود بلفظ بعث لأربعين، ووكّل به إسرائيل ثلاث سنين، ثم وكل به جبريل. فعلى هذا فيحسن بهذا المرسّل أن ثبت الجمع بين القولين في قدر إقامته بمكة بعد البعثة، فقد قيل ثلاث عشرة، وقيل عشر، ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة، والله أعلم. وقد حكى ابن التين هذه القصة، لكن وقع عنده ميكائيل بدل إسرائيل، وأتذكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال: لم يقرن به من الملائكة إلا جبريل، انتهى. ولا يخفى ما فيه، فإنّ الثبوت مقدم على التساوي إلا أن صاحب السانفي دليل فيه فيقدم والله أعلم. وأخذ السهيلي هذه الرواية فجمع بها المختلف في مكته ﷺ بمكة، فإنه قال: جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة ستان ونصف، وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر، فمن قال مكث عشر سنين حذف مدة الرؤيا والفترة، ومن قال ثلاث عشرة فأضافها. وهذا الذي اعتمد السهيلي من الاحتجاج بمرسّل الشعبي لا يثبت، وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس أن مدة الفترة المذكورة كانت إماماً، وسيأتي مزيد للملك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى.

٤ - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ جَبْرَائِيلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ قُرَّةِ الْوَحْيِ، فَقَالَ لِي خَدِيقِي: هَيْتَا أَنَا أَمْسِي إِذْ سَوَيْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَعْصَرِي، فَإِذَا الْمَلَكُ اللَّيْلِيُّ جَاءَنِي بِجَرَاءِ جَلَالٍ عَلَى كُرْسِيِّ تَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَرَفَعْتُ يَدَهُ، فَرَفَعَتْهُ فَقُلْتُ: زَمَلُونِي زَمَلُونِي، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنذِرْ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَالْوَحْيُ فَانْطَهَرَ﴾. فَحَصَى الْوَحْيَ وَكَتَبَهُ.

تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ.

وَتَابَعَهُ جِلَالُ بْنُ زَكَدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرُ: بِوَاكِدَةٍ [نظر: ٢٣٨٨، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٥٤، ٤٩٦٤، أخرجه مسلم: ١٦٦١]

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة) إنما أتى بحرف العطف ليعلم أنه معطوف على ما سبق، كأنه قال: أخبرني عروة بكذا، وأخبرني أبو سلمة بكذا. وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، وأصل ما زعم أن هذا معلق وإن كانت صورته صورة التعليل، ولو لم يكن في ذلك إلا ثبوت الروا العاطفة فإنها دالة على تقدم شيء صفت، وقد تقدم قوله: عن ابن شهاب عن عروة فساق الحديث إلى آخره ثم قال: قال ابن شهاب أي بالسند المذكور وأخبرني أبو سلمة بخبر آخر وهو كذا، ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بمراء على تأخر نزول سورة المدثر عن أقرأ، ولما خلت رواية يحيى بن أبي كثير الآتية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الأمر، فعزم من جزم بأن «يأيا أيها المشر» أول ما نزل، ورواية الزهري هذه الصحيحة ترفع هذا الأشكال، وسياق بسط القول في ذلك في تفسير سورة أقرأ.

قوله: (ورفعت منه) بضم الراء وكسر العين، وللأصلي بفتح الراء وضم العين أي فرغت، دل على بقية بقيت معه من الفزع الأول ثم زالت بالتدريج.

قوله: (فقلت زملوني زملوني) وفي رواية الأصلي وكربة زملوني مرة واحدة، وفي رواية يونس في التفسير قلت ثروني فترلت: «يأيا أيها المشر قم فأنذر» أي حذر

يدخل في التبديل ولم يأخذ عن يبدل. على أنه قد ورد عند الزبير بن يكلار من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري في هذه القصة أن ورقة قال: ناموس عيسى. والأصح ما تقدم، وعبد الله بن معاذ ضعيف. نعم في دلائل النبوة لأبي نعيم بإسناد حسن إلى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة أولاً أتت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال: لئن كنت صدقتي إنه ليأيتني ناموس عيسى الذي لا يعلمه بنو إسرائيل إيمانهم. فعلى هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى، فعند إخبار خديجة له بالقصة قال لما ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية، وعند إخبار النبي ﷺ له قال له: ناموس موسى للنسابة التي فتنناها، وكل صحيح. والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (يا ليحي فيها جلدع) كذا في رواية الأصلي، وعند الباقيين: «يا ليحي فيها جلدع» بالنصب على أنه خبر كان المقدرة قاله الخطابي، وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى: «إِنَّهُمْ أَخِيرَ أَلْفَمٍ» وقال ابن بري: الظاهر ياليتي جعلت فيها جلدعاً. وقيل: النصب على الحال إذا جعلت فيها خبر ليست، والحاصل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى الاستقرار، قاله السهيلي. وضمير «فيها» يعود على إيهام الدعوة. والجلع يفتح الجيم والذال المجعمة هو الصغير من الإيهام كأنه تمس أن يكون عند ظهور الدعاء إلى الإسلام شاباً ليكون آمناً لنصرته وبهذا يتبين سر وصفه بكونه كان كبيراً أصم.

قوله: (إذ يفرجك) قال ابن مالك فيه استعمال «إذ» في المستقبل كذا، وهو صحيح، وغفل عنه أكثر النحاة، وهو كقوله تعالى: «وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ» هكذا ذكره ابن مالك وأقره عليه غير واحد. وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام بأن النحاة لم ينفوه بل منعوا وروده، وأولوا ما ظاهره ذلك وقالوا في مثل هذا: استعمال الصيغة الدالة على الماضي لتحق وقوعه فأنزله متركة، ويقوي ذلك هنا أن في رواية البخاري في التعبير: «حين يفرجك قومك» وعند التحقيق ما ادعه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز، ومجازهم أولى، لما ينبي عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة الماضي تحقيقاً لوقوعه أو استحضاراً للصورة الآتية في هذه دون تلك مع وجوده في أفصح الكلام، وكأنه أراد بمنع وروده عمولاً على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال، وفيه دليل على جواز تمس المستقبل إذا كان في فعل غير، لأن ورقة تمس أن يعود شاباً، وهو مستحيل عادة ويظهر في أن التمس ليس مقصوداً على بابه بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبره به، والتنبيه بقوة تصديقه فيما جمعي به.

قوله: (أو يخرجني هم) بفتح الواو وتشديد الهاء وتحتها جمع خرج، فهم مبتدأ مؤخر وخروجي خبر مقدم قاله ابن مالك. واستبعد النبي ﷺ أن يخرجوه لأنه لم يكن فيه سبب يقتضي الإخراج، لما اشتمل عليه من تكلمم الأخلاق التي تقدم من خديجة وصفها. وقد استدلل ابن الدغنة بمثل تلك الأوصاف على أن أبا بكر لا يخرج.

قوله: (إلا عودي) وفي رواية يونس في التفسير: «إلا أؤذي» فذكر ورقة أن العلة في ذلك مجبة لهم بالانتقال عن مآلرفهم، ولأنه علم من الكتب أنهم لا يميرونه إلى ذلك، وأنه يلزمه لذلك متابعتهم ومعابنتهم فتنشأ العداوة من ثم، وفيه دليل على أن الحبيب يقيم الدليل على ما يجب به إذا اقتضاه المقام.

قوله: (إن يلوكني يولكن) إن شرطية والذي بعدها مجزوم. زاد في رواية يونس في التفسير: «حياء ولابن إسحاق: «إن أدركت ذلك اليوم» يعني يوم الإخراج.

قوله: (مؤذراً) بهزئة أي قوماً مأخوذة من الأوز وهو القوة. وأتذكر الفتران أن يكون في اللغة مؤزر من الأزر. وقال أبو شامة: يمشل أن يكون من الإزار، أشار بذلك إلى تشمير في نصرته، قال الأخطل: «وقوم إذا حاربوا دشوا مأزهم» البيت.

قوله: (لم لم ينشعب) بفتح الشين المجعمة أي لم يلبث. وأصل التشوب التعلق، أي لم يتعلق بشيء من الأمور حتى مات. وهذا بخلاف ما في السيرة لابن إسحاق أن ورقة كان يمر ببلال وهو يذهب، وذلك يقتضي أنه تأخر إلى زمن الدعوة، وإلى أن دخل بعض الناس في الإسلام. فإن تمسكنا بالترجيح فما في الصحيح أصح، وإن لحظنا الجمع أمكن أن يقال: الراوي في قوله وقر الوحي ليست للترتيب، فعمل الراوي في يحفظ لورقة ذكرأ بعد ذلك في أمر من الأمور فجعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة إلى علمه لا إلى ما هو الواقع. وقر الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان، وكان ذلك لينعش ما كان ﷺ وجده من الروح، وليحصل له التشوف إلى العود فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك.

المصريين.

قوله: (حدثنا أبو حنيفة) هو الوضاح بن عبد الله الشكري مولاهم البصري، كان كتابه في غاية الإختصار. وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه، وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير.

قوله: (كان لما يخالج للمعالجة عاولة الشيء بمشقة، أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين، أي مبدأ العلاج منه، أو «ما» موصولة وأطلقت على من يعقل مجازاً، هكذا قرره الكرماني، وفيه نظر لأن الشدة حاصلة له قبل التحرك، والصواب ما قاله ثابت السرقسطي أن المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك، ووردنا في هذا كثير ومنه حديث الرضا: «كان عما يقول لأصحابه: من رأى منكم رؤيا؟» ومنه قول الشاعر:

وإنا لما نضرب الكيش ضربة على وجهه يلقي اللسان من الفم

قلت: ويؤيده أن رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة ونقلها «وكان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه. فأتى بهذا اللفظ جرأاً من تقدم العلاج الذي قدره الكرماني، فظهر ما قال ثابت، ووجهها ما قال غيره أن «من» إذا وقع بعدها «ما» كانت بمعنى رياء، وهي تطلق على القليل والكثير. وفي كلام سيويه مواضع من هذا معناها قوله: أعلم أنهم مما يخذلون كذا. والله أعلم. ومنه حديث البراء: «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ مما نحب أن نكون عن يمينه الحديث، ومن حديث سمرة: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح مما يقول لأصحابه: من رأى منكم رؤيا».

قوله: (فقال ابن عباس فإنا أحركهما) جملة معترضة بالفاء، وفائدة هذا زيادة البيان في الوصف على القول، وعبر في الأول بقوله: «كان يحركهما» وفي الثاني ب«رايت»، لأن ابن عباس لم ير النبي ﷺ في تلك الحالة، لأن سورة القيامة مكتبة بأصناف، بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر، ولأن هذا جنح البخاري في إيراد هذا الحديث في بدء الوحي، ولم يكن ابن عباس إذا ذاك ولد، لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين. لكن يجوز أن يكون النبي ﷺ أخبره بذلك بعد، أو بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي ﷺ في الأول هو الصواب، فقد ثبت ذلك صريحاً في مستدرك أبي داود الطيالسي قال: حدثنا أبو حنيفة بسنده. وأما سعيد بن جبير فرأى ذلك من ابن عباس بلا نزاع.

قوله: (فحرك شفتيه) وقوله فأنزل الله ﷻ «لا تحرك به لسانك» لا تنافي بينهما، لأن تحريك الشفتين بالكلام للشتل على الحروف التي لا ينطق بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان، أو اكتفى بالشفتين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق إذ الأصل حركة الفم، وكل من الحركتين ناشيء من ذلك، وقد مضى أن في رواية جرير في التفسير: «يحرك به لسانه وشفتيه» فجمع بينهما وكان النبي ﷺ في ابتداء الأمر إذا لقت القرآن نازع جبريل القراءة ولم يصبر حتى يتمها مسارعة إلى الحفظ لتلا بقولته منه شيء، قاله الحسن وغيره. ووقع في رواية للترمذي: «يحرك به لسانه يريد أن يحفظه» وللنسائي: «يعجل بقراءة يحفظه» ولأن أبي حاتم «يتلقى أوله، ويحرك به شفتيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يخبر من آخره» وفي رواية الطبري عن الشعبي: «عجل بتكلم به من حبه إياه» وكلا الأمرين مراد ولا تنافي بين حبه إياه والشدة التي تلحظه في ذلك، فأمر بأن ينصت حتى يقضى إليه وحيه، ووجه بأنه آمن من نقلته منه بالنسيان أو غيره، ونحو قوله تعالى: «ولا تمجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه» أي بالفراة.

قوله: (جمعه لك صبرك) كذا في أكثر الروايات وفيه إسناد الجمع إلى الصبر بالمجاز، فحوله أثبت الريح البقل، أي أثبت الله في الريح البقل، واللام في ذلك للتبيين أو للتعليل، وفي رواية كريمة والمحسوي: «جمعه لك في صبرك» وهو توضيح للأول، وهذا من تفسير ابن عباس. وقال في تفسير (فاتح) أي فاستمع وأنصت، وفي تفسير (بيانه) أي علينا أن نقرأ. ويعتدل أن يراد بالبيان بيان جملة وتوضيح مشكلاته، فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو الصحيح في الأصول، والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته إلى كتاب التفسير فهو موضعه. والله أعلم

من الغلاب من لم يؤمن بك. «وربك تكبر» أي عظم. «وتبأك ظهر» أي من التجاسة، وقيل الثياب النفس، وتظهرها اجتساب القصاص، والرجز هنا الأوثان كما سيأتي من تفسير الراوي عند المؤلف في التفسير، والرجز في اللغة الغلاب، وسمى الأوثان هناك رجزاً لأنها سبه.

قوله: (فحمي الوحي) أي جاء كثيراً وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفتور، إذ لم يته إلى إقطاع كلي فيوصف بالشد وهو البرد.

قوله: (وتتابع) تأكيد معنوي، ويعتدل أن يراد بحمي قوي، وتتابع تكاثر، وقد وقع في رواية الكشميهني وأبي الوقت: «وتواتر»، والتواتر مجيء الشيء يتلو بعضه بعضاً من غير تخلل.

(تعبه): خرج المصنف بالإستاد في التاريخ حديث الباب عن عائشة، ثم عن جابر بالإستاد المذكور هنا فزاد في بعد قوله: «تتابع»: قال عروة يعني بالسند المذكور إليه وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة، فقال النبي ﷺ: «رايت خديجة بيتاً من قصب، لا صخب فيه ولا نصب» قال البخاري: يعني قصب اللؤلؤ. قلت: وسيأتي مزيد هذا في مناقب خديجة إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابعه) الضمير يعود على يحيى بن بكير، ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى. وفيه من اللطائف قوله عن الزهري: سمعت عروة.

قوله: (وأبو صالح) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقد أكثر البخاري عنه من الملاحظات، وعلق عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه. ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجهما يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقروناً يحيى بن بكير، ورواه من زعم كالذي ياتي أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحارثي، فإنه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث.

قوله: (وتابعه هلال بن رقادة) بدالين مهملتين الأولى مثقلة، وحديثه في الزهريات للحملي.

قوله: (وقال يونس) يعني ابن يزيد الأيلي، ومعه هو ابن راشد. (يساوده) يعني أن يونس ومعه روى هذا الحديث عن الزهري فوافقاً قليلاً عليه، إلا أنهم قالوا بطل قوله يوجب فواده ترجف بواوده، والبواود جمع بادرة وهي اللحمة التي بين الكتف والعتق تضطرب عند فزع الإنسان، فالروايتان مستويتان في أصل المعنى لأن كلا منهما دال على الفزع، وقد بينا ما في رواية يونس ومعه من المخالفة لرواية. فعقل غير هذا في أثناء السياق، والله الموفق. وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في تفسير سورة «اقرأ باسم ربك» إن شاء الله تعالى

٤ - باب

٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَنُوفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُخْبَلَ بِهِ﴾. قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلُجُ مِنَ التَّخْبَلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يَحْرُكُ شَفَتَيْهِ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنَّا أَحْرَكْنَاهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْرُكُهُمَا، وَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّا أَحْرَكْنَاهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَحْرُكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ - فَأَنَازَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُخْبَلَ بِهِ﴾. إِنَّ عَلَيْنَا جَنَّةً وَقُرْآنَهُ. قَالَ: جَمَعْتُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَقُرْآنَهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاقْبَرْ قُرْآنَهُ﴾. قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٍ﴾. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَقْرَأَهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُتُ ذَلِكَ إِذَا أَنَا جِبْرِيلُ اسْتَمَعْتُ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ [المطر: ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٥٧٢٤، أخرجه مسلم: ٤٤٨]

قوله: (حدثنا موسى بن اسمعيل) هو أبو سلمة التبوذكي، وكان من حفاظ

٥- باب

٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ

(ج)

وَحَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَتَقَعَرُ
عَنِ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ
جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَاخِلُهُ الْقرآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ
ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ (عنه: ١٩٠٢، ٣٢٢٠، ٣٥٥٤، ٤٩٩٧).

أخرجه مسلم: [٢٢٠٨]

قوله: (حدثنا عبد الله بن عثمان اللوزي أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا يونس بن عبد الأعلى).

قوله: (أخبرنا يونس ومعمر نحوه) أي أن عبد الله بن المبارك حدث به جدهما
عن يونس وحده، وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعمر معاً، لما باللفظ فمن يونس
وأما بالمعنى فمن معمّر.

قوله: (عبيد الله) هو ابن عبد الله بن حبة بن مسعود الأسي في الحديث الذي
بعده.

قوله: (أجود الناس) ينصب أجود لأنها خبر كان وقد بين جاس هذه الجملة
على ما بعدها وإن كانت لا تتعلق بالقرآن على سبيل الاحتباس من مفهوم ما بعدها.
ومعنى أجود الناس: أكثر الناس جوداً. والجود الكرم، وهو من الصفات المحمودة. وقد
أخرج الترمذي من حديث سعد رضى: «إن الله أجود بالخير من البحر». والحديث. وله في
حديث أس رضى: «أنا أجود ولد آدم». وأجودهم يعني رجل علم علماً فشر علمه،
ورجل جاد بنفسه في سبيل الله وفي سنة ماله، وسبيل في الصحيح من وجه آخر عن
أس: «كان النبي ﷺ أشجع الناس وأجود الناس». الحديث.

قوله: (وكان أجود ما يكون) هو برفع أجود هكذا في أكثر الروايات، وأجود
اسم كان وغيره مخلوف، وهو نحو أخطب ما يكون الأمر في يوم الجمعة. أو هو مرفوع
على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو: «ما يكون» وما مصدرية وغيره في رمضان،
والتقدير أجود أكون رسول الله ﷺ في رمضان، وإلى هذا جرح البخاري في توبه في
كتاب الصيام إذ قال: «باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان»، وفي رواية
الأصيلي: «وأجود بالنصب على أنه خبر كان، وتنبط بأنه يلزم منه أن يكون خبرها
اسمها، وأجيب بجمل اسم كان ضمير النبي ﷺ وأجود خبرها، والتقدير: كان رسول الله
ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره، قال النووي: الرفع أشهر، والنصب جائز.
وذكر أنه مال ابن مالك عنه فخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين. وذكر
ابن الحاجب في أماليه الرفع خمسة أوجه، وتولد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة
ولم يخرج على النصب. قلت: ويرجح الرفع ورواه بدون كان عند اللؤلؤ في الصوم.

قوله: (فهداه القرآن) قيل الحكمة فيه أن مدبرة القرآن تجده له المهدي يزيد
غنى النفس، والذي سبب الجود. والجود في الشر إعطاه ما ينبغي أن ينجي، وهو أصم
من الصدقة. وأيضاً فرفضان موسم الحفريات، لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على
غيره، فكان النبي ﷺ يوشح متباعدة سنة الله في عباده. فيجمعها ما ذكر من الوقت
والمزبور به والنزول والذاكرة حصل المزيد في الجود. والعلم عند الله تعالى.

قوله: (فلرسول الله ﷺ) الفاء للبيان، واللام للاجتماع، وزيدت على المتدا
تأكيداً، أو هي جواب قسم مقدر. والمرسلة أي المعلقة يعني أنه في الإسراع بالجود أسرع
من الريح، وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام حبورها بالرحمة. وإلى عموم النفع بجردهما تسم
الريح المرسلة ما تهب عليه، ووقع عند أحد في آخر هذا الحديث ولا يسأل شيئاً إلا
أعطاه، وثبتت هذه الزيادة في الصحيح. من حديث جابر: «ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً
فقال لا». وقال النووي: في الحديث فوائد: منها الحث على الجود في كل وقت، ومنها

الزيادة في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح، وفيه زيارة الصالحين وأهل الخير،
وتكرار ذلك إذا كان للزور لا يكرهه. واستحب الإكثار من القراءة في رمضان وكونها
أفضل من سائر الأذكار، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعله. فبان قيل: المقصود
تجديد الحفظ، قلنا الحفظ كان حاصلًا، والزيادة فيه يحصل ببعض المجالس، وأنه يجوز أن
يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك ما يظهر بالمثل. قلت: وفيه إشارة إلى أن ابتداء
نزول القرآن كان في شهر رمضان، لأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة كان في
رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس، فكان جبريل يتناوله في كل سنة فيعاضه بما
نزل عليه من رمضان إلى رمضان، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما
ثبت في الصحيح من فاطمة رضى الله عنها. وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا
الحديث في هذا الباب. والله أعلم بالصواب

٦- باب

٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ
قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ خُثَيْبٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ
أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ بْنَ خُزَيْمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَاقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَحْبَةٍ مِنْ
قُرَيْشٍ، وَكَانُوا يَحْذَرُونَ الْإِسْلَامَ، فَبَدَأَ إِلَيْهِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَادَى فِيهَا أَبَا
سُهَيْبٍ وَكَانَ قُرَيْشٍ، فَكَوَّرَ وَهُمْ بِاللَّيْلَةِ، فَدَعَانَهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَخَوَّلَهُ غُلَامًا
الرُّومِ، ثُمَّ دَعَانَهُمْ وَدَعَا بِرَجُلَيْنِ.

قَالَ: إِنَّكُمْ الْغَرَبَ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُرَاهُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُهَيْبٍ:
فَقُلْتُ أَنَا الْغَرَبُ نَسَبًا.

قَالَ: أَخْبَرَهُ ابْنِي، وَقَرَّبُوا اصْطَبَاةً فَاجْتَلَوْهُمْ حِينَ ظَهَرُوا، ثُمَّ قَالَ
يُرْجَمُونَ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَ فَكَذَّبُوهُ.

قَوْلَاهُ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْخُذُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكُنْتُ عَنْهُ.

ثُمَّ كَانَ أَوَّلُ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبَ إِلَيْكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ رِثَا قَوْمٍ
نَسَبُوا.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَخْلُوقٍ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَأَضْرَأَكَ النَّاسُ بِغَيْرِهِ أَمْ مَخْلُوقُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلْ مَخْلُوقُهُمْ.

قَالَ: أَنَبِيٌّ أَمْ يَنْفَعُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ.

قَالَ: فَهَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِبَيْتِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ لِبَيْتِهِ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كُتِبَ تَهْمُونَةٌ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ:

فَهَلْ يَغْيَرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَتَحْنُ مِنْهُ لِي مَثَلٌ لَا تَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا.

قَالَ: وَلَمْ تُكَيِّمْ كَلِمَةً ادْخَلَ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذَا الْكَلِمَةِ. قَالَ: فَهَلْ
قَالَتْهُمُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ فَيَاكُمْ لِهَذَا؟ قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا
وَيَنَالُ مِنْهُ.

قَالَ: مَا يَأْتُرْكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اجْعَلُوا اللَّهَ وَخُدَّاهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،
وَأَتْرَكُوا مَا يَقُولُ آبَائَكُمْ، وَأَتْرَكُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصَّدَقَ وَالْعَقَابَ وَالصَّلَاةَ.

فَقَالَ لِلرَّجُلَيْنِ: قُلْ لَه: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِي فَلَا تَكُنْ أَتَى لَكُمْ قَدْ نَسَبِي، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ كُنْتُ فِي نَسَبِي قَوْمِيهَا.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ؟ فَلَا تَكُنْ أَنْ لَا، قُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتِي بِقَوْلٍ يَلِ قَبْلَهُ.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آتِيهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَلَا تَكُنْ أَنْ لَا، قُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آتِيهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مَلِكًا آيَهُ.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُتِبَ تَهْمُونُهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَلَا تَكُنْ أَنْ لَا، فَقَدْ أَهْرَفَ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَلْزَمُ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ.

وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافَ النَّاسِ أَتَمُّهُ أَمْ مُنْصَلِّاهُمْ؟ فَلَا تَكُنْ أَنْ مُنْصَلِّاهُمْ أَتَمُّهُ، وَهُمْ أَتَمُّ الرُّسُلِ.

وَسَأَلْتُكَ أَتَبِيدُونَ أَمْ تَنْقُصُونَ، فَلَا تَكُنْ أَنْهُمْ يَتَبِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ.

وَسَأَلْتُكَ أَلَيْسَ أَحَدٌ سَخَطَ لِي بِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَلَا تَكُنْ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُعَايِلُ بِخَاطِئَةٍ الْقُلُوبَ.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْيُرُ، فَلَا تَكُنْ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا يَغْيُرُ.

وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ، فَلَا تَكُنْ أَنْ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَتَهْتَكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْلِيَاءِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْعَقَابِ.

فَإِنْ كَانَ مَا يَقُولُ حَقًّا فَسَتَمَلِكُ مَوْجِعَ قَلْبِي هَاهُنَا، وَقَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّه خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّه مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَظُنُّ أَنِّي أَهْلُكُمْ إِلَيْهِ، فَتَجَسَّسْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَسَلْتُ عَنْ قَلْبِهِ.

ثُمَّ دَعَا بِكُتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ يَحْتَضِرُ بِهِ وَجْهًا إِلَى عَظِيمِ بَصَرِي، فَذَفَعَهُ إِلَيَّ هِرْقَلُ، فَقَرَأَهُ قَرَاءَةً يَبِينُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُخْتَلَفٍ عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرْقَلِ عَظِيمِ الرُّومِ: سَلَامٌ عَلَى مَنْ أَتْبَعَ الْهُدَى، إِنَّمَا بَعَثْتُ قَلْبِي أَذْغُولَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسَلِمْتُ نَسْلَكُمْ، يُؤَدِّعُ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ قَوَّيْتُ فَإِنَّ عَلَيْكَ أَلَمَ الْأَرَبِيِّينَ، وَ: هَذَا أَهْلُ الْكُتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ مَوَادَّةٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا آيَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا آمَنَّا بِمُسْلِمُونَ ﴿آل عمران: ٦٤﴾

قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ، وَفَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأَغْرَجْنَا، قُلْتُ لَأَصْحَابِي جِئْتُ أَخْرَجْنَا: فَقَدْ أَمَرَ أَمْرٌ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَسْطَرِ. فَمَا زِلْتُ مُوقِفًا اللَّهُ سَيَطُورُ حَتَّى إِذْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ.

وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ، صَاحِبُ لِيْلَاءٍ وَهِرْقَلُ، شَفَقًا عَلَى نَصَارَى الشَّامِ، يُحَدِّثُ أَنَّ هِرْقَلًا جِئْتُ قَدِيمَ لِيْلَاءٍ، أَصْبَحَ يَوْمًا عَصِيْبَ النَّفْسِ، فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقِي: قَدْ اسْتَكْرَأَ هِتَيْكَلُ، قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ: وَكَانَ هِرْقَلُ حَزَاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ جِئْتُ سَأَلُوهُ، إِنِّي رَأَيْتُ الْبَلَّةَ جِئْتُ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكُ الْبَيْتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَحْيِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَمَةِ؟ قَالُوا: كَيْسٌ يَحْيِي الْإِلَهُوْدَ، فَلَا يُؤْمِنُكَ شَأْنُهُمْ، وَارْكَبْ إِلَى مَدَائِنِ مَلِكِكَ، فَيَقْبَلُوا مِنْ يَدِهِمْ مِنَ الْيَهُودِ.

فَجِئْنَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ، إِنِّي هِرْقَلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ يُخْبِرُ عَنْ خَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَعْمَرَهُ هِرْقَلُ قَالَ: اذْهَبُوا فَانظُرُوا أَمْتَحِينَ هُوَ أَمْ لَا؟ فَظَرُّوا إِلَيْهِ، فَحَثُّوا أَنَّهُ مُعَيَّنٌ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْقُرْبِ، فَقَالَ: هُمْ يَخْتَصِبُونَ، فَقَالَ هِرْقَلُ: هَذَا مَلِكٌ هَلِي الْأُمَمَةُ قَدْ ظَهَرَ.

ثُمَّ كَتَبَ هِرْقَلُ إِلَى صَاحِبِهِ لَهُ بِرُومِيَّةٍ، وَكَانَ نَظِيرُهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هِرْقَلُ إِلَى جَمْعٍ، فَلَمَّ يَمْرُومُ جَمْعٍ حَتَّى أَتَاهُ بِكُتَابٍ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَالِقُ رَأْيَ هِرْقَلُ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِذَا هِرْقَلُ لِيُطْعِمَهُ الرُّومَ فِي ذِكْرِهِ لَهُ بِجَمْعٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَتَائِيهَا فَلَقَّيْتُ، ثُمَّ أُلْطَعُ فَقَالَ: يَا مُشْفَرُ الرُّومِ، هَلْ لَكُمْ فِي الْقِلَاحِ وَالرَّكْبِ، وَأَنْ يَكُنْ مَلِكُكُمْ، فَجَابُوا هَذَا النَّبِيَّ؟ فَحَاصُوا حَتْمَةً حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَوْبَابِ، فَوَجَدُوهُمَا قَدْ خَلَقَتْ.

فَلَمَّا رَأَى هِرْقَلُ نَفَرَهُمْ، وَأَبَسَ مِنَ الْإِيمَانِ، قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ، وَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالِي إِنَّمَا اخْتَرْتُ بِهَا جِلْدَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ فَسَجَلُوا لَهُ وَزَمُوا عَنْهُ فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرْقَلُ.

رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَتَوْسُ بْنُ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (الطبر: ٥٩١، ٢٦٨١، ٢٦٨٠، ٢٦٩٤١، ٢٦٩٧٨، ٢٦٩٧٩، ٢٦٩٨٠، ٢٦٩٨١، ٢٦٩٨٢، ٢٦٩٨٣، ٢٦٩٨٤، ٢٦٩٨٥، ٢٦٩٨٦، ٢٦٩٨٧، ٢٦٩٨٨، ٢٦٩٨٩، ٢٦٩٩٠، ٢٦٩٩١، ٢٦٩٩٢، ٢٦٩٩٣، ٢٦٩٩٤، ٢٦٩٩٥، ٢٦٩٩٦، ٢٦٩٩٧، ٢٦٩٩٨، ٢٦٩٩٩، ٢٧٠٠٠، ٢٧٠٠١، ٢٧٠٠٢، ٢٧٠٠٣، ٢٧٠٠٤، ٢٧٠٠٥، ٢٧٠٠٦، ٢٧٠٠٧، ٢٧٠٠٨، ٢٧٠٠٩، ٢٧٠١٠، ٢٧٠١١، ٢٧٠١٢، ٢٧٠١٣، ٢٧٠١٤، ٢٧٠١٥، ٢٧٠١٦، ٢٧٠١٧، ٢٧٠١٨، ٢٧٠١٩، ٢٧٠٢٠، ٢٧٠٢١، ٢٧٠٢٢، ٢٧٠٢٣، ٢٧٠٢٤، ٢٧٠٢٥، ٢٧٠٢٦، ٢٧٠٢٧، ٢٧٠٢٨، ٢٧٠٢٩، ٢٧٠٣٠، ٢٧٠٣١، ٢٧٠٣٢، ٢٧٠٣٣، ٢٧٠٣٤، ٢٧٠٣٥، ٢٧٠٣٦، ٢٧٠٣٧، ٢٧٠٣٨، ٢٧٠٣٩، ٢٧٠٤٠، ٢٧٠٤١، ٢٧٠٤٢، ٢٧٠٤٣، ٢٧٠٤٤، ٢٧٠٤٥، ٢٧٠٤٦، ٢٧٠٤٧، ٢٧٠٤٨، ٢٧٠٤٩، ٢٧٠٥٠، ٢٧٠٥١، ٢٧٠٥٢، ٢٧٠٥٣، ٢٧٠٥٤، ٢٧٠٥٥، ٢٧٠٥٦، ٢٧٠٥٧، ٢٧٠٥٨، ٢٧٠٥٩، ٢٧٠٦٠، ٢٧٠٦١، ٢٧٠٦٢، ٢٧٠٦٣، ٢٧٠٦٤، ٢٧٠٦٥، ٢٧٠٦٦، ٢٧٠٦٧، ٢٧٠٦٨، ٢٧٠٦٩، ٢٧٠٧٠، ٢٧٠٧١، ٢٧٠٧٢، ٢٧٠٧٣، ٢٧٠٧٤، ٢٧٠٧٥، ٢٧٠٧٦، ٢٧٠٧٧، ٢٧٠٧٨، ٢٧٠٧٩، ٢٧٠٨٠، ٢٧٠٨١، ٢٧٠٨٢، ٢٧٠٨٣، ٢٧٠٨٤، ٢٧٠٨٥، ٢٧٠٨٦، ٢٧٠٨٧، ٢٧٠٨٨، ٢٧٠٨٩، ٢٧٠٩٠، ٢٧٠٩١، ٢٧٠٩٢، ٢٧٠٩٣، ٢٧٠٩٤، ٢٧٠٩٥، ٢٧٠٩٦، ٢٧٠٩٧، ٢٧٠٩٨، ٢٧٠٩٩، ٢٧١٠٠، ٢٧١٠١، ٢٧١٠٢، ٢٧١٠٣، ٢٧١٠٤، ٢٧١٠٥، ٢٧١٠٦، ٢٧١٠٧، ٢٧١٠٨، ٢٧١٠٩، ٢٧١١٠، ٢٧١١١، ٢٧١١٢، ٢٧١١٣، ٢٧١١٤، ٢٧١١٥، ٢٧١١٦، ٢٧١١٧، ٢٧١١٨، ٢٧١١٩، ٢٧١٢٠، ٢٧١٢١، ٢٧١٢٢، ٢٧١٢٣، ٢٧١٢٤، ٢٧١٢٥، ٢٧١٢٦، ٢٧١٢٧، ٢٧١٢٨، ٢٧١٢٩، ٢٧١٣٠، ٢٧١٣١، ٢٧١٣٢، ٢٧١٣٣، ٢٧١٣٤، ٢٧١٣٥، ٢٧١٣٦، ٢٧١٣٧، ٢٧١٣٨، ٢٧١٣٩، ٢٧١٤٠، ٢٧١٤١، ٢٧١٤٢، ٢٧١٤٣، ٢٧١٤٤، ٢٧١٤٥، ٢٧١٤٦، ٢٧١٤٧، ٢٧١٤٨، ٢٧١٤٩، ٢٧١٥٠، ٢٧١٥١، ٢٧١٥٢، ٢٧١٥٣، ٢٧١٥٤، ٢٧١٥٥، ٢٧١٥٦، ٢٧١٥٧، ٢٧١٥٨، ٢٧١٥٩، ٢٧١٦٠، ٢٧١٦١، ٢٧١٦٢، ٢٧١٦٣، ٢٧١٦٤، ٢٧١٦٥، ٢٧١٦٦، ٢٧١٦٧، ٢٧١٦٨، ٢٧١٦٩، ٢٧١٧٠، ٢٧١٧١، ٢٧١٧٢، ٢٧١٧٣، ٢٧١٧٤، ٢٧١٧٥، ٢٧١٧٦، ٢٧١٧٧، ٢٧١٧٨، ٢٧١٧٩، ٢٧١٨٠، ٢٧١٨١، ٢٧١٨٢، ٢٧١٨٣، ٢٧١٨٤، ٢٧١٨٥، ٢٧١٨٦، ٢٧١٨٧، ٢٧١٨٨، ٢٧١٨٩، ٢٧١٩٠، ٢٧١٩١، ٢٧١٩٢، ٢٧١٩٣، ٢٧١٩٤، ٢٧١٩٥، ٢٧١٩٦، ٢٧١٩٧، ٢٧١٩٨، ٢٧١٩٩، ٢٧٢٠٠، ٢٧٢٠١، ٢٧٢٠٢، ٢٧٢٠٣، ٢٧٢٠٤، ٢٧٢٠٥، ٢٧٢٠٦، ٢٧٢٠٧، ٢٧٢٠٨، ٢٧٢٠٩، ٢٧٢١٠، ٢٧٢١١، ٢٧٢١٢، ٢٧٢١٣، ٢٧٢١٤، ٢٧٢١٥، ٢٧٢١٦، ٢٧٢١٧، ٢٧٢١٨، ٢٧٢١٩، ٢٧٢٢٠، ٢٧٢٢١، ٢٧٢٢٢، ٢٧٢٢٣، ٢٧٢٢٤، ٢٧٢٢٥، ٢٧٢٢٦، ٢٧٢٢٧، ٢٧٢٢٨، ٢٧٢٢٩، ٢٧٢٣٠، ٢٧٢٣١، ٢٧٢٣٢، ٢٧٢٣٣، ٢٧٢٣٤، ٢٧٢٣٥، ٢٧٢٣٦، ٢٧٢٣٧، ٢٧٢٣٨، ٢٧٢٣٩، ٢٧٢٤٠، ٢٧٢٤١، ٢٧٢٤٢، ٢٧٢٤٣، ٢٧٢٤٤، ٢٧٢٤٥، ٢٧٢٤٦، ٢٧٢٤٧، ٢٧٢٤٨، ٢٧٢٤٩، ٢٧٢٥٠، ٢٧٢٥١، ٢٧٢٥٢، ٢٧٢٥٣، ٢٧٢٥٤، ٢٧٢٥٥، ٢٧٢٥٦، ٢٧٢٥٧، ٢٧٢٥٨، ٢٧٢٥٩، ٢٧٢٦٠، ٢٧٢٦١، ٢٧٢٦٢، ٢٧٢٦٣، ٢٧٢٦٤، ٢٧٢٦٥، ٢٧٢٦٦، ٢٧٢٦٧، ٢٧٢٦٨، ٢٧٢٦٩، ٢٧٢٧٠، ٢٧٢٧١، ٢٧٢٧٢، ٢٧٢٧٣، ٢٧٢٧٤، ٢٧٢٧٥، ٢٧٢٧٦، ٢٧٢٧٧، ٢٧٢٧٨، ٢٧٢٧٩، ٢٧٢٨٠، ٢٧٢٨١، ٢٧٢٨٢، ٢٧٢٨٣، ٢٧٢٨٤، ٢٧٢٨٥، ٢٧٢٨٦، ٢٧٢٨٧، ٢٧٢٨٨، ٢٧٢٨٩، ٢٧٢٩٠، ٢٧٢٩١، ٢٧٢٩٢، ٢٧٢٩٣، ٢٧٢٩٤، ٢٧٢٩٥، ٢٧٢٩٦، ٢٧٢٩٧، ٢٧٢٩٨، ٢٧٢٩٩، ٢٧٣٠٠، ٢٧٣٠١، ٢٧٣٠٢، ٢٧٣٠٣، ٢٧٣٠٤، ٢٧٣٠٥، ٢٧٣٠٦، ٢٧٣٠٧، ٢٧٣٠٨، ٢٧٣٠٩، ٢٧٣١٠، ٢٧٣١١، ٢٧٣١٢، ٢٧٣١٣، ٢٧٣١٤، ٢٧٣١٥، ٢٧٣١٦، ٢٧٣١٧، ٢٧٣١٨، ٢٧٣١٩، ٢٧٣٢٠، ٢٧٣٢١، ٢٧٣٢٢، ٢٧٣٢٣، ٢٧٣٢٤، ٢٧٣٢٥، ٢٧٣٢٦، ٢٧٣٢٧، ٢٧٣٢٨، ٢٧٣٢٩، ٢٧٣٣٠، ٢٧٣٣١، ٢٧٣٣٢، ٢٧٣٣٣، ٢٧٣٣٤، ٢٧٣٣٥، ٢٧٣٣٦، ٢٧٣٣٧، ٢٧٣٣٨، ٢٧٣٣٩، ٢٧٣٤٠، ٢٧٣٤١، ٢٧٣٤٢، ٢٧٣٤٣، ٢٧٣٤٤، ٢٧٣٤٥، ٢٧٣٤٦، ٢٧٣٤٧، ٢٧٣٤٨، ٢٧٣٤٩، ٢٧٣٥٠، ٢٧٣٥١، ٢٧٣٥٢، ٢٧٣٥٣، ٢٧٣٥٤، ٢٧٣٥٥، ٢٧٣٥٦، ٢٧٣٥٧، ٢٧٣٥٨، ٢٧٣٥٩، ٢٧٣٦٠، ٢٧٣٦١، ٢٧٣٦٢، ٢٧٣٦٣، ٢٧٣٦٤، ٢٧٣٦٥، ٢٧٣٦٦، ٢٧٣٦٧، ٢٧٣٦٨، ٢٧٣٦٩، ٢٧٣٧٠، ٢٧٣٧١، ٢٧٣٧٢، ٢٧٣٧٣، ٢٧٣٧٤، ٢٧٣٧٥، ٢٧٣٧٦، ٢٧٣٧٧، ٢٧٣٧٨، ٢٧٣٧٩، ٢٧٣٨٠، ٢٧٣٨١، ٢٧٣٨٢، ٢٧٣٨٣، ٢٧٣٨٤، ٢٧٣٨٥، ٢٧٣٨٦، ٢٧٣٨٧، ٢٧٣٨٨، ٢٧٣٨٩، ٢٧٣٩٠، ٢٧٣٩١، ٢٧٣٩٢، ٢٧٣٩٣، ٢٧٣٩٤، ٢٧٣٩٥، ٢٧٣٩٦، ٢٧٣٩٧، ٢٧٣٩٨، ٢٧٣٩٩، ٢٧٤٠٠، ٢٧٤٠١، ٢٧٤٠٢، ٢٧٤٠٣، ٢٧٤٠٤، ٢٧٤٠٥، ٢٧٤٠٦، ٢٧٤٠٧، ٢٧٤٠٨، ٢٧٤٠٩، ٢٧٤١٠، ٢٧٤١١، ٢٧٤١٢، ٢٧٤١٣، ٢٧٤١٤، ٢٧٤١٥، ٢٧٤١٦، ٢٧٤١٧، ٢٧٤١٨، ٢٧٤١٩، ٢٧٤٢٠، ٢٧٤٢١، ٢٧٤٢٢، ٢٧٤٢٣، ٢٧٤٢٤، ٢٧٤٢٥، ٢٧٤٢٦، ٢٧٤٢٧، ٢٧٤٢٨، ٢٧٤٢٩، ٢٧٤٣٠، ٢٧٤٣١، ٢٧٤٣٢، ٢٧٤٣٣، ٢٧٤٣٤، ٢٧٤٣٥، ٢٧٤٣٦، ٢٧٤٣٧، ٢٧٤٣٨، ٢٧٤٣٩، ٢٧٤٤٠، ٢٧٤٤١، ٢٧٤٤٢، ٢٧٤٤٣، ٢٧٤٤٤، ٢٧٤٤٥، ٢٧٤٤٦، ٢٧٤٤٧، ٢٧٤٤٨، ٢٧٤٤٩، ٢٧٤٥٠، ٢٧٤٥١، ٢٧٤٥٢، ٢٧٤٥٣، ٢٧٤٥٤، ٢٧٤٥٥، ٢٧٤٥٦، ٢٧٤٥٧، ٢٧٤٥٨، ٢٧٤٥٩، ٢٧٤٦٠، ٢٧٤٦١، ٢٧٤٦٢، ٢٧٤٦٣، ٢٧٤٦٤، ٢٧٤٦٥، ٢٧٤٦٦، ٢٧٤٦٧، ٢٧٤٦٨، ٢٧٤٦٩، ٢٧٤٧٠، ٢٧٤٧١، ٢٧٤٧٢، ٢٧٤٧٣، ٢٧٤٧٤، ٢٧٤٧٥، ٢٧٤٧٦، ٢٧٤٧٧، ٢٧٤٧٨، ٢٧٤٧٩، ٢٧٤٨٠، ٢٧٤٨١، ٢٧٤٨٢، ٢٧٤٨٣، ٢٧٤٨٤، ٢٧٤٨٥، ٢٧٤٨٦، ٢٧٤٨٧، ٢٧٤٨٨، ٢٧٤٨٩، ٢٧٤٩٠، ٢٧٤٩١، ٢٧٤٩٢، ٢٧٤٩٣، ٢٧٤٩٤، ٢٧٤٩٥، ٢٧٤٩٦، ٢٧٤٩٧، ٢٧٤٩٨، ٢٧٤٩٩، ٢٧٥٠٠، ٢٧٥٠١، ٢٧٥٠٢، ٢٧٥٠٣، ٢٧٥٠٤، ٢٧٥٠٥، ٢٧٥٠٦، ٢٧٥٠٧، ٢٧٥٠٨، ٢٧٥٠٩، ٢٧٥١٠، ٢٧٥١١، ٢٧٥١٢، ٢٧٥١٣، ٢٧٥١٤، ٢٧٥١٥، ٢٧٥١٦، ٢٧٥١٧، ٢٧٥١٨، ٢٧٥١٩، ٢٧٥٢٠، ٢٧٥٢١، ٢٧٥٢٢، ٢٧٥٢٣، ٢٧٥٢٤، ٢٧٥٢٥، ٢٧٥٢٦، ٢٧٥٢٧، ٢٧٥٢٨، ٢٧٥٢٩، ٢٧٥٣٠، ٢٧٥٣١، ٢٧٥٣٢، ٢٧٥٣٣، ٢٧٥٣٤، ٢٧٥٣٥، ٢٧٥٣٦، ٢٧٥٣٧، ٢٧٥٣٨، ٢٧٥٣٩، ٢٧٥٤٠، ٢٧٥٤١، ٢٧٥٤٢، ٢٧٥٤٣، ٢٧٥٤٤، ٢٧٥٤٥، ٢٧٥٤٦، ٢٧٥٤٧، ٢٧٥٤٨، ٢٧٥٤٩، ٢٧٥٥٠، ٢٧٥٥١، ٢٧٥٥٢، ٢٧٥٥٣، ٢٧٥٥٤، ٢٧٥٥٥، ٢٧٥٥٦، ٢٧٥٥٧، ٢٧٥٥٨، ٢٧٥٥٩، ٢٧٥٦٠، ٢٧٥٦١، ٢٧٥٦٢، ٢٧٥٦٣، ٢٧٥٦٤، ٢٧٥٦٥، ٢٧٥٦٦، ٢٧٥٦٧، ٢٧٥٦٨، ٢٧٥٦٩، ٢٧٥٧٠، ٢٧٥٧١، ٢٧٥٧٢، ٢٧٥٧٣، ٢٧٥٧٤، ٢٧٥٧٥، ٢٧٥٧٦، ٢٧٥٧٧، ٢٧٥٧٨، ٢٧٥٧٩، ٢٧٥٨٠، ٢٧٥٨١، ٢٧٥٨٢، ٢٧٥٨٣، ٢٧٥٨٤، ٢٧٥٨٥، ٢٧٥٨٦، ٢٧٥٨٧، ٢٧٥٨٨، ٢٧٥٨٩، ٢٧٥٩٠، ٢٧٥٩١، ٢٧٥٩٢، ٢٧٥٩٣، ٢٧٥٩٤، ٢٧٥٩٥، ٢٧٥٩٦، ٢٧٥٩٧، ٢٧٥٩٨، ٢٧٥٩٩، ٢٧٦٠٠، ٢٧٦٠١، ٢٧٦٠٢، ٢٧٦٠٣، ٢٧٦٠٤، ٢٧٦٠٥، ٢٧٦٠٦، ٢٧٦٠٧، ٢٧٦٠٨، ٢٧٦٠٩، ٢٧٦١٠، ٢٧٦١١، ٢٧٦١٢، ٢٧٦١٣، ٢٧٦١٤، ٢٧٦١٥، ٢٧٦١٦، ٢٧٦١٧، ٢٧٦١٨، ٢٧٦١٩، ٢٧٦٢٠، ٢٧٦٢١، ٢٧٦٢٢، ٢٧٦٢٣، ٢٧٦٢٤، ٢٧٦٢٥، ٢٧٦٢٦، ٢٧٦٢٧، ٢٧٦٢٨، ٢٧٦٢٩، ٢٧٦٣٠، ٢٧٦٣١، ٢٧٦٣٢، ٢٧٦٣٣، ٢٧٦٣٤، ٢٧٦٣٥، ٢٧٦٣٦، ٢٧٦٣٧، ٢٧٦٣٨، ٢٧٦٣٩، ٢٧٦٤٠، ٢٧٦٤١، ٢٧٦٤٢، ٢٧٦٤٣، ٢٧٦٤٤، ٢٧٦٤٥، ٢٧٦٤٦، ٢٧٦٤٧، ٢٧٦٤٨، ٢٧٦٤٩، ٢٧٦٥٠، ٢٧٦٥١، ٢٧٦٥٢، ٢٧٦٥٣، ٢٧٦٥٤، ٢٧٦٥٥، ٢٧٦٥٦، ٢٧٦٥٧، ٢٧٦٥٨، ٢٧٦٥٩، ٢٧٦٦٠، ٢٧٦٦١، ٢٧٦٦٢، ٢٧٦٦٣، ٢٧٦٦٤، ٢٧٦٦٥، ٢٧٦٦٦، ٢٧٦٦٧، ٢٧٦٦٨، ٢٧٦٦٩، ٢٧٦٧٠، ٢٧٦٧١، ٢٧٦٧٢، ٢٧٦٧٣، ٢٧٦٧٤، ٢٧٦٧٥، ٢٧٦٧٦، ٢٧٦٧٧، ٢٧٦٧٨، ٢٧٦٧٩، ٢٧٦٨٠، ٢٧٦٨١، ٢٧٦٨٢، ٢٧٦٨٣، ٢٧٦٨٤، ٢٧٦٨٥، ٢٧٦٨٦، ٢٧٦٨٧، ٢٧٦٨٨، ٢٧٦٨٩، ٢٧٦٩٠، ٢٧٦٩١، ٢٧٦٩٢، ٢٧٦٩٣، ٢٧٦٩٤، ٢٧٦٩٥، ٢٧٦٩٦، ٢٧٦٩٧، ٢٧٦٩٨، ٢٧٦٩٩، ٢٧٧٠٠، ٢٧٧٠١، ٢٧٧٠٢، ٢٧٧٠٣، ٢٧٧٠٤، ٢٧٧٠٥، ٢٧٧٠٦، ٢٧٧٠٧، ٢٧٧٠٨، ٢٧٧٠٩، ٢٧٧١٠، ٢٧٧١١، ٢٧٧١٢، ٢٧٧١٣، ٢٧٧١٤، ٢٧٧١٥، ٢٧٧١٦، ٢٧٧١٧، ٢٧٧١٨، ٢٧٧١٩، ٢٧٧٢٠، ٢٧٧٢١، ٢٧٧٢٢، ٢٧٧٢٣، ٢٧٧٢٤، ٢٧٧٢٥، ٢٧٧٢٦، ٢٧٧٢٧، ٢٧٧٢٨، ٢٧٧٢٩، ٢٧٧٣٠، ٢٧٧٣١، ٢٧٧٣٢، ٢٧٧٣٣، ٢٧٧٣٤، ٢٧٧٣٥، ٢٧٧٣٦، ٢٧٧٣٧، ٢٧٧٣٨، ٢٧٧٣٩، ٢٧٧٤٠، ٢٧٧٤١، ٢٧٧٤٢، ٢٧٧٤٣، ٢٧٧٤٤، ٢٧٧٤٥، ٢٧٧٤٦، ٢٧٧٤٧، ٢٧٧٤٨، ٢٧٧٤٩، ٢٧٧٥٠، ٢٧٧٥١، ٢٧٧٥٢، ٢٧٧٥٣، ٢٧٧٥٤، ٢٧٧٥٥، ٢٧٧٥٦، ٢٧٧٥٧، ٢٧٧٥٨، ٢٧٧٥٩، ٢٧٧٦٠، ٢٧٧٦١، ٢٧٧٦٢، ٢٧٧٦٣، ٢٧٧٦٤، ٢٧٧٦٥، ٢٧٧٦٦، ٢٧٧٦٧، ٢٧٧٦٨، ٢٧٧٦٩، ٢٧٧٧٠، ٢٧٧٧١، ٢٧٧٧٢، ٢٧٧٧

الحرب قد حصبتا، فلما كانت المدة خرجت تاجراً إلى الشام مع رهط من قريش، فوالله ما علمت بمكة امرأة ولا رجلاً إلا وقد حلني بضاعة. فذكره. وفيه: فقال هرقل لصاحب شرطته: قلب الشام ظهراً لبطن حتى تأتي برجل من قوم هذا أسأله عن شأته، فوالله إنني وأصحابي بغزة، إذ همج علينا فسائقاً جيماً.

قوله: (يليلياء) بهزة مكسورة بعد ما بهاء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخيرة ثم ألف مهموزة، وحكى البكري فيها القصر، ويقال لها أيضاً إيليا بحذف الياء الأولى وسكون اللام حكاة البكري، وحكى الثوري مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستغفريه، قيل: معناه بيت الله. وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حصن إلى إيلياء شكرًا لله. زاد ابن إسحاق عن الزهري أنه كان يسط له البسط وتوضع عليها الرياحين فيمشي عليها، وغره لأحد من حديث ابن أخي الزهري عن عمه. وكان سبب ذلك ما رواه الطبري وابن عبد الحكم من طرق متعاضدة ملخصها أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل، فغزوا كثيراً من بلاده، ثم استبطا كسرى أميره فأراد قتله وتولية غيره، فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطاح معه على كسرى واتهمه عنه بجنود فارس، فمشى هرقل إلى بيت المقدس شكرًا لله تعالى على ذلك. واسم الأمير المذكور شهر برز واسم الغير الذي أراد كسرى تأميره قُرْشان.

قوله: (فدعاهم في مجلسه) أي في حال كونه في مجلسه، وللمصنف في الجهاد وفادخلنا عليه، فإذا هو جالس في مجلس ملكه وعليه التاج.

قوله: (وحوله): بالنصب لأنه ظرف مكان.

قوله: (عظماء) جمع عظيم. ولابن السكن: فادخلنا عليه وعنده بطارقتيه والقيسوس والرهبان والروم من ولد عيص بن إسحاق بن إبراهيم عليها السلام على الصحيح، ودخل فيهم طوائف من العرب من تروخ ويهره وسليح وغيرهم من غسان كانوا سكاناً بالشام، فلما أجلاهم المسلمون منها دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاختلطت أنسابهم.

قوله: (ثم دعاهم ودعا ترجمانه) وللمستعني: «بالترجان» مقتضاه أنه أمر باحضارهم، فلما حضروا استدناهم لأنه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فيزل على هذا، ولم يقع تكرار ذلك إلا في هذه الرواية، والترجان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ووجهه الثروي فيشرح مسلم، ويجوز ضم لاء إتباعاً، ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاة الجوهري، ولم يصحوا بالرابعة وهي ضم أوله وفتح الجيم، وفي رواية الأصيلي وغيره: «بترجمانه» يعني أرسل إليه رسولاً أحضره صحبته، والترجان للمعبر عن لغة بلغة، وهو معرب وقيل عربي.

قوله: (فقال: أيكم أقرب نسباً) أي قال الترجان على لسان هرقل.

قوله: (بهذا الرجل) زاد ابن السكن: الذي خرج بأرض العرب يزعم أنه نبي.

قوله: (قلت أنا أقربهم نسباً) في رواية ابن السكن: فقالوا هذا أقربنا به نسباً، هو ابن عمه أخى أبيه. وإنما كان أبو سفيان أقرب لأنه من بني عبد مناف، وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله: قال: ما قرأبتك منه؟ قلت: هو ابن عمي. قال أبو سفيان: ولم يكن في الركب من بني عبد مناف غيري أحد وعبد مناف الأب الرابع للثني ﷺ وكذا لأبي سفيان، وأطلق عليه ابن عم لأنه نزل كلاهما منزلة جده، فبعد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وعلى هذا فيما أطلق في رواية ابن السكن مخوَّز، وإنما خص هرقل الأقرب لأنه أسرى بالاطلاع على أسود طاهراً وباطناً أكثر من غيره، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدم في نسبة بخلاف الأقرب، وظهر ذلك في سؤاله بعد ذلك: كيف نسب فيكم؟ وقوله: «بهذا الرجل» ضمن أقرب معنى أوصل فصداه بالباء، ووقع في رواية مسلم «من هذا الرجل» وهو على الأصل. وقوله: «الذي يزعم» في رواية ابن إسحاق عن الزهري: «يديعي». وزعم قال الجوهري بمعنى قال. وحكاة أيضاً تملب وجماعة كما سيأتي في قصة ضمام في كتاب العلم. قلت: وهو كبير وباتي موضع الشك غالباً.

قوله: (فاجعلوهم عند ظهره) أي لتلا يستحيوا أن يواجهوه بالكذب إن كذب، وقد صرح بذلك الواقدي. وقوله: «إن كذبني» بتخفيف الذال أي إن قل لي بالكذب.

قوله: (قال) أي أبو سفيان. وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبي الوقت فاشكل ظاهره وبشيتها يزول الإشكال.

قوله: (فوالله لو ألا الحياه من أن يأثروا) أن يثقلوا علي الكذب لكن ثبت عليه. وللأصيلي عنه أي عن الإخبار بحاله. وفيه دليل على أنهم كانوا يستقيمون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق، أو بالعرف. وفي قوله يثقلوا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان وثاقاً منهم بعدم التكذيب أن لو كذب لاخترأهم معه في عداوة النبي ﷺ لكنه ترك ذلك استحياء وثقة من أن يتحذثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذاباً. وفي رواية ابن إسحاق التصريح بذلك ولفظه «فوالله لو ألا كذبت ما ردوا علي، ولكني كنت امرأة سيئاً أتكرم من الكذب، وعلمت أن أسير ما في ذلك إن أنا كذبت ما يحفظوا ذلك عني ثم يتحذثوا به، فلم أكتبه» وزاد ابن إسحاق في روايته: قال أبو سفيان: فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الألف، يعني هرقل.

قوله: (كان أول) هو بالنصب على الخبر، وبه جاءت الرواية، ويجوز رفعه على الإسمية.

قوله: (كيف نسب فيكم؟) أي ما حال نسب فيكم، أهو من أشرافكم أم لا؟ فقال: هو فينا ذو نسب. فالتبرين فيه للتظيم، وأشكال هذا على بعض الشارحين، وهذا وجهه.

قوله: (فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟) وللكشميهي والأصيلي بدل «قبله» «قبله» «قلته» قوله منكم أي من قومكم يعني قريشا أو العرب. ويستفاد منه أن الشفاهي يسمي، لأنه لم يرد المخاطبين قط، وكذا قوله فهل فقلتتموه؟ وقوله بماذا بأمركم؟ استعمل قط بغير أداة النفي وهو ناهي، ومنه قول عسر: «صلينا أكثر ما كنا قط وأنته ركتين» ويحتمل أن يقال إن النبي مضمن فيه كانه قال: هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط.

قوله: (فهل كان من آباءه ملك؟) ولكرمة والأصيلي وأبي الوقت بزيادة «من» الجلالة ولابن عسار بفتح من وملك فعل ماض، والجارحة أرجع لسقوطها من رواية أبي ذر، والمعنى في الثلاثة واحد.

قوله: (فاشرف الناس البعوه) فيه إسقاط همزة الاستفهام وهو قليل، وقد ثبت للمصنف في التفسير ولفظه: أتيته أشرف الناس؟ والمراد بالأشرف هنا أهل النخوة والتكبر منهم، لا كل شريف، حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما ممن أسلم قبل هذا السؤال. ووقع في رواية ابن إسحاق: تبعه من الضفطاء والمباكين، فأما ذوو الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد. وهو محمول على الأكثر الأغلب.

قوله: (مصلحة) بضم أوله وفتحته، وأخرج بهذا من ارتد مكرهاً، أو لا لسلط لدين الإسلام بل لرغبة في غيره كحظ نسفاني، كما وقع لعبد الله بن جحش.

قوله: (هل كنتم تنهونهم بالكذب؟) أي على الناس وإنما عدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب تحريماً لهم على صدقه، لأن التهمة إذا انتضت انتضى سببها، ولهذا عقبه بالسؤال عن الفدر.

قوله: (ولم تكني كلمة أدخل فيها شيئاً) أي انتقصه به، على أن التقيص هنا أمر نسبي، وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة عن يجوز ذلك منه في الجملة، وقد كان معروفاً عنهم بالاستغناء من عاداته أنه لا يفسد. ولما كان الأمر منيباً لأنه مستقبل آمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى الكذب، ولهذا أورده بالتردد، ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدرته. وقد صرح ابن إسحاق في روايته عن الزهري بذلك بقوله: «قال فوالله ما التفت إليها مني». ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة مرسلأ: «وخرج أبو سفيان إلى الشام فذكر الحديث، إلى أن قال فقال أبو سفيان: هو ساحر كذاب. فقال هرقل: إني لا أريد شتمه، ولكن كيف نسب إلى أن قال فهل يفسد إذا عاهد؟ قال: لا، إلا أن يفسد في هدنته هذه. فقال: وما يخاف من هذه؟ فقال: إن قومي أسدوا حلقاهم على حلقائه. قال: إن كنت بدمائهم فائتم أغدره».

قوله: (سجال) بكسر أوله، أي نوب، والسجل اللؤلؤ، والحرب اسم جنس، ولهذا جعل خبره اسم جمع. ويقال أي يصيب، فكأنه شبه الحارجرين بالمستقين: يستقي هذا دلواً وهذا دلواً. وأشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد، وقد

قوله: (قائلة): قال المازني هذه الأشياء التي سال عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة، إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لأنه قال بعد ذلك: قد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظن أنه منكم. وما أورده احتمالاً جزم به ابن بطال، وهو ظاهر.

قوله: (فلذكرت أنه يأمركم) ذكر ذلك بالاتضاء، لأنه ليس في كلام أبي سفيان ذكر الأمر بل صيغته. وقوله: (وهيهاكم عن عبادة الأوثان) مستفاد من قوله: (ولا تتركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آبائكم) لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان.

قوله: (أخلص) بضم اللام أي أصل، يقال خلص لي كذا أي وصل.

قوله: (لتجشمت) بالجيم والشين المعجمة، أي تكلفت الوصول إليه، وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبي، واستفاد ذلك بالتجربة كما في قصة ضباطه الذي أظهر لهم إسلامه فقتلوه. ولطبراني من طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن دحية في هذه القصة غشيرة، فقال قيسر: أعرف أنه كذلك، ولكن لا أستطيع أن أقول، إن فعلت ذهب ملكي وقتلي اليوم. وفي مرسل ابن إسحاق عن

بعض أهل العلم أن هرقل قال: ويحك! والله إنني أعلم أنه نبي مرسل، ولكني أخاف الروم على نفسي، ولولا ذلك لأتيتهم. لكن لو تظن هرقل لقوله ﷺ في الكتاب الذي أرسل إليه «أسلم تسلم» وحمل الجزاء على عموميه في الدنيا والآخرة لسلم لو أسلم من كل ما يخافه. ولكن التوفيق بيد الله تعالى. وقوله: (ولفسلت عن قدميه) مبالغة في العبودية له والمخافة. زاد عبد الله عن شداد بن أبي سفيان: (لو علمت أنه هو لمشيت إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه) وهي تدل على أنه كان بقي عنده بعض شك. وزاد فيها: (ولقد رأيت وجهه تحادر عرفاً من كرب الصحيفة) يعني لما قرئ عليه كتاب النبي ﷺ. وفي إقصاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه إلى أنه لا يطلب منه إذا وصل إليه سالماً لا ولاية ولا منصباً، وإنما يطلب ما تحصل له به البركة. وقوله: (وويليغن ملكه ما تحت قدمي) أي بيت المقدس، وكفى بذلك لأنه موضع استقراره، أو أراد الشام كله لأن دار ملكه كانت حمص. وما بقي أن هرقل أثر ملكه على الإيمان واستمر على الضلال أنه حارب المسلمين في غزوة مؤتة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون الستين، ففي مغازي ابن إسحاق: (وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام أن هرقل نزل في مائة ألف من المشركين، فحكي كيفية الوقعة. وكذا روى ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي ﷺ كتب إليه أيضاً من تبوك يدعو، وأنه قارب الإجابة، ولم يجب. فدل ظاهر ذلك على استمراره على الكفر، لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يضرر الإيمان ويفعل هذه المعاصي مراعاة للملك خوفاً من أن يقتله قومه. إلا أن في مستد أحمد أنه كتب من تبوك إلى النبي ﷺ: (إني سلم. فقال النبي ﷺ: «كذب، بل هو على نصرانيته». وفي كتاب الأموال لأبي عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني نحوه، ولفظه فقال: «كذب عذو الله، ليس بمسلم». فعلى هذا إطلاق صاحب الاستيعاب أنه آمن أي أظهر التصديق لكنه لم يستمر عليه ويعمل بمقتضاه، بل شج بملكه وأثر الغفانية على الباقية. والله الموفق.

قوله: (ثم دعا) أي من وكل ذلك إليه، ولهذا عدى إلى الكتاب بالياء. والله أعلم.

قوله: (دحية) بكسر الدال، وحكي فتحها لفتنان، ويقال إنه الرئيس بلفظ أهل اليمن، وهو ابن خليفة الكلي، صحابي جليل كان أحسن الناس وجهاً، وأسلم قديماً، وبعث النبي ﷺ في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية بكتابه إلى هرقل، وكان وصوله إلى هرقل في الحرم سنة سبع، فآله الواقدي. ووقع في تاريخ خليفة أن إرسال الكتاب إلى هرقل كان سنة خمس، والأول أثبت، بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بأن ذلك كان في مدة الهدنة، والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقاً، ومات دحية في خلافة معاوية. ويصير بضم أوله والقصر مدينة بين المدينة ودمشق، وقيل هي حوران، وعظيمها هو الحارث بن أبي شمر الفسائي. وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي ﷺ إلى هرقل مع عدي بن حاتم، وكان عدي إذ ذاك نصرانياً، فوصل به هو ودحية معاً، وكانت وفاة الحارث المذكور عام الفتح.

قوله: (من محمد) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه، وهو قول الجمهور، بل حكى فيه النحاس إجماع الصحابة. والحق إثبات الخلاف. وفيه أن «من» التي لايتباد الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان، والظاهر أنها هنا أيضاً لم تخرج عن ذلك، لكن بارتكاب عجز. زاد في حديث دحية: (وعنده ابن أخ له أهرم أزرق سبط الرأس. وفيه: لا قرأ الكتاب سخر فقال: لا تقرأ، إنه بدأ بنفسه. فقال قيسر: لتقرأه.

صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله: «يوم يوم بدر، والحرب سجالة» ولم يرد عليه النبي ﷺ ذلك بل نطق النبي ﷺ بذلك في حديث أوس بن حذيفة التقي لما كان يحدث وقد تقيف، أخرجه ابن ماجة وغيره. ووقع في مرسل عروة: «قال أبو سفيان: علينا مرة يوم بدر وأنا غائب، ثم غزوتهم في بيوتهم بقر البلون وجذع الأذان» وأشار بذلك إلى يوم أحد.

قوله: (مجاداً يأمركم) يدل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه.

قوله: (يقول اعبدا الله وحده) فيه أن للامر صيغة معروفة، لأنه أتى بقوله: «اعبدا الله» في جواب ما يأمركم، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة، لأن أبا سفيان من أهل اللسان، وكذلك الراوي عنه ابن عباس، بل هو من أقصحه وقد رواه عنه مقرأ له.

قوله: (ولا تتركوا به شيئاً) وسقط من رواية المستملي الراوي فيكون تأكيداً لقوله وحده.

قوله: (واتركوا ما يقول آبائكم) هي كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية، وإنما ذكر الآباء تنبيهاً على عذومهم في مخالفتهم له، لأن الآباء قدوة عند الفريقين، أي عبدة الأوثان والنصارى.

قوله: (ويأمرنا بالصلاة والصدق) وللصفت في رواية «الصدقة» بدل الصدق، ورجعها شيخنا شيخ الإسلام، ويقومها رواية المؤلف في التفسير: «الزكاة» واقترا ن الصلاة بالزكاة معناه في الشرح، ويرجعها أيضاً ما تقدم من أنهم كانوا يستحبون الكذب فذكر ما لم يلقوه أولى. قلت: وفي الجملة ليس الأمر بذلك محتسباً كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الأمانة، وقد كان من مألوف عقلاهم، وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي فر عن شيخه الكشيبي، والسرخسي قال: «بالصلاة والصدق والصدقة» وفي قوله: يأمرنا بعد قوله يقول اعبدا الله إشارة إلى أن المناقشة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتها، إذ خالف الأول كافر، والثاني من قبل الأول عاص.

قوله: (فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها) الظاهر أن إخبار هرقل بذلك بالجزم كان من العلم المقرر عنده في الكتب السالفة.

قوله: (لقلت رجل تأسى بقول) كذا للكشيبي، وغيره «يتأسى» بتقديم الياء المثناة من تحت، وإنما لم يقل هرقل: «قللت» إلا في هذا وفي قوله: «هل كان من آياته من ملك» لأن هذين المقامين مقام فكر ونظر، بخلاف غيرهما من الأسئلة فثبتا مقام نقل.

قوله: (فلذكرت أن ضعفاءهم الجوه) هو بمعنى قول أبي سفيان ضعفاؤهم، ومثل ذلك يتناسب به اتحاد الممنى. وقول هرقل: «وهم أتباع الرسل» معناه أن أتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أصبروا على الشقاق بغياً وحسداً كأبي جهل وأشباهه، إلى أن أهلكم الله تعالى، وأتخذ بعد حين من أراد سعادته منهم.

قوله: (وكذلك الإيمان) أي أمر الإيمان، لأنه يظهر نوراً، ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمور المعترية فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيره، ولهذا نزلت في آخر سني النبي ﷺ «اليوم أكملت لك دينكم وأتممت عليكم نعمتي» ومنه: «ويأبى الله إلا أن يتم نوره» وكذا جرى لأتباع النبي ﷺ: «لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتمام نعمته، فله الحمد والمنة.

قوله: (حين يخالط بشاشة القلوب) كذا روي بالنصب على المقولية والقلوب مضاف إليه، أي يخالط الإيمان انشراح الصدور، وروي: «بشاشة القلوب» بالضم والقلوب مفعول، أي يخالط بشاشة الإيمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها. زاد المصنف في الإيمان: «لا يسخطه أحد» كما تقدم. وزاد ابن السكن في روايته في معجم الصحابة: «يزاد به عجباً وفرحاً». وفي رواية ابن إسحاق: «وكذلك حلالة الإيمان لا تدخل قلباً تخرج منه».

قوله: (وكذلك الرسل لا تغفل لأنها لا تطلب حظ الدنيا الذي لا يبالي طالبه بالغدر، بخلاف من طلب الآخرة. ولم يرجع هرقل على النمسية التي مسحها أبو سفيان كما تقدم. وسقط من هذه الرواية إيراد تقدير السؤال العاشر والذي بعده وجوابه، وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف التي في الجهاد، وسيأتي الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى.

قرأ. وقد ذكر الزبار في مسنده عن دحية الكلبي أنه هو ناول الكتاب لقيصر ولفظه: «بعثني رسول الله ﷺ بكتابه لي قيصر فأعطيته الكتاب».

قوله: (عظيم الروم) فيه عدول عن ذكره بالملك أو الإمرة، لأنه معزول بحكم الإسلام، لكنه لم يخله من إكرام لصلحة التأليف. وفي حديث دحية أن ابن أخي قيصر أنكر أيضاً كونه لم يقل ملك الروم.

قوله: (سلام على من اتبع الهدى) في رواية للمصنف في الاستئذان: «والسلام بالتعريف. وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون. وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمر به أن يقرأ. فإن قيل: كيف يبدأ الكافر بالسلام؟ فاجاب أن المفسرين قالوا: ليس المراد من هذا التحية، إنما معناه سلم من عذاب الله من أسلم. ولهذا جاء بعده أن العذاب على من كتب وتولى. وكذا جاء في بقية هذا الكتاب: «فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين». فمحصل الجواب أنه لم يبدأ الكافر بالسلام قصداً وإن كان اللفظ يشير به، لكنه لم يدخل في المراد لأنه ليس عن اتباع الهدى فلم يسلم عليه.

قوله: (أما بعد) في قوله: «وأما» معنى الشرط، وتشتمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالباً، وقد ترد مستأنفة لا لتفصيل كآتي هنا، وللتفصيل والتقرير، وقال الكرماني: هي هنا لتفصيل وتقديره، أما الابتداء فهو اسم الله، وأما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ، كما قال. ولفظة «وبعد» مبنية على القسم، وكان الأصل أن تنتج لسو استمرت على الإضافة، لكنها قطعت عن الإضافة فينت على القسم، وسيأتي مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة.

قوله: (بداية الإسلام) بكسر الدال، من قولك دعا يدعو دعاءة نحو شكا شكوا شكاية. وللمسلم «بداية الإسلام» أي بالكلمة الداعية إلى الإسلام، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، والياء موضع إلی. وقوله: «أسلم تسلم» غاية في البلاغ، وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتغائي.

قوله: (يؤتكم) جواب ثان للأمر. وفي الجهاد للمؤلف: «أسلم أسلم يؤتكم» بتكرار أسلم، فيحتمل التأكيد، ويحتمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الإسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله» الآية. وهو موافق لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أخرجهم مرتين» الآية. وإعطاؤه الأجر مرتين لكونه كان مؤمناً بنبية ثم آمن بمحمد ﷺ، ويحتمل أن يكون تضييف الأجر له من جهة إسلامه ومن جهة أن إسلامه يكون سبباً لدخول أتباعه. وسيأتي التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم إن شاء الله تعالى. واستطعت مع شيخنا شيخ الإسلام أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والقبائح، لأن هرقل هو وقومه ليسوا من بني إسرائيل، وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل. وقد قال له ولقومه: «يا أهل الكتاب» فدل على أن لهم حكم أهل الكتاب، خلافاً لمن خص ذلك بالاسرائيليين أو بمن علم أن سلفه من دخل في اليهودية أو النصرانية قبل تبديل والله أعلم.

قوله: (فإن توليت) أي عرضت عن الإجابة إلى الدخول في الإسلام. وحقيقة التولي إنما هو بالوجه، ثم استعمل مجازاً في الإعراض عن الشيء، وهي استمارة تبعية.

قوله: (الأريسيين) هو جمع أريسي، وهو منسوب إلى أريس بوزن فصيل، وقد تقلب همزة ياء كما جاءت به رواية أبي ذرٍّ الأصيلي وغيرهما هنا، قال: ابن سيده: الأريس الأكار، أي الفلاح عند ثعلب، وعند كراع: الأريس هو الأمير، وقال الجوهري: هي لغة شامية، وأنكر ابن فارس أن تكون عربية، وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا، فقد جاء مصحراً به في رواية ابن إسحاق عن الزهري بلفظ: «فإن عليك إثم الأكارين» زاد البرقاني في روايته: يعني الخريطين، ويؤيده أيضاً ما في رواية اللخاني من طريق مرسله: «فإن عليك إثم الفلاحين»، وكذا عند أبي عبيد في كتاب الأموال من مرسل عبد الله بن شداد: «وإن لم تدخل في الإسلام فلا تحمل بين الفلاحين وبين الإسلام» قال أبو عبيد: المراد بالفلاحين أهل ملكه، لأن كل من كان يزوع فهو عند العرب فلاح، سواء كان يربي ذلك بنفسه أو بغيره. قال الخطابي: أراد أن عليك إثم الضمءاء والأتباع إذا لم يسلموا تقليداً له، لأن الأصاغر أتباع الأكابر. قلت: وفي الكلام حذف دل المعنى عليه وهو: فإن عليك مع إثمك إثم الأريسيين، لأنه إذا كان عليه إثم الأتباع بسبب أنهم تبعوه على استمروا الكفر فلأن يكون عليه إثم نفسه أولى، وهذا بعد

من مفهوم الموافقة، ولا يعارض بقوله تعالى: «ولا تزر وازرة وزر أخرى» لأن وزر الأثم لا يتحملة غيره، ولكن الفاعل المنسوب والمثلبي بالسبب يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تسييه. وقد ورد تفسير الأريسيين بمعنى آخر، فقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير من طريقه: الأريسيون العشائرون يعني أهل المكس. والأول أظهر. وهذا إن صح أنه المراد فلنفسى المبالغة في الإثم، فني الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا: «ولقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقبحت».

قوله: (ويا أهل الكتاب اخرج) هكذا وقع بإثبات الواو في أوله، وذكر القاضي عياض أن الواو ساقطة من رواية الأصيلي وأي ذرٍّ، وعلى ثبوتها فهي داخلة على مقدر معطوف على قوله: «وأعوذ»، فالتقدير: أدعوك بدعاية الإسلام، وأقول لك ولأتباعك امتثالاً لقول الله تعالى: «يا أهل الكتاب». ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لأنه لم يحفظ جمع الفاظ الكتاب، فاستخسر منها أول الكتاب فذكره، وكذا الآية. وكأنه قال فيه: كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب، فالواو من كلامه لا من نفس الكتاب، وقيل إن النبي ﷺ كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها ما نزلت، والسبب في هذا أن هذه الآية نزلت في قصة وقد لحزان، وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع، وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست، وسيأتي ذلك واضحاً في المغازي، وقيل: بس نزلت سابقة في أوائل الهجرة، وإليه يؤول كلام ابن إسحاق، وقيل: نزلت في اليهود. وجوز بعضهم نزولها مرتين، وهو بعيد.

(قائلة): قيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين، وإرسال بعض القرآن إلى أرض العدو وكذا بالسفر به. وأغرب ابن بطال فادعى أن ذلك نسخ بالهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى اثبات التاريخ بذلك. ويحتمل أن يقال: إن المراد بالقرآن في حديث النبي عن السفر به أي المصحف، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه. وأما الجنب فيحتمل أن يقال إذا لم يقصد التلاوة جاز، على أن في الاستدلال بذلك من هذه القصة نظراً، فإنها واقعة عين لا عموم فيها، فيجوز الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالإبلاغ والإنذار كما في هذه القصة، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا تبعه، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى.

وقد اشتملت هذه الجملة القليلة التي تضمنتها هذا الكتاب على الأمر بقوله: «أسلم» والترغيب بقوله: «فإن توليت» والترهيب بقوله: «فإن عليك» والدلالة بقوله: «يا أهل الكتاب» وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى، وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم ﷺ.

قوله: (فلما قال ما قال): يحتمل أن يشير بذلك إلى الأسئلة والأجوبة، ويحتمل أن يشير بذلك إلى القصة التي ذكرها ابن الناطور، والصغار كلها تعود على هرقل. والصحب اللفظ، وهو اختلاط الأصوات في المخاطبة، زاد في الجهاد: فلا أدري ما قالوا.

قوله: (قللت لأصحابي) زاد في الجهاد: حين خلوت بهم.

قوله: (أمر) هو بفتح الحزنة وكسر الميم أي عظم، وسيأتي في تفسير سبحان. وابن أبي كبة أراد به النبي ﷺ لأن أبا كبة أحد أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت نسب إلى جد غامض، قال أبو الحسن النسابة الجرجاني: هو جد وهب جد النبي ﷺ لأمه، وهذا فيه نظر، لأن وهباً جد النبي ﷺ اسم أمه عاتكة بنت الأرقص بن مرة بن ملال، ولم يقل أحد من أهل النسب إن الأرقص يكنى أبا كبة. وقيل هو جد جد المطلب لأمه، وفيه نظر أيضاً لأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد من أهل النسب إن عمرو بن زيد يكنى أبا كبة. ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد النبي ﷺ من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كبة، وقيل هو أبوه من الرضاة واسمه الحارث بن عبد العزى قاله أبو الفتح الأزدي وابن ماكولا، وذكر يونس بن بكير عن ابن إسحاق عن أبيه عن رجال من قومه أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبة يكنى بها، وقال ابن قتيبة والخطابي والدارقطني: هو رجل من خزاعة خالف قريشاً في عبادة الأوثان فبعد الشعرى فنبهوه إليه للاشتراك في مطلق المخالفة، وكذا قاله الزبير، قال: واسمه وجز بن عامر بن غالب.

قوله: (إنه يخافه) هو بكسر الحزنة استئنافاً تعليلاً لا يفتحها ولثبوت السلام في وليخافه في رواية أخرى.

بالتخفيف يجوز حزا أي تكهن، وقوله: «ينظر في النجوم» إن جعلتها خبراً ثانياً صح لأنه كان ينظر في الأمور، وإن جعلتها تفسيراً للالول فالكهانة تارة تستند إلى إلقاء الشياطين وتارة تستفاد من أحكام النجوم، وكان كل من الأميين في الجاهلية شاعراً خائفاً، إلى أن أظهر الله الإسلام فانكسرت شوكتهم وانكسر الشرع اعتمد عليهم، وكان ما

اطلع عليه هرقل من ذلك يقتضى حساب المتجمين أنهم زعموا أن المولد النبوي كان بقران الملويين برب المقرب، وهذا يقتضيان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفي الثلثة بروجها في ستين سنة، فكان ابتداء العشرين الأولى المولد النبوي في القرآن المذكور، وعند تمام العشرين الثانية عجي جبريل بالوحي، وعند تمام الثالثة فتح خير وعمره القضية التي جرت فتح مكة وظهور الإسلام، وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى. ومن جملة ما ذكره أيضاً أن برج المقرب مائي وهو دليل ملك القوم الذين ينجتسون، فكان ذلك دليلاً على انتقال الملك إلى العرب، وأما اليهود فليسوا مراداً منا لأن هذا لمن ينقل إليه الملك لا لمن انتفض ملكه. فإن قيل كيف سأل للخباري إيراد هذا الخبر المشمر بتقوية أمر المتجمين والاعتماد على ما تدل عليه أحكامهم؟ فالجواب أنه لم يقصد ذلك، بل قصد أن يبين أن الإشارات بالنبي ﷺ جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل إنسي أو جنّي، وهذا من أبداع ما يشير إليه عالم أو ينجح إليه منجج. وقد قيل إن الخزانة من الذي ينظر في الأعضاء وفي خيالات الوجه فيحكم على صاحبها بطريق القراسة. وهذا إن ثبت فلا يلزم منه حصرة في ذلك بل اللاتق بالسياق في حق هرقل ما تقدم.

قوله: (ملك الحفان) بضم الميم واسكان السلام، وللكشميهي بفتح الميم وكسر اللام.

قوله: (قد ظهر) أي غلب، يعني دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الحفان قد غلب، وهو كما قال: لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهور النبي ﷺ إذ صالح كفار مكة بالهدية وأزال الله تعالى عليه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ إذ فتح مكة كان سببه نقض قريش العهد الذي كان بينهم بالهدية، ومقدمة الظهور ظهور.

قوله: (من هذه الأمة) أي من أهل هذا العصر، وإطلاق الأمة على أهل العصر كله في مجز، وهذا بخلاف قوله بهذا هذا ملك هذه الأمة قد ظهر فإن مراده به العرب خاصة، والحصر في قوله إلا اليهود هو مقتضى علمهم، لأن اليهود كانوا بأبلياء وهي بيت المقدس كثيرين تحت الذلة مع الروم، بخلاف العرب، فزعم وإن كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كآل غسان لكنهم كانوا ملوكاً برأسهم.

قوله: (فلا يهتكم) بضم أوله، من أثار ألمه. وقوله: «شأنهم» أي أمرهم. و«مدائن» جمع مدينة قال أبو علي الفارسي: من جعله فعلة من قولك مدن بالمكان أي أقام به حمزة كقبائل، ومن جعله مفعلة من قولك دين أي ملك لم يهزم كعماش. انتهى. وما ذكره في معاش هو المشهور، وقد روى خارجة عن نافع القارئ الحمزي في معاش، وقال القرطبي: من همزها توهمها من فعلة تشبهها بها في اللفظ. انتهى.

قوله: (فبينما هم على أمرهم) أي في هذه المشورة.

قوله: (أتى هرقل برجل) لم يذكر من أحضره. وملك غسان هو صاحب بصرى الذي قدمنا ذكره، وأشرنا إلى أن ابن السكك روى أنه أرسل من عنده عديان حاتم، فيحتمل أن يكون هو المذكور. والله أعلم.

قوله: (عن خير رسول الله ﷺ) فسر ذلك ابن إسحاق في روايته فقال: خرج من بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي، فقد أتبعه ناس، وخالفه ناس، فكانت بينهم ملاحم في مواطن، فتركهم وهم على ذلك. فبين ما أجل في حديث الباب لأنه يومهم أن ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي ﷺ. وفي روايته أنه قال: جردوه، فإذا هو غثن، فقال: هذا والله الذي رأيته، أعطه ثوبه.

قوله: (هم يهتجون) في رواية الأصيلي «هم محتنون» بالميم والأول أنيد وأشمل.

قوله: (هذا ملك هذه الأمة قد ظهر) كذا لأكثر الرواة بالضم ثم السكون، وللقاسي بالفتح ثم الكسر، ولأبي ذر عن الكشميهي وحده ملك فعل مضارع، قال القاضي: أظنها ضمة الميم اتصلت بها تصحفت، ووجه السهيلي في أماليه بأنه مبتدأ وخبر، أي هذا المذكور ملك هذه الأمة. وقيل يجوز أن يكون يملك نعتاً، أي هذا رجل

قوله: (ملك بني الأصفر) هم الروم، ويقال إن جدهم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والبراد قليل له الأصفر، حكاه ابن الأثيري. وقال ابن هشام في التيجان: إنما لقب الأصفر لأن جدته سارة زوج إبراهيم حلتها بالذهب.

قوله: (لما زلت موقفاً) زاد في حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان «لما زلت مرعوباً من محمد حتى أسلمت» أخرجه الطبراني

قوله: (حي أدخل الله علي الإسلام) أي فاعلمت ذلك اليقين، وليس المراد أن ذلك اليقين ارتفع.

قوله: (وكان ابن الناطور) هو بطاء المهمل، وفي رواية الحموي بالظاء المعجمة، وهو بالعربية حارس البستان. ووقع في رواية الليث عن يونس «ابن ناطورا» بزيادة الف في آخر. فعلى هذا هو اسم أعجمي.

(تنبه) الروا في قوله: «وكان» عاطفة، والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله فذكر الحديث، ثم قال الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة إلى ابن الناطور لا معلقة كما زعم بعض من لا غاية له بهذا الشأن، وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان عنه لأنه لما رآها لا تصرح فيها بالسماح حملها على ذلك، وقد بين أبو تميم في دلائل النبوة أن الزهري قال: لقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان. وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم، ولما وصفه بكونه كان سقفاً لئنه على أنه كان معلماً على أسرارهم علماً يخالف أخبارهم، وكان الذي جزم بأنه من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمد على ما وقع في سيرة ابن إسحاق فإنه قدم قصة ابن الناطور هذه على حديث أبي سفيان، فعنده عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خبيث النفس. فذكر نحوه. وجزم الحفاظ بما ذكرته أولاً، وهذا مما ينبغي أن يعد فيما وقع من الإدراج أول الخبر. والله أعلم.

قوله: (صاحب إيلياء) أي أميرها، هو منصوب على الاختصاص أو الحال، أو مرفوع على الصفة، وهي رواية أبي ذر، والإضافة لثانيه في تقوم مقام التعريف. وقول من زعم أنها في تقدير الاتصال في مقام المنع وهرقل معطوف على إيلياء، وأطلق عليه الصفة إما بمعنى التبع، وإما بمعنى الصداقة، وفيه استعمال صاحب في معنيين مجازي وحقيقي، لأنه بالنسبة إلى إيلياء أمير وذلك مجاز، وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة، قال الكرمانى، وإرادة المعنيين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد جائز عند الشافعي، وعند غيره محمول على إرادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز. وقوله: «سقفاً» بضم السين والالف كذا في رواية غير أبي ذر، وهو منصوب على أنه خبر كان، و«يحدث» خبر بعد خبر. وفي رواية الكشميهي سقف بكسر الفاء على ما لم يسم فاعله، وفي رواية المستملي والسرخسي مثله لكن بزيادة الف في أوله، والأسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصراني، وقيل عربي وهو الطويل في الخناء، وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاضع، وقال بعضهم: لا نظير له في وزنه إلا الأسرب وهو الرصاص، لكن حكى ابن سيده ثالثاً وهو الأسقف للصانع، ولا يرد الأثرج لأنه جمع والكلام إنما هو في المقرد، وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي «يحدث أن هرقل» فالواو في قوله «وكان» عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري: وكان ابن الناطور يحدث. وهذا صورة الإرسال.

قوله: (حين قدم إيلياء) يعني في هذه الأيام، وهي عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم، وكان ذلك في السنة التي اعتمر فيها النبي ﷺ عمرة الحديبية، وبلغ المسلمين نصره الروم على فارس ففرحوا. وقد ذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بَصَرَ اللَّهِ﴾، وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك.

قوله: (خبيث النفس) أي رديء النفس غير طيبها، أي مهموماً. وقد تستعمل في كسل النفس، وفي الصحيح «لا يقول أحدكم خبيث نفسي» كأنه كره اللفظ، والمراد بالخطاب المسلمون، وأما في حق هرقل فغير متنع. وصرح في رواية ابن إسحاق بقوله لم «لقد أصبحت مهموماً». وبالطارقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص دولة الروم.

قوله: (حزاء) بالمهمله وتشديد الزاي آخره حمزة منونة أي كاهناً، يقال حزاً

٧٢	١ - كتاب يَهُذَى الْوَحْي - ٦ باب	٢٧٢
----	-----------------------------------	-----

ملك هذا الأمة. وقال شيخنا: يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين، أي هذا الذي يملك، وهو نظير قوله: «وهذا يحملين طليق». على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، فيكون التقدير الذي يملك، من غير حذف، قلت: لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قال القاضي فيكون شافئاً. على أنني رأيت في أصل متمدن وعليه علامة السرخسي بياء موحدة في أوله، وتوجيهها أقرب من توجيه الأول، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم، والياء متعلقة بظهور، أي هذا الحكم ظهر بملك هذه الأمة التي تختص.

قوله: (آفأ) أي قرياً، وهو منصوب على الحال.

قوله: (فقد رأيت) زاد في التفسير: فقد رأيت منكم الذي أحببت.

قوله: (فكان ذلك آخر شأن هرقل) أي فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه إلى الإيمان خاصة لا أنه انتقض أمره حينئذ ومات، أو أنه أطلق الأخيرة بالنسبة إلى ما في علمه، وهذا أوجه، لأن هرقل وقعت له قصص أخرى بعد ذلك، منها ما أشرنا إليه من تجهيزه للجيش إلى مؤنة ومن تجهيزه للجيش أيضاً إلى ترك ومكاتبة النسي لله ثانياً، وإرساله إلى النبي صلى الله عليه وسلم بنهب نفسه بين أصحابه كما في رواية ابن حبان التي أشرنا إليها قبل وأبي عبيد، وفي المسند من طريق سعيد بن أبي راشد التنوخي رسول هرقل قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبك فبعت دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيسياً الروم وطارتها، فذكر الحديث، قال: فتحيروا حتى إن بعضهم خرج من برسه، فقال: استكروا فإنما أردت أن أعلم عسكم بدينكم. وروى ابن إسحاق عن خالد بن بشار عن رجل من قباء الشام أن هرقل لما أراد الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أموراً إما الإسلام وإما الجزية، وإما أن يصلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم ما دون الحرب، فأبوا، وأنه انطلق حتى إذا تفرغ على الدرب استقبل أرض الشام ثم قال: السلام عليكم أرض سورية يعني الشام تسليم المودع، ثم ركض حتى دخل القسطنطينية. واختلف الأخباريون هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه، والأظهر أنه هو. والله أعلم.

(قصة): لما كان أمر هرقل في الإيمان عند كثير من الناس مستهتماً، لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان للخوف على نفسه من القتل، ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافراً، وقال الراوي في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل. ختم به البخاري هذا الباب الذي استغنته بحديث الأعمال بالنيات، كأنه قال إن صدقت نيته انتفع بها في الجنة، وإلا فقد خاب وخسر. فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الأعمال المصدر الباب به. ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براءة الاختصاص، وهو واضح بما قرناه، فإن قيل: ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل بيده الوحي؟ فالجواب أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداء، ولأن الآية المكتوبة إلى هرقل للدعاء إلى الإسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى: «إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح» الآية. وقال تعالى: «فشرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً» الآية، فإن أنه أوحى إليهم كلمهم أن أقيموا الدين، وهو معنى قوله تعالى: «سواء بيننا وبينكم» الآية.

(تكميل): ذكر السهيلي أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب في قصة من ذهب تنظيمه له، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذي تغلب على طليطلة، ثم كان عند سبطه، فحلثني بعض أصحابنا أن عبد الملك بن سعد أحد قواد المسلمين اجتمع بملك الملك فأخرج له الكتاب، فلما رآه استعبر وسأل أن يمكنه من تبليغه، فامتنع. قلت: وأبائي غير واحد عن القاضي نور الدين بن الصالح الدمشقي قال: حدثني سيف الدين فليح المنصور قال: أرسلني الملك المنصور قلاوون إلى ملك الغرب بهدية، فأرسلني ملك الغرب إلى ملك الفرنج في شفاعته لقبها، وعرض علي الإمامة عنده فامتنعت، فقال لي: لا أغضبك بتحنة سنية، فأخرج لي صندوقاً مصفواً بذهب، فأخرج منه مقلة ذهب، فأخرج منها كتاباً قد زالت أكثر حروفه وقد انتصفت عليه خرقه حريز قال: هذا كتاب نبيكم إلى جندي قيصر، ما زلنا نتوارثه إلى الآن، وأوصانا آبائنا ما دام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا، فنحن نحفظه غايبة الحفظ ونعظمه ونكتمه عن العنصري ليدوم الملك فينا. انتهى. ويؤيد هذا ما وقع في حديث سعيد بن أبي راشد الذي أشرت إليه آفأ أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على التنوخي رسول هرقل الإسلام فامتنع، فقال له: يا اخا تروح إلي كبت إلى ملككم بصحيفة فأمسكها، فلن يزال الناس يمحون منه بأساً ما دام في العيش خير. وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب الأموال من مرسل عمير بن إسحاق قال: كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر، فلما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه، ولما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما هؤلاء فيمزقون، وأما هؤلاء فستكون لهم بقية. ويؤيده ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه

ملك هذا الأمة. وقال شيخنا: يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين، أي هذا الذي يملك، وهو نظير قوله: «وهذا يحملين طليق». على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، فيكون التقدير الذي يملك، من غير حذف، قلت: لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قال القاضي فيكون شافئاً. على أنني رأيت في أصل متمدن وعليه علامة السرخسي بياء موحدة في أوله، وتوجيهها أقرب من توجيه الأول، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم، والياء متعلقة بظهور، أي هذا الحكم ظهر بملك هذه الأمة التي تختص.

قوله: (برومية) بالتخفيف، وهي مدينة معروفة للروم. وحسن جرور بالفتحة منع صرفه للعلمية والتأنيث، ويحتمل أن يجوز صرفه.

قوله: (للم يوم) بفتح أوله وكسر الراء أي لم يبرح من مكانه، هذا هو المعروف، وقال الداودي: لم يصل إلى حصن وزغوه.

قوله: (حتى أتاه كتاب من صاحبه) وفي حديث دحية الذي أشرت إليه قال: فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل إلى الأسقف وهو صاحب أمرهم قال: هذا الذي كنا نتظر، وشرنا به عيسى، أما أنا فمصدقه ومتبعه. فقال له قيصر: أما أنا إن فعلت ذلك فغب ملكي، فذكر القصة، وفي آخره: فقال في الأسقف: خذ هذا الكتاب وافضبه إلى صاحبك فأقرأ عليه السلام وأخبره أنني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأني قد أمنت به وصدقته، وأنهم قد أنكروا علي ذلك. ثم خرج إليهم فقلوه. وفي رواية ابن إسحاق أن هرقل أرسل دحية إلى ضباط الرومي وقال: إني في الروم أجوز قولاً ممي، وإن ضباط المذكور أظهر إسلامه وألقى ثيابه الذي كانت عليه وليس ثياباً أيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الإسلام وشهد شهادة الحق، فقاموا إليه فضربوه حتى قتلوه. قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له: قد قلت لك إننا نحافظهم على أنفسهم فضاظر كان أعظم عتدم ممي، قلت: فيحتمل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا، لكن يكره عليه ما قيل إن دحية لم يقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية، وإنما قد عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك، فالراجح أن دحية قدم على هرقل أيضاً في الأولى، فعلى هذا يحتمل أن تكون وقعت لكل من الأسقف ومن ضباط قصة تكل كل منهما بسببها، أو وقعت لضاظر فصان إسلامها التي ذكرها ابن الناطور وليس فيها أنه أسلم ولا أنه قتل، والثانية التي ذكرها ابن إسحاق فإن قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل والله أعلم.

قوله: (وسار هرقل إلى حصن) لأنها كانت دار ملكه كما قدمنا، وكانت في زمانهم أعظم من دمشق. وكان فتحها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين.

قوله: (وأنه نبي) يدل على أن هرقل وصاحبه أقرأ بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم، لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه.

قوله: (فأذن) هي بالفتح من الإذن، وفي رواية المستمل وغيره بالمد ومعناه أعلم. والمسكره) بسكون السين المهمله القصر الذي حوله بيوت، وكأنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم فخطبهم، وإنما فعل ذلك خشية أن يثيروا به كما وثبوا بضباط.

قوله: (والرشد) بفتحين (وان يثب ملككم) لأنهم إن تمادوا على الكفر كان سبباً لنهاب ملكهم، كما عرف هو ذلك من الأخبار السابقة.

قوله: (فهايهوا) بمثابة ثم موحدة، وللكنهيهي بمشائين وموحدة، وللأصليي: «فنباه» بنون وموحدة: (لهذا التي) كذا أبي ذر وللبائين بخلف اللام.

قوله: (فهاصوا) مهملتين أي فزروا وشبههم بالوحوش لأن فقرتها أشد من نكرة البهائم الإنسانية، وشبههم بالحمر دون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل من أجل حمل.

قوله: (وأيس) في رواية الكشميهي والأصليي: «ويش» يباين تخنيتين وهما بمعنى تفت والأول مغلوب من الثاني.

قوله: (من الإيمان) أي من إيمانهم لما أظهروه، ومن إيمانه لأنه شح بملكه كما قلنا، وكان يجب أن يعطيه فيستر ملكه ويسلم ويسلموا بإسلامهم، فما أيس من

جواب كسرى قال: مرق الله ملكه. ولما جاءه جواب هرقل قال: ثبت الله ملكه. والله أعلم.

قوله: [رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمور عن الزهري] قال الكرماني يحتمل ذلك وجهين: أن يروي البخاري عن الثلاثة بالإسناد المذكور كأنه قال: أخبرنا أبو اليمان أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الزهري وأن يروي عنهم بطريق آخر. كما أن الزهري يحتمل أيضاً في رواية الثلاثة أن يروي لهم عن عبيد الله عن ابن عباس، وأن يروي لهم عن غيره. هذا ما يحتمل اللفظ، وإن كان الظاهر الاتحاد. قلت: هذا الظاهر كاف لمن شمس أدنى راحة من علم الإسناد. والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن، وأما الاحتمال الأول فاشد بعد أن أبا اليمان لم يلق صالح بن كيسان ولا سمع من يونس، وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت إلى ما عدله، ولو كان من أهل النقل لا طلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد، وقد أوضحت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا إليه إشارة مفهومة: فرواية صالح وهو ابن كيسان أخرجهما المؤلف في كتاب الجهاد بتمامها من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، وفيها من القوائد الزوائد ما أشرت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل، ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان: وحتى أدخل الله علي الإسلام زاد هنا: [وإنما كارهه] ولم يذكر قصة ابن الناطور. وكذا أخرجه مسلم بتمامها من حديث إبراهيم المذكور، ورواية يونس أيضاً عن الزهري بهذا الإسناد أخرجهما المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث، وفي الاستئذان مختصرة أيضاً من طريق ابن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري بسنده يمينه، ولم يسقه بتمامه، وقد ساقه بتمامه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث، وذكر فيه قصة ابن الناطور، ورواية معمور عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتمامها في التضييع، وقد أشرنا إلى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضاً، وذكر فيه قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري مرسله. فقد ظهر لك أن أبا اليمان ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة، وأن الزهري إنما رواه لأصحابه بسند واحد عن شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله، وأن أحاديث الثلاثة عند المصنف عن غير أبي اليمان، ولو احتمل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك اختلافاً قد يفيضي إلى الاضطراب للوجب للضعف، فلاح فساد ذلك الاحتمال، والله سبحانه وتعالى الموفق والمهدي إلى الصواب إلى إله إلا هو.



٢ - كتاب الإيمان

١ - باب الإيمان، وقول النبي ﷺ:

«بني الإسلام على خمسٍ»

وهو قول وفعل، وتزيد وينقص.

قال الله تعالى: ﴿يَزِدْكَ اللَّهُ إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الصبح: ٤]. ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٧]. ﴿وَزِدْهُمْ اللَّهُ لِيْنًا أَغْنَوْا هُدًى﴾ [مریم: ٧٦]. ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]. وقوله: ﴿وَيَزِدْكَ اللَّهُ لِيْنًا أَتَمَّوْا إِيمَانًا﴾ [النور: ٣١]. وقوله: ﴿لَكُمْ زَادَةٌ هَلْوَ إِيمَانًا قَالُوا لِيْنًا أَتَمَّوْا قَرَأْتَهُمْ إِيمَانًا﴾ [العنكب: ١٢٤]. وقوله جل ذكره: ﴿فَاخْشَوْهُمْ فَرَاقَهُمْ فَرَاقَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَسُكِينًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

والحُب في الله وأبغض في الله من الإيمان.

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي: إن الإيمان قرائن وشرايع وخلود وسنة، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم

يستكمل الإيمان، فإن أعيش فساتينها لكم حتى تمفلوا بها، وإن أمست فما أنا على صحتكم بعرضي.

وقال إبراهيم النخعي: ﴿وَلَكِنْ يَطْمِئِنُّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦]

وقال معاذ بن جبل: اجلس بنا لأمين ساعة.

وقال ابن مسعود: اتقين الإيمان كله.

وقال ابن عمر: لا تبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حلة في الصنعة.

وقال مجاهد: ﴿خَرَجَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ﴾ [الشورى: ١٧]: أوصيتكم يا محمد وإياه ديناً واحداً.

وقال ابن عباس: ﴿حِجْرَةٌ وَمِنْهَا جَاهٌ﴾ [التوبة: ٤٨] سبيلاً وسنة.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الإيمان) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا كتاب الإيمان. وكتاب مصدر، يقال كتب بكتب كتابة وكتابه، ومادة كتب دالة على الجمع والضم، ومنها الكنية والكتابة، استعملوا ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للمسائل، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز، والياء موضوعه للدخل فاستعماله في المعاني مجاز، والإيمان لغة التصديق، وشراً تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه، وهذا الضم مطلق عليه. ثم وقع الاختلاف: هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إيداع هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب إذ التصديق من أفعال القلوب؟ أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل للممرات وترك للمتهبات كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى. والإيمان فيما قبل مشتق من الأمن، وفيه نظر لثبائين مدلولي الأمن والتصديق، إلا إن لوط في معنى مجازي يقال أنه إذا صدقه أي آمنه التكليف. ولم يستفتح المصنف ببدء الوحي بكتاب لأن المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لأنها تطوي على ما يتعلق بها بعدها، واختلقت الرويات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه، الأول ظاهر، ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كالأيات مستفحة بالبسملة.

قوله: (باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس) سقط لفظ «باب» من رواية الأصيلي، وقد وصل الحديث بعد تأمل، واقتصاره على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه، ولزاد باب هذا الحديث.

قوله: (وهو) أي الإيمان (قول وعمل) يزيد وينقص. وفي رواية الكشيبي: «قول وعمل» وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك، وهم ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لما رآه مطوفاً، وليس ذلك مراد المصنف، وإن كان ذلك ورد بإسناد ضعيف. والكلام هنا في مقامين: أحدهما كونه قولاً وعملًا، والثاني كونه يزيد وينقص. فالأول فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أهم من عمل القلب والجوارح، ليحلل الاعتقاد والعبادات. ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نقاه إما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى، فالسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله. ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي. والمرجى قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط. والكرامية قالوا: هو نطق فقط. والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد. والفاريق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله. وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى. أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره، ومن نفى عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله، ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فعل فعل الكافر، ومن نقاه عنه فبالنظر إلى حقيقة. وثبتت المعتزلة الواسطة فقالوا: الفاسق لا مؤمن ولا كافر. وأما المقام الثاني فلحسب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص. وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً. فقال

ﷺ ذلك. وإما فصل المصنف بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك النصوص ومن هذه بالإشارة. والله أعلم.

قوله: (وقال معاذ) هو ابن جبل، وصرح بذلك الأصملي، والتعليق المذكور وصله أحد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال: قال لي معاذ بن جبل: «اجلس بنا نؤمن ساعة» وفي رواية لها: كان معاذ بن جبل يقول للرجل من إخوانه: اجلس بنا نؤمن ساعة، فيجلسان فيذكرون الله تعالى ويمدنان. وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه. ويحتمل أن يكون معاذ قال ذلك له ولغيره. ووجه الدلالة منه ظاهر، لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان موسماً وأبي موسى، وإما يحمل على إرادة أنه زاد إيماناً بذكر الله تعالى. وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: لا تعلق فيه للزيادة، لأن معاذاً إنما أراد تعهيد الإيمان، لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضاً، ثم يكون أبداً جديداً كلما نظر أو فكر، وما تراه أو أثبتة آخراً لأن تعهيد الإيمان إيمان.

قوله: (وقال ابن مسعود: اليقين الإيمان كله) هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح، ورويته: والصبر نصف الإيمان. وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديث مرفوعاً، ولا يثبت رفعه. وجري المصنف على عادته في الاكتصار على ما يدل بالإشارة، وحذف ما يدل بالصرح، إذ لفظ النصف صريح في التجزئة. وفي الإيمان لأحد من طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول: «اللهم زدنا إيماناً وقيماً وقهاً» وإسناده صحيح، وهذا أصح من المقصود، ولم يذكره المصنف لما أشرت إليه.

(تسهي): تعلق بهذا الأثر من يقول: إن الإيمان هو مجرد التصديق. وأجيب بأن مراد ابن مسعود أن اليقين هو أصل الإيمان، فلذا يقرن القلب انبثت الجوارح كلها للقاء الله بالأعمال الصالحة، حتى قال سفيان الثوري: لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار استيقاناً إلى الجنة وهرباً من النار.

قوله: (وقال ابن عمر أخرج المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والأعمال والمراعاة على الأعمال الصالحة. وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف. وقوله: «حكاة» بالمهمله والكاف الخفيفة أي تردد، ففيه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ منه كنه الإيمان وحقيقته، وبعضهم لم يبلغ. وقد ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث النورس مرفوعاً، وعند أحد من حديث وابصة، وحسن الترمذي من حديث عطية السعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يكون الرجل من المؤمنين حتى يدع ما لا بأس به حلاً لما به البأس» وليس فيها شيء على شرط المصنف، فلماذا اقتصر على أثر ابن عمر، ولم أره إلى الآن موصلاً. وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال: «قام التقوى أن تبقى الله حتى تترك ما ترى أنه حلال خشية أن يكون حراماً».

قوله: (وقال مجاهد) وصل هذا التعليق عبد بن حيد في تفسيره، والمراد أن الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرح الأنبياء كلمه.

(تسهي): قال شيخ الإسلام البلقيني: وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا تصحيح قل من تعرض لبيان، وذلك أن لفظه: وقال مجاهد شرع لكم أوصيائكم يا محمد وإياه ديناً واحداً. والصواب أوصاك يا محمد وأتباعه. كذا أخرجه عبد بن حيد والقرطبي والطبري وابن المنذر في تفسيرهم. وبه يستقيم الكلام، وكيف يفرد مجاهد الضمير لنوح وحده مع أن في السياق ذكر جماعة انتهى. ولا مانع من الأفراد في التفسير، وإن كان لفظ الآية بالجمع على إرادة المخاطب والباقون تبع، وإفراد الضمير لا يمتنع لأن نوحاً أفرد في الآية فلم يمتنع التصحيف، وغاية ما ذكر من جمعي التفسيرات بخلاف لفظه أن يكون مذكوراً عند المصنف بالمتن. والله أعلم. وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على أن الأعمال تدخل في الإيمان بهذه الآية: «وما أمرنا إلا ليعبدوا الله» إلى قوله «فدين القيمة» قال الشافعي: ليس عليهم أحج من هذه الآية. أخرجه الحلال في كتاب السنة.

قوله: (وقال ابن عباس) وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح. وللتناهج السبل أي الطريق الواضح، والشرعة والشرعية بمعنى، وقد شرع أي سن، فعلى هذا فيه لف وتشر غير مرتب. فإن قيل: هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد أجيب بأن ذلك في أصول الدين وليس بين الأنبياء فيه اختلاف، وهذا في الفروع وهو الذي يدخله التنسخ.

الشيخ يحيى الدين: وأظهر المختار أن التصديق يزيد ويقتصر بكثرة النظر ووضوح الأدلة، ولما كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة. ويؤيد أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلأ منه في بعضها، وكذلك في التصديق. وللمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها. وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه: «تعظيم قدر الصلاة» عن جماعة من الأئمة نحو ذلك، وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج وميمر وغيرهم، وهؤلاء قهوا الأوصاف في عصرهم. وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في «كتاب السنة» عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة، وروى بسند الصحيح عن البخاري قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأصناف ما رأيت أحداً يخلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد ويقتصر. وأطعن ابن أبي حاتم واللاالكائي في نقل ذلك بالاستناد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يحدو عليه الإجماع من الصحابة والتابعين. وحكاة فضيل بن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة، وقال الحاكم في مناقب الشافعي: حدثنا أبو العباس الأحمس أخبرنا الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل، ويزيد ويقتصر. وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد: يزيد بالطاعة ويقتصر بالمعصية. ثم تلا: «وزيد الدين آمنوا إيماناً» الآية. ثم شرع المصنف يستدل لذلك بالآيات من القرآن مصرحة بالزيادة وبغيرها يثبت المقابل، فإن كان قابل للزيادة قابل للتقصير ضرورية.

قوله: (والحب في الله والبغى في الله من الإيمان) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي أي ذر لفظه: وأفضل الأعمال الحب في الله والبغى في الله. ولفظ أبي أمامة «من أحب لله وأبغى لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان». وللترمذي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحد فيه «ونصح لله» وزاد في أخرى: «ويحمل لسانه في ذكر الله» وله عن عمرو بن الجموح بلفظ: «لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغى لله» ولفظ البيهقي رفعه: «وأنشأ عرا الإيمان الحب في الله والبغى في الله» وسأيت عند المصنف: آية الإيمان حب الأنصار» واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد ويقتصر، لأن الحب والبغى يتفاوتان.

قوله: (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي) أي ابن حميرة الكندي، وهو تابعي من أولاد الصحابة، وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة فلذلك كتب إليه، والتعليق المذكور وصله أحد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان هما من طريق عيسى بن حاصم قال: حدثني عدي بن عدي قال: كتب لي عمر بن عبد العزيز: «أما بعد فإن الإيمان فرائض وشرائع» إلخ.

قوله: (إن للإيمان فرائض) كذا ثبت في معظم الروايات باللام، وفرائض بالنصب على أنها اسم إن، وفي رواية أبي حنبل: «فإن الإيمان فرائض» على أن الإيمان اسم إن وفرائض خبرها، وبالأول جاء للوصول الذي أشرنا إليه.

قوله: (فرائض) أي أعمالاً مفروضة، (وشرائع) أي عقائد دينية، (وحلوه) أي منهيات محرمة، (وسنن) أي مندوبات.

قوله: (فإن أعشى فسأينها) أي أبين فأبرئها لا أصولها، لأن أصولها كانت معلومة لم جملة، على تمجيز تأخير البيان عن وقت الخطاب إذ الحاجة هنا لم تحقق. والفرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان عن يقول بأن الإيمان يزيد ويقتصر حيث قال: استكمل ولم يستكمل. قال الكرماني: وهذا على إحدى الروايتين، وأما على الرواية الأخرى فقد يمنع ذلك لأنه جعل الإيمان غير الفرائض. قلت: لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله «ومن استكملها أي الفرائض وما معها فقد استكمل الإيمان». وبهذا يتفق الروايتان. فالمراد أنها من الكمالات، لأن الشارع أطلق على كمالات الإيمان إيماناً.

قوله: (وقال إبراهيم عليه السلام: «ولكن ليظمنن لبي») أشار إلى تضيير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما هذه الآية، فروى ابن جرير بسنده الصحيح إلى سعيد قال: قرأ ليظمنن لبي أي يزداد يقين. وعن مجاهد قال: لأزهد إيماناً إلى إيماني، وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام مع أن نبياً ﷺ قد أمر باتباع ملته كان كانه ثبت عن نبي

٢- باب ﴿دَعَاؤُكُمْ﴾ إِيَّاكُمْ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿قُلْ مَا يَتَّبِعُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ﴾ [هـ: ٧٧]

وَعَنَى الدُّعَاءُ فِي اللُّغَةِ الْإِيمَانُ

ويجوز الرفع على حذف المقبر، والتقدير منها شهادة أن لا إله إلا الله. أو على حذف المبتدأ، والتقدير أحدهما شهادة أن لا إله إلا الله. فإن قيل: لم يذكر الإيمان بالآتياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام، أجيب بأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به، فيستزج جميع ما ذكر من المعتقدات. وقال الإسماعيلي ما محمله: هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول: قرأت الحمد وترديد جميع الفاتحة، وكذا تقول مثلاً: شهدت برسالة محمد وترديد جميع ما ذكر. والله أعلم.

لأنها: المراد بإقام الصلاة للمناولة عليها أو مطلق الإتيان بها، والمراد بإيتاء الزكاة إخراج جزء من المال على وجه مخصوص.

وأما: اشترط باللاتي في صحة الإسلام تقدم الإقرار بالتوحيد على الرسالة ولم يتابع، مع أنه إذا دقق فيه بان وجهه، ويزداد اتجاهاً إذا فرقه، فليتل.

خاصها: يستلزم منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن، لأن عموم الحديث يقتضي صحة إسلام من باشر ما ذكر، ومفهومه أن من لم يباشره لا يصح منه، وهذا العموم مخصوص بقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ على ما تقرر في موضعه.

خاصها: وقع هنا تقديم الحجج على الصرم، وعليه بنى البخاري ترتيبه، لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصرم على الحجج، قال فقال رجل: ولجج وصيام رمضان، فقال ابن عمر: لا، صيام رمضان والحجج، هكذا سمعت من رسول الله ﷺ انتهى. فني هذا إشعار بأن رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالمتن، إما لأنه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس، أو حضر ذلك ثم نسيه. ويعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي ﷺ على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل، ووجه بعده أن تطرق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي، كيف وفي رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصرم على الحجج، ولأبي حنيفة من وجه آخر عن حنظلة أنه جعل صوم رمضان قبل، فترويه دال على أنه روى بالمتن. ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة، أفيقال إن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه؟ هذا مستبعد. والله أعلم.

(فائدة): اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسكي، ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى.

٣- باب أُمُورِ الْإِيمَانِ

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَبُحُورَكُمْ بِلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالْعُسْرَاءِ وَبِالنِّسَاءِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

﴿قَدْ فَتَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المومن: ١٠١].

قوله: (باب أُمُورِ الْإِيمَانِ)، وللكشيحي (أمر الإيمان) بالإنفراد على إرادة الجنس، والمراد بيان الأمور التي هي الإيمان والأمور التي للإيمان.

قوله: (وقول الله تعالى) بالخفض. ووجه الاستدلال بهذه الآية ونسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فخلا عليه (ليس البر) إلى آخرها، ورجاله ثقات. وإنما لم يسق المؤلف لأنه ليس على شرطه ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة، فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون. والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخل في معنى البر كما هي داخل في معنى الإيمان. فإن قيل: ليس في المتن ذكر التصديق. أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره، والمصنف يكثر

٨- حَكَمًا عَمَّا لِلَّهِ بْنِ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُنْبِئُ الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ» (الطبر: ٤٥١٤). أخرجه مسلم: [١٦]

قوله: (دَعَاؤُكُمْ إِيَّاكُمْ) قال النووي: يقع في كثير من النسخ هنا باب، وهو غلط فاضح وصوابه محذوف، ولا يصح إدخال باب هنا إذ لا تعلق له هنا. قلت: ثبت باب في كثير من الروايات المتصلة، منها رواية أبي ذر، ويمكن توجيهه، لكن قال الكرماني: إنه وقف على نسخة مسبوقة على الفرري بحذفه، وعلى هذا قوله دعاءكم إِيَّاكُمْ من قول ابن عباس، وعطفه على ما قبله كعادته في حذف أداة العطف حيث ينقل النصير، وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَتَّبِعُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ﴾ قال يقول: لولا إِيَّاكُمْ. أخبر الله الكفار أنه لا يعا بهم، ولولا إيمان المؤمنين لا يعا بهم أيضاً. ووجه الدلالة للمصنف أن الدعاء عمل وقد أطلقه على الإيمان فيصاح إطلاقاً، والمراد دعاء الرسل الخلق إلى الإيمان، فالمتى ليس لكم عند الله حل إلا أن يدعواكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر، فقد كُتِبَتم أنتم فسوف يكون العذاب لازماً لكم. وقيل: معنى الدعاء هنا الطاعة. ويؤيده حديث النعمان بن بشير: إن الدعاء هو العبادة أخرجه أصحاب السنن بسند جيد.

قوله: (حنظلة بن أبي سفيان) هو قرشي مكبي من ذرية صفوان بن أمية الجهمي، وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، وهو ثقة متفق عليه، وفي طبقة عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي، وهو ضعيف، ولم يخرج له البخاري، نهى عليه لشدة التباسه، ويترقان بشيوعهما ولم يرو الضعيف عن ابن عمر. زاد مسلم في روايته عن حنظلة قال: سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاموساً أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر: ألا تنزوا؟ فقال: إني سمعت...

فذكر الحديث.

(فائدة): اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي. قوله: (علي خمس) أي دعاء. وصرح به عبد الرزاق في روايته. وفي رواية لمسلم على خمسة أي أركان. فإن قيل الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة إذ لا يصح شيء منها إلا بعد وجودها فكيف يضم مبنى إلى مبنى عليه في معنى واحد؟ أجيب بجواز ابتداء أمر على أمر ينبي على الأمرين أمر آخر. فإن قيل: المبني لابد أن يكون غير المبني عليه، أجيب: بأن المجموع غير من حيث الانفراد عين من حيث الجمع. ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان، فما دام الأوسط قائماً فسمى البيت موجود ولو سقط منها سقط من الأركان، فإذا سقط الأوسط سقط معنى البيت، فالتبطل بالنظر إلى مجموعه شيء واحد، وبالنظر إلى أفراده أشياء. وأيضاً فبالنظر إلى أسسه وأركانه الأسس أصل والأركان تبع وتكملة.

(تنبيهات): أحدها: لم يذكر الجهاد لأنه فرض كتابية ولا يتعين إلا في بعض الأحوال، ولهذا جمعه ابن عمر جواب السائل، وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره: وإن الجهاد من العمل الحسن. وأغرب ابن بطال فزع أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد، وفيه نظر، بل هو خطأ، لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر، وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح.

ثانيها: قوله: وشهادة أن لا إله إلا الله وما يملأها فحوض على البطل من خمس،

الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسقه تماماً.

ذاك ليس شرعياً، فإن قيل: لم أفرده بالذکر هنا؟ أجيب بأنه كالداعي إلى بقاء الشعب، إذ لمحي يتناف فضيحة الدنيا والآخرة فيأمر ويتزجر والله الموفق. وسيأتي مزيد في الكلام عن الحياة في باب الحياة من الإيمان بعد أحد عشر باباً.

(قائلة): قال القاضي حياض: تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد، وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة، ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الإيمان. اهـ ولم يتفق من عد الشعب على خط واحد، وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان، لكن لم تقف على يثاتها من كلامه، وقد خصت بما أورده. ما أذكره، وهو أن هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب، وأعمال اللسان، وأعمال البدن. فأعمال القلب

فيه المعقولات والنيات، وتشتمل على أربع وعشرين خصلة: الإيمان بالله، ويدخل فيه الإيمان بآياته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثل شيء، واعتقاد حدوث ما دونه. والإيمان بملائكته. وكتبه. ورسله. والقدر خير وشرو. والإيمان باليوم الآخر، ويدخل فيه المسألة في القبر، والبعث، والنشور، والحساب، والميزان، والصراف، والجنة والنار. وعبدة الله. والحب والبغض فيه، وعبدة النبي ﷺ واعتقاد تعظيمه، ويدخل فيه الصلاة عليه، وإتياع سته. والإخلاص، ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق، والتوبة. والخوف. والرجاء. والشكر. والرفاء. والصبر. والرضا بالقضاء. والتوكل. والرحمة. والتواضع، ويدخل فيه توفيق الكبير ورحمة الصغرة. وترك الكبر والعجب. وترك الحسد وترك الحقد. وترك الغضب. وأعمال اللسان وتشتمل على سبع خصال: التلطف بالترديد. وتلاوة القرآن. وتعلم العلم. وتعليمه. والذكر. والدعاء. ويدخل فيه الاستغفار. واجتناب اللغو. وأعمال البدن وتشتمل على ثمان وثلاثين خصلة، منها ما يختص بالأحيان وهي خمس عشرة خصلة: التطهير حياً وحكماً، ويدخل فيه اجتناب النجاسات. وستر العورة.

والصلاة فرضاً وقلاً. والزكاة كذلك. وفك الرقاب. والجود. ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف. والصيام فرضاً وقلاً. والحج، والعمرة كذلك. والطواف. والاعتكاف. والتماس ليلة القدر. والفرار بالدين، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك. والرفاء بالنذر، والتحري في الأمان، وإفاء الكفارات. ومنها ما يتعلق بالاتباع، وهي ست خصال: التعفف بالكناح، والقيام بحقوق العيال. وير الوالدين، وفيه اجتناب العقوق. وتربية الأولاد. وصلة الرحم. وطاعة السادة أو الرقب بالعبيد. ومنها ما يتعلق بالعامّة، وهي سبع عشرة خصلة: القيام بالأمر مع العدل. ومتابعة الجماعة. وطاعة أولي الأمر. والإصلاح بين الناس، ويدخل فيه قتال الجورج والبناء. والمعاونة على البر، ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإقامة الحدود. والمجاهدة ومنه المراقبة. وإداء الأمانة، ومنه أداء الخمس. والقرض مع وفائه وإكرام الجار. وحسن المعاملة، وفيه جمع المال من حله. وإنفاق المال في حقه، ومنه ترك التبذير والإسراف. ورد السلام. وتشهيت الماطس. وكف الأذى عن الناس. واجتناب الأهل وإمطة الأذى عن الطريق. فهذه تسع وستون خصلة، ويمكن عدّها تسماً وسبعين خصلة باعتبار أفراد ما ضم بعضها إلى بعض مما ذكر. والله أعلم.

(قائلة): في رواية مسلم من الزيادة: وأعلاما لا إلا لله. وإذناما إمطة الأذى عن الطريق، وفي هذا إشارة إلى أن مراتبها متفاوتة.

(تنبيه): في الإسناد المذكور رواية الأقران، وهي: عبد الله بن دينار عن أبي صالح لأنهما تلميذان، فإن وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المذهب، ورجاله من سليمان إلى متناه من أهل المدينة وقد دخلها البقرون.

٤ - باب الْمُسْلِمُ مَنْ مَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ إِسَائِهِ وَيَدُو

١٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الشَّوَرِ وَإِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّحْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ مَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ إِسَائِهِ وَيَدُو، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ غَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (قد أطلع المؤمنون) ذكره بلا علة حلف، والحذف جائز، والتقدير وقول الله (قد أطلع المؤمنون)، وثبت الحذف في رواية الأصيلي، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيراً لقوله المؤمنون، أي المؤمنون هم المؤمنون بقوله قد أطلع إلى آخرها. وكان المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما، ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عد كل طاعة عدداً لله تعالى في كتابه من الإيمان، وكل طاعة عدداً رسول الله ﷺ من الإيمان، وحذف المكرر فبلغت سبعاً وسبعين.

٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنْجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْقَدِيرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالْأَعْيَادُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» (أخرجه مسلم: ٣٥ مؤلفاً).

قوله: (عن أبي هريرة) هذا أول حديث وقع ذكره فيه. ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتن المستقلة أربعمائة حديث وستة وأربعون حديثاً على التحرير. وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً قال ابن عبد البر: لم يختلف في اسم في الجماعية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه اختلف فيه على عشرين قولاً: قلت: وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر، وقال النووي: تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً: قلت: وقد جمعتها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك، ولكن كلام الشيخ محمول على الاختلاف في اسمه وفي اسم أبيه معاً.

قوله: (بضع) بكسر أوله، وحكى الفتح لغة، وهو عند مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع كما جزم به الفراز. وقال ابن سيده: إلى العشر. وقيل: من واحد إلى تسعة. وقيل: من اثنين إلى عشرة. وقيل من أربعة إلى تسعة. وعن الخليل: البضع السبع. ويرجح ما قاله الفراز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى: «فَلْيَبِذْ فِي السَّجَنِ بَضْعًا سِتِينَ». وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشاً قالوا ذلك لأبي بكر، وكذا رواه الطبري مرفوعاً، ونقل الصغاني في الباب أنه خاص بما دون العشرة وما دون العشرين، فلماذا جاوز العشرين امتنع. قال: وأجازه أبو زيد فقال: يقال بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة. وقال الفراء: وهو خاص بالمعشرات إلى التسعين، ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف. ووقع في بعض الروايات بضعة بئاة التثنية ويحتاج إلى تأويل.

قوله: (وسون) لم يختلف الطرق عن أبي عامر شيخ المؤلف في ذلك، وتابعه يحيى الحماني بكسر المهملة وتشديد اليم من سليمان بن بلال، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال: بضع وستون أو بضع وسبعون وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار، ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا: بضع وسبعون من غير شك، ولأبي عوانة في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون ورجع البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضاً لكن يرجع بأنه التيقن وما عداه مشكوك فيه. وأما رواية الترمذي بلطف أربع وستون فمعلولة، وعلى صحتها لا تخالف رواية البخاري، وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة تكمة كما ذكره الحلبي ثم حياض لا يستقيم، إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها، لا سيما مع اتحاد المخرج. وبهذا يتبين شغوف نظر البخاري. وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن.

قوله: (شعبة) بالضم أي قطعة، والمراد الحصلة أو الجزء.

قوله: (والحياء) هو بالمد، وهو في اللغة تغير وانكسار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب به، وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب، والترك إما هو من لوزمه. وفي الشرع: خلق يمت على اجتناب القبيح، ومنع من التعصير في حق ذي الحق ولهذا جاء في الحديث الآخر: «الحياء خير كله». فإن قيل: الحياء من الفرائد كيف جعل شعبة من الإيمان؟ أجيب بأنه قد يكون غزيرة وقد يكون خفلة، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكساب وعلم ونية، فهو من الإيمان لهذا، ولكونه باعثاً على فعل الطاعة وحاجراً عن فعل المعصية. ولا يقال: رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير، لأن

رواهه في مسنده عنه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن طريقه ولفظه: «سمعت عبد الله بن عمرو يقول: ورب هذه البنية لسمعت رسول الله ﷺ يقول: المهاجر من هجر السيئات، ولسلم من سلم الناس من لسانه ويده» فعلم أنه ما أراد إلا أصل الحديث. والمراد بالناس هنا المسلمون كما في الحديث للوصول، فهم الناس حقيقة عند الإطلاق، لأن الإطلاق يعمل على الكامل، ولا كمال في غير المسلمين. ويمكن حمله على عمومته على إرادة شرط وهو إلا يمتنع مع أن إرادة هذا الشرط متعينة على كل حال، لما قدعته من استثناء إقامة الحدود على المسلم. والله سبحانه وتعالى أعلم

٥- باب أي الإسلام أفضل

١١٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَظِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

[أخرجه مسلم: ٤٢]

قوله: (باب) هو متون، وفيه ما في الذي قبله.

قوله: (حدثنا أبو بردة) هو برد بن ملحدة والراء مصفراً، وشيخه جده واقفه في كتيبه لا في اسمه، وأبو موسى هو الأشعري.

قوله: (قالوا) رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مستندهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ البخاري بإسناده هذا بلفظ «قلنا»، ورواه ابن منده عن طريق حسين بن محمد الفسائي أحد الحفاظ عن سعيد بن يحيى هذا بلفظ «قلت»، فتعين أن السائل أبو موسى، ولا تخالف بين الروايات لأنه في هذه صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة، إذ الرضا بالسؤال في حكم السائل، وفي رواية البخاري: أراد أنه ولما هم. وقد سأل هذا السؤال أيضاً أبو ذر، رواه ابن حبان. وعصير بن قنادة، رواه الطبري.

قوله: (أي الإسلام) إن قيل الإسلام مفرد، وشرط أي أن تدخل على متعدد، أجيب بأن فيه حذفاً تقديره: أي ذوي الإسلام أفضل؟ ويؤيده رواية مسلم: أي المسلمين أفضل، والجامع بين الظنين أن أفضلية المسلم حاصلة بهذه الحصلة. وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح هنا: أي خصال الإسلام. وإما قلت إنه أولى لأنه يلزم عليه سؤال آخر بأن يقال: مثل عن الحاصل فأجاب بصاحب الحصلة، فما الحكمة في ذلك؟ وقد يجيب بأنه يتأتى نحو قوله تعالى: «يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من غير ظلال الدين والأقربين» الآية، والتقدير «بأي ذوي الإسلام» يقع الجواب مطابقاً له بشر تأويل. وإذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض حصل مراد المصنف بقول الزيادة والنقصان، فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان، إذ الإيمان والإسلام عنده مترادفان، والله أعلم. فإن قيل: لم جرد «أفضل» هنا عن العمل؟ أجيب بأن الحلف عند العلم به جائز، والتقدير أفضل من غيره.

(تسهي): هذا الإسناد كله كوفيون. ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده أبيان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن أمية الأسدي، ونسبه المصنف قرشياً بالنسبة الأمية. يكنى أبا أيوب. وفي طبقته يحيى بن سعيد القطان، وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموي، وليس له ابن يروي عنه يسمى سعيداً فافترقا. وفي الكتاب بمن يقال له يحيى بن سعيد اثنتان أيضاً، لكن من طبقة فوق طبقة هذين، وهما يحيى ابن سعيد الأنصاري السابق في حديث الأعمال أول الكتاب، ويحيى بن سعيد التيمي أبو حبان، ويمتاز عن الأنصاري بالكنية. والله الموفق.

٦- باب إطعام الطعام من الإسلام

١٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: عَنْ قَاوُذَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [انظر: ٤٨٤هـ. أخرجه مسلم: ٤٥، مختصراً]

قوله: (باب) سقط من رواية الأصيلي، وكذا أكثر الأبواب. وهو متون، ويجوز فيه الإضافة إلى جملة الحديث، لكن لم تأت به الرواية. قوله: (المسلم) استعمل لفظ الحديث ترجمة من غير تصرف فيه.

قوله: (أي لباس) اسمه نهاية بالنون وبين الهامين ياء أخيرة. وقيل اسمه عبد الرحمن.

قوله: (أي السفر) اسمه سعيد بن محمد كما تقدم، وإسماعيل مجرور بالفتحة عطفاً عليه، والتقدير كلاهما عن الشعبي. وجد الله بن عمرو هو ابن العاص صحابي ابن صحابي.

قوله: (المسلم) قيل الألف والسلام فيه للكمال نحو زيد الرجل أي الكامل في الرجولية. وتعقب بأنه يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان كاملاً. ويجب بأن المراد بذلك مع مراعاة باقي الأركان، قال الخطابي: المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق المسلمين. انتهى. وإثبات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستغنى في كلامهم، ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن يبين علامة المسلم التي يستدل بها على إسلامه وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده، كما ذكر مثله في علامة المتأفق. ويحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى الاحت على حسن معاملة العبد مع ربه لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه فأولى أن يحسن معاملة ربه، من باب التنبه بالأذى على الأعلى.

(تسهي): ذكر المسلمين هنا خرج عرج الغالب، لأن عاقبة المسلم على كيف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيداً، ولأن الكفار يصدون أن يقتلوا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه. والإتيان بجمع التذكير للتغليب، فإن المسلمين يدخلون في ذلك. وخص اللسان بالذكر لأنه المبرع عما في النفس، وهكذا اليد لأن أكثر الأفعال بها، والحديث عام بالنسبة إلى اللسان دون اليد، لأن اللسان يمكنه القول في الماضيين والموجودين والحادثين بعد، بخلاف اليد، نعم يمكن أن تشارك اللسان في ذلك بالكتابة، وإن أثرها في ذلك لطيف. ويستثنى من ذلك شرعاً تعاطي الضرب باليد في إقامة الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك. وفي التعبير باللسان دون القول نكتة، فدخل فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء. وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتة، فدخل فيها اليد للمتموية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق.

(قائدة): فيه من أنواع البديع تهنيس الاشتقاق، وهو كثير.

قوله: (والمهاجر) هو بمعنى المهاجر، وإن كان لفظ المقال يقتضي وقوع فصل من اثنين، ولكنه هنا لمراد كالمسافر. ويحتمل أن يكون على يابه لأن من لازم كونه هاجراً وطنه مثلاً أنه مهجور من وطنه، وهذه الهجرة ضربان: ظاهرة وباطنة، فالباطنة ترك ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء والشيطان، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن. وكان المهاجرين خطوبوا بذلك لئلا يتكلموا على مجرد التحول من دارهم حتى يتكلموا أوامر الشرع ونواهيها، ويحتمل أن يكون ذلك قيل بعد انقطاع الهجرة لما فتحت مكة طلياً لقرب من لم يدرك ذلك، بل حقيقة الهجرة تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه، فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام.

(تسهي): هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم، بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة. على أن مسلماً أخرج معناه من وجه آخر، وزاد ابن حبان والحاكم في المشترك من حديث أنس صحيحاً: «والؤمن من آمنه الناس» وكأنه اختصره هنا لتضمنه لمعناه. والله أعلم.

قوله: (وقال أبو معاوية حدثنا داود) هو ابن أبي هند، وكذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي المذكور في الإسناد الموصول. وأراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابي، والنكتة في رواية وهيب بن خالد له عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو، حكاه ابن منده، فعلى هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله، ثم نقله فسمعته منه. ونبه بالتعليق الآخر على أن عبد الله الذي أعمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه، والتعليق عن أبي معاوية وصله إسحاق بن

٧- باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه

خَيْرٌ قَالَ: «طَعِمُ الطَّعَامَ، وَفَرَّ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَنَنْ تَعْرِفَهُ [عمره: ٢٦٣٦، ٢٧٨، أخرجه مسلم: ٣٩]

قوله: (باب) هو منون، وفيه ما في الذي قبله.

قوله: (من الإسلام) للأصلي من الإيمان، أي من خصال الإيمان. ولما استدل المصنف على زيادة الإيمان وتقضاته بمحدث الشعب تنبئ ما ورد في القرآن والسنة الصحيحة من بيانه، فأورد في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً، وترجم هنا بقوله: «إطعام الطعام» ولم يقل أي الإسلام خير كما في الذي قبله إشعاراً باختلاف المقامين وتعدد السوالب كما سنقرره.

قوله: (حدثنا عمرو بن خالد) هو الحرثي، وهو بفتح الحين وصحف من ضمه.

قوله: (الليث) هو ابن سعد قتيه أهل مصر، من يزيد هو ابن أبي حبيب النخعي أيضاً.

قوله: (أن رجلاً) لم أعرف اسمه، وقيل أنه أبو هريرة، وفي ابن حبان أنه هاتين بن يزيد والد شريح، سأل عن معنى ذلك فاجيب بنحو ذلك.

قوله: (أي الإسلام خير) في ما في الذي قبله من السؤال، والتقدير أي خصال الإسلام؟ وإنما لم اختر تقدير خصال في الأول فلو لم أكن كثرة الحلف، وأيضاً لتتوحد التقدير يتضمن جواب من سأل فقال: السؤالان معنى واحد والجواب مختلف. فيقال له: إذا لاحظت هذين التقديرين بأن الفرق. ويمكن التوفيق بينهما متلازمان، إذ الإطعام مستلزم لسلامة اليد والسلام لسلامة اللسان، قاله الكرماني. وكأنه أراد في الغالب. ويحتمل أن يكون الجواب اختلف لاختلاف السؤال من الأفضل، إن لوحظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق. وقال الكرماني: الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة، والخير بمعنى الضع في مقابلة الشبه، فالأول من الكمية والثاني من الكيفية فافترقا. واعتراض بأن الفرق لا يتم إلا إذا اختلف كل منهما بتلك القولة، أما إذا كان كل منهما يعقل تأتية في الأخرى فلا. وكأنه بنى على أن لفظ خير اسم لا أفضل تفضيل، وعلى تقدير اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الحمل على اختلاف حال السائلين أو السامعين، فيمكن أن يراد في الجواب الأول تحفيز من غشي منه الإيذاء بيد أو لسان فأرشد إلى الكف، وفي الثاني ترغيب من رجي فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد إلى ذلك، وعرض هاتين الخصلتين بالذكر لحسب الحاجة إليهما في ذلك الوقت، كما كانوا فيه من الجهد، ولصلحة التأليف. ويدل على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام حث عليهما أول ما دخل المدينة، كما رواه الترمذي وغيره مصححاً من حديث عبد الله بن سلام.

قوله: (طعم) هو في تقدير المصدر، أي أن تطعم، ومثله تسع بالمعنيين. وذكر الإطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها.

قوله: (وتقرأ) بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول، قال أبو حاتم السجستاني: تقول اقرأ عليه السلام، ولا تقول أقره السلام، فإذا كان مكتوباً قلت أقره السلام أي اجعله يقرأ.

قوله: (ومن لم يعرف) أي لا يخص به أحداً تكبراً أو تصنعاً، بل تعظيماً لشعار الإسلام ومراعاة لأخوة المسلم. فإن قيل: اللفظ عام فيدخل الكافر والمنافق والفاسق. أجيب بأنه خص بأخوة أخرى أو أن النهي متأخر وكان هذا عاماً لصلحة التأليف، وأما من شك فيه فالأصل البقاء على العموم حتى يثبت المخصوص.

(تبيينها):

الأول: أخرج مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الإسناد نظير هذا السؤال، لكن جعل الجواب كالذي في حديث أبي موسى، فادعى ابن منه في الاضطراب. وأجيب بانهما حديثان أحد إسنادهما، وافق أحدهما حديث أبي موسى، ولتأنيهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم.

الثاني: هذا الإسناد كله بصريون، والذي قبله كما ذكرنا كوفيون، والذي بعده من طريقه بصريون، فوقع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولا. وهو من الطائفت.

١٣- حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس

بن مالك، عن النبي ﷺ.

وعن حسين المصنف قال: حدثنا قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» [أخرجه مسلم: ٤٥]

قوله: (باب من الإيمان) قال الكرماني: قدم لفظ الإيمان بخلاف إسناده حيث قال: «إطعام الطعام من الإيمان إما للاهتمام بذكره أو للحصر، كأنه قال: الحب المذكورة ليست إلا من الإيمان. قلت: وهو توجيه حسن، إلا أنه يرد عليه أن الذي بعده اليق بالاحتمام والحصر معاً، وهو قوله: «باب حب الرسول من الإيمان، فالظاهر أنه أراد التنويع في العبارة. ويمكن أن نعنه بذكر حب الرسول مقدمه. والله أعلم.

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان.

قوله: (وعن حسين المصنف) هو ابن ذكريان، وهو معطوف على شعبة. فالتقدير عن شعبة وحسين كلاماً عن قتادة، وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أروعهما، فأورده المصنف معطوفاً اختصاراً ولأن شعبة قال: عن قتادة، وقال حسين: حدثنا قتادة. وأحرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين مغلقة، وهو غلط، فقد رواه أو نعيم في المستخرج من طريق إبراهيم الحارثي من مسند شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المصنف. وأبدي الكرماني كعادته بحسب التجيز العقلي أن يكون تمليقاً أو معطوفاً على قتادة، فيكون شعبة رواه عن حسين عن قتادة إلى غير ذلك مما يتر عن من مارس شيئاً من علم الإسناد. والله المستعان.

(تبيينها): للفقن المساق هنا لفظ شعبة، وأما لفظ حسين من رواية مسند النبي ذكرناها فهو «لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه وبالجملة، وللإسماعيلي من طريق روح عن حسين: وحتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير» فيبين المراد بالأخوة، وعين جهة الحب. وزاد مسلم في أوله عن أبي غنمة عن يحيى القطان: «والذي نفسي بيده»، وأما طريق شعبة فصرح أحد النسائي في روايتهما بسماع قتادة له من أنس، فانتزعت تهمة تدليس.

قوله: (لا يؤمن) أي من يدعي الإيمان، وللمستعني: «أحذركم وللأصلي: وأحد» ولابن عسكرو «عبد» وكذا مسلم عن أبي خزيمة، والمراد بالنفي كمال الإيمان، ونفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستغنى في كلامهم كقولهم: فلان ليس بإنسان. فإن قيل: فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمناً كاملاً وإن لم يأت ببقية الأركان، أجيب بأن هذا ورد مورد المبالغة، أو يستفاد من قوله: «وأخيه المسلم» ملاحظة بقية صفات المسلم. وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدي عن حسين المصنف بالمراد ولفظه «لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان» ومعنى الحقيقة هنا الكمال، ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافراً، وبهذا يتم استدلال المصنف على أنه يضاهي، وأن هذه الخصلة من شعب الإيمان، وهي داخلة في التواضع على ما سنقرره.

قوله: (حتى يحب) بالنصب لأن حتى جارة وأن بعدها مضمر، ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح للمنى، إذ عدم الإيمان ليس سبباً للمحبة. قوله: (ما يحب لنفسه) أي من الخير كما تقدم عن الإسماعيلي، وكذا هو عند النسائي، وكذا عند ابن منه من رواية همام عن قتادة أيضاً. «والخير» كلمة جامعة تسم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية، وتخرج المنهيات لأن اسم الخير لا يتناولها. والحب إرادة ما يعتقده خيراً، قال النووي: الحب الميل إلى ما يوافق الحب، وقد تكون بحواس كحسن الصورة، أو بفعله إما لذاته كالفضل والكمال، وإما لإحسانه كجلب نفع أو دفع ضرر. انتهى ملخصاً. والمراد بالليل هنا الاختياري دون الطبيعي والقسري، والمراد أيضاً أن يحب أن يحصل لأخيه نظير ما يحصل له، لا عينه، سواء كان في الأمور المحسوسة أو المنعوية، وليس المراد أن يحصل لأخيه ما حصل له لا مع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه له، إذ قيام الجهر أو العرض محلين محال. وقال أبو الزناد بن سراج: ظاهر هذا الحديث طلب المساواة، وحقيقته تستلزم التفضيل، لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل من غيره، فإذا

أحب لأخيه مثله قد دخل في جملة الفضولين. قلت: أثر القاضي عياض هذا، وفي نظره إذ المراد الزجر من هذه الإرادة، لأن المقصود الحث على التواضع، فلا يجب أن يكون أفضل من غيره، فهو مستزئم للمساواة. ويستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ الْمَلِكُ الْأَعْرَجَ لِحَبْلِهَا لِلنِّسَاءِ لَا يَرْيَدُونَ حُلَاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فِئَاةً﴾، ولا يتم ذلك إلا بترك الحسد والغل والمقد والفتش، وكلها غصائل مذمومة.

(قائلة): قال الكرماني: ومن الإيمان أيضاً أن يفضي لأخيه ما يفضي لنفسه من الشر، ولم يذكره لأن حب الشيء مستزئم ليفضي تقيضه، فترك التخصيص عليه اكفاء. والله أعلم.

٨ - باب حُبِّ الرُّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ الْأَرْجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَلْفَى نَفْسِي يَبِيدُ، لَا يُؤْمِنُ أَخَذَكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: [٤٤]

قوله: (باب حب الرسول) اللام فيه للمهد والمراد سيدنا رسول الله ﷺ بقرينة قوله: «حتى أكون أحب» وإن كانت محبة جميع الرسل من الإيمان، لكن الأحبية مختصة بسيدنا رسول الله ﷺ.

قوله: (شعيب) هو ابن أبي حمزة الحمصي، واسم أبي حمزة دينار. وقد أكثر المصنف من تخرج حديثه عن الزهري وأبي الزناد. ووقع في غرائب مالك للدرر لطلبي إدخال رجل وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بين الأعرج وأبي هريرة في هذا الحديث. وهي زيادة شاذة. فقد رواه الإسماعيلي بدونها من حديث مالك، ومن حديث إبراهيم بن طهمان. وروى ابن منته من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي اليمان شيخ البخاري هذا الحديث مصرحاً به بالتحديث في جميع الإسناد وكذا النسائي من طريق علي بن عياض عن شعيب.

قوله: (والذي نفسي بيده) فيه جواز الحلف على الأمر لهم توكيداً وإن لم يكن هناك مستحلف.

قوله: (لا يؤمن أي إيماناً كاملاً).

قوله: (أحب) هو أفضل بمعنى المقبول، وهو مع كونه على خلاف القياس، وفصل بينه وبين معموله بقوله «إليه» لأن الممتنع الفصل بأجنبي. بأجنبي.

قوله: (من والده وولده) قدم الوالد للأختية لأن كل أحد له والد من غير عكس، وفي رواية النسائي في حديث أسد تقديم الولد على الوالد، وذلك لمزيد الشفقة. ولم تختلف الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا، وهو من أفراد البخاري عن مسلم.

١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ج).

وَحَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَخَذَكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَأَنْفُسِ أَجْمَعِينَ» [أخرجه مسلم: [٤٤].

قوله: (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي. والتفريق بين «حدثنا» و«أخبرنا» لا يقول به المصنف كما يأتي في العلم. وقد وقع في غير رواية أبي ذر «حدثنا يعقوب».

قوله: (وحدثنا آدم) عطف الإسناد الثاني على الأول قبل أن يسوق المتن فأوهم استواءهما، لأن لفظة قتادة مثل لفظة حديث أبي هريرة، لكن زاد فيه «وأنفاس أجمعين»، ولفظ عبد العزيز مثله إلا أنه قال كما رواه ابن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخاري بهذا الإسناد: «من أهله وماله» بدل من والده وولده، وكذا لمسلم من طريق ابن

عليه، وكذا للإسماعيلي من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه «ولا يؤمن الرجل» وهو أشمل من جهة، و«أحكم» أشمل من جهة، وأشمل منهما رواية الأصلي «ولا يؤمن أحد». فإن قيل: فسحاق عبد العزيز مغاير لسحاق قتادة، وصنيع البخاري يومئذ متحداً في المعنى وليس كذلك، فالجواب أن البخاري يصنع مثل هذا نظراً إلى أصل الحديث لا إلى خصوص القاطع، واقتصر على سحاق قتادة لموافقة لسحاق حديث أبي هريرة، ورواية شعب عن قتادة مأثور فيها من تدليس شاذة، لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه، وقد وقع التصريح به في هذا الحديث في رواية النسائي، وذكر الولد والوالد لدخل في المعنى لأنهما أحز على العاقل من الأهل والماله، بل ربما يكونان أحز من نفسه، ولهذا لم يذكر النفس أيضاً في حديث أبي هريرة، وهل تدخل الأم في لفظ الوالد إن أريد به من له الولد فيعم، أو يقال اكتفى بذكر أحدهما كما يكفي عن أحد الفضلين بالآخر ويكون ما ذكر على سبيل التمثيل والمراد الأجرة، كأنه قال: أحب إليه من أجزته، وذكر الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير، وقدم الوالد على الولد في رواية لتقدمه بالزمان والإجلال، وقدم الولد في أخرى لمزيد الشفقة، وهل تدخل النفس في عموم قوله وأنفاس أجمعين؟ الظاهر دخوله. وقيل إضافة المحبة إليه تقتضي خروجه منهم وهو بعيد، وقد وقع التخصيص بذكر النفس في حديث عبد الله بن هشام كما سيأتي، والمراد بالهبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع قاله الخطابي. وقال النووي: فيه تلميح إلى تقيض النفس الأمانة والطمعنة، فإن من رجع جانب المطمعنة كان حبه للنبي ﷺ راجعاً، ومن رجع جانب الأمانة كان حكمه بالعكس وفي كلام القاضي عياض أن ذلك شرط في صحة الإيمان؛ لأنه حل المحبة على معنى التعظيم والإجلال.

وتعبه صاحب المقام بأن ذلك ليس مراداً هنا، لأن اعتقاد الأعظمية ليس مستلزماً للمحبة، إذ قد يجد الإنسان إعظام شيء مع خلوه من محبته. قال: فعلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الليل لم يكمل إيمانه، وإلى هذا يروي قول عمر الذي رواه المصنف في «الإيمان والنور» من حديث عبد الله بن هشام أن عمر بن الخطاب قال للنبي ﷺ: «لأنت بما رسول الله أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي». فقال: لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك. فقال له عمر: «فذلك الآن والله أحب إلي من نفسي». فقال: الآن يا عمر انتهى. فهذه المحبة ليست باعتقاد الأعظمية فقط، فإنها كانت حاصلة لعمر قبل ذلك قطعاً، ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي ﷺ أن لو كانت ممكنة، فإن كان قفدها لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه فقد اتصف بالأحبة المذكورة، ومن لا فلا. وليس ذلك محصوراً في الوجود والقد بل يأتي مثله في نصرة سته واللب عن شرهته وقمع مخالفته، ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير، فإن الأحبة المذكورة تفت به، وذلك أن محبة الإنسان إما نفسه وإما غيرها. أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات، هذا هو حقيقة المطلوب. وأما غيرها فإذا حقق الأمر فيه فلما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوه المختلفة حالاً ومالاً. فإذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول ﷺ الذي أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إما بالباشرة وإما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الأبدي في النعيم السرمدي، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات، فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبة أوفر من غيره. لأن النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره، ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والفطنة عنه. ولا شك أن حظ الصحابة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم، لأن هذا ثمرة المعرفة، وهم بها أعلم، والله الموفق. وقال القرطبي: كل من آمن بالنبي ﷺ إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجعة، غير أنهم متفاوتون. فمنهم من أخذ من تلك المرتبة بالخط الأوفى، ومنهم من أخذ منها بالخط الأدنى، كمن كان مستغرقاً في الشهوات معجوراً في الفلوات في أكثر الأوقات، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي ﷺ اشتاق إلى ربه، بحيث يؤثر ما على أهله وولده وماله ووالده، وينيل نفسه في الأسر المحظرة، ويجد غير ذلك من نفسه وجداناً لا ترد فيه. وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورواية مواضع آثاره على جميع ما ذكره، ما لا وقر في قلوبهم من محبته. غير أن ذلك يسرع الزوال بتوالي الفلوات، والله المستعان. انتهى ملخصاً.

وأخرجه النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الحصة الثانية وذكر البغض في الله ولفظه: «وإن يحب في الله ويبغض في الله» وقد تقدم للمصنف في ترجمته: «والحب في الله والبغض في الله من الإيمان» وكأنه أشار بذلك إلى هذه الرواية. والله أعلم.

١٠ - باب علامة الإيمان حُب الأنصار

١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْفُتُوحِ بَغْضُ الْأَنْصَارِ» [الطبر: ٤٧٨٤. أخرجه مسلم: ٧٤]

١١ - باب

١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَصَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ شَهِيدًا بَنُوًا، وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَلَيْنِ كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَخَوَّلَهُ عَصَادَةَ مِنْ أَصْحَابِهِ: «يَا زُهَيْرِيُّ عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهَيْئَتَيْنِ تَقُولُونَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَزَارِئِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِيمَا مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَلَّى بِكُمْ فَاجِرَةٌ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَغَرِيبٌ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَرَّهَ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَمَّا عَصَى وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ. يَنْهَاهُ عَلَى ذَلِكَ» [الطبر: ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٩٩٩، ٤٨٩٤، ٤٩٧٨، ٤٩٨١، ٤٩٨٣، ٤٧٠٥، ٤٧١٩، ٤٧٢٣، ٧٤٦٨]. وهو في الظاهر: باب: ٣٠. أخرجه مسلم: ١٧٠٩

قوله: (باب) كذا هو في روايتنا بلا ترجمة، وسقط من رواية الأصيلي أصلاً، فحدثه عنه من جملة الترجمة التي قبله، وعلى روايتنا فهو متعلق بها أيضاً، لأن الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل كما عليه مع تعلقه به، كصنيع مصنف الفقهاء. ووجه التعلق أنه لما ذكر الأنصار في الحديث الأول أشار في هذا إلى ابتداء السبب في تأقيهم بالأنصار، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع النبي ﷺ عند عقبة منى في الموسم، كما سيأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب. وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في مواضع أخرى: في باب من شهد بدراً لقوله فيه: «كان شهد بدراً» وفي باب وفرد الأنصار لقوله فيه: «هو أحد الثقباء»، وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه. ثم إن في متته ما يتعلق بمباحث الإيمان من وجهين آخرين: أحدهما أن اجتنب لناهي من الإيمان كاستئثار الأوامر، وثانيهما أنه تضمن الرد على من يقول: إن مرتكب الكبيرة كافر أو خلد في النار كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى.

قوله: (عالم الله) هو اسم علم أي ذو عبادته بالله، وأبوه عبد الله بن عمرو الخولاني صحابي، وهو من حيث الرواية تابعي كبير، وقد ذكر في الصحابة لأن له رؤية، وكان مولده عام حنين. والإسناد كله شاميون.

قوله: (وكان شهد بدراً) يعني حضر الرقعة المشهورة المكتوبة بالمكان المعروف ببدر، وهي أول رقعة قاتل النبي ﷺ فيها المشركين، وسيأتي ذكرها في المغازي. ويقتل أن يكون قاتل ذلك أبو إدريس، فيكون متصلاً إذا حل على أنه سمع ذلك من عبادته، أو الزهري فيكون منقطعاً. وكذا قوله: «وهو أحد الثقباء».

قوله: (أن رسول الله ﷺ) سقط قبلها من أصل الرواية لفظ «قال» وهو خير أن، لأن قوله: «وكان» وما بعدها معترض، وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل «قال قال رسول الله ﷺ» ولا بد عندهم مع ذلك من التعلق بها، وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا الحديث بإسناده هذا في باب من شهد بدراً فاعلمنا سقطت هنا عن بعده، ولأحد من أبني الإيمان بهذا الإسناد أن عبادة حننه.

قوله: (وحواله) يفتح اللام على الظرفية، والعصاية بكسر العين الجماعية من العثرة إلى الأرومين، ولا واحد لها من لفظها، وقد جمعت على عصاب وعصب.

وأخرجه النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الحصة الثانية وذكر البغض في الله ولفظه: «وإن يحب في الله ويبغض في الله» وقد تقدم للمصنف في ترجمته: «والحب في الله والبغض في الله من الإيمان» وكأنه أشار بذلك إلى هذه الرواية. والله أعلم.

١٠ - باب علامة الإيمان حُب الأنصار

١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْفُتُوحِ بَغْضُ الْأَنْصَارِ» [الطبر: ٤٧٨٤. أخرجه مسلم: ٧٤]

قوله: (باب) هو منون. ولما ذكر في الحديث السابق أنه: «لا يحبه إلا لله» عقبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك، لأن محبة من يمحبه من حيث هذا الوصف وهو النصره إما هو لله تعالى، فهم وإن دخلوا في صوم قوله: «لا يحبه إلا لله» لكن التخصيص بالتخصيص دليل العناية.

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطائلي.

قوله: (جبر) يفتح الجيم وسكون الموحدة، وهو ابن عتيك الأنصاري، وهذا الراوي عن وافق اسمه اسم أبيه.

قوله: (آية الإيمان) هو بهيمة ممدودة وباء تحتانية مفتوحة وهاء تانيث، والإيمان مجرور بالإضافة، هذا هو المعتد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات، في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد. والآية العلامة كما ترجم به المصنف، ووقع في إعراب الحديث لأبي الفداء المكي: «إنه الإيمان» بهيمة مكسورة وتون مشددة وهاء، والإيمان مرفوع، وأخرجه فقال: إن للتأكيد والماء ضمير الشأن والإيمان مبتدأ وما بعده خبر، ويكون التقدير: إن الشأن الإيمان حب الأنصار. وهذا تصحيح منه. ثم فيه نظر من جهة المعنى لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الأنصار، وليس كذلك. فإن قيل: واللفظ المشهور أيضاً يقتضي المحصر، وكذا ما أورده المصنف في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب: «والأنصار لا يمحبه إلا مؤمن»، فالجواب عن الأول أن العلامة كالخاصة تطرد ولا تنعكس، فإن أخذ من طريق المقوم فهو مفهوم لقب لا حيرة به. سلمنا المحصر لكنه ليس حقيقياً بل ادعائياً للبلغة، أو هو حقيقي لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصره. والجواب عن الثاني أن غاية أن لا يقع حب الأنصار إلا لمؤمن. وليس فيه نفي الإيمان ممن لا يقع منه ذلك بل فيه أن غير المؤمن لا يمحبه. فإن قيل: فعلى الشئ الثاني هل يكون من أبغضهم منافقاً وإن صدق وأقر؟ فالجواب أن ظاهر اللفظ يقتضي، لكنه غير مراد فتحتل على تقييد البغض بالمحبة، فمن أبغضهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصرهوا رسول الله ﷺ أثر ذلك في تصديقه فيصح أنه منافق. وقرب هذا الحمل زيادة أبي نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب «ومن أحب الأنصار فبهي أحبهم، ومن أبغض الأنصار فببغضهم أبغضهم»، ويأتي مثل هذا في الحب كما سبق. وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رقه: «ولا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر»، ولأحد من حديثه: «حب الأنصار إيمان وبغضهم نفاق». ويحتمل أن يقال إن اللفظ خرج على معنى التحليل فلا يراد ظاهره، ومن ثم لم يقابل الإيمان بالكفر الذي هو ضده، بل قابله بالنافق إشارة إلى أن الترهيب والترهيب إما غوط به من يظهر الإيمان، أما من يظهر الكفر فلا، لأنه مرتكب ما هو أشد من ذلك.

قوله: (الأنصار) هو جمع ناصر كاصحاب وصاحب، أو جمع نصير كإشراف وشريف، واللام فيه للمهد أي أنصار رسول الله ﷺ والمراد الأوس والخزرج، وكانوا قبل ذلك يعرفون ببني قبله بقباق مفتوحة وباء تحتانية ساكنة وهي الأم التي تجمع التينيتين، نسام رسول الله ﷺ «والأنصار» فصار ذلك علماً عليهم، وأطلق أيضاً على أولادهم وحلفائهم ومواليهم، وخصوا بهذه التسمية المطلق لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إيراد النبي ﷺ ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم ولينازهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم، فكان صنيعهم لذلك موجباً لمعاداتهم جميع الفرق الموجودة من عرب وجهنم، والممدودة بحر البغض. ثم كان ما اختصوا به مما ذكر موجباً للحسد، والحسد بحر البغض، فلهاذا جاء التحذير من بغضهم والترهيب في

عليه تكبر شيئاً أي شركاً أباً ما كان. وتعب بأن عرف الشارع إذا أطلق الشرك إذا برىء به ما يقابل التوحيد وقد تكرر هذا اللفظ في الكتاب والأحاديث حيث لا يبرأ به إلا ذلك. ويجب بأن طلب الجمع يقتضي ارتكاب الجواز، فما قاله حتمل وإن كان ضعيفاً. ولكن يعكر عليه أيضاً أنه عقب الإحابة بالعقوبة في الدنيا، والربا لا عقوبة فيه، فوضح أن المراد الشرك وأنه خصوص. وقال القاضي عياض: ذهب أكثر العلماء أن الحدود كفارات واستلوا بهذا الحديث، ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ولا تجري الحدود كفارة لأهلها أم لا»، لكن حديث جادة أصح إسناداً. ويمكن يعني على طريق الجمع بينهما أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلمه الله، ثم أحله بعد ذلك. قلت: حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک والبارز من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وهو صحيح على شرط الشيخين. وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر، وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرده بوضعه، وأن هشام بن يوسف روى عن معمر فأرسله. قلت: وقد وصله آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم أيضاً تقريباً رواية معمر، وإذا كان صحيحاً فالجمع الذي جمع به القاضي حسن، لكن القاضي ومن تبعه جازمون بأن حديث عبادة هذا كان بحكمة لئلا يقع ما يليق بالنصارى رسول الله ﷺ البيعة الأولى بمنى، وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام غير، فكيف يكون حديثه مقنعاً؟ وقالوا في الجواب عنه: يمكن أن يكون أبو هريرة ما سمعه من النبي ﷺ بعد ذلك أن الحدود كفارة كما سمعه من النبي ﷺ قبلها ولم يسمع من النبي ﷺ بعد ذلك أن الحدود كفارة كما سمعه عبادة، وفي هذا تصف. ويظهر أن أبا هريرة صرح بسماحه، وأن الحدود لم تكن نزلت إذ ذاك. ولحق عتدي أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة، والمباينة المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة لم تقع لئلا يقع، وإما كان لئلا العبقة ما ذكر ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي أن النبي ﷺ قال لمن حضر من الأنصار: «يا أيهاكم على أن تمنوني بما تمنون من سداكم وأبناءكم» فباهوه على ذلك، وعلى أن يرحل إليهم هو وأصحابه. وسأيت في هذا الكتاب في كتاب الفتن وغيره ومن حديث عبادة أيضاً قال: «يا أيها رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكر». الحديث. وأصرح من ذلك في هذا المراد ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام: «فقال: يا أبا هريرة إنك لم تكن معنا إذ يا أيها رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في النشاط والكسل، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تقول بالحق ولا تخاف في الله لومة لائم، وعلى أن تنصر رسول الله ﷺ» إذا قدم علينا يثرب فنمنه بما نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا، ولنا لجنة فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي يا أيها عبادة، فذكر بقية الحديث. وعند الطبراني له طريق أخرى والفاظ قريبة من هذه. وقد وضع أن هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى، ثم صدرت مبايعات أخرى ستذكر في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة. والذي يفوي أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في المتنحة وهي قوله تعالى: «يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك» ونزل هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف، والليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا أن النبي ﷺ لما يباهم قرأ الآية كلها، وعنده في تفسير المتنحة من هذا الوجه قال: «قرأ آية النساء» وسلم من طريق معمر عن الزهري قال: «فتلا علينا آية النساء قال: إن لا تشرك بالله شيئاً» وللنسائي من طريق الحارث بن فضيل عن الزهري أن رسول الله ﷺ قال: «ألا تبايعوني على ما يباع عليه النساء: أن لا تشركوا بالله شيئاً الحديث. والطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند «يا أيها رسول الله ﷺ على ما يباع عليه النساء يوم فتح مكة». وسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث: «وأخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء» فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما صدرت بعد نزول الآية، بل بعد صدور البيعة، بل بعد فتح مكة، وذلك بعد إسلام أبي هريرة بمدة. ويلاحظ هذا ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أيهاكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً» فذكر نحو حديث عبادة، ورواه قتات. وقد قال إسحاق بن راهوية: إذا صح الإسناد إلى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر اهـ وإذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر هذه

قوله: (يا أيوني) زاد في باب وفود الأنصار: «وتألموا يا أيوني»، والمباينة عبارة عن المعادة، سميت بذلك تشبيهاً بالمعاوضة المالية كما في قوله تعالى: «وإن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن هم لمية».

قوله: (ولا تقتلوا أولادكم) قال محمد بن إسماعيل التيمي وغيره: خص القتل بالأولاد لأنه تمل وقضية رحم. فالمتأني بالني من أكت وألته كان شاكساً فيهم، وهو وأد البنات وقتل البنين خشية الإملاق، أو خصهم بالذكر لأنهم بعدد أن لا يندفوا عن أنفسهم.

قوله: (ولا تأثروا بهتان) البهتان الكذب الذي يهت بهت سامعه، وخص الأيدي والأرجل بالافتراء لأن معظم الأفعال تتبع بهما، إذ كانت هي المواصل والمواصل للباشرة والسعي، كنا يسون الصنائع الأيدي. وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال: هذا بما كسبت بذلك. ويحتمل أن يكون المراد لا يهتروا الناس كضاحاً ويخصمكم يشاهد بهضاً، كما يقال: قلت كنا بين يدي فلان، قاله الخطابي، وفيه نظر لذكر الأرجل. وأجاب الكرمانى بأن المراد الأيدي، وذكر الأرجل تأكيداً، وعمله أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضياً فليس مانع. ويحتمل أن يكون المراد ما بين الأيدي والأرجل القلب لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه، فلذلك نسب إليه الافتراء، كان المعنى: لا ترموا أحداً بكذب تزورونه في أنفسكم ثم يهتروا صاحبه بالستكم. وقال أبو محمد بن أبي جرة: يحتمل أن يكون قوله: «بين أيديكم أي في الحلال» وقوله: «ولولجكم أي في المستقبل» لأن السعي من أعمال الأرجل. وقال غيره: أصل هذا كان في بيعة النساء، وكسى بذلك كما قال الهروي في الفريين عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تنتطفه إلى زوجها. ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتج إلى حله على غير ما ورد فيه أولاً. والله أعلم.

قوله: (ولا تعصوا) للإسماعيلي في باب وفود الأنصار «ولا تعصوني» وهو مطابق للآية، والمعروف ما عرف من للشارع حسنة نهياً وأمرأ.

قوله: (في معروف) قال النووي: يحتمل أن يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحد أول الأمر عليكم في المعروف، فيكون التثنية بالمعروف متعللاً بشيء. بصد. وقال غيره: نيه بذلك على أن طاعة المخلوق إنما تجب فيما كان غير معصية لله، فهي جديرة بالتزوي في معصية الله.

قوله: (ومن وفي منكم) أي ثبت على العهد. ووفى بالتخفيف، وفي رواية بالتشديد، وهذا بمعنى.

قوله: (فأجابه على الله) أطلق هذا على سبيل التخصيص لأنه لما ذكر المباينة المقتضية لوجود المعوضين أثبت ذكر الأجر في موضع استحكامه. وأوضح في رواية الصانعي من عبادة في هذا الحديث في الصحيحين بتبيين الموضع فقال: «والجئته»، وصبر هنا بلفظ «على» للمبالغة في تحقق وقوعه كالواجبات، ويتمين حله على غير ظاهره للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شيء، وسأيت في حديث معاذ في تفسير حق الله على العباد تقرير هذا. فإن قيل: لم اقتصر على المنهيات ولم يذكر المأمورات؟ فالجواب أنه لم يهملها، بل ذكرها على طريق الإجمال في قوله: «ولا تعصوا» إذ المعصيان مخالفة الأمر، والحكمة في التخصيص على كثير من المنهيات دون المأمورات أن الكف أيسر من إنشاء الفعل، لأن اجتباب المقامد مقدم على اجتباب للصلح، والتخلي عن الرذائل قبل التحلي بالفضائل.

قوله: (ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب) زاد أحد في روايته «به». قوله: (فهو) أي العقاب (كفارة)، زاد أحد: «وله» وكذا هو للمصنف من وجه آخر في باب المشية من كتاب التوحيد، وزاد «وهو» وقوله: «قال النووي: عومر هذا الحديث خصوص بقوله تعالى: «وإن الله لا يفر من يشرك به» فالمراد إذا قتل على لوتعه لا يكون القتل له كفارة. قلت: وهذا بناء على أن قوله: «ومن ذلك شيئاً» يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر، وقد قيل: يحتمل أن يكون الرزاد ما ذكر بعد الشرك، بقرينة أن المخاطب بذلك للمسلمون فلا يدخل حتى يحتاج إلى إخراج، ويعقده رواية مسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث: «ومن أتى منكم حداً إذ القتل على الشرك لا يسى حداً. لكن يعكر على هذا القائل أن الفاء في قوله: «وفرن» لارتب ما بعدها على ما قبلها، وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التحليل من الإشراك. وما ذكر في الحد عرني حادث، فالصواب ما قال النووي. وقال الطي: لحق أن المراد بالشرك الأصغر وهو الربا. ويلاحظ

ظهور المناسبة بين الآية والحديث، وظهر وجه دخولهما في مباحث الإيمان، فإن فيه دليلاً على بطلان قول الكرامية: إن الإيمان قول فقط، ودليلاً على زيادة الإيمان وتقصانه لأن قوله ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ» ظاهر في أن العلم بالله درجات، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض، وأن النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات. والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك، فهذا هو الإيمان حقاً.

(قائلة): قال إمام الحرمين: أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى. واختلفوا في أول واجب قيل: للمعرفة، وقيل النظر، وقال المقترح: لا اختلاف فإن أول واجب خطياً ومقصوداً للمعرفة، وأول واجب اشتغلاً وأداء القصد إلى النظر. وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنازع طويلة، حتى نقل جماعة الإجماع في نقيضه، واستدلوا بأطباق أهل العصر الأول على قبول الإسلام عن دخل فيه من غير تنقيب، والآثار في ذلك كثيرة جداً. وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يبدون عن دينهم ويقاوتون عليه، فرجعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم. ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتفى فيها بادنى نظر، بخلاف ما قرروه. ومع ذلك فنقول الله تعالى: «فَاتَّقِ اللَّهَ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ خَافِضِينَ» وكل مولود يولد على الفطرة، ظاهران في دفع هذه المسألة من أصلها، وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. وقد نقل القنطرة أبو محمد بن أبي جرة عن أبي الوليد البياهي عن أبي جعفر السمتاني وهو من كبار الأشاعرة أنه سمعه يقول: إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في الملعب، والله المستعان. وقال النووي: في الآية دليل على المذهب الصحيح أن أفعال القلوب يؤاخذ بها إن استقرت، وأما قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْسِي» عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل، فمحمول على ما إذا لم تستقر. قلت: ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله: «أو تعمل» لأن الاعتقاد هو عمل القلب، وهذه المسألة تكلمة تذكر في كتاب الرقاق.

قوله: (حدثنا محمد بن سلام) هو بتخفيف اللام على الصحيح، وقال صاحب المطالع: هو بتشديدها عند الأكثر، وتعقبه النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتخفيف، وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أشعر بآيئه، فلمعه أراد بالأكثر مشايخ بلده. وقد صنف المنطري جزءاً في ترجيح التشديد، ولكن المتمدن خلافه.

قوله: (أخبرنا عدة) هو ابن سليمان الكوفي، وفي رواية الأصيلي: حدثنا.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام.

قوله: (إذا أمرهم أمرهم) كذا في معظم الروايات، وقع في بعضها أمرهم مرة واحدة، وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي، وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث التي وقفت عليها من طريق عبدة، وكذا من طريق ابن غير وغيره عن هشام عند أحمد، وكذا ذكره الإسماعيلي من رواية أبي أسامة عن هشام، ولفظه «كان إذا أمر الناس بالشيء قالوا: والمعنى كان إذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه، وعمل هو بنظر ما يأمرهم به من التخفيف، طلبوا منه التكليف بما يشق، لاعتقادهم احتياجهم إلى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه، فيقولون لسانا كهيتك فيخفف من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل، بل يوجب الزيادة شكراً للمنع الوهاب، كما قال في الحديث الآخر: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا». وإذا أمرهم بما يسهل عليهم ليدوموا عليه كما قال في الحديث الآخر: «أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ»، وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير: «أمرهم» يكون المعنى: كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطيرون الدوام عليه، فامرهم الثانية جواب الشرط، وقالوا جواب ثان.

قوله: (كهيتك) أي ليس حالنا كحالكم. وعبر بالحينة تأكيداً. وفي هذا الحديث فوائد: الأولى أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات وهو الخطيئات، لأنه ﷺ لا ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليمهم من هذه الجهة، بل من الجهة الأخرى. الثانية أن العبد إذا بلغ الغاية في العبادات وثمراتها كان ذلك أدعى له إلى المواظبة عليها، استباقاً للثمرة، واستزادة ما بالشكر عليها. الثالثة الوقوف عند ما حذ الشارح من عزيمة ورخصة، واعتقاد أن الأخذ بالأمرق الموافق للشرع أولى من الأشق المخالف له. الرابعة أن الأولى في العبادات القصد والملازمة، لا المبالغة المنفضة إلى الترك، كما جاء في الحديث الآخر «الملت أي المجد في السير لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى».

الحارث من الرواية، واسم أبي مصعبه عمرو بن زيد بن حوف الأنصاري ثم المازني، هلك في الجاهلية، وشهد ابنه الحارث أحداً، واستشهد بالبيعة.

قوله: (عن أبي سعيد) اسمه سعد على الصحيح وقيل سنان ابن مالك بن سنان، استشهد أبوه بأحد، وكان هو من المكثرين. وهذا الاستناد كله مدنيون، وهو من أفراد البخاري عن مسلم. نعم أخرج مسلم في الجهاد وهو عند المصنف أيضاً من وجه آخر عن أبي سعيد حديث الأعرابي الذي سأل: أي الناس خير؟ قال: مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله. قال: ثم من؟ قال: مؤمن في شعب من الشعاب يقضي الله ويعد الناس من شرو. وليس فيه ذكر الفتن. وهي زيادة من حافظ فيقيد بها المطلق. ولها شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم، ومن حديث أم مالك البهزية عند الترمذي، ويؤيده ما ورد من النهي عن سكني البرادي والسياسة والمزلة، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن.

قوله: (يوشك) بكسر الشين للمعجزة أي يقرب.

قوله: (عبر) بالنصب على الخبر، وغنم الاسم، وللأصيلي برفع خبر ونصب غنماً على الخبرية، ويجوز رفعهما على الابتداء والمغرب ويقدر أن يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك، لكن لم نجده به الرواية.

قوله: (يبيع) بتشديد التاء ويجوز إسكانها، و«ضعف» بفتح للمعجزة والعين المهملة جمع شفعة كاكم وأكمة وهي رؤوس الجبال.

قوله: (ومواقع القطر) بالنصب عطفاً على شفع، أي بطون الأودية، وخصهما بالذكر لأنها مظان المرحى.

قوله: (يقصر بدينه) أي بسبب دينه. و«من» ابتنائية، قال الشيخ النووي: في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر، لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد القرار ديناً، وإنما هو صيانة للدين. قال: فلمله لما رآه صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين. وقال غيره: إن أريد بمن كونها جنسية أو تضييفية فالنظر متجه، وإن أريد كونها ابتنائية أي القرار من الفتنة مشوه الدين فلا تنجبه النظر. وهذا الحديث قد ساقه المصنف أيضاً في كتاب الفتن، وهو أبقى المواضع به، والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

١٣ - باب قول النبي ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»

وَأَنَا الْمَعْرِفَةُ فَعَلَ الْقَلْبُ

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [القرة: ٢٢٥].

٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَفْصَالِ بِمَا يُطِيقُونَ، قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَهَضَبَ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنْ أَتَاكُمْ وَأَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ أَنَا» [أخرجه مسلم: ٢٣٥٦ بيهو]

قوله: (باب قول النبي ﷺ) هو مضاف بلا تردد.

قوله: (أنا أعلمكم) كذا في رواية أبي ذر، وهو لفظ الحديث الذي أورده في جميع طرقه. وفي رواية الأصيلي: «أمرتكم» وكأنه مذكور بالمعنى حلاً على ترددهما هنا، وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف.

قوله: (وأن المعرفة) بفتح أن والتقدير: باب بيان أن المعرفة. وورد بكسرها وتوجيه ظاهر. وقال الكرماني: هو خلاف الرواية والدراية.

قوله: (لقلوه تعالى) مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه والاعتقاد فعل القلب. وقوله: «بما كسبت قلوبكم» أي بما استقر فيها، والآية وإن وردت في الإيمان بالفتح فالاستدلال بها في الإيمان بالكسر واضح للاشتراك في المعنى، إذ مدار الحقيقة فيها على عمل القلب. وكان المصنف لمح بتفسير زيد بن أسلم، فإنه قال في قوله تعالى: «ولا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم» قال: هو ققول الرجل إن فعلت كذا فانا كافر، قال: لا يؤاخذ الله بذلك حتى يعقد به قلبه،

قوله: (يدخل) للدراطيني من طريق إسماعيل وغيره: «يدخل الله» وزاد من طريق من: «يدخل من يشاء برحمته» وكذا للإسماعيلي من طريق ابن وهب.

قوله: (مغال حجة) يفتح الحاء هو إشارة إلى ما لا أقل منه، قال الخطابي: هو مثل ليكون حياراً في المعرفة لا في الوزن، لأن ما يشكل في العقول يرد إلى المحسوس ليذهب. وقال إمام الحرمين: الوزن للصفح المشتملة على الأعمال، ويقع وزنها على قدر أجور الأعمال. وقال غيره: يجوز أن تجرد الأعراس فتوزن، وما ثبت من أمور الآخرة بالشرع لا دخل للعقل فيه، والمراد بحجة الحرفل هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد، لقوله في الرواية الأخرى: «أخرجوا من قال لا إله إلا الله وعمل من الخير مايزن ذرة». ومحل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الرقاق.

قوله: (في نهر الحياة) كذا في هذه الرواية بالمد، ولكريمة وغيرها بالقصر، وبه جزم الخطابي وعليه المعنى، لأن المراد كل ما به تحصل الحياة، والحياة بالقصر هو المطر، وبه تحصل حياة النبات، فهو البق بمعنى الحياة من الحياة للممدود الذي هو بمعنى الخجل.

قوله: (الحية) بكسر أوله، قال أبو حنيفة الدينوري: الحية جمع بزور النبات وأحداثها حية بالفتح، وأما الحب فهو الحطة والشعر، وأحداثها حية بالفتح أيضاً، وإما افتراقاً في الجمع. وقال أبو المعالي في المتشبي: الحية بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت.

قوله: (قال وهيب) أي ابن خالد (حدثنا عمرو) أي ابن يحيى المازني المذكور.

قوله: (الحياة) بالخفض على الحكاية، ومراده أن وهيباً وافق مالكاً في روايته لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسنده، وجزم بقوله في نهر الحياة ولم يشك كما شك مالك.

(قاله): أخرج مسلم هذا الحديث من رواية مالك فاهم الشاك، وقد يفسر هنا.

قوله: (وقال خردل من عمن) هو على الحكاية أيضاً، أي وقال وهيب في روايته: مقال حجة من خردل من غير، فخالف مالكاً أيضاً في هذه الكلمة. وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى بن إسماعيل عن وهيب، وسياقه أتم من سياق مالك، لكنه قال: «من خردل من إيمان» كرواية مالك، فاعترض على المصنف بهذا، ولا اعتراض عليه فإن أبا بكر بن أبي شيبة أخرج هذا الحديث في مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال: «من خردل من خير» كما علقه المصنف، فتبين أنه مراده لا لفظ موسى. وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا، لكن لم يسق لفظه، ووجهه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر، وأراد بإيثاره الرد على المرتبة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان، وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للخلود.

٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِثْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ هِشَابٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ [ابْنِ حَنِيفٍ]: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَهَيَأُ أَنَا نَائِمٌ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يُفْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قَمْعٌ، مِمَّا مَا يَنْتَلِعُ الشَّيْءُ، وَمِنْهَا مَا ذُوْن ذَلِكَ، وَغَرَضٌ عَلَيَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَبِيضٌ يَجْرُهُ». قَالُوا: فَمَا أَوَلَّتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (الَّذِينَ) (الطبر: ٣٩٩، ٧٠٨، ٧٠٩). أخرجه مسلم: ٢٣٩٠.

قوله: (حدثنا محمد بن عبيد الله) هو أبو ثابت المدني وأبوه بالتصغير.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان تابعي جليل.

قوله: (عن أبي أمامة بن سهل) هو ابن حنيفة كما ثبت في رواية الأصيلي، وأبو أمامة يختلف في صحته، ولم يصح له سماع، وإنما ذكر في الصحابة لشرف الرؤية، ومن حيث الرواية يكون في الإسناد ثلاثة من التابعين أو تابعين وصحابيين، ورجاله كلهم مدنيون كالذي قبله، والكلام على المتن يأتي في كتاب التعبير، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القمص بالدين، وقد ذكر أنهم متفاضلون في لبسها، فدل على أنهم متفاضلون في الإيمان.

قوله: (يها أنا نائم ورأيت الناس) أصل «يها» بين ثم أشبعت الفتح. وفيه استعجال بينا يدون إذا ويدون إذ، وهو فصيح عند الأصمعي ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه، فإن في هذا الحديث حجة. وقوله: «الشيء» بضم المثلثة وكسر الدال المهملة وتشديد الباء التحتية جمع شيء يفتح أوله وإسكان ثانيه والتخفيف، وهو مذكور عند

المخافة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الزيادة من الخير. السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعي، والإنكار على المخالف المتشاك لفهم المعنى إذا قصر في الفهم، تحريضاً له على التيقظ. السابعة جواز تحدث المسلم بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من المباحة والتعاضل. الثامنة بيان أن رسول الله ﷺ رتبة الكمال الإنساني لأنه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية، وقد أشار إلى الأولى بقوله: «أعلمكم» وإلى الثانية بقوله: «أناكم»، ووقع عند أبي نعيم: «وأعلمكم بالله» لأنما زيادة لام التأكيد، وفي رواية أبي أمامة عند الإسماعيلي: «والله إن أبركم وأتقاكم أنا»، ويستفاد منه إقامة الضمير المتصل مقام المتصل، وهو ممنوع عند أكثر النحاة إلا للضرورة وأولوا قول الشاعر: «وإنما يدافع عن أصحابهم أنا أو مثلي» بأن الاستثناء فيه مقدر، أي وما يدافع عن أصحابهم إلا أنا. قال بعض الشراح: والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة، وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم، وهو من غرائب الصحيح، لا أعرفه إلا من هذا الوجه، فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم. وقد اشترت إلى ما ورد في منتهى من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الأدب، وذكرت فيه ما يؤخذ منه تعيين المسامحة به. والله الحمد.

١٤ - باب من كره أن يعود في الكفر كما

يكره أن يلقى في النار، من الإيمان

٢١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ خَلَاةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَدُوًّا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَؤُودَ فِي الْكُفْرِ، بَعْدَ إِذْ أَفْلَحَهُ اللَّهُ، [مِنْهُ] كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ» [راجع: ١٦، أخرجه مسلم: ٤٣].

قوله: (باب من كره) يجوز فيه التووين والإضافة، وعلى الأول «من» مبتدأ و«من الإيمان» خبره، وقد تقدم الكلام على حديث الباب، ومطابقة الترجمة له ظاهرة عما تقدم. وإسناده كله بصريون، وجري المصنف على عاداته في التوبيع على ما يستفاد من المتن، مع أنه غير الإسناد هنا إلى أنس. و«من» في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فإنها شرطية.

١٥ - باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال

٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ غُفْرَةَ بِنْتِ يُحْيَى الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا [مِنَ النَّارِ] مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا قَبْلَ اسْتَوْقُوا، قِيلَ قَوْمِي نَهَرِ الْحَيَاةِ، أَوْ الْحَيَاةِ - شَكَّ سَالِكٌ - قَبْتُونَ كَمَا تَبَيَّنَتِ الْجَنَّةُ فِي جَنَابِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفَرَةً مُلَوَّيَةً؟»

قَالَ وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا غُفْرَةُ: الْحَيَاةِ، وَقَالَ: (خَرَدَلٍ مِنْ حَسَنِ) (الطبر: ٤٥٨١، ٤٥٩١، ٤٥٩٠، ٤٥٧٤، ٧٤٣٨، ٧٤٣٩). أخرجه مسلم: ١٨٣، مطولاً [١٨٥، ١٨٤]

قوله: (باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال) في ظرفية ويمثل أن تكون سببية، أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصمعي المدني ابن أخت مالك، وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعنا بن عيسى عن مالك، وليس هو في الموطأ. قال الدراطيني: هو غريب صحيح.

معظم أهل اللغة، وحكي أنه مؤنث، والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة، وقيل يخص بالمرأة وهذا الحديث يرده، ولعل نازل هذا يدعي أنه أطلق في الحديث مجازاً. والله أعلم.

١٦ - باب الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ

٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ يَغُطُّ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَذَّةٌ قَبْلَ الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ» (أبو: ٩١٨). أخرجه مسلم: ٣٦. يذكر صحيح، بلخر: بدون ذكر مدحه [ن].

قوله: (باب) هو مؤنث، ووجه كون الحياء من الإيمان تقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان، وقالة إعادته هنا أنه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة متبادرة الطريق.

قوله: (حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التتيسي نزيل دمشق، ورجال الإسناد سواء من أهل المدينة.

قوله: (أخبرنا) وللأصلي حدثنا مالك، وكريمة ابن أنس، والحديث في الموطأ.

قوله: (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب.

قوله: (مر على رجل) لمسلم من طريق معمر: «مر برجل» ومر بمعنى اجتاز بعدى بعلى وبإياه، ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواضظ وأخيه. وقوله: «يغط» أي ينعش أو يثقف أو يذكور، كما شرحوه، والأول أن يشرح بما جاء عند المنسلف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ونقله: «يغط إخاء في الحياء» يقول: إنك لتستحي، حتى كأنه يقول: قد أضر بك. انتهى. ويحتمل أن يكون جمع له المتاب والوظف فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر، لكن المخرج متحد، فالظاهر أنه من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر، وفيه سببه فكان الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يمنه من استيفاء حقوقه، فعليه أخوه على ذلك، فقال له النبي ﷺ: «دعه» أي اتركه على هذا الحق السيئ، ثم زاده في ذلك ترغيباً لحكمه بأنه من الإيمان، وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه جبر له ذلك تحصيل أجر ذلك الحق، لا سيما إذا كان المتروك له مستحقاً. وقال ابن تيمية: معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان، فسي إيماناً كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه. وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان مجاز، والظاهر أن الناهي ما كان يعرف أن الحياء من مكمالات الإيمان فلهذا وقع التأكيد، وقد يكون التأكيد من جهة أن القضية في نفسها عما يهتم به وإن لم يكن هناك منكر. قال الراغب: الحياء انقباض النفس عن الفحيح، وهو من خصائص الإنسان ليرتفع عن ارتكاب كل ما يشتهي فلا يكون كالبهيمة. وهو مركب من جين وصفة لذلك لا يكون المستحي فاسقاً، وقلمما يكون الشجاع مستحيًا، وقد يكون لطلق الانقباض كما في بعض الصبيان. انتهى ملخصاً. وقال غيره: هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره أهم من أن يكون شريعاً أو عقلياً أو عرفياً، ومقابل الأول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله. قال: وقوله ﷺ: «والحياء شعبة من الإيمان» أي أثر من آثار الإيمان، وقال الحلبي: حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر إليه، وقال غيره: إن كان في حرم فهو واجب، وإن كان في مكروه فهو مندوب، وإن كان في مباح فهو الحري، وهو المراد بقوله: «والحياء لا يأتي إلا بخير». ويصح كل ذلك أن المباح إما هو ما يقع على وفق الشرع إثباتاً ونقيضاً، وحكي عن بعض السلف: رأيت للمعاصي مللة، فتركها مروعة، فصارت هباته. وقد يتولد الحياء من الله تعالى من الثقلب في نمته فيستحي الماقل أن يستعين بها على معصيته، وقد قال بعض السلف: خف الله على قدر قدرته عليك، واستحي من على قدر قربه منك. والله أعلم.

١٧ - باب ﴿لَمَّا تَابُوا وَآفَأُوا الصَّلَاةَ﴾

وَأَتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ (هود: ٥)

٢٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الْحَرَمِيُّ بْنُ غَمَّارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُخَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمُرْتُ أَنْ أَقْبَلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُحِبُّوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَضَمُوا مِنِّي دِمَائَهُمْ وَأَمْرَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (أخرجه مسلم: ٢٢).

قوله: (باب) هو مؤنث في الرواية، والتقدير: هذا باب في تفسير قوله تعالى: ﴿لَمَّا تَابُوا﴾ ونحو الإضافة أي باب تفسير قوله. وإما جعل الحديث تفسيراً للآية لأن المراد بالآية في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد ففسره قوله ﷺ: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله». وبين الآية والحديث مناسبة أخرى، لأن التولية في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد، ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهي الرد على المرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) زاد ابن عساكر «المسند» وهو بفتح النون كما مضى، قال حدثنا أبو روح هو بفتح الراء.

قوله: (الحرمي) هو بفتح المهملة، وللأصلي حرمي، وهو اسم بلفظ النسب ثبت فيه الألف واللام ولتحذف مثل مكى بن إبراهيم الأتي به، وقال الكرماني أبو روح كتيه، واسمه ثابت والحرمي نسبة، كما قاله، وهو خطأ من وجهين: أحدهما في جعله اسمه نسبة، والثاني في جعله اسم جدته اسمه، وذلك أنه حرمي بن عمارة بن أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت، وكأنه رأى في كلام بعضهم واسمه ثابت فظن أن الضمير يعود على حرمي لأنه التحدث عنه، وليس كذلك بل الضمير يعود على أبي حفصة لأنه الأقرب، وأكد ذلك عنده روده في هذا السند «الحرمي» بالألف واللام وليس هو مشبواً إلى الحرم محال لأنه بصري الأصل والمولد وللشأ والسكن والوفاة. ولم يضبط لنا كعادته وكأنه ظن بالثقة كالجادة والصحيح أن أوله نون.

قوله: (عن والده بن محمد) زاد الأسيلي: يعني ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الأبناء عن الآباء، وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل، وواقف هنا روى عن أبيه عن جد أبيه، وهذا الحديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان، وهو عن شعبة عزيز تفرد بروايته عنه حرمي هذا وعبد الملك بن الصباح، وهو عزيز عن حرمي تفرد به عنه المسندي وإبراهيم بن محمد بن عمره، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عرواة وابن حبان والاسماعيلي وغيرهم. وهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم، فاتفق الشيوخان على الحكم بصحته مع غرابته، وليس هو في مسند أحمد على سمته. وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه يأنز أبكر في قتال ماني الزكاة، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام: «أمست أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، وينقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال: لأتقين من فرق بين الصلاة والزكاة لأنها قريبتهما في كتاب الله. والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استخضره في تلك الحالة، ولو كان مستخضراً له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة، ولا يمنع أن يكون ذكره لما بعد، ولم يستدل أبو بكر في قتال ماني الزكاة بالقياس فقط، بل أعذه أيضاً من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه: «إلا بحق الإسلام»، قال أبو بكر: والزكاة حق الإسلام. ولم يتفرد ابن عمر بالحديث المذكور. بل رواه أبو هريرة أيضاً بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الزكاة. وفي القصة دليل على أن السة قد تحنى على بعض أكابر الصحابة وطلع عليها أحادهم، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة مخالفاً، ولا يقال كيف غشي ذا على فلان؟ والله الموفق.

قوله: (أمست) أي امرني الله، لأنه لا أمر لرسول الله ﷺ إلا الله، وقياسه في الصحابي إذا قال أمست فالعنى امرني رسول الله ﷺ، ولا يحتمل أن يريد امرني صحابي آخر لأنهم من حيث أنهم مجتهدون لا يحتاجون بأمر مجتهد آخر، وإذا قاله التابيح احتمال. والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له.

هو ذلك الرئيس.

١٨ - باب من قال: إن الإيمان هو العمل

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ يُحْيِيهِ أَوْ يُقِيمُهَا بِمَا كُتِبَ تَعْمَلُونَ﴾

[تأخر: ٧٧]

وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ تَسْأَلُهُمْ أَجْمَعِينَ. عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [عبر: ٩٢]: عَنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَقَالَ: ﴿لِيُعْلَمَ هَذَا فَلْيُعْمَلِ الْمُتَابِعُونَ﴾ [الصالحات: ٩١]

٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعُمَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئل: أَيُّ الْعَمَلِ الْفَضْلُ؟ قَالَ: «إِيمَانُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». قيل: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قيل: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجُّ مَبْرُورُهُ» [نظر: ١٥١٩]. ونظر في التوحيد، باب: ٥٩. أخرجه مسلم: [٨٤]

قوله: (باب من قال) هو مضاف حتماً.

قوله: (إن الإيمان هو العمل) مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالجموع على المجموع، لأن كل واحد منها دل على بغيره على بعض الدعوى، قوله: ﴿بِمَا كُتِبَ تَعْمَلُونَ﴾ عام في الأعمال، وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ معناه تؤمنون، فيكون خاصاً. وقوله: ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف. وقوله: ﴿فَلْيُعْمَلِ الْمُتَابِعُونَ﴾ عام أيضاً. وقوله في الحديث: ﴿إِيمَانُ اللَّهِ﴾ في جواب: «أَيُّ الْعَمَلِ الْفَضْلُ؟» دل على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال. فبين قيل: الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه «ثم» من المخاطبة والتزيين، فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق، هذه حقيقة، والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته.

قوله: (أو قوتوها) أي صيرت لكم إرثاً. وأطلق الإرث مجازاً عن الإعطاء لتحقق الاستحقاق. وهما في قوله: ﴿بِمَا كُتِبَ تَعْمَلُونَ﴾ أي بمكملكم، وإما موصولة أي بالذي كُتِبَ تَعْمَلُونَ. وآباءه للملابسة أو للمقابلة. فإن قيل كيف الجمع بين هذه الآية وحديث: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ؟» فالجواب أن المضي في الحديث دخوله بالعمل المجرد عن القبول، والمثبت في الآية دخوله بالعمل المتقبل، والقبول إنما يحصل بركة الله، فلم يحصل الدخول إلا بركة الله. وقيل في الجواب غير ذلك كما سيأتي عند إيراد الحديث المذكور.

(تنبيه): اختلف الجواب عن هذا السؤال، وأجيب بأن لفظ «من» مراد في كل منهما، وقيل وقع باختلاف الأحوال والأشخاص فأجيب كل مسائل بالحال اللاحق به، وهذا اختيار الحلبي ونقله عن الفتح.

قوله: (وقال عده) أي جماعة من أهل العلم منهم أنس بن مالك روينا حديثه مرفوعاً في الترمذي وغيره وفي إسناده ضعف. ومنهم ابن عمر روينا حديثه في التفسير للطبري والذهاب للطبراني، ومنهم جماعة رويته عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره.

قوله: (لتسألهم الخ) قال النووي: معناه من أصلهم كلها، أي التي تتعلق بها التكليف، وتخصيص ذلك بالتوحيد دعوى بلا دليل. قلت: لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ بعد أن تقدم ذكر الكفار إلى قوله: ﴿وَلَا تُحْزَنُ عَلَيْهِمْ﴾ وأخضع جناحك للمؤمنين؟ فيدخل فيه المسلم والكافر، فإن الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف، بخلاف باقي الأعمال فيها الخلاف، فمن قال إنهم مخاطبون بقول أنهم مسؤولون عن الأعمال كلها، ومن قال إنهم غير مخاطبين بقول: «إِنَّمَا يُسْأَلُونَ عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَطْ، فَالسَّوَالُ مِنَ التَّوْحِيدِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ». فهنا هو دليل التخصيص، فحمل الآية عليه أولاً، بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف. والله أعلم.

قوله: (وقال) أي الله عز وجل: ﴿لِحَالِ هَذَا﴾ أي الفوز العظيم: ﴿فَلْيُعْمَلِ الْمُتَابِعُونَ﴾ أي في الدنيا. والظاهر أن المصنف تأوله بما تأوله به الأئمة المتقدمين، أي

قوله: (إن القاتل أي بان أقاتل، وحلف الجار من «أنه» كبير.

قوله: (حتى يشهدوا) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر، فمقتضاه أن من شهد وأقام وأتى عصم معه ولو جحد باقي الأحكام، والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بمجاهد به، مع أن نص الحديث وهو قوله: ﴿إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ﴾ يدخل فيه جميع ذلك. فإن قيل: فلم لم يكف به ونص على الصلاة والزكاة؟ فالجواب أن ذلك لمظهما والاعتناء بهما، لأنهما أمّا العبادات البدنية والمالية.

قوله: (ويقيموا الصلاة) أي يداوموا على الإتيان بها بشروطها، من قامت السوق إذا تفتت، وقامت الحرب إذا اشتد القتال. أو المراد بالقيام الأداء تيسراً عن الكل بالجزء إذا القيام بعض أركانها. والمراد بالصلاة المقروض منها، لا جنسها، فلا تدخل سجدة التلاوة مثلاً وإن صدق اسم الصلاة عليها. وقال الشيخ عيسى الدين النووي: في هذا الحديث أن من ترك الصلاة عمداً يقتل. ثم ذكر اختلاف للمذهب في ذلك. وسئل الكرمانى هنا عن حكم تارك الزكاة، وأجاب بأن حكمها واحد لا اشتراكها في الغاية، وكأنه أراد في المقاتلة، أما في القتل فلا. والفرق أن للمنتع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً بخلاف الصلاة فإن انتهى إلى نصب القتال ليمنع الزكاة قوتل، وبهذه الصورة قاتل الصديق سائعي الزكاة، ولم يقتل أنه قتل أحداً منهم صبراً. وعلى هذا فني الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر، للفرق بين صفة أقاتل وأقتل. والله أعلم. وقد أظن ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدل بهذا الحديث على ذلك وقال: لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل لأن المقاتلة مقابلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين، ولا كذلك القتل. وحكى البيهقي عن الشافعي أنه قال: ليس القتال من القتل بسبيل، قد قيل قتال الرجل ولا يحل قتله.

قوله: (فإذا فعلوا ذلك) فيه التعبير بالفعل عما يعضه قوله إما على سبيل التغليب، وإما على إرادة المعنى الأهم، إذ القول فعل اللسان.

قوله: (عصمو) أي منعوا، وأصل العصمة من العصام وهو الحيط الذي يشد به فم القرية ليمنع سيلان الماء.

قوله: (وحسابهم على الله) أي في أسر سرارهم، ولفظة «على» مشعرة بالإيجاب، وظاهرها غير مراد، فإما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه، أي هو كالواجب على الله في تحقق الوقوع. وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر، والاكتفاء في قبول الإيمان بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة، وقد تقدم ما فيه. ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البعد المقيمين بالتوحيد الملتزمين للشرائع، وقبول توبة الكافر من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن. فإن قيل: مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد، فكيف ترك قتال مؤدي الجزية والمعاهد؟ فالجواب من أوجه: أحدها دعوى النسخ بأن يكون الإذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخراً عن هذه الأحاديث، بدليل أنه متأخر عن قوله تعالى: ﴿أَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾. ثانيها أن يكون من العام الذي خص منه البعض، لأن المقصود من الأمر حصول المطلوب، فإذا تخلف البعض لدليل لم يقدح في العموم. ثالثها أن يكون من العام الذي أريد به الخاص، فيكون المراد بالناموس في قوله: «أَقَاتِلُوا النَّاسَ» أي المشركين من غير أهل الكتاب، ويدل عليه رواية النسائي بلفظ «أمرت أن أقاتل المشركين». فإن قيل: فإن هذا في أهل الجزية لم ينم في المعاهدتين ولا فيما منع الجزية، أجيب بأن المنتع في ترك المقاتلة رفضاً لا تأخيرها مدة كما في المدينة، ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية. رابعها أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها من التعبير عن إعلاء كلمة الله وإفحام المخالفين، فيحصل في بعض بالقتل وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة. خاصها أن يكون المراد بالقتال هو ما يقوم مقامه، من جزية أو غيرها. سادسها أن يقال: الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم إلى الإسلام، وسبب السبب سبب، فكأنه قال: حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤدهم إلى الإسلام، وهذا أحسن، ويأتي فيه ما في الثالث وهو آخر الأجوبة، والله أعلم.

قوله: (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة) حذف جواب قوله إذا، لأنه للعلم به كانه يقول: إذا كان الإسلام كذلك لم يتبع به في الآخرة. وعصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرافد الإيمان وينفع عند الله، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام، فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية، ومتابعة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه، فلا يكون مؤمناً لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية، وأما اللغوية فصاحلة.

قوله: (عن سعد) هو ابن أبي وقاص كما صرح به الإسماعيلي في روايته، وهو والد عامر الراوي عنه، كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها: ومن عامر بن سعد بن أبيه واسم أبي وقاص مالك، وسيأتي تمام نسبه في مناقب سعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأعطى رهماً) الرهم عدد من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، قال القزاز: وربما جاوزوا ذلك قليلاً، ولا واحد له من لفظه، ورهم الرجل بنو أبيه الأدنى، وقيل قيله. وللإسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاءه رهم فسأله فأعطاهم فترك رجلاً منهم.

قوله: (وسعد جالس) فيه تجريد، وقوله: (أصعبهم لي) فيه انضات، ولفظه في الزكاة: وأعطى رهماً وأنا جالس، فسأته بلا تجريد ولا انضات، وزاد فيه: فقامت إلى رسول الله ﷺ فسأروته. وغفل بعضهم فزاد هذه الزيادة إلى مسلم فقط، والرجل المتروك اسمه جميل بن سراقه الضمري، سماء الواقفي في الخازني.

قوله: (مالك عن فلان) يعني أي سبب لمذكور أنه إلى غيره؟ ولفظ فلان كتابه عن اسم أبيهم بعد أن ذكر.

قوله: (فوالله) فيه القسم في الإخبار على سبيل التأكيد.

قوله: (لأواه) وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم المعزة هنا وفي الزكاة، وكذا هو في رواية الإسماعيلي وغيره. وقال الشيخ يحيى الدين رحمه الله: بل هو بفتحها أي أحله، ولا يجوز ضمها فيصير معنى أنه قال بعد ذلك: غلبني ما أعلم من أحد ولا دالة فيما ذكر على تمين الفتح لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ﴾، سلمنا لكن لا يلزم من إطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظرياً لا يقينياً وهو الممكن هنا، وبهذا جزم صاحب المقهم في شرح مسلم فقال: الرواية بضم المعزة، واستبط من جواز الحلف على غلبة الظن، لأن النبي ﷺ ما نهى عن الحلف، كما قاله، وفيه نظر لا يخفى، لأنه أتم على وجدان الظن وهو كذلك، ولم يقسم على الأمر المظنون كما ظن.

قوله: (فقال: أو مسلماً) هو يسكان الواو لا بفتحها، قيل هي للتبرع، وقال بعضهم: هي للتشريك، وأنه أسره أن يقوله ما لأنه أسحوط، ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في مجمله في هذا الحديث فقال: «لا تقل مؤمن بل مسلم» فوضح أنها للإضراب، وليس معناه الإنكار بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق المؤمن، لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر، قاله الشيخ يحيى الدين ملخصاً. وتعبه الكرماني بأنه يلزم من أنه لا يكون الحديث دالاً على ما عهده الباب، ولا يكون لرد الرسول ﷺ على سعد فائدة وهو تعقب مردود، وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبل، وعصل القصة أن النبي ﷺ كان يوسع العلماء لمن أظهر الإسلام تلقائياً، فلما أصلى الرهم وهم من المولوة وترك جميلاً وهو من المهاجرين مع أن الجميع ساروه، غاب عنه سعد في أمره لأنه كان يرى أن جميلاً أحق منهم لما اختبره منه دونهم، فلما راجع فيه أكثر من مرة، فأرشدته النبي ﷺ إلى أمرين: أحدهما إعلامه بالحكمة في إعطاء أولئك وحرمان جميل مع كونه أحب إليه ممن أعطى، لأنه لو ترك إعطاء المواقف لم يؤمن لرتداده فيكون من أهل النار، ثانيهما إرشاده إلى التوقف عن التناء بالأمير الباطن دون التناء بالأمير الظاهر، فوضح بهذا فائدة رد الرسول ﷺ على سعد، وأنه لا يستزج بعض الإنكار عليه، بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى، والآخر على طريق الاعتذار. فإن قيل: كيف لم يقبل شهادة سعد لجميل بالإيمان، ولو شهد بالمعذلة لقبل منه وهي تستزج الإيمان؟ فالجواب أن كلام سعد لم يخرج حرج

فليؤمن للمؤمن، أو يجعل العمل على حومه لأن من آمن لا بد أن يقبل، ومن قبل فمن حقه أن يعمل، ومن عمل لا بد أن يتأمل، فإذا وصل قال: لئلا هذا فيعلم المعاملون.

(تبييه) يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى قريته. ويحتمل أن يكون كلامه انتقضى عند قوله: «الفوز العظيم» والذي يمهله ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة، لا حكاية عن قول المؤمن. والاحتمالات الثلاثة مذكورة في التفسير. ولعل هذا هو السر في إيهام المصنف القائل. والله أعلم.

قوله: (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحد بن عبد الله بن يونس البصري الكوفي، نسب إلى جده.

قوله: (سئل) إيهام السائل، وهو أبو ذر الغفاري، وحديثه في الحق.

قوله: (قيل ثم ماذا؟ قال: الجهاد) وقع في مسند الحارث بن أبي أسامة عن إبراهيم بن سعد: «ثم جهاد» فواشي بين الثلاثة في التكبير، بخلاف ما عند المصنف. وقال الكرماني: الإيمان لا يتكرر كالجهاد، والمتكرر للتكرار، لا كإيمان الشخص، والتصرف للكمال. إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل. وتعقب عليه بأن التكبير من جملة وجوهه التعظيم وهو يعطي الكمال، وبأن التصرف من جملة وجوهه العهد وهو يعطي الأفراد الشخصي، فلا يسلم الفرق. قلت وقد ظهر من رواية الحارث التي ذكرتها أن التكبير والتصرف فيه من تصرف الرواة، لأن خرجاً واحداً فالإطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائفة. والله الموفق.

قوله: (حجج ميرو) أي مقبول ومنه بر حجك، وقيل للبريد الذي لا يخالفه إسم، وقيل الذي لا رياء فيه.

(فائدة): قال النووي: ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان، وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر المتق، وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد، وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد واللسان. قال العلماء: اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال، واحتياج المخاطبين، وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه، ويمكن أن يقال: إن لفظة «ومن» مرادة كما يقال فلان أحسن الناس والمعاد من أهلهم، ومنه حديث: «خيركم خيركم لأهله» ومنه المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس، فإن قيل لم قدم الجهاد وليس يركن على الحج وهو ركن؟ فالجواب: أن نفع الحج قاصر غالباً، ونفع الجهاد متعدد غالباً، أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين ووقره فرض عين إذا كان متكرراً فكان أهم منه تقدم. والله أعلم.

١٩ - باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة

وَكَانَ عَلَى الْإِسْلَامِ أَوْ الْغُصْبِ مِنَ الْقَتْلِ. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ أَصَافُ لَمْ نَكُنْ تَوْبِينًا وَلَكِنْ قُلُوبًا أَسْلَمْنَا﴾ (الحجرات: ١٤) لِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهَوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ٨٥)

٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَأَصَافٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ رَجِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ رَهْطًا وَسَعْدَ جَبَالِينَ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا هُوَ أَحَبُّهُمْ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَأَرَاةٌ مُؤْمِنًا، قَالَ: مَاؤُ مُسْلِمًا. فَسَكْتُ لِقِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَظْهَمَ مِنِّي، فَهَدْتُ لِمَقَالَتِي فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَأَرَاةٌ مُؤْمِنًا، قَالَ: مَاؤُ مُسْلِمًا. ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَظْهَمَ مِنِّي فَهَدْتُ لِمَقَالَتِي، وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَعْدٌ إِنْ لَمْ يُطْعَمِ الرَّجُلُ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنِّي، خَشْيَةً أَنْ يَنْكُرَ اللَّهُ فِي النَّارِ.

وَرَوَاهُ يُونُسُ وَصَالِحٌ وَمَقْفَرٌ وَابْنُ أَبِي عَمِيٍّ الزُّهْرِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ (مسند):

عمر، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلماً. لكن لم يتعين الوهم من جهته، وحله الشيخ عبي الدين علي أن ابن عيينة حدث به مرة باسقاط معمر ومرة باثباته. وفيه بعد، لأن الروايات قد تضاعفت عن ابن عيينة باثبات معمر، ولم يوجد باسقاطه إلا عند مسلم، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط كما قدمناه، وقد أوضحت ذلك بدلالة في كتابي «تعليل التعليق». وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزيادة. قال الزهري فزنى أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل. وقد استشكل هذا بالنظر إلى حديث سؤال جبريل، فإن ظاهره بخلافه. ويمكن أن يكون مراد الزهري أن المرء يحكم بإسلامه ويسمى مسلماً إذا تلفظ بالكلمة أي كلمة الشهادة وأنه لا يسمى مؤمناً إلا بالعمل، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح، وعمل الجوارح يدل على صدقه. وأما الإسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى: «ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه».

قوله: (وابن أخي الزهري عن الزهري) يعني أن الأربعة المذكورين رويوا هذا الحديث عن الزهري بإسناده كما رواه شعيب عنه، وحديث ابن أخي الزهري موصول عند مسلم، وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات، وقال في آخره «خشية أن يكسب» على البناء للمفعول. وفي رواية ابن أخي الزهري لطيفة، وهي رواية أربعة من بني زهرة على الولاء هو وعمره وعامر وأبوهم.

٢٠ - باب إفشاء السلام من الإسلام

وَقَالَ عُمَارٌ: لَثَلَتْ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنْفَاصُ مِنْ نَفْسِكَ، وَتَذَلُّ السَّلَامِ لِفَتَاكُمُ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقَارِ.

٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَيْفَةَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «طُعْمُ الطَّعَامِ، وَتَقَرُّ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ» [رواجع: ١٢، أخرجه مسلم: ٣٩]

قوله: (باب) هو منون.

قوله: (السلام من الإسلام) زاد في رواية كريمة «إفشاء السلام» والمراد بإفشاءه نشره سراً أو جهراً، وهو مطابق للمعروف في قوله: «على من عرفت ومن لم تعرف». ويبان كونه من الإسلام تقدم في باب إطعام الطعام مع بقية فوائده. وخيار المصنف بين شيخي اللذين حدثنه عن الليث مراعاة للرجلين بالقائمة الاستاذية وهي تكثر الطرق حيث يحتاج إلى إعادة المتن، فإنه لا يبعد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة. فإن قيل: كان يمكنه أن يجمع الحكمين في ترجمة واحدة ويخرج الحديث عن شيخي معاً، أجاب الكرمانى باحتمال أن يكون كل من شيخي أورده في معرض غير المعرض الآخر، وهذا ليس بباطل، لأنه متوقف على ثبوت وجود تصنيف مبوب لكل من شيخي، والأصل علمه. ولأن من اعتنى بترجمة كل من قتيبة وعمر بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفاً على الأبواب، ولأنه لزم منه أن البخاري يقلد في التراجم، والمعروف الشائع عنه أنه هو الذي يستنبط الأحكام في الأحاديث ويترجم لها ويضرب في ذلك بما لا يدركه فيه غيره. ولأنه يبقئ السؤال محال إذ لا يتبع معاً أن يجمعهما المصنف، ولو كان سمعهما مفترقين. والظاهر من صنيع البخاري أنه يقصد تحديد شعب الإيمان كما قدمناه، فخص كل شعبة بباب تنويه بذكرها، وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد فلذلك غابر بين الترجتين.

قوله: (وقال عمار) هو ابن ياسر، أحد السابقين الأولين، وأثره هذا أخرجه أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري، ورواه يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار، وللفظ شعبة ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان» وهو بالحنن، وهكذا رويته في جامع معمر عن أبي إسحاق. وكذا حدث به عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، وحدث به عبد الرزاق بأخرة فرقه إلى النبي ﷺ، كذا أخرجه الزيلعي في مسنده وابن أبي حاتم في الملل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي، وكذا رواه البيهقي في شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي، وكذا أخرجه ابن الأعرابي في معجمه عن محمد بن

الشهادة وإنما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لأجله، فلماذا نوقش في لفظه، حتى ولو كان بلفظ الشهادة ما استلزم المشورة عليه بالأمر الأولى رد شهادته، بل السياق يرشد إلى أنه قيل قوله فيه بدليل أنه اعتذر إليه. وروينا في مسند محمد بن هرون الروياني وغيره بإسناد صحيح إلى أبي سالم الجيثاني عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال له: كيف ترى جميلاً؟ قال قلت: تشكلك من الناس، يعني المهاجرين. قال: فكيف ترى فلاناً؟ قال قلت: سيد من سادات الناس. قال: فجميل خير من ملء الأرض من فلان. قال قلت: فلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع، قال: إنه رأس قومه، فأنا أتألفهم به. فهذه منزلة جميل المذكور عند النبي ﷺ كما ترى، فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه وإعطائه غيره، وأن ذلك لمصلحة التأليف كما قرناه. وفي حديث الباب من الفوائد الثمرة بين حقيقي الإيمان والإسلام، وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه، وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحاً وإن تعرض له بعض الشارحين. نعم هو كذلك فيسن أن يثبت فيه النص، وفي الرد على خلافة المرتبة في اكتفائهم في الإيمان بنطق اللسان. وفيه جواز تصرف الإمام في مال المصالح وتقديم الأهم فالأهم وإن خفي وجه ذلك على بعض الرعية. وفيه جواز الشفاعة عند الإمام فيما يعتقد الشافع جوازه، وتبني الصغير للكبير على ما يظن أنه ذهل عنه، ومراجعة المشفوع إليه في الأمر إذا لم يزد إلى مفسدة، وأن الإسراع بالنصيحة أولى من الإعلان كما سنأتي الإشارة إليه في كتاب الزكاة: «وقمت إليه فساروته»، وقد يتعين إذا جر الإعلان إلى مفسدة. وفيه أن من أشير عليه بما يعتقد الشافير مصلحة لا يترك عليه، بل يبين له وجه الصواب. وفيه الاعتذار إلى الشافع إذا كانت المصلحة في ترك إجابته، وإن لا عيب على الشافع إذا ردت شفاعة لذلك. وفيه استحباب ترك الإلحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة، وسيأتي تقريره هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (إني لأعطي الرجل) حذف المقول الثاني للتعميم، أي أي عطاه كان.

قوله: (أعجب لي) في رواية الكشميهني: «أعجب» وكذا لأكثر الرواة. ووقع عند الإسماعيلي بعد قوله أحب لي من: «وما أعطي إلا خافة أن يكبه الله» إلخ. ولأبي داود من طريق معمر: «إني أعطي رجلاً، وأدع من هو أحب إلي منهم لا أعطي شيئاً، خافة أن يكبروا في النار على وجوههم».

قوله: (أن يكبه) هو يفتح أوله وضم الكاف يقال: أكب الرجل إذا أطرق، وكبه غيره إذا قلبه، وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم يتصل بالهزمة وهذا زيدت عليه الهزمة قصور. وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال: يقال أكب الرجل إذا كان فعله غير واقع على أحد، فإذا وقع الفعل قلت: كبه وكبته. وجاء نظير هذا في أحرف سيرة منها: أسل ريش الطائر ونسلته، وأتزت البئر ونزفتها، وحكى ابن الأعرابي في المتعدي كبه وأكبه معاً.

(تنبيه): ليس في إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه، وقد روي عن ابن وهب ورشد بن سعد جميعاً عن يونس عن الزهري بسند آخر قال: عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم. ونقل عن أبيه أنه خطأ من رواه وهو الوليد بن مسلم عنهما.

قوله: (ورواه يونس) يعني ابن يزيد الأيلي، وحديثه موصول في كتاب الإيمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري للملقب رسته بضم الراء وإسكان المهملتين وقبل الهاء مثناة من فوق مفتوحة، ولفظه قريب من سياق الكشميهني، ليس فيه إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه.

قوله: (وصالح) يعني ابن كيسان، وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة. وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهري وعامر.

قوله: (ومعمر) يعني ابن راشد، وحديثه عند أحد بن حنبل والحميدي وغيرهما عن عبد الرزاق عنه، وقال فيه: إنه أحد السؤال ثلاثاً، ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري. ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخي، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما، وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة، وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه، وزعم أبو مسعود في الأطراف أن الوهم من ابن أبي

على عهد رسول الله ﷺ، فذكر قصة صلاة الخسوف ثم خطبة النبي ﷺ وفيها القدر المذكور هنا، فمن أراد عد الأحاديث التي اشتغل عليها الكتاب يظن أن هذا الحديث حديثان أو أكثر لا خلاف ابتداء، وقد وقع في ذلك من حكي أن عدته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ عبي الدين ومن بعدهما، وليس الأمر كذلك بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثاً كما بينت ذلك مفصلاً في المقدمة. الثالثة الثانية تقرر أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة، لكن تارة تكون في المتن، وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، وحيث تكون في المتن خاصة لا يميده بصورته بل يتصرف فيه، فإن كثرت طرقه أورد لكل باب طريقاً، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد. وقد صنع ذلك في هذا الحديث، فإنه أورد هنا عن عبد الله بن مسleme وهو القعني مختصراً مقتصراً على مقصود الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من أن الكفر يطلق على بعض المعاصي، ثم أورد في الصلاة في باب من صلى وقدمه نار بهذا الإسناد بعينه، لكنه لما لم يغايّر اقتصر على مقصود الترجمة من فقط، ثم أورد في صلاة الكسوف بهذا الإسناد فساقه تاماً، ثم أورد في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعني مقتصراً على موضع الحاجة، ثم أورد في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضاً. وعلى هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعداً إلا نادراً، والله الموفق. وسيأتي الكلام على ما تضمنته حديث الباب من الفوائد حيث ذكره تاماً إن شاء الله تعالى.

٢٢ - باب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ،

وَلَا يَكْفُرُ صَاحِبُهَا بِإِكْبَابِهَا إِلَّا بِالشَّرْكِ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ لَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ لَمْ يَلِدْ يُنْثَرْ، فَإِنْ يَضْرِبْهُ بِذُنْبِهِ يُنْثَرْ﴾» [النساء: ٤٨]

٣٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَخْذَبِ، عَنِ الْمَغْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ الْبَزْزَةَ، وَعَلِيَّ حُلَّةً، وَعَلِيَّ غُلَامِي حُلَّةً، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَجُلًا فَعَرَّفْتُهُ بِأَمْرِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَرَفْتَهُ بِأَمْرٍ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ لَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِنْ خَوَّانَكُمْ خَوَّانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تَكْلَفُوهُمْ مَا يَلْبِسُهُمْ، فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَاعْيَبُوهُمْ» [النظر: ٢٥٤٥].

٢٠٥٠. أخرجه مسلم: ١٦٦١

باب: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا

بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] فَسَمَاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ

٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الثُّوبِيُّ وَثَوْبُسُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَخْفِيِّ ابْنِ قَيْسٍ فَقَالَ: دَخَلْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: «إِنَّ تَرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ». قَالَ: ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا الْقَيْسِيُّ الْمُسْلِمَانِ بَسَيْتَهُمَا فَالْقَيْسِيُّ وَالْمَقُولُ فِي النَّارِ». فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَيْسِيُّ، فَمَا بَالُ الْمَقُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ خَرِيبًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» [النظر: ١٦٧٥، ٧٠٨٣]. أخرجه مسلم: ٢٨٨٨

قوله: (باب) هو منون. وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره، والجاهلية ما قبل الإسلام، وقد يطلق في شخص معين أي في حال جاهلية.

قوله: (ولا يكفر) بتشديد الفاء المفتوحة، وفي رواية أبي الوقت بفتح أوله وإسكان الكاف.

قوله: (ولا بالشرك) أي إن كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية، والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناء وحصل الترجمة أنه لما قدم أن

الصباح الصنعاني تلامه عن عبد الرزاق مرفوعاً. واستغربه البزار، وقال أبو زرعة: هو خطأ. قلت: وهو معلول من حيث صناعة الإسناد، لأن عبد الرزاق تغير بأخره، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره، إلا أن مثله لا يقال بالبراء فهو في حكم المرفوع، وقد رويناه مرفوعاً من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف، وله شواهد أخرى يثبتها في «تليق التعليق».

قوله: (ثلاث) أي ثلاث خصال، وإعراجه نظير ما سر في قوله: «ثلاث من كن فيه» والعالم بفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس، والإقترار القلة وقيل الإقترار، وعلى الثاني فـ «من» في قوله: «من الإقترار» بمعنى مع أو بمعنى عند. قال أبو الزناد بين سراج وغيره: إنما كان من جمع الثلاث مستكملاً للإيمان لأن مدلوله عليها، لأن العبد إذا تصف بالإنصاف لم يترك لولاه حقاً واجباً عليه إلا إياه، ولم يترك شيئاً مما نهاه عنه إلا اجتنبه، وهذا يجمع أركان الإيمان. وبذلك السلام يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع وعدم الاحترار، ويحصل به التكلف والتجانب، والإنفاق من الإقترار يتضمن غاية الكرم لأنه إذا اتفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقاً، والشفقة أصم من أن تكون على العيال واجبة ومتبوبة، أو على الضيف والزائر، وكونه من الإقترار يستلزم الوثوق بالله والزرع في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الأخرى. وهذا التقرير يفوي أن يكون الحديث مرفوعاً، لأنه يشبه أن يكون من أوتي جوامع الكلم. والله أعلم

٢١ - باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَكُفْرُ دُونِ كُفْرٍ

لِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٠٤]

٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ غَطَّاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَرَيْتَ النَّارَ لِمَا أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ». قِيلَ: أَيْكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِخْدَانِ الثُّغْرَةِ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا لِقَطْعِ» [النظر: ٤٣١، ٧٤٨، ١٠٥٢، ٣٢٠٢، ٥١٩٧، والنظر في الكسوف، باب: ١٤، أخرجه مسلم: ٩٠٧، مطرولاً]

قوله: (باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَكُفْرُ دُونِ كُفْرٍ) قال القاضي أبو بكر بن العريسي في شرحه: مراد المصنف أن بين أن الطاعات كما تنسى إيماناً كذلك المعاصي تنسى كُفْرًا، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد الكفر المخرج من الملة. قال: وخص كُفْرَانِ العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بدعية وهي قوله ﷺ: «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، فقرن حتى الزوج على الزوجة بحق الله، فإذا كثرت المرأة حق زوجها وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله، فلذلك يطلق عليها الكفر، لكنه كفر لا يخرج عن الملة. ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمر الإيمان من جهة كون الكفر ضد الإيمان. وأما قول المصنف: «وكفر دون كفر» فإشاراً إلى أثر رواه أحمد في كتاب الإيمان من طريق عطاء بن أبي رباح وغيره. وقوله: «فيه أبو سعيد» أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد. وفي رواية كريمة «فيه عن أبي سعيد» أي مروى عن أبي سعيد. وفائدة هذا الإشارة إلى أن للحديث طريقاً غير الطريق المساق. وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيض وغيره من طرق عياض بن عبد الله وفيه قوله ﷺ للنساء: «تصدقن، فإنني رأيتكن أكثر أهل النار، قلن: ولم يا رسول الله؟ قال: «تكنون اللعن، وتكنون العشير، الحديث. ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضاً: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، قاله القاضي أبو بكر المذکور، والأول أظهر وأجرب على مالوف المصنف، ويضد إيراد حديث ابن عباس بلفظه وتكفرن العشير، والعشير الزوج، قيل له عشير بمعنى معاشر مثل أكبل بمعنى مأكول وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث طويل أورد المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الإسناد تاماً، وسيأتي الكلام عليه ثم. ونبيه هنا على فائتين: إحداهما أن البخاري يذهب إلى جواز تقطيع الحديث، إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقاً يفضي إلى فساد المعنى، فصنعه كذلك يومه من لا يحفظ الحديث أن المختصر غير التام، لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله هنا قوله ﷺ: «وأريت النار، إلى آخر ما ذكره من، وأول التام من ابن عباس قال: «خسفت الشمس

المعاصي يطلق عليها «الكفر» مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحد أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج من الملة خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى «ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» نصير ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر، لأن من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يعمل مع الله إلهاً آخر، والمغفرة متبعية عنه بلا خلاف. وقد يرد الشرك ويؤاد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين» قال ابن بطال: غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج، ويقول إن من مات على ذلك يخلد في النار، والآية ترد عليهم لأن المراد بقوله «ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» من مات على كل ذنب سوى الشرك، وقال الكرماني: في استدلاله بقول أبي ذر «عيرته بأمه» نظر لأن التعبير ليس كبيره، وهم لا يكفرون بالصغار. قلت: استدلاله عليهم من الآية ظاهر، ولذلك انحصر عليه ابن بطال، وأما قصة أبي ذر فإما ذكرت ليستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج من الإيمان بها، سواء كانت من الصغار أم الكبائر، وهو واضح. واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بالله لأن تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا» ثم قال «وإن المؤمنون إخوانة فاصلحوا بين أخويكم». واستدل أيضاً بقوله ﷺ «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فسامهما مسلمين مع التردد بالنار، والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل سافع. واستدل أيضاً بقوله ﷺ «لأبي ذر «فيك جاهلية» أي خصلة جاهلية، مع أن منزلة أبي ذر من الإيمان في الذروة العالية، وإما وبه بذلك - على عظيم منزلته عنده - تحذيره لا عن معاودة مثل ذلك، لأنه وإن كان معذوراً بوجه من وجوه العذر، لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر عن هو دونه، وقد وضع بهذا وجه دخول الحديثين تحت الترجمة، وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبي ذر عن مشايخه، لكن سقط حديث أبي بكره من رواية المستملي، وأما رواية الأصلي وغيره فأورد فيها حديث أبي بكره بترجمة «وإن طائفتان من المؤمنين» وكل من الروایتين جمعا وتقرفاً حسن. والطائفة القطعة من الشيء، ويطلق على الواحد فما فوقه عند الجمهور، وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين» فالأية الواردة في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرجم بدليل آخر. وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى «فلنظم طائفة منهم ملك» فذاك لقوله تعالى «وليأخذوا أسلحتهم» فذكره بلفظ الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح.

قوله: (فسأله) أي عن السبب في إلباسه غلامه نظير لبسه، لأنه على خلاف المألوف، فاجابه بحكاية القصة التي كانت سبباً لذلك

قوله: (صابت) في رواية الإسماعيلي: «شانت» وفي الأدب للمؤلف: «كان يسيي وين رجل كلام» وزاد مسلم «من إخواني» وقيل إن الرجل المذكور هو بلال المؤمن مولى أبي بكر، وروى ذلك الوليد بن مسلم متطعاً. ومعنى «صابت» وقع يسيي وبينه سبب بالتخفيف، وهو من السب بالتشديد وأصله القطع، وقيل مأخوذ من السبة وهي حلقة الدبر، سبي الفاحش من القول بالفاحش من الجسد، فعلى الأول المراد قطع السبب، وعلى الثاني المراد كشف عورته لأن من شأن الساب إبداء عورة للسبب.

قوله: (فغيرته بأمه) أي نسبته إلى العار، زاد في الأدب «وكانت أمه أعجمية فملت منها» وفي رواية «قلت له يا ابن السوداء» والأعجمي من لا يفصح باللسان العربي سواء كان عربياً أو أعجمياً، والفاء في «فغيرته» قيل هي تفسيرية كأنه بين أن التعبير هو السب، والظاهر أنه وقع بينهما سبب وزاد عليه التعبير فتكون عاطفة، ويدل عليه رواية مسلم قال: «أعيرته بأمه» فقلت: من سب الرجال سبوا أباه وأمه. قال: إنك امرؤ فيك جاهلية» أي خصلة من خصال الجاهلية. ويظهر في أن ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف تحريمه، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده، فلهاذا قال كما عند المؤلف في الأدب «قلت: على ساعي هذه من كبر السن؟ قال: نعم» كأنه تعجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه، فينبى له كون هذه الخصلة مذمومة شرعاً، وكان بعد ذلك يساوي غلامه في اللبس وغيره أخذاً بالأحوط، وإن كان لفظ الحديث يقتضي اشتراط المواساة لا المساواة، وسنذكر ما يتعلق ببقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى. وفي السياق دلالة على جواز تسمية «عيرته» بالباء، وقد أنكره ابن قتيبة و تبعه بعضهم، وأثبت آخرون أنها لغة. وقد جاء في سبب إلباس أبي ذر غلامه مثل لبسه أثر مرفوع أصرح من هذا وأخص، أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي ﷺ أعطى أبا ذر عبداً فقال: «أطعمه ما تأكل، وألبسه مما تلبس» وكان لأبي ذر ثوب شققه نصفين، فأعطى الغلام نصفه، فراه النبي ﷺ فسأله فقال: قلت يا رسول الله: «أطعمهم ما تأكلون، وألبسهم ما تلبسون» قال: نعم.

٢٣ - باب ظَلَمَ دُون ظَلَمَ

٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشَرِّ [بْنِ خَالِدِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْفَسْكُورِيُّ] قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ [بْنُ جَعْفَرٍ] عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ [بَنِي إِزْمِجَةَ] عَنْ عُلْفَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا تَزَلَّتْ: «الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ». قَالَ اصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا لَمْ يَظْلِمُوا». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: «وَإِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ» [لقمان: ١٣] [انظر: ٣٣٦٠، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٦٦٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨، ٦٩٣٧]. أخرجه مسلم: ١٢٤٤ [بإضافة]

قوله: (باب ظلم دون ظلم) دون يحتمل أن تكون بمعنى غير، أي أنواع الظلم

المعاصي يطلق عليها «الكفر» مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحد أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج من الملة خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى «ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» نصير ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر، لأن من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يعمل مع الله إلهاً آخر، والمغفرة متبعية عنه بلا خلاف. وقد يرد الشرك ويؤاد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين» قال ابن بطال: غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج، ويقول إن من مات على ذلك يخلد في النار، والآية ترد عليهم لأن المراد بقوله «ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» من مات على كل ذنب سوى الشرك، وقال الكرماني: في استدلاله بقول أبي ذر «عيرته بأمه» نظر لأن التعبير ليس كبيره، وهم لا يكفرون بالصغار. قلت: استدلاله عليهم من الآية ظاهر، ولذلك انحصر عليه ابن بطال، وأما قصة أبي ذر فإما ذكرت ليستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج من الإيمان بها، سواء كانت من الصغار أم الكبائر، وهو واضح. واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بالله لأن تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا» ثم قال «وإن المؤمنون إخوانة فاصلحوا بين أخويكم». واستدل أيضاً بقوله ﷺ «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فسامهما مسلمين مع التردد بالنار، والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل سافع. واستدل أيضاً بقوله ﷺ «لأبي ذر «فيك جاهلية» أي خصلة جاهلية، مع أن منزلة أبي ذر من الإيمان في الذروة العالية، وإما وبه بذلك - على عظيم منزلته عنده - تحذيره لا عن معاودة مثل ذلك، لأنه وإن كان معذوراً بوجه من وجوه العذر، لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر عن هو دونه، وقد وضع بهذا وجه دخول الحديثين تحت الترجمة، وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبي ذر عن مشايخه، لكن سقط حديث أبي بكره من رواية المستملي، وأما رواية الأصلي وغيره فأورد فيها حديث أبي بكره بترجمة «وإن طائفتان من المؤمنين» وكل من الروایتين جمعا وتقرفاً حسن. والطائفة القطعة من الشيء، ويطلق على الواحد فما فوقه عند الجمهور، وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين» فالأية الواردة في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرجم بدليل آخر. وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى «فلنظم طائفة منهم ملك» فذاك لقوله تعالى «وليأخذوا أسلحتهم» فذكره بلفظ الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح.

قوله: (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد والحسن هو ابن أبي الحسن البصري، والأحنف بن قيس مخضرم وقد رأى النبي ﷺ لكن قبل إسلامه، وكان رئيس بني تميم في الإسلام، وبه يضرب المثل في الحلم. وقوله: «ذهبت لأنصر هذا الرجل» يعني علياً، كذا هو في مسلم من هذا الوجه، وقد أشار إليه المؤلف في الفتن ولفظه: «أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ» زاد الإسماعيلي في روايته يعني علياً. وأبو بكره بأسكان الكاف هو الصحابي المشهور، وكان الأحنف أراد أنه يخرج بقومه إلى علي بن أبي طالب ليقال معه يوم الجمل فنهأ أبو بكره فرجع، وحمل أبو بكره الحديث على عمومته في كل مسلمين اتقيا بسيفيهما حسماً للمادة، وإلا فالحق أنه عمول على ما إذا كان القتال منهما بغير تأويل سافع كما قدمنا، ويخص ذلك من عموم الحديث المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البني، وقد رجح الأحنف عن رأي أبي بكره في ذلك وشهد مع علي باقي حروبه، وسيأتي الكلام على حديث أبي بكره في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. ورجال إسناده كلهم بصريون، وفيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والأحنف.

قوله: (عن واصل) هو ابن حيان، وللأصلي هو الأحمد، وللمصنف في العتق حدثنا واصل الأحمد.

قوله: (عن المعمر) وفي العتق: سمعت المعمر بن سويد، وهو بمجمعات ساكن العين.

قوله: (بالردة) هو بفتح الراء والموحدة والمجمة: موضع بالبادية، بينه وبين المدينة ثلاث مراحل.

قوله: (وعليه حلة وعلى غلامه حلة) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه، لكن في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة: «أثبت أبا ذر، فإذا حلة عليه منها ثوب وعلى عبده منها ثوب» وهذا يوافق ما في اللغة أن الحلة ثوبان من جنس واحد، ويؤيده ما

قوله: (وَلَمْ يَلْبِسُوا) أي لم يخلطوا، يقول: ليست الأمر بالتخفيف، البسه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل أي خلطته. ويقول: ليست الثوب البسه بالكسر في الماضي والفتح في المستقبل. وقال محمد بن إسماعيل التيمي في شرحه: خلط الإيمان بالشرك لا يصور فالمراد أنهم لم يحصل لهم الصفتان كفر مشاعر عن إيمان مقدم أي لم يرتدوا. ويحتمل أن يراد أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً، أي لم ينافقوا. وهذا أوجه، ولهذا عقبه المصنف بآيات علامات المنافق، وهذا من بدع ترتيبه. ثم في هذا الإسناد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعمش عن شيخه إبراهيم ابن يزيد النخعي عن خاله علقمة بن قيس النخعي، والثلاثة كوفيون فقهاء، وعبد الله الصحابي هو ابن مسعود. وهذه الترجمة أحد ما قيل فيه إنه أصح الأمانيد. والأعمش موصوف بالتدليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي تقدمت الإشارة إليها عند المؤلف عنه: «حدثنا إبراهيم» ولم أر التصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيخين وغيرهما إلا في هذا الطريق. وفي المتن من الفوائد: الحمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص، وأن النكرة في سياق النفي تميم، وأن الخاص يقتضي على العام والمبين على الجمل، وأن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض، وأن درجات الظلم تنافوت كما ترجم له، وأن للمعاصي لا تسمى شركاً وأن من لم يشرك بالله شيئاً فله الأمن وهو مهتد. فإن قيل: فالمعاصي قد يملب فما هو الأمن والاحتذاء الذي حصل له؟ فالجواب أنه آمن من التخليد في النار، مهتد إلى طريق الجنة. والله أعلم.

٢٤ - باب علامة المنافق

٣٣- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّبَعْتَهُ خَانَ» [الطبر: ٢٦٨٢، ٢٦٧٤٩، ٢٦٧٥٠، أخرجه مسلم: ٥٩]

٣٤- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَفْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مِنْ كُنْ لَهُ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ لَهُ خَصْلَةٌ مِنَ الْفَقَاقِ حَتَّى يَمُتَّعَهَا: إِذَا اتَّبَعْتَهُ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ خَدَرَ، وَإِذَا حَاصَمَ فَخَرَهُ».

تَابَعَهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِيِّ. [الطبر: ٢٤٥٩، ٣١٧٨. أخرجه مسلم: ٥٨. وقال: إذا وَعَدَ أَخْلَفَ: مكان إذا أَوْفَى خَانَ]

قوله: (باب علامات المنافق) لا قدم أن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم أجيء بأن اتفاق كذلك، وقال الشيخ عبي الدين: مراد البخاري بهذه الترجمة أن المعاصي تنقص الإيمان، كما أن الطاعة تزيده. وقال الكرماني: مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان أن اتفاق علامة عدم الإيمان، أو يعلم من أن بعض اتفاق كفر دون بعض، واتفاق لغة مخالفة الباطن للظاهر، فإن كان في اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر، وإلا فهو نفاق العمل، ويدخل فيه الفعل والترك وتفاوت مراتبه.

قوله: (حدثنا سليمان أبو الربيع) هو الزهراني، بصري نزل بغداد، ومن شيخه فصاعداً مليون، ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس الإمام.

قوله: (آية النفاق ثلاث) الآية العلامة، وإفراد الآية إما على إرادة الجنس، أو أن العلامة إما تحصل باجتماع الثلاث، والأول البق يصنع المؤلف، ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك. وقد رواه أبو عروبة في صحيحه بلفظ: «علامات النفاق»، فإن قيل ظاهر المحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ: «أربع من كن فيه.. الحديث؟» أجاب القرطبي باحتمال أنه استجد له من العلم بمخالفه ما لم يكن عنده. وأقول: ليس بين الحديثين تعارض، لأنه لم يلزم من عد الخصلة المزمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق، لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل النفاق، والخصلة الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك كمل بها خلوص النفاق. على أن في

متفارقة. أو بمعنى الأخرى، أي بعضها أخف من بعض، وهو أظهر في مقصود المصنف. وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحد في كتاب الإيمان من حديث عطاء، ورواه أيضاً من طريق طاووس عن ابن عباس بمعناه، وهو في معنى قوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» الآية، فاستعمله المؤلف ترجمة، واستدل له بالحديث المرفوع. ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله: «بظلم» عموم أنواع المعاصي، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك، وإيمان لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنزحه، فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة، ومناسبة لإيراد هذا عقب ما تقدم من أن للمعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج من الملة على هذا التقرير ظاهرة.

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي.

قوله: (وحدثني بشر) هو في الروايات للمصححة بواو المعطف، وفي بعض النسخ قبلها صورة ح، فإن كانت من أصل التصنيف فهي مهمله مأخوذة من التحويل على المختار. وإن كانت مزيدة من بعض الرواة فيحتمل أن تكون مهمله كذلك أو مصجمة مأخوذة من البخاري لأنها روى أي قال البخاري وحدثني بشر، وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف بقتدر، وهو أثبت الناس في شعبة، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث حالياً عن أبي الوليد، واللفظ للساق هنا لفظ بشر وكذلك أخرج السائي عنه وتابيه ابن أبي عمري عن شعبة، وهو عند المؤلف في تفسير الأتباع، وأما لفظ أبي الوليد فساقه المؤلف في قصة لقمان ولفظ «أبنا» لم يلبس إيمانه بظلمه، وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجه من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله: «إِنَّ الشَّرْكَ لظلم عظيم»: فلبت أنفسنا. واتضت رواية شعبة هذه أن هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان، لكن رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعمش وهو سليمان المذكور في حديث الباب، ففي رواية جرير عنه: «وقالوا: أبنا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال: ليس بذلك، ألا تسمعون لي قول لقمان» وفي رواية وكيع عنه «وقال ليس كما تظنون» وفي رواية عيسى بن يونس: «إفما هو الشرك، ألم تسموا لي ما قال لقمان» وظاهر معنا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نبههم عليها، ويحتمل أن يكون نزوها وقع في الحال فلاحها عليهم ثم نبههم فلتهم الروايتان. قال الخطابي: كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم، فحملوا الظلم في الآية على ما عده يعني من للمعاصي فسألوا عن ذلك، فنزلت هذه الآية. كما قال، وفيه نظر، والذي يظهر لي أنهم حملوا الظلم على عموم، الشرك فما دونه، وهو الذي يقتضيه صنيع المؤلف. وإفما حلوه على العموم لأن قوله: «بظلم» نكرة في سياق النفي، لكن عمومها هنا بحسب الظاهر. قال المحققون: إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ورفقه نحو «من» في قوله ما جاني من رجل أفاد تنصيص العموم، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية، وبين لهم النبي ﷺ أن ظاهرها غير مراد، بل هو من العام الذي أريد به الخاص، فالمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك. فإن قيل: بل من أين يلزم أن من ليس الإيمان بظلم لا يكون آمناً ولا مهتدياً حتى شق عليهم، والسياق إنما يقتضي أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن ومهتد، فالذي دل على نفي ذلك ضمن وجد منه الظلم؟ فالجواب أن ذلك مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة، أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم «وهم» على الأمن، أي لم الأمن لا لغيرهم، كما قال الزغزغري في قوله تعالى: «إِنَّكَ نَبِيٌّ» وقال في قوله تعالى: «كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ مِنْ قَائِلِهَا» تقديم: «هو» على قائلها فيفيد الاختصاص، أي هو قائلها لا غيره، فإن قيل: لا يلزم من قوله: «إِنَّ الشَّرْكَ لظلم عظيم» أن غير الشرك لا يكون ظملاً، فالجواب أن التنوين في قوله للظلم للتعظيم، وقد بين ذلك استدلال الشارح بالآية الثانية، فالتقدير لم يلبسوا إيمانهم بظلم منه، وقد ورد ذلك صريحاً عند المؤلف في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش ولفظه «قلنا: يا رسول الله ﷺ أبنا لم يظلم نفسه؟ قال: ليس كما تتوكلون، لم يلبسوا إيمانهم بظلم: بشرك. أو لم تسموا لي قول لقمان، فذكر الآية». واستبسط منه المازري جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وتنازع القاضي عياض قال: ليس في هذه القصة تكليف عمل، بل تكليف اعتقاد بتصديق الخبر، واعتقاد التصديق لازم لأول وروده فما هي الحاجة؟ ويمكن أن يقال: المتكلمات أيضاً تحتاج إلى البيان، فلما أجل الظلم حتى تناول إطلاقه جميع المعاصي شق عليه حتى ورد البيان فما انتفت الحاجة. والحق أن في القصة تأخير البيان عن وقت الخطاب، لأنهم حيث احتاجوا إليه لم يتأخر.

رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر، فإن لفظه: «من علامة المتأق ثلاث» وكذا أخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدري، وإذا حل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال، فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت، وبعضها في وقت آخر. وقال القرطبي أيضاً والتوري: حصل من مجموع الروايتين خمس خصال، لأنها تولدتنا على الكذب في الحديث والحياة في الأمانة، وزاد الأول الخلف في الوعد والثاني القدر في المعادة والفجور في الخصومة. قلت: وفي رواية مسلم الثاني يدل القدر في المعادة والخلف في الوعد كما في الأول، فكان بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناه قد يتحد، وعلى هذا فالزيد خصلة واحدة وهي الفجور في الخصومة، والفجور الميل عن الحق والاحتيا في رده، وهذا قد يتدرج في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث. ووجه الاختصار على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة على ما عداها، إذ أصل الديانة منحصر في ثلاث: القول، والفعل، والنية، فنية على فساد القول بالكذب، وعلى فساد الفعل بالحيانة، وعلى فساد النية بالخلف، لأن خلاف الوعد لا يتحد إلا إذا كان العزم عليه مقارناً للوعد أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدا له رأي فهذا لا توجد منه صورة الضفاق، قاله الفضلي في الإحياء. وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له فيه من حديث سلمان: «إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلفه، وكذا قال في باقي الخصال، وإسناده لا بأس به ليس فيه من أجمع على تركه، وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ: «إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يخلفه فلا إثم عليه».

قوله: «إذا وعد» قال صاحب المحكم: يقال وعدته خيراً، ووعدته شراً، فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير: وعدته، وفي الشر: أوعدته. وحكى ابن الأعرابي في نواحه: أوعدته خيراً بالضم. فلما أراد بالوعد في الحديث الوعد بالخلف، وأما الأمر فيستحب إخلاله وقد يجب ما لم يترتب على ترك إنفاقه مفلسة. وأما الكذب في الحديث فحكى ابن التين عن مالك أنه سئل عن جرب عليه كذب فقال: أي نوع من الكذب؟ لعله حدث عن عيش له سلف بالغ في وصفه، فهذا لا يضرب، وإنما يضرب من حدث عن الأشياء بخلاف ما هي عليه قاصداً الكذب. انتهى. وقال النووي: هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلاً من حيث أن هذه الخصال قد توجد في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره. قال: وليس فيه إشكال، بل معناه صحيح والذي قاله المحققون: إن معناه أن هذه خصال نفاق، وصاحبها شيء بالمتأقن في هذه الخصال ومتخلق بآخلائهم. قلت: وعصل هذا الجواب الحمل في التسمية على الجاز، أي صاحب هذه الخصال كالنفاق، وهو بناء على أن المراد بالنفاق نفاق الكفر. وقد قيل في الجواب عنه: إن المراد بالنفاق نفاق العمل كما قمناه وهذا ارتضاء القرطبي واستدل به بقول عمر خليفته: هل تعلم في شيئاً من النفاق؟ فإنه لم يرد بذلك نفاق الكفر، وإنما أراد نفاق العمل. وبوجه وصفه بالخالص في الحديث الثاني بقرله: «كان منافقاً خالصاً». وقيل: المراد بإطلاق النفاق الإلتزام والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وأن الظاهر غير مراد، وهذا ارتضاء الخطابي. وذكر أيضاً أنه يمتثل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له ديناً. قال: ويدل عليه التعبير بإلها، فإنها تدل على تكرر الفعل. كذا قال. والأولى ما قاله الكرمانى: إن حذف المفعول من «حدث» يدل على العموم، أي إذا حدث في كل شيء كذب فيه. أو يصير قاصراً، أي إذا وجد ماعية التحديث كذب. وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها، فإن من كان كذلك كان قاسداً الاعتقاد غالباً. وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المتأق للجنس، ومنهم من ادعى أنها للمعهد فقال: إنه ورد في حق شخص معين أو في حق المتأقن في عهد النبي ﷺ، وتكسك هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت في ذلك لو ثبت شيء منها لتعين المصير إليه. وأحسن الأجوبة ما ارتضاء القرطبي والله أعلم.

قوله: «تابعه شعبة» وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب الظالم، ورواية تقيصة عن سفيان وهو الثوري ضعفها يحيى بن معين، وقال الشيخ محي الدين: إنما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الأصالة. وتعبه الكرمانى بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات، فكيف تكون متابعة؟ وجوابه أن المراد بالمتابعة هنا كون الحديث خرجاً في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري، وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش، منها رواية شعبة المشار إليها، وهذا هو السر في ذكرها هنا. وكأنه فهم أن المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب، وليس كذلك إذ لو أراد له شاهداً. ولما

٢٥ - باب قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ

٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَايدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَخَشْيَةً، غُفِرَ لَهُ مَا قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» [النظر: ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠

٢٧- باب تطوُّع قيام رمضان من الإيمان

٣٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ، إِيمَانًا وَاجْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [رواه: ٣٥٠، أخرجه مسلم: ٧٥٩، ورواه: ٧٦٠]

٢٨- باب صَوْمَ رَمَضَانَ اجْتِسَابًا مِنْ الْإِيمَانِ

٣٨- حَدَّثَنَا [مُحَمَّدُ] بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، إِيمَانًا وَاجْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [رواه: ٣٥٠، أخرجه مسلم: ٧٥٩، ورواه: ٧٦٠]

قوله: (باب الجهاد من الإيمان) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه، فلما مناسبة لإبراهمه فيها في الجملة فواضح لاشتراكها في كونها من خصال الإيمان، وأما لإبراهه بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فكلتكم لم أر من تعرض لها، بل قال الكرمانى: صيته هذا قال على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة، يعنى اشتراكهما في كونها من خصال الإيمان. وأقول: بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان لكن للحديث الذي أوردته في باب الجهاد مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً لأن التماس ليلة القدر يستدعى محافظة زائد ومجاهدة تامة، ومع ذلك قد يوافقها أولاً، وكذلك الجاهد يلتصق بالشهادة ويقصد إعلاء كلمة الله وقد يحصل له ذلك أولاً، فتناسب في أن في كل منهما مجاهدة، وفي أن كلا منهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أو لا. فالقاتم لالتماس ليلة القدر مأجور، فإن واقفها كان أعظم أجراً. والمجاهد لالتماس الشهادة مأجور، فإن واقفها كان أعظم أجراً. ويشير إلى ذلك قوله ﷺ الشهادة بقوله «ولسودت أنى أكلت في سبيل الله» فذكر المؤلف فصل الجهاد لذلك استطراداً، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان وهو النسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص، ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التزكيات فآخره عن القيام لأنه من الأعمال، ولأن الليل قبل النهار، ولعله أشار إلى أن القيام مشروع في أول من الشهر خلافاً لبعضهم.

قوله: (حدثنا حرمي) هو اسم بلفظ النسبة، وهو بصري يكتب أبى علي، قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري البجلي ويقال له القتيبي، وهو ثقة متقن. قال ابن القطان: لم يحتل عليه بقاؤه. وفي طبقة عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً لكنه ضيف ولم يخرج عنه في المسيحيين شيء.

قوله: (حدثنا عمارة) هو ابن القطان بن شيرمة الضبي.

قوله: (الفتاب الله) هو بالثون أي سارع بوابه وحسن جزاه، وقيل يعنى أجاب إلى المراد، ففي الصحاح نبت فلاناً فانتدب أي أجاب إليه، وقيل معناه تكفل بالطلوب، ويدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأخرج عن أبي هُرَيْرَةَ بلفظ «تكفل الله» وله في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عنه بلفظ «توكل الله» وسيأتي الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك إن شاء الله تعالى. ووقع في رواية الأصلي هنا: «انتدب» بياض محتاجة مهزومة بدل النون من اللامبية، وهو تصحيف، وقد وجهوه بتكلف، لكن إطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تحفته.

قوله: (لا يخرج به إلا إيمان بي) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ، وفي رواية مسلم والإسماعيلي «إلا إيمانه» بالنصب، قال النووي: هو مفعول له، وتقديره لا يخرج به المخرج إلا الإيمان والتصدق.

قوله: (وتصديق برسلي) ذكره الكرمانى بلفظ «أو تصديق» ثم استشكله وتكلف الجواب عنه، والصواب أسهل من ذلك، لأنه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ «أو» وقوله: «هي» فيه دخول من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم، فهو التثاق. وقال ابن مالك: كان اللاتق في الظاهر هنا إيمان به، ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال، أي انتدب الله لن يخرج في سبيله قاتلاً لا يخرج إلا إيمان بي، ولا يخرج مقلد القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله. وتعبه شهاب الدين

بن المرحل بأن حلف الحال لا يجوز، وأن التعبير باللاتق هنا غير لائق، فالأولى أنه من باب الالتفات، وهو متجه، وسيأتي في أثناء فرض الخمس من طريق الأخرج بلفظ «لا يخرج به إلا إيمان بي» في سبيله وتصدق كلماته.

(نصه): جاء هذا الحديث من طريق أبي زرعة هذه مشتتاً على أمور ثلاثة، وقد اختصر المؤلف من سبيله أكثر الأمر الثاني، وساقه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور بتمامه، وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر من عبارة ابن القطان، وجاء الحديث مفرقاً من رواية الأخرج وغيره عن أبي هُرَيْرَةَ كما سيأتي عند المؤلف في كتاب الجهاد، وهناك يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام.

٢٩- باب الدين يسر

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْخَيْفَةُ السَّخْفَةُ».

٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غَمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيْهَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَكَانَ يُشَادُّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَنْتَشِرُوا، وَأَسْتَحْيُوا بِالْفُلُوْءِ وَالرُّوْحَةِ وَخَيْرٌ مِنْ الدَّلْخَةِ». [الطبر: ٥٠٦٧٣، ٧٤٦٣، أخرجه مسلم: ٢٨١٦]

قوله: (باب الدين يسر)، أي دين الإسلام ذو يسر، أو سمي الدين يسراً بمبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله، لأن الله رفع من هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم. ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم، وتوبة هذه الأمة بالإتقاع والعزم والتقدم.

قوله: (أحب الدين) أي خصال الدين، لأن خصال الدين كلها محبوبة، لكن ما كان منها سحياً أي سهلاً فهو أحب إلى الله. ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث أهرابي لم يسمه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «خير دينكم أيسره». أو الدين جنس، أي أحب الأديان إلى الله الخفيفة. والراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتنسخ. والخفيفة ملة إبراهيم، والخفيف في اللغة من كان على ملة إبراهيم، وسمي إبراهيم خفيفاً ليله من الباطل إلى الحق لأن أصل الخفيف الليل، والسمة السهلة، أي أنها مينة على السهولة، لقوله تعالى: «وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم» وهذا الحديث الملقق لم يستند المؤلف في هذا الكتاب، لأنه ليس على شرطه. نعم وصله في كتاب الأدب المفرد، وكذا وصله أحمد ابن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده حسن، واستعمله المؤلف في الترجمة لكونه مقاصراً عن شرطه، وقواه بما دل على معناه لتناسب السهولة واليسر.

قوله: (حدثنا عبد السلام بن مطهر) أي ابن حسان البصري، وكتبه أبو ظفر بالمعجمة ولفقه القتيبي.

قوله: (حدثنا عمر بن علي) هو الملقمى بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة، وهو بصري ثقة، لكنه مدلس شديد التلخيص، وصفه بذلك ابن سعد وغيره. وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم، وصححه وإن كان من رواية مدلس بالعينة تصريحه فيه بالسماح من طريق أخرى، فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن القدام أحد شيخ البخاري عن عمر بن علي المذكور قال: «سمعت ممن بن محمد» فذكره، وهو من أفراد ممن بن محمد، وهو مدني ثقة قليل الحديث، لكن تابعه على شفه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بمعناه ولفظه «وسدوا وقربوا» وزاد في آخره: «والقصد القصد تلبخوا» ولم يذكر شفه الأول، وقد أشرنا إلى بعض شواهد ومنها حديث عروة القتيبي بضم الفاء وفتح القاف عن النبي ﷺ قال: «إن دين الله يسر» ومنها حديث يريدة قال قال رسول الله ﷺ «عليكم مدياً قاصداً، فإنه من يشاد هذا الدين يغلبه» رواها أحمد وإسناد كل منهما حسن.

أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةُ النَّصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَكَّةَ، فَكَبَّرُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْيَتِّ، وَكَانَتْ الْهُجُودُ قَدْ أَغْصَبَتْهُمْ إِذْ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ يَتِّ الْمُقْلِسِ، وَأَخْلَى الْكِبَابِ، فَلَمَّا وَكَى وَجْهَهُ قَبْلَ الْيَتِّ، أَنْكَرُوا ذَلِكَ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا: أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْيَتِّ لَقَدْ قَالَ أَنْ تَحْرُكَ رِجَالٌ وَقِيلُوا، فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ بِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٤] (الطبر: ٣٩٩، ٤٤٨٦، ٤٤٩٢، ٧٢٥٢). أخرجه مسلم: ٥٢٥، مختصراً بإسقاط.

قوله: (باب) هو مرفوع بتوين وبغير توين، والصلاة مرفوعة على الترتين فقوله: «وقول الله مرفوع حقا على الصلاة، وعلى عدمه مجرور مضاف».

قوله: (يعني صلاتكم) وقع التخصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرجه من المصنف حديث الباب، فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي إسحاق عن البراء في الحديث المذكور: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ صلاتكم إلى بيت المقدس» وعلى هذا قول المصنف: «عند البيت» مشكلاً، مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت. وقد قيل إن فيه تصحيحاً والصواب يعني صلاتكم لغير البيت. وعندني أنه لا تصحيح فيه بل هو صواب، ومقتضى البخاري في هذه الأمور دقيقة، ويبان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي ﷺ يخرج إليها للصلاة وهو مكة، فقال ابن عباس وغيره: كان يصلي إلى بيت المقدس، لكنه لا يستدير الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس. وأطلق آخرون أنه كان يصلي إلى بيت المقدس، وقال آخرون: كان يصلي إلى الكعبة، فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين، والأول أصح لأنه يجمع بين القولين، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس. وكان البخاري أراد الإشارة إلى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء بالأولوية، لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضع فأحرى أن لا تضع إذا بدعوا عنه، فتقدير الكلام: يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس.

قوله: (حدثنا عمرو بن خالد) هو بفتح العين وسكون الميم، وهو أبو الحسن الحراني نزيل مصر أحد الثقات الأثبات. ووقع في رواية القاسبي عن عبيدوس كلاهما عن أبي زيد اللوزي، وفي رواية أبي ذر عن الكشيبي: «عمر بن خالد» بضم العين وفتح الميم، وهو تصحيف فيه عليه من القدماء أبو علي الفسائي، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة.

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خشيعة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة، وبها سمع منه عمرو بن خالد.

قوله: (حدثنا أبو إسحاق) هو السبيعي وسامع زهير منه فيما قال أحمد بعد أن بدأ بتفيره، لكن تابعه عليه عند المصنف إسرائيل بن يونس حنيفه وغيره.

قوله: (عن البراء) هو ابن عازب الأنصاري، صحابي ابن صحابي. وللمصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي إسحاق: «سمعت البراء» فأمّن ما ينشئ من تلبس أبي إسحاق.

قوله: (أول) بالنصب أي في أول زمن قدمه، وما مصدرية.

قوله: (وال قال أخواله) الشك من أبي إسحاق، وفي إطلاق أجداده أو أخواله، جاز، لأن الأصهار أقرابه من جهة الأمومة، لأن أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم، وهي سلمى بنت عمرو أحد بني عدي بن النجار. وإنما نزل النبي ﷺ بالمدينة على أخوتهم بنى مالك بن النجار، فيه على هذا جواز ثان.

قوله: (ولن يشاد الدين إلا غلبه) حكنا في روايتنا باضممار الفاعل، وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الأصمسي بلفظ «ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه»، وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم، والدين منصوب على المقولية وكذا في روايتنا أيضاً، وضمير الفاعل للعلم به، وحكى صاحب المطالع أن أكثر الروايات يرفع الدين على أن يشاد مبني لما لم يسم فاعله، وعارضه الثوري بأن أكثر الروايات بالنصب، ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة والمشارقة، ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد: «إنه من شاد هذا الدين يغلبه» ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب، والمشاهد بالتشديد المغالبة يقل شاده يشاده مشاهد إذا قاموا، والمعنى لا يتحقق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيطلب. قال ابن المنير: في هذا الحديث علم من أعلام النبوة، فقد رأينا ورأى الناس قلنا أن كل متطوع في الدين ينقطع، وليس المراد منع طلب الأكل في العبادة فإنه من الأمور المحمودة، بل منع الإفراد الموزني إلى اللال، أو للبالغة في التطوع للمضي إلى ترك الأفضل، أو إخراج الفرض عن وقته كمن بات يصلي الليل كله ويغيب النوم إلى أن غلبته عينه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة، أو إلى أن خرج الوقت للمختار، أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة، وفي حديث عمن بن الأدرع عند أحمد: «إنكم لن تأكلوا هذا الأمر بالمغالبة، وغير دينكم البسرة» وقد يستغنى من هذا الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع، كمن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيفضي به استعماله إلى حصول الضرر.

قوله: (فسدوا) أي الزموا السداد وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط، قال أهل اللغة: السداد التوسط في العمل.

قوله: (وقاربوا) أي إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه.

قوله: (وأبشروا) أي بالتواب على العمل الدائم وإن قل، والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكمل بأن العجز إذا لم يكن من صميمه لا يستلزم نقص أجره، وإبهام المبشر به تعظيماً له وتفهيماً.

قوله: (واصبروا بالصلاة) أي استميتوا على مدومة العبادة بالقيام في الأوقات المشقة والغدوة بالفتح سير أول النهار، وقال الجمهوري: ما بين صلاة الفلدة وطلوع الشمس. والروحة بالفتح السير بعد الزوال. والدلجة بضم أوله وقتحه وإسكان اللام سير آخر الليل، وقيل سير الليل كله، ولهذا عبر فيه بالتمنيص، ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار، وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافر، وكأنه ﷺ خاطب مسافراً إلى مقصد فنهى على أوقات نشاطه، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع، وإذا تجرأ السير في هذه الأوقات المشقة أمكنته المدومة من غير مشقة. وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار قلة إلى الأخرى، وأن هذه الأوقات ينحصرها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة. وقوله في رواية ابن أبي ذئب: «القصد القصد» بالنصب فهما على الإغراء، والقصد الأخذ بالأمر الأوسط. ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث عقب الأحاديث التي قبله ظاهرة من حيث أنها تضمنت التفرغ في القيام والصيام والجهاد، فأراد أن يبين أن الأول للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع، بل يعمل بتلطف وتدرج ليديم عمله ولا ينقطع. ثم عاد إلى سياق الأحاديث الثلاثة على أن الأعمال الصالحة معدومة من الإيمان فقال: باب الصلاة من الإيمان

٣٠ - باب الصلاة من الإيمان

وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٤] يخوي صلاتكم عند البيت.

٤٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَبِلَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ يَتِّ الْمُقْلِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ لَيْلُهُ قَبْلَ الْيَتِّ، وَأَنَّهُ صَلَّى

قوله: (قبل بيت المقدس) بكر القاف وفتح للمحذرة، أي إلى جهة بيت المقدس.

قوله: (سنة عشر شهراً أو سبعة عشر) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا، وفي الصلاة أيضاً عن أبي نعيم عنه، وكذا في رواية الثوري عنه، وفي رواية إسرائيل عند المصنف وعند الترمذي أيضاً. ورواه أبو عوادة في صحيحه عن عمر بن رجاء وغيره عن أبي نعيم فقال: «سنة عشر» من غير شك، وكذا لمسلم من رواية أبي الأحوص، وللنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك لأبي عوادة أيضاً من رواية عمار بن رزيق بتقديم الراء مصغراً كلهم عن أبي إسحاق، وكذا لأحمد بسند صحيح عن ابن عباس. وللبلزلي والطبراني من حديث عمرو بن عوف «سبعة عشر» وكذا للطبراني عن ابن عباس. والجمع بين الروایتين سهل بأن يكون من جزم ستة عشر لفق من شهر القديوم وشهر التحويل شهراً والقي الزائد، ومن جزم سبعة عشر عدلها معاً، ومن شك تردد في ذلك. وفلك أن القدم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح، وبه جزم الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس. وقال ابن حبان: «سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام» وهو مبني على أن القدم كان في ثاني عشر شهر ربيع الأول. وشلت أقال أخرى: ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق في هذا الحديث «ثمانية عشر شهراً» وأبو بكر سيء الحفظ وقد اضطرب فيه، فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر، وخرجه بعضهم على قول محمد بن حبيب أن التحويل كان في نصف شعبان وهو الذي ذكره الثوري في الروضة وأقره مع كونه رجح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهراً لكونها مجزوماً بها عند مسلم، ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان إلا إن انتهى شهري القدم والتحويل، وقد جزم موسى بن قهبة بأن التحويل كان في جادى الآخر. ومن الشذوذ أيضاً رواية ثلاث عشر شهراً ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية سنتين، وهذه الأخيرة يمكن حلها على الصواب. وأسأيد الجميع ضعيفة، والاعتماد على القول الأول، فجملة ما حكاه تسع روايات.

قوله: (وأنه صلى أول) بالنصب لأنه مفعول صلى، والمعصر كذلك على البدلية، وأعره ابن مالك بالرفع، وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه، أي أول صلاة صلاها متوجهاً إلى الكعبة صلاة المعصر. وعند ابن سعد: حولت القبلة في صلاة الظهر أو المعصر على التردد وساق ذلك من حديث عمار بن أوس قال: صلينا إحدى صلاتي المعشي. والتحقق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة ما مات بشر بن البراء بن معمرور الظهر، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي المعصر، وأما الصحيح فهو من حديث ابن عمر بأهل بقاء، وهل كان ذلك في جادى الآخر أو رجب أو شعبان؟ أقول.

قوله: (فخرج رجل) هو عباد بن بشر بن قتيبي كما رواه ابن منه من حديث طولة بنت أسلم، وقيل هو عباد بن نبيك بفتح النون وكسر الهاء، وأهل المسجد الذين مر بهم قبل هم من بني سلمة، وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل بقاء في صلاة الصبح كما سيأتي بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة، ونذكر هناك تقرير الجميع بين هذين الحديثين وغيرهما مع انتبيه على ما فيها من الغلو إن شاء الله تعالى.

قوله: (أشهد بالله) أي أسلف، قال الجوهري: يقال أشهد بكذا أي أسلف به.

قوله: (قبل مكة) أي قبل البيت الذي في مكة، ولهذا قال: «فدلوا كما هم قبل البيت»، وما موصلة والكاف للمبادرة وقال الكرمانى للمقارنة، وهم مبتدأ وخبره محذوف.

قوله: (قد أعجبهم) أي النبي ﷺ. (وأهل الكتاب) هو بالرفع حلقاً على اليهود من عطف العام على الخاص. وقيل المراد النصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصارى لا يصلون لبيت المقدس تكيف يصحهم؟ وقال الكرمانى: كان إصباحهم بطريق التبية لليهود. قلت: وفيه بعد لأنهم أشد الناس عدواة لليهود. ويحتمل أن يكون بالنصب، والواو بمعنى مع أي يصلي مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس، واختلف في صلاته إلى بيت المقدس وهو بمكة، فروى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش المذكورة: «صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهراً» وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين، وظاهره أنه كان يصلي بمكة إلى بيت المقدس عضاً، وحكى الزهري خلافاً في أنه هل كان يعمل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه

وبين بيت المقدس؟ قلت: وعلى الأول فكان يعمل الميزاب خلفه. وعلى الثاني كان يصلي بين الركنين اليمانيين. وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسخ. وحل ابن عبد البر هذا على القول الثاني. ويؤيد حله على ظاهره إمامة جبريل في بعض طرقه أن ذلك كان عند باب البيت.

قوله: (أنكروا ذلك) يعني اليهود، فترتل: «سيقول السفهاء من الناس» الآية. وقد صرح المصنف بذلك في روايته من طريق إسرائيل.

قوله: (قال زهير) يعني ابن معاوية بالإسناد المذكور بحذف أداة العطف كعادته، وومع من قال إنه معلق، وقد ساقه المصنف في التضييع مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير سابقاً واحداً.

قوله: (أنه مات على القبلة) أي قبلة بيت المقدس قبل أن تحول (رجال)، وقتلوا) ذكر القتل لم أره إلا في رواية زهير، وباتي الروايات إنما فيها ذكر الموت فقط، وكذلك روى أبو دارود والترمذي وابن حبان والحاكم صحيحاً عن ابن عباس. والذين ساقوا بعد فرض الصلاة وقيل تحويل القبلة من المسلمين عشرة أنفس، فبمكة من قريش: عبد الله بن شهاب والمطلب بن أظهر الزهراني والسكران بن عمرو العامري. وبأرض الحبشة منهم: خطاب بالمهمل بن الحارث الجمحي وعمر بن أمية الأسدي وحيد الله بن الحارث السهمي وعروة بن عبد العزى وعلي بن نضلة العدويان. ومن الأصحاب بالمدينة: البراء بن معمر ومهملات وأسمد بن زولة. فهؤلاء العشرة متفق عليهم. ومات في المدينة أيضاً إياس بن معاذ الأشجلى، لكنه خلف في إسلامه. ولم أجد في شيء من الأخبار أن أحداً من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة، لكن لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع، فإن كانت هذه اللفظة مخرفة فحصل على أن بعض المسلمين عن لم يشتر قتل في تلك السنة في غير الجهاد ولم يضبط اسمه لقلة الاحتناء بالتاريخ إذ ذلك. ثم وجدت في المغازي ذكر رجل اختطف في إسلامه وهو سويد بن الصامت، فقد ذكر ابن إسحاق أنه لقي النبي ﷺ قبل أن تلقاه الأصحاب في العقبة، فعرض عليه الإسلام فقال: إن هذا القول حسن. واتصرف إلى المدينة فقتل بها في رقعة بعثت بضم الموحدة وإمهاض العين وآخره مثلية وكانت قبل الهجرة، قال فكان قومه يقولون: لقد قتل وهو مسلم، فيحتمل أن يكون هو المراد. وذكر في بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة من المستضعفين كآبوري صابر. قلت: يحتاج إلى ثبوت أن قتلها بعد الإسراء.

(قوله): في هذا الحديث من الغلو الرد على المرجحة في إنكارهم تسمية أعمال الذين إيماناً. وفيه أن غني تغير بعض الأحكام جائز إذا ظهرت المصلحة في ذلك. وفيه بيان شرف المصطفى ﷺ وكرامته على ربه لإطالته له ما أحب من غير تصريح بالسؤال. وفيه بيان ما كان في الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزل تحريم الخمر كما صرح من حديث أبيه أيضاً فترتل: «ليس على الذين آمنوا ووصلوا الصالحات جناح فيما خطروا إلى قوله والله يحب المحسنين» [المائدة: ٩٣] وقوله تعالى: [وإننا لا نضع أجر من أحسن عملاً] [الكهف: ٣٠] وللإحاطة هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله: «باب حسن إسلام المرء» فذكر الدليل على أن السلم إذا فعل الحسنة أتى عليها.

٣١ - باب حَسَنَ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

٤١ - قَالَ ذَلِكَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اسْلَمَ الْقَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، يَكْفُرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَّهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقَبْصَ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَضْعَافٍ إِلَى سِتِّ مِائَةٍ حَسَنَةٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِوَجْهِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا».

قوله: (قال مالك) مكاناً ذكره معلقاً، ولم يوصله في موضع آخر من هذا الكتاب، وقد وصله أبو ذر الحروي في روايته للصحيح فقال عقبه: أخبرناه الضروري هو العباس ابن الفضل قال: حدثنا الحسن بن إدريس قال: حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به، وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك، فذكره ثم ما هنا كما سيأتي، وكذا وصله الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع واليزار من طريق إسحاق الفروي والإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في

الشعب من طريق إسماعيل بن أبي أويس كلهم عن مالك، وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك، وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك قال: «عن أبي هريرة بدل أبي سعيد، وروايته شاذة، ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسلاً، ورويناه في الخلفيات وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو أثبت لحديث أهل المدينة من غيره، وقال الخطيب: هو حديث ثابت. وذكر البزار أن مالكاً تروى بولسه.

قوله: (إذا أسلم العبد) هذا الحكم يشترك فيه الرجال والنساء، وذكره بلفظ المذكور تخلياً.

قوله: (لحسن إسلامه) أي صار إسلامه حسناً باعتقاده وإخلاصه ودخوله فيه بالباطن والظاهر وأن يستحضر عنده عمله قرب ربه منه وإطلاعه عليه كما دل عليه تفسير الإحسان في حديث سؤال جبريل كما سيأتي.

قوله: (يكفر الله) هو بضم الراء لا إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم، واستعمل الجواب مضارعاً وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل، وفي رواية البزار: «كفر الله» فواخي بينهما.

قوله: (كان أزلها) كذا لآبي ذر، ولغيره زلفها، وهي بتخفيف اللام كما ضبط صاحب المشرق، وقال النووي بالتشديد، ورواه الدارقطني من طريق طلحة ابن عيسى عن مالك بلفظ «ما من عبد يسلم فيحسن إسلامه إلا كتب الله له كل حسنة زلفها، وعما

عنه كل خطيئة زلفها» بالتخفيف فيهما. وللنسائي نحوه قال أزلها. وزلف بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله الخطابي. وقال في الحكم: أزلف الشيء قربته وزلفه خفياً ومثقلاً قدمه. وفي الجامع: الزلفة تكون في الخير والشر. وقال في المشرق: زلف بالتخفيف أي جمع وكسب، وهذا يشمل الأمرين، وأما القرية فلا تكون إلا في الخير، فعلى هذا ترجح رواية غير أبي ذر، لكن مقول الخطابي يساعدها. وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري، وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام، وقوله: «كتب الله» أي أمر أن يكتب، وللدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بلفظ: «يقول الله ملائكته اكْتُبُوا» فقول إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً لأنه مشكل على القواعد. وقال المازري: الكافر لا يصح منه التقرب، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه، لأن من شرط التقرب أن يكون عارفاً لمن يقرب إليه والكافر ليس كذلك. وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الإشكال، واستعجب ذلك النووي فقال:

الصواب الذي عليه المحققون بل قل بعضهم فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالاً جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له، وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فتعبر مسلم لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم ونحوه. انتهى. والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً، والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقاً على إسلامه فيقبل ويثاب إن أسلم وإلا فلا، وهذا قوي، وقد جزم بما جزم به النووي إبراهيم الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن النثير من المتأخرين، قال ابن النثير: المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره، وأما أن الله يضيف إلى حسنة في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل، وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفى الشروط. وقال ابن بطال: لله أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض لأحد عليه. واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينضمه شيء من عمله الصالح، بل يكون هباء منثوراً. فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني، ويقول ﷺ ما سأله عائشة عن ابن جعدان: وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه؟ فقال: «إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين» فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر.

قوله: (فكل حسنة) ينهي أن اللام في قوله في الحديث الذي قبله: «الحسنة بعشر أمثالها» للاستعراق.

قوله: (يعظمها) زاد مسلم وإسحاق والإسماعيلي في روايتهم «حتى يلقى الله عز وجل»

٣٢- باب أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَدْوَمُهُ

٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: «مَنْ هِيَ؟» قَالَتْ: فَالْأَنَّةُ، تَذَكُّرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: «هَ، عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ، قَوْلَالله لَا يَمَلُ اللهُ حَتَّى تَمْلُؤُوا». وَكَانَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ سَادَامٌ عَلَيْهِ صَاحِبَةٌ. [الطبر: ٥١١٥١، ٥١١٥١، ٥١١٥١]

أخرجه مسلم: ٧٨٥، بذكر اسم المرأة

قوله: (باب أحب الدين إلى الله أدومهم) مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال، لأن المراد بالدين هنا العمل، والدين الحقيقي هو الإسلام، والإسلام الحقيقي مرادف للإيمان، فيصح بهذا مقصوده. ومناسب لما قبله من قوله: «عليكم بما تطيقون» لأنه لا قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن يبين على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد المثالية غير مطلوب، وقد تقدم بعض هذا المعنى في «باب الدين يسر» وفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان، «عن هشام» هو ابن عروة بن الزبير.

قوله: (فقال من هذه) للأصلي: «قال من هذه» بغير فاء، ويوجه على أنه جواب سؤال مقدر، كأن قال: قال: ماذا قال حين دخل؟ قالت: قال من هذه.

قوله: (قلت فلاتة) هذه اللفظة كناية عن كل علم مؤث مثلاً فلا ينصرف، زاد عبد

قوله: (وكان بعد ذلك القصص) أي كتابة المجازاة في الدنيا، وهو مرفوع بأنه اسم كان، ويجوز أن تكون كان تامة، وعبر بالماضي لتحقق الوقوع فكانه وقع، كقوله تعالى: «ونادى أصحاب الجنة» [الأعراف: ٤٤]. وقوله الحسنة مبتدأ ويعشر الخبر

الزقاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث: وحسن الحديث.

لقابلة القلظة. ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظ «اكلفوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يمل من الثواب حتى تغلوا من العمل» لكن في سننه موسى بن عبيدة وهو ضعيف، وقال ابن حبان في صحيحه: هذا من ألفاظ التمارف التي لا ينبغي للمخاطب أن يعرف القصدا بما يخاطب به إلا بها، وهذا رأي في جميع المشابه.

قوله: (أحب) قال القاضي أبو بكر بن العربي: معنى المحبة من الله تعلق الإرادة بالثواب أي أكثر الأعمال ثواباً أودعها.

قوله: (إليه) في رواية للمسلم وحده «إلى الله» وكذا في رواية عبيدة عن هشام عند إسحاق بن راهويه في مسنده، وكذا للمصنف وسلم من طريق أبي سلمة، ولمسلم من القاسم كلاهما عن عائشة، وهذا موافق لترجمة الباب، وقال باقي الرواة عن هشام: «وكان أحب الدين إليه» أي إلى رسول الله ﷺ، وصرح به المصنف في الرقاق في رواية مالك عن هشام، وليس بين الروايتين تخالف، لأن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله. قال النووي: بدوام القليل تستمر الطاعة بالذكر والمراقبة والإخلاص والإقبال على الله، بخلاف الكثير الشاق حتى يتم القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة. وقال ابن الجوزي: إنما أحب الدائم لمعتين: أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالعرض بعد الوصل، فهو متعرض للدم، ولهذا ورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن كان قبل حفظها لا يحسن عليه. ثانيهما أن مداوم الخير ملازم للخدمة، وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ما كمن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع. وزاد المصنف وسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة: «وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل».

٣٣ - باب زيادة الإيمان ونقصائه

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُنَا﴾ [الكهف: ١٣] ﴿وَنُؤْفَاقُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النور: ٣١] وَقَالَ: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَمَا كُنْتُمْ فِيكُمْ﴾ [المائدة: ٣] قَبْلَ أَنْ تَكُونَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ فَهَؤُلَاءِ.

٤٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِیْهِ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَعْدَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنَ شَيْعُورَةٌ مِنْ غَيْرٍ، وَيُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنَ بُرَّةٌ مِنْ غَيْرٍ، وَيُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنَ ذُرَّةٌ مِنْ غَيْرٍ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ أَنَسٌ: حَدَّثَنَا قَعْدَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ إِيمَانٍ فَكَانَ مِنْ خَيْرِهِ» [النور: ٤٤٧٦، ٥٦٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١٦، أخرجه مسلم: ١٩٣].

قوله: (باب زيادة الإيمان ونقصائه) تقدم له قبل ستة عشر باباً «باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال» وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أورد هنا، فتعقب عليه بأنه تكرار، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باختيار الأعمال أو باختيار التصديق، ترجم لكل من الاحتمالين، وخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات، بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرية والنيرة، قال ابن بطال: التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل، فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة، والذي قوة في العلم تصديقه بمقدار برقة، أو شعيرة. إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه نقصان، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة. انتهى. وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير إلى هذا المنع، ووقع الاستدلال في هذه الآية بنظر ما أشار إليه البخاري لسفيان بن عيينة، أخرجه أبو نعيم في ترجمته من الحلية من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال: قيل لابن عيينة: إن قوماً يقولون الإيمان كلام، فقال: كان هذا قبل أن تنزل الأحكام، فأمر الناس أن يقولوا لا إله إلا الله، فإذا

قوله: (تذكر) بفتح التاء فوقانية، والفاعل عائشة. وروي بضم الياء التحتية على البناء لا ما يسم فاعله، أي يذكرون أن صلاحها كثيرة. ولأحمد من يحيى القطان: «ولا تمام، تصلي» وللمصنف في كتاب صلاة الليل معلقاً عن القعني عن مالك عن هشام، وموموصول في الموطن للقعني وحده في آخره: «ولا تمام بالليل» وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنها من بني أسد، ولمسلم من رواية الزهري عن حروة في هذا الحديث أنها الحلوة بالمهملة والد وهو اسمها بنت تومت بمثنتين مصغراً ابن حبيب بفتح للمهملة ابن أسد بن عبد العزى من ربهط خديجة أم للامنين رضي الله عنها، وفي روايته أيضاً: «وزعموا أنها لا تمام الليل» وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها. فإن قيل وقع في حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهي عندنا وفي رواية الزهري أن الحلوة مرت بها فظاهاه للتغايير، فيحتمل أن تكون للمرة امرأة غيرها من بني أسد أيضاً أو أن قصتها تعددت. والجواب أن القصة واحدة، وبين ذلك رواية محمد بن إسحاق عن هشام في هذا الحديث ولفظه: «مرت برسول الله ﷺ الحلوة بنت تومت» أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له، فيحمل على أنها كانت أولاً عند عائشة فلما دخل ﷺ على عائشة قامت المرأة كما في رواية جاد بن سلمة الآية، فلما قامت لتخرج مرت به في خلال دعائها فسأل عنها، وبهذا تجتمع الروايات.

(تنبه): قال ابن التين لعلها آمنت عليها الفتنة فلذلك مدحتها في وجهها. قلت: لكن رواية جاد بن سلمة عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة، أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه «وكانت حندي امرأة، فلما قامت قال رسول الله ﷺ: من هذه يا عائشة؟ قلت: يا رسول الله هذه فلاحه، وهي أبعد أهل المدينة» فذكر الحديث.

قوله: (مه) قال الجوهري. هي كلمة مبنية على السكون، وهي اسم سمي به الفعل، والمعنى اكفف، يقال مهمته إذا زجرته، فإن وصلت نوتت قلت مه. وقال الداودي: أصل هذه الكلمة «ما هناك كالإنكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مه فصيروا الكلمتين كلمة، وهذا الزجر يحتمل أن يكون لعائشة، والمراد نهيها عن مدح المرأة بما ذكرت، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن ذلك الفعل وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا: يكره صلاة جميع الليل كما سيأتي في مكانه.

قوله: (عليكم بما تطيقون) أي اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه، فمتطوقة يقتضي الأمر بالاعتصار على ما يطلق من العبادة، ومفهومه يقتضي النهي عن تكلف ما لا يطلق. وقال القاضي عياض: يحتمل أن يكون هذا خاصاً بصلاة الليل، ويحتمل أن يكون عاماً في الأعمال الشرعية. قلت: سبب وروده خاص بالصلاة، ولكن اللفظ عام، وهو المختار. وقد عبر بقوله: «عليكم» مع أن المخاطب النساء طلباً لتصميم الحكم، فقلبت المذكور على الإثبات.

قوله: (هو الله) فيه جواز الحلف من غير استعلاف. وقد يستحب إذا كان في تخفيف أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تغير من مذهب.

قوله: (لا يمل الله حتى تغلوا) هو بفتح الميم في الموزمين، والملال استقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته، وهو حال على الله تعالى باتفاق. قال الأساحلي وجماعة من المحققين: إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازاً كما قال تعالى: ﴿وَجِزَاءُ مِثَّةٍ مِثَّةً مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وأما قوله، قال القرطبي: وجه مجازه أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن يقطع العمل ملالاً أصر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه. وقال المروزي: معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تغلوا سواء فترهقوا في الرغبة إليه. وقال غيره: معناه لا ينتهي حقه عليكم في الطاعة حتى ينتهي جهدكم، وهذا كله بناء على أن «حتى» على بابها في انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم. وجنح بعضهم إلى تأويلها قليل: معناه لا يمل الله إذا ملتم، وهو مستعمل في كلام العرب يقولون: لا أفضل كذا حتى يبيض الفار أو حتى يشيب الغراب. ومنه قولهم في البلخ: لا يقطع حتى يقطع خصومه، لأنه لو انقطع حين يقطعون لم يكن له عليهم مزية. وهذا المثال أشبه من الذي قبله لأن شيب الغراب ليس ممكناً ساداً بخلاف الملل من العابد. وقال المازري: قيل إن حتى هنا بمعنى الواو، فيكون التقدير لا يمل وتعملون، فنفى عنه الملل وأثبت لهم. قال: قيل حتى بمعنى حين. والأول الباقى وأجرى على القواعد، وإيه من باب

قوله: (قال أبان) هو ابن يزيد الطمار، وهذا التعليق وصله الحاكم في كتاب الأربعين له من طريق أبي سلمة. قال: حدثنا أبان بن يزيد. ذكر الحديث. وفائدة إيراد المصنف له من جهتين: إحداهما تصريح قتادة فيه بالحدث عن أنس، ثانيتهما تبينه في المتن بقوله: «من إيمان» بدل قوله: «من غير»، فيبين أن المراد بالخبر هنا الإيمان. فإن قيل على الأولى لم يكتب بطريق أبان السلة من التلخيص ويسوقها موصولة؟ فالجواب أن أبان وإن كان مقبولا لكن هشام أثق منه وأعبط. فجمع المصنف بين المصلحتين. والله الموفق. وسيأتي الكلام على بقية هذا المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه، ورجال هذا الحديث موصولا ومعلقا كلهم بصريون.

٤٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّاحِ، سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْقَعْقِيسِ، أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ هِشَابٍ، عَنْ غَمْرِ بْنِ الْغَطَّابِ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آتَهُ لِي كِتَابُكُمْ تَقْرَؤُونَهَا، كَوْنًا عَلَيْنَا مَعْتَرِ الْيَهُودِ نَزَلَتْ، لَتَحْتَدَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ عَيْدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿يَوْمَ اكْتُمِلَتْ لَكُمْ دِينُكُمْ وَانْمَنَّتْ عَلَيْكُمْ نَفْسِي وَرَحِمْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [البقرة: ٢١٣] قَالَ غَمْرٌ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ. [الطبر: ٤٤٠٧، ٤٤٠٦، ٧٢٦٨].

أخرجه مسلم: ٣٩١٧

قوله: (حدثنا الحسن بن الصباح مع جعفر بن عون) مراده «أنه سمع»، وجرت عادتهم بخلاف «أنه» في مثل هذا خطأ لا نظقًا لكلام.

قوله: (وأن رجلاً من اليهود) هذا الرجل هو كعب الأحبار، بين ذلك مسند في مسنده الطبري في تفسيره والطبراني في الأوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بضم النون وفتح الهمزة عن إسحاق بن عرشة عن قبيصة ابن ذؤيب عن كعب. وللمصنف في المغازي من طريق الشوري عن قيس بن مسلم أن ناساً من اليهود. وله في التفسير من هذا الوجه لفظ: قالت اليهود. فيحمل على أنهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة، وتكلم كعب على لسانهم.

قوله: (لا تخجلنا إلخ) أي لمظنتنا وجعلناه عيداً لنا في كل سنة لعظم ما حصل فيه من إكمال الدين. والمعيد فعل من العود، وإلخا سمي به لأنه يعود في كل عام.

قوله: (نزلت فيه على النبي ﷺ) زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه «إني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه، والمكان الذي نزلت فيه» وزاد عن جعفر بن عون: «والساعة التي نزلت فيها على النبي ﷺ». فإن قيل: كيف طبقت الجواب السؤال لأنه قال: لا تخجلنا عيداً، وأجابه عصر ﷺ بمعرفة الوقت والمكان، ولم يقل جعلناه عيداً؟ والجواب من هذا أنها نزلت في أخريات نهار عرفة، ويوم العيد إنما يتحقق بأوله، وقد قال الفقهاء إن رؤية الهلال بعد الزوال للقبالة، قاله هكذا بعض من تقدم، وعندي أن هذه الرواية اكتفي فيها بالإشارة، وإلا فرأية إسحاق عن قبيصة التي تقدمنا قد نصت على المراد ولفظه: «نزلت يوم جمعة يوم عرفة وكلامها بحمد الله لنا عيد» لفظ الطبري للطبراني: «وهما لنا عيدان» وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس: «أن يهودياً سأل عن ذلك فقال: نزلت في يوم عشرين، يوم جمعة ويوم عرفة» فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة، واتخذوا يوم عرفة عيداً لأنه ليلة العيد، وهكذا كما جاء في الحديث الآتي في الصيام: «شهرنا عيد لا ينقصان رمضان وفؤ الحججة» فسمي رمضان عيداً لأنه يعقبه العيد. فإن قيل: كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب؟ أجيب: من جهة أنها بينت أن نزولها كان بعرفة، وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها. والله أعلم. وقد جزم السدي بأنه لم يزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام

٣٤ - باب الزكاة من الإسلام

وَقَوْلُهُ غَرَّ وَجَلَّ: «وَمَا أَمْرًا إِلَّا يَجْنِسُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ خَفَاءَ وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ» [البقرة: ١٧٧]

قالوا عصموا دماءهم وأموالهم، فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة فصلوا، ولو لم يفعلوا ما نعمهم الإقرار. فذكر الأركان إلى أن قال: فلما علم الله ما تتابع عليهم من الفرائض وقبولهم قال: ﴿اليوم اكملت لكم دينكم﴾ [البقرة: ٢١٣] فمن ترك شيئاً من ذلك كسلاً أو جبناً أدينه عليه وكان ناقص الإيمان، ومن تركها جاحداً كان كافراً. انتهى ملخصاً. وتبعه أبو عبيد في كتاب الإيمان له فذكر غرؤه وزاد: إن بعض المخالفين لما أزم بذلك أجاب بأن الإيمان ليس هو مجموع الدين، إنما الدين ثلاثة أجزاء: الإيمان جزءه والأعمال جزآن، لأنها فرائض وتواظف. وتبعه أبو عبيد بأنه خلاف ظاهر القرآن، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، والإسلام حيث أطلق مفرداً دخل فيه الإيمان كما تقدم تقريره. فإن قيل: فلم أعاد في هذا الباب الأيتين المذكورتين فيه وقد قلتما في أول كتاب الإيمان؟ فالجواب أنه أعادهما ليوطى بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة. لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة، وهو يستلزم النقص. وأما الكمال فليس نصاً في الزيادة، بل هو مستلزم للنقصان قطعاً، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة، ومن ثم قال المصنف: فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص، ولهذا التنكة عدل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الأيتين حيث قال أولاً «وقول الله» وقال ثانياً: «وقال»، وبهذا التثنية يتدفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية: ﴿اكملت لكم﴾ لا دليل فيها على مراده، لأن الإكمال إن كان بمعنى إظهار الحجبة على المخالفين أو بمعنى إظهار أهل الدين على المشركين فلا حجة للمصنف فيه، وإن كان بمعنى إكمال الفرائض لزم عليه أنه كان قبل ذلك ناقصاً، وأن من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان إيمانه ناقصاً، وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل تاماً. ويوضح دفع هذا الاعتراض جواب القاضي أبي بكر بن العربي بأن النقص أمر نسبي، لكن منه ما يترتب عليه الذم ومنه ما لا يترتب فالأول ما نقصه بالاختيار كمن علم وظاف الدين ثم تركها عمداً، والثاني ما نقصه بغير اختيار كمن لم يعلم أو لم يكلف، فهذا لا يلزم بل يبعد من جهة أنه كان عليه معلوماً بأنه لو زيد لقبول ولو كلف لعمل، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض. ومحصله أن النقص بالنسبة إليهم صوري نسبي، ولم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى. وهذا نظير قول من يقول إن شرع محمد أكمل من شرع موسى ويعيسى لاشتماله من الأحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله، ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملاً، وتجدد في شرع عيسى بعده ما تجدد، فالأكملية أمر نسبي كما تقرر. والله أعلم.

قوله: (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي يكتي أباه بكر، وفي طبقة هشاميين حسان لكنه لم يرو هذا الحديث.

قوله: (فخرج) يفتح أوله وضم الراء، ويروى بالعكس، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى «أخرجوا».

قوله: (من قال لا إله إلا الله وفي قلبه) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد أو المراد بالقول هنا القول النفسي، فالمنع من أقر بالتوحيد وصدق، فإقرار لا بد منه، فلها أحاده في كل مرة. والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم. فإن قيل: فكيف لم يذكر الرسالة؟ فالجواب أن المراد المجمع، وصار الجزء الأول علماً عليه كما تقول: قرأت قل هو الله أحد، أي السورة كلها.

قوله: (بوة) بضم الواو وتشديد الراء المفتوحة وهي المقحمة، ومقتضاها أن وزن البرة دون وزن الشعيرة لأنه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم السدرة، وكذلك هو في بعض البلاد. فإن قيل إن السياق بالرواوي هو لا ترتب، فالجواب إن رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ «ثم» وهي للترتيب.

قوله: (فوة) يفتح للمجعة وتشديد الواو المفتوحة، وصحفتها شعبة فيما رواه مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه فقال ذرة بالضم وتخفيف الراء، وكان الحامل له على ذلك كونها من الجيوب فناسب الشعيرة والبرة. قال مسلم في روايته قال يزيد: صحف فيها أبو بسطام، يعني شعبة. ومعنى الذرة قيل هي أقل الأشياء الموزونة، وقيل هي الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس مثل رروس الإبر، وقيل هي النملة الصغيرة، ويروى عن ابن عباس أنه قال: إذا وضعت تلك في التراب ثم نفثتها فالساقط هو الذر. ويقال إن أربع ذرات وزن خرولة. وللمصنف في أواخر التوحيد من طريق حميد عن أنس مرفوعاً «أدخل الجنة من كان في قلبه خرولة، ثم من كان في قلبه أدنى شيء»، وهذا معنى الذرة.

قال القرطبي: لأنه نهي وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به، والاستثناء من النفي إثبات، ولا قال بوجوب التطوع، فتعين أن يكون المراد إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه، وتعبه الطي بأن ما تمسك به مغالطة، لأن الاستثناء هنا من غير الجنس، لأن التطوع لا يقال فيه «عليك» فكانه قال: لا يجب عليك شيء، إلا إن أردت أن تطوع فذلك لك. وقد علم أن التطوع ليس بواجب، فلا يجب شيء آخر أصلاً. كذا قال. وحرف المسألة دافع على الاستثناء. فمن قال إنه متصل تمسك بالأصل، ومن قال إنه منقطع احتاج إلى دليل، والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ كان أحياناً ينوي صوم التطوع ثم يقطر، وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تقطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه، فدل على أن الشروع في العبادة لا يستلزم الإتمام إذا كانت نافذة بهذا النص في الصوم، وبالنسبة في الباقي. فإن قيل: يرد الحج، قلنا: لا، لأنه امتياز عن غيره بلزوم المضي في فاسده فكيف في صحيحه. وكذلك امتياز بلزوم الكفارة في نفيه كفره. والله أعلم. على أن في استدلال الحقيقة نظراً لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام، بل بوجوبه. واستثناء الواجب من الفرض منقطع لثبانهما، وأيضاً فإن الاستثناء من النفي عندهم ليس للاتيات بل مسكوت عنه. وقوله: «إلا أن تطوع» استثناء من قوله لا، أي لا فرض عليك غيرها.

قوله: (وذكر رسول الله ﷺ الزكاة) في رواية إسماعيل بن جعفر قال: أخبرني بما فرض الله علي من الزكاة، قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، فتضمنت هذه الرواية أن في القصة أشياء أجلت، منها بيان نصب الزكاة فإنها لم تفسر في الروايتين، وكذا أسماء الصلوات، وكان السبب فيه شهرة ذلك عندهم، أو القصد من القصة بيان أن التمسك بالفرائض ناج وإن لم يفعل التوافل.

قوله: (والله) في رواية إسماعيل بن جعفر قال: «والذي أكرمك». وفيه جواز الحلف في الأمر المهم، وقد تقدم.

قوله: (الفتح إن صدق) وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر المذكورة: «أطلع وأبىه إن صدق»، أو «دخل الجنة وأبىه إن صدق». ولأبي داود مثله لكن بحذف «أو». فإن قيل: ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالأبأ؟ أجيب بأن ذلك كان قبل النهي، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف، كما جرى على لسانهم عقرى، حلفي وما أشبه ذلك، أو فيه إضمار اسم الرب كأنه قال: ورب أبيه، وقيل: هو خاص ويحتاج إلى دليل، وحكى السهيلي عن بعض مشايخه أنه قال: هو تصحيح، وإما كان والله، قصرت الألمان. واستكر القرطبي هذا وقال: إنه يميز الثقة بالروايات الصحيحة. وفغل القرطبي فادعى أن الرواية بلطف وأبىه لم تصح لأنها ليست في الموطأ، وكأنه لم يرتض الجواب لفصل إلى رد الخبر، وهو صحيح لا مرة فيه، وأتوى الأجوبة الأولا. وقال ابن بطال: دل قوله: «أطلع إن صدق» على أن لم يصدق فيما التزم لا يفلح، وهذا بخلاف قول المرتبة. فإن قيل: كيف أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر للمنهايات؟ أجاب ابن بطال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود فرائض النهي. وهو عجيب منه لأنه جزم بأن السائل ضمام، وأقدم ما قيل فيه إنه وفد سنة خمس، وقيل بعد ذلك، وقد كان أكثر المنهايات واقعاً قبل ذلك. والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله: «فأخبره بشرائع الإسلام» كما أشرنا إليه. فإن قيل أما فلاحه بأنه لا يتقص فواضح، وأما بأن لا يزيد تكفي يصح؟ أجاب النووي بأنه أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه، وليس فيه أنه إذا أتى بزيادة على ذلك لا يكون مفلاً، لأنه إذا أطلع بالواجب ففلاحه بالمتنوب مع الواجب أولى. فإن قيل تكفي أقره على حلفه وقد ورد التكثير على من حلف أن لا يفعل خيراً؟ أجيب بأن ذلك مختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، وهذا جار على الأصل بأنه لا يتم على غير تارك الفرائض، فهو مفلح وإن كان غيره أكثر فلاحاً منه. وقال الطي: يمتثل أن يكون هذا الكلام صدر منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول، أي قلت كلامك قيولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال، ولا تقصان فيه من طريق القبول. وقال ابن المنير: يمتثل أن تكون الزيادة والتقص تتعلق بالإبلاغ، لأنه كان واقعاً قومه ليتعلم ويعلمهم. قلت: والاحتمالان مردودان برواية إسماعيل بن جعفر، فإن نصها: «لا أتطوع شيئاً، ولا أتقص عما فرض الله علي شيئاً». وقيل: مراده بقوله لا أزيد ولا أتقص أي لا أغير صفة الفرض كمن يتقص الظاهر مثلاً لركعة أو يزيد المغرب، قلت: ويعكر عليه أيضاً لفظ التطوع في رواية إسماعيل بن جعفر. والله أعلم.

٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَاتَى الرَّسُولَ، يُسَمِّعُ قَوْلِي صَوْبِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَأَذَا هُوَ يُسَالُّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَخْضَى صَلَوَاتِي فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟» قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَصِيَامَ وَمَعْرَانَ». قَالَ: «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟» قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ». قَالَ: «وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ قَالَ: «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟» قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطُوعَ». قَالَ: «فَأَتَى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَالِجٌ إِنْ صَدَّقَ». (المط: ١٨٩١، ٢٦٧٨، ٢٦٩٥٦، أخرجه مسلم: ١١)

قوله: (باب الزكاة من الإسلام. وما أمروا) كذا لأبي ذر، ولغيره، قول الله ﴿وما أمروا﴾ ويأتي فيه ما مضى في: «باب الصلاة من الإيمان»، والآية دالة على ما ترجم له، لأن المراد بقوله: «ودين القيمة» دين الإسلام، والقيمة المستقيمة، وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى: «أمة قائمة» أي مستقيمة. وإثما خص الزكاة بالترجمة لأن باقي ما ذكر في الآية وألحديث قد أفرده بترجمات أخرى، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مدنيون، ومالك والد أبي سهل هو ابن أبي عامر الأصبحي حليف طلحة بن عبيد الله، وإسماعيل هو ابن أبي أوس ابن أخت الإمام مالك، فهو من رواية إسماعيل عن خاله عن عمه عن أبيه عن حليفه، فهو مسلسل بالأقارب كما هو مسلسل بالبلد.

قوله: (جاء رجلاً) زاد أبو ذر: «من أهل نجد» وكذا هو في الموطأ ومسلم. **قوله: (ثائر الرأس) هو مرفوع على الصفة، ويجوز نصبه على الحال، والمراد أن شعره متفرق من ترك الرقابة، فيه إشارة إلى قرب عهد بالوفادة، وأوقع اسم الرأس على الشعر إما مبالغة أو لأن الشعر منه ينت.**

قوله: (يسمع) بضم الياء على البناء للمفعول، أو بالتون المفتوحة للجمع، وكذا في «يفقه».

قوله: (هوي) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء، كذا في روايته. وقال القاضي عياض: جاء عندنا في البخاري بضم الدال. قال: والصواب الفتح. وقال الخطابي: الدوي صوت مرتفع متكرر ولا يفهم. وإثما كان كذلك لأنه نادى من بعد. وهذا الرجل جزم ابن بطال وأخرون بأنه ضمام بن ثعلبة وأدب بني سعد بن بكر، والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة، ولأن في كل منهما أنه بدوي، وأن كلا منهما قال في آخر حديثه: «ولا أزيد على هذا ولا أنقص». لكن تعقب القرطبي بأن سياهما مختلف، وأستلهما متباينة قال: ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط، وتكلف شطط، من غير ضرورة. والله أعلم. وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجهما لم يذكرهما لضمام إلا الأول، وهذا غير لازم.

قوله: (إذا هو يسأل عن الإسلام) أي عن شرائع الإسلام، ويمتثل أنه سأل عن حقيقة الإسلام، وإثما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما يسأل عن الشرائع الفعلية، أو ذكرها ولم يفتلها الراوي لشهرتها، وإثما لم يذكر الحج إما لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوي اختصره، ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف في الصيام من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سهل في هذا الحديث قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، فدخل في باقي المفروضات بل والمتنوبات.

قوله: (هس صلوات) في رواية إسماعيل بن جعفر المذكورة أنه قال في سؤاله: أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة؟ فقال: الصلوات الخمس. فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال. ويستفاد من سياق مالك أنه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم وليلة غير الخمس، خلافاً لمن أوجب الوتر أو ركعتي الفجر أو صلاة الضحى أو صلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب.

قوله: (هل علي غيرها) قال لا إلا أن تطوع) تطوع بتشديد الطاء والواو، وأصله تطوع بتامين فأغضت إحداهما، ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما. واستدل بهذا على أن الشروع في التطوع يجب إتمامه تمكياً بأن الاستثناء فيه متصل،

٣٥- باب اتباع المجتازين من الإيمان

٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُتَجَوِّفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَمَنْ اتَّبَعَ جَزَاةَ مُسْلِمٍ، إِيمَانًا وَاحْسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يَصِلَ عَلَيْهَا وَيَقْرُغَ مِنْ دَلْفِهَا، فَإِنَّهُ يُرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِرَاطَيْنِ، كُلُّ قِرَاطٍ مِثْلُ أُخْدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تَكُنْ، فَإِنَّهُ يُرْجِعُ بِقِرَاطٍ.

تَابَهُ عُمَانُ الْمُوَدَّدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ. [الطبر: ٤١٣٧٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، والطبر في المجتاز، باب: ٥٦. أخرجه مسلم: ٩٤٥]

قوله: (باب اتباع المجتازين من الإيمان) ختم المصنف معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة لأن ذلك آخر أحوال الدنيا. وإما آخر ترجمة أهله الخمس من الإيمان لمعنى سنذكره هناك. ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نهينا عليه في نظاره قبل.

قوله: (المتجوفي) هو بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنة فاء نسبة إلى جد جده منجوف السجوسي، وهو بصري، وكذا باقي رجال الإسناد غير الصحابي. وروح بفتح الراء هو ابن عباد القيسي، وعرف هو ابن أبي حنيفة بفتح الجيم الأعرابي بفتح الحزنة، وإما قيل له ذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل، واسم أبيه بتدوينه بموحدة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة بوزن راهويه، والحسن هو ابن أبي الحسن البصري، ومحمد هو ابن سيرين، وهو مجرور بالمطف على الحسن، فالحسن وابن سيرين حدثا به عوفاً عن أبي هريرة إما مجتمعين وإما متفرقين، فأما ابن سيرين فسماعه عن أبي هريرة صحيح، وأما الحسن فمختلف في سماعه منه، والأكثر على نفيه وتوهم من أثبته، وهو مع ذلك كثير الإرسال فلا نحمل عنقه على السماع، وإما أورده المصنف كما سمع، وقد وقع له نظير هذا في قصة موسى، فإنه أخرج فيها حديثاً من طريق روح بن عباد بهذا الإسناد، وأخرج أيضاً في بده الحلق من طريق صوف عنهما عن أبي هريرة حديثاً آخر، واعتماداً في كل ذلك على محمد بن سيرين. والله أعلم.

قوله: (من التبع) هو بالتشديد، وللأصيلي: «تبعه» بجلف الألف وكسر الموحدة، وقد تمسك بهذا اللفظ من زعم أن المشي خلفها أفضل، ولا حجة فيه لأنه يقال تبعه إذا مشى خلفه أو إذا مر به فمشى معه، وكذلك أتبعه بالتشديد وهو اقتصل منه، فإذا هو مقول بالاشتراك، وقد بين المراد بالحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر في المشي أمامها، وأما أتبعه بالاسكان فهو بمعنى خلفه إذا كان سبقه، ولم تات به الرواية هنا.

قوله: (وكان معه) أي مع المسلم، وللكتشيبي: «معها» أي مع المجتاز.

قوله: (حتى يصلي) بكسر اللام ويروى بفتحها، فعلى الأول لا يحصل الموعود به إلا لمن توجد منه الصلاة، وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل، أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً، والله أعلم.

قوله: (ويقرغ) بضم أوله وفتح الراء، ويروى بالعكس، وقد أثبت هذه الرواية أن القيراطين إما يحصلان بمجموع الصلاة والدفع، وأن الصلاة دون الدفع يحصل بها قيراط واحد، وهذا هو المتخذ خلافاً لمن تمسك بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراط، وسنذكر بقية مباحثه وفوائده في كتاب المجتاز إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابه) أي روح بن عباد، وعثمان هو ابن الجهم وهو من شيوخ البخاري، فإن كان سمع هذا الحديث منه فهو له أعلى بدرجة، لكنه ذكر للموصل عن روح لكونه أشد إقتاناً منه، ونبه برواية عثمان على أن الاعتماد في هذا السند على محمد بن سيرين فقط لأنه لم يذكر الحسن، فكان عوفاً كان ربما ذكره وربما حذفه، وقد حدثت به المتجوفي شيخ البخاري مرة بإسقاط الحسن، أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه، وتتأمة عثمان هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج قال: حدثنا أبو إسحاق بن حمزة حدثنا أبو طالب بن أبي عروبة حدثنا سليمان بن سيف حدثنا عثمان بن الجهم.. فذكر الحديث،

ولفظه موافق لرواية روح إلا في قول هو كان معها فإنه قال بدلها «فلزمها»، وفي قوله ويقرغ من دفعها فإنه قال بدلها: «وتدفع»، وقال في آخره: «فله قيراط» بدل قوله فإنه يرجع بقيراط، والباقي سواء. ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف: «غمره» وهو بفتح الواو أي غمرته.

٣٦- باب خوف المؤمنين من أن

يَحْبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

وَقَالَ الزَّاهِرِيُّ النَّبِيُّ: مَا عَرَضَتْ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونُ مُكَلِّبًا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَلَكَةَ: اذْكُرْتُ لثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ يَخَافُ الْفَقَاقَ عَلَى نَفْسِهِ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيمَانٍ جَنُودٍ وَمِيكَائِيلَ. وَيَذْكُرُ عَنِ الْحَسَنِ: مَا خَافَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا أَمِينٌ إِلَّا مُنَافِقٌ. وَمَا يَحْذَرُ مِنَ الْإِسْرَاقِ عَلَى الْفَقَاقِ وَالْإِسْهَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّكُمْ مُبْهَرُونَ عَلَى مَا قَاتَلُوا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]

٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرْغُورَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمَرْجَةِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مِيَابُ الْمُسْلِمِ سُوءٌ، وَقَالَهُ كُفْرُهُ». [الطبر: ٩٠٤٤، ٧٠٧٦، أخرجه مسلم: ٩٤]

قوله: (باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) هذا الباب معقود للرد على المرتبة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم، لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها، بخلاف هذا. والمرتبة بضم الميم وكسر الجيم بدلها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز نسبوا إلى الإرجاء وهو التأنير، لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان فقالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم النطق، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب أصلاً، ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول. ومناسبة لإيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع المجتازة مظنة لأن يقصد بها مراعاة أهلها أو مجموع الأمرين، وسياق الحديث يقتضي أن الأجر للموحد به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتساباً أي خلاصاً، فمقصد بما يشير إلى أنه قد يعرض للمرء ما يحكر على قصدته الخالص فيحرم به الثواب للموحد وهو لا يشعر. قوله: «أن يحبط عمله» أي يبرم ثواب عمله لأنه لا يتأب إلا على ما أخلص فيه. وبهذا التقرير يتدفع اعتراض من اعترض عليه بأن يقوى مذهب الإحاطية الذين يقولون: إن السيئات يظلل الحسنات، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم: القول الفصل في هذا أن الإحباط إحباطان: أحدهما إبطال الشيء للشيء وإذهابه جملة كإحباط الإيمان للكفر والكفر للإيمان، وذلك في الجهتين إذهاب حقيقي. ثانيهما إحباط الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفة والسيئات في كفة، فمن رجحت حسنة لها، ومن رجحت سيئاته وقف في الشبهة: إما أن يفكر له وإما أن يذهب. فالترقيف إبطال ما، لأن توقيف النعمة في وقت الحاجة إليها إبطال لها، والتعديف إبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار، فهي كل منهما إبطال نسبي أطلق عليه اسم الإحباط مجازاً، وليس هو إحباطاً حقيقاً لأنه إذا أخرج من النار وأدخل الجنة عاد إليه ثواب عمله، وهذا بخلاف قول الإحاطية الذين سبوا بين الإحباطين وحكموا على المعاصي بحكم الكافر، وهم معظم القدرية. والله الموفق.

قوله: (وقال الزاهري) أي الزاهري، هو من فقهاء التابعين وعبادهم، وقوله: «مكذباً» يروى بفتح الذال يعني خشي أن يكذبني من رأى عملي خلفاً لقولي فيقول: لو كنت صادقاً ما فعلت خلاف ما تقول، وإما قال ذلك لأنه كان يحبط الناس. ويروى بكسر الذال وهي رواية الأكثر، ومعناه أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل. وقد ذم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال: «كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» [الصف: ٣] فخشى أن يكون مكذباً أي مشابهاً للمكذبين، وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم وأحد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما

عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن إبراهيم المذكور.

على ما فعلوا وهم يعلمون، أي يعلمون أن من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون، قاله مجاهد وغيره. وللتريفي عن أبي بكر الصديق مرفوعاً: «ما أصر من استغفر، وإن عاد في اليوم سبعين مرة إسناده كل منهما حسن».

قوله: (على الضعفاء) كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب، وفي بعضها (على النفاق) ومعناه صحيح وإن لم يثبت به الرواية.

قوله: (زيد) تقدم أنه بالزاي والموحدة مصغراً، وهو ابن الحارث البجلي يباه تحتاية وميم خفيفة، يكتى أبا عبد الرحمن، وقد روى هذا الحديث شعبة أيضاً عن منصور بن العنتر وهو عند المصنف في الأدب، وعن الأعمش وهو عند مسلم، ورواه ابن حبان من طريق سليمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعاً عن أبي وائل، وقال ابن منجد: لم يختلف في رفعه عن زيد واختلف على الآخرين. ورواه عن زيد غير شعبة أيضاً عند مسلم وغيره.

قوله: (سألت أبا وائل عن المرتبة) أي عن مقالة المرتبة، ولأبي داود الطيالسي عن شعبة عن زيد قال: لما ظهرت المرتبة أثبت أبا وائل فذكرت ذلك له. فظهر من هذا أن سؤاله كان عن معتقدهم، وأن ذلك كان حين ظهورهم، وكانت وفاة أبي وائل سنة تسعين وقيل سنة الثنتين وثمانين، ففي ذلك دليل على أن بدعة الإرجاء قديمة، وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه إخرجه الترمذي مصححاً ولغة: «فقال المسلم أخاه كثر، وسبابه فسوق»، ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ومرفوعاً، ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً مرفوعاً، فالتفت بذلك دعوى من زعم أن أبا وائل تفرد به.

قوله: (صباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة، وهو مصدر يقال: سب سبب سباً وسباباً، وقال إبراهيم الحربي: السباب أشد من السب، وهو أن يقول الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك حبه. وقال غيره: السباب هنا مثل القتال فيقتضي المفاصلة، وقد تقدم بأوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية.

قوله: (المسلم) كذا في معظم الروايات، ولأحد عن غندر عن شعبة: «المؤمن»، فكذا رواه بالضم.

قوله: (فسوق) الفسق في اللغة الخروج، وفي الشرع: الخروج عن طاعة الله ورسوله، وهو في عرف الشرع أشد من العصيان، قال الله تعالى: «وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان» [الحجرات: ٧]، ففي الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بغير حق بالفسق، ومقتضاه الرد على المرتبة، وعرف من هذا مطابقة جواب أبي وائل للسؤال عنهم كآله قال: كيف تكون مقالاتهم حقاً والتي ﷺ يقول هذا.

قوله: (وقال كثر) إن قيل: وهذا وإن تضمن الرد على المرتبة لكن ظاهره يقري منبج الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي، فالجواب: إن المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك، ولا متمسك للخوارج فيه، لأن ظاهره غير مراد، لكن لما كان القتال أشد من السباب لأنه مفق للزهاق الروح، عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير، معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى: «إن الله لا يفرق أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء» [النساء: ٤٨]، وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية. أو أطلق عليه الكفر لشبهه به، لأن قتال المؤمن من شأن الكافر. وقيل: المراد هنا الكفر الغفوي وهو التنطية، لأن حق المسلم على المسلم أن يمينه ويصبره ويكف عنه إذاه فلما قتله كان كآله غطى على هذا الحق، والأولان البقي بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر عنه بخلاف الثالث، وقيل أراد بقوله كثر أي قد يؤول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر، وهذا بعيد وأبعد منه حله على المستحل لذلك لأنه لا يطاق الترجمة، ولو كان مراداً لم يحصل التفريق بين السباب والقتال، فإن مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضاً. ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل. وقد بوب عليه المصنف في كتاب المحاريب كما سيأتي إن شاء الله تعالى. ومثل هذا الحديث قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» ففيه هذه الأجوبة، وسيأتي في كتاب الفتن، ونظيره قوله تعالى «فأتواستون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض» بعد قوله: «ثم أنتم هؤلاء

قوله: (وقال ابن أبي مليكة) (الخ) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه، لكن إبهام الممد. وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولاً في كتاب الإيمان له، وعنه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصراً كما هنا، والصحابة الذي أدرهم ابن أبي مليكة من أجلهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والمبالغة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسلم بن غرمة، فهؤلاء ممن سمع منهم، وقد أدرك بالنسب جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماع، وفلسك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الإصلاح. ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم، بل قللك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم. وقال ابن بطال: إنما خافوا لأنهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغير ما لم يمهدهو ولم يقدروا على إنكاره، فخافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت.

قوله: (ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل) أي لا يجوز أحد منهم بعدم عروض النفاق لهم كما يجوز بذلك في إيمان جبريل، في هذا إشارة إلى أن المذكورين كانوا قائلين بمناوذة درجات المؤمنين في الإيمان خلافاً للمرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة. وقد روي في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني في الأوسط لكن إسناده ضعيف.

قوله: (ويذكر عن الحسن) هذا التعليق وصله جعفر القزويني في كتاب صفة المناقك له من طرق متعددة بالفاظ مختلفة. وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمول على قاحلة ذكرها في شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي: أن البخاري لا يخصص صيغة التشريع بضمف الإستناد بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً، لا علم من الخلاف في ذلك، فهنا كذلك. وقد أوقع اختصاره له ليعضهم الاضطراب في فهمه فقال النووي: «ما خلا إلا مؤمن ولا أمته إلا مناق» يعني الله تعالى. قال الله تعالى «ولن خاف مقام ربي جتنا» [الرحمن: ٤٦] وقال: «فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون» [الأعراف: ٩٩] وكذا شرحه ابن التين وجماعة من المتأخرين، وقرره الكرماني هكذا فقال: ما خاف من الله، فعذف الجار وأوصل الفصل إليه. قلت: هذا الكلام وإن كان صحيحاً لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه. والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار. ولا سياق كلام الحسن البصري بين أنه إذا أراد النفاق، فلنذكره. قال جعفر القزويني: حدثنا حبة حدثنا جعفر بن سليمان عن المعلبي بن زياد سمعت الحسن يخاف في هذا المسجد بالله الذي لا إلا هو ما مضى مؤمن قسط ولا بقي إلا وهو من النفاق مشفق، ولا مضى منافق قسط ولا بقي إلا وهو من النفاق آمن. وكان يقول: من لم يخف النفاق فهو منافق. وقال أحد بن حنبل في كتاب الإيمان: حدثنا روح بن بريدة حدثنا هشام سمعت الحسن يقول: والله ما مضى مؤمن ولا بقي إلا وهو يخاف النفاق، وما أمته إلا منافق. انتهى. وهذا موافق لأثر ابن أبي مليكة الذي قبله وهو قوله: «كلهم يخاف النفاق على نفسه». والخوف من الله وإن كان مطلوباً محموداً لكن سياق الباب في أمر آخر. والله أعلم.

قوله: (وما يخلو) هو بضم أوله وتشديد اللام للمجمة ويروى بتخفيفها، وما مصدرية، والجملته في حل جر لأنها مطبوعة على خوف، أي باب ما يخلو. ونضلل بين الترجتين بالأثر التي ذكرها لتعلقها بالأولى قطعاً وأما الحديثان فالأول منهما يتعلق بالثانية والثاني يتعلق بالأولى على ما ستوضحه، ففيه لف ونشر غير مرتب على حد قوله: «يوم تبيض وجوه» [آل عمران: ١٠٦] الآية ومراده أيضاً الرد على المرتبة حيث قالوا لا حذر من المعاصي مع حصول الإيمان، ومفهوم الآية التي ذكرها يرد عليهم، لأنه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصر عليه، فمفهومه ذم من لم يفعل ذلك. وما يدخل في معنى الترجة قول الله تعالى: «فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم» [المصف: ٥] وقوله: «ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة» [الأنعام: ١١٠] وقوله تعالى: «لا ترجعوا أعينكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم» [الحجرات: ٢] وهذه الآية أدل على المراد عما قبلها، فمن أصر على نفاق المعصية خشي عليه أن يقضي به إلى نفاق الكفر، وكان المصنف لمح بحديث عبد الله بن عمرو المخرج عند أحد مرفوعاً قال: «ويل للمصيرين الذين يصرون

وَمَا يَتَّبِعُ النَّبِيَّ ﷺ لَوْلَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» [آل عمران: ٨٥]

٥٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ

الْقَيْسِيُّ، عَنْ أَبِي رُزَيْقَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْرَازُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَتُؤْمِنَ بِرَسُولِهِ وَتُؤْمِنَ بِمَا نَزَلَ بِهِ، وَلَا تُشْرِكْ بِهِ، وَتُحِبَّ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَقْرُورَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ.» قَالَ: مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ.» قَالَ: فَتَى السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُورُ عَنْهَا بِاعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأَخْبِرُكَ عَنْ

أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَكَلَّتِ الْأُمَّةُ رُفَهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَتْ رُغَاةُ الْإِبِلِ الْبُهِمُ فِي الْبُتْيَانِ، فِيهِ غَمَسٌ لَا يَطْلُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ. ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ» [قصص: ٣٤] الْآيَةَ، ثُمَّ أَقْبَرَ، فَقَالَ: مَرْثُومٌ. فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ، جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كَلِمَةً مِنَ الْإِيمَانِ. [إسناده: ٧٧٧هـ وانظر: في الاستسقاء: باب ٢٩- والاحتضان: باب ٥٣. أخرجه مسلم: ٩. وزيادة القدر في (١٠)]

قوله: (باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام الخ) تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد، فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وجوابه يقتضي تفاهما وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والإسلام إظهار أعمال مخصوصة، أراد أن يرد ذلك بالتأويل إلى طريقة.

قوله: (ويبان) أي مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين، وقوله: وما بين أي مع ما بين للوعد أن الإيمان هو الإسلام حيث فسره في قصته بما فسر به الإسلام هنا، وقوله: ودور الله أي مع ما ملئت عليه الآية أن الإسلام هو الدين، ودل عليه خبر أبي سفيان أن الإيمان هو الدين، فالتقضى ذلك أن الإسلام والإيمان أمر واحد. هذا يحصل كلامه، وقد نقل أبو عروبة الأسمراني في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد، وأنه سمع ذلك منه. وعن الإمام أحمد الجزم بتفاهما، ولكل من القولين أدلة متعارضة. وقال الخطابي: صنف في المسألة إمامان كبيران، وأكثرهما من الأدلة للقولين، وتباينا في ذلك. والحق أن بينهما عموماً وخصوصاً، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن. انتهى كلامه ملخصاً. ومقتضاه أن الإسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معاً، بخلاف الإيمان فإنه يطلق عليهما معاً. ويرد عليه قوله تعالى: «وَرُضِيتَ لَكُمْ الْإِسْلَامُ دِينًا» [آلئالة: ٣] فإن الإسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معاً، لأن العامل غير المتقيد ليس بذي دين مرضي. وبهذا استدل المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل هذا: جيل النبي ﷺ الإسلام هنا اسماً لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان، ولا لأن التصديق ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل لجملة كلها شيء واحد وجامعها الدين، ولهذا قال ﷺ: «إِنَّمَاكُمْ بِعَلْمِكُمْ دِينَكُمْ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَرُضِيتَ لَكُمْ الْإِسْلَامُ دِينًا» وقال: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» [آل عمران: ٨٥] ولا يكون الدين في عمل الرضا والقبول إلا بالتضام التصديق. انتهى كلامه. والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له، فكما أن العامل لا يكون مسلماً كاملاً إلا إذا اعتقد كذلك المعتد لا يكون مؤمناً كاملاً إلا إذا عمل، وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو العكس، أو يطلق أحدهما على إرادتهما معاً على سبيل المجاز. ويتبين المراد بالسياق، فإن ورداً معاً في مقام السؤال حلاً على الحقيقة، وإن لم يرد معاً أو لم يكن سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن. وقد حكى الإسماعيلي عن أهل السنة والجماعة قالوا: إنها تختلف دلالتها بالاعتزان، فإن أفرد أحدهما دخل الآخر فيه. وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر واتبه ابن عبد البر

تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم» [البقرة: ٨٥] الآية فدل على أن بعض الأعمال يطلق عليه الكفر تنظيلاً. وأما قوله ﷺ فيما رواه مسلم ولعن المسلم قتله فلا يخالف هذا الحديث، لأن الشبه به فوق للشبه، والقدر الذي اشتركا فيه بلوغ الغاية في التأثير: هذا في العرض، وهذا في النفس. والله أعلم. وقد ورد لهذا المتن سبب ذكرته في أول كتاب الفتن في أواخر الصحيح.

٤٩- أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدَرِ، فَتَلَاخَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدَرِ، وَأَنَّهُ تَلَاخَى فَلَانٌ وَفَلَانٌ، فَوُضِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، الْقِيَمُوهَا فِي السَّعْيِ وَالسُّعْيِ وَالْخَمْسَةِ.» [إسناده: ٢٠٣٣، ٢٠٤٩، وانظر في فصل ليلة القدر: باب ٣]

قوله: (عن حميد) هو الطويل (عن أنس)، وللأصلي حدثاه أنس بن مالك، فأما تنليس حميد. وهو من رواية صحابي عن صحابي، أنس عن عبادة بن الصامت.

قوله: (خرج يخبر ليلة القدر) أي بتعين ليلة القدر.

قوله: (الخلاخي) بفتح الخاء المهمله مشتق من التلاخي بكسرهما وهو التنازع والمخاصمة، والرجلان أفاد ابن دحية أنها عبد الله بن أبي حنيفة مجاهد مفتوحة ودل ساكنة مهملتين ثم راء مفتوحة ودل مهمله أيضاً وكعب بن مالك. وقوله: «فرقت» أي فرغ تعيينها عن ذكرى، هذا هو المتمد هنا. والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال: «فجاء رجلا يمتحان» بتشديد القاف أي يدعي كل منهما أنه الحق: «ومهما الشيطان، فنتبها» قال القاضي عياض: فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة، وأنها سبب في العقوبة المنوعة أي الحرمان. وفيه أن المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير. فإن قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة؟ قلت: إنما كانت كذلك لوقوعها في المسجد، وهو محل الذكر لا اللغو، ثم في الوقت المخصوص أيضاً بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان، فالذم ما عرض فيها لا لذاتها، ثم إنها مستزمنة لرفع الصوت ورفعها بحضرة رسول الله ﷺ منهي عنه لقوله تعالى: «لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ تَحِيطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ» [الحجرات: ٢] ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له، وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب. فإن قيل قوله: «لو أنتم لا تشعرون» يقتضي المواجهة بالعلم الذي لا قصد فيه، فالجواب أن المراد وأنتم لا تشعرون بالإحاطة لاعتقادكم صغر العلم، فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبير، كما قيل في قوله: «إنهما ليمتدنان وما يعذبان في كبير» أي عندهما، ثم قال وإنه كبير أي في نفس الأمر. وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأن المواجهة تحصل بما لم يقصد في الثاني إذا قصد في الأول. لأن مراعاة القصد إنما هو في الأول ثم يترسل حكم التنية الأولى على مؤتلف العمل وإن عذب القصد خيراً كان أو شراً. والله أعلم.

قوله: (وعسى أن يكون خيراً) أي وإن كان عدم الرفع أزيد خيراً وأولى منه، لأنه متحقق فيه، لكن في الرفع خير مرجو لاستزاده مزيد الثواب، لكونه سبباً لزيادة الاجتهاد في التماسها. وإنما حصل ذلك ببركة الرسول ﷺ.

قوله: (في السبع والتسع) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السنين على التسع. ففيه إشارة إلى أن رجاءه في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه. ووقع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على ترتيب التثنية. واختلف في المراد بالتسع وغيرها قليل لتسع مضمين من العشر وقيل لتسع يقين من الشهر، وسنذكر بسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف إن شاء الله تعالى.

٣٧- باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان

والإسلام والإحسان وعلم الساعة

وَيَتَّبِعُ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «جَاءَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» [راجع: ٥٣] لِمَجْعَلِ ذَلِكَ كَلِمَةً دِينًا.

يجلس أحسنًا في الصلاة، ثم وضع يده على ركبتيه النبي ﷺ، وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري: ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ. فافادت هذه الرواية أن الضمير في قوله على فخذه يعود على النبي ﷺ، وبه جزم النووي وإسماعيل التيمي هذه الرواية ورجحه الطيبي، لأنَّه نَسَقَ الكلام خلافًا لما جزم به النووي، وواقفه التوريشي لأنَّه حله على أنه جلس كهية المتعلم بين يدي من يتعلم منه، وهذا وإن كان ظاهرًا من السياق لكن وضعه يده على فخذه النبي ﷺ صنيعة منه للاصفاة إليه، وفيه إشارة لما ينبغي للمسؤول من التواضع والصفح عما يسوء من جفاء السائل. والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوي الظن بأنه من جفاء الأعراب، ولهذا تخطى الناس حتى انتهى إلى النبي ﷺ كما تقدم. ولهذا استغرب الصحابة صنيعة، ولأنَّه ليس من أهل البلد وجاءه ماثبًا ليس عليه أثر سفر. فإن قيل: كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون استند في ذلك إلى ظنه، أو إلى صريح قول الحاضرين، قلت: وهذا الثاني أولى، فقد جاء كذلك في رواية عثمان بن غياث فإن فيها: فنظر القوم بعضهم إلى بعض فقالوا: ما نعرف هذا. وأما مسلم في رواية عمارة بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث، فنعت في أوله: قال رسول الله ﷺ: سلوني، فهاهو أن يسأله، قال فجاء رجل. ووقع في رواية ابن منته من طريق يزيد بن زريع عن كهس: بينا رسول الله ﷺ يغتلب إذ جاءه رجل فكان أمره لم يسأله وقع في خطبه وظاهره أن جمع الرجل كان في حال الخطبة، فلما أن يكون وافق اقتضاهما أو كان ذكر ذلك القدر جالسًا وعبر عنه الراوي بالخطبة.

قوله: (فقال) زاد المصنف في التفسير: يا رسول الله ما الإيمان؟ فإن قيل: فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغة في التعمية لأسره، أو لئلا ين أن ذلك غير واجب، أو سلم فلم يقله الراوي. قلت: وهذا الثالث هو المتمد، فقد ثبت في رواية أبي فروة، فيها بعد قوله كان ثيابه لم يمسه دنس حتى سلم من طرف البساط فقال: السلام عليك يا محمد، فرد عليه السلام. قال: أدنو يا محمد؟ قال: ادن. فما زال يقول أدنو مرارًا ويقول له ادن. ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر، لكن قال: السلام عليك يا رسول الله. وفي رواية مطر الوراق فقال: يا رسول الله، أدنو منك؟ قال: ادن، ولم يذكر السلام، فاختلقت الروايات هل قال له يا محمد أو يا رسول الله وهل سلم أو لا. فأما السلام فمن ذكره مقدم على من سكت عنه. وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد: إنه أراد بذلك التعمية فنصن صنيعة الأعراب. قلت: ويجمع بين الروايات بأنه بدأ أولاً بتناذه باسمه لهذا المعنى، ثم خاطبه بقوله يا رسول الله. ووقع عند القرطبي أنه قال: السلام عليكم يا محمد، فاستبسط منه أنه يستحب للدخول أن يعمم بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه. انتهى. والذي وقفت عليه من الروايات إنما فيه الأفراد وهو قوله: السلام عليك يا محمد.

قوله: (ما الإيمان؟) قيل قدم السؤال عن الإيمان لأنه الأصل، وثنى بالإسلام لأنه يظهر مصادق الدعوى، وثلت بالإحسان لأنه متعلق بهما. وفي رواية عمارة بن القعقاع: بدأ بالإسلام لأنه بالأمر الظاهر، وثنى بالإيمان لأنه بالأمر الباطن. ورجع هذا الطيبي لما فيه من الترفي. ولا شك أن القصة واحدة اختلفت الرواة في تأديتها، وليس في السياق ترتيب، ويدل عليه رواية مطر الوراق فإنه بدأ بالإسلام وثنى بالإحسان وثلت بالإيمان، فالحق أن الواقع أمر واحد، والتقديم والتأخير وقع من الرواة. والله أعلم.

قوله: (قال) الإيمان أن تؤمن بالله الخ، حل الجواب أنه علم أنه سأل عن متعلقاته لا عن معنى لفظه، ولا لكان لجواب: الإيمان التصديق. وقال الطيبي: هذا يومه التكرار، وليس كذلك، فإن قوله أن تؤمن بالله فمضمون معنى أن تصترف به، ولهذا عدله بالباء، أي أن تصديق معترفًا بكذا. قلت: والتصديق أيضًا يعنى بالباء فلا يحتاج إلى دعوى التضمين. وقال الكرماني: ليس هو تعريفًا للشيء بنفسه، بل المراد من المحدود الإيمان الشرعي، ومن الحد الإيمان اللغوي. قلت: والذي يظهر أنه إنما أعاد لفظ الإيمان للائتناء بشأنه تفخيماً لأمره. ومنه قوله تعالى: «قل يحییها الذي أنشأها أول مرة» في جواب «من يحيي المقام وهي رميم»، يعني أن قوله أن تؤمن ينحل منه الإيمان فكانه قال: الإيمان الشرعي تصديق مخصوص، ولا لكان الجواب: الإيمان التصديق، والإيمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزّه عن صفات النقص.

قوله: (وملائكته) الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وأنهم كما وصفهم

عن الأكثر أنهم سورا بينهما على ما في حديث عبد القيس، وما حكاه اللاكثاني وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل والله للوقت.

قوله: (وعلم الساعة) تفسير منه للمراد بقول جبريل في السؤال متى الساعة؟ أي متى علم الساعة؟ ولا بد من تقدير عذوف آخر أي متى علم وقت الساعة؟.

قوله: (ويان النبي ﷺ) هو مجرور لأنَّه معطوف على علم المعروف على سؤال المجرور بالإضافة. فإن قيل: لم يبين النبي ﷺ وقت الساعة، فكيف قال: ويان النبي ﷺ. له. فالجواب أن المراد بالبيان بيان أكثر المسؤول عنه فأطلقه، لأن حكم معظم الشيء حكم كله. أو جعل الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلمه إلا بيانه له.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو البصري المعروف بابن عليّة، قال أخبرنا أبو حيان التميمي. وأورد المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جرير ابن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور. ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضًا عن عمارة بن القعقاع، ورواه أبو داود والنسائي من حديث جرير أيضًا عن أبي فروة ثلاثهم عن أبي زرة عن أبي هريرة. زاد أبو فروة: وعن أبي ذر أيضًا، وساق حديثه عنهما جميعًا. وفيه فوائد زوائد تستثير إليها إن شاء الله تعالى. ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرة بن عمرو بن جرير هذا عنه، ولم يخرج البخاري إلا من طريق أبي حيان عنه، وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب، وفي سياقه فوائد زوائد أيضًا. وإثما لم يخرج البخاري لا اختلاف فيه على بعض رواته، فمشهوره رواية كهس بسين مهمله قبلها ميم مفتوحة ابن الحسن بن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر بفتح الميم أوله ياه تحتانية مفتوحة عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب، رواه عن كهس جماعة من الحفاظ، وتابيه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة، وتابيه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر، وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة كذا قال: عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن معاً عن ابن عمر عن عمر، زاد فيه حيداً، وحيد له في الرواية المشهورة ذكر لا رواية. وأخرجه مسلم هذه الطرق ولم يسبق منها إلا سنن الطريق الأولى وأحال الباقي عليها، وبينها اختلاف كثير تستثير إلى بعضه، فأما رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره، وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه وغيره، وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده. وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال: بينما نحن عند النبي ﷺ فدخل من مسند ابن عمر من روايته عن أبيه. أخرجه أحد أيضًا. وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر، وكذا روي من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني. وفي الباب عن أنس أخرجه البزار والبخاري في خلق أفعال العباد وإسناده حسن. وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي إسناده خاله بن يزيد وهو العمري ولا يصلح للصحيح، وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد وإسنادهما حسن. وفي كل من هذه الطرق فوائد سنذكرها إن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب. وإثما جمعت طرقها هنا وعزوتها إلى خرجها لتسهيل الحوالة عليها فرأى من التكرار المبين لطريق الاختصار. والله الموفق.

قوله: (كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس) أي ظاهراً لم غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره، والبروز الظهور. وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا إليها بيان ذلك، فإن أوله: كان رسول الله ﷺ يجلس بين أصحابه فيجيء الغريب فلا يدري أيهم هو، فطلبنا إليه أن يعمل له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه، قال: فبينما له ذلكاً من طين كان يجلس عليه. انتهى. واستنبط منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعاً إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه.

قوله: (فأناه رجل) أي ملك في صورة رجل. وفي التفسير للمصنف: إذ أتاه رجل بمشي، ولأبي فروة: فإنا جلوس عنه إذ أقبل رجل أحسن الناس وجهاً وأطيب الناس ريحاً كان ثيابه لم يمسه دنس. ولمسلم من طريق كهس في حديث عمر: بينما نحن ذات يوم عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر. وفي رواية ابن حبان سواد اللحية، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه. وفي رواية لسليمان التيمي: ليس عليه سحناء السفر، وليس من البلد، فتخطى حتى برك بين يدي النبي ﷺ كما

مطبوقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، ومع كونهم مذهباً باطلاً اخف من المنع الأول. ولما تناخروا منهم فأتوا تعلق الإرادة بأفعال العباد فرأوا من تعلق التقديم بالحدث، وهم غصوصون بما قال الشافعي: إن سلم القدري العلم خصم. يعني يقال له: ايجز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم؟ فإن منع وافق قول أهل السنة، وإن أجاز لزمه نسبة الجمل، تعالى الله عن ذلك.

(تيسر) ظاهر السياق يقتضي أن الإيمان لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر، وقد اكتفى الفقهاء بطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله، ولا اختلاف، لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان بوجوده وما جاء به عن ربه، فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك. والله أعلم.

قوله: (أن تعبد الله) قال النووي: يحتصل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لإدخالها في الإسلام، ويحصل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقاً، فيدخل فيه جميع الرغائب، فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام. قلت: أما الاحتمال الأول فبيد، لأن المعرفة من متعلقات الإيمان؛ وأما الإسلام فهو أعمال قولية وبنيوية، وقد عبر في حديث عمر هنا بقوله: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله» فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب التعلق بالشهادتين، وبهذا تبين دفع الاحتمال الثاني. ولما عبر الراوي بالعبادة احتج أن يوضحها بقوله: «ولا تشرك به شيئاً» ولم ينجح إليها في رواية عمر لاستزمامها ذلك. فإن قيل: السؤال عام لأن سألته عن ماعية الإسلام، والجواب خاص لقوله أن تعبد أو تشهد، وكذا قال في الإيمان أن تؤمن، وفي الإحسان أن تعبد. والجواب أن ذلك لكثرة الفرق بين المصدر وبين أن والفعل، لأن: «أن تفعل» تدل على الاستقبال، والمصدر لا يدل على زمان. على أن بعض الرواة أوردته هنا بصيغة المصدر، ففي رواية عثمان بن غيث قال: «شهادة أن لا إله إلا الله» وكذا في حديث أنس، وليس المراد بمخاطبته بالإنفراد اختصاصه بذلك، بل المراد تعليم السامعين الحكم في حكمهم وحق من أشبههم من المكلفين. وقد تبين ذلك بقوله في آخره: «يعلم الناس دينهم». فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكر الحج؟ أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض، وهو مردود بما رواه ابن مندة في كتاب الإيمان باستدائه الذي على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمر أوله: «أن رجلاً في آخر عمر النبي ﷺ جاء إلى رسول الله ﷺ فذكر الحديث بطوله، وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فلما آخر سفراته، ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات، وكأنه إنما جاء بعد إزوال جميع الأحكام لتقرير أمور الدين التي بلغها مغفرة في مجلس واحد، لتضييق. ويستبطن منه جواز سؤال العالم ما لا يجهله لسائل ليلمسه السامع، وأما الحج فقد ذكر، لكن بعض الرواة إما دخل عنه وإما نسيه. والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الأعمال دون بعض، ففي رواية كههم: «وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً» وكذا في حديث أنس، وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم، وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب، ولم يذكر في حديث ابن عباس مزيداً على الشهادتين. وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع. وزاد بعد قوله ونحج «وتعتمر وتغتسل من الحنابة وتتم الوضوء». وقال مطر الوراق في روايته: «وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة» قال: فذكر حري الإسلام، فبين ما قلناه إن بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره.

قوله: (وتقيم الصلاة) زاد مسلم: «المكتوبة» أي المفروضة. ولما عبر بالمكتوبة للتفنن في العبادة، فإنه عبر في الزكاة بالمفروضة، ولاتباع قوله تعالى: «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» [النساء: ١٠٣].

قوله: (وتصوم رمضان) استدل به على قول رمضان من غير إضافة شهر إليه، وستأتي المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

قوله: (الإحسان) هو مصدر، تقول أحسن يحسن إحساناً. وتعدي بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا إذا أتممت، وأحسن إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع، والأول هو المراد لأن المقصود إتيان العباد. وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلاً محسن باخلاصه إلى نفسه، وإحسان العبادة الإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود، وأشار في الجراب إلى حالتين: أوقعهما أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه

الله تعالى «عباد مكرمون». وقد تمالكت على الكتب والرسائل نظراً للترتيب الراجح، لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتب إلى الرسول، وليس فيه تمسك لمن فضل الملك على الرسول.

قوله: (وكيفية) هذه عند الأصيلي هنا، وافق الرواة على ذكرها في التفسير، والإيمان بكيب الله التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنته حق.

قوله: (وبلقائه) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسول، وكذا لمسلم من الطريقين، ولم تقع في بقية الروايات، وقد قيل إنها مكررة لأنها داخلة في الإيمان بالبعث، ولحق أنها غير مكررة، فقيل المراد بالبعث القيام من القبور، والمراد باللقاء ما بعد ذلك، وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا، والبعث بعد الموت، وكذا في حديث أنس وابن عباس، وقيل فلما فيها: «وبالموت والبعث بعد الموت»، وكذا في حديث أنس وابن عباس، وقيل المراد باللقاء رؤية الله، ذكره الخطابي. وتعقبه النووي بأن أحداً لا يقطع لنصه برؤية الله، فلما خصته بمن مات مؤمناً، والمرأ لا يدري م يحتم له، فكيف يكون ذلك من شروط الإيمان؟ وأجاب بأن المراد الإيمان بأن ذلك حق في نفس الأمر، وهذا من الأدلة القوية لأهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة إذ جعلت من قواعد الإيمان.

قوله: (ووسله) وللأصيلي: «وورسله»، ووقع في حديث أنس وابن عباس: «والملائكة والكتب والنبين»، وكل من السابقين في القرآن في البقرة والتعبير بالنبين يشمل الرسل من غير عكس. والإيمان بالرسول التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله، ودل الإجماع في الملائكة والكتب والرسول على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل، إلا من ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التثمين. وهذا الترتيب مطابق للأية: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه» [البقرة: ٢٨٥] ومناسبة الترتيب المذكور وإن كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من الله، ومن أعظم رحمة أن أنزل كتبه إلى عباده، والتفتي لذلك منهم الأنبياء، والواسطة بين الله وبينهم الملائكة.

قوله: (وتؤمن بالبعث) زاد في التفسير: «الآخر» ولمسلم في حديث عمر: «واليوم الآخر» فاما البعث الآخر فقيل ذكر الآخر تأكيداً لقوله أمس الناهب، وقيل: لأن البعث وقع مرتين: الأولى الإخراج من العدم إلى الوجود أو من بطون الأمهات بعد النطفة والعلقة إلى الحياة الدنيا، والثانية البعث من بطون القبور إلى عمل الاستمرار. وأما اليوم الآخر فقيل له ذلك لأنه آخر أيام الأزمنة المحدودة، والمراد بالإيمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار. وقد وقع التصريح بذكر الأربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضاً.

(فائدة) زاد الاسماعيلي في مستخرجها: «وتؤمن بالقدر»، وهي في رواية أبي فروة أيضاً. وكذا لمسلم من رواية حمارة بن القعقاع، وأكده بقوله: «كله»، وفي رواية كههم وسليمان التيمي: «وتؤمن بالقدر خير» وشره. وكذا في حديث ابن عباس، وهو في رواية عطاء من ابن عمر بزيادة «وحلوه ومره من الله»، وكان الحكمة في إعادة لفظ: «وتؤمن» عند ذكر البعث الإشارة إلى أنه نوع آخر مما يؤمن به، لأن البعث سيوجد بعد، وما ذكر قبله موجود الآن، وللتنويع بذكره لكثرة من كان ينكسر من الكفار، ولهذا كثر تكراره في القرآن، وهكذا الحكمة في إعادة لفظ: «وتؤمن» عند ذكر القدر كأنها إشارة إلى ما يقع فيه من الاختلاف، فحصل الاهتمام بشأنه بإعادة تؤمن، ثم قره الله بالإيداع بقوله: «خير» وشره وحلوه ومره» ثم زاده تأكيداً بقوله في الرواية الأخيرة «من الله». والقدر مصدر تقول: قدرت الشيء يتخيف الدال وتضعها أقره بالكسر والفتح قدراً وقدراً، إذا أسطت بمقداره. والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل حدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته، هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة، وقد روى مسلم القصة في ذلك من طريق كههم عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهمي، قال فانطلقت أنا وحيد الحميري، فذكر اجتماعهما بعيد الله بن عمر، وأنه سألته عن ذلك فأخبره بأنه برئ عن يقول ذلك، وأن الله لا يقبل ممن يؤمن بالقدر عملاً. وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالماً بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها. قال القرطبي وغيره: قد اتقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين. قال: والقدرية اليوم

عما لا يمكن.

قوله: (من السائل) عدل من قوله لست بأعلم بها منك إلى لفظ يشعر بالتعميم
تريضاً للمسمعين، أي أن كل مسؤول وكل سائل فهو كذلك.

(قائلة): هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى ابن مريم وجبريل، لكن كان عيسى سائلاً وجبريل مسؤولاً. قال الحميدي في نوافره: حدثنا سفيان حدثنا مالك ابن مغول عن إسماعيل بن رجاء عن الشعبي قال: سأل عيسى ابن مريم جبريل عن الساعة، قال فانتفض بأجنته وقال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل.

قوله: (وسأخبرك عن أشراطها) وفي التفسير: «ولكن سأحدثك»، وفي رواية
أي فروة: «ولكن لما علامات تعرف بها»، وفي رواية كهس: «قال فأخبرني عن أمارتها
فأخبره بها فتردنا» فصل التردد هل ابتداء بذكر الأمارات أو السائل سأله عن الأمارات، ويجمع بينهما بأنه ابتداء بقوله وسأخبرك، فقال له السائل: فأخبرني. وبدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها: «ولكن إن شئت نبأتك عن أشراطها، قال أجل» ونحوه في حديث ابن عباس وزاد: «فحدثني» وقد حصل تفصيل الأشرار من الرواية الأخرى وأنها العلامات، وهي بفتح الحزنة جمع شرط بفتحيتن كقلم وأقلام، ويستفاد من اختلاف الروايات أن التحليل والإخبار والإنباء بمعنى واحد، وإنما غاير بينها أهل الحديث اصطلاحاً. قال القرطبي: علامات الساعة على قسمين: ما يكون من نوع المعتاد أو غيره. والمذكور هنا الأول. وأما الغير مثل طلوع الشمس من مغربها فتلك مقاربة لما أو مطابقة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك. والله أعلم.

قوله: (إذا ولدت) التعبير إذا للإشمار بتحقيق الوقوع، ووقعت هذه الجملة بياناً
للأشراط نظراً إلى المعنى، والتقدير ولادة الأمة وتطاول الرعاة. فإن قيل الأشرار جمع وأقله ثلاثة على الأصح والمذكور هنا اثنان، أجاب الكرماني: بأنه قد تستقرض القلة للكثر، وبالعكس. أو لأن الفرق بالقلّة والكثرة إنما هو في التكررات لا في المعارف، أو لتقد جمع الكثرة للفظ الشرط. وفي جميع هذه الأجوبة نظير، ولو أجيب بأن هذا دليل القول الصادر إلى أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب. والجواب المرضي أن المذكور من الأشرار ثلاثة، وإنما بعض الرواة اقتصر على اثنين منها لأنه هنا ذكر الولادة والتطاول، وفي التفسير ذكر الولادة وتروّس الحفافة، وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم بإسنادها وساق ابن خزيمة لفظها عن أبي حيان ذكر الثلاثة، وكذا في مستخرج الإسماعيلي من طريق ابن عليه، وكذا ذكرها عمارة ابن القعقاع، ووقع مثل ذلك في حديث عمر، ففي رواية كهس ذكر الولادة والتطاول فقط ووافقه عثمان بن غياث، وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني، وكذا ذكرت في حديث ابن عباس وأبي عامر.

قوله: (إذا ولدت الأمة ربتها) وفي التفسير: «ربتها» بناء التائيث، وكذا في حديث عمر، ومحمد بن بشر مثله وزاد: «يعني السراي»، وفي رواية عمارة بن القعقاع: «إذا رأيت المرأة تلد ربتها» ونحوه لأي فروة وفي رواية عثمان بن غياث: «الإماء أربابهن» بلفظ الجمع. والمراد بالرب المالك أو السيد. وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في معنى ذلك، قال ابن التين: اختلف فيه على سبعة أوجه، فذكرها لكنها متداخلة، وقد خصتها بلا تداعيل فإذا هي أربعة أقوال: الأول قال الخطابي: معناه اتساع الإسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسي ذلهم، فإذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربتها لأنه ولد سيدها، قال النووي وغيره: إنه قول الأكثرين. قلت: لكن في كونه المراد نظراً لأن استيلاء الإماء كان موجوداً حين المقاتلة، والاستيلاء على بلاد الشرك وسي ذلهم وانحاذهم مراري وقع أكثر في صدر الإسلام، وسياق الكلام يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع ما سبق قرب قيام الساعة، وقد فسره وكيع في رواية ابن ماجه بأخص من الأول قال: أن تلد المجسم العرب، ووجه بعضهم بأن الإماء يلدن للملوك تنصير الأم من جملة الرعية والملوك سيد رعيته، وهذا لإبراهيم الحارثي، وقربه بأن الرؤساء في الصدر الأول كانوا يستكفون غالباً من وطء الإماء ويتناسون في الحرار، ثم انعكس الأمر ولا سيما في أثناء دولة بني العباس، ولكن رواية ربتها بناء التائيث قد لا تساعد على ذلك. ووجهه بعضهم بأن إطلاق ربتها على ولدها جاز، لأنه لا كان سبياً في عتقها يموت أي أطلق عليه ذلك، وخصه بعضهم بأن السي إذا ذكر فقد يسي الولد أولاً وهو صغير ثم يموت ويكبر ويصير رئيساً بل ملكاً ثم تسمى أمه فيما بعد فيستريها عارفاً

بعينه وهو قوله: «كانك تراه» أي وهو يراك، والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل، وهو قوله: «فانه يراك». وهاتان الحالتان يشعرهما معرفة الله وخشيته، وقد عبر في رواية عمارة بن القعقاع بقوله: «أن تخشى الله كأنك تراه» وكذا في حديث أنس. وقال النووي: معناه أنك إنما تراعي الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائماً يراك، فأحسن عبادته وإن لم تره، فتقدير الحديث: فإن لم تكن تراه فاستمر على إحسان العبادة فإنه يراك. قال: وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين، وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين، وهو عمدة الصديقين وبينية السالكين وكثر العارفين ودأب الصالحين، وهو من جوامع الكلم التي أوتيتها ﷺ، وقد ندب أهل التحقيق إلى جالس الصالحين ليكون ذلك منعاً من التلبس بشيء من التفاضل احتراماً لهم واستيحاضاً منهم، فكيف بمن لا يزال الله مطلعاً عليه في سره وعلايته؟ انتهى. وقد سبق إلى أصل هذا القاضي عياض وغيره، وسيأتي مزيد لهذا في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى.

(تنبيه): دل سياق الحديث على أن رؤية الله في الدنيا بالأبصار غير واقعة، وأما رؤية النبي ﷺ فذلك لدليل آخر، وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله ﷺ: «واعلموا أنكم لن تروا ربيكم حتى تغتوا». وأقيم بعض خلاصة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال: فيه إشارة إلى مقام المحو والقضاء، وتقديره فإن لم تكن أي فإن لم تصر شيئاً ونفيت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فذلك حجبته تراه. وغفل قائل هذا للجهل بالعربية عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله: «تراه» محذوف الألف، لأنه يصير مجزوماً، لكونه على زعمه جواب الشرط، ولم يرد في شيء من طرق هذا الحديث بحذف الألف، ومن ادعى أن إتيانها في الفعل المجزوم على خلاف القياس فلا يصار إليه إذ لا ضرورة هنا. وأيضاً فلو كان ما ادعاه صحيحاً لكان قوله: «فانه يراك» ضالماً لأنه لا ارتباط لما قبله. وما يفسد تأويله رواية كهس فإن لفظها: «فإنك إن لا تراه فإنه يراك» وكذلك في رواية سليمان التيمي، فسلط النفي على الرؤية لا على الكون الذي حل على ارتكاب التأويل المذكور، وفي رواية أبي فروة: «فإن لم تره فإنه يراك» ونحوه في حديث أنس وابن عباس، وكل هذا يبطل التأويل المتقدم. والله أعلم.

(قائلة): زاد مسلم في رواية عمارة بن القعقاع قول السائل: «صدقت» عقب كل جواب من الأجوبة الثلاثة، وزاد أبو فروة في روايته: «فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنكربناه» وفي رواية كهس «فجعبتنا له يسأله ويصدقه» وفي رواية مطر «انظروا إليه كيف يسأله وانظروا إليه كيف يصدقه» وفي حديث أنس: «انظروا وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم منه» وفي رواية سليمان بن بريدة: «قال القوم: ما رأينا رجلاً مثل هذا، كأنه يعلم رسول الله ﷺ، يقول له: صدقت صدقت» قال القرطبي: إنما عجبوا من ذلك لأن ما جاء به النبي ﷺ لا يعرف إلا من جهته، وليس هذا السائل عن عرف ببقاء النبي ﷺ ولا بالسماح منه، ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لأنه يخبره بأنه صادق فيه، فجعبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك. والله أعلم.

قوله: (هني الساعة) أي متى تقوم الساعة؟ وصرح به في رواية عمارة بن القعقاع، واللام للمعد، والمراد يوم القيامة.

قوله: (ما المسؤول عنها) «ما» نافية. وزاد في رواية أبي فروة «فكس فلم يجبه، ثم أمد فاد لم يجبه ثلاثة، ثم رفع رأسه فقال: «ما المسؤول».

قوله: (بأعلم) الباء زائدة لتأكيد النفي، وهذا وإن كان مشعراً بالتساوي في العلم
لكن المراد التساوي في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله بعد: «فمن لا يعلمها إلا الله» وسيأتي نظير هذا التركيب في أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله: «ما كنت بأعلم به من رجل منكم» فإن المراد أيضاً التساوي في عدم العلم به، وفي حديث ابن عباس هنا فقال: «سبحان الله، خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله» ثم تلا الآية (لقمان: ٣٤). قال النووي: يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه، ولا يكون في ذلك نقص من مرتبه، بل يكون ذلك دليلاً على مزيد ورعه. وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة، لأنهم قد أكثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث، فلما حصل الجواب بما ذكر هنا حصل اليأس من معرفتها، بخلاف الأسئلة الماضية فإن المراد بها استخراج الأجوبة ليتعلمها السامعون ويعلموا بها، وتبه بهذه الأسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته

بها، أو هو لا يشعر أنها أمه، فيستخلفها أو يتخذها موطوءة أو يعتمدها ويتزوجها. وقد جاء في بعض الروايات: «أن تلد الأمة لبعلمها» وهي عند مسلم فحمل على هذه الصورة، وقيل المراد بالبعلم المالك وهو أولى لتفق الروايات. الثاني أن تباع السادة أمهات أولادهم ويكثر ذلك في تداول الملاك المستولدة حتى يشتريها ولدها ولا يشعر بذلك، وعلى هذا فالذي يكون من الأشراف غلبة الجهل بتحريم بيع أمهات الأولاد أو الاستهانة بالأحكام الشرعية. فإن قيل: هذه المسألة تختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها، لأنه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجزا، قلنا: يصلح أن يحمل على صورة اتفاقية كيما في حال حملها، فإنه حرام بالإجماع. الثالث وهو من نط الذي قبله، قال النووي: لا يختص شراء الولد أمه بأمهات الأولاد، بل يتصور في غيرهن بأن تلد الأمة حراً من غير سيدها بوطء شبهة، أو رقيقاً بنكاح أو زناً ثم تباع الأمة في الصورتين بيعاً صحيحاً وتدور في الأيدي حتى يشتريها أبناؤها أو أبنتها. ولا يعكر على هذا قصير محمد بن بشر بأن المراد السراري لأنه تخصيص بغير دليل. الرابع أن يكسر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب والضرب والاستخدام. فأطلق عليه ربهما مجازاً لذلك. أو المراد بالرب المربي فيكون حقيقة، وهذا أوجه الأوجه عندي لسموه، ولأن القام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الأحوال مستغفرة. ومحصلة الإشارة إلى أن الساعة يقرب قيامها عند انعكاس الأمور بحيث يصير للمربي مريباً والسائل عالماً، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى أن تصير الحفظة ملوك الأرض.

(تبيينان):

أحدهما: قال النووي: ليس فيه دليل على تحريم بيع أمهات الأولاد ولا على جوازها، وقد غلط من استدل به لكل من الأمرين، لأن الشيء إذا جعل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا إباحة.

الثاني: يجمع بين ما في هذا الحديث من إطلاق الرب على السيد المالك في قوله: «رهبها» وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح: «لا يقل أحدكم أطعم ريك وضريه» ريك اسم ريك وليقل سيدي ومولاي، بأن اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة أو المراد بالرب هنا المربي، وفي المنهي عنه السيد، أو أن النهي عنه متأخر، أو يخص بشير الرسول ﷺ.

قوله: (طاول) أي تفاخروا في تطويل البيان وتكاثروا به.

قوله: (رعاة الإبل) هو بضم الراء جمع راع كقضاء وقاض. والبهيم بضم الموحدة، ووقع في رواية الأصيلي بفتحها ولا يتجه مع ذكر الإبل وإغا يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الإضافة كما في رواية مسلم رعاة البهيم، وبمع البهيم في رواية البخاري يجوز ضمها على أنها صفة الرعاة ويجوز الكسر على أنها صفة الإبل يعني الإبل السود، وقيل إنها شر الألوان عندهم، وخبرها الحمر التي ضرب بها لكل قبيل: «خير من حمر النعم» ووصف الرعاة بالبهيم إما لأنهم مجهولو الأنساب، ومنه أيهم الأمر فهو مبهم إذا لم تعرف حقيقة، وقال القرطبي: الأولى أن يحمل على أنهم سود الألوان لأن الأمة غالب ألوانهم، وقيل معناه أنهم لا شيء لم كقوله ﷺ: «يخسر الناس حفاة عراة بهائم» قال: وفيه نظر، لأنه قد نسب لهم الإبل، فكيف يقال لا شيء لم. قلت: يحمل على أنها إضافة اختصاص لا ملك، وهذا هو الغالب أن الراعي يرعى لغيره بالأجرة، وأما المالك فقل أن يباشر الرعي بنفسه. قوله في التفسير: وإذا كان الحفظة العراة، زاد الأسمايلي في روايته: الصمم البكم. وقيل لم ذلك مبالغة في وصفهم بالجبل، أي لم يستعملوا أسماهم ولا أبصارهم في شيء من أمر دينهم وإن كانت حواسهم سليمة. قوله رؤوس الناس أي ملوك الأرض، وصرح به الإسمايلي، وفي رواية أبي فروة مثله، وللمراد بهم أهل البادية كما صرح به في رواية سليمان التيمي وغيره. قال: ما الحفظة العراة؟ قال: العربي، وهو بالعين المهمل على التصغير. وفي الطبراني من طريق أبي جرة عن ابن عباس مرفوعاً: «من انقلاب الدين تنصع النبط واتخاذهم القصور في الأمصار» قال القرطبي: المقصود الإخيار عن تبدل الحال بأن يستولي أهل البادية على الأمر ويتملكوا البلاد بالقهر فتكثر أمورهم وتنصرف مهمهم إلى تشييد البيان والتفاخر به، وقد شاهدنا ذلك في هذه الأزمان. ومنه الحديث الآخر «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدينيا لكع ابن لكع» ومنه: «إذا وسد الأمر أي أسند إلى غير أهله فانظروا الساعة» وكلامها في الصحيح.

قوله: (في خمس) أي علم وقت الساعة داخل في جملة خمس. وحذف متعلق الجار

(تبيين): تضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشاداً للأمة لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة. فإن قيل: ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث، أجاب الطيبي بأن الفعل إذا كان عظيم الخطر وما يبني عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية، ولابينا لإحاطة ما ذكر في أسباب النزول من أن العرب كانوا يدعون علم نزول الفيت. فيشعر بأن المراد من الآية نفي علمهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى.

(فائدة): التكتة في المدلول عن الإثبات إلى النفي في قوله تعالى: «وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً» وكذا التعبير بالدربة دون العلم للمبالغة والتعميم، إذ الدربة اكتساب علم الشيء بمجته، فإذا انتفى ذلك عن كل نفس مع كونه من اختصاصها ولم تقع منه على علم كان عدم اطلاعها على علم غير ذلك من باب أولى. أمه مخلصاً من كلام الطيبي.

قوله: (الآية) أي تلا الآية إلى آخر السورة، وصرح بذلك الإسمايلي، وكذا في رواية عمارة. وللمسلم إلى قوله: «خير» وكذا في رواية أبي فروة. وإما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله: إلى «الأرحام» فهو تقصير من بعض الرواة، والسياق يرشد إلى أنه تلا الآية كلها.

قوله: (ثم أدير فقال: ردهو) زاد في التفسير: «فاخذوا ليردوه فلم يروا شيئاً». فيه أن الملك يجوز أن يمثل لغير النبي ﷺ فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع، وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة. والله أعلم.

قوله: (جاء يعلم الناس) في التفسير: «ليعلم» وللإسمايلي: «أراد أن تعلموا إذ لم تسألوا» ومثله لعمارة، وفي رواية أبي فروة: «والذي بعث محمداً باخياً ما كنت بأعلم به من رجل منكم، وإنه لجبريل» وفي حديث أبي عامر: «وتم ولي فلاناً ما نر طريقه قال النبي ﷺ: سبحان الله، هذا جبريل جاء ليطلع الناس دينهم، والذي نفس محمد بيده ما جاني قط إلا وأنا أعرفه، إلا أن تكون هذه المرة»، وفي رواية التيمي: «ثم نهض فولى، فقال رسول الله ﷺ: علي بالرجل، فطلبنا كل مطلب فلم نقدر عليه فقال: هل تدرن من هذا؟ هذا جبريل أتاكم ليحكم دينكم، خلوا عنه، فوالذي نفسي بيده ما شبه علي منذ أتاني قبل مرتي هذه، وما عرفته حتى ولي» قال ابن حبان تفرد سليمان التيمي بقوله: «خلوا عنه» قلت: وهو من الثقات الأثبات، وفي قوله: «جاء يعلم الناس دينهم» إشارة إلى هذه الزيادة فما تفرد إلا بالتصريح، وإسناد التعليم إلى جبريل مجازي، لأنه كان السبب في الجواب، فلذلك أمر بالأخذ عنه. وافقت هذه الروايات على أن النبي ﷺ أخبر الصحابة بشأنه بعد أن التسموه فلم يجوده. وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهس: «ثم أطق، قال عمر: فلبث ملياً ثم قال: يا عمر أتدرى من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنه جبريل» فقد جمع بين الروايتين بعض الشراح بأن قوله: «فلبث ملياً» أي زماناً بعد انصرافه فكان النبي ﷺ أعلمهم بذلك بعد مضي وقت، ولكنه في ذلك المجلس. لكن يعكر على هذا الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي: «فلبث ثلاثاً» لكن ادعى بعضهم فيها التصحيف، وأن «ملياً» صغرت ميمها فاشتبهت «ثلاثاً» لأنها تكتب بلا ألف، وهذه الدعوى مردودة، فإن في رواية أبي عوانة «فلبثا ليالي، فلفقي رسول الله ﷺ بعد ثلاث» ولابن حبان: «بعد الثالثة»، ولابن منده «بعد ثلاثة أيام». وجمع النووي بين الحديثين بأن عمر لم يحضر قول النبي ﷺ في المجلس، بل كان عن قام إما مع الذين توجهوا في طلب الرجل أو لشغل آخر ولم يرجع مع من

٣٩- باب فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ غَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمَحْلَلُ يَنْ، وَالْحَرَامُ يَنْ، وَبَيْنَهُمَا مَشْهُبَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ أَتَى الْمَشْهُبَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الْمَشْهُبَاتِ: كَرَّاعٌ يُزَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلَوكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». [المط: ٤٢٠٥١، أخرجه مسلم: ١٥٩٩]

قوله: (باب فضل من استبرأ لدينه) أراد أن يبين أن الورع من مكمالات الإيمان، فلهذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان.

قوله: (حدثنا زكرياء) هو ابن أبي زائدة، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون الوداعي.

قوله: (عن غامر) هو الشعبي الفقيه المشهور. ورجال الإسناد كوفيون. وقد دخل النعمان الكوفة وولي أمرتها. ولأبي حنيفة في صحيحه من طريق أبي حريز وهو يفتح الحاء للهامة وآخره زاي عن الشعبي أن النعمان بن بشير خطب به بالكوفة، وفي رواية لمسلم أنه خطب به بمحضر. ويجمع بينهما بأنه سمع منه مرتين، فإنه ولي إمرة البلدين واحدة بعد أخرى، وزاد مسلم والإسماعيلي من طريق زكرياء فيه: «وأمرى النعمان بإصبعه إلى أذنيه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول» وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه إن النعمان لا يصح سماعه من رسول الله ﷺ، وفيه دليل على صحة تحمل الشعبي للميز لأن النبي ﷺ مات وللنعمان ثمان سنين، وزكرياء موصوف بالتدليس، ولم أره في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا معتنأ ثم جعلته في فوائد ابن أبي الحثيم من طريق يزيد بن هارون عن زكرياء حدثنا الشعبي، فحصل الأمن من تدليس.

(فائدة): آدمي أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ غير النعمان بن بشير فإن أراد من وجه صحيح فسلم، وإلا فقد رويته من حديث ابن عمر وعمار في الأوسط للطبراني، ومن حديث ابن عباس في الكبير له، ومن حديث واثلة في التزييف للأصبهاني، وفي أسانيدنا مقال. وادعى أيضاً أنه لم يروه عن النعمان غير الشعبي، وليس كما قاله، فقد رواه عن النعمان أيضاً غيبة من عبد الرحمن عند أحد وغيره، وعبد الملك بن عمير عند أبي حنيفة وغيره، وسماك بن حرب عند الطبراني، لكنه مشهور عن الشعبي رواه عن جمع جم من الكوفيين، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون، وقد ساق البخاري إسناده في البيوع ولم يسق لفظه، وساقه أبو حنيفة وسننير إلى ما فيه من فائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: (الحلال بين والحرام بين) أي في حينهما ووصفهما بأدلتها الظاهرة.

قوله: (وبينهما مشبهات) بوزن مفصلات بتشديد العين المقترحة وهي رواية مسلم، أي شبهت بغيرها عما لا يبين به حكمها على التبيين. وفي رواية الأصيلي: «مشبهات» بوزن مفتعلات بناءً مقترحة وعين خفيفة مكسورة وهي رواية ابن ماجه، وهو لفظ ابن عون، والمثنى أنها موحدة اكتسبت الشبه من وجهين متعارضين، ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ «وبينهما مشبهات».

قوله: (لا يعلمها كثير من الناس) أي لا يعلم حكمها، وجاء واضحاً في رواية الترمذي بلفظ «لا يدرى كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام» ومفهوم قوله: «كثير» أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون، فالشبهات على هذا في حق غيرهم، وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين.

قوله: (لمن اتقى المشبهات) أي حذر منها، والاختلاف في لفظها بين الرواة نظير التي قبلها لكن عند مسلم والإسماعيلي: «والشبهات» بالضم جمع شبهة.

قوله: (استبرأ) بالهمز بوزن استغفل من البراءة، أي برا دينه من القص وعرضه من الطعن فيه، لأن من لم يعرف باجتناب الشبهات لم يسلم لقول من يظعن فيه، وفيه

رجع لعارض عرض له، فأخبر النبي ﷺ الحاضرين في الحال، ولم يتفق الإخبار لعمر إلا بعد ثلاثة أيام، ويدل عليه قوله: «فلنبي» وقوله: «فقال لي: يا عمر» فوجه الخطاب له وحده، بخلاف إخباره الأول، وهو جمع حسن.

(تبيهات):

الأول: دلت الروايات التي ذكرناها على أن النبي ﷺ ما عرف أنه جبريل إلا في آخر الحال، وإن جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم، وأما ما وقع في رواية النسائي من طريق أبي فروة في آخر الحديث: «وأنه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي» فإن قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم، لأن دحية معروف عندهم، وقد قال عمر: «ما يعرفه منا أحد»، وقد أخرجه محمد.

ابن نصر المروزي في كتاب الإيمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره: «فإنه جبريل جاء ليعلمكم دينكم» حسب. وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقها باقي الروايات.

الثاني: قال ابن المنير: في قوله «يعلمكم دينكم» دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علماً وتعليماً، لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال، ومع ذلك فقد سماه معلماً، وقد اشتهر قولهم: حسن السؤال نصف العلم، ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن الفائدة فيه أثبتت على السؤال والجواب معاً.

الثالث: قال القرطبي: هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة، لما تضمنه من جل علم السنة. وقال الطي: هذه النكتة استفتح به البهوتي كتابه «المصباح» و«شرح السنة» اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة، لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالاً. وقال القاضي عياض: اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداءً وحالاً ومآلاً ومن أعمال الجوارح، ومن إخلاص السرار والتخفيف من آفات الأعمال، حتى إن علوم الشريعة كلها واجبة إليه ومشتملة منه. قلت: ولهذا أضيفت القول في الكلام عليه، مع أن الذي ذكرته وإن كان كثيراً لكنه بالنسبة لما تضمنته قليل، فلم أخالف طريق الاختصار. والله الموفق.

قوله: (قال أبو عبد الله) يعني المؤلف: وجعل ذلك كله من الإيمان أي الإيمان الكامل المشتمل على هذه الأمور كلها.

٣٨- باب

٥١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ: أَنَّ هِرَاقِلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُ هَلْ يَتَيَسَّدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَيْتُ أَنَّهُمْ يَتَيَسَّدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَمُوتَ. وَسَأَلْتُ هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ مَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَرَعَيْتُ أَنَّ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ، حِينَ تُخَالِطُ بِشَأْنِهِ الْقُلُوبَ لَا يَسْتَحْطَةُ أَحَدٌ. [رواج: ٧، أخرجه مسلم: ١٧٧٣، مطولاً]

قوله: (باب) كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبي الوقت، وسقط من رواية أبي ذر والأصيلي وغيرهما، ورجح النووي الأول قال: لأن الترجمة يعني سؤال جبريل عن الإيمان لا يتعلق بها هذا الحديث، فلا يصح إدخاله فيه. قلت: فلي يتعلق لا يتم هنا على الحالتين، لأنه إن ثبت لفظ: «باب» بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، فلا بد له من تعلق به. وإن لم يثبت تخلفه به متعين، لكنه يتعلق بقوله في الترجمة: «يجعل ذلك كله ديناً». ووجه التعلق أن سمي الدين إيماناً في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان، فإن قيل: لا حجة له فيه، لأنه مقول من هرقل، فالجواب أنه ما قاله من قبل اجتناده، وإنما أخبر به عن استغراقه من كتب الأنبياء كما قرأناه فيما مضى. وأيضاً فهرقل قاله بلسانه الرومي، وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي، وألقاه إلى ابن عباس وهو من علماء اللسان فرواه عنه ولم ينكره، فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى. وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الورعي على هذه القطعة لتعلقها بفرضه هنا، وساقه في كتاب الجهاد تأساً بهذا الإسناد الذي أوردته هنا. والله أعلم.

دليل على أن من لم يتوقَّ الشبهة في كسبه ومعايشه فقد عرض نفسه للظن فيه، وفي هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة.

قوله: (ومن وقع في الشبهات) فيها أيضاً ما تقدم من اختلاف الرواة. واختلف في حكم الشبهات فقيل التحريم، وهو مردود وقيل الكراهة، وقيل الوقف. وهو كاختلاف فيما قبل الشرع. وحاصل ما فسر به العلماء الشبهات أربعة أشياء: أحدها تعارض الأدلة كما تقدم، ثانيها اختلاف العلماء وهي متزعة من الأولى، ثالثها أن المراد بها مسمى المكروه لأنه يجنبه جانباً للفعل والترك، رابعها أن المراد بها المباح، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه، بل يمكن حله على ما يكون من قسم خلاف الأولى، بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج. وتقول ابن المنير في مناقب شيخه القفاري عنه أنه كان يقول: للمكروه حقة بين العبد والحرام، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام، والمباح حقة بينه وبين المكروه، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه. وهو متزع حسن. ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم إستادها لم يسق لفظها فيها من الزيادة: «اجعلوا بينكم وبين الحرام ستره من الحلال، من فعل ذلك استبرأ لرضه ودينه، ومن أرتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه» والمعنى أن الحلال حيث يخشى أن يدور فعله مطلقاً إلى مكروه أو عزم ينهي اجتنابه، كالإكثار مثلاً من الطيبات، فإنه يجرى إلى كثرة الاكتساب الموقوف في أخذ ما لا يستحق أو يغشى إلى بطر النفس، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية، وهذا معلوم بالمادة مشاهد بالعيان. والذي يظهر في رجحان الوجه الأول على ما سأذكره، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً، ويختلف ذلك باختلاف الناس: فالعالم للفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل، ودونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال. ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جراءة على ارتكاب المنهي في الجملعة، أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم إذا كان من جنسه. أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو أن من تطأ ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الفروع يقع في الحرام ولو لم يترق الوقوع فيه. ووقع عند المصنف في اليسوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث «فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان له استئذان له تركه، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان» وهذا يرجع الوجه الأول كما أشرت إليه.

(تنبيه) استدل به ابن المنير على جواز بقاء المجلس بعد النبي ﷺ وفي الاستدلال بذلك نظراً، إلا إن أراد به أنه جعل في حق بعض دون بعض، أو أراد الرد على منكري القياس فيستدل ما قال: والله أعلم.

قوله: (كرواح يرمي) مكنها في جميع نسخ البخاري محذوف جواب الشرط إن أحرث ومن شرطية، وقد ثبت المحذوف في رواية الدرامي عن أبي تميم شيخ البخاري فيه فقال: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرمي» ويمكن إصراب «من» في سياق البخاري موصولة فلا يكون فيه حذف، إذ التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع يرمي، والأول أولى لثبوت المحذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق زكريا التي أخرجه منها المؤلف، وعلى هذا قوله «كرواح يرمي» جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب. والحمى الحمى؛ أطلق المصدر على اسم القمور. وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة، وهي أن ملوك العرب كانوا يصمون لمراسي مواشيهم أماكن خصصة يتروعدون من يرمي فيها بنير إنهم بالمعقوبة الشديدة، فمثل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم، فالخائف من المعقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه في شيء منه، فيعده أسلم له ولو اشتد حذره. وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه، فلا يأمن أن تنفرد الفأدة فتقع فيه بنير اختياره، أو يحمل المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحمى فلا يملك نفسه أن يقع فيه. فآله سبحانه وتعالى هو الملك حقاً، وهما محارمه.

(تنبيه) ادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي، وأنه مدرج في الحديث، حكى ذلك أبو عمرو الداني، ولم أقف على دليله إلا ما وقع عند ابن الجارود والإسماعيلي من رواية ابن عون عن الشعبي، قال ابن عون في آخر الحديث: لا أدري المثل من قول النبي ﷺ، أو قول الشعبي، قلت: وتروى ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه

مدرجاً لأن الأبيات قد جمروا باتصاله ورفعه، فلا يقدح شك بعضهم فيه. وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة كابي فروة عن الشعبي لا يقدح فيمن أثبت، لأنه حفاظ. ولعل هذا هو السر في حذف البخاري قوله: «وقع في الحرام» ليصير ما قبل المثل مرتبطاً به فيسلم من دعوى الإدراج. وما يقوي عدم الإدراج رواية ابن حبان للماضية، وكذا ثبت المثل مرفوعاً في رواية ابن عباس وعمران بن ماسر أيضاً.

قوله: (ألا إن حمى الله في أرضه محارمه) سقط «في أرضه» من رواية المستعلي، وثبت الرواي في قوله: «ألا وإن حمى الله» في رواية غير أبي ذر، والمراد بالحرمان فعل المنهي المحرم أو ترك الأمور الواجب، ولهذا وقع في رواية أبي فروة التعبير بالمعاصي بدل المحارم. وقوله: «والله للتنبيه على صحة ما بعده، وفي إعادتها وتكريرها دليل على عظم شأن مدلولها.

قوله: (مضغفة) أي قدر ما يعضغ، وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الرواية، وسمي القلب قلباً لتطبيع في الأمور، أو لأنه خالص ما في البدن، وخالص كل شيء قلبه، أو لأنه وضع في الجسد مقولياً. وقوله: «إذا صلبت» و«إذا فسدت» هو بفتح بينهما وتضم في المضارع، وحكى القراء الضم في ماضي صلح، وهو يضم وفاقاً إذا صار له الصلاح حيث لا زمة لشرف ونحوه، والتعبير إذا لتحقق الوقوع غالباً، وقد تسامى بمعنى إن كما هنا. وخص القلب بذلك لأنه أمير البدن، وبصلاح الأمير تصلح الرعية، وبفساده تفسد. وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب، وإلغى على صلاحه، والإشارة إلى أن لطيب الكسب إثم فيه. والمراد للتعلق به من الفهم الذي ركب الله فيه. ويستدل به على أن العقل في القلب، ومنه قوله تعالى: «تكون لهم قلوب يعقلون بها» وقوله تعالى: «إن في ذلك للذكرى لمن كان له قلب» قال المفسرون: أي عقل. وعبر عنه بالقلب لأنه محل استقراره.

(قاعدة): لم تقع هذه الزيادة التي أولها: «ألا وإن في الجسد مضغفة» إلا في رواية الشعبي، ولا هي في أكثر الروايات عن الشعبي، إما تفرد بها في الصحيحين ذكرها المذكور عنه، وتابعه مجاهد عند أحمد ومغيرة وغيره عند الطبراني. وعبر في بعض رواياته عن الصلاح والفساد بالوصة والسقم، ومتناسبتا لما قبلها بالنظر إلى أن الأصل في الانقياد والوقوف هو ما كان بالقلب، لأنه صناديد البدن. وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث ففعلوه رابع أربعة تدور عليها الأحكام كما نقل عن أبي داود، وفيه البيان المشهوران وهما:

عمدة الدين حنفتا كلمات مستندتان من قول خير البرية
اترك المشبهات، وإزهد ودع ما ليس بينك، واعملن بنية

والمعروف عن أبي داود عد «ما ينهيكم عنه فاجتنبوه... الحديث» بدل «وازدع فيما في أيدي الناس» وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثاني، وأشار ابن العربي إلى أنه يمكن أن يتزع منه وحده جميع الأحكام، قال القرطبي: لأنه اشتمل على التضمين بين الحلال وغيره، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب، فمن هنا يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه. والله المستعان

٤٠ - باب أداء الخمس من الإيمان

٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَسْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عُمَارٍ، يُحَلِّسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ: الْإِمَّ عِنْدِي خَشَى أَجْعَلُ لَكَ مَعَهُمَا مِنْ مَالِي، فَأَلْفَتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَقْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا اتَّوَا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَتَى الْقَوْمُ؟ أَوْ مَتَى الْوَفْدُ؟ قَالُوا: رَيْبَةُ. قَالَ: «مَرْجَأُ بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَيْرَ لَنَا وَلَا لَكُمْ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشُّهُرِ الْحَرَامِ، وَتَيْنَا وَتَيْنَا هَذَا الْحَيَّ مِنْ خُفَارٍ مُضَرٍّ، فَمُرْنَا بِأَمْرِ لَقَلَّ، نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَهُ، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَّةِ: فَمَرَّهْمُ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمَرَهُمُ: بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَخَدْعَهُ، قَالَ: «تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَخَدْعُهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَكَالَمُ الصَّلَاةِ، وَكَالَمُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَإِنْ نَطَّوْا

قوله: (إلا في الشهر الحرام) وللأصلي وكرمة: «إلا في شهر الحرام» وهي

رواية مسلم، وهي من إضافة الشيء إلى نفسه كسجد الجالس ونساء المؤمنات. والمراد بالشهر الحرام الجنس فيشمل الأربعة الحرم، ويؤيد رواية قرة عند المؤلف في المغازي بلفظ: «ولا في أشهر الحرم» ورواية حاد بن زيد عنه في المانقب بلفظ: «ولا في كل شهر حرام» وقيل اللام للمهر والمهراد شهر رجب، وفي رواية لليهقي التصريح به، وكانت مضرب تبلغ في تعظيم شهر رجب فلها أضيف إليهم في حديث أبي بكره حيث قال: «رجب مضرب» كما سيأتي. والظاهر أنهم كانوا يخصصونه بهذه التعظيم مع تحريمهم القتال في الأشهر الثلاثة الأخرى، إلا أنهم ربما أنسأوها بخلافه، وفيه دليل على تقدم إسلام عبد القيس على قبائل مضرب الذين كانوا يهتمون وبين المدينة، وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها من أطراف العراق، ولهذا قالوا كما في رواية شعبة عند المؤلف في العلم وأنا نأتيك من شقة بعيدة. قال ابن قتيبة: الشقة السفر. وقال الزجاج: هي الغاية التي تقصد. ويدل على سبيلهم إلى الإسلام أيضاً ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضاً عن ابن عباس قال: إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ في مسجد عبد القيس بجواري من البحرين، وجواري يضم لجسيم وبعد الألف مثلية مفتوحة، وهي قرية شهيرة لهم، وإبنا جموا بعد رجوعهم وقدمهم إليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام.

قوله: «بأمرهم باربع» أي عصال أو جبل، لقولهم: «حدثنا بجمل من الأمر» وهي رواية قرة عند المؤلف في المغازي، قال القرطبي: قيل إن أول الأربع للمأمور بها إقام الصلاة، وإبنا ذكر الشهادتين تبركاً بهما كما قيل في قوله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن له خمسه» [الأأنال: ٤١] وإلى هذا لما الطيبي فقال: عادة اليهلاء أن الكلام إذا كان منصوباً لغرض جعلوا سيقاله له وطرحوا ما عداه، ومنها أن يكن الفرض في الإبراد ذكر الشهادتين لأن القوم كانوا مؤمنين بكملي الشهادتين ولكن ربما كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر في صدر الإسلام، قال: فلهاذا لم يعد الشهادتين في الأوامر. قيل ولا يريد على هذا الإتيان بحرف المطفف فيحتاج إلى تقديم. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: لولا وجود حرف المطفف لقلنا إن ذكر الشهادتين ورد على سبيل التصدير، لكن يمكن أن يقرأ قوله: «واقام الصلاة» بالخفض فيكون عطفاً على قوله: «وأمرهم بالإيمانه» والتقدير أمرهم بالإيمان مصدراً به ويشروطه من الشهادتين، وأمرهم بإقام الصلاة إلخ، قال: ويؤيد هذا حذفهما في رواية للمصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جرة ولفظه: «أربع وأربع، أقيموا الصلاة إلخ» فإن قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من أن أداء الخمس من الإيمان يقتضي إدخاله مع باقي الحاصل في تفسير الإيمان والتقدير المذكور بخلافه، أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى، وهي أنهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس، والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا التقرير. فإن قيل: فكيف قال في رواية حاد بن زيد عن أبي جرة: «وأمركم بأربع» الإيمان بالله وشهادته أن لا إله إلا الله وعقد واحدة كذا للمؤلف في المغازي، وله في فرض الخمس: «وعقد ييده» فدل على أن الشهادة إحدى الأربع. وأما ما وقع عنه في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الروا في قوله: «وشهادة أن لا إله إلا الله» فهي زيادة شاذة لا يتابع عليها حجاج بن منهال أحد، والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أي وأن عمداً رسول الله كما صرح به في رواية عباد بن عباد في أوائل المواقيت ولفظه: «وأمركم بأربع وأنهاكم عن أربع» الإيمان بالله ثم فسرها لهم: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» الحديث. والاختصار على شهادة أن لا إله إلا الله على إيراد الشهادتين مما تكونها صارت علماً

على ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الإيمان، وهذا أيضاً يدل على أنه عد الشهادتين من الأربع لأنه أماد الضمير في قوله ثم فسرها مؤنثاً فيعود على الأربع، ولو أراد تفسير الإيمان لأعاده مذكراً، وعلى هذا يقال: كيف قال أربع والمذكورات خسر؟ وقد أجاب عنه القاضي عياض تبعاً لابن بطال بأن الأربع ما عدا أداء الخمس، قال: كأنه أراد إعلامهم بقواعد الإيمان وفروض الأعيان، ثم أعلمهم بما يلزمهم إخراجها إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا يصعد حاربة كفار مضرب، ولم يقصد ذكرها بعينها لأنها مسببة عن الجهاد، ولم يكن الجهاد إذ ذاك فرض عين. قال: وكذلك لم يذكر الحج لأنه لم يكن فرض.

وقال غيره: قوله: «وان تعطوا» معطوف على قوله: «بأربع» أي أكرمكم بأربع وسأن تعطوا، ويدل على العلول من سياق الأربع والإتيان بأن والفعل مع توجه الخطاب إليهم، قال ابن التين: لا يمنع الزيادة إذا حصل الوفاء بوعده الأربع. قلت: ويدل على ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة: «وأمركم بأربع: أعيادوا الله ولا تشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وأعطوا الخمس من الغنائم». وقال القاضي أبو بكر بن العربي: ويحتمل أن يقال إنه عد الصلاة والزكاة واحدة لأنها قريبتها في كتاب الله، وتكون الرابعة أداء الخمس، أو أنه لم يعد أداء الخمس لأنه داخل في عموم إتيان الزكاة، والجامع بينهما أنها إخراج مال معين في حال دون حال. وقال البضاوي: الظاهر أن الأمور الخمسة للمذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة الموعود بذكرها، والثلاثة الأخرى حذفتها الراوي اختصاراً أو نسياناً. كذا قال: وما ذكر أنه الظاهر لعله محسب ما ظهر له، وإلا فإظهار من السياق أن الشهادة أحد الأربع لقوله: «وعقد واحدة» وكان القاضي أراد أن يرفع الإشكال من كون الإيمان واحداً والموعود بذكره أربعاً، وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزاءه المقتضية أربع، وهو في حد ذاته واحد، والمعنى أن اسم جامع للخصال الأربع التي ذكر أنه أمرهم بها، ثم فسرها، فهو واحد بالتالي متعدد بحسب وظاه، كما أن المعنى أنه وهو الانتباه فيما يسرع إليه الإسكار واحد بالتالي متعدد بحسب أوعيته، والمحكمة في الإجمال بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه وأن يحصل حفظها للسامع، فإذا نسي شيئاً من تفاصيلها طالب نفسه بالعدد، فإذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فات بعض ما سمع. وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعتد، وقد قلنا الدليل على قدم إسلامهم، لكن جزم القاضي بأن قدمهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع في الواقدي، وليس بجيد، لأن فرض الحج كان سنة ست على الأصح كما سنذكره في موضعه إن شاء الله، ولكن القاضي يختار أن فرض الحج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اهـ وقد أحسن الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة، وأن النبي ﷺ كان قادراً على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم ينج إلا في سنة عشر، وأما قول من قال إنه ترك ذكر الحج لكونه على التراخي فليس بجيد، لأن كونه على التراخي لا يمنع من الأمر به، وكذا قول من قال: إن ترك ذكره لأنهم لم يكن لهم إليه سبيل من أجل كفار مضرب ليس بمستقيم، لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعلم به عند الإمكان كما في الآية، بل دعوى أنهم كانوا لا سبيل لهم إلى الحج بمنزلة لأن الحج يقع في الأشهر الحرم، وقد ذكروا أنهم كانوا يأمنون فيها.

لكن يمكن أن يقال إنه إنما أخبرهم ببعض الأمور لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة، فانقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال، ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي تجب عليهم فعلاً وتركاً. ويدل على ذلك اختصاره في المناهي على الانتباه في الأربعة مع أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباه، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيها لها. وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى لليهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه: «وتمحوا البيت الحرام» ولم يتعرض لعدد فهي رواية شاذة، وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرة لم يذكر أحد منهم الحج، وأبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره فلعل هذا ما حدث به في التغير، وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة. وقد ردد ذكر الحج أيضاً في مسند الإمام أحمد من رواية إبان المطار عن قتادة عن سيد بن المسيب وعن عكرمة عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس. وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظاً فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين

قوله: «بأمرهم باربع» أي عصال أو جبل، لقولهم: «حدثنا بجمل من الأمر» وهي رواية قرة عند المؤلف في المغازي، قال القرطبي: قيل إن أول الأربع للمأمور بها إقام الصلاة، وإبنا ذكر الشهادتين تبركاً بهما كما قيل في قوله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن له خمسه» [الأأنال: ٤١] وإلى هذا لما الطيبي فقال: عادة اليهلاء أن الكلام إذا كان منصوباً لغرض جعلوا سيقاله له وطرحوا ما عداه، ومنها أن يكن الفرض في الإبراد ذكر الشهادتين لأن القوم كانوا مؤمنين بكملي الشهادتين ولكن ربما كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر في صدر الإسلام، قال: فلهاذا لم يعد الشهادتين في الأوامر. قيل ولا يريد على هذا الإتيان بحرف المطفف فيحتاج إلى تقديم. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: لولا وجود حرف المطفف لقلنا إن ذكر الشهادتين ورد على سبيل التصدير، لكن يمكن أن يقرأ قوله: «واقام الصلاة» بالخفض فيكون عطفاً على قوله: «وأمرهم بالإيمانه» والتقدير أمرهم بالإيمان مصدراً به ويشروطه من الشهادتين، وأمرهم بإقام الصلاة إلخ، قال: ويؤيد هذا حذفهما في رواية للمصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جرة ولفظه: «أربع وأربع، أقيموا الصلاة إلخ» فإن قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من أن أداء الخمس من الإيمان يقتضي إدخاله مع باقي الحاصل في تفسير الإيمان والتقدير المذكور بخلافه، أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى، وهي أنهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس، والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا التقرير. فإن قيل: فكيف قال في رواية حاد بن زيد عن أبي جرة: «وأمركم بأربع» الإيمان بالله وشهادته أن لا إله إلا الله وعقد واحدة كذا للمؤلف في المغازي، وله في فرض الخمس: «وعقد ييده» فدل على أن الشهادة إحدى الأربع. وأما ما وقع عنه في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الروا في قوله: «وشهادة أن لا إله إلا الله» فهي زيادة شاذة لا يتابع عليها حجاج بن منهال أحد، والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أي وأن عمداً رسول الله كما صرح به في رواية عباد بن عباد في أوائل المواقيت ولفظه: «وأمركم بأربع وأنهاكم عن أربع» الإيمان بالله ثم فسرها لهم: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» الحديث. والاختصار على شهادة أن لا إله إلا الله على إيراد الشهادتين مما تكونها صارت علماً

لكن يمكن أن يقال إنه إنما أخبرهم ببعض الأمور لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة، فانقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال، ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي تجب عليهم فعلاً وتركاً. ويدل على ذلك اختصاره في المناهي على الانتباه في الأربعة مع أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباه، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيها لها. وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى لليهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه: «وتمحوا البيت الحرام» ولم يتعرض لعدد فهي رواية شاذة، وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرة لم يذكر أحد منهم الحج، وأبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره فلعل هذا ما حدث به في التغير، وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة. وقد ردد ذكر الحج أيضاً في مسند الإمام أحمد من رواية إبان المطار عن قتادة عن سيد بن المسيب وعن عكرمة عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس. وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظاً فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين

فيقال: المراد بالأربع ما عدا الشهادتين وأداء الخمس. والله أعلم.

خشية الله وعظمته ومحبه والتقرب إليه لأنها متميزة لله تعالى فلا تحتاج لنية تميزها، لأن النية إنما تميز العمل لله عن العمل لغيره رياء، وتغيز مراتب الأعمال كالقصر عن التذنب، وتغيز العبادة عن العادة كالصوم عن الحمية.

قوله: (والوُضوء) إشار به إلى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الأوزاعي وأبي حنيفة وغيرهما، وحتجهم أنه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة إلى عبادة كالصلاة، ونوقضوا بالتيمم فإنه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية، واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالأدلة الصحيحة المصرحة بوعده الثواب عليه، فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود، وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها، وأما الزكاة فإما تسقط بأخذ السلطان ولو لم ينو صاحب المال لأن السلطان قائم مقامه، وأما الحج فإما ينصرف إلى فرض من حج عن غيره للدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة، وأما الصوم فأشار به إلى خلاف من زعم أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية لأنه متميز بنفسه كما نقل عن زفر. وقدم المصنف الحج على الصوم تمسكاً بما ورد عنه في حديث: «بني الإسلام» وقد تقدم.

قوله: (والأحكام) أي المعاملات التي يدخل فيها الاحتياج إلى المحاكمات فيشمل البيع والأتمكة والأقارب وغيرهما، وكل صورة لم يشترط فيها النية فذلك لدليل خاص، وقد ذكر ابن المنذر ضابطاً لما يشترط فيه النية بما لا يشترط فقال: كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فإلتية مشترطة فيه، وكل عمل ظهرت فائدته ناجزة وتعامته الطبيعية قبل الشريعة للامعة بينهما فلا تشترط النية فيه إلا لمن قصد بفعله معنى آخر يترتب عليه الثواب. قال: وإنما اختطف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال: وأما ما كان من المعاني المحضة كالحقوق والرجاء فهذا لا يشترط النية فيه، لأنه لا يمكن أن يقع إلا منوهاً، ومتى فرضت النية مفقودة فيه استحالت حقيقته، فإلتية فيه شرط عقلي، ولذلك لا تشترط النية للنية فراراً من التسلسل. وأما الأقوال فتحتاج إلى النية في ثلاثة مواطن: أحدها التقرب إلى الله فراراً من الرياء، والثاني التمييز بين الألفاظ المحتملة لغير المقصود، والثالث قصد الإنشاء ليخرج سبق السلان.

قوله: (وقال الله) قال الكرمانى: الظاهر أنها جملة حالية لا عطف، أي والحال أن الله قال. ويجتمل أن تكون للمصاحبة أي مع أن الله قال.

قوله: (على نيته) تفسير منه لقوله: «على شاكلته» بحذف أداة التفسير، وتفسير الشاكلة بالنية صح عن الحسن البصري ومعوية بن قرة المزني وتناذه أخرجه عبيد بن حيد والطبري عنهم، وعن مجاهد قال: الشاكلة الطريقة أو الناحية، وهذا قول الأكثر، وقيل الدين. وكلها متقاربة.

قوله: (ولكن جهاد ونية) مر طرف من حديث لابن عباس أوله: «لا هجرة بعد الفتح» وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طائوس عنه، وسيأتي.

قوله: (الأعمال بالنية) كذا أورده من رواية مالك بحذف «إنما» من أوله، وقد روى مسلم عن القعني وهو عبد الله بن مسلمة المذكور هنا بإثباتها، وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب.

٥٥- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ تَيْمَةَ، عَنْ أَبِي سُرُودٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَخْشِيهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ» [الطبر: ٤٤٠٦، ٥٣٥١]. أخرجه مسلم: ١٠٠٢، بإلفظ «بن المسلم».

٥٦- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي غَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تَتَّقِيَ نَفَقَةً تَنُتْقِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي مِائَةِ أَرْبَعِينَ» [الطبر: ١٢٩٥، ٢٧٤٢، ٢٧٤٤، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤، ٥٣٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٣٣، وتظهر في الرقاق: باب: ٦. أخرجه مسلم: ١٦٢٨، مطولاً].

قوله: (ولهاهم عن أربع: عن الحنتم إلخ) في جواب قوله: «وسألو» عن الأشرية» هو من إطلاق المحل وإرادة الحال، أي ما في الحنتم ونحوه، وصرح بالمراد في رواية النسائي من طريق قرة فقال: «ولهاهم عن أربع: ما يتبذ في الحنتم الحديث. والحنتم يفتح المهملة وسكون النون وتفتح المثناة من فوق هي الجرعة كذا فرها ابن عمر في صحيح مسلم، وله عن أبي هريرة: الحنتم الجرار الحنصر، وروى الحرشي في الغريب عن عطاء أنها جرار كانت تعمل من طين وشعر ودم. والدياب يضم للمهملة وتشديد الموحدة والمدة هو القرع، قال النووي: والمراد اليابس منه. وحكى القزاز في القصر. والتقر يفتح النون وكسر القاف: أصل النخلة ينقر فيخذه منه وهاء. والمزفت بالزاي والغاء ما طلي بالزفت. والتقير بالقاف وإليه الأخيرة ما طلي بالقار ويقال له التقير، وهو ثبت يجرى إذا ليس تطلي به السفن وغيرها كما تطلي بالزفت، قاله صاحب المحكم. وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكره قال: أما الدياب فإن أهل الطائف كانوا يملأون القرع فيخربون فيه العنب ثم يدفون حتى يهدر ثم يموت. ولما التقير فإن أهل اليمامة كانوا يثربون أصل النخلة ثم يثربون الرطب والبسر ثم يدفون حتى يهدر ثم يموت. وأما الحنتم فجرار كانت تحمل إلتيا فيها الحنصر. وأما المزفت فهذه الأوعية التي فيها الزفت انتهى. وإسناده حسن. وتفسير الصحابي أولى أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد. ومعنى النهي عن الإلتيا في هذه الأوعية ينحصرها لأنه يسرع فيها الإسكار، فرما شرب منها من لا يشرب بذلك، ثم ثبت الرخصة في الإلتيا في كل وعاء مع النهي عن شرب كل مسكر كما سيأتي في كتاب الأشرية إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأخبروا بهن وراءكم) يفتح من وهي موصولة، ورواهم يشمل من جاءوا من عندهم وهذا باعتبار المكان، ويشمل من يحدث لهم من الأولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان، فيحتمل إحصاءها في المعنيين معاً حقيقة وإجازاً. واستنبط منه المصنف الاعتماد على أخبار الأحاد على ما سيأتي في باب إن شاء الله تعالى.

٤١ - باب مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحَسْبَةِ،

وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى

فَدَخَلَ فِيهِ الْإِيمَانُ، وَالْوُضُوءُ، وَالصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَالصَّوْمُ، وَالْأَحْكَامُ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِيهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]. عَلَى نِيَّتِهِ.

«نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ يَخْشِيهَا صَدَقَةٌ».

وَقَالَ: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ». [راجع: ١٣٤٩].

٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَمَةَ بِنْتِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يَخْشِيهَا، أَوْ أَهْرَافٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» [راجع: ١. أخرجه مسلم: ١٩٠٧].

قوله: (باب ما جاء) أي باب بيان ما ورد دالاً على أن الأعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة، والمراد بالحسبة طلب الثواب، ولم يأت بمحدث لفظه الأعمال بالنية والحسبة، وإنما استدلل بمحدث عمر على أن الأعمال بالنية، ومحدث أبي مسعود على أن الأعمال بالحسبة، وقوله: «ولكل امرئ ما نوى» هو بعض حديث الأعمال بالنية. وإنما أدخل قوله والحسبة بين الجملتين للإشارة إلى أن الثانية تنفذ ما لا تنفذ الأولى.

قوله: (فدخل فيه) هو من مقول المصنف، وليس بقية مما ورد. وقد أنصح ابن عساکر في روايته بذلك فقال: قال أبو عبد الله يعني المصنف والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم. وتوجيه دخول النية في الإيمان على طريقة المصنف أن الإيمان عمل كما تقدم شرحه. وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال القلوب من

قوله: (عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون الطاء المهملة، وهو صحابي أنصاري روى عن صحابي أنصاري، وسيأتي ذكر أبي مسعود المذكور في باب من شهد بداراً من المغازي، وباتي الكلام على حديثه في كتاب التفقات إن شاء الله تعالى. والمقصود منه في هذا الباب قوله: «ويحسبها» قال القرطبي: أفاد منطوقه أن الأجر في الإفراق إما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة، وأفاد مقهوره أن من لم يقصد القرية لم يؤجر، لكن تبرأ فنته من الثقة الواجبة لأنها معقولة المعنى، وأطلق الصدقة على الثقة جازاً والمراد بها الأجر، والقرينة الصارفة عن الحقيقة الإجماع على جواز الثقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها الصدقة.

قوله: (إلك) الخطاب لسعد، والمراد هو ومن يصح منه الإفراق.

قوله: (وجه الله) أي ما عند الله من الثواب.

قوله: (ولا أجرت) يحتاج إلى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء.

قوله: (حتى) هي عاطفة وما بعدها منصوب المحل وما موصولة والعائد محذوف.

قوله: (في أبي امرئ) وللكشمي: «في أبي امرئ» وهي رواية الأكثر، قال القاضي عياض: هي أصوب لأن الأصل حذف الميم بلبيل جمعه على أفواه وتصغيره على فوه، قال: وإنما يحسن إثبات الميم عند الإفراق وأما عند الإضافة فلا إلا في لغة قليلة أهد وهذا طرف من حديث سعد بن أبي وقاص في مرضه بمكة وعبادة النبي ﷺ له وقوله: «أوصي بشرط مالي» الحديث، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى، والمراد منه هنا قوله: «وتبني أي تطلب بها وجه الله» واستنبط منه النووي أن الحظ إذا وافق الحق لا يندح في ثوابه لأن وضع للغة في في الزوجة يقع غالباً في حالة المدابة، ولشهرة النفس في ذلك مدخل ظاهر. ومع ذلك إذا وجه القصد في تلك الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله. قلت: وجاء ما هو أصح في هذا المراد من وضع للغة، وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر فذكر حديثاً فيه: «وأي يضع أحدكم صدقة قالوا: يا رسول الله أباي أهدنا شهوته ويؤجر؟ قال: نعم، أرايت لو وضعها في حرام» الحديث. قال: وإذا كان هذا بهذا المحل مع ما فيه من حظ النفس فما الظن بغيره مما لا حظ للنفس فيه؟ قال: وتيمم باللمعة بالمائة في تحقيق هذه القاعدة، لأنه إذا ثبت الأجر في لمعة واحدة لزوجة غير مضطرة فما الظن بمن أطعم لقمًا محتاج، أو عمل من الطاعات ما مثقت فوق مثقة ثمن اللقمة الذي هو من الحفارة بالحل الأتني أهد هذا أن يقال: وإذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها في النفع بما يطعمها لأن ذلك يؤثر في حسن بينها وهو يضع منها بذلك، وأيضاً فالأغلب أن الإفراق على الزوجة يقع بادية النفس، بخلاف غيرها فإنه يحتاج إلى مجاهدتها. والله أعلم

٤٢ - باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة»

لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم

وقوله تعالى: «إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» (البقرة: ٩١)

٥٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِعْيَادِ الزَّكَاةِ، وَالنَّصِيحِ بِكُلِّ مُسْلِمٍ. (المطهر: ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧

وسهر. والله أعلم.

يقع بالتعلم والتعليم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من بسطة الوحي من الأحاديث المرفوعة على أحد وثمانين حديثاً بالمرور: منها في بسطة الوحي خمسة عشر، وفي الإيمان ستة وستون، المكرر منها ثلاثة وثلاثون، منها في الثابتات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنتان وعشرون، في بسطة الوحي ثمانية، وفي الإيمان أربعة عشر، ومن الموصول المكرر ثمانية، ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة، وبقي ذلك وهي ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير. وقد وافقه مسلم على تحريجها إلا سبعة وهي: الشعبي عن عبد الله بن عمرو في المسلم والمهاجر، والأخرج عن أبي هريرة في حب الرسول ﷺ، وابن أبي شعبة عن أبي سعيد في الفرار من الفتن، وأنس عن عبادة في ليلة القدر، وسعيد عن أبي هريرة في الدين يسر، والأخف عن أبي بكر في القاتل والمقتول، وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا أعلمكم بالله. وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثراً معلقة، غير أثر ابن الناطور فهو موصول. وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان. والله أعلم.



٣- كتاب العلم

١- باب فضل العلم

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ١٧٧]
وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]

قوله (كتاب العلم. بسم الله الرحمن الرحيم. باب فضل العلم) مذكرا في رواية الأصلي وكريمة وغيرها. وفي رواية أبي ترقم السبلية، وقد قلنا توجيه ذلك في كتاب الإيمان. وليس في رواية المشتملي لفظ باب ولا في رواية رفيقه لفظ كتاب العلم. (فائدة): قال القاضي أبو بكر بن العربي: بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته، وذلك لاعتقاده أنه في نهاية الوضوح فلا يحتاج إلى تعريف، أو لأن النظر في حقائق الأشياء ليس في فن الكتاب، وكل من القدرين ظاهر، لأن البخاري لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها، بل هو جار على أساليب العرب القديمة فإنهم يبدؤون بفضيلة المطلوب للتشويق إليه إذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة. وقد أنكر ابن العربي في شرح الترمذي على من تصدى تعريف العلم وقال: وما ابن من أن يبين. قلت: وهذه طريقة الغزالي وشيخه الإمام أن العلم لا يجد لوضوحه أو لبعده.

قوله (وقول الله عز وجل) ضبطناه في الأصول بالرفع عطفاً على كتاب أو على الاستئناف.

قوله (﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾) قيل في تفسيرها: يرفع الله المؤمنين العالم على المؤمنين غير العالم. ورفعة الدرجات تدل على الفضل، إذ المراد به كثرة الثواب، وبها ترتفع الدرجات، ورفعتها تشمل المنوية في الدنيا بعلوم التزلة وحسن الصيت، والحسية في الآخرة بعلوم التزلة في الجنة. وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي وكان عامل عمر على مكة أنه لقيه بمسلمان فقال له: من استخلف؟ فقال: استخلف ابن أيزى مولى لنا. فقال عمر: استخلفت مولى؟ قال: إنه قارئ لكتاب الله، عالم بالفرائض. فقال عمر: أما إن نبيكم قد قال: «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين». وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ [يوسف: ٧٦] قال بالعلم.

قوله (وقوله عز وجل: رب زدني علماً) واضح الدلالة في فضل العلم، لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الزيادة من شيء إلا من العلم، والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يقيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عبادته ومعاملاته، والعلم

٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمُؤَيَّةُ بْنُ شُعْبَةَ، قَامَ لِحَمْدِ اللَّهِ وَأَتَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِهَاءِ اللَّهِ وَحَدِّهِ لَا شَرَّكَ لَهُ، وَأَتَوْقَارُ، وَالسَّكِينَةَ، حَسَى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ، فَإِنَّمَا يَأْتِيَكُمْ الآنَ. ثُمَّ قَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَمِيرِكُمْ، فَإِنَّهُ كَانَ يُجِيبُ الْعَفْوَ. ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أَبَاهُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَشَرَطَ عَلَيَّ: وَالتَّصَحُّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. فَبَاقِيَةٌ عَلَى هَذَا، وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَأَصَاحِبُ لَكُمْ. ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَتَزَلَّ. [راجع: ٥٧. أخرجه مسلم: ٥٦، مختصراً]

قوله (سمعت جرير بن عبد الله) المسروح من جرير حد الله والثناء عليه، فالقدير سمعت جريراً حد الله، والباقي شرح للكيفية.

قوله (يوم مات المؤيرة بن شعبة) كان المنيرة ولياً على الكوفة في خلافة معاوية، وكانت وفاته سنة خسين من الهجرة، واستتاب عند موته ابنه عروة، وقيل استتاب جريراً المذكور، ولهذا خطب الخطبة المذكورة، حكى ذلك الملاقي في أخبار زياد والوفاء بالفتح الرزاة، والسكينة السكون. وإنما أمرهم بذلك مقعداً لقوى الله، لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتن، ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولاية الأمور.

قوله (حسى يأتكم أمير) أي يدل الأمير الذي مات. ومفهوم الغاية هنا، وهو أن الأمور به ينتهي بمجيء الأمير ليس مراداً، بل يلزم ذلك بعد مجيء الأمير بطريق الأولى، وشرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يعارضه مفهوم الموافقة.

قوله (الآن) أراد به تقرب المدة تسهلاً عليهم، وكان كذلك، لأن معاوية لما بلغه موت المؤيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها.

قوله (استغفروا لأمركم) أي اطلبوا له العفو من الله، كذا في معظم الروايات بالعين المهملة، وفي رواية ابن عساكر «استغفروا» بضم معجمة وزيادة راء وهي رواية الإسماعيلي في المستخرج.

قوله (لأنه كان يحب العفو) فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس العمل.

قوله (قلت أباهك) ترك أداة المطلق إما لأنه يدل من أتيت أو استئناف.

قوله (والنصح) بالنقص عطفاً على الإسلام، ويجوز نصب عطفاً على مقدر، أي شرط على الإسلام والصبيحة، وفيه دليل على كمال شفقة الرسول ﷺ. قوله: (على هذا) أي على ما ذكر.

قوله (ورب هذا المسجد) مشعر بأن خطبته كانت في المسجد، ويجوز أن يكون أشار إلى جهة المسجد الحرام ويدل عليه رواية الطبراني بلفظ «ورب الكعبة» وذكر ذلك لنتيجه على شرف القسم به ليكون ادعى للمقبول.

قوله (لأنصح) إشارة إلى أنه وفي ما يابح عليه الرسول، وأن كلامه خالص عن الغرض.

قوله (وتزول) مشعر بأنه خطب على المنبر، أو المراد قد لأنه في مقابلة قوله قام فحمد الله تعالى.

(فائدة): التقييد بالمسلم للأغلب، ولا فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى إلى الإسلام ويشار عليه بالصواب إذا استشار. واختلف العلماء في البيع على يمينه ونحو ذلك فجزم أحد أن ذلك يخص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث.

(فائدة أخرى) ختم البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً إلى أنه عمل بمقتضاها في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم، ثم ختمه بخطبة جرير المنصحة لشرح حاله في تصنيفه فأوماً بقوله: «فإنما يأتكم الآن» إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقبضها، إذ لا تزال طاغية منصور، وهم فقهاء أصحاب الحديث. ويقول: «استغفروا لأمركم» إلى طلب الدعاء له لعملة الفاضل. ثم ختم بقول: «استغفروا» فاشعر بختم الباب. ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة أن معظمها

بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره، وتزنيه من النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه، وقد ضرب هذا الجامع الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة بتصويب، فرضي الله عن مصنفه، وأعلننا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه. فلإن قيل: لم لم يورد المصنف في هذا الباب شيئاً من الحديث؟ فالجواب أنه إما أن يكون اكتفى بالآيتين الكرعتين، وإما يفيض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر، وإما أورد فيه حديث ابن عمر الأبي بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة، وفيه نظر على ما سنينه هناك إن شاء الله تعالى. ونقل الكرعاتي عن بعض أهل الشام أن البخاري بوب الأبواب وترجم التراجم وكتب الأحاديث وربما يفيض لبعضها ليلحقه. وعن بعض أهل العراق أنه تمعد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث إشارة إلى أنه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه. قلت: والذي يظهر لي أن هذا عله حيث لا يورد فيه أية أو أثراً. أما إذا أورد أية أو أثراً فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه، وما دلت عليه الآية كاف في الباب، وإلى أن الأثر الوارد في ذلك يقوى به طريق المرفوع وإن لم يحصل في القوة على شرطه. والأحاديث في فضل العلم كثيرة، صرح مسلم منها حديث أبي هريرة رفته: ومن اتسب طريقاً يلتبس فيه علماً سهول الله له طريقاً إلى الجنة ولم يخرج به البخاري لأنه اختلف فيه على الأعشى، والراجح أنه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة. والله أعلم.

٢- باب من سئل علماً وهو مشغول في حديثه،

فأتم الحديث ثم أجاب السائل

٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِيْنَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَلِيْبٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي لُؤْلُؤُ بْنُ الْمُنْثَلِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَلِيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: يَتِمُّ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَاءَهُ أَهْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ: فَكُورَةٌ مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قُتِيَ خَلِيْفَةُ قَالَ: هَئِنَ - أَوْ هَئِ - السَّائِلُ عَنْ السَّاعَةِ. قَالَ: مَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هَلَاذَا ضَمَّتِ الْأَمْنَةُ فَانْظُرِ السَّاعَةَ. قَالَ: كَيْفَ إِصْاحَتُهَا؟ قَالَ: إِذَا وَصَلَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْظُرِ السَّاعَةَ. [الطبر: ٢٩٤٩٦]

قوله: (باب من سئل علماً وهو مشغول) حصله التنبه على أدب العالم والمتعلم، أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل، بل أدبه بالإعراض عنه أولاً حتى استوفى ما كان فيه، ثم رجع إلى جوابه فرقى به لأنه من الأعراب وهم جفاة. وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعيناً ولا الجواب، ولما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره لأن حق الأول مقدم. ويؤخذ منه أخذ المدرس على السبقي، وكذلك القناوي والمحكومات ونحوها. وفيه مراجعة العالم إذا لم يفهم ما يجب به حتى يتضح، لقوله: كيف إصاحتها، ويوب عليه ابن حبان: «إياحة أعفاء المسؤول عن الإجابة على الفور» ولكن سياق القصة يدل على أن ذلك ليس على الإطلاق، وفيه إشارة إلى أن العلم سؤال وجواب، ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم، وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأحمد وغيرهما في الخطبة فقالوا: لا تقطع الخطبة لسؤال سائل، بل إذا فرغ لمحبه. وفصل الجمهور بين أن يقع ذلك في أثناء إجاباتها فيؤخر الجواب، أو في غير الوجبات فيجب. والأولى حينئذ التخصيل، فإن كان عما يفهم به في أمر الدين، ولا سيما إن اقتص بالسائل فيستحب إجابته ثم يتم الخطبة، وكذا بين الخطبة والصلاة، وإن كان بخلاف ذلك فيؤخر، وكذا قد يقع في أثناء الواجب ما يقتضي تقديم الجواب، لكن إذا أجاب استأنف على الأصح، ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الأحاديث الواردة في ذلك، فإن كان السؤال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث، ولا سيما إن كان ترك السؤال عن ذلك أولى. وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة، فلما فرغ من الصلاة

قوله: (فليج) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني، من طبقة مالك وهو صدوق، تكلم بعض الأئمة في خطبه، ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما تويع عليه، وأخرج له في المواضع والأدب وما شاكلها طائفة من أقرانه وهذا منها. وإما أوردته عالياً عن فليح بواسطة محمد بن ستان فقط ثم أوردته نازلاً بواسطة محمد بن فليح وإبراهيم بن المنذر عن محمد لأنه أورد في كتاب الرقاق عن محمد بن ستان فقط، فأراد أن يبيد هنا طريقاً أخرى، ولأجل نزولها قرنها بالرواية الأخرى. وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال، فقد يظن ثلاثة وهو واحد، وهو من صفار التابعين، وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم.

قوله: (يحدث) هو غير المبتدأ وحذف فعله الثاني لدلالة السياق عليه. والقوم الرجال. وقد يدخل فيه النساء تبعاً.

قوله: (جاء أهرابي) لم أتف على تسميته.

قوله: (فمضى) أي استمر يحدّث، كذا في رواية المستملي والمحموي زيادة هاء، وليست في رواية الباين، وإن ثبت فالعنى يحدث القوم الحديث الذي كان فيه وليس الضمير عالماً على الأعرابي.

قوله: (فقال بعض القوم سمع ما قال) إنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم الثقات التي ﷺ في سؤاله وإصغائه نحوه، ولكنه كان يكره السؤال عن هذه المسألة بخصوصها، وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب في الأمرين المذكورين، بل احتمال كما تقدم أن يكون آخره ليكمل الحديث الذي هو فيه، أو آخر جوابه ليوحي إليه به.

قوله: (قال ابن أراه السائل) بالرفع على الحكاية، وأراه بالضم أي أظنه، والشك من محمد بن فليح. ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد عن فليح ولقظه: «أين السائل» ولم يشك.

قوله: (إذا وسد) أي أسند، وأصله من الوساغة وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تنثى تحت وسادة فقوله: وسد أي جعل له غير أهله وساداً، فتكون إلى معنى اللام وأتى بها ليدل على تضمين معنى أسند. ولقظه محمد بن ستان في الرقاق: «إذا أسند» وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح. ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناده الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم، وذلك من جملة الأشراف. ومقتضاه أن العلم ما دام قائماً في الأمر فسحة. وكان المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر، تليها ما لا روى عن أبي أمية الجمحي أن رسول الله ﷺ قال: «من أشراف الساعة أن يلتبس العلم عند الأصاغر» وسأني بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق إن شاء الله تعالى.

٣- باب من رفع صوته بالعلم

٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسْرَعَةٍ مَالِكًا، فَأَذَرَكَنَا - وَكَذَلِكَ أَرْقَعَتْنَا الصَّلَاةَ - وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَادَّى بَاغِي صَوْتِهِ: مَوْلًى لِلْأَغْصَابِ مِنَ النَّارِ. مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [الطبر: ٩٦، ٩٧، ٩٨]. أخرجه مسلم: [٢٤١]

قوله: (باب من رفع صوته بالعلم. حدثنا أبو النعمان) زاد الكشيبي في رواية كرمة عنه: «علم بن الفضل، وعارم، لقب، واسمه محمد كما تقدم في المقدمة.

لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب «فحدثوني ما هي» وفي رواية نافع عند المؤلف في التصريح «أخبروني» وفي رواية الأسعالي «أخبرني» وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم: «حدثوني ما هي» وقال فيها «فقالوا أخبرنا بها» فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإتياء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى: «يومئذ نتحدث أخبارها» [الزلزلة: ٤] وقوله تعالى: «ولا ينبتك مثل خبير» [فاطر: ١٤]. وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف: فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأي الزهري ومالك وابن حينة ويحيى القطان وأكثر المجازين والكوفيين، وعليه استمر عمل المغاربة، ورجحه ابن الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة. ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده حيث يقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهوي، والنسائي وابن حبان وابن منته وغيرهم، ومنهم من رأى التفرقة بين الصحيح بحسب افتراق التحمل: فيخبرون التحديث بما يلفظه به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق. ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر: فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال: «حدثني»، ومن سمع مع غيره جمع، ومن قرأ بقصه على الشيخ أفرد فقال: «أخبرني»، ومن سمع بقرائة غيره جمع. وكذا خصصوا الإتياء بالإجازة التي يشابه بها الشيخ من يجيزه، وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم، وإما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل. وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب، فكفكفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته، نعم يحتاج للتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لتلاخظ، لأنه صار حقيقة حرفية عندهم، فمن تجرأ عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده، وإلا فلا يؤمن اختلاط السمع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح، فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على عمل واحد بخلاف التأخرين.

٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جُفَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُفْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ، فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ». فَوَقَّعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَّعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحِثْتُ، ثُمَّ قَالُوا حَدَّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». [المطهر: ٩٢، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤

الحادثة. وفي إشارة إلى أن تشييه الشيء بالشئ لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه، فإن المؤمن لا يماثله شيء من الجملات ولا يماثله. وفي توقيع الكبير، وتقديم الصغير أباه في القول، وأنه لا يباحره بما يفهمه وإن ظن أنه الصواب. وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هو دونه، لأن العلم مواهب، والله يؤتي فضله من يشاء. واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من عجة التناء على أعمال الخير لا يقدح فيها إذا كان أصلاً لله، وذلك مستفاد من تحفي عمر المذكور، ووجه تحفي عمر عليه ما طبع الإنسان عليه من عجة الخير لنفسه ولولده، وتظهر فضيلة الولد في الفهم من صغره، ولزيادة من النبي ﷺ حظوه، ولعله كان يرجو أن يدعو له إذ ذاك بالزيادة في الفهم. وفي الإشارة إلى حقارة الدنيا في عين عمر لأنه قابل فهم ابنه لمسألة واحدة بحمر التعم مع عظم مقدارها وغلاء ثمنها.

(الفاصلة): قال البيهقي في مسنده: ولم يرو هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا السياق إلا ابن عمر وحده، ولما ذكره الترمذي قال: وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك إلى حديث مختصر لأبي هريرة أورده عبد بن حديد في تفسيره لفظة: «مثل المؤمن مثل النخلة»، وعند الترمذي أيضاً والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي ﷺ قرأ: «ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة» [إبراهيم: ٢٤] قال: «هي النخلة» تفرد برفعه حاد بن سلمة، وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة، فاستغفنا من جعفر ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر، وأبا هريرة وأتسابع مالك إن كانا سمعا ما رويهما من هذا الحديث في ذلك المجلس. والله أعلم.

٥- باب طَرَحُ الإِمَامِ الْمَسْأَلَةِ

عَلَى أَصْحَابِهِ لِيَخْبَرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ.

٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَكَأَنَّهُ مَثَلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ». قَالَ: فَوَقَّعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبُؤَادِيِّ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَقَّعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النُّخْلَةُ، ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هِيَ النُّخْلَةُ. [راجع: ٦١. أخرجه مسلم: ٢٨١١]

قوله: (باب طرح الإمام المسألة) أورده فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله، وإنما أورده باسناد آخر لإظهار ابتداء فائدة تدفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة. وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم، وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإنخبار، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة، فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر، فإنها غير مقبولة، ولم نجد عن أحد من عرف حال البخاري وسعة علمه وجودة تصرفه حكى أنه كان يقلد في التراجم، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره. وقد توارد الغفل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أروابه، والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك لأنه يقلد فيه لمشايخه. ورواه ذلك أن كلاً من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لأحد منهما عن صف في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الأبواب فضلاً عن التدقيق في التراجم. وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً، ولم أجده له سلفاً في ذلك. والله المستعان. ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان بن ابن بلال المدني الفقيه المشهور، ولم أجده من روايته إلا عند البخاري، ولم يقع لأحد عن استخراج عليه، حتى أن أبا نعيم إسماعيل أورده في المستخرج من طريق القريبي عن البخاري نفسه. وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الراوي عن سليمان المذكور أخرجه أبو عروبة في صحيحه، لكنه قال: «عن مالك، يدل سليمان بن بلال، فإن كان محفوظاً فالحال في شيخنا». وقد وقع التصريح بسماع عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عند مسلم وغيره

«توتى أكلها» [إبراهيم: ٢٥] فاستشكله وقال: لعل «لا» زائدة ولعله «وتوتى أكلها» وليس كما ظن، بل معمول النفي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناه. وقوله: «توتى» ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم. ووقع عند الإسماعيلي بتقديم: «توتى أكلها كل حين» على قوله: «لا يتحات وورقها» فلم من الأشكال.

قوله: (وقع الناس) أي ذهبت أفكارهم في أشجار البادية، فجعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع ودخلوا عن النخلة، يقال وقع الطائر على الشجرة إذا نزل عليها. قوله: (قال عبد الله) هو ابن عمر الراوي.

قوله: (ووقع في نفسي) بين أبو عروبة في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك: فظنت أنها النخلة من أجل الجمار الذي أتى به، وفيه إشارة إلى أن للمفزع ينبغي له أن يتغنن لقرائن الأحوال الواقعة عند السؤال، وأن للمفزع ينبغي له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يجعل للمفزع باباً يدخل منه، بل كلما قربه كان أوقع في نفس سامعه.

قوله: (فاستحييت) زاد في رواية مجاهد في: «باب الفهم في العلم»: «فأردت أن أقول هي النخلة فإذا أنا أصغر القوم». وله في الأطنمة: فإذا أنا عاشر عشرة أنا أخذتهم. وفي رواية نافع: ورايت أبا بكر وعمر لا يتكلمان فكهوت أن أتكلما، فلما قمنا قلت لعمر: يا أبا عبد الله، فحدثني أبي بما وقع في نفسي فقال: «لأن تكون قلقتنا أحسب إلي من أن يكون لي كذا وكذا». زاد ابن حبان في صحيحه: أحسبه قال: حمر التعم. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم امتحان العالم أقدان الطلبة بما يخفى مع ياتيه فلم إن لم يفهموه. وأما ما رواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي ﷺ أنه نهى عن الأغلوطنات قال الأوزاعي أحد رواة: هي مصاب المسائل فإن ذلك محمول على ما لا نفع فيه، أو ما خرج على سبيل تمتع المسؤول أو تمجيزه، وفيه التحريض على الفهم في العلم، وقد بوب عليه المؤلف «باب الفهم في العلم». وفيه استحباب الحياة ما لم يود إلى تخرؤت مصلحة، ولهذا تحفي عمر أن يكون ابنه لم يسكت، وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب. وفيه دليل على بركة النخلة وما تنميه، وقد بوب عليه المصنف أيضاً. وفيه دليل أن بيع الجمار جائز، لأن كل ما جاز أكله جاز بيعه، ولهذا بوب عليه المؤلف في البيع. وتعبه ابن بطال لكونه من الجمع عليه، وأجيب بأن ذلك لا يمنع من التشبيه عليه لأنه أورده عقب حديث النبي عن بيع الشارح حتى يبدو صلاحها، فكأنه يقول: لعل متخيلاً يتخيل أن هذا من ذلك، وليس كذلك. وفيه دليل على جواز تجسير النخل، وقد بوب عليه في الأطنمة لئلا يظن أن ذلك من باب إضاعة المال. وأورده في تفسير قوله تعالى: «غرس الله مثلاً كلمة طيبة» [إبراهيم: ٢٤] إشارة منه إلى أن المراد بالشجرة النخلة.

وقد ورد صريحاً فيما رواه الأبرار من طريق موسى بن قتيبة عن نافع عن ابن عمر قال: قرأ رسول الله ﷺ فذكر هذه الآية فقال: أتدرون ما هي؟ قال ابن عمر: لم يخف على أنها النخلة، فمتنعي أن أتكلما مكان ستي، فقال رسول الله ﷺ: «هي النخلة». ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه أتى بالجمار فشرح في أكله تأليلاً للآية قالوا: إن هذه الشجرة شجرة إلى آخره. ووقع عند ابن حبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: من يجبرني عن شجرة مثلها مثل المؤمن، أصلها ثابت وفرعها في السماء؟ فذكر الحديث. وهو يؤيد رواية البيهقي، قال القرطبي: فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت، وأن ما يصدر عنه من العلوم والخير قوت للأرواح مستطاب، وأنه لا يزال مستوراً بدينه، وأنه يتنفع بكل ما يصدر عنه حياً وميتاً، انتهى. وقال غيره: والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع صلته وقبوله، وروى البيهقي أيضاً من طريق سفيان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل المؤمن مثل النخلة، ما أشاك منها تفعلها» هكذا أورده مختصراً وإسناده صحيح، وقد أفصح بالمقصود بأولجس عبارة. وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا قطع رأسها ماتت، أو لأنها لا تحمل حتى تلقح، أو لأنها تموت إذا غرقت، أو لأن لطلعها راحة مني الأممي، أو لأنها تمتشق، أو لأنها تشرب من أعلاها، فكلها أوجه ضعيفة، لأن جميع ذلك من المشابهات مشتركة في الأميين لا يخص المسلم، وأضف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يشتهه والله أعلم. وفيه ضرب الأشكال والأشياء لزيادة الإقناع، وتصوير المعاني لترسخ في الذهن، ولتحديد الفكر في النظر في حكم

٦- باب ما جاء في العلم

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [١٧: ١٩]

الْقِرَاءَةُ وَالْفَرْضُ عَلَى الْمُحَدِّثِ.

وَرَأَى الْحَسَنَ وَالْفَرُوقِيَّ وَمَالِكَ الْقِرَاءَةَ جَلِيلَةً.

وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ حِصَامِ بْنِ قَلْبَةَ، قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُ أَمَرَ أَنْ تَعْلَمَ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَهَلْ لِي قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَ حِصَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَاجْتَاوَهُ.

وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّلَاةِ بِفَرَا عَلَى الْقَوْمِ، يَقُولُونَ: احْبِثْنَا فَلَان، وَيَقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ، وَيَقْرَأُ عَلَى الْمُتَغَرِّبِ يَقُولُ: الْفَارِغِيُّ: الْفَارِغِيُّ فَلَان.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّاسِبِيُّ، عَنْ عَوَلٍ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَفْيَانَ، قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسَفْيَانَ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ.

٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، هُوَ الْمُتَغَرِّبِيُّ، عَنْ حُرَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَوْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: نَبِيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَانَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَدِّثٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ: مُتَكَبِّئٌ يَمُنْ ظُهُورَانِهِمْ، فَقَالُوا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَيْتَمُ الْمُتَكَبِّئُ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ اجْتَبَيْتَ. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدُّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ. فَقَالَ: مِثْلُ عَصَا بَدَا لَكَ. فَقَالَ: أَسَأَلْتُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَ أَنْ تَعْلَمَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنَ الْغَنِيَّةِ تَضَمُّنًا عَلَى فَقْرَانَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: أَخَذْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَكَلِيٍّ مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا حِصَامٌ بْنُ قَلْبَةَ، أَخُو نَبِيِّ سَعْدٍ بْنِ بَكْرٍ.

وَرَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ نَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. [أخرجه مسلم: ١٧٢]

قوله: (باب القراءة والعرض على المحدث) إنما غاير بينهما بالطرف لما بينهما من العموم والمخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أهم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضوره فهو أحسن من القراءة. وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا حضر الأصل لشيخه فنظر فيه وعرف صحته وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحمله به أو يقرأه الطالب عليه. والحق أن هذا يسمى عرض المناولة بالتقييد لا الإطلاق. وقد كان بعض السلف لا يمتنعون إلا بما سمعوه من الفاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم، ولهذا

يؤوب البخاري على جوازه وأورد فيه قول الحسن وهو البصري لا بأس بالقراءة على العالم. ثم استدل إليه بعد أن حلقه وكذا ذكر عن سفیان الثوري ومالك موصولا أنهما سويان بين السماع من العالم والقراءة عليه. وقوله: «جاءته» وقع في رواية أبي ذر «جاءته» أي القراءة، لأن السماع لا نزاع فيه.

قوله: (واصح بعضهم) المخرج بذلك هو الحميدي شيخ البخاري قاله في كتاب التواتر له، كذا قال بعض من أدركته وبعثت في المقدمة، ثم ظهر لي خلافه وأن قائل ذلك أبو سعيد الجناد، أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن غزمية قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قال أبو سعيد الجناد: عندي خبر عن النبي ﷺ في القراءة على العالم. قيل له: فقال: قصة ضمام بن ثعلبة قال: الله أمرك بهذا؟ قال نعم. انتهى. وليس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام أن ضماماً أخبر قومه بذلك، وإنما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها أحد وغيره من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن الوليد بن نوفع من كريب عن ابن عباس قال: بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة، فذكر الحديث بطوله، وفي آخره أن ضماماً قال لقومه عندما رجع إليهم: وإن الله قد بعث رسولا وأنزل عليه كتابا، وقد يحكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه. قال: فوالله ما ألقى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلما. فمعتنى قول البخاري «فاجازوه» أي قبلوه منه، ولم يقصد الإجازة المصطلحة بين أهل الحديث.

قوله: (واصح مالك بالصك) قال الجوهري: الصك يعني بالفتح الكتاب، فارسي معرب. والجمع صكاك وصكوك. والمراد هنا الكتاب الذي يكتب فيه إقرار المقر، لأنه إذا قرئ عليه فقال: «نعم» ساخت الشهادة عليه به وإن لم يتلفظ هو بما فيه، وكذلك إذا قرئ على العالم فآثر به صح أن يروي عنه. وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكا، وستل عن الكتب التي تعرض عليه يقول الرجل حديثي؟ قال: نعم، كذلك القرآن. ليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول: أقرأني فلان؟ وروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال: صحبت مالكا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرأون عليه. قال: وسمعت يابى أشد الإيلاء على من يقول: لا يجزيه إلا السماع من لفظ الشيخ، ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث، ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم؟ قلت: وقد اتفرق الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزي، وإنما كان قوله بعض المتشددين من أهل العراق: فروى الخطيب عن إبراهيم ابن سعد قال: لا تدعون تنطقكم يا أهل العراق، العرض مثل السماع. وبلغ بعض المتدينين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا: إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه، ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه، ونقله الخطيب بإسناد صحيح عن شعبة وابن أبي شيبة ويحيى القطان. واعتلوا بأن الشيخ لو سها لم ينهيا للطالب الرد عليه. وعن أبي عبيد قال: القراءة على أثبت وأفهم في من أن أتولى القراءة أنا، والمعروف من مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفیان وهو الثوري أنهما سواء، والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه. ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أدنى، ومن ثم كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب. والله أعلم.

قوله: (عن الحسن قال: لا بأس بالقراءة على العالم) هذا الأثر رواه الخطيب أم سياقاً عما هنا، فأخرج من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الراسبي عن عوف الأحرابي أن رجلا سأل الحسن قال: يا أبا سعيد من تربي بعيد، والاختلاف يشق علي، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً فقرأت عليك. قال: ما أبالي فقرأت عليك أو قرأت علي. قال: فأقول حديثي الحسن؟ قال: نعم، قل حديثي الحسن. ورواه أبو الفضل السليمان في كتاب البحث على طلب الحديث من طريق سهل بن المزعل قال: حدثنا محمد بن سلام، بلفظ: «وقلت للحسن: هذه الكتب التي تقرأ عليك أيش تقول فيها؟ قال: قولوا: حدثنا الحسن».

قوله: (الليث عن سعيد) في رواية الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد، وكذا لاين منه من طريق ابن وهب عن الليث، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد، أو يحتمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه فحدثه به. وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي

والبغوي من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله بن عمر، وذكره ابن منده متطرقاً

الضحك بن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة، ولم يلق هذا الاختلاف فيه عند البخاري لأن الليث أثبتهم في سعيد المقبري مع احتمال أن يكون لسعيد فيه شيخان، لكن ترجح رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة فلا يبدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطاً مستنبطاً، ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه: رواية الضحاك وهم. وقال الدارقطني في الملل: رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحك بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة وهموا فيه والقول قول الليث. أما مسلم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس، وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق. وما فرغ منه مسلم وقع في نظيره، فإن حاد بن مسلم أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فارسه، ورجح الدارقطني رواية حاد.

قوله: (ابن أبي نمر) هو بفتح النون وكسر الميم، لا يعرف اسمه، ذكره ابن سعد في الصحابة، وأخرجه له من ابن السكن حديثاً، وأفضله ابن الأثير تبعاً لأصوله.

قوله: (في المسجد) أي مسجد رسول الله ﷺ.

قوله: (ورسول الله ﷺ مكيه) فيه جواز اتكاء الإمام بين أتباعه وفيه ما كان رسول الله ﷺ عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهوراتهم، وهي بفتح النون أي بينهم، وزيد لفظ الظهور ليدل على أن ظهراً منهم قدمه وظهرأ وراه، فهو محضو بهم من جانبيه، والألف والنون فيه للتأكيد قاله صاحب الفائق. ووقع في رواية موسى بن إسماعيل الأثري ذكرها آخر هذا الحديث في أوله: «ومن أنس قال نهينا في القرآن أن نسال النبي ﷺ، فكان يصعبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسع، فجاء رجل» وكان أنساً أشار إلى آية المائدة، وسيأتي بسط القول فيها في الضمير إن شاء الله تعالى.

قوله: (دخل) زاد الأصلي قبلها وإذ.

قوله: (ثم عقله) بتخفيف القاف أي شد على ساق الجمل بعد أن شئ ركبته حبلاً.

قوله: (في المسجد) استنبط منه ابن بطال وغيره طهارة أحوال الإبل وأروائها، إذ لا يؤمن ذلك منه مدة فترته في المسجد، ولم ينكره النبي ﷺ، ودلائله غير واضحة، وإثما فيه مجرد احتمال، ويذهب رواية أبي نعيم: «أقبل على بعير له حتى أتى المسجد فأتاه ثم عقله فدخل المسجد» فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد، وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها: «فأتاه بعيره على باب المسجد فقلعه ثم دخل»، فعلى هذا في رواية أنس مجاز الحلف، والتقدير: فأتاه في ساحة المسجد أو نحو ذلك.

قوله: (الأبيض) أي المشرب بحمرة كما في رواية الحارث بن عمير «والمغرة» أي بالفلين المصبغة قال حزة بن الحارث: هو الأبيض المشرب بحمرة. ويؤيده ما يأتي في صفته أنه لم يكن أبيض ولا آدم، أي لم يكن أبيض صرفاً.

قوله: (أجبتك) أي سمعتك، والمراد إنشاء الإجابة، أوزنل تقريره للصحابة في الإعلام منه منزلة النطق، وهذا لا يقابل ما روى المصنف. وقد قيل إنما لم يقل له نعم لأنه لم يخاطبه بما يليق بمنزلة من التعظيم، لاسيما مع قوله تعالى: «لا تعجلوا دعاء الرسول بئكم كدهم بعضكم بعضاً» [النور: ٢٣] والمعنى أنه إن قلنا إنه قدم مسلماً إنه لم يلقه النبي، وكانت فيه بقية من جفاء الأعراب، وقد ظهرت بعد ذلك في قوله: «فمشد عليك في المسألة» وفي قوله في رواية ثابت: «وزعم رسولك أنك تزعم» ولهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس: «وكان نهينا في القرآن أن نسال رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يصعبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسع» زاد أبو هريرة في صحيحه: «وكانوا أجراً على ذلك منه» يعني أن الصحابة واقفون عند النهي، وأولئك يندرون بالجمل، ونمرو عاقلاً ليكون عارفاً بما يسأل عنه. وظهر عقل ضمام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسأله لفته أنه لا يصل إلى مقصوده إلا بتلك المخاطبة. وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سأل: «ومن رفع السماء ووسط الأرض» وغير ذلك من المصنوعات، ثم أقسم عليه به أن يصدقه عما يسأل عنه، وكرر القسم في كل مسألة تأكيداً وتقريباً للأمر، ثم صرح بالتصديق، فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن عقله، ولهذا قال

عمر في رواية أبي هريرة: «ما رأيت أحداً أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام».

قوله: (ابن عبد المطلب) بفتح النون على التداء. وفي رواية الكشميهني: «ابن»

بأبواب حرف التداء.

قوله: (فلا تجد) أي لا تغضب. ومادة «وجد» متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر، بحسب اختلاف المعاني يقال في الغضب موجدة وفي المطلوب وجوداً وفي الضالة وجداناً وفي الحب وجداً بالفتح وفي المال وجداً بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك، وقالوا أيضاً في المكتوب وجادة وهي مولدة.

قوله: (أنشدك) بفتح الحززة وضم المعجمة وأصله من التشيد، وهو رفع الصوت، والمعنى سألتك رفعاً تشيدي قاله البغوي في شرح السنة. وقال الجوهري: نشدتك بالله أي سألتك بالله، كأنك ذكرته فنشد أي تذكر.

قوله: (الله) بالمد في المواضع كلها.

قوله: (اللهم نعم) الجواب حصل بتم، وإنما ذكر اللهم تبركاً بها، وكأنه استشهد بالله في ذلك تأكيداً لصحة. ووقع في رواية موسى: «قال: صدقت. قال: فمن خلق السماء؟ قال الله. قال: فمن خلق الأرض والجبال؟ قال الله. قال: فمن جعل المنافع؟ قال الله. قال: فيألي خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع، الله أرسلك؟ قال: نعم» وكذا هو في رواية مسلم.

قوله: (أن تصلي) بناء المخاطب فيه وفيما بعده. ووقع عند الأصمعي بالنون فيها. قال القاضي عياض: هو أوجه. ويؤيده رواية ثابت بلفظ: «إن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا» وساق البقية كذلك. وتوجيه الأول أن كل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص. ووقع في رواية الكشميهني والسرخسي «الصلوة الخمسة» بالأفراد على إرادة الجنس.

قوله: (أن تأخذ هذه الصدقة) قال ابن التين: فيه دليل على أن المرة لا يفرق صدقة بنفسه. قلت: وفيه نظر. وقوله: «على قرائتنا» خرج خرج الأغلب لأنهم معظم أهل الصدقة.

قوله: (آمنت بما جئت به) يحتمل أن يكون أخباراً وهو اختيار البخاري، ورجحه القاضي عياض، وأنه حضر بعد إسلامه مستنبطاً من الرسول ﷺ ما أخرجه به رسول الله ﷺ، لأنه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره: «فإن رسولك زعم» وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني «أنتا كتيك وأنتا رسولك» واستنبط منه الحاكم أصل طلب علو الإسناد لأنه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق، ولكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ، مشافهة، ويحتمل أن يكون قوله: «آمنت» إنشاء، ورجحه القرطبي لقوله: «زعم» قال: والزعم القول الذي لا يؤق به، قاله ابن السكيت وغيره. قلت: وفيه نظر، لأن الزعم يطلق على القول الحقيقي أيضاً كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح فضيح شيخه ثعلب، وأكثر سيويه من قوله: «زعم الخليل» في مقام الاحتجاج، وقد أشرنا إلى ذلك في حديث أبي سفيان في بدء الوحي. وأما توبيخ أبي داود عليه: «باب المشرى يدخل المسجد» فليس مصيراً منه إلى أن ضماماً قدم مشركاً بل وجهه أنهم تركوا شخصاً قادماً يدخل المسجد من غير استئصال. وما يؤيد أن قوله «آمنت» إخبار أنه لم يسأل عن دليل التوحيد، بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الإسلام، ولو كان إنشاء لكان طلب معجزة ترجب له التصديق، قاله الكرماني. وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة إيمان المقلد للرسول ولو لم تظهر له معجزة. وكذا أشار إليه ابن الصلاح. والله أعلم.

(تحيه) لم يذكر الحج في رواية شريك هذه، وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته: «وان علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» قال صدق» وأخرجه مسلم أيضاً وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضاً. وأغرب ابن التين فقال: إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض. وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب أن قدوم ضمام كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج، لكنه غلط من أوجه: أحدها أن في رواية مسلم أن قدومه كان بعد نزول النهي في القرآن عن سؤال الرسول، وآية النهي في المائدة ونزولها متأخر جداً. ثانيها أن لإسناد الرسل إلى الدعاة إلى الإسلام إنما كان ابتدأه بعد

وَرَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمَالِكٌ ذَلِكَ جَائِزًا.

وَأَخْبَحَ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمَنَاوِلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ: لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا. فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِثْقَلٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَنْقُصَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَلَقِيَ عَظِيمَ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّةً، فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَبِّبِ قَالَ: فَقَدْ عَلَّمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمُزُّوا كُلَّ مُمَزِّقٍ. [انظر: ٢٧٣٩، ٤٤٣٤، ٢٧٢٦]

قوله: (باب ما يذكر في المناولة). لما فرغ من تقرير السماع والعرض أودعه بقية وجوه التحمل المعتبرة عند الجمهور، فمنها المناولة، وصورتها أن يعطي الشيخ الطالب الكتاب فيقول له: هذا سماحي من فلان، أو هذا تصنيفي، فاروه عني. وقد قلنا صورة عرض المناولة وهي إحضار الطالب الكتاب، وقد سوغ الجمهور الرواية بها، وردّها من رد عرض القراءة من باب الأولى.

قوله: (إلى البلدان) أي إلى أهل البلدان. وكتاب مصدر وهو متعلق إلى، وذكر البلدان على سبيل المثال، ولا فالحكم عام في القرى وغيرها. والمكانة من أقسام التحمل، وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه، أو يأذن لمن يشق به كتابه، ويوصله بعد تحريره إلى الطالب، ويأذن له في روايته عنه. وقد سرى المصنف بينها وبين المناولة. ورجع قوم المناولة عليها لحصول الشافعية فيها بالإذن دون المكتوبة. وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق الإخبار فيها، والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك.

قوله: (نسخ عثمان لمصاحف) هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى. ودلالته على تسويغ الرواية بالمكتوبة واضح، فإن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف وخالفه ما عداها، والمستفاد من بعث المصاحف إما هو ثبوت إسناده صورة المکتوب فيها إلى عثمان، لا أصل ثبوت القرآن فإنه متواتر عندهم.

قوله: (ورأى عبد الله بن عمر) كذا في جميع نسخ الجامع «عمر» بضم العين، وكنت أظنه العمري المدني، وخرجت الأثر عنه بذلك في «تعليق التعليق» وكذا جزم به الكرماني، ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في الذكر على يحيى بن سعيد أنه غير العمري لأن يحيى أكبر منه سنًا وقرآنًا، فتثبت فلم أجده عن عبد الله بن عمر ابن الخطاب صريحًا، لكن وجدت في كتاب الوصية لأبي القاسم بن منته من طريق البخاري بسند له صحيح إلى عبد الرحمن الحليي بضم المهمل والموحدة أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال: انظر في هذا الكتاب، فما عرفت منه أتركه وما لم تعرفه امحه.. فذكر الخبر. وهو أصمل في عرض المناولة. وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب، فإن الحليي صنع منه. ويحتمل أن يكون ابن عمرو بن العاصي، فإن الحليي مشهور بالرواية عنه. وأما الأثر بذلك عن يحيى بن سعيد ومالك فأخرجه الحاكم في علوم الحديث من طريق اسماعيل بن أبي أويس قال: سمعت خالي مالك بن أنس يقول: قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق: التفت لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أروها عنك، قال مالك: فكتبها ثم بعثها إليه. وروى الرازمري من طريق ابن أبي أويس أيضًا عن مالك في وجوه التحمل قال: قراءتك على العالم، ثم قراءته وأنت تسمع، ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول: أرو هذا عني.

قوله: (واصح بعض أهل الحجاز) هذا المحتج هو الحميدي، ذكر ذلك في كتاب التواضع له.

قوله: (في المناولة) أي في صحة المناولة، والحديث الذي أشار إليه لم يورده موصولًا في هذا الكتاب، وهو صحيح، وقد وجدته من طريقين: إحداهما مرسله ذكرها ابن إسحاق في المغازي عن يزيد بن رومان، وأبو اليمان في نسخته عن شبيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير. والأخرى موصولة أخرجهما الطبراني من حديث

الحديث، ومعظمه بعد فتح مكة. ثالثها أن في القصة أن قرمه أو فسدوه، وإما كان معظم الوفود بعد فتح مكة. رابعها في حديث ابن عباس أن قرمه أطاعوه ودخلوا في الإسلام بعد رجوعه إليهم، ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوزن في الإسلام إلا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان كما سيأتي مشروحًا في مكانه إن شاء الله تعالى. فالصواب أن قدوم ضمام كان في سنة سبع وهو جزم ابن إسحاق وأبو عبيدة وغيرهما. وغفل البدر الزركشي فقال: إما لم يذكر الحج لأنه كان معلومًا عندهم في شريعة إبراهيم انتهى. وكأنه لم يراجع صحيح مسلم فضلًا عن غيره.

قوله: (وأنا رسول من ورائي) من موصولة ورسول مضاف إليها، ويميز تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية. ووقع في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني: «جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ وكان مسترضعًا فيهم فقال: أنا وأقصد قومي ورسولهم» وعند أحمد الحاكم: «بعث بنو سعد بن بكر ضمام ابن ثعلبة وانفذ إلى رسول الله ﷺ فقدم علينا» فذكر الحديث. فقول ابن عباس: «وقدم علينا» يدل على تأخير وفادته أيضًا، لأن ابن عباس إما قدم المدينة بعد الفتح. وزاد مسلم في آخر الحديث قال: «والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهم ولا أنقص». قال النبي ﷺ: «لئن صدق ليدخلن الجنة» وكذا هي في رواية موسى بن إسماعيل. ووقعت هذه الزيادة في حديث ابن عباس، وهي الحاملة لن سمي الميم في حديث طلحة ضمام بن ثعلبة كائن عبد البر وغيره، وقد قدمنا هناك أن القرطبي مال إلى أنه غيره. ووقع في رواية حيد الله بن عمر عن المقبري عن أبي هريرة التي أشرت إليها قبل من الزيادة في هذه القصة أن ضمامًا قال بعد قوله وأنا ضمام بن ثعلبة: «فأما هذه الحفنة فوالله إن كنا لتزده عنها في الجماعية» يعني الفواشش. فلما أن ولي قال النبي ﷺ «وقه الرجل». قال وكان صرير من الخطاب يقول: ما رأيت أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام. ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود: «فما سمعنا بوافد قوم كان أفضل من ضمام» وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم المصل بغير الواحد، ولا يقدح فيه مجيء ضمام مستبنيًا لأنه قصد اللقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم، وقد رجع ضمام إلى قومه وحده فصدقوه وأمنوا كما وقع في حديث ابن عباس. وفيه نسبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه، ومنه قوله ﷺ يوم حنين: «أنا ابن عبد المطلب». وفيه الاستئلاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيد، وفيه رواية الأقران لأن سعيدًا وشريكًا تابعين من درجة واحدة وهما منفيان.

قوله: (رواه موسى) هو ابن إسماعيل أبو سلمة التوزكي شيخ البخاري، وحديثه موصول عند أبي عوانة في صحيحه وعند ابن منته في الإيمان، وإما علقه البخاري لأنه لم يخرج بشيخه سليمان بن المغيرة، وقد خولف في وصله فرواه حاد بن سلمة عن ثابت مرسلًا، ورجعها الدارقطني، وزعم بعضهم أنها علة تمنع من تصحيح الحديث، وليس كذلك بل هي دالة على أن الحديث شريك أصلاً.

قوله: (وعلي بن عبد الحميد) هو الممنوع بفتح الميم وسكون العين للمهمل وكسر التون بدلها ياء النسب، وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه، وكذا أخرجه الدارمي عن علي بن عبد الحميد، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع للمعلق. قوله: (بهذا) أي هذا المعنى، وإلا فاللفظ كما بينا مختلف. وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساکر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(تبيينه) وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت وأقبلها على عدة نسخ وجعل لها علامات عقب قوله رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس، وساق الحديث بتمامه. وقال الصغاني في هامش: هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفريري صاحب البخاري وعليها خطه. قلت: وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقت عليها. والله تعالى أعلم بالصواب.

٧- باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم

بِالْعِلْمِ إِلَى الْإِلْدَانِ

وَقَالَ أَنَسُ: نَسَخَ عُثْمَانُ الْمَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْإِلَاقِ. [راجع: ٣٥٠٦]

٨- باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، ومن

رأى فُرْجَةَ فِي الْحَلْفَةِ فَجَلَسَ فِيهَا

٦٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: عَنْ أَبِي أَبِي الْخَيْثَمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتِمُّ هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا: فَرَأَى فُرْجَةَ فِي الْحَلْفَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَأَقْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا أَخْبِرْكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؛ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَارَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَّاهَ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهَ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاعْزَضَ فَاعْزَضَ اللَّهَ عَنْهُ». [الطبر: ٤٧٤هـ، أخرجه مسلم: ٢١٧٦]

قوله: (باب من قعد حيث ينتهي به المجلس) مناسبة هذا لكتاب العلم من جهة أن المراد بالمجلس والحلقة حلقة العلم ومجلس العلم. فيدخل في أدب الطالب من عدة أوجه كما سنبين. والترجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم.

قوله: (هو عقيّل) يفتح العين، وقيل لأي مرة ذلك للزومه إياه، وإنما هو مولى أخته أم هانئ بنت أبي طالب.

قوله: (عن أبي والده) صرح بالتحديث في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحاق فقال: عن أبي مرة أن أبا واقد حدثه. وقد قدمنا أن اسم أبي واقد الحارث بن مالك، وقيل ابن عوف، وقيل عوف بن الحارث، وليس له في البخاري غير هذا الحديث، ورجال إسناده مدنيون، وهو في الموطأ، ولم يروه عن أبي واقد إلا أبو مرة. ولا عنه إلا إسحاق، وأبو مرة والراوي عنه تابعيان، وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار والحاكم.

قوله: (ثلاثة نفر) الثر بالتحريك للرجال من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى ثلاثة هم نفر، والنفر اسم جمع ولهذا وقع بميزال للجمع كقوله تعالى: «نفسه رهط» [النمل: ٤٨]

قوله: (فأقبل الثمان) بعد قوله: «أقبل ثلاثة» هما إقبالان، كأنهما أقبلوا أولاً من الطريق فدخلوا المسجد مارين كما في حديث أنس، فإذا ثلاثة نفر يمرون، فلما راوا مجلس النبي ﷺ أقبل إليه اثنتان منهم واستمر الثالث ذاهباً.

قوله: (فوقفا) زاد أكثر رواة الموطأ: «فلما وقفا سلماً» وكذا عند الترمذي والنسائي. ولم يذكر المصنف هنا ولا في الصلاة السلام. وكذا لم يقع في رواية مسلم. ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام، وأن القائم يسلم على القاعد، وإنما لم يذكر رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته، أو يستفاد منه أن المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد. وبياتي البحث فيه في كتاب الاستئذان. ولم يذكر أنهما صلياً تحية المسجد إما لكون ذلك كان قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بنفي ذلك من القصة أو كان في غير وقت تنفل، قاله القاضي عياض بناء على مذهبه في أنها لاتصل في الأوقات المكروهة.

قوله: (وقفا على رسول الله ﷺ) أي على مجلس رسول الله ﷺ أو «على» بمعنى عند.

قوله: (فوجعة) بالضم والفتح معاً هي الخلل بين الشئتين. والحلقة بإسكان اللام كل شيء مستدير خالي الوسط والجمع خلق بفتحتين، وحكي فتح اللام في الواحد وهو نادر. وفيه استحباب التحليل في مجالس الذكر والعلم، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به.

قوله: (وأما الآخر) يفتح الحاء المعجمة، وفيه رد على من زعم أنه يختص بالآخر لإطلاعه هنا على الثاني. قوله: (فاوى إلى الله فأواه الله) قال القرطبي: الرواية الصحيحة بقصر الأول ومد الثاني وهو المشهور في اللغة، وفي القرآن «إذ أوى القتيبة إلى

جندب الجبلي بإسناد حسن. ثم وجدت له شاهداً من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير. فيمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً. وأمير السرية اسمه عبد الله بن جحش الأسدي أخو زيب أم المؤمنين، وكان تغيره في السنة الثانية قبل وقعة بدر، والسرية يفتح الهملة وكسر الراء وتشديد الباء التحتانية القطعة من الجيش، وكانوا اثني عشر رجلاً من المهاجرين.

قوله: (حتى تبلغ مكاناً كلداً وكلداً) هكذا في حديث جندب على الإبهام. وفي رواية عروة أنه قال له: «إذا سرت يومين فاتح الكتاب». قال: «فتحه هناك فإذا فيه أن امض حتى تنزل خلعة فتأتين من أخبار قريش، ولا تستكرهن أحدًا» قال في حديث جندب: فرجع رجلان ومضى الباقران فلحقا عمرو بن الحضرمي ومعه عير أي تجارة لغريش فقتلوه. فكان أول مقتول من الكفار في الإسلام، وذلك في أول يوم من رجب، وغنموا ماكان معهم فكانت أول غنمة في الإسلام، فعاب عليهم المشركون ذلك، فأنزل الله تعالى: «ورسولك عن الشهر الحرام قتال فيه» الآية [البقرة: ٢١٧]. ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة، فإنه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعلموا بما فيه، ففيها لما ناوله ومعنى المكتوبة. وتعلق بعضهم بأن الحجة إنما وجبت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة، بخلاف من بعدهم، حكاه البيهقي. وأقول: شرط قيام الحجة بالمكتبة أن يكون الكتاب غنموا وحامله موثقاً والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التبديل والتغيير والله أعلم.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس، وصالح هو ابن كيسان.

قوله: (بعث بكتابه رجلاً) هو عبد الله بن حذافة السهمي كما سماه المولف في هذا الحديث في المغازي. وكسرى هو ابريز بن هرمز بن أنوشروان، ووهم من قال هو أنوشروان. وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوى بالهملة وفتح الواو المالمة، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في المغازي.

قوله: (فحسبت) القائل هو ابن شهاب راوي الحديث، نقصت الكتاب عنده موصولة وقصة الدعاء مرسلة. ووجه دلالة على المكتوبة ظاهرة، ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث أن النبي ﷺ ناول الكتاب لرسوله، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله ﷺ وإن لم يكن سمع مافيه ولا قرأه

٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ - فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْشَوًا، فَاتَّخَذَ خَلَامًا مِنْ فِطْرَةِ نَفْسِهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَتَاخِرَ فِي يَدَيْهِ. فَقُلْتُ لِقَادَةَ: مَنْ قَالَ نَفْسُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنَسٌ. [الطبر: ٢٩٣هـ، ٣١٠هـ، ٥٨٧هـ، ٥٨٧هـ، ٥٨٧هـ، ٥٨٧هـ، ٥٨٧هـ، أخرجه مسلم: ٢٠٩٢]

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (كتب أو أراد أن يكتب) شك من الراوي، ونسبه الكتابة إلى النبي ﷺ مجازية، أي كتب الكاتب بأمره.

قوله: (لا يقرأون كتاباً إلا مخشواً) يعرف من هنا فائدة لإسراذه هذا الحديث في هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمكتبة أن يكون الكتاب غنموا ليحصل الأمن من توهم تغييره، لكن قد يستغنى عن شتمه إذا كان الحامل عدلاً موثقاً.

قوله: (فقلت) القائل هو شعبة، وسيأتي باقي الكلام على هذا الحديث في الجهاد وفي اللباس إن شاء الله تعالى.

(فائدة): لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الاجازة المجردة عن المناولة أو المكتوبة، ولا الوجادة ولا الوصية ولا الإعلام المجردات عن الإجازة، وكأنه لا يرى بشيء منها. وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري فيه: «قال لي» فهي إجازة، وهي دعوى مردودة بدليل أنني استقرت كثيراً من المواضع التي يقول فيها في الجامع قال في فوجده في غير الجامع يقول فيها حدثنا، والبخاري لا يستجيز في الاجازة إطلاق الحديث، فلن على أنها عنده من المسموع، لكن سبب استعمال هذه الصيغة ليقرب بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ. والله أعلم.

(الثالثة): وقع في حديث الباب: «فسكتنا بعد السؤال». وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام. وظهرهما التلازم، والجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا، والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا: الله ورسوله أعلم كما أشرنا إليه. أو تكون رواية ابن عباس للمنفى، لأن في حديث أبي بكر عند المصنف في الحج وفي الفتن أنه قال: «واليس يوم النحر؟» قالوا بلى، بمعنى قومه يوم حرام بالاستئذان، ومغابته إن أبكره قفاً السابق تمامه، واختصره ابن عباس. وكان ذلك كان سبب

العلماء. ويؤيد الأول ما عند الترمذي وغيره فيه: وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم.

قوله: (يخطئ) أي نصب (وإثر) أي كامل.

قوله: (ومن سلك طريقاً) هو من جملة الحديث المذكور، وقد أخرج هذه الجملة أيضاً مسلم من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا، وأخرجه الترمذي وقال: حسن. قال: ولم يقل له صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح. قلت: لكن في رواية مسلم عن أبي إسامة عن الأعمش: «حدثنا أبو صالح» فانتفت تهمة تقليبه.

قوله: (طريقاً) نكرها ونكر «علماً» لتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم الدينية، وليندرج فيه القليل والكثير.

قوله: (سهل الله له طريقاً) أي في الآخرة، أو في الدنيا بأن يوقه للأعمال الصالحة الموصلة إلى الجنة. وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة. قوله: (وقال) أي الله عز وجل، وهو معطوف على قوله: لقول الله عز وجل: «إنا ينشئ الله» أي ينفذ من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس.

قوله: (وإذا ما جعلها) أي الأمثال المضروبة.

قوله: (ولو كما نسمع) أي سمع من أبي يعقوب وغيره «أو نقل» عقل من يميز، وهذه أوصاف أهل العلم. فالمنع لو كنا من أهل العلم لعلنا ما يجب علينا فصلنا به فتجنونا.

قوله: (وقال النبي ﷺ) من يرد الله به خيراً يفقهه) كذا في رواية الأكثر، وفي رواية للمستطلي: «يفهم» باللهاء المشددة للكسرة بعدها ميم، وقد وصله المؤلف باللفظ الأول بعد هذا بابين كما سيأتي. وأما اللفظ الثاني فأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر مرفوعاً، وإسناده حسن. واللفظ هو الفهم قال الله تعالى: «ولا يكادون يفقهون حديثاً» [النساء: ٧٨] أي لا يفقهون، والمراد الفهم في الأحكام الشرعية.

قوله: (وإذا العلم بالعلم) هو حديث مرفوع أيضاً، أورده ابن أبي عاصم والطبراني من حديث معاوية أيضاً باللفظ: «يا أيها الناس تعلموا، إنما العلم بالعلم، والفرق بالفرق» ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» إسناده حسن، إلا أن فيه مبهماً اعتقد بجحته من وجه آخر، وروى البراز نخوع من حديث ابن مسعود موقوفاً، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً. وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره. فلا يفتقر بقوله من جملة من كلام البخاري، والمعنى ليس العلم المعبر إلا لما يؤخذ من الأنبياء وورثتهم على سبيل التعلم.

قوله: (وقال أبو ذر الخ) هذا التعليق رويته موصولاً في مسند الدارمي وغيره من طريق الأوزاعي: حدثني أبو كثير يعني مالك بن مرثد عن أبيه قال: أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجمرة الوسطى، وقد اجتمع عليه الناس يستفتونه، فأنه رجل فوقف عليه ثم قال: ألم تته عن الفتيا؟ فرفع رأسه إليه فقال: أرتبب أنت علي؟ لو وضعتهم.. فذكر مثله. وروياته في الحلية من هذا الوجه، وبين أن الذي خاطبه رجل من قرشي، وأن الذي نهى عن الفتيا عثمان رضي الله عنه. وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلف مع معاوية في تأويل قوله تعالى: «والذين يكتزون الذهب والفضة» [التوبة: ٣٤] فقال معاوية: نزلت في أهل الكتاب خاصة، وقال أبو ذر: نزلت فيهم وفيما. فكذب معاوية إلى عثمان، فأرسل إلى أبي ذر، فحصلت منازعة أدت إلى انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الريدة بفتح الراء والموحدة والذال للمعجمة إلى أن مات رواء النسائي. وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الإمام إذا نهى عن الفتيا لأنه كان يرى أن ذلك واجب عليه لأمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه كما تقدم، ولعله أيضاً سمع الوعيد في حق من كتم علماً يعلمه، وسيأتي لملي مع عثمان نخوع. والصصامة بمهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصارم الذي لا يبتغي، وقيل الذي له حد واحد.

قوله: (هذه) إشارة إلى الفتا، وهو يذكر ويؤث وأنفذ بضم الهمة وكسر الفاء والذال المعجمة أي أمضى، وتحيزوا بضم اللام وكسر الجيم وبعد الياء زاي، أي تكملوا

قرب أبي بكره منه لكونه كان أختلاً بخطام الناقة. وقال بعضهم: يجتمل تعدد الخطبة، فإن أراد أنه كرها في يوم النحر فيحتاج للليل، فإن في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج أن ذلك كان يوم النحر بين الجمرات في حجة. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم بحث على تبليغ العلم، وجواز التحمل قبل كمال الألفية، وأن الفهم ليس شرطاً في الأداء، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون أنهم عن تقدمه لكن بقلة، واستطاب ابن المنير من تحليل كون التأخر أرجح نظراً من المتقدم أن تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره. وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتيج إلى ذلك، وحل النهي الوارد في ذلك على ما إذا كان لغير ضرورة. وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في إسماعه للناس ورويتهم إياه.

١٠- باب العلم قبل القول والعمل

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ اللَّهُ لَهَ إِذْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] قَبْلَ مَا بِالْعِلْمِ.

وَوَالِ الْأَنْبِيَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَوُّوا الْعِلْمَ، مَنْ أَعَدَّ أَحَدٌ يَحْطُ وَالْأُخْرَى، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَبْتَغِي بِهِ عِلْماً سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ.

وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [طه: ٢٨]

وَقَالَ: ﴿وَمَا يَتَّقِهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [المكوت: ٤٣] ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وَقَالَ: ﴿مَنْ يَسْتَوْيِ الْأَيْنَ يَتَّقُونَ وَالْأَيْنَ لَا يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٩]

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ». [راجع: ٧١].

وَوَالِ الْعِلْمَ بِالْعِلْمِ.

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَوْ وَضَعْتُ الْمُنْصَمَةَ عَلَى خَلْقِي - وَإِذَا رَأَى قَسَاءً - ثُمَّ طَنَنْتُ أَنِّي أَفْقِدُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَقْتُهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُونُوا رِثَايَيْنِ» [آل عمران: ٧٩]: خُلَمَاءُ قَهَّاءَ، وَيُقَالُ: الرَّثَايِيُّ الَّذِي يُرِثُ النَّاسَ بِصِفَاتِهِ الْعِلْمِ كَقِيَارِهِ.

قوله: (باب العلم قبل القول والعمل) قال ابن المنير: أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل، فلا يعتبران إلا به، فهو مقدم عليهما لأنه مصحح للنية المصححة للعمل، فبني المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم: إن العلم لا ينعض إلا بالعمل، تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه.

قوله: (لهذا بالعلم) أي حيث قال: «فاعلم أنه لا إله إلا الله» ثم قال «واستغفر للذنوب». والخطاب وإن كان للنبي ﷺ فهو تناول لأمة. واستدل سفيان ابن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال: ألم تسمع أنه بدأ به فقال: «واعلم» ثم أمره بالعلم؟ ويتروغ منها دليل ما يقره المتكلمون من وجوب المعرفة، لكن النزاع كما قد قدمنا إنما هو في إيجاب تعلم الأدلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان.

قوله: (وإن العلماء) يفتح إن، ويجوز كسرهما، ومن هنا إلى قوله: «وإثر» طرف من حديث أخرجه أبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححاً من حديث أبي الدرداء وحسنه حزمه الكناي، وضعفه عنهم في سند، لكن له شواهد يقوى بها ولم يفسح المصنف بكونه حديثاً فلهذا لا يمد في تعاليقه، لكن لإرواده له في الترجمة يشعر بأن له أصلاً، وشاهده في القرآن قوله تعالى: «وإن أورتنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا» [فاطر: ٣٢]، ومناسبتة للترجمة من جهة أن الولوث قائم مقام الموروث، فله حكمه فيما قام مقامه فيه.

قوله: (وروا) بتشديد الراء المفتوحة، أي الأنبياء. ويروى بتخفيفها مع الكسر أي

قوله: (كان يتحولهم) بالحاء المعجمة وتشديد الواو، قال الخطابي: الحائل بالمعجمة هو القائم المتعهد للمال، يقال خال المال يتوله نحولاً إذا تعهده وأصلحه. والمعنى كان يراعي الأوقات في تذكيرنا، ولا يفصل ذلك كل يوم لتلا عمل. والتخون بالنون أيضاً يقال تخون الشيء إذا تعهده وحفظه، أي اجتنب الخيانة فيه، كما قيل في تحت وتأم ونظارهما. وقد قيل إن أبا عمرو بن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال: «يتحولنا» باللام فرده عليه بالنون فلم يرجع لأجل الرواية، وكلا اللفظين جائز. وحكى أبو عبيد المروري في الفريدين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول: الصواب «يتحولنا» بلقاء المهمل أي يتطلب أحوالنا التي ننشط فيها للموعظة. قلت: والصواب من حيث الرواية الأولى فقد رواه منصور عن أبي واقل كرواية الأعمش، وهو في الباب الآتي. وإذا ثبت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض.

قوله: (عليها) أي السامة الطارئة علينا، أو ضمن السامة معنى المشقة فعداها بعلی، والصلة محذوفة والتقدير من الموعظة. ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة في الجهد في العمل الصالح خشية الملل، وأن كانت المداومة مطلوبة لكنها على قسمين: إما كل يوم مع عدم التكلف. وإما يوماً بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثاني بنشاط، وإما يوماً في الجمعة، ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط. واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي ﷺ حتى في اليوم الذي عينه، واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التخلل بين العمل والترك الذي عبر عنه بالتخول، والثاني أظهر. وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهية تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها في وقت معين دائماً، وجاء عن مالك ما يشبه ذلك.

٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّحَّاسِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَسْرُوا وَلَا تُسْرُوا وَتَسْرُوا وَلَا تُتَفَرَّوْا». [الطبر: ١٦٢٥هـ، إسناده صحيح: ١٧٣٤]

قوله: (أبو النحّاس) تقدم أنه يفتح المثناة الفوقانية وتشديد التحتانية وآخره مهمل. **قوله:** (ولا تسرّوا) الفائلة فيه التصريح باللام تأكيداً. وقال النووي: لو اقتصر على يسروا لصدق على من يسر من وصير كثيراً، قال: «ولا تسرّوا» لفني التسير في جميع الأحوال، وكذا القول في حقه عليه: «ولا تفرّوا». وأيضاً فإن المقام مقام الإنساب لا الإيجاز.

قوله: (وتسروا) بعد قوله: «يسروا» فيه الجنس الخطي. ووقع عند المصنف في الأدب عن آدم من شعبة بلقاء: «وسكنوا» وهي التي تقابل ولا تفرّوا، لأن السكن ضد التفرّو، كما أن ضد البشارة التذكرة لكن لا كانت التذكرة وهي الإخبار بالشر في ابتداء التعليم توجب التفرّو فقلت البشارة بالتضير، والمراد تأليف من قرب إسلامه وترك التشديد عليه في الابتداء. وكذلك الزجر عن المعاصي ينبغي أن يكون بتلطيف ليقبل، وكلما تعلم العلم ينبغي أن يكون بالتدريج، لأن الشيء إذا كان في ابتداءه سهلاً حبيب إلى من يدخل فيه وتلقاه ببساطة، وكانت عاقبته غالباً الأزدباد، بخلاف ضد. والله تعالى أعلم

١٢- باب مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّاماً مَعْلُومَةً

٧٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَوْ يَدَعُكَ ذَلِكَ ذَكَرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ؟ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يُشَفِّعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ، وَإِنِّي أَخَوَلَّكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُهُمْ بِهَا، مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا. [إسناده صحيح: ٢٨٢١]

قوله: (باب من جعل لأهل العلم يوماً معلوماً) في رواية كريمة إماماً معلومة، وللكشميهني معلومات، وكأنه أخذ هذا من صنع ابن مسعود في تذكيره كل خميس، أو من استنباط عبد الله ذلك من الحديث الذي أورده.

قتلي، ونكر «كلمة» ليشمل القليل والكثير. والمراد به يبلغ ما تحمله في كل حال ولا ينتهي من ذلك ولو أشرف على القتل. «ولو» في كلامه مجرد الشرط من غير أن يلاحظ الإمتناع، أو المراد أن الإنفاذ حاصل على تقدير وضع الصمصامة، وعلى تقدير عدم حصوله أولاً، فهو مثل قوله «لو لم يخف الله لم يصمه» وفيه الحث على تعليم العلم واحتمال المشقة فيه والصبر على الأذى طلباً للثواب.

قوله: (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضاً بإسناد حسن، والخطيب بإسناد آخر حسن. وقد فسّر ابن عباس: «الرباني» بأنه الحكيم الفقيه، ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحريفي في غريبه عنه بإسناد صحيح، وقال الأصمعي والاسماعيلي الرباني نسبة إلى الرب أي الذي يقصد ما أمره الرب بقصد من العلم والعمل، وقال ثعلب قيل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أي يقومون به، وزيادت الألف والنون للبالغ. والمحصل أنه اختلف في هذه النسبة هل هي نسبة إلى الرب أو إلى التربة، والقرينة على هذا للعلم، وعلى ما حكاه البخاري لتعلمه. والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله، وكباره ما قد منها. وقيل يعلمهم جزئياته قبل كليته، أو فروعه قبل أصوله، أو مقدماته قبل مفاصله. وقال ابن الأعرابي: لا يقال للعالم رباني حتى يكون عالماً معلماً عاملاً.

(قائلة): اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد حديثاً موصولاً على شرطه، فإما أن يكون يفرض له ليورد فيه ما ثبت على شرطه، أو يكون تعدد ذلك اكتفاء بما ذكر. والله أعلم.

١١- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ

وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَتَفَرَّوْا

٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ فِي أَيَّامِ كَرَاهَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا. [الطبر: ٧٠، ١٤٩١هـ، إسناده صحيح: ٢٨٢١]

قوله: (باب ما كان النبي ﷺ يتحولهم) هو بلقاء المعجمة، أي يتعهدهم، والموعظة النصح والتذكير، وحفظ العلم عليها من باب حفظ العلم على الخاص لأن العلم يشمل الموعظة وغيرها، وإثما حفظه لأنها منصوبة في الحديث، وذكر العلم استنباطاً.

قوله: (لئلا يفرّوا) استعمل في الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما، وتضمن ذلك تضيير السامة بالفور وهما مقاربان، ومتناسبه لا قبله ظاهرة من جهة ما حكاه أخيراً من تفسير الرباني، كمناسبة الذي قبله من تشديد أبي ذر في أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ. وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمن النظر فيها والتأمل لا يغفل عن ذلك.

قوله: (سفیان) هو الثوري، وقد رواه أحد في مسنده عن ابن عيينة، لكن محمد بن يوسف الفريابي وإن كان يروي عن السفيناني فإنه حين يطلق يورده به الثوري، كما أن البخاري حيث يطلق محمد بن يوسف لا يورده به إلا الفريابي وإن كان يروي عن محمد بن يوسف البيكندي أيضاً. وقد وهم من زعم أنه هنا البيكندي.

قوله: (عن أبي وائل) في رواية أحمد المذكورة: سمعت شقيقاً وهو أبو وائل. وأفاد هذا التصريح رفع ما يترجم في رواية مسلم التي أخرجهما من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش: وحديثي عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله، فقد يومس هذا أن الأعمش دلّسه أولاً من شقيق، ثم سمى الواسطة بينهما، وليس كذلك، بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة، وأراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيداً، أو ليجنب على عتابه بالرواية من حديث ابنه سمعه نازلاً فلم يفتح بذلك حتى سمعه عالياً، وكذا صرح الأعمش بالحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حصص بن غياث عنه قال: حدثني شقيق. وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم، وأنه لا يخرج قال: إما إني أخبر مكانكم، ولكنه يمنعي من الخروج إليكم.. فذكر الحديث.

قوله: (جمري) هو ابن عبد الحميد، ومتصور هو ابن المتحمر.

قوله: (كان عبد الله) هو ابن مسعود، وكنيته أبو عبد الرحمن.

قوله: (فقال له رجل) هذا الملم يشبه أن يكون هو يزيد بن معاوية النخعي، وفي سياق المصنف في أواخر الدعوات ما يرشد إليه.

قوله: (لوددت) اللام جواب قسم محذوف، أي والله لوددت، وفاعل «هنئي» أي أكره بفتح همزة أني، وأملكم بضم الهمزة أي أضجركم، وإني الثانية بكسر الهمزة. وقد تقدم شرح المتن قريباً. والإسناد كله كوفيون، وحديث أنس الذي قبله بصريون.

١٣- باب من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين

٧٩- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفقهه في الدين، وَإِنَّمَا أَنَا قَائِمٌ وَاللَّهِ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ». [إسناده: ٣١١٦، ٣٣٦٤١، ٧٣١٢، ٥٧٤٦٠، وانظر في العلم، باب: ١٠. أخرجه مسلم: ١٠٣٧، وهو كذا في كتاب الزكاة (١٠٠)، مختصراً وفيه زيادة، وفي كتاب الإمامة (١٧٤)، مختصراً]

قوله: (باب من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين) ليس في أكثر الروايات في الترجمة قوله: «في الدين»، وثبت للكشيب.

قوله: (حدثنا سعيد بن عفيف) هو سعيد بن كثير بن عفير، نسب إلى جده، وهو بالمهملة مصفراً.

قوله: (عن ابن شهاب) قال حيد في الاعتصام: للمؤلف من هذا الوجه: أخبرني حيد. ولمسلم: حدثني حيد بن عبد الرحمن بن عوف، زاد في تسمية جده.

قوله: (سمعت معاوية) هو ابن أبي سفيان.

قوله: (خطيباً) هو حال من المقبول، وفي رواية مسلم والاعتصام: «سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو خطيب». وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام: أحدها فضل الثقة في الدين. وثانيها أن المعطي في الحقيقة هو الله. وثالثها أن بعض هذه الأمة يبقى على الحق أبداً. فالأول لائق بأبواب العلم. والثاني لائق بقسم الصدقات، ولهذا أورده مسلم في الزكاة، والمؤلف في الخمس. والثالث لائق بذكر أشراف الساعة، وقد أورده المؤلف في الاعتصام لانتقائه إلى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهد، وسيأتي بسط القول فيه هناك، وأن المراد بأمر الله هنا الروح التي تقضي روح كل من في قلبه شيء من الإيمان ويبقى شرار الناس فطريقهم تقوم الساعة. وقد تعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة من جهة إثبات الخير لمن تفقه في دين الله، وأن ذلك لا يكون بالاكْتِسَاب فقط، بل لمن يفتح الله عليه به، وأن من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنبه موجوداً حتى يأتي أمر الله، وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار، وقال أحد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم، وقال القاضي عياض: أراد أحد أهل السنة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، وقال النووي: يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين من يقيم أمر الله تعالى من مجتهد وفقهه ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف وغير ذلك من أنواع الخير، ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد بل يجوز أن يكونوا متفرقين. قلت: وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى.

قوله: (يفقهه) أي يفهمه كما تقدم، وهي ساكنة الماه لأنها جواب الشرط، يقال فقه بالضم إذا صار الفقه له سجية، وقته بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم، وقته بالكسر إذا فهم. ونكر «خيراً» ليشمل القليل والكثير، والتذكير للتنظيم لأن المقام يقتضيه. ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين أي يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الفروع فقد حرم الخير. وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره: «ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به» والمعنى صحيح، لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيهاً ولا طالب فقه، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير، وفي ذلك بيان ظاهر

١٤- باب الفهم في العلم

٧٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَمَّ اسْتَمْعَهُ يَخْذُلُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي بِجُحَارٍ، فَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ حَجْرَةً، مَطْلَبُهَا كَمَطْلَبِ الْمُسْلِمِ». فَأَزَدْتُ أَنْ أَقُولَ: «هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ». فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ». [راجع: ٦١. أخرجه مسلم: ٢٨١١]

قوله: (باب الفهم) أي فضل الفهم (في العلم) أي في العلوم.

قوله: (حدثنا علي) في رواية أبي ذر: «ابن عبد الله» وهو المعروف بابن المديني.

قوله: (حدثنا سفيان) قال: قال لي ابن أبي نجيح) في مستند الحميدي عن سفيان: حدثني ابن أبي نجيح.

قوله: (صحب ابن عمر إلى المدينة) فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توفي الحديث عن النبي ﷺ إلا عند الحاجة خشية الزيادة والنقصان، وهذه كانت طريقة ابن عمر ووالده عمر وجماعة، وإنما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك لكثرة من كان يسأله ويستفتيه، وقد تقدم الكلام على مسن حديث الباب في أوائل كتاب العلم. ومناسبتة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي ﷺ المسألة عند إحضار الجمار إليهم فهم أن المسؤول عنه النخلة، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل، وقد أخرج أحمد في حديث أبي سعيد الأبي في الوفاة النبوية حيث قال النبي ﷺ: «إن عبداً خير الله فبكي أبو بكر وقال: فديناك بآياتنا، فتعجب الناس. وكان أبو بكر فهم من المقام أن النبي ﷺ هو المخير، فمن ثم قال أبو سعيد: فكان أبو بكر أعلمنا به. والله الهادي إلى الصواب

١٥- باب الاغْطِاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ

وَقَالَ عُمَرُ: تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَعْدَ أَنْ تُسَوَّدُوا.

وَقَدْ تَعَلَّمَ اصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ.

٧٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثَنَاهُ الزُّهْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَ عَلَى مَكْرِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا». [إسناده: ١٤٠٩، ٧١٤١، ٧٣١٦. أخرجه مسلم: ٨١٦]

قوله: (باب الاغْطِاطِ فِي الْعِلْمِ) هو بالغين المعجمة.

قوله: (في العلم والحكمة) فيه نظير ما ذكرنا في قوله بالموعظة والعلم، لكن هذا عكس ذلك أو هو من المطف التضيير إن قلنا إنها مترادفات.

قوله: (وقال عمر: تفقهوا قبل أن تسودوا) هو بضم اللام وفتح المهملة وتشديد الواو أي يجعلوا سادة. زاد الكشيبي في روايته: «قال أبو عبد الله» أي البخاري: «وبعد أن تسودوا إلى قوله منهم». أما أثر عمر فأخبره ابن أبي شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قال: قال عمر: «فذكره، وإسناده صحيح، وإنما عقبه البخاري بقوله: «وبعد أن تسودوا» ليسين أن لا مفهوم له خشية أن

حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وللصنف في الاعتصام: «إلا في اثنين» وعلى هذا نقوله: «رجل» بالخفض على البدلية أي خصلة رجلين، ويجوز النصب باضمار أعني وهي رواية ابن ماجه.

قوله: (مالاً) نكرة ليشمل القليل والكثير.

قوله: (فسلط) كذا لأي ذر، وللباقين فسلطه، وعبر بالتسليط لدلالته على قهر النفس الجبولة على الشح.

قوله: (هلكه) بفتح اللام والكاف أي إهلاكه، وعبر بذلك ليدل على أنه لا يقضي منه شيئاً. وكلمه بقوله: «في الحق» أي في الطاعات ليزيل عنه إيهام الإسراف المذموم.

قوله: (الحكمة) اللام للعهد، لأن المراد بها القرآن على ما أشرنا إليه قبل، وقيل: المراد بالحكمة كل ما منم من الجهل وذجر عن القبيح.

(قائلة): زاد أبوهريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالخسد المذكور هنا الغلبة كما ذكرناه، ولقطة: **وقال رجل لبيتي أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل**، أورد المصنف في فضائل القرآن: **وعند الترمذي من حديث أبي كشي الأماري** **يفتح الحزمة وإسكان الترنن أنه سمع رسول الله ﷺ يقول..** فذكر حديثاً طريلاً فيه استواء العالم في المال بالحق والتمني في الأجر، ولقطة: **وعهد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً، فهو صادق النية يقول: لو أن في مالاً لعملت مثل ما يعمل فلان، فأجرهما سواء، وذكر في ضلعها: وأنها في الوزر سواء** وقال فيه: **حديث حسن صحيح**. وإطلاق كونهما سواء يرد على الخطأ في جزمه بأن الحديث يدل على أن الغني إذا قام بشروط المال كان أفضل من الفقير. نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أصرض ولم يتيمن، لكن الأفضلية المستفادة من هي بالنسبة إلى هذه الفصلة قطع لا مطلقاً، وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسألة في حديث: **الطعام الشاكر كالصائم الصابر** حيث ذكره المؤلف في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى:

١٦- باب مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى ﷺ

فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِيرِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ عَلَىٰ أَنْ

تُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ [الكهف: ٦٦]

٧٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْبٍ الْوُهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ جُنَابٍ حَدَّثَنَا أَن عُبَيْدَ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَعَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ قُرَظٍ فِي صَاحِبِ مُوسَى، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ خَضِرٌ، فَعَزَّ بِهِمَا أَيُّ بْنُ كُحَيْبٍ، فَدَعَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَعَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى، الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى أَهْلِهِ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَتِمُّ مَا مُوسَى فِي مَلَأَيْنِ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَغْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا، فَأَوْخَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عُبَيْدًا خَضِرٌ، فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْخُوتَ أَيْمَةً، وَلَيْلَ لَه: إِذَا قَدِمْتَ الْخُوتَ فَارْجِعْ، لِأَنَّكَ سَلَفَةٌ، وَكَانَ يَتَّبِعُ آثَرَ الْخُوتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ لِمُوسَى قَدَأَ: أَرَأَيْتَ إِذَا أَوْتَيْتَ إِلَى الصَّخْرَةِ؟ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ، وَمَا أَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ إِذَا أَدْرَكَهُ قَالَ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِيهِ، فَارْتَدَّ عَلَى أَلْرَّامِهَا قَصْصًا، فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَابِئِمَا الَّذِي قُصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ. [المر: ٧٨، ١٢٢، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧

٣٤٠، ٤٧٢٠، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٦٦٧٢، ٧٤٧٨. أخرجه مسلم: [٢٣٨٠]

قوله: (باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم، لأن ما يقتبط به تحتمل المشقة فيه، ولأن

فهم أحد من ذلك أن السيادة مائة من الثقة، وإذا أراد عمر أنها قد تكون سيأ للمنح، لأن الرئيس قد يمنحه الكبر والاحترام أن يجلس مجلس المتعلمين، ولهذا قال مالك عن عيب القضاء: إن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذي كان يعلم فيه. وقال الشافعي إذا تصدّر الحديث فاته علم كثير. وقد ضربه أبو عبيد في كتابه: «غريب الحديث» فقال: مناه تغفروا وأنتم صغار، قيل أن تصيروا سادة فتصنمكم الأفة من الأخذ صمن هو دونكم تغفروا جهالاً. وفسره شمر الغري بالتزويج، فإنه إذا تزوج صار سيد أهله ولا سيما إن ولد له. وقيل: أراد عمر الكف عن طلب الرياسة لأن الذي يتقنه يعرف ما فيها من الفوائد فيجتنبها. وهو حل بعيد إذا المراد بقوله: «مقدوداه السيادة» وهي أصم من التزويج، ولا وجه لمن خصمه بذلك، لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها عن الاشتغال بالعلم. وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللعبة فيكون أمراً للشباب بالتفقه قبل أن تسود لحية، أو أمراً للكهل قبل أن يتحول سواد اللعبة إلى الشيب. ولا يخفى تكلفه. وقال ابن المنير: مطابقة قول عمر للزجة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم، وأوصى الطلاب باقتحام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة. وذلك يحقق استحراق العلم بأن يبطئ صاحبه، فإنه سيد لسيادته؛ كما قال. والذي يظهر لي أن مراد البخاري: أن الرياسة وإن كانت مما يبطئ بها صاحبا في العادة لكن الحديث قد على أن النبطة لا تكون إلا بأحد أمرين: العلم أو الجلود ولا يكون الجلود مصحواً إلا إذا كان بعلم. فكأنه يقول: تعلموا قبل حصول الرياسة فتنبطوا إذا غشتم حق. ويقول أيضاً: تعجلتم الرياسة التي من عادتها أن تمنح صاحبها من طلب العلم فتركوا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم النبطة الحقيقية. ومعنى النبطة نفي المرء أن يكون له نظير ما للأخر من غير أن يزول عنه، وهو المراد بالحدس الذي أطلق في المحرر كما سيبي.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن أبي خالد على غير ما حدثناه الزهري) يعني أن الزهري حدث سفيان بهذا الحديث بلطف غير اللفظ الذي حدث به إسماعيل، ورواية سفيان عن الزهري أخرجهما المصنف في التوحيد عن علي بن عبد الله عنه قال: قال الزهري عن سالم ورواهما مسلم عن زهير بن حرب، وغيره عن سفيان بن عيينة قال: حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه. ساقه مسلم تأملاً واختصاره البخاري. وأخرجه البخاري أيضاً تأملاً في فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهري حدثني سالم بن عبد الله بن عمر... فذكره. وسنذكر ما تحالفت فيه الروايات بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال سمعت) القائل هو إسماعيل علي ما حررناه.

قوله: (لا حسد) الحسد نهي زوال النعمة عن المتعم عليه، وخصه بعضهم بأن يمتنى ذلك لنفسه، والحق أنه أصعب، وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس، فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه له ليرتفع عليه، أو مطلقاً يساويه. وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل. وينبغي لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب التهيأت، واستترا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى. فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته، وأما الحسد المذكور في الحديث فهو اللبقة، وأطلق الحسد عليها مجازاً، وهي أن يمتنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه، والمحرص على هذا يسمى منافساً، فإن كان في الطاعة فهو محمود، ومنه «فلينافس المنافسون» [الطهفين: ١٦]. وإن كان في المعصية فهو مذموم، ومنه: «ولا تنافسوا». وإن كان في الجسارتات فهو مباح، فكأنه قال في الحديث: لا غبطة أعظم أو أفضل من اللبقة في هذين الأمرين. ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كاتبة عنهما، وقد أشار إلى البدنية بإتيان الحكمة والقضاء بها وتعليمها، ولفظ حديث ابن عمر: «رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار» المراد بالقيام به العمل به مطلقاً، أهم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه، والحكم والفتوى بمقتضاه، فلا تخالف بين لفظي الحديثين. ولأحد من حديث يزيد بن الأخشى السلمي «رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ويتبع ما فيه». ويجوز حل الحسد في الحديث على حقيقته على أن الاستثناء مقيد، والتقدير نهي الحسد مطلقاً، لكن هاتان الحصتان محمودتان، ولا حسد فيهما فلا حسد أصلاً.

قوله: (إلا في اثنتين) كذا في معظم الروايات «اثنتين» بناءً التائيث، أي لا حسد محمود في شيء إلا في خصلتين، وعلى هذا قوله: «رجل» بالرفم، والتقدير خصلة رجل

قوله: (ما كسا يحيى) أي تطلب، لأن قد الحوت جعل آية أي علامة على للوضع الذي فيه الخضر. وفي الحديث جواز التجادل في العلم إذا كان بغير تعنت، والرجوع إلى أهل العلم عند التنازع، والعمل بغير الواحد الصلوك، وركوب البحر في طلب العلم بل في طلب الاستكثار منه، ومشروعية حمل الزاد في السفر، ولزوم التواضع في كل حال، ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليها السلام وطلب التعلم منه تعليمًا لقومه أن يتأدبوا بأدبه، وتنبهاً لمن زكى نفسه أن يسلك مسلك التواضع

١٧- باب قول النبي ﷺ: «اللهم علِّمهُ الكتاب»

٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَلُوَارِثُ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَضِنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمهُ الْكِتَابَ». [إسناده: ١٩٢، ٣٧٥٦، ٧٢٧٠، أخرجه مسلم: ٢٤٧٧]

قوله: (باب قول النبي ﷺ: اللهم علِّمهُ الكتاب) استعمل لفظ الحديث ترجمة تسكاً بأن ذلك لا يختص بجوارز ابن عباس، والضمير على هذا لفرض مذكور، ويشتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذي قبله، إشارة إلى أن النبي ﷺ وقع لابن عباس من غلبته للحر بن قيس إما كان بدعاه النبي ﷺ، له.

قوله: (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المصروف بالمقعد البصري.

قوله: (حدثنا خالد) هو ابن مهران الحذاء.

قوله: (حطني رسول الله ﷺ) زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسند عن عبد الوارث (إلى صدره) وكان ابن عباس إذ ذاك غلاماً محبباً، فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة.

قوله: (علمه الكتاب) بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ولقطه: «دخل النبي ﷺ الخلاء فوضعت له وضوءاً زاد مسلم: «فلما خرج قال: من وضع هذا؟ فأنشأ ولمسلم: قالوا: ابن عباس، ولأحمد وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك، وأن ذلك كان في بيته ليلاً، ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها ليرى صلاة النبي ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى. وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي ﷺ في صلاة الليل وفيه: «قال لي ما بالك؟ أجعلك حذائي تخلفني. قلت: أو يخبني لأحد أن يصلي حذاك وأنت رسول الله؟ فدها لي: أن يزينني الله فهماً وعلماً» والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعي عليه، والمراد بالتعليم ما هو أهم من حفظه والتفهم فيه. ووقع في رواية مسند والحكمة بدل الكتاب وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء، وكذا قال وفيه نظر، لأن المصنف أخرجه أيضاً من حديث وهيب عن خالد بلقظ: «والكتاب» أيضاً، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضاً القرآن، فيكون بعضهم رواه بالمتن. وللنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال: دعا لي رسول الله ﷺ أن أرى الحكمة مرتين، فيحتمل تعدد الواقعة، فيكون المراد بالكتاب القرآن والحكمة السنة. ويؤيد أن في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين: «اللهم فقهه في الدين» لكن لم يقع عند مسلم «في الدين». وذكر الحميدي في الجمع أن أبا مسعود ذكره في أطراف الصحيحين بلقظ: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل» قال الحميدي: وهذه الزيادة ليست في الصحيحين. قلت: وهو كما قال. نعم هي في رواية سعيد بن جبير التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلاً، وأخرج البيهقي في معجم الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر: كان عمر يدعو ابن عباس ويقره ويقول: «إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك يوماً فمسح رأسك وقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل». ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء في حديث الباب بلقظ: «اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب» وهذه الزيادة مستغنية من هذا الوجه، فقد رواه الترمذي والإسماعيلي وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونها، وقد وجدتها عند ابن سعد من وجه آخر عن طلوس عن ابن عباس قال: دعاني رسول الله ﷺ فمسح على ناصيتي وقال: «اللهم

موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المجلد الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله، فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله. وظاهر التوبيخ أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر. وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر وسيأتي بلقظ: «فخرجاً عشيانه» وفي لفظ أحمد: «حتى أتيا الصخرة» وإنما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقيا، فيحمل قوله: «إلى الخضر» على أن فيه حذفاً، أي إلى مقصد الخضر، لأن موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه، وإنما ركب فيه ثبلاً للخضر، ويحتمل أن يكون التقدير ذهب موسى في ساحل البحر، فيكون فيه حذف، ويمكن أن يقال: مقصود الذهاب إما حصل بتمام القصة، ومن تمامها أنه ركب معه البحر، فأطلق على جميعها دعاءً مجازاً، إما من إطلاق الكل على البعض أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه. وحله ابن المنير على أن قوله بمعنى مع. وقال ابن الرشيد: يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر قلت: لعله قوي منه أحد الاحتمالين في قوله: «وكان يتبع أثر الحوت في البحر» فالظرف يحتمل أن يكون لومس، ويحتمل أن يكون للحوت، ويؤيد الأول ما جاء من أبي العالبي وغيره، فروى عبد بن حيد عن أبي العالبي أن موسى التقى بالخضر في جزيرة من جزائر البحر. انتهى. والتوصل إلى جزيرة في البحر لا يقع إلا بسلوك البحر غالباً. وعنده أيضاً من طريق الربيع بن أنس قال: ألحاح الماء عن مسلك الحوت فصار طاقة مفتوحة فدخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر. فهذا يوضح أنه ركب البحر إليه. وهذا الأثران الموقوفان رجاءهما ثقات.

قوله: (الآية) هو بالنصب بتقدير فذكر. وقد ذكر الأصيلي في روايته باقي الآية وهي قوله: «عما علمت رشدًا» [الكشف: ٦٦].

قوله: (حدثنا) وللأصيلي: «حدثني» بالإفراد.

قوله: (ظروني) تقدم في المقدمة أنه بالغين المعجمة مصغراً، ومحمد وشيخه وأبوه إبراهيم بن سعد زهريون، وكذا ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان. قوله: (حدثنا) للكشيبي: «حدث» بغير هاء، وهو محمول على السماع لأن صالحاً غير مئس.

قوله: (ثماني) أي ثمانية.

قوله: (والحر) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملة، وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره، وله ذكر عند المصنف أيضاً في قصة له مع عمر قال فيها: وكان الحر من الثغر الذين يذبهم عمر، يعني للضلعهم.

قوله: (قال ابن عباس هو خضر) لم يذكر ما قال الحر بن قيس، ولا وقت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث. وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله وإسكان ثانيه، ثبتت بهما الرواية، وثابت الألف واللام فيه، وبهذا التماسي الذي وقع بين ابن عباس والحر غير التماسي الذي وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالي، فإن هذا في صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره. وذلك في موسى هل هو موسى بن عمران الذي أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا بكسر الميم ومسكون التحتانية بعدها معجمة. وسياق سعيد بن جبير للحديث عن ابن عباس أتم من سياق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا شيء كثير، وسيأتي ذكر ذلك مفصلاً في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى. ويقال إن اسم الخضر بياض موحدة ولا م ساكنة تسم تحتانية، وسيأتي أحاديث الأنبياء النقل عن سبب تسميته بالخضر، وسيأتي نقل الخلاف في نسبه وهل هو رسول أو نبى فقط أو ملك بفتح اللام أو ولي فقط، وهل هو باق أو مات.

قوله: (لقدعاه) أي ناداه. وذكر ابن التين أن فيه حذفاً والتقدير: فقام إليه فسأله، لأن المعروف عن ابن عباس التاديب مع من يأخذ عنه، وأخبره في ذلك شهيرة.

قوله: (إذا جاء رجل) لم أتف على تسميته.

قوله: (بلى عبدنا) أي هو أعلم، وللكشيبي: «بل» بأسكان اللام، والتقدير فارحى الله إليه لا تطلق النبي بل قل خضر. وإنما قال عبدنا وإن كان السياق يقتضي أن يقول عبد الله لكونه أورد على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى، والإضافة فيه للتنظيم.

قوله: (يتبع أثر الحوت في البحر) في هذا السياق اختصار يأتي بيانه عند شرحه إن شاء الله تعالى.

المشي، وجاء أيضاً بكسر العين بوزن يقتتل من الرعي، وأصله ترعي لكن حذفت الياء تخفيفاً، والأول أصوب، ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزلت عنها فترعت.

قوله: (وودخلت) وللكنهية: (ودخلت) بالقاف.

قوله: (لم ينكر ذلك عليّ) قيل فيه جواز تقديم المصلحة الراجحة على المصلحة الحقيقية، لأن للزور مفصلة خفيفة، والدخول في الصلاة مصلحة راجحة، واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الإنكار لانتهاء الموانع إذ ذلك، ولا يقال منعه من الإنكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفى الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة. وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة. وفيه ما ترجم له أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية وبما يشترط عند الأداء. ويلحق بالصبي في ذلك العبد والفاقد والكافر. وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي ﷺ وتقريره مقام حكاية قوله، إذ لا فرق بين الأسور الثلاثة في شرائط الأداء. فإن قيل: التثنية بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس، أجاب الكرمانى بأن المراد بالصغير غير البالغ، وذكر الصبي معه من باب التوضيح. ويحصل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة عمرو، ولفظ الصبي يتعلق بهما معاً والله أعلم. وسياقي باقي مباحث هذا في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

٧٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَخْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا، فِي وَجْهِهِ، وَأَنَا ابْنُ خُمْسِي سِتْنِينَ، مِنْ دَلْوٍ.

[الطبر: ١٨٩، ٨٣٩، ١٩٨٥، ٩٣٥٤، ٩٤٢٢]

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو البيهقي كما جزم به البيهقي وغيره، وأما الزهراي فليست له رواية عن أبي مسهر، وكان أبو مسهر شيخ الشافيين في زمانه وقد لقيه البخاري وسجع منه شيئاً يسيراً، وحدث عنه هنا بواسطة، وذكر ابن الرباط فيما نقله ابن رشيد عنه أن أبا مسهر تغرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب. وليس كما قال ابن الرباط فإن السائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصفي عن محمد بن حرب. واخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء وهو بفتح الجيم والصاد المهملة عن سلمة بن الخليل وأبي النبي وهو بفتح النشأ وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب. فهؤلاء ثلاثة غير أبي مسهر روهو عن محمد بن حرب فكانت المتفرقة به عن الزبيدي، وهذا الإسناد إلى الزهري شامرون. وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو الأنصاري الخزرجي وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتيان بن مالك الأبي في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن الزهري. وفي الرقاق من طريق معمر عن الزهري أخريني محمود.

قوله: (عقلت): هو بفتح القاف أي حفظت.

قوله: (مجّة) بفتح الميم وتشديد الجيم، والمج هو إرسال الماء من الفم، وقيل لا يسمى مجاً إلا إن كان على بعد. ورفعته النبي ﷺ مع محمود إما مداعبة معه، أو ليبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة.

قوله: (وأنا ابن خمس سنين) لم أر التثنية بالنسب عند عمله في شيء من طرقه لا في الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد إلا في طريق الزبيدي هذه، والزبيدي من كبار الحفاظ المقتنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم: كان الأوزاعي يفضلته على جميع من سجع من الزهري. وقال أبو داود: ليس في حديثه خطأ. وقد تابعه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري لكن لفظه عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن عمر وهو بفتح النون وكسر الميم عن الزهري وغيره قال: حدثني محمود بن الربيع، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن خمس سنين، فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي ﷺ، وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية. وذكر القاضي عياض في الإلغام وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع، ولم اتف على هذا صريحاً في شيء من الروايات بعد التسع انتاه، إلا إن كان ذلك مأخوذاً من قول صاحب الاستيعاب إنه عقل المجّة وهو ابن أربع سنين أو خمس، وكان الحامل له على هذا التردد قول الراقي إنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات، والأول أولى بالاعتقاد لصحة إسناده، على أن قول الراقي يمكن حمله إن صح على أنه ألغى الكسر وجبره غيره. والله أعلم. وإذا تحرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته والده

علمه الحكمة وتأويل الكتاب. وقد رواه أحد عن هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ: (وسجع على رأسي) وهذه الدعوة عما تحقّق إجابة النبي ﷺ فيها، لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفق في الدين رضي الله عنه. واختلف الشراح في المراد بالحكمة هنا قليل: القرآن كما تقدم، وقيل العمل به، وقيل السنة، وقيل الإصابة في القول، وقيل الخشية، وقيل الفهم عن الله، وقيل العقل، وقيل ما يشهد العقل بصحته، وقيل نور يفرق به بين الإغما والوسواس، وقيل سرعة الجواب مع الإجابة. وبعض هذه الأقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢] والأقرب أن المراد بها في حديث ابن عباس الفهم في القرآن، وسياقي مزيد لذلك في المناقب إن شاء الله تعالى

١٨- باب متى يصح سماع الصغير؟

٧٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى جِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يُؤَمِّدُ قَدْ نَافَزْتُ الْإِحْلَامَ، وَرَمَوْهُمُ اللَّهُ ﷻ يَسْتَلِي بِعُنَى إِلَى تَرَجْدٍ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصُّفَّةِ، وَأَرَسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصُّفَّةِ، فَلَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ. [الطبر: ٩٩٣، ٨٦١، ١٨٥٧، ٩٤١٢]. أخرجه مسلم: ٥٥٤

قوله: (باب متى يصح سماع الصغير) زاد الكشيبي: (الصبي الصغير). ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل. وقال الكرمانى: إن معنى الصحة هنا جواز قبول مسموحه. قلت: وهذا تفسير لثمرة الصحة لا لنفس الصحة. وأشار المصنف بهذا إلى اختلاف وقع بين أحد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره أن يحيى قال: أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رد يوم أحد إذ لم يبلغها. بلغ ذلك أحد فقال: بل إذا عقل ما يسمع، وإنما قصة ابن عمر في القتال. ثم أورد الخطيب أشياء عما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير وحدثوا بها بعد ذلك وقيل عنهم، وهذا هو المعتد، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فموجه، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو احتج به فسمع وهو صغير فلا، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول، وأما احتجاجه بأن النبي ﷺ رد البراء وغيره يوم بدر عن كان لم يبلغ خمس عشرة فمردود بأن القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب، فكانت مقلته من البلوغ، والسماع يقصد فيه الفهم فكانت مقلته التمييز. وقد احتج الأوزاعي لذلك بحديث: (مرومهم بالصلاة لسبع).

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وقد ثبت ذلك في رواية كريمة.

قوله: (على جمار) هو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى كقولك بعير. وقد شد حماره في الأثنى حكاية في الصحاح. وأتان بفتح الهزّة وشذ كسرهما كما حكاها الصنعاني هي الأثنى من الحمبر، وربما قالوا للأثنى أمانة حكاية يونس وأنكره غيره، فجاء في الرواية على اللغة الفصحى. وحار أتان بالتثنية فيها على التثنية أو البدل، وروي بالإضافة. وذكر ابن الأثير أن فائدة التثنية على كونها أثنى للاستدلال بطريق الأولى على أن الأثنى من بني آدم لا تقطع الصلاة لأنهم أشرف، وهو قياس صحيح من حيث النظر، إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله كما سياتي البحث فيه في الصلاة إن شاء الله تعالى.

قوله: (ناهزت) أي قاربت، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي.

قوله: (إلى غير جدار) أي إلى غير ستره قاله الشافعي. وسياق الكلام يدل على ذلك، لأن ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته. ويؤيده رواية البراز بلفظ: (والنبي ﷺ يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره).

قوله: (بين يدي بعض الصف) هو جاز عن الأمام بفتح الهزّة، لأن الصف ليس له يد. وبعض الصف يحتتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرمانى.

قوله: (ترتع) بمثاتين مفتوحتين وضم العين أي تاكل ما تشاء، وقيل تسرع في

قوله: (باب الخروج أي السفر) (في طلب العلم) لم يذكر فيه شيئاً مرفوعاً صريحاً، وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة رضي الله عنه سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة ولم يخرج له المصنف لاختلاف فيه.

قوله: (ورحل جابر بن عبد الله) هو الأنصاري الصحابي المشهور، وعبد الله بن أبيس بضم الهزاة مصغراً هو الجعفي حليف الأنصار.

قوله: (في حديث واحد) هو حديث أخرجه المصنف في الأدب المفرد واحد وأبو يعلى في مستنهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بهيراً ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قمت الشام فإذا عبد الله بن أبيس، فقلت للباب: قل له جابر على الباب. فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم. فخرج فاعتنقني. فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج الله الناس يوم القيامة عراة فذكر الحديث. وله طريق

أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، وفيما في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: كان بلغني عن النبي ﷺ حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بهيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل.. فذكر نحوه. وإسناده صالح. وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسي وهو بالثون السابعة عن جابر قال: بلغني حديث في القصاص.. فذكر الحديث نحوه. وفي إسناده ضعف. وادعى بعض المتأخرين أن هذا يقض القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يعلق بصيغة التمرض يكون فيه علة، لأنه علقه بالجزم هناك ثم أخرج طرفاً من مثله في كتاب التوحيد بصيغة التمرض فقال: ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أبيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ويخرج الله العباد فيناديهم بصوت الحديث. وهذه الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير متقضة، ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الاحتمال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد. وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجر به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاقه نسبة إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجرى الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت. ومن هنا

يظهر شقوف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى. وروى ابن بطال فزعم أن الحديث الذي رحل فيه جابر إلى عبد الله بن أبيس هو حديث الستر على المسلم، وهو انتقال من حديث إلى حديث، فإن الراجل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رحل فيه إلى عتبة ابن عامر الجعفي، أخرجه أحمد بسند منقطع، وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال: أتاني جابر فقال لي: حديث بلغني أنك تزويه في الستر.. فذكره. وقد وقع ذلك لغير من ذكره، فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث. وروى الخطيب عن عبد الله بن علي قال: بلغني حديث عند علي فخصت إن مات أن لا أجده عند غيره

فرحلت حتى قدمت عليه العراق. وتبع علي بكتر، وسياتي قول الشعبي في مسألة: إن كان الرجل ليرحل فيما دونها إلى المدينة. وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد. وسياتي نحوه ذلك عن غيره.

وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد، لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أبيس فلم يقتص به حتى رحل فاضده بلا واسطة. وسياتي عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله: لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه. وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم. وقيل لأحد: رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير، أو يرحل؟ قال: يرحل، يكسب عن علماء الأصناف، فيشاهد الناس ويتعلم منهم. وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية. وفيه جواز اعتناق القدام حيث لا تحصل الريبة.

قوله: (وخاله بن خلي) هو بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة، وإنما أعدته لأنه وقع عند الزركشي مضبوطاً بلام مشددة، وهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ.

قوله: (قال الأوزاعي) في رواية الأصيلي: حدثنا الأوزاعي.

يوم بني قريظة ومراجعتهم له في ذلك، ففي السماع منه وكان سنة إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً، فهو أصغر من محمود. وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى لمنه المنين. وأجاب ابن كثير بأن البخاري إنما أراد قبل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية، ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي ﷺ معج في وجهه، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية تثبت كونه صحابياً. وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب. ثم أئشد ووصاحب البيت لحوى بالذي فيه انتهى. وهو جواب مسدد. وتكلمته ما قلناه قبل أن القصد يلفظ السماع في الترجمة هو أو ما يتول منزله من نقل الفعل أو التفرير، وغفل البدر الزركشي فقال: يحتاج المذهب إلى ثبوت أن قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري. انتهى. والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير للذكورة في مناقب الزبير في الصحيح، فالإيراد موجه وقد حصل جوابه. والمجب من متكلم على كتاب ينقل عما وقع فيه في المواضع الواضحة ويعترضها بما يؤدي إلى نفي ورودها فيه.

قوله: (من دلو) زاد النسائي: ومعلق، ولا ين جبان ومعلقة والدلو يذكر ويؤنث. والمصنف في الرقاق من رواية معمر عن دلو كانت في دارهم وفي الطهارة والصلاة وغيرهما: «من يثر» بدل دلو، ويصح بينهما بأن الماء اخذ بالدلو من البئر وتناوله النبي ﷺ من الدلو. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز إحضار الصبيان مجلس الحديث وزيارة الإمام أصحابه في دورهم ومدايعه حيايتهم واستدلال به بعضهم على تسعير من يكون ابن خمس، ومن كان دونها يكتب له حضور. وليس في الحديث ولا في توب البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك احتياطهم، فمن فهم الخطأ سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا، وقال ابن رشي: فظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك، لا أن يلزمها شرط لا بد من تحققه، والله أعلم. وقريب منه ضبط الفقهاء سن التنزيست أو سبع، والمرجح أنها مظنة لا تحديد. ومن أقوى ما يتسك به في أن المرء في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبي حاتم قال: ذهب بابي وهو ابن ثلاث سنين إلى ابن جريج فحدثه، قال أبو حاتم: ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن، يعني إذا كان فهماً. وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميته لابن أربع بعد أن امتحن بحفظ سور من القرآن مشهورة.

١٩- باب الخروج في طلب العلم

وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي حَبِشٍ وَاجِدٍ.

٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَالِدُ بْنُ خَلْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ: أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْخُوَيْرِيُّ قَبَسَ بَيْنَ جَيْشِنِ الْفَرَزَاكِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، فَمَرَّ بِهِمَا أَبِي بْنُ خَلْفَةَ، فَدَعَا ابْنَ عُثْمَانَ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى قَبْرِهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ فَقَالَ أَبِي: نَعَمْ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ: «وَيْتَمًا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ نَحْيِ إِسْرَائِيلَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَتَعْلَمُ أَحَدًا أَكْظَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا، فَأَوْخَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَلَيْنَا خَيْرٌ، فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى قَبْرِهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْخَوَاتِ أَيْةً، وَلَقِيلَ لَهُ: إِذَا قَدَدْتَ الْخَوَاتِ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَلَفَاءُ، فَكَانَ مُوسَى ﷺ يَجْعُ أَثَرَ الْخَوَاتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ قَبِي مُوسَى لِمُوسَى: أَرَأَيْتَ إِذَا أَوْتَا إِلَى الصَّخْرَةِ، قَبَانِي تَسِيَتْ الْخَوَاتِ، وَمَا أَنْسَابِيهِ إِلَّا الشُّكَّانِ أَنْ أَذْكُرَهُ، قَالَ مُوسَى: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَعْمِي، فَأَرَأَيْتَ عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا فَوْجًا خَيْرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ. [راجع: ٧٤، أخرجه مسلم: ٢٨٣٠].

قوله: «أنه غاري هو والحر سقطت «هو» من رواية ابن سائر سقطت على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل، وهو جائز عند البعض. وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيانه، وليس بين الروایتين اختلاف إلا فيما لا يغير المعنى وهو قليل. وفيه فضل الزيادة من العلم، ولو مع المشقة والتعب بالسر، وخضوع الكبير لمن يتعلم منه. ووجه الدلالة منه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: «أولئك الذين هدانا الله فبهداهم اقتده» [الأنعام: ٩٠] وموسى عليه السلام منهم، فتدخل أمة النبي ﷺ تحت هذا الأمر إلا فيما ثبت نسخه.

٢٠ - باب فضل من عَلم وعَلَّمَ

قوله: (وروي) كذا له بزيادة زاي من الزرع، وواقفه أبو يعلى ومقبوب بن الأخرم وغيرهما عن أبي كريب، وسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب: «وروي» بغير زاي من الرمي، قال النووي: كلامهما صحيح. ورجح القاضي رواية مسلم بلا مرجع، لأن رواية زرعوا تدل على مباشرة الزرع لطابق في التمثيل مباشرة طلب العلم، وإن كانت رواية رويها مطابقة لقوله لا تبت، لكن المراد أنها قابلة للاتيات. وقيل إنه روي «وروي» بواوين، ولا أصل لذلك. وقال القاضي قوله: «وروي» راجع للأول لأن الثانية لم يحصل منها نبات انتهى. ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضاً بمعنى أن الماء الذي استقر بها سقيته منه لرض أخرى فالتب.

قوله: (فأصاب) أي الماء. وللأصلي وكريمة أصابت أي طاففة أخرى. ووقع كذلك صريحاً عند النسائي. والمراد بالطاففة القطعة.

قوله: (ولم يجر) بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية للماء التي لا تبت.

قوله: (فلم يجر) بضم القاف أي صار قفياً. وقال ابن التين: وروناه بكسرها والضم أشبه. قال القرطبي وغيره: غرّب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه، وكذا كان حال الناس قبل مجئه، فكما أن الغيث يمسى البلد الميت كذلك علوم الدين يحيى القلب الميت. ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي يتزل بها الغيث، فسمهم العالم الحاصل للعلم. فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتضت في نفسها وأثبتت فتمت غيرها. ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بوائله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره، فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتعش الناس به، وهو المثار إليه بقوله: «نضر الله أسراً» سمع مقالتي فادعوا كما سمعوا. ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا يتفقه لغيره، فهو بمنزلة الأرض السيئة أو للماء التي لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها، وإنما جمع المثل بين الطائفتين الأولتين المحمودتين لاشتراكهما في الانتفاع بهما، وأورد الطائفة الثالثة للممومة لعدم النفع بها. والله أعلم. ثم ظهر لي أن في كل مثل طائفتين، فأول قد أوضحناه، والثاني الأولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه، ومثلاً من الأرض السباغ وأشهر إليها بقوله ﷺ: «من لم يرفع بذلك رأساً أي أعرض عنه فلم يتفقه به ولا تفقه. والثانية منه من لم يدخل في الدين أصلاً، بل بلغه تكفر به، ومثلاً من الأرض الصماء للمستوية التي يمر عليها الماء فلا يتنفع به، وأشهر إليها بقوله ﷺ: «والم يزل مدى الله الذي جئت به». وقال الطيبي: بقي من أقسام الناس قسمان: أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلم غيره، والثاني من لم ينتفع به في نفسه وعلمه غيره. قلت: والأول داخل في الأول لأن النفع حصل في الجملة وإن تفاوت مراتبه، وكذلك ما تبت به الأرض، فمنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير شيئاً. وأما الثاني فإن كان عمل الفرائض وأعمال التواضع قد دخل في الثاني كما قررناه، وإن ترك الفرائض أيضاً فهو فاسق لا يجوز الأخذ عنه، ولعله يدخل في عموم: «من لم يرفع بذلك رأساً» والله أعلم.

قوله: (قال إسحاق) وكان منها طائفة (قلت) أي بتشديد الياء التحتانية. أي إن إسحاق وهو ابن راهويه حيث روى هذا الحديث عن أبي أسامة خالف في هذا الحرف. قال الأصلي: هو تصحيف من إسحاق. قال غيره: بل هو صواب ومعناه شربت، والقيش شرب نصف النهار، يقال قيت الإبل أي شربت في القافلة. وتعبه القرطبي بأن المقصود لا يتخصص بشرب القافلة. وأجيب بأن كون هذا أصلاً لا يمنع استعماله على الإطلاق مجزئاً. وقال ابن حريز: قيل للماء في المكان المنخفض إذا اجتمع

قوله: «أنه غاري هو والحر سقطت «هو» من رواية ابن سائر سقطت على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل، وهو جائز عند البعض. وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيانه، وليس بين الروایتين اختلاف إلا فيما لا يغير المعنى وهو قليل. وفيه فضل الزيادة من العلم، ولو مع المشقة والتعب بالسر، وخضوع الكبير لمن يتعلم منه. ووجه الدلالة منه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: «أولئك الذين هدانا الله فبهداهم اقتده» [الأنعام: ٩٠] وموسى عليه السلام منهم، فتدخل أمة النبي ﷺ تحت هذا الأمر إلا فيما ثبت نسخه.

٧٩- حَقَّقْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَقَّقْنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَافَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْقَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَنْجِي اللَّهَ مِنْ الْهَيْدَى وَالْعِلْمِ، كَمَنْ لَمْ يَكُنْ الْغَيْثُ أَصَابَ أَزْهَابًا، لَكَانَ مِنْهَا نَيْفَةٌ، قَلَسَتْ الْمَاءُ، فَانْبَعَثَ الْكَلْبُ وَالْمَشْبُ الْكَبِيرُ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، فَاسْتَكْبَرَتِ الْمَاءُ، فَفَعَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرُّوا وَزَرُّوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ لَيْثَانٌ لَا تُسْمِكُ مَاءً وَلَا تَبُتُ كَلًّا، فَلَيْلَكَ مَثَلٌ مِنْ قَهِّ لِي بَيْنَ اللَّهِ، وَفَعَّ مَا يَنْجِي اللَّهَ بِهِ قَوْلُهُ وَعَلِمُهُ، وَمَثَلٌ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَحْمِلْ هُدَى اللَّهَ الَّذِي أَرْسَلَتْ بِهِ.

قَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِسْحَاقُ: وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَلَسَتْ الْمَاءُ، فَاعْ يَنْقَلِبُوا الْمَاءَ، وَالْمُتَصَفِّصُ الْمُتَوَسِّي بَيْنَ الْأَرْضِ. [مخرجه مسلم: ٢٧٨٢]

قوله: (باب فضل من عَلم وعَلَّمَ) الأولى بكسر اللام الخفيفة أي صار عالماً، والثانية بفتحها وتشديد اللام.

قوله: (حدثنا محمد بن العلاء) هو أبو كريب مشهور بكنيته أكثر من اسمه، وكذا شيخه أبو أسامة، ويريد بضم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الأشعري. وقال في السباغ عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه فتناً، والإسناد كله كوفيون.

قوله: (مثل) ينتعش المثانة والمراد به الصفة المعجبة لا القول المسائر.

قوله: (الهدى) أي الدلالة للوصول إلى المطلوب. والمعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية.

قوله: (فلم يجر) بضم القاف أي صار قفياً. وقال ابن التين: وروناه بكسرها والضم أشبه. قال القرطبي وغيره: غرّب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه، وكذا كان حال الناس قبل مجئه، فكما أن الغيث يمسى البلد الميت كذلك علوم الدين يحيى القلب الميت. ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي يتزل بها الغيث، فسمهم العالم الحاصل للعلم. فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتضت في نفسها وأثبتت فتمت غيرها. ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بوائله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره، فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتعش الناس به، وهو المثار إليه بقوله: «نضر الله أسراً» سمع مقالتي فادعوا كما سمعوا. ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا يتفقه لغيره، فهو بمنزلة الأرض السيئة أو للماء التي لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها، وإنما جمع المثل بين الطائفتين الأولتين المحمودتين لاشتراكهما في الانتفاع بهما، وأورد الطائفة الثالثة للممومة لعدم النفع بها. والله أعلم. ثم ظهر لي أن في كل مثل طائفتين، فأول قد أوضحناه، والثاني الأولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه، ومثلاً من الأرض السباغ وأشهر إليها بقوله ﷺ: «من لم يرفع بذلك رأساً أي أعرض عنه فلم يتفقه به ولا تفقه. والثانية منه من لم يدخل في الدين أصلاً، بل بلغه تكفر به، ومثلاً من الأرض الصماء للمستوية التي يمر عليها الماء فلا يتنفع به، وأشهر إليها بقوله ﷺ: «والم يزل مدى الله الذي جئت به». وقال الطيبي: بقي من أقسام الناس قسمان: أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلم غيره، والثاني من لم ينتفع به في نفسه وعلمه غيره. قلت: والأول داخل في الأول لأن النفع حصل في الجملة وإن تفاوت مراتبه، وكذلك ما تبت به الأرض، فمنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير شيئاً. وأما الثاني فإن كان عمل الفرائض وأعمال التواضع قد دخل في الثاني كما قررناه، وإن ترك الفرائض أيضاً فهو فاسق لا يجوز الأخذ عنه، ولعله يدخل في عموم: «من لم يرفع بذلك رأساً» والله أعلم.

قوله: (قلت) ينتعش المثانة والمراد به الصفة المعجبة لا القول المسائر. وقوله: (الهدى) أي الدلالة للوصول إلى المطلوب. والمعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية.

قوله: (الكلام) بالهمزة بلا مد.

قوله: (والعشب) هو من ذكر الخفاص بعد المأم، لأن الكلاً يطلق على النبات الرطب واليابس معاً، والعشب للرطب فقط.

قوله: (وأخاف) كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة والفتح، والفتح للمجتمعتين وآخره مثانة من فوق فيها ألف جمع إخاذة وهي الأرض التي تمسك الماء، وفي رواية غير

٣٣١	٣- كتاب العلم ٢١- باب رفع العلم وظهور الجهل	٨١ ح
-----	---	------

فيه، وتعقب القرطبي أيضاً بأنه يفسد التشليل، لأن اجتماع الماء إنما هو مثال للطائفة الثانية، الكلام هنا إنما هو في الأولى التي شربت وأبنت. قال: والأظهر أنه تصحيف.

قوله: رقا عيلوه الماء. والصفصف المسوي من الأرض، هذا ثابت عند المستمل، وأراد به أن يمان للمذكورة في الحديث جمع قاع وأنها الأرض التي يملوها الماء ولا يستقر فيها، وإنما ذكر الصفصف معه جرياً على عادته في الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من الألفاظ الرقيقة في القرآن، وقد يستطرد. ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصفصف وهو تصحيف.

(تبيه): وقع في رواية كريمة: وقال ابن إسحاق: وكان شيخنا المراقبي يرجعها ولم أسمع ذلك منه، وقد وقع في نسخة الصفحاني: وقال إسحاق عن أبي أسامة. وهذا يرجع الأول.

٢١- باب رفع العلم وظهور الجهل

وَقَالَ رِيعةٌ: لَا يَنْهَى لِأَخِي عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَتَّبِعَ نَفْسَهُ.

٨٠- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي الْتِيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَكْتُمَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيُظْهَرَ الزُّنَاهُ». [الطبر: ٨١، ٥٢٣١، ٥٢٧٧، ٦٨٠٨. أخرجه مسلم: ٢٦٦١]

قوله: (باب رفع العلم) مقصود الباب الحث على تعلم العلم، فإنه لا يرفع إلا بقبض العلماء كما سيأتي صريحاً. وما دام من يتعلم موجوداً لا يحصل الرفع. وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعة.

قوله: (وقال ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن الفقيه المدني، المعروف بريعة الرأي بإسكان الهزلة قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد. ومراد ربيعة أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له أن يهمل نفسه فيترك الاشتغال، لئلا يؤدي ذلك إلى رفع العلم. أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت في العالم قبل ذلك فيؤدي إلى رفع العلم. أو مراده أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للأخذ عنه لئلا يضيع علمه. وقيل مراده تعظيم العلم وتوثيقه، فلا يهين نفسه بأن يجعله عرضاً للفتنة. وهذا معنى حسن، لكن اللائق بتبويب المصنف ما تقدم. وقد وصل أثر ربيعة المذكور الخطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الأوسي عن مالك من ربيعة.

قوله: (حدثنا عمران بن ميسرة) في بعضها عمران غير مذكور الأب، وقد عرف من الرواية الأخرى أنه ابن ميسرة وقد خرجته النسائي عن عمران بن موسى الفزازي، وليس هو شيخ البخاري فيه.

قوله: (عبد الوارث) هو ابن سعيد (عن أبي التياح) بمثابة مفتوحة فوقانية بعدما تحققت ثقلية وآخره حاء مهملة كما تقدم.

قوله: (عن أنس) زاد الأصيلي وأبو ذؤ: «ابن مالك» وللنسائي: «حدثنا أنس». ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون، وكلما الذي بعده.

قوله: (أشراط الساعة) أي علاماتها كما تقدم في الإيمان، وتقدم أن منها ما يكون من قبيل المتأخر، ومنها ما يكون خلقاً للامة.

قوله: (أن يرفع العلم) هو في محل نصب لأنه اسم إن، وسقطت «إن» من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري فيه، فعلى روايته يكون مرفوع المجل. والمراد برفعه موت حملته كما تقدم.

قوله: (ويثبت) هو بفتح أوله وسكون اللامتين وضم الواو وفتح اللامتين وفي رواية مسلم: «ويثبت» بضم أوله وفتح الواو بعدها مثلاً أي يتشرب. وغسل الكرماني فمزأها للبخاري، وإنما سحكاها النووي في الشرح لاسلم، قال الكرماني: وفي رواية «ويثبت» بالنون بدل اللامتين من النبات، وحكى ابن رجب عن بعضهم: «ويثبت» بنون ومثله من اللث وهو الإشاعة. قلت: وليست هذه في شيء من الصحيحين.

قوله: (ويشرب الخمر) هو بضم اللامتين أوله وفتح الواو وفتح اللامتين، وللرأد كثرة ذلك واشتهاره. وعند المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة: «ويكثر شرب

الخمر» فالعلامة مجموع ما ذكر.

قوله: (ويظهر الزنا) أي يفتش كما في رواية مسلم.

٨١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَأَحْدَثَكُمْ خَبِيئاً لَا يَحْدَثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي، سَبِحتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُقِلَّ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَكْفُرَ النِّسَاءُ، وَيُقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِعَمَمَيْنِ امْرَأَةٌ الْقِيمِ الْوَاحِدَةِ». [رواجع: ٨٠. أخرجه مسلم: ٢٦٦١]

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان.

قوله: (عن أنس) زاد الأصيلي: «ابن مالك».

قوله: (لأحدثكم) بفتح اللام وهو جواب قسم عذوف أي والله لأحدثكم، وصرح أبو عروبة من طريق هشام عن قتادة، ولسلم من رواية غندر عن شعبة إلا أحدثكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولاً: ألا أحدثكم؟ فقالوا نعم، فقال: لأحدثكم.

قوله: (لا يحدثكم أحد بعدي) كذا في لاسلم بحذف المقول، وابن ماجه من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد بعدي، وللمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به غيري، ولأبي عروبة من هذا الوجه: «لا يحدثكم أحد سمعه من رسول الله ﷺ بعدي» وعرف أنس أنه يثق أحد عن سمعه من رسول الله ﷺ غيره، لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة، فلمل الخطاب بذلك كان لأهل البصرة، أو كان عاماً وكان تحديه بذلك في آخر عمره، لأنه لا يثق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي ﷺ إلا التناحر عن من يكن هذا للثقة في مرويته. وقال ابن بطال: يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التشهير وتقص العلم، يعني فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثكم أحد بالحق. قلت: والأول أولى.

قوله: (صحبت) هو بيان، أو بدل لقوله لأحدثكم.

قوله: (أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة، وفي رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة: «أن يرفع العلم» وكذا في رواية سعيد عند ابن أبي شيبة وهمام عند المصنف في الحدود وهشام عنده في النكاح كلهم عن قتادة، وهو موافق لرواية أبي التياح، وللمصنف أيضاً في الأشربة من طريق هشام: «أن يقل» فيحتمل أن يكون المراد بقلته أول العلامة ويرفعه آخرها، أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كما يطلق العدم ويراد به القلة، وهذا البقي لأحد المخرج.

قوله: (وكثر النساء) قيل سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل في الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء. وقال أبو عبد الملك: هو إشارة إلى كثرة الفتن فكثير السبابا فينخذ الرجل الواحد عدة موطأت. قلت: وفيه نظر لأنه صرح بالقلة في حديث أبي موسى الآتي في الزكاة عند المصنف فقال: «من قلة الرجال وكثرة النساء» والظاهر أنها علامة حفصة لا لسبب آخر، بل بقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث، وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم. وقوله: «خسنتين» يحتمل أن يراد به حقيقة هذا العدد أو يكون مجازاً عن الكثرة. ويؤيده أن في حديث أبي موسى: «وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة».

قوله: (القيم) أي من يقوم بأمرهم، واللام للمهد إشعاراً بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء. وكان هذه الأمور الخمسة خصص بالذكر لكونها مشعرة باختلاف الأمور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهي الدين لأن رفع العلم يقل به، والعقل لأن شرب الخمر يقل به، والنسب لأن الزنا يقل به، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تقل بهما. قال الكرماني: وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذناً بتجارب العالم لأن الحق لا يتركز هلاً، ولا نبي بعد نينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، فيعتين ذلك. وقال القرطبي في الفقه: «في هذا الحديث علم من أعلام النبوة، إذ أخبر عن أمور ستقع فوقيت، خصوصاً في هذه الأزمان. وقال القرطبي في التذكرة: يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطأت أم لا. ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلاً بالحكم

قوله: (طَوَّعاً يَهْدُهُ وَلَا حَرَجَ) كذا ثبت الواو في قوله ولا حرج، وليست عند أبي ذر في الجواب الأول، قال الكرماني: لأن الأول كان في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور أولاً. انتهى. وقد ثبت الواو في الأول أيضاً في رواية الأصيلي وغيره

٣٣٣	٣- كتاب العلم ٢٥- باب غرض النبي ﷺ وقد عبد القيس على	٨٧ ح
-----	---	------

قوله: (عن أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جديهما.

قوله: (فلعل ما شأن الناس) أي لا رأيت من اضطرابهم.

قوله: (فاخارت) أي عاتت إلى السماء أي انكسفت الشمس.

قوله: (لإنا الناس ليهام) كأنها التفتت من حجرة عائشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياماً في صلاة الكسوف، فيه إطلاق الناس على البعض.

قوله: (فقال سبحانه الله) أي أشارت قاتلة سبحانه الله.

قوله: (قلت آية) هو بالرفع خبر مبتدا محذوف أي هذه آية أي علامة، ويجوز حذف همزة الاستفهام وإثباتها.

قوله: (فلعل) أي في الصلاة.

قوله: (حتى علاي) كذا للأكبر بالعين المهملة وتخفيف اللام، وفي رواية كريمة تهلالي مبتدأ وجسم ولام مشددة، وجلال الشيء ما غطي به، والفسي بفتح الفين وإسكان الشين للمجتمين وتخفيف الياء ويكسر الشين وتشديد الياء أيضاً هو طرف من الإغماء، والمراد به هنا الحالة القوية منه فأطلعت مجازاً، ولهذا قالت: فجعلت أصعب على رأسي لما أي في تلك الحال لينعب، ووهم من قال بأن صبيها كان بعد الإفاقة، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب الطهارة، وبإني الكلام على هذا الحديث أيضاً في صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى.

قوله: (أريته) هو بضم الهمزة.

قوله: (حتى الجنة والنار) رواه بالحرركات الثلاث فيهما.

قوله: (مثل أو قريباً) كذا هو بترك التنوين في الأول وإثباته في الثاني، قال ابن مالك، توجيهه أن أصله مثل فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدجال، فحلف ما أضيف إلى مثل وترك على هيئته قبل الحذف، وجاز الحذف لدلالة ما بعده عليه، وهذا كقول الشاعر: وبين فراخي وجهية الأسد تعهد به: بين فراخي الأسد وجهية الأسد وقال الآخر:

إمام وخلف المرء من لطف ربه كوالده تزوي عنه ما هو يحل

وفي رواية بترك التنوين في الثاني أيضاً، وتوجيهه أنه مضاف إلى فتنة أيضاً، وأظهر حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه جازاً عند قوم.

وقوله: (لا أدري أي ذلك قالت أسماء) جملة معترضة بين بها الراوي أن الشك منه هل قالت له أسماء مثل أو قالت قريباً، وستأتي مباحث هذا المتن في كتاب الجواز إن شاء الله تعالى.

(صيه): وقع في نسخة الصنعاني هنا: قال ابن عباس مرقنا هرجنا، وفي ثبوت ذلك نظر لأنه لم يقع في الحديث للملك ذكر وإن كان قد يظهر له مناسبة. وقد ذكر ذلك في موضعه من سورة يس

٢٥- باب غرض النبي ﷺ وقد عبد القيس على

أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ، وَيُخْبِرُوا مَنْ رَزَاهُمْ

وقال مالك بن أنس: حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ». [راجع: ٩٧٨]

٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَرْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَرْجَمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّ وَلَدَ عَبْدِ الْقَيْسِ أَوَّلُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَوَّلَدَ أَوْ عَنْ الْقَوْمِ؟» قَالُوا: رَيْبَةُ، فَقَالَ: «مَرْحَباً بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَلَدِ، غَيْرَ حَزَنًا وَلَا نَكَاهٍ». قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شَقِيحٍ بَيْدِي، وَتَيْنَا وَتَيْنِكَ هَذَا الْخَبْرُ مِنْ كَفَّارٍ مُضَرٍّ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمَرُّنَا بِالْمَرْءِ نَعْبُرُ بِهِ مِنْ وَرَاقَتَا، نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، فَمَرْهَمٌ بَارِعٌ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمْرُهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ، قَالَ: «هَلْ تَعْلَمُونَ مَا

٨٥- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْبُضُ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفَقْرُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا يَدِي، فَعَرَفَهَا، كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ. [المط: ١٠٣٦، ١٠٤١٢، ٤٣٦٠٨، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٤٦٣٧، ٤٦٥٠٦، ٤٦٩٣٥، ٤٧٠٦١، ٤٧١١٥، ٧١٢١، أخرجه مسلم: ١٥٧ بقطعة لم يرد في هذه الطريق، وقريباً من هذا اللفظ في (١٥٧) (المط: ١٢/)]

قوله: (حدثنا المكني) هو اسم وليس بنسب، وهو من كبار شيوخ البخاري كما نذكره في باب إثم من كذب.

قوله: (أخبرنا حظلة) وهو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجهمي للمني.

قوله: (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. وفي رواية الإسمايلي من طريق إسحاق بن سليمان الراوي عن حظلة قال: «سمعت سالماً وزاد فيه: ولا أدري كم رأيت أبا هرة قائماً في السوق يقول يقبض العلم، فذكره موقوفاً، لكن ظهر في آخره أنه مرفوع.

قوله: (يقبض العلم) بفسر المراد بقوله قبل هذا: «يرجع العلم» والقبض بفسره حديث عبد الله بن عمرو الأتي بعد أنه يقع بموت العلماء.

قوله: (ويظهر الجهل) هو من لازم ذلك.

قوله: (والفقر) في رواية الأصيلي وغيره: «وتظهر الفتن».

قوله: (الهرج) هو بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم.

قوله: (فقال هكذا يده) هو من إطلاق القول على القتل.

قوله: (فعرَفَهَا) الفاء فيه تفسيرية كأنه الراوي بين أن الإجماع كان حرفاً.

قوله: (كأنه يريد القتل) كان ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب، لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكثيراً من تفسير الراوي عن حظلة، فإن أبا حوارة رواه عن عباس الموري عن أبي عاصم عن حظلة وقال في آخره: «وارانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان» وقال الكرماني: المخرج هو الفتنة، فإرادة القتل من لفظه على طريق التجوز إذ هو لازم معنى المخرج، قال إلا أن ثبت ورود المخرج بمعنى القتل لفة. قلت: وهي غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن. والمخرج القتل بلسان الحبشة. وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى

٨٦- حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: أَكُنْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تَعْلِي، فَقُلْتُ: مَاذَا النَّاسُ؟ فَأَخْبَرَتْنِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: آيَةُ؟ فَأَخْبَرَتْنِي بِرَأْيِهَا: أَيْ نَعَمْ، فَقُلْتُ: حَتَّى تَجْلِسَ الْفُتَيْ، فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَتَى عَلِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيهِ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَارْحَمِ إِلَيَّ: أَنْتُمْ تَقْتُلُونَ فِي قُبُورِكُمْ يَوْمَ أَوْ قَرِيبَ - لَا أُدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - مِنْ يَدِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، يَقَالُ: مَا عَلِمْتُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ قَالُوا الْمُؤْمِنُونَ أَوْ الْمُؤْمِنَاتُ - لَا أُدْرِي بِأَيِّمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - يَقُولُونَ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا بِالنَّبَاتِ وَالْأَشْجَارِ، فَأَجَبْنَا وَرَأَيْنَاهُ، هُوَ مُحَمَّدٌ، لَنَلَّا، يَقَالُ: نَمَّ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمَوْفِياً بِهِ. وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُفْرِتَابُ - لَا أُدْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - يَقُولُ: لَا أُدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئاً فَقُلْتُ». [المط: ١٠٨٤، ٤٧٢٢، ١٠٥٣، ٤١٠٦١، ٤١٢٣٧، ٤٧٢٥١، ٥٢٠٢، ٧٢٨٧، والمط: ١٠٥٤]

الكسوف: باب: ٤، وفي الطلاق: باب: ٢٤. أخرجه مسلم: ٩٠٥، بذكر لما بعده

قوله: (هشام) هو ابن عروة بن الزبير. عن (فاطمة) هي بنت النضر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه.

الإيمان بالله وحده؟. قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: مهتادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأقام الصلاة، وآتاه الزكاة، وصوم رمضان، وقسطوا الخُمس من المَغنَم. ونهاهم عن اللَّهَاءِ والحَتَمِ والمَرْقَظِ.

قَالَ شُعْبَةُ: رُبَّمَا قَالَ: «الْبَقِيَّةُ». وَرُبَّمَا قَالَ: «الْمَقْبُورَةُ».

قَالَ: «حَافِظُهُ وَأَخْبَرُهُ مَنْ وَزَّاءُ كُفَّهِ». [راجع: ٥٣. إمرجه مسلم: ١٧]

قوله: (باب تحريض) هو بالضاد للمجبة ومن قلنا بالمهمله هنا فقد صحف.

قوله: (وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث. وهذا التعليق طرف من حديث له مشهور يأتي في الصلاة.

قوله: (أبي حمزة) هو بالهميم والراء كما تقدم.

قوله: (من شقة) بضم الشين المججمة وتشديد القاف.

قوله: (وتعطوا) كذا وقع، وهو منصوب بتقدير أن، وساغ التقدير لأن للمطوف عليه اسم قاله الكرمانى. قلت: قد رواه أحد من غندر فقال: «وأن تمطوا فكان حذفاً من شيخ البخاري».

قوله: (قال شعبة: وربما قال القسري) أي بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة (وربما قال القسري) أي بالهميم المضمومة وفتح القاف وتشديد الهمزة المقنونة، وليس المراد أنه كان يردد في هاتين اللفظتين ليثبت إحكاماً دون الأخرى لأنه يلزم من ذكر القسري التكرار لسبق ذكر المزني لأنه بمنزلة بل المراد أنه كان جازماً بذكر الثلاثة الأول شاكاً في الرابع وهو التغير، فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره. وكان أيضاً شاكاً في التلظظ بالثالث فكان تارة يقول المزني وتارة يقول القسري. هذا توجيه فلا يلتزم إلى ما عداه. وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الإيمان. وإخرجه المصنف هناك عالياً عن علي بن الجعد عن شعبة، ولم يردد إلا في المزني والقسري فقط، وجزم بالقسري، وهو يؤيد ما قلته. والله أعلم.

قوله: (وأخبروه) هو بفتح الهزة وكسر الباء. وللكتشيبي: «وأخبروا» بخلاف الضمير.

٢٦- باب الرَحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ، وَتَعْلِيمِ أَهْلِ

٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقْدِيلٍ أَبُو الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:

أَخْبَرَنَا غَمْرٌ بْنُ سَيِّدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ غُبَيْهِ بْنِ الْخَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ غَيْرٍ، فَاتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ ارْتَضَيْتُ غُبَيْهَ وَأَبِي تَزَوَّجَ. قَالَ لَهَا غُبَيْهٌ: مَا أَظْلَمَ أَنْكَ ارْتَضَيْتِي، وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ». فَدَارَ فَتَاهَا غُبَيْهٌ، وَكَتَمَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ. [إسهر: ٢٠٥٢، ٤٢٠٥٢، ٢٦٩٤٠، ٢٦٩٦٠، ٤٢٠٦٦٠، ٥١٠٤٢]

قوله: (باب الرحلة) هو بكسر الراء بمعنى الارتحال، وفي روايته أيضاً بفتح الراء أي الواحدة، وأما بضمها فالمراد به الجهة، وقد تطلق على من يرغل إليه، وفي رواية كرمه: «وتعلم أهله بعد قوله في المسألة النازلة، والصواب حذفها لأنها تأتي في باب آخر».

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة نسب إلى جده.

قوله: (عن غيبة بن الحارث) سيأتي تصريحه بالسماع من غيبة في كتاب النكاح خلافاً لمن أنكره، وسيأتي الخلاف في كنية غيبة في قصة خبيب بن عدي.

قوله: (أنه تزوج ابنة) اسمها غيبة بفتح اللام وكسر النون بعد ما ياء تحتانية

قوله: (قائه امرأة) لم اتف على اسمها.

قوله: (ولا أخبرتني) بكسر اللام أي قبل ذلك كانه اتهمها.

قوله: (فركب) أي من مكة لأنها كانت دار إقامته. والفرق بين هذه الترجمة وترجمة: «باب الخروج في طلب العلم» أن هذا أحسن وفك أعم، وستأتي مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى.

قوله: (وولحت زوجاً غيره) اسم هذا الزوج طريب بضم الطاء المججمة المشالة وفتح الراء وآخره موحدة مصغراً.

٢٧- باب التَّائِبِ فِي الْعِلْمِ

٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح)

قَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ غَمْرٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنَ الْأَنْصَارِ، فِي بَيْتِ امْرَأَةٍ مِنْ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ غُرَابِ الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَّوَبُ النَّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَبَادَا نَوَكِّتُ جَسَدَهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ قَبْلَ يَمْلُ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوَكِّتُهُ، فَتَحَرَّبَ بَيْنِي حَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: أَلَمْ هُوَ؟ فَزَعُتُ فَتَحَرَّبْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَّثْتُ أَمْرَ عَظِيمٍ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَبَادَا هِيَ تَكْهِي، فَقُلْتُ: طَلَفَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي. ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى السَّيِّدِ ﷺ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَخْلَفْتُ بِسَائِلَةٍ؟ قَالَ: لَا. فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. [إسهر: ٢٦٩٨، ٢٦٩٩٣، ٤٩١١٤، ٤٩١١٥، ٥١٩١١، ٥٢١١٨، ٥٨٤٣، ٥٧٢٥٦، ٧٢٦٩٣. إمرجه مسلم: ١٤٧٩، مطولاً]

قوله: (باب التائب) هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون.

قوله: (وقال ابن وهب) هذا تعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن كتيبة عن حملة عنه بسنده، وليس في روايته قول عمر دكت أنا وجاري من الأنصار نتناب التزوله وهو مقصود هذا الباب، وإنما وقع ذلك في رواية شعيب وحده عن الزهري، نص على ذلك النعالي والدارقطني والحاكم وغيرهم، وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن ابن يمان وحده ثم ما هنا بكثير، وإنما ذكرنا هنا رواية يونس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب.

قوله: (عن عبد الله بن عبد الله بن أبي ثور) هو مكى نوفلي، وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه، وفي الرواية عن ابن عباس وفي رواية الزهري عنهما عبيد الله بن عبد الله بن حبة بن مسعود المدني المحلي، لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في الصحيحين، وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد.

قوله: (وجاري) هذا الجار هو عتيان بن مالك أخاه ابن القسطلاني، لكن لم يذكر دليله.

قوله: (في بني أمية) أي ناحية بني أمية، سميت البقعة باسم من نزلها.

قوله: (ألم) هو بفتح اللام.

قوله: (دخلت على حفصة) ظاهر سياقه يوم أنه من كلام الأنصاري، وإنما الداخل على حفصة عمر، وللكتشيبي: «دخلت على حفصة» أي قال عمر: دخلت على حفصة، وإنما جاء هذا من الاختصار، وإلا ففي أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم: «طلق رسول الله ﷺ نساه». قلت: قد كنت أظن أن هذا كان، حتى إذا صليت الصبح

شدت علي ثيابي ثم نزلت، فدخلت على خصمه يعني أم المؤمنين بنته. وفي هذا الحديث الاعتماد على غير الواحد، والعمل بمراسيل الصحابة. وفيه أن الطالب لا يفتل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره، مع أخذه بالحرم في السؤال عما يفوت يوم غيبته، لما علم من حال عمر أنه كان يمتني التجارة إذ ذاك كما سيأتي في البيع. وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس، لا الإشاعة التي لا يدري من بدأ بها. وسيأتي بقية الكلام عليه في الكناح إن شاء الله تعالى

٢٨- باب الغضب في الموعظة والتعليم، إذا رأى ما يكره

٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَكْأَدُ أَتْرُكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يَطُولُ بَنَاءُ فَلَانٍ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمَيْهِ، فَقَالَ: هَٰؤُلَاءِ النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَتَفَرَّقُونَ فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمْ الْمُرِيضُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ. [الطبر: ٧٠٢، ٧٠٤، ٧١١، ٧١٥٩. أخرجه مسلم: ٤٦٦]

قوله: (وقد أؤاها) بكسر الهمزة ثم ذال المعجمة والمراد هنا غضبها. وستأتي مباحث هذا الحديث في كتاب البيع إن شاء الله تعالى

٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أَكْبَرَ عَلَيْهِ غَضِبَ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: مَسْلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ. قَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: هَٰؤُلَاءِ خِذَافَتُهُمْ. فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: هَٰؤُلَاءِ سَالِمُ مَوْلَى خَيْتَةَ. فَلَمَّا رَأَى عَمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا تَوْبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [الطبر: ٧٢٩١. أخرجه مسلم: ٢٣٩٠]

قوله: (باب الغضب في الموعظة. حدثنا محمد بن كثر) هو العبدى ولم يخرج للصنعاني شيئاً.

قوله: (أخبرني سفیان) هو الثوري (عن ابن أبي خالده) هو إسماعيل.

قوله: (قال رجل) قيل هو حزم بن أبي كعب.

قوله: (لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان) قال القاضي عياض: ظاهره مشكل، لأن التطويل يقتضي الإدراك لا عدمه، قال فكان الألف زهدت بعد لا وكان أدرك كانت أثرك. قلت: هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية. وقال أبو الزناد بن سراج: معناه أنه كان به ضعف، فكان إذا طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه صلاة. قلت: وهو معنى حسن، لكن رواه المصنف عن القرطبي عن سفیان بهذا الإسناد بلفظ: «إني لأتأخر عن الصلاة فعلى هذا فمراده بقوله: «إني لا أكاد أدرك الصلاة» أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أتأخر عنها أحياناً من أجل التطويل، وسيأتي تحرير هذا في موضعه في الصلاة ويأتي الخلاف في اسم الشاكي والمشكو.

قوله: (أشد غضباً) قيل إنما غضب لتقديم نهي عن ذلك.

قوله: (وذا الحاجة) كنا للآثر، وفي رواية القاسبي: «ووذو الحاجة» وتوجيهه أنه عطف على موضع اسم أن قبل دخولها، أو هو استئناف

قوله: (فقال رجل) هو سعد بن سالم مولى شيبة بن ربيعة، سماه ابن عبد البر في التهديد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه، وأغفله في الاستيعاب، ولم يظهر به أحد من الشارحين ولا من صف في اللمحات ولا في أسماء الصحابة، وهو صاحب بلا مرة لقوله: «قال من أبي يا رسول الله» ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة أن رجلاً من بني عبد الدار قال: من أبي؟ قال سعد، نسب إلى غير أبيه بخلاف ابن خنافة، وسيأتي مزيد لهذا في تفسير سورة المائدة.

قوله: (فلما رأى عمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من الغضب (قال: يا رسول الله إنا نتوب إلى الله) أي عما يوجب غضبك. وفي حديث أنس الآتي بعد أن عمر برك على ركبته فقال رضيته بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً. والجمع بينهما ظاهر بأنه قال جميع ذلك، فنقل كل من الصحابين ما حفظه، ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما في نقل قصة عبد الله بن خنافة.

٩١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ الْمُبَشِّبِيُّ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ الرَّحْمَنِيِّ، عَنْ بُرَيْدِ مَوْلَى الْمُثَنَّبِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْأَخْهَرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّفْطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَانَ» أَوْ قَالَ وَغَايَةً، وَعِصَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَفْتَعَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَيْبُهَا فَأَدَّهَا لِإِيَّتِهِ. قَالَ: لَفْظُ الْإِسْبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَخَيْتَاهُ، أَوْ قَالَ احْمَرَّتْ وَجْهَهُ، فَقَالَ: «مَوَازِنُ لَكَ وَلَهَا؟ مِمَّا يَسْقَاؤُهَا وَجَلَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَرُدُّ الشَّجَرَ، فَلَرَفَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَيْبُهَا. قَالَ: لَفْظُ الْقَنَمِ؟ قَالَ: «مَلِكٌ أَوْ لِأَعْيُك أَوْ لِلذَّبَابِ». [الطبر: ٢٣٧٢، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٦، ٢٤٣٨، ٢٤٩٢، ٢٥٢٧، ٢٦١٢. أخرجه مسلم: ١٧٧٢]

قوله: (تصير المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لأن الحاكم مأمور أن لا يقضي وهو غضبان، والفرق أن الوظن من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقامه يقتضي تكلف الانزعاج لأنه في صورة المنور، وكذا المعلم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لأنه قد يكون ادعى القبول منه، وليس ذلك لازماً في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابه. فإن قيل: فقد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال: أبوك فلان. فالجواب أن يقال: أولاً ليس هذا من باب الحكم، وعلى تقديره فيقال: هذا من خصوصياته محل العصمة، فاستوى غضبه ورضاه. ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريره أو كراهته، بخلاف غيره ﷺ.

٢٩- باب من برك على ركبته عند الإمام أو المحدث

٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ ﷺ خَرَجَ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَدَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: هَٰؤُلَاءِ خِذَافَتُهُمْ. ثُمَّ أَكْبَرَ أَن يَقُولَ: «مَسْلُونِي». فَبَرَكَ عَمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَحِمَ اللَّهُ رَبَّاهُ، وَبِالإِسْلَامِ دِينَهُ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيَّهُ، فَسَكَتَ. [الطبر: ٥٤٠، ٧٤٩، ٧٦٢١، ٧٦٣٢، ٧٦٦٨، ٧٦٨٦، ٧٦٨٩، ٧٦٩٠، ٧٦٩١، ٧٦٩٤، ٧٦٩٥. وفطر في الجمعة: باب: ٢٩. أخرجه مسلم: ٢٣٥٩، مطولاً]

قوله: (باب من برك) هو بفتح الواو والمخففة، يقال برك البعير إذا استناخ، واستعمل في آدمي مجازاً.

قوله: (خرج فقام عبد الله بن خنافة) فيه حذف يظهر من الرواية الأخرى، والتقدير خرج فسئل فأنكروا عليه فغضب فقال: سلوني، فقام عبد الله.

قوله: (سأله رجل) هو عمير والد مالك، وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة.

قوله: (وكأنها) هو بكسر الواو ما يربط به، والفتاح بكسر العين الهملة هو الوعاء بكسر الواو.

قوله: (الغضب) إما لأنه كان نهي قبل ذلك عن التماطها، وإما لأن السائل قصر في فهمه تقاس ما يتعين التماطه على ما لا يتعين.

قوله: (سقاؤها) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لأنها تشرب فتكضي به إياماً.

ح ٩٤	٣- كتاب العلم ٣٠- باب من أعاد الحديث ثلاثاً يفهم عنه	٣٣٦
------	--	-----

قوله: (فقال رضي بالله رباً) قال ابن بطال: فهم عمر منه أن تلك الأسئلة قد تكون على سبيل التعتن أو الشك، فخشى أن تنزل العقوبة بسبب ذلك قال: رضي بالله رباً إلخ، فرضي النبي ﷺ بذلك فسكت.

٣٠- باب من أعاد الحديث ثلاثاً يفهم عنه

فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ». [راجع: ٢٥٨٦]. لَمَّا زَالَ يُكْرَهُهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَسَمَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَلَغَتْهُ لَثَلَاثًا». [راجع: ١٧٤٢]

قوله: (باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم) هو بضم الياء وفتح الهاء، وفي روايتنا بكسر الهاء، لكن في رواية الأصيلي وكريمة: ليفهم عنه، وهو بفتح الهاء لا غير.

قوله: (فقال ألا وقول الزور) كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره: «وقال النبي ﷺ وهو طرف معلق من حديث أبي بكر المذکور في الشهادات وفي النيات الذي أوله: «أَلَا أَتَيْتُكُمْ بِكِبَارِ الْكِبَارَةِ ثَلَاثًا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَفِيهِ مَعْنَى التَّرْجُمَةِ لَكُونَهُ قَالَ لَمْ ذَلِكَ ثَلَاثًا».

قوله: (لما زال يكرهها) أي في جلسته ذلك. والضمير يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مكانه.

قوله: (وقال ابن عسمة) هو طرف أيضاً من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود أوله «قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: أي شهر هذا» فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق، وقوله: «ولثلاثاً» متعلق بقال لا بقوله بلفت.

٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا. [إس: ٩٥، ٩٦٤٤]

٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا، حَتَّى تَفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا. [راجع: ٩٤]

قوله: (حدثنا عبدة) هو ابن عبد الله الصفار، ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحيم المروزي وهو من طبقة عبدة الصفار، وفي رواية الأصيلي حدثنا عبدة الصفار.

قوله: (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد، يكتسب أباً سهلاً، والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح اللام وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك وثمامة عنه. ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون.

قوله: (عن النبي ﷺ أنه كان) أي من عادة النبي ﷺ، والمراد أن أنساً أخبر عما عرفه من شأن النبي ﷺ وشاعده، لا أن النبي ﷺ أخبره بذلك. ويؤيد ذلك أن المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن إسحاق وهو ابن منصور عن عبد الصمد بهذا الإسناد إلى أنس فقال «إن النبي ﷺ كان».

قوله: (إذا تكلم) قال الكرماني: مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين.

قوله: (بكلمة) أي جملة مفيدة.

قوله: (أعادها ثلاثاً) قد بين المراد بذلك في نفس الحديث بقوله: «حتى تفهم عنه» ولترمذي والحاكم في المستدرک «حتى تعقل عنه». ووجه الحاكم في استدرাকে وفي دعواه أن البخاري لم يخرج، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب، إنما نرفعه من حديث عبد الله بن المثنى، انتهى. وعبد الله بن المثنى عن ثمر بن عبد الجباري بإخراج حديثه دون مسلم وقد وثقه السجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: لعله أراد في بعض حديثه، وقد

تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً مما أنكر عليه. وقول ابن معين ليس بشيء أوله به في حديث يعينه سئل عنه، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه. وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدلته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسراً بأمر قاض، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا. وقد قال ابن حبان لما ذكره في الضعفات: ربما انحط. والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره، وقال ابن المثير: نيه البخاري بهذه الترجمة على الرد من كره إعادة الحديث، وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلاء، قال: والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائع، فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استعاد، ولا عذر للمفيد إذا لم يعد بل الإعادة عليه أكد من الاعتناء، لأن المشروع ملزم. وقال ابن التين: فيه أن الثلاث غاية ما يقع به الاعتناء والبيان.

قوله: (وإذا أتى على قوم) أي وكان إذا أتى.

قوله: (فسلم عليهم) هو من تمة الشرط، وقوله سلم عليهم هو الجواب، قال الإسماعيلي: يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم الاستئذان على ما رواه أبو موسى وغيره، وأما أن يمر المار مسلماً فالمراد عدم التكرار. قلت: وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقروناً بحديث أبي موسى في قصة مع عمر كما سيأتي في الاستئذان، لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضاً منه إذا خشي أنه لا يسمع سلامه. وما ادعاه الكرماني من أن الصيغة المذكورة تنيد الاستمرار عما ينازع فيه. والله أعلم

٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَعْلُوكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافِرَاتُهُ، فَأَذْرَكَهَا وَقَدْ أَهَضَّهَا الصَّلَاةُ، صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَنَحْنُ نَقْرَأُهَا، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَادَّى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: مَوْلًى لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ. مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [راجع: ٦٠، أخرجه مسلم: ٢٤٦]

قوله في حديث عبد الله بن عمرو: (فأذر كذا) هو بفتح الكاف. وقوله: «أهضنا» يسكنون القاف. وللأصيلي «أرهضنا» وقوله: «صلاة العصر» هو بدل من الصلاة إن رفعاً فرغ وإن نصباً فنصب.

قوله: (مرتين أو ثلاثاً) هو شك من الراوي، وهو يدل على أن الثلاث ليست شرطاً، بل المراد التضييق، فإذا حصل بدونها أجزاء. وسيأتي الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى

٣١- باب تعليم الرجل أمته وأهله

٩٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانٍ قَالَ: قَالَ غَايِرُ الشُّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَهْمُ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ [بَطْلَانًا]، فَادَّبَهَا فَاحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، وَعَلَّمَهَا فَاحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَغْضَهَا فَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ».

ثُمَّ قَالَ غَايِرٌ: أَغْضَيْتُهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرَكَّبُ لِيَمَّا ذُوْنَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ. [إس: ٢٥٤٤، ٢٥٤٧، ٢٥٥١، ٢٥٥٦، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٣٥٠، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، ٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤، ٣٣٧٥، ٣٣٧٦، ٣٣٧٧، ٣٣٧٨، ٣٣٧٩، ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٨٦، ٣٣٨٧، ٣٣٨٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠، ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤، ٣٣٩٥، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧، ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٤، ٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٠، ٣٤٣١، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦، ٣٤٣٧، ٣٤٣٨، ٣٤٣٩، ٣٤٤٠، ٣٤٤١، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٤٤٦، ٣٤٤٧، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩، ٣٤٥٠، ٣٤٥١، ٣٤٥٢، ٣٤٥٣، ٣٤٥٤، ٣٤٥٥، ٣٤٥٦، ٣٤٥٧، ٣٤٥٨، ٣٤٥٩، ٣٤٦٠، ٣٤٦١، ٣٤٦٢، ٣٤٦٣، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٦٩، ٣٤٧٠، ٣٤٧١، ٣٤٧٢، ٣٤٧٣، ٣٤٧٤، ٣٤٧٥، ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨،

صحايا مشهوران.

القائمة: قال القرطبي الكتابي الذي يضاعف أجره مرتين هو الذي كان على الحق في شرعه حقاً وضلاً إلى أن آمن بنينا ﷺ فيخرج على اتباع الحق الأول والثاني. انتهى. وبشكل عليه أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل: «أسلم بؤتك الله أجرك مرتين»، وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل، وقد قلعت بحث شيخ الإسلام في هذا حديث أبي سفيان في بده الوحي.

القائمة: قال أبو عبد الملك البوني وغيره: إن الحديث لا يتناول اليهود البشة، وليس بمستقيم كما قرئناه، وقال النووي ومن تبعه: إنه يحتمل أن يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن حزام الأتي: «أسلمت على ما أسلمت من غيره» وهو متعقب، لأن الحديث مفيد بأهل الكتاب فلا يتناول غيرهم إلا بقياس الخبر على الإيمان، وأيضاً فالتكثيف في قوله: «وَأَسْلَمَ بَيْنَهُ» الإشعار ببلية الأجر، أي أن سبب الأجرين الإيمان بالنبين، والكفار ليسوا كذلك. ويمكن أن يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار أن أهل الكتاب يعرفون محمداً ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَهُ مَعْرُوفَهُمْ﴾ في التوراة والإنجيل [الأعراف: ١٥٧] فمن آمن به واتباعه منهم كان له فضل على غيره، وكذا من كذبهم منهم كان وزره أشد من وزر غيره، وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي ﷺ لكون الوحي كان يتزل في بيوتهن. فإن قيل فلم لم يذكرن في هذا الحديث فيكون العدد أربعة؟ أجاب شيخنا شيخ الإسلام بأن قضيتين خاصة بهن مقصورة عليهن، والثالثة المذكورة في الحديث مستمرة إلى يوم القيامة. وهذا مصير شيخنا إلى أن قضية مؤمن أهل الكتاب مستمرة، وقد ادعى الكرمانى اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة، وعمل ذلك بأن ينهم بعد البعثة إما هو محمد ﷺ باعتبار عموم بعثته. انتهى. وقضيته أن ذلك أيضاً لا يتم لمن كان في عهد النبي ﷺ، فإن خصه بمن لم تبلغ الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده، فما قاله شيخنا أظهر. والمراد بنسبتهم إلى غير نبينا ﷺ إنما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك وأما ما قرى به الكرمانى دعواه بكون السياق مختلفاً حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب: «رجل» بالذكور وفي «العبد» بالانثى، وحيث زيدت فيه، «إذ» الدالة على معنى الاستقبال فاشعر ذلك بأن الأجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال، بخلاف العبد. انتهى. وهو غير مستقيم، لأنه مثنى فيه مع ظاهر اللفظ، وليس متفقاً عليه بين الرواة، بل هو عند المصنف وغيره مختلف، فقد عبر في ترجمة عيسى بإذا في الثلاثة، وعبر في النكاح بقوله: «أما رجل» في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم، وأما الاختلاف بالتعريف والتكثير فلا أثر له هنا لأن المعروف بلام الجنس مؤداة مؤدى التكرة والله أعلم.

الرابعة: حكم المرأة الكتابية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الأحكام حيث يدخلن مع الرجال بالتبعية إلا ما خصه الدليل، وستأتي مباحث العبد في العتق ومباحث الأمة في النكاح.

قوله: (فله أجران) هو تكرير لطول الكلام للاهتمام به.

قوله: (ثم قال عامر) أي الشعبي أعطيناكمها، ظاهره أنه خاطب بذلك صالحاً الراوي عنه، ولهذا جزم الكرمانى بقوله: «الحطاب لصالح» وليس كذلك، بل إنما خاطب بذلك رجلاً من أهل خراسان سأل عنه يعق أمة ثم يتزوجها، كما ستذكر ذلك في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

قوله: (يعق شيء) أي من الأمور الدنيوية، وإلا فالأجر الأخروي حاصل له.

قوله: (يركب فيما دونها) أي يرحل لأجل ما هو أهون منها كما عنده في الجهاد والضمير عائد على المسألة.

قوله: (إلى المدينة) أي النبوة، وكان ذلك في زمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين، ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتح الأمصار وسكنوها، فاكثرت أهل كل بلد بملماته إلا من طلب التوسع في العلم فرحل، وقد تقدم حديث جابر في ذلك، ولهذا عبر بالشئ كون من كبار التابعين بقوله «كان»، واستدلال ابن بطال وغيره من المالكية على تخصيص المعلم بالمدينة فيه نظر ما قرئناه. وإنا قال الشعبي ذلك تحريضاً للمسامح ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان. وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله وهو بضم الواو والوحدة وسكون المهملة قال: إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في

قوله: (أخبرنا) في رواية كريمة حدثنا الحاربي وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في العبد، وذكر أبو علي الجبائي أن بعض أهل بلدكم صفح «الحاربي» فقال البخاري: فأخطأ خطأ فاحشاً.

قوله: (حدثنا صالح بن حيان) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيان نسب إلى جد أبيه، وهو بفتح المهملة وتشديد الباء التحتانية، ولقبه حي وهو أشهر به من اسمه، وكذا من ينسب إليه يقال للواحد منهم غالباً فلان ابن حي كصالح بن حي هذا. وهو ثقة مشهور، وفي طبقة راو آخر كوفي أيضاً يقال له صالح بن حيان القرشي لكنه ضعيف، وقد وهم من زعم أن البخاري أخرجه له فإنه إنما أخرجه لصالح بن حي، وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشي، وقد أخرجه البخاري من حديثه من طرق: منها في الجهاد من طريق ابن حنبل قال: حدثنا صالح بن حي أبو حيان قال: سمعت الشعبي، وأصرح من ذلك أنه أخرجه الحديث المذكور في كتاب الأدب المقرد بالإسناد الذي أخرجه هنا فقال صالح بن حي.

قوله: (قال عامر) أي قال صالح قال عامر، وعادتهم حلف قال إذا تكررت خطأ لا نطقاً.

قوله: (عن أبيه) هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في العتق وغيره.

قوله: (ثلاثة لهم أجران) ثلاثة مبتدأ، والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة، ولهم أجران خيره.

قوله: (رجل) هو يدل تفصيلاً، أو يدل كل بالنظر إلى المجموع.

قوله: (من أهل الكتاب) لفظ الكتاب عام ومعناه خاص، أي المنزل من عند الله، والمراد به التوراة والإنجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب، وقيل المراد به هنا الإنجيل خاصة إن قلنا إن النصرانية ناسخة لليهودية، كما قرره جماعة، ولا يحتاج إلى اشتراط النسخ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد أرسل إلى بني إسرائيل بلا خلاف، فمن أجابه منهم نسب إليه، ومن كذبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمناً فلا يتناوله الخبر، لأن شرطه أن يكون مؤمناً بنبيه. ثم من دخل في اليهودية من غير بني إسرائيل، أو لم يكن بمضرة عيسى عليه السلام فلم تبلغه دعوته. يصدق عليه أنه يهودي مؤمن. إذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبياً آخر بعده، فمن أدرك بعثه محمد ﷺ ممن كان بهذه المثابة وآمن به لا يشك أنه يدخل في الخبر المذكور، ومن هذا القليل العرب اللذين كانوا باليمن وغيره ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة. نعم الإشكال في اليهود الذين كانوا بمضرة النبي ﷺ، وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ يَتُوبُونَ أَسْرَءَهُمْ مَّرَّتَيْنِ﴾ [القصص: ٥٤] نزلت في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره، ففي الطبراني من حديث رفاعة القرظي قال: نزلت هذه الآيات في وفين آمن معي. وروى الطبراني بإسناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قال: خرج عشرة من أهل الكتاب منهم أبي رفاعة إلى النبي ﷺ فأسلموا به فأودوا، فنزلت ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الآية [القصص: ٥٢]، فهؤلاء من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد ﷺ، وقد ثبت أنهم يتوبون أسرارهم مرتين، قال الطيبي: فيحتمل إجراء الحديث على عمومهم، إذ لا يبعد أن يكون طريان الإيمان بمحمد ﷺ سبباً لقبول تلك الأدب وإن كانت منسوخة. انتهى. وسأذكر ما يؤيده بعد. ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة: إنه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لأنها لم تنتشر في أكثر البلاد، فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام، إلى أن جاء الإسلام فأسلموا بمحمد ﷺ بهذا يرضع الإشكال إن شاء الله تعالى.

(قوله):

الأولى: وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الأحمبار وعبد الله بن سلام، وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب، لأن كعباً ليست له صحبة، ولم يسلم إلا في عهد عمر بن الخطاب، والذي في تفسير الطبري وغيره عن تشابه أنها نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي، وهذا مستقيم، لأن عبد الله كان يهودياً فأسلم كما سيأتي في الهجرة، وسلمان كان نصرانياً فأسلم كما سيأتي في البيوع. وهما

نَحْوُهُ. (انظر: ٧٣٠٧، أخرجه مسلم: ٢٦٧٣)

قوله: (باب كيف يقبض العلم) أي كيفية قبض العلم.

قوله: (إلى أبي بكر بن حزم) هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صبيحة، ولأبيه محمد رقية، وأبو بكر تابعي قتيبه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضاها ولحقا كتب إليه. ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته.

قوله: (انظر ما كان) أي اجمع الذي تمجد. ووقع هنا للكشميهني عندك أي في بلدك.

قوله: (لما كتبه) يستفاد منه ابتداء تلويح الحديث النبوي. وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان جلي رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تلويحه ضبطاً له وإيقاظ. وقد روى أبو نعيم تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأفاق انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمؤه.

قوله: (ولا يقبل) هو بضم الياء التحتانية وسكون اللام وسكونها وكسرهما معاً في وليفشوا وليجلسوا.

قوله: (حتى يعلم) هو بضم أوله وتشديد السالم، وللكشميهني يعلّم بفتح أوله وتجنيف اللام.

قوله: (يهلك) بفتح أوله وكسر اللام.

قوله: (حدثنا العللاء) لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشميهني ولا كرامة ولا ابن عساکر إلى قوله ذهاب العلماء، وهو محتمل لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية، والأول أظهر، وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده في مواضع كثيرة إلا كذلك، وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أوردته تلو كلام عمر، ثم بين أن ذلك غايه ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

قوله: (حدثني مالك) قال الدارقطني: لم يروه في الموطأ إلا من عيسى، ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ، وأفاد ابن عبد البر أن سليمان بن يزيد رواه أيضاً في الموطأ والله أعلم. وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نقلاً عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها، ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود للفتي وحديثه في الصحيحين، والزهري وحديثه في النسائي، ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح أبي عروانة، ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو عمر بن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم.

قوله: (لا يقبض العلم انتزاعاً) أي عواً من الصدور، وكان تحدث النبي ﷺ بذلك في حجة الوداع كما رواه. أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة قال: لما كان في حجة الوداع قال النبي ﷺ: «خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع» فقال أعرابي: كيف يرفع؟ فقال: «إلا أن ذهاب العلم ذهاب حلتبه». ثلاث مرات. قال ابن كثير: عمر العلم من الصدور جائز في القدرة، إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه.

قوله: (حتى إذا لم يبق عالم) هو بفتح الياء والقاف، وللأصلي بضم أوله وكسر القاف، وعالمًا منصوب أي لم يبق الله عالماً. وفي رواية مسلم: «حتى إذا لم يترك عالماً».

قوله: (روؤساً) قال النووي: ضبطناه بضم الهزاة والتثنية جمع رأس. قلت: وفي رواية أبي ذر أيضاً بفتح الهزاة، وفي آخره هزاة أخرى مفتوحة جمع رئيس.

قوله: (بغير علم) وفي رواية أبي الأسود في الاعتصام عند المصنف: «فيثنون براجم» ورواه مسلم كالأولى.

قوله: (قال القزويني) هذا من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد وهي قليلة.

قوله: (نحوه) أي معنى حديث مالك، ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجه مسلم عنه، وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم، والتحذير من تزييس الجهلة، وفيه أن الفتوى هي الرئاسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم. واستدل به الجمهور على القول بخلو

الزمان عن مجتهد، ولله الأمر يفعل ما يشاء. وسيكون لنا في المسألة عود في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

٣٦ - باب هل يُجمل للنساء يومٌ على حدٍ في العلم؟

١٠١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ أَنَّ: يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالَ، فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعَدَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ، فَكَانَ يَمَّا قَالَ لَهُنَّ: وَمَا مِنْكُمْ امْرَأَةٌ تَقْضِمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِيهَا، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ. فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَالْقَتَنِ؟ فَقَالَ: وَالتَّقَتَنِ.

(انظر: ١٢٤٩، ٧٣١٠، وانظر في الجنازات: باب: ٩١. أخرجه مسلم: ٢٦٧٣)

قوله: (باب هل يجعل) أي الإسماء، وللأصلي وكريمة: يجعل، بضم أوله، وعندهما يوم بالرفع لأجل ذلك.

قوله: (على حد) بكسر المهملة وفتح الدال المهملة المخففة أي ناحية وحدهن، والماء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا في عدة من الرود.

قوله: (حدثنا آدم) هو ابن أبي إلياس.

قوله: (قال النساء) كذا لابي ذر، وللباقين «قالت النساء» وكلاهما جائز. و«غلبناه» بفتح الموحدة و«الرجال» بالضم لأنه فاعله.

قوله: (فاجعل لنا) أي عين لنا. وعبر عنه بالجمل لأنه لازمه. ومن ابتدائية متعلقة باجمل والمراد رد ذلك إلى اختياره.

قوله: (فوعظهن) التقدير فوفى بوعده فلقين فوعظهن. ووقع في رواية سهل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو هذه القصة فقال: «موعدكن بيت فلانة» فأتاهن فحدثهن.

قوله: (وأمرهن) أي بالصدقة، أو حلف المأمور به لإرادة التعميم.

قوله: (ما منكن امرأة) وللأصلي ما من امرأة و«من» زائدة لفظاً. وقوله تقدم صفة لامرأة.

قوله: (إلا كان لها) أي التقديم (حجائباً). وللأصلي «حجاب» بالرفع وتعرب كان تامة أي حصل لها حجاب. وللمصنف في الجنازات إلا كن لها أي الأنفس التي تقضم. وله في الاعتصام لا كانوا أي الأولاد.

قوله: (فقال امرأة) هي أم سليم، وقيل غيرها كما سنوضحه في الجنازات.

قوله: (والثين) ولكرامة و«الثين» بزيادة تاء التانيث، وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى المعطف التلقيني، وكانها فهمت المحصر وطمعت في الفضل فسألت من حكم الاثنين هل يلتحق بالثلاثة أو لا، وسيأتي في الجنازات الكلام في تقديم الواحد

١٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذَكَرَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَمْ يَلْفُوا الْجَنَّةَ». (انظر: ١٢٥٠، أخرجه مسلم: ٢٦٧٤)

قوله: (حدثني محمد بن بشار) أفاد بهذا الإسناد فالتدين: إدخالهما تسمية ابن الأصبهاني المهم في الرواية الأولى، والثانية زيادة طريق أبي هريرة التي زاد فيها التثنية بعدم بلوغ الحديث، أي الإثم. والمعنى أنهم ماتوا قبل أن يلفوا، لأن الإثم إنما يكتب بعد البلوغ، وكان السر فيه أنه لا ينسب إليهم إذ ذاك عقوب فيكون الحزن عليهم أشد. وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعلم أمور الدين، وفيه جواز الوعد، وأن أطفال المسلمين في الجنة، وأن من مات له ولدان حجباء من النار، ولا اختصاص لذلك بالنساء كما سيأتي التخصيص عليه في الجنازات.

(تبيين) حديث أبي هريرة مرفوع، والرواي في قوله: «وقاله للعطف على محذوف تقديره مثله أي مثل حديث أبي سعيد، والواو في قوله «وعن عبد الرحمن، للعطف على

عن إقامة الحد عليه.

قوله: (ولا فاراً) بالفاء والراء المشددة أي هارباً عليه يتعصم بمكة كيلا يقتض منه.

قوله: (بخربة) بفتح المعجمة وإسكان الراء ثم موحدة يعني السرقه كذا ثبت تفسيرها في رواية المستملي، قال ابن بطال: الخربة بالضم الفساد، وبالفتح السرقه. وقد تشدد عمرو في الجواب وأتى بكلام ظاهره حق لكن أراد به الباطل، فإن الصحابي أنكر عليه نصب الحرب على مكة فاجابه بأنها لا تمنع من إقامة القصاص، وهو صحيح إلا أن ابن الزبير لم يرتكب أمراً يجب عليه فيه شيء من ذلك، وسنذكر مباحث هذا الحديث في كتاب الحج، وما للعلماء فيه من الاختلاف في القتال في الحرم إن شاء الله تعالى. وفي الحديث شرف مكة، وتقديم الحمد والثناء على القول المقصود، وإثبات خصائص الرسول ﷺ واستراة المسلمين معه في الحكم إلا ما ثبت تخصيصه به، ووقع النسخ، وفصل أبي شريح لا تباه أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه وغير ذلك.

١٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي يُوَيْسَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، ذِكْرَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَإِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْسِيئُ قَالَ: وَأَعْرَاضُكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، لَا يُلَاحِظُ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْقَاتِلَ». وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ: «صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَانَ ذَلِكَ: «لَا هَلْ بَلَّغْتَهُ. مَوْثِقٌ. [راجع: ٦٧.

أخرجه مسلم: ١٦٧٩، مطوّلًا]

قوله: (حدثنا حماد) هو ابن زيد.

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين (عن ابن أبي بكرة) كذا للمستملي والكشميهني، وسقط عن ابن أبي بكرة للباقيان فصار منقطعاً لأن محمداً لم يسمع من أبي بكرة، وفي رواية «عن محمد بن أبي بكرة» وهي خطأ وكان «عن» سقطت منها، وقد تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى: «عن محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه» وهو الصواب، وسيأتي بهذا السند في تفسير سورة براءة بإسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك إن شاء الله تعالى وفيه: «عن ابن أبي بكرة» عند الجميع، وبأبي في بدء الخلق.

قوله: (ذكر النبي ﷺ) فيه اختصار وقد قلنا توجيهه هناك، وكأنه حدث بحديث ذكر فيه النبي ﷺ شيئاً من كلامه ومن جملة قوله: «فإن دماءكم» إلخ.

قوله: (قال محمد) هو ابن سيرين.

قوله: (أخسئ) كأنه شك في قوله: «وأعراضكم» أقام ابن أبي بكرة أم لا، وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالعطف.

قوله: (لأهل بلغت) هذا من قول النبي ﷺ، وهو تكلمة الحديث، واعترض قوله: «وكان محمد» إلى قوله: «ذلك» في أثناء الحديث، هذا هو المتمد فلا بلغت إلى ما عدا. والعلم عند الله تعالى.

٣٨ - باب إثم من كذب على النبي ﷺ

١٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَجْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُنْصَوِّرٌ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ جَرَّاحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ قُلْتُحِ النَّارَ». [أخرجه مسلم: ١]

قوله: (باب إثم من كذب على النبي ﷺ) ليس في الأحاديث التي في الباب تصريح بالإثم، وإنما هو مستفاد من الوعيد بالنار على ذلك لأنه لازم.

قوله: (منصور) هو ابن للعتمر الكوفي، وهو تابعي صغير، وريمي بكسر أوله وإسكان للموحدة، وأبوه حراش بكسر المهملة أوله وهو من كبار التابعين.

قوله: (سمعت علياً) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه.

قوله: (لا تكذبوا علي) هو عام في كل كاتب، مطلق في كل نوع من الكذب، ومعناه لا تسبوا الكذب لي. ولا مفهوم لقوله: «علي» لأنه لا يتصور أن يكذب له لنبيه

عن مطلق الكذب. وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا: نحن لم نكذب عليه بل قلنا ذلك لتأييد شريعته، وما دروا أن قوله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو النصب، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه. ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتجوا بأنه كذب له لا عليه، وهو جهل بالغة العربية. وتحسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة ما ثبت وهي ما أخرجه الزبار من حديث ابن مسعود بلفظ: «من كذب علي لفضل به الناس» الحديث، وقد اختلف في وصله وإرساله، ورجح الدارقطني والمحاكم إرساله، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلل بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى: «ومن أظلم ممن اقترى على الله كذباً ليفضل الناس» [الأنعام: ١٤٤] والفتى أن مكال أمره إلى الإرسال، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى: «ولا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة» [آل عمران: ١٣٥] «ولا تقتلوا أولادكم من إصلاق» [الأنعام: ١٥١] فإن تكل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم.

قوله: (فليج النار) جعل الأمر بالولوج مسياً عن الكذب، لأن لازم الأمر الإلزام والالزام بولوج النار سببه الكذب عليه أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخير، ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ «من يكذب علي يلج النار» ولابن ماجه من طريق شريك عن منصور قال: «الكذب علي يولج أي يدخل النار»

١٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ قَالَ: «أَنَا إِنَّمَا نَسَمُ أَفَارِقُهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ قُلْتُحِ النَّارَ».

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (جامع بن شداد) كوفي تابعي صغير. وفي الإسناد لطيفتان إحداهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يرويه صحابي عن صحابي، ثانيهما أنه من رواية الأنباء عن الأباة بخصوص رواية الأب عن الجلد وقد أفردت بالتصنيف.

قوله: (قلت للزبير) أي ابن العوام.

قوله: (تحدث) حذف مفهوماً ليشمل قوله: (كما يحدث فلان وفلان) سني منهما في رواية ابن جابر عبد الله بن مسعود.

قوله: (أما) بالهمزة وهي من حروف التنبيه (إني) بكسر المهملة (لم أفارقه) أي لم أفارق رسول الله ﷺ زاد [الإسماعيلي: «مذا أسلمت» والمراد في الأغلب وإلا فقد هاجر الزبير إلى الحبشة، وكذا لم يكن مع النبي ﷺ في حال هجرته إلى المدينة. وإنما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال، لأن لازم الملازمة السماع، ولأزمة عادة التحديث، لكن منعه من ذلك ما خشيه من معنى الحديث الذي ذكره، ولهذا أتى بقوله: «لكن». وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال: «عاني ذلك» يعني قلة رواية الزبير: «فسألك» أي عن ذلك «فقال: يا بني، كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت، وعمته أمي، وزوجته خديجة عمتي، وأمه أمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة، وعندي أمك، وأختها عائشة عنده، ولكني سمعته يقول».

قوله: (من كذب علي) كذا رواه البخاري ليس فيه «متممداً» وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة، وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة، وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه «متممداً» وكذا للإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة، والاختلاف فيه على شعبة. وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلفظ: «من حدث عني كذباً» ولم يذكر العمدة. وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قلة التحديث دليل للأصح في أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء كان عمداً أم خطأ، والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالإجماع لكن الزبير خشى من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر، لأنه وإن لم يأثم بالخطأ لكن قد

عَلَيْهِ تَصَعَّدًا فَلَيَّبُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. [نظر: ٤٣٥٣٩، ٤٦١٨٨، ٦١٩٧، ٦٩٩٣، ٣. أخرجه مسلم: ٣، مختصراً آخره. وأخرجه مسلم: ٢١٣٤، مختصراً أوله]

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التبردكي.

قوله: (عن أبي حصين) هو بهمليتين مفتوح الأول، وأبو صالح هو ذكران السمان. وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه، وبإني الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى. وقد اقتصر مسلم في روايته له على الجملة الأخيرة وهي مقصود الباب، وإما ساقه للمؤلف بتمامه ولم يختصره كعادته لبنيته على أن الكذب على النبي ﷺ يتوهم فيه اليقظة والتمام، والله سبحانه وتعالى أعلم. فإن قيل: الكذب معصية إلا ما استثنى في الإصلاح وغيره، والمعاصي قد تورع عليها بالنار، فما الذي استثنى به الكاذب على رسول الله ﷺ من الوعيد على غيره؟ فالجواب عنه من وجهين: أحدهما أن الكذب عليه يكفر متممته عند بعض أهل العلم، وهو الشيخ أبو محمد الجويني، لكن ضعفه ابنه إسماعيل الحرمين ومن بعده، وسال ابن المنير إلى اختياره، ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله، واستحلال الحرام كفر، والحمل على الكفر كفر. وفيما قاله نظر لا يفي، والجاهل على أنه لا يكفر إلا إذا اعتد حل ذلك. الجواب الثاني أن الكذب عليه كبيرة والكذب على غيره فافتراق، ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طول إقامتهما سواء، فقد دل قوله ﷺ: «فليتروا على طول الإقامة فيها، بل ظاهره أنه لا يخرج منها لأنه لم يجعل له مثلاً غيره، إلا أن الأداة القطعية قامت على أن خلود التائب يختص بالكافرين، وقد فرق النبي ﷺ بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتي في الجنائز في حديث المغيرة حيث يقول «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحده وسنذكر مباحثه هناك إن شاء الله تعالى، ونذكر فيه الاختلاف في توبة من تمسك الكذب عليه هل تقبل أو لا.

(تسوية) رتب المصنف أحداث الباب ترتيباً حسناً لأن بدأ بحديث علي وفيه مقصود الباب، وثى بحديث الزبير الدال على توري الصحابة وعرضهم من الكذب عليه، وثالث بحديث أس الدال على أن امتناعهم إنما كان من الإكثار المقضي إلى الخطأ لا من أصل التحذير، لأنهم مأمورون بالتبليغ، وختم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى استواء تحريم الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في اليقظة أو في التمام. وقد أخرج البخاري حديث: «من كذب عليّ» أيضاً من حديث المغيرة وهو في الجنائز، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل، ومن حديث وأثلة بن الأسقع وهو في مناقب فريش، لكن ليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحاً. واتفق مسلم معه على تخريج حديث علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً، وصح أيضاً في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم، وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي حنيفة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن عوف وأبي أمامة وأبي قريظة وأبي موسى الخافقي وعائشة، فهؤلاء (ثلاثة و) ثلاثون نفساً من الصحابة، وورد أيضاً عن نحو خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة، وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة. وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه، فأول من وقت على كلامه في ذلك علي بن المديني، وتبعه يعقوب بن شيبة فقال: روي هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصحابة من المجازين وغيرهم، ثم إبراهيم الحريسي وأبو بكر البزار فقال كل منهما: إنه ورد من حديث أربعين من الصحابة، وجمع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى ابن محمد بن ساعد فزاد قليلاً، وقال أبو بكر الصري في شارح رسالة الشافعي: رواه ستون نفساً من الصحابة، وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلاً، وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفساً، وقد خرجها بعض السابريين فزادت قليلاً، وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب «الموضوعات» فجاوز التسعين، وبذلك جزم ابن دحية، وقال أبو موسى اللدني: يرويه نحو مائة من الصحابة، وقد جمعها بعده الحفاظ يوسف بن خليل وأبو علي البرقي وهما متعاصران فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر، وتوصل من يجمع ذلك كله رواية مائة من الصحابة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط، مع أن فيها ما هو مطلق ذم الكذب عليه من غير تنقيد بهذا الوعيد

يأتي بالإكثار إذا الإكثار مظنة الخطأ والعتة إذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الندام للوقوف ببقائه، فيكون سبباً للحمل بما لم يقبله الشارع، فمن غشي من إكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تمسك الإكثار، فمن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحذير. وأما من أكثر منهم فحملوا على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتبني، أو طالت أعمالهم فاحتج إلى ما عتدهم فسلوا فلم يمكنهم الكتمان. رضي الله عنهم.

قوله: (فليتروا) أي فليتخذ لنفسه منزلاً، يقال تروا الرجل المكان إذا اتخذ سكناً، وهو أمر بمعنى الخبر أيضاً، أو بمعنى التهديد أو معنى التحكيم، أو دعاء على فاعل ذلك أي بواه الله ذلك. وقال الكرماني: يحمل أن يكون الأمر على حقيقته، وللمنى من كذب فليأمر نفسه بالتره وإلزام عليه كذا، قال: وأولها أو لاها، فقد رواه أحد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ «بني له بيت في النار» قال الطبري: فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه، أي كما قصد في الكذب التعمد فليقصده بجزائه التبره.

١٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: قَالَ: أُنْسُ: إِنَّهُ لَمَنْعُنِي أَنْ أَحْكُمَكُمْ حَدِيثاً كَثِيراً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ تَعَمَّدَ عَلَى كَذِبٍ فَلَيَّبُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. [أخرجه مسلم: ٢]

قوله: (حدثنا أبو معمر) هو البصري المقعد، وعبد الوارث هو ابن سعيد العزيز هو ابن صهيب، والإسناد كله بصريون.

قوله: (حديثاً) المراد به جنس الحديث، ولهذا وصفه بالكثره.

قوله: (أن النبي ﷺ) هو وما بعده في عل الرفع لأنه فاعل بمنى، وإنا غشي أنس ما غشي منه الزبير، ولهذا صرح بلفظ الإكثار لأنه مظنة، ومن حام حول الحمى لا يأمن وقوعه فيه، فكان التقليل منهم للاحتراز، ومع ذلك فأنس من الكثيرين لأنه تأخرت وفاته فاحتج إليه كما قدمناه ولم يمكنه الكتمان. ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عتده لكان أضعاف ما حدث به. ووقع في رواية عتاب بهمة ومشاة فواتية مولى هرمز، سمعت أنساً يقول: «ولولا أنني أعطى لحدثك بأشياء قالها رسول الله ﷺ الحديث أخرجه أحد بإسناد، فأشار إلى أنه لا يحدث إلا ما تحققه ويترك ما يشك فيه. وحله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله: «ولولا أن أعطى». وفيه نظره، والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما أخرجه الخطيب عنه صريحاً، وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسمة، وفي قصة تكبير الماء عند الوضوء، وفي قصة تكبير الطعام.

قوله: (كذباً) هو نكرة في سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب

١٠٩- حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلَيَّبُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

قوله: (حدثنا مكّي) هو اسم وليس ينسب كما تقدم، وهو من كبار شيوخ البخاري، سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور هنا، وهو مولى سلمة بن الأكوع صاحب النبي ﷺ. وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري، وليس فيه أعلى من الثلاثيات، وقد أفردت بلفظ أكثر من عشرين حديثاً.

قوله: (من يقل) أصله يقول وإنا جزم بالشرط.

قوله: (ما لم أقل) أي شيئاً لم أقله فحذف المائد وهو جازم وذكر القول لأنه الأكثر وحكم الفعل كذلك لا اشتراكهما في علة الاستناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس السابقين لتبنيهما بلفظ الكذب عليه ومثلها حديث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلمة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله ﷺ كذا وفعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله، وقد تمسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى. وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن الإتيان بلفظ يوجب تغير الحكم مع أن الإتيان باللفظ لا شك في أوليته. والله أعلم

١١٠- حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَسْمَعُوا بِأَمْرٍ وَلَا تَكْتُبُوا بِكُتْبِي، وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَحَكَّلُ فِي صُورِي، وَمَنْ كَذَبَ

٣٤٣	٣- كتاب العلم	٣٩- باب كِتَابَةِ الْعِلْمِ	١١٢ ح
-----	---------------	-----------------------------	-------

الخاص. ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة، ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر، ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال: لأن شرط التواتر استواء طريقه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها. وأجيب بأن المراد ب إطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من إبتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم. وأيضاً فطريق أئس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم. نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وهما: وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو، فلو قيل في كل منها إنه متواتر عن صحابييه لكان صحيحاً، فإن العدد للمعين لا يشترك في التواتر، بل ما أفاد العلم كفى، والصفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قوته في نكت علوم الحديث وفي شرح ثبته الفكر، وبينت هناك الرواية على من ادعى أن مثال التواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث، وبينت أن أمثله كثيرة: منها حديث حسن بن علي لله مسجداً، وللصحاح على الحسين، وربع اليمين، والشافعية والخوارج ورواية الله في الآخرة، والأمة من قرئش وغير ذلك. والله المستعان.

وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة قال: وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره، فقد تعقبه غير واحد، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده، والثابت منها ما قلعت ذكره. فمن الصحاح علي والزبير، ومن الحسن طلحة وسعد وسعيد وأبو حنيفة، ومن الضعيف التماسك طريق عثمان، وبقيتها ضعيف وسائط.

قوله: (إلا كتاب الله) هو بالرفع، وقال ابن كثير: فيه دليل على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله، وهي المراد بقوله: «أو فهم أعطيه رجل» لأنه ذكر بالرفع، فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوباً، كذا قال والظاهر أن الاستثناء فيه مقطع، والمراد بذكر الفهم إثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب. وقد رواه المصنف في الدييات بلفظ: «ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهماً يعطى رجل في الكتاب» فالاستثناء الأول مفرغ والثاني مقطع، معناه لكن إن أعطى الله رجلاً فهماً في كتابه فهو بقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار. وقد روى أحد يأسناد حسن من طريق طارق بن شهاب قال: شهدت علياً على الشبر وهو يقول: «والله ما عندنا كتاب نقرأه عليكم إلا كتاب الله وهذه الصحيفة» وهو يؤيد ما قلناه أنه لم يرد بالفهم شيئاً مكتوباً.

قوله: (الصحيفة) أي الورقة المكتوبة. وللنسائي من طريق الاشتهر «فأخرج كتاباً من قراب سيفه».

قوله: (العلل) أي الدية، وإنما سميت به لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربونها بفناء دار القتل بالمغال وهو الحبل. ووقع في رواية ابن ماجه بئد القتل «الدييات» والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها.

قوله: (ولفكك) بكسر الفاء وفتحها. وقال الفراء الفتح أفصح، والمعنى أن فيها حكم تخلص الأسير من يد العدو والترتيب في ذلك.

قوله: (ولا يقتل) بضم اللام، وللشمسي: «وأن لا يقتل» بفتح اللام، وعطفت الجملة على المرد لأن التقدير فيها أي الصحيفة حكم العقل وحكم القتل تحريم قتل المسلم بالكافي، وسمايت الكلام على مسألة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والدييات إن شاء الله تعالى. ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد النخعي عن علي قال: «ما عندنا شيء نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة. فإذا فيها: المدينة حرم... الحديث. ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي: «ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يسم به الناس كافة إلا ما في قراب سيفي هذا. وأخرج صحيفة مكتوبة فيها: «لعم الله من ذبح لنير الله... الحديث. وللنسائي من طريق الأشتر وغيره عن علي: «فإذا فيها: المؤمنون تكتأفوا دماؤهم، يسمى بدمهم أدهامهم... الحديث. ولأحد من طريق طارق بن شهاب: «فيها فرائض الصدقة» والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، فقتل كل واحد من الرواية عنه ما حفظه والله أعلم. وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي، وبين أيضاً السبب في سؤلهم لعلي ﷺ عن ذلك أخرجه أحد البيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان أن علياً كان يأمر بالامر فيقال: قد فعلناه. فيقول: صدق الله ورسوله. فقال له الأشتر: هذا الذي تقول أوه شيء عهده إليك رسول الله ﷺ خاصة دون الناس؟ فذكره بطوله.

١١٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ الْقَضْلِيُّ بْنُ ذَكْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أُمَّ خُرَاجَةَ قَالَتْ: رَجُلًا مِنْ بَنِي كَثُثٍ - غَامٌ قَتَحَ مَكَّةَ - بِقَبِيلٍ مِنْهُمْ قَطُوفُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَرَكِبَ رَجُلًا لَهَا فَخَطَبَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَسَنٌ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ، أَوْ الْفِيلَ - شَكَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - وَسَلَطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَأَنْتَ أَلَا تَحِلُّ لَأَخِي قَبِيلِي، وَكَمْ تَحِلُّ لَأَخِي بَقِيلِي، أَلَا وَأَنْتَ حَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَأَنْتَ سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُحْكَلُ شَوْكُهَا، وَلَا يُفَضَّدُ شَجَرُهَا، وَلَا تَنْطَقُ سَائِقُهَا إِلَّا لِغُضَيْبٍ، فَمَنْ قَتَلَ قَبِيلَ بَخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَبِيلِ. فَبَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلِ فَقَالَ: كَتَبَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اَكْتُبُوا لِي فُلَانًا. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ

الخاص. ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة، ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر، ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال: لأن شرط التواتر استواء طريقه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها. وأجيب بأن المراد ب إطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من إبتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم. وأيضاً فطريق أئس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم. نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وهما: وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو، فلو قيل في كل منها إنه متواتر عن صحابييه لكان صحيحاً، فإن العدد للمعين لا يشترك في التواتر، بل ما أفاد العلم كفى، والصفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قوته في نكت علوم الحديث وفي شرح ثبته الفكر، وبينت هناك الرواية على من ادعى أن مثال التواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث، وبينت أن أمثله كثيرة: منها حديث حسن بن علي لله مسجداً، وللصحاح على الحسين، وربع اليمين، والشافعية والخوارج ورواية الله في الآخرة، والأمة من قرئش وغير ذلك. والله المستعان.

وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة قال: وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره، فقد تعقبه غير واحد، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده، والثابت منها ما قلعت ذكره. فمن الصحاح علي والزبير، ومن الحسن طلحة وسعد وسعيد وأبو حنيفة، ومن الضعيف التماسك طريق عثمان، وبقيتها ضعيف وسائط.

٣٩- باب كِتَابَةِ الْعِلْمِ

١١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِيهِ هَذِهِ الصَّحِيفَةُ. قَالَ: قُلْتُ فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْقَتْلُ، وَكَفَالَةُ الْأَمِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. [الطبر: ١٨٧٠، ٤٧، ٣٠، ٣١٧٢، ٣١٧٩، ١٧٥٥، ٦٩٠٣، ٦٩١٥، ٥٧٣٠. أخرجه مسلم: ١٣٧٠، مطرولاً باختلاف، وهو كذلك في النسخ (٢٠).]

قوله: (باب كتابة العلم) طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها شيء، بل يوردها على الاحتمال. وهذه الترجمة من ذلك، لأن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركوا، وإن كان الأمر استقر والاجماع اتفق على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من عشي النسيان عن تعيين عليه تليخ العلم.

قوله: (حدثنا ابن سلام) كذا للأصيلي، واسمه محمد، وقد صرح به أبو داود وغيره.

قوله: (عن صفيان) هو الثوري، لأن وكيعاً مشهور بالرواية عنه، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف: يقال إنه ابن عيينة. قلت: لو كان ابن عيينة لنسبه لأن القاعدة في كل من روى عن متفقي الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه كما قلناه قبل هذا، وهكذا نقول هنا لأن وكيعاً قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري.

قوله: (عن مطرف) هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطاء مهملة أيضاً.

قوله: (عن الشعبي) وللمصنف في الدييات سمعت الشعبي.

قوله: (عن أبي جحيفة) هو وهب السوائي، وقد صرح بذلك الإسماعيلي في روايته، وللمصنف في الدييات: سمعت أبا جحيفة، والإسناد كله كوفيون إلا شيخ البخاري وقد دخل الكوفة، وهو من رواية صحابي عن صحابي.

قوله: (قلت لعلي) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه.

قوله: (هل عندكم) الخطاب لعلي، والجمع إما لإرادته مع بقية أهل البيت أو للتنظيم.

قوله: (كتاب) أي مكتوب اخذقوه عن رسول الله ﷺ عما أوحى إليه، وبذل على

١١٣ ح	٣- كتاب الألف	٣٩- باب كيفية العلم	٣٤٤
-------	---------------	---------------------	-----

١١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ مُنْكَبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْفَرُ حَلِيقًا غُفَةً يَنْسَى، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتَبُ وَلَا أَكْتُبُ.

تَابَهُ مَقَمَرٌ عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (حدثنا عمرو) هو ابن دينار للمكي.

قوله: (عن أخيه) هو همام بن منه بنشد له الموحدة المكسورة وكان أكبر منه سنًا لكن تأخرت وفاته من وهب، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين من طبقة مقاربة أولهم عمرو.

قوله: (فإنه كان يكتب ولا أكتب) هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو أي ابن العاص على ما عنده، ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازمًا بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثًا من النبي ﷺ منه إلا عبد الله، مع أن الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأصناف مضافه، فإن قلنا الاستثناء منقطع فلا إشكال، إذ التقدير: لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن معي، سواء لزم منه كونه أكثر حديثًا لما تقتضيه المادة أم لا. وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات: أحدها أن عبد الله كان مشغولًا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه. ثانيها أنه كان أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة إليهما عن طلب العلم كالرحلة إلى المدينة، وكان أبو هريرة متصديقًا فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات، ويظهر هذا من كثرة من حل من أبي هريرة فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانية أنفس من التابعين، ولم يقع هذا لغيره. ثالثها ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بأن لا ينسى ما يحدث به كما ستذكره قريبًا. رابعها أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بمجلس جل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين. والله أعلم.

(تسهي): قوله: (ولا أكتب) قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال: تحدث عند أبي هريرة يحدث، فأخذ يدي إلى بيته فارأنا كتبًا من حديث النبي ﷺ وقال: هذا هو مكتوب عندي. قال ابن عبد البر:

حدثت همام أصبح، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده. قلت: وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوبًا عنده أن يكون بخطه، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه.

قوله: (تابعه معمر) أي ابن راشد يعني تابع وهب بن منه في روايته لهذا الحديث من همام، والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر، وأخرجهما أبو بكر بن علي اللوزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه، وروى أحمد والبيهقي في المندخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والغيرة بن حكيم قالوا: سمعنا أبا هريرة يقول: وما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ عني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده ويحي بقلبه، وكنت أحي ولا أكتب، استاذن رسول الله ﷺ في الكتاب عنه فأذن له إسناده حسن. وله طريق أخرى أخرجهما العجلي في ترجمة عبد الرحمن بن سلمان عن عليل عن المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال: «ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ عني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب، استاذن رسول الله ﷺ أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له الحديث. وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن مارك عن عبد الله بن عمرو: «كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، فنهني قريش الحديث وفيه: «الكتب فولدني نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق» ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوي بعضها بعضًا. ولا يلزم منه أن يكونا في الوعي سواء لما قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعلم النسيان، ويحتمل أن يقال تحمل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فاز به عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لأبي هريرة لأنه قال في حديث: «فما نسيت شيئًا بعده» فجاز أن يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء، بخلاف عبد الله فإن الذي سمعه مضبوط بالكتابة، والذي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك

قريش: إلا الإذخر يا رسول الله، فإننا نخطفه في ثوبنا وكبرونا؟ فقال النبي ﷺ: «إلا الإذخر» [إلا الإذخر]. [الطر: ٢٤٣٤، ٣، ٦٨٨٠. أخرجه مسلم: ١٣٥٥، يذكر أبي شاة والباق]

قال أبو عبد الله: يقال: يَخْذُ بِالْقَافِ، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ شَيْءٍ كَتَبَ لَهُ؟ قَالَ: كَتَبَ لَهُ هَلِيمُ الْمُخَلَّةِ.

قوله: (حدثنا شيان) هو ابن عبد الرحمن يكتسب أبا معاوية، وهو يفتح الشين المجمة بعد ما تختانه ثم موحدة وليس في البخاري بهذه الصورة غيره.

قوله: (عن يحيى) هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن أبي سلمة) في رواية المصنف في الديات: «حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة».

قوله: (أن عذاعة) أي القليلة المشهورة، والمراد واحد منهم فأطلق عليه اسم القليلة مجازًا، واسم هذا القاتل غراش بن أمية الخزامي، والمقتول في الجاهلية منهم اسمه أحر، والمقتول في الإسلام من بني ليث لم يسم.

قوله: (حسب) أي منع من مكة. (القتل) أي بالقاتل والمثناة من فوق (أو القليل) أي بالقلة المكسورة بعد ما ياء تختانه.

قوله: (كلنا قال أبو نعيم) أراد البخاري أن الشك فيه من شيعه.

قوله: (وغيره يقول: القليل) أي بالقلة، ولا يشك، والمراد بالغير من رواه عن شيان رفيقًا لأبي نعيم وهو عبد الله بن موسى، ومن روى عن يحيى رفيقًا لشيان وهو حرب بن شداد كما سيأتي بيانه عند المصنف في الديات، والمراد بحسب القليل أهل القليل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للبحشة في غزوه مكة ومعهم القليل لسمعنا الله منهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كثرة كثرًا، فحرمة أهلها بعد الإسلام أكد، لكن غزو النبي ﷺ إياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره، وسيأتي الكلام على المسألة في كتاب الحج مفصلًا إن شاء تعالى.

قوله: (وسلط عليهم) هو بضم أوله، ورسول مرفوع والمؤنن مطوف عليه.

قوله: (ولا تحمل) للكشميهني: «ولم تحمل» وللمصنف في اللفظة من طريق الأوزاعي من يحيى: «ولن» وهي التي بالمستقبل.

قوله: (لا يخطئ) بالخاء المجمة أي لا يصح يقال اختطيت إذا قطعت وذكر الشوك حال على منع غيره من باب أوله، وسيأتي ذكر الخلاف فيه في الحج إن شاء الله تعالى.

قوله: (لا لئشند) أي معرف، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في كتاب اللفظة إن شاء الله تعالى.

قوله: (فمن قتل فهو بخير النظرين) كذا وقع هنا وفيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الديات عن أبي نعيم بهذا الإسناد: «فمن قتل له قتيل».

قوله: (وإما أن يصاد) هو بالقاتل أي يقتصم، ووقع في رواية مسلم «وإما أن يصاد» بالخاء وزيادة ياء بعد الدال، والصواب أن الرواية على وجهين: من قلنا بالقاتل قال فيما قبلها: «وإما أن يخطئ» من العفل وهو الدية، ومن قلنا بالقاتل قال فيما قبلها: «وإما أن يقتل» بالذات والمثناة. والمخاض تفسير «النظرين» بالقبض أو الدية. وفي المسألة بحث يأتي في الديات إن شاء الله تعالى.

قوله: (لجاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بهاء منونة، وسيأتي في اللفظة مسمى، والإشارة إلى من حرقه، وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم: «قلت للأوزاعي: ما قوله؟ اكبروا لي؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ قلت: وبهذا تظهر مطابقة هذه الحديث للترجمة».

قوله: (فقال: رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطلب كما يأتي في اللفظة، ووقع في رواية لابن أبي شيبة: «وقال رجل من قريش يقال له شاه» وهو غلط.

قوله: (إلا الإذخر) كذا هو في روايتنا بالنصب، ويجوز رفعه على البدل ما قبله.

قوله: (إلا الإذخر إلا الإذخر) كذا هو في روايتنا، والثانية على سبيل التأكيد

أضعاف ما انتشر عن عبد الله بن عمرو لتصدي أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية، بخلاف عبد الله بن عمرو في الأمرين. ويستفاد منه ومن حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شاة أن النبي ﷺ أذن في كتابة الحديث عنه، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال «ولا تكتبوا شيئا غير القرآن» رواه مسلم. والجمع بينهم أن النبي ﷺ خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك. أو أن النبي ﷺ خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفرقهما، أو النبي ﷺ مقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الاتباس وهو أقربها مع أنه لا يتأفها. وقيل النبي ﷺ خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ. والأذن لمن أمن منه ذلك، ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره. قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ منهم خطفاً كما أخذوا خطفاً، لكن لما قصرت لهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه. وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير. فله الحمد.

قوله: (ولا ينبغي عندي التنازع) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

قوله: (والله أعلم) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امتثال الأمر، وإن كان ما اختاره عمر صواباً إذا لم يتدارك ذلك النبي ﷺ بعد كما قلنا. قال القرطبي: واختلافهم في ذلك اختلافاً في قوله لم: «ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوثقوا فصولوا، ونكس آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عفا أحداً منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح. والله أعلم.

٤٠ - باب العلم والعظة بالليل

١١٥ - حَدَّثَنَا صَفْعَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَعَمْرُو وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: اسْتَقْبَطَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أَنْزَلَ الْمَلَكَةُ مِنَ الْقَبْرِ،

وفيه تحوير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله، والإرشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور. والله أعلم

٤١- باب السمر في العلم

١١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ سَالِمٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ سَلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ: أَنَّ عَمَلَهُ نَزَلَ عَنْ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْغُشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، لَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُكُمْ تَلْعَنُوهُ، فَإِنَّ رَأْسَ يَاتِيَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدًا. [المط: ٥٦٤، ٥٦١، أخرجه مسلم: ٢٥٣٧]

قوله: (باب السمر) هو بفتح المهمل والميم، وقيل الصواب إسكان الميم لأنه اسم للفعل ومعناه الحديث بالليل قبل النوم. وبهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها.

قوله: (في العلم) كذا في رواية أبي ذر إضافة الباب إلى السمر، وفي رواية غيره باب السمر في العلم بتوين باب.

قوله: (حدثني الليث قال: حدثني عبد الرحمن) أي أنه حدثه عبد الرحمن، وفي رواية غير أبي ذر حدثني عبد الرحمن، والليث وعبد الرحمن قرينان.

قوله: (عن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر.

قوله: (أبي حنيفة) بفتح المهمل وسكون اللام، واسم أبي حنيفة عبد الله بن حذيفة السدوسي، وأما أبو بكر الرازي فتابعي مشهور بسم، وقد قيل إن اسمه كنيته.

قوله: (صلى لنا) أي إماماً، وفي رواية «بناه موحدة».

قوله: (الغشاء) أي صلاة العشاء.

قوله: (في آخر حياته) جاء مقيداً في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر.

قوله: (أرايتكم) هو بفتح اللام لأنها ضمير المخاطب والكاف ضمير ثان لا محل لها من الإعراب والمضرة الأولى للاستفهام، والثانية بمعنى العلم أو البصر، والمعنى أعلمتم أو أبصرتم ليحكمكم، وهي منصوبة على المقعولة، والجواب عن حذوف تقديره قالوا نعم، قال فاضبطوها. وترد أرايتكم للاستخبار كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ الآية [الأنعام: ٤٠]، قال الزعزعي: المعنى أخبروني. ومتعلق الاستخبار حذوف تقديره من تدعون. ثم بكتمهم فقال: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ تَعَالَى﴾ [الأنعام: ٤٠]. انتهى. وإما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزعزعي في الآية إلى هذا الحديث، وفيه نظر لأنه جعل التقدير أخبروني ليحكمكم هذه فاضبطوها، وليس ذلك مطابقاً لسياق الآية.

قوله: (فإن رَأْسَ يَاتِيَةِ سَنَةٍ) فإن على رأس أي عند انتهاء مائة سنة.

قوله: (منها) فيه دليل على أن «من» تكون لا ابتداء الغاية في الزمان فتقول الكوفيين، وقد رد ذلك نخبة البصرة. وأولوا ما ورد من شواهد قوله تعالى: ﴿مَنْ أُولَ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٥٨] وقول أنس: ما زلت أحب الدباء من يومئذ، وقوله: مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة.

قوله: (لا يبقى من هو على ظهر الأرض) أي الآن موجوداً أحد إذ ذاك، وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعب عن الزهري كما سيأتي في الصلاة مع بقية الكلام عليه، قال ابن بطال: إنما أراد رسول الله ﷺ أن هذه المدة تحترم الجليل الذي هم فيه، فوعظهم بقصر أعمارهم، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة. وقال النووي: المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعد هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفي حياة أحد يؤلف بعد تلك الليلة مائة سنة. والله أعلم.

١١٧- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَشَّرَ لِي بَيْتَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بَنْتُ أَخِي، وَزَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا لَمَّا لَبَّيْتُهَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعُشَاءَ، ثُمَّ

وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ، إِفْقَطُوا صَوَاحِبَاتِ الْحُجَرِ، قُرْبُ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ. [المط: ١١٦٦، ٤٣٥٩٩، ٥٨٤٤، ٦٢١٨، ٦٧٠٦٩]

قوله: (باب العلم) أي تعليم العلم بالليل، والعظة تقدم أنها الرخصة، وأراد المصنف التنبيه على أن النهي عن الحديث بعد العشاء خصوصاً بما لا يكون في الحديث.

قوله: (صلاة) هو ابن الفضل المروزي.

قوله: (عن هند) هي بنت الحارث الفراسية بكسر الفاء والسين للمهلة، وفي رواية الكشميهني بلها عن امرأة.

قوله: (وعمر) كذا في روايتنا بالرفع، ويجوز الكسر، والمعنى أن ابن هينة حدثهم عن عمر ثم قال: وعمر هو ابن دينار، فعلى رواية الكسر يكون معطوفاً على معمر، وعلى رواية الرفع يكون استئنافاً كان ابن هينة حدثت بخلف صيغة الأداء وقد جرت عادته بذلك. وقد روى الحميدي هذا الحديث في مسنده عن ابن عينة قال: حدثنا معمر عن الزهري، قال: وحدثننا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهري، فصرح بالتحديث عن الثلاثة.

قوله: (ويحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وأصلها من قال إنه الغطان لأنه لم يسمع من الزهري ولا لقيه. ووقع في غير رواية عن أبي ذر «عن امرأة» بدل قوله عن هند في الإسناد الثاني. والخاصل أن الزهري كان ربما أيهما ورعاً سماها. وقد روله مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري ولم يذكر هنداً ولا م سلمة.

قوله: (سبحان الله ماذا) ما استفهامية متضمنة لعنى التعجب والتنظيم، وعبر عن الرحمة بالخزان فتقوله تعالى ﴿خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ [ص: ٩] وعن المصنف بالفتن لأنها أسبابها، قال الكرماني ويحتمل أن تكون ما تكرة موصوفة.

قوله: (أنزل) بضم الهيمزة، وللكشميهني «أنزل الله» يظهر الفاعل، والمراد بالإنزال إعلام الملائكة بالأمر المقدور، أو أن النبي ﷺ أوحى إليه في نومه ذلك مما سبق بعده من الفتن فعبّر عنه بالإنزال.

قوله: (وماذا فُتِحَ من الخزائن) قال الداودي: الثاني هو الأول، والشيء قد يحفظ على نفسه تأكيداً، لأن ما يفتح من الخزائن يكون سبباً للفتنة، وكأنه فهم أن المراد بالخزائن خزان فارس والروم وغيرها مما فتح على الصحابة، ولكن المغايرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين، وكم من نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن.

قوله: (صواحب الحجب) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهي منازل أزواج النبي ﷺ، وإما خصصن بالإيقاظ لأنهن الحاضرات حيتن، أو من باب «أبداً بنفسك ثم بمن تعول».

قوله: (قرب كاسية) استدل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير، لأن هذا الوصف للنساء ومن أكثر أهل النار انتهى. وهذا يدل لورودها في التكثير لا لأكثرتها فيه.

قوله: (عارية) بتخفيف الياء وهي مجرورة في أكثر الروايات على التعت، قال السهلي: إنه الأحسن عند سيبويه، لأن رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام، قال: ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ والمجعة في موضع التعت، أي هي عارية والفعل الذي تتعلق به رب حذوف. انتهى. وأشار بذلك ﷺ إلى موجب إيقاظ أزواجه، أي ينبغي لمن أن لا يتفانن عن العبادة ويعتمد على كونهن أزواج النبي ﷺ. وفي الحديث جواز قول: «سبحان الله» عند التعجب، ونسبة ذكر الله بعد الاستيقاظ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لأسبغاً عند آية تحدث. وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. وفي هذا الإسناد رواية الأقران في موضعين: أحدهما ابن عينة عن معمر، والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق. وهذا قد قيل إنها صحابية فإن صح فهو من رواية تابعي عن مثله عن صحابية عن منها، وأم سلمة هي أم المؤمنين، وكانت تلك الليلة ليبتها. وفي الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشيعة الشر كما قال تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] وكان ﷺ إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة، وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي، وسيأتي ذلك في مواضع. وفيه التسييح عند رؤية الأشياء المهولة،

٣٤٧	٣- كتاب الغلیم	٤٢- باب حفظ الغلیم	ح ١١٨
-----	----------------	--------------------	-------

جاء إلى منزله، فصلّى أربع ركعات، ثمّ قام، ثمّ قال: «فَإِنَّ الْغَلِيمَ». أو كلمة تشبهها، ثمّ قام، فَنُفِثَ عَنْ يَسَارِهِ، فَصَلَّى عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ، حَتَّى سَمِعَتْ خَطِيئَةُ أَوْ خَطِيئَةُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ. [نظر: ١٣٨، ١٨٣، ١٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٧٦، ٣٧٨، ٨٥٩، ٩٩٢، ١١٩٨، ٢٥٩٩، ٤٥٧١، ٤٥٧٢، ٤٥٩٩، ٤٦٢٥، ٦٣١٦، ٧٤٥٢، وانظر في الرضوى، باب: ٧٣. أخرجه مسلم: ٧٦٣]

قوله: (حدثنا الحكم) يفتحين هو ابن عتبة بالثناة تصغير عتبة، وهو تابعي صغير، وكان أحد الفقهاء.

قوله: (ثم جاءه أي من المسجد).

قوله: (نام الغلیم) بضم المعجمة وهو من تصغير الشفقة، والمراد به ابن عباس، ويحتمل أن يكون ذلك إخباراً منه بزمه أو استغفاماً بخلاف الحزمة وهو الواقع. ووقع في بعض النسخ: «يا أم الغليم» بالثاء وهو تصحيف لم تثبت به رواية.

قوله: (أو كلمة) بالثاء من الراوي، والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة فهي رواية أخرى «نام الغلام».

قوله: (خطيئة) يفتح الغين المعجمة وهو صوت نفس التائب، والتخير أقوى منه.

قوله: (أو خطيئته) بالحاء المعجمة، والباء في من الراوي، وهو بمعنى الأول قاله الداودي. وقال ابن بطال: لم أجده بالحاء المعجمة عند أهل اللغة. وتبعه القاضي عياض فقال: هو هنا وهم. انتهى. وقد نقل ابن الأثير عن أهل العرب أنه دون الخطيئة.

قوله: (ثم صلى ركعتين أي ركعتي الفجر. وأغرب الكرماني فقال: إنما فصل بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لأن الخمس اقتدى ابن عباس فيها بخلاف الركعتين، أو لأن الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى. وكأنه ظن أن الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن جعلهما على سنة الفجر أولى ليحصل الختم بالوتر، وسباني تفصيل هذه المسألة في كتاب الصلاة في باب الوتر إن شاء الله تعالى. ومناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة لقوله فيه: «قام فقال» بعد قوله: «صلى العشاء» وأما حديث ابن عباس فقال ابن كثير ومن تبعه: يحتمل أن يريد أن أصل السمر يثبت بهذه الكلمة وهي قوله: «نام الغليم» ويحتمل أن يريد ارتقاب ابن عباس لأحوال النبي ﷺ، ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من الفعل، فقد سمر ابن عباس ليلته في طلب العلم، زاد الكرماني أو ما يفهم من جملة إياه على عينه كأنه قال له قف عن عيني فقال وقت انه وكل ما ذكره معترض، لأن من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى سامراً، وصنع ابن عباس يسمى سهراً لا سمرًا إذ السمر لا يكون إلا عن تحدث قاله الإسماعيلي، وأبعدنا الأخير لأن ما يقع بعد الانتهاء من النوم لا يسمى سمرًا. وقال الكرماني تبعاً لغيره أيضاً: يحتمل أن يكون مراد البخاري أن الأقارب إذا اجتمعوا لا بد أن يجري بينهم حديث للمؤانسة وحديثه ﷺ كله علم وفوائد. قلت: والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى، وهذا ما يستعمله المصنف كثيراً يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتبعية طرق الحديث، والنظر في مواقع اللفظ الرواة، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن. وإنما أراد البخاري هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر بعد العشاء، وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال: بت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد. الحديث. فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى تصنف أو رجم بالظن. فإن قيل: هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم، فالجواب أنه يلحق به، والجامع تحصيل الفائدة، أو هو بدليل الفحوى، لأنه إذا شرع في المباح ففي المستحب من طريق الأولى. وستذكر باقي مباحث هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطولاً في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى. ويدخل في هذا الباب حديث أنس أن النبي ﷺ خطبهم بعد العشاء، وقد ذكره المصنف في كتاب الصلاة. ولأنس حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب، وحديث عمر: «كان النبي ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين» أخرجه الترمذي والنسائي ورجاله ثقات، وهو صريح في القصد، إلا أن في إسناده اختلافاً على علمه، لذلك لم يصح على شرطه. وحديث عبد الله بن عمرو:

قوله: (حدثنا عبد العزيز) هو الأوسي المدني، والإسناد كله مدنيون.

قوله: (أكثر أبو هريرة) أي من الحديث عن رسول الله ﷺ كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شبيب عن الزهري، وله فيه ما في المزارعة من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي: «ويقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يجدون مثل أحاديثه» وبها تين الحكمة في ذكره للمهاجرين والأنصار ووضعه المظهر موضع المضمر على طريق الحكاية حيث قال: «أكثر أبو هريرة» ولم يقل أكثر.

قوله: (ولو لا أيتان) مقلول قال لا مقلول يقولون، وقوله: ثم يتلو مقلول الأعرج، وذكره بلطف المضارع استحضاراً لأصورة التلاوة، ومعناه: لو لا أن الله ذم الكافين للعلم ما حدث أصلاً، لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار، ولهذا حصلت الكثرة لكثرة ما عنده. ثم ذكر سبب الكثرة بقوله: «إن إخواننا» وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله، والمراد بالأخوة أخوة الإسلام.

قوله: (يشغلهم) يفتح أوله من الثلاثي، وحكي ضمه وهو شاذ.

قوله: (الصق) بإسكان الفاء، هو ضرب اليد على اليد، وجرت به عادتهم عند عقد البيع.

قوله: (في أمواتهم) أي القيام على مصالح زرعهم، وللمسلم «كان يشغلهم عمل أرضهم» ولابن سعد «كان يشغلهم القيام على أرضهم».

قوله: (وإن أبا هريرة) فيه التثنية إذ كان نسق الكلام أن يقول: وإني.

قوله: (لشيع) بلام التعليل الأكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضاً، وللأصلي «يشيع» بموحدة أوله، وزاد المصنف في البيوع «وكت امرأة مسكينا من مساكين الصفة».

قوله: (ويحضر) أي من الأحوال (ويحفظ) أي من الأقوال، ومما معطوفان على قوله: «يلزم». وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شاهداً لحديث أبي هريرة هذا ونظفه «لا أشك أنه سمع من رسول الله ﷺ ما

سالك صابحي، وأسالك علماً لا ينسى. فأمّن النبي ﷺ. فقلنا: ونحن كذلك يا رسول الله، قال: سبقكم الغلام الدوسي، وفيه لحت على حفظ العلم، وفيه أن التقليل من الدنيا أمكن لحفظه. وفيه فضيلة التكسب لمن له عيال، وفيه جواز إخبار المرء بما فيه من فضيلة إذ اضطر إلى ذلك وأمن من الإصعاب.

قوله: (ابن أبي فليك يهمل) أشكل قوله بهذا على بعض الشارحين لأن ابن أبي فليك لم يقدم له ذكر، وقد ظن بعضهم أنه محمد بن إبراهيم بن دينار المذكور قبل، فيكون مراده أن السابقين متحذرن إلا في اللفظة المليئة فيه، وليس كما ظن، لأن ابن أبي فليك اسمه محمد بن إسماعيل بن مسلم وهو ليثي يكنى أبا إسماعيل، وابن دينار جهني يكنى أبا عبد الله، لكن اشتراكاً في الرواية عن ابن أبي ذئب لهذا الحديث ولغيره، وفي كونهما مدنيين، وجزر بعضهم أن يكون الحديث عند المصنف بإسناد آخر عن ابن أبي ذئب، وكل ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد ساقه بالإسناد المذكور، والمتن من غير تشيير إلا في قوله: «ويليه» فإنه ذكرها بالإفراد، وقال فيها أيضاً: «فغرف» وهي رواية الأكثرين في حديث الباب، ووقع في رواية المستملي وحده «فحلف» بدل فغرف، وهو تصحيف لما وضع في سياقه في علامات النبوة. وقد روى ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فليك قال: فغرف.

١٢٠- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَعِصَائِي قَامًا أَحْتَفِئًا قَبْضَةً، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَتْ لَفُطَ هَذَا الْبَلْغُومُ.**

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخيه) هو أبو بكر عبد الحميد.

قوله: (حفظت عن) وفي رواية الكشيحي «من» بدل عن، وهي أصرح في تلقية من النبي ﷺ بلا واسطة.

قوله: (وعاين) أي ظرفين، أطلق المحل وأراد به الحال، أي نوعين من العلم، وبهذا التقرير يتدفق لإيراد من زعم أن هذا يعارض قوله في الحديث الماضي «كنت لا أكتب» وإنما مراده أن محفوظه من الحديث لو كتب لملاً وعادين، ويمتثل أن يكون أبو هريرة أملي حديثه على من يتق به فكتبه له وتركه عنده، والأول أولى. ووقع في المسند عنه «حفظت ثلاثة أجربة، بثت منها جرابين» وليس هذا مخالفاً لحديث الباب لأنه يحمل على أن أحد الرعادين كان أكبر من الآخر بحيث يبيع ما في الكبير في جرابين وما في الصغير في واحد. ووقع في الحديث الفاضل للراهمريزي من طريق منقطعة عن أبي هريرة «خسة أجربة» وهو إن ثبت محمول على نحو ما تقدم، وعرف من هذا أن ما نشره من الحديث أكثر مما ينشره.

قوله: (بشّ) بفتح الموحدة والمثناة ويعدّها مثناة ساكنة تدغم في المثناة التي بعدها أي أذعته ونشرته، زاد الإسماعيلي: في الناس.

قوله: (قطع هذا البلعوم) زاد في رواية المستملي: قال أبو عبد الله يعني المصنف البلعوم مجرى الطعام، وهو بضم الموحدة، وكفى بذلك عن القتل. وفي رواية الإسماعيلي «لقطع هذا» يعني رأسه. وحل العلماء الرعاء الذي لم يشع على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكتفي من بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم، فقول: أعوذ بالله من رأس السنين وإمارة الصبيان يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة. واستجاب الله دعاء أبي هريرة فسات قبلها بسنة، وساتى الإشارة إلى شيء من ذلك أيضاً في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. قال ابن المنير: جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا أن للشرعية ظاهراً وباطناً، وذلك الباطن إنما حاصله الغلل من الدين. قال: وإنما أراد أبو هريرة بقوله: «قطع» أي قطع أهل الجور رأسه إذا سمعوا عيه لقعلمهم وتضليله لسعيهم، ويؤيد ذلك أن الأحاديث المكتوبة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها لما ذكره في الحديث الأول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم. وقال غيره يجهل أن يكون أراد مع الصف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتشير الأحوال والملاحم في آخر الزمان، فينكر ذلك من لم يلقه، ويعترض عليه من لا شعور له به.

لا نسمع، وذلك أنه كان مسكيناً لا شيء له ضيقاً لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعمة عشر رجلاً فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم، فبراجعون فيه حتى يعرفوه، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مراراً، فغرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس. وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة: كنت أزمنا رسول الله ﷺ وأحرفنا بحديثه. قال الترمذي حسن. واختلف في إسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا، ورواه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة، ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة، وتابعه يونس بن يزيد. الإسنادان جميعاً محفوظان صحيحهما الشيخان، وزادوا في روايتهما عن الزهري شيئاً سذكروه في هذا الحديث الثاني:

١١٩- **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو مُصْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَسَاهُ؟ قَالَ: «نَسِطُ وَقَاعَكَ. قَبْسُطَهُ، قَالَ: فَغَرَفَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «حَمَمُهُ، فَحَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ.**

[راجع: ١١٨. أخرجه مسلم: ٢٤٩٢]

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّبِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُلَيْكٍ يَهْمَلُ، أَوْ قَالَ: غَرَفَ يَدَيْهِ فِيهِ.

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي بكر) هو الزهري المدني صاحب مالك، وسقط قوله أبو مصعب من رواية الأصيلي وأبي ذر، وهو بكنيته أشهر. والإسناد كله مدنيون أيضاً وكذا الذي بعده.

قوله: (كثيراً) هو صفة لقوله حديثاً لأنه اسم جنس.

قوله: (غرف) لم يذكر المعروف منه وكانها كانت إشارة حمزة.

قوله: (ضم) وللكشيحي والباقي «ضمه» وهو بفتح الميم ويجوز ضمها، وقيل يتعين لأجل ضمة الماء، ويجوز كسرهما لكن مع إسكان الماء وكسرهما.

قوله: (فما نسيت شيئاً بعد) هو مقطوع الإضافة مبني على الضم، وتكرير شيئاً بعد النبي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره. ووقع في رواية ابن عيينة وغيره من الزهري في الحديث الماضي «فوالذي بعثه بالحق ما نسيت شيئاً سمعته منه»، وفي رواية يونس عند مسلم: «فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به» وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث. ووقع في رواية شعيب: «فما نسيت من مقالة تلك من شيء»، وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط، لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها، ويمتثل أن تكون وقعت له قضيتان: فالتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة، والقضية التي رواها سعيد المقبري عامة. وأما ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أبية قال: تحدثت عند أبي هريرة فحدثني فأنكره، فقلت إني سمعت منك، فقال: إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي. فقد يتسلسل به في تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فهو نادر. ويلحق به حديث أبي سلمة عنه «لا عدوى» فإنه قال فيه: إن أبا هريرة أنكره. قال: فما رأيته نسي شيئاً غيره.

(الفائدة) المقالة المشار إليها في حديث الزهري أبهت في جميع طرقه، وقد وجدتها مصرحاً بها في جامع الترمذي وفي الحلية لأبي نعيم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً مما فرض الله فيتملمهن ويعلمهن إلا دخل الجنة» فذكر الحديث. وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة، لأن من لوازم الإنسان، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخلف عنه بركة النبي ﷺ. وفي المستدرک للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال: «كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي ﷺ قال: ادعوا. فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي ﷺ، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل ما

٤٣- باب الإنصات للعلماء

١٢١- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مَرْثُودٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ جَرِيرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ: «اسْتَصْبِرْ النَّاسَ». فَقَالَ: «لَا تُرْجِعُوا بَغْدِي كُفَّارًا، يَعْزُوبُ بِتَضَكُّكُمْ رِقَابَ بَعْضِهِ». [المر: ٤٤٠٥هـ، ٦٨٩٩هـ، ٧٠٨٠هـ، أخرجه مسلم: ٦٥]

قوله: (باب الإنصات للعلماء) أي السكوت والاستماع لما يقولونه.

قوله: (حدثنا حجاج) هو ابن منهل.

قوله: (عن جرير) هو ابن عبد الله البجلي، وهو جد أبي زرعة الراوي عنه هنا.

قوله: (قال له في حجة الوداع) ادعى بعضهم أن لفظ «له» زيادة، لأن جريراً إنما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين، فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي ﷺ بأربعين يوماً، وما جزم به يمارضه قول البغوي وابن حبان إنه أسلم في رمضان سنة عشر. ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع بأن النبي ﷺ قال لجرير، وهذا لا يحمل التأويل فيقرى ما قال البغوي. والله أعلم.

قوله: (يعزوب) هو بضم الباء في الروايات، والمعنى لا تضلوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضاً. وسباني بقية الكلام عليه في كتاب الفن إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: فيه أن الإنصات للعلماء لازم للمتعلمين، لأن العلماء ورثة الأنبياء، كأنه أراد بهذا مناسبة الترجمة للحديث، وذلك أن الخطبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جداً، وكان اجتماعهم لرمي الجمار وغير ذلك من أمور الحج، وقد قال لهم «خلوا عني مناسكتكم» كما ثبت في صحيح مسلم، فلما خطبهم ليعلمهم ناسب أن يأمرهم بالإنصات. وقد وقع الضيق بين الإنصات والاستماع في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ومعناها مختلف، فالإنصات هو السكوت وهو يحصل من يستمع وعن لا يستمع كأن يكون مفكراً في أمر آخر، كذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون مع النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه، وقد قال سفيان الثوري وغيره: أول العلم الاستماع، ثم الإنصات، ثم الحفظ، ثم العمل، ثم النشر. وعن الأعمشي تقديم الإنصات على الاستماع. وقد ذكر علي بن المديني أنه قال لابن عيينة: أخبرني معتمر بن سليمان عن كهمس عن مطرف قال: الإنصات من العيين. فقال له ابن عيينة: وما ندرى كيف ذلك؟ قال: إذا حدثت رجلاً فلم ينظر إليك لم يكن منصتاً. انتهى. وهذا محمول على الغالب. والله أعلم.

٤٤- باب ما يستحب للعلم إذا سئل: أي الناس أعلم؟

فَيَكِلِ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ

١٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ:

إِنْ تَوَلَّى الْبَكَّالِيُّ نَزْهَمَ أَنْ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى نَبِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ؟

فَقَالَ: كَذَبَ عَلُوُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَمَّا مُوسَى النَّبِيُّ حُطِبَ لِي نَبِي إِسْرَائِيلَ لَسْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟» فَقَالَ: «أَنَا أَعْلَمُ، فَتَنَّبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَزِدْ الْعِلْمَ إِلَيْهِ، فَاوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ عَسَا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ بِكَ قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَفَيْ بِهِ؟» فَقِيلَ لَهُ: اخْلُصْ خَوْفًا فِي مِثْلٍ، فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ نَمْ.

فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ بَهَاءَ يَوْضَعِ بْنِ نُودٍ، وَخَمَلًا خَوْفًا فِي مِثْلٍ، حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصُّخْرَى وَخَمَلًا وَرُؤُوسَهُمَا وَنَامَا، فَانْسَلَّ الْخَوْتُ مِنَ الْمِثْلِ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرِيًّا، وَكَانَ يُمَوِّسِي وَفَاءَهُ عَجَبًا، فَانْطَلَقَا بِبَيْتَةٍ لَيْلِيَهُمَا وَيَوْمَهُمَا، فَلَمَّا اصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِقَائِهِ: آتَا عِلْمَانَا، فَقَدْ قَيْنَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَهَابًا.

وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ قَائِدُهُ: أَرَأَيْتَ إِذَا أَوْتَيْنَا إِلَى الصُّخْرَى، فَأَيُّ نَسِيتِ الْخَوْتُ، قَالَ: مُوسَى ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِي.

فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا، فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصُّخْرَى، إِذَا وَجِلٌ مُسَجَّجٌ بِغُرُبٍ، أَوْ قَالَ تَسْجِي بِغُرُبٍ.

فَسَلَّمَ مُوسَى: فَقَالَ الْخَضِرُ: وَأَيُّ بَارِعِكَ السَّلَامُ؟

فَقَالَ: أَنَا مُوسَى، فَقَالَ: مُوسَى نَبِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: هَلْ أَبْعَثَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رَحَدًا؟

قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تُسَلِّعَ مَعِيَ صَبْرًا، يَا مُوسَى، إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَزَمِيهِ لَا تَطْلُمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عِلْمُكَ لَا أَطْلُمُهُ. قَالَ: سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا، وَلَا أَطْعِمِي لَكَ أَثَرًا.

فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، لَيْسَ لِهَمَّا سَفِينَةٌ، فَعُرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ، لَكَلَّوْهُمَا أَنْ يَخْبِلُوهُمَا، فَعُرِفَ الْخَضِرُ، فَخَلَّوْهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ، فَجَاءَ غَضَبُهُ، فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَفَرَّ نَفَرَةٌ أَوْ نَفَرَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ الْخَضِرُ: يَا مُوسَى مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَقَفَرَةٍ هَذَا الْغَضَبُ فِي الْبَحْرِ، فَعَمِدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنَ الْأَوَاحِ السَّفِينَةِ فَرَزَعَهُ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمٌ خَلَّوْنَا بِغَيْرِ نَوْلٍ، عَسَدْتَ إِلَى سَفِينَتَيْهِمْ فَفَرَقْتَهَا لِفُرْقٍ أَهْلَهَا؟ قَالَ: أَلَمْ أَلْقُ إِنَّكَ لَنْ تُسَلِّعَ مَعِيَ صَبْرًا؟ قَالَ: لَا تَوَالِغْ بِي بِمَا نَسِيتَ - لَكَانَتْ الْأَوَّلَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا -

فَانْطَلَقَا، فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الْفُلْتَانِ، فَآخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَطْلَافِهِ فَاقْطَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ مُوسَى: أَقْلَعْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ؟ قَالَ: أَلَمْ أَلْقُ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تُسَلِّعَ مَعِيَ صَبْرًا - قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَوْكَدُ -

فَانْطَلَقَا، حَتَّى إِذَا أَتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَفَعْنَا أَهْلَهَا، فَأَبَاؤُا أَنْ يُضَيِّقُوا لَهُمَا، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ، قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: لَوْ دَرَيْتَ لَتَخَلَّيْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا قَالَ: هَذَا لِرَأْسِ ابْنِي وَتَيْنِكَ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَوَزَحَمَ اللَّهُ مُوسَى، لَوْ دَرَيْتَ لَوْ صَبَرْتَ حَتَّى يَفْصَحَ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا. [راجع: ٧٤. أخرجه مسلم: ٢٣٨٠]

قوله: (باب ما يستحب للعلم إذا سئل أي الناس أعلم) أي من غيره، والفاء في قوله: «فيكل» تفسرية بناء على أن فعل المضارع يتقدير المصدر، أي ما يستحب عند السؤال هو الركول، وفي رواية «أن يكل»، وهو أوضح.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي السدي، وسفيان هو ابن عيينة، وعمرو هو ابن دينار، ونوف يفتح النون وبالفاء، والبكالي يفتح الموحدة وكسرهما وتخفيف الكاف ووهم من شذوها منسوب إلى بكال بطن من حمير، ووهم من قال إنه

منسوب إلى بكيل بكسر الكاف بطن من همدان لأنهما متغايران، ونسوف للذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لا سيما بالإسبرائيليات، وكان ابن امرأة كعب الأحبار وقيل غير ذلك.

قوله: (إن موسى) أي صاحب الخضر، وصرح به للصف في التفسير.

قوله: (إنما هو موسى أخى) كنا في روايتنا يشير تبيين فيهما، وهو علم على شخص معين قالوا إنه موسى بن ميثا بكسر الميم والشين المجمة، وجزم بعضهم أنه منون مصروف لأنه نكرة، ونقل عن ابن مالك أنه جملة مثالا للعلم إذا نكر تقييها، قال: وفيه بحث.

قوله: (كذب عدو الله) قال ابن التين: إن يرد ابن عباس إخراج نوف من ولاية الله، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق، فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة. قلت: ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوفاً في صحة إسلامه، فلعلنا لم نقل في حق المير بن قيس هذه المقالة مع تولدهما عليها. وأما تكذيبه فيستد أن للمعلم إذا كان عنده علم بشيء فسمع غيره يذكر فيه شيئاً بغير علم أن يكذبه، ونظيره قوله ﷺ: (كذب أبو السائب) أي أخبر بما هو باطل في نفس الأمر.

قوله: (حدثني أبي بن كعب) في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتفق عنده حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خلفه، وفي الإسناد رواية تساهي عن تابعي وهما عمرو وسعيد وصحابي من صحابي وهما ابن عباس وأبي.

قوله: (فقال أنا أعلم) في جواب أي الناس أعلم، قيل: إنه خالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال: هل تعلم أحدا أعلم منك؟ وعندي لا خلاف بينهما، لأن قوله أنا أعلم أي فيما أعلم، فيطلب قوله: «لا» في جواب من قال له: هل تعلم أحدا أعلم منك؟ في إسناد ذلك إلى علمه لا إلى ما في نفس الأمر. وعند النسائي من طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبير بهذا السند وقام موسى خطيباً ففرض في نفسه أن أحدًا لم يوت من العلم ما أوتي، وعلم الله بما حدث به نفسه فقال: يا موسى، إن من عبادي من أتيت من العلم ما لم أوتك، وعند عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير وقال: ما أجد أحداً أعلم بالله وأمره مني. وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي إسحاق بلفظ «ما أعلم في الأرض رجلاً غيراً» أو أعلم مني قال ابن المنذر: ظن ابن بطلان أن ترك موسى الجواب عن هذه المسألة كان أولى. قال: وعندي أنه ليس كذلك، بل رد العلم إلى الله تعالى متعين إيجاب أو لم يجب، فلو قال موسى عليه السلام: «أنا والله أعلم» لم تحصل المعاتبة، وإنما عوتب على اقتصاره على ذلك، أي لأن الجزم بوجه أنه كذلك في نفس الأمر، وإنما مراده الإخبار بما في علمه كما قدمناه، والعتب من الله تعالى محمود على ما يليق به لا على معناه الصرقي في الأكديين كظنائه.

قوله: (هو أعلم منك) ظاهره أن الخضر نبي، بل نبي مرسل، إذ لو لم يكن كذلك لزم تفصيل المعاني على الأعلى وهو باطل من القول، ولهذا أورد الزهري سؤالا وهو: دلت حاجة موسى إلى التعليم من غيره أنه موسى بن ميثا كما قيل، إذ النبي يجب أن يكون أعلم أهل زمانه، وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله، قلت: وفي الجواب نظر، لأنه يستلزم نفي ما أوجب، والحق أن المراد بهذا الإطلاق تنقيد الأهمية بأمر مخصوص، لقوله بعد ذلك «إني على علم من علم الله علمني لا تعلمه أنت»، وأنت على علم علمك الله لا أعلمه، والمراد بكون النبي أعلم أهل زمانه أي عن أرسل إليه، ولم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر، وإذا فلا نقص به إذا كان الخضر أعلم منه إن قلنا إنه نبي مرسل، أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا إنه نبي أو ولي، وتحمل بهذا التفسير إشكالات كثيرة. ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله: «وما فعلت من أمر» [الكهف: ٨٢] ويتبين اعتقاد كونه نبيًا لتلا يتنوع بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي، حاشا وكلا. وتتبع ابن المنذر على ابن بطلان إسراده في هذا الموضع كثيراً من أقوال السلف في التحذير من الدعوى في العلم، والحث على قول العالم لا أدري، بأن سياق مثل ذلك في الموضع غير لائق، وهو كما قال رحمه الله. قال: وليس قول موسى عليه السلام إنما أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك، ولا نتيجة قوله كتيبة قولهم فإن نتيجة قولهم العجب والكبر ونتيجة قوله المزيد من العلم والحث على التواضع والحرص على طلب العلم. واستدلالة به أيضاً على أنه لا يجوز

قوله: (في مكمل) بكسر الميم وفتح اللامتين من فوق.

قوله: (فاطلاقاً بقية ليلتهما) بالخبر على الإضافة ويومها بالنصب على إرادة سير جميعه، وبه بعض الحقائق على أنه مقولوب. وأن الصواب بقية يهما وليتهما لقوله بعده «فلما أصبح» لأنه لا يصح إلا عن ليل انتهى. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «فلما أصبح» أي من الليلة التي تلي اليوم الذي سارا جميعه. والله أعلم.

قوله: (أبى أي كيف وبأرضك السلام). ويؤيده ما في التفسير «هل بأرضي من سلام» أو من أين كما في قوله تعالى: «أبى لك هذا» والمعنى من أين السلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها؟ وكأنها كانت بلاد كفر، أو كانت تحميهم بغير السلام، وفيه دليل على أن الأنبياء ومن بعدهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله، إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله.

قوله: (فاطلاقاً عيشان) أي موسى والخضر، ولم يذكر فتى موسى وهو يوشع لأنه تابع غير مقصود بالأمانة.

قوله: (فكلوههم) ضم يوشع معهما في الكلام لأهل السفينة لأن المقام يقتضي كلام التابع.

قوله: (فصلوهما) يقال فيه ما قيل في عيشان، ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما له ما يقع له ذكر بعد ذلك.

قوله: (فجاء عصفور) ضم أوله، قيل هو العصفور بضم المهملة وفتح الراء، وفي الرحلة للخطيب أنه الخطاف.

قوله: (ما نقص علمي وعلمك من علم الله) لفظ النقص ليس على ظاهره، لأن علم الله لا يدخله النقص، فقبل معناه لم يأخذ، وهذا توجيه حسن. ويكون التشبيه واقعاً على الأخذ لا على التأخذ منه، وأحسن منه أن المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التجييز، لأن العلم المقام بذات الله تعالى صفة قدسية لا تتبعض والمعلوم هو الذي يتبعض، قال الإسماعيلي: المراد أن نقص العصفور لا ينقص البحر بهذا المعنى، وهو كما قيل:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب

أي ليس فيهم عيب، وحاصله أن نفي النقص أطلق على سبيل المبالغة. وقيل «لا» بمعنى ولا أي ولا نكرة هذا العصفور. وقال القرطبي: من أطلق اللفظ هنا تجوز لقصد التمسك والتنظيم، إذ لا نقص في علم الله ولا نهاية لمعلوماته. وقد وقع في رواية ابن جريج بلفظ أحسن سياقاً من هذا وأبعد إشكالاً قال: «ما علمي وعلمك في جنب علم الله لا كما أخذ هذا العصفور بمقارنه من البحر» وهو تفسير لفظ الذي وقع هنا، قال: وفي قصة موسى والخضر من القوائد أن الله يفعل في ملكه ما يريد، ويجزم في خلقه بما يشاء مما يشق أو يضر، فلا تدخل للخلق في أفعاله ولا معارضة لأحكامه، بل يجب على الخلق الرضا والتسليم. فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه ولا كيف، كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث وإن العقل لا يحسن ولا يفهم وإن ذلك راجع إلى الشرع: فما حسنته بالتائه عليه فهو حسن، وما قبحته بالذم فهو قبيح. وإن الله تعالى فيما يقضيه حكماً وأمرأراً في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وإرادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه إليه، بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه، فما أطلع الخلق عليه من تلك الأسرار عرف، وإلا فالعقل عنده واقف. فليحذر المرء من الاعتراض فإن مال ذلك إلى الحية. قال: ولتبته هنا على مغفلتين الأولى وقع لبعض الجبلية أن الخضر أفضل من موسى تمسكاً بهذه القصة وبما اشتدلت عليه، وهذا إنما يصدر من قصر نظرهم على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماح كلام الله وإطالته الثروة فيها علم حكم شيء، وإن أنبياء بني إسرائيل كلهم خاضعون تحت شريعته ويخاطبون بحكم نبوته حتى موسى، وأدلة ذلك في القرآن كثيرة، ويكفي من ذلك قوله تعالى: «يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي» [الأعراف: ١٤٤] وسبب في أحاديث الأنبياء من فضائل موسى

قوله: (باب من سأل وهو قائم) جملة حالية عن الفاعل. وقوله: عالماً مفعول وجالساً صفة له، والمراد أن العالم الجالس إذا سأله شخص قائم لا يعد من باب من أحب

٤٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَوْثَقْتُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾

[الإسراء: ٨٥]

١٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبُ بْنُ خَفْصَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ سَلَمَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَقْلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيَّنَّا أَنَا أَنفُسِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْبِ الْمَدِينَةِ، وَمَا يَحْكُمُ عَلَيَّ عَسِيبُ مَقَّةَ، فَمَرَّ بِقَرْيَةٍ مِنْ أَهْلُهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلَوْهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، لَا يَجِيبُ فِيهِ بَشَرٌ تَكْذِبُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَسْنَا لَهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، فَقَالَ: ﴿وَمَا أَوْثَقْتُم مِّنَ الرُّوحِ قُلِي الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أَوْثَقْتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]

قَالَ الْأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قُرْآنِكُمْ. [طهر: ١٧٢١، ١٧٢٩، ١٧٤٥٦، ١٧٤٦٢، واهل في الاصحاب بالكتاب والسنة باب: ٨، أخرجه مسلم: ٢٧٩٤]

قوله: (باب قوله الله عز وجل ﴿وَمَا أَوْثَقْتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾... عبد الواحد) هو ابن زياد البصري، وإسناده الأعمش إلى منتهى ما قيل إنه أصح الأسانيد.

قوله: (حرب) بكسر الحاء المعجمة وفتح الهاء جمع خربة، ويقال بالكس. والحرب ضد العامر. ووقع في موضع آخر بفتح المهملة وإسكان الهاء بعدها مثله.

قوله: (عسيب) أي عصا من جريد النخل.

قوله: (بقر من اليهود) لم اتف على اسمها.

قوله: (لا تسألوه لا يجيب) في روايته بالجزم على جواب النهي، ويجوز التسبب. والمعنى لا تسألوه خشية أن يجيب في بَشَرٍ، ويجوز الرفع على الاستئناف.

قوله: (لنأله) جواب القسم المحذوف.

قوله: (فلمت) أي حتى لا أكون مشوشاً عليه، أو فممت قلماً حالاً بينه وبينهم.

قوله: (فلما انجلى) أي الكرب الذي كان يشاء حال الوحي.

قوله: (الروح) الأكثر على أنهم سالوه عن حقيقة الروح الذي في الحيوانات، وقيل عن جبريل، وقيل عن عيسى، وقيل عن القرآن، وقيل عن خلق عظيم روحاني، وقيل غير ذلك. وسبأني بسط ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى، ونشير هناك إلى ما قيل في الروح الحيواني وأن الأصح أن حقيقة ما استقر الله به.

قوله: (هي كلها) وللكنهية وهكذا في قراءته أي قراءة الأعمش، وليست هذه القراءة في السبعة بل ولا في المشهور من غيرها، وقد اخلفها أبو عبيد في كتاب القراءات له من قراءة الأعمش. والله أعلم.

٤٨- باب من ترك بعض الاختيار، مخالفة أن يقصر

فَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ، يَقَعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ

١٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عَالِشَةُ تُسِيرُ إِلَيْكَ كَبِيرًا، فَمَا حَدَّثَكَ فِي الْكَتِفِ؟ قُلْتُ لِي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا عَالِشَةُ تُولَا قَوْمَكَ حَلِيبَتْ عَنْهُمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ - بِكَفْرِ، لَقَعْتُ الْكَتِفَ، فَخَطَلَتْ لَهَا بَاتِنٌ، بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ. فَقَطَعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ. [طهر: ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، أخرجه مسلم: ١٣٣٣]

قوله: (باب من ترك بعض الاختيار) أي فعل الشيء المختار والإعلام به.

قوله: (عن إسرائيل) هو ابن يونس (عن أبي إسحاق) هو السبيعي بفتح المهملة وهو جد إسرائيل الراوي عنه، والاسود) هو ابن يزيد النخعي والإسناد إليه كلهم كوفيون.

قوله: (قال لي ابن الزبير) يعني عبد الله الصحابي المشهور.

قوله: (كانت عالشة) أي أم المؤمنين.

قوله: (في الكتفة) يعني في شأن الكتفة.

قوله: (قلت قالت لي) زاد فيه ابن أبي شيبة في مسنده عن عبيد الله بن موسى بهذا الإسناد: قلت لقد حدثني حديثاً كثيراً نسبت بعضه وأنا أذكر بعضه، قال أي ابن الزبير ما نسبت لأدركت، قلت قالت.

قوله: (حدثت عنهم) بتوین حديث، ورفع «عهدهم» على إعمال الصفة للشبهة.

قوله: (قال) وللأصلي، وقال ابن الزبير: بكفره أي أذكره ابن الزبير بقولها بكفر كان الأسود نسبها، وأما ما بعدها وهو قوله: (ولقفت الخ) فيحتمل أن يكون ما نسي أيضاً أو ما ذكر. وقد رواه الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود بن مسleme، إلا قوله: «بكفره» فقال بعدها بجمالية، وكذا للصنف في المسج في طريق أخرى عن الأسود، ورواه الإسماعيلي من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحاق ولقظه «قلت حدثني حديثاً حفظت أوله ونسيت آخره» ورواه الإسماعيلي على رواية إسرائيل، وفيما قال نظر لما تقدمنا. وعلى قوله يكون في رواية شعبة إدراج. والله أعلم.

قوله: (باباً) بالنصب على الجدل، كذا لأي ذكر في الموضوعين ولنغيره بالرفع على الاستئناف.

قوله: (فقطعه) يعني بنى الكتفة على ما أراد النبي ﷺ كما سيأتي ذلك مبسوطاً في كتاب المسج إن شاء الله تعالى. وفي الحديث معنى ما ترجم له لأن قرشاً كانت تعظم أمر الكتفة جداً، فخشي ﷺ أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها ليضرد بالفخر عليهم في ذلك، ويضاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة، ومنه إنكار ترك المنكر خشية الوقوع في إنكاره، وإن الإمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضلاً ما لم يكن حرماً.

٤٩- باب من خصص بالعلم قوماً دون قوم، كراهية

أَنْ لَا يَهْتَمُّوا

١٢٧- وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَخْرُفُونَ، أُنْجِبُونَ أَنْ يَكْذِبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ مَعْرُوفٍ بْنِ عَرَبُودٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ بِلَيْلِكَ.

قوله: (باب من خصص بالعلم قوماً دون قوم) أي سوى قوم لا بمعنى الأذن. وكراهية بالإضافة بغير توين. وهذه الترجمة قريبة من الترجمة التي قبلها، ولكن هذه في الأقوال وتلك في الأفعال أو فيهما.

قوله: (حدثنا عبد الله) هو ابن موسى كما ثبت للباقيين.

قوله: (عن معروف) هو ابن خزيمة كما في رواية كريمة. وهو تابعي صغير مكشي وليس له في البخاري غير هذا الموضع، وأبوه بفتح المعجمة وتشديد الراء المقترحة وضم الموحدة وآخره معجمة. وهذا الإسناد من عوالي البخاري لأنه يلتحق بالتلاميذ، من حيث أن الراوي الثالث منه صحابي وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي آخر الصحابة موتاً، وليس له في البخاري غير هذا الموضع.

قوله: (حدثنا الناس بما يعرفون) كذا وقع في رواية أبي ذر، وسقط كله من روايته عن الكشيبي، ولنغيره بتقديم اللتن ابتداءً به معلقاً فقال: وقال علي لئلم تخ عبه بالإسناد. والمراد بقوله: «ما يعرفون» أي يفهمون. وزاد آدم بن أبي إياس في كتاب العلم

له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره «ودعوا ما يتكرونها أي يشبه عليهم فهمه وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج. وفيه دليل على أن التشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة. ومثله قول ابن مسعود: «ما أنت عندنا قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» رواه مسلم. وعن كره الحديث ببعض دون بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتنة، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإسماك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره المطلوب. والله أعلم.

قوله: (فيستبشرون) كذا لابي ذر أي فهم يستبشرون، وللباقين بخلاف النون، وهو أوجه لوقوع القاء بعد النون أو الاستفهام أو العرض وهي تنصب في كل ذلك.

قوله: (إذا يتكلموا) بتشديد التاء المفتوحة وكسر الكاف، وهو جواب وجزاء أي إن أخبرتهم يتكلموا. وللأصيلي والكشميهني يتكلموا بإسكان النون وضم الكاف أن يمتنعوا من العمل اعتماداً على ما يتبادر من ظاهره، وروى الزبيري بإسناد حسن من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أن النبي ﷺ إن لم أذ في التبشير، فليقه عمر فقال: لا تمجل. ثم دخل فقال: يا بني أنت أفضل راءياً، إن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلموا عليها، قال فرده. وهذا معهود من مواقف عمر، وفيه جواز الاجتهاد بمحضته ﷺ. واستدل بعض متكلمي الأشاعرة من قوله: «يتكلموا» على أن اللعب اختياري كما سبق في علم الله.

قوله: (عند موته) أي موت معاذ. وأغرب الكرماني فقال: يمتثل أن يرجع الضمير إلى رسول الله ﷺ. قلت: ويرد ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: أخبرني من شهد معاذاً حين حضرته الوفاة يقول: سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً لم يمتني أن أحدنكموه إلا خافته أن تتكلموا... فذكره.

قوله: (ثلاثاً) هو بفتح الحزنة وتشديد اللام المضمومة، أي خشية الوقوع في الإثم، وقد تقدم توجيهه في حديث بدء الوحي في قوله: «يتحنت». والمراد بالإثم الحاصل من كتمان العلم، ودل صنيع معاذ على أنه عرف أن النبي عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم، وإلا لا كان يغير به أصلاً. أو عرف أن النبي مفيد بالانكاف فأخبره به من لا يخشى عليه ذلك، وإذا زال القيد زال المفيد، والأول أوجه لكونه أخر ذلك إلى وقت موته. وقال القاضي عياض: لعل معاذاً لم يفهم النبي، لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم. قلت: والرواية الآتية صريحة في النهي، فالأولى ما تقدم. وفي الحديث جواز الإرداء، ويأتى تراضع النبي ﷺ، ومنزلة معاذ ابن جبل من العلم لأنه خصه بما ذكر. وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه، واستدلته في إشاعة ما يعلم به وحده.

١٢٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْقِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: ذَكَرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَعَاذٍ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَشْرُكَ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ». قَالَ: أَلَا أَبَشَّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا». [راجع: ١٢٨. أخرجه مسلم: ٣٢]

قوله: (حدثنا مسدد حدثنا معمر) كذا للجبج، وذكر الجبجاني أن عبدوساً والقاسبي رواه عن أبي زيد الروزي بإسقاط مسدد من السند، قال: وهو وهم ولا ينصل السند إلا بذكره. انتهى. ومعمّر هو ابن سليمان التيمي. والإسناد كله بصريون إلا معاذاً، وكذا الذي قبله إلا إسحاق فهو مروزي، وهو الإمام المعروف بابن راهويه.

قوله: (ذكر لي) أي بالضم على البناء لا لم يسم فاعله، ولم يسم أنس من ذكر له ذلك في جميع ما تقدم عليه من الطرق، وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمنا من عند أحمد، لأن معاذاً إنما حدث به عن موته بالشام، وجابر وأنس إذ ذاك بالمدينة فلم يشهداه. وقد حضر ذلك من معاذ عمرو بن ميسون الأودي أحد المخضرمين كما سيأتي عند المصنف في الجهاد، ويأتي الكلام على ما في مساقه من الزيادة ثم. ورواه النسائي عن طريق عبد الرحمن بن سبرة الصحابي المشهور أنه سمع ذلك من معاذ أيضاً، فيحتمل أن يفسر إليهم بأحدهما. والله أعلم.

(تنبيه): أورد المزني في الأطراف هذا الحديث في مسند أنس، وهو من مراسيل أنس، وكان حقه أن يذكره في المبهلمات. والله الموفق.

قوله: (من لقي الله) أي من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت. كذا قاله جماعة، ويحتمل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة.

قوله: (لا يشرك به) اقتصر على نفي الإشراك لأنه يستدعي التوحيد بالاعتقاد، ويستدعي إثبات الرسالة بالزعم، إذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو شرك، أو هو مثل قول القتال: من توشأ صحت صلاته، أي مع سائر الشرائط.

له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره «ودعوا ما يتكرونها أي يشبه عليهم فهمه وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج. وفيه دليل على أن التشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة. ومثله قول ابن مسعود: «ما أنت عندنا قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» رواه مسلم. وعن كره الحديث ببعض دون بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتنة، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإسماك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره المطلوب. والله أعلم.

١٢٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَاذُ رَفِئَهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. قَالَ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعَدْتَكَ، قَالَ: «يَا مَعَاذُ. قَالَ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعَدْتَكَ (لَللَّهِ) قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّمُوا». وَأَخْبِرَ بِهَا مَعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ ثَلَاثًا. [نظر: ٤١٢٩. أخرجه مسلم: ٣٢]

قوله: (حدثني أبي) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي. (رفيئه) أي راكب خلف رسول الله ﷺ، والجملة حالية والرحل بإسكان الحاء المهملة وأكثر ما يستعمل للبعير، لكن معاذ كان في تلك الحالة رديفه ﷺ على حمار كما يأتي في الجهاد.

قوله: (قال) يا معاذ بن جبل) هو خبر «أنه» المتقدم، وابن جبل بفتح النون، وأما معاذ فالضم لأنه منادى مفرد علم، وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه إلى تقديم، واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه أضيف، والمنادى المضاف منصوب، وقال ابن التين: يجوز النصب على أن قوله معاذ زائد، فالتقدير يا ابن جبل، وهو يرجع إلى كلام ابن الحاجب بتأويل.

قوله: (قال لي) يا رسول الله وسعدت) اللب بفتح اللام معناه هنا الإجابة، والسعد المساعدة، كأنه قال ليأ لك وإسماعداً لك، ولكنها ثنيا على معنى التأكيد والتكثير، أي إجابة بعد إجابة وإسماعداً بعد إسماعداً. وقيل في أصل ليك واشتقاقها غير ذلك، وسوضحه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

قوله: (للال) أي النداء والإجابة قولاً ثلاثاً، وصرح بذلك في رواية مسلم، ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه.

قوله: (صدقاً) فيه استئزاز عن شهادة للناقل. وقوله: «من قلبه» يمكن أن يتعلق بصدقاً أي يشهد بلفظه ويصدق بقلبه، ويمكن أن يتعلق بيشهد أي يشهد بقلبه، والأول أولى. وقال الطيبي: قوله «صدقاً» أقيم هنا مقام الاستقامة لأن الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول المخبر عنه، ويعبر به فعلاً عن تحري الأخلاق المرضية كقوله تعالى: «والذي جاء بالصدق وصدق به» [الزمر: ٣٣] أي حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً. انتهى. وأراد بهذا التقرير رفع الإشكال عن ظاهر الخبر، لأنه يقتضي عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التحميم والتأكيد، لكن دلت الأدلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعات، فلم أن ظاهره غير مراد، فكانه قال: إن ذلك مفيد من عمل الأعمال الصالحة. قال: ولأجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ في التبشير به. وقد أجاب العلماء عن الإشكال أيضاً بأجوبة أخرى: منها أن مطلقه مفيد من قالها ثابتاً ثم مات على ذلك. ومنها أن ذلك كان قبل نزول الفرائض، وفيه نظر لأن مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة كما رواه مسلم، وصحبته متأخرة عن نزول أكثر الفرائض، وكذا ورد نحوه من حديث أبي موسى رواه أحمد بإسناد حسن، وكان قدمه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة. ومنها أنه خرج خرج الخشب، إذ الغلب أن الموجد يعمل الطاعة ويحبب المعصية. ومنها أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوه فيها لا أصل دخولها. ومنها أن المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لمعصاة

ح ١٣٠	٣- كتاب العلم	٥٠- باب الحياء في العلم	٣٥٤
-------	---------------	-------------------------	-----

فالمрад من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به. وليس في قوله: «دخل الجنة» من الإشكال ما تقدم في السياق الماضي، لأنه أهم من أن يكون قبل التعليق أو بعده.

قوله: (وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً) معنى التأثم التحرج من الوقوع في الإثم وهو كالتحش، وإنما خشي معاذ من الإثم المرتب على كتمان العلم، وكأنه فهم من منع النبي ﷺ أن يخبر بها إخباراً عاماً لقوله: «أفلا أبشر الناس» فأخذ هو أولاً بعموم المنع فلم يخبر بها أحداً، ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموماً، فإذ قبل موته فأخبر بها خاصاً من الناس فجمع بين الحكيم. ويقوي ذلك أن المنع لو كان على عمومته في الأشخاص لما أخبر هو بذلك، وأخذ منه أن من كان في مثل مقامه في الفهم أنه لم يمنع من إخباره. وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال: ادخلوا علي الناس. فادخلوا عليه. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات لا يشرك بالله شيئاً جعله الله في الجنة» وما كنت أحسبكموه إلا عند الموت، وشاهدني على ذلك أبو الرداءة. فقال: صدق أخى، وما كان يمنعكم به إلا عند موته. وقد وقع لأبي أيوب مثل ذلك، فقي المسند من طريق أبي خنيد أن أبا أيوب غزا الروم فمرض، فلما حضر قال: ساعدتكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لولا حالى هذه ما حدثتكموه، سمعته يقول: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة». وإذا عورض هذا الجواب فأجيب من أصل الإشكال بأن معاذاً اطلع على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بديل أن النبي ﷺ أمر أبا هريرة أن يشرح بذلك الناس، فليكن مصر دفعه وقال: أرجع يا أبا هريرة، ودخل على أثره فقال: يا رسول الله لا تفعل، فبني أخشى أن يتكل الناس، فخلهم يعملون. فقال: فخلهم. أخرجه مسلم. فكان قوله ﷺ لمعاذ: «أخاف أن يتكلموا» كان بعد قصة أبي هريرة، فكان النهي للمصلحة لا للتحريم، فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ. والله أعلم.

قوله: (إن الله لا يستحي من الحق) أي لا يأسر بالحياء في الحق. وقدمت أم سليم هذا الكلام بطلاً لعلها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال، ولهذا قالت لها عائشة كما ثبت في صحيح مسلم: فضحت النساء.

قوله: (إذا هي احتلمت) أي رأت في منامها أنها تجماع.

قوله: (إذا رأت الماء) يدل على تحقق وقوع ذلك، وجعل رؤية الماء شرطاً للفعل يدل على أنها إذا لم تر الماء لا غسل عليها.

قوله: (فعلت أم سلمة) في مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضاً، ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين.

قوله: (لعمري وجهها) هو بالثناة من فوق، والقائل عروة، وفاعل تعني زينب، والضمير يعود على أم سلمة.

قوله: (وتحطم) تحذف همزة الاستعظام، وللكتشيهي «أو تحطم» بأثباتها، قيل: فيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجوده لئلي من أصله ولهذا أنكرك عليها.

قوله: (ترمت يمينك) أي انقترت وصارت على التراب، وهي من الألفاظ التي تطلق عند الزجر أو يراود بها ظاهرها.

قوله: (لهم) موحدة مكسورة. وسيأتي الكلام على مباحثه في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى.

١٣١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَزَفَرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَهِيَ مَثَلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ النَّبَاذَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاسْتَحِيتُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَكَّعَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: لِأَنْ تَكُونَ قُلَّتُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا. [راجع: ٣١. أخرجه مسلم: ٢٨١١]

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم، وأورد هنا لقول ابن عمر: «فاستحييت» ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلته، فاستلزم حياء ابن عمر تفويت ذلك، وكان يمكنه إذا استحي إجلالاً لمن هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سراً ليخبر به عنه، فجمع بين المصلحتين، ولهذا عقبه المصنف بباب من استحي فأمر غيره بالسؤال

٥١- باب من استحي فأمر غيره بالسؤال

١٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنِيرِ التَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكِيمِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْوُقْدَانَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ لَمَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: «يَا أَوْسُوهُ». [أظهر: ١٧٨، ٢٦٩.]

أخرجه مسلم: ٣٠٣. بزيادة: «من أجل لاطمة»

وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب قال: «كنت رجلاً مذكاً، وهو بتقيل الذال المعجمة والد أي كثير المذني، وهو يسكان المعجمة: الماء الذي يخرج من الرجل عند

قوله: (وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً) معنى التأثم التحرج من الوقوع في الإثم وهو كالتحش، وإنما خشي معاذ من الإثم المرتب على كتمان العلم، وكأنه فهم من منع النبي ﷺ أن يخبر بها إخباراً عاماً لقوله: «أفلا أبشر الناس» فأخذ هو أولاً بعموم المنع فلم يخبر بها أحداً، ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموماً، فإذ قبل موته فأخبر بها خاصاً من الناس فجمع بين الحكيم. ويقوي ذلك أن المنع لو كان على عمومته في الأشخاص لما أخبر هو بذلك، وأخذ منه أن من كان في مثل مقامه في الفهم أنه لم يمنع من إخباره. وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال: ادخلوا علي الناس. فادخلوا عليه. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات لا يشرك بالله شيئاً جعله الله في الجنة» وما كنت أحسبكموه إلا عند الموت، وشاهدني على ذلك أبو الرداءة. فقال: صدق أخى، وما كان يمنعكم به إلا عند موته. وقد وقع لأبي أيوب مثل ذلك، فقي المسند من طريق أبي خنيد أن أبا أيوب غزا الروم فمرض، فلما حضر قال: ساعدتكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لولا حالى هذه ما حدثتكموه، سمعته يقول: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة». وإذا عورض هذا الجواب فأجيب من أصل الإشكال بأن معاذاً اطلع على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بديل أن النبي ﷺ أمر أبا هريرة أن يشرح بذلك الناس، فليكن مصر دفعه وقال: أرجع يا أبا هريرة، ودخل على أثره فقال: يا رسول الله لا تفعل، فبني أخشى أن يتكل الناس، فخلهم يعملون. فقال: فخلهم. أخرجه مسلم. فكان قوله ﷺ لمعاذ: «أخاف أن يتكلموا» كان بعد قصة أبي هريرة، فكان النهي للمصلحة لا للتحريم، فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ. والله أعلم.

قوله: (لا هي للنهي ليست داخلة على «أخاف»، بل للمني لا تبشر. ثم استأنف فقال: «أخاف». وفي رواية كريمة «إني أخاف» بأثبات التثنية، وللحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ من معتمر قال: لا، مهمهم فليتأنفوا في الأعمال، فبني أخاف أن يتكلموا.

٥٠- باب الحياء في العلم

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْمُ السَّاءُ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ، لَمْ يَنْفَعْنِ الْحَيَاءُ أَنْ يَنْفَعْنِ فِي الدِّينِ.

١٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا

هَيْشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ أُمُّ سَلَمَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». فَعَلَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ، فَخَيَّ وَجْهَهَا، وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَحْلِيمُ الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: «مَنْ تَرَمَتْ يَمِينُكَ، لَيْسَ يُشَبِّهُهَا وَلَكِنَّهَا». [أظهر: ٢٨٢، ٣٢٨، ٩٠٩، ٩١٢١.] أخرجه مسلم: ٣١٣]

قوله: (باب الحياء) أي حكم الحياء، وقد تقدم أن الحياء من الإيمان، وهو الشرعي الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام للأكابر، وهو محمود. وأما ما يقع سبياً لترك أمر شرعي فهو مذموم، وليس هو بحياء شرعي، وإنما هو ضعف ومهانة، وهو المراد بقول مجاهد: لا يتعلم العلم مستحي. وهو يسكان الحاء. ولا، في كلامه نافية لا نافية، ولهذا كانت ميم يتعلم مضمومة، وكأنه أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعليم. وقول مجاهد هذا وصله أبو نعيم في الحلية من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه، وهو إسناد صحيح على شرط المصنف.

قوله: (وقالت عائشة) هذا التعليق وصله مسلم من طريق إبراهيم بن مهاجر

ستل عما يلبس فأجيب بما لا يلبس، إذ الأصل الإباحة، ولو عدل له ما يلبس لطلأ به، بل كان لا يؤمن أن يتمسك بعض السامعين بفهمه فيظن اختصاصه بالجرم، وأيضاً فالقصد ما جرم ليه لا ما يحل له لانه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يجتنب شيئاً خصوصاً.

قوله: (وابن أبي ذئب) هو بالضم علقاً على قول آدم: «حدثنا ابن أبي ذئب» والمراد أن آدم سمعه من ابن أبي ذئب بإسنادين، وفي رواية غير أبي ذئب «وعن الزهري» بالعطف على نافع ولم يعد ذكر ابن أبي ذئب.

قوله: (أن رجلاً) لم أتف على اسمه، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضاً إن شاء الله تعالى.

(خاتمة) اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين منها في المناهج بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر، والتعليق الذي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي: كتب لأمر البصرة، ورحل جابر إلى عبد الله بن أنس، وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه، وحديث إنما العلم بالعلم، وبإني ذلك وهو ثمانون حديثاً كلها موصولة، فلكل واحد منها ستة عشر حديثاً، وبغير تكرير أربعة وستون حديثاً، وقد واقفه مسلم على تحريجها إلا ستة عشر حديثاً وهي الأربعة المعلقة المذكورة، وحديث أبي هريرة «إذا وسد الأمر إلى غير أهله»، وحديث ابن عباس «اللهم علمه الكتاب»، وحديثه في الذبح قبل الرمي، وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المرضعة، وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثاً، وحديث أبي هريرة «أسعد الناس بالشفاعة»، وحديث الزبير «من كذب علي»، وحديث سلمة «من تهوّل علي»، وحديث علي في الصحيفة، وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثاً، وحديث أم سلمة «ماذا أنزل الليلة من الفتن»، وحديث أبي هريرة حفظت وعامدني. والمراد بموافقة مسلم موافقة على تحريج أصل الحديث عن صحابه وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر وثراً: أربعة منها موصولة، والبقية منقطعة. قال ابن رشد: ختم البخاري كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة، واعتماداً على النية الصحيحة. وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار خافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه وما صنع ذلك، فاتبع الطيب بالطيب بابرع سياق وأبعد اتساق. رحمه الله تعالى.



٤- كتاب الوضوء

١- باب ما جاء في الوضوء

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. [البقرة: ٢٣٩]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَيَسْنُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ قَرَضَ الْوُضُوءَ مَرَّةً مَرَّةً، وَتَوَضَّأَ أَيْضاً مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثاً، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ، وَإِنْ يَجَاوِزُوا فَعَلَّ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الوضوء. باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية) وفي رواية الأصلية: «ما جاء في قول الله دون ما قبله، ولكبرية باب في الوضوء وقول الله عز وجل إلخ». والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشروطه وصفته ومقدماته. والوضوء بالضم هو الفعل، وبالفعل الماء الذي

الملاعبة، وسيأتي الكلام عليه في الطهارة أيضاً. واستدل به بعضهم على جواز الاحتماء على الخبير المظنون مع القدرة على القطوع، وهو خطأ، فبي النسائي أن السؤال وقع وعلي حاضر.

٥٢- باب ذكر العلم والفن في المسجد

١٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ تَأْتُرُنَا أَنْ نَهْلَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْخَلْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْخُفَّةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ».

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَةٍ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَمْ أَفْقَهْ هَلْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إسهر: ٥١٥٢٢، ٥١٥٢٥، ٥١٥٢٧، ٥١٥٢٨، ٧٣٤٤. أخرجه مسلم: ١١٨٢]

قوله: (باب ذكر العلم) أي إلقاء العلم والفن في المسجد، وأشار بهذه الترجمة إلى الرد من توقف لما يقع في المباحة من رفع الأصوات فيه على الجواز.

قوله: (أن رجلاً قام في المسجد) لم أتف على اسم هذا الرجل، والمراد بالمسجد مسجد النبي ﷺ، ويستفاد منه أن السؤال من مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة، وقرن: يسكن الرأه وغلط من تنحها. وقول ابن عمر: «يزعمون الخ» يفسر من روى الحديث تماماً كابن عباس وغيره. وفيه دليل على إطلاق الزعم على القول الحق لأن ابن عمر سمع ذلك من رسول الله ﷺ لكنه لم يفهمه لقوله: «لم أفقه هذه» أي الجملة الأخيرة فصار يروها عن غيره، وهو ذال على شدة تحريمه وورعه، وسيأتي الكلام على فوائده في الحج إن شاء الله تعالى.

٥٣- باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل

١٣٤- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَبِيصَ، وَلَا الْغِمَاقَ، وَلَا الشَّرَاوِيلَ، وَلَا الْجُرْتَنَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَمُ أَوْ الزُّعْفُرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّغْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ». [إسهر: ٥١٥٢٧، ٥١٥٢٨، ٥١٥٢٩، ٥١٥٣٠، ٥١٥٣١، ٥١٥٣٢، ٥١٥٣٣، ٥١٥٣٤، ٥١٥٣٥، ٥١٥٣٦، ٥١٥٣٧، ٥١٥٣٨، ٥١٥٣٩، ٥١٥٤٠، ٥١٥٤١، ٥١٥٤٢، ٥١٥٤٣، ٥١٥٤٤، ٥١٥٤٥، ٥١٥٤٦، ٥١٥٤٧، ٥١٥٤٨، ٥١٥٤٩، ٥١٥٥٠، ٥١٥٥١، ٥١٥٥٢، ٥١٥٥٣، ٥١٥٥٤، ٥١٥٥٥، ٥١٥٥٦، ٥١٥٥٧، ٥١٥٥٨، ٥١٥٥٩، ٥١٥٦٠، ٥١٥٦١، ٥١٥٦٢، ٥١٥٦٣، ٥١٥٦٤، ٥١٥٦٥، ٥١٥٦٦، ٥١٥٦٧، ٥١٥٦٨، ٥١٥٦٩، ٥١٥٧٠، ٥١٥٧١، ٥١٥٧٢، ٥١٥٧٣، ٥١٥٧٤، ٥١٥٧٥، ٥١٥٧٦، ٥١٥٧٧، ٥١٥٧٨، ٥١٥٧٩، ٥١٥٨٠، ٥١٥٨١، ٥١٥٨٢، ٥١٥٨٣، ٥١٥٨٤، ٥١٥٨٥، ٥١٥٨٦، ٥١٥٨٧، ٥١٥٨٨، ٥١٥٨٩، ٥١٥٩٠، ٥١٥٩١، ٥١٥٩٢، ٥١٥٩٣، ٥١٥٩٤، ٥١٥٩٥، ٥١٥٩٦، ٥١٥٩٧، ٥١٥٩٨، ٥١٥٩٩، ٥١٦٠٠، ٥١٦٠١، ٥١٦٠٢، ٥١٦٠٣، ٥١٦٠٤، ٥١٦٠٥، ٥١٦٠٦، ٥١٦٠٧، ٥١٦٠٨، ٥١٦٠٩، ٥١٦١٠، ٥١٦١١، ٥١٦١٢، ٥١٦١٣، ٥١٦١٤، ٥١٦١٥، ٥١٦١٦، ٥١٦١٧، ٥١٦١٨، ٥١٦١٩، ٥١٦٢٠، ٥١٦٢١، ٥١٦٢٢، ٥١٦٢٣، ٥١٦٢٤، ٥١٦٢٥، ٥١٦٢٦، ٥١٦٢٧، ٥١٦٢٨، ٥١٦٢٩، ٥١٦٣٠، ٥١٦٣١، ٥١٦٣٢، ٥١٦٣٣، ٥١٦٣٤، ٥١٦٣٥، ٥١٦٣٦، ٥١٦٣٧، ٥١٦٣٨، ٥١٦٣٩، ٥١٦٤٠، ٥١٦٤١، ٥١٦٤٢، ٥١٦٤٣، ٥١٦٤٤، ٥١٦٤٥، ٥١٦٤٦، ٥١٦٤٧، ٥١٦٤٨، ٥١٦٤٩، ٥١٦٥٠، ٥١٦٥١، ٥١٦٥٢، ٥١٦٥٣، ٥١٦٥٤، ٥١٦٥٥، ٥١٦٥٦، ٥١٦٥٧، ٥١٦٥٨، ٥١٦٥٩، ٥١٦٦٠، ٥١٦٦١، ٥١٦٦٢، ٥١٦٦٣، ٥١٦٦٤، ٥١٦٦٥، ٥١٦٦٦، ٥١٦٦٧، ٥١٦٦٨، ٥١٦٦٩، ٥١٦٧٠، ٥١٦٧١، ٥١٦٧٢، ٥١٦٧٣، ٥١٦٧٤، ٥١٦٧٥، ٥١٦٧٦، ٥١٦٧٧، ٥١٦٧٨، ٥١٦٧٩، ٥١٦٨٠، ٥١٦٨١، ٥١٦٨٢، ٥١٦٨٣، ٥١٦٨٤، ٥١٦٨٥، ٥١٦٨٦، ٥١٦٨٧، ٥١٦٨٨، ٥١٦٨٩، ٥١٦٩٠، ٥١٦٩١، ٥١٦٩٢، ٥١٦٩٣، ٥١٦٩٤، ٥١٦٩٥، ٥١٦٩٦، ٥١٦٩٧، ٥١٦٩٨، ٥١٦٩٩، ٥١٧٠٠، ٥١٧٠١، ٥١٧٠٢، ٥١٧٠٣، ٥١٧٠٤، ٥١٧٠٥، ٥١٧٠٦، ٥١٧٠٧، ٥١٧٠٨، ٥١٧٠٩، ٥١٧١٠، ٥١٧١١، ٥١٧١٢، ٥١٧١٣، ٥١٧١٤، ٥١٧١٥، ٥١٧١٦، ٥١٧١٧، ٥١٧١٨، ٥١٧١٩، ٥١٧٢٠، ٥١٧٢١، ٥١٧٢٢، ٥١٧٢٣، ٥١٧٢٤، ٥١٧٢٥، ٥١٧٢٦، ٥١٧٢٧، ٥١٧٢٨، ٥١٧٢٩، ٥١٧٣٠، ٥١٧٣١، ٥١٧٣٢، ٥١٧٣٣، ٥١٧٣٤، ٥١٧٣٥، ٥١٧٣٦، ٥١٧٣٧، ٥١٧٣٨، ٥١٧٣٩، ٥١٧٤٠، ٥١٧٤١، ٥١٧٤٢، ٥١٧٤٣، ٥١٧٤٤، ٥١٧٤٥، ٥١٧٤٦، ٥١٧٤٧، ٥١٧٤٨، ٥١٧٤٩، ٥١٧٥٠، ٥١٧٥١، ٥١٧٥٢، ٥١٧٥٣، ٥١٧٥٤، ٥١٧٥٥، ٥١٧٥٦، ٥١٧٥٧، ٥١٧٥٨، ٥١٧٥٩، ٥١٧٦٠، ٥١٧٦١، ٥١٧٦٢، ٥١٧٦٣، ٥١٧٦٤، ٥١٧٦٥، ٥١٧٦٦، ٥١٧٦٧، ٥١٧٦٨، ٥١٧٦٩، ٥١٧٧٠، ٥١٧٧١، ٥١٧٧٢، ٥١٧٧٣، ٥١٧٧٤، ٥١٧٧٥، ٥١٧٧٦، ٥١٧٧٧، ٥١٧٧٨، ٥١٧٧٩، ٥١٧٨٠، ٥١٧٨١، ٥١٧٨٢، ٥١٧٨٣، ٥١٧٨٤، ٥١٧٨٥، ٥١٧٨٦، ٥١٧٨٧، ٥١٧٨٨، ٥١٧٨٩، ٥١٧٩٠، ٥١٧٩١، ٥١٧٩٢، ٥١٧٩٣، ٥١٧٩٤، ٥١٧٩٥، ٥١٧٩٦، ٥١٧٩٧، ٥١٧٩٨، ٥١٧٩٩، ٥١٨٠٠، ٥١٨٠١، ٥١٨٠٢، ٥١٨٠٣، ٥١٨٠٤، ٥١٨٠٥، ٥١٨٠٦، ٥١٨٠٧، ٥١٨٠٨، ٥١٨٠٩، ٥١٨١٠، ٥١٨١١، ٥١٨١٢، ٥١٨١٣، ٥١٨١٤، ٥١٨١٥، ٥١٨١٦، ٥١٨١٧، ٥١٨١٨، ٥١٨١٩، ٥١٨٢٠، ٥١٨٢١، ٥١٨٢٢، ٥١٨٢٣، ٥١٨٢٤، ٥١٨٢٥، ٥١٨٢٦، ٥١٨٢٧، ٥١٨٢٨، ٥١٨٢٩، ٥١٨٣٠، ٥١٨٣١، ٥١٨٣٢، ٥١٨٣٣، ٥١٨٣٤، ٥١٨٣٥، ٥١٨٣٦، ٥١٨٣٧، ٥١٨٣٨، ٥١٨٣٩، ٥١٨٤٠، ٥١٨٤١، ٥١٨٤٢، ٥١٨٤٣، ٥١٨٤٤، ٥١٨٤٥، ٥١٨٤٦، ٥١٨٤٧، ٥١٨٤٨، ٥١٨٤٩، ٥١٨٥٠، ٥١٨٥١، ٥١٨٥٢، ٥١٨٥٣، ٥١٨٥٤، ٥١٨٥٥، ٥١٨٥٦، ٥١٨٥٧، ٥١٨٥٨، ٥١٨٥٩، ٥١٨٦٠، ٥١٨٦١، ٥١٨٦٢، ٥١٨٦٣، ٥١٨٦٤، ٥١٨٦٥، ٥١٨٦٦، ٥١٨٦٧، ٥١٨٦٨، ٥١٨٦٩، ٥١٨٧٠، ٥١٨٧١، ٥١٨٧٢، ٥١٨٧٣، ٥١٨٧٤، ٥١٨٧٥، ٥١٨٧٦، ٥١٨٧٧، ٥١٨٧٨، ٥١٨٧٩، ٥١٨٨٠، ٥١٨٨١، ٥١٨٨٢، ٥١٨٨٣، ٥١٨٨٤، ٥١٨٨٥، ٥١٨٨٦، ٥١٨٨٧، ٥١٨٨٨، ٥١٨٨٩، ٥١٨٩٠، ٥١٨٩١، ٥١٨٩٢، ٥١٨٩٣، ٥١٨٩٤، ٥١٨٩٥، ٥١٨٩٦، ٥١٨٩٧، ٥١٨٩٨، ٥١٨٩٩، ٥١٩٠٠، ٥١٩٠١، ٥١٩٠٢، ٥١٩٠٣، ٥١٩٠٤، ٥١٩٠٥، ٥١٩٠٦، ٥١٩٠٧، ٥١٩٠٨، ٥١٩٠٩، ٥١٩١٠، ٥١٩١١، ٥١٩١٢، ٥١٩١٣، ٥١٩١٤، ٥١٩١٥، ٥١٩١٦، ٥١٩١٧، ٥١٩١٨، ٥١٩١٩، ٥١٩٢٠، ٥١٩٢١، ٥١٩٢٢، ٥١٩٢٣، ٥١٩٢٤، ٥١٩٢٥، ٥١٩٢٦، ٥١٩٢٧، ٥١٩٢٨، ٥١٩٢٩، ٥١٩٣٠، ٥١٩٣١، ٥١٩٣٢، ٥١٩٣٣، ٥١٩٣٤، ٥١٩٣٥، ٥١٩٣٦، ٥١٩٣٧، ٥١٩٣٨، ٥١٩٣٩، ٥١٩٤٠، ٥١٩٤١، ٥١٩٤٢، ٥١٩٤٣، ٥١٩٤٤، ٥١٩٤٥، ٥١٩٤٦، ٥١٩٤٧، ٥١٩٤٨، ٥١٩٤٩، ٥١٩٥٠، ٥١٩٥١، ٥١٩٥٢، ٥١٩٥٣، ٥١٩٥٤، ٥١٩٥٥، ٥١٩٥٦، ٥١٩٥٧، ٥١٩٥٨، ٥١٩٥٩، ٥١٩٦٠، ٥١٩٦١، ٥١٩٦٢، ٥١٩٦٣، ٥١٩٦٤، ٥١٩٦٥، ٥١٩٦٦، ٥١٩٦٧، ٥١٩٦٨، ٥١٩٦٩، ٥١٩٧٠، ٥١٩٧١، ٥١٩٧٢، ٥١٩٧٣، ٥١٩٧٤، ٥١٩٧٥، ٥١٩٧٦، ٥١٩٧٧، ٥١٩٧٨، ٥١٩٧٩، ٥١٩٨٠، ٥١٩٨١، ٥١٩٨٢، ٥١٩٨٣، ٥١٩٨٤، ٥١٩٨٥، ٥١٩٨٦، ٥١٩٨٧، ٥١٩٨٨، ٥١٩٨٩، ٥١٩٩٠، ٥١٩٩١، ٥١٩٩٢، ٥١٩٩٣، ٥١٩٩٤، ٥١٩٩٥، ٥١٩٩٦، ٥١٩٩٧، ٥١٩٩٨، ٥١٩٩٩، ٥٢٠٠٠، ٥٢٠٠١، ٥٢٠٠٢، ٥٢٠٠٣، ٥٢٠٠٤، ٥٢٠٠٥، ٥٢٠٠٦، ٥٢٠٠٧، ٥٢٠٠٨، ٥٢٠٠٩، ٥٢٠١٠، ٥٢٠١١، ٥٢٠١٢، ٥٢٠١٣، ٥٢٠١٤، ٥٢٠١٥، ٥٢٠١٦، ٥٢٠١٧، ٥٢٠١٨، ٥٢٠١٩، ٥٢٠٢٠، ٥٢٠٢١، ٥٢٠٢٢، ٥٢٠٢٣، ٥٢٠٢٤، ٥٢٠٢٥، ٥٢٠٢٦، ٥٢٠٢٧، ٥٢٠٢٨، ٥٢٠٢٩، ٥٢٠٣٠، ٥٢٠٣١، ٥٢٠٣٢، ٥٢٠٣٣، ٥٢٠٣٤، ٥٢٠٣٥، ٥٢٠٣٦، ٥٢٠٣٧، ٥٢٠٣٨، ٥٢٠٣٩، ٥٢٠٤٠، ٥٢٠٤١، ٥٢٠٤٢، ٥٢٠٤٣، ٥٢٠٤٤، ٥٢٠٤٥، ٥٢٠٤٦، ٥٢٠٤٧، ٥٢٠٤٨، ٥٢٠٤٩، ٥٢٠٥٠، ٥٢٠٥١، ٥٢٠٥٢، ٥٢٠٥٣، ٥٢٠٥٤، ٥٢٠٥٥، ٥٢٠٥٦، ٥٢٠٥٧، ٥٢٠٥٨، ٥٢٠٥٩، ٥٢٠٦٠، ٥٢٠٦١، ٥٢٠٦٢، ٥٢٠٦٣، ٥٢٠٦٤، ٥٢٠٦٥، ٥٢٠٦٦، ٥٢٠٦٧، ٥٢٠٦٨، ٥٢٠٦٩، ٥٢٠٧٠، ٥٢٠٧١، ٥٢٠٧٢، ٥٢٠٧٣، ٥٢٠٧٤، ٥٢٠٧٥، ٥٢٠٧٦، ٥٢٠٧٧، ٥٢٠٧٨، ٥٢٠٧٩، ٥٢٠٨٠، ٥٢٠٨١، ٥٢٠٨٢، ٥٢٠٨٣، ٥٢٠٨٤، ٥٢٠٨٥، ٥٢٠٨٦، ٥٢٠٨٧، ٥٢٠٨٨، ٥٢٠٨٩، ٥٢٠٩٠، ٥٢٠٩١، ٥٢٠٩٢، ٥٢٠٩٣، ٥٢٠٩٤، ٥٢٠٩٥، ٥٢٠٩٦، ٥٢٠٩٧، ٥٢٠٩٨، ٥٢٠٩٩، ٥٢١٠٠، ٥٢١٠١، ٥٢١٠٢، ٥٢١٠٣، ٥٢١٠٤، ٥٢١٠٥، ٥٢١٠٦، ٥٢١٠٧، ٥٢١٠٨، ٥٢١٠٩، ٥٢١١٠، ٥٢١١١، ٥٢١١٢، ٥٢١١٣، ٥٢١١٤، ٥٢١١٥، ٥٢١١٦، ٥٢١١٧، ٥٢١١٨، ٥٢١١٩، ٥٢١٢٠، ٥٢١٢١، ٥٢١٢٢، ٥٢١٢٣، ٥٢١٢٤، ٥٢١٢٥، ٥٢١٢٦، ٥٢١٢٧، ٥٢١٢٨، ٥٢١٢٩، ٥٢١٣٠، ٥٢١٣١، ٥٢١٣٢، ٥٢١٣٣، ٥٢١٣٤، ٥٢١٣٥، ٥٢١٣٦، ٥٢١٣٧، ٥٢١٣٨، ٥٢١٣٩، ٥٢١٤٠، ٥٢١٤١، ٥٢١٤٢، ٥٢١٤٣، ٥٢١٤٤، ٥٢١٤٥، ٥٢١٤٦، ٥٢١٤٧، ٥٢١٤٨، ٥٢١٤٩، ٥٢١٥٠، ٥٢١٥١، ٥٢١٥٢، ٥٢١٥٣، ٥٢١٥٤، ٥٢١٥٥، ٥٢١٥٦، ٥٢١٥٧، ٥٢١٥٨، ٥٢١٥٩، ٥٢١٦٠، ٥٢١٦١، ٥٢١٦٢، ٥٢١٦٣، ٥٢١٦٤، ٥٢١٦٥، ٥٢١٦٦، ٥٢١٦٧، ٥٢١٦٨، ٥٢١٦٩، ٥٢١٧٠، ٥٢١٧١، ٥٢١٧٢، ٥٢١٧٣، ٥٢١٧٤، ٥٢١٧٥، ٥٢١٧٦، ٥٢١٧٧، ٥٢١٧٨، ٥٢١٧٩، ٥٢١٨٠، ٥٢١٨١، ٥٢١٨٢، ٥٢١٨٣، ٥٢١٨٤، ٥٢١٨٥، ٥٢١٨٦، ٥٢١٨٧، ٥٢١٨٨، ٥٢١٨٩، ٥٢١٩٠، ٥٢١٩١، ٥٢١٩٢، ٥٢١٩٣، ٥٢١٩٤، ٥٢١٩٥، ٥٢١٩٦، ٥٢١٩٧، ٥٢١٩٨، ٥٢١٩٩، ٥٢٢٠٠، ٥٢٢٠١، ٥٢٢٠٢، ٥٢٢٠٣، ٥٢٢٠٤، ٥٢٢٠٥، ٥٢٢٠٦، ٥٢٢٠٧، ٥٢٢٠٨، ٥٢٢٠٩، ٥٢٢١٠، ٥٢٢١١، ٥٢٢١٢، ٥٢٢١٣، ٥٢٢١٤، ٥٢٢١٥، ٥٢٢١٦، ٥٢٢١٧، ٥٢٢١٨، ٥٢٢١٩، ٥٢٢٢٠، ٥٢٢٢١، ٥٢٢٢٢، ٥٢٢٢٣، ٥٢٢٢٤، ٥٢٢٢٥، ٥٢٢٢٦، ٥٢٢٢٧، ٥٢٢٢٨، ٥٢٢٢٩، ٥٢٢٣٠، ٥٢٢٣١، ٥٢٢٣٢، ٥٢٢٣٣، ٥٢٢٣٤، ٥٢٢٣٥، ٥٢٢٣٦، ٥٢٢٣٧، ٥٢٢٣٨، ٥٢٢٣٩، ٥٢٢٤٠، ٥٢٢٤١، ٥٢٢٤٢، ٥٢٢٤٣، ٥٢٢٤٤، ٥٢٢٤٥، ٥٢٢٤٦، ٥٢٢٤٧، ٥٢٢٤٨، ٥٢٢٤٩، ٥٢٢٥٠، ٥٢٢٥١، ٥٢٢٥٢، ٥٢٢٥٣، ٥٢٢٥٤، ٥٢٢٥٥، ٥٢٢٥٦، ٥٢٢٥٧، ٥٢٢٥٨، ٥٢٢٥٩، ٥٢٢٦٠، ٥٢٢٦١، ٥٢٢٦٢، ٥٢٢٦٣، ٥٢٢٦٤، ٥٢٢٦٥، ٥٢٢٦٦، ٥٢٢٦٧، ٥٢٢٦٨، ٥٢٢٦٩، ٥٢٢٧٠، ٥٢٢٧١، ٥٢٢٧٢، ٥٢٢٧٣، ٥٢٢٧٤، ٥٢٢٧٥، ٥٢٢٧٦، ٥٢٢٧٧، ٥٢٢٧٨، ٥٢٢٧٩، ٥٢٢٨٠، ٥٢٢٨١، ٥٢٢٨٢، ٥٢٢٨٣، ٥٢٢٨٤، ٥٢٢٨٥، ٥٢٢٨٦، ٥٢٢٨٧، ٥٢٢٨٨، ٥٢٢٨٩، ٥٢٢٩٠، ٥٢٢٩١، ٥٢٢٩٢، ٥٢٢٩٣، ٥٢٢٩٤، ٥٢٢٩٥، ٥٢٢٩٦، ٥٢٢٩٧، ٥٢٢٩٨، ٥٢٢٩٩، ٥٢٣٠٠، ٥٢٣٠١، ٥٢٣٠٢، ٥٢٣٠٣، ٥٢٣٠٤، ٥٢٣٠٥، ٥٢٣٠٦، ٥٢٣٠٧، ٥٢٣٠٨، ٥٢٣٠٩، ٥٢٣١٠، ٥٢٣١١، ٥٢٣١٢، ٥٢٣١٣، ٥٢٣١٤، ٥٢٣١٥، ٥٢٣١٦، ٥٢٣١٧، ٥٢٣١٨، ٥٢٣١٩، ٥٢٣٢٠، ٥٢٣٢١، ٥٢٣٢٢، ٥٢٣٢٣، ٥٢٣٢٤، ٥٢٣٢٥، ٥٢٣٢٦، ٥٢٣٢٧، ٥٢٣٢٨، ٥٢٣٢٩، ٥٢٣٣٠، ٥٢٣٣١، ٥٢٣٣٢، ٥٢٣٣٣، ٥٢٣٣٤، ٥٢٣٣

ثم قال: «من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم» إسناده جيد، لكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شبيب لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث، وأجيب بأنه أمر سيء والإساءة تتعلق بالنقص، والظلم بالزيادة. وقيل: فيه حذف تقديره من نقص من واحدة. ويؤيده ما رواه نعيم بن حاد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعاً «الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً، فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ»، وهو مرسل رجاله ثقات. وأجيب عن الحديث أيضاً بأن الرواية لا يتفقوا على ذكر النقص فيه، بل أكثرهم مقتصر على قوله: «فمن زاده قطع، كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره. ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الإسفراييني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث، وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور، وهو عجوج بالإجماع. وأما قول مالك في المدونة: لا أحب الواحدة إلا من العالم، فليس فيه إيجاب زيادة عليها. والله أعلم.

قوله: (وكره أهل العلم الإسراف فيه) يشير بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال: كان يقال: «من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر». وأخرج غيره عن أبي الدرداء وابن مسعود، وروي في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسناده لين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

قوله: (وأن يجاوزوا الخ) يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن مسعود قال: ليس بعد الثلاث شيء. وقال أحمد وإسحاق وغيرهما: لا تجوز الزيادة على الثلاث. وقال ابن المبارك: لا أمن أن يأتهم. وقال الشافعي: لا أحب أن يزيد المترضى على ثلاث، فإن زاد لم أكرهه. أي لم أكرهه، لأن قوله لا أحب يقتضي الكراهة. وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه. وحكى الدارمي منهم عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة، وهو قياس فاسد، ويلزم من القول بتحريم الزيادة على الثلاث أو كراهتها أنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق. وقد اختلف عند الشافعية في القيد الذي يمنع منه حكم الزيادة على الثلاث، فالأصح إن صلى به فرضاً أو نفلاً، وقيل الفرض فقط، وقيل مطلق حتى سجدة التلاوة والشكر ومس المصحف، وقيل ما يقصد له الوضوء وهو أهم، وقيل إذا وقع الفصل بزمان يحتل في مطلقه نفس الوضوء حادثة، وعند بعض الحنفية أنه راجع إلى الاعتقاد بأن اعتقاد أن الزيادة على الثلاث سنة أخطأ ودخل في الوعيد، وإلا فلا يشترط للتجديد شيء بل لو زاد الرابعة وغيره لا لوم، ولا سيما إذا قصد به القرينة للحديث البوارد «الوضوء على الوضوء نوره». قلت: وهو حديث ضعيف، ولعل المصنف أشار إلى هذه الرواية، وسيأتي بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى. ويستثنى من ذلك ما لو علم أنه بقي من المعصية شيء. لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فإنه يفضل موضعه فقط، وأما مع الشك الطارئ بعد الفراغ فلا، لتلا يؤول به الحال إلى الوسواس المذموم.

٢- باب لا تقبل صلاة بغير طهور

١٣٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا قَعْقَرٌ، عَنْ مِثْمَانَ بْنِ مِثْوَى: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضَرَتِهِمْ: مَا أَحْدَثَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ حُرَاطٌ. [الطبري: ٦٩٥٤]. أخرجه مسلم:

[٢٢٥]

قوله: (باب لا تقبل صلاة بغير طهور) هو بضم الطاء المهملة، والمراد به ما هو أعم من الوضوء والغسل. وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر، وأبو داود وغيره من طريق أبي الليخ بن أسامة عن أبيه، وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري، فلهاذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه.

قوله: (لا تقبل) كذا في روايتهما بالضم على البناء لما لم يسم فاعله، وأخرجه المصنف في ترك الحيل عن إسحاق بن نصر، وأبو داود عن أحد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ «لا يقبل الله» والمراد بالقبول هنا ما يرادف الصحة وهو الإجزاء، وحقيقة القبول ثمة وقوع الطاعة عزيمة رافعة لما في الذمة. ولما كان الإتيان بشروطها مظنة الإجزاء الذي القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازاً، وأما القبول المنفي في مثل قوله

يتوضأ به على المشهور فيهما، وحكي في كل منهما الأمران. وهو مشتق من الوضاضة، وسمي بذلك لأن المصلي ينتظف به فيصير وضياً. وأشار بقوله: «ما جاءه» إلى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون: التقدير إذا قسمت إلى الصلاة حديثين. وقال آخرون: بل الأمر على عموم من غير تقدير حذف، إلا أنه في حق الحديث على الإيجاب، وفي حق غيره على التنب. وقال بعضهم: كان على الإيجاب ثم نسخ نصراً متعدياً. ويعد لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أباه عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث. ولمسلم من حديث بريدة: «كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد، فقال له عمر: إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله. فقال: عمداً فعلته أي لبيان الجواز. وسيأتي حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث. واختلف العلماء أيضاً في موجب الوضوء فقيل: يجب بالحدث وجوباً موصلاً، وقيل به وبإلحاقه إلى الصلاة مما ورجعه جماعة من الشافعية، وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب، ويعد له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إنما أمرت بالوضوء إذا قسمت إلى الصلاة واستطعت بعض العلماء من قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» إيجاب النية في الوضوء، لأن التقدير إذا أردت القيام إلى الصلاة فتوضؤوا لأجلها، ومثله قولهم: إذا رأيت الأمير قسم، أي لأجله. وقسك بهذه الآية من قال: إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة، فلما ما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي ﷺ وهو بمكة كما فرضت الصلاة، وأنه لم يصل قط إلا بوضوء. قال: وهذا مما لا يجهل عالم. وقال المحاكم في المستدرک: وأهل السنة بهم حاجة إلى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة. ثم ساق حديث ابن عباس: «دخلت فاطمة على النبي ﷺ وهي تكي، فقالت: هؤلاء الملا من قريش قد تصاعدوا يقتلك. فقال: اتروني بوضوء. فتوضأ». الحديث، قلت: وهذا يصلح رداً على من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة، لا على من أنكر وجوبه حينئذ. وقد جزم ابن الجهم المالكي بأنه كان قبل الهجرة متعدياً وجزم ابن حزم بأنه لم يشتر إلا بالمدينة، وود عليهما بما أخرجه ابن هبيرة في المغازي التي يروونها عن أبي الأسود يتيم عروة عن أن جبريل علم النبي ﷺ الوضوء عند نزوله عليه بالوحي، وهو مرسل، ووصله أحمد من طريق ابن هبيرة أيضاً لكن قال: عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه. وأخرجه ابن ماجه من رواية رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه، لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند. وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقيل موصولاً، ولو ثبت لكان على شرط الصحيح، لكن المعروف رواية ابن هبيرة.

قوله: (وبين النبي ﷺ أن فرض الوضوء مرة مرة) كذا في روايتهما بالرفع على الخبرية، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق، أي فرض الوضوء غسل الأعضاء غسل مرة مرة، أو على الحال الساعة مسبب الخبر، أي يفعل مرة، أو على لغة من ينصب الجزأين بأن. وأعاد لفظ مرة لإرادة التخصيص أي الوجه مرة واليد مرة إلخ. والبيان المذكور يحتل أن يشير به إلى ما رواه بعد من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة، وهو بيان بالفعل لجعل الآية، إذ الأمر يفيد طلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين بعده، فبين الشارع أن المرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستحباب، وستأتي الأحاديث على ذلك فيما بعد. وأما حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» ففيه بيان الفعل والقول معاً، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه، وله طرق أخرى كلها ضعيفة.

قوله: (وتوضأ أيضاً مرتين موقنين) كذا في رواية أبي ذر، ولغيره «مرتين» بغير تكرار، وسيأتي هذا التاميل موصولاً في باب مفرد مع الكلام عليه.

قوله: (ولثلاثاً) أي وتوضأ أيضاً ثلاثاً، زاد الأصيلي ثلاثاً على نسق ما قبله، وسيأتي موصولاً أيضاً في باب مفرد.

قوله: (ولم يزد على ثلاث) أي لم يأت في شيء من الأحاديث المرفوعة في صفة وضوءه ﷺ أنه زاد على ثلاث، بل ورد عنه ﷺ من زاد عليها، وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً

﴿وَمَنْ آتَى عِرَافًا لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ﴾ فهو الحقيقي، لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما تبع، ولهذا كان بعض السلف يقول: لأن يقبل لي صلاة واحدة أحب إلي من جميع الدنيا، قاله ابن عمر. قال: لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

قوله: (أحدث) أي وجد منه الحديث، والمراد به الخارج من أحد السيلين، وإثنا فسر أبو هريرة بأنخص من ذلك تبيهاً بالأخف على الأعظم، ولأنهما قد يقمان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما، وأما باقي الأحاديث المختلف فيها بين العلماء كمن الذكر ولمس المرأة والقيء مله الغم والحجامة فاعلم أبا هريرة كان لا يرى التقصص بشيء منها. وعليه مشى المصنف كما سيأتي في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين. وقيل إن أبا هريرة اقتصر على الجواب على ما ذكر لعله أن السائل كان يعلم ما عدا ذلك، وفيه بعد. واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان خروجه اختيارياً أم اضطرارياً، وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول انتهى إلى غاية الوضوء، وما بعدهما مخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً.

قوله: (يعرضاً) أي بالله أو ما يقوم مقامه، وقد روى النسائي بإسناد قوي عن أبي ذر مرفوعاً «الصعيد الطيب وضوء المسلم فأطلق الشارع على التيمم أنه وضوء لكونه قام مقامه، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان عندنا قترضاً أي مع باقي شروط الصلاة. والله أعلم.

٣- باب فَضْلِ الوُضوءِ وَالْفَرِّ الْمُحْجَلُونَ مِنْ آثَارِ الوُضوءِ

١٣٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ قَرَضًا، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ أَمْسَى يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًا مُحْجَلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُعِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ». [أخرجه مسلم: ٢٤٦، مطولاً]

قوله: (باب فضل الوضوء، والفَرِّ المحجلون) كذا في أكثر الروايات بالرفع، وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث «اتمسك أثر المحجلون» وهو عند مسلم، أو الواو استئنافية والفَرِّ المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لم فضل، أو الخبر قوله: «من آثار الوضوء» وفي رواية للمستطاع، والفَرِّ المحجلين بالمطف على الوضوء أي وفضل الفَرِّ المحجلين كما صرح به الأصمعي في روايته.

قوله: (عن خالده) هو ابن يزيد الاسكتناني أحد الفقهاء الثقات، وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الأقران.

قوله: (عن نعيم المجمر) بضم الميم وإسكان الجيم هو ابن عبد الله اللدني، وصف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يخرجان مسجد النبي ﷺ. وزعم بعض العلماء أن وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف أبوه نعيم بذلك مجاز، وفيه نظر فقد جزم إبراهيم الحارثي بأن نعيماً كان يباشر ذلك. ورجال هذا الإسناد الستة تصفهم مصرىون، وهم الليث وشيخه والراوي عنه، والنصف الآخر مدنيون.

قوله: (ورأيت) بفتح الراء وكسر القاف أي صعدت.

قوله: (فهو ضاً) كذا جمهور الرواة، وللكتشيبي يوماً بدل قوله قترضاً وهو تصحيف، وقد رواه الإسماعيلي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ «توضاً» وزاد الإسماعيلي فيه «ففضل وجهه ويديه فرغ في عضديه، وغسل رجله فرغ في ساقه» وكذا لمسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه، ومن طريق عمارة بن غزية عن نعيم وزاد في هذه: أن أبا هريرة قال: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فأفاد رغبته، وفيه رد على من زعم أن ذلك من رأي أبي هريرة بل من روايته ورأيه مأً.

قوله: (أمتي) أي أمة الإجابة وهم المسلمون، وقد تطلق أمة محمد ويراد بها أمة

الدعوة وليست مرادة هنا.

قوله: (يلدعون) بضم أوله أي ينادون أو يسمون.

قوله: (غُرًا) بضم المعجمة وتشديد الراء جمع غُر أي ذو غرة، وأصل الغرة لمة يضاء تكون في جبهة الفرس، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر، والمراد بها هنا النور الكائن في وجوه أمة محمد ﷺ، وغُرًا منصوب على الفعولية ليدعون أو على الحال، أي أنهم إذا دعوا على رؤوس الأشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة.

قوله: (محجلين) بالمهمله والجيم من التحجيل وهو يياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس، وأصله من المحجل بكسر الميملة وهو الخللخال، والمراد به هنا أيضاً النور. واستدل الحلبي، بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة، وفيه نظر لأنه ثبت عند اللصيف في قصة سارة رضي الله عنها مع الملك الذي أعطاهما هاجر أن سارة لما هم الملك بالثمن قامت تعرضاً وتصلي، وفي قصة جريج للراهب أيضاً أنه قام تعرضاً وصلّى ثم كلم الغلام، فالظاهر أن الذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء، وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً قال: «سما ليست لأحد غيركم» وله من حديث حذيفة نحو. «وسما» بكسر الميملة وإسكان الياء الأخيرة أي علامة. وقد اعترض بعضهم على الحلبي بحديث «هذا وضوئي وضوء الأنبياء قبلي» وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه، ولاحتمال أن يكون الوضوء من خصائص الأنبياء دون أجمعهم إلا هذه الأمة.

قوله: (من آثار الوضوء) بضم الواو، ويميز فتحها على أنه للاء قاله ابن دقيق العيد.

قوله: (فمن استطاع منكم أن يعيل غرته فليفعل) أي فليطبل الغرة والتحجيل، واقتصر على إحداهما لدالتهما على الأخرى نحو «سراويل تزيك الحرق» [النحل: ٨١] واقتصر على ذكر الغرة وهي مؤنثة دون التحجيل وهو مذكر لأن محل الغرة أشرف أعضاء الوضوء، وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان. على أن في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية ذكر الأمرين. ولفظه «فليطبل غرته وتحجيله» وقال ابن بطال: كنى أبو هريرة بالغرّة عن التحجيل لأنه الوجه لا سبيل إلى الزيادة في غسله، وفيما قال نظر لأنه يستلزم قلب اللفظ، وما فناه ممنوع لأن الإطالة ممكنة في الوجه بأن يغسل إلى ضفة العنق مثلاً. ونقل الرافعي عن بعضهم أن الغرة تطلق على كل من الغرة والتحجيل. ثم إن ظاهره أنه بقية الحديث، لكن رواه أحد من طريق فليح عن نعيم وفي آخره: قال نعيم لا أدري قوله من استطاع إلخ من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة، ولم أر هذه الجملة في رواية أحد من روى هذا الحديث من الصحابة وهم مشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والله أعلم. واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل فقيل: إلى المنكب والركبة، وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأياً. وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شيبه، وأبو عبيد بإسناد حسن، وقيل المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق، وقيل إلى فوق ذلك. وقال ابن بطال وطائفة من المالكية: لا تستحب الزيادة على الكعب والرفق لقوله ﷺ: «من زاد على هذا فقد أساء وظلم» وكلامهم معترض من وجوه، ورواية مسلم صريحة في الاستحباب فلا تعارض بالاحتمال. وأما دعوامهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي مردودة بما نقلناه عن ابن عمر، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية. وأما تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء فمعترض بأن الراوي أقرى بمعنى ما روى، كيف وقد صرح برفعه إلى الشارع ﷺ. وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء، لأن الفضل الحاصل بالغرّة والتحجيل من آثار الزيادة على الواجب، فكيف الظن بالواجب؟ وقد روت فيه أحاديث صحيحة صريحة أخرجه مسلم وغيره، وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد لكن إذا لم يحصل منه أدنى للمسجد أو لمن فيه. والله أعلم.

٤- باب مَنْ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشُّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

١٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَالٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ عُبَادِ بْنِ تَعِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ الَّذِي يَحْكُمُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشُّكَّ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «لَا يَفْعَلُ» - أَوْ: لَا يَنْصَرِفُ - حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا. [مط: ١٧٧، ٢٠٦]. أخرجه مسلم:

[٣٦١]

قوله: (باب) بالتين (لا يتوضأ) يفتح أوله على البناء للفاعل.

قوله: (من الشك) أي بسبب الشك.

قوله: (حدثنا علي) هو ابن عبد الله لمخني وسفيان هو ابن حية.

قوله: (وعن عباد) هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب، وسقطت الواو من رواية كريمة خطأ لأن سعيداً لا رواية له عن عباد أصلاً، ثم إن شيخ سعيد فيه يمتثل أن يكون عم عباد كانه قال كلاماً من عمه أي عم الثاني وهو عباد، ويمتثل أن يكون عذوقاً ويكون من مراسيل ابن المسيب، وعلى الأول جرى صاحب الأطراف. ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه ورواته ثقات لكن سئل أحد عنه فقال إنه منكر.

قوله: (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن حاصم المازني الأنصاري، سماه مسلم وغيره في روايتهما لهذا الحديث من طريق ابن حية، واختلف هل هو عم عباد لأبيه أو لأمه.

قوله: (أنه شكاً) كذا في روايتهما شكاً بالكاف ومقتضاه أن الراوي هو الشاك، وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل. ووقع في بعض الروايات «شكياً» بضم أوله على البناء للمفعول، وعلى هذا فالهاء في أنه ضمير الشأن. ووقع في مسلم «شكياً» بالضم أيضاً كما ضبطه النووي. وقال: لم يسم الشاك، قال: وجاء في رواية البخاري أنه الراوي. قال: ولا ينبغي أن يتوهم من هذا أن شكياً بالفتح أي في رواية مسلم، وإنما نهت على هذا لأن بعض الناس قال إنه لم يظهر له كلام النووي.

قوله: (الرجل) بالضم على الحكاية. وهو وما بعده في موضع التصب.

قوله: (يفعل) بضم أوله وفتح المصحة وتشديد الياء الأخيرة المفتوحة، وأصله من الخيال، والمعنى يظن، والظن هنا أهم من تساوي الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين.

قوله: (يجد الشيء) أي الحدث خارجاً عنه، وصرح به الإسمايلي ولفظه «يتميل إليه في صلته أنه يخرج منه شيء» وفي المدلول عن ذكر الشيء المستقتر بخاص اسمه إلا للضرورة.

قوله: (في الصلاة) تمسك بعض المالكية بظواهره فخصوا الحكم بمن كان داخل الصلاة، وأوجبوا الوضوء على من كان خارجها، وقرعوا بالنهي عن إبطال العبادة، والنهي عن إبطال العبادة مترقف على صحتها، فلا معنى للترقب بذلك، لأن هذا التخيل إن كان ناقضاً خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كبقية التناقض.

قوله: (لا يفعل) بالجزم على النهي، ويجوز الرفع على أن «لا» نافية.

قوله: (أو لا ينصرف) هو شك من الراوي، وكأنه من علي، لأن الرواة غيره روه عن سفيان بلفظ لا ينصرف من غير شك.

قوله: (صوتاً) أي من خرج.

قوله: (أو يجد) أو للترقب وعبر بالوجدان دون الشك ليشمل ما لو لمس الحبل ثم شم يده، ولا حجة فيه لمن استدل على أن لمس الدبر لا يتفق لأن الصورة تحمل على لمس ما قاربه لا عينه، وكل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث، وليس المراد تخصيص مذهب الأئمة باليقين، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى قاله الخطابي. وقال النووي: هذا الحديث أصل في حكم بشاء الأشياء على

أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها. وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء. وروي عن مالك التقض مطلقاً، وروي عنه النخض خارج الصلاة دون داخلها، وروي هذا التفصيل عن الحسن البصري، والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي، وهو رواية ابن القاسم عنه. وروي ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقاً كقول الجمهور وروي ابن وهب عنه: أحب إلي أن يتوضأ. ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هي لأصحابه، وحل بعضهم الحديث على من كان به وسواس، وتمسك بأن الشكوى لا تكون إلا عن علة، وأجيب بما دل على التعميم، وهو حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه: وإذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً، وقوله: فلا يخرج من المسجد أي من الصلاة، وصرح بذلك أبو داود في روايته. وقال العراقي: ما ذهب إليه مالك راجع، لأنه احتاط للصلاة وهي مقصد، والنهي عن الشك في السبب المبرر، وغيره احتاط للطهارة وهي وسيلة وألغى الشك في الحدث الناقض لها، والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل. وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوي، لكنه مغاير للمدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق. وقال الخطابي: يستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الحمر لأنه اعتبر وجدان الريح وربب عليه الحكم، ويمكن الفرق بأن الحدود تدرأ بالشبهة والشبهة هنا قاطعة بخلاف الأول فإنه متحقق.

٥- باب التخفيف في الوضوء

١٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ مَضَى. وَرَبَّمَا قَالَ: اضْطَجَعَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ نَامَ مَضَى.

ثُمَّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مَرْثُومَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: بَتَّ عِنْدَ عَلِيٍّ مَيْمُونَةٌ لَيْلَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ مِنْ شَيْءٍ مَغْلُوقٍ وَضُوءاً خَفِيفاً، يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيَقْلِلُهُ، وَقَامَ يَضَعِي، فَوَضَّأَتْ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جَنَّتْ فَقُمْتُ عَنْ بَسَارِهِ - وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: عَنْ جِمَالَةَ - فَخَوَّلَنِي فَخَفَّيْتُ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ مَضَى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ قَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُنَادِي فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ.

لَمَّا لَمَعُوا: إِنَّ نَسَاءً يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ غَنِيَةً وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ؟ قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ: رَوَّيَا الْأَنْبِيَاءَ وَخِي. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾. [المصنفات: ١٠٢] [راجع: ١١٧]. أخرجه مسلم: [٧٦٣]

قوله: (باب التخفيف في الوضوء) أي جواز التخفيف.

قوله: (سفيان) هو ابن حية، وعمرو هو ابن دينار الكلي البصري، وكريب بالتصغير من الأسماء المقردة في الصحيحين. والإسناد مكبر، سوى علي وقد أقام بها مدة. وفيه رواية تايبي عن تايبي: عمرو عن كريب.

قوله: (وربما قال اضطجع) أي كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطجع، وليس مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه، لكنه لم يرد إقامة أسدهما مقام الآخر، بل كان إذا روى الحديث مطراً قال اضطجع فنام كما سيأتي، وإذا اختصره قال نام أي مضطجماً أو اضطجع أي نائماً.

قوله: (لم حدثنا) يعني أن سفيان كان يحدّثهم به مختصراً ثم صار يحدّثهم به مطولاً.

قوله: (ليلة فقام) كذا للأكثر، ولابن السكن «قام» بالنون بدل القاف وصرحها القاضي عياض لأجل قوله بعد ذلك «فلما كان في بعض الليل قام» انتهى. ولا ينبغي الجزم بخطه لأن ترجيحها ظاهر وهو أن القاء في قوله «فلما» تفصيلية، فالجملتان الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالإجمال والتفصيل.

قوله: (فلما كان أي رسول الله ﷺ (في بعض الليل) وللكشميهي «من» بدل في، فيحتمل أن تكون معناها ويحتمل أن تكون زائدة وكان تأمة، أي فلما حصل بعض الليل.

قوله: (ممن) بفتح المجمة وتشديد النون أي القرية المتينة.

قوله: (معلق) ذكر على إرادة الجلسد أو الوعاء، وقد أخرجه بعد أبواب بلفظ معلقة.

قوله: (يخففه عمرو ويقلله) أي يصفه بالتخفيف والتقليل، وقال ابن المنير: يخففه أي لا يكثر الدلك، ويقلله أي لا يزيد على مرة مرة. قال: وفيه دليل على إيجاب الدلك، لأنه لو كان يمكن اختصاره لاختصره، لكنه لم يختصره. انتهى. وهي دعوى مردودة، فإنه ليس في الخبر ما يقتضي الدلك، بل الاقتصاد على سيلان الماء على العضو أخف من قليل الدلك.

قوله: (لحواً عما تروا) قال الكرمانى: لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره انتهى. وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتي بعد أبواب «قمت فصنعت مثل ما صنع» ولا يلزم من إطلاق التثنية المساواة من كل جهة.

قوله: (فأذناه) بالذ أي أعلمه، وللمستملى فناداه.

قوله: (فصلى ولم يوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثاً بل مظنة الحدث لأنه كان تمام عينه ولا ينام قلبه فلو أحدث لعلم بذلك، ولهذا كان ربما توضأ إذا قام من النوم وربما لم يوضأ، قال الخطابي: وإنما منع قلبه النوم ليعي الوحي الذي يأتيه في منامه.

قوله: (فلما) القائل سفيان، والحديث المذكور صحيح كما سيأتي من وجه آخر، وعيد بن حمير من كبار التابعين، ولأبيه حمير بن قنفذة صحيحة. وقوله: «وروي الأئبياء وحي» رواه مسلم مرفوعاً، وسيأتي في التوحيد من رواية شريك عن أنس. ووجه الاستدلال بما تلاءم من جهة أن الرواية لو لم تكن حياً لما جاز لإبراهيم عليه السلام الإقدام على ذبح ولده. وأغرب الداودي الشارح فقال: قول عيد بن حمير لا تعلق له بهذا الباب. وهذا إزام من للبخاري بأن لا يذكر من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط، ولم يشترط ذلك أحد. وإن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً فمستورع والله أعلم. وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

٦- باب إسباغ الوضوء

وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ الْإِقْدَاءُ.

١٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ قُوسٍ بْنِ غَفْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: خَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غُرْفَةٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قَالَ: ثُمَّ قَوَّضًا وَكَمْ يُسَبِّحُ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا الصَّلَاةُ أَهْلَكْتُ. فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُوَدَّقَةَ نَزَلَ قَوَّضًا، فَاسْتَبَحَّ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَلْبَسَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَخَذَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْرَلِهِ، ثُمَّ أَلْبَسَ الْعِشَاءَ فَصَلَّى، وَكَمْ يُصَلِّي بَيْنَهُمَا. [المط: ٤١٨١، ٤١٦٦، ٤١٦٦، ٤١٦٧، ٤١٥٤، أخرجه مسلم: ١٢٨٠، باختلاف]

وفي الحج (٢٧٦)]

قوله: (باب إسباغ الوضوء) الإسباغ في اللغة الإتمام، ومنه درج سابغ.

قوله: (وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه بإسناد صحيح، وهو من تفسير الشيء بلازمه، إذ الإتمام يستلزم الإقضاء عاقدة، وقد روى ابن المنذر بإسناد صحيح أن ابن عمر كان ينسل وجليه في الوضوء سبع مرات، وكانه بالغ فيهما دون غيرها لأنهما محل الأوساخ غالباً لا عتادهم المشي حفاة والله أعلم.

قوله: (حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القمني، والحديث في الموطأ، والإسناد كله متينون، وفيه رواية تابعي عن تابعي: موسى عن كريب، وأسامة بن زيد أي ابن

حارثة مولى رسول الله ﷺ، له ولأبيه وجده صحيحة. وستأتي مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى.

قوله: (دفع من عرفة) أي أفاض.

قوله: (بالشعب) بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل، واللام فيه للمهد.

قوله: (ولم يسبح الوضوء) أي خففه، ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث للماضي.

قوله: (قللت الصلاة) هو بالنصب على الإغراء أو على الخلف، والتقدير أثريد الصلاة؟ ويؤيده قوله في رواية تأتي «قللت أصلي يا رسول الله» ويحوز الرفع، والتقدير حانت الصلاة.

قوله: (قال الصلاة) هو بالرفع على الابتداء، وأماك بفتح المعزة خبره. وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه لم يصل بذلك الوضوء شيئاً، وأما من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستنجاء فباطل، لقوله في الرواية الأخرى «فجعلت أصب عليه وهو يتوضأ» ولقوله هنا «ولم يسبح الوضوء».

قوله: (نزل فوضأ فأسبح الوضوء) فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة، قال الخطابي، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أحدث.

(قائلة): الماء الذي توضأ به ﷺ ليتخذ كان من ماء زمزم، أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد مسند أبيه بإسناد حسن من حديث علي بن أبي طالب، فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغیر الشرب. وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

٧- باب غسل الوجه باليدين من غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

١٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخُرَاسِيُّ مَنصُورُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ بَالٍ، يَحْيَى سَلَمَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَضَّضَ بِهَا وَاسْتَشَقَّ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَضَّضَ بِهَا هَكَذَا، أَحْتَاظَهَا إِلَى يَدَيْهِ الْأُخْرَى، فَغَسَلَ بِهِنَّ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَيْهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَيْهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى، فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ، يَحْيَى الْيُسْرَى، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ. [المط: ١٥٧، في الوضوء، باب: ٢٨]

قوله: (باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة) مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاعتراف باليدين جيماً، والإشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه كان ينسل وجهه يمينه. وجمع الحليمي بينهما بأن هذا حيث كان يتوضأ من إناء يصب منه يساره على يمينه، والآخر حيث كان يفترده، لكن سياق الحديث يلبس، لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء إحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو أبو يحيى المعروف بصاعقة، وكان أحد الحفاظ، وهو من صفار شيخ البخاري من حيث الإسناد، وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضاً، وقد أدرك البخاري لكنه لم يلقه. وفي الإسناد رواية تابعي عن تابعي: زيد عن عطاء.

قوله: (أنه توضأ) زاد أبو داود في أوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم «أخبرني أن أريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فدعا بإناء فيه ماء». وللنسائي من طريق محمد بن جحلان عن زيد في أول الحديث «توضأ رسول الله ﷺ فغفر غرة».

قوله: (فغسل وجهه) الفاء تفصيلية لأنها داخلة بين الجمل والمفصل.

قوله: (أخذ غُرْفَةً) وهو بيان الغسل وظاهره أن الغسصة والاستنشاق من جملة غسل الوجه، لكن المراد بالوجه أولاً ما هو أهم من المقروض والمستنون، بدليل أنه أضاف

٩- باب مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

ذكره ثانياً بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بفرقة مستقلة، وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بفرقة واحدة، وغسل الوجه باليدين جميعاً إذا كان بفرقة واحدة لأن اليد الواحدة قد لا تستوعب.

قوله: (أحبالها) بيان لقوله فجعل بها مكاناً.

قوله: (فغسل بها) أي بالفرقة. وللأصلي وكرمة «فغسل بهما» أي باليدين.

قوله: (ثم مسح برأسه) لم يذكر لما فرقة مستقلة، فقد يتسلك به من يقول بطهورية الماء المستعمل، لكن في رواية أبي داود «ثم قبض قبضة من الماء، ثم نفض يده، ثم مسح رأسه» زاد النسائي من طريق عبد العزيز الدراودي عن زيد «وأذنيه مرة واحدة» ومن طريق ابن عجلان «باطنهما بالسباحين وظاهرهما بإلهاميه» وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه «و أدخل إصبعيه فيهما».

قوله: (فرش) أي سكب الماء قليلاً قليلاً إلى أن صدق عليه مسمى الفسل.

قوله: (حتى غسلها) صريح في أنه لم يكتف بالرش، وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم «فرش على رجله اليمنى وفيها التمل» ثم مسحها بيده يد فوق القدم ويد تحت التمل» فالمراد بالمسح تبسيل الماء حتى يتوحد العضو وقد صح أنه «كان يترصاً في التمل كما سيأتي عند المصنف من حديث ابن عمر» وأما قوله: «وتحت التمل» فإن لم يحل على التجوز عن القدم ولا فهي رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يحتاج بها تفرد به تكيف إذا خالف.

قوله: (فغسل بها رجله يعني اليسرى) قال: «يعني هو زيد بن أسلم أو من دونه» واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور، لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذي بقي في اليد منها يلاقي ماء العضو الذي يليه. وأيضاً فالفرقة ثلاثي أول جزء من أجزاء كل عضو فيصير مستملاً بالنسبة إليه. وأوجب بأن الماء ما دام متصلاً باليد مثلاً لا يسمى مستملاً حتى يتفصل، وفي الجواب بحث.

(التيه): ذكر ابن التين أنه رواه بلفظ «فعل بها رجله» بالعين المهملة واللام المشددة قال: فلمل جملة الرجلين منزلة العضو الواحد فعد الفسلة الثانية تكريراً لأن المثل هو الشرب الثاني انتهى، وهو تكلف ظاهر، والحق أنها تصحيف.

٨- باب التسمية على كل حال وعند الوضوء

١٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ

بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، يَتْلُعُ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا اتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَفُضِّي بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَمْ يَضُرَّهُ». [الطبر: ٤٢٧١، ٣٢٨٣، ٥١٦٥، ٤٣٨٨، ٧٣٩٦]. أخرجه مسلم: ١٤٣٤، بإضافة بلفظ: «لم يضره شيطان أبداً»

قوله: (باب التسمية على كل حال وعند الوضوء) أي الجماع، وحطفه عليه من عطف الخاص على العام للاهتمام به، وليس العموم ظاهراً من الحديث الذي أورده، لكن يستفاد من باب الأولى لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهي ما أمر فيه بالصمت فغيره أولى. وفيه إشارة إلى تنصيف ما ورد من كرامة ذكر الله في حالين الجماع والرقاء، لكن على تقدير صحته لا ينافي حديث الباب لأنه يحمل على حال إرادة الجماع كما سيأتي في الطريق الأخرى. ويقيد ما أطلقه المصنف ما رواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة عن ابن مسعود «وكان إذا غشي أهله فآثر قال: اللَّهُمَّ لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيباً».

قوله: (جرير) هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المعتز من صفراء التابعين، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين.

قوله: (ففضي بينهما) كذا للمستمل والحُموي، والباقيين «بينهما» وهو أصوب، ويحمل الأول على أن أقل الجمع اثنان، وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى. وأفاد الكرماني أنه رأى في نسخة قرئت على الفريري قيل لأبي عبد الله يعني المصنف: من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية؟ قال: نعم.

١٤٢- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَغْوِذُ بِكَ مِنَ الْغَيْثِ وَالْغَلَاظِ».

قَالَ ابْنُ عُزَافَةَ عَنْ شُعْبَةَ.

وَقَالَ غَزْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ: إِذَا اتَى الْخَلَاءَ.

وَقَالَ مُوسَى، عَنْ حَمَّادٍ: إِذَا دَخَلَ.

وَقَالَ سَيْدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ. [الطبر: ٩٣٢٢]. أخرجه مسلم: ٣٧٥

قوله: (باب ما يقول عند الخلاه) أي عند إرادة الدخول في الخلاه إن كان معداً لذلك ولا فلا تقدير.

(التيه): أشكل إدخال هذا الباب والأبواب التي بعده إلى باب الوضوء مرة مرة، لأنه شرع في أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب إسباغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لأن عملها مقارنة أول جزء منه، فقلدها في الذكر عنه وتأخيرها سواء، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاه واستمر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء، ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة. وقد خفي وجه المناسبة على الكرماني فاستروح فافلاً: ما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع أن التسمية إنما هي قبل غسل الوجه لا بعده، ثم توسيط أبواب الخلاه بين أبواب الوضوء؟ وأجاب بقوله: قلت البخاري لا يرأى حسن الترتيب، وجملة قصده إنما هو في نقل الحديث وما يتعلق بصحيحة لا غير انتهى. وقد أبطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخاري في أشياء ذكرها من تفسير بعض الألفاظ بما معناها: لو ترك البخاري هذا لكان أولى، لأنه ليس من موضوع كتابه، وكذلك قال في مواضع أخر إذا لم يظهر له ترجيح ما يقوله البخاري، مع أن البخاري في جميع ما يسوره من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كابني عبيدة والنضر ابن شميل والفرهاء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فتألفها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيدة وأما المباحث الكلامية فأكترها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما. والعجب من دهور الكرماني أنه لا يقصد تحسين الترتيب بين الأبواب، مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره، حتى قال جمع من الأئمة: فقه البخاري في تراجمه. وقد أبدبت في هذا الشرح من محاسن وتدقيق في ذلك ما لا يخاف به، وقد أمنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادئ الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يقن بترتيبه كما قال الكرماني، لكنه احتسنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاماً كما سأل ذكره هناك، وقد يتلمح أنه ذكر أولاً فرض الوضوء كما ذكرت، وأنه شرط لصحة الصلاة، ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن، وأن الزيادة فيه على إيصال الماء إلى العضو ليس بشرط، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضل. ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الأعضاء بفرقة واحدة، وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكر عند دخول الخلاه، فاستطرد من هنا لأداب الاستنجاء وشرائطه، ثم رجع ليان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وأن التثنية والثلاث سنة، ثم ذكر سنة الاستئثار إشارة إلى الابتداء بتطهير البواطن قبل الظاهر، وورد الأمر بالاستجمار وتراً في حديث الاستئثار فترجم به لأنه من جملة التنظف، ثم رجع إلى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين لا بمسح الحصى إشارة إلى أن التخفيف لا يكفي فيه للمسح دون مسمى الفسل. ثم رجع إلى المضمضة لأنها أخت الاستنشاق، ثم استدرك بغسل اليدين لئلا يظن أنهما لا يدخلان في مسمى القدم، وذكر غسل الرجلين في التملين رداً على من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على التملين على ما سألته. ثم ذكر فضل الابتداء باليدين، ومتى يجب طلب الماء للوضوء. ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضوء. ثم ذكر الاستعانة في الوضوء. ثم ما ينتج على من كان على غير وضوء، واستمر على ذلك إذا ذكر شيئاً من أعضاء الوضوء استطرد منه إلى ما له به تعلق لمن يمن التأمل، إلى أن أكمل كتاب الوضوء على ذلك. وسلك في ترتيب

قوله: (باب وضع الماء عند الخلاء) هو بالماء، وحقيقته المكان الخالي، واستعمل في المكان للمد لقضاء الحاجة مجازاً.

قوله: (ورقاه) هو ابن عمر.

قوله: (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن أبي يزيد) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه، ووقع في رواية الكشيبي عن أبي زائدة وهو غلط.

قوله: (فوضعت له وضوءاً) يفتح الواو أي ماء يُتَوَضَّأُ به، وقيل يشمل أن يكون ناوله إياه ليتسبي به، وفيه نظر.

قوله: (فاخين) تقدم في كتاب العلم أن ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس هي المخيرة بذلك، قال التيمي: فيه استحباب المكافاة بالدهاء. وقال ابن المنير: مناسبة الدهاء لابن عباس بالتفقه على وضعمه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور: إما أن يدخل إليه بالماء إلى الخلاء، أو يوضه على الباب ليتناول من قرب، أو لا يفعل شيئاً، فرأى الثاني أقرب، لأن في الأول تعرضاً للاطلاع، والثالث يستلهم مشقة في طلب الماء، والثاني أسهلها، فقله يدل على ذكائه، فاسب أن يهدي له بالتفقه في الدين ليحصل به النفع، وكذا كان. وقد تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم.

١١- باب لا تُسْقِطُ الْقِبْلَةَ بِعَاطٍ أَوْ بَوْلٍ

إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ جِدَارًا أَوْ نَحْوِهِ

١٤٤- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُبَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي الثَّوْبَانِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْعَاطِطُ، فَلَا يَسْقِطُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَتَوَضَّعُ لَهَا، فَهَرَّوْا أَوْ غَرَّوْا».

[الظاهر: ٣٩٤. أخرجه مسلم: ٢٦٤، بإسناد مختلف]

قوله: (باب لا تسقط القبلة) في روايتها بضم المثناة على البناء للمفعول ويرفع القبلة، وفي غيرها يفتح الباء التحتانية على البناء للفاعل ونصب القبلة، ولأم تسقط مضموه على أن لا نافية، ويجوز كسرهما على أنها نافية.

قوله: (إلا عند البناء جداراً أو نحوه) وللكشيبي «أو غيره» أي كالأحجار الكبار والسواري والخشب وغيرها من السواتر. قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور. وأجيب بثلاثة أجوبة: أحدها أنه تمسك بحقيقة العاطط لأنه المكان المظلم من الأرض في الفضاء، وهذه حقيقته الغريبة، وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أهد لذلك مجازاً فيخص النهي به، إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة، وهذا الجواب للإسماعيلي وهو أقوىها. ثانيها أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء، وأما الجدار والأبنية فإنها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنير، ويقول بأن الأمكنة للمعدة ليست صالحة لأن يصل في فيها فلا يكون فيها قبله بحال، وتمتع بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة، وهو باطل. ثالثها الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعده، لأن حديث النبي ﷺ كله كانه شيء واحد قاله ابن بطال وارتيقاء ابن التين وغيره، لكن مقتضاه أن لا يبنى لتفصيل التراجم معنى، فإن قيل لم حملتم العاطط على حقيقة ولم تعملوه على ما هو أصم من ذلك ليتناول الفضاء والبيان، لا سيما والصحابي راوي الحديث قد حمله على العموم فيها لأنه قال كما سيأتي عند المصنف في باب قبله أهل المدينة في أوائل الصلاة فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فتحرفوا ونسفتهم، فالجواب أن أبا أيوب أعمل لفظ العاطط في حقيقته ومجازه وهو المتمد، وكأنه لم يلغ حديث التخصص، ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالأبنية قلنا بالتعميم، لكن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وقد جاء عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك، ولفظه عند أحمد «وكان رسول الله ﷺ ينهانا أن نستقبل القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا فرقنا الماء». قال: ثم رأيته قبل موته بعام يسول مستقبل القبلة، ولحق أنه ليس بأسخ لحديث النبي ﷺ خلافاً لمن زعمه، بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحو، لأن ذلك هو المأمور من حاله ﷺ لمباينته في التستر، ورواية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتي فكان رواية جابر، ودعوى خصوصية ذلك بالنبي ﷺ لا دليل

الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوأيوب ظاهرة التناسب في الترتيب، فكانه تخفف في ذلك والله أعلم

قوله: (والخبيث) بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية، وقال الخطابي: إنه لا يجوز غيره، وتمتع بأنه يجوز إسكان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه كتب وكعب، قال النووي: وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيد، إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى ثلثا يشتهر بالمصدر. والخبيث جمع خبيث والخباثات جمع خبيثة، يريد ذكران الشياطين وإثانهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما، ووقع في نسخة ابن عساکر: قال أبو عبد الله يسمي البخاري ويقال الخبيث أي يأسكان الموحدة، فإن كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه، وإن كان بمعنى المقر فمعناه كما قال ابن الأعرابي: المكروه. قال: فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من اللل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الفسار، وعلى هذا فالمراد بالخباثات المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب، ولهذا وقع في رواية الترمذي وغيره «أعوذ بالله من الخبيث والخبيثة» أو «الخبيث والخباثات» هكذا على الشك، الأول بالإسكان مع الإفراد، والثاني بالتحريك مع الجمع، أي من الشيء المكروه ومن الشيء المذموم، أو من ذكران الشياطين وإثانهم. وكان يستيد إظهاراً للمبودية، ويجهر بها للتعليم. وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال: «إذا دخلتم الخلاء فقولوا: بسم الله، أعوذ بالله من الخبيث والخباثات» وإسناده على شرط مسلم، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية.

قوله: (تابعه ابن عرفة) اسمه محمد، وحديثه عند المصنف في الدعوات.

قوله: (وقال غندر) هذا التعليق وصله الزائر في مسنده عن محمد بن بشار بنادر عن غندر بلفظه، ورواه أحمد بن حنبل عن غندر بلفظ إذا دخل.

قوله: (وقال موسى) هو ابن إسماعيل التودكي.

قوله: (عن حماد) هو ابن سلمة يعني عبد العزيز بن صهيب، وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور.

قوله: (وقال سعيد بن زيد) هو أخو حماد بن زيد، وروايته هذه وصلها المؤلف في الأدب المقرد قال: حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال: حدثني أنس قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء قال.. فذكر مثل حديث الباب، وأفادت هذه الرواية تبين المراد من قوله: «إذا دخل الخلاء» أي كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لا بعده، والله أعلم. وهذا في الأمكنة المعدة لذلك بقربته الدخول، ولهذا قال ابن بطال: رواية «إذا أتى» أصم لشموها انتهى. والكلام هنا في مقامين: أحدهما هل يخص هذا الذكر بالأمكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن، أو يشمل حتى لو بال في إناء مثلاً في جانب البيت؟ الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة. الثاني متى يقول ذلك؟ فمن يكره ذكر الله في تلك الحالة بفصل: أما في الأمكنة المعدة لذلك فيقوله قبيل دخوله، وأما في غيرها فيقول في أول الشروع كشتمير ثيابه مثلاً وهذا مذموم الجمهور، وقالوا فيمن نسي: يستيد بقله لا بلسانه. ومن يجز إطلاقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج إلى تفصيل.

(تبيين): سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية المبينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه، وليس له في البخاري غير هذا الموضع المعلق، لكن لم يفرق بهذا اللفظ، فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز مثله، وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري.

١٠- باب وَضَعَ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

١٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنَا زُرَّاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ، فَوَضَّعَ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: «مَنْ وَضَّعَ هَذَا؟» فَأَجَبَهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». [راجع: ٧٥. أخرجه مسلم: ٢٤٧٧]

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَقَدْ ارْقَبْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ يَتِيمٍ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَبَتَيْنِ، مُسْتَقْبِلًا يَتَّ مُقْبِلِي إِعْجَاجِي. وَقَالَ: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُعْتَلُونَ عَلَى أَوْرَاقِهِمْ؟ فَقُلْتُ: لَا إِذِي وَاللَّهِ.

قَالَ تَالِكُ: يَتِي الَّذِي يُعْتَلَى وَلَا يُرْفَعُ عَنْ الْأَرْضِ، يَسْجُدُ وَهُوَ لَا مِيقَ بِالْأَرْضِ. [إسفل: ٤١٤٨، ٤١٤٩، ٤٣١٠٢، أخرجه مسلم: ٢٦٦، مختصراً]

قوله: (باب من تَبَرَّزَ) يوزن تَعَزَّلَ من البرز بفتح الموحدة وهو الفضاء الواسع، كثر به عن الخارج من الدبر كما تقدم في الفاظ.

قوله: (على لبنتين) يفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون ثنية لبنة وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يجرى.

قوله: (يحيى بن سعيد) هو الأنصاري المدني التميمي، وكذا شيخه وشيخ شيخه في الأوصاف الثلاثة، ولكن قيل إن لواسع رؤية فذكر لذلك في الصحابة، وأبوه حبان هو ابن مخنف بن عمر له وأبيه صحيحة، وقد تقدم في المقدمة أنه يفتح المهمة وبالموحدة.

قوله: (أنه كان يقول) أي ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته، وسيأتي لفظه قريباً، فاما من زعم أن الصغير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله «وقال ابن عمر» جريباً لواسع، بل الفاء في قوله: «وقال» سببية، لأن ابن عمر أورد القول الأول منكراً له، ثم بين سبب إنكاره بما رواه عن النبي ﷺ، وكان يمكنه أن يقول: فلقد رأيت إلخ ولكن الراوي عنه وهو واسع أراد التأكيد بإعادة قوله: «قال عبد الله بن عمر».

قوله: (أن ناساً) يشير بذلك إلى من كان يقول بمعموم النهي كما سبق، وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الأسدي وغيرهم.

قوله: (إذا فعلت) ذكر القعود لكونه الغالب والا فحال القيام كذلك.

قوله: (على حاجتك) كثر بهذا عن التبرز ونحوه.

قوله: (قله) اللام جواب قسم محذوف.

قوله: (على ظهر بيت لنا) وفي رواية يزيد الألبية «على ظهر بيتنا» وفي رواية عبد الله بن عمر الآية «على ظهر بيت حفصة» أي أخته كما صرح به في رواية مسلم، ولابن خزيمة «دخلت على حفصة بنت عمر فصدقت ظهر البيت». وطريق الجمع أن يقال: إضافته البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب، وحيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي ﷺ فيه واستمر في بداهة إلى أن ماتت فورثتها، وسيأتي انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب الحسب إن شاء الله تعالى، وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونها كانت شقيقة ولم تترك من يجبهه عن الاستيعاب.

قوله: (على لبنتين) ولابن خزيمة «فاشرقت على رسول الله ﷺ وهو على خلافه» وفي رواية له: «فرايته يقضي حاجته محجوباً عليه بلبن» وللحكيم الترمذي بسند صحيح «فرايته في كنف» وهو يفتح الكاف وكسر النون بعد ما ياء تحانية ثم فاء. وانتضى بهذا إيراد من قال من يرى الجواز مطلقاً: يحتمل أن يكون رأه في الفضاء، وكونه رأه على لبنتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليها ليرتفع بهما عن الأرض، ويرد هذا الاحتمال أيضاً أن ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في الفضاء إلا بساتر كما رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي ﷺ في تلك الحالة وإنما صمد السطح لضرورة أن كما في الرواية الآية فحانت منه الثقاته كما في رواية للبيهقي من طريق تافع عن ابن عمر. نعم لما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد أحب أن لا ينجلى ذلك من فائدة حفظ هذا الحكم الشرعي. وكأنه إنما رأه من جهة ظهره حتى ساء له تأمل الكيفية المذكورة من غير عذوره، ودل ذلك على شدة حرص الصحابي على تتبع أحوال النبي ﷺ ليتبعها، وكذا كان رضي الله عنه.

قوله: (قال) أي ابن عمر (لملك)، المخطب لواسع، وغلط من زعم أنه مرفوع. وقد فسر مالك المراد بقوله: «يعلمون على أوراقيهم» أي من يلبس بطنه بوركبه إذا سجد، وهو خلاف هيئة السجود للمشروعة وهي التجافي والتجنب كما سيأتي بيانه في موضعه، وفي النهاية: وفسر بأنه يفرج ركبتيه فيصير معتمداً على وركيه. وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع المسألة السابقة فقيل: يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذي

عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال، وطل حديث ابن عمر الآتي على جواز استبدال القبلة في الأبنية، وحديث جابر على جواز استبدالها، ولولا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من معومه بحديث ابن عمر إلا جواز الاستبدال فقط، ولا يقال يلحق به الاستبدال قياساً، لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه، وقد تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستبدال دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد بالتحريق بين البيتان والصحراء مطلقاً، قال الجمهور: وهو مذنب مالك والشافعي وإسحاق، وهو أصل الأقوال لإعماله جميع الأدلة، ويؤيده من جهة النظر ما تقدم من ابن المنير أن الاستقبال في البيتان مضاف إلى الجدار حرفاً. وبأن الأمكنة الملمدة لذلك ماوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبله، بخلاف الصحراء فيهما. وقال قوم بالتحريم مطلقاً، وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي، ووجهه من المالكية ابن العربي، ومن الظاهرية ابن حزم، وحجتهم أن النهي مقدم على الإباحة، فلم يصححه حديث جابر الذي أشرنا إليه. وقال قوم بالجواز مطلقاً، وهو قول مالك ومالك ومروعة وربيعة وداود واعتزوا بأن الأحاديث تضارعت فليرجع إلى أصل الإباحة. فهذه للمذهب الأربعة مشهورة عن العلماء، ولم يحك النووي في شرح المذهب غيرها. وفي المسألة ثلاثة مذاهب أخرى: منها جواز الاستبدال في البيتان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر، وهو قول أبي يوسف. ومنها التحريم مطلقاً حتى في القبلة المتسوخة وهي بيت المقدس، وهو حكى عن إبراهيم وابن سيرين عملاً بحديث معلق الأسدي «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين بيول أو بظاهه» رواه أبو داود وغيره وهو حديث ضعيف لأن فيه رواياً مجهول الحال. وعلى تقدير صحة فلاراد بذلك أهل المدينة ومن على ستمها، لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استقبالهم الكعبة فالعلة لاستبدال الكعبة لا استقبال بيت المقدس، وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستبدر في استقبال الكعبة، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين، وقد قال به بعض الشافعية أيضاً حكاه ابن أبي الدم. ومنها أن التحريم يخص بأهل المدينة ومن كان على ستمها، فاما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستبدال مطلقاً لمعوم قوله: «وشرقوا أو غربوا» قاله أبو حنيفة صاحب المزني، ومعه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبله كما سيأتي في باب قبله أهل المدينة من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

قوله: (هنا يستقبل) بكسر اللام لأن «ولاء» نافية واللام في القبلة للمهدى أي للكعبة.

قوله: (ولا يوحا ظهروه) ولمسلم «ولا يستبدرها» وزاد «بيول أو بظاهه» والفاظ الثاني غير الأول، أطلق على الخارج من الدبر مجازاً من إطلاق اسم المحل على الحال كراهية للذكر بصريح اسمه، وحصل من ذلك جناس تام، والظاهر من قوله «بيول» اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة، ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة، ويؤيده قوله في حديث جابر «إذا هرقتا الماء» وقيل مثار النهي كشف العورة، وعلى هذا فيطرد في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلاً، وقد نقله ابن شاش المالكي قولاً في مذاهبهم وكان قائله تمسك برواية في اللوط «لا تستقبلوا القبلة بفروجكم» ولكنها عمولة على المعنى الأول أي حال قضاء الحاجة جمعاً بين الروايتين والله أعلم. وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب «فتتحرف وتستغفر» حيث أورد للمصنف في أوائل الصلاة إن شاء الله تعالى.

١٢- باب من تَبَرَّزَ عَلَى لَبَتَيْنِ

١٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ عَمِّهِ وَأَسْبَحَ بْنِ حَبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا نَاسًا يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَغْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَتَّ الْمُقْبِلِي.

خاطبه لا يعرف السنة، إذ لو كان عارفاً بها لعرف الفرق بين القضاء وغيره، أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس، وإنما كفى عمن لا يعرف السنة بالذي يصلي على روكبه لأن من يفعل ذلك لا يكون إلا جاهلاً بالسنة، وهذا الجواب للكرماني، ولا يخفى ما فيه من التكلف، وليس في السياق أن واسعاً سال ابن عمر عن المسألة الأولى حتى ينسب إليه عدم معرفته. ثم الحصر الأخير مردود، لأنه قد يسجد على روكبه من يكون عارفاً بسنة الخلاء، والذي يظهر في المناسبة ما دل عليه سياق مسلم، ففي أوله عنده من واسع قال: «كنت أصلي في المسجد فإذا عبد الله به عمر جالس، فلما قضيت صلاتي انصرفت إليه من شقي، فقال عبد الله: يقول الناس: فذكر الحديث، فكان ابن عمر رأى منه في حال سجوده شيئاً لم يتحققه فسأله عنه بالمعجزة المذكورة، وكأنه بدأ بالقصة الأولى لأنها من روايته المروعة المحققة عنده فقدمها على ذلك الأمر المقتضون، ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فاقب أن يعرف الحكم هذا التامهي ليقظه عنه، على أنه لا يمتنع إبداء مناسبة بين هاتين المسألتين بخصوصهما وإن لإحداهما بالآخرى تملقاً بأن يقال: لعل الذي كان يسجد وهو لا يصح بطنه بركبه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه في كل حالة كما قدمنا في الكلام على مثار النهي. وأحوال الصلاة أربعة: قيام وركوع وسجود وقعود، وانضمام الفرج فيها بين الوركين يمكن إلا إذا جاني في السجود فرأى أن في الإصاق ضمناً للفرج فضله ابتداءً وتطعناً، والسنة بخلاف ذلك، والتستر بالثياب كاف في ذلك، كما أن الجدار كاف في كونه حائلاً بين الصورة والقبلة إن قلنا إن مثار النهي الاستقبال بالمعجزة، فلما حدث ابن عمر التامهي بالحكم الأول أشار له إلى الحكم الثاني منبهاً له على ما ظنه منه في تلك الصلاة التي رآه صلاحها. وأما قول واسع «لا أدري» فدل على أنه لا شعور عنده بشي. عما ظنه به، ولهذا لم يفظ ابن عمر له في الزجر. والله أعلم.

١٣- باب خروج النساء إلى التَوَارِك

١٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثَيْبٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ كُنْ يَخْرُجْنَ بِالسَّلِيلِ إِذَا تَوَزَّوْنَ إِلَى الْمَنَاصِبِ، وَهُوَ صَعِيدٌ أَفْحٌ، فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اخْجُبْ نِسَاءَكَ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلْ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَيْنَةَ، وَزَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، ثِيْلَةٌ مِنَ الثَّيَالِي عِشَاءً، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَانْقَضَا عُمَرُ: أَلَا قَدْ عَرَفْتَاكِ يَا سَوْدَةُ، جِرْصاً عَلَيَّ أَنْ يَمُوتَ الْحِجَابُ، فَأَنَازَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

[انظر: ١٤٧ هـ، ٤٧٩ هـ، ٥٣٧ هـ، ٩٢٤ هـ، أخرجه مسلم: ٢١٧٠]

قوله: (باب خروج النساء إلى التوارك أي القضاء كما تقدم، وهو ينتج للموحدة ثم رآه وبعد الألف زاي. قال الخطابي: أكثر الرواة يقولونه بكسر أوله، وهو غلط لأن البراز بالكسر هو المبارزة في الحرب. قلت: بل هو موجه لأنه يطلق بالكسر على نفس الخارج، قال الجوهري: البراز المبارزة في الحرب، والبراز أيضاً كتابة عن نقل الفعلة وهو الفاظ، والبراز بالفتح القضاء الواسع انتهى. فعلى هذا من فتح أراد القضاء، فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المثل على الحال كما تقدم مثله في الفاظ، ومن كسر أراد نفس الخارج.

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى عن بكر بن محمد عن هذا الإسناد يرمته في بده الوحي، وفيه تابعيان عروة وابن شهاب، وقرئنا الليث وعقيل).

قوله: (المناصب) بالنون وكسر الصاد المهمة بعد ما عين مهمله جمع منصع بوزن مقعد وهي أماكن معروفة من ناحية البقيع، قال الداودي: سببت بذلك لأن الإنسان ينصح فيه أي يخلص. والظاهر أن التفسير مقرر عائشة. والأصح بالخاء المهمة المتصح.

قوله: (أحجب) أي استعمن من الخروج من بيوتهن، بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة ما قال كما سيأتي قريباً. ويمتنع أن يكون أراد أولاً الأمر بستر وجوههن، فلما وقع الأمر بوقف ما أراد أحب أيضاً أن يحجب أشخاصهن مبالغة في التستر فلم يجب لأجل الضرورة، وهذا أظهر الاحتمالين. وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافاته كما سيأتي في تفسير سورة الأحزاب، وعلى هذا فقد كان من في

التستر عند قضاء الحاجة حالات: أولها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة في هذا الحديث «كن يخرجن بالليل» وسيأتي في حديث عائشة في قصة الإنك «فخرجت معي أم مسطح قبل المنصع، وهو متبرنسا، وكنا لا نخرج إلا ليلاً إلى ليل» انتهى. ثم نزل الحجاب فسترن بالثياب، لكن كانت أشخاصهن ربما تميز، ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب: أما والله ما تخفين علينا. ثم اتخذت الكف في البيوت فسترن بها كما في حديث عائشة في قصة الإنك أيضاً فإن فيها «وذلك قبل أن تتخذ الكف» وكان قصة الإنك قبل نزول آية الحجاب كما سيأتي شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: (فأنزل الله الحجاب) وللمستمل «آية الحجاب» زاد أبو عروانة في صحيحه من طريق الزبيدي عن ابن شهاب «فأنزل الله الحجاب» فيها أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ (الأحزاب: ٥٣) وسيأتي في تفسير الأحزاب أن سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر الغر الثلاثة في البيت واستحيا النبي ﷺ أن يأمهم بالخروج فنزلت آية الحجاب، وسيأتي أيضاً حديث عمر «قلت: يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر، فلو أمرتهن أن يحتجبن، فنزلت آية الحجاب» وروى ابن جرير في تفسيره من طريق حماد قال: بينا النبي ﷺ يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذ أصابت يد رجل منهم يدها، فذكره النبي ﷺ ذلك فنزلت آية الحجاب. وطريق الجمع بينهما أن أسباب نزول الحجاب تمددت، وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية، والمراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى: «فمنين عليهن من جلاييهن» [الأحزاب: ٥٩].

١٤٧- حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَافَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ أَذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ». قَالَ هِشَامٌ: يَخِي التَّوَارِكُ. [راجع: ١٤٦ هـ، أخرجه مسلم: ٢١٧٠، مطولاً]

قوله: (حدثنا زكريا) هو ابن يحيى. وسيأتي حديثه هذا في التفسير مطولاً، وعمله أن سودة خرجت بعدما غرب الحجاب لحاجتها وكانت عظمة الجسم فرأها عمر من الخطاب فقال: يا سودة، أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين. فرجعت فشكت ذلك للنبي ﷺ وهو يمشي، فواحي إليه، فقال: إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن. قال ابن بطال: فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالحهن، وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعت، وفيه مقية لعمر، وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة، وجواز الإغلاظ في القول لمن يقصد الخير، وفيه جواز وعظ الرجل أمه في الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين، وفيه أن النبي ﷺ كان ينظر الوحي في الأمور الشرعية، لأنه لم يأمه من بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية، وكذا في إذنه لمن بالخروج. والله أعلم.

١٤- باب التَّوَرُّكِ فِي الْبُيُوتِ

١٤٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي جَرْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ زَائِعِ بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «رَأَيْتُ لَوْحَ ظَهْرِ نَبِيِّتِ خُصْفَةَ لَيْمَنِي حَاجَتِي، قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَسُتْذِرُ الْقَبِيلَةَ، فَسُتْظَلُّ الشَّامَ». [راجع: ١٤٥ هـ، أخرجه مسلم: ٢٢٦٦]

قوله: (باب التور في البيوت) عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر، بل اتخذت بعد ذلك الأخلية في البيوت فاستغنى عن الخروج إلا للضرورة.

قوله: (عبد الله) أي ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة وأتباعهم، والإسناد كله مدنيون.

١٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَافِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ: أَنَّ عُمَةَ وَكَاسِحَ بْنَ حَبَّانٍ أَخْبَرَا: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ أَخْبَرَهُ قَالَ: لَقَدْ ظَهَرَتْ ذَاتُ يَوْمٍ عَلَى ظَهْرِ يَتِيمٍ، فَوَافَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعَادَ عَلَى يَتِيمَيْنِ، فَضْطَلَّ يَتَى الْمُضْطَلَّيْنِ. [راجع: ١٤٥. أخرجه مسلم: ٢٦٦]

١٦ - بَابُ مَنْ حَمَلَ مَعَهُ الْمَاءَ لِطَهُورِهِ وَقَالَ أَبُو الزُّرَّادِ: أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ الثَّعْلَيْنِ وَالطَّهَوْرِ وَالْوَسَادِ.

١٥١ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرَّبِطٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، هُوَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِمَحَاجِيَةٍ، يَتْبَعُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا، مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ. [راجع: ١٥٠. أخرجه مسلم: ٢٧٠ بإسقاط]

قوله: (باب من حمل معه الماء لطهوره) هو بالضم أي ليظهر به.

قوله: (وقال أبو الزرارة أليس فيكم) هذا الخطاب لعلامة بن قيس، والمراد بصاحب الثعلين وما ذكر معهما عبد الله بن مسعود لأنه كان يتولى خدمة النبي ﷺ في ذلك، وصاحب الثعلين في الحقيقة هو النبي ﷺ. وقيل لابن مسعود صاحب الثعلين مجازاً لكونه كان يحملهما، وسيأتي الحديث المذكور موصولاً عند المصنف في المناقب إن شاء الله تعالى. ويروى المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الزرارة يشعر إشعاراً قوياً بأن الغلام المذكور من حديث أنس هو ابن مسعود وقد قدمنا أن لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازاً. وقد قال النبي ﷺ لابن مسعود بمكة وهو يرعى الغنم: **وَيْلَكَ لَغُلَامٍ مَعْلَمٍ**، وعلى هذا قول أنس **«وغلّام مناه أي من الصحابة أو من خدم النبي ﷺ»**. وأما رواية الإسماعيلي التي فيها **«من الأنصار»** فليعلمنا من تصرف الراوي حيث رأى في الرواية **«مناه»** فحملها على القبلية فرواهما بالضمي فقال من الأنصار، أو إطلاق الأنصار على جميع الصحابة سائغ وإن كان العرف خصه بالأوس والخزرج، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة قال: **«وكان النبي ﷺ إذا أتى الحلاء أتيته بماء في ركوة فاستنحي»** فيحمل أن يفسر به الغلام المذكور في حديث أنس، ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجبن من حديث أبي هريرة أنه كان يحمل معه النبي ﷺ الإداوة لوضوئه وحاجته، وأيضاً فإن رواية أخرى لمسلم أن أنساً وصفه بالصغير في ذلك الحديث، فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم، ويكون المراد بقوله أصغرنا أي في الحال لقرب عهده بالإسلام. وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب أن النبي ﷺ انطلق لحاجته فاتبعه جابر بإداوة، فيحمل أن يفسر به الميهم، لا سيما وهو أنصاري. ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق حاصم بن علي عن شعبة **«فاتبعه وأنا غلام»** بتقديم الواو فتكون الحالية، لكن تعقبه الإسماعيلي بأن الصحيح **«أنا وغلّام»** أي بواو العطف.

قوله: (باب الاستنجاء بالماء) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه، وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ. وقد روى ابن أبي شيبة بلسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان **«أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إذا لا يزال في يدي نزع»**. وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنحي بالماء. وعن ابن الزبير قال: ما كنا نعلمه. وتقول ابن التميمي عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استنحى بالماء. وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مظهر.

قوله: (هشام بن عبد الملك) هو الطيالي، والإسناد كله بصريون.

قوله: (أجيبه أنا وغلّام) زاد في الرواية الألفية عقبها **«مناه»** أي من الأنصار، وصرح به الإسماعيلي في روايته، ولمسلم **«نحوي»** أي مقارب لي في السن، والغلام هو المترجم قاله أبو عبيد، وقال في الحكم: من لدن الغلام إلى سبع سنينه وحكى الزهري في أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير إلى حد الانحياز، فإن قيل له بعد الانحياز غلام فهو مجاز.

قوله: (إداوة) بكسر الهمزة وإاء صغيرة من جلد.

قوله: (من ماء) أي علوة من ماء.

قوله: (يعني يستنحي به) قائل **«يعني»** هو هشام. وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها، ولكنه رواه حبة من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال: **«يستنحي بالماء»** والإسماعيلي من طريق ابن مرزوق عن شعبة **«فانطلق أنا وغلّام من الأنصار معنا إداوة فيها ماء يستنحي منها النبي ﷺ»**، وللمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة **«إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فينسل به»**، ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس **«فخرج علينا وقد استنحى بالماء»** وقد بان بهذه الروايات أن حكاية الاستنجاء من قول أنس راوي الحديث، فبقي الرد على الأصيلي حيث تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال: لأن قوله **«يستنحي به»** ليس هو من قول أنس إنما هو من قول أبي الوليد أي أحد الرواة عن شعبة، وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها، فقال: فيحمل أن يكون الماء لوضوئه انتهى. وقد انتهى هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها، وكذا فيه الرد على من زعم أن قوله **«يستنحي بالماء»** مدرج من قول عطاء الراوي عن أنس فيكون مراسلاً فلا حجة فيه كما حكاه ابن التميمي عن أبي عبد الملك البوني، فإن رواية خالد التي ذكرناها تدل على أنه قول أنس حيث قال: **«فخرج علينا»**. ووقع هنا في نكت البدر الزركشي تصحيح، فإنه نسب التعقب المذكور إلى الإسماعيلي وإنما هو لأصيلي، وأقره فكله

١٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْحَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَغَزْرَةً، يَسْتَنْحِي بِالْمَاءِ. تَابَعَهُ الثَّعْلَى وَشَذَّادٌ عَنْ شُعْبَةَ.

الغَزْرَةُ: عَصَا عَلَيْهِ رُجٌّ. [راجع: ١٥٠. أخرجه مسلم: ٢٧٠ بإسقاط، ٢٧١]

قوله: (باب حمل العزرة مع الماء في الاستنجاء)

المنزلة: بفتح النون عَصَا أَقْصَر من الرمح لها سنان، وقيل هي الحربة القصيرة. ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب: **«المنزلة عَصَا عَلَيْهَا زَجْ يَزَايُ أَي مضمومة ثم جيم مشددة أي سنان، وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي كان أهداهما للنبي ﷺ، وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لأنها من آلات الحرب كما سيأتي في العيدين إن شاء الله تعالى»**.

قوله: (سمع أنس بن مالك) أي «أنه سمع» ولقطة «أنه» تحذف في الخط عرفاً.

قوله: (يدخل الحلال) المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الأخرى «وكان إذا خرج لحاجته» ولقينة حل المزة مع الماء فإن الصلاة إليها إما تكون حيث لا ستره غيرها. وأيضاً فإن الأضحية التي في البيوت كانت خدمتها متعلقة بأهلها. وفهم بعضهم من توبخ البخاري أنها كانت تحمل ليستريح بها عند قضاء الحاجة، وفيه نظر لأن ضابط السرة في هذا ما يستر الأسافل والمزنة ليست كذلك. نعم يحمل أن يركبها أمامه ويضع عليها الثوب الساتر، أو يركبها بجنبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه، أو تحمل لنش الأرض الصلبة. أو لمنع ما يعرض من هوام الأرض، لكونه ﷺ كان يبعد عند قضاء الحاجة، أو تحمل لأنه كان إذا استجنى توشاً، وإذا توشأ صلى، وهذا أظهر الأوجه، وسيأتي التوبخ على المزة في سرة المصلي في الصلاة. واستدل البخاري بهذا الحديث على غسل البول كما سيأتي. وفيه جواز استخدام الأحرار خصوصاً إذا أرسدوا لذلك ليحصل لهم الثمن على التواضع. وفيه أن في خدمة العالم شرفاً للمتلهم، لكون أبي الدرداء مدح ابن مسعود بذلك. وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم لأن ماء المذبة كان علباً. واستدل به بعضهم على استحباب الترضو من الأواني دون الأنهار والبرك، ولا يستقيم إلا لو كان النسي ﷺ وجد الأنهار والبرك ففعل عنها إلى الأواني.

قوله: (تابعه النعش) أي ابن شميل، تابع محمد بن جعفر، وحديثه موصول عند النسائي.

قوله: (وشاذان) أي الأسود بن عامر وحديثه عند المصنف في الصلاة ولفظه «ومعنا حكاية أو عصا أو عترة» والظاهر أن «أو» شك من الراوي لتوافق الروايات على ذكر العترة والله أعلم. وجميع الرواة المذكورين في هذه الأبواب الثلاثة بصريون.

١٨- باب النهي عن الاستنجاء باليمين

١٥٣- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ لَعْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جُشَامٌ، هُوَ الْمُسَوَّرِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْغَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذِكْرَةَ يَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ يَمِينِهِ». [مطهر: ١٥٤، ٥٦٣٠. أخرجه مسلم: ٢٦٧، وأوله في الأضحية: ١٢١٠]

قوله: (باب النهي عن الاستنجاء باليمين) أي باليد اليمنى، وعبر بالنهي إشارة إلى أنه لم يظهر له حل هو التحريم أو للتنزيه أو أن القرينة الصادرة للنهي عن التحريم لم تظهر له، وهي أن ذلك أدب من الأدب. ويكون للتنزيه قاله الجمهور، وذهب أهل الظاهر إلى أنه التحريم، وفي كلام جماعة من الشافعية ما يشير به، لكن قال النووي: مراد من قال منهم لا يجوز الاستنجاء باليمين أي لا يكون مباحاً يستري طرفاه، بل هو مكروه واجب الترك، ومع القول بالتحريم فمن فعله أساء وأجزأه. وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة: لا يبيز، وعمل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تبشر ذلك بأنه غيرها كالماء وغيره، أما بغير آلة فحرام غير مجزئ بلا خلاف، واليسرى في ذلك كاليمين والله أعلم.

قوله: (حدثنا معاذ بن فضالة) ينتح القاء والفساد للمجتمعة، وهو بصري من قدماء شيخ البخاري.

قوله: (هو المسعوي) أي ابن أبي عبد الله لا ابن حسان، وهما بصريان فقتان مشهوران من طبقة واحدة.

قوله: (عن أبيه) أي أبي قتادة الحارث وقيل عمرو وقيل النعمان الأنصاري، فارس رسول الله ﷺ، أول مشاهده أحد ومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيهما.

قوله: (فلا يتنفس) بالجزم و«لا» نافية في التلاوة، وروي بالقسم فيها على أن لا نافية.

قوله: (في الإناء) أي داخله، وأما إذا أبانه وتنفس فهي السنة كما سيأتي في حديث انس في كتاب الأضحية إن شاء الله تعالى. وهذا النهي للتأديب لإرادة المبالغة في النظافة، إذ قد يخرج مع النفس مباح أو بخار رديء فيكسبه رائحة كريهة فيقتلر

بها هو أو غيره عن شربه.

قوله: (وإذا أتى الحلال) أي قبل كما فسره الرواية التي بعدها.

قوله: (ولا يمتسح يمينه) أي لا يستنج. وقد أشار الخطابي هنا بجأ وبالغ في التبيح به وحكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه ناظر رجلاً من الفقهاء الخراسانيين فسأله عن هذه المسألة فأجابه جوابها، ثم أجاب الخطابي عنه بجواب فيه نظر، وحصل الإيراد أن المستجم متى استجم ييساره استلم من ذكره يمينه، ومتى أسكه ييساره استلم استجماره يمينه وكلاهما قد شمله النهي، وحصل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التي لا تزول بالركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجم بها ييساره، فإن لم يجد فليستق مقعده بالأرض ويسك ما يستجم به بين عقيقه أو إبهامي رجله ويستجم ييساره فلا يكون متصرفاً في شيء من ذلك يمينه انتهى. وهذه هيئة منكرة بل يتعذر فعلها في غالب الأوقات، وقد تعقبه الطيبي بأن النهي عن الاستجم باليمين غرض بالدبر، والنهي عن المس يخص بالذكر فبطل الإيراد من أصله، كما قال. وما ادعاه من تخصيص الاستنجاء بالدبر مردود والمس وإن كان يخص بالذكر لكن يلحق به الدبر قياساً، والتخصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك، وإما خص بالذكر بالذكر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما يخص. والصوراب في الصورة التي أوردتها الخطابي ما قاله إمام الحرمين ومن بعده كالغزالي في الوسيط والغبوي في التهذيب أنه ير العضو ييساره على شيء يسكه يمينه وهي قارة غير متحركة فلا يعد مستجماً باليمين ولا ماساً بها، ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستجماً يمينه قد غلط، وإما هو كمن صب يمينه الماء على ييساره حال الاستجماء.

١٩- باب لا يمسك ذكْرَةَ يَمِينِهِ إِذَا بَالَ

١٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَزْهَرِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذُ ذِكْرَةَ يَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِ يَمِينَهُ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ». [راجع: ١٥٣. أخرجه مسلم: ٢٦٧، وآخره في الأضحية: ١٢١٠]

قوله: (باب لا يمسك ذكره يمينه إذا بَالَ) أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق من مس الذكر باليمين كما في الباب قبله معمول على المقيد بحالة البول فيكون ما عداه مباحاً. وقال بعض العلماء: يكون تنوعاً أيضاً من باب الأول لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة. وتعقب أبو محمد بن أبي جرة بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستجماء، وإما خص النهي بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطي حكمه، فلما منع الاستجماء باليمين منع من آتاه حسماً للمعدة. ثم استدلت على الإباحة بقوله «طلق بن علي حين سأله عن مس ذكره: «إما هو بضعة منك، فدل على الجواز في كل حال، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ما عداهما على الإباحة. انتهى. والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن، وقد يقال حل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء، ومن قال به بشرط فيه شروطاً، لكن نهى ابن دقيق العيد على أن عمل الاختلاف إنما هو حيث تغاير خارج الحديث بحيث بعد حدثين مختلفين، فأما إذا انحدر المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حل المطلق على المقيد بلا خلاف، لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل تقبل.

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو القرياني، وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسماع يحمي له من عبد الله بن أبي قتادة، وصرح ابن المنذر في الأوسط بالتحدث في جميع الإسناد أورد من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي فحصل الأمن من محذور التذليل.

قوله: (فلا يأخذ) كذا لا يذ بنون التأكيد ولغيره بدلونها، وهو مطابق لقوله في الترجمة «لا يمسك» وكذا في مسلم التبرير بالمسك من رواية همام عن يحيى، ووقع في رواية الإسعافلي «ولا يمس» فاعترض على ترجمة البخاري بأن المس أهم من المسك، يعني كيف يستبدل بالأهم على الأخص؟ ولا إيراد على البخاري من هذه الحجة لما بيناه. واستنبط منه بعضهم منع الاستجماء باليد التي فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله تعالى

لكون النهي عن ذلك لشرف اليمين فيكون ذلك من باب الأول، وما وقع في التنية عن مالك من عدم الكراهة قد أنكره حذائق أصحابه، وقيل: الحكمة في النهي لكون اليمين معدة للأكل بها فلو تعاملت ذلك بها لا يمكن أن يذكره عند الأكل فيستأذى بذلك. والله أعلم.

قوله: (ولا يتنفس في الإناء) جلة خيرية مستقلة إن كانت لا نافية، وإن كانت نافية فمعطوفة، لكن لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيداً بقيد أن يكون للمعطوف مقيداً به، لأن التنفس لا يتعلق بحالة البول وإنما هو حكم مستقل. ويجتمل أن تكون الحكمة في ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين التماسي بأفعال النبي ﷺ وقد كان إذا شرب مطلقاً وثبت أنه شرب فضل وضوءه، فالؤمن يصدد أن يفعل ذلك، فعليه أدب الشرب مطلقاً لاستحضاره، والتنفس في الإناء يخص بحالة الشرب كما دل عليه سياق الرواية التي قبله. وللحاكم من حديث أبي هريرة: «لا يتنفس أحدكم في الإناء إذا كان يشرب منه» والله أعلم.

٢٠- باب الاستنجاء بالحجارة

١٥٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَمْرِو الْمَكِّيِّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَكَانَ لَا يَلْبِثُ، فَذَنُوتُ مِنْهُ، فَقَالَ: «يَهْيِي أَحْضَاراً اسْتَفِضْ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَلْبِسْ بِطَنُومٍ، وَلَا زَوْتِي». فَأَتَيْتُهُ بِأَحْضَارٍ يَطْرُقُ لِحَاجَتِي، فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى أَتَيْتُهُ بِهِ. [اصح: ٢٣٨٦٠]

قوله: (باب الاستنجاء بالحجارة) أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم أن الاستنجاء يخص بالماء. والدلالة على ذلك من قوله «استفضع، فإن معناه استنجي كما سيأتي.

قوله: (حدثنا أحمد بن محمد المكي) هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة، وفي طبقة أحمد بن محمد المكي أيضاً لكن كنيته أبو محمد واسم جده عمرو ويعرف بالفراص، وقد وهم من زعم أن البخاري روى عنه، وإنما روى عن أبي الوليد، وهم أيضاً من جعلهما واحداً.

قوله: (عن جده) يعني سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالأشعث الذي ولي أسرة المدينة وكان يهجر البعوث إلى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزازي، وكان عمرو هذا قد تغلب على دمشق في زمن عبد الملك بن مروان، فقتله عبد الملك وسير أولاده إلى المدينة، وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة بني العباس فاستمروا بها، فني الإسناد مكيان ومدينان.

قوله: (أتيت) بتشديد التاء المثناة أي سرت ورواه، والواو في قوله «وخرج» حالية وفي قوله: «وكان» استئنافية، وفي رواية أي فر فكان بالماء.

قوله: (فلذئذ منه) زاد الإسماعيلي «استئس وأتحتج، فقال: من هذا؟ قلت: أبو هريرة».

قوله: (البعثي) بالوصل من الثلاثي أي اطلب لي، يقال بعثتك الشيء أي طلبته لك. وفي رواية بالقطع أي أمني على الطلب، يقال بعثتك الشيء أي أمنتك على طلبه، والوصل أئق بالسياق، ويؤيد رواية الإسماعيلي التي.

قوله: (استفضع) بقاء مكسورة وضاد معجمة عجزوم لأنه جواب الأمر، ويجوز الرفع على الاستئناف، قال الفرزاق: قول استفضع استفعل من الفضض وهو أن تهر الشيء ليطير غباراً، قال: وهذا موضع استفضع، أي بتقديم اللطاء المشالة على الفاء، ولكن كذا روي انتهى. والذي وقع في الرواية صواب، فهي القاموس استفضع استخرجه، وبالحجر استنجي، وهو مأخوذ من كلام الطبرزي قال: الاستففاض الاستفضع استخرج، ويكنى به عن الاستنجاء، ومن رواه بالفاء والصاد المهملة فقد صحف انتهى. ووقع في رواية الإسماعيلي «استنجي» بدل استفضع وكأنها المراد بقوله في روايتنا أو نحوه، ويكون التردد من بعض رواته.

قوله: (ولا تأتي) كأنه خشى أن يفهم أبو هريرة من قوله استنجي أن كل ما ينزل الأثر ويقي كاف ولا اختصاص لذلك بالأحجار، فنهى بقتضائه عن النهي على العظم والروث على أن ما سواهما يجزئ، ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار كما يقوله بعض المختلة والطاهرة لم يكن تخصيص هذين بالنهي معنى، وإنما خص الأحجار بالذكر لكثرة وجودها، وزاد المصنف في المبحث في هذا الحديث أن أبا هريرة قال له ﷺ لما فرغ: «ما بال العظم والروث؟» قال: «ما من طعام الجبن» والظاهر من هذا التعليل اختصاص المنع بهما. نعم يلتحق بهما جميع الطعومات التي للأعميين قياساً من باب الأول، وكذا المحترقات كأوراق كتب العلم. ومن قال علة النهي عن الروث كونه نجساً لخلق به كل نجس ومتنجس، وعن العظم كونه لزجاً فلا ينزل إزالة تامة لخلق به ما في مناه كالزجاج الأسس. ويؤيده ما رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يستنجي بروث أو عظم وقال: «إنهما لا يطهران» وفي هذا رد على من زعم أن الاستنجاء بهما يجزئ وإن كان منياً عنه، وسيأتي في كتاب المبحث بيان قصة وفد الجبن وأي وقت كانت إن شاء الله تعالى.

قوله: (واعتزفت) كذا في أكثر الروايات، وللشمسي «واعتزفت» بزيادة مشاة بعد العين والمعنى مغتارب.

قوله: (ولما قضى) أي حاجته (أتيه) بهزة قطع أي الحقه، وكنى بذلك عن الاستنجاء. وفي الحديث جواز اتباع السادات وإن لم يأمروا بذلك، واستخدام الإمام بعض رعيته، والأعراض عن قاضي الحاجة، والإعانة على إفسار ما يستنجي به واعداد عنه لئلا يحتاج إلى طلبها بعد الفراغ فلا يأمن التلوث. والله تعالى أعلم.

٢١- باب لا يستنجي بروث

١٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْعَلَاءُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْضَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَاقْلَمْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رُوْتَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَلَمَ وَالرُّوْتَةَ، وَقَالَ: مَعْلَا وَكُنْ.

وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق: حدثني عبد الرحمن بن عوف. (قوله: (باب) بالتثنية (لا يستنجي) بضم أوله.

قوله: (زهري) هو ابن معاوية الجعفي الكوفي. والإسناد كله كوفيون. وأبو إسحاق هو السبيعي وهو تابعي، وكذا شيخه عبد الرحمن وأبوه الأسود.

قوله: (ليس أبو عبيدة) أي ابن عبد الله بن مسعود، وقوله: (ذكره) أي في، (ولكن عبد الرحمن بن الأسود) أي هو الذي ذكره في دليل قوله في الرواية الآتية للمعلقة حدثني عبد الرحمن، وإنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أهم له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة، ورواية أبي إسحاق لهذا الحديث عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذي وغيره من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق، فمراء أبي إسحاق هنا بقوله: «ليس أبو عبيدة ذكره» أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن.

قوله: (عن أبيه) هو الأسود بن يزيد التميمي صاحب ابن مسعود، وقال ابن التين: هو الأسود بن عبد يقرن الزهري، وهو غلط فاحش فإن الأسود الزهري لم يسمع فضلاً عن أن يعيش حتى يروي عن عبد الله بن مسعود.

قوله: (أبي العلاء) أي الأرض المملوكة لقتضاء الحاجة.

قوله: (فلم أجده) وللشمسي، فلم أجده أي الحجر الثالث.

قوله: (ثلاثة أحجار) فيه العمل بما دل عليه النهي في حديث سلمان عن النبي ﷺ قال: «ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار» رواه مسلم، وأخذ بهذا الشافعي وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا يقتصر من الثلاث مع مراعاة الانتفاء إذا لم

يحصل بها فإزاء حتى يغنى، ويستحب حيثما الإتيان لقوله: «ومن استجمر فليوتر». وليس بواجب لزيادة في أبي داود حسنة الإسناد قال: «ومن لا فلا حرج». وبهذا يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب. قال الخطابي: لو كان القصد الإتيان فقط لخلا اشتراط العدد عن الفائتة، فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الإتيان فيه معنى دل على إيجاب الأمرين. ونظيره المدة بالأقراء فإن العدد مشروط ولو تحققت براءة الرحم بقره واحد.

قوله: (فاخذت رولة) زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث أنها كانت رولة حار، ونقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير.

قوله: (والقى الرولة) استدل به الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال: لأنه لو كان مشروطاً لطلب ثالثة، كذا قال، وغفل رحمه الله عما أخرجه أحد في مسنده من طريق معمر عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث فإن فيه «فالقى الرولة وقال: إنها ركس، اتني بحجره» ورجالها ثقات أثبات. وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني، وتابعهما عمار بن رزق أحد الثقات عن أبي إسحاق، وقد قيل إن أبا إسحاق لم يسمع عن علقمة لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرابيسي، وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضاً إذا اعتضد واستدل الطحاوي فيه بنظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاثة فلم يحدد الأمر بطلب الثالث، أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود الثلاثة أن مسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد ورواه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرف الآخر لأجزأهما بلا خلاف، وقال أبو الحسن بن القصار المالكي: روي أنه أتاه بثالث، لكن لا يصح، ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه انحصر في الموضوعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى. وفيه نظر أيضاً لأن الزيادة ثابتة كما قدمنا، وكأنه إنما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط. ثم يحتمل أن يكون لم يخرج منه شيء إلا من سبيل واحد. وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيحصل أن يكون اكتفى للقليل بالمسح في الأرض وللديد بالثلاثة، أو مسح من كل منهما بطرفين. وأما استدلالهم على عدم الاشتراط للعدد بالقياس على مسح الرأس فمأخذ الاختيار، لأنه في مقابلة النص الصريح كما قدمنا من حديث أبي هريرة وسلمان والله أعلم.

قوله: (هذا ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف قليل: هي لغة في وجس بالجيم، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فإنها عندهما بالجيم، وقيل الركس الرجيع رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره. والأولى أن يقال رد من حالة الطعام إلى حالة الروث. وقال ابن بطال: لم أر هذا الحرف في اللغة، يعني الركس بالكاف. وتبعه أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى: «أركسوا فيها» [النساء: ٩١] أي ردوا، فكانه قال: هذا رد عليك انتهى. ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال ركسه ركساً إذا رده، وفي رواية الترمذي: هذا ركس يعني نجساً، وهذا يؤيد الأول. وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث: الركس طعام الجن، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريح من الإشكال.

قوله: (وقال إبراهيم بن يوسف بن أبيه) يعني يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي عن أبي إسحاق وهو جده قال: حدثني عبد الرحمن يعني ابن الأسود ابن يزيد بالإسناد المذكور أولاً، وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحاق دلل هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكوني حيث قال: لم يسمع في التذليل بأخفى من هذا. قال: «ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن» ولم يقل ذكره في. انتهى. وقد استدل الإسماعيلي أيضاً على صحة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه: والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنع القطان أو بالتصريح من قوله فازاحت عن هذه الطريق علة التذليل. وقد أعله قوم بالأضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي إسحاق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير، لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخاري بمتابعة يوسف خفيد أبي إسحاق وتابعهما شريك القاضي وذكرها بن أبي زائدة وغيرهما، وتابع أبا إسحاق على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليث بن أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة. وما يرجعها أيضاً استحضار أبي إسحاق

٢٢- باب الوضوء مرة مرة

١٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً. [راجع: ١٤٠]

قوله: (باب الوضوء مرة مرة) أي لكل عضو، والحديث المذكور في الباب عمل، وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليدين من مرة واحدة. وسفيان هو الثوري، والرواي عن الثوري هو الليثاني، الليثاني، وصرح أبو داود والإسماعيلي في روايتهما بسماع سفيان له من زيد بن أسلم.

٢٣- باب الوضوء مرتين مرتين

١٥٨- حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيْسَى قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.

قوله: (باب الوضوء مرتين مرتين) أي لكل عضو.

قوله: (حدثنا الحسين بن عيسى) هو البسطامي بفتح الموحدة، ويونس هو اللؤبب، وطيح ومن فرقه منيونيون، وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني، وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي ﷺ كما سبأني بعد من حديث مالك وغيره، لكن ليس فيه الفصل مرتين إلا في اليدين إلى المرفقين. نعم روى النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التثنية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتثبيت غسل الوجه، لكن في الرواية المذكورة نظر سنشير إليه بعد أن شاء الله تعالى. وعلى هذا فعق حديث عبد الله بن زيد أن يوب له غسل بعض الأضواء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثاً. وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ توضع مرتين مرتين، وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه، فيحصل أن يكون حديثه هذا الجمل غير حديث مالك المين لاختلاف خرجهما. والله أعلم.

٢٤- باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

١٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْزَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ خُضْرَانَ مَوْلَى عُفْمَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى عُفْمَانَ بْنَ عَمَّانَ: دَعَا بِأَنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ مِرَاقٍ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ أَذْغَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَشَقَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَتَوَضَّأَ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ ثَلَاثَ مِرَاقٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَاقٍ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَمَحَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [انظر: ٥٤١٦، ١٦٤، ١٩٣٤، ٤٤٣٣، ٢٥، أخرجه مسلم: ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، باختلاف، ٢٣٢ مختصراً باختلاف]

قوله: (باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً) أي لكل عضو.

قوله: (عطاء بن يزيد) هو الليثي المدني. والإسناد كله منيونيون، وفيه ثلاثة من التابعين: حمران وهو بضم المهملة ابن أبان، وعطاء، وابن شهاب. وفي الإسناد الذي يليه أربعة من التابعين: حمران وعروة وهما قرينان، وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما

فربان أيضاً.

ثم إن تلك الحواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمرد دفعه مطلقاً، ووقع في رواية للحكيم الترمذي في هذا الحديث «لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا وهي في الزهد لابن المبارك أيضاً والمصنف لابن أبي شيبة، ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أجيباً أشبه أحوال الدنيا، وإن كان من متعلقات تلك الصلاة فلا، وسيأتي بقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

قوله: (من ذلّه) ظاهره يعم الكبار والصغار لكن العلماء خصوه بالصغار لوروده مقيداً باستثناء الكبار في غير هذه الرواية، وهو في حق من له كبار وصغار، فمن ليس له إلا صغار كثر عنه، ومن ليس له إلا كبار خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغار، ومن ليس له صغار ولا كبار يزداد في حسنة نظير ذلك. وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأبسط للمتعلم والترتيب في أعضاء الوضوء للاتيان في جميعها بهم والترغيب في الإخلاص، وتحذير من لها في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول، ولا سيما إن كان في العزم على عمل معصية فإنه يحضر المرء في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها. ووقع في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث: قال النبي ﷺ: «لا تقفروا أي تستكثروا من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها، فإن الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله، وأنتى للعبد بالأطلاع على ذلك.

١٦٠- وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَكِنْ عُرُوَّةٌ يَحْدُثُ عَنْ حَمْرَانَ: لَقَدْ تَوَضَّأَ غُضَّافُنَ قَالَ: أَلَا أَخَذْتُكُمْ خَلِيفاً لَوْلَا أَنَّهُ مَا خَلَّفْتُكُمْ؟ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَوَضَّأَ رَجُلٌ يُحْسِنُ وَضُوءَهُ، وَيُصَلِّيُ الصَّلَاةَ، إِلَّا غُيِّرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا».

قَالَ: عُرُوَّةٌ: الْإِمَامَةُ لِإِبْنِ اللَّيْنِ يُحْكِمُونَ مَا أُنْزِلَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ. [البقرة: ١٥٩] [راجع: ١٥٩. أخرجه مسلم: ٢٢٧]

قوله: (وعن إبراهيم) أي ابن سعد، وهو معطوف على قوله: «حدثني إبراهيم بن سعد» وزعم منطوي وغيره أنه معلق، وليس كذلك، فقد أخرجه مسلم والإسمايلي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بالإسنادين معاً، وإذا كانا جميعاً عند يعقوب فلا مانع أن يكون عند الأوسي. ثم وجدت الحديث الثاني عند أبي حنيفة في صحيحه من حديث الأوسي المذكور فصح ما نقله بحمد الله تعالى، وقد أوضحت ذلك في تعليق التعليق.

قوله: (ولكن عروّة يحدث) يعني أن شيخي ابن شهاب اختلفا في روايتهما له عن حمران عن عثمان، حدث به عطاء على صفة وعروّة على صفة، وليس ذلك اختلافاً وإنما هما حديثان متقاربان، وقد رواهما معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البخاري من طريقه نحو سياق عطاء، ومسلم من طريقه نحو سياق عروّة، وأخرجه أيضاً من طريق هشام بن عروّة عن أبيه.

قوله: (ولولا آية) زاد مسلم «في كتاب الله» ولأجل هذه الزيادة صحف بعض رواة آية فجعلها «أنه» بالنون المشددة وبهاء الشان.

قوله: (ويصلي الصلاة) أي المكتوبة، وفي رواية لمسلم «فيصلي هذه الصلوات الخمس».

قوله: (وبين الصلاة) أي التي تليها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروّة.

قوله: (حتى يصليها) أي يشرع في الصلاة الثانية.

قوله: (وقال عروّة: الآية إن اللين يحكمون ما أنزلنا) يعني الآية التي في البقرة إلى قوله اللاعنون كما صرح به مسلم، ومراد عثمان ﷺ أن هذه الآية تمحرض على التبليغ، وهي وإن نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ، وقد تقدم نحو ذلك لأي حرية في كتاب العلم، وإنما كان عثمان يرى ترك تبليغه ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاعتراض والله أعلم. وقد روى مالك هذا الحديث في المطا عن هشام بن عروّة، ولم يقع في روايته تعيين الآية قتال من قبل نفسه: أراه يريد «وأتم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات» انتهى (هرو: ١١٤) وما ذكره

قوله: (دعا لئانه) وفي رواية شعبة الآتية قريباً «دعا بوضوءه». وكذا لمسلم من طريق يونس، وهو يفتح الواو اسم للماء للمد للوضوء وبالفهم الذي هو القفل، وفيه الاستعانة على إحضار ما يتروأ به.

قوله: (فأفرغ) أي صب.

قوله: (على كففيه ثلاث مرار) كذا لابي ذر وأبي الوقت، وللأصيلي، وكريمة مرات بمشة آخره، وفيه غسل اليدين قبل إدخالهما الإثاء ولو لم يكن عقب نوم احتياطاً.

قوله: (ثم أدخل يمينه) فيه الاعتراض باليمين. واستدل به بعضهم على عدم اشتراط نية الاعتراض، ولا دلالة له فيه نفيّاً ولا إثباتاً. **قوله: (فمضمض واستنشق) وللشمسني «واستنشق» بدل واستنثر، والأول أصح، وثبت الثلاثة في رواية شعبة الآتية في باب المضمضة، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييد ذلك بمعد. نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود من وجهين آخرين عن عثمان وافقت الروايات على تقديم المضمضة.**

قوله: (ثم غسل وجهه) فيه تأخير عن المضمضة والاستنشاق، وقد ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء، لأن اللون يترك باليسر والطعم يترك بالهمج والريح يترك بالأنف فقدمت المضمضة والاستنشاق وهما مستونان قبل الوجه وهو مقروض، احتياطاً للعبادة. وسيأتي ذكر حكمة الاستنثار في الباب الذي يليه.

قوله: (ويديه إلى المرفقين) أي كل واحد كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم، وكذا لمسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بهم، وكذا القول في الرجلين أيضاً.

قوله: (ثم مسح برأسه) هو بحذف الياء في الروایتين المذكورتين، وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح، وبه قال أكثر العلماء. وقال الشافعي: يستحب التلث في المسح كما في الفسل، واستدل له بظاهر رواية لمسلم أن النبي ﷺ تروأ ثلاثاً ثلاثاً وأوجب بأنه يجعل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر فيعمل على الغالب أو يختص بالمفسول، قال أبو داود في السنن: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة، وكذا قال ابن المنذر إن الثابت عن النبي ﷺ في المسح مرة واحدة، ويأن للمسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الفسل المراد منه المبالغة في الإسباغ، ويأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الفسل، إذ حقيقة الفسل جريان الماء. ولذلك ليس يشترط على الصحيح عند أكثر العلماء. وبالحق أبو حنيفة فقال: لا نعلم أحداً من السلف استحب تلث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي، وفيما قال نظري، فقد نقله ابن أبي شيبة وابن المنذر عن انس وعطاء وغيرهما، وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان تلث مسح الرأس، والزيادة من الثقة مقبولة.

قوله: (نحو وضوئي هذا) قال النووي: إنما لم يقل «مثل» لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره. قلت: لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان ولفظه «من تروأ مثل هذا الوضوء» وله في الصيام من رواية معمر «من تروأ وضوئي هذا»، ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمران «تروأ مثل وضوئي هذا» وعلى هذا فالتعبير ينحو من تعصر الرواة لأنها تطلق على المثلية مجازاً، ولأن «مثل» وإن كانت تقتضي المساواة ظاهراً لكنها تطلق على الغالب، فهذا تلثم الروايات ويكون المتروك بحيث لا يغفل بالمقصود. والله تعالى أعلم.

قوله: (ثم صلى ركعتين) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء، ويأتي فيها ما يأتي في تحية المسجد.

قوله: (لا يحدث ليهما نفسه) المراد به ما يسترمل النفس معه ويمكن للمرء قطعه، لأن قوله يحدث يقتضي تكسباً منه، فأما ما يهجم من الحشرات والوماسوس ويتمرد دمه فذلك معفو عنه. ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورأساً، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يسر فيها. ورد النووي فقال: الصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الحواطر المعارضة غير المستقرة. نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب.

عروة راوي الحديث بلجزم أولى. والله أعلم.

٢٥- باب الاستنجار في الوضوء

ذَكَرَهُ عُمَانٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَأَبُو عُبَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنْ النَّبِيِّ

ﷺ. [راجع: ١٥٩، ١٨٥]

١٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْجِزْ، وَمَنْ اسْتَنْجَزَ فَلْيُزَيِّرْ». [المط: ٤٩٦٢، أخرجه مسلم: ٢٣٧، مطروحة: ٢٧٨]

قوله: (باب الاستنجار) هو استعمال من التمر بالتمر والمثلثة وهو طرح الماء الذي يستشفه الخوض أي يغسله ببيع أنه لتنظيف ما في داخله فيخرج ببيع أنه سواء كان بإعانة يده أم لا. وحكي عن مالك كرامة فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة، والمشهور عدم الكرامة. وإذا استتر بيده فاستحب أن يكون باليسرى، يوب عليه النسائي وأخرجه مقيداً بها من حديث علي.

قوله: (ذكره) أي روى الاستنجار (عُمان) وقد تقدم حديثه، (وعبد الله بن زيد) وسياقي حديثه.

قوله: (وابن عباس) تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غرفة وليس فيه ذكر الاستنجار، وكان المصنف أشار بذلك إلى ما رواه أحد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعاً واستشروا مرتين بالفتن أو ثلاثاً، ولأبي داود الطيالسي: «إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَاسْتَنْجَزَ فَلْيَغْلِظْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» وإسناده حسن.

قوله: (أبو إدريس) هو الحفلاوي.

قوله: (أنه سمع أبا هريرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس أبا سعيد مع أبي هريرة.

قوله: (فليستغفر) ظاهر الأمر أنه للوجوب، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به كاحد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنجار، وظاهر كلام صاحب المعنى يقتضي أنهم يقولون بذلك، وأن مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلا بالاستنجار، وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنجار، وفيه تعقب على من نقل الإجماع على عدم وجوبه. واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للندب بما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله ﷺ للأعرابي: «تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ فَأَحَالَهُ عَلَى الْإِلَهِ» وليس فيها ذكر الاستنشاق. وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالأمر ما هو أهم من آية الوضوء، فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه ﷺ وهو المعلن عن الله أمره، ولم يحك أحد من وصف وضوءه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضغفة، وهو يرد على من لم يوجب للمضغفة أيضاً، وقد ثبت الأمر بها أيضاً في سنن أبي داود بإسناد صحيح، وذكر ابن المنذر أن الشافعي لم يمتنع على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافاً أن تاركه لا يبيد، وهذا دليل قوي، فإنه لا يمحظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء، وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة، ذكره كله ابن المنذر، ولم يذكر في هذه الرواية عدداً. وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد ولفظه «وإذا استتر فليستتر وتراً» أخرجه الحميدي في مسنده عنه، وأصله لمسلم. وفي رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بده الخلق «إذا استيقظ أحدكم من نومه تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْجِزْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خِيَشَمِهِ»، وعلى هذا فالمراد بالاستنجار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة، لأن بتقية جرى النفس تصح خارج الحروف، ويزاد للمستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان. وسنذكر باقي مباحثه في مكانه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ومن استعجم) أي استعمل الجمار وهي الحجارة الصغار في الاستنجاء. وحله بعضهم على استعمال البخور فإنه يقال فيه تجم واستعجم حكاه ابن حبيب عن ابن عمر ولا يصح عنه، وابن عبد البر عن مالك، وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه

خلافه، وقال عبد الرزاق من معمر أيضاً بموافقة الجمهور، وقد تقدم القول على معنى قوله: «فليوتره» في الكلام على حديث ابن مسعود. واستدل بعض من نفى وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للإتيان فيه بحرف الشرط، ودلالة فيه، وإنما مقتضاها التخيير بين الاستنجاء بالماء أو بالأحجار. والله أعلم.

٢٦- باب الاستنجار وتراً

١٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْجِزْ فِي أَيْمَانِهِ ثُمَّ لِيَتْرَ، وَمَنْ اسْتَنْجَزَ فَلْيُزَيِّرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْلِظْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». [راجع: ١٦١، أخرجه مسلم: ٢٣٧، بالقطعة الأولى. وأخرجه: (٢٧٨) بالقطعة الثانية]

قوله: (باب الاستنجار وتراً) استشكل إدخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء، والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستشكل، فإن أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمها. ويحتمل أن يكون ذلك عن دون المصنف على ما أشرنا إليه في المقدمة والله أعلم. وقد ذكرت توجيه ذلك في أول كتاب الوضوء.

قوله: (إذا تَوَضَّأَ أي إذا شرع في الوضوء).

قوله: (فليجمل في أنفه ماء) كذا لأبي ذر، وسقط قوله «ماء» لغيره. وكذا اختلف رواة الموطأ في إسقاطه وذكره، وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد.

قوله: (لم يترك) كذا لأبي ذر والأصلي بوزن لينعمل، ولغيرهما ثم لينش بثلاثة مضمومة بعد النون الساكنة، والروايان لأصحاب الموطأ أيضاً، قال القراء: يقال نشر الرجل ولتشر واستشر إذا حرك الشرة وهي طرف الأنف في الطهارة.

قوله: (وإذا استيقظ) حكاه حطه المصنف، واقتضى سياقاً أنه حديث واحد، وليس هو كذلك في الموطأ. وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مرفقاً، وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره، وكذا فرقه الإسماعيلي من حديث مالك، وكذا أخرجه مسلم الحديث الأول من طريق ابن عينة عن أبي الزناد، والثاني من طريق المنيرة عن عبد الرحمن عن أبي الزناد، وعلى هذا فكان البخاري كان يرى جواز جمع الحديثين إذا أخذ منهما في سياق واحد، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكيمين مستقلين.

قوله: (من نومه) أخذ بمعومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم، ونحسه أحد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث: «بانت يده» لأن حقيقة الميت أن يكون في الليل. وفي رواية لأبي داود ساق مسلم إسناده «إذا قام أحدكم من الليل» وكذا للترمذي من وجه آخر صحيح، ولأبي حنيفة في رواية ساق مسلم إسناده أيضاً «إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يصبح» لكن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغة. قال الرافعي في شرح المسند: يمكن أن يقال الكرامة في النفس لمن نام ليلاً أشد منها لمن نام نهاراً، لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة. ثم الأمر عند الجمهور على الندب، وحله أحد على الوجوب في نوم الليل دون النهار، وعنه في رواية استنجابه في نوم النهار، وتفانقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء، وقال إسحاق وداود والطبري ينجس، واستدل لهم بما ورد من الأمر بإراقتها، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي، والقرينة الصارقة للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعليل بأمر يقتضي الشك، لأن الشك لا يقتضي وجوباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة. واستدل أبو حنيفة على عدم الوجوب بوضوءه ﷺ من الشن المعلق بعد قيامه من النوم كما سياتي في حديث ابن عباس، وتعقب بأن قوله: «أحدكم» يقتضي اختصاصه بغيره ﷺ، وأجيب بأنه صبح عنه غسل يديه قبل إدخالهما في الإناء حال البقعة، فاستحباه بعد النوم أولى، ويكون تركه لبيان الجواز. وأيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات لمسلم وأبي داود وغيرهما «فليغسلهما ثلاثاً» وفي رواية «ثلاث مرات»، والتعبد بالعدد في غير النجاسة العينية يدل على التبدية، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحد «فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها» والنهي في لذته كما

٢٧- باب غسل الرجلين، ولا يمسح على القدمين

١٦٣- حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غُرَافَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَغَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ غُصًا فِي سَفَرِهِ سَافِرَتَاهَا، فَادْرَكَهُ وَقَدْ ارْتَقَا الْقَصْرَ، فَجَعَلَتْهُ تَوَضُّأً وَنَمَسَحَ عَلَى أَرْجُلَيْهِ، فَأَدَّى بِأُظْفَافِ صُكْبِهِ: مَوْبِلٌ لِلْأَغْصَابِ مِنَ النَّارِ. فَمُتَّكِئٌ أَوْ لَلَّامٌ. [رواجع: ٦٠.

أخرجه مسلم: ٢٤٦]

قوله: (باب غسل الرجلين) كنا للأكثر، وزاد أبو ذر «ولا يمسح على القدمين».

قوله: (حدثني موسى) ابن إسماعيل هو التبوذكي.

قوله: (عنا في سفرة) زاد في رواية كريمة «سافراناه» وظاهره أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة، ووقع في رواية لحلم أنها كانت من مكة إلى المدينة، ولم يقع ذلك لعبد الله حقيقة إلا في حجة الوداع، أما غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي ﷺ فيها إلى المدينة من مكة بل من الجمرات، ويحتمل أن تكون عمرة القضية فلأنها حجة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريباً منه.

قوله: (أرهما) بفتح الهاء والمقام والمصره مرفوع بالفاعلية كذا لأبي ذر. وفي رواية كريمة يسكان القاف والمصر منصوب بالمفعولية، وفي رواية الأولى رواية الأسدي وأرهما بفتح القاف بعدها مثناة ساكنة، ومعنى الإرهاق الإدراك والغشيان، قال ابن بطال: كان الصحابة أخروا الصلاة في أول الوقت طمعاً أن يلحقهم النبي ﷺ فيصلوا معه، فلما خاف الوقت يادروا إلى الوضوء ولحقهم لم يستفروا، فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم. قلت: ما ذكره من تأخيرهم قاله احتمالاً، ويحتمل أيضاً أن يكونوا أخرؤا لكنهم على طهر أو لرجاء الوصول إلى الماء، ويدل عليه رواية مسلم «حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر أي قرب دخول وقتها فتوضأوا وهم عجال».

قوله: (وتمسح على أرجلنا) انتزع منه البخاري أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاختصار على غسل بعض الرجل، فلهذا قال في الترجمة «ولا يمسح على القدمين هذا ظاهر الرواية المتفق عليها، وفي أفراد مسلم «فأنتهنا إليهم وأعقابهم بيض نلوح من مسها الماء» تنسك بهذا من يقول بإجزاء المسح، ويجعل الإنكار على ترك التمسح، لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل، فيحتمل أن يكون معنى قوله: «لم مسها الماء» أي ماء الغسل جمعاً بين الروايتين. وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال ذلك. وأيضاً فمن قال بالمسح لا يوجب مسح العقب، والحديث حجة عليه. وقال الطحاوي: لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهما لمعة. دل على أن فرضها الغسل. وتعقب ابن المنير بأن التمسح لا يستلزم الغسل، فالرأس يتم بالمسح وليس فرضها الغسل. قوله: (أرجلنا) قليل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل.

قوله: (ويلي) جاز الابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال: أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً «ويل واد في جهنم» قال ابن خزيمة: لو كان الماسح مودباً للفرس لما تردد بالنار، وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب للمسح أخذاً بظاهر قراءة «وارجلكم» [المائدة: ٦] بالخفض، وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو المبيت الأمر لله، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطرولاً في فضل الوضوء «لم يغسل قدمي كما أمره الله ولم يلبث عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين، رواه سعيد بن منصور. وادعي الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ. والله أعلم».

قوله: (للأغصاب) أي المريضة إذ ذاك فاللام للمعد ويلتحق بها ما يشاركها في ذلك، والعقب مؤخر القدم قال البيهقي: معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها. وقيل أراد أن العقب يخص بالعقاب إذا قصر في غسله. وفي الحديث تعليم

ذكرنا إن فعل استحب وإن ترك كره ولا تزول الكراهة بدون الثلاث نص عليه الشافعي، والمراد باليد هنا الكف دون ما زاد عليها اتفاقاً، وهذا كله في حق من قام من النوم لما دل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكثر، أما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد، ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه، وقد روى سعيد بن منصور بسند صحيح عن أبي هريرة أنه كان يغسله ولا يرى بتركه بأساً، وسيأتي عن ابن عمر والبراء عن ذلك.

قوله: (قبل أن يدخلها)، وللمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق «فلا يمس يد به في الإثاء حتى يغسلها» وهي آية في المراد من رواية الإدخال، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إثاء واسع فاغترف منه يثاء صغير من غير أن تلامس يده الماء.

قوله: (في وضوئه) بفتح الواو أي الإثاء الذي أحسد للوضوء، وفي رواية الكشيبي «في الإثاء» وهي رواية مسلم من طرق أخرى، ولابن خزيمة: «في إثائه أو وضوئه» على الشك، والظاهر اختصاص ذلك يثاء الوضوء، ويلحق به إثاء الغسل لأنه وضوء وزيادة، وكذا باقي الآية قياساً، لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك والله أعلم. وخرج بذكر الإثاء البرك والمياه التي لا تصد بتمس اليد فيها على تقدير غشاستها فلا يتأولها النهي والله أعلم.

قوله: (لأن أحدكم) قال البيضاوي: فيه إيهام إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال التجاسة، لأن الشارع إذا ذكر حكماً وعقبه بعله دل على أن ثبوت الحكم لأجلها، ومثله قوله في حديث الحرم الذي سقط فعات فإنه يمت ملياً بعد نهيهم عن تطييبه، فنه على علة النهي وهي كونه حراماً.

قوله: (لا يلزمي) فيه أن علة النهي احتمال هل لاق يده ما يؤثر في الماء أو لا، ومقتضاه إلحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظاً، ومفهومه أن من درى أين باتت يده كمن لف عليها خرقة مثلاً فاستيقظ وهي على حلقا أن لا كراهة، وإن كان غسلها مستحباً على المختار كما في المستيقظ، ومن قال بأن الأمر في ذلك لتجنب كمال لا يفرق بين شك ومتيقن. واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على التجاسة وبين ورود التجاسة على الماء، وهو ظاهر. وعلى أن التجاسة تؤثر في الماء، وهو صحيح، لكن كونها تؤثر بالتجسس وإن لم يتغير فيه نظر، لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتجسس، فيحتمل أن تكون الكراهة بالتجسس أشد من الكراهة بالمطلون قاله ابن دقيق العيد ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا يتنجس إلا بالتأثير.

قوله: (أين باتت يده) أي من جسده، قال الشافعي رحمه الله: كانوا يستعمرون ويلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو على بثرة أو دم حيوان أو قذر غير ذلك. وتعقبه أبو الوليد الباجي بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه، وأجيب بأنه محمول على ما إذا كان العرق في اليد دون المحل، أو أن المستيقظ لا يبرد غمس ثوبه في الماء حتى يورم يغسله، بخلاف اليد فإنه يحتاج إلى غمسها، وهذا أقوى الجوابين. والدليل على أنه لا اختصاص لذلك محل الاستجمار ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره: «وإن باتت يده منه وأصله في مسلم دون قوله: «منه» قال الدارقطني: تفرد بها شعبة، وقال البيهقي: تفرد بها محمد بن الوليد. قلت: إن أراد عن محمد بن جعفر فمسلم، وإن أراد مطلقاً فلا، فقد قال الدارقطني: تابعه عبد الصمد عن شعبة، وأخرجه ابن منده من طريقه. وفي الحديث الأخذ بالرفقة، والعمل بالاحتياط في العبادة، والكتابة عما يستحب من إذا حصل الإهمال بها، واستحباب غسل التجاسة ثلاثاً لأنه أمرنا بالتثنية عند تومئها فتد تيقنها أولى. واستنبط منه قوم فرائد أخرى فيها بعد، منها أن مريض الاستجمار خصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر التجاسة عليه قاله الخطابي، ومنها إيجاب الوضوء من النوم قاله ابن عبد البر، ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عروانة في صحيحه عن ابن عتبة، ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملاً بإدخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله الخطابي صاحب المختار من الشافعية.

قوله: (وكان) الواو حالية من مفعول سمعت، والناس يتوضؤون حال من فاعل

[1A0, 180

أُخْرِجَهُ مُسْلِمًا: [٢٢٦]

قوله: (ولا مسح على التعلين) أي لا يكتفى بالمسح عليهما كما في الحنفين، وأشار بذلك إلى ما روي عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على ناعلهم في الرضوء ثم ملأوه، وروي في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبة لكن ضفنه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة، واستدل الطحاوي على عدم الإجزاء بالإمحاء على أن الحنفين إذا تحرقا حتى تبدل القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما قال: وكذلك الثعلبان لأنهما لا يفتدان القدمين. انتهى. وهو استدلال صحيح، لكنه منازع في نقل الإجماع المذكور، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة، ولكن نشير إلى ملخص منها: فقد تمسك من اكتفى بالمسح بقوله تعالى: ﴿وَأَرَجَلَكُمْ﴾ عطفًا على ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فذهب إلى ظاهرهما جماعة من الصحابة والتابعين، فتحكي عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه، وعن عكرمة والشعي وقسادة، وهو قول الشيعة. وعن الحسن البصري الرأب الفضل أو المسح، وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما، وحجة الجمهور الأحاديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي ﷺ فإنه يان للمركد وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه قرئ وأرجلكم بالنصب عطفًا على أيتيكم، وقيل مطوف على كل رجلين، أو كقولهم: «إنا جبال أئسي» مع والظهير. بالنصب. وقيل المسح في الآية محمول لشروعية المسح على الحنفين فعملوا بقراءة الجرب على مسح الحنفين وقراءة النصب على غسل الرجلين، وقرر ذلك أبو بكر بن العربي

تَقَرُّرُ حَسَنًا فَقَالَ مَا مَلَّخَصَهُ: بَيْنَ الْقَرَامِثَيْنِ تَعَارُضُ ظَاهِرٍ، وَالْحُكْمُ فِيمَا ظَاهِرُ
التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب، وإلا عمل بالقدر الممكن، ولا يتأني الجمع بين
الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل
يتضمن للمسح، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، فيقي أن يعمل بهما في حالين توفيقاً
بين القرامتين وعملًا بالقدر الممكن. وقيل إنما عطف على الرووس المسوحة لأنها
مظنة لكثرة صب الماء عليها فلمنع الإسراف عطفت، وليس المراد أنها مسح حقيقة.
وبدل على هذا المراد قوله: ﴿إِلَى الْكَبِيرِ﴾ [المائدة: ٦] لأن المسح رخصة فلا يقيد
بالنافية، ولأن المسح يطلق على الغسل الخفيف، يقال مسح أطرافه لمن توضأ، ذكره أبو
زيد اللغوي وابن تقيّة وغيرهما.

قوله: (عبد بن جريح) هو معني مولى بني تميم، وليس بينه وبين ابن جريح
الفقيه المكي، مولى بني أمية نسب، وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك بن عبد
العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا همه وليس كذلك، وهذا الإسناد كله منفيون، وفيه
رواية الأقران لأن عبيداً وسعيداً تابعيان من طبقة واحدة.

قوله: (أربعاً) أي أربع خصال.

قوله: (في غسل) أي في صفة غسل يبت زنب عليها السلام كما سيأتي تحقيقه
في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى. وأورد للمصنف من الحديث طرفاً ليعين به المراد بقول
عائشة «يعبى التيمن» إذ هو لفظ مشترك بين الابتداء بالتيمن وتعاطي الشيء بالتيمن
والتركيب وتعدد التيمن، فإن جمعت أم عطية أن المراد بالظهور الأول.

قوله: (صحبت أبي) هو سليم بن أسود المخاري الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكنيته
أكثر من اسمه، وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهم قرئان كما أن أشعث وشعبة
قرئان وهما من كبار أتباع التابعين.

قوله: (كان يعبى التيمن) قيل لأنه كان يحب القفال الحسن إذ أصحاب اليمن
أهل الجنة. وزاد للمصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة «ما استطاع» فبه
على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع.

قوله: (في تلمعه) أي لبس نمله (وترجله) أي ترجيل شعره وهو تسريحه ودهنه،
قال في المشرق: رجل شعره إذا مشطه بماء أو دهن ليلين ويرسل الثائر بعد المتقبض، زاد
أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه.

قوله: (في شأنه كله) كذا للأكثر من الرواية بغير واو، وفي رواية أبي الوقت
يأتيث الواو وهي التي احتضنها صاحب العمدة، قال الشيخ تقي الدين: هو عام
خصوص، لأن دخول الحلاء والمخرج من المسجد ومحرمهما يسندا فيهما باليسار انتهى.
وتأكيد «الشأن» بقوله: «كله» يدل على التميم، لأن التأكيد يرفع الجواز فيمكن أن يقال
حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً، وما يستحب فيه التماس ليس من الأفعال المقصودة
بل هي إما تروك وإما غير مقصودة، وهذا كله على تقدير إثبات الواو، وأما على
إسقاطها فنقول: «في شأنه كله» متعلق بيجبه لا بالتيمن أي يعبى في شأنه كله التيمن في
تلمعه إلخ، أي لا يترك ذلك سغراً ولا خضراً ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك. وقال
الطبي قوله: «في شأنه يدل من قوله: «في تلمعه» بإعادة المعامل. قال: وكأنه ذكر التتمل
لتعلقه بالرجل والرجل لتعلقه بالراس والظهور لكونه مفتاح أبواب العبادة، فكانه به
على جميع الأعضاء فيكون كبذل الكل من الكل. قلت: ووقع في رواية مسلم بتقديم

قوله: «في شأنه كله» على قوله: «في تلمعه إلخ» وعليها شرح الطيبي، وجميع ما قدمناه
مبي على ظاهر السياق الوارد هنا، لكن بين المصنف في الأطلعة من طريق عبد الله بن
المبارك عن شعبة أن أشعث شيخه كان يحدث به تارة مختصراً على قوله: «في شأنه كله»
وتارة على قوله «في تلمعه إلخ» وزاد الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة أن عائشة
أيضاً كانت تجمله تارة وتبينه أخرى، فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التتمل
وغيره، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن حيد
كلاهما عن أشعث بدون قوله: «في شأنه كله»، وكان الرواية المختصرة على «في شأنه
كله» من الرواية بالضم، ووقع في رواية لمسلم وفي ظهوره وتعلله بفتح الشون وإسكان
العين أي هيئة تلمعه، وفي رواية ابن ماعان في مسلم «ونلمعه» بفتح العين. وفي الحديث
استحباب البداة بشق الرأس الأيمن في الترجيل والغسل والحلق، ولا يقال هو من باب
الإزالة فيبدأ فيه بالأسر بل هو من باب العبادة والتزيت، وقد ثبت الابتداء بالشق الأيمن
في الحلق كما سيأتي قريباً، وفيه البداة بالرجل اليسرى في التتمل وفي إزالتها باليسرى
وفي البداة باليد اليمنى في الوضوء وكذا الرجل، والشق الأيمن في الغسل. واستدل به
على استحباب الصلاة عن يمين الإمام وفي ميمنة المسجد وفي الأكل والشرب باليمين،
وقد أورد المصنف في هذه المواضع كلها، قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة استحباب
البداة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيت، وما كان بضمهما استحباب
اليسار. قال: وراجع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته

الفضل وتم وضوؤه انتهى. ومراده بالعلماء أهل السنة، ولا فمذهب الشيعة الجورج،
وغلط المرتضى منهم نفسه للشافعي، وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب
الترتيب، لكنه لم يقل بذلك في اليمين ولا في الرجلين لأنها بمنزلة العضو الواحد،

قوله: (عبد بن جريح) هو معني مولى بني تميم، وليس بينه وبين ابن جريح
الفقيه المكي، مولى بني أمية نسب، وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك بن عبد
العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا همه وليس كذلك، وهذا الإسناد كله منفيون، وفيه
رواية الأقران لأن عبيداً وسعيداً تابعيان من طبقة واحدة.

قوله: (أربعاً) أي أربع خصال.

قوله: (لم أجد من أصحابك) أي أصحاب رسول الله ﷺ والمراد بعضهم،
والظاهر من السياق انفرد ابن عمر بما ذكر دون غيره عن رآهم حيد. وقال المازري:
يحمل أن يكون مراده لا يضمنون غيرك جمعة وإن كان يصنع بعضها.

قوله: (الأركان) أي أركان الكعبة الأربعة، وظاهره أن غير ابن عمر من
الصحابه الذين رآهم عبيد كانوا يستلمون الأركان كلها، وقد صح ذلك عن معاوية وابن
الزبير، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الحج إن شاء الله تعالى.

قوله: (الستية) بكسر المهملة هي التي لا شعر فيها، مشتقة من الست وهو الحلق
قاله في التهذيب، وقيل الست جلد البقر المبرق بالقر، قيل بالسبت بضم أوله وهو
نبت يبيع به قاله صاحب المنتهى، وقال الحروي قيل لها سبتية لأنها تسبت بالبداه أي
لأنه به، ويقال رطبة منسوبة إلى ابنة.

قوله: (تصعب) بضم للموحدة وحكي تصعبا وكسرها، وهل المراد صبغ الثوب أو
الشعر؟ يأتي الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

قوله: (أهل الناس) أي رفقوا أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة.

قوله: (ولم تهل أنت حتى كان) ولمسلم حتى يكون (يوم الترية) أي الثامن من
ذي الحجة، ومراده تهل أنت حينئذ. وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى
يركب قاصداً إلى منى، وسيأتي الكلام على هذه المسألة أيضاً في الحج إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال عبد الله) أي ابن عمر جيباً لميلد. وللمصنف في اللباس «وقال له
عبد الله بن عمر».

قوله: (اليماطين) تثنى يمان والمراد بهما الركن الأسود والذي يسلمه من مقابلة
الصفا، وقيل للأسود يمان تلبية.

قوله: (لاني أحب أن أصبغ) وللكشيحي والباقيين «أنا أحب» كالتي قبلها،
وسيأتي باقي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

٣١ - باب التيمُّن في الوضوء والغسل

١٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَالِدٌ، عَنْ
خُفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ لَهْنٌ فِيمَا غَسَلَ الْيَمِينُ:
«إِنَّمَا نَبَاتَانِ بِمَآئِيَّتَيْهِمَا وَتَوَاحُجِ الْوُضُوءِ فِيهَا». [مهر: ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣]. أخرجه
مسلم: [١٢٦٩]

١٦٨ - حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ
سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ

اليد قبل إدخالها الإِثاء أمر ندب لا حتم.

(تهيه): قال ابن بطال: هذا الحديث يعني حديث نبي الماء شهده جمع من الصحابة، إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند. كذا قال. وقد قال القاضي عياض: هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات من الجمل الغفير عن الكافة متصلًا من جملة من الصحابة، بل لم يؤثر عن أحد منهم إنكار ذلك فهو ملتحق بالقطعي من معجزاته انتهى. فانظر كم بين الكلايين من الثقات. وسنشر هذا الموضوع في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى.

٣٣ - باب الماءِ الَّذِي يُفَسِّلُ بِهِ شَعْرَ الْإِنْسَانِ

وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بِهِ نَاسًا: أَنْ تَخْذُلَ مِنْهَا الْخُيُوطُ وَالْجِلَالُ. وَسُورُ الْكِلَابِ وَمَمَرُّهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِذَا وَلَغَ [الْكَلْبُ] فِي إِنَاءٍ لَسَ لَهُ وَضُوءٌ خَيْرٌ بِمَوْحَا بِهِ.

وَقَالَ سُفْيَانُ: هَذَا الْيَقِينُ بِتَيِّبِهِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [الماء: ٤٣] وَقَدْ خَافَ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، يَمُوتُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ.

قوله: (باب الماء) أي حكم الماء الذي يفصل به شعر الإنسان. أشار المصنف إلى أن حكمه الطهارة، لأن المقتل قد يقع في ماء غسله من شعره، فلو كان نجسًا لانتجس الماء بملاقاته، ولم يخل أن النبي ﷺ تجنب ذلك في اغتساله، بل كان يخلل أصول شعره كما سيأتي، وذلك يفضي غالبًا إلى تآثر بعضه فدل على طهارته، وهو قول جمهور العلماء، وكذا قاله الشافعي في القديم، ونس عليه في الجديد أيضًا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الحنابلة، وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة المراتيين، واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع، وتعجب بأن شعر النبي ﷺ مكرم لا يقاس عليه غيره، وتقضيه ابن المنذر والحطابي وغيرهما بأن الخصوصية لا تثبت إلا ببديل الأصل وعدمه، قالوا: ويلزم القائل بذلك أن لا يخرج على طهارة النبي ﷺ بأن عائشة كانت تفرقه من ثوبه ﷺ لإمكان أن يقال له منه طاهر فلا يقاس على غيره، والحق أن حكمه حكم جميع للكافرين في الأحكام التكليفية إلا فيما يخص بديل، وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته وعد الأئمة ذلك في خصائصه، فلا يلتفت إلى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الأمر بين ائمتهم على القول بالطهارة، وهذا كله في شعر الأدمي، أما شعر الحيوان غير المأكول المذكور فيه اختلاف مبني على أن الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا، فالأصح عند الشافعية أنه ينجس بالموت، وذهب جمهور العلماء إلى خلافه، واستدل ابن المنذر على أنه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانفصال بأنهم أجمعوا على طهارة ما يميز من الشاة وهي حية، وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية، فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها، وعلى التسوية بين حالتي الموت والانفصال والله أعلم. وقال البنيوي في شرح السنة في قوله ﷺ في شاة ميمونة إنما حرم أكلها: يستدل به من ذهب إلى أن ما عدا ما يؤكل من أجزاء الميت لا يخرج الانتفاع به أده وسيأتي الكلام على ريش الميت وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

قوله: (وكان عطاء) هذا التعليق وصله محمد بن إسحاق الفاكهي في أخبار مكة بسند صحيح إلى عطاء وهو ابن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسًا بالانتفاع بشعور الناس التي تحلق بمنى.

قوله: (وسور الكلاب) هو بالجر عطفًا على قوله: «الماء» والتقدير ورباب سور الكلاب أي ما حكمه؟ والسور البقية. والقاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته. وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجد «وأكلها» وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل.

قوله: (وقال الزهري إذا ولغ الكلب) جمع المصنف في هذا الباب بين مسألتين وهما حكم شعر الأدمي وسور الكلب، فذكر الترجمة الأولى وأثرها معها، ثم تلى بالثانية وأثرها معها، ثم رجع إلى دليل الأولى من الحديث المرفوع، ثم تلى بأدلة الثانية. وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الأزواج وغيره عنه ولفظه «سمعت الزهري في إزاء ولغ فيه كلب فلم يجلوا ماء غيره، قال: يتوضأ به»، وأخرجه ابن عبد البر

ولأنهما جمعًا في لفظ القرآن. لكن يشكل على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يد إلى يد أخرى، مع قولهم بأن الماء ما دام مترددًا على العضو لا يسمى مستعملًا، وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم يخل أحد في صفة وضوء النبي ﷺ أنه توضأ منكسًا، وكذلك لم يخل أحد أنه قدم اليسرى على اليمنى. ووقع في البيان للمراتي والتجريد للبنيوي نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة، وهو تصحيف من الشيعة. وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحد قال بوجوبه، ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغني: لا تعلم في عدم الوجوب خلافاً.

٣٢ - باب اليَمَاسِ الوُضوءِ إِذَا حَاطَتْ الصَّلَاةُ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَضَرَتِ الصُّبْحَ، فَاتَّيَسَّ الْمَاءُ فَلَمْ يَوْجَدْ، فَتَرَلَّ التَّيَمُّمَ.

١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَحَاطَتْ صَلَاةُ الصُّبْرِ، فَاتَّيَسَّ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوءِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّعُوا مِنْهُ، قَالَ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ، حَتَّى تَوْضَّعُوا مِنْ عِنْدِ أَخِيهِمْ. [المسند: ١٩٥، ٢٠٠، ٣٥٧٢، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤، ٣٥٧٥]. أخرجه مسلم: [٢٧٧٩]

قوله: (باب اليَمَاسِ الوضوء) يفتح الواو أي طلب الماء للوضوء (إذا حاطت) بالمهملة أي قرت (الصلاة) والمراد وقتها الذي توقع فيه.

قوله: (وقالت عائشة) هذا طرف من حديثها في قصة نزول آية التيمم وسيأتي في كتاب التيمم إن شاء الله تعالى، وساقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها، وهو موصل عنه في تفسير المائدة، قال ابن المنذر: أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت لأن النبي ﷺ لم يكره عليهم التأخير فدل على الجواز.

قوله: (فاتتيس) بالضم على البناء للمفعول، وللക്ഷمهي «فالتيسوا».

قوله: (وكان) وللക്ഷمهي «وحانت والواو للحال بتقدير قد».

قوله: (الوضوء) يفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به.

قوله: (فلم يجلوا) وللക്ഷمهي «فلم يجلوه» بزيادة الضمير.

قوله: (فأتي) بالضم على البناء للمفعول، وبين المصنف في رواية قتادة أن ذلك كان بالزوراء وهو سوق بالمدينة.

قوله: (بوضوء) بالفتح أي يأنه فيه ماء ليتوضأ به، ووقع في رواية ابن المبارك «فجاء رجل يقدح فيه ماء يسير، فصبر أن يسطر ﷺ فيه كفه فغم أصابعه، وغموه في رواية حيد الآتية في باب الوضوء من المخضب».

قوله: (ينبع) يفتح أوله وضم الموحدة ويحذف كسرهما وفتحها، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب علامات النبوة مستوعبًا إن شاء الله تعالى.

قوله: (حتى توضعوا من عند أخروهم) قال الكرماني حتى للتدريج ومن اللبيان، أي توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كتابة عن جميعهم، قال: وعند بمعنى في لأن عند وإن كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون لظرفية، فكانت قال: الذين هم في آخرهم. وقال التيمي: للمنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة إلى الآخر. وقال النووي: من هنا بمعنى إلى وهي لغة. وتعقبه الكرماني بأنها شاذة قال: ثم إن إلى لا يجوز أن تدخل على عنده ويلزم عليه ما قال التيمي أن لا يدخل الأخير، لكن ما قاله الكرماني من أن «إلى» لا تدخل على عند لا يلزم مثله في «من» إذا وقعت بمعنى إلى، وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال: عند زائدة. وفي الحديث دليل على أن المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مأه فضل عن وضوءه. وفيه أن اغتراف المتوضئ من الماء القليل لا يصير الماء مستعملًا، واستدل به الشافعي على أن الأمر بفصل

في التمهيد من طريقه بسند صحيح.

قوله: (وقال سفیان) المتبادر إلى الذهن أنه ابن عينة لكونه معروفاً بالرواية عن الزهري دون الثوري، لكن المراد به هنا الثوري، فإن الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله: فذكرت ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه. فذكره، وزاد بعد قوله شيء «فأرى أن يترضا به ويتمم»، فسمى الثوري الأخذ بدلالة العموم فقهاً، وهي التي تضمنتها قوله تعالى: «فلم نجدوا أمة» لكونها نكرة في سياق النفي فتعم ولا تختص إلا بدليل، وتنجيس الماء ببولغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم. وزاد من رايه التيمم احتياطاً. وتعقبه الإسماعيلي بأن اشتراطه جواز التوضؤ به إذا لم يجد غيره يدل على تنجيئه عنه، لأن الظاهر يجوز التوضؤ به مع وجود غيره. وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره مما لم يختلف فيه أولى، فلما إذا لم يجد غيره فلا يحد منه وهو يعتقد طهارته إلى التيمم، وأما تنجيس سفیان بالتيمم بعد الوضوء به فلا أثر رأى أنه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للمباينة، وقد تعقب بأنه يلزم من استعماله أن يكون جسده طاهراً بلا شك فيصير باستعماله مشكوكاً في طهارته، ولهذا قال بعض الأئمة: الأولى أن يريق ذلك الماء ثم يتيمم والله أعلم.

(تتبعه): وقع في رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زيد المورزي في حكاية قول سفیان: يقول الله تعالى فإن لم تجدوا ماء، وكذا حكاه أبو نعيم في المستخرج على البخاري، وفي باقي الروايات «فلم نجدوا» وهو للموافق للتلاوة. وقال القاسبي: وقد ثبت ذلك في الأحكام لإسماعيل القاضي يعني بإسناده إلى سفیان قال: وما أصرف من قرأ بذلك. قلت: لعل الثوري حكاه بالمعنى وكان يرى جواز ذلك، وكان هذا هو الذي جر المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٧٠- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَاقُ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَخِي: عِنْدَنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَصَبْنَا مِنْ بِلِّهِ أَنْسٍ، أَوْ مِنْ بِلِّهِ أَهْلِ أَنْسٍ، فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةٌ مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ الثُّلَاثِ وَمَا فِيهَا. [الترمذ: ١٧١]

١٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَادَةُ، عَنْ ابْنِ حَوْثَانَ، عَنْ ابْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَنْسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَلَقَ رَأْسَهُ، كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ. [روابع: ١٧٠. أخرجه مسلم: ١٣٠٥، بقره]

قوله: (عن عاصم) هو ابن سليمان، وابن سيرين هو محمد، وعبيدة هو ابن عمرو السلماني أحد كبار التابعين المخضرمين أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره.

قوله: (من شعر النبي ﷺ) أي شيء..

قوله: (أصبناه) أي حصل لنا من جهة أنس بن مالك. وأراد المصنف ببلوغ هذا الأثر تقرير أن الشعر الذي حصل لأبي طلحة كما في الحديث الذي يليه بقي عند آل بيته إلى أن صار لمواليهم منه لأن سيرين والد محمد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس ربيب أبي طلحة. ووجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر وإلا لما حفظوه ولا حتى صيدته أن يكون عنده شعرة واحدة منه، وإذا كان طاهراً فإلا الذي يغسل به طاهر.

قوله: (حدثنا عباد) هو ابن عباد المهلي، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد لأنه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان، بل سمع من أبي حاتم وغيره من أصحاب ابن حون فيقع بين وبين ابن حون واحد، وهما يتبعان ربه ثلاثة أنفس.

قوله: (لما خلق) أي أمر الخلاق خلقه، فأضاف الفعل إليه مجازاً، وكان ذلك في حجة الوداع كما سنينه.

قوله: (كان أبو طلحة) يعني الأنصاري زوج أم سليم والدة أنس، وقد أخرج أبو عروانة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان للذكر أبين عما ساقه محمد بن عبد الرحيم لفظه «أن رسول الله ﷺ أمر الخلاق فخلق رأسه، ودفع إلى أبي طلحة الشق الأيمن، ثم خلق الشق الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس». ورواه مسلم من

طريق ابن عينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ «لما رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الخالق شقه الأيمن لحلقه، ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر فحلقه فأعطاه أبا طلحة فقال: أقسمه بين الناس»، وله من رواية حفص ابن غياث عن هشام أنه قسم الأيمن فيمن يليه، وفي لفظ «فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين، وأعطى الأيسر أم سليم»، وفي لفظ «أبا طلحة»، ولا تناقض في هذه الروايات، بل طريق الجمع بينهما أنه ناول أبا طلحة كلاً من الشقين فلما الأيمن فوزعه أبو طلحة بأمره وأما الأيسر فأعطاه لأم سليم زوجته بأمره ﷺ أيضاً، زاد أحد في روايته أنه لتجمله في طيها، وعلى هذا فالضمير في قوله «يقسمه» في رواية أبي عروانة يعود على الشق الأيمن، وكذا قوله في رواية ابن عينة «وقال أقسمه بين الناس» قال النووي: فيه استحباب البداء بالشق الأيمن من رأس الخلق، وهو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، وفيه طهارة شعر الأدمي وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا، وفيه التبرك بشعره ﷺ وجواز اقتنائه، وفيه المواساة بين الأصحاب في العطية والحديقة. أقول: وفيه أن المواساة لا تستلزم المساواة. وفيه تنفيل من يتولى الخثرة على غيره، قال: واختلفوا في اسم الخالق فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكر البخاري، وقيل هو غرashed بن أمية وهو بمجتمعتين أحد والصحيح أن غرashed كان الخالق بالمدينة. والله أعلم.

وقع هنا - في رواية ابن عساكر - قبل إيراد حديث مالك «باب إذا شرب الكلب في الإناء».

[باب: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ مِيعَةً]

١٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ مِيعَةً». [أخرجه مسلم: ٢٧٩]

قوله: (إذا شرب) كذا هو في المطا، والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه «إذا ولغ»، وهو المعروف في اللغة، يقال ولغ يبلغ بالغث يفتح فيهما إذا شرب بطرف لسانه، أو أدخل لسانه فيه فخرقه، وقال ثعلب: هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فخرقه، زاد ابن حزم: شرب أو لم يشرب. وقال ابن مكى: فإن كان غير مائع يقال لعقه. وقال المطرزي: فإن كان فارغاً يقال لحسه. وأدعى ابن عبد البر أن لفظ «شرب» لم يروه إلا مالك، وإن غيره رواه بلفظ «ولغ»، وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «إذا شرب» لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ «إذا ولغ»، كذا أخرجه مسلم وغيره من طرق عنه، وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ «إذا شرب» ورواه ابن عمر أخرجه الجوزي، وكذا للمغيرة بن عبد الرحمن أخرجه أبو علي، نعم وروي عن مالك بلفظ «إذا ولغ» أخرجه أبو حيد في كتاب الطهور له عن إسماعيل بن عمر عنه، ومن طريقه أورده الإسماعيلي، وكذا أخرجه الدارقطني في المطاكت له من طريق أبي علي الحنفى عن مالك، وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عباد عن مالك أيضاً، وكان أبا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى، لكن الشرب كما بينا أعص من الورع فلا يقدم مقامه. ومفهوم الشرط في قوله «إذا ولغ» يقتضي قصر الحكم على ذلك، لكن إذا قلنا إن الأمر بالغسل للتنجيس يمتدى الحكم إلى ما إذا لمس أو لم يلمس، ويكون ذكر الولوج للغالب، وأما إلحاق باقي أعضائه كيدته ورجله فالذهب المنصوص أنه كذلك لأن فمه أشرفها فيكون الباقي من باب الأولى، وخصه في القدم بالأول، وقال النووي في الروضة: إنه وجه شاذ. وفي شرح المذهب: إنه القوي من حيث الدليل، والأولية المذكورة قد تمنع لكون فمه محل استعمال التجمعات.

قوله: (في إناء أحدهم) ظاهره العموم في الأئمة، ومفهومه يخرج الماء المستمتع مثلاً، وبه قال الأوزاعي مطلقاً، لكن إذا قلنا بأن الغسل للتنجيس يجري الحكم في القليل من الماء دون الكثير، والإضافة التي في إناء أحدهم يلغى اعتبارها عنا لأن الطهارة لا تتوقف على ملكه، وكذا قوله فيغسله لا يتوقف على أن يكون هو الغاسل. وزاد مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة في هذا الحديث «فطهره» وهو بقوي القول بأن الغسل للتنجيس، إذ المراق أهم من

ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازاً وهذا الجمع من مرجحات تعين التراب في الأولى. والكلام على هذا الحديث وما يفرع منه متشرب جداً، ويمكن أن يفرق بالتصنيف. ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر. والله المستعان.

١٧٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ رَجُلٌ رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الْفَرَى مِنَ الْعُطَشِ، فَأَعَادَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى ارْتَوَاهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَعَادَهُ الْجَنَّةَ». [مطهر: ٢٣٩٣، ٢٤٦٦، ٢٥٠٩. أخرجه مسلم: ٢٢٤٤، مطرولاً]

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث، وشيخ عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم يفرق بهذا الحديث، والإستناد منه لصاحداً مثنويين، وأبو وهب وشيخه أبو صالح السمان تابعيان.

قوله: (أن رجلاً) لم يسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كما سيأتي.

قوله: (يأكل الفري) بالفتح أي يلمق التراب التلوي. وفي المحكم الثرى التراب، وقيل التراب الذي إذا بل لم يضر طيناً لازباً.

قوله: (من العطش) أي بسبب العطش.

قوله: (يعرف له به) استدلل به للمصنف على طهارة سؤر الكلب لأن ظاهره أنه سقى الكلب فيه. وتعقب بأن الاستدلال به مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا وفيه اختلاف، ولو قلنا به لكان حله فيما لم ينسخ، ومع إرخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضاً لاحتمال أن يكون صبه في شيء فسقه أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك.

قوله: (فشكر الله له) أي أثني عليه فجزاه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة. وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في باب فضل سقي الماء من كتاب الشرب إن شاء الله تعالى.

١٧٤- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ، وَتَقْبِلُ وَتَكْتَبِرُ فِي الْمَسْجِدِ، فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُونُوا يُرْشُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ.

قوله: (وقال أحمد بن حبيب) يفتح المعجمة وكسر الواحبة.

قوله: (حمرة بن عبد الله) أي ابن عمر بن الخطاب. (كانت الكلاب) زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن حبيب المذكور موصولاً بصريح التحديث قبل قوله تقبل «تبول» وبمعناه واو العطف، وكذا ذكر الأصلي أنه في رواية إبراهيم بن مقل عن البخاري، وكذا أخرجهما أبو داود والإسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور، وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدلل به على طهارة الكلاب للاختصاص على نجاسة يورها قاله ابن النير. وتعقب بأن من يقول إن الكلب يؤكل وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر يفلح في نقل الاختصاص. لا سيما وقد قال جمع بأن أبوال الحياتات كلها طاهرة إلا الأعمى، ومن قال به ابن وهب حكاة الإسماعيلي وغيره عنه وسيأتي في باب غسل البول، وقال المنذري: المراد أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدير في المسجد، إذ لم يكن عليه في ذلك الوقت خلق، قال: ويعد أن تترك الكلاب تنتاب المسجد حتى تمتعه بالبول فيه.

وتعقب بأنه إذا قبل بطهارتها لم ينته ذلك كما في المرة، والأقرب أن يقال: إن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها، ويشير إلى ذلك ما زاده الإسماعيلي في روايته من طريق أبي وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال: كان عمر يقول بأعلى صوته: «اجتنبوا اللغو في المسجد»

قال ابن عمر: «وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله ﷺ وقد كانت الكلاب تلخ» فاشير إلى أن ذلك كان في الإنباء ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يتفقد الاستدلال به على طهارة الكلب. وأما قوله «في زمن رسول الله ﷺ» فهو وإن كان عاماً في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد، وفي قوله: «فلم يكونوا يرشون» مبالغة لدلالته على نفي الغسل من باب الأولى، واستدل بذلك ابن بطال على طهارة سؤره لأن من شأن الكلاب أن تتبع مواضع للأكل، وكان بعض الصحابة لا يبيت لهم إلا المسجد فلا يجلسون أن يصل لمائها إلى بعض أجزاء المسجد، وتعقب بأن طهارة المسجد متينة وما ذكره مشكوك فيه، واليقين لا يرفع بالشك. ثم إن دلالته لا تمارض دالة منطوق الحديث الواردة في الأمر بالغسل من ولوه، واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تظهر إذا لاقها النجاسة بالجفاف، يعني أن قوله: «لم يكونوا يرشون» يدل على نفي صلب الماء من باب الأولى، فلو لا أن الجفاف يهبط تطهير الأرض ما تركوا ذلك، ولا يخفى ما فيه.

(تيسره) حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبدل قوله يرشون بلفظ «يريقون» بإمكان الراء ثم مثاة مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة، وفسره بأن معناه لا يجنسون فصفح اللفظ، وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الانتظار، وأما نفي الخوف من نفي الارتقاب فهو تفسير يعض لوازمه. والله أعلم.

١٧٥- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَبِيمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْتَمَ قَتَلَ لَكَ، وَكَذَا أَكَلَ لَكَ أَكَلٌ، فَإِنَّمَا أَمْسَكُهُ عَلَى نَفْسِي». قُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْباً آخَرَ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمِعْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَكَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبَيْ آخَرَ». [مطهر: ٢٠٥٤، ٢٤٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٩٧، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٩٢٩]

قوله: (ابن أبي السفي) تقدم في المقدمة أن اسمه عبدالله، وإن السفر يفتح الفاء، وومع من سكنها.

قوله: (عدي بن حاتم) أي الطائي.

قوله: (سألت) أي عن حكم صيد الكلاب، وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه، وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الصيد كما سيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به للمذهب في طهارة سؤر الكلب، ومطابقته للترجمة من قوله فيها «وسؤر الكلاب»، ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أذن له في أكل ما صاده الكلب ولم يقيده ذلك بفصل موضع فمه، ومن ثم قال مالك: كيف يؤكل صيده ويكون لمابه نجساً؟ وأجاب الإسماعيلي بأن الحديث سبق لتعريف أن قتله ذكاته، وليس فيه إثبات نجاسة ولا نفيها. وبذلك لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم إذا خرج من جرح نابه، لكنه وكله إلى ما تقرر عنده من وجوب غسل الدم، فقلعه وكله أيضاً إلى ما تقرر عنده من غسل ما يماسه فمه. وقال ابن المنير: عند الشافعية أن السكين إذا سقطت بماء نجس ووقع بها نجست الذبيحة، وناب الكلب عندهم نجس المين، وقد اتفقنا على أن ذكاته شرعية لا تنجس المذكي. وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على أن الذبيحة لا تصير نجسة نجاسة الكلب ثبوت الإجماع على أنها لا تصير متنجسة، فما ألزمهم به من التناقض ليس بلازم، على أن في المسألة عندهم خلافاً، والمشهور وجوب غسل المعض، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة.

٣٤- بَاب مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرُجِينَ:

مِنْ الْقَبْلِ وَالذَّبْرِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ» [البقرة: ١٦]

وَقَالَ عَطَاءٌ - يَمَعْنُ يَخْرُجُ مِنْ ذَبْرِهِ الدُّودُ، أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقَمَلَةِ -: يُعِيدُ الْوُضُوءَ.

لم نجب الموالاة، وعن الليث عكس ذلك.

قوله: (وقال أبو هريرة) وصله إسماعيل القاضي في الأحكام بإسناد صحيح من طريق مجاهد عنه مرفوعاً، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعاً وزاد «أو ربح».

قوله: (ويذكر عن جابر) وصله ابن إسحاق في المغازي قال: حدثني صدقة ابن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولاً. وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن إسحاق، وشيخه صدقة ثقة، وعقيل بفتح العين لا أحرف راوياً عنه غير صدقة، ولهذا لم يجرم به المصنف، أو لكونه اختصاره، أو للخلاف في ابن إسحاق.

قوله: (في غزوة ذات الرقاع) سيأتي الكلام عليها في المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (فرمى) بضم الراء.

قوله: (ورجل) تين من سياق المذكورين سبب هذه القصة، ومصلها أن النبي ﷺ نزل بشعب فقال: من يحرسنا الليلة؟ فقال رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فيأتا بقم الشعب فانقاسا الليل للحراسة، فنام المهاجري وقام الأنصاري يصلّي، فجاء رجل من العدو فرأى الأنصاري فرماه بسهم فاصابه فزعه واستمر في صلاته، ثم رماه بثان فصنع كذلك، ثم رماه بثالث فانزعه وركع وسجد وقضى صلاته، ثم أبغض رفيقه. فلما رأى ما به من الدماء قال له: لم لا أتبني أول ما رمى؟ قال: كنت في سورة فأحببت أن لا أقطعها. وأخرجه البيهقي في الدلائل من وجه آخر وسمى الأنصاري المذكور عباد بن بشر، والمهاجري عمار بن ياسر، والسورة الكهف.

قوله: (فتزله) قال ابن طريف في الأفعال: يقال نزفه الدم وأنزفه إذا سال منه كثيراً حتى يصفه فهو نزيف متزوف. وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الخفية في أن الدم السائل ينقض الوضوء، فإن قيل: كيف مضى في صلاته مع وجوده الدم في بدنه أو ثوبه واجتباب النجاسة فيها واجب؟ أجاب الخطابي بأنه يمتثل أن يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وثيابه، وفيه بعد. ويمتثل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فزعه عنه ولم يسلم على جسمه إلا قدر يسير معفو عنه. ثم الحجة قاطنة به على كون خروج الدم لا ينقض، ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه، والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطئها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصري قال: ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم، وقد صح أن عمر صلى وجرحه ينح دمًا.

قوله: (وقال طاووس) هو ابن كيسان التابعي المشهور، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه «أنه كان لا يرى في الدم وضوءاً» يسئل عنه الدم ثم حسبه.

قوله: (ومحمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر، وأثره هذا رويناه موصولاً في فوائد الحفاظ أبي بشر المعروف بسموه من طريق الأحمش قال: سألت أبا جعفر الباقر عن الرعاف، فقال: لو سال نهر من دم ما أصدت منه الوضوء. وعطاء هو ابن أبي رباح، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه.

قوله: (وأهل الحجاز) هو من عطف العام على الخاص، لأن الثلاثة المذكورين قبل حجازيون. وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبيرة، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب، وأخرجه إسماعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي.

قوله: (وعمر ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتوضأ وثم صلى.

قوله: (بقرة) بفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز فتحها، هي خراج صغير يقال ير وجهه مثل الثاء المثناة.

قوله: (وزيق ابن أبي أوفى) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي، وأثره هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه رآه فعل ذلك. وسفيان سمع من عطاء قبل اختلاطه بالإسناد صحيح.

قوله: (وقال ابن عمر) وصله الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ «كان إذا احتجم

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا حَتَّكَ فِي الصَّلَاةِ أَغَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ أَخَذَ مِنْ خُفِّهِ وَأَقْبَرَهُ، أَوْ خَلَعَ خُفَّهُ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ.

وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، فَرُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَزَلَّهُ الدَّمُ، فَرَكَعَ وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ.

وَقَالَ طَاوُوسٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٌ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ: لَيْسَ فِي الدَّمِ وَضُوءٌ.

وَعَصَرُ ابْنِ عَمَرَ بَقْرَةً، فَخَرَجَ فِيهَا الدَّمُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَيَزُقُ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ، وَالْحَسَنُ لَيْسَ يَحْتَجُّ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مَخَاجِيهِ.

قوله: (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين) الاستثناء مفرغ، والمعنى من لم ير الوضوء واجباً من المخرج من شيء من خارج البدن إلا من القبل والظهر، وأشار بذلك إلى خلاف من رأى الوضوء ما يخرج من غيرها من البدن كالتي والحجامة وغيرها، ويمكن أن يقال: إن نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين: فالنوم مظنة خروج الروح، ولس المرأة ومس الذكر مظنة خروج المذي.

قوله: (قوله تعالى: «أو جاء أحد منكم من المصائب» فلتق وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على أي شيء من الغائط، وهو المكان الطمئن من الأرض الذي كانوا يقصدونه لغضاه الحاجة، فهذا دليل الوضوء ما يخرج من المخرجين. وقوله: «أو لاستم النساء» دليل الوضوء من ملابسة النساء، وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه، إلا أنه ليس على شرط الشيخين، وقد صححه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين.

قوله: (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح. وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنحوه وإسناده صحيح، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي وثقادة وحاد بن أبي سليمان، قالوا لا ينقض النادر، وهو قول مالك قال: إلا إن حصل معه تلوث.

قوله: (وقال جابر) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما؛ وهو صحيح من قول جابر، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً لكن ضعفها. والمخالف في ذلك إبراهيم والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا: ينقض الضحك إذا وقع داخل الصلاة لا خارجها. قال ابن المنذر: أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة، واختلفوا إذا وقع فيها، فخالف من قال به القياس الجلي، ونسكوا بحديث لا يصح، وحاشا أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم خير القرون أن يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله ﷺ انتهى. على أنه لم يأخذوا بموم الخير المروي في الضحك بل خصوه بالقهقهة.

قوله: (وقال الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري، والتعليق عنه للمسألة الأولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر بإسناد صحيح. والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عتيبة وحاد قالوا: من قص أظفاره أو جز شاربه فعليه الوضوء. ونقل ابن المنذر أن الإجماع استقر على خلاف ذلك. وأما التعليق عنه للمسألة الثانية فوصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاووس وثقادة وعطاء وبه كان يفتي سليمان بن حرب وداود، وخالفهم الجمهور على قولين مرتبين على إيجاب الموالاة وعدمها، فمن أوجبها قال: يجب استئناف الوضوء إذا طال الفصل، ومن لم يوجبها قال: يكفي بفسل رجله وهو الأظهر من مذهب الشافعي، وقال في الموطأ: أحب إلي أن ينتدئ الوضوء من أوله، وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم: يجب الاستئناف وإن

غسل عاجبه.

قوله: (والحسن) أي البصري، وأثر هذا وصله ابن أبي شيبة أيضاً ولفظه وأنه سئل عن الرجل يتجشم ماذا عليه؟ قال يغسل أثر عاجبه.

(تبيه): وقع في رواية الأصيلي وغيره وليس عليه غسل عاجبه بإسقاط أداة الاستثناء، وهو الذي ذكره الإسماعيلي، وقال ابن بطال: ثبت «إلا» في رواية المستملي دون رفيقه انتهى. وهي في نسخي ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة، وتخرج التعليل المذكور يؤيد ثبوته، وقد حكى عن الليث أنه قال: يميز المحتجم أن يمسح موضع الحجامة ويصلي ولا يغسله.

١٧٦- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ الْمُتَدَبِّرُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، مَا لَمْ يَخْلُصْ». فَقَالَ رَجُلٌ أَصْحَبِي: مَا الْحَدِيثُ بِمَا آتَاهُ هُرَيْرَةُ؟ قَالَ الصُّوْتِيُّ: يَخْبِي الصُّرْطَةَ. [مطهر: ٤٤٥، ٤٧٧، ٤٨٧، ٦٤٨، ٦٥٩، ٢١١٩، ٣٢٢٩، ٤٧١٧]. أخرجه مسلم: ٣٦٢، وفي المساجد (٢٧٢) بصحوة، وأخرجه (٦٤٩) بقطعة من رجلي هذه الطريق.

قوله: (ابن أبي ذئب) تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن، والإسناد كله متينون إلا آدم وقد دخلها.

قوله: (ما كان في المسجد) أي ما دام، وهي رواية الكشيبي، والمراد أنه في ثواب الصلاة ما دام ينتظرها وإلا لامتنع عليه الكلام ونحوه، وقال الكرماني نكر قوله: «في صلاة» ليشعر بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجمعة إن شاء الله تعالى.

قوله: (أصحبي) أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربي الأصل أم لا، ويمتثل أن يكون هذا الأصحبي هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء.

قوله: (قال الصوت) كذا فسره هنا، يؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث قال: «ولا وضوء إلا من صوت أو ريح» فكأنه قال: لا وضوء إلا من ضراط أو فساد، وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من اللزوم غالباً في المسجد غيرهما، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحديث الخاص وهو للمهود وقوعه غالباً في الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الوضوء.

١٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ شَدَادِ بْنِ تَيْمٍ، عَنْ عُمَرُو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». [رواجع: ١٣٧. أخرجه مسلم: ٣٦١]

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي، وإن كان هشام بن حماد يكنى أيضاً أبا الوليد، ويروي أيضاً عن ابن عيينة ويروي عنه البخاري.

قوله: (عن عمه) هو عبد الله بن زيد المازني، وتقدم الكلام على حديث هذا في باب «باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقظ» وأورد هنا لظهور دلالة على حصر التقص بما يخرج من السيلين، وقد قدمنا توجيه إلهاق بقية التواضع بهما في أوائل الباب.

١٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ أَبِي يَزِيدَ الْقُرَيْشِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَفِيفِ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: «كُنْتُ رَجُلًا مَلْدًا، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَامْتَرْتُ الْوَيْفَادَ بْنَ الْأَمْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: عَلَيْهِ الْوُضُوءُ».

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ. [رواجع: ١٣٧. أخرجه مسلم: ٣٠٣، زيادة من أجل

لاطمة]

قوله: (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، وسيأتي الكلام على المتن في باب غسل الذي من كتاب الفسل إن شاء الله تعالى. وتقدمت له طريق أخرى في أوائل كتاب العلم. وأورد هنا لدلالته على إيجاب الوضوء من المذي وهو خارج من أحد المخرجين.

قوله: (ورواه شعبة عن الأعمش) أي بالإسناد المذكور، وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك.

١٧٩- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ عَطْلَةَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ حَالِاطٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ عُفَانَ بْنَ عُفَانَ: «قُلْتَ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَمَعَ قَلَمٌ بَيْنَهُ؟» قَالَ عُفَانُ: «يَرْتَضَا كَمَا يَرْتَضَا لِلصَّلَاةِ، وَيَغْتِيلُ ذِكْرَهُ». قَالَ عُفَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عُفَانَ، وَالزُّهْرِيَّ، وَعَطْلَةَ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَبَنِي اللَّهِ عَنْهُمْ، فَامْتَرَوُ بِذَلِكَ. [مطهر: ٢٩٢. أخرجه مسلم: ٣٤٧، مختصراً]

قوله: (حدثنا سعد بن حفص) كذا للجميع، إلا القابسي فقال: «سعيد» وكذا صنع في حديث الآخر الذي في باب فضل الثقة في سبيل الله من كتاب الجهاد، نبه عليهما الجبائي.

قوله: (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن، عن يحيى هو ابن أبي كثير، عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف. وفي الإسناد تابعيان كبيران مذبذبان يروي أحدهما عن الآخر وصحاحيان كذلك، ويحيى بن أبي كثير أيضاً تابعي صغير، فيه ثلاثة من التابعين في نسق.

قوله: (أرأيت) أي أخبرني.

قوله: (إذا جامع) أي الرجل فلم ينضم تحتانية وسكون الميم.

قوله: (كما يرضأ للصلاة) بيان لأن المراد الوضوء الشرعي لا اللغوي، وسيأتي حكم هذه المسألة في آخر كتاب الفسل، ونبين هناك أنه منسوخ، ولا يقال إذا كان منسوخاً كيف يصح الاستدلال به لأننا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الفسل وناسخه الأمر بالفسل، وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الفسل، والحكمة في الأمر بالوضوء قبل أن يجب الفسل إما لكون الجماع مظنة خروج الذي أو للملاسة للرائح، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة.

١٨٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا النُّعْمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي مَالِغٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، لَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَنْطَرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَعَنَّا أَهْلَ الْأَنْصَارِ». فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَهْجَلْتَ أَوْ قَبِضْتَ قَبْلَئِكَ الْوُضُوءَ».

ثَابِتُهُ وَهَبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَحُلْ غُنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ: «الْوُضُوءَ». [أخرجه

مسلم: ٣٤٣، مختصراً، ٣٤٥]

قوله: (حدثنا إسحاق) كذا في رواية كريمة وغيرها، زاد الأصيلي «هو ابن منصور» وفي رواية أبي ذر «حدثنا إسحاق بن منصور بن بهرام، يفتح الموحدة وهو المعروف بالكوسج كما صرح به أبو نعيم».

قوله: (حدثنا النضي) هو ابن شميل بالمعجمة مصنفه والحكم هو ابن عتيبة بمثناة وموحلة مصنفه.

قوله: (أرسل إلى رجل من الأنصار) ولمسلم وغيره «امر على رجل» فيحمل على أنه مر به فأرسل إليه، وهذا الأنصاري سماه مسلم في روايته من طريق أخرى عن

وفي هذا الإسناد رواية الأقران لأن يحيى وموسى بن عقبة تابعيان صنفيران من أهل المدينة، وكريب مولى ابن عباس من أوسط التابعين، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق. وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من سياحت هذا الحديث في «باب إسباغ الوضوء» ويأتي باقيها في كتاب الحج. ووقع في تراجم البخاري لأن المثير في هذا الموضع وهم، فإنه قال فيه ابن عباس عن أسامة، وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن عباس.

قوله: (أصعب) بتشديد الواو، ومفعوله محذوف أي الماء. وقوله «ويؤوض» أي وهو يؤوض. واستدل به المصنف على الاستعانة في الوضوء، لكن من يدهي أن الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لأنه كان في السفر. وكذا حديث المغيرة المذكور، قال ابن المثير قاس البخاري تؤوضه الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الإحانة. قلت: والفرق بينهما ظاهر، ولم يفصح البخاري في المسألة بجواز ولا غير، وهذه حادثة في الأمور المحتملة. قال النووي: الاستعانة ثلاثة أقسام: إحضار الماء، ولا كراهة فيه أصلاً. قلت: لكن الأفضل خلافه. قال: الثاني مباشرة الأجنبي للفعل، وهذا مكروه إلا لحاجة. الثالث الصب وفيه وجهان: أحدهما يكره، والثاني خلاف الأولى. وتعب بأنه إذا ثبت أن النبي ﷺ فعله لا يكون خلاف الأولى. وأجيب بأنه قد فعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى بخلاف غيره، وقال الكرماني: إذا كان الأولى تركه كيف يتنازع في كراهته؟ وأجيب بأن كل مكروه فعله خلاف الأولى من غير عكس، إذ المكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر.

١٨٢- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِدْرِيسَ: أَنَّ نَافِعَ بْنَ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الْمُثَنَّى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْمُثَنَّى عَنْ شُعْبَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ، وَأَنَّ مُثَنَّى بْنَ جَبْرِ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَوْضِئُ، فَسَلَّ وَجْهَهُ وَيَذِيهُ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ. [المطهر: ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦

على ابن عمر وهو يفضل رجله. وقد روى الحاكم في المستدرک من حديث الربيع بنت معوذ أنها قالت: أتيت النبي ﷺ بوضوء فقال: اسكي، فسكب عليه. وهذا أصح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين، لكونه في الحضر، ولكونه بصيغة الطلب، لكنه ليس على شرط المصنف. والله أعلم.

٣٦- باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره

وقال منصور عن إبراهيم: لا بأس بالقراءة في العمام، ويكتب الرسالة على غير وضوء.

[٧١٣]

وقال حماد عن إبراهيم: إن كان عليهم إزار فسلم، وإلا فلا تسلم.

قوله: (باب قراءة القرآن بعد الحدث) أي الأصغر (وغيره) أي من مظان الحدث. وقال الكرماني الضمير يعود على القرآن، والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أي الذكر والسلام ونحوهما بعد الحدث، ويلزم منه الفصل بين المصطفين، ولأنه إن جازت القراءة بعد الحدث فجاز غيرها من الأذكار بطريق الأولى، فهو مستثنى عن ذكره بخلاف غير الحدث من نواقض الوضوء، وقد تقدم بيان المراد بالحدث وهو يلبس ما قرره.

قوله: (وقال منصور) أي ابن المنصور (عن إبراهيم) أي النخعي، وأثره هنا وصله سعيد بن منصور عن أبي حنيفة عن منصور مثله، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال: سألت إبراهيم عن القراءة في العمام فقال: لم يبق للقراءة فيه. قلت: وهذا لا يخالف رواية أبي حنيفة، فإنها تتعلق بمطلق الجواز. وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عن محمد بن أبان عن حماد بن أبي سليمان قال: سألت إبراهيم عن القراءة في العمام فقال بكرة ذلك انتهى. والإسناد الأول أصح. وروى ابن المنذر عن علي قال: بس البيت العمام ينزع فيه الحياء، ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله. وهذا لا يدل على كراهة القراءة، وإنما هو إخبار بما هو الواقع بأن شأن من يكون في العمام أن ينهي عن القراءة. وحكيته الكراهة عن أبي حنيفة، وخالفه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقالا لا تكراه، لأنه ليس فيه دليل خاص، وبه صرح صاحبا العدة والبيان من الشافعية. وقال النووي في التبيان عن الأصحاب: لا تكراه، فأطلق. لكن في شرح الكفيل للصيمري: لا ينبغي أن يقرأ. وسوى الحلبي بينه وبين القراءة حال قضاء الحاجة. ورجع السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بأن القراءة مطلوبة والاستحسان منها مطلوب والحدث كثر، فلو كرهت لفات غير كثير. ثم قال: حكم القراءة في العمام إن كان القارئ في مكان نظيف وليس فيه كشف حورة لم يكره، وإلا كره.

قوله: (ويكتب الرسالة) كذا في رواية الأكثر بلطف مضارع كتب، وفي رواية كرمة «يكتب» بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة عطفاً على قوله بالقراءة. وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري أيضاً عن منصور قال: سألت إبراهيم أكتب الرسالة على غير وضوء؟ قال: نعم، وتبين بهذا أن قوله على غير وضوء يتعلق بالكتابة لا بالقراءة في العمام. ولما كان من شأن الرسائل أن تصدر بالبسلة توهم السائل أن ذلك يكره لمن كان على غير وضوء، لكن يمكن أن يقال إن كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوي مع القراءة.

قوله: (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة (عن إبراهيم) أي النخعي (إن كان عليهم) أي على من في العمام (إزار) المراد به الجنس أي على كل منهم إزار. وأثره هنا وصله الثوري في جامعه عنه، والنهي عن السلام عليهم إما إمانة لهم لكونهم على بدعة، وإما لكونه يستدعي منهم الرد والتلفظ بالسلام فيه ذكر الله لأن السلام من أسمائه، وأن لفظ سلام عليهم من القرآن، والنهي عن الإزار مشابه لمن هو في الخلا.

وبهذا التقرير يتوجه ذكر هذا الأثر في هذه الترجمة.

١٨٣- حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن مخمرة بن سليمان، عن كريب بن مؤلى بن عباس: أن عبد الله بن عباس أخبره: أنه بات ليلة عشاء فمؤنة زوج النبي ﷺ، وبقي خائفه، فاضطجعت في عري الوسادة، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها، قام رسول الله ﷺ، حتى إذا انصف الليل،

(قوله): روى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحدث، لكنه على غير شرط المصنف.

قوله: (فمضت مضطجعت) قال ما صنع تقدمت الإشارة في باب تخفيف الوضوء إلى هذا الموضع فليراجع من ثم، ومتني بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى.

قوله: (في هذه الرواية ومعلقة ثالث لإرادة القرية).

قوله: (فمضت مضطجعت) قال ما صنع تقدمت الإشارة في باب تخفيف الوضوء إلى هذا الموضع فليراجع من ثم، ومتني بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى.

لجيد العهد.

الصيام إلى الليل» [البقرة: ١٨١] دليل عدم الدخول النهي عن الوصال، وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن، وقوله تعالى: «إلى المرافق» لا دليل فيه على أحد الأمرين، قال: فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع المتيقن انتهى. ويمكن أن يستدل لدخولها بفعله ﷺ، ففي الدارطني يساند حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء «فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف المصنعيين» وفيه عن جابر قال: «كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرقبيه» لكن إسناده ضعيف، وفي البيهقي والطبراني من حديث واصل بن حجر في صفة الوضوء «وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق» وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً «ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرقبيه» فهذه الأحاديث يفري بعضها بعضاً، قال إسحاق بن راهويه: «إلى» في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع، فينت السنة أنها بمعنى مع. انتهى. وقد قال الشافعي في الأم: لا أعلم خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء، فعلى هذا زفر مجروح بالإجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده، ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وإنما حكى عنه أشهب كلاماً محتملاً. والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء هو العظم الثاني في آخر الذراع سمي بذلك لأنه يرتفع به في الاتكاء ونحوه.

قوله: (ثم مسح رأسه) زاد ابن الطياح «كله» كما تقدم عن رواية ابن خزيمة، وفي رواية خالد بن عبد الله برأيه بزيادة قال القريطي: الباء للتعدية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس اليتيم ومسحت برأسه، وقيل دخلت الباء لتفيد معنى آخر وهو أن الفصل لفة يقضي مفصلاً به، والمسح لفة لا يقضي مسحاً به، فلو قال «واسحوا رؤوسكم لأجزاء المسح باليد بغير ماء، فكانه قال واسحوا رؤوسكم الماء فهو على القلب» والتقدير اسحوا رؤوسكم بالماء. وقال الشافعي: احتصل قوله تعالى: «واسحوا رؤوسكم» [الثلاثة: ٦] جميع الرأس أو بعضه، فدللت السنة على أن بعضه يجوز. والفرق بينه وبين قوله تعالى: «فامسحوا برؤوسكم» في التيمم أن المسح فيه ببلد من الفصل ومسح الرأس أصل فافترقا، ولا يرد كون مسح الخف بدلاً عن غسل الرجل لأن الرخصة فيه ثبت بالإجماع. فإن قيل فلعله اقتصر على مسح الناحية لئلا لأنه كان في سفر وهو مظنة العذر، وهذا مسح على العمامة بعد مسح الناحية كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المغيرة بن شعبة قلنا: قد روي عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله ﷺ توضأ فحصر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه، وهو مرسل لكنه اعتضد بحجة من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله، فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر، وحصلت القوة من الصورة المجموعة، وهذا مثال ما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند، وظهر بهذا جواب من أورد أن الحجة حيث دل بالسند فيقع المرسل لغواً، وقد قررت جواب ذلك فيما كتبه على علوم الحديث لابن الصلاح. وفي الباب أيضاً عن عثمان في صفة الوضوء قال: «ومسح مقدم رأسه» أخرجه سعيد بن منصور، وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه. وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قاله ابن المنذر وغيره، ولم يصح عن أحد من الصحابة إنكار ذلك قاله ابن حزم. وهذا كما لا يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم.

قوله: (بدا بمقدم رأسه) الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجاً من كلام مالك، فيه حجة على من قال: السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى أن يتهيأ إلى مقدمه لظاهر قوله: «أقبل وأدير». ويورد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب، وسيأتي عند المصنف قريباً من رواية سليمان بن بلال «فأدير يديه وأقبل» فلم يكن في ظاهره حجة لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ولم يبين ما أقبل إليه ولا ما أدير عنه، ومخرج الطريقتين متحد فهما بمعنى واحد. وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم فيحصل قوله: «أقبل» على أنه من تسمية الفعل بإنتائله، أي بدأ بقبل الرأس، وقيل في توجيهه غير ذلك. والحكمة في هذا الإقبال والإدبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح، فعلى هذا يخص ذلك بمن له شعر، والمشهور عمن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة، ومن هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم. والله أعلم.

قوله: (ثم غسل رجليه) زاد في رواية وهيب الآتية: «إلى الكعبين» والبحث فيه كالجث في قوله إلى المرفقين، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق

قوله: (فلذا جاء) وفي رواية وهب في الباب الذي بعده «فلذا يتور من ماء». والتور بمثابة مفتوحة قال الدواودي: قدح. وقال الجوهري: إنباء يشرب منه. وقيل هو الطست، وقيل يشبه الطست، وقيل هو مثل القدر يكون من صفر أو حجارة. وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند المصنف في باب الفصل في المخضب في أول هذا الحديث «أنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في ثور من صفر» والصفر يشبه الهمة وإسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد النحاس، قيل إنه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب، ويسمى أيضاً الشبه بفتح المعجمة والموحدة. والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي توضأ منه عبد الله بن زيد إذ مثل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها.

قوله: (فالفرغ) وفي رواية موسى بن وهيب «فأكفاه» بهزتين، وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب «فأكفاه» بفتح الكاف، وهما لغتان بمعنى يقال كفا الإنباء أكفاه إذا أماله، وقال الكسائي: كفات الإنباء كيبه وأكفاته أكلته. والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإنباء على اليد كما صرح به في رواية مالك.

قوله: (فغسل يده مرتين) كذا في رواية مالك بإفراد يده، وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا للدواودي عند أبي نعيم «فغسل يديه» بالثبتي، فيحمل الأفراد في رواية مالك على الجنس، وعند مالك «مرتين»، وعند هؤلاء «ثلاثاً»، وكذا لخالد بن عبد الله عند مسلم، وهؤلاء حافظ وقد اجتمعوا فيزادهم مقدمة على الحافظ الواحد، وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى إملاء، فتأكد ترجيح روايته، ولا يقال يعمل على واقتنن لأنما تقول المخرج متحد والأصل عدم التعدد. وفيه من الأحكام غسل اليد قبل إدخالها الإنباء ولو كان من غير نوم كما تقدم مثله في حديث عثمان، والمراد باليدين هنا الكفان لا غير.

قوله: (ثم فمضمض واستنشق) وللكتشيبي «مضمض واستنشق» والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس، وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعد قوله ثلاثاً «ثلاث غرفات» واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة، وفي رواية خالد بن عبد الله الآتية بعد قليل «مضمض واستنشق من كف واحد» فعل ذلك ثلاثاً وهو صريح في الجمع كل مرة، بخلاف رواية وهيب فله تطرقها احتمال التوزيع بلا تسوية كما نبه عليه ابن دقيق العيد. ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور «فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة» واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة، وفيه نظر ما أشروا إليه من اتحاد المخرج تقدم الزيادة، وسلم من رواية خالد المذكورة «ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض» فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه مطف بالقاء التحقيرة وفيه محتمل.

قوله: (ثم غسل وجهه ثلاثاً) لم تختلف الروايات في ذلك، ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للإتيان بقوله: «ثم» في الجميع، لأن كلاً من الحكمين يحمل في الآية يتة السنة بالفعل.

قوله: (ثم غسل يديه مرتين مرتين) كذا بتكرار مرتين، ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين، لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ توضأ وفيه «ويده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً» فيحمل على أنه وضوء آخر لكون خرج الحديدين غير متحد.

قوله: (إلى المرفقين) كذا لاكثر وللمستلمي والمجوسي إلى المرفق بالإفراد على إرادة الجنس، وقد اختلف العلماء: هل يدخل للمرفقان في غسل اليدين أم لا؟ قال المصنف: نعم، وخالف زفر، وحكاه بعضهم عن مالك، واحتج بعضهم للجمهور بأن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى: «فولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم» [النساء: ٢]، وتعقب بأنه خلاف الظاهر، وأجيب بأن القرينة دللت عليه وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها. وقال ابن القصار: اليد يتناولها الاسم إلى الإبط لحديث عمار «إنه تيمم إلى الإبط» وهو من أهل اللغة، فلما جاء قوله تعالى: «إلى المرافق» بقي المرفق مفصلاً مع الذراعين بحق الاسم. انتهى. فعلى هذا فلي هنا حد للمترك من غسل اليدين لا للمفصول، وفي كون ذلك ظاهراً من السياق نظر. والله أعلم. وقال الزخري: لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً، فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل، قوله تعالى: «ثم أعروا

٤٠- باب استعمال فضل وضوء الناس

وَأَمْرٌ جَرِيرٌ لِنُ عَبْدِ اللَّهِ أَهْلُهُ أَنْ يَتَوَضَّعُوا بِفَضْلِ بَيَاضِهِ.

١٨٧- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحْفَةَ يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَأَتَانِي بِوَضُوءٍ قَرَضَ، فَبَحَلْتُ النَّاسَ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِي وَحُضْوِيهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَأَقْصَرَتْ رَكَعَتَيْنِ، وَتَبَيَّنَ يَدَيْهِ عِزَّةً. [المط: ٣٧٦، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠١، ٦٣٤، ٦٣٥، ٣٥٥٣، ٣٥٦٦، ٥٧٨٦، ٥٨٥٩، أخرجه مسلم: ٥٠٣]

قوله: (باب استعمال فضل وضوء الناس) أي في التطهر، والمراد بالفضل الماء الذي يبقى في الظرف بعد الفراغ.

قوله: (وَأَمْرٌ جَرِيرٌ لِنُ عَبْدِ اللَّهِ) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن أبي حازم عنه، وفي بعض طرقه «كان جرير يستاك وينمسه رأس سواكه في الماء ثم يقول لأهله: توضعوا بفضلته، لا يرى به بأساً» وهذه الرواية مينة للمراء وظن ابن التين وغيره أن المراد بفضل سواكه الماء الذي يتنقع فيه العمود من الأراك وغيره ليلين فقالوا: يعمل على أنه لم يغير الماء، وإنما أراد البخاري أن صنيعه ذلك لا يغير الماء، وكذلك مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمتنع التطهر به. وقد صححه الدارقطني بلفظ «كان يقول لأهله: توضعوا من هذا الذي أدخل فيه سواكي» وقد روي مرفوعاً أخرجه الدارقطني من حديث أنس «أن النبي ﷺ كان يتوضأ بفضل سواكه» وسنده ضعيف، وذكر أبو طالب في مسأله من أهد أنه سأله عن معنى هذا الحديث فقال: كان يدخل السواك في الإناء ويستاك، فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء. وقد استشكل إيراد البخاري له في هذا الباب المقود لطهارة الماء المستعمل، واجيب بأنه ثبت أن السواك مطهرة للقدم، فإذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال للمستعمل في الطهارة.

قوله: (حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) هو ابن حنيفة تصغير حبة بالثنية ثم الموحدة، كان من الفقهاء الكوفيين، وهو تابعي صغير. وحديث أبي جحيفة المذكور سنائي مباحثه في باب السرة في الصلاة، وقوله: «يأخذون من فضل وضوءه»، كأنهم اقتسموا الماء الذي فضل عنه، ويمتثل أن يكونوا تناولوا ما سأل من أعضاء وضوءه ﷺ، وفيه دلالة بينة على طهارة الماء للمستعمل.

١٨٨- وَقَالَ أَبُو مُوسَى: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ، وَمَسَحَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: «أَشْرَبَا مِنْهُ، وَأَلْبَسَا عَلَيَّ وَجُوهَكُمَا وَتَحَوُّرَكُمَا». [المط: ١٩٦، ٤٣٢٨، أخرجه مسلم: ٢٤٩٧، مطولاً]

قوله: (وقال أبو موسى) هو الأشعري، وهذا الحديث طرف من حديث مطرول أخرجه المؤلف في المغازي وأوله عن أبي موسى قال: «كنت عند النبي ﷺ بالجعرانة ومعه بلال، فأثاب أعرابي، فذكر الحديث. وعرفته من تفسير الميهمي في قوله: «أشربا» وهما أبو موسى وبلال. وقد ذكر المؤلف طرفاً منه أيضاً بإسناده في باب الغسل والوضوء في المخصب كما سيأتي بعد قليل.

قوله: (ومسح به) أي صب ما تناول من الماء في الإناء، والغرض بذلك إيماد البركة بريقه المبارك.

١٨٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِثْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: اخْتَبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: وَهُوَ الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِيهِ.

وَقَالَ غُرُوزٌ عَنْ الْمُسَوِّدِ وَغَيْرِهِ، يُصَدَّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ: وَإِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ كَانُوا يَقْتُلُونَ عَلَى وَجْهِهِ. [راجع: ٧٧]

والقدم، وحكى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظيم الذي في ظهر القدم عند مقعد الشراك، وروي عن ابن القاسم عن مالك مثله، والأول هو الصحيح الذي يعرف أهل اللغة، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك، ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة «فرأيت الرجل منا يبلزق كعبه بكعب صاحبه» وقيل إن عمداً إنما رأى ذلك في حديث قطع الحرم الخفين إلى الكعبين إذا لم يجد التعلين. وفي هذا الحديث من القوائد الإخراج على اليدين معاً في ابتداء الوضوء، وأن الوضوء الواحد يكون بعضه بمرتين وبعضه بثلاث، وفيه مجسي الإمام إلى بيت بعض رعيته وابتدأهم إياه بما يظنون أن له به حاجة، وجواز الاستعانة في إحضار الماء من غير كراهة، والتعليم بالفضل، وإن الاختراف من الماء القليل للتطهر لا يصير الماء مستعملاً لقوله في رواية وهيب وغيره «ثم أدخل يده فغسل وجهه إلخ»، وأما اشتراط نية الاختراف فليس في هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها، واستدل به أبو حنيفة على صحبه على جواز التطهر بالماء المستعمل، وتوجيهه أن النية لم تذكر فيه، وقد أدخل يده للاختراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها، وقال الترمذي مجرد الاختراف لا يصير الماء مستعملاً لأن الاستعمال إنما يقع من الملتفت منه، وبهذا قطع البصري. واستدل به المصنف على استيعاب مسح الرأس، وقد قلنا أنه يدل لذلك ندباً لا فرضاً، وعلى أنه لا يندب تكرره كما سيأتي في باب مفرد، وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة كما سيأتي أيضاً، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره.

٣٩- باب غسل الرجلين إلى الكعبين

١٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنٍ: سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، لَدَعَا يَتَوَضَّعُ مِنْ مَاءٍ، قَرَضَ لَهُمْ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَا عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوَرِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوَرِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَقَرَّ، ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَلْبَسَ بِهِمَا وَادْبَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. [راجع: ١٨٥، أخرجه مسلم: ٣٥٠، ٢٣٦، مضاف]

قوله: (باب غسل الرجلين إلى الكعبين) تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله، وعمره المذكور هو ابن يحيى بن عمارة شيخ مالك المتقدم، وعمره بن أبي حسن عم أبيه كما قلنا، وسماه هناك جده بجواز وأغرب الكرماني تبعاً لأصحاب الكمال فقال: عمر بن أبي حسن جد عمرو بن يحيى من قبل أمه، وقد قلنا أن أم عمرو بن يحيى ليست بنتاً لعمره بن أبي حسن فلم يستقم ما قاله بالاحتمال.

قوله: (وهو ماء لهم) أي لأجلهم (وضوء النبي ﷺ) أي مثل وضوء النبي ﷺ، وأطلق عليه وضوءه بمبالغة.

قوله: (ثم أدخل يده فغسل وجهه) بين في هذه الرواية تجديد الاختراف لكل عضو، وأنه اغترف بإحدى يديه، وكذا هو في باقي الروايات، وفي مسلم وغيره. لكن وقع في رواية ابن عساکر وأبي الزرق من طريق سليمان بن بلال الآية «ثم أدخل يده» بالثنية، وليس ذلك في رواية أبي ذر ولا الأحول ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح قاله النووي، وأظن أن الإناء كان صغيراً فاغترف بإحدى يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدم نظيره في حديث ابن عباس، وإلا فلا اختراف باليدين جميعاً أسهل وأقرب تناولاً كما قال الشافعي.

قوله: (ثم غسل يديه مرتين) للمراد غسل كل يد مرتين كما تقدم في طريق مالك «ثم غسل يديه مرتين مرتين» وليس المراد توزيع المراتين على اليدين فكان يكون لكل يد مرة واحدة.

هذه أمه الجنوب فيجب إيماده محضاً بالأحاديث الواردة في ذلك عند مسلم وغيره، فأما ما تضمنته طائفتان الباب أيضاً ترد عليه، لأن ما يجب إيماده لا يتبركه به ولا يشرب، قال ابن القيم: **الفتن**: وفي إجماع أهل العلم على أن الليل الباقي على أعضاء المتزويج وما قطر منه على أيديهم طاهر دليل قوي على طهارة الله الباطني، وأما كونه غير ظهور فسبغ الكلام عليه في كتاب الفري على إزاء الله تعالى. والله أعلم.

٤١ - باب مَنْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

١٩١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَحْمُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ افْرَغَ مِنَ الْإِنْسَاءِ عَلَى بَيْتِهِ فَفَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ - أَوْ مَضَحَ - وَاسْتَشَقَّ - مِنْ كَفِّهِ وَاحِدَةً، فَقَسَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، فَقَسَلَ بَيْتَهُ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَتَسَحَّ بِرَأْسِهِ، مَا الْقَبْلَ وَمَا آخِرَهُ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ إِلَى الْكَتِفَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وَخُذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ١٨٥. أخرجه مسلم: ٢٣٥]

قوله: (باب من مضى واستشق من غرفة واحدة) تقدم الكلام على ذلك تقريباً في باب مسح الرأس، وتقدمت المسألة أيضاً في حديث ابن عباس في أوائل الرؤى.

قوله: (ثم غسل أي فمه (أو مضغفر) كنا عنده بالثك، وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بنسبه هنا من غير شك ولفظه ثم أدخل يده فاستخرجها فتمضض واستنشق) وأخرجه أيضاً الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد كذا، فالظاهر أن الثك فيه من سدد شيخ البخاري. وأغرب الكرماني فقال: الظاهر أن الثك فيه من التاميم.

قوله: (من كفة واحدة) كذا في رواية أبي ذر، وفي نسخة (من غرفة واحدة) وللأكثر (من كفة) بغير هاء. قال ابن بطال: المراد بالكفة الغرفة، فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى، قال: ولا يحرف في كلام العرب لإحق هاء التانيث في الكف، ويحصل أن المراد بقوله كفة فعلة لا أنها تانيث الكف، وقال صاحب المشرق: قوله من كفة هي القضم والفتح كغرفة وغرفة أي ما ملاكفه من الماء.

قوله: (ثم غسل يديه) لم يذكر غسل الوجه اختصاراً، وهو ثابت في رواية مسلم وغيره. وبقية مباحث هذا الحديث تعلقت قريباً.

٤٢- باب مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً

١٩٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَثَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ أَبِي حَسَنٍ، سَأَلَ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ عَنْ رُحْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ: لَمَّا بَعَثَ مِنْ مَاءٍ قَرُوشًا لَهُمْ، فَكُنَّا عَلَى بَيْتِهِ فَنَسْتَلِمُنَا لَنَا، ثُمَّ أَذْخَلَ بَدَنَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَعْنَاهُ وَاسْتَشْقَى وَاسْتَقَرَّ لَنَا، بَقَلَاتِ حَرْشَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَذْخَلَ بَدَنَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَسَلَّ وَجْهَهُ لَنَا، ثُمَّ أَذْخَلَ بَدَنَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَسَلَّ يَدَيْهِ إِلَى الْيُوفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَذْخَلَ بَدَنَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَكُلَّ يَدَيْهِ وَأَشْرَ بِهِمَا، ثُمَّ أَذْخَلَ بَدَنَهُ فِي الْإِنَاءِ فَسَلَّ وَجْهَهُ.

وَحَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ: مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ مَرَّةً. [إجماع: ١٨٥]

قوله: (باب مسح الرأس مرة) وللأصلي مسح:
قوله: (فدعا بغير من ماء) كنا للأكبر، وللشمهني «فدعا بماء» ولم يذكر التور.

قوله: (لكنفاء) أي أماله، وللأصيلي «فالكفاء» وقد تقدم النقل أنهما بمعنى.

قوله: (فأقبل بيده) كنا هنا بالإنفراد، وللشمهني بالشية.

قوله: (حدثنا وهيب) أي بإسناده المذكور وحديثه، وقد تقدمت طريق موسى

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن للدينوري، وصالح هو ابن كيسان، وقد تقدم الكلام على حديث عمود بن الربيع هذا في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم.

قوله: (وقال عروة) هو ابن الزبير (عن المسور) هو ابن مخزومة.

قوله: (وغيره) هو مروان بن الحكم كما سيأتي موصولاً مطولاً في كتاب الشروط، وقال الكرماني: هذه الرواية وإن كانت من مجهول لكنها متبعة، ويغتر فيها ما لا يغتر في الأصول. قلت: وهذا صحيح إلا أنه لا يغتر به هنا لأن الهمم معروف، وإنما لم يسمه اختصاراً كما اختصر السند فلفقه، وزعم الكرماني أن قوله: «وقال عروة» مطوف على قوله في السند الذي قبله «وأخبرني عمه» فيكون صالح ابن كيسان روى عن الزهري حديث عمود وعطف عليه حديث عروة، فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقاً بل يكون موصولاً بالسند الذي قبله، وصنع أئمة النقل بخلاف ما زعمه، واستمر الكرماني على هذا التجويز حتى زعم أن الضمير في قوله: «يصدق كل واحد منهما صاحبه» للمسور وعمود، وليس كما زعم بل هو للمسور ومروان، وهو تجويز منه مجرد العقل، والرجوع إلى النقل في باب النقل أولى.

قوله: (كانوا يقتلون) كذا لأبي ذر وللباقين وكانوا بالبدل وهو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال، وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجع إلى قريش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي ﷺ، ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة.

باب

١٩٠ - عَلَّقَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: عَلَّقْنَا حَاتِمَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ
عَنِ الْجَنْدِ قَالَ: سَمِعْتُ السَّيِّدَ بْنَ تَرْوَيْدَ يَقُولُ: دَخَلْتُ بَيْ عَالِي إِلَى النَّبِيِّ
ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أَخِي وَجَعَ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي
بِالرَّحْمَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَطَرَنَ مِنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَطَرَنْتُ إِلَى
خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بْنِ كَيْفِيٍّ، فَيَلَّ زُرَّ الْحَصْبَةِ. [مهر: ٥٣٥٤٠، ٥٣٥٤١، ٥٦٧٠، ٦٣٥٢،
٦٣٥٣، ٦٣٥٤، ٦٣٥٥، ٦٣٥٦، ٦٣٥٧، ٦٣٥٨، ٦٣٥٩، ٦٣٦٠، ٦٣٦١، ٦٣٦٢، ٦٣٦٣، ٦٣٦٤، ٦٣٦٥، ٦٣٦٦، ٦٣٦٧، ٦٣٦٨، ٦٣٦٩، ٦٣٧٠، ٦٣٧١، ٦٣٧٢، ٦٣٧٣، ٦٣٧٤، ٦٣٧٥، ٦٣٧٦، ٦٣٧٧، ٦٣٧٨، ٦٣٧٩، ٦٣٨٠، ٦٣٨١، ٦٣٨٢، ٦٣٨٣، ٦٣٨٤، ٦٣٨٥، ٦٣٨٦، ٦٣٨٧، ٦٣٨٨، ٦٣٨٩، ٦٣٩٠، ٦٣٩١، ٦٣٩٢، ٦٣٩٣، ٦٣٩٤، ٦٣٩٥، ٦٣٩٦، ٦٣٩٧، ٦٣٩٨، ٦٣٩٩، ٦٤٠٠، ٦٤٠١، ٦٤٠٢، ٦٤٠٣، ٦٤٠٤، ٦٤٠٥، ٦٤٠٦، ٦٤٠٧، ٦٤٠٨، ٦٤٠٩، ٦٤١٠، ٦٤١١، ٦٤١٢، ٦٤١٣، ٦٤١٤، ٦٤١٥، ٦٤١٦، ٦٤١٧، ٦٤١٨، ٦٤١٩، ٦٤٢٠، ٦٤٢١، ٦٤٢٢، ٦٤٢٣، ٦٤٢٤، ٦٤٢٥، ٦٤٢٦، ٦٤٢٧، ٦٤٢٨، ٦٤٢٩، ٦٤٣٠، ٦٤٣١، ٦٤٣٢، ٦٤٣٣، ٦٤٣٤، ٦٤٣٥، ٦٤٣٦، ٦٤٣٧، ٦٤٣٨، ٦٤٣٩، ٦٤٤٠، ٦٤٤١، ٦٤٤٢، ٦٤٤٣، ٦٤٤٤، ٦٤٤٥، ٦٤٤٦، ٦٤٤٧، ٦٤٤٨، ٦٤٤٩، ٦٤٥٠، ٦٤٥١، ٦٤٥٢، ٦٤٥٣، ٦٤٥٤، ٦٤٥٥، ٦٤٥٦، ٦٤٥٧، ٦٤٥٨، ٦٤٥٩، ٦٤٦٠، ٦٤٦١، ٦٤٦٢، ٦٤٦٣، ٦٤٦٤، ٦٤٦٥، ٦٤٦٦، ٦٤٦٧، ٦٤٦٨، ٦٤٦٩، ٦٤٧٠، ٦٤٧١، ٦٤٧٢، ٦٤٧٣، ٦٤٧٤، ٦٤٧٥، ٦٤٧٦، ٦٤٧٧، ٦٤٧٨، ٦٤٧٩، ٦٤٨٠، ٦٤٨١، ٦٤٨٢، ٦٤٨٣، ٦٤٨٤، ٦٤٨٥، ٦٤٨٦، ٦٤٨٧، ٦٤٨٨، ٦٤٨٩، ٦٤٩٠، ٦٤٩١، ٦٤٩٢، ٦٤٩٣، ٦٤٩٤، ٦٤٩٥، ٦٤٩٦، ٦٤٩٧، ٦٤٩٨، ٦٤٩٩، ٦٥٠٠، ٦٥٠١، ٦٥٠٢، ٦٥٠٣، ٦٥٠٤، ٦٥٠٥، ٦٥٠٦، ٦٥٠٧، ٦٥٠٨، ٦٥٠٩، ٦٥١٠، ٦٥١١، ٦٥١٢، ٦٥١٣، ٦٥١٤، ٦٥١٥، ٦٥١٦، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٦٥١٩، ٦٥٢٠، ٦٥٢١، ٦٥٢٢، ٦٥٢٣، ٦٥٢٤، ٦٥٢٥، ٦٥٢٦، ٦٥٢٧، ٦٥٢٨، ٦٥٢٩، ٦٥٣٠، ٦٥٣١، ٦٥٣٢، ٦٥٣٣، ٦٥٣٤، ٦٥٣٥، ٦٥٣٦، ٦٥٣٧، ٦٥٣٨، ٦٥٣٩، ٦٥٤٠، ٦٥٤١، ٦٥٤٢، ٦٥٤٣، ٦٥٤٤، ٦٥٤٥، ٦٥٤٦، ٦٥٤٧، ٦٥٤٨، ٦٥٤٩، ٦٥٥٠، ٦٥٥١، ٦٥٥٢، ٦٥٥٣، ٦٥٥٤، ٦٥٥٥، ٦٥٥٦، ٦٥٥٧، ٦٥٥٨، ٦٥٥٩، ٦٥٦٠، ٦٥٦١، ٦٥٦٢، ٦٥٦٣، ٦٥٦٤، ٦٥٦٥، ٦٥٦٦، ٦٥٦٧، ٦٥٦٨، ٦٥٦٩، ٦٥٧٠، ٦٥٧١، ٦٥٧٢، ٦٥٧٣، ٦٥٧٤، ٦٥٧٥، ٦٥٧٦، ٦٥٧٧، ٦٥٧٨، ٦٥٧٩، ٦٥٨٠، ٦٥٨١، ٦٥٨٢، ٦٥٨٣، ٦٥٨٤، ٦٥٨٥، ٦٥٨٦، ٦٥٨٧، ٦٥٨٨، ٦٥٨٩، ٦٥٩٠، ٦٥٩١، ٦٥٩٢، ٦٥٩٣، ٦٥٩٤، ٦٥٩٥، ٦٥٩٦، ٦٥٩٧، ٦٥٩٨، ٦٥٩٩، ٦٦٠٠، ٦٦٠١، ٦٦٠٢، ٦٦٠٣، ٦٦٠٤، ٦٦٠٥، ٦٦٠٦، ٦٦٠٧، ٦٦٠٨، ٦٦٠٩، ٦٦١٠، ٦٦١١، ٦٦١٢، ٦٦١٣، ٦٦١٤، ٦٦١٥، ٦٦١٦، ٦٦١٧، ٦٦١٨، ٦٦١٩، ٦٦٢٠، ٦٦٢١، ٦٦٢٢، ٦٦٢٣، ٦٦٢٤، ٦٦٢٥، ٦٦٢٦، ٦٦٢٧، ٦٦٢٨، ٦٦٢٩، ٦٦٣٠، ٦٦٣١، ٦٦٣٢، ٦٦٣٣، ٦٦٣٤، ٦٦٣٥، ٦٦٣٦، ٦٦٣٧، ٦٦٣٨، ٦٦٣٩، ٦٦٤٠، ٦٦٤١، ٦٦٤٢، ٦٦٤٣، ٦٦٤٤، ٦٦٤٥، ٦٦٤٦، ٦٦٤٧، ٦٦٤٨، ٦٦٤٩، ٦٦٥٠، ٦٦٥١، ٦٦٥٢، ٦٦٥٣، ٦٦٥٤، ٦٦٥٥، ٦٦٥٦، ٦٦٥٧، ٦٦٥٨، ٦٦٥٩، ٦٦٦٠، ٦٦٦١، ٦٦٦٢، ٦٦٦٣، ٦٦٦٤، ٦٦٦٥، ٦٦٦٦، ٦٦٦٧، ٦٦٦٨، ٦٦٦٩، ٦٦٧٠، ٦٦٧١، ٦٦٧٢، ٦٦٧٣، ٦٦٧٤، ٦٦٧٥، ٦٦٧٦، ٦٦٧٧، ٦٦٧٨، ٦٦٧٩، ٦٦٨٠، ٦٦٨١، ٦٦٨٢، ٦٦٨٣، ٦٦٨٤، ٦٦٨٥، ٦٦٨٦، ٦٦٨٧، ٦٦٨٨، ٦٦٨٩، ٦٦٩٠، ٦٦٩١، ٦٦٩٢، ٦٦٩٣، ٦٦٩٤، ٦٦٩٥، ٦٦٩٦، ٦٦٩٧، ٦٦٩٨، ٦٦٩٩، ٦٧٠٠، ٦٧٠١، ٦٧٠٢، ٦٧٠٣، ٦٧٠٤، ٦٧٠٥، ٦٧٠٦، ٦٧٠٧، ٦٧٠٨، ٦٧٠٩، ٦٧١٠، ٦٧١١، ٦٧١٢، ٦٧١٣، ٦٧١٤، ٦٧١٥، ٦٧١٦، ٦٧١٧، ٦٧١٨، ٦٧١٩، ٦٧٢٠، ٦٧٢١، ٦٧٢٢، ٦٧٢٣، ٦٧٢٤، ٦٧٢٥، ٦٧٢٦، ٦٧٢٧، ٦٧٢٨، ٦٧٢٩، ٦٧٣٠، ٦٧٣١، ٦٧٣٢، ٦٧٣٣، ٦٧٣٤، ٦٧٣٥، ٦٧٣٦، ٦

قوله: (باب) كنا للمستلمي كأنه كالفصل من الباب الذي قبله، وجعله الباقر
منه بلا فصل.

قوله: (حدثنا عبد الرحمن بن يونس) هو أبو مسلم المستملي أحد الحفاظ.

قوله: (عن الجعد) كذا هنا، وللاكثر (المجعد) والتصغير وهو المشهور، والسائب بن يزيد من صفار الصحابة، وسياحي حديثه هذا مبيتاً في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقع بكسر القاف والتون، وللشميني وقع بلفظ الماضي، وفي رواية كرمة وجمع بالجيم والتون، والوقع وجمع في الضمين.

قوله: (زر الحجلة) بـ كسر الزاي وتشديد الراء، والحجلة بفتح الحاء والجيم وأحدة الحجال وهي بيوت تزين بالثياب والأشرطة والستور لها عرى وأزولر، وقيل الراء بالحجلة الطير وهو الملقب بقال للأشئ منه حجلة، وعلى هذا فالراء زُرْها يضيئها، ويؤيده أن في حديث آخر: «مثل بيضة الحمامة» وسيأتي الكلام على ذلك مستوى في صفة النبي ﷺ إن شاء الله تعالى. وإيراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول

من قال بنجاسة الماء المستعمل، وهو قول أبي يوسف، وحكى الشافعي في الأم عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجع عنه ثم رجع إليه بعد شهرين، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات: الأولى طاهر لا يظهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المتي به عند الحنفية، الثانية نجس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه، الثالثة نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن اللؤلؤي عنه. وهذه الأحاديث ترد عليه لأن النجس لا يترك به، وحديث الجعة وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه أن القاتل بنجاسة الماء المستعمل إذا علله بأنه ماء مضاف قيل له هو مضاف إلى طاهر لا ينجس به، وكذلك الماء الذي خلطه الريق طاهر لحديث الجعة، وأما من علله منهم

هذه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين، وذكر فيها أن مسح الرأس مرة، وقد تقدم قبل الخلاف في استحباب المند في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً في الكلام على حديث عثمان، وذكرنا قول أبي داود: إن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس، وأنه أورد العدد من طريقين صحح أحدهما غيره، والزائدة من الثقة مقبولة فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين اللذين ذكرهما، فكانه قال: إلا هذين الطريقين، قال ابن السمعاني في الاصطلاح: اختلاف الرواية يحتمل على التمسك، فيكون مسح تارة مرة وثلاثة، فليس في رواية «مسح مرة» حجة على منع التمسك. ويجتنب للتمسك بالقياس على المغسول لأن الوضوء طهارة حكيمية، ولا فرق في الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح. وأجيب بما تقدم من أن المسح مبني على التخفيف بخلاف الغسل، ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول. وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وإن كان جزئاً، وأجاب بأن الحصة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك، وجوابه واضح. ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي ﷺ بعد أن فرغ «من زاد على هذا فقد أساء وظلم» فإن في رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة، فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة، ويعمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس، جمعاً بين هذه الأدلة.

(تنبه): لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه، وجوز للكرماني أن يكون هو مفعول غسل الذي وقع فيه الشك من الراوي، والتقدير: فغسل وجهه أو قمضه واستشقى. قلت: ولا ينبغي بعده. وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والإسماعيلي في روايتهما المذكورة وفيها بعد ذكر للمضمضة والاستنشاق «ثم غسل وجهه ثلاثاً» فدل على أن الاختصار من سدد، كما تقدم أن الشك منه. وقال الكرماني: يجوز أن يكون حذف الوجه إذا لم يقع في شيء منه اختلاف، وذكر ما عداه لا في المضمضة والاستنشاق من الأفراد والجمع، ولما في إدخال المرفقين، ولما في مسح جميع الرأس، ولما في الرجلين إلى الكعبين. انتهى ملخصاً ولا ينبغي تكلفه.

قوله: (في زمان رسول الله ﷺ) يستفاد منه أن البخاري يرى أن الصحابي إذا أضاف الفعل إلى زمن الرسول ﷺ يكون حكمه الرفع وهو الصحيح، وحكي عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع، وهو ضعيف لتوفر دواعي الصحابة على سؤلهم إياه عن الأمور التي تقع لهم ومنهم، ولو لم يسألوا لم يبقروا على فعل غير الجائز في زمن التشريع، فقد استدل أبو سعيد وجابر على إباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان منهيًا لنهي عنه القرآن، وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن مالك في هذا الحديث «من إياه وأحد» وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «فغسل في أيدينا» وفيه دليل على أن الاعتراض من لاء القليل لا يصيره مستعملًا لأن أوانهم كانت صغاراً كما صرح به الشافعي في الأم في عدة مواضع، وفيه دليل على طهارة النعمة واستعمال فضل طهورها وسؤرها لجواز تزويجهم وعدم التفرقة في الحديث بين المسلمة وغيرها.

قوله: (جميعاً) ظاهراً أنهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة، وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً في موضع واحد، هؤلاء على حدة ومولاء على حدة، والزيادة المتقدمة في قوله: «من إياه وأحد» ترد عليه، وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب، وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن سحنون أن معناه كان الرجال يتوضؤون ويذهبون ثم تأتي النساء فيتوضآن، وهو خلاف الظاهر من قوله: «جميعاً» قال أهل اللغة: الجميع ضد الملتزم، وقد وقع مصراعاً بوحدة الإناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إياه وأحد كلهم يتطهر منه، والأولى في الجواب أن يقال: لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم. ونقل الطحاوي ثم القرطبي والنسوي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد. وفيه نظر، لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم، وهذا الحديث حجة عليهم. ونقل النسوي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس، وفيه نظر أيضاً فقد أثبت الخلاف في الطحاوي، وثبت عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيداً بما إذا كانت حائضاً، وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرجس الصحابي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة، وبه قال أحمد وإسحاق، لكن قيده بما إذا خلعت به لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمعوا ونقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة، قال: لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلعت به، وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس. والله أعلم. وأشهر الأحاديث في ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمرو القفاري في المنع، وحديث ميمونة في الجواز. أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وأغرب النووي فقال: اتفق الحفاظ على تضعيفه. وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم، لكن أعله

هذه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين، وذكر فيها أن مسح الرأس مرة، وقد تقدم قبل الخلاف في استحباب المند في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً في الكلام على حديث عثمان، وذكرنا قول أبي داود: إن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس، وأنه أورد العدد من طريقين صحح أحدهما غيره، والزائدة من الثقة مقبولة فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين اللذين ذكرهما، فكانه قال: إلا هذين الطريقين، قال ابن السمعاني في الاصطلاح: اختلاف الرواية يحتمل على التمسك، فيكون مسح تارة مرة وثلاثة، فليس في رواية «مسح مرة» حجة على منع التمسك. ويجتنب للتمسك بالقياس على المغسول لأن الوضوء طهارة حكيمية، ولا فرق في الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح. وأجيب بما تقدم من أن المسح مبني على التخفيف بخلاف الغسل، ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول. وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وإن كان جزئاً، وأجاب بأن الحصة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك، وجوابه واضح. ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي ﷺ بعد أن فرغ «من زاد على هذا فقد أساء وظلم» فإن في رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة، فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة، ويعمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس، جمعاً بين هذه الأدلة.

(تنبيه): لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه، وجوز للكرماني أن يكون هو مفعول غسل الذي وقع فيه الشك من الراوي، والتقدير: فغسل وجهه أو قمضه واستشقى. قلت: ولا ينبغي بعده. وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والإسماعيلي في روايتهما المذكورة وفيها بعد ذكر للمضمضة والاستنشاق «ثم غسل وجهه ثلاثاً» فدل على أن الاختصار من سدد، كما تقدم أن الشك منه. وقال الكرماني: يجوز أن يكون حذف الوجه إذا لم يقع في شيء منه اختلاف، وذكر ما عداه لا في المضمضة والاستنشاق من الأفراد والجمع، ولما في إدخال المرفقين، ولما في مسح جميع الرأس، ولما في الرجلين إلى الكعبين. انتهى ملخصاً ولا ينبغي تكلفه.

٤٣ - باب وضوء الرجل مع امرأته، وفضل وضوء المرأة

وَكُتِبَ غَمْرٌ بِالْحَمِيمِ، وَمِنْ يَتَىٰ نَصْرًا كَيْفَ.

١٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ وَالنَّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ لِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا.

قوله: (باب وضوء الرجل) يضم الواو لأن المقصد به الفعل.
قوله: (وفضل وضوء المرأة) بفتح الواو، لأن المراد به الماء الفاضل في الإناء بعد الفراغ من الوضوء، وهو بالخفض عطفًا على قوله: «وضوء الرجل».

قوله: (وتوضأ عمر بالحميم) أي بلقاء المسخن، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ «إن عمر كان يتوضأ بالحميم ويغتسل منه» ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني بلفظ «كان يسخن له ماء في قمقم ثم يغتسل منه» قال الدارقطني إسناده صحيح، ومناسبه للترجمة من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل، فأشار البخاري إلى الرد على من منع المرأة أن تطهر بفضل الرجل، لأن الظاهر أن امرأة عمر كانت تتوضأ بفضل ماء معمر، فيناسب قوله: «وضوء الرجل مع امرأته» أي من إياه وأحد. وأما مسألة التطهر بلقاء المسخن فاتفقوا على جوازه إلا ما نقل من مجاهد.

قوله: (ومن يت نصرانية) هو معطوف على قوله: «بالحميم» أي وتوضأ عمر من بيت نصرانية، وهذا الأثر وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به، ولفظ الشافعي «توضأ من ماء في جرة نصرانية» ولم يسمه ابن عينة من زيد بن أسلم، فقد رواه البيهقي من طريق سعدان بن نصر عنه قال: «حدثونا

قوله: (باب الغسل والوضوء في المخطب) هو بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعدها مرحلة المشهور أنه الإياه الذي يفسل فيه الثياب من أي جنس كان، وقد يطلق على الإياه صغيراً أو كبيراً، والقدح أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فمه، وصفه الخشب والحجارة على المخطب والقدح ليس من عطف العام على الخاص قط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه.

قوله: (حدثنا عبد الله بن منير) هو بضم الميم وكسر النون بعدها ياء خفيفة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الأصلي: «بن المنير» بزيادة الألف واللام، وقد يلتبس بابن المنير الذي نقل عنه في هذا الشرح لكنه بتثقيب الياء ونون مفتوحة، وهو متأخر عن هذا الرواي بأكثر من أربعمائة سنة.

قوله: (حضرت الصلاة) هي المصرية.

قوله: (إلى أهله) أي لإراءة الوضوء (وفي قوم) أي عند رسول الله ﷺ، (ومن) في قوله (من حجارة) لبيان الجنس.

قوله: (فصغر) بفتح الصاد المهملة وضم الفين المعجمة أي لم يسع بسط كفه ﷺ فيه، وللإسماعيلي: «فلم يستطع أن يسط كفه من صغر المخطب». وهو دال على ما قلناه إن المخطب قد يطلق على الإياه الصغير، ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس الوضوء، وباتي الكلام عليه يأتي في علامات النبوة إن شاء الله تعالى. وقد أخرجه المصنف هناك من عبد الله بن منير أيضاً لكنه قال: «عن يزيد ابن هرون» بدل عبد الله بن بكر، فكأنه سمعه من شيخين، حدثه كل منهما به عن حيد.

١٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَضَعَهُ فِيهِ، وَتَجَمَّعَ فِيهِ. [إرجاع: ١٨٨. أخرجه مسلم: ٢٤٩٧، مطولاً]

قوله: (عن بريد) بالموحدة والراء مصغراً هو ابن عبد الله بن أبي بريدة، والقدر المذكور من المتن تقدم بعضه معلقاً في باب استعمال فضل وضوء الناس، وسيأتي مطولاً في المغازي إن شاء الله تعالى. والغرض منه ذكر القدح وقد ذكرنا ما فيه.

١٩٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَزِيرِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي قَوْزٍ مِنْ صُفْرِ، قَوْضًا، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَتَبَدَّى مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَالْقَبْلُ بِهِ وَأَقْبَرُ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. [إرجاع: ١٨٥. أخرجه مسلم: ٢٣٥، مطولاً]

قوله: (أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسب إلى جده، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب إلى جده أيضاً، فاتفقا في أن كلا منهما ينسب إلى جده وفي أن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلا منهما يكنى أبا عبد الله وأن كلا منهما ثقة حافظ فقيه.

قوله: (أبي رسول الله ﷺ) وللكشيحي وأبي الرقوت «أنا».

قوله: (فغسل وجهه) تفسير لقوله قَوْضًا، وفيه حذف تقديره فمضمض واستشق كما دلت عليه باقي الروايات، والمخرج متحد، وقد تقدمت مباحثه، وأن عبد العزيز هنا زاد في روايته أن الثور كان من صفر أي نحاس جيد.

١٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاحْتُذِيَ بِهِ وَجَعَهُ اسْتَأْذَنَ الزَّوْجَةُ أَنْ يَمُرَّ بِهَا يَتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَتِي رَجُلَيْنِ، تَحْتَ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ: تَتْنِ عِثَاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَيْسٍ فَقَالَ: أَنْبَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَحَدَّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قوم لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار حيث قال: علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني.. فذكر الحديث، وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد لكن رواها غير ضابط وقد خولف، والمفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ: «إن النبي ﷺ وميمونة كانتا يتسللان من إياه واحدة»، وفي المتن أيضاً ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حيد بن عبد الرحمن الحميري قال: «لقيت رجلاً صاحب النبي ﷺ أربع سنين فقال: «أنهى رسول الله ﷺ أن تتسل المرأة بفضل الرجل أو يتسل الرجل بفضل المرأة وليتفرقا جميعاً» رجلاً ثقات، ولم ألق من أهله على حجة قوية، ودعوى اليهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إيهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التتبي بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود رواه عن حيد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة، وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره، ومن أحاديث الجوز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت: «أجيت فاختلطت من جفنة، فضلت فيها فضلة، فجاه النبي ﷺ يمتسل مني، فقلت له فقال: «والله ليس عليه جناية» واغتسل منه. لفظ الدارقطني. وقد أعله قوم بسمك بن حرب رواه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم. وقول أحمد إن الأحاديث من الطريقين مضطربة إنما يصر إليه عند تعدد الجميع، وهو ممكن بأن تحمل أحاديث النبي على ما تناقض من الأضواء والجوز على ما بقي من الماء، وبذلك جمع الخطابي، أو يجعل النبي على التنزيه جماعاً بين الأدلة. والله أعلم.

٤٤- باب صَبَّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُغْفَى عَلَيْهِ

١٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِيرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِي، وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَهْطِلُ، قَوْضًا وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضْؤِهِ، فَغَسَلْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَنِ الْمِرْكَاتُ؟ إِنَّمَا يَرْتَفِي كَلَالَةً قَزَلْتُ آتَمَةَ الْفَرَّاسِيِّ. [إرجاع: ٤٥٧٧، ٥٦٥١، ٥٦٦٤، ٥٦٦٦، ٦٧٢٣، ٦٧٤٣، ٧٣٠٩. أخرجه مسلم: ١٦١٦]

قوله: (باب صب النبي ﷺ وضوءه) بفتح الواو لأن المراد به الماء الذي توضع به، والمغفى بضم الميم وإسكان المعجمة من أصابه الإغماء.

قوله: (يهوذي) زاد المصنف في الطب «ماتشياً».

قوله: (لا أهطل) أي لا أقوم، وحذف فعله إشارة إلى عظم الحال، أي لا أهمل شيئاً، وصرح به في التفسير، وله في الطب «فوجنتي قد أغشى علي» وهو المطابق للترجمة.

قوله: (من وضوءه) يحتل أن يكون المراد صب علي بعض الماء الذي توضع به أو عما بقي منه، والأول المراد، فللمصنف في الاعتصام: «ثم صب وضوءه علي» ولأبي داود: «قَوْضًا وَصَبَّ عَلَيَّ».

قوله: (لن الميراث) اللام بدل من المضاف إليه كأنه قال ميراثي، ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال: «كيف أصنع في ماله» والمراد بأية الفرائض هنا قوله تعالى: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُم بِالْكَالَةِ» [النساء: ١٧٦] كما سيأتي مبيناً في التفسير، ويذكر هناك بقية مباحثه إن شاء الله تعالى.

٤٥- باب الغسل والوضوء في المخطب والقدح والخشب والحجارة

١٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتِي قَوْمٌ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِخْطَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ، فَصَفَّرَ الْمِخْطَبُ أَنْ يَسْطُ عَلَيْهِ كَفَّهُ، قَوْضًا الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، قُلْنَا: كَمْ كُتِّمٌ؟ قَالَ: ثَمَانِينَ وَزَيْتَادَةً. [إرجاع: ١٦٩]

عَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ يَدَيْهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَذْبَرَهُ بِهِ وَالْقَالَ: ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ. [راجع: ١٨٥. أخرجه مسلم: ٢٣٥]

قوله: (باب الوضوء من التور) تقدمت مباحث حديث الباب قريبا، وإن التور يفتح للمثناة شبه الطست وقيل هو الطست. ووقع في حديث شريك عن أنس في المصراع: فأتاني بطست من ذهب فيه تور من ذهب، وظاهره المغايرة بينهما، ويقتضى الترادف، وكان الطست أكبر من التور.

قوله: (حدثنا سليمان) هو ابن بلال، والإسناد كله مدنيون.

قوله: (كان عسي) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم وهو عمه على الحقيقة.

قوله: (ثم أدخل يده في التور فمضمض) فيه حذف تقديره ثم أخرجه فمضمض. وقد صرح به مسلم.

قوله: (من غرفة واحدة) يتعلق بقوله فمضمض واستشره والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة، ويقتضى أن يتعلق بقوله: ثلاث مرات والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة، والأول موافق لباقى الروايات فهو أولى.

قوله: (فقال) أي عبد الله بن زيد (هكذا) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سياق الحديث يدل عليه.

٢٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا يَلَاءَهُ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْنِي بِقَدَحٍ وَخَرَجَ، لِيَهِيَ خِشْيَةً مِنْ مَاءٍ، فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ لِيهِ، قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُعُ مِنْ تَلِيٍّ أَصَابِعِهِ.

قَالَ أَنَسٌ: فَحَزَرْتُ مَنْ قَوَّضًا، مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الْمِائَتَيْنِ. [راجع: ١٦٩]

قوله: (حدثنا حماد) هو ابن زيد ولم يسمع مسند من حماد بن سلمة.

قوله: (ورجاء) بمهمات الأولى مفتوحة بعد ما سكنوا أي متشح القسم، وقال الخطابي: الرجاء الإتيان الواسع الصحن القريب القعر ومثله لا يسع الماء الكثير فهو أذل على عظم للمجزة. قلت: وهذه الصفة شبيهة بالطست، وبهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة. وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحد بن حيدة عن حماد بن زيد فقال بدل رجاء «زجاج» بزاي مضمومة وجيمين، ويوب عليه الوضوء من آنية الزجاج ضد قول من زعم من المصنوعة أن ذلك إسراف لإسراع الكسر إليه. قلت: وهذه اللفظة تنفرد بها أحد بن حيدة، وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رجاء، وقال بعضهم: «واسع القسم» وهي رواية الإسماعيلي عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى وإسحاق بن أبي إسرائيل وأحد بن حيدة كلهم عن حماد. وكأنه ساقه على لفظ محمد بن موسى، وصرح جمع من الحفاظ بأن أحد بن حيدة صحفها، ويقوي ذلك أنه أتى في روايته بقوله «أحسبه» فدل على أنه لم يفتنه، فإن كان غيبه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفاً له وذكر هو جنسه. وفي مسند أحمد عن ابن عباس أن الموقر قد أدى للنبي ﷺ قدحاً من زجاج، لكن في إسناده مقال.

قوله: (فحزرت) بتقديم الزاي أي فحزرت، وتقدم من رواية حميد أنهم كانوا ثمانين وزيادة، وهنا قال ما بين السبعين إلى الثمانين، والجمع بينهما أن أنساً لم يكن يضبط العدد بل كان يتحقق أنها تفي على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثمان أو تجاوزته، فربما جزم بالمجاوزة حيث يقلب ذلك على ظنه. واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي: إن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين، ووجه الدلالة أن الصحابة اختلفوا من ذلك القدح من غير تقدير، لأن الماء السابع لم يكن قدره معلوماً فلم يدل على عدم التقدير، وبهذا يظهر مناسبة تعقيب المصنف هذا الحديث بباب الوضوء بالمد والماء الذي يسع رطلاً وثلاثاً باليفندي قاله جمهور أهل العلم، وخالف بعض الحنفية فقالوا المد رطلان.

قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ دَخَلَ يَتَنَّهُ وَاشْتَدَّ وَجْهُهُ: مَعْرِضُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ لِرَبِّ، لَمْ تَحْتَلِ أَوْ كَيْتُنْ، لَعَلِّي أَغْنِيَهُ إِلَى النَّاسِ. وَاجْلِسْ لِي مِغْضَبٌ لِحَفْصَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُ عَلَيْهِ بِلْسَكَ، حَتَّى طَفِقَ يُبْشِرُ إِلَيْنَا: مَا نَ لَكَ قَدْ قَلَّشْتَ. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ. [انظر: ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١

٤٧- باب الوُضوء بِالْمُدِّ

٢٠١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَسْقَرُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ، أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ، بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ. [إخرجه مسلم: ٣٢٥]

القديمين: قال: والذي اختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض، قال: وإسحاق ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه أحد وقال الشيخ عبي الدين: وقد صرح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رفعة عن السنة كما قالوه في تفصيل القصر على الإتمام، وقد صرح جمع من الحفاظ بأن للمسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم روايته فجاوزوا الشانين ومنهم العشرة، وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري، حديثي سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين.

قوله: (حدثنا أصعب) يفتح الحزنة وكان البخاري اختار الرواية عنه لهذا الحديث لقوله: «المسح عن النبي ﷺ» وعن أكابر أصحابه في الحضرة أثبت عندنا وأقوى من أن تتبع مائلاً على خلافه، ومروى عن ابن الحارث، وهو من دونه ثلاثة مصريون، والذين فوقه ثلاثة مدنيون، وفي الاستناد رواية تابعي عن تابعي: أبو النضر عن أبي سلمة، وصحابي عن صحابي.

قوله: (وأن عبد الله) هو مطوف على قوله من عبد الله بن عمر فهو موصول إذا حلت على أبا سلمة سمع ذلك من عبد الله وإلا فابو سلمة لم يترك القصة، وقد أخرجه أحد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلمة عن ابن عمر قال: «رأيت سعد بن أبي وقاص مسح على خفيه بالعراق حين توضأ فتأثرت ذلك عليه، فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد: سل أباك» فذكر القصة. ورواه ابن خزيمة من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال: «وكانا ونحن مع نبيينا نمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأساً».

قوله: (فلا تسأل عنه غيره) أي لقوة الوثوق بنقله، ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حثت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة، وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد، وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبه له في بعض المواضع، واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض، ويمكن إيراد الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة، وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد، وفيه أن الصحابي القديم الصحة قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره، لأن ابن عمر أئتمر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته، وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله ابن دينار أنهما أخبرا: «إن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها قرأه مسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك» فذكر القصة. ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أئتمر المسح في الحضرة لا في السفر لظاهر هذه القصة، ومع ذلك فاقفاده مجالاً. والله أعلم.

قوله: (وقال موسى بن عقبة) هذا التعليق وصله الإسماعيلي وغيره بهذا الاستناد، وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم موسى، وموسى وأبو النضر قرينان مدنيان.

قوله: (أن سعداً حدثه) أي حدث أبا سلمة، والحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظه: «أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين».

قوله: (فقال) هو مطوف على المقدر.

قوله: (نحوه) بالنصب لأنه مقول القول، وظهر أن قول عمر في هذه الرواية المعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا بلفظها. وقد وصله الإسماعيلي أيضاً من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه: «وأن عمر قال لعبد الله أي ابنه كأنه يلومه إذا حدثك سعد عن النبي ﷺ فلا تبغ رواه حديثه شيئاً».

٢٠٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَاثِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيقَةِ، عَنْ أَبِيهِ الْمُعِيقَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُعِيقَةُ بِإِذَاوَةٍ لَيْهَا مَاءٌ، فَغَسَبَ عَلَيْهِ حِينَ فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ. [إراجع: ١٨٢. أخرجه مسلم: ٢٧٤]

قوله: (حدثنا الليث) ابن سعد (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وقد تقدم

قوله: (ابن جبر) يفتح الجيم وسكون الموحدة، ومن قاله بالتصغير فقد صحف، لأن ابن جبر وهو سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب، والراوي هنا هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الأنصاري، وقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم شيخ البخاري قال: حدثنا مسمر حديثي شيخ من الأنصار يقال له ابن جبر. وفي الاستناد كوفيان أبو نعيم وشيخه، ويصريان أنس والراوي عنه.

قوله: (يغسل) أي جسده، والشك فيه من البخاري أو من أبي نعيم لما حدث به، فقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم فقال: «يقبض» ولم يشك.

قوله: (بالصاع) هو إناه يسع خمسة أطلال وثلاث بالبخدي، وقال بعض الحنفية ثمانية.

قوله: (إلى خمسة أمداد) أي كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد، وربما زاد عليها إلى خمسة، فكان أنساً لم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية، وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من إناه واحد هو الفرق، قال ابن عيينة والشافعي وغيرهما: هو ثلاثة أصع، وروى مسلم أيضاً من حديثها أنه ﷺ كان يقبض من إناه يسع ثلاثة أمداد، فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شيمان من المالكية، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصاع، وحمله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله من الصحابة قدروا بذلك، ففي مسلم عن سفيان مثله، ولأحمد وأبي داود يستاند صحيح عن جابر مثله، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم، وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة، وهو أيضاً في حق من يكون خلقه معتدلاً، ولما هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله: «وكره أهل العلم الإسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ».

٤٨- باب المَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

٢٠٢- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْبُصَيْرِيُّ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي النُّضُرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ.

وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو: سَأَلَ عَمْرٍو عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئاً سَعْدٌ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ.

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي أَبُو النُّضُرِ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعْدًا [حَدَّثَهُ] فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: نَحْوَهُ.

قوله: (باب المسح على الخفين) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إيجابه، وقال ابن عبد البر: لا أعلم روي عن أحد من قهلاء السلف إنكاره إلا عن مالك، مع أن الروايات الصحيحة مع مصرحة بإيجابه، وقد أشار الشافعي في الأم إلى إنكار ذلك على المالكية، والمعروف المستقر عندهم الآن قولان: الجواز مطلقاً، نأتهما للمسافر دون المقيم. وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة به جزم ابن الحاجب، وصحح البايع الأول ونقله عن ابن وهب، وعن ابن نافع في المبسوطة نحوه وإن مالكاً إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إيجابه للجواز، وهذا مثل ما صرح عن أبي أيوب الصحابي، وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل: المسح على الخفين، أو نزعهما وغسل

قوله: (شيبان) هو ابن عبد الرحمن، ويحيى هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن أبي سلمة) وللإسماعيلي بن طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على الولاة أولهم يحيى وهو تابعي صغير، وأبو سلمة وجعفر قريتان.

قوله: (وثابته) أي تابع شيبان (حرب) وهو ابن شداد، وحديثه موصول عند النسائي والطبراني.

قوله: (وآبان) هو ابن يزيد الطمار وهو معطوف على حرب، وحديثه موصول عند أحد الطبراني.

٢٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ.

وَكَاتَبَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ [راجع: ٢٠٤]

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (عن يحيى) ولأحمد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى.

قوله: (على عمامته وخفيه) هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه. وأسقط بعض الرواة عنه جعفرًا من الإسناد، وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي.

قوله: (وثابته) أي تابع الأوزاعي: (ممر) ابن راشد في المتن لا في الإسناد، وهذا هو السبب في سياق المصنف الإسناد ثانياً ليبين أنه ليس في رواية ممر ذكر جعفر، وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله: «مسح على عمامته» زاد الكشيبي: «وخفيه» وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح. ورواية ممر قد أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن ممر بدون ذكر العمامة، لكن أخرجهما ابن منده في كتاب الطهارة له من طريق ممر بإثباتها، وأغرب الأصلي فيما حكاه ابن بطال فقال: ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي، لأن شيبان وغيره روه عن يحيى بدونها، فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد، قال: وأما متابعة ممر فليس فيها ذكر العمامة، وهي أيضاً مرسلة لأن أبي سلمة لم يسمع من عمرو. قلت: سماع أبي سلمة من عمرو ممكن، فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس، وقد سمع من خلق مانوا قبل عمرو، وقد روى بكر بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث، فرجع إليه فأخبره به، فلا مانع أن يكون أبو سلمة اجتمع بعمرو بعد فسمعه منه. وقويته توفر دواعيهم على أبي هريرة الاجتماع في المسجد النبوي، وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجه من طريق ممر بإثبات ذكر العمامة فيه، وعلى تقدير نفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك خطئته، لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير تنافية لرواية رفته فظيل، ولا تكون شاذة، ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية. وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقيل: إنه كمل عليها بعد مسح الناصية، وقد تقدمت رواية مسلم ما يدل على ذلك، وإلى عدم الاقتصاد على المسح عليها ذهب الجمهور، وقال الخطابي: فرض الله مسح الرأس، والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل، فلا يترك التيقن للمحتمل. قال: وقياسه على مسح الخف بعيد، لأنه يشق نزع خفافها، وتنقب بأن الذين أجازوا الاقتصاد على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في الخف، وطريقه أن تكون عنكة كسماتم العرب، وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم فجاز مسح على حاله كالقدمين، وقالوا الآية لا تنفي ذلك لاسيما عند من يحمل المشترك على حقيقته وبجازه لأن من قال قُتِلَ رَأْسُ فُلَانٍ يصدق ولو كان على حائل، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد وإسحاق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم، وقال ابن المنذر: ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد صح أن النبي ﷺ قال: «إن يقطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا». والله أعلم.

هذا الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضئ صاحبه. وأن فيه أربعة من التابعين على الولاة. وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث قال: عن عبد العزيز بن أبي سلمة يدل يحيى بن سعيد وسياقه أنهم فكان ليث فيه شيخين.

قوله: (أنه خرج حاجته) في الباب الذي بعد هذا أنه كان في سفر، وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من رواته. وللملك وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد، وأن ذلك كان عند صلاة الفجر.

قوله: (وثابته) بتشديد التثنية المقترحة، وللمصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي ﷺ هو الذي أمره أن يتبته بالإدواة، وزاد «فاطلق حتى توارى عني فقص حاجته، ثم أقبل فترضا» وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة أن الماء الذي توشأ به أخذه المغيرة من أعرابية حسته له من قربة كانت جلد ميتة، وأن النبي ﷺ قال له: «سلها فإن كانت دينتها فهو طهور» وأنها قالت: إي والله لقد دبتنها.

وله: (فهوضاً) زاد في الجهاد: «وعليه جبة شامية» ولأبي داود: «من صوف من جباب الروم»، وزاد المصنف في الطريق الذي في «باب الرجل يوضئ صاحبه»: «ففسل وجهه ويديه» والفاء في ففسل تصبيلية، وتبين من ذلك أن المراد بقوله: توشأ أي بالكيفية المذكورة، لا أنه غسل رجله. واستدل به القرطبي على الاقتصاد على فروض الوضوء دون سنته، لاسيما في حال مظنة قلة الماء كالسفر، قال: ويحتمل أن النبي ﷺ فعلها فلم يذكرها المغيرة، قال: والظاهر خلاف قلت: بل فعلها وذكرها المغيرة، فهي رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة: «أنه غسل كفيه»، وله من وجه آخر قوي «ففسلها فأحسن غسلها» قال: وأشك أقال ذلكهما بتراب أم لا. وللمصنف في الجهاد: «أنه تغمض واستنشق وغسل وجهه» زاد أحمد «ثلاث مرات، فذهب يخرج يديه من كعبه فكانا ضيقين، فأخرجهما من تحت الجبة» ولمسلم من وجه آخر «والقى الجبة على منكبيه» ولأحمد: «ففسل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات» وللمصنف: «ومسح برأسه» وفي رواية لمسلم: «ومسح بناصرته وعلى عمامته وعلى الخفين» وسيأتي قوله: «إنني أدخلتهما طاهرين» في الباب الذي بعد هذا. وحديث المغيرة هذا ذكر الزائر أنه رواه عنه ستون رجلاً، وقد خلصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة، وفيه من الفوائد الإيماء عند قضاء الحاجة، والتوازي عن الأعيان، واستحباب الدوام على الطهارة لأمره ﷺ للمغيرة أن يتبته بالماء مع أنه لم يستنج به وإنما توشأ به حين رجع، وفيه جواز الاستعانة كما شرح في بابه، وغسل ما يصيب اليد من الأذى عند الاستجمار، وأنه لا يكتفي بإزالته بغسل الماء، والاستعانة على إزالة الرائحة بالتراب ونحوه. وقد يستنبط منه أن ما انتشر عن المعتاد لإزالة الماء، وفيه الانتفاع بجلود الميتة إذا دبت، والانتفاع بذياب الكفار حتى تتحقق نجاستها لأنه ﷺ لبس الجبة الرومية ولم يستفصل، واستدل له القرطبي على أن الصفوف لا يتنجس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشام إذا ذك دلو كفر وماكول أهلها الميتات، كذا قال. وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لأنها نزلت في غزوة المريسع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك، وهي بعدها باتفاق، وسيأتي حديث جبريل البجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى. وفيه التشهير في السفر، وليس الثياب الضيقة فيه لكنهن أحرن على ذلك، وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر، وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأة، سواء كان ذلك فيما تم به البلوى أم لا، لأنه ﷺ قبل خبر الأعرابية كما تقدم. وفيه أن الاقتصاد على غسل معظم المفروض غسله لا يجزئ لإخراجه ﷺ يديه من تحت الجبة ولم يكتف فيما بقي منها بالمسح عليه، وقد يستدل به على من ذهب إلى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كبل بالمسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من فرائعه.

٢٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

وَكَاتَبَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَادٍ، وَآبَانُ، عَنْ يَحْيَى. [راجع: ٢٠٥]

٤٩- باب إذا أدخل رجله وهما طاهران

أبي بكرة وصححه الشافعي وغيره.

٥٠- باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق

وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلم يتوضؤوا

٢٠٧- حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس، أن رسول الله ﷺ أكل كيف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ. [الطبر: ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، أخرجه مسلم: ٣٥٤]

قوله: (باب من لم يتوضأ من لحم الشاة) نص على لحم الشاة ليندرج ما هو مثله وما دونها بالأولى، وأما ما فرقها فلمه يشير إلى استثناء لحوم الإبل لأن من خصه من عموم الجواز لله بشدة زهوته فلعلها لم يقبده بكونه مطبوخاً، وفيه حديثان عند مسلم وهو قول أحد واختاره ابن خزيمة وغيره من عتد الشافعية.

قوله: (والسويق) قال ابن التين: ليس في أحاديث الباب ذكر السويق. وأجيب بأنه دخل من باب الأولى لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومه فدل عليه من السويق أولى، ولعله أشار بذلك إلى حديث الباب الذي بعده.

قوله: (وأكل أبو بكر إرج سقط قوله: «لحماء» من رواية أبي ذر إلا عن الكشيبي، وقد وصله الطبراني في مسند الشاميين بإسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال: «رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست النار ولم يتوضؤوا ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعاً وموقوفاً على الثلاثة مرفوعاً».

قوله: (أكل كيف شاة) أي لحمه. وللمصنف في الأطعمة: «تعرق أي أكل ما على العرق بفتح المهمله وسكون الراء وهو العظم، ويقال له العراق بالغيم أيضاً. وأفاد القاضي إسماعيل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي ﷺ، ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كما سيأتي من حديثها وهي خالة ابن عباس، كما أن ضباعة بنت عمه. وبين النسائي من حديث أم سلمة أن الذي دماه إلى الصلاة هو بلال.

٢٠٨- حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث، عن عُقَيْل، عن ابن شهاب قال: أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية: أن أمية أخبرته: أنه رأى رسول الله ﷺ يحترق من كبر شاة، فدفع إلى الصلاة، فالتقى السكين، فغسل يديه، ثم يتوضأ. [الطبر: ٧٩٧٣، ٧٩٧٤، ٥٤٠٨، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، أخرجه مسلم: ٣٥٥]

قوله: (يحترق) بالمهمله والزاي أي يقطع، زاد في الأطعمة من طريق معمر عن الزهري: «ياكل منها» وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري: «ياكل ذراعاً مجتمراً منها».

قوله: (فالتقى السكين) زاد في الأطعمة عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري: «فالتقاهما والسكين»، وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن أبي اليمان في آخر الحديث: قال الزهري: فذبح تلك أي القصة في الناس، ثم أخبر رجالاً من أصحاب النبي ﷺ ونساء من أزواجه أن النبي ﷺ قال: «توضؤوا مما مست النار» قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة، لأن الإباحة سابقة. واعترض عليه حديث جابر قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، لكن قال أبو داود وغيره: إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي، وإن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي ﷺ شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار، وأن وضوءه لصلاة الظهر كان من حدث لا بسبب الأكل من الشاة. وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال: لا تختلف أحاديث الباب ولم يبين الراجح منها فنظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجعنا به أحد الجانبين، وأرضى النووي هذا في شرح المذهب. وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالأثر المنقول عن الخلفاء

٢٠٩- حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا زكريا، عن عامر، عن غزوة بن الشخير، عن أبيه قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، فاهوت لأتزوج خنثى، فقال: «دعها»، فإني أدخلتهما طاهرتين. فمسخ عليهما. [راجع: ١٨٧، أخرجه مسلم: ٢٧٤]

قوله: (باب إذا أدخل رجله وهما طاهران) هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن أبي إسحاق عن الشامي في هذا الحديث، وسنين ما بينها وبين لفظ حديث الباب من الضافات.

قوله: (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة. (عن عامر) هو الشامي، وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالعمنة، لكن أخرجه أحد من يعي القطن عن زكريا، والقطن لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموحاً لهم، صرح بذلك الإسماعيلي.

قوله: (فاهوت) أي ملحت يدي، قال الأصبغي: اهوت بالشئ إذا أومات به، وقال غيره: اهوت قصدت المراء من القيام إلى القعود. وقيل الإهواء الإمالة، قال ابن بطال: فيه خدمة العالم، وأن للخدام أن يقصد إلى ما يعرف من عادة خدمه قبل أن يأمر. وفيه الفهم عن الإشارة، ورد الجواب عما يفهم عنها لقوله: «وقال دهما».

قوله: (فإني أدخلتهما) أي القدمين (طاهرتين) كذا للأكثر، وللکشيبي: «وهما طاهرتان» وأبى داود: «فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان» وللحميدي في مسنده: «قلت يا رسول الله ألمسح أحدنا على خفيه؟» قال: نعم إذا أدخلتهما وهما طاهرتان» ولابن خزيمة من حديث صفوان بن عسال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا، وبعاً وليلة إذا أقمنا» قال ابن خزيمة ذكرته للزمزني فقال لي: حدث به أصحابنا، فإنه أقوى حجة للشافعي. انتهى. وحديث صفوان وإن كان صحيحاً لكنه ليس على شرط البخاري، لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس، وأشار الزمزي بما قال إلى الخلاف في المسألة، وعصمه أن الشافعي والمجهور حلوا الطهارة على الشرعية في الرضوء، وخالفهم داود فقال: إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح، ولو تيمم ثم لبسها لم يبع له عتدهم لأن التيمم مسيح لا رافع، وخالفهم أصبغ. ولو غسل رجله بنية الرضوء ثم لبسها ثم أكمل باقي الأعضاء لم يبع المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب، وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تبعض، لكن قال صاحب الهداية من الخنفية: شرط إباحة المسح لبسها على طهارة كاملة، قال: والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس، فسي هذه الصورة إذا كمل الرضوء ثم أحدث جاز له المسح، لأنه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى. والحديث حجة عليه لأنه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرطاً لجواز المسح، والمعلق بشرط لا يصح إلا بوجود ذلك الشرط، وقد سلم أن المراد بالطهارة الكاملة، ولو توضأ مرتباً وبقي غسل إحدى رجله فلبس ثم غسل الثانية وليس له مسح له المسح عند الأكثر، وإجازه الثوري والكوفيون والزمزي صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق أنه أدخل كلاً من رجله الخفين وهي طاهرة، وتعقب بأن الحكم المرتب على التنية غير الحكم المرتب على الوحدة، واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق. قال: لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تبعض أمه.

(قائدة): المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للفعل فيه بإجماع.

(قائدة أخرى): لو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الرضوء عند أحد وإسحاق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيون والزمزي وأبي ثور، وكذا قال مالك والليث إلا إن تناووا، وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة: ليس عليه غسل قدميه، وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح، وفيه نظر. وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح، وفيه نظر.

(قائدة أخرى): لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح، وقال به الجمهور. وخالف مالك في الشهر عنه فقال: مسح ما لم يجلع، وروى مثله عن معمر. وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان بن عسال، وفي الباب عن

٣٩١	٤- كتاب الوضوء ٥١- باب مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ	ح ٢١٢
-----	---	-------

الثلاثة، قال النووي: كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين، ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثناءه من لحوم الإبل. وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر عمولة على الاستحباب لا على الوجوب، والله أعلم. واستدل البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم المشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب، وعلى جواز قطع اللحم بالسكين، وفي النهي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من التشبه بالأعاجم وأهل الترف، وفيه أن الشهادة على النغي إذا كان محصوراً تقبل.

(قائلة): ليس لعمر بن أمية رواية في البخاري إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط.

٥١- باب مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

قوله: (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث، ويكير هو ابن عبد الله بن الأشج، ومباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله. ونصف الإسناد الأول مصريون ونصف الأعلى مدنيون، ولعمرو بن الحارث فيه إسناد آخر إلى ميمونة ذكره الإسماعيلي مقروناً بالإسناد الأول، وليس في حديث ميمونة ذكر للمضضة التي ترجم بها قتيل: أشار بذلك إلى أنها غير واجبة بذيل تركها في هذا الحديث مع أن المأكول دسم يحتاج إلى المضضة منه فتكرها لبيان الجواز، وأفاد الكرماني أن في نسخة الفريسي التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا إلى الباب الذي قبله، فعلى هذا هو من تصرف النسخ.

٥٢- باب هَلْ يَمَضْمِضُ مِنَ اللَّبَنِ

٢١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، وَتَحْفَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لبنًا، فَمَضْمَضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا».

تَابَعَهُ يُونُسُ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. [مط: ٥٩٠٩]. أخرجه مسلم: ٣٥٨

قوله: (باب هل يمضمض من اللبن) وحديث قتيبة هذا أحد الأحاديث التي أخرجه الأئمة الخمسة وهم الشيوخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد وهو قتيبة.

قوله: (شرب لبنًا) زاد مسلم: «وَم دَسْمًا».

قوله: (إن له دسماً) قال ابن بطال عن المذهب: فيه بيان حلة الأمر بالوضوء مما مست النار، وذلك لأنهم كانوا ألفوا في الجاهلية قلة التنظيف فأمروا بالوضوء مما مست النار، فلما تقرر النظافة في الإسلام وشاعت نسخ. كذا قال، ولا تعلق لحديث الباب بما ذكر، إنما فيه بيان حلة للمضضة من اللبن فيدل على استحبابها من كل شيء دسم، ويستنبط منه استحباب غسل اللبن للتنظيف.

قوله: (تأباه) أي عقيلاً (يونس) أي ابن يزيد، وحديثه موصل عند مسلم، وحديث صالح موصل عند أبي العباس السراج في مسنده. وتابعهم أيضاً الأوزاعي أخرجه المصنف في الأطعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب، لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر: «مضضوا من اللبن» الحديث، كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالإسناد المذكور، وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله، وإسناد كل منهما حسن. والدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوي الحديث أنه شرب لبنًا فمضمض ثم قال: «لو لم يمتضمض ما باليت». وروى أبو داود بإسناد حسن عن أنس: «أن النبي ﷺ شرب لبنًا فلم يمتضمض ولم يتوضأ». وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناسخاً لحديث ابن عباس، ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ.

٥٣- باب الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ، وَمَنْ لَمْ يَرَ مِنَ النَّعْسِ

وَالنَّعْسَتَيْنِ، أَوْ الْخَفَقَةَ وَضُوءًا

٢١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُعَلِّي فَلْيَرْقُدْ، حَتَّى يَنْعَبَ نَعْبَةَ النَّوْمِ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ، لَا يَنْزِي لَعْنَةً يَسْتَفِيزُ قِسْبًا نَفْسَهُ». [أخرجه مسلم: ٧٨٩]

٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى أَبِي حَارِثَةَ: أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ الثَّمَامِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْمُهَبَّاءِ - وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ -، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَاجِ، فَلَمْ يَزُتْ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَتَرَبَّعَ فَرَفَرَى، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ، فَمَضْمَضَ وَتَضَمَّنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [مط: ٢١٥، ٢٩٨، ٤١٧٥، ٤١٩٥، ٥٣٨٤، ٥٣٩٠، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥]

٢١٠- حَدَّثَنَا اصْبَغُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ثَمُودَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْتًا كَيْفًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [أخرجه مسلم: ٣٥٦]

قوله: (باب من مضض من السويق) قال الداودي: هو دقيق الشعير أو السلت المقل، وقال غيره: ويكون من القمح. وقد وصفه أربابي فقال: عدة المسافر وطعام العجلائ وبلغة المريض.

قوله: (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري، والإسناد مدنيون إلا شيخ البخاري. ويشير بالموحدة والمجعة مصغراً، ويسار بالثخانة والمهلمة.

قوله: (بالمهلباء) يفتح المهلمة ولله.

قوله: (وهي أدنى خيبر) أي طرفها مما يلي المدينة. وللمصنف في الأطعمة وهي على راحة من خيبر. وقال أبو حيد البكري في معجم البلدان: هي على يربد. وبين البخاري في موضع آخر من الأطعمة من حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت، وسباني الحديث قريباً بدون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى.

قوله: (ثم دعا بالأزواد) فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر، وإن كان بعضهم أكثر أكلاً. وفيه حمل الأزواد في الأسفار وأن ذلك لا يقدرح في التركل. واستنبط منه المذهب أن الإمام يأخذ المختارين بإخراج الطعام عند قتله ليبصره من أهل الحاجة، وأن الإمام ينظر لأهل السكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لا زاد معه.

قوله: (فرفري) بضم المثناة وتشديد الراء ويموز تخفيفها، أي بل بالماء لما لحقه من اليبس.

قوله: (وأكلنا) زاد في رواية سليمان: «وشربنا». وفي الجهاد من رواية عبد الوهاب: «فلنأكلنا وشربنا».

قوله: (ثم قام إلى المغرب فمضمض) أي قبل الدخول في الصلاة، وفائدة المضضة من السويق وإن كان لا دسم له أن تحبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله تبعه من أحوال الصلاة.

قوله: (ولم يتوضأ) أي بسبب أكل السويق. وقال الخطابي: فيه دليل على أن

ولحث على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتنب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تعقيد بشيء معين.

(قائلة) هذا الحديث ورد على سبب، وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن إسحاق عن هشام في قصة الحولاء بنت تويث كما تقدم في «باب أحب الدين إلى الله أومه».

٢١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْيُوبُ: عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْتَبِهْ حَتَّى يَتْلُمَ مَا يَقْرَأُ».

قوله: (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو، وعبد الوارث هو ابن سعيد، ويوب هو السخيتاني، والإسناد كله بصريون.

قوله: (إذا نعس) زاد الإسماعيلي: «وأحذكم» ولحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب «فليصرف».

قوله: (فلينم) قال المهلب: إما هذا في صلاة الليل، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم، ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك انتهى. وقد قلنا أنه جاء على سبب، لكن المبررة بعموم اللفظ فيعمل به أيضاً في الفرائض إن وقع ما أمن بقاء الوقت.

(تتبعه) أشار الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطراباً فقال: رواه حماد بن زيد عن أيوب فروقه وقال فيه: عن أيوب قرئ على كتاب عن أبي قلابة فرفسته. ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنساً انتهى. وهذا لا يوجب الاضطراب، لأن رواية عبد الوارث أوسع بموافقة وهيب والطائري له عن أيوب، وقول حماد عنه: «قرئ علي» لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة بل يدل على أنه عرف أنه فيما سمعه من أبي قلابة. والله أعلم.

٥٤ - باب الوضوء من غير حدث

٢١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَامِرٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ: «قُلْتُ كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزِي أَحَدَنَا الْوُضُوءُ مَا لَمْ يُحْدِثْ».

قوله: (باب الوضوء من غير حدث) أي ما حكمه؛ والمراد بتجديد الوضوء. وقد ذكرنا اختلاف العلماء في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» [المائدة: ٦] وأن كثيراً منهم قالوا: التقدير إذا قُمتُم إلى الصلاة محدثين، واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله ﷺ: «لا وضوء إلا من حدث» وحكى الشافعي عن لقمة من أهل العلم أن التقدير: إذا قُمتُم من النوم. وتقدم أن من العلماء من حله على ظاهره وقال: كان الوضوء لكل صلاة واجباً، ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه. ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنظلة أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك ذهب إلى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوي ونقله ابن عبد البر عن حكومة وابن سيرين وغيرهما، واستبعد النووي وجعته إلى تأويل ذلك إن ثبت عنهم، وجزم بأن الإجماع استمر على عدم الوجوب. ويمكن حل الآية على ظاهرها من غير نسخ، ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب، وفي حق غيرهم على التنبه، وحصل بيان ذلك بالسة كما في حديث الباب.

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (وحدثنا مسدد) هو تحمّل إلى إسناد ثان قبل ذكر المتن، وإما ذكره وإن كان الأول أعلى لتصريح سفيان الثوري فيه بالتحديث. وعمرو بن عامر كوفي أنصاري وقيل بجلي، وصحح المزني أن الجبلي راو آخر غير هذا الأنصاري، وليس لهذا في

قوله: (باب الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب، وظاهر كلامه أن النعاس يسمى نوماً، والمشهور الفارقة بينهما وأن من قرت حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس، وإن زاد على ذلك فهو نائم، ومن علامات النوم الرقيا طالت أو قصرت، وفي العين والحكم النعاس النوم، وقيل مقاربه.

قوله: (ومن لم ير من النعصة) هو قول المعظم، ويتخرج من جعل النعاس نوماً أن من يقول النوم حدث بنفسه يوجب الوضوء من النعاس، وقد روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن عباس مع النبي ﷺ بالليل قال: «فجعلت إذا أغضيت أخذ بشحمة أذني» فدل على أن الوضوء لا يجب على غير المستغرق. وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال: «وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق خفقة» ولخفقة بفتح المعجمة وإسكان الفاء بعدها قاف قال ابن التين: هي النعصة، وإما كرر لاختلاف اللفظ، كذا قال. وظاهر أنه من الخاص بعد العام، قال أهل اللغة: خفق رأسه إذا حركه وهو ناعس، وقال أبو زيد: خفق برأسه من النعاس: أماله. وقال الفروري: معنى يخفق رؤوسهم تسقط أذانهم على صدورهم، وأشار بذلك إلى حديث أنس: «وكان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فينمسون حتى تخفق رؤوسهم، ثم يقومون إلى الصلاة» رواه محمد بن نصر في قيام الليل وإسناده صحيح وأصله عند مسلم.

قوله: (عن هشام) زاد الأصيلي: «ابن عروة» والإسناد منيعون إلا شيخ البخاري.

قوله: (إذا نعس) يفتح العين وغلطوا من ضمها.

قوله: (فلولقد) وللنسائي من طريق أيوب عن هشام «فليصرف» المراد به التسليم من الصلاة، وحله المهلب على ظاهره فقال: إما أمره بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه، فدل على إنه إذا كان النعاس أقل من ذلك خفي عنه. قال: وقد أجمعا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء، وخالف الزني فقال: ينقض قليله وكثيره. فخرق الإجماع، كذا قال المهلب، وتبعه ابن بطال وابن التين وغيرهما، وقد تحاملوا على الزني في هذه الدعوى، فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره، وهو قول أبي عبيد وإسحاق بن راهويه، قال ابن المنذر: «وه أقوم لمعوم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره، فيه: «إلا من غاض أو بول أو نوم» فسوى بينهما في الحكم، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا بباديه، والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة المحدث اختلقوا على أقوال: الفارقة بين قليله وكثيره، وهو قول الزهري ومالك، وبين المضطجع وغيره وهو قول الثوري، وبين المضطجع والمستند وغيرهما وهو قول أصحاب الرأي، وبينهما والساجد بشرط قصد النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف، وقيل لا ينقض نوم غير القاعد مطلقاً وهو قول الشافعي في القديم، وعنه التتصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا، وفصل في الجديد بين القاعد المتكبر فلا ينقض وبين غيره فينقض، وفي المذهب: وإن وجد منه النوم وهو قاعد وعمل المحدث منه متكبر بالأرض فالمنصوص أنه لا ينقض وضوءه، وقال في البويطي: ينقض، وهو اختيار للزني انتهى. وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحاً في ذلك فإنه قال: «ومن نام جالساً أو قاعداً قرأى رؤيا وجب عليه الوضوء» قال النووي: هذا قابل للتأويل.

قوله: (فإن أحذكم) قال المهلب في إشارة إلى العلة الموجبة لقطع الصلاة، فمن صار في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوءه بالإجماع. كذا قال وفي نظري، فإن الإشارة إما هي إلى جواز قطع الصلاة أو الانصراف إذا سلم منها، وأما انتقض فلا يتبين من سياق الحديث لأن جريان ما ذكر على اللسان ممكن من النعاس، وهو القائل إن قليل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس، وما أدهاه من الإجماع متفق قد صرح به أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقاً، وفي صحيح مسلم وأبي داود: «وكان أصحاب النبي ﷺ ينتظرون الصلاة مع النبي ﷺ فينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون» فحمل على أن ذلك كان وهم قصود لكن في مسند الزبair بإسناد صحيح في هذا الحديث: «فيضعون جنبهم، فمنهم من ينام، ثم يقومون إلى الصلاة».

قوله: (فيسب) بالنصب ويجوز الرفع، ومعنى يسب يدعو على نفسه، وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام، ويحتمل أن يكون علة النهي خشية أن يوافق ساعة الإجابة قاله ابن أبي جرة، وفيه الأخذ بالاحتياط لأنه حمل بأمر محتمل،

البخاري غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس، وليس للبخاري عنده رواية. وقد يتبسب به عمر بن عامر بضم العين راو آخر بصري مسلمي أخرجه له مسلم، وليس له في البخاري شيء.

قوله: (عند كل صلاة) أي مفروضة، زاد الترمذي من طريق حيد عن أنس: «طاهراً أو غير طاهر» وظاهره أن تلك كانت عافته، لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المراد الغالب قال الطحاوي: يحتمل أن ذلك كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة يعني الذي أخرجه مسلم أنه ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، وأن عمر سألته فقال: «صديقاً فقلت» وقال: يحتمل أنه كان يفعلها استحباباً ثم غشي أن يظن وجوب تركه لبيان الجواز. قلت: وهذا اقرب، وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خير وهي قبل الفتح بزمان.

قوله: (كيف كنتم) القائل عمرو بن عامر، والمراد الصحابة. وللنسائي من طريق شعبة عن عمرو أنه سأل أنساً: «وكان النبي ﷺ يوضأ لكل صلاة؟» قال نعم، ولا بين ما به: «وكانا نحن نصلي الصلوات كلها بوضوء واحد».

قوله: (كثيري) بالضم من اجزأ أي يكثر، وللإسماعيلي «يكثر».

٢١٥- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُوَيْدُ بْنُ الثُّعْمَانِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَمَ خَيْبَرٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْمُهَنْجَةِ، صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأَطْمِيَةِ، فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا بِالسُّوْبِيِّ، فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُغْرِبِ، فَمَضْمَضَ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا الْمُغْرِبَ وَكَمْ يَتَوَسَّأ. [إبراهيم: ٢٠٩]

قوله: (حدثنا سليمان) هو ابن بلال، ومباحث المتن تقدمت قريباً، وأفادت هذه الطريق التصريح بالإخبار من يحيى وشيخه، وليس لسويد بن الثعمان عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة إليه، وهو أنصاري حارثي شهد بيعة الرضوان كما سيأتي في المغازي إن شاء الله تعالى، وذكر ابن سعد أنه شهد قبل ذلك أحداً وما بعدها.

٥٥- باب من الكُتَّابِ أن لا يَسْتَحِرَّ مِنْ بَوْلِهِ

٢١٦- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَاطِطٍ مِنْ حِطَّانِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانٍ يَغْدَبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَؤُلَاءِ وَمَا يَغْدَبَانِ فِي كَبِيرٍ. ثُمَّ قَالَ: بَلَى، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَحِرُّ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْنِيهِ بِالْمَيْمَةِ. ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ، فَكَسَرَهَا كَسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: هَلَفْتُ أَنَا يُخَفِّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَكْسِبَا. أَوْ: إِلَى أَنْ يَتَسَاء. [الطبر: ٢١٨، ٢١٣٦١، ١٣٧٨، ٩٠٥٢، ٩٠٥٥، ٩٠٥٥]

والطبر في الأدب، باب: ١١٧. أخرجه مسلم: [٢٩٢]

قوله: (باب) بالثنتين (من الكتاب) أي التي وعد من اجتنبها بالمغفرة.

قوله: (حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة، وجريرو هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المعتز، ومجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه، لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فادخل بينه وبين ابن عباس طائفاً كما أخرجه المؤلف بعد قليل، وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده، فيحمل على أن مجاهداً سمعه من طائوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس، ويؤيده أن في سياقه عن طائوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس، وصرح ابن حبان بصحة الطرفين معاً. وقال الترمذي رواية الأعمش أصح.

قوله: (مر النبي ﷺ بحاطط) أي بستان، والمصنف في الأدب: «خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة» فيحمل على أن الحاطط الذي خرج منه غير الحاطط الذي مر به، وفي الأفراد للدارقطني من حديث جابر أن الحاطط كان لأم مبشر الأنصارية، وهو يقوي رواية الألب لجزمها بالمدينة من غير شك والشك في قوله: «أو مكة» من جبر.

قوله: (وسمع صوت إنسانين يغدبان في قبورهما) قال ابن مالك: في قوله: «صوت إنسانين» شاهد على جواز إفراد المضاف للثنى إذا كان جزءاً مضافاً إليه نحو أكلت رأس شاتين، وجمعه أجود نحو: «وقد صفت قلبكم» [التحريم: ٤] وقد اجتمع الثنية والجمع في قوله: (ظهورهما مثل ظهور الترسين) فإن لم يكن المضاف جزءاً ما أضيف إليه فالأكثر جيبه بلفظ الثنية، فإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع وقوله: «يغدبان في قبورهما» شاهد لذلك.

قوله: (يغدبان) في رواية الأعمش: «مر بقبرين» زاد ابن ماجه: «جديدين» فقال: إتهما ليغدبان» فيحتمل أن يقال: أعاد الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه، وأن يقال أعاده على القبرين مجازاً والمراد من فيهما.

قوله: (وما يغدبان في كبير) لم قال: (بلى) أي إنه كبير. وصرح بذلك في الأدب من طريق عبد بن حيد عن منصور فقال: «وما يغدبان في كبير. وإنه لكبير» وهذا من زيارات روية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم، واستدل ابن بطال برواية الأعمش على أن التغلب لا يختص بالكبار بل قد يقع على الصغار، قال لأن الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد، يعني قبل هذه القصة. وتعمق بهذه الزيادة، وقد ورد مثلاً من حديث أبي بكر عند أحمد والطبراني ولفظه: «وما يغدبان في كبير، بلى» وقال ابن مالك: في قوله: «في كبير» شاهد على ورود «في» للتعليل، وهو مثل قوله ﷺ «عذبت امرأة في هرة» قال ونفي ذلك على أكثر التحوين مع وروده في القرآن كقوله تعالى: «لنسمك فيما اخذتم» وفي الحديث كما تقدم، وفي الشعر فذكر شواهد انتهى. وقد اختلف في معنى قوله «وإنه لكبير» فقال أبو عبد الملك البوني: يحتمل أنه ﷺ ظن أن ذلك غير كبير، فأوحى إليه في الحال بأنه كبير، فاستدرك. وتعمق بأنه يستلزم أن يكون نسخاً والنسخ لا يدخل الخبر. وأجيب بأن الحكم بالخبر يجوز نسخه قوله: «وما يغدبان في كبير» إخباراً بالحكم، فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخاً لذلك الحكم. وقيل: يحتمل أن الضمير في قوله: «وإنه» يعود على العذاب، لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة: «يغدبان عذاباً شديداً في ذنب هين» وقيل الضمير يعود على أحد اللذين وهو النسيمة لأنها من الكبار بخلاف العورة، وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستار للمني ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتي. وقال الداودي وابن العربي: «كبير» المني بمعنى أكبر، والمثك واحد الكبار، أي ليس ذلك بكبير الكبار كالتقل مثلاً، وإن كان كبيراً في الجملة. وقيل: للمني ليس بكبير في الصورة لأن تغطيته ذلك يدل على العفة والخفة، وهو كبير الذنب. وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى: «ونحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم» [النور: ١٥] وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز، أي كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك. وهذا الأخير جزم به البخاري وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة، وقيل ليس بكبير بمجردة وإنما صار كبيراً بالملازمة عليه، ويؤيد ذلك السياق فإنه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان. والله أعلم.

قوله: (لا يستح) كذا في أكثر الروايات بمثنتين من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وفي رواية ابن عساکر: «يستبرأ» موحلة ساكنة من الاستبراء. ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش «يستبرأ» بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء، فعلى رواية الأكثر معنى الاستار أنه لا يجعل بينه وبين بوليه ستره يعني لا يحتفظ منه، فتوافق رواية لا يستبرأ لأنه من التزهد وهو الإبعاد وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش: «كان لا يتوقى» وهي مفسرة للمراد. وأجره بعضهم على ظاهره فقال: معناه لا يستر عورته. وضعف بأن التغلب لو وقع على كشف العورة لا استقلال الكشف بالسببية وأطرح اعتبار البول فيترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا، ولا يخفى ما فيه. وسيأتي كلام ابن دقيق العيد قريباً. وأما رواية الاستبراء فهي أبلغ في التوقي وتعمق الإسماعيلي رواية الاستبراء بما يجعل جوابه عما ذكرناه، قال ابن دقيق العيد: لو

قوله: (فوضع) وفي رواية الأعمش الأتية: «فزره» وهي أخص من الأولى.

قوله: (فوضع على كل قبر منهما كسرة) وقع في مسند عبد بن حديد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش «ثم غرز عند كل رأس كل واحد منهما قطعة».

قوله: (فقال له) وللأعمش: «قالوا أي الصحابة، ولم يقف على تعيين السائل منهم».

قوله: (لهله) قال ابن مالك: يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن، وجاز تفسيره بأن وصلتها لأنها في حكم جملة لاشتمالها على مسند ومسند إليه، قال: «يجتمتع أن تكون: «وإن زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها جارة انتهى». وقد ثبت في الرواية الأتية حذف «وإن» فقوي الاحتمال الثاني. وقال الكرماني: شبه لعل بمسى فأتى بأن في خبره».

قوله: (يخفف) بالخفف وقع الفاء، أي العذاب من المقبورين.

قوله: (ما لم يمسح) كذا في أكثر الروايات بالمتنزة الفرقانية أي الكسرتان، وللشمسبني: «إلا أن تيسره بحرف الاستثناء، وللمستلمي: «إلى أن ييسره» بللى الذي للغاية والياء التحتانية أي العودان، قال المازري: «يحمل أن يكون أوحى إليه أن العذاب يخفف عنهما هذه المدة انتهى». وعلى هذا فحمل هنا للتعليل، قال: «ولا يظهر له وجه غير هذا. وتعليقه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف الترجي، كذا قال. ولا يرد عليه ذلك إذا حملنا على التعليل، قال القرطبي: «وقيل إن شفع لها هذه المدة كما صرح به في حديث جابر، لأن الظاهر أن القصة واحدة. وكذا رجح النووي كون القصة واحدة، وفيه نظر لما أوردناه من المغايرة بينهما. وقال الخطابي: «هو محمول على أنه دعا لها بالتخفيف مدة بقائه المتأخرة لا أن في الجريدة معنى يخصه، ولا أن في الربط معنى ليس في اليابس». قال: «وقد قيل: إن المعنى فيه أن يسبح ما دام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسبيح، وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه طروية من الاستسجار وغيرها. وكذلك فيما فيه بركة كالذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى. وقال الطبري: الحكمة في كونها ما دامت رطبتين تمنحان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كمدد الزبانية. وقد استكثر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملاً بهذا الحديث، قال الطروش: «لأن ذلك خاص ببركة يده. وقال القاضي عياض: «لأنه حلل غرضهما على القبر بأمر مغيب وهو قوله: «وليعبدانه». قلت: لا يلزم من كوننا لا نعلم أصله أم لا أن لا تسبب له في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب، كما لا يمنع كوننا لا ندري أرحم أم لا أن لا ندمر له بالرحمة. وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة، بل يحتمل أن يكون أمر به. وقد تأتى ببركة بين الحبيب الصحابي بذلك فإوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سياتي في الجنازة من هذا الكتاب، وهو أولى أن يتبع من غيره».

(قوله): لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما، والظاهر أن ذلك كان على عهد من الرواة لقصد السر عليهم، وهو عمل مستحسن. وينبغي أن لا يبلغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يلم به. وما حكاه القرطبي في التذكرة وضمعه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقروناً ببيان. وما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح، ولما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ قال لهم: «من دفنت اليوم ههنا؟» فدل على أنه لم يحضرهما، وإما ذكرت هذا ذباً عن هذا السيد الذي ساءد النبي ﷺ: «وسيداً» وقال لأصحابه: «قوموا إلى سيدكم» وقال: «إن حكمه قد وافق حكم الله» وقال: «إن عرش الرحمن اعترض لولته» إلى غير ذلك من مناقبه الجليلة، خشية أن يفتقر ناصح العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل. وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا كافرين، به جزم أبو موسى المدني، واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن ليعة: «أن النبي ﷺ مر على قبرين من بني النجار هلكتا في الجاهلية، قسمهما بعذبان في البور والنعيم» قال أبو موسى: «هذا وإن كان ليس بقري لكن معناه صحيح، لأنهما لو كانا مسلمين لما كانا لشفاة إلى أن تيسر الجريدتان معنى، ولكنه ما رأهما بعذبان لم يستجز لطفه وعطفه حرمانهما من إسحانه فشفع لهما إلى المدة المذكورة، وجزم ابن المطار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين وقال: لا يجوز أن يقال إنهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما، ولو كان ذلك من خصائصه لينه، يعني كما في قصة أبي طالب. قلت: وما قاله أخيراً هو

حل الاستار على حقيقته لزم أن مجرد كشف المورة كان سبب العذاب المذكور، وسباق الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية، يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أكثر عذاب القبر من البول» أي بسبب ترك التحرز منه. قال: «ويؤيده أن لفظ «من» في هذا الحديث لما أضيف إلى البول انضى نسبة الاستار الذي علمه سبب العذاب إلى البول، بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول، فلو حل على مجرد كشف المورة زال هذا المعنى، فتعين للحمل على الجواز لتجتمع ألقاف الحديث على معنى واحد لأن خرج به واحد. ويؤيده أن في حديث أبي بكره عند أحمد وابن ماجه: «وأما أحدهما فيعذب في البول» ومثله للطبراني عن أنس.

قوله: (من بوله) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه.

قوله: (كشي بالنعيم) قال ابن دقيق العيد: هي نقل كلام الناس. والمراد هنا ما كان بقصد الإضرار، فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك فصد فهو مطلوب انتهى. وهو تفسير للنسبة بالمعنى الأسم، وكلام غيره يخالفه كما ستذكر ذلك مبسوطاً في موضعه من كتاب الأدب. قال النووي: وهي نقل كلام الغير بقصد الإضرار، وهي من أقيع القباح. وتنبه الكرماني فقال: هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء، فإنهم يقولون: الكبيرة هي الموجبة للحد ولا حد على المشي بالنعيم. إلا أن يقال: الاستمرار هو المستلزم منه جملة كبيرة، لأن الإضرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة. أو أن المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى. وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم، لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين: أحدهما هذا، والثاني ما فيه وعيد شديد. قال: «وهو إلى الأول أميل، والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكيالي انتهى». ولا بد من حل القول الأول على أن المراد به غير ما نص عليه في الأحاديث الصحيحة، ولا لزم أن لا يعد حقوق الولدين وشهادة الزور من الكيالي، مع أن النبي ﷺ علمنا من أكبر الكيالي، وسألي الكلام على هذه مستوى في أول كتاب الجنود إن شاء الله تعالى. وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بأن النعيم قد نص في الصحيح على أنها كبيرة كما تقدم.

قوله: (لم دعا بجريدة) وللأعمش: «دعها يسحب رطب» والعصيب مهملتين بوزن فمیل هي الجريدة التي لم يثبت فيها خوص، فإن ثبت فهي السفة. وقيل: إنه خص الجريدة بذلك لأنه يطهى الجفاف. وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال، ولفظه: «وكان مع النبي ﷺ في جنازة إذ سمع شيئاً في قبر فقال لبلال: أتني بجريدة خضراء الحطيط».

قوله: (فكسرها) أي فأتى بها فكسرها، وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبراني أنه الذي أتى بها إلى النبي ﷺ «وأما ما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في أواخر الكتاب أنه الذي قطع الفصتين، فهو في قصة أخرى غير هذه، فالغاية بينهما من أوجه: منها أن هذه كانت في المدينة وكان معه ﷺ جاعة، وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجة فتبعه جابر وحده. ومنها أن في هذه القصة أنه ﷺ فرس الجريدة بعد أن شقها نصفين كما في الباب الذي بعد هذا من رواية الأعمش، وفي حديث جابر أنه ﷺ أمر جابراً بقطع فصتين من شجرتين كان النبي ﷺ استر بهما عند قضاء حاجته، ثم أمر جابراً بأن يلقى الفصتين من منته وعن يساره حيث كان النبي ﷺ جالساً، وأمر جابراً سأل من ذلك فقال: «أتى مرتد بقصير بعذبان فاشيت بشفاقي» أن يرفع عنهما ما دام الفصتان رطبتين. ولم يذكر في قصة جابر أيضاً السبب الذي كانا يعذبان به، ولا الترجي التي أتى في قوله: «لهله» فيبان تفاير حديث ابن عباس وحديث جابر وأنها كانتا في قصتين مختلفتين، ولا يعد تعدد ذلك. وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة: «أنه ﷺ مر بقبر فوقف عليه فقال: اتوني بجريدتين، فجعل إحداهما من رأسه والأخرى عند رجليه» فيحمل أن تكون هذه قصة ثالثة، ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم: «فمسح شيئاً في قبره» وفيه: «فكسرها بأتين ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه» وفي قصة الواحد «جعل نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه» وفي قصة الاثنين: جعل على كل قبر جريدة».

قوله: (كسرين) بكسر الكاف، والكسرة القطعة من الشيء المكسور، وقد تبين من رواية الأعمش أنها كانت نصفاً. وفي رواية جرير عنه: «وبأتين» قال النووي: الباء زائدة للتوكيد والنصف على الحال.

قَالَ: «لَهُمَا لَعْنَتَانِ، وَمَا يَلْبَسَانِ فِي كَبِيرٍ: أَمَا اخْتَلَعُمَا فَكُنَا لَا يَسْتَعِيرُ مِنَ الْبُولِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكُنَا يَمْتَشِي بِالْيَمِينِ. ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَفَرَزَ فِي كُلِّ تَبْرٍ وَاحِدَةً. فَأَلَوْا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يَخُفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْتَسِ».»

قَالَ ابْنُ الْمُنْثَى: وَخَذَلْنَا وَكَيْعَ قَالَ: خَذَلْنَا الْأَعْمَشَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: «[يَسْتَعِيرُ مِنْ بَوْلِهِ]». [راجع: ٢١٦. أخرجه مسلم: ٢٩٢]

قوله: (باب) كذا ثبت لأبي ذر، وقد قررنا أنه في موضع الفصل من الباب، والاستدلال به على غسل البول واضح، لكن ثبت الرخصة في حق المستعير فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر على المحل.

قوله: (محمد بن خازم) بلغاه المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضرير.

قوله: (ففرز) وفي رواية وكيع في الأدب «ففرس» وهما بمعنى، وأفاد سعد الدين البخاري أن ذلك كان عند رأس القبر، وقال: إنه ثبت بإسناد صحيح، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه، ثم وجدته في مسند عبد بن حديد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس صريحاً.

قوله: (لم فعلت) سقط لفظ: «هذه» من رواية المستعير والسرخسي.

قوله: (قال ابن المنثى: وخذلنا وكيع) هو مطروق على الأول، وثبتت أداة العطف فيه للأصلي ولذا ظن بعضهم أنه معلق، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المنثى هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش، والحكمة في أفراد البخاري هي أن في رواية وكيع التصريح بسماع الأعمش دون الآخر. وباتي مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله.

٥٧- باب تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ الْأَعْرَابِيَّ حَتَّى قَرَعَ

مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ

٢١٩- حَدَّثَنَا فَوْسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَامٌ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى أَعْرَابِيًّا يَتَوَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «دَعُوهُ، حَتَّى إِذَا قَرَعَ، دَعَا بِمَاءٍ فَغَسَّه عَلَيْهِ». [الطبر: ٤٢٢١، ٩٠٢٥. أخرجه مسلم: ٢٨٤، ٢٨٥ مطولاً]

قوله: (باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي) السلام فيه للمهد الذهبي، وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية عرباً كانوا أو عجماً، وإنما تركوه يبول في المسجد لأنه كان شرع في المفسدة فلو منع لزادت إذا حصل تلوث جزء من المسجد، فلو منع للار بين أمرين: إما أن يقطعه فيتضرر، وإما أن لا يقطعه فلا يمان من تنجيس بدنه وثوبه أو مواضع أخرى من المسجد.

قوله: (هشام) هو ابن يحيى، وإسحاق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة.

قوله: (عن أنس) ولمسلم «حدثني أنس».

قوله: (رأى أعرابياً) حكى أبو بكر الشاربي عن عبد الله بن نافع المزني أنه أقرع بن حابس التميمي، وقيل غيره كما سيأتي قريباً.

قوله: (في المسجد) أي مسجد النبي ﷺ.

قوله: (فقال دعوه) كان هذا الأمر بالترك عقب زجر الناس له كما سيأتي.

قوله: (حتى) أي فكرهه حتى فرغ من بوله، فلما فرغ دعا النبي ﷺ بماء أي في دلو كبير (فضبه) أي فأمر يصبه كما سيأتي ذلك كله صريحاً. وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق حكمة بن عمار عن إسحاق فسأله مطولاً بنحو ما شرحناه، وزاد فيه: «ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له: إن هذا المسجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، إنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن» وسنذكر قوائمه في الباب

الجواب، وما طالب به من البيان قد حصل، ولا يلزم التخصيص على لفظ الخصوصية، لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به، وقد رواه أحد إسناده صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعليل، فهو من تخليط ابن هبيرة، وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمناه أن مسلماً أخرجه، واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر. وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين، ففي رواية ابن ماجه: «مر بقبرين جديدين» فاتفق كونهما في الجاهلية، وفي حديث أبي أمامة عند أحمد: «وأنه ﷺ مر بالقبج فقال: من فطم اليوم ههنا؟» فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين، لأن القبج مقبرة المسلمين، والمخاطب للمسلمين مع جریان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم، ويقوي كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند أحد والطبراني بإسناد صحيح: «يعنبران، وما يعنبران في كبير» وهبلى وما يعنبران إلا في الغيبة والبول، فهذا المحصر ينفي كونهما كانا كافرين، لأن الكافر وإن غلب على ترك أحكام الإسلام فإنه يندب مع ذلك على الكفر بلا خلاف. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم إثبات عذاب القبر، وسيأتي الكلام عليه في الجنازة إن شاء الله تعالى. وفيه التحذير من ملاسة البول، ويتحقق به غيره من النجاسات في البدن والثوب، ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة، خلافاً لما خص الوجوب بوقت إرادة الصلاة. والله أعلم.

٥٦- باب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبُولِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ: «كَانَ لَا يَسْتَعِيرُ مِنْ بَوْلِهِ. وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ».

٢١٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي ثَمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَزَّعَ لِخَاصِيٍّ، أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ». [راجع: ١٥٠. أخرجه مسلم: ٢٧٠، ٢٧١]

قوله: (باب ما جاء في غسل البول). وقال النبي ﷺ لصاحب القبر أي عن صاحب القبر. وقال الكرماني: اللام بمعنى لأجل.

قوله: (كان لا يستعير من بوله) يشير إلى لفظ الحديث الذي قبله.

قوله: (ولم يذكر سوى بول الناس) قال ابن بطال: أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب: «كان لا يستعير من البول» بول الناس لا بول سائر الحيوان، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان، وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال: فيه دليل على نجاسة البول كلها. وحصل الرد أن العموم في رواية: «من البول» أريد به الخصوص لقوله: «من بوله» والألف واللام يدل من الضمير، لكن يلتحق ببوله بول من هو في معناه من الناس لعدم الفارق، قال: وكذا غير المأكول، وأما المأكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله، ولن قال بطهارته حجج أخرى، وقال القرطبي: قوله: «من البول» اسم مفرد لا يقتضي العموم، ولو سلم فهو مخصوص بالأدلة المختصة لطهارة بول ما يؤكل.

قوله: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي قال: «أخبرنا» وللاكثر: «حدثنا» إسماعيل بن إبراهيم، وهو المعروف بابن هبيرة، وليس هو أخا يعقوب، وروح بن القاسم بفتح الراء على المشهور، ونقل ابن التين والقيسي أنه قرئ بضمها وهو شاذ مردود، وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بلامه، والاستدلال به هنا على غسل البول أهم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه.

قوله: (فيغتسل به) كذا لأبي ذر بوزن يفعل ولغيره بفتح التحتية وسكون الغين وكسر السين، وحذف مفعوله للمعلم به، أو للحياه من ذكره.

باب

٢١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ،

الآتي بعده إن شاء الله تعالى.

٥٨ - باب صب الماء على البول في المسجد

٢٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُثَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِثْقَدٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَغْرَابِيُّ قَالَ لِي الْمَسْجِدُ، فَتَأَوَّلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ مَسْجَلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذَنْبًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا يَهْتُمُ مَيْسَرِينَ، وَلَمْ يُحْشُوا مَيْسَرِينَ». [الطبر: ٩١٢٨]

قوله: (باب صب الماء. أخبرني عبد الله) كنا رواه أكثر الرواة عن الزهري، ورواه سفيان بن عيينة عنه: «عن سعيد بن المسيب بدل صيد الله، وتابعه سفيان بن حسين، فالظاهر أن الروایتين صحيحتان.

قوله: (قال أغرابي) زاد ابن عينة عند الترمذي وغيره في قوله: «أنه صلى ثم قال: اللهم ارحمني وعمدًا، ولا ترجم معنا أحدًا. فقال له النبي ﷺ: لقد تجسرت واسمًا. فلم يلبث أن بال في المسجد، وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفردة في الأدب من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقد روى ابن ماجه وابن حبان الحديث تامًا من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وكذا رواه ابن ماجه أيضاً من حديث وثالة بن الأسقع، وأخرجه أبو موسى المنيبي في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال: «اطلع ذو الخويصرة البجلي وكان رجلاً جافياً» فذكره تماماً بمناه وزيادة، وهو مرسل، وفي إسناده أيضاً مهيب بن محمد بن إسحاق وبين محمد بن عمرو بن عطاء، وهو عنده من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد الذهبي عنه، وهو في جمع مسند ابن إسحاق لأبي زرعة الدمشقي من طريق الشامي عن بهذا السند، لكن قال في أوله: «اطلع ذو الخويصرة التميمي وكان جافياً» والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤوس الخوارج، وقد فرق بعضهم بينه وبين البجلي، لكن له أصل أصيل، واستغنى منه تسمية الأغرابي، وقد تقدم قول التاريخي إنه الأقرع، ونقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينة بن حصن، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (فتأوله الناس) أي بالكسهم. وللمصنف في الأدب: «نقل إليه الناس» وله في رواية عن أنس: «قاموا إليه» وللإسماعيلي: «فأراد أصحابه أن يمتدحوه»، وفي رواية أنس في هذا الباب: «فجزه الناس» وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ «فصاح الناس به» وكذا للنسائي من طريق ابن المبارك. فظهر أن تأوله كان بالألسنة لا بالأيدي. ولمسلم من طريق إسحاق عن أنس: «فقال الصحابة مه مه».

قوله: (وهريقوا) وللمصنف في الأدب: «وأهرقوا» وقد تقدم توجيهها في باب الغسل في المخبض.

قوله: (مسجلًا) بفتح الميملة وسكون الجيم، قال أبو حاتم السجستاني: هو الدلو ملأى، ولا يقال هذا ذلك وهي فارغة. وقال ابن دريد: السجل دلو واسمة. وفي الصحاح: الدلو الضخمة.

قوله: (أو ذنبًا) قال الخليل: الدلو ملأى ماء. وقال ابن فارس: الدلو العظيمة. وقال ابن السكيت: فيها ماء قريب من الملاء، ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب. انتهى. فعلى الترادف: «أو» للثقل من الراوي، ولا فهي للتخيير، والأول أظهر فإن رواية أنس لم تختلف في أنها ذنوب. وقال في الحديث: «من ماء» مع أن الذنوب من شأنها ذلك، لكنه لفظ مشترك بينه وبين الفرس الطويل وغيرها.

قوله: (فإنما يهتم) إسناده اليهم على طريق الجواز لأنه هو المبحوث ﷺ بما ذكر، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك، إذ هم مبعوثون من قبله بذلك، أي مأمورون. وكان ذلك شأنه ﷺ في حق كل من يمه إلى جهة من الجهات يقول: «يسروا ولا تمسروا».

٢٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢١٩ أخرجه مسلم: ٢٨٤،

٢٨٥ مطولاً]

باب يهريق الماء على البول

وَحَدَّثَنَا عَلَاءٌ قَالَ: وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ، فَقَالَ لِي طَائِفَةُ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنْبٍ مِنْ مَاءٍ، فَاهْرِيقْ عَلَيْهِ. [راجع: ٢١٩. أخرجه مسلم: ٢٨٤، ٢٨٥ مطولاً]

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري.

قوله: (وحدثنا خالد) سقطت الراو من رواية كريمة، والمطف فيه على قوله: وحدثنا عبدان وسليمان هو ابن بلال، ويان في أن المتن على لفظ روايته، لأن لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشرفنا إليه أنه عند البيهقي.

قوله: (في طائفة المسجد) أي ناحيته، والطائفة القطعة من الشيء.

قوله: (فهاهم) في رواية عبدان: فقال: «اتركوه» فتركوه.

قوله: (فهريق عليه) كنا لأبي ذر والباقيين: «فاهريق عليه»، ويجوز إسكان الهاء وقتها كما تقدم، وغبطه ابن الأثير في النهاية بفتح الهاء أيضاً. وفي هذا الحديث من القوائد: أن الاحتراز من النجاسة كان مقراً في نفوس الصحابة، ولهذا بادروا إلى الإنكار بحضرة ﷺ قبل استئذنه، ولما تقرر عندهم أيضاً من طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. واستدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص، قال ابن دقيق العيد: والذي يظهر أن التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند الجهل، ولا يجب الترفق عن العمل بالعموم لذلك، لأن علماء الأمصار ما يحسوا بفتنهما بما يلهمهم من غير توقف على البحث عن التخصيص، ولهذا القصة أيضاً إذ لم ينكر النبي ﷺ على الصحابة ولم يقل لهم لم نهيت الأغرابي؟ بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة، وهو دفع أعظم المقتنين باحتمال إبهرما. وتخصيل أعظم الصلحتين بترك إبهرما. وفيه المبادرة إلى إزالة للمفسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغه بصب الماء. وفيه تعيين الماء لإزالة النجاسة، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو. وفيه أن خالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة، ولتحتج به غير الواقعة، لأن البلة الباقية على الأرض غسالة نجاسة فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة، وإذا كانت طاهرة فالتفصيلة أيضاً مثلها لعدم الفارق. ويستدل به أيضاً على عدم اشتراط نقوص الماء لأنه لو اشتراط لترقت طهارة الأرض على الجفاف. وكذا لا يشترط عصر الشرب إلا ذ فارق. قال الموفق في المغني بعد أن حكى الخلاف: الأولى الحكم بالطهارة مطلقاً، لأن النبي ﷺ لم يشترط في الصب على بول الأغرابي شيئاً. وفيه الفرق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تنيف إذا لم يكن ذلك منه عناداً، ولا سيما إن كان من يحتاج إلى استلافه. وفيه رافة النبي ﷺ وحسن خلقه، قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة: «قال الأغرابي بعد أن فقه في الإسلام فقام إلى النبي ﷺ: يا أي أنت وأمي، فلم يؤذن ولم يصب». وفيه تعظيم المسجد وتزبيبه عن الأفتاد، وظاهر المحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة والقرآن والذكر، لكن الإجماع على أن مفهوم المحصر منه غير معمول به، ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى والله أعلم. وفيه أن الأرض تظهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها، خلافاً للحنفية حيث قالوا: لا تظهر إلا بحفرها، كما أطلق النووي وغيره، والمذكور في كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها فهذه لا تحتاج إلى حفر، وبين ما إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها، واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق: أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن إسناده ضعيف قاله أحمد وغيره، والآخران مرسلان أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل ابن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس

ورواتهما ثقات، وهو يلزم من ينجس بالمرسل مطلقاً، وكذا من ينجس إذا اعتضد مطلقاً، والشافعي إنما يعتضد عنه إذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل إذا سمي لا يسمى إلا الثقة، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من مستدعيهما والله أعلم. وسياقي باقي فوائده في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

٥٩- باب بَوْل الصَّيَّانِ

قوله: (فاجلسه) أي وضعه إن قلنا إنه كان لما ولد. ويحتمل أن يكون الجلوس حصل منه على العادة إن قلنا في سن من يجبر كما في قصة الحسن.

قوله: (على ثوبه) أي ثوب النبي ﷺ، وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال: المراد به ثوب الصبي، والصواب الأول.

قوله: (ففضحه) ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب: «فلم يزد على أن نضح بالماء» وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب: «فرشه» زاد أبو عوانة في صحيحه: «عليه». ولا تخالف بين الروايتين أي بين نضح ورش لأن المراد أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء، وانتهى إلى التضيخ وهو صب الماء. ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام «فدعا بماء فصب عليه» ولأبي عوانة: «فصب على البول يتبعه إياه».

قوله: (ولم يفسله) ادعى الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوي الحديث وأن المرفوع انتهى عند قوله: «ففضحه» قال: وكذلك روى معمر عن ابن شهاب، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال: «فرشه» ما يزد على ذلك انتهى. وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج، وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل: «ولم يفسله» وقد قالنا مع مالك الليث وعمر بن الحارث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم، وهو لمسلم عن يونس وحده. نعم زاد معمر في روايته قال: «قال ابن شهاب: قمضت السن أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الإدراج، لكنها غيرها فلا إدراج. وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك، فإن ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب، وقد ذكرناهما من مسلم وغيره وبيننا أنها غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم. وفي هذا الحديث من الفوائد: التنبيه إلى حسن المعاشرة والتواضع، والرفق بالصغار، وتحريك المولود، والتبرك بأهل الفضل، وحل الأطفال إلهام حال الولادة ومعداء، وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما وهو مفقود الباب، واختلاف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للتنافس: أصحها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية، وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وإسحاق وابن وهب وغيرهم، ورواه الوليد بن مسلم عن مالك، وقال أصحابه هي رواية شاذة. والثاني يكفي النضح فيهما، وهو مذهب الأوزاعي وحكي عن مالك والشافعي، وخصص ابن العربي الثقل في هذا بما إذا كانا لم يدخل أجوافهما شيء أصلاً. والثالث هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية، قال ابن دقيق العيد: اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها: «ولم يفسله» أي غسلا مبالغاً فيه، وهو خلاف الظاهر، ويحده ما ورد في الأحاديث الأخر يعني التي قلنا منها من التفرقة بين بول الصبي والصبي فإنهم لا يفرقون بينهما، قال: وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه، منها ما هو ركيك، وأقوى ذلك ما قيل إن النفوس اطلق بالذكور منها بالإناث، يعني فصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة. واستدل به بعض المالكية على أن الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد إيصال الماء إلى محل الخل. قلت: وهو مشكل عليهم، لأنهم يدعون أن المراد بالنضح هنا الغسل.

(تنبيه): قال الخطابي: ليس تجوز من جوز النضح من أجل أن بول الصبي غير نجس، ولكنه لتخفيف نجاسته انتهى. وثابت الطحاوي الخلاف فقال: قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام، وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما، لم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة. وقال النووي: هذه حكاية باطلة انتهى. وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللازم، وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراعاة من غيرهم. والله أعلم.

٢٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزُوفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ، قَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتَمَّهُ لِحَاةً. [الطبر: ٥٤٦٨، ٦٠٠٢، ٦٣٥٥]. أخرجه مسلم: [٢٨٦]

قوله: (باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويميز ضمها جمع صبي، أي ما حكمه وهل يلتحق به بول الصبايا جمع صبية أم لا، وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف، منها حديث علي مرفوعاً في بول الرضيع «ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية» أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه، قال قتادة: هذا ما لم يطعما الطعام، وإسناده صحيح. ورواه سعيد عن قتادة فوقه، وليس ذلك بعله قاذحة. ومنها حديث لبابة بنت الحارث مرفوعاً: «إنما يغسل من بول الأنثى، وينضح من بول الذكر» أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغيره. ومنها حديث أبي السرح نحوه بلفظ «يرش» رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة أيضاً.

قوله: (بصبي) يظهر في أن المراد به ابن أم قيس المذكور بعده، ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين، فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلمة بإسناد حسن قالت «بإل الحسن أو الحسين على يطن رسول الله ﷺ فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصبه عليه». ولأحمد عن أبي ليلى نحوه. ورواه الطحاوي من طريقه قال: «فجى بالحسن» ولم يترده، وكذا للطبراني عن أبي أمامة. وإنما رجحت أنه غيره لأن عند المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة: «أتى النبي ﷺ بصبي يحنكه، وفي قصته أنه بال على ثوبه، وأما في قصة الحسن ففي حديث أبي ليلى وأم سلمة أنه بال على بطنه ﷺ، وفي حديث زينب بنت جحش عند الطبراني: «وأنه جاء وهو يجبر والنبي ﷺ نادم فضعده وذكره في سرته فقال» فذكر الحديث بتمامه، فظهرت التفرقة بينهما.

قوله: (فأتمه) بإسكان المثناة أي أتم رسول الله ﷺ البول الذي على الثوب الماء يصبه عليه، زاد مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن هشام: «فأتمه ولم يفسله». ولابن المنذر من طريق الثوري عن هشام: «فصب عليه الماء» وللطحاوي من طريق زائدة الثقفي عن هشام: «ففضحه عليه».

٢٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ: أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، إِنَّمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجْرِهِ، قَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَضَحَّهْ وَلَمْ يَغْسِلْهُ. [الطبر: ٥٦٩٣]. أخرجه مسلم: [٢٨٧، (٨٧)]

قوله: (عن أم قيس) قال ابن عبد البر: اسمها جذاعة يعني بالجلم والمجمعة، وقال السهيلي اسمها أمية وهي أخت عكاشة بن حصن الأسدي، وكانت من المهاجرات الأول، كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث، وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب، وفي كل منهما قصة لابنها، ومات ابنها في عهد النبي ﷺ وهو صغير كما رواه النسائي، ولم أقب على تسميته.

قوله: (لم يأكل الطعام) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحنكه وبالمسل الذي يلقه للمداواة وغيرها، فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتناء بغير اللبن على الاستقلال، هذا مقتضى كلام الثوري في شرح مسلم وشرح المهذب، وأطلق

٦٠- باب الْبُولِ قَائِمًا وَقَاعِدًا

٦١- باب الْبُولِ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتُرُ بِالْحَائِطِ

٢٢٥- حَدَّثَنَا غُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُنِي أَنَا وَالْبُسَيَّيْنِ تَتَمَاضِي، فَأَتَى سَبَاطَةَ قَوْمٌ خَلْفَ حَائِطٍ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ، قَبَالَ فَاثْبَتَتْ مِنْهُ، فَأَضَارَ إِلَيَّ فَبَيْتُهُ، فَخُفْتُ عِنْدَ قَبِيحِهِ حَتَّى فَرَّغَ. [راجع: ٧٢٤. أخرجه مسلم: ٧٧٣]

قوله: (باب البول عند صاحبه) أي صاحب البيت.

قوله: (جرير) هو ابن عبد الحميد، ومنصور وهو ابن المعتمر.

قوله: (وأبوي) بضم التاء من فوق.

قوله: (فاثبتت) بالنون والذال المعجمة أي تثبتت، يقال جلس فلان نبذة فثبتت النون وضمتها أي ناحية.

قوله: (فاضار إلي) بدل عنه أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه. وإنما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين: عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماع نفاثه لو كانت له حاجة، أو روية إشارته إذا أشار له وهو مستبصر. وليس فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لأن هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم «أنه» كان بالإشارة لا باللفظ، وأما مخالفته لما عرف من عاداته من الإبعاد عند قضاء الحاجة عن الطرق الملوكة وعن أعين النظارة، فقد قيل فيه إنه كان مشغولاً بمصالح المسلمين، فلمله طال عليه المجلس حتى احتاج إلى البول، فلو أبعد لتضرر، واستثنى حذيفة ليستره من خلفه من روية من لعله يمر به وكان قدماه مستوراً بالحائط، أو لعله فعله ليبان الجواز. ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه إلى زيادة تكشف، ولا يقرن به من الرائحة. والغرض من الإبعاد التستر وهو يحصل بإرخاء الليل والدفن من الساتر. وروى الطبراني من حديث عصة بن مالك قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ في بعض سكك المدينة فانتهى إلى سباطة قوم فقال: «يا حذيفة استري» فذكر الحديث. وظهر منه الحكمة في إدنايته حذيفة في تلك الحالة، وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استبصره، وظهر أيضاً أن ذلك كان في الحضر لا في السفر، ويستدرك من هذا الحديث دفع أشد المفسدين بأخفهما والإتيان بأعظم المصلحتين إذا لم يكن معاً، ويبيانه أنه ﷺ كان يطيل المجلس لمصالح الأمة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم، فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره حتى يبعد كعادته لا يترتب على تأخيرهم من الضرر، فراعى أهم الأمرين، وقدم المصلحة في تقرب حذيفة منه ليستره من المارة على مصلحة تأخيرهم عنه إذ لم يمكن جميعاً.

٦٢- باب الْبُولِ عِنْدَ سَبَاطَةِ قَوْمٍ

٢٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدُّ فِي الْبُولِ، وَيَقُولُ: إِنَّ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ، كَانَ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ أَحَدِيهِمْ قَرَحَةً، فَقَالَ حَذِيْفَةُ: كَيْفَ أَهْمْتُكَ، أَمْ رَمَلْتُكَ اللَّهُ ﷻ سَبَاطَةَ قَوْمٍ، قَبَالَ قَائِمًا. [راجع: ٧٢٤. أخرجه مسلم: ٧٧٣]

قوله: (باب البول عند سباطة قوم). كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول) بين ابن المنذر وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: «أنه سمع أبا موسى وراي رجلاً يبول قائماً فقال: ويحك أفلا قاعداً، ثم ذكر قصة بني إسرائيل. ويهنا يظهر مطابقة حديث حذيفة في تعقبه على أبي موسى.

قوله: (قوب أحدهم) وقع في مسلم «جلد أحدهم» قال القرطبي: مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها، وحله بعضهم على ظهره وزعم أنه من الإصر الذي حلوه، ويعني رواية أبي داود فيها: «كان إذا أصاب جسد أحدهم» لكن رواية البخاري صريحة في الثياب فلمل بعضهم رواء بالمتى.

قوله: (قرحه) أي قطعه. زاد الإسماعيلي بالمقراض. وهو يدفع حمل من حمل القرض على الفسل بالمال.

قوله: (لجته أمسك) وللإسماعيلي: «لو ددت أن صاحبكم لا يشدد هذا

٢٢٤- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سَبَاطَةَ قَوْمٍ، قَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَبَيْتَهُ بِمَاءٍ قَرَحًا. [انظر: ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨. أخرجه مسلم: ٧٧٣]

قوله: (باب البول قائماً وقاعداً) قال ابن بطال: دلالة الحديث على المقصود بطريق الأولى، لأنه إذا جاز قائماً قاعداً أجوز. قلت: ويجتدل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه السائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه: «بإل رسول الله ﷺ جالساً، فقلنا انظروا إليه يبول كما يبول المرأة وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال: كان من شأن العرب البول قائماً، ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنبل: «قد يبول كما يبول المرأة» وقال في حديث حذيفة: «نقام كما يقوم أحدكم»، ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه ﷺ كان يلقاهم في ذلك فيقعدهم لكونه أستر وأبعد من عاسة البول، وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره، ويدل عليه حديث عائشة قالت: «ما بال رسول الله ﷺ قائماً منذ أنزل عليه القرآن» رواء أبو حنيفة في صحيحه والحائكم.

قوله: (عن أبي وائل)، وأبوي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش أنه سمع أبا وائل، ولأحمد عن يحيى القطان عن الأعمش حديثي أبو وائل.

قوله: (سباطة قوم) بضم المهلهة بعد ما موحلة هي الميلة والكناسة تكون بفناء الدور مرقاً لأهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل، وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها لا تخلوا عن النجاسة، ويهنا يدفع ليراد من استحالة كون البول يوهي الجدار فيه إضرار، أو تقول: إنما بال فرق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي حنيفة، وقيل: يجتدل أن يكون علم إنهم في ذلك بالتصريح أو غيره، أو لكونه مما يتسامح الناس به، أو لعله يلبثهم إياه بذلك، أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم، وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يبعد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه.

قوله: (ثم دعا بماء) زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش: «فتحيت فقال: انه، فنذرت حتى قمت عند عقبه» وفي رواية أحمد عن يحيى القطان: «أتى سباطة قوم فتباغتت منه، فأذنتني حتى صرت قريباً من عقبه فبَالَ قائماً، ودعا بماء فتوضأ ومسح على خفيه» وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين، وهو ثابت أيضاً عند الإسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش، وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بإسناد صحيح، وزعم في الاستذكار أن عيسى تفرد به، وليس كذلك، فقد رواء البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك، وله شاهد من حديث عصة ابن مالك سنذكره بعد. واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر، ولعل البخاري اختصره لتضرد الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصماً رواء له عن أبي وائل عن المغيرة: «أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبَالَ قائماً» قال عاصم: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه، يعني أن روايته هي الصواب. قال شعبة: فسألت عنه منصوراً فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة يعني كما قال الأعمش، لكن لم يذكر فيه المسح، وقد وافق منصور الأعمش على قوله: عن حذيفة دون الزيادة، ولم يأنفست مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظه، وقال الترمذي: حديث أبي وائل عن حذيفة أصح، يعني من حديثه عن المغيرة، وهو كما قال، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حداد بن أبي سليمان وافق عاصماً على قوله عن المغيرة، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لانتفاهما أصح من رواية عاصم وحدهما لكونهما في حفظهما مقال.

التشديد، وإنما احتج حذيفة بهذا الحديث لأن البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش، ولم يلتفت النبي ﷺ إلى هذا الاحتمال فدل على أن التشديد مخالف للسنة، واستدل به مالك في الرخصة في مثل ردوس الإبر من البول، وفيه نظر لأنه ﷺ في تلك الحالة لم يصل إلى بدنه منه شيء، وإلى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال: لأنه لم يجد مكاناً يصلح للوقوف، فقام لكون الطرف الذي يليه من السبابة كان عالياً فأمّن أن يرتد إليه شيء من بوله. وقيل لأن السبابة رخوة يتخللها البول فلا يرتد إلى البائل منه شيء. وقيل إنما قام قائماً لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريباً من الديار. ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضي الله عنه قال: «البول قائماً أحسن للدبر». وقيل السبب في ذلك ما روي عن الشافعي وأحمد أن العرب كانت تستنفي لوجع الصلب بذلك، فلعله كان به. وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال: «إنما بال رسول الله ﷺ قائماً لجرح كان في مابضه والمأبض بهمة ساكنة بعد ما موحدة ثم معجبة باطن الركة، فكله لم يتمكن لأجله من الوقوف، ولو صنع هذا الحديث لكان فيه غش عن جيع ما تقدم، لكن ضعفه الدارطني والبيهقي، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز، وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم. وسلك أبو حنيفة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكاً آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ واستدل عليه بحدث عائشة الذي تقدم: «ما بال قائماً منذ أنزل عليه القرآن» ومجديها أيضاً: «من حدثكم أنه كان يبول قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً والصواب أنه غير منسوخ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستدل إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة، وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فخصم الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن. وقد ثبت عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً، وهو حال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش، والله أعلم. ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء كما يثبت في أوائل شرح الترمذي. والله أعلم.

٦٣ - باب غسل القدم

(فائدة): تعقب استدلال من استدل على تعيين إزالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر، ولأنه خرج خرج الغالب في الاستعمال لا الشرط. وأجيب بأن الخبر نص على الماء، فالخارج غيره به القياس، وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الأصل في العلة، وليس في غير الماء ما في الماء من رقة وسرعة نفوذه فلا يلحق به، وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيفض إن شاء الله تعالى.

٢٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضَ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَغِ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَتَسِيءُ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَادْعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَقْبَلَتْ فَاغْسِلِي عَيْنَكَ بِمَاءٍ ثُمَّ صَلِّ. قَالَ: وَقَالَ أَبِي: ثُمَّ تَوَضَّعْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ. [الطبر: ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٢٥، ٤٣١ عرجه مسلم: ٣٣٣]

قوله: (حدثنا محمد) كذا للأكثر غير منسوب، وللأصلي: ابن سلام، ولأبي ذر: هو ابن سلام، وأبو معاوية هو الضريع.
قوله: (حدثنا هشام) زاد الأصلي ابن عروة.

قوله: (فاطمة بنت أبي حبيش) بالماء الملهمة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير اسمه تيس بن المطلب بن أسد، وهي غير فاطمة بنت تيس التي طلقت ثلاثاً.
قوله: (استحاض) بضم الهزرة وفتح لثنتا يقال استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة، والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه.

قوله: (لا) أي لا تدعي الصلاة.
قوله: (عرق) بكسر العين هو المسمى بالماء بالمثل المعجمة.
قوله: (حيضتك) بفتح الحاء ويموز كسرهما. والمراد بالإقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيفض وانقطاعه.

قوله: (فدعي الصلاة) يتضمن نهى الحائض عن الصلاة، وهو للتحريم يقتضي فساد الصلاة بالإجماع.

قوله: (فاغسلي عيناك بالماء) أي واغسلي، والأمر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بسطها في كتاب الحيفض إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال) أي هشام بن عروة (وقال أبي) بفتح الهزرة وتخفيف الموحدة أي عروة بن الزبير، وادعى بعضهم أن هذا معلق، وليس بصواب، بل هو بالإسناد المذكور عن محمد بن أبي معاوية عن هشام، وقد بين ذلك الترمذي في روايته. وادعى آخر أن قوله: «ثم توضعتي» من كلام عروة موقوفاً عليه، وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم تزوضأ بصيغة الإخبار، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذي في المرفوع وهو قوله: «فاغسلي». وسنذكر حكم هذه المسألة في كتاب الحيفض إن شاء الله تعالى.

التشديد، وإنما احتج حذيفة بهذا الحديث لأن البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش، ولم يلتفت النبي ﷺ إلى هذا الاحتمال فدل على أن التشديد مخالف للسنة، واستدل به مالك في الرخصة في مثل ردوس الإبر من البول، وفيه نظر لأنه ﷺ في تلك الحالة لم يصل إلى بدنه منه شيء، وإلى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال: لأنه لم يجد مكاناً يصلح للوقوف، فقام لكون الطرف الذي يليه من السبابة كان عالياً فأمّن أن يرتد إليه شيء من بوله. وقيل لأن السبابة رخوة يتخللها البول فلا يرتد إلى البائل منه شيء. وقيل إنما قام قائماً لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريباً من الديار. ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضي الله عنه قال: «البول قائماً أحسن للدبر». وقيل السبب في ذلك ما روي عن الشافعي وأحمد أن العرب كانت تستنفي لوجع الصلب بذلك، فلعله كان به. وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال: «إنما بال رسول الله ﷺ قائماً لجرح كان في مابضه والمأبض بهمة ساكنة بعد ما موحدة ثم معجبة باطن الركة، فكله لم يتمكن لأجله من الوقوف، ولو صنع هذا الحديث لكان فيه غش عن جيع ما تقدم، لكن ضعفه الدارطني والبيهقي، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز، وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم. وسلك أبو حنيفة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكاً آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ واستدل عليه بحدث عائشة الذي تقدم: «ما بال قائماً منذ أنزل عليه القرآن» ومجديها أيضاً: «من حدثكم أنه كان يبول قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً والصواب أنه غير منسوخ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستدل إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة، وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فخصم الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن. وقد ثبت عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً، وهو حال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش، والله أعلم. ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء كما يثبت في أوائل شرح الترمذي. والله أعلم.

٢٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ أَرَايْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُسُهُ بِالْمَاءِ، وَتَكْتَحِبُهُ، وَتَكْشَلِي لِيَوْمٍ. [الطبر: ٣٠٧، عرجه مسلم: ٢٩١]

قوله: (باب غسل الدم) بفتح الغين. ويحيى هو ابن سعيد القطان، وهشام هو ابن عروة، وفاطمة هي زوجة بنت عمه المنذر، وأسما هي جدتهما لأبوهما بنت أبي بكر الصديق.

قوله: (جاءت امرأة) وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة، وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل، وهي صحيحة الإسناد لا علة لها، ولا بعد في أن يهجم الراوي اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب.

قوله: (تحيض في الثوب) أي يصل دم الحيفض إلى الثوب، وللنصف من طريق مالك عن هشام: «إذا أصاب ثوبها الدم من الحيفضة».

قوله: (تحت) بالفتح وضم الملهمة وتشديد اللثا الفوقانية أي تحته، وكذا رواه ابن خزيمة، والمراد بذلك إزالة عينه.

قوله: (ثم تقرسه) بالفتح وإسكان القاف وضم الراء والصاد للمهملتين، كذا في روايته. وحكى القاضي عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة، أي تلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه.

قوله: (وتكتحبه) بفتح الضاد للمعجمة وضم الهاء أي تغسله، قاله الخطابي. وقال القرطبي: المراد به الرش لأن غسل الدم استغيد من قوله تقرسه بالماء، وأما التضح فهو لما شكت فيه من الثوب. قلت: فعلى هذا فالضمير في قوله تضحعه يعود على الثوب، بخلاف «تحت» فإنه يعود على الدم، فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو على خلاف

٦٤ - باب غسل الخنثى وفركه،

وَعَسَل مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرَةِ

الجيم والزاي بعدها راء، منسوب إلى الجزيرة، وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب إليها ولده. ووقع في رواية الكشميهني وحده الجزوي يواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه.

قوله: (اغسل الجنبات) أي أثر الجنبات فيكون على حذف مضاف، أو اطلق اسم الجنبات على اللتي مجازاً.

قوله: (يقع) بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة، قال أهل اللغة: يقع اختلاف اللونين.

قوله في الإسناد الثاني: (حدثنا يزيد) قال أبو مسعود الدمشقي: كذا هو غير منسوب في رواية القريزي وحده بن شاكرو، ويقال إنه ابن هارون وليس بابن زريع وجيماً قد رواه يعني عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن القريزي: «حدثنا يزيد يعني ابن زريع» وكذا أشار إليه الكلاباذي، ورجح القطب الحليسي في شرحه أنه ابن هارون قال: لأنه وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع. قلت: ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع، كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجده، ولجيت مقدم على الثاني. وقد أخرجه الإسماعيلي وغيره من حديث يزيد بن هارون بلفظ مخالف للسياق الذي أورده البخاري، وهذا من مرجحات كونه ابن زريع، وأيضاً فتية معروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هارون قاله المزني والقاعدة في من أحمل أن يحمل على من للراوي به خصوصية كالإكتاف وغيره، فترجح أنه ابن زريع. والله أعلم.

قوله: (حدثنا عمرو) كذا للاكثر، ولأبي ذر يعني ابن ميمون وهو ابن مهران كذا سيأتي في آخر الباب الذي يليه.

قوله: (صحت عائشة) وفي الإسناد الذي يليه: (سألت عائشة) فيه رد على البزار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة، على أن البزار مسبق بهذه الدعوى، فقد حكاه الشافعي في الأم عن غيره، وزاد أن الحفاظ قالوا: إن عمرو ابن ميمون غلط في رفعه، وإنما هو في فتوى سليمان. انتهى. وقد تبين من تصحيح البخاري له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وأن رفعه صحيح، وليس بين تنواه وروايته تناف، وكذا لا تأثير للاختلاف في الروايتين حيث وقع في إحداهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان، وفي الأخرى أن سليمان سأل عائشة، لأن كلاً منهما سأل شيخه فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض وكلمهم فقات.

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد البصري، وفي طبقته عبد الواحد بن زيد البصري ولم يخرج له البخاري شيئاً.

قوله: (عن النبي) أي عن حكم النبي هل يشرع غسله أم لا ؟ فصل الجواب بأنها كانت تغسله، وليس في ذلك ما يقتضي إيجابها كما قدمنا.

قوله: (فيخرج) أي من المحجرة إلى المسجد.

قوله: (يقع الماء) بضم العين على أنه يدل من قوله: «أثر الغسل» ويحوز النصب على الاختصاص، وفي هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحى منه لمصلحة تعلم الأحكام، وفيه خدمة الزوجات للأزواج، واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة التجملة وغيرها لا يضر فلهذا ترجم «باب إذا غسل الجنبات أو غيرها فلم يذهب أثره» وأعاد التخصيص مذكراً على المعنى أي فلم يذهب أثر الشيء للغسل، ومراده أن ذلك لا يضر. وذكر في الباب حديث الجنبات وألحق غيرها بها قياساً، أو أشار بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره في حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت: يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد، وأنا أحيض، فكيف أصنع؟ قال: وإذا طهرت فاضليه ثم صلي فيه؟ قالت فإن لم يخرج الدم؟ قال: «يفيكف الماء ولا يضر» أثره. وفي إسناده ضعف، وله شاهد مرسل ذكره البيهقي، والمراد بالأثر ما تفسر إزالته جمعاً بين هذا وبين حديث أم قيس: «حكيه بضع وأغسله بماء وسدر» أخرجه أبو داود أيضاً وإسناده حسن. ولما لم يكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته.

٢٢٩ - حَدَّثَنَا عَدْنَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَدْنَالله قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْجَزَوِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنْبَاتِ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ. [إسناد: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢. أخرجه مسلم: ٢٨٩]

٢٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَدْنَالْوَحِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْخَنَثِيِّ يَصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي ثَوْبِهِ: بَقِيَ الْمَاءُ. [رواج: ٢٢٩. أخرجه مسلم: ٢٨٩]

قوله: (باب غسل الخنثى وفركه) لم يخرج البخاري حديث الفرك بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عاقبته، لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما ستذكره. وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تناقض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة الخنثى بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتطيف لا على الوجوب، وهذه طريقة الشافعي وأصحاب الحديث، وكذا الجمع ممكن على القول بتنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان ربطاً والفرك على ما كان باسماً، وهذه طريقة الحنفية، والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً، لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره، وهم لا يكتفون فيما لا يمتنع عنه من الدم بالفرك، ويورد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة: «كانت تسلم النبي من ثوبه بقرق الإذخر ثم يصلي فيه، ونحوه من ثوبه باسماً ثم يصلي فيه، فإنه يتضمن ترك الغسل في الحالتين، وأما مالك فلم يعرف الفرك وقال: إن العمل عندكم على وجوب الغسل كسائر النجاسات، وحديث الفرك حجة عليهم، وحمل بعض أصحابه الفرك على الملك بالماء، وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة: «لقد رأيتني وأني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ باسماً ينظفني» وما صححه الترمذي من حديث هشام بن الحارث أن عائشة أتت على ضيقها غسله الثوب فقالت: «لم أفسد علينا ثوباً؟» إما كان يكتفيه أن يفركه بأصابعه، فرمها فركه من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي. وقال بعضهم: الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم، والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة. وهو مردود أيضاً بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضاً: «لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه، وهذا التطفيف بالفاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين الفرك والصلاة. وأصرح منه رواية ابن خزيمة: «أنها كانت تحكه من ثوبه» وهو يصلي، وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة الخنثى لأن غسلها فمحل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد والله أعلم. وطعن بعضهم في الاستدلال على طهارة الخنثى بأن مني النبي ﷺ طاهر دون غيره كسائر فضائله. والجواب أن تقدير صحة كونه من الخصائص أن منه كان عن جماع فيخالط مني المرأة، فلو كان منها نجساً لم يكتف فيه بالفرك، وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها، قال: ومن قال إن الخنثى لا يسلم من الذي فيتنجس به لم يصب لأن الشهوة إذا اشتدت خرج الخنثى من الذي والبرل كحالة الاحتلام. والله أعلم.

قوله: (ووغسل ما يصيب) أي الثوب وغيره من المرأة، وفي هذه المسألة حديث صريح ذكره المصنف بعد في آخر كتاب الغسل من حديث عثمان، ولم يذكره هنا، وكأنه استنبطه عما أشرنا إليه من أن الخنثى لا يتنجس بالثوب لا يتنجس غالباً من مخالطة ماء المرأة ورطوبتها.

قوله: (عمرو بن ميمون الجزوي) كذا للجمهور، وهو الصواب، وهو بفتح

٤٠١	٤- كتاب الوضوء ٦٥- باب إذا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَغْتَسِبْ	ح ٢٣٢
-----	---	-------

٦٥- باب إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَغْتَسِبْ أَثَرَهُ

البريد لأنها ماوى الدواب التي تتركب، وحدث العرنين ليستدل به على طهارة أبوال الإبل، وحدث مرايض الغنم ليستدل به على ذلك أيضاً منها.

قوله: (ومرايضها) جمع مريض بكسر أوله وفتح الموحدة بعدها معجمة، وهي للغنم كالماعن للإبل، والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغنم. ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه، لكن ظاهر إيراد حديث العرنين يشعر باختياره الطهارة، ويدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى بول الناس، وإلى ذلك ذهب الشعبي وابن علية ودواد وغيرهم، وهو يرد على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقاً وقد قلنا ما فيه.

قوله: (وعلى أبو موسى) هو الأشعري، وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له قال: حدثنا الأعمش عن مالك بن الحارث هو السلمي الكوفي عن أبيه قال: «صلى بنا أبو موسى في دار البريد، وهناك سرقين الدواب، والبرية على الباب، فقالوا: لو صليت على الباب» فذكره. والسرقين بكسر المهملة وإسكان الراء هو الزبل، وحكى فيه ابن سيده فتح أوله وهو فارسي معرب، ويقال له السرجين بالجيم، وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف، والبرية الصحراء منسوبة إلى البر، ودار البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان، وكانت الدار في طرف البلد ولها كانت البرية إلى جنبها. وقال الطبري: البريد في الأصل الدابة المربية في الرباط، ثم سمي به الرسول المحمول عليها، ثم سميت به المسافة المشهورة.

(قائدة) ذكر البخاري في تاريخه: حمدان يريد عمر، وهو يروي عن عمر، وله أثر ذكره المصنف تعليقاً عن غير كما سيأتي تخريجه من طريقه.

قوله: (سواء) يريد أنهم متساويان في صحة الصلاة، وتعقب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى، لأنه يمكن أن يهلي فيها على ثوب ييسطه. وأجيب بأن الأصل عدمه، وقد روى سفيان الثوري في جامعه في الأعمش بسنده ولفظه: «صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين» وهذا ظاهر في أنه يشير حالاً، وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب عن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث، وإسناده صحيح. والأولى أن يقال إن هذا من فعل أبي موسى، وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره، فلا يكون حجة. أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأيهما، وهو مذهب مشهور. وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي صلى بعد أن جرح وظهر عليه الدم الكثير، فلا يكون فيه حجة على أن الروث طاهر. كما أنه لا حجة في ذلك على أن الدم طاهر، وقياس غير المأكول على المأكول غير واضح، لأن الفرق بينهما متجه لو ثبت أن روث المأكول طاهر، ومستذكر ما فيه قريباً. والتمسك بمجموع حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً بلفظ «استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه» أولى لأنه ظاهر في تناول جميع الأبول فيجب اجتنابها لهذا الريد. والله أعلم.

قوله: (عن أيوب عن أبي قلابة) كذا رواه البخاري، وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب، وكذا أخرجه أبو عروانة في صحيحه عن أبي داود السجستاني وأبي داود الخرائي، وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان، وخالفهم مسلم فأخرجه عن هارون بن عبد الله عن سليمان بن حرب، وزاد بين أيوب وأبي قلابة آية رجاء مولى أبي قلابة، وكذا أخرجه أبو عروانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان، وقال الدارقطني وغيره: ثبت أبي رجاء وحده في حديث حماد بن زيد عن أيوب صواب، لأن أيوب حدث به عن أبي قلابة بقصة العرنين خاصة، وكذا رواه أكثر أصحاب حماد بن زيد عنه مقتصرين عليها، وحدث به أيوب أيضاً عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة، وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز كما سيأتي ذلك في كتاب الديات، ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء، فالطريقان جيداً صحيحان والله أعلم.

قوله: (عن أنس) زاد الأصيلي «ابن مالك».

قوله: (قدم أناس) وللأصيلي والكشميهي والرخسي «ناس» أي على رسول الله ﷺ وصرح به المصنف في الديات من طريق أبي رجاء عن أبي قلابة.

٢٣١- حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ: فِي التَّوْبِ تَهْنِئَةُ الْجَنَابَةِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاتُّرِ الْغُسْلُ فِيهِ: بَقَعُ الْمَاءِ. [راجع: ٢٢٩. أخرجه مسلم: ٢٨٩]

قوله: (المقري) بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف نسبة إلى بني مقرب بن نعيم وهو أبو سلمة التبوذكي، وعبد الواحد هو ابن زياد أيضاً.

قوله: (صحت سليمان بن يسار في الثوب) أي يقول في مسألة الثوب، وللشميهي: «سألت سليمان بن يسار في الثوب» أي قلت له ما تقول في الثوب أو في بمعنى عن.

قوله: (أغسله) أي أثر الجنابة أو للمي.

قوله: (وأنش الغسل فيه) يحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى أثر الماء أو إلى الثوب ويكون قوله: «بقع الماء» بدلاً من قوله: «أثر الغسل» كما تقدم، أو للمعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء فيه من بقع الماء المذكور. وقوله في الرواية الأخرى: «ثم أراه فيه» بعد قوله: «كانت تغسل المي» يرجع هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور وهو المي.

٢٣٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَيِّتَ مِنْ تَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَرَاهُ فِيهِ بَقْعَةً أَوْ بَقْعًا. [راجع: ٢٢٩. أخرجه مسلم: ٢٨٩]

قوله: (زهير) هو ابن معاوية الجعفي.

قوله: (أنها كانت) يحتمل أن يكون مذكوراً بالمعنى من لفظها أي قالت كنت أغسل، ليشاكل قولها: «ثم أراه» أو حلف لفظ قالت قبل قولها ثم أراه.

قوله: (بقعة أو بقعاً) يحتمل أن يكون من كلامها ويترى على حالتين، أو شكاً من أحد رواته. والله أعلم.

٦٦- باب أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالْذَوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِطِهَا

وَصَلَّى أَبُو مُوسَى فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرِقِينَ، وَالتَّبَرُّةَ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ: هَاهُنَا وَكَمْ مَوَاءً.

٢٣٣- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خَرَبِطٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قِيمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ غُرْتَةٍ، فَاجْتَرَوْا الْمَيْتَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِفَاحٍ، وَأَن يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا قَالُوا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ، وَاسْتَأْذَنُوا النَّعَمَ، لِفَاحَةِ الْحَبَرِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَقِيَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِئَ بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقَطَعَ إِلَيْهِمْ وَأَرْجَلَهُمْ، وَسَوَّرَ أَهْلَهُمْ، وَقَالُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ. قَالَ: أَبُو قَلَابَةَ: فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا، وَكَثَرُوا بِمَدِّ إِجْلَالِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. [الطبر: ١٥٠١، ١٥٠٢، ٣٠١٨، ١٩٢٢، ٤١٩٣، ٤٦١٠، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٦٨٠٢، ٦٨٠٣، ٦٨٠٤، ٦٨٠٥، ٦٨٠٦، ٦٨٩٩، والطبر في الصلاة: باب: ٥٨. أخرجه مسلم: ١٦٦١].

قوله: (باب أبوال الإبل والدواب والغنم) والمراد بالدواب معناه العرقي وهو ذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير، ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام، والأول أوجه، ولها ساق أثر أبي موسى في صلاحه في دار

قوله: (من عكل أو عرينة) الشك فيه من حماد، وللمصنف في المحارير عن تسمية عن حماد «أن رهطاً من عكل أو قال من عرينة ولا أعلمه إلا قال من عكل»، وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب «أن رهطاً من عكل» ولم يشك، وكذا في المحارير عن يحيى بن أبي كثير، وفي الذيات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة، وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس «أن ناساً من عرينة» ولم يشك أيضاً، وكذا لحسم من رواية معاوية بن قرة عن أنس، وفي المغازي عن سعيد بن أبي حريزة عن قتادة «أن ناساً من عكل وعرينة» بالواو المعاطفة وهو الصواب، ويؤيده ما رواه أبو عروثة والطبري عن طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال: كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل، ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب، وفي الذيات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس «أن رهطاً من عكل ثمانية»، لاحتمال أن يكون الثامن من غير القيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب، وغضل من نسب عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهي عند البخاري وكذا عند مسلم، وزعم ابن التين تبعاً للنادودي أن عرينة من عكل، وهو غلط، بل هما قيلتان متفاضلتان: عكل من عدنان، وعرينة من قحطان. وعكل يضم للمهمل وإسكان الكاف قليلة من تميم الرباب، وعرينة بالعين والراء المهملتين والثمن مصفراً حي من قضاعة وحي من بجيلة، والمراد هنا الثاني، كما ذكره موسى ابن عتبة في المغازي، وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس، ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بإسناد ساقط أنهم من بني فزارة. وهو غلط لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرينة أصلاً. وذكر ابن إسحاق في المغازي أي قدومهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست. وذكرها المصنف بعد الحديبية وكانت في ذي القعدة منها، وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما. والله أعلم. وللمصنف في المحارير من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصفقة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل.

قوله: (فأجروا المدينة) زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا «فأسلموا» وفي رواية أبي رجاء قبل هذا «فيايموه على الإسلام» قال ابن فارس: اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة. وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة، وهو المناسب لهذه القصة. وقال الفزاز: اجتروا أي لم يوافقهم طعامها، وقال ابن العربي: الجبوى داء يأخذ من الرباء. وفي رواية أخرى يعني رواية أبي رجاء المذكورة «استخرجوا» قال وهو بمنته. وقال غيره: الجبوى داء يصيب الجوف. وللمصنف من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة «فقالوا: يا بني الله إنا كنا أهل ضرع، ولم تكن أهل ريفه». وله في الطب من رواية ثابت عن أنس «أن ناساً كان بهم سقم قالوا: يا رسول الله أوتنا وأطعمنا، فلما صحوا قالوا: إن المدينة وحة». والظاهر أنهم تقدموا سقاماً فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوعها، فأما السقم الذي كان بهم فهو الغزال الشديد والجهد من الجبور، فعند أبي عروثة من رواية غيلان عن أنس «كان بهم مزال شديد» وعنده من رواية أبي سعد عنه «مصفرة ألوانهم». وأما الرخم الذي شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس، وسباني ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي «دعا الله أن ينقلها إلى الجحفة». ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس «وقع بالمدينة الموم» أي بضم الميم وسكون الواو قال: وهو البرسام، أي بكسر الواو سباني معرب أطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر، والمراد هنا الأخير. فعند أبي عروثة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة «فظلمت بطونهم».

قوله: (فأمرهم بلقاح) أي فأمرهم أن يلحقوا بها، وللمصنف في رواية همام عن قتادة «فأمرهم أن يلحقوا برابعه» وله عن تميم عن حماد فأمرهم بلقاح «بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو لتلليل أو لشبه الملك أو للاختصاص وليست للتلليل، وعند أبي عروثة من رواية معاوية بن قرة التي أخرج مسلم إسناده «أنهم بدأوا يطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا: يا رسول الله قد وقع هذا الوجع، فلو أنفنت لنا فخرجننا إلى الإبل» وللمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا: «يا رسول الله أبنا رسلاً» أي اطلب لنا لبناً «وقال ما وجد لكم إلا أن تلحقوا بالبدوة» وفي رواية أبي رجاء «وله نعم لنا نخرج فاعرجوا فيها» واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهملة: النوق ذوات الألبان، واحدها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف، وقال أبو عمرو: يقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون، وظاهر ما مضى أن اللقاح كان للنبي ﷺ وصرح بذلك في

المحارير عن موسى عن وهيب بسنده فقال: «إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ»، وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده «فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة» وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة، والجمع بينهما أن إبل الصدقة كانت ترضع خارج المدينة، وصادف بعث النبي ﷺ بلقاحه إلى المرض طلب هؤلاء الفخر الخروج إلى الصحراء لشرب ألبان الإبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه إلى الإبل ففعلوا ما فعلوا، وظهر بذلك مصداق قوله ﷺ: «إن المدينة تنفي خبيثها» وسباني في موضعه. وذكر ابن سعد أن عدد لقاحه ﷺ كانت خمس عشرة، وأنهم غرخوا منها واحدة يقال لها الحناء، وهو في ذلك متابع للواقدي، وقد ذكره الواقدي في المغازي بإسناد ضعيف مرسل.

قوله: (وأن يشربوا) أي وأمرهم أن يشربوا، وله في رواية أبي رجاء «فأخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبولها» بصيغة الأمر، وفي رواية شعبة عن قتادة «فخص لهم أن يأتوا الصدقة فيشربوا» فأما شربهم ألبان الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل، وأما شربهم لبن لقاح النبي ﷺ فإنه المذكور، وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته، أما من الإبل فهذا الحديث، وأما من مأكول اللحم فيالقياس عليه، وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والروياتي، ونعيب الشافعي والجمهور إلى القول بنجاسة الأبوال والأروث كلها من مأكول اللحم وغيره، واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة، قال: ومن زعم أن هذا خاص ببولك الأنوم فلم يصعب، إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل، قال: وفي ترك أهل العلم بيع الناس أبقار الضم في أسواقهم واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم قديماً وحديثاً من غير تكثير دليل على طهارتها. قلت: وهو استدلال ضعيف، لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره، فلا يدل ترك إنكاره على جوازه فضلاً عن طهارته، وقد دل على نجاسة الأبوال كلها حديث أبي هريرة الذي تقدمناه قريباً، وقال ابن العربي: تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الإبل، وعورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوي، وتعقب بأن التداوي ليس حال ضرورة، بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لا لا يجب؟ وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة، بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره، وما أيبح للضرورة لا يسمى حراماً وقت تناوله لقوله تعالى: «وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه» [الأنعام: ١٤٩] فما اضطر إليه لم فهو غير محرم عليه كائنية للمضطر. والله أعلم. وما تضمنته كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لآمر واجب غير مسلم، فإن الفطر في رمضان حرام ومع ذلك يباح لأمر جائز كالسكر مثلاً. وأما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التداوي به لقوله ﷺ «إن الله لا يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها» رواه أبو داود من حديث أم سلمة وسباني له طريق أخرى في الأشربة من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، والنجس حرام فلا يتداوى به لأنه غير شفاء، فجوابه أن الحديث محمول على حالة الاختيار، وأما في حال الضرورة فلا يكون حراماً كائنية للمضطر، ولا يرد قوله ﷺ في الخبر: «إنها ليست بدواء، إنها داء» في جواب من سأل عن التداوي بها فيما رواه مسلم، فإن ذلك خاص بالخمر، يلتحق به غيرها من السكر، والفرق بين السكر وبين غيره من النجاسات أن الحد يثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره. ولأن شره يجر إلى مفاسد كثيرة، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمر شفاء فجاء الشرع بخلاف معتقدهم فآله الطاهري بمنته. وأما أبوال الإبل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً «إن في أبوال الإبل شفاء للفرس بطونهم» والذرب فساد للمعدة، فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه والله أعلم. وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها.

قوله: (فلما صحوا) في السياق حذف تقديره «فشربوا من أبوالها وألبانها فلما صحوا». وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاء، وزاد في رواية وهيب «وسمنوا» وللإسماعيلي من رواية ثابت «ورجمت إليهم ألوانهم».

قوله: (واستأقوا النعم) من السوق وهو السير العنيف.

قوله: (فجاء الخبير) في رواية وهيب عن أيوب «والصريح» بالخاء المعجمة وهو فعيل بمعنى فاعل أي صرخ بالإعلام ما وقع منهم، وهذا الصارخ أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عروثة من رواية معاوية بن قرة عن أنس، وقد أخرج مسلم إسناده ولفظه «قتلوا أحد الراعيين وجاء الآخر قد جزع فقال: قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالإبل»

واسم راعي النبي ﷺ المقتول يسار بياه تحتاية ثم مهمل خفيفة، كذا ذكره ابن إسحاق في المغازي، ورواه الطبراني موصولاً من حديث سلمة بن الأكوع بإسناد صالح قال: «كان للنبي ﷺ غلام يقال له يسار» زاد ابن إسحاق «أصابه في غزوة بني ثعلبة» قال سلمة: فراه يحسن الصلاة فأعقته وبعثه في لحاق له بالخرة فكان بها فذكر قصة العرينين وأنهم قتلوه، ولم أبق على تسمية الراعي الأبي بالخبر، والظاهر أنه راعي إبل الصدقة، ولم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعي النبي ﷺ وفي ذكره بالأفراد، وكذا لحسم لكن عنده من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس «ثم مالوا على الرعاة فقتلوه» بصيغة الجمع، ونحوه لابن حبان من رواية يحيى ابن سعيد عن أنس، فيحتمل أن إبل الصدقة كان لها رعاة قتل بعضهم مع راعي القلاح، فاستصر بعض الرواة على راعي النبي ﷺ وذكر بعضهم معه غيره، ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمتى فتجوز في الإتيان بصيغة الجمع، وهذا أرجح لأن أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار. والله أعلم.

قوله: (فيبت في آثارهم) زاد في رواية الأوزاعي (الطلب) وفي حديث سلمة ابن الأكوع «ميتاً من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهري» وكذا ذكره ابن إسحاق والأكرون، وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي، وللنسائي من رواية الأوزاعي «فيبت في طلبهم قافة أي جمع قافض، ولمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس أنهم شباب من الأنصار قريب من عشرين رجلاً وبعث معهم عشرين رجلاً، ولم يقل من الأنصار، بل سمي منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة بن الحبيب وسلمة بن الأكوع الأسلميان وجندب ورافع ابنا مكث الجهناني وأبو ذر وأبو رهم الغفاريان وبلال بن الحارث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم، والواقدي لا يمتنع به إذا انفرد فكيف إذا خالف، لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الأنصار فأطلق الأنصار تغلياً، أو قيل للجمع أنصار بالمضي الأهم. وفي مغازي موسى بن عقبة أن أمير هذه السرية سعيد بن زيد، كذا عنده بزيادة ياء والذي ذكره غيره أنه سعد بسكون العين ابن زيد الأشهلي، وهذا أيضاً أنصاري فيحتمل أنه كان رأس الأنصار، وكان كرز أمير الجماعة. وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي أن النبي ﷺ بعث في آثارهم، لكن إسناده ضعيف، والمعروف أن جريراً تأخر إسلامه عن هذا الوقت بمدة. والله أعلم.

قوله: (فلما ارتفع) فيه حذف تقديره فأدركوا في ذلك اليوم فأخذوا فلما ارتفع النهار جيء بهم أي إلى النبي ﷺ أسارى.

قوله: (فأمر بقطع) كذا للأصلي والمستمل والسرخسي، وللباقين قطع أيدهم وأرجلهم، قال الداودي: يعني قطع يدي كل واحد ورجليه. قلت: ترد رواة الترمذي «من خلاف» وكذا ذكره الإسماعيلي عن القرياني عن الأوزاعي بسنده، وللصنف من رواية الأوزاعي أيضاً «ولم يمسهم» أي لم يكر ما قطع منهم بالنار ليقطع الدم بل تركه يترفع.

قوله: (ومحرت أعينهم) بتشديد الميم، وفي رواية أبي رجاء «وسمر» بتخفيف الميم ولم تختلف روايات البخاري في أنه بالراء ووقع لحسم من رواية عبد العزيز ووسمل بالتخفيف واللام، قال الخطابي: السمل فقه العين بأي شيء كان، قال أبو ذؤيب الهللي:

والعين بعدم كان حدائها سملت بشوك فهي عور تدمع

قال: والسر لغة في السمل ونحوهما متقارب. قال: وقد يكون من السمار يريد أنهم كحلوا بأبمال قد أحييت. قلت: قد وقع التصريح بالراء عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعي عن يحيى كلاهما من أبي قلابة ولفظه «ثم أمر بمسامير فأحييت فكحلهم بها» فهذا يوضح ما تقدم، ولا يخالف ذلك رواية السمل لأنه فقه العين بأي شيء كان كما مضى.

قوله: (وألقوا في الحفرة) هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة، وإنما القوا فيها لأنها قرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا.

قوله: (يستقون فلا يسقون) زاد وهيب والأوزاعي «حتى ماتوا» وفي رواية أبي رجاء «ثم يذهب في الشمس حتى ماتوا» وفي رواية شعبة عن قتادة «يعضون الحجارة» وفي الطب من رواية ثابت قال أنس: «فرايت الرجل منهم يكدم الأرض

بلسانه حتى يموت» ولأبي عروة من هذا الوجه «يعض الأرض ليجد بردها عما يجد من الحز والشدة». وزعم الواقدي أنهم صلبوا، والروايات الصحيحة ترد. لكن عند أبي عروة من رواية أبي عقيل عن أنس «فصلب اثنين وقطع اثنين وسمل اثنين» كذا ذكر سنة فقط، فإن كان عوفراً فمقتولهم كانت موزعة. ومال جماعة منهم ابن الجوزي إلى أن ذلك وقع عليهم على سبيل القصص، لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس «إنما سمل النبي ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة» وقصر من اقتصر في عزوه للترمذي والنسائي، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الملة في قههم وقتت من جهات، وليس في الحديث إلا السمل فيحتاج إلى ثبوت البقية. قلت: كانوا تمسكوا بما نقله أهل المغازي أنهم ملوا بالراعي، ونهض آخرون إلى أن ذلك منسوخ، قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن الملة: هذا الحديث ينسخ كل مثله. وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء النسخ يحتاج إلى تاريخ. قلت: يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه، وقصة العرينين قبل إسلام أبي هريرة، وقد حضر الإذن ثم النهي، وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود، ولوسى بن عقبة في المغازي: وذكرنا أن النبي ﷺ نهى بعد ذلك عن الملة بالآية التي في سورة المائدة، وإلى هذا مال البخاري، وحكاه إمام الحرمين في النهاية عن الشافعي، واستشكل القاضي عياض علم سقيهم الماء للإجماع على أن من وجب عليه القتل فاستقى لا يمنع، وأجاب بأن ذلك لم يقع من أمر النبي ﷺ ولا وقع منه نهي عن سقيهم. انتهى. وهو ضعيف جداً لأن النبي ﷺ أطلع على ذلك وسكوته كاف في ثبوت الحكم. وأجاب النووي بأن الحارث المرتد لا حرمة له في سقي الماء ولا غيره، وبذل عليه أن من ليس معه ماء إلا لطهارته ليس له أن يسقيه للمردت ويقيم، بل يستعمله ولو مات المرتد عطشاً، وقال الخطابي: إنفا فعل النبي ﷺ بهم ذلك لأنه أراد بهم الموت بذلك، وقيل: إن الحكمة في تعذيبهم لكونهم كفروا نعمة سقى إبان الإبل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوجع، ولأن النبي ﷺ دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصة رواها النسائي فيحتمل أن يكونوا في تلك الليلة تمنوا إرسال ما جرت به العادة من اللين الذي كان يراح به إلى النبي ﷺ من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد. والله أعلم.

قوله: (قال أبو قلابة فهؤلاء سرفوا) أي لأنهم أخذوا اللقاح من حرز ملها، وهذا قاله أبو قلابة استباحاً.

قوله: (وقالوا) أي الراعي كما تقدم.

قوله: (وكفروا) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي، وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث، وليس موقفاً على أبي قلابة كما توهمه بعضهم. وكذا قوله: «وحاربوا» ثبت عند أحمد من رواية حيد عن أنس في أصل الحديث «وهربوا حاربين» وسنأتي قصة أبي قلابة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة القسامة من كتاب الدييات إن شاء الله تعالى. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم: قدوم الفروء على الإمام، ونظره في مصالحهم، وفيه مشروعية الطب والتداوي بالبلان الإبل وأبوالها، وفيه أن كل جسد يطلب بما اعتاده، وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حربة إن قلنا إن قتلهم كان قصاصاً، وفيه المماثلة في القصاص وليس ذلك من الملة المنهي عنها، وثبوت حكم الحاربة في الصحراء، وأما في القرى ففيه خلاف، وفيه جواز استعمال أبناء السبيل إبل الصدقة في الشرب وفي غيره قياساً عليه بإذن الإمام، وفيه العمل بقول القاض، وللرب في ذلك المعرفة التامة

٢٣٤- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو النَّبَّاحِ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي، قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِىَ الْمَسْجِدَ، فِي مَرَابِطِهِ الْقَسَمِ. [الطبر: ٤٢٨، ٤٢٩، ١٨٩٨، ٢١٠٦، ٢٧٧١، ٢٧٧٤، ٢٧٧٩، ٣٩٣٢. أخرجه مسلم: ٥٢٤، مطرواً]

قوله: (أبو النباح) تقدم أنه بالثناة فوقانية ثم تحتانية المشددة وآخره مهمل، وهذا الحديث في الصلاة في مرائب الغنم تمسك به من قال بطهارة أبوالها وأبغارها، قالوا: لأنها لا تخلو من ذلك، فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة، ونوزع من استدل بذلك لاحتمال الخائل، وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض، وفي نظر لأنها شهادة نفي، لكن قد يقال إنها مستندة إلى أصل،

والجواب أن في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ صلى على حصير في دارهم، وصح عن عائشة أنه كان يصلي على الحمرة، وقال ابن حزم: هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد، فاقضى أنه في أول الهجرة، وقد صح عن عائشة أن النبي ﷺ أمرهم ببناء المساجد في الدور، وأن تطيب وتتنف، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وصححه ابن خزيمة وغيره، وأبي داود نحوه من حديث سمرة وزاد «وأن تطهره» قال: وهذا بعد بناء المسجد. وما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع، وفيه نظر لأن إسنه ﷺ في الصلاة في مرابض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة نعم ليس فيه دلالة على طهارة المرابض، لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الإبل، فلو اقتضى الإذن الطهارة لا تقتضي النهي التنجيس، ولم يقل أحد بالفرد: لكن للمعنى في الإذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو أن الغنم من دواب الجنة والإبل خلقت من الشياطين. والله أعلم

٦٧- باب مَا يَقَعُ مِنَ النَجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِالْمَاءِ، مَا لَمْ يَمُزَّ بِعَرَّةٍ طَعْمٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ لَوْنٍ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: لَا بَأْسَ بِرِيَشِ الْمَيْتَةِ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: فِي عِظَامِ الْمَوْتَى نَحْوُ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ: إِذْ رُكِبَتْ نَاسًا مِنْ سَلَفِ الْعُلَمَاءِ، يَمْشِيُونَ بِهَا، وَيَذْهَبُونَ فِيهَا، لَا يَرُونَ بِهَ بَأْسًا.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ: وَلَا بَأْسَ بِتَجَارَةِ الْفَاحِجِ.

قوله: (باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء) أي هل ينجسهما أم لا، أو لا ينجس الماء إلا إذا تغير دون غيره؟ وهذا الذي يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث.

قوله: (وقال الزهري) وصله ابن وهب في جامعة عن يونس عنه، وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الأوزاعي عن الزهري.

قوله: (لا بأس بالماء) أي لا حرج في استعماله في كل حالة، فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أي من شيء نجس أو ريح منه أو لون، ولفظ يونس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر، ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين القليل والكثير إلا بالقوة الماتمة للملحني إن يغير أحد أوصافه، فالعبرة عنده بالتغير وعلمه، ومذهب الزهري هذا صار إليه طوائف من العلماء، وقد تعبه أبو عبيد في كتاب الظهور بأنه يلزم منه أن من بال في إبريق ولم يغير للماء وصفا أنه يجوز له التطهر به، وهو مستبشع، ولهذا نصر قول التفریق بالقلتين؛ وإنما لم يخرج به البخاري لا لخلاف وقع في إسناده، لكن رواه ثقات وصححه جماعة من الأئمة، إلا أن مقدار القلتين لم ينفق عليه، واعتبره الشافعي خمسم قرب من قرب الحجاز احتياطاً وخصص به حديث ابن عباس مرفوعاً «لله لا ينجسه شيء» وهو حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم، وسيأتي مزيد للقول في هذا في الباب الذي بعده. وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي: لا يثبت أهل الحديث مثله، لكن لا أعلم في المسألة خلافاً، يعني في تنجيس الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة، والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضاً.

قوله: (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي.

قوله: (لا بأس بريش الميتة) أي ليس نجساً ولا ينجس الماء بملاقاته، سواء كان ريش مأكول أو غيره، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه.

قوله: (وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره) أي عما لا يؤكل (أدركت ناساً) أي كثيراً والتونين للتكثير.

قوله: (ويذهبون) بتشديد الدال من باب الاتعمال، ويجوز ضم أوله وإسكان الدال، وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته، وسنذكر الخلاف فيه قريباً.

قوله: (وقال ابن سيرين وإبراهيم) لم يذكر السرخسي إبراهيم في روايته ولا

أكثر الرواة عن الزهري، وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ «أنه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأساً» وهذا يدل على أنه كان يراه طاهراً لأنه لا يميز بيع النجس ولا المتنجس الذي لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة في الزيت. والعاج هو ناب الفيل، قال ابن سيده: لا يسمى غيره عاجاً، وقال القزاز: أنكر الخليل أن يسمى غير ناب الفيل عاجاً، وقال ابن فارس والجوهري: العاج عظم الفيل، فلم يخصه بالناب. وقال الخطابي تبعاً لابن قتيبة: العاج النبل وهو ظهر السلحفاة البحرية، وفيه نظر ففي الصحاح: الملك السوار من عاج أو ذبل، فظاهر بينهما. لكن قال القاضي: العرب تسمى كل عظم عاجاً، فإن ثبت هذا فلا حجة في الأثر المذكور على عظم الفيل، لكن لإيراد البخاري له عقب أثر الزهري في عظم الفيل يدل على اعتباره ما قال الخليل وقد اختلفوا في عظم الفيل بناء على أن العظم هل تحله الحياة أم لا، فذهب إلى الأول الشافعي، واستدل له بقوله تعالى: ﴿قَالَ مِنْ بَيْنِ عِظَامِ الطَّيْرِ﴾ وهي رميم. قبل مجيئها الذي أنشأها أول مرة ﴿بِس: ٧٨- ٧٩﴾ فهذا ظاهر في أن العظم تحله الحياة، وذهب إلى الثاني أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقاً، وقال مالك: هو طاهر إن ذكي بناء على قوله إن غير المأكول يطهر بالتذكية وهو قول أبي حنيفة.

٢٣٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْنُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِيلَ عَنْ قَارَةِ سَقَطَتْ فِي سَمَنِ، فَقَالَ: «الْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ، وَكُلُوا سَمَنَكُمْ». [إس: ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢]

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (عن ميمونة) هي بنت الحارث خالة ابن عباس.

قوله: (سئل عن قارة) بهزة ساكنة والسائل عن ذلك هي ميمونة. ووقع في رواية يحيى القطان وجبريرة عن مالك في هذا الحديث «أن ميمونة استفتت» رواه الدارقطني وغيره.

قوله: (سقطت في سمن) زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك «في سمن جامد» وزاد المصنف في الذبائح من رواية ابن عينة عن ابن شهاب «فماتت».

قوله: (وما حولها) أي من السمن.

٢٣٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْنُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سِيلَ عَنْ قَارَةِ سَقَطَتْ فِي سَمَنِ، فَقَالَ: «خَلُّوها وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ».

قَالَ مَعْنُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ مَا لَا أَحْصِيهِ، يَقُولُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ. [راجع: ٢٣٥]

قوله: (حدثنا معن) هو ابن عيسى القزاز.

قوله: (خلوها وما حولها فاطرحوه) أي الجميع وكلوا الباقي كما دلت عليه الرواية الأولى.

قوله: (قال معن) هو قول علي بن عبد الله فهو متصل، وأبعد من قال إنه معلق، وإنما أورد البخاري كلام معن وساق حديثه بتزول بالنسبة للإسناد الذي قبله مع موافقته له في السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك في إسناده، فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا فمنهم من ذكره عنه حكناً كيجي بن يحيى وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كالقنعي وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس كاشهب وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة كيجي بن بكر وأبي مصعب، ولم يذكر أحد منهم لفظة «جامد» إلا عبد الرحمن بن مهدي، كما ذكره أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب، ورواه الحميدي والحفاظ من أصحاب ابن عينة بدلونها وجودوا إسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح، ورواه عبد الرزاق عن

معر عن ابن شهاب مجوده، وله فيه عن ابن شهاب إسناد آخر عن سعيد بن مسيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه «سئل رسول الله ﷺ عن الفارة تقع في السم، قال: إذا كان جامداً فالتقوا وما حولها، وإن كان مائماً فلا تقربوه» وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه: هي خطأ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: إنها وهم. وأشار الترمذي إلى أنها شاذة، وقال الذهلي في الزهريات: الطريقان عندنا غفولان، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر. والله أعلم. وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام معمر هذا مع كونه غير مخالف لرواية إسماعيل، وأجيب بأن مراده أن إسماعيل لم ينفرد بتجويد إسناده وظاهر في وجه آخر وهو أن رواية معمر المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا، وقد رواها في الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة، كذا أخرجه الإسماعيلي وغيره من طريقه، فأشار المصنف إلى أن هذا الاختلاف لا يضر، لأن مالكا كان يعله تارة ويرسله تارة، ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه منه معن بن عيسى مرارا وتابعه غيره من الحفاظ. والله أعلم.

(قائلة): أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه، وأما المائع فاختلقوا فيه، فذهب الجمهور إلى أنه ينسج كله بملقاة النجاسة، وخالف فريق منهم الزهري والأوزاعي، وسيأتي إيضاح ذلك في كتاب التبايع، وكذلك مسألة الالتصاق بالذئب النجس أو المتنجس إن شاء الله تعالى. قال ابن التين: مناسبة حديث السمن للآثار التي قبله اختيار المصنف أن المعتبر في التنجيس تغير الصفات، فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالوت وكذا عظمها كذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير، وانقضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا ينتجس.

٢٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنِيْعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ كَلِمٍ يَكْتُمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا، إِذْ يُعْتَبَرُ: ذَمًّا، تَصَحُّرًا، أَوْ لَوْنًا لَدُنِ اللَّهِ، وَالْعُرْفُ عُرْفُ الْمُسْلِمِ». [الطبر: ٢٨٠٣، ٥٥٣٣، والظاهر في المجهاد والسير، باب: ٧٧. أخرجه مسلم: ١٩٨٧٦]

٢٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَمَنْ الْأَعْرُونَ السَّابِقُونَ». [الطبر: ٨٧٦، ٨٩٦، ٢٩٥٦، ٣٤٨٦، ٦٢٢٤، ٩٨٨٧، ٧٠٣٦، ٧٤٩٥. أخرجه مسلم: ٨٥٥ مطولاً]

٢٣٩- وَيَسْأَلُوهُ قَالَ: «لَا يَكُنْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ السَّائِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَحْتَسِلُ فِيهِ». [أخرجه مسلم: ٢٨٢]

قوله: (باب البول في الماء الدائم) أي الساكن، يقال دوم الطائر تدوماً إذا صفت جناحيه في الهواء فلم يجركهما، وفي رواية الأصيلي «باب لا تبلوا في الماء الدائم، وهي بالمضي.

قوله: (الأعرج) كذا رواه شعيب ورواه ابن عيينة فيما رواه الشافعي عنه عن أبي الزناد، وكذا أخرجه الإسماعيلي، ورواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة، ومن هذا الوجه أخرجه النسائي، وكذا أخرجه أحمد من طريق الثوري عن أبي الزناد، والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه، والطريقان معاً صحيحان، ولأبي الزناد فيه شيخان، ولفظهما في سياق المتن مختلف كما سنشير إليه.

قوله: (ومن الأعرجون السابقون) اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود، فقال ابن بطال: يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ مع ما بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعاً، ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعهما من أبي هريرة ولا فليس في الحديث مناسبة للترجمة. قلت: جزم ابن التين بالأول، وهو متعقب، فإنه لو كان حديثاً واحداً ما فصله المصنف بقوله «وإسناده»، وأيضاً قوله: «ومن الأعرجون السابقون» طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى، فلو راعى البخاري ما ادعاه لساق المتن بتمامه. وأيضاً فحديث الباب مروى بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة، وليس في طريق منها في أوله «ومن الأعرجون السابقون»، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البخاري بدون هذه الجملة. وقول ابن بطال: ويحتمل أن يكون همام وهم تبعه عليه جماعة. وليس همام ذكر في هذا الإسناد. وقوله إنه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح، وإن كان غيره تكلف فأبدي بينهما مناسبة كما سنذكره، والصواب أن البخاري في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدلالة

معر عن ابن شهاب مجوده، وله فيه عن ابن شهاب إسناد آخر عن سعيد بن مسيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه «سئل رسول الله ﷺ عن الفارة تقع في السم، قال: إذا كان جامداً فالتقوا وما حولها، وإن كان مائماً فلا تقربوه» وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه: هي خطأ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: إنها وهم. وأشار الترمذي إلى أنها شاذة، وقال الذهلي في الزهريات: الطريقان عندنا غفولان، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر. والله أعلم. وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام معمر هذا مع كونه غير مخالف لرواية إسماعيل، وأجيب بأن مراده أن إسماعيل لم ينفرد بتجويد إسناده وظاهر في وجه آخر وهو أن رواية معمر المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا، وقد رواها في الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة، كذا أخرجه الإسماعيلي وغيره من طريقه، فأشار المصنف إلى أن هذا الاختلاف لا يضر، لأن مالكا كان يعله تارة ويرسله تارة، ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه منه معن بن عيسى مرارا وتابعه غيره من الحفاظ. والله أعلم.

(قائلة): أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه، وأما المائع فاختلقوا فيه، فذهب الجمهور إلى أنه ينسج كله بملقاة النجاسة، وخالف فريق منهم الزهري والأوزاعي، وسيأتي إيضاح ذلك في كتاب التبايع، وكذلك مسألة الالتصاق بالذئب النجس أو المتنجس إن شاء الله تعالى. قال ابن التين: مناسبة حديث السمن للآثار التي قبله اختيار المصنف أن المعتبر في التنجيس تغير الصفات، فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالوت وكذا عظمها كذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير، وانقضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا ينتجس.

٢٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنِيْعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ كَلِمٍ يَكْتُمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا، إِذْ يُعْتَبَرُ: ذَمًّا، تَصَحُّرًا، أَوْ لَوْنًا لَدُنِ اللَّهِ، وَالْعُرْفُ عُرْفُ الْمُسْلِمِ». [الطبر: ٢٨٠٣، ٥٥٣٣، والظاهر في المجهاد والسير، باب: ٧٧. أخرجه مسلم: ١٩٨٧٦]

قوله: (حدثنا أحمد بن محمد) أي ابن أبي موسى المزوي المعروف بمردويه، وعبد الله هو ابن المبارك.

قوله: (كل كلم) يفتح الكاف وإسكان اللام (يكلمه) يضم أوله وإسكان الكاف وفتح اللام، أي كل جرح يجرحه.

قوله: (في سبيل الله) قيد يجرى ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله، وزاد في المجهاد من طريق الأعرج عن أبي هريرة «والله أعلم بمن يكلم في سبيله» وفيه إشارة إلى أن ذلك إما يحصل لمن خلعت نيته.

قوله: (تكون كهيتها) أعاد الضمير مؤنثاً لإعادة الجراحة، ويوضحه رواية القاسبي عن أبي زيد المزوي عن الفريري «كل كلمة يكلمها» وكذا هو في رواية ابن عساکر.

قوله: (تصحب) بفتح الجيم المشددة وحذف التاء الأولى إذ أصله تصحجر.

قوله: (والعرف) بفتح المهملة وسكون الراء الريح، والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئة أنه يشهد لصاحبه بفضلله وعلى ظله بفعله، وقائلة راحته الطيبة أن تنشر في أهل الموقف إظهاراً لفضيلته أيضاً، ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة. وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب، فقال الإسماعيلي: هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته، وإنما ورد في فضل المطمون في سبيل الله. وأجيب بأن مقصود المصنف بإيراد تأكيد مذهبه في أن الله لا ينتجس بمجرد الالتصاق ما لم يتغير، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الوصف، فكما أن تغير صفة الدم بالراحة الطيبة أخرجه من الدم إلى اللدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرجه عن صفة الطهارة إلى النجاسة. وتعقب بأن الغرض إثبات انحصار التنجيس بالتغير وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق، لا أنه لا يحصل إلا به وهو موضع

الطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصوداً، كما صنع في حديث عروة الباري في شرارة الشاة كما سيأتي بيانه في الجهاد، وأمثله ذلك في كتابه كثيرة. وقد وقع لملك غمر هذا في الموطأ إذ أخرج في باب صلاة الصبح والعتمة متوناً بسند واحد أوها ومر رجل بفنصن شوكه وأخبرها ولو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوها ولو جبرها وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنه أضافها على الوجه الذي سمعه. قال ابن العربي في القيس: نرى الجهال يتبعون في تأويلها، ولا تعلق للأول منها بلباب أصلاً. وقال غيره: وجه المناسبة بينهما أن هذه الأمة آخر من يدفن من الأمم في الأرض وأول من يخرج منها، لأن الوعاء آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه، فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر، فينبغي أن يحتج بذلك. ولا يخفى ما فيه. وقيل: وجه المناسبة أن بني إسرائيل وإن سبقوا في الزمان، لكن هذه الأمة سبقتهم باجتناب الماء الراكد إذا وقع البول فيه، فلمعلم كانوا لا يجتنبونه. وتعقب بأن بني إسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلد أحدهم قرضه، فكيف يظن بهم التساهل في هذا؟ وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور. وما قرئناه أولى. وقد وقع للبخاري في كتاب التعبير في حديث أورده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صدره أيضاً بقوله: «وَحَنَ الْأَخْرُونَ السَّابِقُونَ» قال: وإسناده. ولا يتأني فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التكلف. والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه، ولهذا قلل حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى، وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وإبتدأ كل نسخة منهما حديث «وَحَنَ الْأَخْرُونَ السَّابِقُونَ»، فلذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما، وسلك مسلم في نسخه همام طريقاً أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها: قال رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ، فيذكر الحديث الذي يريده يشير بذلك إلى أنه من أئمة النسخة لا أولها والله أعلم.

قوله: (الذي لا يجري) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه، وقيل احتراز به عن راكد يجري بعضه كالبرك، وقيل احتراز به عن من الماء الدائم لأنه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى، ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الإشارة إليها حيث جاء فيها بلفظ «الراكد» بدل الدائم، وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر، وقال ابن الأبياري: الدائم من حروف الأضداد يقال للساكن والدائم، ومنه أصاب الرأس دوام أي دوار، وعلى هذا قوله «الذي لا يجري» صفة خصصة لأحد معني المشترك، وقيل الدائم والراكد مقابلان للجاري، لكن الدائم الذي له تبع والراكد الذي لا تبع له.

قوله: (لم يحصل) بضم اللام على المشهور، وقال ابن مالك: يجوز الجزم عطفاً على يولن لأنه مجزوم الموضع بلا نهاية، ولكنه بني على التفتيح لتوكيده بالنون. ومنع ذلك القرطبي فقال: لو أراد النهي لقال ثم لا يتنسل، فيحتج بتساوي الأمران في النهي عنها لأن الغل الذي تولدوا عليه شيء واحد وهو الماء. قال: فمدوله من ذلك بدل على أنه لم يرد العطف، بل نعى على مأك الحال، وللمنى أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيستع عليه استعماله. ومثله بقوله ﷺ: «ولا يضرين أحدكم أمرأته ضرب الأمة ثم يضاجعها» فإنه لم يروه أحد بالجزم، لأن المراد النهي عن الضرب لأنه يحتاج في مأك حاله إلى مضاجعتها فتحت لإسعادها إليها فلا يحصل له مقصوده. وتقدّر اللفظ ثم هو يضاجعها. وفي حديث الباب «ثم هو يتنسل منه» وتعقب بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يطغف عليه نهى آخر غير مؤكّد، لاحتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى ليس للأخر. قال القرطبي: ولا يجوز النصب، إذ لا تضمن أن يعد ثم، وأجازه ابن مالك بإعطائه ثم حكم الواو، وتعقب النووي بأن ذلك يقتضي أن يكون للمني عنه الجمع بين الأمرين دون إفراد أحدهما، وضعمه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتحددة لفظ واحد، فيؤخذ النهي من الجمع بينهما من هذا الحديث إذ ثبت رواية النصب، ويؤخذ النهي عن الإفراد من حديث آخر. قلت: وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي ﷺ أنه: «نهى عن البول في الماء الراكد»، وعنده من طريق أبي السائب عن أبي هريرة بلفظ «ولا يتنسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» وروى أبو داود النهي عنها في حديث واحد ولفظه «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يتنسل فيه من الجنابة» واستدل به بعض الحنفية على تنجيس الماء للمستعمل، لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال، وقد نهى عنها معاً وهو للتحريم فيدل على النجاسة فيها. ورد بأنها دلالة اقتران وهي

قوله: (لم يحصل فيه) كذا هنا، وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد «ثم يتنسل منه»، وكذا لحسم من طريق ابن سيرين، وكل من اللفظين يفيد حكماً بالنص وحكماً بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد، ووجهه أن الرواية بلفظ «فيه» تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط، والرواية بلفظ «منه» بعكس ذلك، وكله مبني على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة. والله أعلم.

٦٩- باب إذا أقي على ظهر المصلي قَدَرٌ أو جِيفَةٌ، لَمْ تَمْسُذْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ

وَكَاَنَ ابْنُ عُتْرَةَ: إِذَا رَأَى فِي نَوْبِهِ دَمًا، وَهُوَ مُصَلِّي، وَضَعَهُ وَتَعَسَّى فِي صَلَاتِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّيْخُ: إِذَا مَسَّتْ فِي نَوْبِهِ دَمٌ أَوْ جَنَابَةٌ، أَوْ لَغِيْرُ الْقِبْلَةِ، أَوْ تَمَسَّتْ فَصَلَّى، ثُمَّ أَذْرَكَ الْمَاءَ فِي وَجْهِهِ، لَا يُعِيدُ.

قوله: (باب إذا أقي على ظهر المصلي قَدَرٌ) بفتح الذال المعجمة أي شيء نجس (أو جيفة) أي ميتة لها رائحة.

قوله: (لم تفسد) محله ما إذا لم يعلم بذلك وتغاضى، ويحتمل الصحة مطلقاً على قول من ذهب إلى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بغرض، وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرا، وإليه ميل المصنف، وعليه يخرج من صحيح الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن مالت منه الدماء برمي من رماه، وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.

قوله: (وكان ابن عمر) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق برد بن سنان عن نافع عن أمه: «كان إذا كان في الصلاة فرأى في نوبه دماً فاستطاع أن يضعه وضعه، وإن لم يستطع خرج فضله ثم جاء، فينبى على ما كان صلى». وإسناده صحيح، وهو يقتضي أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور، وقال الشافعي وأحمد: بعيد الصلاة، وقيداه مالك بالوقت فإن خرج فلا قضاء، وفيه بحث يطول، واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه ﷺ خلع نعليه في الصلاة ثم قال: «إن جبريل أخبرني أن فيها قناراً أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة. وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في

الحديث إعادة. وهو اختيار جماعة من الشافعية. وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال ابن المسيب والشعبي) كذا للاكثر وهو الصواب، وللمستلمي والسرخسي «وكان» فإن كانت محذوفة لفرداد قوله: «إذا صلى» على إرادة كل منهما، والمراد بمسألة الدم ما إذا كان ينير علم المصلي، وكذا الجنبية عند من يقول بتجاسة للمني، ومسألة القبلة ما إذا كان من اجتهاد ثم تبين الخطأ، ومسألة التيمم ما إذا كان غير واجد للماء، وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين للمذاهب. وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أوضحها في تعليقات التليق، وقد تقدمت الإشارة إلى مسألة الدم، وأما مسألة التيمم فعدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف، وذهب جمع من التابعين منهم عطاء وابن سيرين ومكحول إلى وجوب الإعادة مطلقاً، وأما مسألة بيان الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم: لا يبعد وهو قول الأكثر أيضاً، وقال في الجديد: يجب الإعادة، واستدل الأولين بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وقال حسن، لكن ضعفه غيره، وقال العجلي: لا يروى من وجه يثبت، وقال ابن العربي: مستند الجديد أن خطأ المجتهد يطل إذا وجد النص بخلافه. قال: وهذا لا يتم في هذه المسألة إلا بكافة، وأما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد. وأوجب بأن هذه المسألة مصورة فيما إذا تيقن الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى الظن التسري فليس فيه نقض اجتهاد باجتهاد. والله أعلم.

٢٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيعُ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ مَيْمُونٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَيْمُونٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: الْيَوْمَ يَجِيءُ بِسَلَى جَزُورٍ يَنْسِي فَلَمَّا قَبِضَهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجْدًا فَأَنْبَتَ أَحَدُ الْقَوْمِ فَجَاءَهُ بِهِ، فَظَهَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَضَمَّ عَلَى ظَهْرِهِ يَنْ كَيْفِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أَغْنِي شَيْئًا، لَوْ كَانَ لِي مَنَعَةٌ، قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى جَاءَهُ فَاظْمَأَ فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَفَقَّ عَنْهُمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدُّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مُسْتَجَابَةٌ، ثُمَّ سَمِعُوا: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ، وَعَلَيْكَ بِخَبْثَةِ بِنِ رِبْعَةَ، وَخَبْثَةِ بِنِ رِبْعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ خُبَّانٍ، وَأُمِّئَةَ بِنِ خَلْفٍ، وَغُفَّيَةَ بِنِ أَبِي مُثْعَبٍ» وَغَدَا السَّابِعُ فَلَمْ يَخْطُفْهُ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ عَذْرَاءً رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرَّخَ فِي الْقَلْبِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

[انظر: ٥٩٠، ٢٩٣٤، ٤٣١٨٥، ٤٣٨٥٤، ٤٣٩٦٠، والهر في الدعوات، باب: ٥٨، أخرجه مسلم: ١٧٩٤]

قوله: (حدثنا عبدان) أعاده المصنف في أواخر الجزية عنه قال: حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان، وعرفنا من سياقه هناك أن اللفظ هنا لرواية أحمد بن عثمان، وإنما قرنها برواية عبدان تقوية لها لأن في إبراهيم بن يوسف مقالاً، وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي، وهو من صفار شيوخ البخاري، وله في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن خالد عن علي بن صالح عن أبي إسحاق، ورجال إسناد جميعاً كوفيون، وأبو إسحاق هو السبيعي، ويوسف الرازي عنه هو ابن ابنه إسحاق، وأفادت روايته التصريح بالتحديث لأبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، ولعمرو عن عبد الله، وعينت أيضاً عبد الله بأنه ابن مسعود، وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مخضرم، أسلم في عهد النبي ﷺ ولم يره، ثم نزل الكوفة، وهو غير

عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم قريباً. وهذا الحديث لا يروى عن النبي ﷺ إلا بإسناد أبي إسحاق هذا، وقد رواه الشيخان من طريق الثوري، والبخاري أيضاً من طريق إسرائيل وزهير، ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة، وكلهم عن أبي إسحاق. وستذكر ما في اختلاف رواياتهم من القوائد مبيناً إن شاء الله تعالى.

قوله: (وبنا رسول الله ﷺ) ساجد بيقته من رواية عبدان المذكور «وحوله» ناس من قريش من للمشركين، ثم ساق الحديث مختصراً.

قوله: (أن عبد الله) في رواية الكشميهني من عبد الله.

قوله: (وأبو جهل وأصحاب له) هم السبعة المدعو عليهم بعد، بينه البزار من طريق الأجلح عن أبي إسحاق.

قوله: (إذ قال بعضهم) هو أبو جهل، سماء مسلم من رواية زكريا المذكورة وزاد فيه «وقد غررت جزور بالأسر»، والجزور من الإبل ما يجزأ أي يقطع، وهو بفتح الجيم، والسلي مقصور بفتح الهملة هي الجلبدة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البهائم وأما من الأعميات فالشميمة، وحكى صاحب الحكم أنه يقال فيهن أيضاً سلى.

قوله: (فيضعه) زاد في رواية إسرائيل «فيعد إلى فرثها ومدها وسلاها ثم يهله حتى يسجد».

قوله: (فأباحت أحق القوم) وللشميهني والسرخسي «أشقى قوم» بالتكثير فيه بالمقابلة لكن المقام يقتضي الأول، لأن الشقاء هنا بالنسبة إلى أولئك الأقوام فقط كما سطره بعد، وهو عاقبة بن أبي معيط بمهملتين مصغراً سماء شعبة، وفي سياقه عند المصنف اختصار يوهم أنه فعل ذلك ابتداء. وقد ساقه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه: فجاء عاقبة بن أبي معيط فقلده على ظهره.

قوله: (لا أخير) كذا للاكثر، وللشميهني والمستلمي «لا أخير»، ومعناها صحيح، أي لا أغني في كف شرهم، أو لا أخير شيئاً من فعلهم.

قوله: (لو كانت لي منعة) قال النووي: المنعة بفتح النون القوة، قال وحكي الإسكان وهو ضعيف. وجزم القرطبي بسكون النون قال: ويميز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكتبه، وقد رجح الفزاز والمروزي الإسكان في الفرد، وعكس ذلك صاحب إصلاح اللطخ وهو معتمد النووي قال: وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشيرة، لكونه هدلياً حليفاً وكان حلفاءه إذ ذاك كفاراً. وفي الكلام حذف تقديره: لطرحه عن رسول الله ﷺ، وصرح به مسلم في رواية زكريا، والبزار «فأنا أربأ أي أخاف منهم».

قوله: (ويحيل بعضهم) كذا هنا بالهملة من الإحالة، والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تهكمًا، ويحتمل أن يكون من حال يميل بالفتح إذا وثب على ظهر دابة، أي يثب بعضهم على بعض من المرح والبطر، ولمسلم من رواية زكريا «ويحل» باليم أي من كثرة الضحك، وكذا للمصنف من رواية إسرائيل.

قوله: (فاظمأ) هي بنت رسول الله ﷺ، زاد إسرائيل «وهي جويرية، فاقبلت تسمى، وثبت النبي ﷺ ساجداً».

قوله: (طرحه) كذا للاكثر، وللشميهني محذف المفعول، زاد إسرائيل «واقبلت عليهم تشتمهم» زاد البزار «فلم يردوا عليها شيئاً».

قوله: (طرح رأسه) زاد البزار من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق «فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد اللهم» قال البزار: فردد بقوله: «أما بعد» زيد.

قوله: (ثم قال) يشعر بمهلة بين الرفع والدعاء، وهو كذلك، فسي رواية الأجلح عند البزار وفتح رأسه كما كان يرفعه عند قيام مسجود، فلما قضى صلاته قال: «اللهم» ولمسلم والنسائي غوه، والظاهر أنه أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي إسحاق عند الشيخين.

قوله: (عليك بقريش) أي بملأها قريش، والمراد الكفار منهم أو من سمي منهم، فهو عام أريد به الخصوص.

قوله: (ثلاث مرات) كرده إسرائيل في روايته لفظاً لا عدداً، وزاد مسلم في رواية زكريا «وكان إذا دعا دعا ثلاثاً، وإذا سأل سأل ثلاثاً».

البئر التي لم تطو وقيل العادية القديمة التي لا يعرف صاحبها.

(الثالثة) روى هذا الحديث ابن إسحاق في المغازي قال: حدثني الأجلع عن أبي إسحاق فذكر هذا الحديث، وزاد في آخره قصة أبي البخري مع النبي ﷺ في سؤاله إياه عن القصة، وضرب أبي البخري أبا جهل وشجه إياه، والقصة مشهورة في السير، وأخرجها الزائر من طريق أبي إسحاق وأشار إلى تفرد الأجلع بها عن أبي إسحاق، وفي الحديث تنظيم الدعاء بمكة عند الكفار، وما زاد عند المسلمين إلا تعظيماً، وفيه معرفة الكفار بعصدة ﷺ خوفهم من دعائه، ولكن حلهم الحسد على ترك الانقياد له، وفيه حلمه ﷺ عن آثامه، ففي رواية الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال: لم أره دعا عليهم إلا يومئذ. وإنما استحقوا الدعاء حيثئذ لما أقدموا عليه من الاستخفاف به حال عبادة ربه. وفيه استحباب الدعاء ثلاثاً، وقد تقدم في العلم استحباب السلام ثلاثاً وغير ذلك. وفيه جواز الدعاء على الظالم، لكن قال بعضهم: عمله ما إذا كان كافراً، فأما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة، ولو قيل: لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيداً لاحتمال أن يكون أطلع ﷺ على أن المذكورين لا يؤمنون، والأولى أن يدهى لكل حي بالدعاء. وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها، لشرفها في قومها ونفسها، لكونها صرحت بشتمهم وهم رؤوس قريش، فلم يردوا عليها. وفيه أن للبشارة أكد من السب والإحالة لقوله في عبة وأشقى القوم، مع أنه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كُفراً، وأذى للنبي ﷺ، لكن الشفاء هنا بالنسبة إلى هذه القصة لأنهم اشتكروا في الأمر والرضا وانفرد عبة بالبشارة فكان أشقاهم، ولهذا تناولوا في الحرب وقتل هو سبياً. واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انقاعها ابتداء لا تبطل صلاته ولو جمادى، وعلى هذا يتزل كلام المصنف، فلو كانت نجاسة فازاها في الحال ولا أثر لها صحت اتفاقاً، واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل لحمه، وعلى أن إزالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف، وحله على ما سبق أولاً. وتعقب الأول بأن الفرث لم يفرّد بل كان مع الدم كما في رواية إسرائيل، والدم نجس اتفاقاً. وأجيب بأن الفرث والدم كانا داخل السلى وجلدة السلى الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة للرخصة. وتعقب بأنها فيجعة وثني، فجميع أجزائها نجسة لأنها ميتة، وأجيب بأن ذلك كان قبل التعبد بتجرع فبأنهم، وتعقب بأنه يحتاج إلى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال. وقال النووي: الجواب للرخصي أنه لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده استصحاباً لأصل الطهارة. وتعقب بأنه يشكل على قولنا بوجود الإعادة في مثل هذه الصورة. وأجيب بأن الإعادة إما نجس في القربة، فإن ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلمله أعاد. وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم يخل، وبأن الله تعالى لا يقره على التصادي في صلاة فاسدة. وقد تقدم أنه خلع عليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيها قلراً، ويدل على أنه علم ما أتى على ظهره أن فاطمة ذُبح به قبل أن يرفع رأسه، وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم. والله أعلم.

٧٠ - باب التَّزَاوِي وَالْمُخَاطَبَاتِ وَنَحْوِهِ فِي التَّوْبِ

قَالَ غُرُورٌ، عَنِ الْمُسَوِّدِ وَصَرَّوَان: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ حُدَيْيَةَ، فَلَذَكَرَ الْحَدِيثَ: وَمَا تَقَعَمَ النَّبِيُّ ﷺ نَعَامَةً، إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَةٌ وَجِلَّةٌ. [راجع: ١٦١٤، ١٦١٥]

٢٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَرَّكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي تَوْبِهِ.

طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَوَّفْتُ: أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [الطبري: ٤٠٥، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٧، ٥٣١، ٥٣٢، ٨٢٢، ١٦١٤]. أخرجه مسلم: ٤٩٣، بخطه ليست في هذه الطريق، وأخرجه: [٥٥١]

قوله: (باب الصفاق) كنا في روايتنا، وللأكثر بلازي وهي لغة فيه، وكذا السين وضعت.

قوله: (فشق عليهم) وسلم من رواية زكريا «فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته».

قوله: (وكانوا يرون) بفتح أوله في روايتنا من الرأي أي يعتقدون، وفي غيرها بالضم أي يظنون، والمراد بالبلد مكة. ووقع في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري «في الثالثة» بدل قوله في ذلك البلد ويتناسب قوله: «ثلاث مرات» ويمكن أن يكون ذلك ما بقي عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام.

قوله: (كم سمى) أي فصل من أجل.

قوله: (بأبي جهل) في رواية إسرائيل بعمر بن هشام وهو اسم أبي جهل، فلعله سماه وكناه معاً.

قوله: (والوليد بن عتبة) هو ولد المذكور بعد أبي جهل، ولم تختلف الروايات في أنه بعين مهلة بعدها مثانة ساكنة ثم موحدة، لكن عند مسلم من رواية زكريا بالفتح بدل المثانة. وهو وهم قديم نبه عليه ابن سفيان الراوي عن مسلم، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق شيخ مسلم على الصواب.

قوله: (وأمية بن خلف) في رواية شعبة «أو أبي بن خلف» شك شعبة، وقد ذكر المصنف الاختلاف فيه غريب رواية الثوري في الجهاد وقال: الصحيح أمية، لكن وقع عنده هناك «أبي بن خلف» وهو وهم من أو من شيعة أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة إذ حدثه فقد رواه شيخه أبو بكر في مسنده فقال: «أمية» وكذا رواه مسلم عن أبي بكر والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبي بكر كذلك وهو الصواب، وأطبق أصحاب المغازي على أن المقتول بدير أمية، وعلى أن أخاه أياً تمل بأحد وسياهي في المغازي تمل أمية بيدر إن شاء الله تعالى.

قوله: (وعند السابغ فلم تحفظه) وقع في روايتنا بالنون وهي للجمع، وفي غيرها بالياء التحتية قال الكرستاني فاعل حد رسول الله ﷺ أو ابن مسعود وفاعل «فلم تحفظه» ابن مسعود أو عمرو بن ميمون. قلت: ولا أدري من أين نهياً له الحزم بذلك مع أن في رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل «فلم تحفظه» أبو إسحاق ولفظه «قال أبو إسحاق ونسيت السابغ»، وعلى هذا ففاعل حد عمرو بن ميمون، على أن أبا إسحاق قد تذكره مرة أخرى فسماه عمارة بن الوليد، كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، وسامع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الاتقان للزومه إياه لأنه جده، وكان خصيصاً به، قال عبد الرحمن ابن مهدي: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا اتكالاً على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم. وعن إسرائيل قال: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ سورة الحمد، واستشكل بعضهم حد عمارة بن الوليد في المذكورين لأنه لم يقتل بيدر بل ذكر أصحاب المغازي أنه مات بمرض الحبسة، وله قصة مع النجاشي إذ تعرض لآرائه فأمر النجاشي ساعراً فنفخ في إحلل عمارة من سحره فحقوه له فتوحش وصار مع البهائم إلى أن مات في خلافة عمر وقصته مشهورة. والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه وأهم صرعى في القلب يحمل على الأكثر، ويدل عليه أن عبة بن أبي ميط لم يطرح في القلب وإنما قتل صبراً بعد أن رحلوا عن بدر مرحلة، وأمية بن خلف لم يطرح في القلب كما هو بل مقطوعاً كما سيأتي، وسياهي في المغازي كيفية مقتل المذكورين بيدر وزيادة بيان في أحوالهم إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال) أي ابن مسعود، والمراد باليد هنا القلعة، وفي رواية مسلم «والذي بعت عمداً بالحق» وللنسائي: «والذي أنزل عليه الكتاب، وكان عبد الله قال كل ذلك تأكيداً».

قوله: (صرعى في القلب) في رواية إسرائيل «لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم سحروا إلى القلب قلب بدر» ثم قال رسول الله ﷺ: «واتبع أصحاب القلب لبعته» وهذا يحتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضي، فيكون فيه علم طليم من أصنام النبوة، ويحتمل أن يكون قاله ﷺ بعد أن ألقوا في القلب، وزاد شعبة في روايته «ولا أمية فإنه تعلمت أوصاله» زاد «لأنه كان باندنا»، قال العلماء: وإنما أمر بالقتال فيه لثلاثياتي الناس يجرهم، ولا فاعل فيه لا يجب دفعه، والظاهر أن البئر لم يكن فيها ماء معين.

قوله: (قلب بدر) بالجر على البدلية، والقلب بفتح القاف وآخره مرحلة هو

وزاد «فرضاً به» وهذا الحديث أطلق علماء السلف على تضعيفه، وقيل على تقدير صحته إنه منسوخ، لأن ذلك كان بمكة، ونزول قوله تعالى: «فلم نجدوا ماء فيميموا»

[المائدة: ٦] إنما كان بالمدينة بلا خلاف، أو هو معمول على ماء ألقيت فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفاً، وإنما كانوا يصنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة.

قوله: (عن الزهري) كذا للأصلي وغيره، ولأبي ذر «حدثنا الزهري».

قوله: (كل شراب أسكر) أي كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا، قال الخطابي: فيه دليل على أن قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان، لأنها صيغة عموم أشير بها إلى جنس الشراب الذي يكون منه السكر، فهو كما لو قال: كل طعام أشبع فهو حلال، فإنه يكون دالاً على حل كل طعام من شأنه الإشباع وإن لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض. ووجه احتجاج البخاري به في هذا الباب أن المسكر لا يخل شربه، وما لا يخل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقاً والله أعلم. وسيأتي الكلام على حكم شرب النبيذ في الأثرية إن شاء الله تعالى.

٧٢ - باب: غَسَلَ الْمَرْأَةُ أَبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ

وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: امْسَحُوا عَلَى رِجْلَيْ، لِأَنَّهَا مَرِيضَةٌ.

٢٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ: سَمِعَ سَهْلَ بْنَ مَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَسَأَلَهُ النَّاسُ، وَمَا يَتَنِي وَيَتَنِي أَحَدٌ: بِأَيِّ شَيْءٍ ذُووِي جُرْحٍ النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا يَتَنِي أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنْ مَنِي، كَانَ عَلَيَّ يَجِيءُ بِتُرْمِيدٍ فِيهِ مَاءٌ، وَلَاقِطَةً تَمْلِئُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَأَخَذَ حَصِيرٌ فَأَخْرَقَ، فَخَشِي بِهِ جُرْحُهُ.

[الطبر: ٢٩٠٣، ٢٩١١، ٣، ٤٠٧٥، ٥٢٤٨، ٥٧٢٢. أخرجه مسلم: ١٧٩٠،

بزيادة]

قوله: (باب غسل المرأة أباهما) منصوب على المفعولية، والدم منصوب على الاختصاص، أو على البدل، وهو إما اشتغال أو بعض من كل. ووقع في رواية ابن عساکر غسل المرأة الدم عن وجه أبيها، وهو بالمدني.

قوله: (عن وجهه) في رواية الكشيبي «من وجهه» و«عن» في رواية غيره إما بمعنى من أو ضمن الغسل معنى الإزالة، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة وغمرها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء، وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالوية لحديث سهل.

قوله: (وقال أبو العالوية) هو الرياحي بكسر الراء وياء تختانية، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر بن عاصم بن سليمان قال: دخلنا على أبي العالوية وهو وجع فوضووه، فلما بقيت إحدى رجله قال: امسحوا على هذه فإنها مريضة، وكان بها حمرة. وزاد ابن أبي شيبة «أنها كانت معصوبة».

قوله: (حدثنا محمد) قال أبو علي الجبائي: لم ينسبه أحد من السراوة، وهو عند ابن سلام. قلت: وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج. وقد وقع في رواية ابن عساکر «حدثنا محمد يعني ابن سلام».

قوله: (وسأله الناس) جملة حالية، وأراد بقوله: «وما بيني وبينه أحد» أي عند السؤال، ليكون أدل على صحة سماعه لقربه منه.

قوله: (ذوي) بضم الدال على البناء للمجهول، وحذفت إحدى الواوین في الكتابة كذا.

قوله: (ما بقي أحد) إنما قال ذلك لأنه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما صرح به المصنف في النكاح في روايته عن قتبية عن سفيان، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان «اختلف الناس بأي شيء ذوي جرح رسول الله ﷺ؟» وسيأتي ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازي في وقعة أحد إن شاء الله تعالى. وكان بينها وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة.

قوله: (فأخذ) بضم الحزة على البناء للمجهول، وله في الطب «فلما رأت فاطمة

قوله: (في الثوب) أي والبدن وغمره، ودخل هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد الماء لو خالطه.

قوله: (وقال عروة) هو ابن الزبير، ومروان هو ابن الحكم، وأشار بهذا التعليق إلى الحديث الطويل في قصة الحديبية، وسيأتي تمامه في الشروط من طريق الزهري عن عروة، وقد علق منه موضعاً آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس.

قوله: (لهذا الحديث) يعني وفيه «وما تنخم»، وغسل الكرماني ظن أن قوله «وما تنخم إلخ» حديث آخر فجزأ أن يكون الراوي ساق الحديثين سقواً واحداً، أو يكون أمر التنخم وقع بالحديبية انتهى. ولو راجع الموضع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاماً لظهر له الصواب. والتنخمة بالضم هي النخاعة كذا في الجمل والصباح، وقيل بالهم ما يخرج من الفم، وبالعين ما يخرج من الحلق. والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق وغمره. وقد نقل بعضهم فيه الإجماع، لكن روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه ليس بطاهر، وقال ابن حزم: صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب غس إذا فارق الفم.

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو القريابي، وسفيان هو الثوري. وقد روى أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث من طريق القريابي وزاد في آخره «وعم في الصلاة».

قوله: (طوله ابن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم المصري أحد شيوخ البخاري، نسب إلى جده. وأقادت روايته تصريح حيد بالسماع له من أنس، خلافاً لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة أنه قال: حديث حيد عن أنس في البراق إنما سمعه من ثابت عن أبي نضرة، فظهر أن حمداً لم يدلس فيه. ومقبول سمعت الشامي مخلوف للمعلم به، والمراد أنه كالمثل الذي قبله عن زيادات فيه. وقد وقع مطولاً أيضاً عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حك البراق باليد في المسجد.

٧١ - باب: لا يجوز الوضوء بالثبيد، ولا المسكر

وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: التَّمِيمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالْثَبِيدِ وَالنَّبَنِ.

٢٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ اسْكُرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

[الطبر: ٥٥٨٥، ٥٥٨٦. أخرجه مسلم: ٢٠٠١]

قوله: (باب لا يجوز الوضوء بالثبيد ولا المسكر) هو من عطف العام على الخاص، أو المراد بالثبيد ما لم يبلغ حد الإسكار.

قوله: (وكرهه الحسن) أي البصري، روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال: «لا وضوء بنبيذ» وروى أبو حيد من طريق أخرى عنه أنه لا بأس به، فعلى هذا فكرهته عنده على التنزيه.

قوله: (وأبو العالوية) روى أبو داود وأبو حيد من طريق أبي خلدة قال: سألت أبا العالوية عن رجل أصابه جلبة وليس عنده ماء أهتسل به؟ قال: لا. وفي رواية أبي عبيد: فكرهه.

قوله: (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح، روى أبو داود أيضاً من طريق ابن جريح عنه أنه كره الوضوء بالثبيد واللبن وقال: إن التميم أحب إلي منه. وذهب الأوزاعي إلى جواز الوضوء بالأنثية كلها، وهو قول عكرمة مولى ابن عباس، وروي عن علي وابن عباس ولم يصح عنهما، وقيد أبو حنيفة في المشهور عنه بنبيذ التمر، واشترط أن لا يكون بحضرة ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية، وخالفه صاحبه فقال محمد: يجمع بينه وبين التميم، قيل إيجاباً وقيل استحباباً، وهو قول إسحاق، وقال أبو يوسف بقول الجمهور: لا يترضا به بحال، واختاره الطحاوي، وذكر قاضيخان أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول، لكن في المنقذ من كبهم إذا ألقى في الماء تمرات فعلاً ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به بلا خلاف، يعني عندهم. واستدلوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي ﷺ ليلة الجنب «ما في إداوتك؟» قال: نبيذ. قال: ثمرة طيبة وماء طهوره، رواه أبو داود والترمذي

بلفظ «إذا قام للتهجد» ولمسلم نحوه، وحديث ابن عباس يشهد له، وكان ذلك هو السر في ذكره في الترجمة. وقد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام كما سيأتي في أماكنها إن شاء الله تعالى.

٧٤- باب دفع السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ

٢٤٦- وَقَالَ عَفَّانٌ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَارِثِي أَسْوَاكَ بِسَوَاكِي، فَجَاعِلِي رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، قَاوَلْتُ السَّوَاكَ الْأَصْفَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبُرَ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اخْتَصَرَهُ نَعِيمٌ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَسَمَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمرَ. [معلق: أخرجه مسلم: ٢٧٧١ و ٣٠٠٣]

قوله: (باب دفع السواك إلى الأكبر) وقال عفان قال الإسماعيلي: أخرجه البخاري بلا رواية. قلت: وقد وصله أبو حنيفة في صحيحه عن محمد بن إسحاق الصغاني وغيره عن عفان، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه.

قوله: (أراني) بفتح الحزنة من الرواية، ووهم من ضمها. وفي رواية المستملي «أراني» بتقديم الراء والأول أشهر، ولمسلم من طريق علي بن نصر الجهمي عن صخر «أراني في المنام» وللإسماعيلي «أراني في المنام» فعلى هذا فهو من الرواية.

قوله: (فقل لي) قاتل ذلك له جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك.

قوله: (كبر) أي قدم الأكبر في السن.

قوله: (قال أبو عبد الله) أي البخاري (اختصره) أي الملقب (نعيم) هو ابن حماد، وأسماء هو ابن زيد الليثي المدني، ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني في الأوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ «أمرني جبريل أن أكبر» ورواها في الغيلانيات من رواية أبي بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ «أن أقدم الأكابر» وقد رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والإسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ «أراني رسول الله ﷺ»، يسبق فأعطاه أكبر القوم، ثم قال: إن جبريل أمرني أن أكبر، وهذا يقتضي أن تكون القضية قد وقعت في اليقظة. ويجمع بينه وبين رواية صخر أن ذلك لما وقع في اليقظة أخبرهم ﷺ بما رآه في النوم تنبيهاً على أن أمره بذلك يوحى مقدم، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض، ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يسبق وعنده رجلان، فأوحى إليه أن أعط السواك الأكبر» قال ابن بطال: فيه تقديم ذي السن في السواك، ولتحقق به الطعام والشراب والمشي والكلام، وقال المذهب: هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس، فإذا ترتبوا فالسنة حينئذ تقديم الأيمن، وهو صحيح، وسيأتي الحديث فيه في الأشربة، وفيه استعمال سواك الغير ليس بمكروه، إلا أن السحب أن يفضل ثم يستعمله، وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت: «كان رسول الله ﷺ يعطيني السواك لأخضله فأبدا به فاستاك ثم أغسله ثم أدمه إليه، وهذا دال على عظيم أدبها وكبير فطنتها، لأنها لم تنسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه، ثم غسلته تأديباً واستئلاً. ويحتمل أن يكون المراد بأمرها يفضل عليه وتليبه بالأم قبل أن يستعمله. والله أعلم.

٧٥- باب فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ

٢٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُصَوِّرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُثَيْدَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، قَوِّمًا وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اسْتَطِيعَ عَلَى جِيفِكَ الْإِيْمَنَ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ اسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَكَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ

الدم يزيد على الماء كثرة عدت إلى حصى فأحرقتها وألصقتها على الجرح فرقا الدم وفي هذا الحديث مشروعية التدوي، ومعالجة الجراح، وإخاذ الترس في الحرب، وأن جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصوره من سيد المتوكلين. وفيه مباشرة المرأة لأبيها، وكذلك لغيره من ذوي عمارتها، ومدادتها لأمرائهم، وغير ذلك مما يأتي الكلام عليه في المغازي إن شاء الله تعالى.

٧٣- باب السَّوَاكِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَتَّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ. [راجع: ١١٧]

٢٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيْلَانِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسَوَاكِهِ يَدِيهِ، يَقُولُ أَعِ اعْ، وَالسَّوَاكُ لِي فِي يَدِي، كَأَنَّهُ يَهْرُغُ. [أخرجه مسلم: ٢٥٤]

قوله: (باب السواك) هو بكسر السين على الأصح، ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا.

قوله: (وقال ابن عباس) هذا التعليل سقط من رواية المستملي، وهو طرف من حديث طويل في قصة بيت ابن عباس عند خالته ميمونة ليشاهد صلاة النبي ﷺ بالليل، وقد وصله المؤلف من طرق: منها بلفظه هذا في تفسير آل عمران واقتضى كلام جبد الحق أنه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس بجيد.

قوله: (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري.

قوله: (يسان) بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المشدة وتشديد النون من السن بالكسر أو الفتح إما لأن السواك يمر على الأسنان، أو لأنه يستها أو يجدها.

قوله: (يقول) أي النبي ﷺ، أو السواك مجازاً.

قوله: (أع اع) بضم الحزنة وسكون المهملة، كذا في رواية أبي ذر، وأشهر ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الحزنة، ورواه السائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد بن حماد بتقديم العين على الحزنة، وكذا أخرجه البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عن عمار وهو أبو النعمان شيخ البخاري فيه، ولأبي داود بهزئة مكسورة ثم هاء، وللجوزقي بخاء معجمة بدل الهاء، والرواية الأولى أشهر، وإما اختلف الرواة لتضارب غارح هذه الأحراف، وكلها ترجع إلى حكاية صوته إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم، والمراد طرته الداخل كما عند أحمد «يسن إلى فوق» ولهذا قال هنا «كأنه يهزج» والتهويع التثني، أي له صوت كصوت التثني على سبيل المبالغة. ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طولاً، أما الأسنان فالأحب فيها أن تكون عرضاً، وفيه حديث مرسل عند أبي داود، وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء، وفيه تأكيد السواك وأنه لا ينجس بالأسنان، وأنه من باب التنظيف والتطيب لا من باب إزالة القاذورات، لكونه ﷺ لم ينجس به، ويؤيدوا عليه «استياك الإمام محضرة رعيته».

٢٤٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُصَوِّرٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَشْهُوهُ قَاءٌ بِالسَّوَاكِ. [إسخر: ٤٨٨٩، ١١٣٦. أخرجه مسلم: ٢٥٥]

قوله: (عن حذيفة) هو ابن اليمان، والإسناد كله كوفيون.

قوله: (يشهو) بضم المعجمة وسكون الواو بعدما مهملة، والشيوع بالفتح الفسل والتنظيف كذا في الصحاح، وفي الحكم الفسل عن كراع والتقية عن أبي عبيدة والذلك عن ابن الأباري، وقيل الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق، واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوكة وهي ريع ترفع القلب عن موضعه، وعكسه الخطاطبي فقال: هو ذلك الأسنان بالسواك أو الأصابع عرضاً، قال ابن دقيق العيد: فيه استحباب السواك عند القيام من النوم لأن النوم مقترض لتخفيف القدم لما يتصاعد إليه من أعيرة المعدة، والسواك آلة تنظيفة فيستحب عند مقضاءه قال: «ظاهر قوله: «ومن الليل» عام في كل حالة، ويحتمل أن ينجس بما إذا قام إلى الصلاة. قلت: ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة

وحدث أنس إذا نَس في الصلاة فليتم وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحدث ميمونة في فارة سقطت في سمن وحدث أنس في البزاق في الثوب، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثراً الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة. والله أعلم.

أُرْسِلَتْ: [نظر: ٦٩٣١، ٦٩٣٢، ٦٩٣٥، ٦٩٨٨، أخرجه مسلم: ٢٧١٠]

قوله: (باب فضل من بات على الوضوء) ولغير أبي ذر على وضوء.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، وسفيان هو الثوري، ومنصور هو ابن المنصور.

قوله: (وضوءاً) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن كان محدثاً. ووجه مناسبتة للترجمة من قوله: «فإن مت من ليلتك فأت على الفطرة» والمراد بالفطرة السنة. وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء، وليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية، وكذا قال الترمذي. وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود، وحديث عن علي أخرجه البزار، وليس واحد منهما على شرط البخاري، وسياهي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

قوله: (واجعلهن آخر ما تقول) في رواية الكشميهني، «من آخر» وهي تبين أنه لا يمتنع أن يقول بعدهن شيئاً ما شرع من الذكر عند النوم.

قوله: (قال: لا) ونبيك الذي أرسلت قال الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى، قال: ويحتمل أن يكون أشار بقوله: «ونبيك» إلى أنه كان نبياً قبل أن يكون رسلاً، أو لأنه ليس في قوله: «ورسولك الذي أرسلت» وصف زائد بخلاف قوله: «ونبيك الذي أرسلت» وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحاً وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة، أو لأن اللفاظ الأذكى توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب، فيما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر، أو لعله أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يفت عنده، أو ذكره احترازاً عن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم رسل لا أنبياء، فلفظه أراد تخليص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً، وعلى هذا فيقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه. وأما من استدل به على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله تعالى في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزأنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه، وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني لكون الأول أخص من الثاني، لأننا نقول: الذات المخبر عنها في الرواية واحدة فيأي وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها اللاحقة بها علم القصد بالخبر عنه ولو تبانت معاني الصفات، كما لو أبدل اسماً بكنية أو كنية باسم، فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري أو عن محمد بن إسماعيل البخاري، وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنه يحتمل ما تقدم من الأوجه التي بينها من إرادة التزييف وغيره والله أعلم.

(تبيينه) النكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به بالكف في اليقظة، ولقوله في نفس الحديث «واجعلهن آخر ما تقول» فاشعر ذلك بحتم الكتاب والله الهادي للصواب.

(خاتمة): اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه والاستطابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثاً، الموصول منها مائة وستة عشر حديثاً، والمذكور منها بلفظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثاً، فلكل منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً، والخاص منها أحد وثمانون حديثاً، ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة واقفه مسلم على تحريجها سوى تسعة عشر حديثاً وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديث ترويضاً مرة مرة وحديث أبي هريرة أبني أحجاراً وحديث ابن مسعود في الحجرين والروثة وحديث عبد الله ابن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي ﷺ وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعد وعمر في المسح على الخفين وحديث عمرو بن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق



٥- كتاب الغسل

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النساء: ٦]

وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغسل) كذا في ورايتنا بتقديم البسملة، وللأكثر بالعكس، وقد تقدم توجيه ذلك، وحذفت البسملة من رواية الأصملي وعند باب الغسل، وهو بضم الغين اسم للاغتسال، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم، وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره، وقيل المصدر بالفتح والافتعال بالضم، وقيل الغسل بالفتح فعل المغتسل بالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يعمل مع الماء كالأشنان. وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء. واختلف في وجوب الدلك فلم يوجب الأكر، ونقل عن مالك والزمي وجوبه، واحتج ابن بطال بالإجماع على وجوب إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال: فيجب ذلك في الغسل قياساً لعدم الفرق بينهما. وتعقب بأن جمع من لم يوجب الدلك أجازوا غمس اليد في الماء للمتوضئ من غير إمرار يده فبطل الإجماع وانتفت الملازمة.

قوله: (وقول الله تعالى: وإن كنتم جنباً فاطهروا) قال الكرماني: غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن. قلت: وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة، وهي أن لفظ التي في المائدة: «فاطهروا» ففيها إجمال، ولفظ التي في النساء «حتى تغتسلوا» فيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور، ودل على أن المراد بقوله تعالى: «فاطهروا» فاغتسلوا قوله تعالى في الحائض: «ولا تقربوهن حتى يطهرن فإن تطهرن» [البقرة: ٢٢٢] أي اغتسلن اتفاقاً، ودلت آية النساء على أن استباحة الجنب الصلاة وكذا البث في المسجد يتوقف على الاغتسال، وحقيقة الاغتسال غسل جميع الأعضاء مع تيميز ما للعبادة عن اللعامة بالنية.

١- باب الوضوء قبل الغسل

٢٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْهَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْحَذَائِيَّةِ، بَدَأَ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيَحْلِلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفٍ يَدَيْتِهِ، ثُمَّ

النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله ﷺ من الجنابة.. الحديث وفيه «ثم يتحضم ثلثاً ويستنشق ثلثاً ويفسل وجهه ثلثاً ويديه ثلثاً ثم يفيض على رأسه ثلثاً».

قوله: (على جلده كله) هذا التأكيد يدل على أنه عسم جميع جسده بالغسل بعلمه تقدم، وهو يؤيد الاحتمال الأول أن الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل، وعلى هذا فينفي المغتسل الوضوء إن كان محدثاً وإلا فنة الغسل، واستدل بهذا الحديث على استحباب إكمال الوضوء قبل الغسل، ولا يؤخر غسل الرجلين إلى فراغه وهو ظاهر من قولها: «كما يتوضأ للصلاة» وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه، لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام قال في آخره «ثم أفاض على سائر جسده، ثم غسل رجليه» وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام، قال البيهقي هي غريبة صحيحة. قلت: لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال، نعم له شاهد من رواية أبي سلمة عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد في آخره: «فإذا فرغ غسل رجليه» فما أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها: «وضوءه للصلاة» أي أكثره وهو ما سوي الرجلين، أو يحمل على ظاهره، ويستدل برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء، ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية: «ثم غسل رجليه» أي أعاد غسلهما لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلهما في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب: «ثم يفيض على جلده كله».

٢٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عُثَامٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، غَيْرَ رَجُلَيْهِ، وَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ نَحَى رَجُلَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا، هَذِهِ غُسْلُهُ مِنْ الْجَنَابَةِ. [الطبر: ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١]. أخرجه مسلم: ٣١٧، مطرولاً

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي، وسفيان هو الثوري، وجزم الكرماني بأن محمد بن يوسف هو البيكندي وسفيان هو ابن عيينة، ولا أدري من أين له ذلك.

قوله: (وضوءه للصلاة غير رجليه) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل إلخ وهو مخالف لظاهر رواية عائشة. ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على المجاز كما تقدم وإما بحمله على حالة أخرى، وبحسب اختلاف هاتين الحاتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل، وعن مالك إن كان المكان غير نظيف فامسح بأكفهما وتأخيرهما وإلا فالتقديم وعند الشافعية في الأفضل قولان، قال النووي أصحهما وأشهرهما وتأخيرهما بأكمل وضوءه، قال: لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى. كذا قال، وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك، بل هي إما محتملة كرواية «توضأ وضوءه للصلاة» أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المقدمة، وشاهدنا من طريق أبي سلمة، وبواقعها أكثر الروايات عن ميمونة، أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب، ورواها مقدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن الأعمش، وقول من قال: «إنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز» متعقب، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية من الأعمش ما يدل على المواظبة، ولقظه «كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيفسل فرجه» فذكر الحديث وفي آخره: «ثم يتحصى فيفسل رجليه» قال القرطبي: الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الانتاح والاحتام بأعضاء الوضوء.

قوله: (وغسل فرجه) فيه تقديم وتأخير، لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء إذ الواو لا تقتضي الترتيب، وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل، فذكر أولاً غسل البينين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء غير رجليه، وأتى بضم الدالة على الترتيب في جميع ذلك.

قوله: (هذه غسله) الإشارة إلى الأفعال المذكورة، أو التقدير هذه صفة غسله، وللكشميهي «هذا غسله» وهو ظاهر، وأشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة

يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جُلْدِهِ كُلِّهِ. [الطبر: ٢٦٢، ٢٧٢]. أخرجه مسلم: ٣١٦، وليس فيه غسل الرجلين واليدين]

قوله: (باب الوضوء قبل الغسل) أي استحبابه. قال الشافعي رحمه الله في الأم: فرض الله تعالى الغسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يبدأ به قبل شيء، فكيفما جاء به المغتسل أجزاء إذا أتى بغسل جميع بدنه. والاختيار في الغسل ما روت عائشة. ثم روي حديث الباب عن مالك بسنده، وهو في الموطأ كذلك، قال ابن عبد البر هو من أحسن حديث روي في ذلك. قلت: وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنشير إليه.

قوله: (كان إذا اغتسل) أي شرع في الغسل، ومنه في قوله: «من الجنابة» سببية.

قوله: (بدأ بالغسل يديه) يحتمل أن يكون غسلهما للتطيف عما بهما من مستحقر، وسيأتي في حديث ميمونة بقوة ذلك. ويحتمل أن يكون هو الغسل للمشروع عند القيام من النوم، ويدل عليه زيادة ابن عينة في هذا الحديث عن هشام «وقيل أن يدخلهما في الإناء» رواه الشافعي والترمذي وزاد أيضاً «ثم يغسل فرجه»، وكذا لمسلم من رواية أبي معاوية، وأبي داود من رواية حماد بن زيد كلاهما عن هشام، وهي زيادة جليلة، لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه في أثناء الغسل.

قوله: (كما يوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء اللغوي، ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد في الغسل، ويحتمل أن يكتفى بغسلها في الوضوء عن إعادته، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول عضو، وإما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريعاً لها ولتحصل لها صورة الطهارتين الصغرى والكبرى، وإلى هذا جنيح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال: يقدم غسل أعضاء وضوءه على ترتيب الوضوء، لكن بنية غسل الجنابة. ونقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لا يجب مع الغسل، وهو مردود قد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا يتوب عن الوضوء للمحدث.

قوله: (فيغسل بها) أي بأصابه التي أدخلها في الماء. ولمسلم «ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر» وللترمذي والنسائي من طريق ابن عينة «ثم يشرب شعره الماء».

قوله: (أصول الشعر) وللكشميهي «أصول شعره» أي شعر رأسه، ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقي «يغسل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر، ثم يغسل بشق رأسه الأيسر كذلك»، وقال القاضي عياض: احتج به بعضهم على تحليل شعر الجسد في الغسل إما لمعوم قوله: «أصول الشعر» وإما بالقياس على شعر الرأس. وفائدة التحليل إيصال الماء إلى الشعر والبشرة، وبإشارة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء، وتأتي البشرة لثلاث يصيبها بالصب ما تتأذى به، ثم هذا التحليل غير واجب اتفاقاً إلا إن كان الشعر ملبداً بشيء يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله. والله أعلم.

قوله: (ثم يدخل) إما ذكره بلفظ المضارع، وما قبله مذكور بلفظ الماضي وهو الأصل لإرادة استحضار صورة الحال للسامعين.

قوله: (ثلاث غرف) يضم للمجمة وفتح الراء جمع غرفة وهي قدر ما يفرغ من الماء بالكف، وللكشميهي «ثلاث غرفات» وهو المشهور في جمع القلعة. وفيه استحباب التلث في الغسل، قال النووي: ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما تفرد به للوردي فإنه قال: لا يستحب التكرار في الغسل. قلت: وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي في شرح الفروع وكذا قال القرطبي، وحمل التلث في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الآتية قريباً فإن مقتضاها أن كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس، وسيأتي في آخر الكلام على حديث ميمونة زيادة في هذه المسألة.

قوله: (ثم يفيض) أي يسيل، والإفاضة الإسالة. واستدل به من لم يشترط الدلك وهو ظاهر، وقال للزوري: لا حجة فيه لأن أفاض بمعنى غسل، والخلاف في الغسل قائم. قلت: ولا يخفى ما فيه والله أعلم. وقال القاضي عياض: لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار. قلت: بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما

مدرجة من قول سالم بن أبي الجعد، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش، واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق الوضوء وعلى استحباب الإنزاع باليمين على الشمال للمغتفر من الماء لقوله في رواية أبي عوانة وحض وغيرهما «ثم أفرغ يمينه على شماله» وعلى مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة لقوله فيها «ثم تمضمض واستنشق» وتمسك به الحنفية للقول بوجوبهما، وتعقب بأن الفعل المجرد لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بياناً لجعل تعلق به الوجوب، وليس الأمر هنا كذلك قاله ابن دقيق العيد. وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة «ثم ذلك يده بالأرض أو بالحائط» قال ابن دقيق العيد: وقد يؤخذ منه الاكتفاء بفسلة واحدة لإزالة النجاسة والفسل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار، وفيه خلاف انتهى. وصحح النووي وغيره أنه يميز، لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك إزالة النجاسة، بل يحتمل أن يكون للتنظيف فلا يدل على الاكتفاء، وأما ذلك اليد بالأرض فللمبالغة فيه ليكون أتقى كما قال البخاري. وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الفسل ليس مقصوداً على إزالة النجاسة. وقوله في حديث الباب «وما أصابه من أذى» ليس بظاهر في النجاسة أيضاً، واستدل به البخاري أيضاً على أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة، وعلى أن من توضأ بنية الفسل ثم أكمل باقي أعضائه بعده لا يشترط له تجديد الوضوء من غير حدث. وعلى جواز نفخ اليدين من ماء الفسل وكذا الوضوء، وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه «لا تنفخوا أيديكم في الوضوء فإنها مراوح الشيطان» قال ابن الصلاح: لم أجده. وتبعه النووي. وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة، ولو لم يمارضه هذا الحديث لصحيح لم يكن صالحاً أن يحتج به. وعلى استحباب السترة في الفسل ولو كان في البيت، وقد عقد المصنف لكل مسألة باباً وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطرق ومدارها على الأعمش، وعند بعض الرواة عنه ما ليس عند الآخر، وقد جمعت فوائدنا في هذا الباب. وصرح في رواية حفص بن غياث عن الأعمش بسماع الأعمش من سالم فأن تديسه. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على الولا: الأعمش وسالم وكريب، وصحاحيان: ابن عباس وخاتمة ميمونة بنت الحارث. وفي الحديث من الفوائد أيضاً جواز الاستعانة بإحضار ماء الفسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره «وضعت لرسول الله ﷺ غسلاً» وفي رواية عبد الواحد «ما ينخل به» وفيه خدمة الزوجات لأزواجهن، وفيه الصب باليمين على الشمال لفسل الفرج بها، وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتراء لتلا دخلهما في الماء وفيهما ما لمعه يستغفر، فاما إذا كان الماء في إبريق مثلاً فالأولى تقديم غسل الفرج لتسولي أعضاء الوضوء، ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنبيه على مسح الرأس في هذا الوضوء، وتمسك به المالكية لقولهم إن وضوء الفسل لا مسح فيه الرأس بل يكتفى عنه بفسله، واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حمزة وغيره: «فأولته ثوباً فلم يأخذ» على كراهة التنشيف بعد الفسل، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يطرق إليها الاحتمال، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لأمر يتعلق بالحرقة، أو لكونه كان مستجبلاً، أو غير ذلك. قال المهلب: يحتمل تركه الثوب لإيقاع بركة الماء أو للتواضع أو لشيء. رآه في الثوب من حرير أو سبخ، وقد وقع عند أحمد والإسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: لا بأس بالنديل، وإنما رده خافه أن يصير عادة. وقال التيمي في شرحه: في هذا الحديث دليل على أنه كان ينشف، ولو لا ذلك لم تأت به بالنديل. وقال ابن دقيق العيد: نفثه الماء يده بدل على أن لا كراهة في التنشيف، لأن كلا منهما إزالة. وقال النووي: اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه، وقيل مكروه، وقيل مباح، وقيل مستحب، وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء. واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر خلافاً لمن غلا من الحنفية فقال بنجاسته.

٢- باب غسل الرجل مع امرأته

٢٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي لَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ

قوله: (باب غسل الرجل مع امرأته. عن غرورة) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري، وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه التستائي، ورجح أبو زرعة الأول. ويحتمل أن يكون للزهري شيخان فإن الحديث محفوظ عن غرورة والقاسم من طرق أخرى.

قوله: (أنا والنبي) يحتمل أن يكون مفعولاً معه ويحتمل أن يكون عطفاً على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي السبب في الاغتسال، فإنها أصل في الباب.

قوله: (من إناء واحد من قدح) من الأولى ابتدائية والثانية بيانية، ويحتمل أن يكون قدح بدلاً من إناء بتكرار حرف الجر، وقال ابن التين: كان هذا الإناء من شبهه وهو بفتح للمعجمة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء من حديث عبد الله ابن زيد، وكان مستنده ما رواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه «تور من شبه».

قوله: (يقال له الفرق)، والمالك عن الزهري: هو الفرق، وزاد في روايته «ومن الجنابة أي بسبب الجنابة، ولأبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب «وذلك القدح يومئذ يدعى الفرق» قال ابن التين: الفرق بتسكين الراء ورويناه بفتحها وجوز بعضهم الأمرين، وقال القتيبي وغيره هو بالفتح، وقال النووي الفتح أصح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال: وليس كما قال، بل هما لغتان. قلت: لعل مستند الباجي ما حكاه الأزهري عن ثعلب وغيره: الفرق بالفتح والمحدثون يسكتونه، وكلام العرب بالفتح انتهى. وقد حكى الإسكان أبو زيد وابن حديد وغيرهما من أهل اللغة، والذي في روايتنا هو الفتح. والله أعلم. وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالإسكان مائة وعشرون رطلاً، وهو غريب. وأما مقداره فعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة: الفرق ثلاثة أصع، قال النووي: وكذا قال الجماهير، وقيل: الفرق صاعان، لكن نقل أبو عبيد الانصاف على أن الفرق ثلاثة أصع، وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً ولعله يريد اتفاق أهل اللغة وإلا فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم: إن الصاع ثمانية أرتال، وتمسكوا بما روي عن مجاهد في الحديث الآتي عن عائشة أنه حزر الإناء ثمانية أرتال، والصحيح الأول، فإن لحزراً لا يمارض به التحديد. وأيضاً فلم يصرح مجاهد بأن حزر الإناء المذكور صاع فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها، ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان من طريق عطاء بن عائشة بلفظ «قدر ستة أمتساة» والقسط بكسر القاف وهو يتوافق أهل اللغة نصف صاع، ولا اختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً فصح أن الصاع خمسة أرتال وثلاث، وتوسط بعض الشافعية فقال: الصاع الذي ماء الفسل ثمانية أرتال، والذي لزكاة القطر وغيرها خمسة أرتال وثلاث، وهو ضعيف. ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته، واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه مثل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال: سألت عطاء فقال: سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه، وهو نص في المسألة. والله أعلم.

٣- باب الفسل بالصاع ونحوه

٢٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خُصٍّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ عَلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا أَخْوَهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدَعَتْ يَأْنَاءً نَحْوًا مِنْ صَاعٍ، فَأَغْسَلَتْ، وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا، وَتَبَتْنَا وَنَبَتْنَا حِجَابًا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَتَبَتٌ، وَالْجُدِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ: قَدِرَ صَاعٍ. [أخرجه مسلم: ٣٧٠]

قوله: (باب الفُسل بالصاع) أي بملء الصاع (وغیره) أي ما يقاربه. والصاع تقدم أنه خمسة أرطال وثلاث برطل ينفذ، وهو على ما قال الرازي وغيره مائة وثلاثون درهماً، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم. وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال: إنه كان في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع، ثم زادوا فيه مقالاً لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين، قال: والعمل على الأول لأنه هو الذي كان موجوداً وقت تقدير العلماء به.

قوله: (قوم) كنا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري، ووقع في العمدة «وعنده قومه» بزيادة الماء وجعلها شراحها ضميماً يعود على جابر وفيه ما فيه، وليست هذه الرواية في مسلم أصلاً، وذلك وارد أيضاً على قوله إنه يخرج المتفق عليه.

قوله: (فَسأَلُوهُ عَنِ الْفُسْلِ) أفاد إسحاق بن راهويه في مسنده أن متولي السؤال هو أبو جعفر الرازي، فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال «سألت جابراً عن غسل الجنابة»، وبين السائي في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي جعفر قال: «تخارنا في الفُسل عند جابر، فكان أبو جعفر تولى السؤال» ونسب السؤال في هذه الرواية إلى الجميع مجازاً لقصدكم ذلك، ولهذا أفرد جابر الجواب قال: «يُكْفِيكَ» وهو يفتح أوله، وسيأتي مزيد لهذا الموضع في الباب الذي يليه.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ) زاد الإسماعيلي «منهم» أي من القوم، وهذا يزيد ما ثبت في روايتنا لأن هذا القائل هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الذي يعرف أبوه بابن الحنفية كما جزم به صاحب العمدة، وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمي وجابر أنصاري.

قوله: (أُولَى) يحتل الصفة والمقدار، أي أطول وأكثر.

قوله: (وَعَجَزَ مِنْكَ) بالرفع عطفاً على أرفى المخبر به من هو، وفي رواية الأصيلي «أو غيراً» بالنصب عطفاً على الموصول.

قوله: (ثُمَّ أَمَّا) فاعل أمّا هو جابر كما سيأتي ذلك واضحاً من فعله في كتاب الصلاة، ولا يلتفت إلى من جملة من قوله والفاعل رسول الله ﷺ، وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي ﷺ والالتقياد إلى ذلك، وفيه جواز الرد بعنف على من يماري بغير علم إذا قصد الرد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك، وفيه كرامة التطلع والإشراف في الماء.

٢٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَتَمِيمَةَ، كَانَا يَتَحَيَّلَانِ مِنْ إِثْنَاءِ وَاحِدٍ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ ابْنُ عُثَيْمَةَ يَقُولُ آخِيراً: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ أَبُو نَعْمٍ. [إخرجه مسلم: ٣٢٢]

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار، وفي مسند الحميدي: «حدثنا سفيان أخبرنا عمرو وأخبرنا أبو الشامدة» وهو جابر بن زيد المذكور.

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو المصنف.

قوله: (كَانَ ابْنُ عُثَيْمَةَ) كذا رواه عنه أكثر الرواة وإنما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديماً، وإنما رجح البخاري رواية أبي نعيم جريباً على قاعدة المحدثين، لأن من جملة المرجحات عنهم قدم السماع لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ، ولرواية الآخرين جهة أخرى من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلق على النبي ﷺ في حال اختلاص مع ميمونة فيدل على أنه أخذه عنها. وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي والحميدي وابن أبي عمير وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان، ومسلم والسائي وغيرهما من طريقه، ويستفاد من هذا البحث أن البخاري لا يرى التسوية بين «عن فلاتة» وبين «إن فلاتة» وفي ذلك بحث بطول ذكره وقد حققته فيما كتبه على كتاب ابن الصلاح. وادعى بعض الشارحين أن حديث ميمونة هذا لا مناسبة له بالترجمة لأنه لم يذكر فيه قدر الإثاء، والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى، وهي أن أوابتهم كانت صفاراً كما صرح به الشافعي في عدة مواضع، فيدخل هذا الحديث تحت قوله: «وغو» أي غو الصاع، أو يجعل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق، لكون كل منهما زوجة له واختلت معه، فتكون حصه كل منهما أزيد من صاع، فيدخل تحت الترجمة بالتقريب. والله اعلم

قوله: (باب الفُسل بالصاع) أي بملء الصاع (وغیره) أي ما يقاربه. والصاع تقدم أنه خمسة أرطال وثلاث برطل ينفذ، وهو على ما قال الرازي وغيره مائة وثلاثون درهماً، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم. وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال: إنه كان في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع، ثم زادوا فيه مقالاً لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين، قال: والعمل على الأول لأنه هو الذي كان موجوداً وقت تقدير العلماء به.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث، وأبو بكر بن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص، شارك شيخه أبا سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهرياً ملحقاً مشهوراً بالكنية، وقد قيل إن اسم كل منهما عبد الله.

قوله: (وأخو عائشة) زعم الدارودي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وقال غيره هو أخوها لأُمها وهو الطفيل بن عبدالله، ولا يصح واحد منهما، لما روى مسلم من طريق معاذ، والنسائي من طريق خالد بن الحارث، وأبو عوانة من طريق يزيد بن هارون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاعة، وقال النووي وجماعة إنه عبد الله بن يزيد، معتمدين على ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حديثاً غير هذا، ولم يتعين عندي أنه المراد هنا لأن لها أخاً آخر من الرضاعة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضاً وحديثه في الأدب المفرد للبخاري وسنن أبي داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه. وعبد الله بن يزيد بصري، وكثير بن عبيد كوفي، فيحتمل أن يكون المبهم هنا أحدهما ويحتمل أن يكون غيرهما والله أعلم.

قوله: (فَلَمَّا بَلَغَ الْهَوَ) بالجر والتنوين صفة لإناء، وفي رواية كريمة «وَحَوَاهُ» بالنصب على أنه نعت للمجرور باعتبار الحمل أو بإضمار أمهي.

قوله: (وَبَيْنَمَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ) قال القاضي عياض: ظاهره أنهما رأيا عملها في رأسها وأهالي جسد ما يحل نظره للمحرم لأنها حالة أبي سلمة من الرضاع أرغمت أختها أم كلثوم، وإنما سترت أسافل بدنهما عما لا يحل للمحرم النظر إليه قال: «ولما لم يكن لاغتصاباً بحضرتها معنى. وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لأنه أوقع في النفس، ولما كان السؤال حتملاً للكيفية والكنية ثبت لهما ما يدل على الأمرين معاً: أما الكيفية فيالاقتصار على إضافة الماء وأما الكنية فيالاكتفاء بالصاع.

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي البخاري المصنف (قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما.

قوله: (وَبَيْنَ) بالزاي المجمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الإسماعيلي، وزاد في روايتهما «من الجنابة»، ومنهما أيضاً «وعلى رأسها ثلاثاً» وكذا عند مسلم والنسائي.

قوله: (وَالْجَذْدِي) بضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جدة ساحل مكة، وكان أصله منها لكنه سكن البصرة.

قوله: (فَلَمَّا صَاعٌ) بالكسر على الحكاية، ويميز النصب كما تقدم. والمراد من الروايتين أن الاغتسال وقع بملء الصاع من الماء تقريباً لا تحديداً.

٢٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ: أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، هُوَ وَأَبُوهُ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَسأَلُوهُ عَنِ الْفُسْلِ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ. فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِيكَ، فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِيكَ مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَوَرًا مِنْكَ، ثُمَّ أَثْنَى فِي تَوْبَةٍ. [إخر: ٢٥٥، ٢٥٦. أخرجه مسلم: ٣٢٢ بنحوه]

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي.

قوله: (حدثنا يحيى بن آدم) قال أبو علي الجبائي: ثبت لجميع الرواة إلا لأبي ذر عن الحموي نسفط من روايته يحيى بن آدم، وهو وهم فلا يتصل السند إلا به.

قوله: (زهري) هو ابن معاوية، وأبو إسحاق هو السبيعي، وأبو جعفر هو محمد بن

٤- باب من أفاض على رأسه ثلاثاً

القاسبي. يوزن حمد وبه جزم الحاكم، وليس له أيضاً في البخاري غير هذا الحديث، وقد ينسب إلى جده سام فيقال عمر بن سام وهو بالمهملة وتخفيف الميم.

قوله: (ابن عمك) فيه تجوز، فإنه ابن عم والده علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والخفية كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد فاطمة رضي الله عنها فولدت له محمداً فاشتهر بالنسبة إليها. وقول جابر «أتاني» يشعر بأن سؤال الحسن بن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله، لأن ذلك كان عن الكمية كما أشر بذلك قوله في الجواب «بكيفك صاع» وهذا عن الكيفية وهو ظاهر في قوله: «كيف الفسل»، ولكن الحسن بن محمد في المسالكين جميعاً هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب الكمية «ما بكفي» أي الصاع ولم يعلل، وقال في جواب الكيفية «إني كثير الشعر» أي احتاج إلى أكثر من ثلاث غرغرات، فقال له جابر في جواب الكيفية «كان رسول الله ﷺ أكثر منك شعراً وأطيب» أي واكتفى بالثلاث فانتفى أن الإفتاء يحصل بها، وقال في جواب الكمية ما تقدم، وناسب ذكر الخيرة لأن طلب الزيادة من الماء يلحظ فيه التحري في إيصال الماء إلى جميع الجسد، وكان ﷺ سيد الورعين وأتقى الناس لله وأعلمهم به، وقد اكتفى بالصاع، فأشار جابر إلى أن الزيادة على ما اكتفى به تنطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت إليه.

قوله: (ثلاث أكف) وفي رواية كريمة «ثلاثة أكف» وهي جمع كف والكف تذكر وتؤنث، والمراد أنه يأخذ في كل مرة كفين، ويدل على ذلك رواية إسحاق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في آخر الحديث: «ويوسط يديه» ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذي في أول الباب، والكف اسم جنس فيحتمل على الاثنين، ويحتمل أن تكون هذه الغرغرات الثلاث للتكرار، ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس غرفة كما سيأتي في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قرياً.

٥- باب الفُسل مرة واحدة

٢٥٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَدْرِ الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: وَحَفَّتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً لِلْفُسْلِ، فَفَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَلْفَرَعَ عَلَى شِمَالِهِ، فَفَسَلَ مَذَاكِرَهُ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضَمَهُنَّ وَاسْتَشْفَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَوَلَّى مِنْ مَكَابِهِ فَفَسَلَ قَدَمَيْهِ.

[رواجع: ٢٤٩. أخرجه مسلم: ٣١٧]

قوله: (باب الفسل مرة واحدة) قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله: «ثم أفاض على جسده» لأنه لما يقيد بمعد فيحمل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة، لأن الأصل عدم الزيادة عليها.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، وباقي الإسناد والمتن تقدم في باب الوضوء قبل الفسل. قوله في هذه الرواية: (ففسل يديه) وللكشميهي «يديه» (مرتين أو ثلاثاً) الشك من الأعمش كما سيأتي من رواية أبي عروانة عنه، وغسل الكرماني فقال: الشك من ميمونة.

قوله: (ملاكوه) هو جمع ذكر على غير قياس، وقيل واحده مذكار، وكأنهم فرقوا بين المضموع وبين خلاف الأنتى، قال الأعمش: وهو من الجمع الذي لا واحد له، وقيل واحده مذكار، وقال ابن خروف: إنما جمعه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر إلى ما يتصل به، وأطلق به على الكل اسمه فكانه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الفسل.

٦- باب من بدأ بالجلاب أو الطيب عند الفُسل

٢٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ خُظْلَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا

٢٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَبْرِ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَأَلْبِضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا. وَأَشَارَ يَدَيْهِ كَتَيْبَتَيْهَا» [أخرجه مسلم: ٣٢٧]

قوله: (باب من أفاض على رأسه ثلاثاً) تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك. **قوله:** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الإسناد، ونزل في الباب الذي قبله، وأبو إسحاق هو السبيعي أيضاً، وسليمان بن صرد خزاعي وهو من أفاضل الصحابة، وأبوه بضم المهمله وفتح الراء وشيخه من مشاهير الصحابة، ففيه رواية الأقران.

قوله: (أما أنا فألبض) بضم المعزقة وتقسيم «أما» محذوف، وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده «وذكروا عند النبي ﷺ الفسل من الجنابة» فذكره، ولمسلم من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق: «تعمأوا في الفسل عند النبي ﷺ فقال بعض القوم: أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا» فذكر الحديث، وهذا هو التقسيم المحذوف، ودل قوله: «ثلاثاً» على أن المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك، ولمسلم من وجه آخر أن الذين سألوا عن ذلك هم وقد كف، والسياق يشعر بأنه ﷺ كان لا يفيض إلا ثلاثاً، وهي محتملة لأن تكون للتكرار، ومحتملة لأن تكون للتوزيع على جميع البدن، لكن حديث جابر في آخر الباب يقوي الاحتمال الأول وسنذكر ما فيه.

قوله: (كتيبتها) كذا للأكثر، وللكشميهي «كلامها» وحكى ابن التين أن في بعض الروايات «كلامها» وهي عرجة على من يراها تنبيه ويرى أن التنبيه لا تشبه كقوله: قد بلغنا في الجدة غاياتها. وهكذا القول في رواية الكشميهي، وهو مذنب الفراء في «كلام» خلافاً للبصريين، ويمكن أن يخرج الرفع فيها على القطع.

٢٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا. [رواجع: ٢٥٢. أخرجه مسلم: ٣٢٩، بإسناد]

قوله: (حدثني) وللإسبايلي حدثنا (محمد بن بشار) هو بندار كما صرح به الإسمايلي في روايته حيث أخرجه عن الحسن بن سفيان وغيره عنه، وأبوه بالموحدة وتقبل للمجمة بلاخلاف. وليس في الصحيحين بهذه الصورة غيره قاله أبو علي الجعفي وجماعة بعده، وغفل بعض المتأخرين فضبطه بمثناة وسين مهمله، وإنما نهيت عليه لثلاثاً يفتر به فإنه لا يفيض على من له أدنى عورة في هذا الشأن.

قوله: (يغسل) بكسر أوله وإسكان للمجمة ويوزن محمد أيضاً، وهذا الوجهان في رواية أبي ذر. والأول للأكثر، والثاني لابن عساكر، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر.

قوله: (يفرغ) بضم أوله.

قوله: (ثلاثاً) أي غرغرات. زاد الإسمايلي: «قال شعبة: أظنه من غسل الجنابة» وفيه: «وقال رجل من بني هاشم: إن شمري كثير، فقال جابر: شمر رسول الله ﷺ كان أكثر من شمرك وأطيب».

٢٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَالِمٍ، حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ لِي جَابِرٌ: وَأَتَانِي ابْنُ عَمِّكَ، يُعْرَضُ بِالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنَافَةِ، قَالَ: كَيْفَ الْفُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقُلْتُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ أَكْفٍ، وَيُفِيضُهَا عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَفِيضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ.

فَقَالَ لِي الْحَسَنُ: إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ؟ فَقُلْتُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا. [رواجع: ٢٥٢. أخرجه مسلم: ٣٢٩، بوجه]

قوله: (حدثنا معمر) يأسكان العين في أكثر الروايات وبه جزم المزني، وفي رواية

كان يستعمل عند الفسل. قال: وفي الحديث الحنفى على استعمال الطيب عند الفسل تأسيساً بالنبي ﷺ انتهى كلامه. فكأنه جعل قوله في الحديث: «فأخذ بكفه» أي من الطيب الذي في الإناء «فبدأ بشق رأسه الأيمن» أي ظليبه إلخ. ومحصلة أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الغتسال، وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر لفظ الرواية التي ساقها البخاري، لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الإسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للفسل لا للتطيب، فروى الإسماعيلي من طريق مكى بن إبراهيم عن حنظلة في هذا الحديث «كان يقتل بقدح» بدل قوله بجلاب وزاد فيه: «وكان يفسل يديه ثم يفضل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف» الحديث. وللجوزقي من طريق حمدان السلمي عن أبي عاصم: «أغتسل فأتى بجلاب ففسل شق رأسه الأيمن» الحديث. فقوله اغتسل ويفسل يدل على أنه إناء الماء لا إناء الطيب، وأما رواية الإسماعيلي من طريق بندار عن أبي عاصم بلفظ «كان إذا أراد أن يقتل من الجنباء دعا بشيء» دون الجلاب فأخذ بكفه فهذا بالشق الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفه ماء فأفرغ على رأسه» فلو أن قوله: ماء لأمكن حله على التطيب قبل الفسل، لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبي عاصم بلفظ «كان يقتل من جلاب فيأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الأيمن ثم الأيسر كذلك» فقوله: غرفة أيضاً مما يدل على أنه إناء الماء، وفي رواية لابن حبان والبيهقي: «ثم يصب على شق رأسه الأيمن» والتطيب لا يصر عنه بالصعب، فهذا كله يبعد تأويل من حله على التطيب. ورايت عن بعضهم لا يحفظه الآن أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة إلى حديث عائشة أنها كانت تطيب النبي ﷺ عند الإحرام، قال: «والفسل من سنن الإحرام» وكان الطيب حصل عند الفسل، فأشار البخاري هنا إلى أن ذلك لم يكن مستمراً عن عادته انتهى. ويقول تريبس البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب «باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب» ثم ساق حديث عائشة: «وأتا طيب رسول الله ﷺ ثم طاف في نسائه ثم أصبح حرماً» وفي رواية بعدها «وكانت تنظر إلى ويص الطيب أي لحانه في مفرقه» وهو محرم» وفي رواية أخرى عند قبيل هذا الباب «ثم يصبح حرماً ينفخ طيباً» فاستطاب الغتسال بعد التطيب من قولها: «ثم طاف على نسائه» لأنه كناية عن الجماع ومن لازمه الغتسال، فصرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقي أثر الطيب بعد الفسل لكثرة، لأنه كان ﷺ يحب الطيب ويكثر منه، فعلى هذا قوله هنا: «من بدأ بالجلاب» أي بإناء الماء الذي للفسل فاستدعى به لأجل الفسل، أو «من بدأ بالطيب» عند إرادة الفسل، فالترجمة مترددة بين الأمرين فدل حديث الباب على مداومة على البداية بالفسل، وأما التطيب بعده فمعروف من شأنه، وأما البداية بالطيب قبل الفسل فبالإشارة إلى الحديث الذي ذكرناه. وهذا أحسن الأجوبة عندني وأليقها بتصرفات البخاري والله أعلم. وعرف من هذا أن قول الإسماعيلي «وأي معنى للطيب عند الفسل» معترض، وكذا قول ابن الأثير الذي تقدم، وفي كلام غيرهما مما تقدم ومؤخذات لم تنرض لها لظهورها. والله الهادي للصواب.

(تكميل): أبو عاصم للمذكور في الإسناد هو النزيل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه نزل في هذا الإسناد فأدخل بينه وبينه واسطة. وحنظلة هو ابن أبي سفيان الجمحي. والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر. وقوله: «دعا» أي طلب. وقوله: «وغير الجلاب» أي إناء قريب من الإناء الذي يسمى الجلاب، وقد وصفه أبو عاصم بأنه أقل من شير في شير أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه، وفي رواية لابن حبان «وأشار أبو عاصم بكفيه» فكأنه حلق بشيريه يصفه دوره الأعلى، وفي رواية البيهقي: «فكفر كوز يسع ثمانية أرطال» وزاد مسلم في روايته لهذا الحديث عن محمد بن المنسي أيضاً بهذا الإسناد بعد قوله الأيسر «ثم أخذ بكفه فقال بهما على رأسه» فأشار بقوله أخذ بكفه إلى الفترة الثالثة كما صرح به رواية أبي عوانة، وقوله: «بكفه» وقع في رواية الكشي «بكفيه» بالثنية وقوله: «على وسط رأسه» هو بفتح السين قال الجوهري: كل موضع صلح فيه «بين» فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح فهو بالتحريك. وفي الحديث استجاب البداية باليومان في التطهر، وبذلك ترجم عليه ابن حبان. وسنذكر الكلام على قوله: «وقال بهما» في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

بشيء نحو الجلاب، فأخذ بكفه، فبدأ بشق رأسه الأيمن، ثم الأيسر، فقال بهما على رأسه. [أخرجه مسلم: ٣١٨]

قوله: (باب من بدأ بالجلاب أو الطيب عند الفسل) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديماً وحديثاً على جماعة من الأئمة، فمنهم من نسب البخاري فيها إلى الروم. ومنهم من ضبط لفظ الجلاب على غير المعروف في الرواية لتجبه المطابقة، ومنهم من تكلف لها توجيهاً من غير تغيير، فأما الطائفة الأولى فأولهم الإسماعيلي فإنه قال في مستخرجه: رحم الله أبا عبد الله يعني البخاري من ذا الذي يسلم من الغلط، سبق إلى قلبه أن الجلاب طيب وأي معنى للطيب عند الغتسال قبل الفسل، وإنما الجلاب إناء وهو ما يجب فيه يسى جلاباً ومعلباً. قال: وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه: «كان يقتل من جلاب» انتهى، وهي رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضاً، وقيل الخطابي في شرح أبي داود: الجلاب إناء يسع قدر حلب ناقه، قال: وقد ذكره البخاري وتاوله على استعمال الطيب في التطهر، وأصح توهم أنه أريد به الملب الذي يستعمل في غسل الأيدي، وليس الجلاب من الطيب في شيء، وإنما هو ما فسرت لك. قال وقال الشاعر:

صاح هل ريت أو سمعت براح رد في الضرع ما فرى في الجلاب

وتبع الخطابي ابن قرقول في المطالع وابن الجوزي وجماعة. وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهرى، قال في التهذيب: الجلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهملة واللام الخفيفة أي ما يجلب فيه كالحلب فصحفه، وإنما هو الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسي معرب. وقد أنكر جماعة على الأزهرى هذا من جهة أن المعروف في الرواية بالمهملة والتخفيف ومن جهة المعنى أيضاً، قال ابن الأثير لأن الطيب لأن يستعمل بعد الفسل أليق منه قبله وأولى، لأنه إذا بدأ به ثم اغتسل أغضب الماء. وقال الحميدي في الكلام على غريب الصحيحين: ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث قدر الصاع في موضع واحد فكأنه تأولها على الإناء، وأما البخاري فربما ظن طان أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الفسل لأنه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى، فجعل الحميدي كون البخاري أراد ذلك احتمالاً، أي ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن لم يفصح به، وقال القاضي عياض: الجلاب والملب بكسر الميم إناء يملؤه قدر حلب الناقه، وقيل المراد أي في هذا الحديث ملب الطيب وهو بفتح الميم قال: وترجم البخاري تدل على أنه انضمت إلى التاليفين، قال: وقد رواه بعضهم في غير الصحيحين الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام. يشير إلى ما قاله الأزهرى. وقال السنوي: قد أنكر أبو عبيد الهروي على الأزهرى ما قاله. وقال القرطبي: الجلاب بكسر الملهمة لا يصح غيره، وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى. وأما الطائفة الثالثة فقال الحب الطبري: لم يرد البخاري بقوله الطيب ما له عرف الطيب، وإنما أراد تطيب البدن بإزالة ما فيها من وسخ ودون وغسامة إن كانت، وإنما أراد بالجلاب الإناء الذي يقتل منه يبدأ به فوضع فيه ماء الفسل. قال: «و» أو «في قوله «أو الطيب» بمعنى الواو، وكذا ثبت في بعض الروايات كما ذكره الحميدي، ومحصل ما ذكره أنه يجله على إعداد ماء الفسل ثم الشروع في التنظيف قبل الشروع في الفسل. وفي الحديث البداية بشق الرأس لكونه أكثر شعثاً من بقية البدن من أجل الشعر، وقيل يحتمل أن يكون البخاري أراد الإشارة إلى ما روي عن ابن مسعود أنه كان يفسل رأسه خطمي ويكتفي بذلك في غسل الجنباء كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه، ورواه أبو داود مرفوعاً عن عائشة بإسناد ضعيف، فكأنه يقول: دل هذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يستعمل الماء في غسل الجنباء، ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئاً مما يقتل البدن كالسدر وغيره. ويقوي ذلك ما في معظم الروايات «بالجلاب أو الطيب» فقوله أو يدل على أن الطيب قسم الجلاب فيحمل على أنه من غير جنسه، وجميع من اعترض عليه حله على إنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم، والمراد بالجلاب على هذا الماء الذي في الجلاب فأطلق على الحال اسم أهل مجازاً، وقال الكرماني: يحتمل أن يكون أراد بالجلاب الإناء الذي فيه الطيب فالمنى بدأ تارة بطلب طرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الأول ودون الثاني انتهى. وهو مستمد من كلام ابن بطال، فإنه قال: بعد حكاية لكلام الخطابي: وأظن البخاري جعل الجلاب في هذه الترجمة ضرباً من الطيب قال: فإن كان ظن ذلك فقد وهم، وإنما الجلاب الإناء الذي كان فيه طيب رسول الله ﷺ الذي

٧- باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة

وَلَمْ يَرِ ابْنُ عُمَرَ، وَأَبْنُ عَبَّاسٍ بِأَمَّا يَتَنَحَّى مِنْ غُسْلِي الْجَنَابَةِ.

قوله: (باب هل يدخل الجنب يده في الإناء) أي الذي فيه ماء الفسل (قبل أن يغسلها) أي خارج الإناء (إذا لم يكن على يده قدر) أي من نجاسة وغيرها (غير الجنابة) أي حكمها، لأن أثرها مختلف فيه فدخل في قوله: قل، وأما حكمها فقال المذهب: أشار البخاري إلى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخاله الإناء قبل أن يغسلها، لأنه ليس شيء من أعضائه نجساً بسبب كونه جنباً.

قوله: (وَادْخُلْ ابْنَ عُمَرَ وَالْبَرَاءَ بِنِ عَازِبٍ يَدَهُ) أي ادخل كل واحد منهما يده، وفي رواية لأبي الوقت «وبههما» بالشيء.

قوله: (في الطهور) يفتح أوله أي الماء الملعّد للاغتسال، وأثر ابن عمر وصله سعيد بن منصور بمعناه، وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر، ويجمع بينهما بأن يتزلا على حالين: فحيث لم يغسل كان متيقناً أن لا قذر في يده، وحيث غسل كان ظاناً أو متيقناً أن فيها شيئاً، أو غسل للتدب وترك للجواز. وأثر البراء وصله ابن أبي شيبة بلفظ «وأنه ادخل يده في الطهارة قبل أن يغسلها» وأخرج أيضاً عن الشعبي قال: «وكان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب».

قوله: (وَلَمْ يَرِ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ) أما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق بمعناه، وأما أثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عنه، وعبد الرزاق من وجه آخر أيضاً عنه، وتوجيه الاستدلال به للترجيح أن الجنابة الحكيمية لو كانت تؤثر في الماء لامتنع الاغتسال من الإناء الذي تقاطر فيه ما لاقي بدن الجنب من ماء اغتساله، ويمكن أن يقال: إنما لم يصر الصحابي بذلك بأساً لأنه ما يشق الاحتراز منه، فكان في مقام العفو، كما روى ابن أبي شيبة عن الحسن البصري قال: «ومن ملك انتشار الماء؟ إننا لخرجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا».

٢٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ: أَخْبَرَنَا أَلْحَجُّ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَدِيَّةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدًا، تَخْتَلِفُ أَيْدِيَانِي فِيهِ. [راجع: ٢٥٠.]

٢٥٠. أخرجه مسلم: ٣١٩، ٣٢١.

قوله: (حدثنا عبد الله بن مسلمة) زاد مسلم «ابن عتب».

قوله: (حدثنا) ولكرمه «أخبرنا ألعج» وهو ابن حنيد كما رواه مسلم، ولم يخرج البخاري عن ألعج بن سعيد شيئاً. والقاسم هو ابن عمه، وقد تقدم هذا الحق في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره، وزاد مسلم في آخره: «ومن الجنابة أي لأجل الجنابة، ولأبي حنيفة وابن حبان من طريق ابن وهب عن ألعج أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة.. فذكره وزاد فيه «وتلتقي» بعد قوله: «تختلف أيدينا» فيه، وللإسماعيلي من طريق إسحاق بن سليمان عن ألعج «تختلف فيه أيدينا» يعني حتى تلتقي، وللبهقي من طريقه «تختلف أيدينا» فيه يعني وتلتقي، وهذا يشعر بأن قوله: «وتلتقي» مدرج، وسيأتي في باب تحليل الشعر من وجه آخر عنها «وكانا نفتسل من إنا» واحد نفتزل منه جميعاً فلعل الراوي قال: «وتلتقي» بالمعنى، ومعنى «تختلف» أنه كان يترقب تارة قبلها وتترقب هي تارة قبله، ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة «فبادرني حتى أقول دع لي زاد السنائي» وأباده حتى يقول دع لي. وفي هذا الحديث جواز اختراق الجنب من الماء القليل، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه، ويدل على أن النبي عن انغماس الجنب في الماء الدائم إنما هو للتزبه كراهية أن يستغفر لا لكونه يصير نجساً بانغماس الجنب فيه، لأنه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه. وأما توجيه الاستدلال به للترجيح فلأن الجنب لا جاز له أن يدخل يده في الإناء ليعترف بها قبل ارتضاع حدثه فنام الفسل كما في حديث الباب دل على أن الأمر بغسل يده قبل إدخالها ليس لأمر يرجع إلى الجنابة، بل إلى ما لعله يكون بيده من نجاسة متينة أو مظنة.

٢٦٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَدِيَّةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ. [راجع: ٢٤٨.]

أخرجه مسلم: ٣١٦، مطولاً

٢٥٩- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ قَالَتْ: صَبَّحْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَسَلًا، فَأَفْرَغَ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ غَسَلَ قُرْبَجَهُ، ثُمَّ قَالَ يَدِي الْأَرْضَ فَغَسَلَهَا بِأَلْتَرَابِ، ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَفْاضَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ آتَى بِمَنْدِيلٍ، فَلَمْ يَنْفُخْ بِهَا. [راجع: ٢٤٩. أخرجه مسلم: ٣١٧.]

قوله: (باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة) أي في غسل الجنابة، والمراد هل هما واجبان فيه أم لا؟ وأشار ابن بطال وغيره إلى أن البخاري استنبط عدم وجوبهما من هذا الحديث، لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث «ثم توضأ وضوءه للصلاة» فدل على أنهما للوضوء قام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب، والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فإذا سقط الوضوء سقطت توابعه، ويجعل ما روى من صفة غسله ﷺ على الكمال والفضل.

قوله: (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث كما ثبت في رواية الأصيلي.

قوله: (غسلًا) يضم أوله أي ماء الاغتسال كما سبق في باب الفسل مرة.

قوله: (ثم قال يده الأرض) كذا في روايتنا، وللأكثر «بيده على الأرض» وهو من إطلاق القول على الفعل، وقد وقع إطلاق الفعل على القول في حديث: «لا حسد إلا في اثنتين» قال فيه في الذي يتلو القرآن «لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت مثل ما يفعل» وسيأتي في باب نفخ اليدين قريبا من رواية أبي حنيفة عن الأعشى في هذا الموضع «فصرب يده الأرض» فيفسر وقاله هنا بصرف.

قوله: (ثم تنحى) أي تحول إلى ناحية.

قوله: (فلم ينفخ بها) زاد في رواية كرمه: «وقال أبو عبد الله يعني لم يتسبح» وأنت الضمير على إرادة الخرقه لأن المنديل خرقه خصوصاً، وسيأتي في باب ما أفرغ على يمينه «وقالت ميمونة فتناولته خرقه» وفيه مباحث الحديث تقدمت في باب الوضوء قبل الفسل.

٨- باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى

٢٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ قُرْبَجَهُ يَدَيْهِ، ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الْحَالِطَ، ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. [راجع: ٢٤٩. أخرجه مسلم: ٣١٧.]

قوله: (باب مسح اليد بالواب لتكون أنقى) أي لتصير اليد أنقى منها قبل المسح.

قوله: (حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي) كذا في روايتنا، وانقص الأكثر على وحدثنا الحميدي. وسفيان هو ابن عينة.

قوله: (فغسل قرجه) هذه الفاء تفسريه وليست تمقييه لأن غسل الفرج لم يكن بعد الفراغ من الاغتسال، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث أيضاً. ومن فوائد هذا السياق الإتيان به بشم الدالة على ترتيب ما ذكر فيه من صفة الفسل.

٩- باب هل يدخل الجنب يده في الإناء

قِيلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدَيْهِ قَدَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ

وَادْخَلَ ابْنُ عُمَرَ وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ يَدَهُ فِي الطَّهَوْرِ وَلَمْ يَغْسِلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ.

١٠- باب تفريق الغسل والغضوء

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّهُ غَسَلَ لَقْدَتَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ.

٢٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْفَرِ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: وَحَفَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاقِيهَ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ الْآخَرَى، ثُمَّ مَعْصَمَتَيْهِ وَاسْتَشَقَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَحَنَّى مِنْ مَقَامِهِ، فَغَسَلَ لَقْدَتَيْهِ. [راجع: ٢٤٩.

أخرجه مسلم: ٢٤٩]

قوله: (باب تفريق الغسل والغضوء) أي جواز، وهو قول الشافعي في الجديد، واحتج له بأن الله تعالى أوجب غسل أعضائه، فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليها فرحها أو نسقها. ثم أبد ذلك بفعل ابن عمر، وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجعاعة، وقال ربيعة ومالك: من تمت ذلك فعليه الإعادة، ومن نسي فلا. ومن مالك إن قرب التفريق بنى وإن طال أمد. وقال قتادة والأوزاعي: لا بعيد إلا إن جف. وأجاز النخعي مطلقاً في الغسل دون الغضوء، ذكر جميع ذلك ابن النضر وقال: ليس مع من جعل الجفاف حداً لذلك حجة. وقال الطحاوي: الجفاف ليس بحديث فينقض كما لو جف جميع أعضاء الغضوء لم تطل الطهارة.

قوله: (ويذكر عن ابن عمر) هذا الأمر رواه في الأم من مالك عن نافع عنه، لكن فيه أنه تروى في السوق دون رجله، ثم رجع إلى المسجد فمسح على خفيه ثم صلى. والاستاد صحيح فيحتل أنه إما لم يجزم به لكونه ذكره بالمتن. قال الشافعي: لعله قد جف وضوءه، لأن الجفاف قد يحصل باقلاً بما بين السوق والمسجد.

قوله: (حدثنا محمد بن محبوب) هو البصري، وعند الواحد هو ابن زياد البصري، وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه في باب الغسل مرة وسبقهما واحد غالباً، إلا أن في ذلك «ثم تحول من مكانه» وفي هذا «وتحى من مقامه» وهذا بمعنى واحد، وأبدي الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائماً.

١١- باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل

٢٦٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْفَرِ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: وَحَفَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَسَلًا وَسَوَّغَةً، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ - قَالَ سَلِيمَانُ: لَا أَذْرِي أَذْكَرَ الْفَائِةِ أَمْ لَا - ثُمَّ أَفْرَغَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ الْآخَرَى أَوْ الْخَالِئَةَ، ثُمَّ مَعْصَمَتَيْهِ وَاسْتَشَقَّ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَحَنَّى فَغَسَلَ لَقْدَتَيْهِ، فَأَتَوْتُهُ خِرْقَةً، فَقَالَ يَسِيْرُهُ هَكَذَا، وَلَمْ يُؤَدِّهَا. [راجع: ٢٤٩. أخرجه مسلم: ٢٤٩]

قوله: (باب من أفرغ) هذا الباب مقدم عند الأصلي وابن عساکر على الذي قبله. واترض على المصنف بأن الدعوى أهم من الدليل، والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنس وفي غيره بما عرف من شأته أنه كان يحب التيامن كما تقدم، وعلمه هنا إذا كان يفتقر من الإتياء، قاله الخطابي. قال: فإذا كان ضيقاً كالتقدم فإنه يضمه عن يساره ويصب للماست على يمينه.

قوله: (حدثنا موسى بن إسماعيل) تقدم هذا الحديث من روايته أيضاً في باب الغسل مرة، لكن شيخه هناك عبد الواحد وهذا أبو عوانة وهو الرضاح البصري.

قوله: (وسئل) زاد ابن فضيل عن الأعمش «بئب» والواو فيه حالية.

قوله: (حدثنا مسدد قال حدثنا حماد) هو ابن زيد، ولم يسمع من حماد بن سلمة. وحشام هو ابن عمرو.

قوله: (غسل يده) هكذا أورده مختصراً، وقد أخرجه أبو داود تماماً من مسدد بهذا السند لكن قال: «يديه» بالثنية، وزاد «يصب على يده اليمنى» أي من الإتياء «فيغسل فرجه» يفرغ على شماله ثم يترصاً وضوءه للصلاة الحديث. وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد وسبأني نحوه من وجوه أخر عن هشام في باب تحليل الشعر، قال المذهب: حل البخاري أحاديث الباب التي لم يذكر فيها غسل اليدين قبل إدخالهما على حال يقن نظافة اليد، وحديث هشام يعني هذا على ما إذا خشي أن يكون علق بها شيء، فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما وفي التعارض منهما انتهى. ويمكن أن يغسل الغسل على التنب، والترك على الجواز. أو يقال: حديث الترك مطلق وحديث الغسل ملقي، فيحمل المطلق على التأكيد لأن في رواية الغسل زيادة لم تذكر في الأخرى.

٢٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ خَفْصٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَأَجِدُ مِنْ جَنَابِهِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: مِطْلَقاً. [راجع: ٢٥٠.

أخرجه مسلم: ٣١٩ بذكر التفريق]

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي.

قوله: (من جنابه) وللكشميهي «من الجنابة» أي لأجل الجنابة.

قوله: (وعن عبد الرحمن بن القاسم) هو معطوف على قوله: وشعبة عن أبي بكر بن خفص، فلهذه في إسنادان إلى عائشة حدث أحد شيخيه به عن عمرو والأخر من القاسم، وقد وهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معلقة، وقد أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالإسنادين وقالوا: أخرجه البخاري عن أبي الوليد بالإسنادين جميعاً، وكذا قال أبو سعد وغيره في الأطراف.

قوله: (مطله) أي مثل المتن المذكور، وللأصلي «مطله» بزيادة موحدة في أوله.

٢٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ يَسَارِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِيَّاهُ وَأَجِدُ.

زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهَّبٌ، عَنْ شُعْبَةَ: مِنْ جَنَابِهِ.

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي أيضاً، وهذا إسناد ثالث له عن شعبة أيضاً في هذا المتن، لكن من طريق صحابي آخر. وهذا الإسناد يمتد لمتن آخر في باب علامة الإيمان.

قوله: (والمرأة) يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على المعية اللام فيها للجنس.

قوله: (زاد مسلم) هو ابن إبراهيم وهو من شيخ البخاري.

قوله: (وهوب) زاد الأصلي «وأبو الوقت بن جرير» أي ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره، ووقع في رواية أبي ذر وهوب بالتصغير وأظنه وهماً فإن الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية وهب بن جرير ولم نجده من رواية وهيب بن خالد وهوب بن جرير من الرواة عن شعبة، وأما وهيب فهو من أقرانه ومراد البخاري أن مسلم بن إبراهيم وهوب بن جرير روايا هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد الذي رواه عنه أبو الوليد فزاد في آخره «من الجنابة» وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية وهب بن جرير بدون هذه الزيادة. والله أعلم.

قوله: (فصب) قيل هو معطوف على عذوف، أي فاراد الغسل فكشف رأسه فآخذ الماء فصب على يده، قاله الكرماني. ولا يتعين ما قاله، بل يحتمل أن يكون الوضع معقباً بالصب على ظاهره، والإرادة والكشف يمكن كونهما وقعا قبل الوضع، والأخذ هو عين الصب هنا، والمعنى وضعت له ماء فشرع في الغسل، ثم شرحت الصفة.

قوله: (قال سليمان) أي الأعمش، وقائل ذلك أبو عروانة، وفاعل «أذكر» سالم بن أبي الجعد، وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعمش «فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً» ولابن فضيل عن الأعمش «فصب على يديه ثلاثاً» ولم يشك، أخرجه أبو عروانة في مستخرجه، فكان الأعمش كان يشك فيه ثم تذكر فجزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر.

قوله: (ثم تغمض) وللإسيلي «مغمض» بغير تاء.

قوله: (غسل قدميه) كذا في ذر، وللأكثر «فغسل» بالفاء.

قوله: (فقال يده) أي أشار، وهو من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله.

قوله: (ولم يوردها) يضم أوله وإسكان الدال من الإدراة، والأصل «يردها» لكن جزم بلم، ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى، وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال: وهي وهم. وقد رواه الإمام أحمد عن عفان عن أبي عروانة بهذا الإسناد وقال في آخره: «وقال مكنا وأشار بيده أن لا يرددها» وسيأتي في رواية أبي حنيفة عن الأعمش «فأثارت ثوباً فلم يأخذه» والله أعلم.

١٢- باب إذا جامع ثم عاد

وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاحِدٍ.

٢٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَرَّعُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ. قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسِي: أَوْ كَانَ يَطِيقُهُ؟ قَالَ: كَمَا تَصَحَّحْتُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ.

وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: إِنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: بَسَّحَ نِسْوَةً. [الطبر: ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١

١٣- باب غَسَلِ الْمَذْيِ وَالْوَضُوءِ مِنْهُ

٢٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ أَبِي خَصْبِينَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذْمُومًا، فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسَّالَ النَّبِيَّ ﷺ، لِمَكَانِ آبَائِي، فَقَالَ: «مَوْضِعًا وَأَغْسِلْ ذَكَرَكَ». [راجع: ١٣٢. أخرجه مسلم: ٢٠٣]

قوله: (باب غسل المذي والوضوء منه) أي بسببه، وفي المذي لغات انصحبها يفتح الميم وسكون الدال المعجمة وتخفيف الياء، ثم بكسر الدال وتشديد الياء، وهو ماء أبيض رقيق لرج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته، وقد لا يحس بخروجه.

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي.

قوله: (عن أبي عبد الرحمن) هو السلمي.

قوله: (مذمه) صيغة مبالغة من المذي، يقال مذى مذىً مثل مضى مضىً ثلاثياً، ويقال أيضاً أمدى مذىً بوزن أمدى أمدىً يعطى رباحاً.

قوله: (أمرت رجلاً) هو القناد بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين من وجه آخر، وزاده في «فاستحييت أن أسأله».

قوله: (لمكان آبائي) في رواية مسلم من طريق ابن الحنفية عن علي «من أجل فاطمة رضي الله عنها».

قوله: (وحيث) هذا الأمر بلفظ الإفراد يشعر بأن القناد سأل نفسه. ويحتمل أن يكون سأل ليهن أو لعلي فوجه النبي ﷺ الخطاب إليه، والظاهر أن علياً كان حاضر السؤال، فقد أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي، ولو حلوه على أنه لم يخبر لأوردوه في مسند القناد. ويؤيده ما في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن حنبل عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال: «وقلت لرجل جالس لي جني ماله فسأله» ووقع في رواية مسلم «فقال: يغسل ذكره ويتوضأ» بلفظ الغائب، فيحتمل أن يكون سؤال القناد وقع على الإبهام وهو الظاهر، فقي مسلم أيضاً: «فسأله عن المذي يخرج من الإنسان» وفي الموطأ نحوه، ووقع في رواية لأبي داود والنسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال: «كنت رجلاً مذمه فجعلت أفعل من الشاة حتى تشق ظهري، فقال النبي ﷺ: لا تفعل» ولأبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه، ووقع في رواية للنسائي أن علياً قال: «أمرت عملاً أن يسأله» وفي رواية لابن حبان والإسماعيلي أن علياً قال: «سألت». وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عملاً أن يسأله ثم أمر القناد بذلك، ثم سأل بنفسه. وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله إنه استحيى عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة فيتميم حله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي، ويؤيد أنه أمر كلاً من القناد وعمار بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال: «فتذكر علي والقناد وعمار المذي فقال علي: إني رجل مذمه فأسأله عن ذلك المذي» ﷺ فسأله أحد الرجلين وصحح ابن بشكوان أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو القناد، وعلى هذا فتنبه عمار إلى أنه سأل عن ذلك بمحولة على المجاز أيضاً لكونه قصد، لكن تولى القناد الخطاب دونه والله أعلم. واستدل بقوله ﷺ: «وتوضأ» على أن الفسل لا يجب بخروج المذي، وصرح بذلك في رواية لأبي داود وغيره وهو إجماع، وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، وحكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا: بوجوب الوضوء بمجرد خروجه، ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: سئل النبي ﷺ عن المذي فقال: «فيه الوضوء» وفي المني الفسل» فصرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لا أنه يوجب الوضوء بمجرد.

قوله: (واغسل ذكرك) هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله، ووقع في العملة نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس، لكن الروا لا ترتب فالعنى

دخل منهم بإحدى عشرة ومات من تسع. وسرد أسماءهم أيضاً أبو الفتح اليمعي ثم مغناطي فزبد على العدد الذي ذكره المصلي، وأتذكر ابن القيم ذلك. والحق أن الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الأسماء، ويقتضى ذلك نقص العدد والله أعلم.

قوله: (أو كان) يفتح الروا هو مقول قتادة والمعزة للاستفهام ومميز ثلاثين مخلوف أي ثلاثين رجلاً، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام «أربعين» بدل ثلاثين، وهي شاذة من هذا الوجه، لكن في مراسيل طائوس مثل ذلك، وزاد في الجماع، وفي صفة الجنة لأبي نعيم من طريق جهماد مظه وزاد «من رجال أهل الجنة»، ومن حديث عبد الله بن عمرو رفعه «أعطيت قوة لرحمين في البطش والجماع» وعند أحد النسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه «إن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة قوة في الأكل والشرب والجماع والشهوة» فعلى هذا يكون حساب قوة نيتا أربعة آلاف.

قوله: (وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة، كذا للجميع، إلا أن الأصيلي قال: إنه وقع في نسخة وشعبة بدل سعيد قال: «وفي عرضنا على أبي زيد بمكة: سعيدة قال أبو علي الجبائي وهو الصواب. قلت: وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد، ولما رواية شعبة هذا الحديث عن قتادة فقد وصلها الإمام أحمد. قال ابن كثير: ليس في حديث دورته على نسائه دليل على الترجمة، فيحتمل أنه طاف عليهن واختل في خلال ذلك عن كل فتلة خسلاً. قال والاحتفال في رواية الباقية أظهر منه في الساحة. قلت: التقيد بالباقية ليس صريحاً في حديث عائشة، ولما حديث أنس لم يثبت جده فيه التصريح بالباقية قيد الاحتفال بالرة الواحدة. كذا وقع في روايات للنسائي وابن خزيمة وابن حبان، ووقع التقيد بالفسل الواحد من غير ذكر الباقية في روايات أخرى لهم ومسلم، وحيث جاء في حديث أنس التقيد بالساعة لا يمحى إلى تعيد الفسل بالرة لأنه يتصل أو يتصل، وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والفسل معاً، وعرف من هذا أن قوله في الترجمة «وفي غسل واحد» أشار به إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن متصوفاً فيما أخرجه كما جرت به عادته، ويعمل المطلق في حديث عائشة على التقيد في حديث أنس لثبوته، ومن لازم مجامعهم في الساحة أو الباقية الواحدة عود الجماع كما ترجم به، والله أعلم. واستدل به المصنف في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء، وأشار فيه إلى أن القسم لم يكن واجباً عليه، وهو قول طوائف من أهل العلم، وبه جزم الاصطخري من الشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب، ويحتاج من قال به إلى الجواب من هذا الحديث فقيل: كان ذلك فرضاً صالحة التوبة كما استأذنهم أن يمرض في بيت عائشة، ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استفاء القسمة ثم يستأنف القسمة، وقيل كان ذلك عند إقباله من سفر، لأنه كان إذا سافر أقرع بينهن ليسافر بمن يخرج سهمها فإذا انصرف استأنف، وهو لخص من الاحتمال الثاني، والأول أبقى بحديث عائشة وكذا الثاني، ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القسمة ثم ترك بعدها، وأخبر ابن العربي قال: إن الله خص نبيه بأشياء منها أنه أعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لأزواجه فيها حق، يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما يريد ثم يستقر عند من لها التوبة، وكانت تلك الساعة بعد العصر، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب. ويحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفضلاً. وفي هذا الحديث من القواعد غير ما تقدم ما أعطي النبي ﷺ من القوة على الجماع، وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية. والمحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة ظاهراً ظاهراً عليها فيفتقها، وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير، والطيب، ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات. واستدل به ابن التين لقول مالك يلزم الظاهر من الإمام بناء على أن المراد بالزفتين على التسع مائة وورعياته، وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه، وتقيد بأن الإطلاق المذكور للتفصيل كما تقدم فليس فيه حجة لا داهي، واستدل به ابن كثير على جواز وطء المرأة بعد الأمة من غير غسل بينهما ولا غيره، والمطلوب من مالك أنه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب.

بن يزيد قتهاه كوفون تاييرون.

قوله: (ويص) يفتح الواو وكسر اللوحدة بعدها بهاء تختانية ثم صاد مهملة هو البرق، وقال الإسماعيلي: ويص الطيب تلاؤه وذلك لمين قائمة لا للريح فقط.

قوله: (مفرق) يفتح الميم وكسر الراء ويموز شهما. ودلالة هذا المتن على الترجمة إما لكونها نصة واحدة، وإما لأن من سنن الإحرام الغسل عليه، ولم يكن النبي ﷺ يده. وفيه أن يقاء الطيب على بدن الحرم لا يضر بخلاف ابتلائه بعد الإحرام.

١٥- باب تخليل الشعر، حتى إذا ظن أنه قد أروى

بشرته المأض عليه

٢٧٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَتَادَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْوَةَ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، غَسَلَ يَدَيْهِ، وَكَوَسًا وَحُوءَةً لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يَخْلُلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بِشْرَتَهُ، الْفَأَضَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ.

[راجع: ٢٤٨. أخرجه مسلم: ٢١٦. وزاده في غسل الرجلين]

قوله: (باب تخليل الشعر) أي في غسل الجنابة.

قوله: (عبدالله) هو ابن المبارك.

قوله: (إذا اغتسل) أي أراد أن يغتسل.

قوله: (إذا ظن) يحتمل أن يكون على بابه ويكفي فيه بالغلبة، ويحتمل أن يكون للمنى علم.

قوله: (أروى) هو فعل ماضٍ من الإرواء، يقال أرواه إذا جعله رياتاً، والمراد بالبشرة هنا ما تحت الشعر.

قوله: (المأض عليه) أي على شعره.

قوله: (ثم غسل سائر جسده) أي بقية جسده، وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل هنا «على جلده كله» فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعاً بين الروايتين. وبقيّة مباحث الحديث تقدمت هناك.

٢٧٣- وَقَالَتْ: تَحْتَ الْغُسْلِ أَلَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاجِلٌ، نَعْرِفُ

مِنْهُ جَمِيعاً. [راجع: ٢٥٠. أخرجه مسلم: ٢١٩]

قوله: (وقالت) أي عائشة وهو معطوف على الأول فهو متصل بالإسناد المذكور.

قوله: (نعرف) بإسكان اللجمة بعدها راء مكسورة، وله في الاحتصام ونشر فيه جميعاً وقد تقدمت مباحث في باب هل يدخل الجنب يده في الطهور.

١٦- باب من توضأ في الجنابة،

ثم غسل سائر جسده

ولم يبدِ غسل مواضع الوضوء مرة أخرى.

٢٧٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ جَرَسٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى قَالَ:

أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَجْمُوعَةَ قَالَتْ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَتَمَّ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ قَرْبَتَهُ، ثُمَّ حَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْخَالِطِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَمَعَنَ وَاسْتَقْبَحَ، وَغَسَلَ رِجْلَهُ وَدِرَاقَتَهُ، ثُمَّ الْفَأَضَّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ، ثُمَّ تَعَبَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، قَالَتْ: فَكَيْفَ يَخْرُجُ فَلَمْ يُؤَدِّقًا، فَجَعَلَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ. [راجع: ٢٤٩. أخرجه مسلم: ٢١٧]

واحد، وهي رواية الإسماعيلي، فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى، ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بتقص الوضوء بمسه يشترط أن يكون ذلك بمائل، واستدل به ابن دقيق العيد على تعيين الماء فيه دون الأحجار وغيرها لأن ظاهره يعين الغسل والمين لا يقع الامتثال إلا به، وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم، وصحح في باقي كتبه جواز الاقتصاد لحاقاً له بالبول وحلا للأمر بغسله على الاستحباب أو على أنه خرج مخرج الغالب وهذا للعرف وللذهب، واستدل به بعض المالكية والحنابلة على إيجاب استحبابه بالغسل عملاً بالحقيقة، لكن الجمهور نظروا إلى المعنى، فإن للوجوب لنفسه إما هو خروج الخارج فلا يجب المجاوزة إلى غير عمله، ويؤيده ما عند الإسماعيلي في رواية: «وقال توضأ واضله» فأعاد الضمير على المني، ونظير هذا قوله: «من مس ذكره فليتوضأ» فإن التقص لا يتوقف على مس جميعه، واختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول للمنى أو للتدبير؟ فعلى الثاني تجب النية فيه.

قال الطحاوي: من لم يكن الأمر بغسله لوجوب غسله كله بل ليقتل فيظل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد يتفرق لبنه إلى داخل الضرع فيقطع بخروجه، واستدل به أيضاً على نجاسة المني وهو ظاهر، وخرج ابن عقيل الحنلي من قول بعضهم إن المني من أجزاء المني رواية بطهارته، وتغيب بقاءه لو كان منياً لوجب الغسل منه، واستدل به على وجوب الوضوء على من به مس للمني للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة، وتغيب ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد، بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن علة في الجسد، ويمكن أن يقال: أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستعمل فدل على عموم الحكم، واستدل به على قبول خبر الواحد، وعلى جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على القطع، وفيهما نظر لما قدمناه من أن السؤال كان محضراً علي، ثم لو صح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلاً على المدعي لاحتمال وجود القرائن التي تحف الخبر فترقية عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض، وقال ابن دقيق العيد: المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحاجة بجمعها لا بفرد معين منها. وفيه جواز الاستئابة في الاستفتاء، وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بمحضرة موكله، وفيه ما كان الصلابة عليه من حرمة النبي ﷺ وتوقيره، وفيه استعمال الأدب في ترك المراجعة بما يستحى منه عرفاً، وحسن للمعاشرة مع الأصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بمحضرة أقاربها، وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استحى فأمر غيره بالسؤال، لأن فيه جمعاً بين المصلحتين: استعمال الحياء، وعدم التضريط في معرفة الحكم.

١٤- باب من تطيب ثم اغتسل وتيمم أثر الطيب

٢٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْمُعَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُخْصَدٍ

بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَلَدَّكَتْ لَهَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ: مَا أَجِبُ أَنْ أَصْبِحَ مُغَرِّمًا أَنْصَحَ طَبِياً، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا كَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ طَافَ لِي بِسَائِلِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُغَرِّمًا. [راجع: ٢٦٧. أخرجه مسلم: ١١٩٢]

٢٧١- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،

عَنِ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتِي أَنْظِرُ إِلَى وَيْهِ الطَّيِّبِ، فَيُصْغِرُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُغَرِّمٌ. [نظر: ١٥٢٨، ١٥١٨، ٥٩٢٢. أخرجه مسلم: ١١٩٠]

قوله: (باب من تطيب ثم اغتسل) تقدم الكلام على الحديث قبل باب، وموضع الاستدلال به أن قولها: «طاف في نسائه» كناية عن الجماع، ومن لازمه الاضلال. وقد ذكرت أنها طيبته قبل ذلك، وأنه أصبح محرماً. ومن فوائد أيضاً وقوع رد بعض الصحابة على بعض الدليل، وإطلاق أزواج النبي ﷺ على ما لا يطلق عليه غيرهن من أفضل الصحابة، وخدمة الزوجات لأزواجهن، والتطيب عند الإحرام وسباني الحج. وقال ابن بطال: فيه أن السنة اتخاذ الطيب للرجال والنساء عند الجماع.

قوله: (حدثنا الحكم) هو ابن عتية، هو وشيخه إبراهيم النخعي وشيخه الأسود

٢٧٥ ح	٥- كتاب الغسل ١٧- باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب	٤٢٢
-------	---	-----

الثوري وإسحاق، وكذا قال بعض المالكية فيمن نام في المسجد فاحتلم يتيمم قبل أن يخرج. وورد «ذكره» بمعنى تذكر من الذكر بضم الذال كثيراً، وإن كان المتبادر أنه من الذكر بكسرهما. وقوله: «خرج كما هو» قال الكرماني: هذه الكاف كاف للمقارنة لا كاف التشبيه، كما قال، وعلى التثنية فالتشبيه هنا ليس عتسماً لأنه يتعلق بمجاءته، أي خرج في حالة شيعة مجاءته التي قبل خروجه فيما يتعلق بالحدث لم يفعل ما يرفعه من غسل أو ما ينوب عنه من التيمم.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (وعلمت) أي سميت، كان من شأن النبي ﷺ أن لا يكبر حتى تستوي الصفوف.

قوله: (فلما قام في مصلاه ذكر) أي تذكر، لا أنه قال ذلك لفظاً، وعلم الراوي بذلك من قرائن الحال أو بإعلامه له بعد ذلك. وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي ﷺ للصلاة.

قوله: (وقال لنا: مكانكم) بالنصب أي الزموا مكانكم. وفيه إطلاق القول على الفعل، فإن في رواية الإسمايلي: «فاشار بيده أن مكانكم» ويعتدل أن يكون جمع بين الكلام والإشارة.

قوله: (ورأه يقضي أي من ماء الفسل، وظاهر قوله: «فذكر» الاكتفاء بالإقامة السابقة، فيؤخذ منه جواز التخلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة، وسيأتي مع بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل أبواب صلاة الجماعة بعد أبواب الأذان إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابه عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصري، وروايته موصولة عند الإمام أحمد عنه، وقد تابع عثمان بن عمرو رواه عن يونس عبد الله بن وهب عند مسلم، وهذه متبعة تامة.

قوله: (ورواه الأوزاعي) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة كما سيأتي، وظن بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه، وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة.

١٨- باب نفى اليدين من الغسل عن الجنابة

٢٧٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمزة قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: وَخَشَعْتُ لِنَبِيِّ ﷺ غُسلًا، فَسَوَّيْتُ يَدَيْهِ، وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فغسلهما، ثُمَّ صَبَّ يَدَيْهِ عَلَى يَمِينِهِ وَغَسَلَ فَرْجَهُ، فَصَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَهَا، ثُمَّ غَسَلَهَا، فَمَضْمَعَنَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَعَضَّى فَغَسَلَ يَدَيْهِ، قَالَتْ: قَوْلًا قَلِمَ بِأَعْلَى، فَأَنْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفُسُ يَدَيْهِ. [راجع: ٢٤٩.

أمرجه مسلم: ٣١٧. وأمرجه مسلم ٣٣٧، قوله مختصراً

قوله: (باب نفى اليدين من الغسل عن الجنابة) كذا لأمي ذر وكريمة. للباقرين من غسل الجنابة.

قوله: (أخبرنا أبو حمزة) هو السكري.

قوله: (وانطلق وهو يتنفس يديه) استدلل به على جواز نفث ماء الفسل والوضوء وقد تقدم ذلك في أوائل الفصل، وهو ظاهر. وفي هذا الإسناد مروزيان: عبيد بن وشيعة، وكوفيان الأعمش وشيخه، ومدينان كريب وشيخه، وفيما قبله بباب كذلك لأن يوسف بن عيسى وشيخه مروزيان، وفيما قبل ذلك بصريان: موسى وأبو عوانة، وكذا موسى وعبد الواحد، وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد، وفيما قبل أيضاً مكبان: الحميري وسفيان، وكلهم روه عن الأعمش بالإسناد المذكور.

قوله: (باب من توضأ في الجنابة) سقط من أواخر الترجمة لفظ «منه» من رواية غير أبي ذر.

قوله: (أخبرنا) ولأمي ذر (حدثنا الفضل).

قوله: (وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة) كذا للأكثر بالإضافة، وكريمة «وضوء» بالتثنية «الجنابة» بلام واحدة، وللكنشيهي «الجنابة»، وأرفقيه «وضع» على البناء للمفعول «الرسول الله» بزيادة اللام أي لأجله «وضوء» بالرفع والتثنية.

قوله: (فكفأ) ولغير أبي ذر «فأكفأ» أي قلب.

قوله: (على يساره) كذا للأكثر، وللمستلمي وكريمة «على شماله».

قوله: (ضرب يده بالأرض) كذا للأكثر، وللكنشيهي «ضرب يده الأرض».

قوله: (ثم غسل جسده) قال ابن بطلان: حديث عائشة الذي في الباب قبله أتي بالترجمة، لأن فيه «ثم غسل سائر جسده» وأما حديث الباب فقيه: «ثم غسل جسده» فدخل في عمومها موضع الوضوء فلا يطابق قوله: «ولم يده غسل مواضع الوضوء» وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء فإن تقديم غسل أعضاء الوضوء وحرف الناس من مفهوم الجسد إذا أطلق يده يطعن ذلك أ هـ ولا يخفى تكلفه. وأجاب ابن التين بأن مراد البخاري أن بين أن المراد بقوله في هذه الرواية «ثم غسل جسده» أي ما بقي من جسده، بدليل الرواية الأخرى. وهذا فيه نظر لأن هذه القصة غير تلك القصة كما قدمنا في أوائل الفصل. وقال الكرماني: لفظ «جسده» شامل لجميع أعضاء البدن فيحمل عليه الحديث السابق، أولئك هناك سائر جسده أي باقية بعد الرأس لا أعضاء الوضوء. قلت: ومن لازم هذا التفسير أن الحديث غير مطابق للترجمة، والذي يظهر لي أن البخاري حل قوله: «ثم غسل جسده» على الجواز أي ما بقي بعد ما تقدم ذكره، ودليل ذلك قوله بعد: «فغسل رجله» إذ لو كان قوله: «غسل جسده» محمولاً على عمومها لم ينتج لفعل رجله ثانياً، لأن غسلهما كان يدخل في العموم، وهذا أشبه بتصرفات البخاري، إذ من شأنه الاحتياط بالأخفى أكثر من الأجل. واستنبط ابن بطلان من كونه ما بعد غسل مواضع الوضوء إجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة، وإجزاء الصلاة بالوضوء المجدد لمن تبين أنه كان قبل التجديد عمداً، والاستنباط المذكور مبني عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنابة سنة وإجزاء مع ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعده. وهي دعوى مردودة، لأن ذلك يختلف باختلاف النية، فمن نوى غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء لفرضيته ثم غسله وإلا فلا يصح البناء المذكور. والله أعلم.

قوله: (يتنفس الماء يديه) سقط «الماء» من غير رواية أبي ذر، وللإسماعيلي «فجعل ينفث يديه» وباقي مباحث المتن تقدم في أوائل الفصل. والله المستعان.

١٧- باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب

خرج كما هو، ولا يتيمم

٢٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُفَاةُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَلَيْمَتِ الصَّلَاةُ وَغُلِقَتِ الصُّلُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مَصَلَاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَقَالَ لَنَا: «مَكَانَكُمْ». ثُمَّ رَجَعَ فَأَغْسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ فَصَلَّاهُ مَعَهُ.

تَابَعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. [الط: ٩٣٩، ٩٤٠. أمرجه مسلم: ٦٠٥]

قوله: (باب إذا ذكر) أي تذكر الرجل، وهو (في المسجد أنه جنب خرج). ولأمي ذر كريمة «يخرج» (كما هو) أي على حاله.

قوله: (ولا يتيمم) إشارة إلى رد من يوجب في هذه الصورة، وهو متقول من

١٩- باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل

٢٧٧- حَدَّثَنَا عَلَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ تَالِعٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَالِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ، أَخَذَتْ يَدَيْهَا لَلَّاحًا فَوَقَّ رَأْسَهَا، ثُمَّ تَأَخَّدَ يَدَيْهَا عَلَى شِقِّهَا الْيَمِينِ، وَيَدَيْهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ.

قوله: (باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل) تقدم مثل ذلك في باب من بدأ بالخلاب.

قوله: (حدثنا علاء بن يحيى) هذا من كبار شيوخ البخاري، وهو كوفي سكن مكة، ومن فوه إلى عائشة مكين.

قوله: (عن صفية) وللإسماعيلي «أنه سمع صفية وهي من صفار الصحابة، وأبوها شيبه هو ابن عثمان الحبحي المديري صحابي مشهور.

قوله: (أصاب) ولكرمه «أصاب» (أحلبنا) أي أزواج النبي ﷺ، وللحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك، وهو مصير من البخاري إلى القول بأن لقول الصحابي «كنا نفعل كذا» حكم الرفع سواء صرح بأخذه في زمنه ﷺ أم لا، وبه جزم الحاكم.

قوله: (أخذت يديها) ولكرمه «ييدها» أي الماء، وصرح به الإسماعيلي في روايته.

قوله: (فوق رأسها) أي نصبه فوق رأسها، وللإسماعيلي «أخذت يديها الماء ثم صبت على رأسها».

قوله: (ويدها الأخرى) في رواية الإسماعيلي «ثم أخذت يدها» وهي أدل على الترتيب من رواية المصنف، وإن كان لفظ «الأخرى» يدل على أن لها أولى وهي متأخرة عنها. فإن قيل: الحديث دال على تقديم أيمن الشخص لا أيمن رأسه فكيف يطابق الترجمة؟ أجاب الكرمانى بأن المراد من أيمن الشخص من رأسه إلى قدمه فيطابق، والذي يظهر أنه حل الثلاث في الرأس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ بالخلاب، وفيه التصريح بأنه بدأ بشق رأسه الأيمن. والله أعلم.

٢٠- باب من اغتسل غريباً وحده في الخلوة

وَمَنْ تَسَوَّرَ فَاتَّسَرُ الْفُضْلُ

وَقَالَ يَهُزُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسَوَّحَ مِنْهُ مِنَ النَّاسِ».

٢٧٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَقْسِلُونَ غُرَاءَ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى ﷺ يَقْسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَقْسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آذَرُ، فَلَحَبَّ مَرَّةً يَقْسِلُ، فَوَضَعَ تَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَقَرَأَ الْحَجَرَ بِقُرْبِهِ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِفْرِهِ، يَقُولُ: تَوْبِي يَا حَجَرُ، حَتَّى تَلْزَمَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، وَأَخَذَ تَوْبَهُ، فَطَلَّقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَتَدَّبُّ بِالْحَجَرِ، سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ، ضَرْبًا بِالْحَجَرِ. [الطبر: ٣٤٠٤، ٤٩٩٩، أخرجه مسلم: ٣٣٩]

قوله: (باب من اغتسل غريباً وحده في خلوة) أي من الناس، وهو تأكيد لقوله: «وحده» ودل قوله: «أفضل» على الجواز وعليه أكثر العلماء، وخالف فيه ابن أبي ليلى وكأنه تمسك بحديث يعلى بن أمية مرفوعاً إذا اغتسل أحدكم فليستتره قاله لرجل

رآه يقتل غريباً وحده رواه أبو داود والليزر نحوه من حديث ابن عباس مطولاً.

قوله: (وقال يهز) زاد الأصيلي «ابن حكيم».

قوله: (عن جملة) هو معاوية بن حيدة بماء مهيمة وباء تحتانية ساكنة صحابي معروف.

قوله: (أن يستحي منه من الناس) كذا لأكثر الرواة، وللرخصي «أحق أن يستتر منه» وهذا بالمعنى. وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن يهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وقال ابن أبي شيبه «حدثنا يزيد بن هارون حدثنا يهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت يا نبي الله ﷺ مورثنا ما نأتي منها وما نلنا؟ قال: أحفظ مورثك إلا من زوجتك أو ما ملكت منك. قلت: يا رسول الله أحلفنا إذا كان غالياً؟ قال: الله أحق أن يستحي منه من الناس» فالإسناد إلى يهز صحيح، ولهذا جزم به البخاري. وأما يهز وأبوه فليسا من شرطه، ولهذا لما خلق في النكاح شيئاً من حديث جده يهز لم يجزم بل قال: «ويذكر عن معاوية بن حيدة» فغرف من هذا أن مجرد جزمه بالتمليق لا يدل على صحة الإسناد إلا في من خلق عنه، وأما فوه فلا يدل، وقد حقت ذلك فيما كتبه على ابن الصلاح، وذكرت له أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها. وحرف من سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الملك البوني إن المراد بقوله: «أحق أن يستحي منه» أي فلا يعضى. ومفهوم قوله: «إلا من زوجتك» يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه، وقياسه أن يجوز له النظر، ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استحي ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة، وفيه حديث في صحيح مسلم. ثم إن ظاهر حديث يهز يدل على أن التحري في الخلوة غير جائز مطلقاً، لكن استدلل المصنف على جوازها في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام، ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطال أنهم عن أمرنا بالانكشاف به، وهذا إما يأتي على رأي من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا. والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي ﷺ قص القصتين ولم يتقرب شيئاً منهما فدل على موافقتهما لشرعنا، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبيته، فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بحمل حديث يهز بن حكيم على الأفضل وإليه أشار في الترجمة، ورجح بعض الشافعية تحريمه، والمشهور عند متقدمهم كتحريمه الكرامة قطع.

قوله: (كانت بنو إسرائيل) أي جاعتهم وهو كقوله تعالى: «فألت الأعراب أمناً» [الحجرات: ١٤].

قوله: (يغسلون غرأه) ظاهره أن ذلك كان جائزاً في شرعهم وإلا لما أقرهم موسى على ذلك، وكان هو عليه السلام يقتسل وحده أخذاً بالأفضل. وأغرب ابن بطال فقال: هذا يدل على أنهم كانوا حصاة له، وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك.

قوله: (آذَر) بالكسر الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري: الأذرة نغمة في الخسفة، وهي بفتحات وحكي بضم أوله واسكان الدال.

قوله: (لجمع موسى) أي جرى مسرعاً، وفي رواية «فخرج».

قوله: (لوبي يا حصى) أي أصطني، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فر به فانتقل عنه من حكم الجساد إلى حكم الحيوان فناداه، فلما لم يعطه ضربه، وقيل بمثمل أن يكون موسى أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه، ويحتمل أن يكون عن وحى.

قوله: (حتى نظرت) ظاهره أنهم راو جسده، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة للمداواة وشبهها، وأبدي ابن الجوزي احتمال أن يكون عليه ستر لأنه يظهر ما تحته بعد البلل، واستحسن ذلك ناقلاً له عن بعض مشايخه، وفيه نظر.

قوله: (طلق بالحجر ضرباً) كذا لأكثر الرواة، وللكنشيبي والحسري «وطلق الحجر ضرباً» والحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أي طلق يضرب الحجر ضرباً.

قوله: (قال أبو هريرة) هو من تمة مقول حمام، وليس بمعلق.

قوله: (فأندب) بالنون والدال المهملة المقترحتين وهو الأكر، وسنأتي بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى.

٢٨٠ ح	٥ - كتاب الغسل ٢١ - باب التستبر في الغسل عند الناس	٤٢٤
-------	--	-----

قوله: (تابعه أبو عروانة) أي عن الأعمش بإسناده هذا، وقد تقدمت هذه المتابعة موصولة عنه في باب من أفرغ يمينه.

قوله: (وابن فضيل) أي عن الأعمش أيضاً بهذا الإسناد، وروايته موصولة في صحيح أبي حنيفة الأسفرياني نحو رواية أبي عروانة البصري، وقد ذكر السري أيضاً في هذا الحديث من رواية أبي حنيفة عند المصنف، ومن رواية زائدة عند الإسماعيلي، وسبقت مباحث الحديث في أول الغسل، والله المستعان.

٢٢ - باب إذا احتلمت المرأة

٢٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي أُمُّ سَلَمَةَ، أُمُّ أَبِي طَلْحَةَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ اللَّهَ لَا يَسْخِي مِنْ الْحَقِّ، حَلَّ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ. إِذَا زَاتِ الْمَاءَ». [راجع: ١٣٠. أخرجه مسلم: ٣١٣، مطولاً]

قوله: (باب إذا احتلمت المرأة) إنما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك لمرافقة صورة السؤال، وللإشارة إلى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره من إرواهم النخعي، واستبعد النووي في شرح المذهب صحته عنه، لكن رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد جيد.

قوله: (عن زيب بنت أبي سلمة) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر، وفيه زيب بنت أم سلمة فنسبت هناك إلى أمها وهنا إلى أبيها، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها، ورواه مسلم أيضاً من رواية الزهري عن عروة لكن قال: «عن عائشة»، وفيه أن للمراجعة وقت بين أم سليم وعائشة، ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة، وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام، وهو ظاهر صنيع البخاري، لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروایتين، وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة، وأخرج مسلم أيضاً رواية نافع، وأخرج أيضاً من حديث أنس قال: «جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت له وعائشة عنده فذكر نحوه. وروى أحمد من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جده أم سليم وكانت مجاورة لأم سلمة «وقالت أم سليم: يا رسول الله» فذكر الحديث وفيه أن أم سلمة هي التي راجعتها، وهذا يقوي رواية هشام، قال النووي في شرح مسلم: يحمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا على أم سليم، وهو جمع حسن لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد. وقال في شرح المذهب: يجمع بين الروايات بأن أنساً وعائشة وأم سلمة حضروا القصة انتهت. والذي يظهر أن أنساً لم يحضر القصة وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم، وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير إلى ذلك، وروى أحمد من حديث ابن عمر نحو هذه القصة، وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها. وقد سالت عن هذه المسألة أيضاً خولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه وفي آخره «كنا ليس على الرجل غسل إذا رأى ذلك فلم يتزل» وبهذه بنت سهيل عند الطبراني، ويسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة.

قوله: (إن الله لا يستحي من الحق) تقدم هذا القول تمهيداً لملحها في ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي، إذ الحياء الشرعي خير كله. وقد تقدم في كتاب الإيمان أن الحياء لغة: تقير وانكسار، وهو مستحيل في حق الله تعالى، فيحمل هنا حل المراد أن الله لا يأمر بالحياء في الحق، أو لا يمنع من ذكر الحق. وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات ولا يشترط في النفي أن يكون معكناً، لكن لما كان المقهور يقتضي أنه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتجج إلى تأويله، قال ابن دقيق العيد.

قوله: (هل على المرأة من غسل) «من» زائدة، وقد سقطت في رواية المصنف في الأدب.

٢٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنَّا أَيُّوبُ يَقْصِلُ غُرَّتَهُ، فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ دَقَبٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَخْشِي فِي قُوْبِهِ، فَكَادَهُ رُثَةً، يَأْتِيهِ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْتَبِكُمْ عَمَّا تَرَوْنَ؟ قَالَ: بَلَى وَعِزِّيكَ، وَلَكِنْ لَا يَأْتِي بِي عَنْ بَرَكِيَّتِهِ.

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ صفوان بن سليم، عَنْ عطاء بن يسار، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنَّا أَيُّوبُ يَقْصِلُ غُرَّتَهُ». [مطرو: ٣٣٩١، ٧٤٩٣، والنظر في الإيجان والنور، باب: ١٢، في الوحدة، باب: ٢]

قوله: (وعن أبي هريرة) هو معطوف على الإسناد الأول، وجزم الكرماني بأنه تعليق بصيغة المريض فاعطأ، فإن الحديثين ثابتان في نسخة حمام بالإسناد للذكر. وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الإسناد في أحاديث الأنبياء.

قوله: (يخشي) يساكن المهمة وفتح اللام بعدها مثلاً، والحقبة هي الأخذ باليد. ووقع في رواية القاضي من أبي زيد ويحتمل بنون في آخر بدل الياء.

قوله: (لا يخشى) بالقصر بلا توين، ورواه بالتثنية أيضاً على أن «لا» بمعنى ليس.

قوله: (ورواه إبراهيم) هو ابن طهمان، وروايته موصولة بهذا الإسناد عند النسائي والإسماعيلي، قال ابن بطال: وجه الدلالة من حديث أيوب أن الله تعالى عاتبه على جمع الجراد، ولم يعاتبه على الاختصال عرباناً فدل على جوارحه. وسيأتي بقية الكلام عليه في أحاديث الأنبياء أيضاً.

٢١ - باب التستبر في الغسل عند الناس

٢٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا مُرَّةَ، مَوْلَى أُمِّ هَانِيَةَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيَةَ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: «ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَائِمٌ الْقُبْحُ، فَوَجَدْتُهُ يَقْصِلُ وَقَاطِبَةً تَسْتَوِّرُهُ، فَقَالَ: «مَنْ هَلِيْبِهِ. فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيَةَ. [مطرو: ٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨. أخرجه مسلم: ٣٣٦، وفي صلاة المسافر (٨٠)]

قوله: (باب الغسل) لما فرغ من الاستدلال لأحد الشقي وهو التيمم في الخلوة أورد الشق الآخر.

قوله: (مولى عمر بن عبيد الله) بالصغير وهو التيمم، ولم يأت بهمة منونة. قوله: (فقال من هذه) يدل على أن الستر كان كتيفاً، وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال، وسيأتي الكلام عليه في أواخر المهاد حيث أورد المصنف تاماً.

٢٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْفَرِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مِثْوَمَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَقْصِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ سَبَّ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا اسْتَا، ثُمَّ مَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى خَالِطِ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَةً لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رَجْلَيْهِ، ثُمَّ افْضَأَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ تَحَنَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ.

تَابَهُ أَبُو عَرَوَةَ، وَابْنُ لُطَيْلٍ فِي السُّنَنِ. [راجع: ٢٤٩. أخرجه مسلم: ٣١٧. وأخرجه مسلم: ٣٣٧، أوله مختصراً]

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف عالياً إلى الثوري، ونزل فيه هنا درجة. وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة لأنه سبق من روايته عن أبي حنيفة عن الأعمش. والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تناثر الأحكام.

قوله: (وهو جنب) يعني نفسه، وفي رواية أبي داود «وإنما جنب».

قوله: (فانقضت) كذا للكشيبي والحيموي وكريمة بنون ثم خاء معجمة ثم نون ثم سين مهملة، وقال القزاز: وقع في رواية «فانقضت» يعني بنون ثم موحدة ثم خاء معجمة ثم سين مهملة قال: ولا وجه له، والصواب أن يقال «فانقضت» يعني كما تقدم، قال: ولما مضى عنه مستغنياً، ولذلك وصف الشيطان بالنجاس، وقوي به الرواية الأخرى «فانقضت» انتهى. وقال ابن بطال: وقمت هذه اللفظة «فانقضت» يعني كما تقدم قال: ولأن السكن بالجيب، قال: ويجعل أن يكون من قوله تعالى: «فانقضت» منه اثنتا عشرة شيئاً [الأعراف: ١٦٠] أي جرت وانقضت، وهذه أيضاً رواية الأصيلي وأبي الوقت وابن صاكر، ووقع في رواية الترمذي «فانقضت» بنون ثم ثناة فوقانية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجساً. ووجهت الرواية التي أنكرها القزاز بأنها مأخوذة من البخش وهو النقص أي اعتقد نقصان نفسه بجنابته عن نجاسة رسول الله ﷺ، وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن السكن وقال: معنى انقضت منه تنجيت عنه، ولم يثبت في من طريق الرواية غير ما تقدم، وأشبهها بالصواب الأولى ثم هذه. وقد نقل الشراح فيها ألقاظاً مختلفة عما صححه بعض الرواة لا معنى للتشابه بذكره، كانتجست بشين معجمة من التجس، ويتون وحاء مهملة ثم موحدة ثم سين مهملة من النجاس.

قوله: (إن المؤمن لا ينجس) تمسك بمفهوه بعض أهل الظاهر فقال: إن الكافر نجس العين، وتراه بقوله تعالى: «إنما المشركون نجس» وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لاحتياجه عناية النجاسة، بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستعداد، وحبسهم أن الله تعالى أباح تكاح النساء أهل الكتاب، ومعلوم أن عرقهم لا يسلم منه من يهاجمهم، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكناية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة، فدل على أن الأدمي لم ينجس العين إلا لفرق بين النساء والرجال. وأضر القراطي في الجناز من شرح مسلم فنب القول بنجاسة الكافر إلى الشافعي، وسيأتي الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى. وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملازمة الأمور العظيمة، واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصابحتهم على أكمل الحيات. وكان سبب ذهاب أبي هريرة أنه ﷺ كان إذا لقي أحداً من أصحابه مامحه ودعا له هكذا رواه السنائي وابن حبان من حديث حنبله، فلما ظن أبو هريرة أن الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماسه ﷺ كعادته، فبادر إلى الاختصال، وإما أنكر عليه النبي ﷺ قوله: «وإنما على خير طهارة»، وقوله: «سبحان الله» تعجب من اعتقاد أبي هريرة تنجس بالجنابة، أي كيف يخفى عليه هذا الظاهر؟ وفيه استحباب استئذان التابع للمتوحي إن أراد أن يفارقه لقوله: «أين كنت؟» فأشار إلى أنه كان ينجس له أن لا يفارقه حتى يعلمه. وفيه استحباب تنبيه المتبرع لتأخيه على الصواب وإن لم يسأله. وفيه جواز تأخير الاختصال عن أول وقت وجوبه، ويوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فترى الاختصال أن ماء البئر ينجس، واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لأن يذنه لا ينجس بالجنابة، فكل ذلك ما تحلب منه، وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يقتل قال:

٢٤- باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره

وقال عطاة: يَحْتَجِمُ الْجَنْبُ، وَيَقْلَمُ أَظْفَارَهُ، وَيَخْلِقُ رَأْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَمُوتْ.

٢٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَصَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قِصَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلِ الْوَحِيدَةِ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ بَسْعٌ بِسُوءٍ. [رواجع: ٢٦٨.

أخرجه مسلم: ٢٠٩، بإسقاط]

(باب الجنب يخرج ويمشي في السوق).

قوله: (وغيره) بالجر أي وغير السوق، ويمثل الرنح عطفاً على يخرج من جهة للمنى.

قوله: (وقال عطاة) هذا التليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وزاد

قوله: (احتلمت) الاحتلام إختمال من الحلم يضم المهملة وسكون اللام، وهو ما يراه النائم في نومه، يقال منه حلم بالفتح واحتلم، والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع. وفي رواية أحمد من حديث أم سليم أنها قالت: يا رسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام أتستحل.

قوله: (إذا رأت الماء) أي التي بعد الاستيقاظ، وفي رواية الحميدي عن سفيان بن هشام «إذا رأت إحداكن للماء فلتغتسل» وزاد «وقالت أم سلمة: وهل تغتسل المرأة؟ وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام عنه غير مالك فلم يذكرها، وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياة في العلم وفي «أو تغتسل المرأة؟» وهو معطوف على مقرر يظهر من السياق أي ترى المرأة الماء وتغتسل؟ وفيه «فغظت أم سلمة وجهها» ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام «فصاحت أم سلمة» ويجمع بينهما بأنها أبست تمجاً وغطت وجهها حياة، وسلمت في رواية وكيع عن هشام «وقالت لها: يا أم سليم فضحت النساء» وكذا لأحد من حديث أم سليم، وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شوتهن للرجال. وقال ابن بطال: فيه دليل على أن كل النساء يمتلطن، وعكسه غيره فقال: فيه دليل على أن بعض النساء لا يمتلطن، والظاهر أن مراد ابن بطال الجواز لا الوقوع، أي فيهن قلبية ذلك. وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالارتزاق، ونفي ابن بطال الخلاف فيه، وقد قلعتاه عن النخعي. وكان أم سليم لم تسمع حديث «لما من الماء» أو سمته وقام متعلها ما يوحى خروج المرأة عن ذلك وهو ندور بروز الماء منها. وقد روى أحمد من حديث أم سليم في هذه القصة أن أم سلمة قالت: «يا رسول الله وهل للمرأة ماء؟» فقال: «هن شقائق الرجال» وروى عبد الرزاق في هذه القصة: «إذا رأت إحداكن للماء كما يراه الرجل»، وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة «ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل» وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز، وإما يعرف إنزالها بشهوتها، وحل قوله: «إذا رأت الماء» أي علمت به، لأن وجود العلم هنا متعلق لأنه إذا أراد به علمها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أثزل في النوم ثم استيقظ فلم ير بطلاً لم يجب عليه الغسل اتفاقاً، فكل ذلك المرأة. وإن أراد به علمها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصح لأنه لا يستمر في اليقظة ما كان في النوم إلا إن كان مشاهداً، فحمل الرؤية على ظاهرها هو الصواب. وفيه استفتاء المرأة بنفسها، وسياق صور الأحوال في الواقع الشرعية لما يستفاد من ذلك. وفيه جواز التيسر في التعجب، وسيأتي الكلام على قوله: «فيم يشبهها ولدها» في بدء الخلق إن شاء الله تعالى.

٢٣- باب عرق الجنب، وإن المسلم لا يتنجس

٢٨٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جَنْبٌ، فَانْحَسَتْ مِنْهُ، فَخَبَّ فَانْحَسَلْتُ ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: هَئِن كُنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: كُنْتُ جَنْبًا، فَكُرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَإِنَّا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ». [الطبر: ٢٨٥، وأبو داود، باب: ٨.

أخرجه مسلم: ٣٧١]

قوله: (باب عرق الجنب، وإن المسلم لا ينجس) كان المصنف يشير بذلك إلى الخلاف في عرق الكافر، وقال قوم إنه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتي، فتقدير الكلام بيان حكم عرق الجنب، ويبان أن المسلم لا ينجس، وإذا كان لا ينجس فمعه ليس ينجس، ومفهوه أن الكافر ينجس فيكون عرقه نجساً.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان، وحيد هو الطويل، ويكر هو ابن عبد الله المزني، وأبو رافع هو الصائغ وهو منفي سكن البصرة ومن دونه في الإسناد بصريون أيضاً، وحيد ويكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق.

قوله: (في بعض طرق) كذا للآثر، وفي رواية كريمة والأصيلي «طرق» ولأبي داود والنسائي «لقية» في طريق من طرق المدينة وهي توافق رواية الأصيلي.

ووصل بالثورة ولعل هذه الأضلاع هي المראה بقوله: «وغيره» بالرفع في الترجمة.
قوله: (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة، كما في الإصلي قال شعبة.

قوله: (أن النبي) وفي رواية الإصلي وكريمة «أن نبي الله ﷺ» وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب إذا جامع ثم عاد. ولله رده له في هذا الباب بقوله: «وغيره» بليل لأن حجر أزواج النبي ﷺ كانت متفرقة فهو محتاج في الدخول من هذه إلى هذه إلى المشي، وعلى هذا فمناصبه إيراد أثر طه من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير الفسل، وقد خالف طه غيره كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا: يستحب له الوضوء. وحدثت أنس بقوله اختيار طه لأنه لم يذكر فيه أنه توضع، فكان المصنف أورده ليستدل له لا يستدل به.

٢٦- باب نَوْمِ الْجَنْبِ

٢٨٧- حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْثَّيْتُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ. سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَوَلَيْسَ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّعَ أَحَدُكُمْ لِقِرْئَةِ وَهُوَ جَنْبٌ». [المط: ٢٨٩، ٢٩٠، أخرجه مسلم: ٣٠٦]

قوله: (أن عمر بن الخطاب سأل) ظاهره أن ابن عمر عمر حضر هذا السؤال، فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع، وروي عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال: «يا رسول الله ﷺ أخرجه النسيان، وعلى هذا فهو من مسند عمر، وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر، لكن ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن جواز رقاد الجنب في البيت يقتضي جواز استرقاه فيه بظننا لعدم الفرق، أو لأن نومه يستلزم الجواز لحصول اليقظة بين وضوئه ونومه، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير. ووقع في رواية كريمة قبل حديث ابن عمر «باب نوم الجنب، وهذه الترجمة زائدة للاستغناء عنها» باب الجنب يتوضأ ثم ينام، ويحتمل أن يكون ترجم على الإطلاق وعلى التقييد فلا تكون زائدة.

٢٧- باب الْجَنْبِ يَتَوَضَّعُ ثُمَّ يَنَامُ

٢٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْثَّيْتُ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غُرُوقَةَ، عَنْ عَلِيَّةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جَنْبٌ، حَسَلَ قُرْجَةً، وَتَوَضَّعَ لِلصَّلَاةِ. [رواجع: ٢٨٩، أخرجه مسلم: ٣٠٥، ٣٠٧، زيادة وإصطلاح]

قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود الذي يقال له ينم عروبة. ونصف هذا الإسناد مبتدأ به بصريون ونصفه الأعلى مديون.

قوله: (وتوضأ للصلاة) أي توضع وضوءاً كما للصلاة، وليس المعنى أنه توضع لأداء الصلاة، وإنما المراد توضع وضوءاً شريعياً لا لغرضاً.

٢٨٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَقْبَى عُمرَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ يَنَامَ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّعَ». [أخرجه مسلم: ٣٠٦]

قوله: (حدثنا جويرية) بلجيم والراء مصغراً وهو اسم رجل، واسم أبيه أسماء بن عبيد، وقد سمع جويرية هذا من نافع مولى ابن عمر ومن مالك عن نافع.

قوله: (عن عبد الله) في رواية ابن عساکر «عن ابن عمر».

قوله: (فقال نعم إذا توضع) ولمسلم من طريق ابن جريج عن نافع «ليتوضأ ثم ينم».

٢٩٠- حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ تَعَبِيهُ الْخَبَاءَ مِنَ النَّبِيِّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّعْ، وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ». [رواجع: ٢٨٧، أخرجه مسلم: ٣٠٦]

قوله: (عن عبد الله بن دينار) حكاه رواه مالك في الموطأ باتفاق من رواية للموطأ، ورواه خارج الموطأ عن نافع بدل عبد الله بن دينار، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية ابن السكن عن نافع بدل عبد الله بن دينار، وكان كذلك عند الأصملي إلا

٢٨٥- حَدَّثَنَا عُثَيْبُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي زَالِقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَرِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَنْبٌ، فَأَخَذَ يَدِي، فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَدَمْتُ، فَأَنْتَلْتُ، فَالَيْتُ الرَّجُلَ، فَأَقْسَمْتُ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: «هَلْ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» فَقُلْتُ لَهُ: «قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْصَبُ». [رواجع: ٢٨٣، أخرجه مسلم: ٣٧١]

قوله: (حدثنا عيسى) ياء تحتية وشين مصحمة هو ابن الوليد الرقاه، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى، والإسناد أيضاً إلى أبي زافع بصريون، وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله.

قوله: (فالتسلط) أي ذهب في خفية، والرجل بماء معلقة ساكنة أي المكان الذي يادي فيه، وقوله: «يا أبا هُرَيْرَةَ» وقع في رواية المسنلي والكشكشي «يا أبا هُرَيْرَةَ» بالترسيم.

٢٥- باب كِتُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْتَوَضُّعِ، إِذَا تَوَضَّعَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

٢٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَشَّامٌ وَثَيْتَانِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّةَ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّعُ وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّعُ. [المط: ٢٨٨، أخرجه مسلم: ٣٠٥، بإصطلاح، ٣٠٧، زيادة وإصطلاح]

قوله: (باب كِتُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْتَوَضُّعِ) أي استرقاه فيه، وكِتُونَةُ مصدر كان يكون كونا وكِتُونَةً، ولم ينج على هذا إلا أحرف معدودة مثل دُفْعَةٍ من فام.

قوله: (إذا توضع) زاد أبو الوقت وكريمة «وقبل أن يتسلط»، وسقط الجميع من رواية المسنلي والحموي، قيل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضييف ما ورد عن علي مرفوعاً «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا جنب» ورواه أبو داود وغيره، وفيه غي بضم النون وفتح الجيم الحصري، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول، لكن وقته المجلي وصححه حديث ابن حبان والحاكم، فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يتهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يشره ليفعله، قال: ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في التخاذل، وبالصورة ما فيه روح وما لا يتنهم، قال النووي: وفي الكلب نظر انتهى. ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لا يرضع حمله كله ولا بعضه، وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة، لأنه إذا توضع أرتضع بعض حمله على الصحيح كما سيأتي تصويرو.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدمشقي وشيخان هو ابن عبد الرحمن، ويعيسى هو ابن أبي كثير، وصرح بتحديث أبي سلمة له في رواية ابن أبي شيبة. ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي.

قوله: (قال نعم ويتوضأ) هو معطوف على ما سلف فقط «نعم» مسند أي يردد ويتوضأ. والواو لا تقتضي الترتيب فالتمن يتوضأ ثم يردد، ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ «كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضع وضوءه للصلاة»، وهذا السياق أوضح في المراد. وللمصنف منه في الباب الذي بعد هذا من رواية عروبة عن

من ذلك، والله اعلم.

٢٨ - باب إذا التقى الختانان

٢٩١ - حَدَّثَنَا قَعْدُ بْنُ قَضَّالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ (ج).

وَحَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَنَّمَا، فَقَدْ وَجِبَ الْفُسْلُ».

تَابَعَهُ عُمَرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ شُعْبَةَ، وَبَقْلَهُ.

وَقَالَ قُوسَى: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ: وَبَقْلَهُ. [إبراهيم]

مسلم: ٢٤٨

قوله: (باب إذا التقى الختانان) المراد بهذه التسمية ختان الرجل والمرأة، والختان قطع جلدة كمرته، وخفاض المرأة والخفض قطع جلدية في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليبا وله نظائر، وقاعدته رد الأختل إلى الأخف والأخنى إلى الأعلى.

قوله: (هشام) هو المسترقي في اللزومين، وإنما فرجهما لأن معاذًا قال: «حدثنا وأبا نعيم قال: «عن» وطريق معاذ إلى الصحابي كلهم بصريون.

قوله: (إذا جلس) الضمير للمستتر فيه وفي قوله: «وجهه للرجل، والضميران البارزان في قوله: وشعبها» وجهدها للمرأة، وترك إظهار ذلك للمعرفة به، وقد وقع مصرحاً به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال: «إذا غشي الرجل امرأته تقدم بين شعبها الحديث، والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء، قيل المراد هنا بدلها ورجلها وقيل رجلها وفخذها وقيل ساقها وفخذها وقيل فخذها واستكناها وقيل فخذها وغشها وقيل نواحي فرجها الأربع، قال الأزهرى: الاستكان ناحيتا الفرج، والشفران طرف التاحيتين، ورجع القاضي عياض الأخير، واختار ابن دقيق العيد الأول قال: لأنه أقرب إلى الحقيقة أو هو الحقيقة في المجلس، وهو كتابة عن الجمع فاختص به عن التصريح.

قوله: (لم جملها) بفتح الجيم والماء، يقال جهد واجهد أي بلغ المشقة، قيل معناه كدما يحركه أو بلغ جهده في العمل بها، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة «ثم اجتهد»، ورواه أبو داود من طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ «والزرق الختان بالختان» يدل قوله: ثم جملها، وهذا يدل على أن الجهد هنا كتابة عن معالجة الإبل، ورواه البيهقي من طريق أبي أبي هريرة عن قتادة مختصراً ولفظه «إذا التقى الختانان فقد وجب الفسل» وهذا مطابق للفظ الترجمة، فكان المصنف أشار إلى هذه الرواية كعادته في التبريد بلفظ إحدى روايات حديث الباب، وروي أيضاً بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي إسناده علي بن زيد وهو ضعيف، وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها ورجاله ثقات، ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ «ومس الختان الختان» والمراد باللس والانتقاء الخدات، ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ «إذا جازء» وليس المراد باللس حقيقة لأنه لا يتصور عند فية الحنفية، ولو حصل لللس قبل الإبل، في يجب الفسل بالإجماع، قال النووي: معنى الحديث أن إتيان الفسل لا يتوقف على الإزالة، وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجلهد الإزالة لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل، والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الإزالة قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فأنسى الاحتمال، ففي رواية مسلم من طريق مطر البراق عن الحسن في آخر هذا الحديث «وان لم يترد» ووقع ذلك في رواية قتادة أيضاً رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال: حدثنا همام وأبان قال: حدثنا قتادة بن وزاد في آخره «وانزل أو لم يترد» وكذا رواه الدررقي وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة.

قوله: (تابعه عمرو) أي ابن مرزوق، وصرح به في رواية كريمة، وقد رويتنا حديثه موصولاً في فوائد عثمان بن أحمد السمك حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة، فذكر مثل سياق حديث الباب لكن قال: «وأجهدها»

أنه ضرب على نافع وكتب فوقه «عبد الله بن دينار» قال أبو علي: والحديث محفوظ لملك عنهما جميعاً. انتهى كلامه. قال ابن عبد البر: الحديث لملك عنهما جميعاً، لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار وحديث نافع غريب انتهى. وقد رواه عنه كذلك عن نافع خسة أو ستة فلا غرابة، وإن ساقه الدررقي في غرائب مالك فمراده ما رواه خارج للموطأ، فهي غرابة خاصة بالنسبة للموطأ، نعم رواية للموطأ أشهر.

قوله: (ذكر عمر بن الخطاب) مقتضاه أيضاً أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة، ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه عن عمر، وقد بين السنائي سبب ذلك في روايته من طريق ابن عون عن نافع قال: أصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر فذكر ذلك له، فأتى عمر النبي ﷺ فاستأذنه فقال: «ولترضأ ويرقد» وعلى هذا فالضمير في قوله في حديث الباب: «أنه» تعني به، يعود على ابن عمر لا على عمر، وقوله في الجواب: «وترضأ» يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضراً فوجه الخطاب إليه.

قوله: (بأنه) كذا للمستعلمي والحموي وللباقين «أنه».

قوله: (فقال له) سقط لفظ «له» من رواية الأصلي.

قوله: (ورضأ) واغسل (ذكرك) في رواية أبي نوح «واغسل ذكرك ثم ترضأ ثم هم» وهو يرد على من حله على ظاهره فقال: يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث وإنما هو للتبديد إذ الجنابة أشد من مس الذكر، تبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء، ويمكن أن يؤخر عنه بشرط أن لا يمس على القول بأن مسه يتقضى. وقال ابن دقيق العيد: جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط، وهو متمسك لمن قال بوجوبه. وقال ابن عبد البر: ذهب الجمهور إلى أنه للاستحباب، وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه وهو شاذ. وقال ابن العربي: قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يترضأ، واستكثر بعض المتأخرين هذا التعليل وقال: لم يقل الشافعي بوجوبه، ولا يعرف ذلك أصحابه. وهو كما قاله لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية للطرفين لا إثبات الوجوب، أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أي متأكد الاستحباب، ويدل عليه أنه قبله بقول ابن حبيب: هو واجب وجوب الفرائض، وهذا موجود في عبارة للملكية كثيراً، وأشار ابن العربي إلى تقوية قول ابن حبيب، وبوب عليه أبو عروبة في صحيحه لإيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم، ثم استدل بمد ذلك هو وابن عزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً «وإذا أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة» وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد. وقد قبح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي، وهو واضح. ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم الاستحباب، وتمسك بما رواه أبو إسحاق عن أسود عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء رواه أبو داود وغيره، وتعقب بأن الحفاظ قالوا: إن أبا إسحاق غلط فيه، وأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لثلا بمقتد وجوبه، أو أن معنى قوله لا يمس ماء أي للفسل، وأورد الطحاوي من الطرق المذكورة عن أبي إسحاق ما يدل على ذلك، ثم جنح الطحاوي إلى أن المراد بالوضوء التتظيف، واحتج بأن ابن عمر راوي الحديث وهو صاحب القصة كان يترضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع، وأجيب بأنه ثبت تحييد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيتمسك ويحمل ترك ابن عمر لفسل رجله على أن ذلك كان لئلا. وقال جمهور العلماء: المراد بالوضوء هنا الشرعي، والحكمة فيه أنه يخفف الحدث، ولا سيما على القول بجواز تفریق الفسل فيتوبه فيرتفع الحدث عن تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال: «إذا أجنب أحكمك من اللبيل ثم أراد أن ينام فليترضأ فإنه نصف غسل الجنابة» وقيل: الحكمة فيه أنه إحدى الطهارتين، فعلى هذا يقوم التيمم مقامه. وقد روى البيهقي بإسناد حسن عن عائشة أنه ﷺ كان إذا أجنب فأراد أن ينام ترضأ أو تيمم، ويحتمل أن يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء، وقيل الحكمة فيه أنه ينشط إلى العود أو إلى الفسل، وقال ابن دقيق العيد: نص الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على المحاض، لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب، لكن إذا قطع دمها استحب لها ذلك. وفي الحديث أن غسل الجنابة ليس على الفور، وإنما يتحقق عند القيام إلى الصلاة، واستحباب التتظيف عن النوم، قال ابن الجوزي: والحكمة فيه أن الملائكة تبع من الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فإنها تحرب

وعرف بهذا أن شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه، والضمير في تابعه يعود على هشام لا على قتادة. وقرأت بخط الشيخ مغلطاي أن رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جبر وبن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة، وتبعه بعض الشراح على ذلك، وهو غلط فإن ذكر عمرو بن مرزوق في إسناده مسلم زيادة بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مرزوق شيئاً.

قوله: (وأخبرني أبو سلمة) كذا لأبي ذر، وللباقين: (قال يحيى: وأخبرني أبو سلمة) وهو المراء، وهو معطوف بالإسناد الأول وليس معطافاً، وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالإسنتين معاً.

قوله: (أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ) قال الدارطني: هو وهم لأن أبا أيوب إما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه. قلت: الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق، لأن في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي ﷺ مع أن أبا سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدراً وسناً وعلماً من هشام بن عروة، وروايته عن عروة من باب رواية الأثران لأنهما تابعيان قتيهان من طبقة واحدة، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لأنهما قتيهان صحليان كبيران، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أخرجه الطبري وابن ماجة، وقد حكى الأثر من أحد أن حديث زيد بن خالد اللذكور في هذا الباب معلول، لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث، وقد حكى يعقوب بن شيبة عن علي بن اللبني أنه شاذ. والجواب عن ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ رواه، وقد روى ابن عينة أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فرداً، ولما كونهما افترا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، وكمن من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية. وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم يتزل الجماع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة اللذكوران في الباب قبله، والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل ابن سعد قال: حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون والله من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاختلال بعد صحبة ابن خزيمة وابن جابر، وقال الإسماعيلي: هو صحيح على شرط البخاري كذا قال، وكأنه لم يطلع على علته، فقد اختلطوا في كون الزهري سمعه من سهل. ثم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حاتم عن سهل، ولهذا الإسناد أيضاً علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم، وفي الجملة هو إسناده صالح لأن يمتنع به، وهو صريح في النسخ. على أن حديث الفسل وإن لم يتزل أوجب من حديث الماء من الماء، لأنه بالمتطويع وترك الفسل من حديث الماء بالمقهور، أو بالمتطويع أيضاً لكن ذلك أصرح منه. وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حل حديث (الماء من الماء) على صورة خصوصية وهي ما يقع في النمام من رؤية الجماع، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض.

(قوله: (عن الحسنين) زاد أبو ذر «واللهلم».

قوله: (قال يحيى) هو ابن أبي كثير، أي قال الحسنين قال يحيى، ولقط قال الأول تخلف في الخط عرفاً.

قوله: (وأخبرني) هو عطف على مقدر، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا. ووقع في رواية مسلم بخلف الواو، قال ابن العربي: لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال: (وقال يحيى) كذا ذكره، ولم يأت بدليل. وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين من يحيى، وليس الحسين بمجلس، وعنده غير للمجلس محمولة على السماح إذا لقيه على الصحيح. على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحدث ولقطه (حدثني يحيى بن أبي كثير) ولم يفرقه الحسين مع ذلك به، فقد رواه عن يحيى أيضاً معاذ بن سلام أخرجه ابن شاهين، وشيخان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من للمخرجين، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن.

قوله: (قوله: (عن الحسنين) زاد أبو ذر «واللهلم».

قوله: (قال يحيى) هو ابن أبي كثير، أي قال الحسنين قال يحيى، ولقط قال الأول تخلف في الخط عرفاً.

قوله: (وأخبرني) هو عطف على مقدر، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا. ووقع في رواية مسلم بخلف الواو، قال ابن العربي: لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال: (وقال يحيى) كذا ذكره، ولم يأت بدليل. وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين من يحيى، وليس الحسين بمجلس، وعنده غير للمجلس محمولة على السماح إذا لقيه على الصحيح. على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحدث ولقطه (حدثني يحيى بن أبي كثير) ولم يفرقه الحسين مع ذلك به، فقد رواه عن يحيى أيضاً معاذ بن سلام أخرجه ابن شاهين، وشيخان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من للمخرجين، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن.

قوله: (قوله: (عن الحسنين) زاد أبو ذر «واللهلم».

قوله: (قال يحيى) هو ابن أبي كثير، أي قال الحسنين قال يحيى، ولقط قال الأول تخلف في الخط عرفاً.

قوله: (قوله: (عن الحسنين) زاد أبو ذر «واللهلم».

قوله: (قال يحيى) هو ابن أبي كثير، أي قال الحسنين قال يحيى، ولقط قال الأول تخلف في الخط عرفاً.

قوله: (قوله: (عن الحسنين) زاد أبو ذر «واللهلم».

قوله: (قال يحيى) هو ابن أبي كثير، أي قال الحسنين قال يحيى، ولقط قال الأول تخلف في الخط عرفاً.

قوله: (وأخبرني) هو عطف على مقدر، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا. ووقع في رواية مسلم بخلف الواو، قال ابن العربي: لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال: (وقال يحيى) كذا ذكره، ولم يأت بدليل. وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين من يحيى، وليس الحسين بمجلس، وعنده غير للمجلس محمولة على السماح إذا لقيه على الصحيح. على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحدث ولقطه (حدثني يحيى بن أبي كثير) ولم يفرقه الحسين مع ذلك به، فقد رواه عن يحيى أيضاً معاذ بن سلام أخرجه ابن شاهين، وشيخان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من للمخرجين، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن.

قوله: (قوله: (عن الحسنين) زاد أبو ذر «واللهلم».

قوله: (قال يحيى) هو ابن أبي كثير، أي قال الحسنين قال يحيى، ولقط قال الأول تخلف في الخط عرفاً.

قوله: (وأخبرني) هو عطف على مقدر، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا. ووقع في رواية مسلم بخلف الواو، قال ابن العربي: لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال: (وقال يحيى) كذا ذكره، ولم يأت بدليل. وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين من يحيى، وليس الحسين بمجلس، وعنده غير للمجلس محمولة على السماح إذا لقيه على الصحيح. على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحدث ولقطه (حدثني يحيى بن أبي كثير) ولم يفرقه الحسين مع ذلك به، فقد رواه عن يحيى أيضاً معاذ بن سلام أخرجه ابن شاهين، وشيخان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من للمخرجين، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن.

قوله: (قوله: (عن الحسنين) زاد أبو ذر «واللهلم».

قوله: (قال يحيى) هو ابن أبي كثير، أي قال الحسنين قال يحيى، ولقط قال الأول تخلف في الخط عرفاً.

قوله: (وأخبرني) هو عطف على مقدر، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا. ووقع في رواية مسلم بخلف الواو، قال ابن العربي: لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال: (وقال يحيى) كذا ذكره، ولم يأت بدليل. وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين من يحيى، وليس الحسين بمجلس، وعنده غير للمجلس محمولة على السماح إذا لقيه على الصحيح. على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحدث ولقطه (حدثني يحيى بن أبي كثير) ولم يفرقه الحسين مع ذلك به، فقد رواه عن يحيى أيضاً معاذ بن سلام أخرجه ابن شاهين، وشيخان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من للمخرجين، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن.



٦- كتاب الحيض

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَيَرْجِبُ الْمُضْطَّهِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحيض) أصله السيلان، وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة.

قوله: (وقول الله تعالى) بالجر عطفاً على الحيض، والحيض عند الجمهور هو الحيض، وقيل زمانه، وقيل مكانه.

قوله: ﴿وَإِذَا بَيْنَا لاختلافهم﴾ وفي رواية كريمة «وَإِذَا بَيْنَا اختلافهم» وللأصلي «وَإِذَا بَيْنَا لاختلافهم» وفي نسخة الصنف «وَإِذَا بَيْنَا لاختلافهم» والماء أنقى واللام تعليلية أي حتى لا يظن أن في ذلك إجماعاً. واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال: إيجاب الفسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ولا حيرة بخلافه، وإما الأمر بالصعب مخالفة البخاري وحكمه بأن الفسل مستحب، وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين. ثم أخذ يتكلم في تصنيف حديث الباب بما لا يقبل منه، وقد أشرنا إلى بعضه ثم قال: ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله: «الفسل أحوط» أي في الدين، وهو باب مشهور في الأصول، قال: وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه. قلت: وهذا هو الظاهر من تصرفه، فإنه لم يترجم بجواز ترك الفسل وإما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة كما استدل به على إيجاب الوضوء فيما تقدم، وأما نصي ابن العربي لاختلاف فمتمرض، فإنه مشهور بين التابعين، ثبت من جماعة منهم، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين، وهو ممترض أيضاً فقد قال الخطابي:

قوله: ﴿فَاعْرِضُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ روى مسلم وأبو داود من حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة خرجوها من البيت، فسل النبي ﷺ عن ذلك فتركت الآية قال: «استمعوا كل شيء إلا النكاح» فأنكرت اليهود ذلك، فجاء أسيد ابن حضير وحياد بن بشر قالوا: يا رسول الله ألا نأمرهم في الحيض؟ يعني خلافاً لليهود، فلم يأذن في ذلك. وروى الطبري عن السدي أن النبي ﷺ سأل أولاً عن ذلك هو ثابت بن الدحداح.

١- باب كيف كان بدء الحيض

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ أَوَّلُ مَا أُرْسِلَ الْحَيْضُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَخَبِثُ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ.

قوله: (باب كيف كان بدء الحيض) أي ابتداءه، وفي إصراع «باب» الأوجه المتقدمة أول الكتاب.

قوله: (وقول النبي ﷺ: هذا شيء كتبه الله على بنات آدم) هذا شيء يعني ما كتبه الله على بنات آدم، وقد وصله بلفظ «شيء» من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أو ستة، والإشارة بقوله: «وهذا إلى الحيض».

قوله: (وقال بعضهم: كان أول) بالرفع لأنه اسم كان والخبر «وعلى بني إسرائيل» أي على نساء بني إسرائيل، وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن سمود بإسناد صحيح قال: «كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً، فكانت المرأة تشرف للرجل، فأنزل الله عليهم الحيض ومنعهم المساجدة» وعنده عن عائشة نحوه.

قوله: (وحديث النبي ﷺ أكثر) قيل معناه أشمل لأنه عام في جميع بنات آدم، فيقول الإسرائيليون ومن قبلهم، أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة، وقال الداودي ليس بينهما مخالفة فإن نساء بني إسرائيل من بنات آدم، فعلى هذا قوله بنات آدم عام أريد به الخصوص. قلت: ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعميم بأن الذي أرسل على نساء بني إسرائيل طول مكته بهن عقوبة لمن لا ابتداء وجوده، وقد روى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم: ﴿وَأَمْرًا لَهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكْتُ﴾ [هود: ٧١] أي حاضت، والقصة متقدمة على بني إسرائيل بلا ريب، وروى الحاكم وابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس «أن ابتداء الحيض كان على حواء بعد أن هبطت من الجنة» وإذا كان كذلك فبنات آدم بنتها. والله أعلم.

أعضائه، وهو من إطلاق المألوف وإرادة اللازم لأن المراد وطوئة فرجها.

قوله: (ثم يعرضاً) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر، زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه «وضوءه للصلاة».

قوله: (ويصلي) مر أصح في الدلالة على ترك الفسل من الحديث الذي قبله.

قوله: (قال أبو عبد الله) والمصنف، وقائل ذلك هو الراوي عنه.

قوله: (الفسل أحوط) أي على تقدير أن لا يثبت التناسخ ولا يظهر الترجيح، فالاحتياط للدين للاختلاف.

قوله: (الأخفى) كذا أبي ذر، وغيره «والآخر» بلد بغير ياء، أي آخر الأمرين من الشارح أو من اجتهاد الأمة. وقال ابن التين: غضبناه بفتح الغاء، فعلى هذا الإشارة في قوله: «وذلك» إلى حديث الباب.

قوله: (وَإِذَا بَيْنَا لاختلافهم) وفي رواية كريمة «وَإِذَا بَيْنَا اختلافهم» وللأصلي «وَإِذَا بَيْنَا لاختلافهم» وفي نسخة الصنف «وَإِذَا بَيْنَا لاختلافهم» والماء أنقى واللام تعليلية أي حتى لا يظن أن في ذلك إجماعاً. واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال: إيجاب الفسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ولا حيرة بخلافه، وإما الأمر بالصعب مخالفة البخاري وحكمه بأن الفسل مستحب، وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين. ثم أخذ يتكلم في تصنيف حديث الباب بما لا يقبل منه، وقد أشرنا إلى بعضه ثم قال: ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله: «الفسل أحوط» أي في الدين، وهو باب مشهور في الأصول، قال: وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه. قلت: وهذا هو الظاهر من تصرفه، فإنه لم يترجم بجواز ترك الفسل وإما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة كما استدل به على إيجاب الوضوء فيما تقدم، وأما نصي ابن العربي لاختلاف فمتمرض، فإنه مشهور بين التابعين، ثبت من جماعة منهم، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين، وهو ممترض أيضاً فقد قال الخطابي: إنه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم، قال: ومن التابعين الأعمش وتبعه عياض، لكن قال: لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره، وهو ممترض أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود بإسناد صحيح، وعن هشام بن صروة عند عبد الرزاق بإسناد صحيح، وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء أنه قال: لا تطيب نفسي إذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل اختلاف الناس لأخذنا بالعروة الوثقى، وقال الشافعي في اختلاف الحديث: حديث «الماء من الماء» ثابت لكنه منسوخ، إلى أن قال: فخالفتنا بعض أهل ناحيتنا يعني من المجازين فقالوا: لا يجب الفسل حتى يتزل أحد فعرّف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم، لكن الجمهور على إيجاب الفسل، وهو الصواب، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الفسل وما معه من أحكام الجنابة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً، المكر منها فيه وفيما مضى خمسة وثلاثون حديثاً، الوصول منها أحد وعشرون والبقية تعليل ومتابعة، والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث بهز عن أبيه عن جده، وقد وافقه مسلم على تحريمها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء من الفسل بصاع وحديث أنس كان يدور على نساءه وعن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديث في الاختصال مع المرأة من إناء واحد وحديث عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة. وفيه من الآثار المرفوعة على الصحابة والتابعين عشرة للمعلق منها سبعة للوصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطلمة والوزير المذكور في الباب الأخير، فإن كان مرفوعاً عنهم فتريد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفرادهم عن مسلم. والله أعلم.

باب: الأمر بالنفْسَاءِ إِذَا نُفِسنَ

٢٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ
الرَّحْمَنَ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّةَ تَقُولُ:
عَزَّجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحُجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرَفٍ حَضَنَتْ، فَذَعَلَ عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ وَأَنَا ابْنُكِ، قَالَ: وَمَا لَكَ أَفْسَيْتِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ
اللَّهُ عَلَى نَبَاتٍ آخَرٍ، فَافْطِنِي مَا يَفْطِنِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنِّي لَا تَعْلَمُونِي بِأَلْتَمِسُهُ.
قَالَتْ: وَضَعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سَيْدِهِ بِالْقُرَى.

[illegible]

قوله: (باب الأمر بالقضاء) أي الأمر للمطلق بالقضاء، والجمع في قوله: إذا
نفس، باعتبار الجنس، وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أبي ذر وأبي الوقت،
وترجم القضاء إشعاراً بأن ذلك يطلق على المحاضرات لقول عائشة في الحديث: حضته
وقوله ﷺ لها: أنفست، وهو بضم النون وتحتها وكسر الفاء فهما، وقيل بالضم في
الولاية وبالفتح بالحض، وأصله خروج الدم لأنه يسمى قضاءً وسيأتي مزيد بطلان ذلك
بعد بابين.

قوله: (سحمت القاسم) يعني أباء، وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

قوله: (لا نرى) بالضم أي لا نظن. و«صرف» بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال، وهو ممنوع من الصرف وقد يصرف.

قوله: (فالقضي) المراد بالقضاء هنا الأداء وهما في اللغة بمعنى واحد.

قوله: (غير أن لا تعولوا بالبيت) زاد في الرواية الآتية «حتى تطهروا» وهذا الاستثناء مخصص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرافة، وسيأتي الكلام على هذا الحديث بتمامه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

۲- باب غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَكَرَجِلَيْهِ

٢٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَامَ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَرْجُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا خَالِصٌ. [المطهر: ٢٩٦، ٣٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧

٢٩٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ [ابْنُ عُرْوَةَ] عَنْ غُرُورَةَ أَنَّهُ سَمِعَ: أَنَّهُ تَخَفَّيَ خَالَتَهُ، أَوْ تَلَوَّ مِنْهُ الْمَرْأَةُ وَهِيَ جُنْبٌ؟ فَقَالَتْ غُرُورَةُ: كُلُّ ذَلِكَ عَلَى حَتْنٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَخَفُّي، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ لِي ذَلِكَ بَلَسَ، أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَرْجُلُ - فَضِي رَأْسُ رَسُولِ اللَّهِ - وَهِيَ خَالَتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَنِبَهُ مُجَازٍ لِي الْمَسْجِدِ، يَهْدِي لَهَا رَأْسَهُ، وَهِيَ لِي خُجْرَتُهَا، فَتَرْجُلُهُ وَهِيَ خَالَتُهُ. [راجع: ٢٩٥، أخرجه مسلم: ٢٩٧]

قوله: (باب غسل الخاطض رأس زوجها وتوجيهه) بالجر عطفاً على غسل، أي تسريح شعر رأسه. والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل، والحق به الغسل قياساً، أو إشارة إلى الطريق الآتية في باب مباشرة الخاطض، فإنها صريحة في ذلك، وهو دال

على أن ذات الحائض طاهرة، وعلى أن حيضها لا يمنع ملامستها.

قوله: (أخبرنا هشام) وفي رواية الأكثر «أخبرني هشام بن عروة» وفي هذا الإسناد لطيفة، وهي اتفاق اسم الشيخ الراوي وتلميذه، مثله هذا ابن جريج عن هشام وروعه هشام، فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف، وهو نوع أخفله ابن الصلاح.

قوله: (بماور) أي معتكف، وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الأصل، وصحرة عائشة كانت ملاحقة للمسجد، والحق عروة الجنباة بالحض قياما، وهو جلي لأن الاستغفار بالحاض أكثر من الجنب، وأحق الختمة بالترجيل. وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحاض وحرقة، وأن المباشرة المنوعة للمعتكف هي الجماع ومقدماته، وأن الحاض لا تدخل المسجد. وقال ابن بطال: فيه حجة على الشافعي في قوله إن المباشرة مطلقا تنقض الوضوء، كلما قال، ولا حجة فيه لأن الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء، وليس في الحديث أنه عقب ذلك الفعل بالصلاة، وعلى تقدير ذلك فمفسر لشعر لا ينقض الوضوء. والله أعلم.

٣- باب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجَرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

وَكَانَ أَبُو وَكَيْلٍ يُؤْتِلُ خَاصِمَةً وَهِيَ حَافِضٌ إِلَى أَبِي رَزِينٍ، فَتَلِيَهُ
الْمُنْخَفَرُ، فَتُسَبِّحُهُ بِهَلَالِيهِ.

٢٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُهْمٍ الْفَضْلِيُّ بْنُ دُكَيْنٍ: سَمِعَ زُهَيْرًا، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ
عَلِيٍّ: أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ عَالِشَةَ حَدَّثَتْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْنِي فِي حَجَرِي
وَأَنَا حَالِصٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ. (المطهر: ٧٠٤٩، إسناده صحيح: مسلم: ٣٠١)

قوله: (باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض) الحجر بفتح الهمزة وسكون الجيم ويجوز كسر أوله.

قوله: (وكان أبو والي) هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح.

قوله: (يرسل خادمه) أي جاريته، والخادم يطلق على الذكر والأنثى.

قوله: (إلى أبي ذؤين) هو التابعي المشهور أيضاً.

قوله: **(بملاحه)** بكسر العين أي المحيط الذي يربط به كيسه، وفلك مصر منها على جواز حل الحافظ المصحف لكن من غير سهو، ومناسبتة لخديت عاشقة من جهة أنه نظر حل الحافظ المعلقة أي فيها المصحف يحمل الحافظ المؤمن الذي يحفظ القرآن على حمله من جوفه، وهو مرافق لأبيه حقيقة، ومنع الجمهور ذلك وقرعوا بأن يحمل حل بالتعطيل، والاكتمال لا يسمى بالعرف حلاً.

قوله: (صح زهيراً) هو ابن معاوية الجعفي، ومنصور ابن صفية منسوب إلى أمه شهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الحبلي، وأمّه صفية بنت شيبة بن عثمان من صفار الصحابة.

قوله: (ثم يقرأ القرآن) وللمصنف في التوسيد: وكان يقرأ القرآن ورأسه في حجره وأنا حاضره فعلم هذا فالإدراك بالانكسار وضع رأسه في حجره. قال ابن دقيق العيد: في هذا الفصل إشارة إلى أن الحافظ لا يقرأ القرآن لأن قراءته لو كانت جائزة لما فهم امتناع القراءة في حجره حتى احتجج إلى التصحيح عليها، وفيه جواز ملامسة الحافظ وأن ذنابه وثيلها على الطهارة ما لم يلمس شيئاً منها نجاسة. وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستقرة، وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله النووي، وفيه جواز استئذان المريض في صلاته إلى الحافظ إذا كانت أثوابها طاهرة. قاله القرطبي.

٤- باب مَنْ مَعِيَ النَّفَاسَ حَيْضاً

٢٩٨ - خَلَقْنَا الْمَكِّيَّ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ لَأَن: خَلَقْنَا هِشَامَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ زَيْبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ خَدِيعَةُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ خَدِيعَتُهَا قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، مُعْطِجَةً فِي عُمَيْيَةِ، إِذْ حَضَتْ، فَأَسَلَنْتُ،

٣٠١ - وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُخَكِّفٌ، فَأَغْبَيْتُهُ وَأَنَا حَالِيهِ.

[راجع: ٢٩٥. أخرجه مسلم: ٢٩٧]

٣٠٢ - خَلَقْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ خَلِيلَ قَالَ: اخْبَرْنَا عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ قَالَ:

اخْبَرْنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، هُوَ الشَّيْثَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَالِيَةً، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَمَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَتَوَرَّعَ فِي فُورٍ حَيْثُهَا، ثُمَّ تَمَاشِرَهَا. قَالَتْ: وَأَلَيْكُمْ بِمِثْلِكِ لِقَائِهِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْلِكُ لِقَائَهُ؟ [أخرجه مسلم: ٢٩٧]

نَاقَةُ خَالِدٍ وَخَيْرُ عَنِ الشَّيْثَانِيِّ.

قوله: (باب مَبَاشَرَةِ الْحَايِضِ) المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين، لا الجماع.

قوله: (حدثنا قيسة) بالقاف والصاد المهملة هو ابن عتبة، ومفيان هو الثوري، ومتصور هو ابن المعتز، والإسناد كله إلى عائشة كوفيون، وتقدم الكلام على اختصارها مع النبي ﷺ من إتياء واحد في كتاب الفضل.

قوله: (فأخبر) كذا في روايته، وغيرها بتشديد اللام المثناة بعد الميم، وأصله فأمثرت بهيمة ساكنة بعد الميم المفتوحة ثم المثناة بوزن اتعل، وأكرر أكثر النحاة الإدغام حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين، وحكاها الصنفاني في جميع البحرين، وقال ابن مالك: إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن عيص: «فليود الذي ألقن» (البقرة: ٢٨٣) بالتشديد، والمراد بذلك أنها تشد إزارها على وسطها، وحدد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملاً بالعرف الضال، وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيانه.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن خليل) كذا في رواية أبي ذر، ولغيرهما: (خليل)، والإسناد أيضاً إلى عائشة كلهم كوفيون.

قوله: (أحدنا) أي إحدى أزواج النبي ﷺ.

قوله: (أن تتر) بتشديد المثناة الثانية، وقد تقدم توجيهها، وللكتشمي: «أن تأثر» بهيمة ساكنة وهي أفصح.

قوله: (في فور حيثها) قال الخطابي: فور الحيف أوله ومظلمه، وقال القرطبي: فور الحيفة مظلم صيها، من فوران القدر وغليانها.

قوله: (ملك إريه) بكسر الميم وسكون الراء ثم موحدة، قيل المراد حضوره الذي يستمع به، وقيل حاجته، والحاجة تسمى إرياً بالكسر ثم السكون وأربأً بفتح الميم: والراء، وذكر الخطابي في شرحه أنه روي هنا بالوجهين، والآخر في موضع آخر كما نقله النووي وغيره عنه رواية الكسر، وكذا أنكرها النحاس، وقد ثبتت رواية الكسر، وتوجيهها ظاهر فلا معنى لإنكارها، والمراد أنه ﷺ كان أملك الناس لأمره، فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمى، ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعاً لغيره من ليس بمعصوم، وبهذا قال أكثر العلماء، وهو الجاري على قاعدة المالكية في باب السد للزنا. وذهب كثير من السلف والثوري وأحد وإسحاق إلى أن الذي يمتنع من الاستمتاع بالحافض الفرج فقط، وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوي، وهو اختيار أسبق من المالكية، وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر. وقال النووي: هو الأرجح دليلاً لحديث أس في مسلم: «اصنعوا كل شيء إلا البصاع» وحلوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعاً بين الأدلة. وقال ابن دقيق العيد: ليس في حديث الباب ما يقتضي منع من تحت الإزار لأنه فصل مجرد انتهى. ويدل على الجواز أيضاً ما رواه أبو داود بإسناد قوي عن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ أنه كان إذا أراد من رواه أبو داود يمسك ثوباً، واستدل الطحاوي على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حداً ولا غسلًا فأشبهت المباشرة فوق الإزار. وتصل بعض الشافعية فقال: إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويتق منها باجتنابه جاز ولا فلا، واستحسنه النووي. ولا يبعد تخريج وجه مفرق بين ابتداء الحيف وما بعده لظاهر التقييد بقولها: «فور حيثها»، ويؤيده ما رواه ابن ماجه

فَأَعَدَّتْ ثِيَابَ حَيْثِي، قَالَ: وَأَلَيْسَتْ؟. قُلْتُ: نَعَمْ، فَذَعَانِي، فَاصْطَلَجَتْ مَقَّةً فِي الْغُيُوبِ. [طهر: ٣٢٢، ٣٢٣، ١٩٢٩. أخرجه مسلم: ٢٩٦. وأخرجه: ٣٢٤،

بطله ليست في هذه الطريق]

قوله: (باب من سمي الحيف نفاساً) قيل هذه الترجمة مقولة لأن حيفاً أن يقول من سمي الحيف نفاساً، وقيل يحمل على التقديم والتأخير، والتقدير: من سمي حيفاً نفاساً، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «من سمي» من أطلق لفظ نفاس على الحيف فيطابق ما في الخبر بغير تكلف، وقال المهلب وغيره لا لم يجد المصنف نصاً على شرطه في النفاس ووجد تسمية الحيف نفاساً في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيف، وتعقب بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم، وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي، وقال ابن رشيد وغيره: مراد البخاري أن ثبت أن نفاساً في الأصل هو تسمية الدم الخارج، والتعريف به تعبير بالملئ الأخص، والتعريف عنه بالحيف تعبير بالملئ الأخص، فغير النبي ﷺ بالأول وصبرت أم سلمة بالثاني، فالترجمة على هذا مطابقة لما صبرت به أم سلمة والله أعلم.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدستوائي.

قوله: (عن أبي سلمة) في رواية مسلم حديثي أبو سلمة أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه.

قوله: (مضطجعة) بالرفع ويجوز النصب.

وقوله: (في حيفه) يفتح الحاء المعجمة والصاد المهملة: كساء أسود له أصلان يكون من صوف وغيره، ولم أر في شيء من طرقه بلفظ حيفه إلا في هذه الرواية، وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خيلة باللام بدل الصاد، وهو موافق لما في آخر الحديث قيل: الحفيلة الطيفة وقيل الطففة، وقال الخليل: الحفيلة ثوب له خيل أي هدب، وعلى هذا لا منافاة بين الحفيلة والحفيلة فكأنها كانت كساء أسود لها أهداب.

قوله: (فانسللت) بلامين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أي ذهبت في خفية، زاد المصنف من رواية شيبان عن يحيى كما سيأتي قريباً: «وفخرجت منها» أي من الحفيفة قال النووي كأنها خافت وصول شيء من دمها إليه، أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتتأهب لذلك، أو تفلت نفسها ولم ترضها لمصاحبتها فذلك أذن لما في المود.

قوله: (ثياب حيفي) وقع في روايته بفتح الحاء وكسرها معاً، ومعنى الفتح أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحيف لأن الحفيفة بالفتح هي الحيف، ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعددتها لألبسها حالة الحيف، وجزم الخطابي رواية الكسر ورجحها النووي، ورجح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيفي بغير تاء.

قوله: (ألفست)؟ قال الخطابي: أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم، إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيف والنفس فقالوا في الحيف نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى. وهذا قول كثير من أهل اللغة، لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال: يقال نفست المرأة في الحيف والولادة بضم النون فيها، وقد ثبت في روايته بالوجهين فتح النون وضمها، وفي الحديث جواز النوم مع الحافض في ثيابه والاضطجاع معها في لحاف واحد، واستحباب اتخاذ المرأة ثياباً للحيض غير ثيابه المضادة، وقد ترجم المصنف على ذلك كما سيأتي، وسيأتي الكلام على مباشرتها في الباب الذي بعده.

٥- باب مَبَاشَرَةِ الْحَايِضِ

٢٩٩ - خَلَقْنَا قَيْسَةَ قَالَتْ: خَلَقْنَا سَفِيَانًا، عَنْ مُتَصَوِّرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْبِيْلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِتَاءٍ وَاجِلٍ، كِلَايَا جُنُبٍ [راجع: ٢٥٠. أخرجه مسلم: ٣١٩]

٣٠٠ - وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَوْرُ، كَيْفَ يُرِي وَأَنَا حَالِيهِ [طهر: ٣٠٢، ٤٢٠٣٠.

أخرجه مسلم: ٢٩٣]

تركها له تمبداً فحاشا إلى التخصيص عليه بخلاف الصلاة.

قوله: (حدثنا سعيد بن أبي مسهر) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجمحي، لقبه البخاري، وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة، وعهد ابن جعفر هو ابن أبي كثير أخو اسماعيل، والإسناد منه فصاعداً مليون، وفيه تابعي عن تابعي، زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري، لأبيه صحة.

قوله: (في أصح أو قطي) شك من الراوي.

قوله: (إلى المصلي فمر على النساء) اختصر المؤلف هنا، وقد ساقه في كتاب الزكاة تماماً ونقطة: (إلى المصلي فوطئ الناس وأمرهم بالصدقة فقال: أيها الناس تصدقوا، فمر على النساء، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بأن يفرغن بالموقعة فأنجزه ذلك اليوم، وفيه أنه وعظهن ويشرهن.

قوله: (يا معشر النساء) للمشر كل جماعة أمرهم واحد، ونقل عن ثعلب أنه خصوص بالرجال، وهذا الحديث يرد عليه، إلا إن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق للمشر لا تقليده كما في الحديث.

قوله: (أو يحسن) يضم المعزة وكسر الراء على البناء للمفعول، والمراد أن الله تعالى لراهن له ليلة الإسراء، وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلفظ: وأريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء ويستغدن من حديث ابن عباس أن الروية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سيأتي، واضحاً في باب صلاة الكسوف جماعة.

قوله: (وم؟) الروا استتافية ولها تعليلية والميم أصلها ما الاستغماية فحذفت منها الألف تخفيفاً.

قوله: (وكتفون العشر) أي يجمعن حق الخليل وهو الزوج أو أهم من ذلك.

قوله: (من ناصات) صفة موصوف مخلوف قال الطيبي في قوله: وما رأيت من ناصات الخ زيادة على الجواب تسمى الاستباح، كذا قال وفيه نظر، ويظهر لي أن ذلك من جملة أسباب كونهم أكثر أهل النار، لأنهم إذا كن سبباً لإفناء عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يفعل ما لا ينبغي فقد شاركه في الإثم وزد عليه.

قوله: (أذهب) أي أشد إذهاباً، واللب أخص من العقل وهو الخالص منه، والمجاز الضابط لأمره، وهذه مبالغة في وصفه بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان يتباد لمن غير الضابط أولى، واستعمال أفعل التفضيل من الإذهاب جائز عند سيوريه حيث جوزه من الثلاثي والمزيد.

قوله: (فلن: وما نقصان ديننا؟) كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه، ونفس هذا السؤال دل على النقصان لأنهن سلمن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة الإكثار والكفران والإذهاب ثم استشكلن كونهن ناصات، وما ألف ما أجهلن به ﷺ من غير تنيف ولا لوم، بل خاطبهن على قدر عقولهن، وأشار بقوله: «مثل نصف شهادة الرجل» إلى قوله تعالى: «فرجل وامرأتان عن ترضون من الشهادة» [البقرة: ٨٢] لأن الاستظهار بأخري مؤذن بقلة ضبطها وهو شمر بنفس عقلها، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه حل العقل هنا على الدية وفيه بعد. قلت: بل سياق الكلام بإياه. **قوله:** (فلذلك) بكسر الكاف خطاباً للواحدة التي تولت الخطاب، ويجوز فتحها على أنه للخطاب العام.

قوله: (لم نصل ولم نهم) فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس. وفي هذا الحديث من التواتر: مشروعية الخروج إلى المصلى في العيد وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه، واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء له شروط، وفيه حضور النساء العيد، لكن بحيث يتفردن عن الرجال خوف الفتنة، وفيه جواز عظة الإمام النساء على حدة وقد تقدم في العلم، وفيه أن جدد النعم حرام، وكذا كرامة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتن، واستند النووي على أنها من التكبير بالتواتر عليها بالنار، وفيه دللن وهو الدعاء بالإحاديث من رحمة الله تعالى، وهو محمول على ما إذا كان في معين، وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج من الملة تقليظاً على فاعلها لقوله في بعض طرقه «يكفرهن» كما تقدم في الإيمان، وهو كاطلاق نفي الإيمان، وفيه الإغلاظ في الصبح بما يكون سبباً لإزالة الصفة التي تعاب، وأن لا يواجه بذلك الشخص للمعين لأن في التعميم تسهلاً على

يأستاد حسن عن أم سلمة أيضاً أن النبي ﷺ كان يقي مسورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك، ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين.

قوله: (تابعه خالد) هو ابن عبد الله الواسطي، وجري هو ابن عبد الحميد، أي تابعه علي بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي إسحاق الشيباني بهذا الإسناد وللشيباني فيه إسناد آخر كما سيأتي حقيقه، ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم الترمذي في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت إسنادها في تعليق التعليق، ومتابعة جبرير وصلها أبو داود والإسماعيلي والحاكم في المستدرک وهذا مما وهم في استدراكه لكونه خرجاً في الصحيحين من طريق الشيباني، ورواه أيضاً عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود يستند هنا منصور بن أبي الأسود أخرجه أبو حنيفة في صحيحه.

٣٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ مِثْمُونَةَ تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّعَ أَفْرَاقاً مِنْ بَسَائِيهِ، أَمَرَهَا فَتَوَضَّعَتْ وَهِيَ حَائِضٌ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ. [أخرجه مسلم: ٢٩٩]

قوله: (حدثنا أبو النعمان) هو الذي يقال له عارم، وعبد الواحد هو ابن زياد البصري.

قوله: (عبد الله بن شهاد) أي ابن لسانة بن الحاد اللثي، وهو من أولاد الصبية له روية.

قوله: (أمرها) أي بالانترار (فالتوضعت) وهو في روايتها بإثبات المعزة على اللفظ الفصحي.

قوله: (رواه سفیان) يعني الثوري: (عن الشيباني) يعني بسند عبد الواحد، وهو عند الإمام أحد من عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان نحوه، وقد رواه عن الشيباني أيضاً بهذا الإسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجبرير بن عبد الحميد عند الإسماعيلي، وذلك مما يدفع عنه توهم الاضطراب، وكان الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة، فسمعه منه جبرير وخالد بالأسانين، وسمعه غيرهما بأحدهما ورواه عنه أيضاً بإسناد ميمونة حفص بن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الإسماعيلي وأسياب بن محمد عند أبي حنيفة في صحيحه، وقد تقدم ذكر من رواه عنه بإسناد عائشة.

٦- باب ترك النجاشي الصوم

٣٠٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، هُوَ ابْنُ أَسْمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَى، أَوْ يَطْرُ، إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَلُّنَّ فَإِنِّي أُرِيكُمْ أَهْلَ النَّارِ. قُلْنَ: قُلْنَ: وَيَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَكْكُونَ الْفَنِّ، وَكَثَرُونَ الْقَصِيرُ، مَا وَابَتْ مِنْ نَاصَاتٍ عَقَلٍ وَتَمِنَ أَذْهَبَ لِبَ الرُّجُلِ الْحَزَامِ مِنْ إِخْرَافٍ. قُلْنَ: وَمَا نَقْصَانُ دِينَا وَعَقْلَانَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا تَرَسَّ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ بِفَلِّ يَصِفُو شَهَادَةَ الرُّجُلِ. قُلْنَ: بَلَى قَالَ: هَذَا لِكِنْ نَقْصَانُ عَقْلِنَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصَلِّ وَلَمْ تَهْمُ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: هَذَا لِكِنْ مِنْ نَقْصَانٍ دِينِنَا. [أخرجه: ١٤٦٢، ٤١٩٥١، ٤٢٦٥٨، وظهر في الإجماع، باب: ٢١، وفي المحقق، باب: ٢٠، وفي المعين، باب: ١٧، وفي الزكاة باب: ٤٨. أخرجه مسلم: ٨٠، باختلاف في الحواش]

قوله: (باب ترك الحائض الصوم) قال ابن رشد وغيره: جرى البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي، وذلك أن تركها الصلاة واضح من أجل أن الطهارة مشترطة في صحة الصلاة، وهي غير طاهر، وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان

والسامع، وفيه أن الصدقة تدفع المذاب، وإنما قد تكفر الذنوب التي بين المخلوقين، وأن العقل يقبل الزيادة والنقصان، وكذلك الإيمان كما تقدم، وليس المقصود بذكر النقص في النساء لرومن على ذلك لأنه من أصل الخلقة، لكن التثنية على ذلك تحليلاً من الاتقان بهن، ولهذا رتب المذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص، وليس نقص الذين منحصرأ فيما يحصل به الإثم بل في أهم من ذلك قاله النووي، لأنه أمر نسبي، فالكمال مثلاً ناقص من الأكمل، ومن ذلك الحافظ لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيف لكتها ناقصة من المصلي، وهل تثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به كما يشاب المريض على التواضع التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها؟ قال النووي: الظاهر أنها لا تثاب، والفرق بينها وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته، والحافظ ليست كذلك. وعندي في كون هذا الفرق مستزماً لكونها لا تثاب وقته، وفي الحديث أيضاً مراجعة المسلم لمعلمه والتابع لشيخه فيما لا يظهر له معناه، وفيه ما كان عليه من الخلق العظيم والصنف الجليل والرفق والراقة، زلله الله تشريعاً وتكرماً وتعظيماً.

٧- باب تقضي النجاشي كلها إلا

الطواف بالبيت

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَقْرَأَ الْآيَةَ. [روابع: ٢٢٤]

وَلَمْ يَزَلْ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ بِالْمَجْزُوءِ بَأْسًا.

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي كُلِّ اسْتِحْوَاءٍ.

وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: كَمَا لَأَمَرُ أَنْ يَخْرُجَ الْمُحْضَرُّ بِكُفٍّ وَمِنْ دُخَانٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اخْرُجْ أَبُو سَفْيَانَ: أَنْ هُوَ قَدْ نَزَلَ: دَعَا بِكُمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ إِذَا دُعِيَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَهَذَا أَهْلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَتِهِ.

الآيَةُ [قال عمران: ٦٤] [روابع: ٧]

وَقَالَ عَطَاءُ: عَنْ جَابِرٍ: خَاضَتْ عَائِشَةُ قَسَنَكَ النَّمَاسِكِ، غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَلَا تَصَلِّيَ. [روابع: ١٥٥٧]

وَقَالَ الْحَكَمُ: إِنِّي لَأَذْبَحُ وَأَنَا حَبُوبٌ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» [النعام: ١٢١]

٣٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَحْمُودٍ، عَنْ هِشَامَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا جِئْنَا مَرَفَ، طُفِفَتْ، فَدَعَلَ عَلِيُّ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يَكُونُ؟» قُلْتُ: تَوَدَّدْتُ وَاللَّهِ أَنِّي لَمْ أَحِجَّ الْعَامَ. قَالَ: «لَتَكُنَّ لَيْسَتْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَلَا ذَلِكَ حَيْثُ كَتَبَ اللَّهُ عَلَى نَبَاتٍ آخَرٍ، فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطْلُقِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي». [روابع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١]

قوله: (باب تقضي النجاشي) أي تؤدي (للتناسك كلها إلا الطواف بالبيت) قيل مقصود البخاري بما ذكر في هذا الباب من الأحاديث والأثر أن الحيف وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات، بل صحت معه عبادات بنية من الأذكار وغيرها، فتناسك الحج من جملة ما لا ينافيها، إلا الطواف فقط. وفي كون هذا مراده نظر، لأن كون تناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه، والأحسن ما قاله ابن رشيد تبعاً لابن بطال وغيره: إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحافظ والجنب بحديث عائشة رضي الله عنها، لأنه لم يستثن من جميع تناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناه لكونه صلاة خصوصية، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية

ودعاء، وما جمع الحافظ من شيء من ذلك، فكذلك الجنب لأن حدثها أغلظ من حدثه، ومنع القراءة إن كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر، وإن كان تبعاً فيحتاج إلى دليل خاص، ولم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة في ذلك، وإن كان جعرج ما ورد في ذلك يقرم به الحجة عند غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير إليه، ولهذا عكس البخاري ومن قال بالجواز غيره كطاطيري وابن المنذر وداود بمسوم حديث: «كان يذكُر الله على كل أحيائه» لأن الذكر أهم من أن يكون بالقرآن أو بغيره، وإما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف. والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة، وأورد المصنف أثر إبراهيم وهو النخعي إشعاراً بأن منع الحافظ من القراءة ليس مجمماً عليه، وقد وصله الترمذي وغيره بلفظ: «أربعة لا يقرأون القرآن: الجنب والحائض وعند الخلاء وفي الحمام، إلا الآية ونحوها للجنب والحائض»، وروي عن مالك نحو قول إبراهيم وروي عن الجواز مطلقاً وروي عن الجواز للحائض دون الجنب، وقد قيل إنه قول الشافعي في القديم، ثم أورد ابن عباس، وقد وصله ابن المنذر بلفظ: «إن ابن عباس كان يقرأ بآيه وهو جنب» وأما حديث أم عطية فوصله المؤلف في الحديثين. وقوله فيه: «ويحدثونه» كذا لأثر الرواة، وللشمسني: «يحدثونه» بياء تحتانية بدل الواو، ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصل عنه في بده الرحي وغيره، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ كتب إلى الروم وهم كفار والكافر جنب، كأنه يقول: إذا جاز مس الكتاب للجنب مع كونه مشتملاً على آيتين فكذلك يجوز له قراءته، كذا قاله ابن رشيد. وتوجيه الدلالة منه إما في من حيث إنه كتب إليهم ليقروا فاستلزم جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط، وقد أدب من منع ذلك وهو الجمهور بأن الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين، فأنه ما لو ذكر بعض القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فإنه لا يمنع قراءته ولا منه عند الجمهور لأنه لا يقصد منه التلاوة، ونص أحد أنه يجوز مثل ذلك في المكتبة لصلحة التبليغ، وقال به كثير من الشافعية، ومنهم من خص الجواز بالليل كآية والآخرين قال الثوري: لا بأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن حسي الله أن يهديه، وأكره أن يعمل الآية هو كالجنب، وعن أحد أكره أن يضع القرآن في غير موضعه، وعن ابن رجب من الهداية جاز وإلا فلا، وقال بعض من منع: لا دالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن، لأن الجنب إنما منع التلاوة إذا فصلها وعرف أن النبي ﷺ يقرأه، إنما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن فإنه لا يمنع، وكذلك الكافر. وسيتلى مزيد لهذا في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

(هبة): ذكر صاحب الماشق أنه وقع في رواية القاسبي والسني وصيدوس هنا وها عمل الكتاب: بزيادة واو قال: وسقطت لأبي ذر والأصيلي وهو الصواب. قلت: فأنهم أن الأولى خطأ لكونها مخالفة للتلاوة، وليست خطأ، وقد تقدم توجيه إثبات الواو في بده الوحي.

قوله: (وقال عطاء عن جابر) هو طرف من حديث موصل عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره: «غير أنها لا تطوف بالبيت ولا تصلي» وأما أثر الحكم وهو الفقيه الكوفي فوصله البيهقي في الجعديات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه، ووجه الدلالة منه أن الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها، وفي جميع ما استدل به نزاع بطول ذكره، ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه. واستدل الجمهور على المنع بحديث علي: «كان رسول الله ﷺ لا يجيب عن القرآن شيء، ليس الجنابة» رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان، وضعف بعضهم بعض روايته، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة، لكن قيل: في الاستدلال به نظر، لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه، وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الأكمل جمعاً بين الأدلة. وأما حديث ابن عمر مرفوعاً: «ولا تقرأ الحافظ ولا الجنب شيئاً من القرآن» فضعيف من جميع طرقه، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة في أول كتاب الحيف، وقوله: «طمت» يفتح اليم وإسكان اللطئة أي حفت، ويجوز كسر الميم يقال طمت المرأة بالفتح والكسر في الماضي طمت بالضم في المستقبل

٨- باب الاستحاضة

٩- باب غسل دم المني

٣٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَتْ لَأُطِئَنَّ بِسَبِّ أَبِي حَتَّاشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَطْهَرُ، فَأَذَغَ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَمَّا ذَلِكَ عِرْقٌ وَتَسْبِيحٌ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَتَيْتِ الْمَحِيضَةَ فَأَتَوَكِّي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْزَعْنَا، فَاغْسِلِي غُكْلَ الدَّمِ وَصَلِّي». [رواجع: ٢٢٨. أخرجه مسلم: ٣٣٣]

قوله: (باب الاستحاضة) تقدم أنها جريان الدم من فرج المرأة في غير أوقته، وأنه يخرج من عرق يقال له العاقل بين مهلة ومهلة وذلك مجعلة.

قوله: (إني لا أطهر) تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها: (إني أستحاض) وكان عندما أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكانت بمعد الطهر من اتصاله، وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلي فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فلادت فتق ذلك فقالت: «أفادع الصلاة».

قوله: (إنما ذلك) بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية: «وقال: لا».

قوله: (وليس بالحیضة) ينتج الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحققين أو كلهم، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لكن انتفع هنا أطهر، وقال النووي: وهو متعين أو قريب من المتعين لأنه ﷺ أراد إثبات الاستحاضة وتقي الحيض. وأما قوله: «فإذا أتيت الحيضة فيجوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً» انتهى كلامه. والذي في روايتنا ينتج الحاء في المرضين. والله اعلم.

قوله: (فاغسلي غكلك الدم وصلي) أي بعد الاختصال كما سيأتي التصريح به في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره: «ثم اغسلي وصلي» ولم يذكر غسل الدم، وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام، منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاختصال ومنهم من ذكر الاختصال ولم يذكر غسل الدم، وكلهم فئات وأحاديثهم في الصحيحين، فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده. وفيه اختلاف ثالث أشترنا إليه في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية فذكر مثل حديث الباب وزاد: «ثم ترضي لكل صلاة» وردنا هناك قول من قال إنه مبرج، وقول من جزم بأنه موقوف على عروقه ولم يفرده أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حاد بن زيد عن هشام وادعى أن حاداً ضرد بهذه الزيادة، وأوما مسلم أيضاً إلى ذلك، وليس كذلك فقد روأها الدارمي من طريق حاد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام، وفي الحديث دليل على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تشتر دم الحيض وتغسل على إقباله وإجباره، فإذا انتقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة، لكنها لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله: «ثم ترضي لكل صلاة»، وبهذا قال الجمهور، وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلي به الفريضة الحاضرة وما شامت من الفوات ما لم يخرج وقت الحاضرة، وعلى قولهم المراد بقوله: «وتتوضي لكل صلاة» أي لوقت كل صلاة، فيه جواز للخلف ويحتاج إلى دليل. وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بحدوث آخر، وقال أحمد وإسحاق: إن اغتسلت لكل فريض فهو أحوط. وفيه جواز استنفض المرأة بنفسها ومشافتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء، وجواز سماع صوتها للحاجة. وفيه غير ذلك. وقد استبط منه الرازي الحنفية أن مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله: «وقدر الأيام التي كنت تحيضين فيها» لأن أقل ما يطلق عليه لفظ: «أيام» ثلاثة وأكثره عشرة فلما دون الثلاثة وإنما يقال يومان ويوم وأما فرق عشرة وإنما يقال أحد عشر يوماً وهكذا إلى عشرين، وفي الاستدلال بذلك نظر.

٣٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ بِسَبِّ الشُّنَيْرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِسَبِّ أَبِي بَكْرٍ [الصديق] أَنَّهَا قَالَتْ: مَالِكٌ امْرَأَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ارَأَيْتَ إِذَا أَصَابَ قُرْبَاهُ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَتَضَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَصَابَ قُرْبَ إِحْدَاكَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَتَقْرُضُهُ، ثُمَّ تَتَضَعُهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ تُصَلِّي» [رواجع: ٢٢٧. أخرجه مسلم: ٢٩١]

قوله: (باب غسل دم المني) هذه الترجمة انحص من الترجمة المتقدمة في كتاب الوضوء وهي غسل الدم، وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا، أخرجه هناك من رواية يحيى القطان عن هشام، وإسناده هذه الرواية كالتي قبلها منيرون سوى شيخه. وفيه من القوائد ما في الذي قبله، وجواز سؤال المرأة عما يستحي من ذكره، والإنصاح بذكر ما يستقدر للضرورة، وأن دم الحيض كثيره من الدماء في وجوب غسله، وفيه استحباب فرك النجاسة اليابسة ليهون غسلها.

٣٠٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْأَحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، ثُمَّ تَقْرُضُ الدَّمُ مِنْ قُرْبَاهَا عِنْدَ طَهْرِهَا، فَتُغْسِلُهُ وَتَتَضَعُ عَلَى صَكْرِهَا، ثُمَّ تُصَلِّي. [رواجع: ٢٢٧. أخرجه مسلم: ٢٩١]

قوله: (حدثنا أصح) هو وشيخه وشيخ شيخه الثلاثة مصريون، والباقون وهم ثلاثة أيضاً منيرون.

قوله: (كانت إحداها) أي أزواج النبي ﷺ وهو محمول على أنهن كن يصنعن ذلك في زمنه ﷺ، وبهذا يتحقق هذا الحديث بحكم الرفوع، ويؤيده حديث أسماء الذي قبله، قال ابن بطال: حديث عائشة يفسر حديث أسماء وأن المراد بالانفضح في حديث أسماء الفسل، وأما قول عائشة: «وتتضع على سائر» فلما فعلت ذلك دفعا للوسوسة، لأنه قد بان في سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بعضه، وفي قولها: «ثم تصلي فيه» إشارة إلى امتناع الصلاة في الثوب النجس.

قوله: (ثم تقرض الدم) بالفتح والصاد المهملة بوزن تفتل أي تغسله بأطراف أصابعها. وقال ابن الجوزي: معناه تتلعق كلها تحوزة دون باقي المواضع، والأول أشبه بحديث أسماء.

قوله: (عند طهرها) كذا في أكثر الروايات، وللمستلمي والحموي: «عند طهره» أي الثوب، والمعنى عند إرادة تطهيره. وفيه جواز ترك النجاسة في الثوب عند عدم الحاجة إلى تطهيره.

١٠- باب اغتكاك المستحاضة

٣٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْكَكَ مَعَهُ بَعْضَ نِسَائِهِ، وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ، فَرَمَتْ وَحَتَّتِ الطُّسْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ. وَزَعَمَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الطُّسْطِ، فَقَالَتْ: كَمَا هَذَا شَيْءٌ كَانَتْ فَلَا تَجِدُهُ. [أبو: ٣١٠، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٧]

٣١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْكَكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالطُّسْتَ، وَتَحْتَهَا، وَهِيَ تُصَلِّي. [رواجع: ٣٠٩]

عائشة في الصحيحين، ووقع في سنن أبي داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها القرشية القهري والصواب أنها بنت أبي حبيش واسم أبي حبيش قيس، فهؤلاء أربع نسوة أيضاً وقد كملن عشاءً بخلف زينب بنت أبي سلمة. وفي الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويث. ويتحقق بها دال على الحديث ومن به جرح يسيل.

١١- باب هل تُصلي المرأة في ثوب خاضت فيه؟

٣١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا كَانَ لِإِحْدَاهَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، تَجِيضُ فِيهِ، إِذَا أَصَابَتْ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ، قَالَتْ بَرِيئَةً، فَتَصْنَعُهُ بِظَهْرِهَا.

قوله: (باب هل تصلي المرأة في ثوب خاضت فيه) قيل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها إلا ثوب واحد تجيض فيه فمن المعلوم أنها تصلي فيه لكن بعد تطهيره، وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلمة الماضي الدال على أنه كان لها ثوب مختص بالحض فإن حديث عائشة عمول على ما كان في أول الأمر وحديث أم سلمة عمول على ما كان بعد اتساع الحال، ويحتمل أن يكون مراد عائشة بقولها: «ثوب واحد مختص بالحض»، وليس في سياقه ما ينفي أن يكون لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث أم سلمة، وليس فيه أيضاً أنها صلت فيه فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء، وإما أزيلت الدم بريقها لذهب أثره ولم تقصد تطهيره، وقد مضى قبل بيباب عنها ذكر الفصل بعد القرص قالت: «ثم تصلي فيه فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تنسل». وقولها في حديث الباب: «قالت بريقها» من إطلاق القول على الفصل، وقولها: «فصنعتها» بالصاد والسين للمهلين المتوحدتين أي حكته وفركته بظفرها، ورواه أبو داود بالقاف بدل الميم، والقصع الدلك. ووقع في رواية له من طريق عطاة عن عائشة بمعنى هذا الحديث: «ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصه بظفرها» فعلى هذا فيحمل حديث الباب على أن المراد دم يسير يعني من مثله، والتوجيه الأول أقوى.

(القالدة): طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع، ومن جهة دعوى الاضطراب. فأما الانقطاع فقال أبو حاتم: لم يسمع مجاهد عن عائشة، وهذا مردود، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد، وأثبت علي بن المنفي، فهو مقدم على من نقاه. وأما الاضطراب فلرواية أبي داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل أبي نجيح، وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لأنه عمول على أبي إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين، ولو لم يكن كذلك فابو نعيم شيخ البخاري فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيه، وقد تابع أبو نعيم خلاصه بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته، والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة. والله أعلم.

١٢- باب الطيب للمرأة عند غسلها من المنيحيض

٣١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَاءُ بِنْتُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ حَفْصَةَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَوْ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كُنَّا نَهَيُّ أَنْ نَعْبُدَ عَلَى مِثْرِ ثَوْبٍ ثَلَاثَ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَجِلُ، وَلَا نَتَّعِبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَدَرُ رُحَى لَنَا عِنْدَ الطَّهْرِ، إِذَا احْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَنِيحِضِهَا، فَبِي ثَلَاثَةٍ مِنْ كُسْتٍ أَطْفَارٍ، وَكُنَّا نَهَيُّ عَنْ آثَاعِ الْخَبَائِرِ.

قال [أبو عبد الله]: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [كذا كَرَّرَ كَلَامَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ فِي بَعْضِ النُّسخ كَمَا فِي

٣١١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْقُورٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ بَعْضَ امْهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اخْتَلَعَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ. [راجع: ٣٠٩]

قوله: (باب اعتكاف المستحاضة) أي جوازه.

قوله: (حدثنا خالد بن عبد الله) هو الطحان الواسطي، وشيخه خالد هو ابن مهران الذي يقال له الحذاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المثقلة، ومصدر الحديث للمذكور عليه، وعكرمة هو مولى ابن عباس.

قوله: (بعض نسائه) قال ابن الجوزي: ما عرفنا من أزواج النبي ﷺ من كانت مستحاضة، قال: والظاهر أن عائشة أشارت بقولها من نسائه أي النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش. قلت: يرد هذا التأويل قوله في الرواية الثانية: «امرأة من أزواجه» وقد ذكرها الحميدي عقب الرواية الأولى فما أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي، وفي الرواية الثالثة: «بعض امهات المؤمنين» ومن المستبعد أن تتكف معه ﷺ امرأة غير زوجاته وإن كان لها به تعلق. وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاث كن مستحاضات: زينب أم المؤمنين وحنة زوج طلحة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك، وسأيت حديثها في ذلك. وذكر أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة: «استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبي ﷺ واغسلي لكل صلاة» وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جحش استحيضت، وجزم ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف إنما هي أم حبيبة أختها. وقال شيخنا الإمام البلقيني: يحتمل على أن زينب بنت جحش استحيضت وقتاً بخلاف أختها فإن استحاضتها دامت. قلت: وكذا يحمل على ما ساذكه في حق سودة وأم سلمة والله أعلم. وقرأت بخط منغلطاي في عد المستحاضات في زمن النبي ﷺ قال: وسودة بنت زمعة ذكرها العلاء بن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، فعلمها هي للمذكورة. قلت: وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه تعليقاً وذكر البيهقي أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً، قلت: لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكر من حدثه به. وقرأت في السنن لسعيد بن منصور: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد هو الحذاء عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي ﷺ كانت معتكة وهي مستحاضة. قال: وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاتكة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها. قلت وهذا أول ما فسرت به هذه المرأة لاتحاد المخرج. وقد أرسله إسماعيل بن علي عن عكرمة، ووصله خالد الطحان ويزيد بن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه، ورجح البخاري للوصول فأخرجه. وقد أخرج ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن علي هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم سلمة. والله أعلم.

قوله: (من الدم) أي لأجل الدم.

قوله: (وزعم) هو معطوف على معنى التعتة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا، وأبعد من زعم أنه معلق.

قوله: (كان) بالهمز وتشديد النون.

قوله: (القالدة) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل. ورايت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي فر ما نصه: «القالدة هي رملة أم حبيبة بنت أبي سفيان» فإن كان ثابتاً فهو قول ثالث في تفسير للمهية، وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روي أن زينب بنت أم سلمة استحيضت، روى ذلك البيهقي والإسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير. لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه، فإنها كانت في زمة صغيرة لأنه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع وأسماء بنت عيسى حكاة الدارطاني من رواية سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها. قلت: وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش، وهاتان هما به ﷺ تعلق، لأن زينب ربيته وأسماء أخت امرأته ميمونة لأمها، وكذا حنة وأم حبيبة به تعلق وحديثهما في سنن أبي داود، فهؤلاء سبع يمكن أن تنسر المهية بأحدهن. وأما من استحيض في عهده ﷺ من الصحابات غيرهن فسهلة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً، وأسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره، وباندة بنت غيلان ذكرها ابن منته، وفاطمة بنت أبي حبيش وقصتها عن

باليد، يقال أسكته وسكته. لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لأنه يصير هكذا: غضي قطعة مأخوذة. وقال الكرمانلي: صنع البخاري يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للأمر بالطيب باباً مستقلاً انتهى، واقتصار البخاري في الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي ما عداه، ويقوي رواية الكسر وأن المراد الطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده: «من فدية» وما استعده ابن تيمية من امتحان المسك ليس يبيد لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب، وقد يكون المأمور به من يقدر عليه، قال النووي: والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح، وقيل لكونه أسرع إلى الحل حل حكا الماوردي قال: فعلى الأول إن قدمت المسك استعملت ما يخلفه في طيب الريح، وعلى الثاني ما يقوم مقامه في إسراع العلوق. وضعف النووي الثاني وقال: لو كان صحيحاً لاختصت به المروجة، قال: وإطلاق الأحاديث يرد، والصواب أن ذلك مستحب لكل معتدلة من حيض أو نفاس، ويكره تركه للقاهرة، فإن لم تجد مسكاً طيباً، فإن لم تجد فمزلاً كالطين وإلا فالله كاف، وقد سبق في الباب قبله أن الحادة تبخر بالقسط فيجزيها.

قوله: (فطهرني) قال في الرواية التي بعدها: «توضئي» أي تنظفي.

قوله: (سبحان الله) زاد في الرواية الآتية: «استسحي وأعرضي»، وللإسماعيلي: «فلما رأته استسحي علمتها وزاد الدارمي: «وهو يسمع فلا يكره».

قوله: (أثر السلم) قال النووي: المراد به عند العلماء الفرج، وقال الحاملي: يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بينها، قال: ولم أره لغيره وظاهر الحديث حجة له. قلت: ويصرح به رواية الإسماعيلي: «تجسي بها مواضع الدم». وفي هذا الحديث من الفوائد التسبيح عند التسج، ومعناه هنا كيف يتقوى هذا الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه إلى فكر؟ وفي استحباب الكتابات فيما يتعلق بالمعرات. وفيه سؤال المرأة العالم من أحوالها التي يجتمه منها، ولهذا كانت عائشة تقول في نساء الأنصار: «لم يمنهن الحياء أن يتفقن في الدين» كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا الحديث، وتقدم في العلم مغلطاً. وفيه الاكتفاء بالتوضي والإشارة في الأمور المستهجنة، وتكرير الجواب لإفهام السائل، وإنما كرهه مع كونها لم تفهمه أولاً لأن الجواب به يؤخذ من إعراضه بوجهه عند قوله: «توضئي» أي في الحبل الذي يستحي من مواجهة المرأة بالتوضي به، فاكفئ بلسان الحال عن لسان المقال، وفهمت عائشة رضي الله عنها ذلك عنه فتولت تعليمها. ويوب عليه المصنف في الاعتصام: «الأحكام التي تعرف بالدلائل». وفيه تفسير كلام العالم بحضرة لمن خفي عليه إذا عرف أن ذلك يمجبه. وفي الأخذ من المفضل بحضرة الفاضل. وفيه صحة العرض على المحدث إذا أقره ولو لم يقل حقه نعم، وأنه لا يشترط في صحة التحمل فهم السامع لجميع ما يسمعه. وفيه الفرق بالتعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم. وفيه أن المرأة مطلوبة بستر عيوبه وإن كانت مما جيل عليها من جهة أمر المرأة بالطيب لإزالة الرائحة الكريهة. وفيه حسن خلقه ﷺ وعظيم حلمه وحياته. زاده الله شرفاً.

١٤- باب غَسَلِ الْمَحِيضِ

٣١٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِیْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَثَيْبٌ: حَدَّثَنَا مَنصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ اغْتَسِلَ مِنَ الْمَحِيضِ؟ قَالَ: «وَعَلَيْكِ فِرْصَةٌ فَمُسَكَّةٌ، فَتُوضِي ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْبَا، فَأَعْرَضَ بَوَاجِهِ، أَوْ قَالَ: «تَوَضَّيْ بِهَا، فَأَعْلَفْتُهَا فَجَلَّيْتُهَا، فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ». [راجع: ٣١٤. أخرجه مسلم: ٣٣٧]

قوله: (باب غسل المحيض) تقدم توجيهه في الترجمة التي قبله.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، ومنصور هو ابن صفية المذكور في الإسناد قبله.

قوله: (ووضعي ثلاثاً) يجتمل أن يتعلق قوله: «ثلاثاً» بتوضي أي كسري الوضوء ثلاثاً، ويجتمل أن يتعلق يقال ويؤيده السياق المتقدم، أي قال لها ذلك ثلاث مرات.

قوله: (أو قال) كنا وقع بالشك في أكثر الروايات، ووقع في رواية ابن عساکر: «وقال» بالواو العاطفة، والأولى أظهر وعمل التردد في لفظ: «بها» هل هو ثابت أم لا، أو التردد واقع بينه وبين لفظ «ثلاثاً» والله أعلم.

١٥- باب امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ

٣١٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ جِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَهْلَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوُكَاةِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ فَرُغَتِ أَنْهَا حَاضَتْ، وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عُرْفَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلِ لَيْلَةُ عُرْفَةَ، وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَعْتُ بِمُغْمَرَةٍ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفَقِي رَأْسَكَ، وَأَنْفَقِي وَأَنْفَسِي عَنْ غَمْرِكَ». فَقَعَلْتُ، فَلَمَّا قَعَيْتُ الْحَجَّ، أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، لَيْلَةَ الْخَصْبَةِ فَأَغْمَرَنِي مِنَ التَّيَمِّمِ، مَكَانَ غَمْرِكِي أَتَى نَسَكْتُ. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١]

قوله: (باب امتشاط المرأة) حدثنا إبراهيم هو ابن سعد.

قوله: (أنفسي رأسك) أي حلي ضفرك. (وأنفسي) قيل ليس فيه دليل على الترجمة قاله الدودي ومن تبعه، قالوا: لأن أمرها بالامتناع كان للإحلال وهي حائض لا عند غسلها، والجواب أن الإحلال بالمحج يقتضي الاختصال لأنه من سنة الإحرام، وقد ورد الأمر بالاختصال صريحاً في هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه: «فاغتسلني ثم أعلمني بالمحج» فكان البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما تضمنته بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوباً فيما ساقه، ويجتمل أن يكون الماوردي أراد بقوله: «لا عند غسلها» أي من الحيض أو لم يرد نفي الاختصال مطلقاً، والحامل له على ذلك ما في الصحيحين أن عائشة إنما طهرت من حيضها يوم النحر فلم تغتسل يوم عرفة إلا للإحرام، وأما ما وقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتطهرت بعرة فهو محمول على غسل الإحرام جمعاً بين الروايتين، وإذا ثبت أن غسلها إذ ذاك كان للإحرام استبعد معنى الترجمة من دليل الخطأ لأنه إذا جاز لها الامتناع في غسل الإحرام وهو مندوب كان جوازها لغسل الحيض وهو واجب أولى.

قوله: (أمر عبد الرحمن) يعني ابن أبي بكر، وليلة الخصبة بفتح الحاء وسكون الصاد المملتين ثم للوحدة هي الليلة التي نزلوا فيها في المحصب، وهو المكان الذي نزلوه بعد النحر من منى خارج مكة.

قوله: (التي نسكت) كنا لاكثر، مأخوذ من النسك. وفي رواية أبي زيد المروزي «سكت» بخلف النون وتشديد آخره أي عنها، والقاسمي بمعجمة والتخفيف، والضمير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات، وفي السياق التفات آخر بعد التفات، وهو ظاهر للمتأمل.

١٦- باب نَقَضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْمَحِيضِ

٣١٧- حَدَّثَنَا عُمَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: غَرَّجْنَا فَوَائِلَ لَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِمُغْمَرَةٍ فَلْيَهْلِلْ، فَإِنِّي لَوَلَا أَنِّي اهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِمُغْمَرَةٍ. فَأَعْلَ بِمُغْمَرَةٍ وَأَعْلَ بِمُغْمَرَةٍ بِحَجٍّ وَكُنْتُ أَنَا وَمِنْ أَهْلِ مُغْمَرَةٍ، فَأَذْرَجَنِي يَوْمَ عُرْفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَتَكُونُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «دَعِي غَمْرَكَ، وَأَنْفَقِي رَأْسَكَ، وَأَنْفَقِي وَأَوَلِي بِحَجٍّ». فَقَعَلْتُ، حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْخَصْبَةِ، أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَخَرَجْتُ إِلَى التَّيَمِّمِ، فَأَعْلَلْتُ بِمُغْمَرَةٍ مَكَانَ غَمْرِكِي.

قال هشام: وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، هَذِي، وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ.

[راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١]

الرحم من الحمل، فلو كانت الحامل تحيض لم تسم البراءة بالحيف، واستبدل ابن المنير على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل، والملائكة لا تدخل بيتاً فيه قدر ولا يلامها ذلك. وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلاً به أن يكون حالاً فيه، ثم هو مشترك الإلزام لأن الدم كله قدر. والله اعلم.

١٨- باب كيف تهيل المحيض بالحج والعمرة؟

٣١٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُفَيْرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِمُحَرَّمٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحُجٍّ، فَقَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْرَمَ بِمُحَرَّمٍ وَلَمْ يَهْدِ لِقَوْلِهِ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِمُحَرَّمٍ وَأَهْدَى فَلَا يَهْجِلُ، حَتَّى يَهْجِلَ بِنَحْوِ هَذِهِ، وَمَنْ أَهَلَ بِحُجٍّ فَلْيُؤَمِّمْ حُجَّتَهُ. قَالَتْ: فَحَضْتُ، فَلَمْ أَزَلْ خَائِفاً حَتَّى كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِمُحَرَّمٍ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ أَنْفِضَ رَأْسِي، وَأَنْفِطِطَ، وَأَهْلِلَ بِحُجٍّ، وَأَتَرَكُ الْفُسْرَةَ، فَقَعَلْتُ ذَلِكَ، حَتَّى لَحِضْتُ حُجِّي، قَبَضَ مِنِّي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَطْفِئَ مَكَانَ غُمْرَتِي مِنَ الْقَعِيمِ. [رواه: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب كيف تهيل المحيض بالحج والعمرة) مراده بيان صحة إهلاك المحيض، ومعنى كيف في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستطعام لا الكيفية التي يراد بها الصحة، وبهذا التقرير يتدفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة، إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلاك.

قوله: (من أهل بحج) في رواية للمستلمي: (وصية) في الموضعين، وكذا للحموي في الموضع الثاني.

قوله: (قالت فحضت) أي بسرف قبل دخول مكة.

قوله: (حتى لحضت حجتي) في رواية كريمة وأبي الوقت: (حجتي)، والكلام على فوائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

١٩- باب إقبال المحيض وإدباره

وَكُنْ نِسَاءً يَخْتَنُ إِلَى غَايَةِ الْوُجُوهِ فِيهَا الْكَرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ، فَقُولُوا: لَا تَغْضُنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ، تَرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ.

وَالْعَبْدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَّ نِسَاءً يَدْخُلُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جُزْأِ اللَّيْلِ، يَنْظُرُونَ إِلَى الطُّهْرِ، فَقَالَتْ: مَا كَانَ النِّسَاءُ يَهْتَنُّنَ هَذَا، وَعَابَتْ هَلْهِنَّ.

٣٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ شِهَابٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قَامِطَةَ بِنْتَ أَبِي حُثَيْبٍ كَانَتْ تَسْمَعُهَا، فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ذَلِكَ عِرْقٌ، وَكَانَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَكَذَا أَقْبَرَتْ قَامِطَةُ وَصَلَّتْ. [رواه: ٢٢٨. أخرجه مسلم: ٣٣٣].

قوله: (باب إقبال المحيض وإدباره) اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يعرف بالدفعة من الدم في وقت إمكان الحيض، واختلفوا في إدباره فقول: يعرف بالجفوف، وهو أن يخرج ما يجشى به جافاً، وقيل بالصفة البيضاء وإليه ميل المصنف كما ستوضحه.

قوله: (وكن) هو صيغة جمع المؤنث، ونساءه بالرفع وهو بلد من الضمير نحو أكلوني البراقيت، والتكرار في نساء للتبرع، أي كان ذلك من نوع من النساء لا من كلهن. وهذا الأثر قد رواه مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة المدني عن أمه واسمها مرجانة مولاة عائشة قالت: «كان النساء».

قوله: (بالوجه) بكسر أوله وفتح الراء واليميم جمع درج بالضم ثم السكون، قال ابن بطال: كذا يرويه أصحاب الحديث وخطبه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون

قوله: (باب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض) أي هل يجب أن لا يظهر الحديث الوجوب، وبه قال الحسن وطائفة من الحفاظ دون الجنب، وبه قال أحمد، ورجح جماعة من أصحابه أنه للاستحباب فيه، قال ابن قدامة: ولا أعلم أحداً قال بوجوبه فيها إلا ما روي عن عبد الله بن عمرو. قلت: وهو في مسلم عنه، وفيه إنكار عائشة عليه الأمر بذلك، لكن ليس فيه تصريح بأنه كان بوجبه. وقال التنويري: حكاه أصحابنا عن النخعي، واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة: «قلت: يا رسول الله إني امرأة أشد ضغراً رأسي أفأقصه لغسل الجنابة؟» قال: لا، رواه مسلم وفي رواية له: «للحيضة والجنابة وحلوا الأمر في حديث الباب على الاستحباب» جمعاً بين الروايتين، أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل إليها بالنقض فيلزم وإلا فلا.

قوله: (فلهيل) في رواية الأصيلي: «فلهله» بلام واحدة مشددة.

قوله: (لأحلت) في رواية كريمة والحموي: «لأحلت» بلام، وسباني الكلام على بقية فوائد هذا الحديث والتي قبله في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

١٧- باب قول الله - عز وجل:-

﴿مُحَلَّلَةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّلَةٍ﴾ [الحج: ٥]

٣١٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكُنْ بِالرَّجْمِ مَكَلَكًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ نَفْثَةٌ، يَا رَبِّ عِلْقَةٌ، يَا رَبِّ مَضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْفِضَ عِلْقَةً قَالَ: أَذْكَرُ أَمْ أُنْقَى؟ حُجِّي أَمْ سَجِدًا؟ لَمَّا الرُّزْقُ وَالْأَجَلُ؟ فَيَكْتُبُ لِي بِطَرَفِ أَمْرِهِ. [الطبر: ٣٣٣، ٤٠٩٥. أخرجه مسلم: ٢٩٦٦].

قوله: (باب مخلفة وغير مخلفة) ورواه بالإضافة أي باب تفسير قوله تعالى: ﴿مُحَلَّلَةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّلَةٍ﴾ [الحج: ٥] والتبئين وتوجيه ظاهر.

قوله: (حدثنا حماد) هو ابن زيد، وعبيد الله بالتصغير ابن أبي بكر بن أسنان مالك.

قوله: (إن الله عز وجل وكل) وقع في روايتنا بالتخفيف، يقال وكله بكذا إذا استكفاه إياه وصرف أمره إليه، وللاكثر بالتشديد وهو موافق لقوله تعالى: «ملك الموت الذي وكل بكم» [السجدة: ١١].

قوله: (يقول يا رب نطفة) بالرفع والتبئين، أي وقعت في الرحم نطفة، وفي رواية القاسبي بالنصب أي خلقت يا رب نطفة، ونداء الملك بالأمر الثلاثة ليس في دفعة واحدة بل بين كل حالة وحالة مدة تبين من حديث ابن مسعود الأبي في كتاب القدر أنها أربعون يوماً، وسباني الكلام هناك على بقية فوائد حديث أنس هذا، والجمع بينه وبين ما ظاهره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور، ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث المذكور مفسر للأية، وأوضح منه سياقاً ما رواه الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود قال: «إذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكاً فقال: يا رب خلقة أو غير خلقة؟» فإن قال غير خلقة جهها الرحم ماء، وإن قال خلقة قال: يا رب فما صفة هذه النطفة؟ فذكر الحديث وإسناده صحيح، وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً، وحكى الطبري لأهل التفسير في ذلك أقوالاً وقال: الصواب قول من قال للمخلقة المصورة خلقاً تاماً، وغير المخلقة السقط قبل تمام خلقه، وهو قول جماعة والشعبي وغيرهما. وقال ابن بطال: غرض البخاري بإدخال هذا الحديث في أبواب الحيض بقوة مذهبه من يقول إن الحامل لا تحيض، وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وطائفة، وإليه ذهب الشافعي في القديم، وقال في الجديد: إنها تحيض، وبه قال إسحاق، وعن مالك روايتان. قلت: وفي الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تحيض نظر، لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لا يصور أن لا يكون الدم الذي تراه المرأة التي يستمر حملها ليس بحيض. وما ادعاه المخالف من أنه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم فساد لعله فمحتاج إلى دليل، وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت، لأن هذا دم بصفاته من الحيض وفي زمن إمكانه فله حكم دم الحيض، فمن ادعى خلافه فعليه البيان. وأقرى حججهم أن استبراء الأمة اعتبر بالحيض لتحقيق براءة

وقال: إنه تأثيت دوح، والمراد به ما تحتشي به المرأة من قطة وغيرها لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا.

قوله: (الكرسف) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة هو القطن.

قوله: (فيه الصفرة) زاد مالك من دم الحيضة.

قوله: (فقطول) أي عائشة. والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي التوروة، أي حتى تخرج القطة بيضاء نقية لا يخالطها صفرة، وفيه دلالة على أن الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض، وأما في غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى. وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاء الحيض وتبين بها ابتداء الطهر، واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالخطوف، بأن القطة قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انتطاع الحيض، بخلاف القصة وهي ماء أبيض يذهب به الرحم عند انتطاع الحيض، قال مالك: سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عنهن يعرفه عند الطهر.

قوله: (ويلع ابنة زيد بن ثابت) كنا وقت مبهمة هنا، وكلنا في الموطأ حيث روى هذا الأثر من عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم من عمته عنهما، وقد ذكروا لزيد بن ثابت من البنات حسنة وعصرة وأم كلثوم وغيرهن، ولم أر لأحد منهن رواية إلا أم كلثوم وكانت زوج سالم بن عمر فكانها هي المهمة هنا. وزعم بعض الشراح أنها أم سعد قال: لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى، وليس في ذكره لها دليل على المدعي لأنه لم يقل إنها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره إلا من طريق حسنة بن عبد الرحمن وقد كلبوه، وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد، ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد، وأما عمه عبد الله بن أبي بكر فقال ابن الخلداء: هي عمرة بنت حزم عمه جد عبد الله بن أبي بكر، وقيل لها عمته جازأ. قلت لكنها صاحبة قدحة روى عنها جابر بن عبد الله الصحابي، فهي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد، فإن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يذكرها، ويعتمد أن تكون المرأة عمته الخفيفة وهي أم عمرو أو أم كلثوم. والله أعلم.

قوله: (يدهون) أي يبلين وفي رواية الكشميهني: «يدهين» وقد تقدم مثله في «باب تقضي الحائض التماسك كلها» وقال صاحب القاموس: «دهيت لغة في دهوت» ولم ينبه على ذلك صاحب المشارق ولا اللطالع.

قوله: (إلى الطهر) أي إلى ما يدل على الطهر واللام في قوله: «ما كان النساء» للبعد أي نساء الصحابة، وإذا عابت عليهن لأن ذلك يقتضي الحرج والتطع وهو مذموم قاله ابن بطال وغيره، وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل، وفيه نظر لأنه وقت العشاء ويعتمد أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخالص من غيره فيحسن أنهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر، وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في باب الاستحاضة، وسفيان في هذا الإسناد هو ابن حينة لأن عبد الله بن محمد وهو للمستدي لم يسمع من الثوري.

٢٠- باب لا تقضي الحائض الصلاة

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَدَغَ الْمَلَأَةُ». [إراجع:

١٥٥٧، ٣٠، ٤]

٣٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قَدَادَةُ

قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ: أَنْتِ عِزِّي إِذَا صَلَّاتِ صَلَاتَهَا إِذَا طَهَّرَتْ؟ فَقَالَتْ: أَخْرُورِي أَنْتِ؟ كَمَا نَحِيصُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ، أَوْ قَالَتْ: فَلَا نَفْعَ. [إرجعه مسلم: ٣٣٥]

قوله: (باب لا تقضي الحائض الصلاة) نقل ابن المنذر وغيره إجماع أهل العلم على ذلك، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال: اجتمع الناس عليه، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه، وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فانكروا عليه لم سلمة، لكن استمر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره.

قوله: (وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد) هذا التعليق من مذهب الصحابين ذكره المؤلف بالمتن، فلما حديث جابر فأنشأ به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن طلاء عن جابر في قصة حيض عائشة في الحج وفيه: «غير أنها لا تطوف ولا تصلي»، ولمسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر، وأما حديث أبي سعيد فأنشأ به إلى حديث المتقدم في: «باب ترك الحائض الصوم» وفيه: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟» فإن قيل: الترجمة لعدم القضاء، وهذا الحديثان لعدم الإيقاع، فما وجه المطالبة؟ أجاب الكرمانى بأن الترك في قوله: «تدع الصلاة» مطلق أداء وقضاء انتهت، وهو غير متجه، لأن معناها إنما هو في زمن الحيض فقط، وقد وضع ذلك من سياق الحديثين، والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أولاً بالتعليق المذكور، وعلى عدم القضاء بحديث عائشة، فجعل التعليق كالمقدمة للحديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة. والله أعلم.

قوله: (حدثني معاذة) هي بنت عبد الله المدنية، وهي معدودة في فقهاء التابعين، ورجال الإسناد المذكور إليها بصريون.

قوله: «أن امرأة قالت لعائشة» كذا أيهما ممام، وبين شعبة في روايته عن قتادة أنها هي معاذة الراوية أخرجه الإسماعيلي من طريقه، وكذا لمسلم من طريق حاصم وغيره عن معاذة.

قوله: (الجزري) بفتح أوله أي اتقضي، وصلاتها بالنسب على المقولية، ويروى الجزري بضم أوله والمفرد، أي اتكفى المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج إلى قضاء الفتاة في زمن الحيض؟ فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية، والأولى أشهر.

قوله: (أحوروية) الحروري منسوب إلى حروراء بفتح الحاء وضم السراء المهملتين ويعد الواو الساكنة راء أيضاً بلدة على ميلين من الكوفة، والأشهر أنها بابل، قال المنجد: النسبة إليها حروراي، وكذا كل ما كان في آخره ألف تأنيث معدودة، ولكن قيل الحروري بخلاف الزوائد، ويقال لمن يعتد مذهب الخوارج حروري لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبصرة المذكورة فاشتبهوا بالنسبة إليها، وهم فرق كثيرة، لكن من أصوهم الملقق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً، ولما استفتيت عائشة معاذة استغفهم إنكار، وزاد مسلم في رواية حاصم عن معاذة قلت: لا ولكي أسأل، أي سوألاً مجرداً لطلب العلم لا للتمنيت، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فانصرفت في الجواب عليه دون التعليل، والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام أن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاءها للحرج بخلاف الصيام، ولين يقول بأن الحائض غاطبة بالصيام أن يفرق بينهما لم تخاطب بالصلاة أصلاً، وقال ابن دقيق العيد: اكفاء عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به بمحتمل وجهين: أحدهما أنها اختلعت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء فيستكف به حتى يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم، ثانيهما قال وهو أقرب أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده ﷺ، وحيث دل على عدم الوجوب، لا سيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما في رواية حاصم عن معاذة عند مسلم.

قوله: (فلا يأمرنا به، أو قالت: فلا نفعله) كذا في هذه الرواية بالشك، وعند الإسماعيلي من وجه آخر: «فلم تكن تقضي لم تؤمر به» والاستدلال بقولها فلم تكن تقضي أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به، لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد يتنازع في الاستدلال به على عدم الوجوب، لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء. والله أعلم.

٢١- باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها

٣٢٢- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَنِي: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: حِضَّتْ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَيْمَةِ، فَأَنْسَلْتُ، فَخَرَجْتُ مِنْهَا، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي فَلَبِسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْسَيْتِ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَأَذْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْحَيْمَةِ. قَالَتْ: وَحَدَّثَنِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ وَكَتَبْتُ

أَحْسِبُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِسَاءَةٍ وَأَجِدُ مِنَ الْجَنَابِ. [راجع: ٢٩٨. أخرجه مسلم: ٢٩٩. وأخرجه مسلم: ٣٢٤، وأبو داود في سنن أبيه بن سلمة برفق (١١٠٨)]

قوله: (باب النوم مع الحائض) زاد في رواية الصاغاني: وهي في ثيابها، تقدم الكلام على ذلك في باب من سعى الناس حبساً، ونعى للذكور هو ابن أبي كثير.

قوله: (وقالت وحلفني) هو مقول زين بنت أم سلمة، وقابل: وحلفتني أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ، وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الصيام.

قوله: (وكتبت) مطوف على جلة الحديث الذي قبله وهي أن النبي ﷺ كان يقبلها، وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب النسل.

٢٢- باب من اتخذ زياً الحيض ميوياً زياً الطهر

٣٢٣ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَتَنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، مُنْطَلِقَةً فِي غَيْبِهِ، حَيْثُ قَاتِلَتُ، فَأَخَذْتُ زِيَّ حَيْضَتِي، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَذَعَانِي، فَأَخْطَعْتُ مَعَهُ فِي الْغَيْبَةِ. [راجع: ٢٩٨. أخرجه مسلم: ٢٩٩، وأخرجه أيضاً (٣٢٤) بخطه ليست في هذه الطرق]

قوله: (باب من اتخذ زياً الحيض) وفي رواية الكشيبي: «من أخذ بالعين والدليل المهلكتين، وهما المذكور هو المعتزلي، ونعى هو ابن أبي كثير، والكلام على الحديث قد تقدم في باب من سعى الناس حبساً.

٢٣- باب شهود الحائض الميئتين ودعوة المسلمين،

ويعتزلن المصلى

٣٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خُصَمَاءَ قَالَتْ: كُنَّا نَتَنَعَّ عَوَائِقُنَا أَنْ يَخْرُجَ فِي الصَّلَاةِ فَنَقِصَ امْرَأَةً، فَزَلَّتْ قَمِيصُ بَنِي عَلِيٍّ، فَخَذْتُ عَنْ أَحِبَّتِي، وَكَانَ زَوْجُ أَحِبَّتِي غُزَاً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، يَتَنِي غُزَاً، غُزَاً وَكَانَتْ أَحِبَّتِي مَعَهُ فِي بَيْتِ، قَالَتْ: كُنَّا لَنَاوِي الْكَلْبِي، وَنُؤْمُ عَلَى الْمَرْضَى، قَالَتْ أَحِبَّتِي النَّبِيُّ ﷺ: أَهْلَى إِحْدَانَا بَأْسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ، أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: وَيَلْبِسُهَا حَاجَتَهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَتَشْهَدُ الْغُزَا، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ. قُلْنَا فَيَكُنْ أُمُّ عَيْشَةَ، سَأَلَهَا: أَسَمِعْتِ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: بَابِي، نَعَمْ، وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ: بَابِي، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَخْرُجُ الْمَوْتِيُّ، وَفَوَاتُ الْخُلُودِ، أَوْ الْمَوْتِيُّ فَوَاتُ الْخُلُودِ، وَالْحَيُّ، وَتُشْهَدُ الْغُزَا، وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَعْتَزِلْنَ الْمُصَلِّيَ». قَالَتْ خُصَمَاءُ: قُلْتُ: أَلَحْيُ؟ قَالَتْ: أَلَيْسَ تَشْهَدُ غُزَاً، وَكَلَاً وَكَلَاً. [إسناده: ٤٣٥١، ٤٣٧١، ٤٣٧٤، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، وأظهر في الحديث، باب: ٧. أخرجه مسلم: ٨٩٠، بإسناد]

قوله: (باب شهود الحائض الميئتين ودعوة المسلمين ويعتزلن) وفي رواية ابن عساکر، «واعتزلن المصلي، ولجميع بالنظر إلى أن الحائض اسم جنس، أو فيه حذف والتقدير ويعتزلن الحائض كما سيذكر بعد.

قوله: (حدثنا محمد) كذا لاكثر غير منسوب، ولأبي ذر محمد بن سلام، ولكرامة محمد هو ابن سلام.

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقي.

قوله: (وعواقفنا) المواقف جمع عاتق وهي من بلغت الحلم أو قاربت، أو استحققت التزويج، أو هي الكرامة على أهلها، أو التي حقت عن الامتنان في الخروج للخدمة،

وكانهم كانوا يمتحن المواقف من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من الفساد، ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل رأيت استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي ﷺ.

قوله: (وقدعت امرأة) لم أتف على تسميتها. وقصر بني خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة وقد ولي إمرة سجستان.

قوله: (وحدثت عن أختها) قيل هي أم عطية، وقيل غيرها وعليه منسب الكرماني، وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم تقف على تسمية زوجها أيضاً.

قوله: (في عشرة) زاد الأصيلي: «وغزوة».

قوله: (وكانت أختي) فيه حذف تقديره: قالت المرأة وكانت أختي.

قوله: (قالت) أي الأخت، والكلمى بفتح الكاف وسكون اللام: جمع كلم أي جرح.

قوله: (من جليلها) قيل المراد به الجنس، أي تعمرها من ثيابها ما لا تحتاج إليه. وقيل المراد تشركها معها في لبس الثوب الذي عليها، وهذا ينسب على تفسير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام ويوجدتين بينهما ألف قيل: هو القنعة أو الحمار أو أعرس منه، وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء، وقيل الإزار، وقيل للشفة، وقيل للامانة، وقيل القميص.

قوله: (ودعوة المسلمين) في رواية الكشيبي: «المؤمنين» وهي موافقة لرواية أم عطية.

قوله: (وكانت) أي أم عطية: (لا تذكره) أي النبي ﷺ (لا قالت: بآبي) أي هو مفدى بلبي، وفي رواية جندوس يبي بيا تحتانية بدل الممزة في الموضعين، وللأصيلي بفتح الموحدة الثانية مع قلب الممزة ياء جندوس لكن فتح ما بعدها كانه جملته لكثرة الاستعمال واحداً، ونقل عن الأصيلي أيضاً كالأصل لكن فتح الثانية أيضاً، وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة في شواهد التوضيح، وقال ابن الأثير: قوله باباً أصله بآبي هو، يقال بآيات الصبي إذا قلت له أذهبك بآبي فقلوا الياء ألفاً كما في «وولدت».

قوله: (وفوات الخلود) يضم الخاء المعجمة والدال المهملة جمع خلد بكسرها وسكون الدال، وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه، وللأصيلي وكرمة «الموات» وفوات الخلود أو المواتق وفوات الخلود على الشك، وبين الماتق والبكر صوم وخصوص وجهي.

قوله: (ويعتزلن المصلي) يضم اللام هو خبر بمعنى الأمر، وفي رواية: «ويعتزلن الحيض المصلي» وهو نحو أكلوني البراغيث. وحل الجمهور الأمر المذكور على الطلب لأن المصلي ليس بمسجد فيمتنع الحائض من دخوله، وأخرب الكرماني فقال: الاحتزال واجب، والمفروج والشهود مندوب، مع كونه نقل عن النووي تصويب عدم وجوبه، وقال ابن النير: الحكمة في اعتزالهن أن في وقوفهن وعن لا يصلين مع المصلين إظهار استعانة بالخال. فاستحب لمن اجتناب ذلك.

قوله: (وقلت: ألوحي) بهزئة عمودته، كأنها تعجب من ذلك (قالت) أي أم عطية: (اليس تشهد أي الحيف، وللکشيبي «اليس» وللأصيلي «اليس تشهد».

قوله: (وكلا وكلا) أي ومزلة ومنى وغيرهما. وفيه أن الحائض لا تهرج ذكر الله ولا مواطن الحق كجالس العلم والذكر سوى المساجد وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب، وغير ذلك مما سيأتي استفادته في كتاب العيدين إن شاء الله تعالى.

٢٤- باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض

وَمَا يَصْلَحُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْأَحْيَلِ، لِيَمَّا يُمْكِنُ مِنَ الْحَيْضِ.

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْمُنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ»

[البقرة: ٢٢٨]

يُذَكِّرُ عَنْ عَلِيٍّ وَشَرِيحٍ: إِنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بِبَيْتَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا، وَمِنْ يُرْضَى دِينُهُ، أَنَّهَا حَاضَتْ فَلَا تَلِي فِي شَهْرِ، صَدَّقَتْ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: الْقُرَآنُ مَا كَانَتْ. وَيَوْمَ قَالَ لِزَيْنَبٍ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: الْحَيْضُ يَوْمٌ إِلَى خَمْسٍ عَشْرَةَ.

وَقَالَ مُعْصِرٌ، عَنْ أَبِيهِ: سَأَلْتُ ابْنَ سِيرِينَ، عَنِ امْرَأَةٍ تَرَى الدَّمَ، بَعْدَ قُرْبِهَا بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ؟ قَالَ: النَّسَاءُ أَكْثَرُ ذَلِكَ.

قوله: (باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض) ينتج الياء جمع حيضة.

قوله: (وما يصدق) بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة.

قوله: (ليما يمكن من الحيض) أي فإذا لم يمكن لم تصدق.

قوله: (لقول الله تعالى) يشير إلى تفسير الآية المذكورة، وقد روى الطبري بإسناد صحيح من الزهري قال: بلغنا أن المراد بما خلق الله في أرحامهن الحمل أو الحيض، فلا يحل لمن أن يكمن ذلك لتتضي المسنة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له. وروى أيضاً بإسناد حسن عن ابن عمر قال: «ولا يحل لها أن كانت حائضاً أن تكمن حيضها، ولا إن كانت حاملاً أن تكمن حملها». وعن مجاهد: «لا تقول إني حائض وليس بحائض، ولا لست بحائض وهي حائض» وكذا في الحمل. ومطابقة الترجمة للأية من جهة أن الآية دالة على أنها يجب عليها الإظهار، فلم لم تصدق فيه لم يكن له فائقة.

قوله: (ويذكر عن علي) وصله الدارمي كما سيأتي ورجاله ثقات، وإنما لم يجوز به للتردد في سماع الشعي من علي ولم يقل إنه سمعه من شريح فيكون موصلاً.

قوله: (إن جاءت) في رواية كريمة «إن امرأة جاءت» بكسر التو.

قوله: (بينة من بطانة أهلها) أي عواصها، قال إسماعيل القاضي: ليس المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع، وإنما هو فيما نرى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان في نسائهن. قلت: وسياق القصة يدفع هذا التأويل، قال الدارمي: «أخبرنا علي بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر هو الشعبي قال: جاءت امرأة إلى علي تخصم زوجها طلقها فقالت: حضت في شهر ثلاث حيض، فقال علي لشريح: اقض بينهما. قال: يا أمير المؤمنين وأنت مهتا؟ اقض بينهما. قال: إن جاءت من بطانة أهلها عن يرضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تظهر عند كل قره وتصلني جاز لها ولا فلا. قال علي: قالوا: قال وقالون بلسان الروم أحسنت. فهذا ظنهم في أن المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها، وإنما أراد إسماعيل رد هذه القصة إلى موافقة مذهبه، وكذا قال عطاء إنه يعتبر في ذلك عادتها قبل الطلاق، وإليه الإشارة بقوله: (أقراؤها) وهو بالمد جمع قرء أي في زمان المدة (ما كانت) أي قبل الطلاق، فلم ادعت في المدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل. وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء.

قوله: (وبه قال إبراهيم) يعني النخعي، أي قال بما قال عطاء، وصله عبد الرزاق أيضاً عن أبي معشر عن إبراهيم نحوه، وروى الدارمي أيضاً بإسناد صحيح إلى إبراهيم قال: «إذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض» فذكر نحو أثر شريح، وعلى هذا فيحتمل أن يكون التفسير في قول البخاري «وبه» يعود على أثر شريح، أو في النسخة تقديم وتأخير، أو لإبراهيم في المسألة قولان.

قوله: (وقال عطاء الخ) وصله الدارمي أيضاً بإسناد صحيح قال: «واقى الحيض خمس عشرة، وأدى الحيض يوم». ورواه الدارقطني بلفظ «أدى وقت الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة».

قوله: (وقال محمد) يعني ابن سليمان التيمي. وهذا الأثر وصله الدارمي أيضاً عن محمد بن عيسى عن ممتن.

٣٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ غُرُورَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِشٍ، سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: إِنِّي اسْتَحَاضْتُ فَلَا أَطْهَرُ، أَقَادِغُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّ

ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ فَلَمْزِ الْإِبَاهِمُ أَيْ كُنْتَ تَحِيضِينَ لَهَا، ثُمَّ احْتَمَلِي وَصَلَنِي». [راجع: ٢٢٨. أخرجه مسلم: ٣٣٣]

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي رجاء) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب المروزي يكنى أبا الوليد، وهو حتى النسب لا للمحب، وقصة فاطمة بنت أبي حبيش تقدمت في باب الاستحاضة، ومناسبة الحديث للترجمة من قوله: «قد لمز الإباهم التي كنت تحيضين فيها» فركل ذلك إلى أمانتها ورده إلى عادتها، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص. واختلف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر، ونقل الدودي أنهم اتفقوا على أن أكثره خمسة عشر يوماً، وقال أبو حنيفة: لا يتبع أقل الطهر وأقل الحيض. فاقبل ما تنقضي به المدة عنده ستون يوماً، وقال صاحبنا: تنقضي في تسعة وثلاثين يوماً بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوماً وأن المراد بالقره الحيض، وهو قول الشوري، وقال الشافعي، القره الطهر وأقله خمسة عشر يوماً، وأقل الحيض يوم وليلة تنقضي عنده في اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين، وهو موافق لقصة علي وشريح المتقدمة إذا حل ذكر الشهر فيها على إلغاء الكسر، وبذلك عليه رواية هشيم عن إسماعيل فيها بلفظ «حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوماً».

٢٥- باب الصفرة والكثرة في غير أيام الحيض

٣٢٦ - حَدَّثَنَا قَبِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الثُّوبِ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُثْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئاً.

قوله: (باب الصفرة والكثرة في غير أيام الحيض) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم من قوله: «حتى ترين القصة البيضاء» وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكثرة في أيام الحيض، وأما في غيرها فملى ما قالته أم عطية.

قوله: (أيوب عن محمد) هو ابن سيرين، وكذا رواه إسماعيل وهو ابن علي بن أيوب، ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه. ونقل عن الذهلي أنه رجح رواية وهيب. وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية إسماعيل أرجح لموافقة معمر له، ولأن إسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره، ويمكن أن أيوب سمعه منهما.

قوله: (كما لا نعد) أي في زمن النبي ﷺ مع علمه بذلك، وبهنا يعطى الحديث حكم الرفع، وهو معبر من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في الرفع ولو لم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي ﷺ، وبهنا جزم الحاكم وغيره خلافاً للخطيب.

قوله: (الكثرة والصفرة) أي الماء الذي تراه المرأة كالصديد بعلوه اصفرار.

قوله: (شئاً) أي من الحيض، ولأبي خلد من طريق ثخانة عن حفصة عن أم عطية: «وكنا لا نعد الكثرة والصفرة بعد الطهر شيئاً» وهو موافق لما ترجم به البخاري. والله أعلم.

٢٦- باب عرق الاستحاضة

٣٢٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَقْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، وَعَنْ عَمْرِوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَتَرَهَا أَنْ تَقْضِيَهُ. فَقَالَ: «مَعْلَى عِرْقٍ. فَكَانَتْ تَقْضِيهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ» [أخرجه مسلم: ٣٣٤].

قوله: (باب عرق الاستحاضة) بكسر العين وإسكان الراء، وقد تقدم بيانه في باب الاستحاضة.

قوله: (وعن عمروة) يعني كلاً للاكثر، وفي رواية أبي الوقت وابن صاكر بخلاف الروا فصار من رواية عمروة عن عمره، وكذا ذكر الإسماعيلي أن أحمد بن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معمر، والمحمود إثبات الروا وأن الزهري رواه عن شيخين عمروة وعمره كلاهما عن عائشة، وكذا أخرجه

٢٧- باب المرأة تحيض بعد الإحاضة

٣٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ صَحِيَّةُ بِنْتٍ حَتَّى لَمْ تَحَاضْ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَلَّهَا تَحِيضًا، أَلَمْ تَكُنْ طَائِفًا مَمْكُورًا؟» فَقَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَاخْرُجِي». [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١، بإسناد وأخرجه بحر هذا الحديث في المجلد (٣٨٢)]

٣٢٩ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رُخِصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَقْبِرَ إِذَا حَاضَتْ. [إسناد: ١٧٥٥، ١٧٦٠. أخرجه مسلم: ١٢٢٧ بخطه لم ترد في هذه الطرق، ١٢٢٨]

٣٣٠ - وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَقُولُ فِي أَوَّلِ امْرِئٍ: إِنَّهَا لَا تَقْبِرُ، ثُمَّ مَوَّعُهُ

يَقُولُ: تَقْبِرُ. إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخِصَ لَهَا. [إسناد: ١٧٦١]

قوله: (باب المرأة تحيض بعد الإحاضة) أي حل تمتع من طواف الوداع أم لا.

قوله: (عن عمرة بنت عبد الرحمن) هي المذكورة في الإسناد الذي قبله، وهذا الإسناد سوى شيخ البخاري مليون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة.

قوله: (إن صهيبة) أي زوج النبي ﷺ.

قوله: (قَالُوا بَلَى) أي النساء ومن معهن من الحائض.

قوله: (فاخرجي) كذا للآكثر بالإفراد خطاباً لصهيبة من باب المعلوم من الغيبة، وهي قوله: «أَلَمْ تَكُنْ طَائِفًا» إلى الخطاب، أو هو خطاب لعائشة، أي فاخرجي فهي تخرج معك، وللمستلمي والكشيبي: «فاخرجي» وهو علي وفق السياق، وسأبني الكلام على هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. وقوله فيه «وكان ابن عمر» هو مقول طائوس لا ابن عباس، وكذا قوله: «ثم سمعت يقول» وكان ابن عمر يعني بأنه يجب عليها أن تتأخر إلى أن تطهر من أجل طواف الوداع، ثم بلغت الرخصة عن النبي ﷺ أن تركه فصار إليه، أو كان نسي ذلك فتذكره، وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف.

٢٨- باب إذا رأت المستحاضة الطهر

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَقْبِيرُ وَكُفْرُ وَكُلُّ سَاعَةٍ، وَتَابِعُهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتِ الصَّلَاةَ أَكْبَرًا.

٣٣١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ زُهَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُورَةَ،

عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَإِذَا الْفَلَاسَةُ الْحَيْضَةُ قَدَّعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا اقْتَرَبَ فَاغْشِي عَشَاكَ الدَّمَّ وَصَلِّي». [راجع: ٢٢٨. أخرجه مسلم: ٣٣٣، مطولاً.]

قوله: (باب إذا رأت المستحاضة الطهر) أي تميز لها دم المرق من دم الحيض، فسمى زمن الاستحاضة طهرًا لأنه كذلك بالنسبة إلى زمن الحيض، ويحتمل أن يريد به اقتطاع الدم، والأول أوفق للسياق.

قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ولعل لغيره، ولو سأله عن الداودي: معناه إذا رأت الطهر ساعة ثم عاودها من فائتها فتستل وتصلي. والتعليق المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس: «أنه سأله عن المستحاضة فقال: أما ما رأت الدم البحراني فلا تصلّي، وإذا رأت الطهر ولو ساعة فلتستل وتصلّي» وهذا موافق للاحتمال المذكور أولاً لأن الدم البحراني هو دم الحيض.

الإسجاعي وغيره من طرق عن ابن أبي ذئب، وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث، وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري عنهما، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث عن الزهري عن عروة وحده، ومسلم أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد، وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عمرة وحدها، قال الدرلقطي: هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعمرة جيماً.

قوله: (إن أم حبيبة) هي بنت جحش اخت زينب أم المؤمنين، وهي مشهورة بكنيتها، وقد قيل اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء قاله الواقدي وتبعه الحارثي ورجحه الدرلقطي، والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بياض الماء، وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث. ووقع في الروايات: «عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستأجره للحديث، قتل هو ومعه، وقيل بل صواب وأن اسمها زينب وكنيتها أم حبيبة، وأما كون اسم اختها أم للمؤمنين زينب فإنه لم يكن اسمها الأصلي، وإنما كان اسمها برة فغيره النبي ﷺ، وفي أسباب التزول للواحدي أن تغير اسمها كان بعد أن تزوجها النبي ﷺ فلعله ﷺ سماها باسم اختها لكون اختها غلبت عليها الكنية فأمن اللبس، ولما أخت أخرى اسمها حنة بنت جحش للهامة وسكون الميم بعدها نون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم، وتصف بعض المالكية فزع أن اسم كل من بنات جحش زينب قال: فلما أم للمؤمنين فاشتهرت باسمها، ولما أم حبيبة فاشتهرت بكنيتها، وأما حنة فاشتهرت بلقبها، ولم يأت بدليل على دعواه بأن حنة لقب. ولم يفرغ الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب، فقد روى أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال: «إن زينب بنت جحش» وقد تقدم ترجمته.

قوله: (استحيضت سبع سنين) قيل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركها طائفة أن ذلك حيف، لأنه ﷺ لم يلها بالإعادة مع طول المدة، ويحتمل أن يكون المراد بقولها: «سبع سنين» بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا فلا يكون فيه حجة لا ذكر.

قوله: (فأمرها أن تفعل) زاد الإسجاعي: «وتصلّي» ولمسلم نحوه، وهذا الأمر بالاختلال مطبق فلا يدل على التكرار، فلعلها فهمت طلب ذلك منها بقرينة فلهاذا كانت تستل لكل صلاة، وقال الشافعي: إذا أمرها ﷺ أن تستل وتصلّي، وإذا كانت تستل لكل صلاة تطهرها، وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم: لم يذكر ابن شهاب أنه ﷺ أمرها أن تستل لكل صلاة، ولكنه شيء فعلته هي. ولما هذا فيجب الجمهور قالوا: لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة، إلا التحصير، لكن يجب عليها الوضوء. ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة: «أن أم حبيبة استحيضت فأمرها ﷺ أن تستل وتصلّي، فإذا رأت شيئاً من ذلك توضأت وصليت». واستدل المهدي بقوله لها: «هذا عرق» على أنه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لأن دم العرق لا يوجب غسلًا. وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن إسحاق عن الزهري في هذا الحديث: «فأمرها بالغسل لكل صلاة» فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لأن الآيات من أصحاب الزهري لم يذكرها، وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بأن الزهري لم يذكرها، لكن روى أبو داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة في هذه القصة: «فأمرها أن تستل عند كل صلاة» فيحصل الأمر على التنب جماً بين الروایتين، هذه برواية عكرمة، وقد حله الخطابي على أنها كانت متحصرة، وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تستل أيام إقترانها، ولمسلم من طريق حراك بن مالك عن عروة في هذه القصة: «وقال لها امكثي فمدا كانت تحبسك حيثك» ولأبي داود وغيره من طريق الأوزاعي وابن عينة عن الزهري في حديث الباب نحوه، لكن استكر أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري، وأجاب بعض من زعم أنها كانت غير مميزة بأن قوله: «فأمرها أن تستل لكل صلاة» أي من الدم الذي أصلها لأنه من إزالة النجاسة وهي شرط في صحة الصلاة وقال الطحاوي: حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش، أي لأنه فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا بالغسل، والجمع بين الحديثين يحمل الأمر في حديث أم حبيبة على التنب أولى والله أعلم.

٣٠- باب

٣٣٣ - حَدَّثَنَا أَحْسَنُ بْنُ مُذْرِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّادٍ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّادٍ، اسْمُهُ الْوُضَّاحُ، مِنْ كِتَابِهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ خَالَتي مَيْمُونَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ خَالِصًا لَا تُصَلِّي، وَهِيَ مُفَرَّشَةٌ بِحِلَاءٍ مُسْجِدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمُرِهِ، إِذَا سَجَدَ أَصَابَتْهُ بَعْضُ ثَوْبِهِ. [الطبر: ٣٧٩، ٤٣٨١، ٤٥١٧، ٥١٨]. أخرجه مسلم: [٥١٣].

(باب) غير مترجم وكذا في نسخة الأصلي، وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى المفضل من الباب الذي قبله، ومناسبه له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن ثوبه ﷺ كان يصيبها إذا سجد وهي حائض وهي حائض ولا يضره ذلك.

قوله: (حدثنا الحسن بن مذكروك) هو الطحان البصري أحد الحفاظ، وهو من صفار شيوخ البخاري، بل البخاري أقدم منه، وقد شاركه في شيوخه يحيى بن حماد المذكور هنا، وكان هذا الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور لأنه كان عارفاً بحديث يحيى بن حماد.

قوله: (من كتابه) إشارة إلى أن أبا عوادة حدث به من كتابه لا من حفظه، وكان إذا حدث من كتابه إنما كان إذا حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: كتاب أبي عوادة أثبت من حفظ هشيم.

قوله: (كانت تكون) أي تحصل أو تستقر، ويعتدل أن قوله: «تكون لا تصلي» خبر لكاتبه، وقوله «حائضاً حال نحو: «وجاءوا إياهم عشاء يكونون» [يوسف: ١٦] قاله الكرماني.

قوله: (بحلأه) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة ومدة؛ أي يجنب مسجد وللمراد بالمسجد مكان سجوده، والخمرة بضم الحاء المعجمة وسكون الميم قال الطبري: هو مصلى صغير يحمل من سفوف النخل، سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً، وكذا قال الأزهر في تهذيبه وصاحبه أبو حنيفة المروزي وجماعة بعدهم، وزاد في النهاية: ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار، قال: وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها. وقال الخطابي: هي السجادة يسجد عليها المصلي. ثم ذكر حديث ابن عباس في الفارة التي جرت الفتيلة حتى ألقته على الخمرة التي كان النبي ﷺ قاعداً عليها.. الحديث قال: ففي هذا تصريح بإطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه، قال: وسميت خمرة لأنها تغطي الوجه، وستأتي الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

(خاتمة) اشتمل كتاب الحيض من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً، المذكور منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً الموصول منها عشرة أحاديث، والبقية تعليق ومتابعة، والمخالص خمسة وعشرون حديثاً منها واحد معلق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيانه، والبقية موصولة. وقد وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة كانت إحساناً تحيض ثم تقصر من الدم وحديثها في اعتكاف المستحاضة، وحديثها ما كان لإحساننا إلا ثوب واحد، وحديث أم عطية كما لا نعد الصغرة، وحديث ابن عمر رخص للحائض أن تنفر. وفيه من الآثار الموثوقة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثراً كلها معلقة. والله أعلم.

قوله: (ويأتها زوجها) هذا أثر آخر من ابن عباس أيضاً وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال: والمستحاضة لا بأس أن يأتها زوجها ولأبي داود من وجه آخر من عكرمة قال: وكانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها ينشأها وهو حديث صحيح إن كان عكرمة سمعه منها.

قوله: (إذا صلت) شرط محذوف الجزء أو جزاءه مقدم، وقوله: «الصلاة أعظم» أي من الجماع، والظاهر أن هذا بحث من البخاري أراد به بيان للضرورة، أي إذا جازت الصلاة فجزأ الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع، ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حبيش المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة، وقد تقدمت مباحته في باب الاستحاضة، وزعم المذکور هنا هو ابن معاوية، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تماماً، وأشار البخاري بما ذكر إلى الرد على من منع وطء المستحاضة، وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي والحكمم والأزهري وغيرهم، وما استدل به على الجواز ظاهر فيه. وذكر بعض الشراح أن قوله: «الصلاة أعظم» من بقية كلام ابن عباس، وعزا إلى تخريج ابن أبي شيبة، وليس هو فيه، نعم روى عبد الرزاق والدارمي من طريق سالم الأنطس أنه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة أتجماع؟ قال: «الصلاة أعظم من الجماع»

٢٩- باب الصلاة على النفساء وسنتها

٣٣٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سَرِيحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ،

عَنْ حُسَيْنِ الْمُطَّلَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جَنْدُبٍ: أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ، فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ وَسَطَهَا. [الطبر: ١٣٣١، ١٣٣٢]. أخرجه مسلم: [٩٦٤].

قوله: (باب الصلاة على النفساء وسنتها) أي سنة الصلاة عليها.

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي سريح) تقدم أنه بالمهملة والجيم، واسمه الصباح، وقيل إن أحمد هو ابن عمر بن أبي سريح فكأنه نسب إلى جده.

قوله: (أن امرأة) هي أم كعب سمعها مسلم في روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم، وذكر أبو نعيم في الصحابة أنها أنصارية.

قوله: (ماتت في بطن) أي بسبب بطن يعني الحمل، وهو نظير قوله: «عذبت امرأة في هرة» قال ابن التيمي: قيل وهم البخاري في هذه الترجمة فظن أن قوله: «ماتت في بطن» ماتت في الولادة، قال: ومعنى ماتت في بطن ماتت مبطونة. قلت: بل الموضع له هو الرأهم، فإن عند المصنف في هذا الحديث من كتاب الجنائز: «ماتت في نفاسها» وكذا لمسلم.

قوله: (فقام وسطها) بفتح السين في روايته، وكذا ضبطه ابن التين، وضبطه غيره بالسكون، وللكتشيبي: «فقام عند وسطها» وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: يحتمل أن يكون البخاري قصد بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت لا تصلي لما حكم غيرها من النساء أي في طهارة العين، لمصلاة النبي ﷺ عليها، قال وفيه رد على من زعم أن ابن آدم ينجس بالموت لأن النفساء جمعت الموت وحمل النجاسة بالدم اللازم لها، فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل منه نجاسة أولى. وتعقبه ابن المنذر بأن هذا أجني من مقصود البخاري، قال: وإنما قصد أنها وإن ورد أنها من الشهداء فهي من يصلى عليها كثير الشهداء. وتعقبه ابن رشيد بأنه أيضاً أجني عن أبواب الحيض، قال: وإنما أراد البخاري أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة لأن الصلاة اقتضت أن المسجّل فيها ينبغي أن يكون معكوماً بطهارته، فلما ضل على أي إليها لزم من ذلك القول بطهارة عينها، وحكم النفساء والحائض واحد، قال: ويدل على أن هذا مقصوده إدخال حديث ميمونة في الباب كما في رواية الأصلي وغيره. ووقع في رواية أبي ذر قبل حديث ميمونة.

غيرها. والله اعلم.

قوله: (وأبديكم) إلى هنا في رواية أبي ذر، زاد في رواية الشيبوي وكرهه: «منه»، وهي تعني آية المائدة دون آية النساء، وإلى ذلك لما البخاري فأخرج حديث الباب في تفسير سورة المائدة، وأيد ذلك برواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث ولقطه: فترت: «فأبديا الذين آمنوا إذا قمت إلى الصلاة» إلى قوله: «تسكرون».

قوله: (عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخاري منفيين.

قوله: (في بعض أسفاره) قال ابن عبد البر في التمهيد: يقال إنه كان في غزاة بني المصطلق، وجزم بذلك في الاستذكاره وسبقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبان. وغزاة بني المصطلق هي غزوة المريسج، وفيها وقعت قصة الإكث لعائشة، وكان ابتداء ذلك بسبب وقوعه قداماً أيضاً، فإن كان ما جزموا به ثابتاً حل على أنه سقط منها في تلك السفرة مرتين لاختلاف القصتين كما هو مبين في سياهما، واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال: لأن المريسج من ناحية مكة بين قديد والساحل، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث: «حتى إذا كنا بالبيداء أو بذي الجبشي» وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي. قلت: وما جزم به ابن التين فإنه قال: البيداء هي ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة، قال: وفدت الجيش وراء ذي الحليفة. وقال أبو عبيد البكري في مسجده: البيداء أدنى إلى مكة من ذي الحليفة. ثم ساق حديث عائشة هذا ثم ساق حديث ابن عمر قال: «بيداؤكم هذه التي تكلمون فيها، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد الحديث. قال: والبيداء هو الشرف الذي قدام ذي الحليفة في طريق مكة. وقال أيضاً: ذات الجبش من المدينة على يربد، قال: وبينها وبين العقيق سبعة أميال، والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر، فاستقام ما قال ابن التين. ويؤيده ما روى الحسيني في مسنده عن صفيان قال: حدثنا هشام بن حروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه: «إن القلادة سقطت ليلة الأبراهه ١ هـ والأبراهه بين مكة والمدينة. وفي رواية علي بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال: «وكان ذلك المكان يقال له الصلصل» روى جعفر القزويني في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه، والصلصل بمهملتين مضمومتين ولامين الأولى ساكنة بين الصالدين قال البكري: هو جبل عند ذي الحليفة، كذا ذكره في حرف الصاد المهملة، وهم مغنطاي في فهم كلامه فزعم أنه غبطه بالفساد للمجعة، وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهماً على وهم، وحرف من تصافر هذه الروايات تصويب ما قاله ابن التين، واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية الطبراني سريعة في ذلك كما سيأتي والله أعلم.

قوله: (عقد) بكسر المهملة كل ما يعقد ويعلق في العنق، ويسمى قلادة كما سيأتي، وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث: «سقطت قلادة في بالبيداء ونحن داخلون المدينة، فأتاه النبي ﷺ ونزله، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة.

قوله: (على الفمصة) أي لأجل طلبه، وسيأتي أن المبحوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره.

قوله: (وليسوا على ماء، وليس معهم ماء) كنا للاكثر في الموضعين، وسقطت الجملة الثانية في الموضع الأول من رواية أبي ذر، واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه، وكذا سلوك الطريق التي لا ماء فيها، وفيه نظر لأن المدينة كانت قرية منهم وهم على قصد دخولها، ويحتمل أن يكون ﷺ لم يعلم بعدم الماء مع الركب وإن كان قد علم بأن المكان لا ماء فيه، ويحتمل أن يكون قوله: «وليس معهم ماء» أي للوضوء، ولما ما يحتاجون إليه للشرب فيحتمل أن يكون معهم، والأول محتمل لجواز إرسال المطر أو نبع الماء من بين أصابعه ﷺ كما وقع في مواطن أخرى. وفيه اعتناء الإمام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت، فقد نقل ابن بطال أنه روي أن ثمن العقد المذكور كان اثني عشر درهماً، ويتحقق بتحصيل الضائع الإقامة للحقوق المتقطع ودفع الميت وغمر ذلك من مصالح الرعية، وفيه إشارة إلى ترك إضاعة المال.

قوله: (فأبدي الناس إلى أبي بكر) فيه شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج، وكانهم إنما شكروا إلى أبي بكر لكون النبي ﷺ كان نامساً وكانوا لا يوظفونه. وفيه نسبة الفعل إلى من كان سبباً فيه لقولهم: صنعت وأقامت، وفيه جواز دخول الرجل على ابنته



٧- كتاب التيمم

وَقُولِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا

فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]

١- باب

٣٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، أَوْ بِلَدَاتِ الْجَبَشِيِّ، انْقَطَعَ عَقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِيمَانِيَّةِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَكَبَّرُوا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ فَأَمَّا بَرَسُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَكَبَّرُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاصِبٌ رَأْسَهُ عَلَى فُجَيْزِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَسَبْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَكَبَّرُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَصَنَعْتُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَمْشِي يَدِي فِي خَاصِرِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ الصَّعْوَةِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فُجَيْزِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئْنَ اصْبَحِي عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ فَيَمَّمُوا، فَقَالَ اسْتَدِ بَنِي الْخَطَرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَخَبَّرْتُ الْيَهُودَ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ، فَأَصَابَتْهُ الْفَيْسَةُ نَحْشَةً. [المسرح: ٣٣٦، ٣٦٧، ٤٣٧٧٣، ٤٤٥٨٣، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٤٥١٦٤، ٤٥٢٥٠، ٤٥٨٨٢، ٤٦٨٤٤، ٤٦٨٤٥، أخرجه مسلم: ٣٦٧]

قوله: (باب التيمم) البسطة قبله لكرهه وبعده لأبي ذر، وتقدم توجيه ذلك. والتيمم في اللغة التقصد، قال امرؤ القيس:

تيممتها من أدوعات وأهلها
يترب أدنى دارها نظر عالي

أي قصدتها. وفي الشرع التقصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة وغيرها. وقال ابن السكيت: قوله: «فيمموا صعيداً» [المائدة: ٦] أي اقصدا الصعيد، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب ١ هـ فعلى هذا هو مجاز لغوي، وعلى الأول هو حقيقة شرعية. واختلف في التيمم هل هو عزمة أو رخصة؟ وفصل بعضهم فقال: هو لعدم الماء عزمة، وللعمو رخصة.

قوله: (قول الله)، في رواية الأصلي: «وقول الله» بزيادة واو، والجملة استئنافية.

قوله: (فلم تجدوا ماء) كذا للاكثر، وللنسفي وعبدوس والمستعلمي والحسوي وفان لم تجدوا قال أبو ذر: كذا في روايتهما، والتلاوة: «فلم تجدوا»، قال صاحب المشرق: هذا هو الصواب. قلت: ظهر لي أن البخاري أراد أن يبين أن المراد بالآية المهمة في قول عائشة في حديث الباب: «فأنزل الله آية التيمم» أنها آية المائدة، وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال: «فأنزل الله آية التيمم» وفان لم تجدوا ماء فيمموا الحديث، فكان البخاري أشار إلى هذه الرواية المخصوصة، واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحامد بن سلمة أو غيره أو وهماً منه، وقد ظهر أنها حنت آية المائدة وأن آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضاً ولم يرد خصوص نزولها في قصتها، بل اللفظ الذي على شرطه محتمل للأمرين، والعمدة على رواية حماد بن سلمة في ذلك فإنها عينت فيها زيادة على

وإن كان زوجها عندما إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة.

قوله: (هاتني أبو بكر، وقال ما شاء الله أن يقول) في رواية عمرو بن الحارث فقال: حبست الناس في قلاعة أي بسببها. وسباني من الطبراني أن من جملة ما عاتبها به قوله: (في كل مرة تكونين حناه. والفتنة في قول عائشة: وضعتني أبو بكر) ولم تقل أبي، لأن قضية الأبرة الحنو، وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفضل من غير ذلك في الظاهر، فلذلك أنزلته منزلة الأجنبي فلم تقل أبي.

قوله: (يعطني) هو يغم المعين، وكذا في جيع ما هو حسي، وأما المعنوي فيقال يعطن بالفتح، هذا هو المشهور فيهما، وحكى فيهما الفتح معاً في اللطاع وغيرها، والقسم فيهما حكاه صاحب الجامع. وفيه تأديب الرجل لبيته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة من بيته، ويلحق بذلك تأديب من له تأديبه ولو لم يأنزل الإمام.

قوله: (فلا يعنني من التحرك) فيه استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به تشوش لثامه، وكذا أصل أبو قاريء أو مشتغل بعلم أو ذكر.

قوله: (فقام حين أصبح) كذا أورده هنا، وأورده في فضل أبي بكر عن تيبة عن مالك بلفظ: (فنام حتى أصبح) وهي رواية مسلم ورواة الموطأ، والمعنى فيها متقارب لأن كلاً منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصباح، وقال بعضهم: ليس المراد بقوله (حتى أصبح) بيان غاية النوم إلى الصباح، بل بيان غاية فقد الماء إلى الصباح. لأنه قيد قوله: (حتى أصبح) بقوله: (على غير ماء) أي كل أمره إلى أن أصبح على غير ماء، وأما رواية عمرو بن الحارث لفظها: (ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح) فإن أصح الروايات حاله كان دليلاً على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر، واستدل به على الرخصة في ترك التهجيد في السفر إن ثبت أن التهجيد كان واجباً عليه، وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحارث بعد قوله وحضرت الصبح: (فالتمس الماء فلم يوجد) وعلى أن الوضوء كان واجباً عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعملوا نزولهم على غير ماء ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع، قال ابن عمر البكر: معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء، ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند. قال: وفي قوله: في هذا الحديث: (آية التيمم) إشارة إلى أن الذي طرأ إليهم من العلم حيث حكم التيمم لا حكم الوضوء، قال: ولحكمته في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلوّاً بالتزليل. وقال غيره: يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل فندماً فعلوا به الوضوء، ثم نزل بفتحها وهو ذكر التيمم في هذه القصة، وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم البعض، لكن رواية عمرو بن الحارث التي قلنا أن المصنف أخرجها في التفسير تدل على أن الآية نزلت جميعاً في هذه القصة، فالظاهر ما قاله ابن عبد البر.

قوله: (فأنزل الله آية التيمم) قال ابن العربي: هذه مضللة ما وجدت لداتها من دواء، لأننا لا نعلم أي الآيتين عنت عائشة، قال ابن بطال: هي آية النساء أو آية المائدة. وقال القرطبي: هي آية النساء. ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء، فينتج تخصيصها بآية التيمم. وأورد الواحدي في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضاً، وخفي على الجميع ما ظهر للخباري من أن المراد بها آية المائدة بغیر ترده لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله: (فنزلت بها أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة) الآية.

قوله: (فتميموا) يحتمل أن يكون خبراً عن فعل الصحابة، أي تيمم الناس بعد نزول الآية، ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الأمر في قوله «فتميموا صعيداً طيباً» بياناً لقوله: (آية التيمم) أو بدلاً. واستدل بالآية على وجوب التيمم لأن معنى «فتميموا» اقتصدوا كما تقدم، وهو قول فقهاء الأمصار إلا لأزواجي، وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر فتوى الوضوء به فإنه يميز، والأظهر الإجزاء لمن قصد التراب من الريح للحاجة، بخلاف من لم يقصد، وهو اختيار الشيخ أبي حامد. وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم، لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سيأتي في باب قريباً، وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة، وسنذكر توجيهه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب.

(كيفية): لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم، وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه فينب ذلك، كما اختلف الرواة على عمار في الكيفية كما سنذكره

ونبين الأصح منه في باب التيمم للوجه والكثير.

قوله: (فقال أسيد) هو بالتصغير (ابن الحضير) بمهملة ثم معجمة مصغراً أيضاً، وهو من كبار الأنصار، وسيأتي ذكره في المتأخر. وإنما قال ما قال دون غيره لأنه كان رأس من بحث في طلب العقد الذي ضاع.

قوله: (ما هي بأول بر كحكم) أي بل هي مسبوقة بغيرها من البركات، والمراد بأن أبي بكر نفسه وأهله وأتباعه، وفيه دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما. وفي رواية عمرو بن الحارث (لقد بارك الله للناس فيكم) وفي تفسير إسحاق البستي من طريق ابن أبي مليكة عنها أن النبي ﷺ قال لها: (وما كان أعظم بركة قلاتك) وفي رواية هشام بن عروة الآية في الباب الذي يليه: (فوالله ما نزل بك من أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه خيراً) وفي النكاح من هذا الوجه (ولا جعل الله لك منه خيراً، وجعل للمسلمين فيه بركة) وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك، فيقرى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد، وعن جزم بذلك محمد بن حبيب الأحمري فقال: سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع، وفي غزوة بني المصطلق. وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزتين كانت أولاً. وقال الداودي: كانت قصة التيمم في غزوة الفتح. ثم ترد في ذلك، وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال: لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع. الحديث. فهذا يدل على تأخرها من غزوة بني المصطلق لأن إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بسلا خلاف، وسيأتي في المغازي أن البخاري يرى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى، وقدومه كان وقت إسلام أبي هريرة. وما يدل على تأخر القصة أيضاً من قصة الإفك ما رواه الطبراني من طريق حيد بن عبد الله ابن الزبير عن عائشة قالت: لا كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا، خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة أخرى فسقط أيضاً عقدي حتى حبس الناس على التماسه، فقال لي أبو بكر: يا بنية في كل سفرة تكونين حناه ويسلاه على الناس؟ فأنزل الله عز وجل الرخصة في التيمم، فقال أبو بكر: إنك لمباركة. ثلاثاً. وفي إسناد محمد بن حيد الرازي، وفيه مقال. وفي سياقه من الفوائد بيان عتاب أبي بكر الذي إبهم في حديث الباب، والتصريح بأن ضياع العقد كان مرتين في غزوتين. والله أعلم.

قوله: (فيحاشا لي أثراً (البحر الذي كنت عليه) أي حالة السفر.

قوله: (فاصبنا العقد تحته) ظاهره أن الذين توجهوا في طلبه أولاً لم يجدهوا. وفي رواية عروة في الباب الذي يليه (فيبحث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدناه أي القلاعة، وللصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا مسلم: «فيبحث ناساً من أصحابه في طلبها، ولأبي داود: «فيبحث أسيد بن حضير ناساً معه» وطريق الجميع بين هذه الروايات أن أسيداً كان رأس من بحث لذلك فلذلك سمي في بعض الروايات دون غيره، وكذا أسند الفعل إلى واحد منهم وهو المراد به، وكانهم لم يجدهوا العقد أولاً، فلما رجعوا ونزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأثأروا البعير وجدده أسيد ابن حضير، فعلى هذا فقوله في رواية عروة الآية: «فوجدناه» أي بعد جيع ما تقدم من التفشيش وغيره. وقال النووي: (يحتمل أن يكون فاعل وجدها النبي ﷺ). وقد بالغ الداودي في توهيم عروة، ونقل عن إسحاق القاضي أنه حل الوهم فيها على عبد الله بن عمر، وقد بان مما ذكرنا من الجميع بين الروايتين أن لا تخالف بينهما ولا وهم، وفي الحديثين اختلاف قلناه وهو قول عائشة: (انقطع عقد لي) وقالت في رواية عمرو بن الحارث (سقطت قلادتي) وفي رواية عروة الآية عنها أنها استأمرت قلاعة من أسماء يعني اختها فهلك أي ضاعت، والجميع بينهما أن إضافة القلاعة إلى عائشة لكونها في يدها وتصرفها، وإلى أسماء لكونها ملكها لتصبح عائشة في رواية عروة بأنها استأمرت منها، وهذا كله بناء على اتحاد القصة. وقد جنح البخاري في التفسير إلى تعددها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء، فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة، وآية النساء بسبب قلاعة أسماء، وما تقدم من اتحاد القصة أظهر. والله أعلم.

(الثالثة): وقع في رواية عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة أن العقد المذكور كان من جزع ظفار، وكذا وقع في قصة الإفك كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى. والجزع فتح الجيم وسكون الزاي خرز يمي، وظفار مدينة تقدم ذكرها في باب الطيب للمرأة عند غسلها من الخيض، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جوائز السفر

بالنساء والمخاضين الحلي تجملاً لأزواجهن، وجواز السفر بالعمارة وهو معمول على رضا صاحبا.

٣٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ هُوَ الْعَوَّلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ (ح).

قَالَ: وَخَدَّيْ سَعِيدُ بْنُ الصُّنْدُ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ الْفَقِيرُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: وَأَعْطِيتُ خُمْسًا، لَمْ يُعْطَ مِنْهُ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَلَيْسَ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَصَلِّ، وَأَجَلْتُ لِي الْمَغَامِرَ، وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأَعْطِيتُ الشَّقَاقَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْقِثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَيُثَبِّتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً. [الطبر: ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣].

يبحث إلى قرمه خاصة: وفي رواية مسلم: «وكان كل نبى إلى الله».

قوله: (حدثني سعيد بن النضر، قال أخبرنا هشيم) إذا لم يجمع البخاري بين شيخين في هذا الحديث مع كونهما حدثاه به عن هشيم لأنه سمعه منهما متفرقين، وكتبه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلهما جمع فقال: حدثناه وسمعه من سعيد وحده فلما أورد فقال: حدثني، وكان عمداً سمعه من لفظ هشيم فلما قال: حدثناه وكان سعيداً أراه أو سمعه يقرأ على هشيم فلما قال: وأخبرنا، ومראה هذا كله على سبيل الاصطلاح. ثم إن سياق المتن لفظ سعيد وقد ظهر بالاستقراء من صحيح البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير والله أعلم.

قوله: (أخبرنا سيار) بمهمة بعدما تخاتية مشددة وأخبره راء، هو أبو الحكم العتزي الواسطي البصري، واسم أبيه ودان على الأشهر، ويكنى أبا سيار، اتفقوا على توثيق سيار، وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم، وقد أدرك بعض الصعابة لكن لم يلق أحدا منهم فهو من كبار أتباع التابعين. ولم شيخ آخر يقال له سيار، لكنه تابعي شامي أخرج له الترملبي وذكره ابن حبان في الثقات، ولما ذكرته لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة لم ينسب في الرواية كما لم ينسب سيار في حديث الباب فرجما ظنهما بعض من: لا يميز له واحداً فقط: أن في الإسناد اختلافاً وليس كذلك.

قوله: (حدثنا يزيد الفقيه) هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان تابعي مشهور، قيل له الفقير لأنه كان يشكو فقر ظهره ولم يكن فقيراً من المال قال صاحب المحكم: رجل فقير مفسور فقر الظهر، ويقال له فقير بالشديد أيضاً.

(قاله): مدار حديث جابر هذا على شتم بهذا الإسناد وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر، من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواها كلها أحد أبيه سعيد بن جابر.

قوله: (أعطيت حساً) بين في رواية عمرو بن شعيب أن ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله ﷺ.

قوله: (لم يعطهن أحد قبله) زاد في الصلاة عن محمد بن سنان: «ومن الأبياء» وفي حديث ابن عباس: «ولا أقولن فخراً ومفهوماً أنه لم يخص بشيء المحسن المذكورة، لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «فعلت على الأبياء بئس» فذكر أربعاً من هذه الخمس وزاد اثنين كما سيأتي بعد، وطريق الجمع أن يقال: لعله اطلع أولاً على بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الإشكال من أصله، وظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخمس المذكورات لم تكن لأحد قبله، وهو كذلك، ولا يترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان موثقاً معه وقد كان مسلماً إليهم، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بيته وإنما اتفق بالحادث الذي وقع وهو الحصار الملقط في الموجودين بعد هلاك سائر الناس، وأما نينا ﷺ فعموم رسالته من أصل البيعة ثبت اختصاصه بذلك، وأما قول أهل المواقف لنوح كما صرح في حديث الشفاعة: «وأنت أول وأمسول إلى أهل الأرض» فليس المراد به عموم بيته بل إثبات أولية إلهية، وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتمنيحه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إبراهيم نوح كان في قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم، واستدل بعضهم لعموم بيته بكونه دعا إلى جميع من في

قوله: (نصرت بالعرب) زاد أبو أمامة: «يقذف في قلوب أعدائي» أخرجه أحمد.

قوله: (مصورة شهر) مفهومة أنه لم يوجد لغيره النصر بالعرب في هذه المدة ولا في أكثر منها، أما ما دونها فلا، لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب «ونصرت على العدو بالعرب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر» فالتظاهر اختصاصه به مطلقاً، وإنما جعل الغاية شهراً لأنه لم يكن بينه وبين أحد من أعدائه أكثر منه، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر، وهل هي حاصلة لأمنه من بعده؟ فيه احتمال.

قوله: (وجعلت في الأرض مسجداً) أي موضع سجود، لا يختص السجود
منها بموضع دون غيره. ويمكن أن يكون جزءاً من المكان المبني للصلاة، وهو من مجاز
التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالسجد في ذلك، قال ابن التين: قيل المراد
جعلت في الأرض مسجداً وطهوراً وجعلت لغيري مسجداً ولم تحصل له طهوراً، لأن
ميسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة، كذا قال، وسبقه إلى ذلك
الداودي، وقيل إنما أبيت لهم في موضع يتقنون طهارته، بخلاف هذه الأمة فأبيع لها في
جميع الأرض إلا فيما يتقنون نجاسته، والأظهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله إنما
أبيحت لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع، ويؤيده رواية عمرو بن
عشيب البغدي: «وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كتائبهم» وهذا نص في موضع النزاع
تثبتت الخصوصية، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب
وفيه: «ولم يكن من الأنبياء أحد يصل في بيته عراه».

قوله: (وطهراً) استدل به على أن الطهور هو المظهر لغيره، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية، والحديث إنما سيق لاثباتها. وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً: «جعلت في كل أرض طيبة مسجداً وطريراً» ومعنى طيبة طاهرة، فلو كان معنى طهوراً طاهراً، لزم تحصيل، واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالأداء لاشتراكهما في هذا الوصف، وفيه نظر. وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض، وقد أكد في رواية أبي امامة بقوله: «وجعلت في الأرض كلها ولائماً مسجداً وطريراً» وسأيلي البحث في ذلك.

أقوله: (فأما رجل) أي مبتدأ فيه معنى الشرط، «وما» زائدة للتأكيد، وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا تراباً ووجد شيئاً من أجزاء الأرض فإنه يتيمم به، ولا يقال هو خاص بالصلاة، لأننا نقول: لفظ حديث جابر مختصر، وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي: «فأما رجل من أمي أتى الصلاة فلم يجد ماء ووجد الأرض طهوراً ومسجداً وعند أحمد: فوجدته مسجداً ومسجده» وفي رواية عمرو بن شعيب: «فأما أدركت الصلاة تسحمت وصليت» والحاج من غير التيمم بالتراب بمحدث حليفة عند مسلم باللفظ: «وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء» وهذا خاص فينبغي أن يحمل العام عليه تختص الطهيرة بالتراب، ودل الانفراد

في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجداً دون الآخر على افتراق الحكم ولا لطف أحدهما على الآخر نسفاً كما في حديث الباب. ومنع بعض الاستدلال بلفظ «التربة» على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال: تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره. ورايب بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ «التراب» أخرجه ابن خزيمة وغيره. وفي حديث علي: «وجعل التراب في طهوره» أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن، ويقوي القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لإظهار التشريف والتخصيص، فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه.

قوله: (الفيض) عرف بما تقدم أن المراد فيلصل بعد أن يتيمم.

قوله: (وأحلت لي الغنائم) وللتكسبيهي الغنائم وهي رواية مسلم، قال الخطابي: كان من تقدم على ضربين، منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم غنائم، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا شيئاً لم يحمل لهم أن يأكلوا وجاءت نار فأحرقته. وقيل: المراد أنه غصب بال تصرف في الغنيمة يصرفها كيف شاء، والأول أصوب وهو أن من مضى لم تحمل لهم الغنائم أصلاً، وسيأتي بسط ذلك في الجهاد.

قوله: (أعطيت الشفاعة) قال ابن دقيق العيد: الأقرب أن السلام فيها للمعبد، والمراد الشفاعة العظمى في إراحة الناس من هول الموقف، ولا خلاف في وقوعها. وكذا جزم النووي وغيره. وقيل الشفاعة التي اختص بها أنه لا يرد فيما يسأل. وقيل الشفاعة لخروج من في قلبه مقال فردة من إيمان، لأن شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض. والذي يظهر لي أن هذه مراعاة مع الأولى لأنه يتبعها بها كما سيأتي واضحاً في حديث الشفاعة إن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق. وقال البيهقي في البحث: يشمل أن الشفاعة التي يختص بها أنه يشفع لأهل الصناعات والكبار، وغيره إما يشفع لأهل الصناعات دون الكبار. ونقل عياض أن الشفاعة للمختصة به شفاعة لا ترد. وقد وقع في حديث عباس: «وأعطيت الشفاعة فأخبرتها أمي، فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً» وفي حديث عمرو بن شعيب «فهي لكم ولن شهد أن لا إله إلا الله» فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد وهو مختص أيضاً بالشفاعة الأولى، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لأعضائها الراحة المستمرة. والله أعلم. وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتي في كتاب التوحيد: «ثم أرجع إلى ربي في الرابطة فأقول: يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله، فيقول وعزتي وجلالي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله» ولا يكرر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله: «وعزتي» فيقول: «وليس ذلك لك، وعزتي إلي» لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما في المرات الماضية، بل كانت شفاعة سبباً في ذلك في الجملة. والله أعلم. وقد تقدم الكلام على قوله: «وكان التي يمتد إلى قومه خاصة» في أوائل الباب. وأما قوله: «ويمتد إلى الناس عامة» فوقع في رواية مسلم: «ويمتد إلى كل أمر وأسرده قليل المراد بالأمر المعجم وبالأسرود العرب، وقيل الأحمر الإسس والأسود الجبر، وعلى الأول التخصيص على الإسس من باب التثنية بالأدنى على الأعلى لأنه مرسل إلى الجميع، وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عند مسلم: «وأرسلت لي الخلق كافة».

(تكميل) أول حديث أبي هريرة هذا: «فضلت على الأنبياء بته» ذكر الخمس المذكورة في حديث جابر إلا الشفاعة وزاد خصلتين وهما: «وأعطيت جوامع الكلم» وختم بي النبيون» فتحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال. ولسلم أيضاً من حديث حذيفة: «فضلنا على الناس بثلاث خصال: جعلت صفوحنا كصفوح الملائكة وذكر خصلة الأرض كما تقدم، قال وذكر خصلة أخرى، وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي: «وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كثر تحت العرش» يشير إلى ما حله الله من أمته من الإصر وتحمل ما لا طاقة لهم به، ورفع الخطأ والنسيان، فصارت الخصال تسماً. ولأحد من حديث علي: «وأعطيت أربعاً ما يطهون أحد من أنبياء الله: أعطيت مفاتيح الأرض، وسيت أحد، وجعلت أمسي خير الأمم» وذكر خصلة التراب فصارت الخصال اثني عشرة خصلة. وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه: «فضلت على الأنبياء بته: غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر، وجعلت أمي خير الأمم، وأعطيت الكوثر، وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحت آدم فمن دونه» وذكر اثنين مما تقدم، وله من حديث ابن عباس رفعه: «فضلت على الأنبياء بمثلتين: كان شطائي كافراً فأنعاني الله عليه فأسلم» قال ونسيت الأخرى، قلت:

فيتظم بهذا سبع عشرة خصلة. ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمن التبع. وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات، وأنه لا تلوه فيها. وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى أن عدد الذي اختص به نبي الله ﷺ عن الأنبياء ستون خصلة. وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله، وإلقاء العلم قبل السؤال، وأن الأصل في الأرض الطهارة، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد النبي لذلك. وأما حديث: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» فضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر. واستدل به صاحب الميسوط من الحنفية على إظهار كرامة الأديم وقال: لأن الأديم خلق من ماء وتوابه، وقد ثبت أن كلاً منهما طهور، فبي ذلك بيان كرامته. والله تعالى أعلم بالصواب.

٢- باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً

٣٣٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ امْرَأَةٍ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَحَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجْهًا فَوَجَدَهَا، فَأَذَرَهُمْ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَصَلُّوا، فَشَكَرَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنَزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ اسْبِغْ بِنُ حُسْبٍ لِعَائِشَةَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِلَا أَمْرٍ تَكْزِيهِ، إِلَّا جَسَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرٌ. [راجع: ٣٣٤. أخرجه مسلم: ٣٦٧، مطولاً]

قوله: (باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً) قال ابن رشد: كان المصنف نزول فقد شرعية التيمم منزلة قد التراب بعد شرعية التيمم، فكأنه يقول: حكمهم عدم الطهورين الماء والتراب. وهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة، لأن الحديث ليس فيه أنهم قدقدوا التراب، وإنما فيه أنهم قدقدوا الماء فقط، فيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين. ووجه أنهم صلوا معتدلين وجوب ذلك، ولو كانت الصلاة حيتل غنوة لأتكر عليهم النبي ﷺ، وهذا قال الشافعي وأحد وجهي الحديث وأكثر أصحاب مالك، لكن اختلفوا في وجوب الإعادة، فالنصوص عن الشافعي وجوبها، وصححه أكثر أصحابه، واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يقطع الإعادة، والمشهور عن أحد وجهي قال الزهري وسحنون وابن المنذر لا تجب، واحتجوا بحديث الباب، لأنها لو كانت واجبة لبيها لهم النبي ﷺ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. وتعقب بأن الإعادة لا تجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة. وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة. وقال مالك وأبو حنيفة في الشهر عتوما: لا يصلي، لكن قال أبو حنيفة وأصحابه: يجب عليه القضاء، وبه قال الثوري والأوزاعي. وقال مالك فيما حكاه عنه المنذون: لا يجب عليه القضاء. وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة. وحكى النووي في شرح المهذب عن القديم: تستحب الصلاة وتجب الإعادة، وهذا نصير الأقوال خسة. والله أعلم.

قوله: (حدثنا زكريا بن يحيى) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب، وكذا في قصة سعد بن معاذ فإنه أوردما في الصلاة والمجربة والمغازي بهذا الإسناد عنه ولم ينسبه، وأخذه في التصير تاماً، ومثله في حديث «مرأها بكر أن يصلي بالناس» وكذا سبق في «باب خروج النساء إلى البراءة» لكن من روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن عمر، وأخذه في التصير تاماً، ومثله في التصير حديث عائشة: «كنت أغار على اللاتي وهين أنفسهن» وفي صفة يليس حديث «ما كان يوم أحد تهزم المشركون» الحديث. وجزم الكلابي بأنه للولوي البلخي، وقال ابن عدي: هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائد، وإلى هذا قال الدارقطني لأنه كوفي، وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن عمر وأبو أسامة، وقد روى البخاري في الميعين عن زكريا بن يحيى عن الحاربي لكن قال: حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين فيحتمل أن يكون هو المهمل في المواضع الأخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضاً، وقد ذكر المزني في التهذيب أنه روى عن ابن عمر وأبي أسامة أيضاً، وجزم صاحب الزهرة بأن البخاري روى عن أبي السكين أربعة أحاديث، وهو مصير منه إلى أنه المراد كما جوزناه، وإلى ذلك مال أبو الوليد الباجي في رجال البخاري. والله تعالى أعلم.

قوله: (وليس معهم ماء فصلوا) زاد الحسن بن سفيان في مسنده عن محمد ابن عبد الله بن عمر عن أبيه «فصلوا بغير وضوء» أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريقه،

قوله: (عن جعفر بن ربيعة) في رواية الإسماعيلي وحثني جعفر ونصف هذا الإسناد مصريون ونصفه الأعلى مئنيون.

قوله: رجعت عمراً مولى ابن عباس هو ابن عبد الله الحنظلي مولى أم الفضل بنت الحارث والدة ابن عباس، وقد روى ابن إسحاق هذا الحديث فقال: «مولى عبيد الله بن عباس» وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها. وروى موسى بن عبيدة وابن خزيمة وأبو المحرر هذا الحديث عن الأعرج عن أبي الجهم ولم يذكرهما بينهما عميراً والصواب إثباته، وليس له في الصحيح غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل، ورواية الأعرج عنه من رواية الأقران.

قوله: وأبليت أنا وعبد الله بن يسار هو آخر خطاء بن يسار التابعي المشهور، ووقع عند مسلم في هذا الحديث: «عبد الرحمن بن يسار» وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين.

قوله: (على أبي جهم) قيل اسمه عبد الله، وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال: يقال هو الحارث بن الصمة، فعلى هذا لفظة: «ابن» زائدة بين أبي جهم والحارث، ولكن صحح أبو حاتم أن الحارث اسم أبيه لا اسمه، ورفق ابن أبي حاتم بينه وبين عبد الله بن جهم يكتى أيضاً أبا جهم، وقال ابن منته: «عبد الله بن جهم بن الحارث بن الصمة فجعل الحارث اسم جده، ولم يوافق عليه وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه. ولصمة بكسر الهمزة وتشديد اللام هو ابن عمرو بن عتيك الخزرجي، ووقع في مسلم: «دخلنا على أبي الجهم» يسكنان الهاء والصواب أنه بالتصغير، وفي الصحابة شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الأبيجانية، وهو غير هذا لأنه قرشي وهذا أنصاري، ويقال علف الألف واللام في كل منهما ويثابتهما.

قوله: (من نحو يتر جمل) أي من جهة الموضع الذي يعرف بذلك، وهو معروف بالمدينة، وهو بفتح الجيم والميم، وفي النسخ يتر الجمل وهو من العقيق.

قوله: (فلفيه رجل) هو أبو الجهم الراوي، بينه الشافعي في روايته هذا الحديث من طريق أبي المحرر عن الأعرج.

قوله: (حتى أقبل على الجبلان) وللدارقطني من طريق ابن إسحاق عن الأعرج «حتى وضع يده على الجبلان» وزاد الشافعي: «ففتح بعصاه» وهو محمول على أن الجبلان كان مباهاً، أو موكلاً لإنسان يعرف رضاء.

قوله: (فمسح بوجهه وراعيه) وكذا للشافعي من رواية أبي المحرر، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود، لكن خطأ الحفاظ روايته في رفعه وصوروا وقفه، وقد تقدم أن مالكاً أخرجه موثقاً بعمته وهو الصحيح، والثابت في حديث أبي جهم أيضاً بلفظ «يديه» لا ذراعيه فإنها رواية شاذة مع ما في أبي المحرر وأبي صالح من الضعف، وسأيت ذكر الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد يباب واحد، قال النووي: هذا الحديث محمول على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم. قلت: وهو مقتضى صنيع البخاري، ولكن تعسف استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بأنه ورد على سبب، وهو إرادة ذكر الله، لأن لفظ السلام من أسمائه، وما أريد به استحابة الصلاة. وأوجب بأنه لا تيمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة فمن خشى فوت الصلاة في الحضر جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بشرط طهارة مع القدرة، وقيل يحتل أنه لم يرد ﷺ بذلك التيمم رفع المحدث، ولا استحابة محظورة، وإنما أراد التشبه بالمطهرين كما يشرع الإسكاف في رمضان لمن يباح له الفطر، أو أراد تخفيف المحدث بالتيمم كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم، واستدل به ابن بطال على عدم اشتراط التراب قال: لأنه معلوم أنه لم يعلق يده من الجبلان تراب، ونقض بأنه غير معلوم بل هو محتمل، وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجبلان تراب، ولهذا احتج إلى حته بالصحة.

٤- باب التيمم هل ينفع فيهما؟

٣٣٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ ذُرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ:

وَكَلَّا أَخْرَجَهُ الْجُرُزَمِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مِنْ ابْنِ مُيَرٍ، وَكَلَّا لِلْمُصَنِّفِ فِي فَضْلِ عَائِشَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أَسَمَةَ، وَفِي التَّسْوِيرِ مِنْ طَرِيقِ حَبِلَةَ بْنِ سَلِيمَانَ كَلَامَهَا مِنْ هِشَامٍ، وَكَلَّا لِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أَسَمَةَ، وَأَخْرَجَ ابْنُ الْثَوْرِ قَدَحِي أَنْ حَبِلَةَ تُقَرَّدُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ. وَقَدْ تَقَدَّمتْ مَبَاحَتُ الْحَدِيثِ وَطَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ رَوَايَةِ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ.

٣- باب التيمم في الحضر

إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَخَافَ فَوْتُ الصَّلَاةِ.

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ.

وَقَالَ الْحَسَنُ، فِي التَّحْرِيزِ عِنْدَ الْمَاءِ، وَلَا يَجِدُ مِنْ مَقُولِهِ: تَيَمَّمْ.

وَأَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ أَرْحَبِهِ بِالْجُرُفِ، فَصَحَّرَتْ الْقَصْرَ بِمَرْتَبَةِ النَّعْمِ فَصَلَّى، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ، فَلَمْ يَجِدْ.

٣٣٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِبْعَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جَهْمٍ بَيْنَ الْحَارِثِ بْنِ الصَّدِّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ الْأَنْصَارِيُّ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَنِي جَسَلٍ، فَلَلَّيْنِي رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيَّ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَصَحَّ بِوَجْهِهِ وَتَنَبَّأَ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ. [أخرجه مسلم: ٣٦٩].

قوله: (باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة) جله مقيداً بشرطين خوف خروج الوقت وقد دللنا، ويتحقق بقدر علم القدرة عليه.

قوله: (وبه قال عطاء) أي بهذا للمذهب، وقد وصله عبد الرزاق من وجه صحيح، وابن أبي شيبة من وجه آخر، وليس في المتنول عنه تعرض لوجوب الإعادة.

قوله: (وقال الحسن) وصله إسماعيل القاضي في الأحكام من وجه صحيح، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قالاً: لا تيمم ما وجب أن يقدر على الماء في الوقت ومفهومه يوافق ما قبله.

قوله: (وأقبل ابن عمر) قال الشافعي: وأخبرنا ابن عينة عن ابن جعلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف، حتى إذا كان بالمرد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى المصرة» وذكر بقية الخبر كما حلقه المصنف، ولم يظهر في سبب حلقه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب. وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع مختصراً، لكن ذكر فيه أنه تيمم فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين. وأخرجه الدارقطني والمحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعاً لكن إسناده ضعيف. والجرف يضم للجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يمسكون به إذا أرادوا الغزو، وقال ابن إسحاق: هو على فرسخ من المدينة، والمرد بكسر الميم وسكون الراء بينهما موضحة مفتوحة، وحكى ابن التين أنه روي بفتح أوله، وهو من المدينة على جبل. وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر، لأن مثل هذا لا يسمى سفرًا وبهذا يناسب الترجمة. وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والخمس مرتفعة، لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت، ويحتمل أيضاً أن ابن عمر تيمم لا من حدث بل لأنه كان يتوضأ لكل صلاة استحباباً فلملح كان على وضوء فأراد الصلاة ولم يجد الماء كفايته فاقصر على التيمم بدل الوضوء، وعلى هذا فليس مطابقاً للترجمة إلا يجمع ما بينهما من التيمم في الحضر، وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الإعادة عن التيمم في الحضر، لأنه على هذا الاحتمال لا تجب عليه الإعادة بالاتفاق، وقد اختلف السلف في أصل المسألة، فذهب مالك إلى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر، ووجهه ابن بطال بأن التيمم إنما ورد في المسافر والمريض لإدراك وقت الصلاة فيلتحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماء تيمماً. وقال الشافعي: تجب عليه الإعادة لتدور ذلك. وعن أبي يوسف وزفر: لا يصلي لمن لم يجد الماء ولو خرج الوقت.

بالبخ على استحباب تخفيف التراب كما تقدم، وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف، وعلى أن من غسل رأسه بدله المسح في الوضوء أجزاءه أخذاً من كون عمر عمر في التراب للتيمم وأجزاء ذلك، ومن هنا يؤخذ بجواز الزيادة على الضربتين في التيمم، وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجنبات.

٥- باب التيمم للوجه والكفين

٣٣٩- حَدَّثَنَا حِجَّاجُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ذُرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْزِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ عَمَّارٌ بِهِذَا، وَحُزِبَ شُعْبَةُ يَدَيْهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ أَذْلَعَهَا مِنْ يَدَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَكَتِفَيْهِ. [إسحاق: ٣٣٨، أخرجه مسلم: ٣٦٨، مطول]

وَقَالَ الضُّعْفِيُّ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ذُرًّا يَقُولُ: عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْزِيِّ، قَالَ الْحَكَمُ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ: (وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ)

٣٤٠ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذُرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْزِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ شَهِدَ عَمَّارًا، وَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ: كَمَا فِي سِرِّيَةِ فَاجْتَنِبْنَا. وَقَالَ قُلْتُ لِيهِمَا. [إسحاق: ٣٣٨، أخرجه مسلم: ٣٦٨، مطول]

قوله: (باب التيمم للوجه والكفين) أي هو الواجب الجزئي، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصب منها سوى حديث أبي جهيم وعمار، وما عداهما فضيف أو اختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه. فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين جملاً، وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين ويذكر للرفقين في السنن، وفي رواية إلى نصف الذراع، وفي رواية إلى الأباط. فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيها مقال، وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره: إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صحيح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له، وإن كان وقع بخبر أمره فالجدة فيما أمر به. وما يقوي رواية الصحيحين في الاكتفاء على الوجه والكفين كون عمار كان يعني بعد النبي ﷺ بذلك، ورواي الحديث أعراف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد، وسيأتي الكلام على مسألة الاكتفاء على ضربة واحدة في باب إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا حجاج) هو ابن منهال، وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بن ربيعة عن هذا السياق، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد، وتابته على هذا السياق من حجاج بن منهال علي بن عبد العزيز البصري أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه، وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال: «عن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه» أخرجه الطحاوي عنه وأشار إلى أنه وهم فيه. قلت: سقطت من روايته لفظة «ابن» ولا بد منها لأن أبيزى والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث. والله أعلم.

قوله: (عن الحكم) في رواية كريمة والأصلي: «أخبرني الحكم» وهي رواية ابن المنذر أيضاً.

قوله: (عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر وأبي الوقت: «عن سعيد بن عبد الرحمن».

قوله: (بهذا) أشار إلى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك، إلا أنه ليس في رواية حجاج قصة عمر.

قوله: (وقال الضعفي) هو ابن شميل، وهذا التعليق موصول عند مسلم عن إسحاق بن منصور عن الضعفي، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحاق بن راهويه عنه وأفاد الضعفي في هذه الرواية أن الحكم سمعه من شيخ شيخه سعيد بن عبد الرحمن، والظاهر أنه سمعه من ذر عن سعيد ثم لقي سعيداً فأخذه عنه، وكان سماعه له من ذر كان أثنى ولهذا أكثر ما يجيء في الروايات بإثباته، وأفادت رواية سليمان بن حرب

إني أجبته فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كما لي سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمكنت فصليت، فذكرت للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: وإنا كان يكفيك هكذا. فعزب النبي ﷺ بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكَتِفَيْهِ. [إسحاق: ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، أخرجه مسلم: ٣٦٨]

قوله: (باب التيمم هل يتفخ فيهما) أي في يديه، وزعم الكرماني أن في بعض النسخ: «باب هل يتفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيد للتيمم» وإنما ترجم بلفظ الاستفهام لئنه على أن فيه احتمالاً كعادته، لأن التفخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده عشي أن يصيب وجهه الكريم، أو علق بيده من التراب شيء له ككرة فاراد تخفيفه لئلا يبقى له أثر في وجهه، ويحتمل أن يكون لبيان التشريع، ومن ثم تمسك به من أجاز التيمم بغير التراب زاعماً أن نفخه يدل على أن المشرط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك، فلما كان هذا الفعل عتلاً لما ذكر أورده بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن للبحث فيه مجالاً.

قوله: (حدثنا الحكم) هو ابن عتية. الفقيه الكوفي، وذو بالمجمعة هو ابن عبد الله المروزي.

قوله: (جاء رجل) لم أتف على تسميته، وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية، وفي رواية سليمان بن حرب الأديبة أن عبد الرحمن بن أبيزى شهد ذلك.

قوله: (فلم أصب الماء، فقال عمار) هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر، وليس ذلك من المصنف، فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضاً بدونها، وقد أورده المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أئمن أيضاً عن شعبة بالإسناد المذكور ولم يبقه تماماً من رواية واحد منهم، نعم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما «وقال لا تصل» زاد السراج «حتى تجد الماء» والنسائي نحوه وهذا مذهب مشهور عن عمر، ووافقه عليه عبد الله بن مسعود، وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وأبي مسعود كما سيأتي في «باب التيمم ضربة» وقيل إن ابن مسعود رجع عن ذلك، وسنذكر هناك توجيه ما ذهب إليه عمر في ذلك والجواب عنه.

قوله: (في سفر) وللمسلم: «في سربة» وزاد «فاجنبنا» وسيأتي للمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة.

قوله: (فتمكنت) وفي الرواية الآتية بعد: «فصرخت» بالعين المعجمة أي تقلبت، وكان عماراً استعمل القياس في هذه المسألة لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بذلك الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل. ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهد الصحابة في زمن النبي ﷺ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق، وأنه إذا حصل بالاجتهاد لا تجب عليه الإعادة وفي تركه أمر عمر أيضاً بقضائها متمسكاً إن قال إن نافذ الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه كما تقدم.

قوله: (إنا كان يكفيك) فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث، والزيادة على ذلك لو ثبت بالأمر طلت على النسخ ولزم قبولها، لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل، وهذا هو الأظهر من حيث الدليل كما سيأتي.

قوله: (وحزب بكفيه الأرض) في رواية غير أبي ذر فضررب النبي ﷺ، وكذا للبيهقي من طريق آدم.

قوله: (ونفخ فيهما) وفي رواية حجاج الآتية: «ثم أذناها من فيه» وهي كتابة عن النسخ، وفيها إشارة إلى أنه كان نفخاً خفيفاً، وفي رواية سليمان بن حرب: «وقل فيهما» والتفل قال أهل اللغة: هو دون البرق، والتفت دونه. وسياق هؤلاء يدل على أن التعليم وقع بالفعل. ولمسلم من طريق يحيى بن سعيد والإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون وغيره كالمع من شعبة أن التعليم وقع بالفعل، ولفظهم: «إنا كان يكفيك أن تضرب يديك الأرض» زاد يحيى: «ثم تنفخ ثم مسح بهما وجهك وكَتِفَيْكَ» واستدل

أن عمر أيضاً كان قد اجنب فلعلنا خلف اجتناؤه اجتناؤه عملاً.

٣٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ عُمَارُ بْنُ قُصَيْبٍ: تَمَكَّنْتُ،
فَأَكْتُفِيَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «يَكْفِيكَ الْوُجْهَ وَالْكَفَّانِ». [رواجع: ٣٣٨. أخرجه مسلم:
٣٦٨، مطولاً]

مرفوعاً وصححه ابن القطان، لكن قال الدارقطني: إن الصواب إرساله. وروى أحمد
وأصحاب السنن من طريق أبي قتادة عن عمرو بن بجدان وهو بضم الموحدة وسكون
الجيم عن أبي زرعة، ولفظه: وإن الصبيد الطيب ظهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر
سنيته. وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني.

قوله: (وقال الحسن) وصله عبد الرزاق ولفظه: «يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث»
وابن أبي شيبة ولفظه: «لا يقضى التيمم إلا بالحديث» وسعيد بن منصور ولفظه: «التيمم
بتمتلة الوضوء، إذا تيممت فأتيت على وضوءه حتى تحدث» وهو أصح في مقصود
الباب. وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال:
«تصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم تحدث».

قوله: (وأم ابن عباس وهو معهم) وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما
وإسناده صحيح، وسأيت في «باب إذا خاف الجنب» لمروى بن العاص مثله، وأشار
المصنف بذلك إلى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أم ابن
عباس وهو متميم من كان مترشحاً. وهذه المسألة وافق فيها البخاري والكوفيون
والجمهور، ودفع بعضهم من التابعين وغيرهم إلى خلاف ذلك، وحجبتهم أن التيمم
طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت، ولذلك أعطى النبي ﷺ الذي
أجنب فلم يصل إلا مرة من الماء ليشتمل به بعد أن قال له: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك»
لأنه وجد الماء فيقول تيممه. وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة تيمم
واحد نظر، وقد ألبح عند الأكثر بالتيمم الواحد النوافل مع الفريضة، إلا أن مالكاً رحمه
الله يشترط تقدم الفريضة. وشذ شريك القاضي فقال: لا يصلي بالتيمم الواحد أكثر من
صلاة واحدة فربما كانت أم خطأ. قال ابن المنذر: إذا صحت النوافل بالتيمم الواحد
صحت الفرائض، لأن جميع ما يشترط للفرائض مشترط للنوافل إلا لبساً. انتهى. وقد
اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث صحيح من الطرفين. قال: لكن صح عن ابن
عمر بإيجاب التيمم لكل فريضة، ولا يعلم له خلف من الصحابة. وتمتص بما رواه ابن
المنذر عن ابن عباس أنه لا يجيب، واحتج المصنف لعدم الوجوب بمعم قوله في حديث
الباب: «فإنه يكفيك» أي ما لم تحدث أو تجد الماء، وحله الجمهور على الفريضة التي تيمم
من أجلها، ويصلي به ما شاء من النوافل، فإذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء،
فإن لم يجد تيمم. والله أعلم.

قوله: (وقال يحيى بن سعيد) هو الأصحاري. «والسبعة» بمهمله وموحدة ثم
معجمة مفتوحة هي الأرض الملحة التي لا تكاد تبت، وإذا وصفت الأرض قلت هي
الأرض سبعة بكسر اللوثة. وهذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة: «الصبيد الطيب» أي
أن المراد بالطيب الطاهر، ولما الصبيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وأن الأظهر اشتراط
التراب، ويدل عليه قوله تعالى: «فانصبوا بوجوهكم وأيديكم منه» [المائدة: ٦] فإن
الظاهر أنها للتيمم، قال ابن بطال: فإن قيل لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزءاً،
وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلاً الذي لا يعلق باليد منه شيء، قال: فالجواب أنه
يبيح أن يكون قوله: «منه» صلة. وتمتص به تصف. قال صاحب الكشف: فإن قلت
لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسي من اللبن أو غيره إلا معنى
التيمم. قلت: هو كما تقول، والإدعان للحق خير من اللراء. انتهى. واحتج ابن خزيمة
بجواز التيمم بالسبعة حديث عائشة في شأن الحجرة أنه قال ﷺ «أريت دار هجرتك
سبعة ذات حجر» يعني للمدينة قال: وقد سأل النبي ﷺ المدينة طيبة فدل على أن السبعة
داخلية في الطيب، ولم يخالف في ذلك إلا إسحاق بن راهبه.

٣٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ
قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا اسْتَبْنَا،
حَتَّى كُنَّا فِي أَحْوَجِ الْأَيَّامِ، وَقَفْنَا وَقَفَةً، وَلَا وَقَفَةً أَحَلَّى عِندَ الْمَسَالِكِ مِنْهَا، فَمَا
انْقَضَى إِلَّا عَرُ الشَّمْسِ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَقْبَلَ فَلَانٌ ثُمَّ فَلَانٌ ثُمَّ فَلَانٌ -
يُسَمُّوهُمْ أَبُو رَجَاءٍ قَسِي عَوْفٌ - ثُمَّ عَمَرُ بْنُ الْعَطَّابِ الرَّابِعُ.

وكان النبي ﷺ إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ، لأننا لا ندرى
ما يحدث له في نومه.

قوله: في رواية محمد بن كثير (يكفيك الوجه والكفان) كذا في رواية الأصلي
وغيره بالرفع فهما على الفاعلية وهو واضح، وفي رواية أبي زرعة: «يكفيك الوجه
والكفين» بالنصب فهما على المفعولية إما بإضمار أضي أو التقدير يكفيك أن مسح
الوجه والكفين، أو بالرفع في الوجه على الفاعلية والنصب في الكفين على أنه مفعول
معه، وقيل إنه روي بالجر فهما ووجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه
والكفين فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان، ويستفاد من هذا اللفظ أن ما زاد
على الكفين ليس بفرض كما تقدم، وإليه ذهب أحد وإسحاق وابن جرير وابن المنذر
وابن خزيمة، ونقله ابن المجهل وغيره عن مالك، ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث.
وقال النووي: رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم، وذكر ذلك الماوردي وغيره.
قال: وهو إنكار مردود لأن أبا ثور إمام ثقة. قال: وهذا القول وإن كان مرجوحاً فهو
القوي في الدليل. انتهى كلامه في شرح المهذب. وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا
الحديث: إن المراد به بيان صورة الضرب للتحليل وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به
التيمم. وتمتص بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك، لأن ذلك هو
الظاهر من قوله: «إنما يكفيك» وأما ما استدلل به من اشتراط بلوغ المسح إلى المرفقين من
أن ذلك مشترط في الوضوء فجوابه أنه قياس في مقابلة النص، فهو فاسد الاحتجاج. وقد
عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر، وهو الإطلاق في آية السرقة، ولا حاجة لذلك
مع وجود هذا النص.

٣٤٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ قُصَيْبٍ: قَالَ لَهُ عُمَارُ: وَسَأَلِ الْحَلِيفَ.
[رواجع: ٣٣٨. أخرجه مسلم: ٣٦٨]

٣٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُذْرَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ
الْحَكَمِ عَنْ ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَارُ:
فَعُتِرْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَدِي الْأَرْضَ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفِّيهِ. [رواجع: ٣٣٨. أخرجه
مسلم: ٣٦٨، مطولاً].

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، ولم يسق المتن في هذه الرواية بل قال:
«وسأل الحديث» وظاهره أن لفظه يوافق اللفظ الذي قبله. ثم ساقه نازلاً من طريق
عذرة عن شعبة، وأظنه قصد بيلو هذه الطرق الإشارة إلى أن النص لا ينفرد بزيادة، وإن
الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة. واختصر المصنف أيضاً سياقاً عذرة، وقد أخرجه
أحمد عنه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار شيخ البخاري وسياقه أتم
ذكر فيه قصة عمر. وذكر فيه الضح أيضاً. والله أعلم.

٦- باب الصبيد الطيب وضوء المسلم

يُكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ

وَلَا الْحَسَنَ: يُجْزِئُهُ التَّيْمُمُ مَا لَمْ يَخُفِثْ.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتَمِّمٌ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَسْعَدَةَ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّخَةِ وَالتَّيْمُمِ بِهَا.

قوله: (باب) بالتين (الصبيد الطيب وضوء المسلم) هذه الترجمة لفظ
حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة

وَلَالِ أَبُو الْحَالِيَةِ الصَّائِبِينَ سَوِي تَسْتَقْبِلُ الصَّائِبُونَ - فِرْلَةً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
يَقْرَأُونَ الزُّبُورَ. [الطبر: ٤٣٤٨، ٣٥٧١. أخرجه مسلم: ٩٨٢، بإسناد يس]

قوله: (حدثنا مسدد) زاد أبو ذر «ابن مسرعة»، ويعني بن سعيد هو القطن،
وعرف بالقاه هو الأعرابي، وأبو رجاء هو المطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم
بصرون.

قوله: (كما في سفر مع النبي ﷺ) اختلف في تعيين هذا السفر: ففي مسلم من
حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من غير قريب من هذه القصة، وفي أبي داود
من حديث ابن مسعود وأبيل النبي ﷺ من الحديثين ليلاً فغزل فقال من يكلون؟ فقال
بلاول أماء الحديث. وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلًا «عمر رسول الله ﷺ ليلة
بطريق مكة، وكل بلالاً، وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسلًا أن ذلك
كان بطريق تبوك، وليهني في الدلائل نحوه من حديث عتبة بن عامر، وروى مسلم من
حديث أبي قتادة طولاً وبخاري مختصراً في الصلاة قصة نومهم من صلاة الصبح
أيضاً في السفر لكن لم يبينه، ووقع في رواية أبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش
الأمراء، وتعبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الأمراء هي غزوة مؤتة ولم يشهدا النبي
ﷺ، وهو كما قال، لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمراء غزوة أخرى غير
غزوة مؤتة. وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر، أصح نومهم من صلاة
الصبح، فجزم الأصيلي بأن القصة واحدة، وتعبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة
مغايرة لقصة عمران بن حصين، وهو كما قال، فإن قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر
لم يكونا مع النبي ﷺ لما نام، وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنبينه، وأيضاً قصة
عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي ﷺ حتى أيقظه عمر بالتكبير،
وقصة أبي قتادة أن أول من استيقظ النبي ﷺ، وفي القصةين غير ذلك من وجوه
المغايرات، ومع ذلك فالجميع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله
بن رباح راوي الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث
بالحديث بطوله فقال له: انظر كيف تحدث، فإني كنت شاهداً للقصة. قال فما أنكر عليه
من الحديث شيئاً. فهذا يدل على اتحادها. لكن لمدهي التمدد أن يقول: يحتمل أن يكون
عمران حضر القصةين فحدث بإحدهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي
قتادة بالأخرى. والله أعلم. وما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما تقدمنا،
وحاول ابن عبد البر الجميع بينهما بأن زمان رجوعهم من غير قريب من زمان رجوعهم
من الحديث، وأن اسم طريق مكة يصدق عليهما. ولا يخفى ما فيه من التكلف، ورواية
عبد الرزاق بتعيين غزوة تبوك ترد عليه. وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئاً
بقصة عمران، وفيه أن النبي ﷺ كلاً لم الفجر ذو غير، وهو بكسر الميم وسكون الحاء
المعجمة وفتح الواو، وأخرجه من طريق ذي غير أيضاً وأصله عند أبي داود، وفي
حديث أبي هريرة عند مسلم أن بلالاً هو الذي كلاً لم الفجر، وذكر فيه أن النبي ﷺ
كان أولهم استيقاظاً كما في قصة أبي قتادة. ولابن حبان في صحيحه من حديث ابن
مسعود أنه كلاً لم الفجر، وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة والله أعلم.

قوله: (أصريه) قال الجوهري: تقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً، وقال
صاحب المحكم السري سير عامة الليل وقيل سير الليل كله. وهذا الحديث يخالف القول
الثاني.

قوله: (وقصنا وقعة) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك
الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك، وفيه أنه ﷺ قال: «أخاف أن تناموا عن
الصلاة». فقال بلال أنا أوقظهم.

قوله: (فكان أول من استيقظ فلان) ينصب أول لأنه خبر كان. وقوله:
«الرابع» هو في روايتنا بالرفع، ويجوز نصبه على خبر كان أيضاً، وقد بنى عرف أنه نسي
تسمية الثلاثة مع أن شيخه كان يسميهم، وقد شاركه في روايته عند سلم بن زبير فسمى
أول من استيقظ، أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه ونقله «فكان أول من
استيقظ أبو بكر». ويشبه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوي القصة لأن ظاهر
سياقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه، ويشبه أن يكون الثالث من
شارك عمران في رواية هذه القصة الملية، ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية «قال ذو
غير: فما أيقظني إلا حر الشمس، فبحثت أدنى القوم فأيقظته، وأيقظ الناس بعضهم

فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس، وكان رجلاً جليلاً، فكثير
وزلج صوته بالتكبير، فما زال يكبر وترفع صوته بالتكبير، حتى استيقظ بصوته
النبي ﷺ، فلما استيقظ شكروا إليه الذي أصابهم، قال: «لا حشر أو لا تعصير،
أرتحلوا».

فارتحل فسار غير بعيد، ثم نزل فذبح بالوشوه قرحاً، ونودي بالصلاة
فصلى بالناس.

فلما افتل من صلاته، إذا هو برجل مغرول لم يهل مع القوم، قال: «ما
منعك يا فلان أن تعصني مع القوم؟» قال: أصابني جنابة ولا ماء، قال:
«عليك بالصبيد، فإنه ينجيك».

ثم سار النبي ﷺ، فاحتكى إليه الناس من القطش، فنزل فذبح فلان -
كان يسميه أبو رجاء نسبة عوف - وذبح علياً فقال: «اذبحا فأبقيهما أئمة».

فانطلقا فلقيا امرأة تين مزاكيتين، أو سطيحيتين من ماء على بغير لها،
فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس ههنا الساعة، ونفرتا عوف.

قالا لها: انطلي إذا، قالت: إلى أين؟ قالا: إلى رسول الله ﷺ، قالت:
الذي يقال له الصابي؟ قالا: هو الذي تعين، فانطلي.

فجاء بها إلى النبي ﷺ وحديث الحديث، قال: فاستزولوا عن بيوعها،
وذبح النبي ﷺ بأناء، ففرغ فيه من أهواء المزاكيتين، أو السطيحيتين، وأوحا
أهوائهما، وأطلق العزالي، ونودي في الناس: استقوا واستقوا.

فستى من شاء، واستقى من شاء، وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته
الجنابة أناء من ماء، قال: «اذقب فأفرغه عليك». وبقي قائمة تنظر إلى ما
يفعل بمائها، وأيم الله، لقد أفلح عنها، وأنه كحل لنا أنها أشد بلاء منها حين
ابتدأ فيها.

فقال النبي ﷺ: «اجتمعوا لها». فاجتمعوا لها من تين عجوة وذليقة
وسويقة، حتى جتمعوا لها طعاماً، فجمعوا لها في ثوب، وجمعوا على بيوعها،
ووضعوا الثوب بين يديها، قال لها: «فعلين، ما رزقنا من مالك شيئاً، ولكن
الله هو الذي استأنانا».

فالت أهلها وقد احسست عنهم، قالوا: ما حسبك يا فلانة؟ قالت:
العجب، ليبي رجلاً، فذبحا بي إلى هذا الذي يقال له الصابي، ففعل كذا
وكذا، فوالله، إنه لأشعر الناس من تين عليه وحله - وقالت يصيبتهما
الوشى والشبابة، فرفقتهما إلى السماء فنجي: السماء والأرض - أو إنه
لرسول الله حقاً. فكان المسلمون بعد ذلك، يعمرون على من حولها من
المشركين، ولا يعمرون المزم الذي هي منه، فقالت يوماً لقوتها: ما أرى أن
هؤلاء القوم يذبحونكم عنداً، فهل لكم في الإسلام؟ فأطاعوها فدخلوا في
الإسلام.

قال أبو عبد الله: صَبَأٌ: خَرَجَ مِنْ دِينٍ إِلَى غَيْرِهِ.

بعضاً حتى استيقظ النبي ﷺ.

قوله: (أولاً لا نلدي ما يحدث له) بضم الدال بعد ما يحدث أي من الوحي، كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي فلا يوقظونه لاحتمال ذلك. قال ابن بطال: يؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً.

قوله: (وكان رجلاً جليلاً) هو من الجلالة بمعنى الصلابة، وزاد مسلم هنا «أجوف» أي رفيع الصوت، يخرج صوته من جوفه بقوة. وفي استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين، وخص التكبير لأنه أصل الدعاء إلى الصلاة.

قوله: (الذي أصابهم) أي من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها.

قوله: (لا ضيق) أي لا ضرر، وقوله: «أو لا بضير» شك من خوف صرح بذلك البيهقي في روايته، ولأنه ينعيم في المستخرج «لا يسوء ولا بضير» وفيه تأكيد لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة وقتها بأنهم لا حرج عليهم إذ لم يتمدوا ذلك.

قوله: (واضحوا) بصيغة الأمر، استدل به على جواز تأخير الفاتحة عن وقت ذكرها إذا لم يكن من تغافل أو استهانة، وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ولفظه «وإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان» ولأنه دأب من حديث ابن مسعود «فحوروا من مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة» وفيه رد على من زعم أن الغفلة فيه كون ذلك كان وقت الكركلة، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس، وسلم من حديث أبي هريرة «حتى ضربتهم الشمس» وذلك لا يكون إلا بعد أن يلحظ وقت الكركلة، وقد قيل إنما أضر النبي ﷺ الصلاة لاشتغالهم بأحوالهم، وقيل حرزاً من العدو، وقيل انتظراً لما يترتب عليه من الوحي، وقيل لأن أهل على غفلة كما تقدم عند أبي داود، وقيل ليستيقظ من كان نائماً وينشط من كان كسلاناً. وروي عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء الفاتحة منسوخ بقوله تعالى: «إقام الصلاة للذكرى» [١٤] وفيه نظر لأن الآية مكية والحديث مني فكيف ينسخ المقدم المتأخر؟ وقد تكلم العلماء بالجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله ﷺ: «إن حبي تمانان ولا ينام قلبي» قال النووي: له جوابان، أحدهما أن القلب إنما يترك الحسيات المتعلقة بالحدث والألم وغرهما، ولا يترك ما يتعلق بالعين لأنها تامة والقلب يقظان. والثاني أنه كان له حالان: حال كان قلبه فيه لا ينام وهو الأغلب، وحال ينام فيه قلبه وهو نادر، فصادف هذا أي قصة النوم عن الصلاة. قال: والصحيح للشمس هو الأول والثاني ضعيف. وهو كما قال. ولا يقال القلب وإن كان لا يترك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً لكنه يترك إذا كان يقظاً في سرور الوقت الطويل، فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حبت الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً، لأننا نقول: يحتمل أن يقال كان قلبه ﷺ إذ ذاك مستغرقاً بالوحي، ولا ينام مع ذلك وصفه بالنوم، كما كان يستغرق حالة إلقاء الوحي في اليقظة، وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قضية سهو في الصلاة. وقريب من هذا جواب ابن المنير: أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لصلحة التشريع، فسي النوم بطريق الأولى، أو على السواء. وقد أجيب على أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة، منها أن معنى قوله: «لا ينام قلبي» أي لا يفتنى عليه حالة انتفاض وضوئه، ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث، وهذا قريب من النبي قبله. قال ابن دقيق العيد: كان قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بإدراك حالة الانتفاض، وذلك بعيد، وذلك أن قوله ﷺ: «إن حبي تمانان ولا ينام قلبي» خرج جواباً عن قول عائشة: أتمام قبل أن توتر؟ وهذا كلام لا تعلق له بانتفاض الطهارة الذي تكلموا فيه، وإنما هو جواب يتعلق بأمر الوتر تحمله يقظته على تعلق القلب باليقظة للوتر، وفرق بين من شرع في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فيه متعللاً باليقظة. قال: فعلى هذا فلا تعارض ولا إشكال في حديث الترمذ حتى طلعت الشمس، لأنه يعمل على أنه الطمان في نومه لما أوجبه تعب السير معتدلاً على من وكله بكلامه الفجر. أم والله أعلم. ومحصله تخصيص اليقظة المفهومة من قوله: «ولا ينام قلبي» بإدراكه وقت الوتر إدراكاً متعرباً لتعلقه به، وأن نومه في حديث الباب كان نوماً مستغرقاً، ويؤيده قول بلال له «أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك» كما في حديث أبي هريرة عند مسلم ولم ينكر عليه، ومعلوم أن نوم بلال كان مستغرقاً. وقد اعترض عليه بأن ما قاله يقتضي اعتبار خصوص السبب، وأجاب بأنه يعتبر إذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه السياق، وهو هنا كذلك.

ومن الأجوبة الضعيفة أيضاً قول من قال: كان قلبه يقظاً وعلم بخروج الوقت لكن ترك إعلامهم بذلك عمداً لصلحة التشريع. وقول من قال: المراد ينهي النوم عن قلبه أنه لا يطرا عليه أضغاث أحلام كما يطرا على غيره، بل كل ما يراه من نومه حق ووحى. فهذه عدة أجوبة أقربها إلى الصواب الأول على الوجه الذي قرئناه والله المستعان.

(الفاتحة): قال القرطبي: أخذ بهذا بعض العلماء فقال: من أتبه من نزم عن صلاة فاتت في سفر فليتحول من موضعه، وإن كان وإدعى فيخرج عنه. وقيل إنما يلزم في ذلك الوادي بعينه، وقيل: هو خاص بالنبي ﷺ لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك إلا هو. وقال غيره: يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه، ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر.

قوله: (فسار غور بعيد) يدل على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد.

قوله: (ونودي بالصلاة) استدل به على الأذان للفوات، وتعقب بأن النداء أصم من الأذان فيحمل أن يرد به هنا الإمامة. وأجيب بأن في رواية مسلم من حديث أبي ثكافة التصريح بالتأخير، وكذا هو عند المصنف في أواخر المواقيت. وترجم له خاصة بذلك كما سيأتي.

قوله: (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوات.

قوله: (إذا هو يرجل) لم أتف على تسميته، ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن اللقن ما نصه: هذا الرجل هو غلام بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رافعة، شهد بدرًا، قال ابن الكلبي: وقيل يومئذ وقال غيره: له رواية. وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي ﷺ. قلت: أما على قول ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقته بذكر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف، فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله؟ وأما على قول غير ابن الكلبي فيحمل أن يكون هو، لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي ﷺ لا احتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة، أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر ونحوه. وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال إنه قتل بيد إله إن نحي رواية عن تابعي غير خضرم وصرح فيها بسماعه منه فيحدث يلزم أن يكون عاش بعد النبي ﷺ، لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة، إلا إن وردت رواية خصوصاً بذلك، ولم أتف عليها إلى الآن.

قوله: (أصاحبي جبابه ولا ماء) بفتح الحزاة أي عصي أو موجود، وهو أبلغ في إقامة قدره. وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب، وسيأتي القول فيه في الباب الذي بعده. وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوماً عندهم، لكنه صرح في الآية من الحدث الأصغر، بناء على أن المراد بالملاسة ما دون الجماع، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه، فكانه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم، فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي ﷺ عن هذا الحكم، ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً فكان حكمه حكم فائد الطهورين. ويؤخذ من هذه القصة أن العلماء إذا رأى فعلاً عتلاً أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب. وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة، وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر. وفيه حسن للملافة، والرفق في الإنكار.

قوله: (عليك بالصعيد) وفي رواية سلم بن زبير «فامرأه» أن يتيمم بالصعيد واللام فيه للبعد المذكور في الآية الكريمة، ويؤخذ منه الانتكاه في البيان بما يحصل به القصد من الإيهام، لأنه أحاطه على الكيفية المعلومة من الآية، ولم يصرح له بها. ودل قوله بكثيك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «بكثيك» أي للأداء، فلا يدل على ترك القضاء.

قوله: (فأدعاً فلاناً) هو عمران بن حصين، ويدل على ذلك قوله في رواية مسلم بن زبير عند مسلم «ثم جعلني النبي ﷺ في ركب بين يديه فطلب الماء» ودلت هذه الرواية على أنه كان هو وعلي قطع لأنها خاطباً بلفظ التثنية، ويحتمل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التبية لما فيجبه إطلاق لفظ ركب في رواية مسلم، وخصاً بالخطاب لأنها المقصودان بالإرسال.

قوله: (فأبغى) وللأصلي «فأبغى» وأحد «فأبغينا» والمراد الطلب يقال ابتغ

قوله: (أشد ملائكة) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة، وفي رواية لليهقي «أشدا منها»، والمراء أنهم يثنون أن ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أولاً.

قوله: (اجمعوا لها) فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلوب منه، أو بغير رضاه إن تعين، وفيه جواز المعاطلة في مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطي والأخذ.

قوله: (من بين عجوة وسويقة) العجوة معروفة، والسويقة بفتح أوله وكذا الدقيقة، وفي رواية كريمة بضمها مصغراً مثلاً.

قوله: (حجي جمعوا لها طعاماً) زاد أحد في روايته «كثيراً» وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الحفظة والذرة خلافاً لمن أبى ذلك، ويعتدل أن يكون قوله: «حتى جمعوا لها طعاماً» أي غير ما ذكر من العجوة وغيرها.

قوله: (قال لها تعلمين) بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أي اعلمي، وللأصيلي وقاله وللإسمايلي «قال لها رسول الله ﷺ» فتحمل رواية الأصيلي على أنهم قالوا لها ذلك بأمره. وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة.

قوله: (ما رؤيتا) بفتح الراء وكسر الزاي ويعجز تحتهما وبعدهما همزة ساكنة أي نقصنا، وظاهره أن جميع ما أخذوه من الماء ما زاده الله تعالى ولوجده، وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وإن كان في الظاهر خطأ، وهذا الجدل وأغرب في المعجزة، وهو ظاهر قوله: (ولكن الله هو الذي أسفأنا) ويعتدل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار مائنا شيئاً. واستدل بهذا على جواز استعمال أوتني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة، وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاهم ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والفضل.

قوله: (وقالت بأصبعها) أي أشارت، وهو من إطلاق القول على الفعل.

قوله: (يعيون) بالضم من أغار أي دفع الخيل في الحرب.

قوله: (الصرم) بكسر الملهمة أي آياتاً جامعة من الناس.

قوله: (فكانت يوماً لقومها: ما أرى هؤلاء القوم يذعنونكم عمداً) هذه رواية الأكثر قال ابن مالك: ما موصولة، وأرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم، والمعنى الذي اعتقده أن هؤلاء يتركبون عمداً لا غفلة ولا نسياناً بل مراعاة لما سبق بيئي وبينهم، وهذه الغاية في مراعاة الصحة السيئة، وكان هذا القول سبباً لرغبتهم في الإسلام، وفي رواية أبي ذر «ما أرى أن هؤلاء القوم» وقال ابن مالك أيضاً: وقع في بعض النسخ «ما أدري» يعني رواية الأصيلي. قال: وما موصولة وأن بفتح الهمزة وقال غيره: ما نافية وإن تعني لعل. وقيل: ما نافية وإن بالكسر، ومعناه لا أعلم حالكم من تخلفكم عن الإسلام مع أنهم يذعنونكم عمداً. وحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستلاف ثم حتى كان ذلك سبباً لإسلامهم. وبهذا يحصل الجواب عن الإشكال الذي ذكره بعضهم، وهو أن الاستيلاء على الكفار بمجرد وجوب رقي النساء والصبيان، وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في الرقي باستيلائهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويدها كما تقدم؟ لأننا نقول: أطلقت لمصلحة الاستلاف الذي جر دخول قومها أجمعين في الإسلام، ويعتدل أنها كان ما أمثال قبل ذلك، أو كانت من قوم لهم عهد. واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بمن إن كان له ثمن، وفيه نظر لأنه بناء على أن الماء كان ملوكاً للمرأة وأنها كانت مصعومة النفس والمال، ويحتاج إلى ثبوت ذلك، وإنما قلناه احتمالاً. وأما قوله: «بمن» فكانه أخذ من إعطائها ما ذكر، وليس بمستقيم، لأن العلية المذكورة مقومة، والماء ملهي، وضمان الملهي إنما يكون بائناً. ويتنكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يجب العوض عنه. وقال بعضهم: فيه جواز طعام المخارعة، لأنهم تخارجوا في عوض الماء، وهو مبني على ما تقدم. وفيه أن الخوارق لا تغير الأحكام الشرعية.

قوله: (قال أبو عبد الله: صبا إنا) هذا في رواية المستملي وحده، ووقع في نسخة الصفاي: صبا فلان الخلع، وأصبا أي كذلك. وكذا قوله: «وقال أبو العالية إن» وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه. وقال غيره: هم منسوبون إلى صابن بن متوشلخ مع نوح عليه السلام. وروى ابن مرويه بإسناد حسن عن ابن عباس قال: الصابئون ليس لهم كتاب انتهى. ووقع في نسخة الصفاي «أصب أمل» وهذا

الشيء أي طلبه، وأبغ الشيء أي اطلبه، وأبغى أي اطلب في. وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها، وأن التسبب في ذلك غير قاذح في التركل.

قوله: (بين مزادتين) المزادة بفتح الميم والزاي قرينة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها، وتسمى أيضاً «السطيحة» وهو ما تناشك من عوف خلل رواية مسلم عن أبي رجاء عنها، وفي رواية مسلم «فإذا نحن بامرأة سادلة أي مدلية رجلها بين مزادتين» والمراد بهما الرواية.

قوله: (أمن) خبر مبتدأ، وهو مبني على الكسر، وهذه الساحة بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك: أصله في مثل هذه الساحة فنحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي بعد حذف «في».

قوله: (ونفرنا) قال ابن سيده نفر ما دون العشرة، وقيل نفر الناس من كرام. قلت: وهو اللاق هنا، لأنها أودت أن رجلاً تحفظوا لطلب الماء. وخوفه بضم الحاء المعجمة واللام جمع خالف، قال ابن فارس: الخالف المستقي، ويقال أيضاً لمن غاب، ولعله المراد هنا، أي أن رجلاً غابوا عن الحسي، ويكون قوله: «ونفرنا خلوف» جملة مستقلة زائدة على جواب السؤال. وفي رواية المستملي والحسيني «ونفرنا خلوفاً» بالنصب على الحال الساقطة مسد الحرف.

قوله: (الصباي) بلا همز أي المائل، ويروى بالهمز من صبا صبوأ أي خرج من دين إلى دين. وسيأتي تفسيره للمصنف في آخر الحديث.

قوله: (هو الذي تعين) فيه أدب حسن، ولو قال «لا» لكانت المقصودة، أو «نعم» لم يحسن بهما إذ فيه تقرير ذلك، فتخلصا أحسن تخلص. وفيه جواز الخلوة بالأجنبية في مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة.

قوله: (فاستزولها عن بعيرها) قال بعض الشراح المتقدمين: إنما أدخلوها واستجازوا أخذ مائها لأنها كانت كائفة حريفة، وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطف تبيح للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض، وإلا فنقض الشارع نقضى بكل شيء على سبيل الوجوب.

قوله: (ففرغ) وللكشيحي «فأفرغ فيه من أفواه المزادتين» زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه «فتنفض من الماء وأعاد في أفواه المزادتين» وبهذه الزيادة تنضح الحكمة في ربط الأفواه بعد تحتهما، وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى: «فقد صفت قلوبكم» [التحريم: ٤] إذ ليس لكل مزادة سوى فم واحد، وعرف منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء.

قوله: (وأوكا) أي ربط.

وقوله: (وأطلق) أي فتح «والعزالي» بفتح الملهمة والزاي وكسر اللام ويعجز فتحها جمع عزلاء بإسكان الزاي قال الخليل: هي مصب الماء من الرواية، ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها.

قوله: (أسقوا) بهزة قطع مفتوحة من أسقى، أو بهزمة وصل مكسورة من سقى، والمراد أنهم سقوا غيرهم كالدواب ونحوها واستقوا هم.

قوله: (وكان آخر ذلك أن أعطى) ينصب آخر على أنه خبر مقدم، وإن أعطى اسم كان، ويعجز رفعه على أن أعطى الخبر لأن كليهما معرفة، قال أبو البقاء: والأول أقوى، ومثله قوله تعالى: «فما كان جواب قومه» الآية [التنكيوت: ٢٩]. واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الأدمي والخير على غيره كمصلحة الطهارة بالماء لتأخير الحاجة إليها عن سقى واستقى، ولا يقال قد وقع في رواية سلم ابن زبير «غير أنا لم نسق بعيراً» لأننا نقول. هو محمول على أن الإبل لم تكن محتاجة إذ ذاك إلى السقي، فيحمل قوله نسقى على غيرها.

قوله: (وإيام الله) بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة أصله «إيام الله» وهو اسم وضع للشم هكذا ثم حذف منه النون تحفيظاً والله ألف وصل مفتوحة ولم يعم كذلك غيرها، وهو مرفوع بالإبتداء وخبره عنون والتقدير إيم الله تسمي، وفيها لغات جمع منها النوري في تهذيبه سبع عشرة وبلغ بها غيره عشرين، وسيكون لنا إليها عودة ليأتيها في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى. ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين.

شرح لقوله: «مكنا» والظاهر أنه مقول أبي موسى.

قوله: (فإن قول عمار لعمر) حكنا وقع في رواية شعبة مختصراً، وبينه في رواية حفص الآتية ثم رواية أبي معاوية وهي أتم.

٣٤٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ حُطَيْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ حَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِذَا اجْتَبَ قَلَمٌ يَجِدُ مَاءً، كَيْفَ يَتَمَسَّعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَمَسَّكُ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عُمَارٍ، حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كَانَ يَخْشِيكَ أَنْ تَمَسَّعَ قَلَمٌ بِذَلِكَ؟» فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَدْ خَشِيَ مِنْ قَوْلِ عُمَارٍ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الْآيَةِ؟ فَمَا ذَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ، فَقَالَ: إِنَّا لَوْ رُخِصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا، لَأَوْضَحْنَا إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَذْعَهُ وَيَتَمَسَّعَ. فَقُلْتُ لِشَقِيقٍ: فَأَمَّا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. [راجع: ٣٣٨].

أمرجه مسلم ٣٦٨

قوله: (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث.

قوله: (حدثنا الأعمش) في رواية أبي ذر وأبي الوقت «عن الأعمش» وأما رواية حفص التصريح بسماع الأعمش من شقيق.

قوله: (أرأيت) أي لعنبري (يا أبا عبد الرحمن) وهي كنية ابن مسعود.

قوله: (إذا اجتنب) أي الرجل.

قوله: (حين قال له النبي ﷺ: كان يَخْشِيكَ) كنا اختصر المتن وإبهام الآية، وسيأتي للرد من ذلك في الباب الذي بعده.

قوله: (فلما من قول عمار) فيه جواز الانتقال من دليل إلى دليل أوضح منه، وما فيه الاختلاف إلى ما فيه الاتفاق. وفيه جواز التيمم للجنب بخلاف ما نقل عن عمرو وابن مسعود. وفيه إشارة إلى ثبوت حجة أبي موسى لقوله: «فما يرى عبد الله ما يقول» وسيأتي الكلام على ذلك وعلى السبب في كون عمر لم يفتح بقول عمار.

٨- باب التَّيَمُّمِ حُرْبَةً

٣٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِساً مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْجَرِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا اجْتَبَ، قَلَمٌ يَجِدُ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَمَسَّعُ وَيَتَمَسَّكُ؟ كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: «فَلَمَّا تَجَلَّوْا مَاءً فَمَسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ»؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِصَ لَهُمْ فِي هَذَا، لَأَوْضَحُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَمَسَّعُوا الْمَيْدَةَ. قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِمَا؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عُمَارٍ لِعُمَرَ: يَخْشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَتِهِ، فَاجْتَنَبَ قَلَمًا أَجَدَ الْمَاءِ، فَتَمَسَّعَ فِي الصَّيْدِ كَمَا تَمَسَّعُ الدَّابَّةُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَخْشِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا». فَتَوَسَّعَ بِكَفِّهِ حُرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ تَمَسَّعَ بِهَا ظَهْرَ ظَهْرٍ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهْرَ يَمَانِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ تَمَسَّعَ بِهَا وَجْهَهُ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَتَمَسَّعَ بِقَوْلِ عُمَارٍ؟

وَرَأَى يَتَلَّى: عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَقِيقٍ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عُمَارٍ لِعُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْشَى أَنَا وَأَنْتَ، فَاجْتَنَبَ، فَتَمَسَّعْتُ بِالصَّيْدِ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَنِي، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَخْشِيكَ هَكَذَا». وَتَمَسَّعَ وَجْهَهُ وَكَفِّهِ وَاجِدَةً. [راجع: ٣٣٨]. أمرجه مسلم ٣٦٨

سيأتي في تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى. وإنما أورد البخاري هذا هنا ليبين الفرق بين الصابئ المراد في هذا الحديث والصابئ المنسوب للطائفة المذكورة. والله أعلم.

٧- باب إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ أَوْ الْمَوْتَ،

أَوْ خَافَ الْعَطَشَ، يَتَمَسَّعُ

وَيَذْكُرُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْعَاصِ اجْتَبَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، قَتِيمًا وَكَلًا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَلَمٌ يَتَمَسَّعُ.

قوله: (باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض إلخ) مراده إلحاق خوف المرض، وفيه اختلاف بين الفقهاء يعرف العطش ولا اختلاف فيه.

قوله: (ويذكر أن عمرو بن العاص) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق يحيى بن أبوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أسد عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال: «احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشتقت أن اغتسل فأهلك، فتيمنت، ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ قال: يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأنبرته بالتي تمنعني من الاعتسال وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا». ورواه أيضا من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب، لكن زاد بين عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلاً وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة: «فقتل منته وتوضأ» ولم يقل تيمم وقال فيه: «ولو اغتسلت مت» وذكر أبو داود أن الأزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها: «فتيمم» انتهى. ورواهما عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم، والسياق الأول البقي مراد للمصنف، وإسناده قوي، لكنه علقه بصيغة التمرض لكونه مختصراً، وقد أومر ظاهر سياقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب، وليس كذلك، وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي ﷺ، وكان النبي ﷺ قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المفازي. ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية. وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضأ ثم تيمم عن الباقي. وقال الثوري: وهو متعين.

قوله: (فلم يفتح) حذف للمقول للعلم به، أي لم يلم رسول الله ﷺ عمراً. فكان ذلك تقريراً دالاً على الجواز. ووقع في رواية الكشميهني «فلم يفتحه» بزيادة هاء الضمير. وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء للملاكم سواء كان لأجل برد أو غيره. وجواز صلاة التيمم بالتوضئين، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ.

٣٤٨ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ عُثْمَرُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يَتَمَسَّكُ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِصَتْ لَهُمْ فِي هَذَا، كَانَ إِذَا وَجَدَ أَخَذَهُمُ الْبُرْدَ كَأَنَّهُمْ يَتَمَسَّكُونَ. قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ قَوْلُ عُمَارٍ لِعُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرِ عُمَرَ قَبْلَ قَوْلِ عُمَارٍ. [راجع: ٣٣٨]. أمرجه مسلم ٣٦٨

قوله: (حدثنا محمد هو عثمان) لم يقل الأصلي «هو عثمان» فكانها مقول من دون البخاري.

قوله: (عن شعبة) للأصلي «حدثنا شعبة»، وسليمان هو الأعمش.

قوله: (إذا لم يجد الماء لا يصلي) كذا في روايتنا بناءً على الخطاب، وبإيه رواية الإسماعيلي من هذا الوجه ونقله «وقال عبد الله نعم إن لم أجده للماء شهراً لا أصلي» وفي رواية كريمة بإياه المحتاتية في الموضعين أي إذا لم يجد الجنب.

قوله: (قال عبد الله) زاد ابن عساكر «نعم».

قوله: (أحدهم) كذا للآثر، وللحموي «أحدهم».

قوله: (قال هكذا) فيه إطلاق القول على العمل، وقوله: «بمعنى تيمم وصلى»

قوله: (باب التيمم ضربة) رواية الأكثر بتعين باب، وقوله التيمم ضربة بالرغم لأنه مبتدأ وخبر، وفي رواية الكشميهني بشئ توين وضربة بالنصب.

قوله: (حدثنا محمد بن سلام) وللأصيلي محمد بن سلام.

قوله: (زاد يعلى) هو ابن عبيد، والذي زاده يعلى في هذه القصة قول عمار لعمر «يعني أنا وأنت» وبه يضح عذر عمر كما قلناه، وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قول حديث عمار، فلها جاء عنه أنه رجع عن الفتيا بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه، ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أحد في مسنده عنه.

قوله: (إنما كان يكفئك هكذا) وللكشميهني «هذه».

قوله: (واحدة) أي مسحة واحدة.

٩ - باب

٣٤٨ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَدَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حُصَيْنٍ الْغَزَاوِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعَوَّلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ: يَا فَلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا عَاءَ، قَالَ: وَعَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ.

[رواج: ٣٤٤. أخرجه مسلم: ٩٨٧، مطرولاً.]

قوله: (باب). كذا للأكثر بلا ترجمة، وسقط من رواية الأصيلي أصلاً، فعلى روايته هو من جملة الترجمة للماضية، وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كظاؤه.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، وحديث هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في «باب الصعيد الطيب» وليس فيه التصريح بكون الضربة في التيمم مرة واحدة، فيحتمل أن يكون المصنف أخذه من عدم التخصيص، لأن المرة الواحدة أقل ما يحصل به الاستئصال، ووجوبها متيقن. والله أعلم.

(حاشية): اشتمل كتاب التيمم من الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثاً، المكرر منها عشرة، منها اثنان معلقان والمخالص سبعة منها واحد معلق والبقية موصولة، واتفق مسلم على تحريجها سوى حديث عمرو بن العاص المعلق، وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار، منها ثلاثة موصولة وهي تشوي عمر وأبي موسى وابن مسعود، ومن براعة الحتام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب خضسه كتاب التيمم بقوله: «فإنه يكفئك» إشارة إلى أن الكفاية بما أوردته تحصل لن تدبر وتفهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.



٨ - كتاب الصلاة

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الصلاة) تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصحيح في الترتيب ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الإسلام، وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على الشروط والوسيلة على المقصود، وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين، فرايت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها، فأقول: بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت، ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردها بكتاب، واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقته دون غيره من أركان الإسلام، وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لمعومه ثم نهي بالاستقبال للزومه في الفريضة والتأفلة إلا ما استثنى كشدة الحظوف وتأفلة السفر، وكان الاستقبال يستلزم مكاناً فذكر للساجد ومن توابع الاستقبال ستره المصلي فذكرها، ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفريضة، وكان الوقت

قوله: (فلم تجنوا) هو بيان للمراد من الآية، ووقع في رواية الأصيلي «فإن لم تجنوا» وهو مغاير للتلاوة وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلها على وفق الآية، وإنما عين سورة المائدة لتكونا أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء لتقدم حكم الرضوخ في المائدة، قال الخطابي وغيره: فيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالملامسة الجماع فلها لم يدفع دليل أبي موسى وإلا لكان يقول له المراد من الملامسة التقاء البشريين فيما دون الجماع، وجعل التيمم بدلاً من الرضوخ لا يستلزم جعله بدلاً من الغسل.

قوله: (إذا برد) ينتج الرأى على المشهور، وحكى الجوهري ضمها.

قوله: (قلت) وإنما كرههم هذا لما قال ذلك هو شقيق قاله الكرماني، وليس كما قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه.

قوله: (فقال أبو موسى ألم تسمع) ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر من احتجاجة بالآية، وفي رواية حفص الماضية احتجاجة بالآية متأخر من احتجاجة بحديث عمار، ورواية حفص أرجح لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله: فحدثنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية.

قوله: (كما تفرغ العذابة) ينتج للتأني وضغمة الغين المعجمة وأصله تسرع فحذفت إحدى التائين.

قوله: (إنما كان يكفئك) فيه أن الكيفية المذكورة مجزئة فيعمل ما ورد زائداً عليها على الأكمل.

قوله: (ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالشك، وفي رواية أبي داود تحريز ذلك من طريق أبي معاوية أيضاً ولفظه «ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه» وفيه الانكشاف بضربة واحدة في التيمم، ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره. وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم، قال ابن دقيق العيد: اختلف في لفظ هذا الحديث فوقع عند البخاري بلفظ ثم وفي مياقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه «ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه» وللإسماعيلي ما هو أصح من ذلك. قلت: ولفظه من طريق هارون الحمالي عن أبي معاوية «إنما يكفئك أن تضرب يمينك على الأرض ثم تضغطها ثم تمسح يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك» قال الكرماني: في هذه الرواية إشكال من خمسة أوجه: أحدها الضربة الواحدة، وفي الطرق الأخرى ضربتان، وقد قال النووي: الأصح المنصوص ضربتان. قلت: مراد النووي ما يتعلق بقلب المنكب.

قوله: (لم تر عمر) في رواية الأصيلي وكريمة «أفلم» بزيادة فاء، وإنما لم يفتح عمر يقول عمار لكونه أخيراً أنه كان معه في تلك الحال وخضر معه تلك القصة كما سيأتي في رواية يعلى بن عبيد، ولم يذكر ذلك عمر أصلاً، ولها قال لعمر فيما رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبيزى: اتق الله يا عمار، قال: إن شئت لم أحدث به فقال عمر: نوليك ما توليت. قال النووي: معنى قول عمر «اتق الله يا عمار» أي فيما تزويه وتبئت فيه، فلملك نسيب أو اشتبه عليك، فإني كنت معك ولا أذكر شيئاً من هذا، ومعنى قول عمار: إن رأيت للمصلحة في الإنسان من التحليل به راجحة على التحليل به واقتضت وأمسكت فإني قد بلغت فلم يبق علي فيه حرج. قال له عمر: نوليك ما توليت، أي لا يلزم من كونى لا أذكره أن لا يكون حقاً في نفس الأمر، فليس لي منعك من التحليل

قَالَ: هَذَا عِيسَى، ثُمَّ مَرَّزَتْ بِأَنبِيَائِهِمْ، فَقَالَتْ: مُرَّخِبًا بِأَنبِيَائِهِ الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَاءِ الصَّالِحِينَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ ۞.

قَالَ: إِنَّ هِيَ هِيَ فَاعْرِضِي أَيْنَ حَزَمٍ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبْشَةَ الْأَنْصَارِيِّ: كَتَبَا يَقُولَانِ: قَالَ النَّبِيُّ ۞: هَلُمُّ غَرِجَ بَنِي خَثْىَ ظَهَرَتْ لِمُسْتَوَى اسْتَمْعَ فِيهِ صَرِيفُ الْأَقْلَامِ.

قَالَ ابْنُ حَزَمٍ وَأَبْنُ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ۞: «فَقَرَحَنَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى أُمَّتِي عَشْرِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ، حَتَّى مَرَّزَتْ عَلَيَّ مُوسَى، فَقَالَ مَا قَرَحَنَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: قَرَحَنَ عَشْرِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَارْجِعِي إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَوَارَجَعْتِي فَوَضَعَ حَظْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَضَعَ حَظْرًا، فَقَالَ: رَاجِعِي إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ، فَوَارَجَعْتُ فَوَضَعَ حَظْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: ارْجِعِي إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَوَارَجَعْتُ، فَقَالَ: هِيَ عَشْرُونَ، وَهِيَ عَشْرُونَ، لَا تَمُتْكَ الْقَوْلُ لَدَيْهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: رَاجِعِي إِلَى رَبِّكَ، قُلْتُ: اسْتَحَقَّتْ مِنِّي رَبِّي، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى أَتَيْتُ بِي إِلَى سِلْوَةِ الْمُتَنَهِي، وَغَشِيَهَا الْوَرَانُ لَا أَذْهَبُ مَا هِيَ، ثُمَّ أَذْخَلْتُ الْحُجَّةَ، لَقَا فِيهَا حَبَابَ اللَّوْطِ، وَكَذَا تَوَابَهَا الْيُسْلُكُ. [هـ: ١١٣٦، ٤: ٣٣٤٦].

أخرجه مسلم: [١٦٣]

قوله: (باب كيف فُرِضَت الصلاة)، وفي رواية الكشيبي والمستملي، «الصَّلَاةُ». (في الإسراء) أي في ليلة الإسراء، وهذا مصير من المصنف إلى أن المصراع كان في ليلة الإسراء، وقد وقع في ذلك اختلاف قليل: كانا في ليلة واحدة في بقية ۞ وهذا هو المشهور عند الجمهور، وقيل: كانا جميعاً في ليلة واحدة في منامه، وقيل: وقعا جميعاً مرتين في ليلتين خففتين إحداهما يقظة والأخرى مناماً، وقيل كان الإسراء إلى بيت المقدس خاصة في الليلة الأولى للمصراع مناماً أما في تلك الليلة أو في غيرها، والذي ينبغي أن لا يجري فيه الخلاف أن الإسراء إلى بيت المقدس كان في الليلة لظاهر القرآن، ولكن قرئ قلبه في ذلك ولو كان مناماً لم تكن فيه ولا في أهد منه، وقد روى هذا الحديث عن النبي ۞ جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه، فرواه الزهري عنه عن أبي هريرة في هذا الباب، ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة، ورواه شريك بن أبي نجر عن ثابت البناني عنه عن النبي ۞ بلا واسطة، وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر. والغرض من إيراد هنا ذكر فرض الصلاة فليحظ الاختصار هنا على شرحه، ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتباين ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة إن شاء الله تعالى. والحكمة في فرض الصلاة ليلة المصراع أنه لما قدس ظاهراً وباطناً حين غسل بما زعم بالإيمان والحكمة، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور ناسب ذلك أن تعرض الصلاة في تلك الحالة، وليظهر شرفه في اللأ الأعلى، ويصلي بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة، وليتبايىء به، ومن ثم كان الصلي يتبايىء به جل وعلا.

قوله: (وقال ابن عباس) هذا طرف من حديث أبي سفيان المقدم موصولاً في بدء الوحي والقتال (وأمرناه هو أبو سفيان) ومناسبة هذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أبا سفيان لما يلقى النبي ۞ بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه يهرقل لقاء نبيا له معه أن يكون أمراً له بطريق الحقيقة، والإسراء كان قبل الهجرة بلا خلاف، ويصان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله: «كيف كان بدء الوحي» وساق فيه ما يتعلق بالتعلق بذلك فظهرت للمناسبة.

قوله: (فخرج) بضم الفاء وبالياء أي قتح، والحكمة فيه أن الملك انصب إليه من السماء انصيابة واحدة ولم يهرج على شيء سواء بالغة في المناجاة وتبنيها على أن الطلب وقع على غير ميكان، ويمثل أن يكون السر في ذلك التمهيد لما وقع من شق صدره، فكان الملك أراه بانفراج السقف والتلوه في الحال كيفية ما سيصنع به لطفاً به

يشرح الإعلام به فذكر الأذان، وفيه إشارة إلى أنه حتى الوقت، وكان الأذان إعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة، وكان ألقها إماماً ومأموماً فذكر الإمامة، ولما اتفقت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة، ولما كانت التوائض في الجماعة قد تختص ببيعة مخصوصة ذكر الجمعة والخوف، وقدم الجمعة لأكثرتها، ثم تلا ذلك ما يشرح فيه الجماعة من التوائض فذكر المديدين والوتر والاستسقاء والكسوف وآخره لاختصاصه ببيعة مخصوصة وهي زيادة الركوع، ثم تلاه ما فيه زيادة سجود فذكر سجود الثلاثة لأنه قد يقع في الصلاة، وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة فتلا ما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة، ولما اقتضى ما يشرح فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر الطلوعات، ثم الصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الأفعال الزائدة وترك المظهر فترجم لذلك، ثم بطلانها يخص بما وقع على وجه المعد فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو، ثم جبع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فكتب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنازة. هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجمع الصحيح، ولم يتعرض أحد من الشراح للملك، فله الحمد على ما ألم به وعلم.

١ - باب كيف فُرِضَت الصلاة في الإسراء؟

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَلَّمَنِي أَبُو سَلَمَةَ فِي حَبِيبٍ يَرْقُلُ فَقَالَ: يَأْتُرُنَا - يَنْبِي النَّبِيِّ ۞ - بِالصَّلَاةِ وَالصَّلَاتِ وَالْأَقْلَامِ. [روى: ٧].

٣٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو ذُرٍّ يَخْتَلُ:

إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ۞ قَالَ: «فَرِجَ عَنْ سَقْفِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، فَرَجَّ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَفَرَمٍ، ثُمَّ جَاءَ بِطَبَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَمُنَّطَنِي حِكْمَةً وَرِثَانًا، فَأَقْرَعَنِي فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَعَنِي ثُمَّ أَحَدَ يَدَيَّ فَمَرَجَّ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِعِصَاةِ السَّمَاءِ: الصَّحْبُ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ، قَالَ: هَلْ مَلَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ مَعِي مُحَمَّدٌ ۞، فَقَالَ: ارْجِعِي إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَلَمَّا قَبَّحَ عُلُوَّ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، لَقَا رَجُلٌ قَاعِلٌ، عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْ يَمِينِهِ حَنَجَكُ، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيْ يَسَارِهِ بَكِي، فَقَالَ: مُرَّخِبًا بِأَنبِيَائِهِ الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَائِ الصَّالِحِينَ، قُلْتُ لِحَبِيبِي: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَلِيهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَبِجَانِبِهِ نَسَمُ نَبِيٍّ، فَلَمَّا لُفَّ الْيَمِينُ مِنْهُمْ أَهْلُ الْحُجَّةِ وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ بِجَانِبِهِ أَهْلُ النَّارِ، لَقَا نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِهِ حَنَجَكُ، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيْ بِجَانِبِهِ بَكِي.

حَتَّى غَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الْعُلْيَا، فَقَالَ لِعِصَاةِهَا: الصَّحْبُ، فَقَالَ لَهَا حَزِينُهَا يِفْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ، فَتَقَبَّحَ.

قَالَ أَنَسٌ: فَذَكَرَ: أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ، وَآدَمَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَكَوْنَهُمْ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ تُجِبْ كَيْفَ صَارَ لَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ: أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَكَوْنَهُمْ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ.

قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ بِأَنبِيَائِهِ ۞ يَأْتُرُنَا، قَالَ: مُرَّخِبًا بِأَنبِيَائِهِ الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَائِ الصَّالِحِينَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ مَرَّزَتْ عَلَيَّ مُوسَى، فَقَالَ: مُرَّخِبًا بِأَنبِيَائِهِ الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَائِ الصَّالِحِينَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى، ثُمَّ مَرَّزَتْ عَلَيَّ عِيسَى، فَقَالَ: مُرَّخِبًا بِالْأَنْبِيَائِ الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَائِ الصَّالِحِينَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟

وتبئنا له. والله أعلم.

القاضي عياض: قد جاء أن أرواح الكفار في سجين وأن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة، يعني فكيف تكون جماعة في سماء الدنيا؟ وأجاب بأنه يحتمل أنها تعرض على آدم أوقاتاً ضافدة وقت عرضها مرور النبي ﷺ، ويدل على أن كونهم في الجنة والنار إنما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى: «لنار يعرضون عليها غدواً وعشياً» [غافر: ٤٦]، واعترض بأن أرواح الكفار لا تفتح ما أبواب السماء كما هو نص القرآن، ولجواب عنه ما أبده هو احتمالاً أن الجنة كانت في جهة بين آدم والنار في جهة شماله وكان يكشف له عنها بعد ويمتثل أن يقال: إن النسم الموقية هي التي لم تدخل الأجساد بعد وهي مخلوقة قبل الأجساد ومستقرها عن بين آدم وشماله، وقد أعلم بما سيصرون إليه، فلذلك كان يستبش إذا نظر إلى من من بينه ويغز إذا نظر إلى من عن يساره، بخلاف التي في الأجساد ليست مرادة قطعاً، وبخلاف التي انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جهة أو نار ليست مرادة أيضاً فيما يظهر، وبهذا يتدفق الإسراء ويعرف أن قوله: «نسم بينه» عام خصوصاً أو أريد به المخصوص. وأما ما أخرجه ابن إسحاق والبيهقي في طريقه في حديث الإسراء «فلما أتى آدم تعرض عليه أرواح ذرية المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في سجين» وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبيهقي «فلما عن بينه باب يخرج منه ريح طيبة، وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة، إذا نظر من بينه استبشر، وإذا نظر عن شماله حزنه» فهذا لو صح لكان المصير إليه أولى من جميع ما تقدم، ولكن سنده ضعيف..

قوله: (قال أنس أذكر) أي أبو ذر (أنه وجد) أي النبي ﷺ.

قوله: (ولم يلبث) أي أبو ذر.

قوله: (وللإمام في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة. فإن قلنا بتعدد المراج فلا تعارض، وإلا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها «أنه رآه مستنداً ظهره إلى البيت المعمور» وهو في السابعة بلا خلاف، وأما ما جاء من علي أنه في السادسة عند شجرة طوى فإن ثبت حل علي أنه البيت الذي في السادسة بمجاهاً شجرة طوى لأنه جاء عنه أن في كل سماء بيتاً يجاهي الكعبة وكل منها معمور باللائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فإنه عمود على أول بيت يجاهي الكعبة من يوت السموات ويقال إن اسم البيت المعمور «الضريح» بضم الميم وتثنية الراء وآخره مهملة، ويقال هو اسم سماء الدنيا، ولأنه قال هنا إنه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتنا لرجح، وسأذكر مزيداً لهذا في كتاب التوحيد.

قوله: (قال أنس فلما من ظاهره أن هذه القطعة لم يسمها أنس من أبي ذر).

قوله: (مر جبريل بالنبي ﷺ يلازم) أي الأولى للمصاحبة والثانية للإصاف أو بمعنى على.

قوله: (ثم مررت بعيسى) ليست «ثم» على بابها في الترتيب، إلا إن قيل بتعدد للمراج، إذ الروايات متفقة على أن المرور به كان قبل المرور بموسى.

قوله: (قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم. وأما أبو عبد الله محمد فلم يسع الزهري منه لتقديم موته لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة مقطوعة لأنه استشهد بإسناد قبل مولد أبي بكر بدمر وقيل مولد أبي عبد الله، وأبو حبة يفتح المهملة وبالموحدة المشددة على المشهور، وعن القاضي بمثابة تحاتية وغلط في ذلك، وذكره الواقدي بالثبوت.

قوله: (حتى ظهرت) أي ارتفعت، و(المسعودي) المصنف و(صريف الأعلام) يفتح الصاد للمهلة تصويهاً حالة الكتابة، والمراد ما كتبه الملائكة من أفضية الله سبحانه وتعالى.

قوله: (قال ابن حزم) أي عن شيخه (وأنس) أي عن أبي ذر كذا جزم به أصحاب الأطراف، ويحتمل أن يكون مرسلًا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة.

قوله: (فقرض الله علي أمي حسين صلاة) في رواية ثابت عن أنس عند مسلم «فرض الله علي حسين صلاة كل يوم وليلة» ونحوه في رواية مالك بن عصمة

قوله: (فقرض صليبي) هو يفتح الفاء ويالجيم أيضاً أي شقة، ورجح عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضته حليمة، وتعبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب، وسيأتي تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى، وعمله أن الشق الأول كان لاستعماله لترع المعلقة التي قيل له عند هذا خط الشيطان منك. والشق الثاني كان لاستعماله للتلقي بالحاصل له في تلك الليلة، وقد روى الطيالسي والحارث في مستنهما من حديث حاشية أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحي في غار حراء والله أعلم. ومناسبة ظاهرة. وروي الشق أيضاً وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أنجرها أبو نعيم في الدلائل. وروي مرة أخرى خامسة ولا تثبت.

قوله: (ثم جاء بطست) يفتح الطاء ويكسرهما إناء معروف سبق تحقيقه في الرؤى، وخص بذلك لأنه آلة الفصل عرفاً وكان من ذهب لأنه أعلى أواني الجنة. وقد أبعد من استدلال به على جواز تحلية المصحف وغيره بالذهب لأن المستعمل له للملك، فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به، ورواه ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب إنما وقع بالمدينة كما سيأتي واضحاً في اللباس.

قوله: (مطلى) كذا وقع بالتذكير على معنى الإسراء لا على لفظ الطست لأنها مؤنثة، و(حكمة وإيماناً) بالنصب على التمييز، والمعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمي حكمة وإيماناً مجازاً، أو مثلاً له بناء على جواز تحليل المعاني كما يمثل الموت كبشاً، قال النووي: في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفا لنا منها أن الحكمة الملم المشتغل على المعرفة بالله مع فائذ البصيرة وتغليب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكف عن عبده، والحكيم من حاز ذلك بعد مخلصاً. وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله، وعلى النبوة كذلك، وقد تطلق على المعلم فقط، وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك.

قوله: (ثم أخذ يهدي) استدلال به بعضهم على أن للمراج وقع غير مرة لكون الإسراء إلى بيت المقدس من يذكر هنا، ويمكن أن يقال هو من اختصار الراوي، والإتيان بشم المقضية للتراضي لا باني وقوع أمر الإسراء بين الأمرين المذكورين وهذا الإطباق والمروج بل يشير إليه، وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر، ويقوده ترجمة المصنف كما تقدم.

قوله: (فخرج) بالفتح أي الملك (هي) وفي رواية الكشيبي «به» على الالفاظ أو التجريد.

قوله: (الفتح) يدل على أن الباب كان مغلقاً. قال ابن كثير حكته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله، بخلاف ما لو وجده مفتوحاً.

قوله: (قال جبريل) فيه من أدب الاستئذان أن المستاذن يسمي نفسه ثلثاً يئتنس بغيره.

قوله: (أرسل إليه) وللكشيبي «أرأسرسل إليه» يحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته، ويحتمل أن يكون استخف عن الإسراء إليه للمروج إلى السماء وهو الأظهر لقوله: «إليه» ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام إفته، لأنه الحافز من يتوقف عن الفتح له على الوحي إليه بذلك، بل حصل بلازم الإسراء إليه، وسيأتي في هذا حديث مرفوع في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى، ويؤيد الاحتمال الأول قوله في رواية شريك: «وأردت به» لكنها من المواضع التي تعقبت كما سيأتي تحريها في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: (أصودة) بوزن أزمته وهي الأشخاص من كل شيء.

قوله: (قلت لجبريل من هذا) ظاهره أنه سأل عنه بعد أن قال له آدم مرحباً، ورواية مالك بن عصمة بعكس ذلك وهي المتمثلة فتحمل هذه عليها إذ ليس في هذه أداة ترتيب.

قوله: (نسم بينه) النسم بالثبوت والمهملة المفتوحة جمع نسمة وهي الروح، وحكى ابن التين أنه رواه بكسر الشين للمجمة وفتح الباء آخر الحروف بعدها ميم وهو تصحيح، وظاهره أن أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء، وهو مشكل، قال

عند المصنف، فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الأخرى انحصار، أو يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه.

قوله: (فراجعتي) وللكشميهي فراجعت والمعنى واحد.

٣٥٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن صالح بن كيسان، عن غزوة بن الربيع، عن عائشة أم المؤمنين قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها، ركعتين ركعتين، في الصلوة والسجدة، فأولت صلاة السجدة، وزيد في صلاة الصلوة. (طبر: ١٠٩٠، ٥، ٢٣٣٥، أخرجه مسلم: ٦٨٥).

قوله: (عن عائشة قالت: فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين) كبرت لفظ ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة، زاد ابن إسحاق قال: وحديثي صالح بن كيسان بهذا الإسناد إلا المغرب فإنها كانت ثلاثاً أخرجه أحد من طريقه، والمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: وفرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر النبي ﷺ فرضت أربعاً فصين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله «وزيد في صلاة الحضر» وقعت بالمدينة، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية ونزوا عليه أن القصر في السفر حزمة لا رخصة، واحتج خالفهم بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ (البقرة: ١٠١) لأن نفي الجناح لا يدل على الزعامة، والقصر إما يكون من شيء أطول منه. ويدل على أنه رخصة أيضاً قول ﷺ: «صدقة تصدق الله بها عليكم» وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمن فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره، وفي هذا الجواب نظر، أما أولاً فهو عما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع، وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم أنها لم تحرك القصة يكون مرسل صحيح وهو حجة، لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك، ولما قول إمام الحرمين لو كان ثابتاً لنقل متواتراً فبأنه أيضاً نظر، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم، وقالوا أيضاً: يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس «فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين» أخرجه مسلم، والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما سيأتي فلا تعارض، والزوايا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأي الصحابي روايته بأنهم يقولون: العبرة بما رأى لا بما روى، وخالفوا ذلك هنا، فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر فدل ذلك على أن الروي عنها غير ثابت، والجواب عنهم أن عروة الراوي عنها قد قال لا سئل عن إقامتها في السفر إنها تأتلت كما تأول عثمان، فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين روايتها، فروايتها صحيحة وروايتها مبني على ما تأولت. والذي يظهر في وه تجتمع الأدلة السابقة أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة إلا الصحيح، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: «فرضت صلاة الحضر والصفر ركعتين ركعتين»، فلما قدم رسول الله ﷺ للمدينة وأطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وترك صلاة الفجر لطول القراءات، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار، اهـ ثم بعد أن استقر فرض الرماية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ عما ذكره ابن زول آية المخوف كان فيها، وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدلاوي وأورده السهيلي بلفظ «بعد الهجرة بعام أو نحو»، وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً، فعلى هذا المراد بقوله عائشة: «فاقرت صلاة السفر» أي باعتبار ما لا إليه الأمر من التخفيف، لا أنها استمرت منذ فرضت، فلا يلزم من ذلك أن القصر حزمة، وأما ما وقع في حديث ابن عباس «والخوف ركعة» فليبحث فيه بمجيء إن شاء الله تعالى في صلاة المخوف.

قوله: (عن حمس وعن حمسون) وفي رواية غير أبي ذر «هي» بدل «من» في الموضعين، والمراد من حمس عدداً باعتبار الفعل وخمسون اعتقاداً باعتبار الثواب، واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر، وعلى دخول التنسخ في الإشادات ولو كانت مؤكدة، خلافاً لقوم فيما أكت، وعلى جواز التنسخ قبل الفعل قال ابن بطال وغيره: «أرى أنه عز وجل نسخ الخمسين بالخمسة قبل أن تصلي، ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب، وتعقب ابن المنير قال: هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشراح، وهو مشكل على من أثبت التنسخ قبل الفعل كالإشارة أو منعه كالمعتزلة، لكنهم اتفقوا جميعاً على أن التنسخ لا يتصور قبل البلاغ، وحديث الإسراء وقع فيه التنسخ قبل البلاغ، فهو مشكل عليهم جميعاً. قال: وهذه نكتة مبكرة. قلت: إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فمنعني، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فسلم، لكن قد يقال: ليس هو بالنسبة إليهم نسخاً، لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي ﷺ لأنه كلف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وتقبل أن يفعل، فالفلسفة صحيحة التصور في حق ﷺ. والله أعلم. وسيأتي لذلك مزيد في شرح حديث الإسراء في الترجمة النبوية إن شاء الله تعالى.

قوله: (حبال اللؤلؤ) كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع بلحاظ المهمة ثم الموحدة وبعد الألف محتاجة ثم لا، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وإما هو «جنازة» بالجهيم والنون وبعد الألف موحدة ثم قد مجسمة كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس، وكذا عند غيره من الأئمة. ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع «جنازة» على الصواب وأظنه من إصلاح بعض الرواة، وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخاري: «نشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقت على معناها انتهى» وذكر غيره أن الجنازة شبه القباب وأصلها جنازة بالضم، وهو ما لم يرضع من البناء، فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كبنية بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة، ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيان عن قتادة عن أنس قال: «لما عرج بالنبي ﷺ: أتيت على نهر حذافه قباب اللؤلؤ» وقال صاحب المطالع في الحبال قيل: هي القنادل والعقود أو هي من جبال الرمال أي فيها لؤلؤ مثل جبال الرمال جمع جبل وهو ما استعمل من الرمل وتعقب بأن الحبال لا تكون إلا جمع حبال أو حيلة بوزن

(قوله): ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديق، وذهب الحنبري إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالعدالة وركعتين بالمشي، وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿فاقرأوا ما تيسر منه﴾ فصار القرض قيام بعض الليل، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس. واستكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال: الآية تدل على أن قوله تعالى: ﴿فاقرأوا ما تيسر منه﴾ إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها: ﴿واقرءوا ما تيسر من سبيل الله﴾ والقتل إنما وقع بالمدينة لا بمكة، والإسراء كان بمكة قبل ذلك اهـ وما استدل به غير واضح، لأن قوله تعالى: «علم أن سيكون» للزمن:

إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة، وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي، ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة، واحتج بأنه لو كان شرطاً في الصلاة لا يخص بها ولا فقر إلى الثنية، ولكان المأجز المريان يتقل إلى بدل كالمأجز عن القيام يتقل إلى القعود. والجواب عن الأول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها، وعن الثاني باستقبال القبلة فإنه لا يفتقر للنية، وعن الثالث على ما فيه بالمأجز عن القراءة ثم عن التسبيح فإنه يصلي ساكناً.

٣٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَمَرْنَا أَنْ نَخْرُجَ الْمُحِشِينَ يَوْمَ الْفَيْتَيْنِ، وَفَوَاتِ الْأَعْدُو، فَيَتَّخِذُونَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعْوَتَهُمْ، وَيَقُولُ الْمُحِشِينَ عَنْ مُصَلَّاهُمْ، قَالَتْ أَمْرًا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَ لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ؟ قَالَ: وَلَيْسَ لَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: [راجع: ٣٢٤، أخرجه مسلم: ٨٩٠]

قوله: (حدثنا يزيد بن إبراهيم) هو التستري، وعبد هو ابن سيرين، والإسناد كله بصريون، وكذا الملقق بعده.

قوله: (أمرا) بضم المزة، ولمسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت: وأمرنا رسول الله ﷺ وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأن من هذا السياق في باب شهود المحاضرات العبدية، وتقدم الكلام عليه ثم.

قوله: (يوم العيد) وفي رواية المستطلي والكشميهني «يوم العيد» بالإفراد.

قوله: (وعزل المحش عن مصلاهم) أي النساء اللاتي لسن يحضرن، والمستطلي «عن مصلاهم» على التغليب، وللكشميهني «عن المصلي» والمراد به موضع الصلاة. ودلالة على الترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالمعوية للخروج إلى صلاة العيد فيكون ذلك للفرصة أولى.

قوله: (وقال عبد الله بن رجاء) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة وبعد الألف تون، هكذا في أكثر الروايات، ووقع عند الأصيلي في عرضه على أبي زيد بمكة «حدثنا عبد الله بن رجاء قال» وفي بعض النسخ عن أبي زيد «وقال عبد الله بن رجاء» كما قال الباقون. قلت: وهذا هو الذي اعتمد أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب، وعصران المذكور هو القطان، وفائدة التعليق عنه تصريح محمد بن سيرين بتجديت أم عطية له، فبطل ما تحمله بعضهم من أن محمداً إنما سمعه من أخته حفصة عن أم عطية. وقد رويته موصولاً في الطبراني الكبير «حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رجاء» والله أعلم.

٣- باب عقد الإزار على القفا في الصلاة

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ: سَمِعْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَالِدِي إِزْرَهُمْ عَلَى عَوَائِهِمْ.

٣٥٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكْتَبِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ إِزَارٍ قَدْ عَقَدَ مِنْ قَبْلِ قَدَاهُ، وَتِلْكَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمُشَجَّبِ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: تَصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ، لِتَرَاهِي أَحَقَّ بِمَلَكٍ، وَأَنَا كَأَنَّهُ تَوْبَانٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ [أخر: ٣٥٣، ٣٦١، ٣٧٠، أخرجه مسلم: ٣٠٠٨].

قوله: (باب عقد الإزار على القفا) هو بالفتح.

قوله: (وقال أبو حازم) هو ابن دينار، وقد ذكره بنماه موصولاً بعد قليل.

قوله: (صلوا) بلفظ الماضي أي الصحابة (وعالدي) جمع عائد وحذفت النون

٤٥ [ظاهر في الاستقبال، فكانه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتجليل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم. والله أعلم.

٢- باب وجوب الصلاة في الثياب

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «خُلُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ» [الأعراف: ٣١] وَمَنْ صَلَّى مُقَصِّفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

وَيَذْكُرُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَزْوَرُّهُ وَكَوْ بِشَوْكَةٍ» [راجع: ٣٦٩]. فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ.

وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَجَامِعُ فِيهِ مَا لَمْ يَزِ أَدَى.

وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالثَّوْبِ طَرَفَانِ.

قوله: (باب وجوب الصلاة في الثياب، وقول الله تعالى: خلوا زينتكم عند كل مسجد) يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال: وكانت المرأة تطوف بالبيت عريانة، الحديث وفيه فتزلت فدخلوا زينتكم، ووقع في تفسير طائوس قال في قوله تعالى: «خلوا زينتكم» [الأعراف: ٣١] قال: الثياب، وصله البيهقي، ونحوه من مجاهد، ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر العورة.

قوله: (ومن صلى ملصقاً في ثوب واحد) هكذا ثبت للمستطلي وحده هنا، وسياقي قريباً في باب مفرد، وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلمة الملقق بعده كما سيظهر من سياقه.

قوله: (ويذكر عن سلمة) قد بين السبب في ترك جزئه به بقوله: (وفي إسناداه نظر). وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال: «قلت يا رسول الله إني رجل أتصيد فأفصلي في القميص الواحد؟» قال: نعم زره ولو بشوكة» ورواه البخاري أيضاً عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الإسناد رجلاً، ورواه أيضاً عن مالك بن إسماعيل عن عطاء بن خالد قال: حدثنا موسى بن إبراهيم قال: حدثنا سلمة. فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من الزيد في متصل الأسانيد، أو يكون التصريح في رواية عطاء وهما، فهذا وجه النظر في إسناداه. وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاعلة لاتصالها، وطريق عطاء أخرجهما أيضاً أحد والناسي، وأما قول ابن القطان: إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المصنف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره غرضياً وهو غير التيمي بلا تردد. ثم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم، فإن كان محفوظاً فيحمل على محمد أن يكوناً جيعاً روى الحديث وحله عنهما الدراوردي ولا فذكر محمد فيه شاذ والله أعلم.

قوله: (يوزره) بضم الزاي وتشديد الراء أي يشد إزره ويجمع بين طرفيه لئلا تبدو عورته، ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يفرز في طرفيه شوكة يستمسك بها، وذكر المؤلف حديث سلمة هنا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحصيلها.

قوله: (ومن صلى في الثوب) يشير إلى ما رواه أبو داود والناسي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه «سال أخته أم حبيبة: هل كان رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه؟ قالت: نعم، إذا لم ير فيه أذى». وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق.

قوله: (ما لم ير فيه أذى) سقط لفظ «فيه» من رواية المستطلي والمحموي.

قوله: (وأمر النبي ﷺ) أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة في بحث علي في حجة أبي بكر بذلك، وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالأمر، وروى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي ﷺ بعته «لا يلبس بعد العمام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان» الحديث، ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا منع فيه التعري فالصلاة أولى، إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة، وقد ذهب الجمهور

قَالَ: قَالَتْ أُمُّ هَانِي: الصَّخْفُ النَّبِيُّ ﷺ بِقُورٍ. وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاقِبَتِهِ.

قوله: (باب الصلاة في القرب الواحد ملتجئاً به) لما كانت الأحاديث الماضية في الاتصال على القرب الواحد مطلقة أودعها بما يدل على أن ذلك يختص بحال الضيق، أو بحال الجواز.

قوله: (قال الزهري في حديثه) أي الذي رواه في الالتفاف، والمراد إما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره، أو عن سعيد عن أبي هريرة وهو عند أحد وغيره، والذي يظهر أن قوله: (وهو المخالف إلخ) من كلام المصنف.

قوله: (وقالت أم هاني) سباني حديثها موصولاً في أواخر الباب، لكن ليس فيه «وخالف بين طرفيه» وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها، ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ الملق.

٣٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَمْرٍاءَ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ فِي قُورٍ وَاحِدٍ، قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ. [أبو داود: ٣٥٥، ٣٥٦. أخرجه مسلم: ٥١٧]

٣٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ غَمْرٍاءَ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُعَلِّي فِي قُورٍ وَاحِدٍ، فَيُتَمِّتُ بِهِ، فِي يَمِينِهِ أَمَّ سَلَمَةَ، وَاجْتِمَاعاً طَرَفَيْهِ عَلَى عَاقِبَتِهِ. [أبو داود: ٣٥٤. أخرجه مسلم: ٥١٧].

٣٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ غَمْرٍاءَ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّي فِي قُورٍ وَاحِدٍ، مُتَّعِلاً بِهِ، فِي يَمِينِهِ أَمَّ سَلَمَةَ، وَاجْتِمَاعاً طَرَفَيْهِ عَلَى عَاقِبَتِهِ. [أبو داود: ٣٥٤. أخرجه مسلم: ٥١٧].

قوله: (حدثنا عبد الله بن موسى حدثنا هشام بن عروة) هذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن لم تكن له صورتها، لأن أعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنتان، فإن كان الصحابي يرويه عن النبي ﷺ فيحدث توجده فيه صورة الثلاثي، وإن كان يرويه عن صحابي آخر فلا، لكن الحكم من حيث الملو واحد لصديق أن بينه وبين الصحابي اثنين. وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد، فإن رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم، وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم الملو لا صورة الثلاثي كهذا الحديث، فإن هشام بن عروة عن التابعين، لكنه حدث هنا عن تابعي آخر وهو أبو هريرة، فلو رواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي ﷺ لكان ثلاثياً. والحاصل أن هذا من الملو النسبي لا المطلق والله أعلم. ثم أورد المصنف الحديث المذكور بتزول درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور، وفائدته ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي ﷺ بفعل ما نقل عنه أولاً بالصورة المختلة، وفيه تمييز للكان وهو بيت أم سلمة وهي والدة الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ، وفيه زيادة كون طرفي القرب على عاقبتي النبي ﷺ. على أن الإسمايلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة فكان عبد الله حدث به البخاري مختصراً. وفائدة إيراد المصنف الحديث المذكور ثالثاً بالتزول أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام تصريح هشام عن أبيه بأن عمر أخيره. ووقع في الروايتين الماضيتين بالمتعة. وفيه أيضاً ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير.

قوله: (مشتغلاً به) بالنصب للآثر على الحال، وفي رواية المستملي والمحمري بالخبر على الجاورة أو الرفع على الخلف، قال ابن بطال: فائدة الالتفات المذكور أن لا ينظر المصلي إلى عروة نفسه إذا ركع، ولتلا يسط القرب عند الركوع والسجود.

للإضاءة وهو في موضع الحال، وفي رواية الكشيبي «عاقده» وهو خبر مبتدأ محذوف أي وهم عاقده، وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سروريات فكان أحدهم يقعد إزاره في قفاه ليكون مستوراً إذا ركع وسجد ومله الصفة صفة أهل الصفة كما سباني في «باب نوم الرجال في المسجد».

قوله: (حدثني والده) هو ابنو حاصم بن محمد الراوي عنه، ومحمد أبوهما هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر، ورواه محمد بن المنكدر مثنياً بتلميذ من طبقة واحدة.

قوله: (من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي من جهة قفاه.

قوله: (المشجب) بكسر الميم وسكون المجمة وفتح الجيم بعدها موحدة، هو عيدان تقسم رؤوسها ويفرج بين قرونها توضع عليها الثياب وغيرها، وقال ابن سيده: المشجب والشجاب خشبات ثلاث يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه، ويقال في المثل «فلان كالشجب من حيث قصده وجده».

قوله: (وقال له قال) وقع في رواية مسلم أنه عيادة بن الوليد بن عيادة بن الصامت، وسباني قريباً أن سعيد بن الجارود سأل عن هذه المسألة، ولعلها جيداً سالا، وسباني عند المصنف في «باب الصلاة بغير رداء» من طريق ابن المنكدر أيضاً «وقلتا يا أبا عبد الله» فعمل السؤال متعدد، وقال في جواب ابن المنكدر «فأجبت أن يراني الجاهل مثلكم» وعرف به أن المراد بقوله هنا «وأحق» أي جاهل، والمحقق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم ببقية قفاه في النهاية، والغرض بيان جواز الصلاة في القرب الواحد ولو كانت الصلاة في القرب أفضل، فكأنه قال: صنعت هذا لبيان الجواز إما ليقضي به الجاهل ابتداءً أو ينكر علي فاعلمه أن ذلك جائز وإنما أغلظ لهم في الخطاب زجراً عن الإنكار على العلماء، وليبحث على البحث من الأمور الشرعية.

قوله: (وأما كان له) أي كان أكثرنا في عهده لا يملك إلا القرب الواحد، ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلي فيه، فدل على الجواز. وحسب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصرحة بأن ذلك وقع في فعل النبي ﷺ ليكون بيان الجواز به أوقع في النفس، لكونه أصرح في الرفع من الذي قبله. وخفي ذلك على الكرمانى فقال: دلالة أي الحديث الأخير على الترجمة وهي عقد الإزار على القفا إما لأنه غرور من الحديث السابق أي هو طرف من الذي قبله وإما لأنه يدل عليه بحسب الغالب إذ لو لا عقده على القفا لما ستر العورة غالباً أنه ولو تامل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف انتدفاع احتماله فإنه طرف من الحديث المذكور هناك لا من السابق ولا ضرورية إلى ما ادعاه من الغلبة، فإن لفظه «وهو يصلي في ثوب ملتجئاً به» وهي قصة أخرى فيما يظهر كان القرب فيها واسعاً فاتصف به، وكان في الأولى ضيقاً فقدمه، وسباني ما يؤيد هذا التفصيل قريباً.

(فائدة): كان الخلاف في منع جواز الصلاة في القرب الواحد قدماً، روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: «لا تصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض» ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال: لم يتابع عليه، ثم استقر الأمر على الجواز.

٣٥٣ - حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ أَبُو مُصْعِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْأَمْوَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُعَلِّي فِي قُورٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُعَلِّي فِي قُورٍ. [أبو داود: ٣٥٢. أخرجه مسلم: ٥١٨].

قوله: (حدثنا مطرف) هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك، مثنى هو وباني رجال إسناده، وقد شارك أبا مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري في صحة مالك، وفي رواية الموطأ عنه، وفي كتيبه. لكن أحد مشهور بكتبه أكثر من اسمه، ومطرف بالمعكس.

٤- باب الصلاة في القرب الواحد ملتجئاً به

قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ: الْمُتَلَجِّفُ الْمُتَوَشَّجُ، وَهُوَ الْمُخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاقِبَتِهِ، وَهُوَ الْإِشْتِمَالُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ.

قوله: (أن سالماً) لم أتف على اسمه، لكن ذكر شمس الأمانة السرخسي الحنفي في كتابه المبسوط، أن السائل ثوبان.

قوله: (أو لكلكم) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الإخبار عما هم عليه من قلة الثياب، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى، كأنه يقول: إذا علمتم أن ستر العمرة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة؟ أي مع مراعاة ستر العمرة به. وقال الطحاوي: منناه لو كانت الصلاة مكرومة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد إلا ثوباً واحداً. انتهى. وهذه اللازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره، والسؤال إنما كان من الجواز وعلمه لا من الكراهة.

(قائلة): روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأزاهي عن ابن شهاب، لكن قال في الجواب «ليرشح به ثم ليصل فيه» فيحتل أن يكونا حديثين، أو حديثاً واحداً فرقة الرواة وهو الأظهر، وكان المصنف أشار إلى هذا لذكره التوشح في الترجمة. والله أعلم.

٥- باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه

٣٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْزَجِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَصْلِي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ». (الطبر: ٣٦٠. أخرجه مسلم: ٥١٦)

قوله: (باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه) أي بنفسه، في رواية «عاتقه» بالإفراء. والعائق هو ما بين المتيكئين إلى أصل العنق، وهو مذكر وحكي ثابته.

قوله: (لا يصلي) قال ابن الأثير: كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء، وجهه أن «لا» نافية، وهو خير بمعنى انتهى. قلت: ورواه العارطاني في «غرائب مالك» من طريق الشافعي عن مالك بلفظ «لا يصل» بغير ياء، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ «لا يصلين» بزيادة نون التأكيد، ورواه الإسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ «نهى رسول الله ﷺ».

قوله: (ليس على عاتقيه شيء) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد «منه شيء» والمراد أنه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقيقه بل يتروشح بهما على عاتقيه ليحصل الستر لجزء من أعالي البدن وإن كان ليس بمعزورة، أو لكون ذلك أمكن في ستر العمرة.

٣٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ - أَوْ كُنْتُ سَائِلَهُ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلْيُخَالِفْ تَيْنَ طَرَفَيْهِ». (رواجع: ٣٥٩. أخرجه مسلم: ٥١٦).

قوله: (حدثنا حبيب) هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (سمعت) أي قال يحمي سمعت عكرمة، ثم تردد هل سمعه ابتداء أو جواب سؤال منه. هذا ظاهر هذه الرواية. وأخرجه الإسماعيلي عن مكى بن عبدان عن حمدان السلمي عن أبي نعيم بلفظ «سمعت أو كتب به لي» فحصل التردد بين السماع والكتابة، قال الإسماعيلي: ولا أعلم أحداً ذكر فيه سماع يحمي من عكرمة، يعني بالجزء. قال: وقد رويته من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتردد في السماع أو الكتابة أيضاً. قلت: قد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هارون عن شيبان نحو رواية البخاري قال: «سمعت» أو «كنت سأله فسمعت» أخرجه أبو نعيم في المستخرج.

قوله: (أشهد) ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره.

قوله: (من صلى في ثوب) زاد الكشيبي «واحد». ودلالته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تتيسر إلا بجعل شيء من الثوب على العاتق، كذا قال الكرماني. وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فأشار إليه

٣٥٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَكَّيْنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، مَوْلَى أَبِي هَانِيٍّ بَنَتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَتْ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هَانِيٍّ بَنَتِ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: فَخَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَحْشِي، وَقَاطِعَةً أَيْتَهُ تَسْتَوِّهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ بَنَتِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَباً بِأُمِّ هَانِيٍّ». فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ فَصَلَّى قَمَاسِي رَحْمَتًا، فَلَمَّحَ فِي ثَوْبِي وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي، أَنَّهُ قَاتِلَ رَجُلًا لَدَ اجْتَرَأَهُ، فَلَمَّا أَنْ هَبَرْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ اجْتَرَأَ عَنْ اجْتَرَأَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ». قَالَتْ: أُمُّ هَانِيٍّ وَذَلِكَ حَقٌّ. (رواجع: ٢٨٠، وأظهر في الباب، باب: ٩٨، أخرجه مسلم: ٣٣٦، بدون ذكر الإجارة)

قوله: (عن أبي النضر) هو للمني، وأبو مرة تقدم ذكره في العلم، وعرف هنا بأنه مولى أم هاني وهناك بأنه مولى عقيل، وهو مولى أم هاني حقيقة، وأما عقيل فلكونه أخاها فنسب إلى ولاته جازاً بأبني ملاسبه، أو لكونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع لقسم مع ابن عباس. وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب التستر، ويأتي الكلام عليه أيضاً في صلاة الضحى: وموضع الحاجة منه هنا أن أم هاني وصف الالتفاف المذكور في هذه الطريق الموصولة بأنه المخالفة بين طرفي الثوب على العاتق في الرواية المعلقة قبل، فطابق التفسير المقدم في الترجمة.

قوله: (زعم ابن أُمي) هو علي بن أبي طالب، وفي رواية لمسلم «ابن أُمي» وهو صحيح في المعنى فإنه شقيقها، و«زعم» هنا بمعنى ادعى، وقولها: (قاتل رجلاً) فيه إطلاق اسم الفاعل على من حزم على التلبس بالقمم.

قوله: (فلان ابن هيرة) بالنصب على البذل أو الرقع على الخلف، وعند أحد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هاني «إني أجرت حمويين لي» قال أبو العباس بن سريج وغيره: هما جمعة بن هيرة ورجل آخر من بني غزوم كانوا قاتل خالد بن الوليد ولم يقبل الأمان، فأجارتهما أم هاني وكاتبا من أجهلها. وقال ابن الجوزي: إن كان ابن هيرة منهما فهو جمعة كذا قال، وجمعة معذود فيمن له روية ولم تصح له صحة، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما، فكيف يتهاى لن هذه سبله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان؟ ثم لو كان ولد أم هاني لم يهتم علي بقتله لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولداً عندنا، وجوز ابن عبد البر أن يكون ابناً هيرة من غيرها، مع قلله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا هيرة ولداً من غير أم هاني، وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجارتهما أم هاني هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان. وروى الأزرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هاني هذا أنهما الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة وحكى بعضهم أنهما الحارث بن هشام وهيرة بن أبي وهب، وليس بشيء لأن هيرة هرب عند فتح مكة إلى نجران فلم يزل بها مشركاً حتى مات، كذا جزم به ابن إسحاق وغيره فلا يصح ذكره فيمن أجارته أم هاني. وقال الكرماني قال الزبير بن بكار: فلان ابن هيرة هو الحارث بن هشام انتهى. وقد تصرف في كلام الزبير وإنما وقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان ابن هيرة «الحارث بن هشام»، والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذفاً، كأنه كان فيه «فلان ابن هيرة» فسقط لفظ عم أو كان فيه «فلان قريب هيرة» فتنير لفظ قريب بلفظ ابن، وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هيرة وقريبه، لكون الجميع من بني غزوم. وسباني الكلام على ما يتعلق بأمان المرأة في آخر كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

٣٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ سَالِيًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُكُمْ ثَوْبَانِ؟». (الطبر: ٣٦٥. أخرجه مسلم: ٥١٥)

٣٦١ ح	٨- كتاب الصلاة -٦- باب إذا كان الثوب خفيفاً	٤٦٢
-------	---	-----

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان، وسفيان هو الشوري، وأبو حازم هو ابن دينار، وسهل هو ابن سعد.

قوله: (كان رجال) التكرير فيه التنوع وهو يقتضي أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك، ووقع في رواية أبي داود روايت الرجال، واللام فيه للجنس فهو في حكم التكرير.

قوله: (عائدي أزهم على أعقابهم) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري: عائدي أزهم في أعقابهم من شقيق الأزهر. ويؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الاحتكاك به كان أولى من الاتراول لأنه أبلغ في التستر.

قوله: (وقال للنساء) قال الكرمان: فاعل قال هو النبي ﷺ كذا جزم به، وقد وقع في رواية الكشيحي (وقال للنساء) وفي رواية وكيع (وقال قائل يا معشر النساء فكان النبي ﷺ أمر من يقول من ذلك، ويطلب على الظن أنه بلال، وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحمن عند رفع رؤوسهن من السجود شيئاً من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم. وعند أحمد وأبي داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت أبي بكر ولقظه «فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كرامية أن يرين عورات الرجال» ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل.

٧- باب الصلاة في الجنب الشاميّة

وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الْقَبْرِ يَسْجُدُهَا الْمُخَوِّسُ؛ لَمْ يَزَلْ بِهَا نَامًا.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَخْتَمُ مِنْ قِبَابِ الْيَمَنِ مَا صَبَغَ بِالْأَبْوَلِ.

وَصَلَّى عَلَيَّ فِي قُبْرِ غَيْرِ مَقْصُورٍ.

٣٦٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُبِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «هِيَ مُبِيرَةُ، غَدَا الْإِدَاوَةُ». فَأَعْلَنَهَا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، فَلَنَعَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كَتَمِهَا فَعَبَّاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ، فَرَوَّضًا وَحُوءَةً لِلصَّلَاةِ، وَمَسَحَ عَلَيَّ خَفِيَّ، ثُمَّ صَلَّى. [راجع: ١٨٢، أخرجه مسلم: ٢٧٤].

قوله: (باب الصلاة في الجنب الشاميّة) هذه الترجمة مقفوعة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها، وإنما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث، وكان الشام إذ ذاك دار كفر، وقد تقدم في باب اللبس على المخفيين أن في بعض طرق حديث المفيرة أن الجنب كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم. ووجه الدلالة من أنه ﷺ لبسها ولم يستعمل. ودوي من أبي حنيفة كرامية الصلاة فيها إلا بعد الغسل، ومن سالك إن فعل بعيد في الوقت.

قوله: (وقال الحسن) أي البصري، و«ينسجها» بكسر السين المهملة وضمها ويضم الجيم.

قوله: (المجوس) كذا للحموي والكشيحي بلفظ المفرد، والمراد الجنس. وللباقرين «المجوس» بصيغة الجمع.

قوله: (لم ير) أي الحسن، وهو من باب التجريد، أو هو مقول الراوي، وهذا الأكثر وصله أبو نعيم بن حاد في نسخة المشورة من معتمر عن هشام عنه ولقظه «ولا بأس بالصلاة في الثوب الذي ينسج المجوسي قبل أن يغسل» وأبي نعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن «لا بأس بالصلاة في رداء اليهودي والنصراني، وكره ذلك ابن سيرين» روله أبو أبي شيبة.

قوله: (وقال معمر) وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه. وقوله: «بالبول» إن كان للجنس فمحمول على أنه كان يغسله قبل لبسه، وإن كان للمهمل فالمراد ببول ما يؤكل لحمه لأنه كان يقول بطلهارة.

قوله: (وصلى عليّ في قوب غير مقصود) أي غام، والمراد أنه كان جديداً لم يغسل، روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال: رأيت علياً صلى عليه قيمص

المصنف كعادته، فمعد أحمد من طريق معمر عن يحيى فيه «فيلخالف بين طرفيه على عاتيقه» وكذا للإسماعيلي وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان، وقد حل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب، وأنه في النبي عليه الصلاة والسلام. وعن أحمد «ولا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه» جملة من الشرايط، وعنه «تصح ويأثم» جملة واجباً مستقلاً. وقال الكرمان: ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منتقد على جواز تركه. كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل من الثبوت من حكاية ما نقلناه من أحمد، وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً، وقد تقدم ذلك قبل بياب، وقد الطحاوي له باباً في شرح المعاني وقيل للنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جبر، وجمع الطحاوي بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلي مستقلاً فإن ضاقت الترة. ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره، لكن المعروف في كتاب الشافعية خلافه. واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه «صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي ناعمة» قال: ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير مشع إلا بتر به ويفضل منه ما كان لعاقبه، وفيما قاله نقل لا يخفى. والظاهر من تصرف المصنف التضميل بين ما إذا كان الثوب واسعاً فيجب وبين ما إذا كان ضيقاً فلا يجب وضع شيء منه على العاتق، وهو اختيار ابن المنذر، وبذلك تظهر مناسبة تقيبه بياب إذا كان الثوب خفيفاً.

٦- باب إذا كان الثوب خفيفاً

٣٦١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قُلُوبُ بْنُ سَلَمَانَ، عَنْ سَهْبٍ ابْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَبُصِّتَ لَكَّةٌ لِيَعْطِي أَمْرِي، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَاتَّخَذْتُ بِهِ، وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَا السُّرَى يَا جَابِرُ؟» فَأَعْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي فَلَمَّا قَرَعْتُ قَالَ: «مَا هَذَا الْأَضْمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟» قُلْتُ: كَانَ ثَوْبٌ، يَخْتَمُ حَتَاكَ، قَالَ: «لَئِنْ كَانَ وَاسِعاً فَأَلْبَسْتَهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ خَفِيفاً فَأَتَرْتَهُ بِهِ». [راجع: ٣٥٢، أخرجه مسلم: ٣٠١٠، ألفاً بعد وفي بعض معناه عند مسلم: ٥١٨، وأخرجه: ٧٦٦ باختلاف].

قوله: (في بعض أسفاره) عنه مسلم في روايته من طريق عبادة بن الوليد عن جابر الغزوة بواضة وهو بضم الموحدة وتخفيف الروا وهي من أوائل مقارنه.

قوله: (لبعض أسرى) أي حاجتي، وفي رواية مسلم وأنه ﷺ كان أولسه هو وجبار بن صخر لتبعية الماء في المنزل.

قوله: (ما السرى) أي ما سبب سراك أي سرك في الليل.

قوله: (ما هذا الضمائل) كأنه استهزاء إنكار، قال الخطابي: الاشتغال الذي أنكره هو أن يلبس الثوب على يده كله لا يخرج منه يده. قلت: كأنه أخذه من تفسير الصماء على أحد الأوجه، لكن بين مسلم في روايته أن الإنكار كان بسبب أن الثوب كان خفيفاً وأنه خالف بين طرفيه وتوافق أي الخفى

عليه، كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصر سائراً فاضى ليستر، فاعلمه ﷺ بأن عمل ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً فلما إذا كان ضيقاً فإنه يجزئه أن يتزر به، لأن القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالاتراول ولا يحتاج إلى التوافق للمغائر للاضطلاع للأمور به.

قوله: (كان ثوب) كذا لأبي ذر وكريمة بالرفع على أن كان تامة، ولغيرهما بالنصب أي كان للشتل به ثوباً، زاد الإسماعيلي: ضيقاً.

٣٦٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ قَالَ: كَانَ رَجُلَانِ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، عَلِيٌّ وَأَبُوهِمْ عَلِيُّ أَصْحَابِهِمْ، كَتَبَتْهُمَا الصَّبِيَّانِ، وَثَمَالٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَا تَرَفُضَنَّ رُؤُوسَهُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجُلَانِ جُلُوسًا. [أخر: ٨١٤، ١٢١٥، أخرجه مسلم: ٤٤١].

كرايس غير منقول.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن موسى البجلي، قال أبو علي الجبلي: روى البخاري في «باب الجبة الشامية» وفي الجنائز وفي قصر الدخان عن يحيى غير منسوب عن أبي معاوية فنسب ابن السكن الذي في الجنائز يحيى بن موسى قال: ولم أجده الآخرين منسوبين لأحد. قلت: فينبغي حل ما أعمل على ما بين، وقد جزم أبو نعيم بأن الذي في الجنائز هو يحيى بن جعفر اليكندي، وذكر الكرماني أنه رأى في بعض النسخ هنا مثله. قلت: والأول أرجح لأن أبا علي بن شويه وافق ابن السكن عن القريشي على ذلك في الجنائز وهنا أيضاً، ورايت بخط بعض المتأخرين: يحيى هو ابن بكير، وأبو معاوية هو شيان النحوي. وليس كما قال فليس ليحيى بن بكير عن شيان رواية. ويعد أن رده الكرماني يحيى بن ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال: وأبو معاوية يحصل أن يكون شيان النحوي. وهو حبيب فإن كلا من الثلاثة لم يسمع من شيان المذكور، وجزم أبو مسعود وكذا خلف في الأطراف وتيمها المزني بأن الذي في الجنائز هو يحيى بن يحيى، وما قلتمناه عن ابن السكن يرد عليهم وهو المتمدن ولا سيما وقد وافقه ابن شويه، وما يظنفلوا في أن أبا معاوية هنا هو القريشي.

قوله: (باب الصلاة في القيصر والسراويل) قال ابن سيده: السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث. ولم يعرف أبو حاتم الجسستاني التذكير، والأشهر عدم صرفه.

قوله: (والثياب) يضم للثمة وتشديد للموحدة، وهو على هيئة السراويل إلا أنه ليس له رجلان. وقد يتخذ من جلد.

قوله: (واقباء) بالقصر ويلاذ قيل هو فارسي معرب، وقيل عربي مشتق من قبرت الشيء إذا خضبت أصابك عليه، سمي بذلك لانقسام أطرافه. وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام.

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين.

قوله: (فلم رجل) تقدم أنه لم يسم، وتقدم الكلام على المرفوع منه.

قوله: (لم سأل رجل عمن أي من ذلك، ولم يسم أيضاً، ويشتمل أن يكون ابن مسعود لأنه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك قال أبي الصلاة في الثوب الواحد يعني لا تكبره، وقال ابن مسعود إما كان ذلك وفي الثياب قلعة، فقام عمر على المنبر فقال: القول ما قال أبي، ولم يال ابن مسعود. أي لم يقصر. أخرجه عبد الرزاق.

قوله: (جمع رجل) هو بقية قول عمر، وأوردته بصيغة الجبر ومراده الأمر، قال ابن بطال: يعني ليجمع وليصل. وقال ابن المنير: الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال: إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن. ثم فصل الجميع بصور على معنى البدلية. وقال ابن مالك: تفصح هذا الحديث فالتثنية، إجماعاً ما ورد الفعل الماضي بمعنى الأمر وهو قوله: «وصل» والمضى ليصل، ومثله قولهم اتقى الله جيد والمعنى لتتق. ثابتهما حذف حرف العطف، فإن الأصل صلى رجل في إزار ورداه وفي إزار وقميص، ومثله قوله: «تصدقوا بملء من دنائهم» من درهمه من صاع ثمرة انتهى، فحصل في كل من المسببتين توجبهما.

قوله: (قال: وأحسبه) قائل ذلك أبو هريرة، والضمير في «أحسبه» راجع إلى عمر، وإما لم يحصل الجزم بذلك لإمكان أن عمر أعمل ذلك، لأن الثياب لا يستر العورة كلها بناء على أن الفضل من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص، وأما مع الرداء فقد لا يحصل. وروى أبو هريرة أن الحصار القصة يقتضي ذكر هذه الصورة وأن الستر قد يحصل بها إذا كان الرداء سابغاً، ومجموع ما ذكر عمر من اللباس ستة، ثلاثة للوسط وثلاثة للغير، فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة، وقدم أسترها أو أكثرها استعمالاً لهم، وزعم إلى كل واحد واحد، فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة، ولم يقصد الحصر في ذلك، بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه. وفي هذا الحديث دليل على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الاكتفاء على الثوب الواحد كان ليقضي الحال. وفيه أن الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد، وصرح القاضي عياض بنفي الخلاف في ذلك، لكن عبارة ابن المنير قد تفهم إجابته لأنه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال: وقد استحب بعضهم الصلاة في ثوبين. وعنه أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة: بعيد في الوقت، إلا إن كان صقيفاً. وعن بعض الحنفية يكره.

(اللائحة): روى ابن حبان حديث الباب من طريق إسماعيل بن علي عن أبيوب فاجوز الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر، ورواية حماد بن زيد هذه المفصلة أصح، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلمة فرواه عن أبيوب وحشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين، أخرجه ابن حبان أيضاً. وأخرج مسلم حديث ابن علي فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي، وذلك من حسن تصرفه. والله أعلم.

٣٦٦- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا يَتَّبِعُ الْمُعْرِفُ؟ قَالَ: لَا يَتَّبِعُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْتَوْبَتَ، وَلَا تَوْبَتاً مِثْلَهُ

٨- باب كراهية التعري في الصلاة وغيرها

٣٦٤ - حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثْتُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يُنْقَلُ عَنْهُمْ الْجُبَّةُ لِلْكُتْبَةِ، وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عُمَةُ: يَا ابْنَ أَبِي، لَوْ خَلَّيْتَ إِزَارَكَ، فَخَلَّيْتَ عَلَى مَنِكَبِكَ ثَوْبَ الْجُبَّةِ، قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَلَى مَنِكَبِي، فَسَقَطَ مَقْبِعًا عَلَيَّ، فَمَا رَكِبْتُ بَعْدَ ذَلِكَ غُرْبَانًا ﷺ. (الطبر: ١٥٨٢، ١٥٨٢٩). أخرجه مسلم: [٣٤٠].

قوله: (باب كراهية التعري في الصلاة) زاد الكشيحي والحامري وغيرهما.

قوله: (حدثنا روح) هو ابن حبان.

قوله: (أن رسول الله ﷺ كان ينقل عنهم) أي مع قرش لما بنوا الكعبة، وكان ذلك قبل البعثة، فرواية جابر لذلك من مراسيل الصحابة، فإما أن يكون سمع ذلك من رسول الله ﷺ بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة. والذي يظهر أنه العباس، وقد حدث به عن العباس أيضاً ابنه عبد الله وسياقه ثم أخرجه الطبراني وفيه «فقام فاعاد إزاره» وقال نهيبت أن أمشي عرياناً وسياقه ذكره في كتاب الحج مع بقية فوائده في باب ببناء الكعبة إن شاء الله تعالى.

قوله: (فخلصت) أي الإزار، وللكشيحي «فخلصته» وجواب لو محذوف إن كانت شرطية وتقديره: لكان أسهل عليك، وإن كانت للتمني فلا حذف.

قوله: (قال فله) يشتمل أن يكون مقول جابر أو مقول من حدث به.

قوله: (لما رأي) يضم وراء بعدلها حمزة مكسورة، ويؤوز كسر السراء بعدلها مدة ثم حمزة مفتوحة، وفي رواية الإسماعيلي فلم يتر بعد ذلك ومطابقة للحديث للترجمة من هذه الجملة الأخيرة لأنها تتناول ما بعد التوبة فيتم بذلك الاستدلال. وفيه أنه كان مصوراً مما يستخرج قبل البعثة وبعدها. وفيه النهي عن التعري بمفردة الناس، وسياقه ما يتعلق بالخلوة بعد قليل. وقد ذكر ابن إسحاق في السيرة أنه ﷺ تعري وهو صغير عند حليلة فلكه لاكم فلم يعد يتعري. وهذا إن ثبت حمل على نفي التعري بغير ضرورة عادية، والذي في حديث الباب على الضرورة العادية، والنفي فيها على الإطلاق، أو بتقييد بالضرورة الشرعية كحالة النزع مع الأهل أحياناً.

٩- باب الصلاة في القميص والسراويل والثياب والقباء

٣٦٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيوب، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي

٣٦٨ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ يَتَخَيَّنَ: عَنِ الْمَنَاسِ وَالنَّبَازِ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّامَةَ، وَأَنْ يَخْشِيَ الرَّجُلُ فِي نَوْبِهِ وَاجِدًا. [نظر: ٥٨٤، ٥٨٨، ١٩٩٣، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٥٨١٩، ٥٨٢١، ونظر في مواضع الصلاة، باب: ٣٧، أخرجه مسلم: ٨٢٥، بطله في رد في هذه الطريق. وأخرجه أيضاً (١٥١١) أوله].

قوله: (حدثنا ميمون بن علي) هو الواسطي.
قوله: (عن يمتين) فتح للمحققة ويعجز كسرهما على إرادة الميتة. (والمناس) بكسر أوله وكذا (النباذ) وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة، وسيأتي تفسيرهما في كتاب البيع إن شاء الله تعالى. والمطلق في الاحتياج هنا محمول على المقيد في الحديث الذي قبله.

٣٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: يَخْشَى أَبُو بَكْرٍ فِي بَيْتِكَ الْمَحْجُوزَ، فِي مَوْلَيْنِ يَوْمَ النُّحْرِ، يُؤَدُّنِ بَيْنِي: أَنْ لَا يَخُجَّ بَعْدَ النَّعَامِ مَشْرُوكًا، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ غُرَّتَانِ.

قَالَ: حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّنَ بِهِ بَرَكَةً.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَتْ مَنَى عَلِيٌّ فِي أَهْلِ بَيْتِي يَوْمَ النُّحْرِ: لَا يَخُجَّ بَعْدَ النَّعَامِ مَشْرُوكًا، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرَّتَانِ. [نظر: ١٦٢٢، ٤١٧٧، ٤٣٩٣، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧، ونظر في الصلاة، باب: ٢، أخرجه مسلم: ١٣٤٧، بدون ذكر علي وبرائة، وبلفظ مختلف]

قوله: (حدثنا إسحاق) كذا للأكثر غير منسوب، وروده الحفاظ بين ابن منصور وبين ابن راهبه. ووقع في نسخي من طريق أبي ذر إسحاق بن إبراهيم فتبين أنه ابن راهبه، إن لم يرو البخاري من إسحاق ابن أبي إسرائيل واسمه إبراهيم شيئاً ولا عن الصواف وهو دونهما في الطبقة.

قوله: (حدثنا يحيى بن إبراهيم) أي ابن سعد ورواة هذا الإسناد سوى صحابه وشيخ المصنف زهيرون وهم أربعة.

قوله: (أن لا ينج) كذا للأكثر، وللكتشيبي «ألا لا ينج» بأداة الاستفتاح قبل حرف النهي، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب وسيأتي الكلام على بقية ما فيه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

١١ - باب الصلاة بغير رداء

٣٧٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْمَوَالِيسِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَتَبِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ يَتَلَوُّ فِي نَوْبِهِ مُلْتَصِفًا بِهِ، وَرِدَاةٌ مَوْضُوعٌ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، تَصَلِّي وَرِدَاةً مَوْضُوعَةً؟ قَالَ: نَعَمْ احْتِثْتُ أَنْ يَرَاكُمُ الْجَاهِلُ بِطُغْمِكُمْ، وَابْتِغَى النَّبِيُّ ﷺ يَتَلَوُّ هَكَذَا. [راجع: ٣٥٢، أخرجه مسلم: ٣٠٠٨].

قوله: (باب الصلاة بغير رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في «باب عقد الإزار على الثناء» وقوله هنا (ملتصفاً به) كذا للأكثر بالنصب على الحال، وللمستعطي والحاموي «ملتصفاً بالروح على الحلف»، وفي نسخي عنهما بالجر على الجاورة، وقوله في آخره: «يصلّي كذا» في رواية الكتشيبي «يصلّي هكذا».

وقوله: (الجاهل مطعمكم) لفظ التثنية مفردة لكنه اسم جنس فلذلك طابق لفظ الجاهل وهو جمع، أو اكتسب الجمعية من الإضافة.

الزُّهْرَانِ، وَلَا زَمْسَ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّظِيرَ لِلنَّبِيِّ الْخَفِيِّ، وَلَقَطَهُمَا حَتَّى يَكُونَا اسْتَلَّ مِنَ الْكُتُبِ.

وَعَنْ نَالِجٍ، عَنْ ابْنِ عُفْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَطْلُ. [راجع: ١٣٤، أخرجه مسلم: ١١٧٧].

قوله: (حدثنا عاصم بن علي) هو الواسطي.
قوله: (سأل رجلاً) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسب وأخبرنا الكلام عليه إلى موضوعه في الحج. وموضع الحاجة منه هنا أن الصلاة تجوز بدون القصيص والسرويل وغيرهما من اللبث لأمر الحرم باجتناب ذلك. وهو مأمور بالصلاة.
قوله: (حتى يكونا) في رواية الحموي وللمستعطي «حتى يكون» بالإفراد أي كل واحد منهما.

قوله: (وعن نالغ) معطوف على قوله: «عن الزمري» وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم، فإنه أخرج هناك من قدم من ابن أبي نجيبة قدم طريق نافع وحفظ عليها طريق الزمري، عكس ما هنا. وزعم الكرمتي أن قوله: «وعن نالغ» تعليق من البخاري، وقد قلنا أن التعجييزات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور العقلية. والله الموفق.

١٠ - باب مَا يَسْتَلُ مِنَ الْعُورَةِ

٣٦٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا كَيْسٌ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اتِّعْمَالِ الصَّامَةِ، وَأَنْ يَخْشِيَ الرَّجُلُ فِي نَوْبِهِ وَاجِدًا، كَيْسٌ عَلَى فَرْجِهِ مِثْلُ خَشِيَّةٍ. [نظر: ١٩٩١، ٢١٤٤، ٢١٤٧، ٥٨٢٠، ٥٨٢٢، ٦٢٨٤، أخرجه مسلم: ١٥١٢، بطله في رد في هذه الطريق]

قوله: (باب ما يستل من العورة) أي خارج الصلاة. والظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السواكين قطع، وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل، وأول أحاديث الباب يشهد له فإنه قيد النهي بما إذا لم يكن على الفرج شيء أي يستره، ومتقاض أن الفرج إذا كان مستوراً فلا شيء.

قوله: (عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود. عن (أبي سعيد) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب ورواه ابن جريج كما أخرجه المصنف في اللباس، ورواه في اللباس أيضاً من طريق أخرى عن الليث أيضاً عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسياقه أم. وفيه النهي عن اللامسة والمتابذة أيضاً، وفيه تفسير جميع ذلك. ورواه في الاستئذان من طريق ميمون عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد بنحو رواية يونس لكن بدون التفسير، والطرق الثلاثة صحيحة، وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فحدث به عن كل منهم بغيره.

قوله: (عن استعمال الصماء) هو بالصاد المهملة والمدة، قال أهل اللغة: هو أن يظل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يقي ما يخرج منه يده. قال ابن قتيبة: سميت صماء لأنه بعد المناذة كلها تفسر كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق. وقال الفقهاء: هو أن يلتفت بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضه على منكبيه فيصير فرجه بظاهره. قال النووي: فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لئلا يمرض له حاجة فيتسر عليه إخراج يده فيلحظه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يجرم لأجل لكشاف العورة. قلت: ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور فيها مرفوع، وهو موافق لما قال الفقهاء، ولنفذ: والصماء أن يجعل ثوبه على أحد جانبيه فيبدو أحد شقيه. وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح، لأنه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الحديث.

قوله: (وأن يمتحي) الاحتياج أن يقدم على ألبته وينصب ساقه ويلف عليه ثوباً، ويقال له الحبرة، وكانت من شأن العرب. وفسرها في رواية يونس المذكورة بنحو ذلك.

١٧- باب مَا يَذْكُرُ فِي الْقَعْدِ

وَيُؤْذَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَرَّهْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْقَعْدُ عَزْوَةٌ». [إرجع: ٢٨٣٧].

وَقَالَ أَنَسٌ: حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَعْدِهِ.

وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ، وَحَدَّثْتُ جَرَّهْدٌ أَخُوهُ حَتَّى يُخْرِجَ بَيْنَ أَصْحَابِهِمْ.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: غَطَّى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ غُفَّانًا.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَقَعْدَهُ عَلَى قَعْدِي، فَطَلَّتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرَوْنِي قَعْدِي.

قوله: (باب ما يذكر في القعد) أي في حكم القعد، وللكتشيبي (من القعد).

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وسقط من رواية الأثر.

قوله: (ويروى عن ابن عباس) وصله الترمذي، وفي إسناده أبو عيسى القشاش بقال ومثاني وهو ضعيف مشهور بكنيته، واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار.

قوله: (وجرهّد) يفتح الجيم وسكون الراء وفتح اللام، وحديثه موصل عند مالك في الموطأ والترمذي وسننه وابن حبان وصححه وضعفه المصنف في التاريخ للاضطراب في إسناده، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في تعليق التعليق.

قوله: (ومحمد بن جعفر) هو محمد بن عبد الله بن جعفر، نسب إلى جده ولأبيه عبد الله صحبة، وزينب بنت جعفر أم المؤمنين هي أمته، وكان محمد صغيراً في عهد النبي ﷺ. وقد حفظ عنه، وذلك بين في حديثه هذا، فقد وصله أحد والمصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک كلهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جعفر عنه وقال: «مر النبي ﷺ وأنا معه على معمر وفضله مكشوفتان، فقال: يا معمر شط عليك فخلبك، فإن الفضل بن عورده رجاله رجال الصحيح، غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجده فيه تصريحاً بتعديل، ومعمر المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن نضلة القرشي العدوي، وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً، ووقع في حديث محمد بن جعفر سلسلة بأحمد بن من ابتدأه إلى انتهائه، وقد ألميته في «الأربعين المتباينة».

قوله: (وقال أنس) (حس) بمهملات مفتوحات أي كشف، وقد وصل للمصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي قريباً.

قوله: (وحديث أنس أسند) أي أصح إسناده، كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس.

قوله: (وحديث جرهد) أي وما معه (أخو) أي للدين، وهو يشمل أن يورد بالاحتياط الوجوب أو الورد وهو أظهر لقوله (حتى يخرج من اختلافهم) ويخرج في روايته مضبوطة بفتح النون وضم الراء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء.

قوله: (وقال أبو موسى) أي الأشعري والمذكور هنا من حديث طرف من قصة أوردتها المصنف في المناقب من رواية عاصم الأحول عن أبي حسان التهمدي عنه فذكر الحديث، وفيه: «أن النبي ﷺ كان عادةً في مكان فيه ماء قد اكتشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاهما» وعرف بهذا الرد على السادوي الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم، وأنه دخل حديث في حديث، وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت: «وكان رسول الله ﷺ مضطجاً في بيتي كاشفاً عن فخذه أو ساقيه» الحديث وفيه «فلما استأذن عثمان جلس» وهو عند أحمد بلفظ «كاشفاً عن فخذه» من غير تردد، وله من حديث حفصة مثله، وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت: «وكان رسول الله ﷺ عندي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر» الحديث، وقد بان بما قلناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متباينتان في إحداهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ، والأولى من

رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة ولم يذكرهما البخاري.

قوله: (وقال زيد بن ثابت) هو أيضاً طرف من حديث موصل عند المصنف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تعالى: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» [النساء: ٩٥] الآية، وقد اعترض الإسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة، لأنه ليس فيه التصريح بعدم الخائل، قال: ولا يظن ظان أن الأصل عدم الخائل، لأننا نقول المعنى الذي يقع عليه الاعتماد بغيره بأنه معروف الموضع، بخلاف الشوب انتهى. والظاهر أن المصنف لمك بالأصل والله أعلم.

قوله: (أن ترضي) أي تكسر، وهو يفتح أوله وضم الراء ويموز عكه.

٣٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَرَّاهُ خَيْبَرٌ، فَصَلَّاهَا عِنْدَنَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِلِسِّهِ، فَرَكِبَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَنَا وَدَيْفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَاجْرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي رَأْفَاتِ خَيْبَرٍ، وَإِنْ رَكِبْتَنِي لَمَسْتُ قَعْدَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ قَعْدِي، حَتَّى إِنِّي انْظُرُ إِلَى بَيَاضِ قَعْدِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، غَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْخُنُودِ». فَأَلْهَمَ لَنَا، قَالَ: وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَهْلِيهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدًا - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالنَّعِيسُ، يَخِي الْجَيْشَ - قَالَ: فَاصْبَحْنَا غَدَاةً، فَجُمِعَ النَّاسُ، فَجَاءَ وَحْدَهُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَطْعِمِي جَارِيَةَ مِنْ النَّبِيِّ، قَالَ: «أَذَقْبِ قَعْدَ جَارِيَةٍ». فَأَذَقَ صَاحِبَةُ بَنَتْ حَتَّى، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَطْعِمْتِ وَحْدَهُ صَاحِبَةَ بَنَتْ حَتَّى، سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّعِيسِ، لَا تَصْلَحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «أَذَوْرُهُ بِهَا». فَجَاءَ بِهَا. فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «وَعَدْتُ جَارِيَةَ مِنَ النَّبِيِّ غَدَاةً». قَالَ: فَاصْبَحْنَا غَدَاةً وَكَرَّوْجَهَا. فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَزْرَةَ، مَا اسْتَفْهَمْتُ؟ قَالَ: فَصَلَّاهَا وَكَرَّوْجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ، جَهَّزْتُهَا لَهُ أَمْ سَلَّمْتُ، فَأَمَلْتُهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَاصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَرَّاهَا، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عَيْنُهُ حَسَةً فَلْيَجْعَلْ يَدَهُ. وَتَسَطَّ بِطَعْمٍ، فَخَلَّ الرَّجُلُ يَمِينَهُ بِالْقَمَرِ، وَخَلَّ الرَّجُلُ يَمِينَهُ بِالْقَمَرِ، قَالَ وَاحْسِبُهُ قَدْ ذَكَرَ السُّوَيْدِيُّ، قَالَ: فَخَاسُوا حَسًا، فَكَانَتْ زَلِيمَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. [المر: ٤٩١٠، ٤٩١٧، ٤٩٢٢٨، ٤٩٢٣٥، ٤٩٢٣٦، ٤٩٢٣٧، ٤٩٢٣٨، ٤٩٢٣٩، ٤٩٢٤٠، ٤٩٢٤١، ٤٩٢٤٢، ٤٩٢٤٣، ٤٩٢٤٤، ٤٩٢٤٥، ٤٩٢٤٦، ٤٩٢٤٧، ٤٩٢٤٨، ٤٩٢٤٩، ٤٩٢٥٠، ٤٩٢٥١، ٤٩٢٥٢، ٤٩٢٥٣، ٤٩٢٥٤، ٤٩٢٥٥، ٤٩٢٥٦، ٤٩٢٥٧، ٤٩٢٥٨، ٤٩٢٥٩، ٤٩٢٦٠، ٤٩٢٦١، ٤٩٢٦٢، ٤٩٢٦٣، ٤٩٢٦٤، ٤٩٢٦٥، ٤٩٢٦٦، ٤٩٢٦٧، ٤٩٢٦٨، ٤٩٢٦٩، ٤٩٢٧٠، ٤٩٢٧١، ٤٩٢٧٢، ٤٩٢٧٣، ٤٩٢٧٤، ٤٩٢٧٥، ٤٩٢٧٦، ٤٩٢٧٧، ٤٩٢٧٨، ٤٩٢٧٩، ٤٩٢٨٠، ٤٩٢٨١، ٤٩٢٨٢، ٤٩٢٨٣، ٤٩٢٨٤، ٤٩٢٨٥، ٤٩٢٨٦، ٤٩٢٨٧، ٤٩٢٨٨، ٤٩٢٨٩، ٤٩٢٩٠، ٤٩٢٩١، ٤٩٢٩٢، ٤٩٢٩٣، ٤٩٢٩٤، ٤٩٢٩٥، ٤٩٢٩٦، ٤٩٢٩٧، ٤٩٢٩٨، ٤٩٢٩٩، ٤٩٣٠٠، ٤٩٣٠١، ٤٩٣٠٢، ٤٩٣٠٣، ٤٩٣٠٤، ٤٩٣٠٥، ٤٩٣٠٦، ٤٩٣٠٧، ٤٩٣٠٨، ٤٩٣٠٩، ٤٩٣١٠، ٤٩٣١١، ٤٩٣١٢، ٤٩٣١٣، ٤٩٣١٤، ٤٩٣١٥، ٤٩٣١٦، ٤٩٣١٧، ٤٩٣١٨، ٤٩٣١٩، ٤٩٣٢٠، ٤٩٣٢١، ٤٩٣٢٢، ٤٩٣٢٣، ٤٩٣٢٤، ٤٩٣٢٥، ٤٩٣٢٦، ٤٩٣٢٧، ٤٩٣٢٨، ٤٩٣٢٩، ٤٩٣٣٠، ٤٩٣٣١، ٤٩٣٣٢، ٤٩٣٣٣، ٤٩٣٣٤، ٤٩٣٣٥، ٤٩٣٣٦، ٤٩٣٣٧، ٤٩٣٣٨، ٤٩٣٣٩، ٤٩٣٤٠، ٤٩٣٤١، ٤٩٣٤٢، ٤٩٣٤٣، ٤٩٣٤٤، ٤٩٣٤٥، ٤٩٣٤٦، ٤٩٣٤٧، ٤٩٣٤٨، ٤٩٣٤٩، ٤٩٣٥٠، ٤٩٣٥١، ٤٩٣٥٢، ٤٩٣٥٣، ٤٩٣٥٤، ٤٩٣٥٥، ٤٩٣٥٦، ٤٩٣٥٧، ٤٩٣٥٨، ٤٩٣٥٩، ٤٩٣٦٠، ٤٩٣٦١، ٤٩٣٦٢، ٤٩٣٦٣، ٤٩٣٦٤، ٤٩٣٦٥، ٤٩٣٦٦، ٤٩٣٦٧، ٤٩٣٦٨، ٤٩٣٦٩، ٤٩٣٧٠، ٤٩٣٧١، ٤٩٣٧٢، ٤٩٣٧٣، ٤٩٣٧٤، ٤٩٣٧٥، ٤٩٣٧٦، ٤٩٣٧٧، ٤٩٣٧٨، ٤٩٣٧٩، ٤٩٣٨٠، ٤٩٣٨١، ٤٩٣٨٢، ٤٩٣٨٣، ٤٩٣٨٤، ٤٩٣٨٥، ٤٩٣٨٦، ٤٩٣٨٧، ٤٩٣٨٨، ٤٩٣٨٩، ٤٩٣٩٠، ٤٩٣٩١، ٤٩٣٩٢، ٤٩٣٩٣، ٤٩٣٩٤، ٤٩٣٩٥، ٤٩٣٩٦، ٤٩٣٩٧، ٤٩٣٩٨، ٤٩٣٩٩، ٤٩٤٠٠، ٤٩٤٠١، ٤٩٤٠٢، ٤٩٤٠٣، ٤٩٤٠٤، ٤٩٤٠٥، ٤٩٤٠٦، ٤٩٤٠٧، ٤٩٤٠٨، ٤٩٤٠٩، ٤٩٤١٠، ٤٩٤١١، ٤٩٤١٢، ٤٩٤١٣، ٤٩٤١٤، ٤٩٤١٥، ٤٩٤١٦، ٤٩٤١٧، ٤٩٤١٨، ٤٩٤١٩، ٤٩٤٢٠، ٤٩٤٢١، ٤٩٤٢٢، ٤٩٤٢٣، ٤٩٤٢٤، ٤٩٤٢٥، ٤٩٤٢٦، ٤٩٤٢٧، ٤٩٤٢٨، ٤٩٤٢٩، ٤٩٤٣٠، ٤٩٤٣١، ٤٩٤٣٢، ٤٩٤٣٣، ٤٩٤٣٤، ٤٩٤٣٥، ٤٩٤٣٦، ٤٩٤٣٧، ٤٩٤٣٨، ٤٩٤٣٩، ٤٩٤٤٠، ٤٩٤٤١، ٤٩٤٤٢، ٤٩٤٤٣، ٤٩٤٤٤، ٤٩٤٤٥، ٤٩٤٤٦، ٤٩٤٤٧، ٤٩٤٤٨، ٤٩٤٤٩، ٤٩٤٥٠، ٤٩٤٥١، ٤٩٤٥٢، ٤٩٤٥٣، ٤٩٤٥٤، ٤٩٤٥٥، ٤٩٤٥٦، ٤٩٤٥٧، ٤٩٤٥٨، ٤٩٤٥٩، ٤٩٤٦٠، ٤٩٤٦١، ٤٩٤٦٢، ٤٩٤٦٣، ٤٩٤٦٤، ٤٩٤٦٥، ٤٩٤٦٦، ٤٩٤٦٧، ٤٩٤٦٨، ٤٩٤٦٩، ٤٩٤٧٠، ٤٩٤٧١، ٤٩٤٧٢، ٤٩٤٧٣، ٤٩٤٧٤، ٤٩٤٧٥، ٤٩٤٧٦، ٤٩٤٧٧، ٤٩٤٧٨، ٤٩٤٧٩، ٤٩٤٨٠، ٤٩٤٨١، ٤٩٤٨٢، ٤٩٤٨٣، ٤٩٤٨٤، ٤٩٤٨٥، ٤٩٤٨٦، ٤٩٤٨٧، ٤٩٤٨٨، ٤٩٤٨٩، ٤٩٤٩٠، ٤٩٤٩١، ٤٩٤٩٢، ٤٩٤٩٣، ٤٩٤٩٤، ٤٩٤٩٥، ٤٩٤٩٦، ٤٩٤٩٧، ٤٩٤٩٨، ٤٩٤٩٩، ٤٩٥٠٠، ٤٩٥٠١، ٤٩٥٠٢، ٤٩٥٠٣، ٤٩٥٠٤، ٤٩٥٠٥، ٤٩٥٠٦، ٤٩٥٠٧، ٤٩٥٠٨، ٤٩٥٠٩، ٤٩٥١٠، ٤٩٥١١، ٤٩٥١٢، ٤٩٥١٣، ٤٩٥١٤، ٤٩٥١٥، ٤٩٥١٦، ٤٩٥١٧، ٤٩٥١٨، ٤٩٥١٩، ٤٩٥٢٠، ٤٩٥٢١، ٤٩٥٢٢، ٤٩٥٢٣، ٤٩٥٢٤، ٤٩٥٢٥، ٤٩٥٢٦، ٤٩٥٢٧، ٤٩٥٢٨، ٤٩٥٢٩، ٤٩٥٣٠، ٤٩٥٣١، ٤٩٥٣٢، ٤٩٥٣٣، ٤٩٥٣٤، ٤٩٥٣٥، ٤٩٥٣٦، ٤٩٥٣٧، ٤٩٥٣٨، ٤٩٥٣٩، ٤٩٥٤٠، ٤٩٥٤١، ٤٩٥٤٢، ٤٩٥٤٣، ٤٩٥٤٤، ٤٩٥٤٥، ٤٩٥٤٦، ٤٩٥٤٧، ٤٩٥٤٨، ٤٩٥٤٩، ٤٩٥٥٠، ٤٩٥٥١، ٤٩٥٥٢، ٤٩٥٥٣، ٤٩٥٥٤، ٤٩٥٥٥، ٤٩٥٥٦، ٤٩٥٥٧، ٤٩٥٥٨، ٤٩٥٥٩، ٤٩٥٦٠، ٤٩٥٦١، ٤٩٥٦٢، ٤٩٥٦٣، ٤٩٥٦٤، ٤٩٥٦٥، ٤٩٥٦٦، ٤٩٥٦٧، ٤٩٥٦٨، ٤٩٥٦٩، ٤٩٥٧٠، ٤٩٥٧١، ٤٩٥٧٢، ٤٩٥٧٣، ٤٩٥٧٤، ٤٩٥٧٥، ٤٩٥٧٦، ٤٩٥٧٧، ٤٩٥٧٨، ٤٩٥٧٩، ٤٩٥٨٠، ٤٩٥٨١، ٤٩٥٨٢، ٤٩٥٨٣، ٤٩٥٨٤، ٤٩٥٨٥، ٤٩٥٨٦، ٤٩٥٨٧، ٤٩٥٨٨، ٤٩٥٨٩، ٤٩٥٩٠، ٤٩٥٩١، ٤٩٥٩٢، ٤٩٥٩٣، ٤٩٥٩٤، ٤٩٥٩٥، ٤٩٥٩٦، ٤٩٥٩٧، ٤٩٥٩٨، ٤٩٥٩٩، ٤٩٦٠٠، ٤٩٦٠١، ٤٩٦٠٢، ٤٩٦٠٣، ٤٩٦٠٤، ٤٩٦٠٥، ٤٩٦٠٦، ٤٩٦٠٧، ٤٩٦٠٨، ٤٩٦٠٩، ٤٩٦١٠، ٤٩٦١١، ٤٩٦١٢، ٤٩٦١٣، ٤٩٦١٤، ٤٩٦١٥، ٤٩٦١٦، ٤٩٦١٧، ٤٩٦١٨، ٤٩٦١٩، ٤٩٦٢٠، ٤٩٦٢١، ٤٩٦٢٢، ٤٩٦٢٣، ٤٩٦٢٤، ٤٩٦٢٥، ٤٩٦٢٦، ٤٩٦٢٧، ٤٩٦٢٨، ٤٩٦٢٩، ٤٩٦٣٠، ٤٩٦٣١، ٤٩٦٣٢، ٤٩٦٣٣، ٤٩٦٣٤، ٤٩٦٣٥، ٤٩٦٣٦، ٤٩٦٣٧، ٤٩٦٣٨، ٤٩٦٣٩، ٤٩٦٤٠، ٤٩٦٤١، ٤٩٦٤٢، ٤٩٦٤٣، ٤٩٦٤٤، ٤٩٦٤٥، ٤٩٦٤٦، ٤٩٦٤٧، ٤٩٦٤٨، ٤٩٦٤٩، ٤٩٦٥٠، ٤٩٦٥١، ٤٩٦٥٢، ٤٩٦٥٣، ٤٩٦٥٤، ٤٩٦٥٥، ٤٩٦٥٦، ٤٩٦٥٧، ٤٩٦٥٨، ٤٩٦٥٩، ٤٩٦٦٠، ٤٩٦٦١، ٤٩٦٦٢، ٤٩٦٦٣، ٤٩٦٦٤، ٤٩٦٦٥، ٤٩٦٦٦، ٤٩٦٦٧، ٤٩٦٦٨، ٤٩٦٦٩، ٤٩٦٧٠، ٤٩٦٧١، ٤٩٦٧٢، ٤٩٦٧٣، ٤٩٦٧٤، ٤٩٦٧٥، ٤٩٦٧٦، ٤٩٦٧٧، ٤٩٦٧٨، ٤٩٦٧٩، ٤٩٦٨٠، ٤٩٦٨١، ٤٩٦٨٢، ٤٩٦٨٣، ٤٩٦٨٤، ٤٩٦٨٥، ٤٩٦٨٦، ٤٩٦٨٧، ٤٩٦٨٨، ٤٩٦٨٩، ٤٩٦٩٠، ٤٩٦٩١، ٤٩٦٩٢، ٤٩٦٩٣، ٤٩٦٩٤، ٤٩٦٩٥، ٤٩٦٩٦، ٤٩٦٩٧، ٤٩٦٩٨، ٤٩٦٩٩، ٤٩٧٠٠، ٤٩٧٠١، ٤٩٧٠٢، ٤٩٧٠٣، ٤٩٧٠٤، ٤٩٧٠٥، ٤٩٧٠٦، ٤٩٧٠٧، ٤٩٧٠٨، ٤٩٧٠٩، ٤٩٧١٠، ٤٩٧١١، ٤٩٧١٢، ٤٩٧١٣، ٤٩٧١٤، ٤٩٧١٥، ٤٩٧١٦، ٤٩٧١٧، ٤٩٧١٨، ٤٩٧١٩، ٤٩٧٢٠، ٤٩٧٢١، ٤٩٧٢٢، ٤٩٧٢٣، ٤٩٧٢٤، ٤٩٧٢٥، ٤٩٧٢٦، ٤٩٧٢٧، ٤٩٧٢٨، ٤٩٧٢٩، ٤٩٧٣٠، ٤٩٧٣١، ٤٩٧٣٢، ٤٩٧٣٣، ٤٩٧٣٤، ٤٩٧٣٥، ٤٩٧٣٦، ٤٩٧٣٧، ٤٩٧٣٨، ٤٩٧٣٩، ٤٩٧٤٠، ٤٩٧٤١، ٤٩٧٤٢، ٤٩٧٤٣، ٤٩٧٤٤، ٤٩٧٤٥، ٤٩٧٤٦، ٤٩٧٤٧، ٤٩٧٤٨، ٤٩٧٤٩، ٤٩٧٥٠، ٤٩٧٥١، ٤٩٧٥٢، ٤٩٧٥٣، ٤٩٧٥٤، ٤٩٧٥٥، ٤٩٧٥٦، ٤٩٧٥٧، ٤٩٧٥٨، ٤٩٧٥٩، ٤٩٧٦٠، ٤٩٧٦١، ٤٩٧٦٢، ٤٩٧٦٣، ٤٩٧٦٤، ٤٩٧٦٥، ٤٩٧٦٦، ٤٩٧٦٧، ٤٩٧٦٨، ٤٩٧٦٩، ٤٩٧٧٠، ٤٩٧٧١، ٤٩٧٧٢، ٤٩٧٧٣، ٤٩٧٧٤، ٤٩٧٧٥، ٤٩٧٧٦، ٤٩٧٧٧، ٤٩٧٧٨، ٤٩٧٧٩، ٤٩٧٨٠، ٤٩٧٨١، ٤٩٧٨٢، ٤٩٧٨٣، ٤٩٧٨٤، ٤٩٧٨٥، ٤٩٧٨٦، ٤٩٧٨٧، ٤٩٧٨٨، ٤٩٧٨٩، ٤٩٧٩٠، ٤٩٧٩١، ٤٩٧٩٢، ٤٩٧٩٣، ٤٩٧٩٤، ٤٩٧٩٥، ٤٩٧٩٦، ٤٩٧٩٧، ٤٩٧٩٨، ٤٩٧٩٩، ٤٩٨٠٠، ٤٩٨٠١، ٤٩٨٠٢، ٤٩٨٠٣، ٤٩٨٠٤، ٤٩٨٠٥، ٤٩٨٠٦، ٤٩٨٠٧، ٤٩٨٠٨، ٤٩٨٠٩، ٤٩٨١٠، ٤٩٨١١، ٤٩٨١٢، ٤٩٨١٣، ٤٩٨١٤، ٤٩٨١٥، ٤٩٨١٦، ٤٩٨١٧، ٤٩٨١٨، ٤٩٨١٩، ٤٩٨٢٠، ٤٩٨٢١، ٤٩٨٢٢، ٤٩٨٢٣، ٤٩٨٢٤، ٤٩٨٢٥، ٤٩٨٢٦، ٤٩٨٢٧، ٤٩٨٢٨، ٤٩٨٢٩، ٤٩٨٣٠، ٤٩٨٣١، ٤٩٨٣٢، ٤٩٨٣٣، ٤٩٨٣٤، ٤٩٨٣٥، ٤٩٨٣٦، ٤٩٨٣٧، ٤٩٨٣٨، ٤٩٨٣٩، ٤٩٨٤٠، ٤٩٨٤١، ٤٩٨٤٢، ٤٩٨٤٣، ٤٩٨٤٤، ٤٩٨٤٥، ٤٩٨٤٦، ٤٩٨٤٧، ٤٩٨٤٨، ٤٩٨٤٩، ٤٩٨٥٠، ٤٩٨٥١، ٤٩٨٥٢، ٤٩٨٥٣، ٤٩٨٥٤، ٤٩٨٥٥، ٤٩٨٥٦، ٤٩٨٥٧، ٤٩٨٥٨، ٤٩٨٥٩، ٤٩٨٦٠، ٤٩٨٦١، ٤٩٨٦٢، ٤٩٨٦٣، ٤٩٨٦٤، ٤٩٨٦٥، ٤٩٨٦٦، ٤٩٨٦٧، ٤٩٨٦٨، ٤٩٨٦٩، ٤٩٨٧٠، ٤٩٨٧١، ٤٩٨٧٢، ٤٩٨٧٣، ٤٩٨٧٤، ٤٩٨٧٥، ٤٩٨٧٦، ٤٩٨٧٧، ٤٩٨٧٨، ٤٩٨٧٩، ٤٩٨٨٠، ٤٩٨٨١، ٤٩٨٨٢، ٤٩٨٨٣، ٤٩٨٨٤، ٤٩٨٨٥، ٤٩٨٨٦، ٤٩٨٨٧، ٤٩٨٨٨، ٤٩٨٨٩، ٤٩٨٩٠، ٤٩٨٩١، ٤٩٨٩٢، ٤٩٨٩٣، ٤٩٨٩٤، ٤٩٨٩٥، ٤٩٨٩٦، ٤٩٨٩٧، ٤٩٨٩٨، ٤٩٨٩٩، ٤٩٩٠٠، ٤٩٩٠١، ٤٩٩٠٢، ٤٩٩٠٣، ٤٩٩٠٤، ٤٩٩٠٥، ٤٩٩٠٦، ٤٩٩٠٧، ٤٩٩٠٨، ٤٩٩٠٩، ٤٩٩١٠، ٤٩٩١١، ٤٩٩١٢، ٤٩٩١٣، ٤٩٩١٤، ٤٩٩١٥، ٤٩٩١٦، ٤٩٩١٧، ٤٩٩١٨، ٤٩٩١٩، ٤٩٩٢٠، ٤٩٩٢١، ٤٩٩٢٢، ٤٩٩٢٣، ٤٩٩٢٤، ٤٩٩٢٥، ٤٩٩٢٦، ٤٩٩٢٧، ٤٩٩٢٨، ٤٩٩٢٩، ٤٩٩٣٠، ٤٩٩٣١، ٤٩٩٣٢، ٤٩٩٣٣، ٤٩٩٣٤، ٤٩٩٣٥، ٤٩٩٣٦، ٤٩٩٣٧، ٤٩٩٣٨، ٤٩٩٣٩، ٤٩٩٤٠، ٤٩٩٤١، ٤٩٩٤٢، ٤٩٩٤٣، ٤٩٩٤٤، ٤٩٩٤٥، ٤٩٩٤٦، ٤٩٩٤٧، ٤٩٩٤٨، ٤٩٩٤٩، ٤٩٩٥٠، ٤٩٩٥١، ٤٩٩٥٢، ٤٩٩٥٣، ٤٩٩٥٤، ٤٩٩٥٥، ٤٩٩٥٦، ٤٩٩٥٧، ٤٩٩٥٨، ٤٩٩٥٩، ٤٩٩٦٠، ٤٩٩٦١، ٤٩٩٦٢، ٤٩٩٦٣، ٤٩٩٦٤، ٤٩٩٦٥، ٤٩٩٦٦، ٤٩٩٦٧، ٤٩٩٦٨، ٤٩٩٦٩، ٤٩٩٧٠، ٤٩٩٧١، ٤٩٩٧٢، ٤٩٩٧٣، ٤٩٩٧٤، ٤٩٩٧٥، ٤٩٩٧٦، ٤٩٩٧٧، ٤٩٩٧٨، ٤٩٩٧٩، ٤٩٩٨٠، ٤٩٩٨١، ٤٩٩٨٢، ٤٩٩٨٣، ٤٩٩٨٤، ٤٩٩٨٥، ٤٩٩٨٦، ٤٩٩٨٧، ٤٩٩٨٨، ٤٩٩٨٩، ٤٩٩٩٠، ٤٩٩٩١، ٤٩٩٩٢، ٤٩٩٩٣، ٤٩٩٩٤، ٤٩٩٩٥، ٤٩٩٩٦، ٤٩٩٩٧، ٤٩٩٩٨، ٤٩٩٩٩، ٥٠٠٠٠، ٥٠٠٠١، ٥٠٠٠٢، ٥٠٠٠٣، ٥٠٠٠٤، ٥٠٠٠٥، ٥٠٠٠٦، ٥٠٠٠٧، ٥٠٠٠٨، ٥٠٠٠٩، ٥٠٠١٠، ٥٠٠١١، ٥٠٠١٢، ٥٠٠١٣، ٥٠٠١٤، ٥٠٠١٥، ٥٠٠١٦، ٥٠٠١٧، ٥٠٠١٨، ٥٠٠١٩، ٥٠٠٢٠،

وقع في رواية البخاري (ثم إنه حصره والصواب أنه حمله بفتح للمهلين، ويحل على ذلك تعليق الماضي في أوائل الباب حيث قال: «وقال انس: حصر النبي ﷺ وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم «فأحصره» وليس ذلك مستقيم، إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري علمي خلافه، ويكفي في كونه عند البخاري بفتحين ما تقدم من التعليل. وقد وافق مسلماً على روايته بلفظ «فأحصره» أحمد بن حنبل بن أبي عتيق، وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري، ورواه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه «فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خير إذ خر الإزار» قال الإسماعيلي: «مكلاً وقع حندي غر بالغاء للمجعة والراء، فإن كان محفوظاً فليس فيه دليل على ما ترجم به، وإن كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة، وهذا مصرح منه إلى أن رواية البخاري بفتحين كما تقدم أي كشف الإزار عن فخذه عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك، قال القرطبي: حديث انس وما معه إما ورد في ثيابها ميتة في أوقات مخصوصة يطرأ عليها من احتمال المحصورة أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يطرأ إلى حديث جرمه وما معه، لأنه يتضمن إعطائه حكم كلي وإظهار شرع عام، وكان العمل به أولى. ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله: «وحديث جرمه أسوطه قال النووي: ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة، وعن أحمد ومالك في رواية: العورة القبل والظهر فقط، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والإصطخري. قلت: في ثبوت ذلك من ابن جرير نظر، فقد ذكر المسألة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة، وما احتجوا به قول انس في هذا الحديث «وإن ركعتي تسقط فخذ نبي الله ﷺ إذ ظاهره أن لانس كان بدون الحائل، ومس العورة بدون حائل لا يجوز. وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الإزار لم ينكشف بقصد منه ﷺ يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك، لأنه وإن جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يهر على ذلك لكان عصيته ﷺ، ولو فرض أن ذلك وقع لكان التشريع لغیر المخار لكان ممكناً، لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتبين حيثما البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلاة، وسيافه عند أبي عروانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك، ولفظه «فأجرى رسول الله ﷺ في زقاق خير، وإن ركعتي تسقط فخذ نبي الله ﷺ، وإنى لأرى يبايض فخذه».

قوله: (فلما دخل القرية قال: الله أكبر، عرجت عيسى قبل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيم ومكائيل، وهي من آلات المدمر.

قوله: (قال عبد العزيز) هو الرازي عن انس (وقال بعض أصحابنا) أي أنه لم يسمع من انس هذه اللفظة بل سماع منه (فقالوا) محمد) وسمع من بعض أصحابه عنه (والخميمس) ووقع في رواية أبي عروانة والجوزقي المذكورة (فقالوا) محمد والخميمس من غير تفصيل، فدللت رواية ابن عتيق هذه على أن في رواية عبد الوارث إدراجاً، وكذا وقع لخادم بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سيأتي في آخر صلاة الخوف. وبعض أصحاب عبد العزيز يحتل أن يكون محمد بن سيرين قد أخرجه البخاري من طريقه، أو ثابته البتاني فقد أخرجه مسلم من طريقه.

قوله: (يعني الجيش) تفسير من عبد العزيز أو عن دونه، وأخرجها عبد الوارث في روايته أيضاً، وسمي الجيش خيماً لأنه خمسة أقسام: مقدمة وساقة وقلب وجناحان، وقيل من تخميس الغنم، وتعبه الأزهري بأن التخمين إما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خيماً لأن أن القول الأول أولى.

قوله: (عقوة) بفتح المهملة أي قهراً.

قوله: (أعطني جارية) يحتل أن يكون إسنه له في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له إما من أصل الغنمية أو من خلس الخس بعد أن ميز، أو قبل على أن تحسب منه إذا ميز، أو أذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه.

قوله: (فاخذ) أي فذهب فاخذ.

قوله: (فجاء وجل) لم آتف على اسمه.

قوله: (عقد جارية من السبي غيرها) ذكر الشافعي في «الأم» عن «سير الراقي» أن النبي ﷺ أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق. انتهى. وكان كنانة زوج صفيّة، فكانه طيب خاطره لما استرجع منه صفيّة بأن أعطاه أخت زوجها، واسترجاع النبي ﷺ صفيّة منه عمول على أنه إذا أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لا في أخذ أفضلهن، فجاز استرجاعها منه لتلا تمييز بها على باقي الجيش مع أن فيهم

قوله: (وقال له) أي لانس، وثابت هو البتاني، وأبو حمزة كنية انس، وأم سليم ولاء انس.

قوله: (فاخذها) أي زفها.

قوله: (وأحسبه) أي أنشأ (قد ذكر السوق)، وجزم عبد الوارث في روايته بذكر السوق فيه.

قوله: (فحاصوا) مهملة أي خلطوا، والحيس بفتح أوله غليظ السمن والتمر والأقط، قال الشاعر:

التمر والسمن جيداً والأقط الحيس، إلا أنه لم يخلط

وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق، وسيأتي بقية فوائد ذلك في كتاب الوليد إن شاء الله تعالى.

١٣- باب في كم تصلي المرأة في الثياب

وقال عكرمة: لو وأرت جسدك في ثوبٍ لأجزته.

٣٧٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوثُ: أَنَّ عَجِشَةَ قَالَتْ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْفَجْرَ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ إِسَاءَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، مُتَلَفَعَاتٍ فِي مِرْطَاهُنَّ، ثُمَّ يُرْجِعُنَّ إِلَى بُيُوتِهِنَّ، مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ. (الطبر: ٥٧٨، ٨٦٧، ٨٧٢. أخرجه مسلم: ٤٦٥).

قوله: (باب) بالتيين (في كم) بحذف الميم أي كم ثوباً (تصلي المرأة) من الثياب، قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع وحرير: المراد بذلك تغطية بدنهما ورأسهما، فلو كان الثوب واسعاً فغطت رأسها بفضله جاز. قال: وما رويانه من عطلة أنه قال: «تصلي في درع وحرير وإزار، وعن ابن سيرين مثله وزاد ومصلحة، فإني أظنه معمولاً على الاحتجاب.

قوله: (وقال عكرمة) يعني مولى ابن عباس.

قوله: (جاء) وفي رواية الكشيبي «أجزته» بفتح الجيم وسكون الزاي، وأثره هذا وصله عبد الرزاق ولفظه «لو أخذت المرأة ثوباً فغطت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها».

قوله: (أن عائشة قالت: لقد) اللام في لقد جواب قسم محذوف.

قوله: (متلفعات) قال الأصمسي: التلفع أن تشتتل بالثوب حتى تجلجل به جسدك، وفي شرح للموطأ لابن حبيب: التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس، والتلفع يكون بتغطية الرأس وكشفه، (والمروط) جمع موط بكسر أوله كساء من خز أو صوف أو غيره، وعن النضر بن شميل ما يقتضي أنه خاص بلبس النساء. وقد أضرعي على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بأن الاتضاع المذكور يحتل أن يكون فوق ثياب أخرى. والجواب عنه أنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة على ما ذكر، على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة.

قوله: (ما يعرفهن أحد) زاد في المواقيت «من الفلاس» وهو يمين أحد الاحتمالين: هل عدم للمرة بين لباء الظلمة أو لباء الغنم في التنظية؟ وسيأتي الكلام على بقية مباحث في المواقيت إن شاء الله تعالى.

١٤- باب إذا صلى في ثوبٍ له أعلام، ونظر إلى علمها

٣٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوثَ عَنْ عَجِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي عَوِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ،

قوله: (أهدي) بضم أوله، والذي أهده هو أكيدر كما سيأتي في اللباس، وظاهر حديث أن صلواته ﷺ فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير، ويسدل على ذلك حديث

جابر عند مسلم بلفظ وصلى في قباء فباح ثم نزعه وقال: نهاني عنه جبريل، ويدل عليه أيضاً مفهوم قوله: ولا ينبغي هذا للمعتن، لأن المقتي وغيره في التحريم سواء، ويشمل أن يراد بالمقتي المسلم أي المقتي للكفر، ويكون النهي سبب التزج، ويكون ذلك ابتداء التحريم، وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أباح الصلاة في ثياب الحرير لكونه ﷺ لم يحد تلك الصلاة، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم، أما بعده فثبت الجمهور بحزري لكن مع التحريم، وعن مالك بعيد في الوقت. والله أعلم.

١٧- باب الصلاة في الثوب الآخر

٣٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرْغَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي غَمْرٌ بْنُ أَبِي وَائِلَةَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحْفَةَ، عَنْ أَبِي قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثِيَابِ حُمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ، وَرَأَيْتُ بِلَالاً أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَلَبَّسُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئاً تَمَسَّحَ بِهِ، وَعَنْ لَمْ يَمَسَّ مِنْهُ شَيْئاً أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالاً أَخَذَ غُرْزَةً فَرَكَّهَا، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي خَلْبَةٍ حُمْرَاءَ مُشْمَرَةً، صَلَّى إِلَى الْقُبُورِ بِالنَّاسِ وَتَحَنَّنَ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالْقُبُورَ، يَمْشُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ الْقُبُورِ. [رواه: ١٨٧. أخرجه مسلم: ٥٠٣].

قوله: (باب الصلاة في الثوب الآخر) يشير إلى الجواز، والخلاف في ذلك مع الحنفية فإنهم قالوا بكراهة، وتأولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من يروى فيها خطوط حر، ومن أكلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال: صر باني رجل وعليه ثوبان أحمران، فلم يلم يرد عليه، وهو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لأن في سننه كذا، وعليه تقدير أن يكون مما يحتاج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة حين فيحصل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر. وحله البيهقي على ما صيغ بعد النسخ، وأما ما صيغ غزله ثم نسج فلا كراهية فيه. وقال ابن التين: زعم بعضهم أن ليس النبي ﷺ تلك الحلة كان من أجل الغزو، وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له إذ ذاك غزو.

قوله: (وأخذ وضوء رسول الله ﷺ) بفتح الواو، أي الله الذي توشح به، وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل، وبأن ياتي مباحة في أبواب السيرة إن شاء الله تعالى.

١٨- باب الصلاة في السطوح والنبير والخشب.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَزِ الْحَسَنُ بِأَنَّ يَصَلِّيَ عَلَى الْجَمْعِ وَالْقَنَاطِيرِ، وَإِنْ جَرَى تَحْتَهَا بَوْلٌ، أَوْ قَوْلُهَا، أَوْ أَمَاتُهَا، إِذَا كَانَ يَتَهَيَّأُ سَوْرَةً.

وَصَلَّى أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى سَقْفِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ.

وَصَلَّى ابْنُ غَمْرَةَ عَلَى الطَّيْحِ.

٣٧٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ: مِنْ أَيِّ حِجْيَةِ الْوُسْطَى؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ بِالنَّاسِ إِغْلَمَ مِنِّي، فَوْ مِنْ أَثْلِ الْعَاقِبَةِ، عَقِلَهُ فَلَانُ مَوْلَى فَلَانَةَ، يُرْسِلُ اللَّهُ ﷻ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عَمِلَ وَوَضَعَ، فَسَقَطَ الْقَبْلَةُ، كَثُرَ وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ، فَصَرَّاهُ وَرَجَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى، فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوُسْطَى، ثُمَّ رَجَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ، فَهَذَا ذَاتُهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ قَالَ: فَإِنَّمَا ارْتَدَّتْ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَطْلَى مِنَ النَّاسِ،

فَلَا يَسَى أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَطْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْخَبَرِ. قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ مَيْمُونَ بْنَ عَيْنَةَ كَانَ يُسَالُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا، فَلَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا. [أخرجه: ٤٤٨، ٩١٧، ٩٤، ٢٠٩٤، ٢٠٩٦، أخرجه مسلم: ٥٤٤، مطولاً]

قوله: (باب الصلاة في السطوح والنبير والخشب) يشير بذلك إلى الجواز، والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان إماماً.

قوله: (قال أبو عبدالله) هو المصنف، والحسن هو البصري، والجهد بفتح الجيم وسكون الميم بعدها ذال مهملة: لئلا إذا جدد وهو مناسب لأثر ابن عمر الآتي أنه صلى على التلج، وحكى ابن قرقول أن رواية الأصيلي وأبي ذر بفتح الميم، قال القزاز: الجهد عرك الميم هو التلج، قل ابن التين عن الصحاح: الجهد بضم الجيم والميم وسكون الميم أيضاً مثل عسر وعسر المكان الصلب المرتفع. وليس ذلك مراداً هنا بل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للفتاوى لاشتراكهما في أن كلاً منهما قد يكون غتة ما ذكر من البول وغيره، والغرض أن إزالة النجاسة يختص بما لاقي المصلي، أما مع الحلال فلا.

قوله: (وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد) وللمستلمي «على سقف». وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق صالح بن سفيان قال: «صليت مع أبي هريرة فوق المسجد صلاة الإمام» وصالح فيه ضعف، لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد.

قوله: (حدثنا علي بن عبدالله) هو ابن للمديني، وسفيان هو ابن عيينة، وأبو حازم هو ابن دينار.

قوله: (ما بقي بالناس) وللشمسي في الناس (أعلم مني) أي بذلك.

قوله: (من أثل) بفتح الحمة وسكون اللثة شجر معروف، والغاية بالمعجمة والوجه موضع معروف من حوالى المدينة.

قوله: (وعمله فلان مولى فلانة) اختلط في اسم التجار المذكور كما سيأتي في الجملة، وأتبعها ما رواه أبو سعيد في «شرف المصطفى» من طريق ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن عباس بن سهل عن أبي قال: كان بالمدينة تجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر، وأما للمرة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية. وتقول ابن التين عن مالك: أن التجار كان مولى لسعد بن عباد، فيحصل أن يكون في الأصل مولى أمراءه ونسب إليه مجازاً، واسم أمراءه فكيهة بنت حديد بن دليم، وهي ابنة عمه، أسلمت وباهت، فيحصل أن تكون هي المرافة، لكن رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة فقال: مولى لبي يافعة. وأما ما وقع في الدلائل لأبي موسى المديني نقلاً عن جعفر المستنصري أنه قال: في أسماء النساء من الصحابة علاقة بالعين المهملة والمثلثة، ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال: وفيه أرسل إلى علاقة امرأة قد سماها سهل، فقد قال أبو موسى: ضعف فيه جعفر أو شيخه، وإنما هو «فلانة» انتهى. ووقع عند الكرماني قيل: اسمها عائشة، وأظنه ضعف المصنف، ولو ذكر مسنده في ذلك لكان أولى. ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر أن رسول الله ﷺ كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتد عليها، فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا، فذكر الحديث وإسناده ضعيف. ولو صح لا دل على أن عائشة هي المرافة في حديث سهل هذا إلا بضعف، والله أعلم. والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر، وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل، وقد صرح بذلك المصنف في كتابه عن شيخه علي بن المديني عن أحمد بن حنبل. ولا ين دقيق العيد في ذلك بحث، فإنه قال: من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستطع، لأن اللفظ لا يتناول، ولا يفراد الأصل بوصف معتبر يقتضي للنسبة اعتبار فلا بد منه، وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلاة كما سيأتي في موضعه.

قوله: (قال قلت) أي قال علي لأحمد بن حنبل.

قوله: (فلم تسمعه منه؟ قال: لا) صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة. وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرجه فيه عن ابن عيينة بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهل وكان الخبر من أثل الغابة قطع، تبين أن المقتي في قوله: (فلم تسمعه منه؟ قال: لا) جميع الحديث لا بعضه، والغرض هنا من وهو صلاته

قوله: (وكان يصلي على الحفرة) وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيف، قال ابن بطال: لا خلاف بين فقهاء الأصناف في جواز الصلاة عليها إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتي يتراب فيوضع على الحفرة فيسجد عليه، ولعله كان يفعل على جهة للمبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للمجاعة. وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض، وكذا روي عن غير عروة، ويعتمد أن يجعل على كراهة التتبع. والله أعلم.

٢٠- باب الصلاة على الحصى

وَعَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي سَعِيدٍ فِي السَّيْفَةِ قَائِمًا. وَقَالَ الْحَسَنُ: قَائِمًا مَا لَمْ تَشُقْ عَلَى اصْحَابِكَ، تَدُورُ مَعَهَا، وَلَا قَاعِدًا.

٣٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [ابْنُ يُوسُفَ] قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَدَّهُ مَلِكَةً، دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُعَلِّمَ صَنَعَةَ لَهُ، فَكَانَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «هُؤُمُوا فَلَأُصَلَّيَنَّ كُمْ». قَالَ أَنَسُ: فَكُنْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَهَا، فَلَمَّا سَوَدَ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَتَضَعُهُ بِمَاءٍ، فَتَقَامُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَتْ آثَا وَرَأَيْتُهَا، وَأَتَعَبُوهَا مِنْ وَرَائِهَا، فَهَلَّتْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُمْ، ثُمَّ انْفَرَجَتْ. [الطبر: ٤٧٢٧، ٨٩٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٤، ٤١٦٤، والطبر في التهجد: باب: ٢٥ وباب: ٣٦. أخرجه مسلم: ٦٥٨، ٦٦٠ باختلاف ورواها].

قوله: (باب الصلاة على الحصى) قال ابن بطال: إن كان ما يصلي عليه كبيراً قدر طول الرجل فاكثر فإنه يقال له حصى، ولا يقال له حخرة. وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه.

قوله: (وصلى جابر [رح] وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي حنيفة مولى أنس قال: سأفرت مع أبي العرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأناس قد سحاهم، قال: وكان إمامنا يصلي بنا في السيفنة قائماً ونصلي خلفه قائماً، ولو شئنا لأوفينا أي لأرسينا، يقال أرسى السيفنة بالسين المهملة وأرأى بالفاء إذا وقف بها على الشط.

قوله: (وقال الحسن: يصلي قائماً ما لم تشق على أصحابك تدور معها) أي مع السيفنة (ولاً قاعداً) أي وإن شق على أصحابك فصل قاعداً، وقد روينا أثر الحسن في نسخة ثانية من رواية السائي عنه عن أبي حنيفة عن حاصم الأحول قال: سألت الحسن وابن سيرين وعلمراً يعني الشعبي عن الصلاة في السيفنة تكلمهم يقول: إن قدر على الخروج فليخرج. غير الحسن فإنه قال: إن لم يؤذ أصحابه، أي فليصل. وروي ابن أبي شيبة عن حاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا: صل في السيفنة قائماً. وقال الحسن: لا تشق على أصحابك. وفي تاريخ البخاري من طريق هشام قال: سمعت الحسن يقول: در في السيفنة كما تدور إذا صليت. قال ابن المنير: وجه إدخال الصلاة في السيفنة في باب الصلاة على الحصى أنها اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض، لنلا يتخيل متخيل أن مباشرة الأرض شرط، لقوله في الحديث المشهور، يعني الذي أخرجه أبو داود وغيره «ترب وجهك انتهى». وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك، وأما البخاري إلى خلاف أبي حنيفة في تجويز الصلاة في السيفنة قائماً مع القدرة على القيام، وفي هذا الأثر جواز ركوب البحر.

قوله: (عن إسحاق بن أبي طلحة) كذا للكنشيهي والحموي، وللباقين: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. (عن أنس بن مالك أن جدته مليكة) هي بضم الميم تصغير ملكة. والضمير في جدته يعود على إسحاق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وحياض، وصححه النووي. وجزم ابن سعد وابن منته وابن الحصار بأنها جدة أنس والدة أم سلمة، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين في النهاية ومن تبعه وكلام عبد الغني في المعلقة وهو ظاهر السياق، ويؤيده ما رويته في فرائد الغرائين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المديني عن عبد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قال: «أرسلني جدي إلى النبي ﷺ واسمها مليكة فاجتأنا فحضرت الصلاة» الحديث. وقال ابن سعد في الطبقات: أم سلم بنت ملحان، فساق نسبها إلى عدي بن النجار وقال:

ﷺ على المنبر داخل في ذلك البعض، فلذلك سأل عنه علياً، وله عنه طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه. وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب، وكره ذلك الحسن وابن سيرين، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود وابن عمر نحوه، وعن مسروق أنه كان يحمل لينة ليسجد عليها إذا ركب السفينة، وعن ابن سيرين نحوه، والقول بالجواز هو المتمد. غوه، والقول بالجواز هو المتمد.

٣٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَقَطَ عَنْ لَوْرِيهِ، فَجُعِلَتْ مَسَافُهُ، أَوْ كَيْفُهُ، وَأَكْبَى مِنْ سَيِّئِهِ شَهْرًا، فَجَلَسَ فِي مَشْرِئِهِ لَهُ، فَزَجَّهَا مِنْ جُلُوعٍ، فَكَانَ اصْحَابُهُ يَحُفُّونَهُ، فَهَلَّتْ بِهِمْ جَلَسًا وَهُمْ قَائِمًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جِئِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا كَثُرَ فَكَبُرُوا، وَإِذَا رَفَحَ فَارْتَفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهَلُّوا قِيَامًا. وَتَوَلَّى لِيَسْعَ وَعِشْرِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آتَيْتَ شَهْرًا؟» فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ بَيْتُ وَعِشْرُونَهُ. [الطبر: ٤٦٨٩، ٤٧٢٣، ٤٧٣٣، ٤٨٠٥، ٤١١٤، ٤١٩١١، ٤٢٤٦٩، ٤٥٢٠١، ٤٥٢٨٩، ٤٦٦٨٤، والطبر في الأذان: باب: ٥٢. أخرجه مسلم: ٤١١، بدون ذكر موزل لصح... الخ]

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاحفة.

قوله: (عن أنس) في رواية سعيد بن منصور عن هشام عن حيد (وحدثنا أنس).

قوله: (فجعلت) بضم الجيم وكسر المهملة بدلها شين معجمة، والجحش الخلدش أو أشد منه قليلاً.

قوله: (صافه أو كفه) شك من الراوي، وفي رواية بشر بن الفضل عن حيد عند الإسماعيلي «انفتحت قدمه» وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين «فجحش شقه الأيمن» وهي أشمل مما قبلها.

قوله: (وآلى من لسانه) أي حلف لا يدخل عليهن شهراً، وليس المراد به الإيلاء المتعارف بين الفقهاء.

قوله: (مشرقة) بفتح أوله وسكون للمجمة وبضم الراء ويجوز فتحها، هي الغرفة المرتفعة.

قوله: (من جلوع) كذا للأكثر بالتثنية بضمير إضافية، وللكنشيهي من جلوع النخل، والغرض من هذا الحديث هنا صلاته ﷺ في المشربة، وهي معمولة من الخشب قاله ابن بطال. وتوقف بأنه لا يلزم من كون درجها من خشب أن تكون كلها خشباً، فيحتمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح إذ هي سقف في الجملة. وسباني الكلام على بقية فوائده في أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى.

١٩- باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد

٣٧٩ - حَدَّثَنَا مُسْتَدَّدٌ، عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ ثَمُودَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي وَأَنَا جِلْدَاءُ، وَأَنَا حَالِي، وَرَأَيْتُهَا أَصَابَتْ ثَوْبَهُ إِذَا سَجَدَ، قَالَتْ: وَكَانَ يَصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ. [راجع: ٣٣٣. أخرجه مسلم: ٥١٣]

قوله: (باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد) أي هل تصد صلاته أم لا؟ والحديث دال على الصحة.

قوله: (عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي، وسليمان الشيباني هو أبو إسحاق مشهور بكنيته. وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الطهارة واستدل به هناك على أن عين الحائض طاهرة، وهنا على أن ملاقة بدن الطاهر وثيابه لا تصد الصلاة ولو كان متلبساً بنجاسة حكمية. وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت عينية قد تفسد، وفيه أن عازلة المرأة لا تصد الصلاة.

قوله: (ثم انصرف) أي إلى بيته أو من الصلاة. وفي هذا الحديث من الفوائد إجابة الدعوة ولو لم تكن حراً ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة، والأكل من طعام الدعوة، وصلاة النافلة جماعة في البيوت، وكأنه ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهد لأجل المرة فأتوا قد يخفى عليها بعض التفاصيل لبعد موقتها. وفيه تنظيف مكان المصلي، وقيام الصلي مع الرجل صفاً، وتأخير النساء عن صفوف الرجال، وقيام المرأة صفاً وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها. واستدل به على جواز صلاة المفرد خلف الصف وحده، ولا حجة لذلك. وفيه الاكتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشترط أربعاً، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى. وفيه صحة صلاة الصلي للمميز وضوضوه، وأن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة مفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم، بل يمكن أن يقال هو إذ ذاك أفضل ولا سيما في حقه ﷺ.

(تسهيان):

(الأول) أورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الصلي، وتعب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي ﷺ يصلي الصلي إلا مرة واحدة في دار الأضري الضخم الذي دعه ليصلي في بيته، أخرجه المصنف كما سيأتي. وأجاب صاحب «القيس» بأن مالكاً نظر إلى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الصلي فحمله عليه، وأن أنساً لم يطلع على أنه ﷺ نوى بتلك الصلاة صلاة الصلي.

(الثاني) التكتة في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق شريح بن حاتم أنه سأل عائشة: أكان النبي ﷺ يصلي على الحصير والله يقول: «وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً»؟ قالت: لم يكن يصلي على الحصير، فكانه لم يثبت عند المصنف أو أنه شيئاً مردوداً لمعارضته ما هو أقرى منه كحديث الباب، بل سيأتي عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة «أن النبي ﷺ كان له حصيراً يسهطه ويصلي عليه» وفي مسلم من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حصير.

٢١- باب الصلاة على الخُمرة

٣٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ ثَمُودَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي عَلَى الْخُمُرَةِ. [إجماع: ٣٣٣. أخرجه مسلم: ٥١٣، مطولاً باختلاف].

قوله: (باب الصلاة على الخُمرة) تقدم الكلام عليها قريباً وأن ضبطها تقدم في لواخر الحديث، وكأنه أرادها بترجمة كون شيخه أبي الوليد حديثه بالحديث مختصراً. والله أعلم.

٢٢- باب الصلاة على الفُرَاشِ

وَعَلَى أَنَسٍ عَلَى فِرَاشِهِ.

وَقَالَ أَنَسٌ: كَمَا صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَسَجْتُ أَخَذَنَا عَلَى قُؤُبِهِ. [إجماع: ٣٨٥].

٣٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، قَوْلَى غَمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ تَحْتِ يَدَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَايَ فِي بَيْتِي، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَهَبْتُ وَرَجُلِي، فَإِذَا قَامَ هَبْتُهُمَا، قَالَتْ: وَاللَّيْلُ تَوَقَّيْتُ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ. [المطهر: ٣٨٣، ٣٨٤، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٩٩٧، ١٢٠٩، ٦٢٧٦. أخرجه مسلم: ٥١٢ وأخرجه (٧٤٤) بنحوه مختصراً ورواه].

قوله: (باب الصلاة على الفُرَاشِ) أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا،

وهي الغيمياء ويقال الرميضاء، ويقال اسمها سهلة ويقال أثيفة أي بالثون والقاه مصفرة ويقال رمية، وأما ملكية بنت مالك بن عدي، فساق نسبها إلى مالك بن النجار ثم قال: تزوجها أي أم سليم مالك بن النضر فولدت له أنس بن مالك، ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأباً عمير. قلت وعبد الله هو والد إسحاق، روى هذا الحديث عن حمه أني أبيع لأمه أنس بن مالك، ومقتضى كلام من أضاف الضمير في حديثه إلى إسحاق أن يكون اسم أم سليم ملكية، ومستلهم في ذلك ما رواه ابن عينة عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قال: وصفت أنا وبيتي في بيتنا خلف النبي ﷺ، وأمي أم سليم خلفنا، هكذا أخرجه المصنف كما سيأتي في أبواب الصفوف، والقصص واحدة طولها مالك واختصرها سفيان، ويحتمل تعدداً فلا يخالف ما تقدم، وكون ملكية جدة أنس لا ينفي كونها جدة إسحاق لما بيناه، لكن الرواية التي سأذكرها عن «غرائب مالك» ظاهرة في أن ملكية اسم أم سليم نفسها، والله أعلم.

قوله: (الطعام) أي لأجل طعام، وهو مشعر بأن مجيء كان لذلك لا ليصلي بهم ليتخلوا مكان صلاته مصلي لهم كما في قصة عتيان بن مالك الأتيه، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام، وهنا بالطعام قبل الصلاة، فبدأ في كل منهما بأصل ما دعي لأجله.

قوله: (لم قال قوموا) استدل به على ترك الوضوء مما مست النار لكونه صلى بعد الطعام، وفيه نظر، لما رواه الدارقطني في «غرائب مالك» في البغوي عن عبد الله بن عون عن مالك ولفظه: «صنعت ملكية لرسول الله ﷺ طعاماً فأكل منه وأنا معه، ثم دعا بوضوء فتوضأه الحديث».

قوله: (للأصلي لكم) كذا في روايتنا بذكر اللام وفتح الياء، وفي رواية الأصلي يحلف الياء قال ابن مالك: روي بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة، ووجهه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لا كي والقلم بعدها منصوب بأن مضمره واللام منصوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فليصليكم لأصلي لكم، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا، وعند سكنون الياء يحتمل أن تكون اللام أيضاً لا كي وسكنت الياء تخفيفاً أو لام الأمر وثبتت الياء في الجزء إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل «إنه من يتقى ويصبر» [يوسف: ٩٠] وعند حذف الياء اللام لام الأمر، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام ضيغ قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى: «ولتحمّل خطاياكم» قال: ويجوز فتح اللام، ثم ذكر توجيهه، وفيه لغيره بحث اختصره، لأن الرواية لم ترد به، وقيل: إن في رواية التكميحية «وفاصل» بحذف اللام، وليس هو فيما وقعت عليه من النسخ الصحيحة، وحكى ابن قرقول عن بعض الروايات «وفاصل» بالثون وكسر اللام والجزء، واللام على هذا لام الأمر وكسرها لغة معروفة.

قوله: (لكم) أي لأجلكم قال السهيلي: الأمر هنا بمعنى الحيز، وهو كقوله تعالى: «فليندله الرحمن مداً» ويحتمل أن يكون أسراً لهم بالاكمام لكنه إضماره إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله.

قوله: (من طول ما ليس) فيه أن الاقتراض يسمى لباساً، وقد استدل به على منع اقتراض الحيز لمعوم النبي من لبس الحيز، ولا يرد على ذلك أن من حلف لا يلبس خيراً فإنه لا يثبت بالاقتراض لأن الإيمان مباحاً على العرف.

قوله: (فصلحه) يحتمل أن يكون النصح لتبيين الحصر أو لتطهيره أو لتطهيره ولا يصح الجزم بالآخر. بل التبادر غيره لأن الأصل الطهارة.

قوله: (وصفت أنا واليهم) كذا للأكثر، وللمستلمي والمحموي و«وصفت واليهم» بغير تأكيد والأول أفصح، ويجوز في «اليهم» الرفع والنصب، قال صاحب العمد: اليهم هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة، قال ابن الخطاء: كذا سماه عبد الملك بن حبيب ولم يذكر غيره، وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة. قال: وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ، واختطف في اسم أبي ضميرة قليل روح، وقيل غير ذلك انتهى. وروى بعض الشراح قال: اسم اليهم ضميرة وقيل روح، فكانه انتقل ذمته من الخلاف في اسم أبيه إليه، وسيأتي في «باب المرة» وحدها تكون صفاء ذكر من قال إن اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك إن شاء الله تعالى. وجزم البخاري بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميري، ويقال سعيد ونسبه ابن حبان ليثياً.

قوله: (والعجوز) هي ملكية المذكورة أولاً.

وكانه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ لا يصلي في لحفائه وكأنه أيضاً لم يثبت عنه. أو رآه شافاً مردوداً، وقد بين أبو داود علته.

قوله: (وصلى أنس) وصله ابن أبي شيبة ومسيب بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال: «وكان أنس يصلي على فراشه».

قوله: (وقال أنس: كنا نصلي) كنا للآثر، وسقط «أنس» من رواية الأصيلي فأوهم أنه بقية من الذي قبله، وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده بمناه ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ للملق هنا وسياقه أتم، وأشار البخاري بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنائس والقراء والمسوح. وأخرج من جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك. وقال مالك: لا أرى بأساً بآلئهم عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي ليلى، والإستاد كله منفيون.

قوله: (كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته) أي في مكان سجوده، ويشين ذلك من الرواية التي بعد هذه.

قوله: (فقبضت رجلي) كنا بالثبته للاكثر، وكذا في قولنا «بسطتها» وللمستعلي والمحموي «رجلي» بالأفراد وكذا «بسطتها» وقد استدل بقولنا: «غزني» على أن لمس المرأة لا يفتض الزوجه، وتغيب باحتمال الحائض، أو بالخصوصية، وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة، وسيأتي مع بقية ما بحث في أبواب السترة إن شاء الله تعالى. وقولنا: «والبيت يومئذ ليس فيها مصابيح» كأنها أرادت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة، قال ابن طلال: وفي إشعار بهم صاروا بعد ذلك يستسجدون. ومناسبة هذا الحديث للترجمة من قولنا: «كنت أنام» وقد صرحت في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على فراش أهله.

٣٨٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، (حَدَّثَنِي) غُثَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورٌ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَهِيَ تَحْتَهُ وَتَيْنِ الْقَيْلَةِ، عَلَى فِرَاسٍ أَهْلِيهِ، الْخِرَازِيِّ الْجَنْزَارَةِ. [إرجع: ٣٨٢.

أخرجه مسلم: ٥١٢ وأخرجه (٧٤٤) بمحوه]

قوله: (أخراي الجنازة) منصوب بأنه مفعول مطلق يعمل مقلد أي معترضة اعتراضاً كاعتراض الجنازة، والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنازة بين يدي المصلي عليها

٣٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاقٍ، عَنْ غُرُورٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَهِيَ تَحْتَهُ مَفْرُجَةً تَحْتَهُ وَتَيْنِ الْقَيْلَةِ، عَلَى الْفِرَاسِ الَّذِي يَنَامَانِ عَلَيْهِ. [إرجع: ٣٨٢. أخرجه مسلم: ٥١٢ وأخرجه (٧٤٤) بمحوه]

قوله: (عن يزيد) هو ابن أبي حبيب، وعراك هو ابن مالك، وعروة هو ابن الزبير، والثلاثة من التابعين، وصورة مياقه بهذا الإرسال، لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها. والكتبة في إيرادها أن فيه تنبيه القرائش بكونه الذي ينمان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب، بخلاف الرواية التي قبلها فإن قولنا: «فراش أهله» أهم من أن يكون هو الذي ناما عليه أو غيره، وفيه أن الصلاة إلى التام لا تكرمه وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك، وهي محمولة إن ثبتت على ما إذا حصل شغل الفكر به.

٢٣- باب السجود على التوب في صلاة الحر

وَقَالَ الْحَسَنُ: كَانَ الْقَوْمُ يَسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقُلُوسَةِ، وَمَكَةَ فِي كُؤُهِ.

٣٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو أَرْطَبٍ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانِ، عَنْ يَكْرَجٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَنَعَ أَحَدُنَا طَرَفَ الْتُوبِ، مِنْ صَلَاةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السَّجُودِ. [إرجع: ٥٤٢، ١٢٠٨. أخرجه مسلم: ٦٢٠]

قوله: (باب السجود على التوب في صلاة الحر) التنديد بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث، وإلا فهو في البرد كذلك، بل القائل بالجواز لا يقيد بالحاجة.

قوله: (وقال الحسن: كان القوم) أي الصحابة كما سيأتي بيانه.

قوله: (واقفلسوة) فتح الفاف واللام وسكون النون وضم الميملة وفتح الواو، وقد تبدل ياء مثناة من تحت، وقد تبدل ألفاً وفتح السين يقال قللساء وقد تحلف النون من حله بعد ما تأتت: غشاء بطن يستتر به الرأس قاله القرطبي في شرح القصص، وقال ابن هشام: هي التي يقال لها العمامة الشاشية، وفي الحكم: هي من ملابس الرأس مبرقة، وقال أبو حنبل العسكري: هي التي تغطي بها المعامم وتستر من الشمس والطر، كأنها عنده رأس البرنس.

قوله: (ويدها) أي يد كل واحد منهم، وكأنه أراد تغيير الأسلوب ببيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقنوسه معاً، لكن في كل حالة كان يسجد ويده في كفه. ووقع في رواية الكشميهني «ويده» في كفه وهو منصوب بفعل مقدر، أي ويجعل يديه. وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن «أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسجدون وأيديهم في ثيابهم، ويسجد الرجل منهم على قنوسه وعلامة» وهكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق هشام.

قوله: (حدثنا غالب القطان) وللآثر «حدثني» بالإفراد والإستاد كله بصريون.

قوله: (طرف التوب) ولمسلم «بسط ثوبه» (وكذا) للمصنف في أبواب العمل في الصلاة، وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب «سجدنا على ثيابنا أثناء الحر» والتوب في الأصل يطلق على غير الخيط. وقد يطلق على الخيط مجازاً. وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الميولولة بين المصلي وبين الأرض لتمام حرها وكذا بردها. وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه خلق بسط الثوب بعدم الاستطاعة. واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي، قال النووي: وبه قال أبو حنيفة والجمهور، وحله الشافعي على الثوب المتصل. انتهى. وأيد البيهقي هذا الحمل بما رواه الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ «فياخذ أحدنا الحصص في يده فإذا برد وضعه وسجد عليه» قال: فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتجوا إلى تبريد الحصص مع طول الأمر فيه. وتغيب باحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصص لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء ستره له. وقال ابن دقيق العيد: يحتاج إلى استدلال به على الجواز إلى أمرين: أحدهما أن لفظ «ثوبه» دل على المتصل به، إما من حيث اللفظ وهو تغيب السجود بالبط يعني كما في رواية مسلم، وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب منتم. وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الأمر الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناولاً لعل التزاح، وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي، وليس في الحديث ما يدل عليه. والله أعلم وفيه جواز العمل القليل في الصلاة، وبراحة للشرع فيها، لأن الظاهر أن صحيحهم ذلك لإزالة التشويش العارض من حرارة الأرض. وفيه تقديم الظاهر في أول الوقت، وظاهر الأحاديث الواردة في الحر بالإبراد كما سيأتي في المواقيت يعارضه، فمن قال الإبراد رخصة فلا إشكال، ومن قال سنة فإما أن يقول التقديم للمذكور رخصة، وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالإبراد. وأحسن منهما أن يقال: إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصص لأنه قد يستمر حرقه بعد الإبراد وتكون قاذرة الإبراد وجرد الظل عشي فيه إلى المسجد أو يصلي فيه إلى المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم بين قتيق البعد وهو أولى من دعوى تناقض الحديثين. وفيه أن قول المصلي: «وكنا نفعل كذا» من قبيل المرفوع لا اتفاق الشيخين على تخريج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين، لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد العبثية لكونه في الصلاة خلف النبي ﷺ، وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تحريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لا من مجرد صيغة «وكنا نفعل».

٢٤- باب الصلاة في النعال

٣٨٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْلِمَةَ، سَعِيدُ بْنُ نُبَيْدٍ الْأُرْدِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. (إطرا: ٥٨٥٠، وإطرا في الصلاة: باب: ٢٢، أخرجه مسلم: [٥٥٥])

قوله: (باب الصلاة في النعال) بكرة النون جمع نعل، وهي معروفة. ومناسبة لما قبله من جهة جواز نظيفة بعض أعضاء السجود.

قوله: (يعلي في نعليه) قال ابن بطال: هو محمول على ما إذا لم يكن فيها غشاة، ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقتصر عن هذه الزينة، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة فتمت الثانية لأنها من باب دفع القاسد والأخرى من باب جلب المصالح. قال: إلا أن يرد دليل بالحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر. قلت: قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً: «خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم» فيكون استحباب ذلك من جهة قصد مخالفة اليهود المذكورة. وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة للمورد بإخفائها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدي في الكامل وابن مروه في تفسيره من حديث أبي هريرة والمقبلي من حديث أنس.

٢٥- باب الصلاة في الخفاف

٣٨٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: رَأَيْتُ جَبْرِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَأْتِي ثُمَّ قَوْضًا، وَنَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَسُئِلَ فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ وَيَعْلُ هَذَا.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَكَانَ يَجْعَلُهُمْ، لِأَن جَبْرًا كَانَ مِنْ أَجْرٍ مِّنْ أَسْلَمَ. [أخرجه مسلم: [٢٧٢]]

قوله: (باب الصلاة في الخفاف) يحتل أنه أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين.

قوله: (سمعت إبراهيم) هو النخعي، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيين إبراهيم وشيخه والراوي عنه.

قوله: (ثم قام فصلى)، ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو نزعهما بعد للمسح لوجب غسل رجليه، ولو غسلهما لنقل.

قوله: (السئل) للطبراني من طريق جعفر بن الحارث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور. وله من طريق زائدة عن الأعمش وفتاب عليه ذلك رجل من القوم.

قوله: (قال إبراهيم لكان يعجبهم) زاد مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش وكان يعجبهم هذا الحديث: ومن طريق ميسر بن يونس عنه «وكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم».

قوله: (من آخر من أسلم) ولمسلم «ولأن إسلام جرير كان بعد نزول الملائكة ولأبي داود من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير في هذه القصة «وقالوا إنما كان ذلك أي مسح النبي ﷺ على الخفين قبل نزول الملائكة» فقال جرير: ما أسلمت إلا بعد نزول الملائكة» وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير «أن ذلك كان في حجة الوداع» وروى الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال: رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحو حديث الباب، قال: «وقلت له أتبل للملائكة أم بعدا؟ قال: ما أسلمت إلا بعد للملائكة»

قال الترمذي: هذا حديث مفسر، لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تناول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول آية الرضوء التي في الملائكة فيكون منسوخاً، فذكر جرير في حديثه أنه رآه مسح بعد نزول الملائكة، فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير لأن فيه رداً على أصحاب التأويل المذكور. وذكر بعض المحققين أن إحدى القرائن في آية الرضوء وهي قرأة الخفض دالة على المسح على الخفين، وقد تقدمت سائر مباحث في كتاب الرضوء.

٣٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ قَسْرَوَيْ، عَنْ الثَّوْبِيِّ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: وَضَعَتِ النَّبِيُّ ﷺ، فَنَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ وَصَلَّى. [رواه: ١٩٢٠، أخرجه مسلم: [٢٧٤]]

قوله: (حدثنا إسحاق بن نصر) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر، نسب إلى جده، والإسناد كله كوفيين غيره. وفيه أيضاً ثلاثة من التابعين: الأعمش وشيخه مسلم وهو أبو الضحى ومسروق، وتروى الكرواني في أن مسلماً هل هو أبو الضحى أو البطين قصوره، قد جزم الحفاظ بأنه أبو الضحى، وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المفسرة حيث أورده المصنف تماماً في كتاب الرضوء.

٢٦- باب إذا لم يتم السجود

٣٨٩ - أَخْبَرَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا مَعْقِلُ بْنُ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ، رَأَى رَجُلًا لَا يُؤْمُ زُجْرَةً وَلَا سُجْرَةً، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، قَالَ لَهُ حَنْظَلَةُ: مَا صَنَعْتَ - قَالَ: وَاحْشِيهِ قَالَ - لَوْ تَمْتُ عَلَى غَيْرِ سُنَّةٍ مُّحَمَّدٍ ﷺ. (إطرا: ٧٩١، ٨٠٨)

قوله: (باب إذا لم يتم السجود) كلما وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حنيفة فيها الترجمة التي بعدها وحديث ابن حنيفة فيها موصولاً ومعلقاً، ووقفاً عند الأصيلي قبل باب الصلاة في النعال، ولم يقع عند المستطلي شيء من ذلك وهو الصواب، لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به، وهو أبواب صفة الصلاة. ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معاً لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطاً لا تصح صلاته كمن ترك ركناً. ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن الجفافة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مجتلة للسلاة، وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي أبواب السجود الحمل فيه عندي على النسخ بدليل سلامة رواية المستطلي من ذلك وهو أحفظهم.

٢٧- باب يُبَدِّي حَبْتَيْهِ وَيُجَالِي فِي السَّجُودِ

٣٩٠ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُطَرٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَشُوَّ تَحَاتُّرَ نَعْلَيْهِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِيعَةَ: نَحْوَهُ. (إطرا: ٨٠٧، ٨٠٩، أخرجه مسلم: [٤٩٥].)

قوله: (باب يبدئ حبتيه ويجالي في السجود)

(خاتمة) اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً، فإن أضفت إليها حديثي التريجتين المذكورتين صارت أحدى وأربعين حديثاً، المكر منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً، وفيها من الملققات أربعة عشر حديثاً، وإن أضفت إليها الملقق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً، عشرة منها أو أحد عشر مكررة، وأربعة لا توجد فيه إلا معلقة وهي حديث سلمة بن الأكوع يزره ولو بشوكة، وأحاديث ابن عباس وجرهد وابن جحش في الفخذ، واثقه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخالفة طرقي الثوب، وفيه من الآثار المرفوعة

احد عشر اثمًا كلها إلا اثم عمر وإذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم فإنه موصول.

(أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد)

٢٨- باب فضل استقبال القبلة

يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ، فَإِنَّهُ أَبُو حَمِيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٨٢٨].

٣٩١ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُهْدِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُنْصَوْرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ثَمُونِ بْنِ سِيَّاهٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتًا، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَآكَلَ ذَيْبَتَهَا، فَلِلَّهِ الْمُسْلِمُ، الَّذِي لَهُ ذِيَّةُ اللَّهِ وَذِيَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِيْبِهِ». [الطبر: ٣٩٢، ٣٩٣].

قوله: (باب فضل استقبال القبلة. يستقبل بأطراف رجليه القبلة قاله أبو حميد) يعني الساعدي (عن النبي ﷺ) يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعد موصولاً من حديثه، والمراد بأطراف رجليه رؤوس أصابعها، وأراد بذلك هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء.

قوله: (حدثنا عمرو بن عاصم) بالموحدة ثم المهمل، ويميمون بن سياه بكسر الملهمة وتخفيف التحتانية ثم هاء متونة ويجوز ترك صرفه، وهو فارسي معرب معناه الأسود، وقيل عربي.

قوله: (ذبة الله) أي أماته وعهده.

قوله: (فلا تخفروا) بالضم من الرباعي، أي لا تغفروا، يقال اغفرت إذا غفرت، وغفرت إذا حيت، ويقال إن الهزبة في اغفرت للإزالة، أي تركت حايته.

قوله: (فلا تخفروا الله في ذمته) أي ولا رسوله، وحذف لدلالة السياق عليه، أو لا ستلزام المذكور المحذوف، وقد أخذ بمفهومه من ذهب إلى قتل تارك الصلاة، وله موضع غير هذا. وفي الحديث تعظيم شأن القبلة، وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتوبة به، وإلا فهو داخل في الصلاة لكونه من شروطها. وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعار الدين أجرت عليه أحكام أمه ما لم يظهر منه خلاف ذلك.

٣٩٢ - حَدَّثَنَا نَعْمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَمِيْدِ الطَّرِيفِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِيزَتْ أَنْ أَلْقَيْتَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهُ، وَصَلُّوا صَلَاتًا، وَاسْتَقْبَلُوا الْقِبْلَةَ، وَذَبَحُوا ذَيْبَتَهَا، فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْنَا وَمَاوَاهُمْ، إِلَّا بِحَتِّهَا، وَجَسَاهُمْ عَلَى اللَّهِ». [راجع: ٣٩١].

قوله: (حدثنا نعم) هو ابن حاد الحزامي، ووقع في رواية حاد بن شاكر عن البخاري، قال نعم بن حاد، وفي رواية كريمة والأصيلي، قال ابن المبارك، بغير ذكر نعم، وبذلك جزم أبو نعم في المستخرج، وقد وقع لنا من طريق نعم موصولاً في سنن الدارقطني، وتابته حاد بن موسى وسعيد بن مقرب وغيرهما عن ابن المبارك.

قوله: (حتى يقولوا لا إله إلا الله) اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وتريد السورة كلها، وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فإذا أقر به صار كاللوح من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول، فلهاذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال: «وصلوا صلاتنا الخ» والصلاة الشرعية متضمنة للشهادة بالرسالة، وحكمة الاختصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وإن صلاوا واستقبلوا وذبحوا لكتهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلة، ومنهم من يذبح لغير الله، ومنهم من لا يأكل ذيبته، ولهذا قال في الرواية الأخرى «واكل ذيبته» والاطلاع على حال الرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم، بخلاف غير ذلك من أمور الدين.

قوله: (فقد حرمت) يفتح أوله وضم الراء، ولم أره في شيء من الروايات

٣٩٣ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَمِيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيْدٌ قَالَ: سَأَلَ ثَمُونُ بْنُ سِيَّاهٍ: أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: بَا أَمَا حَمْرَقَ، مَا يُحَرِّمُ قَدْ أَقْبَلُوا وَمَالَهُ؟ فَقَالَ: مَنْ حَمَرَقَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَصَلَّى صَلَاتًا، وَآكَلَ ذَيْبَتَهَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ. [راجع: ٣٩١].

قوله: (وقال علي بن عبد الله) هو ابن المدني، وقائلة لإيراد هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سياه لثابتة حيد له.

قوله: (وما يحرم) بالشديد هو معطوف على شيء محذوف، كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا، والواو استئنافية وسقطت من رواية الأصيلي وكريمة، ولما لم يكن في قول حيد سؤال ميمون أنساء التصريح بكونه حضر ذلك حقه بطريق يحيى ابن أيوب التي فيها تصريح حيد بأن أنساء حديثهم لئلا يظن أنه لدسه، ولتصريحه أيضاً بالرفع، وإن كان للأخرى حكمة. وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان لحمد بن نصر ولابن منته وغيرهما من طريق ابن أبي مريم المذكور. وأصل الإسمايلي طريق حيد المذكورة فقال: الحديث حديث ميمون، وحيد إنما سمعه منه، استدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حيد عن ميمون قال: سألت أنساء، قال وحديث يحيى بن أيوب لا يجمع به يعني في التصريح بالحديث قال: لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه. قلت: هذا التعليل مردود، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية منسلة أصلاً ولو صرح بالسماح، والعمل على خلافه. ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حيداً لم يسمعه من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون لعلمه بأنه حديثه، والسائل عن ذلك فكان حقيقاً بقضيه فكان حيد تارة يتحدث به عن أنس لأجل العلوة، وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه، وقد جرت عادة حيد بهذا يقول: «حدثني أنس وبنيته فيه ثابت» وكلنا وقع لغير حيد.

٢٩- باب قبلة أهل المدينة،

وأهل الشام، والمشرق

لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِدَائِطِ أَوْ بَوَافِ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرِّوْا».

٣٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْمَغَارِبَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَعِزُّوْهَا، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرِّوْا». [راجع: ١٤٤، أخرجه مسلم: ٢٦٤].

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِينَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ يَنْتَسِبُ لِقِبْلِ الْقِبْلَةِ، فَتَحَرَّفَ، وَاسْتَعْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى.

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قِبْلَةُ».

[راجع: ١٤٤]

قوله: (باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) نقل عياض أن رواية الأكثر ضم قاف المشرق فيكون معطوفاً على باب، ويحتاج إلى تقدير محذوف، والذي في روايتنا بالخفض، ووجه السهلي رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبلة خافاً لحكم المدينة، بخلاف الشام فإنه موافق. وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت.

تحقق موضعه الأول فأعاده إليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن.
قوله: (طال باليت للعمرة) كذا للأكثر، وللمستطلي والمحمري وطال باليت لعمرة بخلاف اللام من قوله: وللعمرة ولا بد من تقديرها ليصح الكلام.

قوله: (أبائي امرأته) أي هل حل من إحرامه حتى يميز له الجماع وغيره من محرمات الإحرام؟ ونص إتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم المحرمات في الإحرام، وأجابه ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي ﷺ لا سيما في أمر المناسك، لقوله ﷺ: (دخلوا محرماتكم، وأجابه جابر بصريح النفي، وعليه أكثر الفقهاء، وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعي، وسيأتي بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى. وللتناسب للترجمة من هذا الحديث قوله: ووصلني خلف لتمام ركعتيه وقد بشر بمحمل الأمر في قوله: واتيخولوا على تخصيص ذلك بركعتي الطواف، وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى.

٣٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَيْفٍ - يَحْيَى ابْنُ سَلِيمَانَ - قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ: أَبِي ابْنُ عُمرَ، قَبِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعَا الْكُتَيْبَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمرَ: قَالَتْ وَأَنَّى ﷺ قَدْ خَرَجَ، وَاجِدَ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ النَّاسِ، فَسَأَلَتْ بِلَالًا فَقُلْتُ: أَمَلَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكُتَيْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكُفَّعَ، بَيْنَ السَّائِرِينَ اللَّيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكُتَيْبَةِ وَكُفَّعَ. [الطبر: ٤٦٦٨، ٤٦٦٩، ٤٦٧٠، ٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣، ٤٦٧٤، ٤٦٧٥، ٤٦٧٦، ٤٦٧٧، ٤٦٧٨، ٤٦٧٩، ٤٦٨٠، ٤٦٨١، ٤٦٨٢، ٤٦٨٣، ٤٦٨٤، ٤٦٨٥، ٤٦٨٦، ٤٦٨٧، ٤٦٨٨، ٤٦٨٩، ٤٦٩٠، ٤٦٩١، ٤٦٩٢، ٤٦٩٣، ٤٦٩٤، ٤٦٩٥، ٤٦٩٦، ٤٦٩٧، ٤٦٩٨، ٤٦٩٩، ٤٧٠٠، ٤٧٠١، ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، ٤٧٠٥، ٤٧٠٦، ٤٧٠٧، ٤٧٠٨، ٤٧٠٩، ٤٧١٠، ٤٧١١، ٤٧١٢، ٤٧١٣، ٤٧١٤، ٤٧١٥، ٤٧١٦، ٤٧١٧، ٤٧١٨، ٤٧١٩، ٤٧٢٠، ٤٧٢١، ٤٧٢٢، ٤٧٢٣، ٤٧٢٤، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٤٧٢٨، ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، ٤٧٣١، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٤٧٣٧، ٤٧٣٨، ٤٧٣٩، ٤٧٤٠، ٤٧٤١، ٤٧٤٢، ٤٧٤٣، ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٤٧٤٧، ٤٧٤٨، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥١، ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤، ٤٧٥٥، ٤٧٥٦، ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، ٤٧٥٩، ٤٧٦٠، ٤٧٦١، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٤، ٤٧٦٥، ٤٧٦٦، ٤٧٦٧، ٤٧٦٨، ٤٧٦٩، ٤٧٧٠، ٤٧٧١، ٤٧٧٢، ٤٧٧٣، ٤٧٧٤، ٤٧٧٥، ٤٧٧٦، ٤٧٧٧، ٤٧٧٨، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٤٧٨١، ٤٧٨٢، ٤٧٨٣، ٤٧٨٤، ٤٧٨٥، ٤٧٨٦، ٤٧٨٧، ٤٧٨٨، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩١، ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٤٧٩٥، ٤٧٩٦، ٤٧٩٧، ٤٧٩٨، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ٤٨٠٥، ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ٤٨٠٨، ٤٨٠٩، ٤٨١٠، ٤٨١١، ٤٨١٢، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، ٤٨١٧، ٤٨١٨، ٤٨١٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥، ٤٨٢٦، ٤٨٢٧، ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٤٨٣٣، ٤٨٣٤، ٤٨٣٥، ٤٨٣٦، ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، ٤٨٣٩، ٤٨٤٠، ٤٨٤١، ٤٨٤٢، ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠، ٤٨٥١، ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٨٥٤، ٤٨٥٥، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، ٤٨٥٨، ٤٨٥٩، ٤٨٦٠، ٤٨٦١، ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦، ٤٨٧٧، ٤٨٧٨، ٤٨٧٩، ٤٨٨٠، ٤٨٨١، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣، ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٤٨٨٨، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٣، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦، ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، ٤٨٩٩، ٤٩٠٠، ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦، ٤٩٠٧، ٤٩٠٨، ٤٩٠٩، ٤٩١٠، ٤٩١١، ٤٩١٢، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥، ٤٩٣٦، ٤٩٣٧، ٤٩٣٨، ٤٩٣٩، ٤٩٤٠، ٤٩٤١، ٤٩٤٢، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١١٢، ٥١١٣، ٥١١٤، ٥١١٥، ٥١١٦، ٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٤، ٥١٢٥، ٥١٢٦، ٥١٢٧، ٥١٢٨، ٥١٢٩، ٥١٣٠، ٥١٣١، ٥١٣٢، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥١٥١، ٥١٥٢، ٥١٥٣، ٥١٥٤، ٥١٥٥، ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩، ٥١٦٠، ٥١٦١، ٥١٦٢، ٥١٦٣، ٥١٦٤، ٥١٦٥، ٥١٦٦، ٥١٦٧، ٥١٦٨، ٥١٦٩، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢٠٢، ٥٢٠٣، ٥٢٠٤، ٥٢٠٥، ٥٢٠٦، ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٥٢١٣، ٥٢١٤، ٥٢١٥، ٥٢١٦، ٥٢١٧، ٥٢١٨، ٥٢١٩، ٥٢٢٠، ٥٢٢١، ٥٢٢٢، ٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٢٥، ٥٢٢٦، ٥٢٢٧، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥

٣١- باب التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ

وَقَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَكَبَّرَ». [راجع: ٧٥٧].

قوله: (باب التوجه نحو القبلة حيث كان) أي حيث وجد الشخص في سفر أو حضر، والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر.

قوله: (وقال أبو هريرة) هذا طرف من حديث في قصة المسير، صلته، وقد ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان.

٣٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّي نَحْوَ يَمِينِ الْمَقْبَلَةِ، سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ: وَهُمْ الْيَهُودُ: «هَذَا وَلاَهُمْ عَنْ قَلْبِهِمْ أَنَّهُ كَانُوا عَلَيْهَا قُلُوبًا لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [البقرة: ١٤٤]. فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، نَحْوَ يَمِينِ الْمَقْبَلَةِ، فَقَالَ: هُوَ يَهْتَدِي، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ وَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَخَرَفَ الْقَوْمُ، حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ. [راجع: ٤٠، أخرجه مسلم: ٥٢٥، مختصراً باختلاف]

قوله: (عن البراء) تقدم في «باب الصلاة من الإيمان» من كتاب الإيمان بيان من رواه عن أبي إسحاق مختصراً بتحديث البراء له.

قوله: (وكان يجب أن يوجه إلى الكعبة) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمر الله أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود فاستقبلوا سبعة عشر شهراً، وكان رسول الله ﷺ يجب أن يستقبل قبله إبراهيم، فكان يدعو وينظر إلى السماء، فنزلت، ومن طريق مجاهد قال: إما كان يجب أن يتحول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا: يخالفنا محمد ويتبع قبيلتنا فنزلت. وظهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة، لكن أخرج أحد من وجه آخر عن ابن عباس «كان النبي ﷺ يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه» والجمع بينهما يمكن بأن يكون أمر ﷺ لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس، وأخرج الطبراني من طريق ابن جريج قال: صلى النبي ﷺ أول ما صلى إلى الكعبة، ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج، ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً، ثم وجهه الله إلى الكعبة. نقله في حديث ابن عباس الأول: «أمره الله» يرد قول من قال إنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد. وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، وعن أبي العالية أنه «صلى إلى بيت المقدس يتألف أهل الكتاب، وهذا لا ينبغي أن يكون بتوقيف».

قوله: (نحو بيت المقدس) أي بالمدينة وقد تقدم في «باب الصلاة من الإيمان» في كتاب الإيمان تحريم للمدة المذكورة وأنها ستة عشر شهراً وإمام.

قوله: (يوجه) يفتح الجيم أي يؤمر بالتوجه.

قوله: (فصلى على النبي ﷺ رجال) كذا في رواية المستطلي والحسوي، وفي رواية غيرهما «رجال» وهو المشهور، وقد تقدم في الإيمان أن اسمه عباد بن بشر، واحتاج رواية المستطلي إلى تقدير عنوف في قوله: «ثم خرج» أي بعض أولئك الرجال.

قوله: (في صلاة العصر نحو بيت المقدس) وللكنهية «في صلاة العصر» يصلون نحو بيت المقدس وفي إصباح بالمراد. ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثوبلة بنت أسلم «صليت الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجد إيليا فصلينا سجدة في ركعتين ثم جئنا من يجزينا أن النبي ﷺ قد استقبل البيت الحرام».

لأنه أتى في السؤال بالفاء اللقية في الروایتين معاً، قال في هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالاً، وقال في الأخرى فبدرت فسألت بلالاً، فدل على أن السؤال من ذلك كان واحداً في وقت واحد. ثانيهما أن راوي قول ابن عمر «نسيته» هو نافع مولى ويعد مع طول ملازمته له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكر أصلاً. والله أعلم. وأما ما نقله عياض أن قوله: «ركعتين» غلط من يحيى بن سعيد القطان لأن ابن عمر قد قال: «نسيته أن أسأله كم صلى» قال: وإنما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد، فهو كلام مردود والمغلط هو الغلط، فإنه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهم من موضع إلى موضع، ولم يتقدم يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط، فقد تابعه أبو نعيم عند البخاري والنسائي، وأبو حاتم عند ابن خزيمة، وعمر بن علي عند الإسماعيلي، وعبد الله بن غير عند أحد كلهم عن سيف، ولم يتقدم به سيف أيضاً فقد تابعه عليه خفيف عن مجاهد عند أحمد، ولم يتقدم به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي، وعصمر بن دينار عند أحد أيضاً باختصار، ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحد والطبراني بإسناد قوي، ومن حديث أبي هريرة عند البراء، ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال: «فلما خرج سألت من كان معه فقالوا: صلى ركعتين عند السراية الوسطى» أخرجه الطبراني بإسناد صحيح، ومن حديث شيبه بن عثمان قال: «ولقد صلى ركعتين عند العمودين» أخرجه الطبراني بإسناد جيد، فالعجب من الإقدام على تغليب جبل من جبال الحفاظ بقول من خشي عليه وجهه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم، ولو سكت لسلم. والله الموفق.

قوله: (في وجه الكعبة) أي مواجه باب الكعبة، قال الكرمانى: الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم أي أنه كان عند الباب قلت: قلنا أنه خلاف للقول عن أهل العلم بذلك، وقد علمنا أيضاً مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحجة، وهي أن استقبال المقام غير واجب، ونقل عن ابن عباس كما رواه الطبراني وغيره أنه قال: ما أحب أن أصلي في الكعبة، من صلى فيها فقد ترك شيئاً منها خلفه، وهذا هو السر أيضاً في إيراد حديث ابن عباس في هذا الباب.

٣٩٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، دَخَا لِي نَاحِيَةً كُلَّهَا، وَلَمْ يَصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَخَعَ رُكْعَتَيْنِ فِي قُبُلِ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: «هَلَايَ الْقِبْلَةُ». (طبر: ١٦٠١، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٤٢٨٨، وطبري في الشهادات، باب: ٤. أخرجه مسلم: ٩٣٣١، مختصراً)

قوله: (إسحاق بن نصر) كذا وقع منسوباً في جميع الروايات التي وقعت عليها، وبذلك جزم الإسماعيلي وأبو نعيم وابن سمعون وغيرهم، وذكر أبو العباس الطبري في الأطراف له أن البخاري أخرجه عن إسحاق غير منسوب، وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق شيخ إسحاق بن نصر فيه بإسناده هذا فجعله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد، وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الأرجح، وسبغني وجه التوفيق بين رواية بلال للبتة لصلاته ﷺ في الكعبة وبين هذه الرواية الثانية في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

قوله: (في قبل الكعبة) بضم الكاف والموحدة وقد تسكن أي مقابلها أو ما استقبلك منها وهو وجهها، وهذا موافق لرواية ابن عمر السابقة.

قوله: (هذه القبلة) الإشارة إلى الكعبة، قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال من بيت المقدس، وقيل المراد أن حكم من شاهد البيت وجوب مواجهته منه جزءاً بخلاف الغائب، وقيل المراد أن الذي أمرت باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها، أو الإشارة إلى وجه الكعبة أي هذا موقف الإسماعيلي، ويؤيده ما رواه البراء من حديث عبد الله بن جشني المجعفي قال: «رايت رسول الله ﷺ يصلي إلى باب الكعبة وهو يقول: أيها الناس، إن الباب قبله البيت» وهو معمول على التنب لقيام الإجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته. والله أعلم.

٤٠٠ ح	٨- كتاب الصلاة ٣٢- باب مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ وَمَنْ لَمْ يَرَ الْإِعَادَةَ	٤٧٦
-------	--	-----

وفيه دليل على جواز وقوف السهر من الأتياء عليهم الصلاة والسلام في الأضمار. قال ابن دقيق العيد: وهو قول عامة العلماء والظاهر، وشلت طائفة قالوا: لا يجوز على النبي السهر، وهذا الحديث يرد عليهم لقوله ﷺ فيه: «أنسى كما تنسون» ولقوله: «فإذا نسيت فذكروني» أي بالتسبيح وتحمده، وفي قوله: (أو حدث شيء في الصلاة لبياتكم به) دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة. ومناسبة الحديث للترجمة من قوله: (فأبى رجله) وللكنشيهي والأصيلي «رجليه» بالتثنية، (واستقبل القبلة) فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة، واستدل به على رجوع الإمام إلى قول للمؤمنين لكن يحتمل أن يكون تذكر عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عنه شكاً فسد لوجود الشك الذي طرأ لا مجرد قولهم.

قوله: (فليحضر الصواب) بالهاء للهمة والراء المشددة أي فليقتصد والمراد البناء على اليقين كما سيأتي واضعاً مع بقية مباحث أبواب السهر إن شاء الله تعالى.

٣٢- باب مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَمْ يَرَ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ.

وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَكْعَتَيْ الظُّهْرِ، وَأَثْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ. [رابع: ٤٨٢].

٤٠٢ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ حَرْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «كَفَّتْ رَأْيِي فِي ثَلَاثٍ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَخَذْتُ مِنْ عَقَمِ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّيْتُ، فَتَرَكْتُ: «وَأَخَذْتُ مِنْ عَقَمِ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّيْتُ» [البراء: ١٢٥] وَآيَةَ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتُ بِسَاعِلَةٍ أَنْ تَحْجِبَنِي، لَأَنُتِ بِكَلْمَتَيْهِ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، فَتَرَكْتُ آيَةَ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ بِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ، قُلْتُ لَهُمْ: «عَسَى رَأْيِي إِنْ طَلَعْتُ أَنْ يَذَلُّهُ أَوْ جَاءَ غَيْرًا يُبَكِّنُ» [الصمر: ٥] فَتَرَكْتُ هَلِوَ الْآيَةِ. [مهر: ٤٨٣، ٤٧٩، ٤٩٦، ٤٩٦. أخرجه مسلم: ٢٣٩٩ مصنف]

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْثَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْوَبَّ قَالَ: حَدَّثَنِي حَمِيدٌ قَالَ: سَوَّيْتُ أُنْسًا بِهَذَا.

قوله: (باب ما جاء في القبلة) أي غير ما تقدم (ومن لم ير الإعادة على من سها) فصلى إلى غير القبلة) وأصل هذه المسألة في الجهد في القبلة إذا تبين خطؤه، فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء والشعي وغيرهم أنهم قالوا: لا تجب الإعادة، وهو قول الكوفيين. وعن الزهري ومالك وغيرهما تجب في الوقت لا بعلمه، وعن الشافعي بعيد إذا يقن الخطأ مطلقاً. وفي الترمذي من حديث حاصر بن ربيعة ما يوافق قول الأولين، لكن قال: ليس بإسناده بذلك.

قوله: (وقد سلم النبي ﷺ إلخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليلين، وهو موصول في الصحيحين من طرق، لكن قوله: «وأقبل على الناس» ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولاً، لكنه في المطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة. وروى ابن التين تبعاً لابن بطال حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي، لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين. ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناء على الصلاة دال على أنه في حال استنباره القبلة كان في حكم المصلي، ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهياً لا تبطل صلاته.

قوله: (عن أنس قال: قال عمر) هو من رواية صحابي عن صحابي، لكنه صغير عن كبير.

قوله: (واقتت ربي في ثلاث) أي وقائع، والمعنى واقتت ربي فانزل القرآن على وقت ما رايت، لكن لرابعة الأديب أسند الواقعة إلى نفسه، أو أشار به إلى حدوث رايه وقدم الحكم، وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة عليها، لأنه حصلت له

واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عنها، وكذا في المسجد فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر، وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال: يقال إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام، فاستأجر إليه وهو معه المسلمون. ويقال زار النبي ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة فصنع له طعاماً وحانت الظهر فصلى رسول الله ﷺ بأصحابه ركعتين، ثم أمر فاستأجر إلى الكعبة واستقبل الميزاب فسمى «مسجد القبلتين»، قال ابن سعد قال الواقدي: هذا أثبت عندنا. وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن حمارة بن روية قال: «كنا مع النبي ﷺ في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة، فدلوا وحدثنا معه في ركعتيه، وأخرج البزار من حديث أنس «أنصرف رسول الله ﷺ عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه إلى الكعبة»، والطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس، وفي كل منها ضعف.

قوله: (فقال) أي الرجل (هو يشهد) يعني بذلك نفسه، وهو على سبيل التجريد، ويحتمل أن يكون الراوي نقل كلامه بالمعنى، ويعلمه الرواية المختصة في الإيمان بلفظ «وأشهد» وقد تقدمت مباحث هناك.

٤٠٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَصَلِّي عَلَى رَأْسِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، إِذَا أَرَادَ الْقِرْبَةَ، نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. [مهر: ٩٩، ١٠٩، ١١٧، ٤١٤. أخرجه مسلم: ٥٤٠ بقطعة لم ترد في هذه الطرق]

قوله: (حدثنا مسلم) زاد الأصيلي «ابن إبراهيم» (قال هشام) زاد الأصيلي «ابن أبي عبد الله» وهو الدستوائي (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن ثوبان العامري المدني، وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث، وفي طبقة محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرجه له البخاري عن جابر شيئاً.

قوله: (حيث توجهت) زاد الكنشيهي «به» والمحدث دال على عدم ترك استقبال القبلة في القربة، وهو إجماع، لكن رخص في شدة الخوف.

٤٠١ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَةَ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ حَالَ إِبْرَاهِيمَ: لَا أُخْرِجُ زَاوٍ نَقَصَ - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهَدَتْ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقَسَى وَجْهِي، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَمَسَّجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا أَثْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْئاً لَبَيَّاتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ، إِنَّمَا أَنَا بِشَرِّ مَلَائِكَةِ أَنْسَى كَمَا تَسُون، فَلَمَّا نَسِيتُ فَذَكَرُونِي، وَإِذَا ذَلِكَ أَهَدْتُكُمْ فِي صَلَاتِي، فَلْيَحْضُرُوا الصُّوَابَ فَلْيُؤْمِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». [مهر: ٤٠٤، ٤١٢، ٤٦٦، ٤٧٢. أخرجه مسلم: ٥٧٢]

قوله: (عن منصور) هو ابن المنصور، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي، وأصلها من قال إنه غيره. وهذه الترجمة من أصح الأسانيد.

قوله: (قال إبراهيم) أي الراوي المذكور (لا أدري زاد أو نقص) أي النبي ﷺ والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهر المذكور هل كان لأجل الزيادة أو النقصان، لكن سيأتي في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بإسناده هذا أنه صلى خساً، وهو يقتضي الجزم بالزيادة، فلهذا شك لما حدث منصور، أو يقين لما حدث الحكم. وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبي سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما، وعين في رواية الحكم أيضاً وحدها أنها الظهر، ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر، وما في الصحيح أصح.

قوله: (أحدث) يفتح ومناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغير حكم الصلاة عما عهدوه، ودل استغنامهم عن ذلك على جواز النسخ عنهم وأنهم كانوا يتروعنوه.

قوله: (قال وما ذاك) فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة،

الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على المناقنين، وهما في الصحيح، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال: «ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر لا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر» وهذا دال على كثرة موافقته، وأكثر ما وثقنا منها بالتبيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المتقول، وقد تقدم الكلام على مقام إبراهيم، وسيأتي الكلام على مسألة الحجاب في تفسير سورة الأحزاب، وعلى مسألة التخيير في تفسير سورة التحريم، وقوله في هذه الرواية: «واجتمع نساء النبي ﷺ في الفتنة عليه فقلت لمن: عسى ربه الخ» وذكر فيه من وجه آخر من حيد في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التنبيه عليها في باب عشرة النساء في أواخر الكتاب. وقال بعضهم:

كان اللاتق إيراد هذا الحديث في الباب للمضي وهو قوله: «واقتضوا من مقام إبراهيم مصلى» والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتصريح فيه على وقوع ذلك من فعل النبي ﷺ بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك، وأما مناسبة الترجمة فأجاب الكرمانى بأن المراد من الترجمة ما جاء في القيلة وما يتعلق بها، فأما على قول من

فسر مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر، أو بالحجر الذي وقف عليه إبراهيم وهو الأظهر فيكون تعلقه بالتملك بالقيلة لا بنفس القيلة، وقال ابن رشيد: الذي يظهر في أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القيلة، لأن عمر اجتهد في أن يخشع أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه الكعبة فاختار إحدى جهات القيلة بالاتجاه وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بلغ رسمه، ولا يخفى ما فيه.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

وقوله: (بهله) أي إسناداً ومتناً فهو من رواية أس عن عمر لا من رواية أس عن النبي ﷺ. وفائدة التعليل المذكور تصريح حيد بسماحه له من أس، وقد تعقبه بعضهم بأن يحى بن أيوب لم ينجح به البخاري وإن خرج له في المناصب. وأقول: وهذا من جملة المناصب، ولم يفرده يحى بن أيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية يوسف القاضي عن أبي ربيع الزهراني عن شميم أخبرنا حيد حدثنا أس. والله أعلم.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماح حيد من أس فلعن من تدليس.

من قوله: «دنى رجله واستقبل القبلة».

٣٣- باب حَكِّ الْبَرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ

٤٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رَوَى فِي وَجْهِهِ، فَقَامَ فَحَكَهُ يَدِيهِ، فَقَالَ: «إِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ إِنْ رَأَى بَيْنَهُ وَتَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَنْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قَلْبِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ. ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَهَضَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: «أَوْ يُفَضِّلَ هَكَذَا».

[إرجاع: ٢٤١. أخرجه مسلم: ٤٩٣ بقصة ليست في هذه الطبعات، وأخرجه (٥٥١) بهذا اللفظ]

قوله: (باب حَكِّ الْبَرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ) أي سواء كان باليمين أو لا. ونزاع الإسماعيلي في ذلك فقال: قوله: «فحكه يده» أي تولى ذلك بنفسه لا أنه بأمر يده النخامة، ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه: «حكها بجرجونه» أي والمصنف مشى على ما يحتمل اللفظ، مع أنه لا مانع في القصة من التعدد وحديث العرجون ورواه أبو داود من حديث جابر.

قوله: (عن حميد عن أنس) كذا في جميع ما وقعت عليه من الطرق بالمنع، ولكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسماع حميد عن أنس فلمن تقليده.

قوله: (نخامة) قيل هي ما يخرج من الصدر، وقيل النخامة بالعين من الصدر، وباليم من الرأس.

قوله: (في القبلة) أي الحائط الذي من جهة القبلة.

قوله: (حصى ولى) أي شوهدي في وجهه أثر المشقة، وللنسيان، وفنضب حتى أحر وجهه، وللمصنف في الأدب من حديث ابن عمر: «تغيط على أهل المسجد».

قوله: (إذا قام في صلاته) أي بعد شروعه فيها.

قوله: (أو أن ربه) كذا للأكثر بالثبوت كما سيأتي في الرواية الأخرى بعد حصة أبواب. وللسمطي والحيموي «وأن ربه» بواو المقطع، والمراد بالنخامة من قبل العبد حقيقة النجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازاً، والمعنى إقباله عليه بالرحمة والرضوان، وأما قوله «وأن ربه» بينه وبين القبلة، وكذا في الحديث الذي بعده: «فإن الله قبل وجهه» فقال الخطابي: معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالمقدس منه إلى ربه نصار في التقدير، فإن مقصوده بينه وبين قبته. وقيل هو على حذف مضاف أي عظمة الله أو ثواب الله. وقال ابن عبد البر: هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة. وقد نزوع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله في كل مكان، وهو جهول واضح، لأن في الحديث أنه يميز تحت قدمه، وفيه تقصص ما أصوله، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بقلبه ومهما تقول به هنا جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم. وهذا التعليل يدل على أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه الخلاف في أن كرامة البراق في المسجد هل هي للتعظيم أو للتعظيم. وفي صحيحه ابن خزيمة وابن حبان من حديث حنيفة مرفوعاً: «من نزل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغلب بين عينيه» وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً: «يتم صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه» وأبو داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد: «إن رجلاً أم قوماً فيصق في القبلة، فلم فرغ قال رسول الله ﷺ: لا يصلي لكم» الحديث، وفيه أنه قال له: «إِنَّكَ أَتَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

قوله: (ليل ليله) بكسر القاف وفتح اللوحدة أي جهة قبته.

قوله: (أو تحت قدمه) أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده، وزاد أيضاً من طريق حماد عن أبي هريرة «فيدفنها» كما سيأتي ذلك بعد أربعة أبواب.

قوله: (ثم أخذ طرف رداءه) أي في اليان بالعلم ليكون أوقع في نفس السامع، وظاهر قوله: (أو يفعل هكذا) أنه غير بين ما ذكر، لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن

المصنف حل هذا الأخير على ما إذا بدره البراق، فأو على هذا في الحديث للتزويج. والله أعلم.

٤٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَهْضُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى».

[أبو: ٧٥٣، ١٢١٣، ١١١١. أخرجه مسلم: ٥٤٧]

قوله في حديث ابن عمر (رأى بصاقاً في جدار القبلة) وفي رواية للسمطي: «في جدار المسجد» وللمصنف في لواخر الصلاة من طريق أبيوب عن نافع: «في قبلة المسجد» وزاد فيه: «ثم نزل فحكه يده وهو مطابق للترجمة» وفيه إشعار بأنه كان في حال الخطبة. ومرح الإسماعيلي بذكره من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضاً وقال وأحسبه دما يزحفان فلفظه به زاد عبد الرزاق عن معمر عن أبيوب: «فلذلك صنع الزحفان في المسجد».

٤٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مَخَاطًا، أَوْ بُصَاقًا، أَوْ نُخَامَةً، فَحَكَهُ.

[أخرجه مسلم: ٥٤٩]

قوله في حديث عائشة: ((رأى في جدار القبلة مخاطاً أو بصاقاً أو نخامة فحكه)) كذا هو في الموطأ بالثبوت، وللإسماعيلي من طريق ممن عن مالك: «أو نخامة» بدل مخاطاً وهو أشبه، وقد تقدم الفرق بين النخامة والنخامة.

٣٤- باب حَكِّ الْمَخَاطِ بِالْخَصِيِّ مِنَ الْمَسْجِدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ وَجِئَتْ عَلَى قَدَرٍ رَطْبٍ فَغَسِلْهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا.

٤٠٨، ٤٠٩ - حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَوَالَّى خَصَاةً فَحَكَهَا، فَقَالَ: «إِذَا تَخَمَّ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَخَمَّنْ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَتَهَضَّقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى».

[أبو: ٤١٠، كلاهما، ٤١٤. أخرجه مسلم: ٥٤٨]

قوله: (باب حَكِّ الْمَخَاطِ بِالْخَصِيِّ مِنَ الْمَسْجِدِ) وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الثعالبي، وذلك أن المخاط غالباً يكون له جرم لزج يحتاج في نزعه إلى معالجة، والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعه بشيء آلة إلا إن خاطه بلغم فيلتحق بالمخاط، هذا الذي يظهر من مراده.

قوله: (وقال ابن عباس) هذا التعليل وصله ابن أبي شيبة بسند صحيح وقال في آخره: «وإن كان ناسياً لم يضره» ومطابقه للترجمة الإشارة إلى أن أكلة العظمى في النهي احترام القبلة، لا مجرد التثني بالبرق، وهو، فإنه وإن كان حلة فيه أيضاً لكن احترام القبلة فيه أكل فلهذا لم يفرق فيه بين رطب ويابس، بخلاف ما حلة النهي فيه مجرد الاستغفار فلا يضر وطه اليابس منه. والله أعلم.

قوله: (فتوالى خصااة) هذا موضع الترجمة، ولا فرق في المعنى بين النخامة والمخاط فلذلك استدل بأحدهما على الآخر.

قوله: (فحكه) وللشمطي: «وضعتها» مشتة من فرق، وهما بمعنى.

قوله: (ولا عن يمينه) سيأتي الكلام عليه قريباً.

٣٥- باب لا يَصُحُّ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ

٤١٠، ٤١١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَآبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نَحَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ، فَتَأَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَصَاءً فَخَهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا تَخَعَّمْ أَحَدُكُمْ، فَلَا تَتَخَعَّمْ لَيْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْتَصُحُّ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى». [إرجع: ٤٠٨ و ٤٠٩. أخرجه مسلم: ٥٤٨]

مسلم: ٥٤٨

٤١٢ - حَدَّثَنَا حُفْصُ بْنُ غُرَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي قَسَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَخْلُفُ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ رِجْلَيْهِ». [إرجع: ٢٤١. أخرجه مسلم (٤٩٣) بقطعة ليست في هذه الطرق، وأخرجه: ٥٥١ بهذا اللفظ]

قوله: (باب لا يصح عن يمينه في الصلاة) أورد فيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب، ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصراً من روايته عن حفص بن عمر، وليس فيهما تنقيح ذلك بحالة الصلاة. ثم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه، وكذا في حديث أبي هريرة التقييد بذلك في رواية هشام الآتية بعد، فجري المصنف في ذلك على عادته في التسلسل بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب، وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على التقيد فيهما، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة. وقد جزم النووي بالتحقق في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره، وقد نقل عن مالك أنه قال: لا بأس به، يعني خارج الصلاة. ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يصح عن يمينه وليس في صلاة. وعن معاذ بن جبل قال: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت. وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً. وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في رواية هشام عن أبي هريرة حيث قال: «فإن عن يمينه ملكاً، هذا إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكتاب والحافظ، فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصلاة. وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى. وقال القاضي عياض: النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره، فإن تملز فله ذلك، قلت: لا يظهر وجود التملز مع وجود الثوب الذي هو لباسه، وقد أرشده الشارح إلى التل في كما تقدم. وقال الخطابي: إن كان عن يساره أحد فلا يزيق في واحد من الجهتين، لكن تحت قدمه أو ثوبه. قلت: وفي حديث طارق المحاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك، فإنه قال فيه: أو تلقاه شمالك إن كان فارغاً، وإلا فهكذا، ويزق تحت رجله وذلك. ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه، ولو كان تحت رجله مثلاً شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب، ولو فقد الثوب مثلاً فلعل يلمح أولى من ارتكاب النهي عنه. والله أعلم.

(تجيبه) أخذ المصنف كون حكم النخامة والبصاق واحداً من أنه ﷺ رأى النخامة فقال: «لا يزيق» فدل على تساويهما. والله أعلم.

٣٦- باب يَزِيْقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى

٤١٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَسَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا يَنْتَهِجِي رِجْلَهُ، فَلَا يَزِيْقُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ». [إرجع: ٢٤١]. [أخرجه مسلم: ٤٩٣ بقطعة ليست في هذه الطرق، وأخرجه: ٥٥١] بهذا اللفظ

بهذا اللفظ

٤١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَبْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْبَرَ نَحَامَةً فِي قَلْبِهِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَزِيْقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى.

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، سَمِعَ حَمِيدًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: نَحْوَهُ. [إرجع: ٤٠٩. أخرجه مسلم: ٥٤٨].

قوله: (باب لا يصح عن يساره) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَبْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْبَرَ نَحَامَةً فِي قَلْبِهِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَزِيْقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى. [إرجع: ٤٠٩. أخرجه مسلم: ٥٤٨].

قوله: (ولكن عن يساره أو تحت قدميه) كذا للاكثر، وهو المطابق للترجمة. وفي رواية أبي الوقت «وتحت قدمه» بالواو. ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة «ولكن عن يساره تحت قدمه» بخلاف «أو» وكذا للمصنف من حديث أنس في أواخر الصلاة، والروايات التي فيها: «أو» أهم لكونها تشمل ما تحت القدم وغير ذلك.

٣٧- باب كَفَّارَةُ الْبِزَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

٤١٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَسَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبِزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا ذُقُّهَا». [أخرجه مسلم: ٥٥٢]

قوله: (باب كفارة البزاق في المسجد) أورد فيه حديث البزاق في المسجد خطية وكفارتها دفنها من حديث أنس بإسناده الماضي في الباب قبله سواء، ولمسلم: «التل»، بدل البزاق والتل بالثاء من فوق أخف من البزاق، والثث بمثابة آخره أخف منه، قال القاضي عياض: إما يكون خطية إذا لم يدفنه، وإما من أراد دفنه فلا. ورده النووي فقال: هو خلاف صريح الحديث. قلت: وحاصل النزاع أن هنا عمومين متعارضين، وهما قوله: «البزاق في المسجد خطية» وقوله «وليصحب عن يساره أو تحت قدمه» فالنوي يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد، والقاضي يخلط بين الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنه. وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكّي في: «التنقيح» والقرطبي في: «المفهم» وغيرهما. ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال: «من تنخم في المسجد فليغيب ثيابه أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه». وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال: «من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة، وإن دفنه فحسنة، فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن». ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً قال: «ووجدت في مساويء أفعال أمي النخامة تكون في المسجد لا تدفن، قال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السيئة لجرّد إيقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة. انتهى وروى سعيد بن منصور عن أبي حنيفة بن الجراح: «أنه تنخم في المسجد ليلة ففسي أن يدفنها حتى رجع إلى منزله، فأخذ شملة من نار ثم جاء يطلبها حتى دفنها، ثم قال: الحمد لله الذي لم يكذب عليّ خطيئة الليلة، فدل على أن الخطيئة تخص بمن تركها لا بمن دفنها. وعله النهي ترشد إليه، وهي تأذي المؤمن بها. وما يدل على أن عمومهم مخصوص بجواز ذلك في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف، وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير: «أنه صلى مع النبي ﷺ فيصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه بتمله، إسناده صحيح، وأصله في مسلم. والظاهر أن ذلك كان في المسجد، فيؤذي ما تقدم. وترسّط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج من المسجد، وللمنع على ما إذا لم يكن له عذر، وهو تفصيل حسن. والله أعلم. وينبغي أن يفصل أيضاً

٣٩- باب إذا بدت البراق فليأخذ بطرف ثوبه

٤١٧- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نَخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهَا بِيَدَيْهِ، وَزَيَّيَ مِنْ كَرَاهِيَةٍ، أَوْ رَمَى كَرَاهِيَةً لِلِلَّكَةِ، وَحَكَّهَا عَلَيْهِ، وَقَالَ: مَنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا يَنْجِي رَأَهُ، أَوْ رَأَهُ يَنْتَه وَتَمَّ يَلْبِيهِ، فَلَا يَتَزَوَّدُ فِي يَلْبِيهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ. ثُمَّ أَحَدُ طَرَفَيْ رِجْلَيْهِ، فَزَوَّدَ يَدَهُ عَلَى بَعْضِهِ، قَالَ: مَا يُعْمَلُ هَكَذَا [راجع: ٢٤١]. أخرجه مسلم: ٤٩٣ بقطعة ليست في هذه الطرق، وأخرجه (٥٥١) بهذا اللفظ

بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل كمن حفر أولاً ثم بصق وأورى وبين من بصق أولاً بنية أن يدفن مثلاً، فيجري فيه الخلاف بخلاف الذي قبله، لأنه إذا كان للكفر إثم إرزاها هو دفنها فكيف يأم من دفنها ابتداء؟ وقال النووي: قوله: فكأثرها دفنها قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد أو رمه أو حبسه. وحكى الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً. قلت: الذي قاله الروياني يجري على ما يقول النووي من اللحن مطلقاً، وقد عرف ما فيه.

(تبيينه): قوله: وفي المسجد ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه، حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناوله النبي. والله أعلم.

٣٨- باب دفن النخامة في المسجد

٤١٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَعْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هُمَامٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا يَمْسُكُ نَخَامَةً، فَإِنَّمَا يَنْجِي اللَّهُ مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ قَبْلَ أَنْ يَمْسُكَ، وَتَحْتَهُ يَمِينُهُ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لَمَّا قَامَ. [راجع: ٤٠٨]. أخرجه مسلم: [٥٤٨].

قوله: (باب دفن النخامة في المسجد) أي جواز ذلك، ولورود فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ: إذا قام أحدكم إلى الصلاة ثم قال في آخره: ويدفنها فأشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله إلى الصلاة أن ذلك يخص بالمسجد لكن اللفظ أهم من ذلك. وقيل: إما ترجمه الذي قبله بالكسرة وهذا بالفتح إشعاراً بالترقة بين المصنفين بلا حاجة - وهو الذي أثبت عليه المحققين - وبين من غلبته النخامة وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه.

قوله: (فإنما ينجي) وللكشيحي: «وفاته».

قوله: (ما دام في صلاة) يقتضي تخصيص اللحن بما إذا كان في الصلاة، لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضي اللحن في جدار المسجد مطلقاً ولو لم يكن في صلاة، فيجمع بأن يقال: كونه في الصلاة أشد إثمًا مطلقاً، وكونه في جدار القبلة أشد إثمًا من كونه في غيرها من جدار المسجد فهي مراتب متفاوتة مع الاشتراك في اللحن.

قوله: (فإن عن يمينه ملكاً) تقدم أن ظاهره اختصاره بحالة الصلاة، فإن قلنا، المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالحنن مع أن عن يساره ملكاً آخر، وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك البين تشريعاً له وتكرماً، هكذا قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه. وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البنية فلا دخل لكاتب السيئات فيها، ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث أبي أمامة في هذا الحديث: «فإنه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره» أحد فالتلحيز حيث إذا يقع على القرنين وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار حيث يكون بحيث لا يصيه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصلاة إلى اليمين. والله أعلم.

قوله: (فليأخذها) قال ابن أبي جرة: لم يقل بغيرها لأن التغطية يستمر الضرر بها إذ لا يأمن أن يجلس غيره عليها فتؤذيها، بخلاف الدفن فإنه يفهم منه التعميم في باطن الأرض، وقال النووي في الرياض: المراد بدفنها ما إذا كان المسجد تريباً أو رمياً. فلما إذا كان ملبطاً مثلاً فليأخذها عليه بشيء مثلاً وليس ذلك بدفن بل زيادة في التظهير. قلت: لكن إذا لم يقع ما أثر البتة فلا مانع، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير للترمذي «ثم حلك بملءه» وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود: «ويزق تحت رجليه» وذلك.

(فائدة): قال القفال في فتاويه: هذا الحديث معمول على ما يخرج من القم أو يتزل من الرأس، أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد أحد. وهذا على اختياره، لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفاً من قم، وكذا إذا خالط البراق دم. والله أعلم.

قوله: (باب إذا بدت البراق) أنكر السروجي قوله: «بدت» وقال: المعروف في اللغة بدت إليه وبدته، وأجيب بأنه يستعمل في المغالبة يقال: بادرت كذا فبدرني أي سبقي، واستشكل آخرون التقيد في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ: «وليصق من يساره ويحت رجليه اليسرى» فإن عجلت به بإدارة قليل بثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض، ولابن أبي شيبة وأبو داود من حديث أبي سعيد نحوه وفسره في رواية أبي داود: «بأن يخل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض، والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري، فأشار إليهما بأن حل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيها». والله أعلم. وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب، وقوله هنا: «ووروي منه بضم البراء بعلمها وأو مهموزة، أي من النبي ﷺ كراهيته، بالرغم إلى ذلك الفصل» وقوله: «أوروي شك من الراوي وقوله: «وشدته» بالرغم حطفاً على كراهيته ويجوز لجر حطفاً على قوله: «ذلك». وفي الأحاديث المذكورة من الفوارق غير ما تقدم التنب إلى إزالة ما يستقذر أو يتنزه عنه من المسجد، وتقصد الإمام أحوال المساجد وتنظيمها وصيانتها. وإن للصلي أن يصق وهو في الصلاة ولا تقصد صلاته، وأن الفسخ والتشيع في الصلاة جائزان لأن النخامة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تشيع، وعلمه ما إذا لم ينفخ ولم يقصد صاحبه البعث ولم يبين منه معنى كلام وألقه حرفان أو حرف ممدود، واستدل به المصنف على جواز الفسخ في الصلاة كما سيأتي في أواخر كتاب الصلاة، والجمهور على ذلك، لكن بالشروط المذكورة قبل. وأبو حنيفة: إن كان الفسخ يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة، واستدلوا له بحديث عن أم سلمة عند النسائي ويأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة. وفيها أن البصاق طاهر، وكذا النخامة والمخاط خلجان لمن يقول: كل ما تستظفنه النفس حرام، ويستفاد منه أن التحسين والتطييع إنما هو بالشرع، فإن جملة اليمين مفضلة على اليسار، وإن اليد مفضلة على القدم. وفيها الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها ملئاً لكونه باشر الحلك بنفسه، وهو دال على عظم تواضعه، زاده الله تشريعاً وتنظيماً.

٤٠- باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة، وذكر القبلة

٤١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْرِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَزَوَّدَ لِقَابِي هَذَا هَسًا؟ قَوْلَهُ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشْعُكُمْ وَلَا دَعْوُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِي».

[أخر: ٧٤٩]. أخرجه مسلم: ٤٢٤

قوله: (باب عظة الإمام الناس) بالنصب على الفعلية، وقوله: «في إتمام الصلاة» أي بسبب ترك إتمام الصلاة.

قوله: (وذكر القبلة) بالجر حطفاً على عظة، وأورده للإشمار مناسبة هذا الباب لا قبله.

قوله: (هل ترون قبلي) هو استفهام ابتكال لا يلزم منه، أي أنتم تظنون أنني لا أرى فلكم لكون قبلي في هذه الجهة لأن من استقبل شيئاً استدير ما وراءه، لكن بين النبي ﷺ أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة. وقد اختلف في معنى ذلك قليل: المراد بها

قوله: (باب هل يُقال مسجد بني فلان) أورد فيه حديث ابن عمر في المسابقة، وفيه قول ابن عمر: «إلى مسجد بني زريق وزريق يتقدم الزاي مصغراً، ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى آبائها أو المصلين فيها، ويستحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها، وإذا أورد المصنف الترجمة يلفظ الاستفهام لبني على أن فيه احتمالاً إذ يحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي ﷺ بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه، ويحتمل أن يكون ذلك ما حدث بعده، الأول أظهر والجهور على الجواز، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي فيما رواه ابن أبي شيبة عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بني فلان ويقول مصلين بني فلان لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٨]، وجوابه أن الإضافة في مثل هذا إضافة تمييز لا ملك. وسيأتي الكلام على فوائد المتن في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

(فيه): الحفيا بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها ياء أخيرة مدودة، والأمد الغاية. واللام في قوله «والنتية للمهد من نية الدواع».

٤٢- باب الْقِسْمَةِ، وَتَلْقِيهِ الْقِنْوِ فِي الْمَسْجِدِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْقِنْوُ الْعِذْقُ، وَالْإِنْقَانُ قِنْوَانٌ، وَالْجَمَاعَةُ أَيْضًا قِنْوَانٌ، وَقُلْ حِينَوٌ وَحِينَوَانٌ.

٤٢١- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ [يعني ابن طهمان]: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْحَبَرِ، فَقَالَ: «الْقِنْوُ فِي الْمَسْجِدِ». وَكَانَ أَكْثَرُ مَا لِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْبَسْ إِثْبَةً، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَسَّسَ إِلَيْهِ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَطْعَمَهُ، إِذْ جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطْعِمْنِي، فَأَبَى فَأَدْبَتْ نَفْسِي وَقَادَفْتُ عَقِيلًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ». فَخَذَا يَدِي قَوْيً، ثُمَّ دَخَبَ يُقْلَةً فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اؤْمَرْ بِمَنْعِهِمْ يُقْلَةً إِلَيَّ، قَالَ: «لَا». قَالَ: فَأَرْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا». فَتَرَفْتُهُ، ثُمَّ دَخَبَ يُقْلَةً، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اؤْمَرْ بِمَنْعِهِمْ يُقْلَةً عَلَيَّ، قَالَ: «لَا». فَأَرْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا». فَتَرَفْتُهُ، ثُمَّ اخْتَمَلْتُ، فَأَلْقَاهُ عَلَيَّ كَأَجَلِي، ثُمَّ انْقَلَبْتُ، فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْعَثُ بَعْرَةً حَتَّى خَفِيَ عَلَيَّ، عَجَبًا مِنْ جِرْعِهِ، فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَمْ مِنْهَا دِرْهَمٌ. [الطبري: ٤٣٠، ٤٣١، ٣١٦٥، واهل في العين، باب: ١١]

قوله: (باب القسمه) أي جوارها، والقنو بكسر القاف وسكون النون فسره في الأصل في روايته بالملق، وهو بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة، وهو المزجون بما فيه.

وقوله: (الانقانون قنوان) أي بكسر النون.

وقوله: (مثل صنو وصنوان) أمل الثالثة اكثاف بظهورها.

قوله: (وقال إبراهيم يعني ابن طهمان) كذا في روايته وهو صواب، وأمسل في غيرها. وقال الإسماعيلي: ذكره البخاري عن إبراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بشير إسناده يعني تليفاً. قلت: وقد وصله أبو نعيم في مستخرجه والحاكم في مستدركه من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الله النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان، وقد أخرج البخاري بهذا الإسناد إلى إبراهيم بن طهمان عدة أحاديث.

قوله: (عن عبد العزيز بن صهيب) كذا في روايته، وفي غيرها: «عن عبد العزيز» غير منسوب، قال للزي في الأطراف: قيل إنه عبد العزيز بن رفيع، وليس بشيء، ولم يذكر البخاري في الباب حديثاً في تعليق القنو، قال ابن بطال: أفضل، وقال ابن التين: أسبه. وليس كما قاله، بل أخذ من جواز وضع المال في المسجد بجامع أن كلا منهما وضع لأخذ المحتاجين منه. وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال: «خرج رسول الله ﷺ ويسه عصا وقد حلق رجل قنا حشف فجعل يطعن في ذلك القنو ويقول: لو شاء رب هذه الصدقة تصدق بأطيب من هذا»

العلم إما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم وإما أن يلهم، وفيه نظر، لأن العلم لو كان مراداً لم يقبده بقوله من رواه ظهري. وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره عن تركه عينه مع التفات يسير في التادر، ويوصف من هو هناك بأنه وراء ظهره، وهذا ظاهر التكلف، وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب. والصواب المختار أنه عمول على ظاهره، وأن هذا الإصرار إدراك حقيقي خاص به ﷺ المخفوق له فيه العادة، وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره. ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه المخفوق له العادة فيه أيضاً فكان يرى بها من غير مقابلة، لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها غلاً غصو خصوص ولا عقابلة ولا قرب، وإما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها غلاً، ولذلك حكما بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافاً لأهل البدع لورفهم مع العادة. وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه دائماً، وقيل كان بين كتفيه حيطان مثل سم الحياض يصير بهما لا يصبهما ثوب ولا غيره، وقيل: بل كانت صورهم تطبع في حائط قلبه كما تطبع في المرأة يرى أمثلهم فيها فيشاهد أفعالهم.

قوله: (ولا عشو عكم) أي في جميع الأركان، ويحتمل أن يريد به السجود لأن فيه غاية الخشوع، وقد صرح بالسجود في رواية لمسلم.

قوله: (إني لأراكم) بفتح الهمزة.

٤١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ جِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةً، ثُمَّ رَفَعِي الْيُسْرَى، فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الرُّكُوعِ: «إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَاكُمْ». [الطبري: ٧٤٢، ٦٦٤، أخرجه مسلم: ٤٤٥]

قوله في حديث أنس: (صلى لنا) أي لأجلنا.

قوله: (صلاة) بالتشديد للإيماء.

قوله: (ثم رافعي) بكسر القاف.

قوله: (فقال في الصلاة) أي في شأن الصلاة، أو هو متعلق بقوله بعد: (إني أراكم) عند من يميز تقدم الطرف.

وقوله: (وفي الركوع) أفرد به بالذكر وإن كان داخلًا في الصلاة اهتماماً به إما لكون التقصير فيه كان أكثر، أو لأنه أعظم الأركان بديلان أن المسبوق يدرك الركعة بتنامها يدرك الركوع.

قوله: (كما أراكم) يعني من أسامي. وصرح به في رواية أخرى كما سيأتي. ولمسلم: «إني لأبصر من ورائي كما أبصر من بين يدي» وفيه دليل على المختار أن المراد به في رواية أخرى كما سيأتي. ولمسلم: «إني لأبصر من ورائي كما أبصر من بين يدي» وفيه دليل على المختار أن المراد بالرؤية الإصرار، وظاهر الحديث أن ذلك يخص بحالة الصلاة، ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله، وقد نقل ذلك عن مجاهد. وحكى بقى بن خلد أنه ﷺ كان يبصر في الظلمة كما يبصر في الضوء. وفي الحديث الحديث على التشريع في الصلاة والحفاظ على إتمام أركانها وأبعاضها، وأنه ينهي للإمام أن ينيه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة، ولا سيما إن رأى منهم ما يخالف الأولى. وسأذكر حكم التشريع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

٤١- باب هل يُقال: مَسْجِدُ بَنِي فَلَانٍ؟

٤٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ بَيْنَ الْعَمَلِ الْيَمِينِ احْتِشَرَتْ مِنْ الْخَطَاءِ، وَأَمَدَّهَا فَيَدُ الْوَكَاةِ، وَسَأَلَ بَيْنَ الْخَلِّ الْيَمِينِ لَمْ تَضْمَرْ مِنَ الْفِيَةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُعَمِّنُ سَأَلَ بِهَا. [الطبري: ٢٨٦٨، ٢٨٦٩]

٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٧٣٣٦، أخرجه مسلم: ١٨٧٠

القليل، وأن المدعى إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس بإحضاره معه. وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى حيث أورد المصنف تماماً في علامات النبوة.

٤٤ - باب القضاء واللَّعَان فِي الْمَسْجِدِ،

بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

٤٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ
قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جِهَانَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ:
رَأَيْتُ رَجُلًا، وَجَدَ مَعَ أَفْرَاقِهِ رَجُلًا، أَتَقَطُّهُ؟ قُلْنَا لَا، أَنَا شَاهِدٌ.
[مطهر: ٤٧٤٦، ٤٧٤٩، ٥٢٠٩، ٥٢٠٨، ٥٢٠٤، ٦٨٥٤، ٥٢٠٤، ٤٧١٦٦، ٤٧٣٠٤، أخرجه مسلم: ١٩٤٩٢، مطولاً]

قوله: (باب القضاء واللعان في المسجد) هو من عطف الخاص على العام.
وسقط قوله بين الرجال والنساء من رواية المستمل.

قوله: (حدثنا يحيى) زاد الكشيبي: وابن موسى. وكذا نسب ابن السكن، وأخطأ من قال هو ابن جعفر، وسبأ الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور وتسوية من بهم فيه في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى. وباتي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

٤٥- باب إِذَا دَخَلَ يَتَأْتِي بِصَلَاةٍ حَيْثُ شَاءَ،

أَوْ حَيْثُ أَمْرٌ، وَلَا يَتَجَسَّسُ

٤٧٤ - عَلِمْنَا عَدْلَهُ مِنْ مُسَلِّمَةَ قَالَتْ: حَدَّثَنَا الْإِسْرَائِيلِيُّ عَنْ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّيْحَانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَقَالَ: مَاذَا تَحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ؟ قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى مَكَّانٍ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷻ، وَحَفَّتَا خَلْفَهُ، فَصَلَّى وَكَعْبَتَيْنِ. [الطبري: ٤٧٥، ٦٩٦، ٦٩٨، ٤٨٣٨، ١٦٨٦، ٤٠٠٩، ٤٠١٠، ٥٤٠٩، ٤٨٢٣، ٦٩٣٨، والطبري في المعجم: باب: ٣٣. أخرجه مسلم: ٣٣، وفي المساجد (٧٦٣) مطولاً]

قوله: (باب إذا دخل بيتاً أي لغيره: (يعني حيث شاء أو حيث أمر؟) قبل مراده الاستفهام، لكن حذف أمانته، أي هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفيهِ الإذن العام في الدخول؟) فإولى هذا ليست للشك.

وقوله: (ولا يتحسس) غبطناه بالجيم، وقيل إنه روي بالحاء المهملة، وهو متعلق بالفتح الثاني. قال المذهب: دل حديث الباب على إلغاء الشق الأول لاستثنائه صاحب المنزل ابن يصلي. وقال الملازمي: معنى قوله: «حيث شاء» أي من الموضع الذي أذن له فيه. وقال ابن التيم: إنما أراد البخاري أن المسألة موضع نظر، فهل يصلي من دعي حيث شاء لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان، فأينما جلس أو صلى تناول الإذن؟ أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لأن النبي ﷺ فعل ذلك؟ الظاهر الأول. وإنما استأذن النبي ﷺ لأنه دعي للصلاة ليترك صاحب البيت مكان صلاته فإليه يصلي في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك. وأما من صلى لنفسه فهو على حرم الإذن. قلت: إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك الحرم فيختص. والله أعلم.

قوله: (عن ابن شهاب) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بسماع إبراهيم ابن سعد له من ابن شهاب.

قوله: (عن محمود بن الربيع) وللمصنف في «باب النوافل جماعة» كما سيأتي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال: «أخبرني محمود».

قوله: (عن عتيان) زاد يعقوب المذكور في روايته قصة محمود في عقله الجدة كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم، وصرح يعقوب أيضاً بسماع محمود من عتيان.

وليس هو على شرطه وإن كان إسناده قوياً، فكيف يقال إنه أخفله؟ وفي الباب أيضاً حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ: «إن النبي ﷺ أمر من كل حائط بقنو يعلق في المسجد» يعني للمساجين، وفي رواية له: «وكان عليها معاذ بن جبل، أي علس حفظها أو على قسمتها».

قوله: (بحال من البحرين) روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن حلال مرسلًا أنه كان مائة ألف، أنه لوسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين، قال: وهو أول خراج حل إلى النبي ﷺ. وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف: «أن النبي ﷺ صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي ويعث أبا عبيدة ابن الجراح إليهم، فقدم أبو عبيدة بحال فسمعت الأنصار يقولونه الحنث. فيستأذنه تعيين الأضيء بالمال، لكن في الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حلوة الثقيفي، فلعله كان رفيق أبي عبيدة. وأما حديث جابر: «أن النبي ﷺ قال له: لو قد جاء مال البحرين أعطيك» وفيه: «فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي ﷺ الحنث، فهو صحيح كما سيأتي عند المصنف، وليس معروضًا لما تقدم ببل المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي ﷺ لأنه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم من سنة إلى سنة.

قرله: (فقال الثروه) اي صبره.

قوله: (وقاديت عليلاً) أي ابن أبي طالب وكان أسير مع عمه العباس في غزوة بدر.

وقوله: (الحقا) مهمة ثم مثله مفتوحة، والضمير في ثوبه يعود على العباس.

قوله: (يقله) بضم أوله من الإقلال وهو الرفع والحمل.

قوله: (مر بعضهم) بضم الميم وسكون الراء، وفي رواية «المرء» بالهمز.

وقوله: (يرفعه) بالجزم لأنه جواب الأمر، ويجوز الرفع أي فهو يرفعه.

قوله: (على كاهله) اي بين كفيه.

وقوله: (يتبعه) بضم أوله من الإتياع، و(عجبا) بالفتح.

وقوله: (وَمِنْ مَعْنَاهَا دَوْرُهُمْ) يفتح الحظا أي هناك. وفي هذا الحديث بيان كرم النبي ﷺ وعدم التنازع إلى المال قبل أو كثر، وأن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصراً إن شاء الله تعالى. وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوه في المسجد، وعلمه ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما يبني المسجد لأجله، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر، ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد كالماء لشرب من بهطش، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للمخزن فيمنع الثاني دون الأول، وبالله التوفيق.

٤٣ - باب مَنْ دَعَا لَطْعَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ مِنْهُ

٤٧٧ - خَلَقْنَا عِبَادَهُ مِنْ يُوْسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعَ أَسْمَاءَ قَالَتْ: وَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ نَاسٍ، قُلْتُ،
قَالَ لِي: هَٰذَا مَلَكُ ابْنِ طَلْحَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: يَطْلَعُهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ
لِمَنْ مَعَهُ: قُلُوْهُمَا. فَأُتِيَ طَلْحٌ وَأُتِلِفَتْ بَيْنَ ابْنَيْهِ. [مسند: ٣٥٧٨، ٣٥٨١،
٥٤٥٠، ٦٦٨٨. أخرجه مسلم: ٧٠٤٥، مطولاً]

قوله: (باب من دعا لعمام في المسجد ومن أجاب عنه) وفي رواية الكشيهي: ومن أجاب إليه. أورد فيه حديث أنس مختصراً، وأورد عليه أنه مناسب لأحد شيئين الترجمة وهو الثاني، ويجب بأن قوله: في المسجد متعلق بقوله دعاه لا بقوله: لعمام، فالمناسبة ظاهرة، والغرض منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد. ومن في قوله: مبتدأ ابتدأه والضمير يعود على المسجد وعلى رواية الكشيهي يعود على العمام، وللكشيهي: وقال إن معه بدل لمن حوله. وفي الحديث جواز الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن وليمة، واستدعاء الكثير إلى الطعام

قوله: (أنه في منزله) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تماماً كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتي.

قوله: (أن أصلي من بيتك) كنا للأكثر، وكذا في رواية يعقوب وللمستلمي هنا: «أن أصلي لك» وللشمهيني: «في بيتك». وسيتي الكلام على الحديث في الباب الذي بعده.

٤٦- باب المساجد في البيوت

وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ لِي مَسْجِدِي فِي بَيْتِي فَارَاهُ جَمَاعَةٌ.

٤٢٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبُتَيْبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَصْهَارِيُّ: أَنَّ عِيَّانَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ اصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَمُنُّ شَهِدَ بَرَاءً مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ انْكَرَتْ بِصُرِّي، وَأَنَا أَصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ، سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأَصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَّكَ تَأْتِينِي فَصَلَّيَ لِي بَيْنِي، فَأَتَيْتَنِي مُصَلِّيً، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَافِعُ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ عِيَّانُ: فَقَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ الْبُخَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجِئْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَجِبُ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟». قَالَ: فَأَضْرَبَتْ لَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَهَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقَفَا فَصَفَّاهَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ: وَحَسَنَاءُ عَلَى خَيْرِهِ صَنَعَاهَا لَهُ، قَالَ: فَجَاءَ فِي الْبَيْتِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدُوٍّ، فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ لِبَاقِلٍ مِنْهُمْ: «إِنَّ مَالِكُ بْنُ الدُّخَشِينِ أَوْ ابْنُ الدُّخَشِينِ؟» فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يَجِبُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُهَيِّئُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْهَرُ، قَالَ: فَأَنَا نَزَى وَجْهَهُ وَتَمَيَّحَتْهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ عَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَهَيِّئُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْخُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَصْهَارِيَّ، وَهُوَ أَخَذَ بِي سَائِمٍ، وَهُوَ مِنْ سَرَاكِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ. [راجع: ٤٢٤. أخرجه مسلم: ٣٣، وفي المساجد (٢٦٣)]

قوله: (باب المساجد) أي اتخاذ المساجد (في البيوت).

قوله: (وصلى البراء بن عازب في مسجده في داره جماعة) وللشمهيني: وفي جماعة وهذا الأثر أورده ابن أبي شيبة مثله في قصة.

قوله: (أن عيان بن مالك) أي الخزرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج، هو بكسر العين ويعجز ضمها.

قوله: (أنه أتني) في رواية ثابت عن أنس عن عتيان عند مسلم أنه بعث إلى النبي ﷺ يطلب منه ذلك، فيحتمل أن يكون نسب إتيان رسول الله ﷺ إليه نفسه مجازاً، ويحتمل أن يكون أنه مرة وبعث إليه أخرى إما متقاضياً وإما مذكراً. وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه: «قال للنبي ﷺ يوم الجمعة: لو أتيتني يا رسول الله» وفيه أنه أتاه يوم السبت، وظاهره أن مخاطبة عتيان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً.

قوله: (قد انكرت بصري) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق إبراهيم بن سعد ومعمّر، ولمسلم من طريق يونس، والطبراني من طريق الزبيدي والأوزاعي، وله من طريق أبي أويس: «لما ساء بصري» وللإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن عمر «جعل بصري يكل» ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن

ثابت: «وأصابني في بصري بعض الشيء» وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى إذ ذلك لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في الطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه: «إن عتيان كان يوم قومه وهو أعمى، وأنه قال لرسول الله ﷺ: إنها تكون الظلمة والسيل، وأنا رجل ضريب البصر» الحديث. وقد قيل: إن رواية مالك هذه معارضة لغيره، وليست عندي كذلك، بل قول محمود: «إن عتيان كان يوم قومه وهو أعمى» أي حين لقيه محمود وسرع منه الحديث، لا حين سؤاله للنبي ﷺ. وبينه قوله في رواية يعقوب: «فجئت إلى عتيان وهو شيخ أعمى يوم قومه». وأما قوله: «وأنا رجل ضريب البصر» أي أصابني فيه ضر كقوله: «انكرت بصري». ويؤيد هذا الحمل قوله في رواية ابن ماجه من طريق إبراهيم بن سعد أيضاً: «لما انكرت من بصري» وقوله في رواية مسلم: «وأصابني في بصري بعض الشيء» فإنه ظاهر في أنه لم يكمل عماء، لكن رواية مسلم من طريق حاد بن سلمة عن ثابت بلفظ: «أنه عمى فأرسل» وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن شهاب فقال: قوله: «انكرت بصري» هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وإن كان يصير بصراً ماء، وعلى من صار أعمى لا يصير شيئاً انتهى. والأول أن يقال: أطلق عليه عمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يمهله في حال الصحة، وبهذا تألف الروايات. والله أعلم.

قوله: (أصلي لقومي) أي لأجلهم، والمراد أنه كان يؤمهم، وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد.

قوله: (سال الوادي) أي سال الماء في الوادي، فهو من إطلاق الحمل على الحال، وللطبراني من طريق الزبيدي: «وإن الأمطار حين تكون بمعنى سيل الوادي».

قوله: (بني وبينهم) وفي رواية الإسماعيلي: «يسيل الوادي الذي بين مسكني وبين مسجد قومي فيحول بيني وبين الصلاة معهم».

قوله: (فأصلي بهم) بالنصب عطفاً على «أتي».

قوله: (وحدث) بكسر الدال الأولى أي نعت. وحكى الفزاز جواز فتح الدال في الماضي والواو في المصدر، والمشهور في المصدر الضم وحكى فيه أيضاً الفتح فهو مثلك.

قوله: (فصلي) بكون الياء ويعجز النصب لوقوع الفاء بعد التني، وكذا قوله: (فالطه) بالرفع ويعجز بالنصب.

قوله: (سافع! إن شاء الله) هو هنا للتعلق لا لغض الترك، كذا قيل ويعجز أن يكون للترك لاحتمال اطلاع ﷺ بالرحي على الجزم بأن ذلك سيقع.

قوله: (قال عتيان) ظاهر هذا السياق أن الحديث من أوله إلى هنا من رواية محمود بن الربيع بئر واسطة، ومن هنا إلى آخره من روايته عن عتيان صاحب القصة. وقد يقال: القدر الأول مرسل لأن محموداً يصغر عن حضور ذلك، لكن وقع التصريح في أوله بالتحدث بين عتيان ومحمود من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عند أبي حنيفة، وكذا وقع تصريحه بالسماع عند المصنف من طريق معمر ومن طريق إبراهيم بن سعد كما ذكرناه في الباب الماضي، فيحمل قوله: «قال عتيان» على أن محموداً أعاد اسم شيخه اعتماداً بذلك لطول الحديث.

قوله: (فلما علي) زاد الإسماعيلي «بالفداء»، وللطبراني من طريق أبي أويس أن السؤال وقع يوم الجمعة، والتوجه إليه وقع يوم السبت كما تقدم.

قوله: (وأبو بكر) لم يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غيره، حتى أن في رواية الأوزاعي: «فلما سألنا فلانته لواء لكن في رواية أبي أويس «ومعه أبو بكر وعمر» ولمسلم من طريق أنس عن عتيان: «فأتاني ومن شاء الله من أصحابه» وللطبراني من وجه آخر عن أنس: «في نفر من أصحابه» فيحمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء توجهه ثم عند الدخول أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه.

قوله: (فلم يجلس حين دخل)، وللشمهيني «حتى دخل» قال عياض: زعم بعضهم أنها غلط، وليس كذلك، بل للمنى فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت سائداً إلى ما جاء بسببه. وفي رواية يعقوب عند المصنف وكذا عند الطيالسي: «فلما دخل لم يجلس حتى قال أين تجب» وكذا للإسماعيلي من وجه آخر، وهي إبيّن في المراد لأن جلوسه إنما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأكمل ثم صلى، لأنه هناك دعى إلى الطعام فبدأ به، وهنا دعى إلى الصلاة فبدأ بها.

قوله: (أَن أَصْلِي مِنْ يَمِيْنِكَ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ وَالْمَجْهُوْرُ مِنْ رِوَاةِ الزَّهْرِيِّ، وَوَقَعَ حَنْدُ الْكُتَيْبِيِّ وَحْدَهُ: «فِي يَمِيْنِكَ».

قوله: (وَحِسْبَانَهُ) أَيِ مَعْنَاهُ مِنَ الرَّجْعِ.

قوله: (خُزَيْرَةُ) بَيَّاهٌ مَعْجَمَةٌ مَفْرُوحَةٌ بَعْدَهَا زَايٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ يَاءٌ تَحْتَايَةُ ثُمَّ رَاءٌ ثُمَّ هَاءٌ نَوْعٌ مِنَ الْأَطْعَمَةِ. قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ: تَصْنَعُ مِنْ لَحْمٍ يُقَطَّعُ صَخْرًا ثُمَّ يَسْبَبُ عَلَيْهِ مَاءٌ كَثِيرٌ فَإِذَا نَضِجَ ذُو عَلَيْهِ الدَّقِيقُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَحْمٌ فَهِيَ عَصِيْبَةٌ. وَكَذَا ذَكَرَ يَعْقُوبٌ نَحْوَهُ وَزَادَ «مِنْ لَحْمٍ بَاتَ لَيْلَةً» قَالَ: وَقِيلَ هِيَ حَسَاءٌ مِنْ دَقِيقٍ فِيهِ دَسَمٌ، وَحَكِيٌّ فِي الْجَمْهَرَةِ نَحْوَهُ، وَحَكِيٌّ الْأَزْهَرِيُّ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّ الْخُزَيْرَةَ مِنَ التَّنَخُّلَةِ، وَكَذَا حَكَاهُ الْمَصْنُفُ فِي كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ مِنَ النَّضْرِ بْنِ شَيْبِلٍ، قَالَ عِيَّاضُ: الْمُرَادُ بِالتَّنَخُّلَةِ دَقِيقٌ لَمْ يَهْرُسْ. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّصْيِيرُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ مَسْلَمٍ: «عَلَى جَشِيْشَةٍ يَجِيْسُ وَمَعْجَمَتَيْنِ» قَالَ أَهْلُ اللَّفْظِ: هِيَ أَيْ تَطْلُنُ الْخُفْلَةَ قَلِيْلًا ثُمَّ يَقْلَى فِيهَا شَحْمٌ أَوْ غَيْرُهُ. وَفِي الْمَطْلُوعِ: أَنَّهُا رُوِيَتْ فِي الصَّحِيْحَيْنِ بِمَاءٍ وَرَائِهِنَّ مَهْمَلَاتٌ. وَحَكِيٌّ الْمَصْنُفُ فِي الْأَطْعَمَةِ عَنْ النَّضْرِ أَيْضًا أَنَّهُا أَيِ الْيَمِيْنِ تَصْنَعُ مِنَ اللَّحْمِ.

قوله: (فَقَابَ فِي الْيَمِيْنِ رَجَالٌ) بِمَثَلِهِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ مُوَحَّدَةٌ، أَيِ اجْتَمَعُوا بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقُوا. قَالَ الْخَلِيلُ: لِلتَّابَةِ جَمْعُ النَّاسِ بَعْدَ انْتِفَازِهِمْ، وَمَعْنَى قِيلَ لَيْسَتْ ثَابِتَةً. وَقَالَ صَاحِبُ الْحَكَمِ: بِقَالَ ثَابِتٌ إِذَا رَجَعَ وَثَابَ إِذَا أَتَى.

قوله: (مَنْ أَهْلُ الْغَارِ) أَيِ الْحَلَّةِ، كَقَوْلِهِ: «خَيْرٌ دُورُ الْأَنْصَارِ دَارُ بَنِي النَّجَارِ» أَيِ مَحَلَّتِهِمْ، وَالْمُرَادُ أَهْلُهَا.

قوله: (فَقَالَ قَاتِلُ مَنَّهُمْ) لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْمَبْنِيُّ.

قوله: (وَالَّذِي بَيْنَ الدَّخِيْشَيْنِ) بِضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَتَحْتَ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ التَّحْتَايَةِ بَعْدَهَا شَيْنٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ نُونٌ.

قوله: (وَأَوْ ابْنُ الدَّخِيْشَيْنِ) بِضَمِّ الدَّالِ وَالتَّشْيِينِ وَسُكُونِ الْحَاءِ بَيْنَهُمَا وَحَكِيٌّ كَسَرُ أَوَّلِهِ، وَالتَّشْكُّ فِيهِ مِنَ الرَّوَايِ هَلْ هُوَ مَصْنُوعٌ أَوْ مَكْرِيٌّ. وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ هُنَا فِي الثَّانِيَةِ بِأَلِيمٍ بَدَلَ النُّونِ، وَعَنْدَ الْمَصْنُفِ فِي الْخَارِجِينَ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ: «الدَّخِيْشَيْنِ» بِالتَّوْنِ مَكْرِيًّا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، وَكَذَا لَحْمٌ مِنْ طَرِيقِ بَرْسٍ، وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بِالشَّكِّ، وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَحَدِ بَنِي صَالِحٍ أَنَّ الصُّوَابَ «الدَّخِيْشَيْنِ» بِأَلِيمٍ وَهِيَ رِوَايَةُ الطَّبْرَانِيِّ، وَكَذَا لَحْمٌ مِنْ طَرِيقِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ عَتَبَانَ، وَالتَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُهُمْ) قِيلَ وَهُوَ عَتَبَانُ وَرَاوِي الْحَدِيثِ، قَالَ ابْنُ عَرَبٍ الْبَرُّ فِي التَّحْمِيدِ: الرَّجُلُ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ قَتْلُ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَهُوَ عَتَبَانٌ، وَالْمُنَافِقُ لِلْمُشَارِ إِلَيْهِ هُوَ مَالِكُ بْنُ الدَّخِيْشِ. ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثَ عَتَبَانَ لِلذَّكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ الَّذِي سَأَرَهُ هُوَ عَتَبَانٌ، وَأَقْرَبُ بَعْضُ الْمُخْتَارِينَ فَضْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ الَّذِي قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «ذَلِكَ مُنَافِقٌ» هُوَ عَتَبَانٌ أَعْلَى مِنْ كَلَامِهِ هَذَا، وَلَيْسَ فِيهِ تَصَرُّعٌ بِذَلِكَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخْتَفِ فِي شَهَادَةِ مَالِكٍ بِدَوِّهِ وَهُوَ الَّذِي أَسْرَ سَهْلٌ بِنَ عَمْرٍو، ثُمَّ سَأَلَ إِسْنَادَ حَسَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ: «أَلَيْسَ قَدْ شَهِدَ بِدَوِّهِ». قُلْتُ: وَفِي الْمَغَازِي لِابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَالِكًا هَذَا وَمَعْنَى بَنٍ عَلِيٍّ فَحَقًّا مَسْجِدَ الضَّرَارِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ بَرِيٌّ عَمَّا اتَّهَمَ بِهِ مِنَ التَّنَافُقِ، أَوْ كَانَ قَدْ أَتْلَعَ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ التَّنَافُقِ الَّذِي اتَّهَمَ بِهِ لَيْسَ نَسَاقَ الْكُفْرِ إِذَا انْتَكَرَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ تَوَدُّهُ لِلْمُنَافِقِينَ، وَلَمَلَّ هَذَا فِي ذَلِكَ كَمَا وَقَعَ خَاطِبٌ.

قوله: (أَلَا تَرَاهُ لَدَ قَالٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَلِلطَّبْرَانِيِّ: «وَمَا يَقُولُهُ وَمُسْلِمٌ: «أَلَيْسَ بِشَهِيدٍ» وَكَانَهُمْ فَعَمُوا مِنْ هَذَا اسْتِغْنَاهُمْ أَنْ لَا يَجُزِمَ بِذَلِكَ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَقُولُوا فِي جَوَابِهِ: «إِنَّهُ لَيَقُولُ ذَلِكَ وَمَا هُوَ فِي قَلْبِهِ» كَمَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ عَنْ عَتَبَانَ.

قوله: (إِنَّمَا نَرَى وَجْهَهُ) أَيِ تَوَجُّهَهُ.

قوله: (وَوَصِيَّتُهُ إِلَى الْخَائِفِينَ) قَالَ الْكِرْمَاتِيُّ: يَقَالُ نَصَحْتُ لَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ قَالَ: قَدْ ضَمِنَ مَعْنَى الْإِتِّهَاءِ، كَذَا قَالَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: «إِلَى الْمُنَافِقِينَ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «وَجْهَهُ» فَهُوَ الَّذِي يُتَعَدَّى إِلَيْهِ، وَأَمَّا مُتَعَلِّقُ نَصِيحَتِهِ فَمَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ.

قوله: (قَالَ ابْنُ شَهَابٍ) أَيِ بِالْإِسْنَادِ الْمَاضِي، وَهُوَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مَعْلُومٌ.

قوله: (فَمَنْ سَأَلَتْ) زَادَ الْكُتَيْبِيُّ: «بَعْدَ ذَلِكَ» وَالصَّحِيْحَيْنِ بِمَهْمَلَتَيْنِ لَجْمِيعِهِمْ إِلَّا لِلْقَاسِيِ فَضِيْلُهُ بِالضَّادِ الْمَجْمُوعَةُ وَغُلُوبُهُ.

قوله: (مَنْ سَأَلَهُمْ) يَنْتَعِلُ الْمُهْمَلَةُ أَيِ خِيَارِهِمْ، وَهُوَ جَمْعُ سَرِيٍّ، قَالَ أَبُو عَرِيْبٍ: هُوَ الْمُرْتَضِعُ الْقُدْرُ مِنْ سَرُوِ الرَّجُلِ إِذَا كَانَ رَفِيعَ الْقُدْرَةِ، وَأَصْلُهُ مِنَ السَّرَاةِ وَهُوَ أَرْفَعُ الْمَوَاضِعِ مِنْ ظَهْرِ الدَّبَابَةِ، وَقِيلَ هُوَ رَأْسُهَا.

قوله: (فَصَلَّاهُ بِذَلِكَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَصِيْبُ سَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ عَتَبَانَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَلَهُ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرٍ، وَلَيْسَ لِلْحَصِيْبِ وَلَا لِعَتَبَانَ فِي الصَّحِيْحَيْنِ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةِ مَوَاضِعٍ مَطْلُوعًا وَخُتَصِرًا، وَقَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَتَبَانَ أَيْضًا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَسَمِعَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ مَعَ أَبِيهِ مِنْ عَتَبَانَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَسَيِّئِيٌّ فِي «بَابِ التَّرَافُلِ» جَاعَةً أَنْ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ يَحْكِي عَنْ عَتَبَانَ فَانْكُرَهُ لِمَا يَنْقُضِيهِ ظَاهِرُهُ مِنْ أَنَّ النَّارَ حَرَمَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَحَادِيثُ الشَّفَاعَةِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ يَحْبُذُ، لَكِنْ لِلْعُلَمَاءِ أَجْوَدُ مِنْ ذَلِكَ: وَسَمِعَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ حَقَبَ حَدِيثَ الْبَابِ: ثُمَّ نَزَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَأَيْتُ وَأَمْرًا نَرَى أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ انْتَهَى إِلَيْهَا، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَفْتَرِ فَلَا يَفْتَرِ، وَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الْحَقِيقَةَ نَزَلَ فَرُضُهَا قَبْلَ هَذِهِ الرَّاقَةِ قَطْعًا، وَظَاهَرُهُ يَنْقُضِي أَنَّ تَارِكَهَا لَا يَحْبُذُ إِذَا كَانَ مُوحِدًا. وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنَّ مَنْ قَلَّاهُ خُلُوصًا لَا يَبْرُكُ الْفَرَاغُ لِأَنَّ الْإِعْلَاصَ يَحْمِلُ عَلَى إِدَاءِ الْإِزَامِ، وَتَصَبُّعُ يَمْنَعُ الْمَلَازِمَةَ. وَقِيلَ الْمُرَادُ تَحْرِيمُ التَّخْلِيدِ أَوْ تَحْرِيمُ دُخُولِ النَّارِ الْمَعْلُومَةِ لِلْكَافِرِينَ لَا الطَّبَقَةَ الْمَعْلُومَةَ لِلْعَصَاةِ، وَقِيلَ الْمُرَادُ تَحْرِيمُ دُخُولِ النَّارِ بِشَرَطِ حُصُولِ قَبُولِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالتَّجَاوُزِ عَنْ السَّيِّئِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ: إِمَامَةُ الْأَمَمِيِّ، وَإِخْبَارُ الْمَرْءِ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا فِيهِ مِنْ عَامِلَةٍ وَلَا يَكُونُ مِنْ الشُّكْرِ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ مَسَاجِدُ لِلْجَمَاعَةِ سِوَى مَسْجِدِهِ ﷺ، وَالتَّخَلُّفُ عَنْ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَطَرِ وَالظَّلْمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاتِّخَاذُ مَوْضِعٍ مَعِيْنٍ لِلصَّلَاةِ. وَأَمَّا الَّذِي عَنْ إِيْطَانِ

مَوْضِعٍ مَعِيْنٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَفِيهِ حَدِيثُ رِوَاةِ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا اسْتَأْذَنَ رِيَاءَ وَغَيْرِهِ. وَفِيهِ تَسْوِيَةُ الصُّوْفِ وَأَنْ عَمُومُ النَّبِيِّ عَنْ إِمَامَةِ الزَّائِرِ مِنْ زَارِهِ خُصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّائِرُ هُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ فَلَا يَكْرَهُ، وَكَذَا مَنْ أَذِنَ لَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ. وَفِيهِ التَّشْرِيْكُ بِالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ أَوْ وَطَنُهُ، وَاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ أَنْ مَنْ دَعَى مِنَ الصَّالِحِينَ لَتَبْرِكَ بِهِ أَنَّهُ يَجِبُ إِذَا أَمِنَ الْفِتْنَةَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَتَبَانٌ إِذَا طَلَبَ بِذَلِكَ الْوُقُوفَ عَلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ بِالْقَطْعِ، وَفِيهِ إِجَابَةُ الْفَاضِلِ دَعْوَةَ الْمُفْضُولِ، وَالتَّشْرِيْكُ بِالشَّيْئَةِ، وَالْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ وَاسْتِصْحَابُ الزَّائِرِ بِبَعْضِ أَصْحَابِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُسْتَحْتَجَّ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَالِاسْتِئْذَانُ عَلَى الدَّعَايِ فِي بَيْتِهِ وَإِنْ قَدَّمَ مَنَ تَلَبَّ الْمَحْضُورُ، وَأَنْ تَخَافَ مَكَانَ فِي الْبَيْتِ لِلصَّلَاةِ لَا يَسْتَأْذِنُ وَقَتِيَّةً وَلَوْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْجِدِ، وَفِيهِ اجْتِمَاعُ أَهْلِ الْحَلَّةِ عَلَى الْإِسْمِ أَوْ الْعَامِلِ إِذَا وَرَدَ مَنْزِلٌ بِبَعْضِهِمْ لِيَسْتَفِيدُوا مِنْهُ وَيَتَرَكُّوا بِهِ وَاقْتِنَاءَهُ عَلَى مَنْ يَنْظُرُ بِهِ الْقِسَادُ فِي الدِّينِ عِنْدَ الْإِمَامِ عَلَى جِهَةِ النَّصِيحَةِ وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ غَيْبَهُ، وَأَنْ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَتَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ وَيَحْمِلُ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْجَمِيلِ، وَفِيهِ اتِّخَاذُ مَنْ غَابَ عَنِ الْجَمَاعَةِ بَلَا عَدْلٍ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْإِيمَانِ الطُّغْيَانُ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي النَّارِ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ وَتُرْجِمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ غَيْرَ تَرْجُمَةِ الْبَابِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ الرِّخَصَةُ فِي الصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ عِنْدَ الْمَطَرِ وَصَلَاةُ التَّرَافُلِ جَامِعَةٌ وَمُسْلِمٌ لِلْمُؤْمِنِ حِينَ يَسْلِمُ الْإِمَامُ وَرَدَ السَّلَامُ عَلَى الْإِسْمِ لَا يَجِبُ، وَأَنْ الْإِمَامَ إِذَا زَارَ قَوْمًا أَمَهُمْ، وَشَهِدَ عَتَبَانَ بِدَوِّهِ وَأَكَلَ الْخُزَيْرَةَ، وَأَنْ الْعَمَلُ الَّذِي يَنْتَبِهُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى يَنْجِي صَاحِبَهُ إِذَا قَبِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنْ مَنْ نَسَبَ مِنْ يَظْهَرُ الْإِسْلَامَ إِلَى التَّنَافُقِ وَغَيْرِهِ بِقُرْبَةٍ تَقُومُ عَنْهُ لَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ وَلَا يَنْقُصُ بِلَ بَعْدَهُ بِالتَّائِيلِ.

٤٧- بَابُ التَّيَمُّنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَمِيْنًا بِرِجْلَيْهِ الْيَمْنَى، فَإِذَا خَرَجَ بَدَأَ بِرِجْلَيْهِ الْيُسْرَى.

٤٢٦ - حَدَّثَنَا مَسْلَمٌ بْنُ حَزْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سَلَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجِيبُ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ، فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ: فِي طُهُورِهِ وَكَرْبَلِهِ وَتَعْمَلِهِ. [إِزْمَع: ١٦٨. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ:

[٢٦٨]

قوله: (باب التيمن) أي البداية باليمين (في دخول المسجد وغيره) بالخفض عطفًا على الدخول، ويجوز أن يحذف على المسجد لكن الأول أفيد.

قوله: (وكان ابن عمر) أي في دخول المسجد ولم يره موصولاً عنه، لكن في

المستردك للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول: «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى» والصحيح أن قول الصحابي: «من السنة كذا» معمول على الرفع، لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار إليه بإثر ابن عمر، وعصوم حديث عائشة يدل على البداءة باليمين في الخروج من المسجد أيضاً، ويحصل أن يقال: في قولها: «ما استطاعت» احتراز عما لا يستطيع فيه التيمن شرعاً كدخول الحلاء والخروج من المسجد، وكذا تعاطي الأشياء المستقلة باليمين كالاستنجاء والتمشط. وعلمت عائشة رضي الله عنها حبه ﷺ لما ذكرت إما بإخبارها لما بذلك، وإما بالقرائن. وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في «باب التيمن في الوضوء والغسل».

٤٨- باب هل تَنْبُشُ قُبُورَ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ وَيَتَّخِذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ؟

إِقْوَالُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». [راجع: ٤٣٥].

وَمَا يَذْكُرُهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ.

وَرَأَى عُمَرُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: الْقَبْرُ الْقَبْرُ، وَكَمْ يَأْمُرُهُ بِالْإِعَادَةِ.

٤٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ: ذَكَرَا كَيْسَةَ وَزَيْنَبَ بِالْحَبَشَةِ، فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَذَكَرَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ أَوْلَيْتَ، إِنْ كَانَ فِيهِمْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ لَمَاتَ، يَبْرَأُ عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ بِلَتِكَ الصُّورِ، فَأَوْلَيْتَ حِرَارًا أَعْلَقَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [المطهر: ٤٣٤، ١٣٤٩، ٣٨٧٣. أخرجه مسلم: ٥٢٨].

٤٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّحَاكِجِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: فَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَنِيَّةَ، فَنَزَلَ أَهْلِي الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرُو بْنِ عَزْرَةَ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَى نِسِيِّ النِّجَارِ، فَعَجَّلُوا مَقْلَدِي السُّورِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ رَذُلُهُ، وَتَلَا نِسِيُّ النِّجَارِ حَرْفَهُ، خَشِيَ أَلْقَى بِغِيَاةِ أَبِي الْيُوبِ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَذْكَرَتْهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ النَّعَمِ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بِبَنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأُرْسِلَ إِلَى مَالِكٍ مِنْ نِسِيِّ النِّجَارِ، فَقَالَ: هَذَا نِسِيُّ النِّجَارِ فَايْتُونِي بِحَبَابِكُمْ هَذَا. قَالُوا: لَا وَاللَّهِ، لَا نَعْلَبُ نَعْمَةً إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ: قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، وَفِيهِ حَرْبٌ، وَفِيهِ نَعْلٌ، فَامَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَبَيْتَتْ، ثُمَّ بِالْعَرَبِ فَمُوتَتْ، وَبِالنَّخْلِ قَطَعَ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَجَعَلُوا عِضَادَتَهُ الْجِجَارَةَ، وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصُّخْرَ وَهُمْ يَزْتَحِرُونَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُوَ يَقُولُ:

«اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْرِضْ لِلْإِنْتِصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ».

[راجع: ٧٣٤، وأظهر في المراجعة، باب: ٦. أخرجه مسلم: ٥٢٤].

قوله: (باب هل تَنْبُشُ قُبُورَ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ) أي دون غيرها من قبور الأنبياء وأتباعهم لما في ذلك من الإهانة لهم، بخلاف المشركين فإنهم لا حرمة لهم. وأما قوله: بالقرن النبي ﷺ الخ، فوجه التعليق أن الوحيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم

قوله: (وما يذكره من الصلاة في القبور) يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر أو إلى القبر أو بين القبرين. وفي ذلك حديث رواه مسلم من طريق أبي مرثد الغنوي مرفوعاً «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها أو عليها». قلت: وليس هو على شرط البخاري فأشار إليه في الترجمة، وأورد معه أثر عمر الدجال على أن النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة، والأثر المذكور عن عمر روضناه موصولاً في كتاب الصلاة لأبي نعيم شيخ البخاري ولفظه «بينما أنس يصلي إلى قبر نأله عمر: القبر القبر، فظن أنه يعني القبر، فلما رأى أنه يعني القبر جاز القبر وصلى» وله طرق أخرى يبيتها في «تعليق التعليل» منها من طريق حيد عن أنس نحوه، وزاد فيه: «وقال بعض من يليني إنما يعني القبر فتحت عنه» وقوله «القبر القبر» بالنصب فيهما على التحذير.

قوله: (ولم يأمره بالإعادة) استنبطه من تخاذي أنس على الصلاة، ولو كان ذلك يقتضي فسادهما لقطعها واستأنف.

قوله: (حلفنا محمد بن الحنفى قال حلفنا يحيى) هو القطان (من هشام) هو ابن عروة.

قوله: (عن عائشة) في رواية الإسمايلي من هذا الوجه: «أخبرتني عائشة».

قوله: (أن أم حبيبة) أي رمة بنت أبي سفيان الأموية (وأم سلمة) أي هند بنت أبي أمية المخزومية وهما من أزواج النبي ﷺ وكانتا من هاجر إلى الحبشة كما سيأتي في موضعه.

قوله: (ذكرنا) كذا لأكثر الرواة، وللمستلمي والحصري وذكرناه بالتذكير وهو مشكل.

قوله: (وأينها) أي هما ومن كان معهما، وللكشيبيني والأصيلي: «وأناها» وسبأني للمصنف قريباً في «باب الصلاة في البيعة» من طريق عبدة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الباء التحتية، وله في الجنائز من طريق مالك عن هشام نحوه، وزاد في أوله: «فلا أشككي النبي ﷺ» ومن طريق هلال عن عروة بلفظ: «قال في مره الذي مات فيه» ولمسلم من حديث جندب أنه ﷺ قال نحو ذلك قبل أن يتوفى خميس وزاد فيه: «فلا تدخلوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» انتهى. وفائدة التصحيح على زمن النهي الإشارة إلى أنه من الأمر المحكم الذي لم ينسخ لكونه صدر في آخر حياته ﷺ.

قوله: (إن أولئك) بكسر الكاف ويجوز فتحها.

قوله: (فمات) عطف على قوله «كان» وقوله «وبناه» جواب «إذا».

قوله: (وصوروا فيه تلك الصور) وللمستلمي «تلك الصورة» بياء التحتية بدل اللام، وفي الكاف فيها وفي أولئك ما في أولئك الماضية، وإنما فصل ذلك أوائلهم ليتأسرأ بروية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدوا كاجتهادهم، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فعبدها، ففعل النبي ﷺ عن مثل ذلك سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك. وفي الحديث دليل على تحريم التصوير، وحمل بعضهم الوحيد على من كان في ذلك الزمان أقرب العهد بعبادة الأوثان، وأما الآن فلا. وقد أطنب ابن دقيق العيد في رد ذلك كما سيأتي في كتاب اللباس. وقال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ويعملونها بقلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك، فاما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوحيد وفي الحديث جواز

حكاية ما يشاهده المؤمن من المعجائب، ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به، وذم فاعل الغمرات، وأن الاعتبار بالأحكام بالشرع لا بالعقل. وفيه كراهية الصلاة في المقابر سواء كانت بجنب القبر أو عليه أو إليه، وسيأتي بيان ذلك قريباً، ويأتي حديث أنس في بناء المسجد مبسوطاً في كتاب الهجرة وإسناده كلهم بصرون. وقوله فيه: «فأقام فيهم أربعاً وعشرين» كذا للمستمل والمخروي، وللباقين: «أربع عشرة» وهو الصواب من هذا الوجه، وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري وفيه: «وقد اختلف فيه أهل السير» كما سيأتي. وقوله «وأرسل إلى بني النجار» هم أحوال عبد المطلب لأن أمه سلمى منهم، فأراد النبي ﷺ النزول عندهم لما تحول من قباء، والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات بن ثعلبة.

قوله: (مطلقين السيوف) منصوب على الحال، وفي رواية كريمة: «ومطلقين السيوف» بحذف النون، والسيوف مجرورة بالإضافة.

قوله: (وأبو بكر رده) كان النبي ﷺ أرده تشرافاً له وتبرهاً بقدره، ولا قد كان لأبي بكر ناقة هاجر عليها كما سيأتي بيانه في الهجرة.

وقوله: (وملاً بني النجار حوله) أي جامعهم، وكانهم مشراً معه أدباً.

وقوله: (حتى ألقى) أي ألقى رحله، وفاته الناحية للخدمة أمام الدار.

قوله: (وأنه أمر) بالفتح على البناء للفاعل، وقيل روي بالضم على البناء للمفعول.

قوله: (فأمنوني) بالخلة: اذكروا لي شئ لاذكر لكم الثمن الذي اختاره، قال ذلك على سبيل المساومة، فكانه قال سأمنوني في الثمن.

قوله: (لا تطلب شئ إلا إلى الله) تقديره لا تطلب الثمن، لكن الأمر فيه إلى الله، أو «إلى» بمعنى من، وكذا عند الإسماعيلي: «لا تطلب شئ إلا من الله» وزاد ابن ماجه «أبداه» وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً. وخالف في ذلك أهل السير كما سيأتي.

قوله: (فكان فيه) أي في الحائط الذي بني في مكانه للمسجد.

قوله: (وفيه خرب) قال ابن الجوزي: المعروف فيه فتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة. قلت: وكذا ضبط في سنن أبي داود وحكى الخطابي أيضاً كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وعنب، وللكتشيبي: «حوت» بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء بعدها مثناة، وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حاد بن سلمة عن أبي التياح بالمهملة والمثناة، ضلوا هنا فرواية الكتشيبي وهم، لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث، وذكر الخطابي فيه ضبطاً آخر، وفيه بحث سيأتي مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى.

قوله في آخره: (فاغفر للأَنْصَار) كذا للأكثر، وللستلمي والمخروي «فاغفر الأنصار» بحذف اللام، ويوجه بأنه ضمن اغفر معنى استر، وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ: «فاغفر الأنصار». وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة للملوكة بالمبة والبيع، وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها، وجواز بناء المساجد في أماكنها، قيل وفيه جواز قطع الأشجار الشجرة للحاجة أخذاً من قوله: «وأمر بالنخل قطع» وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يشر إما بأن يكون ذكراً وإما أن يكون طراً عليه ما قطع شمرته. وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريباً.

٤٩- باب الصلاة في مَرَابِضِ الْقَمَمِ

٤٢٩- حَدَّثَنَا سَلَيْمَانُ بْنُ حَزْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْقَمَمِ، ثُمَّ سَبَّحَهُ يَقُولُ: كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْقَمَمِ، قَبْلَ أَنْ يُتَى الْمَسْجِدُ. [رواه: ٧٣٤. أخرجه مسلم: ٥٢٤، مطولاً]

قوله: (باب الصلاة في مَرَابِضِ الْقَمَمِ) أي أماكنها، وهو بالموحدة والضاد المعجمة جمع مريض بكسر الميم، وحديث أنس طرف من الحديث الذي قبله، لكن بين

(هيبه) القائل: «ثم سمعته بعد يقوله» هو شعبة يعني أنه سمع شيخه يزيد فيه التقييد للذكر بعد أن سمعه منه بدونه، ومفهوم الزيادة أنه ﷺ لم يصل في مَرَابِضِ الْقَمَمِ بعد بناء المسجد لكن قد ثبت إسنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة.

٥٠- باب الصلاة في مَوَاضِعِ الْإِبِلِ

٤٣٠- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْقَصْرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَلَيْمَانُ بْنُ حَبَّانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ. وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي. (أخر: ٥٠٧. أخرجه مسلم: ٥٠٢)

قوله: (باب الصلاة في مَوَاضِعِ الْإِبِلِ) كانه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في الفترة بين الإبل والغنم ليست على شرطه، لكن لما طرق قوة: منها حديث جابر بن سمرة عند مسلم، وحديث البراء بن عازب عند أبي داود، وحديث أبي هريرة عند الترمذي، وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي، وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه، وفي معظمها التبرير «بمواطن الإبل». ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء «مبارك الإبل»، ومنه في حديث سليلك عند الطبراني، وفي حديث سبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي «أصطان الإبل»، وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني «مناخ الإبل»، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد «مرايد الإبل»، فعبر المصنف بالمواضع لأنها أشمل، والمواطن أضيق من للمواضع لأن المعاطن مواضع إقامتها عند الماء خاصة. وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الإبل، وقيل هو ماؤها مطلقاً قلله صاحب المنها عن أحمد، وقد نازع الإسماعيل المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله ستره عدم كراهية الصلاة في مبركه، وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من حلة النهي عن مالك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فإنها خلقت من الشياطين، ونحوه في حديث البراء، كانه يقول: لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي، وكذلك صلاة ركبها، وقد ثبت أنه ﷺ كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب الوتر، وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمعة لما طبع عليه من الغفار المقضي إلى تشويش قلب المصلي، بخلاف الصلاة على المركوب منها أو إلى جهة واحد معقول، وسيأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب ستره المصلي إن شاء الله تعالى. وقيل على النهي في التفرقة بين الإبل والغنم بأن عادة أصحاب الإبل التنوط بقربها فتنجس أعضائها وعادة أصحاب الغنم تركه حكاية الطحايي عن شريك واستجده، وغلط أيضاً من قال إن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أربالها وأرواثها لأن مَرَابِضِ الْقَمَمِ تشركها في ذلك، وقال: إن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذنب أصحابه. وتعقب بأنه خالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار، وإذا ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقاً، لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله: «جعلت في الأرض مسجداً وطهوراً» وبين أحاديث الباب بمحملها على كراهة التنزيه وهذا أولى. والله أعلم.

(تكملة): وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي في مَرَابِضِ الْقَمَمِ ولا يصلي في مَرَابِضِ الْإِبِلِ والبر، وسنده ضعيف، فلو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الإبل، بخلاف ما ذكره ابن المنذر أن البقر في ذلك كالغنم.

٥١- باب من صلى وقدمه ثور أو نار،

أو شيء مما يعبد، فأراد به الله.

وقال الزهري: أخبرني أنس قال: قال النبي ﷺ: «محرحت علي النار وأنا أصلي».

٤٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «أُوبِتِ النَّارُ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَأَنَّهُمْ قَطُّ انْفُطِحَ». [راجع: ٧٩. أخرجه مسلم: ٩٠٧ مطولاً]

قوله: (باب من صلى وقدمه ثور) بالنصب على الظرف، و(التور) بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة ما تورد فيه النار للغيز وغيره وهو في الأكثر يكون خيرة في الأرض، وربما كان على وجه الأرض، وهم من خصه بالأول، قيل هو مربوب وقيل هو عربي توافقت عليه الأئمة، وإنما خصه بالذكر مع كونه ذكر النار بعد اهتماماً به لأن عبدة النار من الجوس لا يبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجمر كالتي في التور، وأشار به إلى ما ورد من ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التور وقال: هو بيت نار، أخرجه ابن أبي شيبة.

وقوله: (أو شيء) من العباد بعد الخاص، فتدخل فيه الشمس مثلاً والأصنام والتماثيل، والمراد أن يكون ذلك بين المصلي وبين القبلة

قوله: (وقال الزهري) هو طرف من حديث طويل يأتي موصولاً في باب وقت الظهر، وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسيأتي باللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد، وحديث ابن عباس يأتي الكلام عليه بشامه في صلاة الكسوف، فقد ذكره بشامه هنا بهذا الإسناد، وتقدم أيضاً طرف منه في كتاب الإيمان، وقد نازعه الإسماعيلي في الترجمة فقال: ليس ما أرى الله نية من النار بمنزلة نار معبودة لقوم يتوجه للمصلي إليها. وقال ابن التين: لا حجة فيه على الترجمة لأنه لم يفصل ذلك مختاراً، وإنما عرض عليه ذلك للمحتمى الذي أراد الله من تبيته العباد، وتعب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه، لأنه ﷺ لا يقر على باطل، فدل على أن مثله جائز. وتفرقة الإسماعيلي بين القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلي وبين قبلة في الجملة. وأحسن من هذا عندي أن يقال: لم يفصح المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقي ذلك بينه وبين قبلة وهو قادر على إزالته أو إخماده عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني، وهو المطابق لحديثي الباب، ويكره في حق الأول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل، وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التور أو إلى بيت نار، ونازعه أيضاً من المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال: لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه ﷺ قال: «أُوبِتِ النَّارُ» ولا يلزم أن تكون أمامه متوجهاً إليها، بل يجوز أن تكون من يمينه أو عن يساره أو غير ذلك. قال: ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة انتهى. وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فمحل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالملق عن أنس، فيه: «عرضت علي النار وأنا أصلي» وأما كونه رآها أمامه فيساق حديث ابن عباس يقتضيه، فيه أنهم قالوا له بعد أن انصرف: «يا رسول الله رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ثم رأيناك تكلمت» أي تأخرت إلى خلف، وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أرى النار. وفي حديث أنس الملق عن عته في كتاب التوحيد موصولاً: «لقد عرضت علي الجنة والنار أتأق في عرض هذا الحائط وأنا أصلي» وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلي والبعيد.

٥٢- باب كراهية الصلاة في المقابر

٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ،

عَنِ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا لِي بُيُوتَكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَجْلِسُوا فِيهَا».

[أخر: ١٨٧. أخرجه مسلم: ٧٧٧]

قوله: (باب كراهية الصلاة في المقابر) استنبط من قوله في الحديث: «ولا تتخونها» فيرواه أن القبور ليست بمحل للمادة فتكون الصلاة فيها مكروهة، وكأنه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «الأرض كلها مسجد إلا القبرة والحمام وجاله ثقات، لكن اختلف في وصله وإرساله، وحكم مع ذلك بصحة الحاكم وابن حبان.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وعبد الله هو ابن عمر العمري.

قوله: (من صلاتكم) قال القرطبي «من» للتبعية، والمراد الترافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً: «إذا نفس أحدكم الصلاة في مسجده فليجمل ليثه نصيباً من صلاته»، قلت: وليس فيه ما يفي الاحتمال. وقد حكى مياض عن بعضهم أن معناه: اجعلوا بعض فراصمكم في بيوتكم ليقتدي بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن. وهذا وإن كان محتملاً لكن الأول هو الأرجح. وقد بالغ الشيخ عبي الدين فقال: لا يجوز حله على القريفة، وقد نازع الإسماعيلي المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال: الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر. قلت: قد ورد بلفظ «المقابر» كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر» وقال ابن التين: تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر، وتأوله جماعة على أنه إنما فيه النذب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون، كأنه قال: لا تكونوا كالمتوفى الذين لا يصلون في بيوتهم، وهي القبور. قال فلما جاوز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك. قلت: إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المطوق فمسلم، وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا، فقد قلنا وجه استنباطه. وقال في النهاية نبأ للمطالع: إن تأويل البخاري مروج، والأولى قول من قال: معناه إن الميت لا يصلي في قبره. وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن القبرة ليست بموضع الصلاة، وكذا قال البخاري في شرح السنة الخطابي، وقال أيضاً: يحتمل أن المراد لا تجعلوا بيوتكم ومناً للموتى فقط لا تصلون فيها فإن الترم أصر الموت والميت لا يصلي. وقال التوريشي: حاصل ما يحتمله أربعة معان، فذكر الثلاثة الماضية ورأبها: يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كاليت ويته كالقبر. قلت: ويؤيده ما رواه مسلم: «مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت». قال الخطابي: وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء، فقد دفن رسول الله ﷺ في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته، قلنا: ما ادعى أنه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما إن جعل النهي حكماً مفضلاً عن الأمر. وما استدلل به على رده تعقبه الكرماني فقال: لعل ذلك من خصائصه. وقد روي أن الأنبياء يذنبون حيث يموتون. قلت: هذا الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مرفوعاً: «ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض» وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف، وله طريق أخرى مرسله ذكرها البيهقي في الدلائل، وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبيد الأشجعي الصحابي عن أبي بكر الصديق أنه قيل له: «فأين يدفن رسول الله ﷺ؟» قال: في المكان الذي قبض الله فيه روحه، فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب» إسناده صحيح لكنه موقوف. والذي قبله أصرح في المقصود. وإذا حل دفته في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك، بل هو متجه، لأن استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة، ولفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله: «ولا تجعلوا بيوتكم مقابر» فإن ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقاً، والله أعلم.

٥٣- باب الصلاة في مواضع الخسوف والغلب

وَيَذْكُرُ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ كَرَمُ الصَّلَاةِ يَخْسُفُ بَابِلَ.

٤٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَلِّينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِأَكْبَنَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بِأَكْبَنَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، لَا يُعْرِضُكُمْ فَا أَصَابَتْهُمْ». [طهر: ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٤٤١٩، ٤٤٢٠، ٤٧٠٢، أخرجه مسلم: ٢٩٨٠]

قوله: (باب الصلاة في مواضع الخسوف والغلب) أي ما حكمها؟ وذكر الغلب بعد الخسوف من العام بعد الخاص لأن الخسوف من جملة الغلب.

قوله: (ويذكر أن علياً) هذا الأثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي الجهم وهو بضم الجيم وكسر الهمزة وتشديد اللام قال: «وكان مع علي فمررتا على الخسوف الذي ببابل، فلم يصل حتى أجازته أي تعدله، ومن طريق أخرى عن علي قال: «وما كنت لأصلي في أرض خسف الله بها ثلاث مرار» والظاهر أن قوله: «ثلاث مرار» ليس متعلقاً بالخسوف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد وإنما أراد أن علياً قال ذلك ثلاثاً، ورواه أبو داود مرفوعاً من وجه آخر عن علي ولفظه: «نهاني جبري» أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة في إسناده ضعيف، واللاق بتعليق المصنف ما تقدم، والمراد بالخسوف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله: «فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم» الآية [النحل: ٢٦]، ذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن النمرودة بن كتمان بن ببابل بنياناً عظيماً يقال إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع، فخسف الله بهم، قال الخطابي: «لا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل، فإن كان حديث علي ثابتاً فلمنع نهائهم أن يتدخلوا وطناً لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها، يعني أطلق المزموع وأراد اللازم. قال: فيحتمل أن النهي خاص بعلي إسناده له بما لقي من الفتنة بالعراق. قلت: وسياق قصة علي الأولى يبعد هذا التأويل. والله أعلم.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي موسى ابن أخت مالك.

قوله: (لا تدخلوا) كان هذا النهي لما مروا مع النبي ﷺ بالجسر ديار ثمود في حال توجههم إلى ثوبك، وقد صرح المصنف في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك.

قوله: (هؤلاء المعلمين) يفتح الذال للمجعة. وله في أحاديث الأنبياء: «ولا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم».

قوله: (ولا أن تكونوا بأكبن) ليس المراد الاختصار في ذلك على ابتداء الدخول، بل دائماً عند كل جزء من الدخول، ولما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالأولوية، وسيأتي أنه ﷺ لا يزل في البيت، قال ابن بطال: هذا يدل على إباحة الصلاة هناك، لأن الصلاة موضع بقاء وتضرع، كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لأثر علي. قلت: والحديث مطابق له من جهة أن كلا منهما فيه ترك التزول كما وقع عند المصنف في المخازي في آخر الحديث: «ثم فتح ﷺ رأسه وأسر السير حتى أجاز الوادي» فدل على أنه لا يزل ولم يصل هناك كما صنع علي في خسف بابل. وروى الحاكم في «الإكليل» عن أبي سعيد الخدري قال: «رأيت رجلاً جاء عماماً وجده بالجسر في بيوت المعلمين فأعرض عنه النبي ﷺ واستتر يده أن ينظر إليه وقال: الله. فالفقه لكن إسناده ضعيف، وسيأتي نفيه ﷺ أن يعصى من ميامهم في كتاب أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى.

قوله: (لا يصيكم) بالرفع على أن وراء نافية وللمتن لثلاث يصيكم. ويجوز الجزم على أنها نامة وهو أوجه، وهو نهي بمعنى الخبر. وللمصنف في أحاديث الأنبياء: «وإن يصيكم أي خشية أن يصيكم، ووجه هذه الخشية أن اليكاء يعنه على التكرر والاعتبار، فكانه أمرهم بالتكرر في أحوال توجب اليكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع تمكنهم لهم في الأرض وإمهالهم مدة طويلة ثم إيقاع عقبتهم بهم وشدة عذاب، وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن أن تكون عقابته إلى مثل ذلك. والتكرر أيضاً في

مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر وإمهالهم إعمال عقولهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له، فمن مر عليهم ولم يتفكر فيما يوجب اليكاء اعتباراً بأحوالهم فقد شابههم في الإهمال، ودل على قسوة قلبه وعدم خشوعه، فلا يأمن أن يمر به ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم فيصيب ما أصابهم، وهذا يتدفق اعتراض من قال: كيف يصيب عذاب الظالمين من ليس بظالم؟ لأنه بهذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالماً فيعذب بظلمه. وفي الحديث الحديث على المراقبة، والزجر عن السكنى في ديار المعلمين، والإسراع عند المرور بهما، وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى: «وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم» [إبراهيم: ٤٥].

٥٤- باب الصلاة في البيعة

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا تَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ، مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فِي الْبَيْعَةِ، إِلَّا بَيْعَةَ فِيهَا تَمَاثِيلٌ.

٤٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ إِسْحَامِ بْنِ غُرْثَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْسَةَ رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، يَقَالُ لَهَا عَائِشَةُ: لَذَكَرْتُ لَكَ مَا رَأَتْ لَهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَلَيْكَ قَوْمٌ إِذَا قَاتَ فِيهِمُ الْعَدُوُّ الصَّالِحُ، أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، يَتَوَّأ عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أَوَلَيْكَ شِرَاؤُ الْعُلَاقِ عِنْدَ اللَّهِ». [راجع: ٤٢٧، أخرجه مسلم: ٥٢٨]

قوله: (باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعد ما مشاة تحتانية: معبد للتصاري. قال صاحب المحكم: البيعة صومعة المراكب. وقيل كنيسة التصاري والثاني هو للمعبد. ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار وغير ذلك.

قوله: (وقال عمر: إنا لا ندخل كنائسكم) وفي رواية الأصيلي: «كنائسهم».

قوله: (من أجل التماثيل) هو جمع تماثيل مثلهما بينهما ميم، وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم.

قوله: (التي فيها) الضمير يعود على الكنيسة، والصور بالجهر على أنها بدل من التماثيل أو بيان لها، أو بالنصب على الاختصاص، أو بالرفع أي أن التماثيل معصورة والضمير على هذا للتماثيل، وفي رواية الأصيلي «والصور» بزيادة الواو العاطفة. وهذا الأثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال: لما قدم عمر الشام صنع له رجل من التصاري طعاماً وكان من عظامهم وقال: أحب أن تحبني وتكرمني. فقال له عمر: إنا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها، يعني التماثيل. وتبين بهذا أن روايتي النصب والجهر لوجه من غيرهما، والرجل المذكور من عظامهم اسمه قسطنطين سماء مسلمة بن عبد الله الجهمي من عمه أبي مسعدة بن ربيعة عن عمر في قصة طويلة أخرجه.

قوله: (وكان ابن عباس) وصله البخاري في «الجمعيات» وزاده فيه «فإن كان فيها تماثيل خرج فضلي في المطر» وقد تقدم في «باب من صلى وقدامه تنورة» أن لا معارضة بين هذين البيتين، وأن الكرامة في حال الاختيار.

قوله: (وحدثنا محمد) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته. وصيغة هو ابن سليمان، وقد تقدم الكلام على المتن قبل خمسة أبواب، ومطابقته للترجمة من قوله: «بتوا على قبره مسجداً» فإن فيه إشارة إلى نهى المسلم عن أن يصلي في الكنيسة فيدخلها بصلاته مسجداً. والله أعلم.

٥٥- باب

٤٣٥، ٤٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا

قوله: (باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض) تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل كتاب التيمم، وأخرجه هناك عن محمد بن منان أيضاً وسعيد بن النضر لكنه

قوله: (باب نوم الرجال في المسجد) أي جواز ذلك، وهو قول الجمهور،

قوله: (باب إذا دخل المسجد) حذف الفاعل للعلم به، وذكر في رواية الأصيلي وكريمة كلفظ للفتن.

قوله: (عن أبي قتادة) يفتحتين، هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك، ورواه سهيل بن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال: «عن جابر» بدل أبي قتادة، وخطأه الترمذي والدارقطني وغيرهما.

قوله: (السلمي) يفتحتين لأنه من الأنصار، والإستاد كله مدني كالذي بعده.

قوله: (ركعتين) هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق، واختلف في أقله، والصحيح اعتباره فلا تأتي هذه السنة بأقل من ركعتين. واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للتعبد، ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب، والذي صرح به ابن حزم علمه، ومن أدلة عدم الوجوب قوله ﷺ للذي رآه يتخطى: «اجلس فقد أدبته» ولما يأمره بالصلاة، كذا استدل به الطحاوي وغيره وفيه نظر. وقال الطحاوي أيضاً: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الأمر بداخل فيها. قلت: هما عموماً تعارضان، الأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل، والنهي عن الصلاة في أوقات خصوصية، فلا بد من تخصيص أحد العمومين، فذهب جمع إلى تخصيص النهي وتعميم الأمر وهو الأصح عند الشافعية وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية.

قوله: (قال أن يجلس) صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التشدرك، وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه: «دخل المسجد فقال له النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال لا، قال: قم فاركعهما» ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقرب بالجلوس. قلت: ومثله قصة سليك كما سيأتي في الجمعة. وقال الحب الطبري: يحتل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز، أو يقال وقتها قبله أداء وبعده قضاء، ويحتل أن تحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يحل الفصل.

(قاله): حديث أبي قتادة هذا ورد على سبب، وهو «أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالساً بين أصحابه فجلس معهم، فقال له: ما متنعك أن تركع؟ قال: وأنتك جالساً والناس جلوس. قال: فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين» أخرجه مسلم. وعند أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة «أعطوا المساجد حقها، قيل له: وما حقها؟ قال: ركعتين قبل أن تجلس».

٦٩- باب الحديث في المسجد

٤٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأُزْجَرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَاتِلُكُمْ تَعْلَنِي عَلَى أَحَدِكُمْ، مَا قَامَ فِي مَسْجِدٍ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يَخْبُثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». [إجماع: ١٧٦. أخرجه مسلم: ٣٦٢ و(٦٤٩) قطعة ليست في هذه الطرق، وأخرجه بعده في المساجد (٧٧٧)]

قوله: (باب الحديث في المسجد) قال للمازري: أشار البخاري إلى الرد على من منع الحديث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب، وهو مبني على أن الحديث هنا البرح وغمره، وبذلك فسره أبو هريرة كما تقدم في الطهارة. وقد قيل المراد بالحدث هنا أم من ذلك، أي ما لم يحدث سوماً. ويؤيده رواية مسلم «ما لم يحدث فيه، ما لم يؤذ فيه، وفي أخرى للبخاري: «ما لم يؤذ فيه يحدث فيه، وسيأتي قريباً بناء على أن الثانية تفسير للآخر.

قوله: (الملاكمة تصلي) وللشمسي: «أن الملاكمة تصلي» بزيادة أن، والمراد بالملاكمة الحفظة أو السيرة أو أم من ذلك.

قوله: (يقول الخ) هو بيان لقوله تصلي.

قوله: (ما دام في مصلاه) مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضت ذلك، وسيأتي في «باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة» بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً سواء ثبت في جلسته ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره، ولفظه: «ولا ينزل في صلاة» ما انتظر

يجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلمي والحاكم وأبو نعيم، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر، وفي بعض ما ذكروه اعتراض ومنتقشة، لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك.

قوله: (رواه) هو ما يستر أعلى البدن فقط.

وقوله: (إما إزار) أي فقط (وإما كساء) أي على الهيئة المشروعة في المتن.

وقوله: (قد ربطوا) أي الأكسية فحلف المفعول للعلم به.

وقوله: (لمنها) أي من الأكسية.

قوله: (فيجمعه بيده) أي الواحد منهم، زاد الإسماعيلي أن ذلك في حال كونهم في الصلاة. ويحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان. وقد تقدم نحو هذه الصفة في «باب إذا كان الثوب ضيقاً».

٥٩- باب الصلاة إذا قُيِّمَ مِنْ سَفَرٍ

وَقَالَ كَتَبَ بَنُو مَالِكٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قُيِّمَ مِنْ سَفَرٍ، بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ. [إجماع: ٢٧٥٧].

٤٤٣ - حَدَّثَنَا غُلَامٌ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْرَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُخَابِرٌ بْنُ وَثَّارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَكْبَتْ النَّبِيُّ ﷺ وَخَرَّ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ مِسْرَرٌ: أَرَأَاهُ قَالَ: ضَعَى، فَقَالَ: «وَصَلِّ رَكْعَتَيْهِ». وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دِينَ، فَتَضَاعَى وَذَكَرَ لِي. [الطبر: ١٨٠١، ٢٠٩٧، ٢٣٠٩، ٢٣٨٥، ٢٣٩٤، ٢٤٠٦، ٢٤٧٠، ٢٤٦٣، ٢٦٤، ٢٧١٨، ٢٨٦١، ٢٩٦٧، ٣٠٨٧، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٥٢، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٣٥٠، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، ٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤، ٣٣٧٥، ٣٣٧٦، ٣٣٧٧، ٣٣٧٨، ٣٣٧٩، ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٨٦، ٣٣٨٧، ٣٣٨٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠، ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤، ٣٣٩٥، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧، ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٤، ٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٠، ٣٤٣١، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦، ٣٤٣٧، ٣٤٣٨، ٣٤٣٩، ٣٤٤٠، ٣٤٤١، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٤٤٦، ٣٤٤٧، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩، ٣٤٥٠، ٣٤٥١، ٣٤٥٢، ٣٤٥٣، ٣٤٥٤، ٣٤٥٥، ٣٤٥٦، ٣٤٥٧، ٣٤٥٨، ٣٤٥٩، ٣٤٦٠، ٣٤٦١، ٣٤٦٢، ٣٤٦٣، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٦٩، ٣٤٧٠، ٣٤٧١، ٣٤٧٢، ٣٤٧٣، ٣٤٧٤، ٣٤٧٥، ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، ٣٤٨١، ٣٤٨٢، ٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٣٤٨٥، ٣٤٨٦، ٣٤٨٧، ٣٤٨٨، ٣٤٨٩، ٣٤٩٠، ٣٤٩١، ٣٤٩٢، ٣٤٩٣، ٣٤٩٤، ٣٤٩٥، ٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٤٩٩، ٣٥٠٠، ٣٥٠١، ٣٥٠٢، ٣٥٠٣، ٣٥٠٤، ٣٥٠٥، ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠، ٣٥١١، ٣٥١٢، ٣٥١٣، ٣٥١٤، ٣٥١٥، ٣٥١٦، ٣٥١٧، ٣٥١٨، ٣٥١٩، ٣٥٢٠، ٣٥٢١، ٣٥٢٢، ٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٣٥٢٧، ٣٥٢٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠، ٣٥٣١، ٣٥٣٢، ٣٥٣٣، ٣٥٣٤، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦، ٣٥٣٧، ٣٥٣٨، ٣٥٣٩، ٣٥٤٠، ٣٥٤١، ٣٥٤٢، ٣٥٤٣، ٣٥٤٤، ٣٥٤٥، ٣٥٤٦، ٣٥٤٧، ٣٥٤٨، ٣٥٤٩، ٣٥٥٠، ٣٥٥١، ٣٥٥٢، ٣٥٥٣، ٣٥٥٤، ٣٥٥٥، ٣٥٥٦، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨، ٣٥٥٩، ٣٥٦٠، ٣٥٦١، ٣٥٦٢، ٣٥٦٣، ٣٥٦٤، ٣٥٦٥، ٣٥٦٦، ٣٥٦٧، ٣٥٦٨، ٣٥٦٩، ٣٥٧٠، ٣٥٧١، ٣٥٧٢، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤، ٣٥٧٥، ٣٥٧٦، ٣٥٧٧، ٣٥٧٨، ٣٥٧٩، ٣٥٨٠، ٣٥٨١، ٣٥٨٢، ٣٥٨٣، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥، ٣٥٨٦، ٣٥٨٧، ٣٥٨٨، ٣٥٨٩، ٣٥٩٠، ٣٥٩١، ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، ٣٥٩٤، ٣٥٩٥، ٣٥٩٦، ٣٥٩٧، ٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٣٦٠٠، ٣٦٠١، ٣٦٠٢، ٣٦٠٣، ٣٦٠٤، ٣٦٠٥، ٣٦٠٦، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٣٦١٢، ٣٦١٣، ٣٦١٤، ٣٦١٥، ٣٦١٦، ٣٦١٧، ٣٦١٨، ٣٦١٩، ٣٦٢٠، ٣٦٢١، ٣٦٢٢، ٣٦٢٣، ٣٦٢٤، ٣٦٢٥، ٣٦٢٦، ٣٦٢٧، ٣٦٢٨، ٣٦٢٩، ٣٦٣٠، ٣٦٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٣٣، ٣٦٣٤، ٣٦٣٥، ٣٦٣٦، ٣٦٣٧، ٣٦٣٨، ٣٦٣٩، ٣٦٤٠، ٣٦٤١، ٣٦٤٢، ٣٦٤٣، ٣٦٤٤، ٣٦٤٥، ٣٦٤٦، ٣٦٤٧، ٣٦٤٨، ٣٦٤٩، ٣٦٥٠، ٣٦٥١، ٣٦٥٢، ٣٦٥٣، ٣٦٥٤، ٣٦٥٥، ٣٦٥٦، ٣٦٥٧، ٣٦٥٨، ٣٦٥٩، ٣٦٦٠، ٣٦٦١، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٦٦٤، ٣٦٦٥، ٣٦٦٦، ٣٦٦٧، ٣٦٦٨، ٣٦٦٩، ٣٦٧٠، ٣٦٧١، ٣٦٧٢، ٣٦٧٣، ٣٦٧٤، ٣٦٧٥، ٣٦٧٦، ٣٦٧٧، ٣٦٧٨، ٣٦٧٩، ٣٦٨٠، ٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٦٨٣، ٣٦٨٤، ٣٦٨٥، ٣٦٨٦، ٣٦٨٧، ٣٦٨٨، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٣٦٩١، ٣٦٩٢، ٣٦٩٣، ٣٦٩٤، ٣٦٩٥، ٣٦٩٦، ٣٦٩٧، ٣٦٩٨، ٣٦٩٩، ٣٧٠٠، ٣٧٠١، ٣٧٠٢، ٣٧٠٣، ٣٧٠٤، ٣٧٠٥، ٣٧٠٦، ٣٧٠٧، ٣٧٠٨، ٣٧٠٩، ٣٧١٠، ٣٧١١، ٣٧١٢، ٣٧١٣، ٣٧١٤، ٣٧١٥، ٣٧١٦، ٣٧١٧، ٣٧١٨، ٣٧١٩، ٣٧٢٠، ٣٧٢١، ٣٧٢٢، ٣٧٢٣، ٣٧٢٤، ٣٧٢٥، ٣٧٢٦، ٣٧٢٧، ٣٧٢٨، ٣٧٢٩، ٣٧٣٠، ٣٧٣١، ٣٧٣٢، ٣٧٣٣، ٣٧٣٤، ٣٧٣٥، ٣٧٣٦، ٣٧٣٧، ٣٧٣٨، ٣٧٣٩، ٣٧٤٠، ٣٧٤١، ٣٧٤٢، ٣٧٤٣، ٣٧٤٤، ٣٧٤٥، ٣٧٤٦، ٣٧٤٧، ٣٧٤٨، ٣٧٤٩، ٣٧٥٠، ٣٧٥١، ٣٧٥٢، ٣٧٥٣، ٣٧٥٤، ٣٧٥٥، ٣٧٥٦، ٣٧٥٧، ٣٧٥٨، ٣٧٥٩، ٣٧٦٠، ٣٧٦١، ٣٧٦٢، ٣٧٦٣، ٣٧٦٤، ٣٧٦٥، ٣٧٦٦، ٣٧٦٧، ٣٧٦٨، ٣٧٦٩، ٣٧٧٠، ٣٧٧١، ٣٧٧٢، ٣٧٧٣، ٣٧٧٤، ٣٧٧٥، ٣٧٧٦، ٣٧٧٧، ٣٧٧٨، ٣٧٧٩، ٣٧٨٠، ٣٧٨١، ٣٧٨٢، ٣٧٨٣، ٣٧٨٤، ٣٧٨٥، ٣٧٨٦، ٣٧٨٧، ٣٧٨٨، ٣٧٨٩، ٣٧٩٠، ٣٧٩١، ٣٧٩٢، ٣٧٩٣، ٣٧٩٤، ٣٧٩٥، ٣٧٩٦، ٣٧٩٧، ٣٧٩٨، ٣٧٩٩، ٣٨٠٠، ٣٨٠١، ٣٨٠٢، ٣٨٠٣، ٣٨٠٤، ٣٨٠٥، ٣٨٠٦، ٣٨٠٧، ٣٨٠٨، ٣٨٠٩، ٣٨١٠، ٣٨١١، ٣٨١٢، ٣٨١٣، ٣٨١٤، ٣٨١٥، ٣٨١٦، ٣٨١٧، ٣٨١٨، ٣٨١٩، ٣٨٢٠، ٣٨٢١، ٣٨٢٢، ٣٨٢٣، ٣٨٢٤، ٣٨٢٥، ٣٨٢٦، ٣٨٢٧، ٣٨٢٨، ٣٨٢٩، ٣٨٣٠، ٣٨٣١، ٣٨٣٢، ٣٨٣٣، ٣٨٣٤، ٣٨٣٥، ٣٨٣٦، ٣٨٣٧، ٣٨٣٨، ٣٨٣٩، ٣٨٤٠، ٣٨٤١، ٣٨٤٢، ٣٨٤٣، ٣٨٤٤، ٣٨٤٥، ٣٨٤٦، ٣٨٤٧، ٣٨٤٨، ٣٨٤٩، ٣٨٥٠، ٣٨٥١، ٣٨٥٢، ٣٨٥٣، ٣٨٥٤، ٣٨٥٥، ٣٨٥٦، ٣٨٥٧، ٣٨٥٨، ٣٨٥٩، ٣٨٦٠، ٣٨٦١، ٣٨٦٢، ٣٨٦٣، ٣٨٦٤، ٣٨٦٥، ٣٨٦٦، ٣٨٦٧، ٣٨٦٨، ٣٨٦٩، ٣٨٧٠، ٣٨٧١، ٣٨٧٢، ٣٨٧٣، ٣٨٧٤، ٣٨٧٥، ٣٨٧٦، ٣٨٧٧، ٣٨٧٨، ٣٨٧٩، ٣٨٨٠، ٣٨٨١، ٣٨٨٢، ٣٨٨٣، ٣٨٨٤، ٣٨٨٥، ٣٨٨٦، ٣٨٨٧، ٣٨٨٨، ٣٨٨٩، ٣٨٩٠، ٣٨٩١، ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٨٩٤، ٣٨٩٥، ٣٨٩٦، ٣٨٩٧، ٣٨٩٨، ٣٨٩٩، ٣٩٠٠، ٣٩٠١، ٣٩٠٢، ٣٩٠٣، ٣٩٠٤، ٣٩٠٥، ٣٩٠٦، ٣٩٠٧، ٣٩٠٨، ٣٩٠٩، ٣٩١٠، ٣٩١١، ٣٩١٢، ٣٩١٣، ٣٩١٤، ٣٩١٥، ٣٩١٦، ٣٩١٧، ٣٩١٨، ٣٩١٩، ٣٩٢٠، ٣٩٢١، ٣٩٢٢، ٣٩٢٣، ٣٩٢٤، ٣٩٢٥، ٣٩٢٦، ٣٩٢٧، ٣٩٢٨، ٣٩٢٩، ٣٩٣٠، ٣٩٣١، ٣٩٣٢، ٣٩٣٣، ٣٩٣٤، ٣٩٣٥، ٣٩٣٦، ٣٩٣٧، ٣٩٣٨، ٣٩٣٩، ٣٩٤٠، ٣٩٤١، ٣٩٤٢، ٣٩٤٣، ٣٩٤٤، ٣٩٤٥، ٣٩٤٦، ٣٩٤٧، ٣٩٤٨، ٣٩٤٩، ٣٩٥٠، ٣٩٥١، ٣٩٥٢، ٣٩٥٣، ٣٩٥٤، ٣٩٥٥، ٣٩٥٦، ٣٩٥٧، ٣٩٥٨، ٣٩٥٩، ٣٩٦٠، ٣٩٦١، ٣٩٦٢، ٣٩٦٣، ٣٩٦٤، ٣٩٦٥، ٣٩٦٦، ٣٩٦٧، ٣٩٦٨، ٣٩٦٩، ٣٩٧٠، ٣٩٧١، ٣٩٧٢، ٣٩٧٣، ٣٩٧٤، ٣٩٧٥، ٣٩٧٦، ٣٩٧٧، ٣٩٧٨، ٣٩٧٩، ٣٩٨٠، ٣٩٨١، ٣٩٨٢، ٣٩٨٣، ٣٩٨٤، ٣٩٨٥، ٣٩٨٦، ٣٩٨٧، ٣٩٨٨، ٣٩٨٩، ٣٩٩٠، ٣٩٩١، ٣٩٩٢، ٣٩٩٣، ٣٩٩٤، ٣٩٩٥، ٣٩٩٦، ٣٩٩٧، ٣٩٩٨، ٣٩٩٩، ٤٠٠٠، ٤٠٠١، ٤٠٠٢، ٤٠٠٣، ٤٠٠٤، ٤٠٠٥، ٤٠٠٦، ٤٠٠٧، ٤٠٠٨، ٤٠٠٩، ٤٠١٠، ٤٠١١، ٤٠١٢، ٤٠١٣، ٤٠١٤، ٤٠١٥، ٤٠١٦، ٤٠١٧، ٤٠١٨، ٤٠١٩، ٤٠٢٠، ٤٠٢١، ٤٠٢٢، ٤٠٢٣، ٤٠٢٤، ٤٠٢٥، ٤٠٢٦، ٤٠٢٧، ٤٠٢٨، ٤

الصلاة، فأتيت للمتنظر حكم المصلي، فيمكن أن يجعل قوله: «في مصلاه» على المكان المعد للصلاة، لا الموضع الخاص بالسجود، فلا يكون بين الحديثين تخالف.

وقوله: (ما لم يحدث) يدل على أن الحديث يطل ذلك ولو استمر جالساً. وفيه دليل على أن الحديث في المسجد أشد من النخاعة لما تقدم من أن لها كفارة، ولم يذكر هنا كفارة، بل عوامل صاحبه بجرمان استغفار الملائكة، ودعاء الملائكة مرجو الإجابة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨] وسيأتي بقية فوائد هذا الحديث في «باب من جلس ينتظر الصلاة» إن شاء الله تعالى.

٦٢- باب بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: كَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ.

وَأَمَرُ غَيْرِ بَنَاءِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: أَكِنَّ النَّاسُ مِنَ الْمَطَرِ، وَلَيْسَ أَنْ تَحْمَرَّ أَوْ تُصْفَرَّ، قُفِينِ النَّاسِ.

وَقَالَ أَنَسٌ: يَخَاهُونَ بِهَا، ثُمَّ لَا يَغْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتُزَخِرْفَتُهَا كَمَا زَخِرْفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

قوله: (باب ببناء المسجد) أي النبوي.

قوله: (وقال أبو سعيد) هو الحديري، والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر، وقد وصله المؤلف في الاحتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه، وسيأتي قريباً في أبواب صلاة الجمعة.

قوله: (وأمر عمر) هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوي.

قوله: (وقال أكن الناس) وقع في روايتهما أكن بضم الحزنة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ الفعل المضارع من أكن الرباعي يقال: أكنت الشيء، إكتناً أي صته وسترته، وحكى أبو زيد كنته من الثلاثي بمعنى أكنته، وقرئ الكسائي بينهما فقال كنته أي سترته وأكنته في نفسه أي أسبرته، ووقع في رواية الأصيلي: «أكن» بفتح الحزنة والنون فعل أمر من الإكتان أيضاً ويوجهه قوله قبله: «وأمر عمر» وقوله بعده: «وليك» وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم انتفى إلى الصانع فقال له: «وليك»، أو يجعل قوله وليك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك، قال عياض: وفي رواية غير الأصيلي والقاسبي أي وأبي ذر «كن الناس» بفتح الحزنة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً. وجواز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكتون انتهى، وهو متجه، لكن الروايات لا تساعد.

قوله: (الضيق الناس) بفتح الناء من فقه، وضبطه ابن التين بالقسم من افتق، وذكر أن الأصمعي أتكره وأن أبا حنيفة أجازاه فقال فتن وافق بمعنى: قال ابن بطال: كان عمر فهم ذلك من رد الشارع الخفيفة إلى أبي جهنم من أجل الأعلام التي فيها وقال: «إنها المني عن صلاتي». قلت ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً: «وما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم» رجاله ثقات إلا شيخه جبلة بن الخفس فيه مقال.

قوله: (وقال أنس: يخاهون بها) بفتح الهاء أي يخافون، وهذا التعليل رويناه موصولاً في مسند أبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق أبي قلابة أن أنساً قال: «سمعتهم يقول: يأتي على أمي زمان يخاهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلاً» وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان مختصراً من طريق أخرى من أبي تالة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى يبياس الناس في المساجد والطريق الأولى أليق بمراد البخاري. وعند أبي نعيم في كتاب للمساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة ويخاهون بكسر المساجد».

(صيه) قوله: «ثم لا يعمرونها» المراد به عملتها بالصلاة وذكر الله، وليس المراد به بنائها، بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده.

قوله: (وقال ابن عباس: لتزخرفنها) بفتح اللام وهي لام القسم وضم اللنة وضع الزاي وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون وهي نون

٤٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ (بْنِ عُمَرَ) أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنًى بِالْبَلِيِّ وَسَقْفُهُ الْخَرَجُ وَحُشْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئاً، وَزَادَ فِيهِ عُمرُ وَتَنَاهَى عَلَى بَنَائِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَلِيِّ وَالْجَرِيدِ، وَأَعَادَ حُشْدَهُ خَشَباً، ثُمَّ حَرَّوْهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ، وَتَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصَصَةِ، وَجَعَلَ حُشْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقْفَهُ بِالسَّاجِ.

قوله: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) زاد الأصيلي ابن سعد. ورواية صالح بن كيسان من نافع من رواية الأقران لأنهما مثنيان ثقتان تابعيان من طبقة واحدة، وجد الله هو ابن عمر.

قوله: (بالبلين) بفتح اللام وكسر الموحدة.

قوله: (وعمله) بفتح أوله وثانيه ويجوز ضمهما، وكذا قوله: «خشب».

قوله: (وزاد فيه عمر وبناه على بنائه) أي بجنس الآلات المذكورة ولم يغير شيئاً من حيثه إلا تزيينه.

قوله: (لم يحره عثمان) أي من الوجهين: التوسيع، وتغيير الآلات.

قوله: (بالحجارة المنقوشة) أي بدل اللبن، وللحموي والمستمل «بحجارة منقوشة».

قوله: (والقصصة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص بلفة أهل الحجاز، وقال الخطابي: شبه الجص وليست به.

قوله: (وسقفه) بلفظ الماضي صفاً على جعل، وبإسكان القاف على عمله، والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند، وقال ابن بطال وغيره: هذا يدل على أن السنة في ببناء المسجد القصص وترك الغلو في تحشيه، فقد كان عمر مع كثرة الفتح في أيامه وسعة المال عند لم يغير المسجد عما كان عليه، وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد غر في أيامه، ثم كان حشاش والمال في زمانه أكثر فضنه بما لا يقتضي الزخرفة، ومع ذلك فقد أثير بعض الصحابة عليه كما سيأتي بعد قليل. وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان، وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم من يتكلم ذلك خوفاً من الفتنة، ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال. وقال ابن المنير: لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك للمساجد صوتاً لها عن الاستهانة. وتعب بأن المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال، وإن كان لخشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء العلة. وفي حديث أنس علم من أعلام النبوة لإخراجه ﷺ بما سبق، فوقع كما قال.

٦٣- باب الصَّائِرِينَ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ

﴿وَمَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ

قوله: (يدعوههم) أماد الضمير على غير مذكور والمراد قتله كما ثبت من وجه آخر: «قتله الفئة الباغية يدعوهم الخ» وسيأتي التبيين عليه. فإن قيل كان قتله بصغين وهو مع علي والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدماء إلى التار؟ فالجواب أنهم كانوا عاقلين أنهم يدعون إلى الجنة، وهم مجتمعون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم، فالمراد بالدماء إلى الجنة الدماء إلى سببها وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة علي وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذلك، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم. وقال ابن بطال تبعاً للمهلب: إنما يصح هذا في الخوارج الذين بعث إليهم علي عماراً يدعوهم إلى الجماعة، ولا يصح في أحد من الصحابة. وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح. وفيه نظر من أوجه: أحدها أن الخوارج إنما خرجوا على علي بعد قتل عمار بل خلاف بين أهل العلم بذلك، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصغين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً، فكيف بعث إليهم علي بعد موته. ثانيها أن الذين بعث إليهم علي عماراً إنما هم أهل الكوفة بعث يستفهمهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل، وكان فيهم من الصحابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل، وسيأتي التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن، فما فرغ من المهلب وقع في مثله مع زيادة إطلاقة عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك. ثالثها أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة، ويمكن حله على أن المراد بالذين يدعون إلى التار قتار قريش كما صرح به بعض الشراح، لكن وقع في رواية ابن السكن وكرهه وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قالها على نسخة الفريسي التي بخطه زيادة توضيح المراد وتخصيص بأن الضمير يعود على قتله وهم أهل الشام ولفظه: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم» الحديث، وأعلم أن هذه الزيادة لا يذكرها الحميدي في الجمع وقال: إن البخاري لم يذكرها أصلاً، وكذا قال أبو مسعود. قال الحميدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمداً. قال: وقد أخرجهما الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث. قلت: ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً وذلك لنكته خفية، وهي أن أبا سعيد الحضري اعترف أنه لا يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة، والرواية التي يثبت ذلك ليست على شرط البخاري، وقد أخرجهما الجزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد ذكر الحديث في بناء المسجد وحلهم لبنة لبنة وفيه قتال أبو سعيد «وحدثني أصحابي ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال: يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية» أحد وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه. وهذا الإسناد على شرط مسلم، وقد عين أبو سعيد من حديثه بذلك، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال «حدثني من هو خير مني أبو قتادة» فذكره فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الإطلاع على علل الأحاديث. وفي هذا الحديث زيادة أيضاً لم تقع في رواية البخاري، وهي عند الإسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء «وهي: «وقال رسول الله ﷺ: يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك؟ قال: إني أريد من الله الأجر» وقد تقدمت زيادة مقرر فيه أيضاً.

(فائدة): روى حديث: «قتل عماراً الفئة الباغية» جماعة من الصحابة: منعم قتادة بن النعمان كما تقدم، وأم سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذي، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه، وكلها عند الطبراني وغيره، وغالب طرفها صحيحة أو حسنة، وفيه من جماعة آخرين يطول عددهم، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لملي ولعمار ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مسيئاً في حروبه. قوله في آخر الحديث: (يقول عمار أمروء بالله من الفتن) فيه دليل على استحباب الاستعانة من الفتن ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق، لأنها قد تقضي إلى وقوع من لا يرى وقوعه. قال ابن بطال: وفيه رد الحديث الشائع: لا تستبيلوا بالله من الفتن فإنه فيها حصاد المتناقضين. قلت: وقد سئل ابن وهب قدماً عنه فقال: إنه باطل، وسيأتي في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينفي من العمل عند وقوعها. أحفظنا الله تعالى عما ظهر منها وما بطن.

مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَلَمَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَنَسِيَ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُنْهَكِينَ ﴿١٧﴾

٤٤٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُعْتَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرَمَةَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا يَدْرِي عَلِيٌّ: انْطَلَقْنَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ، فَاسْتَمَعْنَا مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقْنَا، فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُعَلِّقُهُ، فَآخَذَ رِدَاةً فَاحْتَضَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يَحْكُمُنَا، حَتَّى أَتَى ذِكْرَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: كَمَا نَحْمِلُ لَبَنَةً لَبَنَةً، وَعُمَارٌ لَبَتَيْنِ لَبَتَيْنِ، قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْفَعُ التَّرَابَ غَنَةً، وَيَقُولُ: وَيُوحِ عَمَارٌ، تَقْتُلُهُ الْفَتَةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَذْهَبُونَ إِلَى النَّارِ.

قَالَ: يَقُولُ عَمَارٌ: اغْوِذْ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ. [إسناده: ٢٧٨١٢]

قوله: (باب التواؤن في بناء المسجد، ما كان للمشركون أن يعمسوا مساجد الله) كذا في رواية أبي ذر. وزاد غيره قبل قوله ما كان: «وقول الله عز وجل، وفي آخره» إلى قوله المهتدين، وذكره هذه الآية مصرته إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية، وذلك أن قوله تعالى: «مساجد الله» ويحتمل أن يراد بها مواضع السجود، ويحتمل أن يراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة، وعلى الثاني يحتمل أن يراد بعمارتهابنها، ويحتمل أن يراد بها الإقامة لذكر الله فيها.

قوله: (حدثنا مسدد) هذا الإسناد كله بصري، لأن ابن عباس أقام على البصرة أميراً مدة ومعه مولاة عكرمه.

قوله: (انطلقا إلى أبي سعيد) أي الحضري.

قوله: (إذا هو) زاد المصنف في الجهاد «فأثناه وهو واخوه في حائط لها».

قوله: (يصلحها) قال في الجهاد: «بستانها» والحاظ البستان، وهذا الأخ زعم بعض الشراح أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لأسبه، ولا يصح أن يكون هو، فإن علي بن عبد الله بن عباس ولد في أواخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب، وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه إلا قتادة، فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من الرضاة ولم أقف إلى الآن على اسمه. وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يجوي جيمه أحد، لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالأخذ عن أبي سعيد، فيحتمل أن يكون علم أن عنده ما ليس عنده، ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علو الإسناد، لأن أبا سعيد أقدم صحبة وأكثر سماعاً من النبي ﷺ من ابن عباس، وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر وتعاود أحوال المماش بأنفسهم والاعتراف لأهل الفضل بفضلهم وإكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم.

قوله: (فأخذ رداة فاحصى) فيه التماثل لإلقاء العلم وترك التحليل في حالة المهنة إعظاماً للحديث.

قوله: (حتى أتى على ذكر بناء المسجد) أي النبوي، وفي رواية كريمة: «حتى إذا أتى».

قوله: (وعمار لبنتين) زاد معمر في جامعهم «لبنة عنه ولبنة عن رسول الله ﷺ» وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر، وتوقيع الرئيس والقيام عنه بما يتطامه من المصالح، وفضل ببيان المساجد.

قوله: (قرأه النبي ﷺ فيفضي) فيه التبرير بصيغة المضارع في موضع الماضي، مبالة لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهد، وفي رواية الكشميهني: «فجعل ينفخ».

قوله: (الراب عنه) زاد في الجهاد: «عن رأسه» وكذا لمسلم، وفيه إكرام العامل في سبيل الله والإحسان إليه بالفضل والقول.

قوله: (ويقول) أي في تلك الحال (ويح عمار) هي كلمة رحمة، وهي يفتح الحاء إذا ضيفت، فإن لم تضاف جاز الوقع والنصب مع التنوين فيها.

٦٤- باب الاستعانة بالنجار والصناع في

أعواد الخيزر والمسجد

٤٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: بَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ: مَرِيٍّ غُلَامُكَ النَّجَّارَ، يَتَمَلَّ لِي أَعْوَادًا، أَجْلَسَ عَلَيْهِ. [راجع: ٣٧٧. أخرجه مسلم: ٥٤٤، مؤلفاً]

قوله: (باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد الخيزر والمسجد) الصناع بضم المهملة جمع صانع، وذكره بعد النجار من العام بعد الخاص، أو في الترجمة لف ونشر: قوله في أعواد الخيزر يتعلق بالنجار وقوله للمسجد يتعلق بالصناع، أي والاستعانة بالصناع في المسجد أي في بناء المسجد. وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعاً يتعلق بالنجار فقط، ومنه تؤخذ مشروعية الاستعانة بغيره من الصناع لعدم الفرق، وكأنه أشار بذلك إلى حديث طلق بن علي قال: «بُنيَتِ المسجِدُ مع رسول الله ﷺ فكان يقول: قُربوا إليَّ يا ميمى من الطين، فإنه أحسنكم له مساً وأشدكم له سبكاً، رواه أحمد. وفي لفظ له: «فاخذت المسحاة فخلطت الطين فكانه أصبحه فقال: دعوا الخيزر والطين، فإنه أحسنكم للطين رواه ابن حبان في صحيحه ولفظه: «قلت يا رسول الله أتقبل كما يتخلون؟ فقال: لا ولكن اخلط ثم الطين فأتت أعلم به».

قوله: (حدثنا عبد العزيز) هو ابن أبي حازم.

قوله: (إلى امرأة) تقدم ذكرها في باب الصلاة على الخيزر والسطوح، والتيه على غلط من سماها خلعة، وكذا التيه على اسم غلامها. وساق المتن هنا مختصراً وساقه بتمامه في البيع بهذا الإسناد. وسنذكر فوائده في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى.

٤٤٩ - حَدَّثَنَا خَلَادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئاً تَفْعُدُ عَلَيْهِ، فَإِنِّي لِي غُلَامٌ نَجَّارٌ؟ قَالَ: «إِنَّ حِفْظَهُ». فَقَوْلُتُ الْوَهَّابِيُّ. [المطهر: ٩١٨، ٩١٥، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥]

قوله: (حدثنا خلاد) هو ابن يحيى، وأمه بن بوزن أفضل وهو الحنظلي مولى بني غزوم.

قوله: (أن امرأة) هي التي ذكرت في حديث سهل، فإن قيل ظاهر سياق حديث جابر يخالف لسياق حديث سهل لأن في هذا أنها ابتدأت بالعرض، وفي حديث سهل أنه ﷺ هو الذي أرسل إليها يطلب ذلك، أجاب ابن بطال باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول أمكن أن يطى الغلام بعمله فأرسل يستعجزها إنمامه لحلمه بطيب نفسها بما بذلت. قال: قد أخرجه المصنف في علامات يصنعه الخلام من الأعداء وأن يكون ذلك متبراً. قلت: قد أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ: «ألا أجعل لك متبراً؟ فاصل التعريف وقع بصفة للمنبر غصومة. أو يحتمل أنه لما فرض إليها الأمر بقوله «إن شئت» كان ذلك سبب البطء، لا أن الغلام كان شرعاً وبطلاً، ولا أنه جهل الصفة، وهذا الوجه الأوجه في نظري.

قوله: (ألا أجعل لك) أضافت الجمل إلى نفسها مجازاً.

قوله: (وإن لي غلاماً نجاراً) في رواية الكشيبي: «فإني لي غلام نجار» وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضاً، وإني بتمامه في علامات النبوة. وفي الحديث قبول البذل إذا كان بغير سؤال، واستعجاز الوعد من يعلم منه الإجابة، والتعجب إلى أهل الفضل بعمل الخير، وسباني بغير فوائده في علامات النبوة إن شاء الله تعالى.

٦٥- باب مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

٤٥٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَاصِمَ بْنَ غَزَرٍ بْنَ قَادَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ الْخَوَلَانِي: أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ: عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ لِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ

ﷺ: إِنَّكُمْ أَكْرَمْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا - قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - يَتَّبِعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ مَقْلَةً فِي الْجَنَّةِ».

[أخرجه مسلم: ٥٣٣]

قوله: (باب من بنى مسجداً) أي ماله من الفضل.

قوله: (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث، ويكر بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج، وعبد الله هو ابن الأسود. وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق: بكير وعاصم وعبد الله، وثلاثة من أوله مصريون، وثلاثة من آخره مدنيون، وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير، فانقسم الإسناد إلى مصري ومدني.

قوله: (عند قول الناس فيه) وقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق عمود بن ليد الأصباري وهو من صفار الصحابة قال: «لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأجروا أن يهدمه على هيئته» أي في عهد النبي ﷺ. وظهر بهذا أن قوله في حديث الباب: «حين بنى» أي حين أراد ابن يحيى. وقال البخاري في شرح السنة: لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناء، والمحجرة المنقوشة لا مجرد توسيعه انتهى. ولم يبن عثمان للمسجد إنشاء، وإنما رسمه وشيده كما تقدم في باب ببناء المسجد، فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ. أو للمراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على البعض.

قوله: (مسجد الرسول) كذا للأكثر، وللحموي والكشيبي. «مسجد رسول الله ﷺ».

قوله: (إنكم أكثرتم) حذف الفعل للعلم به، والمراد الكلام بالإتكار ونحوه.

(تبيه): كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور، وقيل في آخر سنة من خلافته. في كتاب السير عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كتب الأحبار كان يقول عند ببناء عثمان للمسجد: لرددت أن هذا المسجد لا ينجز، فإنه إذا فرغ من بنيانه قتل عثمان. قال مالك: فكان كذلك. قلت: ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتدائه والثاني تاريخ انتهائه.

قوله: (من بنى مسجداً) التنكير فيه للشيوع فيدخل فيه الكبير والصغير، ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيراً أو كبيراً، وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب من وجه آخر عن عثمان: «ولو كسفت قطاعة» وهذه الزيادة أيضاً عند ابن حبان والبخاري من حديث أبي ذر. وعند أبي مسلم الكجي من حديث ابن عباس، وعند الطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمر، وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق، ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ «وكسفت قطاعة أو أصغره»، وحل أكثر العلماء ذلك على اللبالة لأن المكان الذي توضع القطاعة عنه لتضع فيه يضيء وترقد عليه لا يكتفي مقداره للصلاة فيه. ويؤيد رواية جابر هذه. وقيل بل هو على ظاهره، والمعنى أن يزيد في مسجد قدر ما يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر، أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر، وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتجاوز إلى الذهن، وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه، فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسع الجبهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر، لكن قوله: «بنى» يشعر بوجود بناء على الحقيقة. ويؤيد قوله في رواية أم حبيبة «من بنى لله بيتاً» أخرجه مسويه في فوائده بإسناد حسن، وقوله في رواية عمر «من بنى

مسجداً يذكر فيه اسم الله» أخرجه ابن ماجه وابن حبان، وأخرج النسائي نحوه من حديث عمرو بن عبسة، فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لا موضع السجود فقط، لكن لا يتمتع بإدارة الآخر مجازاً، إذ بناء كل شيء بحسبه، وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرق المسافرين يحيطونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر، وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود. وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان وزاد: قلت وهذا للمساجد التي في الطرق؟ قال نعم. وللطبراني نحوه من حديث أبي قرقصة وإسنادهما حسن.

قوله: (قال بكير حسبته أنه) أي شيخه حاصداً بالإسناد المذكور.

قوله: (يعني به وجه الله) أي يطلب به رضا الله، والمعنى بذلك الإخلاص.

وهذه الجملة لم يجزم بها بكري في الحديث، ولم أرها إلا من طريقه هكذا، وكأنها ليست في الحديث بلفظها، فإن كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم: «من بنى لله مسجداً فكان بكراً ينسبها فذكرها بالمتنى مترجداً في اللفظ الذي ظنه، فإن قوله: «لله» بمعنى قوله يعني به وجه الله، لا اشتراكهما في المعنى المراد وهو الإخلاص.

(قائلة): قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيداً من الإخلاص. انتهى. ومن بناء بالأجرة لا يحصل له هذا الرعد المخصوص لعدم الإخلاص وإن كان يجر في الجملة. وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً: «إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة: صانعه الخشب في صنعه، والرامي به، والممد به» قوله: «الخشب» في صنعه أي من يقصد بذلك إمامة المجاهد، وهو أهم من أن يكون متطوعاً بذلك أو بأجرة، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من التطوع، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجداً بأن يكتبها بتحويلها من غير بناء، وكذا من عمد إلى بناء كان ملكه فوقه مسجداً؟ إن وقتنا مع ظاهر اللفظ فلا، وإن نظرنا إلى المعنى فنعم وهو الوجه، وكذا قوله: «وبنى» حقيقة في المباشرة بشرطها، لكن المعنى يقتضي دخول الأمر بذلك أيضاً، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضي الله عنه، لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه، ومن العلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه.

قوله: (بني الله) إستاند البناء إلى الله مجاز، وإبراز الفاصل فيه لتنظيم ذكره جل اسمه، أو لئلا تتنافر الضمائر، أو يتوهم عوده على باقي المسجد.

قوله: (مطلة) صفة لمصدر محذوف، أي: بنى بناءً مثله، ولفظ «المثل» له استعمالان: أحدهما الإنراد مطلقاً لقوله تعالى: «فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا» [الزمنون: ٤٧] والآخر المطابقة لقوله تعالى: «فأمم أمثالكم» فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزء أبنية متعددة، فيحصل جواب من استشكل التثنية بقوله: «مثله» مع أن الحسنه بعشرة أمثاله، لا احتمال أن يكون المراد بني الله له عشرة أبنية مثله، والأصل أن ثواب الحسنه الواحدة واحد يحكم العدل، والزيادة عليه بحكم الفضل. وأما من أجاب باحتيال أن يكون [قال ذلك قبل نزول قوله تعالى: «من جاء بالحسنه فله عشر أمثاله» [التعام: ١٦٠] ففيه جهل، وكذا من أجاب بأن التثنية بالواحد لا ينفي الزيادة عليه. ومن الأجوبة المرضية أيضاً أن المثلية هنا بحسب الكميه، والزيادة حاصله بحسب الكيفية، فكم من بيت خير من عشر بل من مائة. أو أن المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنه من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك، مع أن التضاد حاصل قطعاً بالنسبة إلى سبق الدنيا وسعة الجنة، إذ موضع خير فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح، وقد روى أحمد من حديث وثالة بلفظ: «بني الله له في الجنة أفضل منه» وللطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ: «أوسع منه» وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه. وقال النووي: يَحْتَمِلُ أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا.

قوله: (في الجنة) يتعلق ببني، أو هو حال من قوله: «مثله»، وفيه إشارة إلى دخوله فاعل ذلك الجنة، إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول. والله أعلم.

قوله: (في الجنة) يتعلق ببني، أو هو حال من قوله: «مثله»، وفيه إشارة إلى دخوله فاعل ذلك الجنة، إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول. والله أعلم.

قوله: (باب المروى في المسجد) أي جواره، وهو مستتب من حديث الباب من جهة الأوليه، فإن قيل: ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المروى، وحديث جابر بترجمة الأخذ بالتصال، مع أن كلا من الحديثين يدل على كل من الترجعتين؟ أجيب باحتيال أن يكون ذلك بالنظر إلى لفظ المتن، فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المروى من لفظ الشارع، بخلاف حديث أبي موسى فإن فيه لفظ المروى مقصوداً حيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم، وهذا بالنظر إلى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه وإلا فقد رواه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ «إذا مر أحدكم، الحديث. وحيد الواحد المذكور في الإسناد هو ابن زياد، وأبو بردة بن عبد الله اسمه بريد، وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، وقد أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن بريد نحوه، وكذا أخرجه مسلم من طريقه.

قوله: (أو أسواقنا) هو تنويع من الشارع وليس شكاً من الراوي، والباء في قوله: «ينبل» للمصاحبة.

قوله: (على نصالها) ضمن الأخذ معنى الاستعلاء للمبالغة، أو «على» بمعنى الباء كما تقدم في طريق حماد عن عمرو، وسيأتي من طريق ثابت عن أبي بردة.

قوله: (لا يعقر) أي لا يبرح، وهو مجزوم نظراً إلى أنه جواب الأمر، ويجوز الرفع. قوله: (يكفه) متعلق بقوله: «فليأخذ» وكذا رواية الأصيلي: «لا يعقر مسلماً بكفه» ليس قوله بكفه متعلقاً بيعقر، والتقدير: فليأخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلماً. ويؤيده رواية أبي أسامة وفيلسك على نصالها بكفه أن يصيب أحداً من المسلمين؛ لفظ مسلم. وله من طريق ثابت عن أبي بردة: «فليأخذ بنصالها، ثم ليأخذ بنصالها، ثم ليأخذ بنصالها».

وهذه الجملة لم يجزم بها بكري في الحديث، ولم أرها إلا من طريقه هكذا، وكأنها ليست في الحديث بلفظها، فإن كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم: «من بنى لله مسجداً فكان بكراً ينسبها فذكرها بالمتنى مترجداً في اللفظ الذي ظنه، فإن قوله: «لله» بمعنى قوله يعني به وجه الله، لا اشتراكهما في المعنى المراد وهو الإخلاص.

(قائلة): قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيداً من الإخلاص. انتهى. ومن بناء بالأجرة لا يحصل له هذا الرعد المخصوص لعدم الإخلاص وإن كان يجر في الجملة. وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً: «إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة: صانعه الخشب في صنعه، والرامي به، والممد به» قوله: «الخشب» في صنعه أي من يقصد بذلك إمامة المجاهد، وهو أهم من أن يكون متطوعاً بذلك أو بأجرة، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من التطوع، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجداً بأن يكتبها بتحويلها من غير بناء، وكذا من عمد إلى بناء كان ملكه فوقه مسجداً؟ إن وقتنا مع ظاهر اللفظ فلا، وإن نظرنا إلى المعنى فنعم وهو الوجه، وكذا قوله: «وبنى» حقيقة في المباشرة بشرطها، لكن المعنى يقتضي دخول الأمر بذلك أيضاً، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضي الله عنه، لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه، ومن العلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه.

قوله: (بني الله) إستاند البناء إلى الله مجاز، وإبراز الفاصل فيه لتنظيم ذكره جل اسمه، أو لئلا تتنافر الضمائر، أو يتوهم عوده على باقي المسجد.

قوله: (مطلة) صفة لمصدر محذوف، أي: بنى بناءً مثله، ولفظ «المثل» له استعمالان: أحدهما الإنراد مطلقاً لقوله تعالى: «فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا» [الزمنون: ٤٧] والآخر المطابقة لقوله تعالى: «فأمم أمثالكم» فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزء أبنية متعددة، فيحصل جواب من استشكل التثنية بقوله: «مثله» مع أن الحسنه بعشرة أمثاله، لا احتمال أن يكون المراد بني الله له عشرة أبنية مثله، والأصل أن ثواب الحسنه الواحدة واحد يحكم العدل، والزيادة عليه بحكم الفضل. وأما من أجاب باحتيال أن يكون [قال ذلك قبل نزول قوله تعالى: «من جاء بالحسنه فله عشر أمثاله» [التعام: ١٦٠] ففيه جهل، وكذا من أجاب بأن التثنية بالواحد لا ينفي الزيادة عليه. ومن الأجوبة المرضية أيضاً أن المثلية هنا بحسب الكميه، والزيادة حاصله بحسب الكيفية، فكم من بيت خير من عشر بل من مائة. أو أن المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنه من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك، مع أن التضاد حاصل قطعاً بالنسبة إلى سبق الدنيا وسعة الجنة، إذ موضع خير فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح، وقد روى أحمد من حديث وثالة بلفظ: «بني الله له في الجنة أفضل منه» وللطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ: «أوسع منه» وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه. وقال النووي: يَحْتَمِلُ أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا.

قوله: (في الجنة) يتعلق ببني، أو هو حال من قوله: «مثله»، وفيه إشارة إلى دخوله فاعل ذلك الجنة، إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول. والله أعلم.

٦٦- باب يأخذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

٤٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرٍو: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَقَعَهُ سِهَامٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَامْسِكْ بِنِصَالِهَا»». [الطبر: ٧٠٧٣، ٧٠٧٤. أخرجه مسلم:

[٢٦١٤]

قوله: (باب يأخذ) أي الشخص (بنصول) جمع نصل، ويجمع أيضاً على نصال كما سيأتي في حديث الباب الذي بعده. (والنبل) بفتح النون وسكون الواودة وبمعناها: السهام العربية، وهي مونة ولا واحد لها من لفظها. وجواب الشرط في قوله: (إذا مر) محذوف ويفسر قوله: (يأخذ)، أو التقدير يستحب لمن معه نبل أنه يأخذ الخ. وسفيان المذكور في الإسناد هو ابن عيينة، وعمرو هو ابن دينار. ولم يذكر قتيبة في هذا

قوله: (ذكرته ذلك) كذا وقع هنا بتشديد الكاف، قيل: الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ: «ذكرت له ذلك» لأن التذكير يستلزم سبق علم بذلك، ولا يتجه تحطئه هذه الرواية لاحتمال السبق أولاً على وجه الإجمال.

أصواتهما. ويستفاد من هذه الرواية أيضاً تسمية ابن أبي حنود وذكر نسبه.

(قائلة): قال الجوهري وغيره لم يأت من الأسماء على «فعلع» بذكره المصنف غير حذوف وهو بفتح المهملة بعد ما حال مهمة ساكنة ثم راء مفتوحة ثم دال مهمة أيضاً.

قوله: (عن كعب) هو ابن مالك، أبوه.

قوله: (فيها) وقع في رواية زمة بن صالح عن الزهري أنه كان أوتيت أخرجه الطبراني.

قوله: (في المسجد) متعلق بـ «فعلع».

قوله: (فخرج إليهما) في رواية الأرحج: «فمر بهما النبي ﷺ فظاهرا الروايتين التخالف، وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مر بهما أولاً ثم إن كعباً شخص خصمه للمحاكمة فسمعهما النبي ﷺ أيضاً وهو في يده. قلت: وفيه بعد لأن في الطريقين أنه ﷺ أشار إلى كعب بالوضيعة وأمر غريمه بالقضاء، فلو كان أمره أمر معنوي لا حسي.

قوله: (سجف) بكسر المهملة وسكون الجيم وحكي فتح أوله وهو الستر، وقيل أحد طرفي الست المرفج.

قوله: (أي الشطرنج) بالنصب أي فتح الشطر، لأنه تفسير لقوله: «هنا» والمراد الشطر النصف وصرح به في رواية الأرحج.

قوله: (ولقد فطنت) بالمغة في امتثال الأمر. وقوله: «فقه» خطاب لابن أبي حنود، وفي إشارة إلى أنه لا يجتمع الرخصة والتجليل. وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم يتفاحش، وقد أفرد له المصنف باباً يأتي قريباً، والفتور عن مالك منه في المسجد مطلقاً، وعنه التفرقة بين رفع الصوت بالمعلم والخبر وما لا يبد منه فيجوز، وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا. قال المذهب: لو كان رفع الصوت في المسجد لا يجوز لما تركهما النبي ﷺ ولينهما ذلك. قلت: ولئن منع أن يقول: لعله تقدم نهيي عن ذلك فاكتمى به، وانحصر على التوصل بالطريق للمؤدية إلى ترك ذلك بالصالح المقتضي لترك المخاصمة الموجبة لرفع الصوت. وفي الاحتداد على الإشارة إذا فهمت، والشفاعة إلى صاحب الحق، وإشارة الحاكم بالصالح وقبول الشفاعة، وجواز إرخاء الست على الباب.

٧٢- باب كَسَى الْمَسْجِدِ وَالْقَطِيطِ الْخَرْقَ

وَالْقَدَى وَالْعِيدَانِ

٤٥٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ نَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ، أَوْ أَسْرَفًا سَوْدَاءَ، كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: مَا فَلَا كُفْمُ آذُنَيْهِ، بَلْ دُلُوْنِي عَلَى قَبْرِهِ، أَوْ قَالَ قَبْرَهُ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِمَا. [عنه: ١٣٣٧، ١٤٦٠، وأبو في الجنائز: باب: ٥. أخرجه مسلم: ٩٥٦ مطولاً]

قوله: (باب كَسَى المسجد، والقَطِيطِ الْخَرْقَ والعِيدَانِ) أي منه.

قوله: (عن أبي رافع) هو الصائغ تابعي كبير، ووه بعض الشراح قال: إنه أبو رافع الصحابي، وقال: هو من رواية صحلي عن صحابي. وليس كما قال فإن تابناً البتاني لم يدرك أبا رافع الصحابي.

قوله: (إن رجلاً أسود أو امرأة سوداء) للشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا، أو من أبي رافع. وسياقي بعد باب من وجه آخر عن حماد بهذا الإسناد قال: ولا أراه إلا امرأة. ورواه ابن خزيمة من طريق العلماء بن عبد الرحمن عن أبيه عن حماد فقال امرأة سوداء ولم يشك. ورواه البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسماعاً: «أم عجب» وأفاد أن الذي أجاب النبي ﷺ عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق. وذكر ابن منه في الصحابة: «وخرقه امرأة سوداء كانت تهم المسجد» ووقع ذكرها في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أنس، وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر السنن، فإن كان محفوظاً فهذا اسمها وكنيتها «أم عجب».

قوله: (كان يلم المسجد) بقاء مضمومة أي يجمع القمامة وهي الكتاسة. فإن قيل: دل الحديث على كس المسجد فمن أين يؤخذ القَطِيطُ الْخَرْقُ وما معه؟ أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه، والجامع للتظيف. قلت: والذي يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً، ففي طريق الصلاة المتقدمة: «وكانت تلطخ الخرق والعيدان من المسجد» وفي حديث بريدة المتقدم «وكانت مولمة بلطخ القذى من المسجد» والقذى بالقاف والذال للجمعة مقصور: جمع قذاة، وجمع الجمع أقدية قال أهل اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه، ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان سيراً. وتكلف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إتيان النبي ﷺ القبر حتى صلى عليه، قال: فيؤخذ من ذلك الترغيب في تظيف المسجد.

قوله: (عنه) أي من حاله، ومفعوله محذوف أي الناس.

قوله: (أَذْلَعُونِي) بالمد أي أحلستوني، زاد المصنف في الجنائز: «وقال فحضرنا شأنه» وزاد ابن خزيمة في طريق العملاء «قالوا: مات من الليل فذكرنا أن نرطقه» أخرجه ثم قال: «وإن هذه القبور معلومة ظلمة على أهلها، وإن الله ينورها بصلاتي عليهم» وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الإسناد وهي من مراسيل ثابت، بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد، وقد أوضحت ذلك بدلالة في كتاب «بيان المرجع»، قال البيهقي: يغلّب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحد بن عبدة، أو من رواية ثابت عن أنس يعني كما رواه ابن منه. ووقع في مسند أبي حنود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبي حنود الخزرج كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة، وزاد بعدها: «وقال رجل من الأنصار: إن لي أو أخي مات أو دفن فصل عليه قال فانطلق معه رسول الله ﷺ. وفي الحديث فضل تظيف المسجد والسؤال من الخادم والصديق إذا غاب. وفيه للكتابة بالدعاء، والترغيب في شهود جنازة أهل الخير، وتندب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه، والإعلام بالموت.

٧٣- باب تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ

٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُكَانُ، عَنْ أَبِي حَزْمَةَ، عَنْ الْأَعْشى، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ لِقَرَأَتِهِ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ. [عنه: ٧٠٨٤، ٧٢٢٦، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣. أخرجه مسلم: ١٥٨٠]

قوله: (باب تحريم تجارة الخمر في المسجد) أي جواز ذكر ذلك وتبيين أحكامه، وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها يخص المسجد، وإنما هو على حلف مضاعف، أي باب ذكر تحريم، كما تقدم نظيره في باب ذكر البيع والشراء. وموقع الترجمة أن المسجد منزّه عن الفواحش فعلاً وقولاً، لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها وغير ذلك كما دل عليه هذا الحديث.

قوله: (عن أبي حمزة) هو السكري، ومسلم هو ابن مسيح أبو الضحى. وسياقي الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى. قال القاضي عياض: كان تحريم الخمر قبل نزول آية الربا بمدة طويلة، فيحتل أنه ﷺ أخبر بتحريمها مرة بعد أخرى تأكيداً. قلت: ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم صحتها. والله أعلم.

٧٤- باب الْخَمْرِ لِلْمَسْجِدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَمَزْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مَحْرُورًا» [قال عمران: ٣٥] لِلْمَسْجِدِ يَخْلَعُهُ.

٤٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ نَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ أَسْرَفًا، أَوْ رَجُلًا، كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ، وَلَا

أحاديث الأنبياء عن محمد بن يشار عن محمد بن جعفر وحده، وزاد في آخره أيضاً: «وفرد خاستاء»، ورواه مسلم عن طريق النضر عن شعبة بلفظ: «وفرد الله خاستاء».

مسلم: ٩٥٦ مطولاً

قوله: (باب الحمد للمسجد) في رواية كريمة -الحمد في المسجد-

قوله: (وقال ابن عباس) هذا التلخيص وصله ابن أبي حاتم بمناه.

قوله: (محمداً أي معقلاً، والظاهر أنه كان في شرعهم صحة التلذذ في أولادهم، وكان غرض البخاري الإشارة بليار هذا إلى أن تنظيم المسجد بالحكمة كان مشروعا عند الأمم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه تلذذ ولده لحفتمته. ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة بإقامة نفسها لحكمة المسجد لتقرير النبي ﷺ لها على ذلك.

قوله: (حدثنا أحمد بن أبيه) وقد جدده، واسم أبيه عبد الملك، وشيخه حماد هو ابن زيد، ووجهه إلى أبي هريرة بصريون.

قوله: (ولا أراه) بضم المزة أي أظنه.

قوله: (فلذلك حديث النبي ﷺ) أي الذي تقدم قبله.

٧٥- باب الأمير أو الغريم يُرَبِّطُ فِي الْمَسْجِدِ

٤٦١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا زَوْجٌ وَتَحَمُّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «إِنَّ عَفْرِيًّا مِنْ الْجِنِّ تَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْبَارِحَةُ - أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوُهَا - لَيَقْطَعُ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، فَأَتَكْنِثُ اللَّهُ يَمَةً، فَأَزِدُّ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَبِي سَلَمَةَ: «زَبَّ أَغْفَرُ لِي وَخَبَّ لِي مُلْكًا لَا يُبْقِي لِأَحَدٍ مِنْ بَنِيهِ» [ص: ٣٥]

قَالَ زَوْجٌ: قُرْئَةُ خَاسِتَاءَ. [إسحق: ١٧١٠، ٤٣٢٨، ٣٤٢٣، ٤٨٠٨.] أخرجه مسلم: ٥٤١

قوله: (باب الأمير أو الغريم) كنا للكثير بأو، وهي للتشويح، وفي رواية ابن السكن وغيره: «والغريم، وبإو المطف».

قوله: (حدثنا روح) هو ابن عباد.

قوله: (تقلت) بالفاء وتشديد اللام أي تعرض لي فلة أي بنته، وقال القزاز: يعني توثب، وقال الجوهري: أقلت الشيء فأنقلت وتقلت بمعنى.

قوله: (البارحة) قال صاحب المنهاج: كل زائل بلوح، ومنه سميت البارحة، وهي أدنى ليلة زالت عنك.

قوله: (أو كلمة نحوها) قال الكرمانى: الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة تقلت علي البارحة. قلت: رواه شعبة عن شعبة بلفظ: «وعرض لي فسد علي» أخرجه المصنف في أواخر الصلاة. وهو يؤيد الاحتجال الثاني. ووقع في رواية عبد الرزاق: «وعرض لي في صورة مر» ولمسلم من حديث أبي الدرداء «جاء بشهاب من نار ليجمعه في وجهي» وللنسائي من حديث عائشة «فأخذته فصرعته ففختته حتى وجدت برد لسانه على يدي» وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية فقالوا: إن رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي ﷺ وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى: «إنه يراكم هو وبقيله الآية [الأعراف: ٢٧]. وستذكر بقية فوائد مباحث هذه المسألة في «باب ذكر الجن» حيث ذكره المؤلف في بده الملقط، ويأتي الكلام على بقية فوائد حديث الباب في تفسير سورة ص.

قوله: (رب اغفر لي وهب لي) كنا في رواية أبي ذر، وفي بقية الروايات هنا رب هب لي. قال الكرمانى: لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة. قلت: ووقع عند مسلم كما في رواية أبي ذر عن نسق التلاوة، فالظاهر أنه تغيير من بعض الرواة.

قوله: (قال روح لفرد) أي النبي ﷺ رد المفريت (خاستاء) أي مطروداً. وظاهره أن هذه الزيادة في رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر، لكن أخرجه المصنف في

٧٦- باب الاغتسال إذا أسلم، وربط الأسير

أيضاً في المسجد

وَكَانَ شَرِيحٌ يَأْمُرُ الْغَرِيمَ أَنْ يَحْسَنَ إِلَى سَارِيَةِ الْمَسْجِدِ.

٤٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلاً قَلِيلًا نَجْدِي، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ تَبَى خَيْفَةَ، يُقَالُ لَهُ ثَمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «دَاخِلُوا ثَمَامَةَ». فَأَنْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. [إسحق: ٤٤٩٩، ٤٤٩٢٢، ٤٢٤٢٣، ٤٣٧٢.] وانظر في المجاهد والسير، باب: ١٥٠. أخرجه مسلم: ١٧٦٤ مطولاً

قوله: (باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد) هكذا في أكثر الروايات، وسقط للأصيلي وكريمة قوله: «وربط الأمير الخ»، وعند بعضهم «باب» بلا ترجمة، وكأنه فصل من الباب الذي قبله، ويحتمل أن يكون يفسر للترجمة فسد بعضهم اليأس بما ظهر له، ويدل عليه أن الإسماعيلي ترجم عليه: «باب دخول المشرك المسجد» وأيضاً فالبخاري لم يجر عاداته بإعادة لفظ الترجمة عقب الأخرى، والاغتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بعد، وهو أن يقال: الكافر جنب غالباً والجنب ممنوع من المسجد إلا لفروقه، فلما أسلم لم يبق ضرورة للبه في المسجد جنباً فاغتسل لتسوغ له الإقامة. وادعى ابن المنير أن ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد، قال: ومطابقها لقصة ثمامة أن من تخيل منع ذلك أخذه من عموم قوله: «إنما بنيت المساجد لذكر الله» فأراد البخاري أن هذا العموم مخصص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد، فإذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد. قلت: ولا يخفى ما فيه من التكلف، وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا، وإنما تقدمت قبل حصة أبواب حديث عائشة في قصة بريدة، ثم قال: فإن قيل ليراد قصة ثمامة في الترجمة التي قبل هذه وهي: «باب الأسير يربط في المسجد البقي» فالجواب أنه يحتمل أن البخاري أقر الاستدلال بقصة المفريت على قصة ثمامة، لأن الذي هم يربط المفريت هو النبي ﷺ، والذي تولى ربط ثمامة غيره، وحيث رآه مربوطاً قال: «اطلوا ثمامة» قال فهل بأن يكون إنكاراً لربطه أولى من أن يكون تقريراً. انتهى. وكأنه لم ينظر سياق هذا الحديث فلما لا في البخاري ولا في غيره، فقد أخرجه البخاري في أواخر المغازي من هذا الوجه بينه مطولاً وفيه أنه ﷺ سر على ثمامة ثلاث مرات وهو مربوط في المسجد، وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث، وكذا أخرجه مسلم وغيره، وصرح ابن إسحاق في المغازي من هذا الوجه أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بربطه، فيقبل ما تخيله ابن المنير، وإني لأعجب منه كيف جاز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمراً لا يرضاه رسول الله ﷺ؟ فهو كلام فاسد مبني على فاسد، فالحمد لله على التوفيق.

قوله: (وكان شريح يأمر الغريم أن يحسن إلى سارئة المسجد) فيه وجهان: أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالغريم، وأن يحسن بدل اشتغال، ثم حذفت الباء. ثانيهما أن معنى قوله: «أن يحسن» أي يجنب فجعل المطاوع موضع المطاوع لاستزائه إياه، انتهى والتعليق المذكور في رواية الحصري دون رفته، وقد وصله معمر بن أيوب عن ابن سيرين قال: «وكان شريح إذا قضى على رجل يحسن أمر مجسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه، فإن أعطى الحق وإلا أمر به إلى السجن».

قوله: (خيلاً) أي فرساً والأصل أنهم كانوا رجالاً على خيل، وثمامة بمثناة مضمومة وأثال بضم المزة بعدها مثناة خفيفة.

قوله: (إلى نخل) في أكثر الروايات بالحاء المعجمة، وفي النسخة المقررة على أبي الوقت بالجيهم، وصوبها بعضهم وقال: والنخل الماء القليل النابع وقيل الجباري. قلت: ويؤيد الرواية الأولى أن لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث «فانطلق إلى حائط

ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع (عدم) الحاجة، بل ذلك دافع على التلويث وعدمه، فحيث ينشئ التلويث بمنع الدخول. وقد قيل إن ناقته ﷺ كانت متروكة أي معلقة معلمة فيوم منها ما يجر من التلويث وهي سائرة. فيحتل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك. والله اعلم.

٧٩- باب

٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ وَشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ زُرَّارٍ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَبْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ مُطْلَعَةِ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْبَصَائِحِ، يُعْنِيَانِ بَيْنَ أَهْلِيهِمَا، لَقَمًا اقْرَأَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ، حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ. [الطبر: ٣٦٣٩، ٣٨٥٥]

قوله: (باب) كنا هو الأصل بلا ترجمة، وكأنه يبيّن له فاستمر كذلك. وإما قول ابن رشد: إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة، بخلاف مثل هذا الموضع. وأما وجه تعلقه بأبواب للمسجد فمن جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة لانتظار صلاة العشاء معه، فعلى هذا كان يلحق أن يترجم له فصل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة، ويلاحظ حديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالثور التام يوم القيامة، وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة، وظهر شاهد في حديث الباب لأكرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر، وأدخرهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى. ومذكر بقية فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب، فقد ذكر المصنف هناك أن الرجلين المذكور هما أسيد بن حضير وعبد بن بشر

٨٠- باب الخوخة والممر في المسجد

٤٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَّانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قُلَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خُطِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَزَّابٌ لِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا يَكْبِي هَذَا الشَّيْخُ؟ إِنْ يَكْبِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَبْنِ الدُّنْيَا وَتَبْنِ مَا عِنْدَهُ؟ فَأَخَارَ مَا عِنْدَهُ هُوَ الْقُدُّ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَظْلَمًا، قَالَ: مَا آتَا بَكْرٍ لَا تَبْنِ إِنْ آمَنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صُحْبِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أَهْلِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ وَمَوْدُؤُهُ، لَا يَتَّخِذُ فِي الْمَسْجِدِ بَابَ إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ. [الطبر: ٣٦٥٤، ٣٩٠٤، وهو في فضائل الصحابة: باب: ٥. أخرجه مسلم: ٢٢٨٢]

٤٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: صُوِّفَ يَهْدِي بَنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: عَزَّ وَجَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَجِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، عَاصِبًا رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ، فَقَعَّدَ عَلَى الْوُجُوِّ فَحَبَّهَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ آمَنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي فَحَافَةٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ الْفَضْلُ، سَلُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ. [الطبر: ٣٦٥٦، ٣٦٥٧، ٤٦٧٣٨، والطبر في فضائل الصحابة: باب: ٣]

قوله: (باب الخوخة والممر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون وقد لا يكون، وإنما أصلها فتح في حائط، قاله ابن قزوين.

أبي طلحة وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورد المصنف تأساً إن شاء الله تعالى.

٧٧- باب النخيم في المسجد للمروني وغيرهم

٤٦٣ - حَدَّثَنَا زُكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ الْحَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ خِمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَةَ مِنْ قَرَيْبِهِ، فَلَمْ يَرَوْهُمْ، وَلَيْسَ الْمَسْجِدُ خِمَةً مِنْ نَفْسِي غَيْرًا، إِلَّا اللَّهُ يُبَيِّنُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخِمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِيَانِ مِنْ قِلَابِكُمْ؟ قَالُوا سَعْدُ يَهْلُو جُرُوحُهُ فَمَا، فَصَاتَ لِيَهْمَا. [الطبر: ٢٨١٣، ٢٩٠١، ٤١١٧، ٤١٢٢، أخرجه مسلم: ١٧٦٩، مطرولاً]

قوله: (باب الخيمة في المسجد) أي جواز ذلك.

قوله: (حدثنا زكريا بن يحيى) هو البخاري اللؤلؤي وكان حافظاً، وفي شيخه البخاري زكريا بن يحيى أبو السكين وقد شارك البخاري في بعض شيوخه.

قوله: (أصيب سعد) أي ابن معاذ.

قوله: (في الأكحل) هو عرق في اليد.

قوله: (خيمة في المسجد) أي لسعد.

قوله: (فلم يروهم) أي يرفعهم، قال الخطابي: المعنى أنهم ينسأ هم في حال طمأنينة حتى أفزعهم رؤية الدم فارتاعوا له، وقال غيره: المراد بهذا اللفظ السرعة لا نفس الفزع.

قوله: (وفي المسجد خيمة) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفاعل، والتقدير: فلم يروهم إلا الدم، والمعنى فراعهم الدم.

قوله: (من قلابكم) بكسر القاف، أي من جهنكم.

قوله: (يهلُو) يهين وذال معجنتين أي يسيل.

قوله: (فصات فيها) أي في الخيمة، أو في تلك الموضة. وفي رواية للمستطير والكشميري وفصات منها أي الجراحة، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب المغازي حيث أورد المؤلف هناك بآتم من هذا السياق.

٧٨- باب إدخال الجبر في المسجد للعلية

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جَبْرِ [راجع: ١٦٠٧]

٤٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي اشْكِي، قَالَ: هَلْ فِي مِنْ وَزَّاهِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ، فَطَفْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي إِلَيَّ جُنْبَ الْبَيْتِ، يَفْرَأُ بِالطُّورِ وَيَكْسِبُ مُسْتَطَوِّرًا. [الطبر: ١٦١٩، ١٦٢٦، ١٦٣٣، ٤٨٥٣، والطبر في الألائ: باب: ١٠٤ وباب: ١٠٥. أخرجه مسلم: ١٢٧٦]

قوله: (باب إدخال البعر في المسجد للعلية) أي للحاجة، وفهم منه بعضهم أن المراد بالعلية الضئيف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس، ويحصل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديث أن النبي ﷺ قدم مكة وهو يشكي، فطاف على راحلته، وأما اللفظ للملك فهو موصول عند المصنف كما سيأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. ويأتي أيضاً قول جابر: إنه إذا طاف على بعيره ليراه الناس وليسألوه، ويأتي الكلام على حديث أم سلمة أيضاً في الحج، وهو ظاهر فيما ترجم له، ورجال إسناده مدنيون، وفيه تابعيان محمد وعروة، وصحابتان زينب وأُمها أم سلمة. قال ابن بطال: في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحماها المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه، بخلاف غيرها من الدواب. وتعقب بأنه

قوله: (عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات، وسقط في رواية الأصيلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد، وهو صحيح في نفس الأمر لكن محمد بن سنان إذا حدث به كالذي وقع في بقية الروايات، فقد نقل ابن السكن عن الفريري عن البخاري أنه قال: هكذا حدث به محمد بن سنان، وهو خطأ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بسواء العطف، فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد، وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وسر جميعاً عن أبي سعيد، وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه، ورواه أبو حاتم العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر، فكان فليحاً كان يجمعهما مرة ومقتصر مرة على أحدهما. وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضاً في الهجرة، وهذا مما يقوي أن الحديث عن أبي النضر عن شيخين، ولم يبق إلا أن محمد بن سنان اضطر في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديده له به، ويؤيد هذا الاحتمال أن للمعاني بن سليمان الخزازي رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان، وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل، قال الدارقطني: رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة.

قوله: (إن يكن الله خير عبداً) كذلك للأكثر، وللشيخيهي: (إن يكن لله خير) والخمسة في (إنه) مكسورة على أنها شرطية، وجوز ابن التين فتحها على أنها تعليلية وفيه نظر.

قوله: (إن أمن الناس) قال النووي: قال العلماء معناه أكثرهم جوراً لنا بنفسه وماله، وليس هو من المن الذي هو الاعتداد بالصنيعة، لأن المنية لله ولرسوله في قبول ذلك، وقال القرطبي: هو من الاستئذان، والمراء أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان لغيره نظيرها لا من بها، ويؤيد قوله في رواية ابن عباس: (ليس أحد آمن علي) والله أعلم.

قوله: (ولكن أخوة الإسلام) كذلك للأكثر وللأصيلي: (ولكن خوة الإسلام) بحذف الألف كأنه نقل حركة المزة إلى التون وحذف المزة، فعلى هذا يجوز فهم نون لكن كما قاله ابن مالك، وخبر هذه الجملة محذوف، والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده: (ولكن فيه خلة الإسلام) وباتي ما في ذلك من الإشكال وبياته في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى. وبين حديث ابن عباس أيضاً أن ذلك كان في مرض موته ﷺ، وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس، فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره، وقد قيل: إن ذلك من جملة الإشارات إلى استخلافه كما سيأتي أيضاً.

قوله: (غير خوذة أبي بكر) كذلك للأكثر، وللشيخيهي (إلا) بدل غير.

قوله: (عن أبي عبد الله) وقال لي عبد الله بن مفضل: حدثنا شُعْبَةُ، عن ابن جُرَيْج قال: قال لي ابن أبي مليكة: يا عبد الله، لو رأيت مساجد ابن عباس وأئوائها.

قوله: (حدثنا أبو عثمان وقتبة بن سعيد قال: حدثنا حماد، عن الأبواب، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قديم مكة، فدعا عثمان بن طلحة، فتفتح الباب، فدخل النبي ﷺ، وبلا، وأسامة بن زيد، وأسامة بن طلحة، ثم أغلق الباب، فلبث فيه ساعة، ثم خرجوا. قال: ابن عمر: فبدرت فسألت ببلا، فقال: صلت لي، فقلت: في أي؟ قال: بين الأسطورتين. قال: ابن عمر: فذهب علي أن أسأله كم صلي؟ [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩]

قوله: (باب الأبواب والعلق للكعبة والمساجد)

قوله: (عن أبي عبد الله) وقال لي عبد الله بن مفضل: حدثنا شُعْبَةُ، عن ابن جُرَيْج قال: قال لي ابن أبي مليكة: يا عبد الله، لو رأيت مساجد ابن عباس وأئوائها.

قوله: (حدثنا أبو عثمان وقتبة بن سعيد قال: حدثنا حماد، عن الأبواب، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قديم مكة، فدعا عثمان بن طلحة، فتفتح الباب، فدخل النبي ﷺ، وبلا، وأسامة بن زيد، وأسامة بن طلحة، ثم أغلق الباب، فلبث فيه ساعة، ثم خرجوا. قال: ابن عمر: فبدرت فسألت ببلا، فقال: صلت لي، فقلت: في أي؟ قال: بين الأسطورتين. قال: ابن عمر: فذهب علي أن أسأله كم صلي؟ [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩]

قوله: (باب الأبواب والعلق) بفتح المعجمة واللام، أي ما يتعلق به الباب.

قوله: (قال لي عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وسفيان هو ابن عيينة، وعبد الملك هو اسم ابن جريج.

وقوله: (لو رأيت) محذوف الجواب وتقديره: لرأيت حبياً أو حسناً لإيمانها أو نظافتها وغو ذلك. وهذا السياق يدل على أنها في ذلك الوقت كانت قد اندرست.

قوله: (قالا حدثنا حماد بن زيد) لم يقل الأصيلي: (ابن زيد)، وسيأتي الكلام

على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: قال، ولا يخفى ما فيه. وقال غيره: يحتمل أن يكون ذلك لتلا يزدهوا عليه، لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه، أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لحشوه. وإنما أدخل معه عثمان لتلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة، وبلا وأسامه للملازمة خدمته. وقيل: فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها، لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح.

٨٢- باب دخول المشرك المسجد

٤٦٩- حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن سعيد بن أبي سعيد: أنه سمع أبا هريرة يقول: بعث رسول الله ﷺ غيلاً قبل نجد، فبصغت برجله من يمينه خيفة، فقال له كعانة بن أنال، فرطوه بسارية من سواري المسجد. [راجع: ٤٦٧. أخرجه مسلم: ١٧٦٤ مطرواً]

قوله: (باب دخول المشرك المسجد) هذه الترجمة ترد على الإسماعيلي حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة الاعتصاف إذا أسلم، وقد يقال إن في هذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة: (الأسير يربط في المسجد تذكراً، لأن ربطه فيه يستلزم إدخاله. لكن يجاب عن ذلك بأن هذا أهم من ذلك، وقد اختصر المصنف الحديث مقتصرأ على المقصود منه، وسيأتي تأملاً في المخازي. وفي دخول المشرك المسجد مذاهب: فمن الحنفية الجواز مطلقاً، وعن المالكية والزني المنع مطلقاً، وعن الشافعية التضييق بين المسجد الحرام وغيره للآية. وقيل: يؤذن للكتابي خاصة، وحديث الباب يرد عليه، لأن ثمانية ليس من أهل الكتاب.

٨٣- باب رفع الصوت في المساجد

٤٧٠- حدثنا علي بن عبد الله قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا الجعد بن عبد الرحمن قال: حدثني يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد قال: كنت قائماً في المسجد، فصصني رجل، فظنرت فإذا عمر بن الخطاب، فقال: اذهب فائتي بهذين، فبصغت بهما، قال: من أشما، أو من أين أشما؟ قال: من أهل الطائف، قال: لو كنتما من أهل البكة لأوجفكتما، ترقتان أصواتكتما في مسجد رسول الله ﷺ.

قوله: (باب رفع الصوت في المسجد) أشار بالترجمة إلى الخلاف في ذلك، فقد كرهه مالك مطلقاً سواء كان في غيره، وقرئ غيره بين ما يتعلق بفرض ديني أو نفع دنيوي وبين ما لا فائدة فيه، وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع، وحديث كعب الدال على عدمه، إشارة منه إلى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلجى الضرورة إليه. وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضي. ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد، لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها، فكان المصنف أشار إليها.

قوله: (حدثنا الجعدي بن عبد الرحمن) في رواية الإسماعيلي: (الجعد بن أوس) وهو هو، فإن اسمه الجعد وقد بصغر، وهو ابن عبد الرحمن بن أوس، فقد ينسب إلى جده.

قوله: (حدثني يزيد بن خصيفة) هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده، وروى حاتم بن إسماعيل هذا الحديث عن الجعدي عن السائب بلا واسطة أخرجه الإسماعيلي، والجعدي صح سمعه من السائب كما تقدم في الطهارة فليس هذا الاختلاف قادحاً، وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال: وكان عمر يقول لا تكبروا اللفظ. فدخل المسجد فإذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما، فقال: إن مسجدنا هذا لا يرفع فيه الصوت الحديث. وفيه انقطاع، لأن نافعاً لم يذكر ذلك الزمان.

قوله: (كنت قائماً في المسجد) كذا في الأصول بالشاف، وفي رواية (وإنما) بالنون. ويؤيد رواية حاتم عن الجعدي بلفظ: (كنت مضطجماً).

قوله: (فصصني) أي رماني بالحصى.

قوله: (إذا عمر) محذوف تقديره: قائم أو نحوه، ولم أتف على تسمية هذين الرجلين، لكن في رواية عبد الرزاق أنهما تقيان.

قوله: (لو كنتما) يدل على أنه كان تقدم نبيه عن ذلك، وفيه المعنوية لأهل الجهل بالحكم إذا كان مما ينفى مثله.

قوله: (وأوجعكما) زاد الإسماعيلي «جلداً» ومن هذه الجهة يتبين كون هذا الحديث له حكم الرفع، لأن عمر لا يتوعدهما بالجلد إلا على مخالفة أمر توقيفي.

قوله: (ولهمان) هو جواب عن سؤال مقدر كأنهما قالوا له: لم ترجعنا؟ قال: لأنكما ترفهان. وفي رواية الإسماعيلي: «يرفكما أصواتكما» وهو يؤيد ما قلناه. وقد تقدم توجيه جمع أصواتكما في حديث: «يعلمان في قبورهما».

٤٧١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ قَبِيصةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ تَقَاعَضَى ابْنُ أَبِي خَزْدَةَ دَيْبًا لَهُ عَمَلٌ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْكَعَتَا أَصَوَاتَهُمَا، حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي تَبَعِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ خُفْرِهِ، وَنَادَى: مِمَّا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، هَذَا كَعْبٌ. قَالَ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ يَدِيَّ: مِمَّا الشُّطْرُ مِنْ قِبَلِهِ. قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَسَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِمَّا فَالْتَصِيحِ. [راجع: ٤٥٧. أخرجه مسلم: ١٥٥٨]

قوله: (حدثنا أحمد) في رواية أبي علي الشيبوي عن القيسري: «حدثنا أحمد بن صالح، وبذلك جزم ابن السكن، وقد تقدم الكلام على حديث كعب في باب التضاضي، قبل عشرة أبواب أو نحوها. وقوله هنا: حتى سمعها في رواية الأصيلي: «سمعهما».

٨٤ - باب الجِلْقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ

٤٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمُعْتَضِلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْبَيْتِ: مَا تَرَى فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ؟ قَالَ: «مَقْصِي مَقْصِي، إِذَا غَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى». وَاتَّهَ كَانَ يَقُولُ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ نُتُوًا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ. [انظر: ٤٧٣، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، ٩١٣٧. أخرجه مسلم: ٧٤٩، ٧٥٠. مختصراً بأصناف ٧٥١ وفي صلاة المسافرين ١٥٦]

٤٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفُضَمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُخْطَبُ، فَقَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ النَّبِيِّ؟ فَقَالَ: «مَقْصِي مَقْصِي، إِذَا غَشِيَ الصُّبْحَ فَأَوْتَرُ بِوَاحِدَةٍ، فَوُتِرَ لَكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ».

قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ كَبِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَجُلًا نَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ. [راجع: ٤٧٢. أخرجه مسلم: ٧٤٩، ٧٥١. وفي صلاة المسافرين ١٥٦]

٤٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَخْبَرَهُ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: يَتِمُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَاقْبَلْ لِفَاتَةِ نَفْسٍ، فَاقْبَلْ اتِّقَانًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَبَّ وَاحِدَةً، فَانْأَ أَخْلَعْنَا فَرَأَى فَرَجَةً [فِي الْحَلَقَةِ] فَجَلَسَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، فَلَمَّا قَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا أَخْبَرَكُمْ عَنِ الْفَلَاحَةِ؟ أَمَا أَخْلَعْتُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاةَ اللَّهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَعَا فَاسْتَعَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَخْبَرْتَنِي فَأَخْبَرْتَنِي اللَّهُ عَنْهُ. [راجع: ٦٦. أخرجه مسلم: ٢١٧٦]

قوله: (باب الحلق) يفتح الهملة ويبرز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال: جمع حلقه بأسكان اللام على غير قياس وحكي فتحها أيضاً.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر المري.

قوله: (سأل رجل) لم أتق على اسمه.

قوله: (ما تروى) أي ما رأيك؟ من الرأي، ومن الرؤية بمعنى العلم، (ومنى مشى) بغير تنوين أي التثنية، وكرر تأكيداً.

قوله: (فاوْتَرَتْ) يفتح الراء أي تلك الواحدة.

قوله: (وأنه كان يقول) بكسر الهمزة على الاستئناف، وقائل ذلك هو نافع، والصغير لابن عمر.

قوله: (بالليل) هي في رواية الكشيبي والأصيلي فقط.

قوله في طريق أيوب عن نافع: (وتروى) بالجزم جواباً للأمر، وبالرفع على الاستئناف، وزاد الكشيبي والأصيلي «ذلك».

قوله: (قال الوليد بن كبيش) هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبي إسامة عن الوليد، وهو بمعنى حديث نافع عن ابن عمر، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى. وأراد البخاري بهذا التعليق بيان أن ذلك كان في المسجد ليم له الاستدلال لما ترجم له. وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: ليس فيما ذكر دلالة على الحلق ولا على الجلوس في المسجد بحال. وأجيب بأن كونه كان في المسجد صريح من هذا المتن، وأما التحلق فقال اللهب: شبه البخاري جلوس الرجال في المسجد حول النبي ﷺ وهو يخطب بالتحلق حول العالم، لأن الظاهر أنه ﷺ لا يكون في المسجد وهو على المنبر إلا وعنده جمع جلوس محققين به كالتحلقين. والله أعلم. وقال غيره: حديث ابن عمر يتعلق بأحد ركعتي الترتبة وهو الجلوس، وحديث أبي واقد يتعلق بالركن الآخر وهو التحلق. وأما ما رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال: «ودخل رسول الله ﷺ المسجد وهم حلق فقال: «مالي أراكم عزين» فلا معارضة بينه وبين هذا، لأنه إنما كره تحلقهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة بخلاف تحلقهم حوله فإنه كان لسماع العلم والتعليم منه.

قوله: (بينما رسول الله ﷺ في المسجد) زاد في العلم والناس معه وهو

قوله: (فراى فرجة) زاد في العلم وفي الحلقة وزادها الأصيلي والكشيبي أيضاً في هذه الرواية، وقد تقدم الكلام على فوائد في كتاب العلم.

٨٥ - باب الاستيقظة في المسجد، وَمَدَّ الرَّجْلِ

٤٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ تِيمِيمٍ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَظْفِياً فِي الْمَسْجِدِ، وَاجْعاً إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى.

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ عُمَرُ وَغُفَمَانُ يُفْعَلَانِ ذَلِكَ. [انظر: ٥٩٩، ٦٢٨٧. أخرجه مسلم: ٢١٠٠ دون ذكر قول سعيد]

قوله: (باب الاستيقظة في المسجد) زاد في نسخة الصغاني: «ومد الرجل».

قوله: (حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القني.

قوله: (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني.

قوله: (واضحاً إحدى رجله على الأخرى) قال الخطابي: فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ، أو يجعل النهي حيث يخشى أن يتبدل المرور، والجواز حيث يؤمن ذلك. قلت: الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال، وعن جزم به البيهقي والبخاري وغيرهما من المعنيين، وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ، وقال المازني: إنما يوجب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره، لا في الكتب الصحاح، النهي عن أن يضع إحدى رجله على الأخرى، لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع، واستدلوا في المسجد قبل قد يدعى تصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز، لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصاً به ﷺ بل هو جائز مطلقاً، فإذا تقرر هذا صار

بين الحديثين تعارض، فيجمع بينهما، فذكر نحو ما ذكره الخطابي. وفي قوله عن حديث النهي: وليس في الكتب الصحاح إغفال، فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر، وفي قوله: وفلا يؤخذ منه الجواز، نظر لأن المصاحف لا تجتبت بالاحتمال، والظاهر أن فعله كان ليان الجواز، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا عند اجتماع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقت الثام. قال الخطابي: وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة. وقال النووي: فيه أن الأجر الولود للآب في المسجد لا يقتص بالجلوس بل يحصل للمستلقي أيضاً.

قوله: (وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) هو معطوف على الإسناد المذكور، وقد صرح بذلك أبو داود في روايته عن القسني، وهو كذلك في الموطأ، وقد غفل عن ذلك من زعم أنه ملحق.

٨٦ - باب المَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ

حَرَرِ النَّاسِ

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَالثَّوْبُ وَمَالِكٌ.

٤٧٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَ قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ غُفَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورَةُ بِنْتُ الرَّبِيعِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمْ أَظَلْ أَبُورِي إِلَّا وَهَمًا يَبِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرْ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَرَفِي الْفَهَارِ: بِكُرَّةٍ وَعَشِيَّةٍ، ثُمَّ يَمَّا لَا بِي يَكْرِي، فَاتَّبَعَنِي مَسْجِدًا يَفْتَاءُ كَارِهِ، فَكَانَ يُعَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ يَسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَسَاءُهُمْ، يَخْجُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا نَكَا، لَا يَمْلِكُ عَلَيْهِ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَافْرَغَ ذَلِكَ أَشْرَافُ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. [الطبر: ٢١٣٨، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٩٧، ٣٩٠٥، ٤٠٩٣، ٥٨٠٧، ٦٠٧٩، والهر في العلم، باب: ٢٧]

قوله: (باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرور بالناس) قال المازري: بناء المسجد في ملك الموه جائز بالإجماع، وفي غير ملكه ممتنع بالإجماع، وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضاً، لكن شذ بعضهم فمتنع، لأن مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس، فإذا بني بها مسجد منع انتفاع بعضهم، فإراد البخاري الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر، لكون النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره. قلت: والنع المذكور مروى عن ربيعة، ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر، لكن يساندين ضعيفين. قوله: (وبه قال الحسن) يعني أن المذكورين ورد التصريح عنهم بهذه المسألة، وإلا فالجمهور على ذلك كما تقدم.

قوله: (فأخبرني غرورة) هو معطوف على مقدر، والمراد بأبوي عائشة أبو بكر وأم رومان، وهو دال على تقدم إسلام أم رومان.

قوله: (ثم بدا لأبي بكر) اختصر المؤلف المتن هنا، وقد ساقه في كتاب المجرة مطولاً بهذا الإسناد فذكر بعد قوله: وعشية وقبل قوله: وثم بدا قصة طويلة في خروج أبي بكر من مكة ورجوعه في جواز بين الدخنة والشرطه عليه أن لا يستعلن بعبادته، فعند فراغ القصة قال وثم بدا لأبي بكر أي ظهر له رأي فيسي مسجداً، فذكر باقي القصة مطولاً كما سباني الكلام عليه مبسوطاً هناك إن شاء الله تعالى. ولم يجد بعض المتأخرين حيث شرح جميع الحديث هنا مع أنه لم يقع هنا سوى قدر يسير، وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سباني إن شاء الله تعالى.

٨٧ - باب الصلاة في مَسْجِدِ السُّوقِ

وَصَلَّى ابْنُ عُرَيْنٍ فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُعْلَقُ عَلَيْهِمُ الْقُبَابُ.

٤٧٧ - حَدَّثَنَا سُئْدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمِيعِ قَرِيبٌ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَصَلَاتِهِ فِي سُورِهِ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ ذَرْجَةً، فَإِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ

فَاحْسَنَ، وَأَتَى الْمَسْجِدَ، لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا ذَرْجَةً، وَخَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةً، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، كَانَ فِي صَلَاتِهِ مَا كَانَتْ تَحْسَنُهُ، وَتُصَلِّي - يَحْيَى - عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ، مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يَخْدُثْ فِيهِ». [راجع: ١٧٦.

أخرجه مسلم: ٣٦٧ مصحراً آخره باصطلاح، ٦٤٩ في المساجد (٧٧٧) بطوله]

قوله: (باب الصلاة في مسجد السوق) ولغير أبي زر مصاحفه. موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الولود في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إسنادها، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حيثما تكون بقعة خير. وقيل: المراد بالمساجد في الترجمة مواضع إيقاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة لذلك، فكأنه قال: باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يخفى بعده.

قوله: (وصلى ابن عرون) كذا في جميع الأصول، وصححه ابن المنير فقال: وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر مع كونه لم يصل في سوق أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لئلا يتخيل متخيل من كونه محجوراً منع الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع التحجير اتخاذ المسجد. وقال الكرماني: لعل فرض البخاري هنا مرد على الخفية حيث قالوا بانتفاع اتخاذ المسجد في الدار المحجورة عن الناس أهـ والذي في كتب الحنفية الكراهة لا التحريم، وظهر بحديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة، وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة، أشار إليه ابن بطال. وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في: (باب فضل صلاة الجماعة) وبني الكلام على فرواده هناك إن شاء الله تعالى. وزاد في هذه الرواية: (وتصلي الملائكة الخ) وقد تقدمت في (باب الحديث في المسجد) من وجه آخر عن أبي هريرة. قوله في هذه الرواية (صلاة الجميع) أي الجماعة، وتكلف من قال الظهير في الجميع.

وقوله: (على صلاته) أي الشخص.

قوله: (وإن أحدكم) كذا للأكثر بالنساء، وللكتشيهي بالموحدة وهي سببية أو للمصاحبة.

قوله: (فاحسن) أي اسبح الوضوء.

قوله: (ما لم يؤذ يحدث) كذا للأكثر بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على الاستئناف، وللكتشيهي: «ما لم يؤذ يحدث فيه» بلفظ الجار والجرور متعلقاً بيوسف والمراد بالحدث التناقض للوضوء. ويحتمل أن يكون أهم من ذلك، لكن صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالأول.

٨٨ - باب تشييك الأصابع في المَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

٤٧٨ - ٤٧٩ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ بَشَرَ: حَدَّثَنَا عاصِمٌ: حَدَّثَنَا وَائِلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَوْ ابْنِ عُمَرَ: شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ. [الطبر: ٤٨٠]

٤٨٠ - وَقَالَ عاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عاصِمٌ بْنُ مُعْتَمِدٍ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي، فَلَمْ أَخْطَفْهُ، فَقَوَّمتُ لِي وَائِلٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، كَيْفَ بَلَكَ إِذَا بَقِيتَ فِي خِلَالِهِ مِنَ النَّاسِ». بِهِ. [راجع: ٤٧٩]

٤٨١ - حَدَّثَنَا عَلَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْتَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُمَا بَعْضًا». وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ. [الطبر: ٢٤٤٦، ٢٥٠٢.

أخرجه مسلم: ٢٥٨٥]

تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعًا أَوْ تَحْوَهَا، ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْجَيْنِ مِنَ الْجِبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَلْبَةِ. [إخرجه مسلم: ١٢٦٠]

قوله: (باب المساجد التي على طرق المدينة) أي في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة.

وقوله: (والمواضع) أي الأماكن التي تجعل مساجد.

قوله: (وحدثني نافع) القائل ذلك هو موسى بن عبيدة، ولم يسق البخاري لفظ فضيل بن سليمان، بل ساق لفظ أنس بن عياض، وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر نافع فقط، وقد دلت رواية فضيل على أن رواية سالم ونافع متفقتان إلا في الموضع الواحد الذي أشار إليه، وكأنه اعتمد رواية أنس بن عياض لكونه أثقن من فضيل. ويحصل ذلك أن ابن عمر كان يترك تلك الأماكن، وتشدده في الابتعاد مشهور، ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان فسأل عن ذلك فقالوا: قد صلى فيه النبي ﷺ قال: من عرض له الصلاة فليصل ولا فليص، فإنما هلك أهل الكتاب لأنهم تبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كناسير، ولأن ذلك من عمر حمول على أنه كره زيارتهم لئلا يخل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشكل ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجباً، وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر، وقد تقدم حديث حبان وسؤاله النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذ مصلى وإجابة النبي ﷺ إلى ذلك، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين.

قوله: (تحت سمرة) أي شجرة ذات شوك، وهي التي تعرف بأسم خيلان.

قوله: (وكان في تلك الطريق) أي طريق ذي الحليفة.

قوله: (بطن واد) أي وادي العقيق.

قوله: (لعمري) بمهمات والراء مشددة قال الخطابي: التمرس نزول استراحة لنفسي إقامة وأكثر ما يكون في آخر الليل، وخصه بذلك الأصمعي وأطلق أبو زيد.

قوله: (على الأكمة) هو الموضع المرتفع على ماحوله، وقيل هو تل من حجر واحد.

قوله: (كان ثم خليج) تكرر لفظ «ثم» في هذه القصة، وهو يفتح المثلثة والمراد به الجهة والخليج واحد له معنى، والكتب بضم الكاف والمثلثة جمع كيب وهو رمل مجتمع.

قوله: (فلدحا) بلداء المهلهة أي دفع، وفي رواية الإسمايلي «فلدحل» بالحاء المعجمة واللام، ونقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات «قد جاء» بالقاف والجيم على أنهما كلمتان حرف التحقيق والفعل الماضي من الجيء.

قوله: (وإن عبد الله بن عمر حدثه) أي بالإسناد المذكور إليه.

قوله: (بشرف الروحاء) هي قرية جامعة على لبنتين من المدينة، وهي آخر السبلة للمتنوجه إلى مكة، والمسجد الأوسط هو في الوادي المعروف الآن بوادي بني سالم. وفي الأذان من صحيح مسلم أن بينهما ستة وثلاثين ميلاً.

قوله: (يعلم المكان) بضم أوله من أعلم يعلم من العلامة.

قوله: (يقول ثم عن يمينك) قال القاضي عياض: هو تصحيح، والصواب «بمواضع من يمينك». قلت: توجه الأول ظاهر، وما ذكره إن ثبت به رواية فهو أولى، وقد وقع التوفيق في هذا الموضع قديماً، فأخرج الإسمايلي باللفظ «يعلم المكان الذي صلى» قال فيه هنا لفظاً لم اضبطها «عن يمينك» الحديث.

قوله: (يصل إلى العرق) أي عرق الظبية، وهو واد معروف قاله أبو عبيد البكري، (ومنتصف الروحاء) بفتح الراء أي آخرها.

قوله: (وقد انتهى) بضم اللام مبنى للمفعول.

قوله: (سرحة ضخمة) أي شجرة عظيمة و(الرويفة) بالراء والمثلثة مصغراً قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخاً. (ووجه الطريق) بكسر الواو أي مقابلة.

قوله: (يطرح) بفتح الموحدة وسكون الطاء وبكسرهما أيضاً أي واسع.

قوله: (حتى يفضي) كنا للاكثر، وللمستمل والمحموى «حين يفضي».

قوله: (وهو يربد الرويفة بميلين) أي بينه وبين المكان الذي يتزل فيه البريد بالرويفة ميلان، وقيل المراد بالبريد مكة الطريق.

الْمَسْجِدِ يُصَلِّي، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ الْبَيْضِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمَتُهُ بِحَجَرٍ، أَوْ تَحْوُ ذَلِكَ.

٤٨٦- وَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاءِ، وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتِهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ، فَوْنُ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ أَتَيْتَ ثُمَّ مَسْجِدَ، فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، كَانَ يَتَوَكَّعُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ، وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَبْرُؤُ مِنَ الرُّوحَاءِ، فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ مَرَّ بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ، أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ، غَرَسَ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ.

٤٨٧- وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرْحَةٍ ضَخْمَةٍ، فَوْنُ الرُّوَيْفَةِ، عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوَجْهَ الطَّرِيقِ، فِي مَكَانٍ يَطْلُعُ سَهْلٌ، حَتَّى يَفْضِيَ مِنْ أَكْمَةٍ ذَوَيْنِ يَرِيدُ الرُّوَيْفَةَ بِمِلَيْنِ، وَقَدْ انْكَسَرَ أَغْلَاها فَأَتَى فِي جَوَافِها، وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَائِ، وَفِي سَائِها كَثَبٌ كَثِيرَةٌ.

٤٨٨- وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، صَلَّى فِي طَرَفِ تَلَعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْفُرْجِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ، عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، عَلَى الْقُبُورِ رَضَمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ، عِنْدَ سَلَمَاتِ الطَّرِيقِ، بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلَمَاتِ، كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَبْرُؤُ مِنَ الْفُرْجِ، بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ، فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ.

٤٨٩- وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرْحَاتٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ، فِي سَبِيلِ فَوْنِ هَرَضِي، ذَلِكَ الْمَسِيلُ لِمَصِيقِ بِكَرَاعِ هَرَضِي، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوفَةٍ.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى سَرْحَةٍ، هِيَ الْقُرْبُ السَّرْحَاتِ إِلَى الطَّرِيقِ، وَهِيَ اطْوَاهُنَّ.

٤٩٠- وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظُّهْرَانِ، قَبْلَ الْمَدِينَةِ، حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الْمُصْفَرَّاءَاتِ، يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمَتُهُ بِحَجَرٍ.

٤٩١- وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَنْزِلُ بِسِلْيِ طَوًى، وَبَيْتٌ حَتَّى يُمْسِحَ، يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَتَقَدَّمُ مَكَّةَ، وَيُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ، وَلَكِنْ اسْتَفْلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ. [إسناده: ١٧٦٧، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨،

قوله: (فانتفى) بفتح التاء مبنى للفاعل.

قوله: (تلمع) بفتح التاء وسكون اللام بعدما هملة وهي سيل للام من فوق إلى أسفل، ويقال أيضاً لما ارتفع من الأرض ولما اتهمط، و(الهرج) بفتح الهمزة وسكون الراء بعدما جيم: قرية جامعة بينها وبين الروضة ثلاث عشر أو أربعة عشر ميلاً و(الخصبة) بسكون الصاد المعجمة فوق الكتيب في الارتضاع ودون الجبل، وقيل للجبل المنبسط على الأرض، وقيل الأكمة المساء و(الرضمة) المعجمة الكبار واحداً رضة بسكون الصاد المعجمة في الواحد والجمع، ووقع عند الأصلي بالتحريك.

قوله: (عند سلطات الطريق) أي ما يتفرع من جوانبه، والسلطات بفتح الهملة وكسر اللام في رواية أبي ذر والأصلي، وفي رواية الباقي بفتح اللام، وقيل: هي بالكسر الصخرات، والفتحة الشجرات. و(السرحة) بالتحريك جمع سرحة وهي الشجرة الضخمة كما تقدم.

قوله: (في مسيل دون هرشي) للسيل المكان المنحد، وهرشي بفتح أوله وسكون الراء بعدما شين معجمة مقصور، قال البكري هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجسفة، وكراش هرشي طرفها، والغلوقة بالمعجمة المقترحة غابة بلوغ السهم، وقيل قدر ثلثي سيل.

قوله: (مر الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء هو الوادي الذي تسميه العامة بطن مرو يسكنان الراء بعدما واو، قال البكري: بينه وبين مكة ستة عشر ميلاً، وقال أبو خسان: سمي بذلك لأن في بطن الوادي كتابة بمروق من الأرض أبيض جهاد م را الميم متصلة عن الراء وقيل سمي بذلك لمرارة ماء.

قوله: (قبل المدينة) بكسر القاف وفتح اللام في الموحدة أي مقابلها، و(الصغروا) بفتح الهملة وسكون الفاء جمع صفراء وهو مكان بعد مر الظهران.

قوله: (ينزل بلدي طوى) بضم الطاء للاكثر وبه جزم الجوهري، وفي رواية الحموي والمستمل (بلدي الطوى) بزيادة ألف ولائم فيه الأصلي بالكسر وحكى عياض وغيره الفتح أيضاً.

قوله: (استقبل فرطني الجبل) المقترحة بضم الفاء وسكون الراء بعدما ضاد معجمة: مدخل الطريق إلى الجبل، وقيل الشق المرتفع كالشرفة، ويقال أيضاً لمدخل النهر.

(قصبات):

(الأول): اشتمل هذا السياق على تسعة أحداث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أنس بن عياض بعيد الإسناد في كل حديث إلا أنه لم يذكر الثالث. وأخرج مسلم منها الحديثين الآخرين في كتاب الحج.

(الثاني): هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة، والمساجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية. وقد وقع في رواية الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» له من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في صفة تلك المساجد.

وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي ﷺ صلى في وادي الروحاء وقال ولقد صلى في هذا المسجد سبعون نية.

(الثالث): عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع آثار النبي ﷺ والتبرك بها، وقد قال البغوي من السلفية: إن المساجد - التي ثبت أن النبي ﷺ صلى فيها - لو نذر أحد الصلاة في شيء منها تعين كما تعين للمساجد الثلاثة.

(الرابع): ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة، ولم يذكر للمساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه. وقد ذكر عمر بن شبة في «أخبار المدينة» المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي ﷺ بالمدينة مستوعباً، وروى عن أبي خسان عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة وتواحيها مبنى بالحجارة للفرقة المطلوبة قد صلى فيه النبي ﷺ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سال الناس - وهم يومئذ متوافرون - عن ذلك ثم بناها بالحجارة للفرقة المطلوبة - اه - وقد عين عمر بن شبة منها شيئاً كثيراً، لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر، وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء، ومسجد الفضخ وهو شرقي مسجد قباء، ومسجد بني قريظة، ومشربة أم إبراهيم وهي شمال مسجد بني قريظة، ومسجد بني قنبر شرقي في البقيع ويعرف

مسجد البقلة، ومسجد بني معاوية ويعرف بمسجد الإجابة، ومسجد الفتح قريب من جبل ملح، ومسجد القبايين في بني سلمة. هكذا أثبت بعض شيوخنا، وفائدة معرفة ذلك ما تقدم من البغوي. والله أعلم.

(أبواب سورة المصلى)

٩٠ - باب سورة الإمام سورة من خلفه

٤٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى حِمَارٍ أَنَا، وَأَنَا يُؤْقِبُ قَدْ نَاهَزْتُ الْأَجْلَامَ، وَزَسَلْتُ اللَّهُ ﷻ يَمْنِي بِالْفَسِ بِي إِلَى غَيْرِ جِلْدٍ، فَمَزَزْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضَ الصَّفِّ، فَزَلْتُ وَأَزْسَلْتُ الْأَتَانَ تَوَقَّعَ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ. [إجماع: ٧٦. أخرجه مسلم: ٥٠٤]

قوله: (باب سورة الإمام سورة من خلفه) لورد فيه ثلاث أحداث، الثاني والثالث منها مطالبان للترجمة لكونه ﷺ لم يامر أصحابه أن يتخلوا ستره غير ستره، وأما الأول وهو حديث ابن عباس في الاستدلال به نظر لأنه ليس فيه أنه ﷺ صلى إلى ستره، وقد يرب عليه البيهقي: «باب من صلى إلى غير ستره» وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في: «باب متى يصح سماع الصغير» قول الشافعي: إن الرواد يقول ابن عباس: «إلى غير جلد» أي إلى غير ستره، وذكرنا تأييد ذلك من رواية الزبارة، وقال بعض المذنبين: قوله: «إلى غير جلد» لا يفي غير الجلد، إلا أن إخبار ابن عباس من مروره بهم وعدم إنكارهم لذلك مشعر بحدوث أمر لم يهدهم، فلو فرض هناك ستره أخرى غير الجلد لم يكن لهذا الإخبار فائدة، إذ مروره حيث لا ينكره أحد أصلاً، وكان البخاري حل الأمر في ذلك على المالك للمعروف من عهده ﷺ أنه كان لا يصلي في القضاء إلا والعزة أمامه، ثم أبد ذلك بجدي ابن عمر وأبي جهميف، وفي حديث ابن عمر ما يدل على المنع وهو قوله بعد ذكر الحرة: «وكان يمشي ذلك في السفر» وقد تبعه النووي فقال في شرح مسلم في كلامه على فرائد هذا الحديث: فيه أن ستره الإمام ستره لمن خلفه. والله أعلم.

قوله: (أخبرت الأحلام) أي قاربه، وقد ذكرت الاختلاف في قدر عمره في: «باب تعليم الصبيان» من كتاب فضيلة القرآن وفي «باب الاختان بعد الكبر» من كتاب الاستئذان. وتوجيه الجمع بين المختلف من ذلك ويان الرابع من الأقوال والله الحمد.

قوله: (يصلي بالنفس بمعنى) كلما قال مالك وأكثر أصحاب الزهري، ووقع عند مسلم من رواية ابن عتيق: «بقره قال النووي: يحمل ذلك على أنهما قضيتان، وتعقب بأن الأصل عدم التمدد ولا سيما مع اتحاد خرج الحديث، فالحق أن قول ابن عتيق «بقره» شاذ. ووقع عند مسلم أيضاً من رواية معمر عن الزهري: «وذلك في حجة الوداع أو الفتح» وهذا الشك من معمر لا يعمل عليه، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع.

قوله: (بعض الصف) زاد المصنف في الحج من رواية ابن أخي ابن شهاب عن عمه: «حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول» انتهى، وهو يمين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما في كتاب العلم.

قوله: (لم ينكر ذلك علي أحمد) قال ابن دقيق العيد: استدل ابن عباس فائتة. قلت: وتوجيه أن ترك الإعادة يدل على صحتها قطعاً لا على جواز المرور، وترك الإنكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معاً. ويستفاد منه أن ترك الإنكار حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الإنكار وثبوت العلم بالإطلاع على الفعل، ولا يقال لا يلزم ما ذكره اطلاع النبي ﷺ على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حالاً دون رؤية النبي ﷺ، له لآنا قول قد تقدم أنه ﷺ كان يرى في الصلاة من رواه كما يرى من أمامه، وتقدم أن في رواية المصنف في الحج أنه مر بين يدي بعض الصف الأول، فلم يكن هناك حائل دون الرؤية، ولو لم يرد شيء من ذلك لكان توفير دواعيهم على سؤاله ﷺ عما يحدث لهم كافياً في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم. واستدل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة، فيكون ناسخاً لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم في كون مرور الحمار يقطع الصلاة، وكذا مرور المرأة والكلب الأسود. وتعقب بأن مرور الحمار

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالطَّحَاةِ) يعني بطحاه مكة، وهو موضع خارج مكة، وهو الذي يقال له الأبطح، وكذا ذكره من رواية أبي العيس عن عون، وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالمجاعة، فيستفاد منه كما ذكره النووي أنه جمع حشيش بين الصلّاتين في وقت الأولى منهما، ويحتمل أن يكون قوله: «والعصر ركعتين» أي بعد دخول وقتها.

قوله: (وبين يديه عزّة) تقدم ضبطها وتفسيرها في الطهارة في حديث أنس، وفي رواية أبي العيس: «جاء بلال فأذنه بالصلاة» ثم خرج بالمعزة حتى ركعها بين يديه وأقام الصلاة، وأول رواية عمر بن أبي زائدة عن عون عن أبيه: «رأيت رسول الله ﷺ في قبة حراء من آدم، ورأيت بلالاً أخذ وضوءه رسول الله ﷺ ورأيت الناس يشهدون ذلك الوضوء، فمن أصاب منه شيئاً تحس به، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يده صاحبه» وفيها أيضاً: «وخرج في حلة حراء مشمراً» وفي رواية مالك بن مغول عن عون: «كأنني أنظر إلى ويص سائيه» وبين فيها أيضاً أن الوضوء الذي ابتدئه الناس كان فضل الماء الذي تروى به النبي ﷺ، وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم، وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله: «ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة».

قوله: (عمر بين يديه) أي بين العزّة والقبلة لا بينه وبين العزّة، ففي رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الأحمر: «ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يدي العزّة». وفي الحديث من القوائد التماس البركة عما لا منه الصالحون، ووضع السرة للمصلي حيث ينشئ للزور بين يديه والاكتهاف فيها بمثل غلط العزّة، وأن قصر الصلاة في السفر أفضل من الإتمام لما يشعر به الخبر من مواظبه ﷺ عليه، وأن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه، وفيه تعظيم الصحابة للنبي ﷺ، وفيه استحباب تشجير الثياب لا سيما في السفر، وكذا استحباب العزّة ونحوها، ومشروعية الأذان في السفر كما سيأتي في الأذان، وجواز النظر إلى الساق وهو إجماع في الرجل حيث لا فتنة، وجواز لبس الثوب الأحمر، وفيه خلاف يأتي ذكره في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

٩١- باب قَدَرُ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّي وَالسُّتُورِ؟

٤٩٦ - حَدَّثَنَا عَفْوَرُ بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَقَرُّ الشَّاةِ. [الطبر: ٧٣٣٤. أخرجه مسلم: ٥٠٨]

٤٩٧ - حَدَّثَنَا الْمُكَنِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْوُضُوءِ، مَا كَادَتْ الشَّاةُ تَجُوزُهَا. [أخرجه مسلم: ٥٠٩ بحدوه]

قوله: (باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسورة) أي من فراع وغو. (والمصلي) بكسر اللام على أنه اسم فاعل، ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي المكان الذي يصلي فيه.

قوله: (عن أبيه) في رواية أبي داود والإسماعيلي: «أخبرني أبي».

قوله: (عن سهل) زاد الأصيلي: «ابن سعد».

قوله: (كان بين مصلي رسول الله ﷺ) أي مقامه في صلاته، وكذا هو في رواية أبي داود.

قوله: (وبين الجدار) أي جدار المسجد عما يلي القبلة، وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام.

قوله: (عمر الشاة) بالرفع، وكان تامة، أو عمر اسم كان بتقدير قدر أو نحو، والظرف الخبر. وأمره الكرماني بالنصب على أن عمر خبر كان واسمها نحو قدر المسافة قال: والسياق يدل عليه.

قوله: (عن سلمة) يعني ابن الأكوع وهذا ثاني ثلاثيات البخاري.

قوله: (كان جدار المسجد) كذا وقع في رواية مكّي، ورواه الإسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بن خلف: «وكان المنبر على عهد رسول الله ﷺ ليس بينه وبين

متحقق في حال مرور ابن عباس وهو راكع، وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون ستره الإمام ستره لمن خلفه، وأما مروره بعد أن نزل عنه فيحتاج إلى نقل. وقال ابن عبد البر: حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد: «إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه» فإن ذلك خصوص بالإمام والمفرد فأما للزور فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال: وهذا كله اختلاف فيه بين العلماء. وكذا نقل عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره، لكن اختلفوا هل سترتهم ستره الإمام أم سترتهم الإمام نفسه أنه في نظر، لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو الغفاري الصحابي: «أنه صلى بأصحابه في سفر وبين يديه ستره فمرت حير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة» وفي رواية له أنه قال لهم: إنها لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم، فهذا يكر على ما نقل من الاتفاق. ولقد ترجمه الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعاً: «ستره الإمام ستره لمن خلفه» وقال ترمذ به سويد عن عاصم أنه وسويد ضعيف عندهم. ووردت أيضاً في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق، ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الإمام أحد فعلى قول من يقول إن ستره الإمام ستره من خلفه يضر صلاته وصلاته معاً، وعلى قول من يقول إن الإمام نفسه ستره من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم، وقد تقدم بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم.

٤٩٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ، أَمَرَ بِالْحَرَبَةِ فَوَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يُفَعِّلُ ذَلِكَ فِي السُّفَرِ، فَمِنْ كَمْ تَعَمَّقَهَا الْأُمَرَاءُ. [الطبر: ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٧٣. أخرجه مسلم: ٥٠١]

قوله: (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي: لم أجد إسحاق هذا منسوباً لأحد من الرواة. قلت: وقد جزم أبو نعيم وخلف وغيرهما بأنه إسحاق بن منصور.

قوله: (أمر بالحرية) أي أمر خادمه بجمل الحرية، وللوصف في العبد من طريق الأوزاعي عن نافع: «كان يندو إلى المصلي والمعزّة تحمل وتصيب بين يديه فيصلي إليها» زاد ابن ماجه وابن خزيمة والإسماعيلي: «وذلك أن المصلي كان قضاء ليس فيه شيء يستره».

قوله: (والناس) بالرفع عطفاً على فاعل فيصلي.

قوله: (وكان يفعل ذلك) أي نصب الحرية بين يديه حيث لا يكون جدار.

قوله: (فمن ثم) أي فمن تلك الجهة اتخذ الأمراء الحرية يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه، وهذه الجملة الأخيرة فصلها علي بن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه، وأوضحته في كتاب: «المنبرج» وفي الحديث الاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الأعداء لا سيما في السفر، وجواز الاسترخاء وغير ذلك. والضمير في «والخمل» يحتمل عوده إلى الحرية نفسها أو إلى جنس الحرية، وقد روى عمر بن شبة في «أخبار المدينة» من حديث سعد القرط: «أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ حرية فأمسكها لنفسه فهي التي يمشي بها مع الإمام يوم العيدة». ومن طريق الليث أنه بلغه أن المعزّة التي كانت بين يدي النبي ﷺ كانت لرجل من المشركين، فقتله الزبير بن الموام يوم أحد فأخذها منه التي ﷺ فكان ينصبها بين يديه إذا صلى. ويحتمل الجمع بأن عزّة الزبير كانت أولاً قبل حرية النجاشي.

(فائدة) حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولاً ومختصراً، وقد تقدم في الطهارة في «باب استعمال فضل وضوء الناس» وفي حديث ستر العورة من الصلاة في: «باب الصلاة في الثوب الأحمر» وذكره أيضاً هنا ويعد بابين أيضاً في الأذان وفي صفة النبي ﷺ في موضعين وفي اللباس في موضعين، ومداره عنه على الحكم بن عتيبة وعلى عون بن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحمد ما ليس عند الآخر، وقد سمع شعبة منهما كما سيأتي وأيضاً.

٤٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالطَّحَاةِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَزَّةٌ، الظُّهْرُ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَسْرَافَةِ وَالْجِمَارِ. [راجع: ١٨٧. أخرجه مسلم: ٥٠٣]

صيفة للجمع على الاثنين. وقال ابن مالك: أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير حائل وهو مشكل، والوجه فيه أنه لو أدت المرأة والحمار وراكبه فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه، ثم غلب تذكر الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وذات العقل على الحمار. وقد وقع الإخبار عن مذكور وحلوف في قرعهم ركب البعير طريحان، أي البعير وراكبه. ثم ساق البخاري حديث أنس، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة. قوله فيه: (ومعنا عكازة أو عصا أو عترة) كذا للأكثر بالمهمله والنون والزاي المتوحدتان، وفي رواية للمتصلي والحموي: «أو غيره» بالمهمله والياء والراء، أي سواء، أي المذكور. والظاهر أنه تصحيف.

٩٤- باب السُتْرَةِ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا

٥٠١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَحْفَةَ قَالَ: عَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُهَاجِرَةِ، فَصَلَّى بِالطُّغَاءِ: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَنَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عِزَّةً، وَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَمَسَّحُونَ بِوُضُوئِهِ. [رواه: ١٨٧. أخرجه مسلم: ٥٠٣]

قوله: (باب السورة بمكة وغيرها) ساق فيه حديث أبي جعيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم، والمراء منه هنا قوله: «بالطهارة» فقد قلنا أنها بطحاء مكة، وقال ابن المنير: إما خص مكة بالذكر دفعاً لتوهم من يتوهم أن السُتْرَةَ قبلة، ولا ينبغي أن يكون لكمة قبلة إلا الكعبة، فلا يحتاج فيها إلى سُتْرَةٍ. انتهى. والذي اظنه أنه أراد أن ينكس على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في: «باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء» ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن الطلب عن أبيه عن جده قال: «رويت النبي ﷺ يصلي في المسجد الحرام ليس بين يديه وبينهم أي الناس سُتْرَةً، وأخرج من هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن، ورجاله موثقون إلا أنه معلول، فقد رواه أبو داود عن أحد عن ابن عينة قال: كان ابن جريج أخبرنا به هكذا، فقلت كثيراً فقال: ليس من أبي سمعته، ولكن من بعض أهلي بن جدي. فإراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السُتْرَةِ، واستدل على ذلك بحديث أبي جعيفة، وقد قلنا وجه الدلالة منه. وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها. واختصر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهما للضرورة، وعن بعض المتأخرين جواز ذلك في جميع مكة.

٩٥- باب الصلاة إلى الأسطوانات

وَقَالَ عُمَرُ: الْمُصَلِّونَ أَحَقُّ بِالسَّوَارِي مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ إِلَيْهَا. وَرَأَى عُمَرُ رَجُلًا يُصَلِّي بَيْنَ اسْطَوَاتَيْنِ، فَأَذَانَهُ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقَالَ: صَلِّ إِلَيْهَا.

٥٠٢ - حَدَّثَنَا الْحَكَمِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي غَسْبَرٍ قَالَ: كُنْتُ أَتَى مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فَصَلَّى عِنْدَ الْأَسْطَوَاتِ إِلَى عَيْنِ الْمُصَنَّفِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا سَلَمٍ، أَرَأَيْتَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْطَوَاتِ؟ قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا. [أخرجه مسلم: ٥٠٩، بإسناد]

قوله: (باب الصلاة إلى الأسطوانات) أي السارية، وهي بضم الهزلة وسكون السين للمهمله وضم الطاء بوزن أفعولة على المشهور، وقيل بوزن ففعولة، والغالب أنها تكون من بناء، بخلاف العمود فإنه من حجر واحد. قال ابن بطال: لما تقدم أنه كان يصلي إلى الحرية، كانت الصلاة إلى الأسطوانات أولى لأنها أشد سُتْرَةً. قلت: لكن أناد ذكر

قوله: (وقال عمر) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة والحميدي من طريق همدان وهو يفتح الماء وسكون الميم وبالدال للمهمله، وكان يريد عمر أي رسوله إلى أهل اليمن عن عمر به. ووجه الأخية أنهما مشتركان في الحاجة إلى السارية المتخذة إلى الاستناد والمصلي لجمعها سُتْرَةً، لكن المصلي في عبادة محقة فكان أحق.

قوله: (ورأى ابن عمر) كذا ثبت في رواية أبي ذر والأصيلي وغيرهما، وعند

حافظ القبلة إلا قدر ما عر العترة، فتبين بهذا السياق أن الحديث مرفوع.

قوله: (تجوزها) ولبعضهم «أن تجوزها» أي المسافة، وهي ما بين المنبر والجليل. فإن قيل: من أين يطابق الترجمة؟ أجاب الكرمانى قال: من حيث إنه ﷺ كان يقوم بجانب المنبر، أي ولم يكن لمسجده عراب، فتكون مسافة ما بينه وبين الجليل نظير ما بين المنبر والجليل، فكانه قال: والذي ينبغي أن يكون بين المصلي وسُتْرَتِهِ قدر ما كان بين منبره ﷺ وجدار القبلة. وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في: «باب الصلاة على المنبر والخشب» فإن فيه أنه ﷺ قام على المنبر حين عمل فصلى عليه فاتقضى ذلك أن المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلي. فإن قيل: إن في ذلك الحديث أنه لم يسجد على المنبر، وإنما نزل فسجد في أصله، وبين أصل المنبر وبين الجليل أكثر من عر الشاة، أجيب بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر، وإنما نزل عن المنبر لأن الترجمة لم تسع لقفور سجوده فحصل به المقصود. وأيضاً فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سُتْرَةً له وهو قدر ما تقدم. قال ابن بطال: هذا أقل ما يكون بين المصلي وسُتْرَتِهِ، يعني قدر عر الشاة، وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال: «إن النبي ﷺ صلى في الكعبة وبينه وبين الجليل ثلاثة أذرع» كما سيأتي قريباً بعد خمسة أبواب. وجمع النادوي بأن أمته عر الشاة. وأكثره ثلاثة أذرع. وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والقعود والثاني في حال الركوع والسجود. وقال ابن الصلاح: قدروا عر الشاة بثلاثة أذرع. قلت: ولا يخفى ما فيه. وقال البهزي: استحب أهل العلم الدنو من السُتْرَةِ بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود وكذلك بين الصفوف. وقد ورد الأمر بالدنو منها، وفيه بيان الحكمة في ذلك، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حشمة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم إلى سُتْرَةٍ فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته».

٩٦- باب الصلاة إلى الحرّة

٤٩٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غَسْبَرَةَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَكِّزُ لَهُ الْحَرَّةَ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا. [رواه: ٤٩٤. أخرجه مسلم: ٥٠١]

قوله: (باب الصلاة إلى الحرية) ساق فيه حديث ابن عمر مختصراً، وقد تقدم قبل باب. قوله: (تركز أي تغرز في الأرض).

٩٣- باب الصلاة إلى العترة

٤٩٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْثُ بْنُ أَبِي جَحْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: عَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُهَاجِرَةِ، فَإِنِّي بِوُضُوئِهِ قَرَعْتُهَا، فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عِزَّةٌ، وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ يَمُرُّونَ مِنْ وَوَالِهَا. [رواه: ١٨٧. أخرجه مسلم: ٥٠٣]

٥٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ بُوَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شاذان، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ غَسْبَرَةَ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَرَجَ لِحَاجَتِهِ بَيْتَهُ أَوْ غَلَامًا وَمَعَ عَكَازَةً أَوْ عَصَا أَوْ عِزَّةً وَمَعَ إِقَادَةً، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَازَلَهَا الْإِقَادَةَ. [رواه: ١٥٠. أخرجه مسلم: ٢٧١]

قوله: (باب الصلاة إلى العترة) ساق فيه حديث أبي جعيفة عن آدم عن شعبة عن عون، وقد تقدم الكلام عليه أيضاً. واهترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكراراً فإن العترة هي الحرية، لكن قدر قيل إن الحرية إنما يقال لها عترة إذا كانت قصيرة فني ذلك جهة مغايرة.

قوله: (والمرأة والحمار يمرون من ورائها) كذا ورد بصيغة الجمع، فكانه أراد الجنس. ويؤيده رواية «والناس والدواب يمرون» كما تقدم، أو فيه حذف تقديره وغيرهما أو المراد الحمار براكبه، وقد تقدم لفظ «مر بين يديه المرأة والحمار» فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة، وقال ابن التين: الصواب إمران، إذ في يمرون إطلاق

بعض الرواة: «وروى عمره» بحذف ابن وهو أشبه بالصواب، فقد رواه ابن أبي شيبة من طريق معاوية بن قرة بن إياس المزني عن أبيه وله صحة قال: «ورأيت عمر وأنا أصلي» فذكر مثله سواء لكن زاد «فأخذ بقبضتي». وعرف بذلك تسمية اليهم المذكور في التليق. وإراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى ستره، وإراد البخاري بإيراد أثر عمر هذا أن المراد بقول سلمة: «يتحرى الصلاة عندهما أي لإيهما، وكذا قول أنس: «يتدرون السواري» أي يصلون إليها.

قوله: (حدثنا المكي) هو ابن إبراهيم كما ثبت عند الأصيلي وغيره، وهذا ثالث ثلاثيات البخاري. وقد ساوى فيه البخاري شيخه أحمد بن حنبل، فإنه أخرجه في مسنده عن مكي بن إبراهيم.

قوله: (التي عند المصحف) هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به، ووقع عند مسلم بلفظ: «يصلي وراء الصندوق» وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه، والأسطوانة المذكورة حقق لنا بعض مشايخنا أنها الخوصفة في الروضة المكرمة، وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين، قال: «وروي عن عائشة أنها كانت تقول: «لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام» وأنها أسرتها إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها. ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد: «وإن المهاجرين من قرش كانوا يجتمعون عندها» وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة.

قوله: (يا أبا مسلم) هي كنية سلمة، ويتحرى أي يقصد.

٥٠٣ - حَدَّثَنَا قُيَيْمَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ غَعْفَرِ بْنِ غَاوِرٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَخْلُفُونَ السَّوَارِيَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ. وَزَادَ شُعْبَةُ، عَنْ غَعْفَرٍ، عَنْ أَنَسٍ: حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ. [نظر: ٤٧٥]. أخرجه مسلم: ٨٣٧ مطولاً

قوله: (حدثنا سفیان) هو الثوري، وعمر بن عامر هو الكوفي الأنصاري، لا والد أحمد فإنه بجلي، ولا عمرو بن عامر البصري فإنه سلمي.

قوله: (لقد رأيت) في رواية المستطلي والحسوي: «لقد أدركت».

قوله: (عند المغرب) أي عند أذان المغرب، وصرح بذلك الإسماعيلي من طريق ابن مهدي عن سفیان، وسلم بن طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس غره.

قوله: (وزاد شعبة عن عمرو) هو ابن عامر المذكور، قد وصله المصنف في كتاب الأذان من طريق غندر عن شعبة فقال: «ومن عمرو بن عامر الأنصاري» وزاد فيه أيضاً: «يصلون الركعتين قبل المغرب» وسيأتي الكلام عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار إليهم فيه إن شاء الله تعالى.

٩٦- باب الصلاة بين السواري في غير جماعة

٥٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْمَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍَا قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، وَأَسَافَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَغُفَّانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَبِلَالٌ، فَأَطَالَ، ثُمَّ خَرَجَ، وَكَثَبَتْ أَوَّلُ النَّاسِ دَخَلَ عَلَى الرَّبِّ، فَسَأَلَتْ بِلَالًا: أَيْنَ صَلَّى؟ قَالَ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ. [راجع: ٣٩٧]. أخرجه مسلم: ١٣٧٩

٥٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍَا أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، وَأَسَافَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَغُفَّانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيِّ، فَأَلْظَقَهَا عَلَيْهِ، وَمَكَثَ فِيهَا، فَسَأَلَتْ بِلَالًا جِئَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: جَمَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَزَادَ، وَكَانَ الْبَيْتُ يُؤْتَمِلُ عَلَى سِتَةِ الْحَبِيبَةِ، ثُمَّ صَلَّى.

وَقَالَ لَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ وَقَالَ: عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ. [راجع: ٣٩٧].

أخرجه مسلم: ١٣٧٩، بإسلاف

المستد: أحج البخاري بهذا الحديث أي حديث ابن عمر عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين السارين إذا لم يكن في جماعة، وأشار إلى أن الأولى للمنفرد أن يصل إلى السارية، ومع هذه الأولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما أي للمنفرد وأما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالصلاة إلى السارية. انتهى كلامه. ونظر فيه لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس بإسناد صحيح، وهو في السنن الثلاثة، وحسنه الترمذي. قال الحب الطبري: كره قوم الصف بين السواري للنهي الواردة عن ذلك، وحمل الكراهة عند عدم الضيق، والحكمة فيه إما لانقطاع الصف أو لأنه موضع التعلل. انتهى. وقال القرطبي: روي في سبب كراهة ذلك أنه صلى الجبل المؤمنين.

قوله: (حدثنا جويمة) هو بلجيم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبي، واتفق أن اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء. وقد سمع جويمة المذكور من نافع، وروى أيضاً عن مالك عنه.

قوله: (كث أول الناس) كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وفي رواية الأصيلي وابن عساکر: «وكت» بزيادة واو في أوله وهي أشبه، ورواه الإسماعيلي من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج: «ودخل عبد الله على أثره أول الناس».

قوله: (بين العمودين المقدمين) في رواية الكشميهني «المقدمين» كذا في هذه الرواية، وفي رواية مالك التي تليها «جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه»، وليس بين الروايتين خلافة، لكن قوله في رواية مالك: «وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة» مشكلاً لأنه بشر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين، ولهذا عقبه البخاري برواية إسماعيل التي قال فيها: «عمودين عن يمينه»، ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه حيث شئ أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي ﷺ، وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله: «وكان البيت يومئذ» لأن فيه إشعاراً بأنه تغير عن هيئته الأولى. وقال الكرماني: لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنين، فهو يجعل بيته رواية «وعمودين»، ويحتمل أن يقال: لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما، ولفظ «المقدمين» في الحديث السابق مشعر به. والله أعلم. قلت: ويؤيد أيضاً رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في «باب والتخلوا» من مقام إبراهيم «صلى» فإن فيها «بين السارين» اللذين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما، فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد أو على غير سمت العمودين فيصح قول من قال «جعل عن يمينه» وقول من قال: «جعل عموداً عن يمينه». وجوز الكرماني احتمالاً آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصولاً إلى جنب الأوسط، فمن قال جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه أو قال عمودين اعتبره. ثم وجدت مسبوفاً بهذا الاحتمال، وأبعد منه قول من قال: انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان، ولا تبطل الصلاة بذلك لقلته. والله أعلم.

قوله: (وقال إسماعيل) أي ابن أبي أويس، كذا في رواية أبي ذر والأصيلي «وقال» مجردة، وفي رواية كريمة: «وقال لنا» فوضح وصله. وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فيه، فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله: «عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره» ووافق إسماعيل في قوله: «عمودين عن يمينه» ابن القاسم والقنبي وأبو مصعب وعبد بن الحسن وأبو حذافة وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما، وقال يحيى بن يحيى التيسابوري فيما رواه عنه مسلم: «جعل عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه» عكس رواية إسماعيل، وكذلك قال الشافعي وبشر بن عمر في إحدى الروايتين عنهما، وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال تعدد الواقعة، وهو بعيد لاخراجه حديث الحديث، وقد جزم البيهقي بترجيح رواية إسماعيل ومن واقفه، وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر عن مالك «جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره» ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمدة اثنان اجتماعاً واثنان منفردان وقف عند اجتماعين، لكن يمكن عليه قوله: «وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة» بعد قوله «وثلاثة أعمدة» وراءه وقد قال الدارقطني: لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك.

٩٧- باب

٥٠٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَضْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ [ابْنَ عَمْرٍَا] كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ، مَشَى

قوله: (باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) إنما قيدنا بشير الجماعة لأن ذلك يقطع الصفوف، وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب. وقال الرافعي في شرح

قوله: (إلى آخره) فتحات بلا مد ويجوز المد (ومؤخره) بضم أوله ثم حمزة ساكنة، ولما الحاء فجزم أبو عبيد بكسرهما وجوز الفتح، وأنكر ابن قتيبة الفتح، وعكس ذلك ابن مكي فقال: لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة، وأما في غيرها فيقال بالفتح، وعكس ذلك ابن مكي فقال: لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة، وأما في غيرها فيقال بالفتح فقط. ورواه بعضهم بفتح الحمزة وتشديد الحاء. والمراد بالمدود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب. قال القرطبي: في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان، ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معادن الإبل لأن المعادن مواضع إقامتها عند الماء، وكراهة الصلاة حيثما فيها لشدة تنها وإما لأنهم كانوا يتخللون بينها مستترين بها. انتهى. وقال غيره: علة النهي عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين، وقد تقدم ذلك، فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة. ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لكون البيت كان خيقاً. وعلى هذا قول الشافعي في البويطي: لا يستتر بامرأة ولا دابة، أي في حال الاختيار. وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكبره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رحل، وكان الحكمة في ذلك أنها في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكن من حال تحريكها.

(كلمة) اعتبر الفقهاء مؤخرة الرجل في مقدار أقل السرة، واختلفوا في تقديرها بفعل ذلك. قليل ذراع وقيل ثلث ذراع وهو أشهر، لكن في مصنف عبد الرزاق عن نافع أن مؤخرة رجل ابن عمر كانت قدر ذراع.

٩٩- باب الصلاة إلى السرير

٥٠٨ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْجِمَارِ؟ فَقَدْ رَأَيْتُ مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَبَجَى النَّبِيُّ ﷺ فَبَوَسْتُ السَّرِيرَ فَيَمَسَّنِي فَافْتَرَاهُ أَنْ اسْتَعْنَى، فَأَنْسَلَ مِنْ بِلِّ وَجَلِّي السَّرِيرَ، حَتَّى أُنْسَلَ مِنْ لِحَايِي. [راجع: ٣٨٧. أخرجه مسلم: ٥١٧، وصححه في: (٧٤٤)]

قوله: (باب الصلاة إلى السرير) أورد فيه حديث الأسود عن عائشة في صلاة النبي ﷺ وهو متوسط السرير الذي هي مضطجعة عليه. وافترضه الإسماعيلي بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير ثم أشار إلى أن رواية مسروقة عن عائشة دالة على المراد. لأن لفظه: كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة، كما سيأتي، فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب. وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بأن حروف الجبر تتناوب، فمعنى قوله في الترجمة: إلى السرير، أي على السرير، وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات بلفظ على السرير. قلت: ولا حاجة إلى الحسل المذكور، فإن قولها: «فبوسط السرير» يشمل ما إذا كان فوقه أو أسفل منه، وقد بان من رواية مسروقة عنها أن المراد الثاني.

قوله: (أعدلتنونا) هو استغهام إنكار من عائشة، قالته لمن قال بحضرتهما: ويقطع الصلاة الكلب والجمار والمرأة كما سيأتي من رواية مسروقة عنها بعد خمسة أبواب، وهناك ذكر صاحب هذا المتن إن شاء الله تعالى. وقوله: «ورأيت» بضم المثناة وقولها: «وأن استعنه» بفتح النون والحاء المهملة أي أظهر له من قدامه. وقال الخطابي: هو من قولك سنع في الشيء إذا عرض له، تريد أنها كانت تخشى أن تستقبله وهو يصلي ببدنها أي متصبية. وقولها: «وانسل» بفتح السين المهملة وتشديد اللام، أي أخرج بخصية أو برفق.

١٠٠- باب يؤد المصلي من أمر بين يديه

وَرَدَ ابْنُ عُمَرَ لِيِ الْفُشْهُو، وَلِيِ الْكَتْمَةِ، وَقَالَ: إِنْ أُنِيَ إِلَّا أَنْ تَقْبِلَةَ قَابِلَةً.

٥٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (ج).

وَحَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ الْكَيْسِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْفُشْهُوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ السَّكَّانِيُّ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ

قَبْلَ وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَجَعَلَ الْبَابَ قِبَلَ ظَهْرِهِ، فَخَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قُرْبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ صَلَّى، يَبْرَحُ الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِلَالٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ. قَالَ: وَتَمَسَّ عَلَى أَحَدِيهَا يَأْسُ، إِنْ صَلَّى فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ. [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩، مصنف]

قوله: (باب) كذا للآثر بلا ترجمة، وهو كالفصل من الباب الذي قبله، وكأنه فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين السورتي، لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة. وسقط لفظ «باب» من رواية الأصل.

قوله: (حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا) كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان واسمها مخلوف.

قوله: (من ثلاث أذرع) كذا لأبي ذر، ولغيره ثلاثة بالثاني والذراع يذكر ويؤنث.

قوله: (يعرضي) بالمعجمة أي يقصد.

قوله: (قال) أي ابن عمر.

قوله: (أن يصلي) كذا للشمسني وغيره أن صلى بلفظ الماضي، ومراد ابن عمر أنه لا يشترط في صحة الصلاة في البيت موافقة المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ، بل موافقة ذلك أولى وإن كان يحصل الغرض بغيره.

٩٨- باب الصلاة إلى الركابة والبعير

والشجر والرحل

٥٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ حُمَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي رَاكِبًا فَيَمَسُّ إِلَيْهَا، قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ إِذَا حَبَسَ الرِّكَابُ؟ قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيَمَسُّهُ، فَيَمَسُّ إِلَى أُخْرَاهُ، أَوْ قَالَ مَوْخِرَهُ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ. [راجع: ٤٣٠. أخرجه مسلم: ٥٠٧، مختصراً]

قوله: (باب الصلاة إلى الركابة والبعير) قال الجمهوري: الركابة الناقة التي تصلح لأن يوضع الرجل عليها، وقال الأزهرى: الركابة المركوب النجيب ذكر أو أنثى، والهاء فيها للمبالغة، والبعير يقال لما دخل في الخامسة.

قوله: (والشجر والرحل) المذكور في حديث الباب الركابة والرحل، فكأنه الحق البعير بالراكبة بالمتنى الجامع بينهما، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه، فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ: «وكان يصلي إلى بعيره» انتهى. فإن كان هذا حديثاً آخر حصل المقصود، وإن كان مختصراً من الأول كان يكون المراد يصلي إلى مؤخرة رجل بعيره اتجاه الاحتمال الأول. ويؤكد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكبره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رحل، وسأذكره بعد. والحق الشجر بالرحل بطريق الأولوية، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث علي قال: «ولقد رأيتنا يوم بدر وما فينا إنسان إلا نالته» إلا رسول الله ﷺ فإنه كان يصلي إلى شجرة يدعوه حتى أصبح» رواه السنائي بإسناد حسن.

قوله: (يعرضي) بتشديد الراء أي يجعلها مرضاً.

قوله: (قلت أفرايت) ظاهره أنه كلام نافع والمستول ابن عمر، لكن بين الإسماعيلي من طريق عبيد بن حنيد عن عبيد الله بن عمر أنه كلام عبيد الله والمستول نافع، فعلى هذا هو مرسل لأن فاعل يأخذ هو النبي ﷺ ولم يذكره نافع.

قوله: (هبت الركاب) أي هاجت الإبل، يقال هب الفحل إذا هاج، وهب البعير في السير إذا نشط. والركاب الإبل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها، والمعنى أن الإبل إذا هاجت شروشت على المصلي لعدم استقرارها، فيعدل عنها إلى الرحل فيجعلها ستره.

وقوله: (فيعدله) بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال، أي يقيمه تلقاء وجهه. ويجوز التشديد.

عم والد مروان، لأنه أبو معيط بن أبي عمرو بن أمية، والد مروان هو الحكم بن أبي العاص بن أمية، وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط، فيحتمل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاعة أو لكون جده لأمه عثمان بن عفان كان لثأرًا للوليد بن عتبة بن أبي معيط لأمه قنيس داود إليه مجازاً وفيه بعد، والأقرب أن تكون الواقعة تمددت لأبي سعيد مع غير واحد فهي مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة: «فأراد عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن يمر بين يديه» الحديث، وعبد الرحمن غزومي ماله من أبي معيط نسبة. والله أعلم.

قوله: (فلم يجد مساعفاً) بالعين المحجمة أي مرأً، وقوله: (فقال من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشم.

قوله: (فقال مالك ولان أخيك)؟ أطلق الأخوة باعتبار الإيمان، وهذا يؤيد أن للمار غير الوليد، لأن آياه عتبة قتل كافراً، واستدل الرافضي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مسلك غيره، خلافاً لإمام الحرمين. ولان الرقة فيه بحث يشير إليه في الحديث الذي بعده إن شاء الله تعالى.

قوله: (فليذهب)، ولسلم: (فليذهب في غمره) قال القرطبي: أي بالإشارة ولطيف المنع.

قوله: (فليقله) أي يزيد في دفعه الثاني أشد من الأول. قال: واجمعوا على أنه لا يزمه أن يقتله بالسلاح، لمخالفة ذلك لساعدة الإقبال على الصلاة والاستئصال بها واقتصر فيها أحد وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقتله حقيقة، واستبعد ابن العربي ذلك في «القيس» وقال: المراد بالمقاتلة للدفاع. وأغرب الباجي فقال: يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة المنع أو التنقيف. وتنبه بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل، بخلاف الفعل اليسير. ويمكن أن يكون أراد أن يلمنه دأباً لا عاقباً، لكن فصل الصلحاني بخلافه، وهو أحرى بالمراد. وقد روى الإسماعيلي بلفظ: «فإن أبي فليجعل يده في صدره ويضربه» وهو صريح في الدفع باليد. ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول، وما تقدم من ابن عمر يقتضي أن المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه، ونحوه صرح أصحابنا قالوا: يرد بأسهل الوجوه، فإن أبي فإشدد، لو أدى إلى قتله. فلو قتل فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته، والمقاتلة المباحة لأخصان فيها. ونقل عياض وغيره أن منعه خلافاً في وجوب الدية في هذه الحالة. ونقل ابن بطال وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليضربه، ولا العمل الكثير في مدافعه، لأن ذلك أشد في الصلاة من المرور. ونهى الجمهور إلا أنه إذا مر ولم يدفعه فلا يثني له أن يرده لأن فيه إعادة للمرور، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أن له ذلك، ويمكن حمله على ما إذا رده فامتنع وغدا، لا حيث يقصر المصلي في الرد. وقال النووي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجود هذا الدفع، بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى. وقد صرح بوجوده أهل الظاهر، فكان الشيخ لم يراجع كلامهم فيه أو لم يعتد بخلافهم.

قوله: (فلما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان، لأنه أبى إلا التشويش على المصلي. وإطلاق الشيطان على المارد من الإنس سائغ شائع، وقد جاء في القرآن قوله تعالى: «شياطين الإنس والجن» [الأنعام: ١١٢]. وقال ابن بطال: في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين، وأن الحكم للمعاني دون الأسماء، لاستحالة أن يصير للمار شيطاناً بمجرد مروره. انتهى. وهو مبني على أن لفظ «الشيطان» يطلق حقيقة على الجني ومجازاً على الإنس، وفيه بحث. ويحتمل أن يكون المعنى: فلما الحامل له على ذلك الشيطان. وقد وقع في رواية للإسماعيلي: «فإن معه الشيطان» ونحوه سلم من حديث ابن عمر بلفظ: «فإن معه القرين». واستتيب ابن أبي جرة من قوله: «فلما هو شيطان» أن المراد بقوله لفظاً له للدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال، قال: لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستئصال والتسريح بالتسمية ونحوها، وإنما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة، فلو قتله حقيقة لمقاتلة لكان أشد على صلاته من اللار. قال: وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور، أو لدفع الإثم عن المار؟ الظاهر الثاني انتهى. وقال غيره: بل الأول أظهر لأن إقبال المصلي على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره. وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: «أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته» وروى أبو نعيم عن عمر: «لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يسره من النار» فهذا الأثران متفقهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي، ولا يتجسس بالمار، وهما وإن كانا موقوفين لفظاً فحكمهما حكم الرفع، لأن مظهرهما لا يقال بالراي.

في يوم جمعة، يصلي إلى شيء يسره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجازي بين يديه، فذبح أبو سعيد في صدره، فنظر الشاب فلم يجد مساعفاً إلا بين يديه، فعاد ليحار، فلفقه أبو سعيد أخذ من الأولى، فقال من أبي سعيد، ثم دخل على مروان، فشكا إليه ما قلتي من أبي سعيد، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان، فقال: ما لك ولان أخيك يا أبا سعيد؟ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يسره من الناس، فأراد أخيه أن يجازي بين يديه، فليذهب، فإن أبي فليقله، فإنما هو شيطان». [مسند: ٤٣٧٧٤. أخرجه مسلم: ٥٠٥]

قوله: (باب يرد المصلي من مر بين يديه) أي سواء كان أجنبياً أم غيره.

قوله: (ورد ابن عمر في المشهد) أي رد المار بين يديه في حال المشهد، وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وحدثهما أن المار المذكور هو عمرو بن دينار.

قوله: (وفي الكعبة) قال ابن قرقول: وقع في بعض الروايات: «وفي الركعة» وهو أشبه بالمعنى. قلت: ورواية الجمهور متجهة، وتخصيص الكعبة بالذكر لئلا يتخيل أنه يقتصر فيها المرور لكونها محل المزاخة. وقد وصل الأثر المذكور بذكر الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له من طريق صالح بن كيسان قال: «رايت ابن عمر يصلي في الكعبة فلا يدع أحداً يمر بين يديه ياحده» قال: أي يرد.

قوله: (إن أي المار) (إلا أن يقله) أي المصلي (قائله) كذا للأكثر بصيغة الفعل الماضي وهو على مسيل المبالغة. وللتشبيه: «إلا أن تقتله» بصيغة المخاطبة (قائله) بصيغة الأمر. وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضاً، وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال: «ولاند أحد مر بين يديك وانت تصلي، فإن أبي إلا أن تقتله فقله» وهذا موافق لسياق الكشميهني.

قوله: (يونس) هو ابن عبيد، وقد قرن البخاري روايته برواية سليمان بن المغيرة، وتبين من ليواده أن القصة المذكورة في رواية سليمان لا في رواية يونس، ولفظ المتن الذي ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضاً لا لفظ يونس، وإنما ظهر لنا ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالإسناد المذكور الذي ساقه هنا من رواية يونس بعينه، ولفظ المتن مغاير لفظ الذي ساقه هنا، وليس فيه تعيد اللفظ بما إذا كان المصلي يصلي إلى سرة. وذكر الإسماعيلي أن سلم بن حيان تابع يونس عن حيد على عدم التعيد. قلت: والمطلق في هذا محمول على المقيد، لأن الذي يصلي إلى غير سرة مقصر بتركها ولا سيما إن صلى في شارع المشاة، وقد روى عبد الرزاق عن معمر الترقفة بين من يصلي إلى سرة وإلى غير سرة. وفي الروضة تبعاً لأصلها: ولو صلى إلى غير سرة أو كانت وتباعد منها فالأصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا عزم المرور حيث يد يديه ولكن الأولى تركه. (تبيينه) ذكر أبو مسعود وغيره أن البخاري لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئاً موصولاً إلا هذا الحديث.

قوله: (فأراد شاب من بني أبي معيط) وقع في كتاب الصلاة لأبي نعيم أنه الوليد بن عتبة بن أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن زيد بن أسلم قال: «بينما أبو سعيد قائم يصلي في المسجد فاقبل الوليد بن عتبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه، فدفعه، فأبى إلا أن يمر بين يديه فدفعه» هذا آخر ما ورد من هذه القصة. وفي تحرير الذي وقع في الصحيح بأنه الوليد بناءً على نظر، لأن فيه أنه دخل على مروان. زاد الإسماعيلي: «ومروان يرمته على المدينة» أحد ومروان إنما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية، ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنه لما قتل عثمان تحول إلى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية، ولم يحضر شيئاً من الحروب التي كانت بين علي ومن خلفه. وأيضاً فلم يكن الوليد يرمته شاباً بل كان في عشر الحسين فقلله كان فيه: فاقبل ابن الوليد بن عتبة فيجده. وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال فيه: «إذا جاء شاب» ولم يسمه أيضاً. وعن معمر عن زيد بن أسلم وقال فيه: «فذهب ذو قرابة لروان». ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد قال فيه: «مر رجل بين يديه من بني مروان». وللنسائي من وجه آخر: «فمر ابن لروان» وسماه عبد الرزاق من طريق سليمان بن موسى: «داود بن مروان» ولفظه: «وأراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي سعيد ومروان يرمته أمير بالمدينة فذكر الحديث، وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في تسمية اللهم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان، وفيه نظر لأن فيه أنه من بني أبي معيط وليس مروان من بنيه بل أبو معيط ابن

١٠١- باب إثم المأز بين يدي المصلي

٥١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ،

مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَهْلٍ، أَنَّ زَيْنَةَ بْنَ خَالِدٍ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ، تَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَأْزِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَطْلُمُ الْمَأْزُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَالًا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُوتَ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي، أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً. [إخرجه مسلم: ٥٠٧]

قوله: (باب إثم المأز بين يدي المصلي) لورد فيه حديث يسر بن سعيد أن زيد ابن خالد أي الجهمي الصحابي أرسله إلى أبي جهمي أي ابن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحابي الذي تقدم حديثه في: (باب التيمم في الحضرة) مكنيا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد وأن المرسل إليه هو أبو جهمي، وتابيه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما، وخالفهما ابن عينة عن أبي النضر فقال: من يسر بن سعيد قال: أرسلني أبو جهمي إلى زيد بن خالد أسأله فذكر هذا الحديث. قال ابن عبد البر: مكنيا رواه ابن عينة مقلوبًا، أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عينة، ثم قال ابن أبي خيثمة: سئل عنه يحيى بن معين فقال: هو خطأ، إنما هو: وأرسلني زيد إلى أبي جهمي، كما قال مالك. وتصحب ذلك ابن القطان فقال: ليس خطأ ابن عينة فيه يمتنع، لاحتمال أن يكون أبو جهمي بعث يسرًا إلى زيد، ويته زيد إلى أبي جهمي يستحب كل واحد منهما ما عند الآخر. قلت: تعليل الأكمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجع الاحتمال، فيجوز. ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح.

قوله: (بين يدي المصلي) أي أمامه بالقرب منه، وعبر بالبين لكون أكثر الشغل يقع بهما، واختلف في تحديد ذلك قليل: إذا مر بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع، وقيل بينه وبين قدر رمية بمجر. قيل: إذا مر بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع، وقيل بينه وبين قدر رمية بمجر.

قوله: (ماذا عليه) زاد الكشيبي «من الإثم» وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها. وقال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي السنة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم روها في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة: «وهي من الإثم» فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشيبي أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية. وقد مرزا المذهب الطبري في الأحكام للبخاري والخطي، فعيب ذلك عليه وعلى صاحب المصنف في إيهامه أنها في الصحيحين، وذكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها في الخبر فقال: لفظ الإثم ليس في الحديث صريحًا. ولما ذكره النووي في شرح المهذب دونها قال: وفي رواية روينها في الأربعين لمجد القادر المروي: «ماذا عليه من الإثم».

قوله: (لكان أن يقف أربعين) يعني أن المأز لو علم مقدار الإثم الذي باحسه وقال الكرمانى: جواب «ولو» ليس هو المذكور، بل التقدير: لو يعلم ما عليه لو قف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له. وليس ما قاله متينًا، قال: وأبهم للمصنف تخصيصًا للأمر وتنظيمًا. قلت: ظاهر السياق أنه حين المعلوم، ولكن شك الراوي فيه، ثم أبدى الكرمانى لتخصيص الأربعين بالذكر حكمتين: إحتمالها كون الأربعة أصل جميع الأعداد فلما أريد التذكير شريعت في عشرة. ثانيتهما كون كمال أطوار الإنسان بأربعين كالتفتة وللضفة والملفة، وكذا بلغ الأشد. ويحتمل غير ذلك أنه وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة: «لكان أن يقف مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها» وهذا يشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين. وجنح الطحاوي إلى أن التعذيب بالمائة وقع بعد التعذيب بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المأز، لأنهما لم يقما مما إذا المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر وتحذير فلا يناسب أن يقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب أن يتخير. وعجز الأربعين إن كان هو السنة ثبت للمصلي، ولما دونها فمن باب الأولى، وقد وقع في مستدرك الزائر من طريق ابن عينة التي ذكرها ابن

القطان: «لكان أن يقف أربعين خيرا» أخرجه عن أحد بن عبدة الضبي عن ابن عينة. وقد جعل ابن القطان الجزم في طريق ابن عينة والشك في طريق غيره دالا على التصديق، ولكن رواه أحد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عينة عن أبي النضر على الشك أيضا وزاد فيه «أو ساعة» فيبعد أن يكون الجزم والشك وقفا معا من روى واحد في حالة واحدة، إلا أن يقال: لعله تذكر في الحال فجزم، وفيه ما فيه.

قوله: (خيرا له) كذا في روايتنا بالنصب على أنه خبر كان، ولبعضهم «خيرا» بالرفع وهي رواية الترمذي، وأمر بها ابن العربي على أنها اسم كان، وأشار إلى تسويغ الابتلاء بالكرة لكونها موصوفة. ويحتمل أن يقال: اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها.

قوله: (قال أبو النضر) هو كلام مالك وليس من تعليق البخاري، لأنه ثابت في الموطأ من جميع الطرق. وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عينة كما ذكرنا. قال النووي: فيه دليل على تحريم المأز، فإن معنى الحديث النهي الأكيد والوحيد الشديد على ذلك انتهى. ومتضى ذلك أن بعد في الكبر. وفي أخذ القرين عن قرينه ما فات أو استباحته فيما سمع منه. وفي الاعتماد على خبر الواحد لأن زاد انتصر على التزول مع القدرة على الملو اكتفاء برسوله المذكور. وفي استعمال «لو» في باب الوحيد، ولا يدخله ذلك في النهي، لأن عمل النهي أن يشعر بما يعاند المقذور كما سيأتي في كتاب القدر حيث أورد المصنف إن شاء الله تعالى.

(تنبيهات):

أحدها: استبط ابن بطال من قوله: «لو يعلم» أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهي وتركه. انتهى. وأخذ من ذلك فيه بعد، لكن هو معروف من أدلة أخرى.

الثاني: ظاهر الحديث أن الوحيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف حاملا مثلاً بين يدي المصلي أو قدم أو رقد، لكن إن كانت الملة فيه التشوش على المصلي فهو في معنى المأز.

الثالث: ظاهر عموم النهي في كل مصل، وخصه بعض المالكية بالإمام والمؤخر لأن للمأمور لا بضره من مر بين يديه لأن سترته إمامه سترته له أو إمامه سترته له أعب والتعليل المذكور لا يطابق للمصلي، لأن الستره تعيد رفع المخرج عن المصلي لا عن المأز، فاستوى الإمام والمأمور والمؤخر في ذلك.

رابعها: ذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء أي المالكية قسم أحوال المأز والمصلي في الإثم وعلمه إلى أربعة أقسام: باتم المأز دون المصلي، وعكسه، بإتمام جميعاً، وعكسه. فالصورة الأولى أن يصلي إلى سترته في غير مشرع وللمأز مندوحة فيأثم المأز دون المصلي، الثانية أن يصلي في مشرع مسلوكة بغير ستره أو متباحداً من الستره ولا يجد المأز مندوحة فيأثم المصلي دون المأز، الثالثة مثل الثانية لكن يجد المأز مندوحة فيأثم جميعاً، الرابعة مثل الأولى لكن لم يجد المأز مندوحة فلا يأثم جميعاً. انتهى. وظاهر الحديث يدل على منع المأز مطلقاً ولو لم يجد مسلماً بل يقف حتى يفرغ المصلي من صلاته. ويؤيده قصة أبي سعيد السابغة فإن فيها: «فظهر الشاب فلم يجد مساعفاً» وقد تقدمت الإشارة إلى قول إمام الحرمين: إن الدفع لا يشرع للمصلي في هذه الصورة، وتبعه الغزالي، ونأزعه الرافعي، وتعقبه ابن الرعة بما حاصله أن الشاب إما استوجب من أبي سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن المحذور إلى سعيد لم يعتذر بذلك. ولأنه متوقف على أن ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع احتمال أن يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما قاله من التخصيص بعدم التكبير، بل كثرة الزحام حيث أوجبه. والله أعلم.

خامسها: وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضحاک بن عثمان عن أبي النضر: «لو يعلم المأز بين يدي المصلي والمصلي» فحمله بعضهم على ما إذا قصر المصلي في دفع المأز أو بأن صلى في الشارع، ويحتمل أن يكون قوله: «والمصلي» بفتح اللام أي بين يدي المصلي من داخل سترته، وهذا أظهر. والله أعلم.

١٠٢- باب استيقال الرجل صاحبه أو غيره

في صلاته وهو يصلي

وَكَرِهَ غَمَانُ أَنْ يُسْتَقَالَ الرَّجُلُ وَهُوَ يُصَلِّي. وَأَمَّا هَذَا إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ.

١٠٤- باب التطوع خلف المرأة

٥١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّعْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَجُلَانِ فِي بَيْتِي، فَلَمَّا سَجَدَ عُمَرُ، قَعَبْتُ رِجْلِي، فَلَمَّا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، قَالَتْ: وَالنَّبِيُّ ﷺ يَوْفِقُنِي لَيْسَ فِيهَا مَصْنُوعٌ. [راجع: ٣٨٢، أخرجه مسلم: ٥١٢، وأبهره بإضافة في: ٧٤٤]

قوله: (باب التطوع خلف المرأة) أورد فيه حديث عائشة أيضاً بلفظ آخر، وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من هذا الوجه. ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل، وكانت صلاته الفرائض بالمسجد، والركعتان: لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة إليه، ولفظ الحديث لا يخصص فيه بالظهر. ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى. ولا يخفى تكلفه. وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوامه، لأنه يقلب وهو لا يشعر. والذي يظهر أن معنى دخلف المرأة ورواهما، فتكون هي نفسها أمام المصلّي لا خصوص ظهورها، ولو أراه لقال: خلف ظهر المرأة والأصل عدم التقدير. وفي قولها والبيت يومئذ ليس فيها مصابيح، إشارة إلى عدم الإشتغال بها. ولا يكره على ذلك كونه يمزجها عند السجود ليسجد مكان رجلها كما وقع صريحاً في رواية أبي داود، لأن الشغل بها مأمون في حقه ﷺ، فمن آمن ذلك لم يكره في حقه.

(تنبيه): الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته ﷺ إلى جهة السرير الذي كانت عليه، لأنه في تلك الحالة غير محتاج لأن يسجد مكان رجلها، ويمكن أن يوجه بين الحالتين بأن يقال: كانت صلاته فوق السرير لا أسفل منه كما جنع إليه الإسماعيلي فيما سبق، لكن حله على حالتين أولى. والله أعلم

١٠٥- باب من قال: لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

٥١٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حُصَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ (ح).

قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: ذَكَرَ عِنْدَنَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ وَالْجَمَارُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَتْ: شَهِدْتُنَا بِالْخُحْرِ وَالْكِلَابِ، وَاللَّهِ، فَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُعَلِّي، وَأَنَّى عَلَى السَّرِيرِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ مُنْطَلِعَةً، فَيَقُولُ لِي: الْحَاجَةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ، فَأَوْفِي النَّبِيَّ ﷺ، فَانْسَلْ مِنْ عِنْدِ رِجْلِي. [راجع: ٣٨٢، أخرجه مسلم: ٥١٢، وأبهره بإضافة في: ٧٤٤]

قوله: (باب من قال لا يقطع الصلاة شيء) أي من فعل غير المصلي. وبالجملة المترجم بها أوردتها في الباب صريحاً من قول الزهري، ورواه مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه من قوله، وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن إسنادها ضعيف، ووردت أيضاً مرفوعة من حديث أبي سعيد عند أبي داود، ومن حديث أبي إسحاق عن أبي أمامة عند الدارقطني، ومن حديث جابر عند الطبراني في الأوسط وفي إسناد كل منهما ضعف، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك مرفوعاً.

قوله: (قال الأعمش) هو مقول حصص بن غياث وليس بتعليق، وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر.

قوله: (عن عائشة ذكر عندها) أي أنه ذكر عندها. وقوله الكلب الخ فيه حذف، وبيانه في رواية علي بن مسهر: وذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حصص عن عروة قال: وقالت عائشة: ما يقطع الصلاة؟ قلت: المرأة والجمرة ولسعيد بن منصور من وجه آخر: وقالت عائشة: يا أهل العراق قد علمتموها الحديث. وكأنها أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعاً، وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي

قَالًا إِذَا لَمْ يَسْتَحْيِلْ، فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ: مَا بَالَتْ، إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ.

٥١١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَبِيلٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، بِخِيٍّ ابْنِ صَبِيحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَنَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالُوا: يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْجَمَارُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَتْ: فَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كِلَابًا، فَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُعَلِّي، وَأَنَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ، وَأَنَا مُنْطَلِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ، فَانْسَلْ أَسْبَلًا.

وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: نَحْوَهُ. [راجع: ٣٨٢، أخرجه مسلم: ٥١٢، وأبهره في: ٧٤٤]

قوله: (باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي) في نسخة الصفاي: «استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته، أي هل يكره أو لا، أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا وإلى هذا التفصيل جنع المصنف وجع بين ما ظهره الاختلاف من الأثرين اللذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت، ولم أره عن عثمان إلا الآن، وإما رأيه في معنى عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك، وفيهما أيضاً عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك، فليتأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان. وقول زيد بن ثابت «ما باليت يبريد أنه لا حرج في ذلك».

قوله: (فلكون لي الحاجة وأكره أن أستقبله) كذا لأكثر بالولو وهي حالية. وللشمسي فأكره بالفاء.

قوله: (وعن الأعمش عن إبراهيم) هو معطوف على الإسناد الذي قبله، يعني أن علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الأعمش بإسنادين إلى عائشة عن مسلم وهو أبو الضحى عن مسروق عنها باللفظ المذكور، وعن إبراهيم عن الأسود عنها بالمعنى، وقد تقدم لفظه في (باب الصلاة على السرير) وأما عن الكرماني أن مسلماً هذا هو البطين فلم يصيب في ظنه ذلك، قال ابن المنير: الترجمة لا تطابق حديث عائشة، لكنه يدل على المقصود بالأولى، لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبلة، فلمعها كانت منحرفة أو مستبيرة. وقال ابن رشيد قصد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قلبه على أي حالة كانت أشد من شغله بالرجل، ومع ذلك فلم تضر صلاته ﷺ لأنه غير مشتغل بها، فذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها، والرجل من باب الأولى. واقتنع الكرماني بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام الشرعية، ولا يخفى ما فيه.

١٠٣- باب الصلاة خلف النائم

٥١٢- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا بِخِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّي وَأَنَا رَائِدَةً، مُعْرِضَةً عَلَى فِرَاجِهِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُؤَيِّرَ أَتَيْتُنِي فَأَوْتَرْتُ. [راجع: ٣٨٢، أخرجه مسلم: ٥١٢، ٧٤٤]

قوله: (باب الصلاة خلف النائم) أورد فيه حديث عائشة أيضاً من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة إلى أنه قد يفرق مرق بين كونها نائمة أو يقظ، وكأنه أشار أيضاً إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى النائم، قد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود: طرقه كلها وأما، يعني ابن عباس انتهى. وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدي، وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط ومما وإمامان أيضاً. وكره جماعه وطوائس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يبدو منه ما يلهي المصلي عن صلاته. وظاهر تصرف المصنف أن عدم الكراهية حيث يحصل الأمن من ذلك.

(تنبيه): يحیی المذكور في الإسناد هو القطان، وهشام هو ابن عروة.

ذو، وقيد الكلب في روايته بالأسود. وعنه ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل، وعنه الطبراني من طريق الحسن أيضاً من الحكم بن عمرو نحوه من غير تقييد، وعنه مسلم من حديث أبي هريرة كذلك، وعنه أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض، وأخرجه ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضاً بالأسود. وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث، فقال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما واقفه منسوخ بحديث عائشة وغيره، وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع، والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتملذ. وقال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الحشوع لا الخروج من الصلاة، ويؤيد ذلك أن الصحابي راوي الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان. وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تعد صلاته كما سيأتي في الصحيح: «إذا ثوب بالصلاة أثير الشيطان، فإذا قضى الترتيب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه» الحديث، وسيأتي في: «باب العمل في الصلاة» حديث: «إن الشيطان عرض لي فشد عليّ» الحديث. وللشافعي من حديث عائشة: «فاغتسلت فصرعته فغفقه» ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته، لأننا نقول: قد بين في رواية مسلم سبب القطع، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهه، ولما مجرد المرور قد حصل ولم تقصد به الصلاة. وقال بعضهم: حديث أبي ذر مقدم لأن حديث عائشة على أصل الإباحة انتهى. وهو مبني على أنها متعارضان، ومع إمكان الجمع للأكور لا تمارض. وقال أحمد: يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي الغرض من الحمار والمرأة شيء. ووجهه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجد في الكلب الأسود ما يضره، ووجد في الحمار حديث ابن عباس، يعني الذي تقدم في مروره وهو راكب منه، ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب، وسيأتي الكلام في دلالة على ذلك بعد.

قوله: (علي فراش أهله) كذا للأكور، وهو متعلق بقوله فيصلي. ووقع للمستعلي: «عن فراش أهله» وهو متعلق بقوله «يقوم» والأول يقتضي أن تكون صلاة كانت واقعة على الفراش، بخلاف الثاني فيه احتمال. وقد تقدم في «باب الصلاة على الفراش» من رواية حنبل عن ابن شهاب مثل الأول.

١٠٦ - باب إذا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى

عَقْبِهِ فِي الصَّلَاةِ

٥١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّي، وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ، بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَأَمِي الْعَاصِ بْنِ رِيعةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَأَمَّا سَجْدَتُهَا وَحَتْفُهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا. [المط: ٥٩٩ هـ - أخرجه مسلم: ٥٤٣]

قوله: (باب إذا حمل جارية صغيرة على عقه) قال ابن بطال: أراد البخاري أن حل المصلي الجارية إذا كان لا يضر الصلاة فمرورها بين يديه لا يضر لأن حملها أشد من مرورها. وأشار إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي، لكن تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشر بأن الكبيرة ليست كذلك.

قوله: (عن أبي قتادة) في رواية عبد الرزاق عن مالك: «سمعت أبا قتادة» وكذا في رواية أحمد من طريق ابن جريج عن عامر بن عمرو بن سليم أنه: «سمع أبا قتادة».

قوله: (وهو حامل أمامة) للشهري في الروايات بالنسب ونسب أمامة، وروي بالإضافة كما قرئ في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ» [الطلاق: ٢] بالوجهين، وتخصيص الحمل في الترجمة بكونه على الحق مع أن السياق يشمل ما هو أهم من ذلك مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي مسلم من طريق بكر بن الأشج عن عمرو بن سليم، ودوله عبد الرزاق عن مالك بإسناد حديث الباب فزاد فيه: «وعلى عاتقه» وكذا مسلم وغيره من طرق أخرى، ولأحمد من طريق ابن جريج: «على رقبته». وأمامة بضم المعزة وتخفيف الميم كانت صغيرة على عهد النبي ﷺ، وتزوجها علي بعد وفاة فاطمة بوعية منها ولم تعقب.

قوله: (ولأبي العاص) قال الكرماني: الإضافة في قوله: «بنت زينب» بمعنى انتهى. وأشار ابن المطار إلى أن الحكمة في ذلك كون والد أمامة كان إذا كان مشركاً نسب إلى أمها تنبيهاً على أن الولد ينسب إلى أشرف أبويه ديناً ونسباً. ثم بين أنها من أبي العاص تبييناً لحقيقة نسبها انتهى. وهذا السياق لما لك وحده، وقد رواه غيره عن عامر بن عبد الله فسيوها إلى أبيها، ثم ينوا أنها بنت زينب كما هو عند مسلم وغيره، ولأحمد من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم: «يعمل أمامة بنت أبي العاص وأمها زينب بنت رسول الله ﷺ على عاتقه».

قوله: (ابن ربيعة بن عبد شمس) كذا رواه الجمهور عن مالك، ورواه يحيى ابن بكر ومن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا: «ابن الربيع» وهو الصواب. وغفل الكرماني فقال خالف القوم البخاري فقال: ربيعة، وعندهم الربيع،

ذو، وقيد الكلب في روايته بالأسود. وعنه ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل، وعنه الطبراني من طريق الحسن أيضاً من الحكم بن عمرو نحوه من غير تقييد، وعنه مسلم من حديث أبي هريرة كذلك، وعنه أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض، وأخرجه ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضاً بالأسود. وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث، فقال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما واقفه منسوخ بحديث عائشة وغيره، وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع، والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتملذ. وقال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الحشوع لا الخروج من الصلاة، ويؤيد ذلك أن الصحابي راوي الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان. وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تعد صلاته كما سيأتي في الصحيح: «إذا ثوب بالصلاة أثير الشيطان، فإذا قضى الترتيب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه» الحديث، وسيأتي في: «باب العمل في الصلاة» حديث: «إن الشيطان عرض لي فشد عليّ» الحديث. وللشافعي من حديث عائشة: «فاغتسلت فصرعته فغفقه» ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته، لأننا نقول: قد بين في رواية مسلم سبب القطع، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهه، ولما مجرد المرور قد حصل ولم تقصد به الصلاة. وقال بعضهم: حديث أبي ذر مقدم لأن حديث عائشة على أصل الإباحة انتهى. وهو مبني على أنها متعارضان، ومع إمكان الجمع للأكور لا تمارض. وقال أحمد: يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي الغرض من الحمار والمرأة شيء. ووجهه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجد في الكلب الأسود ما يضره، ووجد في الحمار حديث ابن عباس، يعني الذي تقدم في مروره وهو راكب منه، ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب، وسيأتي الكلام في دلالة على ذلك بعد.

قوله: (فهو حَمَلٌ) هذا اللفظ رواية مسروقة، ورواية الأسود عنها: «وأعلتنا» والمبنى واحد. وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ: «جعلتنا كلاباً» وهذا على سبيل المبالغة. قال ابن مالك: في هذا الحديث جواز تعدي المشبه به باليه، وأكثره بعض النحويين حتى بالغ فخطأ سبويه في قوله: شبه كذا بكذا، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يؤتى بهرئيه، وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها. قال: والحق أنه جاز وإن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين.

قوله: (فاكره أن اجلس فأودي النبي ﷺ) استدل به على أن التشوش بالمرأة وهي قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها وهي واقفة، والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والكون، وعلى هذا فمرورها أشد. وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا الحديث: «فاكره أن أترق فأمر بين يديه، فأئسل أنسلأ» فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات، لا للمرور بخصوصه.

قوله: (فأنسل) برفع اللام عطفاً على «فاكره».

٥١٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي شِهَابٍ: أَنَّ سَالَ هُمَةَ عَنِ الصَّلَاةِ يَقَطَعُهَا شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا يَقَطَعُهَا شَيْءٌ، أَخْبَرَنِي هُرَيْرَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ يُعَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَإِنِّي لَمُفْرَجَةٍ بَيْنَهُ وَتَمَنُّ الْقَيْلَةِ، عَلَى فِرَاقِ أَهْلِهِ. [راجع: ٣٨٧. أخرجه مسلم: ٥١٧، ومصرعه زيادة في: ٧٤٤]

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو المختلي المعروف بإبن راعويه، وبذلك جزم ابن السكن. وفي رواية غير أبي ذر: «حدثنا إسحاق» غير منسوب وزعم أبو نعيم أنه ابن منصور الكوسج، والأول أولى.

قوله: (أنه سأل عمه إلخ) ووجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب أن حديث: «يقطع الصلاة للمرأة إلخ» يشمل ما إذا كانت مرة أو قاعدة أو مضطجعة، فلما ثبت أنه ﷺ صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجع، وفي الباقي بالتقياس عليه. وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة، وقد تقدم ما فيه فلو ثبت أن حديثها متأخر عن حديث أبي ذر لم يبدل إلا على

والواقع أن من أخرجه من القوم من طريق مالك الكلبخاري فالخلافه فيه إنما هي من مالك، وادعى الأصلي أنه ابن الربيع بن ربيعة فتسب مالك مرة إلى جده، ورده عياض القرطبي وغيرهما لإطباق السانين على خلافه. نعم قد نسب مالك إلى جده في قوله: «ابن عبد شمس» وإنما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس، أطبق على ذلك التسابون أيضاً، واسم أبي العاص لقيط وقيل مقسم وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر، وهو مشهور بكنيته. أسلم قبل الفتح وهاجر، ورد عليه النبي ﷺ لبسته زنب وماتت معه وأثنى عليه في مصاهرته، وكانت وفاته في خلافة أبي بكر الصديق.

قوله: (إذا) مسجد وضعا كذا مالك أيضاً، ورواه مسلم أيضاً من طريق عث مان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان، والنسائي من طريق الزبيدي، وأحمد من طريق ابن جريج، وابن حبان من طريق أبي العيس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك قتلوا: (إذا ركع وضعا) ولأبي داود من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم: «حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعا ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده قام وأخذها فردها في مكانها»، وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال: يشبه أن تكون الصبية كانت قد ألقته، فإذا سجد تعلقت بأطرافه والتمتة فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسها. قال: هذا وجهه عندى. وقال ابن دقيق العيد: من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاه فعل الفاعل لأننا نقول: فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله، بخلاف وضع، فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل. قال: وقد كنت أحسب هذا حسناً إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة: «فإذا قام ألعدها». قلت: وهي رواية لـ مسلم. ورواية أبي داود التي قلنا أنها أصح في ذلك وهي «ثم أخذها فردها في مكانها» ولأحمد من طريق ابن جريج: «وإذا قام حملها فوضعها على رقبته» قال القرطبي: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، والذي أوجههم إلى ذلك أنه عمل كثير، قرئ ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة، وهو تأويل بعيد، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة. وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض، لما ثبت في مسلم: «رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمامة على عاتقه» قال المازري: إمامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة. ولأبي داود: «بينما نحن ننظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلا فقمنا خلفه تكبر تكبيرا وهي في مكانها»، وعند الزبير بن بكار وتبعه السهيلي الصحيح، وهم من عزاه للمسيحين. قال القرطبي: وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها. انتهى. وقال بعض أصحابه: لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بحملها. وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة، وقال الباجي: إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة، وإن لم يجد جاز فيها. قال القرطبي: وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن الحديث منسوخ. قلت: روى ذلك الإسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه، لكنه غير صريح، ولفظه: قال التميمي قال مالك: من حديث النبي ﷺ ناسخ ومنسوخ، وليس العمل على هذا. وقال ابن عبد البر: لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة. وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأن هذه القصة كانت بعد النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأن هذه القصة كانت بعد قوله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلا» لأن ذلك كان قبل الهجرة، وهذه القصة كانت بعد الهجرة فتحقق بمدينة مديدة. وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه ﷺ لكونه كان معصوماً من أن يقول وهو حاملها، ورد بأن الأصل عدم الاختصاص، وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل، ولا مدخل للقياس في مثل ذلك. وحل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته. وقال النووي: ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ، وبعضهم أنه في الخصائص، وبعضهم أنه كان لضرورة، وكل ذلك دعوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأكدي طاهر، وما في جوفه مفرغ عنه، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك ليان الجواز. وقال الفاكهاني: وكان السر في حله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تالقن من كرامة البنات وحملهن، فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للبالغة في ردهم، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول. واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي. ولابن دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الأحوال لا عموم لها، وعلى جواز إدخال الصبيان في المساجد، وعلى أن لمس الصغار الصبيا غير مؤثر في الطهارة، ويحتمل أن يفرق بين ذوات الحارم وغيرهن، وعلى صحة صلاة من حمل آدميا، وكذا من حمل حيوانا طاهرا،

قوله: (باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض) أي هل يكره أو لا؟ وحديث الباب يدل على أن لا كراهة. وقال الكرماني: جواب إذا علوف تقديره صحت صلاته، أو معناه باب حكم المسألة الفلانية، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب ستر المرأة في: «باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته، وهذه الترجمة أخص من تلك، وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحيض.

قوله: (رحال) بكر الملهة بعد ما ياه تختانية أي بجني كما ذكره في الطريق الثانية.

قوله: (إذا سجد أصابني ثوبه) كذا للاكثر، وللمستلمي والكشيمهني «ثيابه» وللأصلي: «أصابني ثيابه» قال ابن بطال: هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلة يدل على جواز القعود لا على جواز المرور انتهى. وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسألة الاعتراض تقدمت، والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجب المصلي ولو أصابها ثيابه، لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة. وتبصره بقوله: «إلى» أهم من أن تكون بينه وبين القبلة، فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله، وقد صرح في الحديث بكونها كانت إلى جنبه.

قوله: (وإذا حائض) كذا لأبي ذر وسقطت هذه الجملة لغيره، لكن في رواية كريمة بعد قوله: «أصابني ثوبه» زاد مسدد عن خالد عن الشيباني: «وإذا حائض»، ورواية مسدد هذه ساقها المصنف في: «باب إذا أصاب ثوب المصلي وفيها هذه الزيادة»، وهي أصح براد الترجمة. والله أعلم.

١٠٨ - باب هل يعمد الرجل امرأته عند السجود

٥١٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَسَمًا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ، لَقَدْ رَأَيْتِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِي وَأَنَا مُنْطَبِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ عَمَزَ رَجُلِي فَقَبَضْتُمَا.

قوله: (باب هل يعمد الرجل امرأته الخ) في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب المصلي، وفي هذه الترجمة بيان صحتها ولو أصابها بعض جسده.

قوله: (حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس، (وجي) هو القطان، (وعبيد الله) هو العمري، (والقاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر.

قوله: (بسمنا عدلتمونا بالكلب والحمير) بتخفيف الدال، و«ما» تكرة مفسرة لفاعل بس، والخصوص بالذم عذوف تقديره عدلكم، أي تسديكم إيانا بما ذكر. وقد تقدم الكلام على مباحث الحديث في: «باب التطوع خلف المرأة».

قوله: (إذا سجد وضعا) كذا مالك أيضاً، ورواه مسلم أيضاً من طريق عث مان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان، والنسائي من طريق الزبيدي، وأحمد من طريق ابن جريج، وابن حبان من طريق أبي العيس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك قتلوا: (إذا ركع وضعا) ولأبي داود من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم: «حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعا ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده قام وأخذها فردها في مكانها»، وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال: يشبه أن تكون الصبية كانت قد ألقته، فإذا سجد تعلقت بأطرافه والتمتة فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسها. قال: هذا وجهه عندى. وقال ابن دقيق العيد: من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاه فعل الفاعل لأننا نقول: فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله، بخلاف وضع، فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل. قال: وقد كنت أحسب هذا حسناً إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة: «فإذا قام ألعدها». قلت: وهي رواية لـ مسلم. ورواية أبي داود التي قلنا أنها أصح في ذلك وهي «ثم أخذها فردها في مكانها» ولأحمد من طريق ابن جريج: «وإذا قام حملها فوضعها على رقبته» قال القرطبي: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، والذي أوجههم إلى ذلك أنه عمل كثير، قرئ ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة، وهو تأويل بعيد، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة. وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض، لما ثبت في مسلم: «رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمامة على عاتقه» قال المازري: إمامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة. ولأبي داود: «بينما نحن ننظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلا فقمنا خلفه تكبر تكبيرا وهي في مكانها»، وعند الزبير بن بكار وتبعه السهيلي الصحيح، وهم من عزاه للمسيحين. قال القرطبي: وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها. انتهى. وقال بعض أصحابه: لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بحملها. وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة، وقال الباجي: إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة، وإن لم يجد جاز فيها. قال القرطبي: وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن الحديث منسوخ. قلت: روى ذلك الإسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه، لكنه غير صريح، ولفظه: قال التميمي قال مالك: من حديث النبي ﷺ ناسخ ومنسوخ، وليس العمل على هذا. وقال ابن عبد البر: لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة. وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأن هذه القصة كانت بعد النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأن هذه القصة كانت بعد قوله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلا» لأن ذلك كان قبل الهجرة، وهذه القصة كانت بعد الهجرة فتحقق بمدينة مديدة. وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه ﷺ لكونه كان معصوماً من أن يقول وهو حاملها، ورد بأن الأصل عدم الاختصاص، وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل، ولا مدخل للقياس في مثل ذلك. وحل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته. وقال النووي: ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ، وبعضهم أنه في الخصائص، وبعضهم أنه كان لضرورة، وكل ذلك دعوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأكدي طاهر، وما في جوفه مفرغ عنه، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك ليان الجواز. وقال الفاكهاني: وكان السر في حله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تالقن من كرامة البنات وحملهن، فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للبالغة في ردهم، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول. واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي. ولابن دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الأحوال لا عموم لها، وعلى جواز إدخال الصبيان في المساجد، وعلى أن لمس الصغار الصبيا غير مؤثر في الطهارة، ويحتمل أن يفرق بين ذوات الحارم وغيرهن، وعلى صحة صلاة من حمل آدميا، وكذا من حمل حيوانا طاهرا،

قوله: (إذا سجد وضعا) كذا مالك أيضاً، ورواه مسلم أيضاً من طريق عث مان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان، والنسائي من طريق الزبيدي، وأحمد من طريق ابن جريج، وابن حبان من طريق أبي العيس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك قتلوا: (إذا ركع وضعا) ولأبي داود من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم: «حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعا ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده قام وأخذها فردها في مكانها»، وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال: يشبه أن تكون الصبية كانت قد ألقته، فإذا سجد تعلقت بأطرافه والتمتة فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسها. قال: هذا وجهه عندى. وقال ابن دقيق العيد: من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاه فعل الفاعل لأننا نقول: فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله، بخلاف وضع، فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل. قال: وقد كنت أحسب هذا حسناً إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة: «فإذا قام ألعدها». قلت: وهي رواية لـ مسلم. ورواية أبي داود التي قلنا أنها أصح في ذلك وهي «ثم أخذها فردها في مكانها» ولأحمد من طريق ابن جريج: «وإذا قام حملها فوضعها على رقبته» قال القرطبي: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، والذي أوجههم إلى ذلك أنه عمل كثير، قرئ ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة، وهو تأويل بعيد، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة. وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض، لما ثبت في مسلم: «رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمامة على عاتقه» قال المازري: إمامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة. ولأبي داود: «بينما نحن ننظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلا فقمنا خلفه تكبر تكبيرا وهي في مكانها»، وعند الزبير بن بكار وتبعه السهيلي الصحيح، وهم من عزاه للمسيحين. قال القرطبي: وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها. انتهى. وقال بعض أصحابه: لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بحملها. وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة، وقال الباجي: إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة، وإن لم يجد جاز فيها. قال القرطبي: وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن الحديث منسوخ. قلت: روى ذلك الإسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه، لكنه غير صريح، ولفظه: قال التميمي قال مالك: من حديث النبي ﷺ ناسخ ومنسوخ، وليس العمل على هذا. وقال ابن عبد البر: لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة. وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأن هذه القصة كانت بعد النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأن هذه القصة كانت بعد قوله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلا» لأن ذلك كان قبل الهجرة، وهذه القصة كانت بعد الهجرة فتحقق بمدينة مديدة. وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه ﷺ لكونه كان معصوماً من أن يقول وهو حاملها، ورد بأن الأصل عدم الاختصاص، وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل، ولا مدخل للقياس في مثل ذلك. وحل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته. وقال النووي: ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ، وبعضهم أنه في الخصائص، وبعضهم أنه كان لضرورة، وكل ذلك دعوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأكدي طاهر، وما في جوفه مفرغ عنه، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك ليان الجواز. وقال الفاكهاني: وكان السر في حله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تالقن من كرامة البنات وحملهن، فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للبالغة في ردهم، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول. واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي. ولابن دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الأحوال لا عموم لها، وعلى جواز إدخال الصبيان في المساجد، وعلى أن لمس الصغار الصبيا غير مؤثر في الطهارة، ويحتمل أن يفرق بين ذوات الحارم وغيرهن، وعلى صحة صلاة من حمل آدميا، وكذا من حمل حيوانا طاهرا،

٥١٧	٩- كتاب مَوَائِدِ الصَّلَاةِ	١- باب مَوَائِدِ الصَّلَاةِ وفصلها	٥٢١ ح
-----	------------------------------	------------------------------------	-------

قوله: (كذلك كان بشير) هو بفتح الموحدة بعدها معجمة بوزن فمبيل، وهو تابعي جليل ذكر في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ورأه. قال ابن عبد البر: هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر، وعروة لم يقل حدثني بشير، لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ. وروى الكرماني: أعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس متصل الإسناد إذ لم يقل أبو مسعود: شاهدت رسول الله ﷺ، ولا قال: قال رسول الله ﷺ. قلت: هذا لا يسمى قطعاً اصطلاحاً، وإنما هو مرسل صحابي لأنه لم يذكر القصة، فاحتل أن يكون سمع ذلك من النبي ﷺ أو بلغه عنه بتبليغ من شاهده أو سمعه كصحابي آخر. على أن رواية الليث عند المصنف تزيل الإشكال كله، ولفظه «قال عروة: سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ذكر الحديث. وكذا سياق ابن شهاب، وليس فيه التصريح بسماعه له من عروة، وابن شهاب قد جرب عليه التلخيص، لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال: «كنا مع عمر بن عبد العزيز» فذكر. وفي رواية شبيب عن الزهري: «سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز» الحديث. قال القرطبي: قول عروة إن جبريل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يحن له الأوقات. قال: وغاية ما يتوهم عليه أنه نبه وذكره بما كان يعرفه من تفاصيل الأوقات. قال: وفيه بعد، لإنكار عمر على عروة حيث قال له: «أعلم ما نحدثك به عروة» قال: وظاهر هذا الإنكار أنه لم يكن عنده علم من إمامة جبريل. قلت: لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أن لا يكون عنده علم بتفاصيل الأوقات المذكورة من جهة العمل المستمر، لكن لم يكن يعرف أن أصله بين جبريل بالفعل، فلها استبقت فيه، وكأنه كان يرى أن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد، وكذا يحمل عمل المغيرة وغيره من الصحابة، ولم أقف في شيء من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود، والظاهر أنه رجع إليه والله أعلم. وأما ما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال: فلم يزل عمر يعلم الصلاة بعلامه حتى فارق الدنيا، ورواه أبو الشيخ في «كتاب المواقيت» له من طريق الوليد عن الأوزاعي عن الزهري قال: «ما زال عمر بن عبد العزيز يتعلم موائد الصلاة حتى مات» ومن طريق إسماعيل بن حكيم «أن عمر بن عبد العزيز جعل ساعات يتقضي مع غروب الشمس» زاد من طريق ابن إسحاق عن الزهري «فما أخرها حتى مات» فكله يدل على أن عمر لم يكن يخطط في الأوقات كثير احتياط إلا بعد أن حدثه عروة بالحديث المذكور.

(تنبيه) ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري يان أبي مسعود للأوقات، وفي ذلك ما يرفع الإشكال، ويوضح توجيه احتجاج عروة به، فروى أبو داود وغيره، وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق أبي وهب، والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما بن أسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث بإسناده وزاد في آخره «قال أبو مسعود: فرأيت رسول الله ﷺ يصلي الظهر حين تنزل الشمس» فذكر الحديث. وذكر أبو داود أن أسامة بن زيد تفرد بتفسير الأوقات فيه، وأن أصحاب الزهري لم يذكرها ذلك. قال: وكذا رواه هشام بن عروة وحبيب بن أبي مرزوق عن عروة لم يذكرها تفسيراً له ورواية هشام أخرجهما سعيد بن منصور في مسنده، ورواية حبيب أخرجهما الحافظ بن أبي أسامة في مسنده. وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة ويؤيد عليها أن اليان من فعل جبريل، وذلك فيما رواه الباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» والبيهقي في «السنن الكبرى» من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود، فذكره منقطعاً، لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة، فخرج الحديث إلى وجه آخر، ووضح أن له أصلاً وأن في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً، وذلك جزم ابن عبد البر، وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشك. وفي الحديث من القوائد: دخول العلماء على الأمراء، وإتباعهم عليهم ما يخالف السنة، واستبانت العالم فيما يستغفرونه السامع، والرجوع عند التنازع إلى السنة. وفي فضيلة عمر بن عبد العزيز. وفي فضيلة المجاهدة بالصلاة في الوقت الفضل. وقول خبر الواحد الثبت. واستدل به ابن بطال وغيره على أن الحجة بالمكمل دون للمقتضى لأن عروة أجاب عن استغفار عمر له لما أن أرسل الحديث يذكر من حديثه به فرجع إليه، فكان عمر قال له: تأمل ما تقول، فلعله بملك عن غير ثبت. فكان عروة قال له: بل قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله ﷺ، والصاحب قد سمعه من النبي ﷺ. واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمروسل الثقة كصنيع عروة حتى احتج على عمر قال: وإنما راجعه عمر لثبته فيه لا لكونه لم يرضه به مرملاً. كذلك وظاهر السياق يشهد لما قال ابن بطال. وقال ابن بطال أيضاً: في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الولد في أن جبريل ألم بالنبي ﷺ في يومين لوقتین مختلفین لكل صلاة، قال: لأنه لو كان

قوله: (أن المغيرة بن شعبة آخر الصلاة يوماً) بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب أن الصلاة المذكورة العصر أيضاً، ولفظه «أمسى للمغيرة بن شعبة صلاة العصر».

قوله: (وهو بالعراق) في الموطأ رواية القعني وغيره عن مالك وهو بالكوفة، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن القعني. والكوفة من جلة العراق، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق، وكان للمغيرة إذ ذاك أميراً عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان.

قوله: (أبو مسعود) أي حبة بن عمرو البديري.

قوله: (ما هذا) أي التائخ.

قوله: (أليس) كذا الرواية، وهو استعمال صحيح، لكن الأكثر في الاستعمال في غاطية الحاضر «أليس»، وفي غاطية الغائب «أليس».

قوله: (قد علمت) قال عياض يدل ظاهره على علم للمغيرة بذلك، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعلمه بصحبة للمغيرة. قلت: ويؤيد الأول رواية شبيب عن ابن شهاب عند المصنف في غزوة بدر لفظ «قال لقد علمت» بغير أداة استفهام، وغوه لعبد الرزاق عن معمر وابن جريج جميعاً.

قوله: (أن جبريل نزل) بين ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان صبيحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الإسماء، قال ابن إسحاق: حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير «وقال عبد الرزاق: «عن ابن جريج قال: قال نافع بن جبير وغيره: لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسري به لم يرحه إلا جبريل نزل حين زاحت الشمس، ولذلك سميت «الأولى» أي صلاة الظهر، فأمر فصيح بأصحابه: الصلاة جامعة، فاجتمعوا، فصلى به جبريل وصلى النبي ﷺ بالناس» فذكر الحديث، وفيه رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة، والمحقق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل، ويعلما ببيان النبي ﷺ.

قوله: (نزل فعلى)، فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عياض : ظاهره أن صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبريل، لكن للنصوص في غيره أن جبريل أم النبي ﷺ، فيحمل قوله: «فعلى» على أن جبريل كان كلما فعل جزءاً من الصلاة تأبها النبي ﷺ، بفعله أحد ويهنا جزم النووي. وقال غيره: الفاء بمعنى الواو، واعترض بأنه يلزم أن يكون النبي ﷺ كان يقدم في بعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجميع. وأجيب بمراجعة الحديث وهي التبيين، فكان لأجل ذلك يترأس عنه، وقيل: اللقاء للبيعة كقوله تعالى: «فأنزله موسى ففعل عليه» وفي رواية الليث عند المصنف وغيره: «نزل جبريل فأمني فضليت معه»، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر: «نزل فعلى» فعلى رسول الله ﷺ فعلى الناس معه وهذا يؤيد رواية نافع بن جبير المتقدمه، وإنما دعاهم إلى الصلاة بقوله: «الصلاة جامعة» لأن الأذان لم يكن شرع حينئذ، واستدل بهذا الحديث على جواز الائتمان بمن يأتيه بغيره، ويوجب عنه ما يوجب به من قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي ﷺ وصلاة الناس خلفه، فإنه محمول على أنه كان مبلغاً قطع كما سيأتي تقريره في أبواب الإمامة. واستدل به أيضاً على جواز صلاة المقرض خلف المتفل من جهة أن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس. قاله ابن العربي وغيره. وأجاب عياض باحتمال أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي ﷺ حينئذ. وتعيبه بما تقدم من أنها كانت صبيحة ليلة فرض الصلاة، وأجاب باحتمال أن الوجوب عليه كان مبلغاً بالبيان، فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة. قال: وأيضاً لا نسلم أن جبريل كان متفلاً بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه لأنه مكلف بتبليغها فهي صلاة مفترضة خلف مفترض له وقال ابن كثير: قد يتعلق به من يجوز صلاة مفترضة بفرض خلف مفترض بفرض آخر، كذا قال، وهو مسلم له في صورة اللزوم مثلاً خلف القضية لا في صورة الظهر خلف العصر مثلاً.

قوله: (بهذا أمرت) بفتح المثناة على المشهور، والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصليه كل يوم وليلة، وروى بالضم أي هذا الذي أمرت بتبليغه لك.

قوله: (اعلم) بصيغة الأمر.

قوله: (أو إن جبريل) بفتح الحزنة وهي للاستفهام والواو هي العاطفة والمطفف على شيء مقدر ويكره مبدرة إن ويجوز القتح.

قوله: (وقوت الصلاة) كذا للمستطلي بصيغة الجمع، والباقيين «وقوت الصلاة» بالإفراد وهو للجنس.

صحيحاً لم ينكر عروة على عمر صلاته في آخر الوقت محتجاً بصلاته جبريل، مع أن جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال: «الوقت ما بين هذين» وأجيب باحتمال أن تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مصير ظل الشيء مثليه، لا عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس، فينتج إنكار عروة، ولا يلزم منه ضعف الحديث. أو يكون عروة أكثر خافة ما وأخط عليه النبي ﷺ وهو الصلاة في أول الوقت وروى أن الصلاة بعد ذلك إذا هي ليان الجواز، فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضاً. وقد روى سعيد بن منصور عن طريق طلق بن حبيب مرسل قال: «إن الرجل ليصلي الصلاة وما فاتته، ولما فاتته من وقتها غير له من أهله وماله ورواه أيضاً عن ابن عمر من قوله، ويؤيد ذلك احتجاج عروة بحديث عائشة في كونه ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجبها، وهي الصلاة التي وقع الإنكار بسببها، وبذلك تظهر مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود، لأن حديث عائشة يشتر بموافقته على صلاة العصر في أول الوقت، وحديث أبي مسعود يشتر بأن أصل بيان الأوقات كان بتعليم جبريل.

٤- باب الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ

٥٢٥- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي حَقِيقٌ قَالَ: سَمِعْتُ خَلِيفَةَ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَتُحِبُّونَ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟ قُلْتُ: بَلَى، كَمَا قَالَ: قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْرَافٌ.

عَلَيْهَا - أَخْبَرَنِي، قُلْتُ: فَيَتَذَكَّرُ الرَّجُلُ فِي أَمَلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، يُكْفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَهْيُ، قَالَ: كَيْسَ هَذَا أَرَيْدُ، وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ، قَالَ: كَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ يَتَذَكَّرُ وَتَقَاتُ يَا ثَغْلَفًا، قَالَ: أَتُكْسِرُ أَمْ تَقْصِرُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ، قَالَ: إِذَا لَا يَهْلِكُ أَبَدًا، فَقَالَ: أَكَانَ عُمَرُ يَهْلِكُ الْيَوْمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ ذُو الْفَقْدِ الْيَوْمَ، إِنِّي حَدَّثْتُ بِحَدِيثٍ كَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ، فَيَبَأُ أَنْ تَسْأَلَ خَلِيفَةَ، فَأَتَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: الْيَوْمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [الطبر: ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢

قوله: (أَنْ رَجُلًا) هو أبو اليسر يفتح الحاتية والمهمله الأنصاري، رواه الترمذي وقيل غيره، ولم أتف على اسم المرأة المذكورة، ولكن جاء في بعض الأحاديث أنها من الأنصار.

قوله: (جميع أمي كلهم) فيه مبالغة في التأكيد ومسطط «كلهم» من رواية المستعلي، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في آخر تفسير سورة هود إن شاء الله تعالى. واحتج المرجحة بظاهرة وظاهر الذي قبله على أن أقوال الخبير مكشورة للكثير والصغائر، وحله جمهور أهل السنة على الصغائر عملاً بحمل المطلق على التقيد كما سيأتي بسطه هناك إن شاء الله تعالى.

٥- باب فَضْلِ الصَّلَاةِ لَوْفِهَا

٥٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: الْوَلِيدُ بْنُ الْعَزْزَارِ أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ، وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَيَّ؟ قَالَ: هَذِهِ الصَّلَاةُ عَلَى وَفِّهَا. قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: ثُمَّ يَوْمُ الْوَلَدَيْنِ. قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ، وَلَوْ اسْتَرْفَعَهُ لَوَرَأَيْتُ. [إسناده: ٧٧٨٢، ٩٧٠، ٤٧٥٣٤، أخرجه مسلم: ٨٥]

قوله: (باب فضل الصلاة لوففها) كذا ترجمه، وأورد به بلطف «على وقتها» وهي رواية شعبة وأكثر الرواة، نعم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلطف الترجمة، وكذا أخرجه مسلم باللفظين.

قوله: (قال الوليد بن العزاز أخبرني) هو على التقديم والتأخير.

قوله: (حدثنا صاحب هذه الدار) كذا رواه شعبة مبهماً، ورواه مالك بن مغول عند المصنف في الجهاد وأبو إسحاق الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرحاً باسم عبد الله، وكذا رواه الشافعي من طريق أبي معاوية النخعي عن أبي عمرو الشيباني وأحد من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه.

قوله: (وأشار بيده) فيه الاكتفاء بالإشارة للمفهمة عن التصريح، وعبد الله هو ابن مسعود.

قوله: (أي العمل أحب إلى الله) في رواية مالك بن مغول «أي العمل أفضل» وكذا لأكثر الرواة، فإن كان هذا اللفظ هو المسؤول به فلفظ حليته الجواب ملزوم عنه. ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف باختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه، أو بما هم فيه رغبة، أو بما هو لائق بهم، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره، فقد كان الجهاد في ابتداء الإسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتشكك من أذلهما، وقد تضارفت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة، ومع ذلك فني وقت ومواساة المضطر تكون الصدقة أفضل، أو أن «أفضل» ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق، أو المراد من أفضل الأعمال فضلت من وهي مرادة. وقال ابن دقيق العيد: الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب، فلا تمارض حيث يتبين وبين حديث أبي هريرة «أفضل الأعمال إيمان بالله» الحديث. وقال غيره: المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين، لأنه يتوقف على إذن الوالدین فيكون برهما مقدماً عليه.

قوله: (الصلاة على وقتها) قال ابن بطلان فيه أن البطلان في الصلاة في أول أوقاتها أفضل من التراخي فيها لأنه إما شرط فيها أن تكون الأعمال إذا أتيت لوقتها المستحب. قلت: وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر، قال ابن دقيق العيد: ليس في هذا اللفظ ما يقتضي أولاً ولا آخره، وكان المقصود به الاحتراز عما إذا وقعت قضاء وتعقب بأن إخراجها عن وقتها محرم، ولطف «أحب» يقتضي المشاركة في الاستيعاب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت. وأجيب بأن المشاركة إسماعية بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال فإن وقت الصلاة في وقتها كانت أحب إلى الله من غيرها من الأعمال، فوقع الاحتراز عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والناسي فإن إخراجها لما عن وقتها لا يوصف بتجريم ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال مع كونه محبباً، لكن إيقاعها في الوقت أحب.

(تبيينه) اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله: «عن وقتها» وخالفهم علي بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال: «الصلاة في أول

وقتها» أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه، قال الدارقطني: ما أحبه حفظه، لأنه كبير وتغير حفظه. قلت: ورواه الحسن بن علي العمري في «اليوم واللييلة» عن أبي موسى محمد بن الليث عن غندر عن شعبة كذلك، قال الدارقطني: تفرد به العمري، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلطف «على وقتها» ثم أخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه، والظاهر أن العمري وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه، وقد أطلق التزوي في «فسر المذهب» أن رواية «في أول وقتها» ضعيفة أم لا لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد، وتفرد عثمان بذلك، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة، كذا أخرجه المصنف وغيره، وكان من رواها كذلك عن ابن المغيرة واحد، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة «على» لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فيصير أوله، قال القرطبي وغيره: قوله: «لوقتها» اللام للاستقبال مثل قوله تعالى: «وظلّفوهن لمدنهن» أي مستقبلات عنهن، وقيل للاستعداد كقوله تعالى: «أقام الصلاة لندوك الشمس» وقيل بمعنى في أي في وقتها، وقوله: «على وقتها» قيل على معنى اللام فيه ما تقدم، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه.

قوله: (لم أي) قيل: الصواب أنه غير متون لأنه غير موقوف عليه في الكلام، والسائل ينتظر الجواب، والتثنية لا يوقف عليه فتنبهت ووصله بما بعده خطأ، فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يؤولي بما بعده قاله الفاكهاني. وحكى ابن الجوزي عن ابن الحنابل الجزم بتنبهت لأنه محروّب غير مضاف، وتعقب بأنه مضاف تقديرًا للمضاف إليه محذوف لفظاً، والتقدير: ثم أي العمل أحب؟ فيوقف عليه بلا تبيين. وقد نص سيبويه على أنها تعرب ولكنها تبنى إذا أخيفت، واستشكله الزجاج.

قوله: (قال ير الوالدین) كذا للآكثر، وللمستعلي «قال ثم ير الوالدین» بزيادة ثم قال بعضهم: هذا الحديث موافق لقوله تعالى: «فإن اشكر لي ولوالديك» وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال: من صلى الصلوات الخمس فقد شكر لله، ومن دعا لوالديه عقبها فقد شكرهما.

قوله: (حادثني بهن) هو مقول عبد الله بن مسعود، وفيه تقرير وتأکید لما تقدم من أنه باشر السؤال وسعم الجواب.

قوله: (ولو استدرته) يحتمل أن يريد من هذا النوع وهو مراتب أفضل الأعمال، ويحتمل أن يريد من مطلق المسائل المحتاج إليها، وزاد الترمذي من طريق المسعودي عن الوليد «فكست عني رسول الله ﷺ ولو استدرته لزدني» فكأنه استشعر منه مشقة، ويؤيده ما في رواية مسلم «فما تركت أن استزده إلا إرضاء عليه» أي شفقة عليه لئلا يسام. وفي الحديث فضل تعظيم الوالدین، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض. وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد، والرفق بالعلماء، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملالة، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي ﷺ والتفقه عليه، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه. وفيه أن الإشارة تنزلة التصريح إذا كانت معنية للمشار إليه بميزة له عن غيره، قال ابن بزيّة: الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن؛ لأن فيه بدل النفس، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على ير الوالدین أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصليحون. والله أعلم.

٦- باب الصَّلَوَاتِ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ

٥٢٨ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ حَزْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَسَّامٍ وَالْكَوْكَبِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا يَسَابِ أَعْدَاكُمْ، يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ غَسَمًا، مَا تَوَلَّى ذَلِكَ يَتَّقِي مِنْ ذَنْبِهِ». قَالُوا: لَا يَتَّقِي مِنْ ذَنْبِهِ شَيْئًا. قَالَ: «فَلَيْكَ بِفُلِّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَغْتَسِلُ اللَّهُ بِهِ الْمُخْطِئَ». [أخرجه مسلم: ٦٦٧]

قوله: (باب) بالتثنية (الصلوات الخمس كفارة) كذا ثبت في أكثر الروايات، وهي انحصار من الترتبة السابقة على التي قبلها. وسقطت الترجمة من بعض الروايات، وعليه مشى ابن بطلان ومن تبعه، وزاد الكشميهني بعد قوله كفارة للخطايا «إذا صلاهم

لوقتهن في الجماعة وغيرها.

قوله: (ابن أبي حازم والسلاوردي) كل منهما يسمى عبد العزيز، وهما مدنيان، وكذا بقية رجال الإسناد.

قوله: (عن يزيد بن عبد الله) أي ابن أبي أسامة بن الحساد اللبني، وهو تابعي صغير، ولم أر هذا الحديث بهذا الإسناد إلا من طريقه. وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث بن سعد ويكره من مضر كلامهما عنه. ثم روي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن حبيب عنه، لكنه شاذ لأن أصحاب الأعمش إنما روهوه عنه عن أبي سفيان عن جابر، وهو عند مسلم أيضاً من هذا الوجه.

قوله: (عن محمد بن إبراهيم) هو التيمي رلوي حديث الأعمال، وهو من التابعين أيضاً، فني الإسناد ثلاثة تابعيون على نسق.

قوله: (أرايعهم) هو استفهام تقرير متعلق بالاستخيار، أي أخبروني هل يقي.

قوله: (لو أن نهرًا) قال الطيبي: لفظ «لو» يقتضي أن يدخل على القمّل وأن يجاب، لكنه وضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً، والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقي كذا، والنهر بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادي، سمي بذلك لسمته، وكذلك سمي النهر لسمه غيره.

قوله: (ما تقول) كذا في النسخ المتقدمة بإفراد المخاطب، وللمنى ما تقول يا أيها السامع؟ ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم وكذا للإسماعيلي والجزقي هما تقولونه بصيغة الجمع، والإشارة إلى ذلك إلى الاتصال، قال ابن مالك: فيه شاهد على إجراء فعل القول بجري فعل الظن، وشرطه أن يكون مضارعاً مستنداً إلى المخاطب متصلاً باستفهام.

قوله: (يعني) بضم أوله على الفاعلية.

قوله: (من قوله) زاد مسلم شيئاً والدرن الروسخ، وقد يطلق الدرن على الحب الصغار التي تحصل في بعض الأجساد، يعني البحث في ذلك.

قوله: (قالوا لا يعني) بضم أوله أيضاً، و(شيئاً) منصوب على المفعولية. ولمسلم «لا يعني» بفتح أوله و«شيء» بالرفع، وإلقاء في قوله: «فذلك» جواب شيء محذوف، أي إذا تقرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات إلخ. وفائدة التمثيل التأكيد، ويجعل للمقول كالمحسوس. قال الطيبي: في هذا الحديث مبالغة في نفي الذنوب لأنهم لم يقتصروا في الجواب على لا بل أضافوا اللفظ تأكيداً. وقال ابن العربي: وجه التمثيل أن للمرء كما يتنفس بالأنفار المحسوسة في بدنه وتياه ويظهره لله الكثير كذلك الصلوات تظهر العبد من أقدار الذنوب حتى لا تبقى له ذنباً إلا أسقطه. انتهى. وظاهره أن المراد بالمخاطبات في الحديث ما هو أهم من الصغيرة والكبيرة، لكن قال ابن بطال: يؤخذ من الحديث أن المراد الصغائر خاصة، لأنه شبه المخاطبات بالدرن والدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والحفاجات انتهى. وهو مبني على أن المراد بالدرن في الحديث الحب، والظاهر أن المراد به الروسخ، لأنه هو الذي يتناسب الاختلال والتنتف. وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بذلك، وهو فيما أخرجه البزار والطبراني بإسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أرايت لو أن رجلاً كان له معتمل، وبين منزله ومعتمله خمسة أنهار، فإذا انطلق إلى معتملة غسل ما شاء الله فإصابه وسخ أو عرق، فكلمنا سر بنهر اغتسل منه الحديث، ولهذا قال القرطبي: ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس تسفل بكثرة جميع القنوب، وهو مشكل، لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً «الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنب الكبار» فعلى هذا للقيد يحمل ما أطلق في غيره.

(فائدة): قال ابن بزيّة في فشرح الأحكام: يتوجه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلص منه، وذلك أن الصغائر بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبار، وإذا كان كذلك فما الذي تكفره الصلوات الخمس؟ انتهى. وقد أجاب عنه شيخنا الإمام البلقيني بأن السؤال غير لولد، لأن مراد الله «إن اجتنبوا» أي في جميع العمر، ومعناه الموافقة على هذه الحلالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت، والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها أي في يومها إذا اجتنب الكبار في ذلك اليوم، فعلى هذا لا تمارض بين الآية والحديث. انتهى. وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبار إلا بفعل الصلوات الخمس، فمن لم يفعلها لم يصد جنتاً للكبار، لأن تركها من الكبار فوق التكفير على فعلها. والله أعلم. وقد فصل شيخنا الإمام البلقيني أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما يصدره من صغيرة وكبيرة فقال: تنحصر

في خمسة أحوالاً أن لا يصدر منه شيء البتة، فهذا يعاوض برفع الدرجات. ثانيها يأتي بصغائر بلا إصرار، فهذا تكفر عنه جزواً. ثالثها مثله لكن مع الإصرار فلا تكفر إذا قلنا إن الإصرار على الصغائر كبيرة. رابعها أن يأتي بكبيرة واحدة وصغار. خامسها أن يأتي بكبار وصغار، وهذا فيه نظر فيحمل إن لم يجتنب الكبار أن لا تكفر الكبار بل تكفر الصغار، ويعتدل أن لا تكفر شيئاً أصلاً، والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تتعين جهة لا يعمل به، فهنا لا تكفر شيئاً إما لاختلاط الكبار والصغار أو لتحصن الكبار أو تكفر الصغار فلم تتعين جهة مفهوم المخالفة لدورانه بين الفصلين فلا يعمل به، ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبار أن هناك كبار، ومقتضى «ما اجتنب الكبار» أن لا كبار فيصان الحديث عنه.

(نسيه) لم أر في شيء من طرقه عند أحد من الأئمة السنة واحد بلفظ «ما تقول» إلا عند البخاري، وليس هو عند أبي داود أصلاً وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة، فقط مسلم «أرايت لو أن نهرًا يباب أحذكم يقتل في كل يوم خمس مرات هل كان يقي من ذنبه شيء» وعلى لفظه اقتصر عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا الحميدي، ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ «ما تقولون» أنه في الصحيحين والسنة الأربعة، وكأنه أراد أصل الحديث، لكن يرد عليه أنه ليس عند أبي داود أصلاً ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة. ووقع في بعض النسخ للتأخر من البخاري بإياه التحتانية آخر الحروف «من قوله» فزعم بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا يصح من حيث المعنى، واعتدل على ما ذكره ابن مالك عما قدمته، وانطأ في ذلك بل لا وجه وجيه، والتقدير ما يقول أحذكم في ذلك. والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من النجاة إما هو لإجراء فعل القول بجري فعل الظن كما تقدم، وأما إذا ترك القول على حقيقته فلا، وهذا ظاهر، وإنما نهيت عليه لتلا يفتقر به.

٧- باب تَضَمُّعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَفَّيْهَا

٥٢٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ غِلَافٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا أَغْرَفَ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. قِيلَ: الصَّلَاةُ. قَالَ: أَلَسَ حُتَيْمٌ مَا حُتَيْمٌ فِيهَا.

٥٣٠- حَدَّثَنَا غَزْوٌ بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ، عَنْ غُفَّانَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، أَخِي عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَدْفَعُشْنِ، وَهُوَ يَكْبِي، فَقُلْتُ: مَا يَكْبِيكَ؟ فَقَالَ: لَا أَغْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَكْرَهْتُ إِلَّا هَلِيهِ الصَّلَاةُ، وَهَلِيهِ الصَّلَاةُ قَدْ حُتِّمَتْ.

وَقَالَ بَكْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الرُّسَائِيُّ، أَخْبَرَنَا غُفَّانُ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، نَحْوَهُ.

قوله: (باب في تضييع الصلاة عن وفئها) ثبت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميهني وسفط اللبائين.

قوله: (مهدي) هو ابن ميمون، وغلاف هو ابن جرير، والإسناد كله بصريون.

قوله: (قيل الصلاة) أي قيل له الصلاة هي شيء ما كان على عهد ﷺ وهي باقية كيف يصح هذا السلب العام؟ فاجاب بأنهم خبروها أيضاً بأن أخرجهما عن الوقت، وهذا الذي قال لأنس ذلك يقال له أبو رافع، بينه أحد بن حنبل في روايته لهذا الحديث عن روح عن عثمان بن سعد عن أنس فذكر نحوه، فقال أبو رافع: يا أبا هريرة ولا الصلاة؟ فقال له أنس: قد علمتم ما صنع الحجاج في الصلاة.

قوله: (صنعهم) بالهمزتين والنون للآكثر، وللشبهتين بالمعجمة وتشديد الباء، وهو أوضح في مطابقة الترجمة، ويؤيد الأول ما ذكرته آنفاً من رواية عثمان بن سعد وما رواه الترمذي من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكر نحوه هذا الحديث وقال في آخره «أولم يصنعوا في الصلاة ما قد علمتم؟» وروى ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس هذا القول، فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي سمعت ثابثاً البناني قال: كنا مع أنس بن مالك، فأنش الحجاج الصلاة، فقام أنس يريد أن يكلمه، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك «والله ما أعرف شيئاً عما كا عليه على عهد النبي ﷺ إلا شهادة أن لا إله إلا الله» فقال رجل: فالصلاة يا أبا هريرة؟ قال: «قد جئتم الظاهر عند المغرب، أفذلك كانت صلاة رسول الله ﷺ» وأخرجه

ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً.

قوله: (عن عثمان بن أبي رواد) هو خراساني سكن البصرة واسم أبيه ميمون.

قوله: (أخو عبد العزيز) أي هو أخو عبد العزيز، وللكشميهني أخو عبد العزيز وهو بذلك من قوله عثمان.

قوله: (بدمشق) كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق، قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك.

قوله: (ها أدركت) أي في عهد رسول الله ﷺ.

قوله: (إلا هذه الصلاة) بالنصب، والمراد أنه لا يصرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به على وجهه غير الصلاة.

قوله: (وهذه الصلاة قد ضيعت) قال الملهب: والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب لا أنهم أخرجوها عن الوقت، كذا قال، وتبعه جماعة، وهو مع عدم مطابقتها للترجمة مخالف للواقع، فقد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها، والأثر في ذلك مشهورة، منها ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: أخر الوليد الجسمة حتى أمسى فبحثت فصليت الظهر قبل أن أجلس ثم صليت العصر وأنا جالس إياه وهو يخطب. وإفما فعل ذلك عطاه خوفاً على نفسه من القتل. ومنها ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال: صليت إلى جنب أبي جحيفة ففسس الحجاج بالصلاة، فقام أبو جحيفة فصلي. ومن طريق ابن عمر أنه كان يصلي مع الحجاج، فلما أتم الصلاة ترك أن يشهدا معه. ومن طريق محمد بن أبي إسحاق قال: كنت نسي وصحفت لقراءة الوليد فلأخروا الصلاة، فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يومئذ إياه وهما قاعدان.

قوله: (وقال بكر بن خلف) هو البصري نزيل مكة، وليس له في الجامع إلا هذا الموضع. وقد وصله الإسماعيلي قال: أخبرنا محمود بن محمد الواسطي قال: أخبرنا أبو بشر بكر بن خلف.

قوله: (لوه) سيقاه عند الإسماعيلي موافقاً للذي قبله، إلا أنه زاد فيه (وهو وحده) وقال فيه (لا أعرف شيئاً كما كنا عليه في عهد رسول الله ﷺ، وإياي سواه).

(تبعه): إطلاق أنس محمول على ما شاهده من أمراء الشام والبصرة خاصة، وإلا فسيأتي في هذا الكتاب أنه قدم المدينة فقال: (ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف) والسبب فيه أنه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذ، وكان على طريقة أهل بيته حتى أخبره عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه بالنس على الأوقات، فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه في أوائل الصلاة. ومع ذلك فكان يراعي الأمر معهم فيؤخر الظهور إلى آخر وقتها. وقد أنكر ذلك أنس أيضاً كما في حديث أبي أمامة بن سهل عنه.

٨- باب الْمُصَلِّي يَنْجِي رُبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

٥٣١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَامُ، عَنْ قَسَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يَنْجِي رُبَّهُ، فَلَا يَغْلِقَنَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَلْبِهِ الْيُسْرَى».

وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَسَادَةَ: «لَا يَغْلِقُ لِقَامَهُ أَوْ يَمِينَهُ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَلْبِهِ».

وَقَالَ شُعْبَةُ: «لَا يَزُوقُ يَمِينَ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَلْبِهِ».

وَقَالَ حَمْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَزُوقُ فِي الْفِتْلَةِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَلْبِهِ». [راجع: ٢٤١. أخرجه مسلم: ٤٩٣. بقطعة لم ترد في هذه الطريق، وأخرجه (٥٥١) بهذا اللفظ]

قوله: (باب المصلي ينجي ربه) تقدم الكلام على حديث هذا الباب في أبواب المساجد، ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها من جهة أن الأحاديث السابقة دلت على مدح من أوقع الصلاة في وقتها ودم من أخرجهما عن وقتها، ومناسبة الرب جل جلاله أرفع

درجات العبد، فأشار المصنف ببلواده ذلك إلى الترفع في المحافظة على الترائض في أوقاتها لتحصيل هذه التزلة السنية التي يخشى فواتها على من قصر في ذلك.

قوله: (حدثنا هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي.

قوله: (وقال سعيد) أي ابن أبي عروبة (عن قتادة) أي بالإستاد المذكور، وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان.

وقوله فيها قدمه أو بين يديه شك من الراوي.

قوله: (وقال شعبة) أي عن قتادة بالإستاد أيضاً، وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم من آدم عنه، وتقدم أيضاً في (باب حك المخاط من المسجد) عن حفص بن عمر عن شعبة، وأراد بهذين التعليقين بيان اختلاف ألقاظ أصحاب تشاده عنه في رواية هذا الحديث، ورواية شعبة أتم الروايات، لكن ليس فيها المناجاة. وقال الكرماني: ليس هذا التعليق موقوفاً على قتادة ولا على شعبة، يعني بل هي مرفوعة عن النبي ﷺ. قال: ويحتمل الدخول تحت الإستاد السابق بأن يكون مثناه مثلاً: حدثنا مسلم حدثنا هشام، وحدثنا مسلم قال: قال سعيد، وحدثنا مسلم قال: قال شعبة انتهى. وهو احتمال ضعيف بالنسبة لشعبة فإن مسلم بن إبراهيم سمع منه، وباطل بالنسبة لسعيد فإنه لا رواية له عنه، والذي ذكرته هو المتعبد. وكذا طريق حميد وصلها للمؤلف في أول أبواب المساجد من طريق إسماعيل بن جعفر عنه، لكن ليس فيها قوله: (ولا عن يمينه).

٥٣٢- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَسَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْمَلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا تَسْطُفُوا أَعْيُنَكُمْ كَالْكَلْبِ، وَإِذَا بَزَقَ فَلَا يَزُوقُ يَمِينَ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ يَنْجِي رُبَّهُ». [راجع: ٢٤١. وأظهر القطعة الأولى: (٢٢٢). أخرجه مسلم (٤٩٣) بإضافة وأخرجه (٥٥١) آخره]

قوله: (اعملوا في السجود) يأتي الكلام عليه في أبواب صفة الصلاة.

قوله: (لأنما ينجي) في رواية الكشميهني (فإنه ينجي) ربه قال الكرماني ما حاصله: تقدم أن علة النهي عن البزاق عن اليمين بأن عن يمينه ملكاً، وهنا علل بالمناجاة ولا تنافي بينهما، لأن الحكم الواحد يميز أن يكون له علشان سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين، والمناجاة تارة يكون تقدم من ينجيه وهو الأكثر وتارة يكون عن يمينه.

٩- باب الْإِبْرَازِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

٥٣٣- ٥٣٤- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا الْأَعْرَجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي حُرَيْرَةَ.

وَنَالِقَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ:

أَنَّهُمَا حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اشْدَّ الْحَرُّ فَأَتَوْهُمَا عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَبْحِ جَهَنَّمَ». [أظهر: ٥٣٦. عن أبي هريرة. أخرجه مسلم: ٦١٥ و ٦١٧ عن أبي هريرة.]

قوله: (باب الإبراز بالظهر في شدة الحر) قدم المصنف باب الإبراز على باب وقت الظهر لأن لفظ الإبراز يستلزم أن يكون بعد الزوال لا قبله، إذ وقت الإبراز هو ما إذا انحطت قوة الروع من حر الظهيرة، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر، أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال: «كان بلال يؤذن الظهر إذا وضعت الشمس» أي مالت.

قوله: (حدثنا أيوب) هو ابن سليمان بن بلال كما في رواية أبي ذر، وأبو بكر هو ابن أبي أويس وهو من أقران أيوب، وسليمان هو ابن بلال وأبو أيوب، روى أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة.

قوله: (حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن فيما أظن، وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أيوب بن سليمان فلم يقل فيه وغيره. والإستاد كله مدنيون.

قوله: (ونالغ) هو بالرفع حطفاً على الأعرج، وهو من رواية صالح بن كيسان

قوله: (بالصلاة) كذا للأكثر، وبإياه للمتعمية، وقيل زائدة. ومعنى أبردوا أخبروا على سبيل التضمن أي أخبروا الصلاة. وفي رواية الكشيحي فمن الصلاة فقيل زائدة أيضاً أو عن معنى الياء، أو هي للمجازاة أي تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر، ولراد بالصلاة الظهر لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالباً في أول وقتها، وقد جاء سريعاً في حديث أبي سعيد كما سيأتي آخر الباب، فلهاذا حل المصنف في الترجمة المطلق على التقيد والله أعلم. وقد حل بعضهم الصلاة على عمومها بناء على أن المقرد المعروف بهم، يقال به أشبه في العصر، وقال به أحد في رواية أبي في الشتاء حيث قال: تؤخر في الصيف دون الشتاء، ويقال أحد به في المغرب ولا في الصبح لضيق وقتها.

قوله: (لأن شدة الحر) تعليل لمشروعية التأخير المذكور، وهل الحكمة فيه دفع للشدة لكونها قد تسلب الحشوع؟ وهذا أظهر، أو كونها الحالة التي ينتشر فيها المذاب؟ ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم حيث قال له أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فلها ساعة تسجر فيها جهنم، وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الراحة ففعلها مظنة لطرد المذهب فكيف أمر بتركها؟ وإجابته أنه لو الفتح البصري بأن التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم معناه، واستنبط له الزين بن المير معنى يناسبه فقال: وقت ظهور أثر الغضب لا ينتج فيه الطلب إلا عن إذن له فيه، والصلاة لا تنكسر عن كونها طلباً ودهاء فتابب الاكتصار عنها حيث. واستدل بحديث الشفاعة حيث احتذر الأنبياء كلهم للأمر بأن الله تعالى غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله، سوى نبي الله ﷺ فلم يحتذر بل طلب لكونه إذن له في ذلك. ويمكن أن يقال سجر جهنم سبب فيها وفيها سبب وجود شدة الحر وهو مظنة للشدة التي هي مظنة سلب الحشوع فتابب أن لا يصلي فيها. لكن يرد عليه أن سجرها مستمر في جميع السنة والإيراد يخص شدة الحر فيها متغيران، فحكمة الإيراد دفع المشقة، وحكمة الترك وقت سجرها لكونه وقت ظهور أثر الغضب والله أعلم.

قوله: (من فيج جهنم) أي من سعة انتشارها وتفسها، ومنه مكان أفتح أي متسع، وهذا كناية عن شدة استعراها، وظاهره أن مشار وهج الحر في الأرض من فيج جهنم حقيقة، وقيل هو من مجاز التشبيه أي كانه نار جهنم في الحر، والأول أولى. ويؤيده الحديث الذي «تشتت النار إلى ريبها فأذن لها بنفسي» وسيأتي البحث فيه.

٥٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: أَذِنَ مُؤَدَّنُ النَّبِيِّ ﷺ بِالظُّهْرِ، فَقَالَ: «أَبْرَدُ أَبْرَدُ». أَوْ قَالَ: «انْتَظِرْ انْتَظِرْ». وَقَالَ: «شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ قَاتِرُوا عَنِ الصَّلَاةِ، حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ الطُّلُوبَ...» (نظر: ٥٣٩، ٦٧٩، ٣٢٥٨. أخرجه مسلم: ٦١٦)

قوله: (عن المهاجر أبي الحسن) المهاجر اسم وليس بوصف والألف واللام فيه للصحافة كما في العباس، وسيأتي في الباب الذي بعده بغير ألف ولام.

قوله: (عن أبي ذر) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا الإسناد «سمعت أبا ذر».

قوله: (أذن مؤدَّن النبي صلى الله عليه وسلم) هو بلال كما سيأتي قريباً.

قوله: (الظُّهر) بالنصب أي أذن وقت الظهر، ورواه الإسماعيلي بلفظ «أراد أن يؤذن بالظُّهر» وسيأتي بلفظ للظُّهر وهما واضحا.

قوله: (فقال أبرد) ظاهره أن الأمر بالإبراد وقع بعد تقدم الأذان منه، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ «أراد أن يؤذن للظُّهر، وظاهره أن ذلك وقع قبل الأذان فيجمع بينهما على أنه شرع في الأذان قليل له أبرد فترك، فمعنى أذن شرع في الأذان، ومعنى أراد أن يؤذن أي يتم الأذان. والله أعلم.

قوله: (حتى رأينا فيه الطلوع) كذا وقع هنا مؤخرًا عن قوله: «شدة الحر الخ» وفي غير هذه الرواية وقع ذلك عقب قوله: «أبردوا» وهو أوضح في السياق لأن الغاية متعلقة بالإبراد وسيأتي في الباب الذي بعده بقية سياحه إن شاء الله تعالى.

٥٣٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَنِيصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَيِّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ قَاتِرُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، [راجع: ٥٣٣. أخرجه مسلم: ٦١٥ و٦١٧.]

عن نافع، وقد روى ابن ماجه بن طريق عبد الرحمن التقي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه «أبردوا بالظُّهر»، وروى السراج من هذا الوجه بعضه «شدة الحر من فيج جهنم».

قوله: (أنهما) أي أبا هريرة وابن عمر (حلفاء) أي حدثا من حديث صالح بن كيسان، ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الأعرج ونافع أي أن الأعرج ونافعا حدثا أي صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك. ووقع في رواية الإسماعيلي «أنهما حدثا» بغير ضمير فلا يحتاج إلى التقدير المذكور.

قوله: (إذا اشتد) أصله اشتد بوزن اخصل من الشدة ثم ادغمت إحدى الدالين في الأخرى، ومعنوه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع الإبراد، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى.

قوله: (فأبردوا) يقطع المعزة وكسر الراء، أي أخبروا إلى أن يبرد الوقت، يقال أبرد إذا دخل في البرد كأنظره إذا دخل في الظهور، ومثله في المكان أي إذا دخل شدة، وأنهم إذا دخل تهامة. والأمر بالإبراد أمر استحبابي، وقيل أمر إرشادي، وقيل بل هو للوجوب حكاية عياض وغيره، وغفل الكرماني فقل الإجماع على عدم الوجوب، نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظُّهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوجع، وخصه بعضهم بالجماحة، فاما للتفرد بالتجديد في حقه أفضل، وهذا قول أكثر المالكية، والثاني أيضاً لكن خصه بالبدل الحر، وتبد الجماعة بما إذا كانوا يتكثرون مسجداً من بعده فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهما التجديد، وللشهور عن أحمد التسمية من غير تخصيص ولا قيد وهو قول إسحاق والكوفيين وابن المنذر، واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الذي به هذا لأن في روايته أنهم كانوا في سفر، وهي رواية للمصنف أيضاً سنائي قريباً قال: فلو كان على ما ذهب إليه الثنائي لم يأمر بالإبراد لأجسامهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن يتأخوا من الجهد. قال الترمذي: «والأول أولى للإجماع». وتعليق الكرماني بأن العادة في المسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتعطيل وطلب الرعي فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة. انتهى. وأيضاً فلم يجر عذتهما بالحق خياه كبير مجمعهم، بل كانوا يمشون في ظلال الشجر، وليس هناك كمن يمشون فيه، فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الثنائي، وغايته أنه استبط من النص العام وهو الأمر بالإبراد معنى يخصه، وذلك جاز على الأصح في الأصول، لكنه سبي على أن العلة في ذلك تأديهم بالحر في طريقهم، وللمتمسك بمعومه أن يقول: العلة فيه تأديهم بحر الرمضاء جباههم حالة السجود ويؤيده حديث أنس «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ بالظُّهر مسجداً على ثيابنا اتقاء لحر» رواه أبو حنيفة في صحيحه بهذا اللفظ، وأصله في مسلم، وفي حديث أنس أيضاً في الصحيحين نحوه وسيأتي قريباً. والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر، فإن الإبراد لا ينزل الحر عن الأرض، وذهب بعضهم إلى أن تجديد الظُّهر أفضل مطلقاً، وقالوا معنى أبردوا صلوا في أول الوقت أخذاً من بريد النهار وهو أول، وهو تأويل بعيد، ويؤيده قوله: «فإن شدة الحر من فيج جهنم» إذ التعليل بهذا يدل على أن المطلوب التأخير، وحديث أبي ذر الذي صرح فيه في ذلك حيث قال: «انتظر انتظر» والحامل لهم على ذلك حديث غيب «شكرونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا واكتفنا فلم يشكنا» أي فلم يزل شكوا، وهو حديث صحيح رواه مسلم. وتكسوا أيضاً بالأحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت، وإن الصلاة حينئذ أكثر مشقة فتكون أفضل، والجواب عن حديث غيب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً عن وقت الإبراد وهو زوال حر الرمضاء، وذلك قد يستأزم خروج الوقت، فلذلك لم يجمعهم، أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد فإنها متأخرة عنه، واستدل له الطحاوي بحديث للغيرة بن شعبة قال: «كنا نصلي مع النبي ﷺ الظُّهر بالمهاجرة، ثم قال لنا أبردوا بالصلاة» الحديث، وهو حديث رجاله ثقات رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان. ونقل الحلال عن أحمد أنه قال: هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الإبراد رخصة والتجديد أفضل، وهو قول من قال إنه أمر إرشادي وعكسه بعضهم فقال: الإبراد أفضل، وحديث غيب يدل على الجواز وهو الصارف للأمر من الوجوب. كذا قيل وفيه نظر، لأن ظاهره المنع من التأخير. وقيل معنى قول غيب «فلم يشكنا» أي فلم يجوعنا إلى شكوى بل أذن لنا في الإبراد، حكى عن ثعلب، ويؤيده أن في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله: «فلم يشكنا» قال: «إذا زالت الشمس فصلوا» وأحسن الأجوبة كما قال للزبي الأول، والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة أو مطلقة، والأمر بالإبراد خاص فهو مقدم، ولا التضاد إلى من قال التجديد أكثر مشقة فيكون أفضل، لأن الأفضل لا يتحصر في الأشد بل قد يكون الأخف أفضل كما في تصر الصلاة في السفر.

ولفظه «بالصلاة» ولم أره من طريق سفيان بلفظ «بالظهر» وفي إسناده اختلاف على الثوري رواه عبد الرزاق عنه بهذا الإسناد قال: «عن أبي هريرة» بدل أبي سعيد أخرجه أحد عنه، والجوزقي من طريق عبد الرزاق أيضاً، ثم روي عن الذهلي قال: هذا الحديث رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد، وهذا الطريق أشهر. ورواه زائدة وهو مقنن عنه قال: «عن أبي هريرة قال: والطريقان عندي محفوظان، لأن الثوري رواه عن الأعمش بالوجهين.

قوله: (ويحيى) هو ابن سعيد القطان. وقد وصله أحد عنه بلفظ «بالصلاة» ورواه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن المقدسي عن يحيى بلفظ «بالظهر».

قوله: (وأبي عروانة) لم أتق على من وصله عنه، وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عبيد والبيهقي من طريق وكيع، كلاهما عن الأعمش أيضاً بلفظ «بالظهر».

(قاله): رتب المصنف أحداث هذا الباب ترتيباً حسناً، فبدأ بالحديث المطلق، وثى بالحديث الذي فيه الإرشاد إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد وهو ظهور فيه التلويح، وثالث بالحديث الذي فيه بيان الملة في كون ذلك المطلق محمولاً على التقيد، ورابع بالحديث المقتض بالتقيد. والله الموفق.

١٠- باب الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ

٥٣٩- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُهَاجِرُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ مَوْلَى لَيْثٍ تَمَّ اللَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْبَازِئِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمَوْذُونَ أَنْ يُؤْذِنَ لِلظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرُدْ». ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤْذِنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرُدْ». حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوُّلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ حِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ نَحْبِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرُدُوا بِالصَّلَاةِ». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: [«تَقِيًّا»] [«الصل: ٤٨»] [«تَقِيًّا»] [«ر: ٥٣٥»]. أخرجه مسلم ٦٦٦

قوله: (باب الإبراد بالظهر في السفر) أراد بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختص بالخصر، لكن هل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً، أما إذا كان سائراً أو على سير فقيه جمع التقديم أو التأخير كما سيأتي في بابه. وأورد فيه حديث أبي ذر المأخوذ من السفر، مشيراً إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه الحقيقة:

قوله: (فأراد المؤذن) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شبابة، وسند عن أمية بن خالد، والترمذي من طريق أبي داود الطيالسي، وأبي عروانة من طريق حفص بن عمر، ووهب بن جرير والطحاوي والجوزقي من طريق وهب أيضاً، كلهم عن شعبة التصريح بأنه بلال.

قوله: (ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد) زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة مرفوعين أو ثلاثاً، وجزم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذكر الثالثة، وهو عند المصنف في «باب الأذان للمسافرين» شأن قيل: الإبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به للأذان؟ فالجواب أن ذلك مبني على أن الأذان هل هو للوقت أو للصلاة؟ وفيه خلاف مشهور، والأمر المذكور بقوي القول بأنه للصلاة. وأجاب الكرماني بأن عاداتهم جرت بأنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان من الحضور إلى الجماعة، فالإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالجماعة، قال: ويحصل أن المراد بالتأنيذ هنا الإقامة. قلت: ويشهد له رواية الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ «فأراد بلال أن يقيم» لكن رواه أبو عروانة من طريق حفص بن عمر عن شعبة بلفظ «فأراد بلال أن يؤذن» وفيه «ثم أمره فأذن وأقام» ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا يتخلف عن الأذان لحافته ﷺ على الصلاة في أول الوقت، فرواية «فأراد بلال أن يقيم» أي أن يؤذن ثم يقيم، ورواية «فأراد أن يؤذن» أي ثم يقيم.

قوله: (حتى رأينا فيه التلويح) هذه الغاية متعلقة بقوله: «فقال له أبرد» أي كان يقول له في الزمان الذي قبل الرؤية أبرد، أو متعلقة بأمره أي قال له أبرد إلى أن ترى، أو متعلقة بمقدار أي قال له أبرد فأبرد إلى أن رأينا، والذي يفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل، والتلويح جمع تل يفتح المثناة وتشديد اللام: كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك، وهي في الغالب منباعدة غير شائعة فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر، وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد فتيل حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال، وقيل ربع قامة، وقيل ثلثها، وقيل

٥٣٧- وَاشْتَكَى النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِتَفْسِيخِ نَفْسٍ فِي الشَّيْءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِلُّونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِلُّونَ مِنَ الزُّمْهِيرِ. [الظهر: ٤٧٦٠]. أخرجه مسلم: ٦٦٧

٥٣٨- حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْرُدُوا بِالظُّهْرِ، فَإِنَّ حِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ نَحْبِ جَهَنَّمَ».

تَابَعَهُ سَفِيَانٌ، وَيَحْيَى، وَأَبُو عَوَاكَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ. [الظهر: ٧٢٥٩] قوله: (حفظناه من الزهري) في رواية الإسماعيلي عن جعفر الثوري عن علي بن المديني شيخ المصنف فيه بلفظ «حدثنا الزهري».

قوله: (عن سعيد بن المسيب) كذا رواه أكثر أصحاب سفيان عنه، ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفيان عن الزهري عن سعيد أو أبي سلمة أحدهما أو كلاهما، ورواه أيضاً من طريق شبيب عن أبي حزة عن الزهري عن أبي سلمة وحده، والطريقان محفوظان، فقد رواه الثابت وعمر بن الحارث عند مسلم، ومعمر وابن جرير عند أحمد وابن أخي الزهري وأسامة بن زيد عند السراج، ستهم عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة.

قوله: (واشتكت النار) في رواية الإسماعيلي «قال واشتكت النار» وفاعل قال هو النبي ﷺ وهو بالإسناد المذكور قيل، ووجه من جعله موقوفاً أو معلوماً. وقد أقره أحد من سنده عن سفيان، وكذلك السراج من طريق سفيان وغيره، وقد اختلف في هذه الشكوى هل هي بلسان الملائكة أو بلسان الملائكة؟ واختار كلاً طائفة. وقال ابن عبد البر: لكلا القولين وجه ونظار، والأول أرجح، وقال عياض: إنه الأظهر. وقال القرطبي: لا إحالة في حل اللفظ على حقيقته. قال: وإذا أخبر، الصادق بأمر جازم لم يمتنع إلى تأويله فحمله على حقيقته أولى. وقال النووي نحو ذلك ثم قال: حمله على حقيقته هو الصواب. وقال نحو ذلك التوريشي، ووجه البيضاوي حمله على المجاز قال: شكواها مجاز عن غليانها، وأكلها بعضها بعضاً مجاز عن لزحام أجزائها، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها وقال الزين بن كثير: المختار حمله على الحقيقة لصلاحية القدرة لذلك، ولأن استعارة الكلام للحال وإن همدت وسمعت، لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والإذن والقبول والتفحص وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما ألف من استعماله.

قوله: (بنفسين) بفتح الفاء والنس معروف وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء.

قوله: (نفس في الشئ ونفس في الصيف) بالجر فهما على البدل أو اليبان، ويجوز الرفع والنصب.

قوله: (أشد) يجوز الكسر فيه على البدل، لكنه في روايته بالرفع، قال البيضاوي: هو خير مبتداً محذوف تقديره فذلك أشد. وقال الطي: جعل أشد مبتداً محذوف الخبر أولى، والتقدير أشد ما تمجدون من الحر من ذلك النفس. قلت: يؤيد الأول رواية الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ فهو أشد، ويؤيد الثاني رواية النسائي من وجه آخر بلفظ فأشد ما تمجدون من الحر من حر جهنم، وفي سياق المصنف لف ونشر غير مرتب، وهو مرتب في رواية النسائي، والمراد بالزمهرير شدة البرد، واستشكل وجوده في النار، ولا إشكال لأن المراد بالنار محلها وفيها طبقة زمهريرية. وفي الحديث رد على من زعم من المتزلة وغيرهم أن النار لا تخاف إلا يوم القيامة.

(تنبيهان): الأول قضية التعليل المذكور قد يترجم منها مشروعية تأخير الصلاة في وقت شدة البرد، ولا يقل به أحد، لأنها تكون غالباً في وقت الصبح فلا تزول إلا بطلوع الشمس، فلو أخرت لخرج الوقت. الثاني: النفس المذكور ينشأ عنه أشد الحر في الصيف، وإنما لم يقتصر في الأمر بالإبراد على أشده لوجود المشقة عند شديده أيضاً، فالأشدية تحصل عند التنفس، والشدة مستمرة بعد ذلك فيستمر الإبراد إلى أن تلعب الشدة. والله أعلم.

قوله: (بالظهر) قد يمتنع به على مشروعية الإبراد للجمعة، وقال به بعض الشافعية، وهو مقتضى صنيع المصنف كما سيأتي في بابه، لكن الجمهور على خلافه كما سيأتي ترجيحاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابعه سفيان) هو الثوري. قد وصله المؤلف في صفة النار من بسده المخلوق

٥٤٨، ٥٩٩، ٧٧١: واهل في مواقيت الصلاة، باب: ٢٠، وباب: ٢٥، أخرجه مسلم: ٤٩١، مختصراً. وأخرجه [٦٤٧]

قوله: (عن أبي المنهال) في رواية الكشميهني حدثنا أبو المنهال، وهو سيار بن سلامة الأتي ذكره في باب وقت العصر، من رواية عوف عنه.

قوله: (يعرف جليسه) أي الذي يجنبه، ففي رواية الجوزقي من طريق وهب بن جرير عن شعبة فينظر الرجل إلى جلسيه إلى جنبه فيعرف وجهه، ولأحمد فينصرف الرجل فيعرف وجه جلسيه، وفي رواية لمسلم فينظر إلى وجه جلسيه الذي يعرف فيعرفه وله في أخرى فونصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض.

قوله: (والعصر) بالنصب أي وصلي العصر.

قوله: (واحدنا يلعب إلى أقصى المدينة رجوع الشمس حية) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر والأسدي، وفي رواية غيرهما «ورجع» بزيادة واو وصيغة المضاربة عليها شرح المحطاي، وظاهره حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد، لكن في رواية عوف الآتية قريباً ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية، فليس فيه إلا الذهاب فقط دون الرجوع، وطريق الجمع بينها وبين رواية الباب أن يقال: يستدل أن الواو في قوله: «واحدنا» بمعنى «ثم» على قول من قال إنها تسرد للترتيب مثل ثم، وفيه تقديم وتأخير. والتقدير ثم يلعب أحدنا أي من صلى معه. وأما قوله: «ورجع» فيحتل أن يكون بمعنى يرجع ويكون بياناً لقوله يلعب، ويشمل أن يكون رجوع في موضع الحال أي يلعب راجعاً، ويحتل أن أداة الشرط سقطت إما لو أو إذا، والتقدير ولو يلعب أحدنا الخ، ويجوز الكرماني أن يكون رجوع غيراً للعبشدا الذي هو أحدنا ويلعب جله حالية، وهو أن كان مختلاً من جهة اللفظ لكنه يفسر رواية عوف، وقد روى أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة بلفظ «والعصر يرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية» ولمسلم والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة مثله لكن بلفظ «يلعب» بدل يرجع. وقال الكرماني أيضاً بعد أن حكى احتمالاً آخر وهو أي قوله رجوع عطف على يلعب والواو مقفلة ورجوع بمعنى يرجع انتهى. وهذا الاحتمال الأخير جزم به ابن بطال، وهو موافق للرواية التي حكيناها. ويؤيد ذلك رواية أبي داود عن خصم بن عمر شيخ المصنف فيه بلفظ «وإن أحدنا يلعب إلى أقصى المدينة والشمس حية» وقد قلنا ما يرد عليها وإن رواية عوف أوضحت أن المراد بالرجوع الذهاب أي من المسجد، وإنما سمي رجوعاً لأن ابتداء الخي. كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعاً، وسيأتي الكلام على بقية مباحث هذا الحديث في باب وقت العصر قريباً.

قوله: (وقال معاذ) هو ابن معاذ البصري (عن شعبة) أي بإسناده المذكور. وهذا التعليق وصله مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به، والإسناد كله بصريون، وكذا الذي قبله. وجزم حاد بن سلمة عن أبي المنهال عند مسلم بقوله: «إلى ثلث الليل» وكذا لأحمد عن حجاج عن شعبة.

٥٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَكِّي، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالطَّاهِرِ سَجْدَتَنَا عَلَى يَدَيْهِ أَتَاءَ الْحَرِّ. [رواجع: ٣٨٥، أخرجه مسلم: ٦٢٠]

قوله: (حدثنا محمد) كذا للأصلي وغيره، ولا يفي ذ «ابن مقاتل».

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (أخبرنا خالد بن عبد الرحمن) كذا وقع هنا مثلاً، وهو السلمي واسم جده بكير، وثبت الأثران في مستخرج الإسماعيلي، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد. وفي طبقة خالد بن عبد الرحمن الخراساني نزول دمشق وخالد بن عبد الرحمن الكوفي المديني ولم يخرجهما البخاري شيئاً.

قوله: (بالطاهر) جمع طهيرة وهي المجاهرة، والمراد صلاة الطهر.

قوله: (سجدتنا على أيديها) كذا في رواية أبي ذر والأكرخين، وفي رواية كريمة «فسجدنا» بزيادة فاء وهي عاطفة على شيء مقدر.

قوله: (أتاءه الخ) أي اللواقية من الحر، وقد روى هذا الحديث بشر بن المفضل عن غالب كما مضى، ولفظه مغاير لفظه، لكن المعنى متقارب، وقد تقدم الكلام عليه في

نصفها، وقيل غير ذلك. ونزله المازري على اختلاف الأوقات، والجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت، وأما ما وقع عند المصنف في الأثران عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ «حتى ساوى الظل التلول» فظاهره يقتضي أنه أخرجهما إلى أن صار ظل كل شيء مثله، ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بحيث التل بعد أن لم يكن ظاهراً فساواه في الظهور لا في القدر أو يقال: قد كان ذلك في السفر فلعله أخر الظهر حتى يجعها مع العصر.

قوله: (وقال ابن عباس: يطها بعمل) أي قال في تفسير قوله تعالى: «وطها» غلاله، معناه يطهّل، كأنه أراد أن الفه سمي بذلك لأنه ظل مائل من جهة إلى أخرى، وتبين في روايته بالمتن الفرائدية أي الغلال، وقرأ أيضاً بالاحتجائية أي الشيء، والفرقان شهيرتان. وهذا التعليق في رواية لمسلم وكريمة، وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره.

١١- باب وقت الظهر عند الزوال

وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّي بِالْمَاجِرَةِ. [رواجع: ٥٦٠]

٥٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُذَيْفَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ السَّاعَةَ، فَلَا تَكُونُ أَنْ يَهِيَ أَمُورًا عَظِيمًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْتَأْذِنْ، فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ مَا دُفْتُ فِيهِ مِنْ أَمْرِ هَذَا». فَأَخْبَرَ النَّاسَ فِي الْبُكَاءِ، وَأَخْبَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي». فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَلَّافَةَ السُّهْمِيُّ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُو خَلَّافَةَ». ثُمَّ أَخْبَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي». فَقَوْلَ عُمَرَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا، وَإِلَّا لَأَسْلَمَ دِينًا، وَيُحْمَلُ نَبِيًّا، فَسَكَنَتْ. ثُمَّ قَالَ: «وَحَرَّجْتُ عَلَيَّ الْحَقَّ وَأَشَارَ إِلَيْهِ، فَمِنْ عَرَضِي هَذَا الْخَالِطُ، فَلَمْ أَرِ كَالْغَيْرِ وَالشَّرُّ». [رواجع: ٩٣، أخرجه مسلم: ٢٣٥٩]

قوله: (باب) بالثنين (وقت الظهر) أي ابتداءه (عند الزوال) أي زوال الشمس، وهي ميلها إلى جهة المغرب. وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سيأتي. ونقل ابن بطال أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نفلاً انتهى. والمعروف عند الحنفية تضمين هذا القول. ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار الفه قدر الشراك.

قوله: (وقال جابر) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب وقت المغرب بلفظ «كان يصلي الظهر بالمجاعة والمجاعة اشتداد الحر في نصف النهار، قيل سميت بذلك من المجرة وهو الترك لأن الناس يتركون التصرف حيث شدت الحرارة ويغلبون. وحديث أنس تقدم في العلم في باب من يرك على ركبتيه بهذا الإسناد لكن باختصار. وسيأتي الكلام على فوائده مستوعباً إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام.

قوله: (زاهت) أي مالت، وقد روى الترمذي بلفظ «زالت» والفرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله: «خرج حين زاهت الشمس فصلى الظهر» فإنه يقتضي أن زوال الشمس أول وقت الظهر، إذ لم يقل أنه صلى قبله، وهذا هو الذي استقر عليه الإجماع، وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه جواز صلاة الظهر قبل الزوال. وعن أحمد وإسحاق مثله في الجملة كما سيأتي في باب.

قوله: (في عرشي هذا الخالط) بضم العين أي جنبه أو وسطه.

قوله: (فلم أر كالغير والشئ) أي لم يزل في ذلك المقام.

٥٤١- حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ، «حَدَّثَنَا أَبُو هَالِبٍ الْمِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّي الصَّحْبَ، وَاحِدًا يُعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّيْنِ إِلَى الْوَأْدَةِ، وَيُعَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ وَاحِدًا يَنْحَبُّ إِلَى أَقْصَى الْمَيْمَنَةِ رَجْعَ وَالشَّمْسُ حَتَّى، وَتَسِيَتْ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَا يَتَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَالَ: إِلَى حُطَرِ اللَّيْلِ.

وَقَالَ مُعَاذٌ: قَالَ شُعْبَةُ: قَرِئَتْ مَرَّةً فَقَالَ: أَوْ ثَلَاثَ اللَّيْلِ. [اهل: ٥٤٧،

يتخذ ذلك عادة، وعن قال به ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر والفضال الكبير وحكا الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث، واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس لم فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أحدا من أمته. وللشافعي من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء، فعل ذلك من شغل، وفيه رفعه إلى النبي ﷺ وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم، ثم جمع بين المغرب والعشاء. وفي تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفعه. وما ذكره ابن عباس من التعليل بنفي المخرج ظاهر في مطلق الجمع، وقد جاء مثله عن ابن مسعود مرفوعا أخرجه الطبراني ولفظه «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء، قيل له في ذلك فقال: صنعت هذا لتلا مخرج اسمي وإرادة نفي المخرج فيقدح في حله على الجمع الصوري، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج.

١٣- باب وقت العصر

٥٤٤- حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا.

وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ: مِنْ قَعْرِ حُجْرَتِهَا رَاجِعٌ: ٥٢٢. أخرجه مسلم: ٦٩١

٥٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرْ الْقَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا. رَاجِعٌ: ٥٢٢. أخرجه مسلم: ٦٩١

٥٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَجِينَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَالشَّمْسُ طَالِقَةً فِي حُجْرَتِي، لَمْ يَظْهَرْ الْقَيْءُ بَعْدُ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَشُعْبَةُ، وَأَبْنُ أَبِي خَفْصَةَ: وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ. (أخرجه مسلم: ٦٩١)

قوله: (باب وقت العصر). وقال أبو أسامة عن هشام من قعر حجرتها كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي ذر والأصيلي وكريمة. والصواب تأخيرها عن الإسناد الموصول كما جرت به عادة المصنف. والحاصل أن أنس بن عياض وهو أبو ضمرة الليثي وأبا أسامة روايا الحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقيد بقعر الحجر، وهو أوضح في تمجيد العصر من الرواية المطلقة، وقد وصل الإساعيلي طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ «والشمس واقعة في حجرتي» وعرف بذلك أن الضمير في قوله: «حجرتها» لعائشة، وفيه نوع الثبات. وإسناد أبي ضمرة كلهم مضمون، والمراد بالحجرة وهي بضم المهملة وسكون الجيم البيت، والمراد بالشمس ضوؤها. وقوله في رواية الزهري «والشمس في حجرتها» أي بابتة، وقوله: «لم يظهر القيم» أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه. وقد تقدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهري بلفظ «والشمس في حجرتها قبل أن تظهر» أي ترتفع، فهذا الظهور غير ذلك الظهور. ومحصله أن المراد بظهور الشمس غروبها من الحجر، ويظهر القيم تبسطه في الحجر. وليس بين الروایتين اختلاف لأن تبسط القيم لا يكون إلا بعد خروج الشمس.

قوله: (ابن عيينة عن الزهري) في رواية الحميدي في مسنده «عن ابن عيينة حدثنا الزهري» وفي رواية محمد بن منصور عند الإساعيلي «عن سفيان سمعت أذناي ووعاء قلبي من الزهري».

قوله: (والشمس طالعة) أي ظاهرة.

قوله: (بعد) بالضم بلا تنوين.

قوله: (وقال مالك إلخ) يعني أن الأربعة المذكورين روي عن الزهري بهذا

باب السجود على الثوب في شدة الحر وفيه الجواب عن استدلال من استدل به على جواز السجود على الثوب ولو كان يتحرك بحركته. وفيه المبادأة لصلاة الظهر ولو كان في شدة الحر. ولا يخالف ذلك الأمر بالإيراد بل هو لبيان الجواز وإن كان الإيراد أفضل. والله أعلم.

١٢- باب تأخير الظهر إلى العصر

٥٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّمَّانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَفْرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَتَمَاتِيًا: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

قَالَ أَبُو ثَوْبٍ: لَعَلَّهُ فِي ثَلَاثَةِ مَطَوِيٍّ؟ قَالَ: عَسَى. (الظهر: ٥٠٦٢، ٥١١٧٤، والظهر في مواعيت الصلاة: باب ٢٠. أخرجه مسلم: ٧٠٥، وفي المساقين: ٥٤)

قوله: (باب تأخير الظهر إلى العصر) أي إلى أول وقت العصر. والمراد أنه عند فراغه منها دخل وقت صلاة العصر كما سيأتي عن أبي الشعثاء راوي الحديث. وقال الزين بن المنير: أشار البخاري إلى إثبات القول بالاشتراك الوقتين لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور المحتملة لأن لفظ الحديث يحتمل ذلك ويحتمل غيره، وقال: والترجمة مشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين، وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه غيره فقالوا: قال الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتا للظهر ولا للعصر أحد ولا يعرف ذلك في كتب للمذهب عن الشافعي، وإنما المنقول عنه أنه كان يذهب إلى أن آخر وقت الظهر يتفضل من أول وقت العصر، ومراده نفي القول بالاشتراك ويولد عليه أنه احتج بقول ابن عباس «وقت الظهر إلى العصر والمصر إلى المغرب» فكما أنه لا اشتراك بين العصر والمغرب فكذا لا اشتراك بين الظهر والعصر.

قوله: (عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء، والإسناد كله بصريون.

قوله: (سبعاً وتماتياً) أي سبعاً جيداً وتماتياً جيداً كما صرح به في «باب وقت المغرب» من طريق شعبة عن عمرو بن دينار.

قوله: (فقال أبو ثوب) هو السخيتاني، والمقول له هو أبو الشعثاء.

قوله: (عسى) أي أن يكون كما قلت، واحتمال المطر قال به أيضاً مالك عقب إخراجه لهذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه، وقال بذلك قوله بالمدينة «من غير خوف ولا مطر» قال مالك: لعله كان في مطر، لكن روى مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ «من غير خوف ولا مطر» فانتفى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر، وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض وقواه النووي، وفيه نظر، لأنه لو كان جمعه ﷺ بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من غير خوف تلك المغر، والظاهر أنه جمع بأصحابه، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته، قال النووي: ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلى الظهر ثم اكتشف الغيم مثلاً فإن أن وقت العصر دخل فصلاه، قال وهو باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء، وكان نفيه الاحتمال مبنى على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد، والمختار عنده خلافه، وهو أن وقتها يمتد إلى وقتها، فلهذا فالاحتمال قائم. قال: ومنهم من تأوله على أن الجمع المذكور بصري، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها. قال: وهو احتمال ضعيف أو باطل لأنه يخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل أحد وهذا الذي ضعفه استحسنته القرطبي ورجحه قبله إمام الحرمين وجزم به من القدماء ابن ماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به، وذلك فيما روى الشيخان من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فذكر هذا الحديث وزاد: قال بأبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وأخير المغرب وعجل العشاء، قال: وأنا أظنه. قال ابن سيد الناس: وراوي الحديث أدري بالمراد من غيره. قلت: لكن لم يجزم بذلك، بل لم يستمر عليه، فقد تقدم كلامه لأبواب ونحوه لأن يكون الجمع بمنزلة المطر، لكن يغري ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع. فإذا أن تحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير علم، وإما أن تحمل على صفة خصوصية لا تستلزم إخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث، والجمع الصوري أولى والله أعلم. وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث، فنجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا

أبي برزة لم يذكره، وفيه بحث.

قوله: (كان يصلي المغرب) أي صلاة المغرب، والمغرب والمهاجرة بمعنى، وهو وقت شدة الحر، وسميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حثيثاً.

قوله: (لادعونها الأولى) قيل سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار وقيل لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنيابة حين بين له الصلوات الخمس.

قوله: (حين تدهض الشمس) أي تزول عن وسط السماء مأخوذ من الدخض وهو الزلزال، وفي رواية لمسلم حين تزول الشمس، ومقتضى ذلك أنه كان يصلي الظهر في أول وقتها، ولا يخالف ذلك الأمر بالإيراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد أو قبل الأمر بالإيراد أو عند قد شروط الإيراد لأنه يخص بشدة الحر، أو لبيان الجواز، وقد يتسكك بظاهرها من قال إن فقبلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرهما قبل دخول الوقت، ولكن الذي يظهر أن المراد بالحدوث التفرغ، فتحصل القبلة لمن لا يتشاغل عند دخول الوقت بفقر أسباب الصلاة.

قوله: (إلى رحله) يفتح وراءه ويكون المهمة أي مسكنه.

قوله: (في أقصى المدينة) صفة للرحل.

قوله: (والشمس حجة) أي يضاء تقيّة. قال الزين بن المنير: المراد بحجاتها قوة أثرها حرارة ولوناً وشامعاً وإثارة، وذلك لا يكون بعد مصير الظل مثلي الشيء، أمّ وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح من عجمة أحد التابعين قال: حياتها أن تجد حرها.

قوله: (وليس ما قال في المغرب) قاتل ذلك من سيار، بينه أحد في روايته عن حجاج من شعبة عنه.

قوله: (أن يؤخر عن العشاء) أي من وقت العشاء، قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على استحباب التأخير قليلاً لأن التبقيض يدل عليه، وتعقب بأنه بعض مطلق لا دلالة فيه على أنه لا تأخر، وسيأتي في باب وقت العشاء من حديث جابر أن التأخير إنما كان لانتظار من يجيء لشهود جماعة.

قوله: (التي تدعونها الجمعة) فيه إشارة إلى ترك تسميتها بذلك، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد. وقال الطبري: لعل تقييده الظهر والعشاء دون غيرها للاهتمام بأمرهما، فسميت الظهر بالأولى بشعر بتدبيرها، وتسمية العشاء بالمتمة بشعر بتأخيرها، وسيأتي الكلام على كرامة النوم قبلها في باب مفرد.

قوله: (وكان يفعل) أي ينصرف من الصلاة، أو يلتفت إلى المأمورين.

قوله: (من صلاة الغداة) أي الصبح، وفيه أنه لا كرامة في تسمية الصبح بذلك.

قوله: (حين يعرف الرجل جلسه) تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواة فيه، واستدل بذلك على التعميل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجه جلسه يكون في أواخر الغلس، وقد صرح بذلك كان عند فراغ الصلاة. ومن المعلوم من عاداته ﷺ ترتيب القرامدة وتعديل الأركان، فمقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مفلساً، ولما بين الزين بن المنير أنه خالف حديث عائشة الأسي حيث قالت فيه: «لا يعرف من الغلس»، وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر، وهو أن حديث أبي برزة متعلق بمعرفة من هو مسفر جالس إلى جنب المصلي فهو ممكن، وحديث عائشة متعلق بمن هو متلفظ مع أنه على بعد ظهر بعيد.

قوله: (ويقرأ) أي في الصبح (الستين إلى المائة) يعني من الآي. وقدرها في رواية الطبراني بسورة الحاقة ونحوها، وتقدم في باب وقت الظهر بلفظ «ما بين الستين إلى المائة» وأشار الكرماني أن القياس أن يقول ما بين الستين والمائة لأن لفظ «بين» يقتضي الدخول على متعده، قال: ويحتمل أن يكون التقدير: ويقرأ ما بين الستين وفروها إلى المائة، فحذف لفظ فروها لدلالة الكلام عليه. وفي السياق تأليب الصغير مع الكبير، ومسارعة للسنن بالجواب إذا كان عارفاً به.

قوله: (إلى بيتي عمرو بن عوف) أي بقاء لأنها كانت منازلهم، وإخراج المصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي «كنا نفعل كذا» مستند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ وهو اختيار الحاكم، وقال الدارطني والمخطيب وغيرهما: هو موقوف. ولحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً، لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ. وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك قال فيه «كان رسول الله ﷺ يصلي العصر» الحديث، أخرجه الترمذي. قال النووي: قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة، وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروبهم، فدل

الإسناد فجعلوا الظهر للشمس، وابن عينة جعله للنبي. وقد قدمنا توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما، وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت، وأما طريق يحيى بن سعيد وهو الأصحري فوصلها الذهلي في الزهديات، وأما طريق شبيب وهو ابن أبي حنيفة فوصلها الطبراني في مسند الشاميين، وأما طريق أبي حنيفة وهو بعد بن ميسرة فرويها من طريق ابن عدي في نسخة إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي حنيفة. والمستفاد من هذا الحديث تعميل صلاة العصر في أول وقتها، وهذا هو الذي فهمته عائشة، وكذا الراوي عنها عروة واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم. وشذ الطحاوي فقال: لا دلالة فيه على التعميل لاحتمال أن المجردة كانت قصيرة الجدل فلم تكن الشمس تحجب عنها إلا بفرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعميل، وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع المجردة وقد عرف بالاستغناء والمشاهدة أن حجر أزواج النبي ﷺ لم تكن متسعة، ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قصر المجردة الصغيرة إلا والشمس قلعة مرتفعة، وإلا متى مالت جبالاً لرفع ضوءها عن قاع المجردة، ولو كانت الجبل قصيرة. قال النووي: كانت المجردة قبضة العرسه قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرسه بئس، فكان صار ظل الجدار مثله كانت الشمس بعد في أواخر العرسه أمّ وكان المؤلف لما لم يقع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر وهو مصر ظل كل شيء مثله استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود ولم يقل عن أحد من أهل العلم خلافة في ذلك إلا عن أبي حنيفة، فالشهور عنه أنه قال: أول وقت العصر مصر ظل كل شيء مثله بالتأخير، قال القرطبي: خلافة الناس كلامهم في ذلك حتى أصبحوا يعني الأهلين عنه، ولا لقد انتصر له جماعة عن جده بعدهم فقالوا ثبت الأمر بالإيراد ولا يحصل إلا بعد ذهاب اشتداد الحر، ولا يلعب في تلك البلاد إلا بعد أن يصير ظل الشيء مثليه، فيكون أول وقت العصر مصر الظل مثليه، وحكاية مثل هذا تفني من رده.

٤٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَطَالِبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ سَارِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لِي أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْرُوبَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، أَيْيَ تَدْعُونَهَا الْأُولَى، حِينَ تَدْعُو الشَّمْسَ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَصْغَى الْمَدِينَةِ، وَالشَّمْسُ حُجَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ الْعِشَاءَ، أَيْيَ تَدْعُونَهَا الثَّانِيَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّومَ قَبْلَهَا وَالْأَخْيَاطَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقُولُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَخْرُجُ الرَّجُلُ جَلِيسَةً، وَيَقْرَأُ بِالسُّنَنِ إِلَى الْوَلَاةِ. [رواه: ٥٤١. أخرجه مسلم: ٤٦١، مختصراً، وأخرجه: ٦٤٧ بقطة العشاء]

٤٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَيْتِ عُمَرَوِ بْنِ عَوْفٍ، فَيُجْلِسُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ. [رواه: ٥٥٠، ٥٥١، ٧٣٢٢٩. أخرجه مسلم: ٦٢١]

٤٤٩- حَدَّثَنَا ابْنُ قَطَالِبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُفَّانَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حَنْظَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْقَدِيرِ الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمُّ مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَلِيهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ. [رواه: ٦٢٢]

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وعوف هو الأحمري.

قوله: (دخلت أنا وأبي) زاد الإسماعيلي فزمن أخرج ابن زياد من البصرة؛ قلت: وكان ذلك في سنة أربع وستين كما سيأتي في كتاب الفتن، وسلامة والد سيار حكى عنه ولده هنا ولم أجد من ترجمه، وقد وقت لأبيه عنه رواية في الطبراني الكبير في ذكر الخوض.

قوله: (المكروبة) أي المفروضة، واستدل به على أن الوتر ليس من المكروبة لكون

تشر بذلك رواية أبي الأيضي المتقدمة، قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث إلى قيامه ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري بل كلهم يقولون: إلى العوالي، وهو الصواب عند أهل الحديث، قال: وقول مالك إلى قيامه وهم لا شك فيه، وتعبت بأنه روي عن ابن أبي ذئب عن الزهري إلى قيامه كما قال مالك، نقله البيهقي عن الدارقطني نسبة الروم فيه إلى مالك متقدم، فإنه إن كان وما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكا، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك قال فيه: إلى العوالي، كما قال الجماعة، فقد اختلف فيه على مالك وتويع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر. وأما قوله: الصواب عند أهل الحديث العوالي، فصحيح من حيث اللفظ. ومع ذلك فالمتن متغريب، لكن رواية مالك انحصر لأن قيام من العوالي وليست العوالي كل قيام، ولعل مالكا لما رأى أن في رواية الزهري إجمالا جعلها على الرواية المقصورة وهي روايته المتقدمة عن إسحاق حيث قال فيها: «ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف» وقد تقدم أنهم أهل قيام، فبنى مالك على أن القصة واحدة لأنهما جميعا حدثاه عن أنس والحنن متغريب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه. وأما استدلال ابن بكال على أن الروم فيه من دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري فيه نظر، لأن مالكا أثبت في الموطأ باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم؟ بل إن سلمنا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البيهقي والدارقطني ومن تبعهما؟ أو من الزهري حين حدث به؟ والأولى سلوك طريق الجمع التي أوضحناها والله الموفق. قال ابن رشد: ففسى البخاري بالصواب لما أحسن إشارة وأوجز عبارة، لأنه قدم أولا الجميل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر للمعنى.

(تنبيه) قيام تقدم ضبطها في باب ما جاء في القبلة.

قوله: (إلى قيام فائتهم) أي أهل قيام وهو على حد قوله تعالى «وإسبال القرية» والله أعلم. قال النووي: في الحديث المائدة بصلاة العصر في أول وقتها، لأنه يمكن أن يلحق بعد صلاة العصر نبيلين أو أكثر والشمس في تنغير، ففيه دليل للجهمور في أن أول وقت العصر مصرير ظل كل شيء مثله خلافا لأبي حنيفة. وقد مضى ذلك في الباب الذي قبله.

١٤- باب إثم من فاتته العَصْرُ

٥٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَقَوُّهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، كَأَنَّمَا وَكَّرَ أُمَّلَهُ وَمَالَهُ». (إرجعه مسلم: ٦٦٦)

قوله: (باب إثم من فاتته صلاة العصر) أشار المصنف بذكر الإثم إلى أن المراد بالقول تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر، لأن الإثم إما يرتب على ذلك، وسيأتي البحث في ذلك.

قوله: (الذي تقوه) قال ابن بزيعة: فيه رد على من كره أن يقول فاتت الصلاة. قلت: وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد في صلاة الجماعة.

قوله: (صلاة العصر فكأنما) كنا للكشيب، وسقط للاثر لفظ صلاة والله من قوله فكأنما.

قوله: (وتر أهله) هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعل ثان لوتر، وأضمر في وتر مفعل أول يسم فاعله وهو عاتد على الذي فاتته، فالمتن أصيب بأهله وماله. وهو متعد إلى مفعولين. ومثله قوله تعالى: «ولن يتركهم أصحابكم»، وإلى هذا أشار المصنف فيما وقع في رواية للمتسلي قال: قال أبو عبد الله بتركهم انتهى. وقيل وتر هنا بمعنى نقص فعلى هذا يجوز نصب وروعه، لأن من رد النقص إلى الرجل نصب وأضمر ما يقوم مقام الفاعل، ومن رده إلى الأهل رفع. وقال القرطبي: يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين، والرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعل الذي لم يسم فاعله ووقع في رواية للمتسلي أيضاً وقرت الرجل إذا قتلت له قتيلا أو أخذت ماله، وحقيقة الوتر كما قال الحليل هو الظلم في الدم، فعلى هذا فاستعمله في المال مجاز، لكن قال الجمهور: الوتر هو التل في له قتل فلم يترك بهم، بقوله من وتر وتقول أيضاً وتره حتى أي تقصه. وقيل الوتر من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لفهمه، فوقع التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان: غم الإثم وغم فقد الشواب، كما يجتمع على الوتر غمان: غم السلب، وغم الطلب بالثار. وقيل: معنى وتر أخذ أهله

هذا الحديث على تعجيل النبي ﷺ بصلاة العصر في أول وقتها، وسيأتي في طريق الزهري عن أنس أن الرجل كان ياتهم والشمس مرتفعة.

قوله: (جمعت أبا أمامة) هو أسعد بن سهل بن حنيف، وهو عم الرباعي عنه. وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعاً لسلفه، إلى أن أكثر عليه حروة فرجع إليه كما تقدم، وإنما أكثر عليه حروة في العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر. وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً، وهو عند انتهاء وقت الظهر، ولهذا تشكك أبو أمامة في صلاة أنس أهني الظهر أو العصر، فيدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين، وقوله له: «يا عم» هو على سبيل التوفير ولكونه أكبر سناً مع أن نسبهما مجتمع في الأنصار، لكنه ليس عمه على الحقيقة. والله أعلم.

٥٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا خُثَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْتَلِي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً حَتَّى يَلْبَسَ الذَّاهِبَ إِلَى الْعَوَالِي، فَيَلْبِثُهم وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً، وَيَقْضِي الْعَوَالِي مِنْ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَهْالٍ، أَوْ نَحْوِهِ. (رواه: ٥٤٨. إرجعه مسلم: ٦٦١)

٥٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِبْهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نَعْمَلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَلْبَسُ الذَّاهِبَ مِنَّا إِلَى قِيَامِ قِيَابِهِمُ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً. (رواه: ٥٤٨. إرجعه مسلم: ٦٦١)

قوله: (باب وقت العصر) كنا وقع في رواية للمتسلي دون غيره، وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة. قوله: (والشمس مرتفعة حية) فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كما تقدم. وقوله بعد ذلك: (فيلبثهم والشمس مرتفعة) أي دون ذلك الإرضاع، لكنها لم تصل إلى الحد الذي توصف به بأنها منخفضة، وفي ذلك دليل على تعجيله ﷺ لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتضاع بعد أن تقضي مسافة أربعة أميال، وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق أبي الأيضي عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي بنا العصر والشمس يصفاء عطفة، ثم أريج إلى قومي في ناحية للمدينة فأقول لهم قوموا فصلوا فإن رسول الله ﷺ قد صلى»، قال الطحاوي: نحن نعلم أن أولئك يعني قوم أنس لم يكونوا يصلونها إلا قبل اصفرار الشمس، فدل ذلك على أنه كان يصليها.

قوله: (وبعض العوالي) كنا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة، وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصفصاني عن أبي اليامي شيخ البخاري فيه وقال في آخره: «وبعد العوالي» بضم الواو وبالفتح الهاء، وكذلك أخرجه المصنف في الاحتصام تعليقاً، ووصله البيهقي من طريق الليث عن يونس عن الزهري لكن قال: «أربعة أميال أو ثلاثة»، وروى هذا الحديث أبو حوارة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعاً عن أحمد بن الفرج أبي عتبة عن محمد بن حير عن إبراهيم بن أبي حنبل عن الزهري ولفظه والعوالي من المدينة على ثلاثة أميال، وأخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي عتبة المذكور بسنده فوق عتده «على ستة أميال» ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال فيه: «على ميلين أو ثلاثة» فتحصل من ذلك أن أقرب العوالي من المدينة مسافة ميلين وأبعدنا مسافة ستة أميال إن كانت رواية الحاملي محظوظة. ووقع في المدينة عن مالك «أبعد العوالي مسافة ثلاثة أميال» قال عياض: كأنه أراد معظم عمارتها وإلا فأبعدنا ثمانية أميال انتهى، وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب النهاية. ويعتدل أن يكون أراد أنه أبعد الأمكنة التي كان يلحق إليها الذاهب في هذه الواقعة، والعوالي عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة غنمها، وأما ما كان من جهة نهاتها فيقال لها السافلة.

(تنبيه) قوله: (وبعض العوالي إلخ) مدرج من كلام الزهري في حديث أنس، بينه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذا الحديث فقال فيه بعد قوله والشمس حية قال الزهري: والعوالي من المدينة على ميلين أو ثلاثة. ولم يفت الكرماني على هذا فقال: هو إما كلام البخاري أو أنس أو الزهري كما هو عاده.

قوله في الطريق الأخرى (كما يصلي العصر) أي مع النبي ﷺ كما يظهر ذلك من الطرق الأخرى، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك مصرحاً به أخرجه الدارقطني في غريبه.

قوله: (لم يلحق الذاهب هنا إلى قيامه) كان أنساً أراد بالذاهب نفسه كما

الدمتوالي.

قوله: (أخبرنا يحيى) عند غير أبي ذر حدثنا.

قوله: (عن أبي قلابة) عند ابن خزيمة عن طريق أبي داود الطيالسي عن هشام عن يحيى أن أبا قلابة حدثه.

قوله: (عن أبي المالح) عند المصنف في «باب التبرك بالصلاة في يوم النجم» عن معاذ بن فضالة عن هشام في هذا الإسناد أن أبا المالح حدثه، وأبو المالح هو ابن أسامة بن صير الملقب، وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه صحابي، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على نسق. وتابع هشاماً على هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير شيان ومعمر وحديثهما عند أحمد وعقائهم الأوزاعي فرواه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة، والأول هو المحفوظ، وعقائهم أيضاً في سياق المتن كما سيأتي تنبيه عليه في «باب التبرك» المذكور إن شاء الله تعالى.

قوله: (كما مع بريدة) هو ابن الحبيب الأسلمي.

قوله: (في غيم) قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إما لتشتت يمشط لدخول الوقت فيقال في التثنية حتى يخرج الوقت، أو لتشغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيستمر في شغله إلى أن يخرج الوقت.

قوله: (بكرهوا) أي عجلوا، والتبرك يطلق لكل من بادر بأي شيء كان في أي وقت كان، وأصله بالمادة بالشيء أول النهار.

قوله: (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) الفاء للتعليل، وقد استشكل معرفة يقين دخول أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا يعلمون فيه إلا على الشمس، وأوجب باحتمال أن بريدة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت، لأنه لا مانع في يوم الغيم من أن تظهر الشمس أحياناً. ثم إنه لا يشترط إذا استجبت الشمس اليقين بل يكفي الاجتهاد.

قوله: (من ترك صلاة العصر) زاد معمر في روايته «فتمتعاً» وكلما أخرجه أحمد من حديث أبي الدرداء.

قوله: (فقد حبط) سقط «فقد» من رواية الترمذي، وفي رواية معمر «أحبط الله عمله». وقد استدل بهذا الحديث من يقول بتفكير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا: هو نظير قوله تعالى: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» وقال ابن عبد البر: مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيمتارض مفهومها ومنطوق الحديث فيعين تأويل الحديث، لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترتيب. وتعمد بظاهر الحديث أيضاً الخاتبة ومن قال بفقرهم من أن تارك الصلاة يكفر، وجوابهم ما تقدم. وأيضاً ظر كان على ما ذهبوا إليه لما اختصت العصر بذلك. وأما الجمهور فتأولوا الحديث، فافترقوا في تأويله فرأوا: فمنهم من أول سبب الترك، ومنهم من أول الحبط، ومنهم من أول العمل قليل: المراد من تركها جاحداً لوجوبها، أو معترفاً لكن مستخفاً مستعزاً بمن أقامها. وتعبد بأن الذي فهمه الصحابي إنما هو التهرب، ولهذا أسر بالمبادرة إليها، وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم. وقيل المراد من تركها متكاسلاً لكن خرج الوحيد خرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد بكوله: «لا يزني الزاني وهو مؤمن» وقيل هو من مجاز التشبيه كان المعنى قد أشبه من حبط عمله، وقيل معناه كاد أن يحبط، وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترغ فيه الأعمال إلى الله، فكان المراد بالعمل الصلاة خاصة أي لا يحصل على أجر من صلى العصر ولا يرتفع له عمله حينئذ، وقيل المراد بالحبط الإبطال أي يطل انتفاعه بعمله في وقت ما ثم يتعبد به، كمن رجعت سيئاته على حسنة فإنه موقوف في المشية فإن غفر له فمجرد الوقوف إبطال لنفع الحسنة إذ ذلك وإن حبط ثم غفر له فكذلك، قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي، وقد تقدم مبوطاً في كتاب الإيمان في «باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله» وعصم ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث، وقال في شرح الترمذي: الحبط على قسمين، حبط إسقاط وهو إسقاط الكفر للإيمان وجميع الحسنات، وحبط مؤلوة وهو إسقاط المعاصي للانتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسنة. وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي يسبب الاشتغال به ترك الصلاة، بمعنى أنه لا يتعبد به ولا يتمتع به وأقرب هذه التأويلات قول من قال: إن ذلك خرج خرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد. والله أعلم.

وماله ضار وتراً أي فرداً، ويؤيد الذي قبله رواية أبي مسلم الكجي من طريق حاد بن سلمة عن أيوب بن نافع فذكر نحو هذا الحديث وزاد في آخره «وهو قاعده وظاهر الحديث التخليط على من تقوته العصر، وأن ذلك غرض بها». وقال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج خطأ لسال سال عن صلاة العصر فأجيب: فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات بها. وتعبه النووي بأنه إما يلحق غير المتخصص بالتخصص إذا عرفت العلة واشتركت فيها. قال: والعلة في هذا الحكم لم تحقق فلا يلحق غير العصر بها انتهى. وهذا لا يدفع الاحتمال. وقد احتج ابن عبد البر بما رواه ابن أبي شعبة وغيره من طريق أبي قلابة عن أبي الدرداء مرفوعاً من ترك صلاة مكتوبة حتى تقوته الحبط. قلت: وفي إسناد قطع لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء. وقد رواه أحد من حديث أبي الدرداء بلطف من ترك العصر فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر. وروى ابن حبان وغيره من حديث نوح بن معاوية مرفوعاً من فاتته الصلاة تكلفاً وتر أهله وماله. وهذا ظاهر العموم في الصلوات المكتوبات. وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوح بلطف لأن يوتر أحكم أهله وماله خير له من أن يفوته وقت صلاته وهذا أيضاً ظاهر العموم. ويستدل به أيضاً ترجيح توجيه رواية النصب للمصدر بهذا لكن المحفوظ من حديث نوح بلطف من الصلوات صلاة من فاتته تكلفاً وتر أهله وماله أخرجه المصنف في علامات النبوة ومسلم أيضاً والطبراني وغيرهم ورواه الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عن الزهري: قلت لأبي بكر يمي ابن عبد الرحمن وهو الذي حدث به ما هذه الصلاة قال: العصر. ورواه ابن أبي خزيمة من وجه آخر فصرح بكونها العصر في نفس الخبر، والمحفوظ أن كونها العصر من تفسير أبي بكر بن عبد الرحمن، ورواه الطحاوي والبيهقي من وجه آخر وفيه أن التفسير من قول ابن عمر، فالظاهر اختصاص العصر بذلك، وسيأتي تقريره في الكلام على الحديث الذي بعده. وما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فإنه أخرجه هذا الحديث عن ابن جريج من نافع فذكر نحوه وزاد «قلت لنافع: حين تغيب الشمس؟ قال: نعم» وتفسير الرواي إذا كان قطعاً أولى من غيره، لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث «فوقاتها أن تدخل الشمس صفرة ولعله مبني على ملاب في خروج وقت العصر. ونقل من ابن وهب أن المراد إخراجها عن الوقت المختار. وقال المهلب ومن تبعه من الشراح: إما أراد فوقاتها في الجساعة لا فوقاتها باصفر الشمس أو مبنيها: قال: ولو كان لفوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر، لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة وتوقض بعين ما ادعاه لأن فوات الجساعة موجود في كل صلاة لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لأجتماع المتأخرين من الملائكة فيها، وتعبه ابن النثير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع المتأخرين فلا يختص العصر بذلك، قال: ولحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة انتهى. ويوب الترمذي على حديث الباب فما جاء في السهو من وقت العصر فحمله على الساعي، وعلى هذا فالمراد بالحبط أنه يلحقه من الأسف عند معاناة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله، وقد روي بمعنى ذلك من سالم بن عبد الله بن عمر، ويؤيد من التشبه على أن أسف المصنف أشد لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم. قال ابن عبد البر: في هذا الحديث إشارة إلى تخيير الدنيا، وأن قليل العمل خير من كثير منها. وقال ابن بطال: لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث، لأن الله تعالى قال: «حافظوا على الصلوات» وقال ولا يوجد حديث فيه تكيف المحافظة غير هذا الحديث.

١٥- باب ألم من تركه الفَصْر

٥٥٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَالِحِ قَالَ: كُنَّا مَعَ بَرِيَّةٍ فِي غَزْوَةٍ، فِي يَوْمٍ فِيهِ غَيْمٌ، فَقَالُوا: بِكُرْهُوا بِصَلَاةِ الْفَصْرِ، فَإِنَّ الْبَيْتَ ﷻ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْفَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ». [إبراهيم: ٥٩٤هـ]

قوله: (باب من ترك العصر) أي ما يكون حكمه؟ قال ابن رشيد: إجماد البخاري حيث اقتصر على صدر الحديث فأبقى فيه عللاً للتأويل. وقال غيره: كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذي قبله ولا يحتاج إلى هذه الترجمة. وتعبد بأن الترك أصرح بإرادة التعمد من الفوات.

قوله: (حدثنا مسلم بن إبراهيم) سقط عند الأصلي «ابن إبراهيم».

قوله: (حدثنا هشام) وقع عند غير أبي ذر «أبانا هشام» وهو ابن أبي عبد الله

١٦- باب فَضْلِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

٥٥٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «فَقَدْ رَأَى الْقَمَرَ لَيْلَةً - يَتَنِي الْبَيْتَ - فَقَالَ: «إِنَّكُمْ مَرْوُونَ بِكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تَصُفُّوْنَ فِي رُؤْيَاهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَنْتَكِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا». ثُمَّ قَرَأَ: «يُوسَعُ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ» (ج: ٣٩)

قال إسماعيل: افعلوا: لا تفوتكم. (الطبر: ٥٧٣، ٤٨٥١، ٤٤٣٤، ٤٧٤٣٥، ٤٧٤٣٦، أخرجه مسلم: ٦٣٣)

٥٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَقَابَلُونَ فِيَكُمُ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَحْصِيُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْعَلُ الْكَلْبُ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُ: «إِنَّكُمْ مَرْوُونَ بِكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تَصُفُّوْنَ فِي رُؤْيَاهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَنْتَكِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ» (ج: ٣٩)

قوله: (باب فضل صلاة العصر) أي على جميع الصلوات إلا الصبح، وإنما حمله على ذلك لأن حديثي الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها، ويجتمل أن يكون المراد أن العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن إسماعيل التميمي بسماع إسماعيل من قيس وسماع قيس من جرير.

قوله: (يفطر إلى القمر ليلة) زاد مسلم «ليلة البدر» وكذا للمصنف من وجه آخر، وهو خال من المنفعة أيضاً كما سيأتي في «باب فضل صلاة الفجر».

قوله: (لا تصفون) يضم أوله خففاً أي لا يحصل لكم ضيق حينئذ، وروي بفتح أوله والتشديد من الضم، والمراد نفي الإزدحام، وسيأتي بسط ذلك في كتاب التوحيد.

قوله: (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) أي إشارة إلى تلعب أسباب الغلبة الثانية للاستطاعة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد له، وقوله: (وافعلوا) أي عدم الغلبة، وهو كما ذكر من الاستعداد. ووقع في رواية شعبة المذكورة «فلا تغلبوا» حسن صلاة الحديث.

قوله: (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) زاد مسلم «يعني العصر والفجر» ولابن مردويه من وجه آخر عن إسماعيل «قبل طلوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر» وقال ابن بطال قال المذهب: قوله: «فإن استطعتم أن لا تغلبوا» عن صلاة أي في الجماعة. قال: وخصص هاتين الوقتين لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لتلا فزوتهم هذا الفضل العظيم. قلت: وعرف بهذا مناسبة إيراد حديث «يتقابون» عقب هذا الحديث، لكن لم يظهر لي وجه تنقيذ ذلك بكونه في جماعة، وإن كان فضل الجماعة معلوماً من أحاديث أخرى، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفرداً، إذ مقتضاها التحريض على فعلهما أهم من كونه جماعة أو لا.

قوله: (فأفعلوا) قال الخطابي: هذا يدل على أن الرواية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اهـ وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه، قال: «إن أدنى أهل الجنة منزلةً فذكر الحديث وفيه فواكروهم على الله من ينظر إلى وجهه غلوة وحشية» وفي سنده ضعف.

قوله: (لم قرأ) كذا في جميع روايات الجامع، وأكثر الروايات في غيره بإيهام فاعل قرأ، وظاهره أنه النبي ﷺ، لكن لم أر ذلك صريحاً، وحله عليه جماعة عن الشرح، ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب «ثم قرأ جرير» أي الصحابي، وكذا أخرجه أبو عروبة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن إسماعيل بن أبي خالد، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما واقه إدراج. قال العلماء: ووجه

مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرواية أن الصلاة أفضل الطاعات، وقد ثبت هاتين الصلاتين من التفضل على غيرها ما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال وغير ذلك، فهما أفضل الصلوات، فناسب أن يجازى الحفاظ عليهما بأفضل المطايا وهو النظر إلى الله تعالى. وقيل لا حق رؤية الله تعالى بروية القمر والشمس وهما آيتان عظيمتان شرعت لحسوفهما الصلاة والذكر ناسب من يجب رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند غروبها اهـ ولا يخفى بعده وتكلفه. والله أعلم.

قوله: (يتقابون) أي تأتي طائفة عقب طائفة، ثم تعود الأولى عقب الثانية. قال ابن عبد البر: وإنما يكون التقاب بين طائفتين أو رجلين بأن يأتي هذا مرة ويقعبه هذا، ومنه تعقب الجيوش أن يهزم الأمير بعثاً إلى مدة ثم يأتينهم في الرجوع بعد أن يهزم غيرهم إلى مدة، ثم يأتينهم في الرجوع بعد أن يهزم الأولين. قال القرطبي: الواو في قوله: «يتقابون» علامة الفاعل المذكور الجسوس على لغة بلخارت وهم القاطنون أكلوني البراقشة، ومنه قول الشاعر: «مروان يصبرن السليط أثاره» وهي لغة فاشية وعليها حل الأخضر. قوله تعالى: «وأسروا النجوى الذين ظلموا» قال: وقد تصف بعض النحاة في تأويلها وردعا للبذل، وهو تكلف مستغنى عنه، فإن تلك اللفظة مشهورة وما وجه من القياس واضح. وقال غيره في تأويل الآية: قوله: «وأسروا» حائد على الناس المذكورين أولاً. «والذين ظلموا» بدل من الضمير. وقيل التقدير لما قيل «وأسروا» (النجوى) قيل: من هم؟ قال: «الذين ظلموا» حكاية الشيخ يحيى الدين، والأول أقرب إذ الأصل عدم التقدير. وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل، واتفقهم ابن مالك، وناقشه أبو حنيفة زاهداً أن هذه الطريق اختصرها الراوي، واحتج لذلك بما رواه الزائر من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «إن لله ملائكة يتقابون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» الحديث، وقد سوغ في المزو إلى مستند الزائر مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالزور إليهما أولى، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الرطاً ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله: «يتقابون فيكم» وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور عنه، وقد أخرجه البخاري في بدء الخلق من طريق شبيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بلفظ «الملائكة يتقابون: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار». وأخرجه النسائي أيضاً من طريق موسى بن عبيدة عن أبي الزناد بلفظ «إن الملائكة يتقابون فيكم» فاختلف فيه على أبي الزناد، فظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا، فيؤى بحث أبي حيان. ويؤيد ذلك أن غير الأخرج من أصحاب أبي هريرة قد رووه تماماً فأخرجهم أحد ومسلم من طريق هشام بن منه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عتبة لكن بلفظ «إن من أوله»، وأخرجه ابن خزيمة والبراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «إن لله ملائكة يتقابون» وهذه هي الطريقة التي أخرجهما الزائر، وأخرجه أبو نعيم في الحلية بإسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي هريرة بلفظ «إن الملائكة فيكم يتقابون». وإذا عرف ذلك فالزور إلى الطريق التي تتحد مع الطريق التي وقع القول فيها أولى من طريق معاوية هـ، فليز ذلك إلى تخرج البخاري والنسائي من طريق أبي الزناد لا أوضحته. والله الموفق.

قوله: (فيكم) أي المصلين أو مطلق المؤمنين.

قوله: (ملائكة) قيل هم المخطئة نقله عياض وغيره عن الجمهور، وتردد ابن بزي، وقال القرطبي: أظهر عندي أنهم غيرهم، ويقويه أنه لم يسل أن المخطئة يفارقون المبد، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار، وبأنهم لو كانوا هم المخطئة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله «كيف تركتم عبادي».

قوله: (ويجتمعون) قال الزين بن المنير: التقاب مغاير للاجتماع، لكن ذلك منزل على حالين. قلت: وهو ظاهر، وقال ابن عبد البر: الأظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة، واللفظ عمتل للجماعة وغيرها، كما يجتمل أن التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم، وأن يقع التعاقب بينهم في التسلي لا في الشخص. قال عياض: والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين أن لطف الله تعالى بعباده وإكرامه لهم بأن جعل اجتماع ملائكة في حال طاعة عباده تذكرون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة. قلت: وفي شيء، لأنه رجح أنهم المخطئة، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأصنامهم في جميع الأوقات، فالأولى أن يقال: الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركوهم عليها ما ذكر، ويجتمل أن يقال إن الله تعالى يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين، لكنه بناء على أنهم غير المخطئة. وفي إشارة إلى الحديث الآخر «إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينها» فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شيء، فأروهم عليه.

قوله: (لم يخرج الذين بالقوا فيكم) استدل به بعض الحنفية على استحباب

ويجمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة.

قوله: (فيسأله) قيل للحكمة فيه استعلاء شهادتهم لبي آدم بالحجر، واستنطاقهم بما يقتضي التصطف عليهم، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الإنسان في مقابلة من قال من الملائكة: «أقبل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك»، قال إني أعلم ما لا تعلمون» أي وقد وجد فيهم من يسبح ويقدس مثلكم بنصش شهادتكم، وقال عياض: هذا السؤال على سبيل التبذير للملائكة كما أمروا أن يكتبوا أعمال بني آدم، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع.

قوله: (كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي جرة: وقع السؤال عن آخر الأعمال لأن الأعمال تجريتها. قال والعباد المشرك منهم هم المذكورون في قوله تعالى: «إن جادى ليس لك عليهم سلطان».

قوله: (ترككم وهم يصلون وأتيناكم وهم يصلون) لم يراهم الترتيب الوجوه، لأنهم بدؤوا بالترك قبل الإتيان، والحكمة فيه أنهم طابوا السؤال لأنه قال: كيف ترككم؟ ولأن الخبر به صلاة العباد والأعمال تجريتها فغلب ذلك إخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله، وقوله: (ترككم وهم) ظاهره أنهم فارقوه عند شروهم في الصلوة سواء تمت أم منع مانع من إقامتها وسواء شرع بالجميع فيها أم لا لأن المنتظر في حكم المصلي، ويعتدل أن يكون المراد بقوله فارقوه يصلون أي ينتظرون صلاة المغرب. وقال ابن التين: الراوي في قوله: «وهم يصلون» وأما الخلف أي ترككمهم على هذه الحال، ولا يقال يلزم منه أنهم فارقوه قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوا معهم، والمخبر ناطق بأنهم يشهدونها لأننا نقول: هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك.

(تنبيه): استبط من بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة كشره إذا حلقه ونظف، وإذا قلعه وثوبه إذا أبخله ونحو ذلك. وقال ابن أبي جرة: أجيبت الملائكة بأكثر مما سألوا عنه، لأنهم علموا أنه سؤال يستدعي التصطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك. قلت: ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث «فاغفر لهم يوم الدين» قال: ويستغاد منه أن الصلاة أحسن العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما تجتمع فيهما الطائفتان ربي غيرهما طائفة واحدة والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح، وأن الأعمال ترفع آخر النهار، فمن كان حزيناً في طاعة بورك في رزقه وفي عمله. والله أعلم. ويترتب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليها والاحتياط بها، وفيه تشريف هذه الأمة على غيرها، واستزاد تشريف نبيها على غيره. وفيه الإخبار بالغيب، ويترتب عليه زيادة الإيمان. وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونحتفظ في الأوامر والنواهي ونحضر في هذه الأوقات بقلوبنا ورسول ربنا وسؤال ربنا عنا. وفيه إعلنا بحب ملائكة الله لنا لتزاد فيهم حباً ونظرب إلى الله بذلك. وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته. وغير ذلك من الفوائد والله أعلم. وسيأتي الكلام على ذلك في: «باب قوله ثم يعرج» في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

١٧- باب من أذرك ركعة من العصر قبل الغروب

٥٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَذْرَكَ أَحَدُكُمْ مَسْجِدَهُ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا أَذْرَكَ مَسْجِدَهُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ». [الطهر: ٥٧٩، ٥٨٠]. أخرجه مسلم: ٦٠٨، وبجمل معناه أخرجه (٢٦٠٧).

٥٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَرِيرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْرَائِيلُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا بِقَالِكُمْ لِمَا سَلَفَ بَلِكُمْ مِنَ الْأَمْرِ، كَمَا تَبَيَّنَ صَلَاةُ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَأَمَّا أَهْلُ الْفُورَةِ الْفُورَةِ، فَعَبِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ

تأخير صلاة العصر ليقع خروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار، وتعقب بأن ذلك غير لازم، إذ ليس في الحديث ما يقتضي أنهم لا يصلون إلا ساعة الفجر من الصلاة بل جاز أن تفرغ الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار، ولا مانع أيضاً من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل، ولا يرد على ذلك وصفهم بالميت بقوله: «باتوا فيكم» لأن اسم الميت صادق عليهم ولو تقطعت إقامتهم بالليل لم يقطع قطة من النهار.

قوله: (الذين باتوا فيكم) اختلف في سبب الاقتصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلموا، قيل: هو من باب الكفاءة بذكر أحد الطرفين عن الآخر كقوله تعالى «فذكر إن نعمت الذكري» أي وإن لم تنفع، وقوله تعالى: «إسرائيل تقيمكم الحشر» أي والبر، وإلى هذا أشار ابن التين وغيره ثم قيل: الحكمة في الاقتصار على ذلك أن حكم طرقي النهار يعلم من حكم طرقي الليل، فلو ذكره لكان تكراراً. ثم قيل: الحكمة في الاقتصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة للصبي فلما لم يقع منهم عصيان مع إمكان دواحي الفعل من إمكان الإضفاء والحرق واشتغال بالطاعة كان النهار أبلى بذلك، فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتغال. وقيل: الحكمة في ذلك أن ملائكة الليل إذا صلوا الفجر خرجوا في الحال، وملائكة النهار إذا صلوا العصر لبثوا إلى آخر النهار لفطيم بقية عمل النهار، وهذا ضعيف، لأنه يقتضي أن ملائكة النهار لا يسألون عن وقت العصر، وهو خلاف ظاهر الحديث كما سيأتي. ثم هو مبني على أنهم الحظفة وفيه نظر لما سنبينه، وقيل بأنه أيضاً على أنهم الحظفة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يبرحون من ملازمة بني آدم، وملائكة الليل هم الذين يرجعون ويتأقنون، ويؤيده ما رواه أبو نعيم في كتاب الصلاة له من طريق الأسود بن يزيد النخعي قال: يلتقي الحارسان أي ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبث ملائكة النهار. وقيل: يجتمع أن يكون المروج إما يقع عند صلاة الفجر خاصة، وإما التزول فيقع في الصلاتين معاً، وفيه التماثل، وصحته أن تنزل طائفة عند العصر وتبيت، ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر، فيجتمع الطائفتان في صلاة الفجر، ثم يعرج الذين بقوا فقط والعصر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتتزل طائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضاً ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضاً ثم يعرج إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فصحة صورة التماثل مع اختصاص التزول بالعصر والمروج بالفجر، فهلما خص السؤال بالليلين باتوا، والله أعلم. وقيل: إن قوله في هذا الحديث: «ويجتنبون في صلاة الفجر وصلاة العصر» وهم لأنه ثبت في طرق كثيرة أن الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث قال فيه: «فويجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر» قال أبو هريرة: «وأقروا إن شئتم: «فوقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً» وفي الترمذي والنسائي من وجه آخر بإسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى: «إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً» قال: «تشهد ملائكة الليل والنهار» وروى ابن مردويه عن حديث أبي الدرداء مرفوعاً نحوه، قال ابن عبد البر: ليس في هذا دفع للرواية التي فيها ذكر العصر، إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لأن للسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر، قال: ويجتمع أن يكون الاقتصار وقع في الفجر لكونها جهرة، وبجاء الأول متجه لأنه لا سبيل إلى ادعاء توجيم الراوي للفتة مع إمكان الترفيق بين الروايات، لا سيما أن الزيادة من العدل الضابط مقبولة. ولم لا يقال: إن رواية من لم يذكر سؤال الذين أقاموا في النهار واقع من تقصير بعض الرواة، أو يجمل قوله: «ثم يعرج الذين باتوا» على ما هو أهم من المبيت بالليل والإقامة بالنهار، فلا يخص ذلك بليل لفظ نهار ولا عكس، بل كل طائفة منهم إذا صعدت سلكت، وغاية ما فيه أنه يستعمل لفظ «بات» في أقام مجازاً، ويكون قوله: «فيسأله» أي كلاً من الطائفتين في الوقت الذي يصعد فيه، ويدل على هذا الحمل رواية موسى بن عبيدة عن أبي الزناد عند النسائي ولفظه «ثم يعرج الذين كانوا فيكم» فعلى هذا لم يقع في المتن إختصار ولا اقتصار، وهذا أقرب الأجوبة. وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق أخرى وأصحها وفيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين، وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعاً عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «فيعتج ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر، فيجتمعون في صلاة الفجر، فتصعد ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار، ويعتجهم في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل، فيسألهم ربهم: كيف تركتم عبادي» الحديث. وهذه الرواية تزيد الإشكال وتغني عن كثير من الاحتمالات المقيدة فهي المتقدمة،

١٨- باب وقت المغرب

وَقَالَ عطاء: يَجْمَعُ الْمَرْبُوعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمُشْرِقِ.

٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَزْهَرِيُّ

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَّاشِيِّ، هُوَ عطاء بْنُ مَهْبُوبٍ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا، وَكَانَ كَثِيرٌ مَوَاقِعَ يُذَلُّ. [أخرجه مسلم: ١٧٧]

٥٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا

شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِدْرِيسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَدِمَ الْحَجَّاجُ، فَسَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالنَّجَاجِ، وَالْعَصْرَ وَالشُّصْنَ نَفِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَّهَتْ، وَالْمُشْرِقَ أَهْأَا وَأَهْأَا، إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ انْفَلَتُوا غَيْرًا، وَالصُّبْحَ - كَانُوا، أَوْ - كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيَهَا بَقَلَسَ. [أخرجه: ٥٦٥، وهو في مواضع الصلاة، باب: ١١ وباب: ٢٠. أخرجه مسلم: ٦٤٦]

٥٦١- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِدْرِيسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَكَّرَتْ بِالْحَجَّاجِ. [أخرجه مسلم: ٦٣٦]

٥٦٢- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ يَحْيَى قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ مَسَاجِدَهُمَا، وَكُنَّا يَتَابِعُهُمَا. [راجع: ٥٤٣. أخرجه مسلم: ٧٠٥، وفي صلاة المسافرين (٥٤)]

قوله: (باب وقت المغرب). وقال عطاء: يجمع المربوع بين المغرب والعشاء) أشار بهذا الأثر في هذه الترجمة إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء، وذلك أنه لو كان مضيًا لانتفصل عن وقت العشاء، ولو كان متصلًا لم يجمع بينهما كما في الصبح والظهر. ولعله لئلا يفتن بالبعضين ابن عباس الذي عليه القول على أنه جمع بين الظهر والعصر في وقت إصلاهما وبين المغرب والعشاء في وقت إصلاهما، وأما الأحاديث التي أوردها في الباب فليس فيها ما يدل على أن الوقت مضى، لأنه ليس فيها إلا مجرد المبادأة إلى الصلاة في أول وقتها، وكانت تلك حادثة ﷺ في جميع الصلوات إلا فيما ثبت فيه خلاف ذلك كالإيراد وتأكيد العشاء إذا أبطلوا كما في حديث جابر والله أعلم. ولما أثار عطاء فوصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه، واختلف العلماء في المربوع هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالسافر لما فيه من الرق به أو لا يجوز أحمد وإسحاق مطلقًا، واختاره بعض الشافعية، وجوزوه مالك بشرطه، والمشهور عن الشافعية وأصحابه للتح، ولم ير في المسألة نقلًا عن أحد من الصالحين.

قوله: (الوليد) هو ابن مسلم.

قوله: (هو عطاء بن صهيب) هو مولى رافع بن خديج شيخه، قال ابن حبان، صحبه ست سنين.

قوله: (والله ليهر مواقع نيله) يفتح النون وسكون اللوحدة أي الموضع التي تصل إليها ساهمه إذا رمى بها. وروى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ للمغرب ثم نرجع فنترقى حتى نأتي ديارنا، فما يفتي علينا مواقع سهامنا» إسناده حسن، والنبيل هي السهام العربية، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها قاله ابن سيده، وقيل واحدا نيلة مثل حجر وعرة، ومقتضاه المبادأة بالمغرب في أول وقتها بحيث أن الفراق منها يقع والضوء باق.

قوله: (محمد بن جعفر) هو غندر.

قوله: (عن محمد بن عمرو) في مسلم من طريق معاذ بن شعبة عن سعد بن محمد بن عمرو بن الحسن.

قوله: (قدم الحجاج) يفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم وآخره جيم هو ابن يوسف التقي، وزعم الكرماني أن الرواية بضم أوله قال: وهو جمع حاج انتهى. وهو

تحريف بلا خلاف، وقد وقع في رواية أبي عوانة في صحيحه من طريق أبي النضر عن شعبة: سألتا جابر بن عبد الله في زمن الحجاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة، وفي رواية مسلم من طريق معاذ بن شعبة «كان الحجاج يؤخر الصلاة».

(ثالثة): كان قدوم الحجاج للمدينة أميرًا عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير، فقرر عبد الملك على الحزمين وما معهما، ثم نقله بعد هذا إلى العراق.

قوله: (بالحجارة) ظاهره يعارض حديث الإبراد لأن قوله كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقيق العيد ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق المهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقًا لأن الإبراد كما تقدم مفيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما تقدم، فإن وجدت شروط الإبراد أبرد ولا حيل، فالعنى كان يصلي الظهر بالمهاجرة إلا إن احتاج إلى الإبراد. وتعقب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء والله أعلم.

قوله: (تقية) بالتون أوله أي خالصة صافية لم تدخلها صفة ولا تزيين.

قوله: (إذا وجدت) أي غابت، وأصل الوجوب السقوط، والمراد مسقوط قرص الشمس، وفاعل وجدت مستر وهو الشمس. وفي رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم في المغرب إذا غربت الشمس، ولأبي عوانة في طريق أبي النضر عن شعبة والمغرب حين غيب الشمس، وفيه دليل على أن مسقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب، ولا يفتي أن عمله ما إذا كان لا يحول بين وقتها غايته وبين الرائي حائل والله أعلم.

قوله: (والعشاء أحيانًا وأحيانًا) ولمسلم «أحيانًا يؤخرها وأحيانًا يعجل، كان إذا رآهم قد اجتمعوا إلى» وللمصنف في باب وقت العشاء: عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة إذا كثر الناس عجل، وإذا قلوا أخره، ونحوه لأبي عوانة في رواية. والأحيان جمع حين، وهو اسم ميم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور، وقيل الحين ستة أشهر وقيل أربعون سنة، وحديث الباب بقوي للمشهور، وسيأتي الكلام على حكم وقت العشاء في بابه. وقال ابن دقيق العيد: إذا تعارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت متفردًا أو يؤخرها في الجماعة، فهما أفضل الأقرب عندني أن يؤخر لأجل الجماعة مع إمكان التقديم، قلت: ورواية مسلم بن إبراهيم التي تقدمت تدل على أحسن من ذلك، وهو أن انتظر من تكثر بهم الجماعة أول من التقديم، ولا يفتي أن عمل ذلك ما إذا لم يفتش التأخير ولم يفتش على الحاضرين. والله أعلم.

قوله: (كانوا أو كان) قال الكرمانى: الشك من الرواي عن جابر، ومعناها متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر، إن أراد النبي ﷺ فالصباحية في ذلك كانوا معه، وإن أراد الصحابة فآلتي ﷺ كان إمامهم، أي كان شأنه التسجيل لها دائمًا لا كما كان يصنع في العشاء من تعجيلها أو تأخيرها. وخبر كانوا مخلوف يدل عليه قوله يصليها، أي كانوا يصلون. والغلس يفتح اللام ظلمة آخر الليل، وقال ابن بطال ما حاصله: فيه حذفان، حذف خبر كانوا وهو جازز كحذف خبر المبشأ في قوله: «واللاني لم يفتش» أي ففتشتم مثل ذلك، والحذف الثاني حذف الجملة التي بعد «أو» تقديره: أو لم يكونوا مجتمعين. قال ابن التين: ويصح أن يكون كانوا هنا تامة غير ناقصة بمعنى المنفرد والوقوف، فيكون المخلوف ما بعد «أو» خاصة. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون شكًا من الرواي هل قال كان النبي ﷺ، أو كانوا. ويحتمل أن يكون تقديره: والصبح كانوا مجتمعين مع النبي، أو كان النبي ﷺ وحده يصليها بالغلس. قلت: والتقدير المتقدم أولى. ولعل في شك من الرواي، فقد وقع في رواية مسلم «والصبح كانوا أو قال كان النبي ﷺ»، وفيه حذف واحد تقديره: والصبح كانوا يصلونها أو كان النبي ﷺ يصليها بقلس، قوله: «فيلس» يملق باقي الفلقين كان هو الواقع، ولا يلزم من قوله: «كانوا يصلونها» أن النبي ﷺ لم يكن معهم، ولا من قوله: «كان النبي ﷺ» أنه كان وحده، بل المراد بقوله: «كانوا يصلونها» أي النبي ﷺ بأصحابه، وهكذا قوله: «كان النبي ﷺ يصليها» أي بأصحابه. والله أعلم.

قوله: (عن سلمة) هو ابن الأكوع، وهذا من ثلاثيات البخاري.

قوله: (إذا توارت بالحجاب) أي استترت، والمراد الشمس، قال الخطابي: لم يذكرها اعتمادًا على أقوال السامعين، وهو قوله في القرآن: «حتى توارت بالحجاب» انتهى. وقد رواه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد بلطف إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب، فدل على أن الاختصار في المتن من شيخ البخاري، وقد صرح بذلك الإسماعيلي، ورواه عبد بن حيد عن صفوان بن عيسى، وأبو عوانة والإسماعيلي من طريق صفوان أيضًا عن يزيد بن أبي عبيد بلطف «كان يصلي المغرب

عن أبيه، واختلف عليه في لفظ المتن فقال هارون الحمال عنه كراوية البخاري. قلت: وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خيثمة زهير بن حرب عند أبي نعيم في مستدرجه وغير واحد عن عبد الصمد وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن أبيه أنه قال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فإن الأعراب تسميها عشاءة قلت: وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي معمر شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني عنه، وأخرجه أبو نعيم في مستدرجه عن الطبراني كذلك، وجنح الإسماعيلي إلى ترجيح رواية أبي مسعود لموافقة حديث ابن عمر يعني الذي رواه مسلم كما ستذكره في صدر الباب الذي يليه. والذي يبين في أنهما حديثان: أحدهما في المغرب، والآخر في العشاء، كانا جميعاً عند عبد الوارث بسند واحد. والله تعالى أعلم.

٢٠- باب ذِكْرِ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ ، وَمَنْ رَأَاهُ وَأَمِيعًا

قال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: « أَقْبَلُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ». [راجع: ٦٤٤]

وقال: « لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ ». [راجع: ٦١٥]

قال أبو عبد الله: والاختيار: أَنْ يَقُولَ الْعِشَاءَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ» [التر: ٥٨]

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنَّا نَتَأَوَّبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، فَأَغْصَمَ بِهَا. [راجع: ٥٦٧]

وقال ابن عباس وعائشة: أَغْصَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ. [راجع: ٥٦٦]

وقال بغضهم: عَنْ عَائِشَةَ: أَغْصَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ. [راجع: ٥٦٦]

وقال جابر: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ. [راجع: ٥٦٠]

وقال أبو هريرة: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ. [راجع: ٥٤١]

وقال: أَنَسُ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ. [راجع: ٥٧٢]

وقال ابن عمر: وَأَبُو أُبَيٍّ، وَأَبْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ. [راجع: ١٠٩١، ١٠٩٤، ١١٦٧]

٥٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى نَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ صَلَاةٍ الْعِشَاءَ، وَهِيَ الْيُحْيَى يَذْعُو النَّاسَ الْعَتَمَةَ، ثُمَّ الصَّرَفَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ يَالَةِ سَنَةٍ فِيهَا، لَا يَبْقَى مِنْهُنَّ شَيْءٌ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ». [راجع: ١١٦٠. أخرجه مسلم: ٢٥٢٧]

قوله: (باب ذكر العشاء والعتمه ومن رآه واسمها) غايه المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع أن سياق الحديثين الوردتين فيهما واحد، وهو النهي عن غلبة الأعراب على المسلمين، وذلك لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ إطلاق اسم العشاء على المغرب، وثبت عنه إطلاق اسم العتمه على العشاء، فتصرف المصنف في الترجنتين بحسب ذلك. والحديث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ «لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فإنها في كتاب الله العشاء، وإنهم يسمون بحلاب الإبل»، ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة وإسناده حسن، وأبو يعلى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن موفٍ كذلك، زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر «وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمه صباح وغضب» وأخرج عبد الرزاق هذا الموقف من وجه آخر عن ابن عمر، واختلف السلف في ذلك: فمنهم من كرهه كابن عمر راوي الحديث، ومنهم من أطلق جواز قله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره، ومنهم من جعله خلاف الأولى وهو الراجح، وسباني المصنف، وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره، ونقل القرطبي عن غيره: إنما نهى عن ذلك

ساعة تغرب الشمس حين يغيب حاجبها والمراد حاجبها الذي يبقى بعد أن يغيب أكثرها، والرواية التي فيها توارت، أصرح في المراد. وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والمغرب في وقت الظهر والله أعلم. واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة بالمرحمة ثم للمهمة وضعه في أثناء حديث «ولا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد والشاهد النجم».

١٩- باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ

٥٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا تَغْلِبْكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْمَغْرِبِ ». قَالَ: وَقُولُوا الْأَعْرَابُ: هِيَ الْعِشَاءُ.

قوله: (باب من كره أن يقال للمغرب العشاء) قال الزين بن النير: عدل للمصنف من الجزم كان يقول باب كراهية كذا لأن لفظ الخبر لا يقتضي نهياً مطلقاً، لكن فيه النهي عن غلبة الأعراب على ذلك، فكان المصنف رأى أن هذا القدر لا يقتضي المنع من إطلاق العشاء عليه أحياناً، بل يجوز أن يطلق على وجه لا يترك له التسمية الأخرى كما ترك ذلك الأعراب وقرؤا مع عاداتهم، قال: وإنما شرع لها التسمية بالمغرب لأنه اسم يشعر بمسماها أو ابتداء وقتها، وكره إطلاق اسم العشاء عليها لتلايق الالتباس بالصلاة الأخرى، وعلى هذا لا يكره أيضاً أن تسمى العشاء بقدر كان يقول العشاء الأولى، ويؤيده قولهم العشاء الأخيرة كما ثبت في الصحيح، وسباني من حديث أنس في الباب الذي يليه، ونقل ابن بطال عن غيره أنه لا يقال للمغرب العشاء الأولى ويحتاج إلى دليل خاص، أما من حديث الباب فلا حجة له.

قوله: (عبد الوارث) هو ابن سعيد التنويري، وقوله: (عن الحسين) هو المصنف. قوله: (حديثي عبد الله المزني) كذا للأثر لم يذكر اسم أبيه، زاد في رواية كرمه هو ابن مغفل بالغين المعجمة والفاء المشددة، وكذلك وقع منسوباً يذكر أبيه في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الإسماعيلي وغيره، والإسناد كله بصريون.

قوله: (لا تغلبكم) قال الطيبي: يقال غلبه على كذا غصبه منه أو أخذه منه قهراً، والمعنى لا تتعرضوا لما هو من عاداتهم من تسمية للمغرب بالعشاء والعشاء بالعتمه فيغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بهاء، قال: فأنهني على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم. وقال غيره: معنى الغلبة أنكم تسمونها اسماً وهم يسمونها اسماً، فإن سميتموها بالاسم الذي يسمونها به واقتصرهم، وإذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انتقل له حتى غلبه، ولا يحتاج إلى تقدير غصب ولا أخذ. وقال التنويري: المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم. وقال القرطبي: الأعراب من كان من أهل البادية وإن لم يكن عربياً، والعربي من يتسبب إلى العرب ولو لم يسكن البادية.

قوله: (على اسم صلاتكم) التعبير بالاسم يمد قول الأزهري أن المراد بالنهي عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب، وكذا قول ابن المنذر: السر في النهي سد الذريعة لتلا تسمى عشاء فيظن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذاً من لفظ العشاء أنه وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق، وفيه نظر، إذ لا يلزم من تسميتها المغرب أن يكون وقتها مضيقاً، فإن الظاهر سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقاً بلا خلاف.

قوله: (قال وتقول الأعراب هي العشاء) سر النهي عن موافقتهم على ذلك أن لفظ العشاء لغة هو أول ظلام الليل، وذلك من غيوبة الشفق، فلو قيل للمغرب عشاء لأدى إلى أن أول وقتها غيوبة الشفق، وقد جزم الكرماني بأن فاسل قال هو عبد الله المزني راوي الحديث، ويحتاج إلى نقل خاص لذلك ولا يظهر إيراد الإسماعيلي أنه من تنمة الحديث، فإنه أورد بلفظ «فإن الأعراب تسميها» والأصل في مثل هذا أن يكون كلاماً واحداً حتى يقوم دليل على إدراجها.

(فائدة): لا يتناول النهي تسمية للمغرب عشاء على سبيل التخليص كمن قال مثلاً: صليت العشاءين، إذا قلنا إن حكمة النهي عن تسميتها عشاء خوف اللبس لزوال اللبس في الصيغة المذكورة والله أعلم.

(تنبيه): أورد الإسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث

الله هو أبوه.

قوله: (صلى لنا) أي لأجلنا أو اللام بمعنى الباء.

قوله: (وهي التي يدعوها الناس العشاء) تقدم نظير ذلك في حديث أبي برزة في قوله: (وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة وتقدم أيضاً من حديث عائشة عند الإسماعيلي، وفي كل ذلك إشعار بقلية استعمالهم لها بهذا الاسم، فصار من حرف النهي عن ذلك يحتاج إلى ذكره لقصد التعريف، قال النووي وغيره: يجمع بين النهي عن تسميتها عتمة وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأمرين: أحدهما أنه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهي للتبعية لا للتحريم، والثاني بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية. ويحتمل أنه استعمل لفظ العتمة في العشاء لأنه كان مشهوراً عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب، فلو قال: لو يعلمون ما في الصبح والعشاء، لترهبوا أنها المغرب. قلت: وهذا ضعيف لأنه قد ثبت في نفس هذا الحديث «لو يعلمون ما في الصبح والعشاء» فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة والعتمة تارة من تصرف الرواة، وقيل إن النهي عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز، وتعقب بأن نزول الآية كان قبل الحديث المذكور، وفي كل من القولين نظر للاحتياج في مثل ذلك إلى التاريخ، ولا بعد في أن ذلك كان جازماً، فلما كثر إطلاقهم له نهوا عنه لتلا تطلب السنة للجعلية على السنة الإسلامية، ومع ذلك فلا يجرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رووا النهي استعمالوا التسمية المذكورة. وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة طرفع الابتاس بالمغرب. والله أعلم.

قوله: (وهي التي يدعوها الناس العتمة) فيه إشعار بقلية هذه التسمية عند الناس من لم يبلغهم النهي، وقد تقدم الكلام على متن الحديث في باب السر في العلم.

٢١- باب وَقْتُ الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا

٥٦٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالنَّجَارَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَتَّى، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَّهَتْ، وَالْعِشَاءَ: إِذَا كَفَرَ النَّاسُ عَجَلًا، وَإِذَا قَلَّوْا آخَرًا، وَالصُّبْحَ بِطَلَسٍ. [راجع: ٥٦٠. أخرجه مسلم: ٦٤٦]

قوله: (باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال إنها تسمى العشاء إذا عجلت والعتمة إذا أخرت، أخذاً من اللفظين. وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الأوجه المظمنة فاتحج عليه المصنف بأنها قد سبت في حديث الباب في حال التقديم والتأخير باسم واحد، وقد تقدم الكلام على حديث جابر في باب وقت المغرب.

٢٢- باب فَضْلِ الْعِشَاءِ

٥٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرْقُو: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْ قَالَتْ: أَغْنَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَهْجُرَ الْإِسْلَامَ، فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَالَ غُرْقُو: لَأَمِ النَّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ، فَخَرَجَ فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ: «مَا يَنْظُرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غُرْمَكُمُ» [انظر: ٥٦٩، ٨١٢، ٨١٤، وانظر في موافق الصلاة: باب: ٢٠. أخرجه مسلم: ٦٣٨]

٥٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْقَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَاصْحَابِي اللَّيْلِينَ لَدَيْمُوا مَعِيَ فِي الْمَشْفِئَةِ نَزُولًا فِي بَيْعِ بَطْحَانَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَأَوَّبُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَرَى فِيهِمْ، فَوَاقَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَاصْحَابِي، وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، فَأَغْنَمَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى أَهَارَ اللَّيْلُ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاةً قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: «عَلَى رِجْلَيْكُمْ أَهْبِرُوا، إِنَّ مِنْ بَعْضِ اللَّهِ

تَنْزِيهاً لِهَذِهِ الْعِبَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ الدِّينِيَّةِ عَنْ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا مَا هُوَ اسْمُ لَفْعَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ وَهِيَ الْحَلْبَةُ الَّتِي كَانُوا يَحْلِبُونَهَا فِي ذَلِكَ الرَّقْتُ وَيَسْمُونَهَا الْعَتَمَةَ. قلت: وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يمتدونها في زمان الجذب خوفاً من السَّوَالِ وَالصَّعَالِيكِ، فَعَلِيَ هَذَا نَهْيُ فَضْلَةَ دُنْيَوِيَّةٍ مَكْرُوهَةٍ لَا تَطْلُقُ عَلَى فَعْلَةٍ دِينِيَّةٍ حَمِيدَةٍ، وَمَعْنَى الْعَمِّ فِي الْأَصْلِ تَأْخِيرُ خُصُوصٍ، وَقَالَ الطَّبْرِي: الْعَتَمَةُ بَقِيَّةُ اللَّيْلِ تَتَّبِقُ بِهَا النَّاقَةُ بَعْدَ هَوَيْ مِنَ اللَّيْلِ، فَسَمِيَتْ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَصَلُّونَهَا فِي تِلْكَ السَّاعَةِ. وروى ابن أبي شيبة من طريق يونس بن مهران قال: قلت لابن عمر من أول من سَمَى صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْعَتَمَةَ؟ قَالَ: الشَّيْطَانُ.

قوله: (وقال أبو هريرة) شرع المصنف في إيراد أطراف أحاديث عطفة على الأسانيد كلها صحيحة خرجة في أمكنة أخرى، حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء، وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها بها لإطلاق الفعل كقوله: «أعظم النبي ﷺ فضائله إيواءه لها الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق الاسم، لا لمنع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت. وحديث أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في باب فضل العشاء جامعة وباللفظ الثاني وهو العتمة في باب الاستهام في الأذن.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (والاختيار) قال الزين بن النير: هذا لا يتناول لفظ الترجمة فإن لفظ الترجمة يفهم التسوية وهذا ظاهر في الترجيح. قلت: لا تنافي بين الجواز والأولوية، فالشيئان إذا كانا جازي الفعل قد يكون أحدهما أولى من الآخر، وإنما صار عنده أولى لما رقت لفظ القرآن، ويترجح أيضاً بأنه أكثر ما ورد من النهي ﷺ، وبأن تسميتها عشاء يشعر بأول وقتها بخلاف تسميتها عتمة لأنه يشعر بخلاف ذلك، وإن لفظ في الترجمة لا يتنافى ما ذكر أنه الاختيار، وهو واضح لمن نظره لأنه قال: فمن كرهه فاشكر إلى الخلاف، ومن نقل الخلاف لا يمتنع عليه أن يختار.

قوله: (ويذكر عن أبي موسى) سيأتي موصولاً عند المصنف مطولاً بعد باب واحد، وكأنه لم يميز به لأنه اختصر لفظه، نبه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصحتين وحاصل الجواب أن صيغة الجزم تدل على القوة، وصيغة التريض لا تدل. ثم بين مناسبة المدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التريض بأن البخاري قد فعل ذلك لمضى غير التضعيف، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمضى، وكذا الاختصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز.

قوله: (وقال ابن عباس وعائشة) أما حديث ابن عباس فوصله المصنف في باب النوم قبل العشاء كما سيأتي قريباً، وأما حديث عائشة بلفظ «أعظم بالعشاء» فوصله في باب فضل العشاء من طريق حليل، وفي الباب الذي بعده من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري من عروة عنها، وأما حديثها بلفظ «أعظم بالعتمة» فوصله المصنف أيضاً في باب خروج النساء إلى المساجد بالليل، بعد باب وضوء الصبيان من كتاب الصلاة أيضاً من طريق شبيب عن الزهري بالسند المذكور، وأخرجه الإسماعيلي من طريق عقيل أيضاً ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري بلفظ «أعظم النبي ﷺ ليلة بالعشاء» وهي التي يدعوها الناس العتمة وهذا يشعر بأن السياق المذكور من تصرف الراوي.

(كعبه): معنى أعظم دخل في وقت العتمة، ويطلق أعظم بمعنى آخر لكن الأول هنا أظهر.

قوله: (وقال جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء) مر طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت المغرب وفي باب وقت العشاء.

قوله: (وقال أبو برزة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء) مر طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت العصر.

قوله: (وقال أنس: أخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء) مر طرف من حديث وصله المؤلف في باب وقت العشاء إلى نصف الليل.

قوله: (وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس: صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء) أما حديث ابن عمر فاستند المؤلف في الحج بلفظ «صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء بالمرحلة جميعاً» ولما حديث أبي أيوب فوصله أيضاً بلفظ «جمع النبي ﷺ في حجة الوداع بين المغرب والعشاء» وأما حديث ابن عباس فوصله في باب تأخير الظهر إلى العصر كما تقدم.

قوله: (قال سالم أخبرني عبد الله) هو سالم بن عبد الله بن عمر، وشيخه عبد

عَلَيْكُمْ، أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ السَّاعَةَ غَيْرَكُمْ . أَوْ قَالَ : مَا صَلَّى عَلَيْهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرَكُمْ . لَا يُدْرِي أَيُّ الْكَلِمَتَيْنِ، قَالَ، قَالَ أَبُو مُوسَى: فَرَجَعْنَا فَعَرَّضْنَا بِمَا سَوَّغًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ فِي مَوَالِيهِ الصَّلَاةِ، باب: ٢٠ .
أخرجه مسلم: ٤٦١]

قوله: (باب فضل العشاء) لم أر من تكلم على هذه الترجمة، فإنه ليس في الحديثين اللذين ذكرهما المؤلف في هذا الباب ما يقتضي اختصاص العشاء بفضيلة ظاهرة، وكأنه مأخوذة من قوله «ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم» فعلى هذا في الترجمة حذف تقديره «باب فضل انتظار العشاء» والله أعلم.

قوله: (عن عروة) عند مسلم في رواية يونس عن ابن شهاب «أخبرني عروة» .
قوله: (وذلك قبل أن يفسحوا الإسلام) أي في غير المدينة، وإنا فشا الإسلام في غيرها بعد فتح مكة.

قوله: (حتى قال عمر) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب في «باب النوم قبل العشاء» «حتى ناداه عمر: الصلاة» وهي بالنصب بفعل مضمر تقديره «ملا صل الصلاة» وساغ هذا الحذف لدلالة السياق عليه.

قوله: (نام النساء والصبيان) أي الحاضرون في المسجد، وإنا خصهم بذلك لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم، وعمل الشفقة والرحمة، بخلاف الرجال. وسيأتي قريباً في حديث ابن عمر في هذه القصة: «حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا» ونحوه في حديث ابن عباس، وهو محمول على أن الذي رقد بعضهم لا كلهم، ونسب الرقاد إلى الجميع مجازاً. وسيأتي الكلام على بقية هذا الحديث في «باب النوم قبل العشاء» لمن غلب.

قوله: (عن يزيد) هو بالمولدة والراء بلفظ التصغير، وشيخه أبو بردة هو جده.
قوله: (في يفتح بطحان) بفتح الموحدة من يفتح وضما من بطحان.

قوله: (وله بعض الشغل في بعض أمره) فاعلم بالصلاة فيه دلالة على أن تأخير النبي ﷺ إلى هذه الغاية لم يكن قصداً. ومثله قوله في حديث ابن عمر الأبي قريباً «شغل عنها ليلة» وكذا قوله في حديث عائشة: «أتممت بالصلاة ليلته» يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه، والقيصل في هذا حديث جابر «كانوا إذا اجتمعوا صجل، وإذا أبطلوا أخره» .
(فاللادة): الشغل المذكور كان في تجهيز جيش، أو الطبري من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر.

قوله: (حتى ابهار الليل) بالموحدة وتشديد الراء أي طلعت نجومه واشتبهت، والباهر المتلألئ نوراً قاله أبو سعيد الضرير. وعن سيويه: ابهار الليل كبرت ظلمته وابهيار القمر كثر ضروءه. وقال الأصمعي: ابهار انتصف مأخوذة من بهرة الشيء وهو وسطه، ويؤيده أن في بعض الروايات «حتى إذا كان قريباً من نصف الليل» وهو في حديث أبي سعيد كما سيأتي، وسيأتي في حديث أس عند المصنف «إلى نصف الليل» وفي الصحاح: ابهار الليل ذهب معظمه وأكثره، وعند مسلم من رواية أم كلثوم عن عائشة «حتى ذهب عامة الليل».

قوله: (على رسلكم) بكسر الراء ويجوز فتحها، للمعنى تناولوا.

قوله: (إن من لمة الله) بكسر همز إن، وهم من ضبطه بالفتح، وأما قوله: «أنه ليس أحد» فهو بفتح أنه للتعليل، واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل، لكن قال ابن بطال: ولا يصلح ذلك الآن للأكمة لأنه أمر بالتخفيف، وقال: «إن فيهم الضعيف وذو الحاجة» فترك التطويل عليهم في الانتظار لولي. قلت: وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري «صلينا مع رسول الله ﷺ صلاة التمتع، فلم يخرج حتى مضى نحر من شطر الليل فقال: إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة» ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل» وسيأتي في حديث ابن عباس قريباً «لولا أن أشق على أمي لأمرتهم أن يصلوها هكذا» وللتروفي وصححه من حديث أبي هريرة «لولا أن أشق على أمي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه»، فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها ولم يقله النوم ولم يشق على أحد من المأمومين فاتأخير في حقه أفضل، وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم، وهو اختيار كثير

من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم والله أعلم. ونقل ابن المنذر عن الليث وإسحاق أن للتحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث، وقال الطحاوي: يستحب إلى الثلث، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين، وهو قول الشافعي في الجليل، وقال في القديم: التمتع أفضل، وكذا قال في الإملاء وصححه النووي وجماعة وقالوا: إنه مما يقتضى به على القديم، وتعقب بأنه ذكره في الإملاء وهو من كتبه الجبلية والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير، ومن حيث النظر التفصيل والله أعلم.

قوله: (فرحى) جمع فرحان على غير قياس، ومثله «وترى الناس سكروى» في قراءه، أو تأثيت فرح وهو نحو الرجال فتلث، وفي رواية الكشميهني «فرجنا وفرجنا» وبليضهم «فرجنا فرحاً» بفتح الراء على المصدر، ووقع عند مسلم كالرواية الأولى، وسبب فرحهم علمهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عطس مستلزمة للثبوت الحسن مع ما انضاف إلى ذلك من تجميعهم فيها خلف رسول الله ﷺ.

٢٣- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ

٥٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَالِيَةُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثُ بِحَقٍّ. رَوَاهُ: ٥٤١. أخرجه مسلم: ٤٦١ بقطعة لم ترد في هذه الطريق، وأخرجه (٦٤٧) مطولاً بعض اللفظ

قوله: (باب ما يكره من النوم قبل العشاء) قال الترمذي: كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورخص بعضهم فيه في رمضان خاصة انتهى، ومن نقلت عنه الرخصة قبلت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له أن يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم، وهذا جيد حيث قلنا إن حلة النهي خشية خروج الوقت، وحل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء، والكرامة على ما بعد دخوله.

قوله: (حدثنا محمد بن سلام) كذا في رواية أبي ذر وواقفه ابن السكن. وفي أكثر الروايات حدثنا عمدة غير منسوب، وقد تعين من رواية أبي ذر وابن السكن وحدثني أبي بركة المذكور طرف من حديث أبي في السمر بعد العشاء.

قوله: (والحديث بعدها) أي الحادثة. وسيأتي بعد أبواب أن هذه الكرامة خصوصية بما إذا لم يكن في أمر مطلوب، وقيل: الحكمة فيه لتلا يكون سبباً في ترك قيام الليل، أو للاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح، وسيأتي الجمع بين هذا الحديث وبين حديثه ﷺ بعد صلاة العشاء في الباب المذكور.

٢٤- باب النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غَلِبَ

٥٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، عَنْ سَلِيمَانَ: أَنَّ صَلَاحَ بْنَ كَيْسَانَ: أَخْبَرَنِي أَنَّ شِهَابِي، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعِشَاءِ، حَتَّى نَأْفَاةَ عَمْرٍ: الصَّلَاةُ، نَامَ النَّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ فَقَالَ: مَا يَنْتَظَرُهَا أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرَكُمْ . قَالَ: وَلَا يُصَلِّيُ يُؤْتَمِلُ إِلَّا بِالْمَعْيَةِ، وَكَانُوا يُتَلَوُّونَ لَهَا تَيْنَ أَنْ يَكْبَسَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ. [راجع: ٥٦٦. أخرجه مسلم: ٦٣٨]

قوله: (باب النوم قبل العشاء لمن غلب) في الترجمة إشارة إلى أن الكرامة غنصة بمن تماثل ذلك مختاراً، وقيل ذلك مستفاد من ترك إنكاره ﷺ على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء، ولو قيل بالفرق بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً لكان متجهاً.

قوله: (حدثني أبو بكر) هو عبد الحميد بن أبي أويس واسمه عبد الله أخو إسماعيل شيخ البخاري ويعرف بالأعمش.

قوله: (ولا تصلي) بالثناة التوقائية وفتح اللام المشددة أي صلاة العشاء، والمراد أنها لا تصلى بالنية المنصوصة وهي الجماعة إلا بالمدينة، وبه صرح الداودي، لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سراً، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها.

قوله: (وكانوا) أي النبي ﷺ وأصحابه، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المرواطة على ذلك، وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند السنائي من رواية إبراهيم بن أبي حيلة عن الزهري، ولفظه: «ثم قال صلوا فيما بين أن يذهب الشفق إلى ثلث الليل» وليس بين هذا وبين قوله في حديث أنس «أنه انصر الصلاة إلى نصف الليل» معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عاداته.

(قائدة): زاد مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث: قال ابن شهاب وذكر لي أن رسول الله ﷺ قال: «وما كان لكم أن تتروا رسول الله ﷺ للصلاة» وذلك حين صاح عمر، وقوله: «تتروا» بفتح اللام الفوقانية وسكون التاء وضمة الزاي بعدها راء أي تلمحوا عليه، وروي بضم أوله بعدها موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي أي تخرجوا.

٥٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْطٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَّيَ فِيهَا لَيْلَةً، فَأَخْرَجَهَا حَتَّى رَكَعْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلْنَا، ثُمَّ رَكَعْنَا، ثُمَّ اسْتَقْبَلْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لَسْنَا آخِذِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ بِتَغْيِيرِ الصَّلَاةِ غَيْرَ نَوْمٍ».

وَكَانَ ابْنُ هَاشِمٍ: لَا يَتَابَعِي أَقْدَمَهَا أَمْ آخِرَهَا، إِنْ كَانَ لَا يَخْشَى أَنْ يَغْلِبَهُ النَّوْمُ عَنْ نَوَافِلِهَا، وَكَانَ يُرْوَدُ لَيْلَتَهَا. [أخرجه مسلم: ٦٢٩]

٥٧١- قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ، وَقَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَكْثَرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ، حَتَّى رَكَعَ النَّاسُ وَاسْتَقْبَلُوا، وَرَكَعُوا وَاسْتَقْبَلُوا، فَقَامَ غَيْرُ ابْنِ الْعَطَاءِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ.

قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمَّا خَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، كَانَتِ الظُّرُفُ إِلَيْهِ الْآنَ، يَغْفُرُ رَأْسَهُ مَاءً، وَاحِدًا بَعْدَ غُلِيٍّ، وَأَمْرِي فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدًا عَلَى أَمْرِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُعْتَلُوا هَكَذَا».

فَأَسْتَبَيْتُ عَطَاءً: كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ بَعْدَهُ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَبِلَهُ لَيْلَةً فِي عِطَاءٍ بَيْنَ اصْبَاحِهِ حَتَّى مِنْ كَلْبِيَّةٍ، ثُمَّ وَضَعَ ظُرُفَ اصْبَاحِهِ عَلَى قُرُونِ الرَّأْسِ، ثُمَّ حَتَمَهَا بِمِخْرَافٍ كَثِيلِكٍ عَلَى الرَّأْسِ، حَتَّى مَسَّتْ إِنْهَاءَهُ ظُرُفَ الْأُذُنِ، مِمَّا تَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصَّدْغِ وَنَاحِيَةِ الْعَجَلَةِ، لَا يَقْصُرُ وَلَا يَطْشُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَقَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدًا عَلَى أَمْرِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُعْتَلُوا هَكَذَا».

[الظر: ٧٧٣٩٩، ٥. أخرجه مسلم: ٦٤٧]

قوله: (حدثنا محمود) مر ابن خيلاف.

قوله: (شغل عنها ليلة فأخرجها) هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور في حديث جابر وغيره المتأخر اجتماع المصلين، وسببه يشعر بأن ذلك لم يكن من عاداته.

قوله: (حتى رَكَعْنَا في المسجد) استدل به من ذهب إلى أن النوم لا يتقضى الرضوء، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الراقد منهم كان قاعداً مشكناً، أو لاحتمال أن يكون مضطجعاً لكنه تروأ وإن لم يزل، اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء.

قوله: (وكان) أي ابن عمر (يركع ليلها) أي قبل صلاة العشاء، وهو محمول على ما إذا لم يخش أن يغلبه النوم من وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال: «لو كان لا يبالي أفتها أم أخرجها» وروى عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الأخيرة ويأمر أن يوقظه، والمصنف حل ذلك في الترجمة على ما إذا غلبه النوم، وهو اللاتج مال ابن عمر.

قوله: (قال ابن جرير) مر بالإسناد الذي قبله وهو محمود عن عبد الرزاق عن ابن جرير، وهم من زعم أنه معلق، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بالإسنادين، وأخرجه من طريقه الطبراني، وعنه أبو نعيم في مستخرجه.

قوله: (فقام عمر فقال: الصلاة) زاد في المتن: «رقد النساء والصبيان» وهو

مطابق لحديث عائشة لماضي.

قوله: (واضحاً يده على رأسه) كذا للآثر، وللكتشبي «على رأسه» وهو وهم لا ذكر بعده من هيئة عصره ﷺ شعره من الماء، وكأنه كان اغتسل قبل أن يخرج.

قوله: (فاستغث) هو مقول ابن جرير، وعطاء هو ابن أبي رباح، وهم من زعم أنه ابن سيار.

قوله: (لهذه) أي فرق. وقرن الرأس جلته.

قوله: (ثم ضمها) كذا له بالضاد المعجمة والميم، ولمسلم «وضعا» بالمهملة والموحدة، وصوبه عياض قال: لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد. قلت: ورواية البخاري موجهة، لأن ضم اليد صفة للعاصر.

قوله: (حي مست إيهامه) كذا بالفراد للكتشبي، ولشبهه «إيهامية» وهو منصوب بالمفعولية وقاعله طرف الأذن، وعلى هذا فهو مرفوع. وعلى الرواية الأولى «طرفه» منصوب وقاعله إيهامه وهو مرفوع، ويؤيد رواية الأكثر رواية حجاج عن ابن جرير عند السنائي وأبي نعيم حتى مست إيهامه طرف الأذن.

قوله: (لا يقصر ولا يطش) أي لا يطلى ولا يستعمل، ويقصر بالقاف للآثر ووقع عند الكتشبي «لا يقصر» بالميم، والأولى أصوب.

قوله: (لأمرهم أن يصلوها) كذا بين ذلك في كتاب التسمية عند المصنف من رواية سفيان بن حية عن ابن جرير وغيره في هذا الحديث وقال: «إنه الوقت لولا أن اشق على أمي».

(قائدة): وقع في الطبراني من طريق طلوس عن ابن عباس في هذا الحديث معناه قال: «وذهب الناس إلا عثمان بن مظعون في ستة عشر رجلاً، فخرج النبي ﷺ فقال: «ما صلى هذه الصلاة أمة قبلكم».

٢٥- باب وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى يَصْنَعُوا اللَّيْلَ

وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَجِبُ تَأْخِيرَهَا. [راجع: ٥٤١]

٥٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْلَعَةُ، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى يَصْنَعُوا اللَّيْلَ، ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ عَلَى النَّاسِ وَكَانُوا، أَمَّا أَنْكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا تَنْتَظِرُونَهَا» . وَكَانَ ابْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْوَب: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: كَانَتِ الظُّرُفُ إِلَى يَمِينِهِ خَافِيَةً كَلْبِيَّةٍ. [الظر: ٩٠٠، ٩٦١، ٨٤٧، ٥٨٦٩، والظر في مواليت الصلاة: باب: ٢٥. أخرجه مسلم: ٦٤٥]

قوله: (باب وقت العشاء إلى نصف الليل) في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الأوقات وأخرها وفيه: «فإذا صليت العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل» قال النووي: معناه وقت لأدائها اختياراً، وأما وقت الجزاء فيمتد إلى طلوع الفجر، لحديث أبي قتادة عند مسلم إنما الضبط على من لم يصل الصلاة حتى يمضي وقت الصلاة الأخرى» وقال الإصطخري: إذا ذهب نصف الليل صارت قضاءه قال: «ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور» قلت: وعموم حديث أبي قتادة خصوص بالإجماع في الصباح، وعلى قول الشافعي الجليل في المغرب فللاصطخري أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء والله أعلم.

قوله: (وقال أبو برة) مر طرف من حديث المتقدم في «باب وقت العصر» وليس فيه تصريح بقيد نصف الليل، لكن أحاديث التأخير والتوقيت لا جاءت مرة مفيدة بالثالث وأخرى بالنصف كان النصف غاية التأخير، ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت.

قوله: (حدثنا عبد الرحمن المحاربي) كذا لأبي ذر، ووقع لأبي الوقت وغيره عبد الرحيم بنير صيغة أداء، وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد المحاربي الكوفي يكنى أبا زياد، وهو من قدماء شيوخ البخاري، وليس له في الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد.

قوله: (صلاة العشاء) زاد مسلم «ليلة» وفيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على

ذلك.

قوله: (قد صلى الناس) أي المعبودون من صلى من المسلمين إذ ذلك.

قوله: (وزاد ابن أبي مريم) يعني سعيد بن الحكم المصري، ومراعاة بهذا التعليق بيان سماع حيد الحديث من أنس.

قوله: (كأنني أنظر إلخ) الجملة في موضع المقبول لقوله: فزاده. وقد وقع لنا هذا التعليق موصولاً عالياً من طريق أبي طاهر المخلص في الجزء الأول من فوائده قال: حدثنا البغوي حدثنا أحد بن منصور حدثنا ابن أبي مريم بسنده وأوله «مسئل أنس: هل اتخذ النبي ﷺ خاتماً؟ قال: نعم، آخر المشاة فذكره، وفي آخره «وكأنني أنظر إلى ويص خاتمه ليلتذره الويس بالموحدة والصاد المهملة: البريق، وسألت الكلام على فضل انتظار الصلاة في أبواب الجمعة، وعلى الحاتم وإليه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

٢٦- باب فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

٥٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ: لِي جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: كَمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تَصُافُونَ - أَوْ لَا تَصَافُونَ - فِي رُؤْيِيهِ لِأَنَّهُ اسْتَغْفَمَ أَنْ لَا تَعْلَمُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا». ثُمَّ قَالَ: «مُسْتَحَبٌّ بِحَدِّ رُبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا».

[طه: ١٣٠]. [راجع: ٥٥٤. أخرجه مسلم: ٢٣٣]

٥٧٤- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ غَالِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْبَرَقَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وَقَالَ ابْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ حَبَانَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [طه: ١٣٥]

قوله: (باب فضل صلاة الفجر) وقع في رواية أبي زرعة هذا «والحديث» ولم يظهر لقوله: «والحديث» توجيه في هذا الموضع، ووجهه الكرماني بأن الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر. قلت: ولا ينبغي بعده، ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات، ولا عرج عليها أحد من الشراح، فالظاهر أنها وهم، ويدل لذلك أنه ترجم لحديث جرير أيضاً «باب فضل صلاة العصر» بغير زيادة، ويحتمل أنه كان فيه «باب فضل صلاة الفجر والعصر» تحرفت الكلمة الأخيرة، والله أعلم.

قوله: (يعني) هو القطان، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم. وقد تقدم الكلام على حديث جرير في «باب فضل صلاة العصر».

قوله: (أبو جمرة) بالجيم والراء وهو القضيبي، وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها «أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس» وعبد الله بن قيس هو أبو موسى، وقد قيل إنه أبو بكر بن عمارة بن روية والأول أرجح كما سيأتي آخر الباب.

قوله: (من صلى البرقين) بفتح الموحدة وسكون الراء تنبيه بـرَد، والمراد صلاة الفجر والعصر، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير «صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» زاد في رواية لمسلم «يعني العصر والفجر» قال الخطابي: سببتا بردين لأنهما تصليان في بردي النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سيرة الحر، ونقل عن أبي عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضاً، وقال البيهقي في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرها من الصلوات ما محصله: إن من موصولة لا شرطية، والمراد الذين صلحوا أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس، لأنها فرضت أولاً ركعتين بالثلاثة وركعتين بالعشي، ثم فرضت الصلوات الخمس، فهو خير من ناس مخصوصين لا عموم فيه. قلت: ولا ينبغي ما فيه من التكلف، والأوجه أن «من» في الحديث شرطية. وقوله: «دخل» جواب الشرط، ويدل على الأصل وهو فعل

المضارع كان يقول يدخل الجنة إرادة للتأكيد في وقوعه بجعل ما يسبق كالواقع.

قوله: (ولال ابن رجاء) هو عبد الله البصري الغداني، وهو أحد شيوخ البخاري، وقد وصله محمد بن يحيى الذهلي قال: «حدثنا عبد الله بن رجاء» ورويته عالياً من طريقه في الجزء المشهور المروي عنه من طريق السلفي ولفظ المتن واحد.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن منصور، ولم يقع منسوباً في شيء من الكتب والروايات، واستدل أبو علي الغساني على أنه ابن منصور بأن مسلماً روى عن إسحاق بن منصور عن حبان بن هلال حديثاً غير هذا. قلت: رأيت في رواية أبي علي الشيبوي عن القرييري في «باب اليمان بالخير» حديثاً إسحاق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فذكر حديثاً، فهذه القرينة أقوى من القرينة التي في رواية مسلم.

قوله: (حدثنا حبان) هو ابن هلال وهو بفتح الحاء المهملة، فاجتمعت الروايات عن همام بن شيخ أبي جرة هو أبو بكر بن عبد الله، فهنا بخلاف بن زعم أنه ابن عمارة بن روية، وحديث عمارة أخرجه مسلم وغيره من طرق عن أبي بكر بن عمارة عن أبيه لكن لفظه «إن يلح لنا أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» وهذا اللفظ مغاير للفظ حديث أبي موسى وإن كان معناهما واحداً، فالصواب أنهما حديثان.

٢٧- باب وَقْتُ الْفَجْرِ

٥٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ. قُلْتُ: كَمْ يَنْهَمُ؟ قَالَ قَدَرُ عُمَيْنٍ أَوْ مِثْلَيْنِ. [يعني آية: (الفجر: ١٩٢١) أخرجه مسلم: ١٠٩٧، بدون أو معين]

٥٧٦- حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَاحٍ: سَمِعَ رَوْحاً: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا، فَلَمَّا قَرَعَا مِنْ سَحَرِهِمَا، قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ (إلى الصلاة) فَقُلْتُ: لَمَّا لَاسَ: كَمْ كَانَ بَيْنَ قَرَعِهِمَا مِنْ سَحَرِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: قَدَرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً. [الفجر: ١١٣٤]

٥٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ يَكُونُ سُرْعَةً بِي، أَنْ أَذِلَّ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [الفجر: ١٩٢٠]

٥٧٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْيَشِيدُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: كُنْتُ بِسَاءِ الْمُؤَمِّنَاتِ، يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَاةَ الْفَجْرِ) مُتَلَفَعَاتٍ بِمَرْوِطِهِنَّ، ثُمَّ يَقْلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْبِضِينَ الصَّلَاةَ، لَا يَقْرَأْنَ مِنْ الْقُرْآنِ. [راجع: ٣٧٢. أخرجه مسلم: ٦٤٥]

قوله: (باب وقت الفجر) ذكر فيه حديث «تسحر زيد بن ثابت مع النبي ﷺ» من وجهين عن أنس، فأما رواية همام عن قتادة فهي عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه فجعله من مسند زيد بن ثابت، وواقفه هشام عن قتادة كما سيأتي في الصيام، وأما رواية سعيد وهو ابن أبي عروة عن قتادة فهي «عن أنس أن نبي الله وزيد بن ثابت تسحرا» وفي رواية السرخسي والمسلمي «تسحروا» فجعله من مسند أنس، وأما قوله «تسحروا» بصيغة الجمع شاذة وترجع عند مسلم رواية همام فإنه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد، ويدل على رجحانها أيضاً أن الإسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عن سعيد قال: «عن أنس عن زيد بن ثابت» والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين أن أنساً حضر ذلك لكنه لم يتسحر معهما، ولأجل هذا سأل زيداً عن مقدار وقت السحور كما سيأتي بعده، ثم وجدت ذلك صريحاً في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما «عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ يا أنس إني أريد الصيام، أطمعني شيئاً، فجت بئر وإنه فيه ماء، وذلك بعدما أذن بلال قال: يا أنس انظر رجلاً يأكل معي، فدعوت زيد بن ثابت، فجاء فتسحر معي، ثم قام فصلى ركعتين، ثم خرج إلى الصلاة».

٥٧٩ ح	٩ - كتاب مواقيت الصلاة	٢٨ - باب من أدرك من الفجر ركعة	٥٣٨
-------	------------------------	--------------------------------	-----

فعلى هذا فالرأى بقوله: «كم كان بين الأذان والسمعة» أي إذان ابن لم يكثره لأن بطلاً كان يؤذن قبل الفجر، والآخر يؤذن إذا طلع.

قوله: (قلت كم كان بينهما)؟ سقط لفظ «كان» من رواية السرخسي والمستمل، ووقع عند الإسماعيلي من رواية صفان عن همام «قلنا لزيد»، ومن رواية خالد بن الحارث عن سعيد قال خالد: أسس القائل كم كان بينهما. ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد: قلت لأبي، فهو مقول تتأخذ. قال الإسماعيلي: والروايتان صحيحتان بأن يكون أسس سأل زيدا، وتلكه سأل أسأ والله أعلم.

قوله: (قام نبي الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة لفصلي) كذا للكشيري بصيغة التثنية، ولغيره فصليتا بصيغة الجمع، وسباني الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى. واستدل للمصنف به على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب، وللمدة التي بين الفراغ من السجود والدخول في الصلاة وهي قراءة المفسرين آية أو نحوها قدر ثلث خمس ساعة، ولعلها مقدار ما يتروا. فاشتر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر. وفيه أنه كان يدخل فيها بغلس. والله أعلم.

قوله: (عن أخيه) هو أبو بكر عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال، وسباني الكلام على حديث سهل بن سعد في الصيام. والفرض منه هنا الإشارة إلى مساندة النبي ﷺ بصلاة الصبح في أول الوقت، وحديث عائشة تقدم في أبواب ستر الصورة ولقظه أصرح في مراده في هذا الباب من جهة التغليب بالصحيح وأن سياقه يقتضي المواظبة على ذلك، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه ﷺ أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد الغلس حتى مات إلى أن يسفر. ولما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» فقد حله الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر، وحله الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة سافراً، وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغلس. وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه المصنف وغيره أنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم» يعني في الفجر يوم المزدلفة، فمحمول على أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير، فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير، لا أنه صلاها قبل أن يطلع الفجر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله في حديث عائشة (كن) قال الكرماني: هو مثل أكلوني الجرايحت لأن قيامه الأفراد وقد جمع.

قوله: (نساء المؤمنات) تقديره نساء أنفس المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه، وقيل إن «نساء» هنا بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاؤهم.

قوله: (يشهدان) أي يحضرن، وقوله: «لا يعرفن أحدهما قال الدودي:» معناه لا يعرفن أسماء أم رجال، أي لا يظهر للرائي إلا الألباح خاصة، وقيل لا يعرف أمينتهن فلا يفرق بين خديجة وزينب، وضمه النووي بأن التلطفة في النهار لا تصرف حينها فلا يبقى في الكلام فائتة، وتعقب بأن المرفة إنما تتعلق بالأعيان، فلو كان المراد الأول لصبر بنهي العلم، وما ذكره من أن التلطفة بالنهار لا تصرف حينها فيه نظره، لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الثياب ولو كان بدنيا معطى. وقال الباجي: هذا يدل على أنهن كن سافرات إذ لو كن متقبات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس. قلت: وفيه ما فيه، لأنه مبني على الاشتباه الذي أشار إليه النووي، وإما إذا قلنا إن لكل واحدة منهن هيئة غالباً فلا يلزم ما ذكر. والله أعلم.

قوله: (مطفعات) تقدم شرحه، (والمرط) جمع مرط بكسر الميم وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك، وقيل لا يسمى مرطاً إلا إذا كان أخضر ولا يلبسه إلا النساء، وهو مردود بقوله مرط من شعر أسود.

قوله: (ينقلبن) أي يرجعن.

قوله: (من الغلس) من انتهية أو تمليلية، ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي بركة السابق أنه كان يصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جلسيه، لأن هذا اختيار عن رؤية التلطفة على بعد، وذلك إخبار عن رؤية الجليس. وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل، ويؤخذ منه جواز في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار، وعمل ذلك إذا لم يجش عليهن أو بهن فتنة، واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة خضرة

٢٨ - باب من أدرك من الفجر ركعة

٥٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارَ، وَعَنْ يُسْرَ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنِ الْأَعْرَجِ، يَحْدُثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ. وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ النَّصِيِّ، قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ النَّصِيَّ». [راجع: ٥٥٦. أخرجه مسلم: ٦٠٨، وأخرجه بإجماع معناه: ٦٠٧]

قوله: (باب من أدرك من الفجر ركعة) تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في «باب من أدرك من العصر ركعة».

قوله: (يحدثونه) أي يحدثون زيد بن أسلم. ورجال الإسناد كلهم مدنيون.

قوله: (فقد أدرك الصبح) الإدراك الوصول إلى الشيء، فظاهره أنه يكفي بذلك، وليس ذلك مراداً بالإجماع، قليل يحمل على أنه أدرك الوقت، فإذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته، وهذا قول الجمهور، وقد صرح بذلك في رواية الدراودي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولقظه من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة وأصرح منه رواية أبي غسان محمد بن عمار عن زيد بن أسلم عن عطاء وهو ابن يسار عن أبي هريرة بلغظ «من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر» وقال مثل ذلك في الصبح، وقد تقدمت رواية المصنف في «باب من أدرك من العصر ركعة» من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة «قال فيها «فلمت صلاته»، وللشافعي من وجه آخر فمن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها، إلا أنه يقضي ما فاتته، وللبيهقي من وجه آخر فمن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى». ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر المحاضن وإسلام الكافر ونحوها، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة فقد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة، وهو مبني على أن الكراهة تتناول الفرض والغسل وهي خلافية مشهورة قال الترمذي: وبهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق، وخالف أبو حنيفة فقال: من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته، واحتج لذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث، وهي دعوى تحتاج إلى دليل، فإنه لا يصار إلى النسخ بالأحاديث، والجمع بين الحديثين يمكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما لا يسيب له من الزواجر، ولا سيما أن التخصيص أول من ادعاء النسخ، ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركاً للوقت، وللفقهاء في ذلك تفاصيل بين أصحاب الأغلار وغيرهم، وبين مدرك الجماعة ومدرك الوقت، وكذا مدرك الجماعة، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر للإحرام ويقرأ أم القرآن ويكبر ويضع ويسجد مسجلتين بشروط كل ذلك، وقال الرافعي: للعتير فيها أخف ما يقدر عليه أحد، وهذا في حق غير أصحاب الأغلار، أما أصحاب الأغلار كمن أفاق من إغماء أو طهرت من حيض أو غير ذلك فإن بقي من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم آداء. وقد قال قوم: يكون ما أدرك في الوقت آداء وبمده قضاء، وقيل يكون كذلك لكنه يلتحق بالآداء حكماً، والمختار أن الكل آداء وذلك من فضل الله تعالى. وتقل بعض الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له علم تأخير الصلاة حتى لا يبقى إلا هذا القدر. والله أعلم.

(لطيفة): أورد للمصنف في «باب من أدرك من العصر» طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة، لأنه قدم في طريق أبي سلمة ذكر العصر، وقدم في هذا ذكر الصبح فاسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من اعتمام. والله الهادي للصواب.

٢٩ - باب من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِبْهَابٍ، عَنْ إِبْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». [راجع: ٥٥٦. أخرجه مسلم: ٦٠٧.

وأخرجه عنه: ٦٠٨]

لَهُ عَنْ يَحْيَى، وَعَنْ إِبْنِ سَعْدٍ، وَعَنْ صَالِحِينَ: نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنِ اشْتِمَالِ الصُّبْحِ، وَعَنِ الْإِحْتِجَاءِ فِي تَوْبِهِ وَاحِدٍ، يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى الشُّبْحِ، وَعَنِ الْمُنَاهِذَةِ وَالْمُلَامَسَةِ. [راجع: ٣٩٨. أخرجه مسلم: ٨٢٥؛ مختصراً: أخرجه: ١٥١١؛ أخرجه]

قوله: (باب الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس) يعني ما حكاهما ؟ قال الزين بن المنير: لم يثبت حكم النهي، لأن تعيين المنهي عنه في هذا الباب مما كثر فيه الاختلاف، وخص الترجمة بالفجر مع اشتمال الأحاديث على الفجر والعصر، لأن الصحيح هي المذكورة أولاً في سائر أحاديث الباب. قلت: أو لأن العصر ورد فيها كونه صلى بعمداً، بخلاف الفجر.

قوله: (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي.

قوله: (عن أبي العالقة) هو الراسي بالياء التحتانية واسمه رفيع بالتصغير، ووقع مصحراً به عند الإسماعيلي من رواية غندر عن شعبه، وأورد المصنف طريق يحيى وهو القطان من شعبة عن قتادة سمعت أبا العالقة، وألّس فيها التصريح بسماع قتادة له من أبي العالقة وإن كانت طريق هشام أعلى منها.

قوله: (شهد عتيدي) أي علمني أو أخبرني، ولم يرد شهادة الحكم.

قوله: (مرضون) أي لا شك في صدقهم ودينهم، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن هشام "شهد عتيدي رجال مرضون فيهم عمر" وله من رواية شعبة "حدثني رجال أحبهم لي" عمر.

قوله: (ناس بهذا) أي بهذا الحديث بمعناه، فإن مسنداً رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه "حدثني ناس أصعبهم لي" عمر، وقال فيه "حتى تطلع الشمس" ووقع في الترمذي عنه "سمعت غير واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر، وكان من أحبهم لي".

قوله: (بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح لأنه لا جائز أن يكون الحكم فيه معلقاً بالوقت، إذ لا بد من أداء الصبح، فتعين التقدير للذكور. قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأصناف، وخالف المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجه.

قوله: (حتى تشرق) بضم أوله من أشرق، يقال أشرقت الشمس لارتفعت وأضاعت، ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي في الباب بعده بلفظ "حتى ترتفع الشمس" ويروى بفتح أوله وضم ثالثة بوزن تغرب، يقال شرفت الشمس أي طلعت، ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ "حتى تشرق الشمس أو تطلع" على الشك، وقد ذكرنا أن في رواية مسند "حتى تطلع الشمس" بغير شك، وكذا هو في حديث أبي هريرة الآتي آخر الباب بلفظ "حتى تطلع الشمس"، بالجرم، ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطالع طلوع مخصوص، أي حتى تطلع مرتفعة، قال النووي: اجتمعت الأمة على كرامة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهي عنها، وانفتروا على جواز الفرائض المؤداة فيها، واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وسجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء الفائتة، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كرامة، ودفع أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي، واحتج الشافعي بأنه ﷺ قضى سنة الظهر بعد العصر، وهو صريح في قضاء السنة الفائتة بالخامسة أولى والفرصة التقضية أولى، ويلتحق ما له سبب. قلت: وما نقله من الإجماع والافتقار متعقب، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً وأن أحاديث النهي منسوخة، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر، وبذلك جزم ابن حزم، وعن طائفة أخرى المنع مطلقاً في جميع الصلوات، وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الغرض في هذه الأوقات، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنازة في الأوقات المكروهة، وهو متعقب بما سيأتي في باب، وما أدعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنداً إلى حديث فمن أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى، فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهي عنها. وقال غيرهم: ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له، ويخص منه ما له سبب بما بين الأدلة. والله أعلم. وقال البيضاوي: اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستبراء، فدفع داود إلى الجواز مطلقاً، وكانه حل النهي على التزني. قلت: بل المحكي عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم، قال: وقال الشافعي تجوز الفرائض وما له سبب من النوافل، وقال أبو حنيفة: يحرم

قوله: (باب من أدرك من الصلاة ركعة) هكذا ترجم، وساق الحديث بلفظ "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة" وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري، وأحال به على حديث مالك، وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب، قدم قوله: "فمن الصلاة" على قوله: "ركعة" وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير، فلهذا دونه ما أكثر اطلاعه. والظاهر أن هذا أصح من حديث الباب لماضي قبل عشرة أبواب، ويحتمل أن تكون اللام عهدية فيتحداه، ويؤيده أن كلاً منهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، وهذا مطلق وذلك مقيد فيحمل المطلق على المقيد. وقال الكرماني: الفرق بينهما أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة، وهذا فيمن أدرك من الصلاة ركعة، كذا قال. وقال بعد ذلك: وفي الحديث أن من دخل في الصلاة فصلى ركعة وخرج الوقت كان مدركاً لجميعها، وتكون كلها أداء، وهو الصحيح انتهى. وهذا يدل على اتحاد الحديثين عند حملهما متعلقين بالوقت، بخلاف ما قال أولاً، وقال النبي: معناه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة. وقيل: المراد بالصلاة الجمعة، وقيل غير ذلك.

وقوله: (فقد أدرك الصلاة) ليس على ظاهره بالإجماع، لما قلناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركاً لجميع الصلاة بحيث تحصل براءة ذمت من الصلاة، فإذا فيه إضمار تقديره: فقد أدرك وقت الصلاة، أو حكم الصلاة، أو نحو ذلك، ويلزمه إتمام بقيتها. وقد تقدم بقية مباحته في الباب الذي قبله. ومفهوم التثبيد بالركعة أن من أدرك دون الركعة لا يكون مدركاً لها، وهو الذي استقر عليه الاتفاق، وكان فيه شلوك قدّم منه إدراك الإمام ركعاً يجزئ ولو لم يدرك معه الركوع، وقيل يدرك الركعة ولو رفع الإمام رأسه ما لم يرفع بقية من اتهم به رؤوسهم ولو بقي واحد، وعن الثوري وزفر: إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه أدرك إن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام وقيل: من أدرك تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة، وعن أبي العالقة، إذا أدرك السجود أكمل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط وتجزيه.

٣٠- باب الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ

٥٨١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِقَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدَ عَتِيدِي رَجُلًا مَرَضِيًّا، وَأَرَادَهُمْ عَتِيدِي غَمَرٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَقْرُبَ. [انظر: مَوَاقِيْتُ الصَّلَاةِ، باب: ٣٢. أخرجه مسلم: ٨٢٦]

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ أبا الْعَالِقَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي نَاسٌ بِهَذَا.

٥٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ غَمَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْرُورُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا» [انظر: ٥٨٥، ٥٨٩، ١١٩٢، ١٦٢٩، ٣٢٧٣. أخرجه مسلم: ٨٢٨]

٥٨٣- وَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ غَمَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَعْرَوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَعْرَوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ.»

ثَابِتَةُ عُبَيْدَةَ. [انظر: ٣٢٧٧. أخرجه مسلم: ٨٢٩]

٥٨٤- حَدَّثَنَا غُنَيْدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي سَامَةَ، عَنْ غُنَيْمِ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

الجميع سوى عصر يومه، ونجرم المنفورة أيضاً. وقال مالك: نجرم التوافل دون التوافل، ورواه أحمد لكنه استثنى ركعتي الطواف.

(تيسره) لا يقع لنا تسمية الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث، ويلفتني أن بعض من تكلم على العمدة نجاس وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها: وفي الباب عن فلان وفلان. ولقد أخطأ هذا التجاس خطأ يائساً فلا حول ولا قوة إلا بالله.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير.

قوله: (لا تحروا) أصله لا تتحرروا، فحلفت إحدى التابيين، ولمعنى لا تصدوا. واختلف أهل العلم في المراد بذلك، فمنهم من جعله تفسيراً للحديث السابق ومعناه المراد به فقال: لا تترك الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها، وإلى ذلك جنع بعض أهل الظاهر وقول ابن النضر واحتج له. وقد روى مسلم من طريق طلوس من عاتكة قالت: وهم عمر، وإما نهي رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها انتهى. وسيأتي من قول ابن عمر أيضاً ما يدل على ذلك قريباً بعد بابين، وربما قوى ذلك بعضهم بحديث ابن أوفى ركة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فيضيف إليها الأخرى، فلم بالصلاة حيث، فدل على أن الكرامة خاصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقاً، وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الباب الذي بعده، ومنهم من جعله نهياً مستقلاً، وكره الصلاة في تلك الأوقات سواء قصد لها أم لم يقصد، وهو قول الأكثر، قال البيهقي: إنما قالت ذلك عاتكة لأنها رأت النبي ﷺ يصلي بعد العصر، فحملت نهي على من قصد ذلك لا على الإطلاق، وقد أجيب عن هذا بأنه إنما صلى حيث قصدناه كما سيأتي، وأما النهي فهو ثابت من طريق جماعة من الصحابة غير عمر رضي الله عنه، فلا اختصاص له بالوهم والله أعلم.

قوله: (وقال) حدثني ابن عمي هو مقول عروة أيضاً. وهو حديث آخر، قد أقره الإسماعيلي وذكر أنه وقع له الحديثان معاً من رواية علي بن مسهر وحيسى بن يونس ومحمد بن بشر ووكيع ومالك بن سيرين ومعاوية كلهم عن هشام، وأنه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن غير عن هشام.

قوله: (حتى ترفع) جعل لرفعها غاية النهي، وهو يقوي رواية من روى الحديث الماضي بلطف حتى تشرق من الإشراف وهو الارتفاع كما تقدم.

قوله: (تابعه عهدة) يعني ابن سليمان، والضمير يعود على يحيى بن سعيد وهو القطان، يعني تابع يحيى القطان على روايته لهذا الحديث عن هشام، ورواية عهدة هذه موصولة عند المصنف في بدء الحلق، وفيه الحديثان معاً وقال فيه: حتى ترفع، يدل ترفع، وقال فيه: لا تحيروا بالياء التحتية والنون وزاد فيه: فإنها تطلع بين قرني شيطان، وفيه إشارة إلى علة النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين، وزاد مسلم من حديث عمرو بن حبة فوجدت يسجد لها الكفار، فأنهى حيث لترك مشابهة الكفار، وقد احتج بذلك الشرح في أشياء كثيرة. وفي هذا تعقب على أبي محمد البغوي حيث قال: إن النهي عن ذلك لا يترك معناه، وجعله على قبيل التبدل الذي يجب الإيمان به، وسيأتي الكلام على المراد بقوله: (بين قرني الشيطان) في أوائل بدء الحلق إن شاء الله تعالى.

قوله: (حاجب الشمس) أي طرف قرصها، قال الجوهري: حاجب الشمس نواحيها.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر المرمي.

قوله: (حصى بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب، وهو جد عبد الله بن عمر المذكور في هذا الإسناد.

قوله: (وعن صلاتين) عصل ما في الباب أربعة أحاديث، الأول والأخير يتعلقان بالتعل، والثاني والثالث يتعلقان بالوقت، وقد تقدم نقل اختلاف العلماء في ذلك. وسيأتي الكلام على البيهقي في كتاب البيه، وعلى البيهقي في كتاب الباس.

قوله: (بعد الفجر) أي بعد صلاة الفجر كما تقدم.

٣١- باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

٥٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ قِيَامَتِي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا » [رواجع: ٥٨٢. أخرجه مسلم: ٨٧٨]

٥٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَوِيِّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْخُدَعِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرُفَعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْغُصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ». [انظر: ١١٨٨، ١١٩٧، ١٨٦٤، ١٩٩٢، ١٩٩٥، وانظر في مواليات الصلاة، باب: ٣٢. أخرجه مسلم: ٨٧٧]

٥٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ: يَحْدُثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: إِنَّكُمْ تَصَلُّونَ صَلَاةً، لَقَدْ صَحَّحَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا زَانَاهَا بِصَلَاتِنَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهَا، يَقُولُ: الرَّسُولُ بَعْدَ الْغُصْرِ. [انظر: ٣٧٦٦]

٥٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ غُنَيْمٍ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ خُصَّصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الْغُصْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْغُصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ. [رواجع: ٣٦٨. أخرجه مسلم: ٨٧٥، وأخرجه (١٥١١) بقطعة لم ترد في هذه الطريق]

قوله: (باب لا يتحرى) يضم اللنة الفوقانية، والصلاة بالرفع لأنها في مقام الفاعل، أو يفتح اللنة التحتية، والصلاة بالنصب والفاعل محذوف أي المصلي، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في الباب الذي قبله، ولا تثنى بين قوله في الترجمة قبل الغروب وبين قوله في الحديث «بعد الغروب» لما ذكره قريباً.

قوله: (لا يتحرى) كذا وقع بلطف الخبر، قال السهلي: يجوز الخبر عن مستر أمر الشرع أي لا يكون إلا هذا.

قوله: (فيصلي) بالنصب، والمراد نهي التحري والصلاة معاً، ويجوز الرفع أي لا يتحرى أحدكم الصلاة في وقت كذا فهو يصلي فيه، وقال ابن خروف: يجوز في «فيصلي» ثلاثة أوجه: الجزم على المطف أي لا يتحرى ولا يصلي، والرفع على القطع أي لا يتحرى فهو يصلي، والنصب على جواب النهي والمعنى لا يتحرى مصلياً. وقال الطبري: قوله لا يتحرى نهي بمعنى النهي، ويصلي بالنصب لأنه جوابه، كأنه قيل: لا يتحرى، فقيل: لا؟ فأجيب: خيفة أن يصلي. ويحتمل أن يقدر غير ذلك. وقد وقع في رواية العنسي في اللوطة «لا يتحرى أحدكم أن يصلي» ومعناه لا يتحرى الصلاة.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان ولم يخرج البخاري لصالح بن أبي الأخضر شيئاً.

قوله: (لا صلاة) قال ابن دقيق العيد: وصيغة النفي في ألفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى حلها على نفي الفعل الشرعي لا الحسي، لأن لو حلناه على نفي الفعل الحسي لاحتجنا بتصحيحه إلى إضمار، والأصل عدمه. وإذا حلناه على الشرعي لم نحتاج إلى إضمار، فهذا وجه الأولوية. وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهي، والتقدير لا تصلوا. وحكى أبو الفتح البيمري عن جماعة من السلف أنهم قالوا: إن النهي عن الصلاة بعد الصبح ويعد العصر إما هو إعلام بأنهما لا يتطوع بهما، ولم يقصد الوقت بأنهم كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن النبي ﷺ قال: «لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر» إلا أن تكون الشمس نقية وفي رواية مرفوعة فدل على أن المراد بالبدنية ليس على عموم، وإما المراد وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما والله أعلم. ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصلاة للنهية غير صحيحة، فلازم أن لا يقصد لها المكلف، إذ الماعل لا يشغل بما لا فائدة فيه.

قوله: (لا صلاة بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح، وصرح به مسلم من هذا الوجه في الموضعين.

قوله: (حدثنا محمد بن أبان) هو البلخي، وقيل الواسطي، ولكل من القولين مرجح وكلاهما ثقة.

قوله: (عن معاوية) في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ وغيره عن شعبة فخطبنا معاوية واتفق أصحاب شعبة على أنه من رواية أبي التياح عن حوران، وخالفهم

عثمان بن عمر وأبو داود الطيالسي قالا: «عن أبي التياح عن معبد الجهمي عن معاوية والطريق التي استأثرها البخاري أرجح، ويؤيد أن يكون لأبي التياح فيه شيخان.

قوله: (يصليهما) أي الركعتين، وللحموي «يصليهما» أي الصلاة. وكذا الخلاف بين الرواة في قوله عنها أو عنهما، وكلام معاوية مشعر بأن من خاطبهم كانوا يصلون بعد العصر ركعتين على سبيل التطوع الراتب لما كان يصلي بعد الظهر، وما تفرق من رؤية صلاة النبي ﷺ لهذا قد أثبتته غيره، ولثبت مقدم على الثاني. وسيأتي في الباب الذي بعده قول عائشة: «كان لا يصليهما في المسجد» لكن ليس في رواية الإثبات معارضة للأحاديث الواردة في النهي لأن رواية الإثبات لما سبب كما سيأتي في الباب الذي بعده، فلتحق بها ما له سبب ويقي ما عند ذلك على عمومها، والنهي فيه محمول على ما لا سبب له. وأما ما يرى عموم النهي ولا يخصه بما له سبب فيحمل إنكار معاوية على من يتطوع ويعمل الفعل على الخصوصية، ولا يخفى رجحان الأول. والله أعلم.

قوله: (حدثنا عبيدة) هو ابن سليمان، وبقية الإسناد والمخت تقدم بآتم سياق في الباب الذي قبله.

٣٢- بَابُ مَنْ لَمْ يَكْرِهْ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ

رَوَاهُ عُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ عُثْمَانَ رَاجِعٌ: ٥٨١، ٥٨٦، ٥٨٩.

[٣٦٨]

٥٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَلَّى كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ: لَا أَنْهَى أَحَدًا يُصَلِّي بِأَيْلٍ وَلَا نَهَارًا مَا شَاءَ، غَيْرَ أَنْ لَا تَخْرُؤَ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا. [راجع: ٥٨٢.

أخرجه مسلم: ٨٢٨]

قوله: (باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر) أثر البخاري الترجمة بذكر المذهب على ذكر الحكم للبرادة من عهد بيت القول في موضع كثر فيه الاختلاف، وعصل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي تكره فيها الصلاة أنها خمسة: عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وبعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر، وعند الاستواء. وترجع بالتحقيق إلى ثلاثة: من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس، فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس، وكذا من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس. ولا يعكر على ذلك أن من لم يصل الصبح مثلاً حتى بزغت الشمس يكره له التفضل حيث لا بد الكلام إما هو جاز على الغالب المتكاد وأما هذه الصورة الشاذة فليست مقصودة. وفي الجملة عدما أربعة أوجه، وبقي خامس وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه فترجم على تقيده، وفيه أربعة أحاديث: حديث عتبة بن عامر وهو عند مسلم ولفظه «وحيث يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع»، وحديث عمرو بن عبسة وهو عند مسلم ولفظه «حتى يستقل الظل بالرمح»، فإذا قبل القلي «فصل» وفي لفظ لأبي داود «حتى يبدل الرمح ظله»، وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه «حتى تستوي الشمس على رأسك كالرمح»، فإذا زالت فصل، وحديث الصنابعي وهو في الموطأ ولفظه «ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقتها» وفي آخره «فنهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات» وهو حديث مرسل مع قوة رجالة. وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة، وبقية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب، نهى عن الصلاة نصف النهار. وعن ابن مسعود قال: «كانا نهى عن ذلك» وعن أبي سعيد المقبري قال: «أدركت الناس وهم يتقون ذلك» وهو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور، وخالف مالك فقال: «ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار». وقال ابن عبد البر: وقد روى مالك حديث الصنابعي، فإما أنه لم يصح عنه وإما أنه رده بالعمد الذي ذكره انتهى. وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة، وحججهم أنه ﷺ نحب الناس إلى التكيوم يوم الجمعة وروى في الصلاة إلى خروج الإمام كما سيأتي في بابها، ويجعل الغاية خروج الإمام، وهو لا يخرج إلا بعد الزوال، فدل على عدم الكراهة. وجاء فيه حديث عن أبي قتادة مرفوعاً عنه «كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة في إسناده قطعاً، وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا خست قري الخبر. والله أعلم.

(الفائدة): فرق بعضهم بين حكمة النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والعصر، وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال: يكره في الحالتين الأولين، ويعرم في الحالتين الأخريين. وعن مالك بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واحتج بما

ثبت عنه ﷺ أنه صلى بعد العصر، فدل على أنه لا يجرم، وكأنه يحمل فعله على بيان الجواز. وسيأتي ما فيه في الباب الذي بعده. وروى عن ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وإباحتها بعد العصر حتى تصفر، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث على أنه ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة، ورواه أبو داود بإسناد صحيح قوي، والمشهور إطلاق الكراهة في الجميع فقيل: هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والله أعلم.

قوله: (رواه عمر الخ) يريد أن أحاديث هؤلاء الأربعة وهي التي تقدم لإيرادها في البابين السابقين ليس فيها تعرض للاستواء، لكن لمن قال به أن يقول: إنه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها.

قوله: (حدثنا حماد) هو ابن زيد.

قوله: (أصلي) زاد الإسمايلي في أوله من وجهين عن حماد بن زيد «كان لا يصلي من أول النهار حتى تزول الشمس ويقول أصلي الخ».

قوله: (أن لا تحروا) أصله تتحرروا أي تفصلوا، وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع «فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك» قال: «إنه يطلق قرن الشيطان مع طلوع الشمس».

(تسوية): قال بعض العلماء: للمراد بمصر الكراهة في الأوقات الخمسة إما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية وإلا لقد ذكروا أنه يكره التفضل وقت إقامة الصلاة، ووقت صعود الإمام خطبة الجمعة، وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لمن لم يصلها. وعند المالكية كراهة التفضل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس، وعند الحنفية كراهة التفضل قبل صلاة المغرب، وسيأتي ثبوت الأمر به في هذا الجامع الصحيح.

٣٣- بَابُ مَا يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْقَوَائِيتِ وَنَحْوِهَا

وَقَالَ كُرَيْبٌ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: صَلَّي النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ [راجع: ١٢٣٣]

وَقَالَ: «خَطْبَتِي نَافِعٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، عَنْ الرَّسَّانِ بَعْدَ الظُّهْرِ».

٥٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ إِيمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ قَالَتْ: «وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ، مَا تَرَكْتُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهُ، وَمَا لَقِيَ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى قُتِلَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعًا، تَقْبِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ، مُخَالَفَةً أَنْ يُقَالَ عَلَى أَمْرِهِ، وَكَانَ يُجِبُ مَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ». [الطبر: ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، أخرجه مسلم: ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧]

٥٩١- حَدَّثَنَا سُسُدَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي: قَالَتْ عَائِشَةُ: «إِنَّ أَخِي، مَا تَرَكَا النَّبِيُّ ﷺ السُّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطْرًا». [راجع: ٥٩٠. أخرجه مسلم: ٨٣٥]

٥٩٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «رَكْعَتَانِ، لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْهَبُهُمَا، مِثْرًا وَلَا غَلَاةً، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ». [راجع: ٥٩٠. أخرجه مسلم: ٨٣٥]

٥٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: «رَأَيْتُ الْأَسَدَ وَمَسْرُوقًا، شَهِدَا عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِيَنِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ». [أخرجه مسلم: ٨٣٥]

قوله: (باب ما يصلي بعد العصر من القوائت ونحوها) قال الزين بن المنير:

ظاهر الترجمة إخراج النافلة الحضة التي لا سبب لها. وقال أيضاً: إن السر في قوله: ومعوها، ليدخل فيه رواتب النوافل وغيرها.

قوله: (وقال كريب) يعني مولى ابن عباس (عن لم سلمة إرج) وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولاً في باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده قيل كتاب الجنائز وقال في آخره: «أثنائي ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان».

قوله: في حديث عائشة (والذي ذهب به ما تركهما حتى بقي الله) وقولها في الرواية الأخرى (ما ترك السجنتين بعد العصر عندي قطع) وفي الرواية الأخرى (لم يكن يدهما سراً ولا علانية) وفي الرواية الأخيرة (ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين) فمسك بهذه الروايات من إجاز التثني بعد العصر مطلقاً ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس، وقد تقدم نقل المناصب في ذلك، ولجانب عنه من أطلق الكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الروايات من غير كراهة، وأما مواظبته على ذلك فهو من خصائصه، والدليل عليه رواية ذكر كون مولى عائشة أنها حدثته أنه: «كان يصلي بعد العصر وينهي عنها، ويواصل وينهي عن الوضوء رواه أبو داود ورواية أبي سلمة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره «وكان إذا صلى صلاة أثبتها» رواه مسلم، قال البيهقي: الذي اختص به صلى الله عليه وسلم لا أصل للقضاء، وأما ما روي عن ذكران عن أم سلمة في هذه القصة أنها قالت: «قلت يا رسول الله أتقصيهما إذا فاتتا؟ فقال لا» فهي رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة. قلت: أخرجها الطحاوي واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفيه ما فيه.

(فالذلة): روى الترمذي من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «إذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أشاء ما شغلته عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر، ثم لم يعد قال الترمذي حديث حسن. قلت: وهو من رواية جرير عن عطاء، وقد سمع منه بعد اختلاطه، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة، لكن ظاهر قوله: «ثم لم يعد» معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب، فيحمل التخي على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك، ولثبت مقدم على الثاني. وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيتهما بعد العصر ركعتين مرة واحدة، الحديث، وفي رواية له عنها «لم أره يصليهما قبل ولا بعده فيجمع بين الحديثين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصليهما إلا في بيته، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة، ويشير إلى ذلك قول عائشة في الرواية الأولى «وكان لا يصليهما في المسجد خائفة أن يتنقل على أمته».

قوله: (أنه سمع عائشة قالت: والذي ذهب به) في رواية البيهقي من طريق إسحاق بن الحسن، والإسماعيلي من طريق أبي زرعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه أنه دخل عليها فسلما عن ركعتين بعد العصر فقالت: فوالذي ذهب بنفسه يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزاد فيه أيضاً «فقال لها أيهن: إن عمر كان ينهي عنهما ويضرب عليهما، فقالت: صدقت، ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليهما فذكره». والخبر بذلك عن عمر أيضاً ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرناها في «باب إذا كلم وهو يصلي» فني أول الخبر عن كريب أن ابن عباس والمسرور بن غمرة وعبد الرحمن بن زهر أرسلوه إلى عائشة فقالوا: اقرأ علينا السلام متاجعاً وصلها عن الركعتين بعد صلاة العصر وقبل لها إذا أخبرنا أنك تصليهنما وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما، وقال ابن عباس: وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما. الحديث.

(تنبيه): روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سبب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد: إن عمر رآه وهو خليفة ركب بعد العصر فضربه، فذكر الحديث وفيه «فقال عمر: يا زيد لولا أني أعتنى أن يتخذنما الناس سلباً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما» فلعل عمر كان يرى أن النهي عن الصلاة بعد العصر إما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس، وهذا يوافق قول ابن عمر الماضي وما نقلناه عن ابن المنذر وغيره، وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الأسود عن عروة عن نعيم الدار عن غو رواية زيد بن خالد وجواب عمر له وفيه «ولكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يروا بالساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى فيها» وهذا أيضاً يدل لا قلناه. والله أعلم.

قوله: (ما خفف عنهم) في رواية للمستلمي «ما يخفف عنهم» وسيأتي الكلام على ذلك في أعلام النبوة إن شاء الله تعالى.

قوله: (هشام) هو ابن عروة.

قوله: (ابن أخوتي) بالنصب على التثنية وحرف التثنية محذوف وأثنى الإسماعيلي في روايته.

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيعاني هو أبو إسحاق، وأبو إسحاق المذكور في الإسناد الذي بعده هو السبيعي.

قوله: (يدهما) زاد النسائي «في يني».

(فالذلة): فهمت عائشة رضي الله عنها من مواظبته صلى الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس يختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا لإطلاقه، فلها قالت ما تقدم قلها عنها، وكانت تتنفل بعد العصر. وقد أخرج المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن رفيع قال: رأيت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر وغير أن عائشة حدثت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتها إلا صلاهما. وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمت خالته عائشة. والله أعلم. وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك فرد الحديث إلى أم سلمة، فذكرت أم سلمة قصة الركعتين حيث شغل عنهما فرجع الأمر إلى ما تقدم.

(تنبيه): قول عائشة «ما تركهما حتى بقي الله عز وجل» وقولها: «لم يكن يدهما» وقولها: «ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين» مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر، ولم تر أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلاً إلى آخر عمره، بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما فيه.

٣٤- باب التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ

٥٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَّالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بُكِّرُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَوَلَّى صَلَاةَ الْغَيْمِ حَبِطَ عَنْهُ». [رواه: ٥٥٣]

قوله: (باب التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ) أورده فيه حديث بريدة الذي تقدم في أوقات العصر في «باب من ترك الصلاة» قال الإسماعيلي: جعل البخاري الترجمة لقول بريدة لا للحديث، وكان حق هذه الترجمة أن يورد فيها الحديث المطابق لها، ثم أورده من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ «بكروا بالصلاة في يوم الغيم، فإن من ترك صلاة العصر حبط عمله». قلت: من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه، فلا إيراد عليه. وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع قال: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «جعلوا صلاة العصر في يوم الغيم» إسناده قوي مع إرساله، وقد تقدم الكلام على المتن في «باب من ترك العصر».

(فالذلة): المراد بالتكبير المبادرة إلى الصلاة في أول الوقت، وأصل التكبير فعل الشيء بكرة وبكرة أول النهار، ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته. وقيل المراد تمجيد العصر وجمعه مع الظهر، وروي ذلك عن عمر قال: «إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وجعلوا العصر».

٣٥- باب الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

٥٩٥- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مِسْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَّالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: كَوْنُوا عَرَسَتْ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَخَافُ أَنْ تَسْأَلُوا عَنِ الصَّلَاةِ». قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أَوْفَيْكُمْ، فَاحْطَبُوا، وَاسْتَدْبَلُوا ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَقَلَبَتْهُ عَرَبَاءُ قَامَ، فَاسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: «يَا بِلَالُ، إِنِّي مَا قُلْتُ». قَالَ: مَا قُلْتِ عَلَيَّ نَوْمَةً مِثْلَهَا قَطُّ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَوَضَعَهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلَالُ، فَمَا فَادَنَ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ». قَوْحُشًا، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْتِاحَتْ، قَامَ فَمَلَسَ. [إسناده: ٥٧٤٧١، أخرجه مسلم: ٦٨١ مطولاً بإسقاط]

قوله: (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) سقط لفظ «ذهاب» من رواية المستملي، قال ابن المنير: إننا صرح المؤلف بالحكم على خلاف عاده في المختلف فيه لقوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور.

قوله: (حدثنا حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي.

قوله: (سرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة) كان ذلك في رجوعه من خيبر، كما جزم به بعض الشراح معتمداً على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة، وفيه نظر، لما بينته في «باب الصعيد الطيب» من كتاب التيمم. ولأبي نعيم في المستخرج من هذا الوجه في أوله «كنا مع النبي ﷺ وهو يسير بنا» وزاد مسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصة له في سيره مع النبي ﷺ وأنه «نمس حتى مال عن راحته»، وأن أبا قتادة دعه ثلاث مرات، وأنه في الأخيرة مال عن الطريق فزل في سبعة أنفاس فوضع رأسه ثم قال: «احفظوا علينا صلاتنا» ولم يذكر ما وقع عند البخاري من قول بعض القوم «لو عرست بنا» ولا قول بلال «هنا أوقفكم» ولم أتف على تسمية هذا السائل. والتبرس نزول المسافر لغير إقامة، واصله نزول آخر الليل. وجواب «لو» محذوف تقديره: لكان أسهل علينا.

قوله: (أنا أوقفكم) زاد مسلم في رواية «فمن يوقفنا؟ قال بلال: أنا».

قوله: (فعلبه عينا) في رواية السرخسي «فقلت» بغير ضمير.

قوله: (فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس) في رواية مسلم «فكان أول من استيقظ النبي ﷺ والشمس في ظهره».

قوله: (يا بلال أين ما قلت؟) أي أين الوفاء بقلبك أنا أوقفكم.

قوله: (مطها) أي مثل التزمية التي وقعت له.

قوله: (إن الله قبض أرواحكم) هو قوله تعالى: «والله يترفع الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها» ولا يلزم من قبض الروح الموت، فالتواتر انقطاع تعلق الروح بالبدن ظاهراً وباطناً، والتموت انقطاعه عن ظاهره فقط. زاد مسلم «أما إنه ليس في النوم نظيره الحديث».

قوله: (حين شاء) حين في الموضعين ليس لوقت واحد، فإن نوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتباينون، فيكون حين الأولى خيراً عن أحيان متعددة.

قوله: (قم فاذن بالناس بالصلاة) كما هو بتشديد ذال أذن وبالموحدة فيهما، وللക്ഷيهي فاذن بالذ وحذف الموحدة من «بالناس». وأذن معناه أعلم وسيأتي ما فيه بعد.

قوله: (فهو ضا) زاد أبو نعيم في المستخرج «فروضاً للناس، فلما ارتفعت» في رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حمين «فقضوا حوائجهم ففرضوا إلى أن طلعت الشمس» وهو ابن سيار، ونحوه لأبي داود من طريق خالد عن حصين، ويستاد منه أن تأخير الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم، لا لخروج وقت الكراهة.

قوله: (وايهضت) وزنه أفعال بتشديد اللام مثل أحار وأبهار، أي صفت. وقيل إننا يقال ذلك في كل لون بين لونين، فأما الخالص من البياض مثلاً فإنما يقال له أيض.

قوله: (فصلي) زاد أبو داود «بالناس». وفي الحديث من الفوائد جواز التماس الأتباع ما يتعلق بمصلحتهم الدنيوية وغيرها ولكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض، وأن على الإمام أن يراعي المصالح الدينية والاعتزاز عما يجمل فوات المصلحة عن وقتها بسببه، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتماء في الأمور المهمة بالوحد، وقبول العذر عن اعتذر بأمر سائق، وتسويغ المطالبة بالوفاء بالالتزام، وتوجيه المطالبة على بلال بذلك تنبيهاً له على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مكان الغلبة وسلب الاختيار، وإنما يادر بلال في قوله: «هنا أوقفكم» اتباعاً لعادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان، وفي خروج الإمام بنفسه في الغزوات والسرايا، وفيه الرد على منكري القدر وأنه لا واقع في الكون إلا بقدر، وفي الحديث أيضاً ما ترجم له وهو الأذان للفتاة، وبه قال الشافعي في القديم وأبو ثور وابن المنذر، وقال الأوزاعي ومالك والشافعي في الجديد: لا يؤذن لها، والمختار عند كثير من أصحابه أن يؤذن لصحة الحديث. وحمل الأذان هنا على الإقامة متعقب، لأنه عقب الأذان بالوضوء ثم بارتقاء الشمس، فلو كان المراد به الإقامة لما أخر الصلاة عنها. نعم يمكن حمله على المعنى الغزوي وهو محض الإعلام ولا سيما على رواية الكشميهني وقد روى أبو داود وابن المنذر من حديث عمران بن حصين في نحو هذه القصة «فأمر بلالاً فاذن فصلينا

ركعتين، ثم أمره فأقام فصلي الفلانة وسيأتي الكلام على الحديث الذي احتج به من لم ير التأني في الباب الذي بعد هذا، وفي مشروعية الجماعة في الفوائت وسيأتي في الباب الذي بعده أيضاً، واستدل به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الواحدة لأنه لم يذكر فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر، ولا دلالة فيه لأنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع، لا سيما وقد ثبت أنه ركعها في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم، وسيأتي في باب مفرد للذك في أبواب الطلوع، واستدل به للمهلب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال: لأنه ﷺ لم يأمر أحداً بمراقبة وقت صلاة غيرها، وفيما قاله نظر لا يخفى، قال: ويدل على أنها هي المأمور بالمحافظة عليها أنه ﷺ لم تفته صلاة غيرها لغير عذر شغلها عنها، وهو كلام متتابع، فأي عذر أبين من النوم، واستدل به على قبول خبر الواحد، قال ابن بزيه: وليس هو بقاطع فيه لاحتمال أنه ﷺ لم يرجع إلى قول بلال بمجرد، بل بعد النظر إلى الفجر لو استيقظ مثلاً، وفيه جواز تأخير قضاء الفاتحة عن وقت الانتباه مثلاً، وقد تقدم ذلك مع بقية فوائده في «باب الصعيد الطيب» من كتاب التيمم.

٣٦- باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٥٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُصَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْغَضَّافِ جَاءَ يَوْمَ الْحَضَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ كَثَارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَيْدُ أَصْلِي الْعَصْرِ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا». فَقَعْنَا إِلَى بَطْحَانَ، قَوْمًا لِلصَّلَاةِ وَتَوَحُّدًا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْغُرُوبَ. (الطبر: ٥٩٨، ٩٤١، ٩٤٥، ٩١٢، أخرجه مسلم: ١٦٣١)

قوله: (باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت) قال الزين بن المنير: إنما قال البخاري: «بعد ذهاب الوقت» ولم يقل مثلاً من صلى صلاة فاتحة للإجماع بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوائت التي جهل يومها أو شهرها.

قوله: (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي، ويحيى هو ابن أبي كثير، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (إن عمرو بن الخطاب) قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي ﷺ إلا حجاج بن نصير فإنه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه: «عن جابر عن عمر» فجعله من مسند عمر، فنرد بذلك حجاج وهو ضعيف.

قوله: (يوم الحندق) سيأتي شرح أمره في كتاب المغازي.

قوله: (بعدما غربت الشمس) في رواية شيبان عن يحيى عند المصنف «وذلك بعدما انظر الصائم والمنى واحد».

قوله: (يسب كثار قريش) لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها، إما المختار كما وقع لعمر، وإما مطلقاً كما وقع لغيره.

قوله: (ما كادت) قال اليمري: لفظة «كاد» من أفعال المقاربة، فإذا قلت كاد زيد بقرم فهم منها أنه قارب القيام ولم يقم، قال: والراجح فيها أن لا تقرر بأن، بخلاف عسى فإن الراجح فيها أن تقرر. قال: وقد وقع في مسلم في هذا الحديث حتى كادت الشمس أن تغرب. قلت: وفي البخاري في «باب غزوة الحندق» أيضاً وهو من تصرف الرواة، وهل تسرع الرواية بالمنى في مثل هذا أو لا؟ الظاهر الجواز، لأن المقصود الإخبار عن صلاة العصر كيف وقعت، لا الإخبار عن عمر هل تكلم بالراجحة أو المرجوحة. قال: وإذا تقرر أن معنى «كاد» المقاربة فنقول عمر ما كادت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس، لأن نفي الصلاة يقتضي إثباتها، وإثبات الغروب يقتضي نفيها، فتصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب. اهـ وقال الكرماني: لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة في وقت العصر، بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لأنه يقتضي أن كيودته كانت عند كيودتها، قال: وحاصله عرفاً ما صليت حتى غربت الشمس. اهـ ولا يخفى ما بين القريهين من الفرق، وما ادعاه من العرف ممنوع وكذا العناية للفرق الذي أوضحه اليمري من الإثبات والنفي لأن كاد إذا أثبتت نكت وإذا نكت أثبتت كما قال في المعري ملفراً:

إذا نكتت والله أعلم أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

٣٧- باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها،

ولا يُعيد إلا تلك الصلاة

وقال إبراهيم: من ترك صلاة واحدة عشرين سنة، لم يُعد إلا تلك الصلاة الواحدة.

٥٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، وَنُومَيْسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَهَرَاةٍ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ: «وَالصَّلَاةُ لِلْمَكْرِيِّ»» [طه: ١٤]

قال نُمَيْسٌ: قَالَ هَمَّامٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ بِهَذَا: «وَالصَّلَاةُ لِلْمَكْرِيِّ».

وقال حَنَّانٌ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. [إخرجه مسلم: ٦٨٤]

قوله: (باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعد إلا تلك الصلاة) قال علي بن المنير: صرح البخاري بإثبات هذا الحكم من كونه ما اختلف فيه لقوة دليله، ولكونه على وفق القياس، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر فمن قضى الفائتة كمل المدة للمأمور به، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع «فليصلها» ولم يذكر زيادة، وقال أيضاً: «لا كَهَرَاةٍ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» فاستبعد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها. ونعيب مالك لأن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فإنه يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان صلاتها مراعاة للترتيب انتهى. ويحصل أن يكون البخاري أشار بقوله: «فلا يعد إلا تلك الصلاة» إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم من قصة النوم عن الصلاة حيث قال: «فلذا كان الغد فليصلها عند وقتها» فإن بعضهم زعم أن ظاهر إعادة القضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الأخرى، ولكن اللفظ المذكور ليس نصاً في ذلك لأنه يحصل أن يريد بقوله: «فليصلها» عند وقتها أي الصلاة التي تخسر لا أنه يريد أن يعد التي صلاتها بعد خروج وقتها، لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة «من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صلاتها فليقض معها مثلها» قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال بظاهرة وجوباً. قال: وشبه أن يكون الأمر فيه للاستيعاب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى. ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضاً، بل عدوا الحديث غلطاً من رواه. وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري. ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضاً أنهم قالوا: يا رسول الله ألا نقضيها لوقتها من الغد؟ فقال ﷺ: لا ينهاكم الله عن الربا ويأخذكم منكم.

قوله: (وقال إبراهيم) أي النخعي، وأثر هذا موصول عند الثوري في جامعه من منصور وغيره عنه.

قوله: (عن همام) هو ابن يحيى، والإسناد كله بصريون.

قوله: (من نسي صلاة فليصل) كذا وقع في جميع الروايات بخلاف المفعول، ورواه مسلم عن هناد بن خالد عن همام بلفظ «فليصلها» وهو أبين للمراد. وزاد مسلم أيضاً من رواية سعيد عن قتادة «أو نام عنها» وله من رواية المنثري بن سعيد الضبيعي عن قتادة نحوه وسيلياً لقطه، وقد تمسك بلبيل الخطاب منه القائل إن العاد لا يقضي الصلاة لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيأزم منه أن من لم ينس لا يصلي، وقال من قال يقضي العاد بأن ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب، فيكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، لأنه إذا وجب القضاء على الناس مع سقوط الإثم ورفع الحرج عن المخرج عن الأولى. وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العاد يؤخذ من قوله: «نسي» لأن النسيان يطلق على ترك سواه كان من فعله أم لا، ومنه قوله تعالى: «نسيوا الله فأنساهم أنفسهم» [الحشر: ١٩] «نسيوا الله فأنساهم» [التوبة: ٦٧] قال: ويقوي ذلك قوله: «ولا كَهَرَاةٍ لَهَا» والنام والناسي لا إثم عليه. قلت: وهو بحث ضعيف، لأن الخبر يذكر النائم ثابت وقد قال فيه: «ولا كَهَرَاةٍ لَهَا» والكهارة قد تكون من الخطأ كما تكون عن العمد، والقائل بأن العاد لا يقضي لم يرد أنه أخف حالاً من الناسي، بل يقول إنه لو شرب له القضاء لكان هو والناسي سواء، والناسي غير مأثوم بخلاف العاد فالعاد أسوأ حالاً من الناسي فكيف يستريان؟ ويمكن أن يقال إن إثم العاد بإخراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاه، بخلاف الناسي فإنه لا إثم عليه مطلقاً، ووجوب القضاء على العاد

هذا إلى ما في تعبيره بلفظ كيدود من النقل والله الهادي إلى الصواب. فإن قيل: الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اقتصص بأن أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة، والنبي ﷺ معهم؟ فالجواب أنه يحصل أن يكون الشغل وقع بالشركين إلى قرب غروب الشمس، وكان عمر حينئذ متوضئاً فيأمر فاقوم الصلاة، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع يتبعها للصلاة، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الرضوخ. وقد اختلف في سبب تأخير النبي ﷺ الصلاة ذلك اليوم، فقيل كان ذلك نسياناً، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع. ويمكن أن يستدل به بما رواه أحمد من حديث أبي جمة «أن رسول الله ﷺ صلى المغرب يوم الأحزاب، فلما سلم قال: هل علم رجل منكم أنني صليت العصر؟» قالوا: لا يا رسول الله، فصلى العصر ثم صلى المغرب! اهـ وفي صحة هذا الحديث نظر، لأنه يخالف لما في الصحيحين من قوله ﷺ لعمر «والله ما صليتها» ويمكن الجمع بينهما بتكلف. وقيل كان عمداً لكونهم شغلوه فلم يمكنه من ذلك، وهو أقرب، لا سيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قيل أن يتزل الله في صلاة الحرف «فوجلاً» أو ركبناً، وقد اختلف في هذا الحكم هل نسخ أم لا كما سيأتي في كتاب صلاة الحرف إن شاء الله تعالى.

قوله: (بطحان) بضم أوله وسكون ثانيه: واد بالنبذة، وقيل هو بفتح أوله وكسر ثانيه حكاية أبو عبيد البكري.

قوله: (فصلى العصر) وقع في النوطاً من طريق أخرى أن الذي فاتهم الظهر والعصر، وفي حديث أبي سعيد الذي أشرنا إليه في الظهر والعصر والمغرب، وأنهم صلوا بعد هري من الليل. وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي «أن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الحندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله» وفي قوله: «أربع» مجزئ لأن العشاء لم تكن فاتت. قال العمري: من الناس من رجح ما في الصحيحين، وصرح بذلك ابن العربي فقال: إن الصلاة التي فاتت شغل عنها واحدة وهي العصر. قلت: ويؤيده حديث علي في مسلم «فصلوا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» قال: ومنهم من جمع بأن الحندق كانت وقتها أباناً فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام، قال: وهذا أولى. قلت: ويقربه أن رواه أبي سعيد وابن مسعود ليس فيها تعرض لقصة عصر، بل فيها أن قضاءه للصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب. وأما رواية حديث الباب فيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس. قال الكرماني: فإن قلت كيف دل الحديث على الجماعة؟ قلت: إما أنه يحصل أن في السياق اختصاراً، وإما من إجماع الراوي الفاتحة التي هي العصر والماضرة التي هي المغرب مجزئاً واحداً. ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لا هو معلوم من عاقبة اهـ وبالإحتمال الأول جزم ابن المنير زين الدين فقال: فإن قيل ليس فيه تصريح بأنه صلى في جماعة، أجب بأن مقصود الترجمة استفاد من قوله: «فنام وقتنا وتوضأنا» قلت: الاحتجاج الأول هو الواقع في طريق زيد بن زريع عن هشام بلفظ «فصلى بنا العصر»، وفي «صلى بهم» أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلفظ «فصلى بنا العصر»، وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوات، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان. وقال الشافعي: لا يجب الترتيب فيها، واختلفوا فيما إذا تذكر فاتت في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفاتحة وإن خرج وقت الماضرة أو يبدأ بالماضرة، أو يتخير؟ فقال بالآول مالك، وقال بالثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث، وقال بالثالث أشعيب. وقال حياض: محل الخلاف إذا لم تذكر الصلوات الفوات، فلما إذا كثرت فلا خلاف أنه يبدأ بالماضرة، واختلفوا في حد القليل، فقيل: صلاة يوم، وقيل أربع صلوات. وفيه جواز اليمين من غير استحلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم. وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من مكارم الأخلاق وحسن التثني مع أصحابه وتلقاهم وما ينيهي الاقتداء به في ذلك، وفي استحباب قضاء الفوات في الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة إذا فاتت والإقامة للصلاة الفاتية، واستدل به على عدم مشروعية الأذان للفاتية، وأجاب من اعتبره بأن للمغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوي الأذان لها، وقد عرف من عاداته ﷺ الأذان للماضرة، فدل على أن الراوي ترك ذكر ذلك لا أنه لم يقع في نفس الأمر، وتعقب باحتمال أن تكون للمغرب لم يتبعها إقامتها إلا بعد خروج وقتها على رأي من يذهب إلى القول بتضييقه. وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع، لأنه قدم العصر عليها فلا ظناً ضيقاً ليلداً بالمغرب، ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الماضرة وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث، وهذا في حديث جابر، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لا يتمدن أن فيه أنه ﷺ بعد مضي هري من الليل.

قوله: (باب ما يكره من السمر بعد العشاء) أي بعد صلاتها، قال عياض: السمر رويته، يفتح اليم، وقال أبو مروان بن سراج: الصواب مكوها لأنه اسم الفعل، وأما بالفتح فهو اعتماد السمر للمحاضرة، وأصله من لون ضوء القمر، لأنهم كانوا يتحدثون فيه، والمراد بالسمر في الترجمة ما يكون في أمر مباح لأن المحرم لا اختصاص لكرهاته بما بعد صلاة العشاء بل هو حرام في الأوقات كلها، وأما ما يكون مستحباً فسيأتي في الباب الذي بعده.

قوله: (السامر من السمر) (ج) هكذا وقع في رواية أبي ذر وحده، واستشكل ذلك لأنه لم يقدم للسامر ذكر في الترجمة، والذي يظهر لي أن المصنف أراد تفسير قوله تعالى: «سَامِرًا يَهَيَّرُونَ» وهو المشار إليه بقوله هنا أي في الآية، والحاصل أنه لما كان الحديث بعد العشاء يسمى السمر والسمر والسامر مشتقان من السمر وهو يطلق على الجمع والواحد ظهر وجه مناسبة ذكر هذه اللفظة هنا، وقد أكثر البخاري من هذه الطريقة إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن يستغني بتفسير تلك اللفظة من القرآن، وقد استغنى البخاري أنه إذا مر له لفظ من القرآن يتكلم على غيره. وقد تقدم الكلام على حديث أبي بركة المذکور في هذا الباب في «باب وقت العصر» وموضع الحاجة منه هنا قوله: «وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها لأن التزم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتها مطلقاً أو عن الوقت المختار، والسمر بعدها قد يؤدي إلى النوم من الصباح أو من وقتها المختار أو عن قيام الليل، وكان عمر بن الخطاب يضرب الناس على ذلك ويقول: أسمر أول الليل ونوماً آخره؟ وإذا تقرر أن علة النهي ذلك فقد يفرق فارق بين الليالي الطوال والقصار، ويمكن أن تحمل الكرامة على الإطلاق حسماً للمادة، لأن الشيء إذا شرع لكونه مظنة قد يستمر فيضرب منه. والله أعلم.

٤٠- باب السمر في الفقه والخبر بعد العشاء

٦٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَتَّابِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: انْظَرْنَا الْحَسَنَ، وَرَأَتْ عَلَيْنَا، حَتَّى قَرَّبْنَا مِنْ وَلَسْتُ لِيَابِدِهِ، فَبَعَثَ فَقَالَ: دَعَانَا جِوَارَانَا هَؤُلَاءِ.

ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، حَتَّى كَانَ حَظَرُ اللَّيْلِ يَلْمُهُ، فَبَعَثَ فَعَلَى لَدَا، ثُمَّ عَطَيْنَا فَقَالَ: «لَا إِنْ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا ثُمَّ وَقَفُوا، وَإِنِّكُمْ لَمْ تَرَوْا لِي صَلَاتِي مَا انْظُرْتُمْ الصَّلَاةَ».

قَالَ الْحَسَنُ: وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ يَخْبِرُونِي مَا انْظُرُوا النَّبِيَّ.

قَالَ قُرَّةُ: هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [إرجاع: ٥٧٢. أخرجه مسلم: ٦٤٥]

٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَنْمَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «رَأَيْتُكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ يَابِدَةٍ، لَا يَتَّقِي يَمَنُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ». فَوَقَّعَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِلَّةٍ سَقَا، وَأَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَّقِي يَمَنُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ».

[٢٥٣٧]

قوله: (باب السمر في الفقه والخبر بعد العشاء) قال علي بن المنير: الفقه يدخل في عموم الخبر، لكنه خصه بالذكر تنبيهاً وذكره وتبهيها على قدره، وقد روى الترمذي من حديث عمر عساً «أن النبي ﷺ كان يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما».

قوله: (حدثنا عبد الله بن صباح) هو العطار وهو بصري وكذا بقية رجال هذا الإسناد.

بالخطاب الأول لأنه قد غوطب بالصلاة وترتبت في ذمته فصارت ديناً عليه، والذين لا يسقط إلا بأمانته فيأثم بإخراجه لما من الوقت المحدود لما يسقط عنه الطلب بأمانته، فمن اضطر في رمضان علمناً فإنه يجب عليه أن يقضيه مع بقاء إثم الإطراء عليه، والله أعلم.

قوله: (قال موسى) أي دون أبي نعيم (قال حمام سمعت) يعني قتادة (يقول بعد) أي في وقت آخر (للكذري) يعني أن حمام سمعه من قتادة مرة بلفظ «للكذري» بلاحين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة ووقع عند مسلم من طريق يونس أن الزهري كان يقرأها كذلك مرة كان يقرأها قتادة بلفظ «للكذري» بلام واحدة وكسر الراء وهي القراءة المشهورة. وقد اختلف في ذكر هذه الآية هل هي من كلام قتادة أو هي من قول النبي ﷺ، وفي رواية مسلم من حديث قال قتادة: «وأتم الصلاة للكذري» وفي روايته من طريق الشئ عن قتادة قال رسول الله ﷺ: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول: «أتم الصلاة للكذري» وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي ﷺ، واستدل به علي أن شرع من قبلنا شرع لنا، لأن المخاطب بالآية المذكورة موسى عليه الصلاة والسلام، وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد ناسخ، واختلف في المراد بقوله: «للكذري» فقيل المعنى لتذكرني فيها. وقيل لأذكرك بالملح، وقيل إذا ذكرتها، أي لتذكيري لك ليأباه، وهذا بعيد قرامة من قرأ «للكذري». وقال النخعي: اللام للظرف، أي إذا ذكرني أي إذا ذكرت أمري بعلمنا نسيت، وقيل لا تذكر فيها خبري، وقيل شكراً للكذري، وقيل المراد بقوله ذكرني ذكر أمري، وقيل المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني فإن الصلاة عبادة لله فمتى ذكرها ما ذكر للعبود فكذلك لواد ذكر الصلاة، وقال التوريشي: الأولى أن يقصد إلى وجهه يوافق الآية والحديث، وكان المعنى أتم الصلاة لذكرها، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى أو يقدر مضاف أي لتذكر صلاتي أو ذكر الضمير فيه موضع الصلاة لشرفها.

قوله: (وقال حمام) هو يفتح أوله والموحدة وهو ابن هلال، وأراد بهذا التصديق بيان سماع قتادة له من أنس لتصريحه فيها بالحديث، وقد وصله أبو حنيفة في صحيحه عن حماد بن رجاه عن حبان بن هلال وفيه أن حماماً سمعه في قتادة مرتين كما في رواية موسى.

٣٨- باب قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْأُولَى فَلَاوَلَى

٥٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَعَلَ عُمَرُ يَوْمَ الْخِطْبَةِ يَسُبُّ كُفَّارَهُمْ، وَقَالَ: مَا كَيْدَتْ أَصْلَتِي الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتْ، قَالَ: قَرَرْنَا بِطُغْيَانِهِ، فَعَلَّنِي بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ. [إرجاع: ٥٩٦. أخرجه مسلم: ٦٢١]

قوله: (باب قضاء الصلاة) وللكشمي الصلوات (الأولى فالأولى). وهذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله: «باب ترتيب القنات» وقد تقدم نقل الخلاف في حكم هذه المسألة. ويصحب المذكور فيه هو القنات، وبقية الإسناد تهم قبل. وأورد المتن هنا مختصراً، ولا ينهض الاستدلال به لمن يقول بوجوب ترتيب القنات إلا إذا قلنا إن أفعال النبي ﷺ المجردة للوجوب، اللهم إلا أن يستدل به بمضمون قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي» فيقوى، وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه.

٣٩- باب مَا يَكْرَهُ مِنَ السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٥٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهْ أَبِي: حَدَّثَنَا، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكُونَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ، وَهِيَ الَّتِي تَدْعُو نَهَا الْأُولَى، حِينَ تَذْخُلُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَخَذَنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَفْصَى الْمُنْبِتَةِ، وَالشَّمْسُ حَتَّى، وَنَسِيَتْ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، قَالَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ، قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَلِيبَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقْبَلُ مِنَ صَلَاةِ الْفَدَا، حِينَ يَفْرُغُ أَخَذَنَا جَلِيسَةً، وَتَقَرَّرَ مِنْ السَّيِّئِ إِلَى الْوَالِدَةِ. [إرجاع: ٥٤١. أخرجه مسلم: ٤٦١ مختصراً، وأخرجه بطوله ٦٤٧]

قوله: (انظروا الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري.

قوله: (وراث علينا) الروا للعلل وراث يتركه غير مهموز أي إبطا.

قوله: (من وقت قيامه) أي الذي جرت عاقبته بالقمود معهم فيه كل ليلة في المسجد لأخذ العلم عنه.

قوله: (دعانا جورانا) بكسر الجيم، كان الحسن أورد هذا مورد الاختلاف عن تخلفه عن القمود على عاقبته.

قوله: (لم قال) أي الحسن (قال أنس نظروا) وفي رواية الكشميهني «انظرونا» وما معنى.

قوله: (حتى كان شطر الليل) يرفع شطر، وكان تامة، وقوله: (يلهه) أي يقرب منه.

قوله: (لم غطينا) هو موضع الترجمة لما قرأناه من أن المراد بقوله: «بعدما» أي بعد صلاتها. وأورد الحسن ذلك لأصحابه مؤنسا لهم ومعرفة أنهم وإن كان فاتهم الأجر على ما يعلمونه منه في تلك الليلة على غفلة فلم ينههم الأجر مطلقا لأن منظر الخير في خير فيحصل له الأجر بذلك، والمراد أنه يحصل لهم الخير في الليلة لا من جميع الجهات، وبهذا يجاب عن استشكل قوله: «فيهم» في صلاته مع أنهم جاز لهم الأكل والحديث وغير ذلك. واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي ﷺ فإنه أتى أصحابه بمثل ذلك، ولهذا قال الحسن بعد: «وإن القوم لا يزالون غير ما استنظروا الخير».

قوله: (قال قرة) هو من حديث أنس) يعني الكلام الأخير وهذا هو الذي يظهر في لأن الكلام الأول ظاهر في كونه من أنس) والأخير هو الذي لم يصرح الحسن برفعه ولا يوصله فإرد قرة الذي اطلع على كونه في نفس الأمر موصولا مرفوعا أن يعلم من رواه عنه بذلك.

(تكملة): أخرج مسلم وابن خزيمة في صحيحهما من عبد الله بن الصباح شيخ البخاري بإسناده هذا حديثا خالفا للبخاري فيه في بعض الإسناد ولئن قلنا: «عن أبيه» علي الحضي عن قرة بن خالد عن قتادة عن أنس قال: نظروا النبي ﷺ ليلة حتى كان قريبا من نصف الليل، قال فجاء النبي ﷺ فصلي، قال: فكأننا أنظر إلى ويصعب خالف حلقة ففقه انتهى. وأخرجه الإسماعيلي في مستدرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قرة عن قتادة، وفي ذلك فإن الذي يظهر في أنه حديث آخر كان عند أبي علي الحضي عن قرة أيضا وسمعه من عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قرة من الحسن، ويدل على ذلك أن في كل من الحديثين ما ليس في الآخر، وقد أورد أبو نعيم في مستدرجه الحديثين من الطريقين: فأورد حديث قرة عن قتادة من طرق منها عن يزيد بن عمر عن أبي علي الحضي، وحديث قرة من الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قرة، وهو في التحقيق حديث واحد عن أنس اشترك الحسن وقاتدة في سماعه منه، فالتصريح الحسن على موضع حاجته منه فلم يذكر قصة الحاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره والله أعلم.

قوله: (وأبو بكر بن أبي حمزة) نسبة إلى جده، وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي حمزة، وقد تقدم كذلك في «باب السمر بالمعلم» من كتاب المعلم، وتقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك.

قوله: (فهو هل الناس) أي غلطوا أو توهوا أو فزعوا أو نسوا، والأول أقرب هنا، وقيل وهل بالفصح بمعنى وهم بالكسر ووهل بالكسر مثله، وقيل بالفصح غلط، والكسر فزع.

قوله: (في مقالة) وفي رواية المستطلي والكشميهني من مقالة.

قوله: (إلى ما يحدوثون في هذه) وفي رواية الكشميهني من هذه.

قوله: (عن حالة سنة) لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند تقضي مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البديري، ورد ذلك عليه علي بن أبي طالب، وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي ﷺ «وأن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالة تلك ينهزم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره عن كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة، وقد أجمع أهل الحديث على أنه آخر الصحابة موتا، وغاية ما قيل فيه إنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ والله أعلم. قال الزوي وغيره: احتج البخاري، ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الحضرة، والجهمور على خلافه، وأجابوا عنه بأن الحضرة كان حينئذ من ساكني البحر فلم يدخل في

الحديث، قالوا: ومعنى الحديث لا يقى من ترويه أو تعرفونه، فهو عام أريد به الخصوص. وقيل استبزز بالأرض من اللاتكة، وقالوا: خرج عيسى من ذلك وهو حي لأنه في السماء لا في الأرض، وخرج إليس لأنه على الماء أو في الهواء، وأبعد من قال: إن اللام في الأرض عهدة والمراد لروح اللبنة، والحق أنها للمسم وتتناول جميع بني آدم، وأما من قال: المراد أمه محمد سواء أمة الإجابة وأمة الدعوة، وخرج عيسى والحضر لأنها ليسا من أمته، فهو قول ضعيف، لأن عيسى يحكم بشرعته فيكون من أمته، والقول في الحضرة إن كان حيا كالقول في عيسى والله أعلم.

٤٦- باب السمر مع الضيف والأهل

٦٠٢- حدثنا أبو القعمان قال: حدثنا مخيمر بن سليمان قال: حدثنا

أبي: حدثنا أبو غفان، عن عبد الرحمن بن أبي بكر: أن أصحاب الصلوة كانوا أنما فقرء، وأن النبي ﷺ قال: «من كان جنة طعام اثنين فليذهب بفيلث، وإن أتبع فحامين أو سائمين». وأن أبا بكر جاء بخلقة، فأنطلق النبي ﷺ بعشرة، قال: فهو أنا وأبي وأمي، فلا أذري قال: وأفرأني وعاديم، يتنا وتين يتنا أبي بكر، وإن أبا بكر فعشى جنة النبي ﷺ، ثم لبث حث حثليت المشاء، ثم رجعت قلبت حتى فعشى النبي ﷺ، فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله، قالت له امرأة: وما حسنك عن أميالك، أو قالت حثليت؟ قال: أوما عشيتهم؟ قالت: أبوا حتى تصبي، قد غرغروا فأتوا، قال: فلعبت أنا فاصحلت، فقال: يا فتى، فجذع وسب، وقال: كلوا لا حثيا، فقال: والله لا أطعمه أبدا، وأبى الله، ما كنا نأخذ من لقمة إلا رأتنا من أسفلها أكثر منها، قال: يعني حتى جفوا، وصارت أكثر مما كانت قبل، ذلك فظفر إليها أبو بكر فبدأ بها كما هي أو أكثر منها، فقال لامرأته: يا اختي تبي فراس، ما هذا؟ قالت: لا تفرغ عني، لبي إلا أكثر منها قبل ذلك بخلاث مرات، فأكل منها أبو بكر وقال: إنما كان ذلك من الشيطان، يعني يمينه، ثم أكل منها لقمة، ثم حملها إلى النبي ﷺ فاصبحت جنة، وكان يتنا وتين قوم عفة، فمضى الأجل، فقرفا أتني عشر رجلا، مع كل رجل منهم أناس، الله أعلم كم مع كل رجل، فأكلوا منها أجمعون. أو كما قال. (الطبر: ٤٣٨١، ٤٦٤٠، ٤٦٤١. أخرجه مسلم: ٢٠٥٧)

قوله: (باب السمر مع الأهل والضيف) قال علي بن المنير ما محمله: انقطع البخاري هذا الباب من «باب السمر في الفقه والخير» لخطا رتبته عن مسمى الخير، لأن الخير متضمن للطاعة لا يقع على غيرها، وهذا النوع من السمر خارج عن أصل الضيافة والصلة للأمور بهما، فقد يكون مستثنى عنه في حقهما يلتحق بالسمر الجواز أو للتردد بين الإباحة والتلبس. ووجه الاستدلال من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر المذكور في الباب اشتغال أبي بكر بعد صلاة العشاء بمجيئه إلى بيته ومراجمته لخبر الأضياف واشتغاله بما دار بينهم، وذلك كله في معنى السمر، لأنه سمر مشتمل على غاطبة وملاحة ومعابة. انتهى.

قوله: (كانوا أناسا) للكشميهني «كانوا أناسا».

قوله: (فهو أنا وأمي) زاد الكشميهني «وأمي» وللمستطلي «فهو أنا وأمي».

قوله: (لم لبث حيث صليت العشاء) في رواية الكشميهني «حتى» بدل حيث.

قوله: (لفرقا) أي جعلنا فرقاً، وسنذكر فوائده هذا الحديث وما اشتمل عليه من الأحكام وغيرها في علامات النبوة مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(تكملة): اشتمل كتاب المواقيت على مائة حديث وسبعة عشر حديثاً، للملق من ذلك ستة وثلاثون حديثاً، والباقي موصول، الخالص منها ثمانية وأربعون حديثاً، والمكرر منها فيه وفيما تقدم تسعة وستون حديثاً، واقفه مسلم على جميعها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي حديث أنس في السجود على الظهار وقد أخرج معناه، وحديثه «ما أعرف شيئاً» وحديثه في المعنى «هذه الصلاة قد ضيعت» وحديث ابن عمر «أبردوا» وكذا حديث أبي

سعيد وحديث ابن عمر ﴿إِذَا بَشَأُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قِيلَكُمْ﴾ وحديث أبي موسى ﴿مثل المسلمين واليهود﴾ وحديث أنس ﴿كنا نصلي العصر﴾ وقد اتفقا على أصله، وحديث عبد الله بن مسفل ﴿لا يفلتكم الأعراب﴾ وحديث ابن عباس ﴿ولا أن أشق﴾ وحديث سهل بن سعد ﴿كنت أسهر﴾ وحديث معاوية بن الزكيتين بعد العصر، وحديث أبي قتادة في النوم عن الصباح، على أن مسلماً أخرجه أصل الحديث من وجه آخر لكن يينا في الشرح أنهما حديثان لقصتين والله أعلم. وفيه من الآثار الموقوفة ثلاثة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾) يشير بذلك أيضاً إلى الابتداء، لأن ابتداء الجمعة إما كان بالنبذة كما سيأتي في باب. واختلف في السنة التي فرض فيها: فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى، وقيل بل كان في السنة الثانية، وروي عن ابن عباس أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ.

(تفهيم): الفرق بين ما في الآيتين من التعمدية بلى واللام أن صلوات الأفعال تختلف بحسب مقاصد الكلام، قصد في الأولى معنى الانتهاء وفي الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني. ويحتمل أن تكون اللام بمعنى إلى أو العكس والله أعلم. وحديث ابن عمر المذكور في هذا الباب ظاهر في أن الأذان إنما شرع بعد الهجرة، فإنه نفي التشدد بالصلاة قبل ذلك مطلقاً. وقوله في آخره: ﴿إِذَا بَلَغَ الْإِسْلَامَ﴾ كان ذلك قبل روي عبد الله بن زيد، وسياق حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال: حدثني عبد الله بن زيد، فذكر نحو حديث ابن عمر، وفي آخره ﴿فبينما هم على ذلك أرى عبد الله التمام فذكر الرواية وفيها صفة الأذان لكن بغير ترجيح، وفيه تريح التكبير وإفراد الإقامة وثبته وقد قامت الصلاة﴾ وفي آخره قوله ﷺ: ﴿إِذَا رُويَ حَتَّى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، قَمَّ مَعَ بِلَالٍ فَالْقَاهُ عَلَيْهِ فَهُوَ أُنْدَى صَوْتًا مِثْلَهُ وَفِيهِ جِيءَ عَمْرُ وَقَوْلُهُ إِذَا رَأَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي تَرْجُمَةِ بِلَالٍ بِدَلَّةِ الْأَذَانِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَعَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَإِنَّمَا يَنْفَرُ الْخُبَارِيُّ لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مِنْ طَرَفٍ، وَحَكَى ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ الدَّهْلِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي طَرَفِهِ أَصَحُّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَشَاهَدَهُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ مِنَ السَّبِيحِ مَرْسُلاً وَسَمِعْتُ مِنْ وَصْلَةٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْمُرْسَلُ أَقْوَى إِسْنَادًا. وَوَقَعَ فِي الْأَوَّلِ لِلطَّبْرِيِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَيْضًا رَأَى الْأَذَانَ، وَوَقَعَ فِي الرَّسِيطِ لِلزُّهْرِيِّ أَنَّهُ رَأَى بَضْعَةَ حَشْرِ رَجُلًا، وَهِيَ الْجِيلِيُّ فِي شَرْحِ التَّبِيَةِ أَرْبَعَةَ حَشْرِ رَجُلًا، وَأَنْكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ثُمَّ التَّوْبِيُّ، وَتَقَلَّ مَغْلَطَانِ أَنْ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ رَأَى سَمْعَةً، وَلَا يَبْتَئِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهَذِهِ عَمْرُ جَاءَتْ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَسَمَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ جَبْرِيلُ فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَسَمِعَهُ عَمْرُ وَبِلَالٌ، فَسَبَّحَ عَمْرُ بِلَالًا فَخَبَّرَ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ بِلَالٌ فَقَالَ لَهُ: سَبِّحْ بِهَا عَمْرُ.

(طائفتان):

(الأولى) وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة، منها للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: لما أسري بالنبي ﷺ أوحى الله إليه الأذان فتزل به فقلعه بِلَالًا. وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك. وللدارقطني في «الآطراف» من حديث أنس أن جبريل أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرغت الصلاة، وإسناده ضعيف أيضاً. وابن مردويه من حديث عائشة مرفوعاً: «ما أسري بي أذن جبريل فظننت للملاكة أنه يصلي بهم فقدمي فضيلتي، وفيه من لا يعرف. وللبخاري وغيره من حديث علي قال: لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أمَّه جبريل بداية يقال لها البراق فركبها. فذكر الحديث وفيه: إذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، وفي آخره: ثم أخذ الملك بيده فأم بأهل السماء. وفي إسناده زيد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضاً. ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الإسراء فيكون ذلك وقع بالنبذة. ولما قول القريظي: لا يلزم من كونه سمعه ليلة الإسراء أن يكون مشروعاً في حقه، فيه نظر لقوله في أوله: لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان، وكلما قول الحب الطبراني يحمل الأذان ليلة الإسراء على المعنى اللغوي وهو الإعلام ففيه نظر أيضاً لتصريحه بكيفية المشروعة فيه. ولحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث. وقد جزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بغير أذان منذ فرغت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حدث عبد الله بن زيد انتهى. وقد حاول السهيلي الجمع بينهما فكلف وتصنف، وألَّخَ بما صحَّ أولى، فقال بآتي على صحة الحكمة في ججي: الأذان على لسان الصحابي أن النبي ﷺ سمعه فوق سبع سموات وهو أقوى من الرحي، فلما تأخر الأمر بالأذان عن فرض الصلاة وأراد إعلامهم بالوقت فرأى الصحابي التمام قصصاً فوافقت ما كان النبي ﷺ سمعه فقال: ﴿إِنَّمَا رُويَ حَتَّى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، قَمَّ مَعَ بِلَالٍ فَالْقَاهُ عَلَيْهِ فَهُوَ أُنْدَى صَوْتًا مِثْلَهُ وَفِيهِ جِيءَ عَمْرُ وَقَوْلُهُ إِذَا رَأَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي تَرْجُمَةِ بِلَالٍ بِدَلَّةِ الْأَذَانِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَعَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَإِنَّمَا يَنْفَرُ الْخُبَارِيُّ لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مِنْ طَرَفٍ، وَحَكَى ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ الدَّهْلِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي طَرَفِهِ أَصَحُّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَشَاهَدَهُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ مِنَ السَّبِيحِ مَرْسُلاً وَسَمِعْتُ مِنْ وَصْلَةٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْمُرْسَلُ أَقْوَى إِسْنَادًا. وَوَقَعَ فِي الْأَوَّلِ لِلطَّبْرِيِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَيْضًا رَأَى الْأَذَانَ، وَوَقَعَ فِي الرَّسِيطِ لِلزُّهْرِيِّ أَنَّهُ رَأَى بَضْعَةَ حَشْرِ رَجُلًا، وَهِيَ الْجِيلِيُّ فِي شَرْحِ التَّبِيَةِ أَرْبَعَةَ حَشْرِ رَجُلًا، وَأَنْكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ثُمَّ التَّوْبِيُّ، وَتَقَلَّ مَغْلَطَانِ أَنْ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ رَأَى سَمْعَةً، وَلَا يَبْتَئِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهَذِهِ عَمْرُ جَاءَتْ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَسَمَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ جَبْرِيلُ فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَسَمِعَهُ عَمْرُ وَبِلَالٌ، فَسَبَّحَ عَمْرُ بِلَالًا فَخَبَّرَ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ بِلَالٌ فَقَالَ لَهُ: سَبِّحْ بِهَا عَمْرُ.



١٠ - كتاب الأذان

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب أبواب الأذان) الأذان لغة الإعلام، قال الله تعالى ﴿وَإِذَا نَ الْوُحْنِ الرَّحِيمِ﴾. واشتقاقه من الأذن بفتحين وهو الاستماع. وشرعا الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة. قال القريظي وغيره: الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالكبرى وهي تضمن وجود الله وكلامه، ثم تثنى بالتوحيد ونفي الشريك، ثم إثبات الرسالة ل محمد ﷺ ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفي الإشارة إلى المبدأ، ثم أعاد ما أعاد تركيداً. ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت، والدعاء إلى الجماعة، وإظهار شعار الإسلام. والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان، واختلف أهما أفضل الأذان أو الإمامة ؟ نالها أن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل ولا فالأذان، وفي كلام الشافعي ما يؤم إليه. واختلف أيضاً في الجمع بينهما فليل بكرة، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعاً أنه من ذلك لكن سنه ضعيف، وسمع من عمر «لو أظن الأذان مع الخلافة لأذنت» رواه سعيد بن منصور وغيره. وقيل هو خلاف الأولى، وقيل يستحب وصححه النووي.

١ - باب بدء الأذان

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [النساء: ٥٨] هُزُؤًا: قِرَاءَةً غَيْرَ حَاضِرٍ مِنَ السَّبِيحَةِ وَقَوْلُهُ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾. [الجمعة: ٩٦]

٦٠٣ - حَدَّثَنَا عُمَرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيدِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّادُ، عَنْ أَبِي لَيْلَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّارُوسَ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَأَمَرَ بِلَالٌ: أَنْ يَشْفَعِ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ. [الطبر: ٤٦٠٥، ٤٦٠٦، ٤٦٠٧، أخرجه مسلم: ٣٧٨]

٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِلَّانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَلَبُوا الْمَدِينَةَ، يَتَجَمَّعُونَ فَيَتَخَوَّنُونَ الصَّلَاةَ، لَيْسَ يَنَادِي لَهَا، فَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخَذُوا نَارًا مِثْلَ نَارِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ يَوْفَا مِثْلَ قُرْنِ الْيَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَخَوَّنُ رَجُلًا يُسَاجِدُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ، قُمْ فَادِّ الصَّلَاةَ. [أخرجه مسلم: ٣٧٧]

قوله: (باب بدء الأذان) أي ابتداءه. وسقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، وكذلك سقطت الجملة من رواية القاسمي وغيره.

قوله: (وقوله الله عز وجل ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية) يشير بذلك

وقد تقدم ذكر مشا الخلاف في ذلك، وإخطا من استدل على عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم.

قوله: (إن ابن عمر كان يقول) في رواية مسلم «عن عبد الله بن عمر أنه قال».

قوله: (حين قلتموا المدينة) أي من مكة في الهجرة.

قوله: (فيحيون) بماء مهمة بعدها مشاة تخشع ثم نون، أي يقدرن أحياتها ليأتوا إليها، والحين الوقت والزمان.

قوله: (ليس ينادي لها) يفتح الدال على البناء للمفعول، قال ابن مالك: فيه جواز استعمال ليس حرفاً لا اسم لها ولا خبر، وقد أشار إليه سيوطي. ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر. قلت: ورواية مسلم تؤيد ذلك، فإن لفظه «ليس ينادي بها أحد».

قوله: (فكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم اغلوا) لم يقع في تعيين المتكلمين في ذلك، واختصر الجواب في هذه الرواية، ووقع لابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر «أن النبي ﷺ استشار الناس لما يجمعهم إلى الصلاة، فذكروا البوق، فكرهه من أجل اليهود. ثم ذكروا الناقوس، فكرهه من أجل النصارى، وقد تغلعت رواية روح بن عطاء نحو: «لم يلبس من عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي عمير بن أنس عن عمرو بن سعيد بن منصور».

قوله: (بل يوقاً) أي بل اغلوا بوقاً، ووقع في بعض النسخ «بل قرأ» وهي رواية مسلم والنسائي. والبوق والقرن معروفان، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته، وهو من شعار اليهود، ويسمى أيضاً «الشبورة» بالثين للمجمة المفتوحة والمرحنة المضمومة الفتحة.

قوله: (فقال عمر أو لا) المزة للاستغناء والواو للعطف على مقدر كما في نظائر، قال الطي: المزة إنكار للجملة الأولى أي للقدرة وتقرير للجملة الثانية.

قوله: (وجلاً) زاد الكشميهني فتمكم.

قوله: (ينادي) قال القرطبي: يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر بروايه وصدفه النبي ﷺ بأمر عمر فقال: أو لا تيشرون رجلاً ينادي - أي يهذون - للرؤيا المذكورة، قال النبي ﷺ «دم يا بلال» فعلى هذا فغاد في سياق حديث ابن عمر هي القصيدة، والتقدير فافتروا غزاً عبد الله بن زيد، فجاء إلى النبي ﷺ قصص عليه فصدقه فقال عمر - قلت: وسبق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك، فإن فيه أنه لما قصص رؤياه على النبي ﷺ «قال له «القله على بلال فيؤذن بها» قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي ﷺ فقال: لقد رأيت مثل الذي رأي، فدل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قصص عبد الله بن زيد رؤياه. والطاهر أن إشارة جمر يارسال رجل ينادي للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يظفونه، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم. وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عمرو بن الأنصار قالوا: «اهتمت النبي ﷺ للصلاة كيف يجمع الناس لها، فقال: انصب راية عند حضور وقت الصلاة فإذا رأوها أذن بعضهم بعضاً، فلم يبعجه الحديث، وفيه «ذكروا التبع بضم القاف وسكون النون يعني البوق وذكروا الناقوس، فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهتم فأرى الأذان، فغدا على رسول الله ﷺ، قال: وكان عمر رأى قبل ذلك حكمه عشرين يوماً ثم أخبر به النبي ﷺ قال: ما منعك أن تجرباً؟ قال: سبقني عبد الله بن زيد فاستعيت. فقال رسول الله ﷺ: يا بلال قم فانظر ما يلزمك من عبد الله بن زيد فانقلبه ترجم له أبو داود «بدء الأذان» وقال أبو عمر بن عبد البر: روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة ومما من مقاربة وهي من وجوه حسن وهذا أحسنها. قلت: وهذا لا يخالفه ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قصص منعه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت، لأنه يحتمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله بل متأخراً عنه لقوله: «ما منعك أن تجرباً» أي عقب إخبار عبد الله، فاحترو بالاستسقاء، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قصص عبد الله رؤياه، بخلاف ما وقع في روايته التي ذكر بها «فسمع عمر الصوت فخرج فقال» فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قصص عبد الله. والله أعلم.

قوله: (فنادى بالصلاة) في رواية الإسماعيلي «فأذن بالصلاة» قال عياض: المراد الإعلام المحض بحضور وقتها لا لخصوص الأذان المشرع. وأغرب القاضي أبو بكر بن

على غير لسانه ﷺ التنويه بقدره والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأقبح لشأنه. انتهى ملخصاً. والثاني حسن بديع، ويؤخذ منه عدم الاكتفاء بروايه عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتنويه التي ذكرها. لكن قد يقال: فلم لا اقتصر على عمر؟ فيمكن أن يجاب بصير في معنى الشهادة، وقد جاء في رواية ضعيفة سبقت ما ظهره أن بلالاً أيضاً رأى لكنها موهولة فإن لفظها «سبقك بها بلال» فيحمل المراد بالسبق على مباشرة التأذين بروايه عبد الله بن زيد. وما كثر السؤال عنه بل بشر النبي ﷺ «الأذان بنفسه؟» وقد وقع عند السهيلي أن النبي ﷺ «أذن في سفر وصلى بأصحابه وهم على رءوسهم السماء من فوقهم والبلية من أسفلهم أخرجه الترمذي من طريق تدور على عمر بن الرماح يرفعه إلى أبي هريرة أحد وليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث علي بن مرة، وكذا جزم النووي بأن النبي ﷺ «أذن مرة في السفر وهزاه للترمذي وقراه، ولكن وجبناه في مسند أحد من الوجه الذي أخرجه الترمذي ولفظه «فأمر بلالاً فأذنه» فعرف أن في رواية الترمذي اختصاراً أو معنى قوله: «أذنه» أمر بلالاً به كما يقال أعطى الخليفة العالم الفلاني ألفاً، وإنما بشر العطاه غيره ونسب للخليفة لكونه آمراً به. ومن أغرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسند فيه مجهول عن عبد الله بن الزبير قال: أخذ الأذان من أذان إبراهيم «روأف في الناس بالمحج» [لمج: ٢٧] الآية قال: فلذن رسول الله ﷺ، وما رواه أبو نعيم في الحلية بسند فيه مجهول أن جبريل نادى بالأذان لأدم حين أميط من الجنة.

(القائلة الغالية): قال الزين بن كثير: عرض البخاري عن التصريح بحكم الأذان لعلم إفصاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين، فآبى مشروعيه وسلم من الاعتراض. وقد اختلف في ذلك، ومنها الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة لوقتها النبي ﷺ بين أصحابه حتى استقر برواي بعضهم فأقره كان ذلك بالمتواتر أشبه، ثم لما واظب على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى. وسباني بقية الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد، ونحوه هو الحذاء كما ثبت في رواية كريمة، والإسناد كله بصريون.

قوله: (ذكروا النار والناقوس فذكروا اليهود والنصارى) كذا ساقه عبد الولد مختصراً، ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده أوضح قليلاً حيث قال: «لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه، فذكروا أن يبولرو ناراً أو يضربوا ناقوساً، وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن خالد عند أبي الشيخ ولفظه «فقالوا لو ألقنا ناقوساً، فقال رسول الله ﷺ «ذاك للنصارى. فقالوا: لو ألقنا بوقاً، فقال: «ذاك لليهود. فقالوا: لو رفعنا ناراً، فقال: «ذاك للمجوس» فعلى هذا بقي رواية عبد الولد اختصاراً كأنه كان فيه: ذكروا النار والناقوس والبوق فذكروا اليهود والنصارى والمجوس، واللف والنشر فيه معكوس، فالتار للمجوس والناقوس للنصارى والبوق لليهود: وسباني في حديث ابن عمر التصريح على أن البوق لليهود. وقال الكرماني: يحتمل أن تكون النار والبوق جميعاً لليهود جمعاً بين حنبلي أنس وابن عمر انتهى، ورواية روح تنفي عن مد الاحتشال.

قوله: (فأمر بلال) هكذا في معظم الروايات على البناء للمفعول، وقد اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاه هذه الصيغة للرفع، والمختار عند حقتي الطائفتين أنها تقتضي، لأن الظاهر أن المراد بالأمر من له الأمر الشوحي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول ﷺ، ويؤيد ذلك هنا من حيث للمنى أن التقرير في العبادة إنما يؤخذ عن توفيق فيقوى جانب الرفع جداً. وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكورة «فأمر بلالاً بالتصبي وافعأ أمر هو النبي ﷺ، وهو بين في سياقه. وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن تقيية عن عبد الوهاب بلفظ «أن النبي ﷺ أمر بلالاً» قال المحاكم: صرح برفضه إمام الحديث بلا مدافعة تقيية. قلت: ولم يخرجه، فقد أخرجه أبو عوانة من طريق مروان المروزي عن تقيية ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضاً، ولم يخرجه به عبد الوهاب. وقد رواه البلاذري من طريق ابن شهاب الحنظلي عن أبي قلابة. وقضى ذلك عقب للمشاورة في أمر التذلل إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ لا غيره كما استدل به ابن المنذر وابن حبان، واستدل بورد الأمر به من قال بوجوب الأذان. وتعقب بأن الأمر إنما ورد بصيغة الأذان لا بنفسه، واجيب بأنه إذا ثبت الأمر بالصفة لزم أن يكون الأصل مأموراً به قاله ابن دقيق العيد. وعن قال بوجوبه مطلقاً الأوزاعي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الرما وحكي عن محمد بن الحسن، وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كفارة، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة.

قوله: (عن سمالك بن عطيّة) هو بصري ثقة، روى عن أيوب وهو من أقرانه، وقد روى حاد بن زيد عنهما جيماً وقال: مات سمالك قبل أيوب، ورجال إسناده كلهم بصريون.

قوله: (أن يشفع) يفتح أوله وفتح الفاء أي يأتي بالفاء شفعاً. قال الزين بن المنير: وصف الأذان بأنه شفع يفسره قوله: «مثنى مثنى» أي مرتين مرتين وذلك يقتضي أن تستوي جميع الفاظ في ذلك، لكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله: «مثنى» على ما سواه، وكأنه أراد بذلك تأكيد مذهبه في ترك ترديد التكبير في أوله، لكن ابن قال بالترديد أن يحيى نظير ما ادعاه لثبوت الخبر بذلك، وسيأتي في الإقامة تروجه يقتضي أن القائل به لا يحتاج إلى دعوى التخصيص.

قوله: (وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة) المراد بالمثنى غير المراد بالمثلي، فالمراد بالمثلي جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة، والمراد بالمثنى خصوص قوله: «قد قامت الصلاة» كما سيأتي ذلك صريحاً. وحصل من ذلك جناس تام.

(تنبيه) ادعى ابن منته أن قوله: «إلا الإقامة» من قول أيوب غير مسند كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم، وأشار إلى أن في رواية سمالك بن عطيّة هذه إدراجاً، وكذا قال أبو محمد الأصيلي: قوله: «إلا الإقامة» هو من قول أيوب وليس من الحديث. وفيما قاله نظر، لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسراً ولفظه «كان بلال يثني الأذان ويوتر الإقامة، إلا قوله قد قامت الصلاة» وأخرجه أبو عروبة في صحيحه والسراج في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق، وللإسماعيلي من هذا الوجه «ويقول قد قامت الصلاة مرتين» والأصل أن ما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه، ولا دليل في رواية إسماعيل لأنه إنما يتحصل منها أن خالداً كان لا يذكر الزيادة وكان أيوب يذكرها، وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس، فكان في رواية أيوب زيادة من حافظ قليل، والله أعلم. وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة، وأجاب بعض الشافعية بأن التثنية في تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان إفراد، قال النووي: ولهذا يستحب أن يقول المؤمن كل تكبيرتين بنفس واحد. قلت: وهذا إنما يتأني في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره. وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرّد كل تكبيرة من اللتين في آخره بنفس، ويظهر بهذا التقرير ترجيح قول من قال بترديد التكبير في أوله على من قال بتثنيته، مع أن لفظ «الشفع» يتناول التثنية والترديد، فليس في لفظ حديث الباب ما يخالف ذلك بخلاف ما يورده كلام ابن بطال. وأما الترجيع في التشهيد فالأصح في صورته أن يشهد بالإحدانية تشييد ثم بالرسالة تشييد ثم يرجع فيشهد كذلك، فهو وإن كان في العدد مرتباً فهو في الصورة مثنى والله أعلم.

قوله: (حدثني محمد وهو ابن سلام) كذا في رواية أبي ذر وأعمله الباقون.

قوله: (حدثني عبد الوهاب الثقفي) في رواية كريمة أخبرنا، وفي رواية الأصيلي حدثنا وليس في رواية كريمة «الثقفي».

قوله: (حدثنا خالد) كذا لأبي ذر والأصيلي، ولغيرهما أخبرنا.

قوله: (قال ما كثر الناس، قال ذكروا) «قال» الثانية زائدة، ذكرت تأكيداً.

قوله: (أن يعلموا) يضم أوله من الإعلام، وفي رواية كريمة يفتح أوله من العلم.

قوله: (أن يوروا ناراً) أي يوقدها، يقال وري الزند إذا خرجت ناره، وأورثه إذا أخرجه. ووقع في رواية مسلم «أن يوروا ناراً» أي يظهروا نورها، والناوقس خشبة تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من شعار النصارى.

قوله: (وأن يوتر الإقامة) احتج به من قال بإفراد قوله: «قد قامت الصلاة» والحديث الذي قبله حجة عليه ما قلناه، فإن احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهما الحديث الصحيح.

٣- باب الإقامة واحدة إلا قوله: قد قامت الصلاة

٦٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي لَاحِظَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ.

قال إسماعيل: فَذَكَرْتُ لِأَيُّوبَ فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ. [راجع: ٦٠٣. أخرجه

العربي فحمل قوله: «أذن» على الأذان المشروع، وطعن في صحة حديث ابن عمر وقال: عجباً لأبي عيسى كيف صححه. والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد. انتهى. ولا تنفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قلناه، وقد قال ابن منته في حديث ابن عمر: إنه يجمع على صحته.

قوله: (يا بلال قم) قال عياض وغيره: فيه حجة لشرع الأذان قائماً. قلت: وكذا احتج ابن خزيمة وابن المنذر، وتعبه النووي بأن المراد بقوله: «قم» أي انصب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس، قال: وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان. انتهى. وما نفاه ليس يبعد من ظاهر اللفظ، فإن الصيغة محتملة للأمرين، وإن كان ما قاله أرجح. ونقل عياض أن مذهب العلماء كافة أن الأذان قاعداً لا يجوز، إلا أبا ثور وواقفه أبو الفرج المالكي. وتعب بأن الخلاف معروف عند الشافعية، وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة، وأنه لو أذن قاعداً صح، والصواب ما قاله ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة.

(قائدة) كان اللفظ الذي يتأدى به بلال للصلاة قوله: «الصلاة جامعة» أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب. وطعن بعضهم أن بلالاً حيث ذكر إنما أمر بالأذان المهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الإسلام فيقول: أحد أحد، فجوزي بولاية الأذان للشفعة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه، وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان، إلا أن هذا الموضع ليس هو محلها. وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعاني المستتبعة دون الاقتصاد على الظواهر قاله ابن العربي، وعلى مراعاة المصالح والعمل بها، وذلك أنه لما شق عليهم التكبير إلى الصلاة ففرضتهم أشغالهم، أو التأخير فيفوتهم وقت الصلاة، فنظروا في ذلك، وفي مشروعية التشاور في الأمور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المشاورين إذا أخبر بما أدى إليه اجتهداه، وفيه منقبة ظاهرة لعمر. وقد استشكل إثبات حكم الأذان برؤيا عبد الله بن زيد لأن رؤيا غير الأنبياء لا يثني عليها حكم شرعي، وأجيب باحتمال مقارنة الرحي لذلك، ولأنه ﷺ أمر بمقتضاها لينظر أقر على ذلك أم لا، ولا سيما لما رأى نظمها يبعد دخول الوسواس فيه، وهذا ينهي على القول بجواز اجتهداه ﷺ في الأحكام وهو المنصور في الأصول، ويهدد الأول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الرحي قد ورد بذلك فما راعه إلا أذان بلال، فقال له النبي ﷺ «سبقك بذلك الرحي» وهذا أصبح مما حكى الدوادى عن ابن إسحاق أن جبريل أتى النبي ﷺ بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام، وأشار السهيلي إلى أن الحكمة في ابتداء شرع الأذان على لسان غير النبي ﷺ التنبيه بعلو قدره على لسان غيره ليكون أنفع لشأنه، والله أعلم.

٢- باب الأذان مَقْنَى

٦٠٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَرِّبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي لَاحِظَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ. [راجع: ٦٠٣. أخرجه مسلم: ٣٧٨]

٦٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَايَ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَدَّاءِ، عَنْ أَبِي لَاحِظَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ، قَالَ: ذَكِّرُوا أَنْ يَعْلَمُوا وَقْتُ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَغْفِرُونَهُ، فَلَذَكَّرُوا أَنْ يُورُوا نَاراً، أَوْ يَضْرِبُوا نَاقِوساً، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ. [راجع: ٦٠٣. أخرجه مسلم: ٣٧٨]

قوله: (باب الأذان مَقْنَى) في رواية الكشميهني «مثنى مثنى» أي مرتين مرتين، ومثنى معدول عن اثنين اثنين وهو بغير تنوين، فتحمل رواية الكشميهني على التوكيد لأن الأول يبعد تنبيه كل لفظ من الفاظ الأذان والثاني يؤكد ذلك.

(قائدة) ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال فيه: «مثنى مثنى» وهو عند أبي داود والنسائي، وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن بلفظ «مرتين مرتين».

مسلم: ٣٧٨

قوله: (إذا تودي للصلاة) وللناسي عن تنية عن مالك «بالصلاة» وهي رواية لمسلم أيضاً ويمكن حملها على معنى واحد.

قوله: (له ضراط) جلة اسمية وقمت حالاً بدون وحو حصول الارتباط بالضمير، وفي رواية الأصيلي قوله ضراطاً وهي للمصنف من وجه آخر في بدء الخلق، قال عياض: يمكن حمله على ظاهره، لأنه جسم متخذ يصح منه خروج الريح، ويحتمل أنها عبارة عن شدة تقاره، وقويه رواية لمسلم قوله «حاصر» بمهمات مضموم الأول فقد فسره الأصمعي وغيره بشدة العدو، قال الطيبي: شبه شغل الشيطان نفسه عن سماع الأذان بالصوت الذي يملأ السمع ويمنعه عن سماع غيره، ثم سماه ضراطاً تنقيحاً له.

(تنبيه) الظاهر أن المراد بالشيطان إبليس، وعليه يدل كلام كثير من الشراح كما سيأتي، ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل متولد من الجن والإنس، لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة.

قوله: (حتى لا يسمع التأذين) ظاهره أنه يتمدد إخراج ذلك إما ليشتمل بسمع الصوت الذي يخرج من سماع المؤذن، أو يصنع ذلك استخفافاً كما يفعله السفهاء، ويحتمل أن لا يتمدد ذلك بل يحصل له عند سماع الأذان شدة خوف يحدث له ذلك الصوت بسببها، ويحتمل أن يتمدد ذلك ليقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالمحذات، واستدل به على استحباب رفع الصوت، وقد وقع بيان الغاية في رواية لمسلم ظاهر في أنه يمد إلى غاية ينتهي فيها سماعه للصوت، وقد وقع بيان الغاية في رواية سفيان من حديث جابر فقال: «حتى يكون مكان الروحاء وحسكى الأعمش عن أبي سفيان روى عن جابر أن بين المدينة والروحاء ستة وثلاثين ميلاً، هذه رواية تنية عن جرير عند مسلم، وأخرجه عن إسحاق عن جرير ولم يبق لفظه، ولقد إسحاق في مسنده «حتى يكون بالروحاء، وهي ثلاثون ميلاً من المدينة» فأدرجه في الخبر، والمتمدد رواية تنية، وسيأتي حديث أبي سعيد في فضل رفع الصوت بالأذان» بعده.

قوله: (فحسب) بضم أوله، والمراد بالقضاء الفراغ أو الانتهاء، ويروي بفتح أوله على حذف الفاعل، والمراد المنادي، واستدل به على أنه كان بين الأذان والإقامة فصل، خلافاً لمن شرط في إدراك فضيلة أول الوقت أن يخطب أول التكبير على أول الوقت.

قوله: (إذا قوب) بضم المثلثة وتشديد الواو المكسورة قيل هو من ثاب إذا رجع، وقيل من ثوب إذا أشار بوجهه عند الفراغ لإعلام غيره، قال الجمهور: المراد بالتثويب هنا الإقامة، وبذلك جزم أبو حنيفة في صحيحه والمطليبي والبيهقي وغيرهم، قال القوطي: ثوب بالصلاة إذا أتميت، وأصله أنه رجع إلى ما يشبه الأذان، وكسل من رده صوتاً فهو ثوب، ويدل عليه رواية مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة: «فإذا سمع الإقامة فحسب وزعم بعض الكوفي أن المراد بالتثويب قول المؤذن بين الأذان والإقامة «حي على الصلاة، حي على الفلاح. قد قامت الصلاة» وحكى ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم أنه تفرد به، لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره التثويب بين الأذان والإقامة، فهذا يدل على أن له سلفاً في الجملة. ويحتمل أن يكون الذي تفرد به القول الخاص، وقال الخطابي: لا يعرف العامة التثويب إلا قول المؤذن في الأذان «الصلاة خير من النوم» لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة. والله أعلم.

قوله: (القبل) زاد مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة «فوسوس».

قوله: (القبل حتى يخطب) بضم الطاء، قال عياض: كلما سمعناه من أكثر الرواة، وضبطناه عن الثخين بالكسر، وهو الوجه، ومعناه يوسوس، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فغضب به فخطبه، وأما بالضم فمن المرور أي يذود منه فيمسر بينه وبين قلبه فيخطبه، وضف المحجري في نوافله الضم مطلقاً وقال: هو يخطب بالكسر في كل شيء.

قوله: (بين المراء ونفسه) أي قلبه، وكذا هو للمصنف من وجه آخر في بدء الخلق، قال الباغي: المعنى أنه يحول بين المراء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها.

قوله: (يقول) الأذكار كلما أذكر كلما) وقع في رواية كريمة بواو المطف «واذكر كلما» وهي لمسلم، وللمصنف في صلاة السهو «الذكر كذا وكذا» زاد مسلم من رواية عبد ربه عن الأعرج «فنهتاً ومنه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر».

قوله: (لما لم يكن يذكر) أي شيء، لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة، وفي رواية لمسلم «لما لم يكن يذكر من قبل»، ومن ثم استبط أبو حنيفة للذي شكاً إليه أنه دفن مالا ثم لم يهتد مكانه أن يصلي ويعرض أن لا يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا، ففضل، فذكر مكان المال في الحال. قيل: خصه بما يعلم دون ما لم يعلم لأنه يعلم لما يعلم أكثر

قوله: (باب الإقامة واحدة) قال الزين بن المنير: خالف البخاري لفظ الحديث في الترجمة فمدل عنه إلى قوله: «واحدة» لأن لفظ التر غير منحصر في المرة فمدل عن لفظ فيه الاشتراك إلى ما لا اشتراك فيه. قلت: وإنما لم يقل واحدة واحدة مراعاة للفظ الخبر الواردة في ذلك، وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر الذي أشرت إليه في الباب الماضي ولفظه «الأذان مثنى والإقامة واحدة» وروي المارطقي وحسنه في حديث لأبي مخلوة فوأمره أن يقيم واحدة واحدة.

قوله: (إلا قوله قد قامت الصلاة) هو لفظ معمر عن إيبوب كما تقدم، قيل واعترضه الإسماعيلي بأن إيراد حديث سماك بن عطية في هذا الباب أولى من إيراد حديث ابن عطية، والجواب أن المصنف قصد رفع توهم من يتوهم أنه موقوف على إيبوب لأنه أورده في مقام الاحتجاج به، ولو كان عنه مقطوعاً لم يحتج به.

قوله: (حدثنا خالد) هو الحذاء كما تقدم، والإسناد كله بصريون.

قوله: (قال إسماعيل) هو ابن إبراهيم المذكور في أول الإسناد وهو المعروف بابن عطية، وليس هو معلقاً.

قوله: (فذكرت) كذا للآثر مختلف المقبول، وللكشيحي والأصيلي «فذكرته» أي حديث خالد، وهذا الحديث حجة على من زعم أن الإقامة مثنى مثل الأذان. والجواب بعض الخفية بدعوى النسخ، وأن أفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بمحدث أبي مخلوة، يعني الذي رواه أصحاب السنن وفيه تنية الإقامة، وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً. وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي مخلوة الحسة الترتيب والترجيح فكان يلزمهم القول به، وقد أنكر أحد على من ادعى النسخ بمحدث أبي مخلوة واحتج بأن النبي ﷺ رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالاً على أفراد الإقامة وعلمه سعد القرظ فاذن له بعده كما رواه المارطقي والحاكم، وقال ابن عبد البر: ذهب أحد وإسحاق وداود وابن جرير إلى أن ذلك من الاختلاف المباح، فإن رجع التكبير الأول في الأذان، أو نشأ أو رجع في التشهد أو لم يرجع، أو ثنى الإقامة أو أفردتها كلها أو إلا «قد قامت الصلاة» فالجميع جائز. وعن ابن خزيمة إن رجع الأذان ورجع فيه ثنى الإقامة وإلا أفردها، وقيل لم يقل بهذا التفضيل أحد قبله والله أعلم.

(فائدة) قيل الحكمة في تنية الأذان وإفراد الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فيكون أوصلى إليهم، بخلاف الإقامة فإنها للمحاضرين، ومن ثم استحب أن يكون الأذان في مكان عال بخلاف الإقامة، وأن يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة، وأن يكون الأذان مثنى والإقامة مسرعة، وكرر فقد قامت الصلاة لأنها المقصودة من الإقامة بالنيات. قلت: توجيهه ظاهر، وإنما قول الخطابي: «لو سوي بينهما لاشتبه الأمر عند ذلك وصار لأن يفوت كثيراً من الناس صلاة الجماعة فيه نظر، لأن الأذان يستحب أن يكون على مكان عال ليشترك الأصابع كما تقدم، وقد تقدم الكلام على تنية التكبير، وتؤخذ حكمة الترجيع مما تقدم، وإنما اختص بالتشهد لأنه أعظم أفاظ الأذان. والله أعلم.

٤ - باب فضل التَّأْذِين

٦٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّوَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَدَّيَ لِلصَّلَاةِ، أَجَبَرُ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضَرَاوَةٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا لَقِيَ السَّاءَةَ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا قُوبَ بِالصَّلَاةِ أَجَبَرَهُ، حَتَّى إِذَا لَقِيَ التَّقَرُّبَ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُبَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: أَذْكَرَ كَذَا، أَذْكَرَ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ لَا يَتَذَكَّرُ كَيْفَ صَلَّى». «الظاهر: ١٢٧٢٢ هـ، ١٢٣١، ٥١٢٣٢، ٣٢٢٨٥. أخرجه مسلم: ٣٨٩،

وفي المساجد (٨٢)

قوله: (باب فضل التأذين) راعى المصنف لفظ «التأذين» لوروده في حديث الباب وقال الزين بن المنير: التأذين يتناول جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وجبة، وحقيقة الأذان تعمل بدون ذلك، كذا قاله والظاهر أن التأذين هنا أطلق بمعنى الأذان لقوله في الحديث: «حتى لا يسمع التأذين» وفي رواية لمسلم «حتى لا يسمع صوته» فالتثنية بالسماع لا يدل على فعل ولا على هيئة، مع أن ذلك هو الأصل في المصدر.

لتحقق وجوده، والذي يظهر أنه لأهم من ذلك فيذكره بما سبق له به علم ليشتغل به باله به وما لم يكن سبق له ليوهمه في الفكرة فيه، وهذا أصم من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالمعلم، لكن هل يشمل ذلك الفكر في معاني الآيات التي يتلها؟ لا يبعد ذلك، لأن غرضه تقص خشوعه وإخلاصه بأي وجه كان.

قوله: (حتى يظل الرجل) كنا للجمهور بظاهر الملاحظة المقترحة، ومعنى يظل في الأصل اتصاف المخبر عنه بالظن نهياً، لكنها هنا بمعنى يصير أو يتي، ووقع عند الأصيلي «يضل» بكسر الساقطة أي ينسى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَضِلُّ إِجْمَاعُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أو يقتضها أي يخطئ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَضِلْ رِيسِي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢] والمشهور الأول.

قوله: (لا يلدري) وفي رواية في صلاة السهو «إن يلدري» بكسر همزة إن وهي نافية بمعنى لا، وحكي ابن عبد البر عن الأكثر في الموطأ فتح الحمزة ووجهه بما تتبعه عليه جماعة، وقال القرطبي: ليست رواية الفتح لشيء إلا مع رواية الفصاح الساقطة فتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول فعل أن يأسقط حرف الجر أي يضل من درايته.

قوله: (كم حلي) وللمصنف في بدء الحلق من وجه آخر عن أبي هريرة احتسب لا يلدري ثلاثاً صلى أم أربعة، وسيأتي الكلام عليه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى. وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر في الصلاة، قيل بهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له كما يأتي بعد، ولعل البخاري أشار إلى ذلك بإبراده الحديث المذكور عقب هذا الحديث. ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن اللفظ عام والمراد به خاص، وأن الذي يشهد من تصح من الشهادة كما سيأتي القول فيه في الباب الذي بعده. وقيل إن ذلك خاص بالمؤمنين فأما الكفار فلا قيل لهم شهادة، ورده لما جاء من الآثار بخلافه، وبالحال الذين بن المسير في تقرير الأول وهو مقام احتمال، وقيل بهرب نفوراً عن سماع الأذان ثم يرجع موسوماً ليفسد على المصلي صلاته، فنصار وجوه من جنس فراره، والجامع بينها الاستخفاف. وقيل لأن الأذان دعاء إلى الصلاة المشتعلة على السجود الذي أباه وعصى بسببه، واعترض بأنه يعود قبل السجود فلو كان هربه لأجله ما بعد إلا عند فراغه، وأجيب بأنه بهرب عند سماع الدعاء بذلك ليفلظ نفسه بأنه لا يخالف أمراً ثم يرجع ليفسد على المصلي سجوده الذي أباه، وقيل إنما بهرب لاتفاق الجميع على الإعلان بشهادة الحق وإقامة الشريعة، واعترض بأن الاتفاق على ذلك حاصل قبل الأذان ويعد من جميع من يصلي، وأجيب بأن الإعلان أخص من الاتفاق فإن الإعلان المختص بالأذان لا يشترك فيه غيره من المجهرب بالتكبير والتلاوة مثلاً، ولهذا قال لعبد الله بن زيد: «الله على بلال فإنه أتى صوتاً منك أي أقعد في المسد والإطالة والإسماح ليعم الصوت وطول أمد التأذين فيكثر الجميع وفوت على الشيطان مقصوده من إلهاء الأمتي من إقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفر حيتن، وقد ديان من أن يردم عما أفلحوا به ثم يرجع لما طبع عليه من الأذى والوسوسة. وقال ابن الجوزي: على الأذان هيئة يشهد انزعاج الشيطان بسببها، لأنه لا يكاد يقع في الأذان رياء ولا خلفة عند التلق به، بخلاف الصلاة فإن النفس تنحصر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة، وقد ترجم عليه أبو حنيفة «الدليل على أن المؤذن في أذانه وإقامته مني عنه الوسوسة والرياء لتياعد الشيطان منه وقيل لأن الأذان إسلام بالصلاة التي هي أفضل الأعمال بالفاظ هي من أفضل الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها، بل تقع على وفق الأمر، فيفر من سماعها. وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من الضرب لتيسر الخبيث من المفرد، فلو قدر أن المصلي وفق بجميع ما أمر به فيها لم يفره إذا كان وحده وهو نادر، وكذا إذا انضم إليه من هو مثله فإنه يكون أسوأ، أشار إليه ابن أبي جررة نفع الله ببركته.

(فائدة): قال ابن بطال يشبه أن يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن للمؤذن من هذا المعنى، لتلا يكون مشتبهاً بالشيطان الذي يفر عند سماع الأذان والله أعلم.

(تبيين) (الأول) فهم بعض السلف من الأذان في هذا الحديث الإتيان بصورة الأذان وإن لم توجد فيه شرائط الأذان من وقوعه في الوقت وغير ذلك، فقي صحيح مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: «إذا سمعت صوتاً فناد بالصلاة» واستدل بهذا الحديث، وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه.

(الثاني) وردت في فضل الأذان أحاديث كثيرة ذكر المصنف بعضها في مواضع أخرى، واقتصر على هذا هنا، لأن هذا الخبر تضمن فضلاً لا ينال بغير الأذان، بخلاف

غيره من الأخبار فإن الثواب المذكور فيها يدرك بتأويل أخرى من العبادات. والله أعلم.

٥- باب رفع الصوت بالثناء

وقال عمر بن عبد العزيز: اذّن أذاناً ستمحاً، ولا فاعزلاً.

٦٠٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صخر عن الأنصاري، ثم المازني، عن أبيه أنه أخبره: أن أبا سعيد الخدري قال له: إني أراك تحب الغنم والبادية، فهاذا كنت في غنمك، أو باديحك، فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالثناء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن، جن ولا إنس ولا شيء، إلا شهد له يوم القيامة. قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ. (بخار: ٤٧٢٩٦، ٧٥٤٨)

قوله: (باب رفع الصوت بالثناء) قال الزين بن المنير: لا ينص على حكم رفع الصوت لأنه من صفة الأذان، وهو لا ينص في أصل الأذان على حكم كما تقدم، وقد ترجم عليه النسائي باب الثواب على رفع الصوت بالأذان.

قوله: (وقال عمر بن عبد العزيز) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر عن سعيد بن أبي حسين أن مؤذناً أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز: فذكره، ولم أفت على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لأن ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة، والظاهر أنه خاف عليه من التعرّب الفروج عن الخشوع، لا أنه نهى عن رفع الصوت. وقد روي نحو هذا من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه إسحاق بن أبي يحيى الكشي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدي، وقال ابن حبان: لا لحل الرواية عنه، ثم غفل فذكره في الثقات

قوله: (عن أبيه) زاد ابن عينة (وكان يتبعاً في حجر أبي سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد) أخرجه ابن خزيمة من طريقه، لكن قلبه ابن عينة فقال: من عبد الرحمن بن عبد الله والصحيح قول مالك وواقفه عبد العزيز الماجشون. وزعم أبو مسعود في الأطراف أن البخاري أخرجه روايته، لكن لا نجد ذلك ولا ذكرها خلف قاله ابن مسعود. واسم أبي صخر عمرو بن زيد بن عوف بن مبلول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار، مات أبو صخر في الجاهلية، وابنه عبد الرحمن صحابي، وروى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صخر عن أبيه عن جده حديثاً سمعه من النبي ﷺ، وفي سيقانه أن جده كان يدرسه، وفيه نظر لأن أصحاب المغازي لم يذكروه فيهم وإنما ذكروا أخاه قيس بن أبي صخر.

قوله: (أن أبا سعيد الخدري قال له) أي لعبد الله بن عبد الرحمن.

قوله: (تحب الغنم والبادية) أي لأجل الغنم لأن مجيها يحتاج إلى إصلاحها بالمرعى، وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عمارة فيها.

قوله: (في غنمك أو باديحك) يجتدل أن تكون دارة شكاً من الراوي، ويجتدل أن تكون للتبوع لأن الغنم قد لا تكون في البادية، ولأنه قد يكون في البادية حيث لا غنم.

قوله: (فأذنت للصلاة) أي لأجل الصلاة، وللمصنف في بدء الحلق «بالثناء» أي أحلمت بوقتها.

قوله: (فأرفع) فيه إشعار بأن أذان من أراد الصلاة كان مفروضاً عندهم لاقتصاره على الأمر بالرفع دون أصل التأذين، واستدل به الرافعي للقول الصائر إلى استحباب أذان المفرد وهو الأرجح عند الشافعية بناء على أن الأذان حق الوقت، وقيل لا يستحب بناء على أن الأذان لاستدعاء الجماعة للصلاة، ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أو لا.

قوله: (بالثناء) أي بالأذان.

قوله: (لا يسمع مدى صوت المؤذن) أي غاية صوته، قال البيضاوي: غاية الصوت تكون أخفى من ابتداءه، فإذا شهد له من بعده ووصل إليه انتهى صوته فلأن يشهد له من دنا منه وسمع مبادي صوته أولى.

قوله: (جن ولا إنس ولا شيء) ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات، فهو من العام بعد الخاص، ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة «لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا إنس»، ولأبي داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ «للمؤذن يفر له مدى صوته، ويشهد له كل رطب وسابس»، ونحوه للنسائي وغيره من

إلا في حكاية عند سماعه، ولما عقبه بترجمة ما يقول إذا سمع المنادي: اهـ كلامه ملخصاً. ووجه الاستدلال للترجمة من حديث الباب ظاهر، وبماي المتن من متعلقات الجهاد. وقد أورده المصنف هناك بهذا الإسناد وساقه أم ما هنا، وسيأتي الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى، وقد روى مسلم طرقه المتعلق بالأذان وساقه أوضح، أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ ينير إذا طلع الفجر، وكان يستمع الأذان، فإن سمع أذاناً أسك وألا أغاره». قال الخطابي: فيه أن الأذان شعار الإسلام، وأنه لا يجوز تركه، ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان تكلم عليه اهـ وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم، وهو أحد الأوجه في المنع. وأغرب ابن عبد البر قال: لا أعلم فيه خلافاً، وإن قول أصحابنا من نطق بالتهنيد في الأذان حكم بإسلامه إلا إذا كان عسيراً فلا يرد عليه مطلق حديث الباب، لأن المصيبة طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاضفروا بأن عمداً رسول الله ﷺ، لكن إلى العرب تقتل، وهم منسوبون إلى رجل يقال له أيسر عيسى أحدث لهم ذلك.

(تيسره) وقع في سياق حديث الباب لم يكن يفسر بناءً واختلاف في ضبطه، فني رواية للمستلمي «يفسر» من الإغارة مجزوم على أنه بدل من قوله يكن، وفي رواية الكشيبي «يفسر» يسكن الغين والبدل المعلقة من الغدو، وفي رواية كريمة «يفسرو» بزي بعد ما ولو من الفزرو، وفي رواية الأصيلي «يفسر» كالأول لكن بإثبات الباء، وفي رواية غيرهم بفسر أوله ويسكن الغين من الإغراء، ورواية مسلم تشهد لرواية من رواه من الإغارة. والله أعلم.

٧- باب مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِي

٦١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الثُّمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الدُّعَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». [إخرجه مسلم: ٣٨٣]

٦١٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يُنَادِي: قَدْ قَالَ يَقُولُ، إِلَى قَوْلِهِ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ زَاهِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى: نَحْوَهُ. [الحر: ٦١٣، ٦١٤]

٦١٣- قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ: أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ.

[رواجع: ٦١٢]

قوله: (باب ما يقول إذا سمع المنادي) هذا لفظ رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري وفي حديث الباب، وأتسر المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كما سيأتي. ثم ظاهر صنيعه يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور، وهو أن يقول مثل ما يقول من الأذان إلا للمحليين، لأن حديث أبي سعيد الذي بدأ به عام، وحديث معاوية الذي تلاه به بخصمه، والخاص مقدم على العام.

قوله: (عن عطاء بن يزيد) في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري أن عطاه بن يزيد أخبره، أخرجه أبو عروانة.

(فاللغة) اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث، وعلى مالك أيضاً، لكنه اختلف لا يقدح في صحته، فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي: حديث مالك ومن تابعه أصح، ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أخرجه مسند في مسنده عنه، وقال الدارقطني: إنه خطأ والصواب الرواية الأولى، وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا تظيل به.

قوله: (إذا سمعتم) ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه ليد أو صمم لا تشرع له المتابعة، قاله النووي في شرح المذهب.

حديث البراء وصححه ابن السكن، وهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب «ولا شيء» وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره، قال القرطبي: قوله: «ولا شيء» المراد به للملازمة. وتنبأ بأنهم دخلوا في قوله حين لأنهم يستخفون عن الأبيصار، وقال غيره: المراد كل ما يسمع المؤذن من الحيوان حتى ما لا يعقل دون الجمادات. ومنهم من حله على ظاهره، وذلك غير متنع عقلاً ولا شرعاً. قال ابن بزيعة: تقرر في العادة أن السماع والشهادة والتسبيح لا يكون إلا من حي، فهل تلك حكاية عن لسان الحلال لأن الموجودات ناطقة بلسان حلقها بجلال باريها، أو هو على ظاهره؟ وغير متنع عقلاً أن الله يخلق فيها الحياة والكلام. وقد تقدم البحث في ذلك في قول النار «أكل بعضي بعضاً» وسيأتي في الحديث الذي فيه «إن البقرة قالت إنما خلقت للحراث» وفي مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً «إنني لأعرف جبراً كان يسلم علي» اهـ ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك: «إن قوله هذا «ولا شيء» نظير قوله تعالى ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ وتنبه بأن الآية تختلف فيها، وما عرفت وجه هذا التنبه فإنها سواء في الاحتمال وتقبل الاختلاف، إلا أن يقول إن الآية لم تختلف في كونها على عمومها، وإنما اختلفت في تسبيح بعض الأشياء هل هو على الحقيقة أو المجاز بخلاف الحديث والله أعلم.

(فاللغة) السر في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الحلق في الدنيا من توجيه الدعوى والجواب والشهادة، قاله الزين بن المنير. وقال التورثي: المراد من هذه الشهادة اشتهاا للشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة، وكما أن الله يفضح بالشهادة قرأاً وكذلك يكرم بالشهادة آخرين. قوله: (إلا شهد له) للكشيبي إلا يشهد له، وتوجيهها واضح.

قوله: (قال أبو سعيد سمعته) قال الكرمان: أي هذا الكلام الأخير وهو قوله إنه لا يسمع الخ قلت: وقد أورده الرازي هذا الحديث في الشرع بلفظ «إن النبي ﷺ قال لأبي سعيد إنك رجل تحب الغنم» وساقه إلى آخره وساقه إلى ذلك الغزالي وإمامه والقاضي حسين وابن داود شارح للمختصر وغيرهم، وتعبه النووي، وإجاب ابن الرقصة عنهم بأنهم فهموا أن قول أبي سعيد «سمعت من رسول الله ﷺ» عائد على كل ما ذكر اهـ ولا يخفى بعده. وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن حبة ولفظه «قال أبو سعيد: إذا كنت في البراءة فأرفع صوتك بالتكليم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يسمع» فذكره، ورواه يحيى القطان أيضاً عن مالك بلفظ «أن النبي ﷺ قال: إذا أذنت فأرفع صوتك، فإنه لا يسمع» فذكره. فالظاهر أن ذكر الغنم والবাদية موقوف. والله أعلم. وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهده أو يتأذى به، وفيه أن حب الغنم والবাদية ولا سيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح، وفيه جواز التبدي وسكينة الأعراب ومشاركتهم في الأسباب بشرط حفظ من العلم وأمن غلبة الجفاء. وفيه أن أذان الفد مندوب إليه ولو كان في قعر ولو لم يرتج حضور من يصلي معه، لأنه إن فات دعاه المسلمين فلم يفته استنهاد من سمع من غيرهم.

٦- باب مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدُّعَاءِ

٦١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا، لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ: فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا نَحَفَ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ. قَالَ: فَغَزَا إِلَى خَيْبَرَ، فَاتَّهَبْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَكَمْ يَسْمَعُ أَذَانًا رَكِيبَ وَرَكِيبَتٍ خَلَفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنْ لَقِيتُ تَمَسَّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَغَزَا إِلَى بَنِي مَكْلَبٍ، وَتَمَسَّحِيهِمْ لَمَّا، رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ، قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْخَيْبِيُّ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَوْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، غَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا تَوَلَّيْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَلَوِّينَ». [رواجع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي الجهاد (١٢٠) زيادة]

قوله: (باب ما يحقن بالأذان من الدعاء) قال الزين بن المنير: قصد البخاري بهذه الترجمة واللين قبلها استيفاء ثمرات الأذان، فالأولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة، والثانية فيها فضل أذان المفرد لإيداع الشهادة له بذلك، والثالثة فيها حق الدعاء عند وجود الأذان. قال: ولما انتفع من الأذان فائدة من هذه القوائد لم يشرع

الأم على عدم فساد الصلاة بذلك، واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة، قالوا: إلا في كلمي الإقامة فيقول: «أقمها الله وأقمها» وقياس إيداع الجيلة بالمحرفة في الأذان أن يحى، هنا لكن قد يفرق بأن الأذان إعلام عام فيسر على الجميع أن يكونوا دعة إلى الصلاة، والإقامة إعلام خاص وهد من يسعها محصور فلا يسر أن يذهب بعضهم بعضاً. واستدل به على وجوب إجابة المؤذن حكاية الطحاوي عن قوم من السلف، وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب، واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره «أنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: على الفطرة، فلما تشهد قال: خرج من النار» قال: فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الأمر بذلك للاستحباب. وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال، فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوي اكتفاء بالعادة ونقل القول الزائد، وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الأمر، ويحتمل أن يكون الرجل لا أمر لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من غوطب بذلك، قيل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد الأذان لكن يرد هذا الأخير أن في بعض طرقه أنه حضرته الصلاة.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدستواي ويحيى هو ابن أبي كثير.

قوله: «أنه سمع معاوية يوماً فقال مثله - إلى قوله - وأشهد أن محمداً رسول الله» مكاناً أورد لثنا هنا مختصراً، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن هشام ولفظه «كان قال معاوية فنادى لثاني الصلاة، فقال مثل ما قال، ثم قال: مكاناً سمعت نبيكم» ثم قال عبد الباقري: حدثنا إسحاق أثبتاً وهب بن جرير حدثنا هشام عن يحيى بن عمار. قال يحيى: وحدثني بعض إخواننا «أنه لا قال حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله»، وقال: «كان سمعت نبيكم يقول أنه، فأحال بقوله نحوه على الذي قبله، وقد عرفت أنه لم يبق لفظه كله، وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكور تماماً، منها للإسماعيلي من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا عيسى بن طلحة قال: حدثنا على معاوية، فنادى مناد بالصلاة، فقال: الله أكبر الله أكبر، فقال معاوية الله أكبر الله أكبر. فقال: أشهد أن لا إله إلا الله. فقال معاوية: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله. فقال: أشهد أن محمداً رسول الله، فقال معاوية: وأنا أشهد أن محمداً رسول الله. قال يحيى: فحدثني صاحب لنا «أنه لا قال حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله». ثم قال هناك سمعت نبيكم «فأشمل هذا السياق على فوائد: أحدها تصريح يحيى بن أبي كثير بالسماع له من محمد بن إبراهيم فأمن ما يخشى من تنديسه، ثانيها بيان ما اختصر من روايته البخاري، ثالثها أن قوله في الرواية الأولى: «أنه سمع معاوية يوماً قال مثله» فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية يسبح للمؤذن يوماً فقال مثله، رابعها أن الزيادة في رواية وهب بن جرير لم يشردها بها متابعة معاذ بن هشام له، خامسها أن قوله: «قال يحيى ليس تعليقاً من البخاري كما زعمه بعضهم، بل هو عنده بإسناد إسحاق. وأبدي الحافظ قطب الدين احتمالاً أنه عنده بإسنادين: ثم إن إسحاق هذا لم ينسب وهو ابن راهويه، كذلك صرح به أبو نعيم في مستدرجه، وأخرجه من طريق عبد الله بن شيرويه عنه. ولما المهم الذي حدث يحيى به عن معاوية فلم أنف في شيء من الطرق على تعيينه، وحكى الكرماني عن غيره أن المراد به الأوزاعي، وفيه نظر، لأن الظاهر أن قائل ذلك ليس يحيى عنه به عن معاوية، ولهن عصر الأوزاعي من عصر معاوية؟ وقد غلب على ظني أنه علقه بن قاصم إن كان يحيى بن أبي كثير أدركه، وإلا فأحد ابنيه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة، وإنما قلت ذلك لأنني جمعت طرقه من معاوية فلم أجدها هذه الزيادة في الطحاوي إلا من طريقين: أحدهما عن نهشل التميمي عن معاوية وهو في الطحاوي بإسناد واه، والآخر عن علقمة بن قاصم عنه، وقد أخرجه السنائي واللفظ له، وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن يحيى أن عيسى بن عمرو أخبره عن عبد الله بن علقمة بن قاصم عن أبيه قال: «إني لعدت معاوية إذ أذن مؤذناً فقال معاوية كما قال، حتى إذا قال حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلما قال حي على الفلاح قال: لا حول ولا قوة إلا بالله»، وقال بعد ذلك ما قال المؤذن، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ورواه ابن خزيمة أيضاً من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده قال: كنت عند معاوية فذكر مثله، وأوضح سياقاً منه، وتبين بهذه الرواية أن ذكر المحرفة في جواب حي على الفلاح اختصر في حديث الباب، بخلاف ما حكى به بعض من وقف مع ظاهره، وأن «إلى» في قوله في الطريق الأولى «فقال مثل قوله لا إله إلا الله» عندهما رسول الله ﷺ معنى «فبعه بقره تعالى: ﴿وَلَا تَتَكَلَّمُوا بِأَلْسِنِكُمْ﴾» [النساء: ٢].

(تكملة)

أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في حديثه عمر بن الخطاب كما أشار إليه الدارقطني، ولم يخرج

قوله: (فقولوا مثل ما يقول المؤذن) إحدى ابن وضاح أن قول «المؤذن» مدرج، وأن الحديث انتهى عند قوله: «مثل ما يقول». وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الصدوق، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على إتيانها، ولم يصب صاحب العمد في حذفها.

قوله: (ما يقول) قال الكرماني: قال: «ما يقول» ولم يقل مثل ما قال ليشرح بأنه يجيء بعد كل كلمة مثل كلمتها. قلت: والصريح في ذلك ما رواه السنائي من حديث أم حبيبة «أنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يكتمه» وأما أبو الفتح اليمري فقال: ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن، لكن الأحاديث التي تضمنت إجابة كل كلمة عقبها دلت على أن المراد المساواة، بشرى إلى حديث عمر بن الخطاب الذي عند مسلم وغيره. فلم لم يجاوبه حتى فرغ استحب له التداوؤ إن لم يطل الفصل، قاله النووي في شرح المذهب بحثاً. وقد قاله فيما إذا كان له حذر كالصلاة، وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في جميع الكلمات، لكن حديث عمر أيضاً وحدث معاوية الأسدي يدلان على أنه يستثنى من ذلك حي على الصلاة وحي على الفلاح فيقول بنفسها ولا حول ولا قوة إلا بالله، كذلك استدل به ابن خزيمة وهو المشهور عند الجمهور، وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة وكذا وتارة وكذا، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا لم يكن الجميع بينهما وجب إجمالهما، قال: فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين المحرفة والمحرفة، وهو وجه عند المخالفة، وأوجب من المشهور من حيث المعنى بأن الأذان الزائدة على المحرفة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها، وأما المحرفة لنفسه الدعاء إلى الصلاة، وذلك يحصل من المؤذن، فموضع السامع عما يفتره من ثواب المحرفة بثواب المحرفة. ولقائل أن يقول: يحصل للمحبيب الثواب لامتناله الأمر، ويمكن أن يزداد استيقاظاً وإسراعاً إلى القيام إلى الصلاة إذا تكرر على سماعه الدعاء إليها من المؤذن ومن نفسه ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم «سمع الله من حمده كما سيأتي في موضعه. وقال الطحاوي: متى المحلطين فلم يوجهك وسيرتك إلى الهدى حاجلاً والقول بالتعميم أجلاً، قاسب أن يقول: هذا أمر عظيم لا يستطيع مع ضعف القيام به إلا إذا وقفي الله بحوله وقوته. وما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريج قال: حدثت أن الناس كانوا يصوتون للمؤذن إنصاتهم للقراءة فلا يقول شيئاً إلا قالوا مثله، حتى إذا قال: «حي على الصلاة» قالوا: «لا حول ولا قوة إلا بالله» وإذا قال: «حي على الفلاح» قالوا: «ما شاء الله انتهى». وإلى هذا صار بعض الحنفية. وروى ابن أبي شيبة مثله عن عثمان روي عن سعيد بن جبير قال: يقول في جواب المحرفة: سمعت وأطعنا. ورواه ذلك وجوه من الاختلاف أخرى، قيل لا يجيء إلا في التشهيد فقط، وقيل هما والتكبير، وقيل يضيف إلى ذلك المحرفة دون ما في آخره، وقيل مهما أتى به ما يدل على التوحيد والإخلاص قضاء وهو اختيار الطحاوي، وحكوا أيضاً خلافاً: هل يجيب في الترتيب أو لا، وفيما إذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد إجابته للأول أو لا. قال السنوي: لم أر فيه شيئاً لأصحابنا. وقال ابن عبد السلام: يجيب كل واحد إجابة لتعدد السبب، وإجابة الأول أفضل، إلا في الصباح والجمعة فإنهما سواء لأنهما مشروعان. وفي الحديث دليل على أن لفظ للثل لا يقتضي المساواة من كل جهة، لأن قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن، كما قيل وفيه بحث، لأن المائلة وقعت في القول لا في صفته، والفرق بين المؤذن والمحبيب في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام فحتاج إلى رفع الصوت، والسامع مقصوده ذكر الله فيكني بالسر إلى الجهر لا من الرفع. ثم لا يكتفي أن يجيره على خاطره من غير تلفظ بظاهر الأمر بالقول. وأخرى ابن المنذر قال: حقيقة الأذان جميع ما يصدر من المؤذن من قول وفعل وهبة. وتعقب بأن الأذان معناه الإعلام لغة، وخصه الشرع بالفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة فإذا وجدت وجد الأذان، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكملاته ويوجد الأذان من دونها. ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقيل الجمعة ومن الصلاة على النبي ﷺ من جملة الأذان، وليس كذلك لا لغة ولا شرعاً. واستدل به على جواز إجابة المؤذن في الصلاة عملاً بظاهر الأمر، ولأن المحب لا يقصد المخاطبة، وقيل يؤخر الإجابة حتى يفرغ لأن في الصلاة شغلاً، وقيل يجيب إلا في المحلطين لأنهما كالمخاطب للأمة وبين الباقي من ذكر الله فلا يمنع. لكن قد يقال: من يدل المحرفة بالمحرفة لا يمنع، لأنهما من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد. وفرق ابن عبد السلام في تناوبه بين ما إذا كان قارئاً الفاتحة فلا ينادي بثناء على وجوب مولائهما ولا فيجيب، وعلى هذا إن أجاب في الفاتحة استأنف، وهذا قاله بحثاً، والمشهور في المذهب كرامة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ، وكذا في حال الجماع والخلاء، لكن إن أجاب بالمحرفة بطلت كلها أطلقه كثير منهم، ونص الشافعي في

المسلم حديث معاوية لأن الزيادة المقصودة منه ليست على شرط الصحيح للمسلم الذي فيها، لكن إذا انضم أحد الحديثين إلى الآخر قوي جداً. وفي الباب أيضاً من المفسرات بن نوفل الحاشي وأبي رافع وهما في الطبراني وغيره وعن أنس في البيهقي وغيره. والله تعالى أعلم.

٨ - باب الدعاء عند النداء

٦١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَنْ قَالٍ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الْغَفُورَةِ وَالصَّلَاةُ الْفَاعِلَةُ آتَوْهُ فَحَمَلَهَا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَانْقَضَتْ مَقَامًا مَحْمُودًا إِلَيْهِ وَغَدَتْهُ، حَتَّى كُنْتُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (رواه: ٤٧٩١هـ)

قوله: (باب الدعاء عند النداء) أي عند تمام النداء وكان المصنف لم يقبله بذلك اتباعاً لإطلاق الحديث كما سيأتي البحث فيه.

قوله: (حدثني علي بن عازم) بالياء الأخيرة وللشأن للجملة وهو المحصي من كبار شيوخ البخاري ولم يقله من الأئمة السنة غيره. وقد حدث عنه القدماء بهذا الحديث أخرجه أحد في مسنده عنه، ورواه علي بن المنذر شيخ البخاري مع تعلقه على أحد عنه، أخرجه الإسماعيلي من طريقه.

قوله: (عن محمد بن المنكدر) ذكر الترمذي أن شيئاً قربه به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته، وقد تويع ابن المنكدر عليه من جابر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر غيره، ووقع في زوائد الإسماعيلي: إسميرني ابن المنكدر.

قوله: (من قال حين يسمع النداء) أي الأذان واللام للمعند ويعتدل أن يكون التقدير: من قال حين يسمع نداء المؤذن. وظاهره أنه يقول الذكر للذكور حال سماع الأذان ولا يتقدم برفاهه، لكن يعتدل أن يكون المراد من النداء نفسه إذ المطلق يحمل على الكامل، ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم بلفظ «قولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي، ثم سلوا الله في الوسيلة» بقي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان. واستدل الطحاوي بظاهر حديث جابر على أنه لا يتعين إجابة المؤذن بمثل ما يقول، بل أو اقتصر على الذكر المذكور كقوله. وقد بين حديث عبد الله بن عمرو المراد وأن الحين محمول على ما بعد الفراغ، واستدل به ابن بزيعة على عدم وجوب ذلك لظاهر إيجاده، لكن لفظ الأمر في رواية مسلم قد يتمسك به من يدهي الوجوب، وبه قال الحنفية وأبو وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه فرواها الجمهور.

قوله: (وب هذه الدعوة) يفتح الدال زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن حياش: «اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة والرد بها دعوة التوحيد كقول تعالى: «إله دعوة الحق» وقيل لدعوة التوحيد «تامة» لأن الشركة تنقص. أو التامة التي لا يدخلها تقييد ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فمعرض للفساد. وقال ابن التين: وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو «لا إله إلا الله». وقال الطبراني في أوله إلى قوله: «عند رسول الله في الدعوة التامة، والحيلة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة» ويعتدل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء وبالقائمة الدائمة من قام على الشيء إذا دأب عليه، وعلى هذا قوله: «أو الصلاة القائمة» بيان للدعوة التامة، ويعتدل أن يكون المراد بالصلاة للمهودة للدعوة إليها حيثند وهو أظهر.

قوله: (الوسيلة) هي ما يقرب به إلى الكبير، يقال توسلت أي تخرت، وتعلق على المنزلة العالية، ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم بلفظ «فإنها منزلة في الجنة لا تبني إلا لعبد من عباد الله المحيط، وغره لليزور عن أبي هريرة، ويمكن ردعا إلى الأول بأن الراسل إلى تلك المنزلة قريب من الله فتكون كالقربة التي يتوصل بها.

قوله: (والفضيلة) أي المرتبة الزائدة على سائر المخلوقات، ويعتدل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة.

قوله: (مقاماً محموداً) أي يحمد القامم فيه، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات، ونصب على الظرفية أي ليشه يوم القيامة قائمه مقاماً محموداً، أو ضمن ابته معنى أقمه، أو على أنه مقبول به ومعنى ليشه أصله، ويجوز أن يكون حالاً أي ليشه ذا مقام محمود، قال النووي: ثبتت الرواية بالتكثير وكأنه حكاية للفظ القرآن، وقال

قوله: (والذي وعده) زاد في رواية البيهقي «إني لا تخلف اليمامة» وقال الطبراني: المراد بذلك قوله تعالى: «حسبي أن يعينك ربك مقاماً محموداً» وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله أوقع كما صح من ابن حنبل وغيره والموصول إما بدل أو عطيف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للكرة ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما «القام محمود» بالآلف واللام فيصح وصفه بالموصول والله أعلم. قال ابن الجوزي: والأكثر على المراد بالقام المحمود الشفاعة، وقيل بإجلاسه على العرش، وقيل على الكرسي، وحكى كلاً من القولين عن جماعة، وعلى تقدير الصحة لا يتأني الأول لاحتمال أن يكون الإجلال علامة الإذن في الشفاعة، ويعتدل أن يكون المراد بالقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور وأن يكون الإجلال هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة. ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً «يحيى الله الناس» فيكون في حلة خضره، فأقول ما شاء الله أن أقوله فذلك لقام المحمود. ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو التاء الذي يلقبه بين يدي الشفاعة. ويظهر أن القام المحمود هو مجروح ما يحصل له في تلك الحالة، ويشر قوله في آخر الحديث فحلت له شفاعتي، بأن الأمر المطلوب له الشفاعة والله أعلم.

قوله: (حلت له) أي استحققت ووجب أو نزلت عليه، يقال حل يحل بالضم إذا نزل، واللام بمعنى على، ويؤيده رواية مسلم فحلت عليه. ووقع في الطحاوي من حديث ابن مسعود فوجب له ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك عزمة.

قوله: (شفاعتي) استشكل بعضهم جعل ذلك ثواباً لقتال ذلك مع ما ثبت من أن الشفاعة للمؤمنين، وأجيب بأن له ﷺ شفاعات أخرى: كادخال الجنة بشيء حساب، وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه. وتقل حياش عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله خلاصاً مستحضراً إجلال النبي ﷺ، لا من قصد بذلك مجرد الثواب وغو ذلك، وهو تحكم غير مرضي، ولو كان أخرج النفاط الإلهي لكان أشبه. وقال المذهب: في الحديث الحذف على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة. والله أعلم.

٩ - باب الاستيهام في الأذان

وَيَذْكُرُ: أَنْ قَوْمًا اخْتَفَلُوا فِي الْأَذَانِ، فَالْتَزَعَ بَيْنَهُمْ سَفَدٌ.

٦١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُحَيْبٍ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَوْ يُقْلَمُ النَّاسُ مَا لِي بِالنِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِنُوا عَلَيْهِمْ لاسْتَهْنُوا، وَكَوْ يَغْلُظُونَ مَا لِي بِالنَّهْجِ لاسْتَقْبُوا إِلَيْهِ، وَكَوْ يَغْلُظُونَ مَا لِي بِالنَّهْجِ وَالصَّفِّ، لَأَوْفَعَا وَكَوْ حَيَّوْ». (رواه: ٦٥٤، ٧٢١، ٢٦٨٩هـ) نظر في موافق الصلاة، باب: ٢٠. أخرجه مسلم: ٤٣٧ مختصراً بلفظه الصف الأول.

قوله: (باب الاستيهام في الأذان) أي الاتراع، ومنه قوله تعالى: «فإنهم فكان من اللدنيين» قال الخطابي وغيره: قيل له الاستيهام لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلوا في الشيء فمن خرج سهمه غلب.

قوله: (ويذكر أن قوماً اختفلوا) أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي حيد كلامهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قال: «فتش الناس في الأذان بالقائمة فاختصوا إلى سعد بن أبي وقاص، فأتوا بينهم» وهذا متقطع. وقد وصله سيف بن عمر في الفتح والطبراني من طريقه عنه عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق وهو أبو وائل قال: «اختصنا القائمة صدر النهار، فتراجنا وقد أصيب المؤذن» فذكره وزاد «فخرجت القرعة لرجل منهم فاذن».

(قاله): القائمة مكان البراق معروف، نسب إلى قاصد وجعل نزل به وحكى الجمهور أن إبراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان لذلك صار منزلاً للحاج،

وكانت به وقعة للمسلمين مشهورة مع الفرس وذلك في خلافة عمر ستة خمس عشرة، وكان سعد بن رمثة الأمير على الناس.

قوله: (عن مهي) بضم أوله بلفظ التصغير.

قوله: (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

قوله: (لو يعلم الناس) قال: الطيبي: وضع المضارع موضع لماضي ليفيد استمرار العلم.

قوله: (مائي النداء) أي الأذان، وهي رواية بشر بن عمر عن مالك عند السراج.

قوله: (والصف الأول) زاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الأعرج عن أبي هريرة «من الخير والبركة» وقال الطيبي: أطلق مفعول يعلم وهو ما لم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضرباً من المبالغة وأنه لا يخلو تحت الوصف، والإطلاق إنما هو في قدر الفضيلة وإلا قد ينت في الرواية الأخرى بالخير والبركة.

قوله: (ثم لم يجلوا) في رواية المستطلي والمحسوي ثم لا يجلونه وحكى الكرماني أن في بعض الروايات ثم لا يجلونه ووجهه مجاز حلف الترن تحفيظاً، ولم آف على هذه الرواية.

قوله: (إلا أن يستهوا) أي لم يجلوا شيئاً من وجوه الأولوية، أما في الأذان فيان يستروا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن وتكملاته، وأما في الصف الأول فيان يصلوا دفعة واحدة، ويستروا في الفضل فيقرع بينهم، إذا لم يترافوا فيما بينهم في الحارثين. واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد، وليس بظاهر لصحة استهام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولأن الاستهام على الأذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من الزمة، وزعم بعضهم أن الرد بالاستهام هنا الترامي بالسهم، وأنه أخرج خرج المبالغة، واستأنس بجملة لفظه «تجالدوا» عليه بالسيف، لكن الذي فهمه البخاري منه أولي، ولذلك استشهد له بقصة سعد ويدل عليه رواية لمسلم فكانت قرعة.

قوله: (عليه) أي على ما ذكر ليشمل الأمرين الأذان والصف الأول، وبذلك يصح تريب المصنف. وقال ابن عبد البر: الماه عاكسة على الصف لا على النداء، وهو حق الكلام، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور. ونزاهه القرطبي وقال: إنه يلزم منه أن يبقى النداء ضاملاً لا فائدة له، قال: والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم، ومثله قوله تعالى: «ورن يبعث ذلك بلق أئاماً» [الفرقان: ٢٨١] أي جميع ذلك، قلت: وقد روى عبد الرزاق عن مالك بلفظه استهوا عليهم فهذا مفتح بالرد من غير تكلف.

قوله: (التجهيز) أي التجهيز إلى الصلاة، قال الهروي: وحله التحليل وغيره على ظاهره فقالوا: المراد الإتيان إلى صلاة الظهر في أول الوقت، لأن التجهيز مشتق من الهجرة وهي شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر، وإلى ذلك مال المصنف كما سيأتي، ولا يرد على ذلك مشروعية الإيراد لأنه أريد به الوقت، وأما من ترك قلته وقصد إلى المسجد ليظهر الصلاة فلا يخفى ماله من الفضل.

قوله: (لاستيقوا إليه) قال ابن أبي جرة المراد بالاستيقاق معنى لا حساً، لأن المسابقة على الإقدام حساً تقتضي السرعة في المشي وهو ممنوع منه انتهى. وسيأتي الكلام على بقية الحديث في باب فضل صلاة العشاء في الجماعة قريباً، وبأي الكلام على المراد بالصف الأول في أواخر أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى.

قوله: (قوله) وقع هنا يوم رزغ بالإضافة، وفي رواية المحببي الآتية في يوم ذي رزغ وهي أوضح، وفي رواية ابن علي في يوم مطير.

قوله: (فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمره) كذا فيه، وكان هنا حدثاً تقديره أراد أن يؤمها فأمره، ويؤيده رواية ابن علي فإنه قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة ويوب عليه ابن خزيمة وتيمه ابن حبان ثم المحب الطبري حذف حي على الصلاة في يوم المطر وكأنه نظر إلى المعنى لأن حي على الصلاة والصلاة في الرجال وصلوا في بيوتكم يتأخض ذلك، وعند الشافعية وجه أن يقول ذلك بعد الأذان، وآخر أنه يقوله بعد الجمعتين، والذي يقتضيه الحديث ما تقدم وقوله: «الصلاة في الرجال» ينصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة، والرجال جمع رجل وهو مسكن الرجل وما فيه من أئمة، قال النووي: فيه أن هذه الكلمة تقال في نفس الأذان.

وفي حديث ابن عمر يعني الآتي في «باب الأذان للمسافر» أنها تقال بعده، قال: والأمران جائزان كما نص عليه الشافعي، لكن بعده أحسن ليشتم نظم الأذان. قال: ومن أصحابنا من يقول لا يقوله إلا بعد الفراغ، وهو ضعيف مخالف لما صرح حديث ابن حبان انتهى.

وكلامه يدل على أنها ترد مطلقاً إما في أثناء وإما بعده، لا أنها بدل من حي على الصلاة. وقد تقدم عن ابن خزيمة ما يخالفه، وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن نعيم بن الحزام قال: «أذن مؤذن النبي ﷺ للصبح في ليلة باردة، فتصليت لو قال: ومن بعد فلا حرج. فلما قال الصلاة خير من النوم قلنا:»

قوله: (فقال فعل هذا) كأنه فهم من نظرهم الإنكار. وفي رواية المحببي «كانهم

قوله: (عن مهي) بضم أوله بلفظ التصغير.

قوله: (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

قوله: (لو يعلم الناس) قال: الطيبي: وضع المضارع موضع لماضي ليفيد استمرار العلم.

قوله: (مائي النداء) أي الأذان، وهي رواية بشر بن عمر عن مالك عند السراج.

قوله: (والصف الأول) زاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الأعرج عن أبي هريرة «من الخير والبركة» وقال الطيبي: أطلق مفعول يعلم وهو ما لم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضرباً من المبالغة وأنه لا يخلو تحت الوصف، والإطلاق إنما هو في قدر الفضيلة وإلا قد ينت في الرواية الأخرى بالخير والبركة.

قوله: (ثم لم يجلوا) في رواية المستطلي والمحسوي ثم لا يجلونه وحكى الكرماني أن في بعض الروايات ثم لا يجلونه ووجهه مجاز حلف الترن تحفيظاً، ولم آف على هذه الرواية.

قوله: (إلا أن يستهوا) أي لم يجلوا شيئاً من وجوه الأولوية، أما في الأذان فيان يستروا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن وتكملاته، وأما في الصف الأول فيان يصلوا دفعة واحدة، ويستروا في الفضل فيقرع بينهم، إذا لم يترافوا فيما بينهم في الحارثين. واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد، وليس بظاهر لصحة استهام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولأن الاستهام على الأذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من الزمة، وزعم بعضهم أن الرد بالاستهام هنا الترامي بالسهم، وأنه أخرج خرج المبالغة، واستأنس بجملة لفظه «تجالدوا» عليه بالسيف، لكن الذي فهمه البخاري منه أولي، ولذلك استشهد له بقصة سعد ويدل عليه رواية لمسلم فكانت قرعة.

قوله: (عليه) أي على ما ذكر ليشمل الأمرين الأذان والصف الأول، وبذلك يصح تريب المصنف. وقال ابن عبد البر: الماه عاكسة على الصف لا على النداء، وهو حق الكلام، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور. ونزاهه القرطبي وقال: إنه يلزم منه أن يبقى النداء ضاملاً لا فائدة له، قال: والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم، ومثله قوله تعالى: «ورن يبعث ذلك بلق أئاماً» [الفرقان: ٢٨١] أي جميع ذلك، قلت: وقد روى عبد الرزاق عن مالك بلفظه استهوا عليهم فهذا مفتح بالرد من غير تكلف.

قوله: (التجهيز) أي التجهيز إلى الصلاة، قال الهروي: وحله التحليل وغيره على ظاهره فقالوا: المراد الإتيان إلى صلاة الظهر في أول الوقت، لأن التجهيز مشتق من الهجرة وهي شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر، وإلى ذلك مال المصنف كما سيأتي، ولا يرد على ذلك مشروعية الإيراد لأنه أريد به الوقت، وأما من ترك قلته وقصد إلى المسجد ليظهر الصلاة فلا يخفى ماله من الفضل.

قوله: (لاستيقوا إليه) قال ابن أبي جرة المراد بالاستيقاق معنى لا حساً، لأن المسابقة على الإقدام حساً تقتضي السرعة في المشي وهو ممنوع منه انتهى. وسيأتي الكلام على بقية الحديث في باب فضل صلاة العشاء في الجماعة قريباً، وبأي الكلام على المراد بالصف الأول في أواخر أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى.

١٠ - باب الكلام في الأذان

وَكَلَّمَ سَلِيمَانُ بْنُ صَرْدٍ فِي أَذَانِهِ.

وَقَالَ أَحْسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَضَحَكَ وَهُوَ يُؤَذِّنُ أَوْ يَتِيمُ.

٦١٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ صَاحِبِ الزِّيَادَةِ، وَعَاصِمِ الْأَخْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَزَغَ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنَادِيَ: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ، فَطَرَّ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: فَقُلْ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، وَأَنَّهُ غَزَقَةٌ. [الطبر: ٦١٨، ٦١٩]. أخرجه مسلم: ٦٩٩

قوله: (باب الكلام في الأذان) أي في أثناءه بخير القاطع. وجرى المصنف على

أثكروا ذلك وفي رواية ابن علية (مكأن الناس استكروا ذلك).

قوله: (من هو خير منه) وللكتشيبي «منهم» وللحجي «معي» يعني النبي ﷺ كذا في أصل الرواية، ومعنى رواية الباب ما هو خير من المؤذن، يعني فعله مؤذن رسول الله ﷺ وهو خير من هذا المؤذن، وأما رواية الكتشيبي فيها نظر، ولعل من أذن كانوا جماعة إن كانت محفوظة، أو أراد جنس المؤذنين، أو أراد خير من للمكبرين.

قوله: (ولها) أي الجمعة كما تقدم (عزمة) يسكن الزاي ضد الرخصة، زاد ابن علية «وإني كرهت أن أخرجكم تمشون في الطين» وفي رواية الحجبي من طريق عاصم «إني أؤثمكم» وهي ترجع رواية من روى «أخرجكم» بالحاء للمهلة، وفي رواية جرير من عاصم عند ابن خزيمة «أن أخرج الناس وألقهم أن يحملوا الحب من طريقهم إلى مسجدكم» وسيأتي الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعد المطر في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى. ومطابقة الحديث للترجمة أنكرها الداودي فقال: لا حجة فيه على جواز الكلام في الأذان، بل القول المذكور من جملة الأذان في ذلك المثل، وتعقب بأنه وإن ساغ ذكره في هذا المثل لكنه ليس من ألفاظ الأذان للمعهود وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته في الأذان للحاجة إليه بل على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه.

١١ - باب أذان الأضحية إذا كان له من يحرره

٦١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَلَّأَ يَوْزُنَ بَلِيلٍ، فَكَلَّوْا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْدُوَ أَنْهُمْ مَكْمُومٌ». ثُمَّ قَالَ: «وَكُنْ رَجُلًا أَضْحَى، لَا يَبْدُو حَتَّى يُقَالَ: لَمْ أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ». رَوَاهُ: رَاطِرُ: ٢٦٠، ٢٦١، ١٩١٨، ٥١٦٠، ٧٢٤٨. أخرجه مسلم: ١٠٩٢ دون قوله «وكان..»

قوله: (باب أذان الأضحية) أي جوازه.

قوله: (إذا كان له من يحرره) أي بالوقت، لأن الوقت في الأصل مبني على المشاهدة، وعلى هذا القيد يعمل ما روى ابن أبي شيبة وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أضحي، وأما ما نقله النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الأضحية لا يصح فقد تعقبه السروجي بأنه غلط على أبي حنيفة، نعم في المحيط للحنفية أنه يكره.

قوله: (حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعني، قال الدارقطني: تفرد القعني بروايته بإيه في الموطأ موصلاً كما سيأتي موصلاً في الصيام وفضائل القرآن، وقيل: كان اسمه الحسين فسماه النبي ﷺ عبد الله، ولا يتبع أنه كان له اسمان، وهو قرشي عامري، أسلم دنياً، والأشهر في اسم أبي قيس بن زائدة. وكان النبي ﷺ يكرمه ويستخلفه على المدينة، وشهد القنادية في خلافة عمر فاستشهد بها، وقيل يرجع إلى المدينة فمات، وهو الأضحية المذكور في سورة عبس، واسم أمه عاتكة بنت عبد الله المخزومية. وزعم بعضهم أنه ولد أضحية فكنت اسمه أم مكوم لانكسار نور بصره، والمعروف أنه عبي بعد بدر بستين.

قوله: (فكلموا) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندكم على دخول الوقت فينبى لهم أن أذان بلال بخلاف ذلك.

قوله: (أين أم مكوم) اسمه عمرو كما سيأتي موصلاً في الصيام وفضائل القرآن، وقيل: كان اسمه الحسين فسماه النبي ﷺ عبد الله، ولا يتبع أنه كان له اسمان، وهو قرشي عامري، أسلم دنياً، والأشهر في اسم أبي قيس بن زائدة. وكان النبي ﷺ يكرمه ويستخلفه على المدينة، وشهد القنادية في خلافة عمر فاستشهد بها، وقيل يرجع إلى المدينة فمات، وهو الأضحية المذكور في سورة عبس، واسم أمه عاتكة بنت عبد الله المخزومية. وزعم بعضهم أنه ولد أضحية فكنت اسمه أم مكوم لانكسار نور بصره، والمعروف أنه عبي بعد بدر بستين.

قوله: (وكان رجلاً أعمى) ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر، وبذلك جزم الشيخ الموق في «المعني» لكن رواه الإسمايلي عن أبي خليفة والطحاوي عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فبينما أنه ابن شهاب، وكذلك رواه إسمايلي بن إسحاق ومعاذ بن المنذر وأبو مسلم الكجي الثلاثة عند الدارقطني، والخرازمي عند أبي الشيخ، وقام عند أبي نعيم، وعثمان الدارمي عند البيهقي، كلهم عن القعني. وعلى هذا ففي رواية البخاري إدراج. ويجب أن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله،

وكذا شيخ شيخه، وقد رواه البيهقي من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس واليث جميعاً عن ابن شهاب وفيه «قال سالم»: وكان رجلاً ضرير البصر» ففي هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضاً، وسيأتي في كتاب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر ما يؤيد معناه، وسنذكر لفظه قريباً، فثبت صحة وصله. والابن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عن سعيد بن المسيب وفيه الزيادة، قال ابن عبد البر: هو حديث آخر لابن شهاب، وقد وافق ابن إسحاق معمرًا فيه عن ابن شهاب.

قوله: (أصبحت أصبحت) أي دخلت في الصباح، هذا ظاهره، واستشكل لأنه جعل أذانه غاية للآكل، قال لم يؤذن حتى يدخل في الصباح لئلا يترك منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر، والإجماع على خلافه إلا من شذ كالأعمش. وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والأصلي وجماعة من الشراح بأن المراد قاربت الصباح، ويعبر على هذا الجواب أن في رواية الربيع التي قلناها ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر: أذن» وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي في الصيام «حتى يؤذن ابن أم مكتوم» فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر» وإنما قلت إنه أبلغ لكون جميعه من كلام النبي ﷺ، وأيضاً قوله: «إن بللاً يؤذن بليل» يشعر أن ابن أم مكوم بخلافه، وأنه لو كان قبل الصبح لم يكن بينه وبين بلال فرق لصدق أن كلا منهما أذن قبل الوقت، وهذا للموضع عتني في غاية الإشكال، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علاقة لتعريض الأكل والشرب، وكأنه كان له من يرعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً لأشياء طلوع الفجر وهو المراد بالبروز، وعندنا أنه في الأذان يترشح الفجر في الأفق، ثم ظهر لي أنه لا يندم من كون المراد بقوله: «أصبحت أصبحت» أي قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتسالم أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر، وهذا وإن كان مستبعداً في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبي ﷺ المريد بالملائكة، فلا يشاركة فيه من لم يكن بتلك الصفة، وقد روى أبو قرة من وجه آخر عن ابن عمر حديثاً فيه لو كان ابن أم مكوم يتوخى الفجر فلا يخطئه. وفي هذا الحديث جواز الأذان قبل طلوع الفجر، وسيأتي بعد باب، واستصحاب أذان واحد بعد واحد. وأما أذان اثنين معاً فنتج منه قوم، ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية، وقال الشافعية: لا يكره إلا أن حصل من ذلك تهويل، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد، قال ابن دقيق العيد: وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث تعرض له انتهى. ونسب الشافعي على جوازه ولفظه: ولا يفتن إن أذن أكثر من اثنين، وعلى جواز تقليد الأضحية للبصير في دخول الوقت وفي أوجه، واختلف فيه الترجيح، وصحح النووي في كنهه أن للأضحية والبصير اعتماد المؤذن الثقة، وعلى جواز شهادة الأضحية، وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات. وعلى جواز العمل بخير الواحد، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار، وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل، وخالف في ذلك مالك فقال: يجب القضاء، وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان حارفاً به وإن لم يشاهد الراوي، وخالف في ذلك شعبة لاحتسالم الاشتباه. وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العلة إذا كان يقصد التبريف ونحوه، وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتبهت بلذنه واحتجج إليه.

١٢ - باب الأذان بعد الفجر

٦١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنِي خُصَمَاءُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَطْفَكَ الْفَوْزُذُ الصُّبْحَ، وَتَمَّ الصُّبْحُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَقَامَ الصَّلَاةَ. رَوَاهُ: رَاطِرُ: ١١٧٣، ١١٨١. أخرجه مسلم: ١٧٢٣

٦١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْتَانٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سُلَيْمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ كَانَتِ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، بَيْنَ الدَّاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ. رَوَاهُ: رَاطِرُ: ٢٢٦، ٢٩٤، ١١٣٣، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١٣١٠. والله في الوتر، باب: ٢٠. أخرجه مسلم: ٧٢٤، ٧٣٦، مختصراً بقطعة: ركني الحج

٦٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَلَّأَ يَبْدُو يَبْلِيلٍ، فَكَلَّوْا وَاشْرَبُوا حَتَّى

يُنَادِي: إِنَّ أُمَّ مَكُومٌ . [راجع: ٦١٧. أخرجه مسلم: ١٠٩٢]

قوله: (باب الأذان بعد الفجر) قال الزين بن المنير: قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر فخالفت الترتيب الوجودي، لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت، فقدم ترجمة الأصل على ما ندره. وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة، وإتباع الخلاف في جواز قبل الفجر. والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجيح أن يبين أن المنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتب به عن الأذان بعده، وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر. والله أعلم.

قوله: (كان إذا اعتكف المؤذن للصبح) هكذا وقع عند جمهور رواة البخاري وفيه نظر، وقد استشكله كثير من العلماء، ووجهه بعضهم كما سيأتي، والمحيط في الموطأ عند جميع رواته بلفظ: (كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح) وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب، وقد أصحح في رواية ابن شبيب عن القسري كذلك، وفي رواية المحدثي (كان إذا أذن) بدل اعتكف، وهو أشبه بالرواية المقصورة. وفي رواية النسائي عند البخاري بلفظ كان إذا اعتكف وأذن للمؤذن وهو يقتضي أن صنيعة ذلك كان مختصاً بمجال اعتكافه، وليس كذلك، والظاهر أنه من إصلاحه. وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله بن يوسف شيخ البخاري ووجهه ابن بطال وغيره بأن معنى «اعتكف المؤذن» أي لازم ارتقاؤه ونظره إلى أن يطلع الفجر ليؤذن عند أول إدراكه. قالوا: وأصل المكوف لزوم الإقامة بمكان واحد، وتعقب بأنه يلزم منه أنه كان لا يصلحها إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط، وليس كذلك لموافقته عليها مطلقاً، ولحق أن لفظ «اعتكف» عرف من لفظ «سكت» وقد أخرجه المؤلف في باب الركعتين بعد الظهر من طريق أبيوب عن نافع بلفظ: (كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر).

قوله: (ويبدأ الصبح) بغير همزة أي ظهر، وأغرب الكرماني فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بعد اللام، وكأنه ظن أنه معطوف على قوله: «للمصبح» فيكون التقدير واعتكف لنداء الصبح، وليس كذلك فإن الحديث في جميع النسخ من الموطأ والبخاري ومسلم وغيرهما بالياء الموحدة المفتوحة وبعد الدال ألف مقصورة والواو فيه واو الحال لا واو المحط، وبذلك تتم مطابقة الحديث للترجمة، وسيأتي بقية الكلام عليه في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن يحيى) هو ابن أبي يحيى.

قوله: (بين النداء والإقامة) قال الزين بن المنير: حديث عائشة أبعد في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة، لأن قولها: «بين النداء والإقامة» لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر. ثم أجاب عن ذلك بما حصل: إنها ضنت بالركعتين ركعتي الفجر، وهما لا يصلحان إلا بعد الفجر، فإذا صلاحهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر انتهى. وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد، والذي عندي أن المصنف جرى على عادته في الإيهام إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به، ويبان ذلك فيما أورده بعد بابين من وجه آخر عن عائشة ولفظه: (كان إذا سكت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستين الفجر).

قوله: (عن عبد الله بن دينار) هذا إسناد آخر مالك في هذا الحديث، قال ابن عبد البر: لم يختلف عليه فيه، واحترض ابن التيمي فقال: هذا الحديث لا يدل على الترجمة، فجعله على الأصل ابتداءً لأن ابن أم مكتوم، فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل. وسجابه ما تقدم تقريره في الباب الذي قبله وقال الزين بن المنير: الاستدلال بحديث ابن عمر أوجه من غيره، فإن قوله: (دعى ينادي ابن أم مكتوم) يقتضي أنه ينادي حين يطلع الفجر، لأنه لو كان ينادي قبله لكان كيلاً ينادي بيليل.

(تنبه): قال ابن منده حديث عبد الله بن دينار يجمع على صحته، رواه جماعة من أصحابه عنه، ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه: رواه يزيد بن هارون عنه على الشك أن بلالاً كما هو المشهور، أو «أن ابن مكتوم ينادي بيليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال» قال: ولشعبة فيه إسناد آخر، فإنه رواه أيضاً عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة فذكره على الشك أيضاً، أخرجه أحمد بن حنبل عنه، ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازماً بالأول، ورواه أبو الوليد عنه جازماً بالثاني، وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة، وكذلك أخرجه الطحاوي والطبراني من طريق منصور بن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن، وادعى ابن عبد البر وجعاً من الأمانة بأنه مقلوب وأن الصواب حديث الباب، وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن

خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه وهو قوله: «إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر فلا يفرقكم»، وإذا أذن بلال فلا يطمعن أحد» وأخرجه أحمد، وجاء عن عائشة أيضاً أنها كانت تكرر حديث ابن عمر وتقول أنه غلط، أخرج ذلك البيهقي من طريق البراء بن ربيعة عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد «قالت عائشة: وكان بلال يصير الفجر» قال: وكانت عائشة تقول: غلط ابن عمر انتهى. وقد جمع ابن خزيمة والقصبي بين الحديثين بما حاصله: إنه يحتمل أن يكون الأذان كان نوياً بين بلال وابن أم مكتوم، فكان النبي ﷺ يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئاً ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني. وجزم ابن حبان بذلك ولم يبدأ احتمالاً، وإنكر ذلك عليه الضياء وغيره، وقيل: لم يكن نوياً وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان: فإن بلالاً كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك لحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت: «كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة، فإذا رأى الفجر خطاً ثم أذن» أخرجه أبو داود وإسناده حسن، ورواية حميد عن أنس «أن سألوا عن وقت الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأذن حين طلع الفجر» الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح، ثم أرفد بابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الأول، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها، ثم في آخر الأمر إن ابن أم مكتوم لفصحه ووكّل به برامى له الفجر، واستقر أذان بلال بيليل، وكان سبب ذلك ما روي أنه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه، وأنه أخطأ مرة فأمره النبي ﷺ أن يرجع فيقول: «ألا إن العبد نام» يعني أن غلبه النوم على عينه منعت من تبين الفجر، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً مرفوعاً ورجاله ثقات حفاظ، لكن اتفق ثمة الحديث على بن المنير وأحد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حماداً أخطأ في رقبته، وأن الصواب وقعه على عمرين الخطأ، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه، وإن حماداً انفرد برقبته، ومع ذلك فقد وجد له شائع أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زربي وهو بفتح الزاي وسكون الراء بعدهما موحدة ثم ياء كياه النسب فرواه عن أبيوب موصولاً لكن سعيد ضعيف، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أبيوب أيضاً، لكنه أمضاه فلم يذكر نافعاً ولا ابن عمر. وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلف في رقبته ووقفه أيضاً، وأخرى مرسله من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسله وصلها يونس عن سعيد بذكر أنس، وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً قوة ظاهرة، فلها والله أعلم استقر أن بلالاً يؤذن الأذان الأول، وسنذكر اختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله: «يؤذن بلال» في الباب الذي بعد هذا.

١٣ - باب الأذان قبل الفجر

٦٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِي غَفَّانٍ التَّهْمَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ، أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ، أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سُحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ، أَوْ يُنَادِي، بِلَيْلٍ، لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَلِيَكُنَّ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ، أَوْ الصُّبْحُ .» وَقَالَ صَاحِبُهُ، وَرَفَعَهَا إِلَى قَوْفٍ، وَطَافًا إِلَى اسْفَلٍ: «حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا» .

وقال زُهَيْرٌ بِسَائِيَتِهِ، إِخْلَافًا لِقَوْلِ الْأُخَرَى، ثُمَّ مَدَّهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ. [نظر: ٥٢٩٨، ٧٢٤٧، وانظر في الصور: باب: ١٧. أخرجه مسلم: ١٠٩٣]

٦٢٢، ٦٢٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: غَيْثُ اللَّهِ حَدَّثَنَا: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (ح).

وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْقُسْتُلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْثُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ بَلَأَ يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكُومٍ .» [راجع: ٦١٧]

والنظر: ١٩٩٩ هـ، أخرجه مسلم: ١٠٩٢]

مسلم وليس الفجر للعرض ولكن المستطيل.

قوله: (حدثني إسحاق) لم أره منسوبة، وتردد فيه الجياني، وهو عندي ابن إبراهيم الخطيلي المعروف بابن راهويه كما جزم به المزني، ويدل عليه تبديره بقوله: «أخبرنا» فإنه لا يقول قط حدثنا بخلاف إسحاق بن منصور وإسحاق بن نصر، وأما ما وقع بخط الديلمي أنه الواسطي ثم فسره بأنه ابن شاذان فليس بصواب لأنه لا يعرف له عن أبي أسامة شيء، لأن أبا أسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاذان أحد من أهل الكوفة.

قوله: (قال عبيد الله حدثنا) فاعل قال أبو أسامة، وعبيد الله قائل حدثنا، فالتقدير حدثنا عبيد الله.

قوله: (عن النافع) هو مطوف على (عن القاسم بن محمد) والحاصل أنه أخرج الحديث عن عبيد الله بن عمر من وجهين: الأول ذكر له فيه إسنادين نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة، وأما الثاني فاقصر فيه على الإسناد الثاني.

قوله: (حتى يؤذن) في رواية الكشميهني «حتى ينادي» وقد أورده في الصيام بلفظ «يؤذن» وزاد في آخره «فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر» قال القاسم: لم يكن بين إختصاصهما إلا أن يرى ذا ويتزل ذا. وفي هذا تنبيه لا أطلق في الروايات الأخرى من قوله: «إن بلالاً يؤذن بليل»، ولا يقال إنه مرسل لأن القاسم تابعه فلم يدرك القصة المذكورة، لأنه ثبت عند الثوري من رواية حفص بن غياث وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قالت: «ولم يكن بينهما إلا أن يتزل هذا ويصعد هذا» وعلى هذا فمعنى قوله في رواية البخاري «قال القاسم» أي في روايته عن عائشة. وقد وقع عند مسلم في رواية ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة، وفيها نظر أوضحت في كتاب «المدرج» وثبتت الزيادة أيضاً في حديث أبيه الذي نقلت الإشارة إليه، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذي يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السحور، وهو أحد الأوجه في الملل واختاره السبكي في شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن القاضي حسين والمثولي وقطع به البخاري، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به فإنه قال بعد أن حكاه: يرجع هذا بأن قوله: «إن بلالاً ينادي بليل» خبر يتعلق به فائدة للسامعين قطعاً، وذلك إذا كان وقت الأذان مشتبهاً محتملاً لأن يكون عند طلوع الفجر فبين ﷺ أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذي يمنعه طلوع الفجر الصادق، قال: وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر انتهى. ويقرب أيضاً ما تقدم من أن المحكمة في مشروعيتها التأهب لإدراك الصبح في أول وقتها، وصحح الثوري في أكثر كتبه أن مبدئه من نصف الليل الثاني، وإيجاب من الحديث في شرح مسلم فقال: قال العلماء معناه أن بلالاً كان يؤذن ويتربص بعد أذانه للدعاء ونحوه، فإذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويسرع في الأذان مع أول طلوع الفجر. وهذا مع وضوح غفلة لسباق الحديث يحتاج إلى دليل خاص لا صححه حتى يسوغ له التأويل. ورواه ذلك أقوال أخرى معروفة في الفقهيات. واحتج الطحاوي لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر بقوله: لا كان بين إختصاصهما من القرب ما ذكر في حديث عائشة ثبت أنها كانتا يفضلان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر فيخطئه بلال ويصبيه ابن أم مكتوم. وتعقب بأنه لو كان كذلك لا أقره النبي ﷺ مؤذناً واعتد عليه، ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه تاديراً. وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان شأنه وعادته. والله أعلم.

١٤- باب كم بين الأذان والإقامة،

وَمَنْ يَنْتَظِرُ الْإِقَامَةَ

٢٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْتَظِرُ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً - ثَلَاثًا - لِمَنْ شَاءَ». [الترغ: ٩٢٧، أخرجه مسلم: ٨٣٨]

٢٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ غَزْوَنَ بْنَ غَالِبٍ الْأَصْطَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَذَّنَ، قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْتَظِرُونَ السَّوَارِي، حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ، يَمْشُونَ الرَّحْمَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

قوله: (باب الأذان قبل الفجر) أي ما حكمه هل يشرع أو لا؟ وإذا شرع هل يكتب به عن إعادة الأذان بعد الفجر أو لا؟ وإلى مشروعيته مطلقاً ذهب الجمهور، وخالف الثوري وأبو حنيفة ومحمد، وإلى الاكتفاء مطلقاً ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الشافعي في الإحياء، وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء، وتعقب بحديث الباب، وإيجاب بأنه مسكوت عنه فلا يدل، وعلى التزول فمحله فيما إذا لم يرد نظير بخلافه، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة بما يشعر بعدم الاكتفاء، وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود نعم حديث زيد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي ﷺ، وأنه استأذنه في الإقامة فمعه، إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام، لكن في إسناده ضعف وأيضاً فيه واقعة عين وكات في سفره، ومن ثم قال القطراني: إنه مذعوب واضح، غير أن العمل المتقول بالمدينة على خلافه انتهى. فلم يرد إلا بالعمل على قاعدة المالكية. وادعى بعض الحنفية كما حكاه السروجي منهم أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان، وإنما كان تذكيراً أو تسحيراً كما يقع للناس اليوم، وهذا مردود، لكن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً، وقد تضارفت الطرق على التصير بلفظ الأذان، فحمله على معناه الشرعي مقدم، ولأن الأذان الأول لو كان بالفاظ مخصوصة لما اتبس على السامعين. وسياق الخبر يقتضي أنه غشي عليهم الاتباس. وادعى ابن القطان أن ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر.

قوله: (زهري) هو ابن معاوية الجعفي.

قوله: (عن أبي عثمان) في رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه «حدثنا أبو عثمان» ولم أر هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه، ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية سليمان التيمي عنه، واشتهر عن سليمان، وله شاهد في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب.

قوله: (أحمدكم أو أحدكم) شك من الراوي وكلاهما يفيد المموم وإن اختلفت الحية.

قوله: (من مسحوره) يفتح أوله اسم لا يؤكل في السحر، ويموز الضم وهو اسم الفعل.

قوله: (لو جمع) يفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازماً ومتعدياً، يقال رجع زيد ورجعت زيدا ولا يقال في المتعدي بالتثنية، فعلى هذا من رواه بالضم والتثنية أخطأ فإنه يصير من الترجيع وهو التردد، وليس مرادنا ههنا، وإنما معناه يرد القائم أي المتجهد إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطاً، أو يكون له حاجة إلى الصيام فيستمر، ويوقظ الناس ليتأهب لها بالفسل ونحوه، وتحس الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا لمجبه فقال: فقد أخبر أن ذلك النداء كان لا ذكر للصلاة. وتعقب بأن قوله: «لا للصلاة» زيادة في الخبر، وليس فيه حصر فيما ذكر، فإن قيل تقدم في تعريف الأذان الشرعي أنه إعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والأذان قبل الوقت ليس إعلاماً بالوقت، فالجواب أن الإعلام بالوقت أهم من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغوب فيه، والصبح اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغوب فيه، والصبح يأتي غالباً عقب نوم فخاصب أن ينصّب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت. والله أعلم.

قوله: (وليس أن يقول الفجر) فيه إطلاق القول على الفعل أي يظهر، وكذا **قوله:** (وقال بأصابعه ورفها) أي أشار. وفي رواية الكشميهني «بأصابعه ورفها».

قوله: (إلى فوق) بالضم على البناء، وكذا (أسفل) لنية المصاف إليه دون لفظ نحو «لله الأمر من قبل ومن بعد».

قوله: (وقال زهري) أي الراوي، وهي أيضاً بمعنى أشار، وكأنه جمع بين أصابعه ثم فرقها ليحكي صفة الفجر الصادق لأنه يطلع مترعاً ثم يسم الأذن ذاتها ميمياً وشمالاً، بخلاف الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب «قنب السرحان» فإنه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض، وإلى ذلك أشار بقوله: رفع وطلأ رأسه، وفي رواية الإسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان «فإن الفجر ليس حكفاً ولا هكفاً، ولكن الفجر مكثاً» وكان أصل الحديث كان بهذا اللفظ مقروناً بالإشارة الدالة على المراد، وبهذا اختلفت عبارة الرواة وانحصر ما وقع فيها رواية جرير عن سليمان عند

شيء.

قال عثمان بن جندب، وأبو داود، عن شعبة: لم يكن بينهما إلا قليل.

[إرجع: ٥٠٣. أخرجه مسلم: ٨٣٧]

قوله: (باب كم بين الأذان والإقامة) أما فبابه فهو في روايتنا بلا تنوين و«كم» استهامية وعجزها محذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك، ولعله أشار بفلك إلى ما روي عن جابر أن النبي ﷺ قال لبلال: «اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يضرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمتمصر إذا دخل للقضاء حاجته» أخرجه الترمذي والمحاكم لكن إسناده ضعيف، وله شاهد من حديث أبي هريرة: ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المستدرك كلها وأعية، فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت، وقال ابن بطال: لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين، ولم يختلف العلماء في التطوع بين الأذان والإقامة إلا في المغرب كما سيأتي، ووقع هنا في رواية نسبت للكشيحي فومن انتظر الإقامة وهو خطا فإن هذا اللفظ ترجع نلي مذه.

قوله: (حدثنا إسحاق الواسطي) هو ابن شامير، ويحتمل أن يكون هو الذي عنه المياطي وقتلناه عنه في الذي مضى، لكني رأيت كما نقلت أولا بخط القطب الحلي، وقد روى البخاري عن إسحاق بن وهب العلاف وهو واسطي أيضاً لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحان، والجبري سعيد بن أبياس وهو بشم الجيم كما تقدم في المقدمة، ووقع سمي في رواية وهب بن بنية عن خالد عند الإسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات، وهو معدود فيمن اختلط، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالد منهم، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضاً، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضاً، وقد قال المعجلي إنه من أصحهم سماعاً من الجبري، فإنه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين، ولم يضره به مع ذلك الجبري بل تابعه عليه كهسب بن الحسن بن ابن بريدة، وسيأتي عند المصنف بعد باب، وفي رواية يزيد بن زريع من فوائد أيضاً تسمية ابن بريدة عبد الله والتصريح بتحديثه للجبري.

قوله: (بين كل أذنين) أي أذان وإقامة، ولا يصح حله على ظاهره لأن الصلاة بين الأذنين مفروضة، والخبر طابق بالتخير لقوله: لمن شاء، وأجبرى المصنف الترجمة جرى البيان للخبر لجزمه بأن ذلك المراد، وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغليب كتقويم القمرين للشمس والقمر، ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لأنها إسلام بحضور فعل الصلاة، كما أن الأذان إسلام بدخول الوقت، ولا مانع من حل قوله: «أذنين» على ظاهره لأنه يكون التقدير بين كل أذنين صلاة نافلة غير المفروضة.

قوله: (صلاة) أي وقت صلاة، أو المراد صلاة نافلة، أو نكرت لكونها تتناول كل عدد نواه المصلي من النافلة كركعتين أو أربع أو أكثر، ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لانتظار الإقامة، لأن منتظر الصلاة في صلاة، قاله الزين بن المنير.

قوله: (ثلاثاً) أي قالها ثلاثاً، وسيأتي بعد باب بلفظ «بين كل أذنين صلاة» بين كل أذنين صلاة ثم قال في الثالثة: «لمن شاء» وهذا يبين أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنه قيد كل مرة بقوله: «لمن شاء». وسلم والإسماعيلي قال في الرابعة: «لمن شاء» وكان المراد بالرابعة في هذه الرواية المرة الرابعة، أي أنه اقتصر فيها على قوله: «لمن شاء» فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول، وبهذا توافق رواية البخاري. وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أهادها ثلاثاً وكأنه قال بعد الثلاث «لمن شاء» ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب. وقال ابن الجوزي: فائدة هذا الحديث أنه يميز أن يتوجه أن الأذان للصلاة بمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها، فيبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز في حديث أنس، وقد صرح ذلك في الإقامة كما سيأتي. ووقع عند أحد إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت، وهو أنص من الرواية المشهورة «إلا للمكوبة».

قوله في حديث أنس (كان المؤمن إذا أذن) في رواية الإسماعيلي «إذا أخذ المؤمن في أذان المغرب».

قوله: (قام ناس) في رواية النسائي «قام كبار أصحاب رسول الله ﷺ» وكذا تقدم للمؤلف في أبواب ستر العمرة.

قوله: (يعطرون) أي يستقرون (والسوازي) جمع سارية، كان غرضهم بالاستباق إليها الاستر بها عن غير يرب ألبهم لكونهم يصلون فرادى.

قوله: (وهم كذلك) أي في تلك الحال. وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس فيجيب الغريب فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها.

قوله: (ولم يكن بينهما) أي الأذان والإقامة.

قوله: (شيء) التثنية فيه للتعظيم، أي لم يكن بينهما شيء كثير، وبهذا يندفع قول من زعم أن الرواية الملقاة معارضة للرواية الموصولة، بل هي مينة لها، ونفي الكثير يقتضي إثبات القليل، وقد أخرجهما الإسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ «فكان بين الأذان والإقامة قريبه» ولحمد بن نصر من طريق أبي عامر عن شعبة نحوه، وقال ابن المنير: يجمع بين الروايتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازاً، والإتيان للقيل على الحقيقة. وحمل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال: دل قوله: «ولم يكن بينهما شيء» على أن عموم قوله: «بين كل أذنين صلاة» مخصوص بشيء للمغرب، فإنهم لم يكونوا يصلون بينهما بل كانوا يشرعون في الصلاة أثناء الأذان ويغفون مع فراغه. قال: ويؤيد ذلك ما رواه البزار من طريق حيان بن عبد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الأول، وزاد في آخره «إلا المغرب» اهـ وفي قوله «ويغفون» مع فراهة نظر لأنه ليس في الحديث ما يقتضيه، ولا يلزم من شروعهما في أثناء الأذان ذلك، وأما رواية حيان وهو ينتع الملهمة والتحتانية فشاذة لأنه وإن كان صدوقاً عند البزار وغيره لكنه خالف الحافظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في إسناده الحديث، ومنتعه، وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي: «وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محظوظاً لم يخالف بريدة روايته». وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن القلاص أنه كتب حديثاً المذكور، وقال القرطبي وغيره: ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان أمراً أقر النبي ﷺ أصحابه عليه وصلوا به حتى كانوا يستقرون إليه، وهذا يدل على الاستحباب، وكأنه أصله قوله ﷺ: «بين كل أذنين صلاة» وأما كونه ﷺ لم يصلها فلا يعني الاستحباب، بل يدل على أنها ليست من الرواتب. وإلى استحبابها ذهب أحد وإسحاق وأصحاب الحديث، وروي عن ابن عمر قال: ما رأيت أحداً يصلحها على عهد النبي ﷺ، وعن الحنفية الأربعة وجهاً من الصحابة أنهم كانوا لا يصلونها، وهو قول مالك والشافعي، وأدعى بعض المالكية نسخها فقال: «إنما كان ذلك في أول الأمر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، فين لم بذلك وقت الجواز، ثم تدب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها، فلو استمرت الواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إرداك أول وقتها. وتعقب بأن دعوى النسخ لا دليل عليها، والمقول عن ابن عمر رواه أبو داود من طريق طاوس عنه، ورواية أنس الثبنة مقدمة على نفيه، والمقول عن الحنفية الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم، وهو مقطوع، ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة. وسيأتي في أبواب التطوع أن عتبة بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال: كنا نفعلمها على عهد النبي ﷺ، قيل له: فما تمتع الآن؟ قال: الشغل. فعمل غيره أيضاً منه الشغل. وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليها. وأما قول أبي بكر بن العربي: «اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم» فمردود بقول محمد بن نصر، وقد روتها من جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب، ثم أخرج ذلك بأسانيد متصلة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيق والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وحرak بن مالك، ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنها فقال: حستين والله أن أراد الله بهما. ومن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين. وعن مالك قول آخر باستحبابها. وعند الشافعية وجه روجه النووي ومن تبعه، وقال في شرح مسلم: قول من قال إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال فاسد متباد للسهة، ومع ذلك فزعمنا زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها. قلت: وبجميع الألة يرشد إلى استحباب تخفيفها كما في ركعتي الفجر، وقيل بالحكمة في التنبأ ليشير رجاء إجابة الدعاء، لأن الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد، وكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر، واستدل بحديث أنس على امتداد وقت المغرب، وليس ذلك بواضح.

(تبيينها):

(أجلهما) مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة الإشارة إلى أن الصحابة إذا كانوا

هنا بلطف الحديث، وهناك بعض ما دل عليه.

١٧- باب من قال ليؤذن في السفر مؤذّن واحد

٦٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ أَبِي هُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَأَقْبَضْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَجُلًا رَافِقًا، فَلَمَّا رَأَى حَوْثًا إِلَى أَهْلِيانَا، قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا، فَإِنَّ حَضَرَتَ الصَّلَاةِ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدَكُمْ، وَلْيُؤْتِكُمْ أَكْثَرَكُمْ». (مسند: ٤٦٣٠، ٦٣١، ٤٦٥٨، ٦٨٥، ٨١٩، ٤٢٨٤٨، ٦٠٠٨، ٧٢٤٦، واطهر في العلم، باب: ٢٥، أخرجه مسلم: ٦٧٤)

قوله: (باب من قال ليؤذن في السفر مؤذّن واحد) كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر أذنين، وهذا مصير من إلى التسمية بين الحضر والسفر، وظاهر حديث الباب أن الأذان في السفر لا يتكرر، لأنه لا يفرق بين الصبح وغيره، والتعليل لما في حديث ابن مسعود يؤيده، وعلى هذا فلا مفهوم لقوله مؤذّن واحد في السفر لأن الحضر أيضاً لا يؤذن فيه إلا واحد، ولو احتج إلى تعددكم لآثار البلد أذن كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعاً، وقد قيل أن أول من أحدث الثنتين جميعاً بنو لبة. وقال الشافعي في «الأم» وأحب أن يؤذن مؤذّن بعد مؤذّن ولا يؤذن جماعة معاً، وإن كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذّن يسبح من يليه في وقت واحد.

قوله: (في نفر) هم من ثلاثة إلى عشرة.

قوله: (من قريش) هم بنو لبت بن بكر بن عبد مناف بن كنانة، وكان قدوم وفد بني لبت فيما ذكره ابن سعد بأسياد متحدة أن واثقة البجلي قدم على رسول الله ﷺ وهو يتجهز لتبوك.

قوله: (رافقاً) بقائه ثم قال من الرفقة، وفي رواية الأصيلي قبل والكشيبي بقافين أي رفيق القلب.

قوله: (وصلوا) زاد في رواية إسماعيل بن علية عن إلهب «كما رأيتوني أصلي»، وهو في «باب رحة الناس واليهام» من كتاب الأدب، ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب.

قوله: (إذا حضرت الصلاة) وجه مطابقة للترجمة مع أن ظاهره يخالفها لقوله: «فكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ فَإِذَا حَضَرَتْ» فظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم، لكن المصنف أشار إلى الرواية الأولى في الباب الذي بعد هذا فإن فيها إذا أتتاً خرجتاً فلفظاً، ولا تعارض بينهما أيضاً وفي قوله في هذه الترجمة «مؤذّن واحد» لأن المراد بقوله إذا أي من أحببتكما أن يؤذن فلؤذن، وذلك لاستوائيهما في الفضل، ولا يمتري في الأذان السن بخلاف الإمامة، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال «فلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدَكُمْ وَلْيُؤْتِكُمْ أَكْثَرَكُمْ» واستدل بهذا على فضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان، وقد تقدم القول فيه في أوائل الأذان وبيان خطأ من نقل الإجماع على عدم الوجوب، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في «باب إذا استأوا في القرامنة من أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى».

١٨- باب الأذان للمسلمين، إذا كانوا جماعة، والإمامة، وكذلك يعرفه وجمعه

وقول المؤذن: الصلاة في الرجال، في الليلة الباردة أو المطيرة

٦٢٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤْذِنُ أَنْ يُؤْذِنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرَدُ». ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤْذِنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرَدُ». حَتَّى سَاوَى الظِّلَّ الظُّلَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ الْخَرَّ مِنْ قَبْلِ جَهَنَّمَ». (رواجع: ٥٣٥، أخرجه مسلم: ٦١٦)

٦٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ،

يَتَدَرُونَ إِلَى الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَعَ قَصْرِ وَقْتِهَا فَلْيَبْدَأْ إِلَى التَّخَلُّفِ قَبْلَ غَيْرِهَا مِنْ الصَّلَاةِ تَقَعُ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى، وَلَا يَتَّقِدُ بِرُكْعَتَيْنِ إِلَّا مَا ضَامِيَ لِلْمَغْرِبِ فِي قَصْرِ الْوَقْتِ كَالصَّبْحِ.

(الطائي) لم تصل لنا رواية عثمان بن جبلة وهو يفتح الجيم والموحدة إلى الآن. وزعم مقلطاي ومن تبعه أن الإسماعيلي وصلها في مستخرجها، وليس كذلك، فإن الإسماعيلي إنما أخرجه من طريق عثمان بن عمر. وكذلك لم تصل لنا رواية أبي داود وهو الطيالسي فيما يظهر، وقيل هو الحفري يفتح للمهمة والقام. وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر والله الحمد.

١٥- باب من انظر الإقامة

٦٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورَةُ بْنُ الرُّمَيْثِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ وَسُورُ اللَّهِ ﷻ إِذَا سَكَتَ الْمُؤْذِنُ بِالْأَوَّلَى مِنْ صَلَاةِ الْقَضَاءِ، لَمْ يَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ خِلْفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْقَضَاءِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَعِينِ الْقَضَاءُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى خِدِّ الْأَمِينِ، حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤْذِنُ لِلْإِقَامَةِ. (رواجع: ٦١٩)

قوله: (باب من انظر الإقامة) موضع الترجمة من الحديث قوله: «ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن وأوردناه مرده الاحتمال تيسيراً على اختصاص ذلك بالإمام لأن للمؤمن مندوب إلى إحراز الصف الأول، ويحصل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريباً من المسجد وقيل يستند من حديث الباب أن الذي ورد من الحضر على الاستياق إلى المسجد هو من كان على مسافة من المسجد وأما من كان يسبح الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متعباً لما كانتظاره لها في المسجد وفي مقصود الترجمة أيضاً ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال: «كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ».

قوله: (إذا سكت المؤذن) أي فرغ من الأذان بالسكوت عنه، هذا في الروايات المتقدمة بالثبات الفوقانية، وحكى ابن التين أنه روي بالموحدة، ومعناه صب الأذان وأفرقه في الأذان، ومنه أفرغ في أفني كلاماً حسناً له. والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق، وإنما ذكرها الخطابي من طريق الأوزاعي عن الزهري وقال: إن مسعود بن نصر راوينا من ابن المبارك عنه غلطها بالوحدة. وأورد الصنفاني في الباب فجزم أنها بالموحدة، وكذا غلطها في نسخة التي ذكره قالها على نسخة القبري، وإن الحديثين يقولونها بالثبات، ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال.

قوله: (بالأولى) أي من الأولى، وهي متعلقة بسكت بقال سكت عن كذا إذا تركه، والمراد بالأولى الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت، وهو أول باعتبار الإقامة وثان باعتبار الأذان الذي قبل الفجر، وجاء الثابت إما من قبل مواعته للإقامة أو لأن أراد المناذلة أو الدعوة الثامنة، ويحصل أن يكون صفه خلوف والظنير إذا سكت من المرة الأولى أو في المرة الأولى.

(تعبية): أخرج البيهقي من طريق موسى بن عقة عن سالم أبي النضر أن النبي ﷺ كان يخرج بعد النداء إلى المسجد، فإن رأى أهل المسجد قليلاً جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي، وإسناده قوي مع إسناده، وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لأنه يحمل على غير الصبح، أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه إلى المسجد.

قوله: (يستعين) بوحدة وأقره نونه، وفي رواية يستعين بنون وأقره راء، وسيأتي الكلام على ركعتي الفجر في أبواب الطلوع إن شاء الله تعالى.

١٦- باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء

٦٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُبَيْةٍ قَالَ: حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الْفَاتِيحَةِ: «وَلَمْ يَنْ شَاءَ». (رواجع: ٦٢٤)

أخرجه مسلم: ٨٣٨

قوله: (باب بين كل أذانين صلاة) تقدم الكلام على فوائده قبل باب، وترجم

واحد.

قوله: (لم ألقها) فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حل الأمر على ما مضى، وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم.

(تيسره) وقع هنا في رواية أبي الوقت حدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب عن أيوبه فذكر حديث مالك بن الحويرث مطولاً نحو ما مضى في الباب قبله، وسيأتي بتمامه في فباب خبر الواحد، وعلى ذكره هناك انقصر باقي الرواة.

٦٣٢- حدثنا مسدد قال: أخبرنا يحيى عن غريبه قال: أخبرنا قال: حدثني نافع قال: أذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان، ثم قال: صلوا في رحالكم. فأخبرنا: أن رسول الله ﷺ كان يأتي مؤذناً يؤذن، ثم يقول على إثره: «ألا صلوا في الرحال». في الليلة الباردة، أو المطيرة في السفر. (وهو: ٤٦٦٦. أخرجه مسلم: ٦٩٧)

قوله: (باب الأذان للمسافر) كذا للكشيبين وللباقين للمسافر بالإفراد، وهو للجس.

٦٣٣- حدثنا إسحاق قال: أخبرنا جعفر بن عون قال: حدثنا أبو القميس، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ بالأطح، فجاءه بلال فأذنه بالصلاة، ثم خرج بلال بالعبوة حتى ركعها بين يدي رسول الله ﷺ بالأطح، وأقام الصلاة. (رواجع: ١٨٧. أخرجه مسلم: ٥٠٣ مطولين)

قوله: (حدثنا يحيى) هو القتان.

قوله: (ببضجنان) هو بفتح الضاد المعجمة وبالجيم بعد ما نون على وزن فعلان غير مصروف، قال صاحب الصحاح وغيره: هو جبل بناحية مكة. قال أبو موسى في ذيل الغريتين: هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة. وقال صاحب المشارق ومن تبعه: هو جبل على يربد من مكة. وقال صاحب الفائق: بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً، وبينه وبين وادي مريسة أميال. انتهى. وهذا القدر أكثر من يربدين. وبضبطه بالأهليل يدل على مزيد استثناء، وصاحب الفائق عن شاهد تلك الأماكن واحتج بها، خلاف من تقدم ذكره عن لم يرها أصلاً. ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكري قال: وبين قنيد وبضجنان يرم قال معبد الخزازي:

قد جعلت ماء قنيد موحدي وماء بضعجان لما ضحى الضد

قوله: (وأخبرنا) أي ابن عمر.

قوله: (كان يأم مؤذناً) في رواية مسلم كان يأم المؤذن.

قوله: (لم يقول علي (ره) صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان وقال القرطبي: لما ذكر رواية مسلم بلفظ «يقول في آخر ندائه» يشتمل أن يكون المراد في آخره قبيل الفراغ منه، جمعاً بينه وبين حديث ابن عباس. انتهى. وقد قلنا في «باب الكلام في الأذان» عن ابن خزيمة أنه حل حديث ابن عباس على ظاهره، وأن ذلك يقال بدلاً من الحيلة نظراً إلى المعنى لأن معنى «حي على الصلاة» علموا إليها، ومعنى «الصلاة في الرحال» تأخروا عن الجي. ولا يناسب إيراد اللفظين معاً لأن أحدهما تقييد الآخر. ويمكن الجمع بينهما، ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرحال رخصة لمن أراد أن يتخص، ومعنى علموا إلى الصلاة تدب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو تحمل المشقة، ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فطروا فقال: ليصل من شاء منكم في رحله».

قوله: (في الليلة الباردة أو المطيرة) قال الكرماني فعيلة بمعنى فاعلة، وإسناده الطر إليها جاز، ولا يقال إنها بمعنى مفعولة أي مطور فيها لوجود الماء في قوله مطيرة إذ لا يصح مطورة فيها. اهـ ملخصاً. وقوله: (أو) للتوسيع لا للشك، وفي صحيح أبي عروبة ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح، ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة، وتقل ابن بطال فيه الإجماع، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل، لكن في السنن من طريق ابن إسحاق عن نافع في هذا الحديث «في الليلة المطيرة والغداة القمرة»، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي الليث عن أبيه «أنهم مطروا يوماً فرخص لهم، ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص بمنزلة الريح في النهار صريحاً، لكن القياس يقتضي إلحاقه، وقد نقله ابن الرمة وجهاً.

عَنْ أَبِي لَيْلَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمَا خَرَجْتُمَا، فَأَذِّنَا، ثُمَّ لِيُؤَذِّنَا أَكْبَرُكُمَا». (رواجع: ٦٢٨. أخرجه مسلم: ٦٩٧)

٦٣٤- حدثنا محمد بن القاسم قال: حدثنا عبد الوهاب قال: حدثنا أيوب، عن أبي ليلَةَ قال: حدثنا مالك: «أَتَيْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكُنْ حَشِيَّةَ مَطَاوِينٍ، فَأَقْبَضَنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا وَكَلِمَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا وَلَقِيْنَا، فَلَمَّا ظَنُّا أَنَّا قَدِ احْتَضَيْنَا أَقْبَضَنَا، أَوْ قَدِ احْتَضَا، سَالِكًا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرْتَاهُ، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَالْيَوْمَ لِيَهُمْ وَعَقُومُهُمْ وَتَرْوُهُمْ». وَذَكَرَ اشْتِدَادَ احْتَضَانَهَا، أَوْ لَا احْتَضَانَهَا: «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُنَّ أَصَلَّى، فَإِذَا خَسِرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَذِّنْكُمْ أَكْبَرُكُمْ». (رواجع: ٦٢٨. أخرجه مسلم: ٦٩٧)

قوله: (باب الأذان للمسافرين) كذا للكشيبين وللباقين للمسافر بالإفراد، وهو للجس.

قوله: (إذا كانوا جماعة) هو مقتضى الأحاديث التي أوردها، لكن ليس فيها ما يمنع أذان المفرد، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول: إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادي بالصلاة ليجمعوا لها، فأما غيرهم فلما هي الإقامة. وحكي نحو ذلك عن مالك. وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد، وقد تقدم حديث أبي سعيد في «باب رفع الصوت بالتداء» وهو يقتضي استحباب الأذان للمفرد، وبالغ عطاء فقال: إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فاعد الصلاة، ولعله كان يرى ذلك شرطاً في صحة الصلاة أو يرى استحباب الإعادة لا وجوبها.

قوله: (والإقامة) بالخفض عطفاً على الأذان، ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال.

قوله: (ووكذلك يعرفه) لعله يشير إلى حديث جابر الطويل في صفة الحج، وهو عند مسلم وفيه أن بلالاً أذن وأقام لما جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر يوم حرة.

قوله: (وجمع) بفتح الجيم وسكون الميم هي مزدلفة، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكره في كتاب الحج وفيه: أنه صلى المغرب بأذان وإقامة، والمشاء بأذان وإقامة، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ يفعلها.

قوله: (وقول المؤذن) هو بالخفض أيضاً، وقد تقدم الكلام على حديث أبي ذر مستوفى في «باب الإبراد بالظهور» في المواثيق، وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه أذن وأقام، فيطابق هذه الترجمة.

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو القريشي، وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وسفيان هو الثوري، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف أيضاً عن سفيان بن عيينة، لكنه محمد بن يوسف البكيتي وليست له رواية عن الثوري، والقريشي وإن كان يروي أيضاً عن ابن عيينة لكنه إذا أطلق «سفيان» فلما يريد به الثوري، وإذا روى عن ابن عيينة عنه، وقد قلنا ذلك.

قوله: (أبي رجلا) هما مالك بن الحويرث راوي الحديث ورفيقه، وسيأتي في «باب سفر الاثنين» من كتاب الجهاد بلفظ «انصرفت من عند النبي ﷺ أنا وصاحب لي» ولم أر في شيء من طرقه تسمية صاحبه.

قوله: (فأذنا) قال أبو الحسن بن القصار: أراد به الفضل، وإلا فأذان الواحد يجزئ، وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعاً كما هو ظاهر اللفظ، فإن أراد أنهما يؤذنان معاً فليس ذلك بمراد، وقد قلنا النقل عن السلف بخلافه. وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة في نظر، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة. نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن، فالأولى حل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب، وقد تقدم له توجيه آخر في الباب الذي قبله، وأن الحامل على صرفة عن ظاهره قوله فيه «فلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». وللطبراني من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم، وليؤمكما أكبركما واستروح القرطبي فحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد الفضة، وهو بعيد، وقال الكرماني: قد يطلق الأمر بالتثنية وبالجمع والمراد واحد، كقوله: يا حرسى أضربا عتقه، وقوله: قله بنو نعيم، مع أن القاتل والضارب

وهو بالتون والمهلة مصغر ابن ذعلوق يضم الذال المعجمة وسكون العين المهلة وضم اللام عن ابن عمر.

قوله: (وقال إبراهيم) يعني النخعي إلخ وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم.

قوله: (ولما عطاء إرج) وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال: **قال لي عطاء:** حق رسة مسنونة أن لا يؤخذ إلا متوضئاً، هو من الصلاة، هو فاتحة الصلاة، ولابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء أنه كره أن يؤخذ الرجل على غير وضوءه، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي والبيهقي من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعف.

قوله: (وقالت عائشة) تقدم الكلام عليه في باب تعضي الحافض للناسك من كتاب الميعاد وإن سلماً وصله. وفي إيراد الجبغري له هنا إشارة إلى اختيار قول تعضي، وهو قول مالك والكوثبيين إلا أن الأئمة من جملة الأذكار فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلة من الظاهرة ومن استلحاق البقرة كما لا يستحب فيه الحشرون الذي يشترط في الأضلاع وجعل الإسعج في الأذن وهذا تصرف متساهل يكره منه الأثر في هذه الترجمة ولاختلاف نظر العلماء فيها أوردناه لفظ الاستهزاء ولم يذكره بالحكم.

قوله: (حلفتنا محمد بن يوسف) هو القرابي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (هَاجِنًا وَهَاجِنًا بِالْأَذَانِ) كذا أورده مختصراً، ورواه وكيع عن سفيان بن مسلم ثم حيث قال: (فجعلت أتبع فاه مهناً ومهناً بيناً وشمالاً يقول: حي على الصلاة، حي على الفلاح) وهذا فيه تعييد للاتحاد في الأذان وأن عله عند الجمعيتين، ويوب عليه بن خزيمة (الطواف للؤذن عند قوله حي على الصلاة) حي على الفلاح بقوله لا يبينه كله؛ فقال: (وما يمكن الاعراف بالقيم بأعراف الوجه، ثم سألته من طريق وكيع أيضاً بلفظ: (فجعل يقول في لفته هكذا، ويعرف رأسه بيناً وشمالاً) وفي رواية عبد الوزاري عن الثوري في هذا الحديث زيادتان: (إسلامها الاستسرة، والأخرى وضع الإصبع في الأذن، لوقفه عند الترمذي) (وأبى بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه مهناً ومهناً وإصبعه في أذنيه) وأما قوله: (ويدور) فهو مخرج في رواية سفيان عن حوثة، بين ذلك يحيى بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قال: (وأبى بلالاً أذن فاتبع فاه مهناً ومهناً والتفت بيناً وشمالاً) قال سفيان: كان حجاج يحيى ابن أرملة يذكر لنا عن عون أنه قال: (فاستلر في أذنيه) فلما لقينا حوثاً لم يذكر فيه الاستسرة، أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم، وكذا أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العنسي عن سفيان، لكن لم يسم حجاجاً، وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم يثرد به بل وافقه إدريس الأودي، ومحمد الترمذي عن عون، (بكن الثلاثة شعماً، وقد خالفهم من هو منهم أو أمثل وهو ليس بالريص فزواه عن عون) قال في حديث: (ولم يستر) أخرجه أبو داود ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستسرة منى استسرة الرأس، ومن نقاه حتى استسرة الجسد كله. ومشي ابن بطال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستسرة بالبدن كله، قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على

استأثر المؤمنون للإسراع عند التلطف بالحيمة، واختطف أهل يستنير ببنه كله أو بوجهه فقط وقدماء قوارننا مسجل القلبة؟ واختطف أيضاً أهل يستنير في الحيمتين الأوليين مرة وفي التثنية مرة، أو يقول حي على الصلاة من يهتبه ثم حي على الصلاة من شماله وكذا في الأخرى؟ قال: وروى الثاني لأنه يكون لكل جهة نصب منها، قال: والأول أقرب إلى لفظ الحديث. وفي اللغي من أحد: لا يولد إلا إن كان على منارة يقصد إسراع أهل الجبهة. وأما وضع الإسمين في الأختين فقد روى مؤمل أيضاً عن سفيان أخرجه أبو عروادة وله شواهد ذكرتها في «تعليل التمايز» من أصحابها ما روى أبو داود وابن حبان من طريق أبي سلام المشعقي أن عبد الله الحوزني حدثه قال: قلت لبطلان كيف كانت نفقة النبي ﷺ؟ فذكر الحديث وفيه «قال بلال: فجعلت إصبعي في أنفي فأنفنته ولابن ماجه والحاكم من حديث سعد القرظ أن النبي ﷺ أسر بلالا أن يجعل إصبغي في أنفيه وفي إسناده ضعف، قال العلماء في ذلك فالتأنيب أن قد يكون تأنيبه أصوته، وفي حديث ضعيف أخرجه ابن النخعي من طريق سعد القرظ عن بلال، فإنه إذا كان عاملاً للمؤمن يعرف من رآه على أنه عبد أو كان به عرق يؤذنه ومن ثم قال بعضهم: يميل إلى فرق الله حسب، قال الترمذي: استحب أهل العلم أن يدخل المؤمن إصبغي في أنفيه في الأمان، قال: واستحب الأوزاعي في الإقامة أيضاً.

(تنبيه): لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها، وجزم النووي أنها المسبحة،

قوله: (في السفر) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر، ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقه، وبها أخذ الجمهور، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضي أن يختص ذلك بالسافر مطلقاً، ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه. والله أعلم.

قوله: (حدثنا إسحاق) وقع في رواية أبي الوقت أنه ابن منصور، ويطلق جزم خلف في الأطراف، وقد تردد الكلابياني هل هو ابن إبراهيم أم هو ابن منصور، ووجه الجلباني أنه ابن منصور واستدل على ذلك بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد عن إسحاق بن منصور.

قوله: (لأذنه بالصلاة ثم خرج بلال) اختصره المصنف، وقد أخرجه الإسماعيلي من طرق عن جعفر بن عون قال بعد قوله بالصلاة فدلعا بوضوء فتروضا فذكر القصة.

قوله: (وأقام الصلاة) اختصر بقية، وهي عند الإسماعيلي أيضاً وهي دوركمها بين يديه والظمن بمرون الحديث، وقد قلنا الكلام عليه في باب ستر الإمام ستره لمن خلقه.

قوله: (بالأطبع) هو موضع معروف خارج مكة، وقد بيناه في ذلك الباب؛ ونهض بعضهم أن المراد بالأطبع موضع جمع لذكره، لما في الترجمة، وليس ذلك مرادهم بل بين جمع والأطبع مسافة طويلة، وإنما أورد حديث أبي جحيفة لأنه يدخل في أصل الترجمة وهي مشروعية الأذان والإقامة للمسافرين.

١٩- باب مَنْ يَتَّبِعُ الْمُؤَدَّنَ فَأَهُنَا وَهَؤُنَا،

وَمَلَّ يَلْعَبُ فِي الْأَذَانِ

وَيَذْكُرُ عَنْ بِلَالٍ: أَنَّهُ جَعَلَ إِصْبَعَهُ فِي أَلْقَمِهِ.

وَمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَجْعَلُ إِمْتِعَادَهُ فِي أَقْدَانِهِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا يَأْمُرُ أَنْ يُدْذَنَ عَلَى غَيْرِ مَوْجِبٍ.

وَقَالَ عِطَاءُ: الْوُضُوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْتِمَالٍ.

۶۳۴- خَلَقْنَا مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ قَالَ: خَلَقْنَا سُلَيْمَانَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا يُؤَدِّنُ، فَبَغَمَتْ أَسْبَغَ لَهُ قَافَاً وَقَافَاً بِالْأَلْفَانِ.

[راجع: ۱۸۷. أخرجه مسلم: ۵۰۳ مطولاً]

قوله: (باب هل يتبع المؤذن شاه وهنأ وهنأ) هو ياء تختية ثم ياءين مفتوحات ثم موحدة مشددة من التبع، وفي رواية الأصلي (يتبع) بضم أوله وإسكان الخاء وكسر الموحدة من الابعاء، والمؤذن بالرفع لأنه فاعل التبع، وفاء منصوب على المحرلة، وهنأ وهنأ ظرفا مكان والمراد بهما جهتا اليمن والشمال كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الكلام على الحديث. وقال الكرمي: لقن المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص ونحوه، وفاء بالنصب بدل من المؤذن، قال: ليوافق قوله في الحديث «فجعلت تتبع فاء» اهـ وليس ذلك بلازم، لما عرفت من طريقة المصنف أنه لا يقف مع اللفظ الذي يورده غالباً بل يرجع له يعطى القاطع الواردة فيه، وكذا وقع هنأ، فإن في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان حدث أبي عروة في صحيحه «فجعل يتبع فيه هنأ وشمالاً» وفي رواية ربيع عن سفيان عن الإمامة السلمي «فأبى بلالاً يؤذن يتبع فيه» ووصف سفيان جميل برأسه هنأً وشمالاً، والمفصل أن بلالاً كان يتبع فيه التناحيتين، وكان أبو جعيفة ينظر إليه فكل منهما متبع باحتبار.

قوله: (وهل بلغت في الأذان) يشير إلى ما قلناه في رواية وكيع وفي رواية إسحاق الأزرق عن صفيان عند النسائي «فجعل ينحرف يمناً وشمالاً» وسبأني في رواية يحيى بن آدم بلفظ «والضمت».

قوله: (ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعيه في أذنيه) يشير بذلك إلى ما وقع في رواية عبد الرزاق وغيره عن صفيان كما ستوضحه بعد.

قوله: (وكان ابن عمر ا.ح) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق نسير

قوله: (باب لا يسعي إلى الصلاة إلخ) سقطت هذه الترجمة من رواية الأصيلي ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي، وثبوته أصوب لقوله فيها «وقاله أبو قتادة» لأن الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة، ولولا ذلك لعاد الضمير إلى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكراراً بلا فائدة لأنه ساقه عنه.

قوله: (وعن الزهري) أي بالإسناد الذي قبله، وهو آدم عن ابن أبي خثيب عنه، أي أن ابن أبي خثيب حدث به عن الزهري عن شيخين حدثاه به عن أبي هريرة، وقد جمعهما للمصنف في «باب المشي إلى الجمعة» عن آدم قتال فيه «عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة» وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعاً قال: وكان ربما اقتصر على أحدهما. وأما الترمذي فإنه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده، قال: «وقول عبد الرزاق أصح»، ثم أخرجه من طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق، وهذا عمل صحيح لو لم يثبت أن الزهري حدث به عنهما. وقد أخرجه للمصنف في «باب المشي إلى الجمعة» من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وحده فترجع ما قال الدارقطني.

قوله: (إذا مضى الإمامة) هو أصح من قوله في حديث أبي قتادة «إذا أتيت الصلاة لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة، لأن المسرع إذا أتيت الصلاة بترجي إدراك فضيلة التكبيرة الأولى ولغو ذلك، ومع ذلك فقد نهى عن الإسراع، فغيره ممن جاء قبل الإمامة لا يحتاج إلى الإسراع لأنه يتحقق إدراك الصلاة كلها فينبئ من الإسراع من باب الأولى. وقد لحظ في بعضهم معنى غير هذا فقال: للحكمة في التقييد بالإمامة أن المسرع إذا أتيت الصلاة يصل إليها وقد انبهر فبقراً وهو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الحشوع في الترتيل وغيره، بخلاف من جاء قبل ذلك فإن الصلاة قد لا تمام فيه حتى يستريح انتهى. وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإمامة، وهو مخالف لصريح قوله: «إذا أتيت الصلاة لأنه يتناول ما قبل الإمامة، وأما قيد في الحديث الثاني بالإمامة لأن ذلك هو المحال في الغالب على الإسراع».

قوله: (وعليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي ذر، ولفظه «وعليكم السكينة» بغير باء، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس، وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الإغراء، وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال، واستشكل بعضهم دخول الباء قال: «لأنه تمتد بغضه كقوله تعالى: «عليكم أنفسكم» [المائدة: ١٠٥] وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة كحديث «عليكم برخصة الله» وحديث «عليكم بالصوم فإنه له وجاء» وحديث «عليكم بالمرأة» قاله لأبي طلحة في قصة صفية، وحديث «عليكم ببيتك» قالته عائشة لعمر، وحديث «عليكم بقيام الليل» وحديث «عليكم بخوصة نفسك» وغير ذلك. ثم إن الذي علل به هذا المترس غير صوف بمقصوده، إذ لا يلزم من كونه يجوز أن يتعلق بغضه امتناع تعديده بالباء، وإذا ثبت ذلك فيدل على أن فيه لفتين والله أعلم.

(الفائدة): الحكمة في هذا الأمر تستفاد من زيادة وقعت في مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره «فإن أحذركم إذا كان يحميكم إلى الصلاة فهو في صلاته أي أنه في حكم المصلي، فنبهني له اعتماد ما ينبغي للمصلي اعتماداً واجتنب ما ينبغي للمصلي اجتنبه».

قوله: (والوقار) قال عياض والقرطبي: هو بمعنى السكينة، وذكر على سبيل التأكيد. وقال النووي: الظاهر أن بينهما فرقا، وأن السكينة تأتي في الحركات واجتنب العيب، والوقار في الهيئة كنفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات.

قوله: (ولا تسرعوا) في زيادة تأكيد، ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة «لا تفعلوا» أي الاستعجال المضي إلى عدم الوقار، وأما الإسراع الذي لا يتناقض مع خوف فوات التكبيرة فلا، وهذا يحكي عن إسحاق بن راهوية وقد تقدمت رواية العلاء التي فيها «فهو في صلاته» قال النووي: نبه بذلك على أنه لم يترك الصلاة شيئاً وكان مصلاً لقصوده لكنه في صلاته، وعدم الإسراع أيضاً يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصود لفائدة؛ وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم «إن بكل خطوة درجة» ولأبي داود من طريق سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار مرفوعاً «إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد، لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة»، فإن أتى المسجد نصلي في جماعة غفر له، فإن أتى وقد صلوا بوضوء بقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك، وإن

ووضع أصبعيه في أذنيه إلى تخريج البخاري ومسلم، وهو وهم، وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان فما أجده لإيهامه أنهما متوافقتان، وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك، والله المستعان.

٢٠ - باب قول الرجل: فاتت الصلاة

وَكِرَةُ ابْنِ سِيرِينَ أَنْ يَقُولَ: فَاتَتَا الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ يَقُلْ: لَمْ تَلْرِكْ.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ.

٦٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: يَسْمَعُ نَحْنُ نَعْلِيكَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ سَمِعَ جَلْبَةً وَجَالًا، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَلْيَكُنْ بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا».

رواه في الأذان، باب: ٢١ أخرجه مسلم: ٦٠٣

قوله: (باب قول الرجل فاتت الصلاة) أي هل يكره أم لا.

قوله: (وكرهه ابن سيرين إلخ) وصله ابن أبي شيبة عن الزهر عن ابن عون قال «كان محمد - يعني ابن سيرين - يكرهه» فذكره.

قوله: (وقول النبي ﷺ) هو بالرفع على الابتداء، وأصح خبره. وهذا كلام المصنف وادع على ابن سيرين. ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ القوات فدل على الجواز، وابن سيرين مع كونه كرهه فإنما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال «دليل لم نترك» وهذا يحصل معنى القوات، لكن قوله لم نترك فيه نسبة عدم الإدراك إليه بخلاف فاتت، فلمل ذلك هو الذي لحظه ابن سيرين. وقوله أصح معناه صحيح أي بالنسبة إلى قول ابن سيرين، فإنه غير صحيح لثبوت النص بخلافه. وعند أحد من حديث أبي قتادة في قصة نومهم من الصلاة «فقلت يا رسول الله فاتت الصلاة» ولم يذكر عليه النبي ﷺ، وموقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند إجابة المؤذن يجتنب أن يترك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يترك شيئاً، فاحتجيج إلى جواز إطلاق القوات وكيفية الإتيان إلى الصلاة وكيفية العمل عند قوات البعض وغير ذلك.

قوله: (خيبان) هو ابن عبد الرحمن، ويعني هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح بإخبار عبد الله له به وإخبار أبي قتادة لعبد الله.

قوله: (جملة الرجال) وفي رواية كريمة والأصيلي «جملة رجال» بغير ألف ولام وهما للمعبد للهي، وقد سمي منهم أبو بكر فيما رواه الطبراني من رواية يونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه القصة. و«جملة» بجمع ولام وموحدة مفتوحات، أي أصواتهم حال حركتهم. واستدل به على أن التثنية خاطر المصلي إلى الأمر بالحادث لا يفسد صلاته، وسنذكر الكلام على المتن في الباب الذي بعده.

٢١ - باب لا يسعى إلى الصلاة، وثبات

بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

وَقَالَ: «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا».

قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِمَامَةَ فَاثْمُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلَا تَسْرَعُوا، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا».

رواه: ٩٠٨ أخرجه مسلم: ٦٠٢

أتى المسجد وقد صلوا فات الصلاة كان كذلك.

قوله: (فما أدركم فصولاً) قال الكرمانى: الفاء جواب شرط محذوفه أي إذا بينت لكم ما هو أولى بكم فما أدركم فصولاً. قلت: أو التقدير إذا فعلتم فما أدركم أي فعلتم الذي أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع. واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بإدراك جزء من الصلاة لقوله: «فما أدركم فصولاً» ولم يفتل بين التقليل والكثير، وهذا قول الجمهور، وقيل: لا تترك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها» وقيل على الجملة، وقد قلنا بالجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الأوقات، وأن في الجمعة حديثاً خاصاً بها. واستدل به أيضاً على استحباب الدخول مع الإمام في أي حالة وجد عليها، وفي حديث أصبح منه أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق عبد العزيز بن ربيع عن رجل من الأنصار مرفوعاً «من وجليني راكمًا أو قاكمًا أو ساجداً فليكن معي على حافتي التي أنا عليها».

قوله: (وما فاتكم فاتوا) أي اكملوا، هذا هو الصحيح في رواية الزهري، ورواه عنه ابن عينة بلفظ «فاتصوا» وحكم مسلم في التيسير عليه بأولهم في هذه اللفظة، مع أنه أخرج إسناده في صحيحه لكن لم يسن لفظه، وكذا روى أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن هشام عن أبي هريرة قال: «فاتصوا» وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ «فاتوا» واختلف أيضاً في حديث أبي قتادة، فرواية الجمهور «فاتوا» ووثق لمعاوية بن هشام عن سفيان «فاتصوا» كما ذكره ابن أبي شيبة عنه، وأخرج مسلم إسناده في صحيحه عن ابن أبي شيبة فلم يسن لفظه أيضاً، وروى أبو داود مثله عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: ووقفت في رويته أبي رافع عن أبي هريرة، واختلف في حديث أبي ذر قال: «وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة» أو يفتش. قلت: ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ «صل ما أدركت، واقتض ما سبقك» والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ «فاتوا» وأقلها بلفظ «فاتصوا» وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان خرج الحديث وحده واختلف في لفظه منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالباً لكنه يطلق على الأداء أيضاً، ويرد معنى الفراغ كقوله تعالى: «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا»، [الجمعة: ١٠] ويرد بمعنى آخر فيحمل قوله فاتصوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يخاف قوله فاتوا، فلا حاجة فيه لمن تمسك برواية فاتصوا. على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك القوات، بل هو أومأ وإن كان آخر صلاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء، فقلعه وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يشهد في آخر صلاته على كل حال، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخره له لا احتاج إلى إعادة التشهد. وقول ابن بطال إنه ما تشهد إلا لأجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور، واستدل ابن المنذر لذلك أيضاً على أنهم أجمعوا على أن تكرية الانتحاح لا تكون إلا في الركعة الأولى، وقد حمل مقتضى الظاهر الجمهور فإنهم قالوا: إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلا أنه يقضي مثل الذي فاته من قراءة السورة مع أم القوات في الرابعية، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين، وكان الحجة فيه قوله: «ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقتض ما سبقك به من القرآن» أخرجه البيهقي، وعن إسحاق والمزني لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس، واستدل به على أن من أدرك الإمام راكمًا لم تحسب له تلك الركعة للأمر بإقام ما فاته، لأنه فاتته الوقوف والقراءة فيه، وهو قول أبي هريرة وجماعة، بل حكاه البخاري في «الفرقة خلف الإمام» عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام واختاره ابن خزيمة والذهبي وغيرهما من محدثي الشافعية، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم. وحجة الجمهور حديث أبي بكره حيث رجع دون الصف، فقال له النبي ﷺ: فذاك الله حرصاً ولا تصدء ولم يأمره بإعادة تلك الركعة، وسيأتي في أثناء صفة الصلاة إن شاء الله تعالى.

٢٢- باب مَن يَقُومُ النَّاسُ ، إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ

عِنْدَ الْإِمَامَةِ

٦٣٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الْيَمَسْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَوَظَّيَ». [ص: ٦٣٨، ٥٩٩. أخرجه مسلم: ٦٠٤]

قوله: (باب مَن يَقُومُ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِمَامَةِ؟) قيل أورد الترجمة

بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث «لا تقوموا» نهي عن القيام، وقوله: «حتى تروني» توسيع للقيام عند الرواية، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة، ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سيأتي.

قوله: (هشام) هو الدستوائي، قد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن إبان المطار عن يحيى، فلهذا له فيه شيخان.

قوله: (كتب إلي يحيى) ظاهر في أنه لم يسمعه منه، وقد رواه الإسماعيلي عن طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى، وهو من تلمذ الصبيح وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبي قتادة حدثه، فأنه بذلك تلمذ يحيى.

قوله: (إذا أليمت) أي إذا ذكرت ألفاظ الإقامة.

قوله: (حتى تروني) أي خرجت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم، ولأن حبان من طريق عبد الرزاق وحده «حتى تروني» خرجت إليكم» وفيه مع ذلك حذف تنبيهه بقوموا، وقال مالك في المطا: لم أسمع في قيام الناس حين تمام الصلاة بعد عدول إلا أني أرى ذلك على طاقة الناس، فإن منهم التثليل والمخفيف. ودفع الآكروني إلى أنهم إذا كان الإمام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تنفر الإقامة، وعن أسد أنه كان يقوم إذا قال للوذن «قد قامت الصلاة» رواه ابن المنذر وغيره، وكذا رواه سعيد بن منصور عن طريق أبي إسحاق عن أصحاب عبد الله، وعن سعيد بن المسيب قال «إذا قال للوذن الله أكبر وجب القيام»، وإذا قال حي على الصلاة عدلت الصفوف، وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام، وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال حي على الفلاح، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام، وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه، وخالف من ذكرنا على التفضيل الذي شرحناه، وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعهما وتقدم إسناده في ذلك. قال الطرقي: ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تمام قبل أن يخرج النبي ﷺ من بيته، وهو معارض لحديث جابر بن سمرة «أن بلالاً كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ»، أخرجه مسلم. ويصح بينهما بأن بلالاً كان يراقب خروج النبي ﷺ فأول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا راوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تمتلئ صفوفهم. قلت: ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب: «أن الناس كانوا ساعة يقول للوذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة، فلا يأتي النبي ﷺ مقامه حتى تمتلئ الصفوف» وأما حديث أبي هريرة الآتي قريباً بلفظ «أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم، فخرج النبي ﷺ» ولفظه في مستخرج أبي نعيم «فصف الناس صفوفهم ثم خرج علينا» ولفظه عند مسلم «أقيمت الصلاة فقننا فعدلتنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا النبي ﷺ»، فأتى مقامه الحديث. وعنه في رويته أبي داود «أن الصلاة كانت تمام لرسول الله ﷺ» فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يجيء النبي ﷺ، فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك وقع رما لبيان الجزاء وإن سميهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة، وأنهم كانوا يقومون ساعة تمام الصلاة ولو لم يخرج النبي ﷺ، فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يطير فيه عن الخروج فيشغل عليهم انتظاره ولا يرد هذا حديث أسد الآتي أنه قام في مقام طويلاً في حاجة بعض القوم، لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادرًا، أو فعله لبيان الجواز.

٢٣- باب لَا يَسْنَى إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا،

وَلْيَقُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

٦٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الْيَمَسْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَوَظَّيَ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ». [تأنيده علي بن الجارود: ٦٣٧. أخرجه

مسلم: ٦٠٤]

قوله: (باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلًا، وليقم إليها بالسكينة والوقار) كذا في رواية الحموي، وفي رواية المستملي «باب لا يسنى إلى الصلاة» وسقط من رواية الكشيبي، وجميعاً في رواية الباقرين بلفظ «باب لا يسنى إلى الصلاة» ولا يقوم إليها مستعجلًا إلخ.

قوله: (لا يسنى) كأنه يشير بذلك إلى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند

وقوله: (قال) استئناف أو حال.

قوله: (على مكانكم) أي كونوا على مكانكم.

قوله: (على هيتنا) بفتح الهاء بعدها ياء تختاية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مشددة، والمرداد بذلك أنهم استملوا أمره في قوله: «على مكانكم» فاستمروا على الهيئة أي الكيفية التي تتركهم عليها، وهي قيامهم في صفوفهم للمنتدلة. وفي رواية الكشميهني «على هيتنا» بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة، ولهيئة الرفق، ورواية الجماعة أوجه.

قوله: (ينطف) بكسر الطاء وضمة الهاء أي يقطر كما صرح به في الرواية التي بعد هذه.

قوله: (وقد اغتسل) زاد الدارقطني من وجه آخر عن أبي هريرة فقال: «إني كنت جنباً فغسلت أن اغتسل» وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى في كتاب الغسل جواز النسيان على الأنبياء في أمر العباد لأجل التشريع، وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الغسل بين الإقامة والصلاة، لأن قوله: «فغسل» ظاهر في أن الإقامة لم تعد، والظاهر أنه مقيد بالضرورة وبأمن خروج الوقت. وعن مالك إذا بدلت الإقامة من الإحرام تعاد، وينبغي أن يعمل على ما إذا لم يكن حذر. وفيه أنه لا حياة في أمر الدين، وسيل من غلب أن يأتي بعذر موهوم كان يمسك بأقنعه ليومنه أنه رفع. وفيه جواز انتظار المأمورين مجيء الإمام قياماً عند الضرورة، وهو غير القيام المنهي عنه في حديث أبي قتادة. وأنه لا يجب على من احتلم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم كما تقدم في الغسل. وجواز الكلام بين الإقامة والصلاة وسيأتي في باب مفرد. وجواز تأخير الجانب الغسل عن وقت الحدث.

(قائلة): وقع في بعض النسخ هنا: قيل لأي عبد الله أي البخاري إذا وقع هذا لأحدنا يفعل مثل هذا قال: نعم. قيل: فينتظرون الإمام قياماً أو قعوداً؟ قال: إن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقعدوا، وإن كان بعد التكبير انتظروه قياماً. ووقع في بعضها في آخر الباب الذي بعده.

٢٥ - باب إذا قال الإمام: مكانكم حتى أجمع انتظروا

٦٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَلِيَمْتُ الصَّلَاةَ، فَسَمِعْتُ النَّاسَ يَصُفُّونَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدَّمْتُ، وَخَوْفٌ جُنُبٌ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ». فَرُجِعَ فَأَقْبَلْتُ ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَنْظُرُ مَاءً، فَصَلَّى بِهِمْ. [رواجع: ٢٧٥]. أخرجه مسلم: ٦٠٥

قوله: (باب إذا قال الإمام مكانكم) هذا اللفظ في رواية يونس عن الزهري كما مضى في الفصل بلفظ «قال لنا مكانكم» بخلاف حرف الجر.

قوله: (حتى نرجع) بالنون للكشميهني، وبالمهذبة للأصلي، وبالتختائية للباقيين.

قوله: (حدثنا إسحاق) كذا في جميع الروايات غير منسوبة، وجوز ابن طاهر والجلباني أنه إسحاق بن منصور، وبه جزم المزني، وكنت أجوز أنه ابن راهويه لثبوته في مسنده عن القريابي إلى أن رأيت في روايته يونس «فلما قام» في صلاة ذكر أنه جنب، وفي رواية أبي نعيم «ذكر أنه لم يتنسل»، ومضت فواته في الباب الذي قبله.

٢٦ - باب قول الرجل للنبي ﷺ: ما صلينا

٦٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: سَوَّيْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عَمْرٌ بْنُ الْأَخْطَابِ يَوْمَ الْخُدَّيِّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَنْ أَصَلِّيَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَقْرُبُ، وَكَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَطْفَرُ الصَّائِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْنَا». فَسَزَلَ

مسلم ولفظه «إذا ثوب بالصلاة فلا يسمى إليها أحدكم» وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف في «باب المشي إلى الجمعة» من كتاب الجمعة «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون» وسيأتي وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى: «فاسمعوا لذكر الله» [الجمعة: ٩] هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وعليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي ذر وكرهه، وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت «عليكم السكينة» بخلاف الباء، وكذا أخرجه أبو عوفان من طرق عن شيان. قوله: (تابعه علي بن المبارك) أي عن يحيى، ومتابعه وصلها المؤلف في كتاب الجمعة، ولفظه «عليكم السكينة» بغير ياء أيضاً. وقال أبو العباس الطري: تفرد شيان وعلي بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة، وتعبق بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى، ذكره أبو داود عقب رواية أبيان عن يحيى فقال: رواه معاوية بن سلام وعلي بن المبارك عن يحيى وقالوا فيه: «حتى تروني وعليكم السكينة». قلت: وهذه الرواية الملققة وصلها الإسمايلي من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعاً عن يحيى كما قال أبو داود.

٢٤ - باب هل يخرج من المسجد ليلة

٦٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ، وَقَدْ أَلِيَمْتُ الصَّلَاةَ وَعَدَلْتُ الصُّفُوفَ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِيهِ مُصَلَّةٌ، انْظَرْتُ أَنْ يَكْبُرَ، انْصَرَفَ، قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ». فَمَكَّنَا عَلَى هَيْئَتِنَا، حَتَّى خَرَجَ لَنَا يَنْظُرُ رَأْسَهُ مَاءً، وَقَدْ اغْتَسَلَ. [رواجع: ٢٧٥]. أخرجه مسلم: ٦٠٥

قوله: (باب هل يخرج من المسجد ليلة) أي لضرورة، وكأنه يشير إلى تخصيص ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق أبي الشعثاء عن أبي هريرة «أنه رأى رجلاً خرج من المسجد بعد أن أذن للأذان فقال: أما هذا فقد عصى أبا القاسم» فإن حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة، فيلحق بالجنب المحدث والراغب والحاقل ونحوهم، وكذا من يكون إماماً لمسجد آخر ومن في معناه. وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ فصرح برفعه إلى النبي ﷺ وبالتخصيص ولفظه «لا يسمع النداء في مسجد ثم يخرج منه إلا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا مناقف».

قوله: (خرج) وقد أقيمت الصلاة) يحتمل أن يكون المعنى خرج في حال الإقامة، ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه، وهو ظاهر الرواية التي في الباب الذي بعده، لتعقيب الإقامة بالتسوية، وتعقيب التسوية بخروجه جميعاً بالقاء، ويحتمل أن يجمع بين الروایتين بأن الجملةتين وقتاً حالاً أي خرج والحال أن الصلاة أقيمت والصنوف عدلت، وقال الكرمانى: لفظ «قد» يقرب الماضي من الحال، وكأنه خرج في حال الإقامة وفي حال العدلت، ويحتمل أن يكونوا إذا شرعوا في ذلك يلبذون منه أو قرينة تدل عليه. قلت: وتقدم احتمال أن يكون ذلك سبباً للنهي فلا يلزم منه مخالفتهم له، وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبي قتادة «لا تقوموا حتى تروني قريباً».

قوله: (وعدلت الصنوف) أي سويت.

قوله: (حتى إذا قام في مصلاة) زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري «فقبل أن يكبر فاتصرفت» وقد تقدم في «باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب» من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلفظ «فلما قام في مصلاة ذكر» فيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة، وهو معارض ما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكرة أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أوما إليهم، ولذلك من طريق عطاء بن يسار مرسل أنه ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن «لمنكوا»، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله: «كبر» على أراد أن يكبر، أو بأنها واقعتان، إلهاء عياض القرطبي احتمالاً والحدودي إنه الأظهر، وجزم به ابن حبان كعادته، فإن ثبت في الأصل ما في الصحيح أصح، ودعوى ابن بطال أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأمور قبل تكبير الإمام قال فناقض أصله فاحتج بالمرسل، متعبق بأن الشافعي لا يرد المراسيل مطلقاً، بل يمتنع منها بما يعتضد، والأمر هنا كذلك لحديث أبي بكرة الذي ذكرناه.

قوله: (انتظروا) جملة حالية.

وقوله: (انصرف) أي إلى بي حجرة وهو جواب إذا.

بلازم، وفيه غلظة منه عما في صحيح مسلم بلفظ أقامت الصلاة، قال رجل: لي حاجة. قام النبي ﷺ بتأجيله والذي يظهر لي أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام، لأن المأموم إذا عرض له الحاجة لا يتجبد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام. ولما أن كانت مسألة الكلام بين الإحرام والإقامة تشمل للمأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقلها بالإمام قال:

٢٨- باب الكلام إذا أقيمت الصلاة

٦٤٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سَأَلْتُ قَاتِبَ النَّبِيِّ، عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا قَامَ الصَّلَاةُ، فَخَذَّيْنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: الْهِمَّتِ الصَّلَاةُ فَفَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَحَسَبَهُ بَعْدَ مَا الْهِمَّتِ الصَّلَاةُ. وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنَّ مَنَعَهُ أُمُّهُ عَنِ الْإِشَاءِ فِي جَمَاعَةٍ شَفَقَهُ عَلَيْهِ لَمْ يُطْعَمَهَا. [رويع: ٦٤٢. أخرجه مسلم: ٣٧٦]

قوله: (باب الكلام إذا أقيمت الصلاة) وأشار بذلك إلى الرد على من كرمه مطلقاً.

قوله: (حدثنا علي بن الوليد) هو الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالهملة، والإستاد كله بصريون أيضاً وقول حميد (سألت قاتبا) يشعر بأن الاختلاف في حكم المسألة كان قديماً، ثم إنه طاهر في كونه أخذه عن أنس بواسطة، وقد قال البرزالي: إن عبد الأعلى بن عبد الأعلى نفرد عن حميد بذلك، ورواه عامة أصحاب حميد عنه عن أنس بغير واسطة. قلت: كذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد، وكذلك أخرجه ابن حبان عن طريق هشيم عن حميد، لكن لم أتف في شيء من طرقة على تصريح بسماحه له من أنس وهو مدلس، فالظاهر أن رواية عبد الأعلى هي المتصلة.

قوله: (فحسبه) أي منعه من الدخول في الصلاة، وزاد هشيم في روايته (حتى) نفس بعض القوم، ويدخل في هذا الباب ما سيأتي في الإمامة من طريق زائدة عن حميد قال: حدثنا أنس قال: أقيمت الصلاة فأتيت علينا رسول الله ﷺ بوجهه زاد ابن حبان قبل أن يكبر فقال: أتيتوا صفوفكم وترأسوا، لكن لما كان هذا يتعلق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالأول أظهر في جواز الكلام مطلقاً. والله أعلم.

(مخاطبة): اشتمل كتاب الأذان وما معه من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً، للملق منها ستة أحاديث، المكرر فيه وفيما مضى ثلاثة وعشرون والمخالص أربعة وعشرون، وواقفه مسلم على تخريجها سوى أربعة أحاديث: حديث أبي سعيد (لا يسمع مدى صوت المؤذن) وحديث معاوية وجابر في القول عند سماع الأذان، وحديث بلال في جعل (صبحي) في أذنيه. وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية آثار. والله أعلم.

(أبواب صلاة الجماعة والإمامة) ولم يفرد البخاري بكتاب فيما رأينا من نسخ كتبه، بل أتبع به كتاب الأذان لتعلقه به، لكن ترجم عليه أبو نعيم في المستخرج وكتاب صلاة الجماعة فلعلها رواية شيخه أبي أحمد الجرجاني.

٢٩- باب وجوب صلاة الجماعة

وقال الحسن: إِنَّ مَنَعَهُ أُمُّهُ عَنِ الْإِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ، شَفَقَهُ، لَمْ يُطْعَمَهَا.

٦٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطْبِ بْنِ خَبَبٍ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنُ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا قِيَوْمَ النَّاسِ، ثُمَّ أَعْلَفَ إِلَى رَجُلٍ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ نِوَابَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ: أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ الْإِشَاءَ». [رويع: ٦٤٣. أخرجه مسلم: ٣٧٦]

قوله: (باب وجوب صلاة الجماعة) هكذا بت الحكم في هذه المسألة، وكان ذلك لقوة دليلها عنده، لكن أطلق الوجوب وهو أهم من كونه وجوب عين أو كفاية، إلا أن الأكثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين، لما عرف من عادته أنه

النبي ﷺ إِلَى مُطْعَمَانِ وَأَنَا مَعَهُ، فَفَرَضْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ، يُخَيِّرُ الْعَصْرَ، بَعْدَ مَا غَرَمْتُ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا الْمُغْرِبَ. [رويع: ٥٩٦. أخرجه مسلم: ٦٣١]

قوله: (باب قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم ما صليت) قال ابن بطال: فيه رد لقول إبراهيم النخعي: يكره أن يقول الرجل لم يصل ويقول نعلي. قلت: وكراهة النخعي إنما هي في حق منتظر الصلاة، وقد صرح ابن بطال بذلك، ومنتظر الصلاة في صلاة كما ثبت بالنص، فإطلاق المنتظر عما صليت ما يقتضي نفي ما أبته الشارع فذلك كرمه، والإطلاق الذي في حديث الباب إما كان من ناس لها أو مشتغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في (باب من صلى بالناس جماعة بعد خروج الوقت في أبواب المواقيت، فافترق حكمهما وتساوى). والذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يبين على أن الكراهة الحكيمة مع النخعي ليست على إطلاقها لما دل عليه حديث الباب، ولو أراد الرد على النخعي مطلقاً لأوضح به كما أوضح بالرد على ابن سيرين في ترجمة (فأنتما الصلاة)، ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع انتهى فيه من قول النبي ﷺ لا من قول الرجل، لكن في بعض طرقة ووقع ذلك من الرجل أيضاً، وهو عمر كما أورده في المغازي، وهذه عادة معروفة للمؤلف بترجم بعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولو لم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة، ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة (فقلوا: يا رسول الله سهونا فلم نصل حتى طلعت الشمس) وبقية فوائد الحديث تقدمت في المواقيت.

قوله: (ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب) وذلك بعد ما أظفر الصائم. قال الكرماني مستكلاً: كيف يكون الجهر بعد الغروب؟ لأن الصائم إما يفطر حينئذ مع تصريحه بأنه جاء في اليوم. ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم الحنفية زمان الحنفية، والمراد به بيان التاريخ لا خصوص الوقت أحد والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله: فوذلك بعدما أظفر الصائم إشارة إلى الوقت الذي خاطب به عمر النبي ﷺ لا إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر، فإنه كان قرب الغروب كما تدل عليه (كاد). ولما إطلاق اليوم وزيارة زمان الوقت لا خصوص النهار فهو كثير.

٢٧- باب الإمام تفرّض له الحاجة بعد الإقامة

٦٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيلَةُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ هَمَّانٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: الْهِمَّتِ الصَّلَاةُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَبْجَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِي السُّجُودِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ. [رويع: ٦٤٣. أخرجه مسلم: ٣٧٦]

قوله: (باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة) أي هل يساح له التشاغل بها قبل الدخول في الصلاة أو لا؟ وتعرض بكسر الراء أي تظهر.

قوله: (عن أنس) في رواية مسلم (سمع أنساً) والإستاد كله بصريون. قوله: (الهِمَّتِ الصلاة) أي صلاة العشاء، بينه حماد عن ثابت عن أنس عند مسلم.

قوله: (يבגג רגל) أي يجمده، ولم أتف على اسم هذا الرجل، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً في قومه فلراد أن يثقله على الإسلام، ولم أتف على مستند ذلك قيل ويحتمل أن يكون ملكاً من الملائكة جاء يوحى من الله عز وجل، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال.

قوله: (حتى نام بعض القوم) زاد شعبة عن حماد بن عيسى (ثم قام فصرى) أخرجه مسلم، وهو عند المصنف في الاستئذان. ووقع عند إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن علية عن حماد بن عيسى في هذا الحديث (حتى نسم بعض القوم) وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس، وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقاً، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في (باب الرؤوس من النوم) من كتاب الطهارة. وفي الحديث جواز ساجدة الواحد غيره بحضور الجماعة، وترجم عليه المؤلف في الاستئذان (طول التجوي)، وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان الحاجة، أما إذا كان لغير حاجة فهو مكروه، واستدل به للرد على من أطلق من الخفية أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير، قال الزين بن النثير: خص المصنف الإمام بالذكر مع أن الحكم عام لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت الحاجة النبي ﷺ. [أقرله: فوالله] ينجي رجلاً ولو كان حاجة الرجل لقال أنس: ورجل ينجي النبي ﷺ انتهى، وهذا ليس

يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكميلها وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب، وبهذا يجب أن اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لا به، ولم يثبت أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن، وقد وجّهه بمناه وأتم منه وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المزوري بإسناد صحيح «عن الحسن بن علي بن رجل يصوم يعني تطوعاً فأنه أمره أن يفطر، قال: فليفطر ولا قضاء عليه، وله أجر الصوم وأجر البر. قيل: فتهاه أن يصلي العشاء في جماعة، قال: ليس ذلك له، هذه فرضة وأما حديث الباب فظاهر من كونها فرض عين، لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كتابة لكانت قائمة بالرسول ومن معه. ويشمل أن يقال: التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق تاركه فرض الكفاية كمشروعية قتال تاركه فرض الكفاية، وفيه نظر لأن التحريق الذي قد يفرض في القتل أخص من لقائته، ولأن لقائته إما تشرع فيما إذا تمّ في الجميع على الترك، وإلى القول بأنها فرض عين ذهب طه والأوزاعي وأحد جماعة من عدائي الشافعية كآبي ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان، ويبلغ دلود ومن تبعه فجعلها شرطاً في صحة الصلاة، وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه مبني على أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها، فلما كان الهم المذكور دالاً على لازمه وهو المحذور، ووجوب المحذور دليلاً على لازمه وهو الاشتراط، ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة. إلا أنه لا يتم إلا بتسليم أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها، وقد قيل إنه الغالب، ولما كان الوجوب ينكح من الشرطية قال أحد: إنها واجبة غير شرط انتهى. وظاهر نص الشافعي أنها فرض كتابة، وعليه جمهور المتأخرين من أصحابه، وقال به كثير من الحنفية والمالكية، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة، وقد أجابوا من ظاهر حديث الباب بأجوبة: منها ما تقدم، ومنها وهو ثانيها ونقله إمام الحرمين عن ابن خزيمة، والذي نقله عنه النووي الوجوب حسبما قال ابن بزة (إن بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه عنه هم بالتوجه إلى المتأخرين فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه وتعقب بأن الواجب يجوز تركه ما هو أوجب منه. قلت: وليس فيه أيضاً دليل على أنه لو فعل ذلك لم يتلكرها في جماعة آخرين. ومنها وهو ثالثها ما قال ابن بطال وغيره: لو كانت فرضاً لقال حين توجه بالأحرار من تخلف عن الجماعة لم تجزه صلاته، لأنه وقت البيان. وتعقب ابن دقيق العيد بأن البيان قد يكون بالتصحيح وقد يكون بالذلة، فلما قال: عنه لقد همت إلخ) دل على وجوب المحذور وهو كاف في البيان، ومنها وهو رابعها ما قال البيهقي وغيره (إن الخبر ورد مرود آخر وهو حقيقة غير مرفة. وإما المراد بالمائة. ويوشد إلى ذلك وحيدهم بالمعقوبة التي يعجز بها الكفار، وقد اتفقت الإجماع على منع عقوبة للمسلمين بذلك، وأوجب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالشر، وكان قبل ذلك جازراً بدليل حديث أبي هريرة الأبي في الجهاد الدال على جواز التحريق بالشار ثم على نسخه، لحمل التهديد على حقيقة غير متنع. ومنها وهو خامسها كونه عنه ترك تحريقهم بعد التهديد فلو كان واجباً ما فاع عنهم، قال القاضي عياض ومن تبعه: ليس في الحديث حجة لأنه عليه السلام هم ولم يفعل، زاد النووي: ولو كانت فرض عين لما تركهم، وتعقب ابن دقيق العيد فقال: هذا ضعيف لأنه عنه لا بهم إلا بما يجوز له فعله لشر فعله، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا أتجزوا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه، على أنه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحد من طرق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ «لو لا ما في البيوت من النساء والذرية لأقمت صلاة العشاء وأمرت فتباي يحرقونه الحديث. ومنها وهو سادسها أن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة، وهو متعقب بأن في رواية مسلم «لا يشهدون الصلاة» أي لا يحضرون، وفي رواية عجلان عن أبي هريرة عند أحد «لا يشهدون العشاء في الجميع» أي في الجماعة، وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه مرفوعاً ليثنين رجالاً عن تركهم الجماعات أو لأحرقن بيوتهم. ومنها وهو سابعها أن الحديث ورد في الحديث على مخالفة فعل أهل الشافعي والتحليل من التشبه بهم لا بخصوص ترك الجماعة فلا يتم الدليل، أشار إليه الزين بن المنير، وهو قريبن الوجه الرابع. ومنها وهو ثامننا أن الحديث ورد في حق المتأخرين، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأنيب المتأخرين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه صلاة لهم، وأنه كان مرفوضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علم بطريقتهم وقد قال: «لا يتحدث الناس أن أحمداً يقتل أصحابه» وتعقب ابن دقيق العيد هذا التقريب بأنه لا يتم إلا إذا ادعى أن ترك معاقبة المتأخرين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك، فإذا ثبت أنه كان غيراً فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم. انتهى. والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المتأخرين لقوله في صدر الحديث الأبي بعد أربعة أبواب فليس صلاة اقتل على المتأخرين من العشاء والفجر الحديث، ولقوله: «لو يعلم أحدكم إلخ» لأن هذا

الوصف لائق بالماتقين لا بالؤمن الكامل، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية عجلان «لا يشهدون العشاء في الجميع» وقوله في حديث أسامة: «لا يشهدون الجماعة» وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي داود «ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر، لأن الكافر لا يصلي في بيته إنما يصلي في المسجد رياء وسعفة، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء، فيه عليه القوطي. وأيضاً فقوله في رواية المقبري «لو لا ما في البيوت من النساء والذرية» يدل على أنهم لم يكونوا كفراً لأن تحريق بيت الكافر إذا تمين طريقاً إلى الفلية عليه لم يمنع ذلك عن جرد النساء والذرية في بيته، وعلى تقدير أن يكون المراد بالنفاق في الحديث نفاق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لأنه يتضمن أن ترك الجماعة من صفات المتأخرين، وقد نهينا عن التشبه بهم، وسياق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها، قال الطيبي: خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة، بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المتأخرين، وبذلك عليه قول ابن مسعود «لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق» رواه مسلم انتهى كلامه. وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أسد حديثي عمرو بن الأنصار قالوا: قال رسول الله ﷺ: «ما يشهدان منافق» يعني العشاء والفجر. ولا يقال فهذا يدل على ما ذهب إليه صاحب هذا الوجه لاعتناء أن يكون المؤمن قد يتخلف، وإما ورود الوعيد في حق من تخلف لأنني أقول بل هذا يقوي ما ظهر لي أولاً أن المراد بالنفاق نفاق المعصية لا نفاق الكفر، فليس هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز إطلاق النفاق عليه جازاً لا دل عليه مجموع الأحاديث. ومنها وهو تاسعها ما ادعاه بعضهم أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المتأخرين ثم نسخ حكمها عياض، ويمكن أن يتقوى بيسوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالشار كما سيأتي وأضاحاً في كتاب الجهاد، وكذا ثبت نسخ ما يتضمنه التحريق من جزاء العقوبة بالمال، وبذلك على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد هذا، لأن الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل، ومن لازم ذلك الجواز. ومنها وهو عاشرها أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات، ونصره القوطي، وتعقب بالأحاديث المصرحة بالعشاء، وفيه بحث إلى الأحاديث اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو العشاء والفجر معاً؟ فإن لم تكن أحاديث مختلفة فلا يمكن بعضها أرجح من بعض وإلا وقف الاستدلال، لأنه لا يتم إلا أن تعين كونها غير الجمعة، أشار إليه ابن دقيق العيد، ثم قال فليقتل الأحاديث الواردة في ذلك. انتهى. وقد تأملتها فإريت التمين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من رواية الأخرج عنه يومى إلى أنها العشاء لقوله في آخره «شهد العشاء» وفي رواية مسلم «بني العشاء» ولها من رواية أبي صالح عنه أيضاً الإجماع إلى أنها العشاء والفجر، وحينها السراج في رواية له من هذا الوجه العشاء حيث قال في صدر الحديث «أمر العشاء ليلة فخرج فوجد الناس قليلاً فغضب» فذكر الحديث. وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه «بني الصلوات العشاء والغداة» وفي رواية عجلان والمقبري عند أحد التصريح بتعيين العشاء، ثم سافر الروايات عن أبي هريرة على الإجماع. وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يستطع لفظه وساقه الترمذي وغيره من هذا الوجه بإيهام الصلاة، وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر، وخالفهم معمر بن جعفر فقال: «الجمعة» أخرجه عبد الرزاق عنه، والبيهقي من طريقه وأشار إلى ضعفها لشذوذها، وبذلك على وجه فيها رواية أبي داود والطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث، قال يزيد: قلت لزيد بن الأصم: يا أبا عرف الجمعة عنى أو غيرها؟ قال: صمت أفتأني إن لم أكن سمعت أبا هريرة يقره عن رسول الله ﷺ ما ذكر جمعة ولا غيرها. فظهر أن الرجاء في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة، وأما حديث ابن أم مكتوم فسأذكره قريباً وأنه موافق لأبي هريرة. وأما حديث ابن مسعود فأنخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث مستقل لا أخرجه مع غيره لحديث أبي هريرة، ولا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما اقتتان كما أشار إليه النووي وأجاب الطبري، وقد أورد ابن أم مكتوم أبي هريرة على ذكر العشاء، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحد الحاكم من طريق حسين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم «أن رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فقال: لقد همت أني أتى هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم. فقام ابن أم مكتوم فقال: يا رسول الله قد علمت ما بي، وليس لي

قائد زاد أحد وأبي يمين للمسجد شجراً وغلاً ولا أقدر على قائد كل ساعة. قال: اتسع الإمامة؟ قال: نعم. قال فاضرها. ولم يرخص له ولا بن حبان من حيث جابر قال: اتسع الأذان؟ قال: نعم. قال: فأتها ولو حياءً. وقد حله العلماء على أنه كان لا يشق عليه التصرف بالشيء وحده ككثير من العميان. واعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية الجماعة في الصلوات كلها ورجحوه بحديث الجبابر والأحاديث الثلاثة على الرخصة في التخلف عن الجماعة. قالوا: لأن الرخصة لا تكون إلا من واجب، وفيه نظر، ووراء ذلك أمر آخر الزم به ابن دقيق العيد من يتسلك بالظاهر ولا يتقيد بالمعنى، وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فيدل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها، وأشار للاتصال به بالتسلك بدلالة العموم، لكن نزوح في كون القول بما ذكر أولاً ظاهرة محضة فإن قاعدة حمل المطلق على التقييد تقتضيه، ولا يستلزم ذلك ترك اتباع المعنى، لأن غير المشاء والفجر مظنة التثنية بالتكسب وغيره، أما المصراغ فظاهر، وأما المغرب فلاها في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والأكل ولا سيما للصائم مع ضيق وقتها، بخلاف المشاء والفجر فليس للتخلف عنها عذر غير التمسك للمعروف، وفي المحافظة عليها في الجماعة أيضاً انتظام الألفة بين المجتاعين في طرقي النهار، وليختصوا النهار بالاجتماع على الطاعة وفتحته كذلك. وقد وقع في رواية حجلان عن أبي هريرة عند أحد تخصيص التهديد بمن حول المسجد وسيأتي توجيه كون المشاء والفجر أثقل على المتأخرين من غيرهما. وقد أملت في هذا للوضع لارتباط بعض الكلام ببعض، واجتمع من الأجوبة لمن لا يفل بالجواب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة في خير هذا الشرح.

قوله: (عن الأهرج) في رواية السراج من طريق شبيب عن أبي الزناد مسج الأهرج. قوله: (والذي نفسي بيده) هو قسم كان النبي كثيراً ما يقسم به، والمعنى أن أمر نفوس العباد بيد الله، أي يتصرفه ويتصرفه. وفيه جواز القسم على الأمر الذي لا شك فيه تنبيهاً على عظم شأنه، وفيه الرد على من كره أن يحلف بالله مطلقاً. قوله: (لقد هممت) اللام جواب القسم والمزم الزم وقيل دونه، وزاد سلم في أوله فإنه قد ناسأ في بعض الصلوات فقال: لقد هممت فأنا ذكر سبب الحديث. قوله: (يحط) ليحط) كلنا للمعصية والمستملتي بلام التعليل، وللكشيهي والباقيين «يحطبه» بفتحهم، وكذا هو في الموطأ. ومعنى يحط بكسر ليمول اشتعال النار به. ويحتمل أن يكون أطلق عليه ذلك قبل أن يصف به فجاء بمعنى أنه يصنف به. قوله: (هم أخالف إلى رجال) أي أتيتهم من خلفهم، وقال الجرمي: خالف إلى فلان أي أتاه إذا غاب عنه، أو المعنى أخالف الفعل الذي أظهرت من إقامة الصلاة وأثرت وأسير إليهم أو أخالف ظنهم من أنني مشغول بالصلاة عن قصدي إليهم، أو معنى أخالف الخلف أي من الصلاة إلى قصدي للذكورين، والتهديد بالرجال يخرج النساء والصبيان.

قوله: (فأحرق) بالشد، والمراد به التكبير، يقال حرقه إذا بالغ في تحريقه.

قوله: (عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال، بل المراد تحريق المصنفين، والبيوت تبعاً للفاطنين بها. وفي رواية سلم من طريق أبي صالح «فأحرق بيوتاً على من فيها».

قوله: (والذي نفسي بيده) فيه إعادة اليمين للمبالغة في التأكيد.

قوله: (عراقاً) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعدها كاف قال الخليل: العراق العظيم بلا لحم، وإن كان عليه لحم فهو عرق، وفي الحكم عن الأصمعي: العرق يسكون الراء قطعة لحم. وقال الأزهري: العرق واحد العراق وهي العظام التي يؤخذ منها هبر اللحم، ويقطع عليها لحم رقيق فيكسر ويطحب ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويشمس العظام، يقال عرق اللحم واحترقه وترفع إذا أخذت اللحم منه نهشاً. وفي الحكم: جمع العرق على عراق بالضم عزيز، وقول الأصمعي هو اللاتق متا.

قوله: (أو مرهاتين) تنبيه مرعاة بكسر الميم وحكي بالفتح، قال الخليل: هي ما بين ظنفي الشاة، وحكا أبو عبيد وقال: لا أدري ما وجهه. ونقله المستملي في روايته في كتاب الأحكام عن الفريري قال: قال بونس عن محمد بن سليمان عن البخاري: المرعاة بكسر الميم مثل مساة وميضاة ما بين ظنفي الشاة من اللحم، قال عياض فاليم على هذا أصليه، وقال الأخش: المرعاة لمبة كانوا يلعبونها بصل مخلوطة بمرموها في كوم من تراب، فلقب أثبتا في الكوم غلب، وهي المرعاة وللحقة. قلت: ويعد أن تكون هذه مراد الحديث

٣٠- باب فضل صلاة الجماعة

وَكَانَ الْأَوَّلُ إِذَا فَاتَهُ الْجَمَاعَةُ فَذَبَّ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ.

وَجَاءَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى مَسْجِدٍ لَمْ يَلِدْ، فَأَذَنَ وَأَقَامَ، وَعَصَى جَمَاعَةً.

٦٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسِتِّ وَعِشْرِينَ ذَرَجَةً». (إسناده: ٤٤٦٩، أخرجه مسلم: ٦٥٠)

٦٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا الْوَيْهَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ سَعِيدَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسِينَ ذَرَجَةً».

٦٤٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

«صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَصُغَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ يَتِيحُ، وَلَيْسَ سَوَافٍ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ حِفْظًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِذَا وَجَّهًا فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً، إِلَّا رَفَعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحُطَّ عَنْهَا بِهَا عَظِيمَةٌ، فَإِذَا صَلَّى، لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسَلِّطُ عَلَيْهِ، مَا كَانَ فِي صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمَهُ، وَلَا تَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انتَظَرَ الصَّلَاةَ». راجع: ١٧٦. أخرجه مسلم: ٣٦٦ بقطعة لم ترد في هذه الطرق. وأخرجه: ٦٤٩

أوله، وأخرجه بطوله في المساجد (٢٧٧)]]

قوله: (باب فضل صلاة الجماعة) أشار الزين في المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة يناهز الترجمة التي قبلها، ثم أطال في الجواب على ذلك، ويحكي من أن كون الشيء واجباً لا يناهز كونه ذا فضيلة، ولكن الفضائل تتفاوت، فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفرد.

قوله: (وكان الأسود) أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه: «إذا فاتته الجماعة في مسجد قومه». ومناسبة للترجمة أنه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة إلى خلاص النعمة وتوجه إلى مسجد آخر، كذا أشار إليه ابن النثير، والذي يظهر في أن البخاري قصد الإشارة بأثر الأسود وأنس إلى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مثلاً كما سيأتي البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة، لأن التجميع لو لم يكن غرضاً بالمسجد لجمع الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس إلى مسجد بني رفاعه كما سيأتي.

قوله: (وجاء أنس) وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قال: «مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة فذكر نحوه قال: وذلك في صلاة الصبح، وفيه «فامر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى بأصحابه» وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عن الجعد، وعند البيهقي من طريق أبي عبد الصمد العمري عن الجعد نحوه، وقال «مسجد بني رفاعه» وقال: «فجاء أنس في نحو عشرين من تباته» وهو يزيد ما قلناه من إيراد التجميع في المسجد.

قوله: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد) بالمجمعة أي المفردة، يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي مفرداً وحده. وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح ولفظه «صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلته وحده».

قوله: (بمسج وعشرين حجة) قال الترمذي عامة من رواه قالوا حساً وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعاً وعشرين. قلت: لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق من عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف، ووقع عند أبي حنيفة في مستخرجه من طريق أبي إسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه فيه مجلس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة. وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع، وأما غير ابن عمر فصاح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في هذا الباب، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم، وعن عائشة وأنس عند السراج، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد ويزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي قتال أربع أو خمس على الشك، وسوى رواية أبي هريرة عند أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسنادها شريك القاضي وفي خطه ضعف وفي رواية لامي عروانة بضعاً وعشرين وليست مغايرة أيضاً لصدق البضع على الخمس، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إذ لا أثر للشك، واختلف في أيهما أرجح فقيل رواية الخمس لكثرة روايتها، وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ، ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو عجز العدد المذكور، فني الروايات كلها التبرير بقوله: «درجة» أو حذف المميز، إلا طرق حديث أبي هريرة فني بعضها «ضعفاً» وفي بعضها «جزءاً» وفي بعضها «درجة» وفي بعضها الرواية، ويعتدل أن يكون ذلك من الثفن في العبارة. وأما قول ابن الأثير: «إنما قال درجة ولا يقل جزءاً ولا نصيباً ولا حطاً ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة الملو والارتفاع فإن تلك فوق هذه بكلاً وكذا درجة لأن الدرجات إلى جهة فوق، فكانه بناء

على أن الأصل لفظ درجة وما عد ذلك من تصرف الرواة، لكن نفيه ورود «الجزء» مردود، فإنه ثابت، وكذلك الضعيف، وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع بوجوه: منها أن ذكر القليل لا يفي الكثير، وهذا قول من لا يبتغي مفهوم المند، لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي وسكني عن نفعه، وعلى هذا قيل وهو الوجه الثاني: لعله ﷺ أخبر بالخمسة، ثم علمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع، وتعقب بأنه يحتاج إلى التاريخ، وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه. لكن إذا فرغنا على المنع تعين تقدم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص ثالثاً أن اختلاف المحدثين باختلاف عزمهما، وعلى هذا قيل: الدرجة أصغر من الجزء، وتعقب بأن الذي روي عنه الجزء روي عنه الدرجة. وقال بعضهم: الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة، وهو مني على التخالف. رابعها الفرق بقرب المسجد وبعد، خاصها الفرق بحال المصلي كأن يكون أعلم أو أختلج. سادسها الفرق بيلقاعها في المسجد أو في غيره. سابعها الفرق بالنظر للصلاة وغيره. ثامنها الفرق بإدراك كلها أو بعضها. تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقتهم. عاشرها السبع غصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك. حادي عشرها السبع غصة بالمهجرة والخمس بالسيرة، وهذا الوجه عندي أوجهها لما سألته. ثم إن المحكة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى، ونقل الطي عن التريشي ما حاصله: إن ذلك لا يدرك بالرأي، بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت علوم الألباء عن إدراك حقيقتها كلها، ثم قال: ولعل القائلة هي اجتماع المسلمين مصطفين كصوفى الملاكة، والاكتفاء بالإمام، وإظهار شعار الإسلام وغير ذلك. وكأنه يشير إلى ما قلته من غيره وغفل عن مراد من زعم أن هذا الذي ذكره لا يقيد المطلوب، لكن أشار الكرماني إلى احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات حتماً فأريد المبالغة في تكثيرها فقريت في مثلها فصارت حساً وعشرين. ثم ذكر للسبع مناسبة أيضاً من جهة عدد ركعات الفرائض وروايتها، وقال غيره: الحسنة بشر للمصلي مفردة فإذا انضم إليه آخر بلغت عشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس، أو يزداد عدد أيام الأسبوع، ولا يخفى فساد هذا. وقيل: الأعداد عشرات ومئين وألوف وغير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور ربها، وهذا أشد لساد من الذي قبله. وقرأت بخط شيخنا البليغي فيما كتب على المنة: ظهر لي في هذين المحدثين شيء، لم أسبق إليه، لأن لفظ ابن عمر «الجماعة أفضل من صلاة الفرد» ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة «صلاة الرجل في الجماعة» وعلى هذا فكل واحد من المحكوم به بالملك صلى في جماعة، وإننى الأعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بمسنة وهي بشرة فيحصل من مجموعهم ثلاثون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى. وظهر لي في الجمع بين المحدثين أن أقل الجماعة إمام ومأموم، فلولاً الإمام ما سمي المأموم مأموماً وكذا حكمه، فإذا فضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حل الخبر الوارد بلفظه على الفضل الزائد، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل. وقد خاض قوم في تعيين الأسباب المتغنية للدرجات المذكورة، قال ابن الجزري: وما جالوا بطلال. وقال الحب الطبري: ذكر بعضهم أن في حديث أبي هريرة يعني ثالث أحاديث الباب إشارة إلى بعض ذلك. ويضاف إليه أمور أخرى وردت في ذلك، وقد فصلها ابن بطال وتبعه جماعة من الشارحين، وتعقب الزين بن المنير بعض ما ذكره واختار تفصيلاً آخر أورده، وقد اقتضت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت ما لا يخص صلاة الجماعة: فلها إجابة للوفد في الصلاة في الجماعة، والتبكير إليها في أول الوقت، وللشي في المسجد والسكينة، ودخول المسجد داعياً، وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة، سادسها انتظار الجماعة، سابعها صلاة الملاكة عليه واستغفارهم له، ثامنها شهادتهم له، تاسعها إجابة الإقامة، عاشرها السلامة من الشيطان حين يفر عن الإقامة، حادي عشرها الوقوف منتظراً إحرام الإمام أو الدخول معه في أي هيئة وجده عليها، ثاني عشرها إدراك تكبيرة الإحرام كذلك، ثالث عشرها تسوية الصفوف وسد فرجها، رابع عشرها جواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حده، خامس عشرها الأمن من السهو غالباً وتبنيه الإمام إذا سها بالتسبيح أو الفتح عليه، سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يليها غالباً، سابع عشرها تحسين الهيئة غالباً، ثامن عشرها احتفاف الجماعة به، تاسع عشرها التدرب على تجويد القراءة وتعلم الأركان بالأباض، العشرون إظهار شعار الإسلام، الحادي والعشرون إرضام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط التكامل، الثاني والعشرون السلامة من صفة التفاف ومن إساءة الظن بأنه ترك الصلاة رأساً، الثالث والعشرون رد السلام على الإمام، الرابع والعشرون الانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة

الكامل على الناقص، الخامس والعشرون قيام نظام الأئمة بين الجيران وحصول تعاملهم في أوقات الصلوات. فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها أمر أو ترغيب يخصه، وفي منها أمران يختصان بالجمهورية وهما الإصلاحت عند قراءة الإمام والاستماع لها والتأمين عند تأنيه ليقاوت تأمين الملائكة، وبهذا يرتجع أن السبع تختص بالجمهورية والله أعلم.

(تبيهاات):

قوله (في بيته وفي صلاته) مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرايد قاله ابن دقيق العيد، قال: والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفرداً، لكنه خرج حرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفرداً، قال: وبهذا يرتفع الإشكال ضمن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى. ولا يلزم من حل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة، إذا لا يلزم من استوائهما في الفضولية من المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر، وكلما لا يلزم منه أن تكون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفرداً، بل الظاهر أن التضعيف المذكور يخص بالجماعة في المسجد، والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد. وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجمع، وفي المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره. وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المعافري أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: أرليت من تواضاً فأحسن الغزو؟ ثم صلى في بيته؟ قال: حسن جميل. قال: فإني صلى في مسجد مشيرة؟ قال: خمس عشرة صلاة. قال: فإني مشى إلى مسجد جماعة فصلى فيه؟ قال: خمس وعشرون. انتهى. وأخرج حيد بن زهير في كتاب الترغيب في غيره من حديث وثلاثة وخمس والخمسون والعشرون بمسجد القبائل. قال: وصلاته في المسجد الذي يجتمع فيه أي الجمعة بمسجده، وسنده ضعيف.

قوله (وذلك أنه إذا تواضاً) ظاهر في أن الأمور المذكورة حلة للتضعيف المذكور، إذ التضعيف: وذلك لأنه، فكأنه يقول: التضعيف المذكور سببه كبت وكبت، وإذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد بوجود بعضها إلا إذا دل الدليل على إلغاء ما ليس معتبراً أو ليس مقصوداً للثمة. وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة مفعولة للمعنى، فالأخذ بها متوجب، والروايات المطلقة لا تنافيها بل يحمل مطلقاً على هذه القيد، والذين قالوا بوجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط بإقامة الجماعة في البيوت، وكذا روي عن أحد في فرض العين، ووجهه أن أصل المشروعية إنما كان في جماعة للمساجد، وهو وصف معتبر لا ينفي إضائه فيخص به المسجد ويلحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشعار.

قوله (لا يخرجه إلا الصلاة) أي قصد الصلاة في جماعة. واللام فيها للمهد لما بيناه.

قوله (لم يخط) ففتح أوله وضم الطاء.

قوله (خطوة) ضبطناه بضم أوله ويحذف الفتح، قال الجوهري: الخطوة بالضم ما بين القدمين، والفتح للزعة الواحدة. وجزم الجوهري أنها هنا بالفتح، وقال القرطبي: إنها في روايات مسلم بالضم. والله أعلم.

قوله (فإذا صلى) قال ابن أبي جرة: أي صلى صلاة تامة، لأنه ﷺ قال للمسيء: صلاته للرجع فصل فذلك ما تصل.

قوله (في مصلاه) أي في المكان الذي أوقع فيه الصلاة من المسجد، وكأنه خرج خرج الغالب، ولا ظر قام بل بقعة أخرى من المسجد مستمراً على نية انتظار الصلاة كان كذلك.

قوله (اللهم ارحمه) أي قائلين ذلك، زاد ابن ماجه "اللهم تب عليه" وفي الطريق للناحية في باب مسجد السوق "اللهم اغفر له" واستدل به على أفضلية الصلاة على غيرها من الأعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة، وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم. واستدل بأحاديث الباب على أن الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة لأن قوله: "على صلاته وحده" يقتضي صحة صلاته منفرداً لاكتضاء صيغة أقل الاشتراك في أصل التضاضل، فإن ذلك يقتضي وجود فضيلة في صلاة المنفرد وما لا يصح لا فضيلة فيه. قال القرطبي وغيره: ولا يقال إن لفظة أنزل قد ترد لإتيان صفة الفضل في إحدى الجهتين بقوله تعالى: "وأحسن مقيلاً" لأننا نقول إنما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أنزل مطلقة غير مقيدة بعدد معين، فإذا قلنا هذا العدد أزيد من هذا بكنا فلا بد من وجود أصل العدد ولا يقال يحمل المنفرد على المنفرد لأن

الكمال على الناقص، الخامس والعشرون قيام نظام الأئمة بين الجيران وحصول تعاملهم في أوقات الصلوات. فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها أمر أو ترغيب يخصه، وفي منها أمران يختصان بالجمهورية وهما الإصلاحت عند قراءة الإمام والاستماع لها والتأمين عند تأنيه ليقاوت تأمين الملائكة، وبهذا يرتجع أن السبع تختص بالجمهورية والله أعلم.

(الفاي) لا يرد على الخصال التي ذكرتها كون بعض الخصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كالتيكبر في أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار إحرام الإمام ونحو ذلك، لأن أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد التية ولو لم يقع كما سبق والله أعلم.

(الثالث) معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالمعد المذكور للمجمع، وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال: والأول أظهر، لأنه قد ورد مبنيًا في بعض الروايات انتهى. وكأنه يشير إلى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ "صلاة الجماعة تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفرد" وفي أخرى "صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده" ولأحد من حديث ابن مسعود بإسناد رجاله ثقات نحوه، وقال في آخره "كلها مثل صلاته" وهو مقتضى لفظ رواية أبي هريرة الآتية حيث قال: "تضعف" لأن الضعف كما قال الأزهري الل إلى ما زاد ليس بمقصود على الثلثين تقول هذا ضعف الشيء أي مثله أو مثله فصاعداً لكن لا يزداد على العشرة. وظاهر قوله: "تضعف" وكذا قوله في روايات ابن عمر وأبي سعيد "تفضل" أي تزيد وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في "باب مساجد السوق" يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المنفرد وتزيد عليها عند المذكور فيكون لهسلي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المنفرد.

قوله (عن عبد الله بن عياض) بمجمعة ومحدثين الأولى مثقلة وهو أنصاري ملني، ويوافقه في اسمه واسم أبيه عبد الله بن عياض بن الأرت، لكن ليست له في الصحيحين رواية.

قوله (بخمسة وعشرين) في رواية الأصيلي "خمساً وعشرين" زاد ابن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد "فإن صلاها في صلاة فأتى ركعها وسجودها بلغت خمسين صلاة" وكان السر في ذلك أن الجماعة لا تتأكد في حق المسافر لوجود للشقة، بل حكى النووي أنه لا يجري فيه الخلاف في وجوبها لكن فيه نظر فإنه خلاف نص الشافعي، وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال: في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة انتهى. وكأنه أخذه من إطلاق قوله: "فإن صلاها لتساو له الجماعة والانفراد لكن حله على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق، ويلزم على ما قال النووي أن ثواب المنسوب يزيد على ثواب الواجب عند من يقول بوجوب الجماعة، وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها ست، ثم أورد عليه أن الثواب المذكور مرتبط على صلاة الفرد وصفته من صلاة الجماعة، فلا يلزم منه زيادة ثواب المنسوب على الواجب. وأجاب بأنه يفرض المسألة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فإن ثواب الفرد يحصل له بصلاته وحده، والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة، فيبقى الإشكال على حاله، وفيه نظر لأن التضعيف لا يحصل بسبب الإعادة وإنما حصل بسبب الجماعة، إذ لو أعاد منفرداً لا يحصل له إلا صلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المنسوب على الواجب. وما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق معروضة عن ابن عباس موقوفاً عليه قال: "فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة. قال: فإن كانوا أكثر من ذلك فعلى عدد من في المسجد. قال رجل: وإن كانوا عشرة آلاف؟ قال: نعم" وهذا له حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأي، لكنه غير ثابت.

(تبيه): سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت للباقيين، وأورده الإسمايلي قبل حديث عمر.

قوله: (يخمس وعشرين جزءاً) كذا في النسخ التي وقت عليها، ونقل الزركشي في نكته أنه وقع في الصحيحين «خمس» بخلاف اللوحة من أوله والهاء من آخره، قال: وخفف خمس على تقدير الياء كقول الشاعر «أشارت كليب بالألف الأصابع» أي إلى كليب. وأما حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة انتهى. وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر عن الزهري بلفظ «فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة».

قوله: (قال شعيب وحديثي نافع) أي بالحديث مرفوعاً نحوه، إلا أنه قال: «سبع وعشرين درجة»، وهو موافق لرؤية مالك وغيره عن نافع كما تقدم، وطريق شعيب هذه موصولة، وجوز الكرماني أن تكون معلقة وهو بعيد، بل هي معطوفة على الإسناد الأول، والتقدير حدثنا أبو اليمان قال شعيب: ونظائر هذا في الكتاب كثيرة، ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف، ولم يستخرجها الإسماعيلي ولا أبو نعيم ولا أوردها الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب.

قوله: (صحت سالمًا) هو ابن أبي الجعد، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأن الكبرى ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زماناً طويلاً. وقد جزم أبو حاتم بأن سالم بن أبي الجعد لم يترك أبا الدرداء، فعلى هذا لم يترك أم الدرداء الكبرى. وفسرها الكرماني هنا بصفتها الكبرى وهو خطأ لقول سالم «سمعت أم الدرداء» وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هجيمة والكبرى خيرة.

قوله: (من أمة محمد) كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وللباقيين «من محمد» بخلاف المضاف، وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه فقال: يريد من شريعة محمد شيئاً لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة، فحذف المضاف لدلالة الكلام عليه انتهى، ووقع في رواية أبي الوقت «من أمر محمد» بفتح الحزنة وسكون الميم بعدها راء، وكذا ساقه الحميدي في جمعه، وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم من طرق عن الأعشى، وعتنعم فما أعرف فيهم؟ أي في أهل البلد الذي كان فيه، وكان لفظ «فيهم» لما حذف من رواية البخاري صفح بعض القلة «أمر» بأسة ليعود الضمير في أنهم على الأمة.

قوله: (يصلون جميعاً) أي مجتمعين، وحذف المقبول وتقديره الصلاة أو الصلوات، ومراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين حصل في جميعها النقص والتثنية إلا التجميع في الصلاة، وهو أمر نسي. لأن حال الناس في زمن النبوة كان أنهم عما صار إليه بعدها، ثم كان في زمن الشيخين أنهم ما صار إليه بعدها وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أواخر عمره وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان، فإيت شكري إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات التي في هذا الزمان؟ وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغير شيء من أسرار الدين، وإنكار المنكر بإظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه، والقسم على الخير لتأكيده في نفس السامع.

قوله: (أبعدهم فأبعدهم ثمشي) أي إلى المسجد، وسيأتي الكلام على ذلك بعد باب واحد.

قوله: (مع الإمام) زاد مسلم «في جماعة» وبين أنها رواية أبي كريب وهو محمد بن العلاء الذي أخرجه البخاري عنه.

قوله: (من الذي يصلي ثم ينام) أي سواء صلى وحده أو في جماعة، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت كما تقدم.

(تكميل): استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب، لأنه ليس فيه صلاة الفجر ذكر، بل آخره يشعر بأنه في العشاء. ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة، وإذا كان كذلك فالمشي إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها، لأنها وإن شاركها المشاء في المشي في الظلمة فإنها تزيد عليها بمفارقة النوم للمشقة طبعاً، ولم أر أحداً من الشراح نهى على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الذين ين للثني فإنه قال: تدخل صلاة الفجر في قوله: «يصلون جميعاً» وهي أخص بذلك من باقي الصلوات. وذكر ابن رشيد نحوه وزاد أن استشهاد أبي هريرة في الحديث الأول بقله تعالى: «إن قرآن الفجر كان مشهوداً» يشير إلى أن الاهتمام بها أكد. وأقول: تفنن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب إذ توخى المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص، ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم، ومن حديث أبي موسى بطريق الاستبصار. ويمكن أن يقال: لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات، وأن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة، فحديث أبي هريرة شاهد لأول، وحديث أبي الدرداء شاهد للثاني، وحديث: أبي موسى شاهد لهما. والله أعلم.

قوله: «صلاة الفذ» صيغة عموم فيشمل من صلى مفرداً بعز وبغير عز، فحمله على المنعور يحتاج إلى دليل. وأيضاً ففضل الجماعة حاصل للمنعور لما سيأتي في هذا الكتاب من حديث أبي موسى مرفوعاً «إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً» وأشار البر إلى أن بعضهم حمله على صلاة النافلة، ثم رده بحديث «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» واستدل بها على تساوي الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت، لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة، كذا قال بعض المالكية، وقراء بما روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال: إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة فسم التضييف خمساً وعشرين انتهى. وهو مسلم في أصل الحصول، لكنه لا ينبغي مزيد الفضل لما كان أكثر، لا سيما مع وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث أبي بن كعب مرفوعاً «صلاة الرجل مع الرجل أذكى من صلاته وحده» وصلاته مع الرجلين أذكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله، وله شاهد قوي في الطبراني من حديث قيات بن أشيم وهو بفتح القاف والموحدة وبعد الألف مثله، وأبوه بالمعجمة بعدها تحتانية بوزن آخر، ويترتب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استحب إعادة الجماعة مطلقاً لتحصيل الأكرية، ولم يستحب ذلك الآخرون، ومنهم من فصل فقال: تدامع الأهل أو الأروع أو في البقعة الفاضلة، ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد الثلاثة، والمشهور عنه بالمسجلين المكي والمنني. وكما أن الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلّة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضاً، ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المعقّدة بصلاة الفجر، واستدل بها على أن أقل الجماعة إمام ومأموم، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد قرياً إن شاء الله تعالى.

٣١- باب فضل صلاة الفجر في جماعة

٦٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ، وَخَمْسٌ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَتَجْمَعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ».

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَقْرَأُوا إِنَّ شَيْئًا مِنْ قُرْآنِ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا. [الإسراء: ٧٨؛ راجع: ١٧٦]. أخرجه مسلم: ٣٦٢ بقصة لم ترد في هذه الطريق، وأخرجه ٦٤٩ بهذا اللفظ. وأخرجه مطولاً يهجه في المساجد (٢٧٢)]

٦٤٩- قَالَ شُعَيْبٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: فَضَّلْنَاهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا. [راجع: ٦٤٥]. أخرجه مسلم: ٦٥٠]

٦٥٠- حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الشَّرَاءِ تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الشَّرَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَغْرَفَ مِنْ أُمَّةٍ مَحْشَرٌ ﷻ شَيْئًا، إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا.

٦٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَلَاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بَرِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَتَعْلَمُهُمْ فَأَتَعْلَمُهُمْ مَشْنَى، وَالَّذِي يَنْظُرُ الصَّلَاةَ، حَتَّى يَصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ، أَغْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ». [أخرجه مسلم: ٦٦٢]

قوله: (باب فضل صلاة الفجر في جماعة) هذه الترجمة أخص من التي قبلها، ومناسبة حديث أبي هريرة لما من قوله: «وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر» فإنه يدل على مزية صلاة الفجر على غيرها. وزعم ابن بطال أن في قوله: «وتجتمع» إشارة إلى أن الدرجتين الزالتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك، ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرين، وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في «باب فضل صلاة العصر» من المواقيت.

٣٢ - باب فضل التهجير إلى الظهر

٦٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتِمُّا وَجَلَّ يَمْنَى بِطَرِيقِ، وَجَدَّ عَمَّنْ شَوْكًا عَلَى الطَّرِيقِ فَأَقْرَعُوهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَرَّكَهُ». رَوَاهُ: ٤٧٧٠.

أخرجه مسلم: ١٩١٤ مع الحديث الآخر

٦٥٣ - ثُمَّ قَالَ: «الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمُطْفُونُ، وَالْمَطْفُونُ، وَالْقَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَيْمِ، وَالشَّهيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَقَالَ: «لَوْ يَلْمُزُ النَّاسُ مَا فِي الْأَسَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْهَمُوا لاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ». رَوَاهُ: ٤٧٧٠.

٤٢٨٢٩، ٤٧٣٣٣. أخرجه مسلم: ١٩١٤ قوله مع الحديث السابق

٦٥٤ - وَلَوْ يَلْمُزُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لاسْتَهَمُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَلْمُزُونَ مَا فِي الْقَضَاءِ وَالصَّحِّحِ لَاتَوَهَّمَا وَلَوْ حَتَّى أَمَرَ: ٦١٥. أخرجه مسلم: ٤٣٧

قوله: (باب فضل التهجير إلى الظهر) كذا للاكثر وعليه شرح ابن التين وغيره، وفي بعضها إلى الصلاة، وعليه شرح ابن بطال. وقد تقدم الكلام عليه في «باب الاستهتام في الأذان».

قوله: (بينما رجلى) في هذا لثنت ثلاثة أحاديث: قصة الذي غي غصن الشوك، والشهداء، والترغيب في النباه وغيره مما ذكر. والمقصود منه ذكر التهجير، وقد تقدم الحديث الثالث مفرداً في «باب الاستهتام» عن عبد الله بن يوسف عن مالك، وبني الثاني في الجهاد عنه أيضاً، والأول في المظالم كذلك وتكلمنا على شرحه هناك، وكان قتيبة حدث به عن مالك مكنياً مجموعاً فلم يتصرف فيه المصنف كعادته في الاختصار، وتكلف الزين بن المنير إيداء مناسبة للأول من جهة أنه قال على أن الطاعة وإن قلت فلا ينبغي أن تترك، واعترف بعدم مناسبة الثاني.

قوله: (فأخذه) في رواية الكشيبي «فأخذه».

قوله: (لشكر الله له) أي رضي بفعله وقيل منه، وفيه فضل إمالة الأذى عن الطريق، وقد تقدم في كتاب الإيمان أنها أذى شعب الإيمان.

قوله: (الشهداء خمس) كذا لأبي ذر عن الجموي وللباقين خمسة، وهو الأصل في المذكر، وجاز الأول لأن المميز غير المذكور، وسياق الكلام على مباحته في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

٣٣ - باب احتساب الآثار

٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ، لَا تَحْصِيُونَ آثَارَكُمْ».

وقال مجاهد في قوله: «وَنُكْتُبُ مَا قَلَّمْتُمْ وَأَثَرَكُمْ». (يس: ١٧) قال: عَطَّاهُمْ. رَوَاهُ: ١٨٨٧، ١٨٥٦.

٦٥٦ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ، فَهَيَّزُوا قَرِيْبًا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَهْرُؤُوا، فَقَالَ: «لَا تَحْصِيُونَ آثَارَكُمْ».

قال مجاهد: عَطَّاهُمْ: آثَارَهُمْ، أَنْ يَمْنَى فِي الْأَرْضِ بِأَرْحَلِهِمْ. [راجع: ٦٥٥]

قوله: (باب احتساب الآثار) أي إلى الصلاة، وكأنه لم يقيدها لتشمل كل مشي إلى كل طاعة. قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو الثعني.

قوله: (يا بني سلمة) بكسر اللام وهم بنو كعب بن الأشجار ثم من الخزرج،

وقد غفل القزاز وتبعه الجوهري حيث قال: ليس في العرب سلمة بكسر اللام غير هذا القبيل، فإن الأمة الذين صنعوا في المولف والمختلف ذكروا عدداً من الأسماء كذلك، لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو البطن فله بعض النجاه.

قوله: (ألا تحصىون) كذا في النسخ التي وقفا عليها بإثبات النون، وشرحه الكرماني بخطها، ووجهه بأن النحاة أجازوا ذلك بمعنى تخفيفاً قال: والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد؟ فإن لكل خطوة ثواب أهـ والاحتساب وإن كان أصله المد لكه يستعمل غالباً في معنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة.

قوله: (وحدثنا ابن أبي مريم) كذا لأبي ذر وحده، وفي رواية الباقين فو قال ابن أبي مريم، وذكره صاحب الأطراف بلفظ «وزاد ابن أبي مريم» وقال أبو نعيم في المتخرج ذكره البخاري بلا رواية يعني معلقاً، وهذا هو الصواب، وله نظائر في الكتاب في رواية يحيى بن أيوب لأنه ليس على شرطه في الأصول.

قوله: (عن أنس) كذا لأبي ذر وحده أيضاً وللباقين «حدثنا أنس» وكذا ذكره أبو نعيم أيضاً، وكذا سمعناه في الأول من فوائد المخلص من طريق أحمد بن منصور عن ابن أبي مريم ولفظه «سمعت أنساً»، وهذا هو السر في إيراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب لبني الأمان من تلبس حيد، وقد تقدم نظيره في «باب وقت المشاة» وقد أخرجه في الحج من طريق مروان الفزاري عن حيد وساق لثنت كاملاً.

قوله: (فهتزلوا قريفاً) يعني لأن ديارهم كانت بعيدة من المسجد، وقد صرح بذلك في رواية مسلم من طريق أبي الزبير قال: «سمعت جابر بن عبد الله يقول: كانت ديارنا بعيدة من المسجد، فأرخنا أن نبتاع بيتاً مقرباً من المسجد، فهناها رسول الله ﷺ وقال: إن لكم بكل خطوة درجة» وللراجح من طريق أبي نضرة عن جابر: أرادوا أن يقربوا من أجل الصلاة. ولابن مردويه من طريق أخرى عن أبي نضرة عنه قال: «كانت منازلنا بسلع» ولا يعارض هذا ما سياتي في الاستسقاء من حديث أنس «وما بيننا وبين سلع من دلو» لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلع، وبين سلع والمسجد قدر ميل.

قوله: (أن يعروا المدينة) في رواية الكشيبي «أن يعروا منازلهم» وهو يضم أوله وسكون العين المهمله وزعم السراء أي يتركونها خالية، يقال أصره إذا أخلاه، والعراء الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذي لا يستتر فيه بشيء، ونبه بهذه الكراهة على السبب في منهم من القرب من المسجد لتبقى جهات المدينة حامرة بساكنها، واستغفروا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطا في المشي إلى المسجد. وزاد في رواية الفزاري التي في الحج فقاتلوا، ومثله في رواية المخلص التي ذكرناها، وللتزمذي من حديث أبي سعيد «فلم يتنزلوا» ولمسلم من طريق أبي نضرة عن جابر «فقالوا ما يسرنا أننا كنا نغولنا».

قوله: (وقال مجاهد عطاهم آثارهم والمشي في الأرض بأرجلهم) كذا لأبي ذر وللباقين، وقال مجاهد: «وَنُكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَأَثَرَهُمْ» قال: عَطَّاهُمْ. وكذا وصله عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عنه قال في قوله تعالى: «وَنُكْتُبُ مَا قَدَّمُوا» قال: أصنامهم، وفي قوله: «وَأَثَرَهُمْ» قال: عَطَّاهُمْ. وأشار البخاري بهذا التعليق إلى أن قصة بني سلمة كانت سبب نزول هذه الآية، وقد ورد مصرحاً به من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره وإسناده قوي، وفي الحديث أن أعمال البر إذا كانت خالصة كتبت آثارها حسنات. وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكرة المشي ما لم يحمل على نفسه، ووجهه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذي علموه منه، فما أُنكر عليهم النبي ﷺ ذلك، بل رجع دهر المفسدة بإخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة، وأعلمهم بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه. واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطأ بحيث تساوي خطا من داره بعيدة هل يساويه في الفضل أو لا؟ وإلى المساواة جنح الطبري، وروى ابن أبي شيبة من طريق أنس قال: «مشيت مع زيد بن ثابت إلى المسجد فقارب بين الخطأ وقال: أردت أن تكثر خطايا إلى المسجد وهذا لا يلزم منه المساواة في الفضل وإن دل على أن في كثرة الخطأ فضيلة، لأن ثواب الخطأ الشاق ليس كثواب الخطأ السهلة، وهو ظاهر حديث أبي موسى الماضي قبل باب حيث جعل أعلمهم عشي أعظمهم أجراً، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان بجنبه مسجد قريب، وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القريب ولا إفراحيه بذكر الله أولى، وكذا إذا كان في البعيد مانع من الكمال كان يكون إمامه متبذراً.

٣٤ - باب فضل العشاء في الجماعة

٣٦ - باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة

وفضل المساجد

٦٥٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ صَلَاةٌ أَفْضَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ، وَلَوْ يَطْلُبُونَ مَا فِيهِمَا لِأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ الْمُؤَذِّنَ قِيَمًا، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا يُؤَدِّمُ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَذَ خُفْلًا مِنْ نَارٍ، فَأَحْرَقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدَهُ». [رواجع: ٦٤٤. أخرجه مسلم: ٦٥١]

قوله: (باب فضل صلاة العشاء في الجماعة) أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والشجر، فيحتل أن يكون مراد الترجمة إثبات فضل العشاء في الجملة أو إثبات أفضليتها على غيرها، والظاهر الثاني، ووجهه أن الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدم، وسوى في هذا بينها وبين العشاء، ومساوي الأفضل يكون أفضل جزءاً.

قوله: (ليس أقل) كذا للأكثر بخلاف الاسم، وبه الكشيبي في رواية أبي ذر وكريمة عنه فقال (ليس صلاة أثقل) ودل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين، ومنه قوله تعالى: «وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالٌ» [التوبة: ٥٤] وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرها لقوة الداعي إلى تركهما، لأن العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم. وقيل وجهه كون المؤمنين يفوزون بما ترتب عليهما من الفضل لقيامهم بهما دون المنافقين.

قوله: (ولو يعلمون ما فيهما) أي من مزيد الفضل (لأتوهما) أي الصلاتين والمراد لا يترا إلى المحل الذي يصلان فيه جماعة وهو المسجد.

قوله: (ولو حبوا) أي يزحفون إذا منهم مانع من المشي كما يزحف الصغير، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء «ولو حبوا على المرافق والركب» وقد تقدم الكلام على باقي الحديث في «باب وجوب صلاة الجماعة».

قوله في آخره: (على من لا يخرج إلى الصلاة بعد) كذا للأكثر بلفظ «بعد» ضد قبل، وهي سببة على الضم، ومعناه بعد أن يسمع النداء إليها أو بعد أن يبلغه التعليل المذكور، وللکشيبي بلغا «بعد» أي لا يخرج وهو يقدر على المجيء، ويؤيده ما قدمناه من رواية أبي داود «وليس بهم حلة» ووقع عند الداودي الشارح هنا «لا لسنه» وهي أوضح من غيرها لكن لا تقف عليها في شيء من الروايات عند غيره.

٣٥ - باب اثنان فما فوقهما جماعة

٦٥٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ

أَبِي إِيلَاقَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا وَأَقِيمَا، ثُمَّ لِيُؤْمَرْكُمَا أَجْمَعُ كَمَا». [رواجع: ٦٢٨. أخرجه مسلم: ٦٧٤]

قوله: (باب اثنان فما فوقهما جماعة) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة، منها في ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري وفي معجم البخوي من حديث الحكم بن عيمر وفي أفراد الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو وفي البيهقي من حديث أنس وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي أمامة وعند أحمد من حديث أبي أمامة أيضاً: «أنه رأى رجلاً يصلي وحده فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه؟» فقام رجل فصلى معه، فقال: هذان جماعة والقصة المذكورة دون قوله: «هذان جماعة» أخرجهما أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح.

قوله: (إذا حضرت الصلاة) تقدم من هذا الوجه في «باب الأذان للمساقر» وأوله أتى رجلاً النبي ﷺ يريدان السفر فقال لهما فذكر. وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس في حديث مالك بن الحويرث تسمية صلاة الاثنين جماعة والجواب أن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإمامة، لأنه لو استوت صلاتهما معاً مع صلاتهما منفردين لاكتفى بأمرهما بالصلاة كان يقول: أذاناً وأقيماً وصلياً. واعترض أيضاً على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه، فعمل الاقتصار على اثنين من تصرف الرواة. والجواب أنهما قضيتان كما تقدم، واستدل به على أن أقل الجماعة إمام ومأموم أحسن من أن يكون للمأموم رجلاً أو صياً أو امرأة. وتكمل ابن بطال هنا على مسألة أقل الجمع والاختلاف فيها، ورده الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله: «الاثنان جماعة» أن يكون أقل الجمع اثنين وهو واضح.

٦٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا قَامَ فِي صَلَاةٍ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحِيَّسُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَتَقَلَّبَ إِلَى أَهْلِيهِ إِلَّا الصَّلَاةُ». [رواجع: ١٧٦. أخرجه مسلم: ٣٦٢ و٦٤٩ بلفظ لم ترد في هذه الطريق، وأخرجه مطولاً في المساجد (٢٧٢)]

قوله: (باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة) أي ليصلها جماعة.

قوله: (صلي على أحدكم) أي تستغفر له، قيل عبر بصلي ليتناسب الجزء والعمل.

قوله: (ما دام في صلاة) أي ينتظر الصلاة كما صرح به في الطهارة من وجه آخر.

قوله: (لا يزال أحدكم... إلخ) هذا القدر أفاده مالك «في المطاوعة» عما قبله، وأكثر الرواة ضموه إلى الأول فجعلوه حديثاً واحداً، ولا حرج في ذلك.

قوله: (في صلاة) أي في ثواب صلاة لا في حكمها، لأنه يحل له الكلام وغيره، مما منع في الصلاة.

قوله: (ما دامت) في رواية الكشيبي «ما كانت» وهو عكس ما مضى في الطهارة.

قوله: (لا يمنعه) يقتضي أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر، وهل يحصل ذلك لمن نيته إيقاع الصلاة في المسجد ولو لم يكن فيه الظاهر خلافه، لأنه رتب الثواب المذكور على المجموع من النية وشغل البقرة بالعبادة، لكن للمذكور ثواب يخصه، ولعل هذا هو السر في إيراد المصنف الحديث الذي يليه وفيه دورجل قلبه معلق في المساجد وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله: «ما لم يحدث» وفيه زيادة على ما هنا، وأن المراد بالحديث حدث الفرج، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب الأولى، لأن الأذى منها يكون أشد، أشار إلى ذلك ابن بطال. وقد تقدم الكلام على باقي فوائده في «باب فضل صلاة الجماعة» ويؤخذ من قوله: «في صلاة» الذي صلى فيه أن ذلك مفيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى، ويتخذه الصلاة الأولى بكونها جزءاً، أم لو كان فيها نقص فلأنها تخبر بالانقضاء كما ثبت في الخبر الآخر.

قوله: (اللهم اغفر له، اللهم ارحمه) هو مطابق لقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون له في الأرض﴾ [الشورى: ٥]، قيل: السر فيه أنهم يطلعون على أعمال بني آدم وما فيها من المعصية والحلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار لهم من ذلك، لأن دفع الفسدة مقدم على جلب المصلحة، ولو فرض أن فيهم من تحفظ من ذلك فإنه يموض من المغفرة بما يقابلها من الثواب.

٦٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاوِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يَنْظُرُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ، الْقَادِلُ وَخَاتِبُ نَشَأٍ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مَعْلُوقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَايَا لِي اللَّهِ اجْتِمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ، فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخِي حَتَّى لَا تَعْلَمَ جِسْمَهُ مَا تَقَبَّلَ بِحَبْلِهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، فَكَأَنَّكَ غِيَاةٌ». [رواجع: ١٤٢٣، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، وانظر في

الزكاة: باب ٣. أخرجه مسلم: ١٠٣١ بلفظ في لفظ الشمال وزيادة لفظ «امرأة»]

قوله: (حدثنا يحيى) هو الطحطاوي، وعبد الله هو ابن عمر العمري، ويحيى بضم الميمجة وهو خال عبد الله الراوي عنه، وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد عبد الله المذكور لأبيه.

قوله: (عن أبي هريرة) لم تختلف الرواة عن عبيد الله في ذلك، ورواه مالك في الرواة عن غيبه فقال: «عن أبي سعيد أو أبي هريرة» على الشك، ورواه أبو قرة عن مالك بوالصطفى فجعله عنهما، وتابعه مصعب الزبيري، وشذا في ذلك عن أصحاب مالك، والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه وكونه من رواية خاله وجده وأبيه أعلم.

قوله: (وشاب) خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة لغوى فإن ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأذل على غلبة القوى.

قوله: (في عبادة ربه) في رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان «عبادة الله» وهي رواية مسلم، وهذا بمعنى زاد حداد بن زيد عن عبيد الله بن عمر «حتى توفي على ذلك» أخرجه الجزري. وفي حديث سلمان «أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله».

قوله: (معلق في المساجد) هكذا في الصحيحين، وظاهر أنه من التعليق كأنه شبهه بالشيء المعلق في المسجد كالتعليق مثلاً إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجاً عنه، ويدل عليه رواية الجزري «كأنما قلبه معلق في المسجد» ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدة الحب، ويدل عليه رواية أحمد «معلق بالمساجد» وكذا رواية سلمان «من حبه» وزاد الحموي والمصلي «معلق» بزيادة مثابة بعد الميم وكسر اللام، زاد سلمان «من حبه» وزاد مالك «إذا خرج منه حتى يعود إليه». وهذه الحصلة هي المقصود من هذا الحديث للترجمة، ومناسبتها للركن الثاني من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة، وللاول من جهة ما دل عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وإن عرض للجسد عارض.

قوله: (لحماها) بتشديد الهاء وأصله تحماها أي اشتركا في جنس المحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لا إظهاراً فقط، ووقع في رواية حداد بن زيد «ووجدان قل كل منهما للأخر إني أحبك في الله فصدرا على ذلك» وغره في حديث سلمان.

قوله: (اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه) في رواية الكشي «اجتمعا عليه» وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور، والمراد أنهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بعارض ديني سواء اجتماعاً حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت. ووقع في الجمع للحسيني «اجتمعا على غيره» ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرهما من المستخرجات وهي عتني تحريف.

(تبيين): عدت هذه الحصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنين لأن المحبة لا تتم إلا باثنين، أو لما كان للحباين بمعنى واحد كان أحدهما مفتياً عن عد الآخر، لأن الغرض عد الحاصل لا عد جميع من اتصف بها.

قوله: (ورجل طليته ذات منصعب) بين المحلوف أحد في روايته عن يحيى القطان فقال: «دعت امرأته» وكذا في رواية كريمة، وسلم وهو للمصنف في الحدود عن ابن المبارك، والمراد بالنصب الأصل أو الشرف، وفي رواية مالك «دعته ذات حسب» وهو يطلق على الأصل وعلى المال أيضاً، وقد وصفها بكامل الأوصاف التي جرت العادة بمزيد الرغبة لمن تحصل فيه وهو النصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقيل من يجتمع ذلك فيها من النساء، زاد ابن المبارك «إلى نفسها» ولليهن في الشعب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة «فرغت نفسها عليه» والظاهر أنها دعت إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره، وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعت إلى الزواج بها فحاف أن يشتغل من العبادة بالاعتناء بها، أو خاف أن لا يقوم بحفاها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها، والأول أظهر، ويعقده وجود الكناية في قوله: «إلى نفسها» ولو كان المراد التزيين لصرح به، والصبر عن الموصوعة بما ذكر من أكمل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد أغتت من شائق التوصل إليها بمراودة ونحوها.

قوله: (فقال إني أخاف الله) زاد في رواية كريمة «رب العالمين» والظاهر أنه يقول ذلك بلسانه إما ليجزها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها، ويحتمل أن يقوله بقلبه، قال عياض قال القرطبي: «إما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى وميتين تقوى وحياه».

قوله: (تصدق أخفى) بلفظ لأنني، قال الكرماني هو جملة حالية بتقدير قد، ووقع في رواية أحمد «تصدق فأنسى» وكذا للمصنف في الزكاة عن مسدد عن يحيى «تصدق بصدقة فأنساها» ومثله لما لك «في الموطأ»، فالظاهر أن راوي الأول حذف العاطف، ووقع في رواية الأسدي «تصدق إخفا» بكسرة المعزة ممدوداً على أنه مصدر أو تعلق لمصدر محذوف، ويحتمل أن يكون حالاً من الفاعل أي خفياً، وقوله: «بصدقة» تكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير، وظاهره أيضاً يشمل المنوبة والمفروضة، لكن نقل الترويح عن العلماء أن إظهار المفروضة أولى من إخفائها.

قوله: (عن أبي هريرة) لم تختلف الرواة عن عبيد الله في ذلك، ورواه مالك في الرواة عن غيبه فقال: «عن أبي سعيد أو أبي هريرة» على الشك، ورواه أبو قرة عن مالك بوالصطفى فجعله عنهما، وتابعه مصعب الزبيري، وشذا في ذلك عن أصحاب مالك، والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه وكونه من رواية خاله وجده وأبيه أعلم.

قوله: (سبعة) ظاهره اختصاصاً للمذكورين بالتواب المذكور، ووجهه الكرماني بما حصله أن الطاعة إما أن تكون بين المبد وبين الرب أو بين وبين الخلق، فالأول باللسان وهو الذكر، أو بالقلب وهو الملق بالمسجد أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة. والثاني عام وهو العادل، أو خاص بالقلب وهو التحاب، أو بالمال وهو الصدقة، أو بالبدن وهو العفة. وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل فيما أشهدناه أبو إسحاق التنوخي إفتاً عن أبي إلهدي أحمد بن أبي شامة عن أبيه مساماً من لفظه قال:

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلهم الله الكرمي بظله
عبد حنيف ناشئ متصدق وبك مصبل والإمام ببدله

ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً «من أظفر مصراً أو وضع له أظفه الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» وهاتان الحصلتان غير السبعة للأصبة فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له. وقد ألفت هذه المسألة على العالم شمس الدين بن طهارة الرازي المعروف بالهروي لما قدم القاهرة وادعى أنه يحفظ صحيح مسلم، فسأته بمحضرة الملك المولود عن هذا وعن غيره فما استحضر في ذلك شيئاً، ثم تبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال، وقد اتفقت منها سبعة ودرت بأسانيد جيد ونظمتها في بيتين لتليلاً على بقي أبي شامة وهما:

وزد سبعة: إظلال خاز وعونه وإظهار ذي عسر وتخفيف حمله
وإرفاد ذي غرم وعون مكاتب وتاجر صدق في السقال وقوله

فأما إظلال الغازي فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر، وأما عون المجاهد فرواه أحد والحاكم من حديث سهل بن حنيف، وأما انتظار المسر والوضعية عه هي صحيح مسلم كما ذكرنا، وأما إرفاد المغارم وعون المكاتب فرواهما أحد والحاكم من حديث سهل بن حنيف للمذكور، وأما التاجر الصدوق فرواه البخاري في شرح السنة من حديث سلمان وأبو القاسم التيمي من حديث أنس. والله أعلم ونظمت مرة أخرى فقلت في السبعة الثمانية:

وتحسين خلق مع إهانة غارم وخفيف يد حتى مكاتب أهله
وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف، ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ونظمتها في بيتين آخرين وهما:

وزد سبعة: حزن ومشى لمسجد وكزه وضوء ثم مطعم فضله
وأخذ حق باذل ثم كافل وتاجر صدق في السقال وقوله

ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت: أترجم به السبعات من فضله، وقد أوردت الجميع في «الأمل»، وقد أفرته في جزء سميته فمعرفة الحاصل للموصلة إلى الظلال.

قوله: (في ظله) قال عياض: إضافة الظل إلى الله إضافة ملك، وكل ظل فهو ملك. كما قال، وكان حقه أن يقول إضافة تشريف، ليحصل امتياز هذا على غيره، كما قيل للكعبة بيت الله مع أن المساجد كله ملكه. وقيل المراد بظله كرامته وجاهته كما يقال فلان في ظل الملك، وهو قول عيسى بن دينار وقوله عياض، وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن «سبعة يظلهم الله في ظل عرشه وذكر الحديث، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح، وبه جزم القرطبي، ويعقده أيضاً تقليد ذلك يوم القيامة كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند المصنف في كتاب الحدود، وهذا يتدفق قول من قال: المراد ظل طوبى أو ظل الله لأن ظلها إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة. ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها، والسياق يدل على امتياز أصحاب الحاصل للمذكورة، فيرجع أن المراد ظل العرش، وروى الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً «أحب الناس إلى الله يوم القيامة والقرى بهم منه مجلساً إمام عادل».

قوله: (الإمام العادل) اسم فاعل من العدل، وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ «العدل» قال وهو بلغ لأنه جعل للمسي نفسه عدلاً، والمراد به صاحب الولاية العظمى، ويتحقق به كل من ولي شيئاً من أمور المسلمين فعُدل فيه،

قوله: (حتى لا تعلم) بضم الميم وتشعها.

قوله: (شماله ما تطلق يمينه) هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخاري وغيره، ووقع في صحيح مسلم مقلوباً حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله وهو نوع من أنواع علوم الحديث أخفله ابن الصلاح وإن كان أورد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد، وفيه عليه شيخنا في عاصم الاصطلاح ومثل له بحديث فإن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الأذان، وقال شيخنا: ينبغي أن يسمى هذا النوع للمكوس انتهى. والأولى تسميته مقلوباً فيكون المقلوب تارة في الإسناد وتارة في المتن كما قاله في المدرج سواء، وقد سماه بعض من تقدم مقلوباً، قال عياض: هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم وهو مقلوب أو العنواب الأول وهو وجه الكلام لأن السنة الممهودة في الصدقة اصطلاحاً باليمين، وقد ترجم عليه البخاري في الزكاة «باب الصدقة باليمين» قال: ويجه أن يكون الروم فيه من دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك ما أوردناه عقب رواية عبد الله بن عمر فقال مثل حديث عبيد الله، فلو كانت بينهما مخالفة لبيها كما نية على الزيادة في قوله: «ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه انتهى». وليس الروم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من شيعة أو من شيخه يحمي القطان، فإن مسلماً أخرجه عن زهير بن حرب وابن غير كلامهما من يحمي وأشعر سيقاً بأن اللفظ زهير، وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده عن زهير، وأخرجه الجوزي في مستخرجه عن أبي حسان بن الشرقي عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن أبي القطان كذلك، وعنه بأن قال: سمعت أبا حسان بن الشرقي يقول يحمي القطان عندنا وإمام في هذا، إما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه قلت: والجزم يكون يحمي هو الإمام في نظر، لأن الإمام أحد قد رواه عنه على الصواب وكذلك أخرجه البخاري هنا عن محمد بن بشر وفي الزكاة عن مسلم، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن طريق يعقوب الدوري وحسن بن عمر وكلهم عن يحمي، وكان أبا حسان ما رأى عبد الرحمن قد تابع زهيراً ترجع عنه أن الروم من يحمي، وهو غثمل بأن يكون منه ما حدث به هذين خاصة، مع احتمال أن يكون الروم منهما تواردا عليه. وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية للمقلوبة، وليس بجيد لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبد الله بن عمر فيه. وأما استدلال عياض على أن الروم فيه من دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبد الله فقد عكسه غيره فرائض مسلماً بقوله مثل عبد الله لكونهما ليسا متساويين، والذي يظهر أن مسلماً لا يصر لفظ لكل على المساوي في جميع اللفظ والترتيب بل هو في العظم إذا تساوى في المعنى، والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم. ولم نجد هذا الحديث من وجه من الوجوه إلا عن أبي هريرة، إلا ما وقع عند مالك من التردد هل هو عنه أو عن أبي سعيد كما قلناه قبل، ولم نجده عن أبي هريرة إلا من رواية حفص، ولا عن حفص إلا من رواية غيب. نعم أخرجه البيهقي في (الشعب) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والرواي له عن سهيل عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف لكنه ليس بمتروك، وحديثه حسن في المتابعات، ووافق في قوله: «تصدق يمينه» وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي بإسناد حسن موقوفاً عليه لكن حكمه الرفع. وفي مسند أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً «إن الملائكة قالت: يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال؟ قال: نعم الحديد، قالت: فهل أشد من الحديد؟ قال: نعم النار، قالت: فهل أشد من النار؟ قال: نعم الماء، قالت: فهل أشد من الماء؟ قال: نعم الريح، قالت: فهل أشد من الريح؟ قال: نعم ابن آدم يتصدق يمينه فيخفيها من شماله ثم إن المقصود من المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث إن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما أو تصور أنها تعلم ما علمت ما فعلت اليمين لشدة إخفافها، فهو على هذا من جاز الشبهة. ويؤيده رواية حاد بن زيد عند الجوزي «تصدق بصدقة كأنها أخفى يمينه من شماله» ويحصل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله. وأبعد من زعم أن المراد بشماله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فإنه ينحل إلى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه، وقيل هو من مجاز الحذف والمراد بشماله من على شماله من الناس كأنه قال بجاور شماله، وقيل المراد أنه لا يراني بصدقه فلا يكتبها كاتب الشمال، وحكى القرطبي عن بعض مشايخه أن مضافه لا يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشرط لترويج سلته أو رفع قيمتها واستحسنه، وفيه نظر إن كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة، وإن أراد أن هذا من صور الصدقة المخفية فمسلم والله أعلم.

قوله: (ذكر الله) أي بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر (وخالياً) أي من الخلو لأنه يكون حينئذ أبعد من الرياء والمراد خالياً من الالتفات إلى غير الله ولو كان في ملا،

ويؤيده رواية البيهقي «ذكر الله بين يديه ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحاد بن زيد ذكر الله في خلده أي في موضع خال وهي أصح.

قوله: (ففاضت عيناه) أي فاضت الدموع من عينيه، وأسند الفيض إلى العين مبالغة كأنها هي التي فاضت، قال القرطبي: وفيض العين بحسب حال الذكر وبحسب ما يكشف له، ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله، وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه. قلت: قد خصص في بعض الروايات بالأول، ففي رواية حاد بن زيد عند الجوزي «فاضت عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي، ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعاً «من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة».

(تفسيره): (الأول) ذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيما ذكر، إلا إن كان المراد بالإمام المسائل الإمامة العظمى، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعمل فيهم. ونخرج غصلة ملازمة للمسجد لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد، وما عدا ذلك فالشراكة حاصلة هن، حتى الرجل الذي دعت المرأة فإنه يتصور في امرأة دعاءها ملك جبل مثلاً فامتعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها، أو شاب جبل دعاءه ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً فغشي أن يرتكب منه الفاحشة فامتعت مع حاجته إليه. (الثاني) استوعبت شرح هذا الحديث هنا وإن كان مخالفاً لما شرطت لأن أئمة المواضع في كتاب الرقائق، وقد اختصرها المصنف حيث أورد فيه، وساقه تاماً في الزكاة والمحدود، فاستوفيت هنا لأن للأولية وجهاً من الأولوية.

٦٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسَ: هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَقَاتًا؟ قَالَ: نَعَمْ، أَخَّرَ كَلِمَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى حَظَرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا عَلَيَّ، فَقَالَ: «عَلَى النَّاسِ وَرَقَلُوا، وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ اتَّخَذْتُمُوهَا». قَالَ: فَكُنَّا نِيْظُرُ إِلَى وَيْهِ عَقَاتِهِ. [راجع: ٥٧٢. أخرجه مسلم: ٦٤٠]

قوله: (مثل أنس) تقدم التصريح بسماع حيد له منه في «باب وقت العشاء». قوله: (صلى الناس) أي غير المخاطبين عن صلى في داه أو مسجد قبلته، ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غير واجبة.

قوله: (ولم تزالوا في صلاة) أي في ثواب صلاة كما تقدم.

قوله: (ولم يصر) بكسر اللوثة وبالمهمله أي بريقه ولعانه، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في «باب وقت العشاء» وبقي الكلام على الخاتم في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

٣٧- باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح

٦٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرْقُوبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نَزْلَةً مِنَ الْجَنَّةِ، كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ». [أخرجه مسلم: ٦٦٩]

قوله: (باب فضل من غدا المسجد ومن راح) هكذا للأكثر موافقاً للفظ الحديث في الفتو والروا، ولأبي ذر بلطف «خرج» بدل غدا، وله عن السمتي والرخسي بلطف من يخرج بصيغة المضارع، وعلى هذا فالمراد بالغدا الذهاب والرواح الرجوع، والأصل في الغدو الغضي من بكرة النهار والرواح بعد الزوال، ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعاً.

قوله: (وَأَعَدَّ) أي حيا.

قوله: (نزلة) للكشبي في نزلاً بالتكرار، والتزل بضم النون والزاي للمكان الذي يبيت التزل فيه، ويسكون الزاي ما يبيتاً للقدم من الضيقاة ونحوها، فليس هذا «من» في قوله «من الجنة» للتبعيض على الأول وللتبيين على الثاني، ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلطف منزلاً في الجنة وهو غثمل للمعنيين.

قوله: (كلما غدا أو راح) أي بكل غداة وروحة. وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقاً، لكن المقصود منه اختصاصه بمن أتاه للعبادة، والصلاة

راسها. والله اعلم.

٣٨ - باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة

٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ بَعْثَةَ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ اسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ غَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ، يُقَالُ: لَهُ مَالِكُ بْنُ بَعْثَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ لَحِثَ الصَّلَاةَ، يُسَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَبْقَ الْفَلَسُ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّبْحُ أَوْحَى، الْمَسَاءُ أَوْحَى».

ثَابِتُهُ حُذَيْرٌ وَمُعَاذٌ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَالِكٍ.

وَقَالَ: ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَعْثَةَ.

وَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَخْبَرَنَا سَعْدُ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ مَالِكٍ. [وأخرجه مسلم: ٣٧١]

قوله: (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطية بن يسار عن أبي هريرة، واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه، وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجه، ولما كان الحكم صحيحاً ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يفي عنه، لكن حديث الترجمة أهم من حديث الباب لأنه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما ستوضحه، ويحمل أن يقال: السلام في حديث الترجمة عهدة فينقضان، هذا من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى فلمحكم في جميع الصلوات واحداً، وقد أخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ «فلا صلاة إلا التي أقيمت».

قوله: (إذا أقيمت) أي إذا شرع في الإقامة، وصرح بذلك محمد بن جهماد عن عمرو بن دينار فيما أخرجه ابن حبان بلفظ «إذا أخذ المؤذن في الإقامة» وقوله: «فلا صلاة أي صحيحة أو كاملة، والتقدير الأول أولى لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة، لكن لما لم يقطع النبي ﷺ صلاة للمصلي وانحصر على الإنكار دل على أن المراد نفي الكمال، ويحمل أن يكون النفي بمعنى النهي، أي فلا صلوا حينئذ، ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ والبراز وغيرهما من رواية محمد بن عمار عن شريك بن أبي نجر عن أسى مروفاً في نحو حديث الباب وفيه: «وهي أن يصلي إذا أقيمت الصلاة» وورد بصيغة النهي أيضاً فيما رواه أحمد من وجه آخر عن ابن عتبة في قصته ملة قال: «لا تجعلوا هذه الصلاة مثل الظهور واجعلوا بينهما فصلاً» ونهيه للمذكور للترتيب لما تقدم من كونه من يقطع صلاته.

قوله: (إلا المكتوبة) فيه منع التفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتية أم لا، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة، وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث فقيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر؟ قال: ولا ركعتي الضحى، أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن الحجاب وإسناده حسن، والمفروضة تشمل المحاضرة والناظرة، لكن المراد المحاضرة، وصرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت».

قوله: (مر النبي صلى الله عليه وسلم يبرجل) لم يسن البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد، بل غرول إلى رواية شعبة فلوهم أنهما متواترتان، وليس كذلك قد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه «مر يبرجل يصلي» وقد أقيمت صلاة الصبح، فكلمه بشيء لا ندرى ما هو، فلما انصرفنا أحبطنا به بقول: «ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ قال: قال لي: يوشك أحكمك أن يصلي الصبح لربما» فني هذا السياق مخالفة لسياق شعبة في كونه ﷺ كلم الرجل وهو يصلي، ورواية شعبة تقتضي أنه كلمه بعد أن فرغ، ويمكن الجمع بينهما بأنه كلمه أولاً سراً فلما احتاجوا أن يسألوه، ثم كلمه تأنيباً جهراً فسموه، وثالثة التكرار تأكيد الإنكار.

قوله: (حدثني عبد الرحمن) هو ابن بشر بن الحكم كما جزم به ابن عساکر

وأخرجه المجزئي من طريقه.

قوله: (صحت رجلاً من الأزدي) في رواية الأصيلي فمن الأسده بالمهمله الساكنه بدل الزاي الساكنه وهي لغة صحيحة.

قوله: (يقال له مالك ابن ببيعة) هكذا يقول شعبة في الصحابي، وتابعه على ذلك أبو عرواة وحاد بن سلمة، وحكم الحفاظ يحيى ابن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي والإسماعيلي وابن الشرقي والذراعتي وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين: أحدهما أن ببيعة والدة عبد الله لا مالك، وثانيهما أن الصحة والرواية لعبد الله لا لملك، وهو عبد الله بن مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الميم بعدها موحدة وهو لقب واسمه جندب بن نضلة بن عبد الله، قال ابن سعد: قدم مالك بن القشب مكة يعني في الجاهلية فعالم بني المطلب بن عبد مناف وتزوج ببيعة بنت الحارث بن المطلب واسمها ببيعة، وببيعة لقب، وأدركت بعينة الإسلام فأسلمت وصحبت، وأسلم ابنها عبد الله قديماً، ولم يذكر أحد مالكا في الصحابة إلا بعض من تلقاه من هذا الإسناد عن ابن عتيبة له، وكذا أغرب النادوي والشارح فقال: هذا الاختلاف لا يضر فاني الرجلين كان فهو صاحب، وحكى ابن عبد البر اختلافاً في بعينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك؟ والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم، فينبغي أن يكتب ابن عتبة بزيادة ألف ويعرب إحراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي ابن سلول ومحمد بن علي ابن الحنفية.

قوله: (رأى رجلاً) هو عبد الله الراوي كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي ﷺ مر به وهو يصلي، وفي رواية أخرى له «خرج وابن القشب يصلي» ووقع لبعض الرواة هنا «ابن أبي القشب» وهو خطأ كما يثبت في كتاب الصحابة. ووقع عن عمر هذه القصة أيضاً لابن عباس قال: «كنت أصلي وأخذ المؤذن في الإقامة، فجئني النبي ﷺ وقال: أصلي الصبح لربما؟» أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والحاكم وغيرهم، فيحمل تعدد القصة.

قوله: (لا) مبتذلة خفيفة أي أدلر وأحاط، قال ابن تيمية: أصل اللوث الطهي، يقال لاث صامت إذا أدارها.

قوله: (به الناس) ظاهره أن الضمير للنبي ﷺ، لكن طريق إبراهيم بن سعد للظلمة تقتضي أنه للرجل.

قوله: (الصبح لربما) بهزئة ممدودة في أوله، ويجوز قصرها، وهو استفهام إنكار، وأما تأكيد الإنكار. والصبح بالنصب بإضمار فصل تقديره «أصلي الصبح؟» وأيضاً منصوب على الحال قاله ابن مالك، وقال الكرماني على البديلة قال: ويجوز رفع الصبح أي الصبح تعالى لربما. واختلف في حكمه هذا الإنكار فقال القاضي عياض وغيره: لئلا يتناول الزمان فيظن وجوبها. ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد «يوشك أحكمكم» وعلى هذا إذا حصل الأمن لا يكره، وهو متعقب بعموم حديث الترجمة. وقيل لئلا تنطبق صلاة الفرض بالفل. وقال النووي: الحكمة فيه أن يتعسف للفرصة من أوقافا فيشرع فيها حسب شروع الإسلام، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالناظرة له وهذا يقول من يرى قضاء النافلة وهو قول الجمهور، ومن ثم قال من لا يرى بذلك: إذا علم أنه يترك الرخصة الأولى مع الإمام. وقال بعضهم: إن كان في الأخيرة لم يكره له التشاغل بالناظرة، بشرط الأمن من الانتباس كما تقدم، والأول عن المالكية، والثاني عن الحنفية ونظم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره، وكانهم لما تعارض عنهم الأمر بتحصيل النافلة والنهي عن إيقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك، ودفع بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنافل لئلا يلتبس، وإلى هنا جنح الطحاوي واستجمل بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره، وهو متعقب بما ذكر، إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنافل لم يحصل إنكار أصلاً، لأن ابن عتبة سلم من صلاته قطعاً ثم دخل في الفرض، ويدل على ذلك أيضاً حديث قيس بن عمرو الذي أخرجه أبو داود وغيره أنه صلى ركعتي الضحى بعد الفراغ من صلاة الصبح، فلما أخبر النبي ﷺ حين سأل ما يكره عليه فضامهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلًا بها فندل على أن الإنكار على ابن عمر إنما كان للتدخل حال صلاة الفرض، وهو موافق لمعوم حديث الترجمة. وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع من يكون في المسجد لا خارجاً عنه، فصحه عنه أنه كان يحصب من يتفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة، وصحه عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام، قال ابن عبد البر وغيره: الحجة عند التنازع السنة، فمن أدل بها فقد أطلح، وترك التفل عند إقامة الصلاة وتباركها بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة، ويتأكد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَاجْتَمَعُوا أَرْوَاجَهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي يَتِيهِ فَأَذِنَ لَهُ،
فَخَرَجَ تَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْتَ رِجْلَيْهِ الْأَرْضِ، وَكَانَ تَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَجُلٍ آخَرَ.

قَالَ عَائِشَةُ اللَّهُ: فَلَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَقَدْ
تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي كَمْ تَسَمَّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

[راجع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨ مطولاً]

قوله: (باب حد المريض أن يشهد الجماعة) قال ابن التين تبعاً لابن بطلان: معنى الحد هنا الحد، وقد نقله الكسائي، ومثله قول عمر في أبي بكر فكنت أرى منه بعض الحد أي الحد، قال والمراد به هنا الحد على شهود الجماعة، قال ابن التين: ويصح أن يقال هنا «بحد بكسر الجيم وهو الاجتهاد في الأمر، لكن لم أسمع أحداً رآه بالجيم انتهى». وقد أثبت ابن قرقول رواية الجيم وعرضا للقاسبي. وقال ابن رشيد: إنما للمنى ما يجد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاز ذلك الحد لم يستحب له شهودها. ومتابعة ذلك من الحديث خروج به ﷺ متوكفاً على غيره من شدة الضعف فكأنه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من يتوكأ عليه. وأن قوله في الحديث الماضي «لأنهم ولو حبرا» وقع على طريق المبالغة، قال: ويمكن أن يقال معناه باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالجمعة في شهود الجماعة. انتهى ملخصاً.

قوله: (مرضه الذي مات فيه) سيأتي الكلام عليه مبيناً في آخر المغازي في سببه ووقت ابتلائه وقدره، وقد بين الزهري في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن اشتد به المرض واستقر في بيت عائشة.

قوله: (فحضرت الصلاة) هي المشاء كما في رواية موسى بن أبي عاتشة الأتية قريباً في «باب إجماع الإمام ليؤتم به» وسنذكر هناك الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى. قوله: (فأذن) بضم المعزة على البناء للمفعول، وفي رواية الأصيلي «وأذن بالواو» وهو أوجه، والمراد به أذان الصلاة. ويحتمل أن يكون معناه أعلم، وقويته رواية أبي معاوية عن الأعمش الأتية في «باب الرجل يأتى بالإمام» ونلفظه «جاء بلال يؤذنه بالصلاة» واستفيد منه تسمية للجيم، وسيأتي في رواية موسى بن أبي عاتشة أنه «بدأ بالسؤال عن حضور وقت الصلاة وأنه أراد أن يتبأ للخروج إليها فأمسى عليه.. الحديث.

قوله: (مروا) أي بكر فليصل) استدلل به على أن الأمر بالأمر بالشيء يكون أمراً به، وهي مسألة معروفة في أصول الفقه، وأجابه المانعون بأن للمنى بلفوا أي بكر أي أمره. وفصل التزام أن الثاني إن أراد أنه ليس أمراً حقيقة فمسلّم لأنه ليس فيه صيغة أمر للثاني، وإن أراد أنه لا يستلزم فمردود والله أعلم.

قوله: (فقبل له) فاقبل ذلك عائشة كما سيأتي.

قوله: (أسيف) بوزن فعيل وهو بمعنى فاعل من الأسف وهو شدة الحزن، والمراد أنه رقيق القلب. ولابن حبان من رواية حاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث: قال حاصم والأسيف الرقيق الرحيم، وسيأتي به ستة أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة «فقال له عائشة: إنه رجل رقيق، إذا قرأ غلبه البكاء» ومن حديث أبي موسى نحوه، ومن رواية مالك عن هشام عن أبيه عنها بلفظ «فقال عائشة: قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر».

قوله: (فأعادوا له) أي من كان في البيت، والمخاطب بذلك عائشة كما ترى، لكن جمع لأنهم كانوا في مقام المواقين لها على ذلك. ووقع في حديث أبي موسى بالإفراد ونلفظه «فمادت» ولابن عمر «فمادته».

قوله: (فأعاد الثالثة فقال: إنكن صواحب يوسف) فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة، وأن المخاطب له حيث حصة بنت عمر بامر عائشة، وفيه أيضاً «فمر عمر» فقال: ما إنكن لأنن صواحب يوسف» وصواحب جمع صاحبة، والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن. ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالراد به واحد وهي عائشة قطعاً، كما أن «صواحب» صيغة جمع والمراد زليخا فقط، وجه المبالغة بينها في ذلك وإن زليخا استعدت النسوة وأظهرت من الإكرام بالضيافة ومراعاة زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعلمنها في محبة، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة ليكائه، ومراعاة زيادة على ذلك وهو أن لا يتشام الناس به. وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت: «فقد راجعته وما حلني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس

هي على الصلاة» معناه علموا إلى الصلاة أي التي تقام لها، فاستدل الناس بأمثال هذا الأمر من لم يتشاغل عنه بغيره. والله أعلم. واستدل بمجموع قوله: «فلا صلاة إلا المكتوبة» لن قال: يقطع الثالثة إذا أتيت الفريضة، وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية، وخص آخرون النهي بمن ينشئ الثالثة عملاً بمجموع قوله تعالى: «ولا تبطلوا أعمالكم» [محمد: ٣٣]، وقيل يفرق بين من ينشئ فوت الفريضة في الجماعة يقطع ولا فلا، واستدل بقوله: «التي أتيت» بأن المأموم لا يصلي فرضاً ولا فلا خلف من يصلي فرضاً آخر، كالظهور مثلاً خلف من يصلي العصر، وإن جازت إعادة الفرض خلف من يصلي ذلك الفرض.

قوله: (تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك) أي تابعهما بهز بن أسد في روايته عن شعبة بهذا الإسناد فقالا عن مالك ابن عبيدة، وفي رواية الكشمي عن شعبة عن مالك أي بإسناده، والأول يقتضي اختصاص الثانية بقوله عن مالك ابن عبيدة فقط، والثاني يشمل جميع الإسناد والمثني وهو أولى لأنه الواقع في نفس الأمر. وطريق غندر وصلها أحد في مسنده عنه كذلك، وطريق معاذ وهو ابن معاذ العنبري البصري وصلها الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة، وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وحجاج والنسائي من رواية وهب بن جرير والإسماعيلي من رواية يزيد بن هارون كلهم عن شعبة كذلك.

قوله: (وقال ابن إسحاق) أي صاحب المغازي عن سعد أي ابن إبراهيم، وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه وهي الراجحة.

قوله: (وقال حماد) يعني ابن سلمة كما جزم به المزني وآخرون، وكذا أخرجه الطحاوي وابن منده موصولاً من طريقه، ورواه الكرماني في زعمه أنه حماد بن زيد، والمراد أن حماد وافق شعبة في قوله عن مالك ابن عبيدة، وقد وافقهما أبو عاتشة فيما أخرجه الإسماعيلي عن جعفر القزويني عن تيبة عنه، لكن أخرجه مسلم والنسائي عن تيبة فوقع في روايتهما عن ابن عبيدة ميمهما، وكان ذلك وقع من تيبة في وقت حماد ليكون أقرب إلى الصواب، قال أبو مسعود: أهل المدينة يقولون عبد الله بن عبيدة وأهل العراق يقولون مالك بن عبيدة، والأول هو الصواب انتهى. فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق. وقد رواه القمني عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الروم قال: «عن عبد الله بن مالك بن عبيدة عن أبيه» قال مسلم في صحيحه: قوله عن أبيه خطأ انتهى. وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك ابن عبيدة ظن أن رواية أهل المدينة مرسله فهم في ذلك. والله أعلم.

٣٩ - باب حدّ المريض أن يشهد الجماعة

٦٦٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ الْأَسَدِيُّ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَلَذَكَرْنَا الْمُوَاطَّةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّلَاحِ لَهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَرَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَذِنَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: «إِنْ كُنْ صَرَّاحِبٌ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ بِحِفْظٍ، فَخَرَجَ يَهَادِي تَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَانِيَا أَنْظَرَ رَجُلَيْنِ تَحْتَ طَوْنِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ.

قِيلَ لِلأَعْمَشِ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ؟ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: نَعَمْ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذِهِ. وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ: جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا. [راجع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨ مطولاً]

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ اللَّهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَمَّا

بعده رجلاً قام مقامه أبدأ الحديث، وسيأتي يتماهى في «باب وفاة النبي ﷺ» في أواسر المخازي إن شاء الله تعالى. وأخرجه مسلم أيضاً. وهذا التقرير يتنفع إشكال من قال إن صوابه يوسف لم يقع منهن إظهار يخالف ما في الباطن. ووقع في مرسل الحسن عند أبي خزيمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تكلم النبي ﷺ أن يصرف ذلك عنه، فوافقت التوصل إلى ذلك بكل طريق فلم يتم. ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة اتين لمرأة المزهر يظهن تعنيفها، ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن، كذا قال وليس في سياق الآية ما يساعد ما قال.

قوله: (لم أبي به) كذا هنا بضم المزة. وفي رواية موسى بن أبي عائشة أن ذلك كان بامرهم ولطفه فقال أجلسني إلى جنبه، فأجلساه، وعين أبو معاوية عن الأعمش في إسناده حديث الباب كما سيأتي بعد أبواب مكان الجلوس فقال في روايته «حتى جلس من يسار أبي بكر» وهذا هو مقام الإمام، وسيأتي القول فيه. وأغرب القرطبي شارح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر إماماً أو مأموماً؟ فقال: لم يقع في الصحيح بيان جلوسه ﷺ هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره. انتهى. ورواية أبي معاوية هذه عند مسلم أيضاً، فالعجب منه كيف ينفل عن ذلك في حال شرحه له.

قوله: (فقبل للأعمش إلخ) ظاهره الانقطاع، لأن الأعمش لم يستنده، لكن في رواية أبي معاوية عنه ذلك متصلاً بالحديث، وكذا في رواية موسى بن أبي عائشة وغيرها.

قوله: (رواه أبو داود) هو الطيالسي.

قوله: (بعضه) بالنصب وهو بلد من الضمير، وروايته هذه وصلها الزبارة قال: حدثنا أبو موسى محمد بن لثمي حدثنا أبو داود به ولطفه «كان رسول الله ﷺ المقدم بين يدي أبي بكر» كذا رواه مختصراً، وهو موافق لقضية حديث الباب، لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشر عن أبي داود يستنده هذا عن عائشة قالت: «من الناس من يقول: كان أبو بكر للمقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف، ومنهم من يقول: كان رسول الله ﷺ هو للمقدم» ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ «أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر» أخرجه ابن المنذر، وهذا محسن رواية أبي موسى، وهو اختلاف شديد.

ووقع في رواية مسروق عنها أيضاً اختلاف فأخرجه ابن حبان في رواية أبي عاصم عن شقيق عنه بلفظ «كان أبو بكر يصلي بصلاته، والناس يصلون بصلاته أبي بكر» وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق بلفظ «أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر» وظاهر رواية محمد بن بشر أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة، ولكن تصافرت الروايات عنها بإيجاز ما يدل على أن النبي ﷺ كان هو الإمام في تلك الصلاة، منها رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا إليها فيها «فجعل أبو بكر يصلي بصلاته النبي ﷺ والناس بصلاته أبي بكر» وهذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى، وخالفه شعبة أيضاً فرواه عن موسى بلفظ «إن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ في الصف خلفه» فمن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموماً للجزم بها، ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره، ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان إماماً، ونسك بقول أبي بكر في «باب من دخل ليوم الناس» حيث قال: «ما كان لأبي إن يقامه أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ، ومنهم من سلك الجميع فحمل القصة على التعدد. وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في بابيه. ويؤيده اختلاف النفل عن الصلاة غير عائشة، فحدث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموماً كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا إليها عن ابن عباس، وحدث أنس فيه أن أبا بكر كان إماماً أخرجه الترمذي وغيره من

رواية حيد بن ثابت عنه بلفظ «آخر صلاة صلاها النبي ﷺ خلف أبي بكر في ثوب» وأخرجه النسائي من وجه آخر عن حيد بن أنس فلم يذكر ثابته، وسيأتي بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به» قريباً إن شاء الله تعالى.

قوله: (وإذا أبو معاوية عن الأعمش: جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائماً) يعني روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الأعمش كما رواه حفص بن غياث مطولاً وشعبة مختصراً كلهم عن الأعمش بإسناده المذكور، فزاد أبو معاوية ما ذكر. وقد تقدمت الإشارة إلى المكان الذي وصله المصنف فيه. وغفل منطلي ومن تبعه فسبوا وصله إلى رواية ابن عمر عن أبي معاوية في صحيح ابن حبان، وليس بجيد من وجهين: أحدهما أن رواية ابن عمر فيها عن يسار أبي بكر، والثاني أن نسبته إلى تخريج صاحب الكتاب أولى من نسبته لغيره فيه.

قوله في الحديث الثاني: (لا تقل على النبي ﷺ) أي أشد به مرضه، يقال تقل في مرضه إذا ركعت أعضائه من خفة الحركة.

قوله: (فأما له) يفتح المزة وكر المعجمة وتشديد النون أي الأزواج. وحكى الكرماني أنه روي بضم المزة وكر الالف وتخفيف النون على البناء للمجهول، واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه ﷺ كما سيأتي في مرضه إن شاء الله تعالى. وقد تقدم حديث الزهري هذا في حديث النفل والوضوء من المذهب، وفيه زيادة على الذي هنا،

قوله: (فأما له) زاد حاد بن أبي سليمان عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله ﷺ بأن يامر عمر بالصلاة، أخرجه النووي في مسنده، وزاد مالك في روايته التي ذكرناها «قالت خصة لعائشة: ما كنت لأصيب منك غيراً»، ومثله للإسماعيلي في حديث الباب، وإنما قالت خصة ذلك لأن كلامها صدف المرة الثالثة من المعادة، وكان النبي ﷺ لا يراجع بعد ثلاث، فلما أشار إلى الإنكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجعلت خصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك، ولعلها تذكرت ما وقع لها أيضاً في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه.

قوله: (فليصل بالناس) في رواية الكشيحي «لناس».

قوله: (فخرج أبو بكر) في حلف دل عليه سياق الكلام، وقد بينه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولطفه «فأما الرسول» أي بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فأجيب بذلك، في روايته أيضاً «فقال له إن رسول الله ﷺ يأمرك أن تصلي بالناس» فقال أبو بكر وكان رجلاً رفيقاً بأمر صل بالناس فقال له عمر: أنت أحق بذلك، وقول أبي بكر هنا لم يرد به ما رواه عائشة. قال النووي: تولوه بعضهم على أنه قاله تواضعاً، وليس كذلك، بل قاله للعلم المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء، فخشي أن لا يسمع الناس. انتهى. ويحتمل أن يكون ﷺ فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر، وعلم قوة عمر على ذلك، فاختاره. ويؤيده أنه عند البيهة أشار عليهم أن يباهوا أو يساهوا أبا حيدة بن الجراح. والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة، وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء باشر بنفسه أو استخلف. قال القرطبي: ويستفاد منه أن للمستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك.

قوله: (فصلى) في رواية المستعلي والسرخسي «فصلي» وظاهره أنه شرع في الصلاة، ويحتمل أن يكون المراد أنه تها لها، وسيأتي في رواية أبي معاوية عن الأعمش بلفظ «فلما دخل في الصلاة» وهو محتمل أيضاً بأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة، وبأنى البحث مع من حله على ظاهره إن شاء الله تعالى.

قوله: (فوجد النبي صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة) ظاهره أنه وجد ذلك في تلك الصلاة بينهما، ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وأن يكون فيه خفف كما تقدم مثله في قوله: «فخرج أبو بكر»، وأوضح منه رواية موسى بن أبي عائشة المذكور «فصلى أبو بكر تلك الأيام. ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة» وعلى ذلك لا يتبين أن تكون الصلاة المذكورة هي المشاء.

قوله: (بهاذي) بضم أوله وفتح الدال أي يعتمد على الرجلين متسائلاً في مشيه من شدة الضعف. التهادي التمايل في المشي البطيء، وقوله: «يظنان الأرض» أي لم يكن يقدر على تمكينها من الأرض، وسقط لفظ «الأرض» من رواية الكشيحي، وفي رواية عاصم المذكورة عند ابن حبان «إني لأظن لي بطون قديمه».

قوله: (بين رجلين) في الحديث الثاني من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب، ومثله في رواية موسى بن أبي عائشة، ووقع في رواية عاصم المذكور «وجد خفة في نفسه فخرج بين يريوة ونوبة» ويصح كما قال النووي بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين، ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلي، أو يحمل على التعدد، ويدل عليه ما في رواية الدارقطني أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن العباس. وأما ما في مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلي فذلك في حال عيته إلى بيت عائشة.

(تنبيه): نوبة بضم النون وبالموحدة ذكره بعضهم في النساء الصحابيات فوهم، وإنما هو حيد أسود كما وقع عند سيف في كتاب الردة، ويؤيده حديث سالم بن حيد في صحيح ابن خزيمة بلفظ «خرج بين يريوة ورجل آخر».

قوله: (فأراد أبو بكر) زاد أبو معاوية عن الأعمش «فلما سمع أبو بكر حسه وفي رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في هذا الحديث «فلما أحس الناس به سبحوا»

وسباني في رواية ابن أبي عاتشة عن عبيد الله شيخ الزهري وسياقه اتم من سياق الزهري.

قوله: (قال هو علي بن أبي طالب) زاد الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق عن معمر ولكن عاتشة لا تطيب نفساً له بخبره ولاين إسحاق في المغازي عن الزهري ولكنها لا تقدر على أن تذكره غيره ولم يقف الكرماني على هذه الزيادة فصر عنها بعبارة شنيعة، وفي هذا رد على من تطع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة، ورد على من زعم أنها أبهمت الثاني لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة يتركها على الفضل وتارة على إسماء وتارة على علي، وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس، واختص بذلك إكراماً له، وهذا تروهم ممن قاله والواقع خلافه، لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المبهم علي فهو المتمد والله أعلم. ودعوى وجود العباس في كل مرة والذي يتبدل غيره مردودة بدليل رواية عاصم التي قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح بأن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها. والله أعلم. وفي هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر، وترجيحه على جميع الصحابة، وفضيلة عمر بعده، وجواز التثاء في الوجه لمن أمن عليه الإحجاب، وملاطفة النبي ﷺ لأزواجه وخصوصاً لعائشة، وجواز مراجعة الصغير الكبير، والمشاورة في الأمر العام، والأدب مع الكبير لم أبي بكر بالآخر من الصف، وإكرام الفاضل لأنه أراد أن يتخر حتى يستوي مع الصف فلم يتركه النبي ﷺ. يترجح من مقامه. وفيه أن البكاء ولو كثر لا يطل الصلاة لأنه ﷺ بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء لم يبدل عنه، ولا نهاء عن البكاء، وأن الإهاء يقوم مقام التطيق، واقتصار النبي ﷺ على الإشارة بمحتل أن يكون لضعف صوته، وبمحتل أن يكون للإعلام بأن غاطية من يكون في الصلاة الإهاء أولى من التطق، وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان الرضى يرخس في تركها، وبمحتل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى، وقال الطبري: إنما فعل ذلك لئلا يعثر أحد من الأمة بعده نفسه بأدنى عذر فيختلف عن الإمامة، وبمحتل أن يكون قصد إقحام الناس أن تقدمه لأبي بكر كان لأهليته لذلك حتى إنه صلى خلفه، واستدل به على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر، وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه، ويتحقق به من زعم عن الصف وعلى جواز التمام بعض المأمومين ببعض وهو قول الشعبي واختيار الطبري وأما إليه البخاري كما سباني، وتعقب بأن أبا بكر إنما كان مبغضاً كما سباني في «باب من أسمع الناس التكبير» من رواية أخرى عن الأعشى، وكذا ذكره مسلم على هذا، فمعنى الاقتداء اقتداؤهم بصوته، ويؤيده أنه ﷺ كان جالساً وكان أبو بكر قائماً فكان بعض أفعاله يفتى على بعض المأمومين فمن ثم كان أبو بكر كالإمام في حقه. والله أعلم. وفي اتباع صوت الكبر وصحة صلاة المستمع والسامع، ومنهم من شرط في صحته تقدم إذن الإمام، واستدل به الطبري على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به وقتدي هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة. وعلى جواز إنشاء القدوة في أثناء الصلاة، وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة واتم برسول الله ﷺ. وقد قلنا أنه ظاهر الرواية. ويؤيده أيضاً أن في رواية أروم بن شرحبيل عن ابن عباس «فابتدأ النبي ﷺ القراءة من حيث انتهى أبو بكر» واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للمالكية مطلقاً ولأحد حيث أوجب القعود على من يصلي خلف القاعد كما سباني الكلام عليه في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به» إن شاء الله تعالى.

٤٠- باب الرخصة في المطر والعلية

أن يصلي في رحله

٦٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ، فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ، ثُمَّ قَالَ: لَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ، إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ ذَاتُ بَرْدٍ وَمَطَرٍ، يَقُولُ: «الَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ». [رواجع: ٦٣٢. أخرجه مسلم: ٦٩٧]

٦٦٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عُبَيْدَانَ بْنَ مَالِكٍ، كَانَ يَوْمَ قُرْمَةَ وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا ظِلْمَةً وَالسَّيْلُ، وَأَنَا وَرَجُلٌ

خَبِيرٌ أَهْرَ، فَصَلَّى يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا اتَّخَذَهُ مُصَلًى، فَبَشَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ نَجَبًا أَنْ أَصَلِّيَ». فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [رواجع: ٤٢٤. أخرجه مسلم: ٣٣، وفي المساجد (٢٦٣)]

قوله: (باب الرخصة في المطر والعلية أن يصلي في رحله) ذكر العلة من عطف العام على الخاص لأنها أهم من أن تكون بالمطر أو غيره، والصلاة في الرحل أهم من أن تكون بجماعة أو منفرداً لكنها مظنة الانفراد، والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان، وعلى حديث عتيبان في «باب للمساجد في البيوت» وسياقه هناك أتم، وإسماعيل شيخه هنا هو ابن أبي أويس.

٤١- باب هل يصلي الإمام بمن حضر، وهل يخطب

يوم الجمعة في المطر

٦٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْمٍ ثَوَابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ، قَاتَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَّا بَلَغَ عِيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: قُلِي الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ، فَظَنَرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، لَكَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا، فَقَالَ: كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا، إِنَّ هَذَا قُلَّةٌ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، يُغِيي النَّبِيَّ ﷺ، إِنَّمَا غَرَمَةٌ، وَأَلْسِي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ.

وَعَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ: نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أُلْزِمَكُمْ، فَتَجِبُونَ تَلُوسُونَ الطَّيْنَ إِلَى رُكْبَتِكُمْ. [رواجع: ٦١٦. أخرجه مسلم: ٦٩٩]

٦٦٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِیْزَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ، فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، فَأَلْبَسَتِ الصَّلَاةَ، قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَوَّلَ الطَّيْنِ فِي جَنْبَيْهِ. [الزهري: ٨١٣، ٤٨٣٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٧، ٢٠٣٦، ٢٠٤٠. أخرجه مسلم: ١١٦٧]

٦٧٠- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ يَقُولُ قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنِّي لَا اسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَقْلًا، وَكَانَ رَجُلًا صَخْمًا، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَلَدَّاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، قَبَسْتُ لَهُ خَصِيرًا، وَنَضَحْتُ طَرَفَ الْخَصِيرِ، صَلَّى عَلَيْهِ وَرَحَّمْنِي، فَقَالَ مِنْ آلِ الْخَارِوُدِ لَأَنْسَ: أَكُنَّا النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّسِي الصَّخْمِيَّ؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يُؤَمِّلِي. [الزهري: ١١٧٩، ٤٢٩٠٨]

قوله: (باب هل يصلي الإمام بمن حضر) أي مع وجود العلة المرخصة للتخلف، فلو تكلف قوم الحضور فصلى بهم الإمام لم يكره، فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباحة لا للتنبذ، ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه «فظهر بعضهم إلى بعض» لما أمر المؤذن أن يقول «الصلاة في الرحال» فإنه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر، وأما قوله «وهل يخطب يوم الجمعة في المطر» فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضاً وفيه أن ذلك كان يوم الجمعة وأن قوله «إنها عزمة» أي الجمعة، وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العلة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس، وأما قول بعض الشراح بمحتل أن يكون ذلك في الجمعة فمردود لأنه سباني الاعتكاف أنها كانت في صلاة الصبح، وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه. ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة.

قوله: (وعن حماد) هو معطوف على قوله: «حدثنا حماد بن زيد» وليس بمعلق، وقد تقدم في الأذان من مسند من حماد عنهما جميعاً.

وليس كذلك، وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة. ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً.

(الثالثة): ما يقع في بعض كتب الفقه إذا حضر العشاء والعشاء فابعدوا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ، كلنا في شرح الترمذي لشيخنا أبي الفضل، لكن رأيت بخط الحافظ تطلب الذين أن ابن أبي شيبة أخرج عن إسماعيل وهو ابن علية عن ابن إسحاق قال: حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلمة مرفوعاً «إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابعدوا بالعشاء» فإن كان ضبطه فذاك، وإلا فقد رواه أحد في مسنده عن إسماعيل بلفظ «وحضرت الصلاة» ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبة فراءت الحديث فيه كما أخرجه أحمد. والله أعلم.

٤٣- باب إذا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَيَدْعُو مَا يَأْكُلُ

٦٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ أُمِّةٍ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: زَالَتْ رُسُومُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ فِرَاقًا يَخْرُجُ مِنْهَا، فُدْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، فَهَامَ فَطَرَحَ السَّكِينُ، فَصَلَّى وَلَمْ يَخْرُجْ. [راجع: ٢٠٨. أخرجه مسلم: ٣٥٥]

قوله: (باب إذا دعي الإمام إلى الصلاة ويده ما يأكل) قيل أنشأ بهذا إلى أن الأمر الذي في الباب قبله للندب لا للوجوب، وقد قلنا قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده، فيحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل، ويحتمل تنقيده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه به، وأما غيره من المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقاً، ويؤيده قوله فيما سبق «إذا وضع عشاء أحدكم» وقد قلنا تقرير ذلك مع بقية فوائد الحديث في «باب من لم يتروأ من لحم الشاة» من كتاب الطهارة. وقال الزين بن النثير: لعله ﷺ أخذ في خاصة نفسه بالهزيمة فقدم الصلاة على الطعام، وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته، وأبكم مملك لإربه انتهى. ويحكم على من استدل به على أن الأمر للندب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته في الأكل فلا تتم الدلالة به. وإبراهيم المذكور في الإسناد هو ابن سعد، وصالح هو ابن كيسان، والإسناد كله مدنيون.

٤٤- باب مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلُهُ فَأَلَيَمَتْ

الصَّلَاةُ فَخَرَجَ

٦٧٦- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَمْوِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي يَتِيمٍ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ، تَغْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ. [نظر: ٥٣٩٣، ٦٠٣٩]

قوله: (باب من كان في حاجة أهله) كانه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوف إليه، إذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب. وأيضاً فوضع الطعام بين يدي الأكل فيه زيادة تشوف، وكلما تأخر تناوله ازداد غلاظ باقي الأمور. وعمل النص إذا اشتمل على وصف يمكن اعتباره بتعيين عدم إلغائه.

قوله: (في مهنة أهله) بفتح الميم وكسرهما وسكون الماء فهما، وقد فسرها في الحديث بالخدمة، وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه أخرجه في الأدب عن حصن بن عمر، وفي التفقات عن محمد بن عمر، وأخرجه أحد عن يحيى القطان وغندر والإسماعيلي من طريق ابن مهدي، ورواه أبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة بدونها. وفي الصحاح المهنة بالفتح للخدمة، وهذا موافق لما قاله، لكن فسرها صاحب المحكم بأخص من ذلك فقال: المهنة الحلق بالخدمة والعمل. ووقع في رواية المستملي وحده «في مهنة بيت أهله» وهي موجهة مع شذوذها، والمراد بالأهل نفسه أو ما هو أعم من ذلك. وقد وقع مفسراً في الشئباني للترمذي من طريق عمرة عن عائشة بلفظ «ما كان إلا بشرًا من البشر: يغلي ثوبه، ويغلب شاته، ويخدم نفسه» ولأحد وابن حبان من رواية مروة عنها «يغيط ثوبه، ويغصص ثملته» وزاد ابن حبان «ويرقع ثوبه» زاد المحاكم في الإكليل «ولا رأته ضرب يده امرأة ولا خدام».

الصلاة، فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى: لو كان جامعاً واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك، وسيله أن يتقل من ذلك المكان أو يتناول ما كوكلاً يزيل شغل باله ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة: «لا صلاة بحضرة طعام» الحديث، وقول أبي الدرداء لماضي «إقباله على حاجته».

قوله: (ولا يعجل) أي أحكم المذكور أولاً، وقال الطيبي: أفرد قوله «يعجل» نظراً إلى لفظ أحد، وجع قوله «فابعدوا» نظراً إلى لفظ كيم، قال: ولما نرى إذا وضع عشاء أحدكم فابعدوا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه انتهى.

قوله: (وكان ابن عمر) هو موصول عطفًا على المرفوع، وقد رواه السراج من طرق يحمي بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قال: «قال نافع: وكان ابن عمر إذا حضر عشاءه وسع الإقامة وقراءة الإمام لم يقيم حتى يفرغ» ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع «أن ابن عمر كان يصلي للصلوة إذا غابت الشمس» وكان أحياناً يلقاه وهو صائم فيدله عشاءه، وقد نودي للصلوة ثم قام وهو يسمع فلا يترك عشاءه ولا يعجل حتى يقضي عشاءه ثم يخرج فيصلي» انتهى، وهذا أصح ما ورد عنه في ذلك.

قوله: (والله يسمع) في رواية الكشميهني «والله يسمع» بزيادة لام التأكيد في أوله.

قوله: (وقال زهير) هو ابن معاوية الجعفي، وطريقه هذه موصولة عند أبي حوالة في مستخرجه، وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن النضر رواها عنه، وإبراهيم بن شيخ البخاري، وقد وافق زهيراً ووهباً أبو خيرة عند مسلم وأبو بدر عند أبي حوالة والدارودي عند السراج كلهم عن موسى بن عقبه، قال النووي: في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله، لما فيه من ذهاب كمال الخشوع، ويتلحق به ما في معناه عما يشغل القلب، وهذا إذا كان في الوقت سعة، فإن ضاقت صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير، وحكى الشوكلي وجهاً أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته. انتهى. وهذا إما يحمي على قول من يوجب الخشوع، ثم فيه نظر لأن المفسدين إذا تمارفتا اقتصر على إخفائهما، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والفرق وغير ذلك، وإذا صلى محافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور. وادعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود، وقال مثل ذلك في حق التائم والناسي، واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب، واعترضه ابن دقيق العيد بأنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر، وإن أريد به مطلق التوسعة فمسلّم ولكن ليس عمل الخلاف المشهور، فإن بعض من ذهب إلى سبق وقتها جعله مقدراً بزمان يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيمت يكسر بها سورة الموح. واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب، لأن ظاهره أنه يشغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة، وفيه نظر لأن بعض من ذهب إلى الوجوب كإبن حبان جعل حضور الطعام علواً في ترك الجماعة فلا دليل على حيثش على إسقاط الوجوب مطلقاً، وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله: «فابعدوا» على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل، وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتبادى بل يقيم إلى الصلاة، قال النووي: وصنع ابن عمر يطل ذلك، وهو الصواب. وتعقب بأن صنع ابن عمر اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره، لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده، ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس «أنهما كانا يأكلان طعاماً وفي التتر شواء. فلما لمؤذن أن يقيم فقال له ابن عباس: لا تعجل لتلا تروم وفي أنفسنا منه شيء» وفي رواية ابن أبي شيبة «ثلاثا يعرض لنا في صلاتنا، وله من الحسن بن علي قال: «العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة» وفي هذا كله إشارة إلى أن الملة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام، فينبغي أن يدبر الحكم مع علته وجوداً وعدمًا ولا يتعبد بكل ولا يفتي. ويستثنى من ذلك الصائم فلا تكروه صلاته بحضرة الطعام، إذ للمتبع بالشرع لا يشغل المعامل نفسه به، لكن إذا غلب استحب له التحول من ذلك المكان.

(فائدتان):

(الأولى): قال ابن الجوزي ظن أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله،

قوله: (إذا حضرت الصلاة) في رواية ابن عسرة: فإذا سمع الأذان وهو انخص. ووقع في الترجمة «تأملت الصلاة» وهي انخص، وكأنه اخذ من حديثها للقدم في «باب من انتظر الإقامة» فإن فيه «حتى يأتي المأذن للإقامة». واستدل بحديث الباب على أنه لا يكره التشمير في الصلاة، وأن النبي عن كثب الشمر والياب للشمير، لكونها لم تذكر أنه أزاح عن نفسه هيئة المنيعة، كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه، وفيه نظر لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له هيتان، ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة علم وقوعه. وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله، وترجم عليه للولف في الأدب «كيف يكون الرجل في أهله».

٤٥- باب من صلى بالناس وهو لا يُريد إلا أن يعلمهم

صلاة النبي ﷺ وسنته

٦٧٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْبٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوَارِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّيَ بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أُصَلِّيَ كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي. فَقُلْتُ لَأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ حَتِيجَةٍ هَذَا. قَالَ: وَكَانَ حَتِيجًا، يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، قِيلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى. (مهر: ٨٠٢، ٨١٨، ٨٢٤، واهر في الأذان: باب ١١٥)

قوله: (باب من صلى بالناس إلخ) والمحدث مطلق للترجمة، وكأنه لم يجرم فيها بالحكم لما سنينه.

قوله: (حدثنا وهيب) هو ابن خالد، والإسناد كله بصريون.

قوله: (إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة) يستدل في هذه الإفادة لما يلزم عليها من وجود صلاة غير قرية ومثلها لا يصح، وأجيب بأنه لم يرد في القرية وإنما أراد بيان السبب الباحث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة، وكأنه قال: ليس الباحث في على هذا الفعل حضور صلاة معينة من أداء أو إصالة أو غير ذلك، وإنما الباحث في عليه قصد التعليم، وكأنه كان تعين عليه حينئذ لأنه أحد من غوخط بقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي» كما سيأتي، وروى أن التعليم بالفعل أوضح من القول، ففيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة.

قوله: (أصلي) زاد في «باب كيف يعتمد على الأوض» عن معلى عن وهيب «ولكني أريد أن أريكم».

قوله: (مصل سبخنا) هو عمرو بن سلمة كما سيأتي في «باب اللبث بين المسجدين» وسياقه هناك أم، ونذكر قولاه هناك إن شاء الله تعالى.

(تنبيه): أخرج صاحب العملة هذا الحديث، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث.

٤٦- باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة

٦٧٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَعْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَيْلَعَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ غُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَرَّةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَدَّ مَرَحُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَامَ مَقَامًا لَمْ يَسْطِيعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَصَادَتْ، فَقَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَبِإِنَّكَ صَوَّاجِبٌ يُوسُفَ». فَادَّاهَ الرَّسُولُ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ. (مهر: ٣٣٨٥، أخرجه مسلم: ٤٢٠)

٦٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: اخْتَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرْحَبِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامٍ، لَمْ يُسَمِّعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ غَمْرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ لِحَضْرَتِهِ: قَوْلِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِهِ، لَمْ يُسَمِّعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ غَمْرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَقُلْتُ حَضْرَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ، إِنَّكَ لَأَنْتَ صَوَّاجِبٌ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». قَالَتْ: حَضْرَتُهُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُحْبِبَ مِنْكَ خَيْرًا. (راجع: ١٩٨، أخرجه مسلم: ٤١٨ مطول)

٦٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: اخْتَرَنَا حُثَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: اخْتَبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ تَبَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَنِي وَصِيحَةً: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّيَ لَهُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي تَوَلَّى لَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، وَغَمْرٌ حُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ مِيزَ الْخُجْرَةِ، يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ، كَانَ وَجْهَهُ وَرَقَةً مُضْطَحَّةً، ثُمَّ تَسَمَّ بِنَحْشَكِهِ، فَهَمَّتَا أَنْ نَقْنِى مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ، فَكَصَحَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَيْنَيْهِ لِيَحِلَّ الصُّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ، فَادَّارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ إِيمُوا صَلَاتَكُمْ». وَأَزْجَى السُّفْرَ قَوْلِي مِنْ يُونُسَ. (مهر: ٦٨١، ٧٥٤، ٧٢٥، ٤٤٤٨، واهر في الطلال: باب ٢٤، أخرجه مسلم: ٤١٩)

٦٨١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ لثَلَاثًا، فَلَقِمَتِ الصَّلَاةَ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ: نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجَابِ رُقُوعَهُ، فَلَمَّا وَصَحَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ، مَا نَظَرْنَا مُنْظَرًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَصَحَ لَنَا، فَلَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَبِيدُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَزْجَى النَّبِيُّ ﷺ الْحِجَابَ، لَلَمْ يُفْقَرْ عَلَيْنَا حَتَّى مَاتَ. (راجع: ٦٨٠، أخرجه مسلم: ٤١٩)

٦٨٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ حَنْزَلَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ، قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ عِلَّةَ الْبُكَاءِ، قَالَ: «مُرُوا كَيْفَئِي». فَادَّارَهُ، قَالَ: «مُرُوا كَيْفَئِي، إِنَّكَ صَوَّاجِبٌ يُوسُفَ».

تَابَعَهُ الزُّهْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، وَاسْتَحَقَّ ابْنُ يَحْيَى الْكَلْبِي، عَنْ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ غَزَلٌ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَنْزَلَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة) أي من ليس كذلك، ومقتضاه أن الأعلّم والأفضل أحق من المأمّ والفاضل، وذكر الفضل بعد العلم من المأم بعد الخاص، وسيأتي الكلام على ترتيب الأئمة بعد باين.

قوله: (حدثنا حسين) هو ابن علي الجعفي، والإسناد سوى الراوي عنه كلهم كوفيون، وأبو بردة هو ابن أبي موسى، وومم من زعم أنه هنا اسمه.

قوله: (رقيق) أي رقيق القلب.

قوله: (لم يستطع) أي من البكاء.

قوله: (لاداه الرسول) هو بلال.

قوله: (فصلى بالناس في حياة النبي ﷺ) أي إلى أن مات، وكذا صرح به موسى بن عقيبة في المغازي.

قوله: (عن أبيه عن عائشة) كذا رواه جماعة عن مالك موصولاً، وهو في أكثر نسخ «الموطأ» مرسل ليس فيه عائشة.

قوله: (مه) هي كلمة زجر بنيت على السكون.

قوله: (فليصل بالناس) في رواية الكشميهني «لنناس» وقد تقدم الكلام على

١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨ مطرواً

قوله: (باب من قام أي صلى (إلى جنب الإمام ليلة) أي سبب اتقى ذلك، وقد تقدم ما فيه في «باب حد المريض».

قوله: (قال عروة فوجد) هو بالإسناد المذكور، وهم من جعله معلقاً. ثم إن ظاهر الإرسال من قوله: «فوجد» إلخ» لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن غير بهذا الإسناد متصلاً بما قبله، وأخرجه ابن ماجه عنه، وكذا وصلة الشافعي عن يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة عن هشام، وكذا وصلة من عروة عنها كما تقدم، ويحتمل أن يكون عروة أخذ عن عائشة وعن غيرها فلذلك قطعه عن القدر الأول الذي أخذه عنها وحدها، والأصل في الإمام أن يكون مقدماً على المؤمنين إلا إن ضاق المكان أو لم يكن إلا ساموم واحد، وكذا لو كانوا عراً، وما عدا ذلك يجوز ويجزي ولكن نفوت الفضيلة.

٤٨ - باب من دخل ليوم الناس، فجاء الإمام الأول

فكأعز الأعر أو لم يأخرو، جازت صلاة.

فيه عائشة، عن أبيه. (رواه: ١٩٨).

٦٨٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن مغيرة السامري: أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، فحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر، فقال: أتصلي للناس قالم؟ قال: نعم، فصلت أبو بكر، فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة، فصلى حتى وقف في الصف، فصلى الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته، فلما أتم الناس الصلوة، ألقى رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله ﷺ: «ان امكث مكانك». فركع أبو بكر بعده، فعبد الله على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف، وكف رسول الله ﷺ فصلت، فلما انصرف قال: «يا أبا بكر، ما تمكك أن تلت إذ أمرتك». فقال: أبو بكر: «ما كان لاني إني فخافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ، فقال: رسول الله ﷺ: «ما لي رأيكم أكثرتم الصلوة، من رآه في صلاته فليستح، فإنه إذا سمع الصلوة إليهم، وإنما الصلوة للنساء». (الطبر: ٤١٧٠، ٤١٧١، ٤١٧٢، ٤١٧٣، ٤١٧٤، ٤١٧٥، ٤١٧٦، ٤١٧٧، ٤١٧٨، ٤١٧٩، ٤١٨٠، ٤١٨١، ٤١٨٢، ٤١٨٣، ٤١٨٤، ٤١٨٥، ٤١٨٦، ٤١٨٧، ٤١٨٨، ٤١٨٩، ٤١٩٠، ٤١٩١، ٤١٩٢، ٤١٩٣، ٤١٩٤، ٤١٩٥، ٤١٩٦، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢٠٢، ٤٢٠٣، ٤٢٠٤، ٤٢٠٥، ٤٢٠٦، ٤٢٠٧، ٤٢٠٨، ٤٢٠٩، ٤٢١٠، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٤٢١٤، ٤٢١٥، ٤٢١٦، ٤٢١٧، ٤٢١٨، ٤٢١٩، ٤٢٢٠، ٤٢٢١، ٤٢٢٢، ٤٢٢٣، ٤٢٢٤، ٤٢٢٥، ٤٢٢٦، ٤٢٢٧، ٤٢٢٨، ٤٢٢٩، ٤٢٣٠، ٤٢٣١، ٤٢٣٢، ٤٢٣٣، ٤٢٣٤، ٤٢٣٥، ٤٢٣٦، ٤٢٣٧، ٤٢٣٨، ٤٢٣٩، ٤٢٤٠، ٤٢٤١، ٤٢٤٢، ٤٢٤٣، ٤٢٤٤، ٤٢٤٥، ٤٢٤٦، ٤٢٤٧، ٤٢٤٨، ٤٢٤٩، ٤٢٥٠، ٤٢٥١، ٤٢٥٢، ٤٢٥٣، ٤٢٥٤، ٤٢٥٥، ٤٢٥٦، ٤٢٥٧، ٤٢٥٨، ٤٢٥٩، ٤٢٦٠، ٤٢٦١، ٤٢٦٢، ٤٢٦٣، ٤٢٦٤، ٤٢٦٥، ٤٢٦٦، ٤٢٦٧، ٤٢٦٨، ٤٢٦٩، ٤٢٧٠، ٤٢٧١، ٤٢٧٢، ٤٢٧٣، ٤٢٧٤، ٤٢٧٥، ٤٢٧٦، ٤٢٧٧، ٤٢٧٨، ٤٢٧٩، ٤٢٨٠، ٤٢٨١، ٤٢٨٢، ٤٢٨٣، ٤٢٨٤، ٤٢٨٥، ٤٢٨٦، ٤٢٨٧، ٤٢٨٨، ٤٢٨٩، ٤٢٩٠، ٤٢٩١، ٤٢٩٢، ٤٢٩٣، ٤٢٩٤، ٤٢٩٥، ٤٢٩٦، ٤٢٩٧، ٤٢٩٨، ٤٢٩٩، ٤٣٠٠، ٤٣٠١، ٤٣٠٢، ٤٣٠٣، ٤٣٠٤، ٤٣٠٥، ٤٣٠٦، ٤٣٠٧، ٤٣٠٨، ٤٣٠٩، ٤٣١٠، ٤٣١١، ٤٣١٢، ٤٣١٣، ٤٣١٤، ٤٣١٥، ٤٣١٦، ٤٣١٧، ٤٣١٨، ٤٣١٩، ٤٣٢٠، ٤٣٢١، ٤٣٢٢، ٤٣٢٣، ٤٣٢٤، ٤٣٢٥، ٤٣٢٦، ٤٣٢٧، ٤٣٢٨، ٤٣٢٩، ٤٣٣٠، ٤٣٣١، ٤٣٣٢، ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٤٣٣٥، ٤٣٣٦، ٤٣٣٧، ٤٣٣٨، ٤٣٣٩، ٤٣٤٠، ٤٣٤١، ٤٣٤٢، ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٤٣٤٦، ٤٣٤٧، ٤٣٤٨، ٤٣٤٩، ٤٣٥٠، ٤٣٥١، ٤٣٥٢، ٤٣٥٣، ٤٣٥٤، ٤٣٥٥، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧، ٤٣٥٨، ٤٣٥٩، ٤٣٦٠، ٤٣٦١، ٤٣٦٢، ٤٣٦٣، ٤٣٦٤، ٤٣٦٥، ٤٣٦٦، ٤٣٦٧، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٤٣٧٠، ٤٣٧١، ٤٣٧٢، ٤٣٧٣، ٤٣٧٤، ٤٣٧٥، ٤٣٧٦، ٤٣٧٧، ٤٣٧٨، ٤٣٧٩، ٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٤٣٨٢، ٤٣٨٣، ٤٣٨٤، ٤٣٨٥، ٤٣٨٦، ٤٣٨٧، ٤٣٨٨، ٤٣٨٩، ٤٣٩٠، ٤٣٩١، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣، ٤٣٩٤، ٤٣٩٥، ٤٣٩٦، ٤٣٩٧، ٤٣٩٨، ٤٣٩٩، ٤٤٠٠، ٤٤٠١، ٤٤٠٢، ٤٤٠٣، ٤٤٠٤، ٤٤٠٥، ٤٤٠٦، ٤٤٠٧، ٤٤٠٨، ٤٤٠٩، ٤٤١٠، ٤٤١١، ٤٤١٢، ٤٤١٣، ٤٤١٤، ٤٤١٥، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤١٨، ٤٤١٩، ٤٤٢٠، ٤٤٢١، ٤٤٢٢، ٤٤٢٣، ٤٤٢٤، ٤٤٢٥، ٤٤٢٦، ٤٤٢٧، ٤٤٢٨، ٤٤٢٩، ٤٤٣٠، ٤٤٣١، ٤٤٣٢، ٤٤٣٣، ٤٤٣٤، ٤٤٣٥، ٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨، ٤٤٣٩، ٤٤٤٠، ٤٤٤١، ٤٤٤٢، ٤٤٤٣، ٤٤٤٤، ٤٤٤٥، ٤٤٤٦، ٤٤٤٧، ٤٤٤٨، ٤٤٤٩، ٤٤٥٠، ٤٤٥١، ٤٤٥٢، ٤٤٥٣، ٤٤٥٤، ٤٤٥٥، ٤٤٥٦، ٤٤٥٧، ٤٤٥٨، ٤٤٥٩، ٤٤٦٠، ٤٤٦١، ٤٤٦٢، ٤٤٦٣، ٤٤٦٤، ٤٤٦٥، ٤٤٦٦، ٤٤٦٧، ٤٤٦٨، ٤٤٦٩، ٤٤٧٠، ٤٤٧١، ٤٤٧٢، ٤٤٧٣، ٤٤٧٤، ٤٤٧٥، ٤٤٧٦، ٤٤٧٧، ٤٤٧٨، ٤٤٧٩، ٤٤٨٠، ٤٤٨١، ٤٤٨٢، ٤٤٨٣، ٤٤٨٤، ٤٤٨٥، ٤٤٨٦، ٤٤٨٧، ٤٤٨٨، ٤٤٨٩، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٢، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤، ٤٤٩٥، ٤٤٩٦، ٤٤٩٧، ٤٤٩٨، ٤٤٩٩، ٤٥٠٠، ٤٥٠١، ٤٥٠٢، ٤٥٠٣، ٤٥٠٤، ٤٥٠٥، ٤٥٠٦، ٤٥٠٧، ٤٥٠٨، ٤٥٠٩، ٤٥١٠، ٤٥١١، ٤٥١٢، ٤٥١٣، ٤٥١٤، ٤٥١٥، ٤٥١٦، ٤٥١٧، ٤٥١٨، ٤٥١٩، ٤٥٢٠، ٤٥٢١، ٤٥٢٢، ٤٥٢٣، ٤٥٢٤، ٤٥٢٥، ٤٥٢٦، ٤٥٢٧، ٤٥٢٨، ٤٥٢٩، ٤٥٣٠، ٤٥٣١، ٤٥٣٢، ٤٥٣٣، ٤٥٣٤، ٤٥٣٥، ٤٥٣٦، ٤٥٣٧، ٤٥٣٨، ٤٥٣٩، ٤٥٤٠، ٤٥٤١، ٤٥٤٢، ٤٥٤٣، ٤٥٤٤، ٤٥٤٥، ٤٥٤٦، ٤٥٤٧، ٤٥٤٨، ٤٥٤٩، ٤٥٥٠، ٤٥٥١، ٤٥٥٢، ٤٥٥٣، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥، ٤٥٥٦، ٤٥٥٧، ٤٥٥٨، ٤٥٥٩، ٤٥٦٠، ٤٥٦١، ٤٥٦٢، ٤٥٦٣، ٤٥٦٤، ٤٥٦٥، ٤٥٦٦، ٤٥٦٧، ٤٥٦٨، ٤٥٦٩، ٤٥٧٠، ٤٥٧١، ٤٥٧٢، ٤٥٧٣، ٤٥٧٤، ٤٥٧٥، ٤٥٧٦، ٤٥٧٧، ٤٥٧٨، ٤٥٧٩، ٤٥٨٠، ٤٥٨١، ٤٥٨٢، ٤٥٨٣، ٤٥٨٤، ٤٥٨٥، ٤٥٨٦، ٤٥٨٧، ٤٥٨٨، ٤٥٨٩، ٤٥٩٠، ٤٥٩١، ٤٥٩٢، ٤٥٩٣، ٤٥٩٤، ٤٥٩٥، ٤٥٩٦، ٤٥٩٧، ٤٥٩٨، ٤٥٩٩، ٤٦٠٠، ٤٦٠١، ٤٦٠٢، ٤٦٠٣، ٤٦٠٤، ٤٦٠٥، ٤٦٠٦، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٤٦٠٩، ٤٦١٠، ٤٦١١، ٤٦١٢، ٤٦١٣، ٤٦١٤، ٤٦١٥، ٤٦١٦، ٤٦١٧، ٤٦١٨، ٤٦١٩، ٤٦٢٠، ٤٦٢١، ٤٦٢٢، ٤٦٢٣، ٤٦٢٤، ٤٦٢٥، ٤٦٢٦، ٤٦٢٧، ٤٦٢٨، ٤٦٢٩، ٤٦٣٠، ٤٦٣١، ٤٦٣٢، ٤٦٣٣، ٤٦٣٤، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٤٦٣٧، ٤٦٣٨، ٤٦٣٩، ٤٦٤٠، ٤٦٤١، ٤٦٤٢، ٤٦٤٣، ٤٦٤٤، ٤٦٤٥، ٤٦٤٦، ٤٦٤٧، ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٤٦٥٠، ٤٦٥١، ٤٦٥٢، ٤٦٥٣، ٤٦٥٤، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧، ٤٦٥٨، ٤٦٥٩، ٤٦٦٠، ٤٦٦١، ٤٦٦٢، ٤٦٦٣، ٤٦٦٤، ٤٦٦٥، ٤٦٦٦، ٤٦٦٧، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩، ٤٦٧٠، ٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣، ٤٦٧٤، ٤٦٧٥، ٤٦٧٦، ٤٦٧٧، ٤٦٧٨، ٤٦٧٩، ٤٦٨٠، ٤٦٨١، ٤٦٨٢، ٤٦٨٣، ٤٦٨٤، ٤٦٨٥، ٤٦٨٦، ٤٦٨٧، ٤٦٨٨، ٤٦٨٩، ٤٦٩٠، ٤٦٩١، ٤٦٩٢، ٤٦٩٣، ٤٦٩٤، ٤٦٩٥، ٤٦٩٦، ٤٦٩٧، ٤٦٩٨، ٤٦٩٩، ٤٧٠٠، ٤٧٠١، ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، ٤٧٠٥، ٤٧٠٦، ٤٧٠٧، ٤٧٠٨، ٤٧٠٩، ٤٧١٠، ٤٧١١، ٤٧١٢، ٤٧١٣، ٤٧١٤، ٤٧١٥، ٤٧١٦، ٤٧١٧، ٤٧١٨، ٤٧١٩، ٤٧٢٠، ٤٧٢١، ٤٧٢٢، ٤٧٢٣، ٤٧٢٤، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٤٧٢٨، ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، ٤٧٣١، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٤٧٣٧، ٤٧٣٨، ٤٧٣٩، ٤٧٤٠، ٤٧٤١، ٤٧٤٢، ٤٧٤٣، ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٤٧٤٧، ٤٧٤٨، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥١، ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤، ٤٧٥٥، ٤٧٥٦، ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، ٤٧٥٩، ٤٧٦٠، ٤٧٦١، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٤، ٤٧٦٥، ٤٧٦٦، ٤٧٦٧، ٤٧٦٨، ٤٧٦٩، ٤٧٧٠، ٤٧٧١، ٤٧٧٢، ٤٧٧٣، ٤٧٧٤، ٤٧٧٥، ٤٧٧٦، ٤٧٧٧، ٤٧٧٨، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٤٧٨١، ٤٧٨٢، ٤٧٨٣، ٤٧٨٤، ٤٧٨٥، ٤٧٨٦، ٤٧٨٧، ٤٧٨٨، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩١، ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٤٧٩٥، ٤٧٩٦، ٤٧٩٧، ٤٧٩٨، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ٤٨٠٥، ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ٤٨٠٨، ٤٨٠٩، ٤٨١٠، ٤٨١١، ٤٨١٢، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، ٤٨١٧، ٤٨١٨، ٤٨١٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥، ٤٨٢٦، ٤٨٢٧، ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٤٨٣٣، ٤٨٣٤، ٤٨٣٥، ٤٨٣٦، ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، ٤٨٣٩، ٤٨٤٠، ٤٨٤١، ٤٨٤٢، ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠، ٤٨٥١، ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٨٥٤، ٤٨٥٥، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، ٤٨٥٨، ٤٨٥٩، ٤٨٦٠، ٤٨٦١، ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦، ٤٨٧٧، ٤٨٧٨، ٤٨٧٩، ٤٨٨٠، ٤٨٨١، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣، ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٤٨٨٨، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٣، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦، ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، ٤٨٩٩، ٤٩٠٠، ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦، ٤٩٠٧، ٤٩٠٨، ٤٩٠٩، ٤٩١٠، ٤٩١١، ٤٩١٢، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥، ٤٩٣٦، ٤٩٣٧، ٤٩٣٨، ٤٩٣٩، ٤٩٤٠، ٤٩٤١، ٤٩٤٢، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١١٢، ٥١١٣، ٥١١٤، ٥١١٥، ٥١١٦، ٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٤، ٥١٢٥، ٥١٢٦، ٥١٢٧، ٥١٢٨، ٥١٢٩، ٥١٣٠، ٥١٣١، ٥١٣٢، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥١٥١، ٥١٥٢، ٥١٥٣، ٥١٥٤، ٥١٥٥، ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩، ٥١٦٠، ٥١٦١، ٥١٦٢، ٥١٦٣، ٥١٦٤، ٥١٦٥، ٥١٦٦، ٥١٦٧، ٥١٦٨، ٥١٦٩، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢٠٢، ٥٢٠٣، ٥٢٠٤، ٥٢٠٥، ٥٢٠٦، ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٥٢١٣، ٥٢١٤، ٥٢١٥، ٥٢١٦، ٥٢١٧، ٥٢١٨، ٥٢١٩، ٥٢٢٠، ٥٢٢١، ٥٢٢٢، ٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٢٥، ٥٢٢٦، ٥٢٢٧، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١

قوله: (وإنما التصديق للنساء) في رواية عبد العزيز (وإنما التصديق للنساء) زاد الحميدي (والتصحيح للرجال) وقد روى المصنف هذه الجملة الأخيرة مقتصرًا عليها من رواية الثوري عن أبي حازم كما سيأتي في باب التصديق للنساء ووقع في رواية حماد بن زيد بصيغة الأمر ولفظه (إذا نابكم أمر فليصحب الرجال وليصحب النساء). وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس وجمع كلمة القليلة وحسم مادة القطعية، وتوجه الإمام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك، وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمام بنفسه. واستنبط منه توجه الحاكم لسماع دعوى بعض الخصوم إذا رجع ذلك على استحضارهم. وفيه جواز الصلاة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر، وأن الإمام الراجب إذا غاب يستخلف غيره، وأنه إذا حضر بعد أن دخل نابه في الصلاة يتخير بين أن يأم به أو يؤم هو ويصير النائب مأمومًا من غير أن يقطع الصلاة، ولا يطل شيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين. وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي ﷺ وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ﷺ، ونقض بأن الخلاف ثابت، فالصحيح المشهور عند الشافعية الجواز، وعن ابن القاسم في الإمام يحدث فيستخلف ثم يرجع فيخرج المستخلف ويتم الأول أن الصلاة صحيحة، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام، وأن المرء قد يكون في بعض صلته إمامًا وفي بعضها مأمومًا، وأن من أحرم مغردًا ثم أثبت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاة، كلما استبطه الطبري من هذه القصة، وهو مأخوذ من لازم جواز إحرام الإمام بعد المأموم كما ذكرنا، وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة. واستدل به جميع من الشراح ومن الفقهاء كالرواياني على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم إذا غاب إمامهم، قالوا: وحمل ذلك إذا امتنعت الفتنة والإتكان من الإمام، وأن الذي يقدم نيابة عن الإمام يكون أصلهم لذلك الأمر وأقربهم به، وأن المؤذن وغيره يمرض بتقديمه على الفضائل وأن الفضائل يوافقها بعد أن يعلم أن ذلك برضا الجماعة اهـ وكل ذلك مبني على أن الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد، وقد قلنا أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي ﷺ، وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن، وأنه لا يقيم إلا بإذن الإمام، وأن فعل الصلاة لا سيما العصر في أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل، وفيه جواز التسبيح والحمد في الصلاة لأنه من ذكر الله ولو كان مراد المسبح إعلام غيره بما صدر منه، وسيأتي في باب مفرد، وفيه رفع الدين في الصلاة عند الدعاء والتناء وسيأتي كذلك، وفيه استحباب حمد الله لمن تجمدت له نعمة ولو كان في الصلاة، وفيه جواز الالتفات للحاجة وأن مخاطبة الصلي بالإشارة أولى من مخاطبة بالمعبرة، وأنها تقوم مقام النطق لعناية النبي ﷺ بها بذكر على مخالفة إشارته. وفيه جواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنه مقصور على ما يليق ذلك به كالإمام أو من كان يصدر أن يحتاج الإمام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدا ولا يكون ذلك معدومًا من الأذى. قال الملهب: لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي، لأن النبي ﷺ ليس بغيره في أمر الصلاة ولا غيرها، لأن له أن يقدم بسبب ما يتزل عليه من الأحكام، وأطال في تقرير ذلك وتمقيد بأن هذا ليس من الخصائص، وقد أشار هو إلى المعتمد في ذلك فقال: ليس في ذلك شيء من الأذى والجفاء الذي يحصل من التخطي، وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تحطيت رقابهم. وفيه كراهية التصديق في الصلاة وسيأتي في باب مفرد، وفيه الحمد والشكر على الولاية في الدين وأن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم أن ذلك الأمر على غير جهة اللزوم وكأية القرينة التي ينتل لأبي بكر ذلك هي كونه ﷺ شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكانه فهم من ذلك أن مراده أن يؤم الناس، وأن أمره إياه والاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتبعية بقدره، فسلك هو طريق الأدب والتواضع، ورجع ذلك عنه احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتفريق حكم من أحكامها، وكأنه لأجل هذا لم يتعبد ﷺ باعتباره برد عليه. وفيه جواز إقامة المفضول للفاضل، وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك، وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية، واعتداد ذكر الرجل لنفسه بما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور. إذ كان حد الكلام أن يقول أبو بكر: ما كان لي، فعند عنه إلى قوله: ما كان لابن أبي حنيفة، لأنه أدل على التواضع من الأول، وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخير أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه، وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدير القبلة ولا يتصرف عنها. واستبط ابن عبد البر منه جواز الفتحة على الإمام، لأن التسبيح إذا جاز جازت التلاوة من باب الأولى. والله أعلم.

عن أبي حازم أبي بن كعب وسهيل ابن يساه، وللمؤلف في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر، وللطبراني من طريق عمر بن علي عن أبي حازم أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال لصلاة الظهر.

قوله: (فحانص الصلاة) أي صلاة العصر، وصرح به في الأحكام ولفظه «فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر أبا بكر فتقدم» ولم يسم فاعل ذلك، وقد أخرجه أحد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فيمن الفاعل وأن ذلك كان بأمر النبي ﷺ، ولفظه «فقال بلال إن حضرت العصر ولم أتك فمر أبا بكر فليصل بالناس، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم» ونحوه للطبراني من رواية موسى بن محمد عن أبي حازم، وعرف بهذا أن المؤذن بلال. وأما قوله لأبي بكر «اتصلي للناس» فلا يخالف ما ذكر لأنه يحمل على أنه استخفهم له بإحد أول الوقت أو ينتظر قليلا ليأتي النبي ﷺ؟ ورجع عند أبي بكر بالمبادرة لأنها فضيلة مستحقة فلا تترك لفضيلة متوهمه.

قوله: (فأقيم) بالنصب ويجوز الرفع.

قوله: (قال نعم) زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه «إن شئت» وهو في باب رفع الأيدي عند المؤلف، وإنما فرض ذلك له لاحتمال أن يكون عنه زيادة علم من النبي ﷺ في ذلك.

قوله: (فصلى أبو بكر) أي دخل في الصلاة، ولفظ عبد العزيز المذكور «وتقدم أبو بكر فكبر» وفي رواية المسعودي عن أبي حازم «فاستفتح أبو بكر الصلاة» وهي عند الطبراني، وبهذا يجاب عن الفرق بين لقائهم حيث امتنع أبو بكر هنا أن يستمر إمامًا وحيث استمر في مرض موته ﷺ حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عتبة في المغازي، فكانه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولما أن لم يمس منها إلا اليسير لم يستمر. وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي ﷺ خلفه الركعة الثانية من الصبح فإنه استمر في صلاته إمامًا لهذا المعنى، وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبه.

قوله: (فدخلني) في رواية عبد العزيز «فجاء النبي ﷺ بمشي في الصفوف يشقها شقًا حتى قام في الصف الأول» ولمسلم «ففرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم».

قوله: (فصلى الناس) في رواية عبد العزيز: «فأخذ الناس في التصفيح. قال سهل: أتدرون ما التصفيح؟ هو التصفيق انتهى. وهذا يدل على ترادفهما عند فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد.

قوله: (وكان أبو بكر لا يلتفت) قيل كان ذلك لملحه بالنهي عن ذلك، وقد صرح أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما سيأتي في باب مفرد في صفة الصلاة «فلما أكر الناس التصفيق» في رواية حماد بن زيد «فلما رأى التصفيح لا يمسك عنه الفتحة».

قوله: (فأشار إليه أن أمكت مكانك) في رواية عبد العزيز «فأشار إليه بأمره أن يصلي» وفي رواية عمر بن علي «فدفع في صدره ليتقدم فأبى».

قوله: (فرفع أبو بكر يديه لحمد الله) ظاهره أنه تلفظ بالحمد، لكن في رواية الحميدي عن سفيان «فرفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكرًا لله ورجع القهقري» وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم، وليس في رواية الحميدي ما يمنع أن يكون تلفظ، ويغوي ذلك ما عند أحد من رواية عبد العزيز المأجوشون عن أبي حازم أنها أبا بكر لم يرفع يديه وما تمتك أن تبيت حين أشرت إليك؟ قال: رفعت يدي لأبي حدثت الله على ما رأيت منك» زاد المسعودي «فلما تمتي تقدم النبي ﷺ ونحوه في رواية حماد بن زيد.

قوله: (أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الحمادين والمأجوشون «أن يؤم النبي ﷺ».

قوله: (أكثرتم التصفيق) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة ما لطلقه، وسيأتي البحث فيه.

قوله: (من نابه) أي أصابه.

قوله: (فليصحب) في رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم «فليلصحب سبحةان الله» وسيأتي في باب الإشارة في الصلاة.

قوله: (الفتح إليه) بضم المثناة على البناء للمجهول، وفي رواية يعقوب المذكورة «فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا الفتحة»..

٤٩ - باب إذا استَوَّأ في القِرَاءَةِ

فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرُهُمْ

٦٨٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: فَلَبَّيْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابٌ فَلَبَّيْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَجِيمًا، فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَيَّ بِإِلَادَتِكُمْ فَلَقَمْتُكُمْهُمْ، مُرُوهُمْ فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا، فِي حِينَ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، وَإِذَا خَضَعْتَ الصَّلَاةَ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ» [راجع: ٦٢٨. أخرجه مسلم: ٦٧٤]

قوله: (باب إذا استَوَّأ في القراءة فليؤمهم أكبرهم) هذه الترجمة مع ما سألناه من زيادة في بعض طرق حديث الباب مترجمة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً «يَوْمَ الْقَوْمِ اقْرَؤْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيُؤْمِّهِمْ أَتَمُّهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَلْيُؤْمِّهِمْ أَكْبَرُهُمْ سَنَاءً الْحَدِيثِ. ومثله على إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عنه، وليس جلياً من شرط البخاري، وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث، ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري، وقد علمت منه طرفاً بصيغة الجزم كما سيأتي، واستعمله هنا في الترجمة، وأورد في الباب ما يودي مناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكنه ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة، وأجاب الذين بنى للمثير وغيره بما حصله أن تساوي هجرتهم وإقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالباً من الفهم ثم تروجه الخطاب إليهم بأن يعلموا مَنْ رَوَاهُمْ من غير تخصيص بعضهم دون بعض دال على استوائهم في القراءة والتفقه في الدين. قلت: وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلم بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابَةَ في هذا الحديث قال: «وَكُنَّا يَوْمَئِذٍ مُتَقَارِبِينَ فِي الْعِلْمِ، وَاتَّهَى. وَأَنْظَنُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ إِدْرَاجًا، فَإِنَّ ابْنَ خُزَيْمَةَ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ خَالِدٍ قَالَ: «قَالَ لِي أَبِي قِلَابَةُ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا مُتَقَارِبِينَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ وَقَالَ فِيهِ: قَالَ الْحَذَّاءُ وَكَانَا مُتَقَارِبِينَ فِي الْقِرَاءَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدَّ أَبِي قِلَابَةَ فِي ذَلِكَ هُوَ إِخْبَارُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، كَمَا أَنَّ مُسْتَدَّ الْحَذَّاءِ هُوَ إِخْبَارُ أَبِي قِلَابَةَ لَهُ بِهِ، فَيُنْفِصِي الإِدْرَاجَ عَنْ الْإِسْنَادِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(كيبه): ضمعج والد أوس يفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعد ما جيم منناه الخفيف، وقوله في حديث أبي مسعود «قرؤهم» قيل المراد به الأتفه وقيل هو على ظاهره، وبحسب ذلك اختلف الفقهاء قال النووي قال أصحابنا: الأتفه مقدم على الأقرأ، فإن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط، والذي يحتاج إليه من التفقه غير مضبوط، فقد يحرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه إلا كامل التفقه، ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة على الباقرين مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه، كأنه عنى حديث أقرؤكم أبي. قال: وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأتفه. قلت: وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي ﷺ على أنه أقرأ من أبي بكر كان أفقه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الأتفه. ثم قال النووي بعد ذلك: إن قوله في حديث أبي مسعود: «فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنّة، فإن كانوا في السنّة سواء فاعلمهم في الهجرة» يدل على تقديم الأقرأ مطلقاً. انتهى. وهو واضح للبخاري. وهذه الرواية أخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن إسماعيل بن رجاء، ولا ينبغي أن يحل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفاً بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة، فلما إذا كان جاهلاً بذلك فلا يقدم اتفاقاً، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكنهم أهل اللسان، فالأقرأ منهم بل القارئ كان أفقه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاؤوا بعدهم.

قوله: (ونحن شببة) يفتح المعجمة والموحلتين جمع شباب، زاد في الأدب من طريق ابن علي بن أيوب «شبية متقاربون» والمراد تقاربهم في السن، لأن ذلك كان في حال قديمهم.

قوله: (نحواً من عشرين) في رواية ابن أبي المذكورة الجزم به ونظفه «فاقمنا عنه عشرين ليلةً والمراد بإقامها، ووقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب.

قوله: (رجيماً فقال لو رجعتم) في رواية ابن علي وعبد الوهاب «رجيماً رقيقاً، فظن أننا اشتقا إلى أهلكنا، وسألنا عن تركنا بعدنا فأخبرناه فقال «ارجعوا إلى أهلكم فاقموا فيهم وعلموهم» ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإنشاس بقوله: «لو رجعتم» إذا لم يلبسهم بالأمر بالرجوع لأنهم لم يكونوا في تغير فيحتمل أن يكونوا أجابوه بنعم فأمرهم حينئذ بقوله: «ارجعوا» واقتصر الصحابي على ذكر سبب الأمر بوجوبهم بأنه الشوق إلى أهلهم دون قصد التعليم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك، ويمكن أن يكون عرف ذلك بتصريح القول منه ﷺ وإن كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم، لكنه أخيره بالواقع ولم يترن بما ليس فيهم، ولما كانت نيتهم صادقة صافه شوقهم إلى أهلهم الحظ الكامل في الدين وهو أهلية التعليم كما قال الإمام أحمد في الحرص على طلب الحديث: حظ وافق حقا.

قوله: (وليؤمكم أكبركم) ظاهره تقديم الأكبر بكثير السن وقليله، وأما من جاز أن يكون مراده بالأكبر ما هو أهم من السن أو القدر كالتقدم في الفقه والقراءة والدين فيعيد لما تقدم من فهم راوي الخبر حيث قال للثباني: «فإن القراءة» فإنه دال على أنه أراد كبر السن، وكذا دعوى من زعم أن قوله: «وليؤمكم أكبركم» معارض بقوله: «يَوْمَ الْقَوْمِ اقْرَؤْهُمْ» لأن الأول يقتضي تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه، ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاحتتمال، بخلاف الحديث الآخر فإنه تقرير قاعدة تفيد التعميم قال: فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كما يومئذ هو الأتفه انتهى. والتخصيص على تقاربهم في العلم يرد عليه، فالجمع الذي قدمناه أولى والله أعلم. وفي الحديث أيضاً فضل للهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعلم، وما كان عليه ﷺ من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين، وإجازة خبر الواحد وقيام الحجة به، وتقدم الكلام على بقية فوائد في «باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحداً ويأتي الكلام على قوله صلوا كما رأيتوني أصلي في «باب إجازة خبر الواحد» إن شاء الله تعالى.

٥٠ - باب إذا زار الإمام قوماً فأماهم

٦٨٦ - حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ عِيَّانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي نَجِبٌ أَنْ أَسْأَلَ مِنْ نَيْتِكَ». فَأَضْرَبْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَجِئْتُ، فَقَامَ وَصَفَّقَا خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا. [راجع: ٤٢٤.

أخرجه مسلم: ٣٣، وفي المساجد (٦٦٧)]

قوله: (باب إذا زار الإمام قوماً فأماهم) قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه مرفوعاً «من زار فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم» محمول على من عدا الإمام الأعظم، وقال الذين بنى للمثير: مراده أن الإمام الأعظم ومن يجري مجراه إذا حضر بمكان علوك لا يتقدم عليه مالك الدار أو المنعة، ولكن ينبغي للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقين حق الإمام في التقدم وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه انتهى، ملخصاً، ويحتمل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود المتقدم «ولا يؤم الرجل في سلطانه» ولا يجلس على تكبرته إلا بإذنه» فإن مالك الشيء سلطان عليه، والإمام الأعظم سلطان على المالك، وقوله: «ولا يأذنه» يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلوس، وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذي عنه، فتحصل بالإذن مراعاة الجانبين.

قوله: (حدثنا معاذ بن أسد) هو مروزي سكن البصرة وليس هو أحاً لملى بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضاً، كان معاذ المذكور كتاباً لعبد الله بن المبارك وهو شيخه في هذا الإسناد، وقد تقدم الكلام على حديث عتيان مستوفى في «باب المساجد التي في البيوت».

٥١ - باب إنمّا جعل الإمام يؤتم به

وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَرَجِيهِ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ النَّاسُ وَهُوَ جَالِسٌ. [راجع:

٢٩٨.

وقال ابن مسعود: إِذَا رَفَعَ قَلَّ الْإِمَامُ، يَتَوَذَّعُ فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ، ثُمَّ يَنْتَعِجُ

الإمام.

قال: أبو عبد الله: قال الحميدي: قوله: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». هُوَ فِي مَرْحِهِ الْقِيَمِ، ثُمَّ صَلَّى بِحَذِّ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا، وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا، ثُمَّ يَأْتُرُهُمْ بِالْقَوَاعِدِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَلَا أُخِيرُ، مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٧٨. أخرجه مسلم: ٤١١]

قوله: (باب إنما جعل الإمام ليؤتم به) هذه الترجمة قطعة من الحديث الأثني في الباب، والمراد بها أن الاتمام يقتضي متابعة للمأموم لإمامه في أحوال الصلاة، فتتضي المقارنة والمساوية والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعي عليه، ولهذا صدر المصنف الباب بقوله: «فوصلني النبي ﷺ في مرضه الذي توفي فيه وهو جالس» أي والناس خلفه قيامًا ولم يأمروهم بالجلوس كما سيأتي، فدل على دخول التخصيص في عموم قوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به».

قوله: (وقال ابن مسعود إدخال) وصله ابن أبي شبة بإسناد صحيح وسياقه أتم ولفظه «لا تبادروا أمتكم بالركوع ولا بالسجود وإذا رفع أحدكم رأسه والإمام مساجد فليسجد ثم ليكثت قدر ما سبقه به الإمام انتهى». وكأنه أخذه من قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» ومن قوله: «وما فاتكم فاتكم» وروى عبد الرزاق عن عمر نحو قول ابن مسعود ولفظه «لما رفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه إياه وإسناده صحيح، قال الزين بن النير: إذا كان الرابع المذكور يؤمر عنده بقضاء القدر الذي خرج فيه عن الإمام فأولى أن يتبعه في جملة السجود فلا يسجد حتى يسجد، وظهرت بهذا مناسبة هذا الأثر للترجمة».

قوله: (وقال الحسن إدخال) فيه فرعان: أما الفرع الأول فوصله ابن المنذر في كتابه الكبير ورواه سعيد بن منصور عن شميم عن يونس عن الحسن ولفظه «في الرجل يركع يوم الجمعة فيزعم الناس فلا يقدر على السجود قال فإذا فرغوا من صلاتهم سجد سجدتين ركعت الأولى ثم يقرأ فيصلي ركعة وسجدتين» ومقتضاه أن الإمام لا يتحمل الأركان، فمن لم يقدر على السجود معه لم تصح له الركعة، ومناسبة للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن يتقدم عن الإمام لم يستمر متابعًا في صلاته التي احتل بعض أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد فراغ الإمام. أما الفرع الثاني فوصله ابن أبي شبة وسياقه أتم ولفظه «في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى آخر ركعة من صلاته قال يسجد ثلاثًا سجدات، فإن ذكرها قبل السلام يسجد سجدة واحدة، وإن ذكرها بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة» وقد تقدم الكلام على حديث عائشة الأولى في «باب حد المريض أن يشهد الجماعة» وقد ذكرنا مناسبة للترجمة قبل، وقوله فيه «ضعوني ماء» كذا للمستلمي والرخسي بالثون واللباقين «ضعوا لي» وهو أوجه، وكذلك أخرجه مسلم عن أحد بن يونس شيخ البخاري فيه والأول كما قال الكرمانى محمول على تضمين الوضع معنى الإطاعة أو على نزع الحافض أي الضموني في ماء. والمخضب تقدم الكلام فيه في أبواب الوضوء، وأن الله الذي اغتسل به كان من مسح قرب، وذكرت حكمة ذلك هناك.

قوله: (ذهب) في رواية الكشيبي «ثم ذهب» (ليتره) بضم النون بعدها مدة أي لينهض يجهد.

قوله: (فاغصني عليه) فيه أن الإغصاء جائز على الأنبياء لأنه شبيه بالنوم، قال النووي: جائز عليهم لأنه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فلم يجز عليهم لأنه نقص. قوله: (ينتظرون النبي عليه السلام لصلاة العشاء) كذا للاثر بلام التعليل، وفي رواية للمستلمي والرخسي «الصلاة العشاء الآخرة»، وتوجيهه أن الراوي كأنه فسر الصلاة للمسؤول عنها في قوله ﷺ: «أصلى الناس» فذكره، أي الصلاة المسؤول عنها العشاء الآخرة.

قوله: (فخرج بين رجلين) كذا للكشيبي ولللباقين «وخرج» بالواو.

قوله: (لصلاة الظهر) هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر، وزعم بعضهم أنها الصبح، واستدل بقوله في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس «واخذ رسول الله ﷺ القراءة من حيث بلغ أبو بكر» لفظ أسن ماجه وإسناده حسن، لكن في الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون ﷺ سمع لما قرب من أبي بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة، وقد كان هو ﷺ يسمع الآية أحيانًا في الصلاة السرية كما سيأتي في حديث أبي قتادة، ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب، فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالمرسلات عرفاء، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله» وهذا لفظ البخاري، وسيأتي في باب الوفاة من آخر المغازي، لكن وجدت بعد في النسائي أن هذه الصلاة التي

وقال الحسن: «يؤمن يركع مع الإمام ركعتين، ولا يغير على السجود، يستجد للركعة الأخيرة سجدتين، ثم يغطي الركعة الأولى بسجودها، ويؤمن نسي سجدة حتى قام يستجد».

٦٨٧- حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا زائدة، عن موسى بن أبي عبيدة، عن عبيدة بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال: دخلت على عائشة فقلت: ألا تحذرين عن مَرَحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قالت: بلى، قُلْ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: «هَضُوا لِي مَاءً فِي الْيُخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاطْخَسْنَا، فَخَبَّ يَتَوَّعُ فَاغْصِي عَلَيْهِ، ثُمَّ افْأَقَ، قَالَ: ﷺ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَضُوا لِي مَاءً فِي الْيُخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا فَاطْخَسْنَا، ثُمَّ خَبَّ يَتَوَّعُ فَاغْصِي عَلَيْهِ، ثُمَّ افْأَقَ، قَالَ: ﷺ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَضُوا لِي مَاءً فِي الْيُخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا فَاطْخَسْنَا، ثُمَّ خَبَّ يَتَوَّعُ فَاغْصِي عَلَيْهِ، ثُمَّ افْأَقَ، قَالَ: ﷺ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ، يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِصَلَاةِ الْبُشَاءِ الْآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: بِأَنْ يَهْتَلِيَ بِالنَّاسِ، فَاتَمَّ الرَّسُولُ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُنَا أَنْ تَهْتَلِيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ رَجُلًا زَلِيًّا: يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ الْإِثْمَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خُفَةً، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، احْتَلَفَا النَّاسُ، لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يَهْتَلِي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ خُفَ بِيَعَاوَرُ، فَأَوْتَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ، قَالَ: «اجْلِسْ لِي إِلَى جَنْبِهِ». فَاجْلَسَتْ إِلَيْ جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَهْتَلِي وَهُوَ يَأْتُم بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ.

قال: عُبَيْدُ اللَّهِ: فَلَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أُخْرِجُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَكُنِي عَائِشَةُ، عَنْ مَرَحِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هَاتِي، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا، فَمَا أَنْكَرَ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَنْتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ النَّبِيِّ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ. [راجع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨]

٦٨٨- حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَتِيٍّ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى زَوَاةً قَوْمَ قِيَامًا، فَاشَارَ إِلَيْهِمْ: «أَنْ اجْلِسُوا». فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جِئِلَ الْإِمَامُ لِيؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَأَرْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى قِيَامًا فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ فَأَرْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قِيَامًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا اجْمَعُونَ».

[أخرجه مسلم: ٤١٢]

٦٨٩- حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن ابن جيهان، عن أنس بن مالك: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ قَرْمًا فَصَرَعَ عَنْهُ، فَجَبَّشَ حِفْهُ الْأَيْمَنِ، فَصَلَّى صَلَاةَ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّتِيَا زَوَاةً قُضُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جِئِلَ الْإِمَامُ لِيؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قِيَامًا فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ فَأَرْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قِيَامًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا اجْمَعُونَ».

ذكرتها أم الفضل كانت في بيته، وقد صرح الشافعي بأنه ﷺ لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة، وهي هذه التي صلى فيها قاعداً، وكان أبو بكر فيها أولاً إماماً ثم صار مأموماً يسمع الناس التكبير.

قوله: (فيجعل أبو بكر يصلي وهو قائم) كذا للاكثرية، وللمستلمي والسرخسي فهو ياتم؟ من الائتمام، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب، إذا اشترك أولى من صلاته بهم قاعداً، لأنه ﷺ استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعداً غير مرة واحدة، واستدل به على صحة إمامة القاعد المذنبين مثله وبالقائم أيضاً، وخالف في ذلك مالك في المشهور أنه وعهد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي، ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي ﷺ واحتج بحديث جابر عن النبي مرفوعاً «لَا يُؤْتَمُّ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِساً» واعتزله الشافعي فقال: قد علم من احتج بهذا أن لا حجة فيه لأنه مرسل، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابراً الجعفي، وقال ابن بزيمة: لو صح لم يكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس، أي يصرح قوله جالساً مفعولاً لا حالاً. وحكى عياض عن بعض شاشيهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قياماً، وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح إلى تاريخ، وهو لا يصح. لكنه زعم أنه تقوى بأن الحلقاء الراشدين لم يفعله أحد منهم، قال: والنسخ لا يثبت بعد النبي ﷺ، لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور. وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع، ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا أكثروا باستخلاف القاعد على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد للقيام مرجوحة بالنسبة إلى صلاة القائم مثله، وهذا كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود، واحتج أيضاً بأنه ﷺ إنما صلى بهم قاعداً لأنه لا يصح التقدم بين يديه لنهي الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعاً له، وتعقب بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف، وهو ثابت بلا خلاف. وصح أيضاً أنه صلى خلف أبي بكر كما قلناه. والعجب أن عملة مالك في منع إمامة القاعد قول ربيعة: إن النبي ﷺ كان في تلك الصلاة مأموماً خلف أبي بكر، وإنكاره أن يكون ﷺ أم في مرض موته قاعداً كما حكاه عنه الشافعي في «الأم»، فكيف يدعي أصحابه عدم تصوير أنه صلى مأموماً، وكان حديث إمامته المذكور لا كان في غاية الصحة ولم ينكهم رده سلوكوا في الانتصار وجوهاً مختلفة، وقد تبين بصلاته خلف عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة، وأن المراد يكون الأئمة شفعاء في حق من يحتاج إلى الشفاعة. ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤم أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن هذيل وأبى مالك والأسانيد عنهم بذلك صحيحة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم، بل ادعى ابن حبان وغيرهم إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي. وقال أبي بكر بن العربي: لا جواب لأصحابنا من حديث مرض النبي ﷺ بخلص عند السبك، واتباع السنة أولى، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال. قال: إلا أنني سمعت بعض الأشياخ يقول: للحال أحد وجوه التخصيص، وسال النبي ﷺ والتشريك به وعدم العروض عنه يقتضي الصلاة معه على أي حال كان عليها، وليس ذلك لغیره. وإيضاً فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور في حقه، ويتصور في حق غيره. والجواب عن الأول رده بعموم قوله ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وعن الثاني بأن النقص إنما هو في حق القادر في النافلة، وأما المذنب في الفريضة فلا نقص في صلاته عن القائم، واستدل به على نسخ الأمر بصلاته مأموماً قاعداً إذا صلى الإمام قاعداً لكنه ﷺ أقر الصلاة على القيام خلفه وهو قاعد، هكذا قرره الشافعي، وكذلك نقله المصنف في آخر الباب عن شيخه الحميدي وهو تلميذ الشافعي، وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك، وأكرر أحد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزليلهما على حالين: إحداهما إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً فرض يرجى بروه فيستد بصلون قعوداً، ثانيهما إذا ابتدأ الإمام الراتب قائماً لزم للمؤمن أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موت النبي ﷺ، فإن تقريره لهم على القيام يدل على أنه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بهم قائماً وصلوا معه قياماً بخلاف الحالة الأولى فإنه ﷺ ابتدأ الصلاة جالساً فلما صلوا خلفه قياماً أكثر عليهم. وقضوي هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ، لا سيما وهو في هذه الحالة يمتثل كدعوى النسخ مرتين لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعداً، وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى إمامه قاعداً، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضي وقوع النسخ مرتين وهو بعيد، وأبعد ما تقدم عن نقل عياض فإنه يقتضي وقوع النسخ ثلاث مرات، وقد قال بقول أحد جماعة من

عديني الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة: إن الأحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلي قاعداً تبعاً لإمامه لا يختلف في صحتها ولا في سياقها، وأما صلاته ﷺ قاعداً فاختلف فيها هل كان إماماً أم مأموماً. قال: وما لا يختلف فيه لا ينبغي تركه لاختلاف فيه. وأجيب بدفع الاختلاف والمحمل على أنه كان إماماً مرة ومأموماً أخرى. ومنها أن بعضهم جمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للنسب، وتقديره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز، فعلى هذا الأمر من أم قاعداً لعذر غير من صلى خلفه بين القعود والقيام، والقعود أولى لثبوت الأمر بالائتمام والاتياح وبكرة الأحاديث الواردة في ذلك. وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد من استبعد ذلك بأن الأمر قد صدر من النبي ﷺ بذلك واستمر عليه عمل الصحابة في حياته وبعده، فروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهيد بفتح القاف وسكون الهاء الأنصاري «أن إماماً لم اشكئ على عهد رسول الله ﷺ قال: فكان يؤتونا وهو جالس ونحن جلوس». وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير: «أنه كان يؤم قومه، فاشكئ، فخرج إليهم بعد شكواهم، فأمرهم أن يصلي بهم فقال: إني لا أستطيع أن أصلي قائماً فأقعدوا، فعلى بهم قاعداً وهم قعود». وروى أبو داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير أنه قال: «يا رسول الله ﷺ إن إمامنا مريض، قال: إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً وفي إسنادها قطع». وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر «أنه اشكئ، فحضرته الصلاة فعلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً» وعن أبي هريرة أنه أتى بذلك وإسناده صحيح أيضاً، وقد أزم ابن المنذر من قال بأن الصحابي أعلم بتأويل ما روى بأن يقول بذلك لأن أبا هريرة وجابراً روى الأمر المذكور، واستمرا على العمل به والفتيا بعد النبي ﷺ، ويلزم ذلك من قال: إن الصحابي إذا روى وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل من باب الأولى لأنه هنا عمل بوقف ما روى. وقد ادعى ابن حبان الإجماع على العمل به وكأنه أراد السكوتي، لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال: إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف. وكذا قال ابن حزم إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه ﷺ وهو قاعد قياماً غير أبي بكر، قال: لأن ذلك لم يرد صريحاً، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه. والذي ادعى نفيه قد أثبت الشافعي وقال: إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ثم وجدته صريحاً به أيضاً في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني طاه ذكر الحديث ولفظه فضلى النبي ﷺ قاعداً رجلاً أبو بكر ورأه بينه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياماً وهذا مرسل يتعذر بالرواية التي علقها الشافعي عن النخعي، وهذا هو الذي يقتضيه النظر، فلهزم ابتداء الصلاة مع أبي بكر قياماً بلا نزاع، فمن ادعى أنهم فعلوا بعد ذلك فعليه البيان. ثم رأيت ابن حبان استدل على أنهم فعلوا بعد أن كانوا قياماً بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال: «اشكئ رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره، قال: فالتفت إلينا فرأنا قياماً فثارنا إنيما فقمنا، فلما سلم قال: «إن كذبتم لتضلعن فقل فارسلوا فلا تفعلوا» الحديث. وهو حديث صحيح أخرجه مسلم، لكن ذلك لم يكن في مرض موته، وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كما في رواية أبي سفيان عن جابر أيضاً قال: «ركب رسول الله ﷺ فرساً بالمدينة فصرعه على جلع غلة فأنفكت قممه» الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة بإسناد صحيح، فلا حجة على هذا إلا ادعاء، إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير: «وأبو بكر يسمع الناس التكبير» وقال إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعون تكبيره بخلاف صلاته في مرض موته فلما كانت في المسجد بجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعون التكبير انتهى. ولا راحة له فيما تمسك به لأن إسماعيل التكري في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعون أبو بكر في تلك الحالة لأنه يحمل على أن صوته ﷺ كان خفياً من الوجع، وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر بالتكبير لذلك. ووراء ذلك كله أنه أمر محتمل لا يترك لأجله الخبر الصريح بأنهم صلوا قياماً كما تقدم في مرسل طاه وغيره، بل في مرسل عنهم أنهم استمروا قياماً إلى أن انقضت الصلاة. نعم وقع في مرسل عطاء المذكور متصلاً به بعد قوله: «وصلى الناس وراءه قياماً» فقال النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استقبلت ما فعلت إلا قعوداً، فصلوا صلاة إمامكم ما كان، إن صلى قائماً فصلوا قياماً وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً» وهذه الزيادة تقوي ما قال ابن حبان أن هذه القصة كانت في مرض موت النبي ﷺ، ويستغاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعداً لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالإعادة، لكن إذا نسخ الوجوب يبقى الجواز، والجواز لا ينافي الاستحباب فيحمل أمره الأخير بأن يصلوا

قوله: (فيجعل أبو بكر يصلي وهو قائم) كذا للاكثرية، وللمستلمي والسرخسي فهو ياتم؟ من الائتمام، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب، إذا اشترك أولى من صلاته بهم قاعداً، لأنه ﷺ استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعداً غير مرة واحدة، واستدل به على صحة إمامة القاعد المذنبين مثله وبالقائم أيضاً، وخالف في ذلك مالك في المشهور أنه وعهد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي، ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي ﷺ واحتج بحديث جابر عن النبي مرفوعاً «لَا يُؤْتَمُّ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِساً» واعتزله الشافعي فقال: قد علم من احتج بهذا أن لا حجة فيه لأنه مرسل، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابراً الجعفي، وقال ابن بزيمة: لو صح لم يكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس، أي يصرح قوله جالساً مفعولاً لا حالاً. وحكى عياض عن بعض شاشيهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قياماً، وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح إلى تاريخ، وهو لا يصح. لكنه زعم أنه تقوى بأن الحلقاء الراشدين لم يفعله أحد منهم، قال: والنسخ لا يثبت بعد النبي ﷺ، لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور. وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع، ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا أكثروا باستخلاف القاعد على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد للقيام مرجوحة بالنسبة إلى صلاة القائم مثله، وهذا كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود، واحتج أيضاً بأنه ﷺ إنما صلى بهم قاعداً لأنه لا يصح التقدم بين يديه لنهي الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعاً له، وتعقب بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف، وهو ثابت بلا خلاف. وصح أيضاً أنه صلى خلف أبي بكر كما قلناه. والعجب أن عملة مالك في منع إمامة القاعد قول ربيعة: إن النبي ﷺ كان في تلك الصلاة مأموماً خلف أبي بكر، وإنكاره أن يكون ﷺ أم في مرض موته قاعداً كما حكاه عنه الشافعي في «الأم»، فكيف يدعي أصحابه عدم تصوير أنه صلى مأموماً، وكان حديث إمامته المذكور لا كان في غاية الصحة ولم ينكهم رده سلوكوا في الانتصار وجوهاً مختلفة، وقد تبين بصلاته خلف عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة، وأن المراد يكون الأئمة شفعاء في حق من يحتاج إلى الشفاعة. ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤم أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن هذيل وأبى مالك والأسانيد عنهم بذلك صحيحة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم، بل ادعى ابن حبان وغيرهم إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي. وقال أبي بكر بن العربي: لا جواب لأصحابنا من حديث مرض النبي ﷺ بخلص عند السبك، واتباع السنة أولى، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال. قال: إلا أنني سمعت بعض الأشياخ يقول: للحال أحد وجوه التخصيص، وسال النبي ﷺ والتشريك به وعدم العروض عنه يقتضي الصلاة معه على أي حال كان عليها، وليس ذلك لغیره. وإيضاً فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور في حقه، ويتصور في حق غيره. والجواب عن الأول رده بعموم قوله ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وعن الثاني بأن النقص إنما هو في حق القادر في النافلة، وأما المذنب في الفريضة فلا نقص في صلاته عن القائم، واستدل به على نسخ الأمر بصلاته مأموماً قاعداً إذا صلى الإمام قاعداً لكنه ﷺ أقر الصلاة على القيام خلفه وهو قاعد، هكذا قرره الشافعي، وكذلك نقله المصنف في آخر الباب عن شيخه الحميدي وهو تلميذ الشافعي، وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك، وأكرر أحد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزليلهما على حالين: إحداهما إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً فرض يرجى بروه فيستد بصلون قعوداً، ثانيهما إذا ابتدأ الإمام الراتب قائماً لزم للمؤمن أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موت النبي ﷺ، فإن تقريره لهم على القيام يدل على أنه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بهم قائماً وصلوا معه قياماً بخلاف الحالة الأولى فإنه ﷺ ابتدأ الصلاة جالساً فلما صلوا خلفه قياماً أكثر عليهم. وقضوي هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ، لا سيما وهو في هذه الحالة يمتثل كدعوى النسخ مرتين لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعداً، وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى إمامه قاعداً، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضي وقوع النسخ مرتين وهو بعيد، وأبعد ما تقدم عن نقل عياض فإنه يقتضي وقوع النسخ ثلاث مرات، وقد قال بقول أحد جماعة من

ففي رواية عبد بن هشام في الطب «وإذا رفع فارفعوا، وإذا سجد فاسجدوا» وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجودات، وكذا وردت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب، وقد وافق عائشة وأُسد وجابر على رواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة، وله طرق عنه عند مسلم، منها ما اتفق عليه الشيخان من رواية حماد عنه كما سيأتي في باب إقالة الصفه وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة، وزاد أيضا بعد قوله ليؤمّ به: «فلا تختلفوا عليه ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الأعرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في «باب إيجاب التكبير» لكن ذكرها السراج والطبراني في الأوسط وأبو نعيم في (المستخرج) عنه من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو حنيفة من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليمان ومسلم من رواية معوية بن عبد الرحمن والإسماعيلي من رواية مالك وورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب. ووافقت هذه الزيادة أن الأمر بالاتباع بهم جميع للمؤمنين ولا يقتضي في تحصيل الاتساق اتباع بعض دون بعض، ومسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح عنه «لا يحدوا الإمام إذا كبر تكبيرا» الحديث، زاد أبو داود من رواية مصعب بن محمد عن أبي صالح قولا تركوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد» وهي زيادة حسنة تنفي احتمال إرادة المقارنة من قوله إذا كبر فكبروا.

(فائدة): جزم ابن بطال ومن تبعه حتى ابن دقيق العيد أن الفاء في قوله: «فكبروا» للتصديق، قالوا ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام، لكن تعقب بأن الفاء التي للتصديق هي المعاطفة، ولما أتت هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جوابا للشرط، فلي هذا لا يقتضي تأخر أفعال المأموم عن الإمام إلا على القول بتقدم الشرط على الجزاء، وقد قال قوم إن الجزاء يكون مع الشرط، فلي هذا لا تنفي المقارنة، لكن رواية أبي داود هذه سريعة في انتفاء التقدم والمقارنة. والله أعلم.

قوله: (فقولوا ربنا ولك الحمد) كذا لجميع الرواة في حديث عائشة بإثبات الواو، وكذا لم في حديث أبي هريرة وأنس إلا في رواية الليث عن الزهري في «باب إيجاب التكبير» فلذلك يهيم جلف الواو ورجح إثبات الواو بأن فيها معنى زائلا لكونها عاطفة على محذوف تقديره ربنا استجب أو ربنا أطعناك ولك الحمد فيشتل على الدعاء والثناء معاً، ورجح قوم حذفها لأن الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام، والأول أوجه كما قال ابن دقيق العيد. وقال النووي: ثبتت الرواية بإثبات الواو وحذفها، والوجهان جائزان بغير ترجيح، وسيأتي في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة «اللهم» قبلها، ونقل حياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدلل به على أن الإمام يقتصر على قوله: «سمع الله من حمده» وأن المأموم يقتصر على قوله: «ربنا ولك الحمد» وليس في السياق ما يقتضي المنع من ذلك لأن السكون عن الشيء لا يقتضي ترك فعله، نعم مقتضاه أن المأموم يقول: «ربنا لك الحمد» عقب قول الإمام «سمع الله من حمده» فاما منع الإمام من قول ربنا ولك الحمد فليس بشيء لأنه ثبت أن النبي ﷺ كان يجمع بينهما كما سيأتي في «باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع» وباتى الكلام عليه هناك.

قوله: (عن أنس) في رواية شعيب عن الزهري «أخبرني أنس».

قوله: (فصل في صلاة من الصلوات) في رواية سفيان عن الزهري «فحضرت الصلاة» وكذا في رواية حماد عن أنس عند الإسماعيلي، قال القرطبي: اللام للمهد ظاهره، ولما للفرس، لأنها التي حرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة. وحكى حياض عن ابن القاسم أنها كانت نقلاً، وتعقب بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنها فرض كما سيأتي، لكن لا أقف على تعيينها، إلا بأن في حديث أنس «فصلى بنا يومئذ فكانوا نهارية، الظهر أو العصر».

قوله: (فصل في ورواه لقوداً) ظاهره يخالف حديث عائشة، ولجميع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصاراً، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لم بالجولوس، وقد تقدم في «باب الصلاة في السطوح» من رواية حماد عن أنس بلفظ «فصلى بهم جالساً» وهم قيام، فلما سلم قال: «إما جعل الإمام» وفيها أيضاً اختصار لأنه لم يذكر فيه قوله هم «الجولوس» ولجميع بينهما أنهم ابتدؤوا الصلاة قياماً فالوأم الإمام أن يفعلوا قعوداً فنقل كل من الزهري وحيد أحد الأئمة، وجمعتها عائشة، وكذا جمعها جابر عند مسلم، حكاه أنس، ويضعهم قام حتى أشار إليه بالجولوس وهذا الذي حكه عائشة. وتعقب باستبعاد قعود بعضهم بغير إذن ﷺ لأنه يستلزم النسخ بالاجتهاد لأن فرض القادر في الأصل القيام. وجمع آخرون بينهما باحتمال تعدد الواقعة وفيه بعد، لأن حديث أنس إن

تعوداً على الاستحباب لأن الوجوب قد رفع بتقديره لهم وترك أمرهم بالإعادة. هذا مقتضى الجمع بين الأدلة وبالله التوفيق والله أعلم. وقد تقدم الكلام على باقي فرائد هذا الحديث في «باب حد المريض أن يشهد الجماعة».

قوله: (في بيته) أي في المشربة التي في حجرة عائشة كما بيته أبو سفيان عن جابر، وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد، وكأنه ﷺ حصر عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر، لكنه لم يقل أنه استخلفه، ومن ثم قال حياض: أن الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة وأقيم به من حضر عنه ومن كان في المسجد وهذا الذي قاله محتمل، ويحتمل أيضاً أن يكون استخلف وإن لم يقل، ويأزم على الأول صلاة الإمام أعلى من المأمومين ومنعهم عياض خلفه، لكن له أن يقول محل المنع ما إذا لم يكن مع الإمام في مكانه العلوي أحد وهنا كان معه بعض أصحابه.

قوله: (وهو شاك) يتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهي للرض، وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده أنه سقط عن فرس.

قوله: (فصل في جالساً) قال حياض: يحتمل أن يكون أصابه من السقطة رضى في الأعضاء منعه من القيام. قال: وليس كذلك، وإنما كانت قعته ﷺ تنكثت كما في رواية بشر بن الفضل عن حماد عن أنس الإسماعيلي، وكذا لأبي داود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كما قلناه. وأما قوله في رواية الزهري عن أنس بن مالك فمحش شقة الأئمة، وفي رواية يزيد عن حماد عن أنس «محش ساقه أو كتفه» كما تقدم في «باب الصلاة على السطوح» فلا ينافي ذلك كون قعته تنكثت لاحتمال وقوعه عند المصنف في «باب يهوي بالتكبير» من رواية سفيان عن الزهري عن أنس قال سفيان: حفظت من الزهري شقة الأئمة، فلما خرجنا قال ابن جريج: ساقه الأئمة. قلت: ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه، وليست مصحفة كم زعم بعضهم لموافقة رواية أبي داود المذكورة له، وإنما هي مفسدة خلل الحديث من الشق جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس، وصين جابر العلة في الصلاة قاعداً وهي انتكاث القدم، وأفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة.

قوله: (وعلى ورواه قوم قياماً) ولمسلم من رواية حماد عن هشام «فدخل عليه ناس من أصحابه يعمدون» الحديث، وقد سمي منهم في الأحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند الإسماعيلي، وجابر كما تقدم، وأبو بكر كما في حديث جابر، وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق.

قوله: (فأشار إليهم) كذا لاكثرنا من الإشارة، وكذا لجميعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام، ووقع هنا للحصري «فأشار عليهم» من للمشورة والأول أصح فقد رواه أبو بوب عن هشام بلفظ «فأمرهم بالإمام» ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ «فأخلف بيده يرمي بها إليهم» وفي مرسل الحسن قول يبلغ بها الغاية.

قوله: (إنما جعل الإمام ليؤمّ به) قال البيضاوي وغيره: الاتساق الاقتداء والاتباع أي جعل الإمام إماماً ليتقنى به ويتبع، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه، بل يراقب أحواله ويأتي على أثره بنحو فعله، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال. وقال النووي وغيره: متابعة الإمام واجبه في الأفعال الظاهرة، وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره بخلاف النية فإنها لم تذكر وقد خرجت بليل آخر، وكأنه يعني قصة معاذ الأتية. ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لأنه يقتضي المحصر في الاقتداء به في أفعاله لا في جميع أحواله كما لو كان محدثاً أو حامل لحاجة فإن الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء، ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطاً في صحة القعدة إلا تكبير الإعرام، واختلف في الاتساق والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الإعرام والقيام من التشهد الأول، وخالف الحنفية فقالوا: تكفي المقارنة، قالوا لأن معنى الاتساق الاشتغال ومن فعل مثل فعل إمامه عند مثلاً، وسيأتي بعد باب الدليل على تحريم التقدم على الإمام في الأركان.

قوله: (وإذا ركع فاركعوا) قال ابن المنذر: مقتضاه أن ركع المأموم يكون بعد ركع الإمام إما بعد تمام أركعته وإما أن يسبقه الإمام بأركعه فيشعر فيه بعد أن يشرع، قال: وحديث أنس أتم من حديث عائشة لأنه زاد فيه المتابعة في القول أيضاً. قلت: قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله: «وإذا قال سمع الله من حمده» في حديث عائشة أيضاً، ووقع في رواية الليث عن الزهري عن أنس زيادة أخرى في الأفعال وهي قوله في أوله «فإذا كبر فكبروا» وسيأتي في «باب إيجاب التكبير» وكذا فيه من رواية الأعرج عن أبي هريرة، وزاد

كانت القصة فيه سابقة لزمه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد وإن كانت متأخرة لم يحتج إلى إعادة قول: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» إلخ لأنهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا أقصوا لكونه قاعداً.

(قائلة): وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا يعمودونه مرتين فضلى بهم فيهما، لكن بين أن الأولى كانت نافذة وأقرهم على القيام وهو جالس، والثانية كانت فريضة وابتدلوا قياماً فأشار إليهم بالجُلوس. وفي رواية بشر عن حيد عن أنس عند الإسماعيلي نحوه.

قوله: (وإذا صلى جالساً) استدل به على صحة إمامه الجالس كما تقدم. وادعى بعضهم أن المراد بالأمر أن يقتدى به في جلوسه في التشهد وبين السجدين، لأنه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه والسجود قال: فيحمل على أنه لما جلس للتشهد قاموا تعظيماً ظاهراً بالجُلوس تواضعاً، وقد نهى على ذلك بقوله في حديث جابر: «إن كدتم أن تعملوا فعل فارس والروم، يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تعملوا» وتعبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد، وإن سياق طرق الحديث تأييده، وإنه لو كان المراد الأمر بالجُلوس في الركن لقال وإذا جلس فاجلسوا ليناسب قوله: وإذا سجد فاسجدوا، فلما عدل عن ذلك إلى قوله: (وإذا صلى جالساً كان كقوله وإذا صلى قائماً، فالمراد بذلك جمع الصلاة. ويؤيد ذلك قول أنس: فضلبنا وراءه قعوداً).

قوله: (أجمعون) كنا في جميع الطرق في الصحيحين بالروا، إلا أن الرواة اختلفوا في رواية همام عن أبي هريرة كما سيأتي في «باب إقامة الصف» فقال بعضهم: «أجمعين» بالياء والأول تأكيد لفسر الفاعل في قوله: «صلوا» وأخطأ من ضعفه فإن للمنى عليه، والثاني نصب على الحال أي جلوساً مجتمعين، أو على التأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال: أجمعكم أجمعين. وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم مشروعية ركوب الخيل والتدبر على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سقوط وغوه بما اتفق للنبي ﷺ في هذه الواقعة وبه الأسوة الحسنة. وفيه أنه يجوز عليه ﷺ ما يجوز على البشر من الأسقام وغوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ليزداد قدره ورفعة ومنصبه جلالة.

٥٢ - باب مَنَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ؟

قال أنس: فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا. [رابع: ٣٧٨].

٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، وَهُوَ خَيْرُ كَلُوبٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». ثُمَّ يَخْنُ أَحَدًا مِنْ ظَهْرِهِ، حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ يَقَعُ سَاجِدًا بَعْدَهُ.

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: لَخَوَءُ يَهْدًا. [مطهر: ٧٤٧، ٨١١]. أخرجه مسلم: ٤٧٤.

قوله: (باب مَنَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ) أي إذا اعتدل أو جلس بين السجدين.

قوله: (وقال أنس) هو طرف من حديث الماضي في الباب قبله، لكن في بعض طرقه دون بعض، وسيأتي في «باب إيجاب التكبير» من رواية الليث عن الزهري بلفظه، ومناسبة لحديث الباب بما تقدمناه أنه يقتضي تقديم ما يسمى ركوعاً من الإمام بناء على تقدم الشرط على الجزاء وحديث الباب يفسره.

قوله: (عن سفیان) هو الثوري، وأبو إسحاق هو السبيعي، وعبد الله بن يزيد هو الخطمي كما وقع منسوباً عند الإسماعيلي في رواية لشعبة عن أبي إسحاق، وهو منسوب إلى خطمة بفتح الميممة وإسكان الطاء بطن من الأوس، وكان عبد الله المذكور أميراً على الكوفة في زمن ابن الزبير، ووقع للمصنف في «باب رفع البصر في الصلاة» أن أبا إسحاق قال: «سمعت عبد الله بن يزيد يخطب» وأبو إسحاق معروف بالرواية عن البراء بن عازب لكنه سمع هذا عن بواسطة. وفيه لطيفة وهي رواية صحابي ابن صحابي عن صحابي ابن صحابي كلاهما من الأنصار ثم من الأوس وكلاهما سكن الكوفة.

قوله: (هو غير كُلوْب) الظاهر أنه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى ذلك جرى الحديث في جمعه وصاحب العمدة، لكن روى جابر عن أبي بصير في تاريخه عن يحيى بن معين أنه قال: قوله: «هو غير كُلوْب» إنما يريد عبد الله بن يزيد الراوي عن البراء لا

البراء، ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ غير كُلوْب، يعني أن هذه العبارة إنما تحسن في مشكوك في عدلته والصحابة كلهم عدول لا يجتازون إلى تركية. وقد تعقب الخطابي فقال: هذا القول لا يوجب تهمة في الراوي إنما يوجب حقيقة الصدق له، قال: وهذه عادتهم إذا أرفأوا تأكيد العلم بالراوي والمعمل بما روى، كان أبو هريرة يقول: «سمعت خليلي الصادق المصنوق» وقال ابن مسعود: «حدثني الصادق المصنوق» وقال عياض وتيمه النووي: لا وصف في هذا على الصحابة لأنه لم يرد به التعديل، وإنما أراد به تقوية الحديث إذ حدث به البراء وهو غير منهم، ومثل هذا قول أبي مسلم الخولاني: «حدثني الحبيب الأمين». وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما. قال: وهذا قاله تنبيهاً

على صحة الحديث لا أن قاله قصد به تعديل رايه. وأيضاً فتنبه ابن معين للبراء عن التعديل لأجل صحته ولم يتره عن ذلك عبد الله بن يزيد لا وجه له، فإن عبد الله بن يزيد معدود في الصحابة. انتهى كلامه. وقد علمت أنه أخذ كلام الخطابي بفسطه واستدرك عليه الإزمام الأخير، وليس بوراد لأن يحيى بن معين لا يثبت صحة عبد الله بن يزيد، وقد قلنا أيضاً مصعب الزبيري وتوقف فيها أحد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأبينا ابن البرقي والدارقطني وآخرون، وقال الثوري: معنى الكلام حدثني البراء وهو غير منهم كما علمت فقروا لما تحرك به عنه، وقد اعترض بعض المتأخرين على التظهير المذكور فقال: كأنه لم يلم بشيء من علم البيان، للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كُلوْب لأن في الأول إثبات الصفة للموصوف وفي الثاني نفى ضلعه عنه فهما مفترقان قال: والسر فيه أن نفي الضد كأنه يقع جواباً لما أثبت بخلاف إثبات الصفة انتهى. والذي يظهر في أن الفرق بينهما أنه يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي بالاتزام، لكن التظهير صحيح بالنسبة إلى المنى المراد باللفظين، لأن كلاهما يريد به أنه تركية في حق مقطوع بتركه فيكون من تحصيل الحاصل، ويحصل الانقسام عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تفضيخ الأمر وتقويته في نفس السامع. وذكر ابن دقيق العيد أن بعضهم استدل على أنه كلام عبد الله بن يزيد بقول أبي إسحاق في بعض طرق: سمعت عبد الله بن يزيد وهو يخطب يقول: «حدثنا البراء وكان غير كُلوْب» قال: وهو محتمل أيضاً: قلت: لكنه أبعد من الأول. وقد وجدت الحديث من غير طريق أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد وفيه قوله أيضاً: «حدثنا البراء وهو غير كُلوْب» أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق عمار بن دثار قال: سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول: فلذكره. وأصله في مسلم، لكن ليس فيه قوله: «وكان غير كُلوْب» وهذا يقوي أن الكلام لعبد الله بن يزيد والله أعلم.

(قائلة): روى الطبراني في مستد عبد الله بن يزيد هذا شيئاً يدل على سبب روايته لهذا الحديث، فإنه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضمعون رؤوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفون قبل أن يرفع رأسه، فذكر الحديث في إنكاره عليهم. قوله: (إذا قال سمع الله لمن حمده) في رواية شعبة «إذا رفع رأسه من الركوع» ولمسلم من رواية عمار بن دثار «إذا رفع رأسه من الركوع» فقال سمع الله لمن حمده لم يزل قياماً.

قوله: (لم يحن) بفتح التحتية وسكون المهملة أي لم يشن، يقال حنيت المود إذا شئت. وفي رواية لمسلم «لا يحنو» وهي لفة صحبة يقال حنيت وحنوت بمعنى.

قوله: (حتى يقع ساجداً) في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق حتى يضع جبهته على الأرض، وسيأتي في «باب سجود السهو» ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحاق ولأحمد عن غندر عن شعبة «حتى يسجد ثم يسجدون» واستدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتم الإمام، وتعب بأنه ليس في إلا التأخر حتى يتلى الإمام بالركن الذي يتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه وقبل الفراغ منه. ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم «فكان لا يحن أحد منا ظهره حتى يستتم ساجداً، ولأبي يعلى من حديث أنس «حتى يتمنكن النبي ﷺ من السجود» وهو أوضح في انتفاء المقارنة. واستدل به على طول الطمأنينة وفيه نظر وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في انتظامه.

قوله: (حدثنا أبو نعيم حدثنا صفيان... نحوه) مكذا في رواية المستملي وكرهية وسقط للباقين. وقد أخرجه أبو عوانة عن صفيان وغيره عن أبي نعيم ولفظه «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ لم يحن أحد منا ظهره حتى يضع رسول الله ﷺ جبهته».

٥٣- باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام

٦٩١- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ يُمَيْهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا يَخْشَى أَخَذَكُمْ أَوْ لَا يَخْشَى أَخَذَكُمْ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يَجْهَلَ اللَّهَ رَأْسَهُ وَأَنْ حِمَارًا أَوْ يَجْهَلَ اللَّهَ صُورَةَ صُورَةِ حِمَارٍ». [إخرجه مسلم: ٤٢٧]

قوله: (باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام) أي من السجود كما سيأتي بيانه.

قوله: (عن محمد بن زياد) هو الجعفي معني سكن البصرة وله في البخاري أحاديث عن أبي هريرة، وفي التاهمين أيضاً محمد بن زياد الأحمسي وله عنده حديث واحد عن أبي أمامة في المزاورة.

قوله: (أما يخشى أحدكم) في رواية الكشي «أو لا يخشى» ولأبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة «أما يخشى أو ألا يخشى» بالثك. وعلامة بتخفيف الميم حرف استفهام مثل الأ، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ.

قوله: (إذا رفع رأسه قبل الإمام) زاد ابن خزيمة من رواية حماد بن زيد عن محمد بن زياد «في صلاته» وفي رواية حفص بن عمر المذكورة التي يرفع رأسه والإمام ساجده فبين أن المراد الرفع من السجود فيه تعقب على من قال إن الخطيئة نص في المنع من تقديم المأموم على الإمام في الرفع من الركوع والسجود معاً، وإما هو نص في السجود، ويلتحق به الركوع لكونه في معناه، ويمكن أن يفرق بينهما بأن السجود له مزيدة لأن العبد أقرب ما يكون فيه من ربه لأنه غاية الخضوع المطلوب منه فلذلك خص بالتخصيص عليه، ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء، وهو ذكر أحد الشيتين المشتركين في الحكم إذا كان للمذكور مزيدة، وأما التقدم على الإمام في الخفض في الركوع والسجود فقبل يلتحق به من باب الأول، لأن الاحتفال بالجلوس بين السجنتين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد، وإذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فأولى أن يجب فيها هو مقصد، ويمكن أن يقال ليس هذا بواضح لأن الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله، ودخول القصص في المقاصد أشد من دخوله في الوسائل، وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام في حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح بن عبد الله السعدي عن أبي هريرة مرفوعاً «الذي يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان». وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً وهو المحفوظ.

قوله: (أو يجعل الله صورته صورة حمار) الشك من شعبة، فقد رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة وابن خزيمة من رواية حماد بن زيد ومسلم من رواية يونس بن عبيد والربيع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردد، فأما الحامدان فقالا: «رأس» وأما يونس فقال «صورة» وأما الربيع فقال: «وجه»، والظاهر أنه من تصرف الرواة. قال عياض: هذه الروايات متفقة لأن الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه. قلت: لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضاً، وأما الرأس فرواها أكثر وهي أشمل فهي للمتعمد، وخص وقوع الوحيد عليها لأن بها وقعت الجنابة وهي أشمل، وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعد عليه بالنسخ وهو أشد العقوبات، وبذلك جزم النووي في شرح المذهب، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته، وعن ابن عمر تبطل به قال أحد في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد، وفي «المنهاج» عن أحمد أنه قال في رسالته: ليس لمن سبق الإمام صلاة هذا الحديث، قال: ولو كانت له صلاة لرجي له التوبان ولم يخش عليه العقاب. واختلف في معنى الوحيد المذكور قليل: يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوي، فحين الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام، ويرجع هذا الجاهلي أن التحويل لم يقع مع كثرة القائلين، لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد، وإما يدل على كون فاعله متعمداً لذلك وكون فعله ممكناً لأن يقع عند ذاك الوحيد، ولا يلزم من التعمد شيء. وقسح ذلك الشيء. قاله ابن دقيق العيد. وقال ابن بزيعة: يحتمل أن يراد بالتحويل المنسوخ أو تحويل الحية الحسية أو المعنوية أو هما معاً. وحله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك، وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز وقوع المنسوخ في هذه الأمة، وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي فإن في ذكر الخسف وفي آخره فومسح آخرين قرودة وخنازير إلى يوم القيمة وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الأنعام إن شاء الله تعالى. وبقوي حله على ظاهره أن

في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد «أن يحول الله رأسه رأس كلب» فهذا يبعد الجواز لانتفاء للناسبة التي ذكروها من بلادة الحمار. وما يبعده أيضاً إيراد الوحيد بأمر المستقبل وباللفظ الدال على تغير الهيئة الحاصلة، ولو أريد تشبيهه بالحمار لأجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حمار، وإما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن تصير بليداً، مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلادة. وقال ابن الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة. هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس حمار في البلادة، ولم يبين وجه المنع. وفي الحديث كمال شفقتك ﷺ بآتته وبيانه لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب، واستدل به على جواز المقارنة، ولا دلالة فيه لأنه دل بمطوقه على منع المساقفة، ومعهوموه على طلب التامية، وأما المقارنة فمستكوت عنها. وقال ابن بزيعة: استدل بظاهره قوم بالعقول على جواز التناسخ. قلت: وهو مذهب رديء مبني على دعاوى بغير برهان، والذي استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث.

(الطيف): قال صاحب «القبس»: ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال، ودولاه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأنفال. والله أعلم.

٥٤- باب إمامة العبد والمولى

وَكَاثَتْ عَائِشَةُ يَوْمَهَا عَبْدَهَا ذُكُونًا مِنَ الْمُصْحَفِ.

وَوَلَدَ الْبُحَيْرِيُّ وَالْأَعْرَابِيُّ، وَالْعَلَامُ الَّذِي لَمْ يَحْظَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُهُمْ أَوْزُهُمْ لِيَجِبَ اللَّهُ».

٦٩٢- حَدَّثَنَا الْفَرَاخِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ نَافِلٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْمَدِينَةَ، وَجَّعَ بَقِيَّةً، قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَوْمُهُمْ سَلَامٌ مَوْلَى أَبِي خَلِيفَةَ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا. [إخرجه: ١٧١٥هـ]

٦٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْحَجَّاجِ عَنْ أَنَسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْتَمِعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتَعْيِلَ حَتَّى، كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً». [إخرجه: ١٧١٦هـ، ١٧١٧هـ]

قوله: (باب إمامة العبد والمولى) أي العتق، قال الزين بن المنير: لم ينصح بالجواز لكن لوح به لإيراد أدلته.

قوله: (وكانت عائشة) إلخ، وصله أبو داود في «كتاب المصاحف» من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف، ووصله ابن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها اعتقت غلاماً لها من دير، فكان يؤمها في رمضان في المصحف. ووصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأهل السوادى هو وأبوه وعبد بن عمير والنسور بن غرمة وناس كثير فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة وهو يونس غلام لم يمتق، وأبو عمرو المذكور هو ذكوان، وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور. وخالف مالك فقال: لا يؤم الأحرار إلا إذا كان قارناً وهم لا يقرؤون فيؤمهم، إلا في الجمعة لأنها لا تجب عليه. وخالفه أشهب وإسحق بأنها تحزرة إذا حضرها.

قوله: (في المصحف) استدل به على جواز قراءة المصلي من المصحف، ومنع منه آخرون لكونه صلاة كثيراً في الصلاة.

قوله: (وولد البهي) بفتح اللوحة وكسر المعجمة والتشديد أي الزانية، ونقل التين أنه رواه بفتح اللوحة وسكون المعجمة والتخفيف، والأول أولى، وهو معطوف على قوله: (والولدي) لكن فصل بين المتماطين بأمر عائشة، وغفل القرطبي في مختصر البخاري فجعله من بقية الأثر المذكور، وإلى صحة إمامه ولد الزنا ذهب الجمهور أيضاً، وكان مالك يكره أن يتخذ إماماً راتباً، وعلمه عنده أنه يصير معرضاً لكلام الناس فيأثمون بسببه، وقيل لأنه ليس في الغالب من يفقه فيطلب عليه الجهل.

قوله: (والأعرابي) يفتح للمزعة أي ساكن البادية، وإلى صحة إمامته ذهب الجمهور أيضاً، وخالف مالك وعلته عنه عليه الجهل على سكان البوادي، وقيل لأنهم يدهون نقص السن وترك حضور الجماعة غالباً.

قوله: (والغلام الذي لم يحطم) ظاهره أنه أراد المراهق، ويشمل الأعم لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بلبيل أخسر، ولعل المصنف راعى اللفظ الواردة في النهي عن ذلك وهو فيما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا يؤم الغلام حتى يحطم» وإسناده ضعيف، وقد أخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنه كان يوم قرمه وهو ابن سبع سنين، وقيل إنما لم يستدل به هنا لأن أحد بن حنبل توقف فيه فقيل: لأنه ليس فيه اطلاع النبي ﷺ على ذلك، وقيل لاحتمال أن يكون أراد أنه كان يومهم في النافلة دون الفريضة، وأجيب عن الأول بأن زمان نزول الوحي لا يقع فيه لأحد من الصحابة التقرير على ما لا يجوز فعله، ولهذا استدل أبو سعيد وجابر على جواز الغزل بأنهم كانوا يزلون والقرآن يزل كما سيأتي في موضعه، وأيضاً فالروند الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة، وقد نقل ابن حزم أنه لا يعلم لهم في ذلك خلاف منهم. وعن الثاني فإن سياق رواية المصنف تدل على أنه كان يومهم في الفرائض لقوله فيه: «صلوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة الحديث». وفي رواية لأبي داود قال عمرو: «فما شهدت شهيداً في جرم إلا كنت إمامهم» وهذا يضم الفرائض والنوافل، واحتج ابن حزم على عدم الصحة بأنه ﷺ أمر أن يؤمهم أقرؤهم قال: فعلى هذا إما يؤم من يتوجه إليه الأمر، والصحي ليس بمأمور لأن القول رفع عنه فلا يؤم، كذا قال، ولا يخفى فساداً لأننا نقول: للمأمور من يتوجه إليه الأمر من البالغين بأنهم يقدمون من اتصف بكونه أكثر قرأناً فيلزم ما احتج به، وإلى صحة إمامه الصحي ذهب أيضاً الحسن البصري والثنافي وإسحق، وكروها مالك والثوري، وعن أبي حنيفة وأحد رواياتنا والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض.

قوله: (لقول النبي صلى الله عليه وسلم وسلم يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله) أي نكل من اتصف بذلك جازت إمامته من عبد وصي وغيرهما، وهذا طرف من حديث أبي مسعود الذي ذكرناه في «باب أهل العلم أحق بالإمامة» وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ «يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله الحديث»، وفي حديث عمرو بن سلمة المذكور عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «فليؤمكم أكثركم قرأناً» وفي حديث أبي سعيد عند مسلم أيضاً إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحفظهم بالإمامة أقرؤهم» واستدل بقوله: أقرؤهم على أن إمامة الكفار لا تصح لأنه لا قراءه له.

قوله: (ولا يجتمع العبد من الجماعة) هذا من كلام المصنف، وليس من الحديث المعلق.

قوله: (بغير علة) أي بغير ضرورة لسببه، فلو قصد تفويت التفضيلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك، وسنذكر مستنده في الكلام على قصة سالم في أول حديثي الباب.

قوله: (عن عبيد الله) هو العمري.

قوله: (لما قدم المهاجرون الأولون) أي من مكة إلى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني.

قوله: (العصبية) بالنصب على الظرفية لقوله: «قدم» كذا في جميع الروايات، وفي رواية أبي داود «نزّلوا العصبية» أي المكان المسمى بذلك وهو يسكنان الصاد المهمة بعدها موحدة، واختلف في أوله فقيل بالفتح وقيل بالضم، ثم رأيت في النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين، قال أبو عبيد البكري: لم يضبطه الأصيلي في روايته، والمعروف «العصب» بوزن عمد بالتشديد وهو موضع بقاء.

قوله: (وكان يومهم سالم مولى أبي حذيفة) زاد في الأحكام من رواية ابن جريج عن نافع «فويهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة أي ابن عبد الأسد وزيد أي ابن حارثة وعامر بن ربيعة» واستشكل ذكر أبي بكر فيهم إذ في الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي ﷺ وأبو بكر كان رفيقه، ووجهه البيهقي باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبي بكر، ولا يخفى ما فيه. ووجه الدلالة منه إجماع كبار الصحابة القرشيين على تقديم سالم عليهم، وكان سالم المذكور مولى امرأة من الأنصار فاعتقه، وكان إمامته بهم كانت قبل أن يعتق، وبذلك تظهر مناسبة قول المصنف «ولا يجتمع العبد». ولما قيل له مولى أبي حذيفة لأنه لازم أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بعد أن عتق تبنها، فلما نها عن ذلك قيل له مولاة كما سيأتي في موضعه. واستشهد سالم بالإمامة في خلافة أبي بكر رضي الله عنهما.

قوله: (وكان أكثرهم قرأناً) إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه،

وفي رواية للطبراني «لأنه كان أكثرهم قرأناً».

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان.

قوله: (أجمعوا وأطيعوا) أي فيما فيه طاعة لله.

قوله: (وإن استعمل) أي جعل عاملاً، وللمصنف في الأحكام عن مسدد عن يحيى «وإن استعمل عليكم عبد حشي» وهو أصرح في مقصود الترجمة، وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بلفظ «قال النبي ﷺ لأبي ذر: اسمع وأطع» الحديث، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضاً لكن بإسناده له آخر عن شعبة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: «إن خليلي ﷺ أوصاني أن اسمع وأطع وإن كان عبداً حشياً يجمع الأطراف». وأخرجه الحاكم والبيهقي من هذا الوجه، وفيه قصة «أن أبا ذر انتهى إلى الريلة وقد أتيت الصلاة فإذا عبد يومهم، قال فقيل: هذا أبو ذر، فذهب يتأخر فقال أبو ذر: أوصاني خليلي ﷺ، فذكر الحديث. وأخرج مسلم أيضاً من طريق غندر أيضاً عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدي تحدث أنها سمعت النبي ﷺ يخطب في حجة الوداع يقول: «ولو استعمل عليكم عبد يهودكم بكتاب الله» وفي هذه الرواية فالتان: تعيين جهة الطاعة، وتاريخ الحديث وأنه كان في أواخر عهد النبي ﷺ.

قوله: (كان رأسه زنية) قيل شبهه بذلك لصغر رأسه، وذلك معروف في الحديث، وقيل لسواده، وقيل لقصر شعر رأسه وتلففه. ووجه الدلالة منه على صحة إمامة العبد إذا أتم أمر طاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال. ويشتمل أن يكون مأخوذاً من جهة ما جرت به عاداتهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاوروا لأن القيام عليهم يفضي غالباً إلى أشد مما ينكر عليهم، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحشي والإمامة العظمى إنما تكون بالاستئذان في قریش فيكون غيرهم متغلباً، فإذا أمر طاعته استأذن من النبي عن مخالفته والقيام عليه. ورده ابن الجوزي بأن المراد بالعمل هنا من يستعمله الإمام لا من يلي الإمامة العظمى، وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق انتهى. ولا مانع من حمله على أعم من ذلك، فقد وجد من ولي الإمامة العظمى من غير قریش من ذوي الشوكة متغلباً، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأحكام. وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة في غير قریش، وهو متعقب، إذ لا تلازم بين الإجزاء والجواز. والله أعلم.

٥٥- باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه

٦٩٤- حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ بْنُ مَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشَجِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ».

قوله: (باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) يشير بذلك إلى حديث عقبة بن عامر وغيره كما سيأتي.

قوله: (حدثنا الفضل بن سهل) هو البغدادي المعروف بالأعرج من صنار شيخ البخاري ومات قبله بسنة.

قوله: (يصلون) أي الأئمة، واللام في قوله: «لکم» للتلليل.

قوله: (فإن أصابوا فلکم) أي ثواب صلاتكم، زاد أحمد عن الحسن بن موسى بهذا السند «فولم» أي ثواب صلاتهم، وهو يعني عن تكلف توجيه حديثه، ونفسك ابن بطال بظاهر الرواية المخلوطة فزع أم المراد بالإصابة هنا إصابة الوقت، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً «لعلکم تدرکون أقراماً يصلون الصلاة لغیر وقتها، فإذا أدركوهم فصلوا في بيوتکم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبقة» وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره، فانقلبت على هذا: فإن أصابوا الوقت وإن أخطأوا الوقت فلکم يعني الصلاة التي في الوقت انتهى. ونقل عن الزيادة التي في رواية أحمد فإنها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد، وكذا أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى، وقد أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة من وجه آخر أصرح في مقصود الترجمة لفظه «يكون أقرام يصلون الصلاة، فإن أتموا فلکم ولهم» وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً «من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم» وفي رواية أحد في هذا الحديث «فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهي لکم ولهم»

فهذا بين أن المراد ما هو أهم من ترك إصابة الوقت، قال ابن المنذر: هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه.

قوله: (وإن أخطأوا) أي ارتكبوا الخطيئة، ولم يرد به الخطأ للمقابل للعمد لأنه لا إثم فيه. قال المهلب: فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه. ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة. وقال البغوي في شرح السنة، فيه دليل على أنه إذا صلى يقوم عدداً أنه تصح صلاة للمؤمنين وعليه الإعادة. واستدل به غيره على أهم من ذلك وهو صحة الاكتمام بمن يجلس بشيء من الصلاة ركناً كان أو غيره إذا أتم المأموم، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه، والأصح منهم صحة الاكتمام إلا بمن علم أنه ترك واجباً. ومنهم من استدل به على الجواز مطلقاً بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العمدة قال: وعمل الخلاف في الأمور الاجتهادية كمن يصلي خلف من لا يرى قراءة البسلة ولا أنها من أركان القراءة ولا أنها آية من الفاتحة بل يرى أن الفاتحة تجزئ بولونها قال: فإن صلاة للمأموم تصح إذا قرأ هو البسلة لأن غاية حال الإمام في هذه الحالة أن يكون أخطأ. وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر في صحة صلاة المأموم إذا أصاب.

قوله: (عن عبيد الله بن عدي) في رواية ابن المبارك عن الأوزاعي عند الإسماعيلي وأبي نعيم «حدثني عبيد الله بن عدي بن الحارث بن بني نوفل بن عبد مناف» وعبيد الله المذكور تابعي كبير معهود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ وكان عثمان من أقارب أمه كما سيأتي في موضعه.

قوله: (إنك إمام عامة) أي جماعة، وفي رواية يونس «وأتت الإمام» أي الأعظم.

قوله: (ونزل بك ما نرى) أي من الحصار.

قوله: (ويصلي لنا) أي يؤمنا.

قوله: (إمام الفتنة) أي رئيس فتنة، واختلف في المشار إليه بذلك فقيل: هو عبد الرحمن بن عيسى الجبلي أحد رؤوس المصريين الذي حصروا عثمان، قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبد البر وغيره، وقاله ابن الجوزي وزاد: إن كنانة بن بشر أحد رؤوسهم صلى بالناس أيضاً. قلت: وهو المراد هنا، فإن سيف بن عمر روى حديث الباب في «كتاب الفتوح» من طريق أخرى عن الزهري بسنده قال فيه: «دخلت على عثمان وهو محصور وكنته يصلي الناس فقلت كيف ترى» الحديث. وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري لكن يأخذ عثمان.

ورواه عمر بن شبة بسند صحيح، ورواه ابن المنذر من طريق أبي هريرة. وكذلك صلى بهم علي بن أبي طالب فيما رواه إسماعيل الخطي في تاريخ بغداد من رواية ثعلبة بن يزيد الحماني قال: فلما كان يوم عيد الأضحي جاء علي فعلى بالناس. وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلواني: لم يصل بهم غيرها. وقال غيره: صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضاً سهل بن حنيف، رواه عمر بن شبة بإسناد قوي. وقيل صلى بهم أيضاً أبو أيوب الأنصاري وطلحة بن عبيد الله، وليس واحد من هؤلاء مراداً بقوله إمام فتنة. وقال البلوي: معنى قوله: «إمام فتنة» أي إمام وقت فتنة، وعلى هذا لا اختصاص له بالخارجي. قال: ويدل على صحة ذلك أن عثمان لم يذكر الذي أهم بمكره بل ذكر أن فعله أحسن الأعمال انتهى. وهذا مغاير لمراد المصنف من ترجمته، ولو كان كما قال لم يكن قوله «وتخرج» مناسباً.

قوله: (وتخرج) في رواية ابن المبارك «وإنما لتخرج من الصلاة معه» والتخرج التثام أي تخاف الوقوع في الإثم، وأصل المخرج الضيق، ثم استعمل للإثم لأنه يضيق على صاحبه.

قوله: (فقال الصلاة أحسن) في رواية ابن المبارك «إن الصلاة أحسن» وفي رواية معقل بن زياد عن الأوزاعي عند الإسماعيلي «من أحسن».

قوله: (وإذا أحسن الناس فأحسن) ظاهره أنه رخص له في الصلاة معهم كائنه يقول لا يضر كونه مفتوناً، بل إذا أحسن فراققه على إحسانه وأترك ما اختلف به، وهو المطابق لسياق الباب، وهو الذي فهمه الداودي حتى احتاج إلى تقدير حذف في قوله إمام فتنة، وخالف ابن النثير فقال: يحتفل أن يكون رأى أن الصلاة خلفه لا تصح فحاده عن الجواب بقوله إن الصلاة أحسن، لأن الصلاة التي هي أحسن هي الصلاة الصحيحة، وصلاة الخارج غير صحيحة لأنه إما كافر أو فاسق انتهى. وهذا قاله نصرة لمذهب في عدم صحة الصلاة خلف الفاسق، وفيه نظر لأن شيئاً روى في الفتوح عن سهل بن يوسف الأنصاري عن أبيه قال: كره الناس الصلاة خلف الذين حصروا عثمان إلا عثمان فإنه قال: من دعا إلى الصلاة فاجبوا، انتهى. فهذا صريح في أن مقصوده بقوله «الصلاة أحسن» الإشارة إلى الإذن بالصلاة خلفه، وفيه تأكيد لما فهمه المصنف من قوله إمام فتنة، وروى سعيد بن منصور من طريق مكحول قال: قالوا لعثمان إننا نتخرج أن نصلي خلف هؤلاء الذين حصروك، فذكر نحو حديث الزهري. وهذا منقطع إلا أنه اعتضد.

قوله: (وإذا أسأروا فاجتنب) فيه تحذير من الفتنة والدخول فيها ومن جميع ما يتكر من قول أو فعل أو اعتقاد وفي هذا الأثر الحظ على شهود الجماعة ولا سيما في زمن الفتنة لتلا زيادة تفرق الكلمة، وفيه أن الصلاة خلف من تكره الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة، وفيه رد على من زعم أن الجمعة لا يجزئ أن تقام بغير إذن الإمام.

قوله: (وقال الزبيدي) بضم الزاي هو محمد بن الوليد.

قوله: (المختص) ورواه بكسر التون وقصحه فأول المراد به من فيه تكسر وتشنج وتبسه بالناس. والثاني المراد به من يؤتى، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين

فهذا بين أن المراد ما هو أهم من ترك إصابة الوقت، قال ابن المنذر: هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه.

قوله: (وإن أخطأوا) أي ارتكبوا الخطيئة، ولم يرد به الخطأ للمقابل للعمد لأنه لا إثم فيه. قال المهلب: فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه. ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة. وقال البغوي في شرح السنة، فيه دليل على أنه إذا صلى يقوم عدداً أنه تصح صلاة للمؤمنين وعليه الإعادة. واستدل به غيره على أهم من ذلك وهو صحة الاكتمام بمن يجلس بشيء من الصلاة ركناً كان أو غيره إذا أتم المأموم، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه، والأصح منهم صحة الاكتمام إلا بمن علم أنه ترك واجباً. ومنهم من استدل به على الجواز مطلقاً بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العمدة قال: وعمل الخلاف في الأمور الاجتهادية كمن يصلي خلف من لا يرى قراءة البسلة ولا أنها من أركان القراءة ولا أنها آية من الفاتحة بل يرى أن الفاتحة تجزئ بولونها قال: فإن صلاة للمأموم تصح إذا قرأ هو البسلة لأن غاية حال الإمام في هذه الحالة أن يكون أخطأ. وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر في صحة صلاة المأموم إذا أصاب.

(كشبه): حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال، وقد ذكرنا له شاهداً عند ابن حبان، وروى الشافعي معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «هاتي» قرم فيصلون لكم، فإن اتوا كان هم ولكم. وإن نقصوا كان عليهم ولكم.

٥٦ - باب إمامة المفتون والمفتوح

وقال الحسن: صلّ وعَلَيْهِ بِذَعْفٍ.

٦٩٥ - قال: أبو عبد الله: وقال: لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَحْصُورٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَلَيْنَا، وَتَوَلَّى بِكَ مَا نَرَى، وَتَصَلَّى لَنَا إِمَامَ فِتْنَةٍ، وَتَخَرَّجَ؟ فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَفْعَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ، وَكَذَا أَسْأَلُوا فَاجْتَنَبَ إِسْأَلَهُمْ.

وقال الزبيدي: قال الزهري: قال لا ترى أن يمتلى خلف المختص، إلا من ضرورة لا بُدَّ منها.

٦٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي الْكَيْحَانِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُمْرُ: «اسْتَعْ وَاطْلُبْ وَتَوَلَّى يَحْيَى، كَانَ رَأْسَهُ زَيْبَةً». [راجع ٦٩٣]

قوله: (باب إمامة المفتون) أي الذي دخل في الفتنة فخرج على الإمام، ومنهم من فسره بما هو أهم من ذلك.

قوله: (والمبتدع) أي من اعتد شيئاً بما يخالف أهل السنة والجماعة.

قوله: (وقال الحسن صل وعليه بدعته) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سأل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن: «صل خلفه وعليه بدعته».

قوله: (وقال لنا محمد بن يوسف) هو القريابي، قيل عبر بهذه الصيغة لأنه مما أخذ من شيخه في المذاكرة فلم يقل فيه حديثنا، وقيل إن ذلك مما حمّله بالإجازة أو المناولة أو العرض، وقيل: هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى. والذي ظهر في الاستقراء خلاف ذلك، وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً أو كان فيه راء ليس على شرطه، والذي هنا من قبيل الأول، وقد وصله الإسماعيلي من رواية محمد بن يحيى قال: حدثنا محمد بن يوسف القريابي.

قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن) أي ابن عوف، وفي رواية الإسماعيلي «أخبرني حميد». وأخرج الإسماعيلي من طريق أخرى عن الأوزاعي، وخالفه يونس بن يزيد فقال: عن الزهري عن عروة أخرجه الإسماعيلي أيضاً، وكذلك رواه معمر عن

٥٨- باب إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ

فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَنْفُسْ صَلَاتَهُمَا.

٢٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعِيَدٍ، عَنْ مَرْثُومَةَ بِنْتِ سَلَمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي عُبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَشُرْتُ عَنْ يَمِينِهِ، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ فَصَلَّى وَتَمَّ بِرُكُوعَاتِهِ.

قال عمرو: فَحَدَّثْتُ بِوَكَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ. [راجع: ١١٧].

أخرجه مسلم: ٧٦٣

قوله: (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام إلخ) وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه ﷺ لم يطل صلاة ابن عباس مع كونه قام عن يساره أولاً، ومن أحد تبطل لأنه ﷺ لم يقره على ذلك، والأول هو قول الجمهور، بل قال سعيد بن المسيب: إن موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام، ولم يتابع على ذلك.

قوله: (حدثنا أحمد) لم أره متسوقاً في شيء من الروايات، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه.

قوله: (عمرو) هو ابن الحارث المصري، وكذا وقع عند أبي نعيم.

قوله: (عن عبد ربه) ينتج الرأه وتشديد الموحدة وهو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق.

قوله: (ثبت) في رواية الكشيبي "ثبت".

قوله: (فأخذهني فجعلني) قد تقدم أنه أداره من خلفه، واستدل به على أن مثل ذلك من العمل لا يفسد الصلاة كما سيأتي.

قوله: (قال عمرو) أي ابن الحارث المذكور بالإسناد المذكور إليه، وهم من زعم أنه من تابعي البخاري، فقد ساقه أبو نعيم مثل سابقه، وكثير المذكور في هذا هو ابن عبد الله بن الأشج، واستاذ عمرو بن الحارث بهذه الرواية عنه العلوي برجل.

٥٩- باب إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يُؤَمِّ

ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَتَهُمْ.

٢٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَشُرْتُ عَنْ يَمِينِهِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَكُنْتُ أَصَلِّي مَعَهُ، فَكُنْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَهُ بِرَأْسِي، فَالْقَانِي عَنْ يَمِينِهِ. [راجع: ١١٧]. أخرجه مسلم: ٧٦٣

قوله: (باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم إلخ) لم يجزم بحكم المسألة لما فيه من الاحتمال، لأنه ليس في حديث ابن عباس التصريح بأن النبي ﷺ لم ينو الإمامة، كما أنه ليس فيه أنه نوى لا في ابتداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس فصلي معه، لكن في إيقافه إياه من موقف المأموم ما يشعر بالثاني، وأما الأول فالأصل عدمه، وهذه المسألة تختلف فيها، والأصح عند الشافعية لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينوي الإمام الإمامة، واستدل ابن المنذر أيضاً بحديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى في شهر رمضان قال: «فجئت فقامت إلى جنبه، وجاء آخر فقام إلى جنبي حتى كنا رهطاً، فلما أحس النبي ﷺ بنا نجوز في صلاته» الحديث، وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداءً، والتساو هم به وأقرهم. وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلق البخاري كما سيأتي في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى. وزعم أحد في التفرقة بين النافلة والفرصة فشرط أن ينوي في الفرصة دون النافلة، وفيه نظر لحديث أبي سعيد «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وحده فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه» أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

قوله: (عن عبد الله بن معياد بن جبير) هو من أقران أيوب الراوي عنه،

معتباً بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه إذا كان ذلك أصل خلفه. ورد بأن المراد من يتمد ذلك فيشبه النساء فإن ذلك بدعة فيحقة، ولهذا جوز الدودي أن يكون كل منهما مراداً. قال ابن بطال: ذكر البخاري هذه المسألة هنا لأن للمختن مفتن في طريقته.

قوله: (ولا من ضرورة) أي بأن يكون ذا شوك أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه، وقد رواه معمر عن الزهري بشير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه «قلت: فالمختن؟ قال: لا ولا كرامته، لا يؤتم به» وهو محمول على حالة الاختيار.

قوله: (حدثنا محمد بن إبان) هو البلخي مستملي وكيع، وقيل الواسطي وهو محتمل لكن لم نجد للواسطي رواية عن غير خلاف البلخي، وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواثيق وهذا جمع ما أخرجه عنه البخاري.

قوله: (واسمع وأطع) تقدم الكلام عليه قبل باب، قال ابن المنذر: وجه دخوله في هذا الباب أن الصفة المذكورة إنما توجد غالباً في عجمي حديث عهد بالإسلام لا يخلو من جهل بدنيته، وما يخلو من هذه صفته عن ارتكاب البدعة، ولو لم يكن إلا اقتنائه بنفسه حتى تقدم للإمامة وليس من أهلها.

٥٧- باب يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ بِحِدَائِهِ سَوَاءً

إِذَا كَانَا التَّيْنِ

٢٩٧- حَدَّثَنَا سَلَمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَوَّيْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَشُرْتُ لِي تَبَشُرَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوُضُوءَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، فَجِئْتُ فَكُنْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكْعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَوَّيْتُ غَطِيظَةً، أَوْ قَالَ: غَطِيظَةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ. [راجع: ١١٧]. أخرجه مسلم: ٧١٣

قوله: (باب يقوم) أي المأموم (عن يمين الإمام بحدائه) بكسر المهملة وذل معجمة بعد ما مدة أي يجنبه، فأخرج بذلك من كان خلفه أو مثلاً عنه.

وقوله: (سواء) أخرجه به من كان إلى جنبه لكن على بعد عنه، كما قال الزين بن المنذر، والذي يظهر أن قوله بحدائه يخرج هذا أيضاً. وقوله سواء أي لا يقدم ولا يتأخر، وفي انتزاع هذا من الحديث الذي أورده بعد. وقد قال أصحابنا: يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً، وكان المصنف أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه، فقد تقدم في الطهارة من رواية غرمة عن كريب عن ابن عباس بلفظ «فكملت إلى جنبه» وظاهره المساواة. وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه من هذه القصة، وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء: الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه؟ قال: إلى شقه الأيمن. قلت: أيجازي به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر؟ قال: نعم. قلت: أحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة؟ قال: نعم. وفي الموطأ من عبد الله بن حنبل بن مسعود قال: دخلت على عمر بن الخطاب بالمحجرة فوجدته يسبح، فقامت وراءه فترقبني حتى جعلني حذاءه عن يمينه.

قوله: (إذا كانا) أي إماماً ومأموماً، بخلاف ما إذا كانا مأمومين مع إمام فلهما حكم أحتر.

(تنبيه): هكذا في جميع الروايات «باب» بالتثنية «يقوم الخ»، وأورده الزين بن المنذر بلفظ «باب» من يقوم بالإضافة وزيادة من، وشرحه على ذلك، وتردد بين كونها موصولة أو استهائية ثم أطال في حكمة ذلك وأن سببه كون المسألة مختلفاً فيها. والواقع أن من حذوقة والسياق ظاهر في أن المصنف جازم بحكم المسألة لا متردد والله أعلم. وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام إلا التنحسني فقال: «إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام، فإن رجع الإمام قبل أن يمضي أحد قام عن يمينه» أخرجه سعيد بن منصور، ووجهه بعضهم بأن الإمام مظنة الاجتماع فاحتريت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك، وهو حسن لكنه مخالف للنص، وهو قياس فاسد. ثم ظهر لي أن إبراهيم إنما كان يقول بذلك حيث يظن قلباً غريباً أنه، وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عنه قال: «ربما قامت خلف الأسود وحدي حتى يجيء المؤذن» وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقديم المأموم على الإمام خلافاً لما حكاه لنا في رواية مسلم «فقامت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه» وفيه نظر.

ورجال الإسناد كلهم بصريون، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس المذكور في هذه الأبواب الثلاثة تامة في كتاب الرثر إن شاء الله تعالى.

٦٠ - باب إذا طَوَّلَ الإمامَ وَكَانَ لِلرَّجُلِ

حَاجَةٌ، فَخَرَجَ فَصَلَّى

٧٠٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، كَانَ يَصَلِّيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤَمُّ قَوْمَهُ. (الطبر: ٧٠١، ٧٠٥، ٧١١، ٧١٦، أخرجه مسلم: ٦٩٥)

٧٠١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَصَلِّيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤَمُّ قَوْمَهُ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ، فَتَقَصَّرَ الرَّجُلُ، فَكَانَ مُعَاذًا قَائِلًا مَعَهُ، قَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «قَالَ، قَالَ، قَالَ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، أَوْ قَالَ: «قَالَ، قَالًا، قَالًا». وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنَ أَوْسَطِ الْمُفَصَّلِ. قَالَ عَمْرُو: لَا اسْتَقْبَلَهُمَا. (راجع: ٧٠٠، أخرجه مسلم: ٦٩٥)

قوله: (باب إذا طول الإمام وكان للرجل أي المأموم حاجة فخرج وصلى) وللشيخيهي «فصل» بقاء، وهذه الترجمة عكس التي قبلها، لأن في الأول جواز الاتسام بمن لم ينو الإمامة، وفي الثانية جواز قطع الاتسام بعد الدخول فيه، ولما قوله في الترجمة «فخرج» فيحتمل أنه خرج من القبلة، أو من الصلاة رأساً، أو من المسجد، قال ابن رشد: الظاهر أن المراد خرج إلى منزله فصلى فيه، وهو ظاهر قوله في الحديث «فاتصرف الرجل». قال: وكان سبب ذلك قوله ﷺ: «لنبي رآه يصلي أصلاً» معاً كما تقدم. قلت: وليس الواقع كذلك، فإن في رواية النسائي «فاتصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد» وهذا يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القبلة، لكن في مسلم «فاتصرف الرجل فلم ثم صلى وحده». وأعلم أن هذا الحديث رواه عن جابر عمرو بن دينار وعمار بن دينار وأبو الزبير وعبد الله بن مسعود، فرواية عمرو للمصنف هنا عن شعبة وفي الأدب عن سليم بن حيان ومسلم عن ابن عيينة ثلاثهم عنه، ورواية عمار تأتي بعد بايز، وهي عند النسائي مقرونة بأبي صالح، ورواية أبي الزبير عند مسلم، ورواية عبيد الله عند ابن خزيمة، وله طرق أخرى غير هذه سأذكر ما يحتاج إليه منها معزواً، ولما قلعت ذكر هذه لتسهيل الحوالة عليها.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، والظاهر أن روايته عن شعبة مختصرة كما هنا وكذلك أخرجه البيهقي من طريق محمد بن أيوب البرزنجي عنه. وقال الكوفي: الظاهر من قوله: «فصلى العشاء الخ» داخل تحت الطريق الأول، وكان الحامل له على ذلك أنها لو دخلت عن ذلك لم تطابق الترجمة ظاهراً. لكن لقاتل أن يقول: إن مراد البخاري بذلك الإشارة إلى أصل الحديث على عادته، واستفاد بالطريق الأولى علو الإسناد، كما أن في الطريق الثانية فائدة التصريح بسماع عمرو من جابر.

قوله: (يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم) زاد مسلم من رواية منصور عن عمرو «عشاء الآخرة» فكان العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين.

قوله: (ثم يرجع فيؤم قومه) في رواية منصور المذكورة «فصلى بهم تلك الصلاة» والمصنف في الأدب «فصلى بهم الصلاة» أي المذكورة، وفي هذا رد على من زعم أن المراد أن الصلاة التي كان يصليها مع النبي ﷺ غير الصلاة التي كان يصليها بقومه، وفي رواية ابن عيينة فصل ليلة مع النبي ﷺ العشاء ثم أتى قومه فأمهم، وفي رواية الحليدي عن ابن عيينة «ثم يرجع إلى بني سلمة فيصلها بهم» ولا خلافة فيه لأن قومه هم بنو سلمة، وفي رواية الشافعي عنه «ثم يرجع فيصلها بقومه في بني سلمة» ولأحد «ثم يرجع فيؤمنا».

قوله: (فصلى العشاء) كذا في معظم الروايات، ووقع في رواية لأبي حنيفة والطحاوي من طريق عمار «صلى بأصحابه المغرب» وكذا لعبد الرزاق من رواية أبي الزبير، فإن حل على تمدد القصة كما سيأتي أو على أن المراد بالمغرب العشاء مجازاً أم، وإلا فما في الصحيح أصح.

قوله: (اقرأ بالبقرة) استدلل به على من يكره أن يقول البقرة بل يقول سورة

البقرة، لكن في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه «قرأ سورة البقرة» ولمسلم عن ابن عيينة نحوه، وللمصنف في الأدب «قرأ بهم البقرة» فالظاهر أن ذلك من تصرفات الرواة والمراد أنه ابتداء في قراءتها، به صرح مسلم ولفظه «فاتتبع سورة البقرة» وفي رواية عمار «قرأ بسورة البقرة» أو النساء، على الشك، وللراجح من رواية مسمر عن عمار «قرأ بالبقرة» والنساء، كذا رأيت بخط الزكي البرزنجي بالواو فإن كان ضبطه احتمل أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة وفي الثانية بالنساء، ووقع عند أحد من حديث بريدة يساند قري «قرأ أقرت الساعة» وهي شاذة إلا أن حل على التمسك لم يقع في شيء من الطرق المقدمة تسمية هذا الرجل، لكن روى أبو داود الطيالسي في مسنده واليزار من طريقه عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال: «مر حزم بن أبي بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي بقومه صلاة العشاء فاتتبع بسورة طويلة ومع حزم ناضح له الحديث. قال الزيار: لا نعلم أحداً سماه عن جابر إلا ابن جابر أحد وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر عن طالب ففعله عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة، وابن جابر لم يذكر حتماً. ووقع عنه «صلاة المغرب» وهو نحو ما تقدم من الاختلاف في رواية عمار، ورواه ابن عيينة عن أبي الزبير عن جابر فسماه حتماً وكأنه صفه أخرجه ابن شالعين من طريقه، ورواه أحمد والنسائي وأبو يعلى وابن السكن يساند صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال: «كان معاذ يؤم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي غلته الحديث كذا فيه براء بعد ألف، وظن بعضهم أن حرام بن ملحان قال أنس ولذلك جزم الحديث في المبهات، لكن لا أثر منسوبا في الرواية، ويحتمل أن يكون تصحيحاً من حزم فتجسست هذه الروايات، وإلى ذلك يؤم صنيح ابن عبد البر فإنه ذكر في الصحابة حرام بن أبي بن كعب وذكر له هذه القصة، وعزا تسمية لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس، ولم ألق في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بنى على أن اسمه تصحيف والأب واحد سماه جابر ولم يسمه أنس، وجاء في تسمية قول آخر أخرجه أحمد أيضاً من رواية معاذ بن رفاعه عن رجل من بني سلمة يقال له سلمة أنه «أبى النبي ﷺ» قال: يا بني، إنا نظف في أيماننا فإني حين نسمي فصلي، فإني معاذ بن جبل فينادي بالصلاة فإني يقول علينا الحديث، وفيه أنه استشهد بأحمد، وهذا مرسل لأن معاذ بن رفاعه لم يذكره، وقد رواه الطحاوي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعه أن رجلاً من بني سلمة فذكره مرسلًا، ورواه الزيار من وجه آخر عن جابر وسماه سليماً أيضاً، لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أن اسمه سلم يفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم. وجمع بعضهم بين هذا الاختلاف بأنهما واقعتان، وأبعد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي العشاء أو المغرب وبالاختلاف في السورة هل هي البقرة أو أقرت وبالاختلاف في عمر الرجل هل هو لأجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعبان أو لكونه أراد أن يسقي غلته إذا ذاك أو لكونه خاف على المله في النخل كما في حديث بريدة. واستشكل هذا الجميع لأنه لا يظن بمعاذ أنه ﷺ بأمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل، ويجاب عن ذلك باحتمال أن يكون قرأ أولاً بالبقرة فلما نهاه قرأ أقرت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره أن يقرأ بها كما سيأتي، ويحتمل أن يكون النهي أولاً وقع لما يخشى من تغير بعض من يدخل في الإسلام، ثم لما اطمانت نفوسهم بالإسلام ظن أن المانع زال فقرأ بأقرت لأنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور نضاد صاحب الشغل، وجمع النووي باحتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فاتصرف رجل، ثم قرأ أقرت في الثانية فاتصرف آخر. ووقع في رواية أبي الزبير عند مسلم «فاتنظ رجل مناه» وهذا يدل على أنه كان من بني سلمة، وقوي رواية من سماه سليماً، والله أعلم.

قوله: (فاتصرف الرجل) اللام فيه للمعد الذهني، ويحتمل أن يراد به الجنس، فكأنه قال واحد من الرجال، لأن المعروف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداه. ووقع في رواية الإسماعيلي «قام رجل فاتصرف» وفي رواية سليم بن حيان «تجاوز رجل فصلى صلاة خفيفة» ولابن عيينة عند مسلم «فاتصرف رجل فلم ثم صلى وحده» وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة، لكن ذكر البيهقي أن محمد بن عباد شيخ مسلم نفرد عن ابن عيينة بقوله: «ثم سلم»، وإن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمرو بن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام، وكأنه فهم أن هذه الملاحظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام يتحل به من الصلاة، وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدرة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفرداً. قال الرازي في «شرح المسند» في الكلام على رواية الشافعي عن ابن عيينة في هذا الحديث «فتنحى رجل من خلفه فصلى وحده» هذا يحتمل من جهة الالتفات أنه قطع الصلاة وتنحى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه، لكنه غير محمول عليه لأن الغرض لا يقطع بعد التشروع فيه انتهى. ولهذا استدلل به

الشافعية على أن للمأموم أن يقطع القنطرة ويتم صلاته منفرداً. وتنازع النووي فيه فقال: لا دلالة فيه لأنه ليس فيه أنه فارقه، وبني على صلاته، بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها، فيدل على جواز قطع الصلاة وإطالها لعمره.

قوله: (فكان معاذ ينادي منه) وللمستلمي «تناول منه» وللكتشميين «فكان بهمة» ونون مشددة معاذاً تناول منه، والأولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية، ومعنى ينادي منه أو تناوله: ذكره بسوء، وقد فسر في رواية سليم بن حيان ولفظه «فبلغ ذلك معاذاً فقال إنه منافق» وكذا لأبي الزبير، ولابن عينة «فقالوا له: أتباقت يا فلان؟ قال: لا، والله لأتبن رسول الله ﷺ فلاخيرن» وكان معاذاً قال ذلك أولاً ثم قاله أصحاب معاذ للرجل.

قوله: (بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم) بين ابن عينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ وفي رواية السنائي «فقال معاذ: لئن أصبحت لأدركن ذلك لرسول الله ﷺ، فذكر ذلك له، فأرسل إليه فقال: ما حملك على الذي صنعت؟ فقال: يا رسول الله عملت على ناضح لي، فذكر الحديث، وكان معاذاً سبقه بالشكوى، فلما أرسل إليه جاء فاشتكى من معاذ.

قوله: (فقال فنان) في رواية ابن عينة فناناً أنه زاد محارب «ثلاثاً».

قوله: (أو قال فناناً) شك من الراوي، وهو منصوب على أنه خير كان القنطرة، وفي رواية أبي الزبير «أنريد أن تكون فناناً» ولأحد في حديث معاذ بن رفاعه المتقدم «ما معاذ لا تكن فناناً وزاد في حديث أس» «لا تطول بهم» ومعنى الفتنة هنا أن التطويل يكون سبباً لخروجهم من الصلاة وللكثرة للصلاة في الجماعة، وروى البيهقي في الشعب بإسناد صحيح عن عمر قال «لا تفيضوا إلى الله عباده بكون أحدهم إماماً فيطول على القوم الصلاة حتى يفيض إليهم ما هم فيه» وقال الداودي: يحتمل أن يريد بقوله: «فنان» أي معذب لأنه عليهم بالتطويل، ومنه قوله تعالى: «إن الذين قتلوا المؤمنين» [البروج: ١٠] قيل: معناه عذبهم.

قوله: (وأمره بسورتين من أوسط الفصل، قال عمرو) أي ابن دينار (لا أحفظهما) وكأنه قال ذلك في حال تحديه لشعبة، ولا ففي رواية سليم بن حيان عن عمرو «أقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى وخبرها» وقال في رواية ابن عينة عند مسلم «أقرأ بكذا وأقرأ بكذا» قال ابن عينة: قلت لعمرو إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال: «أقرأ بالشمس وضحاها والليل إيل يشي ويسبح اسم ربك الأعلى» فقال عمرو نحو هذا، وجزم بذلك محارب في حديثه عن جابر، وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع الثلاثة: «أقرأ باسم ربك» زاد ابن جريج عن أبي الزبير «والضحى» أخرجه عبد الرزاق، وفي رواية الحميدي عن ابن عينة مع الثلاثة الأول «والسماء ذات البروج والسماء والطارق» وفي المراء بالفضل أقول سنائي في فضائل القرآن أصحها أنه من أول في آخر القرآن.

قوله: (أوسط) يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثل بها من قصار المتوسط، ويحتمل أن يريد به للمتأمل أي المناسب للحال من للفصل. والله أعلم. واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المقرض بالتتمل، بناء على أن معاذاً كان ينوي بالأولى الفرض وبالثانية النفل، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعية والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زاد «هي» لا تطوع ولم يفرض» وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح، وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماحه فيه فاستنتج تهمة تلبسه، يقول ابن الجوزي إنه لا يصح مردوده، وتعليل الطحاوي له بأن ابن عينة ساقه عن عمرو أم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادر في صحته، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عينة وأقدم أخذاً عن عمرو منه، ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً فلا معنى للترقب في الحكم بصحتها. وأما رد الطحاوي لما باحتمال أن تكون مدرجة فجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفضيل، فمعها كان مضموراً إلى الحديث فهو منه ولا سيما إذا روي من وجهين، والأمر هنا كذلك، فإن الشافعية أخرجهما من وجه آخر عن جابر متابعاً لعمرو بن دينار عنه، وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لأن جابراً كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ولا يظن أنه يخبر عن شخص بامر غير شاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أعلمه عليه. وأما احتجاج أصحابنا لذلك بقوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» فليس بجيد، لأن حاصله النهي عن التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نفل، ولو تعينت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلي الثانية بقومه لأنها

ليست حيثن فرضاً له، وكذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في المسجد الذي هو من أفضل المساجد، فإنه وإن كان فيه نوع ترجيح لكن للمخالف أن يقول: إذا كان ذلك بأمر النبي ﷺ لم ينتعج أن يحصل له الفضل بالاتباع، وكذلك قول الخطابي إن العشاء في قوله: «كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء» حقيقة في القنطرة، فلا يقال كان ينوي بها الطلوع، لأن لمخالفه أن يقول: هذا لا ينافي أن ينوي بها التتمل. وأما قول ابن حزم: إن المخالفين لا يجوزون لمن عليه فرض إذا أقيم أن يصلي متلوخاً فكيف ينسبون إلى معاذ ما لا يجوز عندهم؟ فهذا إن كان كما قال نقص قري، وأسلم الأجوبة التمسك بالزيادة المتقدمة. وأما قول الطحاوي: لا حجة فيها لأنها لم تكن بأمر النبي ﷺ ولا تقريره، فجوابه أنهم لا يختلفون في أن رأي الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة، والواقع هنا كذلك، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عتياً وأربعون بديراً قاله ابن حزم، قال: ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة استماع ذلك، بل قال معهم بالجواز عمر وابن عمر وأبو الدرداء وأبى وغيرهم. وأما قول الطحاوي: لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه تصلى مرتين، أي فيكون منسوخاً، فقد تعقبه ابن دقيق العيد بأنه يتضمن إثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ، وبأنه يلزمه إقامة الدليل على ما ادعاه من إعادة الفريضة أحد، وكأنه لم يفت على كتابه فإنه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رصف «لا تصلا الصلاة في اليوم مرتين» ومن وجه آخر مرسل «إن أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي ﷺ فبلغه ذلك فنهاهم» ففي الاستدلال بذلك على تقدير صحته نظر، لاحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة، وبذلك جزم البيهقي جمعاً بين الحديثين، بل لو قال قائل: هذا النهي منسوخ بحديث معاذ لم يكن بعيداً، ولا يقال القصة قديمة لأن صاحبها استشهد بأحد لأنما تقول: كانت أحد في أواخر الثلاثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والإذن في الثالثة مثلاً، وقد قال «لرجلين اللذين لم يصليا معه «إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فلانما لكما نافلة» أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود العمري وصححه ابن عزيمة وغيره، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ، ويدل على الجواز أيضاً أمره ﷺ لمن أدرك الأئمة الذين باتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن «يصلوها في بيوتكم في الوقت ثم أجعلوها معهم نافلة». وأما استدلال الطحاوي أنه «نهي معاذ عن ذلك قوله في حديث سليم بن لحارث: «إما أن تصلي معي وإما أن تخفف بقومك» ودعاه أن معناه إما أن تصلي معي ولا تصل بقومك وإما أن تخفف بقومك ولا تصل معي، فبني نظر لأن لمخالفه أن يقول: بل التخيير إما أن تصلي معي فقط إذا لم تخفف وإما أن تخفف بقومك فتصلي معي، وهو أولى من تقديره، لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنه هو المسلوب عن التنازع فيه، وأما تعريب بعضهم بكونه منسوخاً بأن صلاة الخوف وقت مراراً على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالأفعال للمنافية في حال الأمن، فلو جازت صلاة المقرض خلف المتضل لصلى النبي ﷺ بهم مرتين على وجه لا تقع فيه منافاة، فلما لم يفعل دل على المنع، فجوابه أنه ثبت أنه صلى بهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكرة صريحاً، ولمسلم عن جابر نحوه، وأما صلاته بهم على نوع من المخالفة فليان الجواز. وأما قول بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لفظة القراء في ذلك الوقت فهو ضيق كما قال ابن دقيق العيد، لأن القدر المجرى من القراءة في الصلاة كان حافظه كثيراً، وما زاد لا يكون سبباً لارتكاب أمر منعه من شرعاً في الصلاة. وفي حديث الباب من الفوائد أيضاً استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين، وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضاء المأمومين فيشكل عليه أن الإمام قد لا يعلم حال من يأتي فيأتي به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب، فعلى هذا يكره التطويل مطلقاً إلا إذا فرض في فصل يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم. وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة، وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين وجواز خروج المأموم من الصلاة لعمره، وأما بقير عذر فاستدل به بعضهم وتعقب، وقال ابن المنير: لو كان كذلك لم يكن لأمر الأئمة بالتخفيف فائتد، وفيه نظر لأن فائتد الأمر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة، ولا ينافي ذلك جواز الصلاة منفرداً، وهذا كما استدلت بعضهم بالقبض على وجوب صلاة الجماعة وفي نحو هذا النظر. وفيه جواز صلاة المقرض في المسجد الذي يصلي فيه بالجماعة إذا كان بغير. وفي الإنكار بلطف لوقوعه بصورة الاستغناء، ويؤخذ من تعزير كل أحد بحسبه، والاكتفاء في التعزير بالقول، والإنكار في المكروهات، وأما تكراره ثلاثاً فلتأكيد، وقد تقدم في العلم أنه ﷺ كان يعيد الكلمة ثلاثاً لتفهيم عنه. وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر، وجواز الوقوع في حق من وقع في

عذور ظاهر وإن كان له عذر باطن للتخفيف عن فعل ذلك، وأنه لا لوم على من فعل ذلك متولاً، وأن التخلف عن الجماعة من صفة المناق.

٦١- باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود

٧٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَمُرَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ، مِمَّا يُطِيلُ بَنَاءَهُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَحَدٌ غَضَبًا مِنْهُ يُؤَيِّدُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ مِنْكُمْ مَنْفَرَيْنِ، فَلْيَكُفَّ مَا صَلَّيْنَا بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ». [راجع: ٩٠. أخرجه مسلم: ٤٦٦]

قوله: (باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود) قال الكرمانى: الراو بمعنى مع كانه قاله باب التخفيف بحيث لا يؤخره شيء من الواجبات، فهو تفسير لقوله في الحديث: «فليتجاوز» لأنه لا بأس بالتجاوز للمؤدى إلى فساد الصلاة، قال ابن المنير وتبعه ابن رشيده وغيره: خص التخفيف في الترجة بالقيام مع أن لفظ الحديث أهم حيث قال: «فليتجاوز» لأن الذي يطول في الغالب إما هو القيام، وما عده لا يشق إقامه على أحد، وكأنه حل حديث الباب على قصة معاذ فإن الأمر بالتخفيف فيها يختص بالقراءة. انتهى ملخصاً، والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته، وأما قصة معاذ فمناقبه لحديث الباب لأن قصة معاذ كانت في المشاء وكان الإمام فيها معاذاً وكانت في مسجد بني سلمة، وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد قباه، ووهم من فسر الإمام الميهم هنا بمعاذ بل المراد به أبي بن كعب كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جبرية وهو بالميم عن جابر قال: «كان أبي بن كعب يصلي بأهل قباه فاستفتح سورة طه، فدخل معه خلام من الأنصار في الصلاة، فلما سمعه استفتحوا اقتتل من صلاته، فغضب أبى فأتى النبي ﷺ يشكو الغلام، وأتى الغلام يشكو أباه، فغضب النبي ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه ثم قال: «إن منكم منفرين، فإذا صليت فاجوزوا، فإن خلفكم الضعيف والكبير والمرضى وذو الحاجة» فبأن هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب «ما يطيل بناء فلان» أي في القراءة، واستفيد منه أيضاً تسمية الإمام وبني موضع كان. وفي الطبراني من حديث علي بن حاتم «من أمنا فليتم الركوع والسجود». وفي قول ابن المنير إن الركوع والسجود لا يشق إقامهما نظر، فإنه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه، وإن أراد غاية التمام فقد يشق، فسأني حديث البراء قريباً أنه ﷺ كان قيامه وركوعه وسجوده قريباً من السواء.

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، وأبو سمود هو الأصباري البصري، والإسناد كله كوفيون.

قوله: (وأن رجلاً) لم أقف على اسمه، ووهم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبي بن كعب.

قوله: (إني لأتأخر عن صلاة العداة) أي فلا أحضرها مع الجماعة لأجل التطويل، وفي رواية ابن المبارك في الأحكام والوالله إني لأتأخر: بزيادة القسم، وفيه جواز مثل ذلك لأنه لا ينكر عليه، وتقدم في كتاب الغضب في العلم بالفقه (أي لا أكاد أدرك الصلاة) وتقدم توجيهه. ويحتمل أيضاً أن يكون المراد أن الذي ألقه من تطويل اقتضى له أن يتشاغل عن المجيء في أول الوقت وثوقاً بطويله، بخلاف ما إذا لم يكن يطول فإنه كان يحتاج إلى المبادرة إليه أول الوقت، وكأنه يمتد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تأخر يدركه وتأخر لا يدركه فلذلك قال: «لا أكاد أدرك» مما يطول بناء أي بسبب تطويله. واستدل به على تسمية الصبح بثلثه، ووقع في رواية سفيان الآتية قريباً «عن الصلاة في الفجر» وإنما خصها بالذكر لأنه تطول فيها القراءة غالباً، ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرة إليها.

قوله: (أشد) بالنصب وهو تمت لصدر محووف أي غضباً أشد، وسببه إما مخالفة الموعظة أو للتخفيف في تعلم ما ينبغي تعلمه، كما قاله ابن دقيق العيد، وتعبه تعليمه أبو الفتح البعمري بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بثلثه، قال: ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يليه لأصحابه ليكنونوا من سماعه على بسال لئلا يعود من

فعل ذلك إلى مثله. وأقول: هذا أحسن في الباعث على أصل إظهار الغضب، أما كونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعليل المذكور.

قوله: (إن منكم منفرين) فيه تفسير للمراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ «أفان أنت» ويحتمل أن تكون قصة أبي هذه بعد قصة معاذ فلها أي بصيغة الجمع وفي قصة معاذ واجبه وحده بالمطاب، وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ، وبهذا يتوجه الاحتمال الأول لابن دقيق العيد.

قوله: (فليكم ما صلى) ما زلت، ووقع في رواية سفيان «فمن أم الناس». **قوله:** (فليخفف) قال ابن دقيق العيد: التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية قد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم طويلاً بالنسبة لعادة آخرين. قال: وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في التحير تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلاً. قلت: وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له: «أنت إمام قومك، واقدر القوم بأضعفهم» إسناده حسن وأصله في مسلم.

قوله: (فإن فيهم) في رواية سفيان «فإن خلفه» وهو تعليل الأمر المذكور، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضر بالتطويل، وقد قدمت ما يرد عليه في الباب الذي قبله من إمكان مجيء من يتصف بإحداها، وقال البعمري: الأحكام إما تاط بالمقابل لا بالصورة النادرة، فينبغي للأكمة التخفيف مطلقاً. قال: وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وحل بالمسقة، وهو مع ذلك يشرع عملاً بالغالب، لأنه لا يدرى ما يطرا عليه، وهنا كذلك.

قوله: (الضعيف والكبير) كذا للآثر، ووقع في رواية سفيان في العلم «فإن فيهم للمريض والضعيف» وكان المراد بالضعيف هنا المريض وهناك من يكون ضعيفاً في خلقته كالشيخ والمسن، وسأني في الباب الذي بعده مزيد قول فيه.

٦٢- باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء

٧٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّوَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ أَحَدَكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ مِنْهُمْ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّيْتَ أَحَدَكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ». [أخرجه مسلم: ٤٦٧]

قوله: (باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء) يريد أن عموم الأمر بالتخفيف يختص بالأكمة، فأما المنفرد فلا حرج عليه في ذلك، لكن اختلف فيما إذا أطال القراءة حتى خرج الوقت كما متذكرو.

قوله: (فإن فيهم) كذا للآثر، وللക്ഷيهي «فإن منهم». **قوله:** (الضعيف والسقيم) المراد بالضعيف هنا ضعيف الحلقة وبالسقيم من به مرض، زاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد «والصغير والكبير» وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص «والجمل والمرضع» وله من حديث علي بن حاتم «والعابر السبيل» وقوله في حديث أبي سمود الماضي «وذا الحاجة» هي أشمل الأوصاف المذكورة.

قوله: (فليطول ما شاء) ولمسلم «فليصل كيف شاء» أي خففاً أو مطولاً واستدل به على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت، وهو المصمح عند بعض أصحابنا وفيه نظر، لأنه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة «إنما التريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى» أخرجه مسلم، وإذا تمارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى، واستدل بعمومه أيضاً على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين.

٦٣- باب مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ

وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: طَوَّلْتُ بَنَاءَ بَنِي.

٧٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي

٥٩٧	١٠ - كتاب الأذان ٦٤ - باب الإجاز في الصلاة وإكمالها	ح ٧١٠
-----	---	-------

طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن عمار وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه: «فيطول بهم معاذة ولم يعين السورة».

٦٤ - باب الإجاز في الصلاة وإكمالها

٧٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِّزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا. [مهر: ٧٠٨. أخرجه مسلم: ٤٦٩]

قوله: (باب الإجاز في الصلاة وإكمالها) ثبتت هذه الترجمة عند المستعلي وكرمه، وكذا ذكرها الإسماعيلي، وسقطت للباقين، وعلى تقدير سقوطها فمناصفة حدثت انس للترجمة من جهة أن من سلك طريق النبي ﷺ في الإجاز والإتمام لا يشكى منه تطويل، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي جهمز قال: «كانوا أي الصحابة يسمون ويوجزون ويادرون الوسوسة فين العلة في تخفيفهم، ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي ﷺ لم يكن لهذا السبب لمصنعه من الوسوسة، بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه كبحاء صي».

قوله: (عبد العزيز) هو ابن صهيب، والإستاد كله بصريون. والمراد بالإجاز مع الإكمال الإتيان باقل ما يمكن من الأركان والأبواب.

٦٥ - باب مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ

٧٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيلُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا الزُّبَيْدُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطَوَّلَ فِيهَا، فَاسْتَمِعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَّجَوَّزْ فِي صَلَاتِي، كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

تَابَعَهُ بِشَرِّ بْنِ بَكْرِ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَتَفِيَّهُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. [مهر: ٨٦٨]

٧٠٨ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ، أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَيُخَفِّفُ، مُخَافَةَ أَنْ تَفْعَنَ أُمُّهُ. [راجع: ٧٠٦. أخرجه مسلم: ٤٦٩]

٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَا أُرِيدُ إِطْلَاقًا، فَاسْتَمِعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَّجَوَّزْ فِي صَلَاتِي، مِمَّا أَظَلَمُ مِنْ شَيْءٍ وَجَدَ أُمُّهُ مِنْ بُكَائِهِ». [مهر: ٧١٠. أخرجه مسلم: ٤٧٠]

٧١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَأُرِيدُ إِطْلَاقًا، فَاسْتَمِعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَّجَوَّزْ، مِمَّا أَظَلَمُ مِنْ شَيْءٍ وَجَدَ أُمُّهُ مِنْ بُكَائِهِ».

وقال مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَظَلَمَ. [راجع: ٧٠٩. أخرجه مسلم: ٤٧٠]

قوله: (باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي) قال الزين بن المنير: التراجع السابقة بالتخفيف تعلق بحق المأمومين، وهذه الترجمة تعلق بشكر زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم، لكن حيث تعلق بشيء يرجع إليه.

قوله: (عن يحيى بن أبي كحش) في رواية بشر بن بكر الآتية عن الأوزاعي «حدثني يحيى».

قوله: (عن عبد الله بن أبي قادة) في رواية ابن سماعة عن الأوزاعي عند الإسماعيلي «حدثني عبد الله بن أبي قادة».

قوله: (إني لأقروم في الصلاة أريد) في رواية بشر بن بكر «لأقروم إلى الصلاة»

خَالِدٍ، عَنْ قَسِي بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بَنَاءَ فَلَانِ فِيهَا، فَتُضَيَّبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ لِي مَوْضِعٌ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مَنَفَرِينَ، لَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنْ خَلَّفَهُ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ».

[راجع: ٩٠٠. أخرجه مسلم: ٤٦٦]

٧٠٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُخَازِبُ بْنُ دِيَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ بِصَاحِبَتَيْنِ وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ، فَوَالِقَ مُعَاذًا يَهْتَلِي، فَتَرَكَهُ نَاحِيَةً، وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ، فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، أَوْ النَّسَاءِ، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ، وَتَلَعَهُ أَنْ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَتَنَكَّاهُ إِلَيْهِ مُعَاذًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ أَفَأَنْتَ أَتَى؟» أَوْ «أَفَأَنْتَ؟» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ، وَالشَّمْسِ وَضَحَاكَا، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، فَإِنَّهُ يَهْتَلِي وَرَأَاكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَكَانَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، وَيَسْتَرْ، وَالتَّهْلِيلِيُّ.

قَالَ: غَمَزُو وَغَنَّى اللَّهُ لِي مَقْسَمٌ، وَأَبُو الرُّمُوزِ، عَنْ جَابِرٍ: قَرَأَ مُعَاذٌ فِي الْعِشَاءِ بِالْبَقَرَةِ.

وَتَابَعَهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ مُخَازِبٍ. [راجع: ٧٠٠. أخرجه مسلم: ٤٦٥]

قوله: (باب من شك إمامه إذا طول) في حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة، وكذا حديث جابر، والتعليق عن أبي أسيد وهو الأنصاري وصله ابن أبي شيبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال: «كان أبي يصلي خلفي، فرما قال: يا بني طولت بنا اليوم» واستفيد منه تسمية الابن المذكور، وفيه حجة على من كره للرجل أن يقوم أباه كطعام، ورأيت بخط البدر الزركشي أنه رأى في بعض نسخ البخاري «وكره عطاه أن يقوم الرجل أباه» فإن ثبت ذلك فقد وصل ابن أبي شيبة هذا التعليق، وكان المنذر كان إماماً راتباً في المسجد.

(تنبه): وقع في رواية المستعلي «أبو أسيد» بفتح الحزمة والصواب الضم كما للباقين.

قوله: في حديث عمار عن جابر (أقبل رجل بصاحبتين) الناشئ بالثون والضاد المعجمة والحاء المهملة ما استعمل من الإبل في سقي النخل والزرع.

قوله: (وقد جنى الليل) أي أقبل بظلمته، وهو يؤيد أن الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم.

قوله: (بسورة البقرة أو النساء) زاد أبو داود الطيالسي عن شعبة شك عمار، وفي هذا رد على من زعم أن الشك فيه من جابر.

قوله: (فلولا صليت) أي نهلا صليت.

قوله: (لأنه يصلي وراؤه) تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو الحامل لمن وحد بين القصتين، لكن في ثبوت هذه الزيادة في هذه القصة نظر، لقوله بملعما (أحب هذا في الحديث) يعني هذه الجملة الأخيرة «فإنه يصلي إلخ»، وقال ذلك هو شعبة الراوي عن عمار، وقد رواه غير شعبة من أصحاب عمار عنه بدونهما، وكذا أصحاب جابر.

قوله: (تابعه سعيد بن مسروق) هو والد سفيان الثوري، وروايته هذه وصلها أبو عوانة من طريق أبي الأحوص عنه، ومتابعة مسمر وصلها السراج من رواية أبي نعيم عنه، ومتابعة الشيباني وهو أبو إسحاق وصلها البزار من طريقه كلهم عن عمار، والمراد أنهم تابعوا شعبة عن عمار في أصل الحديث لا في جميع ألقاظه.

قوله: (قال عمرو) هو ابن دينار وقد تقدمت روايته قبل يباين، ورواية عبيد الله بن مقسم وصلها ابن خزيمة من رواية محمد بن صجلان عنه وهي عند أبي داود باختصار، ورواية أبي الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يعين أن السورة البقرة.

قوله: (وتابعه الأعمش عن عمار) أي تابع شعبة، وروايته عند النسائي من

وأنأ أريد.

٦٧- باب من أسمع الناس تكبير الإمام

٧١٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَاوُذَ قَالَ: حَدَّثَنَا

الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ غَالِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ مَرَجَّةَ الْيَمَنِ مَاتَ فِيهِ، أَنَّهُ بَلَغَ يَوْمَهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَتْ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ». قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَتَمَّ مَقَامَكَ يَتَلَّ، فَلَا يَتَقَدَّرُ عَلَى الْفِرَاقَةِ، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ». قُلْتُ: مَقَلْتُ، فَقَالَ فِي الْتَالِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: «إِنَّمَا صَوَّابٌ يُؤَسِّفُ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ». قُلْتُ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخُطُّ بِرَجْلَيْهِ الْأَرْضَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ دَخَلَ يَتَخَفَّرُ، فَاتَّخَذَ إِلَيْهِ: «أَنْ حَلَّ». فَتَخَفَّرَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ وَلَقَدْ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ.

تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ. [رابع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨ مطولاً]

قوله: (باب من أسمع الناس تكبير الإمام) تقدم الكلام على حديث عائشة في باب حد المرض أن يشهد الجماعة والشاهد فيه قوله «وأبو بكر يسمع الناس التكبير» وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للمراد بقوله في الرواية الماضية «وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي ﷺ» والناس يصلون بصلاة أبي بكر، وقد ذكر البخاري أن محاضراً تابع عبد الله بن داود على ذلك، وسباني البحث في ذلك في الباب الذي بعده، قال ابن مالك: ووقع في بعض الروايات هنا «إِنْ يَتَمَّ مَقَامَكَ يَبْكِي» ومروا أبو بكر يصلي» بإثبات الياء فيها، وهو من قيل إجراء المثل لجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة ومنه قراءة من قرأ «إِنَّهُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ» (يوسف: ٩٥).

(نسيه) سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الإسناد «إبراهيم» ولا بد منه.

٦٨- باب الرجل يأتهم بالإمام، ويأتهم الناس بالمأموم

وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اتَّبِعُوا بِي، وَيَأْتِمُ بِكُمْ مَنْ يَتَذَكَّرُكُمْ».

٧١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ غَالِيَةَ قَالَتْ: لَمَّا قَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، جَاءَ بِلَالٌ يُؤَدُّهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَأَنَّهُ مَتَى مَا يَتَمَّ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ غَيْرَهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». قُلْتُ: لِحُضْمَةٍ، قَوْلِي لَهُ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَأَنَّهُ مَتَى يَتَمَّ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ غَيْرَهُ، قَالَ: «إِنَّمَا لَأَنْ صَوَّابٌ يُؤَسِّفُ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً، فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرَجُلَاةٍ تَحُطَّنُ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ جِئَهُ، دَخَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَخَفَّرُ، فَارْتَمَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيَ قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيَ قَائِمًا، يَتَقَدَّرُ أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ يَتَقَفُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ.

[رابع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨ مطولاً]

قوله: (باب الرجل يأتهم بالإمام، ويأتهم الناس بالمأموم) قال ابن بطال: هذا موافق لقول مسروق والشعبي إن الصفوف يوم بعضها يوم بعضها أيضاً للجمهور، قلت: وليس المراد أنهم يأتون بهم في التبليغ قط كما فهم بعضهم بل الخلاف معنوي، لأن الشعبي قال فيمن أحرَمَ قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة: إنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك، لأن بعضهم لبعض أئمة انتهى. فهذا يدل على أنه يرى أنهم يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحملة الإمام، وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق، والثاني وصله ابن أبي شيبة، ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله: «ويأتهم الناس بأبي بكر» أي أنه في مقام المبلغ، نسى ثم

قوله: (تابعه بشر بن بكر) هي موصولة عند المؤلف في «باب خروج النساء إلى المساجد» قيل كتاب الجمعة، ومتابعة ابن للبارك وصلها النسائي، ومتابعة بقية وهو ابن الوليد لم أتف عليها، واستدل بهذا الحديث على جواز إدخال الصبيان للمساجد، وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان خلفاً في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه. وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال، وفيه شفقة النبي ﷺ على أصحابه، ومراعاة أحوال الكبير منهم والصغير.

قوله: (حدثني شريك بن عبد الله) أي ابن أبي عمر، والإسناد كله مضمون غير خالد فهو كوفي سكن المدينة.

قوله: (أخف صلاة ولا أتم) إلى هنا أخرج مسلم من هذا الحديث، من رواية إسماعيل بن جعفر عن شريك، ووافق سليمان بن بلال على تكلمته أبو عسرة عند الإسماعيلي.

قوله: (فيخفف) بين مسلم في رواية ثابت عن أنس عمل التخفيف وقلقه «فقرأ بالسورة القصيرة»، وبين ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها وقلقه «فأته» قرأ في الركعة الأولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية بثلاث آيات وهذا مرسل.

قوله: (أن تلقى أمه) أي تنتهي عن صلاتها لاستغفال قلبها ببكائه، زاد عبد الرزاق عن مرسل عطاء «أو تركه فيضيع».

قوله: (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة، والإسناد كله بصريون، وكذا ما بعده موصولاً ومعلقاً.

قوله: (وأنأ أريد إطاعتها) فيه أن من قصد في الصلاة الإتيان بشيء مستحب لا يجب عليه الروافد به خلافاً لأشهب حيث ذهب إلى أن من نوى التطوع قائماً ليس له أن يتمه جالساً.

قوله في رواية ابن أبي حدي (ما أعلم) وفي رواية الكشمي «ما أعلم».

قوله: (ووجد أمه) أي حزنها. قال صاحب «الحكم» وجد يجد وجداً بالسكون والتحرك حزن، وكان ذكر الأم هنا خرج خرج الغالب، ولا فمن كان في متناه ملتحق بها.

قوله: (وقال موسى) أي ابن إسماعيل وهو أبو سلمة التودكي، وأبان هذا ابن يزيد الطمار، والمراد بهذا بيان سماع قتادة له من أنس، وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جرير وابن المنذر عن محمد بن إسماعيل كلاهما عن أبي سلمة. ووقع التصريح أيضاً عند الإسماعيلي من رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثه. قال ابن بطال: استحب به من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل ليدركه، وتعبه ابن المنذر بأن التخفيف تقضي التطويل فكيف يقاس عليه؟ قال: ثم إن فيه منافية للمطلوب، لأن فيه إدخال مشقة على جملة لأجل واحد انتهى. ويمكن أن يقال: محل ذلك ما لم يشق على الجماعة، وبذلك قيده أحد وإسحاق وأبو ثور، وما ذكره ابن بطال سبقه إليه الخطابي، ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجات الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجات الدين أجوز، وتعبه القرطبي: بأن في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب، بخلاف التخفيف فإنه مطلوب انتهى. وفي هذه المسألة خلاف عند الشافعية وتفصيل، وأطلق النووي عن المنحجب استحباب ذلك، وفي التجريد للحمالي نقل كرامته عن الجديده وهو قال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف، وقال محمد بن الحسن: أخشى أن يكون شركاً.

٦٩- باب إذا صلى ثم أم قوماً

٧١٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو الثَّعْمَانُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَنَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ يُصَلِّيُ بِهِمْ. [رابع: ٧٠٠. أخرجه مسلم: ٤٦٥]

قوله: (باب إذا صلى ثم أم قوماً) قال الزين بن المنذر: لم يذكر جواب إذا جرباً على عادته في ترك الحزم بالحكم المختلف فيه، وقد تقدم البحث في ذلك قريباً، وتقدم الحديث من وجه آخر عن عمرو.

٧٠- باب إذا شك الإمام في الصلاة

وقال عبد الله بن شداد: سمعت نسيج عمر، وأنا في آخر الصفوف، يقرأ: ﴿إِنَّمَا اشْكُرْهُ وَخَرْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٨].

٧١٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرْحَبِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ، إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسَمِّعِ النَّاسَ مِنَ الْكَلَامِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ». قَالَتْ عَائِشَةُ لِحَضْرَتِهِ: قُلْنِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ، إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسَمِّعِ النَّاسَ مِنَ الْكَلَامِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَقَعَلَتْ حَضْرَتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ، إِنَّكَ لَأَنْتَ صَوَابٌ يُوسُفُ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ». قَالَتْ حَضْرَتُهُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لأُحِبِّبَ بَيْنَكُمْ وَخَيْرًا. [راجع: ١٩٨، أخرجه مسلم: ٤١٨ مطروحة]

قوله: (باب إذا شك الإمام في الصلاة) أي هل تقصد أو لا؟ والأثر والخبر اللذان في الباب يدلان على الجزاء، وعن الشعبي والنخعي والثوري ابن البكاء والأئمة يفسد الصلاة. وعن المالكية والحنفية إن كان لذكر النار والخوف لم يفسد، وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أصحها إن ظهر منه حرفان أفسد وإلا فلا. ثانيها وحكي عن نصح الإمام أنه لا يفسد مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف حقق قلبه الصوت الغفل. ثالثها عن القفال إن كان منه مطبقاً لم يفسد وإلا أفسد وإن ظهر منه حرفان، فيه قطع المثلوي. والوجه الثاني أقوى دليلاً.

(قاعدة): أطلق جماعة التسوية بين الضحك والبكاء، وقال المثلوي: لعل الأظهر في الضحك البطلان مطلقاً لما فيه من مكث حرمة الصلاة، وهذا أقوى من حيث المعنى. والله أعلم

قوله: (وقال عبد الله بن شداد: أي ابن الحاد، وهو تابعي كبير له رؤية ولا يصبه صفة).

قوله: (سمعت نسيج عمر) النسيج ينتج النون وكسر المعجمة وآخره جسيم قال ابن فارس نشج الباكي ينتشجاً إذا غص بالبكاء في حلقه من غير احتجاب. وقال الهروي: النسيج صوت معة ترجع كما يردد الصبي بكاءه في صدره. وفي (المحكم): هو أشد البكاء. وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن إسماعيل بن محمد بن سعد سمع عبد الله بن شداد بهذا وزاد في صلاة الصبح. وأخرجه ابن المنذر عن طريق عبيد بن عمير عن عمر بن محمد، وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه «من البكاء» أي لأجل البكاء. وفي الباب حديث عبد الله بن الشخير رواه رسول الله ﷺ يصلي بنا وفي صدره أزيز كأنه الرجل من البكاء، رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوي، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وهم من زعم أن مسلماً أخرجه. والرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر إذا غلث. والأزيز بفتح الحززة بعدها زاي ثم تحتها سكونة ثم زاي أيضاً وهو صوت القدر إذا غلث، وفي لفظ «كأنه زاحق».

٧١- باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدّها

٧١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ مَرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: سَمِعْتُ الثُّغَمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَسَوُّنَ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَكُمْ وَجُوهَكُمْ». [أخرجه مسلم: ٤٣٦].

٧١٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْقَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِقْبِمُوا الصُّفُوفَ، فَإِنِّي أَرَأَيْكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي». [إسناده: ٧١٩، ٧٢٠، أخرجه مسلم: ٤٣٤]

بهذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر، ورشح ظاهرها بظاهر الحديث للمعنى، فيحتمل أن يكون يندب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية «يسمع الناس التكبير» لا ينبغي كونهم يأتون به لأن إسماعله لم التكبير جزء من أجزاء ما يأتون به فيه، وليس فيه نهي لغيره. ويؤيد ذلك رواية الإسماعيلي من طريق عبد الله بن داود المذكور ووكيع جيعاً من الأعمش بهذا الإسناد قال فيه: «فوالناس يأتون بأبي بكر وأبو بكر يسمعونهم».

قوله: (ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم) هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري قال: «أرأى رسول الله ﷺ في أصحابه تأسراً فقال: تقدموا واتموا به وليأت بكم من بعدكم» الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه. قيل: وإنما ذكره البخاري بصيغة التريض لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه، وهذا عندني ليس بصواب، لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به، بل قد يكون صالحاً للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحه الذي هو أعلى شروط الصحة. والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضاً، بخلاف صيغة الجزم فإنها لا تستعمل إلا في الصحيح، وظاهره يدل لمذهب الشعبي. وأجاب الثوري بأن معنى وليأت بكم من بعدكم أي يقتدي بكم من خلفكم مستلئين على أفعالي بأفعالكم، قال: وفيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدماه يراه متابعا للإمام، وقيل: معناه تعلموا مني أحكام الشريعة وتعلمتم منكم التأجرون بدمكم وكذلك أتباعهم إلى اقراض الدنيا.

قوله: (مرؤا أبا بكر يصلي) كلما فيه بإثبات الباء، وقد تقدم توجيه ابن مالك له. ووقع في رواية الكشيبي «أن يصلي».

قوله: (معى يقوم) كلما وقع للأكثر في الموضعين بإثبات الواو، ووجهه ابن مالك بأنه شبه معى إذا ظلم تجزم، كما شبه إذا مئى في قوله: «إذا أخذنا مضاجعكم تكبرا أربعا وثلاثين» لحذف النون. ووقع في رواية الكشيبي «مئى ما يعم» ولا إشكال فيها.

قوله: (تخطان الأرض) في رواية الكشيبي «يططان في الأرض». وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في «باب حد المريض» وقوله في السند: «الأعمش عن إبراهيم عن الأسود كلما للجميع وهو الصواب، وسقط إبراهيم بين الأعمش والأسود من رواية أبي زيد المرزوي وهو قاله الجبائي».

٦٩- باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس

٧١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ثَوْبٍ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ السُّجْعَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنَ التَّيْتِ، فَقَالَ: لَهُ ذُو الْيَتِيمِ: أَفَصَرَفْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقْتُ ذُو الْيَتِيمِ». فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى التَّيْتِ اغْرِيظَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ وَفَعَلَ سَجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ. [راجع: ٤٨٦، أخرجه مسلم: ٥٧٣ مطروحة]

٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ وَرَكَعَتَيْنِ، قِيلَ: صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى التَّيْتِ اغْرِيظَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. [راجع: ٤٨٦، أخرجه مسلم: ٥٧٣ مطروحة]

قوله: (باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس) أورد فيه قصة ذي اليبدين في السهو، وسبأتي الكلام عليها في موضعه. قال الزين بن المنير: أراد أن محل الخلاف في هذه المسألة هو ما إذا كان الإمام شاكاً، أما إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد انتهى. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون ﷺ شك بأخبار ذي اليبدين فسأله إرادة تبين أحد الأمرين، فلما صدقوا ذا اليبدين علم صحة قوله، قال: وهذا الذي أراد البخاري بتبريره. وقال ابن بطال بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة: حل الشافعي رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكر فذكر، وفيه نظر، لأنه لو كان كذلك لبيته لم ليرفع البس، ولو بينه لنقل، ومن ادعى ذلك فليذكره. قلت: قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعي عن الزهري عن سعيد وعبد الله بن أبي هريرة بهذه القصة قال: «ولم يسجد سجدتي السهو حتى يقته الله ذلك».

٧٢- باب الصَّفِّ الأوَّل

قوله: (باب تسوية الصفوف عند الإقامة ويعلها) ليس في حديثي الباب دلالة على تعيد التسوية بما ذكر، لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كعادته، فني حديث النعمان عند مسلم أنه قال ذلك متعلما كعادته أكبر، وفي حديث أنس في الباب الذي بعد هذا أقيمت الصلاة فاقبل علينا فقال.

قوله: (تصون) يضم التاء المثناة وفتح السين وضم الواو المشددة وتشديد التنوين وللمستعمل «تسوية» بواوين. قال الفيضاني: هذه الصلاة هي التي يتلقى بها القسم والقسم هنا مقدر ولهذا أكده بالنون المشددة انتهى. وسيأتي من رواية أبي داود قريبا إيراد القسم في هذا الحديث.

قوله: (أو ليخالف الله بين وجهكم) أي إن لم تسروا، والمراد بتسوية الصفوف احتفال القائمين بها على سمت واحد، أو يرد بها سد الخلل الذي في الصف كما سيأتي. واختلف في الوعيد المذكور فقيل: هو على حقيقته والمراد تسوية الوجه بتحويل خلقه عن وضعه بموضع القفا أو نحو ذلك، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يعمل الله رأسه رأس حمار، وفيه من اللطائف وقرع الوعيد من جنس الجناية وهي المخالفة، وعلى هذا فهو واجب، والتعريض فيه حرام، وسيأتي البحث في ذلك في باب إثم من لم يتم الصفوف قريبا، ويؤيد حله على ظاهره حديث أبي أمامة «تسرون الصفوف أو تطعنن الوجوه» أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف، ولهذا قال ابن الجوزي: الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور في قوله تعالى: «من قبل أن تطعنن وجوها» فترجعا على أمبارها [النساء: ٤٧]، وحديث أبي أمامة أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف، ومنهم من حله على الجواز، قال النووي: معناه يوقع بينكم المفاولة والبغضاء واختلاف القلوب، كما تقول: تغير وجه فلان علي، أي ظهر لي من وجهه كراهية، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف الجواهر. ويؤيد رواية أبي داود وغيره بلفظ أو ليخالفن الله بين قلوبكم كما سيأتي قريبا. وقال القرطبي: معناه تفتشون فيأخذ كل واحد وجهها غير الذي أخذ صاحبه، لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر للمسد للقلب الداعي إلى القطيعة. والحاصل أن المراد بالوجه إن حمل على المضمر المخصوص فالمخالفة إما بحسب الصورة الإنسانية أو الصفة أو جعل القدم وراء، وإن حمل على ذات الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد. أشار إلى ذلك الكرماني. ويحتمل أن يرد بالمخالفة في الجزاء فيجازي المسيء بتغير ومن لا يسوي بشر.

قوله في حديث أنس: (أهيموا) أي عدلوا، يقال أقام العود إذا عدله وسواه.

قوله: (لاني أراكم) فيه إشارة إلى سبب الأمر بذلك، أي إنما أمرت بذلك لأنني تحققت منكم خلافته. وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في باب حقة الإمام الناس في إقام الصلاة وأن المختار حملها على الحقيقة خلافا لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري به للملك. ونحو ذلك قال الزين بن النير: لا حاجة لي تأويلها لأنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة. وقال القرطبي: بل حملها على ظاهرها أولى لأن فيه زيادة في كرامة النبي ﷺ.

٧٢- باب إقبال الإمام على الناس، عند تسوية الصفوف

٧١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ قُدَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيْدُ الطَّوِيلُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ قَالَ: الْيَمِينُ الصَّلَاةَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْجُهُ، فَقَالَ: «الْيَمِينُ صُفُوفَكُمْ، وَتَرَاصُّوا، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي». [رواج: ٧١٨. أخرجه مسلم: ٤٣٤]

قوله: (إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف) أورد فيه حديث أنس الذي في الباب قبله، وقد تقدم الكلام عليه فيه.

قوله: (حدثنا معاوية بن عمرو) هو من قدامه شيخ البخاري، وروى له هنا بواسطة، فكانه لم يسمعه منه وإنما نقله في ما وقع في الإسناد من تصريح حيد بتحديث أنس له فأمن بذلك تلبية.

قوله: (وتراصوا) بتشديد الصاد للهلمة أي تلاصقوا بشير خلل، ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله أقيموا، والمراد باتيموا سوا كما وقع في رواية معمر عن حيد عند الإسماعيلي بدل أقيموا واعتدلوا، وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة وقد تقدم في باب مفرد، وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحليتهم من المخالفة.

٧٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَمِيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشُّهَدَاءُ: الْفُرْقُ، وَالْمُطْفُونُ، وَالْمُبْتَطُونُ، وَالْأَهْلِيمُ». [رواج: ٦٥٣. أخرجه مسلم: ١٩١٤ موطأ]

٧٢١- وَقَالَ: «وَكُنْ يَتْلُمُونَ مَا فِي الْفُجُورِ لَا يَسْتَبْقُوا، وَكُنْ يَتْلُمُونَ مَا فِي الصَّغَةِ وَالْمَقْدَمِ لَا يَسْتَهْمُوا». [رواج: ٦١٥. أخرجه مسلم: ٤٣٧]

قوله: (باب الصف الأول) والمراد به ما يلي الإمام مطلقاً، وقيل أول صف تام يلي الإمام، لا ما تخلله شيء كمشورة. وقيل المراد به من سبق إلى الصلاة ولو صلى آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج بالاتفاق على أن من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصف الأول فهو أفضل عن جهه في آخره وزاحم إليه، ولا حجة له في ذلك كما لا يخفى. قال النووي: القول الأول هو الصحيح للخيار وبه صرح المحققون، والقولان الآخرين غلط صريح. انتهى. وكان صاحب القول الثاني لحظ أن المطلق ينصرف إلى الكامل، وما فيه خلل فهو ناقص، وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تفصيل الصف الأول دون مراعاة لفظه، وإلى الأول أشار البخاري لأنه ترجمه بالصف الأول وحديث الباب فيه الصف المقدم وهو الذي لا يتقدمه إلا الإمام، قال العلماء: في الحظ على الصف الأول المسارعة إلى خلاص النعمة، والسبق لدخول المسجد، والقرب من الإمام، واستماع قراءته والتعلم منه، والفتح عليه، والتبليغ عنه، والسلامة من اختراق المارة بين يديه، وسلامة البال من رؤية من يكون قدامه، وسلامة موضع سجوده من أذيال المصلين.

٧٤- باب إقامة الصف من تمام الصلاة

٧٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا تَفْعَمٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جِئِلُ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَلَا تَخْطِفُوا عَظْمِي، إِذَا رَكَعَ فَارْكَبُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حِيدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا مَضَى جَلَّاسًا، فَعَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَالْيَمِينُ الصَّغَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنِ إِمَامَةُ الصَّغَةِ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ». [الطبر: ٥٧٣. أخرجه مسلم: ٤١٤ بدون ذكر واليهو... الخ]

٧٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سُوءًا صُفُوفَكُمْ، فَإِنِ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ». [أخرجه مسلم: ٤٣٣. يذكر «علم» بدل «إقامة»]

قوله: (باب إقامة الصف من تمام الصلاة) أورد فيه حديث أبي هريرة «إنما جعل الإمام يؤتم به» وسيأتي الكلام عليه في «باب إيجاب التكبير» قريبا وفي آخره هنا «واقيموا الصفوف الخ» وهو المقصود بهذه الترجمة، وقد أفرده مسلم وأحمد وغيرهما من طريق عبد الرزاق المذكورة كما قبله فجعلاه حديثين.

قوله: (من حسن الصلاة) قال ابن رشد: إنما قال البخاري في الترجمة «من تمام الصلاة» ولفظ الحديث «من حسن الصلاة» لأنه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن هنا، وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب بل المقصود منه الحسن الحكمي بدليل حديث أنس وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله: «من إقامة الصلاة».

قوله في حديث أنس: (فإن تسوية الصفوف) وفي رواية الأصيلي «الصف» بالأفراء والمراد به الجنس.

قوله: (من إقامة الصلاة) هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد، وذكره غيره بلفظ «من تمام الصلاة» كذلك أخرجه الإسماعيلي عن ابن حنيفة والبيهقي من طريق عثمان الدلمي كلاهما عنه، وكذلك أخرجه أبو داود عن أبي الوليد وغيره، وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شعبة، وزاد الإسماعيلي من طريق أبي داود الطيالسي قال: «سمعت شعبة يقول: دأمت في هذا الحديث لئلا أسأل قتادة أسمعت من أنس أم لا؟

انتهى. ولم أره عن قتادة إلا معتنأ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث أبي هريرة معه في الباب تقوية له. واستدل ابن حزم بقوله: «إقامة الصلاة على وجوب تسوية الصفوف قال: لأن إقامة الصلاة واجبة، وكل شيء من الواجب واجب، ولا يخفى ما فيه، ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة. وتمسك ابن بطال بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال: لأن حسن الشيء زيادة على تمامه، وأورد عليه رواية «من تمام الصلاة». وأجاب ابن دقيق العيد فقال: قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستيعاب لأن تمام الشيء في العرف امر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها، وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به، كذا قال، وهذا الأخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يعمل إلا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي، وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا العرف المحادث.

(تبيينه) لفظ الترجمة أورده عبد الرزاق عن حديث جابر.

٧٥- باب إثم من لم يتم الصفوف

٧٢٤- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَوْسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الطَّالِبِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا أَتَيْتَ مِنْ يَوْمِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: مَا أَتَيْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْتُمْ لَا تَقِيُمُونَ الصُّفُوفَ.

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُقَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَسَارٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ، يَهْدًا.

قوله: (باب إثم من لم يتم الصفوف) قال ابن رشد: أورد فيه حديث أنس ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف وتعمق بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل على ذلك على حصول الإثم، وأجيب بأنه لعله حل الأمر في قوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخافون عن أمره﴾ [النور: ٦٣] على أن المراد بالأمر الشأن والحال لا مجرد الصيغة، فيلزم منه أن من خالف شيئاً من الحال التي كان عليها ﷺ أن يأثم لما يدل عليه الوحيد المذكور في الآية، وإنكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ من إقامة الصفوف، فعلى هذا تستلزم المخالفة التاميم. انتهى كلام ابن رشد ملخصاً. وهو ضعيف لأنه ينفي إلا أن لا يبقى شيء مستنون، لأن التاميم إنما يحصل من ترك واجب. وأما قول ابن بطال: إن تسوية الصفوف لما كانت من السنن المنسوبة إليها التي يستحق فاعلمها الملاح على أن تاركها يستحق النكاح فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون أكماً. سلمناه، لكن يرد عليه التعقب الذي قبله. ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله: «سوا صفوكم» ومن عموم قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي» ومن ورود الوحيد على تركه، فرجح عنده بهذه القرائن أن إنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن، ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاً من خالف ولم يسو صحيحه لا اختلاف الجهتين، ويؤيد ذلك أن أنساً مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة، وأمر ابن حزم فجزم بالبطالان، ونازع من ادعى الإجماع على عدم الوجوب بما صح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف، وما صح عن سويد بن غفلة قال: «كان بلال يسوي منابتاً ويضرب أقداماً في الصلاة» قال: ما كان عمر وبلال يضرب أحداً على ترك غير الواجب، وفيه نظر، لجواز أنها كانتا بريأتين التميز على ترك السنة.

قوله: (يشير) هو بالمعجمة مضمر.

قوله: (ما أنكرت منذ يوم عهده) في رواية للمستلمي والكشميهني «ما أنكرت منا منذ عهده».

قوله: (وقال عقبة بن عبيد) هو أبو الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء المهمله وهو أخو سعيد بن عبيد راوي الإسناد الذي قبله، وليس لقبية في البخاري إلا هذا الموضع للملقب، وأراد به بيان سماع يشير بن يسار له من أنس، وقد وصله أحد في مسنده عن يحيى القطان عن عقبة بن عبيد الطائي «حدثني يشير بن يسار قال: جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله ﷺ؟ قال: ما أنكرت منكم شيئاً غير أنكم لا تقيمون الصفوف».

(تبيينه): هذه المقدمة لأتس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في «باب وقت المصير»، فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت المصير كما مضى، وهذا الإنكار أيضاً غير الإنكار الذي تقدم ذكره في «باب تضييع الصلاة عن وقتها» حيث قال: «لا أعرف شيئاً عما كان على عهد النبي ﷺ إلا الصلاة» وقد ضيقت، فإن ذاك كان بالشام وهذا بالمدينة، وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنة.

٧٦- باب إزاق المنكب بالمنكب

وَأَقْدَمَ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ

وَقَالَ: النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَنْزِلُ يَلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ.

٧٢٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي عَالِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: هَلْ أَلْقِمُوا صُفُوفَكُمْ، لِأَنِّي أَرَأَيْتُمْ مِنْ زَوَّارٍ ظَهَرِي، وَكَأَنَّ أَحَدَنَا يَلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَلْعَةً بِقَلْعِهِ. [راجع: ٧١٨. أخرجه مسلم: ٤٣٤]

قوله: (باب إزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف) المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله، وقد ورد الأمر بسد خلل الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجعلها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه «إن رسول الله ﷺ قال: أقيموا الصفوف وحاذوا بين المنكبين وسدوا الخلل ولا تلدروا فرجات للشيطان، ومن وصل صفاً وصله الله، ومن قطع صفاً قطعه الله».

قوله: (وقال النعمان بن بشير) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية أبي القاسم الجبلي واسمه حسين بن الحارث قال: «سمعت النعمان بن بشير يقول: أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه فقال: أقيموا صفوفكم ثلاثاً، والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم». قال: فلقد رأيت الرجل من يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه» واستدل بحديث النعمان هذا على أن المراد بالكعب في آية الوضوء المظم الناتج في جاني الرجل وهو عند ملئى الساق والقدم وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي يجنبه، خلافاً لمن ذهب أن المراد بالكعب مؤخر القدم، وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يثبت عندهم وأثبت بعضهم في مسألة الحج لا الوضوء، وإنكر الأصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم.

قوله: (عن أنس) رواه سعيد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحيد وفيه الزيادة التي في آخره وهي قوله: «وكان أحدنا الخ» وصرح بأنها من قول أنس. وأخرجه الإسمايلي من رواية معمر عن حيد بلفظ «قال أنس: فلقد رأيت أحدنا الخ» وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي ﷺ، ولهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بإقامة الصف وتسويته، وزاد معمر في روايته «لو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لفر كانه يخل شمس».

٧٧- باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام

وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ، ثَمَّتْ صَلَاتُهُ.

٧٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قَاوُذُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي عَسَّاسٍ، عَنْ أَبِي عَسَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَكُنْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَخَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ زَوَائِلِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّيْتُ وَرَكَعًا، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ وَصَلَّيْتُ وَكَمْ يَرَضًا. [راجع: ١١٧. أخرجه مسلم: ٧٦٣]

قوله: (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه ثمت صلاته) تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من مشربين باباً لكن ليس هناك لفظ «خلفه» وقال هناك: «لم تضد صلاتهما» يدل قوله: «ثمت صلاته» وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر، ولم يثبت أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة بل أسقط بعضهم الكلام على هذا الباب. والذي يظهر لي أن حكمهما مختلف لا اختلاف

٧٩- باب ميمنة المسجد والإمام

٧٢٨- حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُمْتُ لَيْلَةَ أَصْلَيْ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ يَبْلِي، أَوْ يَحْضِي، حَتَّى أَقْبَضَ عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ يَبْلِي مِنْ وَرَائِي. [راجع: ١١٧، أخرجه مسلم: ٧٦٣]

قوله: (باب ميمنة المسجد والإمام) أورد فيه حديث ابن عباس مختصراً، وهو موافق للترجمة: أما للإمام بالمطابقة، وأما للمسجد بال لزوم. وقد تعقب من وجه آخر، وهو أن الحديث إما ورد فيما إذا كان المأموم واحداً، أما إذا كثروا فلا دليل فيه على فضيلة ميمنة المسجد. وكذا أشار إلى ما أخرجه السائي بإسناد صحيح عن البراء قال: «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ، أحيينا أن نكون عن يمينه، ولأبي داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً: «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف». وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال: «قول للبي ﷺ: إن ميسرة المسجد تعطلت، فقال: من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الأجر» ففي إسناده مقال. وإن ثبت فلا يعارض الأول لأن ما ورد لعن عارض يزول بيزواله.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التبردكي، وعاصم هو ابن سليمان.

قوله: (وقال يبله) أي تتاول، ويدل عليه رواية الإمامي (فأخذ يبله).

قوله: (من ورائي) في رواية الكشميهني (من ورائه) وهو أوجه.

٨٠- باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة

وقال الحسن: لا بأس أن تصلي، وتبتك وتبته نهز.

وقال أبو يعقوب: يأثم بالإمام، وإن كان بينهما طريق أو جدار، إذا سمع تكبير الإمام.

٧٢٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ثَلَاثَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجَدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسَ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ أَنَسٌ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِهِ، فَاصْتَحُوا فَصَلُّوا بِذَلِكَ، فَقَامَ اللَّيْلَةُ ثَانِيَةً، فَقَامَ مَعَهُ أَنَسٌ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِهِ، صَبَحُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَكْتُبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ». (الطهر: ٤٧٣، ٩٢٤، ٩١٢٩، ٤٢٠١١، ٢٠١٢، ٥٨٦١).

أخرجه مسلم: ٧٦١، وأخرجه بشيخ من (نقطة مختلف: ٧٨٢)

قوله: (باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة) أي هل يضر ذلك بالاعتناء أو لا؟ والظاهر من تصرفه أنه لا يضر كما ذهب إليه المالكية، والمسألة ذات خلاف شهير، ومنهم من فرق بين المسجد وغيره.

قوله: (وقال الحسن) أي أنه موصلاً بلفظه، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصلي خلف الإمام أو فوق سطح يأثم به: لا بأس بذلك.

قوله: (وقال أبو جعفر) وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن ليث بن أبي سليم عنه بمنا، وليث ضعيف، لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معتمر عن أبيه عنه، فإن كان مقبوضاً فهو إسناده صحيح.

قوله: (حدثني محمد) هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساکر في روايته، وجدة هو ابن سليمان.

قوله: (في حجرته) ظاهره أن المراد حجرة بيته، ويدل عليه ذكر جدار الحجرة، وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عن أبي نعيم بلفظ «كان يصلي في حجرة من حجر أرواحه» ويحتمل أن المراد الحجرة التي كان احتجرها في المسجد بالمحصر كما في الرواية التي بعد هذه، وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده، ولأبي داود وعمد بن نصر وجوه آخرتين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نسبت له المحصر على باب بيتها،

الجوابين، قوله: «لم تغد صلاحهما» أي بالعمل الواقع منهما لكونه خفياً وهو من مصلحة الصلاة أيضاً، وقوله: «فقت صلاحهما» أي للمأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولاً مع كونه في غير موضعه، ولأنه معلوم بعدم العلم بذلك للحكم. ويحصل أن يكون الضمير للإمام وتوجيهه أن الإمام وحده في مقام الصف، ومحاولته لتحويل المأموم فيه التفتت ببعض بدنه ولكن ليس تركاً لإقامة الصف للمصلحة المذكورة، فصلاؤه على هذا لا نقص فيها من هذه الجهة والله أعلم. وقال الكرمانلي: يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظاً لكنه مقدم رتبة فكل منهما قرب من وجهه. قلت: لكن إذا عاد الضمير للإمام أفاد أنه احتراز أن يحوله من بين يديه لئلا يصير كاللر بين يديه.

٧٨- باب المرأة وخدعها تكون صفاً

٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَبَيْتِي فِي بَيْتِي، خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمْسَى أَمْ صَلَّيْتُمْ خَلْفًا. [راجع: ٣٨٠، أخرجه مسلم: ٦٥٨ مطرولاً، ٦٦٠، بإسناد ورناع]

قوله: (باب المرأة وحدها تكون صفاً) أي في حكم الصف، وبهذا يتفنع اعتراض الإمامي حيث قال: الشخص الواحد لا يسمى صفًا، وأقل ما يقوم الصف باتنين. ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعاً (المرأة وحدها صف).

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبة قد روى هذا الحديث أيضاً من سفيان وهو ابن عيينة.

قوله: (عن إسحاق عن أنس) في رواية الحميدي عند أبي نعيم وعلي بن اللدني عند الإمامي كلاهما من سفيان حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك.

قوله: (صليت أنا وبيتي) كنا للجميع، وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن عيينة. ووقع عند ابن خنوص فيما رواه من ابن السكن بسنده في الخبر المذكور «صليت أنا وسليم» بين مهلة ولا مضمراً فصحت على الراوي من لفظ «بيتي» ومضى على ذلك ابن خنوص فقال في ذيله على الاستيعاب: سليم غير منسوب وساق هذا الحديث. ثم إن هذا طرف من حديث اختصره سفيان وطوله مالك كما تقدم في «باب الصلاة على المحصر» واستدل بقوله: «فصليت أنا وبيتي» وولمعه على أن السنة في موقف الاتنين أن يصفا خلف الإمام خلافاً لمن قال من الكوفيين إن أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره وحجبتهم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه أقام حلقه من يمينه والأسود عن شماله، وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان برواه الطحاوي.

قوله: (وامي أم سليم خلفنا) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال، وأصله ما ينشئ من الالتئان بها فلو خالفت أجزاء صلاحها عند الجمهور، وعن الحنفية تصد صلاة الرجل دون المرأة، وهو عجيب وفي توجيهه تصف حيث قال قائلهم: دليله قول ابن مسعود: «أخروهم من حيث أخرهن الله والأمر للرجوب» وحيث ظرف مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة فإذا حلفت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها، وسكابة هذا يقتضي من تكلف جوابه، والله للمستعان. فقد ثبت النهي عن الصلاة في التراب المنسوب وأمر لاسه أن يتزعمه فلو خالف فصلى فيه ولم يتزعمه أثم وأجزأته صلاحه، فلم لا يقال في الرجل الذي حلفته المرأة ذلك؟ وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة علوكة فصلى فيها شخص بغير إفته مع اقتلاره على أن يتقبل عنها إلى أرض المسجد بخطرة واحدة صحت صلاحه وأثم، وكذلك الرجل مع المرأة التي حلفته ولا سيما إن جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلت بمجنه. وقال ابن رشد: الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه «لا صلاة لمفرود خلف الصف» يعني أنه يخص بالرجال، والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيان، وفي صحته نظر كما سنذكره في «باب إذا ركع دون الصف» واستدل به ابن بطال على صحة صلاة المفرد خلف الصف خلافاً لأحد، قال: لأنه لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى، لكن لحاقه أن يقول: إنما ساق ذلك لانتعاج أن تصف مع الرجال، بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم وأن يزاحمهم وأن يجنب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه فاقترا. وبإني مباحته تقدمت في «باب الصلاة على المحصر».

فلما أن يحل على التلدة، أو على الجاز في الجبلد وفي نسبة الحجر إليها.

قوله: (فقام ناس) في رواية الكشميهني «فقام أناس» وهذا موضع الترجمة لأن مقتضاها أنهم كانوا يصلون بصلاته وهو داخل الحجر وهم خارجها.

قوله: (فقام ليلة الثانية) كذا للآكثر، وفيه حذف تقديره ليلة الثالثة، وفي رواية الأصيلي «فقام الليلة الثانية».

قوله: (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) أي له، وأفاد عبد الرزاق أن الذي خاطبه بذلك عمر عليه أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها.

قوله: (أن تكتب عليكم) أي تفرض، وهي رواية حاد بن زيد عند أبي نعيم، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عنها، وسنأتي بقية بساطة في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى.

٨١ - باب صلاة الليل

٧٣٠ - حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لُقَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ الْقُرَيْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ يَسْتَلُّهُ بِالنَّهَارِ وَيُخْرِجُهُ بِاللَّيْلِ، قَدَبَ إِلَيْهِ نَاسٌ، فَصَلُّوا وَرَأَوْهُ. [رواجع: ٧٢٩، ٥٨٦١، ٦٤٦٤، ٦٤٦٥، ١٩٧٠، أخرجه مسلم: ٧٦١ مفرداً بإسلاف، وأخرجه بنحوه وزاد عليه: ٧٨٢]

٧٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حِجْرَةً، قَالَ: حَبِيبَتُ اللَّهِ قَالَ مِنْ حَصِيرٍ، فِيهِ رَمَضَانُ، فَصَلَّى فِيهَا لَيْلًا، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «لَا تَعْرِفُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

قال عفان: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى: سَوِّغْتَ أَيُّهَا النَّضَرُ، عَنْ بُسْرِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [رواه: ٥٤٦١١٣، ٧٢٩٠. أخرجه مسلم: ٧٨١ بدون لفظة «في» (رمضان)]

قوله: (باب صلاة الليل) كذا وقع في رواية المستعلي وحده، ولم يجر عليه أكثر الشراح ولا ذكره الإسماعيلي، وهو وجه السياق لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها، ولما كانت الصلاة بالحنابل قد يتخلل أنها مائة من إقامة الصف ترجم لها وأورد ما عنده فيها، فأما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سيأتي في أواخر الصلاة، وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ «صلاة الليل» وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله فظن الراوي أنها ترجمة مستقلة فصدرها بلفظ «باب»، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله: إن من صلى بالليل مأموماً في الظلمة كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل، وأبعد منه من قال: يريد أن من صلى بالليل مأموماً في الظلمة كان كمن صلى وراء حائط. ثم ظهر في احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة فحذف لفظ جماعة، والذي يأتي في أبواب التهجد إنما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها في عدد الركعات أو في المسجد أو البيت وغير ذلك.

قوله: (عن المقرئ) هو سعيد، والإسناد كله منثنيون.

قوله: (ويخبره) كذا للآكثر بالراء أي يتخذ مثل الحجره وفي رواية الكشميهني بالزاي بدل الراء أي يعمله حاجزاً بينه وبين غيره.

قوله: (فطاب) كذا للآكثر بملئه ثم موحلة أي اجتمعوا، ووقع عند الخطابي «آبوا» أي رجعوا، وفي رواية الكشميهني والسرخسي «فثار» بالثاء والراء أي قاموا.

قوله: (فصلوا وراءه) كذا أورده مختصراً، وخرجه يسان أن الحجره المذكورة في الرواية التي قبل هذه كانت حصيراً. وقد ساقه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب، وسنذكر الكلام على قوائمه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن سالم أبي النضى) كذا للآكثر الرواة عن موسى بن عبيدة، وخالفهم ابن

جريج عن موسى فلم يذكر أبا النضى في الإسناد أخرجه النسائي، ورواية الجماعة أولى. وقد وافقهم مالك في الإسناد لكن لم يرقه في الموطأ، وروى عنه خارج الموطأ مرفوعاً، وفيه ثلاثة من التابعين منثنيون على نسق أولهم موسى المذكور.

قوله: (حجرة) كذا للآكثر بالراء، وللکشميهني أيضاً بالزاي.

قوله: (من صنيعكم) كذا للآكثر وللکشميهني بضم الصاد وسكون النون، وليس المراد به صلاتهم فقط، بل كونهم دفعوا أصواتهم وسبحوا به ليخرج إليهم، وحسب بعضهم الياب لظنهم أنه نائم كما ذكر المؤلف ذلك في الأدب وفي الاعتصام، وزاد فيه «حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب عليكم ما قمت به»، وقد استشكل الخطابي هذه الحشية كما ستوضحه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى.

قوله: (أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة) ظاهره أنه يشمل جميع التوافل، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة، لكن عمول على ما لا يشرع في التجميع، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي التحية، كذا قال بعض أئمتنا. ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة ما يشرع في البيت وفي المسجد معاً فلا تدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع في البيت، وإن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة، وهل يدخل ما وجب بعارض كالمندورة؟ فيه نظر، والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالمندورة، والمراد بالراء جنس الرجال فلا يرد استثناء النساء لثبوت قوله ﷺ: «لَا تَعْمَوْنَ الْمَسَاجِدَ وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرَ لهنَّ» أخرجه مسلم، قال النووي: إنما حدث على التافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد عن الرءاء، وليترك البيت بذلك فتزل فيه الراحة وينشر منه الشيطان، وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله: «في بيته» يتيه غيره ولو آمن فيه من الرءاء.

قوله: (قال عفان) كذا في رواية كريمة وحدها، ولم يذكره الإسماعيلي ولا أبو نعيم، وذكر خلف في الأطراف في رواية حاد بن شاكر «حدثنا عفان» وفيه نظر لأنه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين عفان. ثم فائدة هذه الطريق بيان سماع موسى بن عبيدة له من أبي النضر. والله أعلم.

(حاشية) اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثاً، الموصول منها ستة وتسعون، والمعلق ستة وعشرون، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثاً، الخالص اثنان وثلاثون، وافقه مسلم على تحريجها سوى تسعة أحاديث وهي: حديث أبي سعيد في فضل الجماعة، وحديث أبي الدرداء «ما أعرف شيئاً»، وحديث أنس «كان رجل من الأنصار شيخاً» وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة، وحديث ابن عمر «لما قدم المهاجرون»، وحديث أبي هريرة «يصلون فإن أصابوا»، وحديث النعمان الملقب بالصفوف، وحديث أنس «كان أحداً يلزق منكبه»، وحديث في إنكار إقامة الصفوف. وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر ابن عمر أنه «كان يأكل قبل أن يصلي»، وأثر عثمان «الصلاة أحسن ما يعمل الناس» فإنهما موصولان. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٨٢ - باب إيجاب التكبير، والفتح الصلاة

٧٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ قَرَسًا، فَجُجِشَ شِفْهُ الْأَيْمَنِ. قَالَ: أَنَسٌ ﷺ: فَصَلَّى لَنَا بِوَضْعِ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَأَوْهُ قُعُودًا، ثُمَّ قَالَ لَمَّا سَلَّمَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّي قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». [رواجع: ٣٧٨. أخرجه مسلم: ٤١١]

٧٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَرَسٍ فَجُجِشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ قُعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ - أَوْ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ - يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا». [رواجع: ٣٧٨. أخرجه مسلم: ٤١١]

٧٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِزَكَمٍ بِهِ، فَلَمَّا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ». [رواج: ٧٢٢. أخرجه مسلم: ٤١٤]

(أبواب صفة الصلاة)

قوله: (باب إيجاب التكبير والصالح الصلاة) قيل: أطلق الإيجاب والمراد الوجوب مجزئاً، لأن الإيجاب خطاب الشارع، والوجوب ما يتعلق بالكلف وهو المراد هنا، ثم الظاهر أن الواو عاطفة إما على المضاف وهو إيجاب وإما على المضاف إليه وهو التكبير، والأول أولى إن كان المراد بالاتصاف الدعاء لكته لا يجب، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع، وأن المراد بالاتصاف الشروع في الصلاة، وأبعد من قال إنها بمعنى الموحدة أو اللام، وكأنه أشار إلى حديث عائشة «كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير» وسياقي بعد ما بين حديث ابن عمر «فرايت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة واستلتم به ومحدث عائشة على تعين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم» وهو قول الجمهور ووافقهم أبو يوسف. وعن الحنفية تتعد بكل لفظ يقصد به التعظيم. ومن حجة الجمهور حديث رفاعة في قصة السبي صلاته أخرجه أبو داود بلفظ «لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتروضا فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر» ورواه الطبراني بلفظ «ثم يقول الله أكبر» وحديث أبي حنيفة «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة احتدل قائماً ورفع يديه ثم قال: الله أكبر» أخرجه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول «الله أكبر». وروى الزبير بإسناد صحيح على شرط مسلم عن علي «أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال: الله أكبر» ولأحد والنسائي من طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ قال: «الله أكبر» كلما وضع ورفع» ثم أورد المصنف حديث أنس «إنما جعل الإمام ليؤتم به من وجهين ثم حديث أبي هريرة في ذلك، واعترضه الإسمايلي فقال: ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث بيان إيجاب التكبير وإنما فيه الأمر بتأخير تكبيرة المأموم عن الإمام قال: ولو كان ذلك إيجاباً للتكبير لكان قوله: «فقولوا ربنا ولك الحمد» إيجاباً لتلك على المأموم. وأجيب على الأول بأن مراد المصنف أن يبين أن حديث أنس من الطريقين وأحد اختصره شيب وأتمه الليث، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بإخبار أنس له، وعن الثاني بأنه ﷺ فعل ذلك، وفعله بيان لجمل الصلاة، وبيان الواجب واجب، وكذا وجه ابن رشيد، وتعقب بالاعتراض الثالث وليس ببولد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلاً بوجوبه كما قال به شيخه إسحاق بن راهويه. وقيل في الجواب أيضاً، إذا ثبت إيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة، ووجوبه على المأموم ظاهر في الحديث، وإما الإمام فمستكوت عنه. ويمكن أن يقال: إن السياق إشارة إلى الإيجاب لتصريحه بإذا سجد فتنحس بما يجزم بوقوعه. وقال الكرماني: الحديث دل على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظ «إذا صلى قائماً» متناول لكون الافتتاح في حال القيام فكأنه قال: إذا افتتح الإمام الصلاة قائماً فافتتحوا أتم أيضاً قياماً. قال: ويحتمل أن تكون الواو بمعنى مع وللمنى باب إيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة، فيثبت دلالتها على الترجمة مشكل انتهى. ومحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه إيجاب التكبير من هذا الحديث والله أعلم. وقال في قوله: «فقولوا ربنا ولك الحمد» لولا الدليل الخارجي وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضاً واجباً انتهى. وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحميدي شيخ البخاري، وكانه لم يطلع على ذلك. وقد تقدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به». ووقع في رواية السلمي وحده في طريق شيب عن الزهري «وإذا سجد فاستجدوا» ووقع في رواية الكشيحي في طريق الليث «ثم انصرفه بئد قوله: «فلما انصرفه» وزيادة الواو في قوله «ربنا لك الحمد» وسقط لفظ «جعل» عند السرخسي في حديث أبي هريرة من قوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به».

(قائدة): تكبيرة الإحرام ركن عند الجمهور، وقيل شرط وهو عند الحنفية، ووجه عند الشافعية، وقيل سنة. قال ابن المنذر: لم يقل به أحد غير الزهري، ونقله غيره عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام ركعاً تجزئه تكبيرة الركوع. نعم نقله الكرخي من الحنفى عن إبراهيم بن عليه وأبي بكر الأصم ومختلفهما للجمهور كثير.

(تسوية): لم يختلف في إيجاب التنية في الصلاة، وقد أشار إليه المصنف في أواخر الإيمان حيث قال: «باب ما جاء في قول النبي ﷺ الأعمال بالنية» فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة في آخر كلامه.

٨٣- باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى

مع الافتتاح سواء

٧٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَمْسُكَنِيهِ، إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلْمُكْرَمِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَفَتْحَهَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ. [ص: ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٣٩. أخرجه مسلم: ٣٩٠]

قوله: (باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء) هو ظاهر قوله في حديث الباب «يرفع يديه إذا افتتح الصلاة» وفي رواية شيب الآتية في باب «يرفع يديه حين يكبر» فهذا دليل المقارنة. وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم، ففي حديث الباب عنده من رواية ابن جريج وغيره عن ابن شهاب بلفظ «رفع يديه ثم كبر» وفي حديث مالك بن الحويرث عنده «كبر ثم رفع يديه» وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء، والمرجح عند أصحابنا المقارنة، ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع، ويرجح الأول حديث وائل بن حجر عند أبي داود بلفظ، «رفع يديه مع التكبير على الرفع، وقضية اللعبة أنه ينتهي بانتهاكه، وهو الذي صححه النووي في شرح المهذب ونقله عن نعل الشافعي، وهو الرجح عند المالكية. وصحح في الروضة - تبعاً لأصلها - أنه لا حد لانتهاكه. وقال صاحب المدايلة من الحنفية: الأصح يرفع ثم يكبر، لأن الرفع نفى صفة الكبرياء عن غير الله، والتكبير إثبات ذلك له، والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة. وهذا مبني على أن الحكمة في الرفع ما ذكر. وقد قال فريق من العلماء: الحكمة في اقترانهما أن يراه الأصم ويسمعه الأصمى. وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر قليل: معناه الإشارة إلى طرح الدنيا والقبال بكتيته على العبادة، وقيل إلى الاستسلام والإتيان ليناسب فعله قوله الله أكبر. وقيل إلى استعظام ما دخل فيه، وقيل إشارة إلى تمام القيام، وقيل إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود، وقيل ليستقبل بجميع بنده، قال القرطبي: هذا أشبه. وتعقب. وقال الربيع قلت للشافعي: ما معنى رفع اليدين؟ قال: تعظيم الله وإتباع سنة نبيه. ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال: رفع اليدين من زينة الصلاة. وعن عتبة بن عامر قال «بكل رفع عشر حسنات، بكل أصبح حسنة».

قوله: (حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القنعسي، وفي روايته هذه عن مالك خلاف ما في روايته عنه في الموطأ، وقد أخرجه الإسمايلي من روايته بلفظ الموطأ. قال الدارقطني: رواه الشافعي والقنعسي، وسرد جماعة من رواة الموطأ فلم يذكروا فيه الرفع عند الركوع. قال: وحدث به عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم بإثباته. وقال ابن عبد البر كل من رواه عن ابن شهاب أثبت غير مالك في الموطأ خاصة، قال النووي في شرح مسلم: أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، ثم قال بعد أسطر: أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع، إلا أنه حكى وجوبه عند تكبيرة الإحرام عن داود، وبه قال أحد بن سيار من أصحابنا أنه واعترض عليه بأنه تناقض، وليس كما قال المتعرض، فلم أر أحد إجماع من قبل المذكورين أو لم يثبت عنده عنهما أو لأن الاستحباب لا ينافي الوجوب، والاعتذار الأول يندفع اعتراض من أورد عليه أن مالكا قال في روايته عنه أنه لا يستحب، نقله صاحب التبصرة عنهم، وحكاها الباجي عن كثير من مقدميهم. وأسلم العبارات قول ابن المنذر: لم يختلفوا أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة. وقول ابن عبد البر: أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة. وعن قال بالوجوب أيضاً الأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عن الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي، وحكاها القاضي حسين عن الإمام أحمد، وقال ابن عبد البر: كل من نقل عنه الإيجاب لا يبطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي والحميدي. قلت: ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة يأثم تاركه، وأما قول النووي في شرح المهذب أجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل المبدري عن الزيدية أنه لا يرفع ولا يعتد بخلافهم، ونقل القفال عن أحمد بن سيار أنه

الطريق تصريح الزهري بإخبار سالم له به.

قوله: (عن أبيه) سماه غير أبي ذر فقالوا: «عن عبد الله بن عمر».

قوله: (حين يَكْبِرُ للركوع) أي عند ابتداء الركوع، وهو مقتضى رواية مالك بن الحويرث للمذكورة في الباب حيث قال: «فإذا أراد أن يركع رفع يديه» وسيأتي في «باب التكبير إذا قام من السجدة» من حديث أبي هريرة «ثم يَكْبِر حين يركع».

قوله: (ويُفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع) أي إذا أراد أن يركع. ويؤيده رواية أبي داود من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ «ثم إذا أراد أن يركع صلبه رفعهما حتى يكونا حلق منكبیه» ومقتضاه أنه يبتدئ رفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع، وأما رواية ابن عيينة عن الزهري التي أخرجهما عنه أحد وأخرجهما عن أحد أبو داود بلفظ «وعندما يرفع رأسه من الركوع» فمعناه بعدما يشرع في الرفع لتتفق الروايات.

قوله: (ولا يفعل ذلك في السجدة) أي لا في الهوي إليه ولا في الرفع منه كما في رواية شعيب في الباب الذي بعده حيث قال: «حين يسجد ولا حين يرفع رأسه» وهذا يشمل ما إذا نهض من السجدة إلى الثانية والرابعة والتشهدين، ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضاً لكن بدون تشهد لكونه غير واجب وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك من نافع عن ابن عمر مرفوعاً هذا الحديث وفيه «ولا يرفع بعد ذلك» أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن. وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة، وسيأتي إثبات ذلك في موطن رابع بعد بياب.

قوله: (عن خالد) هو الحذاء، وفي رواية المستملي والسرخسي «حدثنا خالد».

قوله: (إذا صلى كبر ورفع يديه) في رواية مسلم «ثم رفع» وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث «حتى يجاذي بهما أذنيه» ووهم المحب الطبري فزاده للمنفق.

قوله: (وحدث) أي مالك بن الحويرث، وليس معطوفاً على قوله «رأى» فيبقى فاعله أبو قلابة فيصير مرسلاً.

٨٥- باب إلى أين يرفع يديه

وقال أبو حمزة في أصحابه: رفع النبي ﷺ حَلَوَ منكبیه. [راجع: ٨٧٨].

٧٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اتَّصَحَّ التَّكْبِيرُ فِي الصَّلَاةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يَكْبِرُ، حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَلَوَ مَنْكَبَيْهِ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ قَلَّ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». فَقَلَّ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ. [راجع: ٧٣٥. أخرجه مسلم: ٣٩٠.]

قوله: (باب إلى أين يرفع يديه) لم يجرم المصنف بالحكم كما جزم به قبل وبعد جراً على عادته فيما إذا قوي الخلاف، لكن الأرجح عنده مخالفة المنكبين لانتصاره على إيراد دليله.

قوله: (وقال أبو حمزة) هذا التعليق طرف من حديث سيأتي في «باب سنة الجلوس في التشهد» ومذكور هناك من عرفنا اسمه من أصحابه المذكورين إن شاء الله تعالى.

قوله: (حَلَوَ منكبیه) بفتح المهملة وإسكان الذال المعجمة أي مقابلهما، والمنكب جمع عظم العضد والكف، وبهذا أخذ الشافعي والجمهور. وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المتقدم ذكره عند مسلم وفي لفظ له عنه حتى يجاذي بهما فروع أذنيه، وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن ثعلب بن حجر بلفظ «حتى حاذنا أذنيه» ورجح الأول لكون إسناده أصح. وروى أبو ثور عن الشافعي أنه جمع بينهما فقال: يجاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أتايله الأذنين، ويؤيده رواية أخرى عن رائل عند أبي داود بلفظ «حتى كانتا حبال منكبیه، وحاذي بإبهاميه أذنيه» وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شاس في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حلق منكبیه في الانتحاح، وفي غيره دون ذلك، أخرجه أبو داود. وبعارضه قول ابن جريج: قلت لنافع كان ابن عمر يجعل الأولى لرفعهم؟ قال: لا. ذكره أبو داود أيضاً

أوجبه، وإذا لم يرفع لم تصح صلاته، وهو مردود بإجماع من قبله، وفي نقل الإجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله الفقهاء في فتاويه عن أحد بن سيار الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن خزيمة إنه ركن، واحتج ابن حزم بمواظبة النبي ﷺ على ذلك وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وسيأتي ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه، وباتي الكلام على نهاية الرفع بعد بياب.

٨٤- باب رفع اليدين إذا كبر

وإذا ركع وإذا رفع

٧٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَالٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ حَلَوَ مَنْكَبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَكْبُرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ. [راجع: ٧٣٥. أخرجه مسلم: ٣٩٠.]

٧٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحَوَيْرِثِ: إِذَا صَلَّى كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا. [أخرجه مسلم: ٣٩١.]

قوله: (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) قد صنف البخاري في هذه المسألة جزءاً منفرداً، وحكى فيه عن الحسن وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك. قال البخاري: ولم يستثن الحسن أحداً. وقال ابن عبد البر: كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود. وقال عبد بن نصر المروزي: أجمع علمنا الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة. وقال ابن البر: لم يرو أحد من مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم. والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك، ولم يحك الترمذي عن مالك غيره، ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في الفهم أنه أخرق قول مالك وأصحهما، ولم أر للمالكية دليلاً على تركه ولا تمتسكاً إلا بقول ابن القاسم. وأما الحنفية فعملوا على رواية جهماد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك. وأجيبوا بالعلم في إسناده لأن أبا بكر بن عياش رواه ساه حفظه بأخرة، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه، وستأتي رواية نافع بعد بابين، والمعد الكثير أولى من واحد، لا سيما وهم مشبون وهو نافع، مع أن الجميع بين الروايتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجباً ففعله تارة وتركه أخرى. وما يدل على ضعف ما رواه البخاري في «جزء رفع اليدين» عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالخصا، واحتجوا أيضاً بحديث ابن مسعود «أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الانتحاح ثم لا يمرده» أخرجه أبو داود، ورده الشافعي بأنه لم يثبت، قال: ولو ثبت لكان أثبت مقدماً على الثاني، وقد صححه بعض أهل الحديث، لكنه استدل به على عدم الوجوب، والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر، ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيعة عن ابن المسيب قال: «حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا، وهذا في رواية ابن عساکر. وقد ذكره البخاري في «جزء رفع اليدين» وزاد: وكان علي أعلم أهل زمانه. ومقابل هذا قول بعض الحنفية إنه يعطل الصلاة، ونسب بعض متأخري المغاربة فاعله إلى البدعة، ولهذا مال بعض متعقبيهم كما حكاه ابن دقيق العيد إلى تركه مرداً لهذه المفسدة. وقد قال البخاري في «جزء رفع اليدين»: من زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه. قال: ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى. والله أعلم. وذكر البخاري أيضاً أنه رواه سبعة عشر رجلاً من الصحابة، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منه عن رواه المشرة المبررة، وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلاً.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد. وأفادت هذه

وَضَمَعُهَا عَلَى صَدْرِهِ، وَالزَّيَّارُ عِنْدَ صَدْرِهِ، وَعِنْدَ أَحَدٍ فِي حَدِيثِ هَلْبِ الطَّلَاحِيِّ نَحْوَهُ. وَهَلْبٌ بِضَمِّ هَاءٍ وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا مُوَحَّدٌ، وَفِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ أَنَّهُ وَضَعُهَا تَحْتَ السَّرَّةِ وَاسْتَدَاهُ ضَعِيفٌ. وَاصْتَرَضَ الدَّهَلِيُّ فِي أَطْرَافِ الْمَوْطَأِ قَوْلَ: هَذَا مَعْلُومٌ، لِأَنَّهُ ظَنُّ مَنْ أَبِي حَازِمٍ، وَوَرَدَ بِأَنَّ أَبِي حَازِمٍ لَوْ لَمْ يَقُلْ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا لَكَانَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ كُنَّا نُؤْمَرُ بِكَذَا يُصَرِّفُ بَيَانَهُ إِلَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ فِي مَقَامِ تَعْرِيفِ الشَّرْعِ يُفَعِّلُ عَلَى مَنْ صَدَرَ عَنْهُ الشَّرْعُ، وَمِثْلُ قَوْلِ عَائِشَةَ كُنَّا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ مَعْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِذَلِكَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ. وَأُطْلِقَ الْبَيهَقِيُّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الثَّقَلِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ. وَقَدْ وَرَدَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَصَحِيحِ ابْنِ السَّكَنِ شَيْءٌ يَشْتَبُهْ بِهِ عَلَى تَعْيِينِ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ، فَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَضْمًا بِيَدَيْ السَّيْرِ عَلَى يَدَيِ الْيَمَنِ فَنَزَعَهَا وَوَضَعَ الْيَمَنِيَّ عَلَى السَّيْرِ، إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، قِيلَ: لَوْ كَانَ مَرْفُوعًا مَا احتاج أَبُو حَازِمٍ إِلَى قَوْلِهِ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا، وَلِجَوَابِهِ أَنَّهُ ارْتَادَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى التَّصْرِيحِ، فَالْأَوَّلُ لَا يَقَالُ لَهُ مَرْفُوعٌ وَإِنَّمَا يَقَالُ: لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحُكْمَةُ فِي هَذِهِ الْحَيْثُ أَنَّهُ صَفَةُ السَّنَائِلِ الذَّلِيلِ، وَهُوَ أَمْنٌ مِنَ الْعَيْثِ وَأَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ لَحَظَ ذَلِكَ فَقَبِضَ بِأَبِ الْخُشُوعِ. وَمِنْ الطَّلَافِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: الْقَلْبُ مَوْضِعُ النِّيَّةِ، وَالْعَادَةُ أَنْ مَنْ احْتَرَزَ عَلَى حِفْظِ شَيْءٍ جَعَلَ يَدَهُ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَلَمْزْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ خِلَافٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّالِبِينَ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، وَلَمْ يَلَمْزْ ابْنَ مَالِكٍ عَنْهُ غَيْرُهُ مِنْ مَالِكٍ غَيْرِهِ. وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ مِنْ مَالِكٍ الْإِسْرَافَ، وَصَارَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ، وَعَنْهُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالتَّالِفَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الْإِسْرَافَ. وَنَقَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ يَمْسِكُ مَعْتَمِدًا لِقَصْدِ الرَّاحَةِ.

قوله: (قال أبو حازم) يعني رواه بالسند المذكور إليه (لا أعلمه) أي سهل بن سعد (لا ينبغي) يفتح أوله وسكون النون وكسر الميم، قال أهل اللغة: نِمِيت الحديث إلى غيره ورفعه وأسنده، وصرح بذلك معمر بن عيسى وابن يوسف عند الإسماعيلي والدارقطني، وزاد ابن وهب: ثلاثهم من مالك بلطف الإعراف ذلك، ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوي ينميه فمراده يرفع ذلك إلى النبي ﷺ ولو لم يقيده.

قوله: (وقال إسماعيل يعني ذلك ولم يقل ينمي) الأول بضم أوله وفتح الميم بلطف مجهول، والثاني وهو المنفي كرواية القمني، فعلى الأول إلهاء ضمير الشأن فيكون مرسلًا لأن أبا حازم لم يبين من نماء له، وعلى رواية القمني الضمير لسهل شيخه فهو متصل. وإسماعيل هذا هو ابن أبي أويس شيخ البخاري كما جزم به الحميدي في الجميع. وقرأت بخط مغلطاي هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، وكأنه رأى الحديث عند الجزوقي والبيهقي وغيرهما من روايته عن القمني فظن أنه المراد وليس كذلك لأن رواية إسماعيل بن إسحاق موافقة لرواية البخاري، ولم يذكر أحد أن البخاري روى عنه وهو أصغر سنًا من البخاري وأحدث سماعًا، وقد شاركه في كثير من مشايخه البصريين القدماء. ووافق إسماعيل بن أبي أويس على هذا الرواية عن مالك سويد بن سعيد فيما أخرجه الدارقطني في الغرائب.

(تنبيه) حكى في المطالع أن رواية القمني بضم أوله من أحمى، قال: وهو غلط، وتعقب بأن الزجاج ذكر في كتاب فعلت وأقبلت: نِمِيت الحديث وأيمته، وكذا حكاه ابن حريز وغيره. ومع ذلك فالنبي ضبطناه في البخاري عن القمني بفتح أوله من الثلاثي، فلعل الضم رواية القمني في الموطأ. والله أعلم.

٨٨- باب الخشوع في الصلاة

٧٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّوَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَوَّنَ قِبَاسِي هَاشِمًا، وَاللَّهِ مَا يَنْفَعُنِي عَلَيْ رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ، وَإِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَأَى ظَهْرِي». [راجع: ٤١٨].

أخرجه مسلم: [٤٢٤]

٧٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَمِينُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ، فَوَلَّاهُ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي» - وَرَوَّاهُ قَالَ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رُكِعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ. [راجع: ٤١٩]. أخرجه مسلم: [٤٢٥]

قوله: (باب الخشوع في الصلاة) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر. و«الخشوع

تارة يكون من فعل القلب كالخشية، وتارة من فعل البدن كالسكون، وقيل: لا بد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازي في تفسيره. وقال غيره: هو معنى يقوم بالنفس يظهر عنه سكون في الأطراف يلازم مقصود العبادة. ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي «الخشوع في القلب» أخرجه الحاكم. وأما حديث «لو خشع هذا خشعت جوارحه» ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن. وحديث أبي هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه في «باب حطة الإيمان الناس في إقام الصلاة» من أبواب القبلة. وأورد فيه أيضاً حديث أنس من وجه آخر ببعض مغايرة.

قوله: (عن أنس) عند الإسماعيلي من رواية أبي موسى عن غندر التصريح بقول قتادة «سمعت أنس بن مالك».

قوله: (اليمين الركون والسجود) أي أكملوها وفي رواية معاذ بن شعبه عند الإسماعيلي «أقوا» بدل أقيموا.

قوله: (فوالله إني لأراكم من بعدي) تقدم الكلام على معنى هذه الرواية. وأغرب الدوادبي الشارح فحمل البديهة هنا على ما بعد الوفاة، يعني أن أعمال الأمة تعرض عليه، وكأنه لم يتأمل سياق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة، وقد تقدم في الباب المذكور ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة، وهو مقتضى صنيع البخاري في إيراد الحديثين في هذا الباب، وكلما أوردتهما مسلم معاً، واستشكل إيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجم له، وأجيب بأنه أراد أن يبين على أن الخشوع يترك بسكون الجوارح إذا قام في الصلاة كأنه يروى البيهقي بإسناد صحيح من مجاهد قال: «كان ابن الزبير إذا قام في الصلاة كأنه عوده» وحدث أن أبا بكر الصديق كان كذلك. قال وكان يقال: ذلك الخشوع في الصلاة.

واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب إذ لم يهرهم بالإعادة، وفيه نظر. نعم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم «صلى رسول الله ﷺ يوماً ثم انصرف فقال: يا فلان ألا تحسن صلاتك» وله في رواية أخرى «أقوا الركون والسجود» وفي أخرى «أقيموا الصلوة» وفي أخرى «لا تسبقوني بالركون ولا بالسجود» وعند أحد «صلى بنا الظهر وفي مؤخر الصلوة رجل فأساء الصلاة» وعنده من حديث أبي سعيد الخدري «أن بعض الصحابة تعمد المسابقة ليظهر له يعلم به رسول الله ﷺ أو لا؟ فما قضى الصلاة نهاه عن ذلك» واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جملة في صلاة واحدة أو في صلوات، وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب، ولا يرد عليه قول القاضي حسين: إن مدافعة الأخشين إذا انتهت إلى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة، وقوله أيضاً أبو زيد المروزي، لجواز أن يكون بعد الإجماع السابق أو المراد بالإجماع أنه لم يصرح أحد بوجوبه، وكلاهما في أمر يحصل من مجمر المدافعة وترك الخشوع، وفيه تعقب على من نسب إلى القاضي وأبي زيد أنهما قالا إن الخشوع شرط في صحة الصلاة، وقد حكاه الحب الطبري، وقال: هو معقول على أن يحصل في الصلاة في المصلحة لا في جميعها، واختلاف في ذلك عند المخالفة أيضاً. وأما قول ابن بطال: فإن قال قائل فإن الخشوع فرض في الصلاة، قيل له بحسب الإنسان أن يقبل على صلته بقلبه ونية يريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاعة له بما اعترضه من الخواطر. فحاصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع، وما زاد على ذلك فلا. وإنكر ابن المنير إطلاق الفرضية وقال: الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الأثار وهو أمر متفاوت، فإن أثر نقصاً في الواجبات كان حراماً وكان الخشوع واجباً وإلا فلا. وقد مسئل عن الحكمة في تحذيرهم من نقص في الصلاة بروية إياهم دون تحذيرهم بروية الله تعالى لهم، وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الإيمان «أعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» فأجيب بأن في التعليل بروية ﷺ نعم تنبيهاً على روية الله تعالى لهم، فإنهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي ﷺ يراهم ينظرون ذلك إلى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنته الحديث من المعجزة له ﷺ بذلك، ولكونه يبعث شهيداً عليهم يوم القيامة فإذا علموا أنه يراهم تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم.

٨٩- باب مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ

٧٤٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانُوا يَقْرَأُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [أخرجه مسلم: ٣٩٩ موطأ]

٧٤٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ:

باللفظ الثاني للجهر، فطريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر، ويؤيده أن لفظ متصور بن زفان فلم يسمعا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وأصرح من ذلك رواية الحسن عن انس عند ابن خزيمة بلفظ «كانوا يسمون بسم الله الرحمن الرحيم» فانفتح بهذا تعليل من اعلمه بالاضطراب كابن عبد البر، لأن الجمع إذا أمكن تمين المصير إليه، وأما من تدح في صلبه بأن أبا سلمة سعيد بن يزيد سأل أنسا عن هذه المسألة فقال: «إنك لتسألني عن شيء» ما أحفظه ولا سألني عنه أحد قبلك، ودعوى أبي شامة أن أنسا سئل عن ذلك سؤالين فسوال أبي سلمة «هل كان الافتتاح بالبسملة أو الحمدلة وسؤال قتادة: «هل كان يبدأ بالفاتحة أو غيرها» قال: ويبدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم «نحن سألناه» انتهى فليس بجديد، لأن أحد روى في مسنده بإسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلمة، والذي في مسلم إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة، ولم يكن مسلم صورة المسألة وقد بينا أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في روايتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن انتحاق القراءة بالبسملة، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة قال: «سألت أنسا: أيقرا الرجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: صليت وراء رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» فظهر اتحاد سؤال أبي سلمة وفتاة، ورايته أن أنسا أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة، فظهر أنه لا سؤال فيه دليل قوله في رواية أبي سلمة «ما سألني عنه أحد قبلك» أو قاله لما سأله فحفظه قتادة دون أبي سلمة فإن قتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع، وإذا انتهى البحث إلى أن محصل حديث انس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه فتى وجعلت رواية إثبات الجهر قلعت على نفيه، لا تجرد تقديم رواية المثلث على الثاني لأن أنسا يمد جدا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة، بل لكون انس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه ليمد عهده به، ثم تذكر منه الجزم بالانتحاق بالحمد جهرا ولم يستحضر الجهر بالبسملة، فبمعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر. وسيأتي الكلام على ذلك في «باب جهر المأموم بالتائين» إن شاء الله قريبا.

وترجم له ابن خزيمة وغيره لإيالة الإصرار بالبسملة في الجهرية، وفيه نظر لأنه لم يختلف في إباحته بل في استحبابه، واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح، وحديث أبي هريرة الذي بعده يرد عليه، وكان هذا هو السر في إيراد، وقد نحرر أن المراد بحديث انس بيان ما يفتح به القراءة، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح.

(تنبه): وقع ذكر عثمان في حديث انس في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند البخاري في «جزء القراءة» وكذا في رواية حجاج بن محمد عن شعبة عند أبي عروثة، وهو في رواية شيان وهشام والأوزاعي. وقد أشرنا إلى روايتهم فيما تقدم.

قوله: (حدثنا أبو زرعة) هو ابن عمرو بن جرير البجلي.

قوله: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت) ضبطناه بفتح أوله من السكوت، وحكى الكرماني عن بعض الروايات بضم أوله من الإسكات، قال الجوهري: يقال تكلم الرجل ثم سكت بغير ألف، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت أسكت.

قوله: (إسكاته) بكسر أوله بوزن إضافة من السكوت وهو من المصادر الشاذة نحو أثبتة، إثباتة، قال الخطابي: معناه سكوت يقتضي بعده كلاما مع قصر المدة فيه، وسيأتي الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول، أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر.

قوله: (قال أحسبه لال هنية) هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالظن، ورواه جرير عند مسلم وغيره وابن فضال عند ابن ماجه وغيره بلفظ «سكت هنية» بغير ترده، وإنما اختار البخاري رواية عبد الواحد لوقوع التصريح بالتحديث فيها في جميع الإسناد، وقال الكرماني: المراد أنه قال يدل إسكاته هنية. قلت: وليس بواضح، بل الظاهر أنه أشك هل وصف الإسكاته بكونها هنية أم لا، وهنية بالتون بلفظ التصغير، وهو عند الأكثر المفضل خطأ. وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة دعاء الفاتحة بالهمزة، وأما النووي فقال: إنحادها بالسكون فقلت الروا به ثم أدمعت. قال غيره: لا يمنع ذلك إجازة الهمز، فقد قلب الياء همزة. وقد وقع في رواية الكشميهني بقلبها هاء، وهي رواية إسحاق والحسيني في مستديهما عن جرير.

قوله: (بأي وأمي) إياه متعلقة بحرف اسم أو فعل والتقدير أنت مفدى أو

حدثنا عمارة بن القفطاع قال: حدثنا أبو زرعة قال: حدثنا أبو هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته - قال أحسبه لال هنية - فقلت: بأي وأمي يا رسول الله، إسكاتك بين التكبير والقراءة، ما تقول؟ قال: «أقول: اللهم بآيد تبني وتبين خطيائي، كما بأعدت بين المشرق والمغرب، اللهم تقني من الخطايا كما تقني الغرب الأيمن من الناس، اللهم اغسل خطيائي بالماء والطحل وأبزر» - أخرجه مسلم: ٥٩٨

قوله: (باب ما يقول بعد التكبير) في رواية المتعالي «باب ما يقرأ» بدل «ما يقول» وعليها اقتصر الإسماعيلي. واستشكل إيراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه، وقال الزين بن المنير: ضمن قوله ما يقول من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة، أو لا كان الدعاء والقراءة بقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذكر أحدهما عن الآخر كما جاء «علمنا تبتا وماء باردا» وقال ابن رشيد: دعاء الانتحاق يتضمن مناجاة الرب والإقبال عليه بالسؤال، وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى، فظهرت المناسبة بين الحديثين.

قوله: (كانوا يفتحون الصلاة) أي القراءة في الصلاة، وكذلك روى ابن المنذر والجزوي وغيرهما من طريق أبي عمر الدوري وهو خصص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ «كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» وكذلك روى البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وذكر أنها من رواية خصص بن عمر.

قوله: (بالحمد لله رب العالمين) بضم الدال على المحكاة، واختلف في المراد بذلك قيل: المعنى كانوا يفتحون بالفاتحة، وهذا قول من أثبت البسملة في أولها، وتعقب بأننا إنما نسمي الحمد فقط، وأوجب منع المحصر، ومستند ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهي «الحمد لله رب العالمين» في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن الملقى «أن النبي ﷺ قال له: ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن؟ فذكر الحديث وفيه قال: الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني» وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. وقيل المعنى كانوا يفتحون بهذا اللفظ فكسا بظاهر الحديث، وهذا قول من نفي قراءة البسملة، لكن لا يلزم من قوله كانوا يفتحون بالحمد أنهم لم يقرؤوا بسم الله الرحمن الرحيم سرا، وقد اطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرا كما في الحديث الثاني من الباب، وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث: فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ «كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» ورواه آخرون عنه بلفظ «فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» كما أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي وعبد بن جعفر، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين، فأخرجه البخاري في «جزء القراءة» والنسائي وابن ماجه من طريق أبيوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عروثة والبخاري في «جزء القراءة» وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والسراج من طريق مهناهم كلهم عن قتادة باللفظ الأول، وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ «لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم»، وقد قدح بعضهم في صحته بكون الأوزاعي رواه عن قتادة مكتوبة، وفيه نظر فإن الأوزاعي لم يفرده به فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدوري والسراج عن يعقوب الدوري وعبد الله بن أحمد عن أحمد بن عبد الله السلمي لاثنتهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ «فلم يكونوا يفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم» قال شعبة قلت لقتادة: سمعته من أنس؟ قال: نحن سألناه. لكن هذا الذي محمول على ما قلناه أن المراد أنه لم يسمع منهم بالبسملة، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سرا، ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ «فلم يكونوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم» كذا رواه سعيد بن أبي عروثة عند النسائي وابن حبان وهشام عند الدارقطني وشيخان عند الطحاوي وابن حبان وشعبة أيضاً من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعمتهم عن قتادة. ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لأننا نقول: قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك: فرواه البخاري في «جزء القراءة» والسراج وأبو عروثة في صحيحه من طريق إسحاق بن أبي طلحة والسراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ الأول، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق إسحاق أيضاً وابن خزيمة من طريق ثابت أيضاً والنسائي من طريق منصور بن زاذان وابن حبان من طريق أبي ثلابة والطبراني من طريق أبي نعمة كلهم عن أنس

قوله: (بالماء والتلج والبرد) قال الخطابي: ذكر التلج والبرد تأكيداً، أو لأنهما ماضيان من جسمهما الأبدى ولم يمتنعهما الاستعمال. وقال ابن دقيق العيد: عبر بذلك عن غاية الخوف، فإن الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء متفية يكون في غاية النقاء: قال: ويحصل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها الخوف وكأنه قوله تعالى: ﴿واضعنا وأخضرنا ولوانا﴾ [البقرة: ٢٨١] وأشار الخطابي إلى أن هذا بحثاً فقال: يمكن أن يكون المطلوب من ذكر التلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد المعصية لإطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة، ومنه قوله عز وجل: ﴿والله يغفر لمن يشاء ويمتنع﴾ انتهى. ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم، وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لكونها مسية عنها، فمبرح عن إطفاء حرارتها بالنقاء وبالغ في استعمال المبرحة ترفياً عن الماء إلى البرد منه، وقال التورثي: خص هذه الفضل بالذكور لأنها منزلة من السماء. وقال الكرماني: يحصل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الأئمة الثلاثة، فالأئمة الثلاثة للسلطنة والنفذية للعلم، والنفس للمضي. انتهى. وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سيأتي قبل رفع ما حصل. واستدل بالحديث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خلافاً للمشهور عن مالك، وورد فيه أيضاً حديث «وجهت وجهي الخ» وهو عند مسلم من حديث علي لكن يده بصلاة الليل. وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ «إذا صلى المكتوبة واعتمد الشافعي في الأم، وفي الترمذي وصحيح ابن حبان من حديث أبي سعيد الانتاح بسبحانك اللهم، ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحدث أبي هريرة أصبح ما ورد في ذلك، واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافاً للحنفية. ثم هذا الدعاء صدر منه ﷺ على سبيل المبالغة في إظهار العبودية، وقيل قاله على سبيل التعليم لأمتة، واعترض بكونه لو أراد ذلك لجر به، وأجيب بورد الأمر بذلك في حديث سمرة عند البزار وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على ترك أحوال النبي ﷺ في حركته وسكنته وإسارته وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين، واستدل به بعض الشافعية على أن التلج والبرد مطهران، واستبعد ابن عبد السلام، وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل.

[راجع: ٦٩٠: أخرجه مسلم: ٤٧٤]

قوله: (باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة) قال ابن بطال: أجمعوا على

كرامة رفع البصر في الصلاة، واختلفوا فيه خارج الصلاة في الدعاء: فكرهه شريح وطائفة، وأجازوه الأكثرون لأن السماء قبله للدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة. قال عياض: رفع البصر إلى السماء في الصلاة فيه نوع إغراض عن القبلة، وخروج عن هيئة الصلاة.

قوله: (حدثنا قدامة) فيه دفع لتعليل ما أخرجه ابن عدي في الكامل فادخل بين سعيد بن أبي عروبة وقدامة رجلاً، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد وهو من أثبت أصحابه وزاد في أوله بيان سبب هذا الحديث ولفظه «صلى رسول الله ﷺ يوماً بأصحابه فلما قضى الصلاة أقبل عليهم بوجهه فذكرهم. وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن قدامة مرسلاً لم يذكر أنساً، وهي حلة غير قادمة لأن سعيداً أعلم بحديث قدامة من معمر، وقد تابعه همام على وصله عن قدامة أخرجه السراج.

قوله: (في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة «عند الدعاء» فإن حمل المطلق على هذا للبعد اقتضى اختصاص الكرامة بالدعاء الواقع في الصلاة. وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه «لا تعرفوا أبصاركم إلى السماء» يعني في الصلاة، وأخرجه بغير تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك، وأخرج ابن أبي شيبة من رواية شام بن حسان عن محمد بن سيرين «كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى تزلت: «قد أطلع المؤمنين الذين هم في صلاتهم غاشمون» [المؤمنون: ٢٢١] فأتوا على صلاتهم ونظروا أمامهم وكانوا يستبشرون أن لا يمازوا بصر أحدهم مرفوع سجوده» ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه، ورواه إلى النبي ﷺ وقال في آخره: «فطاطا رأسه».

قوله: (يلتفتون) كذا للمستلمي والحوي بضم الياء وسكون النون وفتح اللام والهاء والياء وتشديد النون على البناء للمفعول والنون للتأكيد وللباقين «يلتفتن» بفتح أوله وضم الهاء على البناء للفعل.

قوله: (أو لخصفطن أبصارهم) ولمسلم من حديث جابر بن سمرة «أو لا ترجع إليهم» يعني أبصارهم. واختلف في المراد بذلك: قيل هو وعيد، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام، وأخرط ابن حزم فقال: يطل الصلاة؟. وقيل المعنى أنه ينشئ على الأبصار من الأتوار التي تزل بها الملائكة على الصليين كما في حديث أسيد بن حضير الأسي في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى، أشار إلى ذلك النووي، ونحوه في جامع حاد بن سلمة عن أبي جازر أحد التابعين. «وأرو» هنا للتخيير نظير قوله تعالى: «فقاتلواهم أو يسلمون» [الفتح: ١٦] أي يكون أحد الأمرين إما المقاتلة وإما الإسلام، وهو خبر في معنى الأمر.

٩٣- باب الأيقنات في الصلاة

٧٥١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سَلَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَالِيشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِقْنَاتِ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ: «هُوَ إِحْلَاسٌ يَحْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْمُتَّقِينَ». (بخار: ٢٢٩١م)

٧٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَالِيشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي غَيْمَةٍ لَهَا أَطْلَامٌ، فَقَالَ: «فَتَلْعَقُنِي أَطْلَامٌ هَلِيلُ، أَذْغَعُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهَنَّمَ، وَتَوَلَّى بِأَنْجِيَّتِي». (رواجع: ٣٧٣. أخرجه مسلم: ٥٥٩م)

قوله: (باب الأيقنات في الصلاة) لم يبين المؤلف حكمه، لكن الحديث الذي أورده دل على الكرامة وهو إجماع، لكن الجمهور على أنها للتنزيه. وقال النووي: يحرم إلا للضرورة، وهو قول أهل الظاهر. وورد في كراهية الايقنات صريحاً على غير شرطه حلة أصحاب، منها عند أحد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رفعه «لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا صرف وجهه عنه انصرف» ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد «فإذا صليت فلا تلتفتوا» وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي. والمراد بالايقنات المذكور ما لم يستبشر القبلة بصدرة أو عقه كله. وسبب كراهية الايقنات يحتمل أن يكون نقص الخشوع، أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن.

قوله: (عن أبيه) ير أبو الشمام الحارمي، ووافق أبا الأحوص على هذا الإسناد

٧٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَصَمَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتَكَ تَصَلَّى شَيْئاً فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْتَكَ تَكْثُرُكَ ؟ قَالَ: «إِنِّي أَرَيْتُ الْحَيَّةَ فَتَلَوْتُ مِنْهَا عَشْرُونَ، وَكُنْتُ أَخْلَعُ لَكُمْ مِنْهُ مَا يَبْقِيَتُ اللَّيْلُ». (رواجع: ٢٩. أخرجه مسلم: ٩٠٧ مطرولاً)

٧٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا قُلَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ، فَكُنَّا يَتْلُوهُ قَبْلَ قِيَامَةِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ الْإِنَّ، مِنْذُ صَنَعْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ، الْبُحَّةَ وَالْأَنَارَ، مُتَقَاتِلِينَ فِي قِلَّةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرْ كَاتِبُومَ فِي الْخَبَرِ وَالشُّرِّ». ثَلَاثًا. (رواجع: ٣٣. أخرجه مسلم: ٢٣٥٩ مطرولاً)

قوله: (باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة) قال الزين بن النير: نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاتباع، فإذا تمكن من مراقبته بغير انقطاع كان ذلك من إصلاح صلاته. وقال ابن بطال: فيه حجة لما لا أن نظر الصلي يكون إلى جهة القبلة، وقال الشافعي والكوفيون: يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للخشوع، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال: المرسل هو المخطوط. وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى: «والذين هم في صلاتهم خاشعون» [المؤمنون: ٢٢]. ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه، وأما المأثور فحكمه حكم الإمام والله أعلم.

قوله: (وقالت عائشة إنا) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في «باب إذا انقلبت الدابة» وهو في أواخر الصلاة، وموضع الترجمة منه قوله: «حين وأيتوني».

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل، وعبد الواحد هو ابن زياد.

قوله: (عن عمارة) في رواية خصص بن شيث عن الأعمش «حدثنا عمارة وسياتي بعد أربعة أبواب، وباتي الكلام على المتن قريباً، وموضع الترجمة منه قوله: «باضطراب لحية».

قوله: (حدثنا حجاج) هو ابن منهال، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد. وقد تقدم الكلام على حديث البراء في «باب متى يسجد من خلف الإمام» ووقع فيه هنا في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما حتى يرويه قد سجده بإثبات الثوري، وفي رواية أبي ذر والأصلي بخلافه وهو أوجه، وجاز الأول على إرادة الحال. وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف، وهو ظاهر المناسبة. وحديث أنس يأتي في الرقاق وفيه التصريح بسماح هلال له من أنس. واعترض الإسماعيلي على إرواده هنا فقال: ليس فيه نظر للمؤمنين إلى الإمام. أجيب بأن فيه أن الإمام يرفع بصره إلى ما أمامه، وإذا ساغ ذلك للإمام ساغ للمأموم. والذي يظهر في أن حديث أنس مختصر من حديث ابن عباس، وأن القصة فيها واحدة، فسيأتي في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال: «رأيت الجنة والنار» كما قال في حديث أنس، وقد قالوا له في حديث ابن عباس «رأيتك تكتمك» فهذا موضع الترجمة، ويحتمل أن يكون مأخوفاً من قوله: «فأشار بيده قبل قبلة المسجدة فلما رجعهم الإشارة تقتضي أنهم كانوا يرايون أفعالهم. قلت: لكن يطرر هنا احتمال أن يكون سبب رفع بصرهم إلى وقوع الإشارة منه، لا أن الرفع كان مستمراً. ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة أن الأصل نظر المأموم إلى موضع سجوده لأنه المطلوب في الخشوع إلا إذا احتاج إلى رؤية ما يفعله الإمام ليتقيد به مثلاً. والله أعلم.

٩٢- باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة

٧٥٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غُرُورَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا قُدَامَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ أَفْرَاقٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ. فَاصْطَفَى قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ: «لَيْتَنِي عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتَخَفُنَّ أَبْصَارَهُمْ».

قوله: (باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصافاً في القبلة) الظاهر أن قوله: «في القبلة» يتعلق بقوله: «بصافاً» وأما قوله: «شيئاً» فاعم من ذلك، والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التامل للمأمير للمشروع وأنه لا يقدح إلا إذا كان لغیر حاجة.

قوله: (وقال سهل) هو ابن سعد وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في «باب من دخل ليوم الناس»، ووجه الدلالة أنه ﷺ لم يأمر أبداً بغير الإعادة، بل أشار إليه أن يتبادى على إمامته وكان التفاته حاجة.

قوله في حديث ابن عمر: (بين يدي الناس) يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله: «وهو يصلي» أو بقوله: «فراى غمامة».

قوله: (فاحتجها ثم قال حين العرف) ظاهره أن الحث وقع منه داخل الصلاة، وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غير مفيد بحال الصلاة، وسبق الكلام على فوائده في أواخر أبواب القبلة، وأورد هناك أيضاً من رواية أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طرق كلها غير مفيدة بحال الصلاة.

قوله: (رواه موسى بن عقبة) وصله مسلم من طريقه.

قوله: (وابن أبي رواد) اسم أبي رواد ميمون، وصله أحمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد المذكور وفيه أن الحث كان بعد الفراغ من الصلاة، فالغرض منه على هذا الثابتة في أصل الحديث، ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في «باب أهل العلم والفضل» استحق بالإمامة قال ابن بطال: وجه مناسبه للترجمة أن الصلاة لما كشفت الستار لتقترأ إليه، ويدل على ذلك قول أنس: «فاشار إليهم» ولسوا التفاتهم لما راوا إشارته إله ويوضحه كون الهجرة من يسار القبلة فالناظر إلى إشارة من هو فيها يحتاج إلى أن يلتفت، ولم يأمرهم ﷺ بالإعادة بل أقرهم على صلاتهم بالإشارة المذكورة. والله أعلم.

٩٥- باب وجوب القراءة للإمام والمأموم

في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يخفى فيها وما يخالف

٧٥٥- حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَفْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ سَعْدًا أَيْ غَمَرَ ﷺ، فَقَرَأَهُ وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عُمَارًا، فَشَكَّرُوا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ هَذِهِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي؟ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: إِنَّمَا أَنَا وَاللَّهِ فَإِنِّي كُنْتُ أَسْأَلُ بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أُخْرِمُ عَنْهَا، أَسْأَلُ صَلَاةَ الْمُسَلِّمَةِ، فَأَرْكَدُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَارْحَلُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ. قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ. فَأَرْسَلْتُ مَعَهُ رَجُلًا، أَوْ رَجُلًا، إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَكُنْتُ بَدَعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُشَوِّنَ مَغْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لَيْسَ عِنْدَ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، يُقَالُ: لَهُ أَسَانَةُ نِيْلُ قَادَةَ، يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: إِنَّمَا إِذْ تَشْكُرْنَا، فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّيْرِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّيْرِ، وَلَا يُعْبِلُ فِي الْقَضِيَّةِ. قَالَ سَعْدٌ: أَمَّا وَاللَّهِ لَأَذْغُرَنَّ بَلَاثًا: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ خَبَلًا هَذَا كَادِبًا، قَامَ رِيَاءٌ وَسُخْطٌ، فَأَطْلُ غَمْرَةَ، وَأَطْلُ قَرَّةَ، وَخَرِّجْهُ بِالسَّقِينِ. وَكَانَ بَعْدَ إِذَا سَبَلَ يَقُولُ: حَتَّى كَبُرَ مَقْرُونٌ، أَصَابَنِي ذُخْرَةُ سَعْدٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ: قَالَا رَأَيْتُهُ بَعْدَ، لَمْ يَقَطْ حَاجَةً عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَعْرِضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْرُغُرُنَ. (الطبر: ٥٧٨، ٥٧٧، أخرجه مسلم: ٤٥٣، عاصراً)

٧٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِقَلْبِهِ الْكِتَابَ. (أخرجه مسلم: ٣٩٤)

٧٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ

شِبَّانَ عِنْدَ ابْنِ خُرَيْمَةَ وَزَائِلَةً عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَمَسْعُورٌ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ، وَخَالِفُهُمْ إِسْرَائِيلَ فَرَوَاهُ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ. وَوَقَعَ عِنْدَ الْيَهُودِيِّ عَنْ رِوَايَةِ مَسْعُورٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، هَذَا اخْتِلَافٌ عَلَى أَشْعَثَ، وَالرَّابِعُ رِوَايَةُ أَبِي الْأَحْوَسِ. وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عِمَارَةَ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ عَنْ عَائِشَةَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مَسْرُوقٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلْأَشْعَثِ قَدْ شِخَانَ أَبُوهُ وَأَبُو عَطِيَّةٍ بَنَاءٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَبُو عَطِيَّةٍ حَلَمَ عَنْ مَسْرُوقٍ ثُمَّ لَمَّا عَائِشَةُ فَحَمَلَهُ عَنْهَا. وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ فَشَاذَةٌ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ مِنْ حَدِيثِهِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

قوله: (هو اختلاس) أي اختطاف بسرعة، ووقع في النهاية: والاختلاس اتصال من الحسنة وهي ما يؤخذ سلباً مكابرة، وفيه نظر. وقال غيره: المختلس الذي يخطف من غير غلبة ويهرب ولو مع معانة المالك له والتأهب بأخذ بقوة، والسرقة يأخذ في خفية. فلما كان الشيطان قد يشغل المصلي عن صلاته بالانكشاف إلى شيء ما بغير حجة يطمعها أشبه المختلس. وقال ابن بزيعة: أصيب إلى الشيطان لأن فيه انتفاعاً من ملاحظة الترجعة إلى الحق سبحانه. وقال الطبري: سمي اختلاصاً تصويراً لفتح تلك الفعلية بالمختلس، لأن المصلي يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى، والشيطان مرتد له ينتظر قوات ذلك عليه، فإذا التفت اختتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة.

قوله: (يختلس) كذا للأكثر بحذف المقول، وللكتشيبي «يختلس» وهي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخاري. قيل: الحكمة في جعل سجود السهو جابراً للشكوك فيه دون الانكشاف وغيره ما يقتضيه المشروع لأن السهو لا يؤاخذ به المكلف، فشرع له الجبر دون العمد ليتيقظ العبد له فيجتنبه. ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة أنبجانية أبي جهم، وقد تقدم الكلام عليه في «باب إذا صلى في ثوب له أصلام» في أوائل الصلاة. ووجه دخوله في الترجمة أن أصلام الخصيصة إذا لحظها المصلي وهي على عاتقه كان قريباً من الانكشاف ولذلك علمها معللاً بوقوع بصره على أصلامها وسواء شغلًا عن صلاته، وكان المصنف أشار إلى أن حلة كرامة الانكشاف كونه يؤثر في الخشوع كما وقع في قصة الخصيصة. ويحتمل أن يكون أراد أن ما لا يستطيع دفعه مغفوق عنه، لأن لمح العين يثلب الإنسان ولهذا لم يعد النبي ﷺ تلك الصلاة.

قوله: (شغلني) في رواية الكشيبي «شغلني» وهو أوجه، وكذا اختلصوا في «أذهبوا بها» أو «به».

قوله: (إلى أبي جهم) كذا للأكثر وهو الصحيح، وللكتشيبي «جهم» بالتصغير.

٩٤- باب هل يلتفت لأمر ينزل به، أو يرى شيئاً، أو بصافاً في القبلة

وقال سهل: ألقت أبو بكر ﷺ فرأى النبي ﷺ. (راجع: ٦٨٤)

٧٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ نَحْمَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْ النَّاسِ، فَحَفَّتْهُ، ثُمَّ قَالَ: جِئْتُ الصَّرَفَ: إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَخِوْهُ، فَلَا يَتَحَنَّنُ أَحَدٌ قَبْلَ وَخِوْهُ فِي الصَّلَاةِ.

رواه موسى بن عتبة، وابن أبي رواد: عَنْ نَافِعٍ. (راجع: ٤٠٦، أخرجه مسلم: ٥٤٧)

٧٥٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعْدٍ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: بَيْنَمَا الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ النَّجْرِ، لَمْ يَفْجَأَهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةٍ عَائِشَةَ، فَظَرَّ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَسَمَّ بِمَنْحَلٍ، وَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى عَيْنَيْهِ، لِيَحِلَّ لَهُ: الصُّفُوفُ، فَقَالَ أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَقْبِضُوا فِي صَلَاتِهِمْ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: «ابْتُئُوا صَلَاتَكُمْ». فَأَرَاخِي السُّتْرَ، وَكُنْتُ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ. (راجع: ٦٨٠).

أخرجه مسلم: ٤١٩

عليه أشياء كشفها عمر فوجدنا باطلة اهـ ويقويه قول عمر في وصيته «فإني لم أعزله من عجز ولا خيافته وسيأتي ذلك في مناب عثمان.

قوله: (فارسل إليه فقال) فيه حذف تقديره فوصل إليه الرسول فجاءه إلى عمر، وسيأتي تسمية الرسول.

قوله: (يا أبا إسحاق) هي كنية سعد بن بكر بن مالك بن نضلة، وهذا تنظيم من عمر له، وفيه دلالة على أنه لم يفتح فيه الشكوى عنه.

قوله: (أما أنا والله) أما بالتشديد وهي للتقسيم، والتقسيم هنا محذوف تقديره وأما هو فقالوا ما قالوا. وفي القسم في الخبر لتأكيد في نفس السامع، وجواب القسم يدل عليه قوله: «فإني كنت أصلي بهم».

قوله: (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب أي مثل صلاة.

قوله: (ما أعزم) يفتح أوله وكسر الراء أي لا أنقص، وحكى ابن التين عن بعض الرواة أنه يضم أوله فقله من الرباعي واستضعفه.

قوله: (أصل صلاة العشاء) كذا هنا بالفتح وللد لجميع، غير الجرجاني فقال: «المنهي»، وفي الباب الذي بعده «صلاحي المنهي» بالكسر والتشديد لسم إلا الكشميهني، ورواه أبو نادر الطيالسي في مسنده عن أبي حنيفة بلفظ «صلاحي المنهي» وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا لثقة في صحيح أبي حنيفة وهو الأرجح، ويدل عليه التنية، والمراد بهما الظهر والعصر ولا يعد أن تقع التنية في المدود ويؤاد بهما المغرب والعشاء، لكن يحكى عليه قوله الآخرين لأن المغرب إنما لها أخرى واحدة والله أعلم. وأبدي الكرماني تخصيص العشاء بالذكر حكيم، وهو أنه لا أثق فعل هذه الصلاة التي وقها وقت الاستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى وهو حسن، ويقال مثله في الظهر والعصر لأنها وقت الاشتغال بالفتنة والمناش. والأولى أن يقال: لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فلذلك خصهما بالذكر.

قوله: (فاركد في الأولين) قال الفزاز: أركد أي أقيم طويلاً، أي أطول فيها من القراءة. قلت: ويحتمل أن يكون التطويل بما هو أهم من القراءة كالركوع والسجود، لكن المعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة، وسيأتي قريباً من رواية أبي حنيفة عن جابر بن سمرة «أد في الأولين» والأولين بتحتين تنية الأولى وكذا الآخرين.

قوله: (وأخف) يضم أوله وكسر الحاء المعجمة، وفي رواية الكشميهني وأحذف يفتح أوله وسكون المعجمة، وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدرامي عن موسى بن إسحاق شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وثقت عليها، إلا أن في رواية أحمد بن حنبل عن شعبة عن الإمام علي بن سالم بدل العشاء والمراد بالحذف حذف التطويل لا حذف أصل القراءة فكانه قال أحذف الركود.

قوله: (ذلك الظن بك) أي هذا الذي تقول هو الذي كنا نظنه، زاد مسعر عن عبد الملك وابن عون ما «قال سعد أتلمي الأعراب الصلاة» أخرجه مسلم، وفيه دلالة على أن الذين شكروا لم يكونوا من أهل العلم، وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة، فيستأذنه ثم يقول بال رأي الذي لا يستند إلى أصل، وفيه أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار، قال ابن بطال: وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال: «أركد وأخف» علم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله ﷺ، واختصره الكرماني فقال: ركود الإمام يدل على قراءته عادة. قال ابن رشد: ولهذا أتبع البخاري في الباب الذي بعده حديث سعد بحديث أبي قتادة كالمفسر له. قلت: وليس في حديث أبي قتادة هنا ذكر القراءة في الآخرين. نعم هو مذكور من حديث سعد عشرة أبواب، وإنما تم الدلالة على الوجوب إذا ضم إلى ما ذكر قوله ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي» فيحصل التقاطع بهذا لقوله: «القراءة للإمام» وما ذكر من الجهر والمخافت، وأما المحضر والسفر وقراءة المأموم فمن غير حديث سعد مما ذكر في الباب، وقد يؤخذ السفر والمحضر من إطلاق قوله ﷺ، فإنه لم يفصل بين المحضر والسفر، وأما وجوب القراءة على الإمام فمن حديث عبادة في الباب، ولعل البخاري اكتفى بقوله ﷺ «للسبي» صلاته وهو ثالث أحاديث الباب «واقبل ذلك في صلاتك كلها»، وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي وغيره حيث قال: لا دلالة في حديث سعد على وجوب القراءة، وإنما فيه تحفيظها في الآخرين عن الأولين.

قوله: (فارسل معه رجلاً أو رجلاً) كذا لهم بالشك، وفي رواية ابن عينة «فبعث عمر رجلاًين» وهذا يدل على أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل له الكشف عنه بمحضته ليكون أبعد من التهمة، لكن كلام سيف يدل على أن عمر إنما سأل عنه مسألة الصلاة

المسجدة، فدخل رجل فسلمني، فسلمت على النبي ﷺ، وقال: «أرجع فصل» فأنت لم فصل». «فارجع فصلك كما صلى، ثم جاء، فسلمت على النبي ﷺ، فقال: «أرجع فصل فأنت لم فصل». «لأنا، فقال: وأليني فصلك بالحق، ما أخبرني غيره، فسلمني؟ فقال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم اركع حتى تسجد، ثم استجد حتى تطمئن ساجداً، ثم اركع حتى تطمئن سجداً، واقبل ذلك في صلاتك كلها». «الظاهر: ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١

بقوله: ومن طريقه ابن صاكر، وفي رواية سيف أنه عاش إلى ثنتي المئتين وكانت سنة ثلاث وثمانين، وكانت ثنتي المئتين المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين إلى أن قتل سنة سبع وستين.

قوله: (دعوة سعد) أفردوا لإقامة الجلس وإن كانت ثلاث دعوات، وكان سعد معروفاً بإجابة الدعوة، روى الطبراني من طريق الشعبي قال: «قيل لسعد متى أصيبت الدعوة؟ قال: يوم بدر، قال النبي ﷺ اللهم استجب لسعد» وروى الترمذي وابن حبان والمحاكم من طريق قيس بن أبي حازم عن سعد أن النبي ﷺ قال: «اللهم استجب لسعد إذا دعاك». وفي هذا الحديث من القوائد سوى ما تقدم جواز عزل الإمام بعض عماله إذا شكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء، إذا انتفتت تلك المصلحة، قال مالك: قد عزل عمر

سعداً وهو أحد من يأتي بعده إلى يوم القيامة. والذي يظهر أن عمر عزله حسماً لمادة الفتنة، ففي رواية سيف **قال عمر:** لو لا الاحتياط وأن لا يقضى من أمير مثل سعد لما عزله، وقيل عزله إيثاراً لقرية لم تكن من أهل الشورى، وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستمر بالعمل أكثر من أربع سنين، وقال للزري: اختطفوا همل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل حتى يجمع الأكثر على الشكوى منه؟ وفيه استئثار العامل

عما قيل فيه، والسؤال عن شكى في موضع عمله، والاعتصار في المسألة على من يظن به الفضل. وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون عن مجاوره، وأن تريض العدل للكشف عن حاله لا يتأتى بقول شواهد في الحال. وفيه خطاب الرجل الجليل بكنيته، والاعتزال من سنع في حقه كلام سوءه. وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السب، والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر، فيعزل الأول دون الثاني. ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو دعا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره فإنه صار كالفرزدق بأذنيه. وقد جاء في الخبر: «من دعا على ظاله فقد انتصر» فلمله أراد الشفقة عليه بأن عجل له العقوبة في الدنيا، فانتصر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور البدانة. ويقال إنه إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صاحب الشريعة، وكأنه قد انتصر لصاحب الشريعة. وفيه جواز الدعاء على الظالم المعلن بما يستلزم النقص في دينه، وليس هو من طلب وقوع المعصية، ولكن من حيث أنه يؤدي إلى نكابة الظالم وعقوبته. ومن هذا القليل مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكفار على المسلم، ومن الأول قول موسى عليه السلام: «ربنا اطمس على أوملهم واشد على قلوبهم» أيون: ٢٨٨ الآية. وفيه سلوك الورع في الدعاء، واستند به على أن الأولين من الرباعية متساويان في الطول، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده.

قوله: (عن محمود بن الربيع) في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع، ولابن أبي عمر عن سفيان بالإسناد عند الإسماعيلي «سمعت عباد بن الصامت» وسلم من رواية صالح بن كيسان «عن ابن شهاب أن محمود بن الربيع أخبره أن عباد بن الصامت أخبره، وبهذا التصريح بالإخبار بنده تعليل من اعلمه بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمود وعباد رجلاً وهي رواية ضعيفة عند الدارطني.

قوله: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) زاد الحميدي عن سفيان «فيها» كذا في مسنده وهكذا رواه يعقوب بن سفيان عن الحميدي أخرجه البيهقي، وكذا لابن أبي عمر عند الإسماعيلي، ولقنتية وعثمان بن أبي شيبة عند أبي نعيم في «المستخرج»، وهذا يبين أن المراد القراءة في نفس الصلاة، قال مياض: قيل يحمل على نفي الذات وصفاتها، لكن الذات غير متفية فيخص بدليل خارج، ونوزع في تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لأنه إن ادعى أن المراد بالصلاة معناه اللغوي فيغير مسلم، لأن ألقاظ الشارع محمولة على عرفه لأنه المحتاج إليه فيه لكونه بحث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات الفقه، وإذا كان المعنى الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات، فليس هذا لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال، لأنه يؤدي إلى الإجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره حتى مال إلى الترفق، لأن نفي الكمال يشتر بحصول الإجزاء فلم قدر الإجزاء متفياً لأجل العموم قدر ثابتاً لأجل إضمار نفي الكمال بشيئته فيتنافض، ولا سبيل إلى إضمارها معاً لأن الإضمار إنما احتج إليه للضرورة، وهي مندفة بإضمار فرد فلا حاجة إلى أكثر منه، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر قاله ابن دقيق العيد، وفي هذا الأخير نظر لأننا سلطنا تعذر الحمل على الحقيقة فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما، وتفي الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم، ولأنه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى، ويؤيده رواية الإسماعيلي من طريق العباس بن الوليد الرسي أحد شيوخ البخاري عن سفيان

بعدهما عاد به محمد بن مسلمة من الكوفة. وذكر سيف والطبري أن رسول عمر بذلك محمد بن مسلمة قال: وهو الذي كان يقص آثار من شكى من العمال في زمن عمر. وحكى ابن التين أن عمر أرسل في ذلك عبد الله بن أرقم، فإن كان مخفوطاً فقد عرف الرجلان. وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلمي قال: بعث عمر محمد بن مسلمة وأمرني بالسير معه وكنت دليلًا بالبال، فذكر القصة وفيها «وقام سعداً في مساجد الكوفة يسلمهم عنه» وفي رواية إسحاق عن جرير «طيف به في مساجد الكوفة».

قوله: (ويشون عليه معروف) في رواية ابن عينة «فكلمهم يثي عليه خيراً». **قوله: (ليني عيسى)** بفتح الهملة وسكون الواحدة بعدها هملة قيلة كبيرة من قيس.

قوله: (أبا سعد) بفتح الهملة بعدها هملة ساكنة، زاد سيف في روايته «فقال محمد بن مسلمة: أشهد الله رجالاً يعلم حقاً إلا قاله».

قوله: (أما) بتشديد الميم، وتسميها مخلوف أيضاً **قوله: (لشدائنا) أي طلبت منا القول.**

قوله: (لا يسير بالسرية) الباء للمصاحبة والسرية بفتح الهملة وكسر الراء المخففة قطعة من الجيش، ويحتمل أن يكون صفة لمخوف أي لا يسير بالطريقة السرية أي العادة، والأولى أولى لقوله بعد ذلك «ولا يبدله» والأصل علم التكرار، والتأسيس أولى من التأكيد. ويؤيده رواية جرير وسفيان بنلقط «ولا يغير في السرية».

قوله: (في القضية) أي الحكومة، وفي رواية سفيان وسيف «في الرعية».

قوله: (قال سعد) في رواية جرير «فغضب سعد». وحكى ابن التين أنه قال له: «أعلى تسبح».

قوله: (أما والله) بتخفيف الميم حرف استفتاح.

قوله: (لأدعون بطلاث) أي عليك، والحكمة في ذلك أنه نفى عنه الفضائل الثلاث وهي الشجاعة حيث قال: «لا يغير» والمعة حيث قال: «لا يقسم» والحكمة حيث قال: «لا يبدله» فهذه الثلاث تتعلق بالنفس والمال والدين، فقابلها بثلاثها: فطول العمر يتعلق بالنفس، وطول الفقر يتعلق بالمال، والوقوع في الفتنة يتعلق بالدين، ولما كان في التثنية الأوليين ما يمكن الاعتذار عنه دون الثالثة قابلها بما يرمي في ديني وبين ذلك أن قوله: «لا يغير بالسرية» يمكن أن يكون حقاً لكن رأى المصلحة في إقامته ليرتب مصالح من يهزو ومن يقيم، أو كان له عذر كما وقع له في القاضية. وقوله: «لا يقسم بالسرية» يمكن أن يكون حقاً فإن للإمام تفضيل أهل الغناء في الحرب والقيام بالمصالح، وقوله: «لا يبدل في القضية» هو أشد لأنه سلب عنه العدل مطلقاً وذلك قدح في الدين، ومن أعجب العجب أن سعداً مع كون هذا الرجل واجبه بهذا وأغضبه حتى دعا عليه في حال غضبه راعى العدل والإنصاف في الدعاء عليه إذ علقه بشرط أن يكون كاذباً وأن يكون الحامل له على ذلك الغرض الدنيوي.

قوله: (رياء وسبعة) أي ليراه الناس ويسمعو فيشعروا ذلك عنه فيكون له بذلك ذكر، وسيأتي مزيد في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأطل ففرو) في رواية جرير «وشد قفرو» وفي رواية سيف «وأكثر عياله» قال الزين بن المنير: في الدعوات الثلاث مناسبة للحال، أما طول عمره فليراه من سمع بأمره فيعلم كرامة سعد، وأما طول قفرو فلتقيض مطلوبه لأن حاله يشعر بأنه طلب أسراً دنياً، وأما تعرضه للفتن فلكونه قام فيها ورضيها دون أهل بلده.

قوله: (فكان بعد) أي أبو سمدة، وقيل ذلك عبد الملك بن عمير يئنه جرير في روايته.

قوله: (إذا سئل) في رواية ابن عينة «إذ قيل له كيف أنت».

قوله: (شيخ كبير مفتون) قيل لم يذكر الدعوة الأخرى وهي الفقر لكن مصوم قوله: «أصابني دعوة سعد» يدل عليه. قلت: قد وقع التصريح به في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى، وفي رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن أبي عوانة ولفظه «قال عبد الملك: فأن رأيت تعرض للإمام في السكك، فإذا ساله قال: كبير فقير مفتون» وفي رواية إسحاق عن جرير «فافتقر واقتن» وفي رواية سيف «فعمي واجتمع عنده عشر بنات، وكان إذا سمع بحس المرأة تشب بها، فإذا أنكر عليه قال: دعوة المبارك سعد» وفي رواية ابن عينة «ولا تكون فتنة إلا وهو فيها» وفي رواية محمد بن جحادة عن مصعب بن سعد نحو هذه القصة قال: «فأورد فتنة المختار فقتل فيها» رواه المخلص في

فهذا الإسناد بلفظ «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بآغاثة الكتاب» وتابعه على ذلك زياد بن أيوب أحد الأئمة أخرجه الدارقطني، وله شاهد من طريق الملاة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، ولأحد من طريق عبد الله بن سوانة القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعاً «لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بآم القرآن» وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ «لا صلاة إلا بآغاثة الكتاب» فلا يتعنى أن يقال إن قوله: «لا صلاة» نفي بمعنى النهي أي لا تصلوا إلا بآغاثة فاتحة الكتاب، وتظهر ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً «لا صلاة بحضرة الطعام» فإنه في صحيح ابن حبان بلفظ «لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام» أخرجه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم، وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب به، وأخرج له ابن حبان أيضاً شاهداً من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ، وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الحنفية لكن بنوا على قائلتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها إنما ثبت بالنسبة، والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض، والفرض عندنا لا يثبت بما يزيد على القرآن، وقد قال تعالى: ﴿فَاتْلُوا مَا تيسر من القرآن﴾ [الزلزال: ٢٥] فالفرض قراءة ما تيسر، وتعيين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً يأتى من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه، وإذا تقرر ذلك لا ينفي صحته عن يمتد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطمأنينة فيصلي صلاة يريد أن يقرب بها إلى الله تعالى وهو يمتد لتركها الإسم فيها بمالئة في تحقيق مخالفة للمذهب فسيء، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على أن الركعة الواحدة غير صلاة ولا مجردة، وفي نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلاً ينفي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة، والأصل عدم الظاهر مثلاً كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح به في حديث الإسراء حيث سمي المكتوبات خساً، وكذا حديث عبادة أخص صلوات كعب بن الله على العبادة وغير ذلك، فأطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازاً قال الشيخ تقي الدين: وغاية ما في هذا البحث أن يكون في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة منها، فإن دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقنعاً انتهى. وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصري رواه عنه ابن المنذر بإسناد صحيح، ودليل الجمهور قوله ﷺ: «فواصل ذلك في صلاتك كلها» بعد أن أمره بالقراءة، وفي رواية لأحد وابن حبان «ثم اعمل ذلك في كل ركعة» وامل هذا هو المر في إيراد البخاري له عقب حديث عبادة. واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسر الإمام أم جهر، لأن صلاته صلاة حقيقة فتستفي عند انتهاء القراءة إلا إن جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا المصنف يقدمه قاله الشيخ تقي الدين، واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالحنفية بحديث «من صلى خلف إمام قراءة الإمام له قرأته لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ، وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطني وغيره، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كالمالكية بحديث «وإذا قرأنا قصصاً» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري، ولا دالة في إمكان الجمع بين الأمرين: فيصنع فيما عدا الفاتحة، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرأ المأموم ثلاثاً بوقته في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام، وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم في الجهرية بغير قراءة وذلك فيما أخرجه البخاري في «جزء القراءة» والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن حماد بن الربيع عن عبادة «أن النبي ﷺ نقلت عليه القراءة في الفجر، فلما فرغ قال: لعلكم تفرحون خلف إمامكم؟ قلنا: نعم. قال: فلا تفعلوا إلا بآغاثة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»، والظاهر أن حديث الباب مختصر من هذا وكان هذا سببه والله أعلم. وله شاهد من حديث أبي تاذة عند أبي داود والنسائي، ومن حديث شمس عند ابن حبان، وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال: لا بد من أم القرآن، ولكن من مضى كان الإمام يسكت ساعة قدر ما يقرأ للمأموم بآم القرآن.

(الفائدة): زاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب «فصاعداً» أخرجه النسائي وغيره، واستدل به على وجوب قدر زاد على الفاتحة. وتعبت به ورد لدفع توهم قصر الحكم على الفاتحة، قال البخاري في «جزء القراءة»: وهو نظير قوله: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً» وإدعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها، وفيه نظر لثبوت من بعض الصحابة ومن بعدهم فيما رواه ابن المنذر وغيره، ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك، وسيأتي بعد ثمانية أبواب حديث أبي هريرة «وإن لم تزد على أم القرآن أجزاء» ولابن خزيمة من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ قام

٧٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتْلُو فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، يَتَوَلَّى فِي الْأُولَى، وَيَقْصُرُ فِي الْثَانِيَةِ، وَيُسَمِّعُ الْآيَةَ احْتِمَاءً، وَكَانَ يَتْلُو فِي الْقِسْمِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَكَانَ يَتَوَلَّى فِي الْأُولَى، وَكَانَ يَتَوَلَّى فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْمَسْجِدِ، وَيَقْصُرُ فِي الْثَانِيَةِ. (ص: ٧٩٢، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩. أخرجه مسلم: ٤٥١)

٧٦٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ: سَأَلَا عَبَّاسًا: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتْلُو فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: بَأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ؟ قَالَ: بِإِسْنَادِ أَبِي يَحْيَى. (زاد: ٧٤٩)

قوله: (باب القراءة في الظهر) هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما إثبات القراءة فيها وأنها تكون سرّاً إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس كما سيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب، ويحتمل أن يراد به تقدير المأموم أو تعينه، والأول أظهر لكونه لا يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتتمال الثاني، وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها، وجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متباينة إما لبيان الجواز أو لنفي ذلك من الأسباب، واستدل ابن العربي باختلافهما على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة، وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتنزيل وهل أتى في صحيح الجمعة.

قوله: (حدثنا حبان) هو ابن عبد الرحمن، ويعني هو ابن أبي كثير. قوله: (عن عبد الله بن أبي قاذبة عن أبيه) في رواية الجزوزي من طريق عبادة الله بن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار ليحيى عن عبد الله ولعبد الله من أبيه، وكذا للنسائي من رواية الأزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحليل فيما، وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم القناد عن يحيى حديثي عبد الله فأمن بذلك تدليس يحيى. قوله: (الأوليين) يستحائين تنبيه الأولى. قوله: (صلاة الظهر) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها. قوله: (وسورتين) أي في كل ركعة سورة كما سيأتي صريحاً في الباب الذي بعده،

٩٧- باب القراءة في العصر

٧٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ غَمَّازَةَ بْنِ غَمَّازٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي حَبَابٍ بْنِ الْأَزْتِ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ يَا هَذَا هَلْ كُنْتُمْ تَقْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابٍ لِحَدِيثِهِ. [رواه: ٧٤٦]

٧٦٢- حَدَّثَنَا الْمُكَنِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِقِطْعَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةِ سُورَةٍ، وَتِسْعِينَ آيَةً أَحَبَّاسًا. [رواه: ٧٥٩، أخرجه مسلم: ٤٥١]

قوله: (باب القراءة في العصر) لورد فيه حديث خباب المذكور قبله، وكذا حديث أبي قتادة خضراء، وقد تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبله وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحاً أو إشارة.

قوله: (قلنا) في رواية الحموي والمسلمي «قلت خباب».

قوله: (ابن الأوز) بفتح الراء وتشديد اللام الفوقانية.

قوله: (هشام) هو المتوالي.

٩٨- باب القراءة في المغرب

٧٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَصَحِيحَ اللَّهِ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْقُرَيْشِ سَمِعَتْهُ، وَهُوَ يَقْرَأُ: «وَالْمُؤْمِنَاتُ غُرُفًا». فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ، وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْنِي بِقِرَائِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لِأَخْرَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ. [الطبر: ٤٤٢٩، أخرجه مسلم: ٤٦٢]

٧٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ، عَنْ سُورَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِهَؤُلَاءِ، وَقَدْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِهَؤُلَاءِ الطُّوَيْنِ؟

قوله: (باب القراءة في المغرب) المراد تقديم ما لا يثبتها كونها جهرية، بخلاف ما تقدم في باب القراءة في الظهر من أن المراد إتيانها.

قوله: (أن أم الفضل) هي والدة ابن عباس الراوي عنها، وبذلك صرح الترمذي في روايته فقال: «عن أم أم الفضل» وقد تقدم في المقدمة أن اسمها لبابة بنت الحارث الهلالية، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة، والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد لما سيأتي في المناب من حديثه «لقد رأيته وعمر موقفي وأخته على الإسلام» واسمها فاطمة.

قوله: (سمعت) أي سمعت ابن عباس، وفيه التثنية لأن السياق يقتضي أن يقول سمعتي.

قوله: (الله) ذكرته في أي شيئاً نسبته، وصرح حقل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبي ﷺ ولفظه «ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله» أورد المصنف في باب الوفاة وقد تقدم في باب إجاء جعل الإمام ليوم به من حديث عائشة أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بأصحابه في مرضه كانت الظهر، وأشيراً إلى الجمع بينه وبين حديث أم الفضل هذا بأن الصلاة التي حكمها عائشة كانت في المسجد، والتي حكمها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي، لكن يكره عليه رواية ابن إسحاق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ «خرج إلينا رسول الله ﷺ وهو حاسب رأسه في مرضه فضلى للمغرب الحديث أخرجه الترمذي، ويمكن حمل قولها «خرج إلينا» أي من مكانه الذي كان واقفاً فيه إلى من في البيت فضلى بهم، فقلتم به الروايات.

قوله: (يقرا بها) هو في موضع الحال أي سمعت في حال قراءته.

قوله: (عن ابن أبي مليكة) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج حدثني ابن أبي

واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي، وزاد البيهقي: ولو قصرت السورة عن المقروء، كانه مأخوذ من قوله كان يفعل، لأنها تدل على الدوام أو الغالب.

قوله: (يعطى في الأولى ويصغر في الثانية) قال الشيخ تقي الدين: كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فاسبب التخفيف في الثانية خلاً من الملل انتهى. وروى عبد الرزاق عن معمر بن يحيى في آخر هذا الحديث «فقطاً أنه يريد بذلك أن يترك الناس الركعة، ولأبي داود وابن خزيمة غره في رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن حطاه قال: إني لأحب أن يعطى الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس، واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد، وجمع بينه وبين حديث سعد لما سيأتي حيث قال: «أند في الأولين» أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول. وقال من استحسب استواءهما: إنما طالت الأولى بدعاء الانتعاش والتعوف، وأما في القراءة فيها سواء، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم «كان قرأ في الظهر في الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية» وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة، وادعى ابن حبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيها، وقد روى مسلم من حديث حفصة «أنه ﷺ كان يرسل السورة حتى تكون أطول من أطول منها»، واستدل بها بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لإجل الداخل، قال القرطبي: ولا حجة فيه، لأن الحكمة لا يعامل بها مخالفاً ولا لعلم تضابطها، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي، وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من تطويل الأولى، فافتترق الأصل والفرع فاستمع الإلحاق انتهى. وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلاماً معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء، والله أعلم. ولم يقع في حديث أبي قتادة هذا هنا ذكر القراءة في الآخرين، فتسكك به بعض الحنفية على إسقاطها فيها، لكنه ثبت في حديثه من وجه آخر كما سيأتي من حديثه بعد عشرة أبواب.

قوله: (ويسمع الآية أحباباً) في الرواية الآتية «وسمعت» وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية شيان، وللنسائي من حديث البراء «كان يصلي خلف النبي ﷺ الظهر فتسمع منه الآية بعد الأية من سورة لقمان والذليلات» ولابن خزيمة من حديث أنس غره لكن قال: «يسمع اسم ريك الأعلى وهل أتاك حديث الفاشية» واستدل به على جواز الجهر في السرية وأنه لا سجود سهو علي من فعل ذلك خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عمداً ليان الجواز أو بنى قصد للاستغراق في التبتير، وفي حجة على من زعم أن الإسراع شرط لصحة الصلاة السرية. وقوله: «أحياناً» يدل على تكرار ذلك منه. وقال ابن دقيق العيد: فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال في الإخبار دون الترتيق على اليقين، لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا بسماع كلها، وإنما يقيد بذلك لو كان في الجهرية، وكأنه مأخوذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها. ويحتمل أن يكون الرسول ﷺ كان يخبرهم عقب الصلاة دائماً أو غالباً بقراءة السورتين وهو بعيد جداً والله أعلم.

قوله: (حدثنا عمر) هو ابن حفص بن غياث.

قوله: (حدثني غمارة) هو ابن عمير كما في الباب الذي بعده.

قوله: (عن أبي معمر) هو عبد الله بن سفيان بفتح المهملة والموحدة بينهما خاء معجمة ساكنة الأزدي، وأما الدياطي أن آية حجة، ووهمه بعضهم في ذلك فإن الصحابي أخرج حديثه الترمذي وقال في سياقه «عن سفيان» وليس بالأزدي. قلت: لكن جزم البخاري وابن أبي شيمة وابن حبان به الآية، والعلم عند الله.

قوله: (باضطراب) لحته في الحكم بالدليل لأنهم حكموا باضطراب لحته على قراءته، لكن لا بد من قرينة تعين القراءة دون الذكر والدعاء مثلاً لأن اضطراب المحبة يحصل بكل منهما، وكأنهم نظروا بالصلاة الجهرية لأن ذلك المخل منها هو عمل القراءة لا الذكر والدعاء، وإذا انضم إلى ذلك قول أبي قتادة «كان يسمعون الآية أحياناً» قروي الاستدلال والله أعلم. وقال بعضهم: احتمال الذكر ممكن لكن جزم الصحابي بالقراءة مقبول، لأنه أخرف بأحد المحتملين فيقبل تفسيره، واستدل به المصنف على تخافته القراءة في الظهر والعصر كما سيأتي، وعلى رفع بصر المأموم إلى الإمام كما مضى، واستدل به البيهقي على أن الإسراع بالقراءة لا بد فيه من إسماع المرء نفسه، وذلك لا يكون إلا بتحريك اللسان والشفتين، بخلاف ما لو أبطق شفتيه وحرك لسانه بالقراءة فإنه لا تضطرب بذلك لحته فلا يسمع نفسه. انتهى وفيه نظر لا يخفى.

مليكته ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره.

قوله: (عن عروة) في رواية الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة أن مروان أخبره.

قوله: (قال في زيد بن ثابت مالك قراً) كان مروان حيث أُمِرَ أسيراً على المدينة من قبل معاوية.

قوله: (بقصار) كنا للأكثر بالتورين وهو عوفى عن المصنف إليه، وفي رواية الكشميهني «بقصار المفضل» وكذا للطبراني عن أبي مسلم الكجي، ولليبيهي من طريق الصنفاني كلاهما عن أبي حاتم شيخ البخاري فيه، وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما، لكن في رواية النسائي «بقصار السور» وعند النسائي من رواية أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان «أبا عبد الله، أقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وإن أعطيتك الكثير» وصرح الطحاوي من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم نقلني زيداً فاعبره.

قوله: (وقد سمعت) استدل به ابن المنير على أن ذلك وقع منه ﷺ نداءً، قال: لأنه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل بشعر بأن عاتقه كانت كذلك انتهى. وغلص مصاب في رواية البيهقي من طريق أبي حاتم شيخ البخاري فيه بلفظ «لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ» ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الإسماعيلي.

قوله: (يعطون الطولين) أي باطول السورتين الطوليتين وطولاً ثابتاً أطول، والطوليين تحتائيتين تثنية طول، وهذه رواية الأكثر. ووقع في رواية كريمة يعطونهم بضم الطاء وسكون الواو، ووجهه الكرماني بأنه أطلق المصدر ولزاد الوصف أي كان يقرأ بمقدار طول الطولين وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قراً بقدر السورتين، وليس هو المراد كما ستوضح. وحكى الطحاوي أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء ورفع الواو، قال: وليس بشيء، لأن أطول الجمل ولا منتهى هنا انتهى. ووقع في رواية الإسماعيلي «بأطول الطولين» بالتذكير، ولم يقع تصغيرهما في رواية البخاري. ووقع في رواية أبي الأسود المذكورة «بأطول الطولين المصح» وفي رواية أبي داود «قال قلت وما طول الطولين؟ قال: الأعراف» وبين النسائي في رواية له أن التفسير من قول عروة ولفظه «قال قلت يا أبا عبد الله» وهي كنية عروة. وفي رواية البيهقي «فقال قلت لعروة» وفي رواية الإسماعيلي قال ابن أبي مليكة وما طول الطولين؟ زاد أبو داود «قال يحيى ابن جريج وسألت أبا ابن أبي مليكة فقال في من قبل نفسه المائدة والأعراف» كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق. وللجوزي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال «والأنعام» بدل المائدة وكذا في رواية حجاج بن محمد والصنفاني المذكورتين، وعند أبي مسلم الكجي عن أبي حاتم بدل الأنعام يؤنس أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج، فنصل الاشتقاق على الطولين بالأعراف وفي تفسير الأعراف ثلاثة أقوال: الحظوظ منها الأنعام، قال ابن بطا: البقرة أطول السبع الطوال فلو أرادها لقال أطول الطوال، فلما لم يرد هذا على أنه أراد الأعراف لأنها أطول السور بعد البقرة. وتعقب بأن النساء أطول من الأعراف، وليس هذا التعقب مبرهي لأنه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الأعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد عن كلمات الأعراف بما هي كلمة. وقال ابن المنير: تسمية الأعراف والأنعام بالطوليين إما هو لعرف فيها لا أنها أطول من غيرهما والله أعلم. واستدل بهذين الحديثين على امتداد وقت المغرب، وعلى استحباب القراءة فيها بغير قصر المفضل، وسببها البحث في ذلك في الباب الذي بعده.

٩٩- باب الجهر في المغرب

٧٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِبْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطَّوْلِ. [مهر: ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٥، أخرجه مسلم: ٤٦٣]

قوله: (باب الجهر في المغرب) اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيها لا خلاف فيه، وهو حبيب لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي، وليس هو مقصور على الخلافات.

قوله: (عن محمد بن جبير) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري «حدثني محمد بن جبير».

قوله: (قرأ في المغرب بالطول) في رواية ابن عساکر «يقراء» وكذا هو في المطا

وعند مسلم، زاد المصنف في الجهاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري «فكان جاء في أسارى بدر» ولابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري «في فداء أهل بدر» وزاد الإسماعيلي من طريق معمر «وهو يومئذ مشرك» وللمصنف في المغازي من طريق معمر أيضاً في آخره قال: «فذلك أول ما قرأ الإيمان في قلبي» وللطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه وزاد «فأخفني» من قرأته الكرب ولسميد بن منصور عن هشيم عن الزهري «فكأنما صدق قلبي حين سمعت القرآن» واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوي في حال الكفر، وكذا الفسق إذاً في حال العدالة. وسنأتي الإشارة إلى زوائد أخرى فيه لبعض الرواة.

قوله: (بالطول) أي بسورة الطور، وقال ابن الجوزي: يشتمل أن تكون الباء بمعنى من كثره تعالى: «حيثاً يشرب بها عباد الله»، [الإنسان: ٦]. وسنذكر ما فيه قريباً. قال الترمذي: ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات. وقال الشافعي: لا أكره ذلك بل أستحب. وكذا نقله البهقي في شرح السنة عن الشافعي، والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهية في ذلك ولا استحباب. وأما مالك فاحتجده العمل بالمدينة بل وبغيرها. قال ابن دقيق العيد: استمر العمل على طول القراءة في الصباح وتقصيرها في المغرب، ولفق حدثنا أن ما صح عن النبي ﷺ في ذلك وثبتت مواظبه عليه فهو مستحب، وما لم تثبت مواظبه عليه فلا كراهة فيه. قلت: الأحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير، لأن الأعراف من السبع الطوال، والطور من طوال المفضل، والمرسلات من أوساطه. وفي ابن حبان من حديث ابن عمر أنه قرأ بهم في المغرب بالثلاثين فقرأوا وصعدوا عن سبيل الله، ولم أر حديثاً مرفوعاً فيه التنصيص على القراءة فيها بشيء من قصر المفضل إلا حديثاً في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والإخلاص، ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة. فأما حديث ابن عمر فظاهر إسناده الصحة إلا أنه معلول، قال الفارسي: أخضع فيه بعض رواه. وأما حديث جابر بن سمرة ففيه صحيح بن سماء وهو موقوف، واخفوه أنه قرأ بهم في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وبغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال: «ما رأيت أحداً أتته صلاة بمرسول الله ﷺ من فلان» قال سليمان فكان يقرأ في الصباح بطوال المفضل وفي المغرب بقصر المفضل» الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وغيره. وهذا يشعر بالمواظبة على ذلك، لكن في الاستدلال به نظر يأتي مثله في «باب جهر الإمام بالثلاثين» بعد ثلاثة عشر باباً. نعم حديث رافع الذي تقدم في المواظبة أنهم كانوا يتصلون بعد صلاة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه كان أحياناً يعطى القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لتلمحه بعدم المشقة على المومنين، وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أكثر على مروان المواظبة على القراءة بقصر المفضل، ولو كان مروان يعلم أن النبي ﷺ وأصحابه على ذلك لاحتج به على زيد، ولكن لم يرد زيد منه فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال، وإما أراد منه أن يتصاعد ذلك كما رآه من النبي ﷺ، وفي حديث لم الفضل إشعار بأنه كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف، وهو يرد على أبي داود إدهاء نسخ التطويل لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصر، قال وهذا يدل على نسخ حديث زيد، ولم يبين وجه الدلالة، وكذا لما رأى عروة راوي الخبر عمل بخلافه حله على أنه أطلع على ناسخه، ولا يخفى بعد هذا الجمل، وكيف تصح دعوى النسخ ولم الفضل تقول: إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالمرسلات. قال ابن خزيمة في صحيحه: هذا من الاختلاف المباح، فجاز للمصلي أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب، إلا أنه إذا كان إماماً استحبه أن لا يخفف في القراءة كما تقدم إحد وهذا أول من قول القرطبي: ما ورد في مسلم وغيره من تطويل القراءة فيما استمر عليه التصغير أو عكسه فهو موقوف، وأدعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة. ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ: فسمعت يقول: «إن عذاب ريك لواقع» [الطور: ٧]. قال: فأنير أن الذي سمعه من هذه السورة هي هذه الآية خاصة إحد وليس في السياق ما يقتضي قوله: «خاصة» مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضطحة، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها، فعند البخاري في التفسير «سمعت يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية «أم خلقنا من غير شيء» أم هم الخالقون» الآيات إلى قوله: «المصيطرون» [الطور: ٣٧، ٣٨] قال يحيى بطري ونحوه لقاسم بن أصبغ، وفي رواية أسامة وعمر بن عمرو المتقدمين سمعت يقرأ بالطور وكتاب مسطوره ومثله لابن سعد، وزاد في أخرى

فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد. ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال المذكور يأتي في حديث زيد بن ثابت، وكذا ابتداء الخطابي احتمالاً، وفيه نظر لأنه لو كان قرأ بشيء منها يكون قلم سورة من فصل الفصل لما كان لإتكار زيد معنى. وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال لروان: «إنك تختف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً» أخرجه ابن خزيمة. واختلف على هشام في صحابه والمخفون عن عروة أنه زيد بن ثابت، وقال أكثر الرواة: هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب، وقيل عن عائشة أخرجه النسائي مقتصراً على المتن دون القصة، واستدل به الخطابي وغيره على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق، وفيه نظر لأن من قال إن لها وقتاً واحداً لم يجده قراءة معينة بل قالوا: لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس، وله أن يجد القراءة فيها ولو غاب الشفق. واستشكل الجب الطبري إطلاق هذا، وحله الخطابي قبله على أن يوقع ركعة في أول الوقت ويديم الباقي ولو غاب الشفق، ولا يخفى ما فيه، لأن تعدد إخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع، ولو أجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي ﷺ على ذلك واختلف في المراد بالمفصل مع الاتفاق على أن منتهى آخر القرآن هل هو من أول الصفات أو الجاتية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو ق أو الوصف أو (تبارك) أو (وسبح) أو (الضحى) إلى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب انقصر في شرح المذهب على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع، وحكى الأول والسابع والثامن ابن أبي الصيف البجلي، وحكى الرابع والثامن الدرماري في «شرح التنبيه» وحكى التاسع المروزي في شرحه، وحكى الخطابي والمناوودي العاشر، والراجح الحجرات ذكره الثوري. ونقل الجب الطبري قولاً شافياً أن الفصل جميع القرآن، وأما ما أخرجه الطحاوي من طريق زرارة ابن أوفى قال: أقرني أبو موسى كتب عصر إليه: اقرأ في المغرب آخر الفصل. وأمر لفصل من «لم يكن» إلى آخر القرآن فليس تفسيراً للفصل بل لآخره، فدل على أن أوله قبل ذلك.

١٠٠ - باب الجهر في العشاء

٧٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَنَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَيْقِبٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَدَنِيِّ، فَقَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ». فَسَجَدَ، فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ: سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَزَالُ اسْتَجِدُّ بِهَا حَتَّى أَقْبَاهُ. [الطبر: ٤٧٨، ٩٠٧٤، ١٠٧٨. أخرجه مسلم: ٥٧٨]

٧٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي مَسْرٍ، فَقَرَأَ فِي الْوُضُوءِ فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ، بِالْفَتْحِ وَالْتَّخَرُّعِ. [الطبر: ٧٦٩، ٤٩٥٢، ٧٥٤٦. أخرجه مسلم: ٤٦٤]

قوله: (باب الجهر في العشاء) قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصحيح، والذي في المغرب أولى ولعله من النسخ.

قوله: (حدثنا محمدر) هو ابن سليمان التيمي، ويكره هو ابن عبد الله المزني، وأبو رافع هو الصائغ، وهو ومن قبله من رجال الإسناد بصرى، وهو من كبار التابعين ويكره من أوساطهم وسليمان من ضواهم.

قوله: (فقلت له) أي في شأن السجدة يعني سألته عن حكمها، وفي الرواية التي بعدها «فقلت ما هذا».

قوله: (سجدت) زاد غير أبي ذكر «بها» أي بالسجدة، أو الباء للطرف أي فيها يعني السجدة، وفي الرواية الآتية لغير الكشيحي سجدت فيها.

قوله: (خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم) أي في الصلاة، ولم يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها، ونوزع في ذلك لأن سجده في السجدة أصم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها فلا ينهض الدليل، وقال ابن المنير: لا حاجة فيه على مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه، لأنه ليس مرفوعاً، وغفل عن رواية أبي الأشعث عن منكر بهذا الإسناد بلفظ «صليت خلف أبي القاسم فسجد بها» أخرجه ابن خزيمة، وكذلك أخرجه المروزي من طريق زيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ «صليت مع أبي القاسم فسجد فيها».

قوله: (حتى أقباه) كتابة عن الموت، وسيأتي الكلام على بقية فوائده في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن عدي) هو ابن ثابت كما في الرواية الآتية بعد باب.
قوله: (في مسر) زاد الإسماعيلي «فصل العشاء ركعتين».
قوله: (في إحدى الركعتين) في رواية النسائي «في الركعة الأولى».
قوله: (بالتين) أي بسورة التين، وفي الرواية الآتية «التين» على الحكاية، وإنما قرأ في العشاء بقصر للفصل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف، وحديث أبي هريرة محمول على الحضر فلذلك قرأ فيها بأوساط الفصل.

١٠١ - باب القراءة في العشاء بالسجدة

٧٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْفَيْهِيُّ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَدَنِيِّ، فَقَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ». فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَزَالُ اسْتَجِدُّ بِهَا حَتَّى أَقْبَاهُ. [روابع: ٧٦٦. أخرجه مسلم: ٥٧٨]

قوله: (باب القراءة في العشاء بالسجدة) تقدم ما فيه قبل، والمقول في إسناده كالذي قبله، والتيمي هو سليمان بن طرخان والد المعتمر.

١٠٢ - باب القراءة في العشاء

٧٦٩ - حَدَّثَنَا عَلَاذُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْقَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ كَاتِبٍ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ: «وَالنَّجْمِ وَالْشُّجُونِ». فِي الْعِشَاءِ، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ، أَوْ قِرَاءَةً. [روابع: ٧٦٧. أخرجه مسلم: ٤٦٤]

قوله: (باب القراءة في العشاء) تقدم أيضاً.
قوله فيه: (ما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه) يأتي في الكلام عليه في أواخر كتاب الترجيد إن شاء الله تعالى.

١٠٣ - باب يطول في الأولتين، ويخفف في الأخيرتين

٧٧٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَرِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ مَسْرُةً قَالَ: قَالَ غُمَرُ لِسَعْدٍ: لَقَدْ شَكَوْتُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ. قَالَ: أَنَا أَمَّا، فَكُنْتُ فِي الْأُولَتَيْنِ، وَأَخْلَفْتُ فِي الْأُخْرَتَيْنِ، وَلَا أَكُو مَا اقْتَنَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةٍ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: صَلَّيْتُ، ذَاكَ الظُّنْ بِكَ، أَوْ قُتِي بِكَ. [روابع: ٧٥٥. أخرجه مسلم: ٤٥٣]

قوله: (باب يطول في الأولتين) أي من صلاة العشاء، ذكر فيه حديث سعد، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب وجوب القراءة»، ووجهه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله: «صلاة العشاء أو العشي» وإما لإلحاق العشاء بالظهر والعصر لكون كل منهن رباعية.

١٠٤ - باب القراءة في الفجر

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطُّوْرِ. [روابع: ٤٦٤].

٧٧١ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَابِي عَلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسَدِيِّ، فَسَأَلَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَرُورُ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ، وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَلْيَةِ وَالشَّمْسُ حَتَّى، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَا يَسْأَلُنِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُجِبُ الْيَوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيُصَرِّفُ جِلْبَسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا، مَا تَنَى السَّيِّئَ إِلَى الْيَاقَةِ. [روابع: ٥٤٦. أخرجه مسلم: ٤٦١، مختصراً،

١٠٥- باب الجهر بقراءة صلاة الفجر

وقالت أم سلمة: لحثت زكاة النسي، والنبي ﷺ يئلسي، وتقرأ بالطور. (روى: ٤٦٤).

٧٧٣- حدثنا مسند قال: حدثنا أبو غرانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: أُنطق النبي ﷺ لي طائفة من أصحابه، غاملين إلى سوق عكاظ، وقد جيل بين الشياطين وبين غيرهم، وأرسلت عليهم الشهب، فزججت الشياطين إلى قويمهم، فقالوا: ما لكم؟ قالوا: جيل بيننا وبين غير السماء، وأرسلت علينا الشهب. قالوا: ما حال يتحكم وتتن غير السماء إلا حشة حدثت، فاحترقوا مشارق الأرض وتغلبوا، فاهربوا ما هذا الذي حال يتحكم وتتن غير السماء. فأنصرف أولئك الذين توجعوا نحو بيعة، إلى النبي ﷺ وهو ينقلع غاملين إلى سوق عكاظ، وهو يئلسي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له، فقالوا: هذا والله الذي حال يتحكم وتتن غير السماء، فهناك حين زعجوا إلى قويمهم، فقالوا: يا قومنا: «إنا سمعنا قرآنا عجباً، يهدي إلى الرشاد فاتبعوا به وكُنْ لَشِرْكَ رَبِّنا إِعْتاداً» (مريم: ٩) فآمنوا بالله على نبيه ﷺ: «فلن أوحى إلي» وألما أوحى إليه قول الجبر. (هنا: ٤٩٢١). (أخرج: مسلم: ٤٤٩).

٧٧٤- حدثنا مسند قال: حدثنا إسماعيل قال: حدثنا أبو بوب، عن جبرمة، عن ابن عباس قال: قرأ النبي ﷺ فيما أرى، وسكت فيما أسمع. «وما كان ذلك لشيء» (مريم: ٦٤) «فقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة». (الأحزاب: ٢١).

قوله: (باب الجهر بقراءة صلاة الصبح) ولغير أبي ذر (صلاة الفجر) وهو موافق للترجمة الماضية، وعلى رواية أبي ذر فعله أشار إلى أنها تسمى بالأمرين.

قوله: (وقالت أم سلمة ر.ح) وصله المصنف في «باب طواف النساء» من كتاب الحج من رواية مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أمها ما سلمة قالت: فشكوت إلى النبي ﷺ أني أشتكى أي أن بها مرضاً فقال: طوي رداء الناس وأنت راجية. قالت: طفت حيث والنبي ﷺ يصلي الحديث، وليس فيه بيان أن الصلاة حيث كانت الصبح، ولكن بين ذلك من رواية أخرى أروها بعد ستة أبواب من طريق يحيى بن أبي زكريا القاسي عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه «قال: إذا أثبت الصلاة للصبح طوئي» وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية حسان بن إبراهيم عن هشام، وأما ما أخرجه ابن خزيمة من طريق ابن وهب عن مالك وابن أبي عمير جميعاً عن أبي الأسود في هذا الحديث قال فيه: «قالت وهو يقرأ في المشاء الأخيرة فشاب، وأظن سيألف لفظ ابن أبي عمير، لأن ابن وهب رواه في الموطأ عن مالك فلم يبين الصلاة كما رواه أصحاب مالك كلهم أخرجه الطحاوي في الموطأ له من طرق كثيرة عن مالك، منها رواية ابن وهب المذكورة. ولذا قرر ذلك فابن أبي عمير به إذا انفرد فكيف إذا خالف، وعرف بهذا اتدافع الاعتراض الذي حكاه ابن التين عن بعض المالكية حيث أنكر أن تكون الصلاة المذكورة صلاة الصبح قال: ليس في الحديث يثبته، والأولى أن تحمل على الناطلة لأن الطواف ينتج إذا كان الإمام في صلاة القرية انتهى. وهو رد للحديث الصحيح بنير حجة، بل يستدرك من هذا الحديث جواز ما منه، بل يستدرك من الحديث التفصيل تقول: إن كان الطواف بحيث يمر بين يدي المصلين فيمتنع كما قال ولا يجوز، وحال أم سلمة هو الثاني لأنها طافت من رداء الصغوف. ويستنبط منه أن الجماعة في القرية ليست فرضاً على الأعيان، إلا أن يقال كانت أم سلمة حيث شاكية فهي معذورة أو الرجوب يتجنب بالرجال، وسبني بقية ما بحث في الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. وقال ابن رشيد: ليس في حديث أم سلمة نص على ما ترجمه له من الجهر بالقراءة، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث أن قولها: «قلت وراء الناس» يستلزم الجهر بالقراءة، لأنه لا يمكن سماعها للطائف من رداءهم إلا أن كانت جهرة، قال: وسفاد منه جواز إطلاق «قراء وإرادة جهرة، والله أعلم. ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة سماع الجن

٧٧٢- حدثنا مسند قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني غطاة: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: في كل صلاة يقرأ، فلما استنأى رسول الله ﷺ استنأىهم، وما أخفى عما أخفوا عنكم، وإن لم تروا على أم القرآن اجزأت، وإن زفت فهو عتو. (أخرج: مسلم: ٣٩٦).

قوله: (باب القراءة في الفجر) يعني صلاة الصبح.
قوله: (وقالت أم سلمة قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالطور) يعني الكلام عليه في الباب الذي بعده.

قوله: (عن وقت الصلاة) في رواية غير أبي ذر «الصلاة» والمراد للكرات، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة المذكور في المواقيت، وقوله هنا: (وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين السجدة إلى المائة) أي من الآيات، وهذه الزيادة ترد بها شعبة من أبي المنهال والشك فيه منه، وقد تقدم من رواية الطحاوي تقديمها بالمائة ونحوها، فعلى تقدير أن يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءته في صبح الجمعة تهليل السجدة وهل يأتي، وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءته في الصبح بدفعه أخرجه مسلم، وفي رواية له بالصفاء، وفي أخرى عند الحاكم بالواقعة. وكان للصف قصد بقرأة حنفي أم سلمة وأبي هريرة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر، ثم قلت بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين.

قوله: (إسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن حنبل، وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريج خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق وحمد بن بكر ويحيى بن أبي الهيثم عند أبي هريرة وغندر عند أحمد وخالد بن الحارث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة ستهتم من ابن جريج، ومنهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره. وتابع ابن جريج حبيب الملم عند مسلم وأبي داود، وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد، ورواية بن مصقلة عند النسائي، ويحيى بن سعد وعصارة بن ميمون عند أبي داود، وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستهتم عن عطاء، منهم من طوله ومنهم من اختصره.

قوله: (في كل صلاة يقرأ) يضم أوله على البناء للمجهول، ووقع في رواية الأصيلي «فقرأ» بنون مفتوحة في أوله كما هو موقوف، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعاً بلفظ «لا صلاة إلا قرأته هكذا أرواه مسلم من رواية أبي أسامة عنه، وقد أنكره الطحاوي على مسلم وقال: إن المرفوع من أبي أسامة وقصه كما رواه أصحاب ابن جريج، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي حنيفة الحماد كلاهما عن حبيب المذكور مرفوعاً، وأخرجه أبو عروبة من طريق يحيى بن أبي الهيثم عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره «فوسمته يقول: لا صلاة إلا بلفظة الكتاب» وظاهر سيألف أن ضمير «وسمته» للنبي ﷺ فيكون مرفوعاً، بخلاف رواية الجماعة. نعم قوله: «ما أسمنا وما أخفى عنه» يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع.

قوله: (وإن لم ترو) بلفظ الخطاب، ويتروى رواية مسلم عن أبي خزيمة وعمره الناقد عن إسماعيل «فقال له رجل إن لم ترو»، وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي، زاد أبو يعلى في قوله عن أبي خزيمة بهذا السند «لذا كنت إماماً فخيف، ولذا كنت وحيداً فطول ما بدا لك»، وفي كل صلاة قراءته الحديث.

قوله: (اجزأت) أي كتبت، وحكى ابن التين رواية أخرى «جزمت» بغير الف وهي رواية القاسي واستشكله، ثم حكى عن الخطابي قال: يقال جرى مثل وفى وأوفى قال: زوال الإشكال.

قوله: (فهو يحيى) في رواية حبيب المعلم «فهو أفضل» وفي هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته، وهو شاهد لحديث حنبل العظيم، وفيه استحباب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأول من غيرهما، وصح إيجاب ذلك من بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان بن أبي العاص، وقال به بعض الخفية وابن كاتبة من المالكية، وحكاها القاضي القزويني في الشرح الصغير رواية عن أحمد، وقيل يستحب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة هذا. والله أعلم.

تَقْبَحُ بِهَذِهِ السُّورَةِ، ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تَغْزِلُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى، لِأَنَّ قَرَأَ بِهَا
وَمَا أَنْ تَدْعَهَا وَقَرَأَ بِأُخْرَى، فَقَالَ: مَا أَتَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أُرْكَمَكُمْ بِذَلِكَ
فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرْكُكُمْ، وَكَانُوا يَزَوْنَهُ مِنْ أَفْطَلِهِمْ، وَكَرِهُوا أَنْ يُزَكِّمَهُمْ
عُزْرَةً، فَلَمَّا أَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبْرَ، فَقَالَ: يَا فُلَانُ، مَا يَنْعُكَ أَنْ تَقْرَأَ
مَا يَأْتِيكَ بِهِ أَصْحَابُكَ، وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى أَنْ تُزَوِّمَ هَذِهِ السُّورَةَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؟
فَقَالَ: إِنِّي أَجِبُهَا، فَقَالَ: هَ حُكَّ لَهَا أَدْخَلَ الْجَنَّةَ.

٧٧٥- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَرْثُةٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا
وَالِيلَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: قَرَأْتُ الْمُفْصَلَ الْثَلَاثَةَ فِي رَكْعَةٍ،
فَقَالَ: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ، لَقَدْ عَرَفْتُ الظَّاهِرَ أَلَيْسَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِتَنْهَنٍ،
فَلَمْ يَكُنْ عِشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفْصَلِ، سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ. (ط: ١٩٩٦، ٥٤٢)

قوله: (باب الجمع بين السورتين في ركعة، والقراءة بالخواصم، وبسورة
قبل سورة، وبأول سورة) اشتمل هذا الباب على أربع مسائل: فأما الجمع بين
سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضاً، وأما القراءة بالخواصم
فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالأوائل والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة، وهكذا
يؤخذ من قوله: «قرأ عمر بمائة من البقرة» ويتأيد بقول قتادة «كل كتاب الله وأما تقديم
السورة على السورة على ما في ترتيب المصحف فمن حديث أنس أيضاً ومن فصل عمر
في رواية الأحف عنه، وأما القراءة بأول سورة فمن حديث عبد الله بن السائب ومن
حديث ابن مسعود أيضاً.

قوله: (ويذكر عن عبد الله بن السائب) أي ابن أبي السائب بن صفي بن
عابد بمروحة ابن عبد الله بن عمر بن غزوم، وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن
جريج قال: سمعت محمد بن عبد بن جعفر يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد
الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب الماعدي كلهم عن عبد الله بن السائب
قال: صلى لنا النبي ﷺ المصباح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنین حتى جاء ذكر موسى
وهارون أو ذكر عيسى، شك محمد بن عباد أخذت النبي ﷺ مسلة فركع، وفي رواية
بخلف «فركع».

وقوله: (ابن عمرو بن العاص) وهم من بعض أصحاب ابن جريج، وقد روينا
في مصنف عبد الرزاق عنه قال: «عبد الله بن عمرو القاري» وهو الصواب. واختلف في
إسناده على ابن جريج فقال ابن عينة عنه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب
أخبره ابن ماجه، وقال أبو عاصم عنه عن محمد بن عبد عن أبي سلمة بن سفيان أو
سفيان بن أبي سلمة وكان البخاري حلقه بصيغة «ويذكر» لهذا الاختلاف، مع أن إسناده
عما تقدم به للحجة. قال الثوري: قوله: «ابن العاص» غلط عند الحفاظ، فليس هذا عبد
الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف، بل هو تابعي حجازي، قال: وفي الحديث
جواز قطع القراءة وجواز القراءة بمحض السورة، وكرهه مالك انتهى. وتعقب بأن الذي
كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة غتاراً، والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة
فلا يرد عليه، وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره قراءة بعض الآية أخذاً من
قوله: «حتى جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى»، لأن كلا من الموضعين يقع في
وسط آية وفيه ما تقدم. نعم الكراهة لا تنبت إلا بدليل، وأدلة الجواز كثيرة، وقد تقدم
حديث زيد بن ثابت أنه ﷺ قرأ الأعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة فقيه القراءة
بالأول وبالأخير ودوى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق أنه أم الصحابة
في صلاة المصباح بسورة البقرة قراها في الركعتين، وهذا إجماع منهم. وروى محمد بن عبد
السلام الحنفي بضم الحاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون من طريق الحسن
البصري قال: «غزونا خراسان ومعا ثلاثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يصلي بنا
فيقرأ الآيات من السورة ثم يركع» أخرجه ابن حزم محتجاً به، وروى الدارقطني بإسناد
قوي عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة.

قوله: (أخذت النبي صلى الله عليه وسلم مسطرة) بفتح أوله من السعال،
ويجوز الضم، ولابن ماجه مشقة «عامة» وقوله في رواية مسلم «فحلفه أي
ترك القراءة، وصره بعضهم بوسمي التمامة الناشئة عن السعلة، والأول أظهر لقوله:
«فركع» ولو كان أزال ما عاقه عن القراءة لتماضى فيها، واستدل به على أن السعال لا

القرآن، ومباني الكلام عليه في موضعه من التفسير، وباني عكاظ في كتاب الحج في
شرح حديث ابن عباس أيضاً «كانت عكاظ من أسواق الجاهلية الحديث. والمقصود منه
هنا قوله: «وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له». وهو ظاهر
في الجهر، ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً قال: «قرأ النبي ﷺ فيما أمر وسكت فيما أمر»،
«وما كان ريك نسياء»، «فلقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» ووجه المناسبة منه ما
تقدم من إطلاق «قرأ» على جهرا، لكن كان يبقى خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح
فيستغاد ذلك من الذي قبله، فكأنه يقول: هذا الإجماع هنا مفسر بالبيان في الذي قبله، لأن
الحديث بهما واحداً، أشار إلى ذلك ابن رشد. ويمكن أن يكون مراد البخاري به هنا ختم
تراجم القراءة في الصلوات إشارة منه إلى أن للمحدث في ذلك هو فعل النبي ﷺ وأنه لا
يتنبى لأحد أن يغير شيئاً مما صححه. وقال الإسماعيلي: ليراد حديث ابن عباس هنا يشار
ما تقدم من إثبات القراءة في الصلوات، لأن ملحق ابن عباس كان ترك القراءة في
السرية. وأجيب بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك، وأما ابن
عباس فكان يشك في ذلك تأوة وبني القراءة أخرى وربما أثبتاه، أما فيه فرواه أبو داود
 وغيره من طريق عبد الله بن عبد الله بن عباس عن عمه أنهم دخلوا عليه فقالوا له:
هل كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والمغرب؟ قال: لا. قيل: لعله كان يقرأ في نفسه؟
قال: هذه شر من الأولى، كان عبداً مأموراً بلغ ما أمر به، وأما شك فرواه أبو داود أيضاً
والطبري من رواية حصين عن حكيم عن ابن عباس قال: «ما أدري أكان رسول الله
ﷺ يقرأ في الظهر والمغرب أم لا انتهى». وقد أثبت قرأته فيهما خباب وبكر قتادة
 وغيرهما كما تقدم، فروايتهم مقدمة على من نفى، فضلاً على من شك. ولعل البخاري
أراد بإيراد هذا إقامة الحجة عليه، لأنه استجح بقوله تعالى: «فلقد كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة» فيقال له قد ثبت أنه قرأ فيلزمك أن تقرأ، والله أعلم. وقد جاء عن ابن
عباس إثبات ذلك أيضاً رواه أبو جابر عن أبي العالية البراء قال: «سألت ابن عباس: أقرأ في
الظهر والمغرب؟ قال هو أمامك أقرأ منه ما قبل أو كثره أخرجه ابن المنذر والطحاوي
 وغيرهما.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن إبراهيم المعروف بابن علي.

قوله: «وما كان ريك نسياء» و«فلقد كان لكم في رسول الله أسوة
حسنة» قال الخطابي: مراده أنه لو شاء الله أن يتزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون
قرائناً تلي لفعل ولا يتركه من نسيان، ولكنه وكل الأمر في ذلك إلى بيان نية ﷺ، ثم شرع
الاكتفاء به. قال: ولا خلاف في وجوب أفضاله التي هي لبيان جمل الكتاب. وقوله:
«أسوة» بكسر الهمزة وضما هي فتوة.

١٠٦ - باب الجمع بين السورتين في الركعة

وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَوَاصِمِ، وَبِسُورَةِ قُلْ سُورَةٍ، وَبِأُولِ سُورَةٍ.

وَيَذَكِّرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْمَصْبَحِ، حَتَّى
إِذَا جَاءَ ذِكْرُ نُوْحٍ وَهَارُونَ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى، أَخَذَتْهُ مَسْطَرَّةٌ فَرَكَعَ.

وَقَرَأَ عُمَرُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ
بِسُورَةِ مِنَ الْغَفَالِ.

وَقَرَأَ الْأَخْخَفُ بِالْكَفِّهِ فِي الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ يُوسُفَ أَوْ يُوسَى، وَذَكَرَ
أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ ﷺ الْمَصْبَحَ بِهَذَا.

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ الْغَفَالِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمُفْصَلِ.
وَقَالَ قَتَادَةُ - فِيمَنْ يَقْرَأُ سُورَةَ وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ يُرَوِّدُ سُورَةَ وَاحِدَةً
فِي رَكْعَتَيْنِ - كُلُّ كِتَابٍ لِلَّهِ.

٧٧٤م - وَقَالَ عُمَرُ ﷺ لِبْنِ عُمَرَ: عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: كَانَ رَجُلٌ
مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمِنُهُمْ فِي مَسْجِدِ لَبَاءَ، وَكَانَ كُلَّمَا تَنَحَّى سُورَةَ يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي
الصَّلَاةِ مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ، التَّحْنُ. هَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. حَتَّى يَفْرُقَ مِنْهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةَ
أُخْرَى مَعَهَا، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، لِكَلِمَةِ أَصْحَابِهِ قَالُوا: إِنَّكَ

ولم يدع بكسر الهاء وسكون الدال، وهو من بني عمرو بن عوف سكان قباء، وعليه نزل النبي ﷺ حين قدم في الهجرة إلى قباء. قيل وفي تعيين الميم به هنا نظر، لأن في حديث عائشة في هذه القصة أنه كان أمير سرية. وكثر من المحدثين ما قدم النسي ﷺ للجنة فيما ذكره الطبري وغيره من أصحاب المغازي، وذلك قبل أن يبعث السرايا. ثم رأيت بخط بعض من تكلم على رجال العمدة كثرة من زهد وعزله لابن منبه، لكن رأيت أنا بخط الحافظ رشيد الدين الطبري في حواشي مبهمة الحبيب نقلًا عن صفة

التصرف لابن طاهر: أخبرنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منبه عن أبيه فسمه كرز بن زهد، قاله أعلم. وعلى هذا فالذي كان يوم في مسجد قباء غير أمير السرية، ويدل على تباينهما أن في رواية الباب أنه كان يبدأ بقول هو الله أحد وأمير السرية كان يمتن بها، وفي هذا أن كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة الآخر، وفي هذا أن النبي ﷺ سأل وأمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه، وفي هذا أنه قال إنه يجيبها فيشره بالجنة وأمير السرية قال إنها صفة الرحمن فيشره بأن الله يجيبه. والجمع بين هذا التباين كله ممكن لولا ما تقدم من كون كثرة من المحدثين ما قبل البعث والسرايا، وأما من فسره بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جدًّا، فإن في قصة قتادة أنه كان يقرأها في الليل يردد، ليس فيه أنه لم يقرأها في سفر ولا في حضر، ولا أنه سئل عن ذلك ولا بشر. وسبب ذلك واضح في فضائل القرآن. وحديث عائشة الذي أشرنا إليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

قوله: (ما يقرأ به) أي من السورة بعد الفاتحة.

قوله: (الفتح بقول هو الله أحد) تمسك به من قال: لا يشترط قراءة الفاتحة، وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة، أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة.

قوله: (فلكلهم أصحابه) يظهر منه أن صنيعه ذلك خلاف ما اتفقه من النبي ﷺ.

قوله: (وكرهوا أن يؤمهم غيره) إما لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث، وإما لكون النبي ﷺ هو الذي قرره.

قوله: (ما يأمركم به أصحابك) أي يقرولون لك، ولم يرد الأمر بالصيغة المروفة لكنه لازم من التخيير الذي ذكره كأنهم قالوا له افعل كذا وكذا.

قوله: (ما يحملك وما يحملك) سأل عن أمرين فأجابهما بقوله: إنني أحبهما، وهو جواب من الثاني مستلزم للآخر بانضمام شيء آخر وهو إقامة السنة المأمورة في الصلاة، فالجواب من الحجة والأمير المأمور، والحاصل على القول المذهب وحدهما، وقد تبشيره له بالجنة على الرضا بفعله، وهو بالفعل لماضي في قوله: «ادخلوها» وإن كان دخول الجنة مستقبلاً تحقيقاً لقرع ذلك، قال ناصر الدين ابن المنير: في هذا الحديث أن المقاصد تنشر أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إحداثها أنه لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمه يحفظ غيرها، لكنه اعتل بجها فظهور صحة قصده فصوره. قال: وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه ولا بعد ذلك هجراناً لغيره، وفيه ما يشعر بأن سورة الإخلاص مكية.

قوله: (جاء رجل إلى ابن مسعود) هو نهيك بفتح النون وكسر الهاء ابن سنان البجلي، سباه منصور في روايته عن أبيه وإثال عند مسلم، وسيأتي من وجه آخر.

قوله: (قرأت الفصل) تقدم أنه من ق إلى آخر القرآن على الصحيح، وسمى مفصلاً لكثرة الفصل بين سورة بالبسلة على الصحيح. وقرول هذا الرجل قرأت الفصل سبب يسهل من أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبيه وإثال قال: جاء رجل يقال له نهيك بن سنان إلى عبد الله قال: يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف: «من ماء غير آسن» [محمد: ١٥] أو غير آسن؟ فقال عبد الله: كل القرآن أحصيت غير هذا قال: إني لأقرأ الفصل في ركعة.

قوله: (هذا) يفتح الهاء وتشديد الدال المعجمة أي سرداً وإفراطاً في السرعة، وهو منصوب على المصدر، وهو استهزام إنكار محذوف أداة الاستهزام، وهي ثابتة في رواية منصور عند مسلم وقال ذلك لأن تلك الصفة كانت عاداتهم في إيشاد الشعر. وزاد فيه مسلم من رواية وكيع أيضاً: «إن أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم» وزاد أحمد عن أبي معاوية وإسحاق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش فيه: «ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه تقي» وهو في رواية مسلم دون قوله: تقي.

قوله: (لقد عرفت النظائري) أي السور المتشابهة في المعاني كالوعظة أو الحكم أو

يظل الصلاة، وهو واضح فيما إذا غلبه. وقال الرافعي في شرح المسند: قد يستدل به على أن سورة المؤمن مكية وهو قول الأكثر، قال: وإن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله: «يمكنه» أي في الفتح أو حجة الوداع. قلت: قد صرح بقضية الاحتمال المذكور النسائي في روايته فقال: «في فتح مكة» ويؤيده أنه أن قطع القراءة لمرض السعال ونحوه أولى من التماضي في القراءة مع السعال والتحتنح، ولو استلزم تخفيف القراءة فيما استحسب فيه تطويلها.

قوله: (وقرأ عمر إيا) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي رافع قال: «كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويتبعها بسورة من المثاني» انتهى. والمثاني قيل مالم يبلغ مائة آية أو بلغها وقيل ما عدل السبع الطوال إلى الفصل، وقيل سميت مثاني لأنها ثنت السبع، وسميت الفاتحة السبع المثاني لأنها ثنتي في كل صلاة. وأما قوله سمعته وتعالى: «وقل قد أتيتك سبيماً من المثاني» [الحجر: ٨٧] فالمراد بها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك.

قوله: (وقرأ الأحف) وصله جعفر الفريابي في «كتاب الصلاة» له من طريق عبد الله بن شقيق قال: «صلى بنا الأحف» ذكره وقال: «في الثانية يونس» ولم يشك. قال: وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك. ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج.

قوله: (وقرأ ابن مسعود إيا) وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عنه، وأخرجه هو ومعه بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق بلفظ «فافتح الأنفال حتى بلغ «ونعم النصير» [الأنفال: ٤٠] انتهى. وهذا للوضع هو رأس أربعين آية، فالروايتان متوافقتان، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها، فاستدفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأكثر من عمر فإنه اعتدل. قال ابن التين إن لم تؤخذ القراءة بالخوانم من أثر عمر أو ابن مسعود ولا فلام بات البخاري بدليل على ذلك، وفاته ما قدمناه من أنه ماخوذ بالإلحاق مؤيد بقول قتادة.

قوله: (وقال قتادة) وصله عبد الرزاق، وكتابه تسابي صغير يستدل لقوله ولا يستدل به، وإما أراد البخاري منه قوله: (كل كتاب الله) فإنه يستلزمه جواز جميع ما ذكر في الترجمة، وأما قول قتادة في ترجيد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة، فقال ابن رشيد: لعله لا يقول به، لما روي فيه من قول قتادة من بعض العلماء. قلت: وفيه نظر، لأنه لا يراعي هذا القول إذا صح له الدليل. قال الزين بن المنير: ذهب مالك إلى أن يقرأ المصلي في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر: لكل سورة حطاً من الركوع والسجود. قال: ولا تقسم السورة في ركعتين، ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي، ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف، قال: فإن فعل ذلك كله لم تصد صلاته بل هو خلاف الأولى. قال: وجب ما استدل به البخاري لا يخالف ما قال مالك، لأنه محمول على بيان الجواز انتهى. وأما حديث ابن مسعود فيه إشعار بالمواظبة على الجميع بين سورتين كما سيأتي في الكلام عليه. وقد نقل البيهقي في مثالب الشافعي عنه أن ذلك مستحب، وما عدا ذلك مما ذكر أنه خلاف الأولى هو مذنب الشافعي أيضاً، وعن أحمد والحنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة تخالف ترتيب المصحف، واختلف هل رتبته الصحابة بتوقيف من النبي ﷺ أو باجتهاد منهم؟ قال القاضي أبو بكر: الصحيح الثاني، وأما ترتيب الآيات فتوقيفي بلا خلاف. ثم قال ابن المنير: والذي يظهر أن التكرير أخف من قسم السورة في ركعتين انتهى. وسبب الكراهية فيما يظهر أن السورة مرتبطة ببعضها ببعض فأي موضع قطع فيه لم يكن كائناته إلى آخر السورة، فإنه إن قطع في وقف غير تام كانت الكراهية ظاهراً، وإن قطع في وقف تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى. وقد تقدم في الطهارة قصة الأنصاري الذي رماه العدو بسهم فلم يقطع صلاته وقال: «كنت في سورة فذكرت أن أظنها» وأقره النبي ﷺ على ذلك.

قوله: (وقال عبيد الله بن عمر) أي ابن حفص بن عاصم، وحديث هذا وصله الترمذي واليزار بن البخاري عن إسحاق بن أبي أويس، والبيهقي من رواية حمز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراودي عن بطوله، قال الترمذي: حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله بن ثابت، قال: وقد روى مبارك بن فضالة عن ثابت فذكر طرقاً من آخر، وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراودي يقره به عن عبيد الله، وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلمة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سيمة مرسلًا قال: وهو أشبه بالصواب، وإما رجحه لأن حماد بن سلمة مقدم في حديث ثابت، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة، وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون ثابت في حديثه شيخان.

قوله: (كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء) هو كثرة من المحدثين، رواه ابن منبه في كتاب التوحيد من طريق أبي صالح عن ابن عباس، كما أورده بعضهم.

القصاص، لا التمثالة في عدد الآي، لما يظهر عند تعيينها. قال الحلب الطبري: كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد حتى اعتبرتها فلم أجد فيها شيئاً متساوياً.

قوله: (يقرون) بضم الراء وكسرها.

قوله: (عشرين سورة من المفصل وسورتين من آل حم في كل ركعة) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل من أبي وائل ثماني عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم، وبين فيه رواية أبي حنيفة عن الأعمش أن قوله عشرين سورة إنما سمعه أبو وائل من علقمة عن عبد الله وعلقته: «قام عبد الله ودخل علقمة معه ثم خرج علقمة فسألناه فقال: عشرون سورة من المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن - حم الدخان - وهم يتسألون» وابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله وزاد فيه: «فقال الأعمش: أولهن الرحمن وآخرهن الدخان» ثم سردها. وكذلك سردها أبو إسحاق عن علقمة والأسود عن عبد الله فيما أخرجه أبو داود متصلاً بإحدى حديث بعد قوله: «كان يقرأ النظار السورتين في ركعة: (الرحمن) و(التنجيم) في ركعة و(القدر) و(الحاقة) في ركعة و(الذاريات) و(الطور) في ركعة و(الزمر) في ركعة و(التناجات) في ركعة و(ويل للمطففين) و(يس) في ركعة و(الذلزل) في ركعة و(هل أتى) و(لا أقسم) في ركعة و(هم يتسألون) و(المرسلات) في ركعة و(إذا الشمس كورت) و(الدخان) في ركعة» هذا يلغى أبي داود والآخر مثله إلا أنه لا يقل: «في ركعة» في شيء منها، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشر قبل التاسعة ولم يخالفه في الاقتراح، وقد سردها أيضاً محمد بن مسلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل أخرجه الطبراني لكن قدم وأخر في بعض وحذف بعضها، ومحمد ضعيف. وحرف بهذا أن قوله في رواية واصل: «فوسورتين من آل حم» مشكل لأن الروايات لا تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحصل على التغليب. أو فيه حذف كانه قال وسورتين إحداهما من آل حم، وكذا قوله في رواية أبي حنيفة: «آخرهن حم الدخان و(هم يتسألون) مشكل لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات، ولما عزم فهي في رواية أبي خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي إسحاق الثامنة عشرة فكان فيه تجوزاً لأن حم وقعت في الركعتين الأخريتين في الجملة. ويتبين بهذا أن في قوله في حديث الباب «عشرين سورة من المفصل» تجوزاً لأن الدخان ليست منه، ولذلك فصلها من المفصل في رواية واصل. نعم يصح ذلك على أحد الآراء في حد المفصل كما تقدم وكما سيأتي بيانه أيضاً في فضائل القرآن. وفي هذا الحديث من الفوائد كرامة الإفراط في سرعة التلاوة لأنه ينافي المطلوب من التدبر والتفكير في معاني القرآن، ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجراً، وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها، وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب، فلماذا صدر الترجمة بما دل عليه، وفيه ما ترجم له وهو الجمع بين السور لأنه إذا جمع بين السورتين ساغ الجمع بين ثلاث فصاعداً لعدم الفرق، وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة: «أكان رسول الله ﷺ يجمع بين السور؟» قالت: نعم من المفصل، ولا يخالف هذا ما سيأتي في التهجئة أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال، لكنه يحصل على النادر. وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالباً، وأما تطويله فإنما كان في التدبر والترتيل، وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادراً، قلت: لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على الموافقة، بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات إذا قرأ من المفصل، وفيه موافقة لقول عائشة وإسن عباس: إن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر، وفيه ما يقوي قول القاضي أبي بكر المتقدم: أن تأليف السور كان من اجتهد من الصحابة، لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان، وسيأتي ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى.

١٠٧ - باب يقرأ في الأخرتين بفاتحة الكتاب

قوله: (بأم الكتاب) فيه ما ترجم له، وفيه التخصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة، وقد تقدم البحث فيه. قال ابن خزيمة: قد كنت زماناً أحسب أن هذا اللفظ لم يروه عن أبي حنيفة غير همام وثابه إبان، إلى أن رأيت الأوزاعي قد رواه أيضاً عن يحيى يعني أن أصحاب يحيى اقتصروا على قوله: «كان يقرأ في الأولين بأم الكتاب وسورة» كما تقدم عنه من طرق، وأن هماماً زاد هذه الزيادة وهي الاقتصار على الفاتحة في الآخرين، فكان يخشى شذوذاً إلى أن قويت عنده متباعدة من ذكره، لكن أصحاب الأوزاعي لم يتفقوا على ذكرها كما سيظهر ذلك بعد باب.

قوله: (ما لا يطول) كذا للأكثر، ولكريمة: «ما لا يطول». و«ما» نكرة موصوفة أو مصدرية، وفي رواية المستطلي والحموي: «ما لا يطول» واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية، وقد تقدم البحث في ذلك في: «باب القراءة في الظهر» وسيأتي أيضاً.

١٠٨ - باب من خافت القراءة في الظهر والعصر

٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْقَرٍ، قُلْتُ لِيَخْبَأَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ قَالَ: بِإِسْنَادٍ يَحْتَوِيهِ. [رواجع: ٧٤٦]

قوله: (باب من خافت القراءة) أي أسر. وفي رواية للكشيبي: «خافت بالقراءة» وهو أوجه. ودلالة حديث خباب للترجمة واضحة، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريباً.

١٠٩ - باب إذا أسمع الإمام الآية

٧٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا، فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَتُسَمُّوْنَهَا آيَةَ أَحْقَابًا، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى. [رواجع: ٧٥٩. أخرجه مسلم: ٤٥١]

قوله: (باب إذا أسمع) وللكشيبي: «إذا سمع» بتشديد الميم (الإمام الآية) أي في السرية، خلافاً لمن قال يسجد السور إن كان سامياً، وكذا لمن قال يسجد مطلقاً، وحديث أبي قتادة واضح في الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضاً.

١١٠ - باب يطول في الركعة الأولى

٧٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيَقْصُرُ فِي الْآيَةِ، وَيَقْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. [رواجع: ٧٥٩. أخرجه مسلم: ٤٥١]

قوله: (باب يطول في الركعة الأولى) أي في جميع الصلوات، وهو ظاهر الحديث المذكور في الباب، وقد تقدم البحث فيه أيضاً، وعن أبي حنيفة يطول في أولى الصبح خاصة، وقال البيهقي في الجمع بين أحاديث المسألة: يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فليس بين الأولين. وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال: «إنني لأحب أن يطول الإمام الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس، فإذا صليت لنفسي فإني أحرص على أن أجعل الأولين سواء». وذهب بعض الأئمة إلى استحباب تطويل الأولى من الصبح دائماً، وأما غيرها فإن كان يترجى كثرة المأمومين ويؤاد هو أول الوقت فيستظر ولا فلا. وذكر في حكمة اختصاص الصبح بذلك أنها تكون عقب النوم والراحة وفي ذلك الوقت يواطى السمع واللسان القلب لفرغاه وعدم تمكن الاشتغال بأمور المعاش

٧٧٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأُولَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَلَمْ يَرَكْعَتَيْنِ الْأُخْرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَتُسَمُّوْنَهَا آيَةَ، وَيَطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَكَهَذَا فِي الْعَصْرِ، وَكَهَذَا فِي الصُّبْحِ. [رواجع: ٧٥٩. أخرجه مسلم: ٤٥١]

قوله: (باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب) يعني بغير زيادة، وسكت عن ثالثة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخرين من الرباعية، ويحتمل

وغير منه. والعلم عند الله.

(تبيينه) أبو يعفور المذكور في السند هو الأكبر، واسمه واقد بالقاف وقيل: وقدان، وجزم النووي في شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد وبالأول جزم أبو علي الجبلي والمزي وغيرهما وهو الصواب

١١١ - باب جَهْرُ الْإِمَامِ بِالْقَائِمِينَ

وقال عطّاء: آمين دُعَاء.

أَمَّنْ أَنْ الزُّبَيْرِ وَمَنْ وَرَأَاهُ، حَتَّى إِذَا لَمَسَ الْجِدَّ لِلْحُجَّةِ.

وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُنَادِي الْإِمَامَ: لَا تَقْبَلْ آمِينَ.

وقال نافع: كَانَ ابْنُ عَصْرٍ لَا يَدْعُهُ، وَيَحْضِيهِمْ، وَسَمِعْتُ بَنِي ذِيكْ خَيْرًا.

٧٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُمَا أَخْبَرَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مِنْ وَاقِفٍ تَلْبِيسُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غَيْرَ لَمَّْا تَقْدَمُ مِنْ ذِيهِ». وَقَالَ ابْنُ جِهَانَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَ آمِينَ». (المطهر: ٧٨٢، ٧٨١، ٤٤٧٥، ٦٤٠٢. أخرجه مسلم: ٤١٠)

قوله: (باب جهر الإمام بالقائم) أي بعد الفاتحة في الجهر، والتأمين مصدر أمن بالتشديد أي قال آمين وهي بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء، وحكى الواحدي من حزة والكسائي الإمالة، وفيها ثلاث لفات أخرى شاذة: القصر حكاة تملب وأشد له شامداً، وأكثره ابن درسته، وطمن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر، وحكى عياض ومن تبعه عن تملب أنه إما إجازة في الشعر خاصة. والتشديد مع المد والقصر، وخطاها جماعة من أهل اللغة. وآمين من أسماء الأفعال مثل له للسكوت، وتفتح في الروصل لأنها مبنية بالاضاف مثل كيف، وإلما لم تكسر لفتح الكسرة بعد الياء ومعناها المهم استجب عند الجمهور، وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه إلى هذا للحن، فتقول من قال: معناه اللهم آمنتا بخبر، وقيل: كذلك يكون، وقيل: دجوة في الجنة نجب لقلها، وقيل: لمن استجب له كما استجب للملائكة، وقيل: هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف وعن هلال بن يساف التميمي مثله، وأكثره جماعة، وقال من مد وشدد: معناه قاصدين إليك ونقل ذلك عن جعفر الصادق، وقال من قصر وشدد: هي كلمة عبرانية أو سريانية. وعند أبي داود من حديث أبي زهير التميمي الصحابي أن آمين مثل الطابع على الصحيفة، ثم ذكر قوله ﷺ: «إِنْ خَتَمَ بِآمِينَ فَقَدْ أَوْجَبَ».

قوله: (وقال عطّاء إلى قوله بآمين) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطّاء

قال: قلت له أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن؟ قال: نعم يؤمن من وراءه حتى إن للمسجد للجنة. ثم قال: إنما آمين دعاء. قال: وكان أبو هريرة يدخل للمسجد وقد قام الإمام فيناديه فيقول: لا تستحي بآمين. وقوله حتى إن بكسر للمزة للمسجد أي لأهل المسجد للجنة اللام لتشديد واللجنة قال أهل اللغة: الصوت للرضع، وروي «للجنة» بوجهة وتخفيف الجيم حكاية ابن التين: وهي: الأصوات المختلفة. ورواه البيهقي: «لرجعة» بالراء بدل اللام كما سيأتي.

قوله: (لا تفتني) يضم الفاء وسكون اللام، وحكى بعضهم عن بعض النسخ

بالفاء والتشدين المجهدة ولم أر ذلك في شيء من الروايات، وإلما فيها بالثلاث من الضروت وهي بمعنى ما تقدم منه عبد الرزاق من السبق، ومرد أبي هريرة: أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة، وقد عكس به بعض المالكية أن الإمام لا يؤمن وقال: معناه لا تتزاعى بالتأمين الذي هو من وظيفة المأموم، وهذا تأويل بعيد، وقد جاء عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع قال: كان أبو هريرة يؤذن لمرؤن، فاشتراط أن لا يسبقه بالضامين حتى يعلم أنه دخل في الصف، وكأنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف، وكان مروان ينادي إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة يتناه عن ذلك، وقد وقع له ذلك مع غير مروان، فروى سعيد بن منصور من طريق محمد ابن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذناً بالبحرين وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين، والإمام بالبحرين كان العلاء بن الحضرمي يته عبد الرزاق من طريق أبي

سلمة عنه، وقد روى نحو قول أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود من طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال: ما رسول الله لا تستحي بآمين؛ ورجاله ثقات. لكن قيل إن أبا عثمان لم يأت بلالاً، وقد روى عنه بلفظ: «إِنْ بَلَّالًا قَالَ» وهو ظاهر الإرسال، ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول، وهذا الحديث يعضد التأويل السابق لأن بلالاً لا يقع ما محل هذا القائل كلام أبي هريرة عليه، وعكس به بعض الحنفية بأن الإمام يدخل في الصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة، وفيه نظر لأنها واقعة عين وسببها محتمل فلا يصح التمسك بها، قال ابن كثير: مناسبة قول عطّاء للرجعة أنه حكم بأن التأمين دعاء فانتضى ذلك أن يقول الإمام لأنه في مقام الداعي، بخلاف قول المنع إنها جواب للدعاء فيختص بالمأموم، وجوابه أن التأمين قائم للتخصيص بعد البسط، فالداعي فصل المقاصد بقوله: «واعلمنا الصراط المستقيم» إلى آخره، والمؤمن أي بكلمة تشمل الجميع فإن قالها الإمام فكأنه دعا مرتين مفصلاً ثم مجلاً.

قوله: (وقال نافع إلخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال آمين لا يدع أن يؤمن إذا ختمها ويحضم على قولها، قال: «وسمعت منه في ذلك خيراً».

قوله: (ويحضمهم) بالضاد المجمة.

قوله: (خبراً) يسكون التحتية أي فضلاً وثوباً وهي رواية الكشميهني، وغيره أخبراً بنوع الموعدة أي حديثاً مرفوعاً، ويشعر به ما أخرجه البيهقي: «كان ابن عمر إذا آمن الناس آمن معهم ويؤي ذلك من السنة» ورواية عبد الرزاق مثل الأول، وكذلك رويته في نوادر يحيى بن معين قال: حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج، ومناسبة أثر ابن عمر من جهة أنه كان يؤمن إذا ختم الفاتحة، وذلك أصم من أن يكون إماماً أو مأموماً.

قوله: (عن ابن شهاب) في الترمذي من طريق زيد بن الحباب عن مالك «أخبرنا ابن شهاب».

قوله: (أنهما أخبراه) ظاهراً أن لفظهما واحداً لكن سيأتي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة مفارقة بسيرة لفظ الزهري.

قوله: (إذا آمن الإمام فأمنوا) ظاهره أن الإمام يؤمن، وقيل معناه إذا دعا، والمراد دعاء الفاتحة من قوله: «واعلمنا» إلى آخره بناء على أن التأمين دعاء، وقيل: معناه إذا بلغ إلى موضع استدعى التأمين وهو قوله: «ولا الضالين» ويؤد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب، واستدل به على مشروعية التأمين للإمام، وقيل: وفيه نظر لكونها نصية شرعية، وأجيب بأن التعبير بالإنشاء بشرع تحقيق الوقف، واختلف مالك في إحدى الروايتين عنه وهي رواية ابن القاسم فقال: لا يؤمن الإمام إلا بشرع تحقيق الوقف، وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقاً، وأجيب من حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره، وهي علة غير قاطعة فإن ابن شهاب إمام لا يضره التردد مع ما سيذكر قريباً أن ذلك جاء في حديث غيره، ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من حيث المعنى بأنه دافع فأناسب أن يختص المأموم بالتأمين، وهذا يحج على قولهم إنه لا قراءة على المأموم، وأما من أوجبها عليه لانه أن يقول: كما اشتراكا في القراءة فينبغي أن يشتركا في التأمين، ومنهم من أول: قوله: «إذا آمن الإمام» فقال: معناه دعاء، قال وتسمية الداعي مؤمناً سائفة لأن المؤمن يسمى داعياً كما جاء في قوله تعالى: «فَدُجِيتْ دَهْوتِكُمْ» [يونس: ٨٩] وكان موسى داعياً وهارون مؤمناً كما رواه ابن مردويه من حديث أنس، وتعقب بهلم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعياً عكسه قاله ابن عبد البر، على أن الحديث في الأصل لم يصح، ولا صرح بطلاق كون هارون داعياً وإنما هو للتفليس، وقال بعضهم: معنى قوله: «إذا آمن» بلغ موضع التأمين كما يقال أحمد إذا بلغ غداً وإن لم يدخلها، قال ابن العربي: هذا بعيد لغة وشرعاً، وقال ابن دقيق العيد: وهذا مجاز، فإن وجد دليل يرجعه عمل به ولا فالأصل عنده. قلت: استلوا له برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآية بعد باب بلفظ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ» قالوا فاطبع بين الروايتين يقتضي حمل قوله: «إذا آمن» على المجاز. وأجاب الجمهور على تسليم المجاز المذكور بأن المراد بقوله إذا آمن أي أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معاً، ولا يلزم من ذلك أن لا يقربا الإمام، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقربها وذلك في روايته، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ قَالُوا آمِينَ فَإِنْ لِلْمَلَائِكَةِ يَقُولُ آمِينَ وَإِنْ الْإِمَامُ يَقُولُ آمِينَ» الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والسرراج وهو صريح في كون الإمام يؤمن. وقيل في الجمع بينهما: المراد بقوله: «إذا قال ولا الضالين» قولوا آمين؟ أي ولم يقل الإمام آمين، وقيل: يؤخذ من التحسين تخيير المأموم في قرأها مع الإمام أو بعده قاله الطبري، وقيل: الأول لمن قرب من الإمام، والثاني لمن تباعد

عنه، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة، فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأنيته، فمن سمع تأنيته آمن معه، وإلا يؤمن إذا سمعه يقول ولا الضالين لأنه وقت تأنيته قاله الخطي. وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره، وقد رده ابن شهاب بقوله: «فكان رسول الله ﷺ يقول آمين» كأنه استمر التثنية للذكر فبين أن المراد بقوله: «إذا آمن» حقيقة التأمين وهو وإن كان مرسلاً فقد اعتضد بصحة أبي هريرة رواية كما سيأتي بعد باب، وإذا ترجع أن الإمام يؤمن فيجهر به في الجهرية كما ترجم به المصنف وهو قول الجمهور، خلافاً للكوفيين ورواية عن مالك فقال: يسر به مطلقاً. ووجه الدلالة من الحديث أنه لو لم يكن التأمين مسموحاً للمأموم لم يعلم به وقد علق تأنيته بتأنيته، وأجابوا بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به وفيه نظر لاحتمال أن يجزى به فلا يستلزم علم المأموم به، وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب: «فكان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين جهر بآمين» أخرجه السراج، وابن حبان من رواية الزبيري في حديث الباب عن ابن شهاب فكان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين؛ وللحميدي من طريق سعيد القبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ «إذا قال ولا الضالين» ولأبي داود من طريق أبي عبد الله بن عمر أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد «حتى يسمع من يليه من الصف الأول» ولأبي داود وصححه ابن حبان من حديث وثالث بن حجر نحو رواية الزبيري، وفيه رده على من أوصا إلى النسخ فقال: «إما كان ﷺ يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام ليطمئن فإذ وثالث بن حجر إنما أسلم في أواخر الأمر.

قوله: (فأمروا) استدل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالقائه، لكن تقدم في الجمع بين الروايتين أن المراد للقرآن وتلك قال الجمهور، وقال الشيخ أبو محمد الجويني: لا يستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غير ما قال إمام الحرمين: يمكن تعليله بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأنيته، لذلك لا يتأخر عنه وهو واضح. ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للندب، وحكى ابن بزيعة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم حملاً بظاهر الأمر، قال: وأوجب الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشتغلاً بقراءة الفاتحة، وفيه قال أكثر الشافعية. ثم اختفروا هل تنقطع بذلك المواظفة؟ على وجهين: أصحهما لا تنقطع لأنه مأمور بذلك لصحة الصلاة، بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كالحمد للمعالي والله أعلم.

قوله: (فإنه من وافق) زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم «فإن للملاكمة تؤمن» قبل قوله: «فمن وافق» وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب كما سيأتي في الدعوات، وهو حال على أن المراد المواظفة في القول والزمان، خلافاً لمن قال: المراد المواظفة في الإخلاص والخشوع كابن حبان فإنه لما ذكر الحديث قال: يريد مواظفة للملاكمة في الإخلاص بشير إعجاب، وكذا جنح إليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات الموصوفة، أو في إجابة الدعاء أو في الدعاء بالطاعة خاصة، أو المراد بتأمين للملاكمة لاستغفار المؤمنين. وقال ابن المنير: الحكمة في إظهار المواظفة في القول والزمان أن يكون المأموم على بقية للارتياح بالوظيفة في محلها، لأن الملاكمة لا غفلة عنهم، فمن وافقهم كان مستيقظاً. ثم إن ظاهره أن المراد بالملاكمة جميعهم، واختاره ابن بزيعة. وقيل: الحفظة منهم، وقيل: الذين يتصاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة، والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملاكمة من في الأرض أو في السماء. وسيأتي في رواية الأعرج بعد باب: «وقالت الملاكمة في السماء آمين» وفي رواية محمد بن عمرو الآية أيضاً: «فوافق ذلك قول أهل السماء» ونحوها لسهل عن أبيه عند مسلم، وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال: «صوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للمعبدين انتهى». ومثله لا يقال بالراي فالصبر إليه أولى.

قوله: (وغير له ما تقدم من ذنبه) ظاهرة غفران جميع الذنوب الماضية، وهو محمول عند العلماء على الصفات، وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان فيمن تروضا كوضوه ﷺ في كتاب الطهارة.

(فاللذة): وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الأصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث «فوما تأخر» وهي زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المتن عن بحر بن نصر بدونها، وكذا رواه مسلم عن حملة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة إلا أبي وجدة في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن شيبة كلاهما عن ابن عيينة بإثباتها، ولا يصح، لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومصفه بدونها، وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة الحميدي وابن المنذر وغيرهما. وله طريق أخرى ضيقة من رواية

قوله: (قال ابن شهاب) هو متصل إليه برواية مالك عنه، وأخطأ من زعم أنه معلق. ثم هو من مراسيل ابن شهاب، وقد قلنا وجه اعتضاده. وروى عنه موصولاً أخرجه الدارقطني في الغرائب والعلل من طريق حص بن عمر المدني عن مالك عنه، وقال الدارقطني: يقر به حص بن عمر وهو ضعيف، وفي الحديث حجة على الإمامية في قولهم إن التأمين يطل الصلاة، لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر، ويمكن أن يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق أن معنى آمين أي قاصدين إليك، وفيه تحسك من قال إنه بالك والتشديد، وصرح المتولي من الشافعية بأن من قاله هكذا بطلت صلاته. وفيه فضيلة الإمام لأن تأمين الإمام يوافق تأمين الملاكمة، ولهذا شرعت للمأموم مواظفته، وظاهر سياق الأمر أن للمأموم إما يؤمن إذا آمن الإمام لا إذا ترك، وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب «الذخائر» وهو مقتضى إطلاق الرافعي الخلاف. وادعى النووي في «شرح المهذب» الاتفاق على خلافه، ونص الشافعي في «الأم» على أن للمأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمداً أو سهواً واستدل به القرطبي على تعيين قراءة الفاتحة للإمام، وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ فيما جهر به بإمائه، فلما الأول فكأنه أخذ من أن التأمين يخص بالفاتحة فظاهر السياق يقتضي أن قراءة الفاتحة كانت أمراً معلوماً عنهم، وإما الثاني: فقد يدل على أن للمأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الإمام لما لا أنه لا يقرأها أصلاً.

١١٢- باب فضل التأمين

٧٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ: أَحَدُكُمْ آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ، قَوَّاهُتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [رواه: ٧٨٠. أخرجه مسلم: ٤١٠]

قوله: (باب فضل التأمين) أورد فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحال الصلاة. قال ابن التير: ولي فضل أحكم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة فيه، ثم قد ترتبت عليه المغفرة أهد ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله: «إذا قال أحدكم» لكن في رواية مسلم من هذا الوجه «إذا قال أحدكم في صلاته» فيحمل المطلق على المقيد. نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد وساق مسلم استلحاها «إذا آمن القارئ فأمناه» فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحب التأمين إذا آمن القارئ مطلقاً لكل من سمعه من مصل أو غيره. ويمكن أن يقال: المراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة. فإن الحديث واحد اختلفت ألفاظه. واستدل به بعض المعتزلة على أن الملاكمة أفضل من الآمين، وسيأتي البحث في ذلك في باب الملاكمة من بده لخلق إن شاء الله تعالى.

١١٣- باب جهر المأموم بالتأمين

٧٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُحَيْبٍ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِسْمَاءُ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ». فَقُولُوا آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

تأنيته مُحَمَّدٌ بْنُ غَفْوٍ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَتَتَّبِعُ الْمُجَوِّدُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [رواه: ٧٨٠. أخرجه مسلم: ٤١٠]

قوله: (باب جهر المأموم بالتأمين) كذا للأكثر، وفي رواية المستملي والحموي «جهر الإمام بآمين» والأول هو الصواب لتلا يتكرر.

قوله: (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث.

قوله: (إذا قال الإمام إِنْ) استدل به على أن الإمام لا يؤمن، وقد تقدم البحث فيه قبل، قال الزين بن المنير: تنامية الحديث للترجمة من جهة أن في الحديث الأمر يقول آمين، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً حل على الجهر، ومتى أريد به الإسرار أو حديث النفس قيد بذلك. وقال ابن رشيد: تؤخذ المناسبة منه من جهات: منها أنه قال: «إذا قال

قوله: (عن الحسن) هو البصري.

قوله: (عن أبي بكر) هو الثقفي، وقد أحله بعضهم بأن الحسن عنه، وقيل إنه لم يسمع من أبي بكر، وإنما يروي عن الأصم عنه، ورد هذا الإعلال برواية سعيد بن أبي حريزة عن الأعمش قال: «حدثني الحسن أن أبا بكره حدثه أخرجه أبو داود والنسائي.

قوله: (أنا انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سعيد المذكورة فإنه دخل للمسجدة زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكره عن أبيه وقد أقيمت الصلاة فانتقل يسمى وللطحايي من رواية حماد بن سلمة عن الأعمش «وقد حفره النفس».

قوله: (فلذكر ذلك) في رواية حماد عند الطبراني «فلما اتصرف رسول الله ﷺ قال: أياكم دخل الصف وهو راكع».

قوله: (زادك الله حرصاً) أي على الخير، قال ابن المنير صوب النبي ﷺ فصل أبي بكره من الجهة العامة وهي المحرس على إدراك فضيلة الجماعة، وخطأ من الجهة الخاصة.

قوله: (ولا تعد) أي إلى ما صنعت من السعي الشديد ثم الركوع دون الصف ثم من المشي إلى الصف، وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحاً في طرق حديثه كما تقدم بعضها، وفي رواية عبد العزيز المذكورة «قال من الساعي» وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبراني: «قال أياكم صاحب هذا النفس؟ قال: خشيت أن تغتشي الركعة معك» وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث «صل ما أدركت واقتض ما سبقك» وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره «أياكم الركعة دون الصف» وقد تقدم من روايته قريباً «أياكم دخل الصف وهو راكع» وتيسر المذهب بهذه الرواية الأخيرة قال: «إنا قال له «لا تعد» لأنه مثل نفسه في مشية راكماً لأنها كشية اليه» ولم ينحصر النهي في ذلك كما حرره، ولو كان منحصراً لأقتضى ذلك عدم الكرامة في إحرام للتفرد خلف الصف، وقد تقدم قال الاتحاق على كراميته، وذهب إلى تحريمه أحد وإسحاق وبعض عدي الشافعية كابن خزيمة، واستدلوا بحديث وابصة بن معبد «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة» أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما. وابن خزيمة أيضاً من حديث علي بن شيبان نحوه «زاد «لا صلاة لتفرد خلف الصف» واستدل الشافعي وغيره بحديث أبي بكره على أن الأمر في حديث وابصة للاستحباب لكون أبي بكره أتى بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالإعادة، لكن نهي من العود إلى ذلك، فكانه أرشد إلى ما هو الأفضل. وروى البيهقي من طريق المغيرة عن إبراهيم بن عيسى عن علي بن خلف الصف وحده قال: «صلاته تامة وليس له تصفيف، وجمع أحد وغيره بين الحديثين بوجه آخر، وهو أن حديث أبي بكره يخص لمعوم حديث وابصة، فمن ابتدأ الصلاة متفرداً خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكره، ولا تجب على عموم حديث وابصة وعلي بن شيبان. واستنبط بعضهم من قوله: «لا تعد» أن ذلك الفعل كان جازئاً ثم ورد النهي عنه بقوله لا تعد، فلا يجوز العود إلى ما نهي عنه النبي ﷺ. وله طريقة البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» ويؤخذ عما حرره جواب من قال: لم لا دعا له بعدم العود إلى ذلك كما دعا له بزيادة المحرس؟ وأجاب بأنه جوز أنه ربما تأخر في أمر يكون أفضل من إدراك أول الصلاة أنه وهو مبني على أن النهي إنما وقع عن التأخير وليس كذلك.

(نفيه): قوله: «ولا تعد» ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود، وحكى بعض شيوخ المصنفين أنه يروى بضم أوله وكسر العين من الإعادة، ويرجح الرواية للشروع ما تقدم من الزيادة في أخره عند الطبراني: «صل ما أدركت واقتض ما سبقك» وروى الطحاوي بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف» واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على أي حال وجده عليها، وقد ورد الأمر بذلك صريحاً في سنن سعيد بن منصور من رواية عبد العزيز بن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي ﷺ قال: «من وجئني قائماً أو راكماً أو ساجداً فليكن معي على الحال التي أنا عليها» وفي الترمذي نحوه من علي ومعاذ بن جبل مرفوعاً وفي إسناده ضعف، لكنه يتجه ب طريق سعيد بن منصور للمذكورة.

١١٥- باب إتمام التكبير في الركوع

قوله: (عن عيسى) عن النبي ﷺ. [رواه: ٧٨٧].

الإمام فقولوا: قابل القول بالقول، والإمام إنما قال ذلك جهراً فكان الظاهر الاتحاق في الصفة. ومنها أنه قال: «فقولوا» ولم يقيد بغيره ولا غيره، وهو مطلق في سياق الإتيان، وقد عمل به في الجهر بلبيل ما تقدم يعني في مسألة الإمام والمطلق إذا عمل به في مسودة لم يكن حجة في غيرها باتفاق. ومنها أنه تقدم أن للمأمور بالاعتناء بالإمام، وقد تقدم أن الإمام بغير فلزم جهره بجهره أحد وهذا الأخير سبق إليه ابن بطال، وتنبه بأنه يستلزم أن يبهر المأمور بالقراءة لأن الإمام جهر به، لكن يمكن أن يتصل عنه بلبان الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهي عنه، فيبقى التامين داخل تحت عموم الأمر باتباع الإمام، ويتقوى ذلك بما تقدم من عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهراً وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال: «أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد إذا قال الإمام: ولا الضالين سمعت لهم رجعة بأعين». والجهر للمأمور ذهب إليه الشافعي في القديم وعليه الثوري، وقال الرافعي: قال الأكثر في المسألة قولان أصحهما أنه يبهر.

قوله: (تابعه محمد بن عمرو) أي ابن حفصة الليثي، ومتابعه وصلها أحد والدلعي من يزيد بن هارون وابن خزيمة من طريق إسماعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثتهم عن محمد بن عمرو نحو رواية سمي عن أبي صالح، وقال في روايته: «فوافق ذلك قول أهل السلسلة».

قوله: (ونعيم الجهم) بالرفع عطفاً على محمد بن عمرو، وأغرب الكرماني: قال: حاصله أن سيباً ومحمد بن عمرو ونعيماً ثلاثتهم روى عنهم مالك هذا الحديث، لكن الأول والثاني روى عن أبي هريرة بالواسطة ونعيم بدونها، وهذا جزم منه بشيء لا يدل عليه السياق، ولم يرو مالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو أصلاً، وقد ذكرنا من وصل طريق محمد، وأما طريق نعيم فرواه النسائي وابن خزيمة والسراج وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي حلال عن نعيم الجهم قال: «صليت وراء أبي هريرة قرا بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بما القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين، ويقولون كلما سجد الله أكبر، وإنما قام من الجلوس في الآتين قال الله أكبر، ويقولون إذا سلم: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ» بوب النسائي عليه «الجهر بسم الله الرحمن الرحيم» وهو أصح حديث ورد في ذلك، وقد تنبأ استدلاله باحتمال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله: «أشبهكم» أي في نظم الصلاة لا في جميع أجزائها، وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسلة كما سيأتي قريباً، والجلوبان أن نعيماً ثقة قليل زياده، والخبر ظاهر في جميع الأجزاء فيحصل على عمومته حتى يثبت دليل يخصصه.

(نفيه): عرف ما ذكرناه أن متناهية نعيم في أصل إثبات التامين قطع، بخلاف متابعة محمد بن عمرو. والله أعلم.

١١٤- باب إذا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ

٧٨٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمْلٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، وَهُوَ زَيْدٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّهُ أَنْهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَمِيلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَأَذَكَ اللَّهُ حِرْصاً وَلَا تَعُدَّ».

قوله: (باب إذا ركع دون الصف) كان اللائق بإيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة، وقد سبق هناك ترجمة المروءة وحدها تكون صفاء وذكرنا هناك أن ابن بطال استدلل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم سليم لصحة صلاة للتفرد خلف الصف إلحاقاً للرجل بالمرأة، ثم وجدته مسيراً بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة، لكنه متعقب، وأقدم من وقتت على كلامه عن تعقبه ابن خزيمة قال: لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق، ممن يقول تجزؤه أو لا تجزؤه، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق، فكيف يقاس مأمور على منهي؟ والظاهر أن الذي استدلل به نظر إلى مطلق الجسوز حللاً للنهي على التنزيه والأمر على الاستحباب، وقال ناصر الدين بن المنير: هذه الترجمة عما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجهاب «إذنا» لإشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله: «ولا تعد».

قوله: (عن الأعمش وهو زياد) في رواية عن عفان عن حماد حدثنا زياد الأعمش أخرجه ابن أبي شيبة، وزياد هو ابن حسان بن قرة الباهلي من صغار التابعين، قيل له الأعمش لأنه كان مشقوق الشفة، والإسناد كله بصريون.

وفيه مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ. [راجع: ٦٧٧].

٧٨٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الْأَعْمَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْقَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْبَصْرَةِ، فَقَالَ: ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً، كَمَا نُصَلِّيهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْبُرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكَلَّمَا وَضَعَ. [مطهر: ٧٨٩، ٨٢٦. أخرجه مسلم: ٣٩٣]

٧٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ، فَيَكْبُرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي لَأَسْأَلُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [مطهر: ٧٨٩، ٧٩٥، ٨٠٣. أخرجه مسلم: ٣٩٢]

قوله: (باب إِتِمَامُ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ) أي منه بحيث ينتهي بتمامه، أو المراد إِتِمَامُ عدد تكبيرات الصلاة في الركوع قاله الكرماني. قلت: ولعله أراد بلفظ الإِتِمَامِ الإشارة إلى تضييق ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبيزيد قال: «صليت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير» وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال: هذا عندنا باطل، وقال الطبري واليزار: تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول، وأجيب على تقديم صحته بأنه فعل ذلك ليان الجواز، أو المراد لم يتم للجهر به أو لم يمه. قوله: (قَالَ) ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم (أي الإِتِمَامُ ومراده أنه قال ذلك بالعمى، لأنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذي بعده وفيه قوله لعكرمة: لا أخبره عن الرجل الذي كبر في الظهر اثنين وعشرين تكبيرة «إنها صلاة النبي ﷺ» فيستزم ذلك أنه نقل عن النبي ﷺ إِتِمَامُ التكبير، لأن الرباعية لا يقع فيها لذاتها أكثر من ذلك، ومن لازم التكبير في الركوع، وهذا يعد الاحتمال الأول.

قوله: (وفيه مالك بن الحويرث) أي يدخل في الباب حديث مالك، وقد أورده المؤلف بعد أبواب في «باب المكت بين السجنتين» ولفظه «قام ثم ركب فكبّر».

قوله: (أخبرنا خالد) هو الطحان، والجري هو سعيد، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف الذي روى هذا الحديث عنه، والإِسْنَادُ كله بصريون وفيه رواية الأقران والإخوة.

قوله: (صلى) أي عمران (مع علي) أي ابن أبي طالب (بالبصرة) يعني بعد وقعة الجمل.

قوله: (ذكرنا) بتشديد الكاف وفتح الراء، وفيه إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره كان قد ترك، وقد روى أحمد والطحاوي بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال: «ذكرنا علي^١ صلاة كنا نصليها مع رسول الله ﷺ إما نسيناها وإما تركناها عمداً ولاحد من وجه آخر عن مطرف قال: قلنا يعني لعمران بن حصين يا أبا غنيد، هو بالنون والجيم مصغر، من أول من ترك التكبير؟ قال: عثمان بن عفان حين كبر وضمفت صوته. وهذا يحتل إرادة ترك الجهر. وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية. وروى أبو عبيد أن أول من تركه زيد. وهذا لا ينافي الذي قبله لأن زياداً تركه بترك معاوية، وكان معاوية تركه بترك عثمان. وقد حل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء، وشرحه حديث أبي سعيد الخدري في «باب يكبر وهو ينفض من السجنتين»، لكن حكى الطحاوي أن قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع، قال: وكذلك كانت بنو أمية تفعل وروى ابن المنذر غرضه من عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام، وفرق بعضهم بين المتروك وغيره، ووجهه بأن التكبير شرع للإنسان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المتروك، لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل، فالجهمي على نية ما عدا تكبيرة الإحرام. وعن أحمد وبعض أهل العلم بالظاهر يجب كله قال ناصر الدين بن كثير: الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير، وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة، فأمر أن يجدد العهد في ابتناها بالتكبير الذي هو شعار النية.

قوله: (كما رفع وكلما وضع) هو عام في جميع الاتصالات في الصلاة، لكن خص منه الرفع من الركوع بالإِجْمَاعِ فإنه شرع فيه التحميد وقد جاء بهذا اللفظ العام

أيضاً من حديث أبي هريرة في الباب، ومن حديث أبي موسى الذي ذكرناه عند أحمد والنسائي، ومن حديث ابن مسعود عند الدارمي والطحاوي، ومن حديث ابن عباس في الباب الذي بعده، ومن حديث ابن عمر عند أحمد والنسائي، ومن حديث عبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور، ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان، ومن حديث جابر عند الزبارة، وسياقي مفسراً من حديث أبي هريرة فيه.

قوله: في حديث أبي هريرة (يصلّي بهم) في رواية الكشيبي «يصلّي لهم».

١١٦- باب إِتِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ

٧٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا خُثَيْبٌ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيحٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَكَانَ إِذَا مَخَذَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ قَالَ: قَدْ صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ. [راجع: ٧٨٤. أخرجه مسلم: ٣٣]

٧٨٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْمَقَامِ، يَكْبُرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَإِذَا قَامَ وَإِذَا وَضَعَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَوَلَيْسَ بِذَلِكَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، لَا أَمَ لَكَ. [مطهر: ٧٨٨، ومطهر في الأذان: باب: ١١٥].

قوله: (باب إِتِمَامُ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ) فيه ما تقدم في الذي قبله.

قوله: (حدثنا حماد) هو ابن زيد.

قوله: (صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران) استدلل به على أن موقف الاثنين يكون خلف الإمام خلافاً لمن قال يعمل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، وفيه نظر لأنه ليس فيه أنه لم يكن معهما غيرهما. وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية زيد بن حلال عن عمران، ووقع لأحد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة، وكذا لعبد الرزاق من ممر عن قتادة وغير واحد من مطرف، فيحتمل أن يكون ذلك وقع منه ببالبلدين، وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنا يذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط ففيه إشعار بأن هذه للواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة علي.

قوله: (قد ذكرني) في رواية الكشيبي «لقد ذكرني».

قوله: (أو قال) هو شك من أحد رواته، ويحتمل أن يكون من حماد فقد رواه أحد من رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ «صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله ﷺ» ولم يشك، وفي رواية قتادة عن مطرف قال عمران: «ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذه الصلاة» قال ابن بطال: ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتفقوا على أنه ركن من الصلاة، وإشعار الطحاوي إلى أن الإجماع استقر على أن من تركه فصلاته تامة، وفيه نظر لما تقدم عن أحمد، والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك إلا أن يزيد إجماعاً سابقاً.

قوله: (عن أبي بشير) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بأن أبا بشر حدثه.

قوله: (رأيت رجلاً عند المقام) في رواية الإسماعيلي «صليت خلف شيخ بالأطعم» والأولى أصح، إلا أن يكون المراد بالأطعم ألبطعم التي تفرش في المسجد وسياقي في أول الباب الذي بعده بلفظ «صليت خلف شيخ بمكة» وأنه سماه في بعض الطرق أبا هريرة، واتفقت هذه الروايات على أنه رآه بمكة، وللسراج من طريق حبيب بن الزبير عن عكرمة روايت رجلاً يصلي في مسجد النبي ﷺ، فإن لم يعمل على التجوز ولا فهي شاذة.

قوله: (أو ليس تلك صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) هو استفهام إنكار للإيجاز المذكور، ومقتضاه الإثبات لأنه نفي النفي.

قوله: (لا أم لك) هي كلمة تقرها العرب عند الجزم، وكذا قوله في الرواية التي بعدها «تلك أمك» فكأنه دعا عليه أن يفقد أمه أو أن يفقد أمه، لكنهم قد يطلقون ذلك ولا يردون حقيقة، واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل

وهي زائلة وقيل عاقلة على عذوف وقيل: هي ولو الحال قاله ابن الأثير وضعف ما عده.

قوله: (لم يكبر حين يهوي) يعني ساجداً، وكذا هو في رواية شعيب، ويهوي؛ ضبطناه بفتح أوله أي يسقط.

قوله: (يكبر حين يقوم من السجود) أي الركعتين الأولين.

وقوله: (بعد الجلوس) أي في التشهد الأول. وهذا الحديث مفسر للأحاديث المقدمة حيث قال فيها كان يكبر في كل خفض ورفع.

١١٨ - باب وضع الأُكف على الركب في الركوع

وقال أبو حنيفة في أصحابه: أمكن النبي ﷺ يفتي من ركعته. [راجع: ٨٢٨].

٧٩٠ - حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة، عن أبي يعفور قال: سمعتُ مُصعب بن سفيان يقول: سمعتُ أبا جابر، فضبطت بين كفي، ثم وضعتُها بين فخذَيْ، فقبلي أي وقال: كما فعله فيها عنه، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركبة. [إخرجه مسلم: ٥٣٥]

قوله: (باب وضع الأُكف على الركب في الركوع) أي كل كف على ركة.

قوله: (وقال أبو حميد) سيأتي موصولاً مطولاً في باب سنة الجلوس في التشهد. والغرض منه هنا بيان الصفة المذكورة في الركوع. فبوجه ما أشار إليه سعد من نسخ التطبيق.

قوله: (عن أبي يعفور) بفتح التحتية وبالفاء وآخره واه وهو الأكبر كما جزم به للزي وهو مقضى صريح ابن عبد البر، وصرح الدلاوي في روايته من طريق إسرائيل عن أبي يعفور بأنه العبدوي والمبدئي هو الأكبر بلا نزاع، وذكر النووي في شرح مسلم أنه الأصغر، ومتعب، وقد ذكرنا اسمها في المقدمة.

قوله: (مصعب بن سعد) أي ابن أبي وقاص.

قوله: (فطبقت) أي الصفقت بين باطني كفي في حال الركوع.

قوله: (كما فعله فيها عنه وأمرنا) استدل به على نسخ التطبيق المذكور بناء على أن المراد بالأمر والتأني في ذلك هو النبي ﷺ، وهذه الصيغة تختلف فيها، والراجح أن حكمها الرفع، وهو مقضى تصرف البخاري. وكذا مسلم إذا أخرجه في صحيحه. وفي رواية إسرائيل المذكورة عند الدلاوي (كان ينسو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أظفارهم، فضليت لي جنب أبي فضر بطني، الحديث)، فافادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم. قال الترمذي: التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روي عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى. وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلاً في صحيح مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن حلقة والأسود أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث قال: فوضعا أيدينا على ركبنا، فضر بطني ثم طبع بين يديه ثم جعلهما بين فخذيه، فلما صلى قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ، وحصل هذا على أن ابن مسعود لم يله النسخ. وقد روي ابن المنذر عن أبي عمر بإسناد قوي قال: (إنما فعله النبي ﷺ مرة) يعني التطبيق، وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن حفصة عن عبد الله قال: علمنا رسول الله ﷺ فلما أراد أن يركع طبع يديه بين ركبتيه فرجع، فبلغ ذلك سعداً فقال: (صدقني أخي، كما تفعل هذا ثم أمرنا بهذا) يعني الإمساك بالركبة، فهذا شاهد قوي لطريق مصعب بن سعد. وروى عبد الرزاق عن عمر ما يوافق قول سعد أخرجه من وجه آخر عن حلقة والأسود قال: (صلينا مع عبد الله فطبع، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقنا، فلما انصرف قال: ذلك شيء كنا نفعله ثم تركه) وفي الترمذي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: (قال لنا عمر بن الخطاب: إن الركبة سنت لكم فخذوها بالركبة) ورواه البيهقي بلفظ: (كما إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أظفارنا فقال عمر: إن من السنة الأخذ بالركبة) وهذا أيضاً حكمه حكم الرفع لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو سن كذا كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي ﷺ ولا سيما إذا قاله مثل عمر.

قوله: (ففيها عنه) استدل به ابن خزيمة على أن التطبيق غير جائز، وفيه نظر

للجليل إلى الحق الذي هو غاية الجهل وهو يري من ذلك.

١١٧ - باب التكبير إذا قام من السجود

٧٨٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال: أخبرنا هشام، عن قتادة، عن عكرمة قال: سمعتُ خلف بن عتبة، تكبّرَ تسعينَ وتسعينَ تكبيرةً، فقلتُ لابن عباس: إنه أحمق، فقال: تكلمتُ أمك، سنة أبي القاسم. [راجع: ٧٨٧]

وقال موسى: حدثنا آبان: حدثنا قتادة: حدثنا عكرمة.

٧٨٩ - حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث، عن غنبل، عن ابن شهاب قال: أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث: أنه سمع أبا هريرة يقول: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة، يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: «سمع الله لمن حمده». حين يرفع صلاته من الركعة، ثم يقول وهو قائم: «ربنا لك الحمد». قال عبد الله بن صالح، عن الليث: «وذلك الحمد». ثم يكبر حين يهوي، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها، ويكبر حين يقوم من التسعين بقدر الجلوس. [راجع: ٧٨٥. أخرجه مسلم: ٣٩٢]

قوله: (باب التكبير إذا قام من السجود).

قوله: (صليت خلف شيخ) زاد سعيد بن أبي حريزة عن قتادة عند الإسماعيلي «الظهر» وبذلك يصح عدد التكبير الذي ذكره، لأن في كل ركعة خمس تكبيرات تقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الأول، ولأحمد والطحاوي والطبراني من طريق عبد الله الداناج وهو بالنون ولجيم الحفصيين عن عكرمة قال: (صلى بنا أبو هريرة).

قوله: (وقال موسى) هو ابن إسماعيل راوي الحديث عن همام، وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة، وإنما أفردهما لكونه على شرطه في الأصول، بخلاف آبان فإنه على شرطه في المتابعات. وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتعليق عن عكرمة، وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي حريزة المذكورة عند الإسماعيلي.

قوله: (سنة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره تلك سنة، وبثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند الإسماعيلي.

قوله: (أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن) كذا قال غنبل، وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند مسلم، وقال مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن كما تقدم قبل بباب مختصراً، وكذا أخرجه مسلم والنسائي مطولاً من رواية يونس عن ابن شهاب، وتابعه معمر عن ابن شهاب عند السراج، وليس هذا الاختلاف قادحاً ببل الحديث عند ابن شهاب عنهما معاً كما سيأتي في باب يهوي بالتكبير من رواية شعيب عنه عنهما جميعاً عن أبي هريرة.

قوله: (يكبر حين يقوم) فيه التكبير قائماً، وهو

بالافتاق في حق القادر.

قوله: (لم يكبر حين يركع) قال النووي: فيه دليل على مقارنة التكبير للمركعة وسيطه عليها، فليد بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويحده حتى يصل إلى حد الركعة انتهى. ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة.

قوله: (حين يرفع إلخ) فيه أن التسبيح ذكر النهوض، وأن التعميد ذكر الاعتدال، وفيه دليل على أن الإمام يجتمع بينهما خلافاً لما لك، لأن صلاة النبي ﷺ الموصوفة بحمولة على حال الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب.

قوله: (قال عبد الله بن صالح عن الليث: ولك الحمد) يعني ابن صالح زاد في روايته عن الليث الراوي في قوله: فولك الحمد، وأما باقي الحديث فاتفق فيه، وإنما لم يسبقه عنهما معاً ومما شيخنا لأن يحيى من شرطه في الأصول، وأبان صالح إنما يورده في المتابعات وسيأتي من رواية شعيب أيضاً عن ابن شهاب بإثبات الراوي، وكذا في رواية ابن جريج عند مسلم ويونس عند النسائي، قال العلماء: الرواية بثبوت الواو أرجح،

وقد خالف فيه قوم والراجح الأول.

١٢٠- باب استواء الظهر في الركوع

وقال أبو حمزة في أصحابه: ركع النبي ﷺ ثم هصر ظهره. [راجع:

[٨٧٨]

قوله: (باب استواء الظهر في الركوع) أي من غير ميل في الرأس عن البذل ولا عكسه.

قوله: (وقال أبو حمزة) هو الساعدي.

قوله: (هصر ظهره) بفتح الهاء والصاد المهملة أي أماله، وفي رواية الكشيبي «حتى» بالهملة والنون الخفيفة وهو بمعنى وسباني حديث أبي حمزة هذا موصلاً مطولاً في «باب سنة الجلوس في التشهد» بلفظ «ثم ركع فوضع يديه على ركبتيه ثم هصر ظهره» زاد أبو داود من وجه آخر عن أبي حمزة «فوتر يديه فتجافى عن جنبيه» وله من وجه آخر «أمكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه ثم هصر ظهره غير مقنع رأسه ولا صانع غلده».

١٢١- باب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة

٧٩٢- حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الصُّعْثَرِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ابْنِ أَبِي تَلْحَى، عَنِ ابْنِ مَرْوَانَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسُجُودُهُ، وَتَيْنِ السُّجُودَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُفُوءَ، فَرُبَّمَا مِنَ السَّوَاءِ.

[الظهر: ٨٠٩، ٨٢٠، أخرجه مسلم: ٤٧١]

قوله: (وحد إتمام الركوع والاعتدال فيه) وقع في بعض الروايات عند الكشيبي وهو للأصلي هنا «باب إتمام الركوع» ففصله عن الباب الذي قبله بيباب، وعند الباقرين الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي حمزة في اثنتاهما لاختصاصه بالجملة الأولى، ودلالة حديث البراء على ما بعدها، وبهذا يجاب عن اعتراض ناصر الدين بن المنير حين قال: حديث البراء لا يطابق الترجمة للاستواء في الركوع السالم من الزيادة في نحو الرأس دون بقية البدن أو العكس، والحديث في تساوي الركوع مع السجود وغيره في الإطالة والتخفيف أحد وكأنه ما يتأمل ما بعد حديث أبي حمزة من بقية الترجمة، ومطابقة حديث البراء لقوله: «إماد إتمام الركوع» من جهة أنه دل على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع. والله أعلم.

قوله: (والاطمأنينة) كنا للأكثر بكسر الهمزة، ويمرر الضم وسكون الطاء، وللکشيبي «الطمأنينة» بضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال، والمراد بها السكون وحدها ذهب الحركة إلى قبلها كما سيأتي مفسراً في حديث أبي حمزة.

قوله: (أخبرونا بالحكم) هو ابن عتيبة (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن، ووقع التصريح بتحدثه له عند مسلم.

قوله: (ما خلا القيام والقعود) بالنصب فيهما، قيل: المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين، وجزم به بعضهم، ونسب به في أن الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان، ورده ابن القيم في كلامه على حاشية السنن فقال: هذا سوء فهم من قائله، لأنه قد ذكرهما بعينهما فكيف يستثنى؟ وهل يحسن قول القائل جاء زيد وعمر ويكر وخالد إلا زيدا وعمرًا، فإنه متى أراد نفي الجيء عنهما كان تناقضا أحد وتعقب بأن المراد بذكرهما إدخالها في الطمأنينة وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة، وقال بعض شيوخنا: معنى قوله: «قريباً من السواء» أن كل ركن قريب من مثله، فالقيام الأول قريب من الثاني والركوع في الأولى قريب من الثانية، والمراد بالقيام والقعود اللذين استسأيا الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا يخفى تكلفه. واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أسد بن يقول القائل قد نسي» وفي الجواب عنه تصف والله أعلم. وسيأتي هذا الحديث بعد أبواب غير استثناء، وكذا أخرجه مسلم من طرق، وقيل: المراد بالقيام والقعود القيام للقراءة والجلوس للتشهد لأن القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب، واستدل به على تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين كما سيأتي في «باب الطمأنينة» حين يرفع رأسه

لاحتمال حل النهي على الكرامة، فقد روى ابن أبي شيبة عن طريق حاصم بن ضمرة عن علي قال: «إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا يعني وضعت يديك على ركبتيك وإن شئت طبقت» وإسناده حسن، وهو ظاهر في أنه كان يرى التخير، فإما أنه لم يبلغه النهي وإما حله على كرامة التتزيه. ويدل على أنه ليس بمحرم كون عمر وغيره ممن أتوه لم يأمر من فعله بالإعادة.

(الفائدة): حكى ابن بطلان عن الطحاوي وأقره أن طريق النظر يقتضي أن تفرق البدين أول من تطبيقهما، لأن السنة جاءت بالتجافي في الركوع والسجود، والمراوحة بين القدمين، قال: فلما اتفقا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقتضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما اتفقا عليه، قال: ثبت اتفاه التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى كلامه. وتعقبه الزين بن المنير بأن الذي ذكره معارض بالمواضع التي فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى في حال القيام، قال: وإذا ثبت مشروعية الضم في بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتدوا من القياس المذكور. نعم لو قال إن الذي ذكره ما يقتضي مزلة التفرج على التطبيق لكان له وجه. قلت: وقد وردت الحكمة في إثبات التفرج على التطبيق عن عائشة رضي الله عنها، أورد سيف في الفتح من رواية مسروق أنه سألها عن ذلك فأجابت بما حصله: أن التطبيق من صنع اليهود، وأن النبي ﷺ نهى عنه لذلك، وكان النبي ﷺ يحبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يتزل عليه، ثم أمر في آخر الأمر بمخالفتهم والله أعلم.

قوله: (وأن نضع أيدينا) أي أكتفينا من إطلاق الكل وإرادة الجزء، ورواه مسلم من طريق أبي حنيفة عن أبي يعفور بلفظ «وأمرنا أن نضرب بالأكتف على الركبة» وهو مناسب للفظ الترجمة.

١١٩- باب إذا لم يتم الركوع

٧٩١- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلِمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: رَأَى حُذَيْفَةُ بْنُ جَلَّالٍ لَا يَتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، قَالَ: مَا صَلَّيْتُ، وَكَوْنْتُ مَثَ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ أَيْمَى فَطَرَهُ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَيْهَا. [راجع: ٣٨٩]

قوله: (باب إذا لم يتم الركوع) أورد الركوع بالذكر مع أن السجود مثله لكونه أفرده بترجمة تأتي، وعرضه سياق صفة الصلاة على ترتيب أركانها، واكتفى عن جواب «إذا» بما ترجم به بعد من أمر النبي ﷺ الذي لم يتم ركوعه بالإعادة.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش.

قوله: (رأى حذيفة رجلاً) لم أتفق على اسمه لكن عند ابن عزيمة وابن حبان من طريق الثوري عن الأعمش أنه كان عند أبواب كنيسة، ومثله لعبد الرزاق عن الثوري.

قوله: (لا يتم الركوع والسجود) في رواية عبد الرزاق «فجعل ينظر ولا يتم ركوعه» زاد أحد عن محمد بن جعفر من شعبة «فقال: منذ كم صليت؟ فقال: منذ أربعين سنة» ومثله في رواية الثوري، وللنسائي من طريق طلحة بن مصرف عن زيد بن وهب مثله، وفي حله على ظاهره، ونظر، وأظن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يذكر ذلك، وذلك لأن حذيفة مات سنة ست وثلاثين فمضى هنا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد، فلمله أطلق ولأرد المبالغة، أو لعله ممن كان يصلي قبل إسلامه ثم أسلم فحصلت الملة المذكورة من الأيمن.

قوله: (ما صليت) هو نظير قوله ﷺ للمسيء صلاته: «فإنك لم تصل» وسيأتي بعد باب.

قوله: (فطر الله محمداً) زاد الكشيبي «عليها» واستدل به على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود، وعلى أن الإخلال بها يبطل للصلاة، وعلى تكثير تارك الصلاة لأن ظاهره أن حذيفة نفي الإسلام عن أهل ببعض أركانها فيكون نفيه عن من أحل بها كلها أولى، وهذا بناء على أن المراد بالفطرة الدين، وقد أطلق الكثر على من لم يصل كما رواه مسلم وهو إما على بناء حقيقته عند قوم وإما على المبالغة في الجزع عند آخرين، قال الخطابي: الفطرة الملة أو الدين، قال: ويحتمل أن يكون المراد بها هنا السنة كما جاء «خس من الفطرة» الحديث، ويكون حذيفة قد أراد تبويض الرجل ليرتدع في المستقبل، ويوجهه وروده من وجه آخر بلفظ «سنة محمد» كما سيأتي بعد عشرة أبواب، وهو مصير من البخاري إلى أن الصحابي إذا قال سنة محمد أو فطرته كان حديثاً مرفوعاً،

من الركوع مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

١٢٢- باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة

٧٩٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ». فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ». ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَاللَّيْلِ بِتَحْتَ الْبَاحِقِ، فَمَا أَحْسَنَ حُرَّةً، فَصَلَّيْتُ، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكُنْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَسَرَّ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَأْسًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْبُدَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». [رويع: ٧٥٧. أخرجه مسلم: ٣٩٧]

قوله: (باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالإعادة) قال الزين بن المنير: هذه من التراجم الخفية، وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما نقصه للمصلي المذكور، لكنه ﷺ قال له: «ثم اركع حتى تطمئن راسًا» إلى آخر ما ذكر له من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتناول الأمر كل فرد منها، فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده أو غير ذلك ما ذكر مأمور بالإعادة. قلت: ووقع في حديث رفاعه بن رافع عند أبي شيبة في هذه القصة دخول رجل يصلي صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها، فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله: (عن أبيه) قال الدررطني: خالف يحيى القطان أصحاب سيد الله كلهم في هذا الإسناد، فإنهم لم يقولوا عن أبيه، ويحيى حافظ قال: فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين. وقال البيهقي: لم يتابع يحيى عليه، ورجح الترمذي رواية يحيى. قلت: لكل من الروایتين وجه مرجح، أما رواية يحيى فللزيادة من الحفاظ، وأما الرواية الأخرى فللثبوت، ولأن سعيداً لم يوصف بالتقليد وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، ومن ثم أخرج الشيخان الطريقتين: فالخبر البخاري طريق يحيى هنا وفي «باب وجوب القراءة» وأخرج في الاستبانة طريق عبيد الله بن نمير، في الإيمان والتلويح طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه، وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة. وللحديث طريق آخر من غير رواية أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي من رواية إسحاق بن أبي طلحة وعبد بن إسحاق وإسحاق وعبد بن عمرو وعبد بن عجلان وداود بن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خالد بن رافع الزرقني عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع، فمتهم من لم يسم رفاعه قال: «عن عمه لم يدر» ومنتهم من لم يقل عن أبيه، ورواه النسائي والترمذي من طريق يحيى بن علي عن أبيه عن جده عن رفاعه لكن لم يقل الترمذي عن أبيه، وفيه اختلاف آخر ذكره قريباً.

قوله: (فدخل رجل) في رواية ابن نمير «ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد» وللنسائي من رواية إسحاق بن أبي طلحة «بينما رسول الله ﷺ جالس» وغير حوله وهذا الرجل هو خالد بن رافع جد علي بن يحيى راوي الخبر، بينه وبين أبي شيبة عن عباد بن الموام عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاعه أن خلافاً دخل المسجد، وروى أبو موسى في الليل من جهة ابن حينة عن ابن عجلان عن علي بن يحيى بن عبد الله بن خالد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد أحد وفيه أمران: زيادة عبيد الله في نسب علي بن يحيى، وجعل الحديث من رواية خالد جد علي. فأما الأول: فمهم من الراوي عن ابن حينة، وأما الثاني: فمن ابن حينة لأن سعيد بن منصور قد رواه عنه كذلك لكن بإسقاط عبد الله، والمحموظ أنه من حديث رفاعه، كذلك أخرجه أحد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة عن أبي خالد الآخر كلاهما عن محمد بن عجلان. وأما ما وقع عند الترمذي إذا جاء رجل كالبدوي فصلى فأخف صلاته فهذا لا يمنع تفسيره بخلافاً لأن رفاعه شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك.

قوله: (فصلى) زاد النسائي من رواية داود بن قيس «ركعتين» وفيه إشعار بأنه صلى ثلثاً. والأقرب أنها ثمة المسجد وفي الرواية المذكورة «فوجد كان النبي ﷺ يرمقه في صلاته» زاد في رواية إسحاق بن أبي طلحة «ولا تدري ما يبيع منها» وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد: «يرمقه ونحن لا نشعر» وهذا محمول على حلفه في المرة الأولى، وهو

مختصر من الذي قبله كأنه قال: ولا نشعر بما يبيع منها.

قوله: (ثم جاء فسلم) في رواية أبي أسامة «فجاء فسلم» وهي أولى لأنه لم يكن بين صلاته وبينه تراخ.

قوله: (فرد النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم وكذا في رواية ابن نمير في الاستبانة «قال وعليك السلام» وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه: إن للروضة في وقت الحاجة أهم من رد السلام، لأنه لعله لم يرد عليه السلام تأديباً على جهله فيؤخذ منه التأديب بالمجرم وترك السلام أحد والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره، إلا الذي في الإيمان والتلويح وقد ساق الحديث صاحب «العلامة بلفظ الجلب إلا أنه حلف منه «فرد النبي ﷺ» فلمل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب «العلامة».

قوله: (ارجع) في رواية ابن عجلان قال: «أعد صلاتك».

قوله: (لأنك لم تصل) قال حياض: فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ، وهو مبني على أن المراد بالفتي التي الأجزاء وهو الظاهر، ومن حله على نفي الكمال فكسك بأنه لم يأمره بعد التعليم بالإعادة ففصل على إجازتها ولا يلزم تأخير البيان، كلما قال بعض المالكية وهو المذهب ومن تبعه، وفيه نظر لأنه ﷺ قد أسره في المرة الأخيرة بالإعادة، فسأله التعليم فسلمه، فكأنه قال له أحد صلاتك على هذه الكيفية، وأشار إلى ذلك ابن المنير، وسيأتي في آخر الكلام على الحديث مزيد بحث في ذلك.

قوله: (ثلاثاً) في رواية ابن نمير «قال في الثالثة أو في التي بعدهما» وفي رواية أبي أسامة «قال في الثانية أو الثالثة» وترجع الأولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه ﷺ كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه غالباً.

قوله: (فصلني) في رواية يحيى بن علي «قال الرجل فأرني وعلمي فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ». قال: أجل.

قوله: (إذا قمت إلى الصلاة فكبر) في رواية ابن نمير «إذا قمت إلى الصلاة فأبشع الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر» وفي رواية يحيى بن علي «فترضاً كما أمرك ثم تشهد وأقم» وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة عند النسائي «إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبح الوضوء كما أمره الله فيسبل وجهه ويديه إلى المرفقين ويسبح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكر الله ويحمده ويكبره» وعند أبي داود «ويأتي عليه» بدل ويحمده.

قوله: (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة، وأما رفاعه ففي رواية إسحاق المذكورة «وقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله» وفي رواية يحيى بن علي «فإن كان معك قرآن فسأرك أولاً فأحمد الله وكبره، وعلله» وفي رواية عبد بن عمرو عند أبي داود «ثم اقرأ بأم القرآن أو ما شاء الله» ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه «ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ ما شئت» ترجم له ابن حبان بباب فرض للمصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة.

قوله: (حتى تطمئن مكانك) في رواية أحمد هذه القرية «فلما ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وأمد ظهرك وتغن لك ركوعك» وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة «ثم يكر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويستريح».

قوله: (حتى تعبد قائماً) في رواية ابن نمير عند ابن ماجه «حتى تطمئن قائماً» أخرجه ابن أبي شيبة عنه، وقد أخرج مسلم إسناده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسبق لفظه فهو على شرطه، وكذا أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة، وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه، وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري عن أبي أسامة، ثبت ذكر الطمينة في الاعتدال على شرط الشيخين، ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان، وفي لفظ لأحمد «فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها» وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين: في القلب من إيجابها أي الطمينة في الرفع من الركوع شيء لأنها لم تذكر في حديث النبي ﷺ، صلاته، دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة.

قوله: (ثم اسجد) في رواية إسحاق بن أبي طلحة «ثم يكر فيسجد حتى يمكن وجهه أوجبه حتى تطمئن مفاصله وتستريح».

قوله: (ثم ارفع) في رواية إسحاق المذكورة «ثم يكر فيركع حتى يستوي قاعداً على مقعده ويقيم صلبه» وفي رواية محمد بن عمرو «فلما ركعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى» وفي رواية إسحاق «فلما جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالساً ثم افتش فخذك اليسرى ثم تشهد».

قوله: (لم الفعل ذلك في صلاتك كلها) في رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة.

(تبيه): وقع في رواية ابن غير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني: ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وقد قال بعضهم: هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد، أشار البخاري إلى أن هذه اللفظة وهم، فإنه عليه بأن قال: «قال أبو أسامة في الأخير حتى تستوي قائماً» ويمكن أن يحمل أن كان عنفواً على الجلوس للشهيد، وبقية رواية إسحاق المذكورة قريباً، وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن غير، لكن رواء إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن غير بلفظ «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» ثم أقعد حتى تطمئن قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم أقعد حتى تطمئن قائماً، ثم اضم ذلك في كل ركعة، واخرجه البيهقي من طريقه وقال: «كذا قال إسحاق بن راهويه عن أبي أسامة، والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تستوي قائماً» ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك. واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمئنة في أركان الصلاة، وه قال الجمهور، واشتهر عن الحنفية أن الطمئنة سنة، وصرح بذلك كثير من مصنفهم، لكن كلام الطحاوي كالصريح في الوجوب عندهم، فإنه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله: «سبحان ربي العظيم ثلاثاً في الركوع وذلك أدناه» قال: فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يميز أدنى منه، قال: وخالفهم آخرون فقالوا: إذا استوى راکعاً واطمأن ساجداً أجزأ، ثم قال: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. قال ابن دقيق العيد: تكدر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر، أما الوجوب فتتعلق الأمر به، وأما علمه فليس مجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضوع موضع تعليم وبيان للجاهل، وذلك يقتضي الحصر الواجبات فيما ذكر. ويتقوى ذلك بكونه عليه السلام ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلي وما لم يتعلق به، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة. قال: فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث فلنا أن تنسك به في وجوبه، وبالعكس. لكن يحتاج أولاً إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والأخذ بالزائد فالزائد، ثم إن عارض الوجوب أو علمه دليل أقوى منه عمل به، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قعمت. قلت: قد امتثلت ما أشار إليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة وروافقه، وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها. فمما لم يذكر فيه صريحاً من الواجبات المقتضى عليها: السنة، والقعود الأخير ومن المختلف فيه الشهيد الأخير، والصلاة على النبي عليه السلام فيه، والنية في آخر الصلاة. قال النووي: وهو دليل على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل أحد وهذا يحتاج إلى تكملة، وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم، وفيه بعد ذلك نظر. قال: وفيه دليل على أن الإقامة والتعوذ ودعاء الانتاح ورفع اليدين في الإحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتسيحات الركوع والسجود وهيئات الجلوس ووضع اليد على الفخذ وغير ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب أحد هو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره. واستدل به على تبيين لفظ التكبير، خلافاً لمن قال يميز بكل لفظ يدل على التعظيم، وقد تقدمت هذه المسألة في أول صفه الصلاة. قال ابن دقيق العيد: ويتأيد ذلك بأن العبادات عمل التبعيلات، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة، فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى. ونظيره الركوع، فإن المقصود به التعظيم بالخصص، فلز أبده بالسجود لم يميز، مع أنه غاية الخضوع واستئذ به على أن قرأة الفاتحة لا تتعين قال ابن دقيق العيد: وموجه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه بكون محتلاً فيخرج عن المنة قال: والذين عجزوا أجابوا بأن الدليل على تيمنها تنقيد للمطلق في هذا الحديث، وهو متعقب، لأنه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مفيد بقيد التيسير الذي يقتضي التخير، وإلما يكون مطلقاً لو قال: اقرأ قرأتاً، ثم قال: اقرأ فاتحة الكتاب. وقال بعضهم: هو بيان للجمل، وهو متعقب أيضاً، لأن الجمل ما لم تتضح دلالاته، وقوله: «ما تيسر» متضغ لأنه ظاهر في التخير، قال: وإلما يقرب ذلك إن جعلت «ما» موصولة، وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها، فهي للتيسر. وقيل: هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قرأة ما تيسر. وقيل: محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة، ولا يخفى ضعفهما، لكنه محتمل، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب». وقيل: إن قوله: «ما تيسر» محمول على ما زاد على

الفاتحة جمعاً بين وبين دليل إيجاب الفاتحة. ويؤيده الرواية التي تقدمت لأحمد وابن حبان حيث قال فيها: «اقرأ بالم القرآن» ثم اقرأ بما شئت واستدل به على وجوب الطمئنة في الأركان. واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص، لأن المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصعد بشير طمئنة، فالطمئنة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحد لا تعتبر. وعورض بها ليست زيادة لكن بيان للرد بالسجود، وأنه خالف السجود النووي لأنه مجرد وضع الجبهة فينت السنة أن السجود الشرعي ما كان بالطمئنة. ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود، وكان النبي عليه السلام ومن معه يصلون قبل ذلك، ولم يكن النبي عليه السلام يصلي بشير طمئنة. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم: وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة. وفيه أن الشروع في النافلة ملزم، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال. وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحسن التعليم بغير تعنيف، وإيضاح المسألة، وتخليص المقاصد، وطلب المعلم من العالم أن يعلمه. وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضوع إذا وقعت صورة انفصال. وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوراً لذاته، وإنما يقصد للقرأة فيه. وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه. وفيه التسليم للصام والاعتقاد له والاعتراف بالتصريح والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الرضوء مقصورة على ما ورد به القرآن لا ما زادته السنة فيذهب. وفيه حسن خلقه عليه السلام ولطف معاشرته، وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة. وقد استشكل تقرير النبي عليه السلام له على صلاته وهي فائدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات، وأجاب المازري بأنه أراد استتراجعه بفعله ما لم يجهل مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسياً غافلاً فيتذكره من غير تعليم، وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ، بل من باب تحقّق الخطأ. وقال النووي نحوه قال: وإلما لم يعلمه أولاً لا يكون أبغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة الجزئية. وقال ابن الجوزي: يحتمل أن يكون تردده لتضخيم الأمر وتعظيمه عليه، ورأى أن الوقت لم يقته، فرأى إيفاء النطقة للمتروك. وقال ابن دقيق العيد: ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً، بل لا بد من انتفاء الموانع. ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقى إليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم، لا سيما مع عدم خوف الفوات، إما بناء على ظاهر الحال، أو بوجي خاص. وقال التوريشي: إما سكت عن تعليمه أولاً لأنه لا رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي، وكأنه اغتر ما عنده من العلم فسكت عن تعليمه زجراً له وتأنيباً وإرشاداً إلى استكشاف ما استهم عليه، فلما طلب كشف الحال من مورد أرشد إليه انتهى. لكن فيه مناقشة، لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى، لأنه عليه السلام بداه لما جاء أول مرة بقوله: «الرجع فصل فإنك لم تصل» فالسؤال ولرد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في الثانية؟ لكن الجواب يصلح بياناً للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم. وفيه حجة على من أجاز القرأة بالقرسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرأتاً، قاله حياض. وقال النووي: وفيه وجوب القرأة في الركعات كلها، وإن لم يقرأ إذا سئل عن شيء، وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره له وإن لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لا من الكلام فيما لا معنى له. وموضع الدلالة منه كونه قال: «علمي أي الصلاة فعلمه الصلاة ومقدمتها».

١٢٣ - باب الدعاء في الركوع

٧٩٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصَّحْحِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ عليه السلام يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». (الترمذي: ٨١٧، ٤٢٩٣، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨ - أخرجه مسلم: ٤٨٤)

قوله: (باب الدعاء في الركوع) ترجم بعد هذا بابواب التسييح والدعاء في السجود وساق فيه حديث الباب، فقيل: الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسييح مع أن الحديث واحد أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كمالك، وأما التسييح فلا خلاف فيه، فاعنه ما يذكر بالدعاء لذلك. وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعاً وفيه «فأما الركوع فعظمو فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء، فتمن أن يستجاب لكم» لكنه لا مفهوم له، فلا ينتج الدعاء في الركوع كما لا ينتج التعظيم في السجود. وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع وكذا في السجود، وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب

المذكور إن شاء الله تعالى.

١٢٤- باب مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا

رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ

٧٩٥- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ حُجَّةً»، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودَيْنِ

قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ». [رواج: ٧٨٥. أخرجه مسلم: ٣٩٢]

قوله: (باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع) وقع في شرح ابن بطال هنا «باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه إلخ» وتعبه بأن قال: لم يدخل فيه حديثاً لجواز القراءة ولا منها وقال ابن رشد: هذه الزيادة لم تقع فيما رواهنا من نسخ البخاري انتهى. وكذلك أقول، وقد تبع ابن المنير ابن بطال، ثم اعترض عن البخاري بأن قال: يحتمل أن يكون وضعها للأئمة من ذكر أحدهما وأصلها للآخر بإضمار يذكر فيه ما يناسبه، ثم عرض به ما تبع فيثبت الترجع بلا حديث. وقال ابن رشد: يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيراً إليه ولم يفرجه لأنه ليس على شرطه لأن إسناده اضطراباً، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث، وفي آخره «ألا وإني نهي أن أقرأ القرآن ركعاً وساجداً» ثم تعبه على نفسه بأن ظاهر الترجع الجواز وظاهر الحديث المنع. قال: فيحتمل أن يكون معنى الترجع باب حكم القراءة، وهو أهم من الجواز أو المنع، وقد اختلف السلف في ذلك جوازاً ومنعاً فلملك كان يصر الجواز لأن حديث النبي لم يصح عنده انتهى ملخصاً. ومال الزين بن المنير إلى هذا الأخير، لكن جملة على وجه أخص منه فقال: لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا حجر فيه، وإذا ثبت أنه من مطالبة ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان، فيدخل في ذلك آيات الحمد كفتحة الأتباع وغيرها. فإن قيل: ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم، أجاب ابن رشد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستباط نصب هيبة المستبط، فقد تقدم حديث «إنما جعل الإمام ليؤتم به» وحديث «صلوا كما رأيتموني أصلي» قال: ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام لكن فيه ضعف. قلت: وقد ورد في ذلك حديث من أبي هريرة أيضاً أخرجه الدارقطني بلفظ «كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع الله لمن حمده قال من وراء: سمع الله لمن حمده ولكن قال الدارقطني: المحفوظ في هذا «فليقل من وراء ربنا ولك الحمد» وسنذكر الاختلاف في هذه المسألة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (إذا قال سمع الله لمن حمده) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب «كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد» ولا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر.

قوله: (اللهم ربنا) ثبت في أكثر الطرق هكذا، وفي بعضها بحذف «اللهم» وثبوتهما أروج، وكلاهما جائز، وفي ثبوتهما تكرير التثنية كأنه قال يا الله يا ربنا.

قوله: (ولك الحمد) كلما ثبت زيادة السوا في طرق كثيرة، وفي بعضها كما في الباب الذي يليه بحذفها، قال النووي: المختار لا ترجيح لأحدهما على الآخر. وقال ابن دقيق العيد: كان إثبات الواو دال على معنى زائد، لأنه يكون التقدير شلاً ربنا استجب ولك الحمد فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى. وهذا بناء على أن الواو عاطفة وقد تقدم في «باب التكبير إذا قام من السجدة قول من جعلها حالية» وأن الأكثر رجحوا ثبوتهما. وقال الأثرم: سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا ولك الحمد ويقول: ثبت في عدة أحاديث.

قوله: (إذا ركع وإذا رفع رأسه) أي من السجود وقد ساق البخاري هذا المتن مختصراً، ورواه أبو يعلى من طريق شيبه ولوله عنه من أبي هريرة وقال: «إنما أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ، كان يكبر إذا ركع، وإذا قال سمع الله لمن حمده قال: اللهم ربنا لك الحمد، وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين» ورواه

الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ «وإذا قام التثنية كبر» ورواه الطيالسي بلفظ «وكان يكبر بين السجدين» والظاهر أن المراد بالتثنية الركعتان، والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة، ويؤيده الرواية للماضية في «باب التكبير إذا قام من السجدة» بلفظ «ويكبر حين يقوم من التثنية بعد الجلوس» وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية، وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر.

قوله: (قال الله أكبر) كنا وقع غير الأسلوب إذ عبر أولاً بلفظ «يكبر» قال الكرماني: هو للتثنية أو لإرادة التعميم لأن التكبير يتناول التعريف ونحو انتهى. والذي يظهر أنه من تصرف الرواة، فإن الروايات التي أشرنا إليها جاءت كلها على أسلوب واحد، ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم، وقد تقدم الكلام على بقية فروائه في «باب التكبير إذا قام من السجدة» ويأتي الكلام على محل التكبير عند القيام من التشهد الأول بعد بضعة عشر باباً.

١٢٥- باب فَضَّلَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ

٧٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُئْيٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ حُجَّةً، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ رَأَى قَوْلَهُ قَوْلَ الْغُلَاظِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [وطر: ٣٧٢٨. أخرجه مسلم: ٤٠٩]

قوله: (باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) في رواية الكشيهي «ولك الحمد» بإثبات الواو، وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك. وثبت لفظ «باب» عند من عدنا أبا ذر والأصملي، والراجح حذفه كما سيأتي.

قوله: (إذا قال الإمام إلخ) يستدل به على أن الإمام لا يقول ربنا لك الحمد وعلى أن المأموم لا يقول: «سمع الله لمن حمده» تكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي، وهو قول مالك وأبي حنيفة، وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على التثنية، بل فيه أن قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الإمام «سمع الله لمن حمده»، والواقع في التصور ذلك لأن الإمام يقول التسبيح في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله، فبقع عقب قول الإمام كما في الخبر، وهذا الموضع يقرب من مسألة التثنية كما تقدم من أنه لا يلزم من قوله «إذا قال ولا الضالين» ققولوا: آمين، أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين، وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول ربنا لك الحمد، لكنهما مستغفان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التامين وكما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتي أنه ﷺ كان يجمع بين التسبيح والتحميد. وأما ما استجوا به من حيث المتن من أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام، وأما المأموم فتنبه الإجابة بقوله ربنا لك الحمد وقوله حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره «وإذا قال سمع الله لمن حمده، ققولوا ربنا ولك الحمد، يسمع الله لكم» فجهرا أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول ربنا ولك الحمد، إذ لا يمتنع أن يكون طالباً وجيباً، وهو نظير ما تقدم في مسألة التامين من أنه لا يلزم من كون الإمام داعياً والمأموم مؤمناً أن لا يكون الإمام مؤمناً، ويقرب منه ما تقدم البحث فيه في الجمع بين الجملة والمقولة لسمع المؤذن، ونقض ذلك أن الإمام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور، والأحاديث الصحيحة تشهد له، وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضاً لكن لم يصح في ذلك شيء. ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال إن الشافعي أتروى بذلك لأنه قد نقل في الإشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم، وأما المنفرد فحكى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما، وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما للاقتناع على اتحاد حكم الإمام والمنفرد لكن أشار صاحب الهداية إلى خلاف عندهم في المنفرد.

قوله: (ولأنه من وأتى قوله) فيه إشعار بأن الملائكة تقول ما يقول المأمومون، وقد تقدم باقي البحث فيه في «باب التامين».

١٢٦- باب

٧٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَّالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَأَقْرَبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْتَسِبُ

في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر، وصلاة العشاء، وصلاة الصبح، بقَدْ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قَدْ غَوَّرَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَتَلَعَنَ الْكُفَّارَ. وإعرجه مسلم:

[٦٧٦]

٧٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ خَالِدِ

الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي لَيْلَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْقَضَاءِ.

٧٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الْمَغْمُورِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدِ الرَّزْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الرَّزْقِيِّ قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نَعْبُدُ رِجَالَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». قَالَ رَجُلٌ وَرَأَيْتُ: رَأَيْتُ وَلَكْتُ الْحَمْدَ، حَمْدًا كَثِيرًا حَسْبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ». قَالَ: أَنَا، قَالَ: «رَأَيْتُ بِعِزَّةٍ وَكَلَامَيْنِ مَلَكًا يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا، أَتُهُمَّ يَكْتُمُهَا أَوَّلُ».

قوله: (باب) كنا للجميع بغير ترجمة إلا للأصلي فحده، وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه، والراجح إثباته كما أن الراجح حذف باب من الذي قبله، وذلك أن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد إلا بتكلف، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع، وذلك أنه لما قال أولاً «اللهم ربنا» ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع، وذكر فيه قوله صلى الله عليه وسلم: «اللهم ربنا» ولك الحمد استطراد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه، ثم فصل بلفظ «باب» لتكميل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاحتشاد كالقنوت وغيره. وقد وجه الزين بن المنير دخول الأحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل: «اللهم ربنا لك الحمد» فقال: وجه دخول حديث أبي هريرة أن القنوت لما كان مشروعا في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته ولعل ذلك بسبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها انتهى. ولا يخفى ما فيه من التكلف، وقد تعقب من وجه آخر وهو أن الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول: «ربنا» لك الحمد لكن له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصار وهي مذكورة في الأصل، ولم يتعرض لحديث أنس، لكن له أن يقول إنما أورد استطراداً لأجل ذكر المغرب. قال: وأما حديث رفاعه فظاهر في أن الابتداء الذي تشابه فيه الفضيلة إنما كان لزيادة قول الرجل، لكن لما كانت الزيادة للمذكورة صفة في التحميد جارية مجرى التأكيد له تبيين جمل الأصل سبباً أو سبباً للسبب ثبتت بذلك الفضيلة والله أعلم. وقد ترجم بعضهم له بيباب القنوت ولم أره في شيء من روايته.

قوله: (حدثنا هشام) هو المستوفي هو ابن أبي كبير.

قوله: (عن أبي سلمة) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى حدثني أبو سلمة.

قوله: (لأقرين صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم للمذكورة «لأقرين لكم» وللإسماعيلي: «إني لأقرينكم صلاة يرسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (فكان أبو هريرة إلى أخوه) قيل: المراد من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلوات للمذكورة فإنه موقوف على أبي هريرة، ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شبان عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء، ولأبي داود من رواية الأزاعي عن يحيى «قمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العشاء شهراً» وخبره لمسلم، لكن لا يناهض هذا كونه صلى الله عليه وسلم قمت في غير العشاء، وظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع ولعل هذا هو السر في تعقب المصنف له بحديث أنس إشارة إلى أن القنوت في النافلة لا يختص بصلاة معينة، وامتنع كل التقيد في رواية الأزاعي بشهر لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بئر معونة كما سيأتي في آخر أبواب الوتر، وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلمة في هذا الحديث أن المراد باليومين من كان مأسوراً بمكة، وبالكافرين قرش، وأن مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقيد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدعاء خصوصاً وهي قوله: «اشدد وطأتك على مفسد».

قوله: (في الركعة الأخيرة) في رواية الكشميهني «الأخرة» وسيأتي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلمة أن ذلك كان بعد الركوع، وسيأتي في تفسير آل عمران بيان

الخلاف في مدة الدعاء عليهم والتثنية على أحوال من سمي منهم. وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث عن أبي سلمة وطوله الزهري كما سيأتي بعد باب، وسيأتي في الدعوات بالإسناد الذي ذكره المصنف أتم مما ساقه هنا إن شاء الله تعالى.

قوله: (إسماعيل) هو المعروف بابن عليّة، والإحتشاد كالبصر، وعبد الله بن أبي الأسود نسب إلى جد أبيه، واسم أبي محمد بن حيد.

قوله: (كان القنوت) أي في أول الأمر، واحتج بهذا على أن قول الصحابي كنا نعمل كذا له حكم الرفع وإن لم يقبله زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو قول المحاكم، وقد اتفق الشيوخ على إخراج هذا الحديث في المسند الصحيح وليس فيه تعقيد، وستذكر اختلاف النقل عن أنس في القنوت في علمه من الصلاة وفي أبي الصلوات شرع، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة حيث أورد المصنف بعض ذلك في آخر أبواب الوتر إن شاء الله تعالى.

قوله: (الجمعي) بالخفض وهو صفة لنعيم ولأبيه.

قوله: (عن علي بن يحيى) في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه، والإسناد كله مدنيون، وفيه رواية الأكارب عن الأصاغر لأن نعيماً أكبر منا من علي بن يحيى وأقدم سماعاً، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك والصحابي، هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحسب من خلاد والد علي المذكور في الصحبة لأنه قيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم حنكه لما ولد.

قوله: (فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاحتشاد، وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتفال وهو المعروف، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله: «فلما رفع رأسه» أي فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأنه بعد أن احتشد.

قوله: (قال وجعل) زاد الكشميهني «فرواه» قال ابن بشكوال: هذا الرجل هو رفاعه بن رافع راوي الخبر، ثم استدلل على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتيبة عن رفاعه بن يحيى الزرقى عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قال: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فطست قلت: الحمد لله الحديث، ونورح في تفسيره به لاختلاف سياق السبب والقصة، والجواب أنه لا تمارض بينهما بل يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا مانع أن يكس من نفسه لقصد إغشاء عمله، أو كس عنه لسيان بعض الرواة لاسمه، وأما ما حدا ذلك من الاختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوي اختصراً كما سيئنه، وأفاد بشر من عمر الزهراني في روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب.

قوله: (مباركاً فيه) زاد رفاعه بن يحيى «مباركاً عليه كما يجب ربنا ويرضى» فأما قوله: «مباركاً عليه» فيحتمل أن يكون تأكيداً وهو الظاهر، وقيل الأول: بمعنى الزيادة والثاني: بمعنى البقاء، قال الله تعالى: «وبارك فيها وقدر فيها أقواتها» [فصلت: ١٠] فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به النماء والزيادة لا البقاء لأنه بصدد التنبيه، وقال تعالى: «وباركنا عليه وعلى إسحاق» [الصافات: ١١٣] فهذا يناسب الأنبياء لأن البركة باقية لهم، ولما كان الحمد يناسبه المنان جمعاً، كذا قرره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه. وأما قوله: كما يجب ربنا ويرضى فيه من حسن التوفيق إلى الله تعالى ما هو النهاية في القصد.

قوله: (من المتكلم) زاد رفاعه بن يحيى في الصلاة «فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثالثة فقال رفاعه بن رافع: أنا. قال: كيف قلت؟ فذكره فقال: والذي نفسي بيده الحديث.

قوله: (بعده وللاثنين) فيه رد على من زعم كالجمهوري أن البضع يختص بما دون العشرين.

قوله: (أيهم يكتبها أول) في رواية رفاعه بن يحيى المذكورة «أيهم يصعد بها أول» للطبراني من حديث أبي أيوب «أيهم يرفعه» قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لأنه ظرف قطع من الإخافة، وبالتصديق على الحال انتهى. وأما «أيهم» فروياه بالرفع وهو مبتدأ وخبره يكتبها قاله الطي وغيره تبعاً لأبي البقاء في إصرار قوله تعالى: «فلنقرن أقتلامهم أيهم يكفل مريم» قال: وهو في موضع نصب، والمائل فيه ما دل عليه «فلنقرن» وأني استفهامية، والتقدير مقول فيهم أيهم يكتبها، ويبيح في أيهم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أيهم، وعند سيبويه أي موصولة، والتقدير يتشرون الذي هو

وَقَالَ فِي غَيْرِ وَاقْتِ صَاحِبًا قَدَّمَ فَاذْنًا قِيَامًا ثُمَّ رَفَعَ فَاذْنًا رُكُوعًا ثُمَّ رَفَعَ
رَأْسَهُ فَانْصَبَ فَتَبَّعَهُ قَالَ: لَعَلِّي بِنَا صَلَاةً شَيْخًا هَذَا أَبِي يُرِيدُ.

وَكَانَ أَبُو يُرِيدُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ [الْأَجْوَدَ] اسْتَوَى قَاعًا، ثُمَّ
نَهَضَ. [رواه: ٦٧٧]

قوله: [باب الاطمئنان] كذا للأكثر، وللكشيبي «الطمأنينة» وقد تقدم الكلام
عليها في باب استواء الظهر.

قوله: [وقال أبو حميد] يأتي موصلاً مطولاً في «باب الجلوس في التشهد»
وقوله: «رفع أي من الركوع [فاستوى] أي قائماً كما سيأتي بيانه هناك، وهو ظاهر فيما
ترجم له ووقع في رواية كريمة «جالساً» بعد قوله: «فاستوى» فإن كان محفوظاً حل على
أنه عبر عن الركوع بالجلوس وفيه بعد أو لحل اختلاف أراد إلقاء الاحتفال بالجلوس
بين السجنتين بجامع كون كل منهما غير مقصود لذاته فيطاق الترجمة.

قوله: [بفتح] بفتح الهملة أي بصف. وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت
مختصراً. ورواه عنه حاد بن زيد مطولاً كما سيأتي في «باب المكت في السجنتين» فقال في
أوله «عن أبي إسحاق قال: لا أكر أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي ببناء»
فصرح بوصف أئس لصلاة النبي ﷺ بالرفع، وقوله: «لا أكر» بمهزة معدودة بعد حرف
الضمي ولا مضمومة بعدها ولو خيفة أي لا أقصر. وزاد حاد بن زيد أيضاً «قال ثابت:
تكان أئس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه» وفيه إشعار بأنهم كانوا يخلطون بتطويل
الاحتفال. وقد تقدم حديث أئس وإنكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت.
وقوله: «حتى نقوله بالانصب» وقوله: «قد نسي» أي نسي وجوب الموي إلى السجود
الكرمي، ويعتدل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاته أو ظن أنه وقت القنوت حيث
كان معتدلاً أو وقت التشهد حيث كان جالساً. ووقع عند الإسماعيلي من طريق غندر
عن شعبة «قلنا قد نسي من طول القيام أي لأجل طول قيامه». وحديث البراء تقدم التنبيه
عليه في باب استواء الظهر وقوله: «فريقاً من السواء» فيه إشعار بأن فيها تفاوتاً لكنه لم
يمتد، وهو دل على الطمأنينة في الاحتفال وبين السجنتين لما علم من عاداته من تطويل
الركوع والسجود.

قوله: [وإذا رفع] أي رفعه إذا رفع، وكذا قوله: «فبين السجنتين» أي وجلوسه
بين السجنتين، والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واحتالته وجلوسه متقارب، ولم يقع في
هذه الطريق الاستثناء الذي مر في «باب استواء الظهر» وهو قوله: «فما خلا القيام
والقعود» ووقع في رواية سلم «فوجدت قيامه فرمته فاعتناله» الحديث، وحكى ابن
دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعد لأن توهيم
الرواي الثقة على خلاف الأصل، ثم قال في آخر كلامه: «فليفتقر ذلك من الروايات
ويعتق الاتحاد أو الاختلاف من خارج الحديث» وقد جمعت طرقه فوجدت مداره
على ابن أبي ليلى عن البراء، لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق حلال بن
أبي حديد عنه، ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك، إلا ما زاده
بعض الرواة عن شعبة من الحكم من قوله: «فما خلا القيام والقعود» وإذا جمع بين
الروايتين ظهر من أخذ بالزيادة فهما أن المراد بالقيام المستسنى القيام للقرآن، وكذا
القعود والمراد به القعود للتشهد كما تقدم، قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث يدل على أن
الاحتفال ركن طويل، وحديث أئس يعني الذي قبله أصرح في الدلالة على ذلك، بل هو
نص فيه فلا يفتني العلول عنه لدليل ضعيف وهو قوله: «من يسن فيه تكرير التسيحات
كالركوع والسجود. وجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد، وأيضاً فالذكر
للشروع في الاحتفال أطول من الذكر للشروع في الركوع، فتكرير سبحان ربي العظيم
ثلاثاً محي. قد قوله: «اللهم ربنا ولك الحمد» مما كثيراً طبعاً مباركاً فيه، وقد شرع في
الاحتفال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد
الحذري وعبد الله بن عباس بعد قوله: «حمداً كثيراً طيباً أمل» السموات وملء الأرض
وملأ ما شئت من شيء» بعده زاد في حديث ابن أبي أوفى «اللهم طهرني بالثلاث» وزاد في
حديث الآخرين «أهل التائب والمجد الباع» وقد تقدم في الحديث الذي قبله ترك إنكار النبي
ﷺ على من زاد في الاحتفال ذكراً غير مأثور، ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن
القصير بالذكر خلافاً للمرجح في اللقب، واستدل لذلك أيضاً بمحدث حليفه في مسلم
أنه ﷺ قرأ في ركعة بالقرعة أو غيرها ثم ركب نحواً ما قرأ ثم قام بعد أن قال: «ربنا لك
الحمد» قياماً طويلاً قريباً عما ركع، قال النووي: الجواب عن هذا الحديث صعب،
والأقوى جواز الإطالة بالذكر له وقد أشار الشافعي في الأم إلى عدم البطلان فقال في

يكتبها أول، وأنكر جماعة من البصريين ذلك، ولا تعارض بين روايتي يكتبها ويصعد بها
لأنه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير المخطئة،
ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً «إن لله ملائكة يطوفون في الطرق
يلتصون أهل الذكر» الحديث، الحديث، واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير المخطئة،
وقد استشكل تأخير رفاعة إجابة النبي ﷺ حين كرر سؤاله ثلاثاً مع أن إجابته واجبة
عليه، بل وعلى كل من سمع رفاعة، فإنه لم يسأل للتكلم وحده. وأوجب بأنه لما لم يمين
واحداً يمينه لم يمين المبادرة بالجواب من التكلم ولا من واحد يمينه، فكأنهم انتظروا
بعضهم لبعض، وحملهم على ذلك خشية أن يبدو في حق شيء غناً منهم أنه انصاع فيما
فعل، ووجوا أن يقع المفرد عنه. وكأنه ﷺ لما رأى سكوتهم فهم ذلك فرفعهم أنه لم يقل
بأساً، ويدل على ذلك أن في رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاعة بن يحيى عند ابن قتيب
قال رفاعة: «فوجدت أبي خرجت من مالي وأني لم أشهد مع النبي ﷺ تلك الصلاة»
والأبي داود من حديث عامر بن ربيعة قال: «من القائل بالكلمة؟ فإنه لم يقل بأساً. قال:
أنا قلنا، لم أرد به إلا الخير» والطبراني من حديث أبي أيوب «فصكت الرجل وروى أنه
قد هجم من رسول الله ﷺ على شيء كرهه. قال: من هو؟ فإنه لم يقل إلا صواباً. قال
الرجل: أنا يا رسول الله قلنا، أرحب بها لغيره ويعتدل أيضاً أن يكون للصلوات من رفعه
يمينه إما لإقبالهم على صلاتهم، وإما لكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حلقهم
والمرع عنه هو ما تقدمناه والحكمة في سؤاله ﷺ له «من قال أن تعلم الصائمين كلامه
فيقولوا مثله. واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير خلاف
للمأثور، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه، وعلى أن العاطس
في الصلاة يحمده الله بذكر كرامته، وإن للغسل بالصلاة لا يمين عليه تشيبت العاطس
وعلى تطويل الاحتفال بالذكر كما سيأتي البحث فيه في «باب الذي بعده». واستنبط منه
ابن بطال جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام، وتعليق الزين بن لثري بأن سماعه ﷺ
لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ، وفي هذا التصيب نظره، لأن
غرض ابن بطال إثبات جواز الرفع في الجملة، وقد سبق إليه ابن عبد البر واستدل له
بإجماعهم على أن الكلام الأجنبي يطال صوته الصلاة ولو كان سرّاً، قال: «وتكلم الكلام
للشروع في الصلاة لا يطاله ولو كان جهراً». وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في «باب
من أسمع الناس تكبير الإمام».

[فائدة]: قيل للحكمة في اختصاص العدد المذكور من الملائكة بهذا الذكر أن عدد
حروفه مطابق للعدد المذكور، فإن البضع من الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور ثلاثة
وثلاثون حرفاً، ويكر على هذا الزيادة المخطئة في رواية رفاعة بن يحيى وهي قوله:
«مباركاً عليه كما يجب ربنا ويوسى» بناء على أن الفضة واحدة. ويمكن أن يقال: لتيسار
إليه هو التاء الزائد على المعتاد وهو من قوله: «حمداً كثيراً إلخ» دون قوله: «مباركاً عليه»
فإنه كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفاً، وأما ما وقع عند مسلم من حديث
أئس: «لقد رأيت أبي عشر ملكاً يبتعدونني» في حديث أبي أيوب عند الطبراني «ثلاثة
عشر» فهو مطابق للعدد الكلمات المذكورة في سياق رفاعة بن يحيى ولمعدها أيضاً في
سياق حديث الباب لكن على اصطلاح النحاة. والله أعلم.

١٢٧ - باب الاطمئنان حين يرفع رأسه من الركوع

وقال أبو حميد: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَوَى جَالِسًا، حَتَّى يَمُودَ كُلُّ قَعَارٍ
مَكَانَةٍ. [رواه: ٨٢٨].

٨٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَابِطٍ قَالَ: كَانَ أَنَسُ
يُنْفِثُ لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يَهْتَلِي، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكُوعِ قَامَ حَتَّى
تَقُولَ لَدُنْ نَسِي. [وهو: ٨٢١. أخرجه مسلم: ٤٧٢، مطروك: ٤٧٣، بطول فيه إطلاق]

٨٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي
لَيْلَى، عَنْ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ، وَسُجُودُهُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ
الرَّكُوعِ، وَتَيْنِ السُّجُودَيْنِ قُرْبًا مِنَ السَّوَاءِ. [رواه: ٧٩٢. أخرجه مسلم: ٤٧١]

٨٠٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَرِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ،
عَنْ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْخُرَيْثِ يُرِيدُ كَيْفَ كَانَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ،

وَعَلَّاهُ ابْنُ أَبِي رَيْحَةَ، وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُعْزِرٍ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ مَبِينٌ كَسَبِي يُونُسَ. «وَأَمَّا الشَّارِقُ يُونُسُ بْنُ مُضَرٍّ مُصَافِقُونَ لَهُ» - رحمه الله - ١٠٠٦، ٢٩٧٣، ٤٣٣٨٦، ٤٥٦٠، ٤٥٩٨، ٤٦٠٠، ٤٦٩٣، ٦٩٤٠، ٦٩٤٠، أخرجه مسلم: ٦٧٥.

٨٠٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، غَيْرُ مَرَّةٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قُرَيْبٍ - وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: مِنْ قُرَيْبٍ - فَجِئْتُ حَيْثُ فِيهِ الْإِيْمَنُ، فَحَدَّثَنَا عَلَيْهِ نَعْوَدُهُ، فَخَضَعْتُ الصَّلَاةَ، فَهَلَلْتُ بِهَا قَائِدًا وَقَدَمْنَا - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: مَتَابًا قُضُوًا - فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِنْسَانُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ كَفَّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ قَارَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ قَارَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ لَسَجَدُوا».

قَالَ سُفْيَانُ: كَلَّا جَاءَ بِهِ مَقْمُورٌ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَقَدْ خَطَبَ.

كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَكَ الْحَمْدُ. خَطَبْتُ مِنْ فِيهِ الْإِيْمَنُ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَنَا عِنْدَهُ: فَجِئْتُ سَأَلُهُ الْإِيْمَنُ، رِجَاح: ٣٧٨.

أخرجه مسلم: ٤١١

قوله: (باب يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ) قال ابن التين: رواه بالفتح وضبطه بعضهم بالضم والفتح أرجح، ووقع في روايته بالوجهين.

قوله: (كان ابن عمر إلخ) وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراودي عن عبد الله بن عمر عن نافع بهذا زاد في آخره: «ويقول: كان النبي ﷺ يفعل ذلك» قال البيهقي: كذا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا وهماً، يعني رفعه. قال: والمخطوط ما اخترا. ثم أخرج من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «إذا سجد أحدكم فليضع يديه، وإذا رفع فليرفعهما» - اهـ - ولقال ابن يقول: هذا الموقف غير المرفوع، فإن الأول في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في إثبات وضع اليدين في الجبهة، واستشكل لإيراد هذا الأثر في هذه الترجمة، وأجاب الذين بنى المنبر بما حاصله، إنه لا ذكر صفة لشكل إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية، وقال آخرون: أراد بالترجمة وصف حال لموي من فعال ومقال - اهـ - والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة، فهو مترجم به لا مترجم له، والترجمة قد تكون مفسرة لجملة الحديث وهذا منها، وهذه من المسائل المختلف فيها. قال مالك: هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة، وبه قال الأوزاعي، وفي حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن، وعورض بمحدث عنه أخرجه الطحاوي، وقد روى الأثر حميد أبي هريرة «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه، ولا يرك بركه الفحل» ولكن إسناده ضعيف. وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبته ثم يديه، وفي حديث في السنن أيضاً عن وائل بن حجر قال الخطابي: هذا أصح من حديث أبي هريرة، ومن ثم قال النووي: لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة - اهـ - وعن مالك واحد رواية بالتخير، وأدعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحيث سجد قال: «كنا نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين»، وهذا لو صح لكان قاطعاً للنزاع، لكنه من أفراد إيراهايم بن إسحاق بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان. وقال الطحاوي: مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الانحطاط ورفعه قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لاختلافهم على تقديم اليدين عليها في الرفع. وأبدى الذين بنى المنبر لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض من جبهته ويمتصم بتقديمهما على إيلاهم ركبته إذا جثا عليهما. والله أعلم.

قوله: (أن أبا هريرة كان يكره) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري «حين استخلفه مروان على المدينة».

قوله: (لم يقول) الله أكبر حين يهوي ساجداً) فيه أن التكبير ذكر المهي، فينتدب به من حين يشرع في لموي بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجداً.

قوله: (لم يكر حين يقوم من الجلوس في الاتنين) فيه أنه يسرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول، خلافاً لمن قال إنه لا يكر حتى يستوي.

ترجمة «كيف القيام من الركوع»: ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساعياً وهو لا ينوي به القنوت كرهت له ذلك ولا إضافة إلى آخر كلامه في ذلك. فالعجب من يصحح مع هذا بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال، وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل انتضت المرواة معترض بأن معنى المرواة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان لما ليس منها، وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها والله أعلم. وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله: «قريباً من السجدة» ليس أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت قريباً متصلة فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصافات وثبت في السنن عن أنس أنهم حزروا في السجود قدر عشر تسيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصافات اقتصر على دون العشر، وأقله كما ورد في السنن أيضاً ثلاث تسيحات.

قوله: (كان مالك بن الحويرث) في رواية الكشيبي «قام» والأول يشعر بتكرير ذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في «باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم» ويأتي بقية الكلام عليه في «باب لكث بين السجدتين».

قوله: (فانصت) في رواية الكشيبي بهزرة مقطوعة وآخره مثناة خفيفة. وللباقين بالغف موصولة وآخره موحدة مشددة، وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالثناة المشددة بدل الموحدة، ووجهه بأن أصله انصوت فأبدل من الواو تاء ثم أدمجت إحدى التامتين في الآخرى، وقياس لإحلاله إنصات تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلب ألفاً، قال: ومعنى إنصات استوت قائمه بعد الانحناء كأنه أقبل فباه، قال الشاعر:

ومعرو بن دهمان الحنيفة عاشها وتسمين عاماً ثم قوم فانصاتا
وعاد سواد الرأس بعد إياضها وعادوه شرخ الشباب الذي فاتا

اهـ وعرف بهذا أن من تقل عن ابن التين وهو السفاقيسي أنه ضبطه بتشديد الموحدة فقد صحف، ومعنى رواية الكشيبي أنصت أي سكت فلم يكر للهي في الحال، قال بعضهم: وفيه نظر، والأوجه أن يقال هو كتابة عن سكوت أعضائه، عبر عن عدم حركتها بالإنصات وذلك دال على الطمأنينة. وأما الرواية المشهورة بالموحدة المشددة انقل من الصب كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب، ووقع عند الإسماعيلي «فانصت قائماً» وهي أوضح من الجميع.

قوله: (هنية) أي قليلاً، وقد تقدم ضبطها في «باب ما يقول بعد التكبير».

قوله: (صلاة شيخنا هذا أبي يزيد) هو عمرو بن سلمة الجرمي، واختلف في ضبط كنيته، ووقع هنا للتكرار بالتحانية والزاي، وعند الحموي وكرمة بالموحدة والراء مصفراً وكذا ضبطه مسلم في الكنى، وقال عبد الغني بن سعيد لم أسمع من أحد إلا بالزاي لكن مسلم أعلم. والله أعلم.

١٢٨- باب يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ

وقال نافع: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

٨٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْخَوَّارِ بْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَكْبُرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا، فِي يَمِينٍ وَغَيْرِهَا، فَيَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرُكِعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، حِينَ يَهْوِي سَاجِداً، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْاَتْنَيْنِ، وَيَقْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، حَتَّى يَرْفَعُ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَفْرُحُكُمْ حَتَّى بِعَلَاةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ هَلَاوُ لَصَلَاتِهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا. (راجع: ٧٨٥، أخرجه مسلم: ٣٩٧)

٨٠٤- قال: وقال أبو هريرة رضي الله عنه: «وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». يَدْعُو لِرُجَالِهِ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ،

قائماً، وسيأتي في باب مفرد بعد بضعة عشر باباً.

الصَّوْرَاتِ بَيْنَ ظَهْرَيْنِ جَهَنَّمَ، لَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ الرَّسْلِ بِأَمْرِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يُؤْتِيهِ أَحَدٌ إِلَّا الرَّسْلَ، وَكَلَامُ الرَّسْلِ يُؤْتِيهِ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَلِي جَهَنَّمَ كَلَابِيبُ، يَقُولُ ذَوَاتُ السُّفْعَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ ذَوَاتَ السُّفْعَانِ؟ هـ. قالوا: نَعَمْ.

قال: هـ. لَأَنْهَا يَقُولُ ذَوَاتُ السُّفْعَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْظُمُ قَنْدَرٍ عَطِيفًا إِلَّا اللَّهُ، تَخَلَّفَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُؤَيِّقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّقُ ثُمَّ يَنْجُو.

حَتَّى إِذَا رَأَى اللَّهُ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللَّهَ الْمَلَكَةَ: أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ كَانَ يَمْنَهُ اللَّهُ، فَيَخْرُجُونَهُمْ وَيَقْرَأُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرِ السُّجُودِ.

فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ مَنْ أَتَى تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرِ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا فَحَسَبَ عَلَيْهِمْ مَا عَمِلُوا، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَبَيَّنَتِ الْحِجَةُ فِي حَبِيلِ السَّلَى.

ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَتَقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، فَيَقْبَلُ بِوَجْهِهِ قَبْلَ النَّارِ.

فَيَقُولُ: يَا رَبِّ احْشَرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، قَدْ فَتَشَيْتُ وَجْهَهَا، وَاحْشَرِفِي ذِكْرَهَا، فَيَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ أَنْ تَمْلِكَ ذَلِكَ بَلْ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، فَيُخْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِثَاقٍ، فَيَحْشَرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ.

لَئِنْ أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ، رَأَى بَهْجَتَهَا مَنَعَتْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُنَتْ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدْ فَتَشَيْتُ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَطْعِمْتَ الْفُهُودَ وَالْمِثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَحَقُّ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ لِمَا عَسَيْتَ أَنْ أَطْعِمْتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُخْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِثَاقٍ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ.

لَئِنْ بَلَغَ بَابَهَا، فَرَأَى ذَهْرَهَا، وَمَا فِيهَا مِنَ النُّعْرَةِ وَالسَّرُورِ، فَيَسْكُنُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُنَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ ادْخُلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: وَتَحْتَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْنَىكَ أَلَيْسَ قَدْ أَطْعِمْتَ الْفُهُودَ وَالْمِثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أَطْعِمْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَخْطِئِي أَحَقُّ خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ غَرْ وَجَلَّ وَبُشَّةً، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: تَنْتَ، فَيَمْنَى حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ امْتِنَانُهُ، قَالَ اللَّهُ غَرْ وَجَلَّ: مِنْ كَذَا وَكَذَا، أَقْبَلَ لَذِكْرُهُ رَبَّهُ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ نَعَمْ هـ.

قال أبو سعيد الغُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هـ. قال الله لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ امْتِنَانٍ هـ.

قال أبو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَحْظَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلَهُ: هـ. لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ نَعَمْ هـ.

قال أبو سعيد: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: هـ. ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ امْتِنَانٍ هـ. [انظر: ١٣٧٣، ٧٤٣٧، وانظر في الإيمان والنور، باب: ١٢. أخرجه مسلم: ١٨٢]

قوله: (باب فضل السجود) أورد فيه حديث أبي هريرة في صفة البحث والشفاع، والمقصود منه هنا قوله: «ورحم الله على النار أن تأكل آثار السجود» وقد أورد بهتمامه أيضاً في أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق وبأثر الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء تعالى، مع ذكر اختلاف الفاظ روايته. واختلف في المراد بقوله: «آثار

قوله: (إن كانت هذه لصلاته) قال أبو حادو: هذا الكلام يزيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين، يعني مرسلاً. قلت: وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري، لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري روجه أيضاً من أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة، ويؤيد ذلك ما تقدم في باب التكبير إذا قام من السجدة من طريق حنبل عن الزهري فإنه صريح في أن الصفة المذكورة مرفوعة إلى النبي ﷺ.

قوله: (قالا) يعني أبا بكر بن عبد الرحمن وأباً سلمة للذكورين، وهو موصول بالإسناد المذكور إليهما، والكلام على لائق المذكور يأتي في تفسير آي عمران إن شاء الله تعالى، وإنما ذكره هنا استطراداً. وقد أوردته مختصراً في الباب الذي ذكر فيه ما يقول في الاعتدال، واستدل به على أن حصل القنوت بعد الرفع من الركوع، وعلى أن نسبة الرجال بأسمائهم فيما يديهم وعليهم لا تعد الصلاة.

قوله: (عن فرس ورعاً قال سفیان هو هو ابن عيينة - من فرس) فيه إشعار بتبث علي بن عبد الله وموافقة على الإتيان بلفظ الحديث، وقد تقدم الكلام عليه في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، وإن قوله: «فجشش» أي غشش، ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعم عن ابن عيينة بلفظ «فجشش أو غشش» على الشكل.

قوله: (كلما جاء به مصعب) اقتال هو سفیان، والقول له علي، وحمزة الاستفهام قبل كلما مقدرة.

قوله: (قلت نعم) كان مستند علي في ذلك رواية عبد الرزاق عن مصعب فإنه من مشايخه، بخلاف مصعب فإنه لم يدركه، وإنما يسري عنه بواسطة. وكلام الكرماني يومه خلاف ذلك.

قوله: (قال لقد حفظ) أي حفظاً جيداً، وفيه إشعار بقوة حفظ سفیان بحيث يستجيد حفظ مصعب إذا وافقه، وقوله: «كذا قال الزهري» ولك الحمد فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهري لم يذكر الواو في ذلك الحمد وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهري كما تقدم في باب إيجاب التكبير.

قوله: (حفظت) في رواية ابن عساكر و«حفظت» بزيادة واو وهي أوضح، وقوله: «من شقه الأيمن الخ» فيه إشارة إلى ما ذكرناه من جسوة ضبط سفیان، لأن ابن جريج سمعه منهم عن الزهري بلفظ «شقه» فحلت به عن الزهري بلفظ «ساقه» وهي أخص من شقه، لكن هذا محمول على أن ابن جريج عرف من الزهري في وقت آخر أن الذي غشش هو ساقه لبعد أن يكون نسي هذه الكلمة في هذه المدة السيرة وقد تقدمنا الدلالة على ذلك في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، وقوله: «فولما عنده قال الكرماني: هو معطوف على مقدر أو جملة حالية من فاعل قال مقدراً، إذ تقديره قال الزهري ولما عنده، ويجتمل أن يكون هو مقول سفیان، والضمير لابن جريج. قلت: وهذا القرب إلى الصواب، ومقول ابن جريج هو «فجشش الخ» والله أعلم.

١٢٩ - باب فضل السجود

٨٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُجَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الشَّيْبِ، وَعُظَاءُ بْنُ نُبَيْدٍ الْيَمَنِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رُشَاءَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: هـ. هَلْ تَمَارُونُ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَلَيْسَ قُوَّةُ سَحَابٍ؟ هـ. قالوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ.

قال: هـ. هَلْ تَمَارُونُ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ قُوَّتَهَا سَحَابٍ؟ هـ. قالوا: لَا.

قال: هـ. فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَخْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُونَ: مَنْ كَانَ يَمْنَهُ شَيْئاً فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوْاعِثَ،

وَيَتَّبِعُ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مَنَافِقُهَا، قِيَابِهِمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: أَنَا رَبُّكُمْ، يَقُولُونَ هَذَا مَكَانًا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبَّنَا، لِإِذَا جَاءَ رَبَّنَا عَرَفَافًا.

قِيَابِهِمُ اللَّهُ يَقُولُونَ: أَنَا رَبُّكُمْ، يَقُولُونَ: أَنْتَ رَبَّنَا، فَيَذْغُوهُمْ فَيَضْرِبُ

السجود قبل يلى الأعضاء السبعة الأتي ذكرها في حديث ابن عباس قريباً وهذا هو الظاهر، وقال عياض: المراد الجبهة خاصة، ويؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخر «أن قوماً يخرجون من النار يخرجون فيها إلا دارات وجوههم» فإن ظاهر هذه الرواية يخص المعموم الذي في الأولى.

١٣٠ - باب يُنْذِي صَبَّغَهُ وَيَجَالِي فِي السُّجُودِ

٨٠٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بَحْتِةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَثْلُوَ يَتَأَنَّ لِعَلَّاهُ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ نَحْوَهُ. [رابع: ٣٩٠. أخرجه مسلم:

[٤٩٥]

قوله: (باب يهدي صبه) بفتح المعجمة وسكون الواحدة تنبيه صبيح وهو وسط العنق من داخل وقيل هو لحمة تحت الإبط.

قوله: (عن جعفر) هو ابن ربيعة، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرس، والإسناد كله بصريون.

قوله: (فرج بين يديه) أي غي كل يد عن الجنب الذي يليها، قال القرطبي: الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخفف بها اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا وجهه، ولا يتأذى بملاحة الأرض، وقال غيره: هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض مع مغاييرته لهيئة الكسلان، وقال ناصب الدين بن المنير في الحاشية: الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد، ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده، وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر بإسناد صحيح أنه قال: «لا تفتش إفتراش السبع، وادغم على راحتك وأبد ضبعك»، فإذا فعلت ذلك مسجد كل عضو منك، ولمسلم من حديث عائشة: «نهى النبي ﷺ أن يفتش الرجل فراجه إفتراش السبع» وأخرج الترمذي وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم «صليت مع النبي ﷺ فكتفت أنظر إلى عفتي يبطي إذا سجد، ولابن خزيمة من أبي هريرة رفعه «إذا سجد أحكمك فلا يفتش فراجه إفتراش الكلب، وليضم فخذه»، وللحاكم من حديث ابن عباس نحو حديث عبد الله بن أرقم، وعنه هند الحاکم «كان النبي ﷺ إذا سجد يرى وضع يبطي» وله من حديثه ولمسلم من حديث البراء رفعه «إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك» وهذه الأحاديث مع حديث ميمونة عند مسلم «كان النبي ﷺ يجافي يديه، فلو أن بهيمة أرادت أن تمر لمرت» مع حديث ابن عبيدة الملقب هنا ظاهراً وجوب التفرج المذكور، لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة «شكا أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا افترجوا فقال: استميتوا بالركب» وترجم له «الرخصة في ذلك» أي في ترك التفرج، قال ابن عجلان أحد رواة: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعباه، وقد أخرج الترمذي الحديث المذكور ولم يقع في روايته «إذا افترجوا» فترجم له «ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود» فجعل عمل الاستماتة بالركب لمن يرفع من السجود طالباً للقيام، واللفظ محتمل ما قال، لكن الزيادة التي أخرجها أبو داود تعين المراد، وقال ابن التين: فيه دليل على أنه لم يكن عليه قميص لاكتشاف يبطيه، وتعب باحتمال أن يكون القميص واسع الأكمام، وقد روى الترمذي في «الشمال» عن أم سلمة قالت: «كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ القميص» أو أراد الراوي أن موضع يباطيهما لم يكن عليه ثوب لرئي قاله القرطبي، واستدل به على أن يبطيه ﷺ لم يكن عليهما شعر، وفيه نظر فقد حكى الحب الطبري في الاستسقام من الأحكام له أن من خصائصه ﷺ أن لا يلبس من جميع الناس متغير اللون غيره، واستدل بإطلاقه على استحباب التفرج في الركوع أيضاً، وفيه نظر لأن في رواية قتبية بن بكر بن مضر التثنية بالسجود، وأخرجه المصنف في المناقب، والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها.

قوله: (وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه) وصله مسلم من طريقه بلفظ «كان إذا سجد فرج يديه عن يبطيه حتى إنه لآرى يباطيه يبطيه».

(تصيه): تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترجمتين

١٣١ - باب يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

قَالَ أَبُو حَمْدٍ السَّاعِدِيُّ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [رابع: ٨٢٨.

قوله: (باب يستقبل القبلة بأطراف رجليه) قاله أبو حميد) يأتي موصولاً في «باب سنة الجلوس في التشهد» قريباً وأنه ورد في صفة السجود «قال الزين بن المنير: المراد أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعان فيستقبل بظهور قدميه القبلة، قال آخوه: ومن ثم ندب ضم الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت رؤوس بعضها عن القبلة.

١٣٢ - باب إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

٨٠٨ - حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُهْدِيٌّ، بْنُ مُهْمُونٍ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ خَلِيفَةَ: رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ خَلِيفَةُ: مَا صَنَعْتَ، قَالَ: وَاحِشِيَةَ قَالَ: وَلَوْ مُتَ مُتًا عَلَى غَيْرِ سُنَّةٍ مُخْتَلَةٍ. [رابع: ٣٨٩.

قوله: (باب إذا لم يتم سجوده) أورد فيه حديث خديفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب إذا لم يتم الركوع».

١٣٣ - باب السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ

٨٠٩ - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُسْجَدَ عَلَى سَبْعَةِ أَغْضَاءَ، وَلَا تُكْفَ شَعْرًا وَلَا قُبْرًا: الْعُنُقُ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ. [نظر: ٨١٠، ٨١٢، ٨١٥، ٨١٦. أخرجه مسلم: ٤٩٠.

٨١٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَمْرُو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَرْنَا أَنْ تُسْجَدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، وَلَا تُكْفَ قُبْرًا وَلَا شَعْرًا». [رابع: ٨٠٩. أخرجه مسلم: ٤٩٠.

٨١١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزْدَةَ الْمُطْعَمِيِّ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ، قَالَ: كُنَّا نَعْلَمُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ حِمْدَهُ». لَمْ يُحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ، حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَنْبَهُ عَلَى الْأَرْضِ. [رابع: ٦٩٠. أخرجه مسلم: ٤٧٤.

قوله: (باب السجود على سبعة أعظم) لفظ المتن الذي أوردته في هذا الباب «على سبعة أعضاء» لكنه أشار بذلك إلى لفظ الرواية الأخرى، وقد أوردنا من وجه آخر في الباب الذي يليه، قال ابن دقيق العيد: يسمى كل واحد عظماً باعتبار الجملة وإن اشتمل كل واحد على عظام، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها.

قوله: (سفیان) هو الثوري.

قوله: (أمر النبي صلى الله عليه وسلم) هو بضم الهجمة في جميع الروايات بالبناء لما لم يسم فاعله، والمراد به الله جل جلاله، قال البيضاوي: حرف ذلك بالعرف، وذلك يقتضي الرجوع، قيل: وفيه نظر لأنه ليس فيه صيغة فعل. ولما كان هذا السياق يحتل الخصوصية عقب المصنف بلفظ آخر دال على أنه لغوم الأمة، وهو من رواية شعبة عن عمرو بن دينار أيضاً بلفظ «إن النبي ﷺ قال: أمرنا» وعرف بهذا أن ابن عباس تلقاه عن النبي ﷺ إما سماعاً منه وإما بلغاً عنه، وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ «إذا سجد العبد مسجد معه سبعة أرباب» الحديث، وهذا يرجع أن النون في أمرنا نون الجمع، والأرباب بالجمع يجب أن يكون أوله وإسكان ثانيه وهو العضو، ويحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضي الله عنه.

قوله: (ولا يكف شعراً ولا قوباً) جملة معترضة بين الجميل وهو قوله: «سبعة

١٣٤ - باب السجود على الأنف

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيَّرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَطْغَمَ، عَلَى الْفَجْهَةِ - وَأَشَارَ يَدَيْهِ عَلَى أَنْفِهِ - الْهَيْتَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا تَكُنِ الْفَيْبَ وَالشَّعْرَ». [رواه: ٨٠٩. أخرجه مسلم: ٤٩٠]

قوله: (باب السجود على الأنف) أورد فيه حديث ابن عباس من جهة وهيب وهو ابن خالد (عن عبد الله بن طائوس عن أبيه) وقد أسلفنا الكلام عليه قبل.
قوله فيه: (على سبعة أطغم، على الفجبهة، قال الكرماني: «على» الثانية بدل من الأولى التي في حكم الطرح، أو الأولى متعلقة بنحو حاصل أي أسجد على الجبهة حال كون السجود على سبعة أعضاء.

١٣٥ - باب السجود على الأنف، والسجود على الطين

٨١٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى الْبُخْلِ تَحْدُثُ؟ فَخَرَجَ، فَقَالَ: قُلْتُ: مَا سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ الْقُنُوزِ قَالَ: اخْشَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ وَاخْشَعُا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جَنَابِلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَّاكَ، فَاخْشَعُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ فَاخْشَعُا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جَنَابِلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَّاكَ، فَأَمِ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيئًا، صَبِيحَةَ عَشْرَيْنِ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اخْشَعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا جَمَعَ، فَإِنِّي أَرَيْتُ ثَلَاثَةَ الْقُنُوزِ، وَأَنِّي نَسِيتُهَا، وَأَنَّى لِي الْعَشْرُ الْأَوَّلِيُّ، لِي وَتِي، وَأَنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي اسْتَجِدُّ فِي طِينٍ وَمَاءٍ. وَكَأَنِّي سَقَفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَةُ الْبُخْلِ، وَمَا نَزَى فِي السَّمَاءِ خَيْثًا، فَجَاءَتْ قُرْعَةٌ فَأَمْرَطُوا، فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ وَالْمَاءِ، عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْكَبَيْهِ، تَصْلِيْقُ رُؤُوسَهُ». [رواه: ٦٦٩. أخرجه مسلم: ١١٦٧]

قوله: (باب السجود على الأنف في الطين) كذا للأكثر، وللمستعمل السجود على الأنف والسجود على الطين؛ والأول أنسب لثلاث بلازم التكرار، وهذه الترجمة أنخص من التي قبلها، وكأنه يشير إلى تأكيد أمر السجود على الأنف بأنه لم يترك مع وجود علم الطين الذي أثر فيه، ولا حجة فيه لمن استدلل به على جواز الاكتفاء بالأنف لأن في سبيله أنه سجد على جبهته وأرنبته، فوضع أنه إنما قصد بالترجمة ما قلناه وهو دال على وجوب السجود عليها ولولا ذلك لصانعهما عن لوث الطين قاله الخطابي، وفيه نظر. وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جبهة الساجد من غبار الأرض ونحوه، وسنذكر بقية مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

١٣٦ - باب عقد الثياب وشدها

وَمَنْ ضَمَّ رَأْسَهُ تَوْبَةً، إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ.

٨١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَصُفُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَالِفُو أَرْوَاحِهِمْ مِنَ الصُّغَرَى عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنَّاسِ: «لَا تَوْفَّقَنَّ رُؤُوسَكُمْ، حَتَّى يَسُودِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا». [رواه: ٣٦٢. أخرجه مسلم: ٤٤١]

قوله: (باب عقد الثياب وشدها، ومن ضم رأسه إليه توبه إذا خاف أن تتكشف عورته) كأنه يشير إلى أن النبي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب، ووجه إدخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقدها لا مع إرسالها وسدّها، وإشار إلى ذلك ابن المنير.

أعضائه والمسر وهو قوله: «الجبهة الخ» وذكره بعد باب من وجه آخر بلفظ «ولا تكشف الثياب والشعر» والكشف بمثابة في آخره هو الضم وهو بمعنى الكشف، والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره، وظاهره يقتضي أن انتهى عنه في حال الصلاة وإليه جنح المأدبي، وترجم المصنف بعد قليل: «باب لا يكف ثوبه في الصلاة» وهي تهد ذلك، ورده مباحث بأنه خلاف ما عليه الجمهور، فإنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها، وانفقوا على أنه لا يفسد الصلاة لكن حكى ابن المنير عن الحسن وجوب الإعادة، قيل: والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه للكبر.

قوله: «(الجبهة) زاد في رواية ابن طائوس عن أبيه في الباب الذي يليه فواشأر يده على أنفه كأنه ضمن أشار معنى أمر بتشديد الراء فلذلك عدله بعلی دون لي، ووقع في المدة بلفظ «إلى» وهي في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النسائي من طريق سفيان بن حيين عن ابن طائوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره «قال ابن طائوس: ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال: هذا واحد فلهذه رواية مفسدة قال القرطبي: هذا بدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع، وقال ابن دقيق العيد قيل: معناه أنهما جعلتا كعضو واحد ولا تكتلت الأعضاء ثمانية، قال: وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكفى بالسجود على الأنف كما يكفى بالسجود على بعض الجبهة، وقد احتج بهذا لأي حقيقة في الاكتفاء بالسجود على الأنف، قال: ولحق أن مثل هذا لا يمارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنها كعضو واحد فلذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الأمر، وأيضاً فإن الإشارة قد لا تعين للمشار إليه فإنها إما تتعلق بالجبهة لأجل العبادة، فإذا تقارب ما في الجبهة أمكن أن لا يمين للمشار إليه فينبأ، وأما العبارة فإنها معينة لما وضعت لما تقتضيه أولى انتهى. وما ذكره من جواز الاكتفاء على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية، وكأنه أخذ من قول الشافعي في «الألم إن الاكتفاء على بعض الجبهة يكره، وقد أزهيم بعض الحديث بما تقدم، ونقل ابن المنير إجماع الصحابة على أنه لا يجوز السجود على الأنف وحده، ودفع الجمهور إلى أنه يجوز على الجبهة وحدها، وعن الأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن حبيب من المالكية وغيرهم يجب أن يجمعها وهو قول للشافعي أيضاً.

قوله: «(والهليلين) قال ابن دقيق العيد: المراد بهما الكفان لئلا يدخل تحت المنهي عنه من اقتراض السبع والكلب انتهى. ووقع بلفظ «الكفني» في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عند مسلم.

قوله: «(والرجلين) في رواية ابن طائوس المذكورة «وأطراف القدمين» وهو مبین للمراد من الرجلين، وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بيابه، قال ابن دقيق العيد: ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء. واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بمحدث المسمى صلاته حيث قال فيه فوهكم جبهته قال: وهذا غايته أنه مفهوم لقب، والمطروق مقدم عليه، وليس هو من باب تخصيص المصوم. قال: وأضعف من هذا استدلالهم بمحدث مسند وجهي فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه إحصار السجود فيه، وأضعف من قولهم إن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة بقباس شهبي كان يقال: أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها. قال: وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يجزئ فيه من كشف العورته وأما علم وجوب كشف القدمين فللدليل لطيف هو أن الشارع وقت المسح على الخف بمدة تقع فيها الصلاة بالخف، فلو يجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المكتسبي لتفرض الطهارة فينبطل الصلاة انتهى، وفيه نظر فللمخالف أن يقول: يخفى لا يمس الخف لأجل الرخصة. وأما كشف اليدين فقد تقدم البحث فيه في «باب السجود على الثوب في شدة الحر» قيل أبواب استقبال القبلة، وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف، ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع، وقد تقدم الكلام عليه في «باب متى يسجد من خلف الإمام» ومراده من هنا قوله في آخره: «حتى يضع جبهته على الأرض» قال الكرماني: وساميته للترجمة من حيث أن العادة أن وضع الجبهة إنما هو باستمالة الأعظم الستة غالباً انتهى. والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالاقتصار على الجبهة هكذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة، بل الاكتفاء على ذكر الجبهة إما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن، فليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره. وقيل: أراد أن بين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للندب، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث، والأول الأقرب بصرفه.

قوله: (عن أبي حازم) هو ابن دينار، وقد تقدم في باب إذا كان الثوب شبيهاً في أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال: «حدثني أبو حازم» وقد تقدم الكلام على فوائد المتن هناك.

١٣٧- باب لا يَكْفُ شَعْرًا

٨١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّمَّانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ غَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَظْفَرٍ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ وَلَا شَعْرُهُ. [رواه: ٨٠٩. أخرجه مسلم: ٤٩٠]

قوله: (باب لا يَكْفُ شَعْرًا) أي المصلي، ويكف شيطانه في روايته بضم الفاء وهو الراجح، ويبرز الفتح، والمراد بالشعر شعر الرأس، ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس إذا لم يكف أو يلف، وجاء في حكمة النسي عن ذلك أن غزوة الشعر يعقد فيها الشيطان حالة الصلاة. وفي سنن أبي داود بإسناد جيد «أن أبا رافع رأى الحسن بن علي يصلي قد غرز صغيرته في قنائه فحلها وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ذلك مقعد الشيطان» وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى قبل ثلاثة أبواب.

١٣٨- باب لا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ

٨١٦- حَدَّثَنَا غُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّادٍ، عَنْ غَمْرُو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَرَأْتَ أَنْ تَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، لَا يَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا». [رواه: ٨٠٩. أخرجه مسلم: ٤٩٠]

قوله: (باب لا يَكْفُ ثوبه في الصلاة) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وقد تقدم ما فيه

١٣٩- باب التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

٨١٧- حَدَّثَنَا مُسْنَدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُنْصُورٌ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ. [رواه: ٧٩٤. أخرجه مسلم: ٤٨٤]

قوله: (باب التسبيح والدعاء في السجود) تقدم الكلام على هذه الترجمة في باب الدعاء في الركوع.

قوله: (يحيى) هو القطان، وسفيان هو الثوري.

قوله: (يكبر أن يقول) كذا في رواية منصور وقد بين الأعمش في روايته عن أبي الضحى كما سيأتي في التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه واجب عليه ﷺ وانظروا ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه «إذا جاء نصر الله والفتح» إلا يقول فيها الحديث. قيل: اختار النبي ﷺ الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها انتهى. وليس في الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة أيضاً، بل في بعض طروقه عند مسلم ما يشعر بأنه كان يواطىء على ذلك داخل الصلاة وخارجها، وفي رواية منصور يبان أهل الذي كان ﷺ يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود.

قوله: (يتأول القرآن) أي يفعل ما أمر به فيه، وقد بين من رواية الأعمش أن المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور. ووقع في رواية ابن السكن عن الثوري: قال قال أبو عبد الله يعني قوله تعالى: «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ» [النصر: ٣] الآية. وفي هذا تعيين أحد الاحتمالين في قوله تعالى: «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ» لأنه يجمل أن يكون المراد بسبح نفس الحمد لما تضمنته الحمد من معنى التسبيح الذي هو التزييه لاقتضاء الحمد نسبة الأعمال المحمود عليها إلى الله سبحانه وتعالى، فعلى هذا يكفي في امتثال الأمر الاتصاف على الحمد ويجمل أن يكون المراد فسبح متلبساً بالحمد فلا يمتثل حتى يمجدهما وهو الظاهر، قال ابن دقيق العيد: يؤخذ من هذا الحديث إياحة الدعاء في الركوع وإياحة التسبيح في السجود، ولا يعارضه قوله ﷺ: «إذا الركع فسطموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء» قال: ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز، وذلك على

الأولية ويجمل أن يكون أمر في السجود بتكبير الدعاء لإشارة قوله: «فاجتهدوا» والذي وقع في الركع من قوله: «اللهم اغفر لي» ليس كثيراً فلا يعارض ما أمر به في السجود انتهى. واعترضه الفاكهاني بأن قول عائشة «كان يكبر أن يقول» صريح في كون ذلك وقع منه كثيراً فلا يعارض ما أمر به في السجود هكذا نقله عنه شيخنا ابن الملقن في شرح العمدة، وقال: فليتأمل. وهو عجيب، فإن ابن دقيق العيد أراد بنفسه الكثرة عدم الزيادة على قوله: «اللهم اغفر لي» في الركع الواحد، فهو قليل بالنسبة إلى السجود المأمور فيه بالاجتهاد في الدعاء للشعر بتكبير الدعاء، ولم يرد أنه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض حتى يعترض عليه بقول عائشة «كان يكبر».

(تنبه) الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد «أما الركع إلخ» أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، وفيه قوله: «فاجتهدوا في الدعاء» فحين أن يستجاب لكم» وقمن بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه حقيق. وجاء الأمر بالإكثار من الدعاء في السجود، وهو أيضاً عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا فيه من الدعاء» والأمر بإكثار الدعاء في السجود يشمل الخت على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس «فيسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى شسع نعله» أخرجه الترمذي، ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاستجابة تشمل استجابة الداعي بإعطائه سؤله واستجابة المثنى بتعظيم ثوابه. وسيأتي الكلام على تفسير سورة النصر وتعيين الوقت الذي نزلت فيه والبحث في السؤال الذي أوردته ابن دقيق العيد على ظاهر الشرط في قوله: «إذا جاء» وعلى قول عائشة «ما صلى صلاة بعد أن نزلت إلا قال إلخ» والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى.

١٤٠- باب الْمَكْتُوبِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ

٨١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّمَّانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ [بْنُ زَيْدٍ] عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتَ الْخُوَيْثَرِ قَالَتْ لِعَائِشَةَ: أَلَا أُتِيكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: وَذَلِكَ فِي غُرْحَيْنِ صَلَاةٍ، قَالَتْ: ثُمَّ رَمَعْتُ فِكْرًا، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسَهُ، فَقَامَ هَيْئَةً، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ رَفَعُ رَأْسَهُ هَيْئَةً، فَصَلَّى صَلَاةَ غَمْرُو بْنِ سَلَمَةَ شَيْخِنَا هَذَا.

قال الثوب: كَانَ يَقْعُلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَقْعُلُونَهُ، كَانَ يَقْعُدُ فِي الْفَالِقَةِ وَالْكَافِرَةِ. [رواه: ٦٧٧]

٨١٩- قَالَ: فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَقْبَضَ عِنْدَهُ، فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَطْلُكُمُ، صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي جِيبِ كَذَا، صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي جِيبِ كَذَا، فَإِذَا خَضَعْتُمُ الصَّلَاةَ، فَلْيَبْذُلْنَ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْتِكُمْ آخَرُكُمْ». [رواه: ٦٧٨. أخرجه مسلم: ٦٧٤]

٨٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَسَعَرٌ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الزُّبَيْرِ قَالَ: كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ وَرُكُوعُهُ، وَقَعُودُهُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، قَرِيبًا مِنَ السُّوَاءِ. [رواه: ٧٩٢. أخرجه مسلم: ٤٧١، بطول في اصطلاح]

٨٢١- حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ [بْنُ زَيْدٍ]، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا أَرُو أَنَا صَلَّيْتُ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي بِنَا.

قال ثابت: كَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ قَلَّمَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلَ: قَدْ نَسِيَ، وَتَيْنِ السُّجُودَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلَ: قَدْ نَسِيَ. [رواه: ٨٠٠. أخرجه مسلم: ٤٧٢، ٤٧٣ بطول في اصطلاح]

قوله: (باب المكث بين السجودتين) في رواية الحموي بين السجود.

قوله: (ألا أتاكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) الإجابة بمدى بنفسه وبإياه، قال الله تعالى: «من أنبأكم هذا» [التحریم: ٣] وقال: «فقل أُنَبِّئُكُمْ بِخبر من ذلكم» [آل عمران: ١٥].

١٤٢ - باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته، ثم نهض

٨٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّاحِ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّادُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ النَّخَعِيُّ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَهْضُ، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ يَهْضُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا.

قوله: (باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته) ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطلبته واضحة، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة، وأخذ بها الشافعي وطائفة من أهل الحديث، وعن أحد روايتيه، وذكر الحلال أن أحد رجع إلى القول بها، ولم يستحبها الأكثر، وأصح الطحاوي بخلاف حديث أبي حنيفة فإنه ساقه بلفظ «قام ولم يتورك» وأخرجه أبو داود أيضاً كذلك قال: فلما تخالفاً احتمل أن يكون ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به قعدة لأجلها، لا أن ذلك من سنة الصلاة، ثم قرى ذلك بأثره لو كانت مقصورة لشعر لما ذكر خصوصاً، وتغيب بأن الأصل عدم العلة، وبأن مالك بن الحويرث هو راوي حديث «صلوا كما رأيتموني أصلي» فحكايته لصفات صلاة رسول الله ﷺ داخلة تحت هذا الأمر. ويستدل بحديث أبي حنيفة المذكور على عدم وجوبها، فكأنه تركها لبيان الجواز، ونكس من لم يقل باستحبها بقوله ﷺ: «لا تبادروني بالقيام والقعود فإني قد بئنت» فدل على أنه كان يفعلها لهذا السبب، فلا يشرع إلا في حق من اتفق له نحو ذلك، ولما ذكر المخصوص فإنها جلسة خفيفة جداً استغني فيها بالتكرير للبرق، فقلها من جملة النهوض إلى القيام، ومن حيث المعنى إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه معزاً لكل عضو وضع، فكذلك ينهض إذا رفع رأسه وبه أن يميز رفع ركبتيه، وإما يتم ذلك بأن يجلس ثم ينهض قائماً، به عليه ناصر الدين بن المنير في الحاشية، ولم يتفق الروايات من أبي حنيفة على نفي هذه الجلسة كما يفهمه صنع الطحاوي، بل أخرجه أبو داود أيضاً من وجه آخر عنه بإثباتها، وسأيت ذلك عند الكلام على حديثه بعد ما بين إن شاء الله تعالى. ولما قول بعضهم: لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته، فيقرى أنه فعلها للحاجة فيه نظر، فإن السنن المنقح عليها لم يسترحها كل واحد من وصف، وإما أخذ مجموعها من مجموعهم.

١٤٣ - باب كيف يحمده على الأرض إذا قام من الركعة

٨٢٤ - حَدَّثَنَا مُطْعِنُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأَصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَهْضُ.

قال ثوبان: فَقُلْتُ لَأَبِي لِإِسْحَاقَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ: بِمِثْلِ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا، يَهْضُ عَشْرَ نِوَاكِيَةٍ.

قال ثوبان: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُمُّ الْكُوفِيِّ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السُّجُودِ الْفَتِيَّةَ جَلَسَ، وَاحْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَامَ. [روى: ١٧٧]

قوله: (باب كيف يحمده على الأرض إذا قام من الركعة) أي أي ركعة كانت، وفي رواية للمسلم والكشيري من الركعتين أي الأولى والثالثة.

قوله: (عن السجدة) في رواية المذكورين في السجدة وفي بعض نسخ أبي ذر من السجدة وهي رواية الإسماعيلي، وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث والقرض منه هنا ذكر الاعتماد على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس، والإشارة إلى رد ما روي بخلاف ذلك، فقد سعيد بن منصور بإسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه ﷺ كان ينهض على صلور قدميه، وعن ابن مسعود مثله بإسناد صحيح، وعن إبراهيم أنه كره أن يمشد على يديه إذا نهض. فإن قيل: ترجم على كيفية الاعتماد، والذي في الحديث إثبات الاعتماد فقط، أجاب الكرماني بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام، فكأنه أراد بالكيفية أن يقوم معتمداً عن جلوس لا عن سجود. وقال ابن رشد: أفاد في الترجمة التي قبل هذه إثبات الجلوس

قوله: (قال) أي أبو قتادة (وذلك في غير حين صلاة) أي غير وقت صلاة من المقرضة، ويتمن حمله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من الثالثة لتزيمه الصحابي عن التفل حينئذ، وليس في اليوم واليلة وقت أجمع على أنه غير وقت لصلاة من الخمس إلا من طلوع الشمس إلى زوالها، وقد تقدم هذا الحديث في «باب الطمأنينة في الركوع» وفي غيره. والقرض من هنا قوله ثم رفع رأسه هنية بعد قوله: «ثم سجده لأنه يقتضي الجلوس بين السجدة قدر الاعتدال.

قوله: (قال أيوب) أي بالسند المذكور إليه.

قوله: (كان يقعد في الثالثة أو الرابعة) هو شك من الراوي، والمراد منه بيان جلسة الاستراحة، وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية، فكأنه قال: كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة، والمعنى واحد فشك الراوي إيهما قال، وسأيت الحديث بعد باب واحد بلفظ «فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً».

قوله: (فاتينا النبي صلى الله عليه وسلم) هو مقول مالك بن الحويرث وفاته عاطفة على شيء يحذف تقديره أسلمنا فاتينا، أو أرسلنا قومنا فاتينا ونحو ذلك، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة وفي الأذان، وحديث البراء تقدم الكلام عليه في «باب استواء الظهر في الركوع» وحديث أنس تقدم الكلام عليه في: «باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع» وفي قوله في هذه الطريق: «قال ثابت: كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه إلخ» إشعار بأن من خاطبهم كانوا لا يطلون الجلوس بين السجدة، ولكن السنة إذا ثبت لا يائي من تمسك بها بمخالفة من خالفها، والله المستعان.

١٤٤ - باب لا يقرض ذراعاً في السجود

وقال أبو حنيفة: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُقَرِّضٍ وَلَا قَائِمِهِمَا.

٨٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْبُدُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا تَسْطِطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَهُ الْبَسَاطَ الْكُتْبُ». [روى: ٥٢٢]. أخرجه مسلم: [٤٩٣]

قوله: (باب لا يقرض ذراعاً في السجود) يجوز في «يفترض» الجزم على النهي والرفع على النفي وهو معنى النهي، قال الزين بين المنير: أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حنيفة والمعنى من حديث أنس، ولما بذلك أن الافتراض المذكور من حديث أبي حنيفة بمعنى البساط في حديث أنس أحد والذي يظهر لي أنه أشار إلى رواية أبي داود، فإنه أخرج حديث الباب عن مسلم بن إبراهيم عن شعبه بلفظ «ولا يفترض» بدل ينسط. وروى أحمد والترمذي وابن خزيمة من حديث جابر نحوه بلفظ «إذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفترض ذراعيه» الحديث، وللمسلم عن عائشة نحوه.

قوله: (وقال أبو حميد إلخ) هو طرف من حديث يأتي مطولاً بعد ثلاثة أبواب.

قوله: (ولا قَائِمِهِمَا) أي بأن يعضهما ولا يجافيهما من جنبه.

قوله: (عن أنس) في رواية أبي داود الطيالسي عند الترمذي وفي رواية معاذ عند الإسماعيلي كلاهما عن شعبه التصريح بسطاً قفاداً له من أنس.

قوله: (اعبدوا) أي كونوا متوسطين بين الافتراض والقبض، وقال ابن دقيق العيد: لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر، لأن الاعتدال المحسوس المطلوب في الركوع لا يتأتى هنا فإنه هناك استواء الظهر والعتق، والمطلوب هنا لوضاع الأسافل على الأعالي، قال: وقد ذكر الحكم هنا مقروناً بعلته، فإن التشبه بالأشياء الخسيسة يناسب تركه في الصلاة انتهى. والمعية المنهي عنها أيضاً مشعرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة.

قوله: (ولا ينسط) كذا لاكثر بنون ساكنة قبل الموحدة والحموي فينسطه بمثناة بعد موحدة، وفي رواية ابن عساكر بموحدة ساكنة فقط وعليها اقتصر صاحب الممنعة، وقوله: «البساط» بالزون في الأولى والثالثة وبالثانية في الثانية وهي ظاهرة والثالثة تقديرها ولا يسط ذراعيه فينسط البساط الكلب.

في الأولى والثالثة، وفي هذه أن الجلوس جلوس اعتماد على الأرض يمكن، بليل الإتيان بحرف دثم الدال على الملهة وأنه ليس جلوس استيفاء، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته اء ملخصاً، وفيه شيء إذا لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلاً. وقيل: يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لأنه اتصال من العمد والمراد به الاتكاء وهو باليد، وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما.

١٤٤- باب يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السُّجْدَتَيْنِ

وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُكَبِّرُ فِي نَهْضِهِ.

٨٢٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ، فَهَمَزَ بِالْكَسْرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ، وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

٨٢٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غَزَالَنُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِيسَى صَلَاةً، خَلَّفَ عَلَيَّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي فَقَالَ: لَقَدْ صَلَّيْتُ بِنَا هَذِهِ صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ قَالَ: لَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذِهِ صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ. [رواج: ٧٨٤. أخرجه مسلم: ٣٩٣]

قوله: (باب يكبر وهو ينهض من السجدة) ذهب أكثر العلماء إلى أن الصلي يشرع في التكبير أو غيره ابتداءً للخصف أو الرفع، إلا أنه اخطف عن مالك في القيام إلى الثالثة من التشهد الأول، فروى في الموطأ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم، وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أولى، وفي المدونة: لا يكبر حتى يستوي قائماً. ووجهه بعض اتباعه بأن تكبير الانفتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الركعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه. وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستعمل رفع اليدين حيث لا تكمل المناسبة، ولا قال منهم به

قوله: (وكان ابن الزبير) وصله ابن أبي شبة بإسناد صحيح.

قوله: (صلى لنا أبو سعيد) أي الحنظلي بالمدينة، وبين الإسماعيلي في روايته من طريق يونس بن محمد عن فليح سبب ذلك ولفظه اشتكى أبو هريرة أو غاب فعلى أبو سعيد فجهز بالتكبير حين افتتح وحين ركع الحمد، وزاد في آخره أيضاً فلما انصرف قيل له: قد اختلف الناس على صلاتك، فقام عند المنبر فقال: إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أم لم تختلف، إني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي، والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والإسراء به، وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه كما يتقدم في باب إتمام التكبير في الركوع، وكان أبو هريرة يصلي بالناس في إمارة مروان على المدينة. وأما مقصود الباب فالشهور عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يستوي قائماً كما تقدم من الموطأ، وأما ما تقدم في باب ما يقول الإمام ومن خلفه من حديثه بلفظ (وإذا قام من السجدة) قال الله أكبر فيحصل على أن الممنى إذا شرع في القيام، قال الزين بن المنير: أجرى البخاري الترجمة وأثر ابن الزبير جرى التبيين لحديث الباب، لأنهما ليس صريحين في أن ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض. وقال ابن رشد: في هذه الترجمة إشكال، لأنه ترجع فيما مضى فباب التكبير إذا قام من السجدة وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيهما التبيين على أنه يكبر في حالة النهوض، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة، فكان ظاهرها التكرار ويعمل قوله: فمن السجدة على أنه أراد من الركعتين، لأن الركعة تسمى سجدة مجازاً، ثم أرجع أن المراد بهذه الترجمة بيان هل التكبير حين ينهض من السجدة الثانية بأنه إذا قصد على الوتر يكون تكبيره في الرفع إلى القعود ولا يؤخره إلى ما بعد القعود، وتوجه ذلك بأن الترجمتين اللتين قبله فيها بيان الجلوس، ثم بيان الاعتماد فين في هذه الثالثة على التكبير اء ملخصاً. ويحتمل أن يكون مراده بقوله: فمن السجدة، ما هو أهم من ذلك فيشمل ما قيل أولاً وثانياً، ويؤيد ذلك اشتغال حديثي الباب على ذلك، ففي حديث أبي سعيد حين رفع

١٤٥- باب سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُدِ

وَكَانَتْ أُمُّ الدُّرْدَاءِ تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ، وَكَانَتْ قَبِيحَةً.

٨٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَوَخَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، فَتَعَلَّقَهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السُّنَنِ، فَتَهَيَّأَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ غَمَرٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَقْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى، وَتَقْبِضَ الْيُسْرَى، قُلْتُ: إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِنْ رَجُلِي لَا تَخِيلَنِي.

٨٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْطَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ.

وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْطَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ اصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرُوا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَا كُنْتُ أَحْضَكُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَنْتَوِي جِلْدَهُ مَنكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ امْتَنَحَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى، حَتَّى يَبُودَ كُلُّ قَفَّارٍ مَكَائَةً، إِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مَقْرُوفٍ وَلَا قَابِضِيهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْفُتْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ، قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْآخِرَى، وَقَدَّمَ عَلَى مَقْعَدِهِ.

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدَ بْنَ مُحَمَّدٍ ابْنِ حَلْطَةَ، وَابْنَ حَلْطَةَ مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ، عَنْ اللَّيْثِ: كُلُّ قَفَّارٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ: كُلُّ قَفَّارٍ [أظهر في الصلاة، باب: ٧٨، وفي الأذان، باب: ٨٥ وباب: ١١٨ وباب: ١٢٠ وباب: ١٢٨ وباب: ١٣١].

قوله: (باب سنة الجلوس في التشهد) أي السنة في الجلوس الهيئة التي ذكرها ولم يرد أن نفس الجلوس سنة. ويحتمل إيداعه على أن المراد بالسنة الطريقة الشرعية التي هي أهم من الواجب والمنعوت. وقال الزين بن المنير: حسن هذه الترجمة سنة أحكام، وهي أي هيئة الجلوس غير مطلق الجلوس، والتفرقة بين الجلوس للتشهد الأول والآخر وبينهما وبين الجلوس بين السجدة، وأن ذلك كله سنة، وأن لا فرق بين الرجال والنساء، وأن ذا العلم ينتج بعمله اء وهذا الأخير إنما يتم إذا ضم أثر أم الدرداء إلى الترجمة، وقد تقدم تقرير ذلك، وأثر أم الدرداء المذكور وصله المصنف في التاريخ الصغير من طريق مكحول باللفظ المذكور، وأخرجه ابن أبي شبة من هذا الوجه، لكن لم يقع عنه قول مكحول في آخره، فوكلت قبيحه فجزم بعض الشراح بأن ذلك من كلام البخاري لا من كلام مكحول، فقال مغلطاي: القائل (وكانت قبيحة) هو البخاري فيما أرى. وتبينه شيخنا ابن الملقن قال: الظاهر أنه قول البخاري اء وليس كما قال، فقد- رويناه تماماً في مسند القريشي أيضاً يستند إلى مكحول، ومن طريقة البخاري أن الدليل إذا كان عاماً وعمل بمعومه بعض العلماء رجح به وإن لم ينتج به مجردة، وعرف من رواية

شيخه واسطة، إما لزادة في الحديث، وإما ليثبت فيه، وقد صرح محمد بن عمرو المذکور بسماحه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد، وأما الثاني فالمتقدم فيه قول بعض أهل التاريخ إن أبا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه علي وكان قتل علي ستة أربعين وأن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد ستة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا لم يدر أبا قتادة، والجواب أن أبا قتادة اختلف في وقت موته، فقيل مات سنة أربع وخمسين وعلى هذا فقام محمد له ممكن، وعلى الأول فالحال من ذكر مقدر عمره أو وقت وفاته وهم، أو الذي سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسمية، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطاً لأن غيره عن رواه عنه من محمد بن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه.

(قاله): سمي من الغر المذكورين في رواية فليح عن عباس بن سهل مع أبي حيد أبو العباس سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة أخرجهما أحد وغيره، وسمي منهم في رواية عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بذلك أبو هريرة أخرجهما أبو داود وغيره، وسمي منهم في رواية ابن إسحاق عن عباس عن ابن خزيمة، وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند أبي داود والترمذي أبو قتادة، وفي رواية عبد الحميد المذكورة أنهم كانوا عشرة كما تقدم، ولم أقف على تسمية الباقيين. وقد اشتهل حديث أبي حيد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلاة، وسأبين ما في رواية غير الليث من الزيادة ناسياً كل زيادة لي يخرجها إن شاء الله تعالى، وقد اشرت قبل إلى خارج الحديث، لكن سياق الليث في حكاية أبي حيد لصفة الصلاة بالقرآن، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن حنبل، ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ووافقهما فليح عن عباس بن سهل، وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل، وحيد وصفها بالفضل ولفظه عند الطحاوي وابن حبان (قالوا فأرنا، فقام يصلي وهم يقولون، فبدأ فقرأ الحديث، ويمكن الجميع بين الروايتين بأن يكون وصفها مرة بالقرآن ومرة بالفضل، وهذا يلزم ما جمعت به أولاً، فإن عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بين عمرو بن عطاء وأبي حيد فكان محمد شهد هو وعباس حكاية أبي حيد بالقرآن فحسبها عنه من تقدم ذكره، وكان عباساً شهداه وحده بالفضل فسمع ذلك من محمد بن سهل فحدث بها كذلك، وقد وافق عيسى أيضاً عنه عطاء بن خالد لكنه إيهام عباس بن سهل أخرجه الطحاوي أيضاً، وبقي ذلك أن ابن خزيمة أخرج عن طريق ابن إسحاق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفضل أيضاً والله أعلم.

قوله: (أنا كنت أحفظكم) زاد عبد الحميد (قالوا فلم؟) فوالله ما كنت باكرنا له اتباعاً وفي رواية الترمذي وإتينا ولا أئتمنا له صحبة، وفي رواية عيسى بن عبد الله (قالوا فكيف؟) قال: أتبع ذلك منه حتى حفظته زاد عبد الحميد (قالوا فأعرض؟) وفي روايته عند ابن حبان (استقبل القبة ثم قال: الله أكبر)، وزاد فليح عند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء.

قوله: (جعل يديه حلقه منكبيه) زاد ابن إسحاق (ثم قرأ بعض القرآن) ونحوه لعبد الحميد.

قوله: (ثم هصر ظهره) بالهاء والصاد للهامة المختلطين، أي ثناه في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي، وفي رواية عيسى (غير مقنع رأسه ولا مصوبه) ونحوه لعبد الحميد، وفي رواية فليح عند أبي داود (فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما فوتر يديه فتجافى عن جنبيه) وله في رواية ابن خزيمة عن يزيد بن أبي حبيب (فوترج بين أصابعه).

قوله: (فلما رفع رأسه اسوى) زاد عيسى عند أبي داود (فقال سمع الله لمن حده ربنا لك الحمد، ورفع يديه، ونحوه لعبد الحميد وزاد (حتى يجافي بهما منكبيه معتدلاً).

قوله: (حتى يعود كل لقار) الفقار بفتح الفاء والفاء جمع فقارة وهي عظام الظهر، وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله الفراء. وقال ابن سيده: هي من الكمال إلى العجب، وحكى ثعلب عن نولاد ابن الأعرابي أن عندها سبعة عشر. وفي أمالي الزجاج: أصغرها سبع غير التواضع وعن الأصمعي: خمس وعشرون، سبع في المتى وخمس في الصلب وبقيتها في أطراف الأصابع، وحكى في المطالع أنه وقع في رواية الأصيلي بفتح الفاء ولأن السكن بكسرهما، والصلوب بفتحها، وسأيت ما فيه في آخر الحديث، والمراد بذلك كمال الاعتدال. وفي رواية هشيم عن عبد الحميد (ثم يكثت قائماً حتى يقع كل عظم موضعه).

مكحول أن المراد بأم الرداء الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى، وعمل التابعي بغيره ولو لم يخالف لا ينجح به، ولما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك، ولم يورد البخاري أثر أم الرداء ليحجج به بل للتحقير.

قوله: (عن عبد الله بن عبد الله) أي ابن عمر، وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكفي بكنيته.

قوله: (أله أخوه) صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حله عنه بلا واسطة، وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل ممن بن عيسى وغيره عنه فيه بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله القاسم بن محمد والد عبد الرحمن، بين ذلك الإسماحي وغيره. فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه، ثم لقيه أو سمعه منه معه وثبته فيه أبوه.

قوله: (وكفي السري) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثبته هل يجلس فوقها أو يتورك ووقع في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد لأرمع الجلبوس في الشهد فصب رجله اليسرى وثبته اليسرى وجلس على ذكرك اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال: أرايت هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحديثي أن أياه كان يفعل ذلك. فتبين من رواية القاسم ما أجل في رواية ابنه، ولما اقتصر البخاري على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو السنة لاكتضاء ذلك الرفع، بخلاف رواية القاسم ورجح ذلك عنه حديث أبي حيد المفضل بين الجلبوس الأول والثاني، على أن الصفة المذكورة قد يقال إنها لا تختلف حديث أبي حيد لأن في الموطأ أيضاً عن عبد الله بن دينار (التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في الشهد الأخير، وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: فمن سنة الصلاة أن ينصب اليسرى ويجلس على اليسرى، فلما حلت هذه الرواية على الشهد الأول ورواية مالك على الشهد الأخير اتضت التضاريف ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حيد. والله أعلم.

قوله: (فقلت إنك تفعل ذلك) أي التربع قال ابن عبد البر: اختلفوا في التربع في النافلة وفي الفريضة للمريض، وأما الصحيح فلا يجوز له التربع في الفريضة بإجماع العلماء، كما قاله، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: (لأن أقعد على رخصتين أحب لي من أن أقعد ترميحاً في الصلاة) وهذا يشعر بتحريمه صلته ولكن المشهور عن أكثر العلماء أن مية الجلبوس في الشهد سنة، فعمل ابن عبد البر لواد بنفي الجلبوز أثبت الكرامة.

قوله: (إن وجلي) كذا للأكثر، وفي رواية حكاهما ابن التين (إن رجلاي) ووجهها على أن (إن) بمعنى نعم، ثم استأنف فقال: (رجلاي لا تحملاي) أي على اللغة المشهورة لغة بني الحارث، ولما وجه آخر لم يذكره، وقد ذكرت الأوجه في قرامه من قرأ: (إن هذان لساحران). [ح: ٦٣].

قوله: (لا تحملاي) بتشديد النون ويجوز التخفيف.

قوله: (عن خالد) هو ابن يزيد الجمعي المصري، وهو من أقران سميد بن أبي هلال شيخه في هذا الحديث.

قوله: (قال حدثنا الليث) قائل ذلك هو يحيى بن بكير المذكور. والحاصل أن بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حنبل في الرواية الأولى اثنين، ويتبعهما في الرواية الثانية واسطة واحدة، وي زيد بن أبي حبيب مصري معروف من صفوة التابعين، وي زيد بن محمد رفيقه في هذا الحديث من بني قيس بن خزيمة من المطلب لماني سكن مصر، وكل من فوقهم لماني أيضاً، فالإسناد هاتر بين لماني ومصري. وأدرك الرواية الثالثة بالرواية العالية على مادة عمل الحديث، وربما وقع لم ضد ذلك لماني متنبس.

قوله: (أنه كان جالساً في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية كريمة مع نكرة وكذا اختلف على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء، ففي رواية حاصم عنه عند أبي داود وغيره (سمعت أبا حيد في عشرة، وفي رواية هشيم عنه عند سميد بن منصور (فرايت أبا حيد مع عشرته، ولفظ مع) يرجع أحد الاحتمالين في لفظه (في) لأنها محتملة لأن يكون أبو حيد من العشرة أو زائلاً عليهم، ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حيد ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك. وزعم ابن القطان تبعاً للطحاوي أنه غير متصل لأمرين: أحدهما: أن عيسى بن عبد الله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه أبو داود وغيره، ثانيهما: أن في بعض طرق تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين وأبو قتادة قدم الموت يصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه. والجواب عن ذلك: أما الأول فلا يضر الثقة المصرح بسماحه أن يدخل بينه وبين

عساكر «ولم يجلس» بزيادة واو، وفي صحيح مسلم «فلم يجلس» بالقاف، وسيأتي في السهو كذلك، قال ابن رشد: إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تحديد فالمراد به جلوس التشهد، وبهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة.

١٤٧ - باب التَّشَهُُّدِ فِي الْأَوَّلَى

٨٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْمَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ بَحْتَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

[راجع: ٨٢٩. أخرجه مسلم: ٥٧٠]

قوله: (باب التشهد في الأولى) أي الجلسة الأولى من ثلاث أو رابعة، قال الكرماني: الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول، والثانية لبيان مشروعيته، أي وللشروعية أهم من الواجب والمندوب.

قوله: (بكسر) هو ابن مضر، وعبد الله بن مالك ابن بحينة هو عبد الله ابن بحينة المذكور في الإسناد الذي قبله، وبحينة والدة عبد الله على المشهور فينبغي أن تثبت الألف في ابن بحينة إذا ذكر مالك ويعرب إعراب عبد الله.

(قائدا): لا خلاف في أن ألفاظ التشهد في الأولى كالتي في الأخيرة، إلا ما روى الزهري عن سالم قال: وكان ابن عمر لا يسلم في التشهد الأول، كان يرى ذلك نسخا لصلاته. قال الزهري: فما أنا فسلم، يعني قوله: «السلام عليك أيها النبي، يا صاحبين» هكذا أخرجه عبد الرزاق.

١٤٨ - باب التَّشَهُُّدِ فِي الْآخِرَةِ

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ قَامَا: السَّلَامَ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ، فَاتَّقَتْ إِبْنَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الصَّلَاةُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالصَّلَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَزَوْجَتُهُ اللَّهُ وَتَرَكَاةُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا، صَبَّحَتْ كُلُّ عَيْبَةٍ لِلَّهِ صَالِحٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَحَدُهُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَحَدُهُمْ أَنْ مَحْمَدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. - بهو: ٨٣٥، ١٢٠٢، ٦٢٣٠.

٥٦٢٦٥، ٦٣٢٨، ٥٧٣٨١. أخرجه مسلم: ٥٠٢ [بها]

قوله: (باب التشهد في الآخرة) أي الجلسة الآخرة، قال ابن رشد: ليس في حديث الباب تعيين محل القول، لكن يؤخذ ذلك من قوله: «فإذا صلى أحدكم فليقل» فإن ظاهر قوله: «إذا صلى» أي أم صلاته، لكن تعذر الحمل على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام، فلما تعين الجواز كان حله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى الحقيقة. قلت: وهذا التقرير على مذهب الجمهور في أن السلام جزء من الصلاة، لا أنه للتحلل منها فقط، والأشبه بصرف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول كما سيأتي قريباً.

قوله: (عن شقيق) في رواية يحيى الآتية بعد باب «من الأعشى حديثي شقيق».

قوله: (كما إذا صلينا) في رواية يحيى المذكورة، فكما إذا كان مع النبي ﷺ في الصلاة، ولأي داود عن مسدد شيخ البخاري فيه، إذا جلسنا، ومثله للإسماعيلي من رواية محمد بن خالد عن يحيى، وله من رواية علي بن مسهر، ولابن إسحاق في مسنده عن عيسى بن يونس كلاهما من الأعشى نحوه.

قوله: (قلنا السلام على جبريل) وقع في هذه الرواية اختصار ثبت في رواية يحيى المذكورة وهو قلنا السلام على الله من عباده كذا وقع للمصنف فيها، وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه قال: قبل عباده وكذا للمصنف في الاستئذان من طريق حصن بن غياث عن الأعشى وهو المشهور في أكثر الروايات وبهذا الزيادة يبين موقع قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ» ولقطة في رواية يحيى المذكورة «لا تقولوا السلام على الله، فإن الله هو السلام».

قوله: (السلام على فلان وفلان) في رواية عبد الله بن عمر عن الأعشى عند

قوله: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ) قال البيضاوي ما حاصله: أنه ﷺ أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال، فإن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكها ومطيها. وقال التوريشي: وجه النهي عن السلام على الله لأنه المرجوع إليه بالمسائل المتعالي عن للعاني المذكورة كيف يدعى له وهو المدعو على الحالات. وقال الخطابي: المراد أن الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن السلام منه بدأ وإليه يعود، ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب. ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهلك. وقال النووي: معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، يعني السلام من النقص، ويقال: المسلم أولياءه وقيل المسلم عليهم، قال ابن الأثيري: أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها.

قوله: (إذا صلى أحدكم فليقل) بين حصن في روايته المذكورة محل القول ولقطة «فإذا جلس أحدكم في الصلاة» وفي رواية حصن المذكورة «إذا قصد أحدكم في الصلاة» وللنسائي من طريق أبي الأحوص عن عبد الله «كنا لا ندرى ما نقول في كل ركعتين، وإن همدا علم فواتح الخير وخواتمه فقال: إذا تقدمت في كل ركعتين تقولوا: وله من طريق الأسود عن عبد الله «فقولوا في كل جلسة» ولابن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبد الله «علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها» وزاد الطحاوي من هذا الوجه في أوله فواخلت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقنته كلمة كلمة وللمصنف في الاستئذان من طريق أبي ممر عن ابن مسعود «علمني رسول الله ﷺ التشهد وكنتي بين كفي كما يعلمني السورة من القرآن» واستدل بقوله: «فليقل» على الوجوب خلافاً لمن لا يقل به كمالك، وأجاب بعض المالكية بأن التسبيح في الركوع والسجود مندوب، وقد وقع الأمر به في قوله ﷺ «لا تزلت» «فسيح باسم ربك العظيم» [الرواية: ٧٤] «اجعلوها في ركوعكم» الحديث فكذلك التشهد، وأجاب الكرماني بأن الأمر بحقيقته الوجوب فيحمل على إلا إذا دل على خلافه، ولو لا الإجماع على عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود لحملت على الوجوب انتهى. وفي دعوى هذا الإجماع نظر، فإن أحد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضاً، ورواية أبي الأحوص المضممة وغيرها تقويه، وقد قلنا ما فيه قبل باب، وجاء عن ابن مسعود التصريح بفضية التشهد، وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بإسناد صحيح من طريق علفمة عن ابن مسعود «كنا لا ندرى ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد».

قوله: (التحيات) جمع تحية ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك. وقال أبو سعيد الضرير: ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحمي به الملك. وقال ابن قتيبة: لم يكن يحيا إلا الملك خاصة، وكان لكل ملك تحية تحميه فلها جمعت، فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله. وقال الخطابي ثم البغري: ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله، فلها أبهت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال: «قولوا التحيات لله، أي أنواع التنظيم له. وقال الحب الطبري: يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركاً بين المعاني المقدم ذكرها، وكونها بمعنى السلام أنسب هنا.

قوله: (والصلوات) قيل المراد الخمس، أو ما هو أهم من ذلك من الفرائض والنوافل في كل شريعة، وقيل المراد العبادات كلها، وقيل الدعوات، وقيل المراد الرحمة، وقيل التحيات المأثورة والصلوات المبادئ الفعلية والطيقات الصدقات المالية.

قوله: (والطهيات) أي ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله دون ما لا يليق بصفاته عما كان الملوك يحمون به، وقيل: الطهيات ذكر الله، وقيل الأقوال الصالحة كالدعاء والتناء، وقيل: الأعمال الصالحة وهو أهم، قال ابن دقيق العيد: إذا حمل التحية على السلام فيكون التقدير التحيات التي تعظم بها الملوك مستمرة لله، وإذا حمل على البقاء فلا شك في اختصاص الله به، وكذلك الملك الحقيقي والعظمة التامة، وإذا حملت الصلاة على المهد أو الجنس كان التقدير أنها له واجبة لا يجوز أن يقصد بها غيره، وإذا

حلت على الرحمة فيكون معنى قوله «الله» أنه المتفضل بها لأن الرحمة التامة لله يؤتيا من يشاء. وإذا حلت على الدماء فظاهر، وأما الطيات فقد فسرت بالأقوال، ولعل تخصيصها بما هو أهم أولى فتشمل الأفعال والأقوال والأوصاف، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب. وقال القرطبي: قوله: «الله» فيه تبيه على الإخلاص في العبادة، أي أن ذلك لا يفعل إلا لله، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله في الحقيقة لله تعالى. وقال البيضاوي: يحتمل أن يكون والصلوات والطيات عطفاً على التحيات، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيات مسطوية عليها والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة، والثانية لعطف المقرد على الجملة. وقال ابن مالك: إن جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لتلا يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف الجمل على بعضها على بعض، وكل جملة مستقلة بآلتها، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو.

قوله: (ورحمة الله) أي إحيائه، (ويركاته) أي زيارته من كل خير.
قوله: (السلام علينا) استدل به على استحباب البداة بالنفس في الدعاء وفي الترمذي مصححاً من حديث أبي بن كعب «أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بما يقصده، وأصله في مسلم، ومنه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام كما في الترتيل.

قوله: (عباد الله الصالحين) الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده ويصوات درجاته، قال الترمذي الحكيم: من أراد أن يعطي بهذا السلام الذي يسلمه الملق في الصلاة فليكن عبداً صالحاً ولا حرم هذا الفضل العظيم. وقال الفاكهاني: ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المجل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين، يعني ليتوافق لفظه مع قصده.

قوله: (فإنكم إذا قلتموها) أي «وعلى عباد الله الصالحين» وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد الخ، وإنما قدمت للاهتمام بها لكونه أكثر عليهم حد الملائكة وأحداً واحداً ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك، فلمهم لفظاً يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة وهذا من جوامع الكلم التي أوتيتها ﷺ، وللي ذلك الإشارة بقول ابن مسعود «وإن عمداً علم فرائع الخير وسوائها» كما تقدم. وقد ورد في بعض طرقه سياق التشهد متوالياً وتأخير الكلام المذكور بعده، وهو من تصرف الرواة، وسيأتي في أواخر الصلاة.

قوله: (كل عبد لله صالح) استدل به على أن الجميع المضاف والجمع المطلق بالآلف واللام بهم، لقوله أولاً عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل عبد صالح. وقال القرطبي: فيه دليل على أن جمع التكسير للصوم، وفي هذه العبارة نظر واستدل به على أن للصوم صيغة، قال ابن دقيق العيد: وهو مقطوع به عتينا في لسان العرب وتصرفت ألقاظ الكتاب والسنة، قال: والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تحصى، لا لالتصاغر عليه.

قوله: (في السماء والأرض) في رواية مسند عن يحيى «أو بين السماء والأرض» والشك فيه من مسند، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلقظ «من أهل السماء والأرض» وأخرجه الإسماعيلي وغيره.

قوله: (أشهد أن لا إله إلا الله) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي حنيفة عن أبيه فوحده لا شريك له، وسنده ضعيف، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الوطأ. وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني، إلا أن سنده ضعيف. وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد «أشهد أن لا إله إلا الله قال ابن عمر: زمت فيها فوحده لا شريك له وهذا ظاهر الوقت.

قوله: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك، وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وجابر وابن الزبير عند الطحاوي وغيره، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: «بينما النبي ﷺ يعلم التشهد إذا قال رجل: وأشهد أن محمداً رسوله وعبد، فقال عليه الصلاة والسلام: لقد كنت عبداً قبل أن أكون رسولا. قل: عبده ورسوله» ورجاله ثقات إلا أنه مرسل، وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن فوأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ ومنهم من حذف فوأشده ورواه ابن ماجه بلقظ ابن مسعود، قال الترمذي: حديث ابن مسعود روي عن غير وجه، وهو أصح حديث روي في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم. قال: وتذهب الشافعي في حديث ابن عباس في التشهد، وقال الزوار لا سئل عن أصح حديث في التشهد قال: هو عندي حديث ابن مسعود، وروي من نيف وعشرين طريقاً، ثم سرد أكثرها وقال: لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجلاً أه ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك، وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة، ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره، وأن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألقاظه بخلاف غيره، وأنه تلقاه عن النبي ﷺ تلقياً فسرى الطحاوي من طريق الأسود بن يزيد عن قال: «أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقنته كلمة كلمة» وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه «علمني رسول الله ﷺ التشهد وكفى بين كفيه» وابن أبي شيبة وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن» وقد وافقه على هذا اللفظ أبو

حلت على الرحمة فيكون معنى قوله «الله» أنه المتفضل بها لأن الرحمة التامة لله يؤتيا من يشاء. وإذا حلت على الدماء فظاهر، وأما الطيات فقد فسرت بالأقوال، ولعل تخصيصها بما هو أهم أولى فتشمل الأفعال والأقوال والأوصاف، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب. وقال القرطبي: قوله: «الله» فيه تبيه على الإخلاص في العبادة، أي أن ذلك لا يفعل إلا لله، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله في الحقيقة لله تعالى. وقال البيضاوي: يحتمل أن يكون والصلوات والطيات عطفاً على التحيات، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيات مسطوية عليها والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة، والثانية لعطف المقرد على الجملة. وقال ابن مالك: إن جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لتلا يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف الجمل على بعضها على بعض، وكل جملة مستقلة بآلتها، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو.

قوله: (السلام عليك أيها النبي) قال النووي: يجوز فيه وفيما بعده أي السلام خلف اللام وإثباتها والإثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين. قلت: لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بخلف السلام، وإنما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم، قال الطيبي: أصل سلام عليك سلمت سلاماً عليك، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وعُدل عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره، ثم التعريف إما للمهد للتقديري، أي ذلك السلام الذي وجب إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي، وكذلك السلام الذي يعرف كل واحد وعمن يصدر وعلى من يتزل عليك وعليها، ويجوز أن يكون للمهد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى: «وسلام على عباده الذين اصطفى» [النمل: ٥٩] قال: ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير النكرة انتهى. وحكى صاحب الإقليد عن أبي حامد أن التكسير فيه للتعظيم، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر على الوجه المتقدم. وقال البيضاوي: عليهم أن يفردوه بالذكر لشرفه ومزده حقه عليهم، ثم علمهم أن يخصصوا أنفسهم أولاً لأن الاهتمام بها أهم، ثم أمرهم بتيسير السلام على الصالحين إعلاماً منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملاً لهم. وقال التوريشي: السلام بمعنى السلامة كالمقام والمقامة، والسلام من أسماء الله تعالى وضع للمصدر موضع الاسم مبالغة، والمعنى أنه سالم من كل حيب وآفة ونقص وفساد، ومعنى قولنا السلام عليك الدعاء أي سلمت من المكروه، وقيل معناه أسلم وهو خطاب بشر مع كونه منهاه على باسم الله تعالى. فإن قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو عصب الإسلام فشرع كونه منهاه على باسم الله تعالى من ذلك من خصائصه ﷺ، فإن قيل ما الحكمة في الدخول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كان يقول السلام على النبي فيقتل من تحية الله إلى تحية النبي ثم إلى تحية النفس ثم إلى الصالحين، أجاب الطيبي بما حصله: نحن نتبع لفظ الرسول بعينه الذي كان علمه الصحابة. ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان: إن المسلمين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات أدن لهم بالدخول في حريم المحي الذي لا يموت فقررت أعينهم بالانتاج فيها على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وريكة متابته فالتفتوا فإذا المحي في حرم المحييب حاضر فأقبلوا عليه فالتفتوا: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اهـ وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضيه المفاودة بين زمانه ﷺ فيقال بلقظ الخطاب، وأما بعده فيقال بلقظ الغيبة، وهو مما يندش في وجه الاحتمال المذكور، ففي الاستئذان من صحيح البخاري من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال: «وهو بين ظهرانيه فلما قبض قلنا السلام» يعني على النبي، وكذا وقع في البخاري، وأخرجه أبو حنيفة في صحيحه والسراج والجزيرة وأبو نعيم الأصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلقظ فلما قبض قلنا السلام على النبي» بخلف لفظ يعني، وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم، قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي حنيفة وحده: إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال السلام على النبي. قلت: قد صح بلا ريب وقد وجدت له متابها قوياً: قال عبد الرزاق «أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حي: السلام عليك أيها النبي، فلما مات قالوا: السلام على النبي» وهذا إسناد صحيح. وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي حنيفة بن عبد الله بن مسعود من أبيه أن النبي ﷺ عليهم التشهد فذكره فقال ابن عباس: إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي إذا كان حياً، فقال ابن مسعود: هكذا علمنا وهكذا نعلم فظاهر أن ابن عباس قاله بمخاً وأن ابن مسعود لم يرجع إليه، لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا حنيفة لم يسم من أبيه والاستناد إليه مع ذلك ضعيف، فإن قيل لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة مع أن

سميد الحنظري وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضاً بيقوت الروايات الصليوات والطيبات، وهي تقتضي للمغايرة بين المظفور والمظفور عليه فتكون كل جملة شاء مستقلاً، بخلاف ما إذا حذفنا فإنها تكون صفة لا قبلها، وتتمدد التاء في الأول صريح فيكون أولى، ولو قيل إن الروايات مقطرة في الثاني، ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فإنه مجرد حكاية. ولأحد من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يعلمه الناس، ولم يقل ذلك لغيره، فقيه دليل على منته. وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس: رويت أحاديث في التشهد مختلفة، وكان هذا أحب إلي لأنه أكملها. وقال في موضع آخر، وقد مثل عن اختياره تشهد ابن عباس: لما رأيته واسعاً وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره، وأخلفت به غير معترف لما يأخذ بغيره مما صح. ورجحه بعضهم بكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى: «نُحْيِيهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بَارَكَةَ طِيَّةٍ» [البقرة: ١٦] وأما من رجحه بكون ابن عباس من أحدث الصحابة فيكون أنيب لما روى، أو بأنه أقدم من رواه، أو بكون إسناد حديثه حجازياً وإسناد ابن مسعود كوفياً وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف، نعم يمكن أن يقال إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي «المباركات» لا تنافي رواية ابن مسعود، ورجح الأخذ بها لكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في الأخير، وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه للناس وهو على المنبر ولم ينكروا، فيكون إجماعاً، ولفظه حديث ابن عباس إلا أنه قال: «الزكيات» بدل المباركات وكأنه بالمتن، لكن أورد الشافعي زيادة قسم الله في أول التشهد ووقع ذلك في رواية عمر المذكورة لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزمري عن عروة التي أخرجه مالك أخرجه عبد الرزاق وسميد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفاً، وثبت في الموطأ أيضاً عن ابن عمر موقوفاً ووقع أيضاً في حديث جابر المرفوع فترد به أي من نابل بالنون ثم الموحدة من أبي الزبير عنه، وحكم الحفاظ البخاري وغيره على أنه انحط في إسناده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طلوس وغيره عن ابن عباس. وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة. وقد ترجم البيهقي عليها فمن استحب أو أباح التسمية قبل التحية وهو وجه لبعض الشافعية وضمف، وبدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره «فإذا قد أحكمك فليكن أول قوله التحيات لله المحدث كلما رآه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده، وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق عنه، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره. ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المنتظم يدل على ذلك، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح، وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقاً غير واجب، والمعروف عند الحديث أنه واجب لا فرض، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفيهم. قال الشافعي: هو فرض، لكن قال: لو لم يزد رجل على قوله: «التحيات لله سلام عليك أيها النبي والرحمة» كرهت ذلك له ولم أر عليه إسعاداً، هذا لفظه في الأم. وقال صاحب الروضة تبعاً لأصله: وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الأصحاب إلى أنه.. فذكره، لكنه قال: «فإن محمداً رسول الله» قال: ونقله ابن كعب والصيدلاني قائلًا: «وأشهد أن محمداً رسول الله» لكن أسقطا «ويركاه» أحد. وقد استشكل جواز حذف «الصليوات» مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك «الطيبات» مع جزم جماعة من الشافعية بأن المختصر عليه هو الثابت في جميع الروايات، ومنهم من وجه الخلاف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس، لكن يعر على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيهما في سياق غيره وهو يقتضي للمغايرة.

١٤٩ - باب الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ

٨٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا غُرُوثُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فَتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فَتْنَةِ الْمَحَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ». فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِذُّ مِنَ الْمَغْرَمِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ لَكَذِبٍ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ». (إسناده: ٤٨٣٣، ٤٢٣٩٧، ٦٣٦٨، ٦٣٧٠، ٦٣٧٦، ٦٣٧٧، ٤٧١٢٩، أخرجه مسلم: ٥٨٧، مختصراً، وأخرجه بطوله: ٥٨٩)

٨٣٣ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوثُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِذُّ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فَتْنَةِ الدَّجَالِ. (راجع: ٨٣٢، أخرجه مسلم: ٥٨٧، ومطوّل: ٥٨٩)

٨٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَبِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُمَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّنِيقِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْخُرُ بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَبِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفُ عَنِّي غُفْرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ». (إسناده: ٦٣٢٦، ٧٣٨٨، أخرجه مسلم: ٢٧٠٥)

قوله: (باب الدعاء قبل السلام) أي بعد التشهد، هذا الذي يتبادر من ترتيبه، لكن قوله في الحديث «كان يدعو» كان يدعو في الصلاة لا تقيد فيه بما بعد التشهد. وأجاب الكرمانى فقال: من حيث أن لكل مقام ذكراً خصوصاً فتعين أن يكون محله بعد الفراغ من الكل أحد وفيه نظر لأن التبيين الذي أوداه لا يختص بهذا المثل لورود الأمر بالدعاء في السجود، فكما أن للسجود ذكراً خصوصاً ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة لا ذكر خصوصاً وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه. وأيضاً فإن هذا هو ترتيب البخاري، لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المثل بهذا الذكر، ولو قطع النظر عن ترتيبه لا يمكن بين الترجمة والحديث سناقة، لأن قبل السلام يصدق على جميع الأركان، وبذلك جزم الزين بن المنير وأشار إليه النووي، وسأذكر كلامه آخر الباب. وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر وهو ثاني حديثي الباب هذا يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشهد لأنهما أمر بهما بالدعاء. قلت: والذي يظهر لي أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض الطرق من تبيينه بهذا المثل، فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد «ثم ليخبر من الدعاء ما شاء» وسيأتي البحث فيه. ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج أخبرني عبد الله بن طلوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جداً. قلت في المتن كليهما؟ قال بل في التشهد الأخير، قلت: ما هي؟ قال: «أعوذ بالله من عذاب القبر» الحديث. قال ابن جريج: أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. ولمسلم من طريق محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا تشهد أحدكم فليقلْ فذكر محمداً. هذه رواية وكيع عن الأوزاعي عنه، وأخرجه أيضاً الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بلفظ «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير» فذكره، وصرح بالتحديث في جميع الإسناده فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد، فيكون سابقاً على غيره من الأدعية. وما ورد إلا أن فيه أن الصلي يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام.

قوله: (من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى.

سميد الحنظري وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضاً بيقوت الروايات الصليوات والطيبات، وهي تقتضي للمغايرة بين المظفور والمظفور عليه فتكون كل جملة شاء مستقلاً، بخلاف ما إذا حذفنا فإنها تكون صفة لا قبلها، وتتمدد التاء في الأول صريح فيكون أولى، ولو قيل إن الروايات مقطرة في الثاني، ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فإنه مجرد حكاية. ولأحد من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يعلمه الناس، ولم يقل ذلك لغيره، فقيه دليل على منته. وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس: رويت أحاديث في التشهد مختلفة، وكان هذا أحب إلي لأنه أكملها. وقال في موضع آخر، وقد مثل عن اختياره تشهد ابن عباس: لما رأيته واسعاً وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره، وأخلفت به غير معترف لما يأخذ بغيره مما صح. ورجحه بعضهم بكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى: «نُحْيِيهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بَارَكَةَ طِيَّةٍ» [البقرة: ١٦] وأما من رجحه بكون ابن عباس من أحدث الصحابة فيكون أنيب لما روى، أو بأنه أقدم من رواه، أو بكون إسناد حديثه حجازياً وإسناد ابن مسعود كوفياً وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف، نعم يمكن أن يقال إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي «المباركات» لا تنافي رواية ابن مسعود، ورجح الأخذ بها لكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في الأخير، وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه للناس وهو على المنبر ولم ينكروا، فيكون إجماعاً، ولفظه حديث ابن عباس إلا أنه قال: «الزكيات» بدل المباركات وكأنه بالمتن، لكن أورد الشافعي زيادة قسم الله في أول التشهد ووقع ذلك في رواية عمر المذكورة لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزمري عن عروة التي أخرجه مالك أخرجه عبد الرزاق وسميد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفاً، وثبت في الموطأ أيضاً عن ابن عمر موقوفاً ووقع أيضاً في حديث جابر المرفوع فترد به أي من نابل بالنون ثم الموحدة من أبي الزبير عنه، وحكم الحفاظ البخاري وغيره على أنه انحط في إسناده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طلوس وغيره عن ابن عباس. وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة. وقد ترجم البيهقي عليها فمن استحب أو أباح التسمية قبل التحية وهو وجه لبعض الشافعية وضمف، وبدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره «فإذا قد أحكمك فليكن أول قوله التحيات لله المحدث كلما رآه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده، وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق عنه، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره. ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المنتظم يدل على ذلك، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح، وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقاً غير واجب، والمعروف عند الحديث أنه واجب لا فرض، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفيهم. قال الشافعي: هو فرض، لكن قال: لو لم يزد رجل على قوله: «التحيات لله سلام عليك أيها النبي والرحمة» كرهت ذلك له ولم أر عليه إسعاداً، هذا لفظه في الأم. وقال صاحب الروضة تبعاً لأصله: وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الأصحاب إلى أنه.. فذكره، لكنه قال: «فإن محمداً رسول الله» قال: ونقله ابن كعب والصيدلاني قائلًا: «وأشهد أن محمداً رسول الله» لكن أسقطا «ويركاه» أحد. وقد استشكل جواز حذف «الصليوات» مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك «الطيبات» مع جزم جماعة من الشافعية بأن المختصر عليه هو الثابت في جميع الروايات، ومنهم من وجه الخلاف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس، لكن يعر على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيهما في سياق غيره وهو يقتضي للمغايرة.

(فائدة): قال القفال في فتاويه: ترك الصلاة بضر بجميع المسلمين لأن المصلي يقول: اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات، ولا بد أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين فيكون مقصراً بخلة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين، ولذلك عظمت للمصية بتركها. واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقاً للعباد مع حق الله، وأن من تركها أخل بحق جميع المؤمنين من مفسى ومن يحس إلى يوم القيامة لرجوب قوله فيها: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين».

(تنبيه): ذكر خلف في الأطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخاري عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم «حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الأعمش ومنصور وحماد عن أبي وائل» وبذلك جزم أبو نعيم في مستخرجه فأخرجه من طريق أبي نعيم عن الأعمش. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم عن

الأولين؛ وقيل على الثالث: يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق علم إدراكه، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه الحديث. والله أعلم.

قوله: (عن أبي الخليل) هو الزيني بالحنانية والزاي المتوحدتين ثم نون، والإستناد كله سوى طريقه مصريون، وفيه تابعي عن تابعي وهو يزيد عن أبي الخير، وصحابي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وحله رواية الليث عن يزيد ومقتضاهما أن الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه، وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث فإن لفظه عن أبي بكر قال: قلت يا رسول الله أخرجه الزائر من طريقه. وخالف عمرو بن الحارث الليث فجعله من مسند عبد الله بن عمرو ولفظه «عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: إن أبا بكر قال للنبي ﷺ هكذا رواه ابن وهب عن عمرو، ولا يقدح هذا الاختلاف في صحة الحديث. وقد أخرج المصنف طريق عمرو معلقة في الدعوات ومروسة في التوحيد، وكذلك أخرج مسلم الطريقتين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحارث رجلاً بهما، وبين ابن خزيمة في روايته أنه ابن لهيعة.

قوله: (ظلمت نفسي) أي بلباسه ما يستوجب العقوبة أو ينقص الخط. وفيه أن الإنسان لا يرى عن قصير ولو كان صديقاً.

قوله: (ولا يغفر اللوب إلا أنت) فيه إقرار بالوحدانية واستعجال للمفسرة، وهو كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاسِقَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥] الآية، فأتى على المستغفرين وفي ضمن ثلثه عليهم بالاستغفار لوح بالأمر به كما قيل: إن كل شيء أتى الله على فاعله فهو أمر به، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه.

قوله: (مغفرة من عندك) قال الطيبي: دل التكرار على أن المطلوب غفران عظيم لا يترك كنهه، ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريداً لذلك العظيم لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف. وقال ابن دقيق العيد: يحتمل وجهين، أحدهما: الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت فاعله في أنت، والثاني: وهو أحسن أنه إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى. ويهدا الثاني جزم ابن الجوزي فقال: المعنى هب لي المغفرة تفضلاً وإن لم أكن لها أملاً بعمل.

قوله: (إنك أنت الغفور الرحيم) هما صفتان ذكرا تخاصاً للكلام على جهة المقابلة لا تقدم، فالغفور مقابل لقوله: اغفر لي، والرحيم مقابل لقوله: ارحمني، وهي مقابلة مرتبة. وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً استحباب طلب التعليم من العالم، خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم. ولم يصرح في الحديث بتعيين عمله. وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الباب الذي قبله، قال: ولعله ترجع كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء خصوص في هذا المجل. ونازعه الفاكهاني فقال: الأولى الجمع بينهما في المجلين المذكورين، أي السجود والتشهد. وقال النووي: استدلال البخاري صحيح، لأن قوله: «في صلاتي» يعم جميعها، ومن مظانه هذا الموطن. قلت: ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله: لا أعلمهم التشهد «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء» ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك.

٩٠ - باب مَا يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُُّدِ

وَلَيْسَ بِوَأَجِبٍ

٨٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّكَ بِحَيْ، عَنْ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي شَيْقِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: الصَّلَاةُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيَّاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّمَا إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ، أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَهْدَأُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَحَدَهُ يَأْتِيهِ قَبْذُوهُ. [راجع: ٨٣١. أخرجه مسلم: ٤٠٧]

قوله: (باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، وليس بواجب) ينشر إلى أن الدعاء السابق في الباب الذي قبله لا يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر كما أشرت إليه،

قوله: (من فنة المسيح الدجال) قال أهل اللغة: الفتنة الامتحان والاختبار، قال عياض: واستعمالها في العرف لكشف ما يكره الله وتطلق على القتل والإحراق والتنمية وغير ذلك. والمسيح يفتح الميم وتخفيف للمهمة المكسورة وآخره خاء مهملة يطلق على الدجال وعلى عيسى ابن مريم عليه السلام، ولكن إذا أريد الدجال قيد به. وقال أبو داود في السنن: للمسيح مثل الدجال وخفف عيسى، والمشهور الأول. وأما ما نقل الفريري في رواية المستعلي وحده عنه عن خلف بن عامر وهو المصنعي أحد الحفاظ أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما بمعنى لا اختصاص لأحدهما بأحد الأمرين فهو رأي ثالث. وقال الجمهوري: من قاله بالتخفيف فليسمحه الأرض، ومن قال بالتشديد فليكونه مسح العين. وحكى بعضهم أنه قال بالغاء المعجمة في الدجال ونسب قتاله إلى التصحيف. واختلف في تليق الدجال بذلك فقيل: لأنه مسح العين وقيل لأن أحد شقي وجهه خلق مسحاً لا عين فيه ولا حاجب، وقيل لأنه مسح الأرض إذا خرج. وأما عيسى فقيل: سبي بذلك لأنه خرج من بطن أمه مسحاً بالدمع، وقيل: لأن ذكرها مسح، وقيل لأنه كان لا مسح ذا عامة إلا برى، وقيل: لأنه كان مسح الأرض بسياتته، وقيل: لأن رجله كانت لا أحصى لها، وقيل: للبيه المسوح، وقيل: هو بالعربية ما شيعا ضرب للمسيح، وقيل: للمسيح الصديق كما سباني في التفسير ذكر قتاله إن شاء الله تعالى. وذكر شيخنا الشيخ عبد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك حسين قولاً أوردهما في شرح المشارق.

قوله: (فنة الحيا وفنة الممات) قال ابن دقيق العيد: فنة الحيا ما يمرض للإنسان مدة حياته من الانتان بالدنيا والشهوات والمجاهلات، وأعظمها والعياذ بالله أمر الخافعة عند الموت. وفنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت إليه لتقربها منه، ويكون المراد بفنة الحيا على هذا ما قيل ذلك، ويجوز أن يراد بها فنة القبر وقد صح يحيى في حديث أسماء الأكي في الجنائز «إنكم تقتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فنة الدجال» ولا يكون مع هذا الوجه متكرراً مع قوله: «عذاب القبر» لأن العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير السبب. وقيل: أراد بفنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر، وفنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة، وهذا من العام بعد الخاص، لأن عذاب القبر داخل تحت فنة الممات، وفنة الدجال داخلة تحت فنة الحيا. وأخرج المحكم الترمذي في نوافر الأصول عن سفيان الثوري أن الميت إذا سئل «من ربك» تراه له الشيطان فيشير إلى نفسه أي أنا ربك فلهذا ورد سؤال التبت له حين يسأل. ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة «كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا: اللهم آمه من الشيطان».

قوله: (والهزم) أي الذئب، يقال غرم بكسر الراء أي أذاع. قيل: والمراد به ما يستدان فيما لا يجوز وفيما يجوز ثم يعمز من أذاعه، ويحتمل أن يراد به ما هو أهم من ذلك. وقد استأذ ﷺ من غلبة الدين. وقال القرطبي: المزم الغرم، وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المزم. والله أعلم.

قوله: (فقال له قائل) أن ألق على اسمه، ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عن الزهري أن السائل عن ذلك عائشة ولفظها «قلت: يا رسول الله ما أكثر ما تستعيذ إلخ».

قوله: (ما أكثر) بفتح الراء على التمجيد.

وقوله: (إذا غرم) بكسر الراء.

قوله: (ووعده فأخلف) كذلك للأكثر، وفي رواية الحموي: «وإذا وعد أخلف» والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالباً.

قوله: (وعن الزهري) الظاهر أنه معطوف على الإسناد المذكور، فكان الزهري حدث به مطولاً ومختصراً، لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شبيب عنه إلا مطولاً ورأيت بالفظ المختصر المذكور متداً ومتاً عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري، وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح. وقد استشكل دعاه ﷺ بما ذكر مع أنه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر، وأجيب بأجوبة: أحدها: أنه يقصد التعليم لأئمة، ثانيها: أن المراد السؤال منه لأئمة فيكون المعنى هنا أعوذ بك لأئمة، ثالثها: سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية وإلزام خوف الله وإعظامه والافتقار إليه وامتنال أمره في الرغبة إليه، ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقيق الإجابة لأن ذلك يحصل الحسنات ويوقع الدرجات، وفيه تحريض لأئمة على ملازمة ذلك لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع فمن لم يتحقق ذلك أحسرى بالملازمة. وأما الاستعاذة من فنة الدجال مع تحققه أنه لا يدرى فلا إشكال فيه على الوجهين

لقوله في آخر حديث التشهد: ثم ليتخير^١ والمضي وجوه يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص، وهذا واضح مطابق للحديث، وإن كان التخير مأموراً به. ويحتمل أن يكون للمضي التخير، ويجعل الأمر الولد به على التمسك ويحتاج إلى دليل. قال ابن رشد: ليس التخير في أحوال الشيء بل على عدم وجوبه، فقد يكون أصل الشيء واجباً ويقع التخير في وصفه. وقال الزين بن المنير: قوله: «ثم ليتخير» وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيراً ما ترد للندب، وإدعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب، وفيه نظر، فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طلوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة للمؤمن بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله، وذلك أنه سأل ابنه: هل قلنا بعد التشهد؟ فقال: لا، فأمره أن يعيد الصلاة. وبه قال بعض أهل الظاهر. واقطع ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضاً، وقال ابن المنذر: لو لا حديث ابن مسعود «ثم ليتخير من الدعاء» لقلت بوجوبها، وقد قال الشافعي أيضاً بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، وإدعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لا يسبق إلى ذلك، واستدلوا على نديتها بحديث الباب مع دعوى الإجماع، وفيه نظر لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر الشامي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب. وأجاب عن ذلك أنه صح عن ابن مسعود روي حديث الباب ما يقتضيه، فتد سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال: قال عبد الله بن تشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه بعد. وقد وافق الشافعي أحد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك، وقال إسحاق بن راهويه أيضاً بالوجوب لكن قال: إن تركها ناسياً رجوت أن يجزئه، فقل: إن له في المسألة قولين كالحديث وقيل بل كان يراها واجباً لا شرطاً. ومنهم من قيد بقراءة الشافعي بكونه حينها بعد التشهد لا قبله ولا فيه حتى لو صلى على النبي ﷺ في أثناء التشهد مثلاً لم يجزئ عنه. وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف، والحميدي هو شيخه المشهور أحد تلامذة الشافعي.
قوله: (يحتاج بهذا) فيه إشارة إلى أنه يوافق على ذلك، ومن ثم لم يتعقبه، وقد تقدم ما فيه وأنه إن احتج به على المنع جلة لم يسلم من الاعتراض وإن ترك الأولى.
قوله: (حدثنا هشام) هو النخعي، وبني هو ابن أبي كثير.
قوله: (رحى أثير الطين) هو محمول على أثر خفيف لا يمنع مباشرة الجبهة للسجود وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

١٥٢- باب التسليم

٨٣٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ بَنِي الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ، قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ.

قال ابن شهاب: قازى - والله أعلم - أن مكثه لكي ينفذ النساء، قبل أن يُنْزِلْنَ مِنَ الصَّرَفِ مِنَ الْقَوْمِ. [الطبري: ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٦٦، ٨٧٠، ٨٧١]

قوله: (باب التسليم) أي من الصلاة، قيل: لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأمانة عند الوجوب وعدمه، ويمكن أن يؤخذ بالوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه «كان إذا سلم» لأنه يشعر بتحقيق مواظبة على ذلك، وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وحديث «تحليلها التسليم» أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح. أما حديث: «إذا أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته» فقد ضعفه الحفاظ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب

(تنبيه): لم يذكر عند التسليم، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي وقاص التسليمتين وذكر القيلي وابن عبد البر أن حديث التسليمة الواحدة معلول، ويسط ابن عبد البر الكلام على ذلك.

١٥٣- باب يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامَ

وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَجِيبُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامَ، أَنْ يُسَلِّمَ مَنِ عَقَلَهُ.

٨٣٨- حَدَّثَنَا حِيَّانُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ حِيَّانَ قَالَ: سَلَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ. [رواجع: ٤٢٤. أخرجه مسلم: ٢٣، وفي المساجد (٢٦٣)]

قوله: (باب يسلم) أي المأموم (حين يسلم الإمام) قال الزين بن المنير: ترجم بلفظ الحديث، وهو محتمل لأن يكون المراد أن يتسلى السلام بعد ابتداء الإمام له، فيسرع المأموم فيه قبل أن يتمه الإمام، ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يتسلى السلام إذا أتمه الإمام، قال: فلما كان محتملاً للأمرين وكل النظر في إلى المجتهد انتهى. ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط، لأن اللفظ يحتمل الصورتين، فإيهما فعل المأموم جاز، وكأنه أشار إلى أنه يتنبأ أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشابهاً بدعاء وغيره، ويدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر، والأثر المذكور لا أتق على من وصله، لكن عند أبي

قوله في آخر حديث التشهد: ثم ليتخير^١ والمضي وجوه يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص، وهذا واضح مطابق للحديث، وإن كان التخير مأموراً به. ويحتمل أن يكون للمضي التخير، ويجعل الأمر الولد به على التمسك ويحتاج إلى دليل. قال ابن رشد: ليس التخير في أحوال الشيء بل على عدم وجوبه، فقد يكون أصل الشيء واجباً ويقع التخير في وصفه. وقال الزين بن المنير: قوله: «ثم ليتخير» وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيراً ما ترد للندب، وإدعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب، وفيه نظر، فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طلوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة للمؤمن بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله، وذلك أنه سأل ابنه: هل قلنا بعد التشهد؟ فقال: لا، فأمره أن يعيد الصلاة. وبه قال بعض أهل الظاهر. واقطع ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضاً، وقال ابن المنذر: لو لا حديث ابن مسعود «ثم ليتخير من الدعاء» لقلت بوجوبها، وقد قال الشافعي أيضاً بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، وإدعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لا يسبق إلى ذلك، واستدلوا على نديتها بحديث الباب مع دعوى الإجماع، وفيه نظر لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر الشامي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب. وأجاب عن ذلك أنه صح عن ابن مسعود روي حديث الباب ما يقتضيه، فتد سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال: قال عبد الله بن تشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه بعد. وقد وافق الشافعي أحد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك، وقال إسحاق بن راهويه أيضاً بالوجوب لكن قال: إن تركها ناسياً رجوت أن يجزئه، فقل: إن له في المسألة قولين كالحديث وقيل بل كان يراها واجباً لا شرطاً. ومنهم من قيد بقراءة الشافعي بكونه حينها بعد التشهد لا قبله ولا فيه حتى لو صلى على النبي ﷺ في أثناء التشهد مثلاً لم يجزئ عنه. وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو) زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه «فيدعو به» وغروه النسائي من وجه آخر بلفظ «فليدع به» وإسحاق عن عيسى عن الأعمش «ثم ليتخير من الدعاء ما أحب» وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات «ثم ليتخير من التاء ما شاء» وغروه لسلم بلفظ «من المسألة» واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة، قال ابن بطال: خالف في ذلك النخعي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا: لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة، والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث، وجيزة بعضهم ما كان مأثوراً، قال قائلهم: والمأثور أهم من أن يكون مرفوعاً أو غير مرفوع، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم، وكذا يرد على قول ابن سيرين: لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة، واستثنى بعض الشافعية ما يقبح من أمر الدنيا، فإن أراد القاض من اللفظ فمحتمل، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمر المحرمة مطلقاً لا يجوز، وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخباراً من أحسنها ما رواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عمار بن سعد قال: «كان عبد الله يعني ابن مسعود يعلمنا التشهد في الصلاة ثم يقول: إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من عبادك الصالحين. ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآخرة. قال ويقول: لا بدع نبي ولا صالح بشيء إلا دخل في هذا الدعاء. وهذا من المأثور غير مرفوع، وليس هو ما ورد في القرآن. وقد استدل البيهقي بالحديث الملقح عليه «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به» وحديث أبي هريرة «فدعه إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتموه بالله» الحديث وفي آخره «ثم ليدعو لنفسه بما بدا له» هكذا أخرجه البيهقي. وأصل الحديث في مسلم. وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجهها مسلم.

١٥١- باب مَنْ لَمْ يَمْسَحْ بِيَمِينِهِ وَأَنَّهُ حَتَّى صَلَّى

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَأَيْتُ الْحَمْدِيَّ يَخْتِجُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَمْسَحَ بِيَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ.

٨٣٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي

شبهة عن ابن عمر ما يعطى معناه. وقد تقدم عتيان مطولاً في أوائل الصلاة، وأورد هنا مختصراً جداً. وفي الباب الذي يليه أمّ منه، وكلاهما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك.

١٥٤- باب مَنْ لَمْ يَرِ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى الْإِمَامِ

وَكَتَبَ بِسَلَامِ الصَّلَاةِ.

٨٣٩- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرُ بْنُ الرَّيْحِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجْهًا مِنْ دَلْوٍ كَانَ فِي دَارِهِمْ. [رواه: ٢٧]

٨٤٠- قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَلَوِ دِدْتُ أَنْكُ جُنْتُ فَصَلَّيْتُ فِي بَيْتِي مَكَانًا، حَتَّى أَتَّخِذَ مَسْجِدًا، فَقَالَ: هَذَا أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَقَدْ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ، بَعْدَ مَا أَشْهَدَ النَّهَارَ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: هَ أَتَيْتُ نَجِيبَ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ. فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يَصَلِّيَ فِيهِ، فَهَامَ فَصَلَّاهُ خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمْ. [رواه: ٤٢٤. أخرجه مسلم: ٣٣، وفي المساجد (٢١٣)]

قوله: (باب من لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة) أورد فيه حديث عتيان كما ذكرنا، واعتماده فيه على قوله «ثم سلم وسلمنا حين سلم» فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل بها من الصلاة وإما هي وأخرى معها، فيحتاج من استحباب تسليمه ثلاثة على الإمام بين التسليمتين - كما تقول للملكية - إلى دليل خاص، وإلى رد ذلك أشار البخاري، وقال ابن بطال: أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمة الثانية، وقد نقل الطحاوي عن الحسن بن الحسن انتهى. وفي هذا الظن بعد. والله أعلم.

قوله: (وزعم) الزعم يطلق على القول الحق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب، ويترد في كل موضع على ما يليق به، والظاهر أن المراد به هنا الأول، لأن محمود بن الربيع موثق عند الزهري فقلوه عنه مقبول.

قوله: (من دلو) كانت في دارهم، ولفظ الدلو يدل عليه. وقال غيره: بل الدلو يذكر ويؤث فلا يحتاج إلى تقدير.

قوله: (سمعت عتيان بن مالك الأنصاري ثم أحد بني سالم) ينصب أحد مضافاً على قوله الأنصاري، وهو بمعنى قوله الأنصاري ثم السلمي هذا الذي يكاد من له أدنى ممارسة بمعرفة الرجال أن يقطع به، وقال الكرماني: يحتاج أن يكون مضافاً على عتيان يعني سمعت عتيان ثم سمعت أحد بني سالم أيضاً، قال: والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد، فكان محموداً سمع من عتيان، ومن الحصين. قال: وهو بخلاف ما تقدم في «باب المساجد في البيوت» أن الزهري هو الذي سمع محموداً والحصين، قال: ولا منافاة بينهما لاحتمال أن الزهري ومحموداً سمعا جميعاً من الحصين، قال: ولو روي برفع أحد بأن يكون مضافاً على محمود لساخ ووافق الرواية الأولى، يعني فيصير التقدير. قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بني سالم أي الحصين انتهى. وكان الحامل له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة «ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري وهو أحد بني سالم» فكأنه ظن أن المراد بقوله ثم أحد بني سالم هذا هو المراد بقوله أحد بني سالم هناك، ولا حاجة لذلك، فإن عتيان من بني سالم أيضاً، وهو عتيان بن مالك بن عمرو بن المجلان بن زياد بن غنم بن سالم بن عوف، وقيل في نسبه غير ذلك مع الاتفاق على أنه من بني سالم، والأصل علم التقدير في إدخال أخبرني بين ثم وأحد، وعلى الاحتمال الذي ذكره إشكال آخر لأنه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة، أو أنها تعدلت ولعتيان، وليس كذلك فإن الحصين المذكور لا صحة له، بل لم أر من ذكر أباه في الصحابة. وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد في الجرح والتعديل ولم يذكر له شيئاً غير عتيان بن مالك، ونقل عن أبيه أن روايته عنه

قوله: (فلو ددت) أي فوالله لو ددت.

قوله: (اشهد النهار) أي لربعت الشمس.

قوله: (فاشار إليه من المكان الذي أحب أن يصلي فيه) قال الكرماني فاعل أشار النبي ﷺ ومن للتبيين، قال: ولا ينافي ما تقدم أنه قال فاشرت له إلى المكان، لإمكان وقوع الإشارتين منه ومن النبي ﷺ إما معاً وإما سابقاً ولاحقاً. قلت: والذي يظهر أن فاعل أشار هو عتيان، لكن فيه التفتت، إذ ظاهر السياق أن يقول: فاشرت إلخ، وبهذا تتوافق الروايات. والله أعلم.

١٥٥- باب الذكر بعد الصلاة

٨٤١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ

جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ، قَوْلِي ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتُ بِالذِّكْرِ، حِينَ يُعْصَرُ النَّاسُ مِنَ الْمُكْرَمَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَظْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُ. [رواه: ٢٨٤٢. أخرجه مسلم: ٥٨٣]

٨٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبُدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ أَهْرِفُ انْقِصَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. [رواه: ٨٤١. أخرجه مسلم: ٥٨٣]

٨٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَفْعُورٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَمِيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: ذَعَبَ أَهْلُ الْكُوْهِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالزَّرَجَاتِ وَالْمَلَا وَالصِّمِّ الْمَقِيْمِ: يُعْتَلُونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَتَرَمَّوْنَ كَمَا نُصَلِّ، وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ، يَخْجُونَ بِهَا وَيَخْبِرُونَ، وَيُجَاهِدُونَ وَيَصَدَّقُونَ. قَالَ: هَذَا أَحَدُكُمْ بَأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ، أَذْرَكُمْ مِنْ سَبْكِكُمْ، وَلَمْ يَذَرِكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَسْمَ تَمَنَ ظَهْرَانِي، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ؟ فَسَبَّحُوا وَكَبَّرُوا، وَخَلَّفَ كُلُّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ. فَأَخْلَفْنَا بَيْنَنَا، فَقَالَ بَعْضُنَا: نَسُحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنَخْلَعُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: تَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كَلِمَةٌ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ. [رواه: ٥٦٣٢٩. أخرجه مسلم: ٥٩٥ بإسقاط]

٨٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ غُبَيْرٍ، عَنْ زُرَّادٍ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شَعْبَةَ، قَالَ: أَتَانِي عَلِيُّ الْمَغِيرَةِ بْنُ شَعْبَةَ، فَيَسِي كِتَابَ إِلَى مُتَايَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْرُومَةً: هَذَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَنَافِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُغْنِي لِمَا مُنِعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَنَّةِ مِنْكَ الْجَنَّةُ.

وَقَالَ شَعْبَةُ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، بِهَذَا.

وَعَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَخْجَرَةَ، عَنْ زُرَّادٍ، بِهَذَا.

وَقَالَ الْحَسَنُ: الْجَدُّ جَسَى. [رواه: ١٩٧٧، ٢٤٠٨، ٥٩٧٥، ٩٣٣٠، ٩٧٧٣، ٩٧٧٤، ٧٧٩٢، والظاهر في الزكاة: باب: ١٨. أخرجه مسلم: ٥٩٣ بطوله.]

وأخرجه في الأضحية (١٢) بقطعة لم ترد في هذه الطريق

قوله: (باب الذكر بعد الصلاة) أورد فيه أولاً حديث ابن عباس من وجهين

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري، وسُمي هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن وهما مدنيان، وعبيد الله تابعي صغير، ولم ألق لسمي على رواية عن أحد من الصحابة فهو من رواية الكثير من الصغير. وهما مدنيان وكذا أبو صالح.

قوله: (جاء الفقهاء) سُمي منهم في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة أبو ذر الغفاري أخرجه أبو داود وأخرجه جعفر الفريابي في كتاب الذكر له من حديث أبي ذر نفسه، وسُمي منهم أبو الدرداء عند النسائي وغيره من طرق عنه، ولمسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنهم قالوا: «يا رسول الله، فذكر الحديث، والظاهر أن أبا هريرة منهم. وفي رواية النسائي عن زيد بن ثابت قال: «أمرنا أن نسبح» الحديث كما سيأتي لفظه، وهذا يمكن أن يقال فيه إن زيد بن ثابت كان منهم، ولا يعارضه قوله في رواية ابن حجلان عن سمي عند مسلم: «جاء قراء المهاجرين» لكون زيد بن ثابت من الأنصار لاحتساب التثنية.

قوله: (الدور) يضم للهملزة والمثناة جمع دثر ففتح ثم سكن هو المال الكثير، ومنه في قوله: من الأموال للبيان وقوع عند الخطابي «ذهب أهل الدور من الأموال» وقال: وكذا وقع الدور جمع دثر والصواب الدور انتهى. وذكر صاحب المطالع عن رواية أبي زيد الروزي أيضاً الدور.

قوله: (بالدرجات الفل) يضم العين جمع العليات وهي تآثيت الأعلى، ويحتمل أن تكون حية والراد درجات الجنات، أو صنوية والراد علو القدر عند الله.

قوله: (والنجم القيم) وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده وهو النجم العاجل، فإنه قل ما يصغر، وإن صفا فهو يصعد الزوال. وفي رواية محمد بن أبي عائشة المذكورة «ذهب أصحاب الدور بالأجور» وكذا لمسلم من حديث أبي ذر، زاد المصنف في الدعوات من رواية ورقاء عن سمي «قال كيف ذلك» ونحوه لمسلم من رواية ابن حجلان عن سمي.

قوله: (ويصومون كما يصوم) زاد في حديث أبي الدرداء المذكور «ويذكرون كما نذكركم» واليزار من حديث ابن عمر «صدقوا تصديقنا، وأمنوا إيماننا».

قوله: (ولهم فضل أموال) كذا للأكثر بالإضافة، وفي رواية الأصيلي «فضل الأموال» وللكتشيبي «فضل من أموال».

قوله: (ويحسون بها) أي ولا تحج، يشكل عليه ما وقع في رواية جعفر الفريابي من حديث أبي الدرداء «ويحسون كما تحج» ونظيره ما وقع هنا «ويجاهدون» ووقع في الدعوات من رواية ورقاء عن سمي «وجاهدوا كما جاهدنا» لكن الجواب عن هذا الثاني ظاهر وهو التفرقة بين الجهاد الماضي فهو الذي اشتركوا فيه وبين الجهاد المتوقع فهو الذي تقدر عليه أصحاب الأموال غالباً، ويمكن أن يقال مثله في الحج، ويحتمل أن يقرأ «يبحسون بها» بضم أوله من الرابحي أي يبتغون غيرهم على الحج بالمال.

قوله: (ويصطلون) عند مسلم من رواية ابن حجلان عن سمي «ويتصدقون ولا تتصدق» ويصطلون ولا تتصدق.

قوله: (فقال ألا أحدثكم بما إن أخذتم به) في رواية الأصيلي «بما إن أخذتم» وكذا للإسماعيلي، وسقط قوله: «بما» من أكثر الروايات، وكذا قوله: «بما» وقد نسر الساقط في الرواية الأخرى، وفي رواية مسلم «ألا أعلمكم شيئاً» وفي رواية أبي داود: «قال: يا أبا ذر! ألا أعلمكم كلمات تقولن».

قوله: (أدرككم من سبقكم) أي من أهل الأموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة، والسبقة هنا يحتمل أن تكون معترية وأن تكون حسية، قال الشيخ تقي الدين: والأول أقرب وسقط قوله: «من سبقكم» من رواية الأصيلي.

قوله: (وكنتم خير من أئمتهم من ظهورهم) بفتح التثنية وسكون التثنية، وفي رواية كريمة وأبي الوقت ظهورهم بالإنفراد، وكذا للإسماعيلي. وعند مسلم من رواية ابن عجلان «ولا يكون أحد أفضل منكم» قيل ظاهره يخالف ما سبق لأن الإدراك ظاهره المساواة، وهذا ظاهره الأفضلية وأجاب بعضهم بأن الإدراك لا يلزم منه المساواة فقد يدرك ثم يفوق، وعلى هذا فالتقرب بها للذكر راجع على التقرب بالمال. ويحتمل أن يقال: الفصير في كتم للمجموع من السابق والمدرَك، وكذا قوله: «ألا من عمل مثل عملكم» أي من التقراء فقال الذكر، أو من الأغنياء تصدق، أو أن الخطاب للفقراء خاصة لكن يشاركهم الأغنياء في الخيرية للمذكورة فيكون كل من الصنفين خيراً ممن لا يتقرب بذكر ولا صدقة، ويشهد له قوله: في حديث ابن عمر عند الزوار «أدرككم مثل فضلكم» ولمسلم في حديث أبي ذر «أو ليس قد جعل لكم ما تصدقون؟ إن بكل تسبيحة صدقة، وبكل تكبيرة صدقة» الحديث. واستشكل تساوي فضل هذا الذكر بفضل التقرب

أحدهما ثم من الآخر، وأغرب للزي فجعلهما حديثين، والذي يظهر أنهما حديث واحد كما سنبيته.

قوله: (أخبرني عمرو) هو ابن دينار للكمي.

قوله: (كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيه أن مثل هذا عند البخاري يحكم له بالرفع خلافاً لمن شذ ومنع ذلك، وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك، وفيه دليل على جواز الجهر بالذكر عقب الصلاة قال الطبري: فيه الإبتداء من صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة، وتغيب ابن بطال بأنه لم يقف على ذلك من أحد من السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في «الوافضة» أنهم كانوا يستحبون التكبير في المساكين عقب الصبح والمشاء كثيراً عالياً ثلاثاً، قال: وهو قديم من شأن الناس. قال ابن بطال: وفي «العتبية» عن مالك أن ذلك حدث. قال: وفي السياق إشعار بأن الصحابة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بالذكر في الوقت الذي قال فيه ابن حباس ما قال: قلت: في هذا التقييد بالصحابة نظر، بل لم يكن حث من الصحابة إلا القليل، وقال النوري: حل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتاً يسيراً لأجل تعليم صفة الذكر، لا أنهم دأبوا على الجهر به، وللمختار أن الإسماعيليين يغيثون الذكر إلا إن احتج إلى التعليم.

قوله: (وقال ابن عباس) هو موصول بالإسناد للبداهة كما في رواية مسلم عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق به.

قوله: (كنت أعلم) فيه إطلاق العلم على الأمر المستند إلى الظن الغالب.

قوله: (إذا صرفوا) أي أحلم انصرافهم بذلك أي يرفع الصوت إذا سمعته أي الذكر، وللمنى كنت أعلم بسماح الذكر انصرافهم.

قوله: (حدثني علي) هو ابن المنيني وسفيان هو ابن عتبة وعمرو هو ابن دينار.

قوله: (كنت أعرف انقضاء صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالتكبير) وقع في رواية الحسيني عن سفيان بصيغة المحصر، ولفظه «ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير» وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان، واختلف في كون ابن عباس قال ذلك، قال حياض: فظاهر أنه لم يكن يحضر الجماعة لأنه كان صغيراً ممن لا يراظف على ذلك ولا يلزم به. فكان يعرف انقضاء الصلاة بما ذكر. وقال غيره: يحتمل أن يكون حاضراً في أواخر الصفوف فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم، وإنما كان يعرفه بالتكبير. وقال ابن دقيق العيد: يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهير الصوت يسمح من بعد.

قوله: (بالتكبير) هو أنقص من رواية ابن جريج التي قبلها، لأن الذكر أصم من التكبير، ويحتمل أن تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد أن رفع الصوت بالذكر أي بالتكبير، وكأنهم كانوا يذكرون بالتكبير بعد الصلاة قبل التسبيح والتحميد، وسيأتي الكلام على ذلك في الحديث الذي بعده.

قوله: (قال علي) هو ابن المنيني المذكور وثبتت هذه الزيادة في رواية المستملي والكشميهني، زاد مسلم في روايته المذكورة «قال عمرو يعني ابن دينار وذكر ذلك لأبي معبد بعد فأنكره» وقال لم أحدثك بهذا. قال عمرو: قد أخبرنيته قبل ذلك» قال الشافعي بعد أن رآه من سفيان كأنه نسيه بعد أن حدث به انتهى. وهذا يدل على أن مسلماً كان يرى صحة الحديث ولو أنكره رآه إذا كان الناقل عنه عدلاً، ولأهل الحديث فيه تفصيل: قالوا إما أن يميز برده أو لا، وإذا جزم فإما أن يصرح بتكبير الروي عنه أو لا فإن لم يميز بالرد كان قال لا أذكره فهو متفق على قوله لأن الفرع ثقة والأصل لم يطعن فيه، وإن جزم وصرح بالتكبير فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع يكون الأصل حديث يستلزم تكذيب الأصل في دعواه أنه كتب عليه، وليس قبول قول أحدهما بأول من الآخر، وإن جزم بالرد لم يصح بالتكبير فالراجح عندهم بقوله. وأما الفقهاء فاختلَفوا: فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القول، ومن بعض الحنفية ورواية عن أحد لا يقبل قياساً على الشاهد، وللإمام فخر الدين في هذه المسألة تفصيل نحو ما تقدم وزاد: فإن كان الفرع متردداً في سماعه والأصل جازماً بعلمه سقط لوجود التضارب، وعصل كلامه أتفا أنهما إن تساويا فالرد، وإن رجح أحدهما عمل به، وهذا الحديث من أئمتنا، وأباه من قال إنما نفي أبو معبد الحديث به لأنه لم يزم منه نفي الإخبار، وهو الذي وقع من عمرو ولا مخالفة، وترده الرواية التي فيها «فأنكره» ولو كان كما زعم لم يكن هناك إنكار، ولأن الفرق بين التحديث والإخبار إنما حدث بعد ذلك، وفي كتب الأصول حكاية الخلاف في هذه المسألة من الحنفية.

قوله: (حتى يكون منهم كلهم) بكسر اللام تأكيداً للضمير المجزوء.

قوله: (ثلاثاً وثلاثين) وتوجه به اسم كان محذوف والتقدير حتى يكون العدد منهم كلهم ثلاثاً وثلاثين، وفي قوله: (منهم كلهم) الاحتمال المتقدم: هل العدد للجميع أو المجموع، وفي رواية ابن حجلان ظاهراً أن العدد للجميع لكن يقول ذلك مجموعاً، وهذا اختيار أبي صالح. لكن الرواية الثانية عن غيره الإفراء قال عياض: وهو أولى. ورجح بعضهم الجمع للإتيان فيه بواو العطف والذي يظهر أن كلاً من الأمرين حسن، إلا أن الإفراء يتميز بأمر آخر وهو أن الذكر يحتاج إلى العدد، وله على كل حركة لذلك سواء كان بأصابعه أو بغيرها ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلث.

(تنبيهان):

(الأول): وقع في رواية ورفاه عن سمي عند المصنف في الدعوات في هذا الحديث، تسبحون عشراً وتحمدون عشراً وتكبرون عشراً، ولم أتف في شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورفاه على ذلك لا عن سمي ولا عن غيره، ويحتمل أن يكون تأول ما تأول سهيل من التوزيع، ثم ألقى الكسر. ويكره عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي ﷺ. وقد وجدت لرواية العشر شواهد: منها عن علي بن أحمد، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي، وعن عبد الله بن عمرو عنده وعند أبي داود والترمذي، وعن أم سلمة عند الزبيري، وعن أم مالك الأنصارية عند الطبراني. وجمع البقوي في شرح السنة بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متتدة أولها عشراً عشراً ثم إحدى عشرة إحدى عشرة ثم ثلاثاً وثلاثين ثلاثاً وثلاثين، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير، أو يفتقر بافتراق الأحوال، وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر ﷺ أنهم أمروا أن يقولوا كل ذكر منها حساً وعشرين ويؤدوا فيها لا إلا إلا الله حساً وعشرين، ولقد زيد بن ثابت «أمرنا أن نسبح في دير كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين، فأني رجل في مناس قليل له: أمرهم محمد أن يسبحوا فذكره قال: نعم. قال: اجعلوها حساً وعشرين، واجعلوها فيها التهليل. فلما أصبح أتني النبي ﷺ وأخبره فقال: فافعلوه أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان، ولقد ابن عمر فرأى رجل من الأنصار فيما يرى النائم فذكر نحوه، وفيه قليل له سبع حساً وعشرين وأحمد حساً وعشرين وكبر حساً وعشرين وحمل حساً وعشرين فذلك مائة. فأمرهم النبي ﷺ أن يفعلوا كما قاله أخرجه النسائي وجمعه القرطبي. واستبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة ولا لكان يمكن أن يقال لهم: أضفوها التهليل ثلاثاً وثلاثين. وقد كان بعض العلماء يقول: إن الأعداد الواردة كالذكر تلك الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك المخصوص لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمه وخاصية تفوت بمجاورة تلك العدد، قال شيخنا الحافظ أبو القول في شرح الترمذي: وفيه نظر، لأنه أتني بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة منزلة لذلك الثواب بعد حصوله؟ اهـ. ويمكن أن يفتقر الحال فيه بالنية، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فتجبه القول لماضي. وقد بالغ القرطبي في القواعد فقال: من البعد المكرومة الزيادة في التلويحات المحدودة شرعاً، لأن شأن العظمة إذا حثوا شيئاً أن يوقف عنده ويعد الخارج عنه شيئاً للأدب اهـ. وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى لتخلط الانتفاع به، فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع. ويؤيد ذلك أن الأذكار المشافهة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان جميعها متوالية لم تحسن للمواصلة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع المواصلة لاحتمال أن يكون للمواصلة في ذلك حكمة خاصة تفوت بفتواتها. والله أعلم.

(التنبيه الثاني): زاد مسلم في رواية ابن حجلان عن سمي «قال أبو صالح فرجع قراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلناه ففضلوا مثله، فقال رسول الله ﷺ: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طرفاً منه ثم قال بمثل حديث قتيبة، قال: إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح: فرجع قراء المهاجرين. قلت: وكذا رواه أبو مازة عن سهيل مدرجاً أخرجه جعفر القرطبي، وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة مرسلّة، وقد روى الحديث الزبيري من حديث ابن عمر وفيه «فرجع الفقراء

بالمال مع شدة المشقة فيه، وأجاب الكرمانى بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة، واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة.

قوله: (سبحون وتحمدون وتكبرون) وكذا وقع في أكثر الأحاديث تقديم التسبيح على التحميد وتكبير التكبير، وفي رواية ابن حجلان تقديم التكبير على التحميد خاصة، وفيه أيضاً قول أبي صالح يقول الله أكبر ومسيحان الله والحمد لله ومثله لأبي داود من حديث أم الحكم، وله من حديث أبي هريرة تكبير وتحميد وتسبيح، وكذا في حديث ابن عمر. وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها، ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات «لا يترك بايهاً بديلاً» لكن يمكن أن يقال: الأولى البديهة بالتسبيح لأنه يتضمن نفي النقصان عن الباري سبحانه وتعالى، ثم التحميد لأنه يتضمن إثبات الكمال له، إذ لا يلزم من نفي النقصان إثبات الكمال. ثم التكبير إذ لا يلزم من نفي النقصان وإثبات الكمال أن يكون هناك كبير آخر. ثم يجتمع بالتهليل الدال على انفراد سبحانه وتعالى بجميع ذلك.

قوله: (خلف كل صلاة) هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المصنف في الدعوات وهي قوله: «دبر كل صلاة» وبلغفر القرطبي في حديث أبي ذر «إثر كل صلاة» وأما رواية «دبر» فهي بضمين، قال الأزهري: دبر الأمر يعني بضمين وجبره يعني يفتح ثم سكن: أخرجه. وادعى أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجراحة، ورد بمثل قولهم أفتح غلامه من دبر، ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان سبياً بحيث لا يهد معرضاً أو كان ناسياً أو متشاغلاً بما ورد أيضاً بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يفسر، وظاهر قوله: «كل صلاة» يشمل الفرض والنفل، لكن حمله أكثر العلماء على الفرض، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التهليل بالكتابة، وكأنهم حلوا المطلقات عليها، وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد للكتابة بالرأية بعدها فاصلاً بين المكتوبة والذكر أو لا هل النظر. والله أعلم.

قوله: (ثلاثاً وثلاثين) يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة، وهو الذي فهمه سهيل بن أبي صالح كما رواه مسلم من طريق روح بن القاسم عنه، لكن لا يتابع سهيل على ذلك بسل لم أر في شيء من طرق الحديث كلها التصريح بإحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند الزبيري واستدله ضعيف، والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أقوال في ظرف ومصدر والتقدير تسبحون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وتحمدون كذلك وتكبرون كذلك.

قوله: (فاختلنا بيننا) ظاهراً أن أبا هريرة هو القائل، وكذا قوله: «فرجعت إليه» وأن الذي رجع أبو هريرة إليه هو النبي ﷺ، وعلى هذا فالخلاف في ذلك وقع بين الصحابة، لكن بين مسلم في رواية ابن حجلان عن سمي أن القائل «فاختلنا» هو سمي، وأنه هو الذي رجع إلى أبي صالح، وأن الذي خالفه بعض أهله ولقظه «قال سمي: فعدلت بعض أهلي بعد الحديث، قال: وسمعت، فذكر كلامه. قال: فرجعت إلى أبي صالح» وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب المصنف، لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة، فإنه أخرج الحديث من قتيبة عن الليث عن ابن حجلان ثم قال: زاد فيه قتيبة في هذا الحديث عن الليث، فذكرها. والغیر المذكور يحتمل أن يكون شعيب بن الليث أو سعيد بن أبي مريم، فقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه عن الربيع بن سليمان عن شعيب، وأخرجه الجوزي والبيهقي من طريق سعيد، وتبين بهذا أن في رواية عبيد الله بن عمر عن سمي في حديث الباب إدرجاً، وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق للمعتمر بن سليمان بالإسناد المذكور فلم يذكر قوله: «فاختلنا إليه».

قوله: (ونكبر أربعاً وثلاثين) هو قول بعض أهل سمي كما تقدم التنبيه عليه من رواية مسلم، وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة، وقد جاء مثله في حديث أبي الدرداء عند النسائي، وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوي، ومثله لحسن من حديث كعب بن عجرة، وغيره وابن ماجه من حديث أبي ذر لكن شك بعض رواة في أنه أربع وثلاثين، وبغلاف ذلك ما في رواية محمد بن أبي هريرة عند أبي داود وفيه «ويعتد المائة بلا إلا إلا الله وحده لا شريك له إليه»، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هريرة، ومثله لأبي داود في حديث أم الحكم، وبلغفر القرطبي في حديث أبي ذر. قال النووي: ينبغي أن يجمع بين الروايتين بأن يكبر أربعاً وثلاثين ويقول معها لا إلا إلا الله وحده إليه. وقال غيره: بل يجمع بأن يجتمع مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا إلا إلا الله على وفق ما وردت به الأحاديث.

فذكره موصولاً لكن قد قمت أن إسناده ضعيف. ورواه جعفر الغرياني من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء وراء مهملتين عن أبي ذر وقال فيه «قال أبو ذر: يا رسول الله إنيهم قد قالوا مثل ما تقول. فقال: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» وتقل الخطيب أن حرام بن حكيم يورسل الرواية عن أبي ذر، فعلى هذا لم يصح بهذه الزيادة إسناده إلا أن هذين الطريقين يقوى بهما مرسل أبي صالح. قال ابن بطال من المذهب: في هذا الحديث فضل النبي نصاً لا تأويل، إذا استوت أعمال النبي والفقيه فيما انترضى الله عليهما، فللنبي حيث فضل عمل البر من الصدقة وغواها ما لا سبيل للفقيه إليه. قال: ورويت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور، وخفف من قوله في نفس الحديث «إلا من صنع مثل ما صنعت» فجعل الفضل لقائه كاتماً من كان. وقال القرطبي: تأول بعضهم قوله: فذاك فضل الله يؤتيه بآن قال: الإشارة وإسالة إلى التراب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله، فكانه قال: فذاك التراب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة، وإنما هو بفضل الله. قال: وهذا التأويل فيه بعد، ولكن اضطره إليه ما يعارضه. وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التصف. وقال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث القرب من النص أنه فضل النبي، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم. قال: والذي يقتضيه النظر إجماعاً في تسليها وضلت العبادة المالية أنه يكون النبي أفضل، وهذا لا شك فيه، وإنما انظر إذا تسليها واقتصد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب لتفقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح النبي، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالنبي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقير، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر. وقال القرطبي: للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال، ثالثها: الأفضل الكفاف، وأبهما: يختلف باختلاف الأشخاص، خامسها: الترتف.

وقال الكرماني: قضية الحديث أن شكوى الفقر تبقى باطلاً. وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العلما والتميز للقيم لم أيضاً لا نفي الزيادة من أهل الدثور مطلقاً. والذي يظهر أن مقصودهم إما كان طلب المساواة. ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي أن منتهى الشيء يكون شركاً لقائه في الأجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي أوله «لا أحد إلا في اثنين» فإن في رواية الترمذي من وجه آخر التصريح بأن للمنفق والتمني إذا كان صادق النية في الأجر سواء، وكذا قوله: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من يعمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء» فإن القرآن في هذه القصة كانوا أجمعين في تملأ الأضياء المذكورين فإذا استوتوا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافاً إلى التمني، فلعل ذلك يقاوم التعرّب بالمال، وتبقى المقابلة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغني على التتم بالمال، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث «الطامم الشاكر مثل الصائم الصابر» في كتاب الألقمة إن شاء الله تعالى. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن العالم إذا سئل من مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المقصود درجة الفاضل، ولا يجيب بنفس الفاضل لتلايق الخلاف، كما قال ابن بطال، وكأنه أخذ من كونه عليه السلام أجاب بقوله: «ألا أذكركم على أمر تساوتونهم فيه» وعدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك. وفي التوسعة في العبقة، وقد تقدم نصيرها في كتاب العلم، والفرق بينها وبين الحسد المذموم. وفيه المسألة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية بإجادة الأضياء إلى العمل بألفهم، ولم يذكر عليهم عليه السلام يؤخذ منه أن قوله: «إلا من عمل» عام للفقراء والأغنياء خلافاً من أوله بنشر ذلك. وفيه أن العمل السهل قد يدرى به صاحبه فضل العمل الشاق. وفيه فضل الذكر عقب الصلوات، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة كما سيأتي في الدعوات لأنه في معناها، ولأنها أوقات فاضلة يرغى فيها إجابة الدعاء. وفيه أن العمل القاصر قد يساوي التمني خلافاً لمن قال إن التمني أفضل مطلقاً، أنه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري، ورجال الإسناد كلهم كوفيون إلا حماد بن يوسف وهو الغرياني. قوله: (عن وراة) في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الإسماعيلي وحديثي وراة. قوله: (أما علي الملقب) أي ابن شعبة (في كتاب إلى معاوية) كان للمخيرة إذ ذلك أميراً على الكوفة من قبل معاوية وسيأتي في الدعوات من وجه آخر عن وراة بيان السبب في ذلك، وهو أن معاوية كتب إليه: اكتب لي بحديث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره موصولاً لكن قد قمت أن إسناده ضعيف. ورواه جعفر الغرياني من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء وراء مهملتين عن أبي ذر وقال فيه «قال أبو ذر: يا رسول الله إنيهم قد قالوا مثل ما تقول. فقال: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» وتقل الخطيب أن حرام بن حكيم يورسل الرواية عن أبي ذر، فعلى هذا لم يصح بهذه الزيادة إسناده إلا أن هذين الطريقين يقوى بهما مرسل أبي صالح. قال ابن بطال من المذهب: في هذا الحديث فضل النبي نصاً لا تأويل، إذا استوت أعمال النبي والفقيه فيما انترضى الله عليهما، فللنبي حيث فضل عمل البر من الصدقة وغواها ما لا سبيل للفقيه إليه. قال: ورويت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور، وخفف من قوله في نفس الحديث «إلا من صنع مثل ما صنعت» فجعل الفضل لقائه كاتماً من كان. وقال القرطبي: تأول بعضهم قوله: فذاك فضل الله يؤتيه بآن قال: الإشارة وإسالة إلى التراب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله، فكانه قال: فذاك التراب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة، وإنما هو بفضل الله. قال: وهذا التأويل فيه بعد، ولكن اضطره إليه ما يعارضه. وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التصف. وقال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث القرب من النص أنه فضل النبي، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم. قال: والذي يقتضيه النظر إجماعاً في تسليها وضلت العبادة المالية أنه يكون النبي أفضل، وهذا لا شك فيه، وإنما انظر إذا تسليها واقتصد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب لتفقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح النبي، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالنبي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقير، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر. وقال القرطبي: للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال، ثالثها: الأفضل الكفاف، وأبهما: يختلف باختلاف الأشخاص، خامسها: الترتف.

وقال الكرماني: قضية الحديث أن شكوى الفقر تبقى باطلاً. وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العلما والتميز للقيم لم أيضاً لا نفي الزيادة من أهل الدثور مطلقاً. والذي يظهر أن مقصودهم إما كان طلب المساواة. ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي أن منتهى الشيء يكون شركاً لقائه في الأجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي أوله «لا أحد إلا في اثنين» فإن في رواية الترمذي من وجه آخر التصريح بأن للمنفق والتمني إذا كان صادق النية في الأجر سواء، وكذا قوله: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من يعمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء» فإن القرآن في هذه القصة كانوا أجمعين في تملأ الأضياء المذكورين فإذا استوتوا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافاً إلى التمني، فلعل ذلك يقاوم التعرّب بالمال، وتبقى المقابلة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغني على التتم بالمال، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث «الطامم الشاكر مثل الصائم الصابر» في كتاب الألقمة إن شاء الله تعالى. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن العالم إذا سئل من مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المقصود درجة الفاضل، ولا يجيب بنفس الفاضل لتلايق الخلاف، كما قال ابن بطال، وكأنه أخذ من كونه عليه السلام أجاب بقوله: «ألا أذكركم على أمر تساوتونهم فيه» وعدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك. وفي التوسعة في العبقة، وقد تقدم نصيرها في كتاب العلم، والفرق بينها وبين الحسد المذموم. وفيه المسألة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية بإجادة الأضياء إلى العمل بألفهم، ولم يذكر عليهم عليه السلام يؤخذ منه أن قوله: «إلا من عمل» عام للفقراء والأغنياء خلافاً من أوله بنشر ذلك. وفيه أن العمل السهل قد يدرى به صاحبه فضل العمل الشاق. وفيه فضل الذكر عقب الصلوات، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة كما سيأتي في الدعوات لأنه في معناها، ولأنها أوقات فاضلة يرغى فيها إجابة الدعاء. وفيه أن العمل القاصر قد يساوي التمني خلافاً لمن قال إن التمني أفضل مطلقاً، أنه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري، ورجال الإسناد كلهم كوفيون إلا حماد بن يوسف وهو الغرياني. قوله: (عن وراة) في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الإسماعيلي وحديثي وراة. قوله: (أما علي الملقب) أي ابن شعبة (في كتاب إلى معاوية) كان للمخيرة إذ ذلك أميراً على الكوفة من قبل معاوية وسيأتي في الدعوات من وجه آخر عن وراة بيان السبب في ذلك، وهو أن معاوية كتب إليه: اكتب لي بحديث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره موصولاً لكن قد قمت أن إسناده ضعيف. ورواه جعفر الغرياني من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء وراء مهملتين عن أبي ذر وقال فيه «قال أبو ذر: يا رسول الله إنيهم قد قالوا مثل ما تقول. فقال: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» وتقل الخطيب أن حرام بن حكيم يورسل الرواية عن أبي ذر، فعلى هذا لم يصح بهذه الزيادة إسناده إلا أن هذين الطريقين يقوى بهما مرسل أبي صالح. قال ابن بطال من المذهب: في هذا الحديث فضل النبي نصاً لا تأويل، إذا استوت أعمال النبي والفقيه فيما انترضى الله عليهما، فللنبي حيث فضل عمل البر من الصدقة وغواها ما لا سبيل للفقيه إليه. قال: ورويت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور، وخفف من قوله في نفس الحديث «إلا من صنع مثل ما صنعت» فجعل الفضل لقائه كاتماً من كان. وقال القرطبي: تأول بعضهم قوله: فذاك فضل الله يؤتيه بآن قال: الإشارة وإسالة إلى التراب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله، فكانه قال: فذاك التراب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة، وإنما هو بفضل الله. قال: وهذا التأويل فيه بعد، ولكن اضطره إليه ما يعارضه. وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التصف. وقال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث القرب من النص أنه فضل النبي، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم. قال: والذي يقتضيه النظر إجماعاً في تسليها وضلت العبادة المالية أنه يكون النبي أفضل، وهذا لا شك فيه، وإنما انظر إذا تسليها واقتصد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب لتفقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح النبي، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالنبي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقير، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر. وقال القرطبي: للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال، ثالثها: الأفضل الكفاف، وأبهما: يختلف باختلاف الأشخاص، خامسها: الترتف.

وقال الكرماني: قضية الحديث أن شكوى الفقر تبقى باطلاً. وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العلما والتميز للقيم لم أيضاً لا نفي الزيادة من أهل الدثور مطلقاً. والذي يظهر أن مقصودهم إما كان طلب المساواة. ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي أن منتهى الشيء يكون شركاً لقائه في الأجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي أوله «لا أحد إلا في اثنين» فإن في رواية الترمذي من وجه آخر التصريح بأن للمنفق والتمني إذا كان صادق النية في الأجر سواء، وكذا قوله: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من يعمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء» فإن القرآن في هذه القصة كانوا أجمعين في تملأ الأضياء المذكورين فإذا استوتوا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافاً إلى التمني، فلعل ذلك يقاوم التعرّب بالمال، وتبقى المقابلة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغني على التتم بالمال، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث «الطامم الشاكر مثل الصائم الصابر» في كتاب الألقمة إن شاء الله تعالى. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن العالم إذا سئل من مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المقصود درجة الفاضل، ولا يجيب بنفس الفاضل لتلايق الخلاف، كما قال ابن بطال، وكأنه أخذ من كونه عليه السلام أجاب بقوله: «ألا أذكركم على أمر تساوتونهم فيه» وعدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك. وفي التوسعة في العبقة، وقد تقدم نصيرها في كتاب العلم، والفرق بينها وبين الحسد المذموم. وفيه المسألة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية بإجادة الأضياء إلى العمل بألفهم، ولم يذكر عليهم عليه السلام يؤخذ منه أن قوله: «إلا من عمل» عام للفقراء والأغنياء خلافاً من أوله بنشر ذلك. وفيه أن العمل السهل قد يدرى به صاحبه فضل العمل الشاق. وفيه فضل الذكر عقب الصلوات، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة كما سيأتي في الدعوات لأنه في معناها، ولأنها أوقات فاضلة يرغى فيها إجابة الدعاء. وفيه أن العمل القاصر قد يساوي التمني خلافاً لمن قال إن التمني أفضل مطلقاً، أنه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام.

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري، ورجال الإسناد كلهم كوفيون إلا حماد بن يوسف وهو الغرياني. قوله: (عن وراة) في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الإسماعيلي وحديثي وراة. قوله: (أما علي الملقب) أي ابن شعبة (في كتاب إلى معاوية) كان للمخيرة إذ ذلك أميراً على الكوفة من قبل معاوية وسيأتي في الدعوات من وجه آخر عن وراة بيان السبب في ذلك، وهو أن معاوية كتب إليه: اكتب لي بحديث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره موصولاً لكن قد قمت أن إسناده ضعيف. ورواه جعفر الغرياني من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء وراء مهملتين عن أبي ذر وقال فيه «قال أبو ذر: يا رسول الله إنيهم قد قالوا مثل ما تقول. فقال: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» وتقل الخطيب أن حرام بن حكيم يورسل الرواية عن أبي ذر، فعلى هذا لم يصح بهذه الزيادة إسناده إلا أن هذين الطريقين يقوى بهما مرسل أبي صالح. قال ابن بطال من المذهب: في هذا الحديث فضل النبي نصاً لا تأويل، إذا استوت أعمال النبي والفقيه فيما انترضى الله عليهما، فللنبي حيث فضل عمل البر من الصدقة وغواها ما لا سبيل للفقيه إليه. قال: ورويت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور، وخفف من قوله في نفس الحديث «إلا من صنع مثل ما صنعت» فجعل الفضل لقائه كاتماً من كان. وقال القرطبي: تأول بعضهم قوله: فذاك فضل الله يؤتيه بآن قال: الإشارة وإسالة إلى التراب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله، فكانه قال: فذاك التراب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة، وإنما هو بفضل الله. قال: وهذا التأويل فيه بعد، ولكن اضطره إليه ما يعارضه. وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التصف. وقال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث القرب من النص أنه فضل النبي، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم. قال: والذي يقتضيه النظر إجماعاً في تسليها وضلت العبادة المالية أنه يكون النبي أفضل، وهذا لا شك فيه، وإنما انظر إذا تسليها واقتصد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب لتفقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح النبي، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالنبي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقير، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر. وقال القرطبي: للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال، ثالثها: الأفضل الكفاف، وأبهما: يختلف باختلاف الأشخاص، خامسها: الترتف.

٨٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ
عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ، يَمُكَّتُ فِي مَكَائِهِ
سَبْعًا.

مسند قال: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مَلِكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ، فَلَمْ تُمْ قَامَ مُرْعَا، فَخَطَنِي رِقَابَ النَّاسِ، أَلَى بَعْضِ خَضِرٍ يَسْلَاهُ، فَفَرَّعَ النَّاسُ مِنْ مُرْعِيهِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا مِنْ مُرْعِيهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ بَرِّ عَدُوِّ، فَكُفِّرْتُ أَنْ يَخْشِيَ، فَأَقْرَبْتُ بِقِسْمِيهِ». [رواه: ١٢٧١، ١٢٤٠، ١٢٧٥]

قوله: (باب من صلى بالناس فذكر حاجة فخطأهم) الفرض من هذه الترجمة بيان أن الملتك للذكر في الباب قبله عمله ما إذا لم يعرض ما يحتاج منه إلى القيام. **قوله:** (حدثنا محمد بن عبيد) أي ابن ميمون العلاف، وثبت كذلك في رواية ابن عسك.

قوله: (عن عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين المكي. **قوله:** (عن عقبة) هو ابن الحارث النوفلي، والمصنف في الزكاة من رواية أبي حاتم عن عمر بن سعيد أن عقبة بن الحارث حدثه. **قوله:** (سلم فقام) في رواية الكشيحي فتم قام.

قوله: (ففرع الناس) أي خافوا، وكانت تلك عاداتهم إذا رأوا منه غير ما يمهولونه خيفة أن يتزل فيهم شيء يسروهم. **قوله:** (فأرى أنه قد عجبوا) في رواية أبي حاتم «قلت أو قيل له» وهو شك من الراوي لأن كان قوله قلت عفرًا قد تعين الذي سأل النبي ﷺ من الصحابة عن ذلك.

قوله: (ذكرت شيئاً من البر) في رواية روح عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة ذكرت وأنا في الصلاة وفي رواية أبي حاتم «تبراً من الصدقة» والتبر بكسر اللام وسكون للروحة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب، قال الجوهري: لا يقال إلا للذهب. وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى، وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاه ابن الأثير عن الكشيحي، وكذا أشار إليه ابن دريد. وقيل هو الذهب المكسور حكاه ابن سيده.

قوله: (بشمسي) أي يشغلي التفكير فيه عن الترجه والإقبال على الله تعالى. وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال: فيه أن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة.

قوله: (فأمرت بقمصته) في رواية أبي حاتم «قمصته» وفي الحديث أن الملتك بعد الصلاة ليس بواجب، وأن التخلي للحاجة مباح، وأن التفكير في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كملها، وإن إنشاء المزمع في أثناء الصلاة على الأمور المجازة لا يضرب، وفي إطلاق الفعل على ما يلزم به الإنسان، وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة.

١٥٩ - باب الانفعال والانصراف عن النجس والشمال

وَكَانَ أَنَسُ يَتَغَيَّلُ عَنْ بَيْتِهِ وَعَنْ بَسَارِهِ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَتَوَضَّعُ، أَوْ مِنْ بَيْتِهِ الْإِفْطَالُ عَنْ بَيْتِهِ.

٨٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَانَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُثَيْرٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ عَدِيْلَهُ: لَا يَتَغَيَّلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْءِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ، يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ إِلَّا عَنْ بَيْتِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَتَصَرَّفُ عَنْ بَسَارِهِ. [أخرجه سلم: ٢٧٠٧]

قوله: (باب الانفعال والانصراف عن النجس والشمال) قال الزين بن المنير: جمع في الترجمة بين الاعتزال والانصراف للإشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين الملتك في صلاة إذا اعتزل لاستقبال المومنين وبين الترجه لحاجته إذا انصرف إليها.

قوله: (وكان أنس بن مالك إذا دخل) وصله مسند في مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال: «كان أنس» فذكره وقال فيه «ويجب على من يتوضأ ذلك أن لا يغتسل إلا عن يمينه ويقول: بدور كما بدور الحمار» وقرله: «يتوضأ» بجاه معجمة مشددة أي يقصد، وقوله: (أو يعمد) شك من الراوي: قلت: وظاهر هذا الأثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق إسحاق بن عبد الرحمن السدي قال: سألت أنسا كيف

إذا تحنى من مكانه كفى. فإن قيل: لم يثبت الحديث في التحني قلنا: قد ثبت في حديث معاوية «أو تخرج» وترجح تقديم الذكر المأثور بتيديه في الأخبار الصحيحة بدير الصلاة. وزعم بعض الخبابة أن المراد بدير الصلاة ما قبل السلام، وتجب بحيث ذهب أهل الدثورة فإن فيه تسبحون دير كل صلاته وهو بعد السلام جزءاً، فكذلك ما شابهه. وأما الصلاة التي لا ينقطع بعدها فتشغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور ولا يتعين له مكان بل إن شاولوا انصرفوا وذكروا، وإن شاولوا مكنوا وذكروا. وحلى الثاني إن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظمهم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعاً، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعاً أو يختل فيجعل يمينه من قبل للمومنين ويساره من قبل القبلة ويدهم؟ الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية. ويحتمل أن نصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلاً للقبلة من أجل أنها البق الدماء، ويصل الأول على ما لو طال الذكر والثناء، والله أعلم.

قوله: (عند هند بنت الحارث) هي تاجية ولا أعرف عنها رويًا غير الزهري، وهي من أفراد البخاري عن مسلم وسياتي الخلاف في نسبتها.

قوله: (قال ابن شهاب) هو الزهري، وهو موصول بالإسناد للذكر. **وقوله:** (فروى) بضم النون أي نظن.

قوله: (من النساء) زاد في «باب التسليم» من هذا الوجه «قبل أن يركع من انصرف من القوم» أي الرجال، وهو لفظه في رواية يحيى بن قزعة الأثري بعد أبواب.

قوله: (وقال ابن أبي مريم) رواه موصولاً في «الزهريات» محمد بن يحيى الذهلي قال: «حدثنا سعيد بن أبي مريم» فذكره.

قوله: (من صواحباتها) جمع صاحبة وهي لغة، والمشهور صواحب كفسولرب وضاربة، وقيل هو جمع صواحب وهو جمع صاحبة.

قوله: (كان يسلم) أي النبي ﷺ، وأقلعت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقلد كان يمكنه.

قوله: (وقال ابن وهب إذا ذهب إلى صلاة) وصله النسائي عن محمد بن سلمة عنه بالإسناد المذكور ولفظه «إن النساء كنَّ إذا سلمن قمن وثبت رسول الله ﷺ» ومن صلى من الرجال ما شاء الله، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال.

قوله: (وقال عثمان بن عيسى) سيأتي موصولاً بعد أربعة أبواب من طريقه.

قوله: (وقال الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم عنه بتمامه، وفيه «إن النساء كنَّ يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ»، فإذا سلم قام النساء فانصرن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال.

قوله: (وقال شعيب) هو ابن أبي حمزة وابن أبي حنيفة هو محمد بن عبد الله، وروايتهما موصولاً في «الزهريات» أيضاً. ومراد البخاري بيان الاختلاف في نسب هند وأن منهم من قال الفراسية نسبة إلى بني فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء آخره مهمله وهم بطن من كنانة، ومنهم من قال القرشية فمن قال من أهل النسب إن كنانة جاع قرشي فلا مغايرة بين النسبتين، ومن قال إن جاع قرشي فهو من ممالك فيحتمل أن يكون اجتماع النسبتين عند على أن أحدهما بالأصالة والأخرى بالمخالفة. وأشار البخاري برواية الليث الأخيرة إلى الرد على من زعم أن قول من قال: «القرشية تصحيف من الفراسية، لقوله فيه من امرأة من قرشي» وفي رواية الكشيحي «إن امرأة» وقوله فيه: «فمن النبي ﷺ» غير موصول لأنها تابعة كما تقدم، وكان التصدير فيه من يحيى بن سعيد وهو الأنصاري، وروايته عن ابن شهاب من رواية الأقران. وفي الحديث مرعاة الإمام أحوال المومنين، والاحتياط في اجتناب ما قد يفضي إلى المحذور. وفيه اجتناب مواضع التهم، وكرامة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلاً عن البيوت. ومقتضى التعليل المذكور أن المومنين إذا كانوا رجالاً قط أن لا يستحب هذا الملتك، وعليه حل لمن قلعة حديث عائشة «أنه كان إذا سلم لا يبعد إلا مقلد ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام» أخرجه مسلم. وفيه أن النساء كن يعضرن الجماعة في المسجد، وساتي المسألة قريباً.

١٥٨ - باب من صلى بالناس، فذكر حاجة فخطأهم

٨٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

انصرف إذا صليت من بيتي أو من يساري؟ قال: أما أنا فأكتر ما رأيت النبي ﷺ ينصرف عن بيته ويجمع بينهما بأن أسأب من يعتقد تحتم ذلك وجوبه، وأما إذا استوى الأمران فجهة اليمين أولى.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش.

قوله: (عن عماره) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش سمعت عماره بن عبيد وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق آخرهم الأسود وهو ابن يزيد النخعي.

قوله: (لا يجعل) في رواية الكشيبي «لا يجعل» بزيادة نون التأكيد.

قوله: (هنا من صلاته) في رواية وكيع وغيره عن الأعمش عند مسلم «جزءاً من صلاته».

قوله: (يؤى) بفتح أوله أي يعتقد، ويعجز القسم أي يظن.

وقوله: (إن حقاً عليه) هو بيان للجميل في قوله: «لا يجعل».

قوله: (أن لا ينصرف) أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه، فهو من باب القلب قاله الكرمانى في الجواب عن ابتدائه بالكثرة. قال: أو لأن الكثرة المخصوصة كالمرقة.

قوله: (كثيراً ينصرف عن يساره) في رواية مسلم «أكتر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله» فأما رواية البخاري فلا تعارض حديث أنس الذي أشرت إليه عند مسلم، وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفضل، قال النووي: يجمع بينهما بأنه ﷺ كان يفعل تارة هذا وتارة هذا، فأنجز كل منهما بما اعتد أنه الأكثر، وإما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين. قلت: وهو موافق للأثر المذكور أولاً عن أنس، ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر، وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد، لأن حجرة النبي ﷺ كانت من جهة يساره، ويعمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي ﷺ وأقرب إلى موقعه في الصلاة من أنس، وبأن في إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي. وبأنه متفق عليه بخلاف أنس في الأمرين، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لأن حجرة النبي ﷺ كانت على جهة يساره كما تقدم. ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر، وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى بيته في حال الصلاة، ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى بيته في حالة استقباله التورم بعد سلامه من الصلاة، فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة، ومن ثم قال العلماء: يستحب الانصراف إلى جهة حاجته. لكن قالوا: إذا استوت الجهتان في حقه فليأخذ أفضل لعدم الأحاديث المصرفة بفضل التيامن كحديث عائشة المتقدم في كتاب الطهارة. قال ابن المنير: فيه أن اللندويات قد تقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبتهن، لأن التيامن مستحب في كل شيء أي من أمور العبادة، لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته، والله أعلم.

١٦٠ - باب مَا جَاءَ فِي الثُّمْرِ النَّبِيِّ وَالتَّحْلِ وَالْكُرْثِ

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ الثُّمْرَ أَوْ التَّحْلَ، مِنْ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَا يَغْتَرِّبُنَّ مَسْجِدَنَا.»

٨٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَلِيلِ الشَّجَرَةِ - يَغْيِي الثُّمْرَ - فَلَا يَغْتَرِّبُنَّ مَسْجِدَنَا.» [مطهر: ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، واطهر في الأطنمة: باب: ٤٩. أخرجه مسلم: ٥٦١]

٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَلِيلِ الشَّجَرَةِ - يُغْيِي الثُّمْرَ - فَلَا يَغْتَرِّبُنَا فِي مَسْجِدِنَا.» قُلْتُ: مَا يَغْيِي بِهِ؟ قَالَ: مَا أَرَأَاهُ يَغْيِي إِلَّا يَنْتَه.

وقال: مَعْلَدٌ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: إِلَّا نَتَه. [مطهر: ٨٥٥، ٨٥٢،

٧٣٥٩. أخرجه مسلم: ٥٦٤]

٨٥٥ - حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ

شِهَابٍ: زَعَمَ عَطَاءٌ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَعَمَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَحْرِقْهُ.» أَوْ قَالَ: «فَلْيَحْرِقْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَحْرِقْ فِي بَيْتِهِ.» وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنِّي يَقْدِرُ فِيهِ خَصَرَاتٌ مِنْ ثُغُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأَخْبَرَ بِمَا لِيَهَا مِنَ الثُّغُولِ، فَقَالَ: «قَرِّبُونَهَا.» إِنِّي نَهَيْتُ اصْحَابِي كَانَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: «كُلْ لِقَائِي أَنَا جِيءَ مِنْ لَا تَنَاجِي.» [راجع: ٨٥٤، واطهر في الجملة: باب: ٨. أخرجه مسلم: ٥٦٤]

وقال أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ: إِنِّي يَقْدِرُ، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَغْيِي مَسْجِدَنَا، فِيهِ خَصَرَاتٌ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّيْتُ، وَابْنُ صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ: لِهَيْئَةِ الثُّغُولِ، فَلَا إِذْوِي. هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ، أَوْ فِي الْحَدِيثِ.

٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْغَنِيِّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا: مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الثُّومِ؟ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَلِيلِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَغْتَرِّبْنَا.» أَوْ: «لَا يَغْتَرِّبُنَا مَعًا.» [مطهر: ٥٠١،

أخرجه مسلم: ٥٦٢]

قوله: (باب ما جاء في الثوم) هذه الترجمة والتي يعلما من أحكام المساجد. وأما التراجم التي قبلها فكلها من صفة الصلاة. لكن مناسبة هذه الترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه بنى صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة، ولهذا لم يفرد ما بعد كتاب الأذان بكتاب، لأنه ذكر فيه أحكام الإمامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة، فلما كان ذلك كله مرتبطاً ببعضه وبعض واقضى ففصل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد فيه من قام به غرض كآكل الثوم، ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان، ومن تتنب له في حالة دون حالة الكنائس، فذكر هذه التراجم فحتم بها صفة الصلاة.

قوله: (الثوم) بضم التاء المثناة، و(الغوي) بكسر النون وبعدها تحاتية ثم همزة وقد تدغم، وتحميد بالتي حل منه للأحاديث المطلقة في الثوم على النضيج مث. وقوله في الترجمة: (والكرث) لم يقع ذكره في أحاديث الباب التي ذكرها، لكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سأذكره، وهذا أولى من قول بعضهم إنه قاسه على البصل. ويحتمل أن يكون استنبط الكرث من عموم الحضرات فإنه يدخل فيها دخولاً أولياً لأن رايحه أشد.

قوله: (وقول النبي صلى الله عليه وسلم) هو بكسر اللام،

وقوله: (من الجوع أو غيره) لم أر التقييد بالجوع وغيره صريحاً لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر وغيره، فتد مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال: ذمى النبي ﷺ عن أكل البصل والكرث، فقلبتا الحاجبة الحديث. وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد «لم نعد أن نتحت خبير فوقعتنا في هذه البقلة والناس يجاع الحديث. وقال ابن المنير في الحاشية الحق بعض أصحابنا الجلود وغيره بأكل الثوم من المنع في المسجد قال: وفيه نظر لأن أكل الثوم أدخل على نفسه باستيثاره هذا المنع، والجلود حلت مسلية. قال: لكن قوله ﷺ: «من جوع أو غيره» يدل على التسوية بينهما انتهى. وكأنه رأى قول البخاري في الترجمة وقول النبي ﷺ: «لن يفتح فله لفظ حديث، وليس كذلك، بل هو من تفقه البخاري وتحجيزه لذكر الحديث بالمتى.

قوله: (من أكل) قال ابن بطال هذا يدل على إباحة أكل الثوم، لأن قوله: «من أكل» بلفظ إباحة. وتعبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطي الوجود لا الحكم، أي من وجد منه الأكل، وهو أهم من كونه مباحاً أو غير مباح، وفي حديث أبي سعيد الذي أشرت إليه عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه كما سيأتي.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان وعبد الله هو ابن عمر.

قوله: (قال في غزوة خيبر) قال الداودي أي حين أراد الخروج أو حين قدم. وتعبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو في الغزاة نفسها، قال ولا ضرورة فتح أن

من وجه آخر عن ابن وهب (حدثني عطاء).

قوله: (أن جابر بن عبد الله زعم) قال الخطابي لم يقل زعم على وجه التهمة، لكنه لا كان أمراً خفياً فيه أي بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر يرتاب به أو يختلف فيه. قلت: وقد يستعمل في القول الحق أيضاً كما تقدم. وكلام الخطابي لا يثبت ذلك. وفي رواية أحد بن صالح الأنيبة من جابر ولم يقل «زعم».

قوله: (فلما جئنا أو فلما جئنا) مسجداً شك من الراوي وهو الزهري، ولم تختلف الرواة عنه في ذلك.

قوله: (أو وليقعد في بيته) كنا لأي ذر بالشك أيضاً، ولغيره، وليقعد في بيته بواب الطهف، وكذا مسلم، وهي أخص من الاعتزال لأنه أهم من أن يكون في البيت أو غيره.

قوله: (وأن النبي صلى الله عليه وسلم) هذا حديث آخر، وهو معطوف على الإسناد المذكور، والتقدير وحديثنا سعيد بن ضير بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تردد البخاري فيه هل هو موصول أو مرسل كما سيأتي وهذا الحديث الثاني كان متقدماً على الحديث الأول بست سنين، لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره أنه وقع منه في غزوة غير وكانت في سنة سبع، وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كما سيأتي.

قوله: (أني يقدر) بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه، ويجوز فيه التائب والتذكير، والتائب أشهر، لكن الضمير في قوله: «فيه خضرات» يعود على الطعام الذي في القدر، فالتقدير أني يقدر من طعام فيه خضرات، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتائب حيث قال: «فأخبر بما فيها» وحيث قال: «قربوها»، وقوله: «خضرات» بضم الخاء وتفتح الضاد للمجتمعة كلها ضبط في رواية أبي ذر، ولغيره، فتفتح أوله وكسر ثانيه وهو جمع خضرة، ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسميتها أيضاً.

قوله: (زأى بعض أصحابه) قال الكرماني فيه النقل بملئتي، إذ الرسول صلى الله عليه وسلم يلقه بهذا اللفظ بل قال قربوها إلى فلان مثلاً، أو فيه حذف أي قال قربوها مشيراً أو أشار إلى بعض أصحابه. قلت: والمراد بالبيض أبو أيوب الأنصاري، فني صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال فكان يصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فإذا جيء به إليه أي بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وسلم منه سأل عن موضع أصابع النبي صلى الله عليه وسلم فصنع ذلك مرة قبل له: لم يأكل، وكان الطعام فيه ثوم، فقال: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا ولكن أكرهه.

قوله: (كل لاني أناجي من لا تاجي) أي للملاكمة، وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى أن يأكل، فقال له: ما منتك؟ قال: لم أثر منك. قال: استحي من ملاكمة الله وليس بمحرم، ولما من حديث أم أيوب قالت: نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلنا له طعاماً فيه بعض البقول، فذكر الحديث نحوه وقال فيه: «كلوا، فإني لست كأحد منكم، إني أخاف أودى صاحي».

قوله: (وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أني يهمل) مراده أن أحد بن صالح خالف سعيد بن ضير في هذه اللفظة قسط وشارة في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور، وقد أخرجه البخاري في الاعتصام قال: «حدثنا أحمد بن صالح» فذكره بلفظ «أني يهمل» وفي قول ابن وهب «يمني طبقاً في خضرات»، وكذا أخرجه أبو داود عن أحد بن صالح، لكن آخر تفسير ابن وهب فذكره بعد فراغ الحديث، وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر وحرمة كلاهما عن ابن وهب قال: «يقدره بالقاف ووجه جامعة من الشراح رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر «اليد» بالبطيخ فدل على أنه حدث به كذلك، وزعم بعضهم أن لفظة «يقدر» تصحيف لأنها تشبه بالبطيخ وقد ورد الإذن بكل البقول مطبوخة، بخلاف البطيخ فظاهر أن القول كانت فيه نية. والذي يظهر في أن رواية «القدر» أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعاً، فإن فيه التصريح بالطعام، ولا تمارض بين استماعه صلى الله عليه وسلم من أكل الثوم وغيره مطبوخاً وبين أنه لم يأك أكل ذلك مطبوخاً، فقد علل ذلك بقوله «إني لست كأحد منكم» وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله به من ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخاً، وقد جمع القرطبي في التلهم بين الروايتين بأن الذي في القدر لم ينضج حتى تضمحل رائحته فبقي في حكم النية.

قوله: (يهمل) يفتح للموعدة وهو البطيخ سمي بذلك لاستدارته تشبيهاً له بالقمر من كماله.

يجهرهم بذلك في السفر انتهى، فكان الذي حل الداودي على ذلك قوله في الحديث «فلا يقربن مسجدنا» لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلها حل الخبر على ابتداء التوجه إلى خير أو الرجوع إلى المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم حال على أن القول المذكور صدر منه صلى الله عليه وسلم فحق خبر ضلي هذا قوله مسجداً يريد به المكان الذي أهد ليصلي فيه مدة إقامته هناك أو المراد بالمسجد المجلس والإضافة إلى المسلمين أي فلا يقربن مسجد المسلمين. ويؤيده رواية أحد بن عيسى الططبان فيه بلفظ «فلا يقربن للمسجد ونحوه لمسلم وهذا يدفع قول من خصص النبي بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد حكاه ابن بطال عن بعض أهل العلم ورواه. وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل النهي للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد؟ قال: لا بل في المساجد.

قوله: (من هذه الشجرة يعني الثوم) لم أعراف القتال يعني ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر، فقد رواه السراج من رواية يزيد بن المهدي عن نافع بنوننا ولفظه «فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم يوم خير» وزاد مسلم من رواية أبي جريح عن عبيد الله «حتى يذهب ريحها». وفي قوله شجرة جاز لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق وما لا ساق له يقال له غم. وهذا فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى: «والنجم والشجر يسجدان» [الرحمن: ٦] ومن أهل اللغة من قال: كل ما نبت له أرومة أي أصل في الأرض يختلف ما قطع منه فهو شجر، وإلا فنجس. وقال الخطابي: في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق أحد ومنهم من قال: بين الشجر والنجم صوم وخصوص، فكل غم شجر من غير عكس كالشجر والتخل، فكل غل شجر من غير عكس.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المستدي وأبو عاصم هو النيلي وهو شيخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كما هنا.

قوله: (يزيد الثوم) لم أعراف الذي فسرناه وأظنه ابن جريج فإن في الرواية التي تلي هذه من الزهري عن عطاء الجزم بذكر الثوم. أنه على أنه قد اختلف في سياقه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية أبي إسحاق عن ابن جريج بلفظ «من أكل من هذه البقلة الثوم» وقال مرة: «من أكل البصل والثوم والكراث» ورواه أبو نعيم في المستخرج عن طريق روح بن عبادة عن ابن جريج مثله وعين الذي قال، وقال مرة ولفظه: قال ابن جريج وقال عطاء في وقت آخر الثوم والبصل والكراث» ورواه أبو الزبير عن جابر بلفظ «فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والكراث» قال: «ولم يكن يلبس يومئذ الثوم» حكاه أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عتبة كلاهما عن أبي الزبير. قلت: وهذا لا ينافي التفسير المقصود إذ لا يلزم من كونه لم يكن يلبسهم أن لا يجب لبسهم، حتى لو استنع هذا الحمل لكاتب رواية الميثب مقعدة على رواية الثاني والله أعلم.

قوله: (فلا يشأنا) كنا فيه بصيغة التثني التي يراد بها النهي، قال الكرماني: أو على لغة من يجري المثل بجرى الصحيح، أو أشيع الراوي الفتحة فقل أنها ألف. والمراد بالفتشيان الإتيان، أي فلا يأتيان.

قوله: (في مسجداً) في رواية الكشميهني وأبي الوقت مسجداً بصيغة الجمع.

قوله: (قلت ما يعني به) لم أتف على تعيين القتال وللقول له وأظن السائل ابن جريج والمسؤول عطاء، وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك، وجزم الكرماني بأن القتال عطاء والمسؤول جابر، وعلى هذا فاضمير في «أراه للنبي صلى الله عليه وسلم» وهو بضم الحززة أي أظنه، وقته، تقدم ضبط.

قوله: (وقال خالد بن يزيد عن ابن جريج إلا نسه) يفتح الثود وسكون للثنة من فرق بعدها ثود أخرى، ولم أجد طريق خالد هذه موصولة بالإسناد المذكور، وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن خالد هذا الحديث، لكن قال: «عن أبي الزبير» بدل عطاء عن جابر، ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور، إلا أنه قال فيه: «لأنهم من هذه البقلة الحية أو الميتة» فإن كان أشار إلى ذلك وإلا فما أظنه إلا تصحيفاً، فقد رواه أبو عوانة في صحيحه عن طريق روح بن عبادة عن ابن جريج كما قال أبو عاصم، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ «أراه يعني النية التي لم تطبخ» وكذا لأبي نعيم في المستخرج عن طريق ابن أبي عمير عن ابن جريج بلفظ «فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم» وهو بضم اللام، والله الذي لم يطبخ وهو حقيقة كما تقدم، وقد يطلق على أهم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما طبخ قليلاً ولم يبلغ النضج.

قوله: (عن يونس) هو ابن يزيد.

قوله: (زعم عطاء) هو ابن أبي رباح، وفي رواية الأصملي «من عطاء» ومسلم

غُرُوءَ بْنِ الزُّبَيْرِ: إِنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَحْضَمَ النَّبِيُّ ﷺ...»

وَقَالَ عِيَّاشُ: حَلَقْنَا عَبْدًا لَأَعْلَى: حَلَقْنَا مَعْمُورَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُوءَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَحْضَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْوُضُوءِ، حَتَّى نَأْفَاةَ غُمَرَاءَ: قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالًا: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُعَلِّي عَلَيْهِ الصَّلَاةَ غُمَرَاءَ». وَكَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُؤْتِيهِ يُعَلِّي غُمَرَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. [راجع: ٥٦٦، أخرجه مسلم: ٦٦٨]

٨٦٣- حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ عُلَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: هَذِهِتِ الْغُرُوءَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْ لَا تَكَلَّمِي مِنْهُ مَا هَذِهِتُ، يَحْيَى مِنْ صِغَرِهِ، أَنِّي أَعْلَمُ الْبَيْتَ حَيْثُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَضَعَهُنَّ، وَذَكَّرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يُعَلِّلْنَ، فَصَلَّتِ الْمَرْأَةُ لَهْوِي يَدِيهَا إِلَى خَلْفِهَا، تَلْفِي فِي لَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى مُوَّ وَبِلَالَ التَّيْتِ. [راجع: ٩٨، أخرجه مسلم: ٨٨٤، وهو في كتاب الصلوة رقم (١٣) بإضافة]

قوله: (باب وضوء الصبيان) قال الزين بن المنير: لم ينص على حكمه، لأنه لو عبر بالنائب لانتفى صحة صلاة الصبي بغير وضوء، ولو عبر بالوجوب لانتفى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب، فإني بمباراة ساق من ذلك، وإنما لم يذكر الفصل لتدور موجه من الصبي خلاف الوضوء، ثم أوردته بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه فقال: (ومضى يجب عليهم الفصل والطهور) وقوله: (والطهور) من حلف العام على الخاص، وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فلان مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المخطئ فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الفصل، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والمحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سيرة عن أبيه عن جده مرفوعاً «علموا الصبي الصلاة ابن سبع، واضربوه عليها ابن عشر» فهو وإن انتفى تعيين وقت الوضوء لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم قالوا: يجب الصلاة على الصبي للأمر بضربه على تركها، وهذه صفة الوجوب، وبه قال أحد في روايته، وحكى البتاني أن الشافعي أوصى إليه. وذهب الجمهور إلى أنها لا يجب عليه إلا بالبلوغ، وقالوا: الأمر بضربه للتدريب، وجزم البيهقي بأنه منسوخ بحديث دفع القلم عن الصبي حتى يحمله، لأن الرفع يستدعي سبق وضع، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح. ويؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم أنه لا يسمى صبياً إلا إذا كان رضيعاً، ثم يقال له غلام إلى أن يصير ابن سبع، ثم يصير بالغاً إلى عشر، ويوافق الحديث قول الجوهري: الصبي الغلام.

قوله: (وحضورهم) بالجر حلقاً على قوله وضوء الصبيان، وكذا قوله: ووضوفهم.

ثم أورد في الباب سبعة أحاديث:

أولها: حديث ابن عباس في الصلاة على القبر، والفرغ من صلاة ابن عباس معهم، ولم يكن إذ ذاك بالغاً كما سيأتي دليله في خاص أحاديث الباب، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى.

ثانيها: حديث أبي سعيد، وقد تقدم توجيه إسناده. وثاني الكلام عليه في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى.

ثالثها: حديث ابن عباس في ميتة في بيت ميمونة. وفيه وضوء وصلاة مع النبي ﷺ، وتقريره له على ذلك بأن حوله تجهله عن ميتة وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب الطهارة، وثاني بقية مباحته في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى.

رابعها: حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي ﷺ، ومطابقتها للترجمة من جهة أن اليتيم قال على الصبا إذ لا يتم بعد احتلام، وقد أقره على ذلك.

خامسها: حديث ابن عباس في مجيء إلى منى وسروده بين يدي بعض الصف، ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه إنه كان ناهز الاحتلام أي قاربه، وقد تقدمت مباحته في أبواب ستره المصلي.

صاحبها: حديث عائشة في تأخير المشاء حتى قال عمر: «نام النساء والصبيان» قال ابن رشد: فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً في المسجد، وليس الحديث صريحاً في ذلك، إذ يجتدل أنهم ناموا في البيوت، لكن الصبيان جمع على باللام فهم من كان منهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد. وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي تاذة رفته إسناده لأقرب إلى الصلاة الحديث وفيه «فاسمع بكاء الصبي فاقهر في صلاتي كراهية أن أشق على أمه» وقد تقدمنا في شرحه في أبواب الجمعة أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد وأن احتمال أنها كانت تركته نائماً في بيتها وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبتها فيكي بعيد، لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمرئي أولى من القضاء بالمقدر انتهى، وقد تقدمت مباحته في أبواب المواقيت، وساقه المصنف هنا من طريق معمر وشعيب بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعيب في الباب الذي بعده، وقوله: «قال عياض» وقع في بعض الروايات «قال في عياض» وهو بالتحانية والمعجمة، وتحول الإسناد عند الأكثر من بعد الزهري، واتمه في رواية السلمي.

ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي ﷺ، وقد صرح فيه بأنه كان صغيراً وسيأتي الكلام عليه في كتاب العيدين، وترجم له هناك «باب خروج الصبيان إلى المصلى» واستشكل قوله في الترجمة فوضفهم، لأنه يقتضي أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس في الباب ما يدل على ذلك، أجب بأن المراد بصغوفهم وقوفهم في الصف غير غيهم، وقفه ذلك هل يخرج من وقف مع الصبي في الصف عن أن يكون فرداً حتى يسلم من بطلان صلاته عند من يمنه أو كراهته، وظاهر حديث أنس يقتضي الإجزاء، فهو حجة على من منع ذلك من الحائطة مطلقاً، وقد نص أحد على أنه يجزئ في الغل دون القرض وفيه ما فيه.

١٦٢- باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والنفس

٨٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو أَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوءُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَحْضَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقَضَمِ، حَتَّى نَأْفَاةَ غُمَرَاءَ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ قَالًا: «مَا يَنْظُرُ أَحَدٌ غُمَرَاءَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ». وَلَا يُعَلِّي يُؤْتِيهِ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُعَلُّونَ الْقَضَمَ لِمَا تَيْنَ أَنْ يَجِيبَ الشُّقْلَ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ. [راجع: ٥٦٦، أخرجه مسلم: ٦٦٨]

٨٦٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ حُفَظَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ بِسَائِلِكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِنُوا لَهُمْ».

تَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [نظر: ٥٨٧٣، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٢٣٨، أخرجه مسلم: ٤٤٢ بإضافة]

قوله: (باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والنفس) أورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها إلا الثاني والأخير، وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو النفس. فحمل المطلق في الترجمة على المقيد، وللفقهاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة إلى بعضها. فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير المشاء حتى نادى عمر: نام النساء والصبيان، وقد تقدم سادساً لأحاديث الباب الذي قبله. ثانيها حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد. ثالثها حديث أم سلمة في مكث الإمام بعد السلام حتى يصرف النساء، وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب. رابعها حديث عائشة في صلاة الصبح ينسلى ويرجع النساء متلفعات، وقد تقدم الكلام عليه قبل في المواقيت. خامسها حديث أبي تاذة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لأجل أمه، وقد تقدم الكلام عليه في الإمامة. سادسها حديث عائشة في منع نساء بني إسرائيل المساجد، وسأذكر فوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر.

قوله: (عن حفظة) هو ابن أبي سفيان الجمحي، وسالم بن عبد الله أي ابن عمر. قوله: (إذا استأذنكم لسائلكم بالليل إلى المسجد) لم يذكر أكثر الرواة عن

بالعلم، وأن يكون وأقد بدءاً فلذلك أجابه بالسبب المقصر بالتأنيف مع الدفع في صدره، وكان السر في ذلك أن بلالاً عارض الخبر براه ولم يذكر حلة المخالفة، وواقفه وأقد لكن ذكرها بقوله «يتخلنه دغلاً» وهو يفتح للمهلة ثم المصجمة وأصله الشجر للثقف ثم استعمل في المخالفة لكون المخادع يلف في صميره أمراً ويظهر غيره، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحلته على ذلك الثغرة، وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث، ولا فلو قال مثلاً إن الزمان قد تغير وإن بعضهم ربما ظهر منه قصد المسجد وإضمار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه، ولما ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير. وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعترض على السنن براه، وعلى العالم بهواه، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له، وجواز التأديب بالمعجز، فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح من مجاهد عند أحمد «فما كلمه عبد الله حتى مات» وهذا إن كان عفواً فيجوز أن يكون أحلها مات عقب هذه القصة يسير.

١٦٣ - باب انتظار الناس قيام الإمام العالم

٨٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حُفَافُ بْنُ غَمَرٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِشَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النَّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّطْنَ مِنَ الْمَكْحُورَةِ فَمُنَّ، وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ. [رواه: ٨٧٧]

٨٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حُفَافُ بْنُ غَمَرٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِشَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النَّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّطْنَ مِنَ الْمَكْحُورَةِ فَمُنَّ، وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ. [رواه: ٨٧٧]

٨٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْكِينٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشَرٌ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَافَةَ الْأَصَارِيِّ: عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أَطُوفَ لَيْهَا، فَاسْتَمِعْ بُكَاءَ الْمَرْءِ، فَاتَّخِذْ فِي صَلَاتِهِ، كَرَامِيَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ». [رواه: ٧٠٧]

٨٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حُفَافُ بْنُ غَمَرٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِشَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النَّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّطْنَ مِنَ الْمَكْحُورَةِ فَمُنَّ، وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ. [رواه: ٨٧٧]

ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطلق حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة «أن النساء كن إذا سلطن من الصلاة قمن وثبت رسول الله ﷺ» وقد مضى الكلام عليه في أواخر صفة الصلاة. وحديث عائشة «إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فيصرف النساء مظففاتن وقد تقدم شرحه في المواقيت. وحديث أبي قافدة رحمه الله «إني لأقوم في الصلاة الحديث وفيه «فالتجويز في صلاتي كرامة إن أشق على أمه» وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة، قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث عام في النساء، إلا أن الفقهاء خصوه بشروط: منها أن لا تطيب، وهو في بعض الروايات «وليخرجن ثيابهن». قلت: هو يفتح الثياب وكسر الفاء أي غير تطيبات، ويقال امرأة تفلح إذا كانت متفخرة بالرجح، وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث زيد بن خالد وأوله «لا تنموا إماء الله ساجد الله» ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود «إذا شهدت إحداكن للمسجد فلا تمسني طيباً». انتهى قال: ويلحق بالحديث ما في معناه لأن سبب المنع ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسب الملابس والحلي الذي يظهر والزينة الفاترة وكذا الاختلاط بالرجال، وفرق كثير من الفقهاء

حظظة قوله: «بالليل» كذلك أخرجه مسلم وغيره، وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضاً، فأورده المصنف بعد ما بين من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأوزاعي كلهم عن الزهري بنير تقييد وكذا أخرجه المصنف في النكاح عن علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بنير تقييد ووقع عند أبي حنيفة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله لكن قال في آخره «يعني بالليل» وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل «يعني»، وله من معمر بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال: «قال نافع بالليل»، وله من يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال: «جماعاً رجل فحدثنا عن نافع قال: إنما هو بالليل» وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة الرجل المهم فقال بعد روايته عن الزهري «قال ابن عيينة وحدثنا عبد الغفار يعني ابن القاسم أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر غير مثل هذا من ابن عمر، قال فقال له نافع مولى ابن عمر: إنما ذلك بالليل» وكان اختصاص الليل بذلك لكونه أسراً، ولا يخفى أن عمل ذلك إذا أمنت النفس منه وعليه، قال النووي: استدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لترجعه الأمر إلى الأزواج بالإذن، وتبعه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف، لكن يتجوز بأن يقال: إن منع الرجال نسائهم أمر مقرر، وإنما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عداه على المنع، وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغرض الوجوب، لأنه لو كان واجباً لانتفى معنى الاستئذان، لأن ذلك إما يفتق إذا كان المستأذن خيراً في الإجابة أو الرد.

قوله: «تابعه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر» ذكر المزي في الأطراف تيمناً خلف وأبي مسعود أن هذه التابعة وقعت بعد رواية ورواه عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث، ولم ألق على ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا من البخاري في هذا الموضع، وإنما وقعت للتابعة المذكورة عقب رواية حظظة من سالم، وقد وصلها أحد قال: «حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة ذكر الحديث بزيادة سيأتي ذكرها قريباً. ثم أخرج البخاري رواية ورواه في أوائل كتاب الجمعة بلفظ «اتلوا للنساء بالليل إلى المساجد» ولم يذكر بعده متابعة ولا غيرها، وواقفه مسلم على إخرجه من هذا الوجه أيضاً وزاده فيه «فقال له ابن له يذالك له واقف: إذا يتخلنه دغلاً، قال: فضرب في صدره وقال: حدثك عن رسول الله ﷺ وتقول لا؟ ولم لو لعله القصة ذكراً في شيء من الطرق التي أخرجه البخاري لهذا الحديث، وقد أوهم صنيع صاحب الممتدة خلاف ذلك، ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه، وأظن البخاري اختصرها للاختلاف في تسمية ابن عبد الله بن عمر، فقد رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر وسمى الابن بلالاً فأخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ «لا تنموا النساء حطوطهن من المساجد إذا استأذنتكم» فقال بلال: والله لننتمهن الحديث. وللطبراني من طريق عبد الله بن ميرة عن بلال بن عبد الله نحوه وفيه «قلت أنا أفا تمنع أهلي فمن شاء فليسرح أهله» وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث «قال فقال بلال بن عبد الله: والله لننتمهن». ومثله في رواية عقيل عند أحمد، وعنده في رواية شعبة عن الأعمش للمذكورة «فقال سالم أو بعض بني: والله لا ندعهم يتخلنه دغلاً» الحديث. والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لوروده ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم، ولم يختلف عليهما في ذلك. وأما هذه الرواية الأخيرة فمرجوحة لوقوع اللبس فيها، ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات من الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مهاجر وابن أبي نجيح وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم، فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد عطفولة في تسميته وأقلاً فيحتمل أن يكون كل من بلال وواقف وقع مع ذلك إما في مجلس أو في مجلسين، وأجاب ابن عمر كلاً منهما بجواب يليق به، وبقره اختلاف الثقلة في جواب ابن عمر، قضي رواية بلال عند مسلم «فأقبل عليه عبد الله فبه سباً سباً ما سمعت به مثله قط» وفسر عبد الله بن ميرة في رواية الطبراني السب المذكور بالعلم ثلاث مرات، وفي رواية زائدة عن الأعمش «فانتهره وقال: أف لك»، وله من غير عن الأعمش «فصل الله بك وفعل» ومثله للترمذي من رواية عيسى بن يونس، ولمسلم من رواية أبي معاوية «فزيهه» ولأبي داود من رواية جرير «فسبه وغضب» فيحتمل أن يكون بلال الباطل فلذلك أجابه بالسب المقصر

١٦٥ - باب سرعة انصراف النساء من الصبح،

وَلِلَّهِ مَقَادِيرُ فِي الْمَسْجِدِ

٨٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا قُلَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ يَلْبَسُ، قَبْضَ ثِيَابِ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، لَا يُغْرِفْنَ مِنَ الْفُلْسِ، أَوْ لَا يُغْرِفْنَ بَعْضَهُنَّ بَعْضًا. [رواج: ٣٧٢. أخرجه مسلم: ١٦٥]

قوله: (باب سرعة انصراف النساء من الصبح) قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الإسفار، فأناب الإسراع، بخلاف العشاء فإنه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر لكث.

قوله: (سعيد بن منصور) هو من شيوخ البخاري، وربما روى عنه بواسطة كما هنا.

قوله: (قبيصة بن حبيب) هو على لغة بني الحارث، وكذا قوله: «لا يعرفون بعضهم بعضاً» وهذا في رواية الحمري والكشيبي وغيرهما «لا يعرفه بالإفراد على الجادة».

قوله: (نساء المؤمنين) ذكر الكرماني أن في بعض النسخ نساء المؤمنات، وذكر توجيهه، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواثيق.

١٦٦ - باب استحذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد

٨٧٣ - حَدَّثَنَا مُسْتَدَدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأَذَنْتِ امْرَأَةٌ امْرَأَةً أَخَذَكُمْ فَلَا يَضَعُهَا». [رواج: ٨٦٥. أخرجه مسلم: ٤٤٢]

قوله: (باب استحذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد) أورد فيه حديث ابن عمر، وقد تقدم الكلام عليه قريباً، لكن أورد هنا من طريق يزيد بن زريع عن معمر وليس فيه تعييد بالمسجد. نعم أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاده في زيادة ستأتي قريباً. ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج، وقد تقدم البحث فيه أيضاً. والله المستعان.

باب صلاة النساء خلف الرجال

٨٧٤، ٨٧٥ - [لم يرد في الوبئة، وإنما زيدا في «الفتح»، وقد نقلنا ليل باين

برقم ٨٧٠، ٨٧١].

(خاتمة): اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثاً، المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثاً، والبقية موصولة. المكرر منها - فيها وفيما مضى - مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جملة المعلق إلا ثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة، فلخالص منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة، وإقفه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي: حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركعتين، وحديث أس في النهي عن رفع البصر في الصلاة، وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان، وحديث زيد بن ثابت في قراءة الأعراف في المغرب، وحديث أس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو معلق، وحديث أبي بكر في الركوع دون الصف، وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين التسليم والتحميد، وحديث رفاعة في القول في الاعتكاف، وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير، وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد، وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام، وحديث أبي هريرة «لا يتلو الإمام في مكانه» وهو معلق، وحديث عقة بن الحارث في قسمة التبر. وفيه من الآثار المرفوعة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثراً منها ثلاثة موصولة وهي: حديث أبي يزيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك بن الحويرث وقد كرره، وحديث ابن عمر في صلاة مترجماً ذكره في أثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد، وحديثه في طلوعه في المكان الذي صلى فيه الفريضة والبقية مملقات. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. سبحانه رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

الملكوتية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر، إلا أن أخذ الحرف عليها من جهتها لأنها إذا عرفت بما ذكر وكانت مستترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل. وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتهما أفضل من صلاتها في المسجد، وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ «لا تجمعا» نساهم للمسجد، ويوتهن خير لمن» أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة. ولأحد الطبراني من حديث أم حيد الساعية «أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني أحب الصلاة معك. قال: قد علمت، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرة لك، وصلاتك في حجرة لك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة وإسناد أحمد حسن، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود. ووجه كون صلاتها في الإخفاء أفضل لتحقيق الأمن فيه من الفتنة، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدثت النساء من التبرج والزينة، ومن ثم قالت عائشة ما قالت، وتيسر بعضهم يقول عائشة في منع النساء مطلقاً وفيه نظر، إذ لا يترتب على ذلك تغيير الحكم لأنها علقته على شرط ما يوجد بناء على ظن غلته فقالت: «لو رأي نبي» فيقال عليه: لم ير ولم يمتح، فاستمر الحكم. حتى إن عائشة لم تصرح بالمتح وإن كان كلامها يشرع بأنها كانت ترى المتح. وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فما أوصى إلى نيه ممنهن، ولو كان ما أحدثن يستلزم ممنهن من المساجد لكان ممنهن من غيرها كالأسواق أولاً. وأيضاً فالأحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن، فإن تمعنا للمنع فليكن لمن أحدثت، والاولى أن ينظر إلى ما ينشئ منه الفساد فيجب لإسارته «إلى ذلك منع الصليب والزينة، وكذلك التقييد بالليل كما سبق».

قوله: في حديث عائشة آخر أحاديث الباب (كما منعت نساء بني إسرائيل) وقول عمرة (نعم) في جواب سؤال يحيى بن سعيد لما يظهر أنها نقلت عن عائشة، ويحتمل أن يكون من غيرها، وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه «قالت: كن نساء بني إسرائيل يتخذن لرجلاً من خشب ينشرفن للرجال في المساجد فحرم الله عليهن للمساجد، وسلطت عليهن الحفيضة. وهذا وإن كان موقوفاً فحكمه حكم الرفق لأنه لا يقال بالرأي، وروى عبد الرزاق أيضاً نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود، وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحيفي.

(تكملة): وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب مذهب انتظار الناس قيام الإمام العلاء، وكذا في نسخة الصفاني، وليس ذلك بمعتد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضوع، بل قد تقدم في موضعه من الإمامة ممتناً.

١٦٤ - باب صلاة النساء خلف الرجال

٨٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُزَّعَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّاهُ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْبِضُ سَلِيمُهُ، وَتَمَكُّتُ هُوَ فِي مَقَادِيرِ يَسِيرٍ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ. قَالَ: نَزَى - وَاللَّهُ أَكْظَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ، قَبْلَ أَنْ يَنْدِرُكُنَّ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ. [رواج: ٨٣٧]

٨٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةٍ أُمُّ سَلِيمٍ، فَكُنْتُ وَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سَلِيمٍ خَلْفَنَا. [رواج: ٣٨٠. أخرجه مسلم: ٦٥٨ مطولاً، ٦٦٠ بإسقاط زيادة]

قوله: (باب صلاة النساء خلف الرجال) أورد فيه حديث أم سلمة في مكث الرجال بعد التسليم، وقد تقدم الكلام عليه. ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم لزم من انصرافهن قبلهم أن يتخلطهن وذلك منهي عنه. ثم أورد فيه حديث أس في صلاة أم سلمة خلفه وإتييم معه، وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب الصفوف. وقوله فيه: «فكنت وتيم خلفه» فيه شاهد لمنح الكوفيين في إجازة المطف على الضمير المرفوع للتصل بدون التأكيد.

فاسموا إلى ذكر الله وفروا إليه» إلى هنا عند الأكثر، وسياق بقية الآية في رواية كريمة وأبي ذر.

قوله: (فاسموا فامضوا) هذا في رواية أبي ذر عن الحموي وحده، وهو تفسير منه للمراد بالسعي هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم «فلا تأتوها تسعون» فالمراد به الجري. وسياقي في التفسير أن عمر قرأ «فامضوا» وهو يريد ذلك. واستدلال البخاري بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعي في الأم، وكذا حديث أبي هريرة ثم قال: فالتزيت ثم السنة يدلان على إيجابها، قال: وعلم بالإجماع أن يوم الجمعة هو الذي بين الخميس والسبت. وقال الشيخ الموفق: الأمر بالسعي يدل على الوجوب إذ لا يجب السعي إلا إلى واجب. واختلف في وقت فرضيتها فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة وهي مدينة، وقال الشيخ أبو حامد: فرضت مكة، وهو غريب. وقال الزين ابن المتي: وجه الدلالة من الآية الكريمة مشروعية السجدة لها، إذ الأذان من خواص الفرائض، وكذا النهي عن البيع لأنه لا ينهي عن المباح يعني نهى تحريم إلا إذا أفضى إلى ترك واجب، وأضاف إلى ذلك التوجيه على قطعها. قال: وأما وجه الدلالة من الحديث فهو من التعبير بالفرض لأنه للإلزام، وإن أطلق على غير الإلزام كالقضية لكنه متعين له الاشتغال على ذلك الصرف لأصل الكتاب عن اختياره وتعيين هذه الأمة سواء كان ذلك وقع لهم بالتخصيص أم بالاجتهاد. وفي سياق القصة إشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية، وهو من جهة إطلاق الفرضية ومن التخصيص في قوله: «فهدانا الله له والتأسل لنا فيه نية».

قوله: (نحن الآخرون السابقون) في رواية أبي عبيدة عن أبي الزناد عند مسلم ونحن الآخرون ونحن السابقون أي الآخرون زماناً الأولون منزلة، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا من الأمم الماضية فهي سابقة لهم في الآخرة بأنهم أول من بشر وأول من عاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة. وفي حديث حليقة عند مسلم ونحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضي لهم قبل الخلائق. وقيل: المراد بالسبق هنا إحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة، ويوم الجمعة وإن كان مسبقاً بسبق قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون يوم الجمعة سابقاً. وقيل: المراد بالسبق أي إلى القبول والطاعة التي حرّمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا، والأول أقوى.

قوله: (يهد) موحدة ثم تحتية ساكنة مثل غير وزنأ ومعنى، وبه جزم الحفيل والكسائي ووجهه ابن سبته وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أن معنى «يهد» من أجل، وكذا ذكره ابن حبان والبخاري عن المزني عن الشافعي. وقد استبعد عياض ولا بد فيه، بل معناه أنا سبقنا بالفضل إذ هدانا للجمعة مع تأخرنا في الزمان، بسبب أنهم ضلوا عنها ما تقدمهم، ويشهد له ما وقع في فوائد ابن المقرئ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة يلفظ نحن الآخرون في الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أولوا الكتاب من قبلنا، وفي موطأ سعيد بن منير عن مالك عن أبي الزناد يلفظ ذلك بأنهم أولوا الكتاب وقال الداودي: هي بمعنى على أو مع، قال القرطبي: إن كانت بمعنى غير نصب على الاستثناء، وإن كانت بمعنى مع فنصب على الغرض. وقال الطي: هي للاستثناء، وهو من باب تأكيد الملاح بما يشبه الذم، والمعنى نحن السابقون للفضل غير أنهم أولوا الكتاب من قبلنا، ووجه التأكيد فيه ما أجمع فيه من معنى النسخ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخراً في الوجود، وبهذا التفسير يظهر موقع قوله: «نحن الآخرون» مع كونه أمراً واضحاً.

قوله: (أوتوا الكتاب) السلام للجنس، والمراد الشريعة والإنجيل، والضمير في «أوتيتهم» للقرآن. وقال القرطبي: المراد بالكتاب الشريعة وفيه نظر لقوله: «وأوتيتهم من بعدهم» فأعاد الضمير على الكتاب، فلو كان المراد التوراة لما صح الإخبار، لأننا إنما أوتينا القرآن. وسقط من الأصل قوله: «وأوتيتهم من بعدهم» وهي ثابتة في رواية أبي زرعة العسقلاني عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه، وكذا سلم من طريق ابن عبيدة عن أبي الزناد، وسياقي تأملاً عند المصنف بعد أبواب من وجه آخر عن أبي هريرة.

قوله: (ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم) كذا للأكثر، وللحموي «الذي فرض الله عليهم». والمراد باليوم يوم الجمعة، والمراد بفرضه فرض تنظيم، وأشهر إليه بهذا كونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر عن أبي هريرة، ومن حديث حليقة قال: قال رسول الله ﷺ: «أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا» الحديث. قال ابن بطال: ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بيته فتركوه، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك



١١- كتاب الْجُمُعَةِ

(كتاب الجمعة) ثبتت هذه الترجمة للأكثر، ومنهم من قدمها على البسطة، وسقطت لكريمة وأبي ذر عن الحموي. والجمعة بضم الميم على المشهور، وقد تسكن وقرأ بها الأعمش، وحكى الواحدي عن القراء قطعها، وحكى الزجاج الكسر أيضاً، والمراد بيان أحكام صلاة الجمعة. واختلف في تسمية اليوم بذلك - مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة، بفتح العين المهملة وضم الراء وبالوحد - قيل: سمي بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه ذكره أبو حنيفة التجاري في المبتدأ عن ابن عباس وإسناده ضعيف. وقيل: لأن خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان أخرجه أحد وإبن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث. وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً بإسناد قوي، وأحد مرفوعاً بإسناد ضعيف. وهذا أصح الأقوال. ويلي ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح إليه في قصة جميع الأنصار مع أسد بن زرارة، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة، فصلى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه، ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً. وقيل: لأن كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه فيلزمهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سييمت منه نهي، روى ذلك الزبير في «كتاب النسب» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعاً وبه جزم القراء وغيره. وقيل: إن قصياً هو الذي كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه. وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وبهذا جزم ابن حزم فقال: إنه اسم إسلامي لم يكن في الجاهلية وإنما كان يسمى العروبة انتهى. وفيه نظر، فقد قال أهل اللغة: إن العروبة اسم قديم كان للجاهلية، وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة، فالظاهر أنهم فبروا أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى: أول، أمون، جبار، دبار، مؤنس، عروبة، شيار. وقال الجوهري: كانت العرب تسمى يوم الاثنين أمون في أسمائهم القديمة، وهذا يشر بأنهم أحدثوا لها أسماء، وهي هذه المتعارفة الآن كالسبت والأحد إلى آخرها. وقيل: إن أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه جزم القراء وغيره، فيحتاج من قال إنهم فبروها إلا للجمعة فليقوه على تسمية العروبة إلى نقل خاص. وذكر ابن القيم في المذلي يوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام مفرداً، وقراءة ألم تنزيل ولم تأتى في مسيحيتها والجمعة والمتأقنين فيها، والفصل لها والطيب والسواك وليس أحسن الثياب، وتبخير المسجد والتبكير والاشتغال بالمعبادة حتى يخرج الخطيب، والخطبة والاتصاف، وقراءة الكهف، ونفي كراهية النافلة وقت الاستواء، ومنع السفر قبلها، وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطوة أجر سنة، ونفي تسجير جهنم في يومها، وساعة الإجابة، وتكفير الأثام، وإنها يوم المزيد والشاهد المذخر لهذه الأمة، وخير أيام الأسبوع، وتجمع فيه الأرواح إن ثبت الخبر فيه، وذكر أشياء أخر فيها نظر، وترك أشياء يطول تبجيها. انتهى ملخصاً والله أعلم.

١- باب فَرَضِ الْجُمُعَةِ

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. [جمعة: ٩]

٨٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجَ، مَاتَ رِيعَةً ابْنِ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَزِدُّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابِ مِنْ قَلِيلًا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاعْتَصِلُوا فِيهِ، فَهَذَا نَا لَنَا فِيهِ نَبَأٌ: فَالْهُدَى عَدَا وَالْصَّارِي بِهَذَا غُلُوه» [راجع: ٢٣٨. أخرجه مسلم: ٨٥٥]

قوله: (باب فرض الجمعة) لقول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٨٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ غَفَرٍ، عَنْ ابْنِ غَمْرٍ وَحْشِي اللَّهِ عِنَّمَا: أَنَّ غَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ، تَبَيَّنَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَادَّاعَى غَمْرًا: أَيُّ سَاعَةٍ هَلِيْهُ؟ قَالَ: إِنِّي شَيْطَلٌ، فَلَمْ أَقْبَلْهُ إِلَى الْخُطْبَةِ حَتَّى سَيَّفَتِ الْفَائِزِينَ، فَلَمْ أَزِدْ أَنْ تَوَضَّأَتْ، فَقَالَ: وَالْوَحْشَةُ أَهْنَاءُ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ. (نظر: ٨٨٢، أخرجه مسلم: ٨٤٥ بدون ذكر «من المهاجرين»)

٨٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْلِمْ». (رواجع: ٨٥٨، أخرجه مسلم: ٨٤٦، وجاء مطرولاً في كتاب الجمعة (٧))

قوله: (باب فضل الغسل يوم الجمعة) قال الزين بن المنير: لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف، واقتصر على الفضل لأن معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي تنضج الأكلة على ثبوته.

قوله: (وعل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء)؟ اعترض أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال: ترجم هل على الصبي أو النساء جمعة؟ وأورد «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل» وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره وأجاب ابن التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم، أما الصبيان فالحديث الثالث في الباب حيث قال: «على كل عتلم» فدل على أنها غير واجبة على الصبيان، قال: وقال النابلسي فيه دليل على سقوطها عن النساء لأن الفروض تجب طهين في الأكثر بالمخض لا بالأحلام، وتنف بان المخيض في حتمين علامة للبلوغ كالأحلام، وليس الاحلام خصاً بالرجال وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب ولا قد لا يحتل الإنسان أصلاً ويبلغ بالإتزال أو السن وحكمه حكم المخطم. وقال الزين بن المنير: إنما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع للزواج إليها كما دلت عليه الأخبار، فيحتاج إلى معرفة من يطلب روائحه فيطلب غسله، واستعمل الاستحمام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتمال في حق الصبي في عموم قوله: «أحدكم» لكن تقيده بالمخطم في الحديث الآخر يخرجه، ولما اتفقت فيقع فيهن الاحتمال بأن يدخلن في «أحدكم» بطريق التبع، وكذا احتمال عموم انتهى في منتهى المساجد لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة اهـ ولعل البخاري أشار بذكر النساء إلى ما سيأتي قريباً في بعض طرق حديث نافع، وإلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة ولا صبي لكونه ليس على شرطه وإن كان الإنسان صحيحاً وهو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي ﷺ: «ورجاله ثقات، لكن قال أبو داود: لم يسمع طارق من النبي ﷺ إلا أنه رآه اهـ» وقد أخرجه الحاكم في المستدرک عن طريق طارق عن أبي موسى الأشعري، قال الزين بن المنير: ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال إن حضرها لا يتناء الفضل شرع له الغسل وسائر أقاب الجمعة، وإن حضرها لأمر اتفاقي فلا. ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بلفظ: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل» وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعاً حدثهم فذكره، أخرجه البيهقي، وألفاه للتقيب، وظاهره أن الغسل يحق للمجيء، وليس ذلك المراد وإنما التقدير إذا أراد أحدكم، وقد جاء مصرحاً به في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل» ونظير ذلك قوله تعالى: «إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة» [المائدة: ١٢] فإن لما إني أردت المتاجاة بلا خلاف. ويقوي رواية الليث حديث أبي هريرة الأبي قريباً بلفظ «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح» فهو صريح في تأخير الزواج عن الغسل، وعرف بهذا ضد قول من حله على ظاهره واحتج به على أن الغسل اليوم لا للصلاة لأن الحديث واحد وخرجه واحداً، وقد بين الليث في روايته المراد، وقوله حديث أبي هريرة، ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جداً فقد احتج بتخريج طرقه أبو عروبة في صحيحه فساقه من طريقين سبعة نفاً ورواه عن نافع، وقد تبين ما فاتته وجمعت ما وقع في من طرقه في جزئه مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفساً، فما يستفاد منه هنا ذكر سبب الحديث، فهي رواية إسماعيل بن لينة عن نافع عند أبي عروبة وقاسم بن أصبغ «كان

ما فرض الله عليه وهو مؤمن، وإنما يدل والله أعلم أنه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختيارهم ليقبموا فيه شريعتهم، فاختلوا في أي الأيام هو ولم يثبتوا ليوم الجمعة، ومال عياض إلى هذا ورشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقلل فخالقوا بدل فاختلوا. وقال النووي: يمكن أن يكونوا أمروا به صريحاً فاختلوا هل يلزم تبينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر فاجتهدوا في ذلك فاختلوا انتهى. ويشهد له ما رواه الطبري بإسناد صحيح عن جهماد في قوله تعالى: «إنما جعل السبت على الذين اختلوا فيه» قال: أرادوا الجمعة فاختلوا وأخذوا السبت مكانه. ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك، وقد روى ابن أبي حاتم عن طريق أسباط بن نصر عن السدي التصريح بأنهم فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا، ولفظه «إن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا: يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئاً فاجعله لنا، فجعل عليهم» وليس ذلك بمجيب من مخالفتهم وقع قلم في قوله تعالى: «ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطاً» [البقرة: ٥٩] وغير ذلك، وكيف لا وهم القائلون «سبنا وصينا» [النساء: ٤٦].

قوله: (فهذا الله له) يحتمل أن يراد بأن نصر لنا عليه، وأن يراد المداية إليه بالاجتهاد ويشهد لذلك ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال: جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ وقيل إن تنزل الجمعة، فقالت الأنصار: إن لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وللنصارى كذلك، فعمل فنجلهم يوماً مجتمع فيه فذكر الله تعالى ونصلي ونشكره. فجعلوه يوم المروية، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ، وأئز الله تعالى بعد ذلك «إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة» [الجمعة: ٩] الآية وعلواون كان مرسل أنه شاهد بإسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن الأشرف قال: «كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة الحديث. فمرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد ولا يمنع ذلك أن يكون النبي ﷺ علمه بالوحي وهو بمكة فلم يتمكن من إقامتها فيه فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما حكاه ابن إسحاق وغيره، وعلى هذا فقد حصلت المداية للجمعة بهيئتي البيان والتوفيق. وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوم خلق آدم فيه، والإنسان إنما خلق للمداية فاسب أن يشتغل بالعبادة فيه، ولأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي يتشح بها فاسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه.

قوله: (اليهود غداً والنصارى بعد غداً) في رواية أبي سعيد الخدري عن أبي هريرة عند ابن خزيمة «فهو لنا، ولليهود يوم السبت وللنصارى يوم الأحد» ولمسنا أنه لنا بهداية الله تعالى ولمه باعتبار اختيارهم وخطبتهم في اجتماعهم قال القرطبي: غداً هنا منصوب على الظرف، وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يحضرون غداً، وكذا قوله: «بعد غداً» ولابد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون غيراً من الجشة انتهى. وقال ابن مالك: الأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء للمعاني كقولك غداً للتأنيب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضافان يكون ظرفا الزمان خبرين عنهما، أي تعييد اليهود غداً وتعييد النصارى بعد غد اهـ وسبقه إلى نحو ذلك عياض، وهو أوجه من كلام القرطبي. وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي، لقوله: «فرض عليهم فهذه لنا الله له» فإن التقدير فرض عليهم وعليها فضلوا، وهذا، وقد وقع في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ «كتب علينا». وفيه أن المداية والإحلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة، وأن سلامة الإجماع من الخطأ خصوص بهذه الأمة، وأن استبطاء معنى من الزمن يعود عليه بالإبطال باطل، وأن القياس مع وجود النص فاسد، وأن الاجتهاد في أصل من نزول الوحي جائز، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعاً، ويصل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الأسبوع سبباً كما سيأتي في الاستيعاب في حديث أنس، وذلك أنهم كانوا ياجورون لليهود فيتعروم في ذلك، وفيه بيان واضح لزهد فضل هذه الأمة على الأمم السابقة زادها الله تعالى.

٢- باب فضل الغسل يوم الجمعة

وَعَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ.

٨٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ غَمْرٍ وَحْشِي اللَّهِ عِنَّمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». (نظر: ٨٩٤، ٩٩٩، أخرجه مسلم: ٨٤٤)

الناس يغتسلون في أعمالهم، فإذا كانت الجمعة جاؤوا وعليهم ثياب متغيرة، فشكوا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: من جاء منكم الجمعة فليغتسل، ومنها ذكر حمل القول، ففي رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر «سمعت رسول الله ﷺ على أصوات هذا الخبير بالمدينة يقول: أخرجه يعقوب الجصاص في فوائده من رواية السبع بن قيس عن الحكم، وطريق الحكم عند الشافعي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب إلا قوله: «جاء» فنهته «راح» وكذا رواه الشافعي من رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور ومالك ثلاثهم من نافع، ومنها ما يدل على تكرار ذلك ففي رواية صخر بن جويرية عن نافع عن أبي مسلم الكجي بلفظ «كان إذا غلب يوم الجمعة قال» الحديث. ومنها زيادة في المتن ففي رواية عثمان بن واقد عن نافع عن أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم بلفظ «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل، ومن لم يأتها فليس عليه غسل» ورجاله ثقات، لكن قال البزار: أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه. ومنها زيادة في المتن والإسناد أيضاً أخرجه أبو داود والشافعي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفصل بن فضالة عن عياض بن عباس القتباني عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت: قال رسول الله ﷺ: «الجمعة واجبة على كل محتلم، وعلى من راح إلى الجمعة الغسل» قال الطبراني في الأوسط: لم يروه عن نافع بزيادة حفصة إلا بكر، ولا عنه إلا عياض تفرد به مفصل. قلت: رواه ثقات، فإن كان محفوظاً فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمح ابن عمر من النبي ﷺ ومن غيره من الصحابة، فسيتأتى من حديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ولا سيما مع اختلاف المتن، قال ابن دقيق العيد: في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة، واستدل به لمالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلاً بالذهاب، ووافقه الأوزاعي والليث والجمهور قالوا: يجوز أن يكون الغسل، وشهد لهم حديث ابن عباس الآتي قريباً. وقال الأثرم: سمعت أحد سئل عن غتسل ثم أحدث هل يكفي الوضوء؟ فقال: نعم، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن ليزي. يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه وله صحة أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيوضاً ولا يعيد الغسل، ومقتضى النظر أن يقال: إذا عرف أن الحكمة في الأمر بالغسل يوم الجمعة والتطهير رعاية الحاضرين من التأذي بالرائحة الكريهة فمن خشي أن يصيب في أثناء النهار ما يزيل تطهيره استحب له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه، ولعل هذا هو الذي خطه مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الأمن ما يغني عن التطهير والله أعلم. قال ابن دقيق العيد: ولقد أبعد الظاهري إبعاداً يحال أن يكون مجزئاً بطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده متعلفاً بإضافة الغسل إلى اليوم، يعني كما سيأتي في حديث الباب الثالث، وقد تبين من بعض الروايات أن الغسل لإزالة الروائح الكريهة يعني كما سيأتي من حديث عائشة بعد أبوابها، قال: وفهم منه أن المقصود عدم تأذي الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة، وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يتحصل هذا المقصود لم يمتد به. والمعنى إذا كان معلوماً كالنفس قطعاً أو ظناً مقارناً للقطع فاتبعه وتعلق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ. قلت: وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ولا غسل ما أمر به. وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير ذلك بما هو بصدد المنع، والرّد يفضي إلى التطويل بما لا طائل منته، ولم يورد عن أحد ممن ذكر التصريح بإجازه الاختصاص بعد صلاة الجمعة، وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الغسل بالذهاب إلى الجمعة، فأخذ هو منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس والله أعلم. واستدل من مفهوم الحديث على أن الغسل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة، وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن واقد عن نافع، وهذا هو الأصح عند الشافعية، وبه قال الجمهور خلافاً لأكثر الحنفية، وقوله فيه «الجمعة» المراد به الصلاة أو المكان الذي تقام فيه، وذكر المكي لكونه الغالب ولا تسلكهم شامل لمن كان مجاوراً للجماع أو مقيماً به، واستدل به علي أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقربة لقوله كان يأمرنا مع أن الجمهور حملوه على الندب كما سيأتي في الكلام على الحديث الثالث، وهذا بخلاف صيغة أفضل فلتأها على الوجوب حتى تظهر قرينة على الندب.

الحديث الثاني: حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب بيّنوا هو قائم في الخطبة يوم الجمعة الحديث أورد من رواية جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواية للموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر، فحكى الإسمايلي عن البرقي بعد أن أخرجه من طريق روح بن عباد عن

مالك أنه لم يذكر في هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله بن عمر غير روح بن عباد وجويرية أحد وقد تابعهما أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أحمد بن حنبل عنه يذكر ابن عمر. وقال الدارقطني في الموطأ رواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج للموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء الثلاثة ثم قال: وأبو حاتم النبيل وإبراهيم بن طهمان والريد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء، وذكر جماعة غيرهم في بعضهم مقال، ثم ساق أسانيدهم إليهم بذلك، وزاد ابن عبد البر فيمن وصله عن مالك القعني في رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي عنه، ورواه عن الزهري موصولاً يونس بن يزيد عن مسلم ومعمّر عن أحد وأبو أويس عن قاسم بن أصبغ، وجويرية بن أسماء فيه إسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قوله: (يبيّن) أصله «بين» وأضيفت الفتحة، وقد تبقى بلا إشباع ويزاد فيها «ما» فتصير «بينما» وهي رواية يونس. وهي ظرف زمان فيه معنى المفاجأة.

قوله: (إذا جاء رجل) في رواية المستملي والأصيلي وكربة «إذا دخل».

قوله: (من المهاجرين الأولين) قيل في ترجمهم من صلى إلى القبلتين، وقيل من شهد بدرًا، وقيل من شهد بيعة الرضوان. ولا شك أنها مراتب نسبية والأول أولى في التعريف لسبقه، فمن هاجر بعد تحويل القبلة وقيل وقصة بدر هو آخر بالنسبة إلى من هاجر قبل التحويل، وقد سمي ابن وهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطأ الرجل المذكور عثمان بن عفان، وكذا سماه معمّر في روايته عن الزهري عند الشافعي وغيره، وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسماء بن زيد عن نافع عن ابن عمر، قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً في ذلك، وقد سماه أيضاً أبو هريرة في روايته هذه القصة عند مسلم كما سيأتي بعد بابين.

قوله: (فإذا ده) أي قاله له يا فلان.

قوله: (أية ساعة هذه) أية بتشديد التحتية تأتي أي يستفهم بها. والساعة اسم لجزء من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا، وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وإنكار، وكأنه يقول لم تأخرت إلى هذه الساعة؟ وقد ورد التصريح بالإنكار في رواية أبي هريرة فقال عمر: لم تحبسون من الصلاة، وفي رواية مسلم ففرض عنه عمر قتال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخرون، ومرد عمر التلميح إلى ساعات التذكير التي وقع الترغيب فيها وأنها إذا انقضت طوت للملازمة الصفح كما سيأتي قريباً، وهذا من أحسن التعريضات وأرشق الكتابات، وفهم عثمان ذلك فبادر إلى الاعتذار عن التأخر.

قوله: (إني شغلت) بضم أوله، وقد تبيّن جهة شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال: «انقلب من السوق فسمعت النداء» والمراد به الأذان بين يدي الخطيب كما سيأتي بعد أبواب.

قوله: (لهم أزد على أن توحضات) لم أشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء. وهذا يدل على أنه دخل المسجد في ابتداء شروع عمر في الخطبة.

قوله: (والوضوء أيضاً) فيه إشعار بأنه قبل فعله في ترك التذكير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجه له عليه فيه إنكار ثان مضاف إلى الأول، وقوله: «والوضوء» في روايتنا بالنصب، وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم، أي والوضوء أيضاً اقتضرت عليه أو اخترته دون الغسل؟ والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتغيبت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء؟ وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضاً يقتصر عليه، وأغرب السهيلي فقال: اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرج إلى معنى الإنكار، يعني والوضوء لا ينكر، وجواب ما تقدم. والظاهر أن الرواة عاصفة. وقال القرطبي: هي عرض عن مرة الاستفهام كترامة ابن كثير فقال لفرعون وآتمت به وقوله: «أيضا» أي ألم يكفك أن فاك فضل التذكير إلى الجمعة حتى أضفت إليه ترك الغسل المرغ فيه؟ ولم أتف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك، والظاهر أنه سكت عنه اكتفاء بالاعتبار الأول لأنه قد أشار إلى أنه كان فاهلاً عن الوقت، وأنه يادر عند سماع النداء، وإنما ترك الغسل لأنه تمارض عنده إدراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما مرغ فأثر سماع الخطبة، ولعله كان يرى فرضيته فلذلك أثر. والله أعلم.

قوله: (كان يأمر بالغسل) كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور، إلا أن في رواية جويرية عن نافع بلفظ «كانا نؤمر» وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة أن عمر قال له: «لقد علم أننا أمرنا بالغسل». قلت: أتم للمهاجرين الأولون أم الناس جميعاً؟

قال: لا أدري، رواه ثقات إلا أنه معلول. وقد وقع في رواية أبي هريرة في هذه القصة «أن عمر قال: ألم تسموا أن رسول الله ﷺ قال: إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل» كذا هو في الصحيحين وغيرهما، وهو ظاهر في علم التخصيص بالمهاجرين الأولين. وفي هذا الحديث من الفوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر، وتقدير الإمام رعيته، وأمره لهم بمصالح دينهم، وإنكاره على من أخل بالفضل وإن كان عظيم الجمل، ومواجهته بالإفكار ليرتدع من هو دونه بذلك، وأن الأسر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها، وسقوط منع الكلام من المخاطب بذلك. وفي الاعتراض إلى وفاة الأسر، ولباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولو أنفضى إلى ترك فضيلة البكور إلى الجمعة، لأن عمر لم يأم برفع السوق بعد هذه القصة. واستدل به مالك على أن السوق لا تمتنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر، ولكون الغلب عليها مثل عثمان. وفيه شهود الفضلاء السوق، ومعاناة المنبر فيها. وفيه أن فضيلة التوجه إلى الجمعة إنما تحصل قبل التأذين. وقال عياض: فيه حجة لأن السعي إنما يجب بسماع الأذان وإن شهود الخطبة لا يجب، وهو مقتضى قول أكثر المالكية. وتعقب بأنه لا يلزم من التأخير إلى سماع النداء فوات الخطبة، بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء. وعلى تقدير أن يكون فاته منها شيء، فليس فيه دليل على أنه لا يجب شهودها على من تتقدم به الجمعة. واستدل به على أن غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وإنكاره على عثمان تركه، وهو متعقب لأنه أكثر على ترك السنة المذكورة وهي التكبير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك. وعلى أن الغسل ليس شرطاً لصحة الجمعة. وسيأتي البحث فيه في الحديث بعده.

الحديث الثالث: حديث مالك أيضاً من صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، لم يختلف رواة لوطاً على مالك في إسناده، ووجهه مفسون كالأول، وفيه رواية تايي عن تابعي صفوان عن عطاء، وقد تابع مالكاً على روايته الدروري عن صفوان عند ابن حبان وخالفهما عبد الرحمن بن إسحاق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة له.

قوله: (غسل يوم الجمعة) استدل به ابن قال الغسل لليرم للإضافة إليه، وقد تقدم ما فيه واستنبط منه أيضاً أن يوم الجمعة غسلاً مخصوصاً حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل الجمعة إلا بالنية، وقد أخذ بذلك أبو حنيفة فقال لا به وقد رآه يقتل يوم الجمعة «إن كان غسلك عن جنبه فامد غسلاً آخر للجمعة» أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما. ووقع في رواية مسلم في حديث الباب الغسل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعد هذا، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كفى لكون اليوم جمل ظرفاً للغسل، ويحتمل أن يكون اللام للعهد فتقف الروايات.

قوله: (واجب على كل عظيم) أي بالغ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الضال، واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سيأتي بعد ثمانية أبواب، واستدل بقوله واجب على فريضة غسل الجمعة، وذكر حكاية ابن المنذر عن أبي هريرة وعمر بن ياسر وغيرهما، وهو قول أهل الظاهر وأحد الروايتين عن أحمد، وحكاية ابن حزم عن عمر وجم جمع من الصحابة ومن بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها من أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً، وإنما اعتد في ذلك على أشياء متصلة كقول سعد ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة، وحكاية ابن المنذر والخطابي عن مالك، وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بمحروف في مذهبه، قال ابن دقيق العيد: قد نص مالك على وجوبه فعمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره وأبى ذلك أصحابه أهد والرواية عن مالك بذلك في التمهيد. وفيه أيضاً من طريق شهاب عن مالك أنه سئل عنه فقال: حسن وليس بواجب. وحكاية بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا، وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار، واحتج لكونه متداولاً بعدة أحاديث في عدة تراجم. وحكاية شارح الغنية لابن سريج قولاً للشافعي واستقرب، وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديثي ابن عمر وأبي سعيد: أحتمل قوله واجب معنيين، الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزي الظاهرة لصلاة الجمعة إلا بالغسل، واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة. ثم استدل للاحتتمال الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال: فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمه عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار. وعلى هذا الجواب حول أكثر للصفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرأً، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة واقتوها على ذلك فكان إجماعاً منهم على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال قوي، وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه كان أصله قصد التنظيف

وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس، وهو موافق لقول من قال: يرم أكل القوم على من قصد الصلاة في الجماعة، ويود عليهم أنه يلزم من ذلك تأجيل عثمان، والجواب أنه كان معلوماً لأنه إما تركه خطأً عن الوقت، مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار، لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يغسل عليه يوم حتى يفيض عليه الماء، وإنما لم يعتد بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخر لأنه لم يتصل غسله بلغائه إلى الجمعة كما هو الأفضل، وعن بعض الخبايا التضييل بين في النظافة وغيره فيجب على الثاني دون الأول نظراً إلى العلة حكاية صاحب المهدي، وحكى ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاينة عثمان وتوبيخ مثله على رؤوس الناس، فلو كان ترك الغسل مباحاً لما فعل ذلك عمر، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم. قال ابن دقيق العيد: ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهو محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر، وقد أولوا صيغة الأمر على التنب وعصية الوجوب على التأكيد كما يقال إكرامك علي واجب، وهو تأويل ضعيف إنما يصل إليه إذا كان المعارض راجحاً على هذا الظاهر. وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل بالغسل أفضل» ولا يعارضه سند هذه الأحاديث، قال: وربما تأولوه تأويلاً مستكبراً كمن حل لفظ الوجوب على السقوط انتهى فاما الحديث فصول للمعارضة به كثير من المصنفين، ووجه الدلالة منه قوله: «فأفضل أفضل» فإنه يقتضي اشتراك الوضوء والغسل في أصل الغسل، فيستلزم إجزاء الوضوء، ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن بن سمرة أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان، وله عثمان: إحداهما: أنه من عتنة الحسن، والأخرى أنه اختلف عليه فيه. وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس، والطبراني من حديث أنس والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سبرة، واليزول من حديث أبي سعيد، وابن عدي من حديث جابر وكلها ضعيفة. وعارضوا أيضاً بأحاديث منها الحديث الآتي في الباب الذي بعده فإن فيه دوان يستق، وأن مس طيباً، قال القرطبي: ظاهره وجوب الاستئذان والطيب لذكرهما بالمعطف. فالتقدير الغسل واجب والاستئذان والطيب كذلك، قال: وليس بواجبين اتفاقاً، فدل على أن الغسل ليس بواجب، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد انتهى. وقد سبق إلى ذلك الطبري والطحاوي، وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب، لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف. وقال ابن المنبر في الحاشية: إن سلم أن المراد بالواجب الفرض لا يقع دونه بعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقاتل أن يقول: أخرج بديل فيني ما عده على الأصل، وعلى أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة. فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة وإسناده صحيح، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر. ومنها حديث أبي هريرة مرفوعاً من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأصغت فغفر له، أخرجه مسلم. قال القرطبي: ذكر الوضوء وما معه مرتباً عليه الشواب المتقضي للصحة، فدل على أن الوضوء كاف. وأجاب بأنه ليس فيه نفي الغسل. وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ «من اغتسل» فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء. ومنها حديث ابن عباس أنه «سئل عن غسل يوم الجمعة أوجب هو؟ فقال: لا، ولكنه أظهر لن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس بواجب عليه، وسأخبركم عن بده الغسل: كان الناس يجهلون بياضون الصوف ومعلوم، وكان مسجدهم ضيقاً فلما أتى بعضهم بعضاً قال النبي ﷺ: أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا قال ابن عباس ثم جاءهم الله بالخير، ولبسوا غير الصوف، وتكروا العمل، ووسع للمسجد» أخرجه أبو داود والطحاوي وإسناده حسن، لكن الثالث من ابن عباس خلافه كما سيأتي قريباً، وعلى تقدير الصحة فالمرجع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب، وأما نفي الوجوب فهو موقوف لأنه من استنباط ابن عباس، وفيه نظر إذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجمل، على تقدير تسليم فلن قصر الوجوب على من به راحة كريمة أن يتسلك به. ومنها حديث طائوس «قلت لابن عباس: زعموا أن رسول الله ﷺ قال اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رؤوسكم إلا أن تكونوا جنباً للحديث، قال ابن حبان بعد أن أخرجه: فيه أن غسل الجمعة يجزئ عنه غسل الجنابة، وأن غسل الجمعة ليس بفرض، إذ لو كان فرضاً لم يجز عنه غيره انتهى. وهذه الزيادة «إلا أن تكونوا جنباً» تفرد بها ابن إسحاق عن الزهري وقد رواه شعيب عن الزهري بلفظ «وإن تكونوا جنباً» وهذا هو المحفوظ عن الزهري كما سيأتي بعد بابين. ومنها حديث عائشة الآتي بعد أبواب بلغظ «لو اغتسلتم فقيه عرض وتنبه لا حتم

والطيب، واقتصر الباقرن على «حدثنا علي».

قوله: (قال أشهد على أبي سعيد) ظاهر في أنه سمعه منه، قال ابن التين: أراد بهذا اللفظ التأكيد للرواية انتهى. وقد أدخل بعضهم بين عمرو بن سليم القائل «أشهد» وبين أبي سعيد رجلاً كما سيأتي.

قوله: (وأن يسق) أي بذلك أسناته بالسواك.

قوله: (وأن يحس) يفتح الميم على الأصح.

قوله: (إن وجد) متعلق بالطيب، أي إن وجد الطيب معه، ويحتمل تعلقه بما قبله أيضاً. وفي رواية مسلم «وعس من الطيب ما يقدر عليه» وفي رواية «ولو من طيب المرأة» قال عياض: يحتمل قوله: «ما يقدر عليه» إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه، ويحتمل إرادة التكرار، والأول أظهر. ويؤيده قوله: «ولو من طيب المرأة» لأنه بكرة استعماله للرجل، وهو ما ظهر لونه ونحى ريعه، فإباحته للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك. ويؤخذ من اختصاره على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك. قال الزين ابن النير: فيه تلميح على الرق، وعلى تيسير الأمر في الطيب بأن يكون باقلاً ما يمكن حتى إنه يجرى منه من غير تناول قدر يغمسه تحريفاً على امتثال الأمر فيه.

قوله: (قال عمرو) أي ابن سليم راوي الخبر، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه.

قوله: (وأما الاستئذان والطيب فالله أعلم) هذا يؤيد ما تقدم من أن العطف لا يقتضي التشريك من جميع الوجوه، وكان القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة، وكأنه جزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث، وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه. قال الزين بن النير: يحتمل أن يكون قوله: «فإن يستن» معطوفاً على الجملة المصرحة بوجوب الغسل فيكون واجباً أيضاً، ويحتمل أن يكون مستأنفاً فيكون التقدير وأن يستن ويطلب استحباباً، ويؤيد الأول ما سيأتي في آخر الباب من رواية الليث عن خالد بن يزيد حيث قال فيها «إن الغسل واجب» ثم قال: «والسواك وأن يحس من الطيب» والتي في شرح «باب الدهن» يرم للجمعة «حديث ابن عباس «واصبروا من الطيب» وفيه ترديد ابن عباس في وجوب الطيب، وقال ابن الجوزي، يحتمل أن يكون قوله: «فإن يستن إلخ» من كلام أبي سعيد خطبه الراوي بكلام النبي ﷺ انتهى، وإما قال ذلك لأنه ساقه بلفظ «قال أبو سعيد وإن يستن» وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه، ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث «قال أبو سعيد» فصرى الإخراج فيه لا حقيقة لها، ويلتحق بالاستئذان والطيب التزين باللباس، وسيأتي استعمال الخمس التي عدت من الفطرة، وقد صرح ابن حبيب من المالكية به فقال: يلزم الآتي للجمعة جميع ذلك، وسيأتي في «باب الدهن للجمعة»: «ويحدث من دعه وعس من طيبه» والله أعلم.

قوله: (قال أبو عبد الله) أي البخاري، ومراده بما ذكر أن محمد بن المنكدر وإن كان يكتب أيضاً أباً بكر لكنه من كان مشهوراً باسمه دون كنيته، بخلاف أخيه أبي بكر راوي هذا الخبر فإنه لا اسم له إلا كنيته، وهو مدني تابعي كشيخه.

قوله: (روى عنه بكر بن الأشج وسعيد بن أبي هلال) كذا في رواية أبي ذر، ولغيره «رواه عنه» وكان المراد أن شعبة لم يتقدم برواية هذا الحديث عنه لكن بين رواية بكر وسعيد مخالفة في موضع من الإسناد، فرواية بكر موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد أدخل فيها بين عمرو بن سليم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال ويكر بن الأشج حدثا عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الحنظلي عن أبيه فذكر الحديث وقال في آخره «ولا أن بكراً ما يذكر عبد الرحمن» وكذلك أخرج أحمد من طريق ابن لجة عن بكر بن أبي سعيد عن عبد الرحمن، وفضل الدارقطني في «العلل» عن هذا الكلام الأخير فحزم بأن بكراً وسعيداً خلفا شعبة فزادا في الإسناد عبد الرحمن وقال: إنهما ضبطا إسناده وجوداه وهو الصحيح، وليس كما قال، بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال، وقد وافق شعبة ويكرأ على إسقاطه محمد بن المنكدر آخر أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه، والعدد الكثير أولى بالمحفظ من واحد. والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه، ثم لم يأت أبداً سعيد فحدثه، وسماعه منه ليس بمنكر لأنه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس. وحكى الدارقطني في «العلل» فيه اختلافاً آخر على علي بن المديني شيخ البخاري فيه، فذكر أن الباغندي حدث به عن زيادة عبد الرحمن أيضاً، وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد

ووجوب، وأجيب بأنه ليس فيه نفس الوجوب. ويأته سابق على الأمر به والإعلام بوجوبه. ونقل الزين بن النير بعد قول الطحاوي لما ذكر حديث عائشة: فدل على أن الأمر بالغسل لم يكن للوجوب، وإما كان لعملة ثم فحيت تلك العملة فذهب الغسل، وهذا من الطحاوي يقتضي سقوط الغسل أصلاً فلا يعد فرضاً ولا متوجباً لقوله زالت العملة إلخ فيكون ملحقاً تلكاً في المسألة انتهى. ولا يلزم من زوال العملة سقوط التنب تيمناً، ولا سيما مع احتمال وجود العملة المذكورة. ثم إن هذه الأحاديث كلها لو سلمت لما دلت إلا على نفي اشتراط الغسل لا على الوجوب المجرد كما تقدم. ولما ما أشار إليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله بتأويل مستكره فقد قلعه ابن دحية عن القدوري من الخفية وأنه قال: قوله واجب أي ساقط، وقوله على معنى من، فيكون للمنى أنه غير لازم، ولا يخفى ما فيه من التكلف. وقال الزين بن النير: أصل الوجوب في اللغة السقوط فلما كان في الخطاب على المكلف صبه تقيل كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجباً كأنه سقط عليه، وهو أهم من كونه فرضاً أو ندباً. وهذا شبه ابن بزيء إليه، ثم تقيبه بأن اللفظ الشرعي خاص بمقتضاها شرعاً لا وضعاً، وكان الزين استشعر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث. وأجيب بأن «وجوب» في اللغة لم ينحصر في السقوط بل ورد بمعنى مات، ومعنى اضطرب، ومعنى لزم وغير ذلك. والذي يتبادر إلى الفهم منها في الأحاديث أنها بمعنى لزم، لا سيما إذا سبقت لبيان الحكم. وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر «الجمعة واجبة على كل عاقل» وهو معنى اللزوم قطعاً، ويؤيده أن في بعض طرق حديث الباب «واجب كغسل الجنابة» أخرجه ابن حبان من طريق الدراوري عن صفوان بن سليم، وظاهره اللزوم، وأجيب عنه بعض القائلين بالندية بأن التشبيه في الكيفية لا في الحكم، وقال ابن الجوزي: يحتمل أن تكون لفظة «الوجوب» مفيدة من بعض الرواة أو ثابتة ونسخ الوجوب، ورد بأن الطعن في الروايات الثابتة بالظن الذي لا مستند له لا قبل، والنسخ لا يصار إليه إلا بدليل، وجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم، فإن في حديث عائشة أن ذلك كان في أول الخلف حيث كانوا مجهودين، وأبو هريرة وابن عباس إنما صحبا النبي ﷺ بعد أن حصل التوسع بالنسبة إلى ما كانوا فيه أولاً، ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه ﷺ الأمر بالغسل ولحث عليه والترغيب فيه فكيف يدعي النسخ بعد ذلك؟

(قائلة): حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا: يجوز عن الاختسار للجمعة الطيب لأن المقصود النظافة. وقال بعضهم: لا يشترط له الماء المطلق بل يجوز ماء الورد ونحوه، وقد حاب ابن العربي ذلك وقال: هؤلاء اقترعوا مع المعنى وأفضلوا المحافظة على التمسك بالمعنى، والجمع بين التمسك والمعنى أولى. انتهى. وعكس ذلك قول بعض الشافعية بالتيمم، فإنه تيمم دون نظير إلى المعنى، وأما الاكتفاء بشير الماء المطلق فمردود لأنها عبادة لثبوت الترغيب فيها فيحتاج إلى التية ولو كان لغرض النظافة لم تكن كذلك. والله أعلم.

٣- باب الطَّيْبِ لِلْجُمُعَةِ

٨٨٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَزِيمُ بْنُ غَمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَلَمٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُطَهَّرٍ، وَأَنْ يَسْتَنْ، وَأَنْ يَسْقَ طَيِّباً إِنْ وَجَدَهُ».

قال عَمْرُو: أَمَا الْغُسْلُ فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَمَا الاسْتِئْذَانُ وَالطَّيْبُ فَاللَّهُ اعْلَمْ، وَأَوْجِبَ هُوَ أَمْ لَا؟ وَلَكِنْ هَكَذَا فِي الْحَبِيشِ. (رواجع: ٨٥٨). أخرجه مسلم: ٨٤٦ مختصراً. وأخرجه بطوله في الجمعة (٧).

قال أبو عبد الله: هُوَ أَخُو مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، وَلَمْ يَسْمَ أَبُو بَكْرٍ هَذَا.

رَوَاهُ عَنْهُ بِكَوْنِ بْنِ الْأَشْجِ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ وَعِدَّةٌ. وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ يَكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ.

قوله: (باب الطيب للجمعة) لم يذكر حكمه أيضاً لوقوع الاحتمال فيه كما سبق.

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر) كذا في رواية ابن حساك، وهو ابن

الرحمن، وفيما قال نظر، فقد أخرجه الإسماعيلي عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحاق بن حرة وأبي أحمد القطرقي كلاهما عن الباغندي، فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكروا عبد الرحمن في الإسناد فلمل الروم فيه عن حدث به الدارقطني عن الباغندي، وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الإسماعيلي وإسماعيل القاضي عند ابن مندة في «غرائب شعبة» كلهم عن علي بن الحسين، ووافق علي بن الحسين على ترك ذكره أيضاً إبراهيم بن محمد بن هريرة عن حمزة بن عماره عند أبي بكر المزوي في «كتاب الجمعة» له وأقرب عليه من حديث شعبة إلا من طريق حمزة وإشار ابن مندة إلى أنه تفرد به عنه.

(تيسره) ذكر المزني في الأطراف أن البخاري قال عقب رواية شعبة هذه: وقال الليث بن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن النكفور عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه، ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقعت لنا من الصحيح، ولا ذكره ابن مسعود ولا خلفه، وقد وصله من طريق الليث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلفظ «إن الفضل يوم الجمعة واجب على كل عظم، والسرور» وأن يحس من الطب ما يقدر عليه.

٤- باب فَضْلِ الْجُمُعَةِ

٨٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِي سَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْحَسَنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلُ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ، فَكَانَ قُرْبُ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْفَاتَةِ، فَكَانَ قُرْبُ بَقَرَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْفَاتَةِ، فَكَانَ قُرْبُ كَيْسٍ الْفَرَسِ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَانَ قُرْبُ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَانَ قُرْبُ تَيْحَةٍ، فَبِمَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتْ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الدُّعَاءَ». (إسناده: ٢٩٢٩، ٢٩٣١، أخرجه مسلم: ٨٥٠)

كتب الجمعة (٢٩٤)

قوله: (باب فضل الجمعة) لورد فيه حديث مالك عن سبي من أبي صالح عن أبي هريرة من احتفل يوم الجمعة ثم راح لمطعم، وإسناده منفيون، ومناسبة للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديث من مساواة لمطعم إلى الجمعة للتقرب بالمال فكأنه جمع بين حياتين بادية ومالية، وله خصوصية للجمعة لا تثبت لغيرها من الصلوات.

قوله: (من احتفل) يدخل في كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حر أو عبد.

قوله: (غسل الجنابة) بالنصب على أنه تمت لمصدر محذوف أي غسلاً كفصل الجنابة، وهو كقوله تعالى: «وَمَنْ حَمَلَ ثِمَارًا فَاتَّقُوا اللَّهَ» [النحل: ٨٨] وفي رواية ابن جريج عن سبي عند عبد الرزاق «فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة» وظهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر، وقيل فيه إشارة إلى الجمع يوم الجمعة ليقتل فيه من الجنابة، والحكمة فيه أن تسكن نفسه في الروح إلى الصلاة ولا تمتد به إلى شيء يراه، وفيه حل المرأة أيضاً على الاختصال بالعباد، وعليه حل ذلك حديث من غسل واغتسل للمخرج في السنن على رواية من روى غسل بالتشديد، قال النووي: ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل، وأصول الأول انتهى. وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد، وثبت أيضاً من جماعة من التابعين، وقال القرطبي: إنه أنسب الأقوال فلا وجه لإدعائه بطلانه وإن كان الأول أرجح ولعله عنه أنه باطل في اللذهب.

قوله: (ثم راح) زاد أصحاب اللوحا عن مالك «في الساعة الأولى».

قوله: (فكانها قرب بدنة) أي تصدق بها مقرباً إلى الله، وقيل: المراد أن للمبادر في أول ساعة نظير ما لصاحب البينة من الثواب ممن شرع له القربان، لأن القربان لم يشتر هذه الأمانة على الكيفية التي كانت للأمام السالفة. وفي رواية ابن جريج المذكورة «فله من الأجر مثل الجزور» وظهره أن المراد أن الثواب لو تجدد لكان قدر الجزور. وقيل ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة، وأن نسبة الثاني من الأول نسبة البقرة إلى البينة في القيمة مثلاً، وبدل عليه أن في مرسل طائوس عند عبد الرزاق «تفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة» ووقع في رواية الزهري الآتية في «باب الاستماع إلى

الحطبة بلفظ «كمثل الذي يهدي بدنة» فكان المراد بالقربان في رواية الباب الإهداء إلى الكعبة. قال الطبري: في لفظ الإهداء إجماع بمعنى التطعيم للجمعة، وأن المبادر إليها كمن ساق للمهدي، والمراد بالبينة البعير ذكراً أو أنثى، ولعله فيها للوحدة لا للتأنيث، وكذا في باقي ما ذكر. وحكى ابن التين عن مالك أنه كان يصحب عن يحيى البينة بالأشتر، وقال الأزهر في شرح القاموس المختصر: البينة لا تكون إلا من الإبل، وصح حديث عن عطاه، وأما المهدي فمن الإبل والبقر والغنم فلا لفظ. وحكى النووي عنه أنه قال: البينة تكون من الإبل والبقر والغنم، وكأنه خطأ ناشأ من سقط. وفي الصحاح: البينة ناقه أو بقرة تمر بكفة، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها تسمى. والمراد بالبينة هنا الناقة بلا خلاف، واستدل به على أن البينة تختص بالإبل لأنها قوبلت بالبقرة عند الإطلاق، وقسم الشيء لا يكون قسمه، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد. وقال إمام الحرمين: البينة من الإبل، ثم الشرع قد يقيم مقامها البقرة وسبباً من الغنم. وتظهر شدة هذا فيما إذا قال: لله علي بدنة، وفيه خلافه، والأصح تعيين الإبل إن وجدت، وإلا فالبقرة أو سبع من الغنم. وقيل: تعيين الإبل مطلقاً، وقيل: بتخير مطلقاً.

قوله: (دجاجة) بالفتح، ويميز الكسر، وحكى الليث الضم أيضاً. وعن محمد بن حبيب أنها بالفتح من الحيران والكسر من الناس. واستشكل التمييز في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهري «كأنني يهدي» لأن المهدي لا يكون منهما، وأجاب القاضي عياض تيمناً لأن جلالاً بأنه ما عطاه على ما قبله أعطاه حكمه في اللفظ فيكون من الإتيان كقوله: «مطلقاً سبياً وروحه»، وتعبه ابن المنير في الحاشية بأن شرط الإتيان أن لا يصرح باللفظ في الثاني فلا يسرغ أن يقال مطلقاً سبياً ومطلقاً روحاً، والذي يظهر أنه من باب التشاكك، وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله: هو من تسمية الشيء باسم قريبه. وقال ابن دقيق العيد: قوله «قرب بيضة» وفي الرواية الأخرى «كأنني يهدي» يدل على أن المراد بالقرية المهدي، وينشأ من أن المهدي يطلق على مثل هذا حتى لو التزم هدبا هل يكفيه ذلك أو لا انتهى. والصحيح عند الشافعية الثاني، وكذا عند الحنفية والحنابلة، وهذا ينسب على أن التمر هل يملك به سلك جازر الشرع أو واجب؟ فعلى الأول يكفي أقل ما يقرب به، وعلى الثاني يحمل على أقل ما يقرب به من ذلك الجنس، ويقوي الصحيح أيضاً أن المراد بالمهدي هنا التصديق كما دل عليه لفظ الترويب. والله أعلم.

قوله: (إذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر) استنبط منه للورد أن التكبير لا يستحب للإمام، قال: ويدخل للمسجد من أقرب أبوابه إلى المنبر، وما قاله غير ظاهر لإمكان أن يجمع الأمرين بأن يكر ولا يخرج من المكان المعد له في الجميع إلا إذا حضر الوقت، أو يحمل على من ليس له مكان معد. وزاد في رواية الباقين الآتية «طهوراً صحيفهم» ولمسلم من طريقه «إذا جلس الإمام طموا الصحف وجاؤوا يستمعون الذكر» وكان ابتداء على الصحف عند ابتداء خروج الإمام، وظهره بجلوسه على المنبر، وهو أول مساهمهم للذكر، والمراد به ما في الحطبة من المواظف وغيرها. وأول حديث الزهري «إذا كان يوم الجمعة وقتت الملائكة على باب المسجد يتكبرون الأول فالأول» ونحوه في رواية ابن عجلان عن سبي عند النسائي، وفي رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة «على كل باب من أبواب المسجد ملكان يتكبران الأول فالأول» فكان المراد بقوله في رواية الزهري «على باب المسجد جنس الباب، ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع، فلا حجة فيه لمن أجاز التفسير عن الاثنين بلفظ الجميع. ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعاً بلفظ «إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة يصحف من نور وأقلام من نور» الحديث، وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير الحطبة، والمراد بطي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرين إلى الجمعة دون غيرها من سائر الحطبة وإدراك الصلاة والذكر والدعاء والخطبة وغير ذلك، فإنه يكتمه لما تعلقان قطعاً، ووقع في رواية ابن عيينة عن الزهري في آخر حديثه المشار إليه عند ابن ماجه «فمن جاء بعد ذلك فلما يجيء لحق الصلاة» وفي رواية ابن جريج عن سبي من الزهنية في آخره «ثم إذا استمع وأصغت غفر له ما بين الجمعتين وزيادة ثلاثة أيام»، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة «يقول بعض الملائكة لبعض: ما حبس فلاناً؟ تقول: اللهم إن كان ضالاً فاعله، وإن كان قسيراً فاعفه، وإن كان مريضاً فشفاه». وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم المحض على الاختصال يوم الجمعة وفضله، وفضل التكبير إليها، وأن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعهما. وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتب الفضل على التكبير من غير تقييد بالنسل. وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم، وأن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع، وأن التقرب بالإبل أفضل من التقرب بالبقر وهو بالاتفاق في المهدي، واختلف في الضحايا، والمعهور على أنها كذلك. وقال الزين بن المنير: فرق مالك بين

التعريف باختلاف المقصودين، لأن أصل مشروعية الأضحية التذكير بقصة الفصح، وهو قد فدي بالغنم. والمقصود بالهدي التوسعة على الساكنين فأنسب البدن. واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة إلى خمس. ثم صلب بمخرج الإسم، ومخرجه عند أول وقت الجمعة، فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال. والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار، فعمل الساعة الأولى منه جعلت للتعبد بالاعتسال وغيره، ويكون مبدأ الجيء من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للنهار، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الإشكال، وإلى هذا أشار الصيدلاني شارح المختصر حيث قال: إن أول التذكير يكون من ارتفاع النهار، وهو أول الضحى، وهو أول الساعة. ويؤيد الحديث على التهجير إلى الجمعة. ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح، قيل: أول التذكير طلوع الشمس، وقيل طلوع الفجر، ووجهه جمع، وفيه نظر إذ يلزم منه أن يكون التعبد قبل طلوع الفجر، وقد قال الشافعي: يبيز الفسل إذا كان بعد الفجر فاشترى بأن الأولى أن يقع بعد ذلك. ويجعل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوي، وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سمي عند النسائي من طريق الليث عنه زيادة مرتبة بين العجاجة والبيضة وهي المصفورة، وتابعه صفوان بن يحيى عن ابن عجلان أخرجه محمد بن عبد السلام الحنفي، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حيد بن زعيم في الترجيح له بلفظ «فكمهني البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى علي الطير إلى المصفورة» الحديث، وغوه في مرسل طائوس عند سعيد بن منصور، ووقع عند النسائي أيضاً في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة إلى الكبيش والمجاجة، لكن خلفه عبد الرزاق، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها، وعلى هذا فخرج الإمام يكون عند انتهاء الساعة.

٥- باب

٨٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ نَعْرَةَ ع، بَيَّنَّا هُوَ يَغْلِبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ غَيْرُ ع: لِمَ تَحْسِبُونَ غَيْرَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ النَّبَاةَ تَوَحَّشَتْ، فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعْوا النَّبِيَّ ص قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَتَّخِذْ ع». [راجع: ٨٧٨. أخرجه مسلم: ٨٤٥ باختلاف وصية الرجل عثمان]

قوله: (باب) كذا في الأصل بغير ترجمة، وهو كما فصل من الباب الذي قبله، ووجه تعلقه به أن فيه إشارة إلى الرد على من ادعى إجماع أهل المدينة على ترك التذكير إلى الجمعة لأن عمر أنكر عدم التذكير بمحضر من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة. ووجه دخوله في فصل الجمعة ما يلزم من إنكار عمر على الداخل احتياجه مع عظم شأنه، فإنه لو أخطأ الفضل في ذلك لما أنكر عليه، وإذا ثبت الفضل في التذكير إلى الجمعة ثبت الفضل لها.

قوله: (إذا دخل رجل) ساء عبيد الله بن موسى في روايته عن شيبان «ثمان بن عفان أخرجه الإسماعيلي ومحمد بن سابق عن شيبان عند قاسم بن أصبغ، وكذا ساء الأوزاعي عند مسلم وحرب بن شداد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، وصرح مسلم في روايته بالتحديث في جميع الإسناد. وقد تقدمت بقية ما ساءه في «باب فضل الفسل يوم الجمعة».

٦- باب الدهن للجمعة

٨٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ وَبَيْعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ الْقَارِي: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ص «لَا يَحْصِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَطْفَأُ مِنْ مِطْرٍ، وَيَقِينُ مِنْ ذُفْيَةٍ، أَوْ يَمْسُ مِنْ طَيْبٍ يَبِيْزُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ التَّيْنِ، ثُمَّ يَكْبِتُ لَهُ، ثُمَّ يَنْصَبُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى ع». [نظر: ٩١٠]

٨٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ طَاوُسٌ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ: «أَغْسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ، وَلَا تَكُنْوا جُنْجًا، وَأَغْسِلُوا مِنَ الطَّيْبِ ع». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَا الْفَسَلُ فَتَعَمُّ، وَأَمَا الطَّيْبُ فَلَا أَفْرِي. [نظر: ٨٨٥. أخرجه مسلم: ٨٤٨ مختصراً وبلفظ

وهو قد فدي بالغنم. والمقصود بالهدي التوسعة على الساكنين فأنسب البدن. واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة إلى خمس. ثم صلب بمخرج الإسم، ومخرجه عند أول وقت الجمعة، فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال. والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار، فعمل الساعة الأولى منه جعلت للتعبد بالاعتسال وغيره، ويكون مبدأ الجيء من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للنهار، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الإشكال، وإلى هذا أشار الصيدلاني شارح المختصر حيث قال: إن أول التذكير يكون من ارتفاع النهار، وهو أول الضحى، وهو أول الساعة. ويؤيد الحديث على التهجير إلى الجمعة. ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح، قيل: أول التذكير طلوع الشمس، وقيل طلوع الفجر، ووجهه جمع، وفيه نظر إذ يلزم منه أن يكون التعبد قبل طلوع الفجر، وقد قال الشافعي: يبيز الفسل إذا كان بعد الفجر فاشترى بأن الأولى أن يقع بعد ذلك. ويجعل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوي، وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سمي عند النسائي من طريق الليث عنه زيادة مرتبة بين العجاجة والبيضة وهي المصفورة، وتابعه صفوان بن يحيى عن ابن عجلان أخرجه محمد بن عبد السلام الحنفي، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حيد بن زعيم في الترجيح له بلفظ «فكمهني البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى علي الطير إلى المصفورة» الحديث، وغوه في مرسل طائوس عند سعيد بن منصور، ووقع عند النسائي أيضاً في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة إلى الكبيش والمجاجة، لكن خلفه عبد الرزاق، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها، وعلى هذا فخرج الإمام يكون عند انتهاء الساعة.

وهنا كله مبني على أن المراد بالساعات ما يتبادر للعين إليه من العرف فيها، وفيه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الشامي والمصالي، لأن النهار ينتمي في القصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة، وهذا الإشكال للفلال، وأجاب عنه القاضي حسين بأن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر، فليأخذ اثنتا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها ونقص والليل كذلك، وهذه تسمى الساعات الألفية عند أهل الميقات وتلك التمددية، وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة وهذا وإن لم يرد في حديث التذكير فيستأنس به في المراد بالساعات، وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس، وتجاهس الغزالي قسمها بأربع فقال: الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والثانية: إلى ارتفاعها، والثالثة: إلى تباطؤها، والرابعة: إلى أن ترضى الأقدام، والخامسة: إلى الزوال. واعتزله ابن دقيق العيد بأن المراد بالساعات المعروفة أولى ولا لا يمكن تخصيص هذا العدد بالذكى معنى لأن المراتب متفاوتة جداً. وأولى الأجوبة الأولى إن لم تكن زيادة ابن عجلان مغلطة، ولا فهي للمتملة. وتفصل للملكية إلا قليلاً منهم وبعض الشافعية عن الإشكال بأن المراد بالساعات الخمس لحظت لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها تعود الحطيط على المنبر. واستدلوا على ذلك بأن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدد تقول جئت ساعة كذا، ويأن قوله في الحديث: «ثم راح» يدل على أن أول الذهاب إلى الجمعة من الزوال، لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار، والغدو من أوله إلى الزوال. قال المازني: تمسك مالك بمشقة الرواح ويجوز في الساعة وعكس غيره انتهى. وقد أنكر الأزهري على من زعم أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال، ونقل أن العرب تقول «راح» في جميع الأوقات بمعنى ذهب، قال: وهي لغة أهل الحجاز، ونقل أبو عبيد في «الغريزة» نحوه. قلت: وفيه رد على الذين ين المني حيث أطلق أن الرواح لا يستعمل في الماضي في النهار بوجه، وحيث قال أن استعمال الرواح بمعنى الغدو لا يسمع ولا ثبت ما يدل عليه. ثم إن في الرواح بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سمي، وقد رواه ابن جريج عن سمي بلفظ «غدا» ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ «التمسج إلى الجمعة كالمهني بدنة» الحديث وصححه ابن خزيمة، وفي حديث سمرة أن ضرب رسول الله ص مثل الجمعة في التذكير كتأخر البدنة» الحديث أخرجه ابن ماجه، وأبو داود من حديث علي مرفوعاً «إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الأسواق، وتندو للملاكمة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين» الحديث، فدل مجموع هذه الأحاديث على أن المراد بالرواح الذهاب، وقيل: النكته في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفسل المقصود إنما يكون بعد الزوال، فيسمى الذهاب إلى الجمعة راحاً وإن لم يخرج وقت الرواح، كما سمي القاصد إلى مكة حاجاً.

[عطف]

قوله: (لم يصلي ما كتب له) في حديث أبي الدرداء «ثم يركع ما قضى له» وفي حديث أبي أيوب «فيركع إن بنا له».

قوله: (لم ينصت إذا تكلم الإمام) زاد في رواية قرئع الضبي حتى يقضي صلاته وغرغ في حديث أبي أيوب.

قوله: (غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى) في رواية قاسم بن يزيد «حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى» والمراد بالأخرى التي مضت، بينه وبين الجمعة الأولى في حديثه عن أبيه عن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة «غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعده» وهذه الزيادة أيضاً في رواية مسند عن حمارة عن سلمان، لكن لم يقل من التي بعده، وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى عن أبي هريرة «ما لم ينش الكبار» وغرغ لمسلم. وفي هذا الحديث من التواتر أيضاً كرامة التخلي يوم الجمعة، قال الشافعي: «أكره التخلي إلا لمن لا يجد السبل إلى المصلى إلا بذلك» وهذا يدخل فيه الإمام ومن يريد وصل الصف القطع إن أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه لضرورة كما تقدم، واستثنى الثوري من الشافعية من يكون معطفاً لديه أو علمه أو ألف مكاناً يجلس فيه أنه لا كرامة في حقه، وفيه نظر: وكان مالك يقول: لا يكره التخلي إلا إذا كان الإمام على المنبر. وفيه مشروعية التافلة قبل صلاة الجمعة لقوله: «صلى ما كتب له» ثم قال: «ثم ينصت إذا تكلم الإمام» فدل على تقدم ذلك على الخطبة، وقد ثبت أنه من حديث نيشة الحنفي بلفظ «فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بنا له» وفيه جواز التافلة نصف النهار يوم الجمعة، واستدل به على أن التكبير ليس من ابتداء الزوال لأن خروج الإمام عقب الزوال فلا يسع وقتاً يتخلل فيه. وتبين مجموع ما ذكرنا أن تكبير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل والتطيب وتقليم أو دهن وليس أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والتفرقة بين التاكثير وترك الأذى والتنفل والإصابت وترك اللغو. ووقع في حديث عبد الله بن عمرو «فمن غطى أو لعا كتمت له ظهره» وهل التكبير يعلم غشيان الكبار على أن الذي يكفر من الذنوب هو الصفار فتصل الملاحظات كلها على هذا المقيّد، وذلك إن معنى قوله: «ما لم ينش الكبار» أي قلها إذا غشيت لا تكفر، وليس المراد أن تكفير الصفار شرطه اجتنب الكبار إذ اجتنب الكبار بمجرد تكفيرها كما نقله من القرآن، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها إلا اجتنب الكبار، وإذا لم يكن للمرء صفار تكفر ربه له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبار، وإلا أعطي من الثواب بمقدار ذلك، وهو جبار في جميع ما ورد في نظائر ذلك، والله أعلم.

قوله: (ذكروا) لم يسم طائوس من حدث بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة غرغ، وثبت ذكر الطيب أيضاً في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم.

قوله: (واغسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً) معناه اغسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنابة، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة، وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يجرى عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا، وفي الاستدلال به على ذلك بعد. نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحاق عن الزهري في هذا الحديث «اغسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً» وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب، لكن رواية شبيب عن الزهري أصح. قال ابن المنذر: حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين أهد والخلاف في هذه المسألة منتشر في اللذام، واستدل به على أنه لا يجرى قبل طلوع الفجر لقوله: «يوم الجمعة» وطلوع الفجر أول اليوم شرعاً.

قوله: (واغسلوا رؤوسكم) هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام لتلا نظر أن إغاضة الماء دون غسل الرأس أشرف ذلك به، وكذا وجهه الزين بن الجمعة، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة «كنس للجنابة» ويحتمل أن يراد بالتأني بالمبالغة في التنظيف.

قوله: (وأصعبوا من الطيب) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشرف ذلك به، وكذا وجهه الزين بن المنذر جواباً لقول الدودي: ليس في الحديث دلالة على التقليل، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طائوس من أبي حسان وإسناد ذكره في إيرايم بن ميسرة الدعن ولم يذكره الزهري، وزيادة الثقة المحافظ مقبولة. وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث

٨٨٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا جِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُسَرَّةَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَنِ اللَّهِ عَنْهُمَا، أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: أَيْمَسُّ طَيِّبًا أَوْ دُفْنًا، إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِيهِ؟ فَقَالَ: لَا أَظُنُّهُ. [راجع: ٨٨٤. أخرجه مسلم: ٨٤٨]

قوله: (باب الدهن للجمعة) أي استعمال الدهن، ويجوز أن يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير.

قوله: (عن ابن وداعة) هو عبد الله، سماه أبو علي الحنفي عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد عند الدارمي، وليس له في البخاري غير هذا الحديث، وهو تابعي جليل، وقد ذكره ابن سعد في الصحابة، وكذا ابن مندة، وعزاه لأبي حاتم. ومستندهم أن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي ﷺ في هذا الحديث أحد، لكنه لم يصرح بسماحه فالصواب إثبات الرواية. وهذا من الأحاديث التي تبينها الدارطني على البخاري وذكر أنه اختلف فيه على سعيد المقبري فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا، ورواه ابن عجلان عنه فقال: عن أبي ذر بدل سلمان، وأرسله أبو معشر عنه فلم يذكر سلمان ولا أبا ذر، ورواه حيد الله العمري عنه فقال: عن أبي هريرة أحد ورواية ابن عجلان المذكور عند ابن ماجه ورواية أبي معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمري عند أبي يعلى، فلما ابن عجلان فهو دون ابن أبي ذئب في الحفظ فرواه مرجوحه، مع أنه يحتمل أن يكون ابن وداعة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعاً، ويرجح كونه عن سلمان وروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق مقلقة بن قيس عن قرئع الضبي، وهو بلفظ مفتوحة وراه ساكنة من وثاب، قال: وكان من القراء الأولين، وعن سلمان غرغ ورجاله قاتل، وأما أبو معشر فضعيف وقد قصر فيه بإسقاط الصحابي، وأما العمري فحافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن سعيد عند ابن خزيمة، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن سعيد، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن عبد الرزاق وزاد فيه مع أبي هريرة حمارة بن عامر الأنصاري أحد وقوله: «إبن عامر» خطأ فقد رواه الليث عن ابن عجلان عن سعيد فقال: «حمارة بن عمرو بن حزم» أخرجه ابن خزيمة، وبين الضحك بن عثمان عن سعيد أن حمارة إنما سمعه من سلمان ذكره الإسماعيلي. وأما في هذه الرواية أن سعيداً حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن وداعة، وساقه الإسماعيلي من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمي كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن وداعة ليس فيه من أبيه، فكانه سمعه مع أبيه من ابن وداعة، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويه على الوجهين وإذا عثر ذلك عرف أن الطريق التي اختارها البخاري أئق الروايات، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق، فإن ثبت أن لابن وداعة صحبة فيه تابعتان وصحباين كلهم من أهل المدينة.

قوله: (ويظهر ما استطاع من الطهور) في رواية الكشيبي «من طهره والمراد به المبالغة في التنظيف، ويؤخذ من عطفه على الفسل أن إغاضة الماء تكفي في حصول الغسل، أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة، أو المراد بالغسل غسل الجسد، وبالتطهير غسل الرأس.

قوله: (ويدهن) المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة. قوله: (أو يمس من طيب يهته) أي إن لم يجد دهنًا، ويحتمل أن يكون «أو» بمعنى الواو، وإضافته إلى البيت تؤيد بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيباً ويجعل استعماله له عادة فيخبره في البيت كلما قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت حقيقة، لكن في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود «أو يمس من طيب امرأته» فعلى هذا فلفظي إن لم يتخذ لنفسه طيباً فليستعمل من طيب امرأته، وهو موافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه: «ولو من طيب المرأة» وفيه أن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته. وفي حديث عبد الله بن عمرو المذكور من الزيادة «وليس من صالح ثيابه» وسياقي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (ثم يخرج) زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة «إلى المسجد» ولأحد من حديث أبي الدرداء «ثم يمشي وعليه السكينة».

قوله: (فلا يفرك بين التين) في حديث عبد الله بن عمرو المذكور «ثم لم يتخط رقاب الناس» وفي حديث أبي الدرداء «لم يتخط أحدًا ولم يؤدبه».

٨٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ

عَبْدُ الْقَيْسِ، بِجَوَائِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ. رَوَاهُ: ٤٣٧١م

٨٩٣- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَحِيسَى اللَّهِ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ».

وَرَأَى اللَّيْثُ: قَالَ يُونُسُ: كَتَبَ زَيْدُ بْنُ حَكِيمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ، وَأَنَا مَعَ يُونُسَ بْنِ أَبِي الْقُرَى: هَلْ تَرَى أَنْ أَجْمَعَ؟ وَزَيْدُ بْنُ عَابِلٍ عَلَى أَرْضٍ يَغْمَلُهَا، وَلِيَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّوَدَانِ وَغَيْرِهِمْ، وَزَيْدُ بْنُ يُونُسَ عَلَى أَيْلَةٍ، فَكَبَّ ابْنُ شِهَابٍ، وَأَنَا أَسْتَعِجُ بِأَمْرِهِ أَنْ يَجْمَعَ، بِخَيْرِهِ: أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْنُونٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْنُونٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْنُونٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاغِبَةٌ فِي تَسْرِ زَوْجِهَا وَمَسْنُونَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْعَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْنُونٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». قَالَ: وَحَيْثُ أَنْ قَدْ قَالَ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْنُونٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْنُونٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». رَوَاهُ: ٢٤٠٩، ٢٥٥٤، ٢٥٥٨، ٢٧٥١، ٢١٨٨، ٥١٨٨، ٥٢٠٠، ٧١٣٨، وَالطَّبْرِيُّ فِي الْجَمَاعَةِ، بَاب: ٣٢. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١٨٢٩

قوله: (باب الجمعة في القرى والمدن) في هذه الترجمة إشارة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى، وهو مروى عن الحنفية. وأسنده ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلي وغيرهما، وعن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حيثما كنتم. وهذا يشمل المدن والقرى. أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر، وصححه ابن خزيمة. وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد قال: كل مدينة أو قرية فيها جماعة أمروا بالجمعة، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيهما رجال من الصحابة. وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل البياض بين مكة والمدنية يجمعون فلا يعيب عليهم، فلما اختلف الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع.

قوله: (عن ابن عباس) كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه، وخالفهم المعاني بن عمران قال: عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أخرجه النسائي، وهو خطأ من المعاني، ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة، وإنما الخطأ في إسناده من المعاني. ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان.

قوله: (إن أول جمعة جمعت) زاد وكيع عن ابن طهمان «في الإسلام» أخرجه أبو داود.

قوله: (بعد جمعة) زاد المصنف في أواخر المغازي «جمعت».

قوله: (في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية وكيع «بالمدينة» ووقع في رواية المعاني المذكورة «بمكة» وهو خطأ بلامرية.

قوله: (بجواني) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تميز ثم مثله خفيفة.

قوله: (من البحرين) في رواية وكيع قديمة من قرى البحرين، وفي أخرى عنه «من قرى عبد القيس» وكذا للإسماعيلي من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان، وبه يتم مراد الترجمة. ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ﷺ لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمر الشرعية في زمن نزول الوحي، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لتزل في القرآن كما استدل جابر وأبو سعيد على جواز العزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم ينهاه عنه. وحكى الجوهري والزخسري وابن الأثير أن جوائى اسم حسن بالبحرين، وهذا لا يتأني كونها قرية وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمي أنها مدينة، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال أن تكون في الأول قرية ثم صارت مدينة، وفيه إشعار بتقديم إسلام عبد القيس على غيرهم من

العربي يشعر بأن ترك ذلك أمر طرأ على أهل المدينة لأنه قال: وهو أمر لم يعلم بالمدينة، فآله أعلم بمن قطع كما قطع غيره اهـ. وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لأجل هذا الحديث، بل لكونه طعن في نسب مالك، كذا حكاه ابن البرقي عن يحيى بن معين، وحكى أبو حاتم عن علي بن المديني قال: كان سعد بن إبراهيم لا يحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها. وقال الساجي: أجمع أهل العلم على صدقه. وقد روى مسالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه، فصح أنه حجة بأفعالهم. قال: ومالك إنما لم يرو عنه لعنى معروف، فلما أن يكون تكلم فيه فلا أحفظ ذلك اهـ. وقد اختلف تمليل المالكية بكراهة قراءة السجدة في الصلاة، فقبل لكونها تشتمل على زيادة سجود في الغرض، قال القرطبي: وهو تمليل فاسد بشهادة هذا الحديث. وقيل خشية التخليط على المصلين، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن معها التخليط، لكن صح من حديث ابن عمر أنه ﷺ قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد بهم فيها أخرجه أبو داود والحاكم، فطلعت التفرقة. ومنهم من علل الكراهة بخشية اعتقاد العوام أنها فرض، قال ابن دقيق العيد: أما القول بالكراهة مطلقاً فإياه الحديث، لكن إذا انتهت الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن ترك أحياناً لتتفقد، فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المترتبة، وهو يحصل بالترك في بعض الأوقات اهـ. وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله: ينبغي أن يفعل ذلك في الأهل للقدوة. ويقطع أحياناً ثلاثاً تظنه العامة سنة اهـ وهذا على قاعدتهم في التفرقة بين السنة والمستحب. وقال صاحب المحيط من الحنفية: يستحب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً ثلاثاً بظن الجاهل أنه لا يميز غيره. وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن علة الكراهة هجران الباقي وإلزام التفضيل. وقول الطحاوي يناسب قول صاحب المحيط، فإنه خص الكراهة بمن يراه حتماً لا يميز غيره أو يرى القراءة بغيره مكروهة.

(قائدتان):

(الأولى): لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه ﷺ سجد لما قرأ سورة تنزيل السجدة في هذا المجلد إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «عدوت على النبي ﷺ يوم الجمعة في صلاة الفجر قرأ سورة فيها سجدة فسجدت الحديث، وفي إسناده من ينظر في حاله. وللطبراني في الصغير من حديث علي «أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة» لكن في إسناده ضعف.

(القائنة): قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد السجود الزائد حتى أنه يستحب لمن يقرأ هذه السورة يمتن بها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة، وقد عاب ذلك علي فاعله غير واحد من العلماء، ونسبهم صاحب الهدى إلى قلة العلم ونقص المعرفة، لكن عند ابن أبي شيبة بإسناد قوي عن إبراهيم النخعي أنه قال: يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً أنه فعل ذلك قرأ سورة مريم. ومن طريق ابن عوف قال: كانوا يقرءون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً قال: وسألت عمداً يعني ابن سيرين عنه فقال لا أعلم به بأساً اهـ فهذا قد ثبت عن بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بتزييفه. وقد ذكر النووي في زوائد الروضة هذه المسألة وقال: لم أر فيها كلاماً لأصحابنا، ثم قال: وقياس مذهبنا أنه يكره في الصلاة إذا قصده اهـ وقد أفتى ابن عبد السلام قبله بالنع وبطلان الصلاة بقصد ذلك، قال صاحب المهمات: مقتضى كلام القاضي حسين الجواز. وقال الفارقي في فرائد المهذب: لا تستحب قراءة سجدة غير تنزيل، فإن ضاق الوقت عن قراءتها قرأ بما أمكن منها ولو بآية السجدة منها. وواقعه ابن أبي عصرون في كتاب الانتصار وفيه نظر.

(كلمة): قال الزين بن المنير: مناسبة ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلل بفضل يوم الجمعة لاختصاص صبحها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين. وقيل: إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فيها من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة، لأن ذلك كان وسبق يوم الجمعة، ذكره ابن دحية في العلم المشهور وقرره تقريراً حسناً.

١١- باب الْجُمُعَةِ فِي الْقَرَى وَالْمَدَن

٨٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْقَدِيدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَيْيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ، بَعْدَ جُمُعَةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي مَسْجِدِ

أهل القرى، وهو كذلك كما قرره في أواخر كتاب الإيمان.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد الأيلي.

قوله: (كلكم راع وزاد الليث إلخ) فيه إشارة إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا في القصة فإنها غخصة برواية الليث، ورواية الليث معلقة، وقد وصلها الذهلي عن أبي صالح كاتب الليث عنه، وقد ساق المصنف رواية ابن المبارك بهذا الإسناد في كتاب الرضا فلم يخالف رواية الليث إلا في إعادة قوله في آخره (وكلكم راع إلخ).

قوله: (وكتب رزيق بن حكيم) هو بتقديم الراء على الزاي، والتصغير في اسمه واسم أبيه في روايته، وهذا هو المشهور في غيره، وقيل بتقديم الزاي والتصغير فيه دون أبيه.

قوله: (أجمع) أي أصلي من ممي الجمعة.

قوله: (على أرض يعملها) أي يزرع فيها.

قوله: (ورزيق يومئذ على أهله) فتح الحفرة وسكون التحتية بعدها لام بلدة معروفة في طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم، وكان رزيق أميراً عليها من قبل عمر بن عبد العزيز، والذي يظهر أن الأرض التي كان يزرعها من أحصاء أهله، ولم يسأل عن أهله نفسها لأنها كانت مدينة كبيرة ذات قلعة وهي الآن خراب يتزل بها الحجاج المصري والفرجي وبعض آثارها ظاهراً.

قوله: (وأننا أجمع) هو قول يونس، والجملة حالية، وقوله «بإمره» حالة أخرى، وقوله: «بغيره» حال من فاعل بإمره، والمكتوب هو الحديث، والمسروح المأمور به قاله الكرماني. والذي يظهر أن المكتوب هو عين المسروح، وهو الأمر والحديث معاً، وفي قوله: «كتب» يجوز أن ابن شهاب أملاه على كاتبه فسمعه يونس منه، ويحتمل أن يكون الزهري كتبه بخطه وقرأه بلفظه فيكون فيه حذف تقديم فكسب ابن شهاب وقرأه وأنا أسمع، ووجه ما احتج به على التجميع من قوله: «كلكم راع» أن على من كان أميراً إقامة الأحكام الشرعية والجمعة منها وكان رزيق عاملاً على الطائفة التي ذكرها، وكان عليه أن يراعي حقوقهم ومن جعلها إقامة الجمعة. قال الزين بن الخير: في هذه القصة إلهام إلى أن الجمعة تنمق بغير إذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم. وفيه إقامة الجمعة في القرى خلافاً لمن شرط لها المدن. فإن قيل: قوله: «كلكم راع» يعم جميع الناس فيدخل فيه الرعي أيضاً، فالجواب أنه مرعى باعتبار راع باعتبار، حتى ولو لم يكن له أحد كان راعياً بطوارحه وحراسه، لأنه يجب عليه أن يقوم بحق الله وحسن عباده، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله فيه (قال وحسبت أن قل قال) جزم الكرماني بأن فاعل «قال» هنا هو يونس، وفيه نظر، والذي يظهر أنه سالم، ثم ظهر في أنه ابن عمر. وسيأتي في كتاب الاستقراض بيان ذلك إن شاء الله تعالى. وقد رواه الليث أيضاً من نافع عن ابن عمر بدون هذه الزيادة أخرجه مسلم.

١٢- باب هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غُسْلٌ

مِنَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّمَا الْغُسْلُ عَلَى مَنْ تَجَبَّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ.

٨٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ». [رواجع: ٨٧٧. أخرجه مسلم: ٨٤٤]

٨٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْطِئٍ». [رواجع: ٨٥٨. أخرجه مسلم: ٨٤٦، وهو زيادة

في كتاب الجمعة (٧)]

٨٩٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِيسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْثَرُ الْكِتَابِ مِنْ قِلْبِنَا، وَأَوْثَرُ مِنْ بَغْدِيهِمْ، فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي احْتَقَبُوا فِيهِ، فَهَذَا اللَّهُ، فَهَذَا لِتِيهِودِ، وَتَعَذَّ غَدِ لِلنَّصَارَى». فَسَكَتَ. [رواجع: ٢٣٨. أخرجه مسلم: ٨٥٥]

٨٩٧- ثُمَّ قَالَ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْتَسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ». [رواجع: ٨٩٨، ٩٣٨٧. أخرجه مسلم: ٨٤٩، بالفتح: «الله»]

٨٩٨- رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا». [رواجع: ٨٩٧. أخرجه مسلم: ٨٤٩، بالفتح: «الله»]

١٣- باب

٨٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْمَدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَةُ: حَدَّثَنَا زَوْفَاءُ، عَنْ غُفْرَةَ ابْنِ فَيْسَلٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَذَلُّوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ». [رواجع: ٨٦٥. أخرجه مسلم: ٤٤٢، بالزيادة]

٩٠٠- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَتِ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ، تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْمِائَةِ فِي الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، قِيلَ لَهَا: لِمَ تَخْرُجِينَ، وَلَقَدْ تَقْلِينَ أَنَّ عُمَرَ يَكْفُرُ ذَلِكَ وَيَمَارُ؟ لَالَتْ: وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي؟ قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ». [رواجع: ٨٦٥. أخرجه مسلم: ٤٤٢، بقطعة لم ترد في هذه الطبعات]

قوله: (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم) تقدم التنبيه على ما تقتضيه هذه الترجمة في باب فضل الغسل، ويدخل في قوله «وغیرهم» العبد والمسافر والمعلور، وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتمال الواقع في حديث أبي هريرة «حق على كل مسلم أن يقتل» فإنه شامل للجميع، والتشديد في حديث ابن عمر من جاء منك يخرج من لم يخرج، والتشديد في حديث أبي سعيد بالاحتلام يخرج الصبيان، والتشديد في النهي عن منع المساجد بالليل يخرج الجمعة. وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة، وقد تقدم الكلام على أكثرها.

قوله: (وقال ابن عمر إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة) وصله البيهقي يستاد صحيح عنه وزاد والجمعة على من يأتي أهله ومعنى هذه الزيادة أن الجمعة تجب عنده على من يمكنه الرجوع إلى موضعه قبل دخول الليل، فمن كان فوق هذه المسافة لا تجب عليه عنده. وسيأتي البحث فيه بعد باب. وقد تقرر أن الآثار التي يوردها البخاري في التراجم تدل على اختيار ما تقتضيه عنده، فهذا مصير منه إلى أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه.

قوله: في حديث أبي هريرة (فسكت ثم قال: حق على كل مسلم إلخ) فاعل «سكت» هو النبي ﷺ فقد أورده المصنف في ذكر بني إسرائيل من وجه آخر من وجه بهذا الإسناد دون قوله: «فسكت ثم قال» ويؤكد كونه مرفوعاً برواية مجاهد عن طلوس المقتصر على الحديث الثاني، ولهذا التكة أورده بعده فقال: فرواه إبان بن صالح إلخ وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن وهيب مقتصرًا، وهذا التعليق عن مجاهد قد وصله البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن إبان المذكور، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن طلوس وصرح فيه بسماحه له من أبي هريرة أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طلوس وزاد فيه «فوس طيباً» إن كان لأهله واستند بقوله: «لله على كل مسلم حق» للقتال بالجواب، وقد تقدم البحث فيه.

التي للمعول، وهو متجه أيضاً. وأورد المصنف هنا حديث ابن عباس عن رواية إسماعيل وهو المعروف بابن عليّة، وهو مناسب لما ترجم له، وبه قال الجمهور. ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره. وعن مالك: لا يرخّص في تركها بالمطر. وحديث ابن عباس هذا حجة في الجواز. وقال الزين بن كثير: الظاهر أن ابن عباس لا يرخّص في ترك الجمعة، وأما قوله: «صلوا في بيوتكم» فإشارة منه إلى العصر، فرضض لهم في ترك الجماعة فيها، وأما الجمعة فقد جمعهم لها فظاهر أنه جمع بهم فيها. قال: ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ليلتهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليملاها به في المستقبل انتهى. والذي يظهر أنه لم يجمعهم، وإنما أراد بقوله صلوا في بيوتكم مخاطبة من لم يحضر وتعليم من حضر.

قوله: (إن الجمعة عزمة) استشكله الإسماعيلي فقال: لا إخاله صحيحاً، فإن أكثر الروايات بلفظ «إنها عزمة» أي كلمة المؤذن وهي صحيحة على الصلاة لأنها دعاء إلى الصلاة تقتضي لسماعه الإجابة، ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزمة لا تزول بترك بقية الأذان انتهى. والذي يظهر أنه لم يترك بقية الأذان، وإنما أبدل قوله: «صلى على الصلاة» بقوله: «صلوا في بيوتكم» والمراد بقوله: «إن الجمعة عزمة» أي فلو تركت المؤذن يقول حي على الصلاة لأبداً من سمعه إلى الحجاء في المطر فيشتد عليهم فأمرته أن يقول صلوا في بيوتكم لتعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزمة رخصة.

قوله: (واللهضي) بفتح الدال المهملة وسكون الحاء المهملة ويجوز فتحها وآخره ضاد معجمة هو الزئج، وحكى ابن التين أن في رواية القاسبي براء بدل الدال وهو النسل، قال: ولا معنى له هنا إلا أن حل على أن الأرض حين أصابها المطر كالغسل والجلباب بينهما الزلق. وقد قلعت بقية مباحث الحديث في أبواب الأذان.

(كسبه): وقع في السياق عن عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سيرين، وأكثره الديلمي فقال: كان زوج بنت سيرين فهو صهر ابن سيرين لا ابن عمه. قلت: ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث أخوة من رضاع ونحوه، فلا ينبغي تغليب الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول.

١٥- باب من أين تؤمّي الجمعة، وعلى من تجب

يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾. (الجمعة: ٩)

وقال غطّاء: إذا كتبت في قريّة جامعّة، فوُدي بالصلاة من يوم الجمعة، فعنك عليك أن تحضرها، سيغت النداء أو لم تستمع.

وكان أنس رضي الله عنه في قصره، أحياناً يجتمع وأحياناً لا يجتمع، وهو بالزواجر على قمره.

٩٠٢- حدثنا أحمد قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن غدير عبد الله بن أبي جعفر: أن محمداً بن جعفر بن الزبير حدثني، عن غيرة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: كان الناس يتأخرون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي، فيأبون في الغبار يمسهم الغبار والعرق، فيخرج منهم العرق، فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عذري، فقال النبي ﷺ: «أَوَ أَنْكُمْ تَقُفَرُونَ يَوْمَكُمْ هَذَا». (أهـ: ٩٠٣، ٩٠٧، أخرجه مسلم: ٨٤٧).

قوله: (باب من أين تؤمّي الجمعة، وعلى من تجب؟) نقول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاصْعِدْوا﴾ ذكر الله ﷻ، يعني أن الآية ليست صريحة في وجوب بيان الحكم المذكور، فلذلك أتى في الترجمة بصيغة الاستفهام. والذي ذهب إليه الجمهور أنها تجب على من سمع النداء أو كان في قوة السماع سواء كان داخل البلد أو خارجه، وعمله كما صرح به الشافعي ما إذا كان المنادي صيماً والأصوات هادئة والرجل سعيماً. وفي السنن لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إنما الجمعة على من سمع النداء» وقال: إنه اختلف في رفعه ووقته. وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، ويؤيده قوله ﷻ «لا ين أم مكتوم» انتهى (النداء: قال: نعم. قال: فاجب). وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على وجوبها، فيكون في الجمعة أولى لثبوت الأمر بالسمي إليها. وأما حديث «الجمعة على من آواه الليل إلى أهله» فأخرجه الترمذي، ونقل عن أحد أنه لم يوه شيئاً وقال لمن ذكره له:

قوله: (في كل سبعة أيام يوماً) مكنّا بهم في هذه الطريق، وقد عني جابر في حديثه عند النسائي بلفظ «الغسل» واجب على كل مسلم في كل أسبوع يوماً وهو يوم الجمعة، وصححه ابن عزيمة ولسميد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب مرفوعاً نحوه ولفظه «إن من الحق على المسلم أن يقتل يوم الجمعة الحديث، ونحوه للطحطاوي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الصحابة أنصاري مرفوعاً.

قوله: (عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الذنوا للنساء بالليل إلى المساجد) مكنّا ذكره مختصراً، وأوردته مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر مطولاً، وقد تقدم ذكره في «باب خروج النساء إلى المساجد» وهو قيل كتاب الجمعة، وتقدم هناك ما يتعلق به مطولاً. وقوله: «بالليل» فيه إشارة إلى أنهم ما كانوا يمتنعون بالنيهار لأن الليل مظنة الريّة. ولأجل ذلك قال ابن عبد الله بن عمر: لا نأذن لمن يتخذه دخلاً، كما تقدم ذكره من عند مسلم. وقال الكرماني عادة البخاري إذا ترجم بشيء ذكر ما يتعلق به وما يناسب التلخيص، فلذلك أورد حديث ابن عمر هذا في ترجمته «هل على من لم يشهد الجمعة غسل؟» قال: فإن قيل مفهوماً للتبديد بالليل تمنع النهار والجمعة نهائية، وأجاب بأنه من مفهوم المواقفة لأنه إذا أذن لمن بالليل مع أن الليل مظنة الريّة فالإذن بالنيهار بطريقة الأولى. وقد عكس هذا بعض الحديث فجرى على ظاهر الخبر فقال: التبديد بالليل لكون الساق في فيه في شغل بفسقهم ونومهم بخلاف النهار فإنهم يتشرون فيه، وهذا وإن كان ممكناً لكن مظنة الريّة في الليل أشد، وليس لكلهم في الليل ما يجد ما يشتغل به، وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم خالداً، ويصلهم من التضرع من ظاهراً لكثرة انتشار الناس وروية من يتضرع فيه لا لا يجل له فيكره عليه. والله أعلم.

قوله في رواية نافع عن ابن عمر: (قال: كانت امرأة لعمر) هي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل أخت سعيد بن زيد أحد المشرك، سماها الزمري فيما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال: «كانت عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عند عمر بن الخطاب، وكانت تشهد الصلاة في المسجد، وكان عمر يقول لها: والله إنك لتعلمين أني ما أحب هذا. قالت: والله لا أتتبعي حتى تنتهي. قال: فلقد طعن عمر وإني نفسي المسجد كما ذكره مرسلاً، ووصله عبد الأعلى عن معمر بذكر سالم بن عبد الله عن أبيه، لكن إبهم المرأة أخرجه أحد عنه، وسماها أحد من وجه آخر عن سالم قال: «كان عمر رجلاً غيوراً وكان إذا خرج إلى الصلاة أتبعته عائكة بنت زيد الحديث، وهو مرسلاً أيضاً، وعرف من هذا أن قوله في حديث الباب «فقبل لها» لم يخرجني الخ» إن قائل ذلك كله هو عمر بن الخطاب، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله: «إن عمر الخ» فيكون من باب التجريد أو الالتفات، وعلى هذا فالحديث من مستند عمر كما صرح به في رواية سالم المرسلة، ويحتمل أن تكون المخاطبة دارت بينها وبين ابن عمر أيضاً لأن الحديث مشهور من روايته، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بغير لها الخ، وهذا مقتضى ما صنع الحسيني وأصحاب الأطراف، فإنهم أخرجوا هذا الحديث من هذا الوجه في مستند ابن عمر، وقد تقدم الكلام على فوائد مستوفى قيل كتاب الجمعة.

(كسبه): قال الإسماعيلي: أورد البخاري حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظ «انقلنوا للنساء بالليل إلى المساجد» وأراد بذلك أن الإذن إما وقع لمن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة. قال: ورواية أبي أسامة التي أوردتها بعد ذلك تدل على خلاف ذلك، يعني قوله فيها: «لا تمنعوا إمام الله مساجد الله انتهى. والذي يظهر أنه جنح إلى أن هذا المطلق يحمل على ذلك القيد. والله أعلم.

١٤- باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر

٩٠١- حدثنا مسدد قال: حدثنا إسماعيل قال: أخبرني عبد الحميد صاحب الزواجر، قال: حدثنا عبد الله بن الحارث، ابن عم محمد بن سيرين: قال ابن عباس لمؤذنيه في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل: حي على الصلاة، قل صلوا في بيوتكم. فكان الناس استكروا، قال: فعلة من هو خير مني، إن الجمعة عزمة، وأني كرهت أن أخرجكم، فتمشون في الطين والأحصى. (رواج: ٦١٦. أخرجه مسلم: ٦٩٩)

قوله: (باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر) ضبط في روايتنا بكسر إن وهي الشريطة، ويعبر بفتح أوله أي الرجل. وضبطه الكرماني بفتح أن ويعبر بلفظ

استغفر ربك. وقد تقدم قبل باب من قول ابن عمر نحوه، وللعنى أنها تجب على من مكته الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل، واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو خلاف الآية.

قوله: (وقال عطاء بن رباح) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه، وقوله: «سمعت التناء أول سمعته يعني إذا كنت داخل البلد، وبهذا صرح أحمد، ونقل النووي أنه لا خلاف فيه، وزاد عبد الرزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضاً قلت لعلنا: ما القربة الجامعة؟ قال: ذات الجامعة والأمير والقاضي والدور الجامعة الأخذ بعضها ببعض مثل جنة.

قوله: (وكان أنس إلى قوله لا يجمع) وصله مسند في مسنده الكبير عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود، وقوله: «يجمع» أي يصلي من معه الجمعة أو يشهد الجمعة بجماع البصرة.

قوله: (وهو) أي القصر، والزواية موضع ظاهر البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الحجاج وابن الأشعث، قال أبو عبيد البكري: هو بكسر الواو موضع دان من البصرة. وقوله «على فرسخين» أي من البصرة. وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة. وهذا يرد على من زعم أن الزاوية موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لأنس على فرسخين منها ويرجع الاحتمال الثاني، وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملحق من الثمين، ولا يسلط ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر بن ثابت قال: «كان أنس يكون في أرضه وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة تكون ثلاثة أميال فرسخاً واحداً لأنه يجمع بأن الأرض المذكورة غير القصر، وإن أنساً كان يرى التجمع حتماً إن كان على فرسخ ولا يراه حتماً إذا كان أكثر من ذلك، ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخير الذي في رواية حيد.

قوله: (حدثنا أحمد بن صالح) كنا في رواية أبي ذر، ورواه ابن السكن، وحدثنا غيره ما أحسنه غير منسوب، وجزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن حنبل، والأول أصوب في هذا الإسناد لطيفة، وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة فوقه من أهل المدينة.

قوله: (يتأبون الجمعة) أي يحضرونها نوبة، والاكتياب احتمال من النوبة، وفي رواية «يتأبون».

قوله: (والعوالي) تقدم تفسيرها في المواقيت وأنها على لويحة أميال فصاعداً من المدينة.

قوله: (فيأتون في الغبار فيصيبهم الغبار) كلما وقع للأكثر، وعند القليبي فيأتون في الغبار بفتح اللهمزة والماء وهو أصوب، وكذا هو عند مسلم والإسماعيلي وغيرهما من طرق ابن وهب.

قوله: (إنسان منهم) لم أتق على اسمه، وللإسماعيلي فانس منهم.

قوله: (لو أنكم تطهروا يومكم هذا) لو لتسبي فلتحتاج إلى جواب، أو للشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسناً. وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالفصل للجمعة، ولأبي هريرة من حديث ابن عمر نحوه، وصرح في آخره بأنه ﷺ قال حينئذ: «من جاء منكم الجمعة فليقتل» وقد استدل به عمرة على أن غسل الجمعة شرع للتطهير لأجل الصلاة كما سيأتي في الباب الذي بعده، فعلى هذا فمعنى قوله: «يومكم هذا» أي في يومكم هذا. وفي هذا الحديث من التوفيق أيضاً رفق العالم بالمتطهر، واستحباب التطهير لجألة أهل الخير، واجتنب أذى المسلم بكل طريق، وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولو شق عليهم. وقال القرطبي: فيه رد على الكركيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر، كما قاله، وفيه نظر لأنه لو كان واجباً على أهل العراق ما تأبوا، ولكنوا يحضرون جيماً. والله أعلم.

١٦- باب وَقَّتِ الْجُمُعَةُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ

وَكَذَلِكَ يُرَوَّى عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَالْعُمَّانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَعَفْرِو بْنِ حَرْثٍ، وَحُضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٩٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عُمَرَ عَنِ الْفُسْطِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

قوله: (وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيتهم) استدل البخاري

بقوله: «راحوا» على أن ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم من أكثر أهل اللغة، ولا يمرض هنا ما تقدم من الأزهرى أن المراد بالرواح في قوله: «من اغتسل يوم الجمعة من راح» الذهاب مطلقاً لأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتركاً، وعلى كل من التقديرين فالترية خصصة وهي في قوله: «من راح في الساعة الأولى» قاطبة في إرادة مطلق الذهاب، وفي هذا قاطبة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التي في آخر الباب الذي قبل هذا حيث قالت «فصبيهم الثياب والعرق» لأن ذلك غالباً إما يكون بعد ما يشتد الحر، وهذا في حال يجيئهم من الحرابي، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريباً من ذلك، وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب.

قوله: (وقال يونس بن بكير) وصله المصنف في «الأدب المفرد» ونظفه «سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول: كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة، وإذا كان البرد بكر بالصلاة» وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد «يعني الظهر». والحكم المذكور هو ابن أبي حنبل القضي كان نائياً عن ابن عمه الحجاج بن يوسف، وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج. وقد أورد أبو يعلى قصة يزيد الضبي المذكور وإنكاره على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتذار أنس عن الحكم بأنه اشتر الإبراد، فساقها مطولة في نحو ورقة. وعرف بهذا أن الإبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص، لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما.

قوله: (وقال بشر بن ثابت) وصله الإسماعيلي والبيهقي بلفظ «كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر، وإذا كان الصيف أبرد بهاء» وعرف من طريق «الأدب المفرد» تسمية الأمير للمهم في هذه الرواية الملققة، ومن رواية الإسماعيلي وغيره سبب تحدث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلد. وقال الزين بن المنير: «ما البخاري إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك، لأن قوله: «يعني الجمعة» يحتمل أن يكون قول الثاني مما فهمه، ويحتمل أن يكون من نقله، فرجح عنه إلحاقها بالظهر، لأنها إما ظهر وزيادة أو بدل عن الظهر، ولابد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة «كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر وجواب أنس من غير إنكار ذلك» وقال أيضاً: «إذا تقرر أن الإبراد يشرع في الجمعة أخذ منه أنها لا تشرع قبل الزوال، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سبباً لتأخيرها، بل كان يستثنى عنه بتعجيلها قبل الزوال». واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أنساً سؤى بينهما في جوابه، خلافاً لما أجاب الجمعة قبل الزوال، وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله. وفيه إزالة التشوش عن المصلي بكل طريق محافظة على الخشوع لأن ذلك هو السبب في مراعاة الإبراد في الحر دون البرد.

١٨ - باب أُمِّشِي إِلَى الْجُمُعَةِ

وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [جمعة: ٩] وَمَنْ قَالَ: السَّعْيُ الْعَمَلُ وَالنَّعَابُ، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩]

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يحرم السَّعْيُ جَيْدِلًا.

وقال عطاء: تحرم الصَّنَاعَاتُ كُلُّهَا.

وقال الزَّهْرِيُّ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: إِذَا أَذِنَ الْمُؤَذِّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ سَائِرٌ، فَقُلْتُ أَنْ يَهْتَفَ.

٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَائِشَةُ بْنُ رِفَاعَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَيسَى، وَأَنَا أَهْبْتُ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخْبَرْتُ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». [ص: ٧٨١١]

٩٠٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا لِمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْوُوا تَسْعُونَ، وَتَأْوُوا تَمْشُونَ، عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَانَكْتُمْ فَلَا تَوُا». [راجع: ١٦٣٦. أخرجه مسلم: ٩٠٧]

بقوله: «راحوا» على أن ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم من أكثر أهل اللغة، ولا يمرض هنا ما تقدم من الأزهرى أن المراد بالرواح في قوله: «من اغتسل يوم الجمعة من راح» الذهاب مطلقاً لأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتركاً، وعلى كل من التقديرين فالترية خصصة وهي في قوله: «من راح في الساعة الأولى» قاطبة في إرادة مطلق الذهاب، وفي هذا قاطبة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التي في آخر الباب الذي قبل هذا حيث قالت «فصبيهم الثياب والعرق» لأن ذلك غالباً إما يكون بعد ما يشتد الحر، وهذا في حال يجيئهم من الحرابي، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريباً من ذلك، وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب.

(هيبه): أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمرة هذه في الباب الذي قبله، وعلى هذا فلا إشكال فيه أصلاً.

قوله: (عن أنس) صرح في رواية الإسماعيلي من طريق زيد بن الحباب عن فليح بسامع عثمان له من أنس.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين غيل الشمس) فيه إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس، وأما رواية حميد التي بعد هذا من أنس «كنا نكر بالجمعة وتقبل بعد الجمعة فظاهرهم أنهم كانوا يصلون الجمعة باكراً النهار، لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض، وقد تقرر فيما تقدم أن التكبير يطلق على فعل الشيء، في أول وقته أو تقدمه على غيره وهو المراد هنا، والمعنى أنهم كانوا يصلون بالصلاة قبل القبلة، بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر فإنهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشروعية الإبراد، ولهذا التنكة أورد البخاري طريق حميد من أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه، وسيأتي في الترجمة التي بعد هذه التمييز بالتكبير والمراد به الصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه. قال الزين بن المنير في الحاشية: فسر البخاري حديث أنس الثاني بتحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما.

(تنبيهان): الأول حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أنه قال: «إما أورد البخاري الآثار عن الصحابة لأنه لم يجد حديثاً مرفوعاً في ذلك، وتعميه بتحديث أنس هذا وهو كما قال. الثاني ما يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثاني، وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد بن زياد في دفع النبي ﷺ، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن إسحاق حديث حميد الطويل، وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتي في آخر كتاب الجمعة، وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يتجاهلون إلى الجمعة قبل القائلة.

١٧ - باب إذا اشهد الحر يوم الجمعة

٩٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَلِّسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَزْرِيُّ بْنُ عَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ، هُوَ خَالِدُ بْنُ قِيَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْهَدَ الشُّهْرَ بِكَرِّ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْهَدَ الْحَرَّ أَهْرَءَ بِالصَّلَاةِ، يَغْنِي الْجُمُعَةَ.

قال: يونس بن بكير: أَخْبَرَنَا أَبُو خَلْدَةَ فَقَالَ: بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ.

وقال بشر بن ثابت: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا أَمِيرُ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ لَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّيُ الظُّهْرَ؟

قوله: (باب إذا اشهد الحر يوم الجمعة) لا يختلف ظاهر النقل عن أنس وتقرر أن طريق الجمع أن يحمل الأمر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قلناه جاء عن أنس حديث آخر يومه خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لأجله.

قوله: (حدثنا أبو خلدَةَ) بفتح للمجبة وسكون اللام، والإستاد كله بصريون.

قوله: (بكر بالصلاة) أي صلاحها في أول وقتها.

قوله: (وإذا اشهد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة) لم يجزم للمصنف بحكم الترجمة للاحتمال الواقع في قوله: «يعني الجمعة» لاحتمال أن يكون من كلام الثاني أو من دونه، وهو ظن من قاله، والتصريح عن أنس في رواية حميد الماضية أنه كان يكرر بها

٩٠٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قَتِيبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَءُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ». [راجع: ١٣٧، أخرجه مسلم: ٦٠٤ بقصة ليست إلا في هذه الطريق]

قوله: (باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره ﴿فاسمعوا إلى ذكر الله﴾ ومن قال السعي العمل والمذهب لقوله تعالى: ﴿وَسَمِعُوا مَا سَمِعُوا﴾ قال ابن المنير في الحاشية: لما قابل الله بين الأمر بالسعي والنهي عن البيع دل على أن المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسعي الدنيا كاليح والصناعة والحاصل أن المأمور به سعي الآخرة والنهي عنه سعي الدنيا. وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال: كان عمر يقرأها إذا نودي للصلاة فامضوا وكنه نسر السعي بالمذهب، قال مالك: وإنما السعي العمل لقول الله تعالى: ﴿وإذا نودي للصلاة فاسمعوا﴾ [٢٠٥] وقال: ﴿ولما من جعلكم سعي﴾ [جس: ٨] قال مالك: وليس السعي الاشتداد به وقراءة عمر للذكر سعي الكلام عليها في التضرع. وقد أورد المصنف في الباب حديث لا تأتوها وتكلم تسعون إشارة من أن السعي للممرور به في الآية غير السعي المنهي عنه في الحديث، والحجة فيه أن السعي في الآية نسر بالشيء والسعي في الحديث نسر بالمدح لقابله بالشيء حيث قال لا تأتوها تسعون وأتوها تسعون. قوله: (وقال ابن عباس يرمم البيع حينئذ) أي إذا نودي بالصلاة، وهذا أكثر ذكره ابن حزم من طريق حكمة عن ابن عباس بلطف لا يصلح البيع يوم الجمعة حين يتنادى للصلاة، فإذا قضيت الصلاة فاشترى بيع، ورواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً، وإلى القول بالتحريم ذهب الجمهور، وبإسناده عنهم من حين الأذان بين يدي الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي ﷺ كما سيأتي قريباً. وروى عمر بن شبة في اختيار المنقبة من طريق مكحول أن التداء كان على عهد رسول الله ﷺ يؤذن يوم الجمعة مؤذن واحد حين يخرج الإمام، وذلك التداء الذي يرمم عنه البيع، وهو مرسل يمتنع بشواهد تأتي قريباً. وأما الأذان الذي عند الزوال فيجوز عنهم البيع فيه مع الكرامة، وعن الحنفية يكره مطلقاً ولا يرمم، وهل يصح البيع مع القول بالتحريم؟ قولان مبنيان على أن النهي لم يقتضي الفساد مطلقاً أو لا.

قوله: (وقال عطاء يحرم الصناعات كلها) وصله عبد بن حميد في تفسيره بلطف إذا نودي بالأذان حرم الأهر والبيع والصناعات كلها والرقاد وإن ياتي الرجل أهله وإن يكسب كتاباً وهذا قال الجمهور أيضاً. قوله: (وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري (رح) أنه لم يروى عن أبيه، وقد ذكره ابن المنير عن الزهري وقال: إنه اختلف عليه فيه قيل أنه مكهله، وقيل أنه مثل قول الجماعة أنه لا جمعة على مسافر، كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن المنير: وهو كالإجماع من أهل العلم على ذلك، لأن الزهري اختلف عليه فيه أنه يمكن حل كلام الزهري على حالين: حيث قال: «لا جمعة على مسافر» أراد على طريق الوجوب، وحيث قال: «فعله أن يشهده لولد على طريق الاستعجاب» ويمكن أن يحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة خصوصية، وهو إذا اتفق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمح التداء لها، لا أنها تلازم للمسافر مطلقاً حتى يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي يدخلها بجنزاً مثلاً، وكان ذلك رجوع عند البخاري، ويتأيد منه بعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ فلم يخص مقيماً من مسافر، وإنما ما احتج به ابن المنير على سقوط الجمعة من المسافر بكونه ﷺ صلى الظهر والعصر جميعاً بمرة وكان يوم جمعة فدل ذلك من فعله على أنه لا جمعة على مسافر فهو محل صحيح، إلا أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها. وقال الزين بن المنير: قرر البخاري في هذه الترجمة إثبات المشي إلى الجمعة مع معرفته بقول من سفرها بالمذهب الذي يتناول للمشي والركوب، وكذا حل الأمر بالسكينة والوقار على عموم في الصلوات كلها فتشمل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي هريرة، وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله: «وعليكم السكينة فإنه يقتضي عدم الإسراع في حال السعي إلى الصلاة أيضاً».

قوله: (حدثني علي بن عبد الله) هو ابن للمني. قوله: (يزيد) بالتحانية والزاي، و(عجالة) بفتح الهملة بملحها موحدة وهو ابن رفاعه بن رافع بن خنيج. قوله: (أدركني أبو عيسى) بفتح الهملة وسكون اللوطة، وهو ابن جبر بفتح

٩١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي قَتِيبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَيْنِبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ وَبَيْعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ الْقَارِسِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقْبَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَنَظَرَهُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، ثُمَّ افْتَقَرَأَوْسَ مِنْ طَهْرٍ، ثُمَّ رَأَى قَلَمَ يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَصْبَحَ، فَخَرَّ لَهَا مَنِيَّةً وَتَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى». [راجع: ٨٨٣]

قوله: (باب لا يفرق أي الداخل (بين اثنين) كذا ترجم ولم يثبت الحكم، وقد نقل الكرامة عن الجمهور ابن المنير واختار التحريم، وبه جزم النووي في فروائد الروضة والأكثر على أنها كرامة تنزه، ونقله الشيخ أبو حامد عن النص، والمشهور عند الشافعية الكرامة كما جزم به الرافعي، والأحاديث الواردة في الزجر عن التخطي خرجة في المسند والسنن وفي غالبها ضعف، وأقوى ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزنادية قال: «كنا مع عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ فلما فكر أن رجلاً جاء يتخطى والنبي ﷺ يجلب فقال: اجلس فقد أذنت» وأبى داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رقه فومن تحلى رقب الناس كانت له طهراً، وقيد مالك والأوزاعي الكرامة بما إذا كان المحطوب على المنير، قال الزين بن المنير: التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه، وقد يطلق على مجرد التخطي، وفي التخطي زيادة وقع رجله على رؤوسهما أو اكتفاهما، وربما تعلق بشياهما شيء مما يرجله، وقد استثنى من كرامة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأولى فرجة فأراد الداخل سدّها فينتظر له لتصغيرهم، أورد فيه حديث سلمان، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في

باب الدعاء للجمعة.

٢٠ - باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد

في مكانه

٩١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ

قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ.

قُلْتُ لِنَافِعٍ: الْجُمُعَةُ؟ قَالَ: الْجُمُعَةُ وَغَيْرُهَا. رَوَاهُ: ٢٦٦٩، ٢٦٧٠. أخرجه مسلم: ٢١٧٧

قوله: (باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه) هذه الترجمة المقتبذة يوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ: «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ويخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول تفسحوا» ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكرامة، وقوله في الحديث «لا يقيم الرجل أخاه» لا مفهوم له بل ذكر يزيد التنزيل عن ذلك لغيره، لأنه إن فعله من جهة الكبر كان قبيحاً، وإن فعله من جهة الأثرة كان أتبع، وكان البخاري احتج به بمصر حديث ابن عمر المذكور في الباب، وبالمعموم المذكور احتج نافع حين سأله ابن جريج عن الجمعة، وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى. وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في التفرقة التي قبلها. وشيخ البخاري فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوخاً في رواية أبي ذر.

٢١ - باب الأذان يوم الجمعة

٩١٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ غَضَانُ ﷺ، وَكَفَرُ النَّاسِ، زَادَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الزُّوَرَاءِ. رَوَاهُ: ٢١٩١٣، ٢١٩١٥، ٢١٩١٦

قوله: (باب الأذان يوم الجمعة) أي متى يشرع.

قوله: (عن السائب بن يزيد) في رواية عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره، وفي رواية يونس عن الزهري سمعت السائب، وسأنياب بعد هذا.

قوله: (كان النداء يوم الجمعة) في رواية أبي حنبل عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة، وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب «كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر اثنتين يوم الجمعة» قال ابن خزيمة: قوله اثنان يريد الأذان والإقامة، يعني تالياً أو لاشتراكهما في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان.

قوله: (إذا جلس الإمام على المنبر) في رواية أبي حنبل المذكورة فإذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة وكذا للبيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب، وكذا في رواية الماجشون الأتية عن الزهري ولفظه «وكان التثنية يوم الجمعة حين يجلس الإمام، يعني على المنبر» وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن الماجشون بدونه قوله «يعني» وللنسائي من رواية سليمان التيمي عن الزهري «كان بلال يؤذن إذا جلس النبي ﷺ على المنبر، فإذا نزل أقام» وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً، قال المذهب: الحكمة في جعل الأذان في هذا المحل ليعرف الناس بجلوس الإمام على المنبر فيصتنبون له إذا خطب، كما قال وفيه نظر، فإن في سياق ابن إسحاق عند الطبراني وغيره عن الزهري في هذا الحديث إن بلالاً كان يؤذن على باب المسجد لظواهر أنه كان لخلق الإعلام لا لخصوص الإنصات، نعم لما زيد الأذان الأول كان للإعلام، وكان الذي بين يدي الخطيب للإنصات.

قوله: (فلما كان عثمان) أي خليفة.

قوله: (وكثر الناس) أي بالمدينة، وصرح به في رواية الماجشون، وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافته، لكن في رواية أبي حمزة عن يونس عن أبي نعيم في

المستخرج أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته.

قوله: (زاد النداء الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب قال عثمان بالآذان الأول، ونحوه للشافعي من هذا الوجه، ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه منبأً يسمى ثالثاً، وباعتبار كونه جعل مقدماً على الآذان والإقامة يسمى أولاً، ولفظ رواية عقيل الآتية بعد باين «أن التثنية بالتاني أمر به عثمان» وتسميته ثانياً أيضاً مترجعه بالنظر إلى الأذان الحقيقي لا الإقامة.

قوله: (على الزوراء) بفتح الزاي وسكون الواو ويعلمها راء ممدودة، وقوله: «قال أبو عبد الله» هو المصنف، وهذا في رواية أبي ذر وحده، وما فسر به الزوراء هو المعتد، وجزم ابن بطال بأنه حجر كبير عبد باب المسجد، وفيه نظر لما في رواية ابن إسحاق عن الزهري عن ابن خزيمة وابن ماجه بلفظ «زاد النداء الثالث على دار في السوق» يقال لها الزوراء، وفي روايته عند الطبراني «فأمر بالبنداء الأول على دار له يقال لها الزوراء، فكان يؤذن له عليها، فإذا جلس على المنبر أذن مؤذنه الأول، فإذا نزل أقام الصلاة». وفي رواية له من هذا الوجه «فلما بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت» ونحوه في مرسل مكحول المتقدم. وفي صحيح مسلم من حديث أنس «أن نبي الله وأصحابه كانوا بالزوراء»، والزوراء بالمدينة عند السوق الحديث، زاد أبو حنبل عن ابن أبي ذئب «فثبت ذلك حتى الساعة» وسأنياب نحوه قريباً من رواية يونس بلفظ «فثبت الأمر كذلك» والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذلك لكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج والبصرة زياد، وبلغني أن أهل المغرب الأذنين الآن لا تأذين صلواتهم سوى مرة، وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال: «الأذان الأول يوم الجمعة بدعة» فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك. وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فالحق للجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب، وفي استنباط معنى من الأصل لا يطلعه، وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء إليها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض، واتباع السلف الصالح أولى.

(تنبيهان):

(الأول): ورد ما يخالف هذا الخبر أن عمر هو الذي زاد الأذان، ففي تفسير جوير عن الضحاك من زيادة الراوي عن برد بن سنان عن مكحول عن معاذ «أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجاً من المسجد حتى يسمع الناس، وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر، ثم قال عمر: نحن ابتدعناه لكثرة للمسلمين» انتهى. وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ، ولا يثبت لأن معاذاً كان خرج من المدينة إلى الشام في أول ما غزا الشام واستمر إلى أن مات بالشام في طاعون عمواس، وقد توارت الروايات أن عثمان هو الذي زاده فهو المعتد. ثم وجدت لهذا الأمر ما يقويه، فقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى «أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان، فقال عطاء: كلا، إنما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير أذان واحد» انتهى، وعطاء لم يدرك عثمان فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على إنكاره، ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أذاناً وأن يكون على مكان حال ففعل ذلك فنسب إليه لكونه بالفاظ الأذان، وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد إعلام.

(الثاني): توارت الشراح على أن معنى قوله: «الأذان الثالث» أن الأولين الأذان والإقامة لكن نقل النووي أن الأذان أولاً كان في سفل المسجد، فلما كان عثمان جعل من يؤذن على الزوراء، فلما كان عثمان يعني ابن عبد الملك جعل من يؤذن بين يديه فصاروا ثلاثة، فسمي فعل عثمان ثالثاً لذلك. انتهى. وهذا الذي ذكره، يعني ذكره عن تكلف رده، فليس له فيما قال سلف، ثم هو خلاف الظاهر فتسمية ما أمر به عثمان ثالثاً يستدعي سبق اثنين قبله، وهشام إنما كان بعد عثمان بشماتين سنة. واستدل البخاري بهذا الحديث أيضاً على الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافاً لبعض الحنفية، واختلف من أثبت هل هو للأذان أو لراحة الخطيب؟ فعلى الأول لا يسن في العبد إذ لا أذان منك. واستدل به أيضاً على أن التثنية قبيل الخطبة، وعلى ترك تأذين اثنين معاً، وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة.

٢٢- باب المؤذن الواحد يوم الجمعة

٩١٣- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ الْإِدْرِيَّ زَادَ الْفَاتِينَ الْفَاتِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُفْثَانَ بْنِ عُفَانَ رضي الله عنه، حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُؤَذِّنٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَكَانَ الْفَاتِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ، يَخْبِي عَلَى الْوَسْطِيِّ. [راجع: ٩١٢]

قوله: (باب المؤذن الواحد يوم الجمعة) أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذن غير واحد وعنه للنسائي وأبى داود من رواية صالح بن كيسان، وأبى داود وابن خزيمة من رواية ابن إسحاق كلاهما عن الزهري، وفي مرسل محمول تقدم نحوه، وهو ظاهر في إيراد قبي ثلثين معاً، والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يهتف، قال الإسماعيلي: لعل قوله: (مؤذن) يريد به التافين فغير عنه بلفظ المؤذن لدلالة عليه انتهى. وما أوردى ما لحمل له على هذا التأويل؟ فإن المؤذن الراتب هو بلاه، وأما أبو هسلورة وسعد القرظ فكان كل منهما بمسجده الذي رتب فيه، وأما ابن أم مكتوم فلم يرد أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الأذان، فلعل الإسماعيلي استشهد بإيراد أحد هؤلاء فقال ما قال، ويمكن أن يكون المراد بقوله: (مؤذن) واحده أي في الجملة فلا ترد الصبح مثلاً، وعرف بهذا الرد على ما ذكر ابن حبيب أنه رضي الله عنه كان إذا رقي للبر وجلس أذن المؤذنين وكانوا ثلاثة واحد بعد واحد، فإذا فرغ الثالث قام فخطب، فإنه دعوى محتاج لل دليل، ولم يرد ذلك صريحاً من طريق متصل يثبت مثله. ثم وجدته في مختصر البيهقي عن الشافعي.

٢٣- باب يجيب الإمام على المؤنبر إذا سمع النداء

٩١٤- حَدَّثَنَا ابْنُ مَقْبَلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ غُفْثَانَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنْفِيٍّ، عَنْ أَبِي أَمَانَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْفِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمُنْبَرِ، أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا، فَلَمَّا أَنْ قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ، حِينَ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالِي. [راجع: ٩١٢]

قوله: (باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء) في رواية كريمة «يؤذن» بدل يجيب، فكانه سماعاً أداناً لكونه بلفظه.

قوله: (عن أبي أمامة) في رواية الإسماعيلي من طريق حبان وعبدة عن عبد الله وهو ابن المبارك سمعت أبا أمامة.

قوله: (وأنا) أي أشهد، أو أنا أقول مثله.

قوله: (فلما أن قضى) أي فرغ دوائه، زائدة، وسقطت في رواية الأصلي، وللكتيبيني «فلما أن انقضى» أي انتهى. وفي هذا الحديث من القوائد تعلم العلم وتعليم من الإمام وهو على المنبر، وأن الخطيب يجيب للمؤذن وهو على المنبر، وأن قول الجيب دوائاً كذلك، ونحوه يكفي في إجابة المؤذن، فيه إياحة الكلام قبل الشروع في الخطبة، وأن التكبير في أول الأذان غير مرجع وفيهما نظره، وفيه الجلوس قبل الخطبة وبقية مباحث تقدمت في أبواب الأذان.

٢٤- باب الجلوس على المنبر عند التأذين

٩١٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْفَاتِينَ الْفَاتِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَمَرَ بِهِ غُفْثَانَ بْنُ عُفَانَ رضي الله عنه، حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ الْفَاتِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ. [راجع: ٩١٢]

قوله: (باب الجلوس على المنبر عند التأذين) تقدمت مباحث حديث السائب

قريباً، ومناسبة الذي قبله ظاهرة جداً، وأشار الزين بن المنبر إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين، وقال مالك والشافعي والجمهور: هو سنة. قال الزين: والحكمة فيه سكنون اللفظ، والتيسير للإحصاء، والاستصاحاب لسمع الخطبة، وإحضار الذهن للذكر.

٢٥- باب التأذين عند الخطبة

٩١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَقْبَلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: إِنَّ الْأَذَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، كَانَ أَوَّلَهُ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَحَسْبُ اللَّهِ عَنْهُمْ، فَلَمَّا كَانَ فِي عِلَاقَةِ غُفْثَانَ بْنِ عُفَانَ رضي الله عنه، وَكَثُرُوا، أَمَرَ غُفْثَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الْفَاتِلِ، فَأَذَّنَ بِهِ عَلَى الزُّوَرَاءِ، فَتَبَتِ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. [راجع: ٩١٢]

قوله: (باب التأذين عند الخطبة) أي عند إيرادها، أورد فيه حديث السائب أيضاً وقد تقدم ما فيه. وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد.

٢٦- باب الخطبة على المنبر

وقال: أَنَسُ رضي الله عنه، خَطَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْمُنْبَرِ. [راجع: ٩٣]

٩١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْظِيِّ الْأَسْكَنْدَرِيَّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَقَدْ امْتَرَوْا فِي الْمُنْبَرِ مِمَّنْ غَرَفَهُ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحَرِّفُ مِمَّا هُوَ، وَقَدْ زَانَيْتُهُ أَوَّلَ يَوْمٍ وَحِينَ، وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى فُلَانَةٍ، امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ لَدَى سَمَاعَةَ سَهْلٍ: «مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، أَنْ يَمْعَلَ لِي أَطَوَاكًا، أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ». فَامْرَأَتُهُ فَعَمِلَتْهَا مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا فَارَسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَ بِهَا فَوَضِعَتْهَا هَا هُنَا، ثُمَّ زَانَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَيْهَا وَكَثُرَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَحَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرِيُّ، فَسَجَدَ فِي أَصْلِ الْمُنْبَرِ ثُمَّ عَادَ، فَلَمَّا فَرَعَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِأَتَمُّوا وَيَصْلَحُوا صِلَايَ». [راجع: ٣٧٧، أخرجه مسلم: ٥٥٤]

٩١٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَنَسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ جَذَعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا وَضِعَ لَهُ الْمُنْبَرُ، سَمِعَهُا لِلْجَذَعِ وَفِي أَصْوَاتِ الْعِشَارِ، حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ. [راجع: ٤٤٩]

قال سليمان، عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ عُثَيْدٍ أَنَّ ابْنَ أَنَسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ.

٩١٩- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَقَالَ: «مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَقْصِلْ». [راجع: ٨٧٧، أخرجه مسلم: ٨٤٤]

قوله: (باب الخطبة على المنبر) أي مشروعيها، ولم يقيدها بالجمعة ليتناولها ويتناول غيرها.

قوله: (وقال أنس عطف النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الاعتصام وفي الفتن مطولاً وفيه قصة عبد الله بن حذافة، ومن حديثه أيضاً في الاستسقاء في قصة الذي قال: «هلك المال» وسيأتي ثم.

قوله: (أن رجلاً أتوا سهل بن سعد) لم اتفق على اسمها.

الروم. وقد عرف ما تقدم سبب حمل المنبر، وجزم ابن سعد بأن ذلك كان في السنة السابعة، وفيه نظر لذكر العباس وتعيم فيه وكان قد قدم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان، وقدم تميم سنة تسع. وجزم ابن التمار بأن عمله كان سنة ثمان، وفيه نظر أيضاً لما ورد في حديث الإنك في الصحيحين عن عائشة قالت: «فأمر الحبان الأوس والخزرج حتى كانوا أن يقتلوا ورسول الله ﷺ على المنبر، فنزل ففضضهم حتى سكتوا» فإن حمل على التجوز في ذكر المنبر، وإلا فهو أصح ما مضى. وحكى بعض أهل السير أنه ﷺ كان يخطب على منبر من طين قيل أن يتخذ للمنبر الذي من خشب، ويمكر عليه أن في الأحاديث الصحيحة أنه كان يستند إلى الجذع إذا خطب، ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معاوية ست درجات من أسفل، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بإسناده إلى حيد بن عبد الرحمن بن عوف قال: «بعث معاوية إلى مروان وهو عامله على المدينة أن يجعل إليه المنبر، فأمر به ففعل، فأطلعت المدينة، فخرج مروان فخطب وقال: إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه، فدعا نجاراً، وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم، ورواه من وجه آخر قال: فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم وقال: «فزاد فيه ست درجات وقال: إنما زدت فيه حين كثر الناس» قال ابن التمار وغيره: استمر على ذلك إلا ما أصح منه إلى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وتسعة فاحترق، ثم جدد المظفر صاحب اليمن سنة ست وخمسين منيراً، ثم أرسل الظاهر بيبرس بعد عشر سنين منيراً فأزيل منبر المظفر، فلم يزل ذلك إلى هذا العصر فأرسل الملك الفريد ست مشربن ومخاضة منيراً جديداً، وكان أرسل في سنة ثمانين عشرة منيراً جديداً إلى مكة أيضاً، شكر الله له صالح عمله أمين.

قوله (فجعلها من طرفاء الغابة) في رواية سفيان عن أبي حازم (من أئمة الغابة) كما تقدم في أوائل الصلاة، ولا منافية بينهما فإن الأئمة هو الطرفاء وقيل يشبه الطرفاء وهو أعظم منه، والغابة بالمعجمة وتخفيف الوحدة موضع من عوالي المدينة جهة الشام، وهي اسم قرية بالبحرين أيضاً، وأصلها كل شجر ملتصق.

قوله (فأرسلت) في المرأة تائهة بلمه فرخ.

قوله (فأمر بها فوضعت) أثت لإرادة الأعداء والدرجات، فهي رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم (فعملت) له هذا الدرجات الثلاث.

قوله (ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عليها) أي على الأعداء وكانت صلاته على الدرجة العليا من المنبر.

قوله (وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري) ثم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكر القراءة بعد التكبير، وقد تبين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولفظه «كبر قراء» وركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالضم المشي إلى خلف. وللمحمل عليه المحافظة على استقبال القبلة، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني «فخطب الناس عليه ثم أقيمت الصلاة تكبر وهو على المنبر» فافقت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة.

قوله (في أصل المنبر) أي على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه.

قوله (ثم عاد) زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من صلاته.

قوله (ولصلوا) بكسر اللام وفتح اللنة وتشديد اللام أي لتصلوا، وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلي المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض ويستفاد منه أن من فعل شيئاً يخالف العادة أن يبين حكمته لأصحابه. وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره. وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل، وجواز العمل بالسير في الصلاة، وكذا الكثير إن تفرق، وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع الإمام في باب الصلاة في الطلوع. وفي استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والسامع منه، واستحباب الانتفاع بالصلاة في كل شيء جديداً إما شكراً وإما تبركاً. وقال ابن بطال: إن كان الخطيب هو الخليفة فسمت أن يخطب على المنبر، وإن كان غيره يخطب بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض. وتعبه الزين بن المنبر بأن هذا خارج من مقصود الترجمة ولأنه إخبار عن شيء أحدثه بعض الخلفاء، فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة، وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه منه بالسنة. قلت: ولعل هذا هو حكمة هذه الترجمة، أشار بها إلى أن هذا التفصيل غير مستحب، ولعل مراد من استحباب الأصل أن لا يرتفع الإمام عن المأمومين. ولا يلزم من مشروعية ذلك للنبي ﷺ لمن ولي الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم، وحجة الجمهور وجود الاشتراك في وعظ السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين. والله الموفق.

قوله (أخبرني يحيى بن مسعود) هو الأنصاري، وابن أنس هو حفص بن

قوله (أما هو) من المارة وهي الجاذلة، وقال الكرماني: من الامتراء وهو الشك، ويؤيد الأول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عند مسلم «أن تماروا» فإن معناه تماروا، قال الراغب: الامتراء والمارة الجاذلة، ومنه «فلا تمار فيهم إلا مرارة» [الكهف: ٢٢] وقال أيضاً: للرية التردد في الشيء، ومنه «فلا تكن في مرة من لقاءه» [السجدة: ٢٣]

قوله (والله إني لأعرف ما هو) فيه القسم على الشيء لإرادة تأكيد السامع، وفي قوله «ولقد رأيتك أول يوم وضع، وأول يوم جلس عليه» زيادة على السؤال، لكن فادته إعلامهم بقوة معرفته بما سألوه عنه، وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر أن سهلاً قال: «ما بقي أحد أعلم به مني».

قوله (أرسل إلخ) هو شرح الجواب.

قوله (إلى فلانة امرأة من الأنصار) في رواية أبي حسان عن أبي حازم (امرأة من المهاجرين) كما سيأتي في الحقة، وهو وهم من أبي حسان لإطباق أصحاب أبي حازم على قولهم: «من الأنصار»، وكذا قال آئین عن جابر كما سيأتي في علامات النبوة، وقد تقدم الكلام على اسمها في «باب الصلاة على المنبر» في أوائل الصلاة.

قوله (موي غلامك النجار) سماه عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد في «شرف المصطفى» جميعاً من طريق يحيى بن بكير عن ابن طيبة حدثني عمارة بن غزية عنه ولفظه «كان رسول الله ﷺ يخطب إلى خشية. فلما كثر الناس قيل له: لو كنت جعلت منيراً. قال وكان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون» فذكر الحديث، وأخرجه ابن سعد من رواية سعيد بن سعد الأنصاري عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه، وفي الطبراني من طريق أبي عبد الله الغفاري «سمعت سهلاً بن سعد يقول: كنت جالساً مع خال لي من الأنصار. فقال له النبي ﷺ: أخرج لي الغابة وأتني من خشية فاعمل لي منيراً» الحديث. وجاء في صانع المنبر أقوال أخرى: أحدها اسمه إبراهيم أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي نصر عن جابر، وفي إسناده العملاء بن مسلمة الرواس وهو متروك ثانياً. «هاقوله» موحدة وقاف مضموه وواه حيد الزقاق بإسناده ضعيف منقطع. ووصله أبو نعيم في المعرفة لكن قال «هاقوله» آخره ميم وإسناده ضعيف أيضاً، ثالثاً «صباح» بضم المهملة بعدها موحدة مخففة وآخره مهملة أيضاً ذكره ابن بشكوال بإسناده شديد الانقطاع. رابعاً «قيصة» أو «قيصة الخزرمي» مولاهم ذكره عمر بن شبة في «الصحابة» بإسناده مرسل. خامساً «كلاب» مولى العباس كما سيأتي. سادساً «تيم الداري» رواه أبو داود مختصراً والحسن بن سفيان والبيهقي من طريق أبي حاتم عن عبد العزيز بن أبي رواد «من نافع عن ابن عمر أن تيم الداري قال لرسول الله ﷺ لا تكثر لحمة: ألا تتخذ لك منيراً يجعل عظامك؟ قال: بلى، فأتخذ له منيراً» الحديث وإسناده جيد، وسياقي ذكره في علامات النبوة فإن البخاري أشار إليه ثم، وروى ابن سعد في «الطبقات» من حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ كان يخطب وهو مستند إلى جذع فقال: إن القيام قد شق علي. فقال له تيم الداري: ألا أصنع لك منيراً كما رأيت يصنع بالشام؟ فشاؤوا النبي ﷺ المسلمين في ذلك فأراد أن يتخذ، فقال العباس بن عبد المطلب: إن لي غلاماً يقال له كلاب أعمل الناس، فقال: مره أن يعمل» الحديث رجاله ثقات إلا الواقدي. سابغاً ميماء ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن بكار «حدثني إسماعيل هو ابن أبي أويس عن أبيه قال: عمل المنبر غلام لامرأة من الأنصار من بني سلمة أو من بني ساعدة أو امرأة لرجل منهم يقال له ميماء انتهى. وهذا يحتمل أن يعود الضمير فيه على الأقرب فيكون ميماء اسم زوج المرأة، وهو بخلاف ما حكيناه في «باب الصلاة على المنبر والطلوع» عن ابن التين أن المنبر عمله غلام سعد بن عبيدة، وجوزنا أن تكون المرأة زوج سعد. وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها النجار شيء قوي السند إلا حديث ابن عمر، وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تيم الداري، بل قد تبين من رواية ابن سعد أن تيماً لم يعمل. وأشبه الأقوال بالصواب قول من قال هو ميمون لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضاً، وأما الأقوال الأخرى فلا اعتداد بها لوهاها. ويعد جداً أن يجمع بينها بأن النجار كانت له أسماء متعددة. وأما احتمال كون الجميع اشتراكاً في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة «لم يكن بالمدينة إلا نجار واحد» إلا إن كان يميل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم. ووقع عند الترمذي وابن خزيمة وصحاحه من طريق عكرمة بن عمار عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس «كان النبي ﷺ يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد يخطب، فجاء إليه رومي فقال: ألا أصنع لك منيراً» الحديث، ولم يسمه فيحتمل أن يكون المراد بالرومي تيم الداري لأنه كان كثير السفر إلى أرض

تَشْهَدُ يَقُولُ: «أَمَا يَنْدُ».

تَابِعَةُ الرَّسَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ: (مطهر: ٣١١٠، ٣٧١٤، ٣٧٢٩، ٣٧٦٧، ٥٢٣٠، ٥٢٧٨، أخرجه مسلم: ٢٤٤٩ مطولاً دون هذه القطع)

٩٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَيْبِ قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ الْوَسْطَى، وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَ، مُتَخَفًا يَلْحَظُهُ عَلَى مَنَاسِكَ، قَدْ غَضِبَ رَأْسُهُ بِمَصَابِيهِ قَسِيمَةٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ». قَالُوا: إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا يَنْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ، يَقُولُونَ وَيَتَكَبَّرُ النَّاسُ، فَمَنْ وَلَّى شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحْتَمِلٍ، فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَنْصُرَ إِلَهُ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعَهُ إِلَهُ أَحَدًا، فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَجَاوِزْ عَنْ مُسِيئَتِهِمْ». (مطهر: ٣١٦٨، ٣٨٠٠، ومطهر في الجملة، باب: ٢٩)

قوله: (باب من قال في الخطبة بعد التشاء: أما بعد) قال الزين بن المنير: يحتمل أن تكون «من» موصولة بمعنى الذي والمراد به النبي ﷺ كما في أخبار الباب، ويحتمل أن تكون شرطية والجراب عنون والتقدير فقد أصاب السنة، وعلى التقديرين فينبغي للخطيب أن يستعملوها تأسياً وإتباعاً أمر مخلصاً. ولم يجد البخاري في صفة خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة حديثاً على شرطه، فالتصير على ذكر التشاء واللفظ الذي وضع للفصل بينه وبين ما بعده من موعدة وغررها. قال سيبيه: أما بعد معناها مهما يكن من شيء، بعد وقال أبو إسحاق هو الزواج: إذا كان الرجل في حديث فاراد أن يأتي بشيء قال أما بعد، وهو مبني على الضم لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة، وقيل التقدير أما التشاء على الله فهو كذا، وأما بعد كذا. ولا يلزم في قسمه أن يعصر بلفظ، بل يكفي ما يقوم مقامه. واختلف في أول من قالها، قيل داود عليه السلام رواه الطبراني مرفوعاً من حديث أبي موسى الأشعري وفي إسناده ضعف، وروى عبد بن حيد والطبراني عن الشعبي موقرناً أنها أصل الخطاب الذي أحطيه داود، وأخرجه سعيد بن منصور عن طريق الشعبي فراديه عن زيد بن سبية. وقيل أول من قالها يعقوب رواه الدارقطني بسند واهو غراب مالك. وقيل: أول من قالها يعرب بن قحطان، وقيل كعب بن لؤي أخرجه القاضي أبو أحمد الغساني عن طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بسند ضعيف. وقيل مسجبان بن وائل، وقيل قس بن ساعدة، والأول أشبه، ويصح بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة، والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة، كما يجمع بينها بالنسبة إلى القبائل.

قوله: (رواه عكرمة عن ابن عباس) سيأتي موصولاً آخر الباب. ثم أورد في الباب أيضاً ستة أحاديث ظاهرة للناسية لما ترجم له: أروها: حديث أسماء بنت أبي بكر في كسوف الشمس، وفيه «فحمد الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد ثم ذكر قصة فتنة القير، وسيأتي الكلام عليه في الكسوف، وذكره هنا عن عمود وهو ابن فيلان أحد شيوخه بصيغة «قال عمود» وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال: «حدثنا عمود». ثانيها: حديث عمرو بن تغلب - وهو يفتح للثلاثة وسكون للمعجمة وكسر اللام بعدها موحدة - وفيه «فحمد الله ثم أتى عليه ثم قال: أما بعد» وسيأتي الكلام عليه في كتاب الحشم، ووقع هنا في بعض النسخ «تأبىه يونس» وهو ابن عبيد. وقد وصله أبو نعيم في مسند يونس بن عبيد له بإسناده عنه عن الحسن بن عمرو. ثالثها: حديث عائشة في قصة صلاة الليل وفيه «فتشهد ثم قال أما بعد» وسيأتي الكلام عليه في أبواب التطوع.

قوله: (تأبىه يونس) هو ابن يزيد وقد وصله مسلم من طريقه بتمامه، وكلام المزي في الألفاظ يدل على أن يونس إنما تابع شيعياً «أما بعد» فقط وليس كذلك. رابعها: حديث أبي حنيفة الساجدي «إن رسول الله ﷺ قام عشية فتشهد وأتى الله ما هو أهله ثم قال «أما بعد» هكذا أوردته مختصراً بتمامه بهذا الإسناد في الأيمان والتذور، وفيه قصة ابن التثبية، وياي الكلام عليه تماماً في الزكاة.

قوله: (تأبىه معاوية وأبو أسامة عن هشام) يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي حيد وقد وصله مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي معاوية وغيرهما مرفقاً، وأورده الاسماعيلي من طريق يوسف بن موسى حدثنا جبر ووكيع وأبو أسامة وأبو معاوية قالوا حدثنا هشام بن عروة به، وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة في الزكاة أيضاً باختصار.

قوله: (وتأبىه العديني عن سفیان) يحتمل أن يكون العديني هو عبد الله بن

فَقَضَحَهَا فَجَعَلَتْ أَصْبَ مِنْهَا عَلَى رَأْسِي، فَانصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّسَ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، وَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا يَنْدُ». قَالَتْ: وَلَقَدْ رَسَوْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْكَفَأَتْ إِلَيْهِمْ لَأَسْكَنَهُنَّ، فَقُلْتُ لِإِبْرَاهِمَةَ: مَا قَالَ؟ قَالَتْ: قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيدُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، وَأَنَّ قَدْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْكُمْ تَقُفُونَ فِي الْقُبُورِ، وَيَلُ - أَوْ قَرِيبٌ مِنْ - يَصْرُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ، يُؤْتِي أَحَدَكُمْ قَدْ قَالَ لَهُ: مَا عَلِمْتُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ قَالَتْ: الْمُرْؤِينِ، أَوْ قَالَ الْمُرُؤُونَ، حَتَّى هِشَامُ، يَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، هُوَ مُحْتَمِلٌ، جَاءَنَا بِالنَّبَاتِ وَالْهَدْيِ، قَالَتْ: وَاجْتَنَّا وَابْتَعْنَا وَصَلَّيْنَا، فَقَالَ لَهُ: نَسَمِ صَلَاحًا، قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ إِنْ كُنْتَ لَوِثِينَ بِهِ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ، أَوْ قَالَ الْمُتَرَابُّ: حَتَّى هِشَامُ، فَقَالَ لَهُ: مَا عَلِمْتُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ يَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ حَتَّى قُلْتُ: «

قَالَ هِشَامُ: فَلَقَدْ قَالَتْ لِي فَاطِمَةُ فَارَوَيْتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرْتَ مَا يَغْلُظُ عَلَيْهِ.

[راجع: ٨٦، أخرجه مسلم: ٩٠٥]

٩٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ حَارِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِمَالٍ، أَوْ بَسْتِي، فَسَمِعْتُ، فَأَطْعَمِي رَجُلًا وَرَجُلًا، قَالَتْ: أَنَا أَلَيْسَ تَزَكَا عَنْهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ أَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا يَنْدُ، قَوْلَهُ إِنِّي لَأَطْعِمِي الرَّجُلَ وَأَذْغِي الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَذْغَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أَطْعَمِي، وَلَكِنْ أَطْعِمِي الْقَوْمَ لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْحَزَنِ وَالْهَلَكِ، وَإِنَّ الْقَوْمَ إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْبُغْيِ وَالْغَرَبِ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ». قَوْلَهُ مَا أَحَبُّ إِلَيَّ بِكَلِمَةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمَرُ النِّعَمِ.

تَابِعَةُ يُونُسَ: (مطهر: ٣١٤٥، ٣٧٣٥)

٩٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبُتَيْ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورٌ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَهَلَّتْ فِي الْمَسْجِدِ، فَهَلَّتْ رِجَالٌ بِصَلَاةٍ، فَاصْبَحَ النَّاسُ فَصَدَّقُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ، فَاصْبَحَ النَّاسُ فَصَدَّقُوا، فَكَثُرَ اِهْذَلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلِ الْبَاقِي، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلُّوا بِصَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةَ، عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الصُّبْحَ أَتَى عَلَى النَّاسِ فَتَشَهُدُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا يَنْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ، لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَفْرُغَ عَلَيْكُمْ، فَصَجِرُوا عَنْهَا».

تَابِعَةُ يُونُسَ: [راجع: ٧٢٩، أخرجه مسلم: ٧٦١، وأخرجه (٧٨٢) بإسقاط]

٩٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورٌ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاجِدِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةً يَنْدُ الصَّلَاةَ، فَتَشَهُدُ وَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا يَنْدُ».

تَابِعَةُ أَبُو مَعَاوِيَةَ وَأَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَا يَنْدُ».

تَابِعَةُ الْعَدَنِيِّ، عَنْ سَفْيَانَ، فِي: «أَمَا يَنْدُ». (مطهر: ١٥٠٠، ٢٥٩٧، ٦٦٣٦، ٦٦٧٩، ٧١٧٤، ٧١٩٧، أخرجه مسلم: ١٨٣٧ مطولاً)

٩٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ ابْنِ مَرْزُومَةَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَتْهُ حِينَ

أعلم أحداً قاله عن الثوري هكذا غير القريابي وإبراهيم بن خالد أنه وقد قاله عنه أيضاً عبد الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وأبو عروثة والدارقطني من طريقه، وتقول ابن عدي عن النسائي أنه قال: هذا خطأ ابن عدي والذي يظهر لي أنه ما عني أن جليراً حمل القصة عن سليك، وإنما معناه أن جليراً حدثهم عن قصة سليك، ولهذا نظير سلكه في حديث أبي مسعود في قصة أبي شبيب اللعام في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى. ومن المستغربات ما حكاه ابن بشكوال في المهمات أن الدلائل المذكور يقال له أبو هدية، فإن كان عفوفاً فلعلها كنية سليك صادفت اسم أبيه.

قوله: (فقال صليمت)؟ كذا للأكثر بخلاف حمزة الاستغمام وثبت في رواية الأصملي.

قوله: (ثم فارحك زاد المستملي والأصملي ركتين)؟ وكذا في رواية سفيان في الباب الذي بعده «فصل ركتين»، واستدل به على أن الخطبة لا تقع الداخل من صلاة تحية المسجد، وتعقب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحصل اختصاصها بسليك، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم «جاء رجل والنبي ﷺ يعطى والرجل في هيئة بدة، فقال له: أصليت؟ قال: لا. قال: صل ركتين، وحض الناس على الصدقة» الحديث فأنه أن يصلي لراه بعض الناس وهو قائم فيصدق عليه، ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي ﷺ قال: «إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بدة فأمرته أن يصلي ركتين وأما أرجو أن يقطن له رجل فيصدق عليه» وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن في هذا التأويل فقال: لو كان كذلك لقال لهم: إذا رأيتم ذا بدة فتصدقوا عليه، أو إذا كان أحد ذا بدة فليقم فليركع حتى يصدق الناس عليه. والذي يظهر أنه ﷺ كان يمتني في مثل هذا بالإجماع دون التفصيل كما كان يصنع عند المعتامة، وما يضعف الاستدلال به أيضاً على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تنوت بالجلوس، وورد أيضاً ما يؤكد الخصوصية وهو قوله ﷺ سليك في آخر الحديث «لا تمدن لئلا يراه» أخرجه ابن حبان. انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية، وكله مردود، لأن الأصل عدم الخصوصية. والتعليل بكونه قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية، فإن للمؤمنين منها لا يجوزون التطوع لملة التصديق، قال ابن المنير في الحاشية: لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قال به، وما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودة ﷺ بأمره بالصلاة أيضاً في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الأولى ثوبين فدخل بهما في الثانية فتصدق بأحدهما فنهاه النبي ﷺ عن ذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضاً، ولأحمد وابن حبان أنه كره أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء ملة لا كلمة كاملة. وأما إطلاق من أطلق أن التحية تنصت بالجلوس فقد حكى الثوري في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العام، أما الجاهل أو الناسي فلا، وحال هذا الداخل محمول في الأولى على أصلهما وفي المرتين الآخرين على النسيان، والحاصل للمؤمنين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للأمر بالإتيان والاستماع للخطبة، قال ابن العربي: حارص قصة سليك ما هو أقوى منها فقولته تعالى: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» [الأعراف: ٢٠٤] وقوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك انصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت» متفق عليه، قال: فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر الأوامر بالإتيان مع قصر زمنه فسنح التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى. وعارضا أيضاً بقوله ﷺ والنبي ﷺ للذي دخل يتخطى رقاب الناس «اجلس فقد أقيمت» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر، قالوا: فأنه بالجلوس ولم يأمره بالتحية. وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفته «إذا دخل المسجد والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام» والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تزول إلى إسقاط أحد الدليلين إنما يها عند تعذر الجمع، والجمع هنا ممكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآناً، وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومه بالدلائل، وأيضاً فصلي التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت، فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله سكرتكم بين التذكير والقراءة ما تقول فيه؟ فأطلق على القول سرّاً السكوت، وأما حديث ابن بشر فهو أيضاً واقعة عين لا عموم فيها، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما، وقد عارض بعضهم في قصة سليك بمثل ذلك، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله ﷺ: «اجلس أي بشرطه، وقد عرف قوله للدلائل فلا تجلس حتى يصلي ركتين» فمقتضى قوله لا تستطع، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فأنها ليست واجبة، أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية، وقد انفقروا

قوله: (الاول): قالوا: إنه ﷺ لا خاطب سليماً سكك عن خطبته حتى فرغ سليك من صلاته، فعلى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية، فليس فيه حجة لمن أجاز التحية والمخطيب يعطى، والجواب أن الدارقطني الذي أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال: إن الصواب أنه من رواية سليمان التيمي مرسل أو مضعف، وقد تعقبه ابن المنير في الحاشية بأنه لو ثبت لم يسغ على قاعدتهم لأنه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل، والعمل عندهم لا يجوز ضلعه بعد الشروع فيه لا سيما إذا كان واجباً.

قوله: (الثاني): قيل: لا تشاغل النبي ﷺ بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع عنه، إذ لم يكن منه حجة خطبة لأجل تلك المخاطبة، قاله ابن العربي وأدعى أنه أتوى الأجوبة. وتعقب بأنه من أضعفها لأن المخاطبة لما انتقضت رجع رسول الله ﷺ إلى خطبته، وتشاغل سليك بما أمره به من الصلاة، فصح أنه صلى في حال الخطبة.

قوله: (الثالث): قيل: كانت هذه القصة قبل شروع ﷺ في الخطبة، ويدل عليه قوله في رواية الليث عند مسلم: «والنبي ﷺ قاعد على المنبر» وأجيب بأن المقصود على المنبر لا يختص بالإتيان، بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين أيضاً، فيكون كالمسحوق وهو قاعد، فلما قام يصلي قام النبي ﷺ للخطبة لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول. ويحتمل أيضاً أن يكون الراوي يحوز في قوله: «فأقاده» لأن الروايات الصحيحة كلها مطابقة على أنه دخل والنبي ﷺ يعطى.

قوله: (الرابع): قيل: كانت هذه القصة قبل تحريم الكلام في الصلاة، وتعقب بأن سليماً متأخر الإسلام جداً وتحريم الكلام متقدم جداً كما سيأتي في موضعه في أواخر الصلاة، فكيف يدعى نسخ المتأخر بالقديم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتساق، وقيل: كانت قبل الأمر بالإتيان، وقد تقدم الجواب عنه، وعورض هذا الاحتمال بمثله في الحديث الذي استدلوا به وهو ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام» لا احتمال أن يكون ذلك الأمر بصلاة التحية، والأولى في هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفته: يخص عموم حديث الأمر بالتحية خاصة كما تقدم.

قوله: (الخامس): قيل: انفقروا على أن منع الصلاة في الأوقات المكروهة يستوي فيه من كان داخل للمسجد أو خارجه، وقد انفقروا على أن من كان داخل المسجد يتمتع عليه التثفل حال الخطبة فليكن الاتي كذلك قال الطحاوي، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد، وما قلناه من الاتفاق واقفه عليه اللارودي وغيره، وقد شد بعض الشافعية فقال: يفتي على وجوب الإتيان، فإن قلنا به امتنع التثفل وإلا فلا.

قوله: (السادس): قيل: انفقروا على أن الدلائل والإمام في الصلاة تنسقط عنه التحية، ولا شك أن الخطبة صلاة تنسقط عنه فيها أيضاً، وتعقب بأن الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة، والدلائل في حال الخطبة مأمور بشغل البقعة بالصلاة قبل جلوسه، بخلاف الداخل في حال الصلاة فإن إتيانه بالصلاة التي أقيمت يحصل المقصود هنا مع تحريك الشارع بينهما فقال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» وقد وقع في بعض طرقه «فلا صلاة إلا التي أقيمت» ولم يقل ذلك في حال الخطبة بل أمرهم فيها بالصلاة.

قوله: (السابع): قيل: انفقروا على سقوط التحية عن الإمام مع كونه يجلس على المنبر مع أن له إتيان الكلام في الخطبة دون المأمور، فيكون ترك المأمور التحية بطريق الأولى، وتعقب بأنه أيضاً قياس في مقابلة النص فهو فاسد، ولأن الأمر وقع مفيداً بحال الخطبة فلم يتناول الخطيب. وقال الزين بن المنير: منع الكلام إنما هو لمن شهد الخطبة لا لمن خطب، وكذلك الأمر بالإتيان واستماع الخطبة.

قوله: (الثامن): قيل: لا تسلم أن المراد بالركعتين المأمور بهما تحية المسجد بل يحتمل أن تكون صلاة فاتكة كالصبح مثلاً قاله بعض الحنفية وقراه ابن المنير في الحاشية وقال: لعله ﷺ كان كشف له عن ذلك، وإنما استغفاه ملاحظة له في الخطاب، قال: ولو كان المراد بالصلاة التحية لم ينجح إلى استغفاه لأنه قد رآه لما دخل. وقد تولى رده ابن حبان في

أعلم أحداً قاله عن الثوري هكذا غير القريابي وإبراهيم بن خالد أنه وقد قاله عنه أيضاً عبد الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وأبو عروثة والدارقطني من طريقه، وتقول ابن عدي عن النسائي أنه قال: هذا خطأ ابن عدي والذي يظهر لي أنه ما عني أن جليراً حمل القصة عن سليك، وإنما معناه أن جليراً حدثهم عن قصة سليك، ولهذا نظير سلكه في حديث أبي مسعود في قصة أبي شبيب اللعام في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى. ومن المستغربات ما حكاه ابن بشكوال في المهمات أن الدلائل المذكور يقال له أبو هدية، فإن كان عفوفاً فلعلها كنية سليك صادفت اسم أبيه.

قوله: (فقال صليمت)؟ كذا للأكثر بخلاف حمزة الاستغمام وثبت في رواية الأصملي.

قوله: (ثم فارحك زاد المستملي والأصملي ركتين)؟ وكذا في رواية سفيان في الباب الذي بعده «فصل ركتين»، واستدل به على أن الخطبة لا تقع الداخل من صلاة تحية المسجد، وتعقب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحصل اختصاصها بسليك، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم «جاء رجل والنبي ﷺ يعطى والرجل في هيئة بدة، فقال له: أصليت؟ قال: لا. قال: صل ركتين، وحض الناس على الصدقة» الحديث فأنه أن يصلي لراه بعض الناس وهو قائم فيصدق عليه، ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي ﷺ قال: «إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بدة فأمرته أن يصلي ركتين وأما أرجو أن يقطن له رجل فيصدق عليه» وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن في هذا التأويل فقال: لو كان كذلك لقال لهم: إذا رأيتم ذا بدة فتصدقوا عليه، أو إذا كان أحد ذا بدة فليقم فليركع حتى يصدق الناس عليه. والذي يظهر أنه ﷺ كان يمتني في مثل هذا بالإجماع دون التفصيل كما كان يصنع عند المعتامة، وما يضعف الاستدلال به أيضاً على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تنوت بالجلوس، وورد أيضاً ما يؤكد الخصوصية وهو قوله ﷺ سليك في آخر الحديث «لا تمدن لئلا يراه» أخرجه ابن حبان. انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية، وكله مردود، لأن الأصل عدم الخصوصية. والتعليل بكونه قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية، فإن للمؤمنين منها لا يجوزون التطوع لملة التصديق، قال ابن المنير في الحاشية: لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قال به، وما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودة ﷺ بأمره بالصلاة أيضاً في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الأولى ثوبين فدخل بهما في الثانية فتصدق بأحدهما فنهاه النبي ﷺ عن ذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضاً، ولأحمد وابن حبان أنه كره أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء ملة لا كلمة كاملة. وأما إطلاق من أطلق أن التحية تنصت بالجلوس فقد حكى الثوري في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العام، أما الجاهل أو الناسي فلا، وحال هذا الداخل محمول في الأولى على أصلهما وفي المرتين الآخرين على النسيان، والحاصل للمؤمنين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للأمر بالإتيان والاستماع للخطبة، قال ابن العربي: حارص قصة سليك ما هو أقوى منها فقولته تعالى: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» [الأعراف: ٢٠٤] وقوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك انصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت» متفق عليه، قال: فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر الأوامر بالإتيان مع قصر زمنه فسنح التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى. وعارضا أيضاً بقوله ﷺ والنبي ﷺ للذي دخل يتخطى رقاب الناس «اجلس فقد أقيمت» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر، قالوا: فأنه بالجلوس ولم يأمره بالتحية. وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفته «إذا دخل المسجد والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام» والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تزول إلى إسقاط أحد الدليلين إنما يها عند تعذر الجمع، والجمع هنا ممكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآناً، وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومه بالدلائل، وأيضاً فصلي التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت، فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله سكرتكم بين التذكير والقراءة ما تقول فيه؟ فأطلق على القول سرّاً السكوت، وأما حديث ابن بشر فهو أيضاً واقعة عين لا عموم فيها، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما، وقد عارض بعضهم في قصة سليك بمثل ذلك، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله ﷺ: «اجلس أي بشرطه، وقد عرف قوله للدلائل فلا تجلس حتى يصلي ركتين» فمقتضى قوله لا تستطع، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فأنها ليست واجبة، أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية، وقد انفقروا

إطلاق من أطلق أن التحية تنصت بالجلوس فقد حكى الثوري في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العام، أما الجاهل أو الناسي فلا، وحال هذا الداخل محمول في الأولى على أصلهما وفي المرتين الآخرين على النسيان، والحاصل للمؤمنين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للأمر بالإتيان والاستماع للخطبة، قال ابن العربي: حارص قصة سليك ما هو أقوى منها فقولته تعالى: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» [الأعراف: ٢٠٤] وقوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك انصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت» متفق عليه، قال: فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر الأوامر بالإتيان مع قصر زمنه فسنح التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى. وعارضا أيضاً بقوله ﷺ والنبي ﷺ للذي دخل يتخطى رقاب الناس «اجلس فقد أقيمت» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر، قالوا: فأنه بالجلوس ولم يأمره بالتحية. وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفته «إذا دخل المسجد والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام» والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تزول إلى إسقاط أحد الدليلين إنما يها عند تعذر الجمع، والجمع هنا ممكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآناً، وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومه بالدلائل، وأيضاً فصلي التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت، فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله سكرتكم بين التذكير والقراءة ما تقول فيه؟ فأطلق على القول سرّاً السكوت، وأما حديث ابن بشر فهو أيضاً واقعة عين لا عموم فيها، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما، وقد عارض بعضهم في قصة سليك بمثل ذلك، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله ﷺ: «اجلس أي بشرطه، وقد عرف قوله للدلائل فلا تجلس حتى يصلي ركتين» فمقتضى قوله لا تستطع، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فأنها ليست واجبة، أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية، وقد انفقروا

صحيحه قال: لو كان كذلك لم يتكرر أمره له بذلك مرة بعد أخرى. ومن هذه المادة قولهم: إذا أمره بسنة الجمعة التي قبلها، ومستعمل قوله في قصة سليك عند ابن ماجه «أصليت قبل أن نجيء» لأن ظاهره قيل أن نجيء من البيت، ولهذا قال الأوزاعي: إن كان صلى في البيت قبل أن يجيء فلا يصلي إذا دخل المسجد. وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يبيح التفتل حال الخطبة مطلقاً، ويحتمل أن يكون معنى قيل أن نجيء أي إلى الموضع الذي أتت به الآن، وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاة في موضع المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي تحلى، ويؤكد أنه في رواية لسلم «أصليت الركعتين» بالآلف والسلام وهو للمعهد ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد. وأما سنة الجمعة التي قبلها فلم يثبت فيها شيء كما سيأتي في بابها.

(التاسع): قيل: لا نسلم أن الخطبة المذكورة كانت للجمعة، وبذلك على أنها كانت لغيرها قوله للدخال: «أصليت» لأن وقت الصلاة لم يكن دخل أحد وهذا ينبغي على أن الاستفهام وقع عن صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك، وقد وقع في حديث الباب وفي الذي بعده أن ذلك كان يوم الجمعة فهو ظاهر في أن الخطبة كانت لصلاة الجمعة.

(العاشي): قال جماعة منهم القرطبي: أتروى ما اعتمدته للمالك في هذه المسألة عمل أهل المدينة خلقاً من سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التفتل في حال الخطبة ممنوع مطلقاً، وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك، فقد ثبت فصل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضاً، فروى الترمذي وابن خزيمة وصحاحه عن عياض بن أبي سرح «أن أبا سعيد الخدري دخل ومروان يخطب فصلى الركعتين، فلما حرس مروان أن يتنصه فابى حتى صلاهما ثم قال: ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما انتهى». ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحاً ما يخالف ذلك. وأما ما قلناه ابن بطال عن عمر وثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقاً فاعتدله في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال، فقول ثعلبة بن أبي مالك فلو كنت عمر وثمان وكان الإمام إذا خرج تركنا الصلاة» ووجه الاحتمال أن يكون ثعلبة حتى بذلك من كان داخل المسجد خاصة، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي: كل من تنسل عنه يعني من الصحابة منع الصلاة والإمام يخطب محمول على من كان داخل المسجد لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية، وقد ورد فيها حديث يخصها فلا تترك بالاحتمال انتهى ولم أعف على ذلك صريحاً عن أحد من الصحابة. وأما ما رواه الطحاوي «عن عبد الله بن صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع» وعبد الله بن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران قد استدل به الطحاوي فقال: لا لم ينكر ابن الزبير على ابن صفوان ولا من حضرهما من الصحابة ترك التحية بل على صحة ما قلناه، وتعقب بأن تركهم التذكير لا يدل على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها، ولم يقل به مخالفهم. وسيأتي في أواخر الكلام على هذا الحديث البحث في أن صلاة التحية هل تم كل مسجد، أو يستثنى المسجد الحرام لأن تحية الطواف؟ فقلل ابن صفوان كان يرى أن تحية استلام الركن فقط. وهذه الأجوبة التي قمتناها تندفع من أصلها بعموم قوله ﷺ في حديث أبي قتادة: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» متفق عليه، وقد تقدم الكلام عليه. وورد أخص من في حال الخطبة، ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال: «سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ وهو يخطب: إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين» متفق عليه أيضاً، ولسلم من طريق أبي سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليك ولفظه بعد قوله فاركعهما وتجاوز فيهما ثم قال: إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وتجاوز فيهما قال النووي: هذا نص لا يتناول إليه التأويل ولا أظن علماً يلغى هذا اللفظ ويعتدله صحيحاً فيخالفه. وقال أبو عبد بن أبي جرة: هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يحتمل التأويل. وحكى ابن دقيق العيد أن بعضهم تاروا هذا المعمول بتأويل مستكره، وكأنه يشير إلى بعض ما تقدم من ادعاء النسخ أو التخصيص.

وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا حاجة لهم في قصة سليك، لأن التحية عندهم تسقط بالجلوس، وقد تقدم جوابه. وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رغبه «لا تصلوا والإمام يخطب» وتعقب بأنه لا يثبت، وعلى تقدير ثبوته فيخص عمومهم بالأمر بصلاة التحية. وبعضهم بأن عمر لم يأمر عثمان بصلاة التحية مع أنه أكره عليه الاقتصار على الرضوخ، وأوجب باحتساب أن يكون صلاتها. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم بجواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة، لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع الأمر بالانصات

لها فغيرها أول. وفيه أن التحية لا تحترق بالوقوف، لكن قبله بعضهم بالجامل أو الناسي كما تقدم، وإن للخطيب أن يأمر في خطبته ونهيه وبين الأحكام المحتاج إليها، ولا يقطع ذلك التولي للشرط فيها، بل لقال أن يقول كل ذلك بعد من الخطبة. واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة للاتفاق على أنه لا تشرع التحية لغير المسجد وفيه نظر. واستدل به على جواز رد السلام وتشيت العاطس في حال الخطبة لأن أمرها أخف وزنها أنصر ولا سيما رد السلام فإنه واجب، وسيأتي البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب.

(العاشر): قيل: يخص عموم حديث الباب بالدخال في آخر الخطبة كما تقدم، قال الشافعي: لروى للإمام أن يأمر الأتي بالركعتين ويؤيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقطة الصلاة فإن لم يفعل كرهت ذلك. وحكى النووي عن الحنفين أن المختار أن لم يفعل أن يفت حتى تمام الصلاة لئلا يكون جالساً بغير تحية أو متفتلاً حال إقامة الصلاة. واستثنى الحاملي المسجد الحرام لأن تحية الطواف، وفيه نظر لطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين. والذي يظهر من قولهم أن تحية المسجد الحرام الطواف إما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف، وأما المقيم فحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء، ولعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف لكون الطواف بعبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البعثة بالصلاة غالباً وهو المقصود، ويخص المسجد الحرام بزيادة الطواف، والله أعلم.

٣٣- باب من جاء والإمام يخطب

صلى ركعتين خفيفتين

٩٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ سَمِعَةَ جَابِرًا قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتُ».

قال: لا، قال: «فم فصل ركعتين». [راجع: ٩٣٠. أخرجه مسلم: ٨٧٥]

قوله: (باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين) قال الإسماعيلي: لم يقع في الحديث الذي ذكره التثيد بكونهما خفيفتين. قلت: هو كما قال، إلا أن المصنف جرى على عادته في الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث وهو كذلك، وقد أخرجه أبو قرة في السنن عن الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بلفظ «فم فاركع ركعتين خفيفتين» وقد تقدم أنه عند مسلم بلفظ «وتجاوز فيهما». وقال الزين بن المنذر ما ملخصه: في الترجمة الأولى أن الأمر بالركعتين يقتيد بروية الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستقره صلى أم ٣٧ وذلك كله خاص بالخطيب، وأما حكم الداخل فلا يقتيد بشيء من ذلك، بل يستحب له أن يصلي تحية المسجد، فأشار المصنف إلى ذلك كله بالترجمة الثانية بعد الأولى، مع أن الحديث فيها واحد.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار، ووقع التصريح بسماع سفيان منه في هذا الحديث في مستد الحميدي، وهو عند أبي نعيم في المستخرج.

قوله: (صليت) كذا للاكثر أيضاً بخلاف المزة، وثبت لكرمة وللمستمل.

قوله: (قال فصل) زاد في رواية أبي زر قال فم فصل.

٣٤- باب رفع اليدين في الخطبة

٩٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ.

وَعَنْ يُونُسَ، عَنْ قَابِطٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: يَتِمُّ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذَا قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْكَ الْكَوَاكِبُ، وَهَلْكَ الشَّيْءُ، فَاذْغُ اللَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَنَا. فَصَدَّ بِتَلَوِّهِ وَذَعَا. [مطهر: ٩٣٣، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٠٣٣، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩

ليس على إطلاقه لكن قيد مالك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث.

قوله: (وعن يونس عن ثابت) يونس هو ابن عبيد. وهو معطوف على الإسناد المذكور، والتقدير: وحدثنا مسدد أيضاً عن حماد بن زيد عن يونس. وقد أخرجه أبو داود عن مسدد أيضاً بالإسنادين معاً، وأخرجه البزار أيضاً عن طريق مسدد، وقال: تفرد به حماد بن زيد عن يونس بن عبيد. والرجال من الطريقين كلهم بصريون.

قوله: (لهمد يديه ودعا) في الحديث الذي بعده «فرغ يديه» كلفظ الترجمة، وكأنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا المدة لا كالرفع الذي في الصلاة. وسياقي في كتاب الدعوات صفة رفع اليدين في الدعاء، فإن في رفعهما في دعاء الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما في غيره، وعلى ذلك يحمل حديث أنس «لا يمكن يرفع يديه في شيء من دعائه إلا بالاستسقاء» وأنه أراد الصفة الخاصة بالاستسقاء، وبأي شيء من ذلك في الاستسقاء أيضاً إن شاء الله تعالى.

٣٥- باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة

٩٣٣- حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَوْلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي مَرْثَدَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَيَّنَّا النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، فَأَمَّ أَهْرَافِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْمَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ، فَأَذَغَ اللَّهُ تَأ. فَوَلَّعَ يَدَيْهِ، وَمَا نَزَى فِي السَّمَاءِ قُرْعَةً، فَوَلَّيْذِي نَفْسِي يَدِي، مَا وَصَحَهَا حَتَّى نَارَ السَّحَابِ أَضَالُ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَبَرِّهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمُطَرَّ يَخْدَأُ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ، فَعَطَرْنَا يَوْمَئِذٍ ذَلِكَ، وَمِنَ الْعُودِ وَتَعَدُّ الْعُودِ، وَالَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى الْجُمُعَةَ الْآخَرَى، وَكَلَّمَ ذَلِكَ الْأَهْرَافِي، أَوْ قَالَ غُرَّةً، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَلَّمَ الْبَنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ، فَأَذَغَ اللَّهُ تَأ. فَوَلَّعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ خَوَّكُنَا وَلَا غَلَبْنَا». فَبَا يُشِيرُ يَدِي إِلَى نَاجِيَةٍ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا الْفَرْجَتِ، وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ فَيْسَلُ الْجَوْرَةِ، وَسَالَ الْوَادِي قَاءً شَهْرًا، وَلَمْ يَحْيَ أَحَدٌ مِنْ نَاجِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجَوْدِ. [راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧ بإسناد]

قوله: (باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة) أورد فيه الحديث المذكور مطولاً من وجه آخر عن أنس، وهو مطابق للترجمة أيضاً وفيه الاكتفاء في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها، وبأي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستسقاء إن شاء الله تعالى. واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتي في الباب الذي بعده.

٣٦- باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لنا.

وقال سلمان عن النبي ﷺ: «يُنصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ».

٩٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَمِيعُ بْنُ الْمُثَنَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَعُوتَ». [أخرجه مسلم: ٨٥٩]

قوله: (باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب) أشار بهذا إلى الرد على من جعل وجوب الإنصات من خروج الإمام، لأن قوله في الحديث: «والإمام يخطب» جملة حالية يخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة: نعم الأولى أن ينصت كما تقدم الترغيب فيه في «باب فضل الغسل للجمعة» وأما حال الجلوس بين الخطبتين فحكى صاحب «المنهاج» عن العلماء فيه قولين بناء على أنه غير خاطب، أو أن زمن سكوته قليل فأنبه السكوت للتشعر.

قوله: (وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لنا) هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه، وهي رواية النسائي عن قتية عن الليث بالإسناد المذكور ولفظه «من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لنا» والمراد بالصاحب من مخاطبه بذلك مطلقاً،

وإذا ذكر صاحب لكونه الغالب.

قوله: (وقال سلمان) هو طرف من حديث المتقدم في «باب الدعن للجمعة» وقوله: «أنصت» بضم الأولى على الأصح ويحذف الفتح قال الأزهري: يقال أنصت ونصت وأنصت، قال ابن خزيمة: المراد بالإنصات السكوت من مكالة الناس دون ذكر الله. وتعبق بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة فالظاهر أن المراد السكوت مطلقاً ومن فرق استاج إلى دليل، ولا يلزم من تحوير التحية لدليلها الخاص جواز الذكر مطلقاً.

قوله: (أخبرني ابن شهاب) هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه فقال: «عن عقيل بن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة أخرجه مسلم والنسائي، والطريقان معاً صحيحان، وقد رواه أبو صالح عن الليث بالإسنادين معاً أخرجه الطحاوي، وكذا رواه ابن جريج وغيره عن الزهري بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره، ورواه مالك عند أبي داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلامه عن الزهري بالاستناد الأول.

قوله: (يوم الجمعة) مفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك، وفيه بحث.

قوله: (لقد لعوت) قال الأخص: اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل وشبهه، وقال ابن عرفة: اللغو السطو من القول، وقيل: اللب من الصواب، وقيل: اللغو الاتم بقوله تعالى: «وإذا مرؤا باللغو مرؤا كراماً» وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام. وأغرب أبو عبيد المحرري في «الغريب» فقال: معنى لما تكلم، كذا أطلق. والصواب التقيد. وقال النضر بن شميل. معنى لعوت خبت من الأجر، وقيل: بطلت فضيلة جمعتك، وقيل: صارت جمعتك ظهراً. قلت: أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً «ومن لنا ونحلى رقاب الناس كانت له ظهراً» قال ابن وهب أحد رواه: «منها أجزأت عنه الصلاة وحرمت فضيلة الجمعة». وأحد من حديث علي مرفوعاً «من قال صه فقد تكلم، ومن تكلم فلا جمعة له» ولأبي داود نحوه، وأحد والبزار من حديث ابن عباس مرفوعاً «من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كاطمار يحمل أسفاره» والذي يقول له أنصت ليست له جمعة» وله شاهد قوي في جامع حماد بن سلمة عن ابن عمر مرفوعاً، قال العلامة: معناه لا جمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه، وحكى ابن التين عن بعض من جوز الكلام في الخطبة أنه تناول قوله: «لقد لعوت» أي امرت بالإنصات من لا يجب عليه، وهو جرد شديد، لأن الإنصات لا يختلف في مطوئته فكيف يكون من أمر بما طلبة الشرع لاحقاً، بل النهي عن الكلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة المواجهة، لأنه إذا جعل قوله: «أنصت» مع كونه أمراً بمحرم لفوا فغيره من الكلام أولى أن يمسى لفوا. وقد وقع عند أحد من رواة الأجرع عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث بعد قوله: «لقد لعوت» «عليك بنفسك» واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة، وبه قال الجمهور في حق من سمعها، وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر. قالوا: وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة. وأغرب ابن عبد البر فقلل الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين ولفظه: لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها في الجمعة. بخلاف غير جائز أن يقول لمن سمعه من الجهال يتكلم والإمام يخطب: أنصت، ونحوها، أخذاً بهذا الحديث. ورؤي عن الشعبي وأما قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الإمام في الخطبة خاصة، قال: وفعلهم في ذلك مردود عند أهل العلم، وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لا يلفهم الحديث. قلت: للشافعي في المسألة قولان مشهوران ويتأهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطيبين بدل عن الركعتين أم لا فعلى الأول يجرم لا على الثاني، والثالث هو الأصح عندهم، فمن ثم أطلق من أطلق منهم إباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين. وعن أحمد أيضاً روايتان، وعنهما أيضاً التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها، وللبعض الشافعية التفرقة بين من تمتد بهم الجمعة فيجب عليهم الإنصات دون من زاد فجمعه شيئاً بفروض الكفاية. واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول، وعلى ذلك يحمل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة. والذي يظهر أن من نفى وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة، بخلاف غيره. ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث علي المشار إليه آنفاً «ومن منا فلم ينصت كان عتلاً من الوزر» لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحاً ولو كان مكروهاً كراهة تنزيه، وأما ما استدل به من أجاز مطلقاً من قصة السافل في الاستسقاء ونحوه فبغير نظر، لأنه استدلال بالأخص على الأعم، فيمكن أن

في حديث أسد فهي قدر هذا، يعني قبضة قال الزين بن المنير: الإشارة لتقليلها هو للترغيب فيها والحض عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها. وقد اختلف أهل العلم من الصلبة والتأيين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت؟ وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة؟ وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم؟ وعلى التأيين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه؟ وعلى الإيهام ما ابتدأوه وما انتهوا؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنتقل؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه؟ وما أنا أذكر تلميحاً ما اتصل إلي من الأقوال مع أدلتها، ثم أعود إلى الجمع بينها والترجيح.

(الأول): أنها رفعت حكاها ابن عبد البر عن قوم وزيفه، وقال عياض: رده السلف على قائله، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن عيسى مولى معاوية قال: «قلت لأبي هريرة: إنهم زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت، فقال: كذب من قال ذلك، قلت: فهي في كل جمعة؟ قال: نعم إسناده قوي، وقال صاحب المحلى: إن أراد قائله أنها كانت معلومة فرغ علمها من الأمة فصارَت مبهمة احتمال، وإن أراد حقيقتها فهو مردود على قائله.

(القول الثاني): أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الأحبار لأبي هريرة، فرد عليه فرجع إليه، رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن.

(الثالث): أنها خفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر. روى ابن عزيمة والحاكم من طريق سعيد بن الحارث عن أبي سلمة «سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال: سألت النبي ﷺ عنها فقال: قد أعلمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر» وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري فقال: لم أسمع فيها بشيء إلا أن كعباً كان يقول لو أن إنساناً قسم جمعة في جمع لأتى على تلك الساعة، قال ابن المنذر: معناه أنه يبدأ يدعو في جمعة من الجميع من أول النهار إلى وقت معلوم، ثم في جمعة أخرى ينتهي من ذلك الوقت إلى وقت آخر حتى يأتي على آخر النهار، قال: وكعب هذا هو كعب الأحبار، قال: رويانا عن ابن عمر أنه قال: إن طلب حاجة في يوم ليسر، قال: معناه أنه ينبغي الدوام على الدعاء يوم الجمعة كله ليسر بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى. والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك، وإلا فالذي قاله كعب سهل على كل أحد، وقضية ذلك أنهما كانا يريان أنها غير معينة، وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغني وغيرهما حيث قالوا: يستحب أن يكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الإجابة، ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الأعظم في الأسماء الحسنى، والحكمة في ذلك حث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت بالمعادة، بخلاف ما لو تحقق الأمر في شيء من ذلك لكان مقتضياً للاقتصار عليه وإهمال ما عداه.

(الرابع): أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تازم ساعة معينة لا ظاهرة ولا خفية، قال الغزالي: هذا أشبه الأقوال، وذكره الأثرم احتمالاً، وجزم به ابن عساكر وغيره، وقال الحب الطبري إنه الأظهر، وعلى هذا لا يتأتى ما قاله كعب في الجزم بتحصيلها.

(الخامس): إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في «شرح الترمذي» وشيخنا سراج الدين بن الملقن في «شرح على البخاري» ونسبه لتخريج ابن أبي شيبة عن عائشة، وقد رواه الروياني في مسنده عنها فاطلق الصلاة ولم يقيد بها. ورواه ابن المنذر تفصيلاً بصلاة الجمعة والله أعلم.

(السادس): من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، رواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة، وحكاه القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباغ وعياض والقرطبي وغيرهم وعبارة بعضهم: ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس.

(السابع): مثله وزاد: ومن العصر إلى الغروب. رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة، وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر، وليث ضعيف وقد اختلف عليه فيه كما ترى.

(الثامن): مثله وزاد: وما بين أن يتزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن زغوير في الترغيب له من طريق عطاء بن قره عن عبد الله بن ضمرة عن أبي هريرة قال: «التسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الأوقات الثلاثة» فذكرها.

(التاسع): أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاها الجبلي في «شرح التبيين» وتبعه الحب الطبري في شرحه.

يخص عموم الأمر بالإحصاء يمثل ذلك كأم عارض في مصلحة عامة، كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه. ونقل صاحب «الفتن» الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحدير الضير من البئر، وعبارة الشافعي: وإذا خاف على أحد لم يأمر إذا لم يفهم عنه بالإيهام أن يتكلم. وقد استثنى من الإحصاء في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلاً، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه، وقال النووي: حله ما إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الأمور مطلوب أهد، وعمل الترك إذا لم يخف الضرر، وإلا فيجاء للخطيب إذا خشي على نفسه. والله أعلم.

٣٧- باب الساعة التي في يوم الجمعة

٩٣٥- حَكَّمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «يَوْمَ سَاعَةٍ، لَا يُؤْخَفُ عَنْ عَبْدِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ قَائِمٌ يَتَكَلَّمُ، يُسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا، إِلَّا أُعْطَاهُ إِثْمًا». وَأَشَارَ يَدَيْهِ يَقْلِبُهُمَا. [بخاري: ٥٢٩٤، ٦٤٠٠، أخرجه مسلم: ٨٥٢]

قوله: (باب الساعة التي في يوم الجمعة) أي التي يجاب فيها الدعاء.

قوله: (عن أبي هريرة) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ، ونعم فيه إسناده آخر إلى أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام.

قوله: (فيها ساعة) كذا فيه مبهمة، وعينت في أحداث آخر كما سيأتي.

قوله: (لا يؤخفها) أي يصادفها، وهو أعم من أن يقصد لها أو يثقل له وقوع الدعاء فيها.

قوله: (وهو قائم يصلي يسأل الله) هي صفات لمسلم أحريت حالاً، ويحتمل أن يكون يصلي حالاً منه لاتصافه بقائم، ويسأل حال مترادف أو متشابهة، وأفاد ابن عبد البر أن قوله: «وهو قائم» سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أوس وعطوف والتيسري وقتية وأثبتها الباقون، قال: وهي زيادة محذوفة عن أبي الزناد من رواية مالك وورقاء وغيرهما عنه، وحكى أبو محمد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بملفها من الحديث، وكان السبب في ذلك أنه يشكل على أصح الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة، وهما حديثان أحدهما: أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة، والثاني: أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس. وقد استج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكر له القول الثاني بأنها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فأجابها بالنص الآخر أن منظر الصلاة في حكم المصلي، فلو كان قوله: «وهو قائم» عند أبي هريرة ثابتاً لا يحتاج عليه بها لكنه سلم له الجواب وأرضاه وأتى به بعده. ولما إشكاله على الحديث الأول فمن جهة أنه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة، وقد أجيب من هذا الإشكال بحمل الصلاة على الدعاء أو الانتظار، وبحمل القيام على الملازمة والمواظبة، ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والشهد مع أن السجود مظنة لإجابة الدعاء، فلو كان المراد بالقيام حقيقة لأخرجه، فدل على أن المراد بجاز القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا دَعَا عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] فعلى هذا يكون التمييز من المصلي بالقائم من باب التمييز عن الكل بالجزء، والنكتة فيه أنه أشهر أحوال الصلاة.

قوله: (شيئاً) أي ما يطلب أن يدعو به للمسلم ويسأل ربه تعالى، وفي رواية سلمة بن حلقة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق «يسأل الله خيراً» ولمسلم من رواية حميد بن زياد عن أبي هريرة مثله، وفي حديث أبي ليبة عند ابن ماجه «فما يسأل حراماً» وفي حديث سعد بن عبادة عند أحمد «فما يسأل شيئاً أو قطيعة رحم» وهو نحو الأول، وقطعة الرحم من جملة الإثم فهو من صفات الحماص على المام للاهتمام به.

قوله: (وأشار يديه) كذا هنا بإيهام القائل، وفي رواية أبي مصعب من مالك فوأشار رسول الله ﷺ وفي رواية سلمة بن حلقة التي أشرت إليها «وضع يديه» فدل على بطن الوسطى أو المختصر فلما يدهما وبين أبو مسلم الكجي أن الذي وضع هو بشر بن الفضل راويه عن سلمة بن حلقة، وكذا فسر الإشارة بذلك، وأنها ساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره، وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله: «فدهما» أي يقلبها، ولمسلم من رواية حميد بن زياد عن أبي هريرة «وهي ساعة خفيفة وللطبراني في الأوسط

(العاشق): عند طلوع الشمس حكاك الغزالي في الإحياء وعبر عنه الزين بن المنير في شرحه بقوله: هي ما بين أن ترتفع الشمس شبراً إلى ذراع. وعزاه لأبي ذر.

(الحادي عشر): أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار حكاك صاحب «المنهاج» وهو في مسند الإمام أحمد من طريق علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة فيه طيبة طيبة آدم، وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف، وعلي لم يسمع من أبي هريرة، قال المحب الطبري: قوله: «في آخر ثلاث ساعات» يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاث الأولى، ثانيهما: أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاث ساعة إجابة. فيكون فيه تجوز للإطلاق الساعة على بعض الساعة.

(الثاني عشر): من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكاك المحب الطبري في الأحكام وقوله الزكي المنذري. (الثالث عشر): مثله لكن قال إلى أن يصير الظل ذراعاً حكاك حياض والقرطبي والنووي.

(الرابع عشر): بعد زوال الشمس بشبر إلى ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوي إلى الحارث بن يزيد الحضرمي عن عبد الرحمن بن سميرة عن أبي ذر أن أمراته سألته عنها فقال ذلك، ولعله مأخذ القولين اللذين قبله.

(الخامس عشر): إذا زالت الشمس حكاك ابن المنذر عن أبي العالية، وورد نحوه في أثناء حديث عن علي، وروى عبد الرزاق من طريق الحسن أنه كان يتحرأها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك، وروى ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحو القصة، وروى ابن عساکر من طريق سعيد بن أبي عروبة عن ثخانة قال: كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس، وكان مأخذهم في ذلك أنها وقت اجتماع الملاكمة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك.

(السادس عشر): إذا أذن للأذان لصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة قالت: «يوم الجمعة مثل يوم عرفة تنفتح فيه أبواب السماء، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه». قيل: أية ساعة؟ قالت: إذا أذن للأذان لصلاة الجمعة وهذا بخلاف الذي قبله من حيث إن الأذان قد يتأخر عن الزوال، قال الزين بن المنير: ويتمين حمله على الأذان الذي بين يدي الخطيب.

(السابع عشر): من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي، وحكاك ابن الصباغ بلفظ: إلى أن يدخل الإمام.

(الثامن عشر): من الزوال إلى خروج الإمام حكاك القاضي أبو الطيب الطبري. (التاسع عشر): من الزوال إلى غروب الشمس حكاك أبو المباس أحمد بن علي بن كساب النعماني وهو يزاي ساكنة وقبل ياه النسب راه مهمة في نكته على التنبيه عن الحسن ونقله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح البخاري، وكان النعماني المذكور في مصر ابن الصلاح.

(العشرون): ما بين خروج الإمام إلى أن تمام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن. وروى أبو بكر المروزي في «كتاب الجمعة» بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حميرة رجل من أهل الشام مثله.

(الحادي والعشرون): عند خروج الإمام رواه حيد بن زنجويه في «كتاب الترهيب» عن الحسن أن رجلاً مرت به وهو يتمس في ذلك الوقت.

(الثاني والعشرون): ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله: ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله، وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك.

(الثالث والعشرون): ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً، قال الزين بن المنير: ووجهه أنه أخص أحكام الجمعة لأن العقد باطل عند الأكثر فلو اتفق ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشغل اثنتان بمقدار البيع فخرج وقت تلك الصلاة لأشأ ما يطول البيع.

(الرابع والعشرون): ما بين الأذان إلى انتهاء الصلاة رواه حيد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاك البخاري في شرح السنة عنه.

(الخامس والعشرون): ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة رواه أبو بكر المروزي في «كتاب الجمعة» بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حميرة رجل من أهل الشام مثله.

(الحادي والعشرون): عند خروج الإمام رواه حيد بن زنجويه في «كتاب الترهيب» عن الحسن أن رجلاً مرت به وهو يتمس في ذلك الوقت.

(الثاني والعشرون): ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله: ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله، وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك.

(الثالث والعشرون): ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً، قال الزين بن المنير: ووجهه أنه أخص أحكام الجمعة لأن العقد باطل عند الأكثر فلو اتفق ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشغل اثنتان بمقدار البيع فخرج وقت تلك الصلاة لأشأ ما يطول البيع.

(الرابع والعشرون): ما بين الأذان إلى انتهاء الصلاة رواه حيد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاك البخاري في شرح السنة عنه.

(الخامس والعشرون): ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة رواه أبو بكر المروزي في «كتاب الجمعة» بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حميرة رجل من أهل الشام مثله.

(السادس والعشرون): في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحاق عن أبي طلحة عن النبي ﷺ مرسلًا وفيه قصة.

(السابع والعشرون): بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار حكاك الغزالي في الإحياء. (الثامن والعشرون): بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقاً ورواه ابن عساکر من طريق محمد بن سلمة الأنصاري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً بلفظ فوجي بعد العصر، ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله، ورواه ابن جريج من طريق إبراهيم بن ميسرة عن رجل أرسله عمرو بن لويس إلى أبي هريرة فذكر مثله قال: وسمعت عن الحكم عن ابن عباس مثله، ورواه أبو بكر المروزي من طريق الثوري وشعبة

(الحادي والعشرون): عند خروج الإمام رواه حيد بن زنجويه في «كتاب الترهيب» عن الحسن أن رجلاً مرت به وهو يتمس في ذلك الوقت.

(الثاني والعشرون): ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله: ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله، وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك.

(الثالث والعشرون): ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً، قال الزين بن المنير: ووجهه أنه أخص أحكام الجمعة لأن العقد باطل عند الأكثر فلو اتفق ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشغل اثنتان بمقدار البيع فخرج وقت تلك الصلاة لأشأ ما يطول البيع.

(الرابع والعشرون): ما بين الأذان إلى انتهاء الصلاة رواه حيد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاك البخاري في شرح السنة عنه.

(الخامس والعشرون): ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة رواه أبو بكر المروزي في «كتاب الجمعة» بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حميرة رجل من أهل الشام مثله.

جميعاً عن يونس بن خباب قال الثوري: عن عطاء: وقال شعبة: عن أبيه عن أبي هريرة مثله، وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن ابن طيار عن أبيه أنه كان يقرأها بعد العصر، وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس مثله، فقليل له: لا صلاة بعد العصر، فقال: بلى، لكن من كان في صلاة لم يقرأ منه فهو في صلاة.

(الطاسع والثلثون): من وسط النهار إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب من سلمة بن عقبة.

(الأربعون): من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب روله عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طلوس قوله: وهو قريب من الذي تقدم.

(الحادي والأربعون): آخر ساعة بعد العصر روله أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلمة عن جابر مرفوعاً وفي أوله: فإن النهار اثنتا عشرة ساعة ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان عن طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله: وفيه مناظرة لبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منظر الصلاة في صلاة، وروى ابن جريج عن طريق الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا الفصحة، ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن لبي هريرة عن كعب الأحبار قوله: وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة أنه سمع أبا سلمة يقول: حدثنا عبد الله بن عامر فكر مثله، وروى الزبيري وابن جرير عن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام مثله، وروى ابن أبي شيبة عن طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن لبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث وفيه: قال أبو سلمة فقلت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي ﷺ بل قال: النهار اثنتا عشرة ساعة، وإنما لقي آخر ساعة من النهار. وابن خزيمة عن طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال: قلت ورسول الله ﷺ جالس إذا لم يجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة، فقال رسول الله ﷺ: أو بعض ساعة، قلت: نعم أو بعض ساعة الحديث، وفيه: قلت أي ساعة؟ فذكره. وهذا يحتمل أن يكون القائل «قلت» عبد الله بن سلام فيكون مرفوعاً، ويحتمل أن يكون أبا سلمة فيكون مرفوعاً وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي ﷺ في الجواب.

(الثاني والأربعون): من حين يغيب نصف قرص الشمس، أو من حين تملئ الشمس للغروب إلى أن يتكامل غروبها ورواه الطبراني في الأوسط والدارقطني في العلل والبيهقي في الشعب وفضائل الأوقات من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت: حدثني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث، وفيه قلت للنبي ﷺ أي ساعة هي؟ قال: إذا تملئ نصف الشمس للغروب. فكانت فاطمة إذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاماً لها يقال له زيد ينظر لها الشمس فإذا أخبرها أنها تملئت للغروب أقبلت على الدعاء إلى أن تغيب، في إسناده اختلاف على زيد بن علي، وفي بعض رواه من لا يعرف حاله. وقد أخرج إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق سعيد بن راشد عن زيد بن علي عن فاطمة لم يذكر مرجانة وقال فيه: إذا تملئت الشمس للغروب وقال فيه: تقول لغلام يقال له أريد: اصعد على الطراب، فإذا تملئت الشمس للغروب فأخبرني، والباقي نحوه وفي آخره: ثم تصلي يعني المغرب.

فهلما جمع ما اتصل لي من الأقوال في ساعة الجمعة مع ذكر أفتها وبيان حلها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى ما ذهبوا به، وليست كلها متشابهة من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره. ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو خير مثوله، استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى «الحسن والحسين» في الأدعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال ما تقدم ثم قال ما نصه: والذي اعتقده أنها وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين، جمعاً بين الأحاديث التي صححت. كذا قاله ويغشش فيه أنه يفتر على الداعي حيثما الإحصاء لقراءة الإمام، فيتلأمل. قال الزين بن المنير: يحسن جمع الأقوال، وكان قد ذكر ما تقدم عشرة أقوال تبين لأين يطلق. قال: فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا يبينها، فيصادفها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان. وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب جميع الوقت الذي عين، بل للمنى أنها تكون في أثناء لقوله فيما مضى «يقبلها» وقوله: فوهي ساعة خفيفة. وفاللة ذكر الوقت

أفها تستقل فيه فيكون إبتدأه مظنتها إبتدأه الحظية مثلاً وانتهاهو انتهاء الصلاة. وكان كثيراً من القائلين عين ما اتفق له وقروها فيه من ساعة في أثناء وقت من الأوقات المذكورة، فهذا التفسير يقل الاشتراك جداً. ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم. قال لبيب الطبري: أصبح الأحاديث فيها حديث أبي موسى، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام اهـ وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهد دون توقيف، ولا يمارضهما حديث أبي سعيد في كونه ﷺ أنشأه بعد أن علمها لاحتفال أن يكونا سمعا ذلك منه قبل أن أنسى، أشار إلى ذلك البيهقي وغيره. وقد اختلف السلف في أبيهما أرجح، فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحد بن سلمة التيسابوري أن مسلماً قال: حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصح، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة. وقال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف فلا يلتزم إلى غيره. وقال النووي: هو الصحيح، بل الصواب. وجزم في الروضة بأنه الصواب، ووجهه أيضاً بكونه مرفوعاً صريحاً وفي أحد الصحيحين. وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام فحكى القرطبي عن أحد أنه قال: أكثر الأحاديث على ذلك. وقال ابن عبد البر: أنه أثبت شيء في هذا الباب. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتكلموا ساعة الجمعة ثم اختلفوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة. ووجه كثير من الأكمة أيضاً كأحد وإسحاق ومن المالكية الطبري، وحكى العلامة ابن رجب عن الزمكاني شيخ الشافعية في وقته كان يقرأه ويحكيه عن نص الشافعي. وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين بأن الترجيح بما في الصحيحين أو أحدهما إما هو حيث لا يكون ما انتقله الحفاظ، كحديث أبي موسى هذا فإنه أهل بالاتطاع والاضطراب: أما الانقطاع فلأن حرمة بن بكر لم يسمع من أبيه قاله أحد عن حاد بن خالد عن حرمة نفسه، وكذا قال سعيد بن أبي مرهم عن موسى بن سلمة عن حرمة وزاد: إنا هي كب كانت متنا. وقال علي بن الحسين: لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن حرمة إنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي، ولا يقال سلم يكتفي في المتن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا، لأننا نقول: وجود التصريح عن حرمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع. وأما اضطراب فقد رواه أبو إسحاق وأوصل الأحذب ومعاوية بن قررة وغيرهم عن أبي هريرة عن قوله، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو يردة كوفي فهم أعلم بحديثه بن بكر للنبي، وهم عدد وهو واحد. وأيضاً لم كان عند أبي يردة مرفوعاً لم يفت به يراه بخلاف المرفوع، ولهذا جزم الدارقطني بأن للوقوف هو الصواب، وسلك صاحب الحديث مسلكاً آخر فاختار أن ساعة الإجابة متحصرة في أحد الوقتين المذكورين، وإن أحدهما لا يمارض الآخر لاحتقال أن يكون دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر، وهذا يقول ابن عبد البر: الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين. وسبق لي نحو ذلك الإمام أحمد، وهو أولى في طريق الجمع. وقال ابن المنير في الحاشية: إذا علم أن فاتحة الإيهام لهذه الساعة وليلة القدر بعث الداعي على الإكثار من الصلاة والدعاء، ولو بين لا تكل الناس على ذلك وتركوا ما عداهما، فالجهد بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديقها. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم فضل يوم الجمعة لا اختصاصه بساعة الإجابة، في مسلم أنه غير يوم طلعت عليه الشمس. وفيه فضل الدعاء واستحباب الإكثار منه، واستدل به على بقاء الإجماع بعد النبي ﷺ وتعب بأن لا خلاف في بقاء الإجماع في الأحكام الشرعية لا في الأمور الرجوعية كوقت الساعة فهذا الاختلاف في إجماله، والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر وهو تحصيل الأفضلية يمكن الوصول إليه والعمل بمقتضاه باستيعاب اليوم أواليلة، فلم يبق في الحكم الشرعي إجمال والله أعلم. فإن قيل: ظاهر الحديث حصول الإجابة لكل داع بلا شرط المتقدم، مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصلي فيقدم بعض على بعض، وساعة الإجابة متعلقة بالوقت، فكيف يتفق مع الاختلاف؟ أجيب بإمكان أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بفعل كل مصلي، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة، ولعل هذا فاتلة جميل الوقت الممتد مظنة ما وإن كانت هي خفيفة، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الحظية أو الصلاة ونحو ذلك. والله أعلم.

٣٨- باب إِذَا نَفَرَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ يَتَّبِعْ بِجَاوِزَةٍ.

٩٣٦- حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ، عَنْ خُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمٍ

بن أبي الخضد قال: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَيَمَّنَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَأَقْبَضُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا يَبْقَى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْأَيَّةُ: ﴿وَإِذَا زَاوَا يَتَخَوَّاهُ أَوْ لَقُوا فَأَنفَضُوا إِلَيْهَا وَكُفُّوا

أَلْيَمًا﴾. [الجمعة: ١١]. [الطبري: ٢٠٥٨، ٢٠٦٤، ٤٨٩٩ أخرجه مسلم: ٨٦٣]

قوله: (باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة) (إخ) ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تنفد بهم الجمعة إلى غمامها ليس بشرط في صحتها، بل الشرط أن تبقى منهم بقية ما. ولم يتعرض البخاري لمعدن تقوم بهم الجمعة لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه، وجلة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولاً: أحدها: تصح من الواحد قلعه ابن حزم. الثاني: اثنا كالجماعة، وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن حي. الثالث: اثنا مع الإمام، عند أبي يوسف ومحمد. الرابع: ثلاثة معه، عند أبي حنيفة. الخامس: سبعة، عند عكرمة. السادس: تسعة، عند ربيعة. السابع: اثنا عشر عنه في رواية. الثامن: مثله غير الإمام عند إسحاق. التاسع: عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك. العاشر: ثلاثون كذلك. الحادي عشر: أربعون بالإمام عند الشافعي. الثاني عشر: غير الإمام عنه وبه قال صر بن عبد العزيز وطائفة. الثالث عشر: خمسون من أحد في رواية وحكي عن صر بن عبد العزيز. الرابع عشر: ثمانون حكاه للزري. الخامس عشر: جمع كثير بنير قيد. ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل، ويمكن أن يزداد العدد باختيار زيادة شرط كالذكورة والحرية والبلوغ والإقامة والاستيطان فيكمل بذلك عشرون قولاً.

قوله: (جائز في رواية الأصلي) «تامة».

قوله: (عن حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي وسدله هذا الحديث في الصحيحين عليه وقد رواه ثارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كما هنا وهي رواية أكثر أصحابه، وثارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع وإسرائيل عند ابن مردويه، وثارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند اللصفي في التفسير وعند مسلم، وكذا رواية هشيم عنه أيضاً.

قوله: (بينما نحن نصلي) في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في المستخرج «بينما نحن مع رسول الله ﷺ في الصلاة» وهذا ظاهر في أن انقضائهم وقع بعد دخولهم في الصلاة، لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس عن حصين «ورسول الله ﷺ يخطب» وله في رواية هشيم «بينما نحن نصلي» قائم زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه يخطب، ومثله لأبي عوانة من طريق عباد بن العوام، ولعبد بن حميد عن طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع وإسرائيل ومثله في حديث ابن عباس عند البزار، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره. فقل هذا قوله «نصلي» أي تنتظر الصلاة، وقوله: «في الصلاة» أي في الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قاربه، فهذا يجمع بين الروايتين، ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالأية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح، وكذا استدلل به كعب بن صبرة في صحيح مسلم، وحمل ابن الجوزي قوله: «يخطب قائماً» على أنه خبر آخر غير خبر كونهم كانوا معه في الصلاة فقال: التقدير صلياً مع رسول الله ﷺ، وكان يخطب قائماً الحديث، ولا ينبغي تكلفه.

قوله: (إذا أقبلت عير) بكسر الميملة هي الإبل التي تحمل التجارة طعاماً كانت أو غيره، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها. ونقل ابن عبد الحسني في جمعه أن البخاري لم يخرج قوله إذ أقبلت عير تحمل طعاماً وهو دخول منه، نعم سقط ذلك في التفسير وثبت هنا وفي أوائل البيوع وزاد فيه أنها أقبلت من الشام، ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين، ووقع عند الطبري من طريق السلي بن أبي مالك ومرة فرفعها أن الذي قدم بها من الشام حية بن خليفة الكلبي، ونحوه في حديث ابن عباس عند البزار، ولابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس «جاءت مير لعبد الرحمن بن عوف» وجمع بين هاتين الروايتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان حية السفي فيها أو كان مفارصاً. ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لويره الكلبي، ويجمع بأنه كان رفيع دحية.

قوله: (فانفضوا إليها) في رواية ابن فضال في البيوع «فانفض الناس» وهو موافق للفظ القرآن ودال على أن المراد بالانفضات الانصراف، وفيه رد على من حل الانفضات على ظاهره فقال: لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وطلعها، وإما يفهم منه انفضائهم بروجهم أو بقلوبهم، وأما هيئة الصلاة المجزئة فيأتي. ثم هو مبني على أن الانفضاض وقع في الصلاة، وقد ترجح فيما مضى إنه إما كان في الخطبة، فلو كان كما

قوله: (فانفضوا إليها) في رواية ابن فضال في البيوع «فانفض الناس» وهو موافق للفظ القرآن ودال على أن المراد بالانفضات الانصراف، وفيه رد على من حل الانفضات على ظاهره فقال: لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وطلعها، وإما يفهم منه انفضائهم بروجهم أو بقلوبهم، وأما هيئة الصلاة المجزئة فيأتي. ثم هو مبني على أن الانفضاض وقع في الصلاة، وقد ترجح فيما مضى إنه إما كان في الخطبة، فلو كان كما

مقامه عندهم. وسيأتي في الأطعمة من وجه آخر في آخر الحديث فوالله ما فيه شحم ولا وطه وفي رواية الكشيحي «فرقة» بفتح المعجمة وكسر الراء وبعد القاف هاء التانيث، والمراد أن السلق يفرق في المرة لشدة نضجه، وفي هذا الحديث جواز السلام على النسوة الأجانب، واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الخفيف، ويبان ما كان الصحابة عليه من الفتاعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضى الله عنهم.

قوله: (بهذا) أي بالحديث الذي قبله، وظاهره أن أبا غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتركا في رواية هذا الحديث عن أبي حازم، وزاد عبد العزيز الزيادة المذكورة وهي قوله: «ما كنا نقيل ولا تنفد» إلا بعد الجمعة وقد رواها أبو غسان مفردة كما في الباب الذي بعده، لكن ليس فيه ذكر الغداء، وبين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في باب تسليم الرجال على النساء من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى. واستدل بهذا الحديث لأحد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن أبي شيبة «باب من كان يقول الجمعة أول النهار» وأورد فيه حديث سهل هذا وحديث أنس الذي بعده وعن ابن عمر مثله وعن عمر وعثمان وسعد وابن مسعود مثله من قولهم، وتغيب بأنه لا دلالة على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال، بل فيه أنهم كانوا يشتغلون عن الغداء والقائلة بالتهويل للجمعة ثم بالصلاة، ثم ينصرفون فينتفكون ذلك. بل ادعى الزين بن المنير أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فأخير الصحابي أنهم كانوا يشتغلون بالتهويل للجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة.

٤١ - باب القائلة بعد الجمعة

٩٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُفَّةٍ الشَّيْبِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفُزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كُنَّا نَكُونُ إِلَى الْجُمُعَةِ، ثُمَّ نَقِيلُ. [راجع: ٩٠٥]

٩٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَكُونُ الْقَائِلَةَ. [راجع: ٩٣٨، أخرجه مسلم: ٨٥٩ بقطعة لم ترد في هذه الطريق]

قوله: (باب القائلة بعد الجمعة) أورد فيه حديث أنس، وقد تقدم في باب وقت الجمعة وحديث سهل وقد تقدم في الباب الذي قبله والله الموفق. (حاشية): اشتمل كتاب الجمعة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثاً الموصول منها أربعة وستون حديثاً، والمعلق والمتابعة خمسة عشر حديثاً، المكسر منها فيها وفيها ماضى ستة وثلاثون حديثاً، والخامس ثلاثة وأربعون حديثاً كلها موصولة، واتفق مسلم على تخريجها إلا حديث سلمان في الاختصال والدمن والطيب، وحديث عمر وامرأة عمر في النهي عن منع النساء المساجد، وحديث أنس في صلاة الجمعة حين غيل الشمس، وحديثه في القائلة بعدها وحديثه «كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة» وحديث أبي عيسى «من أغبرت قدامه» وحديث السائب بن يزيد في الشتاء يوم الجمعة، وحديث أنس في البلع، وحديث عمرو بن تغلب «إني أكل أقواماً» وحديث ابن عباس في الوصية بالانصات، وحديث سهل بن سعد الأخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة. وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثراً.



١٢ - كتاب صلاة الخوف

١ - باب صلاة الخوف

وقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الْيَهُودُ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا. وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَأَقَاطَةً مِنْهُمْ مَعَكُ وَلِئَاخِلُوا أَمَلِيحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَلُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ زُرَّائِكُمْ وَلَقَاتَ طَائِفَةً أُخْرَى لَمْ يُعْمَلُوا لِقَائِهِمْ مَعَكُمْ وَلِئَاخِلُوا جِلْزَهُمْ وَأَمَلِيحَتَهُمْ وَذُ الْيَهُودُ كَفَرُوا لَوْ تَقَفُّلُونَ عَنْ أَمَلِيحَتِهِمْ وَأَمَلِيحَتِهِمْ فَيَقُولُونَ عَلَيْكُمْ مِثْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ إِذَى مِنْ فَعَرٍ أَنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَعْمَلُوا أَمَلِيحَتَكُمْ وَغَلُوا جِلْزَكُمْ إِنْ اللَّهُ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُبِينًا. [النساء: ١٠١-١٠٢]

٩٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُثَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ: هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فَأَوَّارْنَا الْعَدُوَّ، فَصَافَقْنَا لَهُمْ، فَدَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي لَنَا، فَكُنَّا طَائِفَةً مَعَهُ نَصَلِّيُ وَأَقَمْتُ طَائِفَةً عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَعَةٍ وَسَجْدَةٍ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تَصَلِّ، فَصَافَقُوا فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رَفْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَدَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَفَعَ لِنَفْسِهِ رَفْعَةً وَسَجْدَةً سَجْدَتَيْنِ. [الطبر: ٩٤٣، ٤١٣٢، ٤١٣٣، ٤٥٣٥، أخرجه مسلم: ٨٢٩]

قوله: (أبواب صلاة الخوف) ثبت لفظ أبواب للمستعني وأبى الوقت، وفي رواية الأصلي وكرة «باب» بالأفراد، وسقط للباقي.

قوله: (وقول الله عز وجل ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾) ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله: «مبيناً» [النساء: ١٠١، ١٠٢]. في رواية كريمة، واقتصر في رواية الأصلي على ما هنا وقال: «ثم قال: ﴿عَلِيًّا مُبِينًا﴾. وأما أبو ذر فساق الأولى بشامها ومن الثانية إلى قوله: «معك» ثم قال إلى قوله «عليلاً مبيناً» قال الزين بن المنير: ذكر صلاة الخوف أثر صلاة الجمعة لهما من جملة الحسن، لكن خرج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات، ولما كان خروج الجمعة أشرف قدمه تلو الصلوات الخمس، وحقه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة لاسيما عند شدة الخوف، وساق الآيتين في هذه الترجمة مشيراً إلى أن خروج صلاة الخوف من هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولاً وبالسنّة فصلاً. انتهى ملخصاً. ولما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية القصر في صلاة الخوف وعلى كيفية سابقهما معاً وأثر تخريج حديث ابن عمر لقوله شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالأية.

ومعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ﴾ أي سافرت، ومفهومه أن القصر يختص بالسفر وهو كذلك.

وأما قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ فمفهومه اختصاص القصر بالخوف أيضاً، وقد سأل يحيى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» أخرجه مسلم، ثبت القصر في الأمن ببيان السنة، واختلف في صلاة الخوف في الحضرم فمعه ابن الماجشون أخذوا بالمفهوم أيضاً وأجازوه بالقرن.

وأما قوله: ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ﴾ فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عليه، وحكي عن المزني صاحب الشافعي، واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي ﷺ ويقولون: «صلوا كما رأيتموني أصلي» فعموم متطوعة مقدم على ذلك المفهوم. وقال ابن العربي وغيره: شرط كونه ﷺ فيه إما ورد لبيان الحكم لا لوجوه، والتقدير بين لهم بفعلك لكونه أوضح من القول. ثم إن الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم. وقال الزين بن المنير: الشرط إذا خرج فخرج التعليل لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ وقال الطحاوي: كان أبو يوسف قد قال مرة: لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ وزعم أن الناس إنما صلوا معه لفضل الصلاة معه ﷺ قال: وهذا القول عتفا ليس بشيء، وقد كان محمد بن شعاع يعيبه ويقول: إن الصلاة خلف النبي ﷺ وإن كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعاً إلا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى. وسيأتي سبب النزول ويبان أول صلاة صليت

في الخوف في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن الزهري سأله القائل هو شبيب والمسؤول هو الزهري وهو القائل «خبرني سالم أي ابن عبد الله بن عمر، ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سأله فأنبت قال: فلما أتاه حذف خطأ على العادة وهو محتمل، ويكون حذف فاعل قال: لا أن الزهري هو الذي قاله، ولجسه حذفها وتكون الجملة حالية أي أخبرني الزهري حال سؤالي إياه، وقد رواه السنائي من طريق بقية عن شبيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه، وأخرجه السراج عن محمد بن يحيى عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فزاد فيه ولفظه «سأله هل صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف أم لا وكيف صلاحاً إن كان صلاحاً؟ وفي أي مغازيه كان ذلك؟» فأجاب بيان المسؤول عنه وهو صلاة الخوف.

قوله: (غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل مجده) بكرة القاف وفتح الموحدة أي جبهة مجده، ومجده كل ما ارتفع من بلاد العرب، وسيأتي بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي.

قوله: (فوازيما) بالزاي أي قبلها، قال صاحب الصحاح: يقال أزييت، يعني بهجرة عددة لأبالوار. والذي يظهر أن أصله المزة قلبت ولوا.

قوله: (فصافناهم) في رواية المستطلي والسرخسي «فصافناهم» وقوله: (فصلى لنا) أي لأجلنا أو بنا.

قوله: (ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل) أي قدما في مكانهم، وصرح به في رواية بقية المذكورة، والمالك في اللوطا عن نافع عن ابن عمر أنهم استأثروا مكان الذين لم يصلوا ولا يصلونهم وسيأتي عند المصنف في التفسير.

قوله: (وركعة وسجد مسجدين) زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري «مثل نصف صلاة الصبح» وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح، فعلى هذا فهي رابعة، وسيأتي في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر، وفيه دليل على أن الركعة المقضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافاً لمن أجاز للثانية ترك القراءة.

قوله: (فقام كل واحد منهم فركع لنفسه) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أقروا لأنفسهم في حالة واحدة، ويمتثل أنهم أقروا على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى ولا يستلزم تخصيص الحراسة المطلوبة، والفراد الإمام وحده. ويرجع ما رواه ابن خلدون من حديث ابن مسعود ولفظه «ثم سلم قام هؤلاء أي الطائفة الثانية فقضوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا، ثم ذهبوا وركع أورثك أي مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا» وأظهره أن الطائفة الثانية والست بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها، ووقع في الرافعي تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأنكروا ركعة، ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأنكروا، ولم تنف على ذلك في شيء من الطرق، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشبه والأوزاعي، وهي الموافقة لحديث سهل بن أبي حنيفة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد، لكن لا بد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة بها في ذلك، والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأن الجماعة مطلقة، لكن قال الشافعي: أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجميع بقوله: «اسلمتم» ذكره النووي في شرح مسلم وغيره، واستدل به على عظم أمر الجماعة، بل على ترجيح القول بوجوبها لارتكاب أمور كثيرة لا تنظر في غيرها، ولو صلى كل امرئ مفرداً لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة، ورجع ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه، وعن أحمد قال: ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة الأثمي في المغازي، وكذا رجحه الشافعي، ولم يمتز إسحاق شيئاً على شيء، وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه، وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد تاسماً، وقال ابن حزم: صح فيها أربعة عشر وجهاً، وبينها في جزء مفرد. وقال ابن العربي في «القبس»: جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر رواية مختلفة، ولم يبينها. وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً، وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي

وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً، لكن يمكن أن تتلخص. قال صاحب الهدى: أصولها ست صفات، ويلحقها بعضهم أكثر، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي ﷺ، وإنما هو من اختلاف الرواة له وهذا هو المعتد، وأليه أشار شيخنا بقوله: يمكن تلخيصها. وحكى ابن القصار للملكي أن النبي ﷺ صلاحاً عشر مرات، وقال ابن العربي: صلاحاً لربما وعشرين مرة، وقال الخطابي: صلاحاً النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأسوط للصلاة والأبلغ للحراسة، فهي على اختلاف صورها متفقة للمعنى له وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يحتمل هذا الشرح بسطها والله المستعان.

٢- باب صلاة الخوف رجالاً وركباً، وأجل قائم

٩٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرْظِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: نَحْنُ مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ إِذَا اخْطَلُوا قِيَامًا.

وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيَصَلُّوا قِيَامًا وَرُكْبَانًا». [رواجع: ٩٤٢. أخرجه مسلم: ٨٢٩ مطولاً]

قوله: (باب صلاة الخوف رجالاً وركباً) قيل: مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن التزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها، بل تصلى على أي وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية.

قوله: (رواجل) قائم يريد أن قوله رجالاً جمع راجل والمراد به هنا القائم، ويطلق على اللائي أيضاً وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى: «يأتوك رجالاً» [الحج: ١٢٧]. أي مشاة، وفي تفسير الطبري بسند صحيح عن مجاهد «فإن غشم فرجاً أو ركباً» [البقرة: ١٢٣] إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائماً أو ركباً.

قوله: (عن نافع عن ابن عمر نحواً من قول مجاهد إذا اختلطوا قِيَامًا، وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قِيَامًا وركباً».) هكذا أورده البخاري مختصراً وأحال على قول مجاهد، ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتبه، فاشكل الأمر فيه قال الكرماني: معناه أن نافعاً روى عن ابن عمر نحواً مما روى مجاهد عن ابن عمر، للسوي المشترك بينهما هو ما إذا اختلطوا قِيَامًا، وزيادة نافع على مجاهد قوله: «وإن كانوا أكثر من ذلك إلخ» قال: ومفهوم كلام ابن بطلان أن ابن عمر قال مثل قول مجاهد، وأن قولنا مثلاً في الصورتين، أي في الاختلاط وفي الأكثرية، وأن الذي زاد هو ابن عمر لا نافع له وما نسب لابن بطلان بين في كلامه إلا التلوية في الأكثرية فهي خاصة بابن عمر، وكلام ابن بطلان هو الصواب وإن كان لم يذكر دليله. والحاصل أنهما حديثان: مرفوع وموقوف، فالرفوع من رواية ابن عمر وقد يروى كله أو بعضه موقوفاً عليه أيضاً، والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره، ولم أخرف من ابن وقع للكرماني أن مجاهداً روى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك في شيء من الطرق، وقد رواه الطبري عن سعيد بن يحيى شيخ البخاري فيه بإسناده المذكور عن ابن عمر قال: «إذا اختلطوا» يعني في القتال «فإنما هو الذكر وإشارة الرأس» قال ابن عمر: قال النبي ﷺ: «فإن كانوا أكثر من ذلك فيصلون قِيَامًا وركباً» هكذا اقتصر على حديث ابن عمر، وأخرجه الإسماعيلي عن الميثم بن خلف عن سعيد المذكور مثل ما ساقه البخاري سواء، وزاد بعد قوله: «اختلطوا» فإنما هو الذكر وإشارة الرأس» له وبتين من هذا أن قوله في البخاري «قِيَامًا» الأولى تصحيف من قوله: «فإنما» وقد ساقه الإسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد وبين فيها الواسطة بين ابن جريج وبينه، فأخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير عن مجاهد قال: «إذا اختلطوا فإنما هو الإشارة بالرأس» قال ابن جريج: «حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بمثل قول مجاهد إذا اختلطوا فإنما هو الذكر وإشارة الرأس». وزاد عن النبي ﷺ: «فإن تكروا فليصلوا ركباً أو قِيَامًا على أقدامهم» تبين من هذا سبب التفسير بقوله: «فصل قول مجاهد» لأن بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مفارقة، وتبين أيضاً أن مجاهداً إنما قاله به لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم. وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو سياق الزهري عن سالم وقال في آخره: «قال ابن عمر: فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل ركباً أو قائماً يومئذ إمام، ورواه ابن المنذر من طريق داود بن عبد الرحمن عن

(الطائفة): لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب، وقد أجموا على أنه لا يدخلها قصر، واختلفوا هل الأولى أن يصلي بالأولى تسنن والثانية واحدة أو العكس.

٤- باب الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاصَظَةِ الْحُصُونِ وَلِقَاءِ الْعَدُوِّ

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ كَانَ تَهَيُّا فَفَتْحٌ، وَلَمْ يَقْبَلُوا عَلَى الصَّلَاةِ، صَلُّوا إِقْبَاءً كُلُّ أَمْرٍ لِقَابِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا عَلَى الْإِقْبَاءِ أَخْرَجُوا الصَّلَاةَ، حَتَّى يَنْكَشِفَ الْقِتَالُ أَوْ يَأْمَنُوا، فَيَصَلُّوا رُكْعَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا صَلُّوا رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا لَا يَخْرُسُ الْكَبِيرُ وَلَا يَخْرُجُهَا حَتَّى يَأْمَنُوا.

وَبِهِ لَالٌ مَكْحُولٌ.

وَقَالَ أَنَسٌ: حَضَرْتُ عِنْدَ مُنَاصَظَةِ جَنْبِ تُسْتَرٍ عِنْدَ إِصَاةِ الْعَجْرِ، وَاشْتَدَّ اضْطِعَالُ الْقِتَالِ، فَلَمْ يَقْبَلُوا عَلَى الصَّلَاةِ، فَلَمْ نَصَلْ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَعَلَّيْنَاهَا وَتَحَنَّنَ مَعَ أَبِي مُوسَى فَفُتِحَ لَنَا.

وَقَالَ أَنَسٌ: وَمَا يَسْرُنِي بِذَلِكَ الصَّلَاةِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

٩٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ يَحْيَى

بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ غَزْرٌ يَوْمَ الْحَنْدَقِ، فَجَعَلَ نَسْبُ كُنَّارَ قُرَيْشٍ وَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا صَلَّيْتُ الْقَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيْبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنَا وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا بَعْدَ». قَالَ: فَزَلَّ إِلَى بَطْحَانَ، قَوْمًا وَصَلَّى الْقَصْرَ بَعْدَ مَا غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَهَا. [راجع: ٥٩٦. أخرجه مسلم: ٦٣١]

قوله: (باب الصلاة عند مناصرة الحصون) أي عند إمكان فتحها، وغلبة الظن على القدرة على ذلك.

قوله: (ولقاء العدو) وهو من عطف الأعم على الأخص، قال الزين بن المنير: كان المصنف خصص هذه الصورة لا اجتماع الرجاء والخوف في تلك الحالة، فإن الخوف يقتضي في مشروعية صلاة الخوف والرجاء حصول الظفر يقتضي اختصار التأخير لأجل استكمال مصلحة الفتح، فلهذا خالف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرها عند من قال به.

قوله: (وقال الأوزاعي إلخ) كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير.

قوله: (إن كان تهيأ الفتح) أي تمكن، وفي رواية القاسبي «إن كان بها الفتح» بوحدة وهاء الضمير وهو تصحيح.

قوله: (فإن لم يقبلوا على الإجماع) قيل: فيه إشكال لأن المعجز عن الإجماع لا يتعدى مع حصول العقل، إلا أن تقع دهشة فيعزب استحضاره ذلك، وتغيب. قال ابن رشد: من باشر الحرب واشتغال القلب والجوارح إذا اشتغلت عرف كيف يتعدى الإجماع، وأشار ابن بطال إلى أن عدم القدرة على ذلك يتصور بالمعجز عن الوضوء أو التيمم للاشتغال بالقتال، ويحتمل أن الأوزاعي كان يرى استحباب القبلة شرطاً في الإجماع فيتصور المعجز عن الإجماع إليها حينئذ.

قوله: (ولا يجوزهم التكبير) فيه إشارة إلى خلاف من قال يجوز كالثوري، وروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء وسعيد بن جبير وأبي البخري في آخرين قالوا: «إذا تلقى الزحان وحضرت الصلاة قفلوا: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، تلك صلاتهم بلا إعادة» وعن مجاهد والحكم: إذا كان عند الطراد والمسابقة يجوز أن تكون صلاة الرجل تكبيراً، فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأه أين كان وجهه. وقال إسحاق بن راهويه: يجوز عند المسابقة ركعة واحدة يومها إجماع، فإن لم يقبل فسجدة، فإن لم يقبل فثلاثة.

قوله: (وهو لال مكحول) قال الكرماني: يحتمل أن يكون بقية من كلام الأوزاعي، ويحتمل أن يكون من تعليق البخاري انتهى. وقد وصله عبد بن حيد في تفسيره عنه من غير طريق الأوزاعي بلفظ «إذا لم يقدر القوم على أن يصلوا على الأرض

موسى بن عقبة موقوفاً كله لكن قال في آخره: «وأخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي ﷺ فأنقض ذلك رفعه كله. وروى مالك في الموطأ عن نافع كذلك لكن قال في آخره: «قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ» وزاد في آخره «مستغلي القبلة أو غير مستغليها». وقد أخرجه المصنف من هذا الوجه في تفسير سورة البقرة، ورواه عبيد الله بن عمر من نافع عن ابن عمر مرفوعاً كله بغير شك أخرجه ابن ماجه ولفظه «قال رسول الله ﷺ في صلاة الخوف: أن يكون الإمام يصلي بطائفة فذكر نحو سياق سالم عن أبيه وقال في آخره: «فإن كان خوف أشد من ذلك فرجلاً وربكاً» وإسناده جيد. والحاصل إنه اختلف في قوله: «فإن كان خوف أشد من ذلك» هل هو مرفوع أو موقوف على ابن عمر، والراجح رفعه. والله أعلم.

قوله: (وإن كانوا أكثر من ذلك) أي إن كان العدو والمعنى أن الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثر فعين من الانقسام لذلك جازت الصلاة حيث يشاء حسب الإمكان، وجاز ترك مراعاة ما لا يقدر عليه من الأركان، فيقتل عن القيام إلى الركوع، وعن الركوع والسجود إلى الإجماع إلى غير ذلك، وبهذا قال الجمهور، ولكن قال المالكية: لا يصحون ذلك حتى يغشى فوات الوقت، وسيأتي مذهب الأوزاعي في ذلك بعد باب.

(تسببه): ابن جريج سمع الكثير من نافع، وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة ففي هذا التقية لم قال إنه أثبت الناس في نافع، ولا بن جريج فيه إسناد آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن سالم بن أبيه.

٣- باب يخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

٩٤٤- حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجِيهِ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَكَبَّرُوا وَكَبَّرُوا مَعَهُ، وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنْهُمْ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ، فَقَامَ الْبَلَاءُ سَجَدُوا وَخَرَسُوا إِغْوَاءَهُمْ، وَآتَتْ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنْ يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

قوله: (باب يخرس بعضهم بعضاً في الخوف) قال ابن بطال: عمل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفرقون والحالة هذه، بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر. وقال الطحاوي: ليس هذا بخلاف القرآن لجواز أن يكون قوله تعالى: «وَأَن تَلْقُوا طَائِفَةً أُخْرَى» [النساء: ١٠٢] إذا كان العدو في غير القبلة، وذلك ببيانته ﷺ. ثم بين كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة والله أعلم.

قوله: (عن الزبدي) في رواية الإسماعيلي «حدثنا الزبدي» ولم أره من حديثه إلا من رواية حماد بن حرب عنه، ووافقه عليه التمام بن راشد عن الزهري أخرجه الزبار وقال: لا نعلم ما رواه عن الزهري إلا التمام، ولا عنه إلا وهيب يعني ابن خالد له ورواية الزبدي ترد عليه.

قوله: (وركع لاس منهم) زاد الكشيبي «معه».

قوله: (ثم قام للثانية فقام اللهم سجدوا معه) في رواية النسائي والإسماعيلي ثم قام إلى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه.

قوله: (فركعوا وسجدوا) في روايتهما أيضاً فركعوا مع النبي ﷺ.

قوله: (في صلاة) زاد الإسماعيلي «يكبرونه» ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكلوا الركعة الثانية أم لا، وقد رواه النسائي من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره «ولم يقضوا» وهذا كالصريح في اقتصارهم على ركعة ركعة. وفي الباب عن حنيفة وعن زيد بن ثابت عند أبي داود والنسائي وابن حبان، وعن جابر عند النسائي، ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة» وبالاقتصار في الخوف على ركعة واحدة: يقول إسحاق والثوري ومن تبعهما، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين، ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف، وسيأتي عن بعضهم في شدة الخوف أسهل من ذلك. وقال الجمهور: قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد، وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركعة مع الإمام، وليس فيه شيء الثانية، وقالوا: يحتمل أن يكون قوله في الحديث السابق «لم يقضوا» أي لم يبدوا الصلاة بعد الأمن والله أعلم.

صلوا على ظهر الدواب ركعتين، فإن لم يقدروا فركعة وسجدة، فإن لم يقدروا أخرى الصلاة حتى يأتوا فيصلوا بالأرض.

(تبيح): ذكر ابن رشد أن سياق البخاري لكلام الأوزاعي مشوش، وذلك أنه جعل الإيماء مشروطاً بتعلم القدرة، والتأخير مشروطاً بتعلم الإيماء، وجعل غاية التأخير اكتشاف القتال. ثم قال: «أو يأتوا فيصلوا ركعتين» فجعل الأمن قسم اكتشاف يحصل الأمن فكيف يكون قسمه؟ وأجاب الكرماني عن هذا بأن الاكتشاف قد يحصل ولا يحصل الأمن خوف المواجهة كما أن الأمن يحصل بزيادة القوة واتصال اللد بغير اكتشاف، فعلى هذا فالأمن قسم الاكتشاف لهما حصل اقتضى صلاة ركعتين. وأما قوله: «فإن لم يقدروا فركعة» فمعناه على صلاة ركعتين بالفعل أو بالإيماء فراحسته وهذا يؤخذ من كلامه الأول قال: «فإن لم يقدروا عليها انصروا أي حتى يحصل الأمن التام. والله أعلم».

قوله: (وقال انس) وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق تكاد عنه، وذكره خليفة في تاريخه، وعمر بن شبة في «أخبار البصرة» من وجهين آخرين عن تكاد، ونظ عمر اسئل تكاد عن الصلاة إذا حضر القتال قال: حدثني انس بن مالك أنهم فتحوا نستر وهو يومئذ على مقعدة الناس وعبد الله بن قيس يعني أبا موسى الأشعري أميرهم. قوله: (مسئ) بضم المنة الفوقية وسكون المهملة وضع لثثة أيضاً بلد معروف من بلاد الأموار، وذكر خليفة أن فتحها كان في سنة عشرين في خلافة عمر، وسيأتي الإشارة إلى كنيته في أواخر المجاهد إن شاء الله تعالى.

قوله: (اضع القتال) بالعين المهملة.

قوله: (فلم يقدروا على الصلاة) يحتمل أن يكون للمعز عن التزول، ويحتمل أن يكون للمعز عن الإيماء أيضاً، فيوافق ما تقدم عن الأوزاعي، وجزم الأصيلي بأن سببه أنهم لم يقدروا على الوقوف، سيلاً من شدة القتال.

قوله: (إلا بعد الارتفاع النهار) في رواية عمر بن شبة حتى تنصف النهار.

قوله: (ما يسرني بهلك الصلاة) أي بدل تلك الصلاة، وفي رواية الكشميهني «من تلك الصلاة».

قوله: (الدنيا وما فيها) في رواية خليفة الدنيا كلها، والذي يتبادر إلى الذهن من هذا أن مراده الاختيار بما وقع، فالراد بالصلاة على هذا هي المقضية التي وقعت، ووجه اغتياب كونهم لم يشتغلوا من العبادة إلا بمبادأة أهم منها عنهم، ثم تتركوا ما فاتهم منها فقصوه، وهو كقول أبي بكر الصديق «لو طلعت من لحننا غافلين» وقيل: مراد انس الأسف على التفتت الذي وقع لهم، والمراد بالصلاة على هذه الفتاة ومعناه: لو كانت في وقتها كانت أحب إلي فإله أعلم، وعن جزم بهذا الزمن من الشرح قال: إشار انس الصلاة على الدنيا وما فيها بشر بمخالفته لأي موسى في اجتباؤه للذكور، وأن أساً كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح، وقوله هذا موافق لحديث «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» انتهى. وكأنه أراد المواجهة في اللفظ، وإلا قصة انس في المقروضة والحديث في النافلة، ويحسد فيما ذكره عن انس من مخالفة اجتباؤه لموسى أنه لو كان كذلك لصلّى انس وحده ولو بالإيماء، لكنه وافق أبا موسى ومن معه فكيف يمد خلفاً؟ والله أعلم.

قوله: (حدثنا يحيى حدثنا وكيع) كنا في معظم الروايات، ووقع في رواية أبي زر في نسخة «يحيى بن موسى» وفي أخرى «يحيى بن جعفر» وهذا للتمسك، وهي نسخة صحيحة بعلامة المستملي، وفي بعض النسخ «يحيى بن موسى بن جعفر» وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة فجع بينهما بعض من نسخ الكتاب، واسم جد يحيى بن موسى عبد ربه بن سالم وهو الملقب بخت يفتح للمجعة بعدما مثاة فراقية ثقيلة، واسم جد يحيى بن جعفر أمين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع.

قوله: (عن جابر) تقدم الكلام على حديثه في أواخر المواقيت، ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الحندق هل كان نسياناً أو عمداً، وعلى الثاني هل كان للشغل بالقتال أو لتعدد الطهارة أو قبل نزول آية الخوف؟ وإلى الأول وهو الشغل جنح البخاري في هذا الموضع ونزل عليه الآثار التي ترجم لها بالشروط المذكورة، ولا يرد ما تقدم من ترجيح كون آية الخوف نزلت قبل الحندق لأن وجهه أنه أتى على ذلك، وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لأن التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة مطلقاً، وإلى الثاني جنح المالكية والمخالفة لأن الصلاة لا تبطل عنهم بالشغل الكثير في الحرب إذا احتيج إليه،

٥- باب صلاة الطالب والمطلوب، رايًا وإيماء

وقال الوليد: ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة، قال: كذلك الأمر عندنا إذا تخوف القوت. وأصح الوليد بقول النبي ﷺ: «لا يمتلئ أحد العصر إلا بي يبي قرطبة».

٩٤٦- حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال: حدثنا جويبر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «تأتمنا رجع من الأحزاب:» «لا يمتلئ أحد العصر إلا بي يبي قرطبة». فأدرك بعضهم العصر في الطريق، قال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يؤذ منا ذلك، فذكر النبي ﷺ: «فلم يمتلئ أحد العصر إلا بي يبي قرطبة».

(الطهر)

قوله: (باب صلاة الطالب والمطلوب رايًا وإيماء) كذا للأكثر، وفي رواية الحموي من الطريقين إليه «وقامه» قال ابن المنذر: كل من احتفظ عنه من أهل العلم يقول: إن المطلوب يصلي على دابته يومئذ إيماء، وإن كان طالباً نزل فصلى على الأرض، قال الشافعي: إلا أن يتصلع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك. وعرف بهذا أن الطالب فيه التفضل بخلاف المطلوب، ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب لقتضيه لها، وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفته العدو. وما نقله ابن المنذر متعب بكلام الأوزاعي، فإنه يذهب بخوف القوت ولم يستن طالباً من مطلوب، وبه قال ابن حبيب من المالكية، وذكر أبو إسحاق الفزاري في «كتاب السير» له عن الأوزاعي قال: إذا خاف الطالبون إن نزلوا بالأرض فورت العدو صلوا حيث وجها على كل حال، لأن الحديث جاء «إن النصر لا يوقع ما دام الطلب».

قوله: (وقال الوليد) كنا ذكره في «كتاب السير» ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال: قال شرحبيل بن السمط لأصحابه: لا تصلوا الصبح إلا على ظهر، فنزل الأشتر يعني التخيي فصلى على الأرض، فقال شرحبيل مخالفاً خالف الله به وأخرجه ابن أبي شيبة. من طريق رجاء بن حيرة قال: «كان ثابت بن السمط في خوف، فحضرت الصلاة فصلوا ركبنا، فنزل الأشتر يعني التخيي فقال: مخالفاً خولف به فعمل ثابتاً كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه، وشرحبيل المذكور بضم المعجمة وضع الراد وسكون الحاء المهملة بعد ما موحدة مكسورة ثم ياء تخانية مساكنة كندى هو الذي انتح حصن ثم لم يبرنها، وقد اختطف في صبحته، وليس له في البخاري غير هذا الموضع.

قوله: (إذا تخوف القوت) زاد المستملي في الوقت.

قوله: (واصح الوليد) معناه أن الوليد قرى مذبح الأوزاعي في مسألة الطالب بهذه القصة، قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبنا لكان بيناً في الاستدلال، فإن لم يوجد ذلك فذكر ما حاصله أن وجه الاستدلال يكون بقياس فكما سأل أولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها فيقتضى كذلك يسوغ للطالب ترك إتمام الأركان والاتصال بالإيماء. قال ابن المنذر: والأين عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستبجال للمأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلاً كما جرى لبعضهم، أو الصلاة على الدواب كما وقع للأخيرين، لأن التزول يتاني مقصود الحد في الوصول، فالأولون بنوا على أن التزول معصية لمعارضته للأمر الخاص بالإسراع وكان تأخيرهم لها لوجود المارضا، والآخرين جمعوا بين دليلي وجوب الإسراع ووجوب الصلاة في وقتها فصلوا ركبنا، فلو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضاداً للأمر بالإسراع، وهو لا يظن بهم ما فيه من المخالفة انتهى. وهذا الذي حاوله ابن المنذر قد أشار إليه ابن بطال بقوله: لو وجد في بعض طرق الحديث الخ، فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال. وأما قوله: لا يظن بهم المخالفة، فمعترض بانه لا يقال لا يظن بهم المخالفة



١٣- كتاب العيدين

١- باب في العيدين والتجمل فيه

٩٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ عُمَرُ جَنَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تَبَاغَ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا فَاتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَغْ هَلِيبُ تَجَمَّلُ بِهَا لِلْمَيْدِ وَالْوُفُودِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَلِيبُ لِبَاسٍ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ». قُلْتُ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُلَبَسَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجَنَّةٍ دِيصَاجٍ، فَأَتَى بِهَا عُمَرُ، فَاتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّمَا هَلِيبُ لِبَاسٍ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ». وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَلِيبِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَهَيْئَا، أَوْ تَعْيِبِي بِهَا حَاجَتَكَ». [رواجع: ٨٨٦. أخرجه مسلم: ٢٠٩٨]

قوله: (باب في العيدين والتجمل فيه) كذا في رواية أبي علي بن شيبة، ونحوه لابن حاكم، وسقطت البسملة لأي ذكر، وله في رواية المستملي «أبواب» بدل «كتاب». واقتصر في رواية الأصيلي والباقيين على قوله: «باب الخ» والضمير في «فيه» راجع إلى جنس العيد، وفي رواية الكشيبي «فيهما».

قوله: (وأخذ عمر جنة من إسترىق تباع في السوق، فأخذها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا للأكثر بهزئة وخاء، وقال مجتمعتين في الموضعين، وفي بعض النسخ «وجد» بواو وجيم في الأول وهو أوجه، وكذا أخرجه الإسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي اليمان شيخ البخاري فيه. ووجه الكرماني الأول بأنه أراد ما زوم الأخذ وهو الشراء وفيه نظر لأنه لم يقع منه ذلك، فلهذا أراد السوم.

قوله: (ابتاع هذه تجمل بها) كذا للأكثر بصيغة الأمر مجزوماً وكذا جوابه. ووقع في رواية أبي خر عن المستملي والسرخسي «ابتاع هذه تجمل» وضبط في نسخ معتمدة بهزئة استفهام ممدودة ومقصورة وضبط لا تميل على أن أصله تجمل فحذفت إحدى التاميين كان عمر استأذن أن يتاعها ليتجمل بها التي ﷺ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشبع تشمة التاء فظلت ألفاً. وقال الكرماني قوله: «هذه» إشارة إلى نوع الجبة، كذا قال، والذي يظهر إشارة إلى عيناها ويلاحظ بها جنسها، وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيها الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره ﷺ على أصل التجمل، وإنما زجره عن الجبة لكونها كانت حروياً.

قوله: (وللعيد والوفود) تقدم في كتاب الجمعة بلفظ «للجمعة» بدل للعيد وهي رواية نافع وهذه رواية سالم، وكلاهما صحيح. وكان ابن عمر ذكرهما معاً فاقصر كل راي على أحدهما.

قوله: (يهيئها وتعيب بها حاجتك) في رواية الكشيبي «أو تعيب» ومعنى الأول وتعيب بشئها، والثاني يجتمل أن «أو» بمعنى الواو فهو كالأول أو التخصيص، والمراد القاطية أو أهم من ذلك والله أعلم. وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

(فائدة): روى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين.

بتغير هيئة الصلاة بغير توقيف، والأولى في هذا ما قاله ابن الرباط وواقفه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية، لأن الذين أخرخوا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعفوا مع كونهم فوتوا الوقت، صلاة من لا يفوت الوقت بالإيمان أو كيف ما يمكن أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها. والله أعلم.

قوله: (حدثنا جويرية) هو بالجيم تصغير جارية، وهو عم عبد الله الراوي عنه.

قوله: (لا يصلين أحد العصر) في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري في هذا الحديث «الظهر» وسيأتي بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازي مع بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

(فائدة): أخرج أبو داود في صلاة الطلاب حديث عبد الله بن أنيس إذ بعثه النبي ﷺ إلى سفيان الحلبي قال: فقرأته وحضرت العصر فخشيت فوتها فانطلقت أمشي وأنا أصلي أومئ إيماء وإسناده حسن.

٦- باب التكبير والفلس بالصبح، والصلاة عند الإغارة والحرب

٩٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَأَبِي الثَّيَّانِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ بِفُلَسٍّ، ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِيتَ خَيْرٌ، إِنْ إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَزِّلِينَ». فَهَرَجُوا يَتَوَقَّعُونَ فِي السُّكُكِ وَيَتَوَلَّوْنَ مُحَمَّدٌ وَالْغَيْسِيُّ. قَالَ: وَالْغَيْسِيُّ الْيَجْنِيُّ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَسَيَّ الذَّرَارِي، فَصَارَتْ صَفِيَّةٌ لِلدَّيْخَةِ الْكَلْبِيِّ، وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَجَمَّلَ صَدَاقَهَا عِيْظَهَا.

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لِأَبِيهِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَنْتَ سَأَلْتَ أَنَسًا مَا أَفْهَرَهَا؟ قَالَ: أَفْهَرَهَا نَفْسُهَا، فَيَسَّمُ. [رواجع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي الجهاد (١٢٠) بدون ذكر صَفِيَّةَ، وبطوله: في النكاح (٨٤٠)]

قوله: (باب التكبير) كذا للأكثر، وللکشيبي من الطريقتين «التكبير» بتقديم المرحلة وهو أوجه.

قوله: (والصلاة عند الإغارة) بكسر الميم بعد ما معجمة، وهي متعلقة بالصلاة والتكبير أيضاً. أورد فيه حديث أنس أنه ﷺ صلى الصبح بفلس ثم ركب، وقد تقدم في أبواب الصلاة في «باب ما يذكر في الفخذ» من طريق أخرى عن أنس وأوله «إن رسول الله غزا خيبر فعلى صندعا صلاة الفلحة» الحديث بطوله، وهو أتم سياقاً عما هنا، وقوله: «ويقولون: محمد والغيس» فيه حل لرواية عبد العزيز بن صهيب على رواية ثابت، فقد تقدم في الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله: «والغيس» وأنها في رواية ثابت عند مسلم.

قوله: (فصارت صفيّة لدحية الكلبى، وصارت لرسول الله صلى الله عليه وسلم) ظاهره أنها صارت لهما معاً، وليس كذلك بل صارت لدحية أولاً ثم صارت بعده لرسول الله ﷺ كما تقدم إيضاحه في الباب المذكور، وسيأتي بقية الكلام عليه في المغازي وفي النكاح إن شاء الله تعالى. ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب صلاة الحرف للإشارة إلى أن صلاة الحرف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الحرف عند التحام المقاتلة، أشار إلى ذلك الزين بن المنير. ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعين المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو. وأما التكبير فلا أنه ذكر مأثور عند كل أمر مهول، وعند كل حادث سرور، شكراً لله تعالى وتبرئة له من كل ما نسب إليه أعداؤه ولا سيما اليهود تبجحهم الله تعالى.

(حاشية): اشتملت أبواب صلاة الحرف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة، تكرر منها فيما مضى حديثان والأربعة خالصة وواقفه مسلم على تحريمها إلا حديث ابن عباس. وفيها من الأكثر عن الصحابة والتابعين ستة أكثر، منها واحد موصول وهو أثر مجاهد. والله أعلم.

٢- باب الجرباء والذرق يوم العيد

٩٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيِّ حَدَّثَنَا عَنْ غُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ، فَقَتَلَنِي بِسَاقِ بَهْمَتٍ، فَاصْطَلَحَ عَلَيَّ الْيَهُودِيُّ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَاتَّهَرَنِي، وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّلَامَ فَقَالَ: «دَهْمُهَا». فَلَمَّا خَفَلَ غَمَرُكُمَا فَعَزَّجَتْ. [رواه: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٧]

٩٥٠- كَانَ يَوْمَ عِيدِ، يَلْبَسُ السُّودَانُ بِالذَّرَقِ وَالْجَرَبِ، فَمَّا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَمَّا قَالَ: «تَنْتَهِيَن تَطْرِيهِنَ». فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَلَقَانِي زَوَاجَتُهُ، عَدَنِي عَلَى عَدُوٍّ، وَهُوَ يَقُولُ: «فَوَيْكُمُ يَا بَنِي آدَمَ». حَتَّى إِذَا مَلَيْتُ، قَالَ: «حَسْبُكَ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَالْحَمْدُ». [رواه: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٧]

قوله: (باب الجرباء والذرق يوم العيد) الجرباء بكسر اللام جمع حربة، والذرق جمع ذرة وهي الترس. قال ابن بطال: حل السلاح في العيد لا يدخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج إليه، ويمكن أن يكون ﷺ كان عارياً عفاً فرائي الاستظهار بالسلاح، لكن ليس في حديث الباب أنه ﷺ خرج بأصحاب الجرباء معه يوم العيد ولا أمر أصحابه بالثأب بالسلاح يعني فلا يطبق الحنفية الترجمة. وأجاب ابن كثير في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد ينتفخ فيه من الانبساط ما لا ينتفخ في غيره أنه وليس في الترجمة أيضاً تنبيهه على الخروج إلى العيد بل الظاهر أن لعب الحنفية إنما كان بعد رجوعه ﷺ من المصلى، لأنه كان يخرج أول النهار فيصلي ثم يرجع.

قوله: (حدثنا أحمد بن حنبل) كذا لاكثر غير منسوب، وفي رواية أبي ذر وابن ساذكر (حدثنا أحمد بن حنبل) وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، ووقع في رواية أبي علي بن شويه (حدثنا أحمد بن صالح) وهو مقتضى إطلاق أبي علي بن السكن حيث قال: كل ما في البخاري (حدثنا أحمد بن حنبل) غير منسوب فهو ابن صالح.

قوله: (وأخبرنا عمرو) هو ابن لحارث المصري، وشطر هذا الإسناد الأول مصريون والثاني مدنيون.

قوله: (دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية الزهري عن عروة في أيام منى، وسباني بعد ثلاثة وعشرين باباً.

قوله: (جاريان) زاد في الباب الذي بعده من جزوي الأضواء والطبراني من حديث أم سلمة أن إحسانها كانت لحسان بن ثابت، وفي الأريسين للسلمي أنهما كانتا لعبد الله بن سلام، وفي العيينة لابن أبي الدنيا من طريق طليح بن هشام بن عروة وحملة وصاحبها ثقيان، وإسناده صحيح، ولم ألق على تسمية الأخرى، لكن يحصل أن يكون اسم الثانية زنب وقد ذكره في كتاب النكاح، ولم يذكر حملة الذين صفوا في الصحابة وهي على شرطهم.

قوله: (لقيان) زاد في رواية الزهري «تفان» بفتح فاء من أي تفريان باللفظ، ولمسلم في رواية هشام أيضاً ثقيان بفتح و للثاني بفتح هاء واللفظ بضم الدال على الأشهر وقد فتق وقال له أيضاً الكريال بكسر الكاف وهو الذي لا جلال فيه، لأن كانت فيه فهو المزهر، وفي حديث الباب الذي بعده هما تناولتا به الأضواء يوم بعثته أي قال بعضهم لبعض من فخر أو حياء، وللصنف في المبررة هما تناولتا به مهمة وزاي وناه من المزفر وهو الصوت الذي له دوي، وفي رواية «تفان» بفتح فاء بدل العين وقال معجمة بدل الزاي وهو من القذف وهو هجاء بعضهم لبعض، ولأحد من رواية حاد بن سلمة عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صنعايد الأوس والخزرج أحد وبعث بضم اللوحدة وبعدها مهمة وأخوه مثله قال عياض ومن تبعه أصحهما أبو حنيفة وحده، وقال ابن الأثير في الكامل: أصحهما صاحب العين يعني الحليل وحده، وكذا حكى أبو عبيد البكري في معجم البلدان عن الحليل، وجزم أبو موسى في قول القريب بأنه تصحيف وتيمم صاحب النهاية، قال البكري: هو موضع من المدينة على ليلتين، وقال أبو موسى وصاحب النهاية: هو اسم حصن لأوس، وفي كتاب أبي الفرج الأصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الأسلت: هو موضع في دار بني قريظة فيه أسوال له، وكان موضع الوقعة في مزرة ثم هناك. ولا منافاة بين القولين. وقال صاحب المطالع: الأشهر فيه ترك

الصرف. قال الخطابي: يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج، وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة إلى الإسلام على ما ذكر ابن إسحاق وغيره. قلت: تبعه على هذا جماعة من شراح الصحيحين، وفيه نظر لأنه يوم أن الحرب التي وقعت يوم بعث دامت هذه المدة، وليس كذلك فسيأتي في أوائل الهجرة قول عائشة «كان يوم بعث يوماً قتلته الله لرسوله قد قدم المدينة وقد افتقر ملوهم وقتلت سراتهم» وكذا ذكره ابن إسحاق والواقدي وغيرهما من أصحاب الأخبار، وقد روى ابن سعد بإسناده أن الغزاة أو الثمانية الذين لقوا النبي ﷺ بمنى أول من لقيه من الأنصار وكانوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشاً كان في جملة ما قالوه له لا دعاهم إلى الإسلام والنصر له: واعلم إنما كانت وقعة بعث عام الأول، فمعهذا الموسم القابل، قد قدموا في السنة التي تليها فيأبوه، وهي البيعة الأولى، ثم قدموا الثانية فيأبوه وهم سبعون نفساً، وهاجر النبي ﷺ في أوائل التي تليها. فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين، وهو المعتقد وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستعجاب: إنه كان يوم بعث ابن ست سنين، وحين قدم النبي ﷺ كان ابن إحدى عشرة، فيكون يوم بعث قبل الهجرة خمس سنين. نعم دامت الحرب بين الحيين الأوس والخزرج للمدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة، وكان أولها فيما ذكر ابن إسحاق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الأوس والخزرج مالزوا المدينة وجعلوا اليهود مستوطنين بها فحاربوهم وكانوا تحت قهرهم، ثم طُلبوا على اليهود في قصة طويلة بمساعدة أبي جلبة ملك خثلم، فلم يزالوا على اتفاق بينهم حتى كانت أول حرب وقعت بينهم حرب سمير بالهلمة مصرها بسبب رجل يقال له كعب بن بني ثعلبة نزل على مالك بن حجلان الخزرجي فحلفه، فقتله رجل من الأوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين، ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السرارة بمهملات، ويوم فارغ بقاء ومهملات، ويوم الفجار الأول والثاني، وحرب حصين بن الأسلت، وحرب حاطب بن قيس، إلى أن كان آخر ذلك يوم بعث وكان رئيس الأوس في حضير والد أسيد وكان يقال له حضير الكتائب وجرى يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته، وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان، وجاءه سهم في القتال فصرعه فمزموه بعد أن كانوا قد استظهروا، ولحسان وغيره من الخزرج وكذا لقيس بن الحطييم وغيره من الأوس في ذلك أشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم.

قوله: (فاصطلع على الفرائس) في رواية الزهري المذكورة أنه «تغشى بشبه» وفي رواية مسلم «تسجى» أي التفت بشبه.

قوله: (وجاء أبو بكر) في رواية هشام بن عروة في الباب الذي بعده «دخل علي أبو بكر وكأنه جاء زائراً لما بعد أن دخل النبي ﷺ بيته».

قوله: (فالتهرى) في رواية الزهري «فالتهرى» أي الجاريتان، ويصح بأنه شرك بينهن في الانتهاز والجزر، أما عائشة فظفر بها، وأما الجاريتان فلطفلهما.

قوله: (مزمارة الشيطان) بكسر الميم يعني الغناء أو الدف، لأن المزمارة أو المزمار مشتق من الزمير وهو الصوت الذي له الصفير، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء، وسبقت به الآية المروعة التي يزم بها، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهي، فقد تشغل القلب عن الذكر. وفي رواية حاد بن سلمة عند أحمد «فقال: يا عباد الله أئزموه الشيطان عند رسول الله ﷺ» قال القرطبي: المزمور الصوت، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر، وضبطه عياض بضم الميم وحكى تصحها.

قوله: (فأقبل عليه) في رواية الزهري «فكشف النبي ﷺ عن وجهه» وفي رواية طليح «فكشف رأسه» وقد تقدم أنه كان ملثماً.

قوله: (دعها) زاد في رواية هشام ما لبا بكر إلى لكل قوم عيداً وهذا عيدنا، فيه تمثيل الأمر بتركها، وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنها فعلت ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغضى بشبه فظنه نائماً فوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستصحباً لما تقرر عنه من منع الغناء واللغو، فيأمر إلى إنكار ذلك قياساً عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له، فلو صح له النبي ﷺ الحال، وعرفه الحكم مقرراً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد أي يوم سرور شرعي، فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الأعراس، وهذا يرفع الإشكال عن قال: كيف ساء للصديق إنكار شيء أقره النبي ﷺ؟ وتكلف جواباً لا يجنى تسفه. وفي قوله: «لكل قوم» أي من الطوائف وقوله: «عيد» أي كالتبريز والمهرجان، وفي النسائي وابن حبان بإسناده صحيح عن أنس «قدم النبي ﷺ للمدينة فلم يومان يلبسون فيه» قال: قد أبدلكم الله تعالى بما خيرا منها: يوم القطر والأضحية واستبابت من كرامة الفرح في أعياد للشركيين والتشبه بهم، وبإلغ

أعظم من يوم العيد، قال الزين بن المنير: سماء لمباً وإن كان أصله التدريب على الحرب وهو من الجد لما فيه من شبه اللبس، لكنه يقصد إلى الطعن ولا يفعله ويومهم بذلك قرنه ولو كان أباه أو ابنه.

قوله: (وأما سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما قال: تشبهين تنظرين) هذا ترد منها فيما كان وقع له هل كان إذن لما في ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها، وهذا بناء على أن سألنا بسكون اللام على أنه كلامها. ويحتمل أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوي فلا ينافي مع ذلك قوله: (وأما قال تشبهين تنظرين) وقد اختلقت الروايات عنها في ذلك: ففي رواية النسائي من طريق يزيد بن رومان عنها «سمعت لفظاً وصوت صبيان، قام النبي ﷺ فإذا حبشية ترفن أي ترقص والصبيان حولها فقال: يا عائشة، تعالي فانظري، فهي هذا أنه ابتداء له وفي رواية عبيد بن حمير عنها عند مسلم أنها قالت للاحسين فوددت أني أراهم» ففي هذا أنها سألت، ويجمع بينهما بأنها التست منه ذلك فاذن لها، وفي رواية النسائي من طريق أبي سلمة عنها «دخل الحبيشة يلعبون فقال لي النبي ﷺ يا حيراء اتعيني أن تنظري إليهم؟ قلت: نعم» إسناده صحيح ولم أر في حديث صحيح ذكر الحبيشة إلا في هذا. وفي رواية أبي سلمة هذه من الزيادة عنها قالت: «فومن قولهم يومئذ: أبا القاسم طيباً» كلما فيه بالانصب، وهو حكاية قول الحبيشة، ولأحد والسراج وابن حبان من حديث أنس «أن الحبيشة كانت ترفن بين يدي النبي ﷺ ويتكلمون بكلامهم، فقال: ما يقولون؟ قال يقولون: محمد عبد صالح»

قوله: (وأما عدي وراعه عدي على خده) أي متلاصقين وهي جملة حالية بدون ولو كما قيل في قوله تعالى: «اعطوا بعضكم لبعض عدي» وفي رواية هشام عن أبيه عند مسلم «فوضعت رأسي على منكبه» وفي رواية أبي سلمة المذكورة «فوضعت ذنبي على عاتقه» وأستند وجهي إلى خده وفي رواية عبيد بن حمير عنها «انظر بين أذنيه وعاتقه ومعانيها متقاربة» ورواية أبي سلمة أيها. وفي رواية الزهري الأبية بعد عن عروة «فيستري وأنا أنظر» وقد تقدم في أبواب المساجد باللفظ «يستري بردائه» ويتعجب به على الزين بن المنير في استنباطه من لفظ حديث الباب جواز اكتشاف المرأة بالستر بالقيام خلف من ستر به من زوج أو فتي عزم إذا قام ذلك مقام الرداء، لأن القصة واحدة، وقد وقع فيها التصحيح على وجود التستر بالرداء.

قوله: (وهو يقول: دولكم) بالانصب على الظرفية بمعنى الإغراء والمغري به مخلوف وهو لبعهم بالحرايب، وفيه إذن وتهذيب لهم وتنشيط.

قوله: (يا بني أرفدك) بفتح الفزة وسكون الفاء وكسر الفاء وقد تنحج، قيل هو لقب للحبيشة، وقيل هو اسم جنس لهم، وقيل اسم جدهم الأكبر وقيل للمعنى يا بني الإمام، زاد في رواية الزهري عن عروة «فزجرهم عمر، فقال النبي: أما بني أرفدة» وبين الزهري أيضاً عن سعيد بن أبي هريرة وجه الزجر حيث قال: «فأهوى إلى الحبيصة فصبهم بها» فقال النبي ﷺ «دهم يا عمر» وسباني في الجهاد، وزاد أبو حنيفة في صحيحه «فمنهم من أرفدته كأنه يتيه أن هذا شأهم» وطريقهم وهو من الأمور المباحة فلا إنكار عليهم. قال الحب الطبري: فيه يعني على أنه يختصر لهم ما لا ينظر لغيرهم، لأن الأصل في المساجد تزويجها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه النص انتهى. وروى السراج من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة أنه ﷺ قال يومئذ: لتعلم يهود أن في دنيتنا فسحة، إني بحثت بحفيظة سمحة وهذا يشعر بعدم التخصيص، وكان عمر بنى على الأصل في تزويج المساجد فينزل النبي ﷺ وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سباني تقريره، أو لعله لم يكن علم أن النبي ﷺ كان يراهم.

قوله: (حسي إذا مللت) بكسر اللام الأولى، وفي رواية الزهري «حتى أكون أنا الذي أسام» ولمسلم من طريقه «ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا الذي أتصرف» وفي رواية يزيد بن رومان عند النسائي «أما شيعت، أما شيعت؟ قالت: فجعلت أقول: لا، لأنظر منزلي حنن» وله من رواية أبي سلمة عنها «قلت: يا رسول الله لا تمجل، فقام لي ثم قال: حسبك» قلت: لا تمجل. قالت: وما بي حب النظر إليهم ولكن أحببت أن يبلغ النساء مقفلة في مكاني منه» وزاد في النكاح في رواية الزهري «فانقادوا قدر الجارية الحديث السن المرحمة على الأهل» وقرأوا: «فاندروا» بضم الدال من التقدير ويجوز كسرهما، وأشارت بذلك إلى أنها كانت حيتلة شابة وقد تمسك به من ادعى نسخ هذا الحكم وأنه كان في أول الإسلام كما تقدمت حكايتها في أبواب المساجد، ورد بان قولها: «يستري بردائه» دل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب، وكذا قولها: «أحببت أن يبلغ النساء مقفلة» يشعر بان ذلك وقع بعد أن صارت لها خبر أكثر، أرادت الفخر عليهن، فإظهار أن ذلك وقع بعد بلوغها، وقد تقدم من رواية ابن حبان أن ذلك وقع ما لا قدم وقد

الشيخ أبو حفص الكبير السني من الحنفية قال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى. واستنبط من تسمية أيام من يأتيها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لما فيه فائدة كما سباني بعد. واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الفناء وسماحة بالآفة وبغير آفة، ويخفي في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذي في الباب بعده بقولها: «وليسنا بمخنئين» فقلت فيها من طريق المعنى ما أتيت لها باللفظ لأن الفناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترم الذي تسميه العرب الانصب بفتح النون وسكون الهمزة وعلى الحناء. ولا يسمى فاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من يشد بتعطيط وتكبير وتهيج وتشويق كما فيه ترميض بالقواحش أو تصريح، قال القرطبي: قولها: «ليسنا بمخنئين» أي ليسنا بمن يعرف الفناء كما يعرفه المغنيات المعروفات بذلك، وهذا منها تحرز عن الفناء للمعاد عند المشتهرين به، وهو الذي يحرك الساكن ويبحث الكامن، وهذا النوع إذا كان في شعر فيه وصف محسن النساء ونحمر وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف في تحريمه، قال: وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فمن قيل ما لا يختلف في تحريمه، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير من ينسب إلى الخير، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فحلات الجانيب والصبيان، حتى قصرنا بحركات متطابقة وتطبيقات متلاحقة، وانتهى الترافع بقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القرب وصالح الأعمال، وإن ذلك يشير «سني» الأحوال وهذا على التحقيق من آثار الزندقة، وقول أهل المخرفة والله المستعان. اهـ. ويخفي أن يعكس مرادهم ويقروا «سني» عوض النون الحفظة المكسورة بغير همز مثناة تحتانية ثقيلة مهورزا. وأما الآلات فسباني الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف في كتاب الأشربة، وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها، وحكى بعضهم عكسه، وسنذكر بيان شبهة الفريقين إن شاء الله تعالى. ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس وإباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سنذكر ذلك في وليمة العرس إن شاء الله تعالى. وأما التثافة ﷺ بشيء فيه إصراف عن ذلك لكون مقامه يقتضي أن يرتفع عن الإصغاء إلى ذلك، لكن عدم إنكاره دل على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره إلا ما يقر على باطل، والأصل التزهد على اللبس واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وكذا وكيفية تقليد مخالفة الأصل والله أعلم. وفي هذا الحديث من القولات مشروعية الترسعة على الملبأ في أيام الأعياد باتوار ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة، وأن الإصراف عن ذلك أولى. وفيه أن إظهار السرور في الأعياد من شعار الدين. وفيه جواز دخول الرجل على أبت وهي عند زوجها إذا كان له بذلك عادة، وتلايق الأب بحضرة الزوج وإن تركه الزوج، إذ التلايق وظيفة الآباء، والعطف مشروع من الأزواج للنساء. وفيه الفرق بالمرأة واستجلاب مودتها، وإن مواضع أهل الخير تزهد عن اللهو واللغو وإن لم يكن فيه إثم إلا يأنفهم. وفيه أن التلايق إذا رأى عند شيخه ما يستكره مثله يادر إلى إنكاره، ولا يكون في ذلك انتقاص على شيخه، بل هو أدب منه ورعاية لحرمة وإجلال لمنصبه، وفيه فتوى التلايق بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته، ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي ﷺ نام فغشي أن يستيقظ فينفض على أبتة فيبادر إلى سد هذه الدريعة. وفي قول عائشة في آخر الحديث «فلما غفل خلت بينهم فخرجت» دلالة على أنها مع ترخيص النبي ﷺ لها في ذلك راعت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليها فخرجتهما واتقاهما في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياه من الكلام بحضرة من هو أكبر منها والله أعلم. واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالفناء ولو لم تكن مملوكة لأنه ﷺ لم ينكر على أبي بكر سماعه بل أنكر إنكاره، واستمرنا إلى أن أشارت إليهما عائشة بالخروج. ولا يخفى أن عمل الجواز ما إذا امتن الفتنة بذلك والله أعلم.

قوله: (وكان يوم عيد) هذا حديث آخر وقد جمعهما بعض الرواة وأفرهما بعضهم، وقد تقدم هذا الحديث الثاني من وجه آخر عن الزهري عن عروة في أبواب المساجد، ووقع عند الجزوزي في حديث الباب هنا فقلت أي عائشة كان يوم عيد تتين بهذا أنه موصل كالأول.

قوله: (يلعب فيه السوادان) في رواية الزهري المذكورة «والحبيشة يلعبون في المسجد» وزاد في رواية معلقة ووصلها مسلم «فمراهم» ولمسلم من رواية هشام عن أبيه «جاء حبش يلعبون في المسجد»، قال الحب الطبري: هذا السياق يشعر بأن عاداتهم ذلك في كل عيد، ووقع في رواية ابن حبان هذا قدم وقد الحبيشة قاموا يلعبون في المسجد وهذا يشعر بالترخيص لهم في ذلك قبله من قبله، ولا تنافي بينهما لاحتمال أن يكون قدومه صاف يوم عيد، وكان من عاداتهم اللعب في الأعياد ففعلوا ذلك كما تقدمت صاروا يلعبون يوم كل عيد، ولعله ما رواه أبو داود عن أنس قال: «لما قدم النبي ﷺ للمدينة لعبت الحبيشة فرحاً بذلك لعبوا بمراهم» ولا شك أن يوم قدومه ﷺ كان عندهم

٤- باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج

٩٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ سَلَمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَمْلَأُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ.

وَقَالَ مُرْجَانُ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ النَّبِيِّ ﷺ: وَتَاكَفَّهُنَّ وَتَرَا.

قوله: (باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج) أي إلى صلاة العيد.

قوله: (وأخبرنا عبيد الله) هو بالتصغير، وفي نسخة الصغاني «حدثنا عبيد الله بن أنس» بخلف أبي بكر، هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم، وتابعه أبو الربيع الزهراني عند الإسماعيلي، وجابر بن المغلس عند ابن ماجه، ورواه عن هشيم قتيبة عند الترمذي، وأحد بن سنان عند ابن خزيمة، وأبو بكر بن أبي شيبة عند ابن حبان والإسماعيلي، وعمر بن حون عند الحاكم قالوا كلهم «عن هشيم عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس» قال الترمذي صحيح غريب، وأهله الإسماعيلي بأن هاشميا مدلس، وقد اختلف عليه فيه، وابن إسحاق ليس من شروط البخاري، قلت: وهي حلة غير قلادة لأن هاشميا قد صرح فيه بالإخبار لمن تليسه، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحاً عنه فيه بالإخبار، وقد جزم أبو مسعود النمشي بأنه كان عند هشيم على الوجهين، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول فلا تضر طريق ابن إسحاق للمذكورة، قال البيهقي: ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين، ثم ساقه من رواية معاذ بن النسي عن هشيم بالإسنادين المذكورين لرجح صحيح البخاري، وولد ذلك متابعة مرجى بن رجاء هشيم على روايته له عن عبيد الله بن أبي بكر، وقد علقها البخاري هناك وأفلتت ثلاث فروائد: الأولى هذه، والثانية تصرح عبيد الله فيه بالإخبار عن أنس، والثالثة تعيد الأكل بكونه وتراً. وقد وصلها ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق أبي النضر عن مرجى بلفظ «يفرج» بـ«فندو» والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة، وكذا وصله أبو ذر في زيادته في الصحيح عن أبي حامد بن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبي داود السنجي عن أبي النضر، وأخرجه الإمام أحمد عن حرمي بن حملة عن مرجى بلفظ «ويأكلهن أفراداً» ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في تاريخه، وله راو ثالث عن عبيد الله بن أبي بكر أخرجه الإسماعيلي أيضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حيد عنه بلفظ «ما خرج يوم فطر حتى يأكل ثمرات ثلاثاً أو حساً أو سباً أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً» وهي أصرح في الدائمة على ذلك، قال المصنف: الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يقطن طمان لزوم الصوم حتى يصلي العيد، فكان أراد سد هذه الذريعة. وقال غيره: لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحسب تمجيل الفطر مجاهدة إلى امتثال أمر الله تعالى، ويشعر بذلك اقتضاه على القليل من ذلك، ولو كان لغیر الامتثال لأكل قدر الشيع، وأشار إلى ابن أبي جرة. وقال بعض المالكية: لما كان المتكف لا يتم استكانه حتى يشد إلى المصلى قبل انصرافه إلى بيته غشي أن يمتد في هذا الجزء من النهار باعتباره استصحاب الصائم ما يمتد من استصحاب الاحتكاف، ففرق بينهما بمشروعية الأكل قبل الفطر. وتقبل لأن الشيطان الذي يحبس في رمضان لا يطلق إلا بعد صلاة العيد، فاستحب تمجيل الفطر بطلوا إلى السلامة من وسوسته. وسيأتي توجيه آخر لابن المنير في الباب الذي بعده. وقال ابن قدامة: لا نعلم في استحباب تمجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً انتهى. وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه، وعن النخعي أيضاً مثله. والحكمة في استحباب التمر لما في الحلوا من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم، ولأن الحلوا مما يوافق الإيمان ويعبر به للنام ويرق به القلب وهو أيسر من غيره، ومن ثم استحسب بعض التابعين أنه يفطر على الحلوا مطلقاً كالصائم رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قره وابن سيرين وغيرهما، وروى فيه معنى آخر عن ابن حرون أنه سئل عن ذلك فقال: إنني يجنب البول، هذا كله في حق من يقدر على ذلك ولا يفني أن يفطر ولو على الماء ليحصل له شبه ما من الاتباع أشار إليه ابن أبي جرة. وأما جملهم وتراً فقال الهلب: فلإشارة إلى وحدانية الله تعالى، وكذلك كان ﷺ يفعله في جميع أموره تبركاً بذلك.

(تنبه): مرجى يوزن مدلى، وأبوه لفظ رجاء ضد الحرف بصري يختلف في

الحشية وكان قدومهم سنة سبع فيكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة، وقد تقدم في أبواب المساجد شيء نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق الترويح للتدريب على الحرب والتشيط عليه، واستنبط من جواز المتابعة لما فيها من تفرين الأيدي على آلات الحرب، قال حياض: وفيه جواز نظر النساء إلى فصل الرجال الأجانب لأنه إنما يكره من النظر إلى الحسن والاستئذان بذلك، ومن تراجم البخاري عليه «باب» نظر المرأة إلى الحبيش وغوهم من غير رمية وقال النووي: لما انظر بشهوة وعند خشية الفتنة فحرام اتفاقاً، وأما بغير شهوة فالأصح أنه حرم. والجواب عن هذا الحديث بأنه يحتل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة، وهذا قد تقدمت الإشارة إلى ما فيه، قال: أو كانت تنظر إلى لميم بجرابهم لا إلى وجوههم وأبدانهم، وإن وقع بلا قصد أمكن أن تصرفه في الحال انتهى. وقد تقدمت بقية فروائده في أبواب المساجد وسيأتي بعد سنة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب والباب الأتي هناك حيث قال: «باب ما يكره من حل السلاح في العيد» إن شاء الله تعالى.

٣- باب سنة العيدين لأهل الإسلام

٩٥١- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا بُكِّتَ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنُحَسِّرَ، فَمَنْ فَضَّلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا». ورواه: ٩٥٥، ٩٦٥، ٩٦٨، ٩٧٦، ٩٨٣، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠

٦- باب الخروج إلى المصلى بغير منبر

الاحتجاج به، وليس له في البخاري غير هذا الموضع الواحد.

٥- باب الأكل يوم النحر

٩٥٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَيْدٌ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَذَا يَوْمٌ يُنْتَهَى فِيهِ لِلْحَجَمِ، وَذَكَرَ مِنْ جَوَارِيهِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَتْلَةً، قَالَ: وَعَصِيدِي جَذَعَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَرُخِصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَدْرِي: أَتَلَفَتْ الرُّخْصَةُ مِنْ مَوَادِّ أَمْ لَا. (الطبر: ٤٩٨٤، ٤٥٥٤٦، ٥٥٤٩، ٥٥٦٦). أخرجه مسلم:

١٩٦٢ ب ي هـ

٩٥٥- حَدَّثَنَا غُفَّانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَلَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَهُ، وَنَسَكَ نُسْكَاهُ، فَقَدْ أَصَابَ النُّسْكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسْكَ لَهُ». فَقَالَ: أَبُو بُرْزَةَ بْنُ بَرٍّ، خَالَ الْبَرَاءِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكَلُ وَشَرِبُ، وَاحْتَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يَذْبَحُ فِي يَدِي، فَلَمَّحْتُ شَاتِي وَتَلَعْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ، قَالَ: «وَشَاتُكَ شَاةٌ لَحْمٌ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ عِنْدَنَا غُلَامًا لَنَا جَذَعَةٌ، هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي، أَتُخْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَنْ تُخْزِي عَنْ أَحَدٍ يَذْبَحُ». (روابع: ٩٥١). أخرجه مسلم: (١٩٦١)

قوله: (باب الأكل يوم النحر) قال الزين بن المنير ما حصله: لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما يفيد في الفطر، ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل هذا يوم يشتهي فيه اللحم؟ وقوله في حديث البراء: «إن اليوم يوم أكل وشرب» ولم يقيد ذلك بوقت انتهى. ولعل المصنف أراد الإشارة إلى تضعيف ما ورد في بعض طرق الحديث الذي قبله من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداة بالصلاة يوم النحر قبل الأكل، لأن في حديث البراء أن أبا بردة أكل قبل الصلاة يوم النحر، فبين له ﷺ أن النبي ذبحها لا تجزئ عن الأضحية وأقره على الأكل منها، وأما ما ورد في الترمذي والحاكم من حديث بريدة قال: «كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم» ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلي؟ ونحوه عند البيهقي بن جابر بن سمرة، وروى الطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس قال: «من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة ويطعم شيئاً قبل أن يخرج» وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال، وقد أخذ أكثر الفقهاء بما دلت عليه، قال الزين بن المنير: وقع أكله ﷺ في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتها الخاصة بهما فإخراج صدقة الفطر قبل الغدو إلى المصلى وإخراج صدقة الأضحية بعد ذبحها فاجتمعا من جهة واقترا من جهة أخرى، واختار بعضهم تفصيلاً آخر فقال: من كان له ذبيح استحب أن لا يسد بالأكل يوم النحر منه، ومن لم يكن له ذبيح تغير. وسيأتي الكلام على حديثي أنس والبراء للذكورين في هذا الباب في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى. وقوله في حديث البراء «ومن نسك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ولا نسك له» كذا في الأصول بإثبات الواو، وحذفها التناسي وهو أوجه، ويمكن توجيه إثباتها بتقدير لا يجزئ ولا نسك له، وهو قريب من حديث قلن كانت مجهزة إلى الله ورسوله فهجرت إلى الله ورسوله وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن جرير بن بافلظ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا ثلاثهم عن جرير بلفظ «من نسك قبل الصلاة فشاة شاة لحم» وذكر أن معناهم واحد، وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيثمة بهذا اللفظ، وأظن التصرف فيه من عثمان رواه المعنى والله أعلم. وفي حديثي أنس والبراء من الفوائد تأكيد أمر الأضحية، وأن المقصود منها طيب اللحم ولين الجوار على غيره، وأن المعنى إذا ظهرت له من المستغني إشارة الصدق كان له أن يسهل عليه، حتى لو استغناه إثنان في قضية واحدة جاز أن يفيي كلاً منهما بما يناسب حاله، وجواز إخبار المرء عن نفسه ما يستحق التنازع عليه بقدر الحاجة.

٩٥٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى قَائِلٌ شَيْءٌ يَتَنَا بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ، وَأَنَامَ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيَقِظُهُمْ وَيُؤَمِّرُهُمْ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا فَقَطَعَهُ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

قال: أبو سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان، وهو أمير المدينة، في أضحية أو فطر، فلما أتينا المصلى، إذا منبر بناء كبير بن الصلوة، فإذا مروان يريد أن يركبها قبل أن يصلي، فليجذب بقميصه، فيجذبها، فأرتفع فخطب قبل الصلاة، فقلت له: عرفت والله، فقال: أها سعيد، قد ذهب ما تعلم، فقلت: ما أعظم والله عزيمته لا أعظم، فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة، فليجذبها قبل الصلاة. وأخرجه مسلم: ٨٨٩ ليس له قول

مروان الأصغر

قوله: (باب الخروج إلى المصلى بغير منبر) يشير إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب، وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال «أخرج مروان المنبر يوم عيد وبدأ بالخطبة قبل الصلاة، فقام إليه رجل فقال: يا مروان خالفت السنة الحديث.

قوله: (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني، وعياض بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي مريح القرشي المدني، ورجالهم كلهم مدنيون.

قوله: (عن أبي سعيد) في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال: سمعت أبا سعيد، وكذا أخرجه أبو عروانة من طريق ابن وهب عن داود.

قوله: (إلى المصلى) هو موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة في «اختيار المدينة» عن أبي خسان الكندي صاحب مالك.

قوله: (لم ينصرف فيقوم مقابل الناس) في رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس عن عياض «ينصرف إلى الناس قائماً في مصلاه» ولا يسن خزيمة في رواية خثعمرة خطب يوم عيد على رجليه وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى في زمانه ﷺ منبر، ويدل على ذلك قول أبي سعيد «فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان» ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان، وقد وقع في المذنبه لمالك رواه عمر بن شبة عن أبي خسان عنه قال: «أول من خطب الناس إلى المصلى على المنبر عثمان بن عفان كلهم على منبر من طين بناء كبير بن الصلوة» وهذا مفضل، وما في الصحيحين أصح فقد رواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحو رواية البخاري، ويشتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أحاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد، وإنما اختص كثير بن الصلوة ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى، كما سيأتي في حديث ابن عباس أنه «أتى في يوم العيد إلى العلم الذي عند دار كثير بن الصلوة، قال ابن سعد: كانت دار كثير بن الصلوة قبل المصلى في العيدين وهي تطل على بطن بطحان الروادي الذي في وسط المدينة انتهى. وإنما أتى كثير بن الصلوة داره بعد النبي ﷺ بمدة، لكنها ما صارت شهيرة في تلك القيمة وصف للمصلى بمجاورتها. وكثير المذكور هو ابن الصلوة بن معلوية الكندي، تابعي كبير ولد في عهد النبي ﷺ، وقدم المدينة هو وأخوه بعده فسكنها وحالف بني جهم، وروى ابن سعد بإسناد صحيح إلى نافع قال: كان اسم كثير بن الصلوة قليلاً فسماه عمر كثيراً. ورواه أبو عروانة فوصله بذكر ابن عمر ورفعه بذكر النبي ﷺ والأول أصح، وقد صح سماع كثير من عمر فمن بعده وكان له شرف وذكر، وهو ابن أمي جد بفتح الجيم وسكون الميم أو فتحها أحد ملوك كندة الذين قتلوا في الردة، وقد ذكر أبو في الصحابة لابن منته وفي صحة ذلك نظر.

قوله: (فإن كان يريد أن يقطع بَعْثًا) أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات.

قوله: (خرجت مع مروان) زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس وهو يبيي وبين

المر: ٩٦٠هـ. أخرجه مسلم: ٨٨٦ مطولاً

٩٦٠- وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّنَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى. [راجع: ٩٥٩هـ. أخرجه مسلم: ٨٨٦ مطولاً]

٩٦١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ قِيَامًا بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدَهُ، فَلَمَّا قَرَأَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ، فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ، وَهُوَ يَقُولُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ تَأْسِطُ قُرْبَهُ، يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءَ صَدَقَةً. قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ حَقًّا عَلَى الْإِيمَانِ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ كَذَكَرَهُنَّ جِبْنَ يُفَرِّغُ؟ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يَقْبَلُوا. [راجع: ٩٥٨هـ. أخرجه مسلم: ٨٨٥ بقص من قول عطاء]

قوله: (باب المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة، بغير أذان ولا إقامة) في هذه الترجمة ثلاثة أحكام: صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك التذلل فيها، فلما الأول قد اعترض عليه ابن التين فقال: ليس فيها ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب، وأجاب الزين بن النير بأن عدم ذلك مشعر بتسويق كل منهما ولا مزية لأحدهما على الآخر، ولعله أشار بذلك إلى تخصيص ما ورد في التذلل إلى المشي، فقي الترمذي من علي قال: «من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً». وفي ابن ماجه عن سعد القرظ «أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً» وفيه من أبي رافع نحوه، وأما التذلل فضعفه، وقال الشافعي في الأم: «يلبث من الزمري قال: ما ركب رسول الله ﷺ في حيد ولا جنازة قط، ويجعل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديث جابر فهو يتوكل على يد بلال» مشروعية الركوب إن احتاج إليه، وكذا يقول: الأول المشي حتى يحتاج إلى الركوب، كما خطب النبي ﷺ قائماً على رجليه فلما تعب من الوقوف توكل على بلال، والجامع بين الركوب والتوكل الارتفاق بكل منهما، وأشار إلى ذلك ابن المزيبي، ولما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده. واختلف في أول من غير ذلك، فرواية طروق بن شهاب عن أبي سعيد عند مسلم صريحة في أنه مروان كما تقدم في الباب قبله، وقيل بل سبقه إلى ذلك عثمان، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح إلى الحسن البصري قال: «أول من خطب قبل الصلاة عثمان، صلى بالناس ثم خطبهم يعني على العادة فرأى ناساً لم يذكروا الصلاة، ففعل ذلك» أي صار يخطب قبل الصلاة. وهذه العلة غير التي اعتل بها مروان. لأن عثمان رأى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة، وأما مروان فرأى مصلحة بها في إسماعيلهم الخطبة، لكن قيل: إنهم كانوا في زمن مروان يعمدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط في مدح بعض الناس، فعلى هذا إما راعى مصلحة نفسه، ويجعل أن يكون عثمان فعل ذلك أحياناً، بخلاف مروان فواظب عليه، فلذلك نسب إليه. وقد روي عن عمر مثل فعل عثمان، قال عياض ومن تبعه: لا يصح عنه، وفيما قاله نظر، لأن عبد الرزاق وابن أبي شيبة روياه جميعاً عن ابن عينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يوسف بن عبد الله بن سلام، وهذا إسناد صحيح، لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده، وكذا حديث ابن عمر، فإن جمع بوقوع ذلك منه نادراً ولا فما في الصحيحين أصح، وقد أخرج الشافعي من عبد الله بن يزيد نحو حديث ابن عباس وزاد «حتى قدم معاوية تقدم الخطبة» فهذا يشير إلى أن مروان إنما فعل ذلك تبعاً لمعاوية لأنه كان أمير المدينة من جهة، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزمري قال: «أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية» وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد البصرة. قال عياض: ولا مخالفة بين هذين الاثنين وأثر مروان، لأن كلا من مروان وزياد كان عاملاً لمعاوية فيعمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله، والله أعلم.

٩٥٧- حَدَّثَنَا إِسْرَاقِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ. [المر: ٩٦٣هـ. أخرجه مسلم: ٨٨٨ بذكر أبي بكر وعمر]

٩٥٨- حَدَّثَنَا إِسْرَاقِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، قَبْلَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [المر: ٩٦١هـ. ٩٧٨هـ. أخرجه مسلم: ٨٨٥ مطولاً]

٩٥٩- قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ الزُّمَرِ، فِي أَوَّلِ مَا يَبُوعُ لَهُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّنَ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

قوله: (فجلبته بقره) أي لبنا بالصلاة قبل الخطبة على العادة، وقوله: «قلت له غيرتم والله صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر، ووقع عند مسلم من طريق طروق بن شهاب قال: «أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان. قام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هناك. فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه وهذا ظاهر في أنه غير أبي سعيد، وكذا في رواية رجاء عن أبي سعيد التي تقدمت في أول الباب، فيحتمل أن يكون هو أبا سعيد الذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معها، ويجعل أن تكون القصة تعدلت، ويدل على ذلك المناقشة الواقعة بين رويحي عياض ورجاء، ففي رواية عياض أن المنذر بن أبي المصلي، وفي رواية رجاء أن مروان أخرج المنذر معه، فلعل مروان لما أنكروا عليه إخراج المنذر ترك إخراجهم بعد وأمر بيته من لحن وطعن بالمصلي، ولا بعد في أن ينكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى، ويدل على التناهي أيضاً أن إنكار أبي سعيد وقع بينه وبينه، وإنكار الآخر وقع على رؤوس الناس.

قوله: (إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة لجلسها) أي الخطبة (قبل الصلاة) وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه، وسيأتي في الباب الذي بعده أن عثمان فعل ذلك أيضاً لكن لعدة أخرى، وفي هذا الحديث من القواعد بيان للتر، قال الزين بن المنذر: وإما اختاروا أن يكون باللقن لا من الخشب لكونه يترك بالصحراء في غير حوز يؤمن عليه النقل، بخلاف خشب منبر الجامع. وفيه أن الخطبة على الأرض من قيام في المصلي أولى من القيام على المنبر، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلي يكون مكان فيه فضاء فيتمكن من رؤية كل من حضر، بخلاف المسجد فإنه يكون في مكان محصور قد لا يراه بعضهم، وفيه الخروج إلى المصلي في العيد، وأن صلاتها في المسجد لا تكون إلا من ضرورة، وفيه إنكار العلماء على الأمراء إذا صنعوا ما يخالف السنة، وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به، والمباحية في الأحكام، وجواز حمل العالم بخلاف الأولى إذا لم يوافقه الحاكم على الأولى لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم يتصرف، فيستدل به على أن البداية بالصلاة فيه ليس بشرط في صحتها والله أعلم. قال ابن المنذر في الحاشية: حل أبو سعيد فعل النبي ﷺ في ذلك على التبيين، وحله مروان على الأولوية، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس، فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو إسماعيل الخطبة أولى من المحافظة على حيث فيها ليست من شرطها والله أعلم. واستدل به على استحباب الخروج إلى الصحراء لصلاة العيد وإن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده. وقال الشافعي في الأم: «يلبث أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلي بالمدينة، وكذا من بعده إلا من عذر مطر ونحوه، وكذلك عامة أهل البلدان إلا أهل مكة. ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال: «فلو عمر بلد فكان مسجد أهله يسمهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه، فإن كان لا يسمهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة. ومتفق على هذا أن العلة تدور على الضيق والسعة، لا لذات الخروج إلى الصحراء، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع، فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى.

٧- باب المَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ وَالصَّلَاةِ

قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ

٩٥٧- حَدَّثَنَا إِسْرَاقِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ. [المر: ٩٦٣هـ. أخرجه مسلم: ٨٨٨ بذكر أبي بكر وعمر]

٩٥٨- حَدَّثَنَا إِسْرَاقِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، قَبْلَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [المر: ٩٦١هـ. ٩٧٨هـ. أخرجه مسلم: ٨٨٥ مطولاً]

٩٥٩- قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ الزُّمَرِ، فِي أَوَّلِ مَا يَبُوعُ لَهُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّنَ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

يُصَلُّ قَلْبَهَا وَلَا يَفْعَلُهَا، ثُمَّ اتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّلَاةِ، فَجَعَلْنَ يُقْبِلْنَ، تَلْقَى الْمَرْأَةُ خُرُصَهَا وَمِصْبَاحَهَا. [راجع: ٩٨. أخرجه مسلم: ٨٨٤، بقص، وهو في كتاب العيدين (١٣) كاملاً]

٩٦٥- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبِّدَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْحَرُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدُمْتُ لِأَهْلِي، لَيْسَ مِنَ النَّسْلِ لِي شَيْءٌ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ: يُقَالُ لَهُ أَبُو بَرَّةٍ بَنُ يَزَارَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَتْ، وَيَعْدِي بَدْعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مَسْبِيَةٍ، فَقَالَ: «اجْعَلْ مَكَانَهَا، وَلَنْ تَوْبِي، أَوْ تَنْجِي، عَنْ أَحَدٍ يَهْدِيكَ». [راجع: ٩٥١. أخرجه مسلم: ١٩٦١]

قوله: (باب الخطبة بعد العيد) أي بعد صلاة العيد، وهذا مما يرجع رواية الذين أسلفوا قوله: «والصلاة قبل الخطبة من الترجمة التي قبل هذه وهم الأكثر، وقال ابن رشد: أحاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتابه به لكونه وقع في السبي قبلها بطريق التبع. وأحد حديث ابن عباس صريح فيما ترجم له، وسباني في أواخر العيدين أتم ما هنا، وحديث ابن عمر أيضاً صريح فيه. وأما حديث ابن عباس الثاني فمن جهة أن أمره للنساء بالصدقة كان من تمة الخطبة كما يرشد إلى ذلك حديث جابر الذي في الباب قبله، ويحتمل أن يكون ذكره لثقله بصدقة العيدين في الجملة فهو كالتمتة للفتاة. وقوله فيه «خروصها» بضم المجمة وحكي كسرهما وسكون البراء بعدها صاد مهيمة من الحلقة من الذهب أو الفضة، وقيل هو القراط إذا كان بحبة واحدة. وقوله: «دوسخاها» بكسر المهيمة ثم معجمة ثم موحدة من فلاة من عنبر أو قزقل أو غيره ولا يكون فيه خرز، وقيل هو خيط فيه خرز، وسمي سخياً لصوت خرزه عند الحركة مأخوذ من السخب وهو اختلاط الأصوات يقال بالصداد والسين، وسباني الكلام على بقية فوائده عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة أبواب، ويأتي الكلام على التنفل يوم العيد بعد ذلك بستة أبواب. وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة، لأن قوله: «أول ما نبديا به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فنحصر» مشعر بأن هذا الكلام وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة، ولأنه عقب الصلاة بالتحرك، والجواب أن المراد أنه ﷺ صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام، وأراد بقوله: «إن أول ما نبديا به» أي في يوم العيد تقديم الصلاة في أي عيد كان.

والتعقيب بشم لا يستلزم عدم تغفل أمر آخر بين الأمرين. قال ابن بطال: غلط النسائي فترجم بحديث البراء فقال: «باب الخطبة قبل الصلاة» قال: وخفي عليه أن العرب قد تضع الفعل المستقبل مكان الماضي، وكأنه قال عليه الصلاة والسلام: أول ما يكون به الابتداء في هذا اليوم الصلاة التي قدعنا فعلها. قال: وهو مثل قوله تعالى: «وَمَا تَقْصُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا» (البورج: ٨) أي الإيمان المقدم منهم. أحد والمتمند في صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زيد الأتية بعد ثمانية أبواب في هذا الحديث بعينه بلفظ أخرجه النبي ﷺ يوم أضحي إلى البقيع فصلى ركعتين، ثم أقبل علينا بوجهه وقال: إن أول نسكا في يومنا هذا أن نبدا بالصلاة ثم نرجع فنحصر الحديث، فتبين أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة. وقال الكرماني: المستلزم من حديث البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة، ثم قال في موضع آخر: فإن قلت فما دلالة على الترجمة؟ قلت: لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدئ به، ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها. وأما قوله: «يحمل الكلام المذكور سابقا على الصلاة، ويمنع كونه من الخطبة. لكن قد بينت رواية محمد بن طلحة عن زيد المذكورة أن الصلاة لم يقدمها شيء، لأنه عقب الخروج إليها بالفاء. وصرح منصور في روايته عن الشعبي في هذا الحديث بأن الكلام المذكور وقع في الخطبة، ولفظه «عن البراء بن عازب قال: خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحي بعد الصلاة قاله فذكر الحديث. وقد تقدم قبل بابين ويأتي أيضاً في أواخر العيد، فيتمين التناول الذي قدعناه. والله أعلم.

٩- باب ما يكره من حمل السلاح في العيدين والحرم

وقال الحسن: «لَهُوَ أَنْ يَحْمِلُوا السِّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا.

النسائي أخرجه رسول الله ﷺ في يوم عيد فصلى بغير أذان ولا إقامة الحديث. وأما حديث ابن عباس وجابر ففي رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عند مسلم «فيبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة» وعنده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال: «لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة ولا شيء» وفي رواية يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال لابن الزبير «لا تؤخذ لها ولا تغم» أخرجه ابن أبي شيبة عنه، ولأبي داود من طريق طاوس عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة إسناده صحيح، وفي الحديث عن جابر بن سمرة عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند الزيار وعن البراء عند الطبراني في الأوسط وقال مالك في الموطأ سمعت غير واحد من علمائنا يقول: «لم يكن في الفطر ولا في الأضحي نداء ولا إقامة منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم» وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا. وعرف بهذا توجيه أحاديث الباب ومطابقتها للترجمة، واستدل بقول جابر «ولا إقامة ولا شيء» على أنه لا يقال أمام صلاتها شيء من الكلام، لكن روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال: «كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن في العيدين أن يقول: الصلاة جامعة» وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف ثبوت ذلك فيها كما سيأتي، قال الشافعي: أحب أن يقول: الصلاة، أو الصلاة جامعة، فإن قال: «هلما إلى الصلاة لم أكرهه، فإن قال: حي على الصلاة أو غيرها من ألفاظ الأذان أو غيرها كرهت له ذلك. واختلف في أول ما أحدث الأذان فيها أيضاً فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية، وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مثله وزاد: فاستخذ به الحجاج حين أمر على المدينة. وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال: أول من أحدثه زياد بالبصرة، وقال الداودي: أول من أحدثه مروان. وكل هذا لا ينافي أن معاوية أحدثه كما تقدم في البداية بالخطبة. وقال ابن حبيب: أول من أحدثه هشام. وروى ابن المنذر عن أبي قلابة قال: أول من أحدثه عبد الله بن الزبير. وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس أخبره أنه لم يكن يؤذن لها، لكن في رواية يحيى القطان أنه لما ساء ما بينهما أذن بعني ابن الزبير وأقام. وقوله يؤذن ينفتح الذال على البناء للمجهول والضمير ضمير الشأن، وهشام المذكور في الإسناد الثاني هو ابن يوسف الصنعائي.

قوله: (قال وأخبرني عطاء) القائل هو ابن جريج في الموضوعين وهو معطوف على الإسناد المذكور، وكذا قوله: «ومن جابر بن عبد الله معطوف أيضاً، والمراد بقوله «لم يكن يؤذن» أي في زمن النبي ﷺ وهو مصير من البخاري إلى أن هذه الصيغة حكم الرفع.

قوله: (أول ما يبيع له) أي لابن الزبير بالخلقة، وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية. وقوله: «وإنما الخطبة بعد الصلاة» كنا للأكثر وهو الصواب، وفي رواية للمستلمي «وأما بدل وإقام» وهو تصحيف. وسباني الكلام على بقية فوائد حديث جابر بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى.

٨- باب الخطبة بعد العيد

٩٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو غَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْيَوْمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكَلَّمَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [راجع: ٩٨. أخرجه مسلم: ٨٨٤ مطوياً، وهو في كتاب العيدين (١٣) بقطعة ليست في هذه الطريق]

٩٦٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثَيْمٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يَصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [راجع: ٩٥٧. أخرجه مسلم:

٩٦٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نَابِغٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفَيْطْرِ رُكْعَتَيْنِ، كَسَمَ

٩٦٦ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى أَبُو السَّكَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُخَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْفَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، حِينَ أَصَابَهُ مَيْتَانِ الرُّمَحِ فِي أَحْمَصَ قَلْبِيهِ، فَلَزِقَتْ قَلْبُهُ بِالرَّكَابِ، فَزَلَّتْ قَرْعُهَا، وَذَلِكَ بَدِيٌّ، قَبْلَ الْحِجَابِ، فَحَسِلَ يَرْعُهُ، قَالَ: الْحِجَابُ لَوْ نَعَلْتُ مِنْ أَصَابِكَ؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ أَصْبَحْتِي، قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتُ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتُ السَّلَاحَ الْحَرَمَ، وَلَمْ يَكُنِ السَّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ. [مطهر: ٢٩٦٧]

قوله: (في يوم لم يكن يحمل فيه) هذا موضع الترجمة، وهو مصير من البخاري إلى أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لا لم يسم فاعله يحكم برفعه.

قوله: (أصابني من أمر) هذا فيه تعرض بالحجاج، ورواية سعيد بن جبير التي قبلها مصرحة بأنه الذي فعل ذلك، ويصح بينهما بتعدد الواقعة أو السؤال، فلعله عرض به أولاً، فلما أجاد عليه السؤال صرح. وقد روى ابن سعد من وجه آخر رجاله لا بأس بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر بعوده لما أصيبت رجله فقال له: يا أبا عبد الرحمن هل تدري من أصاب رجلك؟ قال: لا. قال أما والله لو علمت من أصابك لقتلت. قال فاطرق ابن عمر فجعل لا يكلمه ولا يلتفت إليه، فوثب كالغضب. وهذا محمول على أمر ثالث كأنه عرض به، ثم عاوده فصرح، ثم عاوده فأعرض عنه.

قوله: (يعني الحجاج) بالنصب على للمعولية وفاعله القاتل وهو ابن عمر، زاد الاسماعيلي في هذه الطريق فقال لو عرفناه لمقاتبه قال: وذلك لأن الناس نفروا عشية ورجل من أصحاب الحجاج عارض حريته فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصعب وهناً منها حتى مات.

(تنبه): وقع في الأطراف للمزي في ترجمة سعيد بن جبير عن ابن عمر في هذا الحديث: البخاري عن أحد بن يعقوب عن إسحاق بن سعيد، وعن أبي السكين عن المطري كلاهما عن محمد بن سوقة عنه به. ووهم في ذلك فإن إسحاق بن سعيد إنما رواه عن أبيه عن ابن عمر لا عن محمد بن سوقة. وقد ذكره هو بعد ذلك في ترجمة سعيد عن ابن عمر على الصواب.

١٠ - باب التَّكْبِيرِ إِلَى الْعِيدِ

وقال عبد الله بن بسر: إِنَّ كُنَّا قَرْعًا فِي هَلِيلِ السَّاعَةِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ.

٩٦٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النُّحْرِ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبَأَ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ صَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ فَتَنَحَّرَ، فَمَنْ قَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ تَنَحَّى قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّعَ لَنَا هُوَ كَحِمٍّ حَقْلَةٍ لَاهِلِيٍّ، لَيْسَ مِنَ السُّلُوكِ فِي شَيْءٍ». فَقَامَ خَالِي أَبُو بُرْقَةَ بْنُ زِيَارٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا تَبَخْتُ قَبْلَ أَنْ أَصَلِّيَ، وَغَدِي جَذَعَةٌ خَرَّ مِنْ سَيْبِي، قَالَ: «اجْعَلْنَاهَا مَكَانَهَا، أَوْ قَالَ: ادْبَحْنَاهَا، وَلَكِنْ تَجَوَّزِي جَذَعَةً عَنْ أَخِي بَعْلَةَ». [راجع: ٩٥١. أخرجه مسلم: ١٩٦١]

قوله: (باب التكبير للعيد) كذا للأكثر بتقديم الموحدة من البكور، وعلى ذلك جرى شلوحوه ومن استخرج عليه. ووقع للمستلمي التكبير بتقديم الكاف وهو تحريف. قوله: (وقال عبد الله بن بسر) يعني للمزني الصحابي ابن الصحابي، وأبوهم بضم الموحدة وسكون للمهلة.

قوله: (إن كنا قرعاً في هذه الساعة) إن في المخففة من الثقيلة وهذا التعليق وصله أحد يرفعه وسيأتي، ثم أخرجه من طريق يزيد بن خير وهو بالمعجمة مصنف قال: «خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس يوم عيد فطر أو أضحي فأنكر إبطاء الإمام وقال: إن كنا مع النبي ﷺ وقد فرغنا ساعتنا هذه وكذا رواه أبو داود عن أحد والحاكم من طريق أحمد أيضاً وصححه.

قوله: (وذلك حين التسبيح) أي وقت صلاة السبحة وهي النافلة، وذلك إذا مضى وقت الكرامة. وفي رواية صحيحة للطبراني وذلك حين تسبيح الضحى، قال ابن بطال: أجمع الفقهاء على أن العيد لا يصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها، وإنما تجوز عند جواز النافلة. ويمكر عليه إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس، واختلوا هل يمتد وقتها إلى الزوال أو لا، واستدل ابن بطال على المنع بحديث عبد الله بن

٩٦٦ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى أَبُو السَّكَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُخَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْفَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، حِينَ أَصَابَهُ مَيْتَانِ الرُّمَحِ فِي أَحْمَصَ قَلْبِيهِ، فَلَزِقَتْ قَلْبُهُ بِالرَّكَابِ، فَزَلَّتْ قَرْعُهَا، وَذَلِكَ بَدِيٌّ، قَبْلَ الْحِجَابِ، فَحَسِلَ يَرْعُهُ، قَالَ: الْحِجَابُ لَوْ نَعَلْتُ مِنْ أَصَابِكَ؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ أَصْبَحْتِي، قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتُ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتُ السَّلَاحَ الْحَرَمَ، وَلَمْ يَكُنِ السَّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ. [مطهر: ٢٩٦٧]

٩٦٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ سَعِيدِ بْنِ النَّاصِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلَ الْحِجَابُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ، قَالَ: كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: صَالِحٌ، قَالَ: مَنْ أَصَابَكَ؟ قَالَ: أَصَابَنِي عَنْ أَخِي بِحِمْلِ السَّلَاحِ، فِي يَوْمٍ لَا يَحْمَلُ فِيهِ حَقْلَةٌ، يَحْيَى الْحِجَابُ. [راجع: ٩٦٦]

قوله: (باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم) هذه الترجمة تختلف في الظاهر الترجمة المتقدمة وهي (باب الحراب والحدود يوم العيد) لأن تلك دائرة بين الإباحة والتنب على ما دل عليه حديثها، وهذه دائرة بين الكرامة والتحريم لقول ابن عمر في يوم لا يحمل فيه حمل السلاح ويصح بينهما حمل الحلة الأولى على وقوعها عن حملها بالبدية وعهدت منه السلامة من إلقاء أحد من الناس بها، وحمل الحلة الثانية على وقوعها عن حملها بطراً وأشراً أو لم يتخط حال حملها ونحوها من إصابتها أحداً من الناس، ولا سيما عند المزاولة في المسالك الضيقة.

قوله: (وقال الحسن) أي البصري (نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدواً) لم أقف عليه موصولاً، إلا أن ابن النضر قد ذكر نحوه عن الحسن، وفيه تنبيه لإطلاق قول ابن عمر إنه لا يحمل، وقد ورد مثله مرفوعاً مقيداً وغير مقيد، فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد» وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس «أن النبي ﷺ نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العيدين، إلا أن يكونوا بمضرة العدو» وهذا كله في العيد وأما في الحرم فروى مسلم من طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يحمل السلاح بمكة».

قوله: (أبو السكين) بالمهمله والكاف مصنفه، والمطري هو عبد الرحمن بن محمد لا ابنه عبد الرحيم، ومحمد بن سوقة بضم السين للمهمله وبالفتح تابي صغير من إجملاء الناس.

قوله: (أخص قلدهم) الأخص بإسكان الحاء المعجمة وفتح الميم بعدها مهملة: باطن القدم وما راق من أسفلها، وقيل هو خسر باطنها الذي لا يصيب الأرض عند المشي.

قوله: (بالركاب) أي وهي في راحلته.

قوله: (فتزعمها) ذكر الضمير مؤنثاً مع أنه أعاده على السنان وهو مذكور لأنه أراد الحليقة، ويعتدل أنه أراد القدم.

قوله: (لباع الحجاج) أي ابن يوسف التميمي وكان إذ ذاك أميراً على الحجاز وذلك بعد تولد عبد الله بن الزبير.

قوله: (فجعل يعوده) في رواية المستلمي «فجاءه»، ويؤيده رواية الإسماعيلي «فأتاه».

قوله: (لو تعلم من أصابك) في رواية أبي ذر عن الحموي والمستلمي «ما أصابك» وحذف الجواب لدلالة السياق عليه، أو هي للتنبي فلا غلو فيه ويوجب الأول أن ابن سعد أخرجه عن أبي نعيم عن إسحاق بن سعيد فقال فيه «لو تعلم من أصابك عاقبته» وهو يرجع رواية الأكثر أيضاً، وله من وجه آخر قال: «لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه».

قوله: (أنت أصبحتي) فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشيء. يتسبب منه ذلك الفعل وإن لم يكن الأمر ذلك، لكن حكى الزبير في الأنساب أن عبد الملك لا كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شئ عليه فأمر رجلاً معه حرية يقال إنها كانت مسمومة فلفس ذلك

بسر هذا، وليس دلالة على ذلك بظاهرة. ثم أورد المصنف حديث البراء «إن أول ما تبدأ به في يومنا هذا أن نضلي» وهو دلالة على أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم العيد بشيء غير التأهب للصلاة والخروج إليها، ومن لا زمة أن لا يفعل قبلها شيء غيرها فاقضى ذلك التبرير إليها.

١١- باب فضل العمل في أيام التشريق

وقال ابن عباس: «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَقْلُومَاتٍ: أَيَّامُ الْقَشْرِ، وَالْأَيَّامُ الْمَقْلُومَاتُ، أَيَّامُ التَّشْرِيقِ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَابُو هُرَيْرَةَ: يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْقَشْرِ، يَكْتَبِرَانِ وَيَكْتَبِرُ النَّاسُ بِكَيْبَرِهِمَا.

وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّائِلَةِ.

٩٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُرْقَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا الْقَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ». قَالُوا: «وَالْأَجْهَادُ؟» قَالَ: «وَالْأَجْهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ».

قوله: (باب فضل العمل في أيام التشريق) متفق على كراهة أهل اللغة والفقه أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر، على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان، لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها. وقد حكى أبو عبيد أن فيه قولين: أحدهما لأنهم كانوا يشتركون فيها لحوم الأصاحي، أي يقدونها ويرزونها للشمس. وثانيهما لأنها كلها أيام تشرق لصلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر. قال: وهذا أعجب القولين لي، وأظنه أورد ما حكاه غيره أن أيام التشريق سميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس. وعن ابن الأعرابي قال: سميت بذلك لأن الهدايا والضحايا لا تشر حتى تشرق الشمس، وعن يعقوب بن السكيت قال: هو من قول الجاهلية أشرق ثير كما نفري، أي ندفع لننحر. انتهى. وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بلفظ يحضه وهو يوم العيد، والآن فهي في الحقيقة تبع له في التسمية كما تبين من كلامهم. ومن ذلك حديث علي «لا جمعة ولا تشرى إلا في مصر جامع» أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً، ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد. قال وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا إلى التكبير في دبر الصلاة يقول: لا تكبير إلا على أهل الأمصار. قال: وهذا لم نجد أحداً يعرفه، ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما انتهى. ومن ذلك حديث «من ذبح قبل التشريق أي قبل صلاة العيد طليعه رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات، وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام التشريق. والله أعلم.

قوله: (وقال ابن عباس: «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ» كذا لأبي ذر عن الكشيبي وفي رواية كريمة وابن شويه «وقال ابن عباس: واذكروا الله الخ» وللحموي والمستملي «ويذكروا الله في أيام معدودات» واعترض عليه بأن التلاوة «ويذكروا اسم الله في أيام معلومات» [الحج: ٢٨] أو «وذكروا الله في أيام معدودات» [البقرة: ٢٥٣] وأوجب بأنه لا يقصد التلاوة، وإنما حكى كلام ابن عباس، وابن عباس أراد تفسير «المعدودات» و «المعلومات» وقد وصله بعد بين حيد من طريق عمر بن دينار عنه وفيه «الأيام المعدودات أيام التشريق، والأيام المعلومات أيام العشر» وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «الأيام المعلومات التي قبل يوم القرية ويوم التزوية ويوم عرفة، والمعدودات أيام التشريق» إسناده صحيح، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق. وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عباس «أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده» ورجع الطحاوي هذا لقوله: «ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام» فإنه مشعر بأن المراد أيام النحر انتهى. وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات، ولا أيام التشريق معدودات، بل تسمية أيام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى: «وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ» الآية. وقد قيل: إنها إنما سميت معدودات لأنها إذا زيد عليها شيء عد ذلك حصراً أي في حكم حصر العدد. والله أعلم.

قوله: (وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر

الخ) لم أروه موصلاً عنهما، وقد ذكره البيهقي أيضاً معلقاً عنهما وكذا البغوي، وقال الطحاوي: كان مشايخنا يقولون بذلك أي بالتكبير في أيام العشر. وقد اعترض على البخاري في ذكر هذا الأمر في ترجمة العمل في أيام التشريق، وأجاب الكرمانى بأن عادته أن يضيف إلى الترجمة ما له بها أدنى ملاحظة استطراداً انتهى. والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر ليلجأ ما بينهما بما يقع فيها من أعمال الحج، ويدل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر صريح في أيام العشر، والأثر بعده في أيام التشريق. وسببنا مزيد بيان لذلك بعد قليل.

قوله: (وكبر محمد بن علي خلف النائلة) هو أبو جعفر الباقر، وقد وصله الدارقطني في المؤلفات من طريق معن بن عيسى الفزاز قال: حدثنا أبو وهبة زريق المدني قال: فرأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر بمنى في أيام التشريق خلف النوافل وأبو وهبة يفتح الولو وسكون الهاء بعداً نون، وزريق بتقديم الراء مصفراً، وفي سياق هذا الأثر تنقب على الكرمانى حيث جعله يتعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله، قال ابن التين: لم يتابع عمداً على هذا أحد، وكذا قال، والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العيد بالفرائض أو يسم، واختلف الترجيح عند الشافعية، والراجح عند المالكية الاختصاص.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش، ومسلم هو الطين يفتح الموحدة لقب بذلك لعظم بطله، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فصرح بسماع الأعمش له منه ولفظه «عن الأعمش قال سمعت مسلماً» وهكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الأعمش، وأخرجه أبو داود من رواية وكيع عن الأعمش فقال: «عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن ابن عباس» فلما طريق مجاهد فقد رواه أبو عوانة من طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال: «عن ابن عمر» بذلك ابن عباس. وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضاً من طريق موسى بن أبي عن الأعمش فقال: «عن أبي صالح عن أبي هريرة» والمفوظ في هذا حديث ابن عباس، وفيه اختلاف آخر عن الأعمش رواه أبو إسحاق الفزاري عن الأعمش فقال: «عن أبي واقل عن ابن مسعود» أخرجه الطبراني، وقد وافق الأعمش على روايته له عن مسلم البطيين سلمة بن كهيل عند أبي عوانة أيضاً ورواه عن سعيد بن جبير أيضاً القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة وأبو جبر السخيتاني عند أبي عوانة وعدي بن ثابت عند البيهقي، وسنذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد إن شاء الله تعالى.

قوله: (ما العمل في أيام أفضل منها في هذه) كذا لأكثر الرواة بالإيهام، ووقع في رواية كريمة عن الكشيبي ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه وهذا يقتضي تقي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فسرت بأنها أيام التشريق، وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري، وحمله على ذلك ترجمة البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الأيام المهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق، وفسر العمل بالتكبير لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط. وقال ابن أبي جرة: الحديث دل على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره، قال: ولا يعكر على ذلك كونها أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة، ولا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام «إنها أيام أكل وشرب» كما رواه مسلم، لأن ذلك لا يمنع العمل فيها، بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى، ولا يمنع فيها من إلا الصيام. قال: وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادة في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها، وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار للعباد فيها مزيد فضل على العباد في غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام، وفي أفضلية أيام التشريق نكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها محنة لخليل بولده ثم شُر عليه بالبقاء، فثبت لها الفضل بذلك أم وهو توجيه حسن إلا أن المقول بعارضه، والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ خالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشيبي شيخ كريمة بلفظ ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر» وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالإسناد المذكور. ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال: «في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة» وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة. ووقع في رواية وكيع المتقدم ذكرها «ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام» يعني أيام العشر، وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش، ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال: «من هذه الأيام العشر» بدون يعني، وقد ظن بعض الناس أن قوله «يعني أيام العشر» تفسير من بعض رواته، لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر. وكذا وقع في رواية

ذلك في غيره. وعلى هذا هل يخص الفضل بالحاج أو يعم المقيم؟ فيه احتمال. وقال ابن بطال وغيره: المراد بالعمل في أيام التشريق الكثير فقط، لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وعمل، وثبت تحريم صومها، وورد فيه إباحة اللغو بالحراب ونحو ذلك، فدل على ترفيهها لذلك، مع الحظ على الذكر المشرع منه فيها الكثير فقط، ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير. وتعمقه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند إطلاقه العبادة، وهي لا تاتي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر، فإن ذلك لا يستغرق اليوم والميلة. وقال الكرماني: لخص على العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير، بل المتبادر إلى الذهن منه أنه للتناكس من الرمي وغيره الذي يجتمع مع الأكل والشرب، قال: مع أنه لو حل على التكبير وحده لم يبق أقول المصنف بعده «باب التكبير أيام منى» معنى، ويكون تكراراً عاماً أه والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر للمأمور به، وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطال، وأما التناكس فمختصة بالحاج، وجزمه بأنه تكرار متعقب، لأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته وصفته، أو أراد تيسر العمل المجدل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار. وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره «فأكثر فيهن من التهليل والتحميد والتكبير» ولليهيقي في الشعب من طريق علي بن ثابت في حديث ابن عباس «فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير» ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن بطال، وفي رواية عدي من الزيادة «وإن صيام يوم منها يعمل صيام سنة، والعمل بسجدة ضعف» وللترمذي من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة «يعمل صيام كل يوم منها بصيام سنة، ويقام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر» لكن إسناده ضعيف، وكذا الإسناد إلى عدي بن ثابت. والله أعلم.

١٢- باب التفكير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة

وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْتُبُ لِي قِيمَةَ بَعْضِ قِسْمَةِ أَهْلِ الْمَسْجِدِ فَيَكْتُبُونَ، وَيَكْتُبُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنْ تَكْبِيرٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَكْتُبُ بَعْضَ بَعْضِ الْأَهْلِ، وَخَلْفَ الْمَلُوكِ، وَعَلَى فِرَاجِهِ، وَكُلِّ لِسْطَانِهِ وَمَجْلِسِهِ، وَمَنْشَأِهِ، بَلْكَ الْأَيَّامِ جَمِيعاً.

وَكَانَتْ تَهْوِيَةٌ لِكَبْرِ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَكُنَّ النِّسَاءُ يَكْتُبْنَ خَلْفَ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، كَمَا لِي الْأَفْطَرِيُّ، مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ.

٩٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْقُضَيْيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ، وَنَحْنُ غَائِبِينَ مِنْ بَنِي أُمِّ الْغُرَفَاتِ، عَنْ الْقُضَيْيِّ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: كَانَ يُكَلِّمُ الْمَلَأَى لَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ، وَيَكْتُبُ الْمُكْتُوبَ فَلَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ. [الطبر: ١٦٥٩، أخرجه مسلم: ١٢٨٥ بلفظ المثل]

٩٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفَةَ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ خُصْفَةَ، عَنْ أُمِّ عَيْلَةَ قَالَتْ: كُنَّا نُؤَمِّرُ أَنْ نُخْرَجَ يَوْمَ الْفَيْدِ، حَتَّى نُخْرِجَ الْكُفْرَ مِنْ عِلْمِنَا، حَتَّى نُخْرِجَ النَّحْرَ، فَيَكُنْ خَلْفَ النَّاسِ، فَيَكْتُبُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَذْغُونَ بِذَعَائِهِمْ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ. [رواج: ٣٢٤، أخرجه مسلم: ٨٩٠]

قوله: (باب التفكير أيام منى) أي يوم العيد والثلاثة بعده.

وقوله: (وإذا غدا إلى عرفة) أي صبح يوم التاسع، قال الخطابي: حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجمالعة كانوا يذبحون لطوائفهم فيها فشرع التكبير فيها إشارة إلى تخصيص الذبائح له وعلى اسمه عز وجل.

قوله: (وكان عمر يكتب في قبة بني إله) وصله سعيد بن منصور من رواية عبيد بن عمير قال: «كان عمر يكتب في قبة منى ويكتب أهل المسجد ويكتب أهل السوق، حتى ترتج من تكبيره» وصله أبو عبيد من وجه آخر بلفظ التعلق، ومن طريقه البيهقي. وقوله: (ترج) بتخيل الجيم أي تضطرب وتتحرك، وهي مبالغة في اجتماع رفح

القاسم بن أبي أيوب بلفظ «ما من عمل أزكى عند الله ولا أعظم أجراً من خير عمله في عشر الأضحية» وفي حديث جابر في صحيحه أبي عرونة وابن حبان «ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة» فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر ذي الحجة، لكنه مشكل على ترجمة البخاري بأيام التشريق ويجب بأجوبة: أحدها أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف، وأيام التشريق تقع ثلث أيام العشر، وقد ثبتت الفضيلة لأيام العشر بهذا الحديث فثبت بذلك الفضيلة لأيام التشريق. ثانياً أن عشر ذي الحجة إنما شرف لوقوع أعمال الحج فيه، وبقيت أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تنماته فصارت مشتركة معها في أصل الفضل، ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها، وبهذا تظهر مناسبة إيراد الآثار المذكورة في صدر الترجمة لحديث ابن عباس كما تقدمت الإشارة إليها. ثالثاً أن بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد وكما أنه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق، فمعها ثبت لأيام العشر من الفضل شاركتها في أيام التشريق، لأن يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشريفه وعظيمه، وهو يوم الحج الأكبر كما سيأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

قوله: (قالوا ولا الجهاد) في رواية سلمة بن كهيل المذكورة «قتال رجل» ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السائل، وفي رواية غندر عند الإسماعيلي قال: «ولا الجهاد في سبيل الله مرتين» وفي رواية سلمة بن كهيل أيضاً «حتى أعلها ثلاثاً» ودل سؤلهم هذا على تقرر أفضلية الجهاد عنهم، وكانهم استفادوه من قوله ﷺ في جواب من سأل عن عمل يعمل الجهاد فقال: «لا أجده الحديث، وسيأتي في أوائل كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة، ونذكر هناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله تعالى. قوله: (لا رجل خرج) كذا للأكثر، والتقدير إلا عمل رجل، وللمستلمي «لا من خرج».

قوله: (خطاط) أي يقصد فخر عدوه ولو أدى ذلك إلى كل نفسه.

قوله: (لم يرجع بشيء) أي يكون أفضل من العمل في أيام العشر أو مساوياً له، قال ابن بطال: هذا اللفظ يحتمل أمرين، أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو، وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن يزرعه الله الشهادة. وتعمقه الزين بن المنير بأن قوله: «لم يرجع بشيء» يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بد أه وهو متعقب سرود فإن قوله: «لم يرجع بشيء» نكرة في سياق التثنية تصمم مذكور، وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي ذكرناها «لم يرجع من ذلك بشيء». والحاصل أن نفي الرجوع بالشئ لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شيء، بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطال، ويدل على الثاني ورود بلفظ يقتضيه، فعند أبي حنيفة من طريق إبراهيم بن حديد عن شعبة بلفظ «إلا من عقر جواده وأمرق دمه» وعنده في رواية القاسم بن أبي أيوب «إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله» وفي طريق سلمة بن كهيل «فقال، لا إلا أن لا يرجع» وفي حديث جابر «إلا من عفر وجهه في التراب» فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده والله أعلم.

وفي الحديث تنظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة، وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة، وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أوعلق صلاً من الأعمال بأفضل الأيام، فلو أford يوماً منها تعين يوم عرفة، لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعين يوم الجمعة، جماً بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مرفوعاً «غير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة» رواه مسلم، أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه، وقال الدودوي: لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة، لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة، يعني فيلزم تفضيل الشيء على نفسه. وتعقب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا، ويوم الجمعة فيه أفضل من الجمعة في غيره لاجتماع الفضلين فيه. واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل، واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد وأوجب بأنه محمول على الغالب، ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ صاعداً لفضل قطه لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن يصعله خشية أن يفرض على أمته، كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضاً. والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لكان اجتماع أمهات العبادة فيه، وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج، ولا يتأتى

الأصوات.

الطهارة، والمراد بها التطهر من الذنوب.

قوله: (فيكون بتكبيرهم) ذكر التكبير في حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح، وقد أخرجه مسلم أيضاً.

١٣- باب الصلاة إلى الحرية يوم العيد

٩٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُفَيْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ تُكْرَمُ الْحُرَّةُ لِقَامَةِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ، ثُمَّ يُصَلِّي. [إرجاع: ٤٩٤ أخرجه مسلم (٥٠١)]

قوله: (باب الصلاة إلى الحرية) زاد الكشيبي في يوم العيد وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث دون زيادة الكشيبي في أبواب السرة. وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد المجيد الثقفي.

١٤- باب حمل العترة أو الحرية بين يدي الإمام يوم العيد

٩٧٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْثَرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو: قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُفَيْرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْنُو إِلَى الْمُصَلِّي، وَالْعَتَرَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِحَمَلٍ، وَتُكَبَّرُ بِالْمُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا. [إرجاع: ٤٩٤ أخرجه مسلم: (٥٠١)]

قوله: (باب حمل العترة أو الحرية بين يدي الإمام) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر، وكأنه أفرد له ترجمة ليشعر بمغايرة الحكم، لأن الأولى تبين أن ستره المصلي لا يشترط فيها أن تولي جسد، والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الإمام بأية من السلاح، ولا يعارض ذلك ما تقدم من النهي عن حمل السلاح يوم العيد لأن ذلك إنما هو عند خشية التاذي كما تقدم قريباً. والواليد المذكور هنا هو ابن مسلم، وقد صرح بتحديث الأوزاعي له وتحديث نافع للأوزاعي فأمّن تدليس الوليد وتسويته، وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولاً في الصحيح غير هذا الحديث، أشار إلى ذلك الحميدي. وقد تقدم الكلام على المتن في باب ستره الإمام، مستوفى بحمد الله تعالى.

١٥- باب خروج النساء والخيف إلى المصلى

٩٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَمَرَنَا نَبِيُّ ﷺ بِأَنْ نُخْرِجَ الْفَرَأَنِيَّ وَذَوَاتِ الْخُلُودِ.

وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ خُوَيْرٍ، وَكَأَنَّ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: قَالَ، أَوْ قَالَتْ: الْفَرَأَنِيَّ وَذَوَاتِ الْخُلُودِ، وَتَخْرُجُ الْخَيْضُ إِلَى الْمَصَلِيِّ. [إرجاع: ٣٧٤ أخرجه مسلم: ٨٩٠ مطولاً]

قوله: (باب خروج النساء والخيف إلى المصلى) أي يوم العيد.

قوله: (حدثنا حماد) كذا لكريمة، ونسبه الباقون «ابن زيد».

قوله: (أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم) كذا لأبي ذر عن الحميري والمستلمي، والباقي «أمرنا» بضم المزة وحذف لفظ نبينا، ووقع لسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد «قالت أمرنا» تنبي النبي ﷺ، وفي رواية سليمان بن حرب عن حماد عند الإسماعيلي «قالت أمرنا بأبنا» بكسر الموحدة بعدها مزة مفتوحة ثم موحدة مالة وعلى هذا فكأنه كان في رواية الحميري كذلك لكن بإبدال المزة بـه تحانية قصير صورتها «بيبا» فكانها تصحفت فصارت نبينا، وأضاف إليها بعض الكتاب الصلاة بعد التصحيف. ولما رواية مسلم فكانها كانت أمرنا على البناء كما وقع عند الكشيبي وغيره فانصَح بعض الرواة بتسمية الأمر والله أعلم. وإنما قلت ذلك لأن سليمان بن حرب أثبت الناس في حماد بن زيد. وقد تقدم معنى قول أم عطية «بابي» في كتاب الخيف.

قوله: (وكان ابن عمر إلخ) وصله ابن المنذر والفاكي في «أخبار مكة» من طريق ابن جريج «أخبرني نافع أن ابن عمر» فذكره سواء. والفسطاط بضم الفاء ويجوز كسرهما ويجوز مع ذلك بالثاء بدل الطاء ويادخلها في السين تلك ست لغات. وقوله فيه (وتلك الأيام جميعاً) أراد بذلك التأكيد، ووقع في رواية أبي ذر بدون واو على أنها ظرف لما تقدم ذكره.

قوله: (وكانت مهمولة) أي بنت الحارث زوج النبي ﷺ ولم أتف على أثرها هذا موصولاً.

قوله: (وكان النساء) في رواية غير أبي ذر «وكن النساء» وهي على اللغة القليلة، وأبان المذكور هو ابن عثمان بن عفان، وكان أميراً على المدينة في زمن ابن عم أبيه عبد الملك بن مروان، وقد وصل هذا الأثر أبو بكر بن أبي الدنيا في «كتاب العيدين» وحديث أم عطية في الباب سلفه في ذلك، وقد اشتملت هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال. وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع: فمنهم من قصر التكبير على أعياد الصلوات، ومنهم من خص ذلك بالمكوثات دون التوافل، ومنهم من خصه بالرجال دون النساء، وبالجماعة دون المنفرد، وبالمؤلة دون المقضية، وبالقيم دون المسافرين، وبساكن المصير دون القرية. وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع، والآثار التي ذكرها تساعده، وللعلماء اختلاف أيضاً في ابتدائه وانتهائه فقل: من صبح يوم عرفة، وقل من ظهره، وقل من عصره، وقل من صبح يوم النحر، وقل من ظهره، وقل في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر، وقل إلى عصره، وقل إلى ظهر ثابته، وقل إلى صبح آخر أيام التشريق، وقل إلى ظهره، وقل إلى عصره. حكى هذه الأقوال كلها الثوري إلا الثاني من الانتهاء. وقد رواه البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ، حديث، وأصبح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره والله أعلم. وأما صيغة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال: «كبروا الله، الله أكبر الله أكبر، الله أكبر كبيراً» ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر الفريابي في «كتاب العيدين» من طريق يزيد بن أبي زياد عنهم وهو قول الشافعي وزاد فلوله الحمد، وقيل يكبر ثلاثاً ويؤيد «لا إلا الله وحده لا شريك له إلخ»، وقيل يكبر ثنتين بعد «لا إلا الله»، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد جاء ذلك عن عمر، وعن ابن مسعود نحوه وبه قال أحمد وإسحاق، وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لا أصل لها.

قوله: (سألت أنساً) في رواية أبي ذر سألت أنس بن مالك.

قوله: (ويكبر المكبر فلا يكرر عليه) هذا موضع الترجمة، وهو متعلق بقوله فيها «وإذا غدا إلى عرفة» وظاهره أن أنساً احتج به على جمود التكبير في موضع التلبية. ويجعل أن يكون من كبر أضاف التكبير إلى التلبية، وسيأتي بسط الكلام عليه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا محمد حدثنا عمرو بن حفص) كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا لكريمة وأبي الوقت «حدثنا حمزة غير مشوب، وسقط من رواية ابن شبيب» وابن السكن وأبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني، ووقع في رواية الأصيلي عن بعض مشايخه «حدثنا محمد البخاري» فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه، وقد حدث البخاري عنه بالكثير بغير واسطة، وربما أدخل بينه وبينه واسطة أحياناً، والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الإسناد، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج. ووقع في حاشية بعض النسخ لأبي ذر: محمد هذا شبه أن يكون هو الفهلي قاله أعلم. وعاصم المذكور في الإسناد هو سليمان، وحفصة هي بنت مسيرين، وسيأتي الكلام على المتن بعد سبعة أبواب. وسبق بعضه في كتاب الخيف. وموضع الترجمة منه قوله: «ويكرن بتكبيرهم» لأن ذلك في يوم العيد وهو من أيام منى، ويتلحق به بقية الأيام لجامع ما بينهما من كونهن أياماً معدودات وقد ورد الأمر بالذكر فيهن.

قوله: (كنا نؤمر) كذا في هذه، وسيأتي قريباً بلفظ «أمرنا نبينا».

قوله: (حتى يخرج) بضم النون وحتى للغاية، والتي بعدها للمبالغة.

قوله: (من خلدوها) بكسر الميم أي سترها، وفي رواية الكشيبي «من خدرتها» بالتانيث. وقوله في آخره «وطهرته» بضم الطاء المهملَة وسكون الهاء لغة في

قوله: (وعن أيوب) هو معطوف على الإسناد المذكور. والحاصل أن أيوب حدث به حماد عن محمد بن أم عطية، وعن حفصة عن أم عطية أيضاً، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سليمان بن حرب المذكورة، ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله، وأبو يعلى عن أبي الربيع كلاهما عن حماد عن أيوب عن محمد بن أم عطية، وعن أيوب عن حفصة عن امرأة تحدث امرأة أخرى، وزاد أبو الربيع في رواية حفصة ذكر الجلباب، وتبين بذلك أن سياق محمد بن سيرين مغاير لسباق حفصة إسناداً ومتناً، ولم يصب من حمل إحدى الروايتين على الأخرى. وسيأتي الكلام على الجلباب وعلى بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى.

١٦ - باب خروج الصبيان إلى المصلى

٩٧٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ لُحُرٍ أَوْ أَصْحَى، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ. [راجع: ٩٨. أخرجه مسلم: ٨٨٤ مطولاً، وهو في كتاب العيدين (١٣) بزيادة]

قوله: (باب خروج الصبيان إلى المصلى) أي في الأعياد وإن لم يصلوا. قال الزين بن المنير: أكر المصنف في الترجمة قوله: (إلى المصلى) على قوله صلاة العيد ليم من يأتي منه الصلاة ومن لا يأتي.

قوله: (عن عبد الرحمن بن عاصم) موصلة مكسورة ثم مهمل، وصرح بجس القطان عن الثوري بأن عبد الرحمن المذكور حدثه كما سيأتي بعد باب.

قوله: (خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم لُحُرٍ أو أَصْحَى) ليس في هذا السياق بيان كونه كان صبياً حينئذ ليطابق الترجمة، لكن جرى المصنف على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده، فسيأتي بعد باب بلفظ «ولولا مكاني من الصغر ما شهادته» وبأني بقية الكلام عليه في الباب المذكور إن شاء الله تعالى. وقوله: (يوم لُحُرٍ أو أَصْحَى) شك من الرواي عن ابن عباس، وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عن ابن عباس الجزم بأنه يوم الفطر.

١٧ - باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَابِلَ النَّاسِ. [راجع: ٣٠٤]

٩٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الشَّيْخِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَصْحَى إِلَى التَّجِيعِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوُجْهِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نَسْكَائِي فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَتَخَرَّجَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَّقَ سُنَّتِي، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَجَلَةٌ لِأَهْلِي، لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ فِي شَيْءٍ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ قَالَ: «افْتَحْهَا، وَلَا تَقِي عَنْ أَحَدٍ بِفَعْلِكَ». [راجع: ٩٥١. أخرجه مسلم: ١٩٦١]

قوله: (باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد) قال الزين بن المنير ما حاصله: إن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدم نظيرها في الجمعة لرفع احتمال من يتوهم أن العيد يخالف الجمعة في ذلك، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضرورياً لكونه يخطب على منبر، بخلاف العيد فإنه يخطب فيه على رجليه كما تقدم في «باب خطبة العيد»، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال.

قوله: (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّاسِ) قوله عليه وسلم «مقابل الناس» هو طرف من حديث وصله المصنف في «باب الخروج إلى المصلى» وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ «ثم يتصرف فيقوم مقابل الناس» وفي رواية مسلم «قام فأقبل على الناس» الحديث.

قوله في حديث البراء: (لأنه شيء عجله لأهله) في رواية المستملي «فإنما هو شيء» وقوله فيه: «ولا تقي عن أحد بملكك» كذا للمستملي والمحرمي بقاء، وللكتشيبي والباقي «ولا تقي» بالنيين المعجمة والتون وضم لوله، والمعنى متقارب. وسيأتي الكلام

١٨ - باب العلم الذي بالمصلى

٩٧٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَشْهَدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ، خَشِيَ أَنِّي أَلْعَمُ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، فَصَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، وَنَعَى بِهِنَّ، فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَوَافَّقَهُنَّ يَهُودِينَ يَأْتِيهِنَّ، بِقِلْبَةٍ لِي لَوْ بِلَالٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ.

[وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ - يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ: الْعِلْمُ] [راجع: ٩٨. أخرجه مسلم: ٨٨٤ مطولاً، وهو في كتاب العيدين (١٣) بزيادة]

قوله: (باب العلم الذي بالمصلى) تقدم في «باب الخروج إلى المصلى» بغير منبر التعريف بمكان المصلى، وأن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل الترتيب للسامع، وإلا فدار كثير بن الصلت عمدة بعد النبي ﷺ. وظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا المصلى شيئاً محرف به وهو المراد بالعلم، وهو يقتضيان: الشيء الشاخص.

قوله: (ولولا مكاني من الصغر ما شهادته) أي حضرته، وهذا مفسر للمراد من قوله في «باب وضوء الصبيان»: ولولا مكاني منه ما شهادته، فدل هذا على أن الصغير في قوله «منه» يعود على غير مذكور وهو الصغر، ومضى بعضهم على ظاهر ذلك السياق فقال: إن الصغير يعود على النبي ﷺ، والمعنى ولولا منزلي من النبي ﷺ ما شهدته معه العيد وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه، وفيه نظر لأن الغالب أن الصغير في مثل هذا يكون مائلاً لا متقنياً، فلمل فيه تقدماً وتأخيراً، ويكون قوله من الصغر متعلقاً بما بعده فيكون المعنى ولولا منزلي من النبي ﷺ ما حضرت لأجل صغري، ويمكن حمله على ظاهره وإراد: يشهد ما وقع من وعظه للنساء، لأن الصغير يقتضي أن يفترق له الحضور ممن بخلاف الكبر. قال ابن بطال: خروج الصبيان للمصلى إما هو إذا كان الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويحفظ ما يفسدها، ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة له وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلى إنما هو للتبرك وإظهار شعار الإسلام بكثرته من يحضر منهم، ولذلك شرع للحضض كما سيأتي، فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أو لا، وعلى هذا إما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب وغوه سواء صلوا أم لا. وأما ضبط ابن عباس القصة فقلعه كان لفسرط ذكائه والله أعلم.

قوله: (حتى أتى العلم) كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير إيشدائه، والمعنى خرج رسول الله ﷺ أو شهدت الخروج مع حتى أتى، وكأنه حذف دلالة السياق عليه. قوله: (لم أتى النساء) يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهن.

قوله: (ومعه بلال) فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة إليه من شاعده وغوه، لأن بلالاً كان خادماً للنبي ﷺ ومتولياً قبض الصدقة، وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتر له بسبب صغره.

قوله: (يهودين) بضم لوه أي يلقين، وقوله (يقبله) أي يلقين الذي يهوين به، وقد فسره في الباب الذي يليه من طريق أخرى من حديث ابن عباس أيضاً وسيأتي أم.

(قصة) وقع في رواية أبي علي الكشاني عقب هذا الحديث قال محمد بن كثير: العلم انتهى. وقد وصل للؤلؤ طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال «حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفیان» فذكره. ولا أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العيدين قال: أخرجه البخاري فقال: وقال ابن كثير، فكانه أشار إلى هذه الرواية ولم يستحضر الطريق الي في الاعتصام

١٩ - باب موعظة الإمام النساء يوم العيد

٩٧٨ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ:

حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى، قَبْلَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَرَهُنَّ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ بِاسِطٌ ثَوْبُهُ، يُقْلِي فِيهِ النِّسَاءَ الصَّدَقَةَ.

قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَصَدِّقُكُنَّ جَنَّتِي، تُقْلِي فَتَحْتَهَا، وَيُقْلِيَنَّ. قُلْتُ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ وَذَكَرَهُنَّ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ؟ [راجع: ٩٥٨. أخرجه مسلم: ٨٨٥]

٩٧٩- قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: شَهِدْتُ الْفِطْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَغُمَيْرٌ وَخُثَمَانٌ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يَصَلُّونَهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، كَأَنِّي انْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يَجْلِسُ يَدِيهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشْفُوهُمْ، حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ مَعَهُ بِلَالٌ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّهَاتُ النَّبِيِّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَمْسُكَنَّ الْأَبَةَ [المصنف: ١١٧]. ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ مِنْهَا: « أَتَنْ عَلَى ذَلِكَ ». قَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ: لَمْ يَجِبْهُ غَيْرُهَا. نَعَمْ. لَا يَذَرِي حَسَنٌ مِنْ هِيَ، قَالَ: « فَصَدِّقَنَّ ». فَسَطَّ بِلَالٌ ثَوْبَهُ، ثُمَّ قَالَ: « هَلُمَّ، لَكُنْ لِيذَاءُ أَبِي وَأُمِّي ». فَيُقْلِيَنَّ الْفَتَحَ وَالْخَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: الْفَتَحُ: الْخَوَاتِيمُ الْعِظَامُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. [راجع: ٩٧، وانظر في الأحكام، باب: ٤٩. أخرجه مسلم: ٨٨٤، وهو في كتاب الميراثين (١٣) مختصراً بزيادة]

قوله: (باب موعظة الإمام النساء يوم العيد) أي إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال.

قوله: (حدثني إسحاق بن إبراهيم بن نصر) نسب في رواية الأصيلي إلى جده فقال إسحاق بن نصر.

قوله: (ثم خطب، فلما فرغ نزل) فيه إشعار بأنه ﷺ كان يخطب على مكان مرتفع لما يقتضيه قوله: «نزل» وقد تقدم في «باب الخروج إلى المصلى» أنه ﷺ كان يخطب في المصلى على الأرض، فلعل الراوي ضمن النزول معنى الانتقال. وزعم عياض أن وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة وأن ذلك كان في أول الإسلام وأنه خاص به ﷺ، وتعبه النووي بهذه الرواية المصرحة بأن ذلك كان بعد الخطبة وهو قوله: «فلما فرغ نزل فأتى النساء» والخصائص لا تثبت بالاحتمال.

قوله: (قلت لعطاء) القائل هو ابن جريج، وهو موصل بالإسناد المذكور، وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن جريج في «باب المشي» بدون هذا الزيادة. ودل هذا السؤال على أن ابن جريج فهم من قوله «الصدقة» أنها صدقة الفطر بقرينة كونها يوم الفطر وأخذ من قوله: «وبلال باسط ثوبه» لأنه يشعر بأن الذي يقلى فيه شيء يحتاج إلى ضم فهو لاق بصدقة الفطر المقدر بالكيل، لكن بين له عطاء أنها كانت صدقة تطوع، وأنها كانت مما لا يجزئ في صدقة الفطر من خاتم وغوه.

قوله: (لقلي) أي المرأة، والمراد جنس النساء، ولذلك عطف عليه بصيغة الجمع فقال: «ويقلىن» أو للمنى تلقى الواحدة، وكذلك البقيات ياقطين.

قوله: (فتحتها) بفتح الفاء والمثناة فوق وبالحاء المعجمة كذا للأكثر، وللمستعلى والحموي «فتحتها» بالتأنيث، وسيأتي تفسيره قريباً، وحذف مفعول يلقين اكتفاء، وكرر الفعل المذكور في رواية مسلم إشارة إلى التوزيع، وسيأتي في حديث ابن عباس بلفظ «فيلقن» الفتح والخواتم.

قوله: (قلت) القائل أيضاً ابن جريج، والمسؤول عطاء. وقوله: «إذنه لحق عليهم» ظاهر أن عطاء كان يرى وجوب ذلك، ولهذا قال عياض: لم يقل بذلك غيره. وأما النووي فحمله على الاستحباب. وقال: لا مانع من القول به، إذا لم يترتب على ذلك منفعة.

قوله: (قال ابن جريج: وأخبرني الحسن بن مسلم) هو معطوف على

الإسناد الأول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق، وساق الثاني قبل الأول فقد حديث ابن عباس على حديث جابر، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصراً في «باب الخطبة».

قوله: (خرج النبي صلى الله عليه وسلم)، كذا في غير أداة عطف، وسيأتي في «باب تفسير المتحة» من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ «فترز نبي الله ﷺ»، وكذا لمسلم من طريق عبد الرزاق هذه، وقوله: «ثم يخطب» بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (حين يجلس) بتشديد اللام المكسورة، وحذف مفعوله، وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ «يجلس الرجال بيده»، وكأنهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعاً، أو لعلهم أرادوا أن يتبعوه فسمعنهم فيقوى البحث الماضي في آخر الباب الذي قبله.

قوله: (وقالت امرأة واحدة منهم لم يجبه غيرها: نعم) زاد مسلم «باني الله» وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنعم وتزليها منزلة الإقرار، وأن جواب الواحد من الجماعة كاف إذا لم ينكروا ولم يمنع مانع من إنكارهم.

قوله: (لا يذري حسن من هي) حسن هو الراوي له عن طائوس ووقع في مسلم وحده «لا يذري حيتنة» وجزم جمع من الحفاظ بأنه تصحيف، ووجهه النووي بأمور محتمل لكن اتحاد المخرج دال على ترجيح رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه من طريقه كما في البخاري موافقاً لرواية الجماعة.

والفرق بين الروايين أن في رواية الجماعة تعيين النبي لا يذري من المرأة، بخلاف رواية مسلم. ولم أتف على تسمية هذه المرأة، إلا أنه ينتج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطبة النساء، فإنها روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد «أن رسول الله ﷺ خرج إلى النساء وأنا معهن فقال: يا معشر النساء إنكن أكثر حطب جهنم. فناديت رسول الله ﷺ وكنت عليه جريئة: لم يا رسول الله؟ قال: لأنكن تكثرن اللعن، وتكفرن العشير الحديث، فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته أولاً بنعم، فإن القصة واحدة، فليس بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما في نظائره والله أعلم. وقد روى الطبراني من وجه آخر عن أم سلمة الأنصارية وهي أسماء المذكورة أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله ﷺ ما أخذ الحديث، ولابن سعد من حديثها «أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق الآية».

قوله: (قال فصدقن) هو فعل أمر لمن بالصدقة والفاء سببية أو داخلية على جواب شرط محذوف تقديره إن كنن على ذلك فصدقن، ومناسبه للآية من قوله: «ولا يمضينك في معروف» [الممتعة: ١٢] فإن ذلك من جملة المعروف الذي أمرن به.

قوله: (لم قال لهم) القائل هو بلال، على اللغة الفصحى في التعبير بها للمفرد والجمع.

قوله: (لكن) بضم الكاف وتشديد النون، وقوله: «فذا» بكسر الفاء والقصر. قوله: (قال عبد الرزاق الفتح الخواتيم العظام كانت في الجاهلية) لم يذكر عبد الرزاق في أي شيء كانت تلبس، وقد تلب ثوبهن أنهن كن يلبسنها في أصابع الأرجل اهـ. ولهذا عطف عليها الخواتيم لأنها عند الإطلاق تصرف إلى ما يلبس في الأيدي، وقد وقع في بعض طرقه عند مسلم هنا ذكر الخلاخيل، وحكي عن الأصمعي أن الفتح الخواتيم التي لا تفرض لها، فعلى هذا هو من عطف الأعم على الأخص. وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن، ويستحب حثن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة. وفيه خروج النساء إلى المصلى كما سيأتي في الباب الذي بعده. وفيه جواز التدفيع بالأب والأم، وملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها إليه. واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كائنت خلافاً لبعض المالكية ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله، قال القرطبي: ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضوراً لأن ذلك لم يقل ولو قل فليس فيه تسليم أزواجهن من ذلك لأن من ثبت له الحق فالأصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ولم يقل أن القوم صرحوا بذلك اهـ. وأما كونه من الثلث فما دونه فإن ثبت أنه لا يجوز لمن التصرف فيما زاد على الثلث ما يكن في هذه القصة ما يدل على جواز الزيادة، وفيه أن الصدقة من دواجن العذاب لأنه أمرهن بالصدقة ثم علل بهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحيض

قَالَ ابْنُ عَرُونَ: أَوِ الْوَرَقِ ذَوَاتِ الْخُلُودِ، فَأَمَّا الْمُحْضِرُ: فَيُشْهَدُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَذَوَاتُهُمْ، وَيَحْتَزِلُ مُصَلَّاهُمْ. [راجع: ٣٢٤. أخرجه مسلم: ٨٩٠]

قوله: (باب اغترال المحض المصلى) مضمون هذه الترجمة بعض ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي، وكأنه أضاف هذا الحكم للاهتمام به، وقد تقدم مضموماً إلى الباب المذكور في كتاب الحيز.

قوله: (عن ابن عرون) هو عبد الله، ومحمد هو ابن سيرين، وقد شك ابن عرون في العرواق كما شك أيوب في الذي قبله، ووقع في رواية منصور بن زاذان عن ابن سيرين عند الترمذي وفتح الأبيكار والعرواق وذوات الخلود.

وفي هذا الحديث من القوائد جواز مدلاوة المرأة للرجال الأجانب إذا كانت يحاضر الدوا مثلاً والمعالجة بغير مباشرة، إلا إن احتج إليها عند أمن الفتنة. وفيه أن من شأن العرواق والمخدرات عدم البروز إلا فيما أذن له فيه. وفيه استحباب إحداد الجلباب للمرأة، ومشروعية عارية الثياب. واستدل به على وجوب صلاة العيد، وفيه نظر لأن من جلة من أمر بذلك من ليس بمكلف، فظهر أن القصد منه إظهار شعار الإسلام بالمبالغة في الاجتماع وتعم الجميع البركة والله أعلم. وفيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات هيشات أم لا، وقد اختلف فيه السلف، ونقل عياض وجوه من أبي بكر وعلي وابن عمر، والذي وقع لنا من أبي بكر وعلي ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيرهما فالأصح على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين، وقد ورد هذا مرفوعاً يستدل لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن ربيعة بن ربيعة، والأخت اسمها عمرة صحابية.

وقوله: (حق) يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب، روى ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن عمر أنه كان يخرج إلى العيدين من استطاع من أهله، وهذا ليس صريحاً في الوجوب أيضاً، بل قد روي عن ابن عمر الترخي فاحتمل أن يحتمل على حالين، ومنهم من حمله على التنبؤ وجزم بذلك الجرجاني من الشافعية وابن حامد من الحنابلة، ولكن نص الشافعي في الأم يقتضي استثناء ذوات الهيشات قال: وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيشة الصلاة، وإن شاء لشهودهن الأعياد أشد استحباباً. وقد سقطت وأو العطف من رواية الزبني في المختصر فصارت غير ذوات الهيشة صفة للعجائز فحسب على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه، بل قد روى البيهقي في المعرفة عن الربيع قال: قال الشافعي: قد روي حديث فيه أن النساء يتركن إلى العيدين، فإن كان ثابتاً قلت به، قال البيهقي: قد ثبت وأخرجه البيهقي يعني حديث أم عطية هذا فيلزم الشافعية القول به، ونقله ابن الرقعة عن البيهقي وقال: إنه ظاهر كلام التتبي، وقد ادعى بعضهم النسخ فيه، قال الطحاوي: وأمره عليه السلام بخروج المحض وذوات الخلود إلى العيد يحتمل أن يكون في أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التذكير بحضورهن إرهاباً للعدو، وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك. وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، قال الكرماني: تاريخ الوقت لا يعرف. قلت: بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شاهده وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يتم مراد الطحاوي، وقد صرح في حديث أم عطية بعملة الحكم وهو شهودهن الحيز ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته، وقد أفتت به أم عطية بعد النبي ﷺ بمدة كما في هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك، وأما قول عائشة «لو رأى النبي ﷺ أحدث النساء لمهنن المساجد» فلا يعارض ذلك لنسوره إن سلمنا أن فيه دلالة على أنها أفتت بخلافه، مع أن الدلالة منه بأن عائشة أفتت بالنعى ليست صريحة، وفي قوله: «إرهاباً للعدو» نظر لأن الاستصار بالنساء والتكرار بهن في الحرب دال على الضعف، والأول أن يحضر ذلك من يؤمن عليها وبها الفتنة ولا يترتب على حضورها عدو ولا تراحم الرجال في الطرق ولا في الجامع، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في الباب المشار إليه من كتاب الحيز.

٢٢- باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلى

٩٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي كَيْسَرُ بْنُ قُرَيْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ، أَوْ يَذْبَحُ بِالْمُصَلَّى. [نظر: ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١،

بالو المقضية للتردد إشارة إلى أنه لا يمنع أن يجمع يوم التحريين تسكين أحدهما بما ينحصر والآخر بما ينبثق، ولينهم اشتراكهما في الحكم انتهى. ويعتدل أن يكون أشار إلى أنه ورد في بعض طرقة بواو الجمع كما سيأتي في كتاب الأضاحي، ويأتي الكلام هناك على فوائده إن شاء الله تعالى.

٢٣ - باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد

وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب.

٩٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْبَحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَيْتَ شَأْنُ لَحْمٍ». فَقَامَ أَبُو بُرَّةَ بْنُ زَبَرٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَغَرَقْتُ أَنْ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكَلِي وَشَرِبِي، فَتَجَلَّتْ وَأَكَلْتُ، وَاطْمَقْتُ أَهْلِي وَجُورَلِي. فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْكَ شَأْنُ لَحْمٍ». قَالَ: فَإِنْ عِنْدِي عَقَاقٌ جَذَعَةٌ، هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَهَلْ تَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». [إرجاع: ٩٥١].

أخرجه مسلم: [١٩٦١]

٩٨٤ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْبَحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُبَدِعَ ذَبْحَهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِيرَانِي، إِذَا قَالَ: بِهِمْ خِصَاصَةٌ، وَأَمَّا قَالَ: فَقَرُّ، وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدِي عَقَاقٌ لِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَرُخِصَ لَهُ فِيهَا. [إرجاع: ٩٥٤].

أخرجه مسلم: [١٩٦٢ بزيادة]

٩٨٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ جُنْدَبٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْبَحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَبْذُخْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَبْذُخْ فَلْيَبْذُخْ بِاسْمِ اللَّهِ». [الطبر: ٥٥٠٠، ٥٥٦٢، ٥٥٦٧، ٧٤٥٠]. أخرجه مسلم [١٩٦٠]

قوله: (باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد، وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب) في هذه الترجمة حسان وظن بعضهم أن فيها تكراراً وليس كذلك، بل الأول أهم من الثاني، ولم يذكر المصنف الجواب استفاء بما في الحديث، ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي برة وبين النبي ﷺ دالة على الحكم الأول، وسؤال أبي برة عن حكم العناق دال على الحكم الثاني.

قوله: (عن الأسود) هو ابن قيس لا ابن يزيد، لأن شعباً لا يلحق ابن يزيد، وجندب هو ابن عبد الله الجبلي.

قوله: (وقال من ذبح) هو من جملة الخطبة وليس معطوفاً على قوله «ثم ذبح» لتلا يلزم تحلل الذبح بين الخطبة وهذا القول، وليس الواقع ذلك على ما بينه حديث البراء الذي قبله وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى.

٢٤ - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد

٩٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو تَمِيمَةَ، يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ، عَنْ فُلَيْحٍ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ، خَالَفَ الطَّرِيقَ.

تَابِعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَحَدَّثَنَا جَابِرٌ أَحْمَدُ.

قوله: (باب من خالف الطريق) أي التي توجه منها إلى المصلى.

قوله: (حدثنا محمد) كذا للآخر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام، وكذا للمصنف وحزم به الكلاباني وغيره، وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل انتهى. وكذا هو في رواية أبي علي بن شبيب، والأول هو للمعتمد، وقد رواه عن أبي قتيبة أيضاً عن اسمه محمد محمد بن حميد الرازي لكنه خالف في اسم صاحبه كما سيأتي، وليس هو عن خرج عنهم البخاري في صحيحه، وأبو قتيبة بالثناة مصغراً مروزي قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور قال الذهبي، ثم إنه لم يتفرّد به كما سيأتي. نعم تفرد به شيخه فليح وهو مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثقه آخرون فحدثه من قتيب الحسن، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضاً، فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح. فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح.

قوله: (عن سعيد بن الحارث) هو ابن أبي سعيد بن المعل الأنصاري.

قوله: (إذا كان يوم عيد خالف الطريق) كان تامة، أي إذا وقع، وفي رواية الإسعاعيلي «كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذبح فيه» قال الترمذي: أخذ بهذا بعض أهل العلم فاستحبوا للإمام، وبه يقول الشافعي انتهى. والذي في «الأم» أنه يستحب للإمام والمأموم، وبه قال أكثر الشافعية، وقال الرافعي: لم يتعرض في الوجيز إلا للإمام إمام وبالتميم قال أكثر أهل العلم، ومنهم من قال إن علم المصلى وبقيت العلة بقي الحكم ولا انتهى باتفاقها، وإن لم يعلم المصلى بقي الاحتكاك. وقال الأكثر: يبقى الحكم ولو انتفت العلة للاحتكاك كما في الرمي وغيره، وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع في منها أكثر من عشرين، وقد خصصنا وبينت الواهي منها، قال القاضي عبد الوهاب المالكي: ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى. فمن ذلك أنه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل مكانهما من الجنب والإنسان، وقيل ليسوي بينهما في مزية الفضل بمروءة أو في التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التي يمر بها لأنه كان معروفاً بذلك، وقيل لأن طريقه للمصلى كانت على البمين فلو رجع منها لرجع على جهة الشمال فرجع من غيرها وهذا يحتاج إلى دليل، وقيل لإظهار شعار الإسلام فيهما، وقيل لإظهار ذكر الله، وقيل ليغني الناظرين أو اليهود، وقيل ليرمهم بكثرة من معه ووجهه ابن بطال، وقيل حلاً من كيد الطائفتين أو إحداهما، وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يكرهه قاله ابن التين، وتعقب بأنه لا يلزم من مواظبه على مخالفة الطريق للمواظبة على طريق منها معين، لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنبل مرسلاً أنه «كان يقصد يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الأخرى» وهذا لو ثبت لقوي بحث ابن التين، وقيل فعل ذلك ليمنهم في السرور به أو لتبركهم بمروءة وريفته وبالانقطاع به في قضاء حاجاتهم في الاستفتاء أو التعلم والاختباء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم وغير ذلك، وقيل ليزور أقرابه الأحياء والأموات، وقيل ليصل رحمهم، وقيل ليتعامل بتبرير الحال إلى المغفرة والرضا، وقيل كان في ذهابه يتصدق فإذا رجع لم يبق معه شيء فيرجع في طريق آخر لتلا يرد من يسأله وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل، وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا روجه الشيخ أبو حامد وأبيه الحب الطبري بما رواه البيهقي في حديث ابن عمر فقال فيه ليسع الناس، وتعقب بأنه ضعيف وإن قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر ببركته وفضله وهذا الذي روجه ابن التين، وقيل كانت طريقه التي يتوجه منها إيمد من التي يرجع فيها أفراد تكثير الأجر بتكرير الخطأ في النعاب وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرافعي، وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وإن أجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضاً كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره، فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القريب للمبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك فضيلة أول الوقت، وقيل لأن الملائكة تنقف في الطريق فلأنه لا يشهد له بفرقان منهم، وقال ابن أبي جررة: هو في معنى قول يعقوب لبيته «لا تدخلوا من باب واحد» [يوسف: ٦٧] فأنشأ ابنه أنه فعل ذلك حذر إصابة العين وأشار صاحب المدي إلى أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القريبة والله أعلم.

قوله: (تابعه يونس بن محمد عن فليح وحديث جابر أصبح) كذا عند جمهور رواة البخاري من طريق القريسي، وهو مشكل لأن قوله «أصبح» يبين قوله: «تابعه» إذ لو تابعه لسأوه فكيف تنجبه الأصحية الدالة على عدم المساواة. وذكر أبو علي

أَرْقَلَةً. [يُخَيَّرُ مِنَ الْأَمْرِ]. (راجع: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٢)

قوله: (باب إذا فاتته العيد) أي مع الإسراع (يُصَلِّي وَتَحْتَنِنُ) في هذه الترجمة حكمان: مشروعية استدراك صلاة العيد إذا فاتت مع الجماعة سواء كانت بالاضطرار أو بالاختيار، وكونها تقضى ركعتين كاصولها، وخالف في الأول جماعة منهم المزني فقال: لا تقضى، وفي الثاني الثوري وأحمد قالوا: إن صلاها وحده صلى أربعا، ولهذا في ذلك سلف: قال ابن مسعود: «من فاتته العيد مع الإمام فليصل أربعا» أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح، وقال إسحاق: «إن صلاها في الجماعة ركعتين وإلا فأربعا». قال الزين بن المنير: كانوا قالوها على الجمعة، لكن الفرق ظاهر لأن من فاتته الجمعة يعود لقرضه من الظهر، بخلاف العيد انتهى. وقال أبو حنيفة: يتخير بين القضاء والترك وبين التنتين والأربع. وأورد البخاري في هذا الباب حديث عائشة في قصة الجاريين المغنيتين، وإشكلك طلبته الترجمة على جماعة. وأجاب ابن المنير بأن ذلك يؤخذ من قوله ﷺ: «إنها أيام عيده فاضاف نسبة العيد إلى اليوم فيستوي في إقامتها القصد والجماعة والنساء والرجال»، قال ابن رشد: وتتم أن يقال إنها أيام عيده أي لاهل الإسلام بدليل قوله في الحديث الآخر «عيدنا أهل الإسلام» ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب، وأهل الإسلام شامل لجميعهم أفراداً وجمعا، وهذا يستفاد منه الحكم الثاني لا مشروعية القضاء، قال: والذي يظهر لي أنه أخذ مشروعية القضاء من قوله: «فإنها أيام عيده أي أيام منى، فلما سماها أيام عيده كانت محلا للأداء هذه الصلاة لأنها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أمه وإن لوقت الأداة آخر» وهو آخر أيام منى. قال: ووجدت بخط أبي القاسم بن الورود: لا سرخ ﷺ للنساء راحة العيد للمباحة كان أكد أن يذهب إلى صلاته في بيوتهن فيقسم قوله في الترجمة «فذلك النساء» مع قوله في الحديث «دعهم فإنها أيام عيده».

قوله: (ومن كان في البيوت والقرى) يشير إلى مخالفة ما روي عن علي ولا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع، وقد تقدم في «باب فضل العمل في أيام التشريق» عن الزهري فليس على المسافر صلاة عيده ووجه مخالفته كون عموم الحديث المذكور يضاف ذلك.

قوله: (قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا عيدنا أهل الإسلام) هذا الحديث لم أره هكذا، وإنما أوله في حديث عائشة في قصة المغنيتين، وقد تقدم في ثالث الترجمة من كتاب الميدين بلفظ «إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا» وأما باقيه فلمله مأخوذ من حديث عتبة بن عمار مرفوعاً «أيام منى عيدنا أهل الإسلام» وهو في السنن وصححه ابن خزيمة، وقوله: «أهل الإسلام» بالنصب على أنه متبادر مضاف حذف منه حرف اللنة، أو بإضمار أمي أو أخص، وجوز فيه أبو البقاء في إعراب المسند الجر على أنه بدل من الضمير في قوله عيدنا.

قوله: (وأمر أنس بن مالك مولاه) في رواية التستلمي ممولاهم.

قوله: (ابن أبي غنيم) كذا لا يفي به المصححة والنون بعدها تحذية مقلدة، وللأكثر بضم للمهمة وسكون للثمة بعدها موحدة وهو الراجح.

قوله: (بالبزاية) بالبزاية موضع على فرسخين من البصرة كان به أنس قصر وأرض وكان يقيم هناك كثيراً وكانت بالبزاية رقعة عظيمة بين الحجاج وابن الأشعث وهذا أثر وصله ابن أبي شيبة «عن ابن علي بن يونس هو ابن عبيد حدثني بعض آل أنس أن أنساً كان رجا مع أمه وحشمه يوم العيد فيصلي بهم عبد الله بن أبي عتبة مولاه ركعتين» ولما رد بالبعض المذكور عبد الله بن أبي بكر بن أنس، روى البيهقي من طريقه قال: «كان أنس إذا فاتته العيد مع الإمام جمع أمه فصلى بهم مثل صلاة الإمام في العيد».

قوله: (وقال عكرمة) وصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه قال في القوم يكونون في السواد وفي السفر في يوم عيد فظروا أضحى قال: يجتمعون ويؤمهم أحدهم.

قوله: (وقال عطاء) في رواية الكشيبي فوكان عطاء» والأول أصح، فقد رواه القرطبي في مصنفه عن الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: «من فاتته العيد فليصل ركعتين» وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن جريج وزاد «ويكره»، وهذه الزيادة تشير إلى أنها تقضى كهيئتها لا أن الركعتين مطلقا نقل. وأما حديث عائشة فتقدم الكلام على مستوفي في أوائل كتاب الميدين، وقوله فيه فوقالت عائشة معطوف على الإسناد المذكور كما تقدم بيانه، وقوله: «فترجمهم فقال النبي ﷺ: كفوا في الأصول بخلاف فاعل ترجمهم، ووقع في رواية كريمة «فترجمهم عمر» كذا منه، وسباني بهذا الإسناد في أوائل اللتاقب بخلافه أيضاً للجميع، وضرب التنسفي بين ترجمهم وبين فقال إشارة إلى

الجباية أنه سقط قوله: «وحدث جابر أصبح» من رواية إبراهيم بن معقل التنسفي عن البخاري فلا إشكال فيها قال: ووقع في رواية ابن السكن «تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة» وفي هذا توجيه قوله أصبح، ويقي الإشكال في قوله تابعه فإنه لم يتابعه بل خلفه، وقد أزال هذا الإشكال أبو نعيم في المستخرج فقال: أخرجه البخاري عن محمد بن أبي ثيمية وقال: تابعه يونس بن محمد عن فليح، وقال محمد بن الصلت: عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحدث جابر أصبح، وهذا جزم أبو مسعود في الأطراف، وكذا أشار إليه البرقاني، وقال البيهقي: إنه وقع كذلك في بعض النسخ وكانها رواية حاد بن شاكر عن البخاري. ثم رجعت رواية التنسفي فلم يذكر قوله: «وحدث جابر أصبح» فلم من الإشكال وهو مقتضى قول الترمذي فرواه أبو ثيمية ويونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن جابر» فعلى هذا يكون سقط من رواية القرييري قوله: «وقال محمد بن الصلت عن فليح» فقط وبقي ما عدا ذلك، هذا على رواية أبي علي بن السكن، وقد وقع كذلك في نسخي من رواية أبي زر عن شاذيه، وأما على رواية الباقرين فيكون سقط إسناد محمد بن الصلت كله. وقال أبو علي الصديقي في حاشية نسخه التي خطه من البخاري: لا يظهر معناه من ظاهر الكتاب، وإنما هي إشارة إلى أن أبي ثيمية ويونس للتابع له خوفاً في سند الحديث وروايتها أصح، وخالفهما وهو محمد بن الصلت رواه عن فليح شيخهما فخالفهما في صحايه فقال: عن أبي هريرة قلت: يكون معنى قوله «وحدث جابر أصبح» أي من حديث من قال فيه عن أبي هريرة، وقد اعترض أبو مسعود في الأطراف على قوله تابعه يونس اعتراضاً آخر فقال: إنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا جابر، وأجيب بنع الحضر فإنه ثابت عن يونس بن محمد كما قال البخاري أخرجه الإسمايلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يونس وكذا هو في مسنده ومصنفه، نسّم رواه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي من طريق أخرى عن يونس بن محمد كما قال أبو مسعود وكأنه اختلف عليه فيه، وكذا اختلف فيه على أبي ثيمية فأخرجه البيهقي من وجه آخر عنه فقال عن أبي هريرة، وأما رواية محمد بن الصلت المشار إليها فوصلها للثوري وسويحه كلاهما عنه والترمذي وابن السكن والعجلي كلهم من طريقه بلفظ «كان إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره» وذكر أبو مسعود أن الحديث من جبل رواه عن فليح كما قال ابن الصلت عن أبي هريرة، والذي يبلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فعلى شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة، وبقي ذلك اختلاف اللغتين، وقد رجح البخاري أنه عن جابر وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجعا أنه عن أبي هريرة ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم.

٢٥- باب إذا فاتته العيدُ يُصَلِّي وَتَحْتَنِنُ

وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ، وَمَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُرَى. [راجع: ٤٥٤].

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: هَذَا عِيدُنَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ.

وَأَمَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مَوْلَاهُمَا ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ بِالزَّائِيَةِ، فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَتَبِيَهُ، وَصَلَّى كَمَلَاةٍ أَهْلَ الْمَضَرِّ وَتَكْبِيرِهِمْ.

وَقَالَ عِكْرَمَةُ: أَهْلُ السَّوَادِ يَجْمَعُونَ فِي الْعِيدِ، يُصَلُّونَ وَتَحْتَنِنُ، كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ صَلَّى وَتَحْتَنِنَ.

٩٨٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعَيْنَاهَا جَارِيَتَانِ، فِي أَيَّامٍ مَنَى، تُلْقِيَانِ وَكُضْرِيَانِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَتَشَّحٌ بِرُيُوبِهِ، فَاتَّهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عَيْدِ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَيَّامَ مَنَى». [راجع: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٢]

٩٨٨- قَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرْنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَشَةِ، وَهُمْ يَلْتَوُونَ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَجَرَهُمْ عَمْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْهُمْ، أَشَأْ نَبِيٌّ

(أبواب الوتر) كذا عند المسلمي، وعند الباقيين «باب ما جاء في الوتر» وسقطت
الجملة عند ابن شيبة والأسيلي وكرمة. والوتر بالكسر الفرد، وبالفتح الشار، وفي لغة
مترادفان. ولم يتعرض البخاري لحكمه لكن إفراجه بترجمة عن أبواب التهجيد والتلويح
يقضي أنه غير ملحق به، ولولا أنه أورد الحديث الذي يفرضه على الدابة إلا
المكروه كان في ذلك إشارة إلى أنه يقول بوجوبه. أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث
مرفوعة: لحديث ابن عمر «... وجهين، وحديث ابن عباس «... وحديث عائشة. فأما حديث

ابن عمر فاخرجه من الموطأ ولم يختلف على مسالك في إسناده إلا أن في رواية مكِّي بن إبراهيم عن مالك أن نافعا وعبد الله بن دينار أخبراه كذا في الموطأ للدارقطني، وأورده الباقون بالعمدة.

(فائدة): قال ابن التين: اختلف في الوتر في سبعة أشياء: في وجوبه، وعنده، واشتراط النية فيه، واختصاصه بقراءة، واشتراط شفع قبله، وفي آخر وقته، وصلاته في السفر على الدابة. قلت: وفي قضاءه، والقنوت فيه، وفي محل القنوت منه، وفيما يقال فيه، وفي فصله ووصله، وهل تسن ركعتان بعده، وفي صلاته من قعود. لكن هذا الأخير ينسب على كونه مندوبا أو لا. وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً، وفي كونه أفضل صلاة التطوع، أو الرواتب أفضل منه، أو خصوص ركعتي الفجر. وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه، واتي الكلام على ما لم يترجم له أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها.

قوله: (أن رجلاً) لم أتف على اسمه، ووقع في المصحح الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر «أن رجلاً سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل» فذكر الحديث، وفيه «ثم سأل رجلاً على رأس الخول وأنا بذلك المكان منه» قال: فمما أدري هو ذلك الرجل أو غيره، وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية، وعند محمد بن نصر في «كتاب أحكام الوتر» وهو كتاب نفيس في جملة من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابياً سأل، فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل، وقد سبق في «باب الحلق في المسجدة» أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي ﷺ على المنبر.

قوله: (عن صلاة الليل) في رواية أيوب عن نافع في باب الحلق في المسجدة: «أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وهو يحط بقال: كيف صلاة الليل؟ ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع، وقد تبين من الجواب أن السؤال وقع عن عدداً من عن الفضل والوصل، وفي رواية محمد بن نصر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «قال رجل: يا رسول الله كيف تأمرنا أن نصل من الليل؟» وأما قول ابن بزيعة جوابه بقوله مثني بدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية فيه نظر، وأولى ما فسر به الحديث من الحديث، واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وهو عن الحنفية وإسحاق، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمختصر في أربع، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل فقيده الجواب بذلك مطابقة للسؤال، وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المطلوب به، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً «صلاة الليل والنهار مثني مثني» وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلا هذه الزيادة وهي قوله: «والنهار» بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على روايتها بأنه أخطأ فيها، وقال يعقوب بن معين: من علي الأزدي حتى أقبل منه؟ وأدعى يعقوب بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يطعم بالنهار أربعاً لا بفصل بينهما، ولو كان حديث الأزدي صحيحاً لا يخالفه ابن عمر، يعني مع شدة اتعاض رواه عن محمد بن نصر في سؤالاته، لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر قال: «صلاة الليل والنهار مثني مثني» موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه، فلعل الأزدي اختلط عيه الموقف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شافئاً، وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصلي بالنهار أربعاً وأربعاً وهذا موافق لما نقله ابن معين.

قوله: (مثنى مثنى) أي اثنين اثنين، وهو غير منصرف لتكرار العدد فيه قاله صاحب الكشاف، وقال آخرون: للعدد والوصف، وأما إعادة مثنى فللمبالغة في التأكيد، وقد فسره ابن عمر راوي الحديث فعند مسلم من طريق عفة بن حريث قال: قلت لابن عمر: ما معنى مثنى مثنى؟ قال: تسلم من كل ركعتين. وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن تشهد بين كل ركعتين لأن راوي الحديث أعلم بالراء به، وما فسره به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل، قال ابن دقيق العيد: وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر، وحله الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله ﷺ بخلافه، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الأربع فما فوقها لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يمرض من أمر مهم، ولو كان الوصل لبيان الجواز قطع لما يواظب عليه ﷺ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان، وقد صح عنه ﷺ الفصل كما صح عنه الوصل، فعند أبي

داود وعبد بن نصر من طريق الأزواجي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن النبي ﷺ كان يصلي ما بين أن يفرغ من المشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين» وإسنادهما على شرط الشيخين، واستدل به أيضاً على عدم نقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر، قال ابن دقيق العيد: والاستدلال به أقوى من الاستدلال باستباح قصر الصبح في السفر إلى ركعة، يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدل على منع التنفل بركعة بذلك، واستدل بعض الشافعية للجواز بمعوم قوله ﷺ «الصلاة خير موضوع، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل» صححه ابن حبان. وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل إيهما أفضل، وقال الأثرم عن أحمد: الذي اختاره في صلاة الليل مثني مثني، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس. وقال محمد بن نصر غره في صلاة الليل قال: وقد صح عن النبي ﷺ أنه أوتر بمجلس لم يجلس إلا في آخرها إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل، إلا أننا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجاب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقاً، وقد تضمن كلامه الرد على الدلاوي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين.

قوله: (إذا خشى أحدكم الصبح) استدل به على خروج وقت الوتر بطلوع الفجر، وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عروبة وغيره من طريق سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول «من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وترًا فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر» وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نصره عن أبي سعيد مرفوعاً «من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له» وهذا محمول على التمسك أو على أنه لا يقع أداه، لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً «من نسي الوتر أو نام عنه فليصلي إذا ذكره» وقيل معنى قوله: «إذا خشى أحدكم الصبح أي وهو في شفع فليصرف على وتر» وهذا ينسب على أن الوتر لا يفتر إلى نية. وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري ويضي وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح، وحكا القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد، وإنما قاله الشافعي في القديم. وقال ابن قدامة: لا ينبغي لأحد أن يتمد ترك الوتر حتى يصبح، واختلف السلف في مشروعية قضاءه ففاه الأثر، وفي مسلم وغيره عن عائشة «أنه ﷺ كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثني عشرة ركعة» وقال محمد بن نصر: لم نجد عن النبي ﷺ في شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه، ومن زعم أنه ﷺ في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب. وعن عطاه والأوزاعي: يقضي ولو طلعت الشمس، وهو وجه عند الشافعي حكاه النووي في شرح مسلم، وعن سعيد بن جبير: يقضي من القابلة، وعن الشافعية: يقضي مطلقاً ويستدل هم بحديث أبي سعيد المتقدم والله أعلم.

(فائدة): يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من النهار شرعاً، وقد روى ابن دريد في أماليه بسند جيد أن الحليل بن أحمد سئل عن حد النهار فقال: من الفجر المستطير إلى بدأة الشفق. وحكى عن الشعبي أنه وقت مفرد لا من الليل ولا من النهار.

قوله: (صلى ركعة واحدة) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم تلاتهم عن مالك فلفصل ركعة أخرجه الدارقطني في الموطأ هكذا بصيغة الأمر، وسيأتي بصيغة الأمر أيضاً من طريق ابن عمر الشافعي في هذا الباب، ولمسلم من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً نحوه، واستدل بهذا على أنه لا صلاة بعد الوتر، وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين: أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكفي بوتره الأول ولينفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا؟ فأما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه ﷺ «كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس» وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله: «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترًا» خصاً بمن أوتر آخر الليل. وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر، وحله النووي على أنه ﷺ فعله لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً. وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله «لا وتران في ليلة»، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي. وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر، وقد تقدم ما فيه. وروى محمد بن نصر من

طريق سعيد بن الخمار أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال: إذا كنت لا تخاف الصبح ولا الزم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر، ولا فصل وترك على الذي كنت أوترت. ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال: أما أنا فاصلي مثني، فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة. فقيل: أرايت إن أوترت قبل أن أتام ثم قمت من الليل فشفعت حتى أصبح؟ قال: ليس بذلك بأس. واستدل بقوله ﷺ «صل ركعة واحدة» على أن فصل الوتر أفضل من وصله، وتمتع بانه ليس صريحاً في الفصل، فيحتمل أن يريد بقوله: «صل ركعة واحدة» أي مضافة إلى ركعتين أم مضى. واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز، واختلفوا فيما عداه، قال: فاختلنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه. وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً ومرفوعاً «لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب» وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، وإسناده على شرط الشيخين، وقد صححه ابن حبان والحاكم، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث، وأخرجه النسائي أيضاً. وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال: لا يشبه التطوع الفريضة. فهذه الآثار تنقلح في الإجماع الذي نقله. وأما قول محمد بن نصر: لم نجد عن النبي ﷺ غيراً ثابته صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة، نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث. لكن لم يبين الراوي له هي موصولة أو مفصولة انتهى.

فريد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان ﷺ يوتر بثلاث لا يفصل إلا في آخرهن. وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ونلفظه «يوتر بسبع اسم ريك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن» وبين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات، ويجب عنه باحتمال أنها لم يثبنا عنده، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلاة المغرب أن يحمل النهي على صلاة الثلاث بتشبهين، وقد فعله السلف أيضاً، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير، ومن طريق المسور بن مخرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن، ومن طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما، ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحاد بن زيد عن أيوب مثله، وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأبي هريرة العالية أنهم أوتروا بثلاث كالغروب، وكانهم لم يلفظهم النهي المذكور، وسيأتي في هذا الباب قول القاسم بن محمد في تجزير الثلاث، ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تناهى.

قوله: (ووتر له ما قد صلى) استدلل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وأن كل ما تقدمها شفع، وادعى بعض الحنفية أن هذا إذا بشرع لمن طرقة الفجر قبل أن يوتر فيكتفي بواحدة لقوله: «إذا خشى الصبح» فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث، وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية. واستدل به على تعين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله: «ما قد صلى» أي من الغفل. وحله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أصح من الغفل والفرض وقالوا: إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة، ويؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً «الوتر حق»، فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نفل قبلها، فني كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها، وسيأتي في المخازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة، وسيأتي في التائب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه، وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله: إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك، وكأنه أراد فقهاءهم.

قوله: (وحتى انصف الليل أو قريباً منه) جزم شريك بن أبي نمر في روايته المذكورة «بثلث الليل الأخير» ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين: ففي الأولى نظر إلى الساعات ثم تلا الآيات ثم عاد لصفحه فنام، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى، وقد بين ذلك محمد بن الوليد في روايته المذكورة. وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين «فقام رسول الله ﷺ من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام، ثم قام فأتى القرية الحديث. وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم «ثم قام قومة أخرى» وعنده في رواية شعبة عن سلمة «فبال» بدل فأتى حاجته.

قوله: (ثم قام إلى شئ) زاد محمد بن الوليد «ثم استغفر من الشئ في إناء ثم توضأ». **قوله: (فاحسن الوضوء)** في رواية محمد بن الوليد وطلحة بن نافع جيماً «فأسبغ الوضوء» وفي رواية عمرو بن دينار عن كريب «فوضأ وضوءاً خفيفاً» وقد تقدمت «فوضأ» باب تخفيف الوضوء» ويجمع بين هاتين الروايتين برواية الثوري فإن لفظه «فوضأ وضوءاً بين وضوءين» لم يكثر وقد أبلغ، ولمسلم من طريق عبيد عن حمزة «فأسبغ الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلاً» وزاد فيها «فوسك» وكذا لشريك عن كريب «فأسبغ» كما تقدمت الإشارة إليه قبيل كتاب الفضل.

قوله: (ثم قام يصلي) في رواية محمد بن الوليد ثم أخذ برأ له حضرمياً فتروشه ثم دخل البيت فقام يصلي.

قوله: (فصنعت مثله) يقتضي أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والترويض، ويحتمل أن يعمل على الأغلب، وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله «فصنعت تمطيت كراهية أن يرى أنني كنت أركبته» وكأنه خشى أن يترك بعض عمله لما جرى من عاداته ﷺ أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته.

قوله: (ولمعت إلى جنبه) تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى.

قوله: (وأخذ يأنى) زاد محمد بن الوليد في روايته «فصرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني يده في ظلمة الليل» وفي رواية الضحاك بن عثمان «فجعلت إذا أغفيت أخذ بشمعة لاني» وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمن متمسكاً برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال: «فأخذ يأنى فإدارني عن يمينه» لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما

طريق سعيد بن الخمار أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال: إذا كنت لا تخاف الصبح ولا الزم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر، ولا فصل وترك على الذي كنت أوترت. ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال: أما أنا فاصلي مثني، فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة. فقيل: أرايت إن أوترت قبل أن أتام ثم قمت من الليل فشفعت حتى أصبح؟ قال: ليس بذلك بأس. واستدل بقوله ﷺ «صل ركعة واحدة» على أن فصل الوتر أفضل من وصله، وتمتع بانه ليس صريحاً في الفصل، فيحتمل أن يريد بقوله: «صل ركعة واحدة» أي مضافة إلى ركعتين أم مضى. واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز، واختلفوا فيما عداه، قال: فاختلنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه. وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً ومرفوعاً «لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب» وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، وإسناده على شرط الشيخين، وقد صححه ابن حبان والحاكم، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث، وأخرجه النسائي أيضاً. وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال: لا يشبه التطوع الفريضة. فهذه الآثار تنقلح في الإجماع الذي نقله. وأما قول محمد بن نصر: لم نجد عن النبي ﷺ غيراً ثابته صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة، نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث. لكن لم يبين الراوي له هي موصولة أو مفصولة انتهى.

قوله: (ووتر له ما قد صلى) استدلل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وأن كل ما تقدمها شفع، وادعى بعض الحنفية أن هذا إذا بشرع لمن طرقة الفجر قبل أن يوتر فيكتفي بواحدة لقوله: «إذا خشى الصبح» فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث، وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية. واستدل به على تعين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله: «ما قد صلى» أي من الغفل. وحله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أصح من الغفل والفرض وقالوا: إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة، ويؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً «الوتر حق»، فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نفل قبلها، فني كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها، وسيأتي في المخازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة، وسيأتي في التائب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه، وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله: إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك، وكأنه أراد فقهاءهم.

قوله: (وعن نافع) هو معطوف على الإسناد الأول، وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس مقروناً في سياق واحد بل بين المرفوع والموقوف عدة أحداث، ولهذا فصله البخاري عنه.

قوله: (أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً فإن عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى، وفي هذا مدح لفق من قال: لا يصح الوتر إلا مفصلاً. وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرحل لنا، ثم قام فوتر بركعة، وروى الطحاوي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفصله، وإسناده قوي. ولم يتخذ الطحاوي عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أي التسليمة التي في الشهاد ولا يخفى بعد هذا

ذكره من تأنيبه وإيقاظه لأن حاله كانت تقتضي ذلك لصغر سنه.

قوله: (فصل في ركعتين ثم ركعتين) كذا في هذه الرواية، وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها «يسلم من كل ركعتين» ويسلم في رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضاً وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك. ثم إن رواية الباب فيها التصريح بذكر الركعتين ست مرات ثم قال: «ثم أوتر»، ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة، وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال: «فتامت» ويسلم «فتكملت صلاته ثلاث عشرة ركعة»، وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماضية في الإمامة من كرب فصل ثلاث عشرة ركعة، وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد «وركعتين بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح» وهي موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله: «ثم أوتر: «فقام فصلى ركعتين» فافق هؤلاء على الثلاث عشرة، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها، لكن رواية شريك بن أبي نمر الآتية في الضمير عن كرب تخالف ذلك ولفظه «فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال لفصل ركعتين ثم خرج» فهذا ما في رواية كرب من الاختلاف، وقد عرف أن الأكثر خالفوا شركاً فيها، وروايتهم مقدمة على روايتهم لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه، وقد حل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء، ولا ينفي بعده ولا سيما في رواية غمرة في حديث الباب، إلا إن حل على أنه آخر سنة العشاء حتى استيقظ، لكن يعكر عليه رواية المنهال الآتية قريباً، وقد اختلف على سعيد بن جبير أيضاً في التصدير من طريق شعبة عن الحكم عنه «فصلى أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات» وقد حل محمد بن نصر هذه الأربع على أنها سنة العشاء لكنها وقعت قبل النوم، لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس فإنه فيه «فصل العشاء ثم صلى أربع ركعات بعد ما حل في المسجد غيره ثم انصرف» فإنه يقتضي أن يكون صلى الأربع في المسجد لا في البيت، ورواية سعيد بن جبير أيضاً تقتضي الاقتصاد على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر، وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن الحكم وفيه «فصل سبعاً أو حساً أوتر بهن لا يسلم إلا في آخرهن».

وقد ظهر لي من رواية أخرى عن سعيد بن جبير ما يرفع هذا الإشكال ويوضح أن رواية الحكم وقع فيها تقصير، فعدت السنائي من طريق يحيى بن عبد عن سعيد بن جبير «فصل ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس من مجلس بينهما»، فهذا يجمع بين رواية سعيد ورواية كرب، وأما ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عند أبي داود «فصل ثلاث عشرة ركعة منها ركعة الفجر» فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في رواية كرب، وأما ما في روايتهما من الفصل والوصل فرواه سعيد صريحة في الوصل، ورواية كرب تحتمل فصل على رواية سعيد. وأما قوله في رواية طلحة بن نافع «يسلم من كل ركعتين» فيحتمل تخصيصه بالثمان يوافق رواية سعيد، ويؤيد رواية يحيى بن الجزار الآتية، وأما في شيء من طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكروا عدداً، ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة، إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند مسلم ما يخالفهم فإن فيه «فصل ركعتين أطال فيما ثم انصرف فنام حتى نفض، ففعل ذلك ثلاث مرات يست ركعات كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات يعني آخر آل عمران ثم أوتر بثلاث فأذن للمؤذن فخرج إلى الصلاة» انتهى، فزاد على الرواة تكرار الوضوء وما معه ونقص عنهم ركعتين أو أربعاً ولم يذكر ركعتي الفجر أيضاً، وأظن ذلك من الراوي عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالة، وقد اختلف عليه في إسناده ومثته اختلافاً تقدم ذكر بعضه، ويحتمل أن يكون لم يذكر الأربع إلا حيناً كما لم يذكر الحكم الثمان كما تقدم، وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود. والحاصل أن قصة صبيت ابن عباس يذهب على الظن عدم تعددها، فلها ينفي الحديث بالجمع بين مختلف الروايات فيها، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفز أولى عما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما إن زاد أو نقص، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة، وأما رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة العشاء، ويوافق ذلك رواية أبي جرة عن ابن عباس الآتية في صلاة الليل بلفظ «كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة» يعني بالليل، ولم يبين هل سنة الفجر منها أولاً، وبينها يحيى بن الجزار عن ابن عباس عند السنائي بلفظ «كان يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح» ولا يعكر على هذا الجمع إلا ظاهر سياق الباب فيمكن أن يحمل قوله: «صلى ركعتين ثم ركعتين» أي قبل أن ينام، ويكون منها سنة العشاء. وقوله: «ثم ركعتين إلخ» أي بعد أن قام. وسنأتي غرض هذا الجمع في حديث عائشة في أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى، وجمع الكرماني بين ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال

أن يكون بعض رواته ذكر القدر الذي اقتضى ابن عباس به وفيه وفصله علمه لم يقتد به فيه، ويسمهم ذكر الجميع مجلاً والله أعلم.

قوله: (لم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصلى ركعتين) تقدمت تسمية للمؤذن قريباً، وسنأتي بيان الاختلاف في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدهما في أوائل أبواب التطوع.

قوله: (لم خرج) أي إلى المسجد (فصل الصبح) أي بالجماعة، وزاد سلمة بن كهيل عن كرب هنا كما سيأتي في الدعوات فوكان من دعائه: اللهم اجعل في قلبي نوراً للحديث، وسنأتي الكلام عليه في أول أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى. وفي حديث ابن عباس من القوائد كما لم تقدم جواز إعطائه بني هاشم من الصدقة، وهو محمول على التطوع، ويحتمل أن يكون إعطائه العباس ليتولى صرفه في مصالح غيره من أجل أنه أخذ ذلك. وفيه جواز تقاضي الرعد وإن كان من رعد به مقطوعاً بوائه. وفيه الملاحظة بالصغير والقريب والضعيف، وحسن المعاشرة للأهل، والرد على من يؤثر دوام التقاض. وفي بيت الصغير عند عمره وإن كان زوجها عندها، وجواز الاضطجاع مع المرأة الحائض، وترك الاحتشام في ذلك بحضرة الصغير وإن كان معزاً بل مراعاة. وفيه صحة صلاة الصبح وجواز قتل الله تأنيبه وإيقاظه، وقد قيل: إن للتعلم إذا تعمد بفشل الله كان أدنى لقهم. وفيه حل إصافه ﷺ على الاقتداء به، ومشروعية التثفل بين المغرب والعشاء، وفضل صلاة الليل ولا سيما في النصف الثاني، والبداءة بالسواك واستجابته عند كل وضوء وعند كل صلاة، وتلاوة آخر آل عمران عند القيام إلى صلاة الليل، واستجاب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو محدث، ولعله المراد بالوضوء للجنب. وفيه جواز الاختلاف من لاء القليل لأن الآراء المذكورة كان قصعة أو صفة، واستجاب التقليل من لاء في التطوير مع حصول الإيساء، وجرز التصدير والذكر بالصفة كما تقدم في باب السر في العلم حيث قال: «نام الغليص»، وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحوصه على تعلم أمر الدين وحسن تأنيبه في ذلك. وفيه اتخاذ مؤذن راتب للمسجد، وإعلام المؤذن الإمام بحضور وقت الصلاة، واستدعائه لها والاستعانة بإبائيد في الصلاة وتكرار ذلك كما سيأتي البحث فيه في أواخر كتاب الصلاة. وفيه مشروعية الجماعة في النافلة، والالتزام بمن لا يتر الإمامة، وبيان موقف الإمام والمأموم، وقد تقدم كل ذلك في أبواب الإمامة والله المستعان. واستدل به على أن الأحاديث الواردة في كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم في جميع الأحوال، وأجيب بأن نومه كان ينقص وضوءه فلا يتم الاستدلال به إلا أن ثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء والله أعلم. انتهى الكلام على حديث ابن عباس.

وأما طريق ابن عمر الثانية فالقاسم المذكور في إسناده هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق، وقوله فيه: «فإذا أوتت أن تصرف فارفع ركعة» فيه دفع لقول من ادعى أن الوتر بواحدة مختص من خشي طلع الفجر لأنه علقه بزيادة الانصراف وهو أهم من أن يكون خشية طلوع الفجر أو غير ذلك، وقوله فيه: «قال القاسم» هو بالإسناد المذكور، كذلك أخرجه أبو نعيم في مستدرجه، وروى عن زعم أنه معلق. وقوله فيه «منذ أدركنا» أي بلغنا الحلم أو عقلنا، وقوله: «فيوترون بثلاث وإن كلاً لوسع» يقتضي أن القاسم فهم من قوله: «فارفع ركعة» أي منفردة منفصلة، ودل ذلك على أنه لا فرق عند بين الوصل والفصل في الوتر والله أعلم. وأما حديث عائشة فقد أعاده المصنف إسناداً ومتناً في كتاب صلاة الليل، وبني الكلام عليه إن شاء الله تعالى، وكأنه أراد بسرايره هنا أن لا معارضة بينه وبين حديث ابن عباس، إذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الأمرين، وقد بين القاسم أن كلاً من الأمرين واسع ففصل الوصل والاقتصار على واحدة وكثير، قال الكرماني: قوله «وإن كلاً» أي وإن كل واحدة من الركعة الثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز، وأما تعيين الثلاث، وموصولة فلم يشمله كلامه لأن المختلف من الحنفية يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل، مع أن كثيراً من الأحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة «يسلم من كل ركعتين» فإنه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة فهو كالص في موضع النزاع، وحل الطحاوي هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها، ولم يتسك في دعوى ذلك إلا بالنهي عن البتيرة مع احتمال أن يكون المراد بالبتيرة أي يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء، وهو أهم من أن يكون مع الوصل أو الفصل، وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها عن أن يكوناً من جلة الوتر، ومن خالفهم يقول إنها منه بالنية. وبالله التوفيق والله أعلم.

٢ - باب ساعات الوتر

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ. [إرجع: ٦١٩].

٩٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَرْيَمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبْنِ عُمرَ: أَرَأَيْتَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ أَطِيلُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَقْصِي، وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ، وَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ، وَكَانَ الْأَذَانُ بِأَذْنِهِ.

قَالَ حَمَّادُ: أَيْ يَسْرَعُهُ. [إرجع: ٤٧٢]. أخرجه مسلم: ٧٤٩ و ٧٥١ و في صلاة المسافرين (١٥٦)

٩٩٦ - حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُلُّ اللَّيْلِ أَوْتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَتَتْهُ وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ. [أخرجه مسلم: ٧٤٥]

قوله: (باب ساعات الوتر) أي أوقاته. وحصل ما ذكره أن الليل كله وقت للوتر، لكن أجمعوا على أن ابتداء مغيب الشفق بعد صلاة العشاء، كما نقله ابن المنذر. لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء، قالوا: ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء ويأن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر مطهراً أو ظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فإنه يجزئ على هذا القول دون الأول، ولا ممانعة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة وانتهى وتره إلى السحر، لأن الأول لإزالة الاحتياط، والآخر لمن علم من نفسه قوة، كما ورد في حديث جابر عند مسلم ولفظه «من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره، فإن صلاة آخر الليل مشهودة. وذلك أفضل. ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله».

قوله: (وقال أبو هريرة) هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظ «فإن أوتر قبل أن أتأم، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه بلفظ التعليق، وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة.

قوله: (أرأيت) أي أخبرني.

قوله: (طويل) كذا للأكثر بنون الجمع، وللക്ഷيبي أطيل بالإنفراد. وجوز الكرماني في «أطيل» أن يكون بلفظ مجهول الماضي ومعروف المضارع، وفي الأول بعد.

قوله: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل مقي مقي) استدل به على فضل الفصل لكونه أمر بلك وفعله، ولما الوصل فورد من فعله فقط.

قوله: (ويوتر بركعة) لم يبين وقتها، ويئت عائشة أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل، والسبب في ذلك ما سيذكر في الباب الذي بعده.

قوله: (وكان) بتشديد النون.

قوله: (بأذنيه) أي لقرب صلاته من الأذان، والمراد به هنا الإقامة، فالمنى أنه كان يسرع بركعتي الفجر إسراراً من يسمح إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت، ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيها، فيحصل للجواب عن سؤال أنس بن مريين عن قدر القراءة فيهما. ووقع في رواية مسلم «أن أنسا قال لأبن عمر: إني لست عن هذا أسألك، قال: إنك لضخم إلا تدعي استعرت لك الحديث. ويستمد من هذا جواب السائل باكثر مما سأل عنه إذا كان ما يحتاج إليه، ومن قوله: «إنك لضخم» أن السمين في الغالب يكون قليل اللحم.

قوله: (قال حماد) أي: ابن زيد الراوي، وهو بالإسناد المذكور.

قوله: (يسرعة) كذا لأبي ذر وأبي الوقت وابن شبيب، ولغيرهم أسرعه بغير موحدة، وهو تفسير من الراوي لقوله «كان الأذان بلغني» وهو موافق لما تقدم.

قوله: (حدثنا أبي) هو حفص بن غياث، ومسلم هو أبو الضحى لا ابن كيسان.

قوله: (كل الليل) ينصب «كل» على الطريقة. وبالرفع على أنه مبتدا والجملة وخبر، والتقدير أوتر فيه. ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مسروق «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ» من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر والمراد بأوله بعد صلاة العشاء كما تقدم.

قوله: (إلى السحر) زاد أبو داود والترمذي «حين سات» ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال، فحيث أوتر في أول ليله كان وجعاً، وحيث أوتر وسطه ليله كان مسافراً، وأما وتره في آخره فكأنه كان غالب أحواله، لما عرف من مواظبه على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم، والسحر قيل الصبح، وحكى الماوردي أنه السدس الأخير، وقيل أوله الفجر الأول، وفي رواية طلحة بن نافع عن ابن عباس عند ابن خزيمة «فلما انفجر الفجر قام فأوتر بركعة» قال ابن خزيمة المراد به الفجر الأول، وروى أحمد من حديث معاذ مرفوعاً «فإذا نبي صلى وهي الوتر، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر» وفي إسناده ضعف، وكذا في حديث خارجة بن حذافة في السنن، وهو الذي احتج به من قال بوجوب الوتر، وليس صريحاً في الوجوب والله أعلم. ولما حديث بريدة رفعه الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا وأعاد ذلك ثلاثاً فني مسنده أبو النجيب وفيه ضعف وعلى تقدير قوله فيحتاج من احتج به إلى أن يثبت أن لفظ «حق» بمعنى واجب في عرف الشارع، وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الأحاد.

٣ - باب إيقاف النبي ﷺ أهله بالوتر

٩٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَأَنَا رَاقِدَةٌ، مُعْرِضَةً عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَتَيْتُ بِقُطْرَتٍ. [إرجع: ٣٨٢]. أخرجه مسلم: ٥١٢ و ٧٤٤

قوله: (باب إيقاف النبي صلى الله عليه وسلم أهله بالوتر) في رواية الكشميهني «للوتر».

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة.

قوله: (وأنا راقدة معوضة) تقدم الكلام عليه في ستره المصلي.

قوله: (أتيت بقطرة) أي قمت فوضعت فاورت، واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء التهجيد وغيره، وهله إذا وثق أن يستيقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره، واستدل به على وجوب الوتر لكونه ﷺ سلك به سلك الواجب حيث لم يدها نائمة للوتر وإبقاها للتهجد. وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب، نعم يدل على تأكيد أمر الوتر وأنه فرق غيره من النوافل الليلية، وفيه استحباب إيقاف النائم لإدراك الصلاة، ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا بخشية خروج الوقت بل يشرع ذلك لإدراك الجماعة وإدراك أول الوقت وغير ذلك من المننويات، قال القرطبي: ولا يبعد أن يقال إنه واجب في الواجب مندوب في مندوب، لأن النائم وإن لم يكن مكلفاً لكن مانعه سريع الزوال، فهو كالغافل، وتنبه الغافل واجب.

٤ - باب ليحتمل آخر صلاته وتراً

٩٩٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ غُنَيْدَةَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا». [إرجع: ٤٧٢]. أخرجه مسلم: ٧٤٩ بعض معناه بلفظ مختلف، [٧٥١]

قوله: (باب ليحتمل آخر صلاته وتراً) أي بالليل، وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الأول وقد استدل به بعض من قال بوجوبه، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره، ويأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله.

٥ - باب الوتر على الدأبة

٩٩٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عُمرَ بْنِ عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عَنْ سَعِيدٍ بن يسار أنه قال: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بن عمرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، ثُمَّ لَحَقْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمرَ: «إِن كُنْتُ؟ فَكُنْتُ؟ خَشِيتُ الصُّبْحَ فَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى وَاللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ. [انظر:

٤١٠٠، ٤١٠٩، ٤١٠٩، ٤١١٠، أخرجه مسلم: ٧٠٠]

٧ - باب القنوت قبل الركوع وبَعْدَهُ

١٠٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصُّبْحِ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ لَهُ: أَوَلَيْسَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا. [إسـ: ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٣٠٠، ٢٨٠١، ٢٨١٤، ٣٠٦٤، ٣١٧٠، ٤٠٨٨، ٤٠٨٩، ٤٠٩٠، ٤٠٩١، ٤٠٩٢، ٤٠٩٤، ٤٠٩٥، ٤٠٩٦، ٦٣٩٤، ٧٣٤١]. أخرجه مسلم: ١٧٧ باختصار.

١٠٠٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقَنُوتِ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ الْقَنُوتُ. قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قِيلَ: قَالَ: فَإِنْ فَلَا أُخْبِرُنِي عَنْكَ أَنْتَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ؟ فَقَالَ: كَذَبٌ، إِنَّمَا قَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، أَرَأَيْتَ كَانَ يَتَّيَّعُ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الْفَرَّاءُ، رُفَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا، إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ذُوْنَ أَوَّلِيكَ، وَكَانَ يَتَّيَّعُهُمْ وَيَتَنَزَّلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ، قَتَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُوهُمْ عَلَيْهِمْ. [إرجع: ١٠٠١]. أخرجه مسلم: ١٧٧.

١٠٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْلَعٌ، عَنْ النَّبِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَتَّ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا، يَدْعُو عَلَى وَجْهِ وَذِكْرًا. [إرجع: ١٠٠١]. أخرجه مسلم: ١٧٧ باختصار.

١٠٠٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي إِفْرَاهَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْقَفْرِ.

قوله: (باب القنوت قبل الركوع وبعده) القنوت يطلق على معان، والمراد به هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام. قال الزين بن المنير: أثبت بهذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه بدعة كابن عمر، وفي الموطأ عنه أنه كان لا يفتن في شيء من الصلوات، ووجه الرد عليه ثبوته من فعل النبي ﷺ فهو مرتفع عن درجة الملاح، قال: ولم يبقه في الترجمة بسبب ولا غيره مع كونه مقيداً في بعض الأحاديث بالصبح، وأوردناه في أبواب الوتر أيضاً من إطلاق أنس في بعض الأحاديث، كما قاله ويظهر في أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة «كان القنوت في الفجر والمغرب» لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار، فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل بجماع ما بينهما من الترتيب، مع أنه قد ورد الأمر به صريحاً في الوتر، فروى أصحاب السنن مسند حديث الحسن بن علي قال: «علمني رسول الله ﷺ كلمات أقروهن في قنوت الوتر: اللهم اهمني فيمن هديت» الحديث. وقد صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري.

قوله: (مسئل أنس) في رواية إسماعيل عن أيوب عند مسلم «قلت لأنس» فرف بذلك أنه أبهم نفسه.

قوله: (قيل أو قنت) في رواية الكشيبي بغير واو، وللإسماعيلي «هل قنت».

قوله: (قبل الركوع) زاد الإسماعيلي «أو بعد الركوع».

قوله: (بعد الركوع يسيراً) قد بين عاصم في روايته مقدار هذا السير حيث قال فيها: «إنما قنت بعد الركوع شهراً» وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس «أن النبي ﷺ كان لا يفتن إلا إذا دعا لقوم أودعوا على قومه» وكأنه محمول على ما بعد الركوع، بناء على أن المراد بالمحصر في قوله: «إنما قنت شهراً» أي متتابعاً.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، وعاصم هو ابن سليمان الأحول.

قوله: (قد كان القنوت) فيه إثبات مشروعيته في الجملة كما تقدم.

قوله: (قَالَ: فَإِنْ فَلَا أُخْبِرُنِي عَنْكَ أَنْتَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: كَذَبٌ) لم أتف على تسمية هذا الرجل صريحاً، ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المقتضية، فإن مفهوم قوله: «بعد الركوع يسيراً» يحتمل أن يكون وقبل الركوع كثيراً، ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلاً، ومعنى قوله: «كذب» أي أخطأ، وهو لغة أهل

قوله: (باب الوتر على الدابة) لما كان حديث عائشة في إيقافها للوتر وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل قد تمسك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر عقبيهما المصنف بجديت ابن عمر الدال على أنه ليس بواجب، فذكره في ترجيحين. إحداهما تدل على كونه نقلاً، والثانية تدل على أنه أكد من غيره.

قوله: (عن أبي بكر بن عمر) لا يعرف اسمه، وهو ثقة ليس في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد.

قوله: (أما لك في رسول الله أسوة) فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن.

قوله: (بلى والله) فيه الحلف على الأمر الذي يرد تأكيده.

قوله: (كان يوتر على البهي) قال الزين بن المنير: ترجع بالدابة تبيهاً على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم، والجامع بينهما أن الفرض لا يجزئ على واحدة منهما انتهى. ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه، فسألت في أبواب تقصير الصلاة من طريق سالم. عن أبيه «أنه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر» وروى عماد بن نصر من طريق ابن جريج «قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته». قال ابن جريج «وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يغير أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك».

(قاله): قال الطحاوي ذكر من الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة، وهو خلاف السنة الثابتة، واستدل بعضهم برواية مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فواتر، وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة لأنه لا نزاع أن صلاحته على الأرض أفضل، وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته، وروى نزل فواتر بالأرض.

٦ - باب الوتر في السفر

١٠٠٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْهَرُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْتَسِكُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلِيهِ حَتَّى تَوَضَّعَ بِهِ، يُوسِي إِفْرَاهَةَ، صَلَاةَ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَّاءَ، وَيُوتِرُ عَلَى رَاحِلِيهِ. [إرجع: ٩٩٩]. أخرجه مسلم: ٧٠٠.

قوله: (باب الوتر في السفر) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال: إنه لا يسن في السفر، وهو منقول من الضحاك. وأما قول ابن عمر «لو كنت مسجداً في السفر لأقمته» كما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حفص بن عاصم عنه فإنما أراد به راتبة المكتوبة لا النافلة المقصودة كالوتر، وذلك بين من سياق الحديث المذكور، فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظ «سافرت مع النبي ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر والمصر ركعتين ركعتين لا يصلون قبلها ولا بعدها، ولو كنت مصلياً قبلها أو بعدها لأقمته» ويحتمل أن تكون الضيقة بين نوافل النهار ونوافل الليل، فإن ابن عمر كان يتنزل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر، وقد قال مع ذلك ما قال:

قوله: (إلا الفرائض) أي لكن الفرائض بخلاف ذلك، فكان لا يصليها على الراحلة. واستدل به على أن الوتر ليس بفرض، وعلى أنه ليس من خصائص النبي ﷺ وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة وأما قول بعضهم إنه كان من خصائصه أيضاً أن يوتره على الراحلة مع كونه واجباً عليه فهي دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع، واستدل به على أن الفريضة لا تصلى على الراحلة، قال ابن دقيق العيد: وليس ذلك بقوي، لأن التارك لا يدل على المنع إلا أن يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكره على المسافر ترك الصلاة لها على الراحلة دائماً يشعر بالفرق بينها وبين النافلة في الجزاء وعدمه. وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحقيقة بأن الفرض عندهم غير الواجب، فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب، وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة انفرد بوجود الوتر ولم يوافق أصحابه، مع أن ابن أبي شيبة أخرجه عن سعيد بن المسيب وأبي حنيفة بن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم، وعنده من مجاهد الوتر واجب ولم يثبت، ونقله ابن العربي عن أصح من للملكية وواقعه محنون، وكأنه أخذه من قول مالك: من تركه أدب، وكان جرعة في شهادته.

دون البسمة، وسقط ما قبل باب من رواية الحموي والكشميهني، وللأصلي كتاب الاستسقاء فقط، وثبتت البسمة في رواية ابن شبيب. والاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير للنفس أو الغير، وشرعاً طلبه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص.

قوله: (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة، وسياقي في «باب تحويل الرداء» التصريح بسماح عبد الله له من عباد.

قوله: (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم، كما سيأتي صريحاً في الباب المذكور وسياقه أتم.

قوله: (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) أي إلى المصلى كما سيأتي التصريح به أيضاً فيه، وبإتي الكلام فيه على كيفية تحويل الرداء، وزاد فيه «وصلى ركعتين». وقد اتفق فقهاء الأصمار على مشروعية صلاة الاستسقاء وأنها ركعتان إلا ما روي عن أبي حنيفة أنه قال: يبرزون للدعاء والضرع، وإن خطب لهم فحسن. ولم يعرف الصلاة، هذا هو المشهور عنه. ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والترك، وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء والبروز في ظاهر المصر، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضاً أنه لا يستحب الخروج، وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة.

٢- باب دَعَا النَّبِيَّ ﷺ: «اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ مَبِينٌ كَسَيِّئِ يُونُسَ»

١٠٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا مُبِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ الْآخِرَةِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عِشَاءَ بْنِ أَبِي رَيْمَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُعْتَرِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ مَبِينٌ كَسَيِّئِ يُونُسَ».

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَاسْلَمَ سَلَمَتُهَا اللَّهُ».

قَالَ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ: هَذَا كُلُّهُ فِي الصُّبْحِ. [راجع: ٨٠٤. أخرجه مسلم: ٦٧٥، وأخرجه (٢٥١٥) الطلعة الأخيرة]

١٠٠٧- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصُّخَّيْ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِتْقَانًا، قَالَ: «اللَّهُمَّ سَبِّحْ كَسَيِّئِ يُونُسَ». فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ وَالْجَنَفَ، وَتَنَظَّرُوا أَخْدَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَنَظَرُوا الدُّخَانَ مِنَ الْبُحُورِ. فَأَتَاهُ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ تَأْتُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِعِلَّةِ الرَّجْمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ لَفَدَّ هَلَكُوا، فَاذْعُ اللَّهُ لَهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَارْتَجِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ يَوْمَ نَبُطِشُ الْبَلْعُشَةَ الْكُبْرَى. [الدخان: ١٠-١٦] فَأَبْطِشَةُ يَوْمَ بَدَرٍ، وَكَذَلِكَ مُضَتِ الدُّخَانُ، وَأَبْطِشَةُ وَالزُّزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ. [النور: ١٠٢٠، ٤٦٩٣، ٤٦٧٦، ٤٧٧٤، ٤٨٠٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٤٥، وانظر في الدعوات، باب: ٥٨. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨]

قوله: (باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اجعلها سبين كسبي يوسف) أورد فيه حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين، وفيه معنى الترجمة. ووجه إدخاله في أبواب الاستسقاء التنبيه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقطح على الكافرين لما فيه من نفع الفريقين بإضعاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم ليلبوا للمؤمنين. وقد ظهر من ثمرة ذلك التجاوب إلى النبي ﷺ أن يدعو لهم برفع القطح كما في الحديث الثاني. ويمكن أن يقال: إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها، ثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لما أنكره. والمراد بسبي يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القطح من السنين السبع كما وقع في التنزيل، وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال: «سبياً كسبي يوسف وأضيفت إليه لكونه الذي أنذر بها، أو

الحجاز، يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ، ويمثل أن يكون أراد بقوله: «كذب» أي إن كان حكى أن القنوت دائماً بعد الركوع، وهذا يرجح الاحتمال الأول، وبينه ما أخرجه ابن ماجه من رواية حيد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال: «قبل الركوع وبعده» إسناده قوي، وروى ابن المنذر من طريق أخرى عن حيد عن أنس «أن بعض أصحاب النبي ﷺ تنقروا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع» وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حيد عن أنس «أن أول من جعل القنوت قبل الركوع أي دائماً عثمان، لكي يدرك الناس الركعة» وقد وافق عاصماً على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتي في المغازي بلفظ «سأل رجل أنساً عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة؟ قال: لا بل عند الفراغ من القراءة» ومجموع ما جاء من أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح.

قوله: (كان يبعث قوماً يقال لهم القراء) سيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي، وكذا على رواية أبي جاز، والتي هي الراوي عنه هو سليمان وهو يروي عن أنس نفسه، ويروي عنه أيضاً بواسطة كما في هذا الحديث.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن علي، وخالد هو الحذاء.

قوله: (كان القنوت في المغرب والفجر) قد تقدم توجيه إيراد هذه الرواية في أول هذا الباب، وتقدم الكلام على بعضها في أثناء صفة الصلاة. وقد روى مسلم من حديث البراء نحو حديث أنس هذا، وتمسك به الطحاوي في ترك القنوت في الصبح قال: لأنهم أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك انتهى. ولا يخفى ما فيه. وقد عارضه بعضهم فقال: أجمعوا على أن ﷺ قنت في الصبح، ثم اختلفوا هل ترك فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه. وظهر في أن الحكمة في جعل قنوت النزلة في الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة كما ثبت أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، وثبت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النزلة أن يشارك المأموم الإمام في الدعاء ولو بالتأمين، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهز به، بخلاف القنوت في الصبح فاختلف في عمله وفي الجهر به.

(كلمة): ذكر ابن العربي أن القنوت ورد لعشرة معان، فظلمها شيخنا الحافظ زيد الدين العراقي فيما أثبتنا لنفسه إجازة غير مرة:

ولفظ القنوت اعدد معانيه محمد	مبدأ على عشر معاني مرشيه
دعاء خشوع والعبادة طاعة	إقامتها إقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطول	كذلك دوام الطاعة الرابع القن

(خاتمة): اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثاً، منها واحد معلق، المكر منها فيه وفيما مضى ثمانية أحاديث، والخالص سبعة واقعه مسلم على تحريجه، وفيه من الآثار ثلاثة موصولة. والله أعلم.



١٥- كتاب الاستسقاء

١- باب الاستسقاء، وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء

١٠٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عِثَاءِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عُمِّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، وَخَوَّلَ رِدَاءَهُ. [النظر: ١٠١١، ١٠١٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩]

٦٣٤٣. أخرجه مسلم: ٨٩٤ بزيادة "حين استقبل القبلة"]

(أبواب الاستسقاء): (باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ) كذا للمستلمي

لكونه الذي قام بأمر الناس فيها.

أنس، عن أنس: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب. قال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتبيننا، وإنا نتوسل إليك بعم بنينا فاستجبنا، قال كسفتون. [نظر: ٣٧١٠]

قوله: (باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا) قال ابن رشيد: لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أوضح مما ذكر انتهى. ويظهر له أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً، وقد يكون من الفريقين، وكان في حديث ابن مسعود المذكور أن الذي سأل كان مشركاً، ناسب أن يذكر في الذي بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سابقه، ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله: «سؤال الناس» وذلك أن المصنف أورد في هذا الباب قتل ابن عمر بشعر أبي طالب، وقول أنس «إن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس» وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: حديث ابن عمر خارج عن الترجمة، إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له ولا في قصة العباس التي أوردها أيضاً. وأجاب ابن كثير عن حديث ابن عمر بأن النسبة تؤخذ من قوله فيه «يستسقى الغمام» لأن فاعله علوف وهم الناس، وعن حديث أنس بأن في قول عمر «كنا نتوسل إليك بنبينا» دلالة على أن للإمام مدخلاً في الاستسقاء. وتعقب بأنه لا يلزم من كون فاعل «يستسقى» هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام أن يستسقى لهم كما في الترجمة، وكذا ليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم، إذ يحتمل أن يكونوا في الحارين طلبوا السقيا من الله مستشفين به رضي الله عنه. وقال ابن رشيد: يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيستجيب فأحرى أن يقدموه للسؤال انتهى. وهو حسن ويمكن أن يكون أورد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه، وأن يبين أن الطريق الأولى مختصرة عنها، وذلك أن لفظ الثانية فيها ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى فدل ذلك على أنه هو الذي يشر الطلب ﷺ، وإن ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الإسلام خضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبي طالب. وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى إجابة لسؤال من سأل في ذلك كما في حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الأبي وغيرهما من الأحاديث، وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في «الدلائل» من رواية مسلم اللاتري عن أنس قال: «جاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أثبتك وما لنا بغير يطع ولا يصي يخط. ثم أنشده شعراً يقول فيه:

وليس لنا إلا إليك فرارنا وابن فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يحمر روجه حتى صد المنبر فقال: «اللهم اسقنا» الحديث وفيه ثم قال ﷺ: لو كان أبو طالب حياً لقرت عيناه. من يشهدنا قوله؟ فقام علي فقال: يا رسول الله، كأنك أردت قوله: «وأبيض يستسقى الغمام بوجهه» الآيات، فظهرت، بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة، وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للمتابعة، وقد ذكره ابن هشام في زوائده في السيرة تعليقاً عن يثرب. وقوله: «يطع» يفتح أوله وكسر المعز وكذا يفتح بالمعجمة، والأطيط صوت البعير المنحل، والنفيط صوت النعام كحديثه وكذا يفتح بذلك من شدة الجوع، لأنهم إذا بقعنا غلب الشبع. وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضاً إلى ما ورد في بعض طرقه، وهو عند الإسماعيلي من رواية محمد بن اللثمي عن أنصاري يسند البخاري إلى أنس قال: «كانوا إذا قحطوا على عهد النبي ﷺ استسقوا به فيستسقى لهم فيقول فلما كان في إمارة عمر» فذكر الحديث، وقد أشار إلى ذلك الإسماعيلي فقال: هذا الذي روي به يحتمل المعنى الذي ترجمه، بخلاف ما أوردته هو: قلت: وليس ذلك مبتدع، لما عرف بالاستقراء من عادة من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده. وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس: «إن عمر استسقى بالمصلى، فقال للعباس: قم فاستسقى، فقام العباس» فذكر الحديث، فتبين بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كان مسؤولاً وأنه يترى منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الدري وكان خازن عمر قال: «أصاب الناس قحط في زمن عمر فجا رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك ففتحهم قد حلوا، فأتى الرجل في المنام فقيل له: انت عمر» الحديث. وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة، وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضاً والله للوفق.

قوله: (يعتدل) أي يندد شعر غيره.

قوله: (وأبيض) يفتح الضاد وهو مجرور برب مقدرة أو منصوب بإضمار أعني أو انصع، والراجع أنه بالنصب عطفاً على قوله: «سيداً» في البيت الذي قبله.

قوله: (حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن) هو الحزامي بالمهمله والزاي لا المخزومي، وهما مدنيان من طبقة واحدة لكن الحزامي معروف بالرواية عن أبي الزناد دون المخزومي، وقد بينه ابن معين والنسائي، لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فسأني في الجهاد من رواية الثوري، وفي أحاديث الأنبياء من رواية شبيب، وأخرجه الإسماعيلي من رواية موسى بن عبة كلهم عن أبي الزناد.

قوله: (اللهم اجعلها سنين) في الرواية الماضية في «باب يهوي بالتكبير من صفة الصلاة»: «اللهم اجعلها عليهم» والضمير في قوله: «اجعلها» يعود على اللدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة، وزاد بعد قوله فيها كسي يوسف «وأهل المشرق يومئذ من مضى غافلون له» وسأني الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى.

قوله: (وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: غفار غفر الله ما أخطأ هذا حديث آخر، وهو عند المنصف بالإسناد المذكور وكأنه سمعه مكاناً فأورده كما سمعه. وقد أخرجه أحد من قتيبة كما أخرجه البخاري، ويحتمل أن يكون له بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقطع ينبغي أن يخص من كان عارياً دون من كان مسلماً.

قوله: (غفار غفر الله ما) فيه الدعاء بما يشق من الاسم كان يقول لأحد: أحد الله عاتيك، ولعلي: أملكك الله. وهو من جناس الاشتقاق، ولا يخص بالدعاء بل يأتى مثله في الخبر، ومنه قوله تعالى: «وأسلمت مع سليمان» [النمل: ٤٤] وسأني في المغازي حديث «صية عصت الله ورسوله» وإنما اختصت القيتان بهذا الدعاء لأن غفارا أسلموا قدماً، وأسلم سألوا النبي ﷺ كما سألني بيان ذلك في أوائل الكتاب إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال ابن أبي الزناد عن أبيه: هذا كله في الصباح) يعني إن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الإسناد فيمن أن الدعاء المذكور كان في الصباح، وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة.

قوله: (كنا عند عبد الله) يعني ابن مسعود، وسأني في تفسير الدخان سبب تحديث عبد الله بن مسعود بهذا الحديث.

قوله: (لما رأى من الناس إقبالاً) أي من الإسلام، وسأني في تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطلوا عن الإسلام.

قوله: (فأخذهم سنة) بفتح المهمله بعد ما نون خفيفة أي أصابهم القحط، وقوله: «حصت» بفتح الحاء والصاد المهملتين أي استأصلت الثبات حتى خلت الأرض منه.

قوله: (حتى أكلنا) في رواية التستلي والمعمري: «حتى أكلوا» وهو الوجه، وكذا قوله: «ينظر أحدكم» عند الأكثر «ينظر أحدهم» وهو الصواب. وسأني بقية الكلام عليه بعد تسعة أبواب.

٣- باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا

١٠٠٨- حدثنا عمرو بن علي قال: حدثنا أبو قتيبة قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه قال: سمعت أن عمر رضي الله عنه يتعمل بشعر أبي طالب:

وأيض يستسقى الغمام بوجهه يسأل التامى عصمته لا زابل [نظر: ١٩٠٩]

١٠٠٩- وقال عمرو بن حفصة: حدثنا سالم، عن أبيه: «وما ذكرت قول الشاعر، وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى، فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب:

وأيض يستسقى الغمام بوجهه يسأل التامى عصمته لا زابل وهو قول أبي طالب. [راجع: ١٠٠٨]

١٠١٠- حدثنا الحسن بن محمد قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني أبي، عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن

قوله: (أن عمر بن الخطاب كان إذا قططوا) يضم القاف وكسر الميملة أي أصابهم القطط، وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفته ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناده أن العباس لما استسقى به عمر قال: «اللهم إنه لم يتزل بلاء إلا بذهب، ولم يكشف إلا بترية، وقد توجه القوم بي إليك لكانني من نبيك، وهذه أيديتا إليك بالنزوب ونواصيتا إليك بالثبوت فاستقنا الغيث. فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس» وأخرج أيضاً من طريق داود عن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: «استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب» فذكر الحديث وفيه «فقطب الناس عمر فقال: إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد، فاعتادوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس وانفذوه وسيلة إلى الله» وفيه «فما برحوا حتى سقاهم الله» وأخرجه البيهقي من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال: «عن أبيه» بدل ابن عمر، فيحصل أن يكون لزيد فيه شيخان. وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة، وكان ابتداء مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم، سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب فاغترت الأرض جداً من عدم المطر، وقد تقدم من رواية الإسماعيلي رفع حديث أسد المذكور في قصة عمر والعباس، وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن النسي بالإسناد المذكور. ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفة بصفته.

٤ - باب تحويل الرداء في الاستسقاء

١٠١١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَلَاءِ بْنِ تَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى قَلْبَ رِدَاءَةٍ. [راجع: ١٠٥٥. أخرجه مسلم: ١٩٩٤]

١٠١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَلَاءَ بْنَ تَيْمٍ يُحَدِّثُ أَبَاهُ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى، فَاسْتَسْقَى، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلْبَ رِدَاءَةٍ، وَصَلَّى وَكَحَّنَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ ابْنُ عَشِيَّةَ يَقُولُ: هُوَ صَاحِبُ الْأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهْمٌ، لِأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمِ الْمَازِنِيِّ، مَازِنُ الْأَنْصَارِ. [راجع: ١٠٥٥. أخرجه مسلم: ١٩٩٤]

قوله: (باب تحويل الرداء في الاستسقاء) ترجم لمشروعيته خلافاً لمن نفاه، ثم ترجم بعد ذلك كيفية كما سيأتي.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأخرجه من طريقه.

قوله: (عن محمد بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب، وقد حدث به عن عباد إبراهيم أبو بكر بن محمد بن عمرو كما سيأتي بعد خمسة عشر باباً.

قوله: (استسقى قلب رداء) ذكر الواقدي أن طول رداءه كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول إزاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر، كان يلبسها في الجمعة والعيد، ووقع في شرح الأحكام لا بين يزيه ذراع الرداء كالذي ذكره الواقدي في ذراع الإزار، والأول أولى. قال الزين بن المنير: ترجم بلفظ التحويل، والذي وقع في الطريقين اللذين ساقاهما لفظ القلب، وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد انتهى. ولم تنف الرداء في الطريق الثانية على لفظ القلب، فإن رواية أبي ذر «حول» وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء، وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر، وقد وقع بيان المراد من ذلك في «باب الاستسقاء بالصلى» في زيادة سفيان عن السعدي عن أبي بكر بن محمد، ولفظه قلب رداء جعل اليمين على الشمال، وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه «والشمال على اليمين» والمسعودي ليس من شرط الكتاب وإنما ذكر زيادته استطراداً، وسيأتي بيان كون زيادته موصولة أو معلقة في الباب المذكور إن شاء الله تعالى. وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن عباد بلفظ «فجعل عطفه

قوله: (تخل) بكسر التاء وتخفيف الميم هو العماد والمجلب والمطعم والميت والمعين والكافي، قد اطلق على كل من ذلك. وقوله «عصمة للأرامل» أي تنتمهم مما يضرهم، والأرامل جمع أرملة وهي الفتيرة التي لا زوج لها، وقد يستعمل في الرجل أيضاً مجازاً، ومن ثم لو أوصى للأرامل خص النساء دون الرجال. وهذا البيت من أبيات في قصيدة لأبي طالب ذكرها ابن إسحاق في السيرة بطولها، وهي أكثر من ثمانين بيتاً، قالها لما تمألت قرش على النبي ﷺ ونفروا عنه من يريد الإسلام، أولها:

ولما رأيت القوم لا ود فيهم وقد قطعوا كل المرا والوسائل
وقد جاهرونا بالمداوة والأذى وقد طاعوا أمر العدو الزايل

يقول فيها:

أبعد مناف أنتم خير قومكم فلا تشركوا في أمركم كل واضل
فقد خفت إن لم يصلم الله أمركم تكونوا كما كانت أحاديث واتل

يقول فيها:

أعوذ برب الناس من كل طاعن علينا بسوء أو ملح بباطل
وشور ومن أرسى ثبيراً مكانه وراق لير في حراره ونازل
وبالبيت حق البيت من بطن مكة وبالله إن الله ليس بشافل

يقول فيها:

كلبتهم وبيت الله نيزي محمداً ولما نطاعن حوله ونناضل
ونسلمه حتى نصرع حوله ونلدل عن إبنائنا والحلائل

يقول فيها:

وما ترك قوم لا أبالك سيداً يحوط الدمار بين بكر بن وائل
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه شمال يتامي عصمة للأرامل
يلوذ به الملاك من آل هاشم فهم عنده في نعمة وفواضل

قال السهيلي: فإن قيل كيف قال أبو طالب: «يستسقى الغمام بوجهه» ولم يره قط استسقى، إنما كان ذلك منه بعد الهجرة؟ وأجاب بما حاصله: إن أبا طالب أشار إلى ما وقع في زمن عبد المطلب حيث استسقى لقرش والنبي ﷺ معه غلام انتهى. ويحصل أن يكون أبو طالب منحه بذلك لما رأى من تخاليل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه، وسيأتي في الكلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي ﷺ الاستسقاء وقع بمكة. وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي ﷺ قبل أن يبعث لما أخبره به مجبراً أو غيره من شأنه، وفيه نظر لما تقدم عن ابن إسحاق أن إنشاء أبي طالب هذا الشعر كان بعد المبعث، ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله ﷺ جاءت في كثير من الأخبار، وتحسك بها الشيعة في أنه كان مسلماً. ورأيت لعلي بن حمزة البصري جزءاً جمع فيه شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلماً وأنه مات على الإسلام وأن الخشوية تزعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك يستجيرون لعنه، ثم بالغ في سبهم والرد عليهم واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه. وقد بينت فساد ذلك كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الإصابة، وسيأتي بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب مبعث النبي ﷺ.

قوله: (وقال عمر بن حمزة) أي ابن عبد الله بن عمر، وسالم شيخه وهو عمه، وعمر يختلف في الاحتجاج به وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة، فاعتضدت إحدى الطريقين بالأخرى، وهو من أمثلة أحد قسمي الصحيح كما تقرر في علوم الحديث، وطريق عصر المعلقة وصلها أحد وإبن ماجه والإسماعيلي من رواية أبي عقيل عبد الله بن عقيل التقي عنه، وعقيل فيها بفتح العين.

قوله: (يستسقى) بفتح أوله زاد ابن ماجه في روايته «على المنبر» وفي روايته أيضاً «في المدينة».

قوله: (يجيش) بفتح أوله وكسر الميم وآخره معجمة يقال: جاش الوادي إذا زخر بالماء، وجاشت القنر إذا غلت، وجاش الشيء إذا تحرك. وهو تناية عن كثرة المطر.

قوله: (كل ميزاب) بكسر الميم وبالزاي معروف، وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال ووقع في رواية الحموي «حتى يجيش لك» بتقديم اللام على الكاف وهو تصحيف.

قوله: (حدثني الحسن بن محمد) هو الزعفراني والأصباري شيخه يروي عنه البخاري كثيراً وربما أدخل بينهما واسطة كهذا الموضع، وهم من زعم أن البخاري أخرج هذا الحديث عن الأنصاري نفسه.

شهر رمضان ستة ست من الهجرة.

قوله: (فاستقبل القبلة وحول وداه) تقدم ما فيه قريبا.

قوله: (وصلى ركعتين) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة عند ابن خزيمة «وصلى بالناس ركعتين» وفي رواية الزهري الآتية في «باب كيف حول ظهره»: «ثم صلى لنا ركعتين» واستدل به على أن الحطبة في الاستسقاء قبل الصلاة، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين، لكن وقع عند أحد في حديث عبد الله بن زيد الصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الحطبة، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال: «فصلى بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة» والمرجح عند الشافعية والمالكية الثاني، وعند أحمد رواية كذلك، ورواية «غيره»، ولم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة المذكورة ولا ما يقرأ فيها، وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكر فيها سبعا وخمسا كالعديد، وأنه يقرأ فيها بسبح وهل أتاك وفي إسناده مقال، لكن أصله في السنن بلقط «ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد» فأخذ بظاهره الشافعي فقال: يكر فيها. ونقل الفاكهي شيخ شيوخنا عن الشافعي استحباب التكبير حال الخروج إليها كما في العيد، وهو غلط منه عليه، ويمكن الجمع بين ما اختلفت من الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدهاء ثم صلى ركعتين ثم خطب، فأقصر بعض الرواة على شيء، وبعضهم على شيء، وعبر بعضهم من الدهاء بالحطبة فلذلك وقع الاختلاف. وأما قول ابن بطال: إن رواية أبي بكر بن محمد دالة على تقديم الصلاة على الحطبة وهو أضعف من ولديه عبد الله وعبد طيس ذلك بالبين من سياق البخاري ولا سلم والله أعلم. وقال القرطبي: يعتضد القول بتقديم الصلاة على الحطبة لمشابهتها بالعيد، وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة. وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضاً «الدعاء في الاستسقاء قائماً واستقبال القبلة فيه» وحله ابن العربي على حال الصلاة ثم قال: يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بدعاء الاستسقاء، ولا يخفى ما فيه، وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد بالاستسقاء، وكذا الخفة به، لأن الأصل عدم الاختصاص: وترجم أيضاً لكونها ركعتين وهو إجماع عند من قال بها، ولكونها في المصلي، وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعيد، وبالجهر بالقراءة في الاستسقاء، وتحويل الظهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال القبلة.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وقوله: (كان ابن عيينة إلخ) يحتمل أن يكون تعليقا، ويحتمل أن يكون سمع ذلك من شيخه علي بن عبد الله المذكور، ويوجه الثاني أن الإسماعيلي أخرجه عن جعفر القزويني عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال: عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء، وكذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان، وتعقب بأن ابن عيينة غلط فيه.

قوله: (لأن هذا) يعني راوي حديث الاستسقاء (عبد الله) أي هو عبد الله (ابن زيد بن عاصم) فالتقدير لأن هذا أي عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم.

قوله: (مازن الأنصار) احتراز عن مازن تميم، وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، أو مازن قيس وهو مازن بن منصور بن الحارث بن خصفة بمجمعة ثم مهيلة مفتوحين ابن قيس بن عيلان، ومازن بن حصصة بن معاوية بن بكر بن هوازن، ومازن ضبة وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة، ومازن شيبان وهو مازن بن فحل بن ثعلبة بن شيبان وغيرهم. قال الرشاشي: مازن في القبائل كثير، والمازن في اللغة يبيض النمل وقد حذف البخاري مقابله والتقدير وذاك أي عبد الله بن زيد رائي الأخان عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصاري ثم إلى الخزرج والصحة والرواية، واتفقا في الجد والوطن الذي من الخزرج لأن حفيد عاصم من مازن وحفيد عبد ربه من بلحارث بن الخزرج. والله أعلم.

٥ - باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقحط

إِذَا انْتَهَكَتَ مَحَارِمَهُ

قوله: (باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقحط إذا انتهكت محارمه) هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر. قال ابن رشيد: كأنها كانت في رقعة مفردة فأهلها بالوقن، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثا، وألحق به بها حديث عبد الله بن مسعود يعني المذكور في ثاني باب من الاستسقاء، وآخر ذلك ليقع له التغير في بعض سنده كما جرت به عادته غالباً فنافه عن ذلك عائق. والله أعلم.

الأمن على عاتقه الأيسر، وعطائه الأيسر، على عاتقه الأمن؛ وله من طريق عماره بن غزية عن عباد «استسقى وعليه خيصة سوداء، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاما، فلما نزلت عليه قلبها على عاتقه» وقد استحب الشافعي في الجليلي فعل ما هم به ﷺ من تنكيس الرداء مع التحويل للموصوف، وزعم القرطبي كثيرا أن الشافعي اختار في الجليلي تنكيس الرداء لا تحويله، والذي في «الأم» ما ذكرته. والجمهور على استحباب التحويل فقط، ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أحوط. وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك، واستحب الجمهور أيضاً أن يحول الناس بتحويل الإمام، ويشهد له ما رواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلقط «فحول الناس معه» وقال الليث وأبو يوسف: يحول الإمام وحده. واستثنى ابن الماجشون النساء فقال: لا يستحب في حقهن. ثم إن ظاهر قوله: «قلب رداءه» أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء، وليس كذلك، بل للمعنى قلب رداءه في أثناء الاستسقاء. وقد بينه مالك في روايته المذكورة ولقطه «حول رداءه حين استقبل القبلة» ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد فإنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه وأصله للمصنف كما سيأتي بعد أبواب، وله من رواية الزهري عن عباد «فقام فدعا الله قائماً، ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه، فصرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الحطبة عند إرادة الدعاء. واختلف في حكمة هذا التحويل: فجزم المذهب بأنه للتأول بتحويل الحال عما هي عليه، وتعقبه ابن العربي بأن من شرط الفأل أن لا يقصد إليه. قال وإنما التحويل أمارة بين وبين ربه، قيل له حول رداك ليتحول حالك. وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل، والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني ولحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر، ورجح الدارقطني إرساله. وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن. وقال بعضهم: إنما حول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال. وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على الماتق، فأطعن على المعنى الأول أولى، فإن الاتباع أولى من تركه لجود احتمال المخصوص. والله أعلم.

قوله: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (قال عبد الله بن أبي بكر) أي قال قال، ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة وجرت عادتهم بخلاف إحداهما من الخط وفي حذفها من اللفظ بحث. ووقع عند الحموي والمتشككي بلقط «عن عبد الله» وصرح ابن خزيمة في روايته بتحليلت عبد الله بن لابن عيينة.

قوله: (أنه سمع عباد بن تميم يحدث أباها) الضمير في قوله: «أباها» يعود على عبد الله بن أبي بكر لا على عباد، وضبطه الكرمانى بضم الحززة وراء بسند للموصوف، أي أظنه. ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا. ومقتضاها أن الراوي لم يحزم بشأن رواية عباد له عن عمه. ووقع في بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد، وقوله: «عن أبيه» زيادة وهي وهم، والصواب ما وقع في النسخ المعتمدة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح، وكذا لابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال: «حدثنا المسعودي ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم، قال سفيان قللت لعبد الله الذي ابن أبي بكر حديث حدثنا يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم، فقال عبد الله بن أبي بكر: سمعته أنا من عباد يحدث أبي عن عبد الله بن زيد بن أبي بكر» فذكر الحديث.

قوله: (خرج إلى المصلي فاستسقى) في رواية الزهري المذكورة «بالناس يستسقى»، ولم أفت في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته ﷺ حال الذهاب إلى المصلي وعلى وقت دعائه، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت: «شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحط المطر، فأمر بمنبر فوضع له بالمصلي، ووجد الناس يوماً يخرجون فيه، فخرج حين بدأ حاجب الشمس تقدم علي المنبر الحديث. وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن «خرج النبي ﷺ متبذلاً متراضعا مضرجا حتى أتى المصلي فرقي المنبر» وفي حديث أبي العرواء عند البيهقي والطبراني «قحط المطر، فسألتنا نبي الله ﷺ أن يستسقى لنا، ففدنا نبي الله ﷺ الحديث. وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها، والراجح أنه لا وقت لها معين، وإن كان أكثر أسكانها كالعيد، لكنها تخالفه بأنها لا تختص بיום معين، وهل تصعب بالليل؟ استسقى بعضهم من كونه ﷺ جهر بالقراءة فيها بالتهار أنها تهارة كالعيد، وإلا لولا كانت تصلى بالليل لأسر فيها بالتهار وجهر بالليل كسطلق النوازل. ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكرامة، وأفاد ابن حبان أن خروجه ﷺ إلى المصلي للاستسقاء كان في

٦ - باب الاستسقاء في المسجد الجامع

كان مقابل ظهر المنبر، وليس الأمر كذلك. ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر «من باب كان نحو دار القضاء» وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة، وليس كذلك وإنما هي دار عمر بن الخطاب، وسيت دار القضاء لأنها يمت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء بين عمر، ثم طال ذلك قبل ما دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر، وذكر عمر بن شبة في «أخبار المدينة» عن أبي غسان المدني: سمعت ابن أبي فديك عن عمه كانت دار القضاء لعمر، فأمر عبد الله وحضنة أن يبيعاها عند وفاته في دين كان عليه، فباعوها من معاوية، وكانت تسمى دار القضاء. قال ابن أبي فديك سمعت عمي يقول: إن كانت تسمى دار قضاء الدين. قال وأخبرني عمي أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبي بكر الصديق التي قال رسول الله ﷺ: «لا يقضى في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر» وقد صارت بعد ذلك إلى مروان وهو أمير المدينة، فلمعها شيعة من قال إنها دار الإمارة فلا يكون غلطاً كما قال صاحب المطالع وغيره، وجاء في تسميتها دار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» عن أبي غسان المدني أيضاً عن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمته سهلة بنت حاصم قالت: كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وإنما سميت دار القضاء لأن عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها ليالي الشورى حتى قضى الأمر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان. قال عبد العزيز: فكانت فيها الدواوين وبيت المال، ثم صيرها السفاح رحبة للمسجد. وزاد أحمد في رواية ثابت عن أنس «إني لقائم عند المنبر» فأفاد بذلك قوة ضبطه للقصة لقره، ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كله إلا من رواه.

قوله: (فأقام يخطب) زاد في رواية قتادة في الأدب «بالمدينة».

قوله: (فقال يا رسول الله) هذا يدل على أن السائل كان مسلماً فانتفى أن يكون أبا سفيان فإنه حين سؤاله لذلك كان لم يسلم كما سيأتي في حديث عبد الله بن مسعود قريباً.

قوله: (هلكت الأموال) في رواية كريمة وأبي ذر جيعاً عن الكشيبي «المواشي» وهو المراد بالأموال هنا لا الصناعات، وقد تقدم في كتاب الجمعة بلفظ «هلك الكراع» وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها، وفي رواية يحيى بن سعيد الآتية «هلكت الماشية، هلك العيال، هلك الناس» وهو من ذكر العام بعد الخاص، والمراد بهلاكهم عدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر.

قوله: (واقطعت السبل) في رواية الأصلي «واقطعت» بمشاة وتشديد الطاء، والمراد بذلك أن الإبل ضعفت لقلة القوت من السفر، أو كونها لا تجد في طريقها ما الكلأ ما يقيم أروها، وقيل: المراد نفاذ ما عند الناس من الطعام أو قلة فلا يجدون ما يحملونه يحملونه إلى الأسواق. ووقع في رواية قتادة الآتية عن أنس «فقط المطر» أي قل، وهو بفتح الفاف والطاء وحكي بضم ثم كسر، وزاد في رواية ثابت الآتية عن أنس «واحترت الشجر» وأحمرها كتابة بن ييس ورفها لعدم شربها الماء، أو لانتشاره فتصير الشجر أحواداً يغير ورق. ووقع لأحمد في رواية قتادة «واهلكت الأرض» وهذه الألفاظ يحتمل أن يكون الرجل قال كلها، ويحتمل أن يكون بعض الرواة روى شيئاً ما قاله بالمدنى لأنها متقاربة فلا تكون غلطاً كما قال صاحب المطالع وغيره.

قوله: (فادع الله يغيثنا) أي فهو يغيثنا، وهذه رواية الأكثر، ولأبي ذر «أن يغيثنا» وفي رواية إسماعيل بن جعفر الآتية للكشيبي «يغيثنا» بالجزم، ويجوز الضم من يغيثنا على أنه من الإغاثة ويأتي على أنه من الغيث، ويرجع الأول قوله في رواية إسماعيل بن جعفر «فقال اللهم اغثنا» ووقع في رواية قتادة «فادع الله أن يغيثنا» وله في الأدب «فاستق ربك» قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هارون: «اللهم اغثنا» وجاز أن يكون من الغوث أو من الغيث، والمعروف في كلام العرب غثنا لأنه من الغوث، وقال ابن القطاع: غاثه الله بعباده غثاً وغثاً سقاهم المطر، وأغاثهم أجاب دعاءهم، ويقال غاث وأغاث بمعنى، والرباعي أعلى. وقال ابن دريد: الأصل غثات الله يغوثه غوثاً فغيث، واستعمل أغاثه، ومن فتح أوله فمن الغيث ويحتمل أن يكون معنى اغثنا أعطنا غوثاً وغيثاً.

قوله: (فرفع يديه) زاد النسائي في رواية سعيد عن يحيى بن سعيد «ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون» وزاد في رواية شريك «حذاء وجهه» ولابن خزيمة من رواية حيد عن أنس «حتى رأيت يبايض إبطيه» وتقدم في الجمعة بلفظ «فمد يديه ودعا» زاد في رواية قتادة في الأدب «فقط إلى السماء».

قوله: (فقال: اللهم اسقنا) أعاده ثلاثاً في هذه الرواية، ووقع في رواية ثابت

١٠١٣ - حدثنا محمد قال: أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض قال: حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر: أنه سمع أنس بن مالك يذكر: أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاء المنبر، ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً، فقال: يا رسول الله، هلكت الأموال، واقطعت السبل، فادع الله يغيثنا. قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال: «اللهم اسقنا، اللهم اسقنا، اللهم اسقنا».

قال أنس: ولا والله، ما نرى في السماء من سحاب، ولا قرة، ولا شيئاً، وما بيننا وبين سلع من يسر ولا دار. قال: فقلت من وراءه صحابة فيل الأرض، فلما توسطت السماء اشتدت ثم انطرت. قال: والله ما رأينا الشمس شيئاً.

ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة، ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبله قائماً، فقال: يا رسول الله، هلكت الأموال، واقطعت السبل، فادع الله يغيثنا. قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه، ثم قال: «اللهم حوِّثنا ولا غلبنا، اللهم على الأكمام والجلال والطراب، والأوقية ومنايت الشجر». قال: فاقطعت، وخرجنا نمشي في الشمس.

قال شريك: فسألت أنس: أهو الرجل الأول؟ قال: لا أدري. (راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧)

قوله: (باب الاستسقاء في المسجد الجامع) أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلى ليس بشرط في الاستسقاء لأن المحفوظ في الخروج بالمائة في اجتماع الناس، وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على العهد في ذلك الزمان من عدم تعدد الجوامع، بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان. وقد ترجم له المصنف بعد ذلك «من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء» وترجم له أيضاً «الاستسقاء في خطبة الجمعة» فأشار بذلك إلى أنه إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة، ومداير الطرق الثلاثة على شريك: فالأولى: عن أبي ضمرة، والثانية: عن مالك، والثالثة: عن إسماعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك. وأخرجه أيضاً من طرق أخرى عن أنس سننير إليها عند النقل لزوالها إن شاء الله تعالى.

قوله: (وإن رجلاً لم آتف على تسميته في حديث أنس، وروى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المذهب بأنه كعب المذكور، وسأذكر بعض سياقه بعد قليل، وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسل ما يمكن أن يفسر بأنه خارجة بن حصن بن حنيفة بن بدر الفزاري، ولكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة: يا كعب حدثنا عن رسول الله ﷺ وأخبرنا: قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله استسق الله عز وجل، فرفع يديه فقال: اللهم اسقنا الحديث. فقي هذا أنه غير كعب، وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة «فأفاده أبو سفيان» ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب، وهو وهم لأنه جاء في واقعة أخرى كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في «باب إذا اشتفع المشركون بالمسلمين» وقد تقدم في الجمعة من رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس «أصاب الناس سنة أي جلب على عهد رسول الله ﷺ فينا رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قام أعرابي» وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس «أتى رجل أعرابي من أهل البدو» وأما قوله في رواية ثابت الآتية في «باب الدعاء إذا كثر المطر» عن أنس «قام الناس فصاحوا» فلا يعارض ذلك، لأنه يحتمل أن يكونوا سالوه بعد أن سال ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لمواقعة سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي ﷺ لهم، وقد وقع في رواية ثابت أيضاً عند أحمد «إذ قال بعض أهل المسجد» وهي ترجح الاحتمال الأول.

قوله: (من باب كان وجه المنبر) بكسر واو وجه ويجوز ضمها أي مواجهة، ووقع في شرح ابن التين أن معناه مستدير القبلة، وهو وهم، وكأنه ظن أن الباب المذكور

«سألت أنساً: أهو الرجل الأول؟ قال: لا أدري، وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالثنا، فإظهار أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لأن أنساً من أهل اللسان وقد تصدعت. وسيأتي في رواية إسحاق عن أنس «قام ذلك الرجل أو غيره» وكذا لقاعدة في الأدب، وتقدم في الجملة من وجه آخر كذلك، وهذا يقتضي أنه كان يشك فيه، وسيأتي في رواية يحيى بن سعيد «فأشرف الرجل فقال: يا رسول الله ومثله لأبي حنيفة من طريق حفص عن أنس بلطف «فما زلتا نطير حتى جاء ذلك الأعرجي في الجمعة الأخرى» وأصله في مسلم، وهذا يقتضي الجزم بكونه واحداً، فلعل أنساً تذكره بعد أن نسيه، أو نسيه بعد أن كان تذكره، ويؤيد ذلك رواية البيهقي في «الدلائل» من طريق يزيد أن عبيداً السلمي قال «ما قل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أنه وفد بي فزارة وفيه خارجة بن حصن أخو عينة قنعوا على إيل عجاف فقالوا: يا رسول الله ادع لنا ربك أن يفتننا» فذكر الحديث وفيه «قال: اللهم اسق بلدك وبهيمك، واتشر بركتك. اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً طيفاً واسعاً عاجلاً غير آجل نافذاً غير غار، اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب، اللهم اسقنا الغيث واتصرا على الأعداء» وفيه «قال فلا والله ما نرى في السماء من قزعة ولا سحب، وما بين المسجد وسلع من بناء» فذكر نحو حديث أنس بشامه وفيه «قال الرجل يعني الذي سأله أن يستقي لهم ملكك الأموال» الحديث كذا في الأصل، والظاهر أن السائل هو خارجة المذكور لكونه كان كبير الوغد ولذلك سمي من بينهم والله أعلم.

وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور، والوقت الذي وقع فيه.

قوله: (هلكت الأموال وانقطعت السبل) أي بسبب غير السبب الأول، والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بسببها فهلك المواشي من عدم الرعي، أو لعدم ما يكتها من المطر، ويدل على ذلك قوله في رواية سعيد عن شريك عند النسائي «من كثرة الماء، وأما انقطاع السبل فتعلم سلوك الطرق من كثرة الماء. وفي رواية حيد عند ابن خزيمة «واجترس الرجل» وفي رواية مالك عن شريك تهتمت البيوت» وفي رواية إسحاق الآتية لعدم البناء وغرق المال.

قوله: (فادع الله بمسكها) يميز في مسكها الضم والسكون، وللشمس هنا «أن مسكها» والضمير يعود على الأمطار أو على السحاب أو على السماء، والعرب تطلق على المطر سماء، ووقع في رواية سعيد عن شريك «أن مسك عنا الماء» وفي رواية أحد من طريق ثابت «أن يرفعها عنا» وفي رواية قتادة في الأدب «فادع ربك أن يحبسها عنا. فضحك» وفي رواية ثابت «تبسم» زاد في رواية حيد «السرعة ملال ابن آدم».

قوله: (فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه) تقدم الكلام عليه قريبا.

قوله: (اللهم حولنا) يفتح اللام وفيه حذف تقديره أجعل أو أمطر، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور.

قوله: (ولا علينا) فيه بيان للمراد بقوله: «حولنا» لأنها تشمل الطرق التي حولهم فأراد إخراجها بقوله: «ولا علينا». قال الطبري: في إدخال الراو هنا معنى لطيف وذلك أنه لو أسقطها لكان مستقيماً للأكام وما معها فقط، ودخول الراو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الراو خلصة للمطف ولكنها للتعليل، وهو كقولهم تجرع الحرة ولا تاكل بشيها، فإن الجرع ليس مقصوداً لعينه ولكن لكونه مانعاً عن الخضاع باجرة إذ كانوا يكرهون ذلك أتقاً له.

قوله: (اللهم على الأكام) فيه بيان للمراد بقوله: «حولنا» والإكाम بكسر الهمزة وقد تفتح وقد جمع أكمة بفتحها، قال ابن البرقي: هو التراب المجتمع، وقال الداودي: هي أكبر من الكعبة. وقال القزاز: هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل. وقال الخطابي: هي الحضية الضخمة، وقيل: الجبل الصغير، وقيل: ما ارتفع من الأرض، وقال الثعالبي: الأكمة أعلى من الرابية وقيل دونها.

قوله: (والطراب) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن، وقال القزاز: هو الجبل النبت ليس بالعالي، وقال الجوهري: الرابية الصغيرة.

قوله: (والأودية) في رواية مالك «يطرون الأودية» والمراد بها ما يتحصل فيه الماء ليتجم، به قالوا: ولم تسع أفصة جمع قاعل إلا الأودية جمع واد وفيه نظير، وزاد مالك في روايته ورووس الجبال.

قوله: (فانقطعت) أي السماء أو السحابة الماطرة، والمعنى أنها أسكت من المطر على المدينة، وفي رواية مالك «فانجابت عن المدينة الجباب الثوب» أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس، وفي رواية سعيد عن شريك «فما هو إلا أن تكلم رسول الله ﷺ

الآتية عن أنس «اللهم اسقنا مرتين، والأخذ بالزيادة أول، ويرجعها ما تقدم في العلم أنه ﷺ إذا نادى دعاه ثلاثاً.

قوله: (ولا والله) كذا للاكثر بالواو، ولاهي ذر بالقاء، وفي رواية ثابت المذكورة دوايم الله.

قوله: (من سحاب) أي مجتمع (ولا قزعة) يفتح القاف والزاي بعدها مهملة أي سحاب متفرق، قال ابن سيده: القزع قطع من السحاب رفاق، زاد أبو عبيد: وأكثر ما يجيء في الخريف.

قوله: (ولا شيئاً) بالنصب عطفاً على موضع الجبار والجورود أي ما نرى شيئاً، والمراد نفي علامات المطر من ربح وغيره.

قوله: (وما بيننا وبين سلع) يفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدينة، وقد حكى أنه يفتح اللام.

قوله: (من بيت ولا حاي) أي يجيبنا من رويته، وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مغفوقاً لا مستراً بيت ولا غيره. ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال: «قال أنس: وإن السماء لفي مثل الزجاجة» أي لشدة صفائها، وتلك مشعر بعدم السحاب أيضاً.

قوله: (فطلعت) أي ظهرت (من وراء) أي سلع، وكانها نشأت من جهة البحر لأن وضع سلع يقتضي ذلك.

قوله: (مفلح الروس) أي مستنيرة، أي يرد أنها مثله في القدر لأن في رواية حفص بن عبيد الله عن أبي حنيفة «نشأت سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها» فهذا يشير بأنها كانت صغيرة، وفي رواية ثابت المذكورة «فهبأت ربح أشأت سحاباً ثم اجتمع» وفي رواية قتادة في الأدب «فنشأت السحاب بعضى إلى بعضه» وفي رواية إسحاق الآتية «حتى ثار السحاب أمثال الجبال» أي لكثرت، وفيه «ثم لم يزل من منبره حتى رابها المطر يتحادر على لحته وهذا يدل على أن السقف وكفى لكونه كان من جريد الختل.

قوله: (فلما توسطت السماء انقضت) هذا يشير بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق فانبطحت حيثند وكان فالتة تعميم الأرض بالمطر.

قوله: (وما وأبنا الشمس صباً) كتابة عن استمرار الغيم الماطر، وهذا في الغالب، وإلا لقد يستمر المطر والشمس يابته، وقد تحجب الشمس بغير مطر. وأصرح من ذلك رواية إسحاق الآتية بلطف «فمطرنا يوماً ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى». وأما قوله: «سبأ» فوقع للاكثر بلطف السبت يعني أحد الأيام والمراد به الأسبوع، وهو من تسمية الشيء باسم بعضه كما يقال جمعة قاله صاحب النهاية قال: ويقال أراد قطعة من الزمان. وقال الزهري بن النخيل: قوله: «سبأ» أي من السبت إلى السبت، أي جمعة، وقال الحب الطبري مثله وزاد أن فيه تجوزاً لأن السبت لم يكن ميذاً ولا الثاني متبى، وإنما أمر أنس بذلك لأنه كان من الأصهار وكانوا قد جاوروا اليهود فأخذوا بكثير من اصطلاحهم، وإنما سموا الأسبوع سبأً لأنه أعظم الأيام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك. وحكى النووي تبعاً لغيره كالتب في الدلائل أن المراد بقوله سبأً قطعة من الزمان، ولفظ ثابت: الناس يقولون معناه من سبت إلى سبت وإنما السبت قطعة من الزمان. وأن الداودي رواه بلطف «سبأ» وهو تصحيف. وتخطب بأن الداودي لم ينفرد بذلك فقد وقع في رواية الحموي والمستلمي هنا سبأً، وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراودي عن شريك، ووافقه أحد من رواية ثابت عن أنس، وكان من ادعي أنه تصحيف استبعد اجتماع قوله «سبأ» مع قوله في رواية إسحاق بن جعفر الآتية سبأً وليس بمستبعد لأن من قال سبأً أراد سبأً تاماً، ومن قال سبأً أضاف أيضاً يوماً ملحقاً من المجتمعين. وقد وقع في رواية مالك عن شريك «فمطرنا من جمعة إلى جمعة» وفي رواية للنسفي «فلما جمعة» وفي رواية عديس والقاسبي فيما حكاه عياض «سبأ» كما يقال جمعتا، وهم من عزا هذه الرواية لأبي ذر، وفي رواية قتادة الآتية «فمطرنا فما كنا نصل إلى منازلنا» أي من كثرة المطر، وقد تقدم للمصنف في الجمعة من وجه آخر بلطف «فخرجنا نحوض الماء حتى أتينا منازلنا» ولمسلم في رواية ثابت «فمطرنا حتى رأيت الرجل تهمه نفعه أن يأتي أهله ولا بن خزيمة في رواية حيد «حتى أهدم الشاب القريب الدار الجرجع إلى أهله» والمصنف في الأدب من طريق قتادة «حتى سألت مناب المدينة ومناب جمع مناب بالثنية وآخره موحدة سيل الماء.

قوله: (ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة) ظاهره أنه غير الأول، لأن النكرة إذا تكررت دلت على التعدد، وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا

بن سعيد فوقع الناس ايديهم مع رسول الله ﷺ بدعوه وقد استدل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء. وفي الباب عدة احاديث جمعها المنفري في جزء مفرد وأورد منها التزوي في صفة الصلاة في شرح المهذب فسر ثلاثين حديثاً، وسنذكر وجه الجمع بينها وبين قول أنس كان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى. وفيه جواز الدعاء بالاستسقاء للحاجة، وقد ترجم له البخاري بعد ذلك.

٧- باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة

١٠١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْرُ ذَاكَ الْقَعْدَاءِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَنْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَأَذَغَ اللَّهُ يُحْيَا. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ احْيَا، اللَّهُمَّ احْيَا، اللَّهُمَّ احْيَا».

قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَرَعَةً، وَمَا يَبْنَسُ وَتَيْنَ سَلْعٍ مِنْ تَبَرٍّ وَلَا ذَرٍّ. قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةً مِثْلَ الْعُرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْقَضَتْ، ثُمَّ امْطَرَتْ، فَلَا وَاللَّهِ، مَا رَأَيْتُ الشَّمْسَ سَيِّئًا. ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ - يعني القاعة - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَنْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَأَذَغَ اللَّهُ يُحْيَا. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوِّائِنَا وَلَا عُلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالْغُرَابِ، وَتَطْوِينَ الْأَوْفَاقِ وَمَنْابِتِ الشَّجَرِ». قَالَ: فَالْقَلْعَتِ، وَخَرَّجَنَا نَمُشِي فِي الشَّمْسِ.

قَالَ شَرِيكٌ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهْوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ فَقَالَ: مَا أَذْرِي. [راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧]

قوله: (باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة) أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل بن جعفر عن شريك المذكور، وقد تقدمت فوائده في الذي قبله. وقوله فيه: يوم الجمعة في رواية كريمة يوم جمعة بالتكثير.

٨- باب الاستسقاء على المنبر

١٠١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: يَحْيَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَحِطَ الْمَطَرُ، فَأَذَغَ اللَّهُ أَنْ يَسْقِيَنَا. فَذَعَا، فَمَطَرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا، قَبْلَ أَنْ نَمَطُرَ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُتَقْبِلَةِ. قَالَ: قَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَذَغَ اللَّهُ أَنْ يَمْرُقَهُ غُثَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَوِّائِنَا وَلَا عُلَيْنَا». قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَقْطَعُ يَمِينًا وَخِيسَالًا، يُمَطَّرُونَ وَلَا يُمَطَّرُ أَهْلُ الْغَلْبَةِ. [راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧ مطولاً]

قوله: (باب الاستسقاء على المنبر) أورد فيه الحديث المذكور أيضاً من رواية قتادة عن أنس، وقد تقدمت فوائده أيضاً

٩- باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء

١٠١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: هَلَكْتَ الْمَوَاضِي، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَذَعَا، فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: تَهَنَّئْتُ الْيَتُومَ،

بِذَلِكَ تَمَزَّقَ السَّحَابُ حَتَّى مَا نَرَى مِنْهُ شَيْئًا، وَلِلْمَدَارِ يَقُولُ: «مَا نَرَى مِنْهُ شَيْئًا» فِي يَافِي الْمَدِينَةِ، وَلِسْلَمٍ فِي رَوَايَةِ فَحَصٍ «فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَمْتَزِقُ كَأَنَّهُ الْمَلَأَ حِينَ تَطْوِي، وَلِلْمَالِ بِضَمِّ الْمِيمِ وَالْقَصْرِ وَقَدْ جَمَعَ مَلَأَةٌ وَهُوَ ثَوْبٌ مَعْرُوفٌ، وَفِي رَوَايَةِ تَشَادَةُ عِنْدَ الْمَصْنَفِ «فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَقْطَعُ يَمِينًا وَشِمَالًا يَمَطَّرُونَ فِي أَمَلِ التَّرَاضِي، وَلَا يَمَطِّرُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَلَهُ فِي الْأَدَبِ «فَجَعَلَ السَّحَابُ يَتَصَدَّقُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَزَادَ فِيهِ بِرِيهِمُ اللَّهِ كَرَامَةً نَبِيهِ وَاجَابَةً دَعْوَتِهِ وَلَهُ فِي رَوَايَةِ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ «فَتَكَشَّطَتْ أَيُّ تَكَشَّطَتْ فَجَعَلَتْ تَمَطَّرُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَلَا تَمَطَّرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً، فَنَظَرْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَرَأَيْتُ كَثَلَ الْإِكْلِيلِ، وَلَا أَحَدًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ «فَتَقَوَّرَ مَا فَوْقَ رُؤُوسِنَا مِنَ السَّحَابِ حَتَّى كَأَنِّي فِي إِكْلِيلٍ، وَالْإِكْلِيلُ بِكَسْرِ الْحَمْزَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ كُلِّ شَيْءٍ دَارٌ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَاشْتَهَرَ مَا يُرْوَعُ عَلَى الرُّؤُوسِ فَيَحِيطُ بِهِ، وَهُوَ مِنْ مَلَابِسِ الْمُلُوكِ كَالْتَأْجِجِ، وَفِي رَوَايَةِ إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ «فَمَا يَشِيرُ يَدِي إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ حَتَّى صَارَتْ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْحِمْرَةِ وَالْجَمُوعَةُ يَنْفُخُ الْجَيْمُ ثُمَّ لِلْمَوْحِدَةِ وَهِيَ الْخَمْرَةُ الْمُسْتَدِيرَةُ الْوَاسِعَةُ، وَالْمَادُ بِهَا هُنَا الْفَرْجَةُ فِي السَّحَابِ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمَادُ بِالْجَوْعَةِ هُنَا التَّرْسُ، وَضَبُّهَا الزَّيْنُ بِنِ الْمُنِيرِ تَبَعًا لِغَيْرِهِ يَتَوَّنِ بِذَلِكَ الْمَوْحِدَةِ، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِالشَّمْسِ إِذَا ظَهَرَتْ فِي خِلَالِ السَّحَابِ. لَكِنْ جُزْمُ عِيَاضٍ بَانَ مِنْ قَالِهِ بِالْثَوْنِ فَقَدْ صَحَّفَ. وَفِي رَوَايَةِ إِسْحَاقَ مِنَ الزِّيَادَةِ أَيْضًا فَوَسَالُ السُّوَادِي وَادِي قَنَاةَ شَهْرُهُ وَقَنَاةَ يَنْفُخُ الْقَافَ وَالنَّوْنُ الْخَفِيَّةَ حَلَمَ عَلَى أَرْضِ ذَاتِ مَزَارِعٍ بِنَاحِيَةِ أَحَدٍ وَوَادِيهَا أَحَدُ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ لِلْمَشْهُورَةِ قَالَهُ الْحَازِمِيُّ. وَذَكَرَ عُمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْخَزَزِيُّ فِي «الْمَخَارِجِ لِلْمَدِينَةِ» بِإِسْنَادٍ لَهُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ سَمَاهُ وَادِي قَنَاةَ تَبَعَ الْيَمَانِي مَا قَدَّمَ يَثْرِبَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ. وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ أَنَّ تَبَعًا بَعَثَ وَادِيًا يَنْظُرُ إِلَى مَزَارِعِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: نَظَرْتُ فَلِذَا قَنَاةَ حَبٍّ وَلَا تَبْنَ، وَالجَوْعُ حَبٌّ وَتَبْنَ، وَالْمَارِجُ يَمْنِي جَمْعُ حَرَةٍ بِمَهْمَلَيْنِ لَا حَبٍّ وَلَا تَبْنَ أَهْدٍ وَتَقَدَّمَ فِي الْجَمْعَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَوَسَالُ السُّوَادِي فَتَنَاتِ وَأَحْرَبَ بِالضَّمِّ عَلَى الْبَدَلِ عَلَى أَنَّ قَنَاةَ السُّوَادِي وَلَحْدَهُ مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا جَارَوْهُ. وَرَوَاتُ الْخَطِّ الرُّضِيِّ الشَّاطِئِي قَالَ: اتَّفَقُوا، قَوْلُهُ بِالضَّمِّ وَالتَّثْنِ يَتَوَمَّعُونَهُ قَنَاةَ مِنَ الْقَنَوَاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَمَدٌ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ قَدْ جُزْمَ بِهِ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَقَالَ: هُوَ عَلَى التَّشْبِيهِ. أَيِ سَالِ مَالِ الْقَنَاةِ. وَقَوْلُهُ فِي الرَوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ «إِلَّا حُدَّتْ بِالْجَوْعَةِ» هُوَ يَنْفُخُ الْجَيْمَ لِمَطَرِ الْغَزِيرِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَطَرَ اسْتَمَرَ فِيمَا سِوَى الْمَدِينَةِ، قَدْ يَشْكُلُ بَأَنَّهُ يَسْتَزِمُّ أَنْ تَقُولَ الْمَسَائِلُ «هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ» لَمْ يَرْتَضِ الْإِمْلَاكُ وَلَا الْقَطْعُ وَهُوَ خِلَافُ مَطْلُوبِهِ، وَيَكُنِ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمَطَرَ اسْتَمَرَ حَوْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الْإِكَامِ وَالْغُرَابِ وَيَطْوِينَ الْأَوْفَاقَ لَا فِي الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكَةِ، وَوَقَعَ الْمَطَرُ فِي بَقْعَةٍ دُونَ بَقْعَةٍ كَثِيرٍ وَلَوْ كَانَتْ تَجَاوَرُهَا، وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَوْجِدَ لِلْمَاشِيَةِ أَمَّا كُنْهَا وَتَرَعَى فِيهَا مِجْمًا لَا يَضُرُّهَا ذَلِكَ الْمَطَرُ فَيُزِيلُ الْإِشْكَالَ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ جَوَازُ مَكَلَّةِ الْإِمَامِ فِي الْخُطْبَةِ لِلْحَاجَةِ، وَفِيهِ الْقِيَامُ فِي الْخُطْبَةِ وَأَنَّهُ لَا تَنْطَعُ بِالْكَلامِ وَلَا تَنْطَعُ بِالْمَطَرِ، وَفِيهِ قِيَامُ الْوَاحِدِ بِأَمْرِ الْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبَاشِرْ ذَلِكَ بَعْضُ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْلُكُونَ الْأَدَبَ بِالتَّسْلِيمِ وَتَرَكَ الْإِتْبَاءَ بِالسَّوَالِ، وَمِنَ قَوْلِ أَنَسٍ «كَانَ يَجْمَعَانِ أَنْ يَمْنِي» الرَّجُلُ مِنَ الْبَادِيَةِ فَيَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسُؤَالُ الدَّعَاءِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ وَمَنْ يَرْجُو مِنْهُ الْقَبُولَ وَاجَابَتَهُمْ لَذَلِكَ، وَمَنْ أَذْبَهُ بِتِ الْخَالِ هَمَّ قَبْلَ الطَّلِبِ لِتَحْصِيلِ الرِّقَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لَصَحَّةِ التَّوَجُّعِ فَتَرْجُو الْإِجَابَةَ عِنْدَهُ، وَفِيهِ تَكَرُّارُ الدَّعَاءِ لثَلَاثًا، وَإِدْخَالُ دَعَاءِ الْاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَالدَّعَاءِ بِهِ عَلَى الْمُنْبَرِ وَلَا تَحْوِيلُ فِيهِ وَلَا اسْتِغْنَاءُ، وَالْإِجْتِزَاءُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ عَنْ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَلَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ نَوَاهَا مَعَ الْجُمُعَةِ، وَفِيهِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ فِي إِجَابَةِ اللَّهِ دَعَاءَ نَبِيهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ ابْتِدَاءً فِي الْاسْتِسْقَاءِ وَانْتِهَاءً فِي الِاسْتِسْقَاءِ وَامْتِنَانًا لِلْجَمْعِ أَمْرُهُ بِمَجْرَدِ الْإِشَارَةِ، وَفِيهِ الْأَدَبُ فِي الدَّعَاءِ حَيْثُ لَمْ يَبْعَثْ الْمَطَرُ مَطْلَفًا لِاحْتِمَالِ الْإِسْحَاقِ إِلَى اسْتِمْرَارِهِ فَاسْتَزَمَّ فِيهِ مَا يَقْتَضِي رَدْفَ الضَّرَرِ وَلِإِقْبَالِ النِّفْعِ، وَسَيَسْتَبَدُّ مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ بِبَعْضٍ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَهُ لِعَارَضٍ يَمُرُّ فِيهِ، بَلْ يَسْأَلُ اللَّهُ ذِكْرَ الْفَعْلِ الْعَارِضِ وَلِإِقْبَالِ النِّعْمَةِ. وَفِيهِ أَنَّ الدَّعَاءَ يَرْفَعُ الضَّرَرُ لَا يَنْتَهِي التَّوَكُّلَ وَإِنْ كَانَ مَقَامُ الْأَفْضَلِ التَّوَضُّعُ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَمًا مَا وَقَعَ لَمْ مِنْ الْجَلْبِ، وَآخِرُ السُّؤَالِ فِي ذَلِكَ تَقْوِيضُ أَمْرِهِ، ثُمَّ جَابَهُمْ إِلَى الدَّعَاءِ مَا سَالَرُوهُ فِي ذَلِكَ بَيَانًا لِلْجَوَازِ وَتَقْرِيرَ السَّنَةِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ الْخَاصَّةِ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي جَرَّةٍ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ. وَفِيهِ جَوَازُ تَسْمِيَةِ الْخَطْبِيِّ عَلَى الْمُنْبَرِ تَسْمِيًا مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَجَوَازُ الصِّيَاحِ فِي الْمَسْجِدِ بِسَبَبِ الْحَاجَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لَذَلِكَ. وَفِيهِ الْيَمِينَ تَأْكِيدُ الْكَلَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جَرَى عَلَى لِسَانِ أَنَسٍ بِغَيْرِ قَصْدِ الْيَمِينِ، وَاسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِسْقَاءِ بِغَيْرِ صَلَاةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَعَلَى أَنَّ الْاسْتِسْقَاءَ لَا تَشْرَعُ فِيهِ صَلَاةٌ، فَلَمَّا أَوَّلُ فَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَكَرِهَهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَا الثَّانِي فَقَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَتَعَبُّ بِأَنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ جَرَّدَ دَعَاءَ لَا يَنَالِي مَشْرُوعِيَّةَ الصَّلَاةِ لَهَا، وَقَدْ دِينَتُ فِي وَاقِعَةٍ أُخْرَى كَمَا تَقَدَّمَ، وَاسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِدَعَاءِ الْإِمَامِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ قَالَهُ ابْنُ بَطَّالٍ، وَتَعَبُّ بِمَا سَيَأْتِي فِي رَوَايَةِ يَحْيَى

وَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاصِي، فَادْعُ اللَّهَ يُنْصِتْكَ، قَامَ ﷺ قَالَ:
«اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَبِ، وَالْأَوْفِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ». فَانْجَحَتْ عَنْ
الْمَلِيَّةِ الْجَنَابِ الْفُؤُوبِ. [راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧ مطولاً]

قوله: (باب من اكفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء) أورد فيه الحديث
المذكور أيضاً من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه أيضاً، وقوله فيه «فدعا فمطرناه»
في رواية الأصيلي «فادع الله» بدل فدعا، وكل من اللفظين مقدر فيما لم يذكر فيه، وفيه
تعقب على من استدل به لمن يقول: لا تشرع الصلاة للاستسقاء، لأن الظاهر ما تضمنته
الترجمة.

١٠ - باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر

١٠١٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ أَبِي نَيْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاصِي، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ. فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ، فَمَطَرُوا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، تَهَيَّأَتِ الثُّيُوثُ، وَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاصِي. قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَطُيُونِ الْأَوْفِيَةِ، وَمَنَابِتِ
الشَّجَرِ». فَانْجَحَتْ عَنْ الْمَلِيَّةِ الْجَنَابِ الْفُؤُوبِ. [راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧
مطولاً]

قوله: (باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر) أورد فيه الحديث
المذكور أيضاً من طريق أخرى عن مالك، وقد تقدم ما فيه، ومراعاة بقوله من كثرة المطر
أي وسائر ما ذكر في الحديث مما يشرع الاستسقاء عند وجوده وظاهره أن الدعاء بذلك
متوقف على سبق السبق، وكلام الشافعي في «الأم» يوافقه وزاد: أنه لا يسن الخروج
للإسقاء ولا الصلاة ولا تحميل الرداء، بل يدعى بذلك في خطبة الجمعة أو في أقطاب
الصلاة، وفي هذا تعقب على من قال من الشافعية إنه ليس قول الدعاء المذكور في أثناء
خطبة الاستسقاء لأنه لم ترد به السنة.

١١ - باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة

١٠١٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعَالَى بْنُ عُمَرَ، عَنْ
الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا شَكَاَ إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ هَلَاكَ الْمَالِ، وَجَهْدَ الْعِيَالِ، فَدَعَا اللَّهَ يُنْصِتْكَ. وَتَمَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ حَوَّلَ
رِدَاءَهُ، وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ. [راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧ مطولاً]

قوله: (باب ما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحول رداءه) إنما
عبر عنه بلفظ «قيل» مع صحة الخبر لأن الذي قال في الحديث قول يذكر أنه حول رداءه
يحمل أن يكون هو الراوي عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يحزم بالحكم،
وأيضاً فسكوت الراوي عن ذلك لا يقتضي نفي الوقوع. وأما تعييده بقوله «يوم الجمعة»
فليبين أن قوله فيما مضى «باب تحمیل الرداء في الاستسقاء» أي الذي يقام في الصلاة.
ولهذا السياق الذي أوردته المصنف لهذا الحديث في هذا الباب مختصر جداً، وسيأتي مطولاً
من الوجه المذكور بعد اثني عشر باباً، وفيه يجب على التبر يوم الجمعة.

١٢ - باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم

١٠١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَيْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاصِي، وَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ. فَدَعَا اللَّهَ،
فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

تَهَيَّأَتِ الثُّيُوثُ، وَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاصِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«اللَّهُمَّ عَلَى ظُهُورِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَطُيُونِ الْأَوْفِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ». فَانْجَحَتْ
عَنِ الْمَلِيَّةِ الْجَنَابِ الْفُؤُوبِ. [أخرجه مسلم: ٨٩٧ مطولاً]

قوله: (باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم) أورد فيه
الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك أيضاً، قال الزين بن المنير: تقدم له: «باب سؤال
الناس الإمام إذا قحطوا» والفرق بين الترجين أن الأول لبيان ما على الناس أن يفعلوه
إذا احتجوا إلى الاستسقاء، والثانية لبيان ما على الإمام من إجابة سؤالهم.

١٣ - باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين

عند القحط

١٠٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ،
عَنْ أَبِي الْعُصَيْ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ مَسْرُودٍ فَقَالَ: إِنْ قَرَيْشًا أَبْطَلُوا
عَنِ الْإِسْلَامِ، فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاعْتَمَتْهُمْ سَنَةٌ حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا، وَكَلُوا
الْمَيْتَةَ وَالْمَيْتَمَ، فَصَادَهُ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، جِئْتُ تَأْتُرُ بِعِلَّةِ الرَّحِمِ،
وَإِنْ قَوْمُكَ هَلَكُوا، فَادْعُ اللَّهَ. فَقَرَأَ: «فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ»
ثُمَّ غَاثُوا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَلَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَوْمَ نَبْطِئُ الْبَاطِلَةَ الْكُبْرَى إِنَّا
مُنْقِضُونَ» يَوْمَ بَنِي.

قَالَ [أبو عبد الله]: وَكَادَ اسْتَبَاطُ، عَنْ مَنْصُورٍ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَسَقُوا الْفَيْتَ، فَاطْلَقَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا، وَكَذَا النَّاسُ كَثْرَةَ الْمَطَرِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ
خَوَارِجَنَا وَلَا عِلَّيْنَا». فَانْجَحَتْ السَّحَابَةُ عَنْ رَأْسِهِ، فَسَقُوا، النَّاسُ حَوَّلَهُمْ. [راجع: ٩٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨]

قوله: (باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط) قال الزين بن
المنير: ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستيلاء بالاستسقاء، كذا قال، ولا يظهر
وجه المنع من هذا اللفظ. واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة،
لأن الاستشفاع إنما وقع عقب دعاء النبي ﷺ عليهم بالقحط، ثم سئل أن يدعو برفع
ذلك فعل، فنظيره أن يكون إمام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجلد فاجب
نجاهه الكفار يسألونه الدعاء بالسبأ انتهى. وعصمه أن الترجمة أهم من الحديث، ويمكن
أن يقال: هي مطابقة لما وردت فيه، ويلاحظ بها بقية الصور، إذ لا يظهر الفرق بين ما إذا
استشفعوا بسبب دعائه أو بإيتاء الله لهم بذلك، فإن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهما
والفلة للمؤمنين في التسامح منهم الدعاء لهم. وذلك من مطالب الشرع. ويحتمل أن
يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب «إذا» من الترجمة، ويكون
التقدير في الجواب مثلاً: أجباهم مطلقاً، أو أجباهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم،
أو لم يجبهم إلى ذلك أصلاً. ولا دلالة فيما وقع من النبي ﷺ في هذه القصة على مشروعية
ذلك لغيره، إذا الظاهر أن ذلك من خصائصه لا لإعلامه على المصلحة في ذلك بخلاف
بعده من الأكمة، ولعله حذف جواب، «إذا» لوجود هذه الاحتمالات. ويمكن أن يقال: إذا
رجا إمام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين شرع دعاءهم لهم
والله أعلم.

قوله: (عن مسروق قال: أتيت ابن مسعود) سيأتي في تفسير الروم بالإسناد
المذكور في أوله «فيما رجل يحدث في كفة قال يحيى: دخان يوم القيامة» فذكر القصة
وفيها ففزعنا فأتيت ابن مسعود الحديث.

قوله: (فقال: إن قريشاً أبطلوا) سيأتي في الطريق المذكورة إنكار ابن مسعود لما
قاله القاص للمذكور، وسنذكر في تفسير سورة الدخان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور
وأقول العلماء في المراد بقوله تعالى: «فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ» مع بقية
شرح هذا الحديث، وتقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداءً وانتهاءً.

قوله: (فلدعا عليهم) تقدم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله:
«اللَّهُمَّ سَبِّحْ يَوْسُفَ» وهو منصوب بفعل تقديره أسألك، أو سلبط عليهم. وسيأتي
في تفسير سورة يوسف بلفظ «اللَّهُمَّ اكْفَيْهِمْ بِسَبِّحْ يَوْسُفَ» وفي سورة الدخان

الجري، ومن قوله: «فقال: اللهم حوائنا ولا علينا» وغير ذلك، وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يغلط في الزيادة المذكورة ولم ينتقل من حديث إلى حديث، وسبق كعب بن مرة بشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله: «استصرت الله فنصرته» لأن كلاً منهما كان بالمدينة بعد الهجرة، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس، بل قصة أنس واقعة أخرى لأن في رواية أنس «فلم يزل على المتر حتى مطروا» وفي هذه «فما كان إلا جمعة أو نحوها حتى مطروا» والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بالاستسقاء، وإن ثبت أن كعب بن مرة أسلم قبل الهجرة حل قوله: «استصرت الله فنصرته» على النصر بإجابة دعائه عليهم، وزال الإشكال للمقدم والله أعلم. وإني ليكثر تعجب من كثرة إقدام الدمياطي على تغليب ما في الصحيح بمجرد الترجيح، ومع إمكان التصويب بمزيد الشامل، والتعقيب عن الطرق، وجمع ما ورد في الباب من اختلاف الألفاظ، فله الحمد على ما علم وأنعم.

١٤ - باب الدعاء إذا كثُر المطر حوائنا ولا علينا

١٠٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مَعْمُورٌ، عَنْ غَيْثِ اللَّهِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَيَقَامُ النَّاسُ فَصَاحُوا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَحَطَّ الْمَطَرُ، وَاحْتَزَمَتِ الشَّجَرُ، وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ، فَادَّغِ اللَّهُ سَمَكَيْنَا. قَالَ: اللَّهُ سَمَكَيْنَا. فَمَرَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، مَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قُرْعَةً مِنْ سَحَابٍ، فَتَنَادَتْ سَحَابَةٌ وَأَمَطَرَتْ، وَتَوَلَّى عَنْ الْيَمِينِ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ، لَمْ تَزَلْ تُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْيَوْمِ لَيْلًا، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ صَاحُوا إِلَيْهِ: تَهَلَّكَتِ الثِّيُوثُ، وَانْفَطَقَتِ السَّيْلُ، فَادَّغِ اللَّهُ يَحْسَبُهَا عَذَابًا. فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَائِنَا وَلَا عَلَيْنَا. فَكَشَّطَتِ الْمَدِينَةَ، فَجَمَعَتِ تَمَطَّرُ حَوَائِنَا، وَلَا تَمَطَّرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرًا، فَظَهَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَنَّى لَهَا يَمَلُ الْإِكْلِيلُ. [راجع: ٩٣٢.

أخرجه مسلم: ٨٩٧ باختلاف]

قوله: (باب الدعاء إذا كثُر المطر: حوائنا ولا علينا) كان التقدير أن يقول حوائنا، وتكلف له الكرماني إهراباً آخر، وأورد فيه حديث أنس من طريق ثابت منه، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى، وإنما اختار هذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها: «وما تمطر بالمدينة قطرة» لأن ذلك أبلغ في انكشاف المطر، وهذه اللفظة لا تقع إلا في هذه الرواية، وقوله فيها: «وانكشطت» كذا للأكبر، ولكرمه «فكشطت» على البناء للمجهول.

١٥ - باب الدعاء في الاستسقاء قائماً

١٠٢٢ - وَقَالَ لَنَا أَبُو نَعِيمٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَيْمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَخَرَجَ مَعَهُ الرَّاءُ بْنُ غَزَابٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ يَوْمَ عَلَى وَجْهِهِ عَلَى غَيْرِ مَنِيرٍ، فَاسْتَقْفَرُ، ثُمَّ صَلَّى وَخَفَّحَ نَجْهَهُ بِالْقُرْآنِ، وَلَمْ يَزِدْ وَلَمْ يُجِم.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَيْمَةَ [الْأَنْصَارِيُّ] النَّبِيَّ ﷺ.

١٠٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَادُ بْنُ تَيْمٍ: أَنَّ عَمَّهُ، وَكَانَ مِنْ اصْطَحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي لَهُمْ، فَقَامَ لَدُنَا اللَّهُ قَائِماً، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقَيْلَةِ، وَحَوَّلَ وَدَاعَهُ، فَاسْتَقْفَرُوا. [راجع: ١٠٥٥. أخرجه مسلم: ٨٩٤ بدون «فاسقوا»]

قوله: (باب الدعاء في الاستسقاء قائماً) أي في الخطبة وغيرها، قال ابن بطال: الحكمة في كونه حال خشوع وإبانة فينباه القيام، وقال غيره: القيام شعار الاعتناء والاحتشام، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء فناسبه القيام، ويحتمل أن يكون قام ليراه الناس فيفتتوا بما يصنع.

قوله: (وقال لنا أبو نعيم) قال الكرماني تبعاً لغيره: الفرق بين «قال لنا» و«حدثنا» أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة، والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل. إحد لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصراً في المذاكرة فإنه

«اللهم أعني عليهم إلخ» وأفاد الدمياطي أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قرش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سلى الجزور الذي تقدمت قصته في الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة، وقد دعاه النبي ﷺ عليهم بذلك بعدوا بالمدينة في القنوت كما تقدم أوائل الاستسقاء من حديث أبي هريرة، ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مراراً والله أعلم.

قوله: (لجاءه أبو سفيان) يعني الأموي والد معاوية، والظاهر أن مجيئه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود «ثم عادوا، فذلك قوله: «يوم نبطش البطينة الكبرى» يوم بدر» ولم ينتقل أن أبا سفيان قدم المدينة قبل بدر، وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو طالب كان حاضراً ذلك فلذلك قال: «وأبيض يستسقى الغمام بوجهه» البيت، لكن سيأتي بعد هذا بقليل ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالمدينة، فإن لم يعمل على التمدد ولا فهو مشكل جداً والله المستعان.

قوله: (جئت ثامر بصلة الرحم) يعني والذين هلكوا بدعائك من ذوي رحك فينبغي أن تصل رحك بالدعاء لهم، ولم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم، وسيأتي هذا الحديث في تفسير سورة ص بلفظ «فكشفت عنهم ثم عادوا» وفي سورة الدخان من وجه آخر بلفظ «فاستسقى لهم فسقوا» وغوهر في رواية أسباط المعلقة.

قوله: (بدخان ميين الآية) سقط قوله: «الآية» لغير أبي ذر، وسيأتي ذكر بقية اختلاف الرواية في تفسير سورة الدخان.

قوله: (يوم نبطش البطينة الكبرى) زاد الأسدي بقية الآية.

قوله: (وزاد أسباط) هو ابن نصر، وروى من زعم أنه أسباط بن محمد.

قوله: (عن منصور) يعني بإسناده المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزي والبيهقي من رواية علي بن ثابت عن أسباط بن نصر عن منصور وهو ابن المنذر عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال: «لما رأى رسول الله ﷺ من الناس إدباراً فذكر نحو الذي قبله وزاد «فجاء أبو سفيان وناس من أهل مكة فقالوا: يا محمد إنك تزعم أنك بعثت رحمة وإن قومك قد هلكوا فدفع الله عنهم» فدعا رسول الله ﷺ فسقوا النبي» الحديث وقد أشادوا بقولهم «بعثت رحمة» إلى قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ».

قوله: (فاسقوا الناس حولهم) كذا في جميع الروايات في الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بني إخبار، وفي رواية البيهقي المذكورة «فاسقى الناس حولهم» وزاد بعد هذا «فقال يعني ابن مسعود لقد مرت آية الدخان وهو الجحش إلخ» وقد تعقب الدوادى وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله: «وشكا الناس كثرة المطر إلخ» وزعموا أنه أدخل حديثاً في حديثه، وأن الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر وقوله: «اللهم حوائنا ولا علينا» لم يكن في قصة قرش وإنما هو في القصة التي رواها أنس، وليس هذا التعقب عندي بجيد إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين، والدليل على أن أسباط بن نصر لم يغلط ما سيأتي في تفسير الدخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى في هذا الحديث «فقال: يا رسول الله استسقى الله لضر، فإني قد هلك». قال: لضر؟ إنك لجري. فاستسقى فسقوا» إحد والقاتل «فقال: يظهر لي أنه أبو سفيان لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين «فجاء أبو سفيان» ثم وجدت في الدلائل للبيهقي من طريق شبابة عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الجهم عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب قال: «دعا رسول الله ﷺ على مضر، فأتاه أبو سفيان فقال: ادع الله لقومك فإنهم قد هلكوا» ودواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد عن كعب بن مرة ولم يشك فأنهم أبا سفيان قال: «فجاء رجل فقال استسقى الله لضر، فقال: إنك لجري، المفسر؟ قال: يا رسول الله استصرت الله فنصرته» ودعوت الله فأجابك، فرفع يدك فقال: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريعاً مريعاً طيفاً عاجلاً غير راث نافعاً غير ضار، قال: فاجيبوا، فما لبثوا أن أتوه فشكروا إليه كثرة المطر فقالوا: قد تهملت البيوت، فرفع يديه وقال: اللهم حوائنا ولا علينا، فجعل السحاب يقطع بيننا وشمالاً فظهر بقال أن هذا الرجل الميهم المقول له «إنك لجري» هو أبو سفيان، لكن يظهر لي أن فاعل «قال يا رسول الله استصرت الله إلخ» هو كعب بن مرة راوي هذا الخبر لا أخرجه أحد أيضاً والحاكم من طريق شعبة أيضاً عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد إلى كعب قال: «دعا رسول الله ﷺ على مضر. فأتته فقلت: يا رسول الله، إن الله قد نصرك وأعطاك واستجاب لك، وإن قومك قد هلكوا» الحديث، فعلى هذا كان أبو سفيان وكعباً حضراً جميعاً، فكلمه أبو سفيان بشيء وكعب بشيء، فدل ذلك على اتحاد قصتهما، وقد ثبت في هذه ما ثبت في تلك من قوله إنك

يستعمله فيما يكون ظاهره الوقت، وفيما يصلح للتمائمات، لتخلص صيغة التحذير لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة. والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول مبرراً فيها بصيغة التحذير في تصانيفه الخارجة عن الجامع.

قوله: (عن زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي، وأبو إسحاق هو السيبي.
قوله: (خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري) يعني إلى الصحراء يستسقي، وذلك حيث كان أميراً على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد عليها، ذكر ذلك ابن سعد وغيره، وقد روى هذا الحديث قصيدة عن الثوري عن أبي إسحاق قال: «بعت ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي أن استسقى بالناس، فخرج وأخرج الناس معه وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب» أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه عبد الرزاق عن الثوري قال فيه: «إن ابن الزبير خرج يستسقي بالناس» الحديث، وقوله: «إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وهم» وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير، وقد وافق قصيدة عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري على ذلك.

قوله: (فقام بهم) في رواية أبي الوقت وأبي ذر «فهم».

قوله: (فاستسقى) في رواية أبي الوقت «فاستغفر».

(فالله): أورد الحميدي في «الجامع» هذا الحديث فيما اتفرد به البخاري ورواه في ذلك، وسببه أن رواية مسلم وقمت في المغازي ضمن حديث يزيد بن أرقم.

قوله: (لم صلى ركعتين) ظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة، وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبة فقال في روايته عن أبي إسحاق «إن عبد الله بن يزيد خرج بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى» أخرجه مسلم، وقد تقدم في أوائل الاستسقاء ذكر الاختلاف في ذلك وإن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة، وعن اختيار تقديم الخطبة ابن المنذر، وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستسقاء لا في الجواز.

قوله: (ولم يؤذن ولم يمس) قال ابن بطال: أجروا على أن لا أذان ولا إقامة للاستسقاء والله أعلم.

قوله: (قال أبو إسحاق وراى عبد الله بن يزيد النبي صلى الله عليه وسلم) كذا للأكثر، وللحموي وحده فروى عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ ثم وجته كذلك في نسخة الصغاني، فإن كانت روايته محفوظة استحتم أن يكون المراد أنه روى هذا الحديث بعينه، والأظهر أن مراده أنه روى في الجملة فيوافق قوله رأى لأن كلا منهما يشترط له الصحة، أما سماح هذا الحديث فلا. وقوله: «قال أبو إسحاق» هو موصوله وقد رواه الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس وعلي بن الجعدي عن زهير وصرحاً باتصاله إلى أبي إسحاق، وكان السر في إيراد هذا الموقوف هنا كونه ينسب المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده «فدعا الله قائماً» أي كان على رجله لا على المنبر. والله أعلم.

١٦- باب التَّجَهُّرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ

١٠٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئيبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَيْمِيمٍ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَذْغُو، وَحَوْلَ رِدَآءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، تَجَهَّرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ. [راجع: ١٠٠٥. أخرجه مسلم: ٨٩٤ بدون الجهر بالقراءة]

قوله: (باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء) أي في صلاتهما، ونقل ابن بطال أيضاً الإجماع عليه.

قوله: (لم صلى ركعتين بجهر) في رواية كريمة والأصلي «جهر» بلفظ الماضي.

١٧- باب كَيْفَ حَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ

١٠٢٥- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئيبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَيْمِيمٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ يَسْتَسْقِي، قَالَ: فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَذْغُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَآءَهُ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ، تَجَهَّرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ. [راجع: ١٠٠٥. أخرجه مسلم: ٨٩٤ بدون الجهر بالقراءة]

قوله: (باب كيف حول النبي صلى الله عليه وسلم ظهره إلى الناس) أورد فيه الحديث للذكر وفيه: «فحول إلى الناس ظهره» وقد استشكل لأن الترجمة لكيفية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل قطع، وأجاب الكرمانى بأن معناه حوله حال كونه داعياً، وحل الزين بن المنير قوله: «كيف» على الاستسقاء فقال: لما كان التحويل المذكور لم يبين كونه من ناحية اليمين أو اليسار احتاج إلى الاستسقاء عنه اهـ. والظاهر أنه لما لم يبين من الجهر ذلك كأنه يقول هو على التحجير، لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنه كان يعجه اليمين في شأنه كله، ثم إن عمل هذا التحويل بعد فراغ الموعدة وإرادة الدعاء.

قوله: (لم حول ردائه) ظاهره أن الاستسقاء وقع سابقاً لتحويل الرداء، وهو ظاهر كلام الشافعي، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستسقاء، والفرق بين تحويل الظهر والاستسقاء أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلاً.

١٨- باب صَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَيْنِ

١٠٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَيْمِيمٍ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَقَلَّبَ رِدَآءَهُ. [راجع: ١٠٠٥. أخرجه مسلم: ٨٩٤]

قوله: (باب صلاة الاستسقاء ركعتين) هو مجرور على البذل من صلاة المجرور بالإضافة، والظهير صلاة ركعتين في الاستسقاء، أو هو عطف بيان أو منصوب بمقدّمه، وقد تقدم حديث الباب في باب تحويل الرداء وقوله فيه «عن عمه أن النبي ﷺ» في رواية أبي الوقت اسمع النبي ﷺ.

١٩- باب الْاِسْتِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى

١٠٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، سَمِعَ عُبَادَ بْنَ تَيْمِيمٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَقَلَّبَ رِدَآءَهُ.

قَالَ سُفْيَانُ فَأَعْبَرَنِي الْمُسَوْدِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَعَلَ الْيَمِينُ عَلَى الشَّمَالِ. [راجع: ١٠٠٥. أخرجه مسلم: ٨٩٤]

قوله: (باب الاستسقاء في المصلى) هذه الترجمة أخص من المقدمة أول الأبواب وهي «باب الخروج إلى الاستسقاء» لأنه أهم من أن يكون إلى المصلى، ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج إلى الاستسقاء إلى المصلى، بخلاف تلك فتاسب كل رواية ترجمتها.

قوله: (قال سفیان) هو ابن عيينة، وهو متصل بالإسناد الأول، ورواه من زعم أنه معلق كالزبي حيث علم على المسعودي في التهذيب علامة التعليق، فإنه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفیان بن مسعودي، وكذا قول ابن القطان لا يندري من أخذه البخاري قال: ولهذا لا يبعد أحد المسعودي في رجاله، وقد تعقب ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذ من عبد الله بن محمد شيخة فيه، ولا يلزم من كونهم لم يبعدوا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا للوضع عنه لأنه لم يقصد الرواية عنه، وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطراداً، وهو كما قال.

قوله: (عن أبي بكر) يعني ابن محمد بن عمرو بن حزم بإسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه، وزعم ابن القطان أيضاً أنه لا يندري من أخذ أبو بكر هذه الزيادة اهـ. وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفیان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عباد بن تميم عن عمه، وكذا أخرجه الحميدي في مسنده عن سفیان بن عيينة سبباً، قال ابن بطال: حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب رداءه قال: وهو اضبط للقصة من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة.

٢٠- باب استنبال القيلة في الاستسقاء

١٠٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ تَوَيْمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَنْصَلِيِّ يَصَلِّي، وَأَنَّهُ لَمَّا دَعَا، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو، اسْتَنْبَلَ الْقِيلَةَ، وَحَوَّلَ رِجْلَهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ زَيْدَ هَذَا مَازَنِيٌّ، وَالْأَوَّلُ كَوْنِيٌّ، هُوَ ابْنُ زَيْدَةَ. [راجع: ١٠٠٥. أخرجه مسلم: ٨٩٤]

قوله: (باب استنبال القيلة في الاستسقاء) أي في أثناء المطلة التي تقع من أجله في المصلى.

قوله: (حدثنا محمد) بين أبو ذر في روايته أنه ابن سلام.

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي.

قوله: (خرج إلى المصلى يصلي) في رواية المستملي «يدعو».

قوله: (وأنه لما دعا أو أراد أن يدعو) الشك من الراوي ويجعل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالمشك أيضاً ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال عنه فلم يشك كما تقدم في «باب تحويل الرداء» وكأنه كان يشك فيه تارة ويجزم به أخرى، وتقدم الكلام على بقية فوائده هناك.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (عبد الله بن زيد هذا مازني) يعني راوي حديث الاستسقاء، والأول كوفي وهو ابن يزيد، وكذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشيبي وحده هنا، وأما المواضع بها «باب الدعاء في الاستسقاء قائداً» فإن فيه عن عبد الله بن يزيد حديثاً وعن عبد الله بن زيد حديثاً، فيحسن بيان تغايرهما حيث ذكرنا جيماً، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذكر، ولعل هذا من تصرف الكشيبي وكأنه رآه في ورقة مفردة كتبه في هذا الموضع احتياطاً، ويمكن أن يكون قوله: «والأول» أي الذي مضى في «باب الدعاء في الاستسقاء» هو ابن يزيد بزيادة الياء في أول اسم أبيه.

٢١- باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء

١٠٢٩- قَالَ: الثَّوْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَنَّى رَجُلٌ اغْرَابِي مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْمَاشِيَةُ، هَلَكْتَ الْعِيَالُ، هَلَكَ النَّاسُ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ يَدْعُونَ. قَالَ: لَمَّا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مَطَرْنَا، لَمَّا رَفَعْنَا لَمَطْرٌ حَتَّى كَانَتْ الْجُمُعَةُ الْآخَرَى، فَاتَى الرَّجُلُ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَشِيقُ الْمُسَافِرُ وَتَمِيعُ الطَّرِيقُ. [راجع: ٩٣٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧ مطولاً]

١٠٣٠- وَقَالَ الْأَوْتَيْسِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَشَرِيكٍ سَمِعَا أَنَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ.

[انظر: ١٠٣١، ٣٥٦٥، ٩٣٤٩. أخرجه مسلم: ٨٩٥]

قوله: (باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) تضمنت هذه الترجمة الرد على من زعم أنه يكفي بدعاء الإمام في الاستسقاء، وقد أشرنا إليه قريباً.

قوله: (وقال أيوب بن سليمان) أي ابن بلال، وهو من شيوخ البخاري، إلا أنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق، وقد وصلها الإسمايلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي إسحاق الترمذي عن أيوب، وقد تقدم الكلام على بقية المتن في «باب تحويل الرداء».

قوله: (فأتى الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله يشق المسافر كذا لاكثر بفتح الموحدة وكسر الجمجمة بعدها قاف، واختلف في معناه فوقع في البخاري يشق أي مل، وسكى الخطابي أنه وقع فيه يشق اشتد

أي اشتد عليه الضرر، وقال الخطابي: يشق ليس بشيء، وإنما هو «التي» يعني بلام ومثله بدل الموحدة والشين يقال: لثق الطريق أي صار ذا وجل ولثق الثوب إذا أصابه ندى المطر قلت وهو رواية أبي إسحاق التي ذكرناها، قال الخطابي: ويجعل أن يكون مشق بالميم بدل الموحدة أي صارت الطريق زلقة، ومنه مشق الخط والميم والياء مقارنات. وقال ابن بطال: لم أجِدْ لبشق في اللغة معنى. وفي نوادر الحياتي: نشق بالنون أي نشب انتهى. وفي النون والقاف من جمل اللغة لابن فارس وكذا في الصحاح: نشق الظبي في الحيلة أي علق فيها، ورجل نشق إذا كان عن يده لا يتخلص منها. ومقتضى كلام هؤلاء أن الذي وقع في رواية البخاري تصحيف، وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا، فني «المتصد» لكراخ يشق بفتح الموحدة وتأخر لم يتقدم، فعلى هذا فمعنى يشق هنا ضعف عن السفر وعجزه عن كضعف الباشق وعجزه عن الصيد لأنه ينفر الصيد ولا يصيد. وقال أبو موسى في ذيل الغريين الباشق طائر معروف، فلو اشتق منه فعل فقبل يشق لما امتنع، قال: ويقال يشق الثوب ويشقه قطعه في خفة، فعلى هذا يكون معنى يشق أي قطع به من السير. وانتهى كلامه. وأما ما وقع في بعض الروايات بشق موحدة ومثله فلم أره في شيء، عا اتصل بنا، وهو تصحيف، فإن البشق الاتجار ولا معنى له هنا.

قوله: (وقال الأوتيسي) هو عبد العزيز بن عبد الله، ومحمد بن جعفر هو ابن كثير المنفي أخو إسحاق. وهذا التعليق ثبت هنا للمستملي وثبت لأبي الوقت وكريمة في آخر الباب الذي بعده، وسقط للباقين رأساً لأنه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج كما سيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.

٢٢- باب رفع الإمام يده في الاستسقاء

١٠٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ. [راجع: ١٠٣٠. أخرجه مسلم: ٨٩٥]

قوله: (باب رفع الإمام يده في الاستسقاء) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحسوي والمستملي، قال ابن رشد: مقصوده بتكرير رفع الإمام يده وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنت لتفيد قائداً زائدة وهي أنه لم يكن بفعل ذلك إلا في الاستسقاء، قال: ويجعل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس، وإن اندرج معه رفع الإمام. قال: ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله: «حتى يرى بياض إبطيه» انتهى. وقال الزين بن المنير ما عساه: لا تكرر في هاتين الترجمتين، لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين، والثانية: لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء.

قوله: (عن قتادة عن أنس) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد «عن قتادة أن أنساً حدثهم» كما سيأتي في صفة النبي ﷺ.

قوله: (إلا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم أنها كثيرة، وقد أفردها المصنف بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحداث، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولاً، وجل حديث أنس على نفي رؤيته، وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره. وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يعمل النبي على صفة مخصوصة إما الرفع البليغ فيدل عليه قوله: «حتى يرى بياض إبطيه» ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه وبه حديث يرى بياض إبطيه، وأما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس «أن رسول الله ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء» ولأبي داود من حديث أنس أيضاً «كان يستسقي هكذا ومد يديه وجعل يظونهما ما يلي الأرض حتى رأيت بياض إبطيه» قال النووي. قال العلماء: السنة في كل دعاء لرفع اليدين أن يرفع يديه جاعلاً ظهور كفيه إلى السماء، وإذا دعا بسؤال شيء، وتحصيله أن يعمل كفيه إلى السماء انتهى. وقال غيره: الحكمة في رفع اليدين في الدعاء، أو هو إشارة إلى صفة المسؤول وهو نزول السحاب إلى الأرض.

٢٣ - باب ما يقال: إذا مطرت

وقال ابن عباس: ﴿كَمَيْبٍ﴾ [البقرة: ١٩] الْمَطَرُ. وقال غيره: صَابَ وَأَصَابَ يَصُوبُ.

١٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ ابْنُ مِقْلَابٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْزُوقِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «صَبَّأَ نَافِعًا».

نَافِعَةُ الْقَاسِمِ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ.

وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَعُقَيْلٌ، عَنْ نَافِعٍ.

قوله: (باب ما يقال) يحتل أن تكون «ما» موصولة أو موصولة أو استغماية.

قوله: (إذا مطرت) كذا لا يي ذر من الثلاثي والباقيين «مطرت» من الرمحي وها بمعنى عند الجمهور، وقيل: يقال مطر في الخير وامطر في الشر.

قوله: (وقال ابن عباس: كصيب المطر) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور، وقال بعضهم: الصيب السحاب، ولعله أطلق ذلك مجازاً. قال ابن المنير: مناسبة أثر ابن عباس لحديث عائشة لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله: «صبا» قدم المصنف تفسيره في الترجمة، وهذا يقع له كثيراً. وقال نحوه الزين: وجه المناسبة أن الصيب لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة، ولما ذكر في الحديث وصف بالفتح فراد أن بين قول ابن عباس أنه المطر وأنه يتقسم إلى نافع وضار.

قوله: (وقال غيره: صاب وأصاب يصوب) كذا وقع في جميع الروايات، وقد استشكل من حيث أن يصوب مضارع صاب، وأما أصاب فمضارع صيب، قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل صيد وهو من صاب يصوب فلعله كان في الأصل واتصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقطت النون كما سقطت ينصب بعد يصوب، أو المراد ما حكاه صاحب الأنفال صاب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الأرض فوقع فيه تقديم وتأخير.

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل، وعبد الله هو ابن المبارك وعبيد الله هو ابن عمر العمري، ونافع مولى ابن عمر، والقاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق، وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها، وكذا سمع عبيد الله من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه، مع أن معمرًا قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه بإسقاط نافع من السند أخرجه عبد الرزاق عنه.

قوله: (اللهم صبا نافعاً) كذا في رواية المستملي وسقط اللهم لغيرهما. وصيباً منصوب بفعل مقدر أي اجعله، ونافعاً صفة للصيب وكأنه احترز بها عن الصيب الضار. وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر، وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تماماً ولفظه «كان إذا كان يوم ريح عرف ذلك في وجهه ويقول إذا رأى المطر رجحة» وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق شريح بن ماني عن عائشة أوضح منه ولفظه «كان إذا رأى ناشتا في أفق السماء ترك العمل، فإن كشف حد الله فإن أمطرت قال: اللهم صبا نافعاً» وسبأتي للمصنف في أوائل هذه الحلق من رواية عطاء أيضاً من عائشة مقتصر على معنى الشق الأول وفيه: «أقبل وأدبر وتغير وجهه وفيه: «وما أدري لعله كما قال قوم عاد ﴿هَذَا عَارِضٌ﴾ [الأحاف: ٢٤] الآية وعرف برواية شريح أن الدعاء المذكور يستحب بعد نزول المطر للازدياد من الخير والبركة مقيداً بدفع ما يجلو من ضرر.

قوله: (نافعه القاسم بن يحيى) أي ابن عذله بن مقدم القديمي عن عبيد الله بن عمر المذكور بإسناده ولم أتف على هذه الرواية موصولة، وقد أخرج البخاري في التوحيد عن مقدم بن محمد عن عمه القاسم بن يحيى بهذا الإسناد حديثاً غير هذا، وزعم مطلطي أن الدارطاني وصل هذه المتابعة في غرائب الأفراد من رواية يحيى عن عبيد الله. قلت: ليس ذلك مطاباً إلا إن كان نسخه سقط منها من متن البخاري لفظ القاسم بن يحيى.

قوله: (ورواه الأوزاعي وعقيل عن نافع) يعني كذلك، فلما رواية الأوزاعي فأخرجها النسائي في «عمل يوم وليلة» عن عمرو بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بهذا لفظه «هنيئاً» بدل نافعاً، ورويتها في «الغيلانيات» من طريق دحيم عن

الوليد وشعيب هو ابن إسحاق قال حدثنا الأوزاعي حدثني نافع فذكره، وكذلك وقع في رواية أبي العشرين عن الأوزاعي حدثني نافع أخرجه ابن ماجه، وزال بهذا ما كان يخشى من تليس الوليد وتسويته، وقد اختطف فيه على الأوزاعي اختلافاً كثيراً ذكره الدارطاني في الملل وأرجحها هذه الرواية، ويستفاد من رواية دحيم صحة سماع الأوزاعي من نافع، خلافاً لمن تصاه. وأما رواية عقيل فذكرها الدارطاني أيضاً، قال الكرماني: قال أولاً تابعه القاسم ثم قال: ورواه الأوزاعي، فكان تفسير الأسلوب لإفادة العموم في الثاني، لأن الرواية أهم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا، فيحتمل أن يكونا رواه عن نافع كما رواه عبيد الله، ويحتمل أن يكونا رواه على صفة أخرى انتهى. وما أدري لم ترك احتمال أنه صنع ذلك للضن في العبارة مع أنه الواقع في نفس الأمر لما بينا من أن رواية الجسيع متفقة لأن الخلاف الذي ذكره الدارطاني إنما يرجع إلى إدخال واسطة بين الأوزاعي ونافع أو لا، والبخاري قد قيد رواية الأوزاعي بكونها عن نافع، والرواة لم يخطئوا في أن نافعاً رواه عن القاسم عن عائشة، فظهر بهذا كونها متتابعة لا مخالفة، وكذلك رواية عقيل، لكن ما كانت متتابعة القاسم أقرب من متابعتها لأنه تابع في عبيد الله وهما تابعاً في شيخه حسن أن يفردهما بينهما ولما أفردهما فنحن في العبارة.

٢٤ - باب من تمطر في المطر، حتى يتخادر على لحيته

١٠٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقْلَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَيَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَامَ أَغْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْعَالَمُ، وَجَاءَ الْجِبَالُ، فَاذُغَ اللَّهُ تَأَنَا أَنْ يَسْتَقْبِلَ. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَمَا فِي السَّمَاءِ قُرْعَةٌ، قَالَ: فَتَرَى سَحَابَ أَشْجَالِ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَنبَرِهِ حَتَّى رَأَتْ الْمَطَرُ يَتَخَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ، قَالَ: فَمَطَرْنَا يَوْمَئِذٍ ذَلِكَ، وَلِي الْعَدَى، وَمِنْ بَعْدِ الْعَدَى، وَالَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى. فَهَامَ ذَلِكَ الْأَغْرَابِيُّ، أَوْ رَجُلٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْتَمُّ الْبَنَاءُ، وَتُحَرِّقُ الْعَالَمَ، فَاذُغَ اللَّهُ تَأَنَا. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَرِّأَنِي وَلَا عَائِشًا». قَالَ: فَمَا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخِيرُ بَيْنَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ، حَتَّى صَارَتِ الْمُنْبَرَةَ فِي يَمِينِ الْمُجَرَّبَةِ، حَتَّى سَالَ الْوَادِي وَادِي قَاءَ، شَهْرًا. قَالَ: فَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَثَّتْ بِالْجَوْدِ. [راجع: ٩٢٢. أخرجه مسلم: ٨٩٧ باختلاف]

قوله: (باب من تمطر) بتشديد الطاء أي تمرض لوقوع المطر، وتعمل ياتي لمان أليها هنا أنه بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر، ولعله أشار إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال: «حضر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر وقال لأنه حديث عهد بربه» قال العلماء: معناه قريب العهد بتكوين ربه، وكان المصنف أراد أن يبين أن تحادر المطر على لحيته ﷺ لم يكن اتفاقاً وإنما كان قصداً لذلك ترجم بقوله «من غطره» أي قصد نزول المطر عليه، لأنه لو لم يكن باختياره لنزل عن المنبر أول ما وكف السقف، لكنه تمادى في خطبته حتى كثر نزوله بحيث تحادر على لحيته ﷺ. وقد مضى الكلام على حديث أنس مستوفى في «باب تحويل الرواة».

٢٥ - باب إذا هبت الرياح

١٠٣٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُفَيْرٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي حَمِيَّةٌ: أَنَّهَا سَمِعَتْ أَنَسَ يَقُولُ: كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ، غُرِفَ ذَلِكَ لِي وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب إذا هبت الرياح) أي ما يصنع من قول أو فعل. قيل وجه دخول هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء بالطلوب بالاستسقاء نزول المطر، والرياح في الغالب تعقب، وقد سبق قريباً التنبيه على إضاح ما يصنع عند هبوبها ووقع في حديث عائشة الآتي في هذه الحلق ووقع عند أبي يعلى بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا هابت ريح شديدة قال: اللهم إني أسألك من خير ما امرت به، وأعوذ بك من

المطر، وقد تقدم لتزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء، وهل يصلي عند وجودها؟ حكى ابن المنذر فيه الاختلاف، وبه قال أحد وإسحاق وجهه، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره. وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً «صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجلات» ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين: أحدهما: حديث أبي هريرة عن طريق أبي الزناد عن عبد الرحمن وهو ابن هرمز الأعرج عنه مرفوعاً «لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل والحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن فإنه أخرج هذا الحديث هناك مطولاً، وذكر منه قطعاً هنا وفي الزكاة وفي الرقاق. واختلف في قوله: «يتقارب الزمان» قيل على ظاهره فلا يظهر التضاد في الليل والنهار بالقصر والطول، وقيل: المراد قرب القيامة، وقيل: تذهب البركة فيذهب اليوم والليلة بسرعة، وقيل: المراد يتقارب أهل ذلك الزمان في الشر وعلم الخير وقيل: تتقارب صدور الدول وتطول مدة أحد لكثرة الفتن. وقال النووي في شرح قوله: «حتى يقترب الزمان» معناه حتى تقرب القيامة، ورواه الكرماني وقال هو من تحصيل الحاصل، وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة، وعند قربه يقع ما ذكر من الأمور المتكررة. الحديث الثاني حديث ابن عمر «اللهم بارك لنا في شامتنا» الحديث وفيه «فقالوا وفي نجندنا». قال: هناك الزلازل والفتن؛ هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال: «اللهم بارك» لم يذكر النبي ﷺ، وقال القابسي: سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة، ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالراي انتهى. وهو من رواية الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبد الله بن عون عن نافع، ورواه أزهري السمان عن ابن عون مصرحاً فيه بذكر النبي ﷺ كما سيأتي في كتاب الفتن، وبإتي الكلام عليه أيضاً هناك، ونذكر فيه من وافق أزهري على التصريح برفعه إن شاء الله تعالى وقوله فيه: «فقالوا وفي نجندنا» فإل ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر عند الدعاء للمطيقين «فقالوا والمقصرين».

٢٨ - باب قول الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾

أَنْتُمْ تَكْذِبُونَ ﴿[الواقعة: ٨٢]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شُكْرُكُمْ.

١٠٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَظِيمَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِثْقَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْبِضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَتَقْتَارِبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَتَكْثُرَ الْهَرْجُ، وَتُؤْكَلَ الْقُلُوبُ، حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ نَفْسٍ مِثْقَالُ حَبِّ خَبْثٍ». [إرجاع: ٨٥. أخرجه مسلم: ٧١]

قوله: (باب قوله الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أنكم تكذبون) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شُكْرُكُمْ) يحتتم أن يكون مراده أن ابن عباس قرأ ما كذا، وشهد له ما رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ وتعملون شكركم أنكم تكذبون وهذا إسناد صحيح، ومن هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في التفسير المستند، وروى مسلم من طريق أبي زبيل عن ابن عباس قال: «مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ» وذكر نحو حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره «فانزلت هذه الآية: فلا أقسم بمواقع التجوع» إلى قوله: «تكذبون» وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد، وقد روي نحو أثر ابن عباس المعلق مرفوعاً من حديث علي لكن سيقا يدل على التفسير لا على القراءة، أخرجه عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي مرفوعاً «وتعملون رزقكم»، قال: «تعملون شكركم»، تقولون مطرنا بركة كذا» وقد قيل: إن القراءة المشهورة حذف تقديره وتعملون شكر رزقكم. وقال الطبري: المعنى وتعملون الرزق الذي يجب عليكم به الشكر تكليكم به، وقيل: بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شئمة قله الطبري عن الهيثم بن عدي.

شر ما أشرت به، وهذه زيادة على رواية حميد يجب قبولها لثقة روايتها. وفي الباب عن عائشة عند الترمذي، وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي، وعن ابن عباس عند الطبراني وعن غيرهم. والتعبير في هذه الرواية في وصف الريح بالشديدة يخرج الريح الخفيفة والله أعلم. وفيه الاستعداد بالمراقبة لله، والاتجاء إليه عند اختلاف الأحوال وحدثت ما يخاف بسببه.

٢٦ - باب قول النبي ﷺ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا»

١٠٣٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَعْلَيْتُ عَادَ الدُّبُورِ». [انظر: ٣٢٠٥، ٣٢٤٣، ٤١٥٥. أخرجه مسلم: ٩٠٠]

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالصبا) قال الزين بن المنير: في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس الذي قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الريح لأن قضية نصرها له أن يكون مما يسر بها دون غيرها، ويحتمل أن يكون حديث أنس على صومه إما بأن يكون نصرها له متأخراً عن ذلك لأن ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى ﴿فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ كما جزم به مجاهد وغيره وإما بأن يكون نصرها له بسبب إهلاك أعدائه فيخشى من هربها أن تهلك أحداً من عصاة أمته وهو كان بهم رؤوفاً رحيماً ﷺ. وأيضاً فالصبا تؤلف السحاب وتجمعهما، فالطير في الغالب حيثه، وقد وقع في الخبر الماضي أنه كان إذا أمطرت سري عنه، وذلك يقتضي أن تكون الصبا أيضاً مما يقع التخوف عند هربها فيعكر ذلك على التخصيص المذكور والله أعلم.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم.

قوله: (الصبا) بفتح المهملة بعد ما موصورة يقال لها القبول بفتح القاف لأنها تقابل باب الكمية إذ مهبها من مشرق الشمس، وضدعا الدبور وهي التي أهلكت بها قوم عاد، ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلكت أهل الإدبار، وأن الدبور أشد من الصبا لما سذكروه في قصة عاد أنها لم يخرج منها إلا قندر يسير ومع ذلك استأصلهم، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ؟﴾ ولما علم الله رافة نبيه ﷺ بقومه رجاء أن يسلموا سأل عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بسببها من الشدة، ومع ذلك فلم تهلك منهم أحداً ولم تستأصلهم. ومن الرياح أيضاً الجنوب والشمال، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع، وأي ريح جبت من بين جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف يبعثها موحدة ومدة، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في بدء الحلق إن شاء الله تعالى.

٢٧ - باب ما قيل في الزلازل والآيات

١٠٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْبِضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَتَقْتَارِبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَتَكْثُرَ الْهَرْجُ، وَتُؤْكَلَ الْقُلُوبُ، حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ نَفْسٍ مِثْقَالُ حَبِّ خَبْثٍ». [إرجاع: ٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٧ بقطعة ليست في هذه الطريق]

١٠٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَايِنَا وَفِي يَمِينِنَا». قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِينَا؟ فَقَالَ: قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَايِنَا وَفِي يَمِينِنَا». قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِينَا؟ قَالَ: قَالَ: «هَئِكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلَعُ قُرْنُ الشَّيْطَانِ». [انظر: ٧٠٩٤]

قوله: (باب ما قيل في الزلازل والآيات) قيل: لا كان مريب الريح الشديدة يوجب التخوف القضي للخشوع والإتابة كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك، لا سيما وقد نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أشرط الساعة، وقال الزين بن المنير: وجه إدخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول

قوله: (عن زيد بن خالد الجهني) هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف عليه في ذلك وخالفه الزهري فرواه عن شيخهما عبد الله قال: عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب رواية صالح فصحب الطريقتين لأن عبد الله سمع من زيد بن خالد وأبي هريرة جميعاً عدة أحاديث منها حديث السيف وحديث الأمة إذا زنت؛ فله سمع هذا منهما فحدث به تارة من هذا وتارة من هذا وإنما لم يجمعهما لاختلاف لفظهما كما سنشير إليه. وقد صرح صالح بسامعه له من عبد الله عن أبي حنيفة، وروى صالح عن عبد الله بواسطة الزهري عدة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاة ميمونة كما تقدم في الطهارة، وحديثه عنه في قصة هرقل كما تقدم في بدء الوحي.

قوله: (صلى لنا) أي لأجلنا، أو اللام بمعنى الباء أي صلى بنا، وفيه جواز إطلاق ذلك مجازاً وإنما الصلاة لله تعالى.

قوله: (بالحدسية) بالهمة والتصغير وتخفيف ياءها وبثقل، يقال سميت بشجرة حدباء هناك.

قوله: (على) إلى بكسر الحزة وسكون اللخنة على المشهور وهو ما يحقب الشيء.

قوله: (سماء) أي مطر وأطلق عليه سماء لكونه يزل من جهة السماء وكل جهة علو تسمى سماء.

قوله: (كانت من الليل) كذا للأكثر، وللمستطلي والحموي (من الليلة بالإفراد).

قوله: (فلما الصوف) أي من صلاته أو من مكانه.

قوله: (هل تدرون) لفظ استفهام معناه التوبيخ، ووقع في رواية سفيان عن صالح عند النسائي «لم تسمعوا ما قال ربكم الليلة وهذا من الأحاديث الإلهية وهي تحتمل أن يكون النبي ﷺ أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة.

قوله: (أصبح من عبادي) هذه إضافة عموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى: «إن عبادي ليس لك عليهم سلطان» [الإسراء: ٦٥] لأنها إضافة تشريف.

قوله: (ومؤمن يي وكافري) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقرينة مقابلته بالإيمان، ولأحد من رواية نصر بن حاصم الليثي عن معاوية الليثي مرفوعاً «يكون الناس مجبيين فيزل الله عليهم رزقاً من السماء من رزقه فيصيحون مشركين ويقولون: مطرنا بنوه كذا» ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة، ويرشد إليه قوله في رواية معمر بن صالح بن سفيان «فأما من حذني على سقاي وأتيت علي فلذلك آمن بي» وفي رواية سفيان عند النسائي والإسماعيلي نحوه وقال في آخره «فكفر بي» أو قال «كفر نعمتي» وفي رواية أبي هريرة عند مسلم «قال الله: ما أتممت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين بها» وله في حديث ابن عباس «أصبح من الناس شاكرون منهم كافر» وعلى الأول حمله كثير من أهل العلم وأعلى ما وقفت عليه من ذلك كلام الشافعي، قال في «الألم»: من قال مطرنا بنوه كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يمتنون من إضافة المطر إلى أنه مطر نوه كذا فلذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ «لأن النوء وقت الوقت وخلق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً» ومن قال مطرنا بنوه كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفراً، وبغيره من الزلل أحب إلى منه، يعني حسماً للمادة، وعلى ذلك يحتمل إطلاق الحديث، وسكن ابن قتيبة في «كتاب الأترواء» أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على نحو ما ذكره الشافعي، قال: ومعنى النوء سقوط غيم في المغرب من التجرد الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر قال: وهو مأخوذ من ناه إذا سقط. وقال آخرون: بل النوء طلوع غيم منها، وهو مأخوذ من ناه إذا نهض، ولا تخالف بين القولين في الوقت لأن كلي غيم منها إذا طلع في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمراً إلى أن تستهي الثمانية والعشرون بانهاء السنة، فإن لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً، قال: وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء إما بصنعه على زعمهم وإما بعلامته، فأبطل الشرع قولهم وجعله كفراً، فإن اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنفاً في ذلك فكفره كفر تشريك، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة فليس بشرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإيراده كفر النعمة لأنه لم يقس في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة، فيحمل الكفر فيه على الملتزم لتناول الأمرين، والله أعلم. ولا يرد السالك، لأن الممتد قد يشكر بقلبه أو يكفر، وعلى هذا فالقول في قوله: «فأما من قاله ما هو أهم من النطق والاعتقاد. كما أن الكفر فيه لما هو أهم من كفر الشرك وكفر النعمة، والله أعلم بالصواب.

قوله: (مطرنا بنوه كذا وكذا) في حديث أبي سعيد عند النسائي «مطرنا بنوه الجليل» بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الهمزة بعدها مهملة ويقال يضم أوله هو الدبران يفتح الهملة والموحدة بعدها، وقيل: سمي بذلك لاستبداره الثريا، وهم نجم أحمر صغير منير. قال ابن قتيبة: كل النجوم المذكورة له نوه غير أن بعضها أحمر وأغزر من بعض، ونوه الدبران غير محمود عندهم انتهى. وكان ذلك ورد في الحديث تنبيهاً على مخالفتهم في نسبة المطر إلى النوء ولو لم يكن محموداً أو اتفق ذلك المطر في ذلك الوقت إن كانت القصة واحدة. وفي معاني الوافي أن الذي قال في ذلك الوقت «مطرنا بنوه الشرعي» هو عبد الله بن أبي المعروف بابن سلول أخرجه من حديث أبي قتادة، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم طرح الإمام للسلك على أصحابه وإن كانت لا تنسك إلا بدقة النظر ويستطعن منه أن للولي المتكمن من النظر في الإشارة أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى كذا قرأت بخط بعض شيخنا، وكأنه أخذ من استنطاق النبي ﷺ أصحابه عما قال ربه وحل الاستغناء فيه على الحقيقة، لكنهم رضي الله عنهم فهموا خلاف ذلك، ولما لم يبيحوا إلا بتفويض الأمر إلى الله ورسوله.

٢٩- باب لا يذري متى يجيء المطر إلا الله

وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «عَسَى لَا يَقْلَهُنَّ إِلَّا اللَّهُ». [راجع: ٥٠].

١٠٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خُصَنٌ لَا يَقْلَهُهَا إِلَّا اللَّهُ: لَا يَقْلُمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَيْبٍ، وَلَا يَقْلُمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ، وَلَا يَقْلُمُ نَفْسٌ مَاذَا كَتَبَ غَدًا، وَمَا تَلَوَّى نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَعْمُرُ، وَمَا يَذَرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ». [نظر: ٤٦٢٧، ٤٦٩٧، ٤٧٧٨، ٧٧٧٩]

قوله: (باب لا يذري متى يجيء المطر إلا الله تعالى) عقب الترجمة الماضية بهذه لأن ذلك تضمنت أن المطر إذا يزل بفشاء الله وأنه لا تأثير للكواكب في نزوله، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يجيء إلا هو.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: خسن لا يعلمهن إلا الله) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الإيمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام، لكن لفظه «في خسن لا يعلمهن إلا الله» وفي بعض الروايات في التفسير بلفظ «وخسن» وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يحيى بن أيوب البجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة «رفع» وخسن من الغيب لا يعلمهن إلا الله «وإن الله عنده علم الساعة» الآية، [لقمان: ٢٤].

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو الثريائي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (مفتاح) في رواية الكشيهي «مفتاح».

قوله: (وما يذري أحد متى يجيء المطر) زاد الإسماعيلي «إلا الله» أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري، وفيه رد على من زعم أن لتزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى.

(خاتمة): اشتملت أبواب الاستسقاء من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً، للملق منها تسعة والبقية موصولة، المكرر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثاً، وإجماليها ثلاثة عشر، وأما مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبي طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء على رجله وحديث عبد الله بن زيد في صفة تحويل الرءاء وإن كان أخرج أصله وحديث عائشة في قوله صياً نافعاً وأصله أيضاً في حديث أنس «كان إذا هبت الريح الشديدة» وسيأتي بيان ما انفرد به من حديث أبي هريرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم أثران. والله أعلم.

قوله: (فَانكسفت) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وانكسفت بمعنى، وانكر القزاز لكسفت وكذا الجوهري حيث نسب للامة والحديث يرد عليه، وحكي كسفت بضم الكاف وهو نادر.

قوله: (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر رداءه) زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس «مستجلاً» وللنسائي من رواية يزيد بن زريع عن يونس «من المعجلة» وسلم من حديث أسماء «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج فأخطأ بدمع حتى أدرك رداءه» يعني أنه أراد ليس رداءه فليس الدرع من شغل خاطره بذلك، واستدل به على أن جر الثوب لا يذم إلا من قصد به الخيلاء. ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفزع كما سيأتي.

قوله: (فصلي بنا ركعتين) زاد النسائي «كما تصلون» واستدل به من قال إن صلاة الكسوف صلاة التافلة، وحله ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما تصلون في الكسوف، لأن أبا بكرة خاطب بذلك أهل البصرة، وقد كان ابن عباس عليهم أئمةا ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما، ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآتية في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه: «إن في كل ركعة ركوعين» فدل ذلك على اتحاد القصة، وظهر أن رواية أبي بكرة مطلقة. وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع، والأخذ بها أولى. ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً «أن في كل ركعة ركوعين» وعند ابن خزيمة من حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام.

قوله: (حتى المجلت) استدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانحلاء، وأجاب الطحاوي بأنه قال فيه «فصلوا وادعوا» فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل الانحلاء يتشاور بالدعاء حتى تتجلى، وقرره ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجرع الأمرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على اتفاده فجاز أن يكون الدعاء ممثلاً إلى غاية الانحلاء بعد الصلاة فيصير غاية للمجموع، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها. وأما ما وقع عند النسائي من حديث النعمان بن بشير قال: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجلس يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى المجلت» فإن كان محفوظاً احتل أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين، وقد وقع التمييز عن الركوع بالركعة في حديث الحسن «كسفت القمر وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركعتان» للحديث أخرجه الشافعي، وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة أنه ﷺ كان كلما ركب ركعة أرسل رجلاً ينظر هل المجلت فتعين الاحتمال المذكور، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً.

قوله: (فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الشمس) زاد في رواية ابن خزيمة «فلما كسف عنا خطبتنا فقال» واستدل به على أن الانحلاء لا يسقط الخطبة كما سيأتي.

قوله: (لموت أحد) في رواية عبد الوارث الآتية بيان سبب هذا القول ولفظه «ذلك أن ابناً للنبي ﷺ يقال له إبراهيم مات فقال الناس في ذلك» وفي رواية مبارك بن فضالة عند ابن حبان «فقال الناس: إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم»، والحدود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من رواية أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال: «انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج زرعاً يجر ثوبه حتى أتى المسجد فلم يزل يصلي حتى المجلت، فلما المجلت قال: إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا يتكسبان إلا لموت عظيم من المظالم، وليس كذلك» الحديث. وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض، وهو نحو قوله في الحديث الماضي في الاستسقاء «يقولون مطرنا بنبؤ كذا» قال الخطابي: كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يجب حدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر، فاعلم النبي ﷺ أنه اعتقاد باطل، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما. وفي ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته وشدة الحرف من ربه، وسيأتي لذلك مزيد بيان.

قوله: (إذا رأيتموها) في رواية كريمة «رأيتموها» بالثنية، وسيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا شهاب بن عباد) هو العبدى الكوفي من شيوخ البخاري ومسلم، ولهم شيخ آخر يقال له شهاب بن عباد العبدى لكنه بصري وهو أقدم من الكوفي يكون



١٦- كتاب الكُشُوف

(أبواب الكسوف) ثبتت البسلة في رواية كريمة، والترجمة في رواية المستمل، وفي بعض النسخ كتاب يدل أبواب، والكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسف وجهه وحاله، وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها. واختلف في الكسوف والخسوف هل هما مترادفان أو لا كما سيأتي قريباً.

١- باب الصلاة في كُشُوفِ الشَّمْسِ

١٠٤٠- حَدَّثَنَا عَفْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْرُ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى أَنْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَتَمُوتُوا وَادْعُوا، حَتَّى يَنْكَسِفَ مَا بَيْنَكُمْ». (الطبر: ٤١٠٤٨، ٤١٠٦٢، ٤١٠٩٣، ٥٧٨٥، والطبر في الكسوف، باب: ١٣)

١٠٤١- حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عُبَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَتَمُوتُوا فَتَمُوتُوا». (الطبر: ٤١٠٥٧، ٤٣٢٠٤، أخرجه مسلم: ٩١١)

١٠٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَفْرُو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَتَمُوتُوا». (الطبر: ٤٣٢٠١، والطبر في الكسوف، باب: ١٣، أخرجه مسلم: ٩١٤)

١٠٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عُفَاوِيَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ الْمُثَوَّرَةِ بْنِ شَعْبَةَ قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَتَمُوتُوا وَادْعُوا اللَّهَ». (الطبر: ٤١٠٦٠، ٤١٠٩٩، والطبر في الكسوف، باب: ١٣، أخرجه مسلم: ٩١٥، يذكر رأيتموها و زيادة حتى ينكسف)

قوله: (باب الصلاة في كسوف الشمس) أي مشروعيها، وهو أمر متفق عليه، لكن اختلف في الحكم وفي الصفة، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة، وصرح أبو عروانة في صحيحه بوجودها، ولم أره لغيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة. ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها، وكذا نقل بعض مصنفى الحنفية أنها واجبة، وسيأتي الكلام على الصفة قريباً.

قوله: (حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الطحان، ويونس هو ابن عبيد والإسناد كله بصريون وترجمة الحسن عن أبي بكرة متصلة عند البخاري مقطعة عند أبي حاتم والدارقطني، وسيأتي التصريح بالإخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صحة البخاري.

الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع فيه السجود بعده، ولا تطويل الجلوس بين السجنتين، وسيأتي البحث فيه في «باب طول السجدة».

قوله: (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) وقع ذلك مفسراً في رواية عمرة الآتية.

قوله: (ثم انصرف) أي من الصلاة (وقد تجلج الشمس) في رواية ابن شهاب «انجلت الشمس قبل أن ينصرف» وللنسائي «ثم تشهد وسلم».

قوله: (فخطب الناس) فيه مشروعية الخطبة للكسوف، والمعجب أن مالكا روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه، وسيأتي البحث فيه بعد باب. واستدل به على أن الانحلاء لا يسقط الخطبة، بخلاف ما لو انجلت قبل أن يشرع في الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة، فلو انجلت في أثناء الصلاة أتت على الهيئة المذكورة عند من قال بها، وسيأتي ذكر دليله، وعن أبيه: أصبح؛ يتنها على هيئة التواضع المعتادة.

قوله: (فحمد الله وأثنى عليه) زاد النسائي في حديث سمرة «وشهد أنه عبد الله ورسوله».

قوله: (فادكروا الله) في رواية الكشي «فادعوا الله».

قوله: (والله ما من أحد) فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان الثاني غير شاك فيه.

قوله: (ما من أحد أغشى) بالنصب على أنه الخبر وعلى أن «من» زائدة، ويجوز فيه الرفع على لغة تميم، أو «أغشى» مخفوض صفة لأحد، والخبر مخلوف تقديره موجود.

قوله: (أغشى) أفعل تفضيل من الغيرة يفتح الغين المعجمة وهي في اللغة تغير يحصل من الحمية والألفة، وأصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك حال على الله تعالى لأنه منزع عن كل تغير ونقص فيعتين حله على المجاز، قليل؛ لما كانت ثمرة الغيرة صون الحرم ومنعهم وزجر من يقصد إليهم، أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعله وتوعد، فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه. وقال ابن فورك: للمعنى ما أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله. وقال: غيرة الله ما يغير من حال العاصي بانتقامه منه في الدنيا والآخرة أو في إحداهما، ومنه قوله تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يسيروا ما بأنفسهم» [الرعد: ١١] وقال ابن دقيق العيد: أهل التنزيه في مثل هذا على قولين، إما سكت، وإما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية، فهو من عجاز الملازمة. وقال الطيبي وغيره: وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله: «فادكروا الله الخ» من جهة أنهم لما أمروا باستدعاء البلاء بالذكر والدعاء والصلاة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء، وخص منها الزنا لأنه أعظمهم في ذلك. وقيل: لما كانت هذه المعصية من أبيع المعاصي وأشدها تأثيراً في إثارة التورم وغلبة الغضب ناسب ذلك تخويفهم في هذا المقام من مواخضة رب الغيرة وخالفها سبحانه وتعالى. وقوله: «يا أمة محمد» فيه معنى الإشتاق كما يخاطب الوالد ولده إذا اشتق عليه بقله: «يا بني» كذا قيل، وكان قضية ذلك أن يقول يا أمي لكن لمؤدوله عن المضمير إلى المظهر حكمة، وكأنها بسبب كون المقام مقام تحذير وتخويف لما في الإضافة إلى المضمير من الإشعار بالتكريم، ومثله «يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً» الحديث. وصدر كلامه باليمين لإفادة التأكيد للخبر وإن كان لا يترتب في صدقه، ولعل تخصيص العيد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لنتزعه من الزوجة والأهل من يتعلق بهم الغيرة غالباً. ويؤخذ من قوله: «يا أمة محمد» أن الواعظ ينبغي له حال وعظه لا أن يسألي بكلام فيه تخفيف لنفسه، بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من يسمعه.

قوله: (لو تعلمون ما أعلم) أي من عظيم قدرة الله وانتقامه من أهل الإجرام، وقيل: معناه ولو دام علمكم كما دام علمي، لأن علمه متواصل بخلاف غيره، وقيل: معناه لو علمتم من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك ما أعلم ليكنتم على ما فاتكم من ذلك.

قوله: (لضحكتكم قليلاً) قيل: معنى القلة هنا العدم، والتقدير لتركتم الضحك ولم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الحزن واستيلاء الحزن. وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الأنصار من عبة اللهو والفتاء. وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه. ومن أين له أن المخاطب بذلك الأنصار دون غيرهم، والقصة كانت في أواخر زمنه عليه السلام حيث امتلأت المدينة بأهل مكة ووفود العرب؟ وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشيع بما يستغنى عن حكايته. وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص في ملازمة التورم لما جبلت عليه من الشهوة، والطبيب المخاضق بقال الملة بما يضادها لا بما يزيداها. واستدل به على أن

لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره، ومن زيادة ركوع في كل ركعة. وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو متفق عليهما، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صفة الصلاة، وعن جابر عند مسلم، وعن علي عند أحمد، وعن أبي هريرة عند النسائي، وعن ابن عمر عند الزبارة، وعن أم سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من إلتفاتهم، وينبغي أن يكون جمهور أهل العلم من أهل الفتيا، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فتعد مسلم من وجه آخر عن عائشة، وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب، واليزار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات، ولا يخلو إسناده منها عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر، ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يحدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض، ويصحبها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت القصة تميم الأخذ بالراجح، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة، وأن الكسوف وقع مراراً، فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً، وإلى ذلك غما إسحاق لكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات. وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية: يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف للمباح، وقواه النووي في شرح مسلم، وأبدي بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والتقص كان بحسب سرعة الانحلاء وعطش، فحين وقع الانحلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة. وحين أبطأ زاد ركوعاً، وحين زاد في الإبطاء زاد ثالثاً وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك. وتعبه النووي وغيره بأن إبطاء الانحلاء وعلمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الأولى، وقد انقضت الروايات أن عدد الركوع في الكسوف سواء، وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه شئ من أول الحال. وأجيب باختصار أن يكون الاحتياط في الركعة الأولى وأما الثانية فهي تبع لما فهمنا اتفاق وقوه في الأولى بسبب بطء الانحلاء يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما، ومن ثم قال أصبح كما تقدم: إذا وقع الانحلاء في أثناءها يصلي الثانية الكاملة. وعلى هذا فيدخل المصلي فيها على نية مطلق الصلاة، ويزيد في الركوع بحسب الكسوف، ولا مانع من ذلك. وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انجلت أم لا فإذا لم يرها انجلت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مراراً فظن بعض من رآه بفعل ذلك ركوعاً زائداً. وتعب بالأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم ينتج إلى تطويل، ولا سيما الأخبار الصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك يرد هذا الحمل، ولو كان كما زعم هذا القائل لكان في إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة أو لزم منه إثبات هيئة في الصلاة لا عهد بها وهو ما فر منه. وفي حديث عائشة عن الفوائد غير ما تقدم للمبادرة بالصلاة وسائر ما ذكره عن الكسوف، والتزجر عن كثرة الضحك، والحديث على كثرة البكاء، والتحقق بما يصير إليه المرء من الموت والفتاء والاعتبار بآيات الله. وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثيراً في الأرض لانضاء ذلك عن الشمس والقمر فكيف بما دونهما. وفيه تقديم الإمام في الموقف، وتعديل الصفوف، والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة، وبيان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب، واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي عليه السلام ليقنتى به فيها. ومن حكمة وقوع الكسوف تبين أنموذج ما سيق في القيامة، وصور عقاب من لم يظن، والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء. وفي الكسوف إشارة إلى تبيح رأي من يعبد الشمس أو القمر، وحل بعضهم الأمر في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٢٧] على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتها لما يظهر فيهما من التنبيه والنقص للزعة منه المبود جل وعلا سبحانه وتعالى.

٣- باب النَّدَاءِ بِ (الصَّلَاةِ جَامِعَةً) فِي الْكُشُوفِ

١٠٤٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الْجَحَنِيِّ الدَّمَشْقِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَفْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام،

نُودي: **إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ**. [انظر: ١٠٥٩. أخرجه مسلم: ٩١٠ بلفظ مختلف]

قوله: **(باب النداء بالصلاة جامعة)** مر بالنصب فيها على الحكاية، ونصب «الصلاة» في الأصل على الإغراء، وجامعة على الحال، أي احضروا الصلاة في حال كونها جامعة. وقيل: برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ومعناه ذات جامعة، وقيل: جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها.

قوله: **(حدثني إسحاق)** مر ابن منصور على رأي الجبلي أو ابن راهوية على رأي أبي نعيم ويحيى بن صالح من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا.

قوله: **(الحشي)** يفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة، ووهم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيته.

قوله: **(أخبرني أبو سلمة عن عبد الله)** في رواية حجاج الصواف عن يحيى حدثنا أبو سلمة حدثني عبد الله أخرجه ابن خزيمة.

قوله: **(نودي)** كذا في بعض النسخ للضعف، وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي ﷺ بعث نادياً فنادى بذلك. قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك، وقد اتفقوا على أنه لا يؤخذ لما ولا يقام.

قوله: **(أن الصلاة)** بفتح المزة وتخفيف التنوين وهي المنسوبة، وروى بتشديد النون والخبر محذوف تقديره أن الصلاة ذات جامعة حاضرة ويروى برفع جامعة على أنه الخبر، وفي رواية الكشيبي «نودي بالصلاة جامعة» وفيه ما تقدم في لفظ الترجمة. وعن بعض العلماء يجوز في الصلاة جامعة النصب فيها، والرفع فيها، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني، والعكس.

٤- باب خُطبة الإمام في الكُفوف

وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ: خُطِبَ النَّبِيُّ ﷺ. [راجع: ١٠٤٤، ٨٦.]

١٠٤٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ (ح).

و حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي غُرُوثُ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَفَّ النَّاسَ وَرَأَى، فَكَبَّرَ، فَاقْرَأَ رَسْمَ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَمِعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حِيدَهُ». فَقَامَ وَلَمْ يَسْجُدْ، وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، هِيَ آدَتِي مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَمَى رُكُوعاً طَوِيلًا، وَغَوَّ آدَتِي مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حِيدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رُكُوعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَانْجَلَسَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْفَيَانِ لِمَنْوتِ أَخِي وَلَا لِحَيَاتِي، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَاقْرَءُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

وَكَانَ يَحْدُثُ تَحْيِيرَ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ يَحْدُثُ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ بِوَجْهِ حَدِيثِ غُرُوثَ عَنْ عَائِشَةَ.

فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: إِنَّ أَحْمَدَ يَوْمَ خَسَفَتِ بِالْمَدِينَةِ، لَمْ يَزِدْ عَلَى رُكُوعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ قَالَ: أَجَلٌ، لِأَنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ. [راجع: ١٠٤٤. أخرجه مسلم: ٩٠١]

قوله: **(باب خطبة الإمام في الكُفوف)** اختلف في الخطبة فيه، فاستحبها الشافعي وإسحاق وأكثر أصحاب الحديث قال ابن قدامة: لم يلقنا من أحد ذلك. وقال صاحب الهداية من الحنفية: ليس في الكُفوف خطبة لأنه لم يقل. وتعقب بأن الأحاديث ثبتت فيه وهي ذات كثرة والمشهور عند المالكية أن لا خطبة لها، مع أن مالكا روى الحديث، وفيه ذكر الخطبة. وأجاب بعضهم بأنه ﷺ لم يقصد لها خطبة بخصوصها، وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكُفوف لموت بعض الناس. وتعقب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شراستها من الحمد والثناء والموعظة

وغير ذلك مما تضمنت الأحاديث، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكُفوف، والأصل مشروعية الإتيان، والمخاصص لا تثبت إلا بالدليل. وقد استضعف ابن دقيق العيد التأويل المذكور وقال: إن الخطبة لا تنحصر مقاصدا في شيء معين، بعد الإتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة، وجميع ما ذكر من سبب الكُفوف وغيره هو من مقاصد خطبة الكُفوف، فينبغي التأني بالنبي ﷺ فيذكر الإمام ذلك في خطبة الكُفوف. نعم نازع ابن قدامة في كون خطبة الكُفوف كخطبة الجمعة والعيد، إذ ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك، وإلى ذلك نحا ابن المنير في حاشيته ورد على من أنكر أصل الخطبة لثبوت ذلك صريحا في الأحاديث وذكر أن بعض أصحابهم احتج على ترك الخطبة بأنه لم يقل في الحديث أنه صعد المنبر، ثم زيفه بأن المنبر ليس شرطا، ثم لا يلزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع.

قوله: **(وقالت عائشة وأسماء: خطب النبي صلى الله عليه وسلم)** أما حديث عائشة فقد مضى قبل بياب في رواية هشام صريحا، وأورد المصنف في هذا الباب حديثا من طريق ابن شهاب وليس فيه التصريح بالخطبة، لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد، وأن الثناء المذكور في طريق ابن شهاب كان في الخطبة. وأما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر أخت عائشة أليها فسباني الكلام عليه بعد أحد عشر بابا.

قوله: **(هصف الناس)** بالرفع أي اصطفوا، يقال صف القوم إذا صاروا صفّا، ويجوز النصب والمفاعل محذوف والمراء به النبي ﷺ.

قوله: **(ثم قال في الركعة الأخيرة مثل ذلك)** فيه إطلاق القول على الفعل، فقد ذكره من هذا الوجه في الباب الذي يليه بلفظ «ثم فعل».

قوله: **(الافزعوا)** يفتح الزاي أي التجؤا وتوجهوا، وفيه إشارة إلى المبادرة إلى الأمور به، وأن الاتجاه إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب نحو ما فرط من العصيان يرجي به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة والأجلية، نسأل الله تعالى رحته وغفوه وغفرانه.

قوله: **(إلى الصلاة)** أي الموهودة الخاصة، وهي التي تقدم فعلها منه ﷺ قبل الخطبة. ولم يجب من استدلال به على مطلق الصلاة. ويستنبط منه أن الجماعة ليست شرطا في صحتها لأن فيه إشعارا بالمبادرة إلى الصلاة والمسارة إليها، وانتظار الجماعة قد يؤدي إلى فواتها وإلى إخلال بعض الوقت من الصلاة.

قوله: **(وكان يحدث كثير بن عباس)** هو بتقديم الخبر على الاسم، وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ «وأخبرني كثير بن العباس» وصرح برفعه، وأخرجه مسلم أيضا والنسائي من طريق عبد الرحمن بن غر عن الزهري كذلك وساق المتن بلفظ «صلى يوم كسفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجدة» وطوله الإسمايلي من هذا الوجه.

قوله: **(فقلت لعروة)** هو مقول الزهري أيضا.

قوله: **(إن أحاكم)** يعني عبد الله بن الزبير، وصرح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر الكُفوف، وللإسمايلي «فقلت لعروة والله ما فعل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير، انخفضت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير إلى الشام فسا صلى إلا مثل الصبح».

قوله: **(فإن أجل لأنه أخطأ السنة)** في رواية ابن حبان «فقال أجل، كذلك صنع وأخطأ السنة واستدل به على أن السنة أن يصلي صلاة الكُفوف في كل ركعة ركوعان، وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفعله أولى، وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي «السنة كذا» وإن قلنا إنه مرسل على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرتفع، فاضى عنه احتمال كونه موقوفاً أو منقطعاً، فيرجع المرتفع على المرتفع، فلذلك حكم على صنع أخيه بالخطأ، وهو أمر نسبي وإلا فما صنعه عبد الله يتأذى به أصل السنة وإن كان فيه تقصير بالنسبة إلى كمال السنة. ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة من غير قصد لأنها لم تبلغه. والله أعلم.

٥- باب هل يقول كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾ [القلم: ٨]

بالكُوف قاله أبو موسى عن النبي ﷺ سيأتي حديثه موصولاً بعد سبعة أبواب. ثم أورد المصنف حديث أبي بكره من رواية حماد بن زيد عن يونس وفيه: «ولكن يخوف الله بهما عباده» وفي رواية الكشميهني «ولكن الله يخوفه» وقد تقدم الكلام عليه في أول الكُوف.

قوله: (لم يذكر عبد الوارث وشعبة وعالمه بن عبد الله وحماد بن مسلمة عن يونس: يخوف الله بهما عباده) أما رواية عبد الوارث فأوردها المصنف بعد عشرة أبواب عن أبي معمر عنه وليس فيها ذلك لكنه ثبت من رواية عبد الوارث من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكر فيه «يخوف الله بهما عباده»، وقال البيهقي: لم يذكره أبو معمر، وذكره غيره من عبد الوارث. وأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الباب المذكور وليس فيها ذلك، وأما رواية خالد بن عبد الله فسبقت في أول الكُوف، وأما رواية حماد بن سلمة فوصلها الطبراني من رواية حجاج بن متهال عنه بلفظ رواية خالد ومعناه وقال فيه: «فإذا كسف واحد منهما فصلوا وادعوا».

قوله: (وتابعه أشعث) يعني ابن عبد الملك الحمراني (عن الحسن) يعني في حذف قوله: «يخوف الله بهما عباده» وقد وصل النسائي هذه الطريق وابن حبان وغيرهما من طرق عن أشعث عن الحسن وليس فيها ذلك.

قوله: (وتابعه موسى عن مباركة عن الحسن قال: أخبرني أبو بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله بهما عباده) في رواية غير أبي ذر «إن الله تعالى». وموسى هو ابن إسماعيل التبريزي كما جزم به المزني، وقال النماطي ومن تبعه: هو ابن داود الضبي، والأول أرجح لأن ابن إسماعيل معروف في رجال البخاري دون ابن داود، ولم تقع في هذه الرواية إلا الآن من طريق واحد منهما، وقد أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن حبان من رواية هبة وقاسم بن أصبغ من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مباركة، وساق الحديث بتمامه، إلا أن رواية هبة ليس فيها «يخوف الله بهما عباده».

(تتبعه) وقع قوله: «تابعه أشعث» في رواية كريمة عقب متابعة موسى، والصواب تقديمه لما بيناه من خلوه رواية أشعث من قوله: «يخوف الله بهما عباده».

قوله: (يخوف) فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكُوف أمر عادي لا يتأخر ولا يتقدم، إذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخريف ويصير بمنزلة الجزر والمسد في البحر، وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قاله: «فقام فزعا يخشى أن تكون الساعة» قالوا: فلو كان الكُوف بالحساب لم يقع الفزع، ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعتق والصدقة والصلاة والذكر معنى، فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخوف، وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجع أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكُوف. وما تقتضيه ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكسف على الحقيقة، وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في المقدين فقال: هم يزعمون أن الشمس أضواء القمر في الجرم، فكيف يجب الصغير الكبير إذا قابله، أم كيف يظلم الكثير بالقليل، ولا سيما وهو من جنسه. وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زوايا منها لأنهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفاً. وقد وقع في حديث النعمان بن بشير وغيره للكُوف سبب آخر غير ما يزعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم بلفظ «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آياتان من آيات الله، وإن الله إذا تجلى لشيء من خلقه خلق له» وقد استشكل الغزالي هذه الزيادة وقال: إنها لم تثبت فيجب تكذيب ناقلها. قال: ولو صححت لكان تأويلها أهون من مكابرة أمور قطعية لا تصادم أصلاً من أصول الشريعة. قال ابن بزرقة: هذا عجب منه، كيف يسلم دعوى الفلاسفة ويزعم أنها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كروي الشكل وظاهر الشرع يعطي خلاف ذلك والثابت من قواعد الشريعة أن الكُوف أثر الإرادة القدية وفعل الفاعل المختار، فيخلق في هذين الجرمين النور متى شاء والظلمة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب. والحديث الذي رده الغزالي قد أثبتت غير واحد من أهل العلم، وهو ثابت من حيث المعنى أيضاً، لأن التورية والإصابة من عالم الجمال الحسي، فإذا تجلّت صفة الجلال انطلمست الأنوار لبيته. ويؤيده قوله تعالى: «فلما تجلّى ربه للجبيل جعله دكا» [الأعراف: ١٤٣] اهـ ويؤيد هذا الحديث ما رواه عن طائوس أنه نظر إلى الشمس وقد انكسفت فيكي حتى كاد أن يموت وقال: هي أخوف لله منا. وقال ابن دقيق العيد: ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل

١٠٤٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي غَفِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوثُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خُسْفَتِ الشَّمْسِ، فَقَامَ فَكَبَّرَ، فَقَرَأَ لِقَاءَهُ طَوِيلَةً، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». وَقَامَ كَمَا هُوَ، ثُمَّ قَرَأَ لِقَاءَهُ طَوِيلَةً، وَهِيَ آدَتِي مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهِيَ آدَتِي مِنَ الرُّكُوعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ مَسَجَدَ مَسْجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَعَلَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّسَتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ فِي كُفُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَالْتَفِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ». [رواجع: ١٠٤٤]. أخرجه مسلم: [٩٠١]

قوله: (باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت) قال الزين بن المنير: أتى بلفظ الاستعظام إشعاراً منه بأنه لم يترجح عنه في ذلك شيء. قلت ولعله أشار إلى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال: «لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت» وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه. وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوتها بلفظ الكُوف في الشمس من طرق كثيرة، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكُوف للشمس والخُوف للقمر واختاره ثعلب، وذكر الجوهري أنه أفصح، وقيل يتعين ذلك. وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوته بلقاء في القمر في القرآن، وكان هذا هو السر في استبعاد المؤلف به في الترجمة، وقيل: يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث، ولا شك أن مدلول الكُوف لفة غير مدلول الخُوف لأن الكُوف التثنية إلى مواء، والخُوف التثنية أو الذل، فإذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لأنها تثنية ويلحقها النقص ساغ، وكذلك القمر، ولا يلزم من ذلك أن الكُوف والخُوف مترادفان. وقيل: بالكاف في الابتداء ويلقاء في الانتهاء وقيل: بالكاف للذهب جميع الضوء ويلقاء لبعضه، وقيل: بالحاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتثنية.

قوله: (وقال الله عز وجل: «وَوَخَسَفَ الْقَمَرَ» في إيراد هذه الآية احتمالان: أحدهما: أن يكون أراد أن يقال خسف القمر كما جاء في القرآن ولا يقال كسف، وإذا اختص القمر بالخُوف أشعر باختصاص الشمس بالكُوف. والثاني: أن يكون أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر، وقد سمي في القرآن بلقاء في القمر فليكن الذي للشمس كذلك. ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ «خسفت الشمس» وهذا موافق لما قال عروة، لكن رواه غيره بلفظ «كسفت» كثيرة جداً.

قوله فيه: (ثم سجد سجوداً طويلاً) فيه رد على من زعم أنه لا يسن تطويل السجود في الكُوف، وسيأتي ذكره في باب مفرد.

٦- باب قول النبي ﷺ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكُوفِ»

قَالَ أَبُو مُوسَى: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [رواجع: ١٠٥٩].

١٠٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ».

وقال أبو عبد الله: وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَارِثِ، وَشُعْبَةُ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ».

وَتَابِعَهُ أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ.

وَتَابِعَهُ مُوسَى، عَنْ مَبْرَكَةَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ». [رواجع: ١٠٥٠]

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: يخوف الله عباده

[١٩٠]

قوله: (باب طول السجود في الكُصُوف) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من أنكروه، واستدل بعض المالكية على ترك إطالته بأن الذي شرع فيه التطويل شرع تكراره كالقيام والركوع ولم تشرع الزيادة في السجود فلا يشرع تطويله، وهو قياس في مقابلة النص كما سيأتي بيانه فهو فاسد الاعتبار، وأبدى بعضهم في مناسبة التطويل في القيام والركوع دون السجود أن القامم والرائع يمكنه رؤية الانحلاء بخلاف الساجد فإن الآية علوية فناسب طول القيام لها بخلاف السجود، ولأن في تطويل السجود استرخاء الأعضاء فقد بغضى إلى النوم. وكل هذا مردود بثبوت الأحاديث الصحيحة في تطويله. ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه، وقد تقدم من وجه آخر مختصراً، ووقع في رواية الكشيبي عبد الله بن عمر بن صفير أنه وضع اليه بلا وأو وهو وهم.

قوله: (ركعتين في سجدة) المراد بالسجدة هنا الركعة بناتمها، وبالركعتين الركوعان، وهو موافق لروايتي عائشة وابن عباس المقتضيتين في أن كل ركعة ركوعين وسجودين، ولو ترك على ظاهره لاستلزم تنبيه الركوع وإفراغ السجود ولم يصر إليه أحد فتعين تأويله.

قوله: (لم جلس ثم جلي عن الشمس) أي بين جلوسه في التشهد والسلام، فتبين قوله في حديث عائشة «ثم أنصرف وقد تجلجت الشمس».

قوله: (وَقَالَ عَائِشَةُ الْقَاتِلُ هُوَ أَبِي سَلَمَةَ فِي تَقْدِي، وَيَجْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَيَكُونُ مِنْ رِوَايَةِ صَحَابِي عَنْ صَحَابِيَةٍ، وَوَهْمٌ مِنْ زَعْمِ أَنَّهُ مَعْلُوقٌ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَفِيهِ قَوْلُ عَائِشَةَ هَذَا.

قوله: (ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها) كذا فيه، وفي رواية غيره «مئة» أي من السجود المذكور، زاد مسلم فيه «فولا ركعت ركوعاً قط كان أطول منه»، وتقدم في رواية عمرو عن عائشة بلفظ «ثم سجد فاطال السجود» وفي أوائل صفة الصلاة من حديث أسماء بنت أبي بكر مثله، وللنسائي من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ «ثم رفع رأسه فسجد وأطال السجود» ونحوه عنده عن أبي هريرة، وللشيوخ من حديث أبي موسى «باطول قيام وركوع وسجود رأيت قط» ولأبي داود والنسائي من حديث سرة «كأطول ما سجد بنا في صلاة قط» وكل هذه الأحاديث ظاهرة في أن السجود في الكُصُوف يطول كما يطول القيام والركوع، وأبدى بعض المالكية فيه بحثاً فقال: لا يلزم من كونه أطول أن يكون بلغ به حد الإطالة في الركوع، وكأنه غفل عما رواه مسلم في حديث جابر بلفظ «فوسجود نحو من ركوعه» وهذا مذهب أحمد وإسحاق وأحمد بن حنبل والشافعي وبه جزم أهل العلم بالحديث من أصحابه واختاره ابن سريج ثم النووي، وتعقبه صاحب «المهذب» بأنه لا يخل في خبر ولا يقل به الشافعي أهدورد عليه في الأمرين معاً فإن الشافعي نصح عليه في البيروني ولفظه «ثم يسجد سجدة طويلاً يقيم في كل سجدة نحو ما قام في ركوعه».

(تنبيه): وقع في حديث جابر الذي أشرت إليه عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ولفظه «ثم ركع فاطال، ثم رفع فاطال، ثم سجد» وقال النووي: هي رواية شاذة مخالفة فلا يحمل بها أو المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال لا إطالته نحو الركوع، وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما، من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً فيه «ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع، ثم رفع فاطال حتى قيل لا يسجد، ثم سجد فاطال حتى قيل: لا يرفع، ثم رفع فجلس فاطال الجالس حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد» لفظ ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب عن أبيه عنه، والثوري سمع من عطاء قبل الاختلاط بالحدِيث صحيح، ولم أتف في شيء من الطرق على تطويل الجالس بين السجدةين إلا في هذا، وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك إطالته، فإن أراد الاتفاق للمهي فلا كلام، وإلا فهو عجوز بهذه الرواية.

٩- باب صلاة الكُصُوفِ جَمَاعَةً

وَصَلَّى ابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ فِي صَفَةٍ وَزَمَرُ.

وَجَمَعَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

وَصَلَّى ابْنُ عَمَرَ.

الحساب بنافي قوله: يغفر الله بهما عباده وليس بشيء لأن لله فضلاً على حسب العادة، وإفضالاً خارجة عن ذلك، وقدرته حاكمة على كل سبب، فله أن يقطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض. وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد، وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلى أن يشاء الله خرقها. وحاصله أن الذي يذكره أهل الحساب إن كان حقاً في نفس الأمر لا ينافي كون ذلك خروفاً لعباد الله تعالى.

٧- باب الصُّوْدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُصُوفِ

١٠٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ يَهُودِيَةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ لَهَا: أَخَذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتُعَذِّبُ النَّاسَ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَائِشَةُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. [الطبر: ١٠٥٥، ١٣٩٦، ١٣٧٢. أخرجه مسلم: ٥٨٤، ٥٨٦ مطبوعاً باختلاف، (٩٠٣) مطبوعاً]

١٠٥٠- ثُمَّ رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكَبًا، فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَرَجَعَ ضَحًى، فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ قِسَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْن الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْن الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْن الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْن الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ قِسَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْن الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْن الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ وَأَنْصَرَفَ، فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مِثْلَ عَذَابِ الْقَبْرِ. [راجع: ١٠٤٤. أخرجه مسلم: ٩٠١]

قوله: (باب الصُّوْدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُصُوفِ) قال ابن كثير في الحاشية: مناسبة التَّوَدُّعِ عند الكُصُوفِ أن ظلمة النهار بالكُصُوفِ تشابه ظلمة القبر وإن كان نهاراً، والشيء بالشئ يذكر، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا، فيحصل الاتصاف بهذا في التسلك ما ينبغي من غفلة الأخيرة. ثم ساق المصنف حديث عائشة من رواية عمرة عنها، وإسناده كله متين.

قوله: (عائشة بالله من ذلك) قال ابن السيد: هو منصوب على المصدر الذي يجري على مثال فاعل كقولهم حو في عافية. أو على الحال المؤكدة الثانية متب بالصدر والفاعل فيه محذوف كأنه قال: أمرو بالله عافين، ولم يذكر الفعل لأن الحال ثابتة عنه، وروى بالرفع أي أنا عائد وكان ذلك كان قبل أن يطلع النبي ﷺ على عذاب القبر كما سيأتي البحث فيه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى.

قوله: (بين ظهراني) بفتح الظاء المعجمة والنون على التنبيه والمحجور بهضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة يسكنون الجيم قيل: المراد بين ظهر الحجير والنون وإلياه زائدتان، وقيل: بل الكلمة كلها زائدة، والمراد بالحجير بيوت أزواج النبي ﷺ.

قوله: (وأنصرف فقال ما شاء الله أن يقول) تقدم بيانه في رواية عمرو، وأنه خطب وأمر بالصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك.

٨- باب طُولِ السُّجُودِ فِي الْكُصُوفِ

١٠٥١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ: إِنَّ الصَّلَاةَ جَائِعَةٌ، فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ جَلَسَ عَنِ الشَّمْسِ. قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا سَجَدْتُ سَجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا. [راجع: ١٠٤٥. أخرجه مسلم:

قوله: (لم رأيناك كعكت) في رواية الكشميهني تكعكت بزيادة تاء في أوله ومعناه تأخرت، يقال مع الرجل إذا تكص على عقيبهِ، قال الخطابي: أصله تكعكت فاستقلوا اجتماع ثلاث حينات فأبدلوا من إحداهما حرفاً مكرراً. ووقع في رواية مسلم «لم رأيناك ككفت» بألفين خفيفين.

قوله: (إني رأيت الجنة فتأولت منها عقوداً) ظاهره أنها رؤية عين فمنهم من حله على أن الحبيب كشفت له دونها فرأها على حقيقتها وطويت المسافة بينهما حتى أمكنه أن يتناول منها، وهذا أشبه بظاهر هذا الخبر، ويؤيده حديث أسماء الماضي في أوائل صفة الصلاة بلفظ «فدنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجنتكم بقطف من قطائفا» ومنهم من حله على أنها مثلت له في الخافض كما تطيع الصورة في المرأة فرأى جميع ما فيها، ويؤيده حديث أنس الآتي في التوحيد «لقد عرضت علي الجنة والنار أنفاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلي» وفي رواية «لقد مثلت» ولمسلم «لقد صورت» ولا يرد على هذا أن الانطباع إنما هو في الأجسام الثقيلة لأنها تقول هو شرط عادي فيجوز أن تتخرق العادة خصوصاً للنبي ﷺ، لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين بل مراراً على صور مختلفة. وأبعد من قال: إن المراد بالرؤية رؤية العلم، قال القرطبي: لا إحالة في إبقاء هذه الأمور على ظواهرها لا سيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا ووجدتا، فيرجع إلى أن الله تعالى خلق نبيه ﷺ إدراكاً خاصاً به أدرك به الجنة والنار على حقيقتها.

قوله: (ولو أوصيه) في رواية مسلم ولو أدخلته، واستشكل مع قوله: «تأولت» وأجيب بحمل التأول على تكلف الأخذ لا حقيقة الأخذ، وقيل: «تأولت» لضعفي ولو أدخلته لكم حكاية الكرماني وليس بجيد. وقيل: المراد بقوله: تأولت أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحمله لكن لم يقدر لي قطعه، ولو أصبته أي لو تمكنت من قطعه. ويدل عليه قوله في حديث عتبة بن عامر عند ابن خزيمة «أهو يده ليتناول شيئاً» وللمصنف في حديث أسماء في أوائل الصلاة «حتى لو اجترأت عليها» وكأنه لم يؤذن له في ذلك فلم يجترأ عليه، وقيل الإرادة مقدرة، أي أردت أن أتأول ثم لم أفعل ويؤيده حديث جابر عند مسلم «لقد مدت يدي وأنا أريد أن أتأول من ثمراً لا تنظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل» ومثله للمصنف من حديث عائشة كما سيأتي في آخر الصلاة بلفظ «حتى لقد رأيتني أريد أن أخذ قطعاً من الجنة حين رأيتموني جعلت أقدم» ولعبد الرزاق من طريق مرسلة «أردت أن أخذ منها قطعاً لأركبوه فلم يقدر» وأحد من حديث جابر «فصلى بيتي وبينه» قال ابن بطال: لم يأخذ العنقود لأنه من طعام الجنة وهو لا يقضي، والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يقضي. وقيل لأنه لو أراه الناس لكان من إيمانهم بالشهادة بالغيبي فيخشى أن يقع رفع التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها. وقيل: لأن الجنة جزء الأحكام، والجزء بها لا يقع إلا في الآخرة. وحكى ابن العربي في «قانون التأويل» عن بعض شيوخه أنه قال: معنى قوله: «لا أكلت منه الخ» أن يخلق في نفس الأكل مثل الذي أكل دائماً بحيث لا ينيب عن ذوقه. وتعقب بأنه رأي فلسفي مبني على أن دار الآخرة لا حقائق لها وإنما هي أمثال، والحق أن تشار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة، وإذا قطعت خلقت في الحال، فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء، والفرق بين الدارين في وجوب الدوام وجوازه.

(فائدة): بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن التأول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية.

قوله: (وأويت النار) في رواية غير أبي ذر «ورأيت» ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال فيه: «عرضت على النبي ﷺ النار فتأخر عن مصلا حتى إن الناس ليركب بعضهم بعضاً، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فلعب يمشي حتى وقف في مصلاه» ولمسلم من حديث جابر «لقد جيء بالنار حين رأيتموني تأخرت خلفاً من يعصيني من لفحها» وفيه: «فم جيء بالجنة وذلك حين رأيتموني تأخرت حتى قمت في قمعي» وزاد فيه ما من شيء توعدونه إلا قد رأيت في صلاتي هذه، وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة «لقد رأيت قمت أصلي ما أنتم لا ترون في دنياكم وآخرتكم».

قوله: (فلم أر منظرًا كاليوم قط أظف) المراد باليوم الوقت الذي هو فيه، أي لم أر منظرًا مثل منظر رأيت اليوم، فحذف المرئي وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه ويعد من المنظر المألوف، وقيل: الكاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظرًا. ووقع في رواية المستملي والحاموي «فلم أنظر كاليوم قط أظف».

قوله: (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة

١٠٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُو الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُو الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُو الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُو الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُو الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُو الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَأَوَّلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَمْكَعْتَ؟ قَالَ ﷺ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَأَوَّلْتُ عَقُودًا، وَلَوْ أَصْبَحْتُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَرَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطْ أَظْفَ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاءً». قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ». قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ بِالْعَشِيرِ، وَيَكْفُرْنَ بِالْإِحْسَانِ، لَوْ أَحْسَنْتُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدُّعْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطْ». [راجع: ٢٩. أخرجه مسلم: ٩٠٧]

قوله: (باب صلاة الكسوف جماعة) أي وإن لم يحضر الإمام الراتب فيوم لهم بعضهم وبه قال الجمهور، وعن الثوري إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى.

قوله: (وصلى لهم ابن عباس في صفة زمزم) وصله الشافعي وسعيد بن منصور جميعاً عن سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول سمعت طاوساً يقول: «كسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجدات» وهذا موقوف صحيح، إلا أن ابن عيينة خولف فيه رواه ابن جريج عن سليمان فقال: «ركعتين في كل ركعة أربع ركعات» أخرجه عبد الرزاق عنه، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن ابن جريج، لكن قال: «سجدات» بدل ركعات، وهو وهم من غندر. وروى عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن صفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين.

قوله: (في صفة زمزم) كذا للأكثر بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء وهي معروفة، وقال الأزهرى: الصفة موضع بهو مظلل. وفي نسخة الصغاني بضماد معجمة مفتوحة ومكسورة وهي جانب النهر ولا معنى لها إلا بطريق التجوز.

قوله: (وجمع علي بن عبد الله بن عباس) لم ألق على أثره، هذا موصلاً.

قوله: (وصلى ابن عمر) يحتمل أن يكون بقية أثر علي المذكور، وقد أخرج ابن أبي شيبة معناه عن ابن عمر.

قوله: (عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس) كذا في الموطأ وفي جميع من أخرجه من طريق مالك، ووقع في رواية اللؤلؤي في سنن أبي داود «عن أبي هريرة» بدل ابن عباس وهو غلط.

قوله: (ثم مسجد) أي سجدتين.

قوله: (ثم قام قياماً طويلاً وهو ذو القيام الأول) فيه أن الركعة الثانية أقصر من الأولى، وسيأتي ذلك في باب مفرد.

قوله: (قالوا يا رسول الله) في حديث جابر عند أحمد بإسناد حسن «فلما قضى الصلاة قال له أبي بن كعب شيئاً صنعت في الصلاة لم تكن تصنعه فذكر نحو حديث ابن عباس، إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في الظهر أو العصر، فحين كان محضراً فهي قصة أخرى، ولعلها القصة التي حكاهما أنس وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر، وقد تقدم سياقه في باب وقت الظهر إذا زالت الشمس» من كتاب المواقيت، لكن فيه «عرضت علي الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب» وأما حديث جابر فهو شبيه بسياق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء والله أعلم.

قوله: (رأيناك تتأولت) كذا للأكثر بصيغة الماضي، وفي رواية الكشميهني «تأول» بصيغة المضارع بضم اللام وبحذف إحدى التائين وأصله تتأول.

٧٣٧	١٦- كتاب الكُسُوف ١٣- باب لا تَكْشِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ	ح ١٠٦٠
-----	---	--------

يحيى بن سعيد عن عمرة عند مسلم ولفظه «فخرجت في نسوة بين ظهراني الحجر في المسجد فأتى النبي ﷺ من مركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه الحديث، والمركب الذي كان النبي ﷺ فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الأول، فلما رجع ﷺ أتى المسجد ولم يصلها ظاهراً، وصح أن السنة في صلاة الكسوف أن تصلي في المسجد، ولولا ذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر بركة الأغلال. والله أعلم.

١٣- باب لا تَكْشِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ

قوله: (باب الذكر في الكسوف) رواه ابن عباس أي عن النبي ﷺ، وقد تقدم حديثه بلفظ «فادركوا الله».

قوله: (لقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم فرعاً) بكسر الزاي صفة مشبهة، ويجوز الفتح على أنه مصدر بمعنى الصفة.

قوله: (يخشى أن تكون الساعة) بالساعة على أن كان تأمة أي يخشى أن تحضر الساعة، أو ناقصة والساعة اسمها والحجر عذوف، أو العكس. قيل: وفيه جواز الإخبار بما يوجه الظن من شاهد الحال، لأن سبب الفزع يخشى من المشاهد لصورة الفزع فيحصل أن يكون الفزع لغير ما ذكر، فعلى هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن للساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقت فتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الحجاج. ثم الأشراف كطلوع الشمس من مغربها والدابة والدجال والدخان وغير ذلك. ويجب أن هذا باحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إلام النبي ﷺ بهذه العلامات، أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات، أو أن الراوي ظن أن الحشية لذلك وكانت لغيره كقربة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح. هذا حاصل ما ذكره النووي تبعاً لغيره، وزاد بعضهم أن الراد بالساعة غير يوم القيامة، أي الساعة التي جعلت علامة على أمر من الأمور، كموته ﷺ أو غير ذلك، وفي الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جداً، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان في العاشرة كما اتفق عليه أهل الأخبار، وقد أنكر النبي ﷺ بكثير من الأشراف والمروءات قبل ذلك. وأما الثالث تحسين الظن بالصحابي يقتضي أنه لا يجوز بذلك إلا بتوقيف. وأما الرابع فلا يخفى بعده. وأقربها الثاني فلمل خشي أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشراف كطلوع الشمس من مغربها. ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والظهور للذكر أشياء ما ذكر وتقع متتالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى: «وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب» [التحليل: ٧٧]، ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ في الأخبار فإذا قيل بجواز ذلك زال الإشكال. وقيل لعله قدر وقوع للمكان لولا ما أعلمه الله تعالى بأنه لا يقع قبل الأشراف متعظيماً منه لأمر الكسوف ليشين لي يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع لاسيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشراف أو أكثرها. وقيل: لعل حالة استحضار إمكان القدرة جلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع المحسوف بنشر أشراف لفقد الشرط والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (هذه الآيات التي يرسل الله) ثم قال: (ولكن يخوف الله بها عباده) موافق لقوله تعالى: «وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً» [الإسراء: ٥٩] وموافق لما تقدم تقريره في الباب الأول، واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والذكور والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين لأن الآيات أهم من ذلك، وقد تقدم القول في ذلك في أوخر الاستفتاء. ولم يقع في هذه الرواية ذكر الصلاة، فلا حجة فيه لمن استحجها عند كل آية.

قوله: (إلى ذكر الله) في رواية الكشيبي إلى ذكره والضمير يعود على الله في قول: «يقوف الله بها عباده»، وفي التنبيه إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه ما يدفع به البلاد.

١٥- باب الدعاء في الكُسُوفِ

قَالَ أَبُو مُوسَى وَعَلِيَّةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٠٥٩، ١٠٤٤].

١٠٤٤.

١٠٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جِلَافَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُثَنَّى بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، لَقَدْ

يحيى بن سعيد عن عمرة عند مسلم ولفظه «فخرجت في نسوة بين ظهراني الحجر في المسجد فأتى النبي ﷺ من مركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه الحديث، والمركب الذي كان النبي ﷺ فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الأول، فلما رجع ﷺ أتى المسجد ولم يصلها ظاهراً، وصح أن السنة في صلاة الكسوف أن تصلي في المسجد، ولولا ذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر بركة الأغلال. والله أعلم.

رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ، وَالْمُثَنَّى، وَأَبُو مُوسَى، وَابْنُ عُثْمَانَ، وَابْنُ عُثْمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. [راجع: ١٠٤٠، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ٢٩، ١٠٥٩].

١٠٥٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَبَسٌ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُهُمَا فَهَلَاكَ». [راجع: ١٠٤١، أخرجه مسلم: ٩١١]

١٠٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ وَهِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ غَزْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَأَطَاعَ الْقُرْآنُ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَاعَ الرَّكْعُوعُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَاعَ الْقِرَاءَةَ، وَهِيَ ثَوْنٌ إِبْرَاهِيمَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَاعَ الرَّكْعُوعُ ثَوْنٌ رَكْعُوهِ الْأَوَّلُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهِنَّ حَيَاتَهُ، لَقَدْ رَأَيْتُهُمَا ذَلِكَ فَأَفْرَغُوا إِلَى الصَّلَاةِ». [راجع: ١٠٤٤، أخرجه مسلم: ٩٠١]

قوله: (باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته) تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في الباب الأول.

قوله: (رواه أبو بكره والمغيرة) تقدم حديثهما فيه.

قوله: (وأبو موسى) سيأتي حديثه في الباب الذي يليه.

قوله: (وابن عباس) تقدم حديثه قبل ثلاثة أبواب.

قوله: (وابن عصى) تقدم حديثه في الباب الأول، وقد ذكر المصنف في الباب أيضاً حديث ابن مسعود وفيه ذلك، وقد تقدم في الباب الأول أيضاً من وجه آخر، وكذا حديث عائشة، وفي الباب ما لم يذكره عن جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وقبيصة وأبي هريرة كلها عند النسائي وغيره، وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب وعمود بن ليث كلها عند أحمد وغيره، وعن عتبة بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره، فهذه عدة طرق غالبيتها على شرط الصحة، وهي تفيد القطع عند من اطلع عليها من أهل الحديث بأن النبي ﷺ قال، فيجب تكليب من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد أو حياة أحد.

قوله: (معمر عن الزهري وهشام) ساه على لفظ الزهري، وقد تقدمت رواية هشام مفردة في الباب الثاني، وتقدم الكلام عليه هناك. وبين عبد الرزاق عن معمر أن في رواية هشام من الزيادة «فصدقوا» وقد تقدم ذلك أيضاً.

١٤- باب الذكر في الكُسُوفِ

رَوَاهُ ابْنُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. [راجع: ٢٩].

١٠٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ تَرِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَفَعَا، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ لَيْلٍ وَرَكْعَةٍ

١٠٦٦ ج	١٦- كتاب الكُسُوف ١٦- باب قول الإمام في غُطَيَةِ الكُسُوفِ أَمَا بَعْدُ	٧٣٨
--------	---	-----

وَأَتِمُّوهُمَا فَأَذْهَبُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ ٥. [راجع: ١٠٤٣. أخرجه مسلم: ٩١٥]
بذكر ٥ ينكشف ٥ يدل ٥ ينجلي ٥

الروايين، وقال صاحب المدي: لم يقل أنه صلى في كسوف القمر في جمعة، لكن حكى ابن حبان في السيرة له أن القمر خسف في السنة الخامسة فغلب النبي ﷺ بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام، وهذا إن ثبت انتفى التأويل المذكور، وقد جزم به منطلي في سيرته المختصرة وبتبعه شيخنا في نطقها.

(تنبيه): حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيلي في حديث أبي بكره هذا «انكشف القمر» بدل الشمس، وهذا تغيير لا معنى له، وكأنه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن أن لفظه مفيد فغيره هو إلى ما ظنه صواباً وليس كذلك.

١٨- باب الركعة الأولى في الكُسُوفِ أطول

١٠٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي سَجْدَتَيْنِ، الْأُولَى الْأَوَّلُ أَطْوَلُ. [راجع: ٩٠٤٤. أخرجه مسلم: ٩٠١]

قوله: (باب الركعة الأولى في الكسوف أطول) كذا وقع هنا للحموي وللشمسي، ووقع بدله للمستلي «باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى»، قال ابن رشيد وقع في هذا الموضع تخليط من الرواة، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الأولى قطعاً، وأما الثانية فخطأها إن تذكر في موضع آخر، وكان المصنف ترجم بها وأعلى أيضاً ليذكر لها حديثاً أو طريقاً كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فقسم بعض الكتبة إلى بعض فشا هذا، والأيق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه انتهى، ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الزهري فإنه ذكر باب صب المرأة، أولاً، وقال في الخاشية: ليس فيه حديث، ثم ذكر «باب الركعة الأولى أطول» وأورد فيه حديث عائشة، وكذا صنع الإسماعيلي في مستخرجه، فعلى هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي زر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد، أما من اقتصر على الأولى وهو المستلي فخطأ بعض، إذ لا تعلق ما يحدث عائشة، وأما الأخران فمن حيث انتهما حذفاً أصلاً، وكأنهما استشكلاه حذفها، ولما حذف من رواية كريمة أيضاً عن الكشيري، وكذا من رواية الأكر. قوله: (حدثنا أبو أحمد) هو الزهري وسفيان هو الثوري، وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في باب صلاة الكسوف في المسجد وكأنه مختصر منه بالمعنى فإنه قال في ثم قام تيسار طويلاً وهو دون القيام الأول، وقال في هذا «أربع ركعات في سجدتين الأولى أطول» وقد رواه الإسماعيلي بلفظ «الأولى فالأولى أطول» وفيه دليل لمن قال: إن القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى، وقد قال ابن بطال: إنه لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها. وقال النووي: افتقروا على أن القيام الثاني وركوعه فيها أقصر من القيام الأول وركوعه فيها، واختلפו في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأول وركوعه أو يكونان سواء؟ قيل: وسبب هذا الخلاف فهم فيكون كل قيام دون الذي قبله. ورواية الإسماعيلي تبين هذا الثاني، ويرجع أيضاً أنه لو كان المراد من قوله: «القيام الأول» أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثاني والثالث مسكوتاً عن مقلدهما، فالأول أكثر فائدة. والله أعلم.

١٩- باب الجهر بالقراءة في الكُسُوفِ

١٠٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ نَجْرٍ: سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَائَتِهِ، لِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَائَتِهِ كَبَّرَ قُرْعَةً، وَإِذَا رَفَعَ مِنْ الرُّكْعَةِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَلَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ يَتَوَدَّى الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. [راجع: ١٠٤٤. أخرجه مسلم: ٩٠١]

١٠٦٦- وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ

١٦- باب قول الإمام في غُطَيَةِ الكُسُوفِ أَمَا بَعْدُ

١٠٦١- وَقَالَ: أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: أَخْبَرَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْأَنْبَلِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَخَلَّطَ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ إِيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ ٥» [راجع: ٨٦. أخرجه مسلم: ٩٠٥ مطولاً]

قوله: (باب قول الإمام في غطية الكسوف: أما بعد) ذكر فيه حديث أسماء مختصراً معلقاً فقال «وقال أبو اسماة»، وقد تقدم مطولاً من هذا الوجه في كتاب الجمعة، ووقع فيه هنا في رواية أبي علي بن السكن وهم نبه عليه أبو علي الجبائي وذلك أنه أدخل - بين هشام وفاطمة بنت المنذر - عروة بن الزبير والصواب حذفه. قلت: لعله كان عنده هشام بن عروة بن الزبير فتصحفت «ابن» فصار «عن» وذلك من التناسخ، وإلا فابن السكن من الحفاظ الكبار. وفيه تأكيد لمن استحب لصلاة الكسوف غطية كما تقدم في بابها.

١٧- باب الصلاة في كُسُوفِ الْقَمَرِ

١٠٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. [راجع: ١٠٤٠]

١٠٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيلِ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ يَخْرُجُ رِدَاءَهُ حَتَّى انْقَهَى إِلَى الْمَسْجِدِ، وَكَبَّرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَأَنْهَمَا لَا يَخْصِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ ٥». وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ اللَّيْثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا كُنَّا فِي كُفْرِ الْبَلَدِ، فَقَالَ النَّاسُ لِي فِي ذَلِكَ. [راجع: ١٠٤٠]

قوله: (باب الصلاة في كسوف القمر) أورد فيه حديث أبي بكره من وجهين مختصراً ومطولاً، واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالتخصيص ولا بالاحتمال، والجواب أنه أراد أن يبين أن المختصر بعض الحديث المطول، وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله «وإذا كان ذلك فصلوا» بعد قوله «إن الشمس والقمر» وقد وقع في بعض طرقه ما هو أصح من ذلك، فحدث ابن حبان من طريق نوح بن قيس عن يونس بن حبيب في هذا الحديث «وإذا رأيتم شيئاً من ذلك» وعنده في حديث عبد الله بن عمرو «وإذا انكشف أحدهما» وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ «كسوف أيهما انكشف» وفي ذلك رد على من قال لا تندب الجماعة في كسوف القمر، وقرئ بوجود المشقة في الليل غالباً دون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه ﷺ صلى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بإسناده في هذا الحديث «صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم»، وأخرجه الدارقطني أيضاً، وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه ﷺ لا يصل فيه، ومنهم من أول قوله «صلى» أي أمر بالصلاة، جمعاً بين

عبد الله بن الزبير، وفيها أثر عروة في مخطته، وهما موصولان.



رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَبَتْ مُنَادِيًا بِ: الصَّلَاةِ جَامِعَةً، فَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ.

وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نُمَيْرٍ: سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ: وَفَلَهُ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: قُلْتُ: مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ، عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ، مَا صَلَّى إِلَّا رَكَعَتَيْنِ مِنْ الصُّبْحِ، إِذْ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: أَجَلٌ، إِنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ.

تَابَعَهُ سَفْيَانُ بْنُ حَسَنٍ وَسَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْحَجَرِ. [إرجاع:

١٠٤٤. أخرجه مسلم: ٩٠١]

١٧- كتاب سجود القرآن

١- باب مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُتَبَاحُ

١٠٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ بِمَكَّةَ، فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ غَيْرُ شَيْءٍ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى، أَوْ تُرَابٍ، فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ، وَقَالَ: يَكْفِيهِ هَذَا، فَرَأَيْنَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ كَافِرًا. [انظر: ١٠٧٠، ٣٨٥٣، ٣٩٧٢، ٤٨٦٣. أخرجه مسلم: ٥٧٦]

قوله: (أبواب سجود القرآن) كذا للمستلمي، ولغيره (باب ما جاء في سجود القرآن وستبأه) أي سنة سجود التلاوة، وللأصيلي (وستبأه). وسبأني ذكر من قال بوجودها في آخر الأبواب. وسقطت البسمة لأي ذر. وقد أجمع العلماء على أنه يسجد وفي عشرة مواضع وهي متوالية إلا ثانية الحج وص، وأضاف مالك ص فقط، والشافعي في القديم ثانية الحج فقط، وفي الجديد هي وما في الفصل وهو قول عطاء، وعن أحد مثله في رواية، وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وإسحاق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية، وعن أبي حنيفة مثله لكن نفى ثانية الحج وهو قول داود، ورواه ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجميع إلا ثانية الحج والانشقاق، وقيل بإسقاطهما وإسقاط ص أيضاً، وقيل: الجميع مشروع ولكن العزماء الأعراف وسبحان وثلاث الفصل روي عن ابن مسعود، وعن ابن عباس ألم تنزيل وحس تنزيل والنجم والقرآن، وعن سعيد بن جبير مثله بإسقاط أقرأ، وعن عبيد بن يسجد عزمته، وقيل: يشتر السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو ألح عليه والثناء على فاعله أو سبق مساق المدح وهذا يبلغ عدداً كثيراً وقد أشار إليه أبو محمد بن الحشاش في قصيدته الإنفازية.

قوله: (سجعت الأسود) هو ابن يزيد، وعبد الله هو ابن مسعود.

قوله: (وسجد من معه غير شيخ) سماء في تفسير سورة النجم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق: أمية بن خلف، ووقع في سيرة ابن إسحاق أنه الوليد بن المغيرة، وفيه نظر لأنه لم يقتل، وفي تفسير سنيد: الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث غزوة بن نوفل قال: لما أظهر النبي ﷺ الإسلام أسلم أهل مكة حتى أنه كان ليقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الزحام، حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا بالطفاء فرجموا وقالوا: تدعون بن أبياتكم! لكن في ثبوت هذا نظر، لقول أبي سفيان في الحديث الطويل (إنه لم يرتد أحد عن أسلم) ويمكن أن يجمع بأن النبي ﷺ مقيد بمن ارتد مسخلاً لا بسبب مراعاة خاطر رؤسائه. وروى الطبري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص بن أمية أو أحيحة وتبعه النحاس، وذكر أبو حيان شيخ شيخنا في تفسيره أنه أبو لباب ولم يذكر مستنده، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة (سجدوا في النجم إلا رجلين من قريش أرادوا بذلك الشهرة وللنحاسي من حديث المطلب بن أبي وداعة قال: «قرأ رسول الله ﷺ النجم فسجد وسجد من معه، فرفعت رأسي وأبأت أن أسجد» ولم يكن المطلب يومئذ أسلم. ومهما ثبت من ذلك فلعلم ابن مسعود من يره أو خص واحداً بذكره لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره. وأفاد المصنف في رواية إسرائيل أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة، وهذا هو السر في بداية المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث، واستشكل بأن «اقرأ باسم ربك» (العلق: ١) أول السور نزولاً فيها أيضاً سجدة فهي سابقة على النجم، وأجيب بأن السابق من أقرأ أوائلها، وأما بقية نزل بعد ذلك، بدليل قصة أبي جهل في نفيه للنبي ﷺ عن الصلاة، أو الأولية مقيدة بشيء محذوف بيته رواية زكريا بن

قوله: (باب الجهر بالقراءة في الكسوف) أي سواء كان للشمس أو للقمر.

قوله: (أخبرنا ابن عمر) يفتح النون وكسر الميم، اسمه عبد الرحمن، وهو دمشقي وثقه دحييم والذهلي وابن البرقي وآخرون، وضمه ابن معين لأنه لم يرو عنه غير الوليد وليس له في الصحيحين غير هذا الحديث، وقد تابعه عليه الأزاعي وغيره.

قوله: (جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف بقراءته) استدل به على الجهر فيها بالنهار، وحله جماعة عن لم يرد ذلك على كسوف القمر، وليس يجيد لأن الإسماعيلي روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ كسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، وكذا رواية الأزاعي التي بعده صريحة في الشمس.

قوله: (رواه الأزاعي وغيره سمعت الزهري (خ) وصله مسلم عن محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم حدثنا الأزاعي وغيره فذكره، وأعاد الإسناد إلى الوليد قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عمر فذكره، وزاد فيه مسلم طريق كثير بن عباس عن أخيه ولم يذكر قصة عبد الله بن الزبير، واستدل بعضهم على ضعف رواية عبد الرحمن بن عمر في الجهر بأن الأزاعي لم يذكر في روايته الجهر، وهذا ضعيف لأن من ذكر حجة على من لم يذكر، لا سيما والذي لم يذكره لم يتعرض لنفيه، وقد ثبت الجهر في رواية الأزاعي عند أبي داود والحاكم من طريق الوليد بن مزيد عنه، ووافقه سليمان بن كثير وغيره كما ترى.

قوله: (قَالَ أَجَلٌ) أي نعم وزناً ومعنى، وفي رواية الكشميهني «من أجل» بسكون الجيم، وعلى الأول فقله: «إنه أخطأ» بكسر همزة إنه وعلى الثاني بتجتها.

قوله: (تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر) يعني بإسناده المذكور، ورواية سليمان وصلها أحد من عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ «خسفت الشمس على عهد النبي ﷺ فأتى النبي ﷺ فذكر ثم كبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة» الحديث، ورويناه في مسند أبي داود الطيالسي عن سليمان بن كثير بهذا الإسناد مختصراً «أن النبي ﷺ جهر بالقراءة في صلاة الكسوف» وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي والطحاوي بلفظ «صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها» وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي وإسحاق بن راشد عند الدارقطني، وهذه طرق بعضها بعضاً فيذكر جهرها الجزم بذلك فلا معنى لتعليل من أعله بتضعيف سفيان بن حسين وغيره، فلو لم يرد في ذلك إلا رواية الأزاعي لكانت كافية، وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعاً وموقوفاً أخرجه ابن خزيمة وغيره. وقال به صاحب أبي حنيفة وأحد وإسحاق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية، قال الطبري: يثير بين الجهر والإسراء، وقال الأئمة الثلاثة يسر في الشمس ويجهر في القمر، واحتج الشافعي بقول ابن عباس «قرأ نحواً من سورة البقرة» لأنه لو جهر لم ينتج إلى تقدير، وتقرب باحتمال أن يكون بعيداً منه، لكن ذكر الشافعي تعليلاً عن ابن عباس أنه صلى يجنب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيداً وأهية، وعلى تقدير صحتها فثبت الجهر معه قدر زائد فالأخذ به أولى، وإن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك ليسان الجوارز، وهكذا الجوارب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي «لم يسمع له صوتاً» وأنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر، قال ابن العربي: الجهر عندني أولى لأنها صلاة جامعة ينادي لها ويخطب فأنشبت العيد والاستسقاء. والله أعلم.

(خاتمة): اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثاً نصفها موصول ونصفها معلق، المكر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون، والخاص ثمانية. وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي بكر، وحديث أسماء في التنازع، ورواية عمرة عن عائشة الأولى أطول لكنه أخرج أصله. وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر

مسلم: ٥٧٩]

قوله: (باب سجدة النجم) قاله ابن عباس عن النبي ﷺ يأتي موصلاً في الذي يليه. والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى. واستدل به على أن من وضع جبهته على كفه وغوى لا يمد ساجداً حتى يضعها بالأرض، وفيه نظر.

٢- باب سَجْدَةِ (تَنْزِيلِ) السَّجْدَةِ

١٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِدْرِيسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «أَمَّا تَنْزِيلُكَ. السَّجْدَةُ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ». [راجع: ٨٩١. أخرجه مسلم: ٨٨٠]

قوله: (باب سجدة تنزيل السجدة) قال ابن بطال: أجمعوا على السجود فيها، وإنما اختلفوا في السجود بها في الصلاة انتهى. وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى.

٣- باب سَجْدَةِ ص

١٠٦٩- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ وَأَبُو الثَّعْمَانِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «ص». تَبَسَّ مِنْ غَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا. [نظر: ٣٤٢٢]

قوله: (باب سجدة ص) أورد فيه حديث ابن عباس «ص ليس من عزائم السجود» يعني السجود في ص إلى آخره، والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلاً بناء على أن بعض الملتزمين أكد من بعض عند من لا يقول بالجوب، وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن: إن العزائم حم والنجم وقرأوا ولم تنزل. وكلما ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخرى، وقيل: الأعراف وسبحان وحم وألم أخرجه ابن أبي شيبة.

قوله: (وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق جاهد قال: «سألت ابن عباس عن أين سجدت في ص؟ ولابن خزيمة من هذا الوجه «من أين أخذت سجدة ص؟ ثم اتفقا فقال: «ومن ذرية داود وسليمان» إلى قوله: «ففيهاهم اتفقا» في هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية، وفي الأول أنه أخذ عن النبي ﷺ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقين. وقد وقع في أحاديث الأنبياء من طريق جاهد في آخره «فقال ابن عباس: نبيكم عن أمر أن يقتدى بهم» فاستنبط وجه سجود النبي ﷺ فيها من الآية، وسبب ذلك كون السجدة التي في ص إما وردت بلفظ الركوع فلولا الترتيف ما ظهر أن فيها سجدة. وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً «سجدنا داود توبة، وغن سجدنا شكراً» فاستدل الشافعي بقوله «شكراً» على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة. ولأبي داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيد «أن النبي ﷺ قرأ وهو على المنبر ص، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، ثم قرأها في يوم آخر فتهيا الناس للسجود فقال: إما هي توبة نبي، ولكي رأتكم تهتأتم فنزل وسجد وسجدوا معه» فهذا السياق يشعر بأن السجدة فيها لم يؤكد كما أكد في غيرها، واستدل بعض الحنفية بـ مشروعية السجود عند قوله: «وآخر راكم» وأجاب [ص: ٢٤] بأن الركوع عندهما يتوب عن السجود، فإن شاء المصلي ركع بها وإن شاء سجده ثم طرده في جميع سجلات الثلاثة وبه قال ابن مسعود.

٤- باب سَجْدَةِ النَّجْمِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٠٧١].

١٠٧٠- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرٍا قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النَّجْمِ فَسَجَدَ بِهَا، فَصَابَقِي أَحَدًا مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا سَجَدَ، فَأَخَذَ زَجَلًا مِنَ الْقَوْمِ كَفًّا مِنْ حَصَى، أَوْ تَرَابٍ، فَرَفَعَهُ إِلَيَّ وَجْهِي، وَقَالَ: يَكْفِيصِي هَذَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ كَأَكْبَرًا. [راجع: ١٠٦٧. أخرجه

١٠٧١- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَزْهَرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ، وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ، وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ.

قوله: (باب سجدة طه) عن أيوب. [نظر: ٤٨٦٢] وانظر في سجود القرآن: باب: ٤] **قوله: (باب سجود المسلمين مع المشركين، والمشرک نجس ليس له وضوء)** قال ابن التين: وروينا قوله: «فجس» بفتح النون والجيم ويجوز كسرهما. وقال الفراء تسكن الجيم إذا ذكرت إتياباً في قوم رجس نجس. **قوله: (وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء)** كذا للأكثر، وفي رواية الأصيلي بخلاف «غير» والأول أولى، فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كتبه عن سعيد بن جبير قال: «كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهرب الماء ثم يركب فيقرأ السجدة يسجد وما يتوضأ» وأما ما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن الليث بن نافع عن ابن عمر قال: «لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر» فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى، أو الثاني على حالة الاختيار والأول على الضرورة. وقد اعترض ابن بطال على هذه الترجمة فقال: إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه لأن سجودهم لم يكن على وجه العبادة، وإنما كان لما ألقى الشيطان إلى آخر كلامه، قال: وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله: «والمشرك نجس» فهو أشبه بالصواب. وأجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود، لأن المشرک قد أقر على السجود، وسعى الصحابي فعله سجوداً مع عدم أهليته، فانتأهل لذلك أخرى بأن يسجد على كل حالة. ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن النبي ما سجد عوقب بأن قتل كافراً فلعل جميع من رفق للسجود يومئذ ختم له بالنسني فأسلم لبركة السجود. قال: ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العبادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء، لأنهم لم يتأهبوا لذلك، وإذا كان كذلك فمن يادر منهم إلى السجود خوف الفوات بلا وضوء وأقره النبي ﷺ على ذلك استدل بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء، ويؤيده أن لفظ الملق «وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس» فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع، وفيهم من لا يصح منه الوضوء فيزوم أن يصح السجود ممن كان بوضوء ومن لم يكن بوضوء والله أعلم. والقصة التي أشار إليها سيحصل لنا إلام بشيء منها في تفسير سورة الحج إن شاء الله تعالى.

(فائدة): لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح، وأخرجه أيضاً بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم وهو على غير وضوء إلى غير القبلة وهو يمشي يومئذ. **قوله: (سجد بالنجم)** زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه «بمكة» فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود.

قوله: (والجن) كان ابن عباس استند في ذلك إلى إخبار النبي ﷺ إسماءة له وإما بواسطة، لأنه لم يحضر القصة لصغره. وأيضاً فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجيز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعاً.

قوله: (ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب) يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم.

٦- باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَكَمْ يَسْجُدُ

سجود الثلاثة ما لم يسجد الشيخ أدياً مع الشيخ وفيه نظر.

(قائلة): اتفق أبي نقيب وزيد بن خصيفة على هذا الإسناد على ابن قسيط، وغالهما أبو صخر فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه أخرجه أبو داود والطبراني فإن كان عوفراً حل على أن لابن قسيط فيه شيخين، وزاد أبو صخر في روايته فوصلت خلف عمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن حزم فلم يسجدوا فيها.

٧- باب سَجْدَةِ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

١٠٧٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ وَمَعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَا: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فَسَجَدَ بِهَا. قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَمْ أَرَكَ تَسْجُدُ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ أَسْجُدْ. [راجع: ٧٦٦، أخرجه مسلم: ٥٧٨]

قوله: (باب سجدة إذا السماء انشقت) أورد فيه حديث أبي هريرة في السجود فيها. وهشام هو ابن عبد الله الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير. وقوله فسجد بها في رواية الكشيحي فيها وبإياه للظرف. وقول أبي سلمة لم أرك تسجد قيل هو استفهام إنكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذلك أنكره أبو رافع كما سيأتي بعد ثلاثة أبواب، وهذا فيه نظر، وعلى التزل فيمكن أن يتسكك به من لا يرى السجود بها في الصلاة، أما تركها مطلقاً فلا. ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا أبا هريرة بعد أن أعلمهما بالسنة في هذه المسألة ولا احتجاً عليه بالعمل على خلاف ذلك. قال ابن عبد البر: وأي عمل يدهى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم والخطأ الراشدين بعده؟

٨- باب مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُقِيمُ بَيْنَ حَلْمٍ، وَهُوَ غُلَامٌ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً، فَقَالَ: اسْجُدْ فَلَنْتُ إِمَامًا فِيهَا.

١٠٧٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ، فَسَجُدْ وَتَسْجُدْ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مُوَضِّعَ جَبْهَتِهِ. [انظر: ١٠٧٦، ١٠٧٩، أخرجه مسلم: ٥٧٥]

قوله: (باب من سجد لسجود القارئ) قال ابن بطال: أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لزم المستمع أن يسجد كذا أطلق، وسيأتي بعد باب قول من جعل ذلك مشروعاً بقصد الاستماع. وفي الترجمة إشارة إلى أن القارئ إذا لم يسجد لم يسجد السامع، ويتأيد بما ساذكروه.

قوله: (وقال ابن مسعود لتعجب بن حلم) ينتج المهمة واللام بينهما معجمة ساكنة.

قوله: (أما) زاد الحموي «فيها» وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم قال: قال عليم بن حلم: قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام، فسررت بسجدة فقال عبد الله: أنت إمامنا فيها. وقد روي مرفوعاً أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم، «أن غلاماً قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة، فانتظر الغلام النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد، فلما لم يسجد قال: يا رسول الله اليس في هذه السجدة سجود؟ قال: بلى، ولكنت كنت إمامنا فيها، ولو سجدت لسجدنا» رجاله ثقات إلا أنه مرسل. وقد روي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: بلغني، فذكر غوه. أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة معاً عن زيد بن أسلم به. وجوز الشافعي أن يكون القارئ المذكور هو زيد بن ثابت، لأنه يمكن أن قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم يسجد ولأن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان وسيأتي الكلام على المتن في الباب الأخير.

١٠٧٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرُّيْصِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رضي الله عنه، فَوَعَدَهُ: أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. «وَالنَّجْمُ». فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا. [انظر: ١٠٧٣، أخرجه مسلم: ٥٧٧ مطولاً]

١٠٧٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. «وَالنَّجْمُ». فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا. [راجع: ١٠٧٢، أخرجه مسلم: ٥٧٧ مطولاً]

قوله: (باب من قرأ السجدة ولم يسجد) يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث الباب على أن الفصل لا يسجد فيه كاللكنية، أو أن النجم بمصرصها لا يسجد فيها كإبي ثور، لأن ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقاً، لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذا ذلك إما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة أو لكون القارئ كان لم يسجد كما سيأتي تقريره بعد باب، أو تركه حيث لا يمان الجواز، وهذا أرجح الاحتمالات ومن حزم الشافعي، لأنه لو كان واجباً لأمره بالسجود ولو بعد ذلك. وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطر الوراق عن حكيم عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل منذ تحول إلى المدينة» فقد ضعفه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض روايته واختلاف في إسناده. وعلى تقدير ثبوته، فرواية من أثبت ذلك أرجح إذ ثبت مقدم على الثاني، فسيأتي في الباب الذي يليه ثبوت السجود في «إذا السماء انشقت» وروى البزار والدارقطني من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في سورة النجم وسجدنا معه» الحديث رجاله ثقات، وروى ابن مردويه في التفسير بإسناد حسن عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة سجد في خاتمة النجم فسأله فقال: إنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة. وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن الأسود بن زيد عن عمر أنه سجد في «إذا السماء انشقت» ومن طريق نافع عن ابن عمر أنه سجد فيها، وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجود في الفصل. ويحتمل أن يكون المعنى المواظبة على ذلك لأن الفصل تكثر قراءته في الصلاة فترك السجود فيه كثيراً لئلا يخلط الصلاة على من لم يفقه، أشار إلى هذه العلة مالك في قوله بترك السجود في الفصل أصلاً وقال ابن القصار: الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة، ورد بفعله كما تقدم قبل. وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على ترك السجود فيها، وفيه نظر لما رواه الطبري بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم قام فقرأ «إذا زلزلت»، ومن طريق إسحاق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في النجم.

قوله: (حدثنا يزيد بن خصيفة) بالهاء المعجمة والصاد المهملة مصغر، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده، وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن عبد الله بن قسيط المذكور في الإسناد الثاني، ورجال الإسنادين مائة مثنويون غير شيخي البخاري.

قوله: (أنه سأل زيد بن ثابت فزعم) حذف المسوول عنه، وظاهر السياق يوهم أن المسوول عنه السجود في النجم وليس كذلك، وقد بينه مسلم عن علي بن حجر وغيره عن إسماعيل بن جعفر بهذا الإسناد قال: سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء، وزعم أنه قرأ النجم الحديث فحذف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان ولأنه يخالف زيد ابن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام وفاقاً لمن أوجبها من كبار الصحابة تبعاً للحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة.

قوله: (فزع) أراد أخير، والزعم يطلق على الحق قليلاً كهذا وعلى المشكوك كثيراً، وقد تكرر ذلك، ومن شواهد قول الشاعر: على الله أرزاق العباد كما زعم. ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر بمعنى ضمن ومنه الزعيم غرام أي الضامن. واستنبط بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القارئ إذا تلا على الشيخ لا يندب له

٩- باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة

القاص السجدة فمضى عمران ولم يسجد معه إسنادهما صحيح.

قوله: (وقال سلمان) هو الفارسي.

قوله: (ما لهذا غلونا) هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال فمر سلمان على قوم قعود، فقرأوا السجدة فسجدوا، فقبل له، فقال: ليس لهذا غلونا وإسناده صحيح.

قوله: (وقال عثمان) إنما السجدة على من استمعها) وصله عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن المسيب «أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان، فقال عثمان: إنما السجود على من استمع، ثم مضى ولم يسجد» ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلفظ «إنما السجدة على من سمعها» مختصراً، وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب قال: قال عثمان «إنما السجدة على من جلس لها واستمع» والطريقان صحيحان.

قوله: (وقال الزهري) وصله عبد الله بن وهب عن يونس عنه بتمامه، وقوله فيه «لا يسجد إلا أن يكون طاهراً» قبل ليس بذلك على عدم الوجوب، لأن المذهبي يقول: حلق فعل السجود من القارئ والسامع على شرط وهو وجود الطهارة، فحيث وجد الشرط أزم، لكن موضع الترجمة من هذا الأثر قوله: «فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك» لأن هذا دليل القتل، والواجب لا يؤدي على الدابة في الأمن.

قوله: (وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص) بالصاد المهملة النضلة: الذي يقص على الناس الأخبار والمواظ، ولم أقف على هذا الأثر موصولاً، ومناسبة هذه الآثار للترجمة ظاهرة، لأن الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارئ ومستمع، قال صاحب المدلية من الحنفية: السجدة في هذه المواضع أي مواضع سجود التلاوة سوى ثالثة الحج واجبة على التلي والسامع، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اهـ ورفق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما دلت عليه هذه الآثار، وقال الشافعي في البرطي: لا يؤكده على السامع كما يؤكده على المستمع. وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمر المذكور في هذا الباب.

قوله: (أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة) هو أخو حماد، وعثمان بن عبد الرحمن التميمي وثقه أبو حاتم، وليس له في البخاري غير هذا الحديث، ولأبيه صحة ورواية، وهو ابن عثمان بن عبيد الله ابن أخي طلحة بن عبيد الله أحد العشرة، وربيعة بن عبد الله بن الحضير هو عم أبي بكر بن المنذر بن عبد الله بن الحضير الراوي عنه، والمدير بلفظ التصغير، ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله ﷺ وليس له أيضاً في البخاري غير هذا الحديث الواحد.

قوله: (عما حضر ربيعة من عمر) متعلق بقوله «أخبرني» أي أخبرني ربيعة وأبو عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر. ووقع عند الإسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج «أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التميمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر» فذكره اهـ وقوله «عبد الرحمن بن عثمان» مقولوب والصواب ما تقدم، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج.

قوله: (قرأ) أي أنه قرأ يوم الجمعة.

قوله: (إنما أمر بالسجود) في رواية الكشمي «إنما».

قوله: (ومن لم يسجد فلا إثم عليه) ظاهر في عدم الوجوب.

قوله: (ولم يسجد عمر) فيه تركيز لبيان جواز ترك السجود بغیر ضرورة.

قوله: (وزاد نافع) هو مقول ابن جريج، والخبر متصل بالإسناد الأول، وقد بين ذلك عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج «أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة» فذكره وقال في آخره «قال ابن جريج: وزادني نافع عن ابن عمر أنه قال: لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء» وكذلك رواه الإسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج فذكر الإسناد الأول، قال وقال حجاج قال ابن جريج وزاد نافع فذكره، وفي هذا رد على الحميدي في زعمه أن هذا معلق، وكذا علم عليه المزي علامة التعليق، وهو وهم، وله شاهد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر.

(تنبيه): قوله في رواية عبد الرزاق «أنه قال» الضمير بمود على عمر، أشار إلى ذلك الترمذي في جامعه حيث نسب ذلك إلى عمر في هذه القصة بصيغة الجزم، واستدل بقوله «لم يفرض» على عدم وجوب سجود التلاوة. وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب. وتعقب بأنه اصطلاح لم يحدث، وما كان الصحابة يفرقون بينهما، ويغني عن هذا قول عمر فومن لم

١٠٧٦- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَقَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا غُنَيْدَةُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأُ السُّجْدَةَ وَتَحْتَ عُنْدَهُ، فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ، فَنَزْدَجِمُ، حَتَّى مَا يَجِدَ أَحَدًا لِيَجْهَدَهُ مَوْجِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ. [راجع: ١٠٧٥. أخرجه مسلم: ٥٧٥]

قوله: (باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة) أي لضيق المكان وكثرة الساجدين.

قوله: (حدثنا بشر بن آدم) هو الضمير البغدادي، بصري الأصل ليس له في البخاري إلا هذا الموضع الواحد. وفي طبقة بشر بن آدم بن يزيد بصري أيضاً وهو ابن بنت أضر السمان، وفي كل منهما مقال. وروى ابن عدي أن شيخ البخاري هتا هو ابن بنت أضر، وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا في المتابعات، فسيأتي من طريق أخرى بعد باب ويأتي الكلام عليه ثم وافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر سويد بن سعيد أخرجه الإسماعيلي.

١٠- باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود

وقيل لعمران بن حصين: الرجل يسمع السجدة ولم يخلص لها؟ قال: أرايت لو لقد لها؟ كأنه لا يوجبها عليه.

وقال سلمان: ما لهذا غلونا.

وقال عثمان: إنما السجدة على من استمعها.

وقال الزهري: لا يسجد إلا أن يكون طاهراً، فإذا مسحت وأنت في حضرة فاستقبل القبلة، لأن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك.

وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص.

١٠٧٧- حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ رِبْعَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَثَمِيِّ التَّمِيمِيِّ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ رِبْعَةُ مِنْ حِجَارِ النَّاسِ، عَمَّا حَضَرَ رِبْعَةُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْيَمِينِ بِسُورَةِ النُّحْلِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ السُّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ، وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ الْجُمُعَةُ الْغَائِلَةُ، قَرَأَ بِهَا، حَتَّى إِذَا جَاءَ السُّجْدَةَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا نُمِرُ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا رِمَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ ﷺ.

وزاد نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء.

قوله: (باب من رأى أن الله لم يوجب السجود) أي وحل الأمر في قوله اسجدوا على التنب أو على أن المراد به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب وفي سجود التلاوة على التنب، على قاعدة الشافعي ومن تابعه في حل المشترك على معنيه. ومن الأدلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار إليه الطحاوي من الآيات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر، وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الأمر هل فيها سجود أو لا، وهي ثالثة الحج وخاتمة النجم واقترأ، فلو كان سجود التلاوة واجباً لكان ما ورد بصيغة الأمر أولى أن يتقى على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر.

قوله: (وقيل لعمران بن حصين) وصله ابن أبي شيبة عمناه من طريق مطرف قال «سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدرى أسع السجدة أو لا؟ فقال: وسمعتها أو لا فأنادى» وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف «أن عمران مر بقاص فقرأ

يسجد فلا يتم عليه كما سيأتي تقريره. واستدل بقوله «إلا أن نشاء» على أن المرء غير في السجود فيكون ليس بواجب. وأجاب من أوجب بأن للمنى إلا أن نشاء قراءتها فيجب ولا يخفى بعده، ويروى تصريح عمر بقوله «ومن لم يسجد فلا يتم عليه فإن انتفاء الإثم عن ترك الفعل غناراً يدل على عدم وجوبه، واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه إقامته، وأجاب بأنه استثناء منقطع، والمعنى لكن ذلك موكول إلى مشيئة المرء بتدليل إطلاقه «ومن لم يسجد فلا يتم عليه» وفي الحديث من القوائد أن للخطيئة أن يقرأ القرآن في الخطيئة، وأنه إذا مر بأية سجدة يتزل إلى الأرض ليسجد بها إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر، وأن ذلك لا يقطع الخطيئة. ووجه ذلك فعل عمر مع حضور الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم، وعن مالك مَرَّ في خطبته ولا يسجد وهذا الأثر ورد عليه.

(خاتمة): اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثاً، اثنان منها معلقان، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث، وبخاصة ستة وافقه مسلم على تحريمها سوى حديثي ابن عباس في من وفي النجم، وحديث عمر في التخيير في السجود. وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار. والله أعلم بالصواب.



١٨- أبواب تقصير الصلاة

قوله: (أبواب التقصير) ثبتت هذه الترجمة للمستمل. وفي رواية أبي الوقت «أبواب تقصير الصلاة»، وثبتت بالبسملة في رواية كريمة والأصلي

١- باب ما جاء في التقصير، وكَمْ يَقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ

١٠٨٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ وَحَصِينٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَعَةِ عَشْرٍ يَقْصُرُ، فَخُنَّ إِذَا سَافَرْنَا بِسَعَةِ عَشْرٍ قَصَرْنَا، وَإِنْ وَدَّ أَنْفُسُنَا. [الطبر: ٤٢٩٨، ٤٢٩٩]

١٠٨١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يَمْلِكُ رَكْعَتَيْنِ وَرَكْعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ. قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ حَتَّى؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا. [الطبر: ٤٢٩٧، ٤٢٩٨] أخرجه مسلم: ٦٩٣

قوله: (باب ما جاء في التقصير) تقول: قصرت الصلاة بفتحين غفناً قصراً، وقصرتها بالتشديد تقصيراً، وأقصرتها بإصغاراً، والأول أشهر في الاستعمال. والمراد به تخفيف الرابعة إلى ركعتين. ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب، وقال النووي: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز القصير في كل سفر مباح. وذبح بعض السلف إلى أنه يشترط في القصير الخوف في السفر، وبعضهم كونه سفر حرج أو حمرة، أو جهاد. وبعضهم كونه سفر طاعة، وعن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أو معصية.

قوله: (وكَمْ يَقِيمُ حَتَّى يَقْصُرُ) في هذه الترجمة إشكال لأن الإقامة ليست سبباً للقصير، ولا القصير غاية للإقامة، قاله الكرماني وأجاب بأن عدد الأيام المذكورة سبب لمعرفة جواز القصير فيها ومنع الزيادة عليها، وأجاب غيره بأن المعنى وكَمْ إقامته للمغاية بالقصير؟ وحاصله كم يقيم مقصراً؟ وقيل المراد كم يقصر حتى يقيم؟ أي حتى يمسى مقبياً فانقلب اللفظ، أو حتى هنا بمعنى حين أي كم يقيم حين يقصر؟ وقيل فاعل يقيم هو المسافر، والمراد إقامته في بلد ما غايتهما التي إذا حصلت تقصر.

قوله: (عن عاصم) هو ابن سليمان، وحصين بالضم هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (سبعة عشر) أي يوماً بليته، زاد في المنأزي من وجه آخر عن عاصم وحده «بمكة»، وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الأصهباني عن عكرمة، وأخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ «سبعة عشر» بتقديم السين، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غياث عن عاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة «تسع عشرة» كما ذكرها معلقة، وقد وصلها البيهقي. ولأبي داود أيضاً من حديث عمران بن حصين «غزوت مع رسول الله ﷺ عام الفتح فقام بمكة ثلثي عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين» وله من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس «أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمسة عشر يقصر الصلاة» وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن من قال

١١- باب مَنْ قَرَأَ السُّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا

١٠٧٨- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْصُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ، عَنْ أَبِي زَالِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَصَمِيِّ فَقَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ». فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَزَالُ اسْتَجِدُّ لَهَا حَتَّى الْفَأْ. [راجع: ٧٦٦. أخرجه مسلم: ٥٧٨]

قوله: (باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها) إشار بهذه الترجمة إلى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة، وهو منقول عن مالك، وعنه كراهته في السرية دون الجهرية وهو قول بعض الحنفية أيضاً وغيرهم، وحديث أبي هريرة المخرج به في الباب تقدم الكلام عليه في «باب الجهر في المشاء» وبيننا فيه أن في رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي ﷺ فيها كان داخل الصلاة، وكذا في رواية يزيد بن هارون عن سليمان التيمي في صحيح أبي عوانة وغيره، وفيه حجة على من كره ذلك. وقد تقدم النقل من زعم أنه لا يسجد في «إذا السماء انشقت» ولا غيرها من المفصل، وأن العمل استمر عليه بتدليل إنكار أبي زافع، وكذا أنكره أبو سلمة، وبيننا أن النقل عن علماء المدينة بخلاف ذلك كمرر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين.

قوله: (حديثي بكراً) هو ابن عبد الله المزني.

١٢- باب مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعاً لِلسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الرُّحَامِ

١٠٧٩- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السُّجْدَةُ، لَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَنْبِهِ. [راجع: ١٠٧٩. أخرجه مسلم: ٥٧٥]

قوله: (باب من لم يجد موضعاً للسجود مع الإمام من الرُّحَامِ) أي ما إذا يفعل. قال ابن بطال: لم أجد هذه المسألة إلا في سجود الفريضة، واختلف السلف: فقال عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحاق، وقال عطاء والزهري: يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور، وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجري مثله في سجود التلاوة، وظاهر مننيع البخاري أنه يلزم إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه.

قوله: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة التي فيها السجدة) زاد علي بن مسهر في روايته عن عبيد الله فوحن عنده وقد مضى قبل باب. قوله: (فيسجد فنسجد) زاد الكشيبي «معه».

قوله: (لموضع جبهته) يعني من الرُّحَامِ، زاد مسلم في روايته له «في غير وقت صلاة» ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ، ولذلك وقع الاختلاف كما مضى، ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي ﷺ النجم، وزاد فيه «حتى سجد الرجل على ظهر الرجل» وهو يؤيد ما فهمناه من المصنف. والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد إلا يسجد، وسياق حديث «باب شمر بأن ذلك وقع مراراً، فيحصل أن تكون رواية الطبراني بينت مبدأ ذلك، ويؤيده ما رواه أنس بن مالك أيضاً من رواية المسور بن غرمة عن أبيه قال «أظهر أهل مكة الإسلام يعني في أول الأمر حتى إن أنس بن مالك ليقرا

سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ بَنِي النَّبِيِّ ﷺ، آمَنَ مَا كَانَ، بِعَيْنِي رَكْعَتَيْنِ. [انظر: ١٩٥٦. أخرجه مسلم: ٩٩٦]

١٠٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ تَوَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَنِي غِفَّانَ بْنَ غِفَّانٍ ﷺ بِعَيْنِي أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَيْنِي رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ بِعَيْنِي رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ بِعَيْنِي رَكْعَتَيْنِ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعٍ رَكْعَاتٍ رَكْعَتَانِ مَقْبُولَتَانِ. [انظر: ١٩٥٧. أخرجه مسلم: ٩٩٥]

قوله: (باب الصلاة يعني) أي في أيام الرمي، ولم يذكر المصنف حكم المسألة لقراءة الخلاف فيها، ونخص مني بالذكر لأننا اطلنا الذي وقع فيها ذلك قديماً. واختلاف السلف في المقيم متى لم يقصر أو يتم، بناء على أن القصر بها للسفر أو للسنك؟ واختار الثاني مالك، وتعبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل مني يتمون ولا قاتل بذلك. وقال بعض المالكية: لو لم يجز لأهل مكة القصر متى لقاهم النبي ﷺ أقوا، وليس بين مكة ومكة مسافة القصر، فدل على أنهم قصروا للسنك. وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين: أنه ﷺ كان يصلي بمكة ركعتين ويقول: يا أهل مكة أقوا فإنا قوم سفر، وكأنه ترك إعلامهم بذلك متى استثناء بما تقدم بمكة. قلت: وهذا ضعيف، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، ولو صح فالقصة كانت في الفتح، وقصة مني في حجة الوداع، وكان لا بد من بيان ذلك لبعد العهد. ولا يخفى أن أصل البحث مبني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومنى لا يقصر فيها، وهو من محال الخلاف كما سيأتي بعد باب.

قوله: (يعني) زاد مسلم في رواية سالم عن أبيه (يعني وغيره).

قوله: (لم أقمها) في رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم قدم إن عثمان صلى أربعاً فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده صلى ركعتين؛ وسيأتي ذكر السبب في إقام عثمان معنى في «باب يقصر إذا خرج من موضعه».

قوله: (أنا أبو إسحاق) كذا هو بلطف الإنباء، وهو في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار والتحليل وهذا منه.

قوله: (صحت حارثة بن وهب) زاد البرقاني في مستخرجه «رجلاً من خزاعة أخرجه من طريق أبي الوليد شيخ البخاري فيه. قوله: (أمن) أفضل تفضيل من الأمن».

قوله: (ما كان) في رواية الكشميهني والحموي «كانت» أي حالة كونها آمن أوقاته. وفي رواية مسلم «والناس أكثر ما كانوا» وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه السنائي بلطف «خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله، يصلي ركعتين» قال الطبري: ما مصدرة، ومعناه الجميع، لأن ما أضيف إليه أفضل يكون جعاً، والمعنى صلى بنا والحال أن أكثر أحوالنا في سائر الأوقات آمن. وسيأتي في «باب الصلاة» معنى من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلطف «عن أبي إسحاق» وقال في روايته «و نحن أكثر ما كنا قط وآمنة» وكلمة قط متعلقة بمحذوف تقديره «و نحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت ولا أكثر آمن». وهذا يستدرك به على ابن مالك حيث قال: استعمال قط غير مسبوقة بالنفي مما يخفى على كثير من التحويين، وقد جاء في هذا الحديث بدون النفي. وقال الكرماني: قوله «وآمنة» بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلاً ماضياً وفاعله الله وضيمر المفعول النبي ﷺ، والتقدير وآمن الله نبيه حيطاً. ولا يخفى بعد هذا الإعراب. وفي رد على من زعم أن القصر مختص بلحرف، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى «وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتككم الذين كفروا» ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم، فقيل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج جرح الغالب، وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل، وقيل للرد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الحرف إلى ركعة، وفيه نظر لا رواد مسلم من طريق يعلى بن أمية وله صحة أنه سال عمر عن قصر الصلاة في الحرف قال إن سال رسول الله ﷺ عن ذلك فقال «صدقة تصدق الله بها عليكم» فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقاً لا قصرها في الحرف خاصة. وفي جواب عمر إشارة إلى القول الثاني. وروى السراج من

تسع عشرة عد يومي الدخول والخروج، ومن قال سبع عشرة حلفهما، ومن قال ثمانى عشرة عد أحدهما. وأما رواية «خمس عشرة» فضعفها النووي في الخلاصة، وليس يجيد لأن روايتها ثقات، ولم ينفرد بها ابن إسحاق فقد أخرجهما السنائي من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك، وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبعة عشر فحذف منها يومي الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر، واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات، وبهذا أخذ إسحاق بن راهويه، ويرجحها أيضاً أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة، وأخذ النووي وأهل الكوفة برواية خمسة عشر لكونها أقل ما ورد، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً. وأخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين لكن محله عنده فيمن لم يزعم الإقامة، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإقامة، فإن أزعج الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أم، على خلاف بين أصحابه في دخول يومي الدخول والخروج فيها أو لا، وحجته حديث أنس الذي يليه.

قوله: (فنعن إذا سافرنا تسعة عشر قصراً، وإن زدنا أقمنا) ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزم الإقامة وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى عن شيان عن أبي عرواة في هذا الحديث بلمراده ونظفه «إذا سافرنا فأقمنا في موضع تسعة عشر» ويؤيده صدر الحديث وهو قوله «أقام» وللترمذي من وجه آخر عن حاصم «فإذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعاً». قوله في حديث أنس «خرجنا من المدينة» في رواية شعبة عن يحيى بن أبي إسحاق عند مسلم إلى الحج.

قوله: (فكان يصلي ركعتين ركعتين) في رواية البيهقي من طريق علي بن عاصم عن يحيى بن أبي إسحاق عن أنس «إلا في المغرب».

قوله: (أقمنا بها عشراً) لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور، لأن حديث ابن عباس كان في فتح مكة وحديث أنس في حجة الوداع، وسيأتي بعد باب من حديث ابن عباس «قدم النبي ﷺ وأصحابه أصبح رابعة الحديث، ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر يعني؛ ومن ثم قال الشافعي: إن المسافر إذا أقام ليلة قصر أربعة أيام، وقال أحمد: إحدى وعشرين صلاة. وأما قول ابن رشيد: أراد البخاري أن يبين أن حديث أنس داخل في حديث ابن عباس لأن إقامة عشر داخل في إقامة تسع عشرة فأشار بذلك إلى أن الأخذ بالزائد متعين فيه نظر لأن ذلك إنما يجيء على اتحاد القصتين، ولحق أنها مختلفة، فالدة التي في حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة بل كان متردداً متى ينهيا له فراغ حاجته يرحل، والمدة التي في حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة لأنه ﷺ في أيام الحج كان جازماً بالإقامة تلك المدة ووجه الدلالة من حديث ابن عباس لما كان الأصل في المقيم الإقامة فلما لم يحج عنه ﷺ أنه أقام في حال السفر أكثر من تلك المدة جعلها غاية للقصر، وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة كما سيأتي، وفيه أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن منى وعرفة ليسا من مكة، أما عرفة فلاها يخرج الحرم فليست من مكة قطعاً، ولما منى ففيها احتمال، والظاهر أنها ليست من مكة إلا قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم، قال أحمد بن حنبل: ليس لحديث أنس وجه إلا أنه حسب أيام إقامته ﷺ في حجة من دخل مكة إلى أن خرج منها لا وجه له إلا هذا. وقال ألب الطبري: أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع السنك وهي في حكم التابع لكحة لأنها المقصود بالأصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد وأهله أعلم. وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقبلاً، وقد قال أحد نحو ما قال الشافعي، وهي رواية عن مالك.

٢- باب الصلاة يعني

١٠٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غَيْبِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ عُمَرَ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَيْنِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَتَمَّ غُفَّانَ صَبْرًا مِنْ إِتْرَاكِهِ، ثُمَّ أَنْتَهَا. [انظر: ١٩٥٥. أخرجه مسلم: ٩٩٤]

١٠٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَنَّنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ:

٤- باب في كم يقصر الصلاة

وَسَمَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَكَلَّمَهُ سَفَرًا.

وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْصُرَانِ فِي أَرْبَعَةِ يَوْمٍ، وَهِيَ مِثْرَةُ عَشْرِ قَوْمِ سَعَاءَ.

١٠٨٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّابِيُّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَسَمَةَ: حَدِّثْكُمْ عَنْ ذَلِكَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ. [الطبر: ١٠٨٧، أخرجه مسلم: ١٣٣٨]

١٠٨٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ.

تَابَعَهُ أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ غُنَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٠٨٧، أخرجه مسلم: ١٣٣٨]

١٠٨٨- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَجِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ تَوَسُّمٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تَسَافِرَ سَبْعَةَ يَوْمٍ وَكَلَّمَهُ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ.

تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَسَهْلٌ، وَمَالِكٌ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [أخرجه مسلم: ١٣٣٩]

قوله: (باب في كم يقصر الصلاة) يريد بيان المسافة التي إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ولا يسوغ له في أقل منها، وهي من المواضع التي انتشر فيها الخلاف، فحكى ابن المنذر وغيره فيها نحواً من عشرين قولاً، فأقل ما قيل في ذلك يوم وليلة، وأكثره ما دام غائباً عن بلد. وقد أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام، وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة.

قوله: (وسمى النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وليلة سفراً) في رواية أبي ذر «سفر يوماً وليلة» وفي كل منها نحو، والمعنى سمي مدة اليوم والليلة سفراً، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة المذكور عنه في الباب، وقد تعقب بأن في بعض طرقه «ثلاثة أيام» كما أوردوه من حديث ابن عمر، وفي بعضها يوم وليلة، وفي بعضها يوم، وفي بعضها ليلة، وفي بعضها أربعة فإن حل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على الكامل أي يوم بليلته أو ليلة بيومها قل الاختلاف وإندرج في الثلاث فيكون أقل المسافة يوماً وليلة، لكن يعكر عليه رواية «بريد» ويحجب عنه ما سيأتي قريباً.

قوله: (وكان ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهما) وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح «أن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك» وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه، وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم «أن ابن عمر ركب إلى ذات النصب وروى الصلاة» قال مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد، ورواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال: بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلاً. وفي الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه «كان يقصر في مسيرة اليوم التام» ومن طريق عطاء «أن ابن عباس سئل: اقتصر الصلاة إلى عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى عسفان أو إلى جدة أو الطائف» وقد روي عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه الملقطاني وابن أبي شيبة من طريق عبد الوهاب بن جهمد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال «يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان» وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال «لا تقصروا الصلاة إلا في اليوم، ولا تقصر فيما دون اليوم»، ولابن أبي شيبة من وجه آخر صحيح عنه قال «تقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة» ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة، وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار الثلاث فلما أن يجمع بينه وبين اختياره

طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنيفة وهو الحنفية لا يعرف اسمه قال: سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال: ركعتان، قلت إن الله عز وجل قال «إن خستم» [النساء: ١٥١] ونحن آمنون، فقال: سنة النبي ﷺ. وهذا يرجع القول الثاني أيضاً.

قوله: (حدثنا إبراهيم) هو النخعي لا التيمي.

قوله: (صلى بنا عثمان بنى أربع ركعات) كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال إقامته بمنى للرعي كما سيأتي ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعد باين.

قوله: (فقبل ذلك) في رواية أبي ذر الأصيلي «قبل في ذلك».

قوله: (فلا سرج) أي فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

قوله: (ومع عمر ركعتين): زاد الثوري عن الأعشى ثم تفرقت بكم الطرق، أخرجه المصنف في الحج من طريقه.

قوله: (فليت حظي من أربع ركعات ركعتان) لم يقل الأصيلي ركعات، ومن للبلدية مثل قوله تعالى «أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة» [التوبة: ٢٨] وهذا يدل على أنه كان يرى الإجماع جائزاً وإلا لما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فإنها كانت تكون فاسدة كلها، وإنما استرجع ابن مسعود لما وقع عنه من مخالفة الأولى. ويؤيده ما روى أبو داود «أن ابن مسعود صلى أربعاً، قيل له: مبت على عثمان ثم صليت أربعاً» فقال: «الخلاف شر». وفي رواية البيهقي «إنني لأكره الخلاف» ولأحمد ما قال الحنفية وواقعهم مثل الأول، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كما قال الحنفية وواقعهم القاضي إسماعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن أحمد، قال ابن قدامة: المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين، واحتج الشافعي على عدم الجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً باتفاقهم، ولو كان فرضه القصر لم يأت مسافر بمقيم، وقال الطحاوي: لما كان الفرض لا بد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخيير مختصاً بالطرح ذلك على أن المصلي لا يتخير في الاثنين والأربع، وتعقب ابن بطال بأننا وجدنا واجباً يتخير بين الاثنين بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمنى أمه وتقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً، وفيه نظر لما ذكرته، ولو كان كذلك لما تعمد ترك الفرض حيث صلى أربعاً وقال إن الخلاف شر، ويظهر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجمهور صحيحة، وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس للشهادة وسيأتي ذكر السبب في إجماع عثمان بعد باين إن شاء الله تعالى.

٣- باب كم أقام النبي ﷺ في حجته

١٠٨٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَثِيقٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الثُّوبُ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَصَبْحٍ رَابِعَةٍ، يَكُونُ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْْيُ.

تَابَعَهُ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ. [الطبر: ١٥٦٤، ٤٢٥٥، ٣٨٣٢، والظاهر في الوكالة، باب: ١. أخرجه مسلم: ١٢٤٠، ١٢٤١، زيادة واختلاف]

قوله: (باب كم أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته) أي من يوم قدومه إلى أن خرج منها، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث أس في الباب الذي قبله. والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن الحاقق فيه نية الإقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج إلى منى ثم إلى عرفة وهي أربعة أيام ملققة لأنه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصلى بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن، وقيل أراد مدة إقامته إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كما في حديث أس، وإن كان لم يصرح في حديث ابن عباس بقاءها فإنها تعرف من الواقع، فإن بين دخوله وخروجه يوم القصر الثاني من منى إلى الأبطح عشرة أيام سواء.

قوله: (عن أبي العالية البراء) هو بشند الراد كان يجري النيل، واسمه زياد وقيل غير ذلك، وهو غير أبي العالية الرياحي، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس، وسيأتي الكلام على هذا الحديث وعلى متنبئة عطاء عن جابر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

عن نافع «سيرة ثلاث ليال» والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بإيامها.

قوله: (إلا مع ذي محرم) في رواية أبي ذر والأصيلي «إلا معها ذو محرم» والمحرم ينتح الميم المحرم والمعاد به من لا يحل له تكليفه. ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم وأبي داود «إلا ومعها أيوها أو آخرها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها» أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه.

قوله: (تابعه أحمد) هو ابن محمد المروزي أحد شيوخ البخاري، ووهب من زعم أنه أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك، ونقل الدارقطني في «العلل» عن يحيى القطان قال: ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا هذا الحديث. ورواه أخوه جبد الله موقراً. قلت: وجب الله ضيفه، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمده البخاري لذلك.

قوله: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومة أن النهي المذكور يخص المومنات، فتخرج الكافرات كناية عن حرية، وقد قال به بعض أهل العلم. وأجيب بأن الإهمان هو الذي يستمر للمتصف به خطاب الشارع فيتصف به ويتقارب له، فلذلك قيد به، لو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سواه. والله أعلم.

قوله: (مسورة يوم وليلة ليس معها حرمة) أي محرم، واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم، وهو إجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك، ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما سيأتي البحث فيه في موضعه إن شاء الله تعالى.

(تنبيه): قال شيخنا ابن الملقن تيمناً لشيوخه مغلفطاي: الهاء في قوله «سيرة يوم وليلة» للمرة الواحدة، والتقدير أن تسافر مرة واحدة خصوصاً يوم وليلة، ولا سلف له في هذا الإعراب، وسيرة إما هي مصدر سار كقوله سيراً مثل عاش عيشة وعيشاً.

قوله: (تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري) يعني سعيداً (عن أبي هريرة) يعني لم يقولوا «عن أبيه» فعلى هذا فهي متتابعة في المتن لا في الاستناد، على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه، وكان الرواية التي جزم بها المصنف أرجح عنه عنهم، ورجح الدارقطني أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه «عن أبيه» كما رواه معظم رواة الموطأ، لكن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله «عن أبيه» الليث بن سعد عند أبي داود، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد، فلما رواه يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيخان التحوي عنه ولم يجد عنه فيه اختلافاً إلا أن لفظة «أن تسافر يوماً» لا مع ذي محرم، ويعمل قوله يوماً على أن المراد به اليوم بليته فيوافق رواية ابن أبي ذئب، وأما رواية سهيل فذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في إسنادها ومتنها، وأخرجه ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي وحده بن سلمة، وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلامهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كما علقه البخاري، إلا أن جريراً قال في روايته «بهذه» بدل يوماً، وقال بشر بن الفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أبداً سعيداً بأبي صالح، وخالف في اللفظ أيضاً فقال «تسافر ثلاثاً» أخرجه مسلم، ويعتمد أن يكون الحديثان معاً عند سهيل، ومن ثم صحح ابن حبان الطريقتين عنه، لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد كما تقدمت الإشارة إليه. وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري، وأخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما، وهو المشهور عنه. ورواه بشر بن عمر الزهراني عنه فقال «عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة» أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عروبة وابن خزيمة من طريقه، وقال ابن خزيمة: إن تفرقه به عن مالك، وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في «الفراتب» من رواية إسحاق بن محمد الفروي عن مالك كذلك، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك، والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله «عن أبيه» والله أعلم.

٥- باب يقصر إذا خرّج من موضعه

وخرّج عليّ رضي الله عنه قصّر وهو يرى النجوم، فلما رجع قيل له: هذه الكوفة، قال: لا، حتى لدخلها.

١٠٨٩ - حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا صفيان، عن محمد بن أبي المنكبر

بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف، أو أن الحديث المرفوع ما سبق لأجل بيان مسافة القصر، بل لنهي المرأة عن الخروج وحدها، ولذلك اختلفت الألفاظ في ذلك. ويؤيد ذلك أن الحكم في نهي المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان، فلم تقطع مسيرة ساعة واحدة مثلاً في يوم تام متعلق بها لنهي، بخلاف للمسافر فإنه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلاً في يومين لم يقصر فافترقا. والله أعلم. وأما ما ورد في ذلك قسط هيريد إن كانت حفوفة وسنكرها في آخر هذا الباب، وعلى هذا فهي تحسك الحنفية بحيث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام إشكال، ولا سيما على قاعدهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى، فلم كان الحديث عنه لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم التام. وقد اختلف من ابن عمر في تحديد ذلك اختلافاً غير ما ذكر، فروى عبد الرزاق عن ابن جريج «وأخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخير» وروى المدينة وخير سنة وتسعون ميلاً. وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال «يقصر من المدينة إلى السويداء» وبينهما اثنتان وسبعون ميلاً. وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه «أنه سافر إلى يوم يقصر الصلاة قال عبد الرزاق: وهي على ثلاثين ميلاً من المدينة. وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسمر عن عمار سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر» وقال الثوري: سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول: «لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة» إسناده كل منهما صحيح. وهذه أقوال متفجرة جداً. فالحق أعلم.

قوله: (وهي) أي الأربعة برد (سعة عشر فرسخاً) ذكر القراء أن الفرسخ فارسي معرب، وهو ثلاثة أميال، والميل من الأرض متهى ما الجدر لأن البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى ينفذ إدراكه، وبذلك جزم الجوهري. وقيل حده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة فلا يندري أم رجل أو امرأة أو هو ذاهب أو أت، قال الثوري: للميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصباً معترضة متتلة والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة أحد. وهذا الذي قاله هو الأشهر، ومنهم من عبر عن ذلك بأني عشر ألف قدم بقدم الإنسان، وقيل هو أربعة آلاف ذراع، وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان، وقيل وخمسة صمحة ابن عبد البر، وقيل هو ألفا ذراع، ومنهم من عبر عن ذلك بالغ خطوة للجمل، ثم إن الذراع الذي ذكر الثوري تحديده قد حرره غيره بلواح الحديث المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن، فعلى هذا فالميل بلواح الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً، وهذه فائضة قليلاً عن نية عليها. وحكى الثوري أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال، وكثرت احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال «كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ قصر الصلاة» وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصح منه، وقد حله من خالفه على أن المراد به المسافة التي يتنأ منها القصر لا غاية السفر، ولا يخفى بعد هذا الجمل، مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد رواه عن أنس قال: سألت أنساً عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع، فقال أنس: فذكر الحديث، فظهر أنه سأل عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يتنأ القصر منه. ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذي يخرج منها، ورده القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا ينجح به في التحديد بثلاثة فراسخ، فإن الثلاثة أميال مدروجة فيها فيؤخذ بالأكثر احتياطاً، وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرمة قال «قلت لسعيد بن المسيب: أقصر الصلاة وأطهر في بريد من المدينة؟ قال: نعم» والله أعلم.

(تنبيه): اختلف في معنى الفرسخ، فقيل السكون ذكره ابن سعيد، وقيل السمة، وقيل المكان الذي لا فرجة فيه، وقيل الشيء الطويل.

قوله: (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي حيث قال البخاري «حدثنا إسحاق» فهو إما ابن راهويه، وإما ابن نصر السلمي، وإما ابن منصور الكوسج، لأن الثلاثة أخرج عنهم عن أبي أسامة: قلت: لكن إسحاق هنا هو ابن راهويه، لأنه ساق هذا الحديث في مسنده بهذه الألفاظ مستأد وتنت، ومن عاداته الإتيان بهذه العبارة دون الآخرين.

قوله: (حدثكم عبيد الله) هو ابن عمر العمري، واستدل به على أنه لا يشترط في صحة التحمل قول الشيخ «نعم» في جواب من قال له حدثكم فلان بكذا، وفيه نظر لأن في مسند إسحاق في آخره فائق به أبو أسامة وقال: نعم.

قوله: (لا تسافر المرأة ثلاثة أيام) في رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان

كونها كانت تتم في السفر، ولذلك أورد الزهري عن عروة.

قوله: (تأولت ما تأول عثمان) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان إنما أتى لكونه تأمل بمكة، أو لأنه أمير المؤمنين وكل موضع له دار، أو لأنه عزم على الإقامة بمكة، أو لأنه استبدل له أرضاً بمنى، أو لأنه كان يسبق الناس إلى مكة، لأن جميع ذلك متنف في حق عائشة وأكثره لا دليل عليه بل هي غثون بمنى قبلها، ويرد الأول أن النبي ﷺ كان يسافر بزوجه وقصر، والثاني أن النبي ﷺ كان أولى بذلك، والثالث أن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي تقريره في الكلام على حديث الملاة بن الحضرمي في كتاب المغازي، والرابع والخامس لم يقلوا فلا يكفي التخصيص في ذلك، والأول وإن كان نقل وأخرجه أحمد والبيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بمنى أربع ركعات أنكر الناس فقال: إني تأملت بمكة لما قمت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول ممن تأمل ببلدة فإنه يصلي صلاة مقيم فهذا الحديث لا يصح لأنه مقطوع، وفي روايته من لا يمتنع به، ويرد قول عروة: إن عائشة تأولت ما تأول عثمان ولا جاز أن تأمل عائشة أصلاً فدل على ومن ذلك الخبر. ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله «كما تأول عثمان» التشبه بعثمان في الإقام بتأويل لا اتحاد تأويلهما، وقويته أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثرت، بخلاف تأويل عائشة. وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء «أن عائشة كانت تصلي في السفر أربعاً، فإذا احتجوا عليها تقول: إن النبي ﷺ كان في حرب وكان يخاف، فهل تخافون أسيء؟» وقد قيل في تأويل عائشة إنما أتت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي والقصر عنهما إنما يكون في سفر طاعة، وهذان القولان باطلان لا سيما الثاني، ولعل قول عائشة هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب الماضي قبل بيايين والمتقول أن سبب إقام عثمان أنه كان يرى القصر خصصاً بمن كان شاخصاً سائراً، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فلم يحكم المقيم فيه، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال: لا قدم علينا معاوية حاجباً مسلحاً بنا الظهر ركعتين بمكة، ثم انصرف إلى دار التلوذ. فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا: لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتى الصلاة. قال: وكان عثمان حيث أتت الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتت الصلاة. وقال ابن بطال: الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأسير من ذلك على أمته، فأخذوا لأنفسهما بالشدّة اهـ وهذا روجه جماعة من آخرهم القرطبي، لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الروي بالسبب، وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان إنما أتت الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو مرسل، وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على حديث الملاة بن الحضرمي في المغازي، وصح عن عثمان أنه كان لا يؤوع النساء إلا على طهر راسلته، وسرع الخروج خشية أن يرجع في محرمه. وثبت عن عثمان أنه قال لما حاصره وقال له المنيعة: أركب وراحتك إلى مكة قال: لن أفرق دار هجري. ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال: إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع، وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حيد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتى بمنى ثم خطب فقال: إن القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبه، ولكنه حدث طعام يعني بفتح الطاء، والمجعة فحفن أن يستتوا. وعن ابن جريج أن أعرابياً ناداه في منى: يا أمير المؤمنين ما زلت أصلها منذ رأيتك عام أول ركعتين. وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً، ولا مانع أن يكون هذا أصل شعب الإمام، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث إن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السنين، وهذا ما أدى إليه اجتهد عثمان. وظاهر القرآن أنها كانت أربعاً فنقصت.

وكثيرهم ين من ميسرة، عن أنس بن مالك ﷺ قال: صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً، وبليدي الخليفة ركعتين. [الطبر: ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٥١، ١٧١٢، ١٧١٤، ١٧١٥، ٢٩٥١، ٢٩٨٦، أخرجه مسلم: ٦٩٠]

١٠٩٠ - حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: الصلاة أول ما فوجئت ركعتين، فأولت صلاة السفر، وأبتمت صلاة الحضر.

قال الزهري: قللت بعروة: ما بال عائشة تبتم؟ قال: تأولت ما تأول عثمان. [راجع: ٣٥٠. أخرجه مسلم: ٦٨٥]

قوله: (باب يقصر إذا خرج من موضعه) يعني إذا قصد سفرًا تقصر في مثله الصلاة، وهي من المسائل المختلف فيها أيضاً. قال ابن المنذر أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج من جميع بيوت القرية التي يخرج منها، واختلفوا فيما قبل الخروج من البيوت: فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت. وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله. ومنهم من قال: إذا ركب قصر إن شاء ورجع ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت، واختلفوا فيما قبل ذلك، فعليه الإمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر، قال: ولا أعلم النبي ﷺ قصر في شيء من أسفله إلا بعد خروجه من المدينة.

قوله: (وخرج نخل القصر وهو يرى البيوت، فلما رجع قيل له: هذه الكوفة، قال: لا، حتى ندخل) وصله الحاكم من رواية الثوري عن وقاه بن إياس وهو بكسر الواو بعدها قال: ثم مدة عن علي بن ربيعة قال: خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت. ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت وأخرجه البيهقي من طريق يزيد بن هارون عن وقاه بن إياس بلفظ «خرجنا مع علي متوجهين ههنا وأشار بيده إلى الشام فصلى ركعتين ركعتين، حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة قالوا: يا أمير المؤمنين هذه الكوفة، أتم الصلاة، قال: لا، حتى ندخلها» وفيه ابن بطال من قوله في التعليق «لا، حتى ندخلها» أنه امتنع من الصلاة حتى يدخل الكوفة، قال لأنه لو صلى قصر ساء له ذلك، لكنه اختار أن يتم لتساع الوقت اهـ وقد تبين من سياق أثر علي أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطال، وأن المراد بقوله «هذه الكوفة أي فاتت الصلاة، فقال «لا، حتى ندخلها» أي لا نزال تقصر حتى ندخلها، فإن ما لم ندخلها في حكم المسافرين.

قوله في حديث أنس (صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً وبليدي الخليفة ركعتين) في رواية الكشيبي، فالعصر بليدي الخليفة ركعتين، وهي ثابتة في رواية مسلم، وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في الحج، واستدل به على استباحة قصر الصلاة في السفر القصير لأن بين المدينة وبليدي الخليفة ستة أميال، وتعقب بأن ذا الخليفة لم تكن انتهى السفر وإنما خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة فتأخر نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستمر يقصر إلى أن رجع، ومناسبة أثر علي لحديث أنس ثم لحديث عائشة أن حديث علي دال على أن القصر يشرع بفراق الحضر، وكونه ﷺ لم يقصر حتى رأى ذا الخليفة إنما هو لكونه أول منزل نزل ولم يحضر قبله وقت صلاة، ويؤيده حديث عائشة فيه تعليق الحكم بالسفر والحضر، فيثبت وجد السفر شرع القصر، وحيث وجد الحضر شرع الإمام. واستدل به على أن من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافاً لما قال من السلف يقصر ولو في بيته، وفيه حجة على مجاهد في قوله: لا يقصر حتى يدخل الليل.

قوله: (في حديث عائشة (الصلاة أول ما فوجئت) في رواية الكشيبي (الصلاة) بصيغة الجمع، وأول بالرفع على أنه يدل من الصلاة أو مبتدأ ثان، ويجوز الصب على أنه ظرف أي في أول.

قوله: (ركعتين) في رواية كريمة ركعتين ركعتين.

قوله: (فأولت صلاة السفر) تقدم الكلام عليه في أول الصلاة، واستدل بقوله «فرضت ركعتين» على أن صلاة المسافر لا تجوز إلا مقصورة، ورد بأنه معارض بقوله تعالى «فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة» [البقرة: ١٠٠] ولأنه دال على أن الأصل الإتمام، ومنهم من حل قول عائشة «فرضت» أي فدرت. وقال الطبري: معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه، ومن أدل دليل على تعيين تأويل حديث عائشة هذا

قبل أي وجه توجهت.

قوله: (حدثنا شيبان) هو النحوي، ويحيى هو ابن أبي كثير، وعبد بن الرحمن هو ابن ثوبان كما سنبيه بعد باب.

قوله: (وهو راكب) في الرواية الآتية «على راحلته نحو الشرق» وزاد «وإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة». وبين في المفازي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان في غزوة أحمار، وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة، فتكون القبلة على يسار القاصد إليهم. وزاد الترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ «فجئت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق السجود أنخفض من الركوع».

قوله: (كان ابن عمر يصلي على راحلته) يعني في السفر، وصرح به في حديث الباب الذي بعده.

قوله: (ويوتر عليها) لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير «أن ابن عمر كان يصلي على الراحلة تطوعاً، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض» لأنه معمول على أنه فعل كلاً من الأمرين، ويؤيد رواية الباب ما تقدم في أبواب الوتر، أنه انكر على سعيد بن يسار نزوله الأرض ليوتر، وإنما انكر عليه مع كونه كان يفعل لأنه أراد أن بين له أن النزول ليس بمحتم، ويحتمل أن يتنزل فعل ابن عمر على حالين: فحيث أوتر على الراحلة كان عبداً في السير، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك.

٨ - باب الإيماء على الدابة

٩٦٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَيْمًا تَوَجَّهَتْ، يَوْمَئِذٍ.

وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْعُدُ. [إرجاع: ٩٩٩. أخرجه مسلم: ٧٠٠]

قوله: (باب الإيماء على الدابة) أي للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك، وبهذا قال الجمهور، وروى أشهب عن مالك أن الذي يصلي على الدابة لا يسجد بل يؤم.

قوله: (حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز) تقدم هذا الحديث في أبواب الوتر في «باب الوتر في السفر» عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء، فكان لموسى فيه شيخين، فإن الراوي عن ابن عمر في ذلك مفاهيم لهذا، وزاد في رواية جويرية «يؤم إيماء إلا الفرائض» قال ابن دقيق العيد: الحديث يدل على الإيماء مطلقاً في الركوع والسجود معاً، والفقهاء قالوا: يكون الإيماء في السجود أخفض من الركوع ليكون البذل على وفق الأصل، وليس في لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه. قلت: إلا أنه وقع في حديث جابر عند الترمذي كما تقدم.

٩ - باب ينزل للمكتوبة

٩٧٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْحَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَابِرٍ بْنِ رَيْمَةَ: أَنَّ غَابِرَ بْنَ رَيْمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يَسْبُحُ، يَوْمَئِذٍ بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَجَّهَ، وَكَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ. [إرجاع: ١٠٩٣. أخرجه مسلم: ٧٠١ مختصراً]

٩٨٩ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، مَا يَمَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ. [إرجاع: ٩٩٩. أخرجه مسلم: ٧٠٠]

٩٩٩ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. [إرجاع: ٤٠٠. أخرجه مسلم: ٤٤٠ بقلمه في ترد في هذه الطريق]

قوله: (باب ينزل للمكتوبة) أي لأجلها، قال ابن بطال: أجمع العلماء على اشتراط ذلك، وأنه لا يجوز لأحد أن يصلي الفريضة على الدابة من غير عنبر، حاشا ما ذكر في صلاة شدة الحروف وذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وقد تقدم قريباً.

قوله: (يسبح) أي يصلي الثالثة، وقد تكرر في الحديث كثيراً، وسياقي قريباً حديث عائشة «سبحة الفصحى» والتسبيح حقيقة في قول سبحانه الله، فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل، أو لأن المصلي منزله لله سبحانه وتعالى بإخلاص العبادة، والتسبيح التزهي فيكون من باب الملازمة، وأما اختصاص ذلك بالثالثة فهو عرف شرعي والله أعلم.

قوله: (وقال الليث) وصله الإسماعيلي بالإسنادين المذكورين قبل بيايين.

قوله: (حدثنا هشام) هو المستراني، ويحيى هو ابن أبي كثير. قال المهلب: هذه الأحاديث تخص قوله تعالى «وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره» [البقرة: ١٥٠] وبين أن قوله تعالى «فأيمنا تولوا وجه الله» في الثالثة، وقد أخذ بعضهم هذه الأحاديث فقهاء الأمصار، إلا أن أحمد وأبو ثور كانوا يستحبون أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة، والحجة لذلك حديث الجارود بن أبي سيرة عن أنس «أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بآتية القبلة ثم صلى حيث وجهت ركبته» أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطني، واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة فذهب الجمهور إلى جواز ذلك في كل سفر، غير مالك فخصه بالسفر الذي تقصر فيه الصلاة، قال الطبري: لا أعلم أحداً وافقه على ذلك. قلت: ولم ينص على ذلك عنه، وحجته أن هذه الأحاديث إنما وردت في أسفاره، ولم ينقل عنه أنه سافر سافراً قصيراً فصنع ذلك، وحجة الجمهور مطلق الأخبار في ذلك، واحتج الطبري للجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للعريض والمسافر، وقد أجمعوا على أن من كان خارج المصر على ميل أو أقل ونيته المرد إلى منزله لا إلى سفر آخر ولم يجد ماء أنه يجوز له التيمم، وقال: فكما جاز له التيمم في هذا القدر جاز له التنفل على الدابة لاستراحتهما في الرخصة. أحد. وكان السر فيما ذكر تيسير تحصيل التوافل على العباد وتكثيرها تعظيماً لأجورهم رحمة من الله بهم. وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك فجوزوه في الحضر أيضاً، وقال به من الشافعية أبو سعيد الإصطخري، واستدل بقوله «حيث كان وجهه» على أن جهة الطريق تكون بدلاً عن القبلة حتى لا يجوز الانحراف عنها عامداً قاصداً لغير حاجة المسير إلا أن كان سالراً في غير جهة القبلة فاخرف إلى جهة القبلة فإن ذلك لا يضره على الصحيح، واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه ﷺ لإيقاعه إياه على الراحلة كما تقدم البحث فيه في «باب الوتر في السفر» من أبواب الوتر، واستنبط من دليل التنفل للراكب جواز التنفل للماشي، ومنه مالك أنه أمه أجازة لراكب السفينة.

١٠ - باب صلاة التطوع على الحمار

١١٠٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُثَّانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: اسْتَقْبَلَنَا أَنَسُ حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، فَلَقِينَاهُ بَعْثَنَ الشَّعْرَ، فَرَأَيْنَاهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهَهُ مِنْ ذَا الْجَنَابِ، يُنْصِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ، فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ؟ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَمْ أَفْعَلْ.

رَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٧٠٢]

قوله: (باب صلاة التطوع على الحمار) قال ابن رشد: مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفضلات، بل الباب في المركبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة. وقال ابن دقيق العيد: يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار، لأن ملاسته مع التحرز منه متعلقو لاسمياً إذا طال الزمان في ركوبه واحتمل العرق.

قوله: (حدثنا حبان) بفتح المهملة وبالموحدة هو ابن هلال.

قوله: (استقبلنا أنس بن مالك) يسكنون اللام.

١١٠١ ح	١٨- أبواب تفسير الصلاة	١١- باب مَنْ لَمْ يَطَّوْعْ فِي السَّفَرِ	٧٥٠
--------	------------------------	---	-----

العبد: وهذا اللفظ يحمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كتابة عن نفي الإتمام، والمراعاة بالإخبار عن اللدولة على القصر، ويحتمل أن يريد لا يزيد فعلاً، ويمكن أن يريد ما هو أهم من ذلك. قلت: ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه «صحب ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه، فحانت منه الثالثة فرأى ناساً قِيلاً فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون. قال: لو كنت مسبحاً لأتممت» فذكر المرفوع كما ساقه المصنف. قال النووي: أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن الفريضة محتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما الثالثة فهي لى خيرة المصلي، فطريق الرنق به أن تكون مشروعة وغير فيها أحد وتعقب بأن مراد ابن عمر بقوله «لو كنت مسبحاً لأتممت» يعني أنه لو كان غيراً بين الإمام وصلاة الرتبة لكان الإمام أحب إليه، لكنه فهم من القصر التخفيف، فلذلك كان لا يصلي الرتبة ولا يتم.

قوله: (حدثني عمر بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر، وحضه هو ابن عاصم أي ابن عمر بن الخطاب، ويحيى شيخ مسدد هو القطان.

قوله: (وأما بكري) مطوف على قوله «صحب رسول الله ﷺ».

قوله: (وعمر وعثمان) أي أنه (كل ذلك) صحيحهم، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين، وفي ذكر عثمان إشكال لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم قريباً، فيحمل على الغالب. أو المراد به أنه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره، وأنه إنما كان يتم إذا كان نازلاً، وأما إذا كان سائراً فيقصر، فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر، وهذا أولى لما تقدم تقريره في الكلام على تأويل عثمان.

١٢- باب مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ، فِي غَيْرِ ذَوِي الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَهَا

وَرَكْعَتَيْ النَّبِيِّ ﷺ وَرَكْعَتَيْ الْقَحْرِ فِي السَّفَرِ.

١١٠٣- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَمْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: مَا أَخْبَرْنَا أَحَدًا أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الطُّحَى غَيْرَ أَمَّ هَابِي، ذَكَرْتُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ احْتَسَلَ فِي تَبِيْهَا، فَصَلَّى لِمَا بِي رَكْعَتَيْنِ، فَمَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً أَخْفَ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ. [والطبر: ١١٧٦هـ، ١٢٩٢هـ. أخرجه مسلم: ٢٣٦٦، وفي صلاة المسافرين (٨٠)]

١١٠٤- وَقَالَ الْيُثُوثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَامِرٍ بْنِ رَيْمَةَ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى السُّبْحَةَ بِالنَّبْلِ فِي السَّفَرِ، عَلَى ظَهْرِ رَأْسِهِ حَتَّى تَوَجَّهَتْ بِهِ. [راجع: ١٠٩٣هـ. أخرجه مسلم: ٧٠١]

١١٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ غَمْرٍ وَحَدَّثَنِي اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَأْسِهِ حَتَّى كَانَ وَجْهَهُ، يُورِي بِرَأْسِهِ، وَكَانَ ابْنُ غَمْرٍ يَقَعْلُهُ. [راجع: ٩٩٩هـ. أخرجه مسلم: ٧٠٠]

قوله: (باب من تطوع في السفر في غير ذو الصلاة) هذا مشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والضمي وغير ذلك، والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يخلو أنه منها لأنه يتصل عنها بالإقامة وانتظار الإمام غالباً وغير ذلك، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها.

(قائلة): نقل النووي فيما لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال: للمنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، والفرق بين الرواتب والمطلقة، وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن مجاهد قال «صحب ابن عمر من المدينة إلى مكة، وكان يصلي طوعاً على دابته حيثما توجهت به، فإذا كانت الفريضة نزل فصلى». وأخبروا قولاً رابعاً وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة، وخامساً وهو ما فرغنا من تقريره.

قوله: (حين قدم من الشام) كان أنس قد توجه إلى الشام يشكو من الحجاج، وقد ذكرت طرفاً من ذلك في أوائل كتاب الصلاة، ووقع في رواية مسلم حين قدم الشام وغلطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لا رجوع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليتلقاه، ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك كما تقول فعلت كذا لما حجبته، قال النووي: رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقينه في رجوعه حين قدم الشام.

قوله: (فلقيناه بعين التمر) هو موضع بطريق العراق عما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بين خالد بن الوليد والأعاجم، ووجد بها غلماناً من العرب كانوا رهنًا تحت يد كسرى منهم جد الكلي المفسر وحران سولي عثمان وسيرين مولى أنس.

قوله: (رايتك تصلي لغير القبلة) فيه إشعار بأنه لم ينكر الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة قط، وفي قول أنس «ولما رأيته تصلي لغير القبلة» يعني ترك استقبال القبلة للمتفل على الدابة، وهل يؤخذ منه أن النبي ﷺ صلى على حمار؟ فيه احتمال، وقد تنازع في ذلك الإسماعيلي فقال: خير أنس إنما هو في صلاة النبي ﷺ ركباً طوعاً لغير القبلة، لإفراد الترجة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندي أحد وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو فاعب إلى غير إسناده حسن، وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر فرايت النبي ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير غير، فهذا يرجع الاحتمال الذي أشار إليه البخاري.

(قائلة): لم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس، وذكره في الموطأ عن يحيى بن سعيد قال فرأيت أنساً وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع جبهته على شيء.

قوله: (رواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج) يعني ابن حجاج البجلي، ولم يسق المصنف المتن ولا وقتاً عليه موصولاً من طريق إبراهيم، نعم وقع عند السراج من طريق عمرو بن عامر من الحجاج بن الحجاج باللفظ «أن رسول الله ﷺ كان يصلي على ناقته حيث توجهت به فعلى هذا كان أنساً قاس الصلاة على الرابطة بالصلاة على الحمار، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة، لأن الدابة لا تلخو من نجاسة ولو على مغلغلة. وفيه الرجوع إلى أماله كالرجوع إلى أقواله من غير عضة للاعتراض عليه. وفيه تلقى المسافر، وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالليل، وفيه التلطف في السؤال، والتمل بالإشارة لقوله «من ذا الجاتب».

١١- باب مَنْ لَمْ يَطَّوْعْ فِي السَّفَرِ ذَوِي الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا

١١٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي غَمْرُ بْنُ مَحْمُودٍ: أَنَّ حُصَيْنَ بْنَ غَامِرٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَأَلُوهُ ابْنُ غَمْرٍ وَحَدَّثَنِي اللَّهُ عَنْهُمْ فَقَالَ: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ، وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ جَوْهَرُهُ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ». [الأحزاب: ٢١] [الطبر: ١١٠٢هـ. أخرجه مسلم: ٦٨٩هـ موطأ]

١١٠٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِيْسَى بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ غَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ غَمْرٍ يَقُولُ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبَا يَحْيَى وَغَمْرٌ وَغَمْرَانِ كَلَيْكَ رَجَحِي اللَّهُ عَنْهُمْ. [راجع: ١١٠١هـ. أخرجه مسلم: ٦٨٩هـ موطأ]

قوله: (باب من لم يطوع في السفر ذو الصلاة) زاد المحمدي في روايته موقبلها، والأرجح رواية الأكثر لا سيأتي في الباب الذي بعدهم وقد تقدم شيء من مباحث هذا الباب في أبواب الوتر، والمقصود هنا بيان أن مطلق قول ابن عمر «صحب النبي ﷺ» فلم أره يسبح في السفر أي يتنفل الرواتب التي قبل الفريضة وبعدها، وذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية «وكان لا يزيد في السفر على ركعتين» قال ابن دقيق

قوله: (وروى النبي صلى الله عليه وسلم في السفر ركعتي الفجر) قلت: ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح فيه ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي. وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضاً ثم دعا بماء فتوضأ ثم صلى سجدةً أي ركعتين ثم أتمت الصلاة فغسل صلى صلاة الغداة الحديث. ولابن خزيمة والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بشار في هذه القصة فقام بسلاماً فأذن، ثم توضأ فصلاوا ركعتين، ثم صلاوا الغداة ونحوه للدارقطني من طريق الحسن عن عمران بن حصين، قال صاحب الهدى: لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر، إلا ما كان من سنة الفجر. قلت: ويورد على إطلاقه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال (سافرت مع النبي ثمانية عشر سفراً لم أره ترك ركعتين إذا زافت الشمس قبل الظهر) وكأنه لم يثبت عنده، لكن الترمذي استغربه ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً، وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الرأية قبل الظهر. والله أعلم.

قوله: (وما أخبرنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى غير أم هانئ) هذا لا يدل على نفي الوقوع، لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه، وإما قول ابن بطال: لا حجة في قول ابن أبي ليلى، وتروى عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الضحى وأمر بها، ثم ذكر منها جملة، فلا يرد على ابن أبي ليلى شيء منها، وسيأتي الكلام على صلاة الضحى في باب مفرد في أبواب التطوع، وللقصود هنا أنه ﷺ صلاها يوم فتح مكة، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة، وكان حكمه حكم المسافر.

قوله: (وقال الليث حدثني يونس) قد تقدم قبل بيان موصولاً من رواية الليث عن عقيل، ولكن لفظ الروایتين مختلف، ورواية يونس هذه وصلها الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عنه.

قوله: (يومي بواضه) هو تفسير لقوله «يسبح» أي يصلي إيماء، وقد تقدم في «باب الإيماء على الدابة» من وجه آخر عن ابن عمر، لكن هناك ذكره موقوفاً ثم عقبه بالوقوف، وهذا ذكره مرفوعاً ثم عقبه بالوقوف، وفائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالوقوف أن بين أن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق إليه نسخ ولا معارض ولا راجع، وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الرأية التي بعد المكتوبة، فالأول لما قبل المكتوبة، والثاني لما له وقت مخصوص من الزواجل كالضحى، والثالث لصلاة الليل، والرابع لحلق الزواجل. وقد جمع ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التثقل على الأرض ويقول به على الدابة. وقال النووي تبعاً لغيره: لعمل النبي ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر، أو لمعه تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز له وما جمعت به تبعاً للبخاري فيما يظهر أظهر. والله أعلم.

١٣- باب الجُمُع في السَّفر بين المغرب والعشاء

١١٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ. [راجع: ١٠٩١، أخرجه مسلم: ٧٠٣]

١١٠٧- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ الْحُسَيْنِ الْمُطَّلَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. [انظر في تفصيل الصلاة: باب: ١٥].

١١٠٨- وَعَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ خُصْبٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ.

وَتَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ وَخُزَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ خُصْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ. [انظر: ٨١١٠]

قوله: (باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء) أورد فيه ثلاثة أحاديث: حديث ابن عمر وهو مفيد بما إذا جد السير، وحديث ابن عباس وهو مفيد بما إذا كان

سائراً، وحديث أنس وهو مطلق. واستعمل المصنف الترجمة مطلقة إشارة إلى العمل بالطلاق لأن المقيّد فرد من أفرادهم، وكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائراً أم لا، وسواء كان سيره جدياً أم لا، وهذا ما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم، فقال بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأشهب، وقال قوم: لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرة ومزدلفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبه، ووقع عند الثوري أن الصحابين خالفاً شيخهما، ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرّف بمذهبه، وسيأتي الكلام على الجمع بعرة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. وأجابوا عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري، وهو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها وصلى العشاء في أول وقتها. وتعقب الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة، فلا كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدره أكثر الخاصة فضلاً عن العامة. ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس «إراد أن لا يخرج أمته» أخرجه مسلم، وأيضاً فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين كما سيأتي في الباب الذي يليه، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع، وعما يرد الحمل على الجمع الصوري جمع التقديم الآتي ذكره بعد باب، وقيل يختص الجمع بمن يحد في السير قالة الليث، وهو القول المشهور عن مالك، وقيل يختص بالمسافر دون النازل وهو قول ابن حبيب، وقيل يختص بمن له عذر حكي عن الأوزاعي، وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروى عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم.

(تنبيه) أورد للمصنف في أبواب التفصيل أبواب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان، ثم أبواب صلاة الملتزم قاعداً لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال، ويجمع الجمع الرخصة للملزم.

قوله في حديث ابن عمر (جد به السير) أي اشتد قاله صاحب الحكم، وقال عياض: جد به السير أسرع، كما قال، وكأنه نسب الإسراع إلى السير توسعاً.

قوله: (وقال إبراهيم بن طهمان) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور إلى ابن عباس بلفظه.

قوله: (على ظهر سبي) كذا للأكثر بالإضافة، وفي رواية الكشميهني «على ظهر» بالتثنية «يسير» بلفظ المضارع بفتحها مفتوحة في أوله، قال الطبري: الظهر في قوله «ظهر» سيرة للتأكيد كقوله الصدقة عن ظهر غني، ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعاً للكلام كان السير كان مستنداً إلى ظهر قوي من اللحي مثلاً. وقال غيره: جعل لتفسير ظهر لأن الراكب ما دام سائراً فكانه ركب ظهر. قلت: وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهير، واستدل به على جواز جمع التأخير، وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب.

قوله: (وعن حسين) هو معطوف على الذي قبله والتقدير: وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج، ويحتمل أن يكون علقه عن حسين لا بقيد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه.

قوله: (تابعه علي بن المبارك وحروب) أي ابن شداد.

(عن يحيى) هو ابن أبي كثير.

(عن حفص) أي تابعا حسناً، فأما متابعة حرب فوصلها المصنف في آخر الباب الذي بعده، وقد تابعهم معمر عند أحمد وأبان بن يزيد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير.

١٤- باب هل يؤذن أو يقيم، إذا جمع بين المغرب والعشاء

١١٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُعْطِيَ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَيَتِمُّ الْعِشَاءَ. قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ [ابن عمر] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ إِذَا أُعْطِيَ السَّيْرُ، وَيَتِمُّ الْمَغْرِبَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ قَلَّمَا يَلْتَمِسُ حَتَّى يَتِمَّ الْعِشَاءَ، قَبْلَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَلَا يُسَبِّحُ بَيْنَهُمَا بِرَكْعَةٍ، وَلَا يَتَعَدَّى الْعِشَاءَ

بِسَجْدَةٍ، حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ. [راجع: ١٠٩١. أخرجه مسلم: ٧٠٣]

١١١٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي خُصْفٌ بْنُ عَبِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: أَنَّ أَنَسًا عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّجْدَةِ، يَحْيَى: الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ. [راجع: ١١٠٨]

قوله: (باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء؟) قال ابن رشد: ليس في حديثي الباب تخصيص على الأذان، لكن في حديث ابن عمر منهما «يقم المغرب فيصليها» ولم يرد بالإقامة نفس الأذان وإنما أراد يقيم للمغرب، فليس هذا فكان مراده بالترجمة: هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة، وجعل حديث أنس مفسراً لحديث ابن عمر، لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً له ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر، ففي الدررلطي من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جمعه بين المغرب والعشاء «فَنَزَلَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَكَانَ لَا يَتَدَيَّ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، فَنَامَ فَجُمِعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ثُمَّ رَفَعَ» الحديث. وقال الكرماني: لعل الراوي لما أطلق لفظ الصلاة استغنى منه أن المراد بها التامة بأركانها وشرائطها وستها ومن جعلها الأذان والإقامة، وسبقه ابن بطلان إلى نحو ذلك.

قوله: (يؤخر صلاة المغرب) لم يبين غاية التأخير، ويته مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن ينهي الشفق، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وموسى بن عتبة عن نافع «فأخر المغرب بعد غروب الشفق حتى ذهب هوي من الليل» وللمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر عن ابن عمر في هذه القصة «حتى كان بعد غروب الشفق نزل صلى المغرب والعشاء جماعاً بينهما»، ولأبي داود من طريق ربيعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه القصة «فصار حتى غاب الشفق وتصورت النجوم نزل صلى الصلاتين جماعاً» وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى «أنه صلى المغرب في آخر الشفق» ثم أقام الصلاة وقد تولى الشفق، صلى العشاء أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن نافع، ولا تعارض بينه وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى.

قوله: (لم قلما يلبث حتى يقيم العشاء) فيه إثبات للثب قليل، وذلك نحو ما وقع في الجمع بمزدلفة من إنشائه الراحل، ويدل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جمع بينهما وصلاهما جميعاً، وفيه حجة على من حل أحاديث الجمع على الجمع الصوري، قال إمام الحرمين: ثبت في الجمع أحاديث نصوص لا يتطرق إليها تأويل، ودليلاً من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بقرعة ومزدلفة، فإن سببه احتياج الحاج إليه لاستغفارهم بمناسبة، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ولم تجدد الرخصة كالقصر والفطر بالنسبة، إلى أن قال: ولا يخفى على منصف أن الجمع أرق من القصر، فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان بضعهما إلى ركعتين، ورفق الجمع وأضح لشقة النزول على المسافر، واحتج به من قال باختصاص الجمع لمن جد به السير، وسيأتي ذلك في الباب الذي بعده.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، ومال أبو علي الجبائي إلى أنه إسحاق بن منصور، وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله.

١٥- باب يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْعَصْرِ،

إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَعَ الشَّمْسُ

فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١١٠٧.]

١١١١- حَدَّثَنَا حَسَنُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ هِشَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَعَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا زَاغَتْ، صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ. [الطبر: ١١١٢. أخرجه مسلم: ٧٠٤]

قوله: (باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن ترتع الشمس) في هذا إشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص من ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر.

قوله: (فيه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى حديثه الماضي قبل باب، فإنه قيد لجمع فيه بما إذا كان على ظهر السير، ولا قتال بأنه يصليهما وهو راكب فتعين أن المراد به جمع التأخير، ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من طريق مقسم عن ابن عباس فيها التصريح بذلك وإن كان في إسناده مقال، لكنه يصلح للمتابعة.

قوله: (حدثنا حسان الواسطي) هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري، كان أبوه واسطياً تقدم مصر فولد بها حسان المذكور واستمر بها إلى أن مات.

قوله: (حدثنا الفضل بن فضالة) يفتح الفاء بعدها معجمة خفيفة، من ثقات المصريين. وفي الرواة حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان يروي عن شعبة وغيره ضعفه الدررلطي، وهم بعض الناس فزع أنه شيخ البخاري هنا وليس كذلك فإنه ليست له رواية عن المصريين.

قوله: (تربع) يزوي ومعجمة أي تجل، وزاغت مالت، وذلك إذا قام النبي. قوله: (لم يجمع بينهما) أي في وقت العصر، وفي رواية تقيية عن الفضل في الباب الذي بعده «ثم نزل فجمع بينهما» وسلم من رواية جابر بن إسماعيل عن عقيل يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق، وله من رواية شعبة عن عقيل «حتى يدخل أول وقت العصر»، ثم يجمع بينهما.

قوله: (وإذا زاغت) أي قبل أن يرغل كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده.

١٦- باب إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ

صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ

١١١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ هِشَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَعَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ، صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ. [راجع: ١١١١. أخرجه مسلم: ٧٠٤]

قوله: (باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب) أورد فيه حديث أنس المذكور قبله وفيه «فإذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب» كذا في الظهر فقط، وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما، وبه احتج من أبي جمع التقديم كما تقدم، ولكن روى إسحاق بن راهويه هذا الحديث عن شعبة فقال «كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم رغل» أخرجه الإسماعيلي، وأعلل بتفرد إسحاق بذلك عن شعبة ثم تفرد جعفر القزويني به عن إسحاق، وليس ذلك بقادح فإنهما إمامان حافظان. وقد وقع نظيره في «الأربعين» للحاكم قال «حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن إسحاق الصنعاني هو أحد شيوخ مسلم قال حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي» فذكر الحديث وفيه «فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب» قال الحافظ صلاح الدين العلائي: هكذا وجدته بعد التبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر، وسند هذه الزيادة جيد انتهى. قلت: وهي متعبة قوية لرواية إسحاق بن راهويه إن كانت ثابتة، لكن في ثبوتها نظر، لأن البيهقي أخرج هذا الحديث عن الحاكم بهذا الإسناد مقروناً برواية أبي داود عن تقيية وقال: إن لفظهما سواء، إلا أن في رواية تقيية «كان رسول الله ﷺ» وفي رواية حسان «إن رسول الله ﷺ» والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل، وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بتفرد تقيية عن الليث، وأشار البخاري إلى أن بعض الضعفاء أدخله على تقيية حكاه الحاكم في «علوم الحديث»، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجهما أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، وهشام يختلف فيه وقد خالفه الحافظ من أصحاب أبي الزبير كمالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم، وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وذكره أبو داود تعليقاً والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبد الله

المشامي وهو ضعيف، لكن له شواهد من طريق جاد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعاً فإنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجتمع بين الظهر والعصر ثم يدخل، فإذا لم يتبعها له المنزل مد في السير فسار حتى يتزل فجمع بين الظهر والعصر أخرجه البيهقي ورجاله ثقات، إلا أنه مشكوك في رفعه، والمخفوط أنه موقوف. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجزوماً بوقفه على ابن عباس ولفظه «إذا كنتم سائرين» ذكره نحوه. وفي حديث أنس استحباب التفرقة في حال الجمع بين ما إذا كان سائراً أو نازلاً، وقد استدل به على اختصاص الجمع بمن جد به السير، لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ ولفظه «أن النبي ﷺ أخرج الصلاة في غزوة تبوك، ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً، ثم دخل، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً» قال الشافعي في «الأم»: قوله «دخل ثم خرج» لا يكون إلا وهو نازل، فللمسافر أن يجمع نازلاً وسائراً. وقال ابن عبد البر: في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير، وهو قاطع للإلتباس انتهى. وحكى عياض أن بعضهم أول قوله «ثم دخل» أي في الطريق مسافراً «ثم خرج» أي عن الطريق للصلاة، ثم استعمله، ولا شك في بعده، وكأنه ﷺ فعل ذلك ليان الجواز، وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس والله أعلم. ومن ثم قال الشافعي: ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكروه، وفي هذه الأحاديث تخصيص لحديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي ﷺ وبينها النبي ﷺ للأعرابي حيث قال في آخرها «الوقت ما بين مملين» وقد قلعت الإشارة إليه في المواثيق.

(تنبيه) تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بعذر المطر أو المرض أو الحاجة في الحضر في المواثيق في باب وقت الظهر، وفي «باب وقت المغرب».

١٧- باب صَلَاةِ الْقَاعِدِ

١١١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَمِينِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَأَاهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا». [راجع: ٦٨٨. أخرجه مسلم: ٤١٢ موطأ]

١١١٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَرْسٍ، فَغَلَبَتْهُ أَوْ فَجَحَشَتْ حِفْظَهُ الْأَيْمَنُ، فَذَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُ، فَخَضَعَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى قَاعِدًا فَصَلَّتْنَا قُعُودًا، وَقَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: وَتَمَّ وَلَكَ الْحَمْدُ». [راجع: ٣٧٨. أخرجه مسلم: ٤١١]

١١١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَزُّحُّ بْنُ هُبَّادَةَ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ: أَنَّهُ سَأَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ

أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَكَانَ مَسْجُورًا، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، فَقَالَ: «إِنْ صَلَّيْتَ قِيَامًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ». [انظر: ١١١٦، ١١١٧]

قوله: (باب صلاة القاعد) قال ابن رشد: أطلق الترجمة، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للمريض إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً. ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التيقيد بالعذر ويحتمل أن يريد مطلقاً لعذر ولغير عذر ليعين أن ذلك جائز، إلا ما دل الإجماع على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعداً.

قوله: (وهو شاك) بالتونين خففاً في الشكاية، وقد تقدم الكلام عليه موضحاً في

قوله: (وأخبرنا حسين) هو الملقب كما صرح به في الباب الذي بعده.
قوله: (عن عمران بن حصين) في رواية عفان عن عبد الوارث حدثنا عمران أخرجه الإسماعيلي، وفيه غيبة عن تكلف ابن حبان إقامة الدليل على أن ابن بريدة عاصر عمران.

قوله: (وأخبرنا إسحاق) في رواية الكشميهني «وزاد إسحاق» والمراد به على الخليلين إسحاق بن منصور شيعته في الإسناد الذي قبله.

قوله: (صحبت أبي) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري، وهذه الطريق أنزل من التي قبلها، وكذا من التي بعدها بدرجة، لكن استفيد منها تصريح ابن بريدة بقوله حدثني عمران.

قوله: (وكان مسجوراً) يسكون للموعدة بعدما مهمة أي كانت به بواسير كما صرح به بعد باب، والبواسير جمع باسور يقال بالموعدة والبتون، أو الذي بالموعدة ورم في باطن القعدة والذي بالتون قرحة قاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد.

قوله: (عن صلاة الرجل قاعداً) قال الخطابي: كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع يعني للقادر لكن قوله «من صلى قائماً» يفسده، لأن المصطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد، لأن لا يحفظ من أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك، قال: فإن صحت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياساً منه للمضطجع على القاعد كما يطوع للمسافر على راحتته فالتطوع للقادر على القعود مضطجماً جائز بهذا الحديث. قال: وفي القياس المتقدم نظر، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع. قال: وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المقترض الذي يمكنه أن يتحمل يقوم مع مشقة، فيجمل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيباً له في القيام مع جواز قعوده انتهى. وهو حل متجه، ويؤيده صنيح البخاري حيث أدخل في الباب حديثي عائشة وأنس وهما في صلاة المقترض قطعاً، وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة لأحكام المصلي قاعداً، ويتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردها في الباب، فمن صلى فرضاً قاعداً وكان يشق عليه القيام أجزاءه وكان هو من صلى قائماً سواء كما دل عليه حديث أنس وعائشة، فلو تحمل هذا المنصور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لزيد أجر تكلف القيام، فلا يمتنع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم، ومن صلى التفل قاعداً مع القدرة على القيام أجزاءه، وكان أجره على النصف من أجر القائم بشرئ إشكال. وأما قول البايعي إن الحديث في المقترض والمتنفل مما فإن أراد بالمقترض ما قرئناه فذاك، ولا قد أبى ذلك أكثر العلماء. وحكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون وإسماعيل القاضي وابن شبيان والإسماعيلي والداودي وغيرهم أنهم حملوا حديث عمران على المتنفل، وكذا نقله الترمذي عن الثوري قال: وأما المنصور إذا صلى جالساً فله مثل أجر القائم. ثم قال: وفي هذا الحديث ما يشهد له، يشير إلى ما أخرجه البخاري في الجهاد من حديث أبي موسى رفته «إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل وهو صحيح مقبلاً» ولهذا الحديث شواهد كثيرة سيأتي ذكرها في الكلام عليه إن شاء الله تعالى. ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر والله أعلم. ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حل الحديث المذكور على صلاة النافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها، فنجد أحد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال «قدم النبي ﷺ المدينة وهي حمئة، فحمس الناس، فدخل النبي ﷺ المسجد والناس يصلون من قعود فقال: صلاة القاعد نصف صلاة القائم» رجاله ثقات. وعند النسائي متابع له من وجه آخر وهو وارد في المنصور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقة عليه كما يحته الخطابي. وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجماً فتدبه ابن بطال على ذلك وزاد: لكن الخلاف ثابت، فقد نقله الترمذي بإسناد إلى الحسن البصري قال: إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالساً ومضطجماً، وقال به جماعة من أهل العلم، وأحد الوجهين للشافعية، وصححه المتأخرون، وحكا عياض وجهاً عند المالكية أيضاً، وهو اختيار الأبهري منهم واحتج بهذا الحديث.

(تنبيه) سؤال عمران عن الرجل خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، بل الرجل والمرأة في ذلك سواء.

قوله: (ومن صلى قاعداً) يستثنى من عمومته النبي ﷺ، فإن صلاة قاعداً لا

١٩- باب إِذَا لَمْ يُطِيقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى الْقِيَلَةِ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ.

١١١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ الْمُكَنَّبِيُّ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ جَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ بِي بَرَاكِي، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «صَلِّ قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَتَلَى جَنْبِهِ». [راجع: ١١١٥]

قوله: (باب إذا لم يطيق) أي الإنسان الصلاة في حال القعود صلى على جنبه. قوله: (وقال عطاء إذا لم يقدر) في رواية الكشيبي «إن لم يقدر الخ» وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمناه، ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز من أداء فرض يتلّى إلى فرض دونه ولا يترك، وهو حجة على من زعم أن العاجز من القعود في الصلاة تسقط عنه الصلاة، وقد حكاه الغزالي عن أبي حنيفة، وتعقب بأنه لا يوجد في كتب الحنفية.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن البرك، وسقط ذكره من رواية أبي زيد المروزي ولا بد منه فإن جلدنا لم يسع من إبراهيم بن طهمان، والحسين المكتوب هو ابن ذكوان للمعلم الذي سبق في الباب قبله، قال الترمذي: لا نعلم أحداً روى هذا عن حسين إلا إبراهيم، وروى أبو أسامة وحسين بن يونس وغيرهما من حسين على اللفظ السابق أنه لا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية إبراهيم كما فهمه ابن العربي تبعاً لابن بطال ورد على الترمذي بأن رواية إبراهيم توافق الأصول ورواية غيره تخالفها فتكون رواية إبراهيم أرجح، لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الإسناد، والأناضاق الأكثر على شيء يقتضي أن رواية من خالفهم تكون شاذة، والحق أن الروايتين صحيحتان كما صنع البخاري، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى والله أعلم.

قوله: (عن الصلاة) المراد من صلاة المريض، بدليل قوله في أوله «كانت بي براكى» وفي رواية وكيع عن إبراهيم بن طهمان «سألت عن صلاة المريض» أخرجه الترمذي وغيره.

(تيسره) قال الخطابي لعل هذا الكلام كان جواباً فيما استفتاه عمران، ولا فليت علة البرايسر بمنعة من القيام في الصلاة على ما فيها من الأذى أنه ولا مانع من أن يسأل من حكم ما لم يعلمه لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد.

قوله: (فإن لم تستطع) استدل به من قال لا يتصل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام، وقد حكاه عياض عن الشافعي، وعن مالك وأحد وإسحاق لا يشترط الدم بل مجرد المشقة، والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفي الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام، أو خوف زيادة المرض، أو الهلاك، ولا يكفى بأدنى مشقة. ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الغرق لو صلى قائماً فيها، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كامناً في الجهاد ولو قلنا أنه لا يفتى بكونه علزاً نادرًا. الصلاة قائماً أو لا؟ فيه وجهان للشافعية الأصح المجاوز، لكن يفتى بكونه علزاً نادرًا. واستدل به على تساوي عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافاً لمن فرق بينهما كإمام الحرمين، وبدل للجمهور أيضاً حديث ابن حباس عند الطبراني بلفظ «يصلي قائماً، فإن ناله مشقة فجالساً، فإن ناله مشقة صلى قائماً» الحديث، فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم يفرق.

قوله: (فعلى جنب) في حديث علي عند الدارقطني «على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة بوجهه» وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على الجانب، وعن الحنفية وبعض الشافعية يستقلى على ظهره ويجعل رجله إلى القبلة. ووقع في حديث علي أن حالة الاستلقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع، واستدل به من قال لا يتصل المريض بعد صجره من الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة بالرأس ثم الإيماء بالطرف ثم إجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية، وقال بعض الشافعية بالترتيب المذكور وجعلوا مناطق الصلاة حصول العقل فحيث كان حاضر العقل لا يسقط عنه التكليف بها فيأتي بما يستطيعه بدليل قوله «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» هكذا استدل به الغزالي، وتعقبه الرافعي بأن الخبر أمر بالإتيان بما يشتمل عليه المأمور، والقعود لا يشتمل على القيام وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر، وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لا نقول إن الأتي

ينقص أجرها عن صلاته قائماً، لحديث عبد الله بن عمرو قال بلغني أن النبي ﷺ قال: صلاة الرجل قائماً على نصف الصلاة، ثابته فوجدته يصلي جالساً فرضعت يدي على رأسي، فقال: مالك يا عبد الله؟ فأخبرته، فقال: أجل، ولكي لست كأحد منكم؟ أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي. وهذا ينبغي على أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح، وقد عد الشافعية في خصائصه ﷺ منه المسألة. وقال عياض في الكلام على تغله ﷺ قائلاً: قد علله في حديث عبد الله بن عمرو بقوله: «لست كأحد منكم» فيكون هذا عاماً خاص به. قال: ولعله أشار بذلك إلى من لا علر له، فكأنه قال إني ذو علر. وقد رد النووي هذا الاحتمال قال: وهو ضعيف أو باطل.

(قائلاً): لم يبين كيفية القعود، فيؤخذ من إطلاقه جوازاً على أي صفة شاء المصلي، وهو نصية كلام الشافعي في البيهقي، وقد اختلف في الأفضل من الأكمة الثلاثة يصلي مترجماً، وقيل يجلس مفتشاً وهو موافق لقول الشافعي في مختصر المزني وصححه الرافعي ومن تبعه، وقيل متوركاً وفي كل منها أحاديث، وسياقي الكلام على قوله «فإنما» في الباب الذي يليه.

١٨- باب صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِالْإِمَامِ

١١١٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، أَنَّ جَمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وَكَانَ رَجُلًا تَمَسُّورًا - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ مَرَّةً عَنْ جَمْرَانَ - قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ يَصِفُ أَجْرُ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ يَصِفُ أَجْرُ الْقَاعِدِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نَائِمًا عَيْنِي مُضْطَجِعًا هَا هُنَا. [راجع: ١١١٥]

قوله: (باب صلاة القاعد بالإمام) أورد فيه حديث عمران بن حصين أيضاً، وليس فيه ذكر الإمام، وإنما فيه مثل ما في الذي قبله فومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد قال ابن رشد: مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الإمام انتهى. وليس ذلك بلازم. نسم يمكن أن يكون البخاري يختار جواز ذلك، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع، وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني، والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الإمام للركوع والسجود وإن جاز التثفل مضطجعا، بل لا بد من الإتيان بالركوع والسجود حقيقة. وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: ترجم بالإمام ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم فكأنه صرح قوله «فإنما» يعني بنون على اسم الفاعل من النوم ففقه بقاء يعني بموحدة مصدر أوصاء فلها ترجم بذلك انتهى. ولم يسبب في ظنه أن البخاري صحفه، فقد وقع في رواية تركية وغيرها عقب حديث الباب: قال أبو عبد الله يعني البخاري قوله «فإنما» عندي أي مضطجعا، فكان البخاري كوشف بذلك. وهذا التصريح قد وقع مثله في رواية عصفان عن عبد الوارث في هذا الحديث، قال عبد الوارث: التام المضطجع أخرجه الإسماعيلي، قال الإسماعيلي: معنى قوله نائماً أي على جنب أنه - وقد وقع في رواية الأصميلي على التصحيح أيضاً حكاه ابن رشد، ووجهه بأن معناه من صلى قائماً أوماً بالركوع والسجود، وهذا موافق للمشهور عند المالكية أنه يجوز له الإمام إذا صلى فلا قاعداً مع القدرة على الركوع والسجود، وهو الذي يبين من اختيار البخاري. وعلى رواية الأصميلي شرح ابن بطال وأثر على السنائي ترجمته على هذا الحديث فضل صلاة القاعد على التام، وادعى أن السنائي صحفه قال: وغلطه فيه ظاهر لأنه ثبت الأمر للمصلي إذا وقع فيه النوم أن يقطع الصلاة، وحلل ذلك بأنه لعله يستغفر في نفسه، قال: فكيف يأمره بقطع الصلاة ثم يثبت أنه له عليها نصف أجر القاعد أنه وما تقدم من التعقب على الإسماعيلي يرد عليه قال شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطال: لعله هو الذي صحفه، وإنما الجاه إلى ذلك هل قوله «فإنما» على النوم الحقيقي الذي أمر المصلي إذا وجده بقطع الصلاة، وليس ذلك المراد هنا إنما المراد الاضطجاع كما تقدم تقريره، وقد ترجم السنائي «فضل صلاة القاعد على التام» والصواب من الرواية نائماً بالنون على اسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم، ومن قال غير ذلك فهو الذي صحفه، والذي غرهم ترجمة البخاري وعسر توجيهها عليهم، ولله الحمد على ما وهب.

بالقعود آت بما استطاعه من القيام مثلاً، ولكننا نقول: يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة، لأن المذكورات أنواع لجس الصلاة بعضها أدنى من بعض، فإذا عجز عن الأعلى وأتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة. وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة بها وهو محل النزاع.

(قائلة): قال ابن المنير في الحاشية: اتفق بعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع، وهو أن يعجز المريض عن الذكر ويقدر على القمل فالله أن يتخذ من يلقنه فكان يقول: أحرم بالصلاة، قل الله أكبر، اقرأ الفاتحة، قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة، يلقنه ذلك تلقيناً وهو يفعل جميع ما يقول له بالطق أو بالإهداء رحمه الله.

٢٠- باب إذا صلى قاعداً، ثم صح،

أو وجد خفة، ثم ما بقي

وقال الحسن: إن شاء المريض صلى ركعتين قائماً وركعتين قاعداً.

١١١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكُعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ. [الطبر: ١١١٩، ١١٤٨، ٤٨٣٧].

والطبر في التهجد، باب: ٦ أخرجه مسلم: ٧٣١ باختلاف، وأخرجه: ٢٨٢٠ بقطعة لم ترد في هذا الطريق]

١١١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَأَبِي النُّعْمَانِ، قَوْلِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، يَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ لِرْكَعِهِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً قَامَ، فَقَرَأَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ يَرْكُعُ، ثُمَّ سَجَدَ، يَقَعُّ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ بِفُلِّ ذَلِكَ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ: فَإِنْ كُنْتُ يَقْطَعِي تَحَدَّثُ مَعِي، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعْتُ. [رواجع: ١١١٨، أخرجه مسلم: ٧٣١ باختلاف]

قوله: (باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة ثم ما بقي) في رواية الكشيبي «ثم ما بقي» أي لا يستأنف بل يبي عليه إتياناً بالوجه الأيمن من القيام ونحوه، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال: من افتتح الفريضة قاعداً لم يجزه عن القيام ثم أطلق القيام وجب عليه الاستئناف، وهو يحكي عن محمد بن الحسن، ونفي ذلك على ابن المنير حتى قال: أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تحيل أن الصلاة لا تجب فيجب الاستئناف على من صلى قاعداً ثم استطاع القيام.

قوله: (وقال الحسن إن شاء المريض) أي في الفريضة.

(صلى ركعتين قائماً) وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة بمسناه، وصله الترمذي أيضاً بلفظ آخر، وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للمشيئة لأن القيام لا يسقط عمداً قدر عليه إلا أن كان يريد، قوله «إن شاء» أي بكلفة كثيرة له ويظهر أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعداً ثم استطاع القيام كان له إقامتها قائماً إن شاء بأن يني على ما صلى، وإن شاء استأنفها، فافتضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور. ثم أورد المصنف حديث عائشة من رواية مالك بإسنادين له أنه ﷺ كان يصلي قاعداً، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين أو أربعين آية قائماً ثم ركع. وزاد في الطريق الثانية منها أنه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية، وفي الأولى منها تنقيد ذلك بأنه ﷺ لم يصل صلاة الليل قاعداً إلا بعد أن أسن، وسيأتي في أثناء صلاة الليل من هذا الوجه بلفظ حتى إذا كبر، وفي رواية عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة «لم يمت حتى كان أكثر صلاته جالساً»، وفي حديث خصة «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في سبحة جالساً حتى إذا كان قبل موته بعام وكان يصلي في سبحة جالساً» الحديث أخرجهما مسلم، قال ابن التين: قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة، وقولها «حتى أسن» نعلم أنه إنما فعل ذلك إيقاعاً على نفسه ليستديم الصلاة، وأفادت أنه كان يقدم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيق من ذلك. وقال ابن بطال: هذه الترجمة تتعلق بالفريضة، وحديث عائشة يتعلق بالنافلة. ووجه



١٩- كتاب التهجد

١- باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ،

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ»

[الإسراء: ٧٩]

١١٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ أَبِي مَسْلُومٍ، عَنْ طَاوُسٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَهْجُدُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْعُشُدُّ، أَنْتَ قَيُّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْعُشُدُّ، لَكَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْعُشُدُّ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ [وَمَنْ فِيهِنَّ]، وَلَكَ الْحَقُّ، وَأَنْتَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَقُّ، وَأَنْتَ الْحَقُّ، وَالْحَقُّ خَقٌّ، وَالْحَقُّ خَقٌّ، وَالنَّارُ خَقٌّ، وَالنَّارُ خَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ خَقٌّ، وَالسَّاعَةُ خَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ اسْتَلْفَمْتُ، وَمَنْ أَنْتَ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَأَلَيْكَ أُنْتُ، وَلَكَ حَاصِمَتٌ، وَأَلَيْكَ حَاكِمَتٌ، فَاطْفَرُ لِي مَا قُلَعْتُ وَمَا أَخَرْتُ، وَمَا اسْرَزْتُ وَمَا غَلَسْتُ، أَنْتَ الْمُقَلَّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَوْ: لَا إِلَهَ غَيْرُكَ.»

قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ عَبْدُكَ لَكُمْ بِأَبِيهِ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.»

قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي مَسْلُومٍ، سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [الطبر: ١٣١٧، ٧٣٨٥، ٧٤٤٢، ٧٤٩٩، ٧٤٩٩، ٧٤٩٩]

أخرجه مسلم: ٧٦٩]

قوله: (والساعة حق) أي يوم القياس، وأصل الساعة القطعة من الزمان، وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وإنما بما يجب أن يصديق بها. وتكرر لفظ حق للمبالغة في التأكيد.

قوله: (اللهم لك أسلمت) أي تقدمت وخضعت (ويك آمنت) أي صدقت (وعليك توكلت) أي فوضت الأمر إليك تاركاً للنظر في الأسباب العادية (واليك أنبت) أي رجعت إليك في تذكير أمري.

قوله: (ويك خاصصت) أي بما أعطيتني من البرهان، وما لفتني من الحجة.

قوله: (واليك حاكمت) أي كل من جحد الحق حاكمته إليك وجعلتك الحكم بيننا، لا من كانت الجاهلية تتحكم إليه من كاهن ونحوه. وقدم مجموع صلات هذه الأفعال عليها إشعاراً بالتخصيص وإفادة للمفسر، وكذا قوله (وليك الحمد) (قوله (فاغفر لي) قال ذلك مع كونه مغفوراً له إما على سبيل التواضع والمضغ لنسه وإجلالاً وتعظيماً لربه أو على سبيل التعليم لأنه اقتضى به كذا قيل، والأولى أنه لمجرع ذلك، ولا لو كان للتعليم فقط لكفى فيه أمرهم بأن يقولوا.

قوله: (وما قدمت) أي قبل هذا الوقت (وما أخوت) عنه.

قوله: (وما أسورت وما أعلنت) أي أغفيت وأظفرت، أو ما حدثت به نفسي وما تحرك به لساني. زاد في التوحيد من طريق ابن جريج عن سليمان دوما أنت أعلم به مني، وهو من العام بعد الخاص أيضاً.

قوله: (أنت المقدم وأنت المؤخر) قال المذهب: أشار بذلك إلى نفسه لأنه المقدم في البحث في الأخيرة والمؤخر في البحث في الدنيا. زاد في رواية ابن جريج أيضاً في الدعوات، وأنت إلهي لا إله لي غيرك. قال الكرماني: هذا الحديث من جوامع الكلم، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه، والنور إلى أن الأعراض أيضاً منه، للملك إلى أنه حاكم عليها إيجاباً وإعلاءً يفعل ما يشاء، وكل ذلك من نعم الله على عباده، فلهاذا قرن كلا منها بالحمد وتخصيص الحمد به. ثم قوله: وأنت المله إشارة إلى المبدأ، والأقول ونحوه إلى المعاش، والساعة ونحوها إشارة إلى المعاد وفي الإشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثواباً وعقاباً، وجوب الإيمان والإسلام والتوكل والإنابة والتضرع إلى الله والخضوع له انتهى. وفي زيادة معرفة النبي ﷺ بظمة ربه وعظم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والتائب على ربه والاعتراف له بمغفرته والإقرار بصدق وعده ووعيده، وفيه استحباب تقديم الله على المسألة عند كل مطلوب اقتضاه به ﷺ.

قوله: (قال سفيان، وزاد عبد الكريم أبو أمية) هذا موصل بالإستاد الأول وروهم من زعم أنه معلق، وقد بين ذلك الحميدي في مسنده عن سفيان قال: حدثنا سليمان الأحول قال: قال ابن أبي نجيح سمعت طلوساً يذكر الحديث وقال في آخره: وقال سفيان: وزاد فيه عبد الكريم ولا حول ولا قوة إلا بالله ولم يقلها سليمان. وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسماعيل القاضي عن علي بن عبد الله بن المهدي شيخ البخاري فيه فقال في آخره: قال سفيان وكنت إذا قلت لعبد الكريم آخر حديث سليمان: ولا إله غيرك قال: ولا حول ولا قوة إلا بالله. قال سفيان: وليس هو في حديث سليمان انتهى. ومقتضى ذلك أن عبد الكريم لم يذكر إسناده في هذه الزيادة لكنه على الاحتمال. ولا يلزم من عدم سماع سفيان لها من سليمان أن لا يكون سليمان حدث بها، وقد وهم بعض أصحاب سفيان فادرجوها في حديث سليمان أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نعيم عن سفيان فذكرها في آخر الخبر بغير تفصيل. وليس لعبد الكريم أبي أمية وهو ابن أبي المخارق في صحيح البخاري إلا هذا الموضع، ولم يقصد البخاري التخريج له فلاجل ذلك لا يعدونه في رجاله، وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة لأنها كما تقدم مثله للمسلمي في الاستسقاء، وسيأتي نحوه للحسن بن عمارة في البيوع، وعلم المزي على هؤلاء علامة التلويح وليس بجديد لأن الرواية عنهم موصولة، إلا أن البخاري لم يقصد التخريج عنهم، ومن هنا يعلم أن قول للثوري: قد استشهد البخاري بعبد الكريم أبي أمية في كتاب التهجد ليس بجديد لأنه لم يستشهد به إلا إن أراد بالاستشهاد مقابل الاحتجاج فله وجه، وأما قول ابن طاهر: إن البخاري وسلماً أخرجا لعبد الكريم هذا في الحج حديثاً واحداً عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي في القيام على البدن من رواية ابن عيينة عن عبد الكريم فهو غلط منه، فإن عبد الكريم المذكور من الجوزي. والله المستعان.

قوله: (قال سفيان) هو موصل أيضاً، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طلوس لإبراده له أولاً بالمتعنة. ووقع في رواية الحميدي التصريح بالسماع كما تقدم. ولا بد من قوله هنا قال علي بن خشرم قال سفيان إلخ. ولعل هذه

قوله: (باب التهجد بالليل) في رواية الكشميهني من الليل، وهو أوفق للفظ الآية، وسقطت البسمة من رواية أبي ذر. وقصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه، وقد أجروا إلا شذوفاً من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة، واختلفوا في كونها من خصائص النبي ﷺ، وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريباً.

قوله: (وقوله عز وجل ﴿ومن الليل فتهجد به﴾) زاد أبو ذر في روايته وأسر به وحكاه الطبري أيضاً، وفي الجواز لأبي عبيدة: قوله: ﴿فتهجد به﴾ [الإسراء: ٧٩] أي أسهر بصلاة. وتفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة، وهو من الأضداد. يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام، حكاه الجوهري وغيره. ومنهم من فرق بينهما فقال: هجدت نمت وتهجدت سهرت حكاه أبو حنيفة وصاحب المين، فعلى هذا أصل المجرد النوم، ومعنى تهجدت طرحت عني النوم. وقال الطبري: التهجد السهر بعد نومة، ثم ساقه من جماعة من السلف: وقال ابن فارس: للتهجد اللصلي ليلاً. وقال كراع: التهجد صلاة الليل خاصة.

قوله: (نافلة لك) النافلة في اللغة الزيادة، قليل معناه صلاة زائدة في فرائضك. وروى الطبري عن ابن عباس أن النافلة للنبي ﷺ خاصة، لأنه أسر بقيام الليل وكسب عليه دون أمته وإسناده ضعيف. وقيل معناه زيادة لك خاصة لأن طرعه غيره يكثر ما على صاحبه من فنيب، وطرعه هو ﷺ يقع خاصاً لا لكونه لا تذب عليه، وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد بإسناده حسن، وعن ثقاته كذلك، وروى الطبري الأول وليس الثاني بعيد من الصواب.

قوله: (إذا قام من الليل يتهجد) في رواية مالك عن أبي الزبير عن طلوس: إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل، وظاهر السياق أنه كان يقوله أول ما يقوم إلى الصلاة، وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي ﷺ كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طلوس عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر: اللهم لك الحمد وسيأتي هذا في الدعوات من طريق كريب عن ابن عباس في حديث ميثه عند النبي ﷺ في بيت ميمونة وفي آخره: وكان في دعائه: اللهم اجعل لي قسبي نوره الحديث. وهذا قاله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح كما بينه مسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه.

قوله: (قيم السموات) في رواية أبي الزبير للفقيرة: قيام السموات وسيأتي الكلام عليه في الترحيد، قال قتادة: القيام القيام بضمة بتدوير خلقه القيم لغيره.

قوله: (أنت نور السموات والأرض) أي منورهما ويك يهتدي من فيهما. وقيل: المني أنت المنزه عن كل عيب، يقال فلان منور أي مبرا من كل عيب، ويقال هو اسم مدح تقول: فلان نور البلد أي منزه.

قوله: (أنت ملك السموات) كذا للأكثر، وللكشميهني ملك ملك السموات والأول أشبه بالسياق.

قوله: (أنت الحق) أي المتحقق للوجود الثابت بلا شك فيه، قال القرطبي: هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينهني لغيره، إذ وجوده لنفسه فلم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم بخلاف غيره. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعي فيه أنه إله، أو بمعنى أن من سماك إلهاً فقد قال الحق.

قوله: (ووعدك الحق) أي الثابت، وعرفه ونكر ما بعده لأن وعده يخص بالإنجاز دون وعد غيره، والتكرير في البراءة للتعظيم قاله الطيبي. واللقاء وما ذكر بعده داخل تحت الوعد، لكن الوعد مصدر وما ذكر بعده هو الموعود به، ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد الخاص قاله الكرماني.

قوله: (ولفألق حق) فيه الإقرار بالبحث بعد الموت وهو عبارة عن مالك الملقط في الدر الأخرى بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال. وقيل: معنى لفألق حق أي الموت، وأبطله الثوري.

قوله: (وقولك حق) تقدم ما فيه.

قوله: (والجنة حق والنار حق) فيه إشارة إلى أنهما موجودتان، وسيأتي البحث فيه في بدء الخلق.

قوله: (ومحمد ﷺ حق) خصه بالذكر تعظيماً له، وعطفه على النبيين إيماناً بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف خصه وجده من ذاته كونه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة في إثبات نبوته كما في التشهد.

الزيادة عن الفريري فإن علي بن خشرم لم يذكره في شيخو البخاري، وأما الفريري فقد سمع من علي بن خشرم كما سيأتي في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر، فكان هذا الحديث أيضاً كان عنه عالياً عن علي بن خشرم عن سفيان فذكره لأجل العلو. والله أعلم.

٢- باب فضل قيام الليل

١١٢١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مَسْقُودٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ،

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَسَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا فَصَبَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَبَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَتَبَ غُلَامًا شَابًا، وَكَتَبَ أَنَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَن مَلَكَيْنِ أَحَدَهُمَا يُلْقِي بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَةٌ كَهَيِّ الْبُرِّ، وَإِذَا لَهَا قُرْآنٌ، وَإِذَا فِيهَا أَنَسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَلْقُو: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَلَمَّا مَلَكَتْ آخِرَ، فَقَالَ لِي: لَمْ تَرَ. [إرجاع: ٤٤٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩]

١١٢٢- فَصَبَّهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَصَبَّهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَغْمُ الرَّجُلُ عَبْدًا لِلَّهِ، لَوْ كَانَ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ.

فَكَانَ يَعْدُ لَا يَسَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا. [النظر: ١٥٧، ٣٧٣٩، ٣٧٤١، ٧٠١٩، ٧٠٢٩، ٧٠٣١. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩]

قوله: (باب فضل قيام الليل) أورد فيه حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في روايته وفيه فقال: نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل، فكان بعد لا ينাম من الليل إلا قليلاً، وظاهره أن قوله «فكان بعد لا ينام ليلة من الليل» وقع في التعبير من رواية البخاري عن عبد الله بن عمر شيخه هنا بإسناده هذا وقال الزهري: فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل، ومقتضاه أن في السياق الأول إدراجاً، لكن أوردته في المناقب من رواية عبد الرزاق وفي آخره «قال سالم: وكان عبد الله لا ينাম من الليل إلا قليلاً، فظهر أن لا إدراج فيه، وأيضاً فكلما سالم في ذلك منابر لكلام الزهري فانتهى الإدراج منه أصلاً ورأساً، وشاهد الترجمة قوله «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل، فمقتضاه أن من كان يصلي من الليل يوصف بكونه نعم الرجل، وفي رواية نافع عن ابن عمر في التعبير «أن عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل، وهو آيين في المقصود، وكان للمصنف لم يصح عنه حديث صريح في هذا الباب فاكفى بحديث ابن عمر، وقد أخرج فيه مسلم حديث أبي هريرة «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل، وكان البخاري توقف فيه للاختلاف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وهشام هو ابن يوسف الصنعاني، وعمود هو ابن غيلان.

قوله: (كان الرجل) اللام للجنس ولا مفهوم له وإنما ذكر للبالغ.

قوله: (فصعبت أن أرى) في رواية الكشميهني «أني أرى» وزاد في التعبير من وجه آخر «قلت في نفسي لو كان ليك خبر لرأيت مثل ما يرى هؤلاء» ويؤخذ منه أن الرواية الصالحة تدل على خير رائيها.

قوله: (كان ملكين) لم أتق على تسميتهما.

قوله: (فلما بي إلى النار فإذا هي مطوية) في رواية أيوب عن نافع الآتية قريباً «كان اثنين أتاني أراد أن يذهب بي إلى النار فقلعاها ملك فقال: لن تراه، خليا عنه وظهر هذا أنهما لم يذهبا به، ويصح بينهما يحمل الثاني على إدخاله فيها فالتقدير أن يذهب بي إلى النار فيدخلاني فيها، فلما نظرتها فإذا هي مطوية، ورأيت من فيها واستعدت، فليكن ملك آخر.

قوله: (فإذا هي مطوية) أي مبنية والبر قبل أن تبني تسمى قليلاً.

قوله: (وإذا لها قرنان) هكذا للجمهور، وحكى الكرماني أن في نسخة «قرنين»

فأمرها بالجر أو بالنصب على أن فيه شيئاً مضافاً حذف وترك المضاف إليه على ما كان عليه وتقديره: فإذا لها مثل قرنين، وهو كقراءة من قرأ «تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» [الأنفال: ٦٧] بالجر أي يريد عرض الآخرة، أو ضمن إذا المفاجأة معنى الوجدان أي فإذا هي وجدت لها قرنين انتهى. والمراد بالقرنين هنا خشبتان أو بناءان تمد عليهما الخشبة المعارضة التي تعلق فيها الحليدة التي فيها البكرة، فإن كانا من بناء فهما القرنان وإن كانا من خشب فهما الزنوقان بزاي منقوطة قبل المهمله ثم نون ثم كاف، وقد يطلق على الخشبة أيضاً قرنان. وسيأتي مزيد لذلك في شرح حديث أبي أيوب في غسل الحرم في باب الاغتسال للحرم من كتاب الحج.

قوله: (وإذا فيها أناس قد عرفتهم) لم أتق على تسمية أحد منهم.

قوله: (لم تَرَ) بضم أوله وفتح الراء بعدها مهمله ساكنة أي لم تحف، ولمعنى لا خوف عليك بعد هذا، وفي رواية الكشميهني في التعبير «لن تراه» وهي رواية الجمهور بإثبات الألف، ووقع في رواية القاسمي «لن تراه» بحذف الألف. قال ابن التين: وهي لغة قليلة أي الجزم «لن حتى قال القزاز: لا أعلم له شاهداً. وتعقب بقول الشاعر:

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

ويقول الآخر: ولن يحل للعين بعدك منظر. وزاد فيه «إنك رجل صالح، وسيأتي بعد بضعة عشر باباً زيادة في نقصان. قال القرطبي: إنما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو مدح لأنه عرض على النار ثم عوفي منها، وقيل له لا روع عليك وذلك لصالحه، غير أنه لم يكن يقوم من الليل فحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن قيام الليل بما يقتضي به النار والنوم منها فلذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك. وأشار المصنف إلى أن السر في ذلك كون عبد الله كان ينام في المسجد ومن حق المسجد أن يتعبد فيه فيه على ذلك بالتحذير بالنار.

قوله: (لو كان) لو لتدني لا للشرط ولذلك لم يذكر الجواب، وفي هذا الحديث أن قيام الليل يدفع العذاب، وفيه في الخير والعلم، وسيأتي باقي الكلام عليه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى.

(تعبه) سياق هذا المتن على لفظ عمود، وأما سياق عبد الله بن محمد فسباني في التعبير، وأفضل المزي في الأطراف طريق عمود منه وهي وأرداه عليه.

٣- باب طول السجود في قيام الليل

١١٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوثُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّيُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، كَانَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ يَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدَكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ رَأْسَهُ، وَيَرْكَعُ وَرَكَعَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِ الْأَيْمَنِ، حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ. [إرجاع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤، وأخرجه مسلم: ٧٣٦]

قوله: (باب طول السجود في قيام الليل) أورد فيه حديث عائشة وفيه «كان يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية»، وهو حال على ما ترجم له، وقد تقدم من حديثها في أبواب صفة الصلاة أنه كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» وفي مستند أحمد من طريق محمد بن عباد عن عائشة قالت «كان رسول الله ﷺ يقول في صلاة الليل في سجوده: سبحانك لا إله إلا أنت رجاله ثقات.

قوله: (ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر لم يضطجع) سيأتي الكلام عليه في آخر أبواب التهجد إن شاء الله تعالى.

٤- باب ترك القيام للمريض

١١٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَمِعْتُ جَنْدَبًا يَقُولُ: اشْكَى النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَغْمُ كِلَّةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ. [النظر: ١١٢٥، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٨٣. أخرجه مسلم: ١٧٧٩ مطولاً]

١١٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ

الطبري من طريق الفضل بن صالح عن الأسود في حديث الباب وقالت امرأة من أهل
ومن قومه ولا شك أن أم جيل من قومه لأنها من بني عبد مناف. وعند ابن عساکر أنها
إحدى عماته، وقد وقعت على مستنثه في ذلك، وهو ما أخرجه قيس بن الربيع في
مسند عن الأسود بن قيس راويه، وأخرجه القرياني شيخ البخاري في تفسيره عنه ولفظه
فأنته إحدى عماته أو بنات عمه قالت: إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ودعك.

(تنبيه): استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة، وتبعه ابن
التين قال: احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه انتهى. وقد ظهر بسياق
كلمة المتن وجه المطابقة، وذلك أنه أراد أن يبينه على أن الحديث واحد لا تخارجه وإن
كان السبب مختلفا لكنه في قصة واحدة كما أوضحنا، وسيأتي بقية الكلام على حديث
جندب في التفسير إن شاء الله تعالى. وقد وقع في رواية قيس بن الربيع التي ذكرناها فلم
يلحق القيام وكان يجب التهجد.

٥ - باب تخريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب وطرق النبي ﷺ فاطمة وعلياً عليهما السلام ليلة للصلاة [راجع: ١١٢٧].

١١٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقِلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
عَنْ عَبْدِ بَنِي الْعَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ
لَيْلَةً، قَالَ: «سَبَّحَانَ اللَّهَ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفَقْرِ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْغَزَا،
مَنْ يُؤَلِّفُ صَوَاحِبَ الْخُجُرَاتِ؟ يَا رَبُّ كَاتِبِي فِي الذُّنُوبِ، غَارِبِي فِي الْآخِرَةِ.»
[راجع: ١١٥]

١١٢٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ:
أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ بَنَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَيْلَةً، قَالَ: «
الْأَنْصَتَانِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَتَسْنَا يَدَ اللَّهِ، فَبِذَا شَاءَ أَنْ يَتَخَصَّ بِتَخَصُّ،
فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلِّ مُنْصَرِفٍ
فَقِيلَ: وَهُوَ يَقُولُ: «كَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا». [الكهف: ٥٤] [انظر: ٤٧٢٤، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، وانظر في التهجد، باب: ٥. أخرجه مسلم: ٧٧٥]

١١٢٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ
شِهَابٍ، عَنْ غُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَدْعُ الْعَمَلَ، وَهُوَ يُجِبُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، خَشِيَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَكَرِهَ عَلَيْهِمْ،
وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الصُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا.» [انظر: ٤١١٧٧. أخرجه مسلم: ٧١٨]

١١٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ
شِهَابٍ، عَنْ غُرْوَةَ بْنِ الزُّهَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسًا، ثُمَّ صَلَّى
مِنَ الْقَابِلَةِ، فَكَثَّرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الْتَالِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ
إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا اصْتَبَحَ قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، وَلَمْ يَنْفَعْنِي
مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَلِي خَشِيتُ أَنْ تَفْرَحَ عَلَيْنَكُمْ.» وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.
[راجع: ٧٢٩. أخرجه مسلم: ٧٦١. وأخرجه: ٧٨٢ باختلاف]

قوله: (باب تخريض النبي ﷺ) يعني أمته أو المؤمنين (على قيام الليل) في
رواية الأصيلي وكربة، صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، قال ابن المنير: اشتملت
الترجمة على أمرين: التحريض، ونفي الإيجاب فحديث أم سلمة وعلي لالأول، وحديث
عائشة للثاني بل يلاحظ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب، ويؤخذ التحريض من
حديثي عائشة من قولها «كان يدع العمل وهو يجبه» لأن كل شيء أحبه استازم التحريض

فيس، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَسَ جَبْرِيلُ ﷺ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،
فَقَالَتْ أَمْرَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِنَّمَا عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ، فَنَزَلَتْ: «وَالصُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا
سَجَى. مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى.» [الصحي: ٣-١] [راجع: ١١٢٤. أخرجه
مسلم: ١٧٩٧ بزيادة]

قوله: (باب ترك القيام) أي قيام الليل.
قوله: (عن الأسود) هو ابن قيس، وجندب هو ابن عبد الله الجلي كما في
الإسناد الذي بعده، وسفيان هو الثوري فيهما، وهما من زعم أنه ابن هينة. ووقع
التصريح بسماع الأسود له من جندب في طريق زهير عنه في التفسير.

قوله: (اشكك النبي ﷺ) أي مرض، ووقع في رواية قيس بن الربيع التي سيأتي
التنبيه عليها بلفظ «مرض»، ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه
الشككة، لكن وقع في الترمذي من طريق ابن هينة عن الأسود في أول هذا الحديث عن
جندب قال «كنت مع النبي ﷺ في غار، فبعثت إصبعه فقال: هل أنت إلا إصبع دميت،
وفي سبيل الله ما لقيته قال: موأبطا عليه جبريل فقال للمشركون قد ودع محمد فأنزل الله
﴿ما ودعك ربك﴾ انتهى، فظن بعض الشراح أن هذا بيان للشككة الجملة في الصحيح،
وليس كما ظن، فإن في طريق عبد الله بن شداد التي يأتي التنبيه عليها أن تنزل هذه
السورة كان في أوائل البعثة، وجندب لم يصحب النبي ﷺ إلا متأخرا، كما حكاه البغوي
في معجم الصحابة عن الإمام أحمد فعلى هذا ما قضيتنا حكاهما جندب إحداهما
مرسلة والأخرى موصولة لأن الأولى لم يجرها فروايتها لها مرسلة من مراسيل الصحابة،
والثانية شهدا كما ذكر أنه كان مع النبي ﷺ ولا يلزم من صحت إحداهما على الأخرى
في رواية سفيان إحداهما والله أعلم.

قوله: (فلم يقم ليلة أو ليلتين) هكذا اختصره المصنف وقد ساقه في فضائل
القرآن تأما أخرجه عن أبي نعيم شيخه هنا بإسناد المذكور فزاد فقالت امرأة قالت: يا
محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله تعالى «والضحى» إلى قوله «وما
قلبي» ثم أخرجه المصنف هنا عن محمد بن كثير عن سفيان بلفظ آخر وهو «احتبس
جبريل عن النبي ﷺ» قالت امرأة من قريش للحديث وقد وافق أبا نعيم أبو أسامة عند
أبي عروثة، ووافق محمد بن كثير وكيع عند الإسماعيلي، ورواية زهير التي أشرنا إليها في
التفسير كرواية أبي نعيم، لكن قال فيها «لم يقم ليلة أو ليلتين» ورواية أبي هينة
عن الأسود عند مسلم كرواية محمد بن كثير، فالظاهر أن الأسود حدث به على الوجهين
فحمل على كل واحد مالم يحمله الآخر، وحمل عنه سفيان الثوري الأمرين فحدث به مرة
هكذا ومرة هكذا، وقد رواه شعبة عن الأسود على لفظ آخر أخرجه المصنف في التفسير
قال: «قالت امرأة يا رسول الله ﷺ ما أرى صاحبك إلا أبدا عنك وزاد التناسل في أوله
أبدا جبريل على النبي ﷺ» قالت امرأة للحديث. وهذه للمرأة فيما ظهر لي غير المرأة
للمذكورة في حديث سفيان، لأن هذه المرأة عبرت بقولها «صاحبك» وتلك عبرت بقولها
«شيطانك». وهذه عبرت بقولها «يا رسول الله» وتلك عبرت بقولها «يا محمد». وسياق
الأولى يشعر بأنها قالت ناسفا وتوجعا وسياق الثانية يشعر بأنها قالت تهكما وشماة. وقد
حكى ابن بطال عن تفسير بقي بن خالد قال: «وقالت خديجة للنبي ﷺ حين أبدا عنه
الروحي: إن ربك قد فلك، فنزل والضحى» وقد تعقبه ابن المنير ومن تبعه بالإلتكاف، لأن
خديجة قريبة الإيمان لا يلقى نسبة هذا القول إليها، لكن إسناد ذلك قوي أخرجه إسماعيل
القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره وأبو داود في أملاك النبوة له كلام من طريق عبد
الله بن شداد بن الهاد وهو من صفار الصحابة والإسناد إليه صحيح، وأخرجه أبو داود
أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت
بقولها «شيطانك» وهذه هي اللفظة المستكبرة في الخبر.

وفي رواية إسماعيل وغيره ما أرى صاحبك بدل «ربك» والظاهر أنها عنت بذلك
جبريل. وأغرب سنيد بن داود فيما حكاه ابن بشكوال فروى في تفسيره عن وكيع عن
هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت للنبي ﷺ «ذلك» وغلط سنيد في ذلك فقد رواه
الطبري عن أبي كريب عن وكيع قال في: «قالت خديجة، وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم
من طريق أبي معاوية عن هشام، وأما المرأة للمذكورة في حديث سفيان التي عبرت بقولها
«شيطانك» فهي أم جيل العمراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وهي
أخت أبي سفيان بن حرب وامرأة أبي لبك كما روى الحاكم من طريق إسرائيل عن أبي
إسحاق عن زيد بن أرقم قال: «قالت امرأة لي لبك لا مكث النبي ﷺ أبدا لم ينزل عليه
الوحي: يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد فلك» فنزل والضحى، رجاله ثقات وفي تفسير

وقوله: (خشية) بالنصب متعلق بقوله ليح.

وقوله: (يفرض) بالنصب عطفاً على يعمل.

وسباني الكلام على فوائده في الحديث الذي بعده. وزاد فيه مالك في الموطأ وقالت وكان يجب ما خف على الناس. وأما حديث عائشة الثاني فهو بإسناد الذي قبله.

وقوله: (صلى ذات ليلة في المسجد) تقدم قبيل صفة الصلاة من رواية عمرة عن عائشة بأنه صلى في حجرته، وليس المراد بها بيته وإنما المراد المحصر الذي كان يجتريها بالليل في المسجد فيجعلها على باب بيت عائشة فيصلي فيه ويجلس عليه بالنهار، وقد ورد ذلك مبنياً من طريق سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة، وهو عند المصنف في كتاب اللباس واللفظ، كان يجتري حصيراً بالليل فيصلي عليه ويسطه بالنهار فيجلس عليه. ولأحد من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة وأما من أن أنصب له حصيراً على باب حجرتي فقلت. فخرج. فذكر الحديث. قال النووي: معنى يجتري يحوط موضعاً من المسجد بحصير يستره ليصلي فيه ولا يمر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويخضع قلبه. تعقبه الكرمانى بأن لفظ الحديث لا يدل على أن احتجاره كان في المسجد قال: ولو كان كذلك لزم منه أن يكون تاركاً للأفضل الذي أمر الناس به حيث قال وفصلوا في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة، ثم أجاب بأنه صبح أنه كان في المسجد فهو إذا احتجر صار كأنه بيت مخصوصه، أو أن السبب في كون صلاة التطوع في البيت أفضل عدم شوبه بالراءه غالباً، والنسيء منزّه عن الرياء في بيته وفي غير بيته.

وقوله: (ثم صلى من القابلة) أي من الليلة المقبلة، وهو لفظ معمر عن ابن شهاب عند أحمد، وفي رواية للمستلمي «ثم صلى من القابل، أي الوقت».

وقوله: (ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة) كذا رواه مالك بالمشك، وفي رواية عقيل عن ابن شهاب كما تقدم في الجمعة فضلى رجال بصلاته، فأصبح الناس يتحدثونه وسلم من رواية يونس عن ابن شهاب «يتحدثون بذلك» ونحوه في رواية عمرة عن عائشة الماضية قبل الصلاة، ولأحد من رواية ابن جريج عن ابن شهاب «فلما أصبح غفلوا أن النبي صلى في المسجد من جوف الليل، فاجتمع أكثر منهم» زاد يونس «فخرج النبي في الليلة الثانية فصلوا معه، فأصبح الناس يذكرون ذلك، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله، ولابن جريج حتى كان المسجد يعجز عن أهله، ولأحد من رواية معمر عن ابن شهاب «امتلا المسجد حتى اغتصص بأهله، وله من رواية سفيان بن حسين عنه «فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله».

وقوله: (فلما يخرج) زاد أحد في رواية ابن جريج «حتى سمعت نأساً منهم يقولون الصلاة» وفي رواية سفيان بن حسين «فقالوا ما شأنه، وفي حديث زيد بن ثابت كما سباني في الاعتصام وفقدوا صوته وظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم ينتحج ليخرج إليهم، وفي حديثه في الأدب «دفعوا أصواتهم وحصبوا الباب».

وقوله: (فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتم) في رواية عقيل «فلما قضى صلاة الفجر أتبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف علي مكانكم، وفي رواية يونس وابن جريج «لم يخف علي شأنكم»، وزاد في رواية أبي سلمة «أكلفوا من العمل ما يطيقونه، وفي رواية معمر أن الذي سأله عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب، ولم أر في شيء من طرقه بيان عدد صلاته في تلك الليالي، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر قال «صلى بنا رسول الله في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر، فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجعوا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا، ثم قالوا قلنا: يا رسول الله الحديث، فإن كانت القصة واحدة احتل أن يكون جابر من جاد في الليلة الثالثة فلذلك اتصم على وصف ليلتين، وكذا ما رفع عند مسلم من حديث أنس «كان رسول الله يصلي في رمضان، فنجت قمت في جنبه. فجاء رجل قام حتى كنا نرهط، فلما أحس بنا تجوز ثم دخل رحله الحديث، والظاهر أن هذا كان في قصة أخرى».

وقوله: (إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم) ظاهر في أن عدم خروجه إليهم كان لهذه الخشية، لكون المسجد امتلا وضاق عن المصلين.

وقوله: (أن تفرض عليكم) في رواية عقيل وابن جريج «فتمجزوا عنها، وفي رواية يونس «ولكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتمجزوا عنها، وكذا في رواية أبي سلمة المذكورة قبيل صفة الصلاة بخشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل، وقوله «فتمجزوا عنها، أي تشق عليكم فتتركها مع القدرة عليها، وليس المراد المعجز الكلي

عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض كما سباني تقريره، وقد تقدم حديث أم سلمة والكلام عليه في كتاب العلم. قال ابن رشيد: كان البخاري فهم أن المراد بالإيقاظ الإيقاظ للصلاة لا مجرد الإخبار بما أنزل، لأنه لو كان مجرد الإخبار لكان يمكن تأخيرها إلى النهار لأنه لا يفوت. قال: ويحتمل أن يقال إن مشاهدة حال المخبر حيثاً أثراً لا يكون عند التأخير، فيكون الإيقاظ في الحال أبلغ لوعيه ما ينجره من به ولمسمع ما يعظهن به. ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله «قيام الليل» ما هو أصم من الصلاة والقراءة والذكر وسماع الموعظة والتفكير في المكوث وغير ذلك، ويكون قوله «والنوافل» من عطف الخاص على العام. قلت: وهذا على رواية الأكثر كما بيته، لا على رواية الأصلي وكريمة. وما نسب إلى فهم البخاري أولاً هو المتمد، فإنه وقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف في الأدب وغيره في هذا الحديث «من يوقظ صواحب الحجرة يريد أزواجه حتى يصلين، فظهرت مطابقة الحديث للترجمة، وأن فيه التحريض على صلاة الليل، وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك الزامهن بذلك. وجري البخاري على عاقته في المخوالة على ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده، وستأتي بقية فوائد حديث أم سلمة في الفتن. وعبد الله المذكور في إسناده هو ابن المبارك، وأما حديث علي فملي بن الحسين المذكور في إسناده هو زين العابدين، وهذا من أصح الأسنادين ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده. وحكى الدارقطني أن كاتب الليث رواه عن الليث عن عقيل عن الزهري فقال «عن علي بن الحسين عن الحسن بن علي، وكذا وقع في رواية حجاج بن أبي منيع عن جده الزهري في تفسير ابن مردويه، وهو وهم والصراب «عن الحسين، ويؤيده رواية حكيم بن حكيم عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه أخرجهما النسائي والطبري».

وقوله: (طرقه وفاطمة) بالنصب عطفاً على الضمير، والطرق الإتيان بالليل، وعلى هذا فقول له ليلة للتأكيد. وحكى ابن فارس أن معنى «طرقه» أي، فعلى هذا يكون قوله «ليلة» ليان وقت الجي. ويحتمل أن يكون المراد بقوله ليلة أي مرة واحدة.

وقوله: (ألا تصلين) قال ابن بطال: فيه فضيلة صلاة الليل وليقظ النائمين من الأهل والقرابة لذلك. ووقع في رواية حكيم بن حكيم المذكورة «ودخل النبي صلى على وعلى فاطمة من الليل فابقتا للصلاة، ثم رجع إلى بيته فعلى هوى ما لليل فلم يسمع لنا حساً، فرجع إلينا فابقتا، الحديث. قال الطبري: لولا ما علم النبي من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعم ابنته وابن عمه في وقت جعله الله خلقة سكناً، لكنه اختار فما إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون أمثالاً لقوله تعالى «وأمر أهلك بالصلاة» الآية (طه: ١٣٢).

وقوله: (أنفسنا بيد الله) اقتبس على ذلك من قوله تعالى «والله يتوفى الأنفس حين موتها» الآية (الزمر: ٤٢). ووقع في رواية حكيم المذكورة «قال علي: فجلست وأنا أعرك عيني وأنا أقول: والله ما نصلي إلا ما كتب الله لنا، إنما أنفسنا بيد الله وفيه إثبات المشيئة لله، وأن العبد لا يفعل شيئاً إلا بإرادة الله».

وقوله: (بعثنا) بالفتح أي أيقظنا، وأصله إثارة الشيء من موضعه.

وقوله: (حين قلت) في رواية كريمة «حين قلنا».

وقوله: (ولم يجمع) بفتح أوله أي لم يجمع، وفيه أن السكوت يكون جواباً، والإعراض عن القول الذي لا يطابق المراد وإن كان حقاً في نفسه.

وقوله: (يغضب فخذله) فيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف، وقال ابن التين: كره احتجاجه بالآية المذكورة، وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه. وفيه جواز الاستراخ من القرآن، وترجيح قول من قال إن السلام في قوله «وكان الإنسان» للمعصوم لا لغيره خصوص الكفار. وفيه منتهى لعملي حيث لم يكن ما فيه عليه أدنى غشاة تقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتفه. ونقل ابن بطال عن المهلب قال: فيه أنه ليس للإمام أن يشدد في النوافل حيث قنع صلى بقول علي «أنفسنا بيد الله» لأنه كلام صحيح في العذر عن التثقل، ولو كان فرضاً ما عذره. قال: وأما ضربه فخذله وقرامته الآية فدل على أنه ظن أنه أحرجهم فقدم على إتيانهم، كذا قاله، وأقره ابن بطال، وليس بواضح، وما تقدم أولى. وقال النووي: المختار أنه ضرب فخذله تعجباً من سرعة جوابه وعدم مواظبه له على الاعتذار بما اعتذر به، والله أعلم. وأما حديث عائشة الأول فيشتمل على حديثين: أحدهما ترك العمل خشية افتراضه، وثانيهما ذكر صلاة الضحى. وهذا الثاني سباني الكلام عليه في «باب من لم يصل الضحى».

وقوله في الأول: (إن) بكسر المعزة وهي المخففة من الثقيلة، وفيها ضمير الشأن.

وقوله: (ليدع) بفتح اللام أي يترك.

ينقل ولا يطلق عليه بالطن، وفيه ترك الألفان والإقامة للترافل إذا صليت جماعة.

٦- باب قيام النبي ﷺ اللَّيْلَ حَتَّى تَرْمَ قَدَمَاهُ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ يَقْرَأُ حَتَّى تَقْطُرَ قَدَمَاهُ.

[راجع: ٤١١٨].

وَالْقَطْرُ الشَّقُوقُ. «انْقَطَرَتْ»: [الاضطرار: ١] انشقت.

١١٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَسَعَرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ زَبَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأُمِّيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ أَوْ يَمْلَأُ حَتَّى تَرْمَ قَدَمَاهُ، أَوْ سَلَاةً، كَقَالَ لَهُ، يَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا». [المطهر: ٤٨٣٦، ٤٦٧١].

أخرجه مسلم ٢٨١٩

قوله: (باب قيام النبي ﷺ اللَّيْلَ) كذا للكشيبين من طريقين عنه، وزاد رواية كريمة حتى ترم قدماه وللباقين قيام الليل للنبي ﷺ.

قوله: (وقالت عائشة: كان يقوم) كذا للكشيبين، ولغيره «قام رسول الله ﷺ».

قوله: (حتى تقطُر) بناء واحدة وفي رواية الأصملي، تضطره، بمثنتين.

قوله: (والقطر الشقوق) كذا ذكره أبو عبيدة في الجاز.

قوله: (الاضطرت: انشقت) هذا التفسير رواه ابن أبي حاتم موصولاً عن الضحاک، قال وردي عن مجاهد والحسن وغيرهما ذلك، وكذا حكاه إسماعيل بن أبي زائدة الشامي عن ابن عباس، وحديث عائشة وصله المصنف في تفسير سورة الفتح.

قوله: (عن زياد) هو ابن علاقته، وللمصنف في الرقاق عن زياد بن يحيى عن مسعر «حدثنا زياد بن علاقته».

(نفيه): هكذا رواه الحفاظ من أصحاب مسعر عنه، وخالفهم محمد بن بشر وحده فرواه عن مسعر عن قتادة عن أنس أخرجه البزار وقال: الصواب عن مسعر عن زياده وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية أبي قتادة الخزازي عن مسعر عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة، وأصلها فيه أيضاً، والصواب مسعر عن زياد بن علاقته.

قوله: (إن كان يقوم أو ليهضي) إن خففه من الثقيلة وليقوم، بفتح السلام، وفي رواية كريمة «ليقوم يهضي»، وفي حديث عائشة «كان يقوم من الليل».

قوله: (حتى ترم) بفتح اللام وكسر الراء وتخفيف الهم بلفظ المضارع من الورد مكنها سمع وهو نادر، وفي رواية زياد بن يحيى «حتى ترم أو تنتفخ قدماه» وفي رواية أبي عروانة عن زياد عند الترمذي «حتى انتفخت قدماه».

قوله: (لقدماه أو سالاه) وفي رواية زياد «قدماه» ولم يسل، وللمصنف في تفسير الفتح «حتى تورمت» وللنسائي من حديث أبي هريرة «حتى تزلق قدماه» بزياد وعين مهمله، ولا اختلاف بين هذه الروايات؛ فإنه إذا حصل الانتفاخ أو الورد حصل الزلق والتشقق والله أعلم.

قوله: (ليقال له) لم يذكر القول ولم يسم القائل، وفي تفسير الفتح «فقبل له غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر»، وفي رواية أبي عروانة «فقبل له ابتكلف هذه» وفي حديث عائشة «وقالت له عائشة: لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك»، وفي حديث أبي هريرة عند البزار «فقبل له تفعل هذا وقد جاك من الله أن قد غفر لك».

قوله: (أفلا أكون) في حديث عائشة «أفلا أحب أن أكون، (عبداً شكوراً) وزعمت فيه، فلما ذكر لحمه صلى جالساً الحديث، والفاء في قوله «أفلا أكون» للسبيعية، وهي عن خوف تقديره «أترك تهجدتي فلا أكون عبداً شكوراً»، والمعنى أن المفردة سبب لكون التهجد شكراً فكيف أتتركه قال ابن بطال: في هذا الحديث أخذ الإنسان على نفسه بالشدة في العبادة وإن أضر ذلك ببدنه، لأنه «إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له فكيف بمن لم يعلم بذلك فضلاً عن من يأمن أنه استحق النار. انتهى». وعمل ذلك ما إذا لم يفض إلى اللام، لأن حال النبي ﷺ كانت أكمل الأحوال، فكان لا يخل من عبادة ربه وإن أضر ذلك ببدنه، بل صرح أنه قال «وجعلت قرة عيني في الصلاة» كما أخرجه النسائي من حديث أنس، فلما غيرة ﷺ «فلذا خشى اللام لا ينبئني له أن يكره نفسه، وعليه يحمل قوله «خذوا من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا». وفيه مشروعية الصلاة

لأنه يسقط التكليف من أصله. ثم إن ظاهر هذا الحديث أنه ﷺ توقع ترتب افتراض الصلاة بالليل جماعة على وجود المواظبة عليها، وفي ذلك إشكال، وقد بناء بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم وفيه نظر، وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله عز وجل أوصى إليه أنك وأظيت على هذه الصلاة معهم افتراضها عليهم فأحب التخفيف عنهم فترك المواظبة، قال: ويحتمل أن يكون ذلك وقع في نفسه كما اتفق في بعض القرب التي دارم عليها فافترضت، وقيل خشى أن يظن أحد من الأمة من ملازمته عليها الوجوب، وإلى هذا الأخير لما القرطبي، فقال: قوله: «فخضض عليكم أي تخفون» فرضاً فيجب على من ظن ذلك، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحرره فإنه يجب عليه العمل به. قال وقيل: كان حكم النبي ﷺ أنه إذا وأظيت على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به فيه أنه يفرض عليهم انتهى.

ولا يخفى بعد هذا الأخير، فقد وأظيت النبي ﷺ على رواتب القرائض وتأييده أصحابه ولم يفرض، وقال ابن بطال يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه ﷺ لما كان قيام الليل فرضاً عليه دون أمته فخشي أن يخرج (إيهم) والترمذ مع قيام الليل أن يسوي الله بينه وبينهم في حكمه، لأن الأصل في الشرع المساواة بين النبي ﷺ وبين أمته في العبادة. قال: ويحتمل أن يكون خشى من مواظبته عليها أن يفضوا عنها فيعصي من تركها يترك اتباعه ﷺ. وقد استشكل الخطابي أصل هذه الحاشية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله تعالى قال: «من خشي ومن حسن لا يسئل القول لدي» فإذا أسن التبديل فكيف يقع الحرف من الزيادة؟ وهذا يدفع في صدور الأجوبة التي تقدمت، وقد أجاب عنه الخطابي بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ وأفعال الشرعية يجب على الأمة الاتقائه به فيها يعني عند المواظبة ترك الخروج إليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاتقائه به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على المحسوس، وهذا كما يجب المرء على نفسه صلاة نذر تنجب عليه، ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع. قال: وفيه احتمال آخر، وهو أن الله فرض الصلاة حسين ثم حط معظمها بشفاعته نبيه ﷺ، فإذا عادت الأمة فيما استرهب لها والتزمت ما استحقى لم ينهم ﷺ منه لم يستكثر أن يثبت ذلك فرضاً عليهم، كما التزم ناس الربانية من قبل أنفسهم ثم عاب الله عليهم التخصير فيها فقال «فما رعوها حق رعايتها» [الطهيد: ٢٧] فخشي ﷺ أن يكون سيئهم سبيل أولئك، فقطع العمل بشفقة عليهم من ذلك، وقد تلقى هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي، وهو مبنى على أن قيام الليل كان واجباً عليه ﷺ وعلى وجوب الاتقائه بأفعاله. وفي كل من الأمرين نزاع. وأجاب الكرمانى بأن حديث الإسراء يدل على أن المراد بقوله تعالى «لا يسل القول لدي» أي: لا يسل إلا من نقص شيء من المحسوس، ولم يتعرض للزيادة انتهى. ولكن في ذكر التضعيف بقوله «من حسن ومن خسون» إشارة إلى عدم الزيادة أيضاً، لأن التضعيف لا ينقص عن العشر، ودفع بعضهم في أصل السؤال بأن الزمان كان قليلاً للنسخ فلا مانع من خشية الافتراض. وفيه نظر لأن قوله «لا يسل القول لدي» غير والنسخ لا يدخله على الراجح، وليس هو كقوله مثلاً لم يصروا الدهر أبداً فإنه يجوز فيه النسخ. وقد تنح الجاري بثلاثة أجوبة أخرى: أحدها يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام الليل، بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التفتل بالليل، ويومى إليه في قوله في حديث زيد بن ثابت «حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب عليكم ما قسم به، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فمنهم من التجميع في المسجد إشفاقاً عليهم من اشتراطه وأمن مع إفته في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم. ثانيها يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان، فلا يكون ذلك زائداً على المحسوس، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في العيد ونحوها. ثالثها يحتمل أن يكون المخوف افتراض قيام رمضان خاصة، فقد وقع في حديث الباب أن ذلك كان في رمضان، وفي رواية سفيان بن حسين «خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر»، فعلى هذا يرضع الإشكال، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدراً زائداً على المحسوس. وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري الأول، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم نذب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة، لأن خشية المذكورة امتدت بعد النبي ﷺ، ولذلك جمهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب كما سيأتي في الصيام إن شاء الله تعالى. وفيه جواز القرار من قدر الله إلى قدر الله قاله المهلب، وفيه أن الكثير إذا فعل شيئاً خلاف ما اعتاده أتباعه أن يذكر لهم عزه وحكمه والحكمة فيه، وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الزيادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها والشفقة على أمته والرافة بهم، وفيه ترك بعض المصالح لحرف المصلحة وتقديم أم المصلحتين، وفيه جواز الاقتداء بمن لا يتو الإمامة كما تقدم وفيه نظر لأن نفي التية لم

لشكر، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال الله تعالى ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾ [سبأ: ١٣] وقال القرطبي: ظن من سأله عن سبب تحمله المشقة في العبادة أنه إنما يعبد الله خوفاً من الذنوب وطلباً للمغفرة والرحمة فمن تحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك، فأنادهم أن هناك طريقاً آخر للعبادة وهو الشكر على المغفرة وإيصال النعمة لمن لا يستحق عليه فيها شيئاً فيعتين كثرة الشكر على ذلك، والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة، فمن كثرة ذلك منه سمي شكوراً، ومن ثم قال سبحانه وتعالى ﴿وقليل من عبادي الشكور﴾ [سبأ: ٣١] وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه، قال العلماء: إنما أزم الأتباء أنفسهم بشدة الخوف لعلمهم بعظيم نعمة الله تعالى عليهم وأنه ابتداهم بها قبل استحقاقها، فبدلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكره مع أن حقوق الله أعظم من أن يقوم بها العباد. والله أعلم.

(تكملة): قيل أخرج البخاري هذا الحديث لينبه على أن قيام جميع الليل غير مكروه ولا تمارضه الأحاديث الأتية بخلافه، لأنه يجمع بينها بأنه ﷺ لم يكن يداوم على قيام جميع الليل، بل كان يقوم وينام كما أخبر عن نفسه وأخبرت عنه عائشة أيضاً، وسيأتي نقل الخلاف في إيجاب قيام الليل في باب عند الشيطان إن شاء الله تعالى.

٧- باب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ

١١٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ النَّاصِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا». [انظر: ٤١١٥٢، ٤١١٥٣، ٤١١٥٤، ٤١١٥٥، ٤١١٥٦، ٤١١٥٧، ٤١١٥٨، ٤١١٥٩، ٤١١٦٠، ٤١١٦١، ٤١١٦٢، ٤١١٦٣، ٤١١٦٤، ٤١١٦٥، ٤١١٦٦، ٤١١٦٧، ٤١١٦٨، ٤١١٦٩، ٤١١٧٠، ٤١١٧١، ٤١١٧٢، ٤١١٧٣، ٤١١٧٤، ٤١١٧٥، ٤١١٧٦، ٤١١٧٧، ٤١١٧٨، ٤١١٧٩، ٤١١٨٠، ٤١١٨١، ٤١١٨٢، ٤١١٨٣، ٤١١٨٤، ٤١١٨٥، ٤١١٨٦، ٤١١٨٧، ٤١١٨٨، ٤١١٨٩، ٤١١٩٠، ٤١١٩١، ٤١١٩٢، ٤١١٩٣، ٤١١٩٤، ٤١١٩٥، ٤١١٩٦، ٤١١٩٧، ٤١١٩٨، ٤١١٩٩، ٤١٢٠٠، ٤١٢٠١، ٤١٢٠٢، ٤١٢٠٣، ٤١٢٠٤، ٤١٢٠٥، ٤١٢٠٦، ٤١٢٠٧، ٤١٢٠٨، ٤١٢٠٩، ٤١٢١٠، ٤١٢١١، ٤١٢١٢، ٤١٢١٣، ٤١٢١٤، ٤١٢١٥، ٤١٢١٦، ٤١٢١٧، ٤١٢١٨، ٤١٢١٩، ٤١٢٢٠، ٤١٢٢١، ٤١٢٢٢، ٤١٢٢٣، ٤١٢٢٤، ٤١٢٢٥، ٤١٢٢٦، ٤١٢٢٧، ٤١٢٢٨، ٤١٢٢٩، ٤١٢٣٠، ٤١٢٣١، ٤١٢٣٢، ٤١٢٣٣، ٤١٢٣٤، ٤١٢٣٥، ٤١٢٣٦، ٤١٢٣٧، ٤١٢٣٨، ٤١٢٣٩، ٤١٢٤٠، ٤١٢٤١، ٤١٢٤٢، ٤١٢٤٣، ٤١٢٤٤، ٤١٢٤٥، ٤١٢٤٦، ٤١٢٤٧، ٤١٢٤٨، ٤١٢٤٩، ٤١٢٥٠، ٤١٢٥١، ٤١٢٥٢، ٤١٢٥٣، ٤١٢٥٤، ٤١٢٥٥، ٤١٢٥٦، ٤١٢٥٧، ٤١٢٥٨، ٤١٢٥٩، ٤١٢٦٠، ٤١٢٦١، ٤١٢٦٢، ٤١٢٦٣، ٤١٢٦٤، ٤١٢٦٥، ٤١٢٦٦، ٤١٢٦٧، ٤١٢٦٨، ٤١٢٦٩، ٤١٢٧٠، ٤١٢٧١، ٤١٢٧٢، ٤١٢٧٣، ٤١٢٧٤، ٤١٢٧٥، ٤١٢٧٦، ٤١٢٧٧، ٤١٢٧٨، ٤١٢٧٩، ٤١٢٨٠، ٤١٢٨١، ٤١٢٨٢، ٤١٢٨٣، ٤١٢٨٤، ٤١٢٨٥، ٤١٢٨٦، ٤١٢٨٧، ٤١٢٨٨، ٤١٢٨٩، ٤١٢٩٠، ٤١٢٩١، ٤١٢٩٢، ٤١٢٩٣، ٤١٢٩٤، ٤١٢٩٥، ٤١٢٩٦، ٤١٢٩٧، ٤١٢٩٨، ٤١٢٩٩، ٤١٣٠٠، ٤١٣٠١، ٤١٣٠٢، ٤١٣٠٣، ٤١٣٠٤، ٤١٣٠٥، ٤١٣٠٦، ٤١٣٠٧، ٤١٣٠٨، ٤١٣٠٩، ٤١٣١٠، ٤١٣١١، ٤١٣١٢، ٤١٣١٣، ٤١٣١٤، ٤١٣١٥، ٤١٣١٦، ٤١٣١٧، ٤١٣١٨، ٤١٣١٩، ٤١٣٢٠، ٤١٣٢١، ٤١٣٢٢، ٤١٣٢٣، ٤١٣٢٤، ٤١٣٢٥، ٤١٣٢٦، ٤١٣٢٧، ٤١٣٢٨، ٤١٣٢٩، ٤١٣٣٠، ٤١٣٣١، ٤١٣٣٢، ٤١٣٣٣، ٤١٣٣٤، ٤١٣٣٥، ٤١٣٣٦، ٤١٣٣٧، ٤١٣٣٨، ٤١٣٣٩، ٤١٣٤٠، ٤١٣٤١، ٤١٣٤٢، ٤١٣٤٣، ٤١٣٤٤، ٤١٣٤٥، ٤١٣٤٦، ٤١٣٤٧، ٤١٣٤٨، ٤١٣٤٩، ٤١٣٥٠، ٤١٣٥١، ٤١٣٥٢، ٤١٣٥٣، ٤١٣٥٤، ٤١٣٥٥، ٤١٣٥٦، ٤١٣٥٧، ٤١٣٥٨، ٤١٣٥٩، ٤١٣٦٠، ٤١٣٦١، ٤١٣٦٢، ٤١٣٦٣، ٤١٣٦٤، ٤١٣٦٥، ٤١٣٦٦، ٤١٣٦٧، ٤١٣٦٨، ٤١٣٦٩، ٤١٣٧٠، ٤١٣٧١، ٤١٣٧٢، ٤١٣٧٣، ٤١٣٧٤، ٤١٣٧٥، ٤١٣٧٦، ٤١٣٧٧، ٤١٣٧٨، ٤١٣٧٩، ٤١٣٨٠، ٤١٣٨١، ٤١٣٨٢، ٤١٣٨٣، ٤١٣٨٤، ٤١٣٨٥، ٤١٣٨٦، ٤١٣٨٧، ٤١٣٨٨، ٤١٣٨٩، ٤١٣٩٠، ٤١٣٩١، ٤١٣٩٢، ٤١٣٩٣، ٤١٣٩٤، ٤١٣٩٥، ٤١٣٩٦، ٤١٣٩٧، ٤١٣٩٨، ٤١٣٩٩، ٤١٤٠٠، ٤١٤٠١، ٤١٤٠٢، ٤١٤٠٣، ٤١٤٠٤، ٤١٤٠٥، ٤١٤٠٦، ٤١٤٠٧، ٤١٤٠٨، ٤١٤٠٩، ٤١٤١٠، ٤١٤١١، ٤١٤١٢، ٤١٤١٣، ٤١٤١٤، ٤١٤١٥، ٤١٤١٦، ٤١٤١٧، ٤١٤١٨، ٤١٤١٩، ٤١٤٢٠، ٤١٤٢١، ٤١٤٢٢، ٤١٤٢٣، ٤١٤٢٤، ٤١٤٢٥، ٤١٤٢٦، ٤١٤٢٧، ٤١٤٢٨، ٤١٤٢٩، ٤١٤٣٠، ٤١٤٣١، ٤١٤٣٢، ٤١٤٣٣، ٤١٤٣٤، ٤١٤٣٥، ٤١٤٣٦، ٤١٤٣٧، ٤١٤٣٨، ٤١٤٣٩، ٤١٤٤٠، ٤١٤٤١، ٤١٤٤٢، ٤١٤٤٣، ٤١٤٤٤، ٤١٤٤٥، ٤١٤٤٦، ٤١٤٤٧، ٤١٤٤٨، ٤١٤٤٩، ٤١٤٥٠، ٤١٤٥١، ٤١٤٥٢، ٤١٤٥٣، ٤١٤٥٤، ٤١٤٥٥، ٤١٤٥٦، ٤١٤٥٧، ٤١٤٥٨، ٤١٤٥٩، ٤١٤٦٠، ٤١٤٦١، ٤١٤٦٢، ٤١٤٦٣، ٤١٤٦٤، ٤١٤٦٥، ٤١٤٦٦، ٤١٤٦٧، ٤١٤٦٨، ٤١٤٦٩، ٤١٤٧٠، ٤١٤٧١، ٤١٤٧٢، ٤١٤٧٣، ٤١٤٧٤، ٤١٤٧٥، ٤١٤٧٦، ٤١٤٧٧، ٤١٤٧٨، ٤١٤٧٩، ٤١٤٨٠، ٤١٤٨١، ٤١٤٨٢، ٤١٤٨٣، ٤١٤٨٤، ٤١٤٨٥، ٤١٤٨٦، ٤١٤٨٧، ٤١٤٨٨، ٤١٤٨٩، ٤١٤٩٠، ٤١٤٩١، ٤١٤٩٢، ٤١٤٩٣، ٤١٤٩٤، ٤١٤٩٥، ٤١٤٩٦، ٤١٤٩٧، ٤١٤٩٨، ٤١٤٩٩، ٤١٥٠٠، ٤١٥٠١، ٤١٥٠٢، ٤١٥٠٣، ٤١٥٠٤، ٤١٥٠٥، ٤١٥٠٦، ٤١٥٠٧، ٤١٥٠٨، ٤١٥٠٩، ٤١٥١٠، ٤١٥١١، ٤١٥١٢، ٤١٥١٣، ٤١٥١٤، ٤١٥١٥، ٤١٥١٦، ٤١٥١٧، ٤١٥١٨، ٤١٥١٩، ٤١٥٢٠، ٤١٥٢١، ٤١٥٢٢، ٤١٥٢٣، ٤١٥٢٤، ٤١٥٢٥، ٤١٥٢٦، ٤١٥٢٧، ٤١٥٢٨، ٤١٥٢٩، ٤١٥٣٠، ٤١٥٣١، ٤١٥٣٢، ٤١٥٣٣، ٤١٥٣٤، ٤١٥٣٥، ٤١٥٣٦، ٤١٥٣٧، ٤١٥٣٨، ٤١٥٣٩، ٤١٥٤٠، ٤١٥٤١، ٤١٥٤٢، ٤١٥٤٣، ٤١٥٤٤، ٤١٥٤٥، ٤١٥٤٦، ٤١٥٤٧، ٤١٥٤٨، ٤١٥٤٩، ٤١٥٥٠، ٤١٥٥١، ٤١٥٥٢، ٤١٥٥٣، ٤١٥٥٤، ٤١٥٥٥، ٤١٥٥٦، ٤١٥٥٧، ٤١٥٥٨، ٤١٥٥٩، ٤١٥٦٠، ٤١٥٦١، ٤١٥٦٢، ٤١٥٦٣، ٤١٥٦٤، ٤١٥٦٥، ٤١٥٦٦، ٤١٥٦٧، ٤١٥٦٨، ٤١٥٦٩، ٤١٥٧٠، ٤١٥٧١، ٤١٥٧٢، ٤١٥٧٣، ٤١٥٧٤، ٤١٥٧٥، ٤١٥٧٦، ٤١٥٧٧، ٤١٥٧٨، ٤١٥٧٩، ٤١٥٨٠، ٤١٥٨١، ٤١٥٨٢، ٤١٥٨٣، ٤١٥٨٤، ٤١٥٨٥، ٤١٥٨٦، ٤١٥٨٧، ٤١٥٨٨، ٤١٥٨٩، ٤١٥٩٠، ٤١٥٩١، ٤١٥٩٢، ٤١٥٩٣، ٤١٥٩٤، ٤١٥٩٥، ٤١٥٩٦، ٤١٥٩٧، ٤١٥٩٨، ٤١٥٩٩، ٤١٦٠٠، ٤١٦٠١، ٤١٦٠٢، ٤١٦٠٣، ٤١٦٠٤، ٤١٦٠٥، ٤١٦٠٦، ٤١٦٠٧، ٤١٦٠٨، ٤١٦٠٩، ٤١٦١٠، ٤١٦١١، ٤١٦١٢، ٤١٦١٣، ٤١٦١٤، ٤١٦١٥، ٤١٦١٦، ٤١٦١٧، ٤١٦١٨، ٤١٦١٩، ٤١٦٢٠، ٤١٦٢١، ٤١٦٢٢، ٤١٦٢٣، ٤١٦٢٤، ٤١٦٢٥، ٤١٦٢٦، ٤١٦٢٧، ٤١٦٢٨، ٤١٦٢٩، ٤١٦٣٠، ٤١٦٣١، ٤١٦٣٢، ٤١٦٣٣، ٤١٦٣٤، ٤١٦٣٥، ٤١٦٣٦، ٤١٦٣٧، ٤١٦٣٨، ٤١٦٣٩، ٤١٦٤٠، ٤١٦٤١، ٤١٦٤٢، ٤١٦٤٣، ٤١٦٤٤، ٤١٦٤٥، ٤١٦٤٦، ٤١٦٤٧، ٤١٦٤٨، ٤١٦٤٩، ٤١٦٥٠، ٤١٦٥١، ٤١٦٥٢، ٤١٦٥٣، ٤١٦٥٤، ٤١٦٥٥، ٤١٦٥٦، ٤١٦٥٧، ٤١٦٥٨، ٤١٦٥٩، ٤١٦٦٠، ٤١٦٦١، ٤١٦٦٢، ٤١٦٦٣، ٤١٦٦٤، ٤١٦٦٥، ٤١٦٦٦، ٤١٦٦٧، ٤١٦٦٨، ٤١٦٦٩، ٤١٦٧٠، ٤١٦٧١، ٤١٦٧٢، ٤١٦٧٣، ٤١٦٧٤، ٤١٦٧٥، ٤١٦٧٦، ٤١٦٧٧، ٤١٦٧٨، ٤١٦٧٩، ٤١٦٨٠، ٤١٦٨١، ٤١٦٨٢، ٤١٦٨٣، ٤١٦٨٤، ٤١٦٨٥، ٤١٦٨٦، ٤١٦٨٧، ٤١٦٨٨، ٤١٦٨٩، ٤١٦٩٠، ٤١٦٩١، ٤١٦٩٢، ٤١٦٩٣، ٤١٦٩٤، ٤١٦٩٥، ٤١٦٩٦، ٤١٦٩٧، ٤١٦٩٨، ٤١٦٩٩، ٤١٧٠٠، ٤١٧٠١، ٤١٧٠٢، ٤١٧٠٣، ٤١٧٠٤، ٤١٧٠٥، ٤١٧٠٦، ٤١٧٠٧، ٤١٧٠٨، ٤١٧٠٩، ٤١٧١٠، ٤١٧١١، ٤١٧١٢، ٤١٧١٣، ٤١٧١٤، ٤١٧١٥، ٤١٧١٦، ٤١٧١٧، ٤١٧١٨، ٤١٧١٩، ٤١٧٢٠، ٤١٧٢١، ٤١٧٢٢، ٤١٧٢٣، ٤١٧٢٤، ٤١٧٢٥، ٤١٧٢٦، ٤١٧٢٧، ٤١٧٢٨، ٤١٧٢٩، ٤١٧٣٠، ٤١٧٣١، ٤١٧٣٢، ٤١٧٣٣، ٤١٧٣٤، ٤١٧٣٥، ٤١٧٣٦، ٤١٧٣٧، ٤١٧٣٨، ٤١٧٣٩، ٤١٧٤٠، ٤١٧٤١، ٤١٧٤٢، ٤١٧٤٣، ٤١٧٤٤، ٤١٧٤٥، ٤١٧٤٦، ٤١٧٤٧، ٤١٧٤٨، ٤١٧٤٩، ٤١٧٥٠، ٤١٧٥١، ٤١٧٥٢، ٤١٧٥٣، ٤١٧٥٤، ٤١٧٥٥، ٤١٧٥٦، ٤١٧٥٧، ٤١٧٥٨، ٤١٧٥٩، ٤١٧٦٠، ٤١٧٦١، ٤١٧٦٢، ٤١٧٦٣، ٤١٧٦٤، ٤١٧٦٥، ٤١٧٦٦، ٤١٧٦٧، ٤١٧٦٨، ٤١٧٦٩، ٤١٧٧٠، ٤١٧٧١، ٤١٧٧٢، ٤١٧٧٣، ٤١٧٧٤، ٤١٧٧٥، ٤١٧٧٦، ٤١٧٧٧، ٤١٧٧٨، ٤١٧٧٩، ٤١٧٨٠، ٤١٧٨١، ٤١٧٨٢، ٤١٧٨٣، ٤١٧٨٤، ٤١٧٨٥، ٤١٧٨٦، ٤١٧٨٧، ٤١٧٨٨، ٤١٧٨٩، ٤١٧٩٠، ٤١٧٩١، ٤١٧٩٢، ٤١٧٩٣، ٤١٧٩٤، ٤١٧٩٥، ٤١٧٩٦، ٤١٧٩٧، ٤١٧٩٨، ٤١٧٩٩، ٤١٨٠٠، ٤١٨٠١، ٤١٨٠٢، ٤١٨٠٣، ٤١٨٠٤، ٤١٨٠٥، ٤١٨٠٦، ٤١٨٠٧، ٤١٨٠٨، ٤١٨٠٩، ٤١٨١٠، ٤١٨١١، ٤١٨١٢، ٤١٨١٣، ٤١٨١٤، ٤١٨١٥، ٤١٨١٦، ٤١٨١٧، ٤١٨١٨، ٤١٨١٩، ٤١٨٢٠، ٤١٨٢١، ٤١٨٢٢، ٤١٨٢٣، ٤١٨٢٤، ٤١٨٢٥، ٤١٨٢٦، ٤١٨٢٧، ٤١٨٢٨، ٤١٨٢٩، ٤١٨٣٠، ٤١٨٣١، ٤١٨٣٢، ٤١٨٣٣، ٤١٨٣٤، ٤١٨٣٥، ٤١٨٣٦، ٤١٨٣٧، ٤١٨٣٨، ٤١٨٣٩، ٤١٨٤٠، ٤١٨٤١، ٤١٨٤٢، ٤١٨٤٣، ٤١٨٤٤، ٤١٨٤٥، ٤١٨٤٦، ٤١٨٤٧، ٤١٨٤٨، ٤١٨٤٩، ٤١٨٥٠، ٤١٨٥١، ٤١٨٥٢، ٤١٨٥٣، ٤١٨٥٤، ٤١٨٥٥، ٤١٨٥٦، ٤١٨٥٧، ٤١٨٥٨، ٤١٨٥٩، ٤١٨٦٠، ٤١٨٦١، ٤١٨٦٢، ٤١٨٦٣، ٤١٨٦٤، ٤١٨٦٥، ٤١٨٦٦، ٤١٨٦٧، ٤١٨٦٨، ٤١٨٦٩، ٤١٨٧٠، ٤١٨٧١، ٤١٨٧٢، ٤١٨٧٣، ٤١٨٧٤، ٤١٨٧٥، ٤١٨٧٦، ٤١٨٧٧، ٤١٨٧٨، ٤١٨٧٩، ٤١٨٨٠، ٤١٨٨١، ٤١٨٨٢، ٤١٨٨٣، ٤١٨٨٤، ٤١٨٨٥، ٤١٨٨٦، ٤١٨٨٧، ٤١٨٨٨، ٤١٨٨٩، ٤١٨٩٠، ٤١٨٩١، ٤١٨٩٢، ٤١٨٩٣، ٤١٨٩٤، ٤١٨٩٥، ٤١٨٩٦، ٤١٨٩٧، ٤١٨٩٨، ٤١٨٩٩، ٤١٩٠٠، ٤١٩٠١، ٤١٩٠٢، ٤١٩٠٣، ٤١٩٠٤، ٤١٩٠٥، ٤١٩٠٦، ٤١٩٠٧، ٤١٩٠٨، ٤١٩٠٩، ٤١٩١٠، ٤١٩١١، ٤١٩١٢، ٤١٩١٣، ٤١٩١٤، ٤١٩١٥، ٤١٩١٦، ٤١٩١٧، ٤١٩١٨، ٤١٩١٩، ٤١٩٢٠، ٤١٩٢١، ٤١٩٢٢، ٤١٩٢٣، ٤١٩٢٤، ٤١٩٢٥، ٤١٩٢٦، ٤١٩٢٧، ٤١٩٢٨، ٤١٩٢٩، ٤١٩٣٠، ٤١٩٣١، ٤١٩٣٢، ٤١٩٣٣، ٤١٩٣٤، ٤١٩٣٥، ٤١٩٣٦، ٤١٩٣٧، ٤١٩٣٨، ٤١٩٣٩، ٤١٩٤٠، ٤١٩٤١، ٤١٩٤٢، ٤١٩٤٣، ٤١٩٤٤، ٤١٩٤٥، ٤١٩٤٦، ٤١٩٤٧، ٤١٩٤٨، ٤١٩٤٩، ٤١٩٥٠، ٤١٩٥١، ٤١٩٥٢، ٤١٩٥٣، ٤١٩٥٤، ٤١٩٥٥، ٤١٩٥٦، ٤١٩٥٧، ٤١٩٥٨، ٤١٩٥٩، ٤١٩٦٠، ٤١٩٦١، ٤١٩٦٢، ٤١٩٦٣، ٤١٩٦٤، ٤١٩٦٥، ٤١٩٦٦، ٤١٩٦٧، ٤١٩٦٨، ٤١٩٦٩، ٤١٩٧٠، ٤١٩٧١، ٤١٩٧٢، ٤١٩٧٣، ٤١٩٧٤، ٤١٩٧٥، ٤١٩٧٦، ٤١٩٧٧، ٤١٩٧٨، ٤١٩٧٩، ٤١٩٨٠، ٤١٩٨١، ٤١٩٨٢، ٤١٩٨٣، ٤١٩٨٤، ٤١٩٨٥، ٤١٩٨٦، ٤١٩٨٧، ٤١٩٨٨، ٤١٩٨٩، ٤١٩٩٠، ٤١٩٩١، ٤١٩٩٢، ٤١٩٩٣، ٤١٩٩٤، ٤١٩٩٥، ٤١٩٩٦، ٤١٩٩٧، ٤١٩٩٨، ٤١٩٩٩، ٤٢٠٠٠، ٤٢٠٠١، ٤٢٠٠٢، ٤٢٠٠٣، ٤٢٠٠٤، ٤٢٠٠٥، ٤٢٠٠٦، ٤٢٠٠٧، ٤٢٠٠٨، ٤٢٠٠٩، ٤٢٠١٠، ٤٢٠١١، ٤٢٠١٢، ٤٢٠١٣، ٤٢٠١٤، ٤٢٠١٥، ٤٢٠١٦، ٤٢٠١٧، ٤٢٠١٨، ٤٢٠١٩، ٤٢٠٢٠، ٤٢٠٢١، ٤٢٠٢٢، ٤٢٠٢٣، ٤٢٠٢٤، ٤٢٠٢٥، ٤٢٠٢٦، ٤٢٠٢٧، ٤٢٠٢٨، ٤٢٠٢٩، ٤٢٠٣٠، ٤٢٠٣١، ٤٢٠٣٢، ٤٢٠٣٣، ٤٢٠٣٤، ٤٢٠٣٥، ٤٢٠٣٦، ٤٢٠٣٧، ٤٢٠٣٨، ٤٢٠٣٩، ٤٢٠٤٠، ٤٢٠٤١، ٤٢٠٤٢، ٤٢٠٤٣، ٤٢٠٤٤، ٤٢٠٤٥، ٤٢٠٤٦، ٤٢٠٤٧، ٤٢٠٤٨، ٤٢٠٤٩، ٤٢٠٥٠، ٤٢٠٥١، ٤٢٠٥٢، ٤٢٠٥٣، ٤٢٠٥٤، ٤٢٠٥٥، ٤٢٠٥٦، ٤٢٠٥٧، ٤٢٠٥٨، ٤٢٠٥٩، ٤٢٠٦٠، ٤٢٠٦١، ٤٢٠٦٢، ٤٢٠٦٣، ٤٢٠٦٤، ٤٢٠٦٥، ٤٢٠٦٦، ٤٢٠٦٧، ٤٢٠٦٨، ٤٢٠٦٩، ٤٢٠٧٠، ٤٢٠٧١، ٤٢٠٧٢، ٤٢٠٧٣، ٤٢٠٧٤، ٤٢٠٧٥، ٤٢٠٧٦، ٤٢٠٧٧، ٤٢٠٧٨، ٤٢٠٧٩، ٤٢٠٨٠، ٤٢٠٨١، ٤٢٠٨٢، ٤٢٠٨٣، ٤٢٠٨٤، ٤٢٠٨٥، ٤٢٠٨٦، ٤٢٠٨٧، ٤٢٠٨٨، ٤٢٠٨٩، ٤٢٠٩٠، ٤٢٠٩١، ٤٢٠٩٢، ٤٢٠٩٣، ٤٢٠٩٤، ٤٢٠٩٥، ٤٢٠٩٦، ٤٢٠٩٧، ٤٢٠٩٨، ٤٢٠٩٩، ٤٢١٠٠، ٤٢١٠١، ٤٢١٠٢، ٤٢١٠٣، ٤٢١٠٤، ٤٢١٠٥، ٤٢١٠٦، ٤٢١٠٧، ٤٢١٠٨، ٤٢١٠٩، ٤٢١١٠، ٤٢١١١، ٤

عوف، وعبر موسى عن إبراهيم بقوله ذكر أبي، وقد روى أبو داود عن أبي توبة قال: حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه وأخيه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن جمعة بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمه أبي سلمة بن عبد الرحمن به.

قوله: (ما ألقاه) بالقائه أي وجده، والسر مرفوع بأنه قاعله. والمراد نومه بعد القيام الذي يبذره عند سماع الصلح جميعاً بينه وبين روية مسروق التي قبلها.

قوله: (يعني النبي ﷺ) في رواية محمد بن بشر عن سعد بن إبراهيم عند مسلم وما ألفى رسول الله ﷺ السر على فراشي - أو عندي - إلا نالماً، وأخرجه الإسماعيلي عن محمود الواسطي عن زكريا بن يحيى عن إبراهيم بن سعد بلفظ: وما ألفى النبي ﷺ عندي بالأسفار إلا وهو نائم، وفي هذا التصريح برفع الحديث.

(تيسره): قال ابن التين: قولنا: «إلا نالماً» تعني مضطجماً على جنبه لأنها قالت في حديث آخر: «فإن كنت بظفانة حشني وإلا اضطجعت» انتهى. وتعبه ابن رشيد بأنه لا ضرورة لحمل هذا التأويل لأن السياق ظاهر في النوم حقيقة وظاهر في اللدائمة على ذلك، ولا يلزم من أنه كان ربما لم ينام وقت السحر هذا التأويل، فدل الأمر بين حل النوم على مجاز التشبيه أو حل التعميم على إرادة التخصيص، والثاني أرجح وإليه ميل البخاري لأنه ترجم بقوله: «من نام عند السحر» ثم ترجم عقبه بقوله: «من تسحر فلم ينس» فأولاً إلى تخصيص رمضان من غيره، فكان اللمعة جرت في جميع السنة أنه كان ينام عند السحر، إلا في رمضان فإنه كان يتشغل بالسحر في آخر الليل، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه. وقال ابن بطال: النوم وقت السحر كان يفعله النبي ﷺ في الليالي الطوال وفي غير شهر رمضان، كما قاله، ويحتاج في إخراج الليالي القصار إلى دليل.

٨- باب مَنْ تَسَحَّرَ فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ

١٢٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سَهِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدُ بْنُ قَابَسٍ تَسَحَّرَا، فَلَمَّا قَرَعَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى. قُلْنَا لِأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَقَوْلِي مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً. [راجع: ٥٧٦]

قوله: (باب من تسحر فلم ينام حتى صلى الصبح) كذا للآكثر، وللحموي والمستلمي: «من تسحر ثم قام إلى الصلاة».

قوله: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي، وروى هو ابن عباد. قوله: (فلما قرعنا من سحورهما قام إلى الصلاة فصلّى) هو ظاهر لما ترجم له. والمراد بالصلاة صلاة الصبح، وقبلها صلاة النحر، وقد تقدم توجيهه ويأتي الكلام على بقية فوائد الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

٩- باب طُولِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ

١١٣٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ. قُلْنَا: وَمَا هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٧٧٣]

١١٣٦- حَدَّثَنَا حُضَيْفُ بْنُ غَمْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ، يَتَوَضَّأُ قَدًا بِالسَّوَاكِ. [راجع: ٢٤٥. أخرجه مسلم: ٢٥٥]

قوله: (باب طول القيام في صلاة الليل) كذا للآكثر، وللحموي والمستلمي: «طول الصلاة في قيام الليل»، وحديث الباب موافق لهذا لأنه دل على طول الصلاة لا على طول القيام بخصوصه، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام لأن غير القيام كالركوع مثلاً لا يكون أطول من القيام كما عرف بالاستقراء من صنيعه ﷺ، فصي حديث الكسوف «فركع نحواً من قيامه» وفي حديث حذيفة الذي سألته عن ركوعه، ومضى حديث عائشة قريباً أن السجدة تكون قريباً من خمسين آية، ومن المعلوم في غير هذه الرواية أنه كان يقرأ ما يزيد على ذلك.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (بأمر سوء) بإضافة أمر إلى سوء، وفي الحديث دليل على اختيار النبي ﷺ تطويل صلاة الليل، وقد كان ابن مسعود قوياً حافظاً على الاعتدال بالنبي ﷺ، وما هم بالعمود إلا بعد طول كثير ما اعتدله. وأخرج مسلم من حديث جابر: «أفضل الصلاة طول الفتوة» فاستدل به على ذلك. ويحتمل أن يراد بالفتوة في حديث جابر الحشيش، ونذهب كثير من الصحابة وغيرهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل، ولمسلم من حديث ثوبان: «أفضل الأعمال كثرة السجود» والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. وفي الحديث أن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيء.

وفيه تنبيه على فائدة معروفة ما بينهم من الأحوال وغيرها، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله «هيمت بأمر سوء» حتى استفهموه عنه، ولم ينكر عليهم استفهامهم من ذلك. وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة، وكان إذا مر بأية تيسر سبح أو سؤال سأل أو تموز تمشد، ثم ركع نحواً ما قام، ثم قام نحواً ما ركع، ثم سجد نحواً ما قام. وهذا إنما يتأتى في نحو من ساعتين، فلمله ﷺ أحيا تلك الليلة كلها. ولما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقرأ قدر ثلث الليل، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة، فيقتضي ذلك تطويل الصلاة والله أعلم.

(تيسره): ذكر الدورقي أن سليمان بن حرب يقرئ برواية هذا الحديث عن شعبه حكاه عنه البرقاني، وهو من الأفراد المقيمة، فإن مسلماً أخرجه هذا الحديث من طريق أخرى عن الأعمش.

قوله: (عن خالد بن عبد الله) هو الواسطي، وحسين هو ابن عبد الرحمن الواسطي أيضاً، وقد تقدم حديث حذيفة في الطهارة. واشتدكل ابن بطال دخوله في هذا الباب فقال: لا مدخل له هنا لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة. قال: ويمكن أن يكون ذلك من غلط النسخ فكتبه في غير موضعه، أو أن البخاري أصحله للنية قبل تهذيب كتابه، فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السواك يدل على ما يناسبه من إكمال الهيئة والتهامب، وهو دليل طول القيام إذ التخفيف لا ينهيه له هذا التهويل الكامل. وقد قال ابن رشيد: الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله: «إذا قام للتهجد أي إذا قام لعادته» وقد ثبتت عاقبة في الحديث الآخر، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر، ولا شك أن في التسوك حثاً على دفع النوم فهو مشعر بالاستعداد للإطالة. وقال البدر بن جماعة: يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضر حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم، يعني للمشار إليه قريباً، قال: وإنما لم يخرجها لكونه على غير شرطه، فإما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة، أو أنه بعد حديثي حذيفة على الآخر. وأقرها توجيه ابن رشيد. ويحتمل أن يكون يضي الترجمة لحديث حذيفة فضم الكتاب الحديث إلى الحديث الذي قبله وحذف اليأس.

١٠- باب كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ؟

١١٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو أُمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْوُضْعِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: «مَنْ مَنَى، فَبَادَا حَيْثُ الصُّبْحُ فَأَوْبَزُوا جِلْدَهُ». [راجع: ٤٧٢. أخرجه مسلم: ٧٤٩ و٧٥١. وفي صلاة المسافرين (١٥٦)]

١١٣٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يَتَنَبَّأُ بِاللَّيْلِ. [أخرجه مسلم: ٧٦٤]

١١٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ [بْنُ مُوسَى] قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ، فَقَالَتْ: سَبْعٌ وَكُسَعٌ

١١- باب قيام النبي ﷺ بالليل ونومه،

وَمَا نُسَخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَوْمَلُونَ﴾ فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا: يَنْصَفُهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا. أَوْ زِدَ عَلَيْهِ وَرَكِلَ الْقُرْآنُ تَرَكِيلًا: إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا هَيْهَلًا. إِنَّ نَافِثَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَحَدُ وَطْءٍ وَأَقْرَمُ لَيْلًا. إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا [المزمل: ١-٧]

وقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تَخْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَظُونَ مِنْ لِقَاءِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَالْيَمِينُ الصَّلَاةُ وَأَنُؤُوا الزُّكَاةَ وَقَرَّعُوا اللَّهَ قِرْعًا حَسَنًا وَمَا تَفْعَلُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٧]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَبَأَ: قَامَ بِالْحَبَشِيَّةِ. ﴿وَوَطْءًا﴾ قَالَ: مُوَاطَّةٌ لِلْقُرْآنِ، اخْتُدَّ مُوَاطَّةٌ لِسَمْعِهِ وَتَمَرَهُ وَقَلْبِهِ. ﴿يُؤَاتُوا﴾ يُؤَاتُوا.

١١٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطُرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى تَطْلُعَ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى تَطْلُعَ أَنْ لَا يَفْطُرَ مِنْهُ حَتَّى، وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مَحْضًا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ.

تَابَعَهُ سَلَمَةُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ الْأَخْمَرِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ. [الطبر: ١٩٧٢، ١٩٧٣، ٢٥٦١]. أخرجه مسلم: ١١٥٨ [مختصر]

قوله: (باب قيام النبي ﷺ من الليل من نومه، وما نسخ من قيام الليل، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الْمَوْمَلُونَ﴾ فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا: كانه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق سعد بن هشام عن عائشة قالت: «إِنَّ اللَّهَ اقْتَضَى قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ بِعَنِي يَا أَيُّهَا الْمَوْمَلُونَ قَامَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا، حَتَّى أَتَوَّلَ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ التَّخْفِيفَ فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ طَلْعًا بَعْدَ فَرِيَّتِهِ» واستغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث لكونه على غير شرطه بما أخرجه عن أنس فإن فيه «وَلَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ» فإنه يدل على أنه كان ربما نائم كل الليل وهذا سبيل التطوع، فلو استمر الوجوب لما احتل بالقيام. وهذا يظهر مطابقة الحديث للترجيح. وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق مسالك الحضضي عن ابن عباس شامداً لحديث عائشة في أن الإيجاب والنسخ سنة، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وعكرمة وقاعدة بأسانيد صحيحة عنهم، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب مقدم على فرض الخمس ليلة الإسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح، وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ الفرض قيام الليل إلا ما تيسر منه لقوله ﴿فَاَقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠] ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس. واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعجب عليه في أول كتاب الصلاة، وتضمن كلامه أن الآية التي نسخت الوجوب مدنية، وهو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية. ثم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة، وقرى محمد بن نصر هذا القول بما أخرجه من حديث جابر أن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبي عبيدة في جيش الحبشة، وكان ذلك بعد الهجرة. لكن في إسناده علي بن زيد بن جعدان وهو ضعيف، وأما ما رواه الطبري من طريق محمد بن حنبل عن أبي سلمة عن عائشة قالت «احتج رسول الله ﷺ حُصَيْنَرُ» فذكر الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه قبل خمسة أبواب وفيه «الكفوا من العمل ما تليقون، فإن خير العمل أدومه وإن قل، ونزلت عليه ﴿يَا أَيُّهَا الْمَوْمَلُونَ﴾ [المزمل: ١] فكذب عليهم قيام الليل وانزلت منزلة الفريضة حتى إن كان بعضهم ليربط الحبل فيتعلق به، فلما رأى الله تكلفهم ابتغاء رضاء وضع ذلك عنهم فرددهم إلى الفريضة ووضع عنهم قيام الليل إلا ما تطوعوا به، فإنه يقتضي أن السورة كلها مدنية، لكن فيه موسى بن عبيدة وهو شديد الضعف فلا حجة فيما يقره به، ولو صح ما رواه لأقضى ذلك وقبح ما خشي من ﷺ حيث ترك قيام

وَأَخَذَ عَشْرَةً، سَوَى رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ.

١١٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: اخْتَبَرَنَا حَظَلَةُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثَلَاثَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً، مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ.

[راجع: ١١٤٧، أخرجه مسلم: ٧٣٨]

قوله: (باب كيف صلاة الليل، وكم كان النبي ﷺ يصلي بالليل؟)

أورد فيه أربعة أحاديث:

أولها: حديث ابن عمر صلاة الليل مثنى مثنى، الحديث، وقد تقدم الكلام عليه في أول أبواب الوتر، وأنه الأفضل في حق الأمة لكونه أجاب به السائل، وأنه صح عنه فعل الفصل والوصل.

ثانيها: حديث أبي جرة عن ابن عباس وكانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة، يعني بالليل. وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ «وكان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول أبواب الوتر أيضاً، وتقدم أيضاً بيان الجمع بين مختلف الروايات في ذلك.

ثالثها: حديث عائشة من رواية مسروق قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت: سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر.

رابعها: حديثها من طريق القاسم عنها «كان يصلي من الليل ثلاث عشرة منها الوتر وركعتا الفجر» وفي رواية مسلم من هذا الوجه «كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويورك ركعتي الفجر فثلاث عشرة فاما ما أجابت به مسروقاً فمرادها ما ذلك وقع منه في أوقات مختلفة، فتارة كان يصلي سبعاً وتارة تسعاً وإحدى عشرة. وأما حديث القاسم عنها فمحمول على أن ذلك كان غالب حاله، وسياقي بعد خمسة أبواب من رواية أبي سلمة عنها أن ذلك كان أكثر ما يصلي به في الليل، ولعله ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة الحديث، وفيه ما يدل على أن ركعتي الفجر من غيرها فهو مطابق لرواية القاسم. وأما ما رواه الزهري عن عروة عنها كما سنأتي في «باب ما يقرأ في ركعتي الفجر» بلفظ «كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين» فظاهره يخالف ما تقدم، فيحصل أن تكون أضافت إلى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصليها في بيته، أو ما كان ينتسج به صلاة الليل فقد ثبت عند مسلم من طريق سعد بن هشام عنها أنه كان يفتحها بركعتين خفيفتين، وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلمة التي دلت على المحصر في إحدى عشرة جاء في صفحتها عند المصنف وغيره «يصلي أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً، فدل على أنها لم تتعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لها في رواية الزهري، والزيادة من المحافظ مقبولة، وبهذا يجمع بين الروايات. وينبغي أن يستحضر هنا ما تقدم في أبواب الوتر من ذكر الركعتين بعد الوتر والاختلاف هل هما الركعتان بعد الفجر أو صلاة مفردة بعد الوتر، ويؤيده ما وقع عند أحمد وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ «كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا انقص من سبع، وهذا أصبح ما وقعت عليه من ذلك، وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك والله أعلم.

قال القرطبي: أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب، وهذا إما يتم لو كان الراوي عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد، والصلاب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز والله أعلم. وظهر في أن الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التهجد والوتر غرض بصلاة الليل، وفرائض النهار الظاهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار غائب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً. وأما مناسبة ثلاث عشرة فيضمة صلاة الصبح لكونها نهائية إلى ما بعدها.

(تبيين): إسحاق المذكور في أول حديثي عائشة هو ابن راهويه كما جزم أبو نعيم في المستخرج، وعبد الله المذكور في ثاني حديثها هو ابن موسى، وقد روى البخاري عنه في هذين الحديثين التوالين بواسطة وغير واسطة وهو من كبار شيوخه، وكان أولهما لم يقع له سماعه منه، والله أعلم.

١٢ - باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل

١١٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ عَلَى مَكَانِ كُلِّ عُقْدَةٍ: عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِنِ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ، فَإِنِ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ، فَإِنِ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَتُهُ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا». [المط: ٣٢٦٩، أخرجه مسلم: ٧٧٦]

١١٤٣ - حَدَّثَنَا مُؤَدَّى بْنُ إِسْهَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّؤْيَا، قَالَ: «أَمَّا الَّذِي يُلْقَى رَأْسُهُ بِالْمَخَرِّ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ قَبْرُفُشَةً، وَيَتَمَنَّ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْرُوبَةِ». [راجع: ٨٤٥، أخرجه مسلم: ٢٢٧٥ بقطعة أخرى لم نر في هذه الطريق]

قوله: (باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل) قال ابن التين وغيره: قوله: «إذا لم يصل»، يخالف لظاهر حديث الباب، لأنه دال على أنه يعقد على رأس من صلى ومن لم يصل، لكن من صلى بعد ذلك تحل عقده بخلاف من لم يصل. وأجاب ابن رشيدي بأن مراد البخاري باب بقاء عقد الشيطان إلخ وعلى هذا فيجوز أن يقرأ قوله عقد بلفظ الفعل ولفظ الجمع، ثم رأيت الإيراد بعينه للمازري ثم قال: وقد يعتذر عنه بأنه إنما قصد من يستدام العقد على رأسه بترك الصلاة، وكأنه قدر من انحلت عقده كان لم تقم عليه انتهى. ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء، فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء بخلاف من صلاها ولا سيما في الجماعة، وكان هذا هو السر في إيراد حديث سمره عقب هذا الحديث لأنه قال فيه «وينام عن الصلاة المكتوبة» ولا يعكر على هذا كونه أورد هذه الترجمة في تضعيف صلاة الليل لأنه يمكن أن يجاب عنه بأنه أراد دفع توهم من يجعل الحديثين على صلاة الليل، لأنه ورد في بعض طرق حديث سمره مطلقاً غير مفيد بالمكتوبة والوحيد علامة الوجوب، وكأنه أشار إلى خطأ من احتج به على وجوب صلاة الليل حلاً للمطلق على المفيد. ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملوي وقراه بما ذكرته من حديث سمره، فحمدت الله على التوفيق لذلك. ويقويه ما ثبت ﷺ «أن من صلى العشاء في جماعة كان كمن قام نصف ليلة، لأن مسمى قيام الليل يحصل للمؤمن بقيام بعضه، فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل، والعقد المذكورة تحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة كمن قام الليل في حل عقد الشيطان. ونفخت المناسبة على الإسماعيلي فقال: ورفض القرآن ليس هو ترك الصلاة بالليل. ويتعجب من إغفال آخر الحديث حيث قال فيه «وينام عن الصلاة المكتوبة» والله أعلم.

قوله: (الشيطان) كان المراد به الجنس، وفاعل ذلك هو القرن أو غيره، ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو إبليس، ونحو نسبة ذلك إليه لكونه الأمر به الداعي إليه، ولذلك أورد المصنف في «باب صفة إبليس» من بده الحق.

قوله: (قافية رأس أحدكم) أي مؤخر عقه. وقافية كل شيء مؤخره ومنه قافية القصيدة، وفي النهاية: القافية القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل وسطه. وظاهر قوله «أحدكم» التعميم في المخاطبين ومن في معانهم، ويمكن أن يخص منه من تقدم ذكره، ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء، ومن تناوله قوله «إن عبادي ليس لك عليهم سلطان» [الإسراء: ٦٥] كمن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح، وفي بحث ساذكره في آخر شرح هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

قوله: (إذا هو نام) كذا للأكثر، وللحموي والمستطلي «إذ هو نام»، بوزن فاعل، والأول أصوب وهو الذي في الموطأ.

قوله: (يضرب على مكان كل عقدة) كذا للمستطلي، ولبعضهم بحذف «على»، وللكشيحي بلفظ «عند مكانه». وقوله «يضرب» أي بيده على العقدة تأكيداً وإحكاماً لما قتلت ذلك، وقيل معنى يضرب يحجب المحس عن النائم حتى لا يستيقظ.

الليل بهم خشية أن يفرض عليهم، والأحاديث الصحيحة دالة على أن ذلك لم يقع، والله أعلم.

قوله: (يا أيها المزمع) أي المتلف في ثيابه، وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال: «يا أيها المزمع» أي يا محمد قد زمعت القرآن فكان الأصل يا أيها المزمع.

قوله: (رقم الليل إلا قليلاً) أي منه. وروى ابن أبي حاتم عن طريق وهب بن منبه قال: القليل ما دون المشار والسدس، وفيه نظر لما سيأتي.

قوله: (نصفه) يحتمل أن يكون بدلاً من «قليلاً»، فكان في الآية تحبيراً بين قيام النصف بنشأه أو قيام أنقص منه أو أزيد، ويحتمل أن يكون قوله «نصفه» بدلاً من الليل ودلاً قليلاً، استثناء من النصف حكاية الزخري، وبالأول جزم الطبري، وأسد ابن أبي حاتم معناه عن عطاء الخراساني.

قوله: («ورتل القرآن ترتيلاً» [المزمل: ٤]) أي اقرأه مترسلاً بتبيين الحروف وإشباع الحركات وروى مسلم من حديث حفصة «أن النبي ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها».

قوله: (قولا قليلاً) أي القرآن. وعن الحسن «العمل به» أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرج أيضاً من طريق أخرى عنه قال «قليلًا» في الميزان يسوم القيامته وتأوله غيره على نقل الوحي حين ينزل كما تقدم في بده الوحي.

قوله: (إن ناشئة الليل) قال ابن عباس نشأ قام بالحشية) يعني فيكون معنى قوله تعالى «ناشئة الليل» أي قيام الليل، وهذا التعليق وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عنه قال: «إن ناشئة الليل هو كلام الحبيشة» نشأ قام. وأخرج عن أبي مسرة وأبي مالك نحوه، ووصله ابن أبي حاتم عن طريق أبي مسرة عن ابن مسعود أيضاً. وذهب الجمهور إلى أنه ليس في القرآن شيء بغير العربية وقالوا: ما ورد من ذلك فهو من توافق اللغتين، وعلى هذا فتأشئ الليل مصدر بوزن فاعلة من نشأ إذا قام، أو اسم فاعل أي النفس الناشئة بالليل أي التي تنشأ من مضجعتها إلى العبادة أي تنهض، وحكى أبو عبيد في الغريزة أن كل ما حدث بالليل ويذا فهو ناشئ. وقد نشأ. وفي الجاز، لأبي عبيدة: ناشئة الليل آتاء الليل ناشئة بعد ناشئة، قال ابن التين: والمعنى أن الساعات الناشئة من الليل أي المقبلة بعضها في أثر بعض هي أشد.

قوله: (وطاء قال: موطاة للقرآن، أشد موافقة لسمعه وبصره وقلبه) وهذا وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد قال أشد وطاء أي يوافق سمعك وبصرك وقلبك بعضه بعضاً، قال الطبري: هذه القراءة على أنه مصدر من قولك واطأ اللسان القلب موطاة ووطاء، قال: وقرأ الأكثر وطأً بفتح الواو وسكون الطاء، ثم حكى عن العرب وطئنا الليل وطأ أي سرتنا فيه، وروى من طريق قتادة «أشد وطئاً» أثبت في الخير «وأقوم قِيلاً» أبلغ في الحفظ. وقال الأخفش: «أشد وطئاً أي قياماً، وأصل الوطء في اللغة الثقل كما في الحديث «أشد وطئاً» على مضرة.

قوله: (ليواطوا ليواطوا) هذه الكلمة من تفسير برادة وإنما أوردناها هنا تأكيداً للتفسير الأول، وقد وصله الطبري عن ابن عباس لكن بلفظ «ليشابهوا».

قوله: (صباحاً طويلاً) أي فراخاً، وصله ابن أبي حاتم عن ابن عباس وأبي العالية ومجاهد وغيرهم، وعن السدي صباحاً طويلاً أي تطوعوا كثيراً كأنه جملة من البجة وهي النافلة.

قوله: (حدثني محمد بن جعفر) أي ابن أبي كبير المدني، وحيد هو الطويل.

قوله: (أن لا يصوم منه) زاد أبو ذر والأصلي «شيئاً».

قوله: (وكان لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلخ) أي إن صلاته ونومه كان يختلف بالليل ولا يرتب وقتاً معيناً بل بحسب ما يتيسر له القيام. ولا يمارضه قول عائشة «كان إذا سمع الصياح قام» فإن عائشة تغير عما لها عليه اطلاع، وقلنا أن صلاة الليل كانت تقع منه غالباً في البيت، فخير أنس عمول على ما وراء ذلك. وقد مضى في حديثها في أبواب «من كل الليل قد أوتر» فدل على أنه لم يكن ينص الوتر بوقت بعينه.

قوله: (تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد) كذا ثبتت الواو في جميع الروايات التي اتصلت لنا، فعلى هذا يحتمل أن يكون سليمان هو ابن بلال كما جزم به خلف، ويحتمل أن تكون الواو زائدة من التناسخ فإن أبا خالد الأحمر اسمه سليمان، وحديثه في هذا سيأتي موصولاً في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

ومنه قوله تعالى «فضربنا على آذانهم» [الكهف: ١١] أي حببنا الحسن إلى يلج في آذانهم فيستبهوا، وفي حديث أبي سعيد ما أحد يتم إلا ضرب على سماحه بجري معقوده أخرجه المخلص في فوائده، والسماح بكسر الهملة وآخره معجمة ويقال بالصناد المهيمة بدل السين، وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر ما أصبح رجل على غير وتر إلا أصبح على رأسه جري قدر سبعين ذراعاً.

قوله: (عليك ليل طويل) كذا في جميع الطرق عن البخاري بالرفع، ووقع في رواية أبي مصعب في الموطأ عن مالك، عليك ليلاً طويلاً، وهي رواية ابن عينة عن أبي الزناد عن مسلم، قال عياض: رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء، ومن رفع فعلى الابتداء، أي باقى عليك، أو يضمائر فعل أي بقي. وقال القرطبي: الرفع أولى من جهة المعنى لأنه الأكبر في الغرور من حيث أنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله «فارقد» وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد وحيث يكون قوله «فارقد» ضاملاً، ومقصود الشيطان بذلك تسويفه بالقيام والإلباس عليه. وقد اختلف في هذه العقدة فقل هو على الحقيقة وأنه كما يعقد الساحر من يسحره، وأكثر من يفعله النساء تأخذ إحداهن الحيط فتعقد منه عقدة وتكلم عليه بالسحر فيتأثر المسحور عند ذلك، ومنه قوله تعالى «ومن شر الغائيات في العقدة» [الفلق: ٤] وعلى هذا فالعقد شيء عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها، وهل العقد في شعر الرأس أو في غيره؟ الأقرب الثاني إذ ليس لكل أحد شعر، ويؤيده ما ورد في بعض طرقه أن على رأس كل آدمي حبل، ففي رواية ابن ماجه ومحمد بن نصر من طريق الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً: على قافية رأس أحدكم حبل في ثلاث عقده، ولأحمد من طريق الحسن عن أبي هريرة بلفظ: إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجري، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعاً: ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جري معقود حين يرقده الحديث، وفي الثواب لأدب من أبي إياس من مرده الحسن نحوه. والجري يفتح الجيم هو الحبل، وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازمة، ويروى التصريح بأنها عقد بالصلابة فيلزم إعادة عقدها فإليه فاعله في حديث جابر، وفسر في حديث غيره. وقيل هو على الجواز كأنه شبه فعل الشيطان بالتأنيث بفعل الساحر بالمسحور، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للتأنيث. وقيل المراد به عقد القلب وتصميمه على الشيء كأنه يوسوس له بأنه بقي من الليلة قطعة طويلة فيتأخر عن القيام. والحلال العقد كتابة عن علمه بكتبه فيما وسوس به. وقيل العقد كتابة عن تثبيت الشيطان للتأنيث بالقول المذكور، ومنه عقدت فلاناً عن امرأته أي منعتها عنها، أو عن تعقبه عليه النوم كأنه قد شد عليه شداً. وقال بعضهم: المراد بالعقد الثلاث الأكل والشرب والنوم، لأن من أكثر الأكل والشرب كثر نومه. واستبعده الحب الطيري لأن الحديث يقتضي أن العقد تقع عند النوم فهي غيره، قال القرطبي: الحكمة في الاكتصار على الثلاث أن أغلب ما يكون انتباه الإنسان في السحر فإن اتفق له أن يرجع إلى النوم ثلاث مرات لم تنقض التوبة الثالثة إلا وقد ذهب الليل. وقال البيهقي في التقييد بالثلاث إما للتأكيد، أو لأنه يريد أن يقطعها عن ثلاثة أشياء الذكر والوضوء والصلاة، فكانه منع من كل واحدة منها بعقده عقدها على رأسه وكان تخصيص القفا بذلك لكونه محل الروم ومجال تصرفه وهو أطروح القوى للشيطان وأسرعها إجابة لدعوته. وفي كلام الشيخ المالوي أن العقد يقع على خزانة الإنجليت من المحافظة وهي الكثرة المحصل من القوى، ومنها يتناول القلب ما يريد التذكر به.

قوله: (الحل عقده) بلفظ الجمع يترى اختلاف في البخاري، ووقع لبعض رواة الموطأ بالأفراد، ويرويه رواية أحمد المثار إليها قيل فإن فيها «فإن ذكر الله انحلت عقدة واحدة» وإن قام قرطاً أطلقت الثانية، فإن صلى أطلقت الثالثة، وكأنه محمول على الغالب وهو من يتم مضطجماً فيحتاج إلى الوضوء إذا أتته فيكون لكل فعل عقدة يحلها، ويؤيد الأول ما سيأتي في بدء الحلق من وجه آخر بلفظ «عقده كلها» ولمسلم من رواية ابن عينة عن أبي الزناد «انحلت العقدة وظاهره أن العقد تحل كلها بالصلاة» خاصة، وهو كذلك في حق من لم يتنجس إلى الطهارة كمن نام متسكناً مثلاً ثم أتته فضلى من قبل أن يذكر أو يتطهر، فإن الصلاة تجزئه في حل العقد كلها لأنها تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر، وعلى هذا فيكون معنى قوله «فإنما صلى انحلت عقده كلها» إن كان المراد به من لا يحتاج إلى الوضوء فظاهر على ما قررناه، وإن كان من يحتاج إليه فالمنى انحلت بكل عقدة أو انحلت عقده كلها بالحلل الأخيرة التي بها يتم انحلال العقد، وفي رواية أحمد المذكورة قبل «فإن قام فذكر الله انحلت واحدة»، فإن قام فوضواً أطلقت الثانية، فإن صلى أطلقت الثالثة، وهذا محمول على الغالب وهو من يتم مضطجماً فيحتاج إلى تجديد الطهارة عند استيقاظه فيكون لكل فعل عقدة يحلها.

قوله: (طبيب النفس) أي لسروبه بما وقفه الله له من الطاعة، وبما وعده من الثواب، وبما زال عنه من عقد الشيطان. كذا قيل، والذي يظهر أن في صلاة الليل سرّاً في طب النفس وإن لم يستحضر المصلي شيئاً ما ذكر، وكذا عكسه، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى «إن ناشئة الليل هي أشد وطناً وأقوم قبلاً» [الزلزل: ٦] وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد ثانياً، واستثنى بعضهم عن يقوم ويذكر ويتوضأ ويصلي من لم ينه ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير أن يقلع والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الإقلاع وبين الناصر.

قوله: (وإذا أصبح حيث النفس) أي بتركه ما كان اعتاده أو إرادته من فعل الخير، كذا قيل وقد تقدم ما فيه.

وقوله: (كسلان) غير مصروف للوصف ولزيادة الألف والنون، ومقتضى قوله «وإذا أصبح» أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصحح خبيثاً كسلان، وإن أتى ببعضها وهو كذلك، لكن يختلف ذلك بالقوة والحفظة، فمن ذكر الله مثلاً كان في ذلك نصف من لم يذكر أصلاً. وروينا في الجزء الثالث من الأول من حديث المخلص في حديث أبي سعيد الذي تقدمت الإشارة إليه «فإن قام فصلى انحلت العقد كلها»، وإن استيقظ ولم يتوضأ ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيئها، وقال ابن عبد البر هذا الذم يخص بمن لم يقم إلى صلاته وضياعها، أما من كانت عادته القيام إلى الصلاة المكتوبة أو إلى النافلة بالليل فقلبت عنه فقام فقد ثبت أن الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة. وقال أيضاً: زعم قوم أن هذا الحديث يمارض قوله «لا يقولن أحدكم خبيث نفسي» وليس كذلك لأن النهي إنما ورد عن إضافة المرة ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة، وهذا الحديث وقع ذماً لقلعه، ولكل من الخبيثين وجهه، وقال الباجي: ليس بين الخبيثين اختلاف، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس لكون الحديث بمعنى نسيان الدين ووصف بعض الأفعال بذلك تحفيزاً منها وتقدير. قلت تقرير الإشكال أنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن، وقد وصف الله هذا الأمر بهذه الحفظة فيلزم جواز وصفنا له بذلك لحل التأني، ويجعل الانفصال فيما يظهر بأن النهي محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنكير والتحذير.

(تيسرات)

(الأول): ذكر الليل في قوله «عليك ليل» ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل، وهو كذلك، لكن لا يبعد أن يجمي مثله في نوم النهار كالنوم حالة الإبراد مثلاً ولا سيما على تفسير البخاري من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة.

(الثاني): ادعى ابن العربي أن البخاري أوصاهنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله «يعقد الشيطان» وفيه نظر، فقد صرح البخاري في خلس ترجمة من أبواب التهجيد بخلافه حيث قال من غير إيجابه وأيضاً فما تقدم تقريره من أنه حل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربي أيضاً، ولم أر النقل في القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين. قال ابن عبد البر: شد بعض التابعين فلو وجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه، ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين، والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه محمد بن نصر وغيره عنه أنه قيل له: ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إلا يصلي المكتوبة؟ فقال: لعن الله هذا، إنما يتوسد القرآن. فقيل له: قال الله تعالى «فاقرؤوا ما تيسر منه» [الزلزل: ٢٠] قال: نعم، ولو قدر حسين آية. وكان هذا هو مستند من نقل عن الحسن الجواب. ونقل الترمذي عن إسحاق بن راهويه أنه قال: إنما قيام الليل على أصحاب القرآن، وهذا يخص ما نقل عن الحسن، وهو أقرب، وليس فيه تصريح بالوجوب أيضاً.

(الثالث): وقد يظن أن بين هذا الحديث والحديث الآتي في الرواية من حديث أبي هريرة الذي فيه «أن قارى آية الكرسي عند نومه لا يقربه الشيطان، معارضة، وليس كذلك، لأن العقد إن حل على الأمر المنوي والقرب على الأمر المحسوس وكذا العكس فلا إشكال، إذ لا يلزم من سحره إياه مثلاً أن يماسه، كما لا يلزم من عمامته أن يقربه بسرة أو لقي في جسده ونحو ذلك. وإن حلا على المنويين أو العكس فيجيب بادعاء الخصوص في عموم أحدهما. والأقرب أن المخصوص حديث الباب كما تقدم تخصيصه عن ابن عبد البر بمن لم يتو القيام، فكذا يمكن أن يقال يخص بمن لم يقرأ آية الكرسي لطرد الشيطان والله أعلم.

(الرابع): ذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في «شرح الترمذي» أن السر

فمر عنه بالبول. ووقع في رواية الحسن عن أبي هريرة في هذا الحديث عند أحمد وقال الحسن: إن بوله والله ليجعل، وروى محمد بن نصر عن طريق قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود وحسب الرجل من الخيبة والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه، وهو موقوف صحيح الإسناد. وقال الطبري: خص الأذن بالذكر وإن كانت العين أنسب بالزوم إشارة إلى قتل النوم، فإن المسامح هي موارد الانتباه، وخص البول لأنه أسهل مدخلا في التجاوب وأسرع نقوذا في العروق فيورث الكسل في جميع الأعضاء.

١٤ - باب الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ الَّذِينَ مَا يَهْتَفُونَ﴾. أَي: مَا يَتَأَمَّنُونَ. ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الدُّرَرَات: ١٧-١٨]

١١٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ». [الطَّبَر: ٣٢٢١، ٧٤٩٤، أخرجه مسلم: ٧٥٨]

قوله: (باب الدعاء والصلاة من آخر الليل) في رواية أبي ذر الدعاء في الصلاة.

قوله: (وقال الله عز وجل) وفي رواية الأصلي: «وقول الله».

قوله: (ما يهتفون) زاد الأصلي (أي يتأمنون) وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك، فقل ذلك عن الحسن والأخف وإبراهيم النخعي وغيرهم، وتقل عن قتادة وجهاه وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يهتفون. ومن طريق المنهاج عن سعيد بن ابن عباس قال: معناه لا تكن قضي عليهم ليلة إلا يأتون منها ولو شيئا. ثم ذكر أقوالا أخر ورجع الأول لأن الله تعالى وصفهم بذلك مادحا لهم بكرة العمل. قال ابن التين: وعلى هذا تكون «ما» زائدة أو مصدرية، وهو ابن الأقوال وأقدمها بكتام أهل اللغة، وعلى الآخر تكون «ما» نافية، وقال الخليل: جمع يهيج جمعوا وهو النوم بالليل دون النهار. ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في النزول من طريق الآخر لأبي عبد الله وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة. وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ أصحابه كما هنا، واقتصر بعضهم عنه على أحد الرجلين، وقال بعض أصحاب مالك عنه: عن سعيد بن المسيب بلغنا. ورواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال الأعرج بدل الآخر فصحة. وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل أبي سلمة، قال الدارقطني: وهو وهم، والأخر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى أبا عبد الله وهو منفي، ولم راو آخر يقال له الآخر أيضا لكنه اسمه وكنيته أبو مسلم، وهو كوفي. وقد جاء هذا الحديث من طريقه أيضا أخرجه مسلم من رواية أبي إسحاق السبيعي عنه عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعا مرفوعا، وغلط من جعلهما واحدا. ورواه عن أبي هريرة أيضا سعيد بن مرجانة وأبو صالح عند مسلم وسعيد المقبري وعطاء مولى أم صبية بالهلمة مضرا وأبو جعفر والمذني نافع بن جبير بن مطعم كلهم عند النسائي. وفي الباب عن علي وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وعمر بن عيسى عند أحمد وعن جبير بن مطعم ورفاعة الجهمي عند النسائي، وعن أبي البرداء وعبيدة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني، وعن عفة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في «كتاب السنة»، وسأذكر ما في رواياتهم من فائنة زائدة.

قوله: (عن أبي سلمة وأبي عبد الله الآخر عن أبي هريرة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الآخر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما.

قوله: (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا) استدل به من أثبت الجهة وقال: هي جهة العلو، واثكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك يقضي إلى التحيز تعالى الله عن ذلك. وقد اختلف في معنى النزول على أقوال: فمنهم من حله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم. ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة، والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك واثكروا ما في الحديث إما جهلا وإما عنادا، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنا به على طريق الإجمال متزاها لله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره

في استفتاح صلاة الليل بركتين خفيفتين المبادرة إلى حل عقد الشيطان، ويناه على أن الحل لا يتم إلا بتنام الصلاة، وهو واضح، لأنه لو شرع في صلاة ثم أقفدها لم يساو من أتمها، وكذا الوضوء. وكان الشروع في حل العقد يحصل بالشروع في العبادة وينتهي بانتهائها. وقد ورد الأمر بصلاة الركتين الخفيفتين عند مسلم من حديث أبي هريرة فانفذ ليراد من أورد أن الركتين الخفيفتين إنما وردتا من فعله كما تقدم من حديث عائشة، وهو منز عن عقد الشيطان، حتى ولو لم يرد الأمر بذلك لأمكن أن يقال: يحصل فعله ذلك على تعليم أمته وإرشادهم إلى ما يحفظهم من الشيطان. وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أبي هريرة في آخر الحديث «فحلوا عقد الشيطان ولو بركتين» (خاصتها): إنما خص الوضوء بالذكر لأنه الغالب، وإلا فالجلب لا يعمل عقده إلا الاغتسال، وهل يقوم التيمم مقام الوضوء أو الغسل لمن ساء له ذلك؟ هل بحث. والذي يظهر إجزاؤه. ولا شك أن في معاناة الوضوء عونا كبيرا على طرد النوم لا يظهر مثله في التيمم.

(خاصتها): لا يتعين للذكر شيء مخصوص لا يميزه غيره، بل كل ما صدق عليه ذكر الله أجزاء، ويدخل في تلاوة القرآن وقراءة الحديث النبوي والاشتغال بالمعلم الشرعي، وأولى ما يذكر به ما سيأتي بعد ثمانية أبواب في باب فضل من تمارن من الليل، ويؤيده ما عند ابن خزيمة من الطرق المذكورة «فإن تمارن من الليل فذكر الله».

قوله: (حدثنا عوف) هو الأرماني (وأبو رجاء) هو الطاردي، والإسناد كله بصريون، وسيأتي حديث سمره مطولا في أواخر كتاب الجنازات.

وقوله هنا (عن الصلاة المكتوبة) الظاهر أن المراد بها المشاء الأخيرة وهو اللاتق بما تقدم من مناسبة الحديث الذي قبله.

قوله: (يطلع) بثلاثة ساكنة ولا م مفتوحة بعدها معجمة أي يشرق أو ينجش.

وقوله: (فولفضه) بكسر الفاء وضمة.

١٣ - باب إِذَا نَامَ وَكَمْ يَصَلُّ، بِآلِ الشَّيْطَانِ فِي أَذْنِهِ

١١٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُنْصَوْرٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ». [الطَّبَر: ٣٢٢١، ٧٤٩٤، أخرجه مسلم: ٧٥٨]

قوله: (باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه) هذه الترجمة للمستمل وحده. وللباقين «باب» فقط، وهو بمنزلة الفصل من الباب، وتعلقه بالذي قبله ظاهر لما ستوضحه.

قوله: (ذكر عند النبي ﷺ رجل) لم أتق على اسمه لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو، ولفظه بعد سياق الحديث ينحو «وأيام الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة يعني نفسه».

قوله: (فليل ما زال نالما حتى أصبح) في رواية جرير عن منصور في بدء الخلق «رجل نام ليلة حتى أصبح».

قوله: (ما قام إلى الصلاة) المراد الجنس، ويمثل العهد، ويواد به صلاة الليل أو المكتوبة. ويؤيده رواية سفيان هذا عندنا نمام عن الفريضة أخرجه ابن حبان في صحيحه. وبهذا يتبين مناسبة الحديث لما قبله. وفي حديث أبي سعيد الذي قلعت ذكره من فوائد المخلص «أصبحت المقعد كلها كهيئة ومال الشيطان في أذنه فيستغاد منه وقت بول الشيطان، ومناسبة هذا الحديث للذي قبله».

قوله: (في أذنه) في رواية جرير في أذنيه، بالثنية. واختلف في بول الشيطان، فقل هو على حقيقته. قال القرطبي وغيره لا مانع من ذلك إذ لا إحالة فيه لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب ويتكلم فلا مانع من أن يبول. وقيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذي ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر. وقيل معناه أن الشيطان ملا سمعه بالأطيل فحجب سمعه عن الذكر. وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به. وقيل معناه أن الشيطان استرل عليه واستخف به حتى اتخذه كالكتيف المعد للبول، إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه. وقيل هو مثل مضروب للفاضل عن القيام بقول النوم كمن وقع البول في أذنه فقلل أذنه وأفسد حسه، والسرب تكني عن الفساد بالبول قال الرازي: بال سهول في الفضيخ ففسد. وكفى بذلك من طلوعه لأنه وقت إفساد الفضيخ

عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم، ومنهم من أولة

على وجه يليق مستعمل في كلام العرب، ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف، ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وبين ما يكون مبيناً مهجوراً فأول في بعض وفوض في بعض، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد، قال البيهقي: وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه، ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب فحيزت التضيض أسلم، وسبني مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. وقال ابن العربي: حكى عن المجتهد رد هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قوم تأويلها وبه أقول. فمما يترتب فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي يتزل بأمره ونهييه، والتزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني، فإن حملته في الحديث على الحسي فتلك صفة للملك الجبوت بذلك، وإن حملته على المعنوي بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربة صحيحة انتهى. وللحاصل أنه تأوله بوجهين: إما بأن المعنى يتزل أمره أو الملك بأمره، وإما بأنه استعارة بمعنى التطفل بالدايين والإجابة لهم ونحوه. وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المقول أي يتزل ملكاً، ويقوم به رواه النسائي من طريق الآخر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ: والله يهمل حتى يمضي شطر الليل، ثم يامر متدياً يقول: هل من داع فيستجاب له، الحديث. وفي حديث عثمان بن أبي العاص «يأتي مناد هل من داع يستجاب له الحديث. قال القرطبي: وهذا يرتفع الإشكال، ولا يكثر عليه ما في رواية رافعة الجهني «يتزل الله إلى السماء الدنيا فيقول: لا يسأل عن عبدي غيره» لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور. وقال البيضاوي: ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه مشر عن الجسمية والتحييز امتنع عليه التزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه، فالمراد نور رحمة، أي يتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة.

قوله: (حين يبقى ثلث الليل الآخر) يرفع الآخر لأنه صفة الثلث، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره، قال الترمذي: رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك، ويقوي ذلك أن الروايات المخالفة اختلفت فيها على روايتها، وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء: أوها هذه، ثانیها إذا مضى الثلث الأول، ثالثها الثلث الأول أو النصف، رابعها النصف، خامسها النصف أو الثلث الأخير، سادسها الإطلاق. فأما الروايات المطابقة فهي محمولة على المتقدمة، وأما التي بأو فإن كانت أو للثالث فالجزم به مقدم على المشكوك فيه، وإن كانت للثلاثين بين حاليين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الأفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم. وقال بعضهم يحتمل أن يكون التزول يقع في الثلث الأول والقرول يقع في النصف وفي الثلث الثاني، وقيل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار، ويحمل على أن النبي ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت فآخر به، ثم أعلم به في وقت آخر فآخر به، فنقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم.

قوله: (من يدعوني إني آتي) لم تختلف الروايات على الزهري في الاختصار على الثلاثة المذكورة وهي الدعاء والسؤال والاستغفار، والفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما لدفع المضار أو جلب المناسك، ولذلك إما ديني وإما دنيوي، ففي الاستغفار إشارة إلى الأول، وفي السؤال إشارة إلى الثاني، وفي الدعاء إشارة إلى الثالث. وقال الكرماني: يحتمل أن يقال الدعاء ما لا يطلب فيه نحو يا الله، والسؤال الطلب، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ انتهى. وزاد سعيد عن أبي هريرة «هل من تائب فأتوب عليه، وزاد أبو جعفر عنه «من ذا الذي يستزني فأزوجه، من ذا الذي يستكشف الضر فكشف عنه، وزاد عطاه مولى أم حبيبة عنه «لا تسقم يستشفى فيشفي، ومعانيها داخله فيما تقدم. وزاد سعيد بن مرجانة من يعرض غير عديم ولا ظالم، وفيه تحريض على عمل الطاعة، وإشارة إلى جزيل الثواب عليها. وزاد حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري عند الدارقطني في آخر الحديث «حتى الفجر، وفي رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عند مسلم «حتى يفجر الفجر، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة «حتى يطلع الفجر، وكذا اتفق معظم الرواة على ذلك، إلا أن في رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند النسائي «حتى ترجل الشمس، وهي شاذة. وزاد يونس في روايته عن الزهري في آخره أيضاً «ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله، أخرجه الدارقطني أيضاً. وله من رواية ابن سميعان عن الزهري ما يشير إلى أن قاتل ذلك هو الزهري. وبهذه

١٥- باب مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ

وَقَالَ سَلْمَانُ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَمَ فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قَالَ: قُمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَصَدَّقَ سَلْمَانٌ. (رواه: ١٩٦٨).

١١٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ [كَانَتْ] صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ، وَيَقُومُ آخِرَهُ، كَيْسَلِي ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى لَوَائِحِهِ، فَإِذَا أَذِنَ الْمُؤَذِّنُ وَكَبَّ، فَإِنْ كَانَتْ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ، وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ. [أخرجه مسلم: ٧٣٩ مطولاً]

قوله: (باب من نام أول الليل وأحيا آخره) تقدم في الذي قبله ذكر مناسبه. قوله: (وقال سلمان) أي الفارسي (لأبي الدرداء ثم إني) هو مختصر من حديث طويل أورده المصنف في كتاب الأدب من حديث أبي جحيفة قال «أتى رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء، فذكر القصة في آخرها فقال «إن لنفسك عليك حق» الحديث. وقوله ﷺ «صدق سلمان، أي في جميع ما ذكر، وفيه منقبة ظاهرة لسلمان.

قوله: (حدثنا أبو الوليد) في رواية أبي ذر «قال أبو الوليد، وقد وصله الإسماعيلي عن أبي خليفه عن أبي الوليد، وتبين من سياقه أن البخاري ساق الحديث على لفظ سلمان وهو ابن حرب، وفي رواية أبي خليفه «فإذا كان من السحر أوتر، وزاد فيه «فإن كانت له حاجة إلى أهله، وقال فيه «فإن كان جنباً اغتسل عليه من الماء وإلا توضع» وبمعناه أخرجه مسلم من طريق زهير عن أبي إسحاق، قال الإسماعيلي: هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، والأخبار الجيدة فيها «كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضع» قلت: لم يرد الإسماعيلي بهذا أن حديث الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبي إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر غلط فيه، والذي أنكره الحفاظ على أبي إسحاق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء» قال الترمذي: يرون هذا غلطاً من أبي إسحاق، وكذا قال مسلم في التمييز، وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عنه: ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هارون أنه قال: هو وهم. انتهى. وأما أبي إسحاق اختصر من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبة وزهير، لكن لا يلزم من قولها «فإذا كان جنباً اغتسل عليه الماء» لا يكون توضعاً قبل أن ينام كما قلت عليه الأخبار الآخر فمن من غلطوه في ذلك، ويستفاد من الحديث أنه كان ربما ناعاً جنباً قبل أن يغتسل والله أعلم. وقد تقدم باقي الكلام على حديث عائشة قريباً. وقوله فيه: «فإن كانت به حاجة اغتسل، يعكس عليه ما في رواية مسلم «أفاض عليه الماء وما قالت اغتسل، ويحاج بأن بعض الرواة ذكره بالمعنى، وحافظ بعضهم على اللفظ. والله أعلم.

١٦- باب بَيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ

١١٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْيَرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ

ليس بظاهر في حديث الباب إلا أن حل على أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سنذكره من حديث بريدة.

قوله: (عن أبي حيان) هو يحيى بن سعيد التيمي وصرح به في رواية مسلم من هذا الوجه. وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي.

قوله: (قال ليلال) أي ابن رباح المؤذن، وقوله وعد صلاة الفجر فيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام لأنه حاته ﷺ أنه كان يقص ما رآه ويعبر ما رآه أصحابه كما سيأتي في كتاب التعبير بعد صلاة الفجر.

قوله: (بارجى عمل) بلفظ أنفل التفضيل المبني من المقول، وإضافة العمل إلى الرجاء لأنه السبب الداعي إليه.

قوله: (في الإسلام) زاد مسلم في روايته «منفعة عندك».

قوله: (أني) بفتح الحزنة ومن مقدرة قبلها صلة لأفضل التفضيل، وثبتت في رواية مسلم، ووقع في رواية الكشيحي «أنه بنون خفيفة بدل أني».

قوله: (لأنني سمعت) زاد مسلم «الليلة» وفيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام.

قوله: (وف تعليك) بفتح المهملة، وضبطها الحجب الطبري بالإعجام والقاء مقلة، وقد فسره للمصنف في رواية كريمة بالتحريك، وقال الخليل: دف الطائر إذا حرك جناحيه وهو قائم على رجله، وقال الحميدي: ألف الحركة الخفيفة والسبر اللين. ووقع في رواية مسلم «تخشف» بفتح الخاء وسكون الشين للمجتمين وتخفيف الفاء، قال أبو عبيد وغيره: انحشف الحركة الخفيفة. ويؤيده ما سيأتي في أول مناقب عمر من حديث جابر «سمعت خشفة» ووقع في حديث بريدة عند أحمد والترمذي وغيرهما «خشخشة» بمجتمين مكترين وهو بمعنى الحركة أيضاً.

قوله: (طهوراً) زاد مسلم تماماً، والذي يظهر أنه لا مفهوم لها، ويحتمل أن يخرج بذلك الوضوء اللغوي، فقد يفعل ذلك لطرد النوم مثلاً.

قوله: (في ساعة ليل أو نهار) بتنوين ساعة وخفض ليل على البدل، وفي رواية مسلم «في ساعة من ليل أو نهار».

قوله: (إلا صليت) زاد الإسماعيلي «لربي».

قوله: (ما كتب لي) أي قدر، وهو أعم من الفريضة والنافلة. قال ابن التين: إنما اعتد بالل ذلك لأنه علم من النبي ﷺ أن الصلاة أفضل الأعمال، وأن عمل السر أفضل من عمل الجهر، وهذا التقرير يندفع ليراد أن أورد عليه غير ما ذكر من الأعمال الصالحة. والذي يظهر أن المراد بالأعمال الصالحة التي سأل عنه إرجاعها الأعمال المتطوع بها، وإلا فالفريضة أفضل قطعاً. ويستغاد منه جواز الاجتهاد في توقيت العبادة، لأن بدلاً من أن يصل إلى ما ذكرنا بالاستنباط فصوره النبي ﷺ. وقال ابن الجوزي: فيه ألحت على الصلاة عقب الوضوء لتلا يبقى الوضوء خالياً عن مقصوده. وقال المذهب: فيه أن الله يعظم المجازاة على ما يسره العبد من عمله. وفيه سؤال الصالحين عما يهديهم الله له من الأعمال الصالحة ليقبض بها غيرهم في ذلك وفيه أيضاً سؤال الشيخ عن عمل تليده ليجسه عليه ويرغبه فيه إن كان حسناً، وإلا فيناه. واستدل به على جواز هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لمعوم قوله «في كل ساعة» وتعقب بأن الأخذ بمعومه ليس بأول من الأخذ بمعوم النهي وتعقب ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضي الفورية، فيعمل على تأخير الصلاة قليلاً ليخرج وقت الكراهة، أو أنه يؤخر الطهور إلى آخر وقت الكراهة لتنع صلاته في غير وقت الكراهة. لكن عند الترمذي وابن خزيمة من حديث بريدة في نحو هذه القصة «ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها، وأحد من حديثه «ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين» فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أي وقت كان. وقال الكرماني: ظاهر الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم، لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت. ويحتمل أن يكون في البيضة لأن النبي ﷺ دخلها ليلة المراج. ولما بال فلا يلزم من هذه القصة أنه دخلها لأن قوله «في الجنة» ظرف للسماع ويكون الدف بين يديه خارجاً عنها انتهى.

ولا ينبغي بعد هذا الاحتمال لأن السياق مشعر بإثبات فضيلة بلال لكونه جعل السبب الذي بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة، وإنما ثبت له الفضيلة بأن يكون روي داخل الجنة لا خارجاً عنها. وقد وقع في حديث بريدة المذكور «يا بلال م سبقتني إلى الجنة» وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة. ويؤيد كونه وقع في المنام ما سيأتي في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعاً «رأيتني دخلت الجنة فسكنت خشفة قبيل هذا بلال، ورأيت قصراً بفناءه جارية قبيل هذا لعمر الحديث، وبعده من حديث أبي

رضي الله عنها: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطَوِيلَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطَوِيلَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْمَنُ قَبْلَ أَنْ تُؤَرَّ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنْ عَشِيَ تَأْمَنُ، وَلَا يَأْمَنُ قَلْبِي». [الطبر: ٤١٤٠، ٥١٣، ٥٢٩، ٥٣٠] أخرجه مسلم: [٧٣٨]

١١٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقرأ في شيءٍ مِنْ صَلَاةٍ اللَّيْلِ جَالِسًا، حَتَّى إِذَا كَبَّرَ قَرَأَ جَالِسًا، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً قَامَ، فَقَرَأَهُنَّ، ثُمَّ رَكَعَ. [راجع: ١١١٨] أخرجه مسلم: [٧٣١]

قوله: (باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره) سقط قوله «بالليل» من نسخة الصناني. ذكر فيه حديث أبي سلمة أنه سأل عائشة: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ؟ وقد تقدمت الإشارة إليه في «باب كيف كان النبي ﷺ يصلي بالليل» وفي الحديث دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة، وفيه كرامة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك كأنه تقرر عندها منع ذلك فاجابها بأن ﷺ ليس في ذلك كبير، وسيأتي هذا الحديث من هذه الطريق في أواخر الصيام أيضاً، ونذكر فيه إن شاء الله تعالى ما بقي من فوائده.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة.

قوله: (حتى إذا كبر) بينت حصة أن ذلك كان قبل موته بهام وقد تقدم بيان ذلك مع كثير من فوائده في آخر باب من أبواب التخصير.

قوله: (إذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم رَكَع) فيه رد على من اشترط على من انتح التافلة قاعداً أن يركع قاعداً، أو قائماً أن يركع قائماً، وهو محكي عن أشهب وبعض الحنفية. والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق أن عائشة في سؤاله لها عن صلاة النبي ﷺ وفيه «كان إذا قرأ قائماً ركع قائماً، وإذا قرأ قاعداً ركع قاعداً» وهذا صحيح، ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها، فيجمع بينهما بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط وعدمه. والله أعلم. وقد أنكر هشام بن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية واحتج بما رواه عن أبيه، أخرجه ذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم قال: ولا خالفة عندي بين الخبرين لأنه رواية عبد الله بن شقيق محمولة على ما إذا قرأ جميع القراءة قاعداً أو قائماً، ورواية هشام بن عروة محمولة على ما إذا قرأ بعضها جالساً وبعضها قائماً. والله أعلم.

١٧ - باب فضل الطهور بالليل والنهار، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار

١١٤٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَعْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَيْلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: «يَا بَلَالُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَبَأْتَنِي سَمِعْتُ ذَكَرَ تَعْلِيكَ تَمَنِّي بِكَ فِي الْحَيَاةِ». قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَزْجِي عَيْنِي: أَنِّي لَمْ أَطْهَرْ طَهُورًا، فِي سَاعَةٍ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهْوَرِ مَا كَيْبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ذَكَرَ تَعْلِيكَ، يَحْيَى تَحْرِيفٌ. [الطبر في إفعال الصحابة، باب: أخرجه مسلم: [٢٤٥٨]

قوله: (باب فضل الطهور بالليل والنهار، وفضل الصلاة عند الطهور بالليل والنهار) كذا ثبت في رواية الكشيحي، ولغيره بعد الوضوء، واتصرو بعضهم على الشئ الثاني من الترجمة وعليه اتصرو الإسماعيلي وأكثر الشراح، والشئ الأول

الكتاب والله أعلم. وزاد مسلم وقالوا لزينب تصلي.

قوله: (إِذَا فُوتَ) يفتح الفاء أي كسبت عن القيام في الصلاة، ووقع عند مسلم بالثاء، وإذا فُوتت أو كسبت.

قوله: (قَالَ لَا) يمتثل التي أي لا يكون هذا الحبل أو لا يحمد، ويمتثل النهي أي لا تفعلوه، وسقطت هذه الكلمة في رواية مسلم.

قوله: (نَشَاطُهُ) يفتح النون أي مدة نشاطه.

قوله: (فَلْيَقْعُدْ) يمتثل أن يكون أمراً بالعود من القيام فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والعود في أثناءها، وقد تقدم نقل الخلاف فيه. ويمتثل أن يكون أمراً بالعود من الصلاة أي يترك ما كان عزم عليه من التفل، ويمكن أن يستدل به على جواز قطع النافلة بعد الدخول فيها، وقد تقدم في باب الوضوء من النوم، في كتاب الطهارة حديث إذا نسي أحكمك في الصلاة فلم ينحني حتى يعلم ما يقرأ، وهو من حديث أنس أيضاً، ولعله طرف من هذه القصة. وفيه حديث عائشة أيضاً إذا نسي أحكمك وهو يصلي فليرد حتى ينحني عنه الزوم، وفيه ثلاثا يستغفر فيسب نفسه وهو لا يشعر، هذا أو معناه، ويحيى من الاحتمال ما تقدم في حديث الباب. وفيه الحديث على الاقتصاد في العبادة، والنهي عن التمتع فيها، والأمر بالإقبال عليها بنشاط. وفيه إزالة المنكر باليد واللسان. وجواز تنقل النساء في المسجد. واستدل به على كراهة التعلق في الحبل في الصلاة، وسباني ما فيه في باب استمالة اليد في الصلاة بعد الفراغ من أبواب التطوع.

قوله: (وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) يعني كذا للأشرك، وفي رواية الحموي والمستلمي، حدثنا عبد الله، وكذا رواه في الموطأ رواية القعني، قال ابن عبد البر: تفرد القعني بروايته عن مالك في الموطأ دون بقية روايته فإنهم اقتصرُوا منه على طرف مختصر.

قوله: (فَذَكَرَ) للمستلمي يفتح أوله بافظ المضارع المؤنث، وللحموي بضمه على البناء للمفعول بالتذكير، وللشمسني بفتح، وفاء وضم المعجمة وكسر الكاف، ولكل وجه. وعلى الأول يكون ذلك قول حرو أو من دونه، وعلى الثاني والثالث يمتثل أن يكون من كلام عائشة، وهو على كل حال تفسير لقولها، لا تنام الليل، ووصفها بذلك خرج خرج الغالب، وسئل الشافعي عن قيام جميع الليل فقال: لا أكرهه إلا لمن خشى أن يضر صلاة الصبح. وفي قوله في جواب ذلك، إنه إشارة إلى كراهة ذلك خشية القصور والملا على فاعله لتلا يقطع عن عبادة التزامها فيكون رجوعاً عما بذل لربه من نفسه. وقوله عليكم ما يطبقون من الأعمال، هو عام في الصلاة وفي غيرها. ووقع في الرواية المتقدمة من الإيمان بدون قوله من الأعمال فحمله الباجي وغيره على الصلاة خاصة، لأن الحديث ورد فيها، وحمله على جميع العبادات أولى. وقد تقدمت بقية فوائد حديث عائشة والكلام على قوله إن الله لا يمل حتى تملاوه في باب أحب الدين إلى الله أودعه من كتاب الإيمان. وما يلحق هنا انتهى وجعلت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالاً في بعض طرق الحديث وهو قوله إن الله لا يمل من الثواب حتى تملاوه من العمل، أخرجه الطبري في تفسير سورة المزمل، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك ملرجح من قول بعض رواة الحديث والله أعلم.

١٩ - باب مَا يَكُونُ مِنَ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ

١١٥٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِقْلَابٍ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي كَبِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْقَاصِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَرْتَلِّ قِيَامَ اللَّيْلِ».

وَقَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْعِشْرِينَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. [راجع: ١١٣٩. أخرجه مسلم:

هريزة مرفوعة، هينا أنا نائم رأيتني في الجنة، فإذا امرأة ترضى إلى جانب قصر قليل: هذا لعمر، الحديث، ففر أن ذلك وقع في المنام، وثبتت الفضيلة بذلك لبلال لأن رؤيا الأنبياء وحى، ولذلك جزم النبي ﷺ بذلك. ومثبه بين يدي النبي ﷺ كان من عافته في البيضة فأتىته ملة في المنام، ولا يلزم من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي ﷺ لأنه في مقام التابع، وكأنه أشار إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزله، وفيه منقبة عظيمة لبلال. وفي الحديث استحباب إدانة الطهارة ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة لأن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهراً ومن بات طاهراً مرحت روحه فسجدت تحت العرش كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، والعرش سقف الجنة كما سيأتي في هذا الكتاب. وزاد بريدة في آخر حديثه، وقال النبي ﷺ: بهذا وظاهره أن هذا الثواب وقع بسبب ذلك العمل، ولا معارضة بينه وبين قوله ﷺ، لا يدخل أحكمك الجنة عمله، لأن أحد الأجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى «ادخلوها الجنة بما كنتم تعملون» [التحليل: ٣٢] أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله، واتساق الدرجات بحسب الأعمال فيأتي مثله في هذا. وفيه أن الجنة موجودة الآن خلافاً لمن أنكر ذلك من المعتزلة.

(قريبه): قول الكرماني: لا يدخل أحد الجنة إلا بعد موته، مع قوله إن النبي ﷺ دخلها ليلة للمراج وكان المراج في البيضة على الصحيح ظاهراً متفقاً، ويمكن حمل الشيء إن كان ثابتاً على غير الأنبياء، أو يخص في الدنيا من خرج من عالم الدنيا ودخل في عالم الملكوت، وهو قريب مما أجاب به السهيلي عن استعمال طست الذهب ليلة للمراج.

١٨ - باب مَا يَكُونُ مِنَ الشَّهِيدِ فِي الْعِبَادَةِ

١١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِذَا حَبْلٌ مَشْدُودٌ بَيْنَ السَّائِرِينَ. فَقَالَ: «مَا هَذَا الْحَبْلُ؟». قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لَزِينَبَ، فَإِذَا فُتِرَتْ تَعَلَّقَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا خُلُوهُ، لِيَصِلَ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فُتِرَ فَلْيَقْعُدْ».

[أخرجه مسلم: ٧٨٤]

١١٥١ - قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَزْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ هِيَ؟». قُلْتُ: فُلَانَةٌ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ، تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، فَقَالَ: «مَنْ عَلَيْكُمْ مَا تَطْلُقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا». [راجع: ٤٣. أخرجه مسلم: ٧٨٥]

قوله: (باب ما يكره من الشهيد في العبادة) قال ابن بطال: إنما يكره ذلك خشية الملل المضى إلى ترك العبادة.

قوله: (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد والإسناد كله بصريون.

قوله: (دخل النبي ﷺ) زاد مسلم في روايته والمسند.

قوله: (بين السائرين) أي التين في جانب المسجد، وكانها كانتا مهودتين للمخاطب، لكن في رواية مسلم «بين سائرين» بالتكثير.

قوله: (قَالُوا هَذَا حَبْلٌ لَزِينَبَ) جزم كثير من الشراح تبعاً للخطيب في مبهامته بأنها بنت جحش أم المؤمنين، ولم أن ذلك في شيء من الطرق صريحاً. ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن أبي شيبة رواه كذلك، لكني لم أر في مسنده ومصفه زيادة على قوله «قَالُوا لَزِينَبَ» أخرجه عن إسماعيل بن علي بن عبد العزيز، وكذا أخرجه مسلم عنه وأبو نعيم في المستخرج من طريقه، وكذلك رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل، وأخرجه أبو داود عن شيخين له عن إسماعيل فقال عن أحدهما «زِينَبَ» ولم ينسبها، وقال عن آخر «هنة بنت جحش»، فهذه قرينة في كون زِينَب هي زِينَب بنت جحش. وروى أحمد من طريق حاد عن عبد عن أنس أنها حنة بنت جحش أيضاً، فاعلم نسبة الحبل إليهما باعتبار أنه ملك لإحداهما والأخرى المتلقية به، وقد تقدم في كتاب الحيف أن بنات جحش كانت كل واحدة منهن تدعى زِينَب فيما قيل، فعلى هذا فالحبل لحنة وأطلق عليها زِينَب باعتبار اسمها الآخر. ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق شعبة عن عبد العزيز «قَالُوا لِيَمُوتَ بِنْتُ الْحَارِثِ» وهي رواية شاذة، وقيل يمتثل تعدد القصة، وهم من فسرها بجوهرية بنت الحارث فإن تلك قصة أخرى تقدمت في أوائل

قوله: (باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه) أي إذا اشعر ذلك بالإعراض عن العبادة.

قوله: (حدثنا عباس بن حسين) هو موحدة ومهملة بفنلدي يقال له القطري أخرجه عنه البخاري هنا وفي الجهاد فقط. وميشر بوزن مؤذن من البشارة، وعبد الله المذكور في الإسناد الثاني هو ابن المبارك وقد صرح في سياقه بالتحديث في جميع الإسناد فامن تدليس الأوزاعي وشيخه.

قوله: (مثل فلان) لا انف على تسميته في شيء من الطرق، وكان إيهام مثل هذا لقصد السرة عليه كالذي تقدم قريباً في الذي نام حتى أصبح، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يقصد شخصاً معيناً، وإنما أراد تغيير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور.

قوله: (من الليل) أي بعض الليل وسط لفظ ومن من رواية الأكثر وهي مراد قال ابن العربي: في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب، إذ لو كان واجباً لم يكف لتاركه بهذا القدر بل كان يذم به أبلغ الذم، وقال ابن حبان: فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صنيعه. وفيه استحباب اللوم على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفرط، ويستتبع منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة، وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة بالي قبلها لأن المحاصل منهما الترهيب في ملازمة العبادة والطريق الموصّل إلى ذلك الاقتصاد فيها، لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم.

قوله: (وقال هشام) هو ابن عمرو، وابن أبي العشرين بلفظ العدد وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي، وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق لنتية على أن زيادة عمر بن الحكم أي ابن ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من الزيد في متصل الأسانيد، لأن يحيى قد صرح بسماحه من أبي سلمة، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحديث، ورواية هشام المذكورة وصلها الإسماعيلي وغيره.

قوله: (بهذا) في رواية كريمة والأصلي مثله.

قوله: (وتابعه عمرو بن أبي سلمة) أي تابع ابن أبي العشرين على زيادة عمر بن الحكم، ورواية عمر المذكورة وصلها مسلم عن أحمد بن يونس عنه، وظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يحيى عن أبي سلمة بغير واسطة، وظاهر صنيع مسلم بخالفه لأنه اقتصر على الرواية للزائدة، والراجح عند أبي حاتم والدرقطني وغيرهما صنيع البخاري، وقد تابع كلا من الروایتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فالاختلاف منه، وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيحتمل على أن يحيى حمله عن أبي سلمة بواسطة ثم لقيه فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله أعلم.

٢ - باب

١١٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ أَبِي النَّجَّاسِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ أَخْبَرْ أَنَّكَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَتُصَوِّمُ النَّهَارَ؟» قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَا قَرَأْتَ ذَلِكَ فَجَعَلْتَ عَيْنَكَ، وَنَفَقَتْ نَفْسُكَ، وَإِنْ لَيْسَ بِكَ حَقًّا، وَلَا هَلْكَ حَقًّا، فَصُومُ وَالْفِطْرِ، وَقُمْ وَتَمَّ». [إرجاع: ١١٣١]. أخرجه مسلم:

[١١٥٩]

قوله: (باب) كذا في الأصل بغير ترجمة، وهو كالفصل من الذي قبله وتعلقه به ظاهر، وكأنه أوما إلى أن المتن الذي قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو في مراجعة النبي ﷺ له في قيام الليل وصيام النهار.

قوله: (عن عمرو عن أبي العباس) في رواية الحميدي في مسنده عن سفیان وحدثنا عمرو سمعت أبا العباس، وعمرو هو ابن دينار، وأبو العباس هو السائب بن فروخ ويعرف بالشارح.

قوله: (ألم أخبر) فيه أن الحكم لا ينبغي إلا بعد التثبت، لأنه ﷺ لم يكف بما نقل له عن عبد الله حتى لقيه واستبشيره فيه، لاحتمال أن يكون قال ذلك بغير عزم. أو عقله بشرط ما يطلع عليه الناقل وغير ذلك.

قوله: (هجمت عينك) بفتح الجيم أي غارت أو ضعف لكثرة السهر.

قوله: (نفقت) بنون فاء مكسورة أي كلت، وحكى الإسماعيلي أن أبا يعلى رواه له نفقت، بالباء بدل النون واستضعفه.

قوله: (وإن لنفسك عليك حقاً) أي تطعها ما تحتاج إليه ضرورة البشرية بما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب والراحة التي يقوم بها بدنُه ليكون آمون على عبادة ربه، ومن حقوق النفس تطعها عما سوى الله تعالى، لكن ذلك يختص بالعلاقات القلبية.

قوله: (ولاهلك عليك حقاً) أي تنظر لهم فيما لا بد لهم منه من أمور الدنيا والآخرة، والمراد بالأمل الزوجة أو أمم من ذلك ممن تلزمه نفقته، وسيأتي بيان سبب ذكر ذلك له في الصيام.

(تيسره) قوله سبحانه في الموضعين للأكثر بالنصب على أنه اسم إن وفي رواية كريمة بالرفع فيما على أنه الخبر والاسم ضمير الشأن.

قوله: (فصم) أي فإذا عرفت ذلك فصم تارة (واظطر) تارة لتجتمع بين المصلحتين. وفي إيهام إلى ما تقدم في أوائل أبواب التهجد أنه ذكر له صوم داود، وقد تقدم الكلام على قوله وقم وفيه وسيأتي في الصيام فيه زيادة من وجه آخر غير قوله وإن لعينك عليك حقاً وفي رواية فلان لزورك عليك حقاً أي للضيف. وفي الحديث جواز تحدث المرء بما حزم عليه من فعل الخير، وتقصد الإمام لأمر رعيته كإياتها وجزئياتها، وتعليمهم ما يصلحهم، وفيه تعليق الحكم لن فيه أهلية ذلك، وإن الأولى في العبادة تقديم الواجبات على المتوابع، وأن من تكلف الزيادة على ما طبع عليه يقع له الخلل في الغالب. وفيه الحس على ملازمة العبادة لأنه مع كراهته له التشديد على نفسه حظه على الاقتصاد كأنه قال له ولا يمنعك اشتغالك بمشغور من ذكر أن تضع حق العبادة وترتك للتوب جلقاً، ولكن اجع بينهما.

٢١ - باب فَضْلِ مَنْ تَعَاَزَى مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى

١١٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي غَمَرُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: حَدَّثَنِي عَبَّادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَاَزَى مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَمُصْحَنُ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا، اسْتَجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ».

١١٥٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ: أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ يَقْصُرُ فِي قَصْرِهِ، وَهُوَ يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَا لَكُمْ لَا يَقُولُوا الرُّكُوتَ». يَغْنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَرَاحَةَ:

وَلَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَلَّى كِبَارَهُ إِذَا انْشَقَّ مَغْرُوفٌ مِنَ الْقَجْرِ سَاطِعٌ أَرَانَا الْهَيْثَمُ بَعْدَ الْقَمْسِ فَقُلُونَا بِهِ مَوْصُوتَاتُ أَنْ مَا قَالَ وَالْبُخْ يَسْتُ يَحَالِي جَنَّةَ عَنْ فِرَاسِهِ إِذَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمَشْرِكِينَ الْمُضَاجِعُ تَابَعَهُ غَفِيلٌ.

وقال الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الْوُضْعِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ وَالْأَخْزَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [إرجاع: ١١٥١]

١١٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَآن: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّ يَدَيَّ لِفُطْعَةٍ اسْتَوْرَقَ، فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَاناً مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيَّ، وَرَأَيْتُ كَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَرَادَ أَنْ يَلْعَبَ بِي إِلَى النَّارِ، فَلَقَافَاً تَمْلِكُ فَقَالَ: لَمْ تَرَ، خَلَيْتَا عَهْدًا. [إرجاع: ٤٤٠]. أخرجه مسلم: [٢٤٧٨]

١١٥٧ - قَفَصْتُ حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِخْدَى رُؤْيَايَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَعْنِي الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ»، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ

يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ. [راجع: ١١٢٢. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩]

١١٥٨ - وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْسُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّوْيَا: أَنَهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِقَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَطَّاتْ فِي الْعَشْرِ الْوَاحِدِ، فَمَنْ كَانَ مَحْرُومًا فَلْيَحْزَنْهَا مِنَ الْعَشْرِ الْوَاحِدِ». [الطبر: ٢٠١٥، ٢٠١٦. أخرجه مسلم: ١١٦٥]

قوله: (باب فضل من تعار من الليل فصل) تعار بمهمله وراء مشددة. قال في الحكم: تعار الظليم معارة صاح، والتعار أيضاً السهر والتعطى والتقلب على الفراش ليلاً مع كلام. وقال تلمب: اختلف في تعار قيل: انتبه، وقيل تكلم، وقيل علم، وقيل غطى وإن انتهى. وقال الأكثر: التعار اليلقة مع صوت، وقال ابن التين: ظاهر الحديث أن معنى تعار استيقظ لأنه قال من تعار فقال فطفت القول على التعار انتهى. ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صوت به المستيقظ، لأنه قد يصوت بغير ذكر، فخص الفضل المذكور من صوت ما ذكر من ذكر الله تعالى، وهذا هو السر في اختيار لفظ تعار دون استيقظ أو انتبه، وإنما يتفق ذلك لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث نفسه في نومه ويقظته، فأكرم من اتصف بذلك بإجابة دعوته وقبول صلاته.

قوله: (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي، وجميع الإسناد كله شاميون، وجنادة بضم الجيم وتخفيفه الثون مختلف في صحته.

قوله: (عن الأوزاعي قال حدثنا عمير بن هاني) كذا لمعظم الرواة عن الوليد بن مسلم، وأخرجه الطبراني في الدعاء من رواية صفوان بن صالح عن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عمير بن هاني، وأخرجه الطبراني فيه أيضاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم المشقي وهو الحافظ الذي يقال له دحيه عن أبيه عن الوليد مقروناً برواية صفوان بن صالح، وما أظنه إلا وهما فإنه أخرجه في المجموع الكبير عن إبراهيم بن أبيه عن الوليد عن الأوزاعي كالجادة، وكذا أخرجه أبو داود وابن ماجه وجعفر الفريابي في الذكر عن دحيه، وكذا أخرجه ابن حبان عن عبد الله بن مسلم عن دحيه، ورواية صفوان شاذة فإن كان حفظها عن الوليد احتمل أن يكون عند الوليد فيه شيخان، ويده ما في آخر الحديث من اختلاف اللفظ حيث جاء في جميع الروايات عن الأوزاعي فإنه قال «اللهم اغفر لي إني، ووقع في هذه الرواية وكان من خطاياء كيوم ولدت أمي، ولم يذكر رب اغفر لي ولا دعاء، وقال في أوله «ما من عبد يتصار من الليل، يدل قوله «من تعار، لكن تختلف اللفظ في هذه أخف من التي قبلها.

قوله: (له الملك وله الحمد) زاد علي بن المديني عن الوليد يحيى ويحيى أخرجه أبو نعيم في ترجمة عمير بن هاني من الحلية من وجهين عنه.

قوله: (الحمد لله وسبحان الله) زاد في رواية كريمة «ولا إلا الله وكذا عند الإسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية، ولم تختلف الروايات في البخاري على تقديم الحمد على التسبيح، لكن عند الإسماعيلي بالعكس، والظاهر أنه من تصرف الرواة لأن الواو لا تستلزم الترتيب.

قوله: (ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه وابن السني والعلمي العظيم.

قوله: (ثم قال: اللهم اغفر لي، أو دعا) كذا فيه بالشك ويحتمل أن تكون للتوسيع، ويؤيد الأول ما عند الإسماعيلي بلفظ «ثم قال: رب اغفر لي، غفر له. أو قال: فدعا، استجيب له، شك الوليد، وكذا عند أبي داود وابن ماجه بلفظ «غفر له قال الوليد «أو قال دعا استجيب له، وفي رواية علي بن المديني «ثم قال: رب اغفر لي، أو قال: ثم دعا، واقتصر في رواية النسائي على الشق الأول.

قوله: (استجيب) زاد الأصلي «له، وكذا في الروايات الأخرى.

قوله: (فإن توضعاً قبلت) أي إن صلى. وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت «فإن توضعاً وصلى، وكذا عند الإسماعيلي وزاد في أوله «فإن هو عزم فقام وتوضعاً وصلى، وكذا في رواية علي بن المديني. قال ابن بطال: وعد الله على لسان نبيه أن من استيقظ من نومه لحجاً لسانه بتوحيد ربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمة يحمد عليها ويترجم عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم به بالمعجز عن القدرة إلا بعونه أنه إذا دعا أجابه، وإذا صلى قبلت صلاته، فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يقتسم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى.

قوله: (قبلت صلاته) قال ابن التبر في الحاشية: وجه ترجمة البخاري بفضل

الصلاة، وليس في الحديث إلا القبول، وهو من لوازم الصحة سواء كانت فاضلة أم مفضولة لأن القبول في هذا الموضع أرجى منه في غيره، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة، فلاجل قرب الرجاء فيه من اليقين تميز على غيره وثبت له الفضل انتهى. والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة، ومن ثم قال السادسي ما حصله: من قبل الله له حسنة لم يعطيه لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئاً ثم يحبطه، وإذا أمن الإحباط أمن التعليل، ولهذا قال الحسن: «وددت أني أعلم أن الله قبل لي سجدة واحدة.

(فائدة): قال أبو عبد الله الفريزي الراوي عن البخاري: أجريت هذا الذكر على لساني عند انتباهي ثم غت فأتاني آت فقرأ «وعدوا إلى الطبيب من القول» الآية [الحج: ٢٤].

قوله: (المهيم) بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة مفتوحة، وسنان بكسر الميملة ونونين الأولى خفيفة.

قوله: (أنه سمع أبا هريرة وهو يقص في قصصه) أي مواضع التي كان أبو هريرة يذكر أصحابها بها.

قوله: (وهو يذكر رسول الله ﷺ إن أعيا لكم) معناه أن أبا هريرة ذكر رسول الله ﷺ فاستطرد إلى حكاية ما قيل في وصفه فذكر كلام عبد الله بن رواحة بما وصف به من هذه الآيات.

قوله: (إن أعيا لكم) هو المسموع للهيثم، والرفث الباطل أو الفحش من القول، والقاتل يعني هو المهيم، ويعتدل أن يكون الزهري.

قوله: (إذا انشئ) كذا للأكثر وفي رواية أبي الوقت «كما انشئ، والمعنى غفلت وكلامها واضح.

قوله: (من الفحج) بيان للمعروف الساطع، يقال سطع إذا ارتفع.

قوله: (العمى) أي الضلالة.

قوله: (يحيى جنبه) أي يرفعه عن الفراش، وهو كناية عن صلاته بالليل، وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو السهر والتقلب على الفراش كما تقدم، وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفته للمؤمنين «تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً» الآية [السجدة: ١٦].

(فائدة): وقمت لعبد الله بن رواحة في هذه الآيات قصة أخرجه الدارقطني من طريق سلمة بن وهبان عن عكرمة قال: كان عبد الله بن رواحة مضطجعاً إلى جنب امرأته، فقام إلى جاريته فذكر القصص في رؤيتها إياه على الجارية وجعلته ذلك والتماسها منه القراءة لأن الجنب لا يقرأ، فقال هذه الآيات، فقالت: آمنت بالله وكذبت بصري، فأعلم النبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه. قال ابن بطال: إن قوله «إن أعيا لكم لا يقول الرفث فيه أن حسن الحديث محمود كحسن الكلام انتهى. وليس في سياق الحديث ما يفسح بأن ذلك من قوله ﷺ، بل هو ظاهر في أنه من كلام أبي هريرة، وبيان ذلك سيأتي في سياق رواية الزبيدي المعلقة. وسيأتي بقية ما يتعلق بالشعر في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

قوله: (لأباه عقيل) أي عن ابن شهاب، فالضهير لينوس، ورواية عقيل هذه أخرجه الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح عن عمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب فذكر مثل رواية يونس.

قوله: (وقال الزبيدي إ) فيه إشارة إلى أنه اختلف عن الزهري في هذا الإسناد، فاتفق يونس وعقيل على أن شيخه فيه المهيم، وخالفهما الزبيدي فأبدله بسعيد أي ابن المسيب والأخرج أي عبد الرحمن بن هرمز، ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين فإنهم حافظ أثبات، والزهري صاحب حديث مكث، ولكن ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يونس لتابعة عقيل له، بخلاف الزبيدي ورواية الزبيدي هذه المعلقة وصلها البخاري في التلخيص الصغير والطبراني في الكبير أيضاً من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه ولفظه «أن أبا هريرة كان يقول في قصصه: إن أعيا لكم كان يقول شعراً ليس بالرفث وهو عبد الله بن رواحة فذكر الآيات، وهو يبين أن قوله في الرواية الأولى من كلام أبي هريرة موقوفاً بخلاف ما جزم به ابن بطال والله أعلم.

قوله: (حدثنا أبو النعمان) هو السدوسي.

قوله: (إلا طارت إليه) سيأتي في التفسير لفظ إلا طارت به إليه وباتى بقية فرائده هناك إن شاء الله تعالى. وقد تقدم في أوائل أبواب التهجد من وجه آخر عن ابن عمر دون القصة الأولى.

١١٥٩ ج	١٩ - كتاب التهجد ٢٢ - باب المداومة على ركعتي الفجر	٧٧٢
--------	--	-----

قوله: (وكان عبد الله) أي ابن عمر (يصلي من الليل) هو كلام نافع، وقد تقدم غره من سالم.

قوله: (وكانوا) أي الصحابة. وقوله (أنها) أي ليلة القدر.

قوله: (فلتيحروها في العشر الأواخر) كذا للشمسي، ولغيره ممن العشر الأواخر، وسأيت الكلام عليه مستوفى في أواخر الصيام.

(تسبيح): أغفل المزي في الأطراف هذا الحديث المتعلق بليلة القدر فلم يذكره في ترجمة أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهو ولود عليه. والله التوفيق.

٢٢ - باب المداومة على ركعتي الفجر

١١٥٩ - حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثنا سعيد، هو ابن أبي الربيع، قال: حدثني جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: صلى النبي ﷺ الغداة، ثم صلى لثلاث ركعات، وركعتين جالسا، وركعتين بين النكثتين، ولم يكن يدهما أبدا. [راجع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤ باختلاف]

قوله: (باب المداومة على ركعتي الفجر) أي سراً وخفياً.

قوله: (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقري.

قوله: (عن عراك بن مالك عن أبي سلمة) خالفه الليث عن يزيد بن أبي حبيب فرواه عن جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة لم يذكر بينهما إسماً. أخرجه أحمد والنسائي، وكان جعفر أخذه عن أبي سلمة بواسطة ثم حله عنه. وليزيد فيه إسناده آخر رواه عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم، وكان لعراك فيه شيخين، والله أعلم.

قوله: (وعلى) في رواية الكشي، ثم صلى، وليس في ذكر الوتر، وهو في رواية الليث ولفظه: كان يصلي ثلاث عشرة ركعة تسعاً قائماً وركعتين وهو جالس.

قوله: (وركعتين بين النكثتين) أي بين الأذان والإقامة، وفي رواية الليث ثم يهل حتى يؤذن بالأولى من الصبح فيركع ركعتين، وسلم من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح.

قوله: (ولم يكن يدهما أبداً) استدل به ابن قال بالوجوب، وهو مقول عن الحسن البصري أخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ: كان الحسن يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين، والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح. وتقول للمخنفاني مثله عن أبي حنيفة. وفي جامع المحوي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: لو صلاهما قاصداً من غير عذر لم يجز، واستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل الطلوعات. وقال الشافعي في الحديث: أفضلها الوتر. وقال بعض أصحابه: أفضلها صلاة الليل لما تقدم ذكره في أول أبواب التهجد من حديث أبي هريرة عند مسلم.

(تسبيح): قوله (أبداً، تقرر في كتب المصيبة أنها تستعمل للمستقبل. وأما الماضي فيؤكد بقط. ويوجب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة إجراء للماضي جرى المستقبل كان ذلك دأبه لا يتركه.

٢٣ - باب الصلوة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر

١١٦٠ - حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثنا سعيد بن أبي الربيع، قال: حدثني أبو الأسود، عن غزوة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن. [راجع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤ باختلاف]

قوله: (باب الصلوة) بكرة الضاد للمجبة لأن المراد للمجبة، وفتحها على إرادة المزة.

قوله: (أبو الأسود) هو النوفلي يتيه عرو.

قوله: (على شقه الأيمن) قيل الحكمة فيه أن القلب في جهة اليسار فلو اضطجع عليه لاستغرق نوماً لكونه أبلغ في الراحة، بخلاف اليمين فيكون القلب معلقاً فلا يستغرق. وفيه أن الاضطجاع إنما يتم إذا كان على الشق الأيمن، وأما إنكار ابن مسعود

الاضطجاع، وقول إبراهيم النخعي هي ضجة الشيطان كما أخرجهما ابن أبي شيبة، فهو محمول على أنه لم يلفهما الأمر بفعله، وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحته فإنه قال في آخر كلامه: إذا سلم فقد فصل، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعة فإنه شذ بذلك حتى روي عنه أنه أمر بحجب من اضطجع كما تقدم. وأخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن أن كان لا يبعجه الاضطجاع، وأرجح الأقوال مشروعيته للفصل لكن لا يمتنع كما تقدم. والله أعلم.

٢٤ - باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع

١١٦١ - حدثنا بشر بن الحكم: حدثنا شفيان قال: حدثني سالم أبو النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان إذا صلى: فإن كنت مستيقظاً، حدثني، ولا اضطجع حتى يؤذن بالصلوة. [راجع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤ باختلاف وأخرجه: ٧٤٣ بلفظه]

[جاءت بقية في الفتح الأحاديث: ١١٦٨ - ١١٧١]

قوله: (باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع) أشار بهذه الترجمة إلى أنه ﷺ لم يكن يداوم عليها، وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب، وحلوا الأمر الوارد بذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح، وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للمتجهد وبه جزم ابن العربي، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول: إن النبي ﷺ لم يضطجع لسنه، ولكنه كان يداوم لكه فيستريح، في إسناده راو لم يسم. وقيل إن فائدتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح، وعلى هذا فلا اختصاص، ومن ثم قال الشافعي: تبادى السنة بكل ما يحصل به الفصل من شيء وكلام وغيره حكاه البيهقي، وقال النووي: المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة، وقد قال أبو هريرة راوي الحديث: إن الفصل بالمشي إلى المسجد لا يكفي، وأفرط ابن حزم فقال يجب عن كل أحد، وجعله شرطاً لصحة صلاة الصبح، وردده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به وفي حقه مقال، والحق أنه تقوم به الحجية. ومن ذهب إلى أن المراد به الفصل لا يتقيد بالأيمن، ومن أطلق قال: ينص ذلك بالقادر، وأما غيره فهل يسقط الطلب أو يومه بالاضطجاع أو يضطجع على الأيسر؟ أم أفت فيه على نقل، إلا أن ابن حزم قال: يومه ولا يضطجع على الأيسر أصلاً، ويجعل الأمر به على التنب كسايتي في الباب الذي بعده. وذهب بعض السلف إلى استحبابه في البيت دون المسجد وهو عكسي عن ابن عمر، وقواه بعض شيوخنا بأنه لا ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد، وصح عن ابن عمر أنه كان يحجب من يفعله في المسجد أخرجه ابن أبي شيبة.

قوله: (كان إذا صلى ركعتي الفجر) ومستدرك ذلك في الباب الذي بعده.

قوله: (حدثني ولا اضطجع) ظاهره أنه كان يضطجع إذا لم يحدثها، وإذا حدثها لم يضطجع، وإلى هذا جرح المصنف في الترجمة، وكذا ترجم له ابن خزيمة «الرخصة» في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، ويكره على ذلك ما وقع عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن أبي النضر في هذا الحديث، كان يصلي من الليل، فإذا فرغ من صلاته اضطجع، فإن كنت يفتي تحدث معي، وإن كنت نائمة نام حتى ياتيته المؤذن، فقد يقال إنه كان يضطجع على كل حال، فلما أن يحدثها وإما أن ينام، لكن المراد بقوله نام أي اضطجع، وبينه ما أخرجه المصنف قبل أبواب التهجد من رواية مالك عن أبي النضر وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة بلفظ: «فإن كنت يفتي تحدث معي، وإن كنت نائمة اضطجع».

قوله: (حتى يؤذن) يضم أوله وتفتح المعجمة الثقيلة، وفي رواية الكشي، حتى نوذي، واستدل به على عدم استحباب الضجعة، ورد بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب، بل يدل تركها لها أحياناً على عدم الوجوب كما تقدم أول الباب.

(تسبيح): تقدم في أول أبواب الوتر في حديث ابن عباس أن اضطجعه ﷺ ونع بعد الوتر قبل صلاة الفجر، ولا يعارض ذلك حديث عائشة لأن المراد به نومه ﷺ بين صلاة الليل وصلاة الفجر، وغاية أنه تلك الليلة لم يضطجع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فيستغدا منه عدم الوجوب أيضاً، وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري

٢٨- باب مَا يقرأ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ

١١٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي، إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصُّلُوحِ، رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. [راجع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤ باختلاف، وأخرجه بطوله: ٧٣٦]

١١٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرَكَعَتَيْنِ اللَّتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّلُوحِ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ. [راجع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤]

قوله: (باب ما يقرأ في ركعتي الفجر) هو بضم بقرء على البناء للمجهول. قوله: (ثلاث عشرة ركعة) مخالف لما مضى قريباً من طريق أبي سلمة عن عائشة لم يكن يزيد على إحدى عشرة، وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك.

قوله: (خفيفتين) قال الإسماعيلي: كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر. قلت: ولما ترجم به المصنف وجه وجيه وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً، وهو قول عكر عن أبي بكر الأصم وإبراهيم بن علي، فنبه على أنه لا بد من القراءة، ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة فكأنها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعاً، أو قرأها مع شيء يسير غيرها، واقتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيهما، وسنذكر ما ورد من ذلك بعد. واختلف في حكمة تخفيفها قليل: ليعاد إلى صلاة الصبح في أول الوقت وبه جزم القرطبي، وقيل: ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل ليدخل في القرض أو ما شابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام. والله أعلم.

قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زورارة، ويقال اسم جده عبد الله، وقوله: (عن عمته عمرة) هي بنت عبد الرحمن بن سعد بن زورارة، وعلى هذا فهي عمه أبيه. وزعم أبو مسعود وتبعه الحميدي أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري أبو الرجال، ووهمه الخطيب في ذلك وقال: إن شعبة لم يرو عن أبي الرجال شيئاً، ويؤيد ذلك أن عمرة أم أبي الرجال لا عمته، وقد رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة فقال: عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة، ووهمه فيه أيضاً. ويحتمل إن كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان.

قوله: (ح) وحديث أحمد بن يونس في رواية أبي ذر، وقال حديثه، وفاعل قال هو المصنف أبو عبد الله البخاري، وزهير هو ابن معاوية الجعفي.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد كذا في الأصل وهو الأنصاري.

قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن) كذا في الأصل غير منسوب والظاهر أنه هو الذي قبله وهو ابن أخي عمرة. وبذلك جزم أبو الأحوص عن يحيى بن سعيد عند الإسماعيلي، وتابعه آخرون عن يحيى. وذكر الدارقطني في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال: حدثني أبو الرجال، وكذا رواه عبد العزيز بن مسلم ومعاوية بن صالح عن يحيى بن محمد بن عمرو وهو أبو الرجال، وقد تقدم أن محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان، لكن رجح الدارقطني الأول، وحكى فيه اختلاف آخر عن يحيى موهمة، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الإسناد اثنين.

قوله: (هل قرأ بأم الكتاب) في رواية الحموي وبأم القرآن زاد مالك في الرواية المذكورة: أم لا؟

(تسوية): وساق البخاري المتن على لفظ يحيى بن سعيد، وأما لفظ شعبة فأخرجه أحمد بن محمد بن جعفر شيخ البخاري فيه بلفظ إذا طلع الفجر صلى ركعتين أو لم يصل إلا ركعتين أقول: لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب وكذا رواه مسلم من طريق معاذ

عن عروة عن عائشة أنه ﷺ اضطلع بعد الوتر قد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطلاع بعد الفجر وهو المحفوظ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطلاع. والله أعلم.

٢٦- باب الْحَدِيثِ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ

١١٦٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، قَالَ أَبُو النَّضَرِ: حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَلَا أَسْتَقِظُ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنْ بَعْضُهُمْ يُرْوَاهُ: رَكَعَتِي الْفَجْرِ. قَالَ سُفْيَانٌ: هُوَ ذَلِكَ. [راجع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤ باختلاف، وأخرجه: ٧٤٣ بلفظه]

قوله: (باب الحديث بعد ركعتي الفجر) أضاف فيه الحديث المذكور ولفظه كان يصلي ركعتين، وفي آخره: قلت لسفيان فإن بعضهم يرويه «ركعتي الفجر» قال سفيان: هو ذلك. والقاتل وقت لسفيان هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه، ومراده بقوله بعضهم، مالك كذا أخرجه الدارقطني من طريق بشر بن عمر عن مالك أنه سأل عن الرجل يتكلم بعد طلوع الفجر فحدثني عن سالم فذكره، وقد أخرجه ابن خزيمة عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عينة بلفظ «كان يصلي ركعتي الفجر» واستدل به على جواز الكلام بين ركعتي الفجر وصلاته الصبح خلافاً لمن كره ذلك، وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولا يثبت عنه وأخرجه صحيحاً عن إبراهيم وأبي الشعثاء وغيرهما.

(تسوية): وقع هنا في بعض النسخ عن سفيان وقال سالم أبو النضر حدثني أبي، وقوله «أي» زيادة لا أصل لها: بل هي غلط محض حل عليها تقديم الاسم على الصفة فظن بعض من لا خبرة له أن فاعل حدثي راو غير سالم فزاد في السند لفظ أبي، وقد تقدم الحديث بهذا السند قريباً عن بشر بن الحكم عن سفيان عن أبي النضر عن أبي سلمة ليس بينهما أحد، وكذا في الذي قبله من رواية مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا أبو النضر عن أبي سلمة، وليس لوالد أبي النضر مع ذلك رواية أصلاً لا في الصحيح ولا في غيره فمن زادها فقد أخطأ. والله التوفيق.

٢٧- باب تَعَاهُدِ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، وَمَنْ سَمَاهُمَا تَطَوُّعاً

١١٦٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَالِي، أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُداً عَلَى رَكَعَتِي الْفَجْرِ. [راجع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٧٢٤]

قوله: (باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماهما) في رواية الحموي والمستمل من ومن سماهما أي سنة الفجر.

قوله: (تطوعاً) أورده في الباب بلفظ التوافل، وأشار بلفظ التطوع إلى ما ورد في بعض طرقه، ففي رواية أبي حاتم عن ابن جريج عند البيهقي وقت لمطاه أوجبة ركعتا الفجر أو هي من التطوع؟ فقال: حدثني عبيد بن عمير، فذكر الحديث. وجاء عن عائشة أيضاً تسميتها تطوعاً وفيه آخر، فقد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق «سالت عائشة عن تطوع النبي ﷺ فذكر الحديث وفيه وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين».

قوله: (بيان) يفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة. ويحيى بن سعيد هو القطان.

قوله: (عن عطاء) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن يحيى عن ابن جريج «حدثني عطاء».

قوله: (عن عبيد بن عمير) في رواية ابن خزيمة عن يحيى بن حكيم عن يحيى بن سعيد بسنده «أخبرني عبيد بن عمير».

قوله: (أشد تعاهداً) في رواية ابن خزيمة «أشد معاهدة» ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج «ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر» زاد ابن خزيمة من هذا الوجه «ولا إلى غنيمة».

عن شعبة لكن لم يقل: أو لم يصل إلا ركعتين. ورواه أحمد أيضاً عن يحيى القطان عن شعبة بالفظ. وكان إذا طلع الفجر لم يصل إلا ركعتين فاقول: هل قرأ فيها بفاضة الكتابه وقد تمسك به من زعم أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلاً، وتعب بما ثبت في الأحاديث الآتية. قال الفرطني: ليس معنى هذا أنها شكت في قراءته ﷺ الفاضلة وإنما معناه أنه كان يطيل في التوافل، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات. قلت: وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبه لقراءتها في غيرها من صلواته. وقد روى ابن ماجه بإسناد قوي عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل الفجر وكان يقول: نعم السورتان يقرأ بهما في ركعتي الفجر: قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد» ولابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة: «كان يقرأ فيها بهما، ولمسلم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قرأ فيها بهما، وللترمذي والنسائي من حديث ابن عمر مرفعت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ فيها بهما، وللترمذي من حديث ابن مسعود مثله بغير تحقيد وكذا للبخاري عن أنس، ولابن حبان من جابر ما يدل على التزجيب في قراءتهما فيها. واستدل حديث الباب على أنه لا يزيد فيها على أم القرآن وهو قول مالك، وفي البيهقي عن الشافعي استحباب قراءة السورتين المذكورتين مع الفاضلة عملاً بالحديث المذكور، وبذلك قال الجمهور، وقالوا: معنى قول عائشة: «هل قرأ فيها بأم القرآن» أي مقصراً عليها أو ضم إليها غيرها، وذلك لإسراعها بقراءتها، وكان من عادته أن يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها كما تقدمت الإشارة إليه. وذهب بعضهم إلى إطالة القراءة فيها وهو قول أكثر الحنفية، ونقل عن النخعي، وأورد البيهقي فيه حديثاً مرفوعاً من مرسل سعيد بن جبير وفي مسنده راو لم يسم، وخص بعضهم ذلك بمن فاتته شيء من قراءته في صلاة الليل فيستدركها في ركعتي الفجر، ونقل ذلك عن أبي حنيفة. وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن البصري، واستدل به على الجهر بالقراءة في ركعتي الفجر، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك حرف بقراءته بعض السورة كما تقدم في صفة الصلاة من حديث أبي قتادة في صلاة الظهر، بسنن الآلة أحياته، ويدل على ذلك أن في رواية ابن سيرين المذكورة: «يسر فيها القراءة»، وقد صححه ابن عبد البر، واستدل بالأحاديث المذكورة على أنه لا يتعين قراءة الفاضلة في الصلاة لأنه لم يذكرها مع سورتي الإخلاص. وروى مسلم من حديث ابن عباس أنه ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر «قولوا آمنا بالله» [البقرة: ١٣٦] التي في البقرة، وفي الأخرى التي في آل عمران. وأجيب بأنه ترك ذكر الفاضلة لوضوح الأمر فيها. ويؤيده أن قول عائشة «لا أدري أقرأ الفاضلة أم لا» يدل على أن الفاضلة كان مقرراً عندهم أنه لا بد من قراءتها. والله أعلم.

(تنبيه): هذه الأبواب الستة المتلفة ركعتي الفجر وقع في أكثر الأصول بينها

بالباب الآتي بعد وهو باب مَا جَاءَ فِي الطَّلُوعِ مَثْنَى، والصواب ما وقع في بعض الأصول من تأخيرها عنها وإلزامها بتلو بعضها بعضاً، قال ابن رشد: الظاهر أن ذلك وقع من بعض الرواة عند ضم الأبواب إلى بعض. ويدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله «باب الحديث بعد ركعتي الفجر، كالذين للحديث الذي أدخل تحت قوله «باب من تحدث بعد الركعتين، إذ المراد بهما ركعتا الفجر، وبهذا تبين فائدة إعادة الحديث انتهى. وإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى التهجد لقرئهما منه كما ورد أن المغرب وتر النهار، وإنما المغرب في التحقير من صلاة الليل كما أن الفجر في الشرع، من صلاة النهار. والله أعلم.

٢٥- باب مَا جَاءَ فِي الطَّلُوعِ مَثْنَى مَثْنَى

وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ عُمَارٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَنَسٍ. [راجع: ٣٨٠].

وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَالزُّهْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ: مَا أَذْرَكْتُ فَهَذِهِ أَرْضُنَا إِلَّا يَسْلُفُونَ فِي كُلِّ التَّيْنِ بْنِ النَّهَارِ.

١١٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْعَوَالِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَتَبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتْلُمُنَا الْإِسْبَاخَةَ فِي الْأُمُورِ [كُلَّهَا] كَمَا يَتْلُمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَخَذَكُمْ بِالْأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْقِرْطِصَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ:

١١٦٣- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ لُؤْلُؤٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّهَيْرِ، عَنْ عُمَرُو بْنِ سَلِيمٍ الزُّرِّيِّ: سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رَيْمٍ الْأَنْصَارِيَّ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَخَذَكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ». [راجع: ٤٤٤. أخرجه مسلم: ٧١٤]

١١٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ. [راجع: ٣٨٠. أخرجه مسلم: ٦٥٨ مطولاً، ٦٦٠ باختلاف وزائد]

١١٦٥- حَدَّثَنَا [يَحْيَى] بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ جِبْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ. [راجع: ٩٣٧. أخرجه مسلم: ٧٧٩ باختلاف، وأخرجه: ٨٨٢ مختصراً]

١١٦٦- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ: «إِذَا جَاءَ أَخَذَكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ - أَوْ: قَدْ خَرَجَ - فَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ». [راجع: ٩٣٠. أخرجه مسلم: ٨٧٥]

١١٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَكِّيُّ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: إِنِّي ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ. قَالَ: فَأَقْبَلْتُ، فَاجِدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ، وَاجِدُ بِلَالًا عِنْدَ الْبَابِ قَائِمًا، فَقُلْتُ: يَا بِلَالُ، صَلِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَائِمٌ؟ قَالَ: بَيْنَ هَاتَيْنِ الْأَسْطُوَانَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ. [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩ بدون ذكر: ثم خرج]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِرَكَعَتَيْ الصُّحَى. وَقَالَ عِيَّانُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرِ ﷺ، بَعْدَ مَا امْتَدَّ النَّهَارُ، وَصَفَقْنَا وَرَأَةً فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ.

قوله: (باب ما جاء في الطلوع مثنى مثنى) أي في صلاة الليل والنهار، قال ابن رشد: مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردتها أن المراد بقوله في الحديث مثنى مثنى، أن يسلم من كل شيئ.

قوله: (قال محمد) هو المصنف.

قوله: (ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهري) أما عمار فكانه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عمار بن ياسر أنه دخل المسجد فصلى ركعتين خفيفتين، إسناده حسن. وأما أبو ذر فكانه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق مالك بن أوس

قوله: (صليت مع النبي ﷺ سجدتين) أي ركعتين، والمراد بقوله (مع) التبعية أي أنهما اشتركا في كون كل منهما صلاة إلا الجميع فلا حجة فيه لمن قال يجمع في رواتب الفرائض، وسيأتي بعد أربعة أبواب من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات فذكرها.

قوله: (قبل الظهر) سيأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب.

قوله: (فاما المغرب والعشاء ففي بيته) استدل به على أن فعل التوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار، وحكى ذلك عن مالك والثوري، وفي الاستدلال به لذلك نظر، والظاهر أن ذلك لم يقع عن حماد وإنما كان ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غالباً وبالليل يكون في بيته غالباً، وتقدم في الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ (وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى يتصرفه والحكمة في ذلك أنه كان يسافر إلى الجمعة ثم يتصرف إلى القافلة، بخلاف الظهر فإنه كان يبرد بها وكان يقبل قبلها، وأخرب ابن أبي ليلى قال: لا تجزئ سنة المغرب في المسجد حكاية عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفته «أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت، وقال إنه حكى ذلك لأبيه عن ابن أبي ليلى فاستحسنه.

قوله: (وحدثني أختي حفصة) أي بنت عمر، وقائل ذلك هو عبد الله بن عمر.

قوله: (سجدتين) في رواية الكشيبي «ركعتين».

قوله: (وكانت ساعة) قائل ذلك هو ابن عمر، وسيأتي من رواية أيوب بلفظ «ركعتين قبل صلاة الصبح وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها، وحدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين، وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعيتهما، وقد تقدم في أواخر الجمعة من رواية مالك عن نافع وليس فيه ذكر الركعتين اللتين قبل الصبح أصلاً.

قوله: (وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عتبة عن نافع) أي عن ابن عمر (بعد العشاء في أهله) أي بذكر قوله في «بيته».

قوله: (تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع) أما رواية كثير فلم تقع لي موصولة، وأما رواية أيوب فتضمنت الإشارة إليها قريباً، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن للفرائض رواتب تستحب المواظبة عليها وهو قول الجمهور، وذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا توقيت في ذلك حابة للفرائض، لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن ذلك، وذهب العراقيون من أصحابه إلى مواظبة الجمهور.

٣٠ - باب مَنْ لَمْ يَطَّوْعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ

١١٧٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُمَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّخَاءِ جَابِرًا قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ثَمَانِيًا جَمِيعًا، وَشَبْعًا جَمِيعًا.

قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّخَاءِ، أَفَلَا أُخَرِ الظُّهْرَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ؟ قَالَ: وَأَنَا أَظُنُّهُ. [راجع: ٥٤٣، أخرجه مسلم: ٧٠٥، وفي صلاة المسافرين (٥٤٤)]

قوله: (باب من لم يطوع بعد المكتوبة) أورد فيه حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت، ومطابقته للترجمة أن الجمع يقتضي عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة رابعة أو غيرها فيدل على ترك الطوع بعد الأولى وهو المراد، وأما الطوع بعد الثانية فسكوت عنه، وكذا الطوع قبل الأولى محتمل.

٣١ - باب صلاة الضحى في السفر

١١٧٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ تَوْبَةَ، عَنْ مُوَزَّيْ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ غُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَصَلَّيْتُ الضُّحَى؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَغُمَرَ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَنْبَسِيُّ؟ قَالَ: لَا بِإِخْلَاءٍ.

١١٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ مَرْثَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: مَا حَدَّثَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى غَيْرَ أَمِّ هَالِي، فَأَنَّهُ قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَحَصِ مَكَّةَ، فَأَغْتَسَلَ

عن أبي ذر، أنه دخل المسجد فأتى سارية وصلى عندها ركعتين. وأما أنس فكأنه أشار إلى حديثه المشهور في صلاة النبي ﷺ بهم في بيته ركعتين وقد تقدم في الصفوف، وذكره في هذا الباب مختصراً. وأما جابر بن زيد وهو أبو الشَّخَاءِ البصري فلم أتف عليه بعد، وأما عكرمة فروى ابن أبي شيبه عن حرمي بن عماره عن أبي خلدة قال: «رأيت عكرمة دخل المسجد فصلّى فيه ركعتين، وأما الزهري فلم أتف على ذلك عنه موصلاً.

قوله: (وقال يحيى بن سعيد الأنصاري إلخ) لم أتف عليه موصلاً أيضاً.

قوله: (فقهه أرضاً) أي المدينة، وقد أدرك كبار التابعين بها كسعيد بن المسيب، ولحق قليلاً من صفار الصحابة كأنس بن مالك ثم أورد المصنف في الباب ثمانية أحاديث مرفوعة ستة منها موصولة وثلاثان معلقان: أولها حديث جابر في صلاة الاستخارة وسيأتي الكلام عليه في الدعوات، ثانياً حديث أبي قتادة في تحية المسجد وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة، ثالثاً حديث أنس في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم وقد تقدم في الصفوف، رابعاً حديث ابن عمر في رواتب الفرائض وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه، خامساً حديث جابر في صلاة التحية والإمام يخطب وسبق الكلام عليه في كتاب الجمعة، سادساً حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة وقد تقدم في أبواب القبلة وسيأتي الكلام عليه في الحج، سابعاً قوله «وقال أبو هريرة أو صاني النبي ﷺ برمكي الضحى» هذا طرف من حديث سيأتي في كتاب الصيام بشامه، ثامناً قوله «وقال عتيان بن مالك» هو طرف من حديث تقدم في مواضع مطبوعاً ومختصراً: منها في باب المساجد في البيوت، وسيأتي قريباً في «باب صلاة التوافل جماعة». ومراد المصنف بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أربعاً موصولة، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل والنهار، وقال أبو حنيفة وصاحبه: يجزئ في صلاة النهار بين الاثنين والأربع وكرهوا الزيادة على ذلك، وقد تقدم في أوائل أبواب الوتر حكاية استدلال من استدلل بقوله «صلاة الليل مثني» على أن صلاة النهار بخلاف ذلك. وقال ابن الخيزر في الحاشية: إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يقاس على الوتر غيره فيفضل المصلي بالليل أوتراً، فينبى أن الوتر لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثني، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة النافلة سوى الوتر مثني فيعم الليل والنهار. والله أعلم.

(حاشية): اشتملت أبواب التهجد وما انضم إليها على ستة وستين حديثاً، المعلق اثنا عشر حديثاً، والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وأربعون حديثاً، والخالص ثلاثة وعشرون واقفه مسلم على تحريجها سوى حديث عائشة في صلاة الليل سبع وتسع وإحدى عشرة، وحديث أنس كان يفطر حتى نظن أن لا يصوم وحدث سمره في الرؤيا، وحدث سلمان وأبي السدراء، وحدث عبادة ومن تمار من الليل، وحدث أبي هريرة في شعر ابن رواحة، وحدث جابر في الاستخارة. وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة آثار. والله أعلم.

٢٩ - باب الطَّوْعُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ

١١٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ غُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ [راجع: ٩٣٧، أخرجه مسلم: ٧٢٩ باختلاف، وأخرجه: ٨٨٢ مختصراً]

١١٧٣ - وَحَدَّثَنِي أَخِي حَفْصَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُطَلِّعُ الْفَجْرَ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا.

وقال ابن أبي الزناد، عن موسى بن عتبة، عن نافع، بعد العشاء في أهله. تابعه كثير بن فرقد، وأيوب، عن نافع. [راجع: ٦١٨، أخرجه مسلم: ٧٢٣]

قوله: (أبواب التطوع) لم يفرده المصنف هذه الترجمة فيما وقفت عليه من الأصول.

قوله: (باب التطوع بعد المكتوبة) ترجم أولاً بما بعد المكتوبة ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة.

وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَلَمْ أَرْ صَلَاةً قَطُّ أَخْفَ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُسَمَّى الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ. [راجع: ١١٠٣. أخرجه مسلم: ٣٣٦، وفي صلاة المسافرين (٨٠)]

قوله: (باب صلاة الضحى في السفر) ذكر فيه حديث مورق قلت لابن عمر أتصلي الضحى؟ قال: لا. قلت: فمهر؟ قال: لا. قلت: فأبو بكر؟ قال: لا. قلت: فأنتي؟ قال: لا إخاله، وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة. وقد أشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة، وقال ابن بطال: ليس هو من هذا الباب وإنما يصلح في «باب من لم يصل الضحى وأظنه من غلط الناسخ. وقال ابن المنير: الذي يظهر في أن البخاري لما تعارضت عنده نفيًا كحديث ابن عمر هذا وإثباتًا كحديث أبي هريرة في الوصية له أنه يصلي الضحى نزل حديث النفي على السفر وحديث الإثبات على الحضر، ويؤيد ذلك أنه ترجم حديث أبي هريرة «صلاة الضحى في الحضر» وتقدم عن ابن عمر أنه كان يقول: لو كنت مسبحاً لأتممت في السفر، وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلي في السفر بحسب السهولة لعلها، وقال ابن رشد: ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر، لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه «يوم على وتر» فإنه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل فلا يتقرر لإحصاء أن لا يتم إلا على وتر، وكذا الترتيب في صيام ثلاثة أيام. قال ابن رشد: والذي يظهر لي أن المراد باب صلاة الضحى في السفر نفيًا وإثباتًا، وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضراً وسفراً، وأقل ما يحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في «باب من لم يطعور في السفر» عن ابن عمر وقال: «صليت النبي ﷺ فكان لا يزيد على ركعتين». قال ويحتمل أن يقال: لما نفي صلاتها مطلقاً من غير تقييد بحضر ولا سفر - وأقل ما يتحقق حل اللفظ عليه السفر ويعد حله على الحضر دون السفر - فيحمل على السفر لأنه للناسب للتخفيف، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهائراً. قال: وأورد حديث أم هانئ ليبين أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد شرعت الضحى وإلا فلا. قلت: ويظهر في أيضاً أن البخاري أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد من طريق الضحاك بن عبد الله القرشي عن أنس بن مالك قال: «رويت رسول الله ﷺ صلى في السفر سبعة الفصحى ثمان ركعات» فأراد أن تردد ابن عمر في كون صلاتها أولاً لا يقتضي رد ما جزم به أنس، بل يؤيد حديث أم هانئ في ذلك، وحديث أنس المذكور صححه ابن خزيمة والمحاكم.

قوله: (عن توبة) بمثناة مفتوحة وواو ساكنة ثم موحدة مفتوحة. هو ابن كيسان النخعي البصري، تابعي صغير ما له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر.

قوله: (عن هورق) بفتح الواو وكسر الراء الثقيلة، وفي رواية غندز عن شعبة عند الإسماعيلي سمعت مورقا المعجلي وهو بصري ثقة، وكذا من دونه في الإسناد، وليس لمورق في البخاري عن ابن عمر سوى هذا الحديث.

قوله: (لا إخاله) بكسر الهمزة وفتح الحاء والماء معجمة أي لا أظنه. وكان سبب توفيق ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاتها ولم يشق بذلك ممن ذكره، وقد جاء عنه الخزم يروونها عدة فروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال: إنها عبادة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال: «دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى، فسلطانه عن صلاتهم فقال: بعده. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال: سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال: بعده وتمت البدعة. وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال: لقد قتل عثمان وما أحد يسبحها، وما أحدث الناس شيئاً أحب إليّ منها وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال: ما صليت الضحى منذ أسلمت، إلا أن أطوف بالبليت. أي فاصلي في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى، بل على نية الطواف. ويحتمل أنه كان يتوجه معاً. وقد جاء عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب من طريق نافع عن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا يوم يقدم مكة، فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبليت ثم يصلي ركعتين. ويوم يأتي مسجد قباء. وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر «كان النبي ﷺ لا يصلي الضحى إلا أن يقدم من قبعة فأما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور: حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا أن يأتي قباء. وهذا يحتمل أيضاً أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لا صلاة الضحى. ويحتمل أن يكون يتوجه معاً كما قلناه في الطواف. وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذا ما يدفع مشروعية صلاة الضحى، لأن نفيه محمول

على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر، أو الذي نفاه صفة خصوصية كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة. قال عياض وغيره: إنما أنكر ابن عمر ملازمته وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة، لا أنها مخالفة للسنة. ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه رأى قوماً يصلونها فأنكر عليهم وقال: إن كان ولا بد فضي يوتنكم.

قوله: (وما حدثنا أحمد) في رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى «أدركت الناس وهم مترافعون فلم يخبرني أحد أن النبي ﷺ صلى الضحى، إلا أم هانئ». ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث المشامي قال: «سألت وحرصت على أن أجد أحداً من الناس يخبرني أن النبي ﷺ سجد سبعة الفصحى فلم أجد غير أم هانئ بنت أبي طالب حديثي، فذكر الحديث. وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب مذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النبي ﷺ. وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظه «سألت في زمن عثمان والناس مترافعون».

قوله: (غيب) بالرفع لأنه بذلك من قوله أحمد.

قوله: (أم هانئ) هي بنت أبي طالب أخت علي شقيقته، وليس لها في البخاري سوى هذا وحديث آخر تقدم في الطهارة.

قوله: (دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى) ظاهره أن الاغتسال وقع في بيتها ووقع في الموطأ ومسلم من طريق أبي مرة عن أم هانئ أنها ذهبت إلى النبي ﷺ وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل، وجع بينهما بأن ذلك تكرر منه. ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هانئ وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته. ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجات إليه فوجدته يغتسل فيصيح الفولان. وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في آتائه والله أعلم.

قوله: (ثمان ركعات) زاد كريب عن أم هانئ «فسلم من كل ركعتين» أخرجه ابن خزيمة. وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل. وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين، فسألته امرأته فقال إن النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين، وهو محمول على أنه رأى من صلاة النبي ﷺ ركعتين، ورأت أم هانئ بقية الثمان، وهذا يقوي أنه صلاتها مفصلة والله أعلم.

قوله: (فلم أر صلاة قط أخف منها) يعني من صلاة النبي ﷺ. وقد تقدم في أواخر أبواب التخصير بلفظ «فما رأيته صلى صلاة قط أخف منها». وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة «لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب» واستند به على استحباب تخفيف صلاة الضحى، وفيه نظر لا حتمل أن يكون السبب فيه التفرغ لهمايات الفتنة لكثرة شغله به، وقد ثبت من فعله أنه صلى الضحى فطول فيها أخرجه عن أبي شيبة من حديث حنيفة. واستند بهذا الحديث على إثبات سنة الضحى، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على ذلك، قالوا: وإنما هي سنة الفتح، وقد صلاتها خالد بن الوليد في بعض فتوحه كذلك. وقال عياض أيضاً: ليس حديث أم هانئ بظاهرها في أنه قصد ﷺ بها سنة الضحى وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته فقط وقد قيل إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حزه فيه. وتبعه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به لما رواه أبو داود وغيره من طريق كريب عن أم هانئ أن النبي ﷺ صلى سبعة الفصحى، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله يوم الفتح «ثم صلى ثمان ركعات سبعة الفصحى» وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق عكرمة بن خالد عن أم هانئ قالت «قدم رسول الله ﷺ صلى ثمان ركعات، قلت ما هذا؟ قال: هذه صلاة الضحى» واستدل به على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات. واستمده السبكي ووجهه بأن الأصل في العبادة التوقيف، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله ﷺ. وقد ورد من فعله دون ذلك كحديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ صلى الضحى ركعتين أخرجه ابن عدي، وسيأتي من حديث عتيان قريبا مثله، وحديث عائشة عند مسلم «كان يصلي الضحى أربعاء» وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط أنه ﷺ صلى الفصحى ست ركعات، وأما ما ورد من قوله ﷺ فيه زيادة على ذلك كحديث أنس مرفوعاً «من صلى الضحى ثني عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة» أخرجه الترمذي واستفربه. وليس في إسناده من أطلق عليه الضمف. وعدت الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً «من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين» ومن صلى أربعاً كتب من الساتين، ومن صلى

وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد وذكر لغالب هذه الأقوال مستقلاً وبلغ عدد رواة الحديث في إثباتها نحو العشرين نفساً من الصحابة. (لطيفة): روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عتبة بن عامر قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي الضحى يسور منها والشمس وضحاها والضحى انتهى. ومناسبة ذلك ظاهرة جداً.

٣٢- باب من لم يُصلِّ الضحى، ورواها وإسماها

١١٧٧- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نُسَيْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى، وَإِنِّي لَأَسْتَبْحُهَا. [راجع: ١١٢٨. أخرجه مسلم: ٤٧١٨]

قوله: (باب من لم يصل الضحى ورواها) أي الترك (واسماً) أي مباحاً.

قوله: (ما رأيت رسول الله ﷺ سبَّح سبحة الضحى) تقدم أن المراد بقوله السبحة النافلة، وأصلها من التسبيح، وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذي في الفريضة نافلة قليل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتسبيح في الفريضة.

قوله: (وإني لأستبجها) كذا هنا من السبحة، وتقدم في باب التبرجس على قيام الليل، بلفظ «وإني لأستبجها» من الاستبجاء، وهو من رواية مالك عن ابن شهاب ولكل منهما وجه، لكن الأول يقتضي الفعل والثاني لا يستلزمه، وجاء عن عائشة في ذلك أشياء مختلفة أوردتها مسلم: فحدثه من طريق عبد الله بن شقيق قلت لعائشة: أكان النبي ﷺ يصلي الضحى؟ قالت: لا، إلا أن يجيء من منفيه، وعنده من طريق معاذ عنها «كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويؤيد ما شاء الله، ففي الأول نفي رؤيتها لذلك مطلقاً، وفي الثاني تنبيه النفي بغير الجيء من منفيه، وفي الثالث الإثبات مطلقاً. وقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح ما أتفق الشيوخ عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا: إن علم رؤيتها لذلك لا يستلزم علم الوقوع، فيقدم من روي عنه من الصحابة الإثبات، وذهب آخرون إلى الجمع بينهما. قال البيهقي: عندي أن المراد بقوله ما رأيت سبجها أي دائم عليها. وقوله «وإني لأستبجها» أي أداوم عليها، وكذا قولها «وما أحدث الناس شيئاً تمني الدوام عليها». قال: وفي بقية الحديث أي الذي تقدم من رواية مالك إشارة إلى ذلك حيث قالت «وإن كان ليدع العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم انتهى. وحكى الحب الطبري أنه جمع بين قولها «ما كان يصلي إلا أن يجيء من منفيه» وقوله «كان يصلي أربعاً ويؤيد ما شاء الله» بأن الأول معمول على صلاته لإيادها في المسجد، والثاني على البيت. قال: ويذكر عليه حديثها الثالث يعني حديث الباب ويحجب عنه بأن المنفي صفة مخصوصة، واخذ الجميع المذكور من كلام ابن حبان. وقال عياض وغيره: قوله «ما صلاها» معناها ما رأيته يصليها، والجمع بينه وبين قولها «كان يصليها» أنها أخبرت في الإنكار عن مشاهدتها وفي الإثبات عن غيرها. وقيل في الجمع أيضاً: يحتمل أن تكون نعت صلاة الضحى الموهودة حيث من حيث مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص، وأنه ﷺ إنما كان يصليها إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص ولا بغيره كما قالت «يصلي أربعاً ويؤيد ما شاء الله».

(تتبع): حديث عائشة يدل على ضعف ما روي عن النبي ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه، وعندها لذلك جاعة من العلماء من خصائصه، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح. وقول الماوردي في الحاوي إنه ﷺ «أوجب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات يعكر عليه ما رواه مسلم من حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد. ولا يقال إن نفي أم هانئ لذلك يلزم منه العدم لأننا نقول: يحتاج من أثبت إلى دليل، ولو وجد لم يكن حجة، لأن عائشة ذكرت أنه كان إذا عمل عملاً أثبتته، فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه.

٣٣- باب صلاة الضحى في الحضر

قَالَ عِيَّانُ بْنُ مَالِكٍ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٤٤٤].

١١٧٨- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْخَرِيرِيُّ، هُوَ ابْنُ قُرُوشَ، عَنْ أَبِي غَفَّانٍ الْهَدَيْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْصَانِي غَطِيظِي بِتِلَاثٍ، لَا أَذْغَعُنَّ حَتَّى أَثَوَّتْ: صَوْمٌ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

سِتًّا كُلَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَمَنْ صَلَّى ثَمَانِيًا كَتَبَ مِنَ الْعَابِدِينَ، وَمَنْ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَوَاهُ الْبُزَارُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضًا، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الرُّوَانِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ: أَكْثَرُهَا ثِنْتَا عَشْرَةَ. وَقَالَ التَّوْسِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ: فِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، كَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ، لَكِنْ إِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ الدَّرْدَاءِ قَرِيٍّ وَصَلَحَ لِلإِجْتِهَادِ بِهِ. وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَحَدٍ: أَنَّ أَصْحَبَ شَيْءٍ وَرَدَ فِي الْبَابِ حَدِيثُ أُمِّ هَانِئٍ. وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلِهَذَا قَالَ التَّوْسِيُّ فِي الرُّوسَةِ: أَفْضَلُهَا ثَمَانٌ وَأَكْثَرُهَا ثِنْتَا عَشْرَةَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَكْثَرِ وَالْأَفْضَلِ. وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَنْ صَلَّى الْاِثْنَيْنِ عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ فَهَاتَا تَقَعُ نَفْلًا مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فاما من فصل فإنه يكون صلى الضحى، وما زاد على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري وبه جزم الحليسي والروياتي من الشافعية إلى أنه لا حد لأكثرها. وروى من طريق إبراهيم التيمي قال: سأل رجل الأسود بن يزيد كم أصلي الضحى؟ قال: كم شئت. وفي حديث عائشة عند مسلم «كان يصلي الضحى أربعاً ويؤيد ما شاء الله» وهذا الإطلاق قد يجعل على التثنية فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة والله أعلم.

وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات فحكى الحاكم في كتابه المقرد في صلاة الضحى عن جماعة من أئمة الحديث أنهم كانوا يجتازون أن تصلي الضحى أربعاً لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك كحديث أبي الدرداء وأبي ذر عند الترمذي مرفوعاً عن الله تعالى «ابن آدم اركع في أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره» وحديث نعيم بن حاد عند النسائي، وحديث أبي أمامة وعبد الله بن عمرو والنَّوَّاسُ بْنُ سَمْعَانَ كُلَّهُمْ بِنَحْوِهِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، وَحَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ مَرْوَةَ الطَّائِفِيِّ كُلَّاهُمَا عِنْدَ أَحَدٍ بِنَحْوِهِ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى رَفَعَهُ عَنْ صَلَاحِ بْنِ أَبِي الضَّحَى أَرْبَعًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَحَدِيثُ أَبِي لَمَامَةَ مَرْفُوعاً وَأَثَرُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى «وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى» [التجم: ٧٣] قَالَ: وَفَى عَمَلُ يَوْمِهِ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتِ الضُّحَى، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ.

وجمع ابن القيم في الهدى الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة:

(الأول): مستحب، واختلف في عددها قليل أقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة، وقيل أكثرها ثمان، وقيل كالأول لكن لا تشرع ستاً ولا عشرة، وقيل كالثاني لكن لا تشرع ستاً، وقيل ركعتان فقط، وقيل أربعاً فقط، وقيل لا حد لأكثرها.

(القول الثاني): لا تشرع إلا لسبب، واحتجوا بأنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب، واتفق وقوعها وقت الضحى، وتعددت الأسباب: فحدث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح وأن سنة الفتح أن يصلي ثمان ركعات، ونقله الطبري عن من فصل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة، وفي حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه ﷺ «صلى الضحى حين بشر برأس أبي جهل، وهذه صلاة شكر كصلاته يوم الفتح، وصلاته في بيت عتيان إجابة لسؤاله أن يصلي في بيته مكاناً يتخذ مصلى فائق أنه جاء وقت الضحى فاختصره الراوي فقال «صلى في بيته الضحى»، وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصراً قال أنس «ما رأيته صلى الضحى إلا يومئذ» وحديث عائشة أنه لم يكن يصلي الضحى إلا أن يجيء من منفيه لأنه كان ينهى عن الطروق لئلا يفقد من أول النهار فيبدأ بالمسجد فيصلي وقت الضحى.

(القول الثالث): لا تستحب أصلاً، وضح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود.

(القول الرابع): يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواطىء عليها، وهذه إحدى الروايتين عن أحد. والحجة فيه حديث أبي سعيد «كان النبي ﷺ يصلي الضحى حتى تقول لا يدعها، ويدها حتى تقول لا يصلها» أخرجه الحاكم. وعن عكرمة «كان ابن عباس يصليها عشراً ويدها عشراً» وقال الثوري عن منصور «كانوا يكرمونها أن يحافظوا عليها كالكتوبة»، وعن سعيد بن جبير «إني لأدعها وأنا أحبها خفة أن أرهاها حتماً علي.

(الخامس): تستحب صلاتها والمواظبة عليها في البيوت، أي للأمن من الخشية المذكورة.

(السادس): أنها بدعة صبح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر، وسئل أنس عن صلاة الضحى فقال «الصلوات خمس، وعن أبي بكر أنه رأى ناساً يصلون الضحى فقال «ما صلاها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه».

بالخضر، لكن الحديث يتضمن الخضر لأن إرادة الخضر فيه ظاهرة، وحله على الخضر والسفر ممكن، وأما حله على السفر دون الخضر فبيد لأن السفر مظنة التخفيف.

قوله: (قال رجل من الأنصار) قال هو عتيان بن مالك، لأن في نصته شبهاً بقصته، وقد تقدم هذا الحديث من آدم عن شعبة بهذا الإسناد والثاني في باب هل يصلي الإمام من حضر، من أبواب الإمامة مع الكلام عليه.

قوله: (يصلي الضحى) قال ابن رشد: هذا يدل على أن ذلك كان كالصلاة عنهم ولا فصلاته ﷺ في بيت الأنصاري وإن كانت في وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة الضحى. قلت: إلا أنا قلنا أن القصة لعبان بن مالك، وقد تقدم في صدر الباب أن عتيان سمعا صلاة الضحى فاستقام مراد المصنف، وتقبيده ذلك بالخضر ظاهر لكونه صلى في بيته.

قوله: (ما رأيته صلى) في الرواية الماضية «يصلي الضحى».

قوله: (إلا ذلك اليوم) يأتي فيه ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر وعائشة من الجمع، والله أعلم.

٣٤- باب الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

١١٨٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رُكْعَاتٍ: رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي يَوْمٍ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي يَوْمٍ، وَرُكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا [رواه: ٩٣٧]. أخرجه مسلم: ٧٧٩ باختلاف وأخرجه: ٨٨٢ بلفظه ثم ترد في حله (الطريق)

١١٨١- حَدَّثَنِي خُصَّةٌ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، وَطَلَعَ الْقَبْضُ، صَلَّى رُكْعَتَيْنِ. [رواه: ٦١٨]. أخرجه مسلم: ٧٧٣

١١٨٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُخْمَلٍ بْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَدَاةِ.

تَأْتِيَةُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ شُعْبَةَ. [أخرجه مسلم: ٧٣٠ مطولاً فيه بعض معناه]

قوله: (باب الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ) ترجمه أولا بالروايات التي بعد المكتوبات، ثم أورد ما يتعلق بما قبلها، وقد تقدم الكلام على ركعتي الفجر والكلام على حديث ابن عمر وهو ظاهر فيما ترجم له، وأما حديث عائشة فقوله فيه أنه كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، لا يطابق الترجمة، ويحتمل أن يقال: مراده بيان أن الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ليستا حتماً بحيث يمنع الزيادة عليهما، قال الداودي: وقع في حديث ابن عمر «أن قبل الظهر ركعتين» وفي حديث عائشة «أربعاً» وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال: ويحتمل أن يكون نسي ابن عمر ركعتين من الأربع. قلت: هذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يحمل على حالين: فكان تارة يصلي تسعين وتارة يصلي أربعاً، وقيل: هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً، ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته وأطلعت عائشة على الأمرين، ويقوي الأول ما رواه أحمد وأبو داود في حديث عائشة «كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج، قال أبو جعفر الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قليلها».

قوله: (عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر) بيمين مضمومة ونون ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها شين معجمة مكسورة ثم راء.

قوله: (عن أبيه عن عائشة) في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه «سمعت عائشة» أخرجه الإسماعيلي، وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه به من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقاً وأخبره أن حديث وكيع وهم، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعاً على

وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَتَوَمَّعَ عَلَى وَفْرِ. [الط: ١٩٨١]. أخرجه مسلم: ٧٧١

١١٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَرْيَمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ ضَخَمًا، لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي لَا اسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ تَمَكُّنًا. فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَقَامًا، فَذَنَعَهُ إِلَى يَتِيمٍ، وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ خَصِيرٍ بِمَاءٍ، فَعَلَى عَلَيْهِ رُكْعَتَيْنِ.

وَقَالَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ بَيْنَ جَارُودٍ لِأَنَسٍ ﷺ: أَكَاثَ النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ. [رواه: ٦٧٠]

قوله: (باب صلاة الضحى في الخضر، قاله عتيان بن مالك عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى ما رواه أحمد من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك «أن رسول الله ﷺ صلى في بيته سبعة الضحى فقاموا ورواه فصولاً بصلاته» أخرجه عن عثمان بن عمر عن يونس عنه، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس مطولاً لكن ليس فيه ذكر السبعة، وكذلك أخرجه المصنف مطولاً وختصراً في مواضع وسيأتي بعد بابين.

قوله: (حدثنا عباس) بالروحة والمهمل، والجبري بضم الجيم.

قوله: (وأوصاني خليلي) الخليل الصديق الخالص الذي تقلت محبة القلب فصارت في خلاه أي في بطنه، واختلف هل الحلة لرفع من الحية أو بالعكس، وقول أبي هريرة هنا لا يعارضه ما تقدم من قوله ﷺ «لو كنت متخذاً خليلاً لأخلفت أبا بكر» لأن المتن أن يتخذ هو ﷺ غيره خليلاً لا بالعكس، ولا يقال إن المخالفة لا تتم حتى تكون من الجانبين لأننا نقول: إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأنفق ذلك، أو لعله أورد مجرد الصحة أو الحية.

قوله: (بثلاث لا أدهعن حتى أموت) يحتمل أن يكون قوله «لا أدهعن» إلخ، من جملة الوصية، أي أوصاني أن لا أدهعن، ويحتمل أن يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه.

قوله: (صوم ثلاثة أيام) بالخضر بدل من قوله «بثلاث»، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

قوله: (من كل شهر) الذي يظهر أن المراد بها البيض، وسيأتي تفسيرها في كتاب الصوم.

قوله: (ورحلة الضحى) زاد أحد في روايته «كل يوم» وسيأتي في الصيام من طريق أبي التياح عن أبي عثمان بلفظ «وركعتي الضحى» قال ابن دقيق العيد: لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله، في هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان، وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافي استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول، وليس من شرط الحكم أن تنضاف عليه أدلة القول والفعل، لكن ما واظب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه.

قوله: (وسوم على وتر) في رواية أبي التياح «وأن أوتر قبل أن أنام» وفيه استحباب تقديم الوتر على النوم وذلك في حق من لم يبق بالاستيقاظ، ويتناول من يصلي بين النوم. وهذه الرواية لأبي هريرة ورد مثلاً لأبي الشرداء فيما رواه مسلم، ولأبي ذر فيما رواه النسائي. والحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تحريم النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما بالشرائح، وليجبر ما لعله يقع فيه من نقص. ومن فوائد ركعتي الضحى أنها تجزيه عن الصلاة التي تصبح على فواصل الإنسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر وقال فيه «ويجزئ» عن ذلك ركعتا الضحى، وحكى شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي أنه اشترى بين العوام أن من صلى الضحى ثم قطعها يعمى، فصار كثير من الناس يتركونها أصلاً لذلك، وليس لما قالوه أصل، بل الظاهر أنه عما ألقاه الشيطان على السنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لاسيما ما وقع في حديث أبي ذر.

(تبييناً):

(الأول): اقتصر في الوصية الثلاثة للذكورين على الثلاثة المذكورة لأن الصلاة والصيام أشرف العبادات البدنية، ولم يكن للذكورين من أصحاب الأموال. وخصت الصلاة بشئين لأنها تقع ليلاً ونهاراً بخلاف الصيام.

(الثاني): ليس في حديث أبي هريرة تقييد بسفر ولا حضر. والترجمة مختصة

قوله: (يركع ركعتين) زاد الإسماعيلي حين يسمع أذان المغرب، وفيه ونقلت لبقية وأنا أريد أن أعصمه، وهو بمجمة ثم ميملة أي أعبى.

قوله: (فقال عقبه إلخ) استدل به على امتداد وقت المغرب ولا حجة فيه كما بيناه في الباب السابق، وقال قوم: إنما تستحب الركعتان المذكورتان لمن كان متابعاً بالطهر وسر العورة ثلاثاً يؤخر المغرب عن أول وقتها، ولا شك أن إيقاعها في أول الوقت أولى، ولا يخفى أن عمل استحبابهما ما لم يتم الصلاة، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في الباب السابق، وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي: لم يغلها أحد بعد الصحابة، لأن أبا تميم تابعي وقد فعلهما. وذكر الأثر من أحد أنه قال: ما فعلتهما إلا مرة واحدة حين سمعت الحديث. وفيه أحاديث جياذ عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، إلا أنه قال لمن شاء، فمن شاء صلى.

٣٦- باب صلاة النوافل جماعة

ذَكَرَهُ أَنَسٌ، وَعَالِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٨٠،

[١٠٤٤].

١١٨٥- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ ذَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَعَهُ مَعَهَا فِي وَجْهِهِ، مِنْ بَرٍّ كَانَتْ فِي ذَارِهِمْ. [راجع: ٧٧]

١١٨٦- فَرَعَمَ مُحَمَّدٌ: أَنَّهُ سَمِعَ عِيَّانَ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ ﷺ، وَكَانَ مِنْ شَهَدَاءِ بَدْءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: كُنْتُ أَصَلِّي لِقَوِي بِبَنِي سَالِمٍ، وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَإِذَا جَاءَتِ الْأَنْطَارُ، قَبِشْتُ عَلَيَّ أَجْيِزَاءَهُ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ، فَبِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَكْرَهْتُ بِمَصْرِي، وَإِنْ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوِيٍّ يَسِيلُ إِذَا جَاءَتِ الْأَنْطَارُ، قَبِشْتُ عَلَيَّ أَجْيِزَاءَهُ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتَصَلِّيَ مِنْ بَيْنِي مَكَانًا، أَنْتَعِدُهُ مُصَلِّي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَافِرٌ». فَقَدْنَا عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ بَكْرِ ﷺ، بَعْدَ مَا أَشَدَّ الشَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يُجِلسْ حَتَّى قَالَ: «إِنْ تَجِبَ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْنَكُ». فَأَخَّرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ فِيهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، وَصَلَّاهُ وَرَاءَهُ، فَصَلَّيْتُ وَرَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا جِئِينَ، فَحَسِبْتُهُ عَلَى خَيْرٍ مِنْهُنَّ لَهُ، فَسَمِعَ أَهْلَ الدَّارِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، فَجَاءَ رِجَالٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي الْبَيْتِ.

فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا قَعَلَ ذَلِكَ؟ لَا أَرَاهُ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَلِكَ مُسَافِرٌ، لَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، لَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَنْتَحِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، أَمَا نَحْنُ، فَوَاللَّهِ لَا تَرَى وَدُهُ وَلَا حَبِيلَهُ إِلَّا إِلَى الْمُسَافِرِينَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَنْتَحِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثْتَهَا قَوْمًا، فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي غَزْوَةِ ابْنِي نُؤْفَةَ فِيهَا، وَتَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمَا بَارِزُ الرُّومِ، فَأَنْكَرَ عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَدْ. فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمْتَنِي حَتَّى أَقْبَلَ مِنْ غَزْوَتِي: أَنْ أَسْأَلَ عَنْهُ عِيَّانَ ابْنَ مَالِكٍ ﷺ، إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِي، فَقُلْتُ: فَأَهْلَلْتُ بِحَجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عِيَّانُ شَيْخٌ أَغْمَى يَصَلِّي لِقَوِيٍّ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْخَبِيرِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ. [راجع: ٤٢٤. أخرجه مسلم: ٣٣، وفي المساجد: (٢٦٣)]

قوله: (باب صلاة النوافل جماعة) قيل مراده النفل المطلق، ويشمل ما هو أهم

من ذلك.

التصريح بسماع محمد ثم عائشة ثم ساقه يستند إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباه أنه سمع عائشة، قال الإسماعيلي: ولم يكن يحيى بن سعيد يعني القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه ليحملة مدلساً، قال: والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر انتهى. وبذلك جزم الدارقطني في «العلل»، وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من الزيد في متصل الأسانيد، لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقاً. فإما أن يكون سقط عليه أو على من بعده، أو يكون الوهم في زيادته عن دون عثمان بن عمر.

قوله: (تابعه ابن أبي عدي) زاد الإسماعيلي وابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جبر كلهم عن شعبة يستند وليس فيه مسروق.

قوله: (وعمره عن شعبة) يعني عمرو بن مرزوق، وقد وصل حديثه البرقاني في المصافحة.

٣٥- باب الصلاة قبل المغرب

١١٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ». قَالَ فِي الْوَالِفَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَخَلَّصَ النَّاسُ سُنَّةً. [راجع: ٧٣٦٨]

١١٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْيُثُوبِ قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ أَبِي حَسِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُرَّةَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيَّ قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ غَاوِرِ الْجُهَنِيِّ، فَقُلْتُ: أَلَا أُعْطِيكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ؟ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؟ فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟ قَالَ: الشُّغْلُ.

قوله: (باب الصلاة قبل المغرب) لم يذكر المصنف الصلاة قبل العصر، وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة مرفوع لفظه بوجه الله امرأة صلى قبل العصر أربعاً، أخرجه أحد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان، وورد من فعله أيضاً من حديث علي بن أبي طالب أخرجه الترمذي والنسائي وفيه أنه كان يصلي قبل العصر أربعاً، وليس على شرط البخاري.

قوله: (عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم.

قوله: (حدثني عبد الله المزني) هو ابن مغفل بالمجمة والفاء المشددة.

قوله: (صلوا قبل صلاة المغرب) زاد أبو داود في روايته عن الفريري عن عبد الوارث بهذا الإسناد، وصلوا قبل المغرب ركعتين، ثم قال وصلوا قبل المغرب ركعتين، وأعادها الإسماعيلي من هذا الوجه ثلاث مرات، وهو موافق لقوله في رواية المصنف وقال في الثالثة لمن شاء، وفي رواية أبي تميم في المستخرج وصلوا قبل المغرب ركعتين قلما ثلاثاً ثم قال: لمن شاء.

قوله: (كراهية أن يتخللها الناس سنة) قال الحب الطبري: لم يرد نفسي استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها، ومعنى قوله وسنة أي شريعة وطريقة لازمة، وكان المراد الخطأ مرتبها عن روايتي الفرائض، ولهذا لم يبعدها أكثر الشافعية في الروايات واستدلوكها بعضهم، وتعقب بأنه لم يثبت أن النبي ﷺ وأظب عليها، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب كم بين الأذان والإقامة، من أبواب الأذان.

قوله: (اليزني) بفتح التحتية والزاي بعدها نون وهو مصري، وكذا بقية رجال الإسناد سوى شيخ البخاري وقد دخلها.

قوله: (ألا أعجبك) بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب.

قوله: (من أبي تميم) هو عبد الله بن مالك الجيشاني بفتح الجيم ومسكون التحتية بعدها معجمة تابعي كبير غضم أسلم في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ثم قدم في زمن عمر فتشهد فتح مصر وسكنها، قال ابن يونس: وقد حده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك، ولم يذكر المزي في «التعليق» أن البخاري أخرجه له، وهو على شرطه فردد عليه بهذا الحديث.

٣٧- باب التطوع في البيت

١١٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ خَمَادٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَغُنْدِيَّاهُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَخْلُوهَا قُبُورًا».

تَأْبَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ. (راجع: ٤٣٢. أخرجه مسلم: ٧٧٧)

قوله: (باب التطوع في البيت) أورد فيه حديث ابن عمر -اجعلوها في بيوتكم من صلاتكم- وقد تقدم بلفظه من وجه آخر عن نافع في «باب كراهية الصلاة في المقابر» من أبواب المساجد مع الكلام عليه.

قوله: (تأبى عبد الوهاب) يعني التفتي عن أيوب، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن المنذر عنه بلفظ «صلوا في بيوتكم ولا تتخلوها قبوراً».



٢٠- كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١- باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١١٨٨- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ قُوتَبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ غَوَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَتْلُو عَشْرَةَ غُرُورًا. (راجع: ٥٨٦. أخرجه مسلم: ٨٢٧ بلفظه لم ترد في هذه الطريق، وفي الحج: ٤١٥)

١١٨٩- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْزَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَفْصَى». (أخرجه مسلم: ١٣٩٧)

١١٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ رِيَّاحٍ، وَغُنْدِيَّاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ لَيْسَ بِهَا، إِلَّا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ». (أخرجه مسلم: ١٣٩٤)

قوله: (باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) ثبت في نسخة الصنفاني البسلة قبل الباب، قال ابن رشد: لا يقل في الترجمة وبيت المقدس وإن كان مجموعاً إليهما في الحديث لكونه أقرب بعد ذلك بترجمة، قال: وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليعين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة انتهى. وظهر ليراد للمصنف هذه الترجمة في أبواب التطوع بشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة، ويحتمل أن يراد بها ما هو أهم من ذلك فيدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب، ودعب الطحاوي إلى أن التفضيل يخص صلاة الفريضة كما سياتي.

قوله: (أخبرني عبد الملك) هو ابن عمر كما وقع في رواية أبي ذر والأصلي. قوله: (عن القرعة) بفتح القاف وكذا الزاي، وحكى ابن الأثير سكنوها بمعناه مهلة، وهو ابن يحيى ويقال ابن الأسود، وسيأتي بعد خمسة أبواب في هذا الإسناد سمعت قرعة مولى زياد، وهو هذا وزيد مولا هو ابن أبي سفيان الأمير المشهور، ورواية عبد الملك بن عمر عنه من رواية الأقران لأنها من طبقة واحدة.

قوله: (سمعت أبا سعيد أربعا) أي يذكر أربعا أو سمعت منه أربعا أي أربع كلمات.

قوله: (ذكره أنس وعائشة عن النبي ﷺ) أما حديث أنس فأشار به إلى حديثه في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم، وفيه «صفت أنا واليتيم وراثة الحديث» وقد تقدم في الصفوف وغيرها. وأما حديث عائشة فأشار به إلى حديثها في صلاة النبي ﷺ بهم في المسجد بالليل، وقد تقدم الكلام عليه في باب التحريض على قيام الليل.

قوله: (حدثنا إسحاق) قيل هو ابن راهويه، فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الإسناد، لكن في لفظه مخالفة يسيرة فيحتمل أن يكون إسحاق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور.

قوله: (أخبرنا يعقوب) التعبير بالإخبار قرينة في كون إسحاق هو ابن راهويه، لأنه لا يعبر عن شيوخه إلا بذلك، لكن وقع في رواية كريمة وأبي القوت وغيرهما بلفظ الحديث، ويعقوب بن إبراهيم المذكور هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

قوله: (وعقل عجة) تقدم الكلام عليه في كتاب العلم. قوله: (كان في دارهم) أي الدلو، وفي رواية الكشميهني «كانت أي البئر». قوله: (فزع محمود) أي أخبر، وهو من إطلاق الزعم على القول. قوله: (فيشق علي) في رواية الكشميهني، «فتشق بصيغة الماضي». قوله: (أين تحب أن نصلي) بصيغة الجمع كذلك لأكثر، وفي رواية الكشميهني بالإفراد.

قوله: (ما فعل مالك) هو ابن الدخشن. قوله: (لا أراه) بفتح الهزة من الرؤية. قوله: (قال محمود بن الربيع) أي بالإسناد الماضي (فحدثها قريماً) أي رجلاً (فيهم أبو أيوب) هو خالد بن زيد الأنصاري الذي نزل عليه رسول الله ﷺ لما قدم المدينة.

قوله: (التي توفي فيها) ذكر ابن سعد وغيره أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل ويغيب موضع قبره فدفن إلى جانب جدر القسطنطينية.

قوله: (ويزيد بن معاوية) ابن أبي سفيان. قوله: (عليهم) أي كان أسيراً، وذلك في سنة حسين وقيل بمعناه في خلافة معاوية، ووصلوا في تلك الغزوة حتى حاصروا القسطنطينية.

قوله: (فأنكرها علي) قد بين أبو أيوب وجه الإنكار وهو ما غلب على ظنه من نفي القول المذكور، وما الباحث له على ذلك قليل إنه استشكل قوله «إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله» لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة المؤمنين النار، وهو مخالف لأيات كثيرة وأحاديث شديدة منها أحاديث الشفاعة، لكن الجمع يمكن بأن يعمل التحريم على الخلوة، وقد وافق محموداً على رواية هذا الحديث عن عتيان أنس بن مالك كما أخرجه مسلم من طريقه وهو متتابع قوي جداً، وكان الحاصل لمحمود على الرجوع إلى عتيان ليسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب لما أكره عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكره عليه، ولذا قنع بسماعه عن عتيان ثاني مرة.

قوله: (حتى أقفل) بقاء وقاء أي لرجع وزناً ومعنى، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تقدمت مبسطة في «باب المساجد في البيوت» وفيه ما ترجم له هنا وهو صلاة النوافل جماعة، وروى ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم النار في النافلة، فأما أن يكون مشتهراً ويجمع له الناس فلا، وهذا بناء على قاعدته في سد الفراغ لما يخشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم، وفي الحديث من الفوائد ما تقدم بعضه مبسوطاً، وملاحظة النبي ﷺ بالأطفال، وذكر لمرء ما فيه من العلة مستفراً، وطلب عين القبلة، وأن المكان المأخوذ مسجداً من البيت لا يخرج عن ملك صاحبه، وأن النهي عن استيطان الرجل مكاناً إنما هو في المسجد المأمو، وفيه عيب من تخلف عن حضور مجلس الكبير، أن من عيب ما يظهر فيه إلا بعد غيبة وإن ذكر الإنسان بما فيه على جهة التعريف جائز، وأن التلطف بالشهادتين كاف في إجراء أحكام المسلمين، وفيه استنباط طالب الحديث شيخه عما حدث به إذا خشي من نسيانه وإعادة الشيخ الحديث، والرحلة في طلب العلم وغير ذلك. وقد ترجم المصنف بأكثر من ذلك والله المستعان.

قوله: (وكان غزا) القائل ذلك هو قزعة والمقول عنه أبو سعيد الخدري.

قوله: (ففي عشرة غزوة) كنا اختصر المؤلف على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئاً، وذكر بعده حديث أبي هريرة في شد الرحال فظن الخالودي الشارح أن البخاري ساق الإسنادين لهذا المتن، وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كما ذكر المصنف، وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرحال فقط، ولكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البخاري في إجازة اختصار الحديث، وقال ابن رشيذ: لما كان أحد الأربع هو قوله «لا تشد الرحال» ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فانتطف الحديث، وكأنه قصد بذلك الإغماض لئيبه غير الحفاظ على فائدة الحفاظ، على أنه ما اختلا عن الإيضاح عن قرب فإنه ساقه بتمامه خامس ترجمة.

قوله: (وحدثنا علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة، وسعيد هو ابن المسيب، ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن علي بن المديني قال «حدثنا به سفيان مرة بهذا اللفظ وكان أكثر ما يحدث به بلفظ تشد الرحال».

قوله: (لا تشد الرحال) يضم أوله بلفظ التضيي، والمراد التهيي عن السفر إلى غيرها، قال الطيبي: هو أبغ من صريح التهيي، كأنه قال: لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به، والرحال بالمهملة جمع رحل وهو اللبير كالسرج للفرس، وكفى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه وخرج ذكرها خرج الغالب في ركوب المسافر والأفلا فرق بين ركوب الراجل والخيال والبغال والحمير والنسي في المعنى المذكور، ويدل عليه قوله في بعض طرقه «إنما يسافر» أخرجه مسلم من طريق عمران بن أبي أسس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة.

قوله: (إلا) الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال إلى موضع، ولازمه منع السفر إلى كل موضع غيرها، لأن المشتكى منه في المرقع مقدار بأهم العام، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي.

قوله: (المسجد الحرام) أي الحرم وهو كتوم الكتاب بمعنى المكتوب، والمسجد بالخفض على البديلة، ويجوز الرفع على الاستئناف والمراد به جميع الحرم، وقيل يخص بالموضع الذي يمسى فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم، قال الطبري: ويتأيد بقوله «مسجدي» هذا لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المشتكى كذلك، وقيل المراد به الكعبة حكاية الحب الطبري وذكر أنه يتأيد ما رواه النسائي بلفظ «إلا الكعبة» وفيه نظر لأن الذي عند النسائي «إلا مسجد الكعبة» حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة، ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قيل له: هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم؟ قال: بل في الحرم لأنه كله مسجد.

قوله: (ومسجد الرسول) أي محمد ﷺ، وفي العلول عن «مسجدي» إشارة إلى التتميم، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة، ويؤيده قوله في حديث أبي سعيد الأتي قريباً «ومسجدي».

قوله: (ومسجد الأقصى) أي بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وقد جوزه الكوفيون واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤] والبصريون يؤولونه بإضمار المكان، أي الذي بجانب المكان الغربي ومسجد المكان الأقصى ونحو ذلك، وسمي الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة، وقيل في الزمان، وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة، وسيأتي في ترجمة البراهيم الخليل من أحاديث الأئمة ويبان ما فيه من الإشكال والجواب عنه، وقال الزعفراني: سمي الأقصى لأنه لم يكن حينئذ ورواه مسجد، وقيل لبعده عن الأقطار والحيث، وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة وبيت المقدس أبعد منه. ولبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين منها إيلياء بالمد والقصر ومخذف الياء الأولى وعن ابن عباس إدخال الألف واللام على هذا الثالث، وبيت المقدس يسكون القاف ويفتحها مع التشديد، والقدس بغير مهم مع ضم الصاد وسكون الدال ويضبطها أيضاً، وشلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهمله وشلام بمعجمة، وسلم بفتح المهمله وكسر اللام الخفيفة، وأوروي سلم يسكون الواو وكسر الراء بعدها تحناية ماكنة قال الأعشى:

وقد طسفت للمال آفاته دمعت فحمص فأوروي سلم

ومن أسمائه كورة وبيت إيل وصهيون ومصروث آخره مثله وكورشيل وبابوس بموحدين ومعجمة، وقد تتبع أكثر هذه الأسماء الحسين بن خالويه اللخوي في كتاب «ليس»، وسيأتي ما يتعلق بمكة والمدينة في كتاب الحج. وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء، ولأن الأول قبله الناس وإليه

حججه، والثاني كان قبله الأمم السالفة، والثالث أسس على التوى. واختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني: يحرم شد الرحال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث، وأشار القاضي حسين إلى اختياره، وه قال عياض وطائفة، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال له «لو أدرتك قبل أن تخرج ما خرجت» واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عموم، وواقفه أبو هريرة. والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها أن الفضل التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز، وقد وقع في رواية لأحد سيأتي ذكرها بلفظ «لا ينبغي للمطي أن تعمل» وهو لفظ ظاهر في غير التحريم ومنها أن التهيي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فإنه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطال، وقال الخطابي: اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذر الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة، ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو زعة فلا يدخل في التهيي، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال: سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال: قال رسول الله ﷺ «لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد يتنهي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي» وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف. ومنها أن المراد قصدوا بالاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال: لا يعتكف في غيرها، وهو أخص من الذي قبله، ولم أر عليه دليلاً، واستدل به علي أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك، وه قال مالك وأحمد والشافعي والبيهقي واختاره أبو إسحاق والروزي، وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقاً، وقال الشافعي في «الأم» يجب في المسجد الحرام لتعلق التسك به بخلاف المسجدين الآخرين، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي، وقال ابن المنذر: يجب إلى الحرمين، وأما الأقصى فلا، واستأنس بحديث جابر «أن رجلاً قال لثني ﷺ إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس، قال: صلْ ههنا» وقال ابن التين: الحجة على الشافعي أن إكمال المطي إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيهما قرية فرحب أن يلزم بالاندر كالسجد الحرام انتهى. وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع، واستدل به علي أن من نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها لأنها لا فضل لبعضها على بعض فتكفي صلاته في أي مسجد كان، قال النووي: لا اختلاف في ذلك إلا ما روي عن الليث أنه قال يجب الوفاء به، وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا يتعد نذره، وعن المالكية رواية إن تعلقت به عبادة تخلص به كرياض لزم وإلا فلا، وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد بناءً لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت كما سيأتي، قال الكرماني: وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية منازعات كثيرة وصفت فيها رسائل من الطرفين، قلت: يشير إلى ما ربه الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية واتصهر به الحفاظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتخريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ، وأنكرنا صورة ذلك، وفي شرح ذلك من الطرفين طوله وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية، ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زوت قبر النبي ﷺ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدياً لا أصل الزيارة فأنها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذي الجلال وإن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب. قال بعض الحنفين: قوله «إلا إلى ثلاثة مساجد» المشتكى منه مخلوق، فإما أن يقدر عاماً فيصير: لا تشد الرحال إلى مكان في أي أمر كان إلا إلى الثلاثة، أو أخص من ذلك. لا سبيل إلى الأول لأنضاته إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها تعين الثاني، والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو: لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة، فيطبل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم. وقال السبكي الكبير: ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة، ومرادها بالفضل ما شهد الشرع باعتباره، ورتب عليه حكماً شرعياً، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المنويات أو المباحات، قال: وقد التيس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى

استنى عياض البقرة التي دفن فيها النبي ﷺ تحسب الاتفاق على أنها أفضل البقاع، وتصحب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لأن عمله ما يترتب عليه الفضل للعابد. وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغیرها كتفضيل جلد المصنف على سائر الجلود، وقال النووي في شرح المهذب: لم أر لأصحابنا نقلاً في ذلك، وقال ابن عبد البر: إنما يمتنع بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضله، أما من أقر به وأنه ليس أفضل بعد مكة فقد أنزهها منزلتها. وقال غيره: سبب تفضيل البقرة التي ضمت أعضاء الشريفة أنه روي أن المرء يدفن في البقرة التي أخذ منها ترابه عندما يخلق رواء ابن عبد البر في أواخر تهجد به طريق عطاء الخراساني موقوفاً، وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ الثراب الذي خلق منه النبي ﷺ من تراب الكعبة، فعلى هذا فالبقرة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم. واستدل به على تضييع الصلاة مطلقاً في المسجدين، وقد تقدم النقل عن الطحاوي وغيره أن ذلك يخص بالفراض لقوله ﷺ «أفضل صلاة للره في بيته إلا المكتوبة» ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة الثالثة في بيت بالمدينة أو مكة تتضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيت أفضل مطلقاً، ثم إن التضييع المذكور يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره، فلو كان عليه صلاتان فصلی في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن واحدة والله أعلم. وقد أومأ كلام القرني أبي بكر الغاشي في تضييعه خلاف ذلك فإنه قال فيه: حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبليت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى. وهذا مع قطع النظر عن التضييع بالجماعة فإنها تزيد سبعا وعشرين درجة كما تقدم في أبواب الجماعة، لكن هل يتمتع التضييعان أو لا؟ عمل بحث.

٢- باب مسجد قباء

١١٩١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَوَيْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يَهْتَدِي مِنَ الصُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ: يَوْمَ يَهْتَدِي بِمَكَّةَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَهْتَدِي حَتَّى يَقْطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَهْتَدِي وَكَعْتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَيَوْمَ يَهْتَدِي بِمَسْجِدِ قَبَاءَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلُّ سَبْتٍ، فَيَأْخُذُ بِالسُّجْدَةِ كَرَّةٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يَهْتَدِي فِيهِ. قَالَ: وَكَانَ يَحْدُثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُهُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. (الطبر: ١١٩٣، ٤١١٩٤، ٤٧٣٢٩. أخرجه مسلم: ١٣٩٩)

١١٩٢- قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَفْعَلُونَ، وَلَا أَفْعَلُ أَحَدًا أَنْ يَهْتَدِي فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا تَتَخَوَّأَ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبُهَا. (أخرجه مسلم: ٨٢٨)

قوله: (باب مسجد قباء) أي فضله، وبقائه بضم الفاء ثم موحدة محدودة عند أكثر أهل اللغة، وأنكر السكري قصره لكن حكاه صاحب العين، قال البكري: من العرب من يذكره فيصره ومنهم من يؤنثه فلا يصره. وفي المطالع: هو على ثلاثة أميال من المدينة. وقال باقوت: على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة. وسمي باسم بئر هناك. والمسجد المذكور هو مسجد بني عمرو بن عوف، وهو أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ، وسيأتي ذكر الخلاف في كونه المسجد الذي أسس على التقوى في «باب الهجرة» إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) في رواية أبي ذر وهو الدوري.

قوله: (كان لا يهتدي الضحى) تقدم الكلام عليه قريباً.

قوله: (وكان) أي ابن عمر.

قوله: (يزوره) أي يزور مسجد قباء.

قوله: (وكان يقول) أي ابن عمر، وقد تقدم الكلام على ذلك في أواخر الروايات. وفي الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذي بها وفضل الصلاة فيه، لكن لم يثبت في ذلك تضييع بخلاف المساجد الثلاثة.

الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع، وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه، فمعنى الحديث: لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأمكنة لأجل ذلك المكان إلا في الثلاثة المذكورة، وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم.

قوله: (زيد بن رباح) بالموحدة، وعبيد الله بالتصغير، والأخر هو سلمان شيخ الزمري المتقدم.

قوله: (صلاة في مسجدني هذا) قال النووي: ينبغي أن يحصر المصلي على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه ﷺ دون ما زيد فيه بعده لأن التضييع إنما ورد في مسجده، وقد أكد بقوله هذا، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة، بل صحيح النووي أنه يعم جميع الحرم.

قوله: (إلا المسجد الحرام) قال ابن بطال: يجوز في هذا الاستثناء أن يكون المراد فإنه مساو لمسجد المدينة أو فاضلاً أو مفضولاً. والأول أرجح لأنه لو كان فاضلاً أو مفضولاً لم يعلم مقدار ذلك إلا ببطلان، بخلاف المساواة انتهى، وكأنه لم يقف على دليل الثاني، وقد أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ «صلاة في مسجدني هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وفي رواية ابن حبان «وصلاة في ذلك أفضل من مائة صلاة في مسجد للمدينة» قال ابن عبد البر: اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقعه، ومن رفعه أحفظ وأثبت، وظنه لا يقال بالرأي. وفي ابن ماجه من حديث جابر مرفوعاً «صلاة في مسجدني أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه» وفي بعض النسخ «من مائة صلاة فيما سواه» فعلى الأول معناه فيما سواه إلا مسجد المدينة، وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال إسناده ثقات، لكنه من رواية عطاء في ذلك عنه، قال ابن عبد البر: جاز أن يكون عند عطاء في ذلك عنهما، وعلى ذلك يجعله أهل العلم بالحديث، ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير، وروى الزيل والطبراني من حديث أبي الدرداء رفعه «الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدني بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس خمسمائة صلاة» قال الزيلار إسناده حسن. فوضع بذلك أن المراد بالاستثناء تضييع المسجد الحرام، وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره، وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى الليثي أنه سأل عبد الله بن نافع عن تأويل هذا الحديث فقال: معناه فإن الصلاة في مسجدني أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة، قال ابن عبد البر: لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بشعثة وتسع وتسعين صلاة، وحسبك بقول يزول إلى هذا ضعفاً.

قال: وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة، واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر قال «صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه» وتصحب بأن المحفوظ بهذا الاستناد بلفظ «صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فإنه فضله عليه بمائة صلاة» وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول «صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه» ويشير إلى مسجد المدينة، وللنسائي من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ما يؤكد هذا ولفظه كلفظ أبي هريرة وفي آخره «إلا المسجد الحرام فإنه أفضل منه بمائة صلاة» واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لأن الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو قول الجمهور، وحكي عن مالك، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه، لكن للشيوخ عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل للمدينة، واستدلوا بقوله ﷺ «ما بين قريي ومنبري روضة من رياض الجنة» مع قوله: «موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها» قال ابن عبد البر: هذا استدلال بالخير في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الواردة في فضل مكة، ثم ساق حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمراس قال «رأيت رسول الله ﷺ واقفاً على الحزرة فقال: «والله إنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت» وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم، قال ابن عبد البر: هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي الدلول عنه والله أعلم. وقد رجح عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية، لكن

قوله: (ومعبري على حوضي) سقطت هذه الجملة من رواية أبي ذر، وسيأتي هذا الحديث بسنده ومثله كاملاً في أواخر فضل المدينة من أواخر كتاب الحج، ويأتي الكلام على اللزج هناك إن شاء الله تعالى مستوفى.

٦- باب مَسْجِدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ

١١٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ: سَمِعْتُ قُرْعَةَ مَوْلَى زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْذُلُ بَارِئَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْجَبَنِي وَأَفْتَنِي، قَالَ: لَا تَسْأَلُ الْمَرْءَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا مَقْعًا زَوْجَهَا، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ. وَلَا صَوْتٌ فِي يَوْمَئِذٍ: الْفُطْرُ وَالْأَضْحَى. وَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ حَتَّى تَغْرُبَ. وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَنْفُسِ، وَمَسْجِدِي ه. [راجع: ٥٨٦. أخرجه مسلم: ٨٢٧ مختصراً، وهو كذلك في كتاب الصوم (١٤٠)، وفي الحج (٤١٥)]

قوله: (باب مسجد بيت المقدس) أي فضله.

قوله: (وأفتني) بالمد ثم نون مفتوحة ثم قاف ساكنة بعدها نونان، يقال أفتقه كذا إذا أصعبه، وشيء موقن أي معجب، وقوله وأعجبني من التأكيد بغير اللفظي، وحكى ابن الأثير أنه روى «أفتني» بتحتية بدل الألف قال: وليس بشيء، وضبطه الأصيلي «أفتني» بمشاة فوقانية من التوق، وإما بقا منه تروفي كشوفي.

قوله: (لا تسافر المرأة) سيأتي الكلام عليه في الحج.

قوله: (ولا صوم) سيأتي في الصوم، وقوله في الصلاة تقدم في أواخر المواقيت، وقوله (ولا تشد الرحال) تقدم قريباً.

(خاتمة) اشتملت أبواب الطلوع وما معها من الأحاديث المرفوعة على أربعة وثلاثين حديثاً للملق منها عشرة أحاديث وسائرهما موصولة، المكرر منها فيها وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً، وللخلاص اثنا عشر واقعه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في صلاة الضحى، وحديث عبد الله بن مغفل في الركعتين قبل المغرب، وحديث عتبة بن عامر فيه، وفيها من الآثار المرفوعة على الصحابة ومن بعدهم أحد عشر أثراً وهي الستة المذكورة في الباب الأول، وأثر ابن عمر عن أبيه وأبي بكر ونفسه في ترك صلاة الضحى، وأثر أبي جهم في الركعتين قبل المغرب، وأثر محمود بن الربيع عن أبي أيوب وكلها موصولة. والله أعلم.



٢١- كتاب القَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

١- باب اسْتِعَانَةِ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ، إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ. وَوَضَعَ أَبُو اسْتِخْقَاقٍ لِلنَّسُوكَةِ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا. وَوَضَعَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رُسْمِهِ الْأَيْمَنِ، إِلَّا أَنْ يَخْلُفَ جُلْدًا أَوْ يَصْلُحَ نَوْبًا.

١١٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مَخْرَمَةَ بِنِ سَلَمَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ بَاتَ عِنْدَ مَتْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهِيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاصْطَلَجْتُ عَلَى عَرَضِ الْوَسَادَةِ، وَاصْطَلَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاهْلَهُ فِي طَوْلِهَا، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلَ، أَوْ قَلْبَهُ بَقِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بَقِيلٍ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَلَسَ، فَمَسَحَ الذُّؤْمَ عَنْ وَجْهِ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ غَوَائِمَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مُغْلَقَةٍ، فَوَضَعَ يَدَهُ،

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ كُلَّ مَسْبِيٍّ، مَا شَاءَ وَرَأَاكَ.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يَقْعُدُ. [راجع: ١١٩١. أخرجه مسلم: ١٣٩٩]

قوله: (باب من أتى مسجد قباء كل مسبت) أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق في التي قبلها، لأنه قيد فيها في الموقوف بخلاف المرفوع فأطلق، ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال: «لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلي من أن أتى بيت المقدس مرتين، لو يعلمون ما في قباء لضربوا إليه أكباد الإبل».

قوله: (ماشياً وراكباً) أي بحسب ما تيسر، والواو بمعنى أو.

قوله: (وكان عبد الله) أي ابن عمر كما ثبت في رواية أبي ذر والأصيلي.

٤- باب إِيْتَانِ مَسْجِدِ قُبَاءَ مَا شَاءَ وَرَأَاكَ

١١٩٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي [مَسْجِدَ] قُبَاءَ رَأَاكَ وَمَاشِيًا.

زَادَ ابْنُ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ: فَيَمْلِكُ لِي رَكْعَتَيْنِ. [راجع: ١١٩١. أخرجه مسلم: ١٣٩٩]

قوله: (باب إيتان مسجد قباء ماشياً وراكباً) أفرد هذه الترجمة لاشتمال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم.

قوله: (حدثنا يحيى) زاد الأصيلي «ابن سعيد» وهو القطان، وعبد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري.

قوله: (زاد ابن نُسَيْرٍ) أي عبد الله (عن عبد الله) أي ابن عمر. وطريق ابن عمر وصلها مسلم وأبو يعلى قالوا: «أخبرنا محمد بن عبد الله بن نُسَيْرٍ أخيراً أبي به» وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده «حدثنا عبد الله بن نُسَيْرٍ وأبو أسامة عن عبيد الله فذكره بالزيادة» وادعى الطحاوي أنها مدرجة، وإن أحد الرواة قاله من عنده لعله أن النبي ﷺ كان من عادته أن لا يجلس حتى يصلي. وفي هذا الحديث على اختلاف طرق دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك، وفيه أن النهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم لكون النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء راكباً، وتعقب بأن مجيء ﷺ إلى قباء إنما كان لمواصلة الأنصار وتفقد حلهم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالبيت.

٥- باب فَضْلِ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ

١١٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ يَتِيٍّ وَيَتِيٍّ رَوْحَةٌ مِنْ رِيَاحِ الْجَنَّةِ». [أخرجه مسلم: ١٣٩٠]

١١٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي حُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خُصْبِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ يَتِيٍّ وَيَتِيٍّ رَوْحَةٌ مِنْ رِيَاحِ الْجَنَّةِ، وَيَتِيٌّ عَلَى حَوْضِي ه. [أخر: ١٨٨٨، ٩٥٨٨، ٧٣٣٥. أخرجه مسلم: ١٣٩١]

قوله: (باب فضل ما بين القبر والمنبر) لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن يبين على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض، وترجم بذكر القبر، وأورد الحديثين بلفظ البيت، لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر، قال القرطبي: الرواية الصحيحة «بيت» ويروى «مقبري» وكأنه بالمدنى لأنه دُفِنَ في بيت سكتاه.

قوله: (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن عمر بن عمرو بن حزم.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري، وثبت ذلك في رواية أبي ذر والأصيلي.

قوله: (يكلم أحدا صاحب حاجته) تفسير لقوله «تكلّم» والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرّون على الحاجة من رد السلام ونحوه.

قوله: (حتى نزلت) ظاهره أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية، فيقتضي أن النسخ وقع بالمدينة لأن الآية مدنية باتفاق، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لا رجوعاً من عند التجاشي، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة، وذلك أن بعض المسلمين هاجر إلى الحبشة ثم بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أيضاً فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى، وكان ابن مسعود مع الفريقين، واختلف في مراده بقوله «فلما رجعت» هل أراد الرجوع الأول أو الثاني، فجع القاضي أبو الطيب الطبري وآخرون إلى الأول وقلّروا كان تحريم الكلام بمكة، وحلوا حديث زيد على أنه وقعه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع أن يقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقعه. وجنح آخرون إلى الترجيح فقالوا: يرجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي ﷺ بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكمه، وقال آخرون: إما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني، وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر، وفي مستدرک الحاكم من طريق أبي إسحاق عن عبد الله بن مثنى، بن مسعود عن ابن مسعود قال «بشنا رسول الله ﷺ إلى التجاشي ثمانين رجلاً، فذكر الحديث بطوله وفي آخره، فتعجل عبد الله بن مسعود فتشهد بدراً وفي السير لابن إسحاق: أن المسلمين بالحبشة لم يبلغهم أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة رجع منهم إلى مكة ثلاثاً وثلاثين رجلاً، فمات منهم رجلان بمكة وحبس منهم سبعة وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلاً شهدوا بدراً. فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء، فظهر أن اجتماعه بالنبي ﷺ بعد رجوعه كان بالمدينة وإلى هذا الجسح لحا الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده، ويقول هذا الجمع رواية كلهم المقتضية فإنها ظاهرة في أن كلاماً من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن النسخ قوله تعالى «وقوموا لله قانتين» (البقرة: ٢٣٨) وأما قول ابن حبان: كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين، قال: ومعنى قول زيد بن أرقم «كنا نكلّم» أي كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذي كان يعلمهم القرآن، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه، فهو متعقب بأن الآية مدنية باتفاق، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إما كان قبل الهجرة ستة واحداً، وإن في حديث زيد بن أرقم «كنا نكلّم خلف رسول الله ﷺ» كذا أخرجه الترمذي فاشتق أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ إليهم. وأجاب ابن حبان في موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله «كنا نكلّم» من كان يصلي خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين، وهو متعقب أيضاً بأنهم ما كانوا بمكة بمحضهم إلا نادراً، وما روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال «كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذي إلى جنبه فيخبره بما فاتهم فيقصي ثم يدخل معهم، حتى جاء معاذ يوماً فدخل في الصلاة فذكر الحديث، وهذا كان بالمدينة قطعاً لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها.

٣- باب مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرَّجَالِ

١٢٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مَخْلَدٍ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُبْعِلُ قَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَزْبٍ، وَحَاسَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: حُسِنَ النَّبِيُّ ﷺ، قَوْمُ النَّاسِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتُمْ. فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، فَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فَصَلَّى، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يُبْعِلُ فِي الصُّفُوفِ يَشْفُقُهَا حَقًّا، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ.

قَالَ سَهْلٌ: هَلْ تَذَرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟ هُوَ التَّصْفِيحُ.

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا اكْتُمُوا الصَّلَاةَ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّفِّ، فَأَنَارَ إِلَيْهِ مَكَانَهُ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ أَفْقَرَى وَزَادَهُ، وَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى. [راجع: ٩٨٤. أخرجه مسلم: ٤٢١]

[زيادة]

قوله: (باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة) قال ابن رشد: أراد إلقاء التسبيح بالحمد بجميع الذكر لأن الذي في الحديث الذي ساقه ذكر التعميد دون التسبيح. قلت: بل الحديث مشتمل عليهما لكنه ساقه هنا مختصراً، وقد تقدم في باب من دخل ليؤم الناس من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم وفيه «رفع أبو بكر يديه فحمد الله تعالى وفي آخره» ومن تابعه شيء في صلاة فليسبح، وسيأتي في أواخر أبواب السهو عن تتيه عن عبد العزيز بن أبي حازم وفيه هذا.

قوله: (للمرجل) قال ابن رشد: قيل بالرجال لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء. وقد أشر بذلك ترويه بعد حيث قال «باب التصفيق للنساء» ووجهه أن دلالة المصوم لفظة وضعية ودلالة المفهوم من لوازم اللفظ عند الأكثرين، وقد قال في الحديث «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» فكأنه قال: لا تسبيح إلا للرجال ولا تصفيق إلا للنساء، وكأنه قدم المفهوم على المصوم للملح بالدليلين، لأن في إعمال المصوم إبطاءً للمفهوم.

و لا يقل إن قوله للمرجل من باب اللقب، لأننا نقول: بل هو من باب الصفة، لأنه في معنى الذكور البالغين انتهى. وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الباب المذكور. وفيه من الفوائد مما تقدم بعضها مبسوطاً: جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت، وأن المبادرة إليها أولى من انتظار الإمام الراتب، وأنه لا ينبغي التقدم على الجماعة إلا برضا منهم، يؤخذ ذلك من قول أبي بكر «إن شئتم» مع علمه بأنه أفضل الحاضرين. وأن الالتفات في الصلاة لا يقطعها. وأن من سبح أو حمد لأمر يزيه لا يقطع صلاته ولو قصد بذلك تتيه غيره خلافاً لمن قال بالبطالان. وقوله فيه «فقال سهل» أي ابن سعد راوي الحديث «هل تدرّون ما التصفيح هو التصفيق، وهذه حجة لمن قال إنها بمعنى واحد، وبه صرح الخطابي وأبو علي الفلق والجوهري وغيرهم، وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك، وتعقب بما حكاه عياض في الإمكان أنه بالحاء الضرب بظاهر إحدى اليمين على الأخرى، وبالفتح يباطنها على باطن الأخرى، وقيل بالحاء ضرب بأصبعين للإذن والتتبع وبالفتح يبعثهما للهر واللعب، وأغرب الداودي فزعم أن الصحابة ضربوا بأنفهم على أنفخامهم، قال عياض: كأنه أخذه من حديث معاوية بن الحكم الذي

قوله: (يكلم أحدا صاحب حاجته) تفسير لقوله «تكلّم» والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وإنما يقتصرّون على الحاجة من رد السلام ونحوه.

قوله: (حتى نزلت) ظاهره أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية، فيقتضي أن النسخ وقع بالمدينة لأن الآية مدنية باتفاق، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لا رجوعاً من عند التجاشي، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة، وذلك أن بعض المسلمين هاجر إلى الحبشة ثم بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أيضاً فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى، وكان ابن مسعود مع الفريقين، واختلف في مراده بقوله «فلما رجعت» هل أراد الرجوع الأول أو الثاني، فجع القاضي أبو الطيب الطبري وآخرون إلى الأول وقلّروا كان تحريم الكلام بمكة، وحلوا حديث زيد على أنه وقعه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع أن يقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقعه. وجنح آخرون إلى الترجيح فقالوا: يرجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي ﷺ بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكمه، وقال آخرون: إما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني، وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر، وفي مستدرک الحاكم من طريق أبي إسحاق عن عبد الله بن مثنى، بن مسعود عن ابن مسعود قال «بشنا رسول الله ﷺ إلى التجاشي ثمانين رجلاً، فذكر الحديث بطوله وفي آخره، فتعجل عبد الله بن مسعود فتشهد بدراً وفي السير لابن إسحاق: أن المسلمين بالحبشة لم يبلغهم أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة رجع منهم إلى مكة ثلاثاً وثلاثين رجلاً، فمات منهم رجلان بمكة وحبس منهم سبعة وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلاً شهدوا بدراً. فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء، فظهر أن اجتماعه بالنبي ﷺ بعد رجوعه كان بالمدينة وإلى هذا الجسح لحا الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده، ويقول هذا الجمع رواية كلهم المقتضية فإنها ظاهرة في أن كلاماً من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن النسخ قوله تعالى «وقوموا لله قانتين» (البقرة: ٢٣٨) وأما قول ابن حبان: كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين، قال: ومعنى قول زيد بن أرقم «كنا نكلّم» أي كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذي كان يعلمهم القرآن، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه، فهو متعقب بأن الآية مدنية باتفاق، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إما كان قبل الهجرة ستة واحداً، وإن في حديث زيد بن أرقم «كنا نكلّم خلف رسول الله ﷺ» كذا أخرجه الترمذي فاشتق أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ إليهم. وأجاب ابن حبان في موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله «كنا نكلّم» من كان يصلي خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين، وهو متعقب أيضاً بأنهم ما كانوا بمكة بمحضهم إلا نادراً، وما روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال «كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذي إلى جنبه فيخبره بما فاتهم فيقصي ثم يدخل معهم، حتى جاء معاذ يوماً فدخل في الصلاة فذكر الحديث، وهذا كان بالمدينة قطعاً لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها.

قوله: (حافظوا على الصلوات الآية) كذا في رواية كريمة، وساق في رواية أبي زر وأبي الوقت الآية إلى آخرها، وانتهت رواية الأصيلي إلى قوله «الوسطى» وسيأتي الكلام على المراد بالوسطى والفتوت في تفسير البقرة وحديث زيد بن أرقم ظاهر في أن المراد بالفتوت السكوت.

قوله: (فأمرونا بالسكوت) أي من الكلام المتقدم ذكره لا مطلقاً فإن الصلاة ليس فيها حال سكوت حقيقة. قال ابن دقيق العيد: ويرجع ما دل عليه لفظ «حتى» التي للغاية والفاء التي تشعر بتعميل ما سبق عليها لا يأتي بعدها.

(تبيينه) زاد مسلم في روايته «وهيئنا عن الكلام» ولم يقع في البخاري، وذكرها صاحب العمدية ولم ينبه أحد من شراحها عليها، واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالنهي ليس نهياً عن ضده، إذ لو كان كذلك لم ينجح إلى قوله «وهيئنا عن الكلام» وأوجب بأن دلالة على ضده دلالة التزام، ومن ثم وقع الخلاف فلمل ذلك لكونه أصح والله أعلم. قال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أحد ما يستعمل به على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر، وليس كقول الراوي هذا منسوخ لأنه يطرده احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد، وقيل ليس في هذه القصة نسخ لأن إياحة الكلام في الصلاة كان بالبراءة الأصلية، والحكم المزيل لها ليس نسخاً. وأوجب بأن الذي يقع في الصلاة ونحوها ما يمتنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكماً شرعياً، فإذا ورد ما يخالفه كان نسخاً وهو كذلك هنا. قال ابن دقيق العيد: وقوله: «وهيئنا عن الكلام» يقتضي أن كل شيء يسمى كلاماً فهو منهى عن حمله للفظ على عموم، ويمتنع أن تكون اللام للمهد الرابع إلى

أخرجه مسلم فيه، فجعلوا يضربو بأيديهم على أعضائهم.

٤- باب من سعى قوماً، أو سَلَّمَ في الصلاة على غيره مواجهةً، وهو لا يعلم

١٢٠٢- حَدَّثَنَا غُفَرُ بْنُ جَيْسٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَقُولُ: الصَّيَّةُ فِي الصَّلَاةِ، وَتُسَمَّى، وَتُسَلَّمُ نَحْنُ عَلَى بَعْضٍ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ لَمَعُوا نَارًا، وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ، وَالصَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَهْذَأُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَنَحْنُ إِذَا مُحْصَاةٌ عِنْدَهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ، فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لَدَى صَلَاحٍ، فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». [إرواح: ٨٣١، أخرجه مسلم: ٤٠٢، بن ماجه]

قوله: (باب من سعى قوماً أو سَلَّمَ في الصلاة على غيره مواجهةً وهو لا يعلم) كذا للآثر، زاد في رواية كريمة بعد على غيره مواجهةً، وحكى ابن رشد أن في رواية أبي ذر عن الحموي إسقاط لله من غيره وإضافة مواجهةً، قال: ويحتمل أن يكون بتثنية غير وفتح الجيم من مواجهة، بالنصب فيوافق للمعنى الأول، ويحتمل أن يكون بفتح التثنية فيكون للمعنى لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير مواجهة، ومفهومه أنه إذا كان مواجهةً بطل، قال: وكان مقصود البخاري بهذه الترجمة أن شيئاً من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بالإعادة وإنما علمهم ما يستقبلون، ولكن يرد عليه أنه لا يستوي حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته ويبعد أن يكون الذين صدر منهم الفعل كان من غير علم بل الظاهر أن ذلك كان عنهم شرعاً مقررأ فورد النسخ عليه فيقع الفرق انتهى. وليس في الترجمة تصريح بمحراز ولا بطلان. وكان ترك ذلك لاستثاء الأمر فيه. وقد تقدم الكلام على فوائد حديث الباب في أواخر صفة الصلاة. وقوله في هذا السياق «وسمى ناساً بأعيانهم» يفسره قوله في السياق المتقدم «والسلام على جبريل السلام على ميكائيل إلخ» وقوله «يسلم بعضنا على بعض» ظاهر فيما ترجم له والله تعالى أعلم.

٥- باب التصديق للنساء

١٢٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الصَّبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْبِيحُ لِلنِّسَاءِ». [أخرجه مسلم: ٤٢٢]

١٢٠٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الصَّبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْبِيحُ لِلنِّسَاءِ». [إرواح: ٦٨٤، أخرجه مسلم: ٤٢١، مطولاً]

قوله: (باب التصديق للنساء) تقدم الكلام عليه قبل باب. وسفيان في الإسناد الأول هو ابن حينة، وفي الثاني هو الثوري، ويحيى شيخ البخاري هو ابن جعفر، وكان ممنع النساء من التصحيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقاً لما يخشى من الافتتان. ومع الرجال من التصديق لأنه من شأن النساء، وعن مالك وغيره في قوله «التصديق للنساء» أي هو من شأنهن في غير الصلاة وهو على جهة الذم ولا ينهض فعله في الصلاة لرجل ولا امرأة، وتنبه برواية حماد بن زيد عن أبي حازم من الأحكام بعيشة الأمر «فليصحب الرجال وليصنف النساء» فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة، قال القرطبي: القول لشروعية التصديق للنساء هو الصحيح خيراً ونظراً.

٦- باب من رجع القهقري في صلاته، أو تقدم بأمر ينزل به

رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. [إرواح: ٦٨٤].

١٢٠٥- حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ

الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَتَنَاهَوْنَ فِي الْقَهْقَرِيِّ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه يُصَلِّي بِهِمْ، فَصَحَّهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَدْ كُتِبَ سِتْرٌ خُفِرَتْ عَلَيْهِ رَحِيَةُ اللَّهِ عَنْهَا، فَظَرَّ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَكَمَسَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه عَلَى عَيْنَيْهِ، وَهَنَّ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا فِي صَلَاتِهِمْ، قَرَحاً بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم جِئْنَا زَاوَةً، فَأَشَارَ يَدَايَا: «إِنْ أَمِنُوا». ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ، وَأَرْخَى السِّتْرَ، وَكُوِّفِي ذَلِكَ الْيَوْمَ. [إرواح: ٦٨٠، أخرجه مسلم: ٤١٩]

قوله: (باب من رجع القهقري في الصلاة أو تقدم بأمر ينزل به، رواه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير بذلك إلى حديثه الماضي قريباً فيه «رفع أبو بكر يده فحمد الله ثم رجع القهقري». ولما قوله «أو تقدم» فهو مأخوذ من الحديث أيضاً، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف في الصف الأول خلف أبي بكر على إرادة الاتصاف به فامتنع أبو بكر من ذلك، فقدم النبي صلى الله عليه وسلم ورجع أبو بكر من موقف الإمام إلى موقف المأموم. ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم في الجملة من صلاته صلى الله عليه وسلم على النبي ونزوله القهقري حتى سجد في أصل النبي ثم تقدم حتى عاد إلى مقامه، والله أعلم. واستدل به على جواز العمل في الصلاة إذا كان سيراً ولم يحصل فيه التولي.

قوله: (حدثنا بشر بن محمد) هو المروزي، وعبد الله هو ابن المبارك، ويونس هو ابن زيد.

قوله: (قال يونس قال الزهري) أي قال قال يونس وهي تحذف خطأ في الاصطلاح لا خطأ.

قوله: (فصاحهم) قال ابن التين: كذا وقع في الأصل بالألف وحده أن يكتب بالياء لأن حينه مكسورة كطوهم انتهى، وفيه فوائد اللحن تقدمت في «باب أهل العلم والفضل» تحت بالإمامة من أبواب الإمامة، وبأي الكلام عليه مستوفى في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى.

٧- باب إذا دعت الأم ولدتها في الصلاة

١٢٠٦- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «نَادَتْ امْرَأَةٌ ابْنَهَا وَهُوَ فِي صَوْمَعِيهِ، قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَّاهُ، قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ، قَالَ: اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَّاهُ، قَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا يَمُوتُ جُرَيْجٌ حَتَّى يَنْظُرَ لِي وَجْهَ النَّبِيِّ». وَكَانَتْ تَأْوِي إِلَى صَوْمَعِيهِ رَاغِبَةً تَرَعَّى الْقَتْمَ، فَوَلَّكَتْ، فَقِيلَ لَهَا: وَمِنْ هَذَا الْوَلَدُ؟ قَالَتْ: مِنْ جُرَيْجٍ، لَوْ لَمْ يَنْ صَوْمَعِيهِ، قَالَ جُرَيْجُ: أَيْنَ هَذِهِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ وَلَدَهَا لِي؟ قَالَ: يَا بَابُوسُ، مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: رَاغِي الْقَتْمِ. [إرواح: ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٨٦، ٦٨٦، أخرجه مسلم: ٢٥٥٠، مطولاً]

قوله: (باب إذا دعت الأم ولدتها في الصلاة) أي هل يجب إجابتها أم لا وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا في المسائل خلاف، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط.

قوله: (وقال الليث) وصله الإسماعيلي عن طريق عاصم بن علي أحد شيوخ البخاري عن الليث مطولاً، وجعفر هو ابن ربيعة المصري، وجريج يمين مصفر. وقوله في وجه الماييس في رواية أبي ذر «وجوه» بصيغة الجمع والميائيس جمع موضة بكسر الميم وهو الزانية، وقال ابن الجوزي: إثبات الياء فيه غلط والصواب حذفها وخرج على إشباع الكسرة وحكى غيره جوازاً، قال ابن بطال: سبب دعاء أم جريج على ولدها أن الكلام في الصلاة كان في شرعهم مباحاً، فلما أثر استعزلوه في صلاته ومناجاته على إجابته دعت عليه لتأخيرها عنها انتهى. والذي يظهر من ترويضه في قوله «أُمِّي، وَصَلَّاهُ»، أن الكلام عنه يقطع الصلاة فلذلك لم يجبه، وقد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لو كان جريج علماً لعلم أن إجابته أمه أولى من عبادة ربه» ويؤيد هذا مجهول، وحوشب بمهمة ثم معجمة وزن جعفر، وروى العياشي زعم أنه قد تألف، والصواب أنه غيره لأن ذا ظليم لم يسع من النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا وقع التصريح بسماحه،

٩- باب بسط الثوب في الصلاة للسجود

١٢٠٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشِيرٌ: حَدَّثَنَا غَالِبٌ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَعْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سِدْرَةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يَمْسُكَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ.

[راجع: ٣٨٥. أخرجه مسلم: ٦٢٠]

قوله: (باب بسط الثوب في الصلاة للسجود) هذه الترجمة من جملة العمل اليسير في الصلاة أيضاً، وهو أن يعتمد إلقاء الثوب على الأرض ليسجد عليه، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة، وتقدم الخلاف في ذلك وتفرقة من فرق بين الثوب الذي هو لابس له أو غير لابس.

قوله: (حدثننا بشر) هو ابن الفضل، وغالب هو القطان كما وقع في رواية أبي ذر.

١٠- باب ما يجوز من العمل في الصلاة

١٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أُمِدُّ وَجْهِي فِي قُبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُعَلِّي، فَإِذَا سَجَدَ غَضَبْتُ فَرَفَعْتُهَا، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا. [راجع: ٣٨٧.

أخرجه مسلم: ٥١٢. وأخرجه مسلم: ٧٤٤]

١٢١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا شَيْبَانٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً: قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي: فَشَدَّ عَلَيَّ لِقَاطِعَ الصَّلَاةِ عَلَيَّ، فَأَمْسَكْتُي اللَّهُ بِنُفْسِهِ فَنَفَعَنِي، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَوَلِّقَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «زَبَّ هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْهِيَ لِأَخِي مِنْ بَغْيِي». [الطور: ١٣] قُرْآنُ اللَّهِ خَاسِمَةٌ.

ثُمَّ قَالَ النَّضَرُ بْنُ شَيْبَانَ: فَذَعْنُ، بِالذَّالِ، أَي: حَقَّقْنُ، وَلَقَدْ ذَعْنُ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ: «يَوْمَ يُدْعَوْنَ». أَي: يُدْفَعُونَ، وَالصُّوَابُ: فَذَعْنُ، لِأَنَّهُ كَذَا قَالَ، بِتَشْدِيدِ التَّحْنِ وَالنَّاءِ. [راجع: ٤٦١. أخرجه مسلم: ٥٤١]

قوله: (باب ما يجوز من العمل في الصلاة) أي غير ما تقدم، أورد فيه حديث عائشة في نومها في قبلة النبي ﷺ وغضه ما إذا سجد، وقد تقدم الكلام عليه في «باب الصلاة على القرائن» في أوائل الصلاة.

قوله: (حدثننا محمود) هو ابن غيلان، وشعبة بمجمة ومحدثين الأولى خفيفة. قوله: (إن الشيطان عرض) تقدم في «باب ربط الغريم في المسجد من أبواب المساجد من وجه آخر عن شعبة بلفظ «إن عرضت» من الجن فقلت علي، وهو ظاهر في أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير إبليس، كبير الشياطين.

قوله: (فشد علي) بالمجمة أي حل.

قوله: (ليقطع) في رواية الحموي والمستمل يمحذف اللام.

قوله: (فذعن) يأتي ضبطه بعد.

قوله: (فتظفروا) في رواية الحموي والمستمل، أو تنظروا إليه، بالشك وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الباب المذكور وسأتي الكلام على بقيته في أول بده الحقائق إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال النضر بن شميل فذعته بالذال) يعني المجمة وتخفيف العين المهملة أي خففته، ولما دفعته بالمهمة وتشديد العين فمن قوله تعالى «يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ» [الطور: ١٣] أي يدفعون والصواب الأول، إلا أنه يعني شعبة كذا قاله بتشديد العين انتهى. وهذا الكلام وقع في رواية كريمة عن الكشميهني، وقد أخرجه مسلم من طريق النضر بن شميل بدون هذه الزيادة وهي في كتاب «غريب الحديث للنضر» وهي في مروياتنا من طريق أبي داود المصاحفي عن النضر كما بيته في تعليق التعليق.

وقوله فيه (يا بابوس) بمحدثين بينهما ألف ساكنة والثانية مضمومة وآخره مهمله قال القزاز: هو الصغير، وقال ابن بطال: الرضيع، وهو يوزن جاسوس. واختلف هل هو عربي أو معرب؟ وأغرب الدودي الشارح فقال: هو اسم ذلك الولد بعينه وفيه نظير، وقد قال الشاعر حنت قلوصي إلى بابوسها جزعا. وقال الكرماني: إن صحت الرواية يتبين السنين تكون كنية له ويكون معناه يا أبا الشدة، وسأيت بقية الكلام عليه في ذكر بني إسرائيل.

٨- باب مسح الحصى في الصلاة

١٢٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعْتَبِرٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ. قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً». [أخرجه مسلم: ٥٤٦]

قوله: (باب مسح الحصى في الصلاة) قال ابن رشد: ترجم بالحصى والمتن الذي أورده (في التراب) ليثبه على إلقاء الحصى بالتراب في الاكتصار على التسوية مرة، وأشار بذلك أيضاً إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ «الحصى» كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ «المسح في المسجد يعني الحصى» قال ابن رشد: لما كان في الحديث «يعني» ولا يدري أمي قول الصحابي أو غيره عدل عنها البخاري إلى ذكر الرواية التي فيها التراب. وقال الكرماني: ترجم بالحصى لأن الغالب أنه يوجد في التراب فيزمن من تسويته مسح الحصى. قلت: قد أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن هشام بلفظ «فإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة تسوية الحصى» وأخرجه الترمذي من طريق الأوزاعي عن يحيى بلفظ «سألت النبي ﷺ عن مسح الحصى في الصلاة، فعمل البخاري أشار إلى هذه الرواية، أو إلى ما رواه أحمد من حديث خزيمة قال «سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى عن مسح الحصى فقال: واحدة أو دع، ورواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر بلفظ «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى» وقوله «إذا قام» المراد به الدخول في الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منهاياً من المسح قبل الدخول فيها، بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة به.

(تنبيه): التثنية بالحصى والتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود في فرش المساجد إذ ذاك، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه على غيره مما يصلح عليه من الرمل والقذى وغير ذلك.

قوله: (حدثننا شيبان) هو ابن عبد الرحمن، ويحيى هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن، وفي رواية الترمذي من طريق الأوزاعي عن يحيى «حدثني أبو سلمة، ومعتب بن المهمله وبالقاف وآخره موحدة مصغر هو ابن أبي فاطمة الدوسي حليف بني عبد شمس، كان من السابقين الأولين، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد.

قوله: (في الرجل) أي حكم الرجل، وذكر للغالب وإلا فالحكم جار في جميع المكلفين. وحكى النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره في الصلاة، وفيه نظر فقد حكى الخطابي في «المعالم» عن مالك أنه لم ير به بأساً وكان يفعله فكانه لم يبلغه الخبر، وأفرط بعض أهل الظاهر فقال: إنه حرام إذا زاد على واحدة لظاهر النهي، ولم يفرق بين ما إذا تولى أو لا، مع أنه لم يقل بوجوب الخشوع، والذي يظهر أن علة كراهيته المحافظة على الخشوع، أو لتلا يكثر العمل في الصلاة، لكن حديث أبي ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حالاً. روى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال: «إذا سجدت فلا تمسح الحصى، فإن كل حصاة تحسب أن يسجد عليها فهذا تعليق آخر والله أعلم.

قوله: (حيث يسجد) أي مكان السجود، وهل يتناول العضو الساجد؟ لا يبعد ذلك. وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء قال ما أحب أن في حر النسم وأني مسحت مكان جبني من الحصى، وقال عياض: كره السلف مسح الجبهة في الصلاة قبل الانصراف. قلت: وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة كحاية استدلال الحميدي لذلك بحديث أبي سعيد في رؤيته الماء والطين في جبهة النبي ﷺ بعد أن انصرف من صلاة الصبح.

قوله: (فواحدة) بالنصب على إضمار فعل أي فامسح واحدة، أو على النعت لمصدر محذوف، ويجوز الرفع على إضمار الخبر أي فواحدة تكفي، أو إضمار المبتدأ أي فالشروع واحدة. ووقع في رواية الترمذي «إن كنت فاعلاً فمرة واحدة».

١١- باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة

وَقَالَ قَادَةُ: إِنْ أَخَذَ ثَوْبَهُ يَمِينُ السَّارِقِ وَبَدَعَ الصَّلَاةَ.

١٢١١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْأَزْرَقُ بْنُ قِيْسٍ قَالَ: كُنَّا

بِالْأَهْوَازِ نَقِيلُ الْحَزْرِيَّةَ، قِيْنَا أَنَا عَلَى جُرْفٍ نَهْرٍ، إِذَا رَجُلٌ يَصَلِّي، وَإِذَا لِحَامٌ دَائِيهِ يَدِيهِ، فَجَعَلَتْ الدَّابَّةُ تَنَازَعُهُ، وَجَعَلَ يَنْتَهِيهَا، قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ، فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ الْفَعْلُ بِهَذَا الشَّيْخِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ، وَأَنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزَوَاتِهِ، أَوْ مَعَ غَزَوَاتِهِ، وَكَلَّمَنِي، وَهَدَيْتَنِي سَبِيلَهُ، وَأَنِّي، إِنْ كُنْتُ أَنْ أَرَاكُمْ مَعَ دَائِيهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعِيَهَا تَرْجِعَ إِلَى مَالِهَا، فَحَشَقْتُ عَلَيْهِ. [لمصر: ٢٩١٢٧]

١٢١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُوزَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: حَسَنَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَ سُورَةَ طُورٍ، ثُمَّ رَكَعَ قَاطِلًا، ثُمَّ رَكَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَفْجَعَ بِسُورَةِ أُخْرَى، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى لَفَتْهَا، وَسَجَدَ، ثُمَّ قَعَلَ ذَلِكَ فِي الْفَاتِيَةِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا، حَتَّى يَفْرَجَ عَنْكُمْ»، فَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلِّ شَيْءٍ وَعِدْتُهُ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُ أَرِيدُ أَنْ أَخَذَ لِقَافًا مِنَ الْجَنَّةِ، حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَتَقَدَّمُ، وَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ مَحْطُومًا بَعْضُهَا بَعْضًا، حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا غُرُوزَ بْنَ لُحَيْشٍ، وَهُوَ الَّذِي سَبَّ السَّوَالِبَ. [راجع: ١٠٤٤. أخرجه مسلم: ٩٠١]

قوله: (باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة) أي ماذا يصنع؟

قوله: (وقال قادة إلخ) وصله عبد الرزاق عن معمر عنه بمعناه وزاد وفيه روى صيباً على بشر فينفخ أن يسقط فيها، قال: ينصرف له.

قوله: (كنا بالأهواز) بفتح الهزة وسكون الهاء هي بلدة معروفة بين البصرة وفارس تحت في خلافة عمر، قال في المحكم: ليس له واحد من لفظه، قال أبو عبيد البكري: هي بلد يجمعها سبع كور فذكرها. قال ابن خرداذبة: هي بلاد واسعة متصلة بالبلبل وأصبهان.

قوله: (الحزورية) بمهمات أي الخوارج، وكان الذي يقاتلهم إذا ذك الملهب بن أبي صفرة كما في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الإسماعيلي، وذكر محمد بن قدامة الجوهري في كتابه «أخبار الخوارج»، أن ذلك كان في سنة خمس وستين من الهجرة، وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع بن الأزرق حتى قتل وقتل من أسراه البصرة جماعة إلى أن وثق عبد الله بن الزبير الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي على البصرة وولي الملهب بن أبي صفرة على قتال الخوارج، وكذا ذكر المبرد في الكامل نحوه. وهو يحكى على من أخرج وفاة أبي برزة سنة أربع وستين أو قبلها.

قوله: (على جرف نهر) هو بضم الجيم والراء بمعناه فاه وقد سكن الراء، وهو المكان الذي أكله السيل. وللكنشيهي بفتح المهملة وسكون الراء أي جانبه، ووقع في رواية حماد بن زيد عن الأزرق في الأدب، كنا على شاطئ نهر قد نضب عنه الماء أي زال وهو يقوي رواية الكنشيهي، وفي رواية مهدي بن ميمون عن الأزرق عن محمد بن قدامة «كنت في ظل قصر مهرا بالاهواز على شاطئ دجيل، وعرف بهذا تسمية النهر المذكور وهو بالجيم مصر».

قوله: (إذا رجل) في رواية الحموي والكنشيهي «إذا جاء رجل».

قوله: (وقال شعبة هو أبو برزة الأسلمي) أي الرجل المصلي، وظاهرها أن الأزرق لم يسمه لشعبة ولكن رواه أبو دلود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في آخره «فإذا هو أبو برزة الأسلمي»، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي «فجاء أبو برزة، وفي رواية حماد في الأدب «فجاء أبو برزة الأسلمي على فرس فضلى وخلعها فنانظت فاتيها، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس أن أبا برزة الأسلمي مشى إلى دابته وهو في الصلاة الحديث، وبين مهدي بن ميمون في روايته أن

تلك الصلاة كانت صلاة العصر، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي «فمضت الدابة في قبله فاطلق فأتبعنا ثم رجع القهقري».

قوله: (فجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم الفعل بهذا الشيخ) في رواية الطيالسي «فإذا بشيخ يصلي قد عمد إلى عنان دابته فجعل في يده فتكست الدابة فتكصص معها، ومنا رجل من الخوارج فجعل يسبه وفي رواية مهدي أنه قال: ألا ترى إلى هذا الحمارة، وفي رواية حماد قال: انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس».

قوله: (أو ثمانية) كذا للكنشيهي، وفي رواية غيره «أو ثمانية، بغير ألف ولا توتين، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: الأصل أو ثمانية غزوات فحذف المضاف وإليه المضاف إليه على حاله، وقد رواه عمرو بن مرزوق بلفظ «سبع غزوات، بغير شك».

قوله: (وشهدت لسيوه) كذا في جميع الأصول وفي جميع الطرق «من التسير»، وحكى ابن اللين عن الداودي أنه وقع عنده «وشهدت تسره بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة وقال: معنى شهدت تسره أي تسرها، وكان في زمن عمر انتهى، ولم أر ذلك في شيء من الأصول، ومقتضاه أن لا يبقى في القصة شائبة رفع، بخلاف الرواية المحفوظة فإن فيها إشارة إلى أن ذلك كان من شأن النبي ﷺ لمجيئ مقلده، وزاد عمرو بن مرزوق في آخره «قال قتلت للرجل ما أرى الله إلا غزبك، شتمت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، وفي رواية مهدي بن ميمون «قلت استك فعل الله بك، هل تدري من هذا؟ هو أبو برزة صاحب رسول الله ﷺ ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية الرجل المذكور، وفي هذا الحديث من القرائن جواز حكاية الرجل متابعه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر، وأشار أبو برزة بقوله «ورأيت تسيره» إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تلعب ولا يقطع صلاته، وفي حجة للفقهاء في قولهم: إن شيء يخشى إتلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله. وقوله «مألفها» يعني موضعها الذي ألقته واعتاده، وهذا بناء على غالب أمرها، ومن الجائز أن لا ترجع إلى مألفها بل ترجع إلى حيث لا يلزم إمكانها فيكون فيه تفصيح للمال المنهي عنه.

(تسيرة) ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته، ويؤيد قوله في رواية عمرو بن مرزوق «فأتبعنا ثم رجع القهقري» فإنه لو كان قطعها ما بالى أن يرجع مستدير القيلة، وفي رجوعه القهقري ما يشعر بأن مشيه إلى قصد ما كان كثيراً، وهو مطابق لثاني حديثي الباب لأنه يدل على أنه ﷺ تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها، فهو عمل يسير ومشي قليل فليس فيه استبداد القيلة فلا يضر. وفي مصنف ابن أبي شيبة «سئل الحسن عن رجل صلى فاشتق أن تلعب دابته، قال: ينصرف. قيل له أقم؟ قال: إذا ولى ظهره القيلة استأنف» وقد أجمع الفقهاء على أن المشي الكثير في الصلاة المفروضة يطلها فيحمله حديث أبي برزة على القليل كما قرأناه، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن الصلاة المذكورة كانت العصر.

قوله: (وإني أن كنت أن أراجع مع دابتي أحب إلي من أن أدعها) قال السهيلي: إني وما بعدها اسم مبتدأ وإن أراجع اسم مبدل من الاسم الأول وأحب غير عن الثاني وغير كان محذوف، أي إني إن كنت راجعاً أحب إلي. وقال غيره أن كنت بفتح الهزة وحذفت اللام وهي مع كنت بتقدير كوني وفي موضع البدل من الضمير في إني، وأن الثانية بالفتح أيضاً مصدرية. ووقع في رواية حماد «فقال إن منزلي متراح أي متبادع فلو صليت وتركته أي الفرس ما أت أعلمي إلى الليل، أي لبد المكان».

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد، وقد تقدم ما يتعلق بالكسوف من هذا الحديث من طريق عقيل وغيره عن الزهري مستوفى. وقوله «فلما قضى أي فرغ ول يرد القضاء الذي هو عند الأداد».

قوله: (لقد رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدته) في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم «وحدث، وله في حديث جابر «عرض علي كل شيء توجبونه».

قوله: (لقد رأيت) كذا للأكثر والمحوي والمستلمي «لقد رأيت»، ولمسلم «حتى لقد رأيتي، وهو أوجه».

قوله: (أريد أن أدخل قطعاً من الجنة) في حديث جابر «حتى تناولت منها قطعاً فقصرت يدي عنه، والقطع بكسر أوله وذكر ابن الأثير أن كثيراً يروونه بالفتح والكسر هو الصواب».

قوله: (قطعاً من الجنة) يعني عقود عنب كما تقدم في الكسوف من حديث ابن عباس.

التصريح بوقوع التقديم والتأخر جميعاً في حديث جابر عند مسلم ولفظه «لقد جئني بالنسار، وذلك حين رأيتهموني تأخرت غفلة أن يصيبني من لفحها، وفيه ثم جئني بالجينة، وذلك حين رأيتهموني تقدمت حتى قمت في مقامي، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في أبواب الكسوف.

قوله: (ورأيت فيها عمرو بن لحي) باللام والمهمله مصغر وسبائي شرح حاله في أخبار الجاهلية.

قوله: (وهو الذي سبب السواول) جمع سائلة، وسبائي الكلام في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى. وفي هذا الحديث أن المشي القليل لا يطل الصلاة، وكذا العمل اليسير، وأن النار والجنة خلوتان موجودتان وغير ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في صلاة الكسوف. ووجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز التقديم والتأخر اليسير، لأن الذي تغفلت دابته يحتاج في حال إسساكه إلى التقدم أو التأخر كما وقع لأبي هريرة، وقد أشرت إلى ذلك في آخر حديثه. وأغرب الكرمانى فقال: وجه تعلقه بها أن فيه ملعة تسبب الدواب مطلقاً سواء كان في الصلاة أم لا.

١٢- باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْبُصَاقِ وَالْفُخْ فِي الصَّلَاةِ

وَيَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَجْدَتِهِ فِي كُسُوفٍ.

١٢١٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَاةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَفَّ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَلْ أَحَدَكُمْ، إِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يَزِفُّنَّ، أَوْ قَالَ: لَا يَتَخَفَنَ». ثُمَّ نَزَلَ فَحَثَّ بِيَدَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا بَزَقَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَزَقْ عَلَى يَسَارِهِ.

[إرجاع: ٤٠٦. أخرجه مسلم: ٥٤٧]

١٢١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَزِفُّنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ، تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى». [إرجاع: ٢٤١. أخرجه مسلم: ٤٩٣ بقطعة ليست في هذه الطريق وأخرجه: ٥٥١ بهذا اللفظ]

قوله: (باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة) وجه التسمية بينهما أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان وهما أقل ما يتألف منه الكلام، وأشار المصنف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز، فيحتل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا، أو الفرق ما إذا كان حصول ذلك حقاً فله يضر ولا فلا.

قوله: (ويذكر عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص (نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف) هذا طرف من حديث أخرجه أحد وصححه ابن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فقام وقتنا معه الحديث بطوله، وفيه جعل ينفخ في الأرض ويكفي وهو ساجد، وذلك في الركعة الثانية، وإنما ذكره البخاري بصيغة التمريض لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره، لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه وهو عن سمع منه قبل اختلاطه، وأبوه وثقه المعجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري، ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر وحديث أنس في النهي عن البزاق في القبلة، فلما حديث ابن عمر فقوله فيه «إن الله قبل أحدكم، بكسر القاف وفتح اللام الواحدة أي مواجهه، وقد تقدم في «باب حك البزاق باليد من المسجد» في أبواب المسجد مع الكلام عليه، وزاد في هذه الرواية وتغليظ على أهل المسجد ففيه جواز معاتبة المجموع على الأمر الذي ينكر وإن كان الفعل صدر من بعضهم لأجل التحذير من معاودة ذلك.

قوله: (فلا يزفون أو قال لا يتخفون) في رواية الإسمايلي، لا ييزفون أحدكم بين يديه.

قوله فيه: (وقال ابن عمر رضي الله عنهما: إذا بزق أحدكم فليزق على يساره) في رواية الكشيهي، وهن يساره هكذا ذكره موقوفاً ولم تقدم هذه الزيادة

من حديث ابن عمر، لكن وقع عند الإسمايلي من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد بلفظ «لا ييزفون أحدكم بين يديه، ولكن ليزق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه، فساقه كله معطوفاً بعضه على بعض، وقد بينت رواية البخاري أن المرفوع منه انتهى إلى قوله «فلا ييزفون بين يديه، والباقي موقوف». وقد اقتصر مسلم وأبو داود وغيرهما على المرفوع منه مع أن هذا الموقوف عن ابن عمر قد ثبت مثله من حديث أنس مرفوعاً، وقد تقدم الكلام على فوائد الحديث في الباب الذي أشرت إليه قبل وفيما بعده، قال ابن بطال: وروي عن مالك كراهة النفخ في الصلاة، ولا يقطعها كما يقطعها الكلام، هو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد وإسحاق، وفي المدونة: النفخ بمنزلة الكلام يقطع الصلاة. وعن أبي حنيفة وعبد: إن كان يسمع فهو بمنزلة الكلام وإلا فلا، قال والقول الأول أولى، وليس في النفخ من النطق بالهمزة والفاء أكثر مما في البصاق من النطق بالناء والفاء، قال وقد اتفقا على جواز البصاق في الصلاة فدل على جواز النفخ فيها إلا أن فرق بينهما، ولذلك ذكره البخاري معه في الترجمة انتهى كلامه، ولم يذكر قول الشافعية في ذلك والصحيح عندهم أنه إن ظهر من النفخ أو التشم أو البكاء أو الأنين أو التأوه أو التنفس أو الضحك أو التثنع حرفان بطلت الصلاة وإلا فلا، قال ابن دقيق العيد: ولقال أن يقول لا يلزم من كون الحرفين يتألف منهما الكلام أن يكون كل حرفين كلاماً، وإن لم يكن كذلك بالإبطال به لا يكون بالنفس بل بالقياس لسراخ شرطه في مساواة الفرق للأصلي، قال: والأقرب أن ينظر إلى مواقع الإجماع والخلاف حيث لا يسمى للمقوف به كلاماً فما أجمع على إلحاقه بالكلام الحق به وما لا فلا. قال: ومن ضعيف التعليل قولهم إبطال الصلاة بالنفخ بأنه يشبه الكلام فإنه مردود لثبوت السنة الصحيحة أنه ﷺ نفخ في الكسوف انتهى. واجيب أن نفخه ﷺ حصول على أنه لم يظهر منه شيء من الحروف، ورد بما ثبت في أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو فإن فيه ثم نفخ في آخر سجوده فقال أف أنه فصرح بظهور الحرفين. وفي الحديث أيضاً أنه ﷺ قال «ورخصت على النار فجعلت أفخ خشية أن يشاكم حرها، والنفخ لهذا الغرض لا يقع إلا بالصدق إليه فانتهى قول من حله على الغلبة، والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء وقد سمع منه قبل الاختلاف في قول يحيى بن معين وأبي داود والطحاوي وغيرهم. وأجاب الخطابي بأن أف لا تكون كلاماً حتى يشهد الفاء، قال: والنفخ في نفخه لا يخرج الفاء صادقة من خرجها، وتعمق ابن الصلاح بأنه لا يستقيم على قول الشافعية أن الحرفين كلام مطلق أفهما أو لم يفهما، وأشار البيهقي إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ، ورد بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل.

(فتاها):

(الأول): نقل ابن المنذر الإجماع على أن الضحك يبطل الصلاة ولم يقيد بحرف ولا حرفين، وكان الفرق بين الضحك والبكاء أن الضحك يهتك حرمة الصلاة بخلاف البكاء ونحوه، ومن ثم قال الحنفية وغيرهم إن كان البكاء من أجل الحرف من الله تعالى لا يبطل به الصلاة مطلقاً.

(الثاني): ورد في كراهة النفخ في الصلاة حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة قالت: «رأى النبي ﷺ غلاماً لنا يقال له أفلح إذا سجد نفخ، فقال: يا أفلح ترب وجهك، رواه الترمذي وقال: ضعيف الإسناد. قلت: ولو صح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة، وإنما يستغفار من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الأرض فهو نحو النهي عن مسح الحصى. وفي الباب عن أبي هريرة في الأوسط للطبراني، وعن زيد بن ثابت عند البيهقي، وعن أنس وبريدة عند الزبارة وأسانيد الجميع ضعيفة جداً، وثبت كراهة النفخ عن ابن عباس كما رواه ابن أبي شيبه، والرخصة فيه عن قدامة بن عبد الله أخرجه البيهقي.

١٣- باب مَنْ صَفَّقَ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ

فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَقْصُدْ صَلَاتَهُ

فِيهِ سَهْلٌ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [إرجاع: ٦٨٤].

قوله: (باب من صفق جاهلاً من الرجال في صلاته لم تقصد صلاته، فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديثه الآتي بعد بابين، لكنه بلفظ «ما لكم حين تباكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيق، وسبائي في آخر باب من أبواب السهو، بلفظ «التصفيق»، ومناسبتة للترجمة من جهة أنه لم يأمرهم بالإعادة.

١٤- باب إذا قيل للمصلي تقدم، أو انتظر، فانتظر، فلا بأس

١٢١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَلِيلُو أَزْرِهِمْ، مِنَ الصَّغَرِ، عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ، حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجُلُ جُلُوسًا». [راجع: ٣٦٢. أخرجه مسلم: ٤٤٩]

قوله: (باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس) قال الإسماعيلي: كأنه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك زمن في الصلاة، وليس كما ظن، بل هو شيء قيل لمن قبل أن يدخلن في الصلاة انتهى. والجواب أن البخاري أنه لم يصح بكون ذلك قيل من ومن داخل الصلاة بل مقصوده بقول ذلك لمن داخل الصلاة أو خارجها. والذي يظهر أن النبي ﷺ وصاحبه أو غيره بالانتظار المذكور قيل أن يدخلن في الصلاة ليدخلن فيها على علم ويحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به فإن فيه انتظارهن للرجال ومن لازمة تقدم الرجال عليهن، ويحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز وإلا فلا. قال ابن بطال: قوله (تقدم أي قبل رفيقك وقوله: (انتظر أي تأخر عنه. استبط ذلك من قوله للنساء: «لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً» يقتضي امثال ذلك تقدم الرجال عليهن وتأخرهن عنهم وفيه من الفقه جواز وقوع فعل المأموم بعد الإمام، وجواز سبق المأمومين بعضهم بعضاً في الأعمال، وجواز التريض في أثناء الصلاة لحق الغير ولنسب مقصود الصلاة. ويستفاد منه جواز انتظار الإمام في الركوع لمن يدرك الركعة وفي التشهد لمن يدرك الجلماعة. ورفعه ابن المنير على أنه قيل للنساء داخل الصلاة فقال: فيه جواز إصفاة المصلي في الصلاة إن مخاطبه المخاطبة الخفيفة.

قوله: (حدثنا محمد بن كثير) هو المدي البصري، ولم يخرج البخاري للكوفي ولا للشامي ولا للصناني شيئاً. وسفيان هو الثوري. وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل كتاب الصلاة.

١٥- باب لا يؤذ السلام في الصلاة

١٢١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَسَنَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَالٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلَيْمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ أَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَرُؤُ عَنِّي، فَلَمَّا رَجَعْتُ، سَلَّمْتُ عَلَيْهِ لَمْ يَرُدُّ عَلَيَّ، وَقَالَ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا». [راجع: ١١٩٩. أخرجه مسلم: ٥٣٨]

١٢١٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَيْطَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَخِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَأَنْطَلَقْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَابْتَدَأَ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ لَمْ يَرُدُّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ أَكْبَرُ بِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَقَدْ رَسُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي ابْتَدَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ لَمْ يَرُدُّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي إِحْدُ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرُدُّ عَلَيَّ، فَقَالَ: «إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ ارُدُّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي». وَكَانَ عَلَى رَأْسِهِ، فَمَرَّجَهَا إِلَى غَيْرِ الْقَبْلَةِ. [راجع: ٤٠٠. أخرجه مسلم: ٥٤٠]

قوله: (باب لا يؤذ السلام في الصلاة) أي باللفظ المتعارف، لأنه خطاب آدمي. واختلف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كان يقول: اللهم اجعل علي من سلم علي السلام. ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود في ذلك وقد تقدم قريباً في باب ما ينهي عنه من الكلام في الصلاة، ثم أورد حديث جابر، وهو دل على أن المنتع الرد باللفظ.

قوله: (شظير) بكسر المعجمة وسكون التثنية بعدها ظاء معجمة مكسورة وهو علم على والد كثير، وهو في اللغة السوء الملقب.

قوله: (يعني النبي ﷺ) في حاجة بين مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر أن

ذلك كان في غزوة بني المصطلق.

قوله: (فلم يرد علي) في رواية مسلم المذكورة يقال لي بيده هكذا، وفي رواية له أخرى «فاشار إليه فيحمل قوله في حديث الباب «فلم يرد علي، أي باللفظ. وكان جابراً لم يعرف أولاً أن المراد بالإشارة الرد عليه فلذلك قال: «وقع في قلبي ما الله أعلم به» أي من الحزن. وكأنه إيهام ذلك إشاراً بأنه لا يدخل من شدته تحت العبارة.

قوله: (وجد) بفتح أوله والجيم أي غضب.

قوله: (أني أبطلت) في رواية الكشميهني «أن أبطلت بنون خفيفة.

قوله: (لم سلمت عليه فرد علي) أي بعد أن فرغ من صلاته.

قوله: (وقال ما معنى أن أرد عليك) أي السلام (إلا أنني كنت أصلي) وسلمت «فرجعت وهو يصلي على راحته ووجهه على غير القبلة، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم كرامة ابتداء السلام على المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكيره واستدعى منه الرد وهو متوجع منه، وبذلك قال جابر راوي الحديث، وكره عطاء والشعي ومالك في رواية ابن وهب، وقال في المنوعة: لا بكروه، وبه قال أحمد والجمهور وقالوا: يرد إذا فرغ من الصلاة أو وهو فيها بالإشارة. وسيأتي اختلافهم في الإشارة في أواخر أبواب سجود السهو.

١٦- باب رفع الأيدي في الصلاة، لأمر ينزل به

١٢١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِي عُمَرُو بْنُ عَوْفٍ بَقَاءَ كَانَ يَنْهَمُ شَيْئاً، فَخَرَجَ يَطْلُبُ يَنْهَمُ فِي أَنْسَابٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَاسَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقَدْ حَسَّ، وَقَدْ حَاسَتِ الصَّلَاةُ، فَقُلْ لَكَ أَنْ تَرُدَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ جِئْتُ. فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الْمَعْرُوفِ يَشْفَقُ شَقًّا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي الصَّيْحِ، قَالَ سَهْلٌ: الصَّيْحُ هُوَ الصَّيْحُ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه لَا يَلْبِثُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْبَرَ النَّاسُ انْقَضَتْ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِأَمْرَةٍ أَنْ يَمْلَأَ، فَوَقَعَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه يَدَهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ نَبَكْتُمْ شَيْئاً فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالصَّيْحِ؟ إِنَّمَا الصَّيْحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْئٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ». ثُمَّ انْقَضَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشْرُتَ إِلَيْكَ؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «مَا كَانَ يُبْغِي لَابْنِ أَبِي حَفَاةٍ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». [راجع: ٦٨٤. أخرجه مسلم: ٤٢١]

قوله: (باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به) ذكر فيه حديث سهل بن سعد من رواية عبد العزيز عن أبي حازم، وعبد العزيز هذا هو ابن أبي حازم.

قوله: (وحانت الصلاة) الواو فيه حالية. وفي رواية الكشميهني «وقد حانت الصلاة.

قوله: (إن شئت) في رواية الحموي «إن شئت.

قوله: (من الصف) في رواية الكشميهني «في الصف.

قوله: (فرجع أبو بكر يده) في رواية الكشميهني «يديه، بالثنية، وهذا موضع الترجمة. ويؤخذ منه أن رفع اليدين للدعاء وغو في الصلاة لا يطلها ولو كان في غير موضع الرفع لأنها هيئة استسلام وخضوع، وقد أقر النبي ﷺ أباً بكر على ذلك.

قوله: (حيث أشرت عليك) وفي رواية الكشميهني «حين أشرت إليك، وقد تقدم الكلام على فوائده كما أشرت إليه قريباً.

١٨- باب يُفَكِّرُ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي لَأَجْهَرُ جَيْشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ.

١٢٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُ، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ثَلَيْثَةَ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِعًا، دَخَلَ عَلَى بَعْضِ بَنِيهِ، ثُمَّ خَرَجَ، وَرَأَى مَا فِي وَجْهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعَجُّبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَّرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ ثَبْرًا عَيْنًا، فَكَرِهْتُ أَنْ يُنْسِيَ، أَوْ يَسْتَغْنَى عَيْنًا، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ». [راجع: ٨٥١]

١٢٢٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ جَنْظَرٍ، عَنْ الْأَوْجَرِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَدْنَى بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضَرْبَةً، حَتَّى لَا يَسْمَعَ الشَّاهِدِينَ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ الْقَبْلَ، فَإِذَا تَوَبَّ أَدْبَرَ، فَإِذَا سَكَتَ الْقَبْلَ، فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ، مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى لَا يَذْكُرَ كَمْ صَلَّى».

قَالَ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِذَا قَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ.

وَسَوَّعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [راجع: ٦٠٨. أخرجه مسلم: ٣٨٩ وفي المساجد (٨٢)]

١٢٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غَمَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَقُولُ النَّاسُ: أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَلَقِيتُ رَجُلًا فَقُلْتُ: بِمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَارِخَةَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا أَذْرِي. فَقُلْتُ: كَمْ تَشْهَدُهَا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: لَكِنْ أَنَا أَذْرِي، قَرَأَ سُورَةَ كَذَا وَكَذَا.

قوله: (باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة) الشيء بالنصب على المفعولية، والتقدير بالرجل لا مفهوم له لأن بقية المكلفين في حكم ذلك سواء، قال المذهب: التفكير أمر غالب لا يمكن الاحتراز منه في الصلاة ولا في غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الإنسان، ولكن يفتقر الحال في ذلك، فإن كان في أمر الآخرة والدين كان أخف مما يكون في أمر الدنيا.

قوله: (وقال عمر: إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء، قال ابن التين: إنما هذا فيما يقل فيه التفكير كان يقول: أجهز فلاناً، أقدم فلاناً، أخرج من العدد كذا وكذا، فيأتي على ما يريد في أقل شيء من الفكرة. فاما أن يتابع التفكير ويكثر حتى لا يندري كم صلى بهذا اللاهي في صلاته فيجب عليه الإعادة انتهى. وليس هذا الإطلاق على وجهه، وقد جاء عن عمر ما ياباه، فروى ابن أبي شيبة من طريق عروة بن الزبير قال: قال عمر ذاتي لأحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة، وروى صالح بن أحمد بن حنبل في كتاب المسائل، عن أبيه من طريق همام بن الحارث أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ، فلما انصرف قالوا يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ، فقال: إني حدثت نفسي وأنا في الصلاة بعير جهنم من اللبنة حتى دخلت الشام، ثم أعاد وأعاد القراءة. ومن طريق عياض الأشعري قال صلى عمر المغرب فلم يقرأ، فقال له أبو موسى: إنك لم تقرأ، فاقبل على عبد الرحمن بن عوف قال: صدق، فأعاد. فلما فرغ قال: لا صلاة ليست فيها قراءة، إنما شغلني عير جهنم إلى الشام فجعلت أفكر فيها. وهذا يدل على أنه إنما أعاد لتترك القراءة لا لكونه كما مستغرق في الفكرة. ويؤيده ما روى الطحاوي من طريق ضمضم بن جوم عن عبد الرحمن بن حنظلة بن الرباهب أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ في الركعة الأولى فلما كانت الثانية قرأ بفاتحة الكتاب مرتين فلما فرغ وسلم سجد سجدتي السهو ورجل هذه الآثار ثقات، وهي عمولة على أحوال مختلفة، والآخر كأنه مذهب لعمر. وهذه المسألة الثقات إلى مسألة الخشوع في الصلاة، وقد تقدم البحث فيه في مكانه.

١٧- باب المُخَصَّرِ فِي الصَّلَاةِ

١٢١٩- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى عَنِ الْمُخَصَّرِ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبُو جَلَالٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر: ١٢٢٠. أخرجه مسلم: ٥٤٥]

١٢٢٠- حَدَّثَنَا عُسْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخَصَّرًا. [راجع: ١٢١٩. أخرجه مسلم: ٥٤٥]

قوله: (باب المحصر في الصلاة) بفتح المعجمة وسكون المهملة أي حكم المحصر والمراد وضع اليدين عليه في الصلاة.

قوله: (حدثنا حماد) هو ابن زيد وعمد هو ابن سيرين.

قوله: (نهى) بضم النون على البناء للمجهول وفاعل ذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في رواية هشام.

قوله: (وقال هشام) يعني ابن حسان (وأبو جلال) يعني الراسي (عن ابن سيرين إلخ) أما رواية هشام وهو ابن حسان فوصلها المؤلف في الباب، لكن وقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستلمي نهى، على البناء للفاعل ولم يسمه، وسماه الكشيحي في روايته، وقد رواه مسلم والترمذي من طريق أبي أسامة عن هشام بلفظ نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يصلي الرجل مختصراً، وكذا رواه أبو داود من طريق محمد بن سلمة عن هشام كذلك، ولفظ من المحصر في الصلاة، وأما رواية أبي جلال فوصلها للدرقسي في «الأفراد من طريق عمرو بن مرزوق عنه بلفظ من الاختصار في الصلاة».

قوله: (نهى) بالضم على البناء للمفعول في رواية الكشيحي نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قوله: (مختصراً) في رواية الكشيحي «مختصراً بتشديد الصاد، والنسائي مختصراً بزيادة اللام، والإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال: قيل لأبيوب إن هشاماً روى عن محمد عن أبي هريرة قال نهى عن الاختصار في الصلاة، فقال: إنما قال المختصر، وكان سبب إنكار أبيوب لفظ الاختصار لكونه يفهم معنى آخر غير المختصر كما سيأتي، وقد فسره ابن أبي شيبة عن أبي أسامة بالسند المذكور فقال فيه: قال ابن سيرين هو أن يضع يده على خاصرته وهو يصلي، ولذلك جزم أبو داود ونقله الترمذي عن بعض أهل العلم، وهذا هو المشهور من تفسيره. وحكى الحموي في الفريخين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة، وقيل أن يحذف الطمأنينة. وهذا القولان وإن كان أحدهما من الاختصار ممكناً لكن رواية المختصر والمحصر تأباهما، وقيل الاختصار أن يحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاية الغزالي. وحكى الخطابي أن معناه أن يسلك يده مختصراً أي عصاً يتوكأ عليها في الصلاة، وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي فأبلغ، ويؤيد الأول، ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زيد قال: صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي، فلما صلى قال: هذا الصلب في الصلاة، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينهى عنه. واختلف في حكمة النهي عن ذلك فقيل: لأن إبليس أبط مختصراً أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً. وقيل: لأن اليهود تكثر من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم أخرجه المصنف في ذكر بني إسرائيل عن عائشة، زاد ابن أبي شيبة فيه «في الصلاة» وفي رواية له «لا تشبهوا باليهود» وقيل: لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن مجاهد قال وضع اليد على الخفق استراحة أهل النار، وقيل لأنها صفة الراجز حين ينشد رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بإسناد حسن، وقيل لأنه فصل للكافرين حكاية المذهب. وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاية الخطابي، وقول عائشة أملى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع.

(كيفية): وقع في نسخة الصغاني في «باب المحصر في الصلاة»: وروى أنه استراحة أهل النار، وما أظن أن قوله روى إلخ إلا من كلامه لا من كلام البخاري، وقد ذكرت من رواه والله الحمد، والله أعلم.



٢٢- كتاب السهو

١- باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة

١٢٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْتَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَلَفَّظُوا تَسْلِيمَهُ، كَثُرَ قَبْلُ التَّسْلِيمِ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَفَرَّجَ جَلَسَ، ثُمَّ سَلَّمَ. [راجع: ٨٢٩. أخرجه مسلم: ٥٧٠]

١٢٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْتَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِذَا رَسُلَ اللَّهُ ﷺ قَامَ مِنَ التَّيْسِ مِنَ الظُّهْرِ، كَمْ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ. [راجع: ٨٢٩. أخرجه مسلم: ٥٧٠]

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة) وللشيخين والأصلي ولبي الوقت دركسي الفرض، وسقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر. والسهو والغفلة عن الشيء، ودخاب القلب إلى غيره، و«فرق بعضهم بين السهو والنسيان، وليس بشيء». واختلف في حكمه فقال الشافعية: مستنون كله، وعن المالكية السجود للقصص واجب دون الزيادة، وعن الحنابلة التخصيص بين الواجبات غير الأركان فيجب تركها سهواً وبين السنن القولية فلا يجب، وكذا يجب إذا سها بزيادة فعل أو قول يطلها عمله. وعن الحنفية واجب كله وحجته قوله في حديث ابن مسعود لماضي في أبواب القبلة «ثم ليسجد سجدتين، ومثله لاسلم من حديث أبي سعيد والأمر للوجوب. وقد ثبت من فعله ﷺ، وإضافته في الصلاة عمولة على البيان وبين الواجب واجب ولا سيما مع قوله «وصلوا كما رأيتموني أصلي».

قوله: (عن عبد الرحمن الأعرج) كذا في رواية كريمة، ولم يسم في رواية الباقرين. قوله: (عبد الله ابن بحينة) تقدم في التشهد أن عينه اسم أمه أو أم أبيه، وعلى هذا فينبغي أن يكتب ابن بحينة بالفاء.

قوله: (صلى لنا) أي بنا أو لأجلنا، وقد تقدم في أبواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلفظ «صلى بهم» ويأتي في الأيمان والنذور من رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ «صلى بنا».

قوله: (من بعض الصلوات) بين في الرواية التي تلها أنها الظهر.

قوله: (ثم قام) زاد الفصحاء بن عثمان عن الأعرج «فسبحوا به فمضى حتى فرغ من صلاته» أخرجه ابن خزيمة. وفي حديث معاوية عند النسائي ومطبة بن عامر عند الحاكم جيباً نحو هذه القصة بهذه الزيادة.

قوله: (فلما قضى صلاته) أي فرغ منها كذا رواه مالك عن شيخه، وقد استدل به لمن زعم أن السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث بعد أن جلس وقيل أن يسلم تحت صلاته وهو قول بعض الصحابة والتابعين وبه قال أبو حنيفة، وتعقب بأن السلام لا كان للتخليل من الصلاة كان المصلي إذا انتهى إليه كمن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج «حتى إذا فرغ من الصلاة إلا أن يسلم» فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه، والزيادة من المحافظة مقبولة.

قوله: (ونظروا تسليمة) أي انتظروا، وتقدم في رواية شعيب بلفظ «وانتظر الناس تسليمة» وفي هذه الجملة رد على من زعم أنه ﷺ سجد في قصة ابن بحينة قبل السلام سهواً، أو أن للراد بالسجدتين سجدة الصلاة، أو للراد بالتسليم التسليمة الثانية، ولا يخفى ضعف ذلك وبعبه.

قوله: (حدثنا روح) هو ابن عباد، وعمر بن سعيد هو ابن أبي حسين الكشي، وقد تقدم هذا الحديث وشي من فوائده في أواخر صفة الصلاة، وهو ظاهر فيما ترجم له لأنه ﷺ تفكر في أمر التبر المذكور ثم لم يعد الصلاة.

قوله: (عن جعفر) هو ابن ربيعة المصري، وقد تقدم الكلام على المتن في أبواب الأذان مستوفى، وشاهد الترجمة قوله «حتى لا يدري كم صلى» فإنه يدل على أن التفكر لا يقدر في صحة الصلاة ما لم يترك شيئاً من أركانها.

قوله: (قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: إذا فعل أحدكم ذلك فليسجد سجدتين وهو قاعد وسمعه أبو سلمة من أبي هريرة) هذا التعليق طرف من الحديث الذي قبله في رواية أبي سلمة كما سيأتي في خامس ترجمة من أبواب السهو، لكنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، وربما تبادر إلى الذهن من سياق المتن أن هذه الزيادة من رواية جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة، وليس كذلك، وسيأتي في سادس ترجمة أيضاً من طريق الزهري عن أبي سلمة لكن باختصار ذكر الأذان وهو من طريق هذين عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بخلاف ما يورثه سياق هذا، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى هناك.

قوله: (قال قال أبو هريرة) في رواية الإسماعيلي «عن أبي هريرة».

قوله: (يقول الناس أكثر أبو هريرة) أخرجه البيهقي في المخل من طريق أبي مصعب عن محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بلفظ «أن الناس قالوا قد أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله ﷺ، وإني كنت أزمه لشعب بطني، فقلت رجلاً فقلت له: بأي سورة ذكر الحديث وقال في آخره: أخرجه البخاري عن أبي مصعب انتهى. ولم أر هذه الطريق في صحيح البخاري وكان البيهقي تبع اطراف خلف قوله ذكره، وقد قال ابن عساکر: لم أجدها ولا ذكرها أبو مسعود انتهى. ثم وجدت في مناقب جعفر صدر هذا الحديث، لكن قال بعد قوله «لشعب بطني» حين لا أكل الحميم ولا البس الحمر؛ فذكر قصة جعفر بن أبي طالب، فلم يلبث البيهقي أراد هذا، وكان القبري وغيره من رواه كان يحدث به تماماً وتختصراً أخرى. وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب في أول هذا الحديث «حفظت من رسول الله ﷺ دصاين» الحديث وفيه «أن الناس قالوا: أكثر أبو هريرة ذكره، وقوله وحفظت الخ» تقدم في العلم مع الكلام عليه، وتقدم في العلم أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة «أن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، والله لو لا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت الحديث وسيأتي في أوائل البيع من طريق سعيد بن المسيب «أبي سلمة عن أبي هريرة قال إنكم تقولون إن أبا هريرة أكثر الحديث وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره وأن المهاجرين والأنصار كانوا يشغلهم المعاش، وهذا يدل على أنه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث به عما يدل على صحة إكثاره وعلى السبب في ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث.

قوله: (فلفظت رجلاً) لم أتق على تسميته ولا على تسمية السورة، وقوله «هم بكسر اللوحدة بغير ألف لأبي ذر وهو المعروف، وللأكثر بإبابت الألف وهو قليل، أي بأي شيء».

قوله: (الجارحة) أي اقرب ليلة مفت. وفي هذه القصة إشارة إلى سبب إكثار أبي هريرة وشدة إيقانه وضبطه، بخلاف غيره. وشاهد الترجمة دلالة الحديث على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسي السورة التي قرئت، أو دلالة على ضبط أبي هريرة كأنه شغل ذكره بأفعال الصلاة حتى ضبطها وأتمتها، كذا ذكر الكرمانى هذين الاحتمالين، وبالأول جزم غيره والله أعلم.

(خاتمة): اشتملت أبواب العمل في الصلاة من الأحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين حديثاً، الملق من ذلك ستة والبقية موصولة. للكر من فيها وفيها مفسى ثلاثة وعشرون حديثاً والبقية خالصة، وألفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في قصة افلات دابته، وحديث عبد الله بن عمرو للملق في الفتح في السجود وحديث أبي هريرة في التخصر، وحديث في القرامة في التمتع. وفيه من الأثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار. والله أعلم.

قوله: (كبر قبل التسليم فسجد سجدتين) وفيه مشروعية سجود السهو وأنه سجدتان فلو اقتصر على سجدة واحدة ساعياً لم يلزمه شيء أو عامداً بطلت صلاته لأنه تعدد الإتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة، وأنه يكرر لها كما يكرر في غيرها من السجود. وفي رواية الليث عن ابن شهاب كما سيأتي بعد ثلاثة أبواب «يكرر في كل سجدة» وفي رواية الأوزاعي «يكرر ثم سجدة ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع رأسه ثم سلم» أخرجه ابن ماجه، ونحوه في رواية ابن جريج كما سيأتي بيانه عقب حديث الليث. واستدل به على مشروعية التكرير فيها والمجهر به كما في الصلاة وإن بينهما جلسة فاصلة، واستدل به بعض الشافعية على الاكتفاء بالسجدتين للسهو في الصلاة، ولو تكرر من جهة أن الذي فات في هذه القصة الجلوس والتشهد فيه وكل منهما لو سها المصلي عنه على افتراءه سجدة لأجله ولم يترك الله سجدة في هذه الحالة غير سجدتين، وتعمق بأنه ينبغي على ثبوت مشروعية السجود ترك ما ذكر، ولم يستدلوا على مشروعية ذلك بغير هذا الحديث فيستلزم إثبات الشيء بنفسه وفيه ما فيه، وقد صرح في بقية الحديث بأن السجود مكان ما نسي من الجلوس كما سيأتي من رواية الليث، نعم حديث ذي الدين دال لذلك كما سيأتي.

قوله: (وهو جالس) جملة حالية متعلقة بقوله وسجد أي أنشأ السجود جالساً.

قوله: (ثم سلم) زاد في رواية يحيى بن سعيد ثم سلم بعد ذلك وزاد في رواية الليث الأثرية «وسجدهما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس» واستدل به على أن سجود السهو قبل السلام ولا حجة فيه في كون جميعه كذلك، نعم يرد على من زعم أن جميعه بعد السلام كالحفظة وسيأتي ذكر مستنهم في الباب الذي بعده، واستدل بزيادة الليث المذكورة على أن السجود خاص بالسهو فلو تعدد ترك شيء مما يجبر بسجود السهو لا يسجد وهو قول الجمهور، ووجهه الغزالي وناس من الشافعية، واستدل به أيضاً على أن المأموم يسجد مع الإمام إذا سها الإمام وإن لم يسه المأموم، وتقل ابن حزم فيه الإجماع، لكن استثنى غيره ما إذا ظن الإمام أنه سها فسجد وتحقق المأموم أن الإمام لم يسه فيما سجد له وفي تصويره عسر، وما إذا تبين أن الإمام محدث، وتقل أبو الطيب الطبري أن ابن سيرين استثنى المسيوق أيضاً، وفي هذا الحديث أن سجود السهو لا تشهد بعده إذا كان قبل السلام وقد ترجم له المصنف قريباً وأن التشهد الأول غير واجب وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة، وأن من سها عن التشهد الأول حتى قام إلى الركعة ثم ذكر لا يرجع فقد سجد بها ﷺ فلم يرجع، فلو تعدد المصلي الرجوع بعد تلبسه بالركن بطلت صلاته عند الشافعي خلافاً للجمهور، وأن السهو والنسيان جائزان على الأئبياء عليهم الصلاة والسلام فيما طريقه التشريع، وأن عمل سجود السهو آخر الصلاة فلو سجد للسهو قبل أن يتشهد ساعياً أعاد عنه من يوجب التشهد الأخير وهم الجمهور.

٢- باب إذا صلى خُصْماً

١٢٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْفُطْرَ خُصْماً، فَقِيلَ لَهُ: أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: صَلَّيْتُ خُصْماً، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ. [رواه: ٤٠٩. أخرجه مسلم: ٥٧٧]

قوله: (باب إذا صلى خُصْماً) قيل أراد البخاري التفرقة بين ما إذا كان السهو بالتقصان أو الزيادة، ففي الأول يسجد قبل السلام كما في الترجمة الماضية وفي الزيادة يسجد بعده، وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال: وهو موافق للنظر لأنه في القصص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة، وفي الزيادة ترغيب الشيطان فيكون خارجها. وقال ابن دقيق العيد: لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاه النسخ، وترجع الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وقتها. كانت حلة فيهم الحكم جميع عاملاً فلا تخصص إلا بنص، وتعمق بأن كون السجود في الزيادة ترغيباً للشيطان فقط منحوع، بل هو جبر أيضاً لما وقع من الخلل، فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى، وإنما سمي النبي ﷺ سجود السهو ترغيباً للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعد عند مسلم، وقال الخطابي: لم يرجع من فرق بين الزيادة والتقصان إلى فرق صحيح. وأيضاً قصة ذي الدين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان، وأما قول النووي: أقوى للمذهب فيها قول مالك ثم أحد، فقد قال غيره: بل طريق أحد أقوى لأنه قال يستعمل كل حديث فيما ورد فيه، وما لم يرد فيه شيء يسجد

قوله: (فسجد سجدتين بعد ما سلم) يأتي في خبر الواحد من طريق شعبة أيضاً بلفظ «حتى رجلى وسجد سجدتين» وتقدم في رواية منصور «واستقبل القبلة» وفيه الزيادة المشار إليها وهي «إذا شك أحكم في صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه» وللمسلم من طريق مسمر عن منصور «فإنك شك في صلاة فليتحرك أخرى ذلك إلى الصواب» وله من طريق شعبة عن منصور «فليتحرك أقرب ذلك إلى الصواب» وله من طريق فضيل بن عياض عن منصور «فليتحرك البعير يرى أنه الصواب» زاد ابن حبان من طريق مسمر «فليتم عليه» واختلف في المراد بالتحركي فقال الشافعية: هو البناء على اليقين لا على

قوله: (عن الحكم) هو ابن عتية النخعي الكوفي.

قوله: (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي.

قوله: (صلى الفطر خُصْماً) كذا جزم بها الحكم، وقد تقدم في أبواب القبلة من رواية منصور عن إبراهيم أم من هذا السياق وفيه قال إبراهيم: لا أدري زاد أو نقص.

قوله: (فقبل له أن زيد في الصلاة؟ فقال: وما ذاك؟) أخرجه مسلم وأبو داود من طريق إبراهيم بن سعيد النخعي عن ابن مسعود بلفظ «فلما اقبل ترشوش القوم بينهم فقال: ما شاكم؟ قالوا: يا رسول الله حل زيد في الصلاة؟ قال: لا، فبين أن سواهم لذلك كان بعد استشاره لهم عن مسأرتهم، وهو دال على عظيم أدهمهم معه ﷺ، وقوله «هل زيد في الصلاة» يفسر الرواية الماضية في أبواب القبلة بلفظ «هل حدث في الصلاة شيء».

(قريبه): روى الأعمش عن إبراهيم هذا الحديث مختصراً ولفظه «أن النبي ﷺ سجد سجدتين السهو بعد السلام والكلام» أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم، قال ابن خزيمة: إن كان المراد بالكلام قوله «وما ذاك؟» في جواب قوله «أريد في الصلاة» فهذا نظير ما وقع في قصة ذي الدين وسيأتي البحث فيه فيها، وإن كان المراد به قوله «إذا أتانا بشر أنسى كما تتوسن» فقد اختلف الرواة في الموضع الذي قالها فيه، فني رواية منصور أن ذلك كان بعد سلامه من سجدتي السهو، وفي رواية غيره أن ذلك كان قبل، ورواية منصور أرجح. والله أعلم.

قوله: (فسجد سجدتين بعد ما سلم) يأتي في خبر الواحد من طريق شعبة أيضاً بلفظ «حتى رجلى وسجد سجدتين» وتقدم في رواية منصور «واستقبل القبلة» وفيه الزيادة المشار إليها وهي «إذا شك أحكم في صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه» وللمسلم من طريق مسمر عن منصور «فإنك شك في صلاة فليتحرك أخرى ذلك إلى الصواب» وله من طريق شعبة عن منصور «فليتحرك أقرب ذلك إلى الصواب» وله من طريق فضيل بن عياض عن منصور «فليتحرك البعير يرى أنه الصواب» زاد ابن حبان من طريق مسمر «فليتم عليه» واختلف في المراد بالتحركي فقال الشافعية: هو البناء على اليقين لا على

الأغلب، لأن الصلاة في الزمة يقيّن فلا تسقط إلا يقين. وقال ابن حزم: التحري في حديث ابن مسعود يفسره حديث أبي سعيد، يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ «وإذا لم يدرك أصلي ثلاثاً أو أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، وروى سفيان في جامعه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر حتى يعلم أنه قد أتى، انتهى». وفي كلام الشافعي غرره ولفظه: قوله «فليتحر»، أي في الذي يظن أنه نقصه فليتمه، فيكون التحري أن يعيد ما شك فيه ويسني على ما استيقن، وهو كلام عربي مطابق لحديث أبي سعيد، إلا أن الألفاظ تختلف. وقيل: التحري الأخذ بالشك الظن، وهو ظاهر الروايات التي عند مسلم. وقال ابن حبان في صحيحه: البناء غير التحري، فالبناء أن يشك في الثلاث أو الأربع مثلاً فعليه أن يلغي الشك، والتحري أن يشك في صلاته فلا يدري ما صلى فعليه أن يبني على الأغلب عنده. وقال غيره: التحري لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبني على غلبة ظنه، وبه قال مالك وأحمد وعن أحمد في انشور: التحري يتعلق بالإمام فهو الذي يبني على ما غلب على ظنه، وأما المفرد فيبني على اليقين دائماً. وعن أحمد رواية أخرى كالشافعي، وأخرى كالحنيفة. وقال أبو حنيفة: إن طرأ الشك أولاً استأنف، وإن كثر بنى على غالب ظنه، وإلا فعلى اليقين. ونقل النووي أن الجمهور مع الشافعي، وإن التحري هو قصد قال الله تعالى «فأولئك تحمروا رشداً» [البقرة: ١٧٤] وحكى الأثر من أحد في معنى قوله «ولا غرور» في صلاته قال: أن لا يخرج منها إلا على يقين، فهذا بقري قول الشافعي. وأبعد من زعم أن لفظ التحري في الخبر مدرج من كلام ابن مسعود أو ممن دونه لتفرد متصور بذلك عن إبراهيم دون رفته، لأن الإجماع لا يثبت بالاحتمال، واستدل به على أن من صلى خساً سابعاً ولم يجلس في الرابعة أن صلاته لا تنقض خلافاً للكونيين، وقولهم يعمل على أنه قد في الرابعة يحتاج إلى دليل بل السياق يرشد إلى خلافه، وعلى أن الزيادة في الصلاة على سبيل السهو لا تبطلها خلافاً لبعض المالكية إذا كثرت، وقيد بعضهم الزيادة بما يزيد على نصف الصلاة، وعلى أن من لم يعلم بسهو إلا بعد السلام يسجد للسهو، فإن طار الفصل فالأصح عند الشافعية أنه يفوت عمله، واحتج له بعضهم من هذا الحديث بتعقيب إعلامهم لذلك بالفاء، وتعقيب السجود أيضاً بالفاء، وفيه نظر لا يخفى. وعلى أن الكلام العمدة فيما يصلح به الصلاة لا يقتضيه، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده، وأن من تحول عن القبلة سابعاً لا إعادة عليه، وفيه إقبال الإمام على الجماعة بعد الصلاة. واستدل البيهقي على أن عزوب التبة بعد الإحرام بالصلاة لا يبطلها. وقد تقدمت بقية مباحثه في أبواب القبلة.

٣- باب إذا سَلَّمَ في رَكَعَتَيْنِ، أَوْ فِي ثَلَاثٍ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَيُلْ سَجُودَ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ

١٢٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ بَنَّا النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرُ أَوْ الْعَصْرُ، فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْقَضَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ». قَالُوا: نَعَمْ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ آخَرَتَيْنِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

قَالَ سَعْدٌ: وَرَأَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى مِنَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ فَسَلَّمَ، وَكَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَّ النَّبِيُّ ﷺ.

[راجع: ٤٨٢. أخرجه مسلم: ٥٧٣ بإسقاط]

قوله: (باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول) في رواية لغير أبي ذر، فسجد الأول وأوجه، وعلى الثاني يكون الجواب محذوفاً تقديره ما يكون الحكم في نظائره. وأورد فيه حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين، ليس في شيء من طرقه إلا التسليم في تسعين، نعم ورد التسليم في ثلاث في حديث عمران بن حصين عند مسلم، وسيأتي البحث في كونهما تسعين أولاً في الكلام على تسمية ذي اليمين، وأما قوله مثل سجود الصلاة أو أطوله فهو في بعض طرق حديث أبي هريرة: كما في الباب الذي بعده.

قوله: (صلى بنا رسول الله ﷺ) ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة، وحله الطحاوي على الجواز فقال إن المراد به صلى بالمسلمين وسبب ذلك قول الزمري: إن صاحب القصة استشهد. يدر. فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بدو وهي قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين لكن اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر

قوله: (الظهر أو العصر) كلما في هذه الطريق عن آدم عن شعبة بالشك، وتقدم في أبواب الإمامة عن أبي الوليد عن شعبة بلفظ «الظهر» بغير الشك، ولمسلم من طريق أبي سلمة للمذكور صلاة الظهر، وله من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة «العصر» بغير شك، وسيأتي بعد باب للمصنف من طريق ابن سيرين أنه قال: وأكثر غني أنها العصر، وقد تقدم في «باب تشييك الأصابع» في المسجدة من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة «إحدى صلاتي العشي» قال ابن سيرين: سماها أبو هريرة ولكن نسبت أنا، ولمسلم «إحدى صلاتي العشي» إما الظهر وإما العصر، والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة. وأبعد من قال: يعمل على أن القصة وقعت مرتين، بل روى النسائي من طريق ابن عوف عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة ولفظه «صلى إحدى صلاتي العشي» قال أبو هريرة ولكي نسيها، فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيراً على الشك، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها، وثارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها، وطراً الشك في تمييزها أيضاً على ابن سيرين وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية، ولم تختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرياق أنها العصر، فإن قلنا إنها قصة واحدة فترجح رواية من عين العصر في حديث أبي هريرة.

قوله: (فسلم) زاد أبو داود من طريق معاذ عن شعبة «في الركعتين» وسيأتي في الباب الذي بعده من طريق أيوب عن ابن سيرين وفي الذي يليه من طريق أخرى عن ابن سيرين بأنهم من هذا السياق ونسوت في الكلام عليه ثم.

قوله: (قال سعد) يعني ابن إبراهيم راوي الحديث، وهو بالإسناد المصنوع به الحديث، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن فخر عن شعبة مفرداً. وهذا الأثر بقري قول من قال: إن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها، لكن يحصل أن يكون عروة تكلم سابعاً أو ظناً أن الصلاة تمت، ومرسل عروة هذا بما بقري طريق أبي سلمة الموصولة، ويحصل أن يكون عروة حله عن أبي هريرة، فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من رقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيرهم من الفقهاء.

٤- باب من لم يَتَشَهَّدْ في سَجْدَتَيْ السَّهْوِ

وَسَلَّمَ أَنْسَ وَالْحَسَنَ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ.

وَقَالَ قَاتَدَةُ: لَا يَتَشَهَّدْ.

١٢٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَرٍّ أَبِي تَيْمَةَ السَّخَيَانِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنَ التَّيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَنْصَرَفَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ». فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى التَّيْنِ آخَرَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ فَيُلْ سَجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ. [راجع: ٤٨٢]

— قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَثُرَ ظَنِّي أَنَّهَا الْعَصْرُ - رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْيَةٍ فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِمَا، وَلِهَذَا يُكَبِّرُ وَغَمَزَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَهَاتَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ؟ وَخَجَلَ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ، هَذَا الْيَتِيمُ، فَقَالَ: تَنَسَّيْتُ أَمْ قَصُرْتُ؟ فَقَالَ: «لَمْ أُنْسَ وَلَكِنْ قَصُرْتُ». قَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِيتَ. فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ بِفُلِّ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ كَثِيرًا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ لَكَثِيرًا، فَسَجَدَ بِفُلِّ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَثُرَ. (راجع: ٤٨٧ هـ. أخرجه مسلم: ٥٧٣ بإسقاط)

١٢٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْتَةَ الْأَسَدِيِّ، خَلِيفَةِ بَنِي عَبْدِ الْمَلِكِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَكَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَفَرَّجَ جِلْسَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.

تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي التَّكْبِيرِ. (أخرجه مسلم: ٥٧٠)

قوله: (باب يَكْبُرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ) اختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة إحرار أو يكفى بتكبير السجود؟ فالجمهور على الاكتفاء، وهو ظاهر غالب الأحاديث. وحكى القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو، قال: وما يحتل منه بسلام لابد له من تكبيرة إحرار، ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال: «فكبر ثم كبر وسجد للسهو، قال أبو داود: لم يقل أحد فكبر ثم كبر إلا حماد بن زيد، فاشترطه إلى شذوذ هذه الزيادة. وقال القرطبي أيضاً: قوله يعني في رواية مالك الماضية «فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد» يدل على أن التكبيرة للإحرار لأنه أتى بشم النبي ﷺ تقتضي التراخي، فلم كان التكبير للسجود لكان معه، وتغيب بأن ذلك من تصرف الرواة، فقد تقدم من طريق ابن عوف عن ابن سيرين بلفظ «فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد» فأتى بروا المصاحبة التي تقتضي المعية. والله أعلم.

قوله: (حدثنا يزيد بن إبراهيم) هو التستري، ومحمد هو ابن سيرين، والإسناد كله بصريون.

قوله: (وأكثر ظني أنها العصر) هو قول ابن سيرين بالإسناد المذكور، وإنما رجع ذلك عنده لأن في حديث عمران الجزم بأنها العصر كما تقدمت الإشارة إليه قبل.

قوله: (لم قام إلى خشية في مقدم المسجد) أي في جهة القبلة.

قوله: (فوضع يده عليهما) تقدم في رواية ابن عوف عن ابن سيرين بلفظ «فقام إلى خشية معروضة في المسجد أي موضوعة بالعرض، ولمسلم من طريق ابن عيينة عن أيوب «ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليها مغضباً» ولا تنافي بين هذه الروايات لأنها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المبر كان عنداً بالعرض، وكأنه الجذع الذي كان ﷺ يستند إليه قبل اتخاذ المبر، وبذلك جزم بعض الشراح.

قوله: (لهاتما أن يكلمهما) في رواية ابن عوف «فهباهما» بزيادة الضمير، والمعنى أنهما غلب عليهما احترامهما وتعظيمهما عن الاعتراض عليه. وأما ذو اليمين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم.

قوله: (وخرج سرعاناً) يفتح الملهات، ومنهم من سكن الراء وحكى عياض أن الأصميلي ضبطه بضم ثم إسكان كأنه جمع سريع ككتيب وكتبان والمراد بهم أوائل الناس خروجاً من المسجد وهم أصحاب الحاجات غالباً.

قوله: (فقالوا أقصرت الصلاة) كذا هنا بهمة الاستفهام، وتقدم في رواية ابن عوف بحذفها فتحمل تلك على هذه، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يمزوا بوقوع شيء. بغير علم وهابوا النبي ﷺ أن يسأله، وإنما استفهموه لأن الزمان زمان النسخ. وقصرت بضم القاف وكسر الملهة على البناء للمفعول أي أن الله قصرها، وفتح ثم ضم على البناء للفاعل أي صارت قصيرة. قال النووي: هذا أكثر وأرجح.

قوله: (ورجل يدعوه النبي ﷺ) أي يسميه (ذا الدين) والتقدير وهناك رجل،

حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عُلْفَمَةَ قَالَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ: فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ تَشْهَدُ؟ قَالَ: لَيْسَ لِي حَدِيثٌ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (باب مَنْ لم يتشهد في سجدة السهو) أي إذا سجد بعد السلام من الصلاة، وأما قبل السلام فالجمهور على أنه لا يعد تشهد، وحكى ابن عبد البر عن الليث أنه يعيده، وعن البرقي عن الشافعي مثله وخطوؤه في هذا النقل فإنه لا يعرف، وعن عطاء يتخير، واختلف فيه عند المالكية، وأما من سجد بعد السلام فحكى الترمذي عن أحمد وإسحاق أنه يتشهد، وهو قول بعض المالكية والشافعية، ونقله أبو حامد الإسفراييني عن القديم، لكن وقع في مختصر المزني، سمعت الشافعي يقول: إذا سجد بعد السلام تشهد، أو قبل السلام أجزاء تشهد الأول، وقول بعضهم هذا النص إلى أنه تبرع على القول القديم وفيه ما لا يخفى.

قوله: (وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا) وصله ابن أبي شيبة وغيره من طريق قتادة عنهما.

قوله: (وقال قتادة لا يتشهد) كذا في الأصول التي وقت عليها من البخاري، وفيه نظر فقد روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: يتشهد في سجدة السهو ويسلم، فلم، إلا في الترجمة زائدة ويكون قتادة اختلف عليه في ذلك.

قوله: (فقام رسول الله ﷺ لفصلي التينين) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام، وقد استشكل لأنه كان قائماً. وأجيب بأن المراد بقوله قيام أي اعتدله، لأنه كان مستنداً إلى الخشبة كما سيأتي، أو هو كناية عن الدخول في الصلاة. وقال ابن المنير في الحاشية: فيه إيهام إلى أنه أحرّم ثم جلس ثم قام، كذا قال وهو بعيد جداً.

قوله في آخره: (ثم رفع) زاد في باب غير الواحد من هذا الوجه «ثم كبر ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع»، وسيأتي الكلام على التكبير في الباب الذي يليه.

قوله: (حدثنا حماد) هو ابن زيد، وكذا ثبت في رواية الإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب.

قوله: (عن سلمة بن علفمة) هو التميمي أبو بشر، وربما اشتبه بمسلمة بن علفمة المزني وكنيته أبو محمد لكونهما بصريين متقاربين الطبقة، لكن الثاني بزيادة ميم في أوله ولم يخرج له البخاري شيئاً.

قوله: (قلت محمد) هو ابن سيرين، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج «سألت محمد بن سيرين».

قوله: (قال ليس لي حديث أبي هريرة) في رواية أبي نعيم «فقال لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئاً وأحب إلي أن يتشهد» وقد يفهم من قوله ليس لي حديث أبي هريرة، أنه ورد في حديث غيره وهو كذلك، فقد روى أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من طريق أشعث بن عبد الملك «عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم» قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، قال ابن حبان: ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى. وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر. وضمف البهقي وابن عبد البر وغيرهما ووهبوا رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس في ذكر التشهد. وروى السراج من طريق سلمة بن علفمة أيضاً في هذه القصة «قلت لابن سيرين: فالتشهد؟ قال: لم أسمع في التشهد شيئاً، وقد تقدم في «باب تشييك الأصابع» من طريق ابن عوف عن ابن سيرين قال: «ثبت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم، فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت. لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي، وعن المغيرة عند البهقي وفي إسنادهما ضعف، فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن، قال الملائي: وليس ذلك ببعيد، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة.

٥- باب مَنْ يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ

١٢٢٩- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ النَّبِيِّ

عنه ثم لم يكذبه أنه لا يقطع بصدقه، فإن سبب عدم القطع كون خبره معارضاً باعتقاد المسؤول خلاف ما أخبر به. وفيه أن الثقة إذا اتفرد بزهادة خبر وكان المجلس متحداً أو منعت العادة غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره. وفيه العمل بالاستصحاب لأن ذا اليدين استصحب حكم الإتمام فقال: من كون أفعال النبي ﷺ للتشريع، والأصل عدم السهو والوقت قابل للنسخ، وبقيّة الصحابة تردّدوا بين الاستصحاب ونحوه نسخ فسكتوا، والسرعان هم الذين يترأ على النسخ فجزموا بأن الصلاة قصرت فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام. وفيه جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالمنايا سهواً، قال سحنون: إنما يبي من سلم وتمكنين كما في قصة ذي اليدين لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص والزم بقصر ذلك على إحدى صلاتي العشي فيمنعه مثلاً في الصبح، والذين قالوا يجوز البناء مطلقاً فيؤد بها إذا لم يطل الفصل، واختلفوا في قدر الطول فحلّه الشافعي في الأمام بالعرف، وفي البويطي بقدر ركعة، وعن أبي هريرة قدر الصلاة التي يقع السهو فيها. وفيه أن الباقي لا يحتاج إلى تكرار الإحرام، وأن السلام ونية الخروج عن الصلاة سهواً لا يقطع الصلاة، وأن سجود السهو بعد السلام وقد تقدم البحث فيه، وأن الكلام سهواً لا يقطع الصلاة خلافاً للحنفية. وأما قول بعضهم إن قصة ذي اليدين كانت قبل نسخ الكلام في الصلاة فضعيف لأنه اعتمد على قول الزهري، أنها كانت قبل بدر، وقد قلناه أنه إما وهم في ذلك أو تعددت القصة لذوي الشمالين المقتول بيد ولذي اليدين الذي تأخرت وفاته بعد النبي ﷺ، فقد ثبت شهود أبي هريرة للقصة كما تقدم وشهدا عمران بن حصين وإسلامه متأخر أيضاً، وروى معاوية بن حديج بمحملة وجيم مصفراً قصة أخرى في السهو ووقع فيها الكلام ثم البناء أخرجهما أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وكان إسلامه قبل موت النبي ﷺ بشهرين، وقال ابن بطال: يحمل أن يكون قول زيد بن أرقم «وهنا» من الكلام، أي إلا إذا وقع سهواً، أو عندما لمصلحة الصلاة، فلا يعارض قصة ذي اليدين انتهى. وسباني البحث في الكلام

المعد لمصلحة الصلاة بعد هذا. واستدل به على أن المقدّر في حديث «رفع عن أمي الخطأ والنسيان أي إنهما وحكماهما خلافاً لمن قصره على الإثم، واستدل به على أن تعدد الكلام لمصلحة الصلاة لا يطلها، وتعقب بأنه ﷺ لم يتكلم إلا ناسياً، وأما قول ذي اليدين له «بلى قد نسيته» وقول الصحابة له «صدق ذو اليدين، فإنهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه فتكلموا ظناً أنهم ليسوا في صلاة، كذا قيل وهو فاسد، لأنهم كلّموه بعد قوله ﷺ، لم تقصر، وأوجب بأنهم لم ينظروا وإنما أومئوا كما عند أبي داود في رواية سابق مسلم إستنادها، وهذا اعتمده الخطابي قال: حل القول على الإشارة مجاز صالح بخلاف عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه، وهو قوي، وهو أقوى من قول غيره: يعمل على أن بعضهم قال بالناطق وبعضهم بالإشارة، لكن يكفي قول ذي اليدين «بلى قد نسيته» ويجاب عنه وعن البقية على تقدير ترجيح أنهم نظرًا بأن كلامهم كان جواباً للنبي ﷺ وسجوا به لا يقطع الصلاة كما سباني البحث فيه في تفسير سورة الأنفال، وتعقب بأنه لا يلزم من وجوب الإجابة عدم قطع الصلاة، وأوجب بأنه ثبت خطايته في التشهد وهو حي بقولهم «السلام عليك أيها النبي، ولم تقصد الصلاة، والظاهر أن ذلك من خصائصه، ويحتمل أن يقال ما دام النبي ﷺ يراجع المصلي فجاز له جوابه حتى تقضي المراجعة فلا يختص الجواب بالجواب لقول ذي اليدين «بلى قد نسيته» ولم تبطل صلاته والله أعلم.

وفي أن سجود السهو لا يتكرر بتكرار السهو ولو اختلف الجنس خلافاً للأوزاعي، وروى ابن أبي شيبة عن النخعي والشمسي أن لكل سهو سجدتين، ورد على وقفه حديث ثوبان عند أحمد وإسناده منقطع، وحل على أن معناه أن من سها بأي سهو كان شرع له السجود أي لا يختص بما سجد فيه الشارع، وروى البيهقي من حديث عائشة «سجدنا السهو نحرًا من كل زيادة نقصان». وفيه أن البغين لا يترك إلا سابقين، إذا ذا اليدين كان على يقين أن فرسه الأربع، فلما انصرف فيها على اثنين سال عن ذلك ولم ينكر عليه سؤاله. وفيه أن الفطن قد يصير يقيناً بخبر أهل الصدق، وهذا مبني على أنه رجع خير الجماعة، واستدل به على أن الإمام يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة ولو لم يتذكر وبه قال مالك وأحمد وغيرهما، ومنهم من قبله بما إذا كان الإمام مجزراً لوقوع السهو منه، بخلاف ما إذا كان متحققاً لخلاف ذلك أخذاً من ترك رجوعه ﷺ، لذوي اليدين ورجوعه للصحابة، ومن حججهما قوله في حديث ابن مسعود الماضي «فإذا نسيته فذكروني، وقال الشافعي: معنى قوله «فذكروني» أي لأذكرك، ولا يلزم من أن يرجع بمجرد إخبارهم، واحتمال كونه تذكر عند إخبارهم لا يدفع، وقد تقدم في «باب هل يباخذ الإمام بقول الناس» من أبواب الإمامة ما يقري ذلك. وفرق بعض المالكية والشافعية أيضاً بين ما إذا كان المخبرون ممن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه

وفي رواية ابن عوف «وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليدين، وهو عمول على الحقيقة، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبلذ قاله القرطبي، وجزم ابن قتيبة بأنه كان يعمل بيديه جميعاً، وحكى عن بعض شراح «التيه» أنه قال: كان قصير اليدين فكانه ظن أنه حيد الطويل فهو الذي فيه الخلاف، وقد تقدم أن الصواب التفرقة بين ذي اليدين وذوي الشمالين، وذهب الأكثر إلى أن اسم ذي اليدين الخرياق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتماداً على ما وقع في حديث عمران بن حصين عند مسلم ولفظه «فقال إليه رجل يقال له الخرياق وكان في يده طول» وهذا صنيع من يوحد حديث أبي هريرة بحديث عمران وهو الراجح في نظري، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه ينحروا إلى التعدد، والحامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السابقين، ففي حديث أبي هريرة أن السلام وقع من اثنين وأنه ﷺ قام إلى خشية في المسجد، وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة، فأما الأول فقد حكى العلاني أن بعض شيوخه حمله على أن المراد به أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعده، ولكن طريق الجمع يكفى فيها بأدنى مناسبة، وليس يابعد من دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه كون ذي اليدين في كل مرة استغهم النبي ﷺ من ذلك واستغهم النبي ﷺ الصحابة عن صحة قوله، وأما الثاني فطلل الراوي لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشية ظن أنه دخل منزله لكون الخشية كانت في جهة منزله، فإن كان كذلك، ولا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة، وموافقة ذي اليدين نفسه له على سياقه كما أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خيثمة وغيرهم وقد تقدم في «باب تشييك الأصابع» ما يدل على أن محمد بن سيرين راوي الحديث عن أبي هريرة كان يرى الترجيح بينهما، وذلك أنه قال في آخر حديث أبي هريرة «ثبت أن عمران بن حصين قال: لم سلم».

قوله: (فقال: لم أنس ولم تقصص) كذا في أكثر الطرق، وهو صريح في نفي النسيان ونفي القصر، وفيه تفسير للمراد بقوله في رواية أبي سفيان عن أبي هريرة عند مسلم «كل ذلك لم يكن، وتأييد لما قاله أصحاب للمعاني: إن لفظ كل إذا تقدم وعقبها النفي كان نفيًا لكل فرد لا للمجموع، بخلاف ما إذا تأخرت كان قول لم يكن كل ذلك، ولهذا أجاب ذو اليدين في رواية أبي سفيان بقوله «قد كان بعض ذلك» وأجابه في هذه الرواية بقوله «بلى قد نسيته» لأنه لا نفي للأمرين وكان مقرواً عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان لا بالقصر، وهو حجة لمن قال: إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع، وإن كان عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخص الخلاف بالأفعال، لكنهم تعقبوه. نعم اتفق من جوز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إما متصلاً بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث من قوله «لم أنس ولم تقصر» ثم تبين أنه نسي، ومعنى قوله لم أنس أي في اعتقادي لا في نفس الأمر، ويستفاد من أن الاعتقاد عند قد البغين يقوم مقام اليقين، وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره، وأما منع السهو مطلقاً فأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة قليل: قوله «لم أنس» نفي للنسيان، ولا يلزم منه نفي السهو. وهذا قول من فرق بينهما، وقد تقدم رده. وكفى فيه قوله في هذه الرواية «بلى قد نسيته» وأقره على ذلك. وقيل: قوله «لم أنس» على ظاهره، وحقيقته كان يعتمد ما يقع منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبغ من القول، وتعقب بحديث ابن مسعود الماضي في «باب الترجع نحو القبلة» قتيبه «إنما أنا بشر أنسى كما تسرونه فأثبت الملة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله «إنما أنا بشر» ولم يكف بإثبات وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كسياننا فقال: «كما تسرونه وبهذا الحديث يرد أيضاً قول من قال معنى قوله «لم أنس» إنكار اللفظ الذي نفيه عن نفسه حيث قال إني لا أنسى ولكن أنسى، وإنكار اللفظ الذي إنكره على غيره حيث قال «بسمنا لأحكم» أن يقول نسيته أية كذا وكذا وقد تغيروا هذا أيضاً بأن حديث أنس لا أنسى لا أصل له فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد، وأما الآخر فلا يلزم من دم إضافة نسيان الآية دم إضافة نسيان كل شيء فإن الفرق بينهما واضح جداً، وقيل إن قوله «لم أنس» راجع إلى السلام أي سلمت قصداً بانياً على ما في اعتقادي أني صليت أربعاً هذا جيد، وكان ذا اليدين فهم العموم فقال «بلى قد نسيته» وكان هذا القول أوقع شكاً احتاج معه إلى استبانت الحاضرين. وبهذا التقرير يتدفق إيراد من استشكل كون ذي اليدين عدلاً ولم يقبل خبره بمفرده، فسبب الترفق فيه كونه أخبر عن امر يتعلق بفعل المسؤول مغاير لما في اعتقاده. وبهذا يجاب من قال إن من أخبر بأمر حسي محضه جمع لا يخفى عليهم ولا يجوز عليهم التواطؤ ولا حامل لهم على السكوت

بلفظ وهو جالس قبل التسليم وله من طريق ابن إسحاق قال حدثني الزهري بإسناده وقال فيه، فليسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم يسلم قال الملائكي: هذه الزيادة في هذا الحديث بمجموع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المنهج. والله أعلم.

٧- باب السهو في الفرض والتطوع

وَسَجَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ وَتَرِهِ.

١٢٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي، جَاءَ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَذَرِيَّ كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». [رواجع: ٦٠٨. أخرجه مسلم: ٣٨٩ مطروفاً في المساجد (٨٢)]

قوله: (باب) بالتزوين.

قوله: (السهو في الفرض والتطوع) أي هل يفتقر حكمه أم يتحد؟ إلى الثاني ذهب الجمهور، وخالف في ذلك ابن سيرين وقادة ونقل عن عطاء، ووجه أخذه من حديث الباب من جهة قوله «وإذا صلى، أي الصلاة الشرعية وهو أصم من أن تكون فرضية أو نافلة. وقد اختلف في إطلاق الصلاة عليها هل هو من الاشتراك اللفظي أو المعنوي؟ وإلى الثاني ذهب جمهور أهل الأصول لجامع ما بينهما من الشروط التي لا تنفك، ومال الفخر الرازي إلى أنه من الاشتراك اللفظي بينهما من التباين في بعض الشروط، ولكن طريقة الشافعي ومن تبعه في إعمال المشترك في معانيه عند التجرد تقتضي دخول النافلة أيضاً في هذه العبارة، فإن قيل إن قوله في الرواية التي قبل هذه «إذا نودي للصلاة» فربما أن المراد الفريضة وكذا قوله «إذا نوب» أوجب بأن ذلك لا يمنع تناول النافلة لأن الإتيان حيث بها مطلوب لقوله «بين كل اثنين صلاة».

قوله: (وسجد ابن عباس سجدتين بعد وترويه) وصله ابن أبي شيبة بإسناده صحيح عن أبي العالية قال: «رايت ابن عباس يسجد بعد وترويه سجدتين، وتعلق هذا الأمر بالترجمة من جهة أن ابن عباس كان يرى أن الترويه واجب ويسجد مع ذلك فيه للسهو، وقد تقدم الكلام على المتن في الباب الذي قبله.

٨- باب إذا كَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ

١٢٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَالْيَسُوزَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَرْسَلُوهُ إِلَى عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعاً، وَسَلِّمْهَا عَنْ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا أَخْبَرْنَا عَنْكَ أَنَّكَ صَلَّيْتَهُمَا، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكَتَبْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا. فَقَالَ كُرَيْبٌ: فَلَدَخَلْتُ عَلَى عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَلَبَّيْهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَخَرَّجَتْ إِلَيْهِمْ، فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَوَدُنِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِوُضْءٍ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَالِشَةَ. فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُمَا يَصَلِّيَانِ حِينَ صَلَّى الْفَصْرُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي بَسُوَّةٌ مِنْ نَبِيِّ حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ، فَقُلْتُ: قُومِي بِجَنِّهِ، فَقُولِي لَهُ: قُلْ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ، وَأَرَاكَ صَلَّيْتَهُمَا؟ فَإِنْ أَشَارَ يَدَيْهِ فَأَسْأَلْهُ عَنِ عُنْءِ. فَقُلْتُ الْجَارِيَةَ: فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَأَسْأَلْتُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَسَأَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الْفَصْرِ، وَأَنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَسَأَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ

السهو، باب: ٩ أخرجه مسلم: ٨٣٤

قوله: (باب إذا كلم) بضم الكاف في الصلاة (واستمع) أي المصلي لم تنس

قد كمل الصلاة بخلاف غيرهم، واستتبط منه بعض العلماء القائلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا والفرقة بالشهادة، وقرعوا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه وشهد به شاعداً أنه يعتمد عليهما، واستدل به الحنفية على أن الملل لا يقبل بشهادة الأحاد إذا كانت السماء مصحبة بل لا بد فيه من عدد الاستضافة، وتعقب بأن سبب الاستثبات كونه أخبر عن فعل النبي ﷺ بخلاف رؤية الملل فإن الأبصار ليست متساوية في رويته بل متفاوتة قطعاً، وعلى أن من سلم معتقداً أنه أتم طراً عليه شك هل أتم أو نقص أنه يكتفي باعتقاده الأول ولا يجب عليه الأخذ باليقين، ووجهه أن ذا اليقين لما أخبر أثار خبره شكاً، ومع ذلك لم يرجع النبي ﷺ حتى استبث. واستدل به البخاري على جواز تشييك الأصابع في المسجد وقد تقدم في أبواب المساجد، وعلى أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك وقد تقدم في الإمامة، وعلى جواز التعريف بالقلب وسباني في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى، وعلى الترجيح بكرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المسؤول عنه لا ترجيح خبر على خبر.

قوله: (الأسدي) يسكون المهملة وقد تقدم الكلام على حديثه في أول أبواب السهو وأنه يشرع التكبير لسجود السهو تكبير الصلاة وهو مطابق لهذه الترجمة، وقد تقدم في باب من يقرأ التشهد الأول وأجابه أن قول من قال فيه «حليف بني عبد المطلب» وهم وأن الصواب حليف بني المطلب بإسقاط «عبد».

قوله: (تابعه ابن جريح عن ابن شهاب في التكبير) وصله عبد الرزاق عنه ومن طريقه الطبراني ولفظه يكرر في كل سجدة، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريح بلفظ «فكرر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم».

٦- باب إذا لم يدر كم صلى: ثلاثاً أو أربعاً،

سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ

١٢٣١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ السُّعْمَالِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَتَى الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَتَى، فَإِذَا نُوِّبَ بِهَا أَتَى، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبِيعُ أَتَى، حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا وَكَذَا، مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ، حَتَّى يَظُنَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذَرِيَّ كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى، ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». [رواجع: ٦٠٨. أخرجه مسلم: ٣٨٩ وفي المساجد (٨٢)]

قوله: (باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس) تقدم الكلام على ما يتعلق بأول المتن في أبواب الأذان، وأما قوله «حتى يظن الرجل إن يذري» فقله «إنه يكسر الهزلة وهي نافية، وقوله «فإذا لم يدر أحدكم كم صلى إلخ» مساو للترجمة من غير مزيد وظاهره أنه لا يبي على اليقين لأنه أصم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها، وقد تقدم الكلام على خارجها في أوامر الباب الذي قبله، وأما داخلها فهو معارض بحديث أبي سعيد الذي عند مسلم فإنه صريح في الأمر بطرح الشك والبناء على اليقين، فليل يجمع بينهما يجعل حديث أبي هريرة على من طرأ عليه الشك وقد فرغ قبل أن يسلم فإنه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد للسهو كمن طرأ عليه بعد أن سلم، فلو طرأ عليه قبل ذلك بلى على اليقين كما في حديث أبي سعيد. وعلى هذا قوله فيه «وهو جالس» يتعلق بقوله إذا شك لا بقوله يسجد، وهذا أول من قول من سلك طريق الترجيح فقال حديث أبي سعيد اختلف في وصله وإرساله بخلاف حديث أبي هريرة وقد وافقه حديث ابن مسعود فهو أرجح، لأن لمخالفة أن يقول: بل حديث أبي سعيد صحيحه مسلم والذي وصله حافظ فزيادته مقبولة وقد وافقه حديث أبي هريرة الأبي قريباً فيتمارض الترجيح، وقيل يجمع بينهما يجعل حديث أبي هريرة على حكم ما يجيز به السامي صلاته وحديث أبي سعيد على ما يصنع من الإتمام وعدمه.

(تبيين): لم يقع في هذه الرواية تعيين عمل السجود ولا في رواية الزهري التي في الباب الذي يليه، وقد روى الدارقطني من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مرفوعاً «وإذا سها أحدكم فلم يدر أزيد أو نقص فليسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم، إسناده قوي، ولا يبي داود من طريق ابن أخي الزهري عن عمه غوره

صلاته.

قوله: (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث ويكر بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج، ونصف هذا الإسناد المبدأ به مصريون والثاني مدنيون.

قوله: (وقد بلغنا) في إشارة إلى أنهم لم يسمعوا ذلك منه ﷺ فاما ابن عباس فقد سمي الواسطة وهو عمر كما تقدم في المواقيت من قوله: شهد عند رجال مريضون وأرضاهم عندي عمر، الحديث، وأما المسور وابن لؤسر فلم أقف عنهما على تسمية الواسطة، وقوله قبل ذلك: «وإنا أخبرنا» يضم الحزرة ولم أقف على تسمية للخبر وكأنه عبد الله بن الزبير فسباني في الحج من روايته عن عائشة ما يشهد لذلك، وروى ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن الحارث قال: دخلت مع ابن عباس على معاوية فأجلسه على السرير ثم قال: ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر؟ قال ذلك ما ينبغي به الناس أبى الزبير، فأرسل إلى ابن الزبير فسأله فقال: أخبرني بذلك عائشة، فأرسل إلى عائشة فقالت: أخبرني أم سلمة، فأرسل إلى أم سلمة فسأله فأنطلقت مع الرسول فذكر القصص، واسم الرسول المذكور كثير بن الصلت سماء الطحاوي بإسناد صحيح إلى أبي سلمة «إن معاوية قال وهو على المنبر لكثير بن الصلت: اذهب إلى عائشة فاسأله، فقال أبو سلمة: فقمتم معه، وقال ابن عباس لعبد الله بن الحارث: اذهب معه، فجتلتها فسلطناه فذكره.

قوله: (تصليهما) في رواية الكشيحي وتصليهما بخلف التور وهو جاز.

قوله: (وقال ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر عنها) أي لأجلها في رواية الكشيحي «عنه» وكذا في قوله منهي عنها، وكأنه ذكر الضمير على إرادة الفعل، وهذا موصول بالإسناد المذكور، وقد روى ابن أبي شيبة عن طريق الزهري عن السائب هو ابن يزيد قال: رأيت عمر يضرب المذكور على الصلاة بعد العصر.

قوله: (قال كريب) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (فقلت سل أم سلمة) زاد مسلم في روايته من هذا الوجه «فخرجت إليهم فأخبرتهم بقولها فردوني إلى أم سلمة» وفي رواية أخرى للطحاوي «فقلت عائشة ليس عندي، ولكن حدثني أم سلمة».

قوله: (ثم رأيته يصليهما حين صلى العصر ثم دخل علي) أي ضلما حيث بعد الدحرج، وفي رواية مسلم «ثم رأيته يصليهما، أما حين ضلما فإنه صلى العصر ثم دخل عندي ضلما».

قوله: (من بني حرام) بفتح المهملة.

قوله: (فأرسلت إليه الجارية) لم أقف على اسمها، ويحتمل أن تكون بنتها زينب لكن في رواية المصنف في المغازي «فأرسلت إلى الخادم».

قوله: (فقال يا ابنة أبي أمية) هو والد أم سلمة واسمه حنيفة وقيل سهيل ابن المغيرة المخزومي.

قوله: (عن الركنين) أي اللتين صليتهما الآن.

قوله: (وأنه أتاني ناس من عبد القيس) زاد في المغازي «بالإسلام من قومهم فشنلوني، وللطحاوي من وجه آخر «قدم علي قلائص من الصدقة فبستهما ثم ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عنك» وله من وجه آخر «فجاءني مال فشغلي، وله من وجه آخر «قدم علي وفد من بني تميم، أو جاءني صدقة» وقوله من بني تميم، وهم وإنما هم من عبد القيس وكانهم حضروا معهم مجال المصاحبة من أهل البحرين كما سباني في الجزية من طريق عمرو بن عوف «أدأ النبي ﷺ كان صالح أهل البحرين وأمر عليهم الصلاة بن الحضرمي وأرسل أبا عبيدة قائما بجزيته» ويؤيد أن في رواية عبد الله بن الحارث المتقدم ذكرها أنه كان يثب ساعيا وكان قد أحمه شأن المهاجرين، وفيه «قلت ما هاتان الركعتان؟ فقال: شغلني أمر الساعي».

قوله: (فهما هاتان) في رواية عبد الله بن عبد الله بن حبة عن أم سلمة عند الطحاوي من الزيادة «قلت أمرت بهما؟ فقال: لا، ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما الآن» وله من وجه آخر عنها «لم أراه ضلما قبل ولا بعده ولكن هذا لا ينبغي الوقوف فقد ثبت في مسلم عن أبي سلمة أنه سأل عائشة عنهما فقالت: كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما ضلما بعد العصر ثم أتتهما، وكان إذا صلى صلاة أتيتهما، أي دأوم عليهما. ومن طريق عروة عنها «ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط، ومن ثم اختلف نظر العلماء قتييل: تقضى الغروا في أوقات الكراهة لهذا الحديث، وقيل هو خاص بالنبي ﷺ، وقيل هو خاص بمن وقع له نظير ما وقع له. وقد تقدم البحث في ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت. وفي الحديث من القوائد سوى ما

مضى جواز استماع المصلي إلى كلام غيره وفهمه له ولا يقدح ذلك في صلاته. وأن الأديب في ذلك أن يقوم التكلّم إلى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا تمكنه الإشارة إليه إلا بمشقة، وجواز الإشارة في الصلاة وسباني في باب مفرد. وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله، والترغيب في علو الإسناد، والخصص عن الجمع بين المتعارضين، وأن الفصل إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافيًا في الحكم بنسخ مروه، وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به، وأن الأصل اتباع النبي ﷺ في أفعاله، وأن الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما أطلع عليه غيره، وأنه لا يعبد إلى الفتوى بالرأي مع وجود النص، وأن العالم لا نقص عليه إذا سئل عما لا يدري فوكلي الأمر إلى غيره. وفيه قبول إخبار الأحاد والاعتماد عليه في الأحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لكراهة أم سلمة بإخبار الجارية. وفيه دلالة على فطنة أم سلمة وحسن تأنيها بملافة مؤلفا واعتمادها بأمر الدين، وكأنها لم تباهر السؤال لحال النسوة اللاتي كن عندها فيؤخذ من إكرام الضيف واحترامه، وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها، والتخلل في البيت ولو كان فيه من ليس منهم، وكراهة القرب من المصلي لغير ضرورة، وترك تعويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه، وجواز الاستئابة إذا ذلك، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله في الفضل، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان عن جهل ذلك، وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها «ولارك تصليهما، والمبادأة إلى معرفة الحكم المتشكل فرارًا من الوسوسة، وأن النسيان جازئ على النبي ﷺ لأن فائدة استظهار أم سلمة عن ذلك تمجيدًا لها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به، فظهر وقوع الثالث. والله أعلم.

٩- باب الإشارة في الصلاة

قَالَ كُرَيْبٌ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٢٣٣].

١٢٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَغَهُ: أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَرْفٍ، كَانُوا يَتَّبِعُونَ شَيْئًا، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أُنْثَى مَعَهُ، فَجَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَاتَمَ الصَّلَاةَ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَسَّ، وَقَدْ خَاتَمَ الصَّلَاةَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوَمَّ النَّاسُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا شِئْتَ. فَأَقَامَ بِلَالٌ. وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ، فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْشِيِّ فِي الصُّلُوفِ، حَتَّى قَامَ فِي الصُّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي الصُّفِّيقِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ الْقَتْلَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ، فَوَلَّعَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَرَضَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ، حَتَّى قَامَ فِي الصُّفِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ جِئْتُمْ تَأْكُمُ شَيْءٍ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ فِي الصُّفِّيقِ، إِنَّمَا الصُّفِّيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَاهَتْ شَيْءٍ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا لَقِيَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَهْرَضْتَ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: مَا كَانَ يُنْيِمُنِي لِأَنَّ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٦٨٤. أخرجه مسلم: ٤٢١]

١٢٣٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَرِيزِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فاطمة، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهِيَ تُصَلِّيُ قَرِيعَةً، وَالنَّاسُ قِيَامًا، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: أَهْ؟ فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ. [راجع: ٨٦. أخرجه مسلم: ٩٠٥ مطوّل]

١٢٣٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه.

قوله: (ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله) قيل أشار بهذا إلى ما رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير من مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال: قال: رسول الله ﷺ ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة قال الزين بن المنير: حذف المصنف جواب ومن من الترجمة مراعاة لتأويل وهب بن منبه فأضاف إما ليوافق أو ليقبي الخبر على ظاهره. وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة أبي زرعة: إنه لما احتضر أرادوا تلقينه، فتذكروا حديث معاذ، فحدثهم به أبو زرعة بإسناده، وخرجت روحه في آخر قول لا إله إلا الله.

(تبيينه) كان المصنف لم يثبت عنده في التلقين شيء على شرطه فاكفى بما دل عليه، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر بلفظ «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله» وعن أبي سعيد كذلك، قال الزين بن المنير: هذا الخبر يتناول بلفظه من قالها قبته الموت، أو طالت حياته لكن لم يتكلم بشيء غيره، ويخرج مفهومه من تكلم لكن استصحب حكمها من غير تحديد نطق بها، فإن عمل أعمالا سيئة كان في المشيئة، وإن عمل أعمالا صالحة ففضيلة سمة رحمة الله أن لا فرق بين الإسلام النطقى والحكمى المستصحب والله أعلم. انتهى. وحكى الترمذي عن عبد الله بن المبارك أنه لقن عند الموت فآثر عليه فقال: إذا قلت مرة فنا على ذلك ما لم أكتم بكلام. وهذا يدل على أنه كان يرى التفرقة في هذا المقام. والله أعلم.

قوله: (وقيل لو هب بن منبه: ليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله إلخ) يجوز نصب مفتاح على أنه خبر مقدم ورفعه على أنه مبتدأ، كان القائل أشار إلى ما ذكر ابن إسحاق في السيرة أن النبي ﷺ لما أرسل العلاء بن الحضرمي قال له وإذا سئلت عن مفتاح الجنة قل: مفتاحها لا إله إلا الله، وروى عن معاذ بن جبل مرفوعاً نحوه أخرجه البيهقي في الشعب وزاد: «ولكن مفتاح بلا أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك» وهذه الزيادة نظير ما أجاب به وهب، فيحتمل أن تكون مدرجة في حديث معاذ. وأما أثر وهب فوصفه المصنف في التاريخ وأبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن سعيد بن رمانة بضم الراء وتشديد الميم وبعد الألف سنون قال: أخبرني أبي قال: قيل لو هب بن منبه فذكره. والمراد بقوله لا إله إلا الله في هذا الحديث وغيره كلمتا الشهادة فلا يرد إشكال ترك ذكر الرسالة. قال الزين بن المنير: قول لا إله إلا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرعاً. وأما قول وهب فمراده بالأسنان إلزام الطاعة فلا يرد إشكال موافقة الخوارج وغيرهم أن أهل الكيثار لا يدخلون الجنة. وأما قوله لم يفتح له فكان مراده لم يفتح له فتحاً تاماً، أو لم يفتح له في أول الأمر، وهذا بالنسبة إلى الغالب، وإلا فالخبر أنهم في مشيئة الله تعالى. وقد أخرج سعيد بن منصور بسند حسن عن وهب بن منبه قريباً من كلامه هذا في التهليل ولفظه «عن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثل الداعي بلا عمل مثل الراعي بلا وتر» قال الداودي: قول وهب محمول على التشديد، ولعله لم يلفه حديث أبي ذر، أي حديث الباب. والحق أن من قال لا إله إلا الله غلصاً أي مفتاح له أسنان، لكن من غلط ذلك بالكثير حتى مات مصراً عليها لم تكن أسنانه قوية، فما طال علاجه. وقال ابن رشد: يحتمل أن يكون مراد البخاري الإشارة إلى أن من قال لا إله إلا الله غلصاً عند الموت كان ذلك مسقطاً لما تقدم له، والإخلاص يستلزم الثبوت والتقدم، ويكون النطق علماً على ذلك. وأدخل حديث أبي ذر ليعين أنه لا بد من الاعتقاد، ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس: قال أبو عبد الله: هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وتدم. ومعنى قول وهب إن جئت بمفتاح له أسنان جيء فهو من باب حذف التمت إذا دل عليه السياق لأن معنى المفتاح لا يعقل إلا بالأسنان وإلا فهو عود أو حيلة.

١٢٣٧- حَدَّثَنَا فَوْسِي بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ يُمُومَن: حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمُعَوَّرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي، أَوْ قَالَ: يُخْبَرُنِي، أَنَّهُ مَنْ مَاتَ بِسُنِّيٍّ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ رَضِيَ قَالَ: «وَإِنْ رَضِيَ وَإِنْ مَسَّقَ». [المطهر: ١٤٠٨، ٢٣٨٨، ٣٢٢٢، ٥٨٢٧، ٦٢٦٨، ٦٤٤٣، ٦٤٤٤، ٧٤٨٧. أخرجه مسلم: ٩٤، وجاء معطوفاً في كتاب الزكاة (٣٢).]

١٢٣٨- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَظِيصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ

يَتَبَّعُ وَهُوَ شَاكٍ جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَأَى قَوْمَ لَيْمَاءَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «لَيْمَاءُ جَيْلُ الْإِمَامِ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَبِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَكَذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا». [راجع: ٦٨٨. أخرجه مسلم: ٤١٢ معطوفاً]

قوله: (باب الإشارة في الصلاة) قال ابن رشد: هذه الترجمة أصم من كونها مرتبة على استدعاء ذلك أو غير مرتبة، بخلاف الترجمة التي قبلها فإن الإشارة فيها لزمت من الكلام واستماعه فهي مرتبة.

قوله: (قاله كريب عن أم سلمة) يشير إلى حديث الباب الذي قبله، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث سهل بن سعد في الإصلاح بين بني عمرو بن عوف، وفيه إرادة أبي بكر الصلاة بالناس، وشاهد الترجمة قوله فيه «فأخذ الناس في التصفيق فإنه وإن كان أنكره عليهم لكنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة، وحركة اليد بالتصفيق كحركاتها بالإشارة، وأخذ من جهة الالتفات والإصغاء إلى كلام الغير لأنه في معنى الإشارة، وأما قوله «يا أبا بكر ما منعك أن تعصني بالناس حين أشرت إليك» فليس مطابقاً للترجمة لأن إشارته صدرت منه ﷺ قبل أن يحرم بالصلاة كما تقدم في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الإمامة، ويحتمل يكون فهم من قوله وقام في الصفه بالدخول في الصلاة لمدلوله ﷺ عن الكلام الذي هو أدل من الإشارة، ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن تقع الإشارة المذكورة، ولأنه دخل بنية الاتمام بأبي بكر، ولأن السنة الدخول مع الإمام على أي حال وجدته لقوله ﷺ «وما أردتكم فصلوا» ثانياً حديث أسماء في الصلاة في الكسوف، أورد مختصراً جداً، وشاهد الترجمة قولها فيه «فأشارت برأسها» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الكسوف. ثالثاً حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ في بيته جالساً، وشاهدنا قوله فيه «فأشار إليهم أن اجلسوا» وقد تقدم مستوفى في أبواب الإمامة أيضاً، وفيه رد على من منع الإشارة بالسلام وجوز مطلق الإشارة لأنه لا فرق بين أن يشير أمراً بالجلوس أو يشير خبراً ببرد السلام. والله أعلم.

(حاشية): اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثاً، منها اثناثان معلقان بمقتضى حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن أذهر والمسرور بن غزوة أربعة أحاديث لقولهم فيه سوى أم سلمة وبلغنا أن رسول الله ﷺ نهي عنها، وجميعها مكررة فيه وفيما مضى سواء، إلا أنه تكرر منه في المواقيت طرف مختصر عن أم سلمة، وسوى حديث أبي هريرة وفليسجد سجدين وهو جالس، وقد وافقه مسلم على تحريمها جميعاً، وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار: منها أثر عروة الموصول في آخر الباب، ومنها أثر عمر في ضربه على الصلاة بعد العصر، والله الهادي إلى الصواب، ومنه المبدأ وإليه المآل.



٢٣- كتاب الجنائز

١- باب في الجنائز

وَمَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَقِيلَ لَوْ هَبَ بَنُ مَنبِيٍّ: أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحٌ إِلَّا لَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَحُجَّ لَكَ، وَإِلَّا لَمْ يَفْتَحْ لَكَ.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الجنائز) كذا للأصلي وإني الوقت، وبالسلمة من الأصل، ولكرة «باب في الجنائز، وكذا لأبي ذر لكن بحذف «باب والجنائز بفتح الجيم لا غير جمع جائزة بالفتح والكسر لغتان، قال ابن تيمية وجماعة: الكسر أصح، وقيل بالكسر للتعش والتفتع للعت، وقالوا لا يقال نمش إلا إذا كان عليه الميت.

(تبيينه) أورد المصنف وغيره كتاب الجنائز بين الصلاة والزكاة لتعلقها بهما، ولأن الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك أهمه الصلاة عليه لما فيها من فائدة

شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ . وَقُلْتُ أَنَا : مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . [الطبري: ٤٤٩٧، ٦٩٨٣. أخرجه مسلم: ٩٧]

قوله: (أنا أي آت) سماء في التوحيد من طريق شعبة عن واصل وجبريل، وجزم بقوله وبشرني، وزاد الإسماعيلي من طريق مهدي في أوله قصة قال دكتا مع رسول الله ﷺ في مسير له، فلما كان في بعض الليل تحسب فلبث طويلاً، ثم أتانا فقال: فذكر الحديث. وأورد المصنف في اللباس من طريق أبي الأسود عن أبي ذر قال: وأتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو نائم، ثم أتيت وقد استيقظه فدل على أنها رؤيا منام.

قوله: (من أمي) أي من أمة الإجابة، ويعتدل أن يكون أعم من ذلك أي أمة الدعوة وهو متجه.

قوله: (لا يشرك بالله شيئاً) أورد المصنف في اللباس بلفظ ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك الحديث. وإنما لم يورده المصنف هنا جرمًا على عاقته في إثبات الحضي على الجلي، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد، وشهد له استنباط عبد الله بن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله ومن مات يشرك بالله دخل النار، وقال القرطبي: معنى نفي الشرك أن لا يتخذ مع الله شريكاً في الإلهية، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي.

قوله: (وقلت وإن زنى أو سرق) قد يتبادر إلى الذهن أن القتال ذلك هو النبي ﷺ والمقول له الملك الذي بشره به، وليس كذلك، بل القتال هو أبو ذر والمقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف في اللباس. وللمطريعي وقال أبو ذر يا رسول الله ويمكن أن يكون النبي ﷺ قاله مستوضحاً وأبو ذر قاله مستبعداً، وقد جمع بينهما في الرقاق من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر. قال الزين بن المنير: حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الاتكال عليها ببعض الجاهلة إلى الإقدام على الموفيات، وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الأعمين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان، ولكن لا يلزم من عدم سقوطها أن لا يتكفل الله بها عن يرد أن يدخله الجنة، ومن ثم رد ﷺ على أبي ذر استبعاده. ويعتدل أن يكون المراد بقوله دخل الجنة أي صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع من أصحاب الكبار لا يخلدون في النار، وأن الكبار لا تسلب اسم الإيمان، وأن غير الموحدين لا العذاب، نسأل الله العفو والعافية. وفي هذا الحديث ومن قال لا إله إلا الله نفته يوماً من الدهر، أصابه قبل ذلك ما أصابه وسيأتي بيان حاله في كتاب الرقاق. وفي الحديث أن يدخلون الجنة. والحكمة في الاتصاف على الزنا والسرقة الإشارة إلى جنس حق الله تعالى وحق العباد وكان أباً ذر استحضر قوله ﷺ لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، لأن ظاهره مصلوح لظاهر هذا الخبر، لكن الجعم بينهما على قواعد أهل السنة يعمل هذا على الإيمان الكامل ويعمل حديث الباب على عدم التخليد في النار.

قوله: (على رغم ألف أبي ذر) يفتح البراء وسكون المعجمة ويقال بضمها وكسرها، وهو مصدر رضم يفتح الفين وكسرها مأخوذ من الرضم وهو التراب، وكأنه دعا عليه بأن يلقى الله بالتراب.

قوله: (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث، وشقيق هو أبو وائل، وجيد الله هو ابن مسعود، وكلهم كوفيون.

قوله: (من مات يشرك بالله) في رواية أبي حنيفة عن الأعمش في تفسير البقرة ومن مات وهو يدعو من دون الله نداءً وفي أوله وقال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى، ولم تختلف الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوحيد والموقوف الوحيد. وزعم الحميدي في الجامع، وتبعه مغلطاي في شرحه ومن أخذ عنه أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن غير بالمعنى بلفظ من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار، وكان سبب الوهم في ذلك ما وقع عند أبي حنيفة الإسماعيلي من طريق وكيع بالمعنى، لكن بين الإسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كما في البخاري، قال: وإنما المحفوظ أن الذي قلبه أبو حنيفة وحده وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه، والصواب رواية الجماعة، وكذلك أخرجه أحمد من طريق حاصم وابن خزيمة من طريق يسار وابن حبان من طريق المغيرة كلهم عن شقيق، وهذا هو الذي يقتضيه النظر لأن جانب الوحيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وقفه فلا يحتاج إلى استنباط، بخلاف جانب الوعد فإنه في محل البحث إذ لا يصح حله على ظاهره كما تقدم. وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بلفظ: قيل يا رسول الله ما الموجب؟ قال: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً

دخل النار، وقال النووي: الجيد أن يقال سمع ابن مسعود اللفظين من النبي ﷺ، ولكنه في وقت حفظ إحداهما وتيقها ولم يحفظ الأخرى فرغ المحفوظة وزعم الأخرى إليها، وفي وقت بالمعنى، قال: فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقة لرواية غيره في رفع اللفظين انتهى. وهذا الذي قال عتمل بلا شك، لكن فيه بعد مع اتحاد خرج الحديث، فلو تعدد أخرجه إلى ابن مسعود لكان احتمالاً قريباً مع أنه يستغرب من انفراد راو من الرواة بذلك دون رفته وشيخهم ومن فرقته نسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التصنف.

(فائدة): حكى الخطيب في المخرج، أن أحمد بن عبد الجبار رواه عن أبي بكر بن عياش عن حاصم مرفوعاً كله وأنه وهم في ذلك، وفي حديث ابن مسعود دلالة على أنه كان يقول بدليل الخطاب، ويعتدل أن يكون اثر ابن مسعود أخذه من ضرورة انحصار الجزء في الجنة والنار، وفيه إطلاق الكلمة على الكلام الكثير وسيأتي البحث في الإيمان والتلويح.

٢- باب الأمر باتباع الجنائز

١٢٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدَ بْنَ قَوْثَانَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ وَهَذَانِ عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاجْتَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَلِكُرِّ الْقَسَمِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْيِيتِ الْعَاطِسِ. وَهَذَانِ عَنْ آتِيَةِ الْقَبْرِ، وَخَتَامِ اللَّحَبِ، وَالْخَبَرِ، وَاللَّهْجِ، وَالْقَسِي، وَالْإِسْتِغْرَقِ. [الطبري: ٤٢٤٤٥، ٤١٧٥٥، ٤١٦٥٥، ٤١٥٥٥، ٤١٥٥٨، ٤١٥٨٤٩، ٤١٥٨٦٣، ٤١٧٢٢، ٤١٧٣٥، ٤١٦٥٤. أخرجه مسلم: ٢١٦٦]

١٢٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غَزْوَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جِهَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَاجْتَابَةُ الدُّهُورَةِ، وَتَشْيِيتُ الْعَاطِسِ».

تَابِعَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

وَرَوَاهُ سَلَمَةُ، عَنْ غَزَالٍ. [أخرجه مسلم: ٢١٦٢]

قوله: (باب الأمر باتباع الجنائز) قال الزين بن المنير: لم يفصح بحكمه لأن قوله «أمرنا» أعم من أن يكون للجواب أو للتنبؤ.

قوله: (عن الأشعث) هو ابن أبي الشثاء الحاربي.

قوله: (عن البراء بن عازب) أورد في النظام عن سعيد بن الربيع عن شعبة عن الأشعث فقال فيه «سمعت البراء بن عازب»، ولمسلم من طريق زهير بن معاوية عن الأشعث من معاوية بن سويد قال «دخلت على البراء بن عازب فسمعته يقول فذكر الحديث».

قوله: (أمرنا رسول الله ﷺ بسبع وهنأنا عن سبع) أما المأمورات فنستذكر شرحها في كتابي الأدب واللباس، والسبع يتصلق منها بهذا الباب اتباع الجنائز. وأما للمنبات فحمل شرحها كتاب اللباس وسيأتي الكلام عليها فيه، وسقط من المنتهيات في هذا الباب واحدة سهواً إما من المصنف أو من شيخه.

قوله: (حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب، وقال الكلاباني: هو الذهلي، وعمرو بن أبي سلمة هو التميمي وقد ضعفه ابن معين بسبب أن في حديثه عن الأوزاعي منأولة وإجازة لكن بين أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول فيما سمعه حديثه، ولا يقول ذلك فيما لم يسمعه، وعلى هذا فقد عتقنا هذا فدل على أنه لم يسمعه، والجواب عن البخاري أنه يعتمد على المتأولة ويعتج بها، وقصارى هذا الحديث أن يكون منها، وقد قرأه بالتأنية التي ذكرها عبق، ولم يفرده به عمرو، ومع ذلك فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي، وكان البخاري اختار طريق عمرو لوقوع التصريح فيها بالإخبار بين الأوزاعي والزهري، ومتابعة عبد الرزاق

التي ذكرها وصلها مسلم وقال في آخره: كان معمر يرسل هذا الحديث وأسنده مرة عن ابن المسيب عن أبي هريرة. وقد وقع في معلقاً في جزء الذهلي وقال أخبرنا عبد الرزاق فذكر الحديث. وأما رواية سلامة وهو بتخفيف اللام وهو ابن أخي عقیل فأنها في الزهریات للذهلي، وله نسخة من عنه من الزهري، ويقال إنه كان يرويها من كتاب.

قوله: (حق المسلم على المسلم خمس) في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق بخمس يجب للمسلم على المسلم، وله من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (حق المسلم على المسلم ستة) وزاد (إذا استصحبك فاصحب له) وقد تبين أن معنى الحق هنا الوجوب خلافاً لقول ابن بطال: المراد حق الحرمة والصحبة، والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية.

قوله: (رد الصلاة) يأتي الكلام على أحكامه في الاستئذان، وعبادة المريض يأتي الكلام عليها في المرضي، وإجابة الداعي يأتي الكلام عليها في الوليمة، وتشميت العاطس يأتي الكلام عليه في الأدب. وأما اتباع الجنائز فسيأتي الكلام عليه في باب فضل اتباع الجنائز، في وسط كتاب الجنائز، والقصود هنا إثبات مشروعية فلا تكرار.

٣- باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه

١٢٤١، ١٢٤٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى قَبْرِهِ مِنْ مَسْكِيهِ بِالسَّحْجِ، حَتَّى نَزَلَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يَكَلِّمْ النَّاسَ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَتَبِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَسْكِي يَبْرُؤُ حَبْرَةً، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ أَكَبَ عَلَيْهِ فَقِيلَ: ثُمَّ يَكْسِي فَقَالَ: بَايَ أَنْتَ وَأَمْسِي يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ، أَمَا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْكَ فَقَدْ مَنَّا.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ خَرَجَ وَعُمَرُ ﷺ يَكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَالَ: اجْلِسْ قَائِي، فَقَالَ: اجْلِسْ، قَائِي، فَشَهِدَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ، فَمَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَتَوَكَّعُوا عَمْرُ، فَقَالَ: أَمَا بَشَرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَهْدِي مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَهْدِي اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - إِنْ شَاكِتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] قَوْلَ اللَّهِ: لَكُلِّ النَّاسِ لَمْ يَكُونُوا يَهْتَمُّونَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْآيَةَ حَتَّى تَلَاها أَبُو بَكْرٍ ﷺ، فَطَلَفَهَا مِنْهُ النَّاسُ، فَمَا يَسْمَعُ بَشَرٌ إِلَّا يَتْلُوها.

[الحديث: ١٢٤١- الطبر: ٣٩٦٧، ٣٩٦٩، ٤٣٩٥٢، ٤٤٤٥٥، ٤٥٧١٠] [الحديث: ١٢٤٢- الطبر: ٣٩٦٨، ٣٩٦٧، ٤٤٤٥٣، ٤٤٤٥٤، ٤٤٤٥٦، ٤٤٤٥٧، ٤٥٧١١]

١٢٤٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكُوبَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بِنْتِ أَبِي نَضْرَةَ: أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ، أَمْرَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَاهَتِ النَّبِيَّ ﷺ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُ اقْسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطْلُونٍ، فَأَنْزَلَنَاهُ فِي آيَاتِنَا، فَوَجَّعَ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ، فَلَمَّا تَوَفَّى وَغُسِّلَ وَكُنَّ فِي الْوُثْبِ، دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ يَا السَّابِقِ، فَشَهِدْتَنِي عَلَيْكَ: فَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَمَا يُكْرِمُكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ. فَقُلْتُ: بَايَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ يَكْرُمُهُ اللَّهُ؟ فَقَالَ: أَمَا هُوَ فَقَدْ جَاءَكَ الْيَقِينُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهِ مَا أَذْرِي، وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ، مَا يَفْعَلُ بِي. قَالَتْ: قَوْلَ اللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا يَهْدِيهِ أَهْدًا.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ مِثْلَهُ. وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عُقَيْلٍ: مَا يَفْعَلُ بِهِ.

وَأَبَاهُ شُعَيْبٌ، وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، وَمُقَفَّرٌ. [الطبر: ٢٦٨٧، ٣٩٢٩، ٤٧٠٠٤، ٤٧٠٠٨]

١٢٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُكَذِّبِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قِيلَ لِي، جَعَلْتُ أَكْثِفُ الْقُوبَ عَنْ وَجْهِهِ، أَبْكِي وَيَهْوِي عَنْهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَهْنِي، فَجَعَلْتُ عُنِي قَاطِمَةً تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، مَا زِلْتُ الْمَلَائِكَةَ نَظِلُّهُ بِأَجْحِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ».

تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَذِّبِ: سَمِعَ جَابِرًا ﷺ. [الطبر: ١٢٩٣، ٢٨١٦، ٤٠٨٠، أخرجه مسلم: ٢٤٧١]

قوله: (باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه) أي لف فيها، قال ابن رشد: موقع هذه الترجمة من الفقه أن الموت لما كان سبب تغيير محاسن الحي التي عهد عليها ولذلك أمر بتغميضه وتغطيته كان ذلك مظنة للنع من كشفه حتى قال النخعي: ينبغي أن لا يطلع عليه إلا الغاسل له ومن يليه، فترجم البخاري على جواز ذلك، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث: أولها حديث عائشة في دخول أبي بكر على النبي ﷺ بعد أن مات، وسياقي مستوفي في باب الوفاة آخر المغازي، ومطابقته للترجمة واضحة كما سيأتي، وأشد ما فيه إشكالا قول أبي بكر لا يصح الله عليك موتين، وعنه أجوبة: فقيل هو على حقيقته وأشار بذلك إلى الرد على من زعم أنه سحيا فيقطع أيدي رجال، لأنه لو صح ذلك لزم أن يموت مائة أخرى، فأخبر أنه أكرم على الله من أن يصح عليه موتين كما جمعوا على غيره كالذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف، وكالذي مر على قرية، وهذا أوجه الأجوبة وأسلمها. وقيل أراد لا يموت أخرى في القبر كغيره إذ يحيا ليعال ثم يموت، وهذا جواب الداعي. وقيل لا يصح الله موت نفسك وموت شريكك. وقيل كنى بالموت الثاني عن الكرب، أي لا تلقى بعد كرب هذا الموت كرباً آخر. ثانيها حديث أم العلاء الأنصارية في قصة عثمان بن مظعون وسياقي باتم من هذا السياق في باب القرفة آخر الشهادات، وفي التعبير: ثالثها حديث جابر في موت أبيه وسياقي في كتاب الجهاد. ودلالة الأول والثالث مشكلة لأن أبي بكر إنما دخل قبل الغسل فضلاً عن التكفين وعمر ينكر حينئذ أن يكون مات، ولأن جابراً كشف الثوب عن وجهه أي قبل تكفينه. وقد يقال في الجواب عن الأول: إن الذي وقع دخول أبي بكر على النبي ﷺ وهو مسحى أي مغطى، فيؤخذ منه أن الدخول على الميت يمتنع إلا إن كان ملدجاً في أكفانه أو في حكم اللدج ثلاثاً يطلع منه على ما يكره الإطلاع عليه. وقال الزين بن المنير ما حصله: كان أبو بكر حالاً بأنه لا يزال مصوناً على كل أذى فساح له الدخول من غير تكفين من الحال، وليس ذلك لغيره. وأما الجواب عن حديث جابر فأجاب ابن المنير أيضاً بأن ثياب الشهيد التي قتل فيها هي أكفانه فهو كاللدرج، ويمكن أن يقال نهيهم له عن كشف وجهه يدل على المنع من الاقتراب من الميت، ولكن يتعقب بأنه ﷺ لم ينه، ويجب بأن عدم نهيهم عن نيله على تقرير نهيهم، فتبين أن الدخول الشابت في الأحاديث الثلاثة كان في حالة الإخراج أو في حالة تقوم مقامها. قال ابن رشد: المعنى الذي في الحديثين من كشف الميت بعد تسجيته مساو لحاله بعد تكفينه والله أعلم. وفي هذه الأحاديث جواز تقبيل الميت تطميحاً وتبركاً وجواز التدفئة بالأبواب والأمهات، وقد يقال هي لفظة اعتادت العرب أن تقولها ولا تقصد معناها الحقيقي إذ حقيقة التدفئة بعد الموت لا تتصور، وجواز البكاء على الميت، وسياقي مبسوطاً.

قوله في حديث عائشة: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ومعمر هو ابن راشد، ويعونس هو ابن يزيد، والسنح بضم المهملة وسكون النون بعدها حاء مهملة منازل بني الحارث بن الخزرج وكان أبو بكر متزوجاً فيها.

قوله: (فهيهم) أي قصد. ويرد حيرة بكسر المهملة وضخ الموحدة بوزن عنية، ويجوز فيه التوفيق على الوصف، وعلمه على الإضافة، وهي نوع من برود اليمن غخطلة غالية الشن.

قوله: (فقبله) أي بين عينيه. وقد ترجم عليه النسائي وأورده صريحاً. وقوله (التي كتب الله) في رواية الكشميهني والتي كسبه بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله في حديث أم العلاء: (أنه القسم) الهاء ضمير الشأن واتسم بضم المشاء،

عليه والدعاء له والاستغفار وتغذي وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام. وأما نسي الجاهلية فقال سعيد بن منصور «أخبرنا ابن علي عن ابن عون قال قلت لإبراهيم: أكانوا يكرهون النبي؟ قال: نعم. قال ابن عون: كانوا إذا توفي الرجل ركب دابة ثم صاح في الناس: أمتي فلانة وبه إلى ابن عون قال: قال ابن سيرين: لا أعلم بأما أن يؤذن الرجل صديقه وحجبه. وحاصله أن حض الإعلام بذلك لا يكره، فإن زاد على ذلك فلا، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى «كان حذيفة إذا مات له الميت يقول: لا تؤذوا به أحدا، إني أخاف أن يكون نبياً، إني سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين ينهى عن النبي أن يخرج الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن، قال ابن العربي: يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات، الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة، الثانية دعوة الحفل للفاخرة فهذه تركه، الثالثة الإعلام بنوع آخر كالتياحة ونحو ذلك فهذا يجرم. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز، ثانيهما حديث أنس في قصة قتل الأمراء بموتة وسيأتي الكلام عليه في المغازي. وورد في علامات النبوة بلفظ «أن النبي ﷺ نعى زيدا وجعفرأ، الحديث»، قال الزين بن المنير: وجه دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيمهم كان لأقاربهم وللمسلمين الذين هم أهلهم من جهة الدين، ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريباً في ديار قومه فكان للمسلمين من حيث الإسلام أخصاً فكانوا أخص به من قريته. قلت: ويعتدل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حيث عن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كعلي غمر ابن أخي النجاشي فيستوي الحديثان في إعلام أهل كل منهما حقيقة وإجازاً.

٥- باب الإذن بالجنائز

وقال أبو رافع: عن أبي هريرة ؓ قال: قال النبي ﷺ: «ألا أذنتموني». [راجع: ٤٥٨].

١٢٤٧- حدثنا محمد: أخبرنا أبو معاوية، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعيبي، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مات إنسان، كان رسول الله ﷺ يعوده، فمات بالليل، فذكروه ليلاً، فلما أصبح أخبروه، فقال: «ما منعكم أن تطعموني». قالوا: كان الليل، فكبرنا، وكانت طلعة، أن نشق عثقتك، فأني قرية فصلت علينا. [راجع: ٨٥٧. أخرجه مسلم: ٩٥٤ باختلاف]

قوله: (باب الإذن بالجنائز) قال ابن رشد: ضبطناه بكسر الهزة وسكون المعجمة، وضبطه ابن الرابطة بمد الهزة وكسر الدال على وزن الفاعل. قلت: والأول أوجه، والمعنى الإعلام بالجنائز إذا انتهى أمرها ليصلى عليها. قيل: هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بها الإعلام بالنفس والغير، قال الزين بن المنير: هو مرتبة على التي قبلها لأن النبي إعلام من يتقدم له علم باليت، والإذن إعلام من علم بتبعية أمره وهو حسن.

قوله: (قال أبو رافع عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: ألا كنتم أذنتموني) هذا طرف من حديث تقدم الكلام عليه مستوفى في باب كنس المسجد ومناسبه للترجمة واضحة.

قوله: (حدثني محمد) هو ابن سلام كما جزم به أبو علي بن السكن في روايته عن القري، وأبو معاوية هو الضير.

قوله: (مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده) وقع في شرح الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقم المسجد، وهو وهم منه لتغاير القصتين، فقد تقدم أن الصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم محجن، وأما هذا فهو رجل واسمه طلحة بن البراء بن عير البلوي حليف الأنصار روى حديثه أبو داود مختصراً والطبراني من طريق عروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن حسين بن وحوح الأنصاري وهو يمهملتان بوزن جعفر «أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي ﷺ يعوده فقال: إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فاذنوني به وعجلوا، فلم يبلغ النبي ﷺ بني سالم بن موف حتى توفي، وكان قال لأهله ما دخل الليل: إذا مت فاذنوني ولا تدعوا رسول الله ﷺ، فإني أخاف عليه يهوداً أن يصاب بسبي، فأخبر النبي ﷺ حين أصبح فجاء حتى وقف على قبره فصلى الناس معه، ثم رفع يديه فقال: اللهم اني طلحة يضحك إليك وتضحك إليه.

والمعنى أن الأنصار اقتروا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة. وقرئوا (ضفار لنا) أي وقع في سهمنا، وذكره بعض المغاربة بالصاد فصار لنا، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبت الرواية. وقرئوا (أبا السائب) تعني عثمان المذكور.

قوله: (ما يفعل بي) في رواية الكشيبي فيه وهو غلط منه، فإن المحفوظ في رواية الليث هذا، ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن قتيب التي لفظها ما يفعل به، وعلق منها هذا القدر قط إشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي، وأما متابعة شبيب فستأتي في أواخر الشهادات موصولة، وأما متابعة عمرو بن دينار فوصلها ما أبي عمر في مسنده عن ابن عينة عنه، وأما متابعة معمر فوصلها المصنف في التمييز من طريق ابن المبارك عنه، وقد وصلها عبد الرزاق عن معمر أيضاً. ورويناها في مسند عبد بن حيد قال أخبرنا عبد الرزاق ولفظه «وقال الله ما أدري وأنا رسول الله ﷺ ما يفعل بي ولا بكم، وإنا قال رسول الله ﷺ: ذلك موافقة لقوله تعالى في سورة الأحقاف: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ، وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحاف: ٩] وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى ﴿يُفْعَلُ لَكَ الْإِلَهَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكُمْ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] لأن الأحقاف مكية، وسورة الفتح مدنية بلا خلاف فيها، وقد ثبت أنه ﷺ قال «أنا أول من يدخل الجنة، وغير ذلك من الأخبار الصريحة في معناه، فيحتمل أن يحمل الإتيان في ذلك على العلم الجمل، والنفي على الإحاطة من حيث التفصيل.

قوله في حديث جابر: (ويهودي) في رواية الكشيبي «ويهودي»، وهو أوجه، وفاطمة عمة جابر وهي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو، واداره في قوله «يتكبن أو لا يتكبن» للتخيير، ومعناه أنه مكرم يصبح الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم بروحه، ويعتدل أن يكون شكاً من الراوي، وسيأتي البحث فيه في كتاب الجهاد.

قوله: (تابعه ابن جريح إ) وصله مسلم من طريق عبد الرزاق عنه، وأوله «جاء قومي باني تقيلاً يوم أحد».

٤- باب الرجل ينص إلى أهل الميت بنفسه

١٢٤٥- حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن ابن جهم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ؓ: أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، خرج إلى المصلى، فصف بهم، وكثر أوتعا. [الطبر: ١٣١٨، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٣٣، ١٣٨٨، ١٣٨٩. أخرجه مسلم: ٩٥١]

١٢٤٦- حدثنا أبو معمر: حدثنا عبد الوارث: حدثنا ثوبان، عن حميد بن هلال، عن أنس بن مالك ؓ قال: قال النبي ﷺ: «أخذ الرواية زيداً فأصيب، ثم أخذ جعفر فأصيب، ثم أخذ عبد الله بن رواحة فأصيب - وإن عني رسول الله ﷺ لأقربان - ثم أخذ خالد بن الوليد من غير إشرة ففحق له». [الطبر: ٢٧٩٨، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٧٥٧، ٤٢٦٢]

قوله: (باب الرجل ينص إلى أهل الميت بنفسه) كنا في أكثر الروايات، ووقع للكشيبي بحذف الموحدة، وفي رواية الأصيلي بحذف «أهل»، فعلى الرواية المشهورة يكون المقول محذوفاً والضمير في قوله «بنفسه» للرجل الذي ينص للميت إلى أهل الميت بنفسه. وقال الزين بن المنير: الضمير للميت لأن الذي ينكر عادة هو نسي الناس لما يدخل على القلب من هول الموت انتهى، والأول أولى، وإشار الملب إلى أن في الترجمة خلا قال: والصواب الرجل ينص إلى الناس الميت بنفسه كنا قال، ولم يصنع شيئاً إلا أنه أبدل لفظ الأهل بالناس، وأثبت المقول المحذوف، ولعله كان تأنيباً في الأصل فسقط أو حذف عمداً لدلالة الكلام عليه، أو لفظ «ينص» بضم أوله، والمراد بالرجل الميت والضمير حيث له كما قال الزين بن المنير، ويستقيم عليه رواية الكشيبي. ولما التعبير بالأهل فلا خلل فيه لأن مراده به ما هو أهم من القرابة وهو أخوة الدين وهو أولى من التمييز بالناس لأنه يخرج من ليس له به أهلية كالكفار، ولما روى الإسماعيلي فقال ابن رشد إنها فاسدة، قال: وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النبي ليس بمنوعاً كله، وإنا نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق. وقال ابن الرابطة: مراده أن النبي الذي هو إصلام الناس بموت قريبهم مباح وإن كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لا يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتبشيره أمره والصلاة

قوله: (كان الليل بالرفع، وكذا قوله وكانت ظلمة، فكان فيها تامة، وسيأتي الكلام على حكم الصلاة على القبر في باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز، مع بقية الكلام على هذا الحديث.

٦- باب فضل من مات له ولد فأحسب

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥]

١٢٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ نَفْسٍ مِنْ مُسْلِمٍ، يَمُوتُ لَهُ وَلَدٌ فَلَمْ يَتْلُغْ الْجَنَّةَ، إِلَّا أَذْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ بِأَهْلِهِمْ». [الترمذي: ١٣٨١]

١٢٤٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذُكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا، فَوْعَظُهُنَّ، وَقَالَ: «يَوْمًا امْرَأَاتُ مَاتَ لَهَا لَثْلَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، كَانُوا حَيًّا بِأَيِّ النَّارِ». قَالَتْ امْرَأَةٌ: وَأَيَّانَ، قَالَ: «وَأَيَّانَ». [راجع: ١٠١، أخرجه مسلم: ٢٩٣٣]

١٢٥٠- وَقَالَ شَرِيكَ، عَنْ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَمْ يَتْلُغُوا الْجَنَّةَ». [راجع: ١٠٢، أخرجه مسلم: ٢٩٣٣]

١٢٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزَنَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ لَثْلَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، قِيلَجَ النَّارِ، إِلَّا تَجَلَّى الْقَسَمُ». [الترمذي: ٦٦٥٦، انظر في الجنائز، باب: ٩١، أخرجه مسلم: ٢٩٣٣]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَمَا مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾.

قوله: (باب فضل من مات له ولد فأحسب) قال الزين بن المنير: عبر المصنف بالفضل ليجمع بين مختلف الأحاديث الثلاثة التي أوردناها، لأن في الأول دخول الجنة، وفي الثاني الحجب عن النار، وفي الثالث تقييد الولوج بتحلة القسم، وفي كل منها ثبوت الفضل لمن وقع له ذلك. ويجمع بينها بأن يقال: للدخول لا يستلزم الحجب فهي ذكر الحجب فائدة زائدة لأنها تستلزم الدخول من أول وهلة، وأما الثالث فالمراد بالولوج ورود وهو المرور على النار كما سيأتي البحث فيه عند قوله «إلا تحلة القسم» والمراد عليها على أقسام: منهم من لا يسمح حبسها وهم الذين سبق لهم الحسنى من الممار كما في القرآن، فلا تلتقي مع هذا بين الولوج والحجب، وعبر بقوله «ولله لينناول الواحد فصاعداً وإن كان حديث الباب قد قيد بثلاثة أو اثنين، لكن وقع في بعض طرقه ذكر الواحد ففي حديث جابر بن سمرة مرفوعاً «من دفن ثلاثة فصرر عليهم واحسب وجبت له الجنة، فقالت أم أيمن: أو اثنين؟ فقال: أو اثنين. فقالت: وواحد؟ فسكت ثم قال: وواحد، أخرجه الطبراني في الأوسط. وحديث ابن مسعود مرفوعاً «من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الجنة كانوا له حصناً حصيناً من النار. قال أبو ذر: قدمت اثنين، قال: واثنين. قال أيمن بن كعب: قدمت واحداً، قال: وواحداً أخرجه الترمذي وقال: غريب، وعنده من حديث ابن عباس رفته «من كان له فرطان من أمي أدخله الله الجنة. فقالت عائشة: فمن كان له فرط؟ قال: ومن كان له فرط الحديث.

وليس في شيء من هذه الطرق ما يصلح للاحتجاج، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف إسنادها كما سيأتي ولم يسأل عن الواحد، وروى النسائي وابن حبان من طريق حفص بن عبيد الله عن أنس أن المرأة التي قالت واثنان قالت بعد ذلك يا ليتني قلت واحداً. وروى أحمد من طريق محمود بن ليد عن جابر رفته «من مات له ثلاث من الولد فأحسبهم دخل الجنة. قلنا يا رسول الله واثنان؟ قال «واثنان». قال محمود قلت لجابر أراكم لو قلتم واحداً لقال واحداً، قال: وأنا أظن ذلك، وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من تلك الثلاثة، لكن روى المصنف من حديث أبي هريرة كما سيأتي في الرقاق مرفوعاً «يقول الله عز وجل: ما لبيدي المؤمن عتدي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا لم أحسب إلا الجنة، وهذا يدخل فيه الواحد فما فرقته، وهو أصح ما ورد في ذلك،

وقوله فأحسب أي صبر راضياً بقضائه الله راجياً فضله، ولم يقع التقييد بذلك أيضاً في أحاديث الباب، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه أيضاً كما في حديث جابر بن سمرة المذكور قبل، وكذا في حديث جابر بن عبد الله، وفي رواية ابن حبان والنسائي من طريق حفص بن عبيد الله بن أنس عن أبي هريرة «من أحسب من صلبه ثلاثة دخل الجنة الحديث، وسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً «لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فتحسبهم إلا دخلت الجنة الحديث، ولا أحد والطبراني من حديث عقية بن عامر رفته «من أعطى ثلاثة من صلبه فأحسبهم على الله وجبت له الجنة، وفي الموطأ عن أبي النضر السلمي رفته «لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحسبهم إلا كانواجنة من النار، الحديث. وقد عرف من القواعد الشرعية أن التراب لا يترتب إلا على التربة، فلا بد من قيد الاحتساب، والأحاديث المطلقة محمولة على المقيدة، ولكن أشار الإسماعيلي إلى اعتراض لفظي فقال: يقال في البالغ احتسب وفي الصغير افترض انتهى. وبذلك قال الكثير من أهل اللغة، لكن لا يلزم من كون ذلك هو الأصل أن لا يستعمل هذا موضع هذا، بل ذكر ابن دريد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجراً عند الله، وهذا أهم من أن يكون لكبير أو صغير، وقد ثبت ذلك في الأحاديث التي ذكرناها وهي حجة في صحة هذا الاستعمال.

قوله: (وقوله الله عز وجل وبشر الصابرين) في رواية كريمة والأصلي «وقال الله وأراد بذلك الآية التي في البقرة وقد وصف فيها الصابرون بقوله تعالى «الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون» فكان المصنف أراد تقييد ما أطلق في الحديث بهذه الآية الدالة على ترك القلق والحزن، ولفظ «المصيبة» في الآية وإن كان عاماً لكنه يتناول المصيبة بالولد فهو من أفرادها.

قوله: (حدثنا عبد العزيز) هو ابن صهيب وصرح به في رواية ابن ماجه والإسماعيلي من هذا الوجه، والإستاد كله بصريون.

قوله: (ما من الناس من مسلم) قيده به ليخرج الكافر، ومن الأولى بيانية والثانية زائدة، وسقطت من في رواية ابن عليه عن عبد العزيز كما سيأتي في أواخر الجنائز، ومسلم اسم ما والاستثناء وما معه الخبر، والحديث ظاهر في اختصاص ذلك بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر ثم أسلم؟ فيه نظر، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال «قلت يا رسول الله مات لي ولدان، قال: من مات له ولدان في الإسلام أدخل الله الجنة، أخرجه أحمد والطبراني، وعن عمرو بن حبة مرفوعاً «من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام فماتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة، أخرجه أحمد أيضاً، وأخرج أيضاً عن رجاء الأسلمية قالت «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله ادع إلي في ابن في بالبركة فإنه قد توفي له ثلاثة، فقال: أمنذ أسلمت؟ قالت: نعم. فذكر الحديث.

قوله: (يعرفني) بضم أوله ووقع في رواية ابن ماجه المذكورة «ما من مسلمين يتوفى لهما، والظاهر أن المراد من ولده الرجل حقيقة، ويدل عليه رواية النسائي المذكورة من طريق حفص عن أنس فيها «ثلاثة من صلبه»، وكذا حديث عقية بن عامر، وهل يدخل في الأولاد أولاد الأولاد؟ هل بحث، والذي يظهر أن أولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند قسمة الوصايا بينهم وبين الأب، وفي التقييد بكونهم من صلبه ما يدل على إخراج أولاد البنات.

قوله: (ثلاثة) كذلك لاكثر وهو الموجود في غير البخاري ووقع في رواية الأصيلي وكريمة «ثلاثة مختلف الماه وهو جائز لكون المميز مخلوقاً.

قوله: (لم يبلغوا الجنة) كذلك لا لجمع بكسر الميملة وسكون النون بعدها مثلثة، وحكى ابن قرقول عن الداودي أنه ضبطه بفتح الميملة والموحدة وفسره بأن المراد لم يبلغوا أن يعملوا المعاصي، قال ولم يذكره كذلك غيره، والمخفوذ الأول، والمنسئ لم يبلغوا الحلم فكتب عليهم الآثام. قال الحليل: بلغ الغلام الحديث إذا جرى عليه القسم، والحديث الذنب قال الله تعالى «وكانوا يصرون على الحديث العظيم» [الواقعة: ٤٦] وقيل المراد بلغ إلى زمان يؤاخذ يمينه إذا حنث، وقال الراغب: عبر بالحنث عن البلوغ لما كان الإنسان يؤاخذ بما يرتكبه فيه بخلاف ما قبله، وخص الإثم بالذكور لأنه الذي يحصل بالبلوغ لأن الصبي قد يثاب، وخص الصغير بذلك لأن الشفقة عليه أعظم والحب له أشد والرحمة له أوفر، وعلى هذا فمن بلغ الحديث لا يحصل لمن فقد ما ذكر من هذا الثواب وإن كان في قد الولد أجر في الجملة، وبهذا صرح كثير من العلماء، وفرقوا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العقوق المتقضي لعلم الرحمة بخلاف الصغير فإنه لا يتصور منه ذلك إذ ليس بمخاطب، وقال الزين بن المنير: بل يدخل الكبير في ذلك من طريق

أن أم أم ابن عن سال عن ذلك ومن حديث ابن عباس أن عائشة أيضاً منهن، وحكى ابن بشكوان أن أم هانئ أيضاً سألت عن ذلك، ويحتمل أن يكون كل منهن سال عن ذلك في ذلك المجلس، ولما تعدد القصة فيه بعد الله ﷺ لما سئل عن الاثنين بعد ذكر الثلاثة وأجاب بأن الاثنين كذلك فالتظاهر أنه كان أوسي إليه ذلك في الحال، وبذلك جزم ابن بطل وغيره، وإذا كان كذلك كان الاختصار على الثلاثة بعد ذلك مستبعداً جداً لأن مفهومه يخرج الاثنين اللذين ثبت لهما ذلك الحكم بالوحي بناء على القول بمفهوم العدد وهو معتبر هنا كما سيأتي البحث فيه، نعم قد تقدم في حديث جابر بن عبد الله أنه ممن سال عن ذلك، وروى الحاكم واليزيد من حديث يرسد أن عمر سال عن ذلك أيضاً ولقظه «ما من امرئ ولا امرأة يموت له ثلاثة أولاد إلا أدخله الله الجنة». فقال عمر: يا رسول الله وإثنان؟ قال: وإثنان. قال الحاكم صحيح الإسناد، وهذا لا بعد من تعدده لأن خطاب النساء بذلك لا يستلزم على الرجال به.

قوله: (والثان) قال ابن التين تبعاً لبعض: هذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحجة إلا للصحيحة من أهل اللسان ولم يتبره إذ لو اعتبره لا نغنى الحكم عندها عما عدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فغلبت، كلما قال والتظاهر أنها اعتبرت مفهوم العدد إذ لو لم يتبره لم تسأل والتحقيق أن دلالة مفهوم العدد ليست بيقينة وإنما هي محتملة ومن ثم وقع السؤال عن ذلك. قال القرطبي: وإنما خصت الثلاثة بالذكر لأنها أول مراتب الكثرة فيعظم المصيبة يكثر الأجر، فلما إذا زاد عليها فقد يخف أمر المصيبة لأنها تصير كالعادة كما قيل:

روعت بالبين حتى ما أرام له

اتتهى. وهذا مصرح به إلى المصالح الأجر المذكور في الثلاثة ثم في الاثنين بخلاف الأربعة والخمسة، وهو جود شديد، فإن من مات له أربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة، ولا خفاء بأن المصيبة بذلك أشد، وإن ماتوا واحداً بعد واحد فإن الأجر يحصل له عند موت الثالث بمقتضى وعد الصادق، فيلزم على قول القرطبي أنه إن مات له الرابع أن يرتفع عنه ذلك الأجر مع تعدد المصيبة وكفى بهذا فساداً، والحق أن تناول الخبر الأربعة فما فوقها من باب أولى وأحرى، ويؤيد ذلك أنهم لم يسألوا عن الأربعة ولا ما فوقها لأنه كالمعلوم عندهم إذ المصيبة إذا كثرت كان الأجر أعظم والله أعلم. وقال القرطبي أيضاً: يحتمل أن يفترق الحال في ذلك بافتراق حال المصائب من زيادة رقة القلب وشدة الحب وغو ذلك، وقد قلنا الجواب عن ذلك.

(تسبه): قوله «وإثنان» أي وإذا مات إثنان ما الحكم؟ فقال «وإثنان» أي وإذا مات إثنان فالحكم كذلك. ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه «وإثنان بالنسب» أي وما حكم اثنين، وفي رواية سهل المتقدم ذكرها أو إثنان، وهو ظاهر في النسبة بين حكم الثلاثة والاثنين، وقد تقدم النقل عن ابن بطل أنه عمل على أنه أوسي إليه بذلك في الحال، لا بعد أن ينزل عليه الوحي في أسرع من طرفة عين، ويحتمل أن يكون كان العلم عنده بذلك حاصلًا لكنه اشتق عليهم أن يتكلموا لأن موت الاثنين غالباً أكثر من موت الثلاثة كما وقع في حديث معاذ وغيره في الشهادة بالتوحيد ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب والله أعلم.

قوله: (وقال شريك إلخ) وصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ «حدثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني قال: أتاني أبو صالح يعزني عن ابن لي فأسأله يحدث عن أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ما من امرأة تدفن ثلاثة أفراف إلا كانوا لها حجاباً من النار. فقالت امرأة: يا رسول الله فممت اثنين؟ قال: واثنين، ولم تسأله عن الواحد. قال أبو هريرة: من لم يبلغ الحنفة وهذا السياق ظاهره أن هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة، ويحتمل أن يكون المراد أن أبا هريرة وأبا سعيد اتفقا على السياق المرفوع، وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع أيضاً، وقد تقدم في العلم من طريق أخرى عن شعبة بإسناد الأول وقال في آخره «وعن ابن الأصبهاني سمعت أبا حازم عن أبي هريرة وقال: ثلاثة لم يبلغوا الحنفة وهذه الزيادة في حديث أبي سعيد من رواية شريك وفي حفظه نظر، لكنها ثابتة عند مسلم من رواية شعبة عن ابن الأصبهاني». وقوله «ولم تسأله عن الواحد» تقدم ما يتعلق به في أول الباب ويأتي مزيد لذلك في باب نساء الناس على الميتة في أواخر كتاب الجنائز، ويأتي زيادة على ذلك في كتاب الرقاق في الكلام على الحديث الذي فيه موت الصبي وأن الصبي يتناول الولد الواحد. الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة.

قوله: (لا يجوز لمسلم ثلاثة من الولد) وقع في الأعراف، للمزي هنا لم

الضحوى لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السمي ووصل له منه النفع وتوجه إليه الخطاب بالحقوق؟ قال: ولعل هذا هو السر في إلغاء البخاري التقييد بذلك في الترجمة. انتهى. ويقول الأول قوله في بقية الحديث «يفضل رحته إياهم» لأن الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الإثم منهم، وهل يلتحق بالصغار من بلغ جنوناً مثلاً واستمر على ذلك فمات؟ فيه نظر لأن كونهم لا إثم عليهم يقتضي الإخفاق، وكون الاحتكام بهم يخف عنهم يقتضي عدمه، ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة الحب ولا عدمه، وكان القياس يقتضي ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس لولده وتبرمه منه ولا سيما من كان ضيق الحال، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نبط به الحكم وإن تخلف في بعض الأفراد.

قوله: (إلا أدخله الله الجنة) في حديث عتبة بن عبد الله السلمي عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب لكن فيه «إلا تلقوه» من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل، وهذا زاد على مطلق دخول الجنة، وشهد له ما رواه السنائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً في أثناء حديث مما يسررك أن تأتي باباً من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسمى بفتح لك.

قوله: (يفضل رحته إياهم) أي بفضل رحمة الله للولاد. وقال ابن التين: قيل إن الضمير في رحته للاب لكونه كان يرجمهم في الدنيا فيجازي بالرحمة في الآخرة والأول أولى، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه من هذا الوجه بفضل رحمة الله إياهم وللسنائي من حديث أبي ذر «إلا غفر الله لهما» بفضل رحته وللطبراني وإبن حبان من حديث الحارث بن أبيش وهو بلفظ «ومعينة مصغر مرفوعاً» ما من مسلمين يموت لهما أربعة أولاد إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحته وكذا في حديث عمرو بن حبة كما ستذكره قريباً. وقال الكرماني: الظاهر أن المراد بقوله إياهم جنس المسلم الذي مات أولاده لا الأولاد أي بفضل رحمة الله لمن مات منهم قال وسأل الجميع لكونه تكرة في سابق النفي فتمت انتهى. وهذا الذي زعم أنه ظاهر ليس بظاهر، بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للولاد، ففي حديث عمرو بن حبة عند الطبراني «إلا أدخله الله برحته هو وإياهم الجنة» وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي المتقدم ذكره «أدخله الله الجنة بفضل رحته إياهم» قاله بعد قوله «ومن مات له ولدان» فوضع بذلك أن الضمير في قوله إياهم للولاد لا للآباء والله أعلم.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عبد الرحمن الأصبهاني) في رواية الأصيلي وأخبرناه وإسمه والد عبد الرحمن المذكور عبد الله، قال البخاري في التاريخ: إن أصله من أصبهان لما فتحها أبو موسى، وقال غيره كان عبد الله يتجر إلى أصبهان فقتل له الأصبهاني، ولا منافاة بين القولين فيما يظهر لي.

قوله: (عن ذكروان) هو أبو صالح السمان المذكور في الإسناد للمعلق الذي يليه، وقد تقدم في العلم من رواية ابن الأصبهاني أيضاً عن أبي حازم عن أبي هريرة فتحصل له روايته من شيخين، ولشيخه أبي صالح روايته عن شيخين.

قوله: (أن النساء) تقدم أن في رواية مسلم أنهن كن من نساء الأنصار.

قوله: (اجعل لنا يوماً) تقدم في العلم بأن من هذا السياق مع الكلام منه على ما لا يتكرر هنا إن شاء الله تعالى.

قوله: (أيها امرأة) إما خص المرأة بالذكر لأن الخطاب حيث كان للنساء وليس له مفهوم ما في بقية الطرق.

قوله: (ثلاثة) في رواية أبي ذر «ثلاثة» وقد تقدم توجيهه.

قوله: (من الولد) يفتحين وهو يشمل الذكر والأنثى والمفرد والمجمع.

قوله: (كانوا) في رواية المستملي والمحوي «كن» بضم الكاف وتشديد النون، وكأنه أثبت باعتبار النفس أو النسبة، وفي رواية أبي الوقت «إلا كانوا لها حجاباً».

قوله: (قالت امرأة) هي أم مسلم الأنصارية والدة أنس بن مالك كما رواه الطبراني بإسناد جيد عنها قالت «قال رسول الله ﷺ ذات يوم وأنتا معاً: ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة لم يبلغوا الحلم إلا أدخله الجنة بفضل رحته إياهم، فقالت: وإثنان؟ قال: وإثنان» وأخرجه أحمد لكن الحديث دون القصة، ووقع لأم مبشر الأنصارية أيضاً السؤال عن ذلك، فروى الطبراني أيضاً من طريق ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر «أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر فقال: يا أم مبشر، من مات له ثلاثة من الولد دخل الجنة. فقالت: يا رسول الله وإثنان؟ فسكت ثم قال: نعم وإثنان» وقد تقدم من حديث جابر بن سمرة

يلغوا الحنث، وليست في رواية ابن عينة عند البخاري ولا مسلم وإنما هي في متن الطريق الآخر، وقائلة إيراد هذه الطريق الأخيرة عن أبي هريرة أيضاً ما في سياقتها من العموم في قوله «لا يموت مسلم إلخ» لشموله النساء والرجال، بخلاف روايته الماضية فإنها مقيدة بالنساء.

قوله: (فيلج النار) بالنصب لأن الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير أن، لكن حكى الطيبي أن شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية هنا إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا علمه سبباً لولوج من ولدهم النار، قال: وإيضا الفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقديره لا يمتنع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوجه النار، لا عهد عن ذلك إن كانت الرواية بالنصب، وهذا قد تلقاه جماعة عن الطيبي وأقره عليه، وفيه نظر لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء لأن الاستثناء بعد النفي إثبات، فكان للمعنى أن تخفيف الولوج سبب عن موت الأولاد، وهو ظاهر لأن الولوج عام وتخفيفه يقع بأمور منها موت الأولاد بشرطه، وما ادعاه من أن الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر، ووجدت في شرح المشارق للشيخ أكمل الدين للمعنى أن الفعل الثاني لم يحصل عقب الأول فكأنه نفى وقوعها بصفة أن يكون الثاني عقب الأول لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت، قال الطيبي: وإن كانت الرواية بالرفع فعنه لا يوجد ولوج النار عقب موت الأولاد إلا مقداراً يسيراً انتهى. ووقع في رواية مالك عن الزهري كما سيأتي في الإيمان والتذور بلفظ «لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا تحلة القسم»، وقوله تمسه بالرفع جزماً والله أعلم.

قوله: (إلا تحلة القسم) بفتح المثناة وكسر الهملة وتشديد اللام أي ما يتحل به القسم وهو البين وهو مصدر محال البين أي كثرها يقال حُلَّ حُلّاً وحُلَّةً وحُلَّةً وحُلَّةً بغير هاء والثالث شاذ، وقال أهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم أي قدر ما حلت به يعني ولم أبلغ، وقال الخطابي: حلت القسم تحلة أي أبرتها. وقال القرطبي: اختلف في المراد بهذا القسم قليل هو معين وقليل غير معين. فالجمهور على الأول، وقيل لا يحسن به قسم بينه وإيضا معناه التقليل لأمر ورودها وهذا اللفظ يستعمل في هذا تقول: لا يتنام هذا إلا لتحليل الآلية، وتقول ما ضربته إلا لتحليل إذا لم يتبالغ في الضرب أي قدر ما يصيبه منه مكروه. وقيل: الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار قليلاً ولا كثيراً ولا تحلة القسم، وقد جوز الفراء والأفش جيء إلا بمعنى الواو وجعلوا منه قوله تعالى «لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم» [النمل: ١٥] والأول قول الجمهور وبه جزم أبو عبيد وغيره، وقالوا: المراد به قوله تعالى «وإن منكم إلا ولدها» [مريم: ٧١] قال الخطابي: معناه لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها جثثاً ولا يكون ذلك الجواز إلا بعد ما يحل به الرجل يمته، ويبدل على ذلك ما وقع عند الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث «إلا تحلة القسم» يعني الورود. وفي سنن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة في آخره: ثم قرأ سفيان «وإن منكم إلا ولدها» ومن طريق زعنة بن صالح عن الزهري في آخره: قيل وما تحلة القسم؟ قال: قال: قوله تعالى: «وإن منكم إلا ولدها» وكذا وقع في رواية كريمة في الأصل، قال أبو عبد الله «وإن منكم إلا ولدها» وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث، وورد نحوه من طريق أخرى في هذا الحديث رواه الطبراني من حديث عبد الرحمن بن بشر الأنصاري مرفوعاً ومن مات له ثلاثة من الولد ثم يلغوا الحنث لا يرد النار إلا عابر سبيل، يعني الجواز على الصراط، وجاء مثله من حديث آخر أخرجه الطبراني من حديث سهل بن معاذ بن أسد الجهني عن أبيه مرفوعاً من حرس من المؤمنين في سبيل الله متوخفاً لا ير النار بينه إلا تحلة القسم فإن الله عز وجل قال «وإن منكم إلا ولدها»، واختلف في موضع القسم من الآية قليل هو مقدر أي والله إن منكم، وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى «فوريك لنحشرنهم» [مريم: ٦٨] أي وريك إن منكم، وقيل هو مستفاد من قوله تعالى «حسباً مقضياً» أي قسماً واجباً كذا رواه الطبراني وغيره من طريق مرة عن ابن مسعود ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ومن طريق سعيد عن تخافة في تفسير هذه الآية، وقال الطيبي يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع واليث من السياق، فإن قوله «كان على ريك» تذييل وتقدير لقوله «وإن منكم» فهذا بمنزلة القسم بل أبلغ لجيء الاستثناء بالنفي والإثبات، واختلف السلف في المراد بالورود في الآية، قليل هو الدخول روى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع من ابن عباس فذكره، وروى أحمد والنسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعاً «الورود الدخول لا يقى بر ولا فاجر إلا دخلها تنكحتم على المؤمنين برءاً وسلاماً»، وروى الترمذي وابن أبي حاتم من طريق السدي سمعت من عبد الله بن مسعود قال يردونها أي يلجونها ثم يصدرن عنها بأعمالهم، قال عبد الرحمن بن مهدي قلت لشعبة: إن إسرائيل

٧- باب قول الرجل للمرأة عند القبر: اصبري

١٢٥٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرْثَاةٍ عِنْدَ قَبْرِ وَهْبٍ تَكْبِي، فَقَالَ: «يَا نَفْسِ اللَّهِ وَاصْبِرِي». [انظر: ١٢٨٣، ١٣٠٢، ٧١٥٤. أخرجه مسلم: ٩٢٦ مطولاً]

قوله: (باب قول الرجل للمرأة عند القبر: اصبري) قال الزين بن المنير ما عساه: عبر بقوله الرجل ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ، وعبر بالقول دون الموعظة ونحوها لكون ذلك الأمر يقع على القدر المشترك من الوعظ وغيره، واقتصر على ذكر الصبر دون التقوى لأنه المتيسر حيث لا تناسب لما هي فيه. قال: وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر معروف أو نهي عن منكر أو موعظة أو تنزيه وإن ذلك لا يختص بمجوز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية والله أعلم.

قوله: (حدثنا آدم) سيأتي هذا الحديث بهذا الإسناد بعينه أم من هذا في باب زيارة القبور بعد زيادة على عشرين باباً، وسيأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى، ومناسبة هذه الترجمة لا قبلها لجامع ما بينهما من مخاطبة الرجل المرأة بالموعظة، لأن في الأول جواز مخاطبتها بما يرضيها في الأجر إذا احتسبت مصيبتها، وفي هذا مخاطبتها بما يرميها من الإثم لما تضمنته الحديث من الإشارة إلى أن عدم الصبر ينافي التقوى. والله أعلم.

٨- باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر

وَحَطَّ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ إِسْعِيدَ بْنَ زَيْدٍ، وَحَمَلَةَ وَصَلَّى، وَكَمْ يَحُضُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَتَّى وَلَا مَيْتًا.

وَقَالَ سَعْدُ: لَوْ كَانَ نَجَسًا مَا مَسَيْتُهُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ». [راجع: ١٢٨٣.]

١٢٥٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي السَّكَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ تَوَلَّيْتُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: «اغْسِلِيهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ

أخرجوه الدلوطين من رواية عبد الرحمن بن يحيى المخزومي عن سفيان، وكذلك أخرجه الحاكم من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة عن سفيان، والذي في مصنف ابن أبي شيبة عن سفيان موقوف كما رواه سعيد بن منصور، وروى الحاكم نحوه مرفوعاً أيضاً من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقوله «لا تنجسوا موتاكم» أي لا تقولوا إنهم نجس، وقوله ينجس بفتح الجيم.

قوله: (وقال سعد لو كان نجساً ما مسسته) وقع في رواية الأصيلي وأبي الوقت «وقال سعيد زيادة ياء والأول أولى وهو سعد بن أبي وقاص كذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت: «أودع سعد تعني أباهما بجنابة سعيد بن زيد بن عمرو وهو بالطريق فجاءه فسله وكفنه وحطه، ثم أتى داره فاغسل ثم قال: لم اغسل من غسله، ولو كان نجساً ما مسسته، ولكني اغسلت من الخمر، وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئاً من ذلك أخرجه سحوي في فوائده من طريق أبي واقد المدني قال: قال سعيد بن المسيب لو علمت أنه نجس لم أمسه. وفي أثر سعد من الفوائد أنه ينبغي للعالم إذا عمل عملاً يخشى أن يتبس على من رآه أن يعلم بحقيقة الأمر لتلا بجمعه على غير عمله.

قوله: (وقال النبي ﷺ: المؤمن لا ينجس) هذا طرف من حديث أبي هريرة تقدم موصولاً في «باب الجنب يمشي في السوق» من كتاب الفسل، ووجه الاستدلال به أن صفة الإيمان لا تسلب بالموت وإذا كانت باقية فهو غير نجس، وقد بين ذلك حديث ابن عباس المذكور قبل، ووقع في نسخة الصغاني هنا وقال أبو عبد الله: التجسس القلندر انتهى. وأبو عبد الله هو البخاري. وأراد بذلك نفي هذا الوصف وهو التجسس عن المسلم حقيقة وإجازاً.

قوله: (عن أيوب عن محمد بن سيرين) في رواية ابن جريج عن أيوب سمعت ابن سيرين، وسأني في كلام «باب كيف الإشعار» وقد رواه أيوب أيضاً عن حفصة بنت سيرين كما سألني بعد أبواب، مدلل حديث أم عطية على محمد وحفصة ابني سيرين، وحفظت منه حفصة ما لم يحفظه محمد كما سألني ميتاً. قال ابن المنذر: ليس في أحاديث الفسل للثبوت أعلى من حديث أم عطية وعليه قول الأكمة.

قوله: (أم عطية الأنصارية) في رواية ابن جريج المذكورة وجاءت أم عطية امرأة من الأنصار اللواتي يابن رسول الله ﷺ قدمت البصرة تباشر ابناً لها فلم تتركه، وهذا الابن ما عرفت اسمه وكأنه كان غزياً، تقدم البصرة فبلغ أم عطية وهي بالمدينة قدمه وهو مريض فرحلت إليه فمات قبل أن تلقاه وسألني في الإحسان ما يدل على أن قدمها كان بعد موته يوم أو يومين، وقد تقدم في المقدمة أن اسمها نسبية بنون ومهملة وموحدة. والمشهور فيها التصغير. وقيل بفتح أوله وقع ذلك في رواية أبي ذر عن السرخسي وكذا ضبطه الأصيلي عن يحيى بن معين وطاهر بن عبد العزيز في السيرة المشاشية.

قوله: (حين توفيت ابنته) في رواية الثقي عن أيوب وهي التي تلي هذه وكذا في رواية ابن جريج «دخل علينا ونحن نغسل بنته، ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل، وعند النسائي أن جبينها إليها كان يأمره، ولفظه من رواية هشام بن حسان عن حفصة ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأرسل إلينا فقال اغسلنها.

قوله: (ابنته) أن تقع في شيء من رواية البخاري مسماة، والمشهور أنه زينب زوج أبي العاصي بن الربيع والدة أمة التي تقدم ذكرها في الصلاة، وهي أكبر بنات النبي ﷺ، وكانت وفاتها فيما حكاه الطبري في الذيل في أول سنة ثمان، وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال رسول الله: اغسلنها، فذكر الحديث، ولم أرها في شيء من الطرق عن حفصة ولا عن محمد مسماة إلا في رواية عاصم هذه، وقد خولف في ذلك فحكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستنده، وتعقبه المنزوي بأن أم كلثوم توفيت والتي «يلد فلم يشهدا، وهو غلط منه فإن التي توفيت حبيطة رقية، وعزاه النووي تبعاً ليعاض لبعض أهل السير، وهو قصور ولشبه قد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب ولفظه دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم، وهذا الإسناد على شرط الشيخين، وفيه نظر سيأتي في «باب كيف الإشعار» وكذا في وقع في «المبهمات» لابن بشكوال من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت «كنت فيمن غسل أم كلثوم» الحديث، وقرأت بخط منطوي: زعم الترمذي أنها أم كلثوم وفيه نظر. كما قال، ولم أر في الترمذي شيئاً من ذلك. وقد روى الدلاوي في النونية الطائفة من طريق أبي الرجال عن عمرة أن

كافراً، أو شيئاً من كافراً، فإذا فرغتم فافتي، فلفاً فرغنا أفناه، فاعطائنا جفوة، فقال: «أشهرتها ليلة». تضي إزارة. [راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ١٩٩]

قوله: (باب غسل الميت ووضوؤه) أي بيان حكمه، وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية، وهو دخول شديد فإن الخلاف مشهور عند المالكية حتى أن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة، ولكن الجمهور على وجوبه. وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك، وقد توارد به القول والعمل، وغسل الطاهر الطاهر فكيف بمن سواه. وأما قوله: (ووضوؤه) يقال ابن المنذر في الحاشية: ترجم بالوضوء ولم يأت له بحديث فيحتمل أن يريد انتزاع الوضوء من الغسل لأنه منزل على المهود من الأغسال كغسل الجنابة، أو أراد وضوء الغاسل أي لا يلزمه وضوءه، ولهذا ساق أثر ابن عمر انتهى. وفي عود الضمير على الغسل ولم يقدم له ذكر بعد إلا أن يقال تقدير الترجمة «باب غسل الحي الميت لأن الميت لا يتولى ذلك بنفسه فيعود الضمير على المخلوف فينتجه، والذي يظهر أنه أشار كعادته إلى ما ورد في بعض طرق الحديث فسأني قريباً في حديث أم عطية أيضاً «أبدان بيمانها ومواضع الوضوء منها»، فكأنه أراد أن يرد الأمر به مجرداً وإنما ورد البهانة بأعضاء الوضوء كما يشرع في غسل الجنابة، أو أراد أن الاقتصاد على الوضوء لا يبيز في لورود الأمر بالغسل.

قوله: (بالماء والستر) قال الزين بن كثير: جعلهما معا لغة لغسل الميت، وهو مطابق لحديث الباب، لأن قوله ماء وستر يتعلق بقوله اغسلنها وظاهره أن السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل، وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير، لأن الماء المضاف لا يطهر به انتهى. وقد تمتع لزوم كون الماء بصير مضافاً بالملك، لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يعمك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخير لا يأبى ذلك. وقال القرطبي: يجعل السدر في ماء ويخصف إلى أن تخرج رغوته وبذلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح، فهذه غسلة. وحكى ابن المنذر أن قوماً قالوا: تطرح ورفات السدر في الماء أي لتلا مزاج للماء فيغير وصفه المطلق، وحكى من أحده أنه أكرر ذلك وقال: يغسل في كل مرة بالماء والسدر. وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الفسل عن أم عطية فيغسل بالماء والسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور. قال ابن عبد البر: كان يقال كان ابن سيرين من أعلم التابعين بذلك. وقال ابن العربي من قال الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر أو العكس والثالثة بالماء والكافور فليس هو في لفظ الحديث اهـ. وكان قائله أراد أن تقع إحدى الفسلات بالماء الصرف المطلق لأنه المطهر في الحقيقة، وأما المضاف فلا. وتمسك بظاهر الحديث ابن شعبان وابن القرضي وغيرهما من المالكية فقالوا: غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزى، بالماء المضاف كماء الورد ونحوه، قالوا وإنما يكره من جهة السرف، والمشهور عند الجمهور أنه غسل تبديلي يشترط فيه ما يشترط في بقية الأغسال الواجبة والمنذوية. وقيل: شرع احتياطاً لاحتمال أن يكون عليه جنابة، وفيه نظر لأن لازمه أن لا يشرع غسل من هو دون البلوغ وهو خلاف الإجماع.

قوله: (وحط ابن عمر ابناً لسعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يعوضاً) حط بفتح المهملة والنون الثقيلة أي طيه بالحنوط وهو كل شيء يخلط من الطيب للميت وضوءه، وقد وصله مالك في الروا عن نافع أن ابن عبد الله بن عمر حط ابناً لسعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد صلى ولم يتوضأ انتهى. والابن المذكور اسمه عبد الرحمن، كذلك رويته في نسخة أبي الجهم العللاء بن موسى عن الليث عن نافع أنه رأى عبد الله بن عمر حط عبد الرحمن بن سعيد بن زيد فذكره. قيل: تعلق هذا الأكثر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت وإن غسله إنما هو للتبدي لأنه لو كان نجساً لم يطهره بالماء والسدر ولا الماء وحده، ولو كان نجساً ما مسه ابن عمر ولغسل ما مسه من أعضائه، وكأنه أشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود من طريق عمرو بن عمر عن أبي هريرة مرفوعاً «من غسل الميت فليقتل ومن حمله فليترضا» رواه ثقات إلا عمرو بن عمر فليس بمعروف، وروى الترمذي وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه، وهو معلول لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة رضي الله عنه. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: الصواب عن أبي هريرة موقوف. وقال أبو داود بعد ترجمته: هذا منسوخ، ولم يبين ناسخه. وقال الذهلي فيما حكاه الحاكم في تاريخه: ليس فيمن غسل ميتاً فليقتل حديث ثابت.

قوله: (وقال ابن عباس رضي الله عنهما إلخ) وصله سعيد بن منصور «حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن ليس ينجس حياً ولا ميتاً، إسناده صحيح، وقد روي مرفوعاً

أم عطية كانت عن غسل أم كلثوم ابنة النبي ﷺ الحديث فيمكن دعوى ترجيح ذلك لجيشة من طرق متعددة، ويمكن الجمع بأن تكون حضرتهما جميعاً، فقد جزم ابن عبد البر رحمه الله في ترجيحها بأنها كانت غسلة الميتات، ووقع في من تسمية النسوة اللاحي حضرن معها ثلاث غيرها، فني الذرية الطاهرة أيضاً من طريق أسماء بنت عيسى أنها كانت ممن غسلها قالت: ومنا صفية بنت عبد المطلب. ولأبي داود من حديث ليلى بنت قانف بقاف ونون وقاء التفتية قالت: كنت فيمن غسلها. وروى الطبراني من حديث أم سليم شيئاً يومى إلى أنها حضرت ذلك أيضاً، وسيأتي بعد خمسة أبواب قول ابن سيرين: ولا أدري أي بناته. وهذا يدل على أن تسميتها في رواية ابن ماجه وغيره عن دون ابن سيرين والله أعلم.

قوله: (واغسلها) قال ابن بريزة: استدل به على وجوب غسل الميت، وهو مبني على أن قوله فيما بعد وإن رأيت ذلك هل يرجع إلى الفسل أو العمد، والثاني أرجح، ثبت المدعى. قال ابن دقيق العيد: لكن قوله ثلاثاً ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء، فيترقب الاستدلال به على تجزئ إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد لأن قوله (ثلاثاً) غير مستغل بنفسه فلا بد أن يكون داخلًا تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة إلى أصل الفسل، والتدب بالنسبة إلى الإتيان انتهى. وقواعد الشافعية لا تأتي ذلك. ومن ثم ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والزنبي إلى إيجاب الثلاث وقالوا: إن خرج منه شيء بعد ذلك يغسل موضعه ولا يعاد غسل الميت، وهو مخالف لظاهر الحديث. وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال يغسل ثلاثاً فإن خرج منه شيء بعد فخمساً، فإن خرج منه شيء غسل سبعاً قال هشام وقال الحسن يغسل ثلاثاً، فإن خرج منه شيء غسل ما خرج ولم يزد على ثلاث.

قوله: (فلا أو خمساً) في رواية هشام بن حسان عن حفصة واغسلها وتراً ثلاثاً أو خمساً، وأبو هنا للترتيب لا للتخيير، قال النووي: المراد اغسلها وليكن ثلاثاً فإن احتجنا إلى زيادة فخمساً، وحاصله أن الإتيان مطلوب والثلاث مستحبة، فإن حصل الإتيان بها لم يشرع ما فوقها ولا زيد وتراً حتى يحصل الإتيان، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى. وقد سبق بحث ابن دقيق العيد في ذلك. وقال ابن العربي: في قوله أو خمساً إشارة إلى أن المشروع هو الإتيان لأنه نقلهم من الثلاث إلى الخمس وسكت عن الأربع.

قوله: (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤنث، في رواية أيوب عن حفصة كما في الباب الذي يليه ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعاً التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود، وأما ما سواه فإما أو سبعاً، وإما أو أكثر من ذلك، فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع، وبه قال أحمد، فكرة الزيادة على السبع. وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع، وسيأتي من طريق قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الفسل عن أم عطية ثلاثاً ولا فخمساً ولا فأكثراً، قال: فربما أن أكثر من ذلك سبع. وقال المومدي: الزيادة على السبع مسرفة. وقال ابن المنذر: لا يعني أن جسد الميت يسترخي بالماء فلا أحب الزيادة على ذلك.

قوله: (إن رأيت ذلك) معناه التضييق إلى اجتهاد من يجب الحاجة إلى التشهي. وقال ابن المنذر: إنما فرض الرأي إيهين بالشرط المذكور وهو الإتيان، وحكى ابن التين عن بعضهم قال: يحتمل قوله وإن رأيت أن يرجع إلى الأعداد المذكورة، ويحتمل أن يكون معناه إن رأيت أن تفعل ذلك ولا فإتياناً يكفي.

قوله: (بماء وسدر) قال ابن العربي: هذا أصل في جواز التطهر بالماء المضاف إذا لم يسلب الماء الإطلاق انتهى. وهو مبني على الصحيح أن غسل الميت للتطهير كما تقدم. **قوله:** (واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئا من كافور) هو شك من الراوي أي اللفظتين قال، والأول محمول على الثاني، لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه، وجزم في الرواية التي تلي هذه بالشق الأول، وكذا في رواية ابن جريج، وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور، وقال النخعي والكوفيون: إنما يجعل في الخمر أو أي بعد انتهاء الفسل والتجفيف، قيل الحكمة في الكافور مع كونه طيب الرائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه تحفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطرد الحوام عنه ودفع ما يتحلل من الفضلات ومنع إفساد الفساد إليه، وهو أقوى الأرواح الطيبة في ذلك، وهذا هو السر في جملة في الآخرة إذ لو كان في الأولى مثلاً لأدبها الماء، وهل يرق المسك مثلاً مقام الكافور؟ إن نظرت إلى مجرد التطيب نعم، وإلا فلا، وقد يقال إن عدم الكافور قام غيره مقامه ولو بخاصية واحدة مثلاً.

قوله: (فإذا فرغنا فاذنني) أي املطني.
قوله: (فلما فرغنا) كذا للأكثر بصيغة الخطاب من الحاضر، وللأصليي فلما فرغنا، بصيغة الغائب.

قوله: (حقوه) بفتح المهملة ويموز كسرهما وهي لغة هذيل بعدها قاف ساكنة، والمراد به هنا الإزار كما وقع مفسراً في آخر هذه الرواية، والمحق في الأصل معقد الإزار، وأطلق على الإزار مجازاً، وسيأتي بعد ثلاثة أبواب من رواية ابن عون عن محمد بن سيرين بلفظ (فترع من حقوه إزاره) والمحق في هذا على حقيقة.

قوله: (أشعرنها لياه) أي اجعلته شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها، وسيأتي الكلام على صفته في باب مفردة قبل الحكمة في تأخير الإزار معه إلى أن يفرغ من الفسل ولم يتناول لياه أولاً ليكون قريب العهد من جسده الكريم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل، وهو أصل في التبرك بآثار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل، وسيأتي الكلام عليه في باب مفردة.

٩- باب مَا يَسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ وَتَوْرَأُ

١٢٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ نَفْسِلُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَعْنَا قَاذِنِي». فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَقَالَ: «اشْعِرْنَاهَا لِيَاهِ».

قَالَ أَيُّوبُ: وَخَذْنِي خَضَعَةً بِغِلِّ خَلِيثٍ مُحَمَّدٍ، وَكَانَ فِي خَلِيثٍ خَضَعَةً: «اغْسِلْهَا وَتَوْرَأُ». وَكَانَ فِيهِ: «فَلَا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا». وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «ابْتَدِئُوا بِمَائِيهَا، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا». وَكَانَ فِيهِ: أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَتَشَقَّطَاهُ ثَلَاثَةَ ثُرُونٍ. [راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]

قوله: (باب ما يستحب أن يغسل وتراً) قال الزين بن المنير: يحتمل أن تكون ماء مصدرة أو موصولة، والثاني أظهر. كذا قال وفيه نظر، لأنه لو كان المراد ذلك لوقع التعبير عن آلي لن يغسل. ثم أورد المصنف في حديث أم عطية أيضاً من رواية أيوب عن محمد وليس فيه التصريح بالوتر، ومن رواية أيوب قال حدثني حفصة وفيه ذلك، وقد تقدم الكلام فيه قبل. ومحمد شيخه لم ينسب في أكثر الروايات، وقع عند الأصليي حدثنا محمد بن المنذر، وقال الجبائي: يحتمل أن يكون محمد بن سلام. وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن الوليد وهو البصري عن عبد الوهاب وهو من شيوخ البخاريي أيضاً.

قوله: (فقال أيوب) كذا للأكثر بالقاء وهو بالإسناد المذكور، ووقع عند الأصليي وقال بالواو فرما ظن معلقاً وليس كذلك. وقد رواه الإسماعيلي بالإسنادين معا موصلاً وسيأتي الكلام على ما في رواية حفصة من الزيادة فيما بعد. وقوله فيه: وتراً ثلاثاً أو خمساً استدل به على أن أقل الوتر ثلاث، ولا دلالة فيه لأنه سبق مساق البيان المراد إذ لو أطلق تناول الواحدة فما فوقها.

١٠- باب يُبْدَأُ بِمَائِهِنِ الْمَيِّتِ

١٢٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْتَدِئُوا بِمَائِيهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا». [راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]

قوله: (باب يبدأ بمائهن الميت) أي عند غسله، وكأنه أطلق في الترجمة ليشعر بأن غير الفسل يليق به قياساً عليه.

قوله: (حدثنا خالد) هو الحذاء، وحفصة هي بنت سيرين.

قوله: (في غسل ابنته) في رواية هشيم عن خالد عند مسلم أن رسول الله ﷺ حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها: فذكره.

قوله: (ابتدأ بمائهن ومواضع الوضوء منها) ليس بين الأمرين تناف

[راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]
قوله: (باب يَجْمَلُ الْكَافُورُ فِي الْأَخِيرَةِ) أي في الغسلة الأخيرة، قال الزين بن المنير: لم يعم حكم ذلك لاحتمال صيغة واجملن، للجوب والندب.

قوله: (وعن أيوب) هو معطوف على الإسناد الأول، وقد تقدم الكلام عليه فيما قبل. واختلف في هيئة جملة في الغسلة الأخيرة فقيل: يجمَلُ في ماء ويصب عليه في آخر غسلة وهو ظاهر الحديث، وقيل: إذا كمل غسلة طيب بالكافور قبل التكفين. وقد ورد في رواية النسائي بلفظ «واجملن في آخر ذلك كافوراً».

(هـ): قيل ما مناسبة إدخال هذه الترجمة وهي متعلقة بالفصل بين ترجمتين متعلقين بالكفن؟ أجاب الزين بن المنير بأن العرف تقديم ما يحتاج إليه الميت قبل الشروع في الغسل أو قبل الفراغ منه ليتيسر غسله. ومن جملة ذلك الحنوط انتهى ملخصاً. ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى خلاف من قال إن الكافور يختص بالحنوط ولا يجمَلُ في الماء وهو عن الأوزاعي وبعض الحنفية، أو يجمَلُ في الماء وهو قول الجمهور كما تقدم قريباً. ولقطة «الأخيرة» صفة موصوف فيحتمل أن يكون التقدير الغسلة وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون الحقرة التي تلي الجسد.

١٤ - باب نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا تَأْسَ أَنْ يُنْقَضَ شَعْرُ الْمَيِّتِ.

١٢٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ أَيُّوبُ: وَسَوِّفَتْ خَصَّةٌ بِنْتُ سِيرِينَ قَالَتْ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُنَّ جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، نَقَضْنَهُ ثُمَّ غَسَلْنَهُ، ثُمَّ جَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. [راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]

قوله: (باب نقض شعر المرأة) أي للميتة قبل الغسل، والتقيد بالمرأة خرج الغالب أو الأكثر، وإلا فالرجل إذا كان له شعر ينقض لأجل التنظيف وليبلغ الماء البشرة، ونقض من منه إلى أنه قد يفضي إلى انتاف شعره، وما أجاب من آتته بأنه يضم إلى ما انتشر منه.

قوله: (وقال ابن سيرين إلخ) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عنه.
قوله: (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب، ونسبه أبو علي بن شيويه عن الثوري «أحمد بن صالح».

قوله: (قال أيوب) في رواية الإسماعيلي من طريق حرملة عن ابن وهب عن ابن جريج «أن أيوب بن أبي قتيبة أخيراً».

قوله: (وسمعت) هو معطوف على مخلوف تقديره سمعت كذا وسمعت خصة، وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده.

قوله: (أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون نقضنه ثم غسلنه) في رواية الإسماعيلي «قالت نقضته، والظاهر أن القاطلة أم عطية، ولعبد الرزاق عن معمر عن أيوب في هذا الحديث «وقلت نقضته فغسلته فجعلته ثلاثة قرون قالت نعم، والمراد بالرأس شعر الرأس فهو من جاز المجاورة، وقاطلة النفس تبليغ الماء البشرة وتنظيف الشعر من الأوساخ. وسلم من رواية أيوب عن خصة عن أم عطية «مسططها ثلاثة قرون» وهو بتخفيف المجمة أي سرحناها بالمشط، وفيه حجة للشافعي ومن وافقه على استحباب تسريح الشعر، واعتل من كرهه بتعطيل الشعر، والرقق يؤمن معه ذلك.

١٥ - باب كَيْفَ الْإِشْعَارِ لِلْمَيِّتِ ؟

وَقَالَ الْحَسَنُ: الْغِرْقَةُ الْغَامِيسَةُ تُشَدُّ بِهَا الْفَخْلَيْنِ وَالْوَرِكَيْنِ، تَحْتَ الذَّرْعِ.

١٢٦١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَوِّفَتْ ابْنُ مِيرِينَ يَقُولُ: جَاءَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ الْأَحْيَاءِ، يَأْتِيَنَّ قَلْبَتِ الْجَمْرَةِ، يُبَادِرُ ابْنُهَا لَهَا لَمْ تَذُرْكُهُ، فَحَدَّثَنَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا»

لإمكان البداة بمواضع الوضوء وباليامين معاً، قال الزين بن المنير: قوله: «أبداً بميامنها» أي في الغسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها أي في الغسلة المتصلة بالوضوء. وكان المصنف أشار بذلك إلى مخالفة أبي قلابة في قوله «يبدأ بالرأس ثم بالليحية» قال: والحكمة في الأمر بالوضوء تجديد أثر سمة المؤمنين في ظهور أثر الفرة والتحصيل.

١١ - باب مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ

١٢٥٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ خَصَّةَ بِنْتُ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا غَسَلْنَا بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «وَنَحْنُ نَغْسِلُهَا: «ابْدُؤُوا بِمَآئِيهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

[راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]
قوله: (باب مواضع الوضوء من الميت) أي يستحب البداة بها.
قوله: (سفيان) هو الثوري.

قوله: (ابدؤوا) كذا للأكثر وللتكسيمي «أبداً» وهو الوجه لأنه خطاب للنساء.
قوله: (ومواضع الوضوء) زاد أبو ذر منها، واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافاً للحنفية، بل قالوا: لا يستحب وضوءه أصلاً، وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءاً حقيقياً بحيث يهاد غسل تلك الأضغاف في الغسل أو جزءاً من الغسل يندست به هذه الأضغاف تشرعياً؟ الثاني أظهر من سياق الحديث، والبداة باليمنى ومواضع الوضوء مما رواه خصة في روايتها عن أم عطية على أخيها عماد، وكذا المشط والضفر كما سيأتي.

١٢ - باب هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ

١٢٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَرُونَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تَوَلَّيْتُ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَنَا: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ، فَإِنَّا قُرَضُنَّ قَائِلَتِي». فَلَمَّا قُرَضَا أَذْنَاهُ، فَتَرَعَ مِنْ جَفْرِهُ إِزَارَهُ، وَقَالَ: «أَشْرَعْتُهَا إِلَيْهِ».

[راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]
قوله: (باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل) أورد فيه حديث أم عطية أيضاً. وشاهد الترجمة قوله فيه «فأعطاهما إزاره» قال ابن رشد: أشار بقوله «هل» إلى تردد عندنا في المسألة، فكأنه أوما إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ لأن المعنى للموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون في غيره ولا سيما مع قرب عهده بعرقه الكريم، ولكن الأظهر الجواز، وقد نقل ابن بطال الإنسان على ذلك، لكن لا يلزم من ذلك التعقب على البخاري لأنه إنما ترجم بالنظر إلى سياق الحديث وهو قابل للاحتصال. وقال الزين بن المنير محرو وزاد احتمال الاختصاص بأهram أم من يكون في مثل إزار النبي ﷺ وجسده من تحقق النظافة وعدم نفرة الزوج وشيئة أن تلبس زوجته لباس غيره.

١٣ - باب يُجْمَلُ الْكَافُورُ فِي الْأَخِيرَةِ

١٢٥٨ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تَوَلَّيْتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ بِمَاءٍ وَبِسَلْوٍ، وَاجْتَمَعْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَالْفُورِ، أَوْ حَيْثَا مِنْ كَالْفُورِ، فَإِنَّا قُرَضُنَّ قَائِلَتِي». قَالَتْ: فَلَمَّا قُرَضَا أَذْنَاهُ، فَالَقَى إِلَيْنَا جَفْرَهُ، فَقَالَ: «أَشْرَعْتُهَا إِلَيْهِ».

وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ خَصَّةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بِخَوْرِهِ. [راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]

١٢٥٩ - وَقَالَتْ: إِنَّهُ قَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ».

قَالَتْ خَصَّةُ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

١٧- باب يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا

١٢٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَوَقَّيْتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «اغْسِلِيهَا بِالسَّنَنِ وَتَرَاهِ، فَلَا أَوْ خُمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُ ذَلِكَ، وَاجْتَنِلِي فِي الْآخِرَةِ كَأَهْلُهَا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَأَهْلُهَا، فَإِذَا قَرَعْتَ قَادِيَنِي، فَلَمَّا قَرَعَهَا آذَنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا جَفْوَةً، فَصَرَفْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا. [راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم: ٩٣٩]

قوله: (باب يلقى شعر المرأة خلفها) في رواية الأصيلي وأبي الوقت ويعمل، وزاد الحموي «ثلاثة قرون» ثم أورد المصنف حديث أم عطية من رواية هشام بن حسان عن حفصة وفيه «صفرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها» أخرجه مسدد عن يحيى بن سعيد، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن عيسى بلفظ «ومشطناها» وقد تقدم ذلك من رواية الثوري عن هشام أيضاً، وعند عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة «صفرنا رأسها ثلاثة قرون ناصيتها وقرنها وألقيناه إلى خلفها» قال ابن دقيق العيد: فيه استحباب تسريح المرأة وتصفيرها، وزاد بعض الشافعية أن تجعل الثلاث خلف ظهرها، وأورد فيه حديثاً غريباً، كذا قال وهو مما تعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري، وقد تربع رواها عليها كما تراه. وفي حديث أم عطية من القوائد غير ما تقدم في هذه التراجم العشر تعليم الإمام من لا علم له بالآمر الذي يقع فيه، وتقويضه إليه إذا كان أهلاً لذلك بعد أن ينهه على علة الحكم، واستدل به على أن الغسل من غسل الميت ليس بواجب لأنه موضع تعليم ولم يأمر به، وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة. وقال الخطابي: لا أعلم أحداً قال بوجوبه. وكأنه ما درى أن الشافعي علق القول به على صحة الحديث، والخلاف فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضاً. وقال ابن بركة: الظاهر أنه مستحب، والحكمة فيه تتعلق بالميت، لأن الغاسل إذا علم أنه سيقتل لم يتحفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن، ويجعل أن يتعلق بالغاسل ليكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده عما لعله أن يكون أصابه من رشايش ونحوه انتهى واستدل به بعض الحنفية على أن الزوج لا يتولى غسل زوجته، لأن زوج ابنة النبي ﷺ كان حاضراً وأمر النبي ﷺ النسوة بفعل ابنته دون الزوج، وتلقب بأنه يتوقف على صحة دعوى أنه كان حاضراً، وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لم يكن به مانع من ذلك ولا أثر النسوة على نفسه، وعلى تسليمه فغاية ما فيه أن يستدل به على أن النسوة أوفى من لا على منتهى من ذلك لو أراده، والله أعلم بالصواب.

١٨- باب الْقِيَابِ الْبَيْضِ لِلنَّكَحِ

١٢٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْوَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بَيْضَاتٍ، يَبِيضُ سَحَابُهُ مِنْ كَرْسُوفٍ، أَسَسَ فِيهِمْ قِيَمَهُ وَلَا عِمَامَةً. [انظر: ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٣٨٧٤، وانظر في الجنائز، باب: ٦٩. أخرجه مسلم: ٩٤١]

قوله: (باب القياب البيض للكنك) أورد فيه حديث عائشة «كفن النبي ﷺ أثواب بيض» الحديث، وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبه إلا الأفضل، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ «اليسوا ثياب البياض فإنها أطهر وأطيب، وكفنوا فيها موتاكم، صححه الترمذي والمحاكم، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب أخرجه إسناده صحيح أيضاً، وحكى بعض من صنف في الخلاف عن الحنفية أن المستحب اعتماد أن يكون في أحدها ثوب حبر، وكانهم أخذوا في بما روي أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين ويرد أخرجه أبو داود من حديث جابر وإسناده حسن، لكن روى مسلم والترمذي من حديث عائشة أنهم نزعوها عنه، قال الترمذي: وتكنيه في ثلاثة أثواب بيض أصبح ما ورد في كفته. قال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ألف في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه ويمكن أن يستدل لهم بمعوم حديث أنس «كان أحب الناس إلى رسول الله ﷺ الحبرة» أخرجه الشيخان، وسياقي في اللباس. والحبرة

أَوْ خُمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُ ذَلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْتَنَلِي فِي الْآخِرَةِ كَأَهْلُهَا، فَإِذَا قَرَعْتَ قَادِيَنِي، قَالَتْ: فَلَمَّا قَرَعَهَا، أَلْقَى إِلَيْنَا جَفْوَةً، فَقَالَ: «اشْعِرْنَاهَا لِأَهْلِهَا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَذْيَ أَيْ بَنَاتِهِ. وَزَعَمَ أَنَّ الْإِشْعَارَ: الْقَفْنَاءُ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سَعِيدٍ: يَأْمُرُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ تَشَعَّرَ وَلَا تُؤَزَّرَ. [راجع: ١٦٧.

أخرجه مسلم: ٩٣٩]

قوله: (باب كيف الإشعار للميت) أورد فيه حديث أم عطية أيضاً، وإنما افرد له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق «وزعم أن الإشعار القفنها فيه» وفيه اختصار والتقدير وزعم أن معنى قوله اشعرناها إيها القفنها، وهو ظاهر اللفظ، لأن الشعر ما يلي الجسد من الثياب. والقاتل في هذه الرواية «وزعم» هو أيوب. وذكر ابن بطال أنه ابن سيرين، والأول أولى، وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال «قلت لأيوب قوله اشعرناها تؤزر به؟ قال: ما أراه إلا قال القفنها فيه».

قوله: (وقال الحسن الحرقلة الخامسة) (ج) هذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب. وقد وصله ابن أبي شيبة نحوه. وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت «كفنناها في خمسة أثواب وخمرناها كما يجسر المحي» وهي الزيادة صحيحة الإسناد وقول الحسن في الحرقلة الخامسة قال به زفر، وقالت طائفة: تشدد على صحتها لتضمن أكفنها، وكان المصنف أشار إلى موافقة قول زفر: ولا يكره القصيص للمرأة على الرابع عند الشافعية والحنابلة.

قوله: (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب، وقال أبو علي في شيوه في روايته «حدثنا أحمد يعني ابن صالح».

(فالذلة): قوله «ولا أدري أي بناته» هو مقول أيوب، وفيه دليل على أنه لم يسمع تسميتها من حفصة، وقد تقدم قريباً من وجه آخر عنه أنها لم تكتوم.

١٦- باب يُجْعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

١٢٦٢- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أُمِّ الْهَيْثَلِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَيَّ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

وَقَالَ وَكَيْعٌ: قَالَ سُفْيَانُ: نَاصِيَتُهَا وَقَرْنُهَا. [راجع: ١٦٧. أخرجه مسلم:

٩٣٩]

قوله: (باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون) أي صفائر.

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري، وهشام هو ابن حسان، وأم الهيثل هي حفصة بنت سيرين.

قوله: (صفرنا) بضم السين وفتح الصاد وفتح النون (شعر بنت النبي ﷺ) تعني ثلاثة قرون، وقال وكيع قال سفيان) أي بهذا الإسناد (ناصيتها وقرنها) أي جانبي رأسها، ورواية وكيع وصلها الإسماعيلي بهذه الزيادة وزاد «ثم ألقيناه خلفها» وسياقي الكلام على هذه الزيادة في الباب الذي يليه. واستدل به على صفر شعر الميت خلافاً لمن منعه، فقال ابن القاسم: لا أحرف الصفر بل يكف وعن الأوزاعي والحنفية: يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقة. قال القرطبي: وكان سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعاً، أو هو شيء رآته ففعلته استحساناً؟ كلا الأمرين محتمل، لكن الأصل أن لا يفعل في الميت شيء من جنس القرب إلا بإذن من الشرع محقق أو يرد ذلك مرفوعاً، كذا قال. وقال النووي الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له. قلت: وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت «قال لنا رسول الله ﷺ: اغسليها وتراً واجعلي شعرها صفائر» وقال ابن حبان في صحيحه: ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت ابنة النبي ﷺ بأمره لا من تلقاء نفسها ثم أخرج من طريق حماد عن أيوب قال: قالت حفصة عن أم عطية اغسليها ثلاثة أو خمساً أو سبعا واجعلي لها ثلاثة قرون.

(تنبيه): قوله: «ثلاثة قرون» مع قوله: «ناصيتها وقرنها» لا تضاد بينهما، لأن المراد بالثلاثة قرون الصفائر، والمراد بالقرنين الجانبان.

بكر الحاء المهملة وقطع الموحدة ما كان من البرود خططا.

١٩- باب الكفن في ثوبين

١٢٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الثُّوبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يَتَمَنَّاهُ رَجُلٌ وَالْفُتُوحَةُ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ فَوَقَعَتْهُ، أَوْ قَالَ: فَلَوْ قَصَعَتْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَمَيْسَرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَحْطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا». [المطهر: ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٥١. أخرجه مسلم: ١٢٠٦]

قوله: (باب الكفن في ثوبين) كانه أشار إلى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطا في الصحة، وإنما هو مستحب وهو قول الجمهور. واختلف فيما إذا شح بعض الورثة بالثاني أو الثالث، والمرجع أنه لا يلتفت إليه. وأما الواحد السائر لجميع البدين فلا بد منه بالاتفاق.

قوله: (حدثنا حماد) في رواية الأصيلي وابن زيده.

قوله: (ينما رجل) لم أتف على تسمية.

قوله: (واقف) استدل به على إطلاق لفظ الواقف على الركاب.

قوله: (يعرفه) سيأتي بعد باب من وجه آخر، ويخبر مع النبي ﷺ.

قوله: (فوقصته، أو قال فاقصصته) شك من الرواي، المعروف عند أهل اللغة الأول والذي بالمعنى شاذ، والرقص كسر الميم، ويعتدل أن يكون فاعل وقصته الوقعة أو الراحلة بأن تكون أصابته بعد أن وقع والأول أظهر، وقال الكرماني فوقصته أي راحلته فإن كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز، وإن حصل من الراحلة بعد الوقوع فصحفة.

قوله: (وكفنه في ثوبين) استدل به على إبدال ثياب الحرم وليس بشيء لأنه سيأتي في الحج بلفظ في ثوبيه، وللنسائي من طريق يونس بن نافع عن عمرو بن دينار في ثوبيه اللذين أحرم فيهما، وقال الهبطي: إنما لم يزد ثوبا ثالثا تكرامة له كما في الشهيد حيث قال «معلومهم بدمائهم» واستدل به على أن الإحرام لا يقطع بالثوب كما سيأتي بعد باب، وعلى ترك الثيابة في الحج لأنه «لم يأمر أحدًا أن يكمل من هذا الحرم أفعال الحج وفيه نظر لا يخفى» وقال ابن بطال: وفيه أن من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين إتمامها الموت رجلي له أن الله يكتب في الآخرة من أهل ذلك العمل.

٢٠- باب الخنوط للميت

١٢٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الثُّوبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يَتَمَنَّاهُ رَجُلٌ وَالْفُتُوحَةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَأْسِهِ فَاقْصَعَتْهُ، أَوْ قَالَ: فَاقْصَعَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَمَيْسَرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَحْطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْفَعُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا». [إرجاع: ١٢٦٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٦]

قوله: (باب الخنوط للميت) أي غير الحرم. أورد فيه حديث ابن عباس المذكور عن شيخ آخر، وشاهد الترجمة قوله «ولا تحطوه» ثم علل بأنه يبعث مليئا، فدل على أن سبب النهي أنه كان حرما، فإذا انتفت الملة انتفى النهي، وكان الخنوط للميت كان مقرا عنهم. وكذا قوله «لا تخمروا رأسه» أي لا تغطوه، قال البيهقي: فيه دليل على أن غير الحرم يحنط كما يحنر رأسه، وأن النهي إنما وقع لأجل الإحرام خلافاً لمن قال من الملكية وغيرهم إن الإحرام يقطع بالثوب فيصنع بالميت ما يصنع بالحى، قال ابن دقيق العيد: وهو مقتضى القياس، لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس، وقد قال بعض المالكية: إثبات الخنوط في هذا الخبر بطريق المفهوم من منع الخنوط للمحرم، ولكنها واقعة حال يتطرق الاحتمال إلى منطوقها فلا يستدل بمفهومها. وقال بعض الحنفية: هذا الحديث ليس عاماً بلفظه لأنه في شخص معين، ولا يمتد لأنه لم يقل يبعث مليئا لأنه عزم فلا يمتد حكمه إلى غيره إلا بدليل مفصل. وقال ابن بزيعة: وأجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بأن هذا مخصوص بذلك الرجل لأن إتياءه «بأنه يبعث مليئا شهادة بأن حجه قبل، وذلك غير عتق لغیره، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن هذه

الملة إنما ثبتت لأجل الإحرام قسم كل حرم، ولما القبول وعلمه فأمر مغيب. واعتل بعضهم بقوله تعالى «وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى» [النجم: ٣٩] ويقولون: وإذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث، وليس هذا منها فينبغي أن يقطع عمله بالثوب، وأجيب بأن تكفنه في ثوبي إحرامه وتيقته على هيئة إحرامه من عمل الحى بعده كفسله الصلاة عليه فلا معنى لما ذكره. وقال ابن المنذر في الحاشية: وقد قال في الشهداء مملوهم بدمائهم مع قوله «والله أعلم بمن يكلم في سيئه» فسمم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب فينبغي أن يحرم الحكم في كل حرم، وبين المجاهد والحرم جامع لأن كلا منهما في سبيل الله. وقد اعترض السداوي عن مالك فقال: لا يلفه هذا الحديث، وأورد بعضهم أنه لو كان إحرامه باقيا لوجب أن يكمل به التماسك ولا قاتل به. وأجيب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما وقد وضع أن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام كاستبقاء دم الشهيد.

٢١- باب كيف يكفن المَحْرُومُ ؟

١٢٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّغَمَانِ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّادَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا وَقَصَعَتْهُ بِمَيْسَرٍ، وَتَحَنَّنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُعْرِمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَمَيْسَرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَمْسُوهُ طَبْعًا، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْفَعُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا». [إرجاع: ١٢٦٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٦]

١٢٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُسْرٍ، وَالثُّوبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَجُلٌ وَالْفُتُوحَةُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ، فَوَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ - قَالَ الثُّوبِ - فَوَقَصَتْهُ، وَقَالَ عُسْرٌ: فَاقْصَعَتْهُ - فَصَاتَ، فَقَالَ: «أَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَمَيْسَرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَحْطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ الثُّوبِ: يَلْبِي، وَقَالَ عُسْرٌ: مُلَبَّيًّا». [إرجاع: ١٢٦٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٦]

قوله: (باب كيف يكفن المحرم) سقطت هذه الترجمة للأصيلي وثبتت لغیره وهو الوجه. ولورد المصنف فيها حديث ابن عباس المذكور في طرفين، ففى الأول «فإنه يبعث يوم القيامة مليئا» كذا للمستملي وللباقين «مليئا» بدال بدل التحتانية، والتلييد جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخف شعثه، وكانت عادتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك. وقد أئكر عياض هذه الرواية وقال: ليس للتلييد معنى، وسيأتي في الحج بلفظ «يهل»، ودواء النسائي بلفظ «فإنه يبعث يوم القيامة حرما» لكن ليس قوله مليئا فاسد المعنى بل توجيهه ظاهر. قوله في الرواية الأخرى (كان رجل واقفا) كذا لأبي ذر وللباقين «واقف»، على أنه صفة لرجل، وكان تأمة أي حالف رجل واقف.

قوله: (فاقصصته) أي شتمته يقال أقصص القملة إذا شتمها، وقبل هو خاص بكرس المظم، ولو سلم فلا مانع أن يستعار لكسر الرقية. وفي رواية الكشميهني يتقدم المين على الصاد، والقصص القتل في الحال ومنه قماص الغنم وهو موتها. قال الزين بن المنذر: تضمنت هذه الترجمة الاستهزاء من الكيفية مع أنها مبنية، لكنها لما كانت تحتمل أن تكون خاصة بذلك الرجل، وأن تكون عامة لكل حرم، أئسر المصنف الاستهزاء. قلت: والذي يظهر أن المراد بقوله كيف يكفن، أي كيفية التكفين ولم يرد الاستهزاء، وكيف يقن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام في حق كل أحد حيث ترجم بمجواز التكفين في ثوبين.

قوله: (ولا تمسوه) بضم أوله وكسر الميم من أمس، قال ابن المنذر: في حديث ابن عباس بإسناد غسل الحرم الحى بالسدر خلافاً لمن كرهه له، وأن الوتر في الكفن ليس بشرط في الصحة، وأن الكفن من رأس المال لأمره ﷺ بتكفنه في ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين يستقرق أم لا. وفيه استحباب تكفين الحرم في ثياب إحرامه، وأن إحرامه باق، وأنه لا يكفن في المخيط. وفيه التعليل بإلقاء لقوله فإنه، وفيه التكفين في الثياب لللبوسة، وفيه استحباب دوام التلبية إلى أن ينتهي الإحرام، وأن الإحرام يتعلق بالسائر لا بالوجه، وسيأتي الكلام على ما وقع في مسلم بلفظ «ولا تخمرو وجهه»، في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. وأغرب القرطبي فحكى عن الشافعي أن الحرم لا يمسى عليه، وليس ذلك معروف عنه.

قوله في حديث ابن عمر لما مات عبد الله بن أبي جاه ابنه فقال: يا رسول الله أعطني قميصك اكفنه فيه، فأعطاه قميصه وقال: أدني أصلي عليه، فأذنته، فلما أراد أن يصلي عليه جذبته عمر الحديث. وقد جمع بينهما بأن معنى قوله في حديث ابن عمر «أعطاه» أي أتم له بذلك، فأطلق على العدة اسم الطية مجازاً لتحقيق وقوعها. وكذا قوله في حديث جابر بعد ما دفن عبد الله بن أبي، أي دلي في حفرته، وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبي ﷺ المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصول النبي ﷺ، فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرته فأمر بإخراجه إجماعاً لأوعده في تكفنه في القميص والصلاة عليه والله أعلم. وقيل: أعطاه ﷺ أحد قميصيه أولاً، ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده. وفي الإكليل، للحاكم ما يؤيد ذلك. وقيل: ليس في حديث جابر دلالة على أنه ألبسه قميصه بعد إخراجه من القبر، لأن لفظه «فوضع على ركبتيه وألبسه قميصه» والواو لا ترتب فعله أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه له من غير إرادة ترتيب، وسيأتي في الجهاد ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ قميصه لعبد الله بن أبي، وبقية القصة في التفسير وأن اسم ابنه المذكور عبد الله كاسم أبيه إن شاء الله تعالى. واستنبط منه الإسماعيلي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنياً.

٢٣- باب الكفن بغير قميص

١٢٧١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ غُرُوقَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سُحُولٍ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. [راجع: ١٢٦٤. أخرجه مسلم: ٩٤١]

١٢٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. [راجع: ١٢٦٤. أخرجه مسلم: ٩٤١]

قوله: (باب الكفن بغير قميص) ثبتت هذه الترجمة للاكثر وسقطت للمستمل، ولكنه ضمنها الترجمة التي قبلها فقال بعد قوله أو لا يكف «ومن كفن بغير قميص» والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية وغيرهم في الاستحباب وعدمه، والثاني عن الجمهور، وعن بعض الحنفية يستحب القميص دون العمامة. وأجاب بعض من خالف بأن قولاً ليس فيها قميص ولا عمامة يحتل نفي وجوبهما جملة، ويحتمل أن يكون المراد نفي الممدود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والأول أظهر، وقال بعض الحنفية: معناه ليس فيها قميص أي جديد، وقيل ليس فيها القميص الذي غسل فيه، أو ليس فيه قميص مكثوف الأطراف.

قوله: (حدثنا سُهَيْبَانُ) هو الثوري.

قوله: (سحول) بضم المهملةين وآخره لام أي بيض، وهو جمع سحل، والشوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن، وقد تقدم في «باب الثياب البيض للكفن»، بلفظ «ثمانية بيض سحول» من كرسف، وعن ابن وهب: السحول القطن، وفيه نظير، وهو بضم أوله ويروى بفتحته نسبة إلى سحول قرية باليمن. وقال الأزهري: بالفتح المدينة، وبالفصح الثياب. وقيل النسب إلى القرية بالضم، وأما بالفتح فنسبة إلى القصار لأنه يسحل الثياب أي يبيضها، والكرسف بضم الكاف والمهمله بينهما راه ساكنة هو القطن، ووقع في رواية لليهقي «سحولية» جلد.

٢٤- باب الكفن بلا عمامة

١٢٧٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوقَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سُحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. [أخرجه مسلم: ٩٤١]

قوله: (باب الكفن بلا عمامة) كذا للاكثر، والمستمل «الكفن في الثياب البيض» والأول أولى لثلاث تكرار الترجمة بغير فائدة، وقد تقدم ما في هذا النفي في الباب الذي قبله.

قوله: (ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي بإزار ورداء ولقافة.

(فائدة): يحتمل اختصاره له على التكفين في ثوبه لكونه مات فيها وهو متلبس بتلك العباداة الفاضلة، ويحتمل أنه لم يجد له غيرها.

٢٢- باب الكفن في القميص الذي يكفن

أو لا يكفن، ومن كفن بغير قميص

١٢٦٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوُفِّيَ، جَاءَهُ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ قَمِيصَكَ أَكْفَنَهُ فِيهِ، وَصَلَّ عَلَيْهِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ. فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَمِيصَهُ، فَقَالَ: «أَدْنِي أَصْلِي عَلَيْهِ». فَأَذَنَتْهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَتْهُ عُمَرُ ﷺ، فَقَالَ: أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى أَن تَصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ؟ فَقَالَ: «أَنَا بَيْنَ خَيْرَيْنِ»، قَالَ: «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» [الروية: ٨٠]. «فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَتَوَلَّى: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾» [الروية: ٨٤]. [انظر: ٤٦٧٠، ٤٦٧٢، ٥٧٩٦، وانظر في الجنائز: باب: ٨٤. أخرجه مسلم: ٢٤٠٠، ٢٧٧٤]

١٢٧٠- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُتَيْبَةَ، عَنْ غُرُوقَةَ: سَمِعَ جَابِرًا ﷺ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَسْدَةَ ذَيْفَنٍ، فَأَخْرَجَتْهُ، فَقَفَّتْ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ، وَالَيْسَ قَمِيصُهُ. [انظر: ١٣٥٠، ٣٠٠٨، ٥٧٩٥. أخرجه مسلم: ٢٧٧٣]

قوله: (باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف) قال ابن التين: ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف وبعضهم بالهمكس، والفاء مشدودة فيها. وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف الفاء وكسر الدال، والأول أشبه بالمعنى. وتبعه ابن رشيد بأن الثاني هو الصواب قال: وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسي، وكذا رأيته في أصل أبي القاسم بن البرد، قال: والذي يظهر في أن البخاري لحظ قوله تعالى «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم» أي أن النبي ﷺ ألبس عبد الله بن أبي قميصه سواء كان يكف عنه العذاب أو لا يكف استصلاًحاً للقلب المؤلمة، فكانه يقول يؤخذ من هذا التبرك بأثار الصالحين سواء علمنا أم لا. قال: ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكثوف الأطراف أو غير مكثوف لأن ذلك وصف لا أثر له، وأما الضبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيه انتهى. وقد جزم المهلب بأنه الصواب، وإن الياء سقطت من الكتاب غلطاً، قال ابن بطال: والمراد طويلاً كان القميص سابغاً أو قصيراً فإنه يجوز أن يكفن فيه، كذا قاله، ووجهه بعضهم بأن عبد الله كان مفرط الطول كما سيأتي في ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ له قميصه، وكان النبي ﷺ معتدل الخلق، وقد أعطاه مع ذلك قميصه ليكفن فيه ولم يلتفت إلى كونه سائراً لجميع بدنه أو لا. وتعقب بأن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره فلا تنهض الحجة بذلك. وأما قول ابن رشيد إن المكثوف الأطراف لا أثر له فقير مسلم، بل المبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين، والمعنى أن التكفين في القميص ليس محتتماً سواء كان مكثوف الأطراف أو غير مكثوف، أو المراد بالكف تزريقه دفناً لقول من يدعي أن القميص لا يسوغ إلا إذا كانت أطرافه غير مكثوفة أو كان غير مزرور ليشبه الرداء، وأشار بذلك إلى الرد على من خالف في ذلك، وإلى أن التكفين في غير قميص مستحب، ولا يكره التكفين في القميص. وفي الخلافيات لليهقي من طريق ابن عيون قال: كان محمد بن سيرين يستحب أن يكون قميص الميت قصيص الحسي مكثفاً مزروراً، وسيأتي الكلام على حديث عبد الله بن عمر في قصة عبد الله بن أبي في تفسير براءة إن شاء الله تعالى، ونذكر فيه جواب الإشكال الواقع في قول عمر: ألبس الله قد نهاك أن تصلي على المنافقين؟ مع أن نزول قوله تعالى «ولا تصل على أحد منهم مات أبداً»، كان بعد ذلك كما سيأتي في سياق حديث الباب حيث قال: فتزلت «ولا تصل»، وعصل الجواب أن عمر فهم من قوله «فإن يفرق الله لهم» منع الصلاة عليهم، فأخبره النبي ﷺ أن لا تمنع، وأن الرجاء لم ينقطع بعد. ثم إن طاهر قوله في حديث جابر «أبى» النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه، خالف

٢٥- باب الكفن من جميع المال

وَبِهِ قَالَ عطاءُ، والزُّهريُّ، وعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، وقَتادةٌ.

وَقَالَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ: الْخُطُوبُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: يُبَدَأُ بِالْكَفَنِ، ثُمَّ بِالْبَدَنِ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ.

وَقَالَ سُفْيَانُ: اجْزَأَ الْقَبْرِ وَالْفَسْلِ هُوَ مِنَ الْكَفَنِ.

١٢٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ

سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ عُرْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا بِطَلْعَائِهِ، فَقَالَ: قِيلَ مُصَنَّبٌ بَيْنَ غُصْنٍ، وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَا يَكْفُنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةً، وَقِيلَ خُمْزَةٌ، أَوْ رَجُلٌ آخَرُ، خَيْرٌ مِنِّي، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَا يَكْفُنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةً، فَكَذَّ غَشِيَتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا عَجَلَتٌ لَنَا مَكَانًا فِي حَرَمِهَا الدُّنْيَا، ثُمَّ جَعَلَ يَتَكَبَّرُ. [الطبري: ١٢٧٥، ١٢٤٥]

قوله: (باب الكفن من جميع المال) أي من رأس المال، وكان المصنف راضياً

لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث علي وإسناده ضعيف، وذكره ابن أبي حاتم في الملل من حديث جابر، وحكى عنه ابنه أنه منكرو، قال ابن المنذر: قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال: (الكفن من الثلث، وعن طاوس قال: من الثلث إن كان قليلاً قلت: أخرجهما عبد الرزاق، وقد يرد على هذا الإطلاق ما استأثرت الشافعية وغيرهم من الزكاة وسائر ما يتعلق بعين المال فإنه يقدم على الكفن وغيره من مونة تجهيز كما لو كانت التركة شيئاً موهوناً أو عبداً جانياً).

قوله: (وبه قال عطاء والزُّهري وعمرُو بن دينار وقَتادة، وقال عمرو بن دينار: (الخطوب من جميع المال) أما قول عطاء فوصله الدارمي من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عنه قال: (الخطوب والكفن من رأس المال، وأما قول الزُّهري وقَتادة فقال عبد الرزاق: وأخبرنا معمر عن الزُّهري وقَتادة قالاً: الكفن من جميع المال، وأما قول عمرو بن دينار فقال عبد الرزاق: من ابن جريج عن عطاء: الكفن والخطوب من رأس المال، قال وقاله عمرو بن دينار، وقوله: وقال إِبْرَاهِيمُ يعني النخعي يبدأ بالكفن ثم بالبدن ثم بالوصية).

قوله: (وقال سُفْيَانُ) أي الثوري إلخ وصله الدارمي من قول النخعي كذلك دون قول سُفْيَانَ، ومن طريق أخرى عن النخعي بلفظ: (الكفن من جميع المال وصله عبد الرزاق عن سُفْيَانَ أي الثوري عن عبيدة بن معتب عن إِبْرَاهِيمَ قال: (قلت لسُفْيَانَ: فأجر القبر والفصل؟ قال: هو من الكفن، أي أجر حفر القبر وأجر الفاسل من حكم الكفن في أنه من رأس المال).

قوله: (حدثنا أحمد بن محمد المكي) هو الأزرقي على الصحيح.

قوله: (عن سعد) أي ابن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف فإِبْرَاهِيمَ بن سعد في هذا الإسناد راو عن أبيه عن جده عن جد أبيه، وسباني سبأه في الباب الذي يليه أصح اتصالاً من هذا. ويأتي الكلام على فوائده مستوفى في باب غزوة أحد، من كتاب المغازي، وشاهد الترجمة منه قوله في الحديث: (لم يوجد له) لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البرد المذكور، ووقع في رواية الأكثر إلا برده بالضمير المائد عليه، وفي الكشيحي: (إلا برده بلفظ واحدة البرود وسباني حديث خباب في الباب الذي بعده بلفظ: ولم يترك إلا غمره واختلف فيما إذا كان عليه دين مستغرق هل يكون كفته ساتراً لجميع بدنه أو للموعدة فقط؟ المرجع الأول، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يميزه ثوب واحد يصف ما تحته من البدن).

قوله: (أو رجل آخر) لم أتبع على اسمه، ولم يقع في أكثر الروايات إلا بذكر حزة ومصعب فقط، وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجيه من طريق منصور بن أبي مزاحم عن إِبْرَاهِيمَ بن سعد. قال الزين بن المنير: يستفاد من قصة عبد الرحمن إيثار الفقر على الفتى وإيثار التخلي للعبادة على تعاطي الاكتساب، فلذلك امتنع عن تناول ذلك الطعام مع أنه كان صائماً.

٢٦- باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد

١٢٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عُرْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا بِطَلْعَائِهِ، وَكَانَ صَاحِبًا، فَقَالَ: قِيلَ مُصَنَّبٌ بَيْنَ غُصْنٍ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، كُنْتُ فِي بُرْدَةٍ، إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَتْ رَأْسُهُ. وَأَرَاهُ قَالَ: وَقِيلَ خُمْزَةٌ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، ثُمَّ بَسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بَسِطَ، أَوْ قَالَ: أَغْطَيْنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أَغْطَيْنَا، وَقَدْ غَشِيْنَا أَنْ يَكُونَ حَسَنَاتُنَا عَجَلَتْ لَنَا، ثُمَّ جَعَلَ يَتَكَبَّرُ حَتَّى تَرَكَ الْعَقَامَ. [راجع: ١٢٧٤]

قوله: (باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد) أي اقتصر عليه ولا ينظر بدنه لارتباب شيء آخر. في قول عبد الرحمن بن عوف «وهو خير مني» دلالة على تواضعه. وفيه إشارة إلى تعظيم فضل من تكل في المشاهدة الفاضلة مع النبي ﷺ، وزاد في هذا الطريق «إن غطي رأسه بدت رجليه» وهو موافق لما في الرواية التي في الباب الذي يليه. وروى الحاكم في المستدرک من حديث أس أن حزة أيضاً كتبت كذلك.

٢٧- باب إذا لم يجد كفناً، إلا ما يوارى

رَأْسُهُ أَوْ قَدَمَيْهِ، غَطَّى رَأْسُهُ

١٢٧٦- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ غُصْنٍ بِنِ جَاهِلٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا حَقِيقٌ: حَدَّثَنَا خَبَابٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِلنَّعِيسِ وَجَهَ اللَّهُ، فَوَفَّقَ اجْزَأَنَا عَلَى اللَّهِ، فَمِمَّا نَزَلَتْ عَنْ يَدِهِ أَنْ يَكُنْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً، مِنْهُمْ مُصَنَّبٌ ابْنُ غُصْنٍ، وَمِمَّا نَزَلَتْ عَنْ يَدِهِ، فَهُوَ يَهْدِيهَا، قِيلَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِيهِ إِلَّا بُرْدَةً، إِذَا غُطِّيْنَا بِهَا رَأْسُهُ عَوَّجَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غُطِّيْنَا وَرَجْلَاهُ عَوَّجَ رَأْسُهُ، فَهَجَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نَطْعِي رَأْسَهُ، وَأَنْ نَطْعِلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ. [الطبري: ١٢٧٦، ١٢٩١٣، ١٢٩١٤، ١٢٤٠٧، ١٢٤٠٨٢، ١٢٤٣٧، ١٢٤٤٨، أخرجه مسلم: ٩٤٥]

قوله: (باب إذا لم يجد كفناً إلا ما يوارى رأسه أو قدميه) أي رأسه مع بقية جسده إلا قدميه أو العكس، كأنه قال: ما يوارى جسده إلا رأسه، أو جسده إلا قدميه، وذلك بين من حديث الباب حيث قال: (خرجت رجلاً، ولو كان المراد أنه يطغي رأسه فقط دون سائر جسده لكان تطيئة العورة أولى. ويستفاد منه أنه إذا لم يوجد ساتر البيت أنه يطغي جميعه بإذخر، فإن لم يوجد فيما تيسر من نبات الأرض، وسباني في كتاب الحج قول البياض: (إلا الإذخر فإنه ليبرتنا وقبورنا، فكأنها كانت عادة لهم استعماله في القبور، قال المذهب: وإنما استحسب لهم النبي ﷺ التكفين في تلك الأيام التي ليست سابقة لأنهم قتلوا فيها انتهى. وفي هذا الجزم نظر، بل الظاهر أنه لم يجد لهم غيرها كما هو مفتضى الترجمة).

قوله: (حدثنا حَقِيقٌ) هو ابن سلمة أبو وائل، وخباب بمجمعة وموحدين الأولى مظلة هو ابن الأوتد، والإسناد كله كوثيون.

قوله: (لم يأكل من أجره شيئاً) كناية عن الغنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتح، وكان المراد بالآجر ثمرته، فليس مقصوراً على أجر الأخرة.

قوله: (أتبعتم) بفتح اللامزة وسكون التحتانية وفتح النون أي نضجت.

قوله: (فهو يهديها) بفتح أوله وكسر الهملة أي يبينها، وضبطه النووي بضم الدال، وحكى ابن التين تليتها.

قوله: (ما نكفينا به) سقط لفظ به من رواية غير أبي ذر، وسباني بقية الكلام على فوائده في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

٢٨- باب من استعذ الكفن في زمن النبي ﷺ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ

١٢٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِبُرْدَةٍ مَسْجُوجَةٍ، لِيَهَيَّا خَاصِيَتَهَا، أَتَمُّنُونَ

شينة فيمنعه.

قوله: (ما سأله لألبسها) في رواية أبي غسان «قال رجوت بركها حين لبسها النبي ﷺ وأفاد الطبراني في رواية زمعة بن صالح أن النبي ﷺ أمر أن يصنع له غيرها فمات قبل أن يفرض. وفي هذا الحديث من القوائد حسن خلق النبي ﷺ ومعة جوده وقبوله للمدية، واستنبط منه الملهب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته، وليس ذلك بظاهر منه فإن المكافأة كانت عادة النبي ﷺ مستمرة فلا يلزم من السكوت عنها هنا أن لا يكون فعلها، بل ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشرتها منها، قال: وفي جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم «فأخذنا محتاجاً إليها» وفيه نظر لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم. قال: وفي الترغيب في المصنع بالنسبة إلى صانعه إذا كان ماهراً، ويحتمل أن تكون أرادت بنسبة إليها إلالة ما يتجش من التذليل. وفيه جواز استحسان الإنسان ما يراه على غيره من الملابس وغيرها إما ليعرفه قدرها وإما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك. وفي مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهراً وإن لم يبلغ المكر درجة التحريم. وفي التبرك بأثار الصالحين وقال ابن بطال: فيه جواز إصداق الشيء قبل وقت الحاجة إليه، قال: وقد خفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت. وتعبه الزين بن النير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصالحين، قال: ولو كان مستحباً لكثير فيهم. وقال بعض الشافعية: ينبغي لمن استعد شيئاً من ذلك أن يجتهد في تحصيله من جهة يثق بجلها أو من أثر من يعتقد فيه الصلاح والبركة.

٢٩- باب اتباع النساء الجنائز

١٢٧٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أُمِّ الْهَيْثَمِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَبِئْسَ عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَكَمْ يُعْزَمُ عَلَيْنَا. [راجع: ٣١٣. أخرجه مسلم: ٩٣٨]

قوله: (باب اتباع النساء الجنائز) قال الزين بن النير: فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين فصل اتباع الجنائز بترامج كثيرة تشعر بالترقة بين النساء والرجال، وأن الفضل الثابت في ذلك يخص بالرجال دون النساء لأن النهي يقتضي التحريم أو الكراهة، والفضل يدل على الاستحباب، ولا يجمعان. وأطلق الحكم هنا لما يتطرق إليه من الاحتمال، ومن ثم اختلف العلماء في ذلك. ولا يخفى أن محل النزاع إنما هو حيث تؤمن المقدسة.

قوله: (حدثنا سفیان) هو الثوري وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين.

قوله: (لهيئة) تقدم في الحديث من رواية هشام بن حسان عن حفصة عنها بلفظ «كانت نهيان عن اتباع الجنائز، ورواه يزيد بن أبي حكيم عن الثوري بإسناد هذا الباب بلفظ «نهانا رسول الله ﷺ أخرجه الإسماعيلي وفيه رد على من قال: لا حجة في هذا الحديث لأنه لم يسم الناهي فيه، لا رواه الشيخان وغيرهما أن كل ما ورد بهذه الصيغة كان مرفوعاً وهو الأصح عند غيرهما من الحديثين، ويؤيد رواية الإسماعيلي ما رواه الطبراني من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية قالت لما دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عن فقال: إني رسول رسول الله ﷺ إليكم، يعني لا يمكن أن لا تشركن بالله شيئاً، الحديث، وفي آخره وأمرنا أن نخرج في العيد العواتق، ونهانا أن نخرج في جنازة، وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة.

قوله: (ولم يعزم علينا) أي ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات، فكأنها قالت: كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم. وقال القرطبي: ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهي تنزيه، وبه قال جمهور أهل العلم، ومال سالك إلى الجواز وهو قول أهل المدينة. ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال «دعها يا عمر الحديث، وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة ورجالها، وقال الملهب: في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات. وقال الداودي: قولها «نهينا عن اتباع الجنائز» أي إلى أن نصل إلى القبر، وقوله «ولم يعزم علينا» أي أن لا نأتي أهل الميت فنعزيمهم ونترحم على ميتهم من غير أن تتبع جنازته انتهى. وفي أخذ هذا التفصيل من هذا السياق نظر، نعم هو في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «أن النبي

مَا أُرِيدُ؟ قَالُوا: الشَّمْلَةُ، قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: نَسَجْتُهَا بِيَدِي فَجِئْتُ لَأَكْسُوهُهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُخْتِجاً إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّمَا لِرَاكَةِ، فَحَسَنَتْهَا فَلَانِ قَتْلَانِ: أَحْسَنِيهَا، مَا أَحْسَنَهَا، قَالَ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتِ، لَبِسَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُخْتِجاً إِلَيْهَا، ثُمَّ سَأَلَهُ، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ، قَالَ: إِنْسِي وَاللَّهِ، مَا سَأَلَهُ لَأَلْبِسَهُ، إِنَّمَا سَأَلَهُ لِيَكُونَ كَتَفِي. قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَتَفَهُ. [إبر: ٧٠٩٣، ٥٨١٠، ٣٩٠٣]

قوله: (باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم يكره عليه) ضبط في روايته بفتح الكاف على البناء للمجهول وحكي الكسر على أن فاعل الإنكار النبي ﷺ، وحكي الزين بن النير عن بعض الروايات فلم يكره بهاء بدل عليه وهو بمعنى الرواية التي بالكسر، وإما قيد الترجمة بذلك ليشير إلى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة كان على الصحابي في طلب البردة فلما أخبرهم بعلوه لم يكرهوا ذلك عليه، فيستغاد منه جواز تحصيل ما لا بد للميت منه من كفن وغوه في حال حياته، وهل يلتحق بذلك خضر القبر؟ فيه بحث سيأتي.

قوله: (أن امرأة) لم أتق على اسمها.

قوله: (فيها حاشيتها) قال الداودي يعني أنها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية، وقال غيره حاشية الثوب هدية فكانت قال إنها جديدة لم يقطع مديها ولم تلبس بعد، وقال القزاز: حاشيتا الثوب ناحيتاه اللتان في طرفهما المذهب.

قوله: (أندرون) هو مقول سهل بن سعد بينه أبو غسان عن أبي حازم كما أخرجه المصنف في الأدب ونلفظه «قال سهل للقوم أندرون ما البردة؟ قالوا: الشملة. انتهى. وفي تفسير البردة بالشملة يجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي اسم، لكن لما كان أكثر استعمالها بها أطلقوا عليها اسمها.

قوله: (فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها) كأنهم عرفوا ذلك بقرينة حال أو تقدم قول صريح.

قوله: (فخرج إلينا وإنها لأزاده) في رواية ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد العزيز «فخرج إلينا فيها، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني «فأقر بها ثم خرج».

قوله: (لحسنها فلان فقال اكسنيها ما أحسنها) كذا في جميع الروايات هنا بالمهملتين من التحسين. وللمصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم «فجسها بالجيم بغير نون وكذا للطبراني والإسماعيلي من طريق أخرى عن أبي حازم، وقوله «فلان» أفاد الحب الطبري في الأحكام له أنه عبد الرحمن بن عوف، وعزه للطبراني وأره في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن، ونقله شيخنا ابن الملقن عن الحب في شرح العمدة، وكذا قال لنا شيخنا الحافظ أبو الحسن الحيتي إنه وقف عليه، لكن لم يستحضر مكانه، ووقع لشيخنا ابن الملقن في «شرح التتبع» أنه سهل بن سعد وهو غلط فكأنه التبس على شيخنا اسم القاتل باسم الراوي، نعم أخرج الطبراني الحديث المذكور عن أحمد بن عبد الرحمن بن يسار عن قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل وقال في آخره «قال قتيبة هو سعد بن أبي وقاص» انتهى، وقد أخرجه البخاري في اللباس والنسائي في الزينة عن قتيبة ولم يذكرنا عنه ذلك، وقد رواه ابن ماجه بسنده المضمم وقال فيه «فجاء فلان رجل سماه يومئذ وهو ذاك علي أن الراوي كان ربما سماه. ووقع في رواية أخرى للطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم أن السائل المذكور أعرابي، فلو لم يكن زمعة ضميماً لانتفى أن يكون هو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص، أو يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد والله أعلم.

قوله: (ما أحسنها) ينصب التثنية وما للتجيب، وفي رواية ابن ماجه والطبراني من هذا الوجه قال نعم فلما دخل طواها وأرسل بها إليه، وهو للمصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ «فقال نعم فجلس ما شاء الله في المجلس ثم رجع طواها ثم أرسل بها إليه.

قوله: (قال القوم ما أحسنت) ما نافية، وقد وقعت تسمية للمعاتب له من الصحابة في طريق هشام بن سعد المذكورة ونلفظه «قال سهل قتلت للرجل لم سألته وقد رأيت حاجته إليها؟ فقال: رأيت ما رأيته، ولكن أردت أن أخياها حتى أقتن فيها.

قوله: (أنه لا يرد) كذا وقع هنا بحذف المقول، وثبت في رواية ابن ماجه بلفظ «لا يرد سائلاً» وغوه في رواية يعقوب بن البيهقي، وفي رواية أبي غسان في الأدب لا يسأل

عطية قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر معناه.

قوله: (أن نخلد) يضم أوله من الرباعي، ولم يعرف الأصمعي غيره، وحكى غيره فتح أوله وضم ثانية من الثلاثي يقال حنّ المرأة وأحنّت بمعنى.

قوله: (لا يزوج) وفي رواية الكشيبي (لا لزوج، باللام، ووقع في العدد من طريقه بلفظ، إلا على زوج، والكل بمعنى السبية).

قوله: (عن زينب بنت أبي سلمة) هي ربيعة النبي ﷺ، وصرح في العدد بالإخبار بينها وبين حيد بن نافع.

قوله: (نهي) يفتح النون وسكون المهملة وتخفيف الياء وكسر المهملة وتشديد الياء هو الخبر بموت الشخص، وأبو سفيان هو ابن حرب بن أمية والد معاوية.

قوله: (دعت أم حبيبة) هي بنت أبي سفيان المذكور. وفي قوله «من الشام» نظره، لأن أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار، والجمهور على أنه مات سنة اثنين وثلاثين وقيل ستة ثلاث، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تنقيده بذلك إلا في رواية سفيان بن عيينة هذه وأظنها وهماء، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ «ابن» لأن الذي جاء نفيه من الشام وأم حبيبة في الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي كان أميراً على الشام، لكن رواه المصنف في العدد من طريق مالك ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حيد بن نافع بلفظ «حين توفي عنها أبوها أبو سفيان بن حرب، فظهر أنه لم يسقط منه شيء» ولم يقل فيه واحد منهما من الشام، وكذا أخرجه ابن سعد في ترجمة أم حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيد عنها. ثم وجدت الحديث في مسند ابن أبي شيبة قال «حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن حيد بن نافع ولفظه جاء نفي أبي أم حبيبة أو حيم لها فدعت بصفرة فلطخت به فزاعبها، وكذا رواه الدرعي عن هاشم بن القاسم عن شعبة لكن بلفظ «أن أماً لأب حبيبة مات أو حيماً لها» ورواه أحمد عن حجاج ومحمد بن جعفر جميعاً عن شعبة بلفظ «أن حيماً لها مات» من غير تردد وإطلاق الحميم على الأخ أقرب من إطلاقه على الأب، فقوي الظن عند هذا أن تكون القصة تمددت لزينب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان لما مات من ذلك. والله أعلم.

قوله: (بصفرة) في رواية مالك المذكورة «يطيب فيه صفرة خلوق» وزاد فيه «فدعت منه جارية ثم مست بعرضها» أي بعرضها نفسها.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس ابن أخت مالك. وساق الحديث هنا من طريق مالك مختصراً، وأورده مطولاً من طريقه في العدد كما سيأتي.

قوله: (لم دخلت) هو مقول زينب بنت أم سلمة، وهو مصرح به في الرواية التي في العدد وظاهره أن هذه القصة وقعت بعد قصة أم حبيبة، ولا يصح ذلك إلا إن قلنا بالتعدد ويكون ذلك عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان لأن وفاته سنة ثمان عشرة أو تسع عشرة، ولا يصح أن يكون ذلك عند وفاة أبي زينب بنت جحش مات قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار، فيحمل على أنها لم ترد ترتيب الواقعة وإنما أرادت ترتيب الأخبار. وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ «ودخلت» وذلك لا يقتضي الترتيب والله أعلم.

قوله: (حين توفي أخوها) لم يتفق من المراد به، لأن زينب ثلاثة إخوة: عبد الله وعبد بنير إضافة وعبد الله بالتصغير، فأما الكبير فاستشهد بأحد وكانت زينب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباهما أم سلمة مات بعد بدر وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي صغيرة تزوج كما سيأتي في الرضاع أن أمها حلت من عدتها من أبي سلمة بوضع زينب هذه، فانقضت أن يكون هو المراد هنا، وإن كان وقع في كثير من الموطأ بلفظ «حين توفي أخوها عبد الله» كما أخرجه الدارقطني من طريق ابن وهب وغيره عن مالك، وأما عبد بنير إضافة فيعرف بأبي حيد وكان شاعراً أعمى وعاش إلى خلافة عمر، وقد جزم ابن إسحاق وغيره من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخته زينب بسنة، وروي ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من وجهين أن أبا حيد المذكور حضر جنازة زينب مع عمر وحكى عنه مراحلة له بسبيله، وإن كان في إسنادهما الواقدي لكن يستشهد به في مثل هذه فانقضت أن يكون هذا الأخير المراد، وأما عبيد الله المصغر فاسلم قديماً وهاجر بزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى الحبشة ثم تصهر هناك ومات فتزوج النبي ﷺ بعده أم حبيبة، فهذا يحتمل أن يكون هو المراد لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الخبر بوفاة عبيد الله كانت في سن من يضيبط، ولا مانع أن يجزئ المرء على قربه الكافر ولا سيما إذ تذكر سوء مصيره. ولعل الرواية التي في الموطأ «حين توفي أخوها عبد الله» كانت عبيد الله بالتصغير فلم يضيبطها الكاتب والله أعلم. ويعكر على هذا قول من قال إن عبيد

ﷺ رأى فاطمة مقبلة فقال: من أين جئت؟ قالت: رحمت على أهل هذا البيت منهم. فقال: لملك بلغت معهم الكد؟ قالت: لا، الحديث أخرجه أحمد والحاكم وغيرهما. فأنكر عليها بلوغ الكدى، وهو بالضم وتخفيف الدال المقصورة وهي المقابر، ولم ينكر عليها التزنية. وقال الحب الطبري: يحتمل أن يكون المراد بقولها «ولم يرمز علينا» أي كما عزم على الرجال برغمهم في اتباعها بحصول القرباط ونحو ذلك، والأول أظهر. والله أعلم.

٣٠- باب إِحْدَادِ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا

١٢٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْقُفَيْطِ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عُلْفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: تَوَفَّى ابْنُ لَامٍ عَطِيَّةَ زَوْجِي اللَّهِ عَنْهَا، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الثَّلَاثُ، دَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْ بِهَا، وَقَالَتْ: لَيْسَ أَنْ تُجِدَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجٍ. [روابع: ٣١٣. أخرجه مسلم: ٩٢٨ بلفظه ليست في هذه الطريق، وجاء مطولاً في الطلاق (٦٦)]

١٢٨٠- حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ نَفْيُ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّامِ، دَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجِي اللَّهِ عَنْهَا بِصُفْرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَمَسَحَتْ غَارِضَتَهَا وَفِرَافِعَهَا، وَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَفِيئَةً، لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوُفِّيَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَ عَلَى مِثَرٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُجِدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [الطبر: ١٢٨١، ٥٣٣٤، ٥٣٣٩، ٥٣٤٥. أخرجه مسلم: ١٤٨٦ بذكر النور، وفي الطلاق (٥٩) «جميع» بدل «أبو سفيان» ولفظه أخرجه في الطلاق (٦٢)]

١٢٨١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوُفِّيَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُجِدُ عَلَى مِثَرٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [روابع: ١٢٨٠. أخرجه مسلم: ١٤٨٦ بزيادة وهو كذا في الطلاق (٥٩) و(٦٢)]

١٢٨٢- ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، حِينَ تَوَفَّى أَخَوَهَا، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَسَمَتْ، ثُمَّ قَالَتْ: مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّبِيِّ: «يَقُولُ لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوُفِّيَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُجِدُ عَلَى مِثَرٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [الطبر: ٥٣٣٥. أخرجه مسلم (١٤٨٧)، وأخرجه في الطلاق (٥٩) مختصراً]

قوله: (باب إحداد المرأة على غير زوجها) قال ابن بطال: الإحداد بالهملة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرهما وكسل ما كان من دواهي الجماع. وأباح الشارع للمرأة أن تحد على غير زوجها ثلاثة أيام لا يظلب من لومة الحزن ويهجم من ألم الوجد، وليس ذلك واجباً لاختاقهم على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحالة وسيأتي في كتاب الطلاق بقية الكلام على مسألت الإحداد. وقوله في الترجمة «على غير زوجها» يعم كل ميت غير الزوج سواء كان قريباً أو أجنبياً، ودلالة الحديث له ظاهره، ولم يقيد في الترجمة بالزوجة لأنه يخص به عرفاً، ولم يبين حكمه لأن الخبر دل على عدم التحريم في الثلاث وأقل ما يقتضيه إثبات المشروعية.

قوله: (فلما كان يوم الثالث) كذا لاكثر وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وللمستملى «اليوم الثالث».

قوله: (دعت بصفرة) سيأتي الكلام عليها قريباً.

قوله: (لهيما) رواه أرباب عن ابن سيرين بلفظ «أمرنا بأن لا تحد على مالك فوق ثلاث» الحديث أخرجه عبد الرزاق، والطبراني من طريق قتادة عن ابن سيرين عن أم

عليها، وقال الطبري: قوله «اتقي الله» توطئة لقوله «واصبري» كأنه قيل لها خافي غضب الله إن لم تصبري ولا تحزري ليحصل لك الثواب.

قوله: (إليك عني) هو من أسماء الأفعال، ومعناها تنح وأبعد.

قوله: (لم تصب بمصيري) سيأتي في الأحكام من وجه آخر عن شعبة بلطف «فإنك خلو من مصيري» وهو بكسر المعجمة وسكون اللام، ومسلم «ما تبالي بمصيري» ولا يبي يعلي من حديث أبي هريرة أنها قالت «يا عبد الله إني أنا أخرى التكللي، ولو كنت مصاباً عذرتي».

قوله: (ولم تعرفه) جملة حالية أي خاطبته بذلك ولم تعرف أنه رسول الله.

قوله: (القبيل لها) في رواية الأحكام «فمر بها رجل فقال لها: إنه رسول الله، فقالت: ما عرفته» وفي رواية أبي يعلى المذكورة «فإن فهل تعرفينه؟ قالت: لا، وللطبراني في الأوسط من طريق عتبة عن أنس أن الذي سأله هو الفضل بن العباس، وزاد مسلم في رواية له «فأخذها مثل الموت» أي من شدة الكرب الذي أصابها لما عرفت أنه خجلًا منه ومهابة.

قوله: (فلم تجد عنده بوابين) في رواية الأحكام «بواباً» بالإفراد قال الزين بن المنير: فائدة هذه الجملة من هذا الخبر بيان عذر هذه المرأة في كونها لم تعرفه، وذلك أنه كان من شأنه أن لا يتخذ بواباً مع قدرته على ذلك تواضعاً، وكان من شأنه أنه لا يستتيع الناس وراءه إذا مشى كما جرت عادة الملوك والأكابر، فلذلك اشتبه على المرأة فلم تعرفه مع ما كانت فيه من شغل الوجد والبكاء. وقال الطبري: فائدة هذه الجملة أنه لما قيل لها إنه النبي استشعرت خوفاً وهيبه في نفسها فتصورت أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول إليه، فوجدت الأمر بخلاف ما تصورته.

قوله: (فقال: لم أعرفك) في حديث أبي هريرة «فقالت والله ما أعرفك».

قوله: (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) في رواية الأحكام «عند أول صدمة» وغوهر لمسلم، والمعنى إذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الأجر، وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله فاستعير للمصيبة الواردة على القلب، قال الخطابي: المعنى أن الصبر الذي يحمي به صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على الأنبياء يسيل. وحكى الخطابي عن غيره أن المرء لا يجوز على المصيبة لأنها ليست من صنمه، وإنما يوجر على حسن تتيبه وجعل صبره. وقال ابن بطال: أراد أن لا يجتمع عليها مصيبة الملاك وقد أجز. وقال الطبري: صدر هذا الجواب منه «عن قولها لم أعرفك على أسلوب الحكم كانه قال لها: دعي الاعتذار فأني لا أغضب لغير الله وأنظري لنفسك. وقال الزين بن المنير: فائدة جواب المرأة بذلك أنها لما جاءت طائعة لما أمرها به من التقوى والصبر معتذرة عن قولها الصادر عن الحزن بين ما أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال، فهو الذي يترتب عليه الثواب انتهى. ويقوده أن في رواية أبي هريرة المذكورة «وقالت أنا أصبر» أنا أصبر» وفي مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور «فقال أدمي إليك، فإن الصبر عند الصدمة الأولى» وزاد عبد الرزاق فيه من مرسل الحسن «والصبر لا يملكها ابن آدم». وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت بعد الدفن عند قبر أبيها والزيارة إنما تطلق على من أنشأ إلى القبر قصداً من جهة استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بيتها فدل على أنه جائز، وهو أصح من أن يكون خروجها لتسبب منها فأقامت عند القبر بعد الدفن أو أنشأت قصد زيارته بالخروج بسبب الميت. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم ما كان فيه عليه الصلاة والسلام من التواضع والرفق بالجاهل، ومساغة المصاب وقبول اعتذاره، وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفيه أن القاضي لا ينبغي له أن يتخذ من عجز الناس، وأن من أمر بمحروفي ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر. وفيه أن الجزع من المنهيات لأمره لها بالتقوى مقرونًا بالصبر. وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المنوي لا أثر لها وإنى عليه بعضهم ما إذا قال يا هند أنت طالق فصادف عمره أن عمره لا تطلق. واستدل به في جواز زيارة القبور سواء كان الزائر رجلاً أو امرأة كما تقدم، وسواء كان المزارع مسلماً أو كافراً، لعدم الاستفصال في ذلك. قال النووي: والجواز قطع الجمهور، وقال صاحب الحاوي: لا يجوز زيارة قبر الكافر، وهو غلط انتهى. وحجة الماوردي قوله تعالى «ولا تقم على قبره» [التوبة: ٨٤]، وفي الاستدلال به نظر لا يخفى.

(فتاويه): قال الزين بن المنير: قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام

الله مات بأرض الحبشة فتزوج النبي ﷺ أم حبيبة، فإن ظاهرها أن تزوجها كان بعد موت عبيد الله، وتزوجها وقع وهي بأرض الحبشة وقيل أن تسمع النبي، وأيضاً ضي السياق ثم دخلت على زينب بعد قولها دخلت على أم حبيبة، وهو ظاهر في أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش المذكور وهو بعد مجيء أم حبيبة من الحبشة بمدة طويلة، فإن يكن هذا الظن هو الواقع احتمل أن يكون أخا لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة، أو يرجع ما حكاه ابن عبد البر وغيره من أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض الحبشة فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين، وما مثلها يضبط في مثلها والله أعلم.

قوله: (فلمست به) أي شيئاً من جسدها، وسيأتي في الطريق إلى في العدد بلطف «فلمست منه» وسيأتي فيه لزينب حديث آخر عن أمها أم سلمة في الإحسان أيضاً، وسيأتي الكلام على الأحاديث الثلاثة مستوفى إن شاء الله تعالى.

٣١- باب زيارة القبور

١٢٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَابُثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي». قَالَتْ: إِنَّكَ عَنِّي، فَأَنَّكَ لَمْ تَصَبْ بِمَصِيرِي، وَلَمْ تَعْرِفْهُ، فَقِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَنَّتْ بِأَبِ النَّبِيِّ ﷺ. فَلَمْ تَجِدْ عَنْدهُ بَوَابَيْنِ، فَقَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى». [رواج: ١٢٥٢. أخرجه مسلم: ٩٢٦]

قوله: (باب زيارة القبور) أي مشروعيها وكانه لم يصحح بالحكم لما فيه من الخلاف كما سيأتي، وكان المصنف في بيته على شرطه الأحاديث المصرفة بالجواز، وقد أخرجه مسلم من حديث بريدة وفيه نسخ النبي عن ذلك ولفظه «كنت تهيكمن عن زيارة القبور، فزوروها» وزاد أبو داود والنسائي من حديث أنس «فإنها تذكر الآخرته وللحاكم من حديثه فيه «وترق القلب وتدعم العين، فلا تقولوا هجرأ أي كلاماً فاحشاً، وهو يظم الهاء وسكون الجيم وله من حديث ابن مسعود «فإنها ترهّد في الدنيا ولمسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً «وزوروا القبور فإنها تذكر الموت» قال النووي تبعاً للعبدري والحازمي وغيرهما: اتفقوا على أن زيارة القبور للرجال جائزة. كذا أطلقوا، وفيه نظر لأن ابن أبي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشامي الكراهة مطلقاً حتى قال الشامي: لولا نهى النبي ﷺ لزرت قبر أبيي. فلمن من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء، وكان هؤلاء لم يبلغهم النسخ والله أعلم. ومقابل هذا قول ابن حزم: إن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لروود الأمر به. واختلف في النساء فقيل: دخلن في عموم الإذن وهو قول الأكثر، وعلمه ما إذا أمنت الفتنة ويؤيد الجواز حديث الباب، وموضع الدلالة منه أنه لم ينكر على المرأة قموده عند القبر، وتقديره حجة. وعن حل الإذن على عمومها للرجال والنساء عائشة فتروى الحاكم من طريق ابن أبي مليكة أنه رآها زارت قبر أخيها عبد الرحمن «فقيل لها: أليس قد نهى النبي ﷺ عن ذلك؟ قالت نعم، كان نهى ثم أمر بزيارتها» وقيل الإذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور، وبه جزم الشيخ أبو إسحاق في المذهب واستدل له بحديث عبد الله بن عمرو الذي تقدمت الإشارة إليه في «باب اتباع النساء الجنائز» وبحديث «لمن الله زوارات القبور» أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة، وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت. واختلف من قال بالكراهة في حقهن هل هي كراهة تحريم أو تنزيه؟ قال القرطبي: هذا اللعن إنما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المبالغة، ولحل السبب ما يفضي إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ منهم من الصياح ونحو ذلك، فقد يقال: إذا من جميع ذلك فلا مانع من الإذن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء.

قوله: (بأمراة) لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر، وفي رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولداً ولفظه «تبكي على صبي لها» وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه «قد أصيبت بولدها» وسيأتي في أوائل كتاب الأحكام من طريق أخرى عن شعبة عن ثابت «أن أنساً قال لامراة من أهله: تمرقني فلاتة؟ قالت: نعم. قال: كان النبي ﷺ مر بها، فذكر هذا الحديث.

قوله: (فقال اتقي الله) في رواية أبي نعيم في المستخرج «فقال يا أمة الله اتقي الله» قال القرطبي: الظاهر أنه كان في بكائها قد زادت من نوح أو غيره، ولهذا أمرها بالتقوى. قلت: يؤيده أن في مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور «فسمع منها ما يكره فوقف

تشيع الجنائز وما بعد ذلك مما يقدم الزبارة يتكرر وقومها فجعلها أصلاً ومفتاحاً لتلك الأحكام انتهى ملخصاً. وأشار أيضاً إلى أن مناسبة ترجمة زيارة القبور تناسب اتباع النساء الجنائز، فكانه أراد حصر الأحكام المتعلقة بخروج النساء متواليه. والله اعلم.

٣٧ - باب قول النبي ﷺ: «يُعَذِّبُ الْمَيِّتَ بِبَعْضِ بَيْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»

[المطهر: ٥١٢٩٠، ٥١٢٩٢. أخرجه مسلم: ٩٢٧. وفي الجنائز (٢٢) و(٢٣)]

إِذَا كَانَ النُّوحُ مِنْ سَيِّئِهِ.

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ لَأَرَاهُمْ﴾ [الصحيح: ٦]

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاغٍ وَمَسْزُورٌ عَنْ رَجِيئِهِ». [راجع: ٨٩٣.]

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سَيِّئِهِ، فَهُوَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَا تَزِدُ وَارِدَةً وَزِدَ أَخْرَجِي» [الاصم: ١١٦٤] وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «وَكُنْ تَذْعُ مَغْلَّةً - ذُلُومًا - إِلَى حَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ» [المطهر: ١٨]

وَمَا يُرْغِصُ مِنَ الْبَيْكَاءِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُلْ نَفْسُ ظُلَمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كَيْفُ مِنْ فِيهَا». [راجع: ٣٣٥.] وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ.

١٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عَفْصَانَ قَالَ: خَلَّيْتُ اسْمَهُ مِنْ زَوْجِي اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: أَرْسَلْتُ ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ: إِنَّ ابْنًا لِي بَيْعٌ قَاتِلًا، فَأَرْسَلْتُ بِفَرْعَى السَّلَامِ، وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا عَطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ بِاجِلٍ مُسَمًّى، فَتَضَيَّرُ وَلِتُخْصِبُ». فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ نُسَيْمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَمَعَادُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَبِي بْنُ كَثْبٍ، وَزَيْدُ بْنُ لَبَدٍ، وَوَجَّاهُ، فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَشَفَعَهُ تَغْلُغُ، قَالَ: حَسْبُهُ أَنْهُ قَالَ: كَانَتْهَا شَرٌّ، فَصَارَتْ خَيْرًا، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ قَالَ: «هُوَ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يُرْغِصُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَةَ». [المطهر: ٥٦٥٥، ٥٦٦٠، ٥٦٦٥.]

٥٦٦٥، ٥٦٧٧، ٥٦٤٨. أخرجه مسلم: ٩٢٣ بدون ذكر أبي وزيد ورجاله]

١٢٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْنِمَانِ، قَالَ: فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَادِرِ الْيَتَامَى». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: «فَانْوِلْ». قَالَ: فَزَلَّ فِي قَبْرِهَا. [المطهر: ١٣٤٢]

١٢٨٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: تَوَقَّيْتُ ابْنَةَ عَفْصَانَ ﷺ بِمَكَّةَ، وَجِئْتُ لِيَشْفِيَهَا، وَخَضَرَهَا ابْنُ عَمْرِو وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا، أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِقَمَرُو بْنُ عَفْصَانَ: أَلَا تَتَهَى عَنْ الْبَيْكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذِّبُ بِبَيْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». [أخرجه مسلم:

٩٢٨ وفي الجنائز (٢٣)]

بِأَيِّهَا، إِذَا هُوَ بِرُكْبَةٍ تَحْتَ طَلٍ سَمَرَةٍ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هُوَ؟ الرَّكْبُ؟ قَالَ: فَطَرْتُ، فَإِذَا مَهْبُتٌ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: اذْهَبْ لِي، فَزَجَّحْتُ إِلَى مَهْبُتٍ فَقُلْتُ: ارْتَجِلْ، فَالْحَقُّ بِأَيُّهِ الْمُؤَيَّبِينَ، فَلَمَّا أَصِيبَ عَمْرُو، دَخَلَ مَهْبُتٌ يَبْكِي، يَقُولُ: وَآخَاهُ، وَآخِيَّاهُ، فَقَالَ عَمْرُو ﷺ: يَا مَهْبُتُ، أَبْكِي عَلَيَّ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبَعْضِ بَيْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

[المطهر: ٥١٢٩٠، ٥١٢٩٢. أخرجه مسلم: ٩٢٧. وفي الجنائز (٢٢) و(٢٣)]

١٢٨٨ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَلَمَّا مَاتَ عَمْرُو ﷺ، ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: رَجِمَ اللَّهُ عَمْرُو، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبَيْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَكَوْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْكَافِرَ عَذَابًا يَبْكُوهُ أَهْلُهُ عَلَيْهِ». وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ: ﴿وَلَا تَزِدْ وَارِدَةً وَزِدَ أَخْرَجِي﴾ [الاصم: ١١٦٤]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ هُوَ اخْتَلَعَ وَأَبْكِي. قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حَسْبًا. [أخرجه مسلم: ٩٢٩، وفي الجنائز (٢٣)]

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَكُونُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذِّبُ فِي قَبْرِهَا». [أخرجه مسلم: ٩٢٧]

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا أَصِيبَ عَمْرُو ﷺ، جَعَلَ مَهْبُتٌ يَقُولُ: وَآخَاهُ، فَقَالَ عَمْرُو: أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذِّبُ بِبَيْكَاءِ أَهْلِهِ». [راجع: ١٢٨٧. أخرجه مسلم: ٩٢٧، وفي الجنائز (٢٢) و(٢٣)]

قوله: (باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله إذا كان النوح من سنته) هذا تعيد من المصنف لخلق الحديث وحمل منه لرواية ابن عباس المقيمة بالبغذية على رواية ابن عمر المطلقة كما ساقه في الباب عنهما، وتفسير منه للبعض المهم في رواية ابن عباس بأنه النوح، ويؤيده أن المحدثين بعض البكاء لا جميعه كما سيأتي بيانه.

قوله: (إذا كان النوح في سنته) يروى أنه بقية الحديث المرفوع، وليس كذلك بل هو كلام المصنف قاله تفقها، وبقية السياق يرشد إلى ذلك، وهذا الذي جزم به هو أحد الأقوال في تأويل الحديث المذكور كما سيأتي بيانه. واختلف في ضبط قوله «من سنته» فلا تكثر في الموضوعين بضم المهملة وتشديد النون أي طريقته وعادته، وضبط بعضهم بفتح المهملة بعد ما موحذان الأولى مفتوحة أي من أجله، قال صاحب المطالع: حكى عن أبي الفضل بن ناصر أنه رجح هذا وإنكر الأول فقال: وأي سنة للبيت؟ انتهى. وقال الزين بن المنير: بل الأول أولى لإشعاره بالعناية بذلك إذ لا يقال من سنته إلا عند غلبة ذلك عليه وإشتهاره به. قلت: وكان البخاري ألهم هذا الخلاف فأشار إلى ترجيح الأول حيث استشهد بالحديث الذي فيه: لأنه أول من سن القتل، فإنه ثبت ما استعده ابن ناصر بقوله: وأي سنة للبيت؟ وأما تعبير المصنف بالنوح فمراده ما كان من البكاء بصياح وعويل، وما يتحقق بذلك من لطم خد وشق جيب وغير ذلك من المنهيات.

قوله: (وقول الله تعالى قرأوا أنفسكم وأهليكم نارا) وجه الاستدلال لما ذهب إليه من هذه الآية أن هذا الأمر عام في جهات الرقابة ومن جملتها أن لا يكون الأصل مولماً بأمر منكرا لتلا مجري أهله عليه بعده، أو يكون قد عرف أن أهله عادة

١٢٨٧ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَدْ كَانَ عَمْرُو ﷺ يَقُولُ بِبَعْضِ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ: صَدَرَتْ مِنْ عَمْرِو ﷺ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا

بفعل أمر منكر وأهمل نهيهم عنه فيكون لم يبق نفسه ولا أهله.

قوله: (وقال النبي ﷺ: كلكم راع الحديث) هو طرف من حديث لابن عمر تقدم موصلاً في الجمعة، ووجه الاستدلال منه ما تقدم، لأن من جملة رعايته لهم أن يكون الشر من طريقته فيجري أهله أو يراهم يفعلون الشر فلا ينهاهم عنه فيسأل عن ذلك ويؤاخذ به. وقد تعقب استدلال البخاري بهذه الآية والحديث على ما ذهب إليه من حمل حديث أبيه عليه لأن الحديث ناطق بأن الميت يعذب ببيكاه أهله، والآية والحديث يقتضيان أنه يعذب بستره فلم يتحد الموردان، والجواب أنه لا مانع في مسلك طريق الجمع من تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات، فالحديث وإن كان دالاً على تعذيب كل ميت بكل بكاه لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص ذلك ببعض البكاه كما سيأتي توجيهه وتقييد ذلك بمن كانت تلك سببه أو أهمل النهي عن ذلك، فالمنع على هذا أن الذي يعذب ببعض بكاه أهله من كان راضياً بذلك بأن تكون تلك طريقته لإخ، ولذلك قال المصنف (فإذا لم يكن من سببه) أي كمن كان لا يشعر عند باتهم يفعلون شيئاً من ذلك، أو أدى ما عليه بأن نهاهم فهذا لا مؤاخذة عليه بفعل غيره، ومن ثم قال ابن المبارك: إذا كان نهاهم في حياته فعلوا شيئاً من ذلك بعد وفاته لم يكن عليه شيء.

قوله: (فهو كما قالت عائشة) أي كما استلقت عائشة بقوله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ أي ولا تحمل حاملة ذنباً أخرى عنها، وهذا حمل منه الإنكار عائشة على أنها أنكرت عموم التعذيب لكل ميت بكي عليه. وأما قوله (وهو كقوله وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء) فوقع في رواية أبي ذر وحده «وإن تدع مثقلة ذنباً إلى حملها، وليست ذنباً في التلاوة وإنما هو في تفسير مجاهد فنقله المصنف عنه، وموقع التشبيه في قوله أن الجملة الأولى دلت على أن النفس اللبذية لا يؤاخذ غيرها بذنوبها، فكذلك الثانية دلت على أن النفس اللبذية لا يحمل عنها غيرها شيئاً من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت إليه، وهل ذلك كله إنما هو في حق من لم يكن له في شيء من ذلك تسبب، وإلا فهو يشاركه كما في قوله تعالى ﴿وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم﴾ [المعنكوت: ١٣]، وقوله ﷺ «فإن توليت فإنما عليك إثم الأريسين».

قوله: (وما يرفع من البكاه في غير نوح) هذا معطوف على أول الترجمة وكأنه أشار بذلك إلى حديث عامر بن سعد عن أبي مسعود الأنصاري وقرطبة بن كعب قال «رخص لنا في البكاه عند المصيبة في غير نوح» أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني وصححه الحاكم، لكن ليس إسناده على شرط البخاري فاكتفى بالإشارة إليه واستغنى عنه بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه.

قوله: (وقال النبي ﷺ: لا تقتل نفس ظلماً الحديث) هو طرف من حديث لابن مسعود وصلة المصنف في الديات وغيرها، ووجه الاستدلال به أن القاتل المذكور يشارك من صنع صنيعه لكونه فتح له الباب ونهجه له الطريق، وكذلك من كانت طريقته النوح على الميت يكون قد نهج لأهله تلك الطريقة فيؤاخذ عليه فعله الأول وحاصل ما جئته المصنف في هذه الترجمة أن الشخص لا يعذب بفعل غيره إلا إذا كان له فيه تسبب، فمن أثبت تعذيب شخص بفعل غيره فمراه هذا، ومن نهه فمراه ما إذا لم يكن له فيه تسبب أصلاً والله أعلم. وقد اعترض بعضهم على استدلال البخاري بهذا الحديث لأن ظاهره أن الوزر يختص بالباديء دون من أتى بعده، فعلى هذا يختص التعذيب بأسول من سن النوح على الموتى. والجواب أنه ليس في الحديث ما ينفي الإثم عن غير الباديء فيستدل على ذلك بدليل آخر، وإنما أراد المصنف بهذا الحديث الرد على من يقول إن الإنسان لا يعذب إلا بذنب باشره بقوله أو فعله أفراد أن بين أنه قد يعذب بفعل غيره إذا كان له فيه تسبب.

وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاه عليه ففهم من جملة على ظاهره وهو بين من قصة عمر مع صهيب كما سيأتي في ثالث أحاديث هذا الباب، ويحتمل أن يكون عمر كان يرى أن المؤاخذة تقع على الميت إذا كان قادراً على النهي ولم يقع منه، فلذلك بادر إلى نهج صهيب، وكذلك نهى خصمه كما رواه مسلم عن طريق نافع عن ابن عمر عنه، ومن أخذ بظاهره أيضاً عبد الله بن عمر فروى عبد الرزاق عن طريقه أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله «إن رافعاً شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب، وإن الميت يعذب ببكاه أهله عليه، ويقابل قول هؤلاء قول من رد هذا الحديث وعارضه بقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ ومن روي عنه الإنكار مطلقاً أبو هريرة كما رواه أبو يعلى من طريق بكر بن عبد الله المزني قال: قال أبو هريرة «والله لئن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سفهاً وجهلاً فبكت عليه

لبعين هذا الشهيد يذنب هذه السفهية، وإلى هذا جئنا جماعة من الشافعية منهم أبو حامد وغيره، ومنهم من قول أوله: يبكاء أهله عليه، على أن البكاء للحال، أي أن ميذا عذاب الميت يقع عند بكاه أهله عليه، وذلك أن شدة بكائهم غالباً إنما تقع عند دفنه، وفي تلك الحالة يسأل ويتناب به عذاب القبر، فكان معنى الحديث أن الميت يعذب بحالة بكاه أهله عليه، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكائهم سبباً لتعذيبه بحاله الخطي، ولا يخفى ما فيه من التكلف. ولعل قائله إنما أخذه من قول عائشة «إنما قال رسول الله ﷺ إنه ليصعب بمعصيته أو بذنبه وإن أهله ليكون عليه إلا أنه أخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها، وعلى هذا يكون خاصاً ببعض الموتى. ومنهم من أوله على أن الراوي سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه، وأن اللام في الميت لمحمود معين كما جزم به القاضي أبو بكر الباقلي وغيره، وحجتهم ما سيأتي في رواية عروة عن عائشة في رابع أحاديث الباب، وقد رواه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري وزاد في أوله «ذكر لعائشة أن ابن عمر يقول إن الميت يعذب ببكاه أهله»، فقالت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية، فذكرت الحديث، ومنهم من أوله على أن ذلك يختص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذب غيره أصلاً، وهو بين من رواية ابن عباس عن عائشة وهو ثالث أحاديث الباب. وهذه التباينات عن عائشة متخالفة، وفي إشارنا بأنها لم ترد الحديث بمحدث آخر بل بما استشرته من معارضة القرآن. قال الداودي: رواية ابن عباس عن عائشة أثبتت ما نقله عروة وحرورة عنها، إلا أنها خصته بالكافر لأنها أثبتت أن الميت يزاد عذاباً ببيكاه أهله، فأي فرق بين أن يزاد بفعل غيره أو يعذب ابتداء؟ وقال القرطبي: إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوي بالخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضاً ولم يسمع بعضاً بعيد، لأن الرواية لهذا المعنى من الصحابة كثيرين وهم جازمون فلا وجه للتمييز مع إمكان حله على عمل صحيح. وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بفسرهم من الجمع: أولها طريقة البخاري كما تقدم توجيهها. ثانيها وهو أعص من الذي قبله ما إذا أوصى أهله بذلك وبه قال الزني وإبراهيم الحربي وآخرون من الشافعية وغيرهم حتى قال أبو الليث السمرقندي: إنه قول عامة أهل العلم، وكذا نقله النووي عن الجمهور قالوا: وكان معروفاً للقدماء حتى قال طرقة بن العبد:

إذا مت فلتعطيني ما أتت أهله وشقني على الجيب يا ابنة معبد

واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية، والحديث دال على أنه إنما يقع عند وقوع الامتثال. والجواب أنه ليس في السياق حصر، فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع إذا لم يتمثل مثلاً. ثالثها يقع ذلك أيضاً أن أهمل نهي أهله عن ذلك، وهو قول داود وطائفة، ولا يخفى أن عمله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم بذلك عادة، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك. قال ابن الرباط: إذا علم المرء بما جاء في النهي عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك ولم يعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فإذا عذب على ذلك عذب بفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرد. رابعها معنى قوله: «يعذب ببكاه أهله» أي ينظر ما يبكيه أهله به، وذلك أن الأفعال التي يعددون بها عليه غالباً تكون من الأمور المنهية فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه ذلك وهو عين ما يمدحونه به، وهذا اختيار ابن حزم وطائفة، واستدل بحديث ابن عمر الأبي بعد عشرة أبواب في قصة موت إبراهيم ابن النبي ﷺ وفيه: ولكن يعذب بهذه، وأشار إلى لسانه. قال ابن حزم: فصحت أن البكاه الذي يعذب به الإنسان ما كان منه باللسان إذ يتنبونه برياسته التي جاز فيها، وشجاعته التي صرفها في غير طاعة الله، وجوده الذي لم يضعه في الحق، فأهله يكون عليه بهذه المفاخر وهو يعذب بذلك. وقال الإسماعيلي كثر كلام العلماء في هذه المسألة وقال كلٌ يجتهد على حسب ما قدر له، ومن أحسن ما حضرني وجه من أروع ذكروه، وهو أنهم كانوا في الجاهلية يبنون ويسبون ويقتلون، وكان أحدهم إذا مات يكت بكائه بتلك الأفعال المحرمة، فتمنى الخبر أن الميت يعذب بذلك الذي يبكي عليه أهله به، لأن الميت يتنذب بأحسن أفعاله، وكانت محاسن أفعاله ما ذكر، وهي زيادة ذنب من ذنوبه يستحق العذاب عليها. خامسها معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يتنذب أهله به كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً «الميت يعذب ببكاه أهله»، إذا قالت النائحة: واعضدها وانصاهه وأكاسيه، جبد الميت وقيل له: أنت عضدها، أنت ناصرها، أنت كاسيها؟ ورواه ابن ماجه بمتنجه به ويقال: أنت كذلك، ورواه الترمذي بلفظ ما من ميت يموت فقوم نادته تقول: واجيله واستأده أو شبه ذلك من القول إلا وكل به ملكان يلهزانه، أمكننا كنته، وشاهده ما روى المصنف في المغازي من حديث النعمان بن بشير قال «أعني على عبد الله بن رواحة، فجعلت أخته تبيكي وتقول: واجيله واكذا واكذا، فقال حين أفاق: ما قلت شيئاً إلا قيل لي أنت كذلك»، سادسها معنى التعذيب تألم

قوله: (فقال سعد) أي ابن عبادة المذكور، وصرح به في رواية عبد الواحد، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق عبد الواحد «فقال عبادة بن الصامت والصواب ما في الصحيح.

قوله: (ما هذا) في رواية عبد الواحد «فقال سعد بن عبادة أتيتك» زاد أبو نعيم في المستخرج و«وتنهى عن البكاء».

قوله: (فقال هذه) أي النعمة أثر رحمة، أي أن الذي يفيض من الدمع من حزن القلب بغير تعدد من صاحبه ولا استعانة لا مؤاخنة عليه، وإنما المنهي عنه الجزع وعدم الصبر.

قوله: (وإنما يرحم الله من عبادة الرحماء) في رواية شعبة في أواخر الطب ولا يرحم الله من عبادة إلا الرحماء، ومن في قوله من عبادة بيانية، وهي حال من المفعول قلده فيكون أوقع، والرحماء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة، لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره «الراحمون يرحمهم الرحمن، والراحمون جمع راحم فيدخل كل من فيه أدنى رحمة، وقد ذكر الحري مناسبة الإتيان بلفظ الرحاء في حديث الباب بما حاصله أن لفظ الجلالة دال على العظمة، وقد عرف بالاستقراء أنه حيث ورد يكون الكلام مسوقاً للتعظيم، فلما ذكر هنا ناسب ذكر من كثرت رحمة وعظمته ليكون الكلام جارياً على نسق التعظيم، بخلاف الحديث الآخر فإن لفظ الرحمن دال على العزوة فناسب أن يذكر معه كل ذي رحمة وإن قلت، والله أعلم. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز استحضر ذوي الفضل للمختصر لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك، وجواز المشي إلى التذرية والعبادة بغير إذن بخلاف الوليمة، وجواز إطلاق اللفظ الموهم لما لم يقع بأنه يقع مبالغة في ذلك لينبثق خاطر المسؤول في الجبهه للإجابة إلى ذلك، وفي استحباب إيراد القسم أمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضا مقاوماً للحزن بالصبر، وإخبار من يستدعي بالأمر الذي يستدعي من أجله وتقديم السلام على الكلام وعبادة المريض ولو كان مفضولاً أو صيباً صغيراً وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطعوا الناس عن فضلهم ولو ردوا أول مرة، واستغناء التابع من إمامه عما يشكل عليه مما يمارض ظاهره، وحسن الأدب في السؤال لتقديم قوله «يا رسول الله» على الاستغناء. وفي التزييف في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والتزييف من تساوة القلب وجود العين، وجواز البكاء من غير نوح ونحوه.

الحديث الثاني حديث أنس:

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المستدي، وأبو عمر هو العقدي.

قوله: (عن هلال) في رواية محمد بن سنان الآية بعد أبواب وحدثنا هلال.

قوله: (شهدنا بنتاً للنبي ﷺ) هي أم كلثوم زوج عثمان رواء الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الإسناد، وأخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم، وكذا الدولابي في الذرية الطاهرة، وكذلك رواء الطبري والطحاوي من هذا الوجه، ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسمها رقية أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک، قال البخاري: ما أدري ما هذا، فإن رقية ماتت والنبي ﷺ يسير لم يشهدا. قلت: وهم حماد في تسميتها فقط، ويؤيد الأول ما رواه ابن سعد أيضاً في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت: نزل في حفرتها أبو طلحة. وأحضر الخطابي فقال: هذه البنت كانت لبعض بنات رسول الله ﷺ فنسبت إليه. انتهى ملخصاً. وكأنه ظن أن الميتة في حديث أنس هي المتحضرة في حديث أسامة، وليس كذلك كما بيته.

قوله: (لم يقارف) يقارف فناء، زاد ابن المبارك عن فليح «أراه يصي الذنوب ذكره المصنف في باب من يدخل قبر المرأة متلياً، ووصله الإسماعيلي، وكذا شرح ابن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه، وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال: معاذ الله أن يتبع أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى. ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة لفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة، فتحي عثمان. وحكي عن الطحاوي أنه قال: لم يقارف تصحيف، والصواب لم يقاول أي لم ينازع غيره الكلام، لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء. وتعقب بأنه تغليب للغة بغير مستند، وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك لحرصه على مراعاة الحظائر الشريف. ويجب عنه باحتمال أن يكون مريض المرأة طالع واحتاج عثمان إلى الوقار، ولم يظن عثمان أنها غوت تلك الليلة، وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى. وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له، وإدخال

الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء، وإثارة الجيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت ولو كان امرأة على الأب والزوج، وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعتها، وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه ﷺ اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع، وحمل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأم من أن يذكر الشيطان بما كان منه تلك الليلة، وحكي عن ابن حبيب أن السر في إثارة أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف ﷺ في منعه من التزول في قبر زوجته بغير تصريح، ووقع في رواية حماد المذكورة «فلم يدخل عثمان القبر» وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن، واستدل به على جواز البكاء بعد الموت، وحكى ابن قدامة في المغني عن الشافعي أنه يكره لحديث جبر بن عتيك في الموطأ فإن فيه «فإذا وجب فلا يكره بأكية» يعني إذا مات، وهو محمول على الأولوية، والمراد لا ترفع صوته بالبكاء، ويمكن أن يفرق بين الرجال والنساء في ذلك لأن النساء قد يفيض بهن البكاء إلى ما يجذر من النوح لقلة صبرهن، واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقاً وفيه نظر، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد إن شاء الله تعالى. وفيه فضيلة لعثمان لإثارة الصدق وإن كان عليه فيه غشاشة.

الحديث الثالث:

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (بنت لعثمان) هي أم أبان كما سيأتي من رواية أيوب.

قوله: (وإنما يجالس بينهما، أو قال جلست إلى أحدهما) هذا شك من ابن جريج، وسلم من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة قال: «كنت جالساً إلى جنب ابن عمر ونحن ننظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان، فجاء ابن عباس بفقره قائلة تراه أخيراً» يمكن ابن عمر فضاء حتى جلس إلى جني فكتبت بينهما، فإذا صوت من الدار، وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عند الحميدي «فيكي النساء» فظهر السبب في قول ابن عمر لمعرو بن عثمان ما قال، والظاهر أن المكان الذي جلس فيه ابن عباس كان أوفق له من الجلوس بجنب ابن عمر، أو اختار أن لا يقيم ابن أبي مليكة من مكانه ويجلس فيه للنهي عن ذلك.

قوله: (فلما أصيب عمر) يعني بالقتل، وأفاد أيوب في روايته أن ذلك كان عقب الحجة المذكورة ولفظه «فلما قُتِلَ» ما يليث عمر أن أصيب، وفي رواية عمرو بن دينار «لم يلبث أن طعن».

قوله: (قال ابن عباس: فلما مات عمر) هذا صريح في حديث عائشة من رواية ابن عباس عنها، ورواية مسلم تروى أنه من رواية ابن أبي مليكة عنها، والقصة كانت بعد موت عائشة لقوله فيها «فجاء ابن عباس بفقره قائلة، فإنه إنما عسي في أواخر عمره، ويؤيد كون ابن أبي مليكة لم يجعلها عن ابن عمر مسلم في أواخر القصة» قال ابن أبي مليكة: وحدثني القاسم بن محمد قال لما بلغ عائشة قول ابن عمر قالت: إنكم لتعجلوني عن غير كافرين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطيء. وهذا يدل على أن ابن عمر كان قد حدث به مراراً. وسيأتي في الحديث الذي بعده أنه حدث بذلك أيضاً لما مات رافع بن خديج.

قوله: (ولكن رسول الله ﷺ) يسكون تون لكن ويجوز تشديدها.

قوله: (حسبك) يسكون السين المهملة أي كافيتكم (القرآن) أي في تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر.

قوله: (قال ابن عباس عند ذلك) أي عند انتهاء حديثه عن عائشة (والله هو أضحك وأبكى) أي أن العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يساق عليها فضلاً عن الميت. وقال الداودي: معناه أن الله تعالى أذن في الجليل من البكاء فلا يذنب على ما أذن فيه. وقال الطبري: غرض تقرير قول عائشة أي أن بكاء الإنسان وضحه من الله يظهره فيه فلا أثر له في ذلك.

قوله: (ما قال ابن عمر شيئاً) قال الطبري وغيره: ظهرت لابن عمر الحجة فسكت مدعياً. وقال الزين بن المنير: سكتوا لا يدل على الإزعاج فلعله كره المجادلة في ذلك المقام. وقال القرطبي: ليس سكتوا لشك طرأ له بعدما صرح برفع الحديث، ولكن احتل عنه أن يكون الحديث قابلاً للتأويل، ولم يمتحن له عمل أن يكون ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس بالأية قبول روايته لأنها يمكن أن يتمسك بها في أن الله أن يذنب بلا ذنب فيكون بكاء الحي علامة لذلك، أشار إلى ذلك الكرماني.

الحديث الرابع:

قوله: (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن عمه بن عمرو بن حزم.

قوله: (إنا من) كذا أخرجه من طريق مالك مختصراً، وهو في الروايات بلفظ وذكرها ابن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت يذب بكاء الحي عليه، قتلت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما أنه لم يذب ولكنه نسي أو انقطع، إنا مره، وكذا أخرجه مسلم، وأخرجه أبو عوانة من رواية سفيان بن عبد الله بن أبي بكر كذلك وزاد أن ابن عمر لما مات رافع قال لهم: لا تكبروا عليه فإن بكاء الحي على الميت حذاب على الميت. قتلت عمرة: قتلت عائشة عن ذلك قتلت: يرحم الله إنا مره، وذكر الحديث، ووافع المذكور هو رافع بن خديج كما تقدمت الإشارة إليه في الحديث الأول.

الحديث الخامس:

قوله: (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري.

قوله: (لما أصيب عمر جعل صهيبي يقول وأخاه) أخرجه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة أم من هذا السياق وفيه قول عمر «علام يكي».

قوله: (إن الميت ليذهب بكاء الحي) الظاهر أن الحي من يقابل الميت، ويحتمل أن يكون المراد به القبيلة وتكون اللام فيه بدل الضمير والتقدير يذهب بكاء حيه أي قبيلته. فوافق قوله في الرواية الأخرى بكاء أهله وفي رواية مسلم المذكورة ومن يكي على يذهب، ولفظها أهم. وفيه دلالة على أن الحكم ليس خاصاً بالكافر، وعلى أن صهيبي أحد من سمع هذا الحديث من النبي ﷺ. وكأنه نسيه حتى ذكره به عصره، وزاد فيه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة وفكرت ذلك لموسى بن طلحة قال: كانت عائشة تقول إنا كان أولئك اليهود أخرجه مسلم. قال الذين بن المير: أنكر عمر على صهيبي بكاءه لرفع صوته بقوله وأخاه، فهم منه أن إظهاره لذلك قبل موت عمر يشعر باستصحابه ذلك بعد وفاته أو زيادته عليه فابتدوه بالإكثار لذلك والله أعلم. وقال ابن بطال: إن قيل كيف نهى صهيبي عن البكاء وأقر نساء بني المنيرة على البكاء على خالد كما سيأتي في الباب الذي يليه؟ فالجواب أنه خشي أن يكون رفعه لصوته من باب ما نهى عنه ولهذا قال في قصة خالد ما لم يكن تقع أو لقلقة.

٣٣- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّبَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَتَكَبَّرُ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ، مَا لَمْ يَكُنْ نَقَعَ أَوْ لَقَلَقَهُ، وَالنَّقْعُ التَّرَابُ عَلَى الرَّأْسِ، وَاللَّقْلَقَةُ الصَّوْتُ.

١٢٩١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَيْحَةَ، عَنْ الْمُنِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَلَبَا عَلَى لَيْسَ كَكَلَبِ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَلَبَ عَلَى مَضْمُودًا فَلْيَبْرَأْ مَقْدَعَةً مِنَ النَّارِ».

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَاحَ عَلَيْهِ يَذَلُّ بِمَا رَاحَ عَلَيْهِ».

مسلم: ٤ أوله، وأخرجه: ٩٣٣ آخره]

١٢٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُصَيْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، عَنْ أَبِي غَمْرٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يَذَلُّ لِي قَبْرِهِ بِمَا رَاحَ عَلَيْهِ».

تَابِعَةُ عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قَادَةُ.

وَقَالَ أَقَمُ، عَنْ شُعْبَةَ: «الْمَيِّتُ يَذَلُّ بِكَلَامِ الْحَيِّ عَلَيْهِ».

أخرجه مسلم: ٩٢٧ وفي الجنائز (٢٢) (٢٣)]

قوله: (باب ما يكره من النباحة على الميت) قال الذين بن المير: ما موصولة ومن ليان الجنس فالتقدير: الذي يكره من جنس البكاء هو النباحة، والمراد بالكراهة كراهة التحريم لا تقدم من الوحيد عليه انتهى. ويحتمل أن تكون ما مصدرية ومن تبعيضية والتقدير كراهية بعض النباحة، أشار إلى ذلك ابن المير وغيره. وقيل ابن قدامة عن أحد رواة أن بعض النباحة لا تحرم وفيه نظر، وكأنه أخذ من كونه ﷺ لم ينه عمه جابر لما كانت عليه فدل على أن النباحة إنا تحرم إذا انضاف إليها فصل من ضرب خد أو شق جيب، وفيه نظر لأنه ﷺ إنا نهى عن النباحة بعد هذه القصة لأنها كانت بأحد، وقد قال في أحد، ولكن حزة لا يواكي له ثم نهى عن ذلك وتوعد عليه، وذلك بين فيما

أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد بن نافع عن ابن عمر وأن رسول الله مر بنسائه بني عبد الأشهل يكنى هلكاهن يوم أحد فقال: لكن حزة لا يواكي له. فجاء نساء الأنصار يكنى حزة، فاستيقظ رسول الله ﷺ فقال: ويجهن، ما اتقيلن بعد مروهن فليقلن، ولا يكنن على هالك بعد اليوم، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق من طريق عكرمة مرسلًا ورجاله ثقات.

قوله: (وقال عمر: دعهن يكنن على أبي سليمان) (ح) هذا الأكثر وصله المصنف في التاريخ الأوسط من طريق الأعمش عن شقيق قال: لما مات خالد بن الوليد اجتمع نسوة بني المنيرة أي بني عبد الله بن عمرو بن حزم ومن بنات عم خالد بن الوليد بن المنيرة يكنن عليه، فليل لعمر: أرسل إليهن فأنهين، فذكره. وأخرجه ابن سعد عن وكيع وغير واحد عن الأعمش.

قوله: (مالم يكن نقع أو لقلقة) بقافين الأولى ساكنة، وقد فسره المصنف بأن النقع التراب أي رضعه على الرأس، واللقلقة الصوت أي المرتفع وهذا قول الفراء، فأما تفسير اللقلقة فمتفق عليه كما قال أبو عبيد في غرب الحديث، وأما النقع فروى سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: النقع الشق أي شق الجيوب، وكذا قال وكيع فيما رواه ابن سعد عنه، وقال الكسائي هو صنة الطعام للماء، كأنه ظن من النقيعة وهي طعام الماء، والمشهور أن النقيعة طعام القادم من السفر كما سيأتي في آخر الجهاد وقد أنكر أبو عبيد عليه وقال: الذي رأيت عليه أكثر أهل العلم أنه رفع الصوت، يعني بالبكاء. وقال بعضهم: هو وضع التراب على الرأس، لأن النقع هو الغبار. وقيل: هو شق الجيوب وهو قول شمر، وقيل: هو صوت لطم الخلدود حكاه الأزهرى، وقال الأساجلي معترضاً على البخاري: النقع لعمرى هو الغبار ولكن ليس هذا موضعه، وإنما هو هنا الصوت العالي، واللقلقة ترديد صوت التواحة انتهى. ولا مانع من حله على المتعين بعد أن فر المراد بكونه وضع التراب على الرأس لأن ذلك من صنيع أهل المصائب، بل قال ابن الأثير: المرجح أنه وضع التراب على الرأس، وأما من فسره بالصوت فيزوم مواظته للقلقة، فحمل اللفظين على متعين أول من حملهما على معنى واحد، وأجيب بأن بينهما مغايرة من وجه كما تقدم فلا مانع من إرادة ذلك.

(تتبعه): كانت وفاة خالد بن الوليد بالشام سنة إحدى وعشرين.

قوله: (حدثنا سعيد بن عبيد) هو الطائي.

قوله: (عن علي بن ربيعة) هو الأسدي، وليس له في البخاري غير هذا الحديث، والإسناده كوفيون، وصرح في رواية مسلم بسماح سعيد من علي ولفظه حدثنا، والمغيرة هو ابن شعبة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن عبيد وفيه علي بن ربيعة قال: أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة فقال: سمعت، فذكره. ورواه أيضاً من طريق وكيع عن سعيد بن عبيد وعبد بن قيس الأسدي كلاهما عن علي بن ربيعة قال: «أول من نبح عليه بالكوفة قرظة بن كعب» وفي رواية الترمذي «مات رجل من الأنصار يقال له قرظة بن كعب فنبح عليه، فجاء المنيرة فصدد المنيرة فحمد الله وأثنى عليه وقال: ما بال النوح في الإسلام» انتهى. وقرظة المذكور يفتح القاف والراء والظاء المشالة أصحاري خوزجي كان أحد من وجهه عمر إلى الكوفة ليفقه الناس، وكان على يده فتح الري، واستخلفه علي على الكوفة، وجزم ابن سعد وغيره بأنه مات في خلافته وهو قول مرجح لما ثبت في صحيح مسلم أن وفاته حيث كان بالمنيرة بن شعبة أميراً على الكوفة، وكانت إمارة المنيرة على الكوفة من قبل معاوية بن سنة إحدى وأربعين إلى أن مات وهو عليها سنة خمسين.

قوله: (إن كلباً علي ليس ككلب علي أحمد) أي غيبي، ومعناه أن الكلب على الغير قد ألف واستسهل خطبه، وليس الكلب علي بالغاً مبلغ ذاك في السهولة وإن كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الإثم، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أورد أن الذي تدخل عليه الكاف أعلى والله أعلم. وكذا لا يلزم من إثبات الوعيد للمذكور على الكلب عليه أن يكون الكلب على غيره مباحاً، بل يستدل على تحريم الكلب على غيره بدليل آخر، والفرق بينهما أن الكلب عليه توعد فاعليه يجعل النار له مسكتاً بخلاف الكلب على غيره، وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في كتاب العلم، وباتي كثير منها في شرح حديث وثالة في أوائل مناقب قريش إن شاء الله تعالى.

قوله: (من يبح عليه يذهب) ضبطه الأكثر بضم أوله وفتح النون وجزم المهملة على أن من شرطية ونحو الجواب، ويجوز رفعه على تقدير فإنه يذهب، وروي بكسر النون وسكون التحتانية وفتح المهملة، وفي رواية الكشميهني «من يباح، على أن من، موصولة، وقد أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم بلفظ «إذا نبح على

قوله: (حدثنا زيد) بزاي وموحدة مصفر.

قوله: (اليامي) بالتحانية والميم الخفيفة وفي رواية الكشميهني «الأيامي» بزيادة هزة في أوله. والإسناد كله كوفيون، ولسليمان وهو الثوري فيه إسناد آخر سيذكر بعد بابين.

قوله: (ليس منا) أي من أهل سنتنا وطريقتنا، وليس المراد به إخراجهم عن الدين، ولكن فائقة لإبراده بهذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبه: لست منك ولست مني، أي ما أنت على طريقي. وقال الزين بن المنير ما ملخصه: التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إما ورد عن أمر وجودي، وهذا يهتان كلام الشارع عن الحمل عليه، والأول أن يقال: المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض لأن يهجر ويعرض عنه فلا يختلط بجماعة السنة تأدياً له على استصحابه حالة الجاهلية التي فيها الإسلام، فهذا أول من الحمل على ما لا يستفاد منه قدر زائد على الفعل الموجود. وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله ويقول: ينبغي أن يحكم عن ذلك ليكون أوقع في الغرض وأبلغ في الزجر. وقيل: المعنى ليس على ديننا الكامل، أي أنه خرج من فرع من فروع الدين وأن كان معه أصله، حكاه ابن العربي. ويظهر لي أن هذا الذي يفسره الثوري الآتي في حديث أبي موسى بعد باب حيث قال «برئ منه النبي ﷺ وأصل البراءة الانفصال من الشيء»، وكلته توعده بأن لا يدخله في شفاعته مثلاً.

وقال المذهب: قوله أنا بريء أي من فاعل ما ذكر وقست ذلك الفعل، ولم يرد فيه عن الإسلام. قلت: بينهما واسطة تعرف بما تقدم أول الكلام، وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيب وغيره. وكان السبب في ذلك ما تضمنته ذلك من عدم الرضا بالقضاء، فإن وقع التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخط مثلاً بما وقع فلا مانع من حل الشيء على الإخراج من الدين.

قوله: (لطم المخلود) خص المخذ بذلك لكون الغالب في ذلك، ولا فضرر ببقية الوجه داخل في ذلك.

قوله: (وشق الجيوب) جمع جيب بالجيم والموحدة وهو ما يفتح من الثوب يدخل فيه الرأس، والمراد بشقه إكمال فتحه إلى آخره وهو من علامات السخط.

قوله: (ودعا بدعوى الجاهلية) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية، أي من النياحة ونحوها، وكذا التبعة قولهم: وأجبلاء، وكذا الدعاء بالويل والثبور كما سيأتي بعد ثلاثة أبواب.

٣٦- باب رِثَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مَعْدُنْ بِنَ خَوْلَةَ

١٢٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ غَابِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَدَّدُ بِي عَامَ حَجَّةِ الْوُكُوفِ، مِنْ وَجَعٍ أَشَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِيئِي إِلَّا ابْنَةُ، أَفَأَصْدُقُ بِطَفْسِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». فَقُلْتُ: بِالطَّفْرِ؟ فَقَالَ: «لَا». ثُمَّ قَالَ: «الْثَلْثُ وَالْثَلْثُ كِبَرٌ، أَوْ كِبَرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَهْبَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تَفِيقَ نَفَقَةَ تَجْبِي بَهَا وَجَعَهُ إِلَّا أَجَزْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ لِي فِي أَمْرِيكَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحْتَفِلُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تَخْلُفَ قَسْمَلًا عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَرَدَدْتَ بِهِ فِرَاجَةً وَرَفَقَةً، ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تَخْلُفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيَعُزُّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَفْضِلْ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ وَلَا تُزَفِّمُهُمْ عَلَى أَهْقَابِهِمْ، لَكِنْ أَلْبَسْ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ». يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ. [راجع: ٥٦.

أخرجه مسلم: ١٧٨٨]

قوله: (باب رِثَاءِ النَّبِيِّ ﷺ سعد بن خولة) سعد بالنصب على المقعولة، وخولة بفتح المعجمة وسكون الواو والراء بكسر الراء والمثلثة بعدها مدة مدح الميت وذكر عاهته، وليس هو المراد من الحديث حيث قال الراوي «يرثي له رسول الله ﷺ» ولهذا اعترض الإسمايلي الترجمة فقال: ليس هذا من مرثي الموتى وإنما هو من التوجع، يقال رثيته إذا مدحته بعد موته ورثيته له إذا تحزنت عليه. ويمكن أن يكون مراد البخاري هذا بعينه كان يقول ما وقع من النبي ﷺ فهو من التحزن والتوجع وهو مباح، وليس معارضاً لنهي عن المرثي التي هي ذكر أوصاف الميت المباحة على تهيج الحزن وتعجيد

اليت عذب بالنياحة عليه، وهو يؤيد الرواية الثانية.

قوله: (ما نبح عليه) كذا للجميع بكسر النون، ولبعضهم ما نبح بغير موحدة على أن ما ظرفية.

قوله: (عن سعيد بن المسيب) في رواية حدثنا سعيد.

قوله: (تابعه عبد الأعلى) هو ابن حاد، وسعيد هو ابن أبي عروة.

قوله: (حدثنا قتادة) يعني عن سعيد بن المسيب إلخ، وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حاد كذلك.

قوله: (وقال آدم عن شعبة) يعني بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المتن وهو قوله «عذب بيبك الحبي عليه» تفرد آدم بهذا اللفظ، وقد رواه أحمد عن محمد بن جعفر غندر ويحيى بن سعيد القطان وحجاج بن محمد كلهم عن شعبة كالأول، وكذا أخرجه مسلم عن محمد بن بشر عن محمد بن جعفر، وأخرجه أبو عروبة عن طريق أبي النضر وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي زيد المروزي وأسود بن عامر كلهم عن سعيد كذلك، وفي الحديث تقدم من يحدث كلاماً يقتضي تصديقه فيما يحدث به فإن المقبرة قدم قبل تحديثه بتحريم الترح أن الكذب على رسول الله ﷺ أشد من الكذب على غيره، وأشار إلى أن الوحيد على ذلك بمنه أن يغير عنه ما لم يقل.

٣٤- باب

١٢٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّكِيرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جِيءَ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مَاتَ بِهِ، حَتَّى وَضِعَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ سَجَى تَوْبًا، فَلَقَبْتُ أَرِيْدُ أَنْ أَكْثِفَ عَنْهُ، فَهَلَايَ قُورَيْ، ثُمَّ قَبَسْتُ أَكْثِفَ عَنْهُ، فَهَلَايَ قُورَيْ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُورَيْ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَاحِبَةٍ، فَقَالَ: «مَنْ هَلَايَ». فَقَالُوا: ابْنَةُ عَمْرٍو، أَوْ: اخْتُ عَمْرٍو، قَالَ: «لَيْسَ بِكِ؟ أَوْ: لَا تَكِي، فَمَا زِلْتِ الْمَلَائِكَةَ تُظَلِّلُ بِأَجْبَحِيهَا حَتَّى رُفِعَ». [راجع: ١٢٤٤. أخرجه مسلم: ٢٤٧١]

قوله: (باب) كذا في رواية الأصلي، وسقط من رواية أبي ذر وكريمة، وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم تقريره غير مرقعة، وعلى الظنيرين فلا بد له من تعلق بالذي قبله، وقد تقدم توجيهه في أول الترجمة.

قوله: (قد ملل به) بضم الميم وتشديد اللام يقال ملل مثل بالقتل إذا جدد أنه أو أذنه أو ملأكيره أو شيء من أجزائه. والاسم المثلثة بضم الميم وسكون اللام.

قوله: (سجى لوباً) بضم المهملة وتشديد الجيم الثقيلة أي غطي بربوب.

قوله: (ابنة عمرو أو اخت عمرو) هذا شك من سفيان، والصواب بنت عمرو وهي فاطمة بنت عمرو، وقد تقدم على الصواب من رواية شعبة عن ابن المنكدر في أوائل الجنازات بلطف، فدعيت عني فاطمة، ووقع في الإكليل، للحاكم تسميتها هند بنت عمرو، فلعل لما أسمن أو أسلمها اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعاً حاضرتين.

قوله: (قال فلم؟ تبكي أو لا تبكي) هكذا في هذه الرواية بكسر اللام وفتح الميم على أنه استفهام عن غائبة، وأما قوله «أو لا تبكي» فالظاهر أنه شك من الراوي هل استفهم أو نهى، لكن تقدم في أوائل الجنازات من رواية شعبة «تبكي أو لا تبكي» وتقدم شرحه على التخيير، وعمله أن هذا الجليل القدر الذي نظله للملاكمة بأجنتها لا ينبغي أن يبكي عليه بل يفرح له بما صار إليه.

٣٥- باب لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ

١٢٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ الشَّامِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْمُخْلُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ». [الطبر: ١٢٩٧، ١٢٩٨، ٣٥١٩. أخرجه مسلم: ١٠٣]

قوله: (باب ليس منا من شق الجيوب) قال الزين بن المنير: أفرد هذا القدر بترجمة ليشرح بأن الشيء الذي حصله الثوري يقع بكل واحد من المذكورات لا مجموعها. قلت: ويؤيده رواية مسلم بلطف «أو شق الجيوب، أو دعه إلخ»

٣٨- باب كَيْسٌ مِمَّا مَنَ ضَرْبُ الْخُدُودِ

١٢٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَيْسٌ مِمَّا مَنَ ضَرْبُ الْخُدُودِ، وَشَقُّ الْجُتُوبِ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ». [إرجع: ١٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٠٣]

قوله: (باب ليس منا من ضرب الخدود) وتقدم الكلام عليه قبل بابين، وعبد الرحمن المذكور في هذا الإسناد هو ابن مهدي.

٣٩- باب مَا يُنْهَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

١٢٩٨- حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ حَنْصَلٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْسٌ مِمَّا مَنَ ضَرْبُ الْخُدُودِ، وَشَقُّ الْجُتُوبِ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ». [إرجع: ١٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٠٣]

قوله: (باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة) تقدم توجيه هذا التركيب، وهذه الترجمة مع حديثه سقطت للكشيهي وثبتت للباقيين. ثم أورد المصنف حديث ابن سعد من وجه آخر وليس فيه ذكر الويل المترجم به، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه، فحي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه وصححه ابن حبان وإن رسول الله ﷺ لمن الحاشية وجهها والشاقة جيبها والدامية بالويل والنبوءة، والظاهر أن ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص.

٤٠- باب مَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ

١٢٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَابْنِ زَوْاحَةَ، جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ، وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ حَاوِي الْأَبَابِ، شَقَّ الْأَبَابِ، فَأَتَانَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ لِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بَكَائَهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَلَذَبَّ، ثُمَّ أَتَاهُ الْغَائِيَةُ: لَمْ يُطِئْهُ، فَقَالَ: «أَنْهَهُنَّ». فَأَتَاهُ الْغَائِيَةُ، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَعَمْتَ أَنَّهُ قَالَ: «فَاخْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ الرَّابِ». فَهَلَلْتُ: أَرْعَمَ اللَّهُ أُنْفُكَ، لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَقْرَأْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَضَاءِ. [انظر: ١٣٠٥، ٤٤٢٦٣. أخرجه مسلم: ٩٣٥]

١٣٠٠- حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُفَيْلٍ: حَدَّثَنَا عاصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: قَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا، حِينَ قِيلَ الْقُرَاءَةُ، لَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ. [إرجع: ١٣٠١. أخرجه مسلم: ٩٧٧]

قوله: (باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن) يعرف مبني للجهدول وقوله من: موصولة والضمير لها، ويعتدل أن يكون مصدر جلس أي جلوساً يعرف، ولم يفصح المصنف بحكم هذه المسألة ولا التي بعدها حيث ترجمه ومن لم يظهر حزنه عند المصيبة لأن كلاً منهما قابل للترجيح، أما الأول فلكونه من فعل النبي ﷺ والثاني من تقريره، وما يشار به بالفعل لرجح غالباً. وأما الثاني فلأنه فعل أبلغ في الصبر وأزجر للنفس فيرجح، ويعمل فعله ﷺ المذكور على بيان الجواز ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى. وقال الزين بن المنير ما ملخصه: موقع هذه الترجمة من الفقه أن الاعتدال في الأحوال هو للمسلك الأقوم فمن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في الخلود من اللطم والشق والنوح وغيرها، ولا يفرط في التجلد حتى يفضي إلى القسوة والاستخفاف بقدر المصاب، فيقتضي به ﷺ في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة يوقار وسكينة تظهر عليه غمائل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة.

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ويعني هو ابن سعيد

اللوعة، وهذا هو المراد بما أخرجه أحد وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال نهى رسول الله ﷺ عن الرثاء، وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ نهانا أن نرثاه، ولا شك أن الجامع بين الأمرين الترجيح والتحزن. ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة إدخال هذه الترجمة في تصانيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت.

قوله: (أن مات) يفتح الهزء ولا يصح كسرهما لأنها تكون شرطية والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات، والمعنى أن سعد بن خولة وهو من المهاجرين من مكة إلى المدينة وكانوا يكرهون الإقامة في الأرض التي هاجروا منها وتركوها مع جهم فيها لله تعالى، فمن ثم خشي سعد بن أبي وقاص أن يموت بها، وتوجع رسول الله ﷺ لسعد بن خولة لكونه مات بها، وأفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري أن القاتل يرثي له إلخ هو الزهري، وله ابن هاشم بن هاشم وسعد بن إبراهيم روى هذا الحديث عن عامر بن سعد فلم يذكرنا ذلك فيه، وكذا في رواية عائشة بنت سعد من أبيها كما سيأتي في كتاب الوصايا مع بقية الكلام عليه وذكر الاختلاف في تسمية بنت المذكورة إن شاء الله تعالى.

٣٧- باب مَا يُنْهَى مِنَ الْخَلْقِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

١٢٩٦- وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَفْصَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيَّمَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: وَجِعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا، فَنَشِيَ عَلَيْهِ، وَرَأَسَهُ فِي حَجَرٍ أَمْرًا مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَلَمَّا انْطَلَقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّابِقَةِ وَالْخَالِصَةِ وَالشَّالَةِ. [أخرجه مسلم: ٩٠٤]

قوله: (باب ما ينهى من الخلق عند المصيبة) تقدم الكلام على هذا التركيب في باب ما يكره من النياحة على الميت وعلى الحكمة في اقتصاره على الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذي قبله، وقوله عند المصيبة: قصر للحكم على تلك الحالة وهو واضح.

قوله: (وقال الحكم بن موسى) هو القطراني بقباف مفتوحة وتون ساكنة، ووقع في رواية أبي الوقت «حدثنا الحكم» وهو وهم فإن الذين جمعوا رجال البخاري في صحيحه أطبقوا على ترك ذكره في شيوخه فدل على أن الصواب رواية الجماعة بصيغة التثنية. وقد وصله مسلم في صحيحه فقال «حدثنا الحكم بن موسى» وكذا ابن حبان فقال «أخبرنا أبو يعلى حدثنا الحكم».

قوله: (عن عبد الرحمن بن جابر) هو ابن يزيد بن جابر، نسب إلى جده في هذه الرواية وصرح به في رواية مسلم، وخفيفة بمجمة وراء مصفر.

قوله: (وجمع بكسر الجيم).

قوله: (في حجر امرأة من أهله) زاد مسلم وفصاحت: وله من وجه آخر من طريق أبي سخره عن أبي بردة وغيره «قالوا أغشى على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصبح برئة، الحديث. وللنسائي من طريق يزيد بن أوس عن أم عبد الله امرأة أبي موسى عن أبي موسى فذكر الحديث دون القصة، وأبي نعيم في المستخرج على مسلم من طريق ربي قال «أغشى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة، فحصلنا على أنها أم عبد الله بنت أبي دومة، وأفاد عمر بن شبة في تاريخ البصرة أن اسمها صفية بنت ديمون وأنها والدة أبي بردة بن أبي موسى وأد ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قوله: (أبي بريء) في رواية الكشيبي «أنا بريء» وكذا مسلم.

قوله: (الصابقة) بالصاد المهملة والقف أي التي ترفع صوتها بالكاء، ويقال فيه بالنسب المهملة بدل الصاد ومنه قوله تعالى «سلفوكم بالسنة حذلاً» [الأحزاب: ١٩] وعن ابن الأعرابي: الصلق ضرب الوجه حكاه صاحب الحكم والأول أشهر، والمخالفة التي تخلق رأسها عند المصيبة، والشاقة التي تشق ثوبها، ولفظ أبي سخره عند مسلم «أنا بريء» عن خلق وسلق وخرق أي خلق شعره وسلق صوته أي رفعه وخرق ثوبه، وقد تقدم الكلام على المراد بهذا البراءة قبل بياض.

الأنصاري.

قوله: (لما جاء النبي ﷺ) هو بالنصب على المقولية والفاصل قوله (تكل ابن حارثة)، وهو زيد، وأبوه بالمهمل والمثناة، وجعفر هو ابن أبي طالب، وابن رواحة عن عبد الله، وكان تكلهم في غزوة مودة كما تقدم ذكره في رابع باب من كتاب الجنائز، ووقع تسمية الثلاثة في رواية النسائي من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد، وساق مسلم إسناده دون المتن.

قوله: (جلس) زاد أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن يحيى في المسجد.

قوله: (يعرف فيه الحزن) قال الطبري: كأنه تكلم الحزن تكلماً يظهر منه ما لا بد للجلبة البشرية منه.

قوله: (صائر الباب) بالمهمل والتحتانية وقع تفسيره في نفس الحديث شق الباب وهو بفتح الشين المعجمة أي الموضع الذي ينظر منه، ولم يرد بكسر المعجمة أي الناحية إذ ليست مراداً هنا قاله ابن التين. وهذا التفسير الظاهر أنه من قول عائشة، ويشتمل أن يكون عن بعدها، قال المازري: كذا وقع في الصحيحين هنا «صائر» والصواب صير أي بكسر أوله وسكون التحتانية وهو الشق، قال أبو عبيد في غريب الحديث في الكلام على حديث «من نظر من صير الباب ففتحت عينه فهي هند» الصير الشق ولم نسمه إلا في هذا الحديث، وقال ابن الجوزي: صائر وصير بمعنى واحد، وفي كلام الخطابي نحوه.

قوله: (فكانه رجلاً) لم أتف على اسمه وكأنه أبهم عدداً لما وقع في حقه من غش عائشة منه.

قوله: (أن نساء جعفر) أي امرأته وهي أسماء بنت عيسى القحطمية ومن حضر عندها من أقاربها وأقارب جعفر ومن في منتهاه، ولم يذكر أصل العلم بالأخبار لجعفر امرأة غير أسماء.

قوله: (وذكر بكاهن) كذا في الصحيحين، قال الطبري: هو حال من المستتر في قوله فقال وحذف خبر إن من القول المحكي لدلالة الحال عليه، والمعنى قال الرجل إن نساء جعفر فعلن كذا ما لا ينبغي من البكاء المشتمل مثلاً على التورع انتهى. وقد وقع عند أبي عروانة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى «قد كثر بكاهن» فإن لم يكن تصحيحاً فلا حذف ولا تقدير، ويؤيده ما عند ابن حبان من طريق عبد الله بن عمرو عن يحيى بلفظ «قد أكثرن بكاهن».

قوله: (للهب) أي فنهاه فلم يطعته.

قوله: (ثم أتاه الثانية لم يطعته) أي أتى النبي ﷺ للمرة الثانية فقال إنهن لم يطعته، ووقع في رواية أبي عروانة المذكورة «فذكر أنهم لم يطعته».

قوله: (قال والله غلبتنا) في رواية الكشيبي «قد غلبتنا».

قوله: (فرعمت) أي عائشة وهو مقول عمره، والزعمر قد يطلق على القول الحق وهو المراد هنا.

قوله: (أنه قال) في الرواية الآتية بعد أربعة أبواب «أن النبي ﷺ قال».

قوله: (فاحت) بضم المثناة وبكسرها يقال حنأ يحنأ ويحنأ.

قوله: (الواب) في الرواية الآتية من التراب قال القرطبي: هذا يدل على أنهم رفعن أصواتهن بالبكاء، فلما لم يتيسر أمره أن يسد أفواههن بذلك، وخص الأفواه بذلك لأنها على التوح بخلاف الأعين مثلاً انتهى. ويشتمل أن يكون كتابه عن المبالغة في الزجر، أو المعنى أعلمهن أنهم خاليات من الأجر المترتب على الصبر لما أظهرن من الجفر كما يقال للغائب: لم يحصل في يده إلا التراب، لكن يمد هذا الاحتمال قول عائشة الأجي. وقيل لم يرد بالأمر حقيقة، قال عياض: هو بمعنى التمجيز، أي أنهم لا يسكنن إلا بسد أفواههن، ولا يسندوا إلا أن تملاً بالتراب، فإن أمكنك فافعل. وقال القرطبي: يشتمل أنهم لم يطعن الناهي لكونه لم يصح له بأن النبي ﷺ نهاهن، فحصل ذلك على أنه مرشد للمصلحة من قبل نفسه، أو علمن ذلك لكن غلب عليهن شدة الحزن لحرارة المصيبة. ثم الظاهر أنه كان في بكتنهن زيادة على القدر المباح فيكون النهي للتحريم بدليل أنه كرره ويبلغ فيه وأمر يعقوبن إن لم يسكنن. ويشتمل أن يكون بكاء مجرداً والنهي للتنزيه ولو كان للتحريم لأرسل غير الرجل المذكور لنهيه لأنه لا يقر على باطل. ويبعد تمادي الصحابات بعد تكرار النهي على فعل الأمر المحرم، وفائدة نهيهن عن الأمر المباح خشية أن يسترسلن فيه فيفضي بهن إلى الأمر المحرم لضعف صبرهن، فيستفاد منه جواز النهي عن المباح عند خشية إفراطه إلى ما يحرم.

قوله: (فقلت) هو مقول عائشة.

قوله: (أرغم الله أنفك) بالراء المعجمة أي الصفة بالرغام بفتح الراء والمعجمة وهو التراب إهانة وإذلالاً، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لفهماه من قرآن الحال أنه أخرج النبي ﷺ بكثرة تردده إليه من ذلك.

قوله: (لم تفعل) قال الكرماني أي لم تبلغ النهي، ونفته وإن كان قد نهى ولم يطعنه لأن نهيه لم يترتب عليه الامتثال فكانه لم يفعل، ويشتمل أن تكون أرادت أن تفعل أي الحزن بالتراب. قلت: لفظة «لم» يعبر بها عن الماضي، وقرها ذلك وقع قبل أن يتوجه فمن أين علمت أنه لم يفعل؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل فعبرت عنه بلفظ الماضي مبالغة في نفي ذلك عنه، وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزمام النسوة المذكورات، وقد وقع في الرواية الآتية بعد أربعة أبواب «فوالله ما أتت بفعل ذلك» وكذا لحسم وغيره، فظهر أنه من تصرف الرواة.

قوله: (من العناء) بفتح المهملة والنون ولد أي المشقة والتعب، وفي رواية لمسلم «من العي» بكسر المهملة وتشديد التحتانية، ووقع في رواية العنزي «العي» بفتح المعجمة بلفظ ضد الرشد. قال عياض: ولا وجه له هنا. وتغيب بأن له وجهاً ولكن الأول البقي لموافقته لمعنى العناء التي هي رواية الأكثر، قال النووي مرادها أن الرجل قاصر عن القيام بما أمر به من الإنكار والتأديب، ومع ذلك لم يفصح بعجزه عن ذلك ليرسل غيره فيستريح من التعب. وفي هذا الحديث من القوائد أيضاً جواز الجلوس للنعاء بسكينة ووقار، وجواز نظر النساء المتحجبات إلى الرجال الأجانب، وتأديب من نهى عما لا ينبغي له فعله إذا لم يته، وجواز اليمين لتأكيد الخبر.

(تبيح): هذا الحديث لم يروه عن عمره إلا يحيى بن سعيد، وقد رواه عن عائشة أيضاً القاسم بن محمد أخرجه عن إسحاق في المغازي قال «حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، فذكر نحوه». وفيه من الزيادة في أوله: قالت عائشة وقد نهانا خير الناس عن التكلف.

قوله: (حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس، والكلام على المتن تقدم في آخر أبواب الوتر، وشاهد الترجمة منه قوله ما حزن حزناً قط أشد منه، فإن ذلك يشمل حالة جلوسه وغيرها.

٤١- باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْقُرْطُبِيُّ: الْجَزَعُ الْقَوْلُ الْمُسَيَّ وَالظَّنُّ الْمُسَيَّ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّدِيُّ: إِنَّمَا أَشْكُو بَنِي وَخْرِي إِلَى اللَّهِ (يوسف)

[٨٦]

١٣٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَكَمِ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ حُثَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: اشْتَكَيْتُ ابْنَ أَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: فَمَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، حَيَّاتُ حَيَّاتٍ، وَنَحْنُ فِي جِلْبَابِ الْيَتِيمِ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: كَيْفَ الْفُلَامُ؟ قَالَتْ: قَدْ هَذَبَتْ نَفْسَهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرْجَحَ. وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ، قَالَ: قَبَاتٍ، فَلَمَّا اصْبَحَ الْحَسَنُ، فَلَمَّا ارَادَ أَنْ يَخْرُجَ اغْلَمَنَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا لَمْ يَدْرِكُوا لَكُمْ لِي لَيْلَتِكُمْ».

قَالَ مَيْمُونُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ لَهَا بِسْمَةَ أَوْلَادٍ، كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ. [الطبري: ٥٤٧٠هـ، والطبري في الأدب، باب: ١١٦. أخرجه مسلم: ٢١٤٤]

[باصحاح]

قوله: (باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة) تقدم الكلام على ذلك في الترجمة التي قبلها، ويظهر بضم أوله من الرباعي وحزنه منصوب على المقولية.

قوله: (وقال محمد بن كعب) يعني القرطبي بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مثالة.

قوله: (السبي) بفتح المهملة وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة والمراد به ما

يعث الحزن غالباً، والظن السيء اليأس من تعرض الله للمصائب في العاجل ما هو أضعف له من العاقبة، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثواب على الصبر. وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب بن موسى عن القاسم بن محمد تقول محمد بن كعب هذا.

قوله: (ولما أراد أن يخرج أعلمته أنه قد مات) زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت عند مسلم -وقالت: يا أبا طلحة، أرايت لو أن قوماً أعاروا أهل بيت عارية طلبوا عنهم فلم أن يمنعمهم؟ قال: لا- قالت: فاحسب ابنك. فغضب وقال تركني حتى تاطعت، ثم أخبرني بابني، وفي رواية عبد الله -وقالت: يا أبا طلحة، أرايت قوماً أعاروا متاعاً ثم بدا لهم فيه فاعطوه فكانهم وجدوا في أنفسهم، زاد حماد في روايته عن ثابت -وقالوا أن يردوها، فقال أبو طلحة: ليس لهم ذلك، إن العارية موداة إلى أهلها. ثم اتفقا، قالت: إن الله أعارنا فلاناً ثم أخذناه، زاد حماد -فاسترجع-.

قوله: (لعل الله أن يبارك لكما في ليتكما) في رواية الأصملي -ولما في ليتكما وقع في رواية أنس بن سيرين -اللهم بارك لهما، ولا تعارض بينهما فيجمع بأنه دعا بذلك رجوا إجابة دعائه، ولم تختلف الرواة عن ثابت وكذا عن حماد في أنه قال -بارك الله لكما في ليتكما وحرف من رواية أنس بن سيرين أن المراد الدعاء وإن كان لفظه لفظ الخبر. وفي رواية أنس بن سيرين من الزيادة -فولدت غلاماً، وفي رواية عبد الله بن عبد الله -فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة وسياتي الكلام على قصة تحنيكه وغير ذلك حيث ذكره المصنف في العقيقة.

قوله: (قال صفيان) هو ابن عينة بالإسناد المذكور.

قوله: (فقال رجل من الأنصار) هو عتبة بن رفاعه، لما أخرجه سعيد بن منصور ومسلم وابن سعد والبيهقي في «الذلائل» كلهم من طريق سعيد بن مسروق عن عتبة بن رفاعه قال -كانت أم أنس تحت أبي طلحة، فذكر القصة شيعة بسباق ثابت عن أنس، وقال في آخره -فولدت له غلاماً، قال عتبة: فلقد رأيت لذلك الغلام سبع بنين كلهم قد ختم القرآن -وأفادت هذه الرواية أن في رواية صفيان تمجوزاً في قوله -ولما، لأن ظاهره أنه من ولعها وبغير واسطة، ولذا المراد من أولاد ولعها المدحور له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة. ووقع في رواية صفيان -تسمته، وفي هذه نسخة، فلعل في أصلهما تصحيحاً، أو المراد بالسمية من ختم القرآن كله وبالتسعة من قرأ معظمه، وله من الولد فيما ذكر ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب إسحاق وإسماعيل وعبد الله ويعقوب وعمر والقاسم وعمارة وإبراهيم وعمر وزيد وعبد، وأربع من البنات. وفي قصة أم سليم هذه من القوائد أيضاً جوزأ الأخذ بالشدّة وترك الرخصة مع القدرة عليها، والتسليّة عن المصائب، وتزوين المرأة لزوجها، وتعرضها لطلب الجماع منه، واجتماعها في عمل مصلحه، وعشروعية المعارض للومة إذا دعت الضرورة إليها. وشرط جوزأها أن لا تبطل حقاً لمسلم. وكان الحامل لأم سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لأمر الله تعالى ووجاه إخلاعه عليها ما فات منها، إذ لو علمت أبا طلحة بالأمر في أول الحال تكذّب عليه وقته لم تبلغ الغرض الذي أرادته، فلما علم الله صدق نيتها بلغ منها وأصلح حال فرحتها. وفيه إجابة دعوة النبي ﷺ وأن من ترك شيئاً عرضه الله خيراً منه، وبين حال أم سليم من التجلّد وجودة الرأي وقوة العزم، وسياتي في الجهاد والمغازي أنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين إلى غير ذلك مما انفردت به معظم النسوة، وسياتي شرح حديث أبي عمر ما فعل النفر مستوفى في أواخر كتاب الأدب، وفيه بيان ما كان سمي به غير الكنية التي اشتهر بها.

٤٢- باب الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدَقَةِ الْأُولَى

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَمُّ الْعِدْلَانِ، وَيَمُّ الْعِلَاةِ: «الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ وَارْجِعُونَ. أَوَلَيْكَ عَلَيْهِمْ مَوَلَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأَوَلَيْكَ هُمْ الْمُهْتَلُونَ» [البقرة: ١٥٦-١٥٧]

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاسْتَجِيبُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَأِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْغَافِلِينَ» [البقرة: ٤٥]

١٣٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا غُلَامٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ الْأُولَى». [راجع: ١٢٥٢. أخرجه مسلم: ٩٢٦٦]

قوله: (باب الصبر عند الصدقة الأولى) أي هو المطلوب المبشر عليه بالصلاة

يعث الحزن غالباً، والظن السيء اليأس من تعرض الله للمصائب في العاجل ما هو أضعف له من العاقبة، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثواب على الصبر. وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب بن موسى عن القاسم بن محمد تقول محمد بن كعب هذا.

قوله: (وقال يعقوب عليه السلام: «إِنَّمَا أَشْكُو بِنِي وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ» [يوسف: ٨٦] قال الزين بن المنير: مناسبة هذه الآية للترجمة أن قول يعقوب لما تضمن أنه لا يشكو بصريح ولا تعرض إلا الله وافق مقصود الترجمة، وكان خطابه بذلك لبنيه بعد قوله: «يَا أَسْمَى عَلَى يَوْسُفَ» [يوسف: ٨٤]. والبيت يفتح للمرحلة بعدها مثلية ثقيلة شدة الحزن.

قوله: (حدثنا بشر بن الحكم) هو التيسابوري، قال أبو نعيم في المستخرج: يقال إن هذا الحديث مما تفرد به البخاري عن بشر بن الحكم انتهى، يعني من هذا الوجه من حديث صفيان بن عينة ولم يخرجوه أبو نعيم ولا الإسماعيلي من طريق إسحاق إلا من جهة البخاري، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة وهو أخو إسحاق المذكور عن أنس، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق أنس بن سيرين وعبد بن سعد من طريق حماد الطويل كلاهما عن أنس، وأخرجه مسلم وابن سعد أيضاً وابن حبان والطبراني من طرق عن ثابت عن أنس أيضاً، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية بعض، وسأذكر ما في كل من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: (أشكيتني ابن أبي طلحة) أي مرضي، وليس المراد أنه صدرت منه شكوى، لكن لما كان الأصل أن المريض يحصل منه ذلك استعمل في كل مرض لكل مرض. والابن المذكور هو أبو عمير الذي كان النبي ﷺ يمازحه ويقول له: «يَا أَبَا عَمِيرٍ، مَا فَعَلَ النَّفِيرُ، كَمَا سَيَاتِي» في كتاب الأدب، بين ذلك ابن حبان في روايته من طريق عمارة بن زاذان عن ثابت، وزاد من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت في أوله قصة تزويج أم سليم بأبي طلحة بشرط أن يسلم وقال فيه: -فحملت فولدت غلاماً صحيحاً فكان أبو طلحة يحبه حباً شديداً، فعاش حتى تحرك فعرض، فحزن أبو طلحة عليه حزناً شديداً حتى تضعف، وأبو طلحة يندو ويروح على رسول الله ﷺ، فراح راحة فمات الصبي، فأفادت هذه الرواية تسمية امرأة أبي طلحة، ومعنى قوله: «وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، أَيِ خَارِجٌ الْبَيْتِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ» في أواخر النهار، وفي رواية الإسماعيلي -كان لأبي طلحة ولد فتوفي، فأرسلت أم سليم أنسا يدعو أبا طلحة، وأمرته أن لا يجيزه بوفاته ابنه، وكان أبو طلحة صالحاً.

قوله: (هيات شيئاً) قال الكرماني: أي أعدت طعاماً لأبي طلحة وأصلحته، وقيل هيات حالاً وترتنت. قلت: بل المصواب أن المراد أنها هيات أمر الصبي بأن غسلته وكفنته كما ورد في بعض طرقه صريحاً، ففي رواية أبو داود الطيالسي عن مشايخه عن ثابت -وهيات الصبي، وفي رواية حماد بن عبد بن سعد -توفي الغلام فهيات أم سليم أمره، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت -فهلك الصبي فقامت أم سليم فنسلته وكفنته وحفظته وسجّت عليه ثوباً.

قوله: (روى عنه في جانب البيت) أي جملة في جانب البيت، وفي رواية جعفر عن ثابت -فجملته في غدهما.

قوله: (هذات) بالهمز أي سكتت و(لنفسه) يسكون لقائه كذا للأكثر، وللمعنى أن النفس كانت قلقة سزعجة بمعارض المرض فسكتت بالموت، وظن أبو طلحة أن مرادها أنها سكتت بالترحم لوجود العافية، وفي رواية أبي ذر -هكذا نفسه، يفتح القاء أي سكن، لأن المريض يكون نفسه حالياً فإذا زال مرضه سكن، وكذا إذا مات. ووقع في رواية أنس بن سيرين -هو أسكن ما كانه، وغيره في رواية جعفر عن ثابت، وفي رواية ميمر عن ثابت -أدسى هاتئنا، وفي رواية حماد بن كعب -مغير ما كانه، ومعانيها متقاربة.

قوله: (وارجو أن يكون قد أسواح) لم تمزج بذلك على سبيل الأدب، ويحتمل أنها لم تكن علمت أن الطفل لا غلب عليه ففرضت الأمر إلى الله تعالى، مع وجود رجائها بأنه استراح من نكد الدنيا.

قوله: (وظن أبو طلحة أنها صادقة) أي بالنسبة إلى ما فهمه من كلامها، ولا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت.

قوله: (لها) أي معها (ولما أصبح الغسل) فيه كناية عن الجماع، لأن الغسل إنما يكون في الغالب منه، وقد وقع التصريح بذلك في غير هذه الرواية: ففي رواية أنس بن سيرين -فقرت إليه العشاء فتشيت، ثم أصاب منها، وفي رواية عبد الله -ثم تعرضت له فاصب منها، وفي رواية حماد عن ثابت -ثم طليت، زاد جعفر عن ثابت -فترضت

والرحمة، ومن هنا تظهر مناسبة إيراد أثر عمر في هذا الباب، وقد تقدم الكلام على المتن المرفوع مستوفى في زيارة القبور.

قوله: (وقال عمر) أي ابن الخطاب.

قوله: (العدلان) بكسر اللاملة أي المتلان.

وقوله: (العلاوة) بكسرها أيضاً أي ما يعلق على البعير بعد تمام الحمل. وهذا الأثر وصله الحاكم في المستدرک من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما ساقه المصنف وزاد: «وأولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة» [البقرة: ١٥٧] نعم العدلان «وأولئك هم المهتدون» [البقرة: ١٥٧] نعم العلاوة. وهكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم، وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره من وجه آخر عن منصور من طريق نعيم بن أبي هند عن عمر نحوه، وظهر بهذا مراد عمر بالعدلين وبالعلاوة وأن العدلين الصلاة والرحمة والعلاوة الاعتناء. ويؤيده وقوعهما بعد «على» المشعرة بالقنوية المشعرة بالحمل قاله الزين بن المنير. وقد روي نحو قول عمر مرفوعاً أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «أعطيت أمي شيئا لم يعط أحد من الأمم عند المصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون» إلى قوله المهتدون، قال: فأخبر أن المؤمن إذا سلم لأمر الله وأسترجه كتب له ثلاث خصال من الخير: الصلاة من الله والرحمة، وتحقيق سبل الهدى فأثنى هذا عن التكلف في ذلك يقول المصنف: العدلان إنا لله وإنا إليه راجعون وبالعلاوة الثواب عليهما، وعن قول الكرماني: الظاهر أن المراد بالعدلين القول وجزاؤه، أي قول الكلمتين ونوعا الثواب لأنهما متلازمان.

قوله: (وقوله تعالى «واستعينوا بالصبر والصلاة» [البقرة: ١٥٣] الآية) هو بالجهر عطفاً على أول الترجمة، والتقدير: وياب قوله تعالى، أي تفسيره أو نحو ذلك. وقوله وإنما قيل أفرد الصلاة لأن المراد بالصبر الصوم وهو من التروك أو الصبر عن الميت ترك الجزع، والصلاة أفعال وأقوال فلذلك تقلت على غير الخاشعين، ومن أسرارها أنها تعين على الصبر لما فيها من الذكر والدعاء والخضوع وكلها تضاد حسب الرياسة وعدم الانتقاد للأوامر والنواهي، وكان المصنف أراد بإيراد هذه الآية ما جاء عن ابن عباس أنه نهي إليه أخوه ثم هو في سفر، فاسترجع ثم تحسنى عن الطريق فأتاه فصلان ركعتين أطال فيها الجلوس ثم قام وهو يقول «واستعينوا بالصبر والصلاة» [البقرة: ١٥٣] الآية، أخرجه الطبراني في تفسيره بإسناد حسن، وعن حنيفة قال: كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر صلى، أخرجه أبو داود بإسناد حسن أيضاً. قال الطبراني: الصبر منع النفس عماها وكلها عن هوانها، ولذلك قيل لمن لم يجزع صابر لكفه نفسه، وقيل لرمضان شهر الصبر لكف الصائم نفسه عن الطعام والمشرب.

٤٣ - باب قول النبي ﷺ: «إِنَّا بِكَ لَمَعَزُونُونَ»

وَقَالَ ابْنُ عَسَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لَتَمُتَنَّ الْقَيْنُ، وَيَحْزُونَ الْقَلْبُ». [راجع: ١٣٠٤].

١٣٠٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا قُرَيْشٌ، هُوَ ابْنُ حِثَّانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «حَدَّثَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَهْلٍ الْقَيْنِ، وَكَانَ ظِفْرًا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ فَكَبَّلَهُ وَشَمَّهُ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلِإِبْرَاهِيمَ يَحْجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَلْقَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّهَا رَحْمَةٌ». ثُمَّ أَتَاهُمَا بِأَخْرَى، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْقَيْنَ لَتَمُتَنَّ، وَالْقَلْبُ يَحْزُونُ، وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاكِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَعَزُونُونَ».

رَوَاهُ فَوْسِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُفِرَّةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [انظر في الأدب، باب: ١٠٩ أخرجه مسلم: ٢٣١٥ نحوه]

قوله: (باب قول النبي ﷺ: «إِنَّا بِكَ لَمَعَزُونُونَ» قال ابن عمر عن النبي ﷺ: تدمع العين ويحزن القلب) سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي ونبئت للباقيين، وحديث ابن عمر كان المراد به ما أورده المصنف في الباب الذي بعد هذا إلا أن لفظه «إِنَّا بِكَ لَمَعَزُونُونَ» لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب فيحتمل أن يكون ذكره بالمعنى لأن

ترك للمؤاخفة بذلك يستلزم وجوده، وأما لفظه ثبت في قصة موت إبراهيم من حديث أنس عند مسلم، وأصله عند المصنف كما في هذا الباب، وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن سعد والطبراني، وأبي هريرة عند ابن حبان والحاكم، وأسماء بنت يزيد عند ابن ماجه، وعمود بن ليث عند ابن سعد، والسائب بن يزيد وأبي أمامة عند الطبراني.

قوله: (حدثني الحسن بن عبد العزيز) هو الجروي بفتح الجيم والراء منسوب إلى جرود بفتح الجيم وسكون الراء قرية من قرى تيس، وكان أبوه أميرها فستره الحسن ولم يأخذ من تركه أبيه شيئا، وكان يقال إنه نظير قارون في المال، والحسن المذكور من طبقة البخاري ومات بعده سنة وليس له عنه سوى هذا الحديث وحديثين آخرين في التفسير.

قوله: (حدثني يحيى بن حسان) هو التميمي أدركه البخاري ولم يلقه لأن مات قبل أن يدخل مصر، وقد روى عنه الشافعي مع جلالته ومات قبله بمدة، فوقع للحسن نظير ما وقع لشيخه من رواية إمام عظيم الشأن عنه ثم لم يموت قبله.

قوله: (حدثنا قریش هو ابن حسان) هو بالقاف والمعجمة وأبوه بالمهمله والتحتانية بصري يكنى أبا بكر.

قوله: (على أبي سيف) قال عياض هو البراء بن أوس، وأم سيف زوجته هي أم بردة واسمها خولة بنت المنذر. قلت: جمع بذلك ما وقع في هذا الحديث الصحيح وبين قول الواقدي فيما رواه ابن سعد في الطبقات عنه عن يعقوب بن أبي معصمة عن عبد الله بن أبي معصمة قال لما ولد إبراهيم تنافست فيه نساء الأنصار أبتهن ترصعه، فدفعه رسول الله ﷺ إلى أم بردة بنت المنذر بن زيد بن ليث من بني عدي بن النجار وزوجها البراء بن أوس بن خالد بن الجعد من بني عدي بن النجار أيضاً، فكانت ترصعه، وكان رسول الله ﷺ يأتيه في بني النجار انتهى. وما جمع به غير مستبعد، إلا أنه لم يأت عن أحد من الأئمة التصريح بأن البراء بن أوس يكنى أبا سيف ولا أن أبا سيف يسمى البراء بن أوس.

قوله: (القيين) بفتح القاف وسكون التحتانية بملحاً نون هو الحداد، ويطلق على كل صانع، يقال قان الشيء إذا أصلحه.

قوله: (ظفراً) بكسر المعجمة وسكون التحتانية المهموزة بعدها راء أي مرضعاً، وأطلق عليه ذلك لأنه كان زوج المرضعة، وأصل الظفر من ظلارت الناقة إذا عظفت على غير ولدعها فقتل للقي ترصع غير ولدعها، وأطلق ذلك على زوجها لأنه يشاركها في تربته غالباً.

قوله: (لإبراهيم) أي ابن رسول الله ﷺ، ووقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن المغيرة المعلقة بهذا هذا ولفظه عند مسلم في أوله «ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم»، ثم دفعه إلى أم سيف امرأة قين بالمدنية يقال له أبو سيف، فأتطلق رسول الله ﷺ فأتبعته فاتته إلى أبي سيف وهو ينضح بكبره وقد امتلأ البيت دخاناً، فأسرعت المني بين يدي رسول الله ﷺ فقلت: يا أبا سيف أمسك جاء رسول الله ﷺ وسلم أيضاً من طريق عمرو بن سعيد عن أنس «ما رأيت أحداً كان أرحم باليأس من رسول الله ﷺ»، كان إبراهيم مسترضعاً في عوالي المدينة، وكان يطلق ونحس منه فيدخل البيت وإنه ليذبح وكان ظفراً قيئاً.

قوله: (ولإبراهيم يحود بنفسه) أي يخرجها ويدفعها كما يدفع الإنسان ماله، وفي رواية سليمان «يكيد» قال صاحب العين أي يسوق بها، وقيل معناه يقارب بها الموت، وقال أبو مروان بن سراج: قد يكون من الكيد وهو القيء يقال منه كاد يكيد شبيهه تنقل نفسه عند الموت بذلك.

قوله: (للرفان) بذال معجمة وفاء أي يجري معهما.

قوله: (وأنات يا رسول الله!) قال الطبراني: فيه معنى التعجب، والواو تستدعي معطوفاً عليه أي الناس لا يصبرون على المصيبة وأنات تفعل كفعلهم، كأنه تعجب لذلك من مع عهده منه أنه يبحث على الصبر ونهى عن الجزع، فأجابته بقوله «إنها رحمة أي الحالة التي شاعلتها مني هي رقة القلب على الولد لا ما توهمت من الجزع انتهى. ووقع في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه «قللت يا رسول الله تبكي»، أو لم تته عن البكاء وزاد فيه «إنما نهيت عن صوتين أحقن فاجرين: صوت عند نعمة لمو ولعب ومزامير الشيطان، وصوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب ورتة شيطان». قال: إنما هذا رحمة ومن لا يرحم لا يرحم، وفي رواية عمود بن ليث قال «إنما أنا بشر، وعند عبد الرزاق من مرسل مكحول «إنما أتهم الناس عن النسيان أن يتنبأ الرجل بما ليس فيه».

قوله: (فلما دخل عليه) زاد مسلم في رواية عمارة بن غزية «فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه».

قوله: (في غاشية أهله) مجتمعتين أي الذين يفسحونه للخدمة وغيرها، وسقط لفظ «أهله» من أكثر الروايات، وعليه شرح الخطابي، فيجوز أن يكون المراد بالغاشية الغشية من الكرب، ويؤيده ما وقع في رواية مسلم في غشيته. وقال التوربشتي: الغاشية هي الغاية من شر أو مرض أو من مكروه، والمراد ما يتفشاء من كرب الوجع الذي هو فيه لا الموت، لأنه أفاق من تلك المُرَّة وعاش بعدها زماناً.

قوله: (فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ بكوا) في هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم ابن النبي ﷺ، لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يتعرض بمثله ما افترض به هناك، فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء يدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر.

قوله: (فقال ألا تسمعون) لا يحتاج إلى مفعول لأنه جعل كالفعل اللازم، أي ألا توجدون السماع، وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار، فبين فهم الفرق بين الحالتين.

قوله: (إن الله) بكسر الحزة لأنه ابتداء كلام.

قوله: (يعذب بهذا) أي إن قال سوءاً.

قوله: (أو يرحم) إن قال غيراً، ويحتمل أن يكون معنى قوله «أو يرحم» أي إن لم يتخذ الوعيد.

قوله: (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) أي بخلاف غيره، ونظيره قوله في قصة عبد الله بن ثابت التي أخرجه مالك في الموطأ من حديث جابر بن عتيك، وفيه «فصاح النسوة فجعل ابن عتيك يسكنهن، فقال رسول الله ﷺ: دعهن فإذا وجبت فلا تبكين بأكية الحديث».

قوله: (وكان عمر) هو موصول بالإسناد المذكور إلى ابن عمر، وسقطت هذه الجملة وكذا التي قبلها من رواية مسلم، ولهذا ظن بعض الناس أنها معلقان. وفي حديث ابن عمر من الفوائد استحباب حياة المريض، وعيادة الفاضل للمفوض، والإمام اتباعه مع أصحابه، وفيه النهي عن المنكر وبيان الوعيد عليه.

٤٥ - باب مَا يَنْهَى مِنَ النُّوحِ وَالْبُكَاءِ، وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ

١٣٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُسْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ قُلُوبُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَجَفَرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرِضُ لَهُمُ الْخُرُونِ، وَأَنَا أُلَاحِظُ مِنْ شِقِّ الْبَابِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَيِّئَ جَفَرٍ، وَذَكَرَ بِكَأَمْنٍ، فَأَمَرَهُ بِأَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَلَحَبَّ الرَّجُلُ لَمْ أَتِ، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُهُنَّ، وَذَكَرَ لَهُنَّ لَمْ يُطِيعَنَّ، فَأَمَرَهُ الْغَايَةَ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَلَحَبَّ لَمْ أَتِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ قَدْ عَلَّيْنِي، أَوْ عَلَّيْنَا - الشُّكُّ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ - فَرَعَمْتُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَاحْذَرِي أَوَاهِيَهُنَّ التَّرَابَ». فَقُلْتُ: أَرْغَمَ اللَّهُ أَفْئِدَةً، قَوْلَهُ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ، وَمَا تَرَكْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْفَعَاءِ. [رواه: ١٢٩٩. أخرجه مسلم: ٩٣٥]

١٣٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ عِندَ التَّيَّةِ أَنْ لَا نُنُوحَ، فَمَا وَفَّقْنَا نِسَاءً أَمْوَءَ غَيْرِ خَعْنَسٍ نِسْوَةً: أُمُّ سَلَمَةَ، وَأُمُّ الْفَلَاحِ، وَأَبْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ أَمْوَءَ مُعَاذٍ، وَأَمْرَأَتَيْنِ: أَوْ: ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَأَمْرَأَتُ مُعَاذٍ، وَأَمْرَأَةٌ أُخْرَى. [أبو: ٤٨٩٢، ٤٨٩٣. أخرجه مسلم: ٩٣٦ بدون «أمراة أخرى»]

قوله: (باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك) قال الزين بن المنير: عطف الزجر على النهي للإشارة إلى الملاحظة الواقعة في الحديث بقوله «فاحت في أفواههن التراب».

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الله بن حَوْشِبٍ) بمهملة وشين معجمة وزن

قوله: (ثم أتبعها بأخرى) في رواية الإسماعيلي، ثم أتبعها بالله بأخرى بزيادة القسم، قيل أراد به أنه أتبع الدفعة الأولى بدمعة أخرى، وقيل أتبع الكلمة الأولى الجملة وهي قوله «أهنا رحمة بكلمة أخرى مفصلة وهي قوله «إن العين تدمع» ويؤيد الثاني ما تقدم من طريق عبد الرحمن ومرسل مكحول.

قوله: (إن العين تدمع إلخ) في حديث عبد الرحمن بن عوف ومحمود بن لبيد «ولا تقول ما يسهط الربيه وزاد في حديث عبد الرحمن في آخره بلولا أنه امر حق ووعد صدق وسيل نأتيه، وإن آخرنا سيلحق بأولنا، لحزننا عليك حزنا هو أشد من هذه ولحوه في حديث أسماء بنت يزيد ومرسل مكحول وزاد في آخره «وفصل رضاه في الجنة» وفي آخر حديث محمود بن لبيد «وقال إن له مرضعاً في الجنة» ومات وهو ابن ثمانية عشر شهراً، وذكر الرضاع وقع في آخر حديث أنس عند مسلم من طريق عمرو بن سعيد عنه، إلا أن ظاهر سياقه الإرسال، فلفظه «قال عمرو فلما توفي إبراهيم قال رسول الله ﷺ: إن إبراهيم أبني، وإنه مات في الثدي» وإن له نظيرين يكملان رضاه في الجنة وسيأتي في أواخر الجنائز حديث البراء «أن لإبراهيم مرضعاً في الجنة».

(فالدة) في وقت وفاة إبراهيم عليه السلام: جزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة عشر، وقال ابن حزم مات قبل النبي ﷺ بثلاثة أشهر، واقتفوا على أنه ولد في ذي الحجة سنة ثمان. قال ابن بطال وغيره: هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن المباح، وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب من غير سخط لأمر الله، وهو أبين شيء وقع في هذا المعنى. وفي مشروعية تعجيل الولد وشمه، ومشروعية الرضاع، وعيادة الصغير، والحضور عند المنضر، ورحمة العيال، وجواز الإخبار من الحزن وإن كان الكتمان أولى، وفيه وقوع الخطاب للغير وإرادة غيره بذلك، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبي ﷺ، ولله مع أنه في تلك الحالة لم يكن عن فهم الخطاب لوجهين: أحدهما صفه، والثاني نزاعه. وإما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارة إلى أن ذلك لم يدخل في نهيه السابق. وفيه جواز الاعتراض على من يخالف فعله ظاهر قوله ليعلم الفرق، وحكي ابن التين قول من قال: إنه في دليل على تعجيل الميت وشمه، ورده بأن القصة إنما وقعت قبل الموت وهو كما قال.

قوله: (رواه موسى) هو ابن إسماعيل التبرذي وطريقه هذه وصلها البيهقي في «الدلائل» من طريق حنم وهو بمشائين لقب محمد بن غالب البجليدي الحافظ عنه، وفي سياقه ما ليس في سياق قرئش بن حيان، وإما أراد البخاري أصل الحديث.

٤٤ - باب الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَرِيضِ

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اشْتَكَيْتُ سَعْدَ بْنَ حَبَّادَةَ شَكْرَى لَهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَعُونَةٍ، مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «قَدْ قَضَى». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا يَحْزَنُ الْقَلْبُ، وَلَكِنْ يَعْذِبُ بِهَذَا» - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يَعْذِبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ. وَكَانَ عَمْرُو يَضْرِبُ فِيهِ بِأَصْغَرِ، وَيَضْرِبُ بِالْجِجَارَةِ، وَيَضْرِبُ بِالْمَرْمِي. [أبو: في الجنائز: باب: ٤٣ وفي الطلاق: باب: ٢٤ أخرجه مسلم: ٩٢٤ بدون الزيادة الأخيرة: «إن الميت»]

قوله: (باب البكاء عند المَرِيضِ) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، قال الزين بن المنير: ذكر المريض أهم من أن يكون أشرف على الموت أو هو في بدايته للمرض، لكن البكاء عادة إنما يقع عند ظهور العلامات المخوفة كما في قصة سعد بن عبيدة في حديث هذا الباب.

قوله: (أخبرني عمرو) مر ابن الحارث للصري.

قوله: (عن سعيد بن الحارث الأنصاري) هو ابن أبي سعيد بن للملى قاضي المدينة. ووقع في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية عن سعيد بن الحارث بن للملى فكانه نسب أباه جلده.

قوله: (اشتكى) أي ضعف وشكوى، بغير تنوين.

قوله: (قال سفیان) هذا السياق لفظ الحميدي في مسنده، ويحتمل أن يكون علي بن عبد الله حدث به على السياقين فقال مرة «عن سفیان حدثنا الزهري عن سالم، وقال مرة «قال الزهري أخبرني سالم، والمراد من السياقين أن كلا منهما سمعه من شيخه.

قوله: (زاد الحميدي) يعني عن سفیان بهذا الإسناد، وقد روينا موصلاً في مسنده وأخرجه أبو نعيم في مستدرجه من طريقه كذلك، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وثلاثة معه أربعتهم عن سفیان بالزيادة إلا أنه في سياقهم بالنعنة، وفي هذا الإسناد رواية تلمي عن تلمي وصحابي عن صحابي في نسق والله أعلم.

٤٧- باب متى يقعد إذا قام للجنائز

١٣٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ غَابِرِ بْنِ رِجَعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْكِبًا مَعَهَا فَلْيَتَمَّ حَتَّى يَخْلُقَهَا، أَوْ تَخْلُقَهُ، أَوْ تَوْضِعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْلُقَهُ». [رواجع: ١٣٠٧ أخرجه مسلم: ٩٥٨]

١٣٠٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَ مَرْوَانَ، فَخَلَسَا قَبْلَ أَنْ تَوْضَعَ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخَذَ يَدَ مَرْوَانَ فَقَالَ: قُمْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ. [الطبر: ٩١٣٠. أخرجه مسلم: ٩٥٩ باختلاف]

قوله: (باب متى يقعد إذا قام للجنائز) سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستطلي وثبت الترجمة دون الباب لرفيقه.

قوله: (حتى يخلقه أو تخلفه) شك من البخاري، أو من قتيبة حين حدثه به، وقد رواه النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن رمح كلاهما عن الليث فقالا: حتى تخلفه من غير شك.

قوله: (أو توضع من قبل أن تخلفه) فيه بيان للمراد من رواية سالم الماضية، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ «إذا رأى أحدكم الجنائز فليقم حين يراها حتى تخلفه إذا كان غير متبهما».

٤٨- باب من تبع جنازة فلا يقعد

حَتَّى تَوْضَعَ عَنْ مَنَاقِبِ الرِّجَالِ، فَإِنْ قَعَدَ أَمَرَ بِالْقِيَامِ.

١٣١٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، يَعْنِي ابْنَ إِسْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَهَوِّمُوا، فَمَنْ نَهَاها فَلَا يَقْعُدْ حَتَّى تَوْضَعَ». [رواجع: ١٣٠٩. أخرجه مسلم: ٩٥٩]

قوله: (باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن منابك الرجال)

كانه أشار بهذا إلى ترجيح رواية من روى في حديث الباب «حتى توضع بالأرض» على رواية من روى «حتى توضع في اللحد» وفي اختلاف على سهل بن أبي صالح عن أبيه، قال أبو داود: «رواه أبو معاوية عن سهيل قال «حتى توضع في اللحد»، وخالفه الثوري وهو أحفظ فقال «في الأرض» انتهى، ورواه جرير عن سهيل قال «حتى توضع» حسب، وزاد «قال سهيل: ورويت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن منابك الرجال» أخرجه أبو نعيم في المستخرج بهذه الزيادة، وهو في مسلم بدلونها، وفي المحيط للحنفية: الأفضل أن لا يقعد حتى يهال عليها التراب، وحجتهم رواية أبي معاوية، ورجح الأول عند البخاري بفعل أبي صالح لأنه راوي الخبر وهو أعرف بالمعاد منه، ورواية أبي معاوية مرجوحة كما قال أبو داود.

قوله: (فإن قعد أمر بالقيام) في إشارة إلى أن القيام في هذا لا يفوت بالعمود، لأن المراد به تعظيم أمر الموت، وهو لا يفوت بذلك. وأما قول المهلب: «تعود أبي هريرة ومروان يدل على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل» فإن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهر، وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة فيه على ذلك. ويدل على

جعفر ثقة من أهل الطائف نزل الكوفة، ذكر الأصيلي أنه لم يرو عنه غير البخاري، وليس كذلك بل روى عنه أيضاً محمد بن مسلم بن وارة الرزازي كما ذكره المزني في التهذيب، وعبد الوهاب شيبه عن ابن عبد المجيد التقفي، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة قبل أربعة أبواب.

قوله: (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحنفي، وحاد هو ابن زيد، ومحمد هو ابن سيرين، والإسناد كله بصريون. وقد رواه عازم عن حاد قال: «عن أيوب عن حفصة، بدل محمد أخرجه الطبراني، وله أصل عن حفصة كما سيأتي في الأحكام من طريق عبد الوارث عن أيوب عنها فكان حاداً سمعه من أيوب عن كل منهما.

قوله: (عند البيعة) أي لا يباهن على الإسلام.

قوله: (لما وقت) أي بترك النوح. وأم سليم هي بنت ملحان والدة أنس، وأم العلاء تقدم ذكرها في ثالث باب من كتاب الجنائز، وابنة أبي سبرة بفتح الميملة وسكون اللوحدة، وأما قوله أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ فهو شك من أحد رواة هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ أو غيرها، وسيأتي في كتاب الأحكام من رواية حفصة عن أم عطية بالشك أيضاً، والذي يظهر في أن الرواية بواو المطفأ أصح لأن امرأة معاذ هو ابن جبل هي أم عمرو بنت خلاد بن عمرو السلمية ذكرها ابن سعد، فعلى هذا فابنة أبي سبرة غيرها. ووقع في الدلائل: لأبي موسى من طريق حفصة عن أم عطية «وأم معاذ بدل قوله وامرأة معاذ وكذا في رواية عازم، لكن لفظه «أو أم معاذ بنت أبي سبرة» وفي الطبراني من رواية ابن عون عن ابن سيرين عن أم عطية «ولما وقت غير أم سليم وأم كلثوم وامرأة معاذ بن أبي سبرة» كذا في والصواب ما في الصحيح امرأة معاذ وبنت أبي سبرة، ولعل بنت أبي سبرة يقال لها أم كلثوم، وإن كانت الرواية التي فيها أم معاذ محفوفة فلعلها أم معاذ بن جبل وهي هند بنت سهل الجهينة ذكرها ابن سعد أيضاً، وعرف بجميع هذه النسوة الخمس وهي أم سليم وأم العلاء وأم كلثوم وأم عمرو وحدث أن كانت الرواية محفوفة وإلا فيختلج في خاطري أن المخافاة هي أم عطية رواية الحديث. ثم وجدت ما يؤيده من طريق عازم عن حفصة عن أم عطية بلفظ «ولما وقت غيري وغير أم سليم» أخرجه الطبراني أيضاً. ثم وجدت ما يرويه وهو ما أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت «كان فيما أخذ علينا أن لا ننوح» الحديث، فزاد في آخره «وكانت لا تمتد نفسها لأنها لما كان يوم الحرة لم تزل النساء بها حتى قامت مهن فكانت لا تمتد نفسها لذلك» ويجمع بأنها تركت عد نفسها من يوم الحرة. قلت: يوم الحرة قيل فيه من الأنصار من لا يحصى عدده ونهت المدينة الشريفة وبذل فيها السيف ثلاثة أيام وكان ذلك في أيام يزيد بن معاوية، وفي حديث أم عطية مصداق ما وصفه النبي ﷺ بأنهن ناقصات عقل ودين. وفيه فضيلة ظاهرة للنسوة المذكورات، قال عياض: معنى الحديث لا يف من يابع النبي ﷺ مع أم عطية في الوقت الذي يابته فيه النسوة إلا المذكورات، لأنه لم يترك النياحة من المسلمات غير هذه. وسيأتي الكلام على بقية فوائده في تفسير سورة للمتحنة إن شاء الله تعالى.

٤٩- باب القيام للجنائز

١٣٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَابِرِ بْنِ رِجَعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَهَوِّمُوا حَتَّى تَخْلُقَكُمْ».

قَالَ سَفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا غَابِرُ بْنُ رِجَعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

زَادَ الْحَمِيدِيُّ: «حَتَّى تَخْلُقَكُمْ أَوْ تَوْضَعَ». [الطبر: ٩٣٠٨. أخرجه مسلم:

٩٥٨]

قوله: (باب القيام للجنائز) أي إذا مرت على من ليس معها، وأما قيام من كان معها إلى أن توضع بالأرض فسبقي في ترجمة مفردة. وسنذكر اختلاف العلماء في كل منهما فيما بعد.

قوله: (حتى تخلفكم) يضم أوله وفتح للمجمة وتشديد اللام المكسورة بعدها فاء أي تترككم ورواها، ونسبة ذلك إليها على سبيل المجاز لأن المراد حاملها.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدستوائي (ويحيى) هو ابن أبي كثير.

قوله: (مر بنا) بضم الميم على البناء للمجهول، وفي رواية الكشميهني، مرت، بفتح الميم.

قوله: (فقام) زاد غير كريمة لهاء.

قوله: (فقمنا) في رواية أبي ذر وقتنا بالواو، وزاد الأصيلي وكريمة لهاء، والضمير للقيام أي لأجل قيامه، وزاد أبو داود من طريق الأوزاعي عن يحيى، فلما ذهبنا لنحمل قيل إنها جنازة يهودي زاد البيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن معاذ بن فضالة شيخ البخاري فيه إقتال إن الموت فزع، وكذا لمسلم من وجه آخر عن هشام. قال القرطبي: معنا إن الموت يفزع منه، إشارة إلى استعظامه، ومقصود الحديث أن لا يستمر الإنسان على الفلقة بعد رقية الموت، لما يشعر ذلك من تفاسل الموت بأمر الموت، فمن ثم استوى فيه كون الميت مسلماً أو غير مسلم. وقيل غيره: جعل نفس الموت فزعا مبالغة كما يقال رجل عدل، قال البيضاوي: هو مصدر جرى مجرى الوصف للمبالغة، وفيه تقدير أي الموت فزع انتهى. ويؤيد الثاني رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ وإن للموت فزعا أخرجه ابن ماجه، وعن ابن عباس مثله عند البزار قال: وفيه تنبيه على أن تلك الحالة ينبغي لمن رآها أن يقلق من أجلها ويضطرب، ولا يظهر منه عدم الاحتفال وبالبلاء.

قوله: (فعمروا عليهم) في رواية السلمي والحيموي، عليهم أي على فيس وهو ابن سعد بن جعدة وسهل وهو ابن حنيف ومن كان حيتل معهم.

قوله: (من أهل الأرض أي من أهل الدعة) كذا فيه بلفظ أي التي يفسر بها، وهي رواية الصحيحين وغيرهما، وسكى ابن التين عن الداودي أنه شره بلفظ أو التي للشك، وقال: ثم أراه لغته، وقيل لأهل الدعة أهل الأرض لأن المسلمين لما فتحوا البلاد أقروهم على عمل الأرض وحمل الخراج.

قوله: (أليست نفساً) هنا لإيماض التعليل المتقدم حيث قال إن للموت فزعا على ما تقدم، وكذا ما أخرجه الحاكم من طريق قتادة عن أنس مرفوعاً فقال إنما قمنا للملاكمة، ونحوه لأحد من حديث أبي موسى، ولأحد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً وإنما تقومون إعظاماً للذي يقبض النفوس، ولفظ ابن حبان إعظاماً لله الذي يقبض الأرواح، فإن ذلك أيضاً لا ينافي التعليل السابق، لأن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمر الله، وتعظيم للقاتلين بأمره في ذلك وهم للملاكمة، وأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال إنما قام رسول الله ﷺ تأذياً بريح اليهودي زاد الطبراني من حديث عبد الله بن عباس بالتحانية والمعجمة، وقأله ربح بجورهما ولطبراني والبيهقي من وجه آخر عن الحسن، كراهية أن تعمل رأسه، فإن ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة، أما أولاً فلأن أسانيداً لا تقاوم تلك في الصحة، وأما ثانياً فلأن التعليل بذلك راجع إلى ما فهمه الراوي، والتعليل الماضي صريح من لفظ النبي ﷺ فكان الرواي لم يسمع التصريح بالتعليل منه فعمل بالجهادة. وقد روى ابن أبي شيبة من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عه يزيد بن ثابت قال وكنا مع رسول الله ﷺ فطلعت جنازة فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت، والله ما أدري من شأنها أو من ضايق المكان، وما سألناه عن قيامه، ومقتضى التعليل بقوله، وأليست نفساً أن ذلك يستحب لكل جنازة، وإنما اقتصر في الترجمة على اليهودي وقفاً مع لفظ الحديث، وقد اختلف أهل العلم في أصل المسألة فذهب الشافعي إلى أنه غير واجب

وقال: هذا إما أن يكون منسوخاً أو يكون قام لعلة، وإيها كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله، والحجة في الآخر من أمره، والقعود أحب إلي انتهى. وأشار بالتارك إلى حديث علي ؑ أنه قام للجنازة ثم قعد أخرجه مسلم، قال البيضاوي: يحتل قول علي ؑ ثم قعد أي بعد أن جاوزته وبعدت عنه، ويحتمل أن يريد كان يقوم في وقت ثم ترك القيام أصلاً، وعلى هذا يكون قعد الأخير قربة في أن المراد بالأمر الراوي في ذلك التندب، ويحتمل أن يكون نسخاً للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر، والأول أرجح لأن احتمال المجاز يسري في الأمر أولى من دعوى النسخ انتهى. والاحتفال الأول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي أنه أشار إلى قوم قاموا أن يجلسوا ثم قعدهم الحديث، ومن ثم قال بكراهة القيام جماعة منهم مسلم الرزي وغيره من الشافعية، وقال ابن حزم: قعوده بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للتندب، ولا يجوز أن يكون نسخاً لأن النسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك منه نهى انتهى. وقد ورد معنى النهي من حديث عبادة قال: كان النبي ﷺ يقوم للجنازة، فمر به حير من اليهود فقال: هكذا تفعل، فقال: اجلسوا وخالفوهم، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي، فلو لم يكن إسناده ضعيفاً لكان حجة في النسخ، وقال

الأول ما رواه الحاكم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فساق نحو القصة المذكورة وزاد إن مروان لما قال له أبو سعيد قم قام، ثم قال له: إن أمتني؟ فذكر الحديث. فقال لأبي هريرة: فما متك أن تخبرني؟ قال: كنت إماماً فجلست فمرف بهذا أن أبا هريرة لم يكن يراه وأجابه، وإن مروان لم يكن يعرف حكم المسألة قبل ذلك، وأنه باذر إلى العمل بها بغير أبي سعيد. وروى الطحاوي من طريق الشعبي عن أبي سعيد قال: مر على مروان بجنازة فلم يقم، فقال له أبو سعيد: إن رسول الله ﷺ مرف عليه جنازة فقام، فقام مروان، وأظن هذه الرواية مختصرة من القصة. وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه كما نقله ابن المنذر، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبد بن الحسن، وروى البيهقي من طريق أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القام مثل الحامل، يعني في الأجر. وقال الشعبي والنخعي: يكره القعود قبل أن توضع. وقال بعض السلف: يجب القيام، واستحب له برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قال: ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع، أخرجه النسائي.

(تبيين):

(الأول): قال الزين بن المنير: إنما نزع هذه التراجم مع إمكان جمعها في ترجمة واحدة للإشارة إلى الاهتمام بها، وما يختص كل طريق منها بحكمة، ولأن بعض ذلك وقع فيما ليس على شرطه فاكفى بذكره في الترجمة لصالحه للاستدلال.

(الثاني): قال ثبت بين حديثي الباب ترجمة لفظها بباب من تبع الجنازة وجد ذلك في نسخة حمزة مسموعة، فإن سقطت في غيرها قدم من ثبت على من نفي، قال: وإنما لم يستغن عنها بما قبلها لتصريحه في الخبر بأنها جلسا قبل أن توضع، وأحال في تقرير ذلك وأن ذكرها أولى من حذفها. وهو عجيب منه فإن الذي تضمنته الحديث الثاني من الزيادة قد اشتملت عليه الترجمة الأولى، وليس في الترجمة زيادة على ما في الحديثين إلا قوله «عن منابك الرجال» وقد ذكرت من وقت في روايته.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وحشام هو الدستوائي، ويحيى هو ابن أبي كثير، وحديث أبي سعيد هذا أبين سياقاً من حديث عامر بن ربيعة، وهو يوضح أن المراد بالغاية المذكورة من كان معها أو مشاعداً لها، وأما من مرف به فليس عليه من القيام إلا قدر ما مرف عليه أو توضع عنه بأن يكون بالمصلى مثلاً. وروى أحمد من طريق سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة مرفوعاً «من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تنصب عنه، وإن مشى معها فلا يقعد حتى توضع، وفي هذا السياق بيان لغاية القيام، وأنه لا يكتفى بمن مرف به، ولفظ القيام يتناول من كان قائماً، فأما من كان راكباً فيحتمل أن يقال ينبغي له أن يقف ويكون الوقوف في حقه كالقيام في حق القاعد، واستدل بقوله «فإن لم يكن معها على أن شهد الجنازة لا يجب على الأحياء».

٤٩- باب مَنْ قَامَ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ

١٣١١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ بَنَى جَنَازَةً، فَهَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقُمْنَا بِهِ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ؟ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ قُومُوا». [أخرجه مسلم: ٩٦٠ زيادة «إن الموت فزع، ولها يهودية»]

١٣١٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا حُجْرَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ سَهْلُ بْنُ خُفَيْمٍ، وَتَقْسُ بْنُ سَعْدٍ، قَاعَتَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ، فَمَرُوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ فَهَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَمْ؟ مِنْ أَهْلِ الدُّعَى، فَقَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَهَمَّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ، فَقَالَا: «هَاتَيْتَ نَفْسًا». [أخرجه مسلم: ٩٦١]

١٣١٣- وَقَالَ أَبُو حَازِمَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرُو، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ تَقْسِ وَسَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَا: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ زَكْرِيَّا، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: كَانَ أَبُو مُسْعُودٍ وَتَقْسُ يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ.

قوله: (باب من قام لجنازة يهودي) أي أو غيره من أهل الدعة.

عياض: ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بمحدث علي، وتعبه النووي بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن قال: والمختار أنه مستحب، وبه قال المتولي انتهى. وقول صاحب المهذب هو على التخيير كأنه مأخوذ من قول الشافعي المثلوم لما تقضى صيغة أفضل من الاشتراك، ولكن التعذر عنده أولى، وعكسه قول ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية: كان قموده ﷺ ليان الجواز، فمن جلس فهو في سعة، ومن قام فله أجر. واستدل بمحدث الباب على جواز إخراج جنازة أهل الذمة نهاداً غير متميزة عن جنازة المسلمين، أشار إلى ذلك الزين بن المنير قال: وإلزامهم بمخالفة رسوم المسلمين وقع اجتهداً من الأئمة. ويمكن أن يقال إذا ثبت النسخ للقيام تبعه ما عداه، فيحمل على أن ذلك كان عند مشروعية القيام، فلما ترك القيام منع من الإظهار.

قوله: (وقال أبو حمزة) هو السكري، وعمره هو ابن مرة المذكور في الإسناد الذي قبله، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق عبدان عن أبي حمزة ولفظه نحو حديث شعبة، إلا أنه قال في روايته: فمرت عليهما جنازة قفاه، ولم يقل فيه بالقادسية. وأراد المصنف بهذا التعليق بيان سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى لهذا الحديث من سهل وقيس.

قوله: (وقال زكرياء) هو ابن أبي زائدة، وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنه، وأبو مسعود المذكور فيها هو البصري، ويجمع بين ما وقع فيه من الاختلاف بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى ذكر قيساً وسهلاً مفردين لكونهما رفعا له الحديث، وذكره مرة أخرى عن قيس وأبي مسعود لكون أبي مسعود لم يرفعه. والله أعلم.

٥٠- باب حمل الرجل الجنزة دون النساء

١٣١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الثَّيْتُ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَضِعَتِ الْجَنَازَةُ، وَاحْتَمَلَهَا الرَّجُلُ عَلَى أَضْغَالِهِمْ، فَإِنَّ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدْ مُوِّبِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ يَلْبَثُونَ بِهَا، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ صَوِقٌ». [الطبر: ١٣١٩، ١٣٨٠]

قوله: (باب حمل الرجل الجنزة دون النساء) قال ابن رشد: ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة؛ لأن منع النساء، لأنه من الحكم للملق على شرط. وليس فيه أن لا يكون الواقع إلا ذلك، أو سلم فهر من مفهوم اللقب. ثم أجاب بأن كلام الشارع مهما أمكن حله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع، ويؤيده العدول عن المشاكلة في الكلام حيث قال: إذا وضعت فاحتملها الرجال، ولم يقل فاحتملت، فلما قطع احتملت عن مشاكلة وضعت دل على قصد تخصيص الرجال بذلك، وأيضاً فجواز ذلك للنساء وإن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية لكنه معارض بأن في الحمل على الأعناق والأمر بالإسراع مظنة الانكشاف غالباً، وهو ما بين للمطلوب منهن من التستر مع ضعف نفوسهن عن مشاهدة الموتى غالباً فكيف بالحمل، مع ما يترفع من صراخهن عند حله ووضعه وغير ذلك من وجوه القاسد انتهى ملخصاً. وقد ورد ما هو أصح من هذا في منتهى، ولكنه على غير شرط المصنف، ولعله أشار إليه وهو ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فرأى نسوة فقال: أحملن! قلن: لا. قال: اتدفعن! قلن: لا. قال: فارجرن مازورات غير مسجورات. ونقل النووي في شرح المهذب أنه لا خلاف في هذه المسألة بين العلماء، والسبب فيه ما تقدم، ولأن الجنزة لا بد أن يشيعها الرجال فلو حملها النساء لكان ذلك ذريعة إلى اختلاطهن بالرجال فيفضي إلى الفتنة. وقال ابن بطال: قد عثر الله النساء لضغفن حيث قال «إلا المستضعفين من الرجال والنساء» [النساء: ٩٨] الآية، وتعبه الزين بن المنير بأن الآية لا تدل على اختصاصهن بالضعف بل على المساواة انتهى. والأولى أن ضعف النساء بالنسبة إلى الرجال من الأمور المحسوسة التي لا تحتاج إلى دليل خاص.

قوله: (عن أبيه أنه سمع أبا سعيد) لسعيد المقربي في إسناد آخر رواه ابن أبي ذئب عنه عن عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة أخرجه السنائي وابن حبان وقال: الطريقان جيماً محفوظان.

قوله: (إذا وضعت الجنزة) في رواية ابن أبي ذئب للمذكورة إذا وضع الميت

٥١- باب السرعة بالجنزة

وَقَالَ أَنَسٌ ﷺ: أَنْتُمْ مُشْتَعُونَ، وَاشْتَرَى تَيْنَ بَيْتَيْهَا، وَخَلْفَهَا، وَعَنْ بَيْتَيْهَا، وَعَنْ حِمْلِهَا.

وَقَالَ عُمَرُ: قَرِيباً مِنْهَا.

١٣١٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تِلْكَ صَالِحَةٌ فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ مَيُوتَى ذَلِكَ، فَسَرُّ تَقْدُمُونَهُ عَنْ رَبَابِكُمْ». [أخرجه سلم: ٩٤٤]

قوله: (باب السرعة بالجنزة) أي بعد أن تحمل.

قوله: (وقال أنس: أنتم مشيعون، فاشترى) وفي رواية الكشيبي، فاشترى، وأثر أنس هذا وصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في «كتاب الجنائز» له عن حميد عن أنس بن مالك أنه سئل عن المشي في الجنزة فقال: أمامها وخلفها، وعن يمينها وشمالها، إنما أنتم مشيعون. ورويناه غالباً في «رياضات أبي بكر الشافعي» من طريق يزيد بن هارون عن حميد كذلك، ونحوه أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن حميد، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد «سمعت العيصار يعني ابن حريث سأل أنس بن مالك يعني عن المشي مع الجنزة فقال: إنما أنت مشيع، فذكر نحوه، فاستعمل على الفلتين: تسمية السائل، والتصريح بسماع حميد. قال الزين بن المنير: مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة، وذلك لما علم من تفاوت أسواقهم في المشي، وقضية الإسراع بالجنزة أن لا يلزموا بمكان واحد يمشون فيه لتلا يشق على بعضهم عن ضعف في المشي عمن يقوى عليه، وعصمه السرعة لا تتفق غالباً إلا مع عدم التزام المشي في جهة معينة فتتأسبأ، وقد سبق لي نحو ذلك أبو عبد الله بن الرباط فقال: قول أنس ليس من معنى الترجمة إلا من وجه أن الناس في مشيهم متفاوتون. وقال ابن رشد: ويمكن أن يقال لفظ المشي والتشيع في أثر أنس أهم من الإسراع بالبطء، فلمله أراد أن يفسر أثر أنس بالحديث، قال: ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقول أنس أن المراد بالإسراع ما لا يخرج عن الوقار تتبعها بالمقدار الذي يصدق عليه به الصاحبة.

قوله: (وقال غيره قريباً منها) أي قال غير أنس مثل قول أنس وقيد ذلك بالقرب من الجنزة لأن من بعد عنها يصدق عليه أيضاً أنه مشى أمامها وخلفها مثلاً، والغير المذكور أظنه عبد الرحمن بن قريط بضم القاف وسكون الراء بعدها مهمله، قال سعيد بن منصور: حدثنا مسكين بن ميمون حدثني عمرو بن روم قال شهد عبد الرحمن بن قريط جنازة، فرأى نساءً قدمن وأخبرن استأخروا فأمر بالجنزة فوضعت، ثم رماهم بالحجارة حتى اجتمعوا إليه، ثم أمر بها فحملت ثم قال: بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها، وعبد الرحمن المذكور صحابي ذكر البخاري ويحيى بن معين أنه كان من أهل الصفة وكان والياً على حصص في زمن عمر، ودل لإيراد البخاري لأثر أنس المذكور على اختيار هذا المذهب هو التخير في المشي مع الجنزة، وهو قول الثوري وبه قال ابن حزم لكن قيد بالمشي اتباعاً لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً بالركب خلف الجنزة والمشي حيث شاء منها، وعن النخعي أنه إن كان في الجنزة نساء مشى أمامها وإلا خلفها، وفي المسألة مذهبان آخران مشهوران: فالجمهور على أن للمشي أمامها أفضل، وفيه حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح إلا أنه اختلف في وصله وإرساله، ويعارضه ما رواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبزي عن علي قال «المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفلاة إسناده حسن، وهو موقوف لحكم المرفوع، لكن حكى الأثر من أحد أنه تكلم في إسناده، وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة ومن تبعهما.

قوله: (حفظناه من الزهري) في رواية المستملي، وعن بدل من الأول وأولى لأنه يقتضي سماعه منه بخلاف رواية المستملي، وقد صرح الحفيدي في مستدركه بسماع سفيان له من الزهري.

قوله: (عن سعيد بن المسيب) كذا قال سفيان وتابعه معمر وابن أبي حفصة عند مسلم، وخالفهم يونس فقال: «من الزهري حدثني أبو أمامة بن سهل عن أبي هريرة وهو معمول على أن للزهري فيه شيخين.

قوله: (أسرعوا) نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستعجال بلا خلاف بين العلماء، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه، والمراد بالإسراع شدة المشي وعلى ذلك حله بعض السلف وهو قول الحنفية. قال صاحب النهاية: ويحتمل بها مسرعين دون الخيب، وفي البسوط: ليس فيه شيء مؤقت، غير أن المعجلة أحسب إلى أبي حنيفة، وعن الشافعي والجمهور المراد بالإسراع ما فوق سجية المشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد. ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال: من استحب أراد الزيادة على المشي المعتاد، ومن كرهه أراد الإفرط فيه كالرمل. والحاصل أنها يستحب الإسراع لكن بحيث لا يتهيأ إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة باليت أو مشقة على الحامل أو المشع لئلا ينافي المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم، قال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتباطأ باليت عن الدفن، ولأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال.

قوله: (بالجنائز) أي يجعلها إلى قبرها، وقيل المعنى بتجهيزها، فهو أصم من الأول، قال القرطبي: والأول أظهر، وقال التوري: الثاني باطل مردود بقوله في الحديث: تضعونه عن رقابكم. وتعبه الفقيه بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حل فلان على رقبته ذنوباً، فيكون المعنى استمرجوا من نظر من لا خير فيه، قال: ويؤيده أن الكل لا يحملونه انتهى. ويؤيده حديث ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مات أحدكم فلا تحبوه وأسرعوا به إلى قبره أخرجه الطبراني بإسناد حسن، ولأبي داود من حديث حصين بن صوح مرفوعاً: «لا ينضى جيفة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهله الحديث.

قوله: (لأن تلك صالحة) أي الجثة المحمولة. قال الطيبي: جعلت الجنائز عين الميت، وجعلت الجنائز التي هي مكان الميت مقدمة إلى الخبر الذي كتب به عن عمله الصالح.

قوله: (فخبر) هو خبر مبتدأ محذوف أي فهو خير، أو مبتدأ خبره محذوف أي فلها خير، أو فتهناك خير، ويؤيده رواية مسلم بلفظ: «فترتموها إلى الخير، ويأتي في قوله بعد ذلك: وفتر، نظير ذلك.

قوله: (تقدمونها إليه) الضمير راجع إلى الخبر باعتبار الشواب، قال ابن مالك: روي «وتقدمونها إليها، فأتى الضمير على تأويل الخبر بالرحمة أو الحسن.

قوله: (تضعونه عن رقابكم) استدلل به على أن حمل الجنائز يخص بالرجال للآتيان فيه بضمير المذكر ولا يخفى ما فيه. وفيه استحباب المبادأة إلى دفن الميت، لكن بعد أن يتحقق أمته، أما مثل الملعون والمقوِّق والمسبوت فينبغي أن لا يسرع بدفنه حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موته، نية على ذلك ابن بزيعة، ويؤخذ من الحديث ترك صعبة أهل البطالة وغير الصالحين.

٥٢- باب قول الميِّت وهو على الجنائز: فَمُتُونِي

١٣١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا وَجِئْتَ الْجَنَائِزَ، فَأَخْمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَغْصَانِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: فَمُتُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: لَاهِلِيًّا: يَا وَلِيَّهَا، أَيْنَ يَذْفَرُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ لَصَبَقَ». [راجع: ١٣١٤]

قوله: (باب قول الميت وهو على الجنائز) أي السرير (فموتوني) أي إن كان صالحاً. ثم أورد فيه حديث أبي سعيد السابق قبل باب.

قوله: (إذا وضعت الجنائز) يحتمل أن يريد السرير والمراد وضعها على الكتف، والأول أولى لقوله بعد في السرير، ويحتمل أن يريد السرير والمراد وضعها على الكتف، والأول أولى لقوله بعد ذلك، فإن كانت صالحة قالت: فإن المراد به الميت. ويؤيده رواية عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة المذكور بلفظ: «إذا وضع المؤمن على سريره يقول فموتوني» الحديث. وظاهره أن قائل ذلك هو الجسد المحمول على الأتاق. وقال ابن بطال: إنما يقول ذلك الروح، ورده ابن المنير بأنه لا مانع أن يرد الله الروح إلى الجسد في تلك الحال ليكون ذلك زيادة في بشرى المؤمن ويؤم الكافر، وكذا قال غيره: وزاد: ويكون ذلك مجازاً

باعتبار ما يؤول إليه الحال بعد إدخال القبر وسؤال للمكين. قلت: وهو بعيد ولا حاجة إلى دعوى إعادة الروح إلى الجسد قبل الدفن لأنه يحتاج إلى دليل، فمن الجائز أن يحدث الله التلق في الميت إذا شاء. وكلام ابن بطال فيما يظهر لي الصواب. وقال ابن بزيعة: قوله في آخر الحديث «يسمع صوتها كل شيء» دال على أن ذلك بلسان القتال لا بلسان الحال.

قوله: (وإن كانت غير ذلك) في رواية الكشميهني، غير صالحة.

قوله: (قالت لأهلها) قال الطيبي: أي لأجل أهلها إظهاراً لوقوعه في الملكة، وكل من وقع في الملكة دعا بالويل. ومعنى النداء يا حزني. وأضاف الويل إلى ضمير القاتل حلاً على المعنى كرامة أن يضيف الويل إلى نفسه، أو كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة تفر عنها وجعلها كأنها غيره. ويؤيد الأول أن في رواية أبي هريرة المذكورة وقال يا ويلته أين تدعون بي، فدل على أن ذلك من تصرف الرواة.

قوله: (لصعير) أي لعني عليه من شدة ما يسمعه، وربما أطلق ذلك على الموت، والضمير في يسمعه راجع إلى دعائه بالويل أي يصيح بصوت منكر لو سمعه الإنسان لعني عليه. قال ابن بزيعة: هو مختص بالميت الذي هو غير صالح، وأما الصالح فمن شأنه اللطف والرفق في كلامه فلا يناسب الصعق من سماع كلامه انتهى. ويحتمل أن يحصل الصعق من سماع كلام الصالح لكونه غير مألوف، وقد روى أبو القاسم بن منده هذا الحديث في كتاب الأرواح، بلفظ: «لو سمعه الإنسان لصعق من الحسن والمسيء» فإن كان المراد به المقول دل على وجود الصعق عند سماع كلام الصالح أيضاً، وقد استشكل هذا مع ما ورد في حديث السؤال في القبر فيضربه ضربة فيصعق صعقة يسمعه كل شيء إلا الثقلين، والجامع بينهما الميت والصعق، والأول استثنى فيه الإنس فقط، والثاني استثنى فيه الجن والأنس. والجواب أن كلام الميت بما ذكر لا يقتضي وجود الصعق وهو الفرع إلا من الأدنى لكونه لم يالك سماع كلام الميت، بخلاف الجن في ذلك. وأما الصيغة التي يصيحها المضروب فأنها غير مألوفة لآلئ، بخلاف الجن في سببها عذاب الله ولا شيء أشد منه على كل مكلف فاشتراك فيه الجن والإنس والله أعلم. واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق أو غير ناطق، لكن قال ابن بطال: هو عام أريد به الخصوص، وأن المعنى يسمعه من له عقل كاللائكة والجن والإنس، لأن المكلم روح وإنما سمع الروح من هو روح مثله. وتعب بمنع الملازمة إذ لا ضرورة إلى التخصص، بل لا يشتي إلا الإنسان كما هو ظاهر الخبر، وإنما اختص الإنسان بذلك إيقاع عليه، وبأنه لا مانع من إطلاق الله الجسد بغير روح كما تقدم. والله تعالى أعلم.

٥٣- باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام

١٣١٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ غَطَّاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِيهِ الصَّفَّ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثَ. [الطهر: ١٣٢٠، ١٣٣٤، ١٣٧٨، ١٣٨٨، ٣٨٧٩، الطهر في الجنائز: باب: ٥٦. أخرجه مسلم: ٩٥٢ بدون قوله «فكنت... الخ»]

قوله: (باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام) أورد فيه حديث جابر في الصلاة على النجاشي وفيه كنت في الصف الثاني أو الثالث، وقد اعترض عليه بأنه لا يلزم من كونه في الصف الثاني أو الثالث أن يكون ذلك منتهى الصفوف، وبأنه ليس في السياق ما يدل على كون الصفوف خلف الإمام. والجواب عن الأول أن الأصل عدم الزائدة، وقد روى مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر قصة الصلاة على النجاشي فقال «فقمنا صفين صفين، تعرف بهنا أن من روى عنه كنت في الصف الثاني أو الثالث شك هل كان هناك صف ثالث أم لا، وبذلك تصح الترجمة. وعن الثاني بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً كما سيأتي في مجررة الحبشة من وجه آخر عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة: «فصفتنا وراءه» ووقع في الباب الذي يليه من حديث أبي هريرة بلفظ: «فصفتنا خلفه» وسنذكر بقية فوائد الحديث فيه.

٥٤- باب الصفوف على الجنائز

١٣١٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ

الزهرى، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي: **لَمَّا قُتِلَ، فَصَلُّوا خَلْفَهُ، فَكَبِّرُوا أَرْبَعًا.** [راجع: ١٢٤٥]. أخرجه مسلم:

[٩٥١]

١٣١٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ: أَنِّي عَلَى قَبْرِ مَيْتٍ، فَصَلَّيْتُمْ، وَكَبَّرْتُ أَرْبَعًا. قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. [راجع: ٨٥٧]. أخرجه مسلم: ٩٥٤ [إحلال]

١٣٢٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ مُوسَى: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لَا تُؤَلِّي الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَيِّ، فَهَلُمَّ فَصَلُّوا عَلَيْهِ».** قَالَ: فَصَلَّيْنَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ وَخَنَ مَعَهُ صُفُوفٌ.

قَالَ أَبُو الزَّيْنِ، عَنْ جَابِرٍ: كُنْتُ فِي الصَّفِّ السَّالِيِّ. [راجع: ١٣١٧]. أخرجه مسلم: ٩٥٢ مختصراً

قوله: (باب الصلوة على الجنائز) قال الزين بن المنير ما ملخصه: أنه أعاد الترجمة لأن الأولى لم يجزم فيها بالزيادة على الصلوة. وقال ابن بطال: أومأ المصنف إلى الرد على عطاء حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تسوية الصلوة، يعني كما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لمطاع أحق على الناس أن يسروا صفوفهم على الجنائز كما يسوونها في الصلاة؟ قال: لا، إنما يكبرون ويستغفرون. وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما ورد في استحباب ثلاثة صفوف، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هبيرة مرفوعاً من صلى عليه ثلاثة صفوف قد أوجب، حسنة الترمذي وصححه الحاكم وفي رواية له «لا غفر له» قال الطبري: ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التشير أن يتظلموا به اجتماع قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث انتهى وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على جنازة، وإما فيها الصلاة على القالب أو على من في القبر، ولجميع بأن الاصطفاً إذا شرع الجنائز غالبية فهي الحاضرة أولى. وأجاب الكرمانى بأن المراد بالجنائز في الترجمة الميت سواء كان مدفوناً أو غير مدفون، فلا منافاة بين الترجمة والحديث.

قوله: (عن سعيد) هو ابن المسيب كذا رواه أصحاب معمر البصريون عنه، وكذا هو في مصنف عبد الرزاق عن معمر، وأخرجه النسائي عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فقال فيه «عن سعيد وأبي سلمة» وكذا أخرجه ابن حبان عن طريق يونس عن الزهري عنهما، وكذا ذكره الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق خالد بن مخلد وغيره عن مالك، والمخطوط من مالك ليس فيه ذكر أبي سلمة كذا هو في «الموطأ»، وكذا أخرجه المصنف كما تقدم في أوائل الجنائز، والمخطوط عن الزهري أن نسي النجاشي والأمر بالاستغفار له عنده عن سعيد وأبي سلمة جميعاً. وأما قصة الصلاة عليه والتكبير فعنده عن سعيد وحده، كذا فصله عقيل عنه كما سيأتي بعد خمسة أبواب، وكذا يأتي في حجة الحبيشة من طريق صالح بن كيسان عنه، وذكر الدارقطني في «العلل»، الاختلاف فيه وقال: إن الصواب ما ذكرناه.

قوله: (نعي النجاشي) يفتح الثون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب، وقيل بالتخفيف ووجهه الصغاني، وهو لقب من ملك الحبيشة، وحكى الطريزي تشديد الجيم عن بعضهم خطأ.

قوله: (لم تقدم) زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر «فخرج وأصحابه إلى البقيع فصفا خلفه، وقد تقدم في أوائل الجنائز من رواية مالك بلفظ «فخرج بهم إلى المصلى، والمراد بالبقيع بفتح بطحان، أو يكون المراد بالمصلى موضعاً معداً للجنائز يبيع القردق غير مصلى العيدين والأول أظهر، وقد تقدم في العيدين أن المصلى كان ببطحان والله أعلم.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وحديث ابن عباس المذكور سيأتي الكلام عليه بعد اثني عشر باباً.

قوله: (قد توفي اليوم رجل صالح من الحبيشة) يفتح الهملة والموحدة بعدعا

معجمة، في رواية مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج «مات اليوم عبد الله صالح أصحمة والمصنف في حجة الحبيشة من طريق ابن عيينة عن ابن جريج «فقموا فصلوا على أخيكم أصحمة سيأتي ضبط هذا الاسم بعد في باب التكبير على الجنائز.

قوله: (فصلى النبي ﷺ) زاد المستطلي في روايته «وحنن صفوفه» وبه يصح مقصود الترجمة. وقال الكرمانى: يؤخذ مقصودها من قوله «فصفا»، لأن الغالب أن الملازمين له ﷺ كانوا كثيراً، ولا سيما مع أمره لهم بالخروج إلى المصلى.

قوله: (قال أبو الزبير عن جابر كنت في الصف الثاني) وصله النسائي من طريق شعبة عن أبي الزبير بلفظ «كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي ﷺ على النجاشي، ووهم من نسب وصل هذا التعليق لرواية مسلم، فإنه أخرجه من طريق أيوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق. وفي الحديث دلالة على أن للصفوف على الجنائز تأثيراً ولو كان الجمع كثيراً، لأن الظاهر أن الذين خرجوا معه ﷺ كانوا عدداً كثيراً، وكان المصلى قضاء ولا يضيّق بهم لو صفوا فيه صفّاً واحداً، ومع ذلك فقد صفهم، وهذا هو الذي فهمه مالك بن هبيرة الصحابي المقدم ذكره فكان يصف من يحضر الصلاة على الجنائز ثلاثة صفوف سواء قبلوا أو كثرُوا، ويبقى النظر فيما إذا تعددت الصفوف والعدد قليل، أو كان الصف واحداً والعدد كثير أيهما أفضل؟ وفي قصة النجاشي علم من أعداد النبوة، لأنه ﷺ أعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه، مع بعد ما بين أرض الحبيشة والمدينة. واستدل به على منع الصلاة على الميت في المسجد وهو قول الحنفية والمالكية، لكن قال أبو يوسف: إن أعد مسجد للصلاة على الميت لم يكن في الصلاة فيه عليهم بأمر. قال النووي: ولا حجة فيه، لأن الممتنع عند الحنفية إدخال الميت المسجد لا مجرد الصلاة عليه، حتى لو كان الميت يخرج المسجد جازت الصلاة عليه لمن هو داخله. وقال ابن بزيّة وغيره: استدل به بعض المالكية، وهو باطل لأنه ليس فيه صيغة نهى، ولا احتمال أن يكون خرج بهم إلى المصلى لأمر غير المصلى المذكور، وقد ثبت أنه ﷺ صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد، فكيف يترك هذا الصريح لأمر محتمل؟ بل الظاهر أنه إنما خرج بالمسلمين إلى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه، للإشاعة كونه مات على الإسلام، فقد كان بعض الناس لم يدركوه أسلم، فقد روى ابن أبي حاتم في «الترغيب» من طريق ثواب الدارقطني في «الأفراد» واليزار من طريق حميد كلاًهما عن أنس «أن النبي ﷺ صلى على النجاشي قال بعض أصحابه: صلى على عليج من الحبيشة، فقلت «لو أن أهل الكتاب لم يؤمن بالله وما أنزل إليكم» الآية لأن

عمران: ١٩٩ له شاهد في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب وآخر عنه في الأوسط من حديث أبي سعيد وزاد فيه أن الذي طعن بذلك فيه كان مناقفاً، واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد، وبذلك قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف، حتى قال ابن حزم: لم يأت عن أحد من الصحابة منه. قال الشافعي: الصلاة على الميت دعاء له، وهو إذا كان ملففاً يصلي عليه فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر بذلك الوجه الذي يدعى له به وهو ملفف؟ وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك، وعن بعض أهل العلم إذا يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما إذا طالت المدة كحكاية ابن عبد البر، وقال ابن حبان: لا يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة، فلو كان بلد الميت مستدير القبلة مثلاً من غير، قال الهب الطبري: لم أر ذلك لغيره وحجته الذي قبله: الجمود على قصة النجاشي، وستأتي حكاية مشاركة الخطابي لم في هذا الجمود. وقد اعترض من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة النجاشي بأمر: منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد، فتعينت الصلاة عليه لذلك، ومن ثم قال الخطابي لا يصلى على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصلي عليه، واستحسنه الروياني من الشافعية، وبه ترجم أبو داود في «السنن» الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر، وهذا محتمل لأنني لم أقف في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلد أحد، ومن ذلك قول بعضهم: كشف له ﷺ عنه حتى رأى، فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمرون ولا خلاف في جوازها. قال ابن دقيق العيد: هذا يحتاج إلى نقل، ولا يثبت بالاحتمال. وتعقب بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع، وكان مستنداً فالت ذلك ما ذكره الوائدي في أسبابه بغير إسناد عن ابن عباس قال «كشف للنبي ﷺ عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه، ولابن حبان من حديث عمران بن حصين «فقام وفضوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه» أخرجه من طريق الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهلب عنه، ولأبي عروانة من طريق أبان وغيره عن يحيى «فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنائز قد امتلأنا. ومن الاعتذارات أيضاً أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه ﷺ صلى على ميت غائب غيره، قال المهلب: وكأنه لم يثبت عنه قصة

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: يُكْبَرُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَالسُّقُوفُ وَالْخُضَرُ، أَوْهَا.

وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَبِيرَةُ الْوَأَجِدَةِ اسْتِفْخَاحُ الصَّلَاةِ.

وَقَالَ عَزْرَ وَجَلَّ: «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبْنَاهُ» [الروية: ٨٤] وَيُسَبِّحُ صُفُوفَ وَأَمَمَ

١٣٢٢- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَنْ مَرْعٍ بْنِ نَيْكَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى قَبْرِ مُبُودٍ، فَأَمَّا فَهَتْفَتَا خَلْفَهُ. فَقُلْنَا: يَا أَبَا غَرْوٍ، مَنْ حَدَّثُكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. [راجع: ٨٥٧. أخرجه مسلم: ٩٥٤ بإسناد]

قوله: (باب سنة الصلاة على الجنائز) قال الزين بن المنير: المراد بالسنة ما شرعه النبي ﷺ فيها، يعني فهو أهم من الواجب والمستحب، ومراده بما ذكره هنا من الآثار والأحاديث أن لها حكم غيرها من الصلوات والشرايط والأركان وليست مجرد دعاء فلا تجزئ به بغير طهارة مثلا، وسيأتي بسط ذلك في أواخر الباب.

قوله: (وقال النبي ﷺ من صلى على الجنائز) هذا طرف من حديث مسيأتي موصولاً بهد باب، وهذا اللفظ عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ومن حديث توبان أيضاً.

قوله: (وقال صلوا على صاحبكم) هذا طرف من حديث لسمة بن الأكوع سيأتي موصولاً في أوائل الحوالة أوله «كما جلوساً عند النبي ﷺ إذ أتى بمجنزة فقالوا: صل عليها، فقال: هل عليه دين، الحديث».

قوله: (وقال صلوا على النجاشي) تقدم الكلام عليه قريباً.

قوله: (صاها صلا) أي يشترط فيها ما يشترط في الصلاة وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود فإنه لا يتكلم فيها ويكبر فيها ويسلم منها بالاتفاق، وإن اختلف في عدد التكبير والتسليم.

قوله: (وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً) وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ «أن ابن عمر كان يقول: لا يصلي الرجل على الجنائز إلا وهو طاهر».

قوله: (ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عن نافع قال «كان ابن عمر إذا سئل عن الجنائز بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر يقول: ما صليتا لوتهما».

(نبيه): بهاء في قوله ما صليتا ظرفية، يدل عليه رواية مالك عن نافع قال «كان ابن عمر يصلي على الجنائز بعد الصبح والعصر إذا صليتا لوتهما، ومقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عند لا يصلي عليها حينئذ، وبين ذلك ما رواه مالك أيضاً عن محمد بن أبي حمزة «أن ابن عمر قال وقد أتني بمجنزة بعد صلاة الصبح بنلس: إما أن تصلوا عليها وإما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس، فكان ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا مطلقاً ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها. ودوى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال «كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنائز إذا طلعت الشمس وحين تغرب» وقد تقدم ذلك عنه وأضاعاً في «باب الصلاة في مسجد بقاء» وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحاق.

قوله: (ويرفع يديه) وصله البخاري في «كتاب رفع اليدين» والأدب المفرد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنائز وقد روي مرفوعاً أخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر بإسناد ضعيف.

قوله: (وقال الحسن إرخ) من إره موصولاً، وقوله «من رضوه» في رواية الحموي والمستلمي «من رضوهم» بصيغة الجمع. وقائلة أثر الحسن هذا بيان أنه نقل عن الذين أدركهم وهو جمهور الصحابة أنهم كانوا يلحقون صلاة الجنائز بالصلوات التي يجمع فيها، وقد جاءه من الحسن «أن أحق الناس بالصلاة على الجنائز الأب ثم الابن» أخرجه عبد الرزاق، وهي مسألة اختلف بين أهل العلم، فروى ابن أبي شيبة عن جماعة منهم سالم والقاسم وطاوس أن إمام الهي أحق، وقال طلمعة والأسود وآخرون: الولي أحق من الولي، وهو قول مالك وإبي حنيفة والأوزاعي وأحمد وإسحاق وقال أبو يوسف

معاوية الليثي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن غيره قوي بالنظر إلى مجموع طرقه، واستند من قال بتخصيص النجاشي لذلك إلى ما تقدم من إرادة إشاعة أنه مات مسلماً أو استلاف قلوب الملوك الذين أسلموا في حياته، قال النووي: لو فتح باب هذا الخصوص لاستد كثير من ظواهر الشرع، مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدوامي على نقله، وقال ابن العربي المالكي: قال للملكية ليس ذلك إلا لعمد قلنا: وما عمل به محمد لمعمل به أمته، يعني لأن الأصل عدم الخصوصية. قلوا: طويت له الأرض وأحضرت الجنائز بين يديه، قلنا إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لأهل لذلك، ولكن لا تقولوا إلا ما روئتم، ولا تخترعوا حديثاً من عند أنفسكم، ولا تحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف، فإنها سبيل تلاف، إلى ما ليس له تلاف. وقال الكرماني: قوله رفع الحجاب عنه منوع، ولئن سلمنا فكان غالباً من الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي ﷺ. قلت: وسبق إلى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه، ويؤيده حديث مجمع بين جارية بالجلم والتحتانية في قصة الصلاة على النجاشي، قال «وصفنا خلفه صفين وما نرى شيئاً أخرجه الطبراني، وأصله في ابن ماجه، لكن أجاب بعض الحنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالتب الذي يصلي عليه الإمام وهو يراه ولا يراه المؤمنون فإنه جائز افتخافاً».

(قائدة): أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أن ذلك يسقط فرض الكفاية، إلا ما حكى من ابن القطان أحد أصحاب الوجوه من الشافعية أنه قال: يجوز ذلك ولا يسقط الفرض، وسيأتي الكلام على الاختلاف في عدد التكبير على الجنائز في باب مفرد.

٥٥- باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز

١٣٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَأَجِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ غَايِرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ ذُوْن لَيْلًا، فَقَالَ: «مَتَى ذُوْن حَلَا؟». قَالُوا: الْبَارِحَةَ. قَالَ: «أَفَلَا أَذْنَعُمُوهَا؟».

قَالُوا: نَدَّاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُؤَلِّفَكَ. فَقَدْ فَهَتْفَتَا خَلْفَهُ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَنَا فِيهِمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. [راجع: ٨٥٧. أخرجه مسلم: ٩٥٤ بإسناد]

قوله: (باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز) في رواية الكشميهي «على الجنائز، أي عند إرادة الصلاة عليها». وقد تقدم الجواب عن الترجمة على الجنائز وإرادة الصلاة على القبر في الباب الذي قبله، وتقدم أن الكلام على المتن يأتي مستوفى بعد أتني عشر باباً، وسيأتي بعد ثلاث تراجم «باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز» وذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس المذكور، وكان ابن عباس في زمن النبي ﷺ دون البلوغ لأنه شهد حجة الوداع وقد قارب الاحتلام كما تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة.

٥٦- باب سنة الصلاة على الجنائز

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ». [راجع: ٤٧].

وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». [راجع: ٢٢٨٩].

وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ». [راجع: ١٣١٧].

سَمَاعًا صَلَاةً لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ، وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يُكَلِّمُ فِيهَا، وَلَا يُكَبِّرُ وَتُسَلِّمُ.

وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ لَا يُصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا، وَلَا يُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا، وَيُوقِعُ يَدَيْهِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ، وَأَحَقَّهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَى جَنَازَتِهِمْ مِنْ رَضُوهُمْ لِقَرَابَتِهِمْ، وَإِذَا أَحَدُتْ يَوْمَ الْعِيدِ أَوْ عِنْدَ الْجَنَازَةِ يَطْلُبُ الْمَاءَ وَلَا يَتِيمُ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْجَنَازَةِ وَهُمْ يُصَلُّونَ يَدْخُلُ مَعَهُمْ بِكَبِيرَةٍ.

ينفى أن يموت ابن رشيد أقوى، ومطلوب المصنف حاصل كما قدمته بدون الدعوى المذكورة بل بإثبات ما من من خصائصها كما تقدم. والله أعلم.

٥٧- باب فضل اتباع الجنائز

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه: إِذَا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ.

وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: مَا عَلَّمَنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذْنَا، وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى لَمْ رَجِعْ لِلَّهِ لِقَاطًا.

١٣٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَبْرِ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ اللَّهِ لِقَاطًا.

قَالَ: أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا. [راجع: ٤٧. أخرجه مسلم: ٩٤٥ مع الحديث الآتي]

١٣٢٤- فَصَلَّيْتُ، بَقِيَ عَاشِرَةُ، أَبَا هُرَيْرَةَ، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَقَدْ قَرُوطًا لِي قَرَارِيطُ كَثِيرَةٌ.

قُرُوطٌ: ضَعِيفٌ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ. [راجع: ٤٧. أخرجه مسلم: ٩٤٥ مع الحديث السابق]

قوله: (باب فضل اتباع الجنائز) قال ابن رشيد ما يحصل مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل به معنى الاتباع الذي يجوز به القبراط، إذ في الحديث الذي أورده إجماع، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت، وأثر الحديث المذكور على الذي بعده وإن كان أوسع منه في مقصوده كعادته المألوفة في الترجمة على اللفظ المشكل لبيان جملة، وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به معنى الاتباع في باب السرعة بالجنائز، وله تعلق بهذا الباب، وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأمكته، وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع وهو أهم من ذلك، قال: ويمكن أن يكون قصد هنا ما الذي يحصل به المقصد إذ الاتباع إما هو وسيلة إلى تحصيل الصلاة منفردة أو الدفن منفرداً أو المجموع. قال: وهذا كله يدل على براعة المصنف ودقة فهمه وسعة علمه. وقال الزين بن المنير ما يحصله: مراد الترجمة بإثبات الأجر والترغيب فيه لا تعيين الحكم، لأن الاتباع من الواجبات على الكفاية، فالمراد بالفضل ما ذكرناه لا قسيم الواجب، وأجل لفظ الاتباع تبعاً للفظ الحديث الذي أورده لأن القبراط لا يحصل إلا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن اتبع مثلاً وشيع ثم انصرف بغير صلاة كما سيأتي بيان الحجة لذلك في الباب الذي يليه، وذلك لأن الاتباع إما هو وسيلة لأحد مقصودين: إما الصلاة وإما الدفن، فإذا تجردت الوسيلة من المقصد لم يحصل المرتب على المقصود، وإن كان يرجى أن يحصل لفعل ذلك فضل ما يحجب نيته. وروى سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال «اتباع الجنائز أفضل التوافل، وفي رواية عبد الرزاق عنه «اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع».

قوله: (وقال زيد بن ثابت: إذا صليت فقد قضيت الذي عليك) وصله سعيد بن منصور من طريق عروة عنه بلفظ «إذا صليمت على الجنائز فقد قضيت ما عليكم فخلوا بينها وبين أهلها، وكذا أخرجه عبد الرزاق، لكن بلفظ «إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك» واصله ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ الإفراد ومعناه فقد قضيت حق الميت، فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر.

قوله: (وقال حميد بن هلال: ما علمنا على الجنائز إذناً ولكن من صلى لم يرجع لله لِقَاطًا) لم أره موصلاً عنه، قال الزين بن المنير: مناسبه للترجمة استعارة بأن الاتباع إما هو لغض ابتغاء الفضل، وأنه لا يجري مجرى قضاء حتى أولياء الميت فلا يكون لهم فيه حق ليقترع الانصراف قبله على الإنان منهم. قلت: وكان البخاري أراد الرد على ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمرو بن شعيب عن أبي هريرة قال «أميران وليها الحديث، وهذا منقطع موقوف، وروى عبد الرزاق مثله من قول إبراهيم، وأخرجه ابن أبي شيبة عن المسور من فضله أيضاً، وقد ورد مثله مرفوعاً من حديث جابر أخرجه البزار بإسناد فيه مقال، وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً بإسناد ضعيف، وروى أحمد من طريق عبد الله بن هرم عن أبي هريرة مرفوعاً «من تبع جنازة فحمل من علوها وحشا في قبرها وقصد حتى يؤذن له رجع بقبره» وإسناده

والشافعي: الربلي أشق من الولي.

قوله: (وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائز يطلب الماء ولا يتيمم) يجتمل أن يكون هذا الكلام معطوفاً على أصل الترجمة، ويجتمل أن يكون بقية كلام الحسن، وقد وجدت من الحسن في هذه المسألة اختلافاً، فروى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شذير قال «مثل الحسن من الرجل يكون في الجنائز على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ فتوته، قال: يتيمم ويصلي، وعن هشيم عن يونس عن الحسن مثله، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن أثمت عن الحسن قال «لا يتيمم ولا يصلي إلا على طهر، وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجزي لها التيمم لمن خاف فواتها لو تشاغل بالوضوء، وحكاها ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعي وربيعة والليث والكوفيين، وهي رواية عن أحمد، وفي حديث مرفوع عن ابن عباس روى ابن عدي وإسناده ضعيف.

قوله: (وإذا انتهى إلى الجنائز يدخل معهم بتكبيره) وجدت هذا الأثر عن الحسن وهو يقوي الاحتمال الثاني، قال ابن أبي شيبة: حدثنا معاذ عن أثمت عن الحسن في الرجل ينتهي إلى الجنائز وهم يصلون عليها، قال: يدخل معهم بتكبيره. والمخالف في هذا بعض المالكية. وفي مختصر ابن الحاجب: وفي دخول المسبوق بين التكبيرتين أو انتظار التكبير قولان انتهى.

قوله: (وقال ابن المسيب إيج) لم أره موصلاً عنه، ووجدت معناه بإسناد قوي عن عتبة بن عامر الصحابي أخرجه ابن أبي شيبة عنه موقوفاً.

قوله: (وقال أنس التكريه الواحدة استفتاح الصلاة) وصله سعيد بن منصور عن إسماعيل بن علي بن يحيى بن أبي إسحاق قال قال رزيق بن كريمة لأنس بن مالك: رجل صلى فكر ثلاثاً، قال أنس: أو ليس التكبير ثلاثاً؟ قال: يا أبا حنيفة التكبير أربعة قال: أجل، خير أن واحدة هي استفتاح الصلاة.

قوله: (وقال) أي الله سبحانه وتعالى «ولا تصل على أحد منهم» [التوبة: ٨٤] وهذا مأخوذ على أصل الترجمة. وقوله (وفيه صفوف وإمام) معطوف على قوله «وليفها تكبير وتسليم» قرأت بخط مغلفي: كان البخاري أراد الرد على مالك، فإن ابن العربي نقل عنه أنه استحب أن يكون المصلون على الجنائز سطوراً واحداً، قال: ولا أعلم لذلك وجهاً. وقد تقدم حديث مالك بن هبيرة في استحباب الصفوف. ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في الصلاة على القبر، وسيأتي الكلام عليه قريباً، وموضع الترجمة منه قوله «فأما نصفنا خلفه، قال ابن رشيد نقلاً عن ابن الرباط وغيره ما يحصله: مراد هذا الباب الرد على من يقول إن الصلاة على الجنائز إما هي دعاء لها واستغفار فتجوز على غير طهارة، فأول المصنف الرد عليه من جهة التسمية التي سماها رسول الله ﷺ صلاة، ولو كان الغرض الدعاء وحده ما أخرجه إلى البقي، ولدعا في المسجد ولمهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه، ولا صفهم خلفه كما يشنع في الصلاة المفروضة والمستنونة، وكذا وقوفه في الصلاة وتكبيره في انتهائها وتسليمه في التحلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على النسان وحده، وكذا امتناع الكلام فيها، وإما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لتلا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للميت فيفضل بذلك انتهى. ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها إلا عن الشعبي، قال ووافقه إبراهيم بن علي وهو ممن يرضى عن كثير من قوله. ونقل غيره أن ابن جرير الطبري وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ، قال ابن رشيد: وفي استدلال البخاري بالأحاديث التي صدر بها الباب من تسميتها صلاة لخلو من إثبات شرط الطهارة إشكال، لأنه إن تمسك بالعرف الشرعي عارضه عدم الركوع والسجود، وإن تمسك بالحققة اللغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو التبادر إلى الإطلاق فيدهي الاشتراك لتوقف الإطلاق على القيد عند إرادة الجنائز بخلاف ذات الركوع والسجود فتعين الحمل على الجناز انتهى. ولم يستدل البخاري على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاة بل بذلك وما انقسم إليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود، وقد تقدم ذكر الحكمة في حذفها منها فيقي ما علمنا على الأصل. وقال الكرمانى: غرض البخاري بيان جواز إطلاق الصلاة على صلاة الجنائز وكونها مشروعة وإن لم يكن فيها ركوع وسجود، فاستدل تارة بإطلاق اسم الصلاة والأمر بها، وتارة بإثبات ما هو من خصائص الصلاة نحو علم التكلم فيها، وكونها مفتحة بالتكبير ختمة بالتسليم، وعدم صحتها بدون الطهارة، وعدم أدائها عند الوقت الكروه ويرفع اليد وثبات الأحية والإمامة، ويوجب طلب الماء لها، ويكونها ذات صفوف وإمام. قال: وحاصله أن الصلاة لفظ مشترك بين ذات الأركان للخصوصية وبين صلاة الجنائز، وهو حقيقة شرعية فيهما انتهى كلامه. وقد قال بذلك غيره. ولا

ضعيف. والذي عليه معظم أئمة الفتوى قول حيد بن هلال، وحكي عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأنذ.

قوله: (حدث ابن عمر) كذا في جميع الطرق وحدثه بضم للمهمل على البناء للمجهول، ولم أفت في شيء من الطرق عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبي هريرة بذلك، وقد أورد أصحاب الأطراف والحيدلي في جمعه في ترجمة نافع عن أبي هريرة، وليس في شيء من طرق ما يدل على أنه سمع منه وإن كان ذلك. هــ، ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحاً في موضعين: أحدهما في صحيح مسلم وهو خباب بمجمة ومحدثين الأولى مشددة وهو أبو السائب اللخني صاحب المقصورة قيل إن له صحبة، ولفظه من طريق فادو بن عامر بن مسدد عن أبيه أنه كان قاعدا عند عبد الله بن عمر، إذا طلع خباب صاحب المقصورة فقال يا عبد الله بن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة؟ فذكر الحديث. والثاني في جامع الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث، قال أبو سلمة فذكرت ذلك لابن عمر فأرسل لي عائشة.

قوله: (أن أبا هريرة يقول من تبع) كذا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي ﷺ وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن راشد عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه، لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهيدي بن الحارث عن موسى بن إسماعيل، عن أبي أمية عن أبي النعمان، وعن التستري عن شيان ثلاثتهم عن جرير بن حازم عن نافع قال: قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تبع جنازة فله قيراط من الأجر فذكره ولم يبين لمن السياق، وقد أخرجه مسلم عن شيان بن فروخ كذلك، فظاهر أن السياق له.

قوله: (من تبع جنازة فله قيراط) زاد مسلم في روايته ومن الأجر. والقيراط بكسر القاف. قال الجوهري: أصله قيراط بال تشديد لأن جمعه قرايط فبيل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال: والقيراط نصف داق. وقال قبل ذلك: الداق سلس الدرهم. فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم. ولما صاحب النهاية فقال: القيراط جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشرة في أكثر البلاد وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً، ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول: القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار. والإشارة بهذا القيد إلى الأجر المعلق باليت في تجهيزه وخسلة وجميع ما يتعلق به، فلمصلحة عليه قيراط من ذلك، ولأن شهد الدفن قيراط. وذكر القيراط تقريباً للنفس لما كان الإنسان يصرف القيراط ويمهل العمل في مقابلته، وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم انتهى. وليس الذي قال يبيد، وقد روى الزيل من طريق عجلان عن أبي هريرة مرفوعاً من اتى جنازة في أهلها فله قيراط، فإن تبعها فله قيراط، فإن صلى عليها فله قيراط، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط، فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنازة قيراط وإن اختلفت مقادير القرايط ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته، وعلى هذا يقال: إما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين، بخلاف باقي أحوال الميت فتراها وسائل، ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الإيمان فإن فيه أن لمن تبعها حتى يصلي عليها ويغفر من دفنها قيراطين فقط، ويحجب عن هذا بأن القراطين المذكورين لمن شهد، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج إليها الميت فافترقا، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث: فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف، ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة.

قوله: (لقد فرطنا في قرايط كثرة) أي من عدم المواظبة على حضور الدفن، بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: وكان ابن عمر يصلي على الجنازة ثم ينصرف، فلما بلغه حديث أبي هريرة، قال فذكره. وفي هذه القصة دلالة على تميز أبي هريرة في الحفظ، وأن إنكار العلماء بعضهم على بعض قديم، وفيه استغراب العالم لما يصل إلى علمه وعدم مبالاة الحافظ بإنكار من لم يحفظ، وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث النبوي والتحرز فيه والتنقيب عليه، وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم واتممه على ما فاتته من العمل الصالح.

قوله: (فرطت من أمر الله) كذا في جميع الطرق، وفي بعض النسخ: فرطت من أمر الله أي ضيعته وهو أشبه. وهذه عادة المصنف إذا أراد تفسير كلمة غريبة من الحديث ووافقت كلمة من القرآن فسر الكلمة التي من القرآن، وقد ورد في رواية سالم المذكورة بلفظ: لقد ضيعنا قرايط كثيرة.

قوله: (كلمة) وقع في حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة: من حديث ثوبان عند مسلم، والبراء، وعبد الله بن مغفل عند النسائي، وأبي سعيد عند أحمد، وابن مسعود عند أبي حنيفة وأسانيده هؤلاء الخمسة صحاح. ومن حديث أبي أيوب كعب بن مالك عن ابن عباس، وابن عباس عند البيهقي في الشعب، وأنس عند الطبراني في الأوسط، ورواية من الأسقع عن ابن عدي، وخصة عند حيد بن زغبة في

ضعيف. والذي عليه معظم أئمة الفتوى قول حيد بن هلال، وحكي عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأنذ.

قوله: (حدث ابن عمر) كذا في جميع الطرق وحدثه بضم للمهمل على البناء للمجهول، ولم أفت في شيء من الطرق عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبي هريرة بذلك، وقد أورد أصحاب الأطراف والحيدلي في جمعه في ترجمة نافع عن أبي هريرة، وليس في شيء من طرق ما يدل على أنه سمع منه وإن كان ذلك. هــ، ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحاً في موضعين: أحدهما في صحيح مسلم وهو خباب بمجمة ومحدثين الأولى مشددة وهو أبو السائب اللخني صاحب المقصورة قيل إن له صحبة، ولفظه من طريق فادو بن عامر بن مسدد عن أبيه أنه كان قاعدا عند عبد الله بن عمر، إذا طلع خباب صاحب المقصورة فقال يا عبد الله بن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة؟ فذكر الحديث. والثاني في جامع الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث، قال أبو سلمة فذكرت ذلك لابن عمر فأرسل لي عائشة.

قوله: (أن أبا هريرة يقول من تبع) كذا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي ﷺ وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن راشد عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه، لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهيدي بن الحارث عن موسى بن إسماعيل، عن أبي أمية عن أبي النعمان، وعن التستري عن شيان ثلاثتهم عن جرير بن حازم عن نافع قال: قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: من تبع جنازة فله قيراط من الأجر فذكره ولم يبين لمن السياق، وقد أخرجه مسلم عن شيان بن فروخ كذلك، فظاهر أن السياق له.

قوله: (من تبع جنازة فله قيراط) زاد مسلم في روايته ومن الأجر. والقيراط بكسر القاف. قال الجوهري: أصله قيراط بال تشديد لأن جمعه قرايط فبيل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال: والقيراط نصف داق. وقال قبل ذلك: الداق سلس الدرهم. فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني عشر جزءاً من الدرهم. ولما صاحب النهاية فقال: القيراط جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشرة في أكثر البلاد وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً، ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول: القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار. والإشارة بهذا القيد إلى الأجر المعلق باليت في تجهيزه وخسلة وجميع ما يتعلق به، فلمصلحة عليه قيراط من ذلك، ولأن شهد الدفن قيراط. وذكر القيراط تقريباً للنفس لما كان الإنسان يصرف القيراط ويمهل العمل في مقابلته، وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم انتهى. وليس الذي قال يبيد، وقد روى الزيل من طريق عجلان عن أبي هريرة مرفوعاً من اتى جنازة في أهلها فله قيراط، فإن تبعها فله قيراط، فإن صلى عليها فله قيراط، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط، فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنازة قيراط وإن اختلفت مقادير القرايط ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته، وعلى هذا يقال: إما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين، بخلاف باقي أحوال الميت فتراها وسائل، ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الإيمان فإن فيه أن لمن تبعها حتى يصلي عليها ويغفر من دفنها قيراطين فقط، ويحجب عن هذا بأن القراطين المذكورين لمن شهد، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج إليها الميت فافترقا، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث: فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف، ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة.

فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعاً: إنكم ستحسون بلداً يذكر فيها القيراط، وحديث أبي هريرة مرفوعاً: كنت أرى ضناً لأهل مكة بالقرايط، قال ابن ماجه عن بعض شيوخه: يعني كل شاة بقيراط. وقال غيره: قرايط جبل بمكة. ومن المحتمل حديث ابن عمر في الدين أوتوا الثروة، وأعطوا قيراطاً قيراطاً، وحديث الباب، وحديث أبي هريرة: من اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قيراط، وقد جاء تعيين مفسر القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر فقالوا: يا رسول الله مثل قرايطنا هذه؟ قال: لا بل مثل أحد قال النووي وغيره: لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم. وقال ابن العربي القاضي: الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءاً من حبة ولحبة ثلث القيراط، فإذا كانت الذرة تخرج من الثور فكيف بالقيراط؟ قال: وهذا قدر قيراط الحسنة، فاما قيراط السيئات فلا. وقال غيره: القيراط في انتفاء الكلب جزء من أجزاء

فضائل الأعمال وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف. وسأشير إلى ما فيها من فائدة زائدة في الكلام على الحديث في الباب الذي يلي هذا.

٥٨- باب من انتظر حتى تدفن

١٣٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [راجع: ٤٧. أخرجه مسلم: ٩٤٥]

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْقَبْرِ، وَنَزَلَ فِيهِ، وَنَزَلَ فِيهِ، كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ» قَالَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ».

قوله: (باب من انتظر حتى تدفن) قال الزين بن المنير: لم يذكر المصنف جواباً، إما استثناء بما ذكر في الخبر أو توقفاً على إثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار إن خلا عن اتباع. قال: وعدل عن لفظ الشهود كما هو في الخبر إلى لفظ الانتظار لبنيته على أن المقصود من الشهود إنما هو معاودة أهل الميت والتصدية لموتهم، وذلك من المقاصد المعترية انتهى. والذي يظهر لي أنه اختار لفظ الانتظار لكونه أهم من المشاهدة، فهو أكثر فائدة. وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار ليسر اللفظ الوارد بالمشاهدة به، ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم، وقد ساق البخاري سنداً ولم يذكر لفظها. ووقعت هذه الطريق في بعض الروايات التي لم تتصل لنا عن البخاري في هذا الباب أيضاً.

قوله: (حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعني.

قوله: (عن أبيه) يعني أبا سعيد كيسان المقبري وهو ثابت في جميع الطرق، وحكى الكرماني أنه سقط من بعض الطرق. قلت: والصواب إثباته. وكذا أخرجه إسحاق بن راهويه والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن أبي ذئب، نعم سقط قوله «عن أبيه» من رواية ابن عجلان عند أبي عروبة وعبد الرحمن بن إسحاق عند ابن أبي شيبة وأبي معشر عند حميد بن زهير ثلاثتهم عن سعيد المقبري.

(تبيين): لم يسق البخاري لفظ رواية أبي سعيد، ولفظه عند الإسماعيلي «أنه سأل أبا هريرة: ما ينبغي في الجنائز؟ فقال: سأخبرك بما قال رسول الله ﷺ، قال: من تبعها من أهلها حتى يصلي عليها فله قيراط مثل أحد، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان».

قوله: (وحدثني عبد الرحمن) هو مسطوف على مقدر أي قال ابن شهاب حدثني فلان بكذا، وحدثني عبد الرحمن الأعرج بكذا.

قوله: (حتى يصلي) زاد الكشميهي، عليه والسلام الأكثر مفتوحة، وفي بعض الروايات بكسرها، ورواية الفتح محمولة عليها فإن حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له كما تقدم تقريره، وللميهي من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب البخاري فيه بلفظ «حتى يصلي عليها»، وكذا هو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس، ولم يبين في هذه الرواية ابتداء الحضور، وقد تقدم بيانه في رواية أبي سعيد المقبري حيث قال «من أهلها»، وفي رواية خباب عند مسلم «من خرج مع جنازة من بينها، والأحد في حديث أبي سعيد الخدري «فشي معها من أهلها» ومقتضاه أن القيراط يخص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة، وبذلك صرح المحب الطبري وغيره، والذي يظهر لي أن القيراط يحصل أيضاً لمن صلى فقط لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلاً وصلى، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «أصغرهما مثل أحد» يدل على أن القيراط تفاوت. ووقع أيضاً في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم «من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط» وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد «ومن صلى ولم يتبع فله قيراط، فدل على أن الصلاة تحصل القيراط وإن لم يتبع اتباع، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة، وهل يأتي نظير هذا في قيراط الدفن؟ فيه بحث. قال النووي في شرح البخاري عند الكلام على طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الإيمان بلفظ «من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلي ويضع من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين». الحديث. ومقتضى هذا أن القيراطين إنما يحصلان لمن كان معها في جميع الطريق حتى تدفن، فإن صلى مثلاً ودفع إلى القبر وحده

فحضر الدفن لم يحصل له إلا قيراط واحد انتهى. وليس في الحديث ما يقتضي ذلك إلا من طريق المفهوم، فإن ورد منطوق بحصول القيراط لشهود الدفن وحده كان مقمداً. ويجمع حينئذ بغاوت القيراط، والذين أبوا ذلك جعلوه من باب المطلق والمقيد، نعم مقتضى جميع الأحاديث أن من انتصر على التشيع فلم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له إلا على الطريقة التي تقدمنا عن ابن عقيل، لكن الحديث الذي أوردناه عن البراء في ذلك ضعيف. وأما التقيد بالإيمان والاحتساب فلا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيه فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل الحباية والله أعلم.

قوله: (ومن شهد) كذا في جميع الطرق بحذف المفعول، وفي رواية البيهقي التي أشرت إليها ومن شهدها.

قوله: (فله قيراطان) ظاهر، أتهما غير قيراط الصلاة، وهو ظاهر سياق أكثر الروايات، وبذلك جزم بعض المتقدمين وحكاه ابن التين عن القاضي أبي الوليد، لكن سياق رواية ابن سيرين تأييد ذلك وهي صريحة في أن الحاصل من الصلاة ومن الدفن قيراطان فقط، وكذلك رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم بلفظ «من خرج مع جنازة من بينها ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط، وكذلك رواية الشعيبي عن أبي هريرة عند النسائي بمعناه، ونحوه رواية نافع بن جبير. قال النووي: رواية ابن سيرين صريحة في أن المجموع قيراطان، ومعنى رواية الأعرج على ما كان له قيراطان أي بالأول، وهذا مثل حديث من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله، أي بانضمام صلاة العشاء.

قوله: (حتى تدفن) ظاهر، أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن، وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم، وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد، وقيل عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب، وقد وردت الأخبار بكل ذلك، ويترجح الأول للزيادة، فعند مسلم من طريق معمر في إحدى الروايتين عنه «حتى يفرغ منها» وفي الأخرى «حتى توضع في اللحد» وكذا عند أبي هريرة في رواية أبي حازم بلفظ «حتى توضع في القبر» وفي رواية ابن سيرين والشعيبي «حتى يفرغ منها» وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد «حتى يقضى قضاؤها» وفي رواية أبي سلمة عند الترمذي «حتى يقضى دفنها»، وفي رواية ابن عياض عند أبي عروبة «حتى يسوى عليها» أي التراب، وهي أصرح الروايات في ذلك. ويحصل حصول القيراط بكل من ذلك، لكن بغاوت القيراط كما تقدم.

قوله: (قيل وما القيراطان) لم يبين في هذه الرواية القتال ولا المقول له، وقد بين الثاني مسلم في رواية الأعرج هذه فقال «قيل وما القيراطان يا رسول الله» وعنده في حديث ثوبان «سئل رسول الله ﷺ عن القيراط وبين القاتل أبو عروبة من طريق أبي مزاحم عن أبي هريرة ولفظه «قلت وما القيراط يا رسول الله»، ووقع عند مسلم أن أبا حازم أيضاً سأل أبا هريرة عن ذلك.

قوله: (مثل الجبلين العظيمين) سبق أن في رواية ابن سيرين وغيره «مثل أحد» وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند ابن أبي شيبة «القيراط مثل جبل أحد» وكذا في حديث ثوبان عند مسلم والبراء عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد. ووقع عند النسائي من طريق الشعبي «فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد» وتقدم أن في رواية أبي صالح عند مسلم «أصغرهما مثل أحد» وفي رواية أبي بكر عند ابن ماجه «القيراط أعظم من أحد» كانه أشار إلى الجبل عند ذكر الحديث، وفي حديث وثالة عند ابن عدي «كعب له قيراطان من أجر أخيهما في ميزانه يوم القيامة» اقتل من جبل أحد فالتفت هذه الرواية بيان وجه التشبيه بجبل أحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل. وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في شهود الميت، والقيام بأمره، والحض على الاجتماع له، والتبعية على عظيم فضل الله وتكرمه للمسلم في تكثير الثواب لمن يتولى أمره بعد موته، وفيه تقدير الأعمال بنسبة الأوزان إما تقريباً للإتمام وإما على حقيقته. والله أعلم.

٥٩- باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز

١٣٢٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَاهِرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ غَايِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ، فَقَالُوا: قَدْ فُتِنَ، أَوْ ذُفِنَ الْبَارِحَةَ.

٦١- باب مَا يَكُونُ مِنَ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ

وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ضَرَبَتْ امْرَأَتُهُ أَقْبَعَةً عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، ثُمَّ رَفَعَتْ، فَسَمِعُوا صَوَاعِبًا يَقُولُونَ: أَلَا هَلْ وَجَدْنَا مَا نَقْتُلُوا، فَاجَانِبَةَ الْآخَرِ: بَلْ يَتَمَوَّسُوا فَانْقَلَبُوا.

١٣٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَبِيبَانَ، عَنْ هِرَاجِلٍ، هُوَ السَّوْدَانِيُّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَمَّا مَرَّ بِهِ الْوَلَدُ: مَا تَرَى لَهُ؟ لَقِنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَلَوْا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا. ١. قَالَتْ: وَكَوَلَا ذَلِكَ لِابْرُؤُوا قَبْرَهُ، غَيْرَ أَنِّي أَخَشَى أَنْ يَتَّخِذَ مَسْجِدًا. [رواجع: ٤٣٥.

أخرجه مسلم: ٥٢٩ عن عائشة، وأخرجه: ٥٣١ عن عائشة وابن عباس]

قوله: (باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور) ترجم بعد ثمانية أبواب باب بناء المسجد على القبر قال ابن رشد: الاتخاذ أهم من البناء فلذلك أفرده بالترجمة، ولعلنا يقتضي أن بعض الاتخاذ لا يكره، فكانه يفضل بين ما إذا ترتبت على الاتخاذ فساد لا لا.

قوله: (ولما مات الحسن بن الحسن) هو عن وافق اسمه اسم أبيه، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين وهو من قتات التباين وروى له النسائي، وله ولد يسمى الحسن أيضاً فهم ثلاثة في نسق، واسم إمرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين وهي ابنة عمه.

قوله: (القبة) أي الحنية، قد جاء في موضع آخر بلفظ القسطاط كما رويناه في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن إسماعيل بن عبد الله المحاملي رواية الأصبهانيين عنه، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق المغيرة بن مقسم قال لما مات الحسن بن الحسن ضربت إمرأته على قبره قسطاطاً فأقامت عليه سنة، فذكر نحوه، ومناسبة هذا الأثر لحديث الباب أن القيم في القسطاط لا يخلو من الصلاة هناك، فليزِم اتخاذ المسجد من القبر، وقد يكون القبر في جهة القبلة فتزداد الكرامة. وقال ابن المنير: إنما ضربت الحنية هناك للاستمتاع باليت بالقرب منه تعليلاً للنفس، وتخيلاً باستصحاب المأثور من الأئمة، ومكابة للحسن، كما يتعلل بالوقوف على الأطلال والبالية وخاطبة المنازل الخالية، فجاءتهم الموعظة على لسان الهاتفين بتطيق ما صنعوا، وكانها من اللامعة، أو من مؤمني الجن. وإنما ذكره البخاري لموافقة للدلالة الشرعية لا لأنه دليل برأيه.

قوله: (عن شيان) هو ابن عبد الرحمن النحوي، وهلال الوائز هو ابن أبي حميد على المشهور، وكذا وقع منسوخاً عند ابن أبي شيبة والإسماعيلي وغيرهما، وقال البخاري في تاريخه: قال وكيع هلال بن حميد، وقال مرة هلال بن عبد الله ولا يصح.

قوله: (مسجداً) في رواية الكشيحي مساجد.

قوله: (لأبرز قبره) أي لكشف قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائط، والمراد الدفن خارج بيته، وهذا قاله عائشة قبل أن يوسع المسجد النبوي، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرته مثلثة الشكل ممددة حتى لا يتأذى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة.

قوله: (غير أنني أخشى) كذا هنا، وفي رواية أبي عوانة عن هلال الأتية في أولها الجنائز، وغير أنه خشي أو خشي، على الشك هل هو بفتح الحاء المعجمة أو ضمها، وفي رواية مسلم، وغير أنه خشي، بالضم لا خشي، فرواية الباب تقتضي أنها هي التي امتنت من إيزاره، ورواية الضم مبهمة يمكن أن تفسر بهذه، وإلهاء ضمير الشأن وكأنها أرادت نفسها ومن وقفها على ذلك، وذلك يقتضي أنهم فعلوه باجتهاد، بخلاف رواية الفتح فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بذلك، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد المتن في أبواب المسجد، وباب هل تبيش قبور المشركين، قال الكرماني: مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً، ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر، ومفهومها متناير، ويجاب بأنهما متلازمان وإن تغاير المفهوم.

٦٢- باب الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ إِذَا مَاتَتْ فِي نَفْسَاهِا

١٣٣١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ رَأَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَصَلَّيْنَا خَلْفَهَا، ثُمَّ صَلَّيْنَا عَلَيْهَا. [رواجع:

٨٥٧. أخرجه مسلم: ٩٥٤ باختلاف]

قوله: (باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز) أورد فيه حديث ابن عباس في صلاته مع النبي ﷺ على القبر، وقد تقدم توجيهه قبل ثلاثة أبواب، قال ابن رشد: أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم، لقوله في الحديث الذي ساقه فيهم «وإنما فيهم» وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز، وهو وإن كان الأول دل عليه ضمناً لكن أراد التبيين عليه وأشر عليه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز ليعين أن الصبيان داخلون في قوله من تبع جنازة، والله أعلم.

٦٠- باب الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمُصَلِّيِّ وَالْمَسْجِدِ

١٣٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ أَنَّهِمَا حَدَّثَا: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ، صَاحِبَ الْحَقْبَةِ يَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ». [رواجع: ١٢٤٥. أخرجه مسلم: ٩٥١ مع الحديث الآخر]

١٣٢٨- وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلِّيِّ، فَكَثُرَ عَلَيْهِ ارْتِمَاءً. [رواجع: ١٢٤٥. أخرجه مسلم: ٩٥١ مع الحديث السابق]

١٣٢٩- حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَضْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقَيْلٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَأَمْرًا زَيْناً، فَأَمَرَ بِهِمَا قَرْجِمًا، قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَائِزِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ. [الطبر: ٦٣٦٥، ٥٥٥٦، ٦١٩١، ٦٨٤١، ٧٣٣٢، ٧٥٤٣.

أخرجه مسلم: ٩٦٩٩ بدون ذكر الجنائز]

قوله: (باب الصلاة على الجنائز بالمصلي والمسجد) قال ابن رشد: لم يتعرض المصنف لكون الميت بالمصلي أو لا لأن الصلي عليه كان غالباً والحق حكم المصلي بالمسجد بدليل ما تقدم في العيدين وفي الخيض من حديث أم عطية ووسعتل الخيض المصلي، فدل على أن المصلي حكم المسجد فيما ينبغي أن يجتنب فيه ويلحق به ما سوى ذلك، وقد تقدم الكلام على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل حصة أبواب. وقوله هنا وعن ابن شهاب، هو مطروق على الإنسان المصلود به، وسيأتي الكلام على عدد التكرير بعد ثلاثة أبواب. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين، وسيأتي الكلام عليه بوساطة في كتاب الملود إن شاء الله تعالى. وحكى ابن بطال عن ابن حبيب أن مصلي الجنائز بالمدينة كان لاحقاً بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق انتهى، فإن ثبت ما قال ولا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المصلي المتخذ للمعدين والاستسقاء لأنه لا يكن عند المسجد النبوي مكان يتبها فيه الرجم، وسيأتي في قصة ماعز ورفجته بالمصلي، ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان معد للصلاة عليها فقد يستغاد منه أن ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمر عارض أو لبيان الجواز. والله أعلم. واستدل به على مشروعية الصلاة على الجنائز في المسجد وقويه حديث عائشة ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد أخرجه مسلم، وفيه قال الجمهور، وقال مالك: لا يصحني، وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت، وأما من قال بطهارته منهم فلخشية التلوث، وحملوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جاز اتفاقاً، وفيه نظر لأن عائشة استلكت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بنجاسة سعد على حجرته لتصلي عليه، واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن الذين أنكروا ذلك على عائشة كانوا من الصحابة، ورد بأن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلموا لها فدل على أنها حفظت ما نسوه، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وأن سهيلاً صلى على عمر في المسجد زاد في رواية «ووضعت الجنائز في المسجد تجاه المنبر» وهذا يقتضي الإجماع على جواز ذلك.

المتر: ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع، وفيه أقوال أخر، فذكر ما تقدم. قال: وذهب بكر بن عبد الله المزني إلى أنه لا ينقص من ثلاث ولا يزداد على سبع. وقال أحمد مثله لكن قال: لا ينقص من أربع. وقال ابن مسعود: كبر ما كبر الإمام. قال: والذي فخرته ما ثبت عن عمر، ثم ساق بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب قال: كان التكبير أربعاً وخساً، فجمع عمر الناس على أربع، وروى البيهقي بإسناد حسن صحيح إلى أبي وائل قال: كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ سبعاً وستاً وخساً وأربعاً، فجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة.

قوله: (وقال أحمد: صلى بنا أنس فكر ثلاثاً ثم سلم، فقبل له فاستقبل القبله ثم كبر الرابعة ثم سلم) لم أره موصولاً من طريق جيد، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس أنه كبر على جنازة ثلاثاً ثم انصرف ناسياً، فقالوا يا أبا حمزة إنك كبرت ثلاثاً فقال: صفوا صفوا فكبر الرابعة. وروى عن أنس الاختصار على ثلاث. قال ابن أبي شيبة: حدثنا معاذ بن معاذ عن عمران بن حدير قال: صليت مع أنس بن مالك على جنازة فكبر عليها ثلاثاً لم يزد عليها. وروى ابن المنذر عن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن أبي إسحاق قال قيل لأنس إن فلانا كبر ثلاثاً فقال: وهل التكبير إلا ثلاثاً؟ انتهى قال مغلطاي إحدى الروايتين وهم. قلت: بل يمكن الجمع بين ما اختلف فيه على أنس إما بما كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها، وإما بأن من أطلق عنه الثلاث لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة كما تقدم في باب ستة الصلاة من طريق ابن عليه عن يحيى بن أبي إسحاق أن أنساً قال: «وليس التكبير ثلاثاً؟» فقبل له: يا أبا حمزة التكبير أربعاً. قال: أجل، غير أن واحدة هي افتتاح الصلاة، وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من فقهاء الأصناف قال: يزيد في التكبير على أربع إلا ابن أبي ليلى انتهى. وفي البسيط للحنفية قيل: إن أبا يوسف قال يكبر خساً. وقد تقدم القول عن أحد في ذلك. ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي، وقد تقدم الجواب عن إيراد من تنقية بأن الصلاة على النجاشي صلاة على غائب لا على جنازة، ومحصل الجواب أن ذلك بطريق الأولى. وقد روى ابن أبي داود في «الأفراد» من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى على جنازة تكبر أربعاً وقال: لم أر في شيء من الأحاديث الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعاً إلا في هذا.

قوله: (وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم) يعني بإسناده إلى جابر (أصحمة)، ووقع في رواية المستملي وقال يزيد بن سليم أصحمة وتابعه عبد الصمد، أما رواية يزيد فوصلها المصنف في معجزة الحشية عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه، وأما رواية عبد الصمد فوصلها الإسعاعلي من طريق أحمد بن سعيد عنه.

(قصيه): وقع في جميع الطرق التي اتصلت لنا من البخاري أصحمة بمهملتين بوزن أفعلة مفتوح العين في السند والمعلق معاً، وفيه نظر لأن إيراد المصنف يشعر بأن يزيد خالف محمد بن سنان، وأن عبد الصمد تابع يزيد، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة عن يزيد صححة بفتح الصاد وسكون الهاء فهذا متجه، ويتحصل منه أن الرواة اختلفوا في إثبات الألف وحذفها. وحكى الإسعاعلي أن في رواية عبد الصمد أصحمة بفتح معجمة وإثبات الألف، قال: وهو غلط فيحصل أن يكون هذا محل الاختلاف الذي أشار إليه البخاري. وحكى كثير من الشراح أن رواية يزيد ورفيقه صححة بالمهملة بغير ألف، وحكى الكرماني أن في بعض النسخ في رواية محمد بن سنان أصحمة بموحدة بدل الميم.

٦٥- باب قِرَاءَةِ فاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ
وَقَالَ الْحَسَنُ: يقرأُ عَلَى الطُّفْلِ بِفاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا قَرِطاً وَسَلَماً وَأَجْراً.

١٣٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَفْرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى جَنَازَةٍ، فَرَأَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

قوله: (باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز) أي مشروعتها، وهي من المسائل المختلف فيها، ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير

أَمْرًا مَاتَ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا. [راجع: ٣٣٢. أخرجه مسلم: ٩١٤]
قوله: (باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها) وقع في نسخة من، بدل «في»، أي في مدة نفاسها أو بسبب نفاسها، والأول أهم من جهة أنه يدخل فيه من ماتت منه أو من غيره، والثاني اليتجيز الباب فإن في بعض طرقه أنها ماتت حاملًا وتقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحيض. وحسين المذكور في هذا الإسناد هو ابن ذكوان المعلم، قال الزين بن المنير وغيره: المقصود بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت معدودة من جملة الشهداء فإن الصلاة عليها عليها مشروعة، بخلاف شهيد المرأة.

٦٣- باب أين يقوم من المرأة والرجل ؟
١٣٣٢- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مِسْرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ وَزَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَمْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا. [راجع: ٣٣٢. أخرجه مسلم: ٩١٤]

قوله: (باب أين يقوم) أي الإمام (من المرأة والرجل) أورد فيه حديث سمرة المذكور من وجه آخر عن حسين المعلم، وفيه مشروعة الصلاة على المرأة، فإن كونها نفساء وصف غير معتبر، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبراً فإن القيام عليها عند وسطها لسترها، وذلك مطلوب في حقها بخلاف الرجل. ويحتمل أن لا يكون معتبراً وأن ذلك كان قبل اتخاذ النمش للنساء، فلما بعد اتخاذه فقد حصل لستر المطلوب، ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة، وأشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه، وصلى على امرأة فقام عند عجزتها، فقال له العلاء بن زياد: أهكذا كان رسول الله ﷺ يفعل؟ قال: نعم. وحكى ابن رشيد عن ابن اللبائط أنه أبلى كونها نفساء علة مناسبة وهي استقبال جنتها لئلا به بركة الدعاء، وتعقب بأن الجنين كضمير منها، ثم هو لا يصلح عليه إذا انفرد وكان سقطاً فحرق إذا كان بقاءً في بطنها أن لا يقصد. والله أعلم.

(تنبيه): روى حاد بن زيد عن عطاء بن السائب أن عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة فصلّى علي الرجل ثم صلى على المرأة أخرجه ابن شاذان في الجنائز له، وهو مقطوع فإن عبد الله تابعي.

٦٤- باب التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا
وَقَالَ حُمَيْدٌ: صَلَّيْتُ بِمَا أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَبَّرْتُ لَهَا، ثُمَّ سَلَّمْتُ، فَقِيلَ لَهُ: فَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ، ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ سَلَّمْتُ.

١٣٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمَضَلِيِّ، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. [راجع: ١٢٤٥. أخرجه مسلم: ٩٥١]

١٣٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَّانٍ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ خِثَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيَّ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ سَلِيمٍ: أَصْحَمَةُ. [راجع: ١٣١٧. أخرجه مسلم: ٩٥٢]

قوله: (باب التكبير على الجنائز أربعاً) قال الزين بن المنير أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبراً في الباب، وقد اختلف السلف في ذلك: فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خساً ورفع ذلك إلى النبي ﷺ، وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خساً، وروى ابن المنذر وغيره من علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً وعلى الصحابة خساً وعلى سائر الناس أربعاً، وروى أيضاً بإسناد صحيح عن أبي معبد قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثاً. واستذكر الاختلاف على أنس في ذلك. قال ابن

فصلي عليه. [راجع: ٤٥٨. أخرجه مسلم: ٩٥٦ مطولاً]

قوله: (باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن) وهذه أيضاً من المسائل المختلف فيها، قال ابن التلث قال بمشروعيته الجمهور، ومنعه النخعي ومالك وأبو حنيفة، وعنه إن دفن قبل أن يصلى عليه شرع وإلا فلا.

قوله: (قلت من حدثك هذا يا أبا عمرو) القائل هو الشيباني، والمقول له هو الشامي. وقد تقدم في باب الإذن بالجنائز، بأن من هذا السياق، وفيه عن الشيباني عن الشامي عن ابن عباس، وتكلمنا هناك على ما ورد في تسمية المقبور المذكور. ووقع في الأروط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني أنه صلى عليه بعد دفنه بليثين. وقال: إن إسماعيل تفرد بذلك. ورواه الدارقطني من طريق هريم بن سفيان عن الشيباني فقال: بعد موته بثلاث، ومن طريق بشر بن آدم عن أبي حاتم عن سفيان الثوري عن الشيباني فقال: بعد شهر، وهذه روايات شاذة، وسياق الطرق الصحيحة يدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه.

قوله في حديث أبي هريرة: (فاني قبره فصلى عليه) زاد ابن حبان في روايته حداد بن سلمة عن ثابت بن أسد قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ينورها عليهم بصلاتي، وأشار إلى أن بعض المخالفين احتج بهذه الزيادة على أن ذلك من خصائصه. ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت نحو هذه القصة، وفيها ثم أتى القبر فصنعت خلفه وكر عليه أربعة، قال ابن حبان: في ترك إنكاره عليه صلى الله عليه وسلم مع على القبر بيان جواز ذلك لغيره، وأنه ليس من خصائصه. وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينهض دليلاً للأصالة، واستدل بجبر الباب على رد التخصيص بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه، وأجيب بأن الخصوصية تسحب على ذلك. واختلف من قال بشرع الصلاة لمن لم يصل فليل: يؤخر دفنه ليصلى عليها من كان لم يصل، وقيل: يبادر بدفنها ويصلى الذي فاتته على القبر، وكذا اختلف في أمه ذلك: فتدب بعضهم إلى شهر، وقيل: ما لم يبل الجسد، وقيل: يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهو الراجح عند الشافعية، وقيل: يجوز أبداً.

٦٧- باب الميمت يسمع خفق النعال

١٣٣٨- حدثنا عباس: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا سعيد:

قال: وقال لي خليفه: حدثنا ابن زريق: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْمَيِّتُ إِذَا رُجِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَدُفِنَ اصْغَابُهُ، حَتَّى إِذَا تَسَمِعَ قُرْعَ نَعَالِهِمْ، أَنَا مَلَكًا قَا قَعْدًا، يَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٌ؟» يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، يَقَالُ: انْظُرْ إِلَيَّ مُقْبِلًا مِنَ الشَّامِ، ابْذُلْكَ إِلَيْهِ بِمَقْعَدٍ مِنَ الْجَنَّةِ». قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تَرَاهُمَا جَمِيعًا، وَأَمَّا الْكَافِرُ، أَوْ الْمُنَافِقُ، يَقُولُ: لَا أَذْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ. يَقَالُ: لَا ذَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أَذْنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الظُّلُمَيْنِ». [الظر: ١٣٧٤. أخرجه

مسلم: ٢٨٧٠ مختصراً]

قوله: (باب الميت يسمع خفق النعال) قال الزين بن المنير: جرد المصنف ما ضمه هذه الترجمة ليجهل أول آداب الدفن من إلزام الوفا واجتناب اللغو وقبر الأرض بشدة الوطء عليها كما يلزم ذلك مع الحي والنائم، وكأنه انقطع ما هو من سماع الأحيين من سماع ما هو من الملائكة، وترجم بالفتح ولفظ المتن بالفتح إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الحق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه رواه ليسمع خفق نعالم، وروى إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنِ الْمَيِّتَ يَسْمَعُ خَفَقَ نَعَالِهِمْ إِذَا وَلُوا مَدْبِرِينَ، أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ مَكْذُومًا مُخْتَصَرًا، وَأَخْرَجَ ابْنُ حَبَانَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: «نَحْوَهُ فِي حَدِيثِ طَرِيقِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْمُشِيِّ بَيْنَ الْقَبْرِوِ بِالنَّعَالِ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ سَوَى الْحِكَايَةِ عَنِ يَدْخُلِ الْقَابِرِ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِبَاحَهُ وَلَا تَحْرِيمَهُ وَتَنْهَى عَنْ اسْتِدْلَالِهِ بِمَا اسْتَدْلَلَ عَلَى الْإِبَاحَةِ أَخَذُوا مِنْ كَوْنِهِ صلى الله عليه وسلم قاله وأقره فلو كان مكروهاً لبيته، لكن يمكن عليه احتمال أن يكون المراد سماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة، ويدل على

والمسور بن غرمة مشروعيته، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق. ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قرأة وهو قول مالك والكويتيين.

قوله: (وقال الحسن إجماع) وصله عبد الوهاب بن عطاء في كتاب الجنائز، له عن سعيد بن أبي عروبة أنه سئل عن الصلاة على الصبي فأخبرهم عن قتادة عن الحسن أنه كان يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول: اللهم اجعل لنا سلفاً ورفقاً وأجرًا. وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: «السة في الصلاة على الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في الأولى إسناده صحيح.

قوله: (عن سعد) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وطلحة هو ابن عبد الله بن عوف الحزامي كما نسبهما في الإسناده الثاني.

(تكملة) ليس في حديث الباب بيان هل قرأة الفاتحة، وقد وقع التصريح به في حديث جابر أخرجه الشافعي بلفظ «وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى» أفاده شيخنا في شرح الترمذي، وقال إن سنده ضعيف.

قوله: (تصلعوا أنها سنة) قال الإمامي: جمع البخاري بين روايتي شعبة وسفيان، وسياقهما مختلف اهد فاما رواية شعبة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي جميعاً عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه بلفظ «فأعلنت يده فسأله عن ذلك فقال: نعم يا ابن أخي، إنه حق وسنة، وللحاكم من طريق آدم عن شعبة فسأله قلت: يقرأ؟ نعم، إنه حق وسنة. وأما رواية سفيان فأخرجها الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه بلفظ «قال: إنه من السنة، أو من تمام السنة» وأخرجه النسائي أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الإسناد بلفظ «هسراً بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعت»، فلما فرغ أخذت يده فسأله، فقال: سنة وحق، وللحاكم من طريق ابن عجلان أنه سمع سعيد بن أبي سعيد يقول: «صلى ابن عباس على جنازة فجهر بالمحمد ثم قال: إنما جهرت لتعلموا أنها سنة» وقد أجمعا على أن قول الصحابي «سنة» حديث مستند، كذا نقل الإجماع، مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهر، وعلى الحاكم فيه ماخذ آخر وهو استدراكه له وهو في البخاري، وقد روى الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب وقال: لا يصح هذا، والصحيح عن ابن عباس قوله من السنة، وهذا مبرر منه إلى الفرق بين الصبيتين، ولعله أراد الفرق بالنسبة إلى الصراحة والاحتمال، والله أعلم. وروى الحاكم أيضاً من طريق شريح بن سعد عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالآبواء فكبر، ثم قرأ الفاتحة رافعاً صوته، ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: اللهم عبك وابن عبك أصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابك إن كان زاكياً فزكه، وإن كان خطياً فاغفر له. اللهم لا نحرماً أجراً، ولا تفضلنا بعدك. ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال يا أيها الناس، إنني لم أقرأ عليها أي جهر إلا لتعلموا أنها سنة. قال الحاكم: شريح بن سعد به الشيخان، وإنما أخرجه لأنه مفسر للطرق المتقدمة انتهى. وشريح مختلف في توثيقه، واستدل الطحاوي على ترك القراءة في الأولى بتركها في باقي التكبيرات ويترك التشهد، قال: ولعل قرأة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة. وقوله «إنها سنة» يحتل أن يريد أن الدعاء سنة انتهى. ولا يخفى ما يجيء على كلامه من التعقب، وما يتضمنه استدلاله من التعسف.

٦٦- باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن

١٣٣٩- حدثنا حجاج بن منهل: حدثنا شعبة قال: حدثني سليمان

الشبلي قال: سمعت الشامي قال: أخبرني من مر مع النبي صلى الله عليه وسلم على قبر مؤبدي، فأثمهم وصَلُّوا خلفه. قلت: من حدثك هذا يا أبا عمرو؟ قال: ابن عباس رضي الله عنهما. [راجع: ٨٥٧. أخرجه مسلم: ٩٥٤ باختلاف]

١٣٣٧- حدثنا محمد بن الفضل: حدثنا حماد بن زريق، عن ثابت، عن

أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن أسوداً رجلاً وامراً، كان يقيم المسجد، فمات وكسب يقيم النبي صلى الله عليه وسلم بمكة، فلذكره ذات يوم فقال: «مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ؟». قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَفَلَا أَذْخَمُونِي؟». قَالُوا: إِنَّهُ كَانَ كَذَّاءً وَكَذَّابَةً. قَالَ: فَحَقَرُوا شَأْنَهُ، قَالَ: «لَذُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ». فَأَتَى قَبْرَهُ

الكراهة حديث بشير بن الحصاصية «أن النبي ﷺ رأى رجلاً عشي بين القبور وعليه نعلان سبتان فقال: يا صاحب السبتين ألق نعليك» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم. وأغرب ابن حزم فقال: يحرم للمشي بين القبور بالتمتع بالسبتية دون غيرها، وهو جرم شديد. وأما قول الخطابي يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيهما من الخيلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتية ويقول «إن النبي ﷺ كان يلبسها» وهو حديث صحيح كما سيأتي في موضعه. وقال الطحاوي: يحمل نهي الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قنر، فقد كان النبي ﷺ يصلي في نعليه ما لم ير فيها أذى.

٦٩- باب الدفن بالليل

وَذُفِنَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لَيْلاً. [رواجع: ١٢١٦٤].

١٣٤٠- حَدَّثَنَا عُفْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ بَعْدَ مَا ذُفِنَ بِلَيْلَةٍ، قَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَانَ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا». فَقَالُوا: «فُلَانٌ ذُفِنَ الْبَارِحَةَ، فَهَلَّوْا عَلَيْهِ». [رواجع: ٨٥٧. أخرجه مسلم: ٩٥٤ باختلاف]

قوله: (باب الدفن بالليل) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجاً بحديث جابر «أن النبي ﷺ زجر أن يقر الرجل ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك» أخرجه ابن حبان، لكن بين مسلم في روايته السبب في ذلك ولفظه «أن النبي ﷺ حُطِبَ يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلاً، فزجر أن يقر الرجل بالليل حتى يصلي عليه، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك». وقال إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه، فدل على أن النهي بسبب تحسين الكفن. وقوله «حتى يصلي عليه» مضبوط بكسر اللام أي النبي ﷺ فهذا سبب آخر يقتضي أنه إن رجي بتأخير الميت إلى الصباح صلاة من ترجى بركته عليه استحسب تأخيرها، ولا فلا، وبه جزم الطحاوي. واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس «ولم ينكر النبي ﷺ دفنهم ليلاً بالليل، بل أنكر عليهم عدم إعلامهم بأمرو» وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأي بكر، وكان ذلك كالإجماع منهم على الجواز. وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس قريباً. وأما أثر أبي بكر فوصله المصنف في أواخر الجنائز في «باب موت يوم الإثنين» من حديث عائشة وفي «ودفن أبو بكر قبل أن يصبح» ولابن أبي شيبة من حديث القاسم بن محمد قال «دفن أبو بكر ليلاً» ومن حديث عبيد بن السباق «أن عمر دفن أبي بكر بعد العشاء الأخيرة» وصح أن علياً دفن فاطمة ليلاً كما سيأتي في مكانه.

٧٠- باب بناء المسجد على القبر

١٣٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ، ذَكَرَتْ بَعْضُ نِسَائِهِ كَيْسَةَ رَأَيْتُهَا بِالرَّضِ الْحَشَةِ، يُقَالُ لَهَا مَارِيَّةٌ، وَكَانَتْ أُمَ سَلَمَةَ وَأُمَ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَمَّا أَرْضُ الْحَشَةِ، فَذَكَرْتُهَا مِنْ حُشِينَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسُهُ فَقَالَ: «أَوَلَيْسَ إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ، أَوَلَيْسَ جُورًا لِلْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ». [رواجع: ٤٢٧. أخرجه مسلم: ٥٢٨]

قوله: (باب بناء المسجد على القبر) أورد فيه حديث عائشة في لعن من بنى على القبر مسجداً، وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب. قال الزين بن المنير: كأنه قصد الترجمة الأولى اتخاذاً للمسجد في المقبرة لأجل القبور بحيث لولا تجسد القبر ما اتخذ المسجد. ويؤيده بناء المسجد في المقبرة على حديثه ثلثاً يحتاج إلى الصلاة فوجد مكان يصلي فيه سوى المقبرة، فلذلك لما بنى منى الجواز انتهى. وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالمقبرة كما صنع أولئك الذين لعنوا، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع، وقد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوي.

٧١- باب من يدخل قبر المرأة

١٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: شَهِدْتُمَا بَيْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسَ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْنِمَانِ، فَقَالَ: «هَلْ لِيَكُم مِّنْ أَخِي لَمْ يُقَارَفِ اللَّيْلَةَ». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: آتَا، قَالَ: «فَأَتَرْنَا فِي قَبْرِهَا». فَتَوَلَّى فِي قَبْرِهَا قَبْرَهَا.

الكراهة حديث بشير بن الحصاصية «أن النبي ﷺ رأى رجلاً عشي بين القبور وعليه نعلان سبتان فقال: يا صاحب السبتين ألق نعليك» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم. وأغرب ابن حزم فقال: يحرم للمشي بين القبور بالتمتع بالسبتية دون غيرها، وهو جرم شديد. وأما قول الخطابي يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيهما من الخيلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتية ويقول «إن النبي ﷺ كان يلبسها» وهو حديث صحيح كما سيأتي في موضعه. وقال الطحاوي: يحمل نهي الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قنر، فقد كان النبي ﷺ يصلي في نعليه ما لم ير فيها أذى.

قوله: (حديثنا عياض) هو ابن الوليد الرقام كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وهو بتحattية ومعجمة، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى. وساق حديثه مقروناً برواية خليفة عن يزيد بن زريع على لفظ خليفة، وسيأتي مفرداً في عذاب القبر عن عياض بن الوليد بلفظه وما فيه من زيادة، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله. وقرئله هنا إذا وضع في قبره وتولى وتذهب أصحابه، كذا ثبت في جميع الروايات فقال ابن التين: إنه كرر اللفظ والمعنى واحد، وروايته أنا مضبوطاً بخط معتد «وتولى» بضم أوله وكسر اللام على البناء للمجهول، أي تولى أمره أي الميت، وسيأتي في رواية عياض بلفظه «وتولى» عنه أصحابه، وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم وغيره.

٦٨- باب من أحبّ الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها

١٣٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: أُرْسَلْتُ إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، فَوَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْتُهُ، وَقَالَ: أَرْجِعْ، فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَنْزِلِ قَوْمٍ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ مَنَّةٌ. قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ. قَالَ: فَلَا تَنْ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُذَيِّعَ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ وَحْشَةً بِخَيْرٍ». قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ كُنْتُمْ تَلَايْتُمْ قَبْرَهُ، إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ، عِنْدَ الْكُتَيْبِ الْأَخْمَرِ». [الطبر: ٣٤٠٧. أخرجه مسلم: ٢٣٧٢]

قوله: (باب من أحبّ الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها) قال الزين بن المنير: المراد بقوله «أو نحوها» بقية ما تشد إليه الرجال من الحرميين وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمناً بالجوار وتعرضاً للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام، انتهى. وهذا بناء على أن المطلوب القرب من الأنبياء الذين دفنوا ببيت المقدس، وهو الذي رجحه عياض، وقال المهلب: إنما طلب ذلك ليقرب عليه للمشي إلى الحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه. ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة «أرسل ملك الموت إلى موسى، الحديث بطوله من طريق معمر عن ابن طائوس عن أبيه عنه ولم يذكر فيه الرفع، وقد ساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه ثم قال: وعن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وقد ساقه مسلم من طريق معمر بالسندين كذلك. وقوله فيه رمية بحجر، أي قدر رمية حجراً، أي أذني من مكان إلى الأرض المقدسة هذا القدر، أو أذني إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر، وهذا الثاني أظهر، وعليه شرح ابن بطال وغيره. وأما الأول فهو وإن رجحه بعضهم فليس بجيد إذ لو كان كذلك لطلب الدنو أكثر من ذلك، ويحتمل أن يكون القدر الذي كان بينه وبين أول الأرض المقدسة كان قدر رمية فلذلك طلبها، لكن حكى ابن بطال عن غيره أن الحكمة في أنه لم يطلب دخولها ليعمى موضع قبره ثلثاً تعبد الجاهل من ملته انتهى. ويحتمل أن يكون سر ذلك أن الله لما منع بني إسرائيل من دخول بيت المقدس وتركهم في التيه أربعين سنة إلى أن أفتاهم الموت فلم يدخل الأرض المقدسة مع يوشع إلا أولادهم، ولم يدخلها معه أحد من امتع أولاً أن يدخلها كما سيأتي شرح ذلك في أحاديث الأنبياء ومات هارون ثم موسى عليهما السلام قبل فتح الأرض المقدسة على الصحيح كما سيأتي واضحاً أيضاً، فكان موسى لما لم يتيسر له دخولها لغلبة الجبارين عليها ولا يمكن نبش بعد ذلك ليقبل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء، يعطى حكمه، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبي يدفن حيث يموت ولا يخل، وفيه نظر لأن موسى قد تقبل يوسف عليهما السلام معه لما أخرج من مصر كما سيأتي ذلك في ترجمته إن شاء الله تعالى، وهذا كله بناء على الاحتمال الثاني والله أعلم. واختلف في جواز نقل الميت من بلد إلى بلد: فقبل: يكره ما فيه من تأخير دفنه وتعرضه هناك حرمة، وقيل: يستحب، والأولى تنزيل ذلك على حالتين: فالمتنع حيث لم يكن هناك غرض واجب كالدفن في

قَالَ ابْنُ مَيْمُونٍ: قَالَ فُلَيْحٌ: رَأَاهُ يَضِي الدُّنْبَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿يَقْتَرِفُوا﴾ [الاصم: ١١٣] أَيْ: يَكْتَسِبُوا. [راجع:

[١٢٨٥]

قوله: [باب من يدخل قبر المرأة] أورد فيه حديث أنس في دفن بنت رسول الله ﷺ، ونزول أبي طلحة في قبرها، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في [باب الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه].

قوله: [قال ابن المبارك] تقدم هناك أن الإسماعيلي وصله من طريقه. ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي هنا، قال أبو المبارك بلفظ الكنية، ونقل أبو علي الجبائي عنه أنه قال: أبو المبارك كنية محمد بن سنان يعني راوي الطريق للمروسة، وتقية بأن محمد بن سنان يكنى أبا بكر بغير خلاف عند أهل العلم بالحدث، والصواب لبس المبارك كما في بقية الطرق.

قوله: [ليقولوا: ليكتبوا] ثبت هذا في رواية الكشيبي، وهذا تفسير ابن عباس أخرجه الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه، قال في قوله تعالى ﴿وَلْيَقْرَأُوا مَا هُم مُّقْرَفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣]: ليكتبوا ما هم مكتوبون. وفي هذا مصير من البخاري إلى تأييد ما قاله أبو المبارك من فليح، أو لراد أن يوجه الكلام المذكور، وأن لفظ المقرفة في الحديث لريد به ما هو انحصار من ذلك وهو الجماع.

٧٢- باب الصلاة على الشهيد

١٣٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا النَّبِيُّ قَالَ: حَلَّيْنِي ابْنَ

شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَ أَخِي فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّهُمُ أَكْثَرُ أَخِي لِلْفِرَاقِ». فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قُلْعَةً فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا حَبِيبٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَاتَّسَرَّ بِدَفْنِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ، وَلَمْ يَسْأَلُوا، وَلَمْ يَسْأَلْ عَلَيْهِمْ. [الطبر: ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١

وتظيمه، وقوله (لأنظر إلى حوضي) هو على ظاهره، وكأنه كشف له عنه في تلك الحالة. وسيأتي الكلام على الحوض مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى، وكذا على المنافسة في الدنيا.

قوله: (ما أخاف عليكم أن تشركوا) أي على مجموعكم، لأن ذلك قد وقع من البعض أعادنا الله تعالى. وفي هذا الحديث معجزات للنبي ﷺ، ولذلك أورده المصنف في علامات النبوة، كما سيأتي بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.

٧٣- باب دفن الرجلين والفتاة في قبر واحد

١٣٤٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ. [رواجع: ١٣٤٣]

قوله: (باب دفن الرجلين والفتاة في قبر) أورد فيه حديث جابر المذكور مختصراً بلفظ، كان يجمع بين الرجلين من قتل أحد، قال ابن رشد: جرى المصنف على عادة إما بالإشارة إلى ما ليس على شرطه، وإما بالكناية بالقياس. وقد وقع في رواية عبد الرزاق يعني المشار إليها قبل بلفظ، وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد انتهى. وورد ذكر الثلاثة في هذه القصة عن أنس أيضاً عند الترمذي وغيره، وروى أصحاب السنن عن هشام بن عمار الأنصاري قال: جاءت الأنصار إلى رسول الله ﷺ يوم أحد فقالوا: أصابتنا قرح وجهد، وقال: احضروا ولو سموا، واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر، صححه الترمذي، والظاهر أن المصنف أشار إلى هذا الحديث. وأما القياس فقيه نظر، لأنه لو أراد به يقتصر على الثلاثة بل كان يقول مثلاً دفن الرجلين فاكتر، ويؤخذ من هذا جواز دفن المائتين في قبر، وأما دفن الرجل مع المرأة فنسوي عبد الرزاق بإستناد حسن عن وثالة بن الأسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه، وكأنه كان يجعل بينهما حفلاً من تراب ولا سيما إن كانا أجنبيين. والله أعلم.

٧٤- باب مَنْ لَمْ يَرِ غَسَلَ الشَّهَادَةَ

١٣٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا كَيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا مَاتَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ يَحْيَى: يَوْمَ أُحُدٍ، وَلَمْ يَسْلُطْهُمْ». [رواجع: ١٣٤٣]

قوله: (باب من لم ير غسل الشهادة) في نسخة والشهادة بالإفراء. أشار بذلك إلى ما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: يغسل الشهيد، لأن كل ميت يجب فحجب غسله حكاه ابن المنذر، قال: وبه قال الحسن البصري. ورواه ابن أبي شيبة عنهما أبي عن سعيد والحسن، وحكي عن ابن سريج من الشافعية وعن غيره، وهو من الشذوذ. وقد وقع عند أحد من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ قال في قتل أحد، لا تغسلوه فإني كل جرح - أو كل دم - يفرح مسكاً يوم القيامة، ولم يصل عليهم، فبين الحكمة في ذلك، ثم أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصراً بلفظ، ولم يغسلهم، واستدل بعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب والمخاض، وهو الأصح عند الشافعية، وقيل يغسل للجنابة لا بنية غسل الميت، لما روي في قصة حنظلة بن الرباع أن الملائكة غسلته يوم أحد لما استشهد وهو جنب، وقصته مشهورة ورواه ابن إسحاق وغيره، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بإستناد لا بأس به عنه قال: أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الرباع وهما جنب، فقال رسول الله ﷺ: رأيت الملائكة تغسلهما، غريب في ذكر حمزة، وأجيب بأنه لو كان واجباً ما اكتفى فيه بغسل الملائكة، فدل على سقوطه عن يتولى أمر الشهيد. والله أعلم.

٧٥- باب مَنْ يَقْدُمُ فِي اللَّحْدِ

وَسَمَّى اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ، وَكُلُّ جَابِرٍ مُلْجِدٌ، «مُلْجِدًا». [الكهف: ٢٧] معدلاً، وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا كَانَ ضَرْبًا.

١٣٤٧- حَدَّثَنَا [مُحَمَّدُ] بْنُ قُسَّيْلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا كَيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

١٣٤٨- وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَقْتُلِي أَحَدٌ: «أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرَ أَخْلًا لِلْفَرَّانِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قُدِّمَ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ». وَأَمَرَ بِذَنبِهِمْ بِدَمَائِهِمْ، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَسْلُطْهُمْ. [رواجع: ١٣٤٣]

وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُنَّ ابْنِي وَعَمِّي فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَعْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا. [رواجع: ١٣٤٣]

قوله: (باب من يقدم في اللحد) أي إذا كانوا أكثر من واحد، وقد دل حديث الباب على تقديم من كان أكثر قرأتاً من صاحبه، وهذا نظير تقديمه في الإمامة. قوله: (وسمى اللحد لأنه في ناحية) قال أهل اللغة: أصل الإلحاد الميل والعدول عن الشيء، وقيل للملأ عن الدين ملحداً، وسمى اللحد لأنه شق يعمل في جانب القبر فيقبل عن وسط القبر إلى جانبه بحيث يسع الميت فيوضع فيه ويطبق عليه اللين. وأما قول المصنف بعد «ولو كان مستقيماً لكان ضريحاً»، فلأن الضريح شق يشق في الأرض على الاستواء ويدفن فيه.

قوله: (ملتحداً: معدلاً) هو قول أبي عبيدة بن المثنى في «كتاب المجاز»، قال «قوله ملتحداً أي معدلاً، وقال الطبري معناه ولن تجد من دونه معدلاً تعدل إليه عن الله، لأن قدرة الله محيط بجميع خلقه. قال والمتحد مفتعل من اللحد يقال منه لحدت إلى كذا إذا ملت إليه انتهى. ويقال: لحنته ولحنته، قال الفراء: الرباعي أجود، وقال غيره: الثلاثي أكثر. ويؤيد حديث عائشة في قصة دفن النبي ﷺ، «فأسرنا إلى الشقاق واللاحد» الحديث أخرجه ابن ماجه، ثم ساق المصنف حديث جابر من طريق ابن المبارك عن الليث متصلًا، وعن الأوزاعي مقطوعاً لأن ابن شهاب لم يسمع من جابر. زاد ابن سعد في الطبقات عن الوليد بن مسلم «حدثني الأوزاعي بهذا الإسناد قال: زملوهم بجراسهم فإني أنا الشهيد عليهم، ما من مسلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة يسيل دماً» الحديث.

قوله في رواية الأوزاعي: (فكفن أبي وعمي في غرفة) هي بفتح النون وكسر الميم: بركة من صوف أو غيره مخططة. وقال الفراء: هي دراعة فيها لوان سود وبياض، ويقال للسحابة إذا كانت كذلك غرفة، وذكر الرازي في المغازي وابن سعد أنهما كفنا في غمرتين، فإن ثبت حمل على أن النمرة الواحدة شقت بينهما نصفين، وسيأتي مزيد لذلك بعد بابين. والرجل الذي كفن معه في النمرة كأنه هو الذي دفن معه كما سيأتي الكلام على تسميته بعد باب.

قوله: (وقال سليمان بن كثير إرج) هو موصول في الزهريات للذهلي، وفي رواية سليمان المذكور إيهام شيخ الزهري وقد تقدم البحث فيه قبل بابين، قال الفارطسي في «النتيج»: اضطرب في الزهري، وأجيب بنزع الاضطراب لأن الحاصل من الاختلاف فيه على الثقات أن الزهري حمله عن شيخين، وأما إيهام سليمان لشيخ الزهري وحذف الأوزاعي له فلا يؤثر ذلك في رواية من سواه، لأن الحجية لمن ضبط وزاد إذا كان ثقة لا سيما إذا كان حافظاً، وأما رواية أسامة وابن عبد العزيز فلا تصح في الرواية الصحيحة لضعفهما، وقد بينا أن البخاري صرح بباطل أسامة فيه، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث جابر في المغازي، وفيه فضيلة ظاهرة لقراءة القرآن، ويلحق به أهل الفقه والزمرد وسائر وجوه الفضل.

٧٦- باب الإذخير والحشيش في القبر

١٣٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

للقتل. الحديث. وقال ابن التين: إنما قال ذلك بناء على ما كان عزم عليه، وإنما قال من أصحاب رسول الله ﷺ إشارة إلى ما أخبر به النبي ﷺ أن بعض أصحابه سيقتل كما سيأتي واضحا في المغازي.

قوله: (وإن علي ديناً) سيأتي مقداره في علامات النبوة.

قوله: (فاغلق) كذا في الأصل حذف المفعول، وفي رواية الحاكم «فاغص».

قوله: (بأخواتك) سيأتي الكلام على ذكر عنتهن ومن عرف اسمها منهن في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: (ودفن معه آخر) هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصاري، وكان صديق والد جابر وزوج اخته هند بنت عمرو، وكان جليراً ساء عنه تعظيماً. قال ابن إسحاق في المغازي: حدثني أبي عن رجال من بني سلمة أن النبي ﷺ قال حين أصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجموح: أجعروا بينهما فإنهما كانا متصادقين في الدنيا، وفي المغازي الواقدي: عن عائشة أنها رأت هند بنت عمرو تسوق بعبيراً لها عليه زوجها عمرو بن الجموح وأخوها عبد الله بن عمرو بن حرام لتدفنهما بالمدينة، ثم أمر رسول الله ﷺ برد القتلى إلى مضاجعهم. وأما قول السلياطي إن قوله «وعمي» وهم فليس بجيد، لأن له محلاً سائفاً، والتجوز في مثل هذا يقع كثيراً. وحكى الكرماني عن غيره أن قوله «وعمي» تصحيف من «عمرو» وقد روى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي قتادة قال «قتل عمرو بن الجموح وابن أخيه يوم أحد فأمر بهما رسول الله ﷺ فجملا في قبر واحد» قال ابن عبد البر في التمهيد: ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه، وهو كما قال فلعلة كان أسن منه.

قوله: (فاستخرجته بعد ستة أشهر) أي من يوم دفنه وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطن من عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو الأنصاريين كانا قد حفر السيل قبرهما، وكانا في قبر واحد، فحضر عنهم ليغيرا من مكانهما فوجدوا لم يغيرا كأنهما ماتا بالأمس، وكان بين أحد يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة، وقد جمع بينهما ابن عبد البر بتعدد القصة، وفيه نظر لأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطأ أنهما وجدوا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة، فلما أن يكون المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة، أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد، وقد ذكر ابن إسحاق القصة في المغازي فقال: «حدثني أبي عن أشياخ من الأنصار قالوا: لما ضرب معاوية عينه التي مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم ففتحت فآخروناهما يعني عمراً وعبد الله وعليهما بردتان قد غطي بهما وجوههما وعلى أقدامهم شيء من نبات الأرض، فآخروناهما بشتيان تنبأ كأنهما دفنا بالأمس». وله شاهد بإسناد صحيح عند ابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر.

قوله: (فإذا هو كيوم وضعت هنية غير أذنه) وقال عياض في رواية أبي السكن والنسفي «غير هنية في أذنه، وهو الصواب بتقديم «غير» وزيادة «في» في الأول تغيير، قال ومعنى قوله «هنية» أي شيئاً يسيراً، وهو يشون بعدها تحتانية مصغراً، وهو تصغير «هنة» أي شيء، فصغره لكونه أثراً يسيراً انتهى. وقد قال الإسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر: إنما هو «عند». قلت: وكذا وقع في رواية أبي زر عن الكشيبي، لكن يبقى في الكلام نقص، ويبيته ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلمة بلفظ «هو كيوم دفنته، إلا هنية عند أذنه» وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض. وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ «غير» ولفظ «عند» فقال «غير هنية عند أذنه» ووقع في رواية الحاكم المشار إليها فإذا هو كيوم وضعت غير أذنه، سقط منها لفظ «هنية»، وهو مستقيم للمعنى. وكذلك ذكره الحميدي في «الجمع» في أفراد البخاري، والمراد بالأذن بعضها. وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشاة منصوبة ثم هاء الضمير، أي على حالته. وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي سلمة بلفظ «غير أن طرف أذن أحدكم تغير»، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي سلمة «إلا قليلاً من شحمة أذنه، ولأبي داود من طريق حماد بن زيد عن أبي سلمة «إلا شعرات كن من لحية ما يلي الأرض، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تصل بشحمة الأذن، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره، ولا يمكن على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن النكدر عن جابر «أن أباه قتل يوم أحد ثم ملأوا به جندعوا أذنه وأذنيه» الحديث، وأصله في مسلم، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لا جميعها والله أعلم.

قوله: (فإذا هو كيوم وضعت هنية غير أذنه) وقال عياض في رواية أبي السكن والنسفي «غير هنية في أذنه، وهو الصواب بتقديم «غير» وزيادة «في» في الأول تغيير، قال ومعنى قوله «هنية» أي شيئاً يسيراً، وهو يشون بعدها تحتانية مصغراً، وهو تصغير «هنة» أي شيء، فصغره لكونه أثراً يسيراً انتهى. وقد قال الإسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر: إنما هو «عند». قلت: وكذا وقع في رواية أبي زر عن الكشيبي، لكن يبقى في الكلام نقص، ويبيته ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلمة بلفظ «هو كيوم دفنته، إلا هنية عند أذنه» وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض. وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ «غير» ولفظ «عند» فقال «غير هنية عند أذنه» ووقع في رواية الحاكم المشار إليها فإذا هو كيوم وضعت غير أذنه، سقط منها لفظ «هنية»، وهو مستقيم للمعنى. وكذلك ذكره الحميدي في «الجمع» في أفراد البخاري، والمراد بالأذن بعضها. وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشاة منصوبة ثم هاء الضمير، أي على حالته. وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي سلمة بلفظ «غير أن طرف أذن أحدكم تغير»، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي سلمة «إلا قليلاً من شحمة أذنه، ولأبي داود من طريق حماد بن زيد عن أبي سلمة «إلا شعرات كن من لحية ما يلي الأرض، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تصل بشحمة الأذن، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره، ولا يمكن على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن النكدر عن جابر «أن أباه قتل يوم أحد ثم ملأوا به جندعوا أذنه وأذنيه» الحديث، وأصله في مسلم، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لا جميعها والله أعلم.

قوله: (فإذا هو كيوم وضعت هنية غير أذنه) وقال عياض في رواية أبي السكن والنسفي «غير هنية في أذنه، وهو الصواب بتقديم «غير» وزيادة «في» في الأول تغيير، قال ومعنى قوله «هنية» أي شيئاً يسيراً، وهو يشون بعدها تحتانية مصغراً، وهو تصغير «هنة» أي شيء، فصغره لكونه أثراً يسيراً انتهى. وقد قال الإسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر: إنما هو «عند». قلت: وكذا وقع في رواية أبي زر عن الكشيبي، لكن يبقى في الكلام نقص، ويبيته ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلمة بلفظ «هو كيوم دفنته، إلا هنية عند أذنه» وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض. وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ «غير» ولفظ «عند» فقال «غير هنية عند أذنه» ووقع في رواية الحاكم المشار إليها فإذا هو كيوم وضعت غير أذنه، سقط منها لفظ «هنية»، وهو مستقيم للمعنى. وكذلك ذكره الحميدي في «الجمع» في أفراد البخاري، والمراد بالأذن بعضها. وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشاة منصوبة ثم هاء الضمير، أي على حالته. وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي سلمة بلفظ «غير أن طرف أذن أحدكم تغير»، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي سلمة «إلا قليلاً من شحمة أذنه، ولأبي داود من طريق حماد بن زيد عن أبي سلمة «إلا شعرات كن من لحية ما يلي الأرض، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تصل بشحمة الأذن، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره، ولا يمكن على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن النكدر عن جابر «أن أباه قتل يوم أحد ثم ملأوا به جندعوا أذنه وأذنيه» الحديث، وأصله في مسلم، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لا جميعها والله أعلم.

قوله: (فإذا هو كيوم وضعت هنية غير أذنه) وقال عياض في رواية أبي السكن والنسفي «غير هنية في أذنه، وهو الصواب بتقديم «غير» وزيادة «في» في الأول تغيير، قال ومعنى قوله «هنية» أي شيئاً يسيراً، وهو يشون بعدها تحتانية مصغراً، وهو تصغير «هنة» أي شيء، فصغره لكونه أثراً يسيراً انتهى. وقد قال الإسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر: إنما هو «عند». قلت: وكذا وقع في رواية أبي زر عن الكشيبي، لكن يبقى في الكلام نقص، ويبيته ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلمة بلفظ «هو كيوم دفنته، إلا هنية عند أذنه» وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض. وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ «غير» ولفظ «عند» فقال «غير هنية عند أذنه» ووقع في رواية الحاكم المشار إليها فإذا هو كيوم وضعت غير أذنه، سقط منها لفظ «هنية»، وهو مستقيم للمعنى. وكذلك ذكره الحميدي في «الجمع» في أفراد البخاري، والمراد بالأذن بعضها. وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشاة منصوبة ثم هاء الضمير، أي على حالته. وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي سلمة بلفظ «غير أن طرف أذن أحدكم تغير»، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي سلمة «إلا قليلاً من شحمة أذنه، ولأبي داود من طريق حماد بن زيد عن أبي سلمة «إلا شعرات كن من لحية ما يلي الأرض، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تصل بشحمة الأذن، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره، ولا يمكن على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن النكدر عن جابر «أن أباه قتل يوم أحد ثم ملأوا به جندعوا أذنه وأذنيه» الحديث، وأصله في مسلم، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لا جميعها والله أعلم.

قوله: (فإذا هو كيوم وضعت هنية غير أذنه) وقال عياض في رواية أبي السكن والنسفي «غير هنية في أذنه، وهو الصواب بتقديم «غير» وزيادة «في» في الأول تغيير، قال ومعنى قوله «هنية» أي شيئاً يسيراً، وهو يشون بعدها تحتانية مصغراً، وهو تصغير «هنة» أي شيء، فصغره لكونه أثراً يسيراً انتهى. وقد قال الإسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر: إنما هو «عند». قلت: وكذا وقع في رواية أبي زر عن الكشيبي، لكن يبقى في الكلام نقص، ويبيته ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلمة بلفظ «هو كيوم دفنته، إلا هنية عند أذنه» وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض. وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ «غير» ولفظ «عند» فقال «غير هنية عند أذنه» ووقع في رواية الحاكم المشار إليها فإذا هو كيوم وضعت غير أذنه، سقط منها لفظ «هنية»، وهو مستقيم للمعنى. وكذلك ذكره الحميدي في «الجمع» في أفراد البخاري، والمراد بالأذن بعضها. وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مشاة منصوبة ثم هاء الضمير، أي على حالته. وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي سلمة بلفظ «غير أن طرف أذن أحدكم تغير»، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي سلمة «إلا قليلاً من شحمة أذنه، ولأبي داود من طريق حماد بن زيد عن أبي سلمة «إلا شعرات كن من لحية ما يلي الأرض، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تصل بشحمة الأذن، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره، ولا يمكن على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن النكدر عن جابر «أن أباه قتل يوم أحد ثم ملأوا به جندعوا أذنه وأذنيه» الحديث، وأصله في مسلم، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لا جميعها والله أعلم.

يونس عن الحسن في الصغير قال: مع المسلم من والده. وأما أثر إبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن مغيرة عن إبراهيم قال في نصرانيين بينهما ولد صغير فأسلم أحدهما قال: أولاهما به المسلم. وأما أثر شريح فأخرجه البيهقي بالإسناد المذكور إلى يحيى بن يحيى محدثا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن شريح أنه اختصم إليه في صبي أحد أبويه نصراني، قال: الولد للمسلم أحق بالولد. وأما أثر قتادة فوصله عبد الرزاق عن معمر عنه نحو قول الحسن.

قوله: (وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين) وصله المصنف في الباب من حديثه بلفظ كتبت أنا وأمي من المستضعفين، واسم أمه لُبابة بنت الحارث الهلالية.

قوله: (ولم يكن مع أبيه على دين قومه) هذا قاله المصنف تفصيلاً، وهو مبني على أن إسلام العباس كان بعد وفاة پدر، وقد اختلف في ذلك قليل: أسلم قبل الهجرة وأقام بأمر النبي ﷺ له في ذلك لصلحة المسلمين، وروى ذلك ابن سعد من حديث ابن عباس، وفي إسناد الكلي وهو متروك. ويروى أن العباس أسر پدر، وقد قُدي نفسه كما سيأتي في المغازي واضعاً، ويروى أيضاً أن الآية التي في قصة المستضعفين نزلت بعد بدر بلا خلاف، فالشهور أن أسلم قبل فتح خير، ويدل عليه حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط كما أخرجه أحمد والنسائي، وروى ابن سعد من حديث ابن عباس أنه هاجر إلى النبي ﷺ بخير رده بقصة الحجاج المذكور، والصحيح أنه هاجر عام الفتح في أول السنة وقدم مع النبي ﷺ فشهد الفتح والله أعلم.

قوله: (وقال: الإسلام يعلو ولا يعلى) كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين القائل، وكتبت أظن أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه، ثم لم أجده من كلامه بعد التبع الكثير، ورواه موصولاً مرفوعاً من حديث غيره أخرجه الدارقطني ومحمد بن حازم الروياني في مسنده من حديث عاصد بن عمرو المزني بسند حسن، ورواه في «وفاء أبي يعلى الخليلي» من هذا الوجه وزاد في أوله قصة وهي عاصد بن عمرو جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب، فقال الصحابة: هذا أبو سفيان وعاصد بن عمرو، فقال رسول الله ﷺ: هذا عاصد بن عمرو وأبو سفيان، الإسلام أحرز من ذلك، الإسلام يعلو ولا يعلى. وفي هذه القصة أن للعباد به في الذكر تأثيراً في الفضل لما يفيد من الاهتمام، وليس فيه حجة على أن الروا ترتب. ثم وجدته من قول ابن عباس كما كتبت أظن ذكره ابن حزم في المحلى قال: ومن طريق حماد بن زيد عن إربط عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني يفرق بينهما الإسلام يعلو ولا يعلى، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ترجع ما ذهب إليه من صحة إسلام الصبي، ألوحا حديث ابن عمر في قصة ابن صبيد وسيأتي الكلام عليه مستتر في الباب المشار إليه في الجهاد، ومقصود البخاري منه الاستدلال هنا بقوله ﷺ لابن صبيد تأشده أني رسول الله، وكان إذ ذاك دون البلوغ. وقوله: أعلم، بضمين بناء كالحسن. و «مقالة» بفتح الميم والمعجمة الخفيفة بطن من الأنصار، وابن صبيد في رواية أبي ذر صائد وكلا الأمرين كان يدعى به، وقوله: «رفقه» لأكثر بالصاد المعجمة أي تركه، قال الزين بن النخعي: أتركها القاصي. ولبيعضهم بالهمزة أي دفعه برجله، قال عياض: كذا في رواية أبي ذر عن غير المتسلمي ولا وجه لها. قال المازري: لعله رفقه بالسبب المهملة أي ضربه برجله، قال عياض: لم أجده هذه اللفظة في جواهر اللغة يعني بالصاد، قال: وقد وقع في رواية الأصلي بالقاف بدل الفاء، وفي رواية عبدوس «دوقصه» بالواو والقاف، وقوله: «وهو ينجل» معجمة ساكنة بعدها مشابة مكسورة أي ينجده، والمراد أنه كان يريد أن يستغفله ليسع كلامه وهو لا يشعر.

قوله: (له فيها رمزة أو زمرة) كذا لأكثر على الشك في تقديم הרא على الزاي أو تأخيرها، ولبيعضهم «زمرة» أو «رمزة» على الشك هل هو بزايين أو براءين مع زيادة ميم فيها، ومعاني هذه الكلمات المختلفة متعارفة، فأما التي بتقديم הרא وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة، وأما التي بتقديم الزاي كذلك فمن الزمر والمراد حكاية صوته، وأما التي بالهمزتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الحفي، وأما التي بالهمزتين كذلك فقال الخطابي: هو تحريك الشفتين بالكلام، وقال غيره: وهو كلام الطلوع وهو صوت يصوت من الحياشيم والحلق.

قوله: (فأما ابن صبيد) أي قام كذا لأكثر، وللكتشيبه «نشاب» بموحدة أي رجع عن الحالة التي كان فيها.

قوله: (وقال شعيب زمرة فرقه) في رواية أبي ذر بالزايين وبالصاد المهملة، وفي رواية غيره «وقال شعيب في حديثه فرقه زمرة» أو «رمزة» بالशك. وسيأتي في الأدب موصولاً من هذا الوجه بالشك، لكن فيه «فرقه» بغير فاء وبالشدة وذكره

١٣٥٥- وَقَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَتَى بَنِي كَنْدٍ، إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَبَادٍ، وَهُوَ يَخْتَلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَبَادٍ شَيْئًا، قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَبَادٍ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ، يَبْنِي فِي قَفِيظَةٍ، لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ أَوْ زَمْرَةٌ، فَزَاتُ أُمُّ ابْنِ صَبَادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَبْنِي بِجُلُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَبَادٍ: يَا صَبَادُ، وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَبَادٍ، هَذَا مُحَمَّدٌ ﷺ، فَأَرَاهُ ابْنُ صَبَادٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكْتَهُ بَيْنَ».

وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: فَرَمْزَةٌ أَوْ زَمْرَةٌ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ وَغُفْلٌ: زَمْرَةٌ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: رَمْزَةٌ. [الطبر: ٢٦٣٨، ٣٠٣٣، ٣٠٥٦، ٦١٧٤، أخرجه

مسلم: ٢٩٩١]

١٣٥٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَرِيزٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ قَابِطٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَحْتَلِمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرَّ بِ قَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ يَمُرُّهُ، فَقَعَّدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «اسْلِمْ». فَظَرَّ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: اطَّعْ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ، فَاسْلِمْ، فَمَرَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْبَلَهُ مِنَ النَّارِ». [الطبر: ٥٦٧٥]

١٣٥٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَدِيُّ اللَّهِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كُتِبَ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعِفِينَ، أَنَا مِنَ الْوُلْدَانِ وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ. [الطبر: ٤٥٨٧، ٤٥٨٨، ٤٥٩٧]

١٣٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: قَالَ ابْنُ صَبَادٍ: يُصْنَعُ عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مَوْتُورٌ وَإِنْ كَانَ لَعَلًا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، يَدْعِي آبَاءَهُ الْإِسْلَامَ، أَوْ آبَاءَهُ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، إِذَا اسْتَهْلَ صَارِحًا صَلَّيْ عَلَيْهِ، وَلَا يُصْنَعُ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهْلُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَسْقُطُ، فَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ كَانَ يَحْدِثُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَاؤُهُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ يَمَجَسَانِيَّةٌ، كَمَا تَنْتَجِ الْبَهْمَةُ بِبَهْمَةٍ خَمْعًا، هَلْ تَحْسُونُ فِيهَا مِنْ جَذَعَةٍ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: «فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» (الآية: [الروم: ٣٠]. [الطبر: ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩، أخرجه مسلم: ٢٦٥٨]

١٣٥٩- حَدَّثَنَا عَدِيٌّ: أَخْبَرَنَا عَدِيُّ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَاؤُهُ يَهُودِيَّةٌ، أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ، أَوْ يَمَجَسَانِيَّةٌ، كَمَا تَنْتَجِ الْبَهْمَةُ بِبَهْمَةٍ خَمْعًا، هَلْ تَحْسُونُ فِيهَا مِنْ جَذَعَةٍ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: «فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الْبَيِّنُ الْقَيِّمُ». [الروم: ٣٠] (راجع: ١٣٥٨، أخرجه مسلم: ٢٦٥٨)

قوله: (باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟ وهل يصرح على الصبي الإسلام؟) هذه الترجمة معقودة لصحة إسلام الصبي، وهي مسألة اختلاف كما بينته. وقوله: «وهل يصرح عليه» ذكره هنا بلفظ الاستفهام، وترجم في كتاب الجهاد بصيغة تدل على الجزم بذلك فقال: «وكيف يصرح بالإسلام على الصبي؟» وكأنه لما أقام الأدلة هنا على صحة إسلامه استثنى بذلك وأقام هناك ذكر الكيفية.

قوله: (وقال الحسن إلخ) أما أثر الحسن فأخرجه البيهقي من طريق محمد بن نصر أنه في كتاب الفرائض قال: «حدثنا يحيى بن يحيى محدثا يزيد بن زريع عن

عليه مستوفى في تفسير برامة. وقوله في هذه الطريق وما لم أنه عنه، أي الاستغفار، وفي رواية الكشمي، عنك. وقوله «أنزل الله فيه الآية» يعني قوله تعالى «ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين» الآية كما سيأتي. وقد ثبت لغیر أبي ذر «فأنزل الله فيه: ما كان للنبي، الآية (الثوبه: ١١٣)».

٨١- باب العَرِيْدَةِ عَلَى الْقَبْرِ

وَأَوْصَى بِرِيْدَةِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُجْعَلَ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَتَانِ.

وَرَأَى ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فُسْطَاطًا عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: انْزِعْهُ يَا غُلَامُ، فَإِنَّمَا يُظَلِّغُ عَمَلَهُ.

وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ: رَأَيْتُ، وَتَحَنَّنَ شَبَابٌ فِي رَمَسِ غُضَانٍ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَحَدُنَا وَتَوَّاهُ الَّذِي يَبْقُرُ غُضَانَ بْنِ مَطْلُونَ، حَتَّى يَجَاوِزَهُ.

وَقَالَ غُضَانُ بْنُ حَكِيمٍ: أَخَذَ بِيَدِي خَارِجَةَ، فَأَجْلَسَنِي عَلَى قَبْرِ، وَأَخْبَرَنِي عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ نَابِثٍ قَالَ: إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ أَخَذَتْ عَلَيْهِ.

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُجْلِسُ عَلَى الْقُبُورِ.

١٣٦١- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَلِّمَانِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَلِّمَانِ، وَمَا يُعَلِّمَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَا أَخَذَهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَوِي مِنَ الْبُؤْسِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يُمَشِّي بِالْيُمَيْمَةِ». ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةَ رَطْبَةٍ فَشَقَّهَا بِصَفَتَيْنِ، ثُمَّ هَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَتَسَّ». [راجع: ٢١٦]. أخرجه مسلم: [٢٩٢]

قوله: (باب الجريدة على القبر) أي وضعا أو خرزها.

قوله: (وأوصى بريدة المسلم أن يجعل في قبره جريدتان) وقع في رواية الأكثر في قبره، وللمستلمي «على قبره» وقد وصله ابن سعد من طريق مروق المعجلي قال «أوصى بريدة أن يوضع في قبره جريدتان، ومات بادن خراسان» قال ابن المرباط وغيره: «يتمثل أن يكون بريدة أمر أن يخرزا في ظهر القبر اقتداء بالنبي ﷺ في وضعه الجريدتين في القبرين، ويتمثل أن يكون أمر أن يجعلا في داخل القبر لما في النخلة من البركة لقوله تعالى: «كشجرة طيبة» والأول أظهر، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب وكان بريدة حمل الحديث على عمومه ولم يره خاصاً بذهنك الرجلين. قال ابن رشيد: ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما فلذلك عقبه بقول ابن عمر «إنما يظله عمله».

قوله: (ورأى ابن عمر فسطاطاً على قبر عبد الرحمن) الفسطاط بضم الفاء وسكون المهملة وبطيمن مهملةين هو البيت من الشعر، وقد يطلق على غير الشعر، وفيه لغات أخرى بتثنية الفاء والتثنية بدل الطامين وبإدخال الطاء الأولى مثناة وإدغامها في السين وكسر أوله في الثلاثة، وعبد الرحمن هو أبي بكر الصديق بينه ابن سعد في روايته له موصولاً من طريق أيوب بن عبد الله بن يسار قال «مر عبد الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر أخي عائشة وعليه فسطاط مضروب، فقال: يا غلام انزه، فإنما يظله عمله. قال الغلام: تضربني موتاي. قال: كلا. فترعه. ومن طريق ابن عون عن رجل فقال قدمت عائشة ذا طوى حين رفعوا أيديهم من عبد الرحمن بن أبي بكر، فأمرت بفسطاط فضرب على قبره وركلت به إنساناً ولم تحلت، فقدم ابن عمر، فذكر نحوه» وقد تقدم توجيه إدخال هذا الأثر تحت هذه الترجمة.

قوله: (وقال خارجة بن زيد) أي ابن ثابت الأنصاري أحد ثقات التابعين، وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة إلخ. وصله المصنف في «التاريخ الصغير» من طريق ابن إسحاق «حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري سمعت خارجة بن زيد فذكره» وفيه جواز تعلية القبر ورفعه عن وجه الأرض، وقوله «رأيتني» بضم اللثة والفاعل والمفعول ضميران لشئ واحد، وهو من خصائص أنفال القلوب.

الخطابي في غريبه مهمة أي ضغطة وضم بعضه إلى بعض.

قوله: (وقال إسحاق الكلبى وعقيل رمرمة) يعني مهملةين (وقال معمرة رمرمة) يعني براء ثم زاي، أما رواية إسحاق فوصلها الذهلي في الزهريرات وسقطت من رواية للمستلمي والكشمي، وأبي الوقت، وأما رواية عقيل فوصلها للمصنف في الجهاد وكذا رواية معمر. ثانياً الأحاديث حديث انس (كان غلام يهودي يخدم) لم أتف في شيء من الطرق الموصولة على تسميته، إلا أن ابن بشكوال ذكر أن صاحب «العتيق» حكى عن زياد شيطون أن اسم هذا الغلام عبد القدوس، قال: وهو غريب ما وجدته عند غيره.

قوله: (وهو عنده) في رواية أبي داود «عند رأسه» أخرجه عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه، وكذا للإسماعيلي عن أبي خليفة عن سليمان.

قوله: (فأسلم) في رواية النسائي عن إسحاق بن راهويه عن سليمان المذكور فقال: «واشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله».

قوله: (انقلبه من النار) في رواية أبي داود وأبي خليفة «انقلبه بي من النار» وفي الحديث جواز استخدام المشرك، وعيادته إذا مرض، وفيه حسن العهد، واستخدام الصغير، وعرض الإسلام على الصبي ولو لا صحته منه ما عرضه عليه. وفي قوله: «انقلبه بي من النار» دلالة على أنه صبح إسلامه، وعلى أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب. وسيأتي البحث في ذلك من حديث سمرة الطويل في الرؤيا الآتي في «باب أولاد المشركين» في أواخر الجنائز. ثالثاً حديث ابن عباس: «كنت أنا وأمي من المستضعفين» وقد تقدم الكلام عليه في الترجمة. رابعاً حديث أبي هريرة في أن كل مولود يولد على الفطرة، أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبي هريرة مقطوعاً، ومن طريق آخر عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فلا اعتماد في المرفوع على الطريق الموصولة، وإنما أورد للمقطعة لقول ابن شهاب الذي استنبطه من الحديث، وقول ابن شهاب «لغيبه» بكسر اللام والمجوعة وتشديد التحتية أي من زنا، ومراهه أنه يصلى على ولد الزنا ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لأنه محكوم بإسلامه تبعاً لأمه، وكذلك من كان أبوه مسلماً دون أمه، وقال ابن عبد البر: لم يقل أحد إنه لا يصلى على ولد الزنا إلا تداوة وحده، واختلف في الصلاة على الصبي فقال سعيد بن جبر: لا يصلى عليه حتى يبلغ، وقيل حتى يصلى، وقال الجمهور: يصلى عليه حتى يسقط إذا استهل.

وقد تقدم في «باب قراءة فاتحة الكتاب» ما يقال في الصلاة على جنازة الصبي، ودخل في قوله: «كل مولود يسقط فلذلك قيده بالاستهلال» وهذا مصير من الزمري إلى تسمية الزاني أباً لمن زنى بأمه فإنه يتيمه في الإسلام، وهو قول مالك، وسيأتي الكلام على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزمري فيه في «باب أولاد للمشركين» إن شاء الله تعالى.

٨٠- باب إذا قال المشرِك عند الموت: لا إله إلا الله

١٣٦٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوُفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُصْبِرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ: «يَا عَمُّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ». فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، اتَّخَذَ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْرَحُهَا عَلَيْهِ، وَيَعْرِدَانِ يَطْلُقُ الْمُقَالَاةَ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ أَخْبِرْ مَا كَلَّمْتُمُ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَاللَّهِ لَا سَظْفِرَ لَكَ مَا لَمْ تَأْمَعْ عَنْكَ». فَاتَّزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ». الآية. (الثوبه: ١١٣) (الطبر: ٣٨٨٤، ٤٦٧٥، ٤٧٧٢، ٤٦٩٦٨١). أخرجه مسلم: [٢٤]

قوله: (باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله) قال الزين بن المنير: لم يأت بجواب إذا لأنه «قال لما لعمه» دل لا إله إلا الله أشهد لك بهاء كان محتملاً لأن يكون ذلك خاصاً به، لأن غيره إذا قالها وقد أيقن بالوفاة لم يفتنه. ويتمثل أن يكون ترك جواب إذا ليغيبه الواقف عليه أنه موضع تفصيل وذكر، وهذا هو المتعمد. ثم أورد المصنف حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة أبي طالب عند موته، وسيأتي الكلام

ومظون والد عثمان بقاء معجزة ساكنة ثم مهمل، ومناسبة من وجه أن وضع الجريدة على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في آخر الجنائز. قال ابن التير في الحاشية: أراد البخاري أن الذي ينزع أصحاب القبور هي الأعمال الصالحة، وأن على البناء والجلوس عليه وغير ذلك لا يضر بصورته وإنما يضر بمنه إذا تكلم القاعدون عليه بما يضر مثلاً.

قوله: (وقال عثمان بن حكيم: أخذ يدي خارجة) أي ابن زيد بن ثابت إلخ، وصله مسند في مسنده الكبير وبين فيه سبب إخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه «حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا عبد الله بن سرجس وإبو سلمة بن عبد الرحمن سمعا أبا هريرة يقول لأن أجلس على جرة فتحرق ما دون لحمي حتى تقضي إلي، أحب إلي من أن أجلس على قبر». قال عثمان: فرأيت خارجة بن زيد في المقابر، فذكرت لك ذلك، فأخذ يدي الحديث. وهذا إسناد صحيح. وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة مرفوعاً من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه، وروى الطحاوي من طريق محمد بن كعب قال: إنما قال أبو هريرة: من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة، لكن إسناده ضعيف. قال ابن رشيدي: الظاهر أن هذا الأثر والذي بعده من الباب الذي بعده هذا وهو «باب موعظة المحدث عند القبر وفرد أصحابه حوله» وكان بعض الرواة كبه في غير موضعه قال: وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب وهي الإشارة إلى أن ضرب الفسطاط إن كان لغرض صحيح كالستر من الشمس مثلاً للحي لا لإطلاق الميت فقط جاز، وكأنه يقول: إذا أجلس القبر لغرض صحيح لا لغرض المباحة جاز كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح لا لمن أحدث عليه. قال: والظاهر أن المراد بالحدث هنا التغوط، ويحتمل أن يريد ما هو أهم من ذلك من إحداث ما لا يليق من الفحش قولاً وفعلًا لتأذي الميت بذلك انتهى. ويمكن أن يقال: هذه الآثار المذكورة في هذا الباب تحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة، وإلى مناسبة بعضها ببعض، وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة، وذكر أثر بريدة وهو يؤذن بشروعيتها، ثم أثر ابن عمر للمشرع بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر، بل التأثير للعمل الصالح، وظاهرها التعارض فلذلك أبهم حكم وضع الجريدة، قال الزين بن المنير. والذي يظهر من تصرفه ترجيح الوضع، ويجب عن أثر ابن عمر بأن ضرب الفسطاط على القبر لم يرد فيه ما يتنفع به الميت بخلاف وضع الجريدة لأن مشروعيتها ثبتت بفعله ﷺ، وإن كان بعض العلماء قال: إنها واقعة عين يحتمل أن تكون خصوصية بمن أطلعه الله تعالى على حال الميت، وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموم قول ابن عمر «إنما يظه عمله، يدخل فيه أنه كما لا يتنفع بتظليله ولو كان تعظيماً له لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحقيراً له، والله أعلم.

قوله: (وقال نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور) ووصله الطحاوي من طريق بكر بن عبد الله بن الأشج أن نافعاً حدث بذلك، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال: «لأن أظاً على رءس أحب إلي من أن أظاً على قبر، وهذه من المسائل المختلف فيها، وورد فيها من صحيح الحديث ما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الثوري مرفوعاً «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إلهاء قال الثوري: المراد بالجلوس القعود عند الجهمور، وقال مالك: المراد بالوقوف المحدث، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى. وهو يومهم أفراد مالك بذلك، وكذا أرومه كلام ابن الجوزي حيث قال: جمهور الفقهاء على الكرامة خلافاً لمالك، وصرح النووي في «شرح المهذب» بأن مذهب أبي حنيفة كالجمهور، وليس كذلك، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه يقولون مالك كما نقله عنهم الطحاوي واحتج له بأثر ابن عمر المذكور، وأخرج عن علي بن خزيمة وعن زيد بن ثابت مرفوعاً «إنما نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحدث فاطم أو بول» وروى إسناداً قاطعاً. ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعاً «لا تقعدوا على القبور» وفي رواية له عنه «رأيت رسول الله ﷺ وأتاه متكى على قبر فقال: لا تؤذ صاحب القبر إسناده صحيح، وهو قال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقته، ورد ابن التاويل للمقدم بأن لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم «لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلد» قال: وما عهدنا أحداً يقعد على ثيابه للناظر، فدل على أن المراد القعود على حقيقته. وقال ابن بطال: التأويل المذكور بعيد لأن الحديث على القبر أقبح من أن يكره، وإنما يكره الجلوس المتعارف.

قوله: (حدثنا يحيى) قال أبو علي الجبائي: في أنه منسوبة لأحد من المشايخ. قلت: قد نسب أبو نعيم في «المستخرج» يحيى بن جعفر، وجزم أبو مسعود في «الأمطراف» وتبعه المزي بأنه يحيى بن يحيى، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفريري حديثاً.

قوله: (حدثنا يحيى) قال أبو علي الجبائي: في أنه منسوبة لأحد من المشايخ. قلت: قد نسب أبو نعيم في «المستخرج» يحيى بن جعفر، وجزم أبو مسعود في «الأمطراف» وتبعه المزي بأنه يحيى بن يحيى، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفريري حديثاً.

٨٢- باب موعظة المحدث عند القبر، وفرد أصحابه حوله ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [المارج: ٤٣]. الأجدات القبور.

﴿يَعْرِثُونَ﴾ [الافطار: ٤]. أثوت، يعثرت حوضي، أي: جعلت أسفله أغلافة. الإيفاض الإسراع.

﴿إِلَى الْأَعْمَشِ﴾ [إلى نصب] [المارج: ٤٣]: إلى شيء منصوب يستيقنون إليه، والنصب واحد، والنصب مصدر.

﴿يَوْمَ الْخُرُوجِ﴾ [ق: ٤٢]: من القبور.

﴿يَنْبُتُونَ﴾ [س: ٥١]: يخرجون.

١٣٦٢- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَيْعِ الْفَرَقْدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَنَعْمَ وَمَخْشَرَةٌ، فَكُنْ، فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِمَخْشَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا يَنْكُثُ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ، إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ حَقِيقَةُ أَوْ سَيِّئَةٍ». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَكْتَلِبُ عَلَى كِتَابَتِهِ وَتَدْعُ الْقَمَلَ، فَمَنْ كَانَ يَنْبَا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَتَسْهِوُ إِلَى عَمَلٍ إِلَى عَمَلٍ أَهْلُ الشَّقَاوَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ يَنْبَا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَتَسْهِوُ إِلَى عَمَلٍ أَهْلُ الشَّقَاوَةِ قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَتَسْهِوُ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَتَسْهِوُ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَلَمَّا مَنَ أُعْطِيَ وَأَقْبَى﴾ [الآية: [البال: ٥] [المسرح: ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١١٢، ٥١١٣، ٥١١٤، ٥١١٥، ٥١١٦، ٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٤، ٥١٢٥، ٥١٢٦، ٥١٢٧، ٥١٢٨، ٥١٢٩، ٥١٣٠، ٥١٣١، ٥١٣٢، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥١٥١، ٥١٥٢، ٥١٥٣، ٥١٥٤، ٥١٥٥، ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩، ٥١٦٠، ٥١٦١، ٥١٦٢، ٥١٦٣، ٥١٦٤، ٥١٦٥، ٥١٦٦، ٥١٦٧، ٥١٦٨، ٥١٦٩، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢٠٢، ٥٢٠٣، ٥٢٠٤، ٥٢٠٥، ٥٢٠٦، ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٥٢١٣، ٥٢١٤، ٥٢١٥، ٥٢١٦، ٥٢١٧، ٥٢١٨، ٥٢١٩، ٥٢٢٠، ٥٢٢١، ٥٢٢٢، ٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٢٥، ٥٢٢٦، ٥٢٢٧، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥٨٣٣، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، ٥٨٣٦، ٥٨٣٧، ٥٨٣٨، ٥٨٣٩، ٥٨٤٠، ٥٨٤١، ٥٨٤٢، ٥٨٤٣، ٥٨٤٤، ٥٨٤٥، ٥٨٤٦، ٥٨٤٧، ٥٨٤٨، ٥٨٤٩، ٥٨٥٠، ٥٨٥١، ٥٨٥٢، ٥٨٥٣، ٥٨٥٤، ٥٨٥٥، ٥٨٥٦، ٥٨٥٧، ٥٨٥٨، ٥٨٥٩، ٥٨٦٠، ٥٨٦١، ٥٨٦٢، ٥٨٦٣، ٥٨٦٤، ٥٨٦٥، ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٦٨، ٥٨٦٩، ٥٨٧٠، ٥٨٧١، ٥٨٧٢، ٥٨٧٣، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٦، ٥٨٧٧، ٥٨٧٨، ٥٨٧٩، ٥٨٨٠، ٥٨٨١، ٥٨٨٢، ٥٨٨٣، ٥٨٨٤، ٥٨٨٥، ٥٨٨٦، ٥٨٨٧، ٥٨٨٨، ٥٨٨٩، ٥٨٩٠، ٥٨٩١، ٥٨٩٢، ٥٨٩٣، ٥٨٩٤، ٥٨٩٥، ٥٨٩٦، ٥٨٩٧، ٥٨٩٨، ٥٨٩٩، ٥٩٠٠، ٥٩٠١، ٥٩٠٢، ٥٩٠٣، ٥٩٠٤، ٥٩٠٥، ٥٩٠٦، ٥٩٠٧، ٥٩٠٨، ٥٩٠٩، ٥٩١٠، ٥٩١١، ٥٩١٢، ٥٩١٣، ٥٩١٤، ٥٩١٥، ٥٩١٦، ٥٩١٧، ٥٩١٨، ٥٩١٩، ٥٩٢٠، ٥٩٢١، ٥٩٢٢، ٥٩٢٣، ٥٩٢٤، ٥٩٢٥، ٥٩٢٦، ٥٩٢٧، ٥٩٢٨، ٥٩٢٩، ٥٩٣٠، ٥٩٣١، ٥٩٣٢،

للقراء، النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع الأنصاب. وكان التغيير من بعض القلة.

قوله: (يوم الخروج من قبورهم) أي خروج أمل القبور من قبورهم.

قوله: (ويصلون يخرجون) كذا أورده عبد بن حيد وغيره عن قتادة، وسيأتي له معنى آخر إن شاء الله تعالى. وفي نسخة الصفاني بعد قوله يخرجون: من السلان. وهذه التفسير أوردها لتعلقها بذكر القبر استطراداً، ولما تعلق بالموقعة أيضاً. وقال الزين بن المنير: مناسبة إيراد هذه الآيات في هذه الترجمة للإشارة إلى أن المناسب لمن قعد عند القبر أن يقصر كلامه على الإنذار بقرب المصير إلى القبور ثم إلى النشر لاستيفاء العمل. ثم أورد المصنف حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً ما من نفس مغترسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار، الحديث. وسيأتي مبسوطاً في تفسير «والليل إذا ينشئ» وهو أصل عظيم في إثبات القدر. وقوله فيه وأعملوا جري جري أسلوب الحكيم، أي أزموا ما يجب على العبد من العبادة، ولا تصرفوا في أمر الربوبية. وعثمان شيخه هو ابن أبي شيبة، وجري هو ابن عبد الحميد. وموضع الحاجة منه وقعد وقعدنا حوله. وقوله وقال رجل، هو عمر أو غيره كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٨٣ - باب ما جاء في قاتل النفس

١٣٦٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ قَابَتِ بْنِ الصَّخَالِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ بِجَلَدٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، كَاتِبًا مُعْتَمِدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ. وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِخَيْبَةٍ، غَدَبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». [الطبر: ٤٤١٧١، ٤٤٨٤٣، ٤٦٠٤٧، ٦١٠٥، ٦٦٥٢]. أخرجه مسلم: ١١٠ مطولاً

١٣٦٤ - وَقَالَ حَاجُّ بْنُ مِهَالٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ، عَنِ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ ﷺ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فَمَا نَسِينَا، وَمَا نَحَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدَبٌ، عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ يَرْجُلُ جِرَاحٌ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ اللَّهُ: تَزَكَّرَ عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». [الطبر: ٣٤٩٣]. أخرجه مسلم: ١١٣ مطولاً [يدون ذكره بدر بن عبد]

١٣٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِي يَخُونُ نَفْسَهُ يَخُونُ فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ». [الطبر: ٥٧٧٨]. أخرجه مسلم: ١٠٩ مطولاً [باصحاف]

قوله: (باب ما جاء في قاتل النفس) قال ابن رشيد: مقصود الترجمة حكم قاتل النفس والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه، فهو أخص من الترجمة، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأول، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بإفاته نفسه. قال ابن المنير في الحاشية: عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مهمة كأنه ينيه على طريق الاجتهاد. وقد نقل على مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته، ومقتضاه أن لا يصلي عليه، وهو نفس قول البخاري. قلت: لعل البخاري أشار بذلك إلى ما رواه أصحاب السنن من حديث جابر بن سمرة «أن النبي ﷺ أتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه، وفي رواية للنسائي، أما أنا فلا أصلي عليه، لكنه لا لم يكن على شرطه أوماً إلا أنه بهنئ الترجمة وأورد فيها ما يشبه من قصة قاتل نفسه، ثم أورد للمصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ثابت بن الضحاک فيمن قتل نفسه بمجديقة، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الإيمان والنذور، وخالد المذكور في إسناده هو الحذاء. ثانیها حديث جندب، وهو ابن عبد الله البجلي قال فيه وقال حجاج بن مهال حدثنا جرير بن حازم، وقد وصله في ذكر بني إسرائيل فقال: «حدثنا محمد بن حدثنا حجاج بن مهال فذكره وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه في واسطة، لكنه أورده هنا مختصراً وأورده هناك مبسوطاً فقال في أوله، «كان هناك كان قبلكم رجل، وقال فيه وفجعنا فأنشد سكيناً فجز به يده فما رقا الدم حتى ماتته وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك، ولم أقف على تسمية هذا الرجل. ثالثها حديث أبي هريرة مرفوعاً «الذي يخون نفسه

يخون في النار، والذي يطعنها يطعنها في النار، وهو من أفراد البخاري من هذا الوجه، وقد أخرجه أيضاً في الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولاً، ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم وليس فيه ذكر الحق، وفيه من الزيادة ذكر السم وغيره ولفظه «هو في نار جهنم خالداً غداً فيها أبداً» وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم عن قال يتخذ أصحاب المعاصي في النار، وأجاب أهل السنة عن ذلك بأجوبة منها توهم هذه الزيادة، قال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه محمد بن حجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلم يذكر خالداً غداً، وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يشير إلى رواية الباب قال: وهو أصح لأن الروايات قد صحت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون منها ولا يخلون، وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله، فإنه يصير باستحلاله كافراً والكافر غداً بلا ريب. وقيل: ورد مورد الزجر والتغليظ وحقيقته غير مرادة. وقيل للمعنى أن هذا جزاءه، لكن قد ذكر الله على الموحدين فأخرجهم من النار بترحيهم. وقيل: التثنية غداً فيها إلى أن شاء الله. المراد بإخراجه طول المدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول يظل مدة معينة، وهذا أبدها. وسيأتي له مزيد بسط عند الكلام حل أحاديث الشفاعة إن شاء الله تعالى. واستدل بقوله «الذي يطعن نفسه يطعن في النار» على أن القصاص من القاتل يكون بما تثل به اقتداء بقتاب الله تعالى لقتال نفسه، وهو استدلال ضعيف.

(تسوية): قوله في حديث الباب «يطعنهما» هو بضم العين المهملة كذا ضبطه في الأصول.

٨٤ - باب ما يكره من الصلاة على المنافقين

والاستغفار للمشركين

رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٢٦٩].

١٣٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَسْوَدٍ، دُفِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَمُتَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُ إِثْرَهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي، وَقَدْ قَالَ: يَوْمَ كَذَا وَكَذَا. وَكَذَا. وَكَذَا. أَعَدُّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: قَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخْرَجَ بَا عَمْرُ». فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: «إِنِّي خَوِيتُ لَأَخْرُجَ، لَوْ أَظَلَمْتُ أَنِّي إِنْ رَدْتُ عَلَى السَّيِّئِينَ يَخْرُجُ لَهُ لِرَدَّتْ عَلَيْهِ». قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يُمْكُثْ إِلَّا يَسِيراً حَتَّى زَلَّكَ الْإِيمَانُ مِنْ بَرَاءَةِ: «وَلَا صَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا - أَلَى - وَهُمْ فَأَمْسُقُونَ». [رواه: ٨٠]. قَالَ: فَجَعَلْتُ يَهْدِي مِنْ جُرْأِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ اعْلَمُوا. [الطبر: ٤٦٧١]

قوله: (باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين) قال الزين بن المنير: عدل عن قوله كراهة الصلاة على المنافقين لئنه على أن الامتناع من طلب المغفرة لأن لا يستعظموا، لا من جهة العبادة الواقعة من صورة الصلاة، فقد تكون العبادة طاعة من وجه معصية من وجه، والله أعلم.

قوله: (رواه ابن عمر عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى حديثه في قصة الصلاة على عبد الله بن أبي أيضاً، وقد تقدم في «باب الفيض الذي يكف» ثم أورد المصنف الحديث المذكور من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب، وسيأتي من هذا الوجه أيضاً في التفسير.

٨٥ - باب نفاء الناس على الميت

١٣٦٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: «مُرُوا بِحَازَةَ قَاتِلُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ». ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى قَاتِلُوا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ». فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «هَذَا أَتَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجَبَتْ لَهُ

الجنة، وهذا أثبتهم عليه شرًا، فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض. [أبو: ٢٦٤٢، أخرجه مسلم: ٩٤٩ مؤلفاً]

١٣٦٨- حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْقُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْثَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: لَقِيتُ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَبَدَأْتُ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْأَعْقَابِ عَلَيْهِ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَزَاءٌ، فَأَتَيْتُ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عَمْرُو عَلَيْهِ: وَجِبَتْ، ثُمَّ مَرُّ بِأَخِي فَأَتَيْتُ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عَمْرُو عَلَيْهِ: وَجِبَتْ، ثُمَّ مَرُّ بِالْأَخِي فَأَتَيْتُ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: قُلْتُ: وَمَا وَجِبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ، هَدَيْتُ لِرَأْسَةٍ بَعْضُ، أَدْعَيْتُ اللَّهَ الْجَنَّةَ». فَقُلْتُ: وَكَلَاةٌ، قَالَ: «وَكَلَاةٌ»، وَقُلْتُ: وَقُلْتُ: وَقُلْتُ: «وَأَقْبَانٍ»، قَالَ: «وَأَقْبَانٍ». ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنْ الْوَجْدِ. [أبو: ٢٦٤٣]

قوله: (باب قضاء النفس على الميت) أي مشروعيه وجوازه مطلقاً، بخلاف المني فإنه منهي عنه إذا أفضى إلى الإطراء خفية عليه من الزمر، أشار إلى ذلك الزين بن المنير.

قوله: (من يضم الميم على البناء للمجهول). قوله: (فأثروا عليها خيراً) في رواية النضر بن أنس من أبيه عند الحاكم دكت قاضاً عند النبي ﷺ نمر مجازة فقال: ما هذه المجازة؟ قالوا جازة فلان القلاني، كان يحب الله ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها. وقال عند ذلك في السبي أثروا عليها شرًا. فيه تفسير ما أبهم من الخير والشر في رواية عبد العزيز. وللحاكم أيضاً من حديث جابر وقال بعضهم لنعم المرء، لقد كان حقيقاً مسلماً، وفيه أيضاً وقال بعضهم بئس المرء كان، إن كان فقط غليظاً.

قوله: (وجبت) في رواية إسماعيل بن علي عن عبد العزيز عن مسلم وجبت وجبت وجبت ثلاث مرات. وكذا في رواية النضر المذكورة، قال النووي: وتكرروا فيه لتأكيد الكلام الميم ليحفظ ويكون أبليغ.

قوله: (فقال عمر) زاد مسلم «فانه لك أبي وأمي» وفي جواز قول مثل ذلك. قوله: (فإن) هذا أثبتهم عليه خيراً فوجبت له الجنة فيه بيان لأن المراد بقوله «وجبت» أي الجنة لذی الخير، والنار لذی الشر، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو في صفة التوقيع كالشيء الواجب، والأصل أنه لا يجب على الله شيء، بل الثواب فضله، والعقاب عدله، لا يسأل عما يفعل. وفي رواية مسلم «من أثبتهم عليه خيراً وجبت له الجنة» ونحوه للإسماعيلي من طريق عمرو بن مَرْزُوق عن شعبة، وهو إبن في العموم من رواية آدم، وفيه رد على من زعم أن ذلك خاص باليتين المذكورتين لغير اطلاع الله نبيه عليه، وإنما هو خبر عن حكم أعلمه الله به.

قوله: (أنتم شهداء الله في الأرض) أي المخاطبون بذلك من الصحابة ومن كان على فسقهم من الإيمان. وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا يطلقون بالحكمة بخلاف من بعدهم. قال: «والصواب أن ذلك يخص بالثلاث والستين انتهى». وسباني في الشهادات يلفظ باللوامتن شهداء الله في الأرض، ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة بأن بعضهم على بعض لشهيد وسباني مزيد بسط فيه في الكلام على الحديث الذي بعده. قال النووي: والظاهر أن الذي أثروا عليه شرًا كان من المنافقين. قلت: يرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبي ثعلبة يستاند صحيح أنه ﷺ لم يصل على الذين أثروا عليه شرًا، وصلى على الآخر.

قوله: (حدثنا عفان) كذا للأكثر. وذكر أصحاب الأطراف أنه أخرجه سائلاً فيه «قال عفان» وبذلك جزم البيهقي. وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن عفان به، ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم.

قوله: (حدثنا داود بن أبي الفرات) هو يلفظ النهر المشهور، واسمه عمرو، وهو كندي من أهل مرو. ولم شيخ آخر يقال له داود بن أبي الفرات اسم أبيه بكر وأبو الفرات اسم جد وهو أشجعي من أهل المدينة أقدم من الكندي.

قوله: (عن أبي الأسود) هو الدليلي التابعي الكبير المشهور، ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معتمداً. وقد حكى الدارقطني في «كتاب التبع» عن علي بن

اللعيني أن ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن عيسى عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود. قلت: وابن بريدة ولد في عهد عمر، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب، لكن البخاري لا يكتب بالمعاصرة فلمله أخرجه شامداً واكتفى للأصل بمحدث أنس الذي قبله والله أعلم.

قوله: (قلت المجنية وقد وقع بها مرضي) زاد المصنف في الشهادات عن موسى بن إسماعيل عن داود «ومع موتاً ذريعاً» وهو بالذال المجنية أي سرياً.

قوله: (فأنتي على صاحبها خيراً) كذا في جميع الأصول «خيراً» بالنصب، وكذا بشره وقد غلط من ضبط أنتي بفتح الحزنة على البناء للفاعل فإنه في جميع الأصول مبني للمفعول، قال ابن التين: والصواب الرفع وفي نصبه بعد اللسان. ووجهه غيره بأن الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول وخيراً مقام الثاني، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه. وقال النووي: هو منصوب بفتح الحافض، أي أنتي عليها بخير. وقال ابن مالك: «خيراً» صفة لصدر عذوف فأتيت مقامه فصنبت، لأن «أنتي» مستند إلى الجار والمجرور. قال: والفاوت بين الإسناد إلى المصدر والإسناد إلى الجار والمجرور قليل.

قوله: (فقال أبو الأسود) هو الروابي، وهو بالإسناد المذكور.

قوله: (قلت) وما وجبت) هو معطوف على شيء مقدر، أي قلت هذا شيء صحيح، وما معنى قوله لكل منهما وجبت مع اختلاف التناء بالخير والشر.

قوله: (قلت كما قال النبي ﷺ: أيما مسلم إرج الظاهر أن قوله «أيما مسلم» هو القول فحيث يكون قول عمر لكل منهما وجبت، قاله بناء على اعتقاده صدق الورد للضاد من قوله ﷺ «ادخله الله الجنة»، وأما اقتصار عمر على ذكر أحد الشقين فهو إما للاختصار وإما لإحالة السامع على القياس، والأول أظهر، وعرف من القصة أن النبي على كل من الجنات المذكورة كان أكثر من واحد، وكذا في قول عمر «قلنا وما وجبت إشارة إلى أن السائل عن ذلك هو غيره». وقد وقع في تفسير قوله تعالى «وكلك جعلناكم أمة وسطاً» [البقرة: ١٤٣] في البقرة عند ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة أن أبي بن كعب عن سأل عن ذلك.

قوله: (قلنا وللا) فيه اعتبار مفهوم الواقعة لأنه سأل عن الثلاثة ولم يسأل عما فوق الأربعة كالفسفة مثلاً، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلاً قطعياً بل هو في مقام الاحتمال.

قوله: (لم لم نسأله عن الواحد) قال الزين بن المنير: إنما لم يسأل عمر عن الواحد استبعاداً منه أن يكتب في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب، وقال أخوه في الحاشية: فيه إيماء إلى الاكتفاء بالتزكية بواحد. كذا قال، وفيه غموض. وقد استدل به المصنف على أن أقل ما يكتب به في الشهادة اثنان كما سباني في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى. قال الداودي: المتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق، لا الشفقة لأنهم قد يتنزلون من يكون مظهرهم، ولا من بينه وبين اليأس عدواة لأن شهادة العدو لا تقبل. وفي الحديث فضيلة هذه الأمة، وإصعاب الحكم بالظاهر. ونقل الطيبي عن بعض شيوخ الصالحين: قال: ليس معنى قوله «أنتم شهداء الله في الأرض» أن الذي يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم، ولا العكس، بل معناه أن الذي أثروا عليه خيراً رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة، وبالعكس. وتعبه الطيبي بأن قوله «وجبت» بعد التناء حكم عقب وصفاً مناسباً فأشعر بالعلية. وكذا قوله «أنتم شهداء الله في الأرض» لأن الإضافة فيه للشراف لأنه بمنزلة عالية عند الله، فهو كالتزكية لأمه بعد أداء شهادتهم، فينبغي أن يكون لها أثر. قال: وإلى هذا يرمي قوله تعالى «وكلك جعلناكم أمة وسطاً» الآية. قلت: وقد استشهد محمد بن كعب القرظي لما روى عن جابر نحو حديث أنس بهذه الآية، أخرجه الحاكم. وقد وقع ذلك في حديث مرفوع غيره عند ابن أبي حاتم في الضعيف، وفيه أن النبي قال للنبي «ما تركك وجبت» هو أبي بن كعب. وقال النووي: قال بعضهم معنى الحديث أن التناء بالخير لن أتى عليه أهل الفضل وكان ذلك مطلباً للواقع فهو من أهل الجنة، فإن كان غير مطابق فلا، وكذا عكسه. قال: والصحيح أنه على عمره وأن من مات منهم فأنهم شهداء الله تعالى الناس التناء عليه بخير كان دليلاً على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة، وهذا إمام يستدل به على تعيينها، وبهذا تظهر فائدة التناء انتهى. وهذا في جانب الخير واضح، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حاد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً «ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأذنين أنهم لا يملكون عنه إلا خيراً» إلا قال الله تعالى: قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تملكون، ولأحد من حديث أبي هريرة نحوه وقال «ثلاثة،

١٣٧٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا، فَذَكَرَ فِيهِ الْقَبْرَ الَّذِي يَتَجَيَّنُ فِيهَا الْمَوْتُ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ صَحَّ الْمُسْلِمُونَ حَقًّا. [راجع: ٨٦. أخرجه مسلم: ٩٠٥ مطولاً]

١٣٧٤- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْقَبْرَ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى غَدَاةً أَصْحَابَهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قُرْعَ يَبْقَاهُمْ، أَنَاءَ مَلَكَاتِهِ، فَيُعَلِّمُهُنَّ يَقُولْنَ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، يَقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مُقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَتَيْتَكَ اللَّهُ بِهِ مُقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فِرَاحًا جَمِيعًا». قَالَ قَتَادَةُ وَذَكَرَ لَنَا: أَنَّهُ يَفْصَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَبِيبِ أَنَسٍ، قَالَ: «وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ يَقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ يَقُولُ: لَا أَذْرِي، كُنْتَ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، يَقَالُ: لَا ذَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، وَتُضْرَبُ بِمِطَاقٍ مِنْ حَبِيبِ ضَرْبَةً، فَيُصِغُ صِغَةً، يَسْمَعُهَا مِنْ لَيْلِهِ غَيْرُ الْقَلْبِ». [راجع: ١٣٣٨. أخرجه مسلم: ٢٨٧٠ مختصراً]

قوله: (باب ما جاء في عذاب القبر) لم يتعرض المصنف في الترجمة لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين، وكأنه تركه لأن الأمة التي يرعاه ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتخذ الحكم في ذلك واتكفئ بإثبات وجوده خلافاً لمن نفيه مطلقاً من الجوراج وبعض المعتزلة كفسار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثرنا من الاحتجاج له. ونذهب بعض المعتزلة كالجلباني إلى أن يقع على الكفار دون المؤمنين، وبعض الأحاديث الألفية ترد عليهم أيضاً.

قوله: (وقوله تعالى) باهر طمناً على عذاب القبر، أي ما ورد في تفسير الآيات المذكورة. وكان المصنف قد ذكر هذه الآية لئنه على ثبوت ذكره في القرآن، خلافاً لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الأحاد. فأما الآية التي في الأنعام فسروى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى «ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطة أيديهم» قال: هذا عند الموت، والبسط الضرب يضربون وجوههم وأبدانهم انتهى. ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال «نكفي إذا توجهم للملائكة يضربون وجوههم وأبدانهم» [متحد: ٢٧] وهذا وإن كان قبل الدفن فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيامة، وإنما أضيف العذاب إلى القبر لكون مقعده يقع فيه، ولكون الغالب على الموتى أن يقبروا، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعالى من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن، ولكن ذلك محبوب عن الخلق إلا من شاء الله.

قوله: (وقوله جل ذكره. مستعملهم مرتين) روى الطبري وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط أيضاً من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: أخرج يا فلان فلانك من منافق، فذكر الحديث، وفيه دفع الله للمنافقين فهذا العذاب الأول، والمذاب الثاني عذاب القبر. وروى أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة غمراً، ومن طريق محمد بن ثور عن معمر عن الحسن «مستعملهم مرتين: عذاب الدنيا وعذاب القبر، وعن محمد بن إسحاق قال «بلغني» فذكر غمراً. وقال الطبري بعد أن ذكر اختلافاً عن غير هؤلاء: «والأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر. والأخرى تحمل أحد ما تقدم ذكره من الجور أو السي أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك».

قوله: (وقوله تعالى: «وحاق بال فرعون» الآية) روى الطبري من طريق الثوري عن أبي قيس عن مزيل بن شرحبيل قال: لأرواح آل فرعون في طيور سود تشبه وتزوج على النار فذلك عرضها. ورواه ابن أبي حاتم من طريق ليث عن أبي قيس فذكر عبد الله بن مسعود فيه، وليث ضعيف، وسيأتي بعد بابين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا المرض يكون في الدنيا قبل يوم القيامة. قال القرطبي: الجمهور

بدل أرملة وفي إسناده من مراسيل بشر بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجي. وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك، ولكن إما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره، وقد وقع في رواية النضر للشار إليها أولاً في آخر حديث أنس «إن لله ملائكة تنطق على السنة بني آدم بما في المرء من الخير والشر، واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه خير أو شر للحاجة ولا يكون ذلك من الغيبة. وسيأتي البحث عن ذلك في باب النهي عن سب الأمواته آخر الجنائز، وهو أصل في قبول الشهادة بالاستغاضة، وإن أقل أصلها اتان. وقال ابن العربي: فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد، وقبولها قبل الاستئصال. وفيه استعمال الثناء في الشر للمواخاة والمشاكلة، وحقيقته إما في من في الخير والله أعلم.

٨٦- باب ما جاء في عذاب القبر

وقوله تعالى: «إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ» [الناس: ٩٣] هُوَ الْهُونُ، وَالْهُونُ الْوَقْفُ.

وقوله جل ذكره: «سَمْعُكُمْ مَرْتَيْنِ ثُمَّ يُرْثَوْنَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ» [العنكب: ١٠١]

وقوله تعالى: «وَحَاقَ بِالْ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ. النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» [المؤمن: ٤٥-٤٦]

١٣٧٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ التَّوَّابِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: قَالَ: «إِذَا أُلْقِيَ الْمَوْتُ فِي قَبْرِهِ أَبِي، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَلَيْتَ قَوْلُهُ: «يَهَيْتُ اللَّهُ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِأَقْوَلِ الْيَقِينِ» [إبراهيم: ٢٧].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غَدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: بِهَذَا، وَكَأَنَّ: «يَهَيْتُ اللَّهُ لِلَّذِينَ آمَنُوا». نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ. [أبو: ٤٦٩٩. أخرجه مسلم: ٢٨٧١]

١٣٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا دَالِغٌ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَا: قَالَ: أُلْقِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلْبِ، فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا». فَقِيلَ لَهُ: تَذَكَّرُوا أَمْوَالَهُمْ؟ فَقَالَ: «مَا أَتَمَّ بِسَمْعٍ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لَا يُحْيِيهِمْ». [أبو: ٣٩٨٠، ٤٠٢٦]

١٣٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقٌّ». وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَتَسْمَعُ الْمُوتَى». [الحمل: ٨٠]. [أبو: ٣٩٧٨، ٣٩٧٩، ٣٩٨١. أخرجه مسلم: ٩٣٢، مطولاً]

١٣٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ: سَمِعْتُ الْأَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَ: «نَعَمْ، عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ». قَالَتْ: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو صَلَاتَهُ إِلَّا تَعَرَّضَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. رَأَى غَمَرًا: عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ. [راجع: ١٠٤٩. أخرجه مسلم: ٥٨٦ مطولاً بلطف مختلف، وأخرجه: ٩٠٣ مطولاً]

النبي ﷺ قال للظنن معاً فإنه لا تعارض بينهما. وقال ابن التين: لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم ينتع تقوله تعالى ﴿إنا عرضنا الأمانة﴾ الآية، وقوله ﴿فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها﴾ الآية فصلت: ١١. وسياقي في المغازي قول قتادة: إن الله أحياهم حتى سمعوا كلام نبيه توبيخاً وثقمة انتهى. وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط، وأن الله يخلق فيه إدراكاً بحيث يسمع ويعلم ويلذ ويألم. وقعب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد، وخالفهم الجمهور فقالوا: تنادى الروح إلى الجسد أو بعضه كما

ثبت في الحديث، ولو كان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تنفرد أجزاءه، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ويقع عليه السؤال، كما هو قادر على أن يجمع أجزائه. والحامل للقاتلين بأن السؤال يقع على الروح فقط أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إقعاد ولا غيره، ولا ضيق في قبره ولا سعة، وكذلك غير المقبور كالصليب. وجوابهم أن ذلك غير منتع في القدرة، بل له تأثير في العادة وهو النائم فإنه يجد للذة ولألم لا يتركه جليسه، بل البقاعن قد يترك ألماً أو لذة لا يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه، وإنما أتى الخط من قياس القاتل على الشاهد وأحوال ما بعد الموت على ما قبله، والظاهر أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم لئلا يتدافنوا، وليست للجوارح الغيبية قدرة على إدراك أمور الملكوت إلا من شاء الله. وقد ثبت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله إنه ليسمع خفق ناعله، وقوله وتختلف أضلاعه لضمة القبر، وقوله يسمع صوته إذا ضربه بالحطب، وقوله يضرب بين أذنيه، وقوله يفقدته، وكل ذلك من صفات الأجساد. وذهب أبو الهذيل ومن تبعه إلى أن الميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بين الضغتين، قالوا وحاله كحال النائم والمخشي عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره إلا بعد الإفاقة، والأحاديث الثابتة في السؤال حالة تولى أصحاب الميت عنه ترد عليهم.

(قبيه): وجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر أنه لا ثبت من سماع أهل القليب وتوبيخه فسم دل إدراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات إذ الجامع بينهما وبين بقية الأحاديث أن المصنف أشار إلى طريق من طرق الجمع بين حديثي ابن عمر وعائشة بحمل حديث ابن عمر على أن غطاية أهل القليب وقمت وقت المسألة وحيث كانت الروح قد أميلت إلى الجسد، وقد تبين من الأحاديث الأخرى أن الكافر للمسؤول يعذب، وما إنكار عائشة فمحمول على غير وقت المسألة فيقتض الخبران. ويظهر من هذا التفسير وجه إدخال حديث ابن عمر في هذه الترجمة والله أعلم. رابع أحاديث الباب حديث عائشة في قصة اليهودية:

قوله: (سمعت الأشعث) هو ابن أبي الشثمان سليم بن الأسود الحارثي.

قوله: (عن أبيه) في رواية أبي دلود الطلياسي عن شعبة عن أشعث وسمعت أبي.

قوله: (أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات ودخلت عجوزان من عجم يهود المدينة فقالتا: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول إليهما مجازاً، والإنفراد يحتمل على المتكلمة. ولم أقف على اسم واحدة منهما. وزاد في رواية أبي وائل، فكذبتهما، ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت دخلت علي امرأة من اليهود وهي تقول: هل شعرت أنكم تفتنون في القبور. قالت: فارتاع رسول الله ﷺ وقال: إنما يفتن يهود. قالت عائشة: فليتنا ليالي، ثم قال رسول الله ﷺ: هل شعرت أنه أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور. قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ يستبذ من عذاب القبر، وبين هاتين الروايتين خلافة، لأن في هذه أنه أنكر على اليهودية، وفي الأولى أنه أقرها. قال النووي تبعاً للطحاوي وغيره: هما قصتان، فأنكر النبي ﷺ قول اليهودية في القصة الأولى، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك ولم يعلم عائشة، فجات اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستندة إلى الإنكار الأول، فأعلمها النبي ﷺ بأن الوحي نزل بإتيانه انتهى. وقال الكرماني: يحتمل أنه كان يتعمد سرّاً فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به انتهى. وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم، وقد تقدم في باب التعوذ من عذاب القبر، في الكسوف

على أن هذا العرض يكون في البرزخ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر. وقال غيره: وقع ذكر عذاب الدارين في هذه الآية مفسراً مبيهاً لكنه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقاً لا على من خصه بالكفار. واستدل بها على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد، وهو قول أهل السنة كما سيأتي. واحتج بالآية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد لقوله تعالى ﴿أخرجوا أنفسكم﴾ والمراد الأرواح، وهي مسألة مشهورة فيها أقوال كثيرة وستأتي الإشارة إلى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى ﴿ويسألونك عن الروح﴾ الآية (الإسراء: ٨٥).

ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث:

(أولها): حديث البراء في قوله تعالى ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت﴾ (إبراهيم: ٢٧) وقد أورد المصنف في التفسير عن أبي الوليد الطلياسي عن شعبة، وصرح فيه بالإخبار بين شعبة وعلمقة، والسماع بين علمقة وسعد بن حبيدة.

قوله: (إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد) في رواية المحسوي والمستلمي، ثم يشهد هكذا ساقه المصنف بهذا اللفظ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن حفص بن عمر شيخ البخاري، في بلفظ آيين من لفظه قال وإن للمؤمن إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف محمداً في قبره فذلك قوله إلخ، وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وغيره بلفظ وإن النبي ﷺ ذكر عذاب القبر فقال: إن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف أن محمداً رسول الله الحديث.

قوله في الطريق الثانية: (بهذا) وزاد ﴿يثبت الله الذين آمنوا﴾ نزلت في عذاب القبر يوم أن لفظ غنر كلفظ حصص وزيادة، وليس كذلك، وإنما هو بالحن، فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه، والقدر الذي ذكره هو أول الحديث، وبقيته عندهم يقال له من ريك؟ فيقول: ربي الله ونبي محمد، والقدر المذكور أيضاً أخرجه مسلم والنسائي من طريق خيشمة عن البراء، وقد اختصر سعد وخيشمة هذا الحديث جداً، لكن أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن خيشمة فزاد فيه، وإن كان صالحاً وفق، وإن كان لا خير فيه وجد أبه، وفيه اختصار أيضاً وقد رواه زاذان أبو عمر عن البراء مطولاً مبيناً أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عرونة وغيره وفيه من الزيادة في أوله استنبذوا بالله من عذاب القبر، وفيه وفتر روحه في جسده، وفيه فيأتيه ملكان فيجلسان فيقولان له: من ريك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام. فيقولان له: ما هذا الرجل يبعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله. فيقولان له: وما بديك؟ فيقول: قرأت القرآن كتاب الله فأمنت به وصدقت. فذلك قوله تعالى ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت﴾ وفيه، وإن الكافر تنادى روحه في جسده، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ريك؟ فيقول: ما هاهنا لا أدري. الحديث. وسياقي نحو هذا في حديث أنس سلس أحاديث الباب، وبقي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. قال الكرماني: ليس في الآية ذكر عذاب القبر، فلهذا سمي أحوال العبد في قبره عذاب القبر تغليبا لفتنة الكافر على فتنة المؤمن لأجل التخويف، ولأن القبر مقام الهول والوحشة، ولأن ملاقة الملائكة ما يهاب منه ابن آدم في العادة.

(ثانيها): حديث ابن عمر في قصة أصحاب القليب قليب بدر وفيه قوله ﷺ وما أنتم بأسمع لما أقول منهم، أوردته هنا مختصراً وسياقي مطولاً في المغازي. وصالح للمذكور في الإسناد هو ابن كيسان.

(ثالثها): حديث عائشة قالت: إنما قال النبي ﷺ إنهم ليعلمون الآن ما أن كنت أقول لهم حق، وهذا مصير من عائشة إلى رد رواية ابن عمر المذكورة. وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لما وقع من رواه غيره عليه. وأما استدلالها بقوله تعالى إنك لا تسمع الموتى فقالوا منعاها لا تسمعهم سماعاً بغيرهم، أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله. وقال السهلي: عائشة لم تحضر قول النبي ﷺ فغيرها عن حضر أحفظ لللفظ النبي ﷺ، وقد قالوا له يا رسول الله اتخاطب قوماً قد جفوا؟ فقال: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم. قال: وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالين جاز أن يكونوا مسلمين إما بأذن رؤوسهم كما هو قول الجمهور، أو بأذن الروح على رأى من يوجه السؤال إلى الروح من غير رجوع إلى الجسد. قال: وأما الآية فإنها كقوله تعالى ﴿فأنت تسمع الصم أو تهدي العمى﴾ (الزخرف: ٤٠) أي إن الله هو الذي يسمع ويهدي انتهى.

وقوله: (إنها لم تحضر) صحيح، لكن لا يقدح ذلك في روايتها لأنه مرسل صحابي وهو محمول على أنها سمعت ذلك من حضره أو من النبي ﷺ بعد، ولو كان ذلك نادحاً في روايتها لفتح في رواية ابن عمر فإنه لم يحضر أيضاً، ولا مانع أن يكون

قوله: (وله) لیسع قروح تعالیم زاد مسلم «إذا انصرفوا» وفي رواية له «بأيتهم ملكانه» زاد ابن حبان والترمذي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة «أسودان أزرقان يقال لأحدهما الذكر وللآخر النكير» وفي رواية ابن حبان «يقال لهما منكر ونكير» زاد الطبراني في الأوسط من طريق أخرى عن أبي هريرة «أعينهما مثل قلدور النحاس» ونيابهما مثل صياصي البقر» وأصواتهما مثل الرعد» ونحوه لعبد الرزاق من مرسل عمرو بن دينار وزاد «يغفران بأنيابهما ويطآن في أشعارهما» معها مرزبة أو يجتمع عليها أهل منى لم يلقوها» وأورد ابن الجوزي في الموضوعات حديثاً فيه «أن فيهم رومان وهو كبيرهم» وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير» وأن اسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير.

قوله: (فيقوله) زاد في حديث البراء بن عازب روحه في جسده كما تقدم في أول أحاديث الباب» وزاد ابن حبان من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة «فإذا كان مؤمناً كانت الصلاة عند رأسه» والزكاة عن يمينه» والصوم عن شماله» وفعل المعروف من قبل رجليه» فيقال له: اجلس» فيجلس» وقد مثلت له الشمس عند القرب» زاد ابن ماجه من حديث جابر «فيجلس فيمسح عينيه ويقول: دعوني أصلي».

قوله: (فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد) زاد أبو داود في أوله ما كنت تميد؟ فإن هذه الله قال: كنت أعبد الله» فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل» ولأحد من حديث عائشة «ما هذا الرجل الذي كان فيكم» وله من حديث أبي سعيد «فإن كان مؤمناً قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله» فيقال له: صدقت» زاد أبو داود «فلا يسأل عن شيء غيرهما» وفي حديث أسماء بنت أبي بكر المتقدم في العلم والطهارة وغيرهما «فأما المؤمن أو المؤمنة فيقول: محمد رسول الله» جاءنا بالبينات والهدى» فأجبنا وأماناً واتبعتنا» فيقال له: ثم صالحاً» وفي حديث أبي سعيد عند سعيد بن منصور فيقال له: ثم نومة العروص» فيكون في أحلى نومة نامها أحد حتى يبعث» وللترمذي في حديث أبي هريرة «وقال له: ثم فينام نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك» ولابن حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة «وأحد من حديث عائشة «وقال له: على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله».

قوله: (فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار) في رواية أبي داود فيقال له: هذا بيتك كان في النار» ولكن الله عز وجل عصمك ورحمك فأبدلك الله به بيتاً في الجنة» فيقول: دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي» فيقال له: اسكت» وفي حديث أبي سعيد عند أحمد «كان هذا منزلك لو كسرت بربك» ولابن ماجه من حديث أبي هريرة «يأستاد صحيح» فيقال له: هل رأيت الله؟ فيقول ما ينبغي لأحد أن يرى الله» فتخرج له فرجة قبل النار فينظر إليها فيطمع بعضها بعضاً فيقال له: انظر إلى ما وفاك الله» وسيأتي في أواخر الرافق من وجه آخر عن أبي هريرة «لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساءه ليزداد شكراً» وذكره عكسه.

قوله: (قال قتادة: وذكر لنا أنه يفسح له في قبره) زاد مسلم من طريق شيبان عن قتادة «سبعون ذراعاً» وعلاء خضراً إلى يوم يبعثون» ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة» وفي حديث أبي سعيد من وجه آخر عند أحمد «ويفسح له في قبره» وللترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة «يفسح له في قبره سبعين ذراعاً» زاد ابن حبان «في سبعين ذراعاً» وله من وجه آخر عن أبي هريرة «ويرحب له في قبره سبعون ذراعاً» وينور له كالقمر ليلة البدر» وفي حديث البراء الطويل «فينادي مناد من السماء: إن صدق عبدي فأقرشوه من الجنة وأفحوا له باب في الجنة وألبسوه من الجنة» قال فيأتيه من روحها وطيبها» ويفسح له فيها مد بصره» زاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة «فيزداد غبطة وسروراً» فيعاد الجلد إلى ما بدأ منه وتجعل روحه في نسف طائر يعلق في شجر الجنة».

قوله: (وأما المنافق والكافر) كذا في هذه الطريق بواو العطف» وتقدم في «باب خفق النعال» بها «وأما الكافر أو المنافق» بالثقف» وفي رواية أبي داود «وأن الكافر إذا وضع» وكذا لابن حبان من حديث أبي هريرة» وكذا في حديث البراء الطويل» وفي حديث أبي سعيد عند أحمد «وأن كان كافراً أو منافقاً بالثقف» وله من حديث أسماء «فإن كان كافراً أو كافراً وفي الصحيحين من حديثها «وأما المنافق أو المرتاب» وفي حديث جابر عند عبد الرزاق وحديث أبي هريرة عند الترمذي «وأما المنافق» وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي هريرة عند ابن ماجه «وأما الرجل السوء» وللطبراني من حديث أبي هريرة «وإن كان من أهل الشك» فاختلفت هذه الروايات لفظاً وهي مجمعة على أن كلا

من طريق عمرة عن عائشة «أن يهودية جاءت تسألها فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر» فسألت عائشة رسول الله ﷺ: أتعذب الناس في قبورهم؟ فقال رسول الله ﷺ: عاذاً بالله من ذلك» ثم ركب ذات غداة مركباً فحسفت الشمس» فذكر الحديث» وفي آخره «ثم أمرهم أن يتعدوا من عذاب القبر» وفي هذه موافقة لرواية الزهري وأنه لم يكن علم بذلك» وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة «أن يهودية كانت تخدعها» فلا تصنع عائشة إليها شيئاً من المعروف إلا قالت لها اليهودية: وثاك الله عذاب القبر» قالت: قللت يا رسول الله هل للقبر عذاب؟ قال: كلنيت يهود» لا عذاب دون يوم القيامة» ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث» فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته: أيها الناس استعينوا بالله من عذاب القبر» فإن عذاب القبر حق» وفي هذا كله أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه» وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى «يثبت الله الذين آمنوا» وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى «الذين يرضون عنها غداً وعشيا» (تفسير: ٤٦) والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم من حق من لم يتصف بالإيمان» وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار» فالذي أنكره النبي ﷺ إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين» ثم أعلم أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم فيجزم به وحله من وبالغ في الاستعانة منه تعليماً لأمة وإن شاء» فانضى التعارض بمحمد الله تعالى» وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف المسألة فيها اختلاف سيأتي ذكره آخر الباب.

قوله: (قال نعم عذاب القبر) كذا للأكثر» زاد في رواية الحموي والمستلمي «حق» وليس يجيد لأن المصنف قال عقب هذه الطريق: زاد غندر «عذاب القبر حق» تبين أن لفظ «حق» ليست في رواية عبادان عن أبيه عن شعبة» وأنها ثابتة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك» وقد أخرج طريق غندر النسائي والإسماعيلي كذلك وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة.

(تنبيه: وقع قوله «زاد غندر إلخ» في رواية أبي ذر وحده» ووقع ذلك في بعض النسخ عقب حديث أسماء بنت أبي بكر وهو غلط» خامسها حديث أسماء بنت أبي بكر أورد مختصراً جداً بلفظ «قام رسول الله ﷺ خلياً فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء» فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضججة» وهو مختصر» وقد ساقه النسائي والإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد بعد قوله ضجة «حالت بيني وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله ﷺ» فلما سكث ضجيجهم قلت لرجل قريب مني: أي بارك الله فيك» ماذا قال رسول الله ﷺ في آخر كلامه؟ قال قال: قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال» انتهى» وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الكسوف من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنتها» وفيه من الزيادة «يؤتى أحدهم فيقال له: ما علمك بهذا الرجل» الحديث» فلم يبين فيه ما بين في هذه الرواية من تفهيم الرجل المذكور لأسماء فيه» وأخرجه في كتاب الجمعة من طريق فاطمة أيضاً وفيه أنه «ما قال أما بعد لفظ نسوة من الأنصار» وأنها ذهبت لتسكتهن فاستغتمت عائشة عما قال» فيجمع بين مختلف هذه الروايات أنها احتاجت إلى الاستفهام مرتين» وأنه لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني» ولم أقف على اسم الرجل الذي استغتمت منه عن ذلك إلى الآن» ولأحد من طريق محمد بن المنكدر عن أسماء مرفوعاً «دخل الإنسان قبره فإن كان مؤمناً احتف به عمله فيأتيه الملك فترده الصلاة والصيام» فيأتيه الملك» فيجلس» فيقول: ما تقول في هذا الرجل محمد؟ قال: أشهد أنه رسول الله» قال: على ذلك عشت وعليه مت وعليه تبعث» الحديث» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الحديث الذي يليه» وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث أسماء في كتاب العلم» ووقع في بعض النسخ هنا زاد غندر عذاب القبر» وهو غلط لأن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة الذي سبق» وأما حديث أسماء فلا رواية لغندر فيه» سادس أحاديث الباب حديث أنس» وقد تقدم بهذا الإسناد في «باب خفق النعال» وعبد الأعلى المذكور فيه هو ابن عبد الأعلى السامي بالهملأة البصري» وسعيد هو ابن أبي عروبة.

قوله: (إن العبد إذا وضع في قبره) كذا وقع عنده مختصراً» وأوله عند أبي داود من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بهذا السند «أن نسي الله ﷻ دخل غللاً لبني التجارة» فسمع صوتاً فزع فقال: من أصحاب هذه القبور؟ قالوا: يا رسول الله ناس ماتوا في الجاهلية» فقال: تمودوا بالله من عذاب القبر ومن فتنة الدجال» قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: إن العبد» فذكر الحديث» فأفاد بيان سبب الحديث.

وهذا يدخل فيه الحيوان والجما، لكن يمكن أن يخص منه الجماد. ويؤيده أن في حديث أبي هريرة عند الزُّبَيْرِ بِسْمِ كُلِّ دَابَّةٍ إِلَّا الظِّلَيْنِ والمراد بالظِّلَيْنِ الإنس والجن، قيل لهم ذلك لأنهم كالثقل على وجه الأرض. قال المذهب: الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت قديمي ولا يسمعهم صوته إذا عذب بأن كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة، وقد أخفى الله على المكلفين أحوال الآخرة إلا ما شاء الله إغواء عليهم كما تقدم. وقد جاء في عذاب القبر غير هذه الأحاديث: منها عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وسعد وزيد بن أرقم وأم خالد في الصَّحِيحَيْنِ أو أحدهما، وعن جابر عند ابن ماجه، وأبي سعيد عند ابن مردويه، وعمر وعبد الرحمن بن حنَّه وعبد الله بن عمرو عند أبي داود، وابن مسعود عند الطحاوي، وأبي بكر وأسماء بنت يزيد عند النسائي، وأم بشر عند أبي شيبة، وعن غيرهم. وفي أحاديث الباب من القوائد: إثبات عذاب القبر، وأنه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين. والمسألة وهل هي واقعة على كل واحد؟ تقدم تقرير ذلك، وهل يخص بهذه الأمة أم وقعت على الأمم قبلها؟ ظاهر الأحاديث الأول وبه جزم الحكيمة الترمذي وقال: كانت الأمم قبل هذه الأمة تأتيمهم الرسل فإن أطاعوا فذاك وإن أبوا احتزلهم وحوجلوا بالعذاب، فلما أرسل الله محمدا رجة للعالمين أسلك عنهم العذاب، وقبل الإسلام من أظهره سواء أسر الكفر أو لا، فلما ماتوا قبضه الله لهم فتاني القبر ليستخرج سرحهم بالأسواق وليميز الله الحثيث من الطيب وبُتِّبَ الله الذين آمنوا ويصل الله الظالمين انتهى.

ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعاً وإن هذه الأمة تتبلى في قبرها الحديث أخرجه مسلم، ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في أثناء حديث، ويؤيده أيضاً قول الملكين وما تقول في هذا الرجل محمد وحديث عائشة عند أحمد أيضاً بلفظ: وما أتت القبر في فتنتون وهي تسألون وجنح ابن القيم إلى الثاني وقال: ليس في الأحاديث ما ينفي المسألة عن تقدم من الأمم، وإنما أخبر النبي ﷺ أمته بكيفية امتحانهم في القبور لا أنه نفى ذلك عن غيرهم، قال: والذي يظهر أن كل نبي مع أمته كذلك، فتعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤلهم وإقامة الحجة عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجة. وحكي في مسألة الأطفال احتمالاً، والظاهر أن ذلك لا يتمتع في حق المميز دون غيره. وفيه ذم التقليد في الاعتقادات لمعاينة من قال: كنت أسمع الناس يقولون شيئاً فقلت، وفيه أن الميت يجي في قبره للمسألة خلافاً لمن رده واحتج بقوله تعالى ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا أَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ لَكُمْ آيَاتٌ﴾ الآية [غافر: ١١] قال: فلو كان يجي في قبره لزم أن يجي ثلاث مرات ويموت ثلاثاً وهو خلاف النص، والجواب بأن المراد بالخيافة في القبر للمسألة ليست الحياة المستمرة الممهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتدبيره وتصرفه وتحتاج إلى ما يحتاج إليه الأحياء، بل هي مجرد إعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الأحاديث الصحيحة، فهي إعادة عارضة، كما حكي خلق كثير من الأنبياء لمساكنهم لهم عن أشياء ثم عادوا موتى. وفي حديث عائشة جواز التحديث عن أهل الكتاب بما وافق الحق.

٨٧- باب التَّوَدُّعِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

١٣٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْثُ بْنُ أَبِي جَعْفَرَةَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ السَّرَّاءِ بْنِ عَزَابٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَّهَتْ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا، فَقَالَ: «يَهْدُو تَعَذُّبٌ لِي قُبُورَهَا».

وَقَالَ الضُّعْفِيُّ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَوْثُ بْنُ سَيْفٍ: عَنْ أَبِي سَيْفٍ السَّرَّاءِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٢٨٦٩]

١٣٧٦- حَدَّثَنَا مَعْلَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنَةُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ ابْنِ الْقَاصِي: أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ يَتَوَدَّعُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. [الطبري: ٩٣٦٤]

١٣٧٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْهَبُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ بَقِيَةِ الْمَعْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ بَقِيَةِ

من الكافر والمنافق يسأل، فيه تعقب على من زعم أن السؤال إنما يقع على من دعي الإيمان إن محققاً وإن مبطلاً، ومستندهم في ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين قال: «إنما يفتن رجلان: مؤمن ومنافق، وأما الكافر فلا يسأل عن حمد ولا يقره، وهذا موقوف. والأحاديث الناصة على أن الكافر يسأل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول، وجزم الترمذي الحكيمة بأن الكافر يسأل، واختلف في الطفل غير المميز فجزم القرطبي في التذكرة بأنه يسأل، وهو منقول عن الحنفية، وجزم غير واحد من الشافعية بأنه لا يسأل، ومن ثم قالوا: لا يستحب أن يلقت.

واختلف أيضاً في النبي هل يسأل، وأما الملك فلا أعرف أحداً ذكره، والذي يظهر أنه لا يسأل لأن السؤال يخص بمن شأنه أن يفتن، وقد مال ابن عبد البر إلى الأول قال: الآثار تدل على أن الفتنة إن كان منسوباً إلى أهل القبلة، وأما الكافر المجاهد فلا يسأل عن دينه. وتعقب ابن القيم في كسب الروح، وقال: في الكتاب والسنة دليل على أن السؤال للكفار والمسلم، قال الله تعالى ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقُرْآنِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ وفي حديث أنس في البخاري، وأما المنافق والكافر، وبإو العطف، وفي حديث أبي سعيد «فإن كان مؤمناً فذكره وفيه وإن كان كافراً» وفي حديث البراء «وإن الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا فذكره وفيه فيأبى منكروه، الحديث أخرجه أحد مكذبا، قال: وأما قول أبي عمر: فأما الكافر المجاهد فليس عن يسأل عن دينه، جوابه أنه نفي بلا دليل، بل في الكتاب العزيز الدلالة على أن الكافر يسأل عن دينه، قال الله تعالى ﴿فَنَسْأَلُكَ الَّذِينَ آمَنُوا أَرْسِلْ إِلَيْهِمْ وَلِنَسْأَلَنَّ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٦] وقال تعالى ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] لكن لنا في أن يقول إن هذا السؤال يكون يوم القيامة.

قوله: (فيقول لا أدري) في رواية أبي داود المذكورة «وإن الكافر إذا وضع في قبره أتاه ملك فينتهره فيقول له: ما كنت تعبد وفي أكثر الأحاديث «فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل»، وفي حديث البراء «فيقولان له من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، وهو أم الأحاديث سيئات.

قوله: (كنت أقول ما يقول الناس) في حديث أسماء وسمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، وكذا في أكثر الأحاديث.

قوله: (لا دريت ولا تليت) كذا في أكثر الروايات بمشاة مفتوحة بعد ما لام مفتوحة وتحتانية ساكنة، قال ثعلب: قوله «تليت» أصله تلوت، أي لا نهيت ولا قرأت القرآن، والمعنى لا دريت ولا أتيت من يدري، وإنما قاله بإيالة لمواخاة دريت. قال ابن السكيت: قوله: «تليت» إتباع ولا معنى لها، وقيل صوابه ولا تليت بزيادة همزتين قبل اللتاة بوزن افتعلت من قولهم ما ألوت أي ما استطعت، حكى ذلك عن الأصمعي، وبه جزم الخطابي، وقال الفراء: أي قصرت كأنه قيل له لا دريت ولا قصرت في طلب الدارئة ثم أتت لا تلدي. وقال الأزهري: الألو يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة. وحكى ابن قتيبة عن يونس بن حبيب أن صواب الرواية لا دريت ولا أتليت، بزيادة ألف وتسكين اللتاة كأنه يدعوه عليه بأن لا يكون له من يتبعه، وهو من الإلتاء يقال ما أتلت إليه أي لم تلد أولاداً يتبعونها. وقال: قول الأصمعي أشبه بالمعنى، أي لا دريت ولا استطعت أن تلدي. ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد «لا دريت ولا أمتدبت» وفي مرسل عبيد بن عمير عند عبد الرزاق «لا دريت ولا أفلمت».

قوله: (بمطارق من حديد ضربة) تقدم في باب خضق النعال بلفظ «بمطرقة» على الإفراد، وكذا هو في معظم الأحاديث. قال الكرماني: الجمع مؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مطرقة برأسها مبالغة اهـ وفي حديث البراء «لو ضرب بها جبل لصار تراباً» وفي حديث أسماء «ويصلط عليه دابة في قبره معها سوط ثمرته جرة مثل ضرب البعير تضربه ما شاء الله صماء لا تسمع صوته فترحه، وزاد في أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وعائشة التي أشرنا إليها «ثم يفتح له باب إلى الجنة يقال له: هذا منزلك لو أنمت بريك، فأما إذ كُفِّرْتَ فإن الله أبليك هذا، ويفتح له باب إلى النار، زاد في حديث أبي هريرة «فيزداد حسرة وثوراً» ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه، في حديث البراء «فينادي مناد من السماء: أفرشوه من النار، والبسوه من النار واضمحوا له باباً إلى النار، فيأبى من حرها وسموها».

قوله: (من يلهي) قال المذهب: المراد باللائكة الذين يلون فتته، كذا قال، ولا وجه لتخصيصه باللائكة فقد ثبت أن البهائم تسمع. وفي حديث البراء «يسمعه من بين المشرق والمغرب، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد «يسمعه خلق الله كلهم غير الظلن

المسيح الدجال. [أخرجه مسلم: ٥٨٨ باختلاف]

أنهما أمكن في ذلك من غيرهما، وقد روى أصحاب السنن من حديث أبي هريرة استزوها من البول، فإن عامة عذاب القبر منه ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في قصة القبرين، وليس فيه لغوية ذكر، وإنما ورد بلفظ النيمة، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة. وقيل مراد المصنف أن الغيبة تلازم النيمة لأن النيمة مشتملة على شريين: نقل كلام المصنف إلى الذي اغتابه، والحديث من المقول عنه بما لا يريده. قال ابن رشد: لكن لا يلزم من الوعيد على النيمة ثبوته على الغيبة وحدها، لأن مقسدة النيمة أعظم، وإذا لم تساوها لم يصح الإلحاق إذ لا يلزم من التعذيب على الأشد التعذيب على الأخف، لكن يجوز أن يكون ورد على معنى التوقع والحذر فيكون قصد التحذير من المغتَاب لئلا يكون له في ذلك نصيب انتهى. وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ الغيبة كما بينا، في الطهارة، فالظاهر أن البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث والله أعلم.

٨٩- باب أُمِّيَّتْ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْفَدَاةِ وَالْعَشِي

١٣٧٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا مَاتَ، عُورِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْفَدَاةِ وَالْعَشِي، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يَقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْتَغِكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [نظر: ٣٢٤٠، ٦٥١٥، أخرجه مسلم: ٢٨٦٦]

قوله: (باب الميت يعرض عليه مقعده بالفداة والعشي) أورد فيه حديث ابن عمر إذا مات عرض عليه مقعده بالفداة والعشي، قال ابن السكيت: يشمل أن يريد بالفداة والعشي غداة واحدة وعشي واحدة يكون العرض فيها. ومعنى قوله: «حتى يبتغلك الله» أي لا تصل إليه إلى يوم البعث. ويحتمل أن يريد كل غداة وكل عشي، وهو محمول على أنه يحيا منه جزء ليدرك ذلك غير ممنوع أن تعاد الحياة إلى جزء من الميت أو أجزاء وتصح مخاطبته والعرض عليه انتهى. والأول موافق للأحاديث المتقدمة قبله بابين في سياق المسألة وعرض المقعدين على كل أحد. وقال القرطبي: يجوز أن يكون هذا العرض على الروح فقط، ويجوز أن يكون عليه مع جزء من البدن. قال: والمراد بالفداة والعشي وتحتها وألا فالمرتي لا صباح عندهم ولا مساء. قال: وهذا في حق المؤمن والكافر واضح، فاما المؤمن للمخلص فمحتمل في حقه أيضا، لأنه يدخل الجنة في الجملة، ثم هو مخصوص بغير الشهداء لأنهم أحياء وأرواحهم تسرح في الجنة. ويحتمل أن يقال: إن فائدة العرض في حقهم تبشير أرواحهم باستغفارها في الجنة مقترنة بأجسادها، فإن فيه قدراً زائدا على ما هي فيه الآن.

قوله: (إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة) اتحد فيه الشرط والجزاء لفظاً ولا بد فيه من تقدير، قال التورثي: التقدير إن كان من أهل الجنة فمقعده من مقاعد أهل الجنة يعرض عليه. وقال الطبري: الشرط والجزاء إذا اتحد لفظاً دل على الفخامة، والمراد أنه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسب هذا المقعد انتهى. ووقع عند مسلم بلفظ «إن كان من أهل الجنة فالجنة» أي فالعرض الجنة. وفي هذا الحديث إثبات عذاب القبر، وأن الروح لا تنفى بفناء الجسد لأن العرض لا يقع إلا على حي. وقال ابن عبد البر: استدل به على أن الأرواح على أفتة القبور. قال: والممنوع عندي أنها قد تكون على أفتة قبورها لا أنها لا تغارق الأفتة، بل هي كما قال مالك إنه بلغه أن الأرواح تسرح حيث شامت.

قوله: (حتى يبتغلك الله يوم القيامة) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى بن مالك، حتى يبتغلك الله إليه يوم القيامة، وحكى ابن عبد البر فيه الاختلاف بين أصحاب مالك، وأن الأكثر رواه كرواية البخاري وأن ابن القاسم رواه كرواية مسلم، قال: والممنوع حتى يبتغلك الله إلى ذلك المقعد. ويحتمل أن يعود الضمير إلى الله. فإلى الله ترجع الأمور، والأول أظهر. ويؤيده رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ: ثم يقال: هذا مقعدك الذي ثبت إليه يوم القيامة، أخرجه مسلم. وقد أخرج النسائي رواية ابن القاسم لكن لفظه كلفظ البخاري.

٩٠- باب كَلَامِ أُمِّيَّتْ عَلَى الْجَنَازَةِ

١٣٨٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ سَمْعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضِعَتْ

قوله: (باب التعوذ من عذاب القبر) قال الزين بن المنير: أحاديث هذا الباب تدخل في الباب الذي قبله، وإنما أفردها عنها لأن الباب الأول معقود بثبوته رداً على من أنكروه. والظاهر ليان ما ينسبني اعتصامه في مدة الحياة من التوسل إلى الله بالنجاة منه والانتقال إليه في الصرف عنه.

قوله: (أخبرنا يحيى) هو ابن سعيد القطان.

قوله: (عن أبي أيوب) هو الأنصاري. وفي هذا الإسناد ثلاثة من الصحابة في نسق أولهم أبو جحيفة.

قوله: (وجبت الشمس) أي سقطت، والمراد غروبها.

قوله: (فسمع صوتاً) قيل يحتمل أن يكون سمع صوت ملائكة المذاب أو صوت اليهود المعذبين أو صوت وقع المذاب. قلت: وقد وقع عند الطبراني من طريق عبد الجبار بن العباس عن عرون بهذا السند مفسراً ولفظه «خرجت مع النبي ﷺ حين غربت الشمس ومعهم كوز من ماء، فأتوا لحاجة حتى جاء فوضائهم فقال: أسمع ما أسمع؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: أسمع أصوات اليهود يعذبون في قبورهم».

قوله: (يهود تعذب في قبورها) هو خبر مبتدأ أي هل يهود، أو هو مبتدأ خبره محذوف. قال الجوهري: اليهود قبيلة والأصل اليهوديون فحذفت باء الإضافة مثل زنج وزنجي ثم عرف على هذا الحد فجمع على قياش شميم وشعمرة ثم عرف بالآلاف واللام ولولا ذلك لم يميز دخول الآلاف واللام لأنه معرفة مؤنث فجرى مجرى القبيلة وهو غير منصرف العلمية والتانيث، هو موافق لقرره فيما تقدم من حديث عائشة «إنما تعذب اليهود وإذا ثبت أن اليهود تعذب يهوديتهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود».

قوله: (وقال النضر إلخ) ساق هذه الطريق لتصریح عرون فيها بسماعه له من أبيه وسماح أبيه له من البراء، وقد وصلها الإسمايلي من طريق أحمد بن منصور عن النضر ولم يسق المتن، وساقه إسحاق بن راهويه في مسنده عن النضر بلفظ: «قال: هذه يهود تعذب في قبورها» قال ابن رشد: لم يميز للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث ذكر، فلها قال بعض الشارحين: إنه من بقية الباب الذي قبله، وإنما أدخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز، قال: ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثاني أحاديث هذا الباب محمول على أنه ﷺ تعوذ من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود، لما علم من حاله أنه كان يتمرد ويأمر بالتمرد مع عدم سماع العذاب فكيف مع سماعه. قال: وهذا جار على ما عرف من عادة المصنف في الأغصاف. وقال الكرماني: العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتمرد من مثله.

قوله: (حدثنا معلى) هو ابن أسد، وبت خالد اسمها أمه وتكنى أم خالد، وقد أورد المصنف في الدعوات من وجه آخر، عن موسى بن عقبة سمعت أم خالد بنت خالد ولم أسمع أحداً سمع من النبي ﷺ وغيرهاء فذكره. ووقع في الطبراني من وجه آخر عن موسى بلفظ «استجروا بالله من عذاب القبر فإن عذاب القبر حق».

قوله في حديث أبي هريرة: (كان رسول الله ﷺ يدعو) زاد الكشيبي «دعوى»، وقد تقدم الكلام على قول هذا الحديث في آخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة.

٨٨- باب عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْغِيْبَةِ وَالتَّوَلُّو

١٣٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَارُسٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيَعَذَّبَانِ، وَمَا يَعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ». ثُمَّ قَالَ: «هَلَى، أَمَا أَخَذْتُمَا فَكَانَ يَسْتَقِي بِالنِّيمَةِ، وَأَمَا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَقِي مِنْ تَوَلَّيْهِ». قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ عُوداً رَطْباً، فَكَسَرَهُ بَاتْنَيْنِ، ثُمَّ عَزَّرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْسَا». [راجع: ٢١٦، أخرجه مسلم: ٢٩٢٢]

قوله: (باب عذاب القبر من الغيبة والتول) قال الزين بن المنير: المراد بتخصيص مذهب الأئمة بالذكر تعظيم أمرهما، لا نفي الحكم عما علمهما، فليس هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب القبر فيها، لكن الظاهر من الاختصار على ذكرهما

الكلام عليه مستوفى هناك.

قوله: (لما توفي إبراهيم) زاد الإسمايلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بسنده «ابن رسول الله ﷺ» وله من طريق معاذ عن شعبة بسنده عن النبي ﷺ «توفي ابنه إبراهيم».

قوله: (إن له مرضعاً في الجنة) قال ابن التين: يقال امرأة مرضع بلا هاء مثل حافض، وقد أرضعت فهي مرضعة إذا بني من الفعل، قال الله تعالى ﴿تَنَمَّلُ كُلُّ مَرْضَعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] قال: وروي «مرضعاً» بفتح الميم أي إرضاعاً انتهى. وقد سبق إلى حكاية هذا الوجه الخطابي، والأول رواية الجمهور، وفي رواية عمرو المذكورة مرضعاً ترضعه في الجنة، وقد تقدم الكلام على قصة موت إبراهيم مستوفى في باب قول النبي ﷺ «إياك غزونا» وولاد البخاري له في هذا الباب بغير اختيار القول الصالح إلى أنهم في الجنة، فكانت توقف فيه أولاً ثم جزم به.

٩٢- باب ما قيل في أولاد المشركين

١٣٨٣- حَدَّثَنِي جِبَانٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ صَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ، إِذْ خَلَقَهُمْ، أَظْلَمَ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ.» [الطبر: ٦٥٩٧ ج. أخرجه مسلم: ٢٦٦٠]

١٣٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ قَرِيبَةَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذُرَايِهِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَظْلَمَ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ.» [الطبر: ٦٥٩٨ ج. أخرجه مسلم: ٢٦٦٠]

١٣٨٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُؤَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مُؤَكَّدٍ يُؤَكَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَوْمَ ذَاكِهِ، أَوْ يُنْصَرِّفُهُ، أَوْ يُمَجَّسِّلُهُ، كَمَنْكَلِ الْبُهْمَةِ تَنْجُ الْبُهْمَةُ، هَلْ تَرَى فِيهَا جَذْعَةً.» [راجع: ١٣٥٨. أخرجه مسلم: ٢٦٥٨]

قوله: (باب ما قيل في أولاد المشركين) هذه الترجمة تشعر أيضاً بأنه كان متوقفاً في ذلك، وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الروم بما يدل على اختيار القول الصالح إلى أنهم في الجنة كما سيأتي بجره، وقد رتب أيضاً أحاديث هذا الباب ترتيباً يشير إلى الملح للمختار، فإنه صدره بالحدوث الدال على التوقف، ثم أتى بالحدوث المرجح لكونهم في الجنة، ثم ثلث بالحدوث المصرح بذلك فإن قوله في سياقه «وإما الصبيان حوله فأولاد الناس» قد أخرجه في التمييز بلفظ «وإما الولدان الذين حوله» فكل مولود يولد على الفطرة. فقال بعض المسلمين: وأولاد المشركين؟ فقال: وأولاد المشركين ويولد ما روى أبو يعلى من حديث أنس مرفوعاً: «سألت ربي اللّاهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانيهم» إسناده حسن. وورد تفسير «اللاهين» بأنهم الأطفال من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الزوار، وروى أحمد من طريق خنساء بنت معاوية بن صريم من عمتها قالت «قلت يا رسول الله من في الجنة؟ قال: النبي في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة» إسناده حسن. واختلف العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسألة على أقوال:

(أحدها): أنهم في مشيئة الله تعالى، وهو مقول عن الحمايين وابن المبارك وإسحاق، ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة، قال ابن عبد البر: وهو مقتضى صنيع مالك، وليس عنده في هذه المسألة شيء متصور، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشية، والحجة فيه حديث «الله أعلم بما كانوا عاملين».

(الثانيها): أنهم تبع آباؤهم، فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار، وحكاية ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج، واحتجوا بقوله تعالى ﴿وَبِإِذْنِ اللَّهِ نَزَلْنَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِبْرًا﴾ [نوح: ٢٦] وتبعه بأن المراء قوم نوح خاصة، وإما دعا بذلك لما أوحى إليه ﷺ «إنهم من قومك إلا من قدامك» [هود: ٣٦] وإما حديث «هم من آباؤهم أو منهم» فذاك ورد في حكم الحرابي، وروى أحمد من حديث

الجنادة، فَأَخَذَ مَهْلًا الرَّجُلَ عَلَى أَغْصَانِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَلْتُمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ، قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا، إِنْ يَذَّبُونَهَا، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَبِقَ.» [راجع: ١٣١٤]

قوله: (باب كلام الميت على الجنادة) أي بعد حملها، أورد فيه حديث أبي سعيد، وقد تقدم الكلام عليه قبل بضعة وثلاثين باب، وترجم له «قول الميت وهو على الجنادة قدموني» قال ابن رشيد: الحكمة في هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها وهي «باب السرعة بالجنادة» لاستعمال الحديث على بيان موجب الإسراع، وكذلك هذه الترجمة مناسبة للميت قبلها كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العرض إما يكون عند حل الجنادة لأنها حينئذ يظهر لها ما تقول إليه فتقول ما تقول.

٩١- باب ما قيل في أولاد المسلمين

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، لَمْ يَتَلَفُوا الْجَنَّةَ، كَانَ لَهُ حِجَابٌ مِنَ النَّارِ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ.»

١٣٨١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ، يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَتَلَفُوا الْجَنَّةَ، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، يُفَضِّلُ رَحْمَتَهُ لِأَهْلِهِ.» [راجع: ١٢٤٨]

١٣٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَابِتٍ: أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ ﷺ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لَهُ مَرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ.» [الطبر: ٣٢٥٥ ج. أخرجه مسلم: ٦١٩٥]

قوله: (باب ما قيل في أولاد المسلمين) أي غير البالغين. قال الزين بن المنير: تقدم في أوائل الجنائز ترجمة من مات له ولد فاحتسب فيها الحديث المصنف به، وإما ترجم بهذه لمرة مآل الأولاد، ووجه انتزاع ذلك أن من يكون سبياً في حجب النار من أبويه أولى بأن يجب هو لأنه أصل الرمة وسببها. وقال النووي: أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة. وتوقف فيه بعضهم لحديث عائشة، يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ «توفي صبي من الأنصار قتل: طوبى له ما يعمل سوءاً ولم يدره». فقال النبي ﷺ: «أولادك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، الحديث. قال والجواب عنه أنه لم يولد لها من السورة إلى القطع من غير دليل، أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة انتهى. وقال القرطبي: نفى بعضهم الخلاف في ذلك. وكأنه عن أبي أيوب زيد فإنه أطلق الإجماع في ذلك، ولعله أراد إجماع من يعتد به. وقال المازري: الخلاف في غير أولاد الأيتام انتهى. ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي بدأ به كما سيأتي، فإن فيه التصريح بإدخال الأولاد الجنة مع آبائهم. وروى عبد الله بن أحمد في زيارات المسند عن علي مرفوعاً «إن المسلمين وأولادهم في الجنة، وإن المشركين وأولادهم في النار» ثم قرأ «والذين آمنوا واتبعنهم» الآية، [الطور: ٢١] وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس.

قوله: (وقال أبو هريرة ر.خ) لم أره موصلاً من حديثه على هذا الوجه، نعم عند أحمد من طريق عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يلفوا الخبز إلا أدخلهم الله وليامهم بفضل رحمة الجنة، ولمسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً «لا يموت لإحداك ثلاثة من الولد فتحتبب إلا دخلت الجنة» الحديث. وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ قال لأمراء: دفت ثلاثة؟ قالت: نعم. قال: لقد احتقرت بخلار شديد من النار» وفي صحيح أبي عروانة من طريق عاصم عن أنس «مات ابن لزيد فجزع عليه، فقال النبي ﷺ: من مات له ثلاثة من الولد لم يلفوا الخبز كانوا له حجاباً من النار».

قوله: (كان له) كذا للاكثر أي كان موتهم له حجاباً، وللشمسي «كانوا أي الأولاد».

قوله: (ثلاثة من الولد) سقط قوله «من الولد» في رواية أبي ذر، وكذا سبق من رواية عبد الوارث عن عبد المزمز في باب فضل من مات له ولد فاحتسب وتقدم

عائشة سألت رسول الله ﷺ عن ولدان للمسلمين، قال: في الجنة. وعن أولاد للمشركين، قال: في النار قلت يا رسول الله أعلم بما كانوا عاملين، لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار، وهو حديث ضعيف جداً لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية وهو متروك.

(ثالثها): أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار، لأنهم لم يعملوا حسناً يدخلون بها الجنة، ولا سيئات يدخلون بها النار.

(رابعها): خدم أهل الجنة، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى، وللطبراني والبخاري ومن حديث سمرة مرفوعاً عن أولاد للمشركين خدم أهل الجنة وإسناده ضعيف.

(خامسها): أنهم يصيرون تراباً، روي عن ثمامة بن اثرس.

(سادسها): هم في النار حكا عياض عن أحمد، وغلطه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلاً.

(سابعها): أنهم يتحتمون في الآخرة بأن ترفع لهم نار، فمن دخلها كانت عليه برداً وصلاً، ومن أبى عذب، أخرجه البخاري من حديث أنس وأبي سعيد وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل. وقد صحت مسألة الامتحان في حق الجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة، وحكى البيهقي في كتاب الاعتقاد أنه للذهب الصحيح، وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك، وقد قال تعالى ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْهِنُ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القصص: ٤٢] وفي الصحيحين إن الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر الماشق طيقاً، فلا يستطيع أن يسجد.

(ثامنها): أنهم في الجنة، وقد تقدم القول فيه في باب فضل من مات له ولده قال النووي: وهو للذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون، لقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مَعْبُدِينَ حَتَّى نَمُوتَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٥١] وإذا كان لا يملأ المائل لكونه في تلبفه الدعوة فلا أن لا يملأ غير المائل من باب الأول، ولحديث سمرة المذكور في هذا الباب، ولحديث صم غسان المتقدم، ولحديث عائشة الأثني قريباً.

(تاسعها): الوقف.

(عاشرها): الإمساك. وفي الفرق بينهما دقة.

ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ابن عباس وأبي هريرة «سئل عن أولاد المشركين، وفي رواية ابن عباس وذراري المشركين، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل، لكن عند أحد أبي داود عن عائشة ما يحتمل أن تكون هي السائلة، فأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي قيس عنها قالت: قلت: يا رسول الله ذراري المسلمين؟ قال: مع آبائهم. قلت: يا رسول الله بلا عمل؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين، الحديث. وروي عبد الرزاق عن طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت سألت خديجة التي ﷺ عن أولاد المشركين، فقال: هم مع آبائهم، ثم سألت بعد ذلك فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين، ثم سألت بعد ما استحكم الإسلام فتزل «ولا تزر وازرة زر أخرى» [فاطر: ١٨] قال: هم على الفطرة أو قال: في الجنة، وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف، ولو صح هذا لكان قاطعاً للتراخ رافعاً لكثير من الإشكال المتقدم.

قوله: (الله أعلم) قال ابن تيمية: معنى قوله «الله أعلم» ما كانوا عاملين أي لو إقامهم فلا تحكموا عليهم بشيء. وقال غيره: أي علم أنهم لا يعملون شيئاً ولا يرجعون فيعملون أو أخير بعلم شيء لو وجد كيف يكون مثل قوله «ولو ردوا لمعادوا» [الأنعام: ٢٨] ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازي بما لم يعمل.

(تثنية): لم يسمع ابن عباس هذا الحديث من النبي ﷺ بين ذلك أحد من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال: كنت أقول في أولاد المشركين: هم منهم، حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فلقينته فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال مريض أعلم بهم، هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين، فأسكت عن قولتي انتهى. وهذا أيضاً يدفع القول الأول الذي حكيناه. ولما حديث أبي هريرة فهو طرف من ثاني أحاديث الباب كما سيأتي في القدر من طريق حماد عن أبي هريرة، ففي آخره «قالوا: يا رسول الله، أفرايت من يموت وهو صغير؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين، وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «وقال رجل: يا رسول الله أرايت لو مات قبل

ذلك، ولأبي داود من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو رواية همام، وأخرج أبو داود عنه عن ابن وهب سمعت مالكا وقيل له إن أهل الأهواء يخرجون علينا بهذا الحديث يعني قوله «وأبواه يهودانه أو ينصرانه»، فقال مالك: احتج عليهم بآخره «والله أعلم بما كانوا عاملين». ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر العباد على الإسلام وأنه لا يفضل أحداً وإنما يفضل الكافر أبواه، فأشار مالك إلى الرد عليهم بقوله الله أعلم، فهو دال على أنه يعلم بما يصيرون إليه بعد إيجابهم على الفطرة، فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم، ومن ثم قال الشافعي: أهل القدر إن أثبتوا العلم خصموا.

قوله: (عن أبي سلمة) هكذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري، وتابعه يونس كما تقدم قبل أبواب من طريق عبد الله بن المبارك عنه، وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس، وخالفهما الزبيدي ومعه فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلمة، وأخرجه الذهلي في «الزهريات» من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، وقد تقدم أيضاً من طريق شبيب عن الزهري عن أبي هريرة من غير ذكر واسطة. وصنيع البخاري يقتضي ترجيح طريق أبي سلمة، وصنيع مسلم يقتضي تصحيح القولين عن الزهري، وبذلك جزم الذهلي.

قوله: (كل مولود) أي من بني آدم، وصرح به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ «كل بني آدم يولد على الفطرة وكذا رواه خالد الواسطي عن حيد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد عن الأعرج ذكرها ابن عبد البر، واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضي أن كل مولود يقع له التهود وغيره مما ذكر، والقرص أن بعضهم يستمر مسلماً ولا يقع له شيء، والجواب أن المراد من التركيب أن الكفر ليس من ذات المولود ويقتضي طبعاً، بل إنما حصل بسبب خروجي، فإن سلم من ذلك السبب استمر على الحق. وهذا يقوي المذهب الصحيح في تأويل الفطرة كما سيأتي.

قوله: (يولد على الفطرة) ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين، وأصرح منه رواية يونس المتقدمة بلفظ «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه، وفي رواية له من هذا الوجه «ما من مولود إلا وهو على الفطرة». وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه لا يقتضي العموم، وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان حلى غير الإسلام قتلا إلى دينهما، فتقدير الخبر على هذا: كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه مثلاً فإنهم يهودانه ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه.

ويكني في الرد عليهم رواية أبي صالح المتقدمة. وأصرح منها رواية جعفر بن ربيعة بلفظ «كل بني آدم يولد على الفطرة وقد اختلف السلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث على أقوال كثيرة، وحكى أبو عبيد أنه سأل محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة عن ذلك فقال: كان هذا في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض، وقيل الأمر بالجهاة، قال أبو عبيد: كأنه عني أنه لو كان يولد على الإسلام فمات قبل أن يهوده أبواه مثلاً لم يرشاً. والواقع في الحكم أنهم يرثونه فدل على تغير الحكم. وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره. وسبب الاشتباه أنه حله على أحكام الدنيا، فلذلك ادعى فيه النسخ، ولحق أنه إخبار من النبي ﷺ بما وقع في نفس الأمر، ولم يرد به إثبات أحكام الدنيا. وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام، قال ابن عبد البر: وهو المعروف عند عامة السلف. وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى «فطرة الله التي فطر الناس عليها» [الروم: ٣٥] الإسلام، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب: أقروا إن شئتم «فطرة الله التي فطر الناس عليها» ومحدث عياض بن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه «إني خلقت عبادي حنفاً كلهم، فاجتأهم الشياطين عن دينهم، الحديث». وقد رواه غيره فزاد فيه «حنفاً مسلمين» ووجهه بعض المتأخرين بقوله تعالى «فطرة الله» لأنها إضافة مدح، وقد مر فيه بلوغهم، فلم أنها الإسلام. وقال ابن جرير: قوله «حنفاً وجهك للدين» أي سدة طاعتها «حنفاً» أي مستقيماً «فطرة الله» أي صبغة الله، وهو منصوب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول، أو منصوب بفعل مقدر، أي الزم.

وقد سبق قبل أبواب قول الزهري في الصلاة على المولود: من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام، وسيأتي في تفسير سورة الروم جزم المصنف بأن الفطرة الإسلام، وقد قال أحد: من مات أبواه وهما كافران حكم بإسلامه. واستدل بمحدث الباب فدل على أنه فطر الفطرة بالإسلام. وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصح استرقاقه، ولا يحكم بإسلامه إذا أسلم أحد أبويه. ولحق أن الحديث سبق لبيان ما هو في نفس الأمر، لا لبيان الأحكام في الدنيا. وحكى محمد بن نصر أن آخر قول أبي أحمد أن المراد بالفطرة الإسلام.

قال ابن القيم: وقد جاء من أحد أجوبة كثيرة يمتنع فيها بهذا الحديث على أن

قوله: (فأبواه) أي المولود قال الطيبي: الفاء إما للتقريب أو السببية أو جزاء شرط مقدر، أي إذا تقرر ذلك فمن تقرر كان بسبب أبويه إما بتبليغهما إياه أو بتزويجهما فيه، وكونه تبعاً لهما في الدين يقتضي أن يكون حكمه حكمهما. وخضع الأبوان بالذكر للغالب، فلا حجة فيه لن حكم بإسلام الطفل الذي يموت أبواه كافرين كما هو قول أحد، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لأطفال أهل الذمة.

قوله: (كفعل البهيمة تنتج البهيمة) أي تلدها فالبهيمة الثابتة بالنسب على المقعولة وقد تقدم بلفظ وكما تنتج البهيمة بهيمة، قال الطيبي: قوله (وكما حال من الضمير المنصوب في «يهوداته» أي يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبيهاً بالبهيمة التي جذعت بعد أن خلقت سليمة، أو هو صفة مصدر محذوف أي بغيره تغيراً مثل تغييرهم البهيمة السليمة، قال: وقد تنازعت الأفعال الثلاثة في (كما، على التقديرين.

قوله: (تنتج) بضم أوله وسكون النون وفتح المثناة بعدها جيم، قال أهل اللغة: تنتج الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله تنتج بفتح المثناة وتنتج الرجل ناقته ينتجها إنتاجاً، زاد في الرواية للفتنة بهيمة جماء أي لم يلعب من بدنها شيء، سميت بذلك لاجتماع أعضائها.

قوله: (هل ترى فيها جلداه؟) قال الطيبي: هو في موضع الحال أي سليمة مفرلاً في حقها ذلك، وفيه نوع التأكيد أي إن كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها. والجداء المقطوعة الأذن، فيه إيهام إلى أن تصميمهم على الكفر كان بسبب صممهم من الحق. ووقع في الرواية للفتنة بلفظ «هل تحسن فيها من جداء» وهو من الإحساس والمراد به العلم بالشيء، يريد أنها تولد لا جاع فيها وإنما يجدها أهلها بعد ذلك. وسيأتي في تفسير سورة الروم أن معنى قوله «لا تبديل لخلق الله» [الروم: ٣٠] أي لدين الله وتوجيه ذلك.

(تفسيره): ذكر ابن هشام في «المنهاج» عن ابن هشام الحضراوي أنه جعل هذا الحديث شاهداً لورود حتى للاستثناء، فذكره بلفظ «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبوه إما اللسان يهودته ويصرناته، وقال: ولك أن تخرجه على أن فيه حداً أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون، يعني فتكون للغاية على بابها انتهى. ومال صاحب «المنهاج» في موضع آخر إلى أنه ضمن «يولد» معنى ينشأ مثلاً، وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الأسود بن سريع بلفظ «ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها، الحديث وهو يؤيد الاحتمال المذكور. واللفظ الذي ساقه الحضراوي في أنه في الصحيحين ولا غيره، أما إذا عند مسلم كما تقدم في رواية التي يعرب عنه لسانه ثم وجدت أبا نعيم في مستخرجه على مسلم ورود الحديث من طريق كثير من جيد بن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بلفظ «ما من مولود يولد في بي أبى إلا يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه يهودانه، الحديث. وكذا أخرجه ابن مردويه من هذا الوجه، وهو عند مسلم عن حجاب بن الوليد عن محمد بن حرب بلفظ «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، أبواه يهودانه، الحديث.

٩٣ - باب

١٣٨٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَعْدَةَ بْنِ جَدْنَبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً، أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّاحِيَةً، فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ الْيَلَّةَ رُؤْيَاهَا؟» قَالَ: «فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَهْقَرًا، فَقَوْلُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ». فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَاهَا؟» فَلَسْنَا: لَا، قَالَ: «لَكِنَّ رَأَيْتُ الْيَلَّةَ رُجُلَيْنِ آتَيْنِي فَأَخَذَا يَدَيَّ، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمَقْدَسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ، يَدِيهِ كَلُوبٌ مِنْ خَلِيدٍ.»

قَالَ بَعْضُ امْتَحَنَاتِنَا عَنْ مُوسَى: «كَلُوبٌ مِنْ خَلِيدٍ يُدْخِلُهُ فِي يَدَيْهِ حَتَّى يَتَلَعَّ قَهْقَرًا، ثُمَّ يَتَلَعَّ بِسَيْفِهِ الْآخَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَيَلْتِمُ جِدَّتَهُ هَذَا، فَيَقُولُ قَهْقَرًا: «مَا هَذَا؟» قَالَ: «أَنْطَلِقُ، فَأَنْطَلِقُ، حَتَّى آتِنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَهْقَرٍ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ يَفُوقُ، أَوْ صَخْرَةٍ، فَيَشْدُو بِرَأْسِهِ، فَإِذَا حَرَبَةٌ تَخْدَعُ الْحَجَرَ، فَأَنْطَلِقُ إِلَيْهِ فَأُخَذُهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيَّ هَذَا، حَتَّى يَلْتِمَ رَأْسَهُ، وَعَادَ رَأْسَهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَحَرَبَتْهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟» قَالَ: «أَنْطَلِقُ، فَأَنْطَلِقُ إِلَى قَهْقَرٍ

الطفل إنما يحكم بكفره بأبويه، فإذا لم يكن بين أبوين كافرين فهو مسلم. وروى أبو داود عن حماد بن سلمة أنه قال: المراد أن ذلك حيث أخذ الله عليهم العهد حيث قال «وَأَلَّسْتُ بَرِيكُمْ قَالُوا بَلَى» ونقله ابن عبد البر عن الأوزاعي وعن سحنون، ونقله أبو يعلى بن البراء عن إسدى الروابيين عن أحد، وهو ما حكاه الميموني عنه وذكره ابن بطلة، وقد سبق في «باب إسلام الصبي» في آخر حديث الباب من طريق يونس ثم يقول «فطره الله التي فطر الناس عليها إلى قوله القيم» وظهر أنه من الحديث المرفوع، وليس كذلك بل هو من كلام أبي هريرة أدرج في الخبر، بينه مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري ولفظه «ثم يقول أبو هريرة أقرؤوا إن شئتم، قال الطيبي: ذكر هذه الآية عقب هذا الحديث بقوي ما أوله حماد بن سلمة من أوجه: أحدها أن التعريف في قوله «على الفطرة» إشارة إلى معهود وهو قوله «فطره الله» ومعنى المأمور في قوله «فأقام وجهك» أي أثبت على العهد القديم. ثانيها ورود الرواية بلفظ «فلله» بدل «الفطرة» والذين في قوله «للذين حينئذ» هو عين الملق، قال تعالى «وَجِئْنَا بِمَا لَمْ يَرْصِمْ حِينًا» [الأنعام: ١٦] ويؤيده حديث عياض المتقدم. ثالثها التشبيه بالمحسوس المعاني ليفيد أن ظهوره يقع في اليان مبلغ هذا المحسوس، قال: والمراد يمكن للناس من الهدى في أصل الجيلة، والتبويض لقبول الدين، فلو ترك المرء عليها لاستمر على زورهما ولم يفرقها إلى غيرها، لأن حسن هذا الدين ثابت في القوس، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتقليد انتهى. وإلى هذا مال القرطبي في «المفهم» فقال: للمنى أن الله خلق قلوب بني آدم موهلة لقبول الحق، كما خلق آذانهم وأسماعهم قابلة للمراتب والمسموعات، فما دلت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الأهلية أدركت الحق، وبين الإسلام هو الدين الحق، وقد دل على هذا للمنى بقية الحديث حيث قال «كما تنتج البهيمة» يعني أن البهيمة تلد الولد كامل الخلقة، فلو ترك كذلك كان بريئاً من العيب، لكنهم تصرفوا فيه بقطع أنه مثلاً فخرج من الأصل، وهو تشبيه واقع ووجه واضح والله أعلم. وقال ابن القيم: ليس المراد بقوله «يولد على الفطرة» أنه يخرج من بطن أمه يعلم الدين، لأن الله أخبر بقوله «وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بطن أمهاتهم لا تعلمون شيئاً» [التحليل: ٧٨] ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الإسلام وعبته، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار والحب، وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك، لأنه لا يتغير بتهود الأبوين مثلاً بحيث يخرجان الفطرة عن القبول، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية، فلو خلص وعدم المعارض لا يبدل عن ذلك إلى غيره، كما أنه يولد على محبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصلارف، ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت إياه في تأويل الرويا. والله اعلم.

وفي المسألة أقوال أخر ذكرها ابن عبد البر وغيره: منها قول ابن المبارك أن المراد أنه يولد على ما يصير إليه من شقاوة أو سعادة، فمن علم الله أنه يصير مسلماً ولد على الإسلام، ومن علم الله أنه يصير كافراً ولد على الكفر، فكانت أول الفطرة بالمعلم. وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوله «فأبواه يهودانه إلخ» معنى لأنها فضلاً به ما هو الفطرة التي ولد عليها فيتأني في التثبيل على الفطرة، ومنها أن المراد أن الله خلق فيهم المعرفة والإتكار، فلما أخذ الميثاق من النورية قالوا جيباً «بلى» أما أهل السعادة فقالوها طوعاً، وأما أهل الشقاوة فقالوها كرهاً. وقال محمد بن نصر: سمعت إسحاق ابن راهويه يذهب إلى هذا المعنى ويرجمه، وتعقب بأنه يحتاج إلى نقل صحيح، فإنه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق إلا عن السدي ولم يستند، وكأنه أخذه من الإسرائيليات، وسكان ابن القيم عن شيخه. ومنها أن المراد بالفطرة الخلقة أي يولد سالماً لا يعرف كثيراً ولا إيماناً، ثم يعتقد إذا بلغ التكليف، ويرجمه ابن عبد البر وقال: إنه مطابق للتثبيل بالبهيمة ولا يخالف حديث عياض لأن المراد بقوله «حينئذ» أي على استقامة، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر في أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملل الإسلام، ولم يكن لاستشهاد أبي هريرة بألاية معنى. ومنها قول بعضهم: إن اللام في الفطرة للمهدى أي فطرة أبويه، وهو متعقب بما ذكر في الذي قبله. ويؤيد للذهب الصحيح أن قوله «فأبواه يهودانه إلخ» ليس فيه لوجود الفطرة شرط بل ذكر ما يمنع موجبها حصول اليهودية مثلاً متوقف على أشياء خارجة عن الفطرة، بخلاف الإسلام. وقال ابن القيم: سبب اختلاف العلماء في معنى الفطرة في هذا الحديث أن القدورية كانوا ينجحون به على أن الكفر والمصيبة ليسا بفضاء الله بل بما ابتدأ الناس -إسلامه- فحاولوا جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام، ولا حاجة لذلك، لأن الآثار المتقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذنب القدورية، لأن قوله: «فأبواه يهودانه إلخ» محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله في آخر الحديث «الله أعلم بما كانوا

وَقَالَ لَهَا: فِي أَيِّ يَوْمٍ تَوُفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ. قَالَ: فَأَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ. قَالَ: أَرَأَيْتَ لِمَا نَتَّبِعُ وَتَتَنَ الْمَلِئ. فَظَنَر إِلَى تَوْبِ عَلِيٍّ كَانَ يَمْرُضُ فِيهِ، بِرَدِّعٍ مِنْ رُغْفَرَانٍ، فَقَالَ: أَغْشِيَا قَوْفِي هَذَا، وَزِيدُوا عَلَيْهِ تَوْنِينَ، فَكَتَفْتُونِي فِيهِمَا. قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خُلِقَ؟ قَالَ: إِنَّ الْخَصِيَّ أَحَقُّ بِالْجَنِيْدِ مِنَ الْاِمْتِ، إِنَّمَا هُوَ الْمُهْمَلَةُ.

قَلَمَ يَقُولُ حَتَّى اِخْتَسَى مِنْ ثَلَاثَةِ الثَّلَاثَةِ، وَذَلِيزَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ. [راجع: ١٢٦٤. أخرجه مسلم: ٩٤١ مختصراً]

قوله: (باب موت يوم الاثنين) قال الزين بن المنير: تعين وقت الموت ليس لأحد فيه اختيار، لكن في التسبب في حصوله مدخل كالرغبة إلى الله لقصده التبرك فمن لم تحصل له الإجابة أتيب على اعتقاده. وكان الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري فاقصر على ما وافق شرطه، وأشار إلى ترجيحه على غيره، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً وما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر، وفي إسناده ضعيف، وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس غره وإسناده أضعف.

قوله: (قالت عائشة: دخلت على أبي بكر) تعني أباه، زاد أبو نعيم في المستخرج من هذا الوجه «فرايت به الموت، قتلت معجج هيج من لا يزال مدعه مسقماً فإنسه في مرة مدفوق قال: لا تقولي هذا، ولكن قولي «وجوات سكرة الموت بالحق» الآية [ق: ١٩] ثم قال في أي يوم الحديث. وهذه الزيادة أخرجه ابن سعد مفردة عن أبي سامة عن هشام، وقولها «هيج، بالجيم حكاية بكاتها».

قوله: (في كم كفتم النبي ﷺ) أي كم ثوباً كفتم النبي ﷺ فيه؟ وقوله «في كم» معمول مقدم لكفتم، قيل: ذكر ما أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لما للصبر على قتله، واستطفاً لما بما جعل أنه يعظم عليها ذكره، لما في بدائه ما بذلك من إدخال الثمن العظيم عليها، لأنه يبعد أن يكون أبو بكر نسي ما سأل عنه مع قرب العهد، ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته، لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البيعة. وأما تعيين اليوم فإسناده أيضاً عمتل لأنه «دفن ليلة الأربعاء» فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء. وقد تقدم الكلام على الكفن في موضعه.

قوله: (قلت يوم الاثنين) بالنصب أي في يوم الاثنين، وقولها بعد ذلك «قلت يوم الاثنين، بالرفع أي هذا يوم الاثنين».

قوله: (أرجو فيما بيني وبين الليل) وفي رواية المستملي «الليلة» ولا بين سعد من طريق الزهري من عروة عن عائشة «أول بده مرض أبي بكر أنه اغتسل يوم الاثنين لسبع خلون من جمادى الآخرة» وكان يوماً بارداً، فعم خمسة عشر يوماً، ومات مساء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة، وأشار الزين بن المنير إلى أن الحكمة في تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع أنه كان يجب ذلك ويرغب فيه لكونه قام في الأمر بعد النبي ﷺ فانسب أن تكون وفاته متأخرة عن الوقت الذي قبض فيه رسول الله ﷺ.

قوله: (به رذع) يسكون المهملة بعدها عين مهملة أي لطخ له بعمه كله.

قوله: (وزيدوا عليه ثوبين) زاد ابن سعد عن أبي معاوية عن هشام وجديدين.

قوله: (فكتفوني فيهما) أي المزد والمزيد عليه، وفي رواية غير أبي ذر فيها، أي الثلاثة.

قوله: (خلق) يفتح للمعجمة واللام أي غير جديد، وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد «ألا نجعلها جديداً كلها؟ قال: لا، وظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المبالاة في الأكفان. ويؤيده قوله بعد ذلك «إنما هو للمهملة» وروى أبو داود من حديث علي مرفوعاً «لا تغالروا في الكفن فإنه يسلب سريعا» ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحسين الكفن أخرجه مسلم، فإنه يجمع بينهما يحمل التحسين على الصفة وحمل المبالاة على الثمن. وقيل التحسين حق الميت، فإذا أوصى بتركه اتبع كما فعل الصديق، ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لعنى فيه من التبرك به لكونه صار إليه من النبي ﷺ، أو لكونه كان جاهد فيه أو تعبد فيه. ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: قال أبو بكر «كتفوني في ثوبي» اللذين كتنت أصلي فيهما.

يفعل الثوب، أغلظه ضيقاً واستقله واسع، يتوَلَّد تحته ناراً، فإذا اقترَب ارتفعوا، حتى كاذ أن يخرجوا، فإذا خمدت رجسوا فيها، وفيها رجال ونساء غرقاء، فقلت: من هذا؟ قال: الطلق، فانطلقنا، حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم، على وسط النهر - قال يزيد ووهب بن جبر، عن جبر بن حازم - وعلى شط النهر رجل بين يديه جحاة، فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه، فرقة حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر، فخرج كما كان، فقلت: ما هذا؟ قال: انطلقنا، حتى انتهينا إلى روضة خضراء، فيها شجرة عظيمة، وفي أصلها شبح وصيَّان، وإذا رجل قريب من الشجرة، بين يديه نار يوقها، فصعدا بي في الشجرة، وأذخاني داراً، ثم أَرَفَ أحسن منها، فيها رجال شيوخ، وحسبب ونساء وصبيان، ثم أخرجاني منها، فصعدا بي الشجرة، فأذخاني داراً، هي أحسن وأفضل، فيها شيوخ وحسبب، قلت: طوقمالي الليلة، فأخبرني عما رأيت. قال: نعم، أما الذي رأيت يَحْتِ يَدْفَعُ كَذَابَ، يَحْتِ بالكُفَّةِ، فتحمل عنه حتى تبلغ الآفاق، فيصنع به إلى يوم القيامة، والذي رأيت يَشْدَحُ رأسه، فرجل علمه الله القرآن، فقام عنه بالليل، ولم يعمل فيه بالنهار، يفعل به إلى يوم القيامة، والذي رأيت في القُب فهُم الرُثَاءُ، والذي رأيت في النهر أكلوا الرثاء، والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم عليه السلام، والصبيان حوله فأولاد الناس، والذي يوقد النار مالك خازن النار، والدار الأولى أبي دخلت دار غامرة المؤمنين، وأما هذه الدار فدار الشهداء، وأنا جبريل، وهذا ميكائيل، فأزف رأسك، فرفعت رأسي، فإذا قولي في السحاب، قال: ذاك منزلك، قلت: دعائي أدخل منزلي، قال: إنه بقي لك عمر لم تستكمل، فلم استكملت أتيت منزلك. [راجع: ٨٤٥. أخرجه مسلم: ٢٢٧٥ القصة الأولى منه]

قوله: (باب) كذا ثبت بجميعهم إلا أبي ذر، وهو كافصل من الباب الذي قبله، وتعلق الحديث به ظاهر من قوله في حديث سمرة المذكور «والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم، والصبيان حوله أولاد الناس» وقد تقدم التنبيه على أنه أورده في التعبير بزيادة «قالوا وأولاد المشركين؟ فقال: وأولاد للمشركين، وسباني الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى.

قوله في هذه الطريق: (إذا رجل جالس ورجل قائم بيده، قال بعض أصحابنا عن موسى: كلوب من حديث في حديثه) كذا في رواية أبي ذر وهو سياق مستقيم، ووقع في رواية غير مختلف ذلك. والبعض المبهم لم أعرف المراد به إلا أن الطبراني أخرجه في المعجم الكبير، عن العباس بن الفضل الإسفاطي عن موسى بن إسماعيل فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله وفيه «بيده كلاب من حديث».

قوله فيه: (حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر. قال يزيد ووهب بن جبر عن جبر بن حازم وعلى شط النهر رجل) وهذا التعليق عن هذين ثبت في رواية أبي ذر أيضاً، فأما حديث يزيد وهو ابن هارون فوصله أحد عنه فساق الحديث بطوله وفيه «فإذا نهر من دم فيه رجل، وعلى شط النهر رجل، وأما حديث وهب بن جبر فوصله أبو عروانة في صحيحه من طريقه فساق الحديث بطوله وفيه «حتى انتهى إلى نهر من دم رجل قائم في وسطه ورجل قائم على شاطئ النهر، الحديث. وأصل الحديث عند مسلم من طريق وهب لكن باختصار، وقوله فيه «إذا ارتفعوا» كذا فيه بالفاء والعين المهملة، ووقع في جمع الحميين «ارتفعوا» بالفتاف قطع من الارتقاء وهو الصعود.

٩٤ - باب موت يوم الاثنين

١٣٨٧ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ اِسْمِدَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ، فَقَالَ: فِي كَمْ كَفْتُمْ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بِيَضٍ مَحْرُوقَةٍ، لَسَ فِيهَا قَبِيضٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

قوله: (إنما هو) أي الكفن.

قوله: (للمهلة) قال عياض: روي بضم الميم وفتحها وكسرها. قلت: جزم به الخليل. وقال ابن حبيب: هو بالكسر الصديد، وبالفتح التمهّل، وبالصم عكر الزيت. والمراد هنا الصديد. ويحتمل أن يكون المراد بقوله (إنما هو) أي الجليد، وأن يكون المراد بالمهلة على هذا التمهّل أي إن الجليد لمن يريد البقاء، والأول أظهر. ويؤيده قول القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كفن أبو بكر في ربطة بيضاء وربطة عصرة وقال: (إنما هو) لما يخرج من أنفه وفيه أخرجه ابن سعد. وله عنه من وجه آخر (إنما هو للمهل والتراب، وضبط الأصمعي هذه بالفتح. وفي هذا الحديث استحباب التكفين في الثياب البيض وتبليث الكفن وطلب الموافقة فيما وقع للأخبار تركاً بذلك. وفيه جواز التكفين في الثياب المفسوفة، وإثبات الحلي بالجديد والدفن بالليل، وفضل أبي بكر وصحة فراسته وبثابه عند وفاته. وفيه أخذ المراء العلم صمن دونه. وقال أبو عمر: فيه أن التكفين في الثوب الجديد والخلق سواء. ومتفق بما تقدم من احتمال أن يكون أبو بكر اختاره لنفسه فيه، وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة.

٩٥- باب موت الفجاءة البتة

١٣٨٨- حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَنْظَلٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي الْهَلِيتَ نَفْسَهَا، وَأَطْفَهَا، لَوْ كَلَّمْتُ تَصَلَّيْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَلَّيْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». [انظر: ٧٦٩٠. أخرجه مسلم: ١٠٠٤، وفي الوصية (١٢)]

قوله: (باب موت الفجاءة البتة) قال ابن رشد: هو مضبوط بالكسر على البدل، ويميز الرفع على أنه خير مبتداً علوف أي هي البتة، ووقع في رواية الكشيبي «بتة». والفجاءة بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم حمز، ويروى بفتح ثم سكون بغير مد، وهي المجوم على من لم يشعر به. وموت الفجاءة وقوعه بغير سبب من مرض وغيره، قال ابن رشد: مقصود المصنف والله أعلم بالإشارة إلى أنه ليس بمكروه، لأنه لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه اختلعت نفسها، وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ «موت الفجاءة أخذه أسفه» وفي إسناده مقال، فعرج على عاتقه في الترجمة بما لا يوافق شرطه، وإدخال ما يوميء إلى ذلك ولو من طرف خفي انتهى. والحديث المذكور أخرجه أبو داود من حديث عبيد بن خالد السلمي ورجاله ثقات، إلا أن رواه رفعه مرة ووقعه أخرى. وقوله «أسفه» أي غضب وزنا ومعنى، وروي بوزن فاعل أي غضبان، ولأحد من حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ مر بجندار مائل فأمره وقال: أكره موت الفوات قال ابن بطال: وكان ذلك والله أعلم لما في موت الفجاءة من خوف حرمان الوصية، وترك الاستعداد للمعاد بالثبوت وغيرها من الأعمال الصالحة. وقد روى ابن أبي الدنيا في «كتاب الموت»، من حديث أنس نحو حديث عبيد بن خالد وزاد فيه «المحروم من حرم وصيته» انتهى. وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن عائشة وابن مسعود «موت الفجاءة راحة للمؤمن وأسف على الفاجر، وقال ابن المنير لعل البخاري أراد بهذه الترجمة أن من مات فجاءة فليست ترك ولده من أعمال البر ما أمكنه ما يقبل الثبابة، كما وقع في حديث البلباب. وقد نقل عن أحد وبعض الشافعية كرامة موت الفجاءة، ونقل النووي عن بعض القدماء أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك، قال النووي: وهو محبوذ للمراقبين. قلت: وبذلك يجمع القولان.

قوله: (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي بكر المنني.

قوله: (أن رجلاً) هو سعد بن عباد، واسم أمه حمرة، وسيأتي حديثه والكلام عليه في الرواية بالغاء. والله تعالى.

قوله: (الفلت) بضم التاء وكسر اللام أي سلبت، وعلى ما لم يسم فاعله، يقال: افلت فلان أي مات فجاءة واخلت نفسه كذلك، وضبطه بعضهم بفتح السين إما على التمييز، وإما على أنه مفعول ثان، والفلنة والافاتات ما وقع بنته من غير روية، وذكره ابن قتيبة بالغاء وتقديم المثناة: قال: هي كلمة تعال لمن قتله الحب ولبن مات فجاءة، والمشهور في الرواية بالغاء. والله أعلم.

٩٦- باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر

وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

﴿الْقُبْرَةُ﴾ (ص: ٧١): الْقُبْرَةُ الرَّجُلُ [الْقُبْرَةُ] إِذَا جُفِلَتْ لَهُ قَبْرًا، وَقَبْرُهُ قَفْلَتُهُ. ﴿كِتَابَاتُ﴾ [الرسائل: ٢٥]: يَكُونُونَ لَهَا أَحْيَاءَ، وَيَذُقُونَ فِيهَا أَمَوَاتًا.

١٣٨٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ، عَنْ هِشَامٍ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ، يَحْيَى ابْنُ أَبِي زَكَرِيَّا، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَلِيَّةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُعَذَّرُ فِي مَرْجِيهِ: «إِنَّ أَنَا الْيَوْمَ، إِنَّ أَسَا غَدًا». اسْتَبْلَغَهُ يَوْمَ عَالِيَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي، قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ مَسْخَرِي وَمَسْخَرِي، وَذَلَّيْنِ فِي بَيْتِي. [راجع: ٨٩٠. أخرجه مسلم: ٢٤٤٣]

١٣٩٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ هِلال، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرْجِيهِ أَلَيْبِي لَمْ يَهْمُ مِنِّي: «لَنْ أَلَهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَلَّوْا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». لَسُوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزُ قُبْرَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ عَشِي، أَوْ عَشِي، أَنْ يَتَّخِذَ مَسْجِدًا.

وَعَنْ هِلال قَالَ: كَتَبَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّمَيْثِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ يُولَدُ لِي. [راجع: ٤٣٥. أخرجه مسلم: ٥٢٩، عن عائشة، وأخرجه: ٥٣١ عن عائشة وابن عباس]

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَابِلٍ: أَخْبَرَنَا عُبَادَةُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: عَنْ سَفْيَانَ الثَّمَارِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَعْمًا.

حَدَّثَنَا قُرُوءَةُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْخَطْبُ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، أَخْلَعُوا فِي بَنَائِهِ، قَبَضَتْ لَهُمْ قَدَمٌ، فَهَرَّغُوا، وَطَرُوا أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا وَجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ: لَا وَاللَّهِ، مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ، مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ ﷺ.

١٣٩١- وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَوْصَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الرُّمَيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا تَذْفِي مَهْمُكُمْ، وَادْفِنِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَيْعِ، لَا أَزْكِي بِهِ أَهْلًا. [انظر: ٣٧٢٧]

١٣٩٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْفِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنَّ عُمَرَ انْغَضَبَ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: يَفْرَأُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَيْكَ السَّلَامَ، ثُمَّ سَلَّمَ أَنْ أَذْقَنَ مَعَ صَاحِبِي، قَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي، فَلَوْ كُنْتُ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي، لَمَّا أَقْبَلْتُ، قَالَ لَهُ: مَا لَكَ بِكَ؟ قَالَ: أَذِنْتُ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ الْمُتَضَخِّعِ، فَإِنِ ابْنُ قَبِيضَةَ فَاحْشُولِي ثُمَّ سَلَّمُوا، ثُمَّ قُلْتُ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَإِنِ ابْنُ قَبِيضَةَ لِي فَادْفُونِي، وَلَا فَرُوقِي إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.

إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ، الَّذِينَ تَوَفَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاحٍ، فَمَنْ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَيَكُونُ الْخَلِيفَةُ، فَاسْتَمَرُّوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَسَمِّيَ غُفَّانًا، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةً، وَالزُّبَيْرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ.

وَوَلَّجَ عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: ابْنُزِرْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِشَرِّ اللَّهِ، كَانَ لَكَ مِنَ الْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ غَلِمْتَ، ثُمَّ اسْتَخْلَفْتُ فَقَدَلْتُ، ثُمَّ الشَّهَادَةُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ. فَقَالَ: لَيْتَنِي يَا ابْنَ أَخِي وَذَلِكَ كَفَّافًا، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي،

رواية أبي ذر.

قوله: (لما سقط عليهم الخطاطم أي حائط حجرة النبي ﷺ، وفي رواية الحمصي عنهم: والسب في ذلك ما رواه أبو بكر الأجري من طريق شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي قال: كان الناس يصلون إلى القبر فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصل إلى أحد، فلما علم بدت قدم يساق عمر وركبة ففرع عمر بن عبد العزيز، فأتاه عروة فقال: هذا ساق وركبته، فسري عن عمر بن عبد العزيز، وروى الأجري من طريق مالك بن مغول عن رجاء بن حيوة قال: كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز وكان قد اشترى حجر أزواج النبي ﷺ أن أهدمها ووسع بها المسجد، فقدم عمر في ناحية، ثم أمر بهمها، فما رأيته أبكى أكثر من يومئذ. ثم بناء كما أراد. فلما أن بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة وكان الرمل الذي عليها قد انهار، ففرع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه، فقلت له: أصلحك الله، إنك إن قمت قام الناس منك، فلز أمرت رجلاً أن يصلحها، ورجوت أنه يأمرني بذلك، فقال: يا مزاحم يعني مولاه قم فاصلحها. قال رجاء: وكان قبر أبي بكر عند وسط النبي ﷺ، وعمر خلف أبي بكر رأسه عند وسطه. وهذا ظاهره يخالف حديث القاسم، فإن أمكن الجمع ولا فحشيت القاسم أصح. وأما ما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة «أبو بكر عن عيِّنه وعمر عن يساره فسند ضعيف، ويمكن تأويله. والله أعلم.

قوله: (وعن هشام) هو بالإسناد المذكور، وقد أخرجه المصنف في الاعتصام من وجه آخر عن هشام وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبدة عن هشام وزاد فيه، وكان في بينها موضع قبره.

قوله: (لا أركي) بضم أوله وفتح الكاف على البناء للمجهول، أي لا ينش عليّ بسببه ويعمل لي بذلك مزية وفضل وأنا في نفس الأمر بمثل أن لا أكون كذلك، وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها لعمر كنت أريده لنفسي فكان اجتهداها في ذلك تغير أو لما قالت ذلك لعمر كان قبل أن يقع لها ما وقع في قصة الجمل فاستحيت بعد ذلك أن تدفن هناك وقد قال عنها عمار بن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ: إنها زوجة نيكيم في الدنيا والآخرة، وسيأتي ذلك مبسوطاً في كتاب الفن إن شاء الله تعالى، وهو كما قال رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

قوله: (رأيت عمر بن الخطاب قال يا عبد الله بن عمر) هذا طرف من حديث طويل سيأتي في مناقب عثمان وزاد فيه، وقل يقرأ عليك عمر السلام ولا تقل أمير المؤمنين، وفي أوله قدر ورقة في سياق مقتله وفي آخره قدر صفحة في قصة بيمة عثمان. قال ابن التين: قول عائشة في قصة عمر «كنت أريده لنفسي، بدل على أنه لم يسق ما يسع إلا موضع قبر واحد، فهو بخير قولها عند وفاتها لا تدفن عندهم فإنه يشمر بأنه بقي من البيت موضع للدفن. والجمع بينهما أنها كانت أولاً تظن أنه لا يسع إلا قبراً واحداً فلما دفن ظهر لها أن هناك ومسا لقبر آخر، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: إنما استأذنها عمر لأن الموضع كان بينها وكان لها حق فيه، وكان لها أن تؤثر به على نفسها فأثرت عمر. وفيه الحرص على مجاورة الصالحين في القبور طمعاً في إصابة الرحمة إذا نزلت عليهم وفي دهاء من يزورهم من أهل الخير وفي قول عمر «قل يستأذن عمر فلان أفنته» أن من وعد علة جناز له الرجوع فيها ولا يلزم بالوفاء. وفيه أن من بحث رسولاً في حاجة مهمة أن لا ينال الرسول قبل وصوله إليه ولا بعد ذلك من قلة الصبر بل من الحرص على الخير. والله أعلم.

٩٧- باب مَا يُنْهَى مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ

١٣٩٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّرُوا».

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ وَنَحْمَةُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ.

تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَابْنُ عُرَيْرَةَ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ. [انظر:

٦٥١٦]

قوله: (باب ما ينهى من سب الأموات) قال الزين بن المنير: لفظ الترجمة يشعر بانقسام السب إلى منهى وغير منهى، ولفظ الخبر مضمونه النهي عن السب مطلقاً.

أَوْصِيَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ خَيْرًا، أَنْ يُعْرِفَ لَهُمْ حَقُّهُمْ، وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ، وَأَوْصِيَهُ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا، الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ، أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُخَصِّبِهِمْ، وَيُغْفَى عَنْ مُسِيئَتِهِمْ، وَأَوْصِيَهُ بِبَيْعَةِ اللَّهِ وَبَيْعَةِ رَسُولِهِ ﷺ، أَنْ يُؤْفَى لَهُمْ بِمَهْلِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ زَوَائِبِهِمْ، وَأَنْ لَا يُكَلَّفُوا قُرُوقَ طَائِفَتِهِمْ. [انظر: ٣٥٥٢، ٤٠٣١٦، ٣٧٠٠، ٤٨٨٨، ٧٢٠٧، وانظر في فضائل الصحابة: باب: ٩ و ١٤]

قوله: (باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر) قال ابن رشد: قال بعضهم مراده بقوله «قبر النبي ﷺ المصغر من قبرته قبراً، والأظهر عندي أنه أراد الاسم، ومقصوده بيان صفة من كونه مسماً أو غير مسمٍ وغير ذلك مما يتعلق بعبه بعض.

قوله: (قول الله عز وجل: فليبره) يريد تفسير الآية «ثم أماته فاتبره» [جس: ٢١] أي جملة من يقبر لا من يلقى حتى تأكله الكلاب مثلاً. وقال أبو عبيدة في الجواز، أتبره أمر بأن يقبر.

قوله: (وأقبر الرجل إذا جعلت له قبراً وقبرته دفنته) قال يحيى الفراء في المعاني: يقال أتبره جملة مقبراً وقبره دفنه.

قوله: (كفأنا) [خ] روى عبد بن حيد من طريق مجاهد قال في قوله «إلم غسيل الأرض كفأنا، أحياء وأمواتاً» قال: يكونون فيها ما أرادوا ثم يدفنون فيها. ثم أورد المصنف في الباب أحاديث أولها حديث عائشة «إن كان رسول الله ﷺ ليتعذر في مرضه، وقد ضبط في روايتهما بالعين المهملة والذال المعجمة أي يستنع، وحكى ابن التين أنه في رواية القاسبي بالالف والدال المهملة أي يسأل عن قدر ما بقي لي يومها، لأن المريض يجد عند بعض أهله من الأناس ما لا يجد عند بعض. وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث والذي بعده في دفن الوفاة النبوية آخر المخازي إن شاء الله تعالى. والمقصود من إبرادها هنا بيان أنه ﷺ دفن في بيت عائشة. وتقدم ثانيهما في «باب ما يكبره من اتخاذ القبور على المساجد من طريق هلال المذكور، وفي «باب بناء المسجد على القبر» من وجه آخر، وفي «أبواب المساجد أيضاً.

قوله: (وعن هلال) يعني بالإسناد المذكور إليه.

قوله: (كناي عروة بن الزبير) أي الذي روى عنه ذلك الحديث. واختلف في كنية هلال: فالشهور أنه أبو عمرو، وقيل أبو أمية، وقيل أبو الجهم.

قوله: (عن سفیان الثمالی) هو ابن دينار على الصحيح، وقيل ابن زياد، والصابر أنه غيره، وكل منهما عصري كوفي. وهو من كبار أتباع التابعين، وقد لحق عصر الصحابة، ولم أر له رواية عن صحابي.

قوله: (مسماً) أي مرتضاً، زاد أبو نعيم في المستخرج، وقبر أبي بكر وعمر كذلك، واستدل به على أن المستحب تسيم القبور، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية، وأدعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التطييع كما نص عليه الشافعي وبه جزم الماوردي وآخرون. وقول سفیان الثمالی لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره ﷺ لم يكن في الأول مسماً، فقد روى أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أمه أكتشي في عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لأطشة، مبسوطة يطحاه العرصة الحمراء، زاد الحاكم «فرايت رسول الله ﷺ مقدماً، وأبا بكر رأسه بين كتي رسول الله ﷺ، وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ، وهذا كان في خلافة معاوية، فكانها كانت في الأول مسطحة، ثم لما بنى جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة. وقد روى أبو بكر الأجري في كتاب صفة قبر النبي ﷺ من طريق إسحاق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن غنيم بن بسطام المدني قال: رأيت قبر النبي ﷺ في إمارة عمر بن عبد العزيز فراهته مرتضاً نحواً من أربع أصابع، ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه. ثم الاختلاف في ذلك أيهما أفضل لا في أصل الجواز، ورجح المزني التسليم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه ما يصنع للجلوس بخلاف المسنن، ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا وهو من شعار أهل البدع فكان التسليم أولى. ويرجح التطييع ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يلمر بتسويتها.

قوله: (حدثنا ثوروة) هو ابن أبي الفراء، وعلي هو ابن مسهر، وثبت ذلك في

قوله: (أن رجلاً) هذا الرجل حكى ابن تيمية في «غريب الحديث»، له أنه أبو يوب الراوي، وغلطه بعضه في ذلك فقال: إنما هو راوي الحديث. وفي التغليط نظر، إذ لا مانع أن يسمي الراوي نفسه لغرضه، ولا يقال يمدح لوصفه في رواية أبي هريرة التي منه مدح بكونه أعرابياً، لأننا نقول: لا مانع من تعدد القصة فيكون السائل في حديث أبي يوب هو نفسه لقوله إن رجلاً، والسائل في حديث أبي هريرة أعرابي آخر قد سمي فيما رواه البخاري وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجفي في السنن من طريق محمد بن جحادة وغيره عن المغيرة بن عبد الله الشكري أن أباه حدثه قال: «انطلقت إلى كوفة فدخلت المسجد، فإذا رجل من قيس يقال له ابن المتضق وهو يقول: وصف لي

عمره والله أعلم. وأما حديث أبي هريرة فقد تقدم الكلام عليه في كون الأعرابي السائل فيه هل هو السائل في حديث عن أبي أيوب أولا، والأعرابي بفتح الهجمة من سكن البادية كما تقدم.

قوله: (عن يحيى بن سعيد بن حيان عن أبي زرعة) قال أبو علي: وقع عند الأصليين عن أبي أحمد الجرجاني هنا عن يحيى بن سعيد بن أبي حيان أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيان، وهو خطأ إما هو يحيى بن سعيد بن حيان كما لغيره من الرواة.

قوله: (وتقديم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة) قيل: فرق بين القيلين كراهية لتكرير اللفظ الواحد، وقيل: عبر عن الزكاة بالمفروضة للاحتراز عن صدقة التطوع فلها زكاة لغوية، وقيل: احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحول فلها زكاة وليست مفروضة.

قوله فيه: (ونصوم رمضان) لم يذكر الحج لأنه كان حينئذ حاجاً ولعله ذكره له فاختصره.

قوله: (قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا) زاد مسلم عن أبي بكر بن إسحاق عن عثمان بهذا السند شيئاً أبداً، ولا انقص منه، ويأتي الحديث مثله.

وظاهر قوله: (من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا) إما أن يحمل على أنه (اطلع على ذلك فأعجب به، أو في الكلام حذف تقديره إن دام على فعل ذلك الذي أمر به. ويؤيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضاً) وإن تمسك بما أمر به دخل الجنة قال القرطبي: في هذا الحديث وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرها دلالة على جواز ترك التطوعات، لكن من دأب على ترك السنن كان نقصاً في دينه، فإن كان تركها تهاوناً بها ورغبة عنها كان ذلك فسقاً، يعني لورود الوعيد عليه حيث قال: «من رغب عن سنتي فليس مني»، وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض، ولا يفرقون بينهما في اهتمام ثوابهما. وإما احتياج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام فأنقص منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لئلا يقل ذلك عليهم فيطأوا حتى إذا انتشرت صدورهم للهمم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم انتهى. وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في شرح حديث طلحة في كتاب الإيمان.

قوله: (حدثنا مسدد عن يحيى) هو القطان.

قوله: (عن أبي حيان) هو يحيى بن سعيد بن حيان المذكور في الإسناد الذي قبله. وأقادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بسماعه له من أبي زرعة، وبطل التردد الذي وقع عند الجرجاني، لكن لم يذكر يحيى القطان في هذا الإسناد أبا هريرة كما هو في رواية أبي ذر وغيرها من الروايات المعتمدة، وثبت ذكره في بعض الروايات، وهو خطأ فقد ذكر الدارقطني في «التبج» أن رواية القطان مرسلة كما تقدم ذلك في المقدمة. وأما حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانتي الزكاة فقد تقدم الكلام عليه في شرح ابن عمر في باب قوله «فإن تابوا وأقاموا الصلاة» [التوبة: ١١] ويأتي الكلام على بقية ما يختص به في كتاب أحكام المرتدين إن شاء الله.

قوله في هذه الرواية: (لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر) كان، تامة بمعنى حصل والمراد به قام مقامه.

(تكميل): اختلف في أول وقت فرض الزكاة، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة قبل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار إليه النووي في باب السير من الروضة، وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة، وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وقد بد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة، وكذا خطابة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها «يا مرنأ بالزكاة، لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتي في آخر الكلام». وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطرلة فيها لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملاً فقال ما هذه إلا جزية أو أخت الجزية، وإنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة، لكنه حديث ضعيف لا يمتنع به. وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة، واحتج بما أخرجه أم سلمة في قصة هجرتهم إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن النبي ﷺ «يا مرنأ بالصلاة والزكاة والصيام، انتهى»، وفي استدلاله بذلك نظر، لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد، ولا صيام رمضان، فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على

رسول الله ﷺ فظلمته فلقية برفات، فزاحمت عليه، فقبل لي إليك عنه، فقال: دعوا الرجل، أرب ما له. قال فزاحمت عليه حتى خلصت إليه فأخذت بغطاء راحلته فسا غير علي، قال شيبين أسألك عنهما: ما ينبغي من النار، وما يدخلني الجنة؟ قال فنظر إلى السماء ثم أقبل علي بوجهه الكريم فقال: لئن كنت أوجزت المسألة لقد أعظمت وطولت فأقبل علي، أعبد الله لا تشرك به شيئاً، وأقم الصلاة المكتوبة، وأد الزكاة المفروضة، وصم رمضان. وأخرجه البخاري في «التاريخ» من طريق يونس بن أبي إسحاق عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن أبيه قال «غدوت فإذا رجلاً يجدهم». قال وقال جبر بن الأعمش عن عمرو بن مرة عن المغيرة بن عبد الله قال «سأل أعرابي النبي ﷺ ثم ذكر الاختلاف فيه عن الأعمش وأن بعضهم قال فيه من المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه والصواب المغيرة بن عبد الله الشكري. وزعم الصيرفي أن اسم ابن المتنفق هذا قبيط بن صبرة وأبو بني المتنفق، فالله أعلم. وقد يؤخذ من هذه الرواية أن السائل في حديث أبي هريرة هو السائل في حديث أبي أيوب لأن سياقه شيء بالقصة التي ذكرها أبو هريرة لكن قوله في هذه الرواية «أرب ما له» في رواية أبي أيوب دون أبي هريرة، وكذا حديث أبي أيوب وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن عمر عن عمرو بن عثمان بلفظ «إن أعرابياً عرض لرسول الله ﷺ وهو في سفر، فأخذ بغطاء ناقته ثم قال: يا رسول الله، أخبرني، فذكره. وهذا شيء بقصة سؤال ابن المتنفق. وأيضاً فابن أيوب لا يقول عن نفسه «إن أعرابياً»، والله أعلم. وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر بن الققعاق الباهلي، ففي حديث الطبراني أيضاً من طريق زرعة بن سويد الباهلي «حدثني أبي حشني خالي واسمه صخر بن الققعاق قال: لقيت النبي ﷺ بين حرفة ومزطفة، فأخذت بغطاء ناقته فقلت: يا رسول الله ما يقربني من الجنة ويأعديني من النار، فذكر الحديث وإسناده حسن.

قوله: (قال ما له ما له، فقال رسول الله ﷺ: أرب ما له) كذا في هذه الرواية لم يذكر فاعل قال ما له ما له، وفي رواية بهز الملققة هنا الموصولة في كتاب الأدب «قال القوم ما له ما له، قال ابن بطال: هو استفهام والتكرار للتأكيد. وقوله «أرب» بفتح الهجمة والراء منونا أي حاجة، وهو مبتدأ وخبره محذوف، استفهم أولاً ثم رجع إلى نفسه فقال له أرب انتهى، وهذا بناء على أن فاعل قال النبي ﷺ، وليس كذلك لما بيناه، بل المستفهم الصحابة والمجيب النبي ﷺ، وما زانك أنه قال: له حاجة ما. وقال ابن الجوزي: المنع له حاجة مهمة مفيدة جاءت به لأنه قد علم بالسؤال أن له حاجة. وروي بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الفعل الماضي، وظاهره الدعاء والمعنى التعجب من السائل. وقال النضر بن شميل: يقال أرب الرجل في الأمر إذا بلغ فيه جهله. وقال الأصمعي: أرب في الشيء صار ماعراً فيه فهو أرب، وكأنه تعجب من حسن ظنته والتعدي إلى موضع حاجته. ويؤيده قوله في رواية مسلم المثار إليها «وقال النبي ﷺ: لقد وقع أو لقد دندني وقال ابن تقيية: قوله «أرب» من الأرب وهي الأعضاء، أي سقطت أعضاؤه وأصيب بها كما يقال تربت يمينك وهو ما جاء عاب بصيغة الدعاء ولا يراد حقيقته. لما رأى الرجل يزاحمه دعا عليه، لكن دعاه على المؤمن طهر له كما ثبت في الصحيح. وروي بفتح أوله وكسر الراء والتثنية أي هو أرب أي حافظ ظن. ولم أتف على صحة هذه الرواية. وجزم الكرماني بأنها ليست مخفوفة. وحكى القاضي عن رواية أبي ذر أرب بفتح الجميع وقال: لا وجه له، قلت: وقعت في الأدب من طريق الكشميهني وحده. وقوله «يدخلني الجنة» بضم اللام والجملة في موضع جر صفة لقوله «بعمل»، ويجوز الجزم جواباً للأمر. ورده بعض شراح «المصاييح» لأن قوله بعمل يصير غير موصوف مع أنه نكرة فلا يفيد. وأجيب بأنه موصوف تقديرًا لأن التكرير للتنظيم فأفاد ولأن جزء الشرط محذوف والتقدير إن عملته يدخلني.

قوله: (وتصل الرحم) أي تواسي ذوي القرابة في الخيرات. وقال النووي معناه أن تحسن إلى أقاربك ذوي رحمك بما تيسر على حسب حالك وحلمك من إتيان أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك. وخص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظراً إلى حال السائل، كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به لأنه الملم بالنسبة إليه. ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالخص بالخص بحسب حال المخاطب وانقضاره لثنيته عليها أكثر مما سواها إما لمشتقتها عليه وإما لتسهيله في أمرها.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو للصنف.

قوله: (أخشى أن يكون محمد غير محفوظ، إنما هو عمرو) وجزم في التاريخ بذلك، وكذا قال مسلم في شيخه، والدارقطني في «العلل» وآخرون: المحفوظ عمرو بن عثمان. وقال النووي: اتفقوا على أنه وهم من شعبة، وأن الصواب

١٤٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ، مَثَلُ لَهْ مَالَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَفْرَغَ، لَهُ زَيْبَانٌ، يَطْوِفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِمْ مَنِيَّةٌ، يَغِي بِشِلْقِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كَنْزُكَ، ثُمَّ تَلَا: ﴿لَا يَخْصِنُ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ﴾. الآية [آل عمران: ١٨٠]، [راجع: ٢٣٧١، أخرجه مسلم: ٩٨٧ بقطعة لم ترد في هذه الطرق الأربع].

قوله: (باب إثم مانع الزكاة) قال الزين بن المنير: هذه الترجمة أخص من التي قبلها لتضمن حديثها تنظيم إثم مانع الزكاة والتصحيح على عظيم عقوبته في السداد الآخرة وتبري نية منة بقوله «لا أملك لك من الله شيئاً» وذلك مؤذن بانقطاع رجائه، وإنما تلاوت الروايات بتفاوت الثريات والعقوبات، فما شددت عقوبته كان إيجابه أكد عما جاء فيه مطلق العقوبة وعبر المصنف بالإثم ليشمل من تركها جحداً أو بخلاً والله أعلم.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية) فيه تلميح إلى تقوية قول من قال من الصحابة وغيرهم: إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين، خلافاً لمن زعم أنها خاصة بالكفار، وسيأتي ذكر ذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى، وذلك مأخوذ من قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب «أنا مالك، أنا كنزك» وقد وقع نحو ذلك أيضاً في الحديث الأول عند النسائي والطبراني في «مسند الشاميين» من طريق شبيب أيضاً في آخر حديث، وأورد البخاري الجملة المحذوفة فذكرها في تفسير برادة بهذا الاستحصار.

(تسوية) للراد بسبيل الله في الآية المعنى الأعم لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة، وإلا لاختص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية.

قوله: (تأتي الإبل على صاحبها) يعني يوم القيامة كما سيأتي.

قوله: (على خير ما كانت) أي من العظم والسمن ومن الكثرة، لأنها تكون عنده على حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أنكى له لشدة نكلها.

قوله: (إذا هو لم يعط فيها حقها) أي لم يؤد زكاتها. وقد رواه مسلم من حديث أبي ذر بهذا اللفظ.

قوله: (تطوؤه بأخفافها) في رواية همام عن أبي هريرة في ترك الحيل، فتخبط وجهه بأخفافه، ولمسلم من طريق أبي صالح عنه ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة يطعمها بقاع قرقر أو فرما ما كانت لا يفقد منها نصيباً واحداً تطوؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها، كلما مرت عليه أولاهها ردت عليه أخراها، وفي يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضي الله بين العباد، ويرى سبيها إما إلى الجنة وإما إلى النار، وللمصنف من حديث أبي ذر «إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما كانت واسمها».

(تسوية) كذا في أصل مسلم، وكما مرت عليه أولاهها ردت عليه أخراها، قال عياض: قالوا هو تغير وتصحيح، وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عن أبيه «كلما مر عليه أخراها ردت عليه أولاهها» وهذا يتنظم الكلام، وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضاً وأقره النووي على هذا وسكان القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إذا برد الأول الذي قد مر قبل، وأما الآخر فلم يمر بعد فلا يقال فيه رد، ثم أجاب بأنه يحتمل المعنى أن أول المائة إذا وصلت إلى آخرها تمشي عليه تلاحقت بها أخراها، ثم إذا أردت الأولى الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخر الأول. وكذا وجهه الطبري فقال: إن المعنى أن أولاهها إذا ردت على التتابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها إلى أن تنتهي أيضاً إلى الأول. والله أعلم.

قوله: (في الغنم تطوؤها بأطرافها وتطعها بقرونها) بكسر الطاء من تطعها ويجوز الفتح. زاد في رواية أبي صالح المذكورة بليس فيها عقصاء ولا لجلحاء ولا عضياء تطعها بقرونها، وزاد فيه ذكر البقر أيضاً وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل، وسيأتي ذكر البقر في حديث أبي ذر أيضاً في باب مفرد.

قوله: (قال ومن حقها أن تحلب على الماء) بناء مهمله أي لمن يضرها من المساكين، وإنما خص الحلب بموضع الماء ليكون أسهل على المحتاج من قصد المنازل

النجاشي، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام، ويغ ذلك جعفرًا فقال بإمراته بمعنى يامر به أمته، وهو بعيد جدًّا، وأولى ما حل عليه حديث أم سلمة هذا إن سلم من قدح في إسناده أن المراد بقوله بإمراته بالصلاة والزكاة والصيام أي في الجملة، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحول والله أعلم. وعما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في العلم في قصة ضمام بن ثعلبة وقوله «أنشدك الله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتضعها على فقرائنا» وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم. وإنما الذي وقع في التاسعة بعثت العمال لأخذ الصدقات، وذلك يستدعي تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك. وعما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة، لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف، وثبت عند أحد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث تيس بن سعد بن عبادَةَ قَالُوا: «مَرَرْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ، ثُمَّ نَزَلَتْ فَرِيضَةُ الزَّكَاةِ فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَا وَنَحْنُ نَعْمَلُهُ» إسنادُه صحيح ورجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوي له عن تيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالهملة المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضي وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب. ووقع في تاريخ الإسلام: في السنة الأولى فرضت الزكاة، وقد أخرجه البيهقي في الدلائل حديث أم سلمة المذكور من طريق المغازي لابن إسحاق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة، وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن إسحاق لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه، وفي سلمة مقال. والله أعلم.

٢- باب التبعة على إيتاء الزكاة

﴿وَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِذُوا لَهُمْ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٥٠].

١٤٠١ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ جُبَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: تَأَيَّسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَأَلْصَحَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. [راجع: ٥٧، أخرجه مسلم: ٥٦].

قوله: (باب البيعة على إيتاء الزكاة) قال الزين بن المنير: هذه الترجمة أخص من التي قبلها، لتضمنها أن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالترام إيتاء الزكاة وأن مانعها ناقض لعهده مبطل لبيعتة فهو أخص من الإيجاب لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب وليس كل واجب تضمنته بيعة، وموضع التخصيص الاحتكام والإحتواء بالذكر حال البيعة، قال: وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتقداً بحكمها لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر ونال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة انتهى. وقد تقدم الكلام على حديث جرير مستوفى في آخر كتاب الإيمان.

٣- باب إثم مانع الزكاة

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَخْصِفُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُخْمَسُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُكُورُهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَأُخْرُؤُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تَفْقَهُونَ﴾ [البقرة: ٣٤، ٣٥].

١٤٠٢ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا، عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا هُوَ لَمْ يَطْعُ فِيهَا حَقَّهَا، تَطْوُهُ بِأَطْلَافِهَا، وَتَلْعَبُ بِقُرُونِهَا، وَقَالَ: وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تَحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ». قَالَ: «وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارَ، يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، قَالُوا: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتَ وَلَا يَأْتِي بِعَبِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رَغَاءٌ، يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، قَالُوا: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتَ». [راجع: ٥٠، ٢٣٧١، أخرجه مسلم: ٩٨٧ مطولاً باختلاف].

شعر براسه.

قوله: (له زيبتان) تنية زيبه فتتح الزاي ومحدثين وهما الزيبتان اللتان في الشديقين يقال تكلم حتى زيد شدقاه أي خرج الزيد منهما، وقيل هما النكتان السوداوان فوق عينيه، وقيل نقتان يكشطان فاه، وقيل هما في حلقه بمنزلة زغبي العنز، وقيل لخمستان على رأسه مثل القرنين، وقيل نابان يخرجان من فيه.

قوله: (يطوفه) يضم أوله وفتح الواو الثقيلة، أي يصير له ذلك الثعبان طوقاً.

قوله: (لم يأخذ بلهزميه) فاعل يأخذ هو الشجاع، والمأخوذ يد صاحب المال كما وقع ميباً في رواية همام عن أبي هريرة الآية في ترك الحليل، بلفظ لا يزال يطلبه حتى يسط يد فليقمها فاه.

قوله: (بلهزميه) بكسر اللام وسكون الهاء يعطها زاي مكسورة، وقد فسر في الحديث بالشديقين، وفي الصحاح: هما العظمان اللتان في اللحيين تحت الأذنين. وفي الجامع: هما لحم اللحيين الذي يتحرك إذا أكل الإنسان.

قوله: (لم يقول) أنا مالك، أنا كتركك وفائدة هذا القول المسرة والزيادة في التعليل حيث لا يفتحه النعم، وفي نزع من التهمك، وزاد في ترك الحليل، من طريق همام عن أبي هريرة يفر منه صاحبه ويطلبه وفي حديث ثوبان عند ابن حبان يتيهه فيقول أنا كترك الذي تركه بك، فلا يزال يتيهه حتى يلقمه يده فيمضغها ثم يتيهه سائر جسده. ولعل في حديث جابر يتيه صاحبه حيث ذهب وهو يفر منه، فإذا رأى أنه لا يده من أدخل يده في فيه فجعل يعضها كما يعض الفحل، وللطبراني في حديث ابن مسعود يفر راسه، وظاهر الحديث أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة. وفي حديث جابر عند مسلم إلا مثل له كما هنا، قال القرطبي: أي صور أو نصب وأقيم، من قورهم مثل قائم أي متصّباً.

قوله: (لم لا) ولا يحسن الذين يدخلون الآية في حديث ابن مسعود عند الثنائي والحديث، ثم قرأ رسول الله ﷺ فذكر الآية، ونحوه في رواية الترمذي وقرأ مصداقه: «سيطرون ما ملأوا به يوم القيامة»، وفي هذين الحديثين تقوية لقول من قال: المراد بالتطويق في الآية الحقيقة، خلافاً لما قال إن معناه سيطرون الإنس. وفي تلاوة النبي ﷺ الآية دلالة على أنها نزلت في ماني الزكاة، وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسير، وقيل: إنها نزلت في اليهود الذين كنوا صفة النبي ﷺ، وقيل: نزلت فيمن له قرابة لا يصلهم قاله مسروق.

٤- باب مَا آدَى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَزْرٍ

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ لِمَا فُوتَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».

١٤٠٤- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: عَنْ أَبِي حَنِظَلَةَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ لِمَا فُوتَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».

ابن شهاب، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ أَغْرَابِي: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: «وَالَّذِينَ يَكْثُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ: ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ كَثُرَ قَلَمُ يَدِهِ زَكَاتُهَا قَوْلُ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا أَنْزَلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ. (الطبر: ٤٦٦٦).

١٤٠٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ إِسْحَاقَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: أَنَّ عُمَرَو بْنَ يَحْيَى بْنَ عُمَارَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ابْنِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ لِمَا فُوتَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ لِمَا فُوتَ خُمْسِ فُودٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ لِمَا فُوتَ خُمْسِ أَوْسُنٍ صَدَقَةٌ». (الطبر: ١٤٤٧، ١٤٥٩، ١٤٨٤). (أخرجه مسلم: ١٦٩٦).

١٤٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَمْعٍ هَشِيمًا: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبِيعَةِ، فَإِذَا بَايَ فَرَسٌ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا تَزَلَّكَ مَنَزَلُكَ هَذَا؟ قَالَ: كُنْتُ بِالنَّاسِ، فَاحْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي عَفْرَةَ: «وَالَّذِينَ يَكْثُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ

وَأَرْفَقَ بِالْمَالِ». وَذَكَرَهُ الدَّوْدِيُّ بِالْجَيْمِ وَفَسَّرَهُ بِالْإِحْضَارِ إِلَى الْمَصْدَقِ. وَتَقَبَّهَ ابْنُ حَدِجَةَ وَجَزَمَ بِهِ تَصْحِيفٌ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي خَالِدٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَمْرَةَ الْغَنَاقِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا يَوْمُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَرْفُوعَةٌ وَلَفْظُهُ: «قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّهَا؟» قَالَ: «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا وَإِعَارَةُ دُلُوحَا وَمِنْحَتُهَا وَحَلِيلُهَا عَلَى الْمَاءِ وَحَمْلُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَسَيَاتِي فِي أَوَاخِرِ الشَّرْبِ هَذِهِ الْقِطْعَةُ وَحَدَّثَنَا مَرْفُوعَةٌ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (ولا يأتي أحدكم) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب، إلا لا يأتي أحدكم، وهذا حديث آخر متعلق بالفلول من الضانم وقد أخرجه المصنف مفرداً من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة وبني الكلام عليه في أواخر الحديث إن شاء الله تعالى. وقوله في هذه الرواية لها يمار، بتحتانية مضمومة ثم مفعلة: صوت للمز، وفي رواية المستطلي والكشميهني هنا فتداء بضم اللام ثم مفعلة بفتح راء، ووجهه ابن التين، وهو صياح الغنم. وحكي ابن التين عن القزاز أنه رواه مختار، بمثناة ومفعلة وليس بشيء، وقوله «غداة» بضم السراء ومفعلة: صوت الإبل، وفي الحديث إن الله يجبي البهائم ليأحبها بها مانع الزكاة وفي ذلك معاملة له بتقيض قصده، لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما يمتنع منها، فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه. والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز، ولأن المال لا تم تخرج زكاته غير مطهر، وفيه أن في المال حقاً سوى الزكاة، وأجاب العلماء عنه بجهابيين أحدهما أن هذا الوحيد كان قبل فرض الزكاة، ويؤيده ما سياتي من حديث ابن عمر في الكثرة، لكن يعكر عليه أن فرض الزكاة مقدم على إسلام أبي هريرة كما تقدم تقريره. ثاني الأجوبة أن المراد بإطراق القدر الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه، وإما ذكر استطراده، لما ذكرناها بين الكلام فيه وإن كان له أصل يزول بقله وهو الزكاة، ويحتمل أن يراد ما إذا كان هناك مضطر إلى شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة. وثالث ابن بطال: في المال حقان فرض حين وغيره، فالخلف من الحقوق التي هي من مكارم الأخلاق.

(تبيينه): زاد النسائي في آخر هذا الحديث قال «وهو كنز أحدكم يوم القياس» شجاعاً أربع يفر منه صاحبه ويطلبه: أنا كترك، فلا يزال حتى يلقمه إصبعه. وهذه الزيادة قد أورد البخاري بعضها كما قدمنا إلى قوله «أقرعه» ولم يذكر بقيته، ولكنه استغنى عنه بطريق أبي صالح عن أبي هريرة وهو ثاني حديثي الباب.

قوله: (عن أبي صالح) كذا رواه عبد الرحمن وثابه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند وساقه مطولاً، وكذا رواه مالك بن عبد الله بن دينار ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القمطاع بن حنبل عن أبي صالح، ولكنه وقته على أبي هريرة، وخالفهم عبد العزيز بن أبي سلمى فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجه النسائي ووجهه، لكن قال ابن عبد لير: رواية عبد العزيز خطأ بين، لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما واه عن أبي صالح أصلاً انتهى. وفي هذا التعليل نظر، وما المانع أن يكون له فيه شيخان؟ نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه.

قوله: (مثل له) أي صور، أو ضمن مثل معنى التصوير أي صير ماله على صورة شجاع، والمراد بالمال الناض كما أشرت إليه في تفسير برامة، ووقع في رواية زيد بن أسلم ما ن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحيى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، ولا تتالي بين الروايين لاحتمال اجتماع الأمرين معاً، فرواية ابن دينار توافق الآية التي ذكرها وهي «سيطرون» ورواية زيد بن أسلم توافق قوله تعالى «يَوْمَ يَجْمَعُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ» الآية [التوبة: ٣٥] قال الفيضاني: خص الجنب والجنبين والظهر لأنه جمع المال، ولم يصرفه في حقه، لتحصيل الجاه والتعمم بالمطام والملايس، أو لأنه أعرض عن الفقير وولاه ظهره، أو لأنها أشرف الأضواء الظاهرة لاشتغالها على الأعضاء الرئيسة. وقيل: للمراد بها الجهات الأربع التي هي مقدم البدن ومؤخره وجنباه، نسال الله السلامة. والمراد بالشجاع وهو بضم المعجمة ثم جيم الحية الذكر، وقيل الذي يقرم على ذنبه ويولب الفارس، والأقرب الذي يقرع رأسه أي يحط لكثرة سمه. وفي «كتاب أبي عبيدة» سمي اقترع لأن شعر رأسه يتمطط لجمعه السم فيه. وتقبه القزاز بأن الحية لا شعر برأسها، فقلعه يذهب جلد رأسه. وفي تهذيب الأزهري: سمي اقترع لأنه يقرع السم ويجمعه في رأسه حتى تتمطط فروة رأسه، قال قال الأرم:

قرى السم حتى أثمار فسروه رأسه عن العظم صل قاتل اللسم ما رده وقال القرطبي: الأقرب من الحيات الذي أبيض رأسه من السم، ومن الناس الذي لا

داود. وقال ابن عبد البر: في سننه مقال. وذكر شيخنا في «شرح الترمذي» أن سننه جيد. وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً بلفظ الترجمة، وأخرجه أبو داود مرفوعاً بلفظ «أن الله لم يفرض الزكاة إلا ليعطي ما بقي من أموالكم، وفيه قصة». قال ابن عبد البر: والجمهور على أن أكثر المنصوص سالم تود زكاته. ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك» وذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال: ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كابن ذر، وسيأتي شرح ما ذهب إليه من ذلك في هذا الباب.

قوله: (وقال أحمد بن حنبل) كذا لاكثر، وفي رواية أبي ذر حدثنا أحمد، وقد وصله أبو داود في كتاب النسخ والمتنسخ، عن محمد بن يحيى وهو الذهلي، عن أحمد بن شبيب بإسناده. ووقع لنا بطلان في جزء الذهلي وسيأتي أثر ما في البخاري وزاد فيه سؤال الأعرابي «أثرت الصمة؟ قال ابن عمر: لا أدري. فلما أدبر قبل ابن عمر يديه ثم قال: نعم ما قال أبو عبد الرحمن يعني نفسه ستل مما لا يدري فقال: لا أدري. وزاد في آخره بعد قوله: طهرة للأموال ثم التفت لي فقال: ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدله أزيه وأعمل فيه بطاعة الله تعالى وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري.

قوله: (من كنزها فلم يؤد زكاتها) أفراد الضمير إما على سبيل تأويل الأموال، أو عوداً إلى القصة لأن الانقطاع بها أكثر أو كان وجودها في زمنهم أكثر من اللعب، أو على الاكتفاء ببيان حالها عن بيان حال النكاح، والحاصل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال «ينفقونها» قال صاحب الكشف: أفرد ذهباً إلى المعنى دون اللفظ، لأن كل واحد منهما جملة وإافية. وقيل: المعنى ولا ينفقونها، والذهب كذلك، وهو كقول الشاعر «واني وقيار بها غريب» أي وقيار كذلك.

قوله: (إذا كان هذا قبل أن تنزل الزكاة) هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتناز وهو حيس ما فضل من الحاجة عن اللواصاة به كان في أول الإسلام، ثم نسخ ذلك بغرض الزكاة لما فتح الله الفتح وقدرت نصب الزكاة، فعلى هذا المراد بتزول الزكاة بيان نصها ومقاديرها لا إبطال أصلها. والله أعلم. وقال ابن عمر «لا أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً، كأنه يشير إلى قول أبي ذر الهمي آخر الباب. والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر أن يحمل حديث أبي ذر على ما لم تحت يد الشخص لغيره فلا يجب أن يجبه عنه، أو يكون له لكنه من ربحي فضله وتطلب عائلته كالإمام الأعظم فلا يجب أن يدخر من المحتاجين من رعيته شيئاً، ويحمل حديث ابن عمر على ما لم ملكه قد أدى زكاته فهو يجب أن يكون عنده ليصل به قرابته ويستغني به عن مسألة الناس، وكان أبو ذر في عمل الحديث على إطلاقه فلا يرى بإدخال شيء أصلاً. قال ابن عبد البر: وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال يجمع بفضل عن القوات وسداد الجيش فهو كنز يذم فاعله، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على ما نهي الزكاة، وأصبح ما تمسكوا به حديث طلبة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال «هل علي غيرها؟ قال: لا إلا أن تطرح» انتهى. والظاهر أن ذلك كان في أول الأمر كما تقدم من ابن عمر، وقد استدل له ابن بطال بقوله تعالى «ويؤمركم ماذا ينفقون؟ قل العفو» [البقرة: ٢١٩] أي ما فضل عن الكفاية، فكان ذلك واجباً في أول الأمر ثم نسخ. والله أعلم. وفي المسند من طريق يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه قال «كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه، ثم يرخص في النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث أبي سعيد في تقدير نصب زكاة الورق وغيره.

قوله: (أخبرني يحيى بن أبي كثير) تعقب الدارقطني وأبو مسعود بأن عبد الروهاب بن نجدة خالف إسحاق بن يزيد شيخ البخاري فيه فقال «عن شبيب عن الأوزاعي حدثني يحيى بن سعيد وحده ورواه داود بن رشيد وهشام بن خالد جميعاً عن شبيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن يحيى بن عبد الرحمن بن شبيب عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن اليمان عن يحيى بن سعيد، وقال الإسماعيلي: هذا الحديث مشهور عن يحيى بن سعيد رواه عنه الخلق، وقد رواه داود بن رشيد عن شبيب فقال «عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد انتهى. وقد تابع إسحاق بن يزيد سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن شبيب بن إسحاق أخرجه أبو عروة والإسماعيلي من طريقه، وذلك دل على أنه عند شبيب عن الأوزاعي على الوجهين، لكن دلت رواية الوليد بن مسلم على أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة، ولذلك عدل عنها البخاري واقتصر على طريق يحيى بن أبي كثير. والله أعلم.

ولا ينفقونها في سبيل الله» [البقرة: ٣٤]. قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وعليهم، فكان ينسي ويمنه في ذلك، وكسب إلى عثمان ﷺ يشكركني، لكسب إلى عثمان أن أفهم المدينة، فقدمتها، فكثر على الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان، فقال لي: إن شئت تفتحيت، فكنت قريباً. فذلك الذي أنزلني هذا العنزل، وكثر أمرؤا علي حبشياً لسمعت وأطعت. [الطبر: ٢٤٦٠].

١٤٠٧ - حدثنا عثمان: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا الجعفي، عن أبي الغلاء، عن الأخضر بن قيس قال: جلست.

وحدثني إسحاق بن منصور: أخبرنا عبد الصمد قال: حدثني أبي: حدثنا الجعفي: حدثنا أبو الغلاء بن الشخير: أن الأخضر بن قيس حدثهم قال: جلست إلى ملا من قرشي، فجاء رجل، حشيش الشعر والياب والهيئة، حتى قام عليهم، فسلم ثم قال: بشر الكافرين برضو يحنى عليه في نار جهنم، ثم يوضع على حمة لذي أحدهم حتى يخرج من نفض كفيه ويوضع على نفض كفيه حتى يخرج من حمة لذي، يترك. ثم وكى فجلس إلى سارية، وتبعه وجلست إليه، وأنا لا أدري من هو، فقلت له: لا أرى القوم إلا قد كرهوا الذي قلت؟ قال: إنهم لا يظنون شيئاً. [أخرجه مسلم: ٩٩٢، بقره مع الحديث الأبي ١٤٠٨].

١٤٠٨ - قال لي خليلي - قال: قلت من خليلك؟ قال: النبي ﷺ. «يا أبا ذر، أتبصر أحد؟». قال: فظننت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأنا أرى أن رسول الله ﷺ يؤسلي في حاجة له، قلت: نعم. قال: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً، أنفقه كله، إلا ثلاثة ديناري». وإن هؤلاء لا يقولون، إنما يجمعون الدنيا، لا والله، لا أسألهم دنيا، ولا أسفيعهم عن دين، حتى ألقى الله [راجع: ١٢٣٧]. أخرجه مسلم: ٩٤ بلفظه في رد في هذه الطريق، ولكنه في كتاب الزكاة زيادة ٣٢٠].

قوله: (باب ما أدى زكاته فليس بكفر، لقول النبي ﷺ ليس فيما دون خمس أواق صدقة) قال ابن بطال وغيره: وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة أن أكثر المنهي هو المتردد عليه الموجب لصاحبه التار لا مطلق الكثر الذي هو أهم من ذلك، وإذا تقر ذلك لحديث «لا صدقة فيما دون خمس أواق» مفهوم أن ما زاد على الخمس ففيه الصدقة، ومقتضاه أن كل مال أخرجه من الصدقة فلا وعيد على صاحبه فلا يسمى ما يفضل بعد إخراج الصدقة كنزاً. وقال ابن رشيد: وجه التمسك به أن ما دون الخمس وهو الذي لا يجب فيه الزكاة قد عني عن الحق فيه فليس بكفر قطعاً، والله قد أتى على فاعل الزكاة، ومن أتى عليه في واجب حق المال لم يلحق ذم من جهة ما أتى عليه فيه وهو المال. انتهى. ويتلخص أن يقال: ما لم يجب فيه الصدقة لا يسمى كنزاً لأنه معفو عنه، فليكن ما أخرجه من الزكاة كذلك لأنه عني عنه بإخراج ما وجب عنه فلا يسمى كنزاً. ثم إن لفظ الترجمة لفظ حديث روي مرفوعاً وموقوفاً عن ابن عمر أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفاً، وكذا أخرجه الشافعي عنه، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال: إنه ليس بمحفوظ. وأخرجه البيهقي أيضاً من رواية عبد الله بن غير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكفر، وكل ما لا تؤدى زكاته فهو كنز وإن كان ظاهراً على وجه الأرض» أورده مرفوعاً ثم قال: ليس بمحفوظ، والمشهور وقفه وهذا يزيد ما تقدم من أن المراد بالكثرة معناه الشرعي. وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ «إذا أدبت زكاة مالك فقد أدبت عنك شره» ورجع أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البيهقي. وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك» وقال: حسن غريب، وصححه الحاكم، وهو على شرط ابن حبان. وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضاً وأخرجه أبو

للعلماء، فإن معاوية لم يحسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره، وثمان لم يمتح على أبي ذر مع كونه كان خالفاً له في تأويله. وفي التحليل من الشقاق والخروج على الأئمة، والترغيب في الطاعة لولي الأمر وأمر الأفضل بطاعة المفضول

خشية المفسدة، وجواز الاختلاف في الاجتهاد، والأخذ بالشدة في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك إلى فراق الوطن، وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب العلم، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه لأن كلا منهما كان جتهداً. الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى، والجبري يضم الجيم هو سعيد، وأبو العلاء هو يزيد بن الشخير. وأورد المصنف هذا الإسناد بالإسناد الذي بعده وإن كان أنزل منه لتصرّح عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فيه بتجديت أبي العلاء للجبري، والأحف لأبي العلاء. وقد روى الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد للذكور عن أخيه مطرف عن أبي ذر طرفاً من آخر هذا الحديث أيضاً، وأخرجه أحمد، وليس ذلك بملة لحديث الأحنف لأن حديث الأحنف أتم سياقاً وأكثر فوائد، وما مانع أن يكون ليزيد فيه شيخان.

قوله: (جلس إلى ملا) في رواية مسلم والإسماعيلي من طريق إسماعيل بن علي عن الجبري، وقدمت المدينة، فيمتا أنا في حلقة من قريش.

قوله: (عشش الشعر إلخ) كذا للأكثر بمجمعتين من الخشونة، وللإمامي بهملتين من الحسن، والأول أصح. ووقع في رواية مسلم وأخشن الثياب أخشن الجسد أخشن الوجه فقام عليهم، وليقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الأحنف وقدمت المدينة فدخلت مسجدنا إذ دخل رجل آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضاً فقالوا: هذا أبو ذر.

قوله: (بشر الكنازين) في رواية الإسماعيلي «بشر الكنازين».

قوله: (بوعصف) بفتح الراء وسكون المعجمة بعدها فاء هي الحجارة الحمأة واحداً رضة.

قوله: (فغض) بضم النون وسكون المعجمة بعدها ضاد معجمة: العظم الدقيق الذي على طرف الكتف أو على أعلى الكتف، قال الخطابي: هو الشاخص منه، وأصل التفصيص الحركة نسبي ذلك الموضع نفضاً لأنه يتحرك بحركة الإنسان.

قوله: (يعتزلزل) أي يضطرب ويتحرك، في رواية الإسماعيلي «فيتججلجل، يجميم» وزاد إسماعيل في هذه الرواية «فوضع القوم رؤوسهم، فما رأيت أحداً منهم رجع إليه شيئاً». قال: فأدبر، فأتته حتى جلس إلى سارية.

قوله: (وأنا لا أدري من هو) زاد مسلم من طريق خليف المصري عن الأحنف «قلت: من هذا؟ قالوا: هذا أبو ذر، قممت إليه فقلت: ما شيء سمعتك تقول؟ قال: ما قلت إلا شيئاً سمعت من نبيهم ﷺ. وفي هذه الزيادة رد لقول من قال إنه موقوف على أبي ذر فلا يكون حجة على غيره. ولأحمد من طريق يزيد الباعلي عن الأحنف «كنت بالمدينة، فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يروونه، قلت: من أنت؟ قال: أبو ذر. قلت: ما نكر الناس عنك؟ قال: إني أنهارهم عن الكنوز التي كان ينهارهم عنها رسول الله ﷺ».

قوله: (إنهم لا يعقلون شيئاً) بين وجه ذلك في آخر الحديث حيث قال وإنما يجمعون الدنيا. وقوله: لا أسألم دنياه في رواية إسماعيل المذكورة «قلت: ما لك ولا عواذك من قريش، لا تتمرّهم ولا تصيب منهم؟ قال: وربك لا أسألم دنيا الخ».

قوله: (قلت: ومن خليلك؟ قال النبي ﷺ) فاعل قال هو أبو ذر والنبي ﷺ خير المبتدأ كأنه قال خليلي النبي ﷺ. وسقط بعد ذلك قال النبي ﷺ أو قال فقط، وكان بعض الرواة ظناً مكررة فحذفها ولا بد من إثباتها.

قوله: (يا أبا ذر أتبصر أحداً) وهو حديث مستقل سيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق، وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله «إلا ثلاثة دنائير، إن شاء الله تعالى. وإنما أورد أبو ذر للأخف لتقوية ما ذهب إليه من ذم اكتناز المال، وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب، ومن ثم عبق المصنف بالترجمة التي تليه فقال:

٥ - باب إتيان المال في حقّه

١٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ

قوله: (عن أبيه يحيى بن عمار) في رواية يحيى بن سعيد عن عمرو أنه سمع أباه، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد بضعة وعشرين باباً. ثانيها حديث أبي ذر مع معاوية.

قوله: (حدثنا علي سمع هشيماً) كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه «حدثنا علي بن أبي شامه، وهو المعروف بابن طبراح يكرس المهمله وسكون الموحدة وآخره معجمة، ووقع في «أطراف المري» عن علي بن عبد الله اللخمي وهو خطا.

قوله: (عن زيد بن وهب) هو التميمي الكبير الكوفي أحد المخضرمين.

قوله: (بالريذة) بفتح الراء والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة، نزل به أبو ذر في عهد عثمان ومات به، وقد ذكر في هذا الحديث سبب نزوله، وإنما سألته زيد بن وهب عن ذلك لأن مبعضي عثمان كانوا يشتعن عليه أنه نفى أبا ذر، وقد بين أبو ذر أن نزوله في ذلك المكان كان باختياره. نعم أمره عثمان بالالتجى عن المدينة لدفع المفسدة التي خافها على غيره من مذهبه المذكور فاختار الريذة، وقد كان يهدو إليها في زمن النبي ﷺ كما روى أصحاب السنن من وجه آخر عنه، وفي قصة له في التيمم وروينا في فوائد أبي الحسن بن جلدب إسناده إلى عبد الله بن الصامت قال «دخلت مع أبي ذر على عثمان، فحسر عن رأسه فقال: والله ما أنا منهم بعني الخوارج. فقال: إنما أرسلنا إليك لتجارتنا بالمدينة. فقال: لا حاجة لي في ذلك، التفت إلى بالريذة. قال: نعم. ورواه أبو داود الطيالسي من هذا الوجه دون آخره، وقال بعد قوله ما أنا منهم ولا أدركهم، سيماهم التحليق، يرمقون من الدين كما يرمق السهم من الرمية، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت، وفي طبقات ابن سعد من وجه آخر فإن ناساً من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالريذة: إن هذا الرجل فعل بك وفعل، هل أنت ناصب لنا راية بعني فتناقل: قال: لا، لو أن عثمان سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعته.

قوله: (كنت بالشام) يعني بدمشق، ومعاوية إذ ذاك حاكم عثمان عليها. وقد بين السبب في سكناه الشام ما أخرجه أبو يعلى من طريق آخر عن زيد بن وهب «حدثني أبو ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: إذا بلغ البناء أي بالمدينة سلماً فارحل إلى الشام. فلما بلغ البناء سلماً قدمت الشام فسكنت بهاء فذكر الحديث نحوه. وعنده أيضاً بإسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال «استأذن أبو ذر على عثمان فقال: إنه يؤذينا، فلما دخل قال له عثمان: أنت الذي تزعم أنك خير من أبي بكر وعمر؟ قال: لا، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أحبكم إلي وأقربكم مني من بقي على العهد الذي عاهدته عليه، وأنا باق على عهدك. قال فأسره أن يلحق بالشام. وكان يجتهدهم ويقول: لا يبيت عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما يتقنه في سبيل الله أو يهد لقرين، فكتب معاوية إلى عثمان: إن كان لك بالشام حاجة فابث إلى أبي ذر. فكتب إليه عثمان أن أقدم علي، فقدم.

قوله: (في والذين يكتزون الذهب والفضة) سيأتي في تفسير براءة من طريق جرير عن حصين بلفظ «والذين يكتزون الذهب والفضة» إلى آخر الآية.

قوله: (نزلت في أهل الكتاب) في رواية جرير «ما هذه فباء».

قوله: (فكفر علي الناس حتى كانوا هم في رواية الطبري: أنهم كفروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام، قال فخشى عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشام.

قوله: (إن شئت لتتبعني) في رواية الطبري «فقال له تتع قريباً. وقال: والله لن أدع ما كنت أقوله، وكذا لابن مرفوعة من طريق ورقاء عن حصين بلفظ «والله لا أدع ما قلت».

قوله: (حيشياً) في رواية ورقاء «عبداً حشياً» ولأحمد وأبي يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن عمه عن أبي ذر «أن النبي ﷺ قال له: كيف تصنع إذا أخرجت منه؟ أي المسجد النبوي، قال: أتى الشام. قال: كيف تصنع إذا أخرجت منها؟ قال: أسود إليه، أي المسجد. قال: كيف تصنع إذا أخرجت منه؟ قال: أضرب بسيفي. قال: أدلك على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشداً، قال: تسمع وتطيع وتتساق لهم حيث سافرك. وعند أحمد أيضاً من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد عن أبي ذر غمؤه، والصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينتفون في وجهه. وتعبه النووي بالإبطال، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان، ومولاه لم يخرجوا. قلت: لقوله عمل، وهو أن أراد من يفعل ذلك وإن لم يوجد حينئذ من يفعله. وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن الكفار غاطلون يفرج الشريعة لامتثال أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب: وفي ملاطفة الأئمة

٨- باب [الصدقة من كَسِبَ طَيِّبَ لقوله]:

﴿وَيُرْسِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِمٍ﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ [البقرة: ٢٧٦، ٢٧٧].

١٤١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ: سَمِعَ أَبَا النُّضَرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلٍ تَغْرَةً مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا يَجِيزُهُ، ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرْسِي أَخَذَكُمْ فَلَوْهَ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْحَبْلِ».

تَابَعَهُ مَوْلَانُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ. وَقَالَ وَقَافٌ: عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَسَهْلُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (انظر: ٧٤٣٠، أخرجه مسلم: ١٠١٤).

قوله: (باب لا تقبل صدقة من غلول) كذا للأكثر على البناء للمجهول، وفي رواية للمستلمي لا يقبل الله، وهذا طرف من حديث أخرجه مسلم باللفظ الأول، وقد سبق باقيه في ترجمته في كتاب الطهارة. وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عن أبي كامل أحد مشايخ مسلم فيه لفظ لا يقبل الله صلاة إلا بطهور، ولا صدقة من غلول، ولأبي داود من حديث أبي الليث عن أبيه مرفوعاً لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور، وإسناده صحيح.

قوله: (ولا يقبل إلا من كسب طيب) هذا للمستلمي وحده، وهو طرف من حديث أبي هريرة الأتي بعده.

قوله: (قوله: ﴿قُولُ معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾ إلى قوله: ﴿حليم﴾) قال ابن المنير: جرى المصنف على عادته في إثبات الحفي على الجلي، وذلك أن في الآية أن الصدقة لا تبعتها سيئة الأذى بطلت، والغلول أذى إن قارن الصدقة أبطلها بطريق الأولى، أو لأنه جعل المعصية اللاحقة للطاعة بعد تقررها تبطل الطاعة فكيف إذا كانت الصدقة بعين المعصية، لأن الغالب في دفعه المال إلى الفقير غاصب متصرف في ملك الغير، فكيف تقع المعصية طاعة معتبرة وقد أبطلت المعصية الطاعة المحققة من أول أمرها؟ وتعبه ابن رشيد بأنه يبنى على أن الأذى أهم من أن يكون من جهة التصديق للتصدق عليه أو إيداعه لغيره كما في الغلول فيكون من باب الأولى، وقد لا يسلم هذا في معنى الآية لبعده، فإن الظاهر أن المراد بالأذى إثم ما هو بكون من جهة المسؤول للسائل، فإنه عطف على المن وجع معه بالواو. والذي يظهر أن البخاري قصد أن التصديق عليه إذا علم أن التصديق به غلول أو غصب أو نحوه تاذي بذلك ولم يبرض به، كما قال أبو بكر اللين لا علم أنه من وجه غير طيب، وقد صدق على التصديق أنه مؤذله يتعرض له لكل ما لو علمه لم يقبله. والله أعلم.

قوله: (قول معروف) فسر بالرد الجميل، وقوله (ومغفرة) أي عفو عن السائل إذا وجد منه ما يخل على المسؤول. وقيل: المراد عفو من الله بسبب الرد الجميل، وقيل عفو من جهة الصلاة أي مغفرة منه للمسؤول لكونه رده رداً جيلاً. والثاني أظهر. وظاهر الآية أن الصدقة تحيط بالمال والأذى بعد أن تقع سالمة، لكن يمكن أن يقال: لعل قبولها موقوف على سلامتها من المن والأذى، فإن وقع ذلك عدم الشرط فعدم المشروط فغير من ذلك بالإبطال. والله أعلم.

(تبيينان):

(الأول): دل قوله لا تقبل صدقة من غلول أن الغالب لا تبرا إلا برد الغلول إلى أصحابه بأن يتصدق به إذا جهلهم مثلاً بالسبب فيه أنه من حق الغائبين، فلو جهلت أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم.

(الثاني): وقع هنا للمستلمي والكشيهي وابن شويه «باب الصدقة من كسب طيب» لقوله تعالى ﴿وَيُرْسِي الصَّدَقَاتِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وعلى هذا فتخلو الترجمة التي قبل هذا من الحديث، وتكون كالتي قبلها في الاختصار على الآية، لكن تزيد

إِلَى فِي التَّحِينَ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَسَلَّطَهُ عَلَى حَلِكِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا. [راجع: ٧٣. أخرجه مسلم: ٨١٦].

(باب إنفاق المال في حقه) وأورد فيه الحديث الدال على الترخيب في ذلك، وهو من أدل دليل على أن أحاديث الوعيد عمولة على من لا يؤدي الزكاة، وأما حديث «ما أحب أن في أحدنا ذنباً فمحمول على الأولوية، لأن جمع المال وإن كان مباحاً لكن الجماع مسؤول عنه، وفي المحاسبة خطر وإن كان الترك أسلم، وما ورد من الترخيب في تحصيله وإنفاقه في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه، فإنه إذا إنفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتحدي، ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئاً كما تقدم شاهده في حديث «ذهب أهل الدثور بالأجور، والله أعلم. وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في أوائل كتاب العلم، قال الزين بن المنير: في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبنده في الصحة والخروج عنه بالكلفة في وجوه البر، مالم يؤد إلى حرمان الوارث ونحو ذلك مما منع منه الشرع.

قوله: (وإن هؤلاء لا يعقلون) هو من كلام أبي ذر كرهه تأكيداً للكلام ولربط ما بعده عليه.

٦- باب الرياء في الصدقة

لقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْتَغُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى - إِلَى قَوْلِهِ - الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقال: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مُتَدَلِّ». لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وقال عِكْرِمَةُ: «وَابِلٌ» مَطَرٌ شَدِيدٌ. وَالطَّلُ: النَّدَى.

قوله: (باب الرياء في الصدقة) قال الزين بن المنير: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِرَادُهُ إِطَالُ الرِّيَاءِ لِلصَّدَقَةِ فَيَحْتَمِلُ عَلَى مَا تَحْتَضُّ مِنْهَا لِحُبِّ الْمَحْمُودَةِ وَالتَّشَاءُ مِنَ الْخَلْقِ مِثْلَ لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَتَصَدَّقْ بِهَا.

قوله: (قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْتَغُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى إِلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾) قال الزين بن المنير: وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى شبه مقارنة المن والأذى للصدقة أو إيتائها بإنفاق الكافر المرائي الذي لا يجد بين يديه شيئاً منه، ومقارنة الرياء من المسلم لصدقه أتبع من مقارنة الإيذاء، وأولى أن يشبه بإنفاق الكافر المرائي في إبطال إنفاقه اهـ وقال ابن رشيد: اقتصر البخاري في هذه الترجمة على الآية، وممراده أن المشبه بالشيء يكون أخفى من المشبه به، لأن الحفي ربما شبه بالظاهر ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور. ولما كان الإنفاق رياء من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شبه به الإبطال بالمن والأذى، أي حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء، هذا من حيث الجملة، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المانِّ شبه بحال المرائي، لأنه لا من ظهر أنه لم يقصد وجه الله، وحال المؤذي يشبه حال الفائد للإيمان من المناققين لأن من يعلم أن للمؤذي ناصراً يصبره لم يؤذ، فعلم بهذا أن حالة المرائي أشد من حالة المان والمؤذي انتهى. ويتلخص أن يقال: لما كان المشبه به أقوى من المشبه، وإبطال الصدقة بالمن والأذى قد شبه بإبطالها بالرياء فيها كان أمر الرياء أشد.

قوله: (وقال ابن عباس: صلباً ليس عليه شيء) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا في قوله «فتزكه صلباً» أي ليس عليه شيء. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه الآية قال «هذا مثل ضربه الله لأعمال الكفار يوم القيامة يقول: لا يقدرون على شيء ما كسبوا يومئذ كما ترك هذا المطر الصفا تقياً ليس عليه شيء»، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه.

قوله: (وقال عكرمة: وابل مطر شديد، والطل الندى) وصله عبد بن حميد عن روح بن عبادة بن غياث «سمعت عكرمة قال في قوله وابل قال: مطر شديد؛ والطل الندى».

٧- باب لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ

وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ لقوله: ﴿قُولُ معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾ إلى قوله: ﴿حليم﴾ [البقرة: ٢٣٦]

كتاب العلم.

١٠- باب اتقوا النار ولو بشق تمرّة، وأقليل من الصدقة

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصْنَعُوا مَرْضَاةَ اللَّهِ وَتُتِيبَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥، ٢٦٦]، وإلى قوله: ﴿مِنْ كُلِّ الصَّغَرَاتِ﴾.

١٤١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ الْحَكَمِيُّ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ: قَالَ: لَمَّا تَوَلَّى آيَةُ الصَّدَقَةِ، كَمَا نَحْمِلُ، فَبَاءَ رَجُلٌ قَصْدَقَ بِشَيْءٍ كَبِيرٍ، فَقَالُوا: مُرَّاكِبِي، وَبَاءَ رَجُلٌ قَصْدَقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَاعٍ هَذَا، فَتَوَلَّى: ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأُتْرَاقِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ﴾. [البقرة: ٢٧٩] [المطهر: ٤١٤٦، ٤٢٧٣، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩] أخرجه مسلم: ١٠١٨ ب [إسناده:].

١٤١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، أَنْطَلِقُ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ، فَتَحْمَلُ، فَيَصِيبُ الْمُدَّ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْهُمُ الْيَوْمَ لِيَأْتِيَ الْفُلُ. [راجع: ١٤١٥]. أخرجه مسلم: ١٠١٨ مطولاً وبإسناد:].

١٤١٧- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خَرَّبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدِ بْنَ حَالِمٍ: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ». [راجع: ١٤١٣]. أخرجه مسلم: ١٠١٦ بإسناد:].

١٤١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ خَزْمٍ، عَنْ هُرُوقَ، عَنْ عَابِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ امْرَأَةً مَعَهَا ابْنَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمَّ تَجِدَ عِشْدِي شَيْئاً غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْبَيْتُهَا بِهَا، فَحَسَنَتْهُنَّ بَيْنَ يَدَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْ عَلَيَّهَا فَخَوَّضَتْ، فَقَالَ: «مَنْ أَتَيْتُ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ مِثْرًا مِنَ النَّارِ». [المطهر: ٥٠٩٩٥]. أخرجه مسلم: ٢٢٩٢.

قوله: (باب اتقوا النار ولو بشق تمرّة، وأقليل من الصدقة، ومثل الذين ينفقون أموالهم إلى قوله فيها من كل الصغرات) قال الذين بن المنير وغيره: جمع المصنف بين لفظ الخبر الآية لاشتغال ذلك كله على الحث على الصدقة قليلاً وكثيراً، فإن قوله تعالى ﴿أَمْوَالُهُمْ﴾ يشمل قليل النفقة وكثيرها، ويشهد له قوله «ولا يصل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس»، فإنه يتناول القليل والكثير، إذ لا قاتل بجل القليل دون الكثير. وقوله «اتقوا النار ولو بشق تمرّة يتناول الكثير والقليل أيضاً، والآية أيضاً مشتملة على قليل الصدقة وكثيرها من جهة التمثيل المذكور فيها بالمثل والوابل، فشبهت الصدقة بالقليل بإصابة الطل والصدقة بالكثير بإصابة الوابل. وأما ذكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة فهو من عطف المام على الخاص، ولهذا أورد في الباب حديث أبي مسعود الذي كان سبباً لنزول قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ﴾. وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: تقدير الآية مثل تضعيف أجور الذين ينفقون كمثل تضعيف ثمار لجنة بالطل، إن قليلاً قليلاً، وإن كثيراً فكثير. وكان البخاري أتبع الآية الأولى التي ضربت مثلاً بالبرية بالآية الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملاً يفقد أجور ما كان إليه للإشارة إلى اجتناب الرياء في الصدقة، ولأن قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَمْلِكُ بِصِيرٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥] يشعر بالوعيد بعد الوعد، فأوضحه بذكر الآية الثانية، وكان هذا هو السر في اقتصاره على بعضها اختصاراً. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث أبي مسعود من وجهين تماماً ومختصراً.

قوله: (عن سليمان) هو الأعشى، وأبو مسعود هو الأنصاري البصري. قوله: (لما تَوَلَّى آيَةَ الصَّدَقَةِ) كأنه يشير إلى قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

وَأَمَّا التَّمْلِيَةُ، فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ لَيَقْفِرَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ جَبَابٌ، وَلَا تَرْجَمَانُ يَرْجِمُهُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أَوَلِّكَ مَا لَا؟ فَيَقُولَنَّ: بَلَى، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أَرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَيَقُولَنَّ: بَلَى، فَيَقْرَأُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلَيَقْبِضَنَّ أَحَدُكُمْ النَّارَ، وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَكَلِمَةُ طَبِيعَةٍ. [المطهر: ٤١٤٧، ٣٥٩٥، ٤٦٠٢٣، ٤٦٥٣٩، ٤٦٥٤٠، ٤٦٥٦٣، ٤٧٤٤٣، ٤٧٥١٢]. أخرجه مسلم: ١٠١٦، مختصراً.

١٤١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيَكُنَّ عَلَى النَّاسِ زِمَانٌ، يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ اللَّحْمِ، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيَرَى الرَّجُلُ الْوَأَحَدَ يَقْبِضُ أَرْبَعُونَ أَمْراً يَلْذَنُ بِهِ، مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ». [المطهر في النكاح: ١١١]. أخرجه مسلم: ١٠١٢.

قوله: (باب الصدقة قبل الرد) قال الذين بن المنير ما ملخصه: مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسويف بالصدقة، لما في السراعة إليها من تحصيل النسيء المذكور. قيل لأن التسويف بها قد يكون ذريعة إلى عدم القابل لها إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادقة المحتاج إليها، وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين إلى الصدقة بأن يخرج الغني صدقته فلا يجد من يقبلها. فإن قيل إن من أصرح صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها، فاجوب أن الواجد يثاب ثواب المجازاة والفضل، والثواب يثاب ثواب الفضل فقط والأول أربع والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث في كل منها الإنذار بوقوع فقدان من يقبل الصدقة: أولها حديث حارثة بن وهب وهو الخزازي.

قوله: (فإنه يأتي عليكم زمان) سيأتي بعد سبعة أبواب من وجه آخر بلفظ «فسيأتي».

قوله: (يقول الرجل أي الذي يريد المتصدق أن يعطيه إياها). قوله: (فإنما اليوم فلا حاجة لي بها) في رواية الكشميهني «فإنها»، والظاهر أن ذلك يقع في زمن كثرة المال وفيه قرب الساعة كما قال ابن بطال، ومن ثم أورد المصنف في كتاب الفتن كما سيأتي، وهو بين من سياق حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب، وقد ساقه في الفتن بالإسناد المذكور هنا مطولاً، ويأتي لكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

وقوله: (حتى يهجم) يفتح أوله وضم الماء، و(رب المال) منصوب على المقولية وفاعله.

قوله: (من يقبلها) يقال همه الشيء أحزنه. ويرى يضم أوله يقال أحمه الأمر أتلعه. وقال النووي في شرح مسلم: ضبطه بوجهين أشهرهما يضم أوله وكسر الماء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يهجم، والثاني يفتح أوله وضم الماء ورب المال فاعل ومن مفعول أي يقصد. والله أعلم.

قوله: (لا أرب لي) زاد في الفتن «به» أي لا حاجة لي به لاستغفاني عنه. ثالثها حديث عدي بن حاتم، وقد أورد المصنف بآتم من هذا السياق، ويأتي الكلام عليه مستوفى. وشاهدنا هنا قوله فيه (فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه) وهو موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشرع بأن ذلك يكون في آخر الزمان. وحديث أبي موسى الكاكي بعده مشعر بذلك أيضاً، وقد أشار عدي بن حاتم كما سيأتي في علامات النبوة إلى أن ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتح، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان. قال ابن التين: إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركاتها حتى تنبع الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الأرض كافر. ويأتي الكلام على اتقاء النار ولو بشق تمرّة في الباب الذي يليه. رابعها حديث أبي موسى:

قوله: (من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة، وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها.

وقوله: (ويرى الرجل إلخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب دفع العلم، من

صدقة (الآية الثانية: ١٠٣).

قوله: ﴿كُنَّا نَحْمَلُ﴾ أي عمل على ظهورنا بالأجرة، يقال حملت بمعنى حلت كسافرت. وقال الخطابي: يريد تنكف الحمل بالأجرة لتكسب ما تصدق به، ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعد هذه حيث قال «اتطلق أحدنا إلى السوق فيحمل، أي يطلب الحمل بالأجرة».

قوله: (١٠٣٢).

قوله: (باب فضل صدقة الشحيح الصحيح) كذا أبي ذر، وغيره، أي الصدقة أفضل، وصدقة الشحيح الصحيح، لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية، فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح، وعلى الثاني كأنه تردد في إطلاق أفضلية من كان كذلك، فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام. قال الزين من التبر ما ملخصه: مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالاتفاق استبعاداً لحلول الأجل اشتغالا بطول الأمل، والترغيب في البادرة بالصدقة قبل هجوم الموتى وفوات الأمانة. والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض غرور فيصدق عند انقطاع أمه من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله «ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، ولما كانت جماعدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح فالأعلى على صحة القصد وقوة الرغبة في القرية كان ذلك أفضل من غيره، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية. والله أعلم.

(تنبيه): وقع في رواية غير أبي ذر تقديم آية المنافقين على آية البقرة، وفي رواية أبي ذر بالعكس.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد.

قوله: (جاء رجل) لم أتق على تسميته، ويعتمد أن يكون أبا ذر، فني مسند أحمد عنه أنه سأل أي الصدقة أفضل، لكن في الجواب «جهد من مقل أو سؤال إلى فقير، وكذا روى الطبراني من حديث أبي أمامة أن أبا ذر سأل فأجاب.

قوله: (أي الصدقة أعظم أجراً) في الروايات من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع، أي الصدقة أفضل.

قوله: (أن تصدق) بتشديد الصاد وأصله تصدقت فأدغمت إحدى التامين.

قوله: (وأنت صحيح صحيح) في الروايات «وأنت صحيح حرص، قال صاحب المنهاج: الشح بجل مع حرص. وقال صاحب المحكم: الشح مثل الشين والضم أعلى. وقال صاحب الجامع: كان الفتح في المصدر والضم في الاسم. وقال الخطابي: فيه أن المراد بقصر يد المالك من بعض ملكه، وأن سخاوتهم بالمال في مرضه لا تمنح عنه سمية البخل، فلذلك شرط صحة البذل في الشح بالمال لأنه في الحالتين يجد للمال وقفاً في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر، وأشد الأمرين للموصي والثالث للوارث لأنه إذا شاء أبطله. قال الكرماني: ويعتمد أن يكون الثالث للموصي أيضاً لخروجه عن الاستقلال بالتصرف فيما يشاء فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة. قال ابن بطال وغيره: لما كان الشح غالباً في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر، بخلاف من يس من الحياة وراى مصير المال لغيره.

قوله: (وتأمل) بضم الميم أي تلمح.

قوله: (إذا بلغت) أي الروح، والمراد قاربت بلوغه إذا لم بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته. ولم يجر للروح ذكر اختفاء بدلالة السياق. والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى.

باب

١٤٢٠ - حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إسماعيل: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ

الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا لَبَّيْنَا ﷺ: إِنَّا أَسْرَعُ بِكَ لَحْوَها؟ قَالَ: «أَطْوَلُكُمْ يَدًا». فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَنْزَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةً أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَلَبَّيْنَا بَعْدَ: أَمَّا كَانَتْ طَوَّلَ يَدِها الصَّدَقَةُ، وَكَانَتْ أَسْرَعًا لَحْوَها بِهِ، وَكَانَتْ تُجِبُ الصَّدَقَةَ. [إخرجه مسلم: ٢٤٥٢ مختصراً].

قوله: (باب) كذا للأكثر وبه جزم الإسماعيلي، وسقط لأبي ذر، فعلى روايته هو من ترجمة فضل صدقة الشحيح، وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه وأورد فيه

قوله: (كنا نحمل) أي عمل على ظهورنا بالأجرة، يقال حملت بمعنى حلت كسافرت. وقال الخطابي: يريد تنكف الحمل بالأجرة لتكسب ما تصدق به، ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعد هذه حيث قال «اتطلق أحدنا إلى السوق فيحمل، أي يطلب الحمل بالأجرة».

قوله: (لجاء رجل فصدق بشيء كثير) هو عبد الرحمن بن عوف كما سيأتي في التفسير، والشئ المذكور كان ثمانية آلاف أو أربعة آلاف.

قوله: (وجاء رجل) هو أبو عقيل يفتح العين كما سيأتي في التفسير، وتذكر هناك إن شاء الله تعالى الاختلاف في اسمه واسم أبيه ومن وقع له ذلك أيضاً من الصحابة كابي خيثمة، وأن الصاع إنما حصل لأبي عقيل لكونه أجر نفسه على التزح من البئر بالحبل.

قوله: (فقالوا) سمي من اللامزين في مغازي الراشدين، معتب بن كثير وعبد الرحمن بن نبتل بنون ومثناة مفتوحين بينهما مودة ساكنة ثم لام.

قوله: (يلمزون) أي يمسون، وشاهد الترجمة قوله «والذين لا يمسون إلا جهنم».

قوله: (سعيد بن يحيى) أي ابن سعيد الأموي.

قوله: (يحمل) بضم التحتية واللام مضمومة بلفظ المضارع من المفاعلة. ويرى بفتح التثنية وفتح اللام أيضاً، ويؤيده قوله في رواية زائدة الآتية في التفسير، فيجتاح أحدنا حتى يبي بالمد.

قوله: (ليصيب المد) أي في مقابلة أجره فيصدق به.

قوله: (وإن لبعضهم اليوم مائة ألف) زاد في التفسير «كانه يعرض بنفسه وأشار بذلك لما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ من قلة الشيء، ولما ما صاروا إليه بعده من التوسع لكثرة الفتح، ومع ذلك فكانوا في العهد الأول يتصدقون بما يجدون ولو جهداً، والذين أشار إليهم آخراً بخلاف ذلك.

(تنبيه): وقع بخط الخطابي في شرحه، وإن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف وهو تصحيف. ثانيها حديث عدي بن حاتم وهو بلفظ الترجمة، وهو طرف من حديث المذكور في الباب الذي قبله، ويشق بكسر المجمة نفعها أو جاتها، أي ولو كان الاتهام بالتصدق بشق ثمرة واحدة فإنه يفيده. وفي الطبراني من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً «اجعلوا بينكم وبين النار حجاباً ولو بشق ثمرته» وأحد من حديث ابن مسعود مرفوعاً بإسناد صحيح «ليتن أحدكم وجهه النار ولو بشق ثمرته، وله من حديث عائشة بإسناد حسن «يا عائشة، استري من النار ولو بشق ثمرته، فإنها تسد من الجائع مسلها من الشبعان، ولأبي يعلى من حديث أبي بكر الصديق ثمره وأتم بلفظ «تقع من الجائع موقعها من الشبعان، وكان الجامع بينهما في ذلك حلاوتهما. وفي الحديث الحديث على الصدقة بما قل وما جيل، وأن لا يجترع ما يتصدق به، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار. ثالثها حديث عائشة، وسيأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري بسنده، وفيه التقييد بالإحسان ولفظه «من ابتلي من البتات شيء فأحسن اليهن كن له سترًا من النار، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. ومناسبه للترجمة من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت الثمرة بين ابنتها صار لكل واحدة منهما شق ثمره، وقد دخلت في عموم غير الصادق أنها من ستر من النار لأنها من ابتلي شيء من البتات فأحسن. ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله «والقتل من الصدقة، وللآية من قوله «والذين لا يجدون إلا جهنم» لقولها في الحديث «فلم نجد عندي غير ثمرته وفيه شدة حرص عائشة على الصدقة امتثالاً لرويته ﷺ لما حيث قال «لا يرجع من عندك سائل ولو بشق ثمره» رواه البزار من حديث أبي هريرة.

١١ - باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

لِقَوْلِهِ: ﴿وَاتَّقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾. الآية [المنافقون: ١٠]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا تَنْفَعُ يَدُكَ وَلَا خَلْقُكَ﴾. الآية [البقرة: ٢٥٤].

١٤١٩ - حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إسماعيل: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَفَّح: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ

يخط أبي القاسم بن الورود ولم ألق إلا على رواية ابن عيينة هذه، لكن روى يونس بن بكير في «زيادات المغازي» والبيهقي في «الدلائل» بإسناده عنه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي الصريح بأن ذلك لزَيْن، لكن قصر زكريا في إسناده فلم يذكر مسروقاً ولا عائشة، ولفظه «قلن النسوة لرسول الله ﷺ: أئنا أسرع بك لحوقاً؟ قال: أطولكن بدءاً، فأخذن يتنازعن أيهن أطول بدءاً، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن بدءاً في الخير والصدقة ويؤيده أيضاً ما روى الحاكم في «المناقب» من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: «قال رسول الله ﷺ: لأزواجه: أسرعكن لحوقاً بي أطولكن بدءاً قالت عائشة: فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ غمد أئبنا في الجدار نتناول، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا عرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينب امرأة صناعة باليد، وكانت تبيع وتخز وتصدق في سبيل الله، قال الحاكم على شرط مسلم انتهى.

وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب، قال ابن رشيد: والدليل على أن عائشة لا تعني سودة قولها «فعلما بعد إذ قد أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي» ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى الجواز إلا الموت، فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الإضمار مع أنه يصلح أن يكون المعنى «فعلما بعد أن المخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات، فينظر السامع ويحس فلا يجد إلا زينب، فيعين الحمل عليه، وهو من باب إضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى (حتى تولدت بالجباب)» (ص: ٣٢) قال الزين بن المنير: وجه الجمع أن قولها: «فعلما بعد» يشعر إشعاراً قريباً أيهن حملن طول اليد على ظاهره، ثم علمن بعد ذلك خلافاً وأنه كناية عن كثرة الصدقة، والذي علمته آخر خلاف ما اعتقدته أولاً، وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن موتاً فحين أن تكون هي المرادة. وكذلك بقية الضمائر بعد قوله: «فكانت»، واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك انتهى. وقال الكرماني: يَحْتَمِلُ أن يقال إن في الحديث اختصاراً أو اكتفاء بشهرة القصة لزَيْن، ويؤول الكلام بأن الضمير رجع إلى المرأة التي علم رسول الله ﷺ أنها أول من يلحق به، وكانت كثيرة الصدقة. قلت: الأول هو المعتمد، وكان هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لا أخرجه في الصحيح لعله بالرغم فيه، وإنه لا مساق في التاريخ بإثبات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضاً عن عبد الرحمن بن أبزي قال: «صليت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به، وقد تقدم الكلام على تاريخ وفاتها في كتاب الجنائز، وأنه سنة عشرين. وروى ابن سعد من طريق برزة بن رافع قالت: ما خرج المطاء أرسل مني إلى زينب بنت جحش بالودي لها، فتعجبت وسرت به وبوت وأمرت بفرقة، إلى أن كسر الثوب فوجدت تحته خمسة وثمانين درهماً ثم قالت: اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا، فماتت فكانت أول أزواج النبي ﷺ لحوقاً به، وروى ابن أبي خيثمة عن طريق القاسم بن معن قال: كانت زينب أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهماً. وقد ساق يحيى بن حماد عنه مختصراً ولفظه: «فأخذت قصبة يتنازل عنها، فماتت سودة بنت زمة وكانت كثيرة الصدقة فعلما أنه قال أطولكن بدءاً بالصدقة، هذا لفظه عند ابن حبان من طريق الحسن بن مدرك عنه، ولفظه عند النسائي عن أبي داود وهو الخرافي عنه «فأخذت قصبة فجعلن يلدعنها فكانت سودة أسرعهن به لحوقاً، وكانت أطولهن بدءاً، وكان ذلك من كثرة الصدقة». وهذا السياق لا يَحْتَمِلُ التنازل، إلا أنه محمول على ما تقدم ذكره من دخول الهمزة على الراوي في التسمية خاصة والله أعلم. وفي الحديث علم من أعلام النبوة ظاهره، وفيه جواز إطلاق الفيلق المشترك بين الحقيقة والجواز بغير قرينة وهو لفظ «أطولكن»، إذا لم يكن محذور. قال الزين بن المنير: ما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تعلم إلا بالوحي أجهلهم بلفظ غير صريح وأحلمهم على ما لا يتبين إلا بأخر. وساق ذلك لكونه ليس من الأحكام التكليفية. وفيه أن من حمل الكلام على ظاهره وحقيقته لم يلم وإن كان مراد المتكلم مجازة، لأن نسوة النبي ﷺ حملن طول اليد على الحقيقة فلم ينكر عليهن. وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ قال لمن: ليس ذلك أعني إنما أعني أصنعنك بدءاً، فهو ضعيف جداً، ولو كان ناشئاً لم يحتج بعد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة. وقال المهلب: في الحديث دلالة على أن الحكم للمعاني لا للألفاظ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة، وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة، وما قاله لا يمكن إطراده في جميع الأحوال. والله أعلم.

المصنف قصة سؤال أزواج النبي ﷺ منه أيهن أسرع لحوقاً به، وفيه قوله لمن «أطولكن بدءاً» الحديث. ووجه تعلقه بما قبله أن هذا الحديث تضمن أن الإشراف والاستكثار من الصدقة في زمن القعدة على العمل سبب للحاق بالنبي ﷺ، وذلك الغاية في الفضيلة، أشار إلى هذا الزين بن المنير. وقال ابن رشيد: وجه المناسبة أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المتقصي للحاق به الطول، وذلك إنما يتأتى للصحيح لأنه إنما يحصل بالمدومة في حال الصحة وبذلك يتم المراد. والله أعلم.

قوله: (أن بعض أزواج النبي ﷺ) لم ألق على تعيين السائلة منهن عن ذلك، إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الإسناد «وقالت فقلت بالمشاءة، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ «قلن»، بالنون قاله أعلم.

قوله: (أسرع بك لحوقاً) منصوب على التمييز، وكذا قوله بدءاً، وأطولكن مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

قوله: (فأخذوا قصبة يلدن عنها) أي يقدرونها بذراع كل واحدة منهن، وإنما ذكره بلفظ جمع المذكور بالنظر إلى لفظ الجمع لا بلفظ جماعة النساء، وقد قيل في قول الشاعر: «وإن شئت حرمت النساء سواكم» أنه ذكره بلفظ جمع المذكور تظليماً. وقوله: «أطولكن، يناسب ذلك، وإلا لقال طولاً.

قوله: (فكانت سودة) زاد بن سعد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد «بنت زمة بن قيس».

قوله: (أطولهن بدءاً) في رواية عفان «فزعاً»، وهي تعين أنهن فهمن من لفظ اليد الجارحة.

قوله: (فعلما بعد) أي لما ماتت أول نساءه به لحوقاً.

قوله: (إنما) بالفتح، والصدقة بالرفع، وطول يلدها بالنصب لأنه الخبر.

قوله: (وكانت أسرعنا) كذا وقع في الصحيح بغير تعيين، ووقع في «التاريخ الصغير» للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الإسناد «فكانت سودة أسرعنا إلخ»، وكذا أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وابن حبان في صحيحه من طريق العباس الدوري عن موسى، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد عنه «قال ابن سعد: قال لنا محمد بن عمر يعني الواقدي هذا الحديث وهل في سودة، وإنما هو في زينب بنت جحش، فهي أول نساها به لحوقاً وتوفيت في خلافة عمر وقيت سودة إلى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين، قال ابن بطلان: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ، يعني أن الصواب: وكانت زينب أسرعنا إلخ، ولكن يكرر على هذا التناول تلك الروايات المقدمة المصرح فيها بأن الضمير لسودة. وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصديقي: ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من الأزواج، ثم نقله من مالك من روايته عن الواقدي، قال: «وقوله رواية عائشة بنت طلحة. وقال ابن الجوزي: هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والنسب من البخاري كيف لا ينبه عليه ولا أصحاب التمايل ولا علم بفساد ذلك الخطأ فإنه فسره وقال: حوق سودة به من أعلام النبوة. وكل ذلك وهم، وإنما هي زينب، فإنها كانت أطولهن بدءاً بالمعطاء كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ «فكانت أطولنا بدءاً زينب لأنها كانت تعمل وتصدق، انتهى. وتلقى مغلطاً كلام ابن الجوزي فجزم به ولم ينسبه له. وقد جمع بعضهم بين الروايتين فقال الطي: يمكن أن يقال فيها رواه البخاري المراد الحاضرات من أزواجه دون زينب، وكانت سودة أولهن موتاً. قلت: وقد وقع غمزه في كلام مغلط، لكن يكرر على هذا أن في رواية يحيى بن حماد عند ابن حبان أن نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة، ثم هو مع ذلك إنما يتأتى على أحد القولين في وفاة سودة، فقد روى البخاري في تاريخه بإسناد صحيح إلى سعيد بن هلال أنه قال: «ماتت سودة في خلافة عمر، وجزم الذهبي في «التاريخ الكبير» بإنها ماتت في آخر خلافة عمر، وقال ابن سيد الناس: إنته المشهور. وهذا بخلاف ما أطلقه الشيخ يحيى الدين حيث قال: أجبع أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواجه. وسبقه إلى نقل الاتفاق ابن بطلان كما تقدم. ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير، فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل من لا يدخل في زمرة أهل السير. وأما على قول الواقدي الذي تقدم فلا يصح. وقد تقدم من ابن بطلان أن الضمير في قوله: «فكانت» لزَيْن، وذكرنا ما يكرر عليه، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر، فلما لم يطلع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقاً به جعل الضمائر كلها لسودة، وهذا متندي من أبي عوانة، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأه

١٤- باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم

١٤٢١- حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب: حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «قال رجل: لا تصدقن بصدقة، فخرج بصدقه، فوضعها في يد سارق، فأصبحوا يتحدثون: تصدق على سارق، فقال: اللهم لك الحمد، لأصدقن بصدقة، فخرج بصدقه، فوضعها في يدي زانية، فأصبحوا يتحدثون: تصدق الليلة على زانية، فقال: اللهم لك الحمد، على زانية، لأصدقن بصدقة، فخرج بصدقه، فوضعها في يدي غني، فأصبحوا يتحدثون: تصدق على غني، فقال: اللهم لك الحمد، على سارق، وعلى زانية، وعلى غني، فاتي: فقبل له: أما صدقتك على سارق: فلعله أن يتسلف عن سرقته، وأما الزانية: فلعلها أن تتسلف عن زناها، وأما الغني: فلعله أن يتغير، فيفقير، مما أعطاه الله». [أخرجه مسلم: ١٠٢٢].

قوله: (باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم) أي تصدقة مقبولة.

قوله: (عن الأعرج عن أبي هريرة) في رواية مالك في «الغرائب للدارقطني» عن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره أنه سمع أبا هريرة.

قوله: (قال رجل) أن اتف على اسمه، ووقع عند أحد من طريق ابن لبيعة عن الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل.

قوله: (لأصدقن بصدقة) في رواية أبي عروثة عن أبي أمية عن أبي اليمان بهذا الإسناد، لأصدقن الليلة، وكرر كذلك في المواضع الثلاثة. وكذا أخرجه أحمد من طريق ورواه مسلم من طريق موسى بن عبيدة والدارقطني، و«غرائب مالك» كلهم عن أبي الزناد. وقوله: «لأصدقن» من باب الالتزام كالنذر مثلاً، والقسم فيه مقدر كأنه قال: والله لأصدقن.

قوله: (فوضعها في يد سارق) أي وهو لا يعلم أنه سارق.

قوله: (فأصبحوا يتحدثون: تصدق على سارق) في رواية أبي أمية «تصدق الليلة على سارق» وفي رواية ابن لبيعة «تصدق الليلة على فلان السارق» ولم أر في شيء من الطرق تسمية أحد من الثلاثة المتصدق عليهم. وقوله: «تصدق» بضم أوله على البناء للمفعول.

قوله: (فقال: اللهم لك الحمد) أي لا لي لأن صدقتي وقعت بيد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بإرادتي أي لا بإرادته، فإن إرادة الله كلها جميلة. قال الطيبي: لما عزم على أن يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حد الله عليه أنه لم يقدر أن يتصدق عسى من هو أسوأ حالاً منها، أو أجرى الحمد مجرى التسيب في استعماله عند مشاهدته ما يتعجب منه تعجباً لله، فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضاً فقال: اللهم لك الحمد. على زانية، أي التي تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى. ولا يخفى بعد هذا الوجه. وأما الذي قبله فأبعد منه. والذي يظهر الأول وأنه سلم وفرض ورضي بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال، لأنه الحمد على جميع الأحوال، لا يحد على المكروه سواء، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا رأى ما لا يحبه قال: «اللهم لك الحمد على كل حال».

قوله: (فاتي فقبل له) في رواية الطبراني في «مسند الشاميين» عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان بهذا الإسناد «فساء ذلك فأتي في منامه» وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج عنه» وكذا الإسماعيلي من طريق علي بن عياش عن شعيب وفيه تيسين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره، قال الكرماني: قوله: «أني، أي أري في المنام أو سمع حاضاً ملكاً أو غيره أو أخبره نبي أو أقاء عالم. وقال غيره: أو أتاها ملك تكلمه، فقد كانت الملائكة تكلم بعضهم في بعض الأمور. وقد ظهر بالمثل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا التل الأول.

قوله: (أما صدقتك على سارق) زاد أبو أمية «تقد قبلت» وفي رواية موسى بن عبيدة وابن لبيعة «أما صدقتك فقد قبلت» وفي رواية الطبراني «أن الله قد قبل صدقتك» وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الأصناف الثلاثة. وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموضع. واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة

١٢- باب صدقة العالاية

وقوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالطَّلِيلِ وَالْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَلَا هُمْ يُعْزَرُونَ﴾. [البقرة: ٢٧٤].

١٣- باب صدقة السر

وقال: أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا، حَتَّى لَا تَعْلَمَ حِمْلَهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ». [رواه: ٦١٠].

وقال الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الصَّلَاتِ فَعِصُوا بِهَا وَإِنْ تَخَفُوا فَوَافُوا بِهَا﴾ [الفقراء: فهو خير لكم] [البقرة: ٢٧١].

قوله: (باب صدقة العالاية) وقوله عز وجل ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالطَّلِيلِ وَالْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً إِلَى قَوْلِهِ﴾ «وَلَا هُمْ يُعْزَرُونَ» سقطت هذه الترجمة للمستعني وثبت للباقيين، وبه جزم الإسماعيلي، ولم يثبت فيها لمن نبهها حديث، وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها شيء على شرطه. وقد اختلف في سبب نزول الآية المذكورة فعند عبد الرزاق يستأنده فيه ضعف إلى ابن عباس أنها نزلت في علي بن أبي طالب كان عنده أربعة دراهم فأنفق بالليل واحداً وبالنهَار واحداً وفي السر واحداً وفي العلانية واحداً، وذكره الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس أيضاً وزاد أن النبي ﷺ قال له: أما إذ ذلك لك. وقيل نزلت في أصحاب الخيل الذين يرطونها في سبيل الله أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة، وعن قتادة وغيره نزلت في قوم أنفقوا في سبيل الله من غير إسراف ولا تقتير ذكره الطبري وغيره، وقال الماوردي: يجتمل أن يكون في إباحة الارتفاق بالزروع والثمار لأنه يرتفق بها كل مزارع ليل أو نهَار في سر وعالانية وكانت أعم.

قوله: (باب صدقة السر) وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الصَّلَاتِ فَعِصُوا بِهَا وَتَقْوُوا وَتَزُكُّوا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ الْآيَةُ وَإِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ثُمَّ سَأَلَ حَبِيبَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي نَصَةِ الَّذِي خَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ ثُمَّ زَانِيَةً ثُمَّ غَنِيٍّ، كَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ بِأَبِ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، وَكَذَا هُوَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ، وَمُنَاسِبَتَهُ ظَاهِرَةٌ، وَكَوْنُ قَدْ ائْتَصَرَ فِي تَرْجَمَةِ صَدَقَةِ السَّرِّ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُعْلَقِ عَلَى الْآيَةِ، وَعَلَى مَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ فَيُحْتَاجُ إِلَى مُنَاسِبَةٍ بَيْنَ تَرْجَمَةِ صَدَقَةِ السَّرِّ وَحَدِيثِ الْمُتَصَدِّقِ، وَوُجْهًا أَنَّ الصَّدَقَةَ الْمَذْكُورَةَ وَقَعَتْ بِاللَّيْلِ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ»، بَلْ وَقَعَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ لِقَوْلِهِ فِيهِ: «لَا تُصَدِّقَنَّ اللَّيْلَةَ، كَمَا سَيَأْتِي، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ صَدَقَتَهُ كَانَتْ سِرًّا إِذْ لَوْ كَانَتْ بِالْجَهْرِ نَهَلًا لَمْ خُفِيَ عَنْهُ حَالُ الْغَنِيِّ لِأَنَّهَا فِي الْغَالِبِ لَا تُخْفَى، بخلاف الزانية والسارق، ولذلك خص الغني بالترجمة دونهما. وحديث أبي هريرة المعلق طرف من حديث سيأتي بعد باب بشامه، وقد تقدم مع الكلام عليه مستوفى في «باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وهو أقوى الأدلة على أفضلية إخفاء الصدقة، وأما الآية ظاهرة في تفضيل صدقة السر أيضاً، ولكن ذهب الجمهور إلى أنها نزلت في صدقة التطوع، ونقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء، وصدقة التطوع على العكس من ذلك. وخالف يزيد بن أبي حبيب فقال: إن الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى، قال: فالغنى إن تزوتها أهل الكتاين ظاهرة فلكم فضل، وإن تزوتها قراءكم سرّاً فهو خير لكم. قال: وكان يأمر بإخفاء الصدقة مطلقاً. ونقل أبو إسحاق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل، فأما بعده فإن الظن يساهم من إخفائها، فلها كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل، قال ابن عطية: ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل، فقد كثر المنع ما وصار إخراجها عرضة للرياء انتهى. وأيضاً فكان السلف يعطون زكاتهم للسعاة، وكان من إخفائها اتهم بعدم الإخراج، وأما اليوم فنصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفائها أفضل والله أعلم وقال الزين بن المنير: لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان بعيداً، فإذا كان الإمام مثلاً جازراً ومالاً من وجبت عليه غنياً فالإسراء أولى، وإن كان المطروح من يقتدى به ويتبع وتبعته المهم على التطوع بالإنفاق وسلم قصده فالإظهار أولى. والله أعلم.

الفرض، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء ولا على اللع، ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ استهزاء ولم يجزم بالحكم. فإن قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقبيل الإطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية عن أبيه يقع تعميم الحكم؟ فالجواب أن التصيص في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعلية الحكم، فيقتضي ارتباط القبول بهذه الأسباب. وفيه فضل صدقة السر، وفضل الإخلاص، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموعود، وإن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء، ويركة التسليم والرضا، ودم التشجر بالقضاء كما قال بعض السلف: لا تقطع الخدعة ولو ظهر لك عدم القبول.

١٥- باب إذا تصدق على أبيه وهو لا يشعُر

١٤٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيُحْيَى: أَنَّ عَمْرَ بْنَ يَزِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي، وَخُطِبَ عَلَيَّ فَانْكَحْنِي، وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ: وَكَانَ أَبِي يَزِيدَ أَخْرَجَ فَذَلَّيْنِ يَتَصَدَّقُ بِهِمَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَخَبْتُ فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُهَا بِهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِلَاكَ أَرَدْتُ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَ لَكَ مَا نَوَيْتَ مَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْزُومٌ.

قوله: (باب إذا تصدق) أي الشخص (على ابنه وهو لا يشعر) قال الزين بن المنير: لم يذكر جواب الشرط اختصاصاًه وتقديره جاز، لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي. ومناسبة الترجمة للخبر من جهة أن يزيد أعطى من يتصدق عنه ولم يجز عليه، وكان هو السبب في وقوع الصدقة في يد ولده. قال: وعبر في هذه الترجمة بنفي الشعور وفي التي قبلها بنفي العلم لأن المتصدق في السابقة بذلك وسعه في طلب إعطاء الفقير فأخطأ اجتهاده فأنساب أن ينفي عنه العلم، وأما هذا فيأشر التصديق غيره فأنساب أن ينفي عن صاحب الصدقة الشعور.

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو القريباني، وأبو الجبوريه بالجيم مصفراً اسمه حطان يكرس المهمة وكان مساعده من ممن ومن أمير على غزاة بالروم في خلافة معاوية كما رواه أبو داود من طريق أبي الجبوريه.

قوله: (أنا وأبي وجدتي) اسم جده الإخسن بن حبيب السلمي كما جزم به ابن حبان وغير واحد، ووقع في الصحابة لطيف وتبعه البارودي والطبراني وابن منده وأبو نعيم أن اسم جد ممن بن يزيد نور فترجوا في كتبهم بشور وساقوا حديث الباب من طريق الجراح والد وكيع عن أبي الجبوريه عن ممن بن يزيد بن ثور السلمي أخرجه مطين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن جده، ورواه البارودي والطبراني عن مطين، ورواه ابن منده عن البارودي، وأبو نعيم عن الطبراني، وجمهور الرواة عن أبي الجبوريه في يسوا جد ممن بن نضر سفيان بن وكيع بذلك وهو ضعيف، وأظنه كان فيه عن ممن بن يزيد أبي ثور السلمي فتصحفت أداة الكتابة بآب، فإن ممناً كان يكنى أبا ثور، فقد ذكر خليفة بن خياط في تاريخه أن ممن بن يزيد وأبوه ثوراً قتلا يوم مرج وهاضت مع الضحاك بن قيس. وجمع ابن حبان بين القولين بوجه آخر فقال في «الصحابة»: ثور السلمي جد ممن بن يزيد بن الأخسن السلمي لأمه. فإن كان ضبطه فقد زال الإشكال والله أعلم. وروي عن يزيد بن أبي حبيب أن ممن بن يزيد شهد بدرأ هو وأبوه وجده ولم يتابع على ذلك. فقد روى أحد الطبراني من طريق صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن يزيد بن الأخسن السلمي أنه أسلم فأسلم معه جميع أهله إلا امرأة واحدة أبنت أن تسلم فأنزل الله تعالى على رسوله ﷺ «وَلَا تَحْزَنْكَ بِعَصْرِ الْكَافِرِينَ» [الممتحنة: ١٠] فهذا حال على أن إسلامه كان متأخراً لأن الآية متأخرة الإنزال عن بدر قطعاً. وقد فرق البغوي وغيره في الصحابة بين يزيد بن الأخسن وبين يزيد والد ممن، والجمهور على أنه هو.

قوله: (وخطب علي فانكحني) أي طلب لي النكاح فأجيب، يقال خطب المرأة إلى وليها إذا أرادها مخاطب لنفسه، وعلى فلان إذا أرادها لغيره، والفاعل النبي ﷺ لأن مقصود الراوي بيان أنواع علاقته به من اللبابة وغيرها. ولم أتف على اسم المخطوبة، ولو ورد أنها ولدت منه لنصاحي بيت الصديق في الصحبة من جهة كونهم أرمية في نسق، وقد وقع ذلك لأسامة بن زيد بن حارثة فروى الحاكم في المستدرک أن حارثة قدم فأسلم، وذكر الواقدي في المغازي أن أسامة ولد له على عهد رسول الله ﷺ، وقد تبعت نظائر لذلك أكثرها فيه مقال ذكرناها في «النكت على علوم الحديث لابن الصلاح».

قوله: (وكان أبي يزيد) بالرفع على التثنية.
قوله: (أوضحها عند رجل) لم أتف على اسمه، وفي السياق حذف تقديره وأذن له أن يتصدق بها على محتاج إليها إن شاء مطلقاً.
قوله: (فخبت فأخذتها) أي من المائون له في التصديق بها ياذنه لا بطريق الاعتداء، ووقع عند أبيه من طريق أبي حمزة السكري عن أبي الجبوريه في هذا الحديث «قلت ما كانت خسومتك؟ قال: كان رجل ينشئ المسجد فيتصدق على رجال يعرفهم، فظن أبي بعض من يعرفه فذكر الحديث».
قوله: (فأتيتها) الضمير لأبيه أي فأتيت أبي بالندائير المذكورة.

قوله: (والله ما أياك أردت) يعني لو أردت أنك تأخذها لناولتها لك ولم أركل فيها، أو كأنه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزى، أو يرى أن الصدقة على الأجنبي أفضل.

قوله: (فخاصمته) تفسير لقوله أولاً «وخاصمت إليه».
قوله: (لك ما نويت) أي إنك نويت أن تتصدق بها على من يحتاج إليها وابنسك يحتاج إليها فومت الموعود، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها.

قوله: (ولك ما أخذت يا معز) أي لك أخذتها محتاجاً إليها. قال ابن رشيد: الظاهر أنه لم يرد بقوله: «والله ما أياك أردت» أي إني أخرجتك بنسي، وإنما أطلقت لمن تجزى، حي الصدقة عليه ولم تحط أنت ببالي، فأمرني النبي ﷺ بالإطلاق لأنه فوض للوكيل بلفظ مطلق فغذ فعله. وفيه دليل على العمل بالمطلق على إطلاقها وإن احتل أن المطلق لو خطر ببال فرد من الأفراد لقيد اللفظ به والله أعلم. واستدل به على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان عن تزمية نفقته، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال فاحتل أن يكون ممن كان مستقلاً لا يلزم أباه يزيد نفقته، وسيأتي الكلام على هذه المسألة مبسوطاً في «باب الزكاة على الزوج» بعد ثلاثين باباً إن شاء الله تعالى. وفيه جواز الانتفاع بالمواهب الربانية والتحديث بنعم الله. وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن وإن ذلك مجبره لا يكون حقراً. وجواز الاستخلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لأن فيه نوع إسرار. وفيه أن للتصدق أجر ما نواه سواء صادف المستحق أو لا. وإن الأب لا يرجع له في الصدقة على ولده بخلاف أمة. والله أعلم.

١٦- باب الصدقة باليمين

١٤٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنَيْمَةَ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي خُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يَرْزُقُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي يَوْمِهِ يَوْمَ لَا حِيلَ إِلَّا بِإِذْنِهِ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَاحِبٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مَعْلُوقٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَخَالَفَا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَا امْرَأَةً ذَاتَ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَحِبُّ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْضَعَهَا حَتَّى لَا تَقْلَمَ فَيَسْأَلَهَا مَا تَنَقَّى يَتِيمَهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ». [رواه: ٦٦٠. أخرجه مسلم ١٠٣١ بلفظ الشامل].

١٤٢٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجُعْدِيِّ: أَخْبَرَنَا شَيْخَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَقْبِدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ الْخَزَاعِمِيَّ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «هَ صَعَقُوا، فَسَيَاتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ، يَمْنِي الرُّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، يَقُولُ الرُّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا». [رواه: ١٤١١. أخرجه مسلم ١٠١١].

قوله: (باب الصدقة باليمين) أي حكم، أو «باب» بالتثنية والتقدير أي فاضلة أو يرغب فيها. ثم أورد فيه حديث أبي هريرة «سبعة يرزقهم الله في يومه» وفي قوله: «حتى لا تعلم شمالة ما تنفق يمينه» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى كما بيته قريباً. ثم أورد فيه أيضاً حديث حارثة بن وهب الذي تقدم في «باب الصدقة قبل الرد وفيه: يمشي الرجل بصدقة فيقول الرجل: لو جئت بها أمس لقبيلتها منك، فأما اليوم فلا حاجة لبي فيها». [رواه: ١٤١١. أخرجه مسلم ١٠١١].

الطلق في هذا على المقيد في هذا أي المتأولة باليمين، قال: ويقوي أن ذلك مقصده اتباعه بالترجمة التي بعدها حيث قال: من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه، وكأنه قصد في هذا من حملها بنفسه.

١٧ - باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه

وقال أبو موسى، عن النبي ﷺ: «هُوَ أَحَدُ الْمُصَلِّينَ». [راجع: ١٤٢٨].

١٤٢٥ - حَدَّثَنَا حُثَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُنْصَوِّرٍ، عَنْ شَيْقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عِلَاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلَزُوجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَالْخَازِنُ يُلْزَمُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئاً». [انظر: ١٤٣٧، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٦٥، أخرجه مسلم: ١٠٢٤].

قوله: (باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه) قال الزين بن المنير: فائدة قوله «لم يتناول بنفسه» التنبيه على أن ذلك مما يقتض، وأن قوله في الباب قبله «الصدقة باليمين» لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى.

قوله: (وقال أبو موسى) هو الأثري.

قوله: (هو أحد المصلين) ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح اللام على التنبيه، قال القرطبي: ويجوز الكسر على الجمع أي هو متصدق من المتصدقين. وهذا التعليق طرف من حديث وصله بعد ستة أبواب بلفظ «الخازن» و«الخازن» خادم المالك في الحزن وإن لم يكن خاضعاً حقيقة. ثم أورد المصنف هنا حديث عائشة «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها الحديث». قال ابن رشد: نيه بالترجمة على أن هذا الحديث مفسر بها، لأن كلا من الخازن والخادم والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بإذن المالك نساء أو عرفاً إجمالاً أو تفصيلاً انتهى. وسيأتي البحث في ذلك بعد سبعة أبواب.

١٨ - باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى

وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ، أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَلَا دِينَ أَحَقُّ أَنْ يُغْنَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْبُخْلِ وَالْهَبَةِ، وَهُوَ رَدُّ عَلَيْهِ، كَسَلٌ لَهُ أَنْ يُطْلَفَ أَمْوَالُ النَّاسِ.

وقال النبي ﷺ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِفْلَاقَهَا أَثَقَّةَ اللَّهِ». [راجع: ٢٣٨٧].

إلا أن يكون مغروراً بالصر، كإزار على نفسه، وكذا كان به خصاصة، كقيل أبي بكر ﷺ حين تصدق بماله، وكذلك أثر الأنصار المهاجرين.

ونهى النبي ﷺ عن إساعة المال فليس له أن يضيّع أموال الناس بطله الصدقة. [راجع: ٨٤٤].

وقال كُتَيْبُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ مِنْ قَوْمِي أَنْ أَسْأَلَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: «أَسْأَلُكَ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ». قُلْتُ: فَإِنِّي أَسْأَلُكَ سَهْوَ الَّذِي يَخْشَوُ. [راجع: ٢٧٥٧].

١٤٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَأَبَدَا بِمَنْ تَقُولُ».

[انظر: ١٤٢٨، ١٤٣٥، ١٤٣٦، واه في الوصايا، باب ٩]

١٤٢٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَبَدُ أَعْلَى خَيْرٌ مِنَ أَيْدِ السُّفْلَى، وَأَبَدَا بِمَنْ تَقُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَقِفُّ يَغْفُهُ».

اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَفِنْ يَغْفِهِ اللَّهُ». [انظر في الوصايا، باب ٩ أخرجه مسلم: ١٠٣٤، عسراً].

١٤٢٨ - وَعَنْ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٤٢٦].

١٤٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ (ج).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَهُوَ عَلَى الْيُسْبِي، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالصَّقْفَ وَالْمَسَالَةَ». «أَبَدُ أَعْلَى خَيْرٌ مِنَ أَيْدِ السُّفْلَى، فَإَبَدُ أَعْلَى هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ». [أخرجه مسلم: ١٠٣٣].

قوله: (باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى) أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» وهو مشعر بأن الغنى في اللفظ الأول للكمال لا للحقيقة، فالمنع لا صدقة كاملة إلا عن ظهر غنى، وقد أورد أحد من طريق أبي صالح بلفظ «إما الصدقة ما كان عن ظهر غنى» وهو أقرب إلى لفظ الترجمة. وأخرجه أيضاً من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ الترجمة قال «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» الحديث. وكذا ذكره المصنف تعليقاً في الوصايا، وساقه مغلطاً يستادله على أبي هريرة بلفظه، وليس هو باللفظ المذكور في الكتاب الذي ساقه منه، فلا يفتقر به ولا بمن تبعه على ذلك.

قوله: (ومن تصدق وهو محتاج إلى آخر الوجوه) كأنه أورد تفسير الحديث المذكور بأن شرط التصديق أن لا يكون محتاجاً لنفسه أو لمن تلزمه نفقته. ويتحقق بالتصدق سائر التبرعات. وأما قوله «فهو رد عليه» فمقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع، لكن عمل هذا عند الفقهاء إذا حجب عليه الحاكم بالفلس، وقد نقل فيه صاحب «المغني» وغيره الإجماع، فيحمل إطلاق المصنف عليه. واستدل له المصنف بالأحاديث التي علقها. وأما قوله «إلا أن يكون مغروراً بالصر» فهو من كلام المصنف وكلام ابن التين يومه أنه بقية الحديث فلا يفتقر به، وكان المصنف أراد أن يخص به عموم الحديث الأول. والظاهر أنه يخص المحتاج، ويحتمل أن يكون عاماً ويكون التقدير إلا أن يكون كل من المحتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين مغروراً بالصر. ويقوي الأول التشيل الذي مثل به من فعل أبي بكر والأصابع، وقال ابن بطال: أجمعوا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق بماله ويترك قضاء الدين، فتعين حل ذلك على المحتاج. وحكى ابن رشد عن بعضهم أنه يتصور في المديان فيما إذا عامله الغريم على أن يأكل من لئال فليس أثر بقوته وكان صبوراً جاز له ذلك والا كان إشارته سبياً في أن يرجع لاحتياجه فيأكل فيتلف أموالهم فينتع. وإذا تقرر ذلك فقد اشتملت الترجمة على خمسة أحاديث معلقة، وفي الباب أربعة أحاديث موصولة. فأما المعلقة فأولها قوله «وقال النبي ﷺ: من أخذ أموال الناس» وهو طرف من حديث أبي هريرة موصول عنده في الاستقراض. ثانيها قوله «وكفعل أبي بكر حين تصدق بماله» هذا مشهور في السير، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر يقول «أمرنا رسول الله ﷺ أن تصدق، فوافق ذلك ما لا عندي قلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً، فجئت بنصف مالي، وإني أبو بكر بكل ما عنده. فقال له النبي ﷺ: يا أبا بكر ما أبقيت أهلك؟ قال: أبقيت لهم الله ورسوله» الحديث فترد به هشام بن سعد عن زيد، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه. قال الطبري وغيره: قال الجمهور من تصدق بماله كله في صحة بنيه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبوراً على الإضاعة ولا يحال له أو له عيال يصبرون أيضاً فهو جائز، فإن قد شئ من هذه الشروط كره. وقال بعضهم: هو مرفوع. وروي عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله. ويمكن أن يمتح له بقصة المديار الأبي ذكره، فإنه ﷺ باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره لكونه كان محتاجاً. وقال آخرون: يجوز من التلث ويرد عليه التلثان، وهو قول الأوزاعي ومكحول. وعن مكحول أيضاً يرد ما زاد على النصف.

قال الطبري: والصراب عندنا الأول من حيث الجواز، والمختار من حيث الاستحباب أن يجعل ذلك من التلث جمعاً بين قصة أبي بكر وحديث كعب والله أعلم: ثالثها قوله «وذلك أثر الأنصار المهاجرين» هو مشهور أيضاً في السير، وفيه أحاديث

(تقريبه): لم يسق البخاري متن طريق حاد عن أيوب، وعطف عليه طريق مالك، فرما أوهم أنهما سواء، وليس كذلك لما ستذكره عن أبي داود. وقال ابن عبد البر في التمهيد: لم تختلف الرواة عن مالك أي في سيقاه، كذا قال وفيه نظر كما سيأتي. وقال القرطبي: وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا، وهو نص يرفع الخلاف ويدفع تصف من تصف في تأويله ذلك انتهى. لكن ادعى أبو العباس اللخمي في أطراف الوطء، أن التفسير المذكور مدرج في الحديث، ولم يكن مستندا لذلك. ثم وجدت في كتاب العسكري في الصحابة يستأند له فيه انتقاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان «إني سمعت النبي ﷺ يقول: اليد العليا من اليد السفلى، ولا أحب اليد السفلى إلا السائلة، ولا العليا إلا الملقية» فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر،

مسلم ٨٨٤، مطولاً بضع، وهو في كتاب المهدى (١٣) كاملاً.

١٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ، أَوْ طَلَبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، قَالَ: «اشْفَعُوا تَوْجَرُوا، وَيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ ﷺ مَا شَاءَ». (الطبر: ١٠٢٧، ١٠٢٨، ٧٤٧٦، أخرجه مسلم ٢٩٢٧).

١٤٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْلِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُوكِي قِيُوكَى عَلَيْكَ». حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ أَبِي حَسَنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ: «لَا تُخْصِي قِيُخْصِيَّ اللَّهِ عَلَيْكَ». (الطبر: ١٤٣٤، ٧٥٩٠، ٢٥٩١، أخرجه مسلم ١٠٢٩ مطولاً).

قوله: (باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها) قال الزين بن المنير يفتح التحريض والشفاعة في أن كلاً منهما لوصول الراحة للمحتاج، ويفترقان في أن التحريض معناه التزغيب بذكر ما في الصدقة من الأجر، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للإجابة انتهى، ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير، بخلاف التحريض، وبأنها قد تكون بغير تحريض.

وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

(أولها): حديث ابن عباس في تحريض النساء على الصدقة، وقد تقدم مبسوطاً في المهدى.

وقوله هنا: (عن عدي) هو ابن ثابت.

وقوله: (بالقلب) بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة هو السوار وقيل هو مخصوص بما كان من عظم. (والطبر) بضم المعجمة وسكون الراء بفتحاً مهملة هي الحلقة.

(الثاني): حديث أبي موسى «اشفَعُوا تَوْجَرُوا» وقد أوردته في «باب الشفاعة» من كتاب الأدب، وبأن الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. وعبد الواحد في الإسناد هو ابن زياد قال ابن بطال: للمعنى اشفَعُوا يحصل لكم الأجر مطلقاً، سواء قضيت الحاجة أو لا.

(الثالث): حديث إسماء وهي بنت أبي بكر الصديق «لا توكي قيوكي عليك» كذا عنده بفتح الكاف وبذكر القاف، وفي رواية له «لا تخصي فيحصى الله عليك» فأبرز القاف، وكلامها بالنصب لكونه جواب النهي وبإفلا.

قوله: (عبد) هو ابن سليمان، وهشام هو ابن عروة، وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوج هشام، وأسماء جنتهما لأبويهما. وقوله: «حدثنا عثمان عن عبد الله» أي يستأذنه المذكور، ويحتمل أن يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام باللفظين فحدث به تارة هكذا وتارة هكذا، وقد رواه النسائي والإسماعيلي من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معاً، وسيأتي في لمبة عند المصنف من طريق ابن غير عن هشام باللفظين، لكن بعين مهملة بهذا الكاف، وهو بمعناه، يقال أوصيت المتاع في الرعاء أوعيه إذا جعلته فيه، ووعيت الشيء حفظته، وإسناده الروحي إلى الله مجاز عن الإسناك. والإيكاء شد رأس الرعاء بالركاء وهو الرباط الذي يربط به، والإحصاء معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً، وهو من باب المقابلة، والمعنى النهي عن منع الصدقة خشية النفاق، فإن ذلك أعظم الأسباب لقطع مائة البركة، لأن الله ييب على العطاء بغير حساب، ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحسب عليه عند العطاء، ومن علم أن الله يرزقه من حيث لا يحتسب فحقه أن يعطى ولا يحسب. وقيل: المراد بالإحصاء عدد الشيء لأن يدخر ولا يتفق منه، وإحصاء الله قطع البركة عنه أو حبس مادة الرزق أو الحاسبة عليه في الآخرة. وسيأتي ذكر سبب هذا الحديث في كتاب اللمة مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى. قال ابن رشيد: قد تحققت مناسبة حديث أسماء لهذه الترجمة، وليس يخاف على الفطن ما فيه من معنى التحريض والشفاعة معاً فإنه يصلح أن يقال في كل منهما، وهذه هي التكنة في ختم الباب به.

عبد الله بن عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله، ما اليد العليا؟ قال: التي تعطي ولا تأخذ، فقله «ولا تأخذ» صريح في أن الأخذ ليست بعليا والله أعلم. وكل هذه التواريخ المتسقة تضمنحل عند الأحاديث المتقدمة المصراحة بالراء فأول ما فسر الحديث بالحدث، وحصل ما في الآثار المتقدمة أن أعلى الأيدي للشفقة، ثم المتسقة عن الأخذ، ثم الأخذ بغير سؤال. وأسفل الأيدي السائلة والماتمة والله أعلم. قال ابن عبد البر: وفي الحديث إباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعدة وعلم وقرينة، وفيه الحث على الإنفاق في وجه الطاعة. وفيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى، وقد تقدم الخلاف في ذلك في حديث «ذهب أهل الدثورة» في أواخر صفة الصلاة. وفيه كرامة السؤال والتفسير عنه، وعلمه إذا لم تدع إليه ضرورة ما خوف هلاك ونحوه. وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر يستأذ فيه مقال مرفوعاً بما للمعنى من سعة بافضل من الأخذ إذا كان محتاجاً وسيأتي حديث حكيم مطولاً في «باب الاستغفار من المسألة» وفيه بيان سببه إن شاء الله تعالى.

١٩ - باب المَنانِ بِمَا أُعْطِيَ

قَوْلُهُ: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُبْخَوْنَ مَا أَنْفَقُوا» مَتَّوَلَا أَدْنَى: الآية (البقرة: ٢٦٢).

قوله: (باب المَنان بما أُعطِيَ، لقوله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ لَا يُبْخَوْنَ مَا أَنْفَقُوا» وما ولا أَدْنَى: الآية) هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشميهني وحده بغير حديث، وكأنه أشرف إلى ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المنان الذي لا يعطى شيئاً إلا ما من به الحديث، ولما لم يكن على شرطه انصرف على إشارة إليه. ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة أن الشفقة في سبيل الله لا كان للمنان بها منعماً كان قد للمعنى في غيرها من باب الأولى. قال القرطبي: المن غالباً يقع من البخل والمعجب، فالبخل تعظم في نفسه العطفية وإن كانت حقيرة في نفسها، والمعجب يجعله المعجب على النظر لنفسه بعين العطفية وأنه منعم بماله على للمعنى وإن كان أفضل منه في نفس الأمر، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان تنمية الله فيما أنعم به عليه، ولو نظر مصيره لعلم أن المنه للأخذ لما يترتب له من القوائد.

٢٠ - باب مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

١٤٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي مَرْثَدَةَ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ الْخَارِثِ عليه السلام قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْمَصْرَ، فَاسْرَعَ ثُمَّ دَخَلَ أَيْتَهُ، فَلَمْ يَلْتَمِ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ: أَوْ قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «كَتَّ خَلْفَ فِي الْيَتِيمِ يَتَرَأُ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَيْتُهُ، فَسَمِعْتُهُ». (رواجع: ٨٠٩).

قوله: (باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها) ذكر فيه حديث عقبه بن الخارث «صلى بنا النبي ﷺ المصرا فأسرع، ثم دخل البيت، الحديث وفيه: «كنت خلفت في البيت تبرا من الصدقة فكرهت أن أتت قسمته قال ابن بطال: فيه أن الخبر ينبغي أن يبادر به، فإن الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود، زاد غيره: وهو أخلص للدمعة وأنى للحاجة وأبعد من اللطم المذموم وأرضى للرب وأعلى للذنوب. وقد تقدمت بقية فوائد في أواخر صفة الصلاة. وقال الزين بن المنير: ترجم المصنف بالاستحباب وكان يمكن أن يقول كرامة تيسر الصدقة لأن الكرامة صريحة في الخير، واستحباب التعجيل مستتب من قرائن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول والقسم، فجري على عادته في إظهار الأخفى على الأجل.

قوله: (أن أيتته) أي أثره حتى يدخل عليه الليل، يقال بات الرجل دخل في الليل، وبته تركه حتى دخل الليل.

٢١ - باب التحريض عَلَى الصَّدَقَةِ وَالْشَّفَاعَةِ فِيهَا

١٤٣١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ حَيْدٍ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَ وَلَا بَعْدَ، ثُمَّ مَالَ عَلَى النَّسَاءِ، وَتَمَّ بِلَالٌ، فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَصْنَعْنَ، فَجَلَسَتِ الْمَرْأَةُ لِنَفْسِ الْقَلْبِ وَالْأُخْرَى. (رواجع: ٩٨، أخرجه

٢٢- باب الصدقة فيما استطاع

قوله: (من صدقة أو عتاقة أو صلة) كذا هنا بلفظ أو، وفي رواية شعيب المذكورة بالواو في الموضعين، وسقط لفظ «الصدقة» من رواية عبد الرزاق عن معمر، وفي رواية هشام المذكورة أنه اعتق في الجاهلية مساتي رقية، وحمل على مساتي بعير. وزاد في آخره «فوالله لا ادع شيئا سنته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله».

قوله: (أسلمت على ما سلف من خير) قال الملازمي: ظاهره أن الخير الذي أسلفه كتب له، والتقدير أسلمت على قول ما سلف لك من خير. وقال الحرشي: معناه ما تقدم لك من الخير الذي عملته هو لك، كما تقول أسلمت على أن أحوز لنفسي ألف درهم، وأما من قال إن الكافر لا يثاب فعمل معنى الحديث على وجوه أخرى منها أن يكون المعنى أنك بفعلك ذلك اكتسبت طياحا جيلة فاتنعت بذلك الطياح في الإسلام، وتكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير، أو أنك اكتسبت بذلك ثناء جيلًا فهو باق لك في الإسلام، أو أنك بركة فعل الخير مهدت إلى الإسلام لأن المبادئ عنوان الغايات، أو أنك بتلك الأعمال زقت الرزق الواسع. قال ابن الجوزي: قيل إن النبي ﷺ روى عن جوابه، فإنه سأل: هل لي فيها من أجر؟ فقال: أسلمت على ما سلف من خير. والعق فاعل خير، كأنه أراد أنك فعلت الخير والخير يمدح فاعله ويجازى عليه في الدنيا، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً «إن الكافر يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة».

٢٥- باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد

١٤٣٧- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا تصدقت المرأة من طعام زوجها، غير مفسدة، كان لها أجرها، ولزوجها بما كسبت، وللخازن مثل ذلك». [راجع: ١٤٢٥. أخرجه مسلم: ١٠٢٤].

١٤٣٨- حدثنا محمد بن العلاء: حدثنا أبو أسامة، عن يزيد بن عبد الله، عن أبي ثوبان، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «الخازن المسلم الأمين، الذي ينفذ - ويؤمنا قال: ينفذ - ما أمر به، كإملاء مؤمراً، طيباً به نفسه، فيدفعه إلى الذي أمر له به، أخذ المصدقين». [أخر: ٢٢٦٠، ٢٢٣٩، وأخر في الزكاة: باب: ١٧. أخرجه مسلم: ١٠٢٣].

قوله: (باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد) قال ابن العربي: اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها. فمنهم من أجزأه لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به نقصان. ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال، وهو اختيار البخاري، ولذلك قيد الترجمة بالأمر به. ويحتمل أن يكون ذلك محمولاً على العادة، وأما التقييد بغير الإنساد فمقتضى عليه. ومنهم من قال: المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن الثقة على عيال صاحب المال في مصالحه. وليس ذلك بأن يشتروا على رب البيت بالاتفاق على الفقراء بغير إذن، ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال: للمرأة ما حق في مال الزوج والنظر في بيتها فبما لها أن تصدق، بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الإذن فيه. وهو متعقب بأن المرأة إذا استوفت حقها تصدقت منه فقد تخصصت به، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت والله أعلم. ثم أورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث عائشة وسيأتي في الباب الذي بعده. ثانيهما حديث أبي موسى، وقد قيد الخازن فيه بكونه مسلماً فأخرج الكافر لأنه لا تية له، وبكونه أميناً فأخرج الخائن لأنه مازور. ورتب الأجر على إعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائناً أيضاً، وبكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعدم التية فيفقد الأجر وهي قيود لا بد منها.

قوله: (الذي ينفذ) بقاء مكسورة مثقلة وخفيفة.

٢٦- باب أجر المرأة إذا تصدقت

أو أطعمت، من بيت زوجها، غير مفسدة.

١٤٣٩- حدثنا آخ: حدثنا شعبة: حدثنا منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «تغني». [إذا

١٤٣٤- حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، وحذلق بن محمد بن عبد الرحيم، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي مليكة، عن عطاء بن عبد الله ابن الزبير أخوة، عن أسماء بنت أبي بكر: «أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقال: لا تؤعي قومي، فويعي الله عليك، أو حجي ما استطعت». [راجع: ١٤٣٣. أخرجه مسلم: ١٠٢٩. مطولاً].

قوله: (باب الصدقة فيما استطاع) أورد فيه حديث أسماء المذكور من وجه آخر عنها من وجهين، وساقه هنا على لفظ حجاج بن محمد لخلو طريق أبي عاصم من التقييد بالاستطاعة، وسيأتي في الهبة بلفظ أبي عاصم وسياقه أم. وقوله: «لورضي، بكر المزمة من الرضخ معجمتين وهو المطاء السير، فالمنى أنفقي بغير إجحاف ما دمت قادرة مستطيلة».

٢٣- باب الصدقة تكفر الخطيئة

١٤٣٥- حدثنا قتيبة: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة: «قال: قال عمر: إنكم يحفظون حديث رسول الله ﷺ عن أبيه: قال: قلت: أنا أحفظه كما قال. قال: إنك عليه لجرية، فكيف؟ قال: قلت: إني الرجل في أهله وولديه وجاره، تكفرها الصلاة والصدقة والمغفروف - قال سليمان: قد كان يقول: الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - قال: ليس عليه أريد، ولكي أريد التي تسرع كموج البحر، قال: قلت: ليس عليك بها يا أبا بكر المؤمنين باسم، يتنك ويتها باب مطلق، قال: فكسر الباب أو يفتح؟ قال: قلت: لا بل يكسر، قال: فإنه إذا كسر لم يخلق أبداً. قال: قلت: أجل؟ فهذا إن سأله من الباب؟ فقلت: لمسروق: سله، قال: فسأله، فقال: عمر. قال: قلنا: فليمر عمر من نخسي؟ قال: نعم، كما أن دون غير ليلة، وذلك أني حدثته حديثاً ليس بالأعلاط». [راجع: ٥٢٥. أخرجه مسلم: ١٤٤. مطولاً باختصار].

قوله: (باب الصدقة تكفر الخطيئة) أورد فيه حديث حذيفة وثقة الرجل في أهل ولده تكفرها الصلاة والصدقة، الحديث، وقد تقدم في باب الصلاة، وسيأتي الكلام عليه بوسطاً في علامات النبوة إن شاء الله تعالى.

٢٤- باب من تصدق في الشرك ثم أسلم

١٤٣٦- حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا هشام: حدثنا منصور، عن الزهري، عن غزوة، عن حكيم بن حزام: «قال: قلت يا رسول الله، أوائت أحياناً، كنت أتخذ بها في الجاهلية، من صدقة أو حقة، وصلة رحم، فهل فيها من أجر؟ فقال النبي ﷺ: «أسلمت على ما سلف من خير». [أخر: ٢٢٢٠، ٢٢٣٨، ٢٢٥٩٢. أخرجه مسلم: ١٢٣. وله رواية فيها زيادة].

قوله: (باب من تصدق في الشرك ثم أسلم) هل لي يعتد له بشواب ذلك أو لا؟ قال الزين بن المنير: إن بيت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه. قلت: وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الإيمان في الكلام على حديث «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه، وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه في الكفر فضلاً وإحساناً».

قوله: (أتحنت) بالمثلثة أي اقرب، والمحت في الأصل الإثم، وكأنه أراد التي عني الإثم. ولما أخرج البخاري هذا الحديث في الأب عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري قال في آخره: ويقال أيضاً عن أبي اليمان أتحنت يعني بالثبته. وتقول عن أبي إسحاق أن التحنت التبر، قال: وتابعه هشام بن عروة عن أبيه. وحديث هشام أورد في المتن بلفظ «كنت أتحنت بها، يعني أتبر بها». قال عياض: ورواه جماعة من الرواة في البخاري بالمثلثة المثناة، وبالمثلثة أصح رواية ومعنى.

الثواب الأجل.

تَصَلَّاتِ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا. [راجع: ١٤٢٥. أخرجه مسلم ١٠٢٣].

١٤٤٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، لَهَا أَجْرُهَا، وَلَكِنَّهَا وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ بِمَا أَكْتَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَتَقَفَّتْ». [راجع: ١٤٢٥. أخرجه مسلم: ١٠٢٣].

١٤٤١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَقَفَّتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِلزَّوْجِ بِمَا أَكْتَسَبَ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ». [راجع: ١٤٢٥. أخرجه مسلم: ١٠٢٣].

قوله: (باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة) قد تقدمت مباحث في الذي قبله، ولم يقيد بالأمر كما قيد الذي قبله فتبيل: إنه فرق بين المرأة والخدم بأن المرأة إذا تصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد للرضا بذلك في الغالب، بخلاف الخدام والخدماء. ويدل على ذلك ما رواه المصنف من حديث همام عن أبي هريرة بلفظ: «إذا أتقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره وسياتي في البيع.

وأورد فيه المصنف حديث عائشة المذكور من ثلاثة طرق تدور على أبي وائل شقيق بن سلمة عن مسروق عنها: أولها شعبة عن منصور والأعمش عنه ولم يسبق لفظه بشامه، ثانيها حفص بن غياث عن الأعمش وحده. ثالثها جرير عن منصور وحده، ولفظ الأعمش «إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها، ولفظ منصور «إذا أتقت من طعام بيتها، وقد أوردته الإسماعيلي من حديث شعبة ولفظه «إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كتب لها أجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك لا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً، للزوج بما اكتسب ولها بما أتقت غير مفسدة، ولشعبة فيه إسناد آخر أوردته الإسماعيلي أيضاً من روايته عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة ليس فيه مسروق وقد أخرجه الترمذي بالإسنادين وقال: إن رواية منصور والأعمش بذكر مسروق فيه أصح.

قوله في هذه الرواية: (وله مثله) أي مثل أجرها (ولللخازن مثل ذلك) أي بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى، وظاهره يقتضي تساويهم في الأجر، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر الكاسب أوفر، لكن التعبير في حديث أبي هريرة الذي ذكرته بقوله: «فلها نصف أجره» يشعر بالتساوي، وقد سبق قبل ستة أبواب من طريق جرير أيضاً وزاد في آخره «لا ينقص بعضهم أجر بعض» والمراد عدم المسامحة والمزاغة في الأجر، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم ببعضاً والله أعلم. وفي الحديث فضل الأمانة، وسخاوة النفس، وطيب النفس في فعل الخير، والإعانة على فعل الخير.

٢٧- باب قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَطْعَمَ مِنْ أَطْعَمِي﴾

وَصَدَّقَ بِالْخُسْئِ، فَسُئِرَةُ لِلْمُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَعْتَى، وَكَذَّبَ بِالْخُسْئِ فَسُئِرَةُ لِلْمُسْرَى﴾ [البل: ١٠، ١١]

اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مُتَّقِي مَالٍ خَلْفًا. .

١٤٤٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُرْزُوقٍ، عَنْ أَبِي الْخُبَّابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْيَتَامَى فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، يَقُولُونَ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مُتَّقِي خَلْفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مُسِيئًا خَلْفًا. [أخرجه مسلم ١٠١٠].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَطْعَمَ مِنْ أَطْعَمِي﴾ الآية) قال الزين بن المنير: أدخل هذه الترجمة بين أبواب التبرع في الصدقة ليفهم أن المقصود الخاص بها التبرع في الإنفاق في وجوه البر، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل وزيادة على

قوله: (اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مُتَّقِي مَالٍ خَلْفًا) قال الكرماني: هو معطوف على الآية وحذف أداة المطف كثير، وهو مذكور على سبيل البيان للحسن، أي تيسير الحسن له إعطاء الخلف. قلت: قد أخرج الطبري من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه الآية قال: أعطى عما عنده واتقى ربه وصديق بالخلف من الله تعالى. ثم حكى عن غيره أقوالاً أخرى قال: وأشبهاها بالصواب قول ابن عباس. والذي يظهر لي أن البخاري أشار بذلك إلى سبب نزول الآية للمذكورة، وهو بين فيما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق قتادة «حدثني خالد المصري عن أبي الدرداء مرفوعاً نحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب، وزاد في آخره: «أنازل الله في ذلك ﴿فَأَمَّا مَنْ أَطْعَمَ مِنْ أَطْعَمِي﴾» وهو عند أحمد من هذا الوجه، لكن ليس فيه آخره. وقوله: «متقى ماله بالإضافة» لبعضهم «متقى مالا خلفاً» ومالاً مفعول متقى بدليل رواية الإضافة ولولاها احتمل أن يكون مفعول أعطى، والأول أولى من جهة أخرى وهي أن سياق الحديث للحض على إنفاق المال فناسب أن يكون مفعول متقى، وأما الخلف فليهامه أولى ليتناول المال والثواب وغيرهما، وكمن من متقى مات قبل أن يقع له الخلف للملئ فيكون خلفه الثواب المعد له في الآخرة، أو يدفعه عنه من السوء ما يقابل ذلك.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي) هو أبو بكر بن أبي أويس، وسليمان هو ابن بلال، وأبو الحباب بضم اللهملة وموحشتين الأولى خفيفة وسماء مسلم في روايته سعيد بن يسار وهو عم معاوية الراوي عنه، ومزود بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الراء الثقيلة واسم أبي مزود عبد الرحمن، وهذا الإسناد كله مدنيون.

قوله: (ما من يوم) في حديث أبي الدرداء «ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا وجبتيها ملكان يتدايان يسمعه خلق الله كلهم إلا الثقلين: يا أيها الناس، هلموا إلى ربكم، إن ما قل وكفى غير ما كثر وألهمي، ولا غرت شمس إلا وجبتيها ملكان يتدايان، فذكر مثل حديث أبي هريرة.

قوله: (إلا ملكان) في حديث أبي الدرداء «إلا وجبتيها ملكان، والجبنة يسكون النون الناحية، وقوله «خلفاً» أي عوضاً.

قوله: (أطعم متقى) التعبير بالتحطية في هذه للمشاكلة، لأن التلف ليس ببطية. وأفاد حديث أبي هريرة أن الكلام المذكور موزع بينهما، فنسب إليهما في حديث أبي الدرداء نسبة الجموع إلى المجموع، وتضمنت الآية الوعد بالتيسير لمن يتقى في وجوه البر، والوعد بالتيسير لكسبه. والتيسير المذكور اسم من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال، والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها. قال النووي: الإنفاق المدحوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيافان والطروعات. وقال القرطبي: وهو يعم الواجبات والمندوبات، لكن المسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يقبل عليه البخل المنصوم بحيث لا تطيب نفسه بإخراج الحق الذي عليه ولو أخرجه. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في قوله في حديث أبي موسى «طيبة بها نفسه، والله أعلم.

٢٨- باب مثل الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

١٤٤٣- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَّانٌ مِنْ حديدٍ. .

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَّقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَّانٌ مِنْ حديدٍ، مِنْ لَدَيْهِمَا إِلَى تَرَابِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُتَّقِ فَلَا يَفْقُحُ إِلَّا سَكَنَةً، أَوْ وَكَلَّتْ عَلَى جُلْدِهِ، حَتَّى تُخْفِي بَنَانَهُ، وَتَقْطُرُ أَرْثَهُ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ، فَلَا يُرِيدُ أَنْ يَفْقُحَ شَيْئًا إِلَّا لَوَّكَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا، فَهُوَ يُوسَعُهَا وَلَا تَسْعُ. .

تَابِعَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ: فِي الْجُبَيْنِ (الطر: ٤٥١٤٤، ٤٥٢٩٩، ٥٧٩٧، ٥٨٠٤) أخرجه مسلم: ١٠٢١ باختلاف.

١٤٤٤ - وقال حنظلة، عن طاوس: جنتان.

وقال الليث: حدثني جعفر، عن ابن هرمز، سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ جنتان. [راجع: ١٤٤٣. أخرجه مسلم: ١٠٢١].

قوله: (باب مثل المتصدق والبخیل) قال الزين بن المنير: قام التشبيل في خبر الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على البخیل، فاكفى المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخبر على التفصيل.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التودكي، وابن طاوس اسمه عبد الله. ولم يسق المتن من هذه الطريق الأولى هنا، وقد أوردته في الجهاد عن موسى بهذا الإسناد فسامه.

قوله: (أن عبد الرحمن) هو ابن هرمز الأعرج.

قوله: (مثل البخیل والمثقف) وقع عند مسلم من طريق سفيان عن أبي الزناد مثل المثقف والمتصدق، قال عياض: وهو وهم، ويمكن أن يكون حذف مقابلة لدلالة السياق عليه. قلت قد رواه الحميدي وأحمد وابن أبي عمير وغيرهم في مسانيدهم عن ابن عيينة فقالوا في روايتهم مثل المثقف والبخیل، كما في رواية شبيب عن أبي الزناد وهو الصواب، ووقع في رواية الحسن بن مسلم عن طاوس رضي الله عنه ضرب رسول الله ﷺ مثل البخیل والمتصدق، أخرجه المصنف في اللباس.

قوله: (عليهما جنتان من حديد) كذا في هذه الرواية بقسم الجيم بملها موحدة، ومن رواه فيها بالنون فقد صحف، وكذا رواية الحسن بن مسلم، ورواه حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاوس بالنون ورجعت لقوله من حديد والجنة في الأصل الحسن، وسميت بها الدرر لأنها تمن صاحبها أي تحمسه، والجنة بالوحدة ثوب مخصوص، ولأمان من إطلاقه على الدرر. واختلف في رواية الأعرج والأكثر على أنها بالوحدة أيضاً.

قوله: (من ثديهما) بضم المثلثة جمع ثدي، و(واللهما) مبتدأ وقاف جمع تزوجة.

قوله: (سبغت) أي امتدت وضط.

قوله: (أو وفرت) شك من الراوي، وهو بتخفيف الفاء من الوفور، ووقع في رواية الحسن بن مسلم رضي الله عنه، وفي رواية الأعرج رضي الله عنه، استمت عليه، وكلها متقاربة.

قوله: (حتى تخفي بنائه) أي تستر أصابعه، وفي رواية الحميدي رضي الله عنه، حتى تخفي بكسر الجيم وتشديد النون وهي بمعنى تخفي، وذكرها الخطابي في شرحه للبخاري كرواية الحميدي، وبنائه يفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة: الأصبع، ورواه بعضهم رضي الله عنه، بثلاثة وبعد الألف موحدة وهو تصحيف. وقد وقع في رواية الحسن بن مسلم رضي الله عنه حتى تخفي بمعجمتين أنامله.

قوله: (وتعفو أثره) بالنصب أي تستر أثره، يقال عفا الشيء وعفوته أنا لازم ومتعد، ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب، وللمنى أن الصدقة تستر خطاياها كما يغطي الثوب الذي يمر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى بمرور الذيل عليه.

قوله: (الزفت) في رواية مسلم رضي الله عنه، انقبضت، وفي رواية همام رضي الله عنه، غاصت كل حلقة مكانها، وفي رواية سفيان عند مسلم رضي الله عنه، قلصت، وكذا في رواية الحسن بن مسلم عند المصنف، والمقاد واحد لكن الأولى نظير فيها إلى صورة الضيق والأخيرة نظير فيها إلى سبب الضيق. وزعم ابن التين أن فيه إشارة إلى أن البخیل يكرى بالثار يوم القيامة، قال الخطابي وغيره: وهذا مثل ضربه النبي ﷺ للبخیل والمتصدق، ففيهما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعاً يستتر به من سلاح عدوه، فصها على رأسه ليلبسها، والدرع أول ما تقع على الصدر والكتفين إلى أن يدخل الإنسان يديه في كميها، فيجعل المثقف كمن لبس درعاً سابغة فاسترست عليه حتى سترت جميع بدنه، وهو معنى قوله رضي الله عنه، حتى تعفو أثره، أي تستر جميع بدنه. وجعل البخیل كمثمل رجل غلت يده إلى عنقه، كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت تزوفته، وهو معنى قوله رضي الله عنه، قلصت، أي تضامنت واجتمعت، والمراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انشعب لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الاتفاق، والبخیل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه فضاق صدره وانقبضت يده رضي الله عنه، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون آل عمران: ٩٠ [الحشر: ٩]. وقال الهلب: المراد أن الله يستر المثقف في الدنيا والآخرة، بخلاف البخیل فإنه يفضحه. ومعنى تمفو أثره تمحو خطاياها. وتعقب عياض بأن الخبر جاء على التشبيل لا على الإخبار عن كائن. قال: وقيل هو تمثيل لنماء المال بالصدقة، والبخیل بصدده. وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل، وأن

المعطي إذا أعطى اتسبت يده بالعلماء وتعد ذلك، وإذا أمسك صار ذلك عادة. وقال الطبري: قيد المشبه به بالجدد إعلماً بأن القبيض والشدة من جيلة الإنسان، وأوقع المتصدق موقع السخي لكونه جملة في مقابلة البخیل إشعاراً بأن السخاه هو ما أمر به الشارع ونذبه إليه من الإنفاق لا ما يتعمده للمسرفون.

قوله: (فهو يوسمها ولا تسع) وقع في رواية سفيان عن مسلم رضي الله عنه، قال أبو هريرة رضي الله عنه، فهو يوسمها ولا تسع، وهذا يومه أن يكون ملجأ وليس كذلك، وقد وقع التصريح برفع هذه الجملة في طريق طاوس عن أبي هريرة رضي الله عنه، ففي رواية ابن طاوس عند المصنف في الجهاد رضي الله عنه، فسمعت النبي ﷺ يقول: رضي الله عنه، فبجنته أن يوسمها ولا تسع، وفي رواية مسلم رضي الله عنه، فسمعت رسول الله ﷺ فذكره، وفي رواية الحسن بن مسلم رضي الله عنه، فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا في جبهه فلر رأته يوسمها ولا تسع، ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحاق عن أبي الزناد في هذا الحديث رضي الله عنه، وأما البخیل فإنها لا تزدداد عليه إلا استحكاماً، وهذا بالمعنى.

قوله: (تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس) وصله المصنف في اللباس من طريقه.

قوله: (وقال حنظلة عن طاوس) ذكره في اللباس أيضاً تعليقاً بلفظ، وقال حنظلة سمعت طاوساً سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، وقد وصله الإسماعيلي من طريق إسحاق الأزرق عن حنظلة.

قوله: (وقال الليث حدثني جعفر) هو ابن ربيعة، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج، ولم تقع في رواية الليث موصولة إلى الآن، وقد رأيت عنه بإسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى بن حاد عن الليث عن ابن عجلان عن أبي الزناد بسنده.

٢٩ - باب صدقة الكسب والتجارة

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [القرة: ٢٧٦].

قوله: (باب صدقة الكسب والتجارة، لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ الآية إلى قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾) هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرأ على الآية بغير حديث، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ قال: من التجارة الحلال أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق آدم عنه، وأخرجه الطبري من طريق هشيم عن شعبة ولفظه ﴿من طيبات ما كسبت﴾ قال: من التجارة، رضي الله عنه، فوفاً أخرجا لكم من الأرض﴾ قال: من الثمار. ومن طريق أبي بكر المغنلي عن محمد بن سيرين عن عبيد بن عمرو عن علي قال في قوله رضي الله عنه، فوفاً أخرجا لكم من الأرض﴾ قال: يعني من الحب والتمر كل شيء عليه زكاة. قال الزين بن المنير لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب كما في الآية استغناء عن ذلك ما قدم في ترجمة (باب الصدقة من كسب طيب).

٣٠ - باب على كل مسلم صدقة، فمن

لم يجد فليعمل بالمعروف

١٤٤٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا شعبة: حدثنا سعيد بن أبي برزة، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «على كل مسلم صدقة». فقالوا: يا نبي الله، فمن لم يجد؟ قال: «يمثل يديه، فينقبض نفسه ويتصدق». قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «يؤمن ذا الحاجة الملهوف». قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «فليعمل بالمعروف ويحسب من الشر فإنها له صدقة». [انظر: ٩٠٢٧. أخرجه مسلم: ١٠٠٨ بلفظ مختلف].

قوله: (باب على كل مسلم صدقة، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف) قال الزين بن المنير: نصب هذه الترجمة علماً على الخبر مقتصرأ على بعض ما فيه إيجازاً.

قوله: (سعيد بن أبي برزة) أي ابن أبي موسى الأشعري. ووقع التصريح به عند أبي عروبة في صحيحه.

قوله: (على كل مسلم صدقة) أي على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أهم من ذلك، والعبارة صالحة للإيجاب والاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام

وعلی المسلم ست خصاله فذكر منها ما هو مستحب اتفاقاً، وزاد أبو هريرة في حديثه تنبيه ذلك بكل يوم كما سيأتي في الصلح من طريق همام عنه، ولسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً «يصبح على كل سلامي من أحكم صدقة، والسلامي بضم الهملة وتخفيف اللام، المفصل، وله في حديث عائشة وخلق الله كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل».

٣١- باب قُلْتُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ،

وَمَنْ أَعْطَى شَاةً

١٤٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ حَصَّةَ بِنْتِ مِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَعَثَ إِلَيَّ نَسِيبَةُ الْأَنْصَارِيُّ بِشَاةٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْهَا، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «عِنْدَكُمْ حَيَّةٌ». قُلْتُ: لَا، إِلَّا مَا أَرْسَلْتُ بِهِ نَسِيبَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ، فَقَالَ: «هَاتِي فَقَدْ بَلَّغْتَ مَجْلَهَا». [إسناده: ١٤٩٤، ٥٧٧٩، أخرجه مسلم ١٠٧٦].

قوله: (باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة، ومن أعطى شاة) أورد فيه حديث أم عطية في إهدائها الشاة التي تصدق بها عليها. قال الزين بن النضر: عطفت الصدقة على الزكاة من عطفت العام على الخاص، إذ لو اقتصر على الزكاة لأنهم أن غيرها تخللناها، وحذف مفعول يعطى اختصاراً لكونهم ثمانية أصناف، وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب، وهو حكى عن أبي حنيفة. وقال محمد بن الحسن: لا بأس به انتهى. وقال غيره لفظ الصدقة بضم الفرض والغفل، والزكاة كذلك لكنها لا تطلق غالباً إلا على القروض دون التطوع فهي أحسن من الصدقة من هذا الوجه، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض مرادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على الغفل، وقد تكرر في الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الأغلب التفرقة. والله أعلم.

قوله: (بعث إلى نسبية الأنصارية) هي أم عطية كذا وقع في رواية ابن السكن عن الزبير بن العبدري في آخر هذا الحديث، وكان السياق يقتضي أن يقول «بعث إلي» بلطف ضمير الحكيم المجزوء كما وقع عند مسلم من طريق ابن علية عن خالد، لكنه في هذا السياق وضع الظاهر موضع الضمير إما تجريداً وإما افتخاراً، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في «باب إذا حولت الصدقة» في أواخر كتاب الزكاة إن شاء الله تعالى.

٣٢- باب زَكَاةِ الْوَرَقِ

١٤٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ غُرَيْرِ بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِيْمَا دُونَ خُمُسٍ دُونَ صَدَقَةٍ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ لِيْمَا دُونَ خُمُسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةً، وَلَيْسَ لِيْمَا دُونَ خُمُسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةً».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرَيْرٌ: سَمِعَ أَبَاةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: بِهَذَا. [راجع: ١٤٠٥، أخرجه مسلم ٩٧٩٩].

قوله: (باب زكاة الورق) أي الفضة، يقال «الورق» بفتح الواو وبكسرهما ويكسر الراء وسكونها، قال ابن النضر: لما كانت الفضة هي المال الذي يكثر دورانه في أيدي الناس ويروج بكل مكان كان أولى بأن يقدم على ذكر تفاصيل الأموال الزكوية.

قوله: (عن عمرو بن يحيى المازني) في موطن ابن وهب «عن مالك أن عمرو بن يحيى حدثه».

قوله: (عن أبيه) في مستند الحميدي عن سفيان «سألت عمرو بن يحيى بن عماره عن أبي الحسن المازني فعحدثني عن أبيه» وفي رواية يحيى بن سعيد وهو الأنصاري التي ذكرها المصنف عقب هذا الإسناد الصريح بسامع عمرو وهو ابن يحيى المذكور له من أبيه، وهذا هو السر في إيراد الإسناد خاصة، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم أن حديث الباب لم يأت إلا من حديث أبي سعيد الخدري، قال: وهذا هو الأغلب، إلا أنني وجهته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر انتهى. ورواية سهيل في «الأموال لأبي عبيد» ورواية مسلم في «المستدرک» وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر، وجاء أيضاً من حديث

وعلی المسلم ست خصاله فذكر منها ما هو مستحب اتفاقاً، وزاد أبو هريرة في حديثه تنبيه ذلك بكل يوم كما سيأتي في الصلح من طريق همام عنه، ولسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً «يصبح على كل سلامي من أحكم صدقة، والسلامي بضم الهملة وتخفيف اللام، المفصل، وله في حديث عائشة وخلق الله كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل».

قوله: (فقالوا يا نبي الله فمن لم يجد) كانوا فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عما ليس عنده شيء، فينبط لهم أن المراد بالصدقة ما هو أهم من ذلك ولو بإغاثة للمهروف والأمر بالمعروف، وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من الفرض الذي أحل به؟ فيه نظر الذي يظهر أنها غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور أنها شرعت بسبب عتق المفاصل حيث قال في آخر هذا الحديث «فإنه يمسى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار».

قوله: (المهروف) أي المستثني وهو أهم من أن يكون مظلوماً أو عاجزاً.

قوله: (فليعمل بالمعروف) في رواية المصنف في الأدب من وجه آخر عن شعبة «فليأمر بالمعروف أو بالمعروف» زاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة «ونهى عن المنكر».

قوله: (وليملكك) في روايته في الأدب «قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: فليملكك عن الشر، وكذا سلم من طريق أبي أسامة عن شعبة وهو أصح سيقاً، فظاهر سياق الباب أن الأمر بالمعروف والإسكان عن الشر رتبة واحدة، وليس كذلك بل الإسكان هو الرتبة الأخيرة».

قوله: (فإنها) كذا وقع هنا بضمير المؤنث، وهو باعتبار المصلحة من الخير وهو الإسكان، ووقع في رواية الأدب: فإنه أي الإسكان له أي للمسلم، قال الزين بن النضر: إنما يحصل ذلك للمسلم عن الشر إذا نرى بالإسكان القرية، بخلاف محض الترك، والإسكان أهم من أن يكون عن غيره فكانه تصديق عليه بالسلامة منه، فإن كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصديق على نفسه بأن منها من الأثم، قال: وليس ما تضمنه الخبر من إصلا فلهذا لم يحدد ترتيباً، وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن إصلا من إصلا المذكورة فإنه يمكنه خصلة أخرى، فمن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يبيت للمهروف وأن يأمر بالمعروف ونهى عن المنكر ويمسك عن الشر فليعمل الجميع، ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر والاسمي من حق من لا يقدر عليها. وفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة، ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله، وهي إما بالمال أو غيره، والمال إما حاصل أو مكتسب، وغير المال إما فعل وهو الإغاثة وإما ترك وهو الإسكان انتهى. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نعم الله به: ترتيب هذا الحديث أنه نذير إلى الصدقة، وعند العجز عنها نذير إلى ما يقرب منها أو يقوم مقامها وهو العمل والاتصاف، وعند العجز عن ذلك نذير إلى ما يقوم مقامه وهو الإغاثة، وعند عدم ذلك نذير إلى فعل المعروف أي من سرى ما تقدم كإطاعة الأذى، وعند عدم ذلك نذير إلى الصلاة، فإن لم يطق فترك الشر وذلك آخر مراتب. قال: ومعنى الشر هنا ما منعه الشرع، فنية تسلي للمؤمنين من فعل المنكرات إذا كان عجزه من ذلك من غير اختيار قلت: وأشار بالصلاة

إلى ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم «ويجزى» عن ذلك كله ركعتا الضحى، وهو يؤيد ما قلناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يجتلى من الفرض، لأن الزكاة لا تكمل الصلاة ولا العكس فدل على افتراق الصديقين. واستشكل الحديث مع تقدم ذكر الأمر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزى عنه صلاة الضحى وهي من التطوعات؟ وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل من غيره سقط به الفرض، وكان في كلامه هو زيادة في تأكيد ذلك فلو ترك أجزاء من صلاة الضحى، كذا قيل وفيه نظر، والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقدم مقام الثلاثين وستين حسنة التي يستحب للمرء أن يمسى في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التي هي بطلها، لأن المراد أن صلاة الضحى تنفي عن الأمر بالمعروف وما ذكر معه، وإنما كان كذلك لأن الصلاة عمل بجميع الجسد فتشترك المفاصل كلها فيها بالعبادة، ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركنين تشتملان على ثلثمائة وستين ما بين قول وقيل وإذا جعلت كل حرف من القراءة مثلاً صدقة، وكان صلاة الضحى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض وراتبه، وقد أشار في حديث أبي ذر إلى أن صدقة السلامي نهارة لقوله «يصبح على كل سلامي، وفي حديث أبي هريرة «كل يوم تطلع فيه الشمس» وفي حديث عائشة «فيصبي وقد زحزح نفسه عن النار» وفي الحديث أن الأحكام تجري على الغالب، لأن في

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَمَّا خَالِدٌ: فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَهُ فِي مَسِيلِ
اللَّهِ». [راجع: ١٤٦٨].

قوله: (وقال النبي ﷺ: وأما خالد) هو طرف من حديث أبي هريرة أوله «أمر النبي ﷺ بصدقة، فقبل منع ابن جبل، الحديث وسيأتي موصولاً في باب قول الله وفي الرقاب» مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال النبي ﷺ: تصدق ولو من حليكن فلم يستن صدقة الفرض من غيرها، فجعلت المرأة تلقي خرصها وسخابها، ولم يخص الذهب والفضة من غيرها) أما الحديث فظرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمعناه وقد تقدم في العيدين، وهو عند مسلم لفظه من طريق عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وأوله «خرج النبي ﷺ يوم ظفر أو أضفى» الحديث وفيه «فجعلت المرأة تلقي خرصها وسخابها، والخرص بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة الحلقفة التي تجعل في الأذن، وقد ذكره المصنف موصولاً في آخر الباب لكن لفظه «فجعلت المرأة تلقي، وأشار أيوب إلى أنه وسلقه، وقد وقع تفسير ذلك بما ذكره في الترجمة من قوله «تلقى خرصها وسخابها، لأن الخرص من الأذن والسخاب من الحلق، والسخاب بكسر المهملة بعدها معجمة وآخره موحدة القلادة. وقوله «فلم يستن» وقوله «فلم يخص» كل من الكلامين للبخاري ذكرهما بياناً لكيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة، وهو مقرر منه إلى أن مصارف الصدقة الواجبة كمصارف صدقة التطوع يجمع ما فيها من قصد القرية، والمصروف إليهم يجمع الفقر والاحتياج، إلا ما استثناء الدليل. وأما من وجهه فقال: لما أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة في ذلك اليوم وأمره على الوجوب صارت صدقة واجبة، فيه نظر لأنه لو كان للإيجاب هنا مكان مقدراً وكانت المجازفة فيه وقبول ما تيسر غير جائز. ويمكن أن يكون تمسك بقوله «تصدقن» فإنه مطلق يصلح لجميع أنواع الصدقات واجبها وتلقها وجميع أنواع التصدق به شيئاً وعرضاً ويكون قوله «ولو من حليكن» للمبالغة أي ولو لم تجعدي إلا ذلك. وموضع الاستدلال منه للعرض قوله «وسخابها» لأنه ثلاثة تأخذ من مسك وفرقل ونحوهما تجعل في العتيق والبخاري فيما عرف بالاستقراء من طريقه يتمسك بالمطالعات تمسك غيره بالمعومات.

ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس أن أبا بكر كتب له فذكر طرقاً من حديث الصدقات، وسيأتي معظمه في «باب زكاة الفتن» وموضع الدلالة منه قول ما هو أنفس مما يجب على المتصدق وإعطائه الثناوات من جنس غير الجنس الواجب، وكذا العكس، لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لكان ينظر إلى ما بين الشيئين في القيمة، فكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأكنة والأزمنة، فلما قدر الشارع الثناوات بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في الأصل في مثل ذلك، ولولا تقدير الشارع بذلك لتعنت بنت المخاض مثلاً ولم يحز أن تبدل بنت لبون مع الثناوات. والله أعلم.

٣٤ - باب لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَرَقٍّ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ

وَيَذْكُرُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَطْلُ.

١٤٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ: أَنَّ أَسْمَاءَ ﷺ حَدَّثَتْ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ: كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَرَقٍّ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، خَشْيَةَ الصَّلَافَةِ».

[راجع: ١٤٤٨]

قوله: (باب لا يجمع بين متروق ولا يفرق بين مجتمع) في رواية الكشيبي «متروق» بتقديم التاء وتشديد الراء، قال الزين بن المنير: لا يبعد للمصنف الترجمة بقوله خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك كما سيأتي.

قوله: (ويذكر عن سالم ابن عمر عن النبي ﷺ) أي مثل لفظ هذه الترجمة، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولاً، وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال: إن فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لأنه قال عن الزهري وقال أقربها سالم بن عبد الله بن عمر فوجئها على وجهها فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدث به، ولهذا العلة لم يميز بين البخاري، لكن أورده شاهداً لحديث أنس الذي وصله البخاري في الباب ولفظه «ولا يجمع بين متروق بتقديم التاء أيضاً» وزاد خشية الصدقة، واختلف في المراد بالخشية كما ستذكره، وفي الباب عن علي عند أصحاب السنن وعن سويد بن غفلة قال «أنا مصدق النبي ﷺ فقرأت في عهده فذكر مثله

أخرجه السنن، وعن سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي. قال مالك في الوطا: معنى هذا الحديث أن يكون الفرض الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلاث شاة فيفرونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة. وقال الشافعي: هو خطاب لرب المال من جهة وللإساعي من جهة، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة، فرب المال يجشي أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل، والإساعي يجشي أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر، فمعنى قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر الصدقة أو خشية أن تقل الصدقة، فلما كان محتملاً للأمين أن يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر، فحمل عليهما معاً، لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر والله أعلم. واستدل به على أن من كان عنه دون النصاب من القضة ودون النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه إلى بعض حتى يصير نصاباً كلياً فتجب فيه الزكاة خلافاً لمن قال يضم على الأجزاء كالمالكية أو على القيم الحقيقية، واستدل به لأحد على أن من كان له مائتة يبدل لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد وتؤخذ منها الزكاة لبلوغها النصاب قال ابن النضر، وخالفه الجمهور فقالوا: يجمع على صاحب المال أموال ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة. واستدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرآن، وأن زكاة الدين لا تسقط بالعبئة مثلاً. والله أعلم.

٣٥ - باب مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَأَيُّهُمَا يَتَرَجَّحُ أَجْحَانُ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ

وَقَالَ طَاوُسٌ وَعَطَاءُ: إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ أَمَوَالَهُمَا، فَلَا يُجْمَعُ مَا لَهُمَا.

وَقَالَ سَفِيَانٌ: لَا يَجِبُ حَتَّى يَتِمَّ لِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً، وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً.

١٤٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ: أَنَّ أَسْمَاءَ حَدَّثَتْ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ: كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَّحَانُ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ». [راجع: ١٤٤٨].

قوله: (باب ما كان من خليطين فإنهما يترجحان بينهما بالسوية) اختلف في المراد بالخليط كما سيأتي، فمقد أبي حنيفة أنه الشريك قال: ولا يجب على أحد منهم فيما يملك إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خطأ، وتعقبه ابن جرير بأنه لو كان تفريقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث. وإنما نهي عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي، ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى.

قوله: (يترجحان) قال الخطابي: معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة، وهذه تسمى خبطة الجوار.

قوله: (وقال طاووس وعطاء) (إخ) هذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب الأموال قال «حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن طاووس قال: إذا كان الخليطان يملكان أموالهما لم يجمع مالهما في الصدقة، قال يعني ابن جريج فذكرته لمطاع فقال: ما أراه إلا حقاً، وهكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن شيخه، وقال أيضاً عن ابن جريج «قلت عطاء: ناس عطاء لهم أربعون شاة قال: عليهم شاة. قلت: فلو أخذت شاة وتلاثون شاة قال: عليها شاة».

قوله: (وقال سفيان لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة) قال عبد الرزاق عن الثوري «قولنا لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون ولهذا أربعون انتهى، وبهذا قال مالك. وقال الشافعي وأصحاب الحديث: إذا بلغت ماشيتها النصاب زكياً، والخطبة عندهم أن يجتمعا في المشرق والميت والخرص والفحل، والشركة أخص منها. وفي «جامع سفيان الثوري» عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر ما كان من خليطين فإنهما يترجحان بالسوية، قلت لسيد الله: ما يعني بالخليطين؟ قال: إذا كان المراج واحداً والرامي واحداً والدلو واحداً. ثم أورد للمصنف طرفاً من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة. واختلف في المراد بالخليط، فقال أبو حنيفة هو الشريك، واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله وقد قال إنهما يترجحان بينهما بالسوية، وما يدل على أن الخليط لا يستمر أن يكون

شريكاً قوله تعالى: ﴿وَأَنْ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ﴾ [ص: ٢٤] وقد بينه قبل ذلك بقوله: ﴿وَأَنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِيٍّ نَجْمَةً وَاحِدَةً﴾ [ص: ٢٣] واعتذر بعضهم عن الخفية بأنهم لم يلبثهم هذا الحديث، أو أروا أن الأصل قوله: ليس فيما دون خمس ذود صدقة، وحكم الخلطة بغير هذا الأصل فلم يقولوا به.

٣٦- باب زكاة الإبل

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو ذَرٍّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٤٤٨، ١٤٦٠].

١٤٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جِهَانَ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيَحْكُ، إِنْ شَأْنُهَا شَدِيدٌ، فَبَلِّغْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تَوَدِّي صَدَقَتَهَا». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ زَوَّاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَزُولَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا». [الطبر: ٢٦٣٣، ٣٩٢٣، ٦١٦٥]. أخرجه مسلم: ١٤١٥٠].

قوله: (باب زكاة الإبل) سقط لفظ «باب» من رواية الكشيبي والحموي.

قوله: (ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ) أما حديث أبي بكر فقد ذكره مطولاً كما سيأتي بعد باب من رواية أنس عنه، ولأبي بكر حديث آخر تقدم أيضاً فيما يتعلق بقتال مائتي الزكاة. وأما حديث أبي ذر فسيأتي بعد ستة أبواب من رواية للمروزي بن سويد عنه في وعيد من لا يؤدي زكاة إبله وغيرها ويأتي معه حديث أبي هريرة أيضاً في ذلك إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف حديث الأعرابي الذي سأل عن شأن الهجرة، وموضع الحاجة منه قوله «فهل لك من إبل تؤدي صدقتها؟» قال: نعم، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى. قال الزين بن المنير: في هذه الأحاديث أحكام متعددة تتعلق بهذه الترجمة، منها إيجاب الزكاة، والتسوية بينها وبين الصلاة في قتال مائيتها حتى لو امتنعوا عقاباً وهو الذي تربط به الإبل، وتسميتها فريضة وذلك أعلى الواجبات وتوعد من لم يؤدها بالعقوبة في الدار الآخرة كما في حديثي أبي ذر وأبي هريرة. وفي حديث أبي سعيد فضل أداء زكاة الإبل، ومعادلة إخراج حق الله منها لفصل الهجرة، فإن في الحديث إشارة إلى أن استنراقه بوطئه إذا أدى زكاة إبله بقوم له مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة.

٣٧- باب مَنْ بَلَغَتْ عَنْدَهُ صَدَقَةُ بَنْتٍ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عَنْدَهُ

١٤٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ: أَنَّ أَنَسًا ﷺ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ: كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: «مَنْ بَلَغَتْ عَنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عَنْدَهُ جَذَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ، وَتَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَبَسَّرَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عَنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ، وَلَيْسَتْ عَنْدَهُ الْحَقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَتُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ عَنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ، وَلَيْسَتْ عَنْدَهُ إِلَّا بَنْتُ كَبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بَنْتُ كَبُونٍ، وَتُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتَهُ بَنْتُ كَبُونٍ، وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ، وَتُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتَهُ بَنْتُ كَبُونٍ، وَلَيْسَتْ عَنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بَنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بَنْتُ مَخَاضٍ، وَتُعْطِي مَعَهَا عِشْرِينَ ذِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ». [راجع: ١٤٤٨].

قوله: (باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده) أورد فيه طرفاً من حديث أنس المذكور، وليس فيه ما ترجم به، وقد أورد الحكم الذي ترجم به في باب العرض في الزكاة، وحده هنا، فقال ابن بطال: هذه غفلة منه. ومتعب ابن رشيد وقال: بل هي غفلة عن، به الغفلة، وإنما مقصده أن يستدل على من بلغت صدقتها بنت مخاض وليست عنده هي ولا ابن كبون لكن عنده مثلاً حقة وهي أرفع من بنت مخاض

لأن بينهما بنت كبون، وقد قرر أن بين بنت الكبون وبنت المخاض عشرين درهماً أو شاتين، وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من من يزيد أو ينقص إما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة، فأشأ البخاري إلى أنه يستبطن من الزائد والنقص والمفضل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك. فعلى هذا من بلغت صدقتها بنت مخاض وليست عند إلا حقة أن يرد عليه المصدق أربعين درهماً أو أربع شياه جيراناً أو بالعكس، فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض، فتدبره انتهى. قال الزين بن المنير: من أعين النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يفتل أو يهمل أو يضع لفظاً بغير معنى أو يرسم في الباب خطأ يكون خيراً أو يكون غيره به أقمد وأولى، وإنما قصد بذكر ما لم يترجم به أن يقرر أن المفقود إذا وجد الأكمل منه أو الأقصص شرع الجبران كما شرع ذلك فيما تضمنته هذا الخبر من ذكر الأسنان فإنه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الأكمل منها. قال: ولو جعل المصدقة في هذا الباب الخبر المشتتل على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصاً في التزمية ظاهراً، فضلاً تركه واستدل بظنيره أنهم ما ذكرناه من الإلحاق بغنى الفرق وتسويته بين فقد بنت المخاض ووجود الأكمل منها وبين فقد الحق ووجود الأكمل منها. والله أعلم.

٣٨- باب زكاة الغنم

١٤٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ: كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ، لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ، الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سِطَّلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهَيْهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سِئِلَ قَوْلُهَا فَلَا يُعْطِ: «فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا، مِنَ الْغَنَمِ، مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَارْبَعِينَ فَفِيهَا بَنْتُ كَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَارْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرُوقَةٌ الْجَحَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ - بَعْنَى - سِتًّا وَسِتِّينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا بَنْتُ كَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَثَمَانِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا جِثَان طَرُوقَةٌ الْجَحَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ كَبُونٍ، وَلِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شاةٌ. وَلِي صَدَقَةُ الْغَنَمِ: لِي سَلَامِيهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثٍ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثٍ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَلَامَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَلِي الزَّكَاةُ رَنْعُ الْغَنَمِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا بِسِتِّينَ وَمِائَةٍ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا». [راجع: ١٤٤٨].

قوله: (باب زكاة الغنم) قال الزين بن المنير: حذف وصف الغنم بالسائمة وهو ثابت في الخبر، إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم أو لترده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده، وهو مسألة خلافية شهيرة، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة الملة لمعلاها اعتبرت وإلا فلا، ولا شك أن السوم يشمر بخفة المؤونة ودره المشقة بخلاف الملف فالراجح اعتباره هنا والله أعلم.

قوله: (حديثي ثمامة) هو عم الراوي عنه لأنه عبد الله بن المنير بن عبد الله بن أنس بن مالك، وهذا الإسناد مسلسل بالبرصيين من آل أنس بن مالك. وعبد الله بن المنير اختلف في قول ابن معين قتال مرة: صالح، ومرة: ليس بشيء. وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والمجلي. وأما النسائي فقال: ليس بالقوي. وقال العياشي: لا يتابع في أكثر حديثه انتهى. وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتاباً زعم أن أبا بكر كبه لأنس وعليه خاتم رسول الله ﷺ حين بعثه مصداقاً فذكر الحديث،

وهذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه، ورواه أحمد في مسنده قال حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمانية بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر، فذكره. وقال إسحاق بن راهويه في مسنده وأخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمانية محدثه عن أنس عن النبي ﷺ فذكره. فوضح أن حماد سمعه من ثمانية وأقرأه الكتاب فأنشئ تعليق من أعله بكونه مكتوبة، وأنشئ تعليق من أعله بكون عبد الله بن أنس لم يتابع عليه.

قوله: (أن أبا بكر ﷺ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين) أي عملاً عليها، وهي اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها مَجْر، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليه بحرفي.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم هذه) قال الماوردي يستدل به على إثبات البسملة في ابتداء الكتب وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط.

قوله: (هذه فريضة الصدقة) أي نسخة فريضة فحلف المضاف للعلم به، وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك من الحنفية.

قوله: (التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين) ظاهر في رفع الخبر إلى النبي ﷺ وأنه ليس موقوفاً على أبي بكر، وقد صرح برقمه في رواية إسحاق الملقم ذكرها.

ومعنى «فرض» هنا أوجب أو شرع يأمر الله تعالى، وقيل معناه قدر لأن إيجابها ثابت في الكتاب ففرض النبي ﷺ لما بيانه للمجمل من الكتاب بتقدير الأنواع والأجناس. وأصل الفرض قطع الشيء الصلب ثم استعمال في التقدير لكونه مقطوعاً من الشيء الذي يقدر منه، ويرد بمعنى البيان كقوله تعالى ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ [التحريم: ٢] وبمعنى الإنزال كقوله تعالى ﴿إن الذي فرض عليك القرآن﴾ [القصص: ٨٥] وبمعنى الحل كقوله تعالى ﴿ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له﴾ [الأحزاب: ٣٨] وكل ذلك لا يخرج من معنى التقدير. ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى كاد يغلب عليه وهو لا يخرج أيضاً عن معنى التقدير، وقد قال الراجز: كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام، وكل شيء فرض له فهو بمعنى لم يجرمه عليه. وذكر أن معنى قوله تعالى ﴿إن الذي فرض عليك القرآن﴾ أي أوجب عليك العمل به، وهذا يؤيد قول الجمهور إن الفرض مرادف للوجوب. وتقريباً الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة الحديث والله أعلم. وإنما التزاع في حل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأن اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث والله أعلم.

قوله: (على المسلمين) استدلل به على أن الكافر ليس غائباً بذلك، وتعقب بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه، لا أنه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع.

قوله: (والتي أمر الله بها رسوله) كذا في كثير من نسخ البخاري، ووقع في كثير منها تحذف «بها»، وأنكرها النووي في شرح المهذب، ووقع في رواية أبي دلود الملقم ذكرها «التي أمر، وبغير واو على أنها بدل من الأولى.

قوله: (فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها) أي على هذه الكيفية المبنية في هذا الحديث. وفيه دلالة على دفع الأموال الظاهرة إلى الإمام.

قوله: (ومن سئل فوقها فلا يعط) أي من سئل زائداً على ذلك في سن أو عدد فله المنع. ونقل الرافعي الاتفاق على ترجيحه. وقيل معناه فليمنع الساعي وليتول هو إخراجه بنفسه أو بساع آخر فإن الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعلماً بشرطه أن يكون أميناً، لكن عمل هذا إذا طلب الزيادة بغير تأويل.

قوله: (في كل أربع وعشرين من الإبل لها دونها) أي إلى خمس.

قوله: (من النعم) كذا للأكثر، وفي رواية ابن السكن يسقط من، وصوبها بعضهم، وقال عياض: من أثبتا فمعناه زكاتها أي الإبل من النعم، ومن، للبيان لا للتبعض. ومن حذفها فالنعم مبتدأ والخبر مضمرة في قوله «في كل أربع وعشرين» وما بعده، وإنما قدم الخبر لأن الفرض بيان المقادير التي تجب فيها الزكاة، والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم، واستدل به على تعيين إخراج النعم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد، فلو أخرج بعبارة عن الأربع والعشرين لم يجز. وقال الشافعي والجمهور: يجزئه لأنه يجزئه عن خمس وعشرين، فما دونها أولى. ولأن الأصل أن يجب من جنس المال، وإنما عدل عنه وفقاً بالمالك، فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزاء، فإن كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربع أشياء ففيه خلاف عند الشافعي وغيرهم، والأقيس أنه لا يجزئه، واستدل بقوله «في كل أربع وعشرين» على أن الأربع مأخوذة عن الجمع

وإن كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصاً وهو قول الشافعي في البويطي، وقال في غيره: إنه عفو. ويظهر أثر الخلاف فيمن له مثلاً تسع من الإبل تلتف منها أربعة بعد الحول وقيل التمكن حيث قلنا إنه شرط في الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف، وكذا إن قلنا التمكن شرط في الضمان قلنا الرقص عفو، وإن قلنا يتعلق به الفرض وجب خمسة أشباع شاة، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر، وعن مالك رواية كالأول.

(تبييه): الرقص بفتح الواو والقاف ويجوز إسكانها وبالسین المهملة بدل الصاد: هو ما بين الفرضين عند الجمهور، واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الأول أيضاً والله أعلم.

قوله: (فإذا بلغت خمساً وعشرين) فيه أن في هذا القدر بنت غاض، وهو قول الجمهور إلا ما جاء عن علي أن في خمس وعشرين خمس أشياء فإذا صارت ستاً وعشرين كان فيها بنت غاض أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه موقوفاً ومرفوعاً وإسناد المرفوع ضعيف.

قوله: (إلى خمس وثلاثين) استدلل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شيء غير بنت غاض، خلافاً لمن قال كالحنفية تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الإبل شاة مضافة إلى بنت المخاض.

قوله: (ففيها بنت غاض أثني) زاد حماد بن سلمة في روايته فإن لم تكن بنت غاض فابن لبون ذكر، وقوله أثني وكذا قوله ذكر التأكيد أو تبيين ربه المال لطيب نفساً بالزيادة، وقيل احتراز بذلك من الحشيش وفيه بعد. وبنت المخاض بفتح الميم والمعجمة الخفيفة وأخبره معجمة هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثاني وحملت أمها، والمخاض المحمل، أي دخل وقت حملها وإن لم تحمل. وابن اللبون الذي دخل في ثالث سنة فصارت أمه لبونا بوضع الحمل.

قوله: (إلى خمس وأربعين) إلى الغاية وهو يقتضي أن ما قبل الغاية يشتمل عليه الحكم المقصود بيانه بخلاف ما بعدها فلا يدخل إلا ببطل، وقد دخلت هنا بدليل قوله بعد ذلك «فإذا بلغت ستاً وأربعين» فلم أن حكماً حكم ما قبلها.

قوله: (حققة طروقة الجملة) حقة بكسر المهملة وتشديد اللام والجمع حقائق بالكسر والتخفيف، وطروقة بفتح أوله أي مطروقة وهي فعولة بمعنى مفعولة كطروبة بمعنى علوية، والمراد أنها بلغت أن يطررها الفصل، وهي التي أثبت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة.

قوله: (جذعة) بفتح الجيم والمعجمة وهي التي أثبت عليها أربع ودخلت في الخامسة.

قوله: (فإذا بلغت يعني ستاً وسبعين) كذا في الأصل بزيادة يعني، وكان العدد حذف من الأصل اكتفاء بدلالة الكلام عليه فذكره بعض روايته وأثنى بلفظ «يعني» لبيته على أنه مزيد أو شك أحد روايته. وقد ثبت بغير لفظ «يعني» في رواية الإسماعيلي من طريق أخرى عن الأنصاري شيخ البخاري فيه فيحتمل أن يكون الشك فيه من البخاري، وقد وقع في رواية حماد بن سلمة بإثباته أيضاً.

قوله: (فإذا زادت على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعداً، وهذا قول الجمهور. وعن الاصطخري من الشافعية تجب ثلاث بنات لبون لزيادة بعض واحدة لصندوق الزيادة، وتصور المسألة في الشركة، ويروى ما في كتاب عمر المذكور إذا كان إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة، ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فزكاته بالإبل خاصة، وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة النعم فيكون في خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة.

قوله: (فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة وفي صدقة النعم إلخ).

(تبييه): انقطع البخاري من بين هاتين الجملتين قوله «ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة إلى آخر ما ذكره في الباب الذي قبله وقد ذكر آخره في «باب العرض في الزكاة» وزاد بعد قوله «في» يقول منه بنت غاض ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين «فإن لم يكن عنده بنت غاض على وجهها وعنه ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء» وهذا الحكم متفق عليه، فلو لم يجد واحد منهما فله أن يشتري أيهما شاء على الأصح عند الشافعية، وقيل يتعين شراء بنت غاض وهو قول مالك وأحمد، وقوله «يعطي معها عشرين درهماً أو شاتين» هو قول الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث. وعن الثوري «عشرة» وهي رواية عن إسحاق، وعن مسالك يلزم رب المال بشراء ذلك السن بغير جبران، قال الخطابي: يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهماً

قوله: (ذات عوار) بفتح العين المهملة وضمها أي معيبة، وقيل بالفتح العيب وبالضم العور، واختلف في ضبطها فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع، وقيل ما يمنع الأجزاء في الأصحية، ويدخل في العيب المريض والذكورة بالنسبة إلى الأنثى والصغير سناً بالنسبة إلى سن أكبر منه.

٤٠- باب أخذ العناق في الصدقة

١٤٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَقَالَ الْيَمَانِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ سِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا، كَانُوا يُؤْثِرُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا. [إرجاع: ١٤٥٠. أخرجه مسلم: ٧٠، مطولاً].

١٤٥٧- قَالَ: عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتَ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ بِالْقِتَالِ، فَفَرَّقْتَ أَنَّ الْحَقَّ. [إرجاع: ١٤٥٠. أخرجه مسلم: ٧٠، مطولاً].

قوله: (باب أخذ العناق) بفتح المهملة، أورد فيه طرفاً من قصة عمر مع أبي بكر في قتال منامي الزكاة وفيه دلالة صريحة على أن البخاري أشار بهذه الترجمة بعد الترجمة السابقة إلى جواز أخذ الصبغة من الغنم في الصدقة لأن الصبغة لا عيب فيها سوى صغر السن فهو أولى أن تؤخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك، وهذا هو السر في اختيار لفظ الأخذ في الترجمة دون الإعطاء، وخالف في ذلك المالكية فقالوا معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم أدأوه وقال أبو حنيفة وعمر بن الحسن: لا يؤدي عنها إلا من غيرها، وقل المراد بالمناق في هذا الحديث الجلبعة من الغنم وهو خلاف الظاهر. والله أعلم

قوله في أثناء الإسناد: (وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد إلخ) وصله الذهبي في الزهرياته عن أبي صالح عن الليث، وليث فيه إسناد من طريق أخرى ستنأتي في كتاب المرتدين عن عقيل عن ابن شهاب.

٤١- باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة

١٤٥٨- حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا نَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَشَتْ مَعَادَا ﷺ عَلَى الْيَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدِمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِبَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرُوهُمْ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَواتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيَالِيهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَزَكَاةً عَلَى أَقْرَبَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ». [إرجاع: ١٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٩].

قوله: (لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة) هذه الترجمة مفيدة لطلوع الحديث لأن فيه توقيف كرائم أموال الناس، بغير تقييد بالصدقة، وأموال الناس يستوي التوقيف لما بين الكرائم وغيرها فقيدها في الترجمة بالصدقة وهو بين من سياق الحديث لأنه ورد في شأن الصدقة، والكرائم جمع كريمة يقال ناقة كريمة أي غزيرة اللبن، والمراد نفائس الأموال من أي صنف كان، وقيل له نفيس لأن نفس صاحبه تتعلق به وأصل الكريمة كثيرة الخير، وقيل للمال النفيس كريم لكثرة منفعه وسيأتي الكلام على بقية الحديث قبيل أبواب زكاة الفطر إن شاء الله تعالى.

٤٢- باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة

١٤٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَفْعَةَ الْمَسَارِينِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الشَّعْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ لِمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ لِمَا دُونَ خَمْسِ ذُودٍ مِنَ

تَقْدِيرُ فِي الْجِرَانِ ثَلَاثًا كُلُّ أَمْرٍ إِلَى اجْتِهَادِ السَّاعِي لِأَنَّهُ يَأْخُذُ عَلَى الْمَاءِ حَيْث لَا حَاكِمَ وَلَا مَقُومَ غَالِبًا، فَضَبَطَ بِشَيْءٍ يَرِيعُ التَّنَازُعَ كَالصَّاعِ فِي الْمِصْرَةِ وَالْفِرَةِ فِي الْجَنِينِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ. وَبَيْنَ هَاتَيْنِ الْجَمْعَيْنِ قَوْلُهُ وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ وَسَيَّاتِي التَّيْبَةِ عَلَى مَا حَذَفَهُ مِنْهُ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَرِيبًا.

قوله: (إذا كانت) في رواية الكشميهني إذا بلغت.

قوله: (إذا زادت على عشرين ومائة) في كتاب عمر، فإذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان، وقد تقدم قول الإصطخري في ذلك والتعقب عليه.

قوله: (إذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة) مقتضاها أنه لا تجب الشاة الرابعة حتى توفي أربعمئة وهو قول الجمهور، قالوا فائدة ذكر الثلاثمئة لبيان النصاب الذي بعده لكون ما قبله مختلفاً، وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلاثمئة واحدة وجب الأربع.

قوله: (ففي كل مائة شاة شاة إذا كانت سائمة الرجل).

(تبيته): اقتلع البخاري أيضاً من بين هاتين الجمعيتين قوله، ولا يخرج في الصدقة حرمة إلى آخر ما ذكره في الباب الذي يليه، واقتلع منه أيضاً قوله، ولا يجمع بين متفرق، إلى آخر ما ذكره في بابيه، وكذا قوله، وما كان من خليطين إلى آخر ما ذكره في بابيه، ويلي هذا قوله هنا، فإذا كانت سائمة الرجل، إلخ. وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الأحكام التي فرقها المصنف في هذه الأبواب غير مراعاة للترتيب فيها بل بحسب ما ظهر له من مناسبة لإيراد التراجم المذكورة.

قوله: (وفي الورقة) بكسر الراء وتخفيف القاف القصة المخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة، قيل أصلها الورق فحلقت الواو وعوضت الماء، وقيل يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا قيل إن الأصل في زكاة الثقلين نصاب القصة، فإذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهو ربع العشر، وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور.

قوله: (فإن لم تكن) أي النضة (إلا تسعين ومائة) يومهم، أنها إذا زادت على التسعين ومائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة، وليس كذلك، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة، والحساب إذا جاوز الأحاد كان ترتيبه بالمقود كالمشراوات والمئين والألف، وذكر التسعين ليندل على أن لا صدقة فيما نقص عن المائتين، ويدل عليه قوله الماضي، ليس فيما دون خمس أواق صدقة.

قوله: (إلا أن يشاء ربها) في المواضع الثلاثة أي إلا أن يتبرع متطوعاً.

٣٩- باب لا تؤخذ في الصدقة حرمة

ولا ذات عوارٍ، ولا تيسٍ، إلا ما شاء المصدق

١٤٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي لُمَامَةُ: أَنَّ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: حَدَّثَتْ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ، أَيُّ أَمْرٍ أَلَّهِ رَسُولُهُ ﷺ: «وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ حَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٍ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ.»

قوله: (باب لا يؤخذ في الصدقة حرمة - إلى قوله - ما شاء المصدق) اختلف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد والمراد للمالك، وهذا اختيار أبي عبيد، وتقدير الحديث لا تؤخذ حرمة ولا ذات عيب أصلاً، ولا يؤخذ التيس وهو فعل الغنم إلا يرضى المالك لكونه يحتاج إليه، فهي أخذه بغير اختيار إضرار به والله أعلم. وعلى هذا فالاستثناء مختص بالتالث، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه يشير بذلك إلى الترويض إليه في إجهاده لكونه يجري مجرى الركيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيقتد بما تقتضيه القواعد، وهذا قول الشافعي في البيهقي ولقظه: ولا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا حرمة إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للمساكين فيأخذ على النظر انتهى. وهذا أشبه بقاعدة الشافعي في تناول الاستثناء جمع ما ذكر قبله، فلو كانت الغنم كلها معيبة مثلاً أو توبساً أجزاءً أخرج منها، وعن المالكية يلزم المالك أن يشتري شاة مجزئة تمسكاً بظاهر هذا الحديث، وفي رواية أخرى عندهم كالأول.

قوله: (حرمة) بفتح الهاء وكسر الراء: الكبيرة التي سقطت أسنانها.

الإِبِلِ صَدَقَةً. [راجع: ١٤٥٥. أخرجه مسلم ١٩٧٩].

مسنة متصل صحيح وأن مثله في كتاب الصدقات لأبي بكر وعمر، وفي كلامه نظر. أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک، وفي الحكم بصحته نظر لأن مسروقاً لم يلق معاذاً وإنما حسنه الترمذي لشواهد، فني الموطأ من طريق طائوس عن معاذ بن عمرو، وطائوس عن معاذ متقطع أيضاً، وفي الباب عن علي بن عبد الله، وأما قوله إن مثله في كتاب الصدقة لأبي بكر فوهم منه لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديث أبي بكر، نعم هو في كتاب عمر والله أعلم.

قوله: (وقال أبو حميد) هو الساعدي، وهذا طرف من حديث أورده المصنف موصولاً من طرق، وهذا القدر وقع عنده موصولاً في كتاب ترك الخيل في أثناء الحديث المذكور.

قوله: (لأعرافن) أي لأعرافكم غداً هذه الحالة، وفي رواية الكشميهني، لا أعرفن، عرفت التي أي ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحال فأمرتكم بها.

قوله: (ما جاء الله رجلاً) ما مصدرة أي عجيء رجلاً إلى الله.

قوله: (لها خوار) بضم المعجمة وتخفيف الواو: صوت البقر.

قوله: (ويقال جوار) هذا كلام البخاري، يريد بذلك أن هذا الحرف جاء بالخاء للمعجمة وتخفيف الواو وبالجيم والواو الميموزة، ثم فسره فقال: فجارون ترفعون أصواتكم، وهذه عادة البخاري إذا مرّت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن نقل تفسير تلك الكلمة التي من القرآن، والتفسير المذكور رواه ابن أبي حاتم عن السدي، وروي طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿يَجَارُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤] قال: يستيتون. وقال الفراء: الجوار بالمعجمة والجوار بالجيم بمعنى واحد في البقر. وقال ابن سيده: خار الرجل رفع صوته بتفزع.

قوله: (عن المعرور بن سويد) هو بالعين المهملة.

قوله: (قال انتهت إليه) هو مقول للمرور والضمير يعود على أبي ذر وهو الخائف.

وقوله: (أو كما حلف) يشير بذلك إلى أنه لم ي ضبط اللفظ الذي حلف به.

وقوله: (أعظم) بالنصب على الحال (وأعنه) عطف عليه.

وقوله: (جازت) أي مرت، و(ردت) أي أعيدت.

قوله: (لا يؤدي حقها) في رواية مسلم من طريق وكيع وأبي معاوية كلاهما عن الأعشى لا يؤدي زكاتها، وهو أصرح في مقصود الترجمة. وقد تقدم الكلام على بقية المتن في أوائل الزكاة، واستدل بقوله «يكون له إبل أو بقرة» على استثناء زكاة البقر والإبل في النصاب، ول ادلالة فيه لأنه قرن معه الغنم وليس نصابها مثل نصاب الإبل أضافاً.

قوله: (تسبه) أخرج مسلم في أول هذا الحديث قصة فيها هم الأكرتون أموالاً إلا من قال هكذا وهكذا، وقد أورد البخاري هذه القطعة فأخرجها في كتاب الأيمان والنذور بهذا الإسناد ولم يذكر هناك القدر الذي ذكره هنا.

قوله: (رواه بكير) يعني ابن عبد الله بن الأشج، ومراد البخاري بذلك موافقة هذه الرواية لحديث أبي ذر في ذكر البقر لأن الحديثين مستريان في جميع ما وردا فيه، وقد أخرجه مسلم موصولاً من طريق بكير بهذا الإسناد مطولاً.

٤٤ - باب الزكاة على الأقارب

وقال النبي ﷺ: «لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَالصَّدَقَةِ». [راجع: ١٤٦٦].

١٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَا لَا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَقْوَابِلِهِ إِلَيَّ بَيْزَ خَاءٍ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ فِيهَا طَيِّبٍ. قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ تَأْكُلُوا الْبَرَّ حَتَّى تَفْقَهُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. فَلَمَّ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ تَأْكُلُوا الْبَرَّ حَتَّى تَفْقَهُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. وَإِنْ أَحَبَّ أَقْوَابِلِي إِلَيَّ

قوله: (باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة) الذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة. قال الزين بن المنير: أضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع. وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط، فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع انتهى. والأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه. وقال أبو عبيد: من الثنتين إلى العشرة. قال: وهو يختص بالإناث. وقال: سيبويه: تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر. وقال القرطبي: أصله ذاد بذود إذا دفع شيئاً فهو مصدر، وكان من كان عنده دفع عن نفسه معرفة الفقة وشدة الفاقة والحاجة. ومن الإبل، بيان للذود. وأثر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال: لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب. وغلطه العلماء في ذلك، لكن قال أبو حاتم الحسباني: تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الإبل كما تقولوا ثلاث مائة على غير قياس. قال القرطبي: وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه، والأشهر ما قاله المحققون إنه لا يقصر على الواحد. قال الزين بن المنير أيضاً: هذه الترجمة تتعلق بزيادة الإبل، وإنما اقتطعها من ثم لأن الترجمة المقصدة مسوقة للإيجاب وهذه للشيء فلذلك فصل بينهما بزيادة الغنم وتوابعه. كذا قال ولا يخفى تكلفه، والذي يظهر في أن لها تعلقاً بالغنم التي تعلى في الزكاة من جهة أن الواجب في الخمس شاة، وتعلقها بزيادة الإبل ظاهر فلها تعلق بهما كالتالي.

قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني) كذا وقع في رواية مالك، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة نسب إلى جده ونسب جده إلى جده.

قوله: (عن أبيه) كذا رواه مالك. وروى إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد هذا عن عمرو بن يحيى وعباد بن مجيم كلاهما عن أبي سعيد. ونقل البيهقي عن محمد بن يحيى العلعي أن عمداً سمع من ثلاثة أنس وأن الطريفيين محفوظان. وقد سبق باقي الكلام على حديث الباب في باب زكاة الورق.

٤٣ - باب زكاة البقر

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَرْقَ، مَا جَاءَ اللَّهُ رَجُلٌ بِبَقَرَةٍ لَهَا خُورٌ». وَيُقَالُ: جُورًا. ﴿يَجَارُونَ﴾ [الأنعام: ٥٣]: تَرْفَعُونَ أَصْوَاتَكُمْ كَمَا تَجَارُ الْبَقَرَةُ.

١٤٦٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ [وَلَيْ الْيُونَنِيَّةِ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ]، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، أَوْ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ سَأَلَ كَسَا خَلْفَ: مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ، لَا يُؤْذِي حَقَهَا، إِلَّا آتَى بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ، تَطَوُّرُ بِأَخْفَائِهَا، وَتَطْلَعُ بِقُرُوبِهَا، كُلَّمَا جَاوَزَتْ أَخْرَافًا رُفَّتْ عَلَيْهِ أَوَّلَاهَا، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

رَوَاهُ بُكَيْرٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [انظر: ١٦٦٣٨، وانظر في الزكاة، باب ٣٩. أخرجه مسلم: ٩٩٠ مطولاً باختصار].

قوله: (باب زكاة البقر) البقر اسم جنس يكون للمذكر والمؤنث، اشتق من بقرت الشيء إذا شفتت لأنه يقر الأرض بالخرقة. قال الزين بن المنير: أخر زكاة البقر لأنها أقل النعم وجوداً ونصباً، ولم يذكر في الباب شيئاً ما يتعلق بنصابها لكون ذلك لم يقع على شرطه، فتقدير الترجمة إيجاب زكاة البقر، لأنه جملة ما ذكره في الباب يحد على ذلك من جهة الوعيد على تركها، إذ لا يتوعد على ترك غير الواجب. قال ابن رشد: وهذا الدليل يحتاج إلى مقدمة، وهو أنه ليس في البقر حق واجب سوى الزكاة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال بباب إثم مانع الزكاة وذكر فيه حديث أبي هريرة لكن ليس فيه ذكر البقر، ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر، وأشار إلى أن ذكر البقر وقع أيضاً في طريق أخرى في حديث أبي هريرة والله أعلم. وزعم ابن بطلان أن حديث معاذ المرصوع وإن في كل ثلاثين بقرة تيساً وفي كل أربعين

قوله: (بابه روح) يعني عن مالك في قوله «رايح» بالوحدة وسيأتي من طريقه موصولاً في البيوع.

قوله: (وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك: «والسح» يعني بالتحانية، أما رواية يحيى فسأني موصولة في الزكاة وعزاها لمطايي لتخرج اندارطني فأبعد، وأما رواية إسماعيل وهو ابن أبي أويس فوصلها للمصنف في التفسير، وقد وهم صاحب المطالع، فقال: رواية يحيى بن يحيى بالوحدة، وكأنه اشتبه عليه الأندلسي بالنيسابوري، فالذي عنه هو الأندلسي والذي عنه البخاري النسابوري، قال الدانبي في أطرافه: رواه يحيى بن يحيى عن الأندلسي بالوحدة وتابعه جماعة، ورواه يحيى بن يحيى النسابوري بالثبته وتابعه إسماعيل وابن وهب، ورواه القعني بالشك أحد ورواية القعني وصلها البخاري في الأشربة بالشك كما قال والرواية الأولى واضحة من الربح أي ذو ربح، وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أي هو مالك مبروح فيه، وأما الثانية فمعناها رائج عليه أجره، قال ابن بطال: والمعنى أن مسافته قربة وذلك أنفس الأموال، وقيل معناه يروح بالأجر ويغلب به واكتفى بالرواح عن الغدو. وادعى الإسماعيلي أن من رواها بالتحانية فقد صحف والله أعلم. وأما حديث أبي سعيد فقد تقدم الكلام على صدره مستوفى في كتاب الحيف، وبقية ما فيه من قصة امرأة ابن مسعود يأتي الكلام عليه بعد بابين مستوفى إن شاء الله تعالى. وقوله فيه «يقيل يا رسول الله هذه زينب، القائل هو بلال كما سيأتي، وقوله «انظروا لها فاذن لها فقالت يا رسول الله إلخ» لم يبين أبو سعيد عن سمع ذلك، فإن يكن حاضراً عند النبي ﷺ حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده وإلا فيحتمل أن يكون حله عن زينب صاحبة القصة. والله أعلم.

٤٥- باب ليس على المسلم في قربة صدقة

١٤٦٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي قَرْبِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ». [الطبر: ١٤٦٤]. أخرجه مسلم: ٩٨٧.

٤٦- باب ليس على المسلم في عبده صدقة

١٤٦٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، عَنْ خَنِيْسٍ بْنِ عِرَاكِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خَرِيبٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عَنَمٌ بْنُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي قَرْبِهِ». [راجع: ١٤٦٣].

قوله: (باب ليس على المسلم في قربة صدقة) وقال في الذي يليه: (ليس على المسلم في عبده صدقة) ثم أورد حديث أبي هريرة بلفظ الترجعتين مجموعاً من طريقين، لكن في الأولى بلفظ «غلام»، بدل عبده، قال ابن رشيد: أراد بذلك الجنس في القرس والعبد لا الفرد الواحد، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس الممد للركوب، ولا خلاف أيضاً أنها لا تؤخذ من الرقاب، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة. ولعل البخاري أشار إلى حديث علي مرفوعاً «قد غفوت عن الخيل والريق فهاتوا صدقة الرقة» الحديث أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن، والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الخيل ذكراً وإنا نظر إلى النسل، فإذا انفردت فتمت روايتان، ثم عنده أن الملك يتخير بين أن يبرح عن كل فرس ديناراً أو يقبضه ويخرج ربع العشر، واستدل عليه بهذا الحديث. وأجيب بحمل النبي فيه على الرقة لا على القيمة، واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيها مطلقاً ولو كانت للتجارة، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث. والله أعلم.

٤٧- باب الصدقة على الأيتام

١٤٦٥- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَعْمُورَةَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ؓ يَخْدُثُ:

يَتَرَحَّاءَ، وَأَنَّهَا صَدَقَةُ اللَّهِ، أَرْجُو بِرُحْمَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَصَفَّهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَخُ، ذَلِكَ مَالٌ رَايَحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَايَحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَفْرَاقِ». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَفَّهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِيهِ وَتَمَّى عَمَهُ. تَابَعَهُ رَوْحٌ.

وقال: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَالِكٍ: رَايَحٌ. [الطبر: ٢٣١٨، ٢٧٥٢، ٢٧٥٨، ٢٧٦٩، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥، ٥٦١١، والطر في الوصايا، باب ١٣ و١٤]. أخرجه مسلم: ٩٩٨.

١٤٦٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرِ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَوَعِظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! تَصَدَّقُوا». فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقُلْنَ: «وَيْمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ: «لَكُنَّ اللَّغْنُ، وَكُفَّرْنَ الْغِيْظُ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَافِصَاتٍ عَقِلَ وَتَبِنَ، أَذْغَبَ لِبَاسُ الرُّجُلِ الْحَارِمَ، مِنْ إِحْدَاكُنَّ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ». ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ، جَاءَتْ زَيْنَبُ، امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، تَسْأَلُ عَنْهُ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ زَيْنَبُ، فَقَالَ: «أَيُّ الرِّبَايِسِ». قِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَعَمْ، اذْهَبِي لَهَا». فَأَذِنَ لَهَا، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي خَلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ وَلَدَتْهُ أَحَقٌّ مِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَّقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَوَّجَكَ وَوَلَدَكَ أَحَقٌّ مِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ». [راجع: ٣٠٤]. أخرجه مسلم ٨٠ معصراً وزيادة تفسير «نصفان العقل والدين».

قوله: (باب الزكاة على الأقارب) قال الزين بن المنذر: وجه استدلاله لذلك بأحاديث الباب أن صدقة التطوع على الأقارب لما لم يقص أجراً بوقوعها موقع الصدقة والصلة معاً كانت صدقة الواجب كذلك، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المراء نفقة أن تكون الصدقة الواجبة كذلك. وقد اعترضه الإسماعيلي بأن الذي في الأحاديث التي ذكرها مطلق الصدقة لا الصدقة الواجبة فلا يتم استدلاله إلا إن أراد الاستدلال على أن الأقارب في الزكاة أحق بها إذ رأى النبي ﷺ صرف الصدقة التطوع بها إلى الأقارب أفضل فذلك حثيث له وجه. وقال ابن رشيد: قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية، وذلك أن النفقة في قوله «حتى تنفقوا» أهم من أن يكون واجباً أو مندوباً، فمصل بها أبو طلحة في فرد من أفراده، فيجوز أن يحمل بها في بقية مفرداته، ولا يعارضها قوله تعالى «إِذَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ» الآية (التوبة: ٦٥) لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين. وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذري القربى إذا تصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم، وسيأتي ذكر من يستثنى من الأقارب في الصدقة الواجبة بعد بابين.

قوله: (وقال النبي ﷺ له أجران أجر القرابة وأجر الصدقة) هذا طرف من حديث فيه قصة لامرأة ابن مسعود وسيأتي موصولاً بعد ثلاثة أبواب. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: حديث أنس في تصدق أبي طلحة بأرضه، وحديث أبي سعيد في قصة امرأة ابن مسعود وغير ذلك. فأما حديث أنس فسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الوقف، وقوله له «ببرحاء» بفتح الموحدة وسكون التحانية وفتح الراء وبالمهمل والمدة وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال: يروى بفتح الباء ويكسرهما وفتح الراء وضهما وبالمدة والقصر فهذه ثمان لغات. وفي رواية حماد بن سلمة «برحاء» بفتح أوله وكسر الراء وتقدمها على التحانية، وفي سنن أبي داود «بارعاء» مثله لكن بزيادة ألف، وقال الباجي: أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور، وكذا جزم به الصغاني وقال: إنه يفعل من البراء، قال: ومن ذكره بكسر الموحدة وغلن أنها بتر من آثار المدينة فقد صحف.

أَنْفَقَتْ عَلَيْهِمْ ٥. [نظر: ٥٣٦٩، أخرجه مسلم: ١٠٠١].

قوله: (باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحج، قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ) يشير إلى حديث السابق موصلاً في «باب الزكاة على الأقارب» وسنذكر ما فيه في هذا الحديث. قال ابن رشد: أعاد الأيتام في هذه الترجمة لعموم الأولى وتخصيص الثانية، وعمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم لأن الإعطاء أهم من كونه واجباً أو مندوباً.

قوله: (عن عمرو بن الحارث) هو ابن أبي ضرار بكسر المعجمة الخراسي ثم المصطلقي أخو جويعة بنت الحارث زوج النبي ﷺ له صحبة، وروى هنا عن صحابته، ففي الإسناد تابعي من تابعي الأعمش عن شقيق، وصحابي من صحابي عمرو بن زينب وهي بنت معاوية ويقال بنت عبد الله بن معاوية ابن عتاب الثقفي ويقال لها أيضاً راتلة، وقع ذلك في صحيح ابن حبان في غو هذه القصة، ويقال هما ثنتان عند الأكثر وعن جزم به ابن سعد، وقال الكليني راتلة هي المعروفة بزینب، وبهذا جزم الطحاوي وقال راتلة هي زينب لا يعلم أن لعبد الله امرأة في زمن رسول الله ﷺ غيرها، ووقع عند الترمذي عن هناد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبيه وائل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن امرأة عبد الله فزاد في الإسناد رجلاً، والموصوف بكونه ابن أخي زينب هو عمرو بن الحارث نفسه، وكان أباه كان أخاً زينب لأنها بنت شقيق وهو خزامي. ووقع عند الترمذي أيضاً من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن زينب، فجعله عبد الله بن عمرو، هكذا جزم به المزني وعقد لعبد الله بن عمرو في «الأطراف» ترجعاً لم يزد فيها على ما في هذا الحديث، ولم أقف على ذلك في الترمذي بل وقتت على عدة نسخ منه ليس فيها إلا عمرو بن الحارث، وقد حكى ابن القattan الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة، وخالف الترمذي في ترجيح رواية شعبة في قوله عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب لانشراح أبي معاوية بذلك. قال ابن القattan: لا يضره الانفراد لأنه حافظ، وقد وافقه حصص بن غياث في رواية عنه وقد زاد في الإسناد رجلاً، لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الإسناد لأن ابن أخي زينب حيث لا يعرف حاله. وقد حكى الترمذي في «العلل المفردة» أنه سأل البخاري عنه فحكم على رواية أبي معاوية بالروم وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب. قلت: وواقعه منصور عن شقيق أخرجه أحمد، فإن كان محفوظاً فلعل أبا وائل حله من الأب والابن، وإلا فالمنع من عمرو بن الحارث، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة على الصواب فقال: «ومرو بن الحارث».

قوله: (قال فلاذكرته لإبراهيم) القائل هو الأعمش، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي، وأبو عينة هو ابن عبد الله بن مسعود، ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين، ورجال الطريقين كلهم كوثيون.

قوله: (كنت في المسجد فرأيت إلخ) في هذا زيادة على ما في حديث أبي حنيفة.

قوله: (فوجدت امرأة من الأنصار) في رواية الطيالسي المذكورة، وإذا امرأة من الأنصار يقال لها زينب، وكذا أخرجه النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش، وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال: «انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عتبة بن عمرو الأنصاري». قلت: لم يذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة أنصارية سوى هذيلة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين، أو وهم من سماها زينب انتقلاً من اسم امرأة عبد الله إلى اسمها.

قوله: (وايتام في في حجري) في رواية النسائي المذكورة، «على أزواجنا وإيتام في حجورنا» وفي رواية الطيالسي المذكورة أنهم بنو أخيها وبنو أختها. وللنسائي من طريق علقمة «لإحسانها فضل مال وفي حجرتها بنو أخ لها إيتام، وللأخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد وهذا القول كتابة عن الفقير».

قوله: (ولها أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة) أي أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة، وهذا ظاهر أنها لم تنافه بالسلوان ولا شافهها بالمجواب، وحديث أبي سعيد السابق يبين يدل على أنها شافهته وشافهها لقولها فيه: «يا نبي الله إنك أمرت، وقوله فيه: «صدق زوجك» فيحتل أن يكونا قصتين، ويحتل في الجمع بينهما أن يقال عمل هذه المرجسة على الجواز، وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم. واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها، وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي

أب النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر، وجلّسنا حوله، فقال: «إن مما أخاف عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها». فقال رجل: يا رسول الله: أوتيتي الخبز بالشر؟ فسكت النبي ﷺ، فقبل له: ما شأنك، تكلم النبي ﷺ ولا يكلمك؟ فرأينا أنه ينزل عليه، قال: فمسح عنه الرخصة، فقال: «إن السائل». وكأنه حيدة فقال: «إنه لا يأتي الخبز بالشر، وإن مما يُبْسُ الرِيحُ يُقْبَلُ أو يُسَلِّمُ، إلا أكلة الخضراء، أكلت حتى إذا أضئت خاضعتاً، استقبلت عن الشمس، فلطقت وتالت وزكعت، وإن هذا المال عتيبة خلوة، فيتم صاحب المسلم ما أعطى منه المؤمنين واليتيم وابن السبيل - أو كما قال: النبي ﷺ - وإنه من يأخذه بغير حق، كالذي يأكل ولا يشبع، ويكون شهيداً عليه يوم القيامة». [راجع: ٩٢١، أخرجه مسلم: ١٠٥١].

قوله: (باب الصدقة على اليتامى) قال الزين بن النخعي: صبر بالصدقة دون الزكاة لزمه الخبر بين صدقة الفرض والطرع، لكون ذكر اليتيم جاء متوسطاً بين المسكين وابن السبيل وهما من مصارف الزكاة. وقال ابن رشد: لما قال «باب ليس على المسلم في فرسه صدقة» علم أنه يريد الواجبة إذا لا خلاف في الطرع، فلما قال «الصدقة على اليتامى» أحال على معهود.

قوله: (حدثنا هشام) هو المصنوعي (عن يحيى) هو ابن أبي كبير، وسيأتي الكلام على المتن مستوفى في الرقاق.

وقوله في هذه الطريق: (إن مما أخاف) في رواية الحميري «بني ما أخاف».

وقوله: (فرأينا أنه ينزل عليه) في رواية الكشيبي «فلما، بتقدم المزة».

وقوله: (إلا أكلة الخضراء) في رواية الكشيبي «للمضرمات زيادة ألف».

وقوله: (أو كما قال النبي ﷺ) شك من يحيى. وسيأتي في الجهاد من طريق فليح عن هلال بلفظ «نجمه» في سبل الله واليتامى والمسكين وابن السبيل.

٤٨ - باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحج

قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ. [راجع: ٣٠٤].

١٤٦٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي حَقِيقٌ، عَنْ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْبِ، أَمْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ رَجُلِي اللَّهِ عَنْهَا.

قَالَ: فَلَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ: فَحَدَّثَنِي إِبراهيمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْبِ، أَمْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، بِبَيْلِهِ مَوَاءَ. قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَصَلَّيْ وَلَوْ مِنْ خَلِيقِكَ». وَكَانَتْ زَيْبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجْرُهَا، قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: مَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْخَرِي عَنِّي إِنْ أَتَيْتُكَ وَعَلَى إِيْتَامٍ فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَّةً بِمَلِّ حَاجَتِي، فَمَرَرْتُ عَلَيْهَا بِلَالًا، فَقُلْتُ: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْخَرِي عَنِّي إِنْ أَتَيْتُكَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي، وَقُلْتُ: لَا تُغَيِّرْ بَنًا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَنْ هُنَا». قَالَ: زَيْبُ. قَالَ: «أَيُّ الْأَيْتَامِ». قَالَ: أَمْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: «نَعَمْ لَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ». [نظر في الزكاة، باب: ٤٤، أخرجه مسلم: ١٠٠٠].

١٤٦٧ - حَدَّثَنَا عُفَّانُ بْنُ أَبِي هَيْثَمٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْبِ، بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَيَّ أَجْرُ إِنْ أَتَيْتُ عَلَى نَبِيِّ أَبِي سَلَمَةَ، إِنَّمَا هُمْ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ: «أَنْفِيقِي عَلَيْهِمْ، فَلكَ أَجْرُ مَا

٤٩ - باب قول الله تعالى: ﴿وَلِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ

وَلِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. (الربعة: ٦٠)

وَيَذْكُرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُخْتَصُّ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ، وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ اشْتَرَى آتَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَزَاءً، وَيُعْطَى فِي الْمُجَاهِدِينَ، وَالَّذِي لَمْ يُحْجِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلِنَا الصَّلَاةَ لِلْفُقَرَاءِ﴾. (الربعة: ٦٠) الآية، فِي آيَتِهَا أَعْطِيَتْ أَجْزَاءُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ خَالِدًا أَحْسَنَ إِذْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ: حَفَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ.

١٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَنْقِمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَبِيرًا فَاهْتَدَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ: فَإِنَّكُمْ تَقْلِبُونُ خَالِدًا، فَلَا أَحْسَنَ إِذْرَاعَهُ وَاهْتَدَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَيَّ عَيْنَهُ صَدَقَةً وَبَطَلَهَا مَعَهَا».

تَابَهُ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ أَبِي الزُّنَادِ: «بَيَّ عَيْنَهُ وَبَطَلَهَا مَعَهَا». [الطبري الزكاة باب: ٣٣، وفي الجهاد والسر باب: ٨٩، أخرجه مسلم: ٩٨٣].

وَقَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ عَنْ الْأَعْرَجِ بِهَذَا.

قوله: (باب قول الله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله) قال الزين بن الميز: اقتطع البخاري هذه الآية من التفسير لاحتياج إليها في بيان مصاريف الزكاة.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس يفتق من زكاة ماله ويعطي في الحج) وصله أبو عبيد في كتاب الأموال من طريق حسان بن أبي الأشروس عن مجاهد أنه كان لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاة ماله في الحج وأن يفتق منه الرقبة أخرجه عن أبي معاوية عن الأعمش عنه، وأخرج عن أبي بكر بن عباس عن الأعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال «أعنت من زكاة مالك»، وتابع أبا معاوية عبدة بن سليمان رويته في «وفائد يحيى بن معين» رواية أبي بكر بن علي المروزي عنه عن عبدة عن الأعمش عن ابن أبي الأشروس لفظه «كان يخرج زكاة ثم يقول جهزوا منها إلى الحج»، وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله يشتري الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق ويحمل في ابن السبيل؟ قال: نعم، إن ابن عباس يقول ذلك ولا أعلم شيئاً يدفعه. وقال الخلال: أخبرنا أحمد بن هشام قال قال أحمد: كنت أرى أن يفتق من الزكاة، ثم كفت عن ذلك لأنني لم أراه يصح. قال حرب: فاحتج عليه بحديث ابن عباس، فقال: هو مضطرب انتهى. وإما وصفه بالاضطراب للاختلاف في إسناده على الأعمش كما ترى، ولهذا لم يجرم به البخاري. وقد اختلف السلف في تفسير قوله تعالى «وفي الرقاب» فقيل: المراد شراء الرقبة لتعتق، وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختيار أبي عبيد وأبي ثور وقول إسحاق وإليه مال البخاري وابن المنذر، وقال أبو عبيد: أعلى ما جاء فيه قول ابن عباس وهو أولى بالاتباع وأعلم بالتأويل. وروى ابن وهب عن مالك أنها في المكاتب وهو قول الشافعي والليث والكوفيون وأكثر أهل العلم، ووجهه الطبري. وفيه قول ثالث أن سهم الرقاب يجعل نصفين: نصف لكل مكاتب يدهي الإسلام، ونصف يشتري بها رقاب ممن صلى وصام، أخرجه عن أبي حمزة وأبو عبيد في الأموال بإسناد صحيح عن الزهري أنه كتب ذلك لعمر بن عبد العزيز، واحتج للأول بأنها لو اختصت بالمكاتب لدخل في حكم الغارمين لأنه غارم، وبأن شراء الرقيق ليعتق أولى من إعانة المكاتب لأنه قد بمان ولا يعتق، ولأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والزكاة لا تصرف للعبد، ولأن الشراء يتيسر

أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك وعن أحد كذا أطلق بعضهم ورواية للنسج عنه مقيدة بالوارث وعبارة الجوزي: ولا لمن تازمه مؤمنته، فشرحه ابن قدامة بما قيده قال: والأظهر الجواز مطلقاً إلا للأيوين والولد، وحلوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها «أخرجني عني» وبه جزم المازري وتعبه عياض بأن قوله «ولو من حليكن» وكون صدقتها كانت من صنعائها يدلان على التطوع، وبه جزم النوري وتأولوا لقوله «أخرجني عني» أي في الوقاية من النار كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود. وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي لقول أبي حنيفة، فأخرج من طريق راطلة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعاء البدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده، قال: فهذا يدل على أنها صدقة تطوع، وأما الحلبي فإلما يحتج به على من لا يوجب فيه الزكاة، وأما من يوجب فلا. وقد روى النوري عن حاد عن إبراهيم عن علقمة قال: قال ابن مسعود لأمراه في حليها «إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة» فكيف يحتج على الطحاوي بما لا يقول به، لكن تمسك الطحاوي بقولها في حديث أبي سعيد السابق «وكان عندي حلي في فلوت أن أتصدق به» لأن الحلبي ولو قيل بوجوب الزكاة فيه إلا أنها لا تجب في جميعه، كذا قال وهو متعقب، لأنها وإن لم تجب في عينة فقد تجب فيه بمعنى أنه قدر النصاب الذي وجب عليها إخراجها، واحتجوا أيضاً بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد المذكور «زوجك ووليك أحق من تصدقت به عليهم» دال على أنها صدقة تطوع، لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره، وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذي يحتج إطلاعه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطي نفقته والألم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه. وقال ابن التيسر: قوله «ووليك» محمول على أن الإضافة للتربية لا للولادة فكانه ولده من غيرها.

وقال ابن المنذر: اعتل من منها من إعطائها زكاتها لزوجها بأنها تعود إليها في النفقة فكانها ما خرجت منها، وجوابه أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في التطوع أيضاً، ويؤيد المذهب الأول أن ترك الاستئصال ينزل منزلة العموم، فلما ذكرت الصدقة ولم يستصلها عن تطوع ولا واجب فكانه قال: تجزى عتك فرضاً كان أو تطوعاً. وأما ولدها فليس في الحديث تصريح بأنها تعطي ولدها من زكاتها، بل معناه أنها إذا أعطت زوجها فانفق على ولدها كانوا أحق من الأجانب، فالأجزاء يقع بالإعطاء للزوج والوصول إلى الولد بعد بلوغ الزكاة محلها. والذي يظهر في أنهما قضيتان: إحداهما في سؤاها عن تصدقها عليها على زوجها وولده، والأخرى في سؤاها عن النفقة والله أعلم. وفي الحديث الحث على الصدقة على الأقارب، وهو محمول في الواجبة على من لا يلزم المعطي نفقته منهم، واختلف في علة المنع فقيل لأن أخدعهما لها يصيرهم أغياء فيسقط بذلك نفقتهم عن المعطي، أو لأنهم أغياء بإفناقه عليهم، والزكاة لا تصرف لنفي، وعن الحسن وطائرس لا يعطي قرابته من الزكاة شيئاً ولو رويته عن مالك. وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجة من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستفي بها عن الزكاة، وأما إعطائها للزوج فاختلف فيه كما سبق. وفيه الحث على صلة الرحم وجواز تبرع المرأة بماها بغير إذن زوجها. وفيه عظة النساء، وترغيب ولي الأمر في أفعال الخير للرجال والنساء، والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة، والتخويف من المؤاخذة بالذنوب وما يتوقع سببها من العذاب. وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه، وطلب التزقي في تحمل العلم. قال القرطبي: ليس إخبار بلال باسم المراتين بعد أن استكنمته بإذاعة سر ولا كشف أمانة لزوجين: أحدهما أنها لم تلزمه بذلك وإنما علم أنها رأتا أن لا ضرورة لحوج إلى كتمانها. ثانيهما أنه أخبر بذلك جواباً لسؤال النبي ﷺ لكون إجابته أوجب من التمسك بما أمراه به من الكتمان، وهذا كله بناء على أنه التزم لهما بذلك. ويحتمل أن تكونا سائلاه، ولا يجب إسعاف كل سائل.

قوله: (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان، وهشام هو ابن عروة. وفي الإسناد تابعي عن تابعي: هشام عن أبيه، وصحابية عن صحابية: زينب عن أمها.

قوله: (على بني أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد، وكان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ فتزوجها النبي ﷺ ولها من أبي سلمة عمر وعبد وزينب ودره، وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت تنفقه عليهم من الزكاة، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الأيتام والله أعلم.

قوله: (فلل أجر ما أنفقت عليهم) رواه الأكثر بالإضافة على أن تكون «ما» موصولة، وجوز أبو جعفر الفراءني نزول حلب توين «أجر» على أن تكون «ما» ظرفية، ذكر ذلك لنا عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب.

قوله: (احتسب) أي حسب.

قوله: (واعتده) بضم المنة جمع عند بفتحين، ووقع في رواية مسلم وأعادته وهو جمعه أيضاً، قيل هو ما يعمد الرجل من الدواب والسلاح، وقيل الخيل خاصة، يقال فرس عتيد أي صلب أو معد للركوب أو سريع الثوب أقواله، وقيل إن لبعض رواة البخاري، وأعيدته بالموحدة جمع عبد حكا عياض، والأول هو المشهور.

قوله: (فهي عليه صدقة ومطلها معها) كذا في رواية شعيب، ولم يقل ورفاه ولا موسى بن عتبة، صدقة، فعلى الرواية الأولى يكون ﷺ ألزمه بتضعيف صدقته ليكون أرفع لقدره وأبهر لذكره، وإنشئ للدم عنه، فالمنى فهو صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويغنيها إليها مطلقاً كرماء، ودلت رواية مسلم على أنه ﷺ ألزم بإخراج ذلك عنه لقوله (فهي علي) وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله (إن العم صنو الأب) تفضيلاً له وتشريفاً، ويجعل أن يكون يحمل عنه بها فيستفاد منه أن الزكاة تملك بالعمة كما هو أحد قولي الشافعي، وجع بعضهم بين رواية (عليه) ورواية (عليه)، بأن الأصل رواية (عليه)، ورواية (عليه) مطلقاً إلا أن فيها زيادة هاء السكت حكا ابن الجزري عن ابن ناصر، وقيل معنى قوله (عليه) أي هي عتدي قرض لأنني استسلمت منه صدقة عامين، وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي إسناده مقال، وفي الدارقطني من طريق موسى بن طلحة أن النبي ﷺ قال (إننا كنا احتجنا فتعجلنا من العباس صدقة ماله ستين وهذا مرسل، وروى الدارقطني أيضاً موصولاً بذكر طلحة فيه وإسناده المرسل أصح، وفي الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ بعث عمر ساعياً، فأتى العباس فأخذه، فغلبه، فأخبر النبي ﷺ، قال: إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام، والعام القيل، وفي إسناده ضعف، وأخرجه أيضاً هو والطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضاً، ومن حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقته ستين، وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف، ولو ثبت لكان رافعاً للإشكال ولرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات، وفيه رد لقول من قال: إن قصة التعجيل إنما وردت في وقت الفتنة الذي بعث فيه عمر لأخذ الصدقة، وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس بعيد في النظر بمجموع هذه الطرق والله أعلم.

وقيل: للمنى استسلمت منه قدر صدقة عامين؛ فأمر أن يقاض به من ذلك، واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان ﷺ أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس، وليس بعيد. ومعنى (عليه) على التائيل الأول أي لازمة له، وليس معناه أنه يقضها لأن الصدقة عليه حرام لكونه من بني هاشم، ومنهم من حل رواية الباب على ظاهرها فقال: كان ذلك قبل تحريم الصدقة على بني هاشم، ويؤيده رواية موسى بن عتبة عن أبي الزناد عند ابن خزيمة بلفظ (فهي) له بدل (عليه) وقال البيهقي: اللام هنا بمعنى على لتلحق الروايات، وهذا أولى لأن المخرج واحد، وإليه مال ابن حبان. وقيل: معناها فهي له أي القدر الذي كان يراد منه أن يخرج به لأنني التزمت عنه بإخراجه، وقيل إنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عامين قاله أبو عبيد، وقيل إنه كان استئذان حين فادى عقيلاً وغيره فصار من جملة الغارمين فسأله أن أخذ الزكاة بهذا الإعتبار. وأبعد الأقوال كلها قول من قال: كان هذا في الوقت الذي كان فيه التأديب بالمال، فإن العباس باستناعه كلنا أداء الزكاة بأن يؤدي ضعف ما وجب عليه لمظنة قدره وجلالته كما في قوله تعالى في نساء النبي ﷺ (يضاعف لها العذاب ضعفين) الآية [الأحزاب: ٣٠]، وقد تقدم بعضه في أول الكلام، واستدل بقصة خالد على جواز إخراج مال الزكاة في شراء السلاح وغيره من آلات الحرب والإعانة بها في سبيل الله، بناء على أنه عليه الصلاة والسلام أجاز لحالد أن يحاسب نفسه بما حاسبه فيما يجب عليه كما سبق، وهي طريقة البخاري. وأجاب الجمهور بأربعة: أحدها أن للمنى أنه ﷺ لم يقل إخراج من أخيره بمنع خالد حلاً على أنه لم يصرح بالبيع، وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه، ويكون قوله (نظلمونه) أي نسيبتكم إياه إلى المنع وهو لا منسج، وكيف بمنع القرض وقد تطوع بتحييس سلاحه ونخله؟ ثانياً أنهم ظنوا أنها للتجارة فظالموه بركاة قيمتها فأعلمهم غاية الصلاة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حاسب، وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة، ولم أوجها في عروض التجارة. ثالثاً أنه كان نوى بإخراجه من ملكه الزكاة من ماله لأن أحد الأصناف سبيل الله وهم الجاهلون. وهذا يقول من يميز إخراج القيم في الزكاة كالخفية ومن يميز التعجيل كالشافية، وقد تقدم استدلال البخاري به على إخراج العروض في الزكاة. واستدل بقصة خالد على مشروعية تحييس الحيوان والسلاح، وأن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد عتبه، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة وقد سبق ما فيه، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية. وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين، محتملة لا ذكر ولغيره،

في كل وقت بخلاف الكتابة، ولأن ولاءه يرجع للسيد فيأخذ المال والولاء بخلاف ذلك فإن عتقه ينتج ويصير ولاءه للمسلمين، وهذا الأخير على طريقة مالك في ذلك. وقال أحد وإسحاق: يرد ولاءه في شراء الرقاب للعتق أيضاً. وعن مالك: الولاء للعتق تمسكاً بالعموم. وقال عبيد الله العنبري: يجعل في بيت المال. وأما سبيل الله فالأكثر على أنه يختص بالغنزي غنياً كان أو فقيراً إلا أن أبا حنيفة قال: يختص بالغنزي المحتاج. وعن أحد وإسحاق الحج من سبيل الله، وقد تقدم أثر ابن عباس. وقال ابن عمر (إن الحج من سبيل الله) أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه. وقال ابن المنذر: إن ثبت حديث أبي لاس يعني الأثني في هذا الباب قلت بذلك. وتعقب بأنه يحتمل أنهم كانوا قراءه وحلوا عليها خاصة ولم يملكوها.

قوله: (وقال الحسن إرجع) هذا صحيح عنه أخرجه أوله ابن أبي شيبة من طريقه وهو مصير منه إلى القول بالمستأئين مع الاعتاق من الزكاة والصرف منها في الحج، إلا أن تخصيصه على شراء الأب لم يوافق عليه الباقون لأنه يقتضي عليه ولا يصير ولاءه للمسلمين فيستعيد المظنة ويرفر ما كان يخرج من خالص ماله لدفع حل استرقاق أبيه. وقوله: (في أباها أعطيت جزته) كذا في الأصل بغير همز أي قضت، وفيه مصير منه إلى أن اللام في قوله: (للفقراء) لبيان الصرف لا للتملك، فلو صرف الزكاة في صنف واحد كنى.

قوله: (وقال النبي إن خالداً إرجع سيأتي موصولاً في هذا الباب).

قوله: (ويذكر عن أبي لاس) بسين مهملة، خراحي اختلف في اسمه قليل زياد، وقيل عبد الله بن عتبة مهملة ونون مفتوحين، وقيل غير ذلك. له صحبة وحديثان هذا أحدهما. وقد وصله أحد وابن خزيمة وإلحاقهم من طريقه، ولفظ أحد (على إيل من إيل الصدقة ضاعف للمحج، قلنا يا رسول الله ما نرى أن تحمل منه)، فقال: إنما يحمل الله الحديث ورجاله ثقات، إلا أن فيه عتة ابن إسحاق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته.

قوله: (عن الأعمش) في رواية النسائي من طريق علي بن عياض عن شعيب ما حدثه عبد الرحمن الأعرج مما ذكر أنه سمع أبا هريرة يقول قال قال عمر فذكره، صرح بالتحديث في الإسناد وزاد فيه عمر، والمخوف أنه من مستد أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط.

قوله: (أما رسول الله ﷺ بصدقة) في رواية مسلم من طريق ورفاه عن أبي الزناد بعث رسول الله ﷺ عمر ساعياً على الصدقة، وهو مشعر بأنها صدقة القرض، لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها المحامدة. وقال ابن القصار المالكي: الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يقبل بهؤلاء الصحابة أنهم منوا القرض. وتعقب بأنهم ما منوا كلهم جحداً ولا عناداً، أما ابن جبار قيل: إنه كان مناقضاً ثم تاب بعد ذلك، كذا حكا المذهب، وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلة (ومنها من عاهد الله) الآية [التوبة: ١٧٥] انتهى. والمشهور أنها نزلت في تعليقه، وأما خالد فكان مثلاً بإجراؤه ما حاسبه من الزكاة، وكذلك العباس لاعتقاده ما سيأتي التصريح به، ولهذا عذر النبي ﷺ خالداً والعباس ولم يهتد ابن جبار.

قوله: (فقبل منع ابن جبار) قال ذلك عمر كما سيأتي في حديث ابن عباس في الكلام على قصة العباس، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عند أبي عبيد (فقال بعض من يلزمه) أي يعيب. وابن جبار لم أتف على اسمه في كتب الحديث، لكن وقع في تعليق القاضي الحسين الرمزي الشافعي وتبعه الروياني أن اسمه عبد الله، ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن بزرة سماه حبيداً، ولم أر ذلك في كتاب ابن بزرة. ووقع في رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جبار، وهو خطأ لإطلاق الجميع على ابن جبار، وقول الأكثر أنه كان أنصاري، وأما أبو جهم ابن حذيفة فهو قرشي فائقرة، وذكر بعض المتأخرين أن أبا عبيد البكري ذكر في شرح الأمثال له أنه أبو جهم بن جبار.

قوله: (والعباس) زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد (أن يعطوا الصدقة، قال فخطب رسول الله ﷺ فقب عن اثنين العباس وخالد).

قوله: (ما ينهم) بكسر الغاف أي ما ينكر أو يكفر، وقوله (فأغناه الله ورسوله) إنما ذكر رسول الله ﷺ نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله وأباح لأتته من الغنائم، وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له، وفيه التعريض بكفران النعم وتقرع بسوء الصنيع في مقابلة الإحسان.

قوله: (حتى نفد) بكسر الفاء أي فرغ.

قوله: (فلن أدخره عنكم) أي أحبه وأخويه وأمنعكم إياه منفرداً به عنكم، وفيه ما كان عليه من السخاء وإفاداً أمر الله، وفيه إعطاء السائل مرتين، والإعتذار إلى السائل، والحض على التصدق. وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأول تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة، وقوله «ومن يستغفر» في رواية الكشي «يستغفر».

قائمتها: حدثني أبي هريرة والزبير بن العوام بمناه، وفي رواية الزبير زيادة، فيبينها فيكف الله بها وجهه، وذلك مراد في حديث أبي هريرة وحذف لدلالة السياق عليه. وفي رواية أبي هريرة «بأنه رجلاً» وفي حديث الزبير «يسأل الناس» والمعنى واحد. وزاد في أول حديث أبي هريرة قوله «والذي نفسي بيده» ففيه القسم على الشيء المقطوع بصدقه لتأكيد في نفس السامع، وفيه الحض على التصدق عن المسألة والتزهد عنها ولو امتنع المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك، ولولا بقب المسألة في نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذلك السؤال ومن ذلك الرد إذا لم يحط ولا يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى كل سائل، وأما قوله «خير له» فليست بمعنى أفضل التفضيل إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله جرم، ويمتنع أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيراً وهو في الحقيقة شر، والله أعلم.

ثالثها: حديث حكيم بن حزام:

قوله: (إن هذا المال خضرة) أنت الخير لأن المراد الدنيا.

قوله: (خضرة حلوة) شبهه بالبرغية فيه والميل إليه وحرص النفوس عليه بالفائقة الخضراء المسئلة فإن الأخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى اليابس، والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة للحامض، فالإحسان بهما إذا اجتمعا أشد.

قوله: (بسخاوة نفس) أي بغير شره ولا إلحاح أي من أخذه بغير سؤال، وهذا بالنسبة إلى الأخذ، ويمتنع أن يكون بالنسبة إلى المعطي أي بسخاوة نفس المعطي أي إنشراحه بما يعطيه.

قوله: (كالددي يأكل ولا يشبع) أي الذي يسمى جوعه كذاباً لأنه من علة به وسقم، فكما أكل ازداد سقماً ولم يجد شيئاً.

قوله: (اليه العليا) تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى».

قوله: (لا أرزأ) بفتح الحزنة وإسكان الراء وفتح الزاي بملحها حمزة أي لا اتقص ماله بالطلب منه، وفي رواية إسحاق «قلت فرأله لا تكون يدي بعدك تحت يد من أيدى العرب وإنما امتنع حكيم من أخذ العطاء مع أنه حقه لأنه غني أن يقبل من أحد شيئاً فيمتدح الأخذ تتجاوز به نفسه إلى ما لا يبرئه فضلهما من ذلك وترك ما يبرئه إلى ما لا يبرئه، وإنما أشهد عليه عمر لأنه أراد أن لا ينسبه أحد لم يعرف باطن الأمر إلى منع حكيم من حقه».

قوله: (حتى تولي) زاد إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن حروة مرسل أنه ما أخذ من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ديواناً ولا غيره حتى مات لعشر سنين مع إمارة معاوية. قال ابن أبي جرة: في حديث حكيم فولد، منها أنه قد يقع الزهد مع الأخذ، فإن سخاوة النفس هو زهدها، تقول سخط بكذا أي جادت وسخت عن كذا أي لم تلتفت إليه. ومنها أن الأخذ مع سخاوة النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق، فتبين أن الزهد يحصل بخيري الدنيا والآخرة. وفيه ضرب للخل لما لا ينفقه السامع من الأثمة، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فينبئ بالمثل المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله تعالى، وضرب لشم المثل بما يمهلون، فالأكل إنما يأكل يشبع فإذا أكل ولم يشبع كان عتاه في حقه بغير فائدة، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يحصل به من الشافع، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالمدم. وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطلاب ما في مسأته من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتقع مواعظ له لوقوع، لتلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته. وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثاً، وجواز المنع في الرابعة والله أعلم، وفي الحديث أيضاً أن سؤال الأعلى ليس بعار، وأن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه، وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة. وقد زاد إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق معمر عن الزهري في آخره «فما حين مات وإنه لم أكثر قرش مالا». وفيه أيضاً سبب ذلك وهو أن النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه فقال حكيم: يا رسول

فلا ينهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر، قال: ويمتنع أن يكون تحييس خالد إرساداً وعدم تصرف، ولا يمد أن يطلق على ذلك التحييس فلا يتبين الاستدلال بذلك لما ذكر. وفي الحديث بعث الإمام العمال لجباية الزكاة، وتبين الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه، والعتب على من منع الواجب، وجواز ذكره في غيبته بذلك، وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

٥٠- باب الاستغفار عن المسألة

١٤٦٩- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن جهم، عن غطاء بن نریدة اللخمي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: إن ناساً من الأنصار، سألو رسول الله ﷺ فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، حتى نفد ما عنده، فقال: «ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم، ومن يستغفر يعطه الله، ومن يستغفر يغفره الله، ومن يصبر يصبره الله، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر». [الترمذي: ٢٤٧٠، أخرجه مسلم: ١٠٥٣].

١٤٧٠- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لا يأخذ أحدكم حبله، فيخطب على ظهره خيراً له من أن يأتي رجلاً فيسأله، أخطأه أو منعه». [الترمذي: ١٤٨٠، ٢٠٧٤، ٢٣٧٤، أخرجه مسلم: ١٠٤٢].

١٤٧١- حدثنا موسى: حدثنا وهيب: حدثنا هشام، عن أبيه، عن الزبير بن العوام ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «لا يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بخزامة الخطب على ظهره فيسبها، فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منوه». [الترمذي: ٢٢٧٥].

١٤٧٢- حدثنا عبدان: أخبرنا عبد الله: أخبرنا يونس، عن الزهري، عن غزوة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، أن حكيم بن حزام ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ فأعطاني، ثم سأله فأعطاني، ثم سأله فأعطاني، ثم قال: «يا حكيم، إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذه بسخاوة نفس لم يبركه له فيه، ومن أخذه بإشرف نفس لم يباركه له فيه، كالذي يأكل ولا يشبع، اليد العليا خير من اليد السفلى». قال: حكيم: فقلت: يا رسول الله، والذي بكحك بالحق، لا أرزأ أحدًا بهذا شيئاً، حتى أفارق الدنيا. فكان أبو بكر ﷺ يدعو حكيماً إلى العطاء فيأتي أن يقبله منه، ثم إن عمر ﷺ دعاه ليغيبه فيأتي أن يقبل منه شيئاً، فقال: عمر إني أشهدكم يا معشر المسلمين على حكيم، أنني أفرض عليه حقه من هذا الشيء، فيأتي أن يأخذه، فلم يرزأ حكيم أحدًا من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى توفى. [الترمذي: ٢٧٥٠، ٣٩٤٣، ٤٦٤١، أخرجه مسلم: ١٠٣٤ مختصراً وبدون القصة ١٠٣٥، مختصراً].

قوله: (باب الاستغفار عن المسألة) أي في شيء من غير المصالح الدينية، وذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي سعيد:

قوله: (إن ناساً من الأنصار) لم يتبين في أسماؤهم، إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ما يدل على أن أبا سعيد راوي هذا الحديث خوطب بشيء من ذلك ولفظه نفسي حديثه «سرحني أمي إلى النبي ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة، فأتيت وقعدت، فاستقبلني فقال: من استغنى أغناه الله الحديث وزاد فيه «ومن سأل وله أوقية فقد الحف. فقلت: نأتني خير من أوقية، فرجعت ولم أسأله، وعند الطبراني من حديث حكيم بن حزام أنه عن خوطب ببعض ذلك، ولكنه ليس أنصاراً إلا بالمعنى الأعم.

الله ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد من الناس، فزاده، ثم استراحه حتى رضي، فذكر نحو الحديث.

٥١ - باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة

ولا إشراف نفس

«وَلَيْ أُنْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمُحْرَمِ» (الهدى: ١٩).

١٤٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهِ الْفَقَاءَ، فَيَقُولُ: أَغْنِيهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي. فَقَالَ: «عَلَيْهِ إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرَبٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ، وَمَا لَا، فَلَا تَبْقَعُ نَفْسَكَ». [الهدى: ١٧٦٣، ١٧٦٤. أخرجه مسلم: ١٠٤٥].

قوله: (باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس. وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) في رواية المستطلي تقديم الآية، وسقطت للاكثر، ومطابقتها لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطي السائل وغير السائل، وإذا كان المعطي مدحاً فمطابقه مقبولة وأخذها غير معلوم. وقد اختلف أهل العلم بالتصريح في المراد بالمحروم: فروى الطبري من طريق ابن شهاب أنه المتعفف الذي لا يسأل. وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه، فذكر مثله، وأخرجه الطبري عن قتادة مثله، وأخرج فيه أقوالاً أخرى، وعلى التصريح المذكور تطبق الترجمة. والإشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه، من قولهم أشرف على كذا إذا تناول له، وقيل للمكان المرتفع شرف لذلك. وتقدير جواب الشرط قليل، أي من أعطاه الله مع انتفاء القيد المذكورين لقليل. وإنما حذفه للملم به، وأوردناه بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الإعطاء من بيت المال لأن الصدقة للفقير في معنى العطاء للفقير إذا انتفى الشيطان. قال أبو داود سألت أحد من إشراف النض فقال: بالقلب. وقال يعقوب بن محمد سألت أحد عنه فقال: هو أن يقول مع نفسه يمت لي فلان بكذا. وقال الأثرم يفتق عليه إن يره إذا كان كذلك.

قوله: (فأقول أعطه من هو أفقر إليه مني) زاد في رواية شعيب عن الزهري الآتية في الأحكام حتى أعطاني مرة مالا قلت: أعطه من هو أفقر إليه مني. فقال: خذته قتلوه، وتصدق به، وذكر شعيب فيه عن الزهري إسناداً آخر قال: أخبرني السائب بن يزيد أن حبيب بن عبد العزيز أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فذكر قصة فيها هذا الحديث. والسائب فمن رقه صحابة فيه أربعة من الصحابة في نسق. وقد أخرجه مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري بالإنسانين، لكن قال فيه «من سالم من أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر، فذكره، جعله من مسند ابن عمر. وأخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن السعدي عن عمر، لكن قال فيه ابن السعدي وزاد فيه «إن عطية النبي ﷺ لعمر بسبب العمالة، ولهذا قال الطحاوي: ليس معنى هذا الحديث في الصدقات، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام، وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق، فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه مني لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمن هو أفقر قال: ويؤيده قوله في رواية شعيب «خذه فتسلمه» فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات. وقيل الطبري: اختلفوا في قوله فخله بعد إجماعهم على أنه أمر نديس، فقبل هو نديس لكل من أعطى عطية أبي قريظا كاتناً من كان، وهذا هو الراجح يعني بالشرطين المتقدمين. وقيل هو مخصوص بالسلطان، ويؤيده حديث سمرة في السنن «إلا أن يسأل ذا سلطان، وكان بعضهم يقول: يحرم قبول العطية من السلطان، وبعضهم يقول يكره، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر، والكرامة محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله أعلم. والتحقق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته، ومن علم كون ماله حراماً تحرم عطيته، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع، ومن أباحه أخذ بالأصل. قال ابن المنذر: واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود «يسامعون للكذب أكالون للسحت» [المائدة: ٤٢] وقد رهن الشارع دمه عند يهودي مع علمه بذلك، وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والمخترير والمعاملات الفاسدة. وفي حديث الباب أن للإمام أن يعطي بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه، وإن رد عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من

الرسول ﷺ لقوله تعالى «وما آتاكم الرسول فخذوه» الآية [الحشر: ٧].

٥٢ - باب من سأل الناس تكثر

١٤٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ، حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ لِي وَجْهُ مُزَعَّةٌ لَحْمٍ». [الهدى: ١٤٧٥، ١٤٧٦. أخرجه مسلم: ١٠٤٥].

١٤٧٥ - وقال: «إِنَّ الشَّمْسَ تَذُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَتَلَعَّ الْعَرَقُ يَصِفُ الْأَذُنَ، فَيَنَازِلُ هَمَّ كَذَلِكَ اسْتَعْلَوْا بِأَدَمٍ، ثُمَّ يَمُوسِي، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ».

وزاد عبد الله: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «قَشِقْشَقٌ يُقْضَى تَبَنُ الْعَلَقِ، فَيَمُوتُ حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ، فَيُوتِلُ بِتَحْطَةِ اللَّهِ مَقَاماً مَحْضُوداً، يَحْمِلُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ».

وقال مُعَلَّى: حَدَّثَنَا وَقَيْبٌ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ: سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْمَسْأَلَةِ [راجع: ١٤٧٤. أخرجه مسلم: ١٠٤٥ باختلاف].

قوله: (باب من سأل الناس تكثر) أي فهو مذموم، قال ابن رشد: حديث المغيرة في النبي عن كثرة السؤال الذي أورد في الباب الذي يليه أصرح في مقصود الترجمة من حديث الباب، وإنما أثره عليه لأن من عادته أن يترجم بالأخفى، أو لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشككة كالأغلوطات، أو ليس على شرطه، وهو ما أخرجه الترمذي من طريق حبيشي بن جندادة في أثناء حديث مرفوع وفيه «ومن سأل الناس ليري ماله كان خوشاً في وجهه يوم القيامة، فمن شاء لقليل ومن شاء فليكثر انتهى. وفي صحيح مسلم من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة، فاحتمال كونه إشارة إلى أولى ولفظه «من سأل الناس تكثر» فإلما يسأل جرأ الحديث، ولعلني أنه يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج إليه.

قوله: (عن عبيد الله بن أبي جعفر) في رواية أبي صالح الآتية وحدثننا عبيد الله.

قوله: (مزعزة لحم) مزعة بضم الميم وحكي كسرهما وسكون الزاي بعدها مهملة أي قطعة، وقال ابن التين: ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاي، والذي أحفظه عن الحديثين الضم، قال الخطابي: يمتثل أن يكون المراد أنه يأتي سائلاً لا قدر له ولا جاء، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه لمشكلة العقوبة في مواضع الجناية من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال، أو أنه يمت ويوجهه عظم كله فيكون ذلك شعاره الذي يعرف به انتهى. والأول صرف للحديث عن ظاهره، وقد يؤيده ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً «لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يثقل وجهه فلا يكون له عند الله وجه» وقال ابن أبي جررة: مناه أنه ليس في وجهه من الحسن شيء، لأن حسن الوجه هو ما في من اللحم. وقال المذهب إلى حمله على ظاهره، ولأن السر فيه أن الشمس تندو يوم القيامة، فإذا جاء لا لحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره، قال: والمراد به من سأل تكثر وهو غني لا تحل له الصدقة، وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه انتهى. وبهذا تظهر مناسبة إيراد هذا الطرف من حديث الشافعية عقب هذا الحديث، قال ابن المنذر في الحاشية: لفظ الحديث دال على ذم تكثر السؤال، والترجمة لمن سأل تكثر، والفرق بينهما ظاهر، لكن لما كان التردد عليه على ما تشهد به القواعد هو السائل عن غنى وأن سؤال ذي الحاجة مباح نزل البخاري الحديث على من يسأل ليكثر ماله.

قوله: (بأدم ثم بموسى) هذا فيه اختصار، وسيأتي في الرقاق في حديث الشفاعة الطويل ذكر من يقصدون بين آدم وموسى وبين موسى وعبد ﷺ، وكذا الكلام على بقية ما في حديث الشافعية مما يحتاج إلى الشرح.

قوله: (وزاد عبد الله بن صالح) كذا عند أبي ذر، وسقط قوله «ابن صالح،

١٤٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْبٍ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَتَرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يَغْضِبْ، وَهُوَ أَجْمَعُهُمْ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهِ، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا».

قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَظَنَّمُ فِيهِ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا».

قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَظَنَّمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ

قوله: (صالح بن كيسان) يعني المذكور في الإستاندين.

قوله: (أَكْبَرُ من الزهري) يعني في السن، ومثل هذا جاء من أحد وابن معين، وقال علي بن النخعي: كان أسن من الزهري، فإن مولده سنة خمسين وقيل بعدها ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة وقيل سنة أربع، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة وقيل قبلها. وذكر الحاكم في مقدار عمره ستاً وثلاثين سنة. وقوله «أدرك ابن عمر» يعني أدرك السماع منه، وأما الزهري فمختلف في لقيه له والصحيح أنه لم يلقه وإنما يروي عن ابنه سالم عنه، والحديثان اللذان وقع في رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر ثبت ذكر سالم بينهما في رواية غيره والله أعلم.

رابعها حديث أبي هريرة الدال على ذم السؤال ومدح الاكتساب، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الاستئفاف من المسألة، وفي الحديث الأول أن المسكنة إنما تمدد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة، وفيه استحباب الحياء في كل الأحوال، وحسن الإرشاد لوضع الصدقة، وإن يتجرى وضعها فيمن صفته التعفف دون الإلحاح، وفيه دلالة لمن يقول: إن الفقير أسوأ حالاً من المسكين، وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكتفيه، والفقير الذي لا شيء له كما تقدم توجيهه، ويؤيده قوله تعالى ﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر﴾ [الكهف: ٧٩] فمسامح مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها، وهذا الشافعي وجهه أهل الحديث والفقه وعكس آخرون فقالوا: المسكين أسوأ حالاً من الفقير، وقال آخرون: هما سواء، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك، وقيل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال، وظاهره أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاح في السؤال، ولكن قال ابن بطال: معناه المسكين الكامل وليس المراد نفي أصل المسكنة عن الطوائف، بل هي كقولهم «أنترون من القلوس» الحديث، وقوله تعالى ﴿ليس البر﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]، وكذا قرره القرطبي وغير واحد. والله أعلم.

٥٤ - باب غرض الصّ

١٤٨١ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ غُثْرَةَ ابْنِ يَحْيَى، عَنْ عُبَّاسِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ بُوَيْكُ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِي الْفَرَى، إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَبِيقَةٍ لَهَا، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اخْرُصُوا». وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ، فَقَالَ لَهَا: «أَخْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا». فَلَمَّا أَتَيْنَا بُوَيْكُ قَالَ: «أَمَا، إِنَّمَا سَتَبُّهُ الْبَلَّةُ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَلَا يَقْوَمُنَّ أَحَدٌ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَقْبَلْهُ». فَقَبَّلَهَا، وَتَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَالْتَقَى بِجَبَلٍ طَوِيلٍ. وَاهْدَى مَلِكُ ابْنَةِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْلَةً يَتْبَعُهَا، وَكَسَاهُ بُرْدًا، وَكَتَبَ لَهُ بِخُرُوجِهِمْ، فَلَمَّا أَتَى وَادِي الْفَرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «كَمْ جَاءَ حَبِيقَتُكَ». قَالَتْ: عَشْرَةَ أَوْسُقٍ، خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي مَتَّعْتُكِ إِلَى الْغَدَاةِ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَجَبَّلَ مَعِي فَلْيَتَجَبَّلْ». فَلَمَّا - قَالَ ابْنُ بَكَّارٍ كَلِمَةً مَعَهَا - أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «هَذِهِ طَائِفَةٌ». فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يَجْبَسُ وَتَجْبَسُ، أَلَا أَخْبَرْتُكُمْ بِخَيْرِ دُورٍ الْأَنْصَارِ». قَالَ: بَلَى، قَالَ: «دُورُ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ، أَوْ دُورُ بَنِي الْخَارِثِ بْنِ الْخَزَرَجِ، وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارُ - يَقْبَحِي خَيْرًا». [انظر: ٤٩٨٧، ٤٣١٦١، ٤٣٣٧٩، ٤٤٤٢٢، انظر في آية، باب ٢٨، والمجاهد والسير، باب ٦١ - ١٣٦٩. أخرجه مسلم: ١٣٩٢، مختصراً.]

١٤٨٢ - وَقَالَ: سَلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي غُثْرَةُ، عَنْ عُبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَخَذَ جَبَلٌ يَجْبَسُ وَتَجْبَسُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كُلُّ بُشْتَانٍ عَلَيْهِ حَائِطٌ فَهُوَ حَدِيقَةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَائِطٌ لَمْ يَقُلْ حَدِيقَةً.

يستكثر من النار. فقالوا: يا رسول الله وما يقنيه؟ قال: قدر ما يقنيه وعيشه أخرجه أبو داود أيضاً وصححه ابن حبان، قال الترمذي في حديث ابن مسعود: وللعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق. قال: ووسع قوم في ذلك فقالوا: إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر وهو يحتاج فله أن يأخذ من الزكاة، وهو قول الشافعي وغيره من أهل العلم انتهى وقال الشافعي: قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يقنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله. وفي المسألة مذاهب أخرى: أحدها قول أبي حنيفة: إن الغني من ملك نصاباً فيهرم عليه أخذ الزكاة، واحتج بحديث ابن عباس في بعت معاذ إلى اليمن وقول النبي ﷺ له «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»، يوصف من تؤخذ الزكاة منه بالغني وقد قال: «لا تحل الصدقة لغني». ثانياً أن حله «من وجد ما يقنيه وعيشه» على ظاهر حديث سهل ابن الحنفية حكاه الخطابي عن بعضهم، ومنهم من قال: وجهه من لا يجد غذاء ولا مشاء على دائم الأوقات. ثالثاً أن حله أربعون درهماً، وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد، وهو الظاهر من تصرف البخاري لأنه أتبع ذلك قوله ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر قد سأل إلحافاً، ثم أورد المصنف في الباب أربعة أحاديث:

أولها حديث أبي هريرة في ذكر المسكين أورده من طريقين، والمسكين مفعل من السكون قاله القرطبي، قال فكانه من قلة المال سكنت حركته ولذا قال تعالى ﴿أو مسكيناً ذا مِرْقَةٍ﴾ [البقرة: ١٦] أي لاصق بالتراب.

قوله: (الأكلة والأكلطان) يضم فيهما، ويؤيده ما في رواية الأعرج الآتية آخر الباب، اللقمة واللقمان والنشرة والتثرائنة وزاد فيه «الذي يطوف على الناس» قال أهل اللغة لأكلة بالضم اللقمة والفتحة لمة من الغداء والمشاء.

قوله: (ليس له غنى) زاد في رواية الأعرج غنى يقنيه، وهذه صفة زائدة على اليسار المنفي، إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يقنيه به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر، وكان المعنى نفي اليسار المقيد بأنه يقنيه مع وجود أصل اليسار، وهذا كقولهم تعالى ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾.

قوله: (ويستحي) زاد في رواية الأعرج «ولا يظن به» وفي رواية الكشيبي له «فيتصدق عليه» ولا يفهم فيسأل الناس، وهو ينصب يتصدق ويسأل، وموضع الترجمة منه قوله «ليس له غنى»، وقد أورده المصنف في التفسير من طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر تعلقها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق، ولغظه هناك «إنما المسكين الذي يتعفف، أقرؤوا إن شئتم يعني قوله: لا يسألون إلحافاً» كذا وقع فيه زيادة يعني، وقد أخرجه مسلم وأحمد من هذا الوجه بدونها، وكذلك وقع فيه زيادة ابن أبي حاتم في تفسيره.

ثانيها حديث المغيرة وابن أشوع بالشين المجمة وزان أحد في رواية الكشيبي، ابن الأشوع، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع نسب لجده وكتب المغيرة هو وراد.

قوله: (وإضاغة الأموال) في رواية الكشيبي، «الماله» وموضع الترجمة منه قوله «وكثرة السؤال» قال ابن التين: فهم من البخاري سؤال الناس، ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات، أو عما لا حاجة للسائل به، ولذلك قال ﷺ «فروني ما ترككم»، قلت: وحله على المعنى الأهم أولى ويستقيم مراد البخاري مع ذلك. وقد مضى بعض شرحه في كتاب الصلاة، ويأتي في كتاب الأدب وفي الرقاق مستوفى إن شاء الله تعالى.

ثالثها حديث سعد بن أبي وقاص أورده بإستاندين، وموضع الترجمة منه قوله في الرواية الثانية «فجمع بين عتي وكثي ثم قال: أقبل أي ساعد» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان، وأنه أمر بالإقبال أو بالقبول، ووقع عند مسلم «أقبالا أي ساعد على أنه مصغر أي أقبالي قبلاً بهذه المعارضة» وسيأتي يشرح بأنه ﷺ كره منه إلحاحه عليه في المسألة، ويحتمل أن يكون من جهة أن المشفع له ترك السؤال فمدح.

قوله: (وعن أبيه عن صالح) هو معطوف على الإستاند الأول، وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الطحاوي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

قوله: (أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (فكبحوا إرخ) تقدمت الإشارة إليه في الإيمان، وجري المصنف على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن. وقوله (غير واقع) أي لازماً (وإذا وقع) أي إذا كان متديلاً، والفرض أن هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثي متديلاً والمزيد له لازماً عكس القاعدة التفسيرية، قبل ويجوز أن يكون ألف كسب للصيرورة.

علي، فأخبر رسول الله ﷺ قال: ألم أنهكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له. ثم دعا للنبي أصيب على منعه فثني، وأما الآخر فإنه وصل إلى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك والمراد بجبلي طي المكان الذي كانت القبيلة المذكورة تنزل، واسم الجبلين المذكورين «أجاة» بهزمة ويجمع مفتوحين بعدهما همزة بوزن قمر وقد لا تهمز فيكون بوزن عسا وسلمي، وهما مشهوران، ويقال لهما سيبا باسم رجل وامرأة من العماليق. ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين وأظن ترك ذكرهما وقع عمداً، فقد وقع في آخر حديث ابن إسحاق أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن العباس بن سهل سمي الرجلين ولكنه استكني إياهما قال: وأبي عبد الله أن يسميهما لنا.

قوله: (وأهدى ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام مفتوحة بلدة قديمة بساحل البحر تقدم ذكرها في «باب الجمعة في القرى والمدن»، ووقع في رواية سليمان عند مسلم وجاء رسول ابن العلماء صاحب أيلة إلى رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بقلعة بيضاء، وفي معاري ابن إسحاق، ولما انتهى رسول الله ﷺ إلى تبوك أثناء يوحنا بن روية صاحب أيلة فصالح رسول الله ﷺ وأعطاه الجزية، وكذا رواه إبراهيم الحربي في الهدايا من حديث علي، فاستفيد من ذلك اسمه واسم أبيه، فلمل العلماء اسم أمه، ويوحنا بضم التحتانية وفتح الهمزة وتشديد النون، وروية بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة، واسم القبيلة المذكورة دلل على مكانها جزم به النووي، ونقل عن العلماء أنه لا يعرف له بقلعة سواها، وتوقف بأن المحاكم أخرج في «المستدرک» عن ابن عباس أن كسرى أهدى للنبي ﷺ بقلعة فركها بجل من شعر ثم أردفني خلفه، الحديث، وهذه غير دليل. ويقال إن النجاشي أهدى له بقلعة، وإن صاحب دومة الجندل أهدى له بقلعة، وأن دليل إياها أهداها له القرويس. وذكر السهيلي أن التي كانت تحته يوم حنين تسمى فضة وكانت شهية، ووقع عند مسلم في هذه القبلة أن فروة أهداها له.

قوله: (وكتب له بحرهم) أي يبلدهم، أو المراد بأهل بحرهم لأنهم كانوا سكاناً بساحل البحر أي أنه أقهره عليهم بما التزموه من الجزية، وفي بعض الروايات «ببحرهم» أي ببلدتهم، وقيل البحرة الأرض. وذكر ابن إسحاق الكتاب، وهو بعد البسلة: هذه أمية من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا بن روية وأهل أيلة سفنهم وسيراتهم في البر والبحر، لهم فضة الله ومحمد النبي، وساق بقية الكتاب.

قوله: (كم جاء حديثك) أي تم حديثك، وفي رواية مسلم «فسال المرأة عن حديثها كما بلغ ثمرها»، وقوله «عشرة» بالنصب على نزع الخافض أو على الحال، وقوله «مخروص» بالنصب أيضاً إما بدلاً وإما بياناً، ويجوز الرفع فيها وتقديره الحاصل عشرة أوسق وهو غرض رسول الله ﷺ.

قوله: (فلما قال ابن بكار كلمة معناها أشرف على المدينة) ابن بكار هو سهل شيخ البخاري، فكان البخاري شك في هذه اللفظة فقال هذا، وقد رواه أبو نعيم في «المستخرج» عن فاروق عن أبي مسلم وغيره عن سهل فذكرها بهذا اللفظ سواء، وسيأتي الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالمدينة في فضل المدينة، وما يتعلق بالأنصار في مناقب الأنصار، فإنه ماق ذلك هناك أتم ما هنا. وقوله «طابة» هو من أسماء المدينة كطيبة.

قوله: (وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو) يعني ابن يحيى بالإسناد المذكور، وهذه الطريق موصولة في فضائل الأنصار.

قوله: (وقال سليمان) هو ابن بلال المذكور، وسعد بن سعيد هو الأنصاري أخو يحيى بن سعيد، وعباس هو ابن سهل بن سعد، وهي موصولة في فوائد علي بن خزيمة، قال حدثنا أبو إسحاق الترمذي حدثنا أيوب بن سليمان أي ابن بلال حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال، فذكره وأوله «أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لأنها أقرب إلى المدينة وترك الأخرى، فساق الحديث ولم يذكر أوله، واستفيد منه بيان قوله «باني متمجل إلى المدينة، فمن أحب فليتمجل معي، أي أتى سالك الطريق القريبة فمن أراد غلات معي يعني ممن لم يقتدار على ذلك دون بقية الجيش. وظهر أن عمارة بن غزية خالف عمرو بن يحيى في إسناد الحديث فقال عمرو «عن عباس عن أبي حنيفة وقال عمارة «عن عباس عن أبيه». فيحتمل أن يسلك طريق الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو «أحد جبل يميناً ونجبه» عن أبيه وعن أبي حنيفة معاً، أو حل الحديث عنهما معاً، أو كله عن أبي حنيفة ومعظمه عن أبيه وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، ولذلك كان لا يجمعهما. وقد وقع في رواية ابن إسحاق المذكورة «عباس بن سهل بن سعد أو عباس عن سهل، فنرد فيه هل هو مرسل أو رواه عن أبيه فيوافق قول عمارة، لكن سياق عمرو بن يحيى أتم من سياق

قوله: (باب غرض الصلح أي مشروعيته، والحرص بفتح المعجمة وحكى كسرهما ويسكون الراء بعدها مهملة هو حزم ما على التخل من الرطب ثمراً، حكى الترمذي عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعنب مما تجب فيه الزكاة يمض السلطان خارصاً ينظر فيقول: يخرج من هذا كذا وكذا زيباً وكذا وكذا ثمراً فيحبسه وينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويخلي بينهم وبين الثمار، فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر انتهى. وقائلة الحرص التوسعة على أرباب الثمار في تناول منها والبيع من زهرها ولبث الأهل والجيران والفقراء، لأن في منعهم منها تضيقاً لا يفي. وقال الخطابي: أنكر أصحاب الرأي الحرص، وقال بعضهم: إنما كان يفعل تخوفاً للمزارعين لئلا يهترون لا يلزم به الحكم لأنه تخمين وغرور، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار. وتعبه الخطابي بأن تحريم الربا وليس مقدم، والحرص عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات، ثم أبو بكر وعمر فمن بعدهم، ولم يتخل عن أحد ولا من التابعين ترك إلا عن الشعبي، قال: وأما قولهم إنه تخمين وغرور فليس كذلك، بل هو اجتهاد في معرفة مقدار الثمر وإدراكه بالحرص الذي هو نوع من المقادير. وحكى أبو عبيد عن قوم منهم أن الحرص كان خاصاً بالنبي ﷺ لأنه كان يوقى من الصواب ما لا يوقى له غيره، وتعبه بأنه لا يلزم من كون غيره لا يسد لما كان يسد له سواء أن تثبت بذلك الخصوصية ولو كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا فيما يعلم أنه يسد فيه كسند الأتباع لسقط الاتباع، وترد هذه الحجة أيضاً بإرسال النبي ﷺ الحرص في زمانه والله أعلم، واعتل الطحاوي بأنه يجوز أن يحصل لشرة آفة تلتها يكون ما يؤخذ من صاحبها مأخوذاً بدلاً مما لم يسلم له، وأجيب بأن القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الحرص، قال ابن اللثر: أجمع من يحفظ عنه العلم أن الحرص إذا أصابته جالحة قبل الجذاذ فلا ضمان.

قوله: (عن عمرو بن يحيى) هو المازني، وسلم من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى.

قوله: (عن عباس الساعدي) هو ابن سهل بن سعد، ووقع في رواية أبي داود عن سهل بن بكار شيخ البخاري فيه عن العباس الساعدي يعني ابن سهل بن سعد، وفي رواية الإسمايلي من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى حدثنا عباس بن سهل الساعدي.

قوله: (غزوة تبوك) سيأتي شرحها في المغازي.

قوله: (فلما جاء وادي القرى) هي مدينة قديمة بين المدينة والشام وسيأتي ذكرها في البيوع، وأغرب ابن قزوين فقال: إنها من أعمال المدينة.

قوله: (إذا امرأة في حديقته لها) استدل به على جواز الابتداء بالتمكة لكن بشرط الإفادة، قال ابن مالك: لا يمنع الابتداء بالتمكة المحضة على الإطلاق، بل إذا لم تحصل فائدة، فلو اقترن بالتمكة المحضة قرينة يتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها نحو انطلقت فإذا سيع في الطريق إلخ. ووقع في رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عند مسلم «فأثابت على حديقة امرأة، ولم أقف على اسمها في شيء من الطرق.

قوله: (أخروصوا) بضم الراء، زاد سليمان «فخرصناه» ولم أقف على أسماء من غرض منهم.

قوله: (وغرضي) في رواية سليمان «وغرضها».

قوله: (أحصي) أي احفظي عدد كيلها، وفي رواية سليمان «أحصيها حتى ترجع إليك إن شاء الله تعالى وأصل الإحصاء العدد بالحصى لأنهم كانوا لا يحسبون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالحصى.

قوله: (مستهب الليلة) زاد سليمان «عليكم».

قوله: (فلا يقو من أحد) في رواية سليمان «فلا يقم فيها أحد منكم».

قوله: (فليقله) أي يشده بالمقال وهو الحبل، وفي رواية سليمان «فليشد عقله» وفي رواية ابن إسحاق في المغازي عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عباس بن سهل «ولا يخرج من أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له».

قوله: (فقام رجل فالتقه بجبل طي) في رواية الكشيبي «جبل طي»، وفي رواية الإسمايلي من طريق عفان عن وهيب «ولم يقم فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طي، وفيه نظر بيته رواية ابن إسحاق ولفظه «فقلع الناس ما أمرهم إلا رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجة وخرج آخر في طلب بعير له، فلما ألقى ذهب لحاجة فإنه خنق على مذهبه، وأما الذي ذهب في طلب بعير فاحتلمته الريح حتى طرحه بجبل

غيره، والله أعلم. وفي هذا الحديث مشروعية الخرص، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه أول الباب، واختلف القائلون به هل هو واجب أو مستحب، فحكى الصيرفي من الشافعية وجهاً بوجهه، وقال الجمهور هو مستحب إلا إن تعلق به حق لغيره مثلاً أو كان شركاً أو غير مؤتمن فيجب لحفظ مال الغير، واختلف أيضاً هل يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينقع به رطباً وجافاً، واليألول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر، والثاني قول الجمهور، وإلى الثالث نحا البخاري. وهل يقضي قول الخارص أو يرجع إلى ما آله الحال بعد الجفاف؟ الأول قول مالك وطائفة، والثاني قول الشافعي ومن تبعه. وهل يكفي خارص واحد عارف به أو لا بد من اثنين؟ وهما قولان للشافعي، والجمهور على الأول. واختلف أيضاً هل هو احتيار أو تضمن؟ وهما قولان للشافعي، أظهرهما الثاني، وفالته جوز التصرف في جميع الثمر ولو أتلف للمالك الثمرة بعد الخرص أخلت منه الزكاة بحساب ما خرس. وفيه أشياء من أصلام التوبة كالإخبار عن الربح وما ذكر في تلك القصة، وفيه تدريب الأتباع وتعليمهم، وأخذ الخرص عما يتوقع الخوف منه. وفضل المدينة والأنصار، ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالإجمال والتعيين، ومشروعية الهدية والمكافأة عليها.

(تكميل): في السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل ابن أبي حنمة مرفوعاً إذا خرصتم فخلوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع، وقال بطاهر، البيهقي واحد وإسحاق وغيرهم، وفهم منه أبو عبيد، في كتاب الأموال أنه القدر الذي يأكلونه بحسب إحتياجهم إليه فقال: يترك قدر إحتياجهم. وقال مالك وسفيان: لا يترك ثم شيء، وهو المشهور عن الشافعي، قال ابن العربي: وللتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث وهو قدر الملوثة، ولقد جرتاه فوجدناه كذلك في الأغلب ما يؤكل رطباً. قوله: (قال أبو عبيد) هو القاسم بن سلام الإسم للمشهور صاحب «الغريب» وكلامه هذا في غريب الحديث له، وقال صاحب «الحكم»: هو من الرياض كل أرض استأثرت، وقيل كل أرض ذات شجر ثمر وغسل، وقيل كل خضرة تكون في الوادي يجتنب فيها الماء، فإذا لم يكن فيه ماء فهو حديق، ويقال الحديقة أصح من القندير والحديقة القطعة من الزرع يعني أنه من المشترك.

٥٥- باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، والماء الجاري

وَلَمْ يَرِ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْفَسْلِ شَيْئاً.

١٤٨٣- حَكَمْنَا سَعِيدَ بْنَ أَبِي مَرْثَمَ: حَكَمْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْغَيُوتُ، أَوْ كَانَ غَرِيْبًا، الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالنَّحْلِ يَصْنَفُ الْعُشْرُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُرَوِّثْ فِي الْأَوَّلِ، يَفْهِي حَلِيفَ ابْنِ غَسَرٍ: «وَلِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ». وَتَمَّنَ فِي هَذَا وَرَوَّثَ، وَالزَّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَالْمَفْسَرُ يَفْهِي عَلَى الْمَثَلِ إِذَا زَوَّاهُ أَهْلَ الْفَيْتِ، كَمَا رَوَى الْقُضْلُ بْنُ عُبَيْسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ بِلَالٌ: قَدْ صَلَّيْتُ، فَأَخَذَ يَقُولُ بِلَالٌ، وَكُرَّةُ قَوْلِ الْقُضْلِيِّ.

قوله: (باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري) قال الزين بن المنير: عدل عن لفظ الميرون الواقع في الخبر إلى الماء الجاري ليجريه مجرى التفسير للمقصود من ماء الميرون وأنه ماء الذي يجري بفضه من غير نضح وليين أن الذي يجري بفضه من نهر أو خدير حكمه حكم ما يجري من الميرون انتهى، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرقه، فنقد أبي داود «فيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْمِيْرُونَ الْحَلِيفُ».

قوله: (ولم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً) أي زكاة، وصله مالك في الموطأ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمنى أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة. وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر قال بعثني عمر بن عبد العزيز على اليمن فأرادت أن تأخذ من العسل العشر، فقال مضيرة بن حكيم الضمخاني: ليس فيه شيء، فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال: صدق، هو عدل رضا، ليس فيه شيء، وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يبالغه أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن

وروي عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق طاوس «أن معاذاً لما أتى اليمن قال: لم أؤمر فيها بشيء» يعني العسل وأوقاص البقر، وهذا منقطع، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «جاء هلال أحد بني تميمان أبي يضم إليهم وسكون للثمة بعد ما هملة إلى رسول الله ﷺ بعشور لحل له وكان سألوه أن يحمي له ولأبياً فصاح له، فلما ولي عصر كتب إلى عامله: إن أدى إليك عشور لحله فاسم له سلبه وإلا فلا، وإسناده صحيح إلى عمرو وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تمارض، وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك تطوعاً، فنقد عبد الرزاق عن صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينهيه أن يأخذ من العسل صدقة إلا إن كان النبي ﷺ أنخذها فجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم على النبي ﷺ بعسل فقال: ما هذا؟ قال: صدقة فأمر برفعها ولم يذكر مشوراه لكن الإسناده أقوى، إلا أنه عمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب، وقال ابن المنذر: ليس في العسل خير يثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه، وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة واحد وإسحاق يجب العشر فيما أخذ من غير أرض الخراج. وما نقله من الجمهور مقابلة قول الترمذي بعد أن أخرج حديث ابن عمر فيه، والعمل على هذا عند أهل العلم، وقال بعض أهل العلم ليس في العسل شيء، وأشار شيخنا في شرحه إلى أن الذي نقله ابن المنذر أقوى، قال ابن المنير: مناسبة أثر عمر في العسل لترجمة من جهة أن الحديث يدل على أن لا عشر فيه لأنه خص العشر أو نصفه بما يسقى، فافهم أن ما لا يسقى لا يعشر، زاد ابن رشيد فإن قيل المفهوم إنما يقضي العشر أو نصفه لا مطلق الزكاة، فالجواب أن الناس قائلان: ثبت للعشر وناف للزكاة أصلاً ثم المراءى، وقال: وجه إدخاله العسل أيضاً للثمة على الخلاف فيه وأنه لا يرى فيه زكاة وإن كانت النحل تتخذ ما يسقى من السماء لكن المثلد بالمباشرة كالزروع ليس كذلك بل بواسطة حيوان كالدواب فإنه متولد عن الرعي ولا زكاة فيه.

قوله: (غريباً) بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية، وحكى عن ابن الأعرابي تشديد المثلثة ووجه ثعلب وحكى ابن عديس في المثلث فيه ضم أوله وإسكان ثانيه قال الخطابي: هو الذي يشرب بمرقوه من غير سقي، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى: وهو المستعق في بركة وغوها يصيب إليه من ماء المطر في سواقي تشق له قال: واشتقاقه من العائور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشي يعثر فيها. قال ومنه الذي يشرب من الأنهار بغير موة، أو يشرب بمرقوه كان يفرس في أرض يكون الماء قريباً من وجهها فيصل إليه عروق الشجر فيستغي عن السقي، وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي عبيد أن الغري ما سقت السماء، لأن سياق الحديث يدل على الغنائة، وكلما قول من قرر الثري بأنه الذي لا حل له لأنه لا زكاة فيه، قال ابن قدامة: لا نعلم في هذه التفرقة التي ذكرناها خلافاً.

قوله: (بالنضح) بفتح النون وسكون اللامجة بعدها هملة أي بالسائية، وهي رواية مسلم والمراء به الإبل التي يسقى عليها، وذكر الإبل كاشال وإلا فالقير وغيرها كذلك في الحكم.

قوله: (قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول إلخ) مكننا وقع في رواية أبي زر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر في الثري، ووقع في رواية غير عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذي يعلمه وهو الثري وقع عند الإسماعيلي أيضاً، وجرم أبو يقي الصدني بأن ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نساخ الكتاب انتهى ولم يفت الصنفاني على اختلاف الروايات فجزم بأنه وقع هنا في جميعها قال وحقه أن يذكر في الباب الذي يليه، قلت: ولذكره عقب كل من الحديثين وجه، لكن تعبيره بالآل أول يرجع كونه بعد حديث أبي سعيد لأنه هو المفسر للذي قبله وهو حديث ابن عمر،

صدقة . [راجع: ١٤٠٥. أخرجه مسلم: ٩٧٩ بلفظهما دون].

[قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ قَالَ: لَيْسَ بِمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. وَيُؤْخَذُ أَهْلًا فِي الْيَوْمِ بِمَا زَادَ أَهْلُ الْبَيْتِ لَوْ تَوَلَّاهُ].

قوله: (باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم ذكره في باب زكاة الورق وذكر فيه قدر الوسق وقوله هنا وليس فيما أقل، ما زائدة وأقل في موضع جر بقي وقد ذكره بعده بلفظ وليس في أقل.

٥٧- باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل

وَهَلْ يَتْرَكَ الصَّيِّ قِمَاسَ تَعْرِ الصَّدَقَةِ

١٤٨٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا

إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ يَأْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِشَرِّهِ وَهَذَا مِنْ لَمَرِهِ،

حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمَرٍ، فَيَجْعَلُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَأْكُلُونَ

الصَّدَقَةَ». [نظر: ٤١٩٩، ٤٣٠٧٢. أخرجه مسلم: ١٠٦٩ بإسقاط وإلزام بأحد

التمرة الحسن].

قوله: (باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، وهل يترك الصبي

قِمَاسَ تَعْرِ الصَّدَقَةِ) الصرام بكسر الهمزة الجداد والقطاف وزناً ومعنى وقد اشتمل

هذا الباب على ترجمتين أما الأولى فلها تعلق بقوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

[الأنعام: ١٤١] واختلفوا في المراد بالحق فيها فقال ابن عباس: هي الواجبة، وأخرجه

ابن جرير عن أنس. وقال ابن عمر: هو شيء سوى الزكاة أخرجه ابن مردويه وبه قال

عطاء وغيره، وحديث الباب يشعر بأنه غير الزكاة، وكأنه المراد بما أخرجه أحمد وأبو داود

من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أمر من كل جاذ عشرة أوسق من التمر بقتل يعلق في

المسجد للمساكين، وقدم تقدم ذكره في باب القسمة وتعليق القنو في المسجد، من كتاب

الصلاة. وأما الترجمة الثانية فطها بالترك إشارة منه إلى أن الصبا وإن كان مانعاً من

توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعاً من توجيه الخطاب إلى الولي بتأديته وتعليمه.

وأوردناه بلفظ الاستهتام لاحتمال أن يكون النهي خاصاً بمن لا يحمل له تناول الصدقة.

قوله: (كوم) بفتح الكاف وسكون الواو معروف، وأصله القطعة العظيمة من

الشيء، والمراد به هنا ما اجتمع من التمر الكالمرمة، ويروي، كوماً، بالنصب أي حتى

يصير التمر عنده كوماً.

قوله: (فأخذ أحدهما) سيأتي بعد ما بين من رواية شعبة عن محمد بن زياد بلفظ

فأخذ الحسن بن علي.

قوله: (فجعلهم) أي الماعوذ وفي رواية الكشميهني «فجعلهم» أي التمرة وسيأتي

بقية الكلام عليه قريباً، قال الإسماعيلي قوله «عند صرام النخل» أي بعد أن يصير تمراً

لأن النخل قد يصرم وهو رطب فيتمز في المراد ولكن ذلك لا يتناول فحسناً أن ينسب

إلى الصرام كما في قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ فإن المراد بعد أن ينداس ويقس.

والله أعلم

٥٨- باب من باع ثمارة أو نخلة أو أرضه أو زرعه،

وقد وجب فيه العشر أو الصدقة، فأدى الزكاة من

غيره، أو باع ثمارة ولم تجب فيه الصدقة

وقول النبي ﷺ: «لا تبعا الفقرة حتى يتلو صلاحها». فلم ينظر النبي

بعد الصلاة على أحد، ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب

١٤٨٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ دِينَارٍ:

فحديث ابن عمر بعمومه ظاهر في عدم اشتراط النصاب وفي إيجاب الزكاة في كل ما يسقى بمؤونة وبشر مؤونة، ولكنه عند الجمهور يخص بالمعنى الذي سبق لأجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر بخلاف حديث أبي سعيد فإنه مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره فأخذ به الجمهور عملاً بالدليلين كما سيأتي بسط القول فيه بعد إن شاء الله تعالى. وقد جزم الإسماعيلي بأن كلام البخاري وقع عقب حديث أبي سعيد ودل حديث الباب على التفرقة في القدر المخرج الذي يسقى بنضج أو بشر نضج، فإن وجد ما يسقى بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر إذا تساوى ذلك وهو قول أهل العلم، قال ابن قدامة لا تعلم فيه خلافاً، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر نص عليه أحمد، وهو قول الثوري وإبي حنيفة وأحمد قول الشافعي، والثاني يؤخذ بالقيس، ويحتمل أن يقال إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه، وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل قاله ابن التين عن حكاية أبي محمد بن أبي زيد عنه والله أعلم.

(تيسره): قال النسائي عقب تخريج هذا الحديث: رواه نافع عن ابن عمر عن عمر، قال وسالم أجل من نافع وقول نافع أولى بالصواب.

وقوله بعده: (هذا تفسير الأول لأنه لم يولت في الأول) أي لم يذكر حداً للنصاب.

وقوله: (وبين في هذا) يعني في حديث أبي سعيد.

قوله: (والزيادة مقبولة) أي من الحافظ، والبيت بتحريك الموحدة الثبات والحجة.

قوله: (والمفسر يقتضي على المجهوم) أي الخاص بقضي على العام لأن دعيماً

سقت، عام يشمل النصاب ودونه، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة خاص بقدر

النصاب وأجاب بعض الحنفية بأن عمل ذلك ما إذا كان البيان وفق للملين لا زائداً عليه

ولا ناقصاً عنه، أما إذا انتفى شيء من أفراد العام مثلاً فيمكن التمسك به كحديث أبي

سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق، وسكت عما لا يقبل التوسيق

فيمكن التمسك بعموم قوله فيما سقت السماء العشر أي ما لا يمكن التوسيق فيه عملاً

بالدليلين، وأجاب الجمهور بما روي مرفوعاً، «لا زكاة في الخضراوات» رواه الدارقطني من

طريق علي وطلحة ومعاذ مرفوعاً وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسل موسى بن

طلحة عن النبي ﷺ وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال بما يدخر للاحتياج في

حال الاختيار. وهذا قول مالك والشافعي. وعن أحمد يخرج من جميع ذلك ولو كان لا

يقتات وهو قول محمد وإبي يوسف وحكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب

فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض، إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد

بزراعتها نماء الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى.

وحكى عياض عن داود أن كل ما يدخل فيه الكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه

الكيل ففي قليله وكثيره الزكاة، وهو نوع من الجمع بين الحديثين للذكوريين والله أعلم.

وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة، وهو التمسك

بالعموم قال: وقد زعم الجويني أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما نقل ما ذكر مؤنثه، قال

ابن العربي: لا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجوهين والله أعلم.

قوله: (كما روى إلخ) أي كما أن المثلث مقدم على الثاني في حديثي الفضل

وبلال، وحديث الفضل أخرجه أحمد وغيره، وحديث بلال سيأتي موصولاً في كتاب

الحج إن شاء الله تعالى.

(تكميل): اختلف في هذا النصاب هل هو تحديد أو تقريب؟ وبالأول جزم أحمد،

وهو أصح الوجوهين للشافعية، إلا أن كان نقصاً يسيراً جداً عما لا ينضبظ فلا يضر قاله

ابن دقيق العيد، وصحح النووي في شرح مسلم أنه تقريب، واتفقوا على وجوب الزكاة

فيما زاد على الخمسة أوسق بحسابه ولا وقص فيها.

٥٩- باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

١٤٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ

بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَسْعُودَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

رضي الله عنه قَالَ: «لَيْسَ بِمَا أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقَلِّ

مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْبَلِّ الْتَوَدُّ صَدَقَةٌ وَلَا فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ

سيفت ابن عمر رضي الله عنهما: نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يسئل صلاحها، وكان إذا سئل عن صلاحها، قال: «حتى تلعب عاقته». [الطبر: ٢١٨٣، ٢١٩٤، ٢١٩٩، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩]. أخرجه مسلم: ١٥٣٤، وفي السويع: ٥١، ٥٧.

١٤٩٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: سيفت عمر رضي الله عنه يقول: حلفت على قرسي في سبيل الله، فأضاعته الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه، وطلبت أنه يبعه برخص، فسألت النبي ﷺ فقال: «لا تشتره، ولا تعد في صدقتك، وإن أعطاك يدركهم، فإن العاقبة في صدقة كالعاقبة في قيته». [الطبر: ٢١٩٣، ٢٢٣٦، ٢٢٩٧، ٢٣٠٣]. أخرجه مسلم: ١٦٢٠ بذكره كالكتب...

قوله: (باب هل يشتري الرجل صدقة) قال الزين بن المنير: أورد الترجمة بالاستسقام لأن تتزيل حديث الباب على سببه بضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله «طلبت أنه يبعه برخص»، وكذا إطلاق الشارع العمود عليه بمعنى أنه في معنى رجوع بعضها إليه بغير عوض، قال: وقصد بهذه الترجمة التنبيه على أن الذي تضمنته الترجمة التي قبلها من جواز بيع الثمرة قبل إخراج الزكاة ليس من جنس شراء الرجل صدقة، والفرق بينهما دقيق وقال ابن المنذر ليس لأحد أن يتصدق ثم يشتريها للنهي الثابت، ويلزم من ذلك فساد البيع إلا إن ثبت الإجماع على جوازه.

قوله: (ولا بأس أن يشتري صدقة غيره) قد استدلل به بما ذكره، وسراده قوله ﷺ في الحديث «لا تعد، وقوله «العائد في صدقة»، ولو كان المراد تعميم المنع لقال لا تشتري الصدقة مثلاً، وسيأتي لذلك مزيد بيان في «باب إذا حولت الصدقة». ثم أورد المصنف حديث عمر في تصدقه بالقرص واستنفاته في شراؤه بعد ذلك من طريقين فساقى الأولى يقتضي أنه من حديث ابن عمر والثانية أنه من مسند عمر، ورجح الدارطني الأولى، لكن حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر فهو من مسنده، وأما رواية أسلم مولى عمر فهي عن عمر نفسه والله أعلم.

قوله: (الصدق بقرص) أي حل عليه رجلاً في سبيل الله كما في الطريق الثانية والمنى أنه ملكه له، ولذلك ساغ له يبعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه، وإنما ساغ للرجل يبعه لأنه حصل فيه هزال عجز لأجله عن اللحاق بالخیل وضعف عن ذلك واتهى إلى حالة عدم الانتفاع به، وأجاز ذلك ابن القاسم، ويدل على أنه حل تملك قوله «ولا تعد في صدقة» ولو كان حياً لم الله به، وقوله فيها «فأضاعه الذي كان عنده» أي بترك القيام عليه بالخمنه والمغلف ونحوهما، وقال في الأولى «فوجله باع».

قوله: (وإن أعطاك يدركهم) هو مبالغة في رخصه وهو الحامل له على شراؤه.

قوله: (ولا تعد) في رواية أحمد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم «ولا تموده» وسمى شراؤه برخص هوذا في الصدقة من حيث إن الغرض منها ثواب الآخرة، فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة، مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المصدق فكيف بالتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سوجه فيه.

(فائدة): أفاد ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا القرص الورد وأنه كان لتيمم الداري فأهداه للنبي ﷺ فأعطاها لعمر، ولم أقف على اسم الرجل الذي حمله عليه.

قوله: (كالعائد في قيته) استدلل به على تحريم ذلك لأن القتي حرام قال القرطبي: وهذا هو الظاهر من سياق الحديث، ويشمل أن يكون التشبيه للتشهير خاصة لكون القتي مما يستغفر وهو قول الأكثر، ويلتحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات، وأما إذا ورثه فلا كراهة. وأبعد من قال يتصدق به.

قوله في الطريق الأولى: (وهذا كان ابن عمر لا يملك أن يباع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة) كذا في رواية أبي ذر، وعلى حرف لا تصيب ولا ادري ما وجهه. ويثبت النبي يتم المعنى أي كان إذا اتفق له أن يشتري شيئاً بما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به، وكأنه فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يبردها صدقة. وفي الحديث كراهة الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإعانة على الغزو بكل شيء، أن الحمل في سبيل الله قليل وكثير وأن للمحمول يبعه والاتضاع يشنه. وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب الهبة إن شاء الله تعالى.

١٤٨٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف: حدثني الليث: حدثني خالد بن يزيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما: نهى النبي ﷺ عن بيع الفمّار حتى يسئل صلاحها. [الطبر: ٢١٨٣، ٢١٩٤، ٢١٩٩، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩]. أخرجه مسلم: ١٥٣٤، وفي السويع: ٥١، ٥٧.

١٤٨٨ - حدثنا قتيبة: عن مالك، عن حميد، عن أنس بن مالك: ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الفمّار حتى ترهسي. قال: حتى تحمار. [الطبر: ٢١٩٥، ٢١٩٧، ٢١٩٩، ٢٢٠٨]. أخرجه مسلم: ١٥٥٥ بزيادة.

قوله: (باب من باع ثماره أو أرضه أو غنمه أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة) [الح: ظاهر سياق هذه الترجمة أن المصنف يرى جواز بيع الثمرة بعد بدو الصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالقرص مثلاً لمعوم قوله «حتى يسئل صلاحها» وهو أحد قولي العلماء، والثاني لا يجوز بيعها بعد الحصر لتعلق حق المساكين بها، وهو أحد قولي الشافعي، وقال هذا حل الحديث على الجواز بعد الصلاح وقبل الحصر جمعاً بين الحديثين. وأما قوله «العشر أو الصدقة» فمن العام بعد الخاص، وفي إشارة إلى الرد على من جعل في الثمار العشر مطلقاً من غير اعتبار نصاب، ولم يرد أن الصدقة تسقط بالبيع. وأما قوله «فأدى الزكاة من غيره» فلهذا إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فصل أمراً جازماً كما تقدم فتعلقت الزكاة بتمته فله أن يعطيها من غيره أو يخرج قيمتها على رأي من يميزه وهو اختيار البخاري كما سبق. وأما قوله «ولم يضمن من وجبت عليه الزكاة عن لم تجب» فيتوقف على مقدمة أخرى وهي أن الحق يتمك بالصلاح، وظاهر القرآن يقتضي أن وجوب الإتيان إنما هو يوم الحصاد على رأي من جعلها في الزكاة، إلا أن يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الإتيان لا لبيان زمان الوجوب، والظاهر أن المصنف اعتد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الحصر عند الصلاح لتعلق حق المساكين، فلوها بتدعيه حكم الحصر فيما سبق أشار إلى ذلك ابن رشيد، وقال ابن بطال: لو ادّعى البخاري الرد على أحد قولي الشافعي فساد البيع كما تقدم، وقال أبو حنيفة للشعري بالخيار ويؤخذ العشر منه ويرجع هو على البائع، وعن مالك المشر على البائع إلا أن يشترطه على المشتري وهو قول الليث، وعن أحمد الصدقة على البائع مطلقاً وهو قول الثوري والأوزاعي والله أعلم.

قوله: (وقول النبي ﷺ لا تبعا الثمرة) أسنده في الباب بمناء، وأما هذا اللفظ فمذكور عنده في موضعين من كتاب البيع من حديث ابن عمر، وسيأتي الكلام هناك على حديثه وعلى حديث أنس أيضاً. وقوله «وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تلعب عاقته» أي الثمر وفي رواية الكشيبي عاقته وهو مقول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه «تقبل لابن عمر ما صلاحه؟ قال تذهب عاقته».

قوله: (ولا بأس أن يشتري صدقة غيره، لأن النبي ﷺ إنما نهى المصدق خاصة عن الشراء، ولم ينه غيره).

٥٩ - باب هل يشتري [الرجل] صدقة؟

ولا بأس أن يشتري صدقة غيره، لأن النبي ﷺ إنما نهى المصدق خاصة عن الشراء، ولم ينه غيره.

١٤٨٩ - حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن غثيل، عن ابن شهاب، عن سالم: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: كان يحدث أن عمر بن الخطاب تصدق بقرص في سبيل الله، فوجدته يباع، فأراد أن يشتريه، ثم أتى النبي ﷺ فاستأمره، فقال: «لا تعد في صدقتك». فبذلك كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يترك أن يباع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة. [الطبر: ٢١٨٣، ٢١٩٤، ٢١٩٩، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩]. أخرجه مسلم: ١٥٣٤، وفي السويع: ٥١، ٥٧.

٦٠- باب مَا يَذْكُرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَآلِهِ

١٤٩١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رِضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَحَمَلَهَا فِي يَدِهِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْفَ كَيْفَ». لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: «مَا شَرَعْتُ أَنَا لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» [راجع: ١٤٨٥. أخرجه مسلم: ١٠٦٩، بإسقاط دارم بها، أما علمت.].

علي نفسه قال دكت مع النبي ﷺ فمر علي جرين من تمر الصدقة فاخذت منه تمرة فالتفتها في فاقنهما بلمايها فقال: إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة، وإسناده قوي. وللطبراني والطحاوي من حديث أبي ليلى الأنصاري نحوه وفي الحديث دفع الصدقات إلى الإمام، والانتفاع بالمسجد في الأمور العامة، وجواز إدخال الأطفال المساجد وتاديبهم بما ينفعهم ومنعهم مما يضرهم ومن تناول المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتربوا بذلك. واستبط بعضهم منه منع ولي الصغيرة إذا اعتلت من الزينة، وفيه الإعلام بسبب النهي ومحاطة به لا يجوز لقصد إسماع من يجوز لأن الحسن إذا كان طفلاً، وأما قوله «أما شمرته» وفي رواية البخاري في الجهاد «أما تعرفه» والمسلم «أما علمت» فهو شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لم يكن المخاطب بذلك عالماً أي كيف خفي عليك هذا مع ظهوره، وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل، وقد تقدم ذكر بعض فوائده قبل بابين.

٦١- باب الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

١٤٩٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شاةً مَيْتَةً، أَعْطَيْنَاهَا مَوْلَاةً لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَّا اتَّقَعْنَا بِجِلْدِهَا». قَالُوا: إِنِّهَا مَيْتَةٌ؟ قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا». [انظر: ٢٢٢١، ٥٣٣١، ٥٥٣٢. أخرجه مسلم: ٢٣٣٢].

١٤٩٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيَّةً لِلنَّبِيِّ، وَأَرَادَ مَوْلَاهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، وَلَاعَمَّا، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى». قَالَتْ: وَأَيُّ النَّبِيِّ ﷺ بَلِّغْهُمْ، فَقُلْتُ: هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيَّةٍ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». [راجع: ٤٥٦. وأخرجه مسلم: ١٠٧٥ بدون ذكر قضية الولاء وأخرجه مسلم: ١٥٠٤].

قوله: (باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ) لم يترجم لأزواج النبي ﷺ ولا لموالي النبي ﷺ لأنه لم يثبت عنده فيه شيء، وقد نقل ابن بطال أنهم أي الأزواج لا يدخلون في ذلك باتفاق الفقهاء، وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة أن الحلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت «إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة» قال وهذا يدل على تحريمها. قلت: وإسناده إلى عائشة حسن، أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وهذا لا يقتضيه فيما نقله ابن بطال، وروى أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعاً «إنا لا نحل لنا الصدقة» وإن موالي القوم من أنفسهم، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون، وهو الصحيح عند الشافعية، وقال الجمهور يجوز لهم لأتهم ليسوا منهم حقيقة، ولذلك لم يعوضوا بخمسة الخمس، ومنشأ الخلاف قوله «منهم» أو «من أنفسهم» هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أو لا، وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة، لكنه ورد على سبب الصدقة، وقد اتفقوا على أنه لا يخرج السبب، وإن اختلفوا: هل يخص به أو لا؟ ويمكن أن يستدل لم حديث الباب لأنه يدل على جوازها لموالي الأزواج، وقد تقدم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل فمواليهم أخرى بذلك، قال ابن المنير في الحاشية: إنما أورد البخاري هذه الترجمة ليثبت أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهم الصدقة قولاً واحداً ثلثا يظن الظان أنه لا قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين، فين أنه لا يطرد ثم أورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عباس في الانتفاع بجلد الشاة لقوله فيه «أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الباب الثاني إن شاء الله تعالى، ولم أقف على اسم هذه المولاة، ثانياً حديث عائشة في قصة بريدة وقوله «في اللحم الذي تصدق به» عليه «هو لها صدقة ولها هديئة» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المتن إن شاء الله تعالى.

(تتبعه) قال الإسماعيلي: هذه الترجمة مستنقضة عنها، فإن تسمية المولى لغیر فائدة، وإنما هو لسوق الحديث على وجهه فقط. كذا قال وقد علمت ما فيها من الفائدة.

٦٢- باب إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ

١٤٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ،

قوله: (باب ما يذكر من الصدقة للنبي ﷺ وآله) لم يبين الحكم لشهرة الاختلاف فيه. والنظر فيه في ثلاثة مواضع: أولها المراد بالآل هنا بنو هاشم وبني المطلب على الأرجح من أقوال العلماء وسيأتي دليله في أبواب الخمس في آخر الجهاد قال الشافعي أشركهم النبي ﷺ في سهم ذوي القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم، وتلك العطية عرض عروضه بدلاً عما حرموه من الصدقة. وعن أبي حنيفة ومالك بنو هاشم فقط، وعن أحمد في بني المطلب وروايان، وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان، فمن أصح مناهم هم بنو قصي وعن غيره بنو غالب بن فهر. ثانياً كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الإجماع لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحد لفظه في رواية الميموني «لا يحل للنبي ﷺ وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الأموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فأما غير ذلك فلا أليس يقال كل معروف صدقة» قال ابن قدامة ليس ما نقل عن من ذلك بواضح الدلالة وإنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال كالقرض والهبة وفعل المعروف كان غير محرر. قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الأموال متقوماً، وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كسائر الآبار وكالمساجد، وسيأتي دليل تحريم الصدقة مطلقاً في الفطنة، واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك. ثانياً هل يلتحق به آله في ذلك أم لا؟ قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا نحل لهم الصدقة المقررة كذا قال، وقد نقل الطبري الجواز أيضاً عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوي القربى حكام الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم، وهو وجه لبعض الشافعية، وعن أبي يوسف يحمل من بعضهم لبعض لا من غيرهم، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة: الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره. ولقوله تعالى «قل ما أسألكم عليه من أجر» [ص: ٨٦] ولو أحلها لآله لأوشك أن يظنوا فيه، ولقوله «أخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها» [التوبة: ١٠١] وثبت عن النبي ﷺ «الصدقة أوساخ الناس» كما رواه مسلم، ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصنف عند الشافعية والخاتبة، وأما عكسه فقالوا إن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه فله بخلاف التطوع، ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأذن على الأعلى، فأما الأعلى على مثله فلا، ولم أر من أجاز مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم من أبي حنيفة.

قوله: (سمعت أبا هريرة قال أخذ الحسن) في رواية معمر عن محمد بن زياد أنه سمع أبا هريرة قال «كنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمراً من تمر الصدقة والحسن في حجره» أخرجه أحمد.

قوله: (فلجعلها في فيه) زاد أبو مسلم الكجي من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد «فلم ينفعل له النبي ﷺ حتى قام ولما به يسيل، ففرض النبي ﷺ صدقة» وفي رواية معمر «فلما فرغ حمل على عاتقه فسأل لعابه فرغ رأسه فإذا تمرة في فيه».

قوله: (كخ) يفتح الكاف وكسرهما وسكون المعجمة متضلاً وخفياً وبكسر الحاء متونة وغير متونة فيخرج من ذلك ست لغات، والثانية تركيد للاولى، وهي كلمة يقال لرود الصبي عند تناوله ما يستغفر، قيل عربية وقيل أعجمية، وزعم الداودي أنها معربة، وقد أوردتها البخاري في «باب من تكلم بالعجمية».

قوله: (ليطرحها) زاد مسلم «أرم بها» وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عند أحمد: «فظهر إليه فإذا هو بيلوك تمرة فحرك خده وقال لقيها يا بني لقيها يا بني» ويجمع بين هذا وبين قوله «كخ» بأنه كلمة أو بهذا فلما تمادى فقال له كخ كخ إشارة إلى استقذار ذلك، له، ويحتمل المعكس بأن يكون كلمة أولاً بذلك فلما تمادى زعمها من فيه.

قوله: (أنا لا نأكل الصدقة) في رواية مسلم «أنا لا نحل لنا الصدقة» وفي رواية معمر «إن الصدقة لا نحل لآل محمد» وكذا عند أحمد والطحاوي من حديث الحسن بن

كان قد وافق عموم الحديث انتهى. والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل، وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك قراؤهم، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول وقال: إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه بقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تتغير، فلا تتغير في الزكاة كما لا تتغير في الصلاة فلا يختص بهم الحكم وإن اقتصص بهم خطاب المواجهة انتهى. وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فاجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل أجزاء عند المالكية على الأصح، ولم يجزى عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقدوا المستحقون لها، ولا يعد أنه اختيار البخاري لأن قوله حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، وذكرنا ابن إسحاق مكى وكذا من فوقه. **قوله:** (عن يحيى) في رواية وكيع عن زكريا حدثني يحيى، أخرجه مسلم.

قوله: (عن أبي معبد) في رواية إسماعيل بن أمية عن يحيى أنه سمع أبا معبد يقول سمعت ابن عباس يقول، أخرجه المصنف في التوحيد.

قوله: (قال رسول الله ﷺ لعاد بن جيل حين بعثه إلى اليمن) كذا في جميع الطرق، إلا ما أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم ثلاثهم عن وكيع قال فيه عن ابن عباس عن معاذ بن جبل قال: بعثني رسول الله ﷺ فعلى هذا فهو من مستند معاذ، وظاهر سياق مسلم أن اللفظ مدرج، لكن لم أر ذلك في غير رواية أبي بكر بن أبي شيبة، وسائر الروايات أنه من مستند ابن عباس فقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن وكيع قال فيه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً، وكذا هو في مستند إسحاق بن إبراهيم وهو ابن راهويه قال: حدثنا وكيع به، وكذا رواه عن وكيع أحد في مسنده أخرجه أبو داود عن أحد، وسياقي في المظالم عن يحيى بن موسى عن وكيع كذلك، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن عبد الله المحرمي وجعفر بن محمد الثعلبي، وللإسماعيلي من طريق أبي خيثمة وموسى بن السدي والدارقطني من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسحاق بن إبراهيم البهري كلهم عن وكيع كذلك، فإن ثبتت رواية أبي بكر فهو من مرسل ابن عباس، لكن ليس حضور ابن عباس لذلك بعيد لأنه كان في أواخر حياة النبي ﷺ وهو إذ ذاك مع أبويه بالمدية، وكان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف في أواخر المغازي، وقيل كان ذلك في أواخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك رواه الواقدي بإسناد إلى كعب بن مالك، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عنه، ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر، وقيل بعه عام الفتح سنة ثمان، واتفقا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها، واختلف هل كان معاذ والياً أو قاضياً فجزم ابن عبد البر بالثاني والغساني بالأول.

قوله: (صاتي قوماً أهل كتاب) هي كاثولونة للرعية لتستجمع همتهم عليها لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا تكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجاهل من عبدة الأوثان، وليس فيه أن جمع من يقدم عليهم من أهل الكتاب بل يجوز أن يكون فيهم من غيرهم، إما خصهم بالذكر تفضيلاً لهم على غيرهم.

قوله: (إذا جنتهم) قيل عبر بلفظ إذا غفلاً لا يحصل الوصول إليهم.

قوله: (فأدعهم إلى أن يشهدوا) أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ كذا للآكر، وقد تقدم في أول الزكاة بلفظ (واني رسول الله)، كذا في رواية زكريا بن إسحاق لم يتدخل عليها فيها، وأما إسماعيل بن أمية ففي رواية روح بن القاسم عنه «أقول ما تدعهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، وفي رواية الفضل بن العلاء عنه «إلى أن يرحدوا الله، فإذا عرفوا ذلك، ويجمع بينها بأن المراد بعبادة الله توحيده وتوحيده الشهادة بذلك ولثبته بالرسالة، ووقعت البداية بهما لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيء غيرهما إلا بهما فمن كان منهم غير موحد فاطالبة توجهه إليه بكل واحدة من الشهادتين على التبيين، ومن كان موحد فاطالبة له بالجمع بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضي الإشراك أو يستلزمه كمن يقول بنبوة عزيز أو يعتقد التشبيه فتكون مطالباتهم بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم. واستدل به من قال من العلماء إنه لا يشترط التبري من كل دين يخالف دين الإسلام خلافاً لما قال إن من كان كافراً بشيء وهو مؤمن بغيره لم يدخل في الإسلام إلا بترك اعتقاد ما كفر به، والجواب أن اعتقاد الشهادتين يستلزم ترك اعتقاد التشبيه ودعوى نبوة عزيز وغيره فيكفي بذلك، واستدل به على أنه لا يكفي في الإسلام الاقتصاد على شهادة أن لا إله

عَنْ خُصَّةٍ بَنَتْ سَبْرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ بَعَثَ بِهِ إِلَيْنَا نُسَيِّئُهُ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَ بِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «إِنِّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا». [راجع: ١٤٤٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٦].

١٤٩٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنِّي لِبَحْمٍ تُصَلِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ».

وقال أبو داود: أَنَبَاءُ شُعْبَةَ، عَنْ قَادَةَ: سَمِعَ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [انظر: ٢٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٠٧٤ بلفظ بأهله].

قوله: (باب إذا تحولت الصدقة) في رواية أبي ذر إذا حولته بضم أوله، أي فقد جاز للهاشمي تناولها.

قوله: (حدثنا خالد) هو الحذاء والاستناد كله بصريون.

قوله: (هل عندكم شيء) أي من الطعام، وقوله «نسيئة» بالنون والمهملة والموحدة مصغر اسم أم عطية.

قوله: (من الشاة التي بعثت) بفتح المثناة أي بعثت بها أنت.

قوله: (بلغت مجلها) أي أنها لما تصرف فيها بالمدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت على الهدية وكانت محل لرسول الله ﷺ بخلاف الصدقة كما سيأتي في الهدية، وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبط محلها بفتح الحاء، وضبط بعضهم بكسرها من الحلول أي بلغت مستقرها، والأول أولى، وعليه عول البخاري في الترجمة. وهذا نظير قصة بيرة كما سيأتي بسطه في كتاب الهدية. ثم أورد المصنف حديث أنس في قصة بيرة مختصراً وقال بعده «وقال أبو داود أنباء شعبة» فذكر الإسناد دون المتن لتصریح قتادة فيه بالسماع. وأبو داود هو الطيالسي، وقد أخرجه في مسنده كذلك ورأيناه في النسخة التي وقفت عليها منه منعناً، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة فصرح بسماع قتادة من أنس أيضاً، واستنبط البخاري من قصة بيرة وأم عطية أن للهاشمي أن يأخذ من سهم العاملين إذا عمل على الزكاة، وذلك أنه إنما يأخذ على عمله، قال: فلما حل للهاشمي أن يأخذ ما يملكه بالمدية عما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحل له أخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة. واستدل به أيضاً على جواز صدقة التطوع لأزواج النبي ﷺ لأنهم فروا أنفسهم ويتهون ولم ينكر عليهم ذلك، بل أخرجهم أن تلك الهدية بعينها خرجت من كونها صدقة بتصرف التصديق عليه فيها كما تقدم تقريره. والله أعلم.

٦٣- باب أخذ الصدقة من الأغنياء،

وتُرد في الفقراء حيث كانوا

١٤٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَادِ بْنِ جَبَلٍ: حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَأَدْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَرَدٌّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِلَّاكَ وَكَرَائِمُ أَمْوَالِهِمْ، وَآتَى ذَعْوَةَ الْمَطْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». [راجع: ١٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٩].

قوله: (باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا) قال الإسماعيلي: ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم، وقال ابن المنذر: اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لمعوم قوله «فرد في قرائهم» لأن الضمير يعود على المسلمين، فاي فقر منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة

قوله: (واقع دعوة المظلوم) أي تجب الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم. وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم، والنكته في ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم الإشارة إلى أن أخذها ظلم. وقال بعضهم: عطف واقع على عامل إيك الحذوف وجوبا، فالتقدير أنت نفسك أن تتعرض للكرائم. وأشار بالمعطف إلى أن أخذ الكرائم ظلم، ولكنه عموما إشارة إلى التحرز عن الظلم مطلقا.

قوله: (حجائب) أي ليس لها صارف يصرفها ولا مانع، والمراد أنها مقبولة وأن كان عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحد مرفوعا «دعوة المظلوم مستجابة، وإن كان فاجرا فنجوره على نفسه، وإسناده حسن، وليس بالمراد أن لله تعالى حجبا يصحبه عن الناس». وقال الطيبي: قوله «أنت دعوة للمظلوم» تنزيل لاشتماله على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره، وقوله «فإنه ليس بينها وبين الله حجبا» تعليل للاقتضاء وتحميل للدعاء، كمن يقصد دلو السلطان منتظما فلا يجيب، ورسائي لهذا مزيد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى قال ابن العربي: إلا أنه وإن كان مطلقا فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب: إما أن يجعل له ما طلب، وإما أن يدخر له أفضل منه، وإما أن يدفع عنه من السوء مثله. وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى «وَمَنْ يَجِيبِ الْمُسْتَظَرَّ إِذَا دَعَاهُ» [النمل: ٦٢] بقوله تعالى «فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ مِنْ شَاءٍ» [الأنعام: ٤١] وفي الحديث أيضا الدعاء إلى التوحيد قبل القتال، وتوصية الإمام عاملة فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها، وفيه بعث السعاة لأخذ الزكاة، وقبول خبر الواحد وجوب العمل به، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعدم قوله من أغنيائهم؛ قاله عياض وفيه بحث، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقراتهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم، وأن الفقير لا زكاة عليه، وأن من ملك نصبا لا يعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنيا وقابله بالفقير، ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غني والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا ما استثنى، قال ابن دقيق العيد: وليس هذا البحث بالشديد القوة، وقد تقدم أنه قول الحنفية. وقال البغوي فيه أن المال إذا تلف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة إضافة الصدقة إلى المال وفيه نظر أيضا.

(كعميل): لم يقع في هذا الحديث ذكر الصوم والحج مع أن بعث معاذ كما تقدم كان في آخر الأمر، وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة، وتعقب بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والتقصان. وأجاب الكرماني بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر، ولهذا كرر في القرآن فمن لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنها من أركان الإسلام، والسر في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا جاعل على المكلف لا يسقطان عنه أصلا بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالنفية، والحج فإن الغير قد يقوم مقامه فيه كما في المضروب، ويحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع انتهى. وقال شيخنا شيخ الإسلام: إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء كحديث ابن عمر رضي الله عنهما في الإسلام على خمس، فإذا كان في الدعاء إلى الإسلام اكتفى بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج فقولُه تعالى «فَإِنْ تَابَا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ» [التوبة: ١١] في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعاً، وحديث ابن عمر أيضاً «أسرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، وغير ذلك من الأحاديث، قال: والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة: اعتقادي وهو الشهادة، وبني وهو الصلاة، ومالي وهو الزكاة. اقتصر في الدعاء إلى الإسلام عليها لنزاع الركنين الآخرين عليها، فإن الصوم ببني وعرض والحج ببني مالي، وأيضاً فكلمة الإسلام هي الأصل وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لتركها والزكاة شاقة لما في جلبة الإنسان من حب المال، فإذا أذن المرء هذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها. والله أعلم.

٦٤ - باب صلاة الإمام، ودُعَايِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ

وقوله: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» [التوبة: ١٠٣].

١٤٩٧ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَمْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا آتَا قَوْمَ بَصْدَقِهِمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ». فَأَتَاهُ أَبِي بَصْدَقِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى». [انظر: ١٦٦، ٤، ٣٣٣، ٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٠٧٨].

إلا الله حتى يضيف إليها الشهادة محمد بالرسالة وهو قول الجمهور، وقال بعضهم يصير بالأولى مسلماً ويطلب بالثانية. وقائدة الخلاف تظهر بالحكم بالردة.

(تبيين): أحدهما كان أصل دخول اليهودية في اليمن في زمن أسعد أبي كرب وهو تبع الأصغر كما حكاه ابن إسحاق في أوائل السيرة النبوية. ثانيهما قال ابن العربي في شرح الترمذي: تبرت اليهود في هذه الأزمان من القول بأن العزيز ابن الله وهذا لا يمنع كونه كان موجوداً في زمن النبي ﷺ لأن ذلك نزل في زمنه واليهود معه بالمدينة وغيرها فلم يقل عن أحد منهم أنه رد ذلك ولا تعقب، والظاهر أن القائل بذلك طائفة منهم لا جميعهم بدليل أن النصارى إن المسيح ابن الله طائفة منهم لا جميعهم فيجوز أن تكون تلك الطائفة اقتصرت في هذه الأزمان كما انقلب اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه إلى التعطيل وتحول معتقد النصارى في الابن والاب إلى أنه من الأمور المعنوية لا الحسية، فسبحان مقلب القلوب.

قوله: (فإن هم أطاعوا لك بذلك) أي شهدوا واتقادوا، وفي رواية ابن خزيمة «فإن هم أجابوا لذلك» وفي رواية الفضل بن العلاء كما تقدم «فإذا عرفوا ذلك وعدى أطاع باللام وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى اتقاد، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا بعارفين وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته لكن قال حذائق المتكلمين: ما عرف الله من شبه خلقه أو أخاف إليه اليد أو أخاف إليه الولد فمعيدهم الذي عبده ليس هو الله وإن سموه به. واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط، ثم دعوا إلى العمل، وربب ذلك عليها بالفاء. وأيضاً فإن قوله «فإن هم أطاعوا» فأخبرهم، يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لا يجيب عليهم شيء، وفيه نظر لأن مفهوم الشرط يختلف في الاحتجاج به، وأجاب بعضهم عن الأول بأنه استدلال ضعيف، لأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب، كما أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما في الوجوب، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء، ولا يلزم من عدم الاتيان بالصلاة إسقاط الزكاة. وقيل الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة أن الذي يقر بالتوحيد ويحجد الصلاة يخبر بذلك فيصير ماله شيئاً فلا تنفعه الزكاة، وأما قول الخطابي إن ذكر الصدقة آخر عن ذكر الصلاة لأنها إنما تجب على قوم دون قوم وأنها لا تكرر وتكرر الصلاة فهو حسن، ولغاية أن يقال بدأ بالأمه فالأهم، وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن النفرة.

قوله: (خمس صلوات) استدلت به على أن الوتر ليس يفرض وقد تقدم البحث فيه في موضعه.

قوله: (فإن هم أطاعوا لك بذلك) قال ابن دقيق العيد: يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد إقرارهم بوجوبها عليهم والالتزام لها، والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل، وقد يرجح الأول بأن المذكور هو الإخبار بالقرينة فتعود الإشارة بذلك إليها، ويترجح الثاني بأنهم لو أخبروا بالقرينة فيأدوا إلى الإشغال بالفعل لكفى ولم يشترط التلطف بخلاف الشهادات، فالشرط عدم الإنكار والإعانة للوجوب انتهى. والذي يظهر أن المراد القدر المشترك بين الأيمن، فمن امتثل بالإقرار أو بالفعل فضاء أو بهما فإولى، وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة «فإذا صلوا» وبعد ذكر الزكاة «فإذا أقروا» بذلك فخذ منهما.

قوله: (صدقة) زاد في رواية أبي عاصم عن زكريا في أموالهم، كما تقدم في أول الزكاة، وفي رواية الفضل بن العلاء افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيهم فردت على فقيرهم.

قوله: (تؤخذ من أغنيائهم) استدلت به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرحها إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع منها أخذت منه قهراً.

قوله: (على فقرائهم) استدلت به لقول مالك وغيره إنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد، وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللطبقة بينهم وبين الأغنياء، وقال الخطابي: وقد يستدل به من لا يرى على المدينون زكاة ما في يده إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغني إذا كان إخراج ماله مستحقاً لغيره.

قوله: (فإنها) وكرائم أموالهم) كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره قال ابن تقيية: ولا يجوز حذف الواو والكرائم جمع كرامة أي نفيسة، فيه ترك أخذ خيار المال، والنكته فيه أن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإحجاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك كما تقدم البحث فيه.

عبد عن ابن عمر أنه نأت بحلقه الله في جنات البحر، قال: وقيل إنه يأكله حوت فيموت فيلقيه البحر فيؤخذ فيقش بطنه فيخرج منه. وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن أنه يبيت في البحر بمنزلة الحشيش في البر، وقيل هو شجر يبيت في البحر فينكسر فيلقيه الموج إلى الساحل، وقيل يخرج من عين قالة ابن سينا، قال: وما يحكى من أنه روث دابة أو قيوها أو من زبد البحر بعيد، وقال ابن البيطار في جامع: هو روث دابة بحرية، وقيل هو شيء يبيت في قعر البحر، ثم حكي نحو ما تقدم عن الشافعي وأما الركاك فيكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي سيأتي تحقيقه في الباب الذي بعده، وفسره أي دفعه ورمى به إلى الساحل، وهذا التعليق وصله الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس، فذكر مثله. وأخرجه البيهقي من طريقه ومن طريق يعقوب بن سفيان حدثنا الحميدي وغيره عن ابن عيينة، وصرح فيه بسماع أذينة له من ابن عباس، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار مثله، وأذينة بمحمدة ونون مصغر تابعي ثقة. وقد جاء عن ابن عباس التوقف فيه فأخرج ابن أبي شيبة من طريق طائوس قال: سئل ابن عباس عن العنبر فقال: إن كان فيه شيء فيه الحصى، ويجمع بين القولين بأنه كان يشك فيه، ثم تبين له أن لا زكاة فيه فجزم بذلك.

قوله: (وقال الحسن: في العنبر واللؤلؤ الحصى) وصله أبو عبيد في كتاب الأموال من طريقه بلفظ: «أنه كان يقول في العنبر الحصى، وكذلك اللؤلؤ».
قوله: (فإنما جعل النبي ﷺ إباحة) سيأتي موصولاً في الذي بعده، وأراد بذلك الرد على ما قال الحسن، لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركازاً على ما سيأتي شرحه، قال ابن القصار: ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا يحس فيه ولا سيما اللؤلؤ والعنبر لأنهما يتولدان من حيوان البحر فأشبههما السمك. انتهى.

قوله: (وقال الليث إباحة) هكذا أورده مختصراً، وقد أورده ثم وصله في البيوع، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى. ووقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر معلقاً، وصله أبو ذر فقال: «حدثنا علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث به» وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصديقي هذا الحديث رواه عاصم بن علي عن الليث، ففعل البخاري إنما لم يسند عنه لكونه ما سمعه منه، أو لأنه تفرد به فلم يوافق عليه أحد انتهى. والأول بعيد، سلمنا، لكن لم ينفرد به عاصم فقد اعترف أبو علي بذلك فقال في آخر كلامه: «رواه محمد بن ربيع عن الليث». قلت: وكأنه لم يقف على الموضع الذي وصله فيه البخاري عن عبد الله بن صالح وبالله التوفيق. قال الأسمايلي: ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة، رجل اقترض قرضاً فارجع قرضه، وكذا قال الداودي: حديث الخشبية ليس من هذا الباب في شيء، وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به إلى أن أخذ القاه البحر جناز أخذه ولا يحس فيه. وقال ابن المنير موضع الاستشهاد منه كحل الرجل الخشبية على أنها حطب، فإذا قلنا إن شرس من قلنا شرع لنا فيستأمنه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فانقطع ملك صاحبه، وكذلك ما لم يقدم عليه ملك لأحد من باب الأولى، وكذلك ما يحتاج إلى معاناة وتعبد في استخراجها أيضاً، وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيحس أو في البحر بالنوص أو نحو فلا شيء فيه، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري والحسن كما تقدم وهو قول أبي يوسف برواية عن أحمد.

٦٦ - باب في الركاز الخُصْصُ

وقال مالك وابن إدريس: الركاز دفن الجاهليين، في قبيلته وكبيره الخُصْصُ، وليس المنقذين برُكاز.

وقد قال النبي ﷺ في المنقذين: «جَبَّارٌ، وفي الركازِ الخُصْصُ».

وأخذ عمرو بن عبد العزيز عن المنقذين: من كلِّ مائتين خمسة.

وقال الحسن: ما كان من ركاز في أرض الحرب فيهِ الخُصْصُ، وما كان من أرض السلم فيهِ الزكاة، وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فعرَّفها، وإن كانت من العدو فبيها الخُصْصُ.

وقال بعض الناس: المنقذين ركاز مثل دفن الجاهليين، لأنه يقال: أركز

قوله: (باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ إلى قوله ﴿سُكُنْ لَهُمْ﴾ قال الزين بن المنير: عطف الدعاء على الصلاة في الترجمة ليعين أن لفظ الصلاة ليس محتملاً بل غيره من الدعاء يتزل منزله انتهى. ويؤيد عدم الانحصار في لفظ الصلاة ما أخرجه النسائي من حديث وإثل بن حجر أنه ﷺ قال في رجل بعث بناقته حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي إبله. وأما استدلاله بالآية فذلك فكهة فهم من سياق الحديث مداومة النبي ﷺ على ذلك، فحمله على امتثال الأمر في قوله تعالى ﴿وصل عليهم﴾ [التوبة: ١٥٣]. وروى ابن أبي حاتم وغيره بإسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى ﴿وصل عليهم﴾ قال: ادع لهم. وقال ابن المنير في الحاشية: عبر المصنف في الترجمة بالإمام ليطلق شبهة أهل الردة في قولهم للصديق: إنما قال الله لرسوله ﴿وصل عليهم﴾ إن صلاتك سكن لهم. وهذا خاص بالرسول فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب.

قوله: (عن عمرو) هو ابن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الكوفي تابعي صغير لم يسع من الصحابة إلا من ابن أبي أوفى، قال شعبة: كان لا يملس.
قوله: (عن عبد الله) سيأتي في المغازي بلفظ: «سمعت ابن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة».

قوله: (قال: اللهم صل على فلان) في رواية غير أبي ذر: «على آل فلان».

قوله: (على آل أبي أوفى) يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء، فذكره أبي قصة أبي موسى بلقد أوتي زمزماراً من زمزمار آل دلود، وقيل: لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع ومائتين، واستدل به على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرمه مالك والجمهور، قال ابن التين: وهذا الحديث يعكر عليه، وقد قال جماعة من العلماء: يدعوا الصدقة للصديق بهذا الدعاء لهذا الحديث، وأجاب الخطابي عنه قديماً بأن أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدهو له، فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربى والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى. واستدل به على استحباب دعاء أخذ الزكاة لمعطيا، وأوجبه بعض أهل الظاهر وحكاها الخطابي وجهاً لبعض الشافعية، وتعقب بأنه لو كان واجباً لعلمه النبي ﷺ السماء، ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكسرات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصاً به لكون صلاته سكاناً به بخلاف غيره.

٦٥ - باب ما يُستخرج من البحر

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس العنبر برُكاز، هو شيء دسرة العنبر.

وقال الحسن: في العنبر واللؤلؤ الخُصْصُ، فإنما جعل النبي ﷺ في الركاز الخُصْصُ، ليس في الذي يصاب في الماء.

١٤٩٨ - وقال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هزيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «أن رجلاً من بني إسرائيل، سأل بعض بني إسرائيل بأن يسلفه ألف دينار، فذمها إليه، فخرج في البحر فلم يجد مركباً، فأخذ خشبة ففترقا، فأدخل فيها ألف دينار، فرمى بها في البحر، فخرج الرجل الذي كان أسلفه، فإذا بالخشبية، فأخذها لأهله خطياً - فذكر الحديث - فلما نشرها وجد المال». (طهر: ٢٠٦٣، ٢٢٩١، ٢٢٤٥، ٢٢٣٠، ٢٢٣٤، ٢٢٦١، ٢٢٦٢).

قوله: (باب ما يستخرج من البحر) أي حل تجب فيه الزكاة أو لا وإطلاق الاستخراج أعم من أن يكون بسهولة كما يوجد في الساحل، أو بصعوبة كما يوجد بعد النوص ونحوه.

قوله: (وقال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس العنبر برُكاز، إنما هو شيء دسره البحر) اختلف في العنبر فقال الشافعي في كتاب السلم من الأم: أخبرني

له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك لأنه أسقط الخمس عن المعلن أنه وقد نقل الطحاوي المسألة التي ذكرها ابن بطال ونقل أيضاً أنه لو وجد في داره معدناً فليس عليه شيء، وبهذا يتجه اعتراض البخاري. والمقرر بين المعلن والركاز في الوجوب وعلمه أن المعلن يحتاج إلى عمل ومؤونة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنونه خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيد فيه. وقيل إنما جعل في الركاز الخمس لأنه مال كافر فنزل من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أخماسه. وقال الزين بن النير: كان الركاز مأخوذاً من أركوته في الأرض إذا غرزه فيها، وأما للمعلن فإنه بنت في الأرض بغير وضع واضح. هذه حقيقتهم، فإذا افرقا في أصلهما فذلك في حكمهما.

قوله: (العجماء جبار) في رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة «العجماء عقلها جبار، وسيأتي في الديات مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى، وسميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم.

قوله: (والمعلن جبار) أي مدبر، وليس المراد أنه لا زكاة فيه، إنما المعنى أن من استأجر رجلاً للعمل في معدن مثلاً فملك فهو مدبر ولا شيء على من استأجره، وسيأتي بسطه في الديات.

قوله: (وفي الركاز الخمس) قد تقدم ذكر الاختلاف في الركاز، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال للمعلن، لكن حصره الشافعية فيما يوجد في الموات، بخلاف ما إذا وجده في طريق سلوك أو مسجد فهو لقطاع، وإذا وجده في أرض مملوكة فإن كان المالك الذي وجده فهو له، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له ولا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهي الحال إلى من أحيات تلك الأرض، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد: من قال من الفقهاء بأن في الركاز الخمس إما مطلقاً أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث، وخصه الشافعي أيضاً بالذهب والفضة، وقال الجمهور: لا يختص باختاره ابن المنذر. واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور: مصرفه خمس ألفي، وهو اختيار الزني. وقال الشافعي في أصح قولي: مصرفه مصرف الزكاة. وعن أحد روايتان. ويبيح على ذلك ما إذا وجده في معدن الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء، واختلفوا على أنه لا يشترط فيه الحلول بل يجب إخراج الخمس من الحال. وأغرب ابن العربي في «شرح الترمذي» فحكى عن الشافعي الاشتراط، ولا يعرف ذلك في شيء من كتيبه ولا من كتب أصحابه.

٦٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾

[الربة: ٦٠]

وَمَحَاسِبَةُ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الْإِمَامِ

١٥٠٠- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مَوْسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَمِيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَفْتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسْلَافِ عَلَى صَدَقَاتٍ نَبِيٍّ سَلَّمَهُ، يُدْعَى ابْنَ اللَّيْثِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، أَوْجَع: ٩٢٥. أخرجه مسلم: ١٨٣٢، مطولاً.

قوله: (باب قول الله تعالى ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام) قال ابن بطال: اتفق العلماء على أن العاملين عليها السعاة المتولون لتلقي الصدقة. وقال المهلب: حديث الباب أصل في محاسبة المؤمنين، وأن المحاسبة تصحيح أمانته. وقال ابن المنذر في الحاشية: يحتل أن يكون العامل المذكور صرف شيئاً من الزكاة في مصارفه فحوسب على الحاصل والمصرف. قلت: والذي يظهر من مجموع الطرق أن سبب مطالبه بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أمده إلى. ثم أورد المصنف فيه طراً من حديث أبي حميد في قصة ابن الليثية وفيه فلما جاء حاسبه، وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره المصنف مستوفى في الأحكام إن شاء الله تعالى. وابن الليثية المذكور اسمه عبد الله فيما ذكر ابن سعد وغيره، ولم أعرف اسم أمه. وقوله وعلى صدقات بني سليم، أفاد العسكري بأنه بعث على صدقات بني ذبيان، فلعله كان على القبليتين. والليثية بضم اللام وسكون اللاماء بعدها وموحدة من بني لتب حي من الأزد قال ابن دويك قيل إنها كانت أمه فصرف بها، وقيل الليثية بفتح اللام والمثناة.

الْمُعْتَدِينَ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ. قِيلَ لَهُ: قَدْ يُقَالُ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ، أَوْ رَزَحَ رَنْحًا كَثِيرًا، أَوْ كَثُرَ نَمْرُهُ أُرْكُزَتْ كُمُ نَاقِصٌ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتُمَهُ فَلَا يُؤَدِّي الْخُمْسَ.

١٤٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَبَّارٌ، وَالْبُئْرُ جَبَّارٌ، وَالْمُعْتَدِينَ جَبَّارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». (انظر: ٢٣٥٥، ٩١٢، ٩١٣، أخرجه مسلم: ١٧١٠).

قوله: (باب في الركاز الخمس) الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي المال المدفون مأخوذ من الرزح يفتح الراء يقال رزحه يركزه وركزاً إذا دفنه فهو مركوز، وهذا مشتق عليه، واختلف في المعلن كما سيأتي.

قوله: (وقال مالك وابن إدريس: الركاز دفن الجاهلية إلخ) أما قول مالك فرواه أبو عبيد في «كتاب الأموال» حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال: المعلن بمنزلة الزرع، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يصد، قال: وهذا ليس بركاز إنما الركاز دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير أن يطلب بماله ولا يتكلف له كثير عمل انتهى. وهكذا هو في سماعنا من المطوعة رواية يحيى بن بكير، لكن قال فيه «عن مالك من بعض أهل العلم، وأما قوله في قليله وكثيره الخمس، فقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف، وقوله دفن الجاهلية بكسر الدال وسكون الفاء الشيء المدفون كنيح بمعنى مدفون، وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا. وأما ابن إدريس فقال ابن التين قال أبو ذر: يقال أن ابن إدريس هو الشافعي، ويقال عبد الله بن إدريس الأودي الكوفي وهو أشبه، كذا قال، وقد جزم أبو زيد الروزي أحد الرواة عن الثوري بأنه الشافعي، وتابعه البيهقي وجهور الأئمة، وبيده أن ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الأودي، فروى البيهقي في «المعرفة من طريق الربيع قال قال الشافعي: والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد، وأما قوله في قليله وكثيره الخمس، فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختره، وأما الجديد فقال: لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضاً وهو مقتضى ظاهر الحديث.

قوله: (وقد قال النبي ﷺ في المعلن جبار وفي الركاز الخمس) أي فتأير بينهما، وهذا وصله في آخر الباب من حديث أبي هريرة، ويأتي الكلام عليه.

قوله: (وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعلن من كل مائتين خمسة) وصله أبو عبيد في «كتاب الأموال» من طريق الثوري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم نحوه، وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعلن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس، ثم عقب بكتاب آخر فجعل فيه الزكاة.

قوله: (وقال الحسن: ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة) وصله ابن أبي شيبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ: وإذا وجد الكثر في أرض العدو ففيه الخمس، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة، قال ابن المنذر: ولا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غير الحسن.

قوله: (وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فصرفها وإن كانت من العدو ففيها الخمس) لم أتف عليه موصلاً وهو بمعنى ما تقدم عنه.

قوله: (وقال بعض الناس: المعلن ركاز إلخ) قال ابن التين: للمواد يعض الناس أبو حنيفة. قلت: وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين عن قتال بذلك، قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعلن كالركاز، واحتج لهم بقول العرب: أركز الرجل إذا أصاب ركازاً، وهي قطع من الذهب تخرج من المعلن. والحجة لجمهور نقرة النبي ﷺ بين المعلن والركاز، وبإواء المطف فصح أنه غيره، قال وما أزلهم به البخاري القائل المذكور قد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره: أركزت حجة بالغة، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى، إلا أن أوجب ذلك من يجب التسليم له، وقد أمروا على أن المال للمروهب لا يجب فيه الخمس، وإن كان يقال له أركز فذلك للمعلن. وأما قوله ثم ناقض، إلى آخر في كلامه فليس كما قال، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه إذا كان محتاجاً، بمعنى أنه يتأول أن له حقاً في بيت المال ونصيباً في الشيء فأجاز

٦٨- باب استعمال إيل الصدقة وألبانها لبناء السيل

١٥٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُشَيْبٍ: حَدَّثَنَا قَدَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَاسًا مِنْ غُرَيْثَةَ، اخْتَرُوا الْمَدِينَةَ، فَرَحَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِيَّالَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَفَضَّلُوا الرَّاحِيَةَ وَاسْتَأْذَنُوا النَّبِيَّ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَاهِي بِهِمْ، فَفَقَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَكَرَّهَهُمْ بِالْحَزَّةِ يَعْطُونَ الْحِجَارَةَ.

تَابَعَهُ أَبُو قَلَابَةَ، وَحُمَيْدٌ، وَكَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ. [راجع: ٢٣٣ أخرجه مسلم: ١٦٧١].

قوله: (باب استعمال إيل الصدقة وألبانها لبناء السيل) قال ابن بطال: غرض المصنف في هذا الباب إثبات وضع الصدقة في صنف واحد خلافاً لمن قال يجب استيعاب الأصناف الثمانية، وفيما قال نظر لاحتساب أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم. على أنه ليس في الخبر أيضاً أنه ملكتهم رقابها، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوي، فاستطاع منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع إذا لا فرق، وأما تملك رقابها فلم يقع، وتقدير الترجمة استعمال إيل الصدقة وشرب ألبانها، فالتضييق عن التصريح بالشرب لوضوحه، فعليه ما يفهم من حديث الباب أن للإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة - دون الرقبة - صنفاً دون صنف بحسب الاحتياج، على أنه ليس في الخبر أيضاً تصريح بأنه لا يصرف من ذلك شيئاً لغير العرينين، فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة أصلاً بخلاف ما ادعى ابن بطال أنه حجة قاطعة.

قوله: (تابعه أبو قلابة وحُميد وثابت عن أنس) أما متابعة أبي قلابة فتقدمت في الطهارة، وأما متابعة حميد فوصلها مسلم والنسائي وابن خزيمة، وأما متابعة ثابت فوصلها المصنف في الطب. وقد سبق الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الطهارة.

٦٩- باب وسم الإمام إيل الصدقة يديه

١٥٠٢- حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسْوَرٍ الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِعِيَالِي، فَقَالَ: لِي بِإِي يَدَيْهِ الْيُسْرَى، يَسِمُ إِيَّالَ الصَّدَقَةِ. [أظهر: ٥٤٧٠، ٥٥٤٢، ٥٨٢٤. أخرجه مسلم: ٢١٩٩ بدون تسمية عبد الله]

قوله: (باب وسم الإمام إيل الصدقة يديه) ذكر فيه طرفاً من حديث أنس في قصة عبد الله بن أبي طلحة، وفيه مقصود الباب. وسيأتي في البابين من وجه آخر عن أنس أنه رآه يسم غنماً في أذانها، ويأتي هناك للنهي عن الوسم في الوجه.

قوله في الإسناد: (حدثنا الوليد) هو ابن مسلم، وأبو عمرو وهو الأوزاعي كما ثبت في رواية غير أبي ذر.

قوله: (وفي يده اليسرى) يؤزن مفعول مكسور الأول وأصله موسم لأن فمائه وأو لكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء، وهي الحديدة التي يوسم بها أي يعلّم، وهو نظير الخاتم. والحكمة وفيه تمييزها، وليردها من أخذها ومن التغطا، وليرفعها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلاً لئلا يعود في صدقتها. ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على يسم النبي ﷺ، إلا أن ابن الصبان من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في يسم الزكاة ذكاته أو صدقته. وفي حديث الباب حجة على من كره الوسم من الحنفية بالميسم لدخوله في عموم النهي عن الخلعة، وقد ثبت ذلك في فصل من فصل النبي ﷺ فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالختان للأدومي، قال المهلب وغيره: في هذا الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسماً وليس للناس أن يتخذوا نظيره، وهو كالحاتم، وفي اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه، ويتلحق به جميع أمور المسلمين. وفيه جواز إيلام الحيوان للحاجة. وفيه قصد أهل الفضل لتحريك المولود لأجل البركة. وفيه جواز تأخير القسمة لأنها لو عجلت لاستغنى عن الوسم. وفيه مباشرة أعمال الهمة وترك الاستبانة فيها للرغبة في زيادة الأجر ونفي الكبر. والله أعلم.

٧٠- باب فرض صدقة الفطر

وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ، وَعَطَاءٌ، وَابْنُ سِيرِينَ: صَدَقَةَ الْفِطْرِ فَرِيضَةً.

١٥٠٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْظٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَهْظٍ، عَنْ غَمَرِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْمَقْدِ وَالْحَرِّ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. [أظهر: ٤١٥٠٤، ٤١٥٠٧، ٤١٥٠٩، ٤١٥١١، ٤١٥١٢. أخرجه مسلم: ٩٨٤ وأخرجه: ٩٨٦، مقطوعاً].

قوله: (باب فرض صدقة الفطر) كنا للمستلمي، واقتصر الباقون على «باب وما بعده» ولأبي نعيم «كتاب بدل باب»، وأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان. وقال ابن قتيبة: المراد بصدقة الفطر صدقة التفرغ، مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة. والأول أظهر. ويؤيد قوله في بعض طرق الحديث كما سيأتي «زكاة الفطر من رمضان».

قوله: (ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء، ووصله ابن أبي شيبة عن طريق عاصم الأحول عن الآخرين. وإنما اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفريضتها، وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك، لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة. وفي نقل الإجماع مع ذلك نظر لأن إبراهيم بن علي وأبا بكر بن كيسان الأصم قالوا إن وجوبها نسخ، واستدل بما روى النسائي وغيره، عن قيس بن سعد بن عباد قال «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نعلمه وتعقب بأن في إسناده أرواباً مجهولاً، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر. ونقل للملكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية، وأولوا قوله «فرض» في الحديث بمعنى قدر، قال ابن دقيق العيد: هو أصله في اللغة، لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب فالمحمل عليه أولى انتهى. ويؤيد تسميتها زكاة، وقوله في الحديث «على كل حر وعبد، والتصريح بالأمر بها في حديث قيس بن سعد وغيره، ولدخولها في صوم قوله تعالى «وأتوا الزكاة» فينزلها في أصنافها ذلك ومن جعلها زكاة الفطر، وقال الله تعالى «قد أفصح من ذكرى». وثبت أنها نزلت في زكاة الفطر، وثبت في الصحيحين إثبات حقيقة الفلاح لمن اقتصر على الواجبات، قبل وفيه نظر لأن في الآية «وذكر اسم ربه فصلى» فيلزم وجوب صلاة العيد، ويجب بأنه خرج بدليل عموم «من حسن لا يدل القول لدي».

قوله: (حدثنا محمد بن جهم) بالميم والضاد المعجمة وزن جعفر، وعمر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في النهي عن الفزع.

قوله: (زكاة الفطر) زاد مسلم من رواية مالك عن نافع «من رمضان» واستدل به على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان، وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لأن الليل ليس محلاً للصوم، وإنما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر، والأول قول الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي في الجديد وإحدى الروايتين عن مالك، والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك، ويقويه قوله في حديث الباب «وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة قال للنازري: قيل إن الخلاف بيني على أن قوله «الفطر من رمضان» الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالفطرو، أو الفطر الطاريء بعد فيكون بطلوع الفجر. وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لأن الإضافة إلى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي إضافة هذه الزكاة إلى الفطر من رمضان، وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر، وسيأتي شيء من ذلك في «باب الصدقة قبل العيد».

قوله: (صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) انتصب «صاعاً» على التمييز أو أنه مفعول ثان، ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاختصار على هذين الشئتين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن نافع فزاد فيه

برواية عمر بن نافع المذكورة في الباب الذي قبله، وكذا أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة، وقال أبو عروبة في صحيحه: لم يقل فيه من المسلمين، غير مالك والضحك ورواية عمر بن نافع تزد عليه أيضاً، وقال أبو داود بعد أن أخرجه من طريق مالك وعمر بن نافع: رواه عبد الله العمري عن نافع فقال: على كل مسلم، ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه: ومن المسلمين، والمشهور عن عبيد الله ليس فيه من المسلمين، انتهى. وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق سعيد بن عبد الرحمن المذكورة، وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبد الله العمري، وقال الترمذي في الجامع، بعد رواية مالك: رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين، وقال في العلل، التي في آخر الجامع: روى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين، وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك عن لا يعتمد على حفظه انتهى. وهذه العبارة أولى من عبارته الأولى، ولكن لا يدري من عني بذلك، وقال النووي في شرح مسلم: رواه ثقتان غير مالك عمر بن نافع والضحك انتهى. وقد وقع لنا من رواية جماعة غيرهما منهم كثير بن فرقة عند الطحاوي والدارقطني والحاكم ويونس بن يزيد عند الطحاوي والمعلی بن إسماعيل عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي ليلى عند الدارقطني أخرجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع، وهذه الطريق ترد على أبي داود في إشارته إلى أن سعيد بن عبد الرحمن تفرّد بها عن عبيد الله بن عمر، لكن يحتمل أن يكون بعض رواه حل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله، وقد اختلف فيه على أيوب أيضاً كما اختلف على عبيد الله بن عمر:

فذكر ابن عبد البر أن أحد بن خالد ذكر عن بعض شيوخه عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد بن أيوب فذكر فيه من المسلمين، قال ابن عبد البر: وهو خطأ والمخطوط فيه عن أيوب ليس فيه من المسلمين انتهى. وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عبد الله بن شاذب عن أيوب وقال فيه أيضاً: ومن المسلمين، وذكر شيخنا سراج الدين بن المنذر في شرحه تبعاً لمغلطائي أن البيهقي أخرجه من طريق أيوب بن موسى وموسى بن عتبة ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن نافع وفيه الزيادة، وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم أجد فيها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة. وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك، لأنه لا يفتق على أيوب وعبيد الله في زيادتها، وليس في الباقيين مثل يونس، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال، واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر ومقتضاها أنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهو أمر متفق عليه، وهل يخرجها عن غيره كاستثنته المسلمة مثلاً؟ قل ابن المنذر في الإجماع على عدم الوجوب، لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد. وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟ قال الجمهور: لا، خلافاً لمطاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحاق، واستدلوا بعموم قوله: ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر، وقد تقدم. وأجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام، فعموم قوله: في عبده مخصوص بقوله: من المسلمين، وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم، وظاهر الحديث بآياه لأن فيه العبد وكذا الصغير في رواية عمر بن نافع وهما عن يخرجه عنه، فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين، ويؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ: على كل نفس من المسلمين حر أو عبده الحديث وقال القرطبي: ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل يشمل الجميع. ويؤيده حديث أبي سعيد الأحمي قال قال الله أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه: ومن كل صغير وكبير، لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كما بين الصغير

وولييه والعبد وسيدته والمرأة وزوجها. وقال الطبري: قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه، وتزيلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص، فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين، وأما كونها فيهم وجبت وعلى من وجبت؟ فيعلم من نصوص أخرى انتهى. ونقل ابن المنذر أن بعضهم احتج بما أخرجه من حديث ابن إسحاق، حديثي نافع أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته حرهم وعبدهم وصغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق، قال: وابن عمر راوي الحديث، وقد كان يخرج عن عبده الكافر، وهو أعراف مراد الحديث. وتعقب بأنه لو صح حل على أنه كان يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع من استدلال بعموم قوله من المسلمين على تناولها لأهل البادية خلافاً للزهرى وربيعة والليث في قومه إن زكاة الفطر تختص بالحاضرة، واستدرك بقية ما يتعلق بزكاة الفطر عن العبيد في أواخر أبواب صدقة الفطر أن شاء الله تعالى.

السلت والزييب، فأما السلت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مثناة: نوع من الشعر، وأما الزيب فسبائي ذكره في حديث أبي سعيد، وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التميز على عبد العزيز فيه بالروم، وستذكر البحث في ذلك في الكلام على حديث أبي سعيد.

قوله: (على العبد والحر) ظاهره إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال: يجب على السيد أن يمكن العبد من الاكتساب فما كسب عليه أن يمكنه من الصلاة، وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر، أخرجه مسلم، وفي رواية له: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا الفطر في الرقيق، وقد تقدم من عند البخاري قريباً بغیر الاستثناء، ومقتضاها أنها على السيد، وهل تجب عليه ابتداء أو تجب على العبد ثم يتحملها السيد؟ وجهان للشافعية، وإلى الثاني نحا البخاري كما سبأتي في الترجمة التي تلي هذه.

قوله: (والذكر والأنثى) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان زوجها أم لا وفيه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر، وقال مالك والشافعي والليث واحد وإسحاق تجب على زوجها إيجاباً بالنفقة، وفيه نظر لأنهم قالوا إن أسسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافتقرت، واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه، وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلًا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه: ممن يمتنون، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع أيضاً. وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده ضيف أيضاً.

قوله: (والصغير والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير، لكن المخاطب عنه وولييه فوجبها على هذا في مال الصغير، وإلا فلي من تلزمه نفقة وهذا قول الجمهور، وقال محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقاً فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا تجب إلا على من صام، واستدل لما بحديث ابن عباس مرفوعاً: صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفثه أخرجه أبو داود. وأجيب بأن ذكر التطهير يخرج على الغالب كما أنها تجب على من لم يذهب كتمتقق الصلح أو من أسلم قبل غروب الشمس بسلامة، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين قال: وكان أحد يستحبه ولا يوجب، ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب، وفيه قال ابن حزم لكن قبله بمائة وعشرين يوماً من يوم حله أم به، وتعقب بأن الحمل غير محقق ويانه لا يسمى صغيراً لغة ولا عرفاً، واستدل بقوله في حديث ابن عباس: طهرة للصائم على أنها تجب على الفقير كما تجب على الغني، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صير عند الدارقطني، وعن الحنفية لا تجب إلا على من ملك نصيباً، ومقتضاها أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم، ولا صدقة إلا عن ظهر غنى، واشترط الشافعي ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلاً عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته. وقال ابن بزيعة: لا يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لأنها زكاة بدنية لا مالية.

قوله: (من المسلمين) فيه رد على من زعم أن مالكا تفرّد بها، وسبأتي بسط ذلك في الأبواب التي بعده.

قوله: (وأمر بها إلخ) استدلل بها على كراهة تأخيرها عن ذلك، وحله ابن حزم على التحريم، وسبأتي البحث في ذلك بعد أبواب.

٧١- باب صدقة الفطر على القيد وغيره من المسلمين

١٥٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَهُ أَبُو أَنَسٍ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ. [إجماع: ١٥٠٣. أخرجه مسلم: ٩٨٤، وبطلته في رد في هذه الطريق برقم ٩٨٤].

قوله: (باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين) ظاهره أنه يرى أنها تجب على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه، ويؤيده عطف الصغير عليه فإنها تجب عليه وإن كان الذي يخرجها غيره.

قوله: (من المسلمين) قال ابن عبد البر: ما تختلف الرواة عن مالك في هذه الزيادة، إلا أن قتيبة بن سعيد رواه عن مالك بدونها، وأطلق أبو قتالة الرقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالكا تفرّد بها دون أصحاب نافع، وهو متعقب

٧٢- باب صدقة الفطر صاع من شعير

١٥٠٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. (إسطر: ١٥٠٦، ١٥٠٨، ١٥١٠. أخرجه مسلم: ٩٨٥ مطولاً بذكر معاوية).

بالروم وأوضح الرد عليه. وقال ابن عبد البر: قول ابن عينة عندي أولى. وزعم الطحاوي أن الذي عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فأخرج عن يسار بن غير أن عمر قال له: إني أحلف لا أعطي قوماً ثم يديروني فأقول، فإذا رأيتي فعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، ومن طريق أبي الأشعث قال: خطبنا عثمان فقال: «أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة وسيأتي بقية الكلام على ذلك في الباب الذي بعده.

٧٥- باب صاع من زبيب

١٥٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُسَيْبٍ: سَمِعَ يَزِيدَ الْقُدْرَنِيَّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَطْعِمُهُ لِي زَمَانَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةَ، وَجِئَاتِ السُّمُرَاءِ، قَالَ: أَرَى مُدًا مِنْ هَذَا يَغْدِلُ مُتَكِينٍ. (راجع: ١٥٠٥. أخرجه مسلم: ٩٨٥، بزيادة: فَلَمَّا لَا تَزَالُ أَخْرَجُهُ كَذَلِكَ).

قوله: (باب صاع من زبيب) أي إجازته، وكان البخاري أراد بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التخيير في هذه الأنواع، إلا أنه لم يذكر الأقط وهو ثابت في حديث أبي سعيد، وكأنه لا يراه عزناً في حال وجدان غيره فقول أحمد، وحملوا الحديث على أن من كان يخرجه كان قوته إذ ذلك أو لم يقدّر على غيره، وظاهر الحديث بخلافه، وعند الشافعية فيه خلاف، وزعم الماوردي أنه يختص بأهل البادية وأما الحاضرة فلا يخرى عنهم بلا خلاف، وتعقبه الزوي في (شرح المذهب) وقال: قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع.

قوله: (حدثنا سفیان) هو الثوري.

قوله: (عن أبي سعيد) تقدم في رواية مالك بلفظ «أنه سمع أبا سعيد».

قوله: (كنا نعطيهما) أي زكاة الفطر.

قوله: (في زمان النبي) هذا حكمه الرفع لإضافته إلى زمنه صلى الله عليه وسلم فيه إشعار بطلانه. على ذلك وتقديره ولا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره وهو الأمر بقضائها وتفرقتها.

قوله: (صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر) هذا يقتضي المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده، وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال: ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والحنطة أعلاها فلولا أنه أرواها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف «أو» الفاصلة، وقال هو وغيره: وقد كانت لفظة «الطعام» تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل انضم إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه، لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب انتهى. وقد رد ذلك ابن المنذر وقال: ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد «صاعاً من طعام، حجة لمن قال صاعاً من حنطة، وهذا غلط منه، وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره، ثم أورد طريق حصن بن ميسرة المذكورة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيما قال ولفظه: «كنا نخرج صاعاً من طعام، وكان طمان الشعير والزبيب والأقط والتمر، وأخرج الطحاوي غوره من طريق آخر عن عياض وقال فيه: «ولا يخرج غيره»، قال وفي قوله: «فلما جاء معاوية وجأت السمراء، دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا، فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً؟ انتهى كلامه. وأخرج ابن خزيمة وإلحاقاً في صحيحهما من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال: قال أبو سعيد وذكروا عنده صدقة رمضان فقال: «لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم». صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط، قال له رجل من القوم: أو مدين من قمح، فقال: لا تلك قيمة معاوية مطوية لا أقبلها ولا أعلم بها، قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محضوط ولا أدري عن الروم، وقوله: «قال رجل إنخ، دال على أن ذكر الحنطة في أول القصّة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً لا كان الرجل يقول له: أو مدين من قمح، وقد أشار أير داود إلى رواية ابن إسحاق هذه وقال: إن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ، وذكر أن معاوية بن هشام

٧٣- باب صدقة الفطر صاع من طعام

١٥٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَرْحٍ الصَّامِرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنَّا نَخْرُجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. (راجع: ١٥٠٥. أخرجه مسلم: ٩٨٥ بذكر معاوية).

قوله: (باب صدقة الفطر صاع من طعام) في رواية غير أبي ذر «صاعاً بالنصب» ووجه الرفع ظاهر على أنه الخير، وأما النصب فيقتضي فعل الإخراج، أي باب إخراج صدقة الفطر صاعاً من طعام، أو على أنه خبر كان الذي حذف، أو ذكر على سبيل الحكاية مما في لفظ الحديث.

قوله: (صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير) ظاهره أن الطعام غير الشعير وما ذكر معه، وسيأتي البحث فيه بعد باب.

٧٤- باب صدقة الفطر صاعاً من تمر

١٥٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه: فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُتَكِينٍ مِنْ حَنْطَةٍ. (راجع: ١٥٠٣. أخرجه مسلم: ٩٨٤، ٩٨٦ بقطعة لم ترد في هذه الطريق).

قوله: (باب صدقة الفطر صاعاً من تمر) كذا وقع عند أبي ذر بالنصب كرواية الجماعة.

قوله: (حدثنا الليث عن نافع) لم أره إلا بالنعنة، وسماع الليث من نافع صحيح، ولكن أخرجه الطحاوي والدارقطني وإلحاقاً وغيرهم من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع وزاد فيه «من المسلمين» كما تقدم، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الليث سمعه من نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنه بها، وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق أبي الوليد عن الليث عن نافع في أول هذا الحديث «أن ابن عمر كان يقول: لا تجب في مال صدقة حتى يحول الحول عليه، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بصدقة الفطر الحديث.

قوله: (أمر) استدل به على الوجوب. وفيه نظر لأنه يتعلق بالمقتدر لا بأصل الإخراج.

قوله: (قال عبد الله فجعل الناس عدله) بكسر الهمزة أي نظيره، وقد تقدم القول على هذه المادة في باب الصدقة من كتب طيب.

قوله: (مدين من حنطة) أي نصف صاع، وأشار ابن عمر بقوله «الناس» إلى معاوية ومن تبعه، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحبيدي في مسنده عن سفیان بن عينة حدثنا أيوب ولفظه صدقة الفطر صاع من شعير أو صاع من تمر، قال ابن عمر: فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع ير صاع من شعير، وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر عن سفیان، وهو المتمد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتي بعده وهو أصرح منه، أما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع قال فيه «فلما كان عمر كثرت الحنطة، فجعل عمر نصف صاع حنطة فكان صاع من تلك الأشياء» فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه

٧٦- باب الصدقة قبل العيد

١٥٠٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ تَمِيمَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. [راجع: ١٥٠٣. أخرجه مسلم: ٩٨٦، وبقطعة لم ترد في هذه الطرق برقم ٩٨٤].

١٥١٠- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ حِصَاصٍ

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَيْدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَكَانَ طَعَامُنَا الشُّعِيرَ وَالزُّبَيْبَ، وَالْأَيْطَ وَالْقَمْزَ. [راجع: ١٥٠٥. أخرجه مسلم: ٩٨٥ باختلاف]

قوله: (باب الصدقة قبل العيد) قال ابن التين: أي قبل خروج الناس إلى صلاة العيد، وبعد صلاة الفجر. وقال ابن عسيرة: عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته، فإن الله يقول: «قد أفلح من تزكى» وذكر اسم ربه صلى ﷺ [الأعلى: ١٥١٤]. ولابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية فقال: «نزلت في زكاة الفطر، ثم أخرج المصنف في الباب حديث ابن عمر، وقد تقدم مطوّلًا في الباب الأول. وحديث أبي سعيد وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله. وقوله في الإسناد «حدثنا أبو عمر، هو حفص بن تميم، وزيد هو ابن أسلم. ودل حديث ابن عمر على أن المراد بقوله: «يوم الفطر» أي أوله، وهو ما بين صلاة الصبح إلى صلاة العيد. وحمل الشافعي التقيد قبل صلاة العيد على الاستحباب لصديق اليوم على جميع النهار، وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلّي، فإذا انصرف قسمة بينهم وقال: أغنواهم عن الطلب» أخرجه سعيد بن منصور، ولكن أبو معشر ضعيف. وروى ابن العربي في جزو هذه الزيادة لمسلم، وسيأتي بقية حكم هذه المسألة في الباب الذي يليه.

٧٧- باب صدقة الفطر على الحرّ والمملوك

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ، فِي الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ: يُزَكَّى فِي التَّجَارَةِ، وَيُزَكَّى فِي الْفِطْرِ.

١٥١١- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْيُوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ، عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَقَدَّلَ النَّاسُ بِهِ يَصِفُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ.

فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُعْطِي التَّمْرَ، فَأَعَزَّزَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الشُّعْرِ، فَأَعْطَى شُعِيرًا.

فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ نَفْسِهِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُعْطِيهِمَا الْذَّيْنِ يَقْبَلُونَهَا.

وَكُنَّا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ. [راجع: ١٥٠٣. أخرجه مسلم: ٩٨٤ مختصراً، وأخرجه: ٩٨٦ بقطعة لم ترد في هذه الطرق].

قوله: (باب صدقة الفطر على الحر والمملوك) قيل: هذه الترجمة تكرار لما تقدم من قوله باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، وأجاب ابن رشيد باختصارين: أحدهما أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله «والمملوك» المفهوم قوله من المسلمين، أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس، وعلى كل تقدير فيستوي في ذلك مسلمهم وكافرهم. وقال الزين بن النير: غرضه من الأول أن الصدقة لا تخرج عن كافر، ولهذا قيدها بقوله «من المسلمين»، وغرضه من هذه تمييز من تجب عليه أو عنه بعد وجود الشرط المذكور ولذلك استغنى عن ذكره فيها.

روى في هذا الحديث عن سفيان نصف صاع من بر، وهو وهم وأن ابن عينة حدث به عن ابن عجلان عن عياض فزاد فيه «أو صاعاً من دقيق» وأنهم أنكروا عليه فتركه، قال أبو داود: وذكر الدقيق وهم من ابن عينة. وأخرج ابن خزيمة أيضاً من طريق فضيل ابن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال: لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة، ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد وكنا نخرج من ثلاثة أصناف: صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من شعير، وكانه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بلنسبة إلى الثلاثة المذكورة. وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة، فيحتمل أن تكون الذرة فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم. وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد «صاعاً من تمر، صاعاً من سلت أو ذرة، وقال الكرمانى: يحتمل أن يكون قوله: «صاعاً من شعير الخ» بعد قوله «صاعاً من طعام» من باب عطف الخاص على العام، لكن عمل العطف أن يكون الخاص أشرف، وليس الأمر هنا كذلك. وقال ابن المنذر أيضاً: لا نعلم في القمح خيراً ثابِتاً من النبي ﷺ يعتمد عليه، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشعيير البعير منه، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير، وهم الأئمة، فغير جائز أن يعدل عن قوله إلا إلى قول مثله. ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيث صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح انتهى. وهذا يصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية، لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك، وكذلك ابن عمر، فلا إجماع في المسألة خلافاً للطحاوي. وكان الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع ما يخالفها في القيمة دل على أن المراد إخراج هذا المقدار من أي جنس كان، فلا فرق بين الحنطة وغيرها. هذه حجة الشافعي ومن تبعه، وأما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد دل ذلك بالاجتهاد بناءً منه على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية، وكانت الحنطة إذ ذاك غالية الثمن، لكن يلزم على قومه أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضبط، وربما لزم في بعض الأحيان إخراج أصع من حنطة، ويدل على أنهم لحظوا ذلك ما روى جعفر القزويني في كتاب صدقة الفطر، أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بإخراج زكاة الفطر وبين لهم أنها صاع من تمر، إلى أن قال: أو نصف صاع من بر. قال: فلما جاء علي وراى رخص أسعارهم قال: اجعلوها صاعاً من كل، فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك، ونظر أبو سعيد إلى الكيل كما سيأتي. ومن عجب تأويله قوله: إن أبا سعيد ما كان يعرف القمح في الفطرة، وإن الخبر الذي جاء فيه أنه كان يخرج صاعاً أنه كان يخرج النصف الثاني تطوعاً، وأن قوله في حديث ابن عمر «فجعل الناس عدله ملين من حنطة» إن المراد بالناس الصحابة، فيكون إجماعاً. وكذا قوله في حديث أبي سعيد عند أبي داود «فأخذ الناس بذلك» وأما قول الطحاوي: إن أبا سعيد كان يخرج النصف الآخر تطوعاً فلا يخفى تكلفه. والله أعلم.

قوله: (فلما جاء معاوية) زاد مسلم في روايته، فلم يزل يخرجها حتى قدم معاوية حاجاً أو متمراً فكلّم الناس على المنبر، وزاد ابن خزيمة «وهو يومئذ خليفة».

قوله: (وجاءت السمراء) أي القمح الشامي.

قوله: (يعدل ملين) في رواية مسلم «أرى ملين» من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر، وزاد أبو سعيد: «أما أنا فلا أزال أخرجه أبداً ما عشت» وله من طريق ابن عجلان عن عياض «فأفكر ذلك أبو سعيد وقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ» ولأبي داود من هذا الوجه «لا أخرج أبداً إلا صاعاً» وللدارقطني وابن خزيمة والحاكم، فقال له رجل ملين من قمح، فقال: لا، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها، وقد تقدم ذكر هذه الرواية وما فيها. ولابن خزيمة «وكان ذلك أول ما ذكر الناس الملين، وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر وعثمان إلا أن يحمل على أنه كان لم يطلع على ذلك من فضتهم» قال النووي: تحسب بقول معاوية من قال بالملين من الحنطة، وفيه نظر، لأنه فعل صحابي قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي ﷺ، وقد صرح معاوية بأنه رأي رآه لا أنه سمعه من النبي ﷺ. وفي حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك بالآثار وترك للدول إلى الاجتهاد مع وجود النص، وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد وهو محمود. لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار.

قوله: (وقال الزهري إرج) وصله ابن المنذر في كتابه الكبير ولم أقف على إسناده، وذكر بعضه أبو عبيد في كتاب الأموال، قال حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن يونس عن ابن شهاب قال: ليس على المملوك زكاة ولا يزكي عنه سيده إلا زكاة الفطر، وما نقله المصنف عن الزهري هو قول الجمهور، وقال النخعي والثوري والحنفية: لا يلزم السيد زكاة الفطر عن عبيد التجارة لأن عليه فيهم الزكاة، ولا تجب في مال واحد زكاته.

قوله: (فكان ابن عمر يعطي التمس) في رواية مالك في الموطأ عن نافع، وكان ابن عمر لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر، إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً، ولابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب، وكان ابن عمر إذا أعطى أعطى التمر إلا عاماً واحداً.

قوله: (فأعوز) بالمهمله والزاي أي احتاج، يقال أعوزني الشيء إذا احتجبت إليه فلم أقدر عليه. وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر، وقد روى جعفر الثوري عن طريق أبي مجاز قال: قلت لابن عمر: قد أوسع الله، وأبهر أفضل من التمر، أفلا تعطي البر؟ قال: لا أعطى إلا كما كان يعطي أصحابي، ويستحب من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يفتتت بها لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وإن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك والله أعلم.

قوله: (حتى إن كان يعطي عن يميني) زاد في نسخة الصنفاني، قال أبو عبد الله: يعني يميني، قال الكرماني: روي بفتح زين وكسرهما، وشرط المقترحة قد وشرط المكسورة اللام، فإما أن يحمل على الحذف أو تكون أن مصدرة وكان زائدة. وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة، ووجه الدلالة منه أن ابن عمر راوي الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره، وأولاد نافع إن كان رزقه هو يعد في الرق فلا إشكال، وإن كان رزقه من غيره أن احتق فلعل ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع، أو كان يرى وجوبها على جميع من يموه ولو لم تكن نفقة واجبة عليه. وقد روى البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع، أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير، وعن رقيق امرأته، وكان له مكاتب فكان لا يؤدي عنه، وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحاق قال حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبيدهم وصغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق، وهذا يقوي بحث ابن رشيد المتقدم، وقد حله ابن المنذر على أنه كان يعطي عن الكافر منهم تطرعا.

قوله: (وكان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها) أي الذي ينصبه الإمام لقبضها، وبه جزم ابن بطال. وقال ابن التيمي: منته من قال أنا فقير. والأول أظهر. ويؤيده ما وقع في نسخة الصنفاني عقب الحديث، قال أبو عبد الله هو المصنف: كانوا يعطون للجمع لا للفقره. وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: قلت متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل. قلت متى يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين. ومالك في الموطأ عن نافع، أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة، وأخرجه الشافعي عنه وقال: هذا حسن، وأنا استحبته يعني تحجيلها قبل يوم الفطر انتهى. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال: «وكلي رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان الحديث. وفيه أنه أسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر، فدل على أنهم كانوا يجعلونها. وعكسه الجوزي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للأمرين.

قوله: (حتى إن كان يعطي عن يميني) زاد في نسخة الصنفاني، قال أبو عبد الله:

يعني يميني، قال الكرماني: روي بفتح زين وكسرهما، وشرط المقترحة قد وشرط المكسورة اللام، فإما أن يحمل على الحذف أو تكون أن مصدرة وكان زائدة. وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة، ووجه الدلالة منه أن ابن عمر راوي الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره، وأولاد نافع إن كان رزقه هو يعد في الرق فلا إشكال، وإن كان رزقه من غيره أن احتق فلعل ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع، أو كان يرى وجوبها على جميع من يموه ولو لم تكن نفقة واجبة عليه. وقد روى البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع، أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير، وعن رقيق امرأته، وكان له مكاتب فكان لا يؤدي عنه، وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحاق قال حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبيدهم وصغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق، وهذا يقوي بحث ابن رشيد المتقدم، وقد حله ابن المنذر على أنه كان يعطي عن الكافر منهم تطرعا.

قوله: (وكان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها) أي الذي ينصبه الإمام لقبضها، وبه جزم ابن بطال. وقال ابن التيمي: منته من قال أنا فقير. والأول أظهر. ويؤيده ما وقع في نسخة الصنفاني عقب الحديث، قال أبو عبد الله هو المصنف: كانوا يعطون للجمع لا للفقره. وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: قلت متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل. قلت متى يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين. ومالك في الموطأ عن نافع، أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة، وأخرجه الشافعي عنه وقال: هذا حسن، وأنا استحبته يعني تحجيلها قبل يوم الفطر انتهى. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال: «وكلي رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان الحديث. وفيه أنه أسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر، فدل على أنهم كانوا يجعلونها. وعكسه الجوزي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للأمرين.

٧٨- باب صدقة الفطر على الصغير والكبير

١٥١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ. [رواه: ١٥٠٣. أخرجه مسلم: ٩٨٤، وأخرجه أيضاً: ٩٨٦ بقوله من تروى في هذه الطريق].

قوله: (باب صدقة الفطر على الصغير والكبير) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق يحيى وهو القطن عن عبيد الله وهو ابن عمر العمري عن نافع عنه، وقد تقدم الكلام عليه.

(خاتمة): اشتمل كتاب الزكاة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثاً، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثاً، والبقية متابعه ومعلقة،



٢٥- كتاب النَحَج

١- باب وَجُوبِ النَحَجِ وَفَضْلِهِ

وَقَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾. [آل عمران: ٩٧]

١٥١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ زَيْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ، فَخَلَّتِ الْفَضْلَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَخَلَّتِ النَّبِيَّ ﷺ بِصَرَفٍ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْأَخْبَرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قُرَيْشَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي النَحَجِ أَذْرَكْتَ أَبِي شُهْبَةَ كَبِيرًا، لَا يَثُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَأَجِبْ عَنْهُ. قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَبْشَةِ الْوَدَاعِ. [الطبر: ٤١٨٥٤، ٤١٨٥٥، ٤١٨٥٦، ٤١٨٥٧، ٤١٨٥٨، ٤١٨٥٩، ٤١٨٦٠، ٤١٨٦١، ٤١٨٦٢، ٤١٨٦٣، ٤١٨٦٤، ٤١٨٦٥، ٤١٨٦٦، ٤١٨٦٧، ٤١٨٦٨، ٤١٨٦٩، ٤١٨٧٠، ٤١٨٧١، ٤١٨٧٢، ٤١٨٧٣، ٤١٨٧٤، ٤١٨٧٥، ٤١٨٧٦، ٤١٨٧٧، ٤١٨٧٨، ٤١٨٧٩، ٤١٨٨٠، ٤١٨٨١، ٤١٨٨٢، ٤١٨٨٣، ٤١٨٨٤، ٤١٨٨٥، ٤١٨٨٦، ٤١٨٨٧، ٤١٨٨٨، ٤١٨٨٩، ٤١٨٩٠، ٤١٨٩١، ٤١٨٩٢، ٤١٨٩٣، ٤١٨٩٤، ٤١٨٩٥، ٤١٨٩٦، ٤١٨٩٧، ٤١٨٩٨، ٤١٨٩٩، ٤١٩٠٠، ٤١٩٠١، ٤١٩٠٢، ٤١٩٠٣، ٤١٩٠٤، ٤١٩٠٥، ٤١٩٠٦، ٤١٩٠٧، ٤١٩٠٨، ٤١٩٠٩، ٤١٩١٠، ٤١٩١١، ٤١٩١٢، ٤١٩١٣، ٤١٩١٤، ٤١٩١٥، ٤١٩١٦، ٤١٩١٧، ٤١٩١٨، ٤١٩١٩، ٤١٩٢٠، ٤١٩٢١، ٤١٩٢٢، ٤١٩٢٣، ٤١٩٢٤، ٤١٩٢٥، ٤١٩٢٦، ٤١٩٢٧، ٤١٩٢٨، ٤١٩٢٩، ٤١٩٣٠، ٤١٩٣١، ٤١٩٣٢، ٤١٩٣٣، ٤١٩٣٤، ٤١٩٣٥، ٤١٩٣٦، ٤١٩٣٧، ٤١٩٣٨، ٤١٩٣٩، ٤١٩٤٠، ٤١٩٤١، ٤١٩٤٢، ٤١٩٤٣، ٤١٩٤٤، ٤١٩٤٥، ٤١٩٤٦، ٤١٩٤٧، ٤١٩٤٨، ٤١٩٤٩، ٤١٩٥٠، ٤١٩٥١، ٤١٩٥٢، ٤١٩٥٣، ٤١٩٥٤، ٤١٩٥٥، ٤١٩٥٦، ٤١٩٥٧، ٤١٩٥٨، ٤١٩٥٩، ٤١٩٦٠، ٤١٩٦١، ٤١٩٦٢، ٤١٩٦٣، ٤١٩٦٤، ٤١٩٦٥، ٤١٩٦٦، ٤١٩٦٧، ٤١٩٦٨، ٤١٩٦٩، ٤١٩٧٠، ٤١٩٧١، ٤١٩٧٢، ٤١٩٧٣، ٤١٩٧٤، ٤١٩٧٥، ٤١٩٧٦، ٤١٩٧٧، ٤١٩٧٨، ٤١٩٧٩، ٤١٩٨٠، ٤١٩٨١، ٤١٩٨٢، ٤١٩٨٣، ٤١٩٨٤، ٤١٩٨٥، ٤١٩٨٦، ٤١٩٨٧، ٤١٩٨٨، ٤١٩٨٩، ٤١٩٩٠، ٤١٩٩١، ٤١٩٩٢، ٤١٩٩٣، ٤١٩٩٤، ٤١٩٩٥، ٤١٩٩٦، ٤١٩٩٧، ٤١٩٩٨، ٤١٩٩٩، ٤٢٠٠٠، ٤٢٠٠١، ٤٢٠٠٢، ٤٢٠٠٣، ٤٢٠٠٤، ٤٢٠٠٥، ٤٢٠٠٦، ٤٢٠٠٧، ٤٢٠٠٨، ٤٢٠٠٩، ٤٢٠١٠، ٤٢٠١١، ٤٢٠١٢، ٤٢٠١٣، ٤٢٠١٤، ٤٢٠١٥، ٤٢٠١٦، ٤٢٠١٧، ٤٢٠١٨، ٤٢٠١٩، ٤٢٠٢٠، ٤٢٠٢١، ٤٢٠٢٢، ٤٢٠٢٣، ٤٢٠٢٤، ٤٢٠٢٥، ٤٢٠٢٦، ٤٢٠٢٧، ٤٢٠٢٨، ٤٢٠٢٩، ٤٢٠٣٠، ٤٢٠٣١، ٤٢٠٣٢، ٤٢٠٣٣، ٤٢٠٣٤، ٤٢٠٣٥، ٤٢٠٣٦، ٤٢٠٣٧، ٤٢٠٣٨، ٤٢٠٣٩، ٤٢٠٤٠، ٤٢٠٤١، ٤٢٠٤٢، ٤٢٠٤٣، ٤٢٠٤٤، ٤٢٠٤٥، ٤٢٠٤٦، ٤٢٠٤٧، ٤٢٠٤٨، ٤٢٠٤٩، ٤٢٠٥٠، ٤٢٠٥١، ٤٢٠٥٢، ٤٢٠٥٣، ٤٢٠٥٤، ٤٢٠٥٥، ٤٢٠٥٦، ٤٢٠٥٧، ٤٢٠٥٨، ٤٢٠٥٩، ٤٢٠٦٠، ٤٢٠٦١، ٤٢٠٦٢، ٤٢٠٦٣، ٤٢٠٦٤، ٤٢٠٦٥، ٤٢٠٦٦، ٤٢٠٦٧، ٤٢٠٦٨، ٤٢٠٦٩، ٤٢٠٧٠، ٤٢٠٧١، ٤٢٠٧٢، ٤٢٠٧٣، ٤٢٠٧٤، ٤٢٠٧٥، ٤٢٠٧٦، ٤٢٠٧٧، ٤٢٠٧٨، ٤٢٠٧٩، ٤٢٠٨٠، ٤٢٠٨١، ٤٢٠٨٢، ٤٢٠٨٣، ٤٢٠٨٤، ٤٢٠٨٥، ٤٢٠٨٦، ٤٢٠٨٧، ٤٢٠٨٨، ٤٢٠٨٩، ٤٢٠٩٠، ٤٢٠٩١، ٤٢٠٩٢، ٤٢٠٩٣، ٤٢٠٩٤، ٤٢٠٩٥، ٤٢٠٩٦، ٤٢٠٩٧، ٤٢٠٩٨، ٤٢٠٩٩، ٤٢١٠٠، ٤٢١٠١، ٤٢١٠٢، ٤٢١٠٣، ٤٢١٠٤، ٤٢١٠٥، ٤٢١٠٦، ٤٢١٠٧، ٤٢١٠٨، ٤٢١٠٩، ٤٢١١٠، ٤٢١١١، ٤٢١١٢، ٤٢١١٣، ٤٢١١٤، ٤٢١١٥، ٤٢١١٦، ٤٢١١٧، ٤٢١١٨، ٤٢١١٩، ٤٢١٢٠، ٤٢١٢١، ٤٢١٢٢، ٤٢١٢٣، ٤٢١٢٤، ٤٢١٢٥، ٤٢١٢٦، ٤٢١٢٧، ٤٢١٢٨، ٤٢١٢٩، ٤٢١٣٠، ٤٢١٣١، ٤٢١٣٢، ٤٢١٣٣، ٤٢١٣٤، ٤٢١٣٥، ٤٢١٣٦، ٤٢١٣٧، ٤٢١٣٨، ٤٢١٣٩، ٤٢١٤٠، ٤٢١٤١، ٤٢١٤٢، ٤٢١٤٣، ٤٢١٤٤، ٤٢١٤٥، ٤٢١٤٦، ٤٢١٤٧، ٤٢١٤٨، ٤٢١٤٩، ٤٢١٥٠، ٤٢١٥١، ٤٢١٥٢، ٤٢١٥٣، ٤٢١٥٤، ٤٢١٥٥، ٤٢١٥٦، ٤٢١٥٧، ٤٢١٥٨، ٤٢١٥٩، ٤٢١٦٠، ٤٢١٦١، ٤٢١٦٢، ٤٢١٦٣، ٤٢١٦٤، ٤٢١٦٥، ٤٢١٦٦، ٤٢١٦٧، ٤٢١٦٨، ٤٢١٦٩، ٤٢١٧٠، ٤٢١٧١، ٤٢١٧٢، ٤٢١٧٣، ٤٢١٧٤، ٤٢١٧٥، ٤٢١٧٦، ٤٢١٧٧، ٤٢١٧٨، ٤٢١٧٩، ٤٢١٨٠، ٤٢١٨١، ٤٢١٨٢، ٤٢١٨٣، ٤٢١٨٤، ٤٢١٨٥، ٤٢١٨٦، ٤٢١٨٧، ٤٢١٨٨، ٤٢١٨٩، ٤٢١٩٠، ٤٢١٩١، ٤٢١٩٢، ٤٢١٩٣، ٤٢١٩٤، ٤٢١٩٥، ٤٢١٩٦، ٤٢١٩٧، ٤٢١٩٨، ٤٢١٩٩، ٤٢٢٠٠، ٤٢٢٠١، ٤٢٢٠٢، ٤٢٢٠٣، ٤٢٢٠٤، ٤٢٢٠٥، ٤٢٢٠٦، ٤٢٢٠٧، ٤٢٢٠٨، ٤٢٢٠٩، ٤٢٢١٠، ٤٢٢١١، ٤٢٢١٢، ٤٢٢١٣، ٤٢٢١٤، ٤٢٢١٥، ٤٢٢١٦، ٤٢٢١٧، ٤٢٢١٨، ٤٢٢١٩، ٤٢٢٢٠، ٤٢٢٢١، ٤٢٢٢٢، ٤٢٢٢٣، ٤٢٢٢٤، ٤٢٢٢٥، ٤٢٢٢٦، ٤٢٢٢٧، ٤٢٢٢٨، ٤٢٢٢٩، ٤٢٢٣٠، ٤٢٢٣١، ٤٢٢٣٢، ٤٢٢٣٣، ٤٢٢٣٤، ٤٢٢٣٥، ٤٢٢٣٦، ٤٢٢٣٧، ٤٢٢٣٨، ٤٢٢٣٩، ٤٢٢٤٠، ٤٢٢٤١، ٤٢٢٤٢، ٤٢٢٤٣، ٤٢٢٤٤، ٤٢٢٤٥، ٤٢٢٤٦، ٤٢٢٤٧، ٤٢٢٤٨، ٤٢٢٤٩، ٤٢٢٥٠، ٤٢٢٥١، ٤٢٢٥٢، ٤٢٢٥٣، ٤٢٢٥٤، ٤٢٢٥٥، ٤٢٢٥٦، ٤٢٢٥٧، ٤٢٢٥٨، ٤٢٢٥٩، ٤٢٢٦٠، ٤٢٢٦١، ٤٢٢٦٢، ٤٢٢٦٣، ٤٢٢٦٤، ٤٢٢٦٥، ٤٢٢٦٦، ٤٢٢٦٧، ٤٢٢٦٨، ٤٢٢٦٩، ٤٢٢٧٠، ٤٢٢٧١، ٤٢٢٧٢، ٤٢٢٧٣، ٤٢٢٧٤، ٤٢٢٧٥، ٤٢٢٧٦، ٤٢٢٧٧، ٤٢٢٧٨، ٤٢٢٧٩، ٤٢٢٨٠، ٤٢٢٨١، ٤٢٢٨٢، ٤٢٢٨٣، ٤٢٢٨٤، ٤٢٢٨٥، ٤٢٢٨٦، ٤٢٢٨٧، ٤٢٢٨٨، ٤٢٢٨٩، ٤٢٢٩٠، ٤٢٢٩١، ٤٢٢٩٢، ٤٢٢٩٣، ٤٢٢٩٤، ٤٢٢٩٥، ٤٢٢٩٦، ٤٢٢٩٧، ٤٢٢٩٨، ٤٢٢٩٩، ٤٢٣٠٠، ٤٢٣٠١، ٤٢٣٠٢، ٤٢٣٠٣، ٤٢٣٠٤، ٤٢٣٠٥، ٤٢٣٠٦، ٤٢٣٠٧، ٤٢٣٠٨، ٤٢٣٠٩، ٤٢٣١٠، ٤٢٣١١، ٤٢٣١٢، ٤٢٣١٣، ٤٢٣١٤، ٤٢٣١٥، ٤٢٣١٦، ٤٢٣١٧، ٤٢٣١٨، ٤٢٣١٩، ٤٢٣٢٠، ٤٢٣٢١، ٤٢٣٢٢، ٤٢٣٢٣، ٤٢٣٢٤، ٤٢٣٢٥، ٤٢٣٢٦، ٤٢٣٢٧، ٤٢٣٢٨، ٤٢٣٢٩، ٤٢٣٣٠، ٤٢٣٣١، ٤٢٣٣٢، ٤٢٣٣٣، ٤٢٣٣٤، ٤٢٣٣٥، ٤٢٣٣٦، ٤٢٣٣٧، ٤٢٣٣٨، ٤٢٣٣٩، ٤٢٣٤٠، ٤٢٣٤١، ٤٢٣٤٢، ٤٢٣٤٣، ٤٢٣٤٤، ٤٢٣٤٥، ٤٢٣٤٦، ٤٢٣٤٧، ٤٢٣٤٨، ٤٢٣٤٩، ٤٢٣٥٠، ٤٢٣٥١، ٤٢٣٥٢، ٤٢٣٥٣، ٤٢٣٥٤، ٤٢٣٥٥، ٤٢٣٥٦، ٤٢٣٥٧، ٤٢٣٥٨، ٤٢٣٥٩، ٤٢٣٦٠، ٤٢٣٦١، ٤٢٣٦٢، ٤٢٣٦٣، ٤٢٣٦٤، ٤٢٣٦٥، ٤٢٣٦٦، ٤٢٣٦٧، ٤٢٣٦٨، ٤٢٣٦٩، ٤٢٣٧٠، ٤٢٣٧١، ٤٢٣٧٢، ٤٢٣٧٣، ٤٢٣٧٤، ٤٢٣٧٥، ٤٢٣٧٦، ٤٢٣٧٧، ٤٢٣٧٨، ٤٢٣٧٩، ٤٢٣٨٠، ٤٢٣٨١، ٤٢٣٨٢، ٤٢٣٨٣، ٤٢٣٨٤، ٤٢٣٨٥، ٤٢٣٨٦، ٤٢٣٨٧، ٤٢٣٨٨، ٤٢٣٨٩، ٤٢٣٩٠، ٤٢٣٩١، ٤٢٣٩٢، ٤٢٣٩٣، ٤٢٣٩٤، ٤٢٣٩٥، ٤٢٣٩٦، ٤٢٣٩٧، ٤٢٣٩٨، ٤٢٣٩٩، ٤٢٤٠٠، ٤٢٤٠١، ٤٢٤٠٢، ٤٢٤٠٣، ٤٢٤٠٤، ٤٢٤٠٥، ٤٢٤٠٦، ٤٢٤٠٧، ٤٢٤٠٨، ٤٢٤٠٩، ٤٢٤١٠، ٤٢٤١١، ٤٢٤١٢، ٤٢٤١٣، ٤٢٤١٤، ٤٢٤١٥، ٤٢٤١٦، ٤٢٤١٧، ٤٢٤١٨، ٤٢٤١٩، ٤٢٤٢٠، ٤٢٤٢١، ٤٢٤٢٢، ٤٢٤٢٣، ٤٢٤٢٤، ٤٢٤٢٥، ٤٢٤٢٦، ٤٢٤٢٧، ٤٢٤٢٨، ٤٢٤٢٩، ٤٢٤٣٠، ٤٢٤٣١، ٤٢٤٣٢، ٤٢٤٣٣، ٤٢٤٣٤، ٤٢٤٣٥، ٤٢٤٣٦، ٤٢٤٣٧، ٤٢٤٣٨، ٤٢٤٣٩، ٤٢٤٤٠، ٤٢٤٤١، ٤٢٤٤٢، ٤٢٤٤٣، ٤٢٤٤٤، ٤٢٤٤٥، ٤٢٤٤٦، ٤٢٤٤٧، ٤٢٤٤٨، ٤٢٤٤٩، ٤٢٤٥٠، ٤٢٤٥١، ٤٢٤٥٢، ٤٢٤٥٣، ٤٢٤٥٤، ٤٢٤٥٥، ٤٢٤٥٦، ٤٢٤٥٧، ٤٢٤٥٨، ٤٢٤٥٩، ٤٢٤٦٠، ٤٢٤٦١، ٤٢٤٦٢، ٤٢٤٦٣، ٤٢٤٦٤، ٤٢٤٦٥، ٤٢٤٦٦، ٤٢٤٦٧، ٤٢٤٦٨، ٤٢٤٦٩، ٤٢٤٧٠، ٤٢٤٧١، ٤٢٤٧٢، ٤٢٤٧٣، ٤٢٤٧٤، ٤٢٤٧٥، ٤٢٤٧٦، ٤٢٤٧٧، ٤٢٤٧٨، ٤٢٤٧٩، ٤٢٤٨٠، ٤٢٤٨١، ٤٢٤٨٢، ٤٢٤٨٣، ٤٢٤٨٤، ٤٢٤٨٥، ٤٢٤٨٦، ٤٢٤٨٧، ٤٢٤٨٨، ٤٢٤٨٩، ٤٢٤٩٠، ٤٢٤٩١، ٤٢٤٩٢، ٤٢٤٩٣، ٤٢٤٩٤، ٤٢٤٩٥، ٤٢٤٩٦، ٤٢٤٩٧، ٤٢٤٩٨، ٤٢٤٩٩، ٤٢٥٠٠، ٤٢٥٠١، ٤٢٥٠٢، ٤٢٥٠٣، ٤٢٥٠٤، ٤٢٥٠٥، ٤٢٥٠٦، ٤٢٥٠٧، ٤٢٥٠٨، ٤٢٥٠٩، ٤٢٥١٠، ٤٢٥١١، ٤٢٥١٢، ٤٢٥١٣، ٤٢٥١٤، ٤٢٥١٥، ٤٢٥١٦، ٤٢٥١٧، ٤٢٥١٨، ٤٢٥١٩، ٤٢٥٢٠، ٤٢٥٢١، ٤٢٥٢٢، ٤٢٥٢٣، ٤٢٥٢٤، ٤٢٥٢٥، ٤٢٥٢٦، ٤٢٥٢٧، ٤٢٥٢٨، ٤٢٥٢٩، ٤٢٥٣٠، ٤٢٥٣١، ٤٢٥٣٢، ٤٢٥٣٣، ٤٢٥٣٤، ٤٢٥٣٥، ٤٢٥٣٦، ٤٢٥٣٧، ٤٢٥٣٨، ٤٢٥٣٩، ٤٢٥٤٠، ٤٢٥٤١، ٤٢٥٤٢، ٤٢٥٤٣، ٤٢٥٤٤، ٤٢٥٤٥، ٤٢٥٤٦، ٤٢٥٤٧، ٤٢٥٤٨، ٤٢٥٤٩، ٤٢٥٥٠، ٤٢٥٥١، ٤٢٥٥٢، ٤٢٥٥٣، ٤٢٥٥٤، ٤٢٥٥٥، ٤٢٥٥٦، ٤٢٥٥٧، ٤٢٥٥٨، ٤٢٥٥٩، ٤٢٥٦٠، ٤٢٥٦١، ٤٢٥٦٢، ٤٢٥٦٣، ٤٢٥٦٤، ٤٢٥٦٥، ٤٢٥٦٦، ٤٢٥٦٧، ٤٢٥٦٨، ٤٢٥٦٩، ٤٢٥٧٠، ٤٢٥٧١، ٤٢٥٧٢، ٤٢٥٧٣، ٤٢٥٧٤، ٤٢٥٧٥، ٤٢٥٧٦، ٤٢٥٧٧، ٤٢٥٧٨، ٤٢٥٧٩، ٤٢٥٨٠، ٤٢٥٨١، ٤٢٥٨٢، ٤٢٥٨٣، ٤٢٥٨٤، ٤٢٥٨٥، ٤٢٥٨٦، ٤٢٥٨٧، ٤٢٥٨٨، ٤٢٥٨٩، ٤٢٥٩٠، ٤٢٥٩١، ٤٢٥٩٢، ٤٢٥٩٣، ٤٢٥٩٤، ٤٢٥٩٥، ٤٢٥٩٦، ٤٢٥٩٧، ٤٢٥٩٨، ٤٢٥٩٩، ٤٢٦٠٠، ٤٢٦٠١، ٤٢٦٠٢، ٤٢٦٠٣، ٤٢٦٠٤، ٤٢٦٠٥، ٤٢٦٠٦، ٤٢٦٠٧، ٤٢٦٠٨، ٤٢٦٠٩، ٤٢٦١٠، ٤٢٦١١، ٤٢٦١٢، ٤٢٦١٣، ٤٢٦١٤، ٤٢٦١٥، ٤٢٦١٦، ٤٢٦١٧، ٤٢٦١٨، ٤٢٦١٩، ٤٢٦٢٠، ٤٢٦٢١، ٤٢٦٢٢، ٤٢٦٢٣، ٤٢٦٢٤، ٤٢٦٢٥، ٤٢٦٢٦، ٤٢٦٢٧، ٤٢٦٢٨، ٤٢٦٢٩، ٤٢٦٣٠، ٤٢٦٣١، ٤٢٦٣٢، ٤٢٦٣٣، ٤٢٦٣٤، ٤٢٦٣٥، ٤٢٦٣٦، ٤٢٦٣٧، ٤٢٦٣٨، ٤٢٦٣٩، ٤٢٦٤٠، ٤٢٦٤١، ٤٢٦٤٢، ٤٢٦٤٣، ٤٢٦٤٤، ٤٢٦

فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية، وسيأتي في باب مفرد. ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الختمية، وشاهد الترجمة منه خفي، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر به بحيث أن العاجز عن الحركة إليه يلزمه أن يستتيب غيره ولا يعذر بترك ذلك، وسيأتي الكلام على حديث الختمية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام. والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية، وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن، لأنها لو اقتصت للزم المنصوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه، وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة، والآية الكريمة عامة ليست بحملة فلا تقتصر إلى بيان، وكأنه كلف كل مستطيع قدر مال أو بدنه، وسيأتي بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى.

قوله: (رواه أنس وابن عباس) أي إعلاله بعد ما استوت به راحلته، وسيأتي حديث أنس موصولاً في «باب من بات بندي الحليفة حتى أصبح»، وحديث ابن عباس قبله في «باب ما يابس أهرم من الثياب» في أثناء حديث. قال ابن المنذر: اختلف في الركوب والمشى للحجاج أيهما أفضل؟ فقال الجمهور: الركوب أفضل لفعل النبي ﷺ ولكنه أعون على الدعاء والابتهاال ولما فيه من المنفعة، وقال إسحاق بن راهويه: المشى أفضل لما فيه من التعب. ويحتمل أن يقال: يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص فآله أعلم.

(تقريبه): أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمر وقع هكذا في رواية أبي ذر ورواه أبو علي الشيباني وأحمد والباقر، وإبراهيم بن أبي يحيى في حديث جابر وقع مهملًا للأكبر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وهو الحافظ المعروف بالفراء الصغير.

٣- باب الحج على الرُّحْل

١٥١٦- وقال أبان: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا عَبْدًا الرَّحْمَنِ، فَأَعْتَمَرَهَا مِنْ التَّيَمِيمِ، وَحَمَلَهَا عَلَى قَتَبٍ.

وقال: غُمِرَ ﷺ: شُدُّوا الرِّحَالَ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهُ أَخَذَ الْجِهَادَيْنِ. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١ مطولاً بدون قصة عمر].

١٥١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ، وَلَمْ يَكُنْ حَاجًّا، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ، وَكَانَتْ زَائِلَةً.

١٥١٨- حَدَّثَنَا عَفْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَابِلٍ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اضْعَمْرُتُمْ وَلَمْ اضْعَمِرْ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اذْعَبْ بِأَخِيكَ، فَأَعْمِرْهَا مِنْ التَّيَمِيمِ». فَأَحْبَبْتُهَا عَلَى نَاقَةٍ، فَأَعْتَمَرْتُ. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١ مطولاً].

قوله: (باب الحج على الرحل) يفتح الراء وسكون المهملة وهو للبعير كالسرج للفرس أشار بهذا إلى أن التشقق أفضل من التره.

قوله: (وقال أبان) هو ابن يزيد المطار والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق. وهذه الطريق وصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق حرشي بن حصص عن أبان بن يزيد المطار به، وسمعتها بعلي بن هوفاند أبي العباس بن نجيع، ولم يخرج البخاري مالك بن دينار وهو الزاهد المشهور البصري غير هذا الحديث الواحد الملق والغرض منه قوله فيه وحملها على قتب، وهو يفتتح القلاف والثلاثة بعدها موحدة رحل صغير على قدر السنام وقد ذكره في آخر الباب موصولاً بلطف «فأحسها» أي أردفها على الخفية وهي الزنار الذي يميل في مؤخر القتب، فقلوه في رواية أبان «على قتب» أي حملها على مؤخر قتب، والحاصل أنه أردفها وكان هو على قتب فإن القصة واحدة. وسيأتي بسط القول في اعتبار عائشة من التيميم في أبواب العمرة.

قوله: (وقال عمر شدوا الرجال في الحج فإنه أحد الجهادين) وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهمله أنه سمع عمر يقول وهو يخطب وإذا وضعت السروج فشدوا الرجال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين، ومعناه إذا فرغتم من الغزو فحجوا واعتصموا وتسمية الحج جهاداً إما من باب التغليب أو على الحقيقة، والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال، وسيأتي في ثاني أحاديث الباب الذي بعده ما يؤيده.

قوله: (حدثنا محمد بن أبي بكر هو المقدسي) كذا وقع في رواية أبي ذر،

فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية، وسيأتي في باب مفرد. ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الختمية، وشاهد الترجمة منه خفي، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر به بحيث أن العاجز عن الحركة إليه يلزمه أن يستتيب غيره ولا يعذر بترك ذلك، وسيأتي الكلام على حديث الختمية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام. والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية، وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن، لأنها لو اقتصت للزم المنصوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه، وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة، والآية الكريمة عامة ليست بحملة فلا تقتصر إلى بيان، وكأنه كلف كل مستطيع قدر مال أو بدنه، وسيأتي بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى.

(تقريبه): الناس قسمان، من يجب عليه الحج ومن لا يجب، الثاني العبد وغير المكلف وغير المستطيع. ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه المأثي به أو لا، الثاني العبد وغير المكلف. والمستطيع إما أن تصح مباشرته منه أو لا، الثاني غير المميز. ومن لا تصح مباشرته إما أن يباشر عنه غيره أو لا، الثاني الكافر. تبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الإسلام.

٢- باب قول الله تعالى: ﴿يَا تَوَكُّلْ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ

يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ يُشْهِدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: ٢٧، ٢٨]

﴿فَجَاجًا﴾ [نوح: ٢٠]. الطُّرُقُ الواسعة.

١٥١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ غُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَهْلُ خَشَى تَسْعَرِي بِهِ قَائِمَةً. [راجع: ١٦٦. أخرجه مسلم: ١١٨٧، أخرجه أيضاً: ١٢٦٧ بطولاً لم ترد في هذه الطريق].

١٥١٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: سَمِعَ عَطَاءً: يَحْدُثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ إِسْهَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَرِيءِ الْحُلَيْفَةِ، حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

رَوَاهُ أَنَسٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿يَا تَوَكُّلْ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾) [الحج: ٢٧] قيل إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطاً للوجوب، وقال ابن القصار: في الآية دليل قاطع لما أن الراحلة ليست من شرط السبل، فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الرجل وهو خلاف الآية انتهى وفيه نظر، وقد روي الطبري من طريق عمر بن ذر قال: قال مجاهد كانوا لا يركبون قاتلوا الله ﴿يَا تَوَكُّلْ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ فأمرهم بالزاد وخصص لهم في الركوب والمتمجر. وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس «ما فاتني شيء أشد عليّ أن لا أكون حججت ماشياً لأن الله يقول ﴿يَا تَوَكُّلْ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ فبدأ بالرجال قبل الركبان.

قوله: (فجاجة الطريق الواسعة) قال يحيى الفراء في «المعاني» في سورة نوح: قوله فجاجة واحداً مع وهي الطرق الواسعة. واعتزله الإسمايلي فقال: يقال الفجج الطريق بين الجبلين، فإذا لم يكن كذلك لم يسم الطريق فجاً، كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة، وحزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفجج الطريق الواسع، وقد نقل صاحب «الحكم» أن الفجج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل، وهو أوسع من الشعب، وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله «فجاجة» [الأنبياء: ٣١] يقول طرقاً مختلفة. ومن طريق شعبة عن قتادة قال: طرقاً وأعلاماً. وقال أبو عبيدة [الأنبياء: ٣١] فجج عقيق أي بعيد القعر، وهذا تفسير العقيق يقال بتر عقيقة القعر أي بعيدة القعر، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في إسهال رسول الله ﷺ حين استوت به راحلته، وحديث جابر نحوه، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب، وغرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتدقيده في الذكر على الراكب فيبين أنه لو كان أفضل لفضله النبي ﷺ بدليل أنه لم يحرم حتى استوت به راحلته، ذكر ذلك ابن المنير في الحاشية. وقال

ولغيره «وقال محمد بن أبي بكر، وقد وصله الإسماعيلي قال حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا: حدثنا محمد بن أبي بكر به». وعزوة يفتح للهمة وسكون الزاي بعدها راه تأتيت عزز وهو المنع ومنه قوله تعالى ﴿ويزعمون﴾ [الفتح: ٩]، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون. وقد أنكره علي بن الدبيني لما سئل عنه فقال: ليس هذا من حديث يزيد بن زريع والله أعلم.

قوله: (وكانت زاملته) أي الرحلة التي ركبها، وهي وإن لم يمر بها ذكر لكن دل عليها ذكر الرجل، والزاملة البحر الذي يحمل عليه الطعام والشراب، من الزمل وهو الحمل، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه بل كان ذلك محمولاً معه على راحته وكانت هي الرحلة والزاملة. وروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن عروة قال: كان الناس يجمعون ويحتمون أزودتهم، وكان أول من حج على رجل وليس تحته شيء عثمان بن عفان، وقوله فيه «ولم يكن شحيحاً» إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعاً وتاباً لا من قلة ومخل. وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله «على رجل رث وخفيفة تسوي أربعة دراهم ثم قال: اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة».

قوله: (من حج لله) في رواية منصور عن أبي حازم الأتية قبيل جزاء الصيد «من حج هذا البيت ولمسلم من طريق جريج عن منصور «من أتى هذا البيت، وهو يشل الحج والعمرة. وقد أخرج الدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بلفظ «من حج أو اعتصره لكن في الإسناد إلى الأعمش ضعف».

قوله: (فلم يرفث) الرفث الجماع، ويطلق على التعريض به وعلى الفحش في القول، وقال الأزهري: الرفث جامع لكل ما يريد به الرجل من المرأة، وكان ابن عمر ينهض بما خوطب به النساء. وقال مياض: هذا من قول الله تعالى ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ [البقرة: ١٩٧] وللمجهور على أن المراد به في الآية الجماع انتهى. والذي يظهر أن المراد به في الحديث ما هو أهم من ذلك، وإليه لما القرطبي، وهو المراد بقوله في الصيام «فلما كان صوم أحدكم فلا يرفث».

(قائلة): فاه الرفث مثله في الماضي والمضارع والأنصح الفتح في الماضي والضم في المستقبل والله أعلم.

قوله: (ولم يفسق) أي لم يأت بسيرة ولا معصية، وأغرب ابن الأعرابي فقال: إن لفظ الفسق لم يسمع في الجاهلية ولا في أشعارهم وإنما هو إسلامي، وتعقب بأنه كثير استعماله في القرآن وسكانته من قبل الإسلام. وقال غيره: أصله انفسقت الرطبة إذا خرجت فسمي الخارج عن الطاعة فاسقاً.

قوله: (رجع كيوم ولدته أمه) أي بغير ذنب، وظاهره غفران الصفات والكبائر والتبعات، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري، قال الطبري: الفاء في قوله: «فلم يرفث» معطوف على الشرط وجوابه رجع أي صار، وبالجاء والمجرور خبر له، ويحجز أن يكون حالاً أي صار مشابهاً لنفسه في البراءة من الذنوب في يوم ولدته أمه أمت وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجوع كهيته يوم ولدته أمه. وذكر لنا بعض الناس أن الطبري أفساد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجدل كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البهض وترك ما دل عليه ما ذكر، ويعتمد أن يقال إن ذلك يختلف بالبعد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به الجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة، أو الجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضاً فإن الفاحش منها داخل في عسوم الرفث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير، والمستوي الطرفين لا يؤثر أيضاً.

٥- باب فرض مواقيت الحج والعمرة

١٥٢٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَّهُ أَتَى عِدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ، وَكَهْ فَسْطَاطٌ وَسُرُوقٌ، فَسَأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أُغْضِرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَا، وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْخُصْفَةَ. [إرجعه مسلم: ١٣٣].

قوله: (باب فرض مواقيت الحج والعمرة) المواقيت جمع ميقات كموايد ومياد، ومعنى «فرض» قدر أو أوجب، وهو ظاهر نص المصنف وأنه لا يبيح الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات، ويؤيد ذلك وضوحاً ما سيأتي بعد قليل حيث قال «ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذي الحليفة»، وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز، وفيه نظر فقد نقل عن إسحاق وفادو وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر، ويؤيد القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه، وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يميزوا التقدم على الزماني وأجازوا في المكاني، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم، وقال مالك بكروه، وسيأتي شيء من ذلك في ترجمة «الحج أشهر معلومات» [البقرة: ١٩٧] في قوله «وكره عثمان أن يجرم من خرسان».

ولغيره «وقال محمد بن أبي بكر، وقد وصله الإسماعيلي قال حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا: حدثنا محمد بن أبي بكر به». وعزوة يفتح للهمة وسكون الزاي بعدها راه تأتيت عزز وهو المنع ومنه قوله تعالى ﴿ويزعمون﴾ [الفتح: ٩]، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون. وقد أنكره علي بن الدبيني لما سئل عنه فقال: ليس هذا من حديث يزيد بن زريع والله أعلم.

قوله: (وكانت زاملته) أي الرحلة التي ركبها، وهي وإن لم يمر بها ذكر لكن دل عليها ذكر الرجل، والزاملة البحر الذي يحمل عليه الطعام والشراب، من الزمل وهو الحمل، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه بل كان ذلك محمولاً معه على راحته وكانت هي الرحلة والزاملة. وروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن عروة قال: كان الناس يجمعون ويحتمون أزودتهم، وكان أول من حج على رجل وليس تحته شيء عثمان بن عفان، وقوله فيه «ولم يكن شحيحاً» إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعاً وتاباً لا من قلة ومخل. وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله «على رجل رث وخفيفة تسوي أربعة دراهم ثم قال: اللهم حجة لا رياء فيها ولا سمعة».

قوله: (حدثنا عمرو) هو ابن علي الفلاس. وأبو حاتم هو النزيل شيخ البخاري، وروى عنه هنا بواسطة، ونابل والده ابن بنون وموحدة.

قوله: (فأحبقها على ناقه) في رواية الكشميهني ناقته، وسيأتي الكلام عليه.

٤- باب فضل الحج المبرور

١٥١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِثْقَانُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ». [إرجعه مسلم: ٢٦. أخرجه مسلم: ٨٢٤].

١٥٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَمْ لَا نَجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَا، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ». [إسناده: ١٨٦١، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥].

١٥٢١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». [١٨٢٠، ١٨١٩]. أخرجه مسلم: ١٣٥٠.

قوله: (باب فضل الحج المبرور) قال ابن خالويه: المبرور لقبول، وقال غيره: الذي لا يخالفه شيء من الإثم، ورجحه النووي، وقال القرطبي: الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى، وهي أنه الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقفاً لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل والله أعلم. وقد تقدم في ذلك أقوال أخر مع مباحث الحديث الأول في «باب من قال إن الإيمان هو العمل» من كتاب الإيمان، منها أنه يظهر بآخره فإن رجع خيراً كما كان عرف أنه مبرور. ولأحد والمحكم من حديث جابر «قالوا يا رسول الله ما بر الحج؟ قال إطعام الطعام وإنشاء السلام» وفي إسناده ضعف، فلو ثبت لكان هو التمين دون غيره. الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشي بالتحانية والشين للمعجمة بصري وليس أخاً لعبد الله بن المبارك المروزي الفقيه المشهور، وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي.

قوله: (نرى الجهاد أفضل العمل) وهو يفتح التنوين أي نعتقد ونعلم، وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة. وقد رواه جريج عن صهيب عند النسائي بلفظ «فأني لا أرى عملاً في القرآن أفضل من الجهاد».

قوله: (لكن أفضل الجهاد) اختلف في ضبط لكن، فالأكثر بضم الكاف خطاب للنسوة، قال القاسبي: وهو الذي قيل إليه نفسي. وفي رواية الحموي لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستنراك والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي، ورجال هذا الإسناد سوى ابن عمر كوفيون، وجبير والد زيد بالجليم والوحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وفي الرواة زيد بن جبيره ينتح الجيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئاً.

قوله: (وله قسطاط وسرادق) القسطاط معروف وهي الخيمة، وأصله عمود الخيام الذي يقوم عليه، وقيل لا يقال لها ذلك إلا إذا كانت من قطن، وهو أيضاً ما ينطى به صحن الدار من الشمس وغيرها، وكل ما أحاط بشيء فهو سرادق ومنه (أحاط بهم سرادقها) (الكهف: ٢٩).

قوله: (فلسأله) فيه التثنية لأنه قال أولاً إنه أتى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فسأله، لكن وقع عند الإسماعيلي قال فدخلت عليه فسأله.

قوله: (فرضها) أي قدرها وعينها، ويحتمل أن يكون المراد أوجها وبه يتم مراد المصنف، ويؤيده قرينة قول السائل (من أين يجوز لي وسياي الكلام على الحديث بعد باب).

٦- باب قول الله تعالى: وَتَزَوَّدُوا

فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى (البقرة: ١٩٧)

١٥٢٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا شَهَابٌ، عَنْ زُرَّاءَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: لَنَحْنُ الْمُزَوَّدُونَ، فَإِذَا قَبِلُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَتَزَوَّدُوا فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى».

زُرَّاءُ ابْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ عِكْرَمَةَ، مُرْسَلًا.

قوله: (باب قول الله تعالى: وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) قال مقاتل بن حيان لما نزلت قام رجل فقال: يا رسول الله ما نجد زاداً، فقال: تزود ما تكف به وجهك عن الناس، وغير ما تزودم التقوى، أخرجه ابن أبي حاتم.

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى) بكسر الواو والجمجمة وهو البجلي، ولم يخرج للجزيري الذي أخرجه له مسلم وهو من طبقة، وجمعلهما ابن طاهر وأبو علي البجلياني رجلاً واحداً والصواب التفرقة.

قوله: (كان أهل اليمن يحجون ولا يزودون) زاد ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس (يقولون نحب بيت الله أفلا يطعمنا).

قوله: (إذا قدموا المدينة) في رواية الكشيبي مكية، وهو أصوب، وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله المخرمي عن شبابة.

قوله: (رواه ابن عيينة عن عمرو) يعني ابن دينار (عن عكرمة مرسلًا) يعني لم يذكر فيه ابن عباس، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عينة، وكذا أخرجه الطبري عن عمرو بن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عينة مرسلًا، قال ابن أبي حاتم: وهو أصح من رواية ورفاء. قلت: وقد اختلف فيه علي ابن عينة فأخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولاً بذكر ابن عباس فيه، لكن حكى الإسماعيلي عن ابن صاعد أن سعيداً حدثهم به في كتاب التماسك موصولاً، قال وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة انتهى. والمخوف عن ابن عينة ليس فيه ابن عباس، لكن لم ينفرد شبابة بوصله، فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق القرأت بن خالد عن سفيان الثوري عن ورفاء موصولاً، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق، قال المهلب: في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من التقوى، ويؤيده أن الله مدح من لم يسأل الناس إلحافاً فإن قوله «فإن خير الزاد التقوى» أي تزودوا واتقوا أدى الناس بسؤالكم إياهم والإثم في ذلك قال: وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال وإنما التوكل للمحمود أن لا يستعين بأحد في شيء، وقيل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهئية الأسباب، كما قال عليه السلام (اعقلها وتركها).

٧- باب مهل أهل مكة للحج والعمرة

١٥٢٤- حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَطَاوُسٍ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا نَبَيْتُ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْحِطَّةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَسَهُمْ، هُنَّ لَهْنٌ، وَلَكِنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِهِنَّ، مِنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَوَيْنَ حَيْثُ أَتَشَأْ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ. [الطبر: ١٥٢٦، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٨٤٥، أخرجه مسلم: ١١٨١].

قوله: (باب مهل أهل مكة للحج والعمرة) المهل بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام موضع الإحلال، وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعاً، قال ابن الجوزي: وإنما يقول بفتح الميم من لا يعرف، وقال أبو البقاء المكي: هو مصدر بمعنى الإحلال كالمدخل والمخرج بمعنى الإذخال والإخراج، وأشار المصنف بالترجمة إلى حديث ابن عمر فإنه سيأتي بلفظ مهل، وأما حديث الباب فذكره بلفظ «وقته» أي حده، وأصل التوقيت أن يجعل الشيء وقتاً يخص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضاً، قال ابن الأثير: التوقيت والتأخير أن يجعل الشيء وقتاً يخص به وهو بيان مقدار المدة يقال: وقت الشيء بالتشديد وقته ووقت بالتخفيف وقته إذا بين مدته، ثم اتسع فيه ف قيل للموضع ميقات. وقال ابن دقيق العيد: قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين، فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت، وقوله هنا وقته يحتمل أن يريد به التحديد أي حد هذه المواضع للإحرام، ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المتبر. وقال عياض: وقت أي حده، وقد يكون بمعنى أوجب. ومنه قوله تعالى «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» (النساء: ١٥٣) انتهى. ويؤيده الرواية الماضية بلفظ «فرض».

قوله: (وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة) أي مديته عليه الصلاة والسلام.

قوله: (ذا الحليفة) بالمهلة والفاء مصغراً مكان معروف بينه وبين مكة مماثلة ميل غير ميلين قاله ابن حزم، وقال غيره: بينهما عشر مراحل. وقال النووي: بينها وبين المدينة ستة أميال، ووهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ. وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب، وبها بئر يقال لها بئر علي.

قوله: (الجحفة) بضم الجيم وسكون المهلة، وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة، وفي قول النووي في شرح المهلب، ثلاث مراحل نظراً، وسيأتي في حديث ابن عمر أنها مهيبة بوزن علقمة وقيل وزن لطيفة، وسميت الجحفة لأن السيل أجحف بها، قال ابن الكلبي: كان العماليق يسكنون بئر، فوقع بينهم وبين بني عييل ففتح للمهلة وكسرة الواو، وهم إخوة عاد حرب فأخرجوهم من بئر فزلزلوا مهيبة فجاء سيل فاجتفهم أي استأصلهم فسميت الجحفة. ووقع في حديث عائشة عن النسائي «ولأهل الشام ومصر الجحفة، والمكان الذي يمر منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل براء وموحدة ويمن معجمة قريب من الجحفة، واختصت الجحفة بالحصى فلا يتزها أحد إلا حم كما سيأتي في فضائل المدينة.

قوله: (ولأهل نجد قرن المنازل) أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع، والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق. والمنازل بلفظ جمع المنزل، والمركب الإضافي هو اسم المكان، ويقال له قرن أيضاً بلا إضافة، وهو ينتح القاف وسكون الراء بعددائون، وضبطه صابح (الصحيح) بفتح الراء وغلطوه، وسألف النووي فحكي الراء على تحلته في ذلك، حكى عياض تعليق القافسي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق، وحكي المنادى لزيد بين مكة من جهة المشرق مرحلتان. وحكى الروائي عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موزمان: أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل، والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الأول. وفي «تأخير مكة» للنسائي أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل من يته وبين مسجد من ألف وخمسمائة ذراع، وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأتي إليه من الثعالب فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت، وقد وقع ذكره في حديث عائشة في إتيان النبي ﷺ الطائف بدعوههم إلى الإسلام وردهم عليه قال «فلم استبقى وأنا وأبا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن إسحاق في السيرة النبوية، ووقع في مرمل عطاة من الشافعية «ولأهل نجد قرن، وسلك نجداً من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل. ووقع في عبارة القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا «ولأهل نجد اليمن ونجد الحجاز قرنه وهذا لا يوجد في شيء من طرق حديث ابن عباس، وإنما يوجد ذلك من مرمل عطاة، وهو المتمدن فإن لأهل اليمن إذا قصدوا مكة

طريقين: إحداهما طريق أهل الجبال وهم يصلون إلى قرن أو يحافونه فهو مِيقَاتُهُمْ كما هو مِيقَاتُ أهل المشرق، والأخرى طريق أهل تهامة فيسرون يلبسلم أو يحافونه وهو مِيقَاتُهُمْ لا يشاركهم فيه إلا من أتى عليه من غيرهم.

قوله: (ولأهل اليمن يلبسلم) بفتح التحتانية واللام وسكون الميم ويعلمها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلاً ويقال لها اللسم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها، وحكى ابن السبكي فيه يرمم يرامين بدل اللامين.

(تتبعه): أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة مِيقَاتُ أهل المدينة، قبيل الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة، وقيل وفقاً بأهل الأفاق لأن أهل المدينة أقرب الأفاق إلى مكة أي بمن له مِيقَاتُ معين.

قوله: (من هم) أي المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة. ووقع في رواية أخرى كما يأتي في «باب دخول مكة بغير إحرام» بلفظ «من هم» أي المواقيت للجماعات المذكورة أو لأهلهم على حذف المضاف والأول هو الأصل، ووقع في «باب مهل أهل اليمن» بلفظ «من لأهلهم» كما شرحه. وقوله من ضريح جماعة للثوث وأصله لمن يعقل، وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشر، وقوله: «ولمن أتى عليهم» أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة، ويدخل في ذلك من دخل بلداً ذات مِيقَاتٍ ومن لم يدخل، فالذي لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له مِيقَاتُ معين، والذي يدخل فيه خلاف كالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فمِيقَاتُهُ ذو الحليفة لا يجتازها عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجسفة التي هي مِيقَاتُهُ الأصلي، فإن أخر أساءه ولزمه دم عند الجمهور، وأطلق النووي الاتفاق ونفي الخلاف في شرحه لمسلم والمذهب في هذه المسألة فعله أراد في منحب الشافعي والأفا معروف عند المالكية أن للشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى مِيقَاتِهِ الأصلي وهو الجسفة جاز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، قال ابن دقيق العيد: قوله: «ولأهل الشام الجسفة» يشمل من مر من أهل الشام بذني الحليفة ومن لم يمر، وقوله: «ولمن أتى عليهم من غير أهلهم» يشمل المِيقَاتِ إذا مر بذني الحليفة وغيره، فهذا عموميان قد تعارضتا انتهى ملخصاً. ويحصل الاتفاق على أن قوله: «من هم» مفسر لقوله مثلاً وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فمر على مِيقَاتِهِمْ، ويؤيده هراقي خرج من المدينة فليس له مجاوزة مِيقَاتِ المدينة غير حرم، ويرجح بهذا قول الجمهور وينتهي التعارض.

قوله: (من أراد الحج والعمره) فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام، وسيأتي في ترجمة مفردة.

قوله: (ومن كان دون ذلك) أي بين المِيقَاتِ ومكة.

قوله: (ومن حيث أنشأ) أي مِيقَاتُهُ من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه إلى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روي عن مجاهد أنه قال: مِيقَاتُ هؤلاء نفس مكة، واستدل به ابن حزم على أن من ليس له مِيقَاتُ فمِيقَاتُهُ من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون المِيقَاتِ أي إلى جهة مكة كما تقدم، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للتمسك فجاوز المِيقَاتِ ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تمجده له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى المِيقَاتِ لقوله: «ومن حيث أنشأ».

قوله: (حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والجر.

قوله: (من مكة) أي لا يحتاجون إلى الخروج إلى المِيقَاتِ الحرام منه بل يمرسون من مكة كالآفاق الذي بين المِيقَاتِ ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى المِيقَاتِ ليحرم منه، وهذا خاص بالمحاج، واختلف في أفضل الأماكن التي يحرم منها كما سيأتي في ترجمة مفردة. وأما المعتز فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كما سيأتي بيانه في أبواب العمرة. قال النجيب الطبري: لا أعلم أحداً جعل مكة مِيقَاتاً للعمرة فتعين حله على القارن، واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم المحاج في الإجمال من مكة، وقال ابن الجاشون: يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل، ووجهه أن العمرة إما تندرج في الحج فيما عمله واحد كالطواف والرمي عند من يقول بذلك، وأما الإحرام فمحلها فيها مختلف، وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المتمتع أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصحب كونه واقعاً عليه، وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة فحصل المقصود بذلك أيضاً. واختلف فيمن جاز المِيقَاتِ مريداً للنسك فلم يحرم، فقال الجمهور: يأنم ويلزمه دم، فاما لزوم الدم لغيره فلا، وأما الإثم فترك الواجب. وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ «فرضها» وسيأتي بلفظ «يهل»، وهو خير بمعنى الأمر والأمر لا

يورد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده، وتأكيده الأمر للوجوب، وسبق في العلم بلفظ «من أين تأمرنا أن نهل»، ولسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر «أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة». وذهب عطاه والتخمي إلى عدم الوجوب، ومقابلة قول سعيد بن جبيرة لا يصح حجه وبه قال ابن حزم، وقال الجمهور: ورجع إلى المِيقَاتِ قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم، قال أبو حنيفة بشرط أن يعود ملياً، ومالك بشرط أن لا يبعد، وأحمد لا يسقط بشي.

(تتبعه): الأفضل في كل مِيقَاتٍ أن يمر من طرفة الأبد من مكة، فلو أحرم من طرفة الأقرب جاز.

٨- باب مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يَهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحِلْفَةِ

١٥٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحِطَّةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَيَلْفِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيَهْلُ أَهْلُ يَمَنِ مِنْ يَلْمَمَ». [رواج: ١٣٣. أخرجه مسلم: ١١٨٢].

قوله: (باب مِيقَاتِ أهل المدينة، ولا يهلون قبل ذِي الحليفة) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في «باب فرض المواقيت» واستتب المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعين ذلك، وإيضاً فلم يقل عن أحد عن حج مع النبي ﷺ أنه أحرم قبل ذِي الحليفة، ولولا تعين المِيقَاتِ لبادروا إليه لأنه يكون أشق فيكون أكثر أجراً، وقد تقدم شرح للثني في الذي قبله.

قوله: (قال عبد الله) هو ابن عمر.

قوله: (ويلفي) (إخ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ «زعموا أن النبي ﷺ قال ولم أسمعه» وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ «لم ألقه هذه من النبي ﷺ» وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة، وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما في الباب قبله، ومن حديث جابر عند مسلم، ومن حديث عائشة عند النسائي، ومن حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أحد وأبي داود والنسائي.

٩- باب مَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ

١٥٢٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غُفْرَانَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحِلْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْحِطَّةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَمَ، فَهَلْ لَهْنُ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ فَوْقَهُنَّ فَهَلَّةٌ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا. [رواج: ١٥٢٤. أخرجه مسلم: ١١٨١].

قوله: (باب مهل أهل الشام) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم قبل باب، وحديث المذكور في الإسناد هو ابن زيد.

١٠- باب مَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ

١٥٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ: حَدَّثَنَا مَتَّى، حَدَّثَنَا حَفْصَةُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ. [رواج: ١٣٣. أخرجه مسلم: ١١٨٢. مطولاً].

١٥٢٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحِلْفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مَهْمَةٌ، وَهِيَ الْحِطَّةُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ».

قَالَ: ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَلَمْ أَسْمَعْ -: «وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَمٌ». [رواج: ١٣٣. أخرجه مسلم: ١١٨٢].

قوله: (باب مهَلٍّ أهل الجبل) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري، فعلى شيخه في الإسناد الأول هو ابن المسيب، وأحد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر، وقد تقدم الكلام عليه قريباً

١١- باب مهَلٍّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِي

١٥٢٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحَفَةِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنًا، فَهُنَّ لَهُنَّ، وَلَكِنَّ أُنَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَجَّ وَالْمَعْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى إِذَا أَهْلٌ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا. [راجع: ١٥٢٤. أخرجه مسلم: ١١٨١]

قوله: (باب مهَلٍّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِي) أي دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر، وحده هو ابن زيد، وعمرو هو ابن دينار.

١٢- باب مهَلٍّ أَهْلَ الْيَمَنِ

١٥٣٠- حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَثَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحَفَةِ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنًا، وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ، وَلِكُلِّ أُنَى أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ، مِنْ كَانَ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْمَعْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ. [راجع: ١٥٢٤. أخرجه مسلم: ١١٨١].

قوله: (باب مهَلٍّ أهل اليمن) أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه. (لكمبيل): حكى الأثر من أحد أنه سئل في أي سنة وقت النبي ﷺ المواقيت؟ فقال: عام حج انتهى. وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلفظ «أن رجلاً قام في المسجد فقال: يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهمل؟».

١٣- باب ذَاتِ عَرَقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ

١٥٣١- حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا فُحِحَ هَذَانِ الْبَصْرَانِ، أَوْ أَوْ غَمَرَ، قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لَأَهْلٍ نَجْدٍ قَرْنًا. وَهُوَ جَزْرٌ عَنْ طَرَفَيْنَا، وَإِنَّا إِن أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَيْنَانَا. قَالَ: فَانظُرُوا خَلْقًا مِنْ طَرَفِكُمْ، فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عَرَقٍ.

قوله: (باب ذات عرق لأهل العراق) هي بكرة العين وسكون الراء بعدها قاف، سمي بذلك لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير، وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء، بينها وبين مكة مرحلتان، والمسافة اثنتان وأربعون ميلاً هو الحد الفاصل بين نجد وتهامة.

قوله: (لما فُحِحَ هذان البصران) كذا للآثر بضم «فتح» على البناء لما لم يسم فاعله، وفي رواية الكشيبي «لما فتح هذين المصرين» بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في «المستخرج» وبه جزم عباس، وأما ابن مالك فقال: تنازع «فتح» و«أثاء» وهو على إعمال الثاني وإسناد الأول إلى ضمير عمر، ووقع عند الإسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً، وزاد في الإسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق، والمصران ثنية مصر والمراد بهما الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما، وإلا فهما من تصدير المسلمين.

قوله: (وهو ججور) فتح الجيم وسكون الواو بعدها راء أي ميل، والجور الميل عن قصد ومنه قوله تعالى «ومنها جاجر».

قوله: (فانظروا حدوها) أي اعتبروا ما يقابل المقاتل من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجملوه ميقاً، وظاهره أن عمر حد لهم ذات عرق بجاهله منه، وقد روى

الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال: لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئاً فانخذ الناس بحال قرن ذات عرق، وروى أحد من هشيم عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه «قال ابن عمر فأتى الناس ذات عرق على قرنه وله عن سفيان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت» قال فقال له قائل: فإين العراق؟ فقال ابن عمر: لم يكن يومئذ عراق، وسيأتي في الاعتصام من طريق عبيد الله بن دينار عن ابن عمر قال: لم يكن عراق يومئذ ووقع في «غرائب مالك» للدارقطني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: «وقت رسول الله ﷺ لأهل به عبد الرزاق. قلت: والإسناد إليه ثقات أثبات، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عنه وهو غريب جداً، وحديث الباب يرويه. وروى الشافعي من طريق طاووس قال: لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق» وقال في «الأم»: لم يثبت عن النبي ﷺ أنه حد ذات عرق، وإنما أجمع عليه الناس. وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوباً، وبه قطع الغزالي والرافعي في «شرح المسند» والنووي في «شرح مسلم» وكذا وقع في «المؤنة» مالك، وصرح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في «الشرح الصغير» والنووي في «شرح المهذب» أنه منصوب، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريج وأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهل فقال: سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ فذكره، وأخرجه أبو عروة في مستخرجه بلفظ «فقال سمعت أحسبه يريه النبي ﷺ» وقد أخرجه

أحد من رواية ابن عتبة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكا في رفعه. ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي كلاهما عند أحد ولهم دلالة والنسائي، وهذا يدل على أن الحديث أصلاً، فلمل من قال إنه غير منصوب لم يلقه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال، ولهذا قال ابن خزيمة: رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث. وقال ابن المنذر: لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً انتهى. لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا. وأما إعلال من أعله بأن العراق لم تكن تحت يومئذ فقال ابن عبد البر: هي غفلة، لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتح، لكنه علم أنها مفتوح، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق انتهى. وبهذا أجاب الماوردي وأخرون، لكن يظهر في أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون، والسبب في أن عمر حد ذلك أنه روى الحديث بلفظ «أن رجلاً قال: يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهمل؟» فاجابه. وكل جهة عنها في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق والله أعلم. وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق فقد عرّف به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، وإن كان خطفه قد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميقات الوجوب، والعقيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق. ومنها أن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل الملائك، والآخر ميقات لأهل البصرة، ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني وإسناده ضعيف. ومنها أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم حولت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد، وتعين الإحرام من العقيق ولم يقل به أحد، وإنما قالوا يستحب احتياطاً، وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه كان يجرم من الرتبة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزري، قال ابن المنذر: وهو أشبه في النظر إن كانت ذات عرق غير منصوبة، وذلك أنها تحاذي ذا الحليفة، وذات عرق بعدها، والحكم فيمن ليس له ميقات أن يجرم من أول ميقات مجاذي، لكن لما سن عمر ذات عرق وتبعه عليه الصحابة واستمر عليه العمل كان أولى بالاتباع.

واستدل به على أن من ليس له ميقات أن عليه أن يجرم إذا حاذى ميقاً من هذه المواقيت الخمسة، ولا شك أنها محيطة بالجرم، فلو الحليفة شامية ولمعلم مائية فهي مقابله وإن كانت إحداها أقرب إلى مكة من الأخرى، وقرن شرقية والجنحة غربية فهي مقابله وإن كانت إحداها كذلك، وذات عرق تحاذي قرناً، فعلى هذا فلا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي ميقاً من هذه المواقيت، فبطل قول من قال من ليس له ميقات ولا مجاذي ميقاً هل يجرم من مقدار أبعد من المواقيت أو أقربها؟ ثم حكى فيه خلافاً، والغرض أن هذه الصورة لا تتحقق لما قلته إلا أن يكون قائله فرضه فيمن لم يطلع على الحاذية كمن يجيئها، وقد نقل النووي في «شرح المهذب» أنه يلزمه أن يجرم على مرحلتين اعتباراً بقول عمر هذا في توقيت ذات عرق، وتعب بأن عمر إنما حدها لأنها تحاذي قرناً، وهذه الصورة إنما هي حيث يجهل الحاذية، فلعل القائل بالمرحلتين أخذ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِرَوَايَةِ الْعَقِيقِ يَقُولُ: «أَتَانِي الْفَلَّةُ آتِيَةً مِنِّي فَقَالَ: صَلِّ لِي هَذَا الْوَادِي الْمَبَارَكُ، وَقُلْ: غُفْرَةٌ لِي حَقَّةٌ». [الطبر: ٤٣٣٧، ٤٣٤٣].

١٥٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَطَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَمَى وَهُوَ فِي مَعْرَسٍ بِرِيِّ الْخَلِيفَةِ، بِطَرِيقِ الْوَادِي، قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِطَحَاةٍ مَبَارَكَةٍ.

وَقَدْ أَنَاخَ بَنَّا سَالِمٌ، بِمَوْضِعٍ بِالْمَسَاخِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُسَبِّحُ، بِتَحْوَرَى مَعْرَسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ اسْتَقْلَ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَطْنُ الْوَادِي، بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ، وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ. [راجع: ٤٨٣. أخرجه مسلم: ١٢٤٦].

قوله: (باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك) أورد فيه حديث عمر في ذلك، وليس هو من قول النبي ﷺ وإنما حكاه عن الأبي الذي أتاه. لكن روى أبو أحمد بن عدي من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً وتحويها بالعقيق فإنه مبارك فكانه أشار إلى هذا.

وقوله: (تحويها) بالخاء المعجمة والتحتانية أمر بالتخيم والمراد به النزول هناك. وذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» عن حزة الأصباهاني أنه ذكر في «كتاب التصحيف» أن الرواية بالتحتانية تصحيف وأن الصواب بالثلاثة فوقانية، ولما قاله اتجاه لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من الختام، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه، ووقع في حديث عمر تحتموا بالعقيق فلان جبريل أتاني به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة.

قوله: (أت من ربي) هو جبريل.

قوله: (فقال صل في هذا الوادي المبارك) يعني وادي العقيق، وهو بقرب القيع بينه وبين المدينة أربعة أميال. روى الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» أنه تبعاً لما رجس من المدينة المنذر في مكان فقال: هذا عقيق الأرض، فسمي العقيق.

قوله: (وقل عمرة في حجة) برفع عمرة للأكثر ونصبها لأبي ذر على حكاية اللفظ أي قل جعلتها عمرة، وهذا دال على أنه كان قارناً، وسيأتي بيان ذلك بعد أبواب. والبدل من قال معناه عمرة مدرجة في حجة أي أن عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجزئ لها طواف واحد، وقال: من معناه أنه يحتمر في تلك بد فراغ حجه. وهذا أبعد من الذي قبله، لأنه لم يفصل ذلك. نعم يحتمل أن يكون أمر أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران، وهو كقوله «دخلت العمرة في الحج» قاله الطبري. واعتزله ابن المنير في الحاشية فقال: ليس نظيره، لأن قوله «دخلت الحج» تأسيس قاعدة، وقوله «عمرة في حجة» بالتكرير يستدعي الوحدة وهو إشارة إلى الفعل الواقع من القران إذ ذلك. قلت: ويؤيده ما يأتي في كتاب الاعتصام بلفظه «عمرة وحجة» بواو العطف وسيأتي بيان ذلك بعد أبواب. وفي الحديث فضل العقيق فضيل المدينة وفضل الصلاة فيه، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجتمع إليهم من تأخر عنهم من أراد مرافقتهم، وليستدرك حاجته من نسائها مثلاً فيرجع إليها من قريب.

قوله في حديث ابن عمر: (أنه أوتي) بضم الهزنة أي في المنام، وفي رواية كرمه «دني» بتقديم الراء أي رآه غيره.

قوله: (وهو معرس) في رواية الكشيبي «في معرس» بالثنتين، وقوله «يبطن الوادي» تبين من حديث ابن عمر الذي قبله أنه وادي العقيق.

قوله: (وقد أناخ بنا سالم) هو مقول موسى بن عقبة الراوي عنه، وقوله «يتوخى» بالخاء المعجمة أي يقصد، و«الأناخ» بضم الميم المبرك.

قوله: (وهو أسفل) بالنصب ويجوز الرفع، والمراد بالمسجد الذي كان هناك في ذلك الزمان. وقوله «بينه» أي بين المعرس، وفي رواية الحصري «بينهم» أي بين النازلين وبين الطريق، وقوله «وسط» من ذلك بفتح المهملة أي متوسط بين بطن الوادي وبين الطريق، وعند أبي ذر «وسطاً من ذلك» بالنصب.

١٧- باب غَسَلِ الْخُلُوقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثَّيَابِ

١٥٣٦- قَالَ أَبُو غَاثِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّ صَفْوَانَ

بِالْأَقْلَ لأن ما زاد عليه مشكوك فيه، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد، ويحتمل أن يفرض بين من عن عين الكعبة وبين من عن شمالها لأن المواقيت التي عن يمينها أقرب من التي عن شمالها فيقتدر لليمين الأقرب وللشمال الأبعد والله أعلم. ثم إن مشروعية المأذنة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين، فأما من له ميقات معين كالصري مثلاً فهو يبرر وهي تحاذي ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتي الجمعة والله أعلم.

(تقريبه): العقيق المذكور هنا واد يتدفق مساؤه في غوري تهامة، وهو غير العقيق المذكور بعد بابين كما سيأتي بيانه.

١٤- باب

١٥٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ بِرِيِّ الْخَلِيفَةِ فَصَلَّى بِهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا يَقُولُ ذَلِكَ. [راجع: ٤٨٤. أخرجه مسلم ١٢٥٧ بلفظة ليست في هذه الطرق. ولكنها في الحج بروقه ٤٣٠].

قوله: (باب) كذا في الأصول بغير ترجمة، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التي قبله، ومناسبة لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات، وقد ترجم عليه بعض الشارحين «نزول البطحاء والصلاة بذوي الحليفة» وحكى القطب أنه في بعض النسخ قال: وسقط في نسخة سامعنا لفظ «باب» وفي شرح ابن بطال «الصلاة بذوي الحليفة».

قوله: (أناخ) بالنون والخاء المعجمة أي أبرك بمعره، والمراد أنه نزل بها. والبطحاء قد بين أنها التي بذوي الحليفة. وقوله «فصلى بها» يحتمل أن يكون للإحرام ويحتمل أن يكون للفرصة، وسيأتي من حديث أنس أنه «صلى العصر بذوي الحليفة ركعتين» ثم إن هذا النزول يحتمل أن يكون في الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف، ويحتمل أن يكون في الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذي بعده بلفظ «وإذا رجع صلى بذوي الحليفة بطن الوادي» وبات حتى أصبح، ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين تعالياً ولإبلاء الله أعلم.

١٥- باب خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ

١٥٣٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ جِبَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرَسِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِرِيِّ الْخَلِيفَةِ، بِطْنِ الْوَادِي، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ. [راجع: ٤٨٤، والطبر في الحج، باب ٧٤. أخرجه مسلم: ١٢٥٧ باختلاف ولفظة، صلى بذوي الحليفة في الحج ٤٣٠].

قوله: (باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة) قال عياض: هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة، كان النبي ﷺ يخرج منه إلى ذي الحليفة فيبيت بها، وإذا رجع بات بها أيضاً ودخل على طريق المعرس بفتح التاء المثلثة وبالمهملتين وهو مكان معروف أيضاً، وكل من الشجرة والمعرس على ستة أميال من المدينة لكن المعرس أقرب، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد بيان في ذلك. قال ابن بطال: كان ﷺ يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى، وقد تقدم في حكمة ذلك مبسوطاً، وقد قال بعضهم: إن نزوله هناك لم يكن قصداً وإنما كان اتفاقاً حكاه إسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعبه، والصحيح أنه كان قصداً لئلا يدخل المدينة ليلاً، ويدل عليه قوله: (وبات حتى يصبح) ولمن في وهو التبرك به كما سيأتي في الباب الذي بعده، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من حديث الباب في أواخر أبواب المساجد، وساقه هناك أبسط من هذا.

١٦- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: وَالْعَقِيقُ وَادٍ مَبَارَكٌ

١٥٣٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، وَيَشْرُ بْنُ بَكْرٍ التَّيْمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ

صوت النفس المتردد من التأمم أو الغمى، وسبب ذلك شدة ثقل الوعي، وكان سبب إدخال بعل رأسه عليه في تلك الحال أنه كان يجب لو رآه في حالة نزول الوعي كما سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر عنه، وكان يقول ذلك لعمر فقال له عمر حيثذا: تعال فانظر، وكأنه علم أن ذلك لا يشق على النبي ﷺ.

قوله: (صوي) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أي كشف عنه شيئاً بعد شيء.

قوله: (اغسل الطيب الذي بك) هو أعم من أن يكون بنيه أو بيته، وسيأتي البحث فيه.

قوله: (واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك) في رواية الكشميهني: «كما تصنع، وسيأتي في أبواب العمرة بلفظ: كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي، ولمسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء «وما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك، وهو دال على أنه كان يعرف أفعال الحج قبل ذلك، قال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحسبون الطيب في الإحرام إذا حجوا، وكانوا يتسألون في ذلك في العمرة فاتحته التي ﷺ أن أحرامها واحد. وقال ابن المنير في الحاشية قوله (واصنع، معناه أترك لأن المراد بيان ما يجبته الحرم، فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل. قال: وأما قول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده. وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد: ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج. وقال الباجي: للأمر به غير نزع الثوب وغسل المخلوق، لأنه صرح له بما فلم يبق إلا القدية. كما قال ولا وجه لهذا الحصر، بل الذي تبين من طريق أخرى أن الأمور به الغسل والتزع، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال «ما كنت صانعاً في حجك؟ قال أنزع عني هذه الثياب وأغسل عني هذا المخلوق. فقال ما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك.

قوله: (فقللت لعطاء) القائل هو ابن جريج، وهو دال على أنه فهم من السياق أن قوله «ثلاث مراتب من لفظ النبي ﷺ، ولكن يجمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه ﷺ أعاد لفظه «واصنع» مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لفهمه عنه أنه عليه عياض، قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب أن المخلوق كان على الثوب كما في الترجمة، وإنما فيه أن الرجل كان متصمخاً. وقوله له «اغسل الطيب الذي بك» يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزوعها كناية من جهة الإحرام اهـ. والجواب أن البخاري على عادته يشير إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده، وسيأتي في عمرات الإحرام من وجه آخر بلفظ «عليه قميص فيه أثر صفرة» والمخلوق في الناحية إنما يكون في الثوب. ورواه أبو داود والطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ «رأى رجلاً عليه جبة عليها أثر مخلوق، ولمسلم من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء مثله، قال سعيد بن منصور «حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية، أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أسحرت وعليّ جتي هذه وعلى جبتك رذخ من خلوق، الحديث وفيه «فقل اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزفران» واستند بحدِيث يعلى على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بفعل أثره من الثوب والبدن، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن. وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالعرفانة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في سنة ثمان بلا خلاف. وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيديها عند إحرامها كما سيأتي في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر، وإن الأمور بمنسلة في قصة يعلى إنما هو المخلوق لا مطلق الطيب، فقلع علة الأمر فيه ما خالفه من الزعفران.

وقد ثبت النهي عن زعفران الرجل مطلقاً محرماً وغير محرّم، وفي حديث ابن عمر الآتي قريباً «ولا يلبس أي الحرم من الثياب شيئاً مسه زعفران» وفي حديث ابن عباس الآتي أيضاً «ولم يلبس إلا عن الثياب المزعفر» وسيأتي مزيد في ذلك الباب الذي بعده، واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه، وقال مالك إن طال ذلك عليه لزومه، وعن أبي حنيفة «واحد في رواية يجب مطلقاً، وعلى أن الحرم إذا صار عليه المخلوق نزع ولا يلزم تزييفه ولا شقة خلافاً للنسائي والشمسي حيث قال: لا يترعه من قبل رأسه لتلا يصير مغنياً لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهم، وعن علي بن غرهم، وكذا عن الحسن وأبي قلابة، وقد وقع عند أبي داود بلفظ «اخلع عتك الجبة فخلعها من قبل رأسه، وعلى أن المنى والحكم إذا لم يعرف الحكم يمسك حتى يتبين له، وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وأن لم يكن مما ينل،

بَن يَغْلِي أَخْبَرَهُ: أَنَّ يَغْلِي قَالَ لِعُمَرَ: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ. قَالَ: قَبِيئًا النَّبِيَّ ﷺ بِالْجُرْأَتَةِ، وَنَعَفَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمُرَةٍ، وَهُوَ مُتَصَمِّخٌ بِطَيْبٍ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ ﷺ إِلَى يَغْلِي، فَجَاءَ يَغْلِي، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ، فَادْخَلَ رَأْسَهُ، فَادْفَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَضَّرُ الْوُجْهِ، وَهُوَ يَغْلِي، ثُمَّ سَرَى عَنْهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْفَمْرَةِ». قَائِي بِرَجُلٍ، فَقَالَ: «اغْسِلِ الطَّيْبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَنْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ». فَكَلَّمَ لِعَطَاءَ: أَرَادَ الْإِنْفَاءَ، حِينَ أَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. [انظر: ٤١٧٨٩، ٤١٨٤٧، ٤١٧٩٩، ٤١٩٨٥]. أخرجه مسلم: ١١٨٠ بذكر عمره.

قوله: (باب غسل المخلوق ثلاث مراتب من الشهاب) المخلوق بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران.

قوله: (قال أبو عاصم) هو من شيخ البخاري ولم أره عنه إلا بصيغة التعليل، وبذلك جزم الإسماعيلي فقال: ذكره عن أبي حاصم بلا غير، وأبو نعيم قال: ذكره بلا رواية، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ «حدثنا عبد حدثنا أبو حاصم، ومحمد هو ابن معمر أو ابن بشار ويجعل أن يكون البخاري، ولم يقع في المتن ذكر المخلوق وإنما أشار به إلى ما ورد في بعض طرقه وهو في أبواب العمرة بلفظ «وعليه أثر المخلوق».

قوله: (أن يعلى) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهي أمه وقيل جدته، وهو والد صفوان الذي روى عنه، وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة لأنه قال فيها «إن يعلى قال لعمر، ولم يقل أن يعلى أخيراً» أنه قال لعمر، فإن يكن صفوان حاضر مراجعتهما وإلا فهو منقطع، ولكن سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر «عن صفوان بن يعلى عن أبيه، فذكر الحديث.

قوله: (جاء رجل) سيأتي بعد أبواب بلفظ «جاء أعرابي» ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن تيمون في «الذيل» عن تفسير الطبروسي، أن اسمه عطاء ابن منية، قال ابن تيمون: إن ثبت ذلك فهو أخو يعلى ابن منية راوي الخبر، ويحوز أن يكون خطأ من اسم الراوي فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى ابن منية عن أبيه، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحداً، ووقع في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن ما نصه: هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب «الشفاء» للقاضي عياض عنه قال «أثبت النبي ﷺ وأنا متخلق فقال ورس حط صلح وغشني بقصيب بيده في بطني فاوجعي» الحديث، فقال شيخنا: لكن عمرو هذا لا يمدرك إذا فاته صاحب ابن وهب انتهى كلامه. وهو معترض من وجهين: أما أولاً فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها، وأما ثانياً ففي الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول «أثبت النبي ﷺ» لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك، بل إن ثبت فهو آخر وافق اسمه اسمه واسم أبيه اسم أبيه، والفرض أنه لم يثبت لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذي في «الشفاء» سواد بن عمرو قيل سواده بن عمرو، أخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبيهقي في «معجم الصحابة»، وروى الطحاوي من طريق أبي حصص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبي ﷺ وهو متخلق فقال لك أسراً؟ قال: لا، قال: اذهب فافعله. فقد يتوهم من لا خبرة له أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة، وليس كذلك فإن راوي هذا الحديث يعلى بن مرة القاضي، وهي قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام. نعم روى الطحاوي في موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال «حدثنا سليمان بن شبيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد القفاسي حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي ﷺ أن يزعها، قال قتادة قلت لعطاء إنما نرى أن نشقها، فقال عطاء: إن الله لا يحب الفساد.

قوله: (قد أظلم به) بضم أوله وكسر الظاء المعجمة أي جعل عليه كالظلة. ووقع عند الطبراني في الأوسط وابن أبي حاتم أن الآية نزلت على النبي ﷺ حيث ذكره قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْحَجُّ وَالْعُمَرَةُ لِلنَّبِيِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] ويستفاد منه أن الأمور به وهو الإتمام يستدعي وجوب اجتناب ما يقع في العمرة.

قوله: (يغسل) بفتح أوله وكسر للمعجمة وتشديد الطاء المهملة أي يفض، والغفيط

أخرجه ابن أبي شيبة.

(تبيه): قوله: «يشم» يفتح الشين للمجمة على الأشهر وحكي ضمها.

قوله: (وقال عطاة يتختم ويلبس الهيمان) هو بكسر الهاء معرب، يشبه نكة السراويل يعمل فيها الفتحة ويشد في الوسط. وقد روى الدارقطني من طريق الشوري عن ابن إسحاق عن عطاة قال: لا بأس بالحاتم للمحرم. وأخرج أيضاً من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عطاة وربما ذكره عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لا بأس بالهيمان والحاتم للمحرم والأول أصح. وأخرجه الطبراني وابن عدي في الكامل من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً وإسناده ضعيف. قال ابن عبد البر: أجاز ذلك فقهاء الأمصار، وأجازوا عقده إذ لم يمكن إدخال بعضه في بعض، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر، ورواه جواز. ومنع إسحاق عقده وقيل إنه تفرد بذلك، وليس كذلك فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال: لا بأس بالهيمان للمحرم، ولكن لا يعقد عليه السر ولكن يلقه لفاً. وقال ابن أبي شيبة حدثنا الفضل بن دكين عن إسماعيل بن عبد الملك قال: رأيت على سعيد بن جبير خاتماً وهو محرم وعلى عطاة.

قوله: (وطاف ابن عمر وهو محرم ولقد حزم على بطنه يثوب) وصله الشافعي من طريق طلاس قال: رأيت ابن عمر يمسى وقد حزم على بطنه يثوب. وروى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما خرز طرفه على إزاره. وروى ابن أبي شيبة من طريق مسلم بن حنبل سمعت ابن عمر يقول: لا تعتقد عليك شيئاً وأنت محرم. قال ابن التين: هو محمول على أنه شدة على بطنه فيكون كالهيمان ولم يشده فوق المثرب وإلا فمالك يرى على من فعل ذلك القديسة.

قوله: (ولم تر عائشة بالتيان بأساً للذين يرحلون هودجها) وقع في نسخة الصفاني بعد قوله بأساً: قال أبو عبد الله يسي النبين إلخ. التيان يضم المشاة وتشديد الواحدة سراويل قصيرة بغير أكمام، والمودج بفتح الهاء وبالجمم معروف، ويحلون بفتح أوله سكنون الراء وفتح الهاء المهمله قال الجوهري: رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلا إذا شدت على ظهره الرحل، قال الأعرشي: «رحلت أمة خدو أجهاماً، وسياقي في الضير استشهد البخاري بقول الشاعر: «إذا ما قمت أرحلها بليل، وعلى هذا فوهم من ضبطه هنا بتشديد الهاء المهمله وكسرها. وقد وصل أثر عائشة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها حجت ومعهما غلمان لها وكانوا إذا شدوا أرحلها يبدو منهم الشيء، فأمرتهم أن يتخذوا التباين فيلبسوها وهم محرمون. وأخرجه من وجه آخر غصناراً بلفظ «يشدون هودجها» وفي هذا رد على ابن التين في قوله: أرادت النساء لأنهن يلبسن للمخيط بخلاف الرجال، وكان هذا رأي رآته عائشة وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التيان والسراويل في منعه للمحرم.

قوله: (صفهان) هو الشوري ومنصور هو ابن العنتر، والإسناد إلى ابن عمر كوفيون وكذا إلى عائشة.

قوله: (يلبسن بالزيت) أي عند الإحرام بشرط أن لا يكون طيباً، كما أخرجه الترمذي من وجه آخر عن مرفوعاً، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنذر أن ابن عمر قال: «لأن أطلى بفطران أحب إلي من أن أطيّب ثم أصبح محرماً، وفيه إنكار عائشة عليه، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فإنه كان يكره استئمانه الطيب بعد الإحرام كما سياتي، وكانت عائشة تنكر عليه ذلك. وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول «لا بأس بأن يمس الطيب عند الإحرام» قال فذعوت رجلاً وأنا جالس بمجنب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبي، فجاءني رسولاً فقال: إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الإحرام فأجب ما بدا لك. قال فسكت ابن عمر. وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده في ذلك لحديث عائشة، قال ابن عيينة «وأخيراً عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال: قالت عائشة فذكر الحديث قال سالم: سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع.

قوله: (فلا تكرهه لإبراهيم) هو مقول منصور، وإبراهيم هو النخعي.

قوله: (فقال ما تصنع بقوله) يشير إلى ما بيته وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل، ويؤخذ منه أن المنزع في النزول إلى السنن وأنه مستثنى بها عن آراء الرجال ونها المنع.

قوله: (كأنني أنظر) أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث أنها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة إليه.

قوله: (ويصلي) بالموحدة المكسورة وآخره صاد مهملة هو البرقي، وقد تقدم في

لكن وقع عند الطبراني في الأوسط، أن الذي نزل على النبي ﷺ قوله تعالى «واوتوا» الحج والصلاة لله ﷻ وعلى أن النبي ﷺ لا يمكن بحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي.

١٨- باب الطيب عند الإحرام

وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلُ وَيَتَغَرَّبُ

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يَشْمُ الْمُحْرِمُ الرَّيْحَانَ، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ: الزَّيْتُ وَالسَّمْنُ.

وقال عطاة: يَتَخْتَمُ وَيَلْبَسُ الْهِيْمَانُ.

وطاف ابن عمر رضي الله عنهما وهو محرم، ولقد حزم على بطنه يثوب.

وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالتَّيَانِ بِأَسًا، لِلَّذِينَ يَرْحَلُونَ هُودَجَهَا.

١٥٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْبَسُهُنَّ بِالزَّيْتِ. فَلَا تَكْرَهُهُ لِلْإِبْرَاهِيمِ، قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ؟

١٥٣٨- حَدَّثَنِي الْأَسَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَبِي وَبَيْتِ الطَّيِّبِ فِي مَقَارِفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. [راجع: ٢٧١]. أخرجه مسلم: [١١٩٠].

١٥٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلَجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالتَّيْتِ. [راجع: ١٥٣٩]. أخرجه مسلم: [١١٨٩].

قوله: (باب الطيب عند الإحرام، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ويذهب) أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الأمر بفصل الخلق الذي في الحديث قبله إنما قبله هو بالنسبة إلى التيان، لأن المحرم لا يلبس شيئاً من الزعفران كما سياتي في الباب الذي بعده، وأما الطيب فلا تمتع استعملته على البدن، وأضاف إلى الطيب للتقصير عليه في حديث الباب الترجل والأدهان لجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالطيب سائر الترفعات فلا يحرم على المحرم، وكذا قال ابن المنير، والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما سياتي بعد أربعة أبواب من طريق كريب عن ابن عباس قال «اتطلقت النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادخن، الحديث، وقوله «ترجل»، أي سرح شعره، وكأنه يؤخذ من قوله في حديث عائشة «طيبته في مفرقه» لأن فيه نوع ترجل، وسياقي من وجه آخر بزيادة «وفي أصول شعره».

قوله: (وقال ابن عباس إله) أما شم الريحان قال سعيد بن منصور «حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً للمحرم يشم الريحانة وروينا في المعجم الأوسط، مثله عن عثمان، وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر خلفه، واختلف في الريحان فقال إسحاق: يباح، وتوقف أحمد. وقال الشافعي: يحرم، وكره مالك والحنفية. ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف، وأما غيره فلا. وأما النظر في المرأة فقال الشوري في جامعها رواية عبد الله بن الوليد المعني عنه «من هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن هشام به، نقل كراهته عن القاسم بن محمد. وأما التدواي فقال أبو بكر بن أبي شيبة «حدثنا أبو خالد الأحمر وعبد بن العوام عن أشعث عن عطاة عن ابن عباس أنه كان يقول: يتداوى المحرم بما يأكل، وقال أيضاً «حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن الضحاك عن ابن عباس قال: إذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنهما بالزيت أو بالسمن، ووقع في الأصل «يتداوى» بما يأكل الزيت والسمن، ومما بالجر في روايته وصحح عليه ابن مالك علقاً على ما الموصلة فإنها مجرورة بالياء ووقع في غيرها بالنصب، وليس المعني عليه لأن الذي يأكل هو الأكل لا المأكول، لكن يجوز على الاتساع. وفي هذا الأثر رد على مجاهد في قوله أن تدأوى بالسمن أو الزيت فعليه دم

لإحرامه حين أحرمه، ويقولها طهيت رسول الله ﷺ بيدي هاتين أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عنهما، وسيأتي من طريق سفیان بن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ «وأشارت بيديها» واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناساً من أهل العلم منهم القاسم بن عماد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث فسلمهم عن التطيب قبل الإفاضة، فكلهم أمر به. فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه.

قوله: (وخله قبل أن يطوف بالبيت) أي لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة، وسيأتي في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ «قبل أن يفيض» وللنسائي من هذا الوجه «وحين يريد أن يزور البيت» وسلم غره من طريق عمرة عن عائشة، وللنسائي من طريق ابن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة «وخله بعد ما يرمي جرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت» واستدل به على حل الطيب وغيره من عمرات الإحرام بعد رمي جرة العقبة، ويستمر استئذان الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت، وهو ذاك على أن للحج محللين فمن قال أن الحل نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من الحرمات المذكورة عليه، ويؤخذ ذلك من كونه ﷺ في حجته رمى ثم حل ثم طاف، فلو أن الطيب يعد الرمي والحلق لما انتصرت على الطواف في قوله «قبل أن يطوف بالبيت» قال الزهري في «شرح المهذب»: طاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحل ليس بنسك إلا الشافعي، وهو في رواية من أحمد، وحكي عن أبي يوسف، واستدل به على جواز استدامة الطيب بعد الإحرام، وخالف الحنفية فأوجبوا فيه الفدية قياساً على اللبس، وتعقب بأن استدامة اللبس ليس واستدامة الطيب ليس بطيب، ويظهر ذلك بما لو حلف. وقد تقدم التعقب على من زعم أن المراد يبرق باليمن أن أثر الطيب الذي لا رائحة له بما فيه كفاية.

١٩- باب من أھل مُلْبَدَا

١٥٤٠- حَدَّثَنَا صَحْبٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَهْلُ مُلْبَدَا». [إسـ: ٥١٤٩، ٥١٩٤، ٥١٩٥. أخرجه مسلم: ١١٨٤، مطولاً.]

قوله: (باب من أهل ملبداء) أي أحرم وقد لبس شعر رأسه، أي جعل فيه شيئاً نحو الصمغ ليجتمع شعره ثلاثاً تشتت في الإحرام أو يقع فيه الفصل. ثم أورد حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في ذلك وهو مطابق للترجمة، وقوله «سمعت يهل ملبداء» أي سمعت يهل في حال كونه ملبداء، ولأبي داود والحاكم من طريق نافع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام لبس رأسه بالصل، قال ابن عبد السلام يحمل أنه بفتح المهملتين، ويحمل أنه بكسر للمجمة وسكون المهملة، وهو ما ينسل الرأس من خطمي أو غيره. قلت: ضبطناه في روايتنا في سنن أبي داود بالمهملتين.

٢٠- باب الإهلالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ

١٥٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ وَحْدَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: «مَا أَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَخْتِي: مَسْجِدُ ذِي الْحُلَيْفَةِ. [أخرجه مسلم: ١١٨٦.]

قوله: (باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة) أي لمن حج من المدينة. وأورد فيه حديث سالم أيضاً عن أبيه في ذلك من وجهين، وساقه بلفظ مالك. وأما لفظ سفیان فأخرجه الحميدي في مسنده بلفظ «هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ، والله ما أهل رسول الله ﷺ» إلا أن من المسجد مسجد ذي الحليفة، وأخرجه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عتبة بلفظ «كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال: البيداء التي تكذبون فيها إلخ» إلا أنه قال: من عند الشجرة حين قام به بعيره وسيأتي للمصنف بعد أبواب ترجمة من أهل حين استوت به وراحته، وأخرج فيه

الفصل قول الإسماعيلي: إن الوبيص زيادة على البريق، وإن المراد به التلاؤ، وأنه يدل على وجود عين قامة لا الريح فقط.

قوله: (في مفارق) جمع مفروق وهو المكان الذي يفترق فيه الشعر في وسط الرأس، قيل ذكرته بصيغة الجمع تمييزاً لجوانب الرأس التي يفرق فيها الشعر.

قوله: (لإحرامه) أي لأجل إحرامه، وللنسائي «حين أراد أن يحرمه ولمسلم غره» كما سيأتي قريباً.

قوله: (وخله) أي بعد أن يرمي ويحلق. واستدل بقوله «كنت أطيبه على أن كان لا تقتضي التكرار لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة» وقد صرحنا في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع كما سيأتي في كتاب اللباس، كذا استدل به النووي في «شرح مسلم» وتعقب بأن المصدى تكررهما إذا هو التطيب لا الإحرام، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه. وقال النووي في موضع آخر: المختار أنها لا تقتضي تكراراً ولا استمراراً، وكذا قال الفخر في «المحصل»، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضي قال: ولهذا استندنا من قوله «كان حاتم يقري الضيفه» أن ذلك كان يتكرر منه، وقال جماعة من المحققين إنها تقتضي التكرار ظهوراً، وقد تقع قرينة تدل على عدمه، لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة في إثبات ذلك، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فصل الإحرام لما اطلمت عليه من استحبابه لذلك، على أن هذه اللفظة لم تنفك الرواة عنها عليها، فسبغ لبخاري من طريق سفیان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ «طهيت رسول الله ﷺ» وسائر الطرق ليس فيها صيغة «كانه» والله أعلم. واستدل به على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وجواز استدلاله بعد الإحرام، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته، وإما يحرم ابتدأه في الإحرام وهو قول الجمهور، وعن مالك يحرم ولكن لا فدية، وفي رواية عنه نجب، وقال محمد بن الحسن: يكره أن تطيب قبل الإحرام بما يقضى عينه بعده.

واحتج المالكية بأمور: منها أنه ﷺ اختل بعد أن تطيب لقوله في رواية ابن المثنى في الفصول «ثم طاف بنسائه ثم أصبح محرماً» فإن المراد بالطواف الجماع، وكان من عادته أن ينشغل عند كل واحدة، ومن ضرورة ذلك أن لا يقضى للطيب أثر، ويروى قوله في الرواية الماضية أيضاً «ثم أصبح محرماً ينضح طيباً» فهو ظاهر في أن نضح الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم أن فيه تقدماً وتأخيراً والتقدير طاف على نسائه ينضح طيباً ثم أصبح محرماً خلاف الظاهر، ويروى قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عند مسلم «كان إذا أراد أن يحرم ينطح بالطيب ما يجيد» ثم أراه في رأسه وحيثه بعد ذلك، وللنسائي وابن حبان «رايت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم» وقال بعضهم: إن الوبيص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به فزال وبقي أثره من غير رائحة، ويروى قول عائشة ينضح طيباً. وقال بعضهم: بقي أثره لا عينه، قال ابن العربي ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت انتهى. وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت «كان ينضح وجوهنا بالصل الطيب قبل أن يحرم ثم نحرم فنفرق فبسل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا». فهذا صريح في بقاء عين الطيب، ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين. وقال بعضهم: كان ذلك طيباً لا رائحة له تمسكاً برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة «يطيب لا يشبه طيبكم» قال بعض رواة: يعني لا بقاء له أخرجه النسائي. ويروى هذا التأويل ما في الذي قبله. وسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم «يطيب فيه مسك» وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم «كانني أنظر إلى ويص المسك» وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه «بأطيب ما أجده» ولطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة «بالغالية الجيدة» هذا يدل على أن قولها يطيب لا يشبه طيبكم أي أطيب منه، لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء. وأدعى بعضهم أن ذلك من خصائصه ﷺ قال المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من المالكية، قال بعضهم لأن الطيب من دواعي النكاح فهي الناس عن وكان هو أملك الناس لإزريه فعله، وروجه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح، وقد ثبت عنه أنه قال «حب إلي النساء والطيب» أخرجه النسائي من حديث أنس، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس. وقال المهلب إنما خص بذلك لما شرته للمالكة لأجل الوحي، وتعقب بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها، ويروى حديث عائشة بنت طلحة المتقدم. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة «قال طهيت أبي بالصل»

بناء على سياق هذه الرواية وهي المشهورة وهي نافع، وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ ما يترك الحرم، وهي شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع، ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ «أن رجلاً قال: ما يجتنب المحرم من الثياب، أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحيهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه، وأخرجه أحمد عن ابن عبيدة عن الزهري فقال مرة: ما يترك، ومرة: ما يلبس، وأخرجه المصنف في أواخر الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع، فالاختلاف فيه على الزهري يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها، واتجه البحث المتقدم، وطعن بعضهم في قول من قال من الشراح إن هذا من أسلوب الحكميم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما لا يلبس كان يقال ما ليس بخيط ولا على قدر البدن كالقميص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلاً ولا يلبس ما سبه طيب كالورس والزعفران، ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه ويوجب الغنية.

قوله: (الحرم) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل، ولا يلتحق به المرأة في ذلك قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمرأة ليس جميع ما ذكر، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذي منه الزعفران أو الورس، ويؤيده قوله في آخر حديث الليث الأسي في آخر الحج ولا تنسب المرأة كما سيأتي البحث فيه، وقوله: «لا تنسب» بالرفع على الخبر وهو في معنى النهي، وروي بالجرم على أنه نهى، قال مياض: أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبس المحرم، وأنه نهى بالقميص والسراويل على كل غيط، وبالعمامة والبرانس على كل ما يغطي الرأس به غيطاً أو غيره، وبالحفاف على كل ما يستر الرجل انتهى. وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثاني بأهل القياس وهو واضح، والمراد بتحريم الخيط ما يلبس على الموضع الذي جعل له ولو في بعض البدن فاما لو ارتدى بالقميص مثلاً فلا بأس. وقال الخطابي: ذكر العمامة والبرانس معاً ليندل على أنه لا يجوز تنظية الرأس بالملتا أو بالثادر، قال: ومن التادر المكمل يحمله على رأسه. قلت: إن أراد أنه يجعله على رأسه كلابس القبع صح ما قال، وإلا فمجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لحاجة لا يضر على منعه. وما لا يضر أيضاً الانتماس في الماء فإنه لا يسمى لباساً، وكذا ستر الرأس باليد.

قوله: (ولا أحد) قال ابن المنذر في الحاشية: يستفاد منه جواز استعمال أحد في الإتيان خلافاً لمن خصه بضرورة الشعر، قال: والذي يظهر به بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإتيان إلا إن كان بغية نهي.

قوله: (لا يجد نعلين) زاد معمر في روايته عن الزهري عن سالم في هذا الموضع زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله: «ويحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين، فإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين واستدل بقوله: «فإن لم يجد» على أن واحد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور، وعن بعض الشافعية جواز وكذا عند الحنفية. وقال ابن العربي: إن صاراً كالتنمين جاز وإلا متى سترنا من ظاهر الرجل شيئاً لم يميز إلا للفتاة، والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لفقده أو تركه بلذ الملك له وعجزه عن الثمن إن وجد من يبيعه أو الأجرة، ولو بيع بشئ لم يلزمه شراؤه أو وهب له ما يجب قوله إلا أن أميره.

قوله: (فليلبس) ظاهر الأمر للوجوب، لكنه لا شرع للتسهل بل يناسب التثليل وإثماً هو الرخصة.

قوله: (وليقطعهما أسفل من الكمين) في رواية ابن أبي ذئب الماضية في آخر كتاب العلم حتى يكونا تحت الكمين والمراد كشف الكمين في الإحرام وهما العظامان اللتان عند مفصل الساق والقدم، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطرب المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستسك رجلاً. وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية: الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك وقيل إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة، وقيل إنه لا يثبت عن محمد وإن السبب في نقله عن هشام بن عبيد الله الرازي سمع يقول في مسألة الحرم إذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه فأشار محمد بيده إلى موضع القطع، ونقله هشام إلى غسل الرجلين في الطهارة، وبهذا يتعقب على من نقل عن أبي حنيفة كابين بطال أنه قال: إن الكعب هو الشخص في ظهر القدم، فإنه لا يلزم من نقل ذلك عن محمد بن الحسن على تقدير صحته أنه لا يكون قول أبي حنيفة. ونقل عن الأصمعي وهو قول الإمامية أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الحاشية حيث عظم مفصل الساق والقدم، وجمهور أهل اللغة على أن كل قدم كمين، وظاهر الحديث أنه لا ذنبه على

من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال: «أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة، وكان ابن عمر ينكر على رواية ابن عباس الآكية بعد باين بلفظ «ركب» راحلته حتى استوى على البيداء أهل، وقد زال الإشكال ما رواه أبو طرد والحاكم من طريق سعيد بن جبير «قلت لأبن عباس عجت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله - فذكر الحديث وفيه - فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من جلسته فأهل بالبحج حين فرغ منها فسمع منه قوم فحفظوه، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فقل كل أحد ما سمع، وإنما كان إهلاله في مصلا وباب الله، ثم أهل ثانياً وثالثاً، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة، فعلى هذا فكان إنكار ابن عمر على من يخص الإهلال بالقيام على شرف البيداء، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جمع ذلك وإثماً الخلاف في الأفضل.

(الائدة): البيداء هذه فوق علمي ذي الحليفة لمن صعد من الوادي، قاله أبو عبيد البكري وغيره.

٢١- باب ما لا يئس المَحْرُومُ مِنَ الْقِيَابِ

١٥٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَئَسُّ الْمَحْرُومُ مِنَ الْقِيَابِ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَئَسُّ الْقُمْصُ، وَلَا الْقَصَائِمُ، وَلَا السَّرَايِلُ، وَلَا الْتَوَائِسُ، وَلَا الْخِصَالُ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَتَّبَسَّ خُفَّيْنِ، وَلْيَقَطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَمِيَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الْقِيَابِ شَيْئًا مِمَّا زَعَفَرَانٌ، أَوْ زَرْعٌ». [إرواع: ١٣٤. أخرجه مسلم: ١١٧٧].

قوله: (باب ما لا يلبس المحرم من الثياب) المراد بالحرم من أحرم محج أو عمره أو قرن، وحكى ابن دقيق العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام يعني على مذهب الشافعي ويورد على من يقول إنه النية، لأن النية شرط في الحج الذي الإحرام ركته، وشرط الشيء غيره، ويعترض على من يقول إنه التلبية بأنها ليست ركناً وكأنه يحرم على تعين فعل يتعلق به النية في الابتداء انتهى. والذي يظهر أنه يجمع الصفة الحاصلة من تجرد وتولية ونحو ذلك، وسيأتي في آخر باب التلبية ما يتعلق بشيء من هذا الغرض.

قوله: (أن رجلاً قال يا رسول الله) لم أتق على اسمه في شيء من الطروق، وسيأتي في باب ما ينهى من الطيب للمحرم، ومن طريق الليث عن نافع بلفظ ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام، وعند التناسي من طريق عمر بن نافع عن أبيه «ما نلبس من الثياب إذا أحرمنا» وهو يشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام. وقد حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أن في رواية إسن جريج واليثة عن نافع أن ذلك كان في المسجد، ولم أر ذلك في شيء من الطروق عنهما. نعم أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الله بن عون، كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال «نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان وأشار نافع إلى مقدم المسجد فذكر الحديث، وظهر أن ذلك كان بالنية، ووقع في حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج أنه ﷺ خطب بذلك في عرفات فيحمل على التمسك، ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل. وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة.

قوله: (ما يلبس المحرم من الثياب؟ قال: لا يلبس القصص) (ج) قال النووي قال العلماء هذا الجواب من بديع الكلام وجزله لأن ما لا يلبس مختصر فحصل التصريح به، وأما الملبوس الجائز فغير مختصر فقال: لا يلبس كذا أي ويلبس ما سواه انتهى. وقال البيضاوي: مثل عما يلبس فاجاب بما لا يلبس ليدل بالاتزان إلى طريق المفهوم على ما يجوز، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر، وفيه إشارة إلى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم المعارض في الإحرام المحتاج لبيانه، إذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب فكان الأليق السؤال عما لا يلبس، وقال غيره: هذا يشبه أسلوب الحكميم، وقرب منه قوله تعالى: «ولباسك ما ظفرتن» قبل ما أنفقتن من خير قللوا الذين» الآية، (البقرة: ٢١٥) فعدل عن جنس المتفق وهو للمسؤول عنه إلى ذكر المتفق عليه لأنه أهم. وقال ابن دقيق العيد: يستفاد منه أن للمعتر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا تشترط المطابقة انتهى. وهذا كله

من لبسهما إذا لم يجد النعلين، وعن الحنفية عجب، وتعقب بأنها لو وجبت لبسها النبي ﷺ فلا. لأنه وقت الحاجة. واستدل به على اشتراط القطع، خلافاً للمشهور عن أحمد فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الأبي في أواخر الحج بلفظ «ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين، وتعقب بأنه موافق على قاعدة حل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هتا، وأجاب الحنابلة بأشياء: منها دعوى السخ في حديث ابن عمر، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال: انظروا أي المحدثين قبل، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أنه قال: حديث ابن عمر قبل لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام، وحديث ابن عباس بعرفات. وأجاب الشافعي عن هذا في «الأم» فقال: كلاهما صادق حافظ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزيت عنه أو شك أو قالها فلم يقلها عنه بعض رواته انتهى. وسلك بعضهم الترجيح بين الحديثين، قال ابن الجوزي: حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفعفه، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه انتهى. وهو تعليل مردود بل لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً ففراه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً، ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عباس عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء بإسناد وصف بكونه أصح الأسانيد، واتفق عليه من ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصملي: إنه شيخ بصري لا يعرف كذا قال، وهو معروف موصوف بالفتح عند الأئمة. واستدل بعضهم بالقياس على السراويل كما سيأتي في البحث فيه في حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى، وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار. واحتج بعضهم بقول عطاء: إن القطع فساد والله لا يجب الفساد، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه. وقال ابن الجوزي: يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالمحدثين ولا يخفى تكلفه. قال العلماء: والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البدن عن الزينة، والاتصاف بصفة الحائض، وليتذكر بالتردد القدم على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المخطورات.

قوله: (ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه زعفران أو ورس) قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره إشارة إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر، بل الظاهر أن نكتة العدول أن الذي يخالطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان ما يليه المحرم أو لا يليه. والورس يفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصغر طيب الريح يصنع به، قال ابن العربي: ليس الورس طيب، ولكنه به شيء على اجتذاب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو جمع عليه فيما يقصد منه الطيب. واستدل بقوله: «منه» على تحريم ما صيغ كله أو بعضه ولو خفيت راحته. قال مالك في المطا: إنما يكره لبس المصنفات لأنها تنفرض. وقال الشافعي: إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تنقع له رائحة لم يمنع. والحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي تقدم بلفظ «ولم يه عن شيء من الثياب إلا المزفرة التي تردع الجلب» وأما المنسول فقال الجمهور: إذا ذعت الرائحة جاز خلافاً للمالك، واستدل فهم بما روى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث «إلا أن يكون غسلاً» أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عنه، وروى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحماني، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي: قد كتبه عن أبي معاوية. وقام في الحال فخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين انتهى. وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان متناً لكن في حديثه عن غير الأعصم مقال، قال أحمد: أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله بن عمر ولم يبهذه الزيادة غيره. قلت:

والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال، واستدل به للمهلب على منع استئمامه الطيب وفيه نظر، واستنبط من منع لبس الثوب المزفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية، وعسن للمالكية خلافاً، وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والطيب والأكل لا يعد متطيلاً.

(تنبيه): زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث «ولا الثباه» أخرجه عبد الرزاق عنه، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حصن بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضاً. والبقاء بالقاف والمرحلة معروف، ويطلق على كل ثوب مفرج، ومنع لبسه على المحرم متفق عليه، إلا أن أبا حنيفة قال: يشترط أن يدخل يديه في كفيه لا إذا ألقاه على كفيه، وواقفه أبو ثور والخريز من الحنابلة. وحكى الماوردي نظيره إن كان عنه ضيقاً فإن كان واسعاً

٢٢- باب الرُكُوبِ وَالْإِرْتِدَافِ فِي الْحَجِّ

١٥٤٣، ١٥٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ الْأَنْطَلِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْقُضْلَ، مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنًى، قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَ: كَمْ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ يَلِكِي حَتَّى رَمَى جُمُرةَ الْعَقَبَةِ. [الحديث: ١٥٤٣، النظر: ١٦٨٦، ١٦٨٧. أخرجه مسلم ١٧٨٠ بلفظ حديث ١٣٩، [الحديث: ١٥٤٤، النظر: ١٦٧٠، الفصل: ١٦٨٥، الفصل: ١٦٨٧، أخرجه مسلم ١٢٨١].

قوله: (باب الرُكُوبِ وَالْإِرْتِدَافِ فِي الْحَجِّ) أورد فيه حديث ابن عباس في أردافه ﷺ أسامة ثم القضل، وسيأتي الكلام عليه في «باب التلبس» والتكبير غداة النحر، والقصة وإن كانت روت في حالة البدن من عرفات إلى منى لكن يلحق بها ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج، قال ابن المنير: والظاهر أنه قصد ياردافه من ذكر ليحدث عن بما يتحقق له في تلك الحال من التشريع.

٢٣- باب مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأُزْدِيَةِ وَالْأُزْرِ

وَلَبَسَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الثِّيَابَ الْمُصَفَّرَةَ وَهِيَ مُحْرَمَةٌ، وَقَالَتْ: لَا تَلْبَسُ، وَلَا تَصْفِّرُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا بَرْسًا، وَلَا زَعْفَرَانًا.

وَقَالَ جَابِرٌ: لَا أَرَى الْمُصَفَّرَ طَيِّبًا.

وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ بَأْسًا بِالْخُلِيِّ، وَالْقَوْبِ الْأَسْوَدِ، وَالْمُزَوْدِ، وَالْخُفِّ لِلْفَرَاةِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدِّلَ يَدَهُ.

١٥٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ، بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَأَذْفَنَ، وَلَبَسَ إِزْرَةً وَرِدَاعَةً، هُوَ وَاصْخَابَةٌ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُزْدِيَةِ وَالْأُزْرِ، تَلْبَسُ، إِلَّا الْمُزْدَقَةَ الَّتِي تَرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ، فَاصْطَحَّ بِإِذِي الْخُلْفَةِ، رَكِبَ رَاحِلَةً، حَتَّى امْتَوَى عَلَى التَّيْسَاءِ أَهْلًا هُوَ وَاصْخَابَةٌ، وَقَلَّدَ بَدَنَةً، وَذَلِكَ لِيَحْمِيَ بَيْنَ مِنْ يَدِي الْقَفْدَةِ، فَصَلَّمَ مَكَّةَ لَارْتِمَ لِبَالِ خَلَوْنَ مِنْ يَدِي الْحَبْجَةِ، فَطَالَ بِالنَّيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ بَدَنِهِ، لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا، ثُمَّ نَزَلَ بِالْغُلِيِّ مَكَّةَ عِنْدَ الْحُجُونَ وَهُوَ مُهَلِّ بِالْحَجِّ، وَلَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَائِفِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأَمَرَ اصْخَابَةَ أَنْ يَطْوَوْا بِالنَّيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَقْضَوْا مِنْ رُؤُوسِهِمْ، ثُمَّ يَحْلُوا، وَذَلِكَ لِئِنْ كُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَّدَهَا، وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ أَثَرَاتُهُ فَمَنْ لَهَا خِلَالًا، وَالطَّيِّبَ وَالثِّيَابَ. [النظر: ١٦٢٥، ١٦٣١].

قوله: (باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر) هذه الترجمة مغايرة للسابقة التي قبلها من حيث أن تلك مقفولة لما لا يلبس من أجناس الثياب، وهذه لما يلبس من أنواعها. والأزر بضم المعزة والزاي جمع إزار.

قوله: (ولبست عائشة الثياب المصفرة وهي محرمة) وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال: «كانت عائشة تلبس الثياب المصفرة وهي محرمة، إسناد صحيح. وأخرجه البيهقي من طريق أبي إبي مليكة، أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمصفر الخفيف وهي محرمة، وأجاز الجمهور لبس المصفر للمحرم. وعن أبي حنيفة المصفر طيب وفيه الفدية، واحتج بأن عمر كان ينهى عن الثياب المصفرة، وتعقب ابن المنذر بأن عمر كره ذلك فلا يقتدي به الجاهل فيظن جواز لبس

المورس والمزفر، ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك.

قوله: (وقالت) أي عائشة (لا تلثم) متشاة واحدة وتشديد التثنية وهو على حذف إحدى التامين، وفي رواية أبي ذر تلثم يسكون اللام وزيادة متشاة بعدها أي لا تغطي شفتها بثوب، وقد وصله البيهقي، وسقط من رواية الحموي من الأصل، وقال سعيد بن منصور: حدثنا هشيم حدثنا الأعشم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: تسدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا: لا تلبس الحرمة القفازين والسرابيل ولا تبرقع ولا تلثم، وتلبس ما شامت من الثياب إلا ثوباً يفضض عليها ورأساً أو زعفراناً وهذا يشبه ما ذكر في الأصل من عائشة.

قوله: (وقال جابر) أي ابن عبد الله الصخامي.

قوله: (لا أرى المعصر طيباً) أي طيباً، وصله الشافعي ومسند بلفظ، لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المعصر طيباً، وقد تقدم الخلاف في ذلك.

قوله: (ولم تر عائشة بأساً بالخيال والثوب الأسود والمورد والحف للمرأة) وصله البيهقي من طريق ابن أبيه المكي، أن امرأة سألت عائشة: ما تلبس في إحرامها؟ قالت عائشة: تلبس من خزها ويزها وأصباغها وحليها، وأما المورد والمراد ما صيغ على لون الورد فسيأتي موصولاً في باب طواف النساء في آخر حديث عطاء عن عائشة، وأما الحف فوصله ابن أبي شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن وغيرهم، وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس الخيط كله والحفاف، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسد عليه الثوب سداً خفيفاً تستر به عن نظر الرجال، ولا تخمر إلا ما روي عن فاطمة بنت المنذر قالت: دكتا تخمر وجوهنا ونحن عحمرات مع أسماء بنت أبي بكر، تمني جدتي قال: ويجتمل أن يكون ذلك التخمر سداً كما جاء عن عائشة قالت: دكتا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا وكبست علينا الثوب على وجوهنا ونحن عحمرات فإذا جاوزنا رفعناه انتهى. وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد وفي إسناده ضعف.

قوله: (وقال إبراهيم) أي النخعي.

قوله: (لا بأس أن يبدل ثيابه) وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك ويونس، أما مغيرة فمن إبراهيم، وأما عبد الملك فمن عطاء، وأما يونس فمن الحسن قالوا: يغير الحرم ثيابه ما شاء لفظ سعيد، وفي رواية ابن أبي شيبة أنهم لم يروا بأساً أن يبدل الحرم ثيابه، قال سعيد: «حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان أصحابنا إذا أتوا بئر ميمون اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة».

قوله: (حدثنا فضيل) هو بالتحفيز.

قوله: (توكل) أي سرح شعره.

قوله: (وادهن) قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته، وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا، فقياس كون الحرم ممنوعاً من استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه، وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك قبل أبواب.

قوله: (التي تردع) بالهمزة أي تلطم يقال ردع إذا تلطم، والردع أثر الطيب، وردع به الطيب إذا لزم جلده، قال ابن بطال: وقد روي بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض إذا كثرت منافع المياه فيها، والردع بالفتح المعجمة الطين انتهى. ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالفتح المعجمة ولا تعرض لها عياض ولا ابن قرقول والله أعلم ووقع في الأصل تردع على الجلد قال ابن الجوزي: الصواب حذف «على» كما قال، وإثباته موجه أيضاً كما تقدم.

قوله: (فأصبح بذي الحليفة) أي وصل إليها نهراً ثم بات بها كما سيأتي صريحاً في الباب الذي بعده من حديث أنس.

قوله: (حتى استوى على البيداء أهل) تقدم نقل الخلاف في ذلك وطريق الجيع بين المختلف فيه.

قوله: (وذلك خمس بقين من ذي القعدة) أخرجه مسلم مثله من حديث عائشة، واحتج به ابن حزم في كتاب «حجة الوداع» له على أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم الخميس، قال: لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقعة كانت

يوم الجمعة بلا خلاف، وظاهر قول ابن عباس «خمس» يقتضي أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على تركه يوم الخروج، وقد ثبت أنه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً كما سيأتي قريباً من حديث أنس، فتبين أنه لم يكن يوم الجمعة فتبين أنه يوم الخميس. وتعمق ابن القيم بأن التمعين أن يكون يوم السبت بناء على عدم الخروج أو على تركه ويكون ذو القعدة تسعاً وعشرين يوماً انتهى. ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في «الإكليل» أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت خمس بقين من ذي القعدة، وفيه رد على من منع إطلاق القول في التاريخ لئلا يكون الشهر ناقصاً فلا يصح الكلام فيقول مثلاً خمس إن بقين بزيادة أداة الشرط، وحجة المجيز أن الإطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله إنه دخل مكة أربع خلون من ذي الحجة أن يكون دخلها صبح يوم الأحد وبه صرح الواقدي.

قوله: (والطيب والياب) أي كذلك، وقوله: «الحجون» بفتح المهملة بعدها جيم مضمومة هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على يمين الصعد وهناك مقبرة أهل مكة. وسيأتي بقية شرح ما اشتمل عليه حديث ابن عباس هذا مفرداً في الأبواب.

٢٤- باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [رابع: ١٥٣٢].

١٥٤٦- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِبُذِي الْحَلِيفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَةً وَأَسْرَوْتُ بِهِ أَهْلًا. [رابع: ١٥٨٩. أخرجه مسلم: ٩١٠ باختلاف].

١٥٤٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا ثُوبَانُ، عَنْ أَبِي لَيْلَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْمَصْرَ بِبُذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: وَاحْتَبَيْتُ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ. [رابع: ١٥٨٩. أخرجه مسلم: ٩١٠ باختلاف].

قوله: (باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح) يعني إذا كان حجه من المدينة، والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التي يسافر منها ليكون أمكن من التوصل إلى مهماته التي ينسأها مثلاً، قال ابن بطال: ليس ذلك من سنن الحج، وإنما هو من جهة الرقة ليحقق به من تأخر عنه، قال ابن التير: لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمقايض وتأخير الإحرام شييء بمن تمداه بغير إحرام فبين أن ذلك غير لازم حتى يفصل عنه.

قوله: (قَالَ ابن عمر) يشير إلى حديثه المتقدم في «باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة».

قوله: (حدثني ابن المنذر) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه، وخالفهم عيسى بن يونس فقال: عن ابن جريج عن الزمري عن أنس، وهي رواية شاذة.

قوله: (وبذي الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد ويات خارجاً عنها ولو لم يستمر سفره، واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير، ولا حجة فيه لأنه كابتداء سفر لا للمنتهي، وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة، وتقدم الخلاف في ابتداء إيماله ﷺ قريباً.

قوله في الرواية الثانية: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي.

قوله: (واحتسبه) الشك فيه من أبي قلابة، وقد تقدم في طريق ابن المنذر التي قبلها بغير شك، وسيأتي بعد باين من طريق أخرى عن أيوب بأن من هذا السياق.

٢٥- باب رفع الصوت بالإفلال

١٥٤٨- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرِيبٍ: حَدَّثَنَا حُشَاذُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثُوبَانٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَةَ، عَنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْمَصْرَ بِبُذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَمْزُحُونَ بِهَؤُلَاءِ جَمِيعًا. [رابع: ١٥٨٩. أخرجه مسلم: ٩١٠ باختلاف].

١٠٨٩ أخرجه مسلم: ٦٩٠ [باعتل]

قوله: (باب رفع الصوت بالإهلال) قال الطبري: الإهلال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهل به، وأما أهل القوم الإهلال فأرى أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته انتهى. وسيأتي اختيار البخاري خلاف ذلك بعد أبواب.

قوله: (ومعهم يصرخون بهما جميعاً) أي بالهج والعمرة، ومراد أنس بذلك من نوى منهم القرآن، ويحتمل أن يكون على سبيل التوزيع، أي بعضهم بالهج وبعضهم بالعمرة قاله الكرماني. ويشكل عليه قوله في الطريق الأخرى يقول لبيك بحجة وعمرة معاً، وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك، وسيأتي ما فيه في «باب التمتع والقرآن» وفيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية، وقد روى مالك في «الموطأ» وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعاً «جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإهلال، ورجاله ثقات، إلا أنه اختلف على التبايع في صحابه. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: كنت مع ابن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين، وأخرج أيضاً بإسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم، واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه: لا يرفع صوته بالتلبية إلا في المسجد الحرام ومسجد منى، وقال في الموطأ: لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات، ولم يستثن شيئاً. ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتز وغيرهما وكان للملئ إنما يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية، وكذلك مسجد منى.

٢٦ - باب التلبية

١٥٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ تَلِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّكَ اللَّهُمَّ كَيْفَ، كَيْفَ لَا شَرِيكَ لَكَ كَيْفَ، إِنَّ الْعَمَدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلَكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ». [راجع: ١٥٤٠. أخرجه مسلم: ٦١٨٤].

١٥٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَظِيمَةَ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنِّي لِأَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِي: «لَبَّكَ اللَّهُمَّ كَيْفَ كَيْفَ، لَا شَرِيكَ لَكَ كَيْفَ، إِنَّ الْعَمَدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ».

تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ: سَمِعْتُ خُفَيْمَةَ، عَنْ أَبِي عَظِيمَةَ: سَمِعْتُ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قوله: (باب التلبية) هي مصدر لبي أي قال: لبيك، ولا يكون عامله إلا مضرراً. قوله: (لبيك) هو لفظ من عند سيبويه ومن تبعه. وقال يونس: هو اسم مفرد وألفه إنما انقلب ياء لاصطلاحاً بالضمير كقدي وعلي. ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر. وعن القراء: هو منصوب على المصدر، وأصله لبا لك فني على التأكيد أي إلباباً بعد إلباب. وهذه التنية ليست حقيقية بل هي للتكثير أو المبالغة، ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة. قال ابن الأثير: ومثله حنايك أي تحنناً بعد تحنن. وقيل: ومعناه لبيك المجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم داري تلب دواك أي تواجها. وقيل معنى عبي لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أي عبة. وقيل إخلاصي لك من قولهم حب لبيب أي خالص. وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا أقام. وقيل قرباً منك من الإلباب وهو القرب. وقيل خاضعاً لك. والأول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجب لدعاء أهل إياه في حج بيته، ولهذا من دعي فقال لبيك فقد استجاب. وقال ابن عبد البر: قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالهج انتهى. وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس وجامد وعطاء وعكرمة وقشادة وغير واحد والأسانيد إليهم قوية، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من

طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه قال: لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالهج، قال: رب وما يبلغ صوتي؟ قال أذن وعليّ البلاغ. قال فتأذى إبراهيم: يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، فسمعه من بين السماء والأرض، أفلا ترون أن الناس يمينون من أقصى الأرض ببلو، ومن طريق ابن جريج عن عطاة عن ابن عباس وفيه «فأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء. وأول من أجابه أهل اليمن، فليس حاج يهج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا ما كان أجاب إبراهيم يومئذ قال ابن المنير في الحاشية: وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى.

قوله: (إن الحمد) روي بكرة المحمزة على الاستئناف ويفتحها على التعليل، والكسر أجود عند الجمهور، وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه إن الحمد لك على كل حال، ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب. وقال الخطابي: هج العامة بالفتح وحكاة الزخشرى عن الشافعي، قال ابن عبد البر: للمعنى عندي واحد لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال، وتقرب بأن التقيد ليس في الحمد وإنما هو في التلبية. قال ابن دقيق العيد: الكسر أجود لأنه يقتضي أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة، وأن الحمد والتمتع لله على كل حال، والفتح يدل على التعليل فكانه يقول: أجبتك لهذا السبب والأول أعم فهو أكثر فائدة. ولما حكى الرافعي الوجهين من غير ترجيح رجح النووي الكسر، وهذا خلاف ما نقله الزخشرى أن الشافعي اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر.

قوله: (والنعمة لك) المشهور فيه النصب، قال عياض: ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً والتقدير إن الحمد لك والتمعة مستقرة لك، قاله ابن الأثير. وقال ابن المنير في الحاشية: قرن الحمد والتمعة وأقره الملك لأن الحمد متعلق بالتمعة، ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فيجمع بينهما كأنه قال: لا حمد إلا لك لأنه لا نعمه إلا لك، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله صاحب الملك.

قوله: (والمالك) بالنصب أيضاً على المشهور ويجوز الرفع، وتقديره والمالك كذلك. ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر: كان رسول الله ﷺ إذا استوت به وراجلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال: لبيك، الحديث. وللمصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه «سمعت رسول الله ﷺ يهل مليداً يقول: لبيك اللهم ليك، الحديث. وقال في آخره: لا يزيد على هذه الكلمات، زاد مسلم من هذا الوجه: قال ابن عمر: كان عمر يهل بهذا وي زيد لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير في يدك والرباء إليك والعمل، وهذا القدر في رواية مالك أيضاً عنه عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزيد فيه ذكر غيره، فعرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بآبيه، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن غزمية قال: كانت تلبية عمر، فذكر مثل المرفوع وزاد «ليك مرغوباً ومرغوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن، واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك، قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معديكرب: أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية، غير أن قوماً قالوا: لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال: «كان من تلبية رسول الله ﷺ لبيك إله الحق ليك، وزيادته ابن عمر المذكورة، وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ. الناس كما في حديث عمرو بن معديكرب ثم فعله هو ولم يقل لوبا لما شتم مما هو من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلاة فكذلك لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئاً مما علمه. ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول: لبيك ذا المارح؟ فقال: إنه لذو المارح، وما هكذا كنا نلبي على عهد رسول الله ﷺ. قال فهذا سعد ذكره الزيادة وبه تأخذ انتهى. ويسدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال: «كان من تلبية النبي ﷺ فيه دلالة على أنه قد كان يلبي بغير ذلك، وما تقدم من عمر وابن عمر، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أن كان يقول «ليك غفار الذنوب» وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج «حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم ليك الخ»، قال «وأهل الناس بهذا الذي يهلون به، فلم يرد عليهم شيئاً منه، ولزم تليته، وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم قال «والناس يزدون ذا المارح وغيره من الكلام والنسي» يسمع فلا يقول لهم شيئاً، وفي رواية البيهقي «ذا المارح وذا الفضول»، وهذا يدل على أن الانحصار على التلبية المرفوعة

أفضل لادامته هو ﷺ عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يرتعها عليهم وأقرعهم عليها، وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكرامة قال: وهو أحد قول الشافعي، وقال الشيخ أبو حامد: وحكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم أنه كره الزيادة على المرفوع، وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب.

وحكى الترمذي عن الشافعي قال: فإن زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس، وأحب لي أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ، وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة، ونصب البيهقي الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي فقال: الاختصار على المرفوع أحب، ولا ضيق أن يزيد عليها. قال وقال أبو حنيفة إن زاد فحسن. وحكى في المعرفة عن الشافعي قال: ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه، غير أن الاختيار عندني أن يفرغ ما روي عن النبي ﷺ في ذلك انتهى. وهذا أصل الوجوه، ففرغ ما جاء مرفوعاً، وإذا اختار قول ما جاء موقوفاً أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يلقن قاله على انفراد حتى لا يختلط بالمرفوع. وهو شيء محال الدعاء في التشهد فإنه قال فيه، ثم يتخير من المسألة والثاء ما شاء أي بعد أن يفرغ من المرفوع كما تقدم ذلك في موضعه.

(الكامل): لم يتعرض المصنف لحكم التلبية، وفيها ملاب أربعة يمكن توصيلها إلى عشرة: الأول أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء، وهو قول الشافعي وأحمد. ثانيها واجبة ويجب بتركها دم، حكاه الماوردي عن ابن أبي هريرة من الشافعية وقال إنه وجد للشافعي نصاً يدل عليه، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والمطاطبي عن مالك وأبي حنيفة، وأغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب بتركها دم، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال: التلبية في الحج مستوتة غير مفروضة، وقال ابن التين: يريد أنها ليست من أركان الحج ولا فهي واجبة ولذلك يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب، وحكى ابن العربي أنه يجب عنهم بتركها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب. ثالثها واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق وهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه في الجواهر، له، وحكى صاحب المغناية من الحنفية مثله لكن زاد القول الذي يقوم مقام التلبية من الذكر كما في منعهم من أنه لا يجب لفظ معين، وقال ابن المنذر قال أصحاب الراي: إن كبر أو همل أو سحج ينوي بذلك الإحرام فهو عزم. رابعها أنها ركن في الإحرام لا ينقذ بدونها حكاه ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية وأهل الظاهر قالوا: هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام وهو قول طحاña أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال: التلبية فرض الحج، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة، وحكى الثوري عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركناً.

قوله: (عن أبي عطية) هو مالك بن عامر وسيأتي الخلاف في اسمه في تفسير سورة البقرة، ورجال هذا الإسناد إلى عائشة كوفون إلا شيخ البخاري، وأردف المصنف حديث ابن عمر محدث عائشة لما فيه من الدلالة على أن كان يديم فلكه، وقد تقدم أن في حديث جابر عند مسلم التصريح بالدامدة.

قوله: (تابعه أبو معاوية) يعني تابع سفيان وهو الثوري عن الأعمش وروايته وصلها مسند في مسنده عنه وكذلك أخرجه الجوزي من طريق عبد الله بن هشام عنه.

قوله: (وقال شعبة إلخ) وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه زاد فيه ثم سمعتها نالي وليس فيه قوله لا شريك لك، وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة، وسليمان شيخ شعبة فيه هو الأعمش والطريقان جيئاً عن غفران، وهو محمول على أن للأعمش في شيخين، ورجح أبو حاتم في العلل، رواية الثوري ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم، وخشمة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبي عطية له من عائشة. والله أعلم.

قوله: (حتى كان يوم الودعة) بضم يوم لأن كان تامة.

قوله: (ووجر النبي ﷺ بدناات بيده قياماً، وذبح بالمدينة كبشين أملحين.

قال أبو عبد الله) هو المصنف (قال بعضهم: هذا عن أيوب عن رجل عن أنس) هكذا وقع عند الكشيبي والبعض الميم هنا ليس هو إسماعيل بن عليه كما زعم بعضهم فقد أخرجه المصنف عن مسند عنه في «باب غر البدن قائمة» بدون هذه الزيادة، ويحتمل أن يكون حاد بن سلمة، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريقه عن أيوب لكن صرح بذكر أبي قلابه، وروى أيضاً ثقة حجة فقد جملة من رواية أيوب عن أبي قلابه عن أنس فعرف أن المذهب، وقد تابعه عبد الوهاب الثقفي على حديث ذبح الكبشين الأملحين عن أيوب عن أبي قلابه كما سيأتي في الأضاني إن شاء الله تعالى.

قوله: (باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة ٢٨-)

١٥٥٢- حدثنا أبو غاصم: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني صالح بن كيسان، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة. [راجع: ١٦٦. أخرجه مسلم: ١١٨٧].

قوله: (باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة) أورد فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قريباً، ورواية صالح بن كيسان عن نافع من الأثران، وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً وروى هذا عنه بواصة، وهو دال على قلة تدليس والله أعلم.

٢٩- باب الإهلال مستقبل القيلة

١٥٥٣- وقال أبو مغازي: حدثنا عبد الوارث: حدثنا أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما: إذا صلى بالقداء يلبي الخليفة، أمر براحلته فرجلت، ثم ركب، فإذا استوت به استقبل القيلة قائماً، ثم يلبي حتى يبلغ المحرم، ثم يمسيك، حتى إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح، فإذا صلى القداء اغتسل، ورزع أن رسول الله ﷺ فعل ذلك.

قوله: (باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة) أورد فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قريباً، ورواية صالح بن كيسان عن نافع من الأثران، وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً وروى هذا عنه بواصة، وهو دال على قلة تدليس والله أعلم.

٢٩- باب الإهلال مستقبل القيلة

١٥٥٣- وقال أبو مغازي: حدثنا عبد الوارث: حدثنا أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما: إذا صلى بالقداء يلبي الخليفة، أمر براحلته فرجلت، ثم ركب، فإذا استوت به استقبل القيلة قائماً، ثم يلبي حتى يبلغ المحرم، ثم يمسيك، حتى إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح، فإذا صلى القداء اغتسل، ورزع أن رسول الله ﷺ فعل ذلك.

قوله: (باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة) أورد فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قريباً، ورواية صالح بن كيسان عن نافع من الأثران، وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً وروى هذا عنه بواصة، وهو دال على قلة تدليس والله أعلم.

قوله: (باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة) أورد فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم الكلام عليه قريباً، ورواية صالح بن كيسان عن نافع من الأثران، وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً وروى هذا عنه بواصة، وهو دال على قلة تدليس والله أعلم.

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٢٥- كتاب الحج ٢٧- باب التخميد والتسبيح والتكبير قل

٣٠- باب التلبية إذا انحدر في الوادي

١٥٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَذَكَرُوا الدُّجَالَ: أَنَّهُ قَالَ: «مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافٌ». فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا مُوسَى: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يَلْبَسِي». [انظر: ٣٣٥٥، ٥٩١٣].

قوله: (باب التلبية إذا انحدر في الوادي) أورد فيه حديث ابن عباس وأما موسى كاتي أنظر إليه إذا انحدر إلى الوادي يلي، وفيه قصة وسيأتي بهذا الإسناد بآتم من هذا السياق في كتاب اللباس. وقوله «أما موسى كاتي أنظر إليه» قال المذهب: هذا وهم من بعض رواته لأنه لا يأت أثر ولا خبر أن موسى حي وأنه سيحج، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشبهه على الراوي، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر «لهلن ابن مريم ينجح الروحاء» انتهى، وهو تغليب للفتن بمجرد التوهم، فسيأتي في اللباس بالإسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال إن الراوي غلط فزاده؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالية عن ابن عباس بلفظ «كأني أنظر إلى موسى هابطاً من التنية واضعاً إصبه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار إلى الله بالتلبية»، قاله لما مر بوادي الأزرق، واستفد منه تسمية الوادي، وهو خلف أمج بينه وبين مكة ميل واحد، وأمج يفتح الهضرة والميل وبالجمم قرية ذات مزارع هناك، وفي هذا الحديث أيضاً ذكر يونس، أفيقال إن الراوي الآخر غلط فزاد يونس؟ وقد اختلف أهل التحقيق في معنى قوله «كأني أنظر، على أوجه: الأول هو على الحقيقة والأنياب أحياء عند ربهم يرزقون فلا ممانع أن يمجروا في هذا الحال كما ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أنه ﷺ رأى موسى قائماً في قبره يصلي، قال القرطبي: حيث إليهم العبادة فهم يتعبدون بما يجودونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به، كما يلهم أهل الجنة الذكر. ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى: «دعواهم فيها سبحانه اللهم» الآية أيونس: ١٠، لكن تمام هذا التوجيه أن يقال إن المتطور إليه هي أرواحهم، فلعلها مثلت له ﷺ في الدنيا كما مثلت له ليلة الإسراء، وأما أجسادهم فهي في القبور، قال ابن المنير وغيره: يجعل الله لروحه مثلاً فيرى في اليقظة كما يرى في النوم. ثانياً كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا، ولهذا قال: «كأني». ثالثاً كأنه أخبر بالحوي عن ذلك قلعة فلهذا فيه قال: «كأني أنظر إليه». رابعاً كأنها رؤية منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عنما تذكر ذلك، وروا الأنياب وحس، وهذا هو المتعمد عندي لما سيأتي في أحاديث الأنياب من التصريح بنحو ذلك في أحاديث أخرى، وكون ذلك كان في المنام والذي قبله أيضاً ليس بعيد والله أعلم. قال ابن المنير في الحاشية: توهم المذهب للراوي وهم منه، وإلا فأي فرق بين موسى وعيسى لأنه لا يثبت أن عيسى منذ رفع نزل إلى الأرض وإنما ثبت أنه سيزل. قلت: أراد المذهب بأن عيسى لما ثبت أنه سيزل كان كالحق فقال: «كأني أنظر إليه» ولهذا استدلل المذهب بحديث أبي هريرة الذي فيه لهلن ابن مريم بالحج، والله أعلم.

قوله: (إذا انحدر) كذا في الأصول وحكى عياض أن بعض العلماء أنكر إثبات الألف وغلط رواته قال: وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا وإذا هنا لأنه وصف حاله انحدره فيما مضى. وفي الحديث أن التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين، وأنها تأكد عند المبطوط كما تأكد عند الصدوق.

(تبيينه): لم يصرح أحد عن روى هذا الحديث عن ابن عون بذكر النبي ﷺ قاله الإسمايلي، ولا شك أنه مراد لأن ذلك لا يقوله ابن عباس من قبل نفسه ولا عن غير النبي ﷺ، والله أعلم.

٣١- باب كيف تهل الحائض والنفساء؟

أهل: تكلم به، واستهلتنا وأهلتنا أهلال: كلُّهُ مِنَ الظُّهُورِ، واستهلت أنظر: خرج من السحاب.

«وَمَا أَهْلٌ لغير الله به» (المنة: ٣). وَهُوَ مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّيِّ.

١٥٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُروَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ

١٥٥٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْفَنَ بِلَبْسِهِ لَيْسَ لَهُ رَاحَةٌ طَيِّبَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكَبُ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحَتُهُ قَالِمَةً أُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وَارْتَبِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ. [راجع: ٤٩١]. أخرجه مسلم: ١٢٥٩ بقطعة ليست في هذه الطريق.

قوله: (باب الإهلال مستقبل القبلة) زاد المستطلي الغداة بذى الحليفة، وسيأتي شرحه.

قوله: (وقال أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو لا إسماعيل القطيعي. وقد وصله أبو نعيم في المستخرج، من طريق عباس الدوري عن أبي معمر وقال: ذكره البخاري بلا رواية.

قوله: (إذا صلى بالغداة) أي صلى الصبح بوقت الغداة، وللشمسيه إذا صلى الغداة أي الصبح.

قوله: (فرحلت) بتخفيف الحاء.

قوله: (استقبل القبلة قائماً) أي مستقبلاً على ناقته، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته، وقد وقع في الرواية الثانية بلفظ «فإذا استوت به راحته قائماً» وفهم الداودي من قوله «استقبل القبلة قائماً» أي في الصلاة فقال: في السياق تقديم وتأخير، فكانه قال: أمر براحته فرحلت ثم استقبل القبلة قائماً، أي فصل صلاة الإحرام ثم ركب حكاة ابن التين قال: وإن كان ما في الأصل عفوفاً فلهذا قلنا بقرب إهلاله من الصلاة انتهى. ولا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا والاستقبال إنما وقع بعد الركوب، وقد رواه ابن ماجه وأبو عروبة في صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ «كان إذا أدخل رجله في الفرز واستوت به ناقته قائماً أهل».

قوله: (ثم يمسك) الظاهر أنه أراد يمسك عن التلبية، وكأنه أراد بالحرم المسجد، والمراد بالإمسك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلاً، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك وأن ابن عمر كان لا يلبس في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عطاء قال «كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم، ويراجعها بعد ما يقضي طوافه بين الصفا والمروة»، وأخرج نحوه من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر، قال الكرمانى: ويحتمل أن يكون مراده بالحرم متى يعنى فوافق الجمهور في استمرار التلبية حتى يرمي جرة العقبة، لكن يشكل عليه قوله في رواية إسماعيل بن علية «إذا دخل أدنى الحرم، والأولى أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك «حتى إذا جاء ذا طوى، فجعل غاية الإمسك الوصول إلى ذي طوى، والظاهر أيضاً أن المراد بالإمسك ترك تكرار التلبية وموازيتها ورفع الصوت بها الذي يفعله في أول الإحرام لا ترك التلبية وأما والله أعلم.

قوله: (إذا طوى) بضم الطاء ويفتحها ويقدها الأصلي يصلي بكسرهما: واد معروف بقرب مكة ويعرف اليوم بئر الزاهر، وهو مقصور متون وقد لا يثون، ونقل الكرمانى في بعض الروايات، حتى إذا حاذى طوى، مجاه مهيئة بغير همز وضع اللال قال: والأول هو الصحيح لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط.

قوله: (ووزعم) هو من إطلاق الزعم على القول الصحيح، وسيأتي من رواية ابن عليه عن أيوب بلفظ «ويحدث».

قوله: (تابعه إسماعيل) هو ابن عليه.

قوله: (عن أيوب في الغسل) أي وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لأن هذه المتابعة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب «عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عليه به، ولم يقتصر فيه على الغسل بل ذكره كله إلا القصة الأولى وأوله، كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، والباقي مثله، وهذه النكتة أورد المصنف طريق فليح عن نافع المتضمنة على القصة الأولى بزيادة ذكر الدمن الذي ليست له راحة طيبة، ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة لكنه من لازم المرجح إلى مكة في ذلك الموضع أن يستقبل القبلة، وقد صرح بالاستقبال في الرواية الأولى وهما حديث واحد، وإنما احتاج إلى رواية فليح للنكتة التي يبيتها والله أعلم. وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسمايلي عليه في إيراد حديث فليح وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر، قال المذهب: استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب، لأنها إجابة لدعوة إبراهيم، ولأن الجيب لا يصلح له أن يولي الجلب ظهره بل يستقبله، قال: وإنما كان ابن عمر يدهن ليمتنع بذلك القمل عن شعره، ويحتمل ما له راحة طيبة صيانة للإحرام.

[أخرجه مسلم: ١٢٥٠].

١٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: بَخِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بَاتِمِينَ، فَحَثَّ وَقَوَّ بِالْطُّعَاءِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟». قُلْتُ: أَهَلَّتْ كإِحْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنْ هَذِي؟». قُلْتُ: لَا، فَأَمَرَنِي فَطَفْتُ بِأَلْيَتِي وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَخَلَّتْ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي، فَمَشَطَنِي أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي.

فَقَدِمَ عُمَرُ رضي الله عنه، فَقَالَ: إِنْ نَأَخَذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالْعَمَامِ، قَالَ اللَّهُ: «وَأَيُّوُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ». وَإِنْ نَأَخَذَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَجَلْ حَتَّى نَحْرَ الْهَذِي. [الطبر: ٤١٥٦٥، ١٧٢٤، ١٧٩٥، ٤٣٤٦، ٤٣٩٧، ٤٤٣٩٧].

[أخرجه مسلم: ١٢٢١].

قوله: (باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإحلال النبي ﷺ) أي فاته النبي ﷺ على ذلك فجاز الإحرام على الإيهام، لكن لا يلزم منه جواز تلبُّع إلا على فعل من يستحق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب، وأما مطلق الإحرام على الإيهام فهو جائز ثم يصره الحرم لما شاء لكونه ﷺ لم ينه عن ذلك وهذا قول الجمهور، وعن المالكية لا يصح الإحرام على الإيهام وهو قول الكوفيين، قال ابن المنير: وكأنه مذهب البخاري لأنه أشار بالترجيح إلى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن علياً وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان إليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي ﷺ، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الإحرام فلا يصح ذلك والله أعلم. وكأنه أخذ الإشارة من تقييده بزمن النبي ﷺ.

قوله: (قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) يشير إلى ما أخرجه موصولاً في باب بحث علي بن أبي ليث، من كتاب المغازي من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر فذكر فيه حديثاً، وقدم علينا علي بن أبي طالب من اليمن حاجاً فقال له النبي ﷺ: «بِمَ أَهَلَّتْ فَإِنْ مَعَا أَهَلَّتْ، قَالَ أَهَلَّتْ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، الْحَدِيثُ، وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ «فَإِنْ مَعَا أَهَلَّتْ» لِأَنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ قَدْ تَمَتَّتْ بِالْعُمْرَةِ وَأَهَلَّتْ كَمَا يَبْنِي مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد، ومروان الأصغر يقال اسم أبيه خاقان وهو أبو خلف البصري، وروى أيضاً عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة، وليس له في البخاري عن أنس سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذي حسن غريب، وقال الدارقطني في الأفراد لا أعلم رواه عن سليم بن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث.

قوله: (قَدِمَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ) سيأتي في المغازي ذكر سبب بعث علي بن أبي ليث من ذلك قبل حجة الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة.

قوله: (وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) يعني عن عطاء عن جابر، ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر وقد وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن بشار وأبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رباح كلاهما عن محمد بن بكر به، وسيأتي معلقاً أيضاً في المغازي من هذا الوجه مرفوعاً بطريق مكِّي بن إبراهيم أيضاً هناك أم، والمذكور في كل من المومنين قطعة من الحديث، وأورد بقبته بهذين السنتين معلقاً وموصولاً في كتاب الاعتصام، ولرأد بقوله في طريق مكِّي، وذكر قول سراقه أي سؤاله، وأعمرتنا لعائنا هذا أو لأب قال بل لأبدي، وسيأتي موصولاً في أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر.

قوله: (وَأَمَكْتُ حَرَاماً كَمَا أَنْتَ) في حديث ابن عمر المشار إليه قال «فأمسك فإن معناه هدبا».

قوله: (عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) في رواية أيوب بن عائذ الآبية في المغازي عن قيس بن مسلم وسمعت طارق بن شهاب.

قوله: (عَنْ أَبِي مُوسَى) هو الأشعري، وفي رواية أيوب المذكورة «حدثني أبو موسى».

قوله: (بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمِي الْيَمَنِ) سيأتي تحرير وقت ذلك ومسيبه في

النَّبِيِّ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوُذَاعِ، فَأَهَلَّنَا بِغَمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَجَلْ حَتَّى يَجَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً». فَقَلْبَيْتُ مَكَّةَ وَأَنَا خَالِصٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِأَلْيَتِي وَلَا بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَّرْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «الْقَضَى رَأْسُكَ، وَأَنْتَ سَيْطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَقَضَى الْعُمْرَةَ». فَقُلْتُ: لَمَّا قَضَيْتَا الْحَجَّ، أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّيْمِمْ، فَأَعْمَرْتِ، فَقَالَ: «هَلِيهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ». قَالَتْ: فَطَافَ اللَّيْلَيْنِ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِأَلْيَتِي، وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ خَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافاً آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى، وَأَمَّا اللَّيْلَيْنِ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب كيف تهل الحائض والنفساء) أي كيف تحرم.

قوله: (أَهْلُ تَكْلِمٍ بِهِ إِيح) هكذا في رواية المستطلي والكشيبني. وليس هذا مخالفاً لما قدمناه من أن أصل الإحلال رفع الصوت لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره.

قوله: (وَمَا أَهْلُ لَغْوٍ اللَّهُ بِهِ وَهُوَ مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّيِّ) أي أنه من رفع الصوت بذلك فاستهل الصبي أي رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه، وأهل به لغو الله أي رفع الصوت به عند التلبُّع للأصنام، ومنه استهلال الطير والجمع وهو صوت وقعه بالأرض ومن لازم ذلك الظهور غالباً.

قوله: (فَأَهَلَّنَا بِغَمْرَةٍ) قال عياض: اخطلت الروايات في إحرام عائشة اختلافاً كثيراً. قلت: وسيأتي بسط القول فيه بعد بابين في باب التمتع والقرآن.

قوله: (فَقَالَ الْقَضَى رَأْسُكَ) هو بالفتح وبالجمعة.

قوله: (وَأَمَشَطَنِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ) وهو شاهد الترجمة، وقد سبق في كتاب الحيفس بلفظ «وأنفلي» ما يفعل الحاج غير أن لا تطوي بالبيتة وسيأتي بقية الكلام عليه بعد هذا.

قوله: (ثُمَّ طَافُوا طَوَافاً آخَرَ) كنا للكشيبني والمجرجاني، ولغيرهما طوافاً واحداً، والأول هو الصواب قاله عياض، قال الخطابي: استشكل بعض أهل العلم أمره لما ينقض رأسها ثم بالامتناع، وكان الشافعي يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة، قال: وهذا لا يشكل القصة. وقيل إن منعها أن المعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رمى الجمرتين، قال: وهذا لا يعلم وجهه. وقيل كانت مضطرة إلى ذلك. قال: ويجعل أن يكون نقض رأسها كان لأجل النسل لتهل بالهلع لاسيما إن كانت ملبدة تحتاج إلى نقض الشعر، وأما الامتناع فلعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها يرقق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان.

٣٢- باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإحلال النبي ﷺ

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٤٣٥٤، ٤٣٥٤].

١٥٥٧- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ غَطَاءُ: قَالَ جَابِرٌ رضي الله عنه: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُتِمَّ عَلَى إِخْرَاسِهِ. وَذَكَرَ قَوْلَ سُورَةَ. [الطبر: ١٥٦٨، ١٥٧٠، ١٦٥١، ١٧٨٥، ٢٥٠٦، ٤٣٥٢، ٧٢٣٠، ٧٢٣١، ٧٣٦٧، ٧٣٦٨، ٧٣٦٩، ٧٣٧٠، ٧٣٧١، ٧٣٧٢، ٧٣٧٣، ٧٣٧٤، ٧٣٧٥، ٧٣٧٦، ٧٣٧٧، ٧٣٧٨، ٧٣٧٩، ٧٣٨٠، ٧٣٨١، ٧٣٨٢، ٧٣٨٣، ٧٣٨٤، ٧٣٨٥، ٧٣٨٦، ٧٣٨٧، ٧٣٨٨، ٧٣٨٩، ٧٣٩٠، ٧٣٩١، ٧٣٩٢، ٧٣٩٣، ٧٣٩٤، ٧٣٩٥، ٧٣٩٦، ٧٣٩٧، ٧٣٩٨، ٧٣٩٩، ٧٤٠٠، ٧٤٠١، ٧٤٠٢، ٧٤٠٣، ٧٤٠٤، ٧٤٠٥، ٧٤٠٦، ٧٤٠٧، ٧٤٠٨، ٧٤٠٩، ٧٤١٠، ٧٤١١، ٧٤١٢، ٧٤١٣، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤١٦، ٧٤١٧، ٧٤١٨، ٧٤١٩، ٧٤٢٠، ٧٤٢١، ٧٤٢٢، ٧٤٢٣، ٧٤٢٤، ٧٤٢٥، ٧٤٢٦، ٧٤٢٧، ٧٤٢٨، ٧٤٢٩، ٧٤٣٠، ٧٤٣١، ٧٤٣٢، ٧٤٣٣، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦، ٧٤٣٧، ٧٤٣٨، ٧٤٣٩، ٧٤٤٠، ٧٤٤١، ٧٤٤٢، ٧٤٤٣، ٧٤٤٤، ٧٤٤٥، ٧٤٤٦، ٧٤٤٧، ٧٤٤٨، ٧٤٤٩، ٧٤٥٠، ٧٤٥١، ٧٤٥٢، ٧٤٥٣، ٧٤٥٤، ٧٤٥٥، ٧٤٥٦، ٧٤٥٧، ٧٤٥٨، ٧٤٥٩، ٧٤٦٠، ٧٤٦١، ٧٤٦٢، ٧٤٦٣، ٧٤٦٤، ٧٤٦٥، ٧٤٦٦، ٧٤٦٧، ٧٤٦٨، ٧٤٦٩، ٧٤٧٠، ٧٤٧١، ٧٤٧٢، ٧٤٧٣، ٧٤٧٤، ٧٤٧٥، ٧٤٧٦، ٧٤٧٧، ٧٤٧٨، ٧٤٧٩، ٧٤٨٠، ٧٤٨١، ٧٤٨٢، ٧٤٨٣، ٧٤٨٤، ٧٤٨٥، ٧٤٨٦، ٧٤٨٧، ٧٤٨٨، ٧٤٨٩، ٧٤٩٠، ٧٤٩١، ٧٤٩٢، ٧٤٩٣، ٧٤٩٤، ٧٤٩٥، ٧٤٩٦، ٧٤٩٧، ٧٤٩٨، ٧٤٩٩، ٧٥٠٠، ٧٥٠١، ٧٥٠٢، ٧٥٠٣، ٧٥٠٤، ٧٥٠٥، ٧٥٠٦، ٧٥٠٧، ٧٥٠٨، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١١، ٧٥١٢، ٧٥١٣، ٧٥١٤، ٧٥١٥، ٧٥١٦، ٧٥١٧، ٧٥١٨، ٧٥١٩، ٧٥٢٠، ٧٥٢١، ٧٥٢٢، ٧٥٢٣، ٧٥٢٤، ٧٥٢٥، ٧٥٢٦، ٧٥٢٧، ٧٥٢٨، ٧٥٢٩، ٧٥٣٠، ٧٥٣١، ٧٥٣٢، ٧٥٣٣، ٧٥٣٤، ٧٥٣٥، ٧٥٣٦، ٧٥٣٧، ٧٥٣٨، ٧٥٣٩، ٧٥٤٠، ٧٥٤١، ٧٥٤٢، ٧٥٤٣، ٧٥٤٤، ٧٥٤٥، ٧٥٤٦، ٧٥٤٧، ٧٥٤٨، ٧٥٤٩، ٧٥٥٠، ٧٥٥١، ٧٥٥٢، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤، ٧٥٥٥، ٧٥٥٦، ٧٥٥٧، ٧٥٥٨، ٧٥٥٩، ٧٥٦٠، ٧٥٦١، ٧٥٦٢، ٧٥٦٣، ٧٥٦٤، ٧٥٦٥، ٧٥٦٦، ٧٥٦٧، ٧٥٦٨، ٧٥٦٩، ٧٥٧٠، ٧٥٧١، ٧٥٧٢، ٧٥٧٣، ٧٥٧٤، ٧٥٧٥، ٧٥٧٦، ٧٥٧٧، ٧٥٧٨، ٧٥٧٩، ٧٥٨٠، ٧٥٨١، ٧٥٨٢، ٧٥٨٣، ٧٥٨٤، ٧٥٨٥، ٧٥٨٦، ٧٥٨٧، ٧٥٨٨، ٧٥٨٩، ٧٥٩٠، ٧٥٩١، ٧٥٩٢، ٧٥٩٣، ٧٥٩٤، ٧٥٩٥، ٧٥٩٦، ٧٥٩٧، ٧٥٩٨، ٧٥٩٩، ٧٦٠٠، ٧٦٠١، ٧٦٠٢، ٧٦٠٣، ٧٦٠٤، ٧٦٠٥، ٧٦٠٦، ٧٦٠٧، ٧٦٠٨، ٧٦٠٩، ٧٦١٠، ٧٦١١، ٧٦١٢، ٧٦١٣، ٧٦١٤، ٧٦١٥، ٧٦١٦، ٧٦١٧، ٧٦١٨، ٧٦١٩، ٧٦٢٠، ٧٦٢١، ٧٦٢٢، ٧٦٢٣، ٧٦٢٤، ٧٦٢٥، ٧٦٢٦، ٧٦٢٧، ٧٦٢٨، ٧٦٢٩، ٧٦٣٠، ٧٦٣١، ٧٦٣٢، ٧٦٣٣، ٧٦٣٤، ٧٦٣٥، ٧٦٣٦، ٧٦٣٧، ٧٦٣٨، ٧٦٣٩، ٧٦٤٠، ٧٦٤١، ٧٦٤٢، ٧٦٤٣، ٧٦٤٤، ٧٦٤٥، ٧٦٤٦، ٧٦٤٧، ٧٦٤٨، ٧٦٤٩، ٧٦٥٠، ٧٦٥١، ٧٦٥٢، ٧٦٥٣، ٧٦٥٤، ٧٦٥٥، ٧٦٥٦، ٧٦٥٧، ٧٦٥٨، ٧٦٥٩، ٧٦٦٠، ٧٦٦١، ٧٦٦٢، ٧٦٦٣، ٧٦٦٤، ٧٦٦٥، ٧٦٦٦، ٧٦٦٧، ٧٦٦٨، ٧٦٦٩، ٧٦٧٠، ٧٦٧١، ٧٦٧٢، ٧٦٧٣، ٧٦٧٤، ٧٦٧٥، ٧٦٧٦، ٧٦٧٧، ٧٦٧٨، ٧٦٧٩، ٧٦٨٠، ٧٦٨١، ٧٦٨٢، ٧٦٨٣، ٧٦٨٤، ٧٦٨٥، ٧٦٨٦، ٧٦٨٧، ٧٦٨٨، ٧٦٨٩، ٧٦٩٠، ٧٦٩١، ٧٦٩٢، ٧٦٩٣، ٧٦٩٤، ٧٦٩٥، ٧٦٩٦، ٧٦٩٧، ٧٦٩٨، ٧٦٩٩، ٧٧٠٠، ٧٧٠١، ٧٧٠٢، ٧٧٠٣، ٧٧٠٤، ٧٧٠٥، ٧٧٠٦، ٧٧٠٧، ٧٧٠٨، ٧٧٠٩، ٧٧١٠، ٧٧١١، ٧٧١٢، ٧٧١٣، ٧٧١٤، ٧٧١٥، ٧٧١٦، ٧٧١٧، ٧٧١٨، ٧٧١٩، ٧٧٢٠، ٧٧٢١، ٧٧٢٢، ٧٧٢٣، ٧٧٢٤، ٧٧٢٥، ٧٧٢٦، ٧٧٢٧، ٧٧٢٨، ٧٧٢٩، ٧٧٣٠، ٧٧٣١، ٧٧٣٢، ٧٧٣٣، ٧٧٣٤، ٧٧٣٥، ٧٧٣٦، ٧٧٣٧، ٧٧٣٨، ٧٧٣٩، ٧٧٤٠، ٧٧٤١، ٧٧٤٢، ٧٧٤٣، ٧٧٤٤، ٧٧٤٥، ٧٧٤٦، ٧٧٤٧، ٧٧٤٨، ٧٧٤٩، ٧٧٥٠، ٧٧٥١، ٧٧٥٢، ٧٧٥٣، ٧٧٥٤، ٧٧٥٥، ٧٧٥٦، ٧٧٥٧، ٧٧٥٨، ٧٧٥٩، ٧٧٦٠، ٧٧٦١، ٧٧٦٢، ٧٧٦٣، ٧٧٦٤، ٧٧٦٥، ٧٧٦٦، ٧٧٦٧، ٧٧٦٨، ٧٧٦٩، ٧٧٧٠، ٧٧٧١، ٧٧٧٢، ٧٧٧٣، ٧٧٧٤، ٧٧٧٥، ٧٧٧٦، ٧٧٧٧، ٧٧٧٨، ٧٧٧٩، ٧٧٨٠، ٧٧٨١، ٧٧٨٢، ٧٧٨٣، ٧٧٨٤، ٧٧٨٥، ٧٧٨٦، ٧٧٨٧، ٧٧٨٨، ٧٧٨٩، ٧٧٩٠، ٧٧٩١، ٧٧٩٢، ٧٧٩٣، ٧٧٩٤، ٧٧٩٥، ٧٧٩٦، ٧٧٩٧، ٧٧٩٨، ٧٧٩٩، ٧٨٠٠، ٧٨٠١، ٧٨٠٢، ٧٨٠٣، ٧٨٠٤، ٧٨٠٥، ٧٨٠٦، ٧٨٠٧، ٧٨٠٨، ٧٨٠٩، ٧٨١٠، ٧٨١١، ٧٨١٢، ٧٨١٣، ٧٨١٤، ٧٨١٥، ٧٨١٦، ٧٨١٧، ٧٨١٨، ٧٨١٩، ٧٨٢٠، ٧٨٢١، ٧٨٢٢، ٧٨٢٣، ٧٨٢٤، ٧٨٢٥، ٧٨٢٦، ٧٨٢٧، ٧٨٢٨، ٧٨٢٩، ٧٨٣٠، ٧٨٣١، ٧٨٣٢، ٧٨٣٣، ٧٨٣٤، ٧٨٣٥، ٧٨٣٦، ٧٨٣٧، ٧٨٣٨، ٧٨٣٩، ٧٨٤٠، ٧٨٤١، ٧٨٤٢، ٧٨٤٣، ٧٨٤٤، ٧٨٤٥، ٧٨٤٦، ٧٨٤٧، ٧٨٤٨، ٧٨٤٩، ٧٨٥٠، ٧٨٥١، ٧٨٥٢، ٧٨٥٣، ٧٨٥٤، ٧٨٥٥، ٧٨٥٦، ٧٨٥٧، ٧٨٥٨، ٧٨٥٩، ٧٨٦٠، ٧٨٦١، ٧٨٦٢، ٧٨٦٣، ٧٨٦٤، ٧٨٦٥، ٧٨٦٦، ٧٨٦٧، ٧٨٦٨، ٧٨٦٩، ٧٨٧٠، ٧٨٧١، ٧٨٧٢، ٧٨٧٣، ٧٨٧٤، ٧٨٧٥، ٧٨٧٦، ٧٨٧٧، ٧٨٧٨، ٧٨٧٩، ٧٨٨٠، ٧٨٨١، ٧٨٨٢، ٧٨٨٣، ٧٨٨٤، ٧٨٨٥، ٧٨٨٦، ٧٨٨٧، ٧٨٨٨، ٧٨٨٩، ٧٨٩٠، ٧٨٩١، ٧٨٩٢، ٧٨٩٣، ٧٨٩٤، ٧٨٩٥، ٧٨٩٦، ٧٨٩٧، ٧٨٩٨، ٧٨٩٩، ٧٩٠٠، ٧٩٠١، ٧٩٠٢، ٧٩٠٣، ٧٩٠٤، ٧٩٠٥، ٧٩٠٦، ٧٩٠٧، ٧٩٠٨، ٧٩٠٩، ٧٩١٠، ٧٩١١، ٧٩١٢، ٧٩١٣، ٧٩١٤، ٧٩١٥، ٧٩١٦، ٧٩١٧، ٧٩١٨، ٧٩١٩، ٧٩٢٠، ٧٩٢١، ٧٩٢٢، ٧٩٢٣، ٧٩٢٤، ٧٩٢٥، ٧٩٢٦، ٧٩٢٧، ٧٩٢٨، ٧٩٢٩، ٧٩٣٠، ٧٩٣١، ٧٩٣٢، ٧٩٣٣، ٧٩٣٤، ٧٩٣٥، ٧٩٣٦، ٧٩٣٧، ٧٩٣٨، ٧٩٣٩، ٧٩٤٠، ٧٩٤١، ٧٩٤٢، ٧٩٤٣، ٧٩٤٤، ٧٩٤٥، ٧٩٤٦، ٧٩٤٧، ٧٩٤٨، ٧٩٤٩، ٧٩٥٠، ٧٩٥١، ٧٩٥٢، ٧٩٥٣، ٧٩٥٤، ٧٩٥٥، ٧٩٥٦، ٧٩٥٧، ٧٩٥٨، ٧٩٥٩، ٧٩٦٠، ٧٩٦١، ٧٩٦٢، ٧٩٦٣، ٧٩٦٤، ٧٩٦٥، ٧٩٦٦، ٧٩٦٧، ٧٩٦٨، ٧٩٦٩، ٧٩٧٠، ٧٩٧١، ٧٩٧٢، ٧٩٧٣، ٧٩٧٤، ٧٩٧٥، ٧٩٧٦، ٧٩٧٧، ٧٩٧٨، ٧٩٧٩، ٧٩٨٠، ٧٩٨١، ٧٩٨٢، ٧٩٨٣، ٧٩٨٤، ٧٩٨٥، ٧٩٨٦، ٧٩٨٧، ٧٩٨٨، ٧٩٨٩، ٧٩٩٠، ٧٩٩١، ٧٩٩٢، ٧٩٩٣، ٧٩٩٤، ٧٩٩٥، ٧٩٩٦، ٧٩٩٧، ٧٩٩٨، ٧٩٩٩، ٨٠٠٠، ٨٠٠١، ٨٠٠٢، ٨٠٠٣، ٨٠٠٤، ٨٠٠٥، ٨٠٠٦، ٨٠٠٧، ٨٠٠٨، ٨٠٠٩، ٨٠١٠، ٨٠١١، ٨٠١٢، ٨٠١٣، ٨٠١٤، ٨٠١٥، ٨٠١٦، ٨٠١٧، ٨٠١٨، ٨٠١٩، ٨٠٢٠، ٨٠٢١، ٨٠٢٢، ٨٠٢٣، ٨٠٢٤، ٨٠٢٥، ٨٠٢٦، ٨٠٢٧، ٨٠٢٨، ٨٠٢٩، ٨٠٣٠، ٨٠٣١، ٨٠٣٢، ٨٠٣٣، ٨٠٣٤، ٨٠٣٥، ٨٠٣٦، ٨٠٣٧، ٨٠٣٨، ٨٠٣٩، ٨٠٤٠، ٨٠٤١، ٨٠٤٢، ٨٠٤٣، ٨٠٤٤، ٨٠٤٥، ٨٠٤٦، ٨٠٤٧، ٨٠٤٨، ٨٠٤٩، ٨٠٥٠، ٨٠٥١، ٨٠٥٢، ٨٠٥٣، ٨٠٥٤، ٨٠٥٥، ٨٠٥٦، ٨٠٥٧، ٨٠٥٨، ٨٠٥٩، ٨٠٦٠، ٨٠٦١، ٨٠٦٢، ٨٠٦٣، ٨٠٦٤، ٨٠٦٥، ٨٠٦٦، ٨٠٦٧، ٨٠٦٨، ٨٠٦٩، ٨٠٧٠، ٨٠٧١، ٨٠٧٢، ٨٠٧٣، ٨٠٧٤، ٨٠٧٥، ٨٠٧٦، ٨٠٧٧، ٨٠٧٨، ٨٠٧٩، ٨٠٨٠، ٨٠٨١، ٨٠٨٢، ٨٠٨٣، ٨٠٨٤، ٨٠٨٥، ٨٠٨٦، ٨٠٨٧، ٨٠٨٨، ٨٠٨٩، ٨٠٩٠، ٨٠٩١، ٨٠٩٢، ٨٠٩٣، ٨٠٩٤، ٨٠٩٥، ٨٠٩٦، ٨٠٩٧، ٨٠٩٨، ٨٠٩٩، ٨١٠٠، ٨١٠١، ٨١٠٢، ٨١٠٣، ٨١٠٤، ٨١٠٥، ٨١٠٦، ٨١٠٧، ٨١٠٨، ٨١٠٩، ٨١١٠، ٨١١١، ٨١١٢، ٨١١٣، ٨١١٤، ٨١١٥، ٨١١٦، ٨١١٧، ٨١١٨، ٨١١٩، ٨١٢٠، ٨١٢١، ٨١٢٢، ٨١٢٣، ٨١٢٤، ٨١٢٥، ٨١٢٦، ٨١٢٧، ٨١٢٨، ٨١٢٩، ٨١٣٠، ٨١٣١، ٨١٣٢، ٨١٣٣، ٨١٣٤، ٨١٣٥، ٨١٣٦، ٨١٣٧، ٨١٣٨، ٨١٣٩، ٨١٤٠، ٨١٤١، ٨١٤٢، ٨١٤٣، ٨١٤٤، ٨١٤٥، ٨١٤٦، ٨١٤٧، ٨١٤٨، ٨١٤٩، ٨١٥٠، ٨١٥١، ٨١٥٢، ٨١٥٣، ٨١٥٤، ٨١٥٥، ٨١٥٦، ٨١٥٧، ٨١٥٨، ٨١٥٩، ٨١٦٠، ٨١٦١، ٨١٦٢، ٨١٦٣، ٨١٦٤، ٨١٦٥، ٨١٦٦، ٨١٦٧، ٨١٦٨، ٨١٦٩، ٨١٧٠، ٨١٧١، ٨١٧٢، ٨١٧٣، ٨١٧٤، ٨١٧٥، ٨١٧٦، ٨١٧٧، ٨١٧٨، ٨١٧٩، ٨١٨٠، ٨١٨١، ٨١٨٢، ٨١٨٣، ٨١٨٤، ٨١٨٥، ٨١٨٦، ٨١٨٧، ٨١٨٨، ٨١٨٩، ٨١٩٠، ٨١٩١، ٨١٩٢، ٨١٩٣، ٨١٩٤، ٨١٩٥، ٨١٩٦، ٨١٩٧، ٨١٩٨، ٨١٩٩، ٨٢٠٠، ٨٢٠١، ٨٢٠٢، ٨٢٠٣، ٨٢٠٤، ٨٢٠٥، ٨٢٠٦، ٨٢٠٧، ٨٢٠٨، ٨٢٠٩، ٨٢١٠، ٨٢١١، ٨٢١٢، ٨٢١٣، ٨٢١٤، ٨٢١٥، ٨٢١٦، ٨٢١٧، ٨٢١٨، ٨٢١٩، ٨٢٢٠، ٨٢٢١، ٨٢٢٢، ٨٢٢٣، ٨٢٢٤، ٨٢٢٥، ٨٢٢٦، ٨٢٢٧، ٨٢٢٨، ٨٢٢٩، ٨٢٣٠، ٨٢٣١، ٨٢٣٢، ٨٢٣٣، ٨٢٣٤، ٨٢٣٥، ٨٢٣٦، ٨٢٣٧، ٨٢٣٨، ٨٢٣٩، ٨٢٤٠، ٨٢٤١، ٨٢٤٢، ٨٢٤٣، ٨٢٤٤، ٨٢٤٥، ٨٢٤٦، ٨٢٤٧، ٨٢٤٨، ٨٢٤٩، ٨٢٥٠، ٨٢٥١، ٨٢٥٢، ٨٢٥٣، ٨٢٥٤،

كتاب المغازي.

قوله: (وهو بالبطحاء) زاد في رواية شعبة عن قيس الأتية في باب متى يحل المتحرر منيح أي نازل بها وذلك في ابتداء قدومه.

قوله: (ثم أهملت) في رواية شعبة **وقال أحججت؟ قلت: نعم قال: ثم أهملت.**

قوله: (قلت أهملت) في رواية شعبة **وقلت ليك ياهلال كإهلال النبي ﷺ قال أحسنت.**

قوله: (فأمرني لفظت) في رواية شعبة **وظف باليت والصفا والمروة.**

قوله: (فأتيت امرأة من قومي) في رواية شعبة **وامرأة من قيس، والمثابر إلى الذهن من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعرين نسبة لكن في رواية أيوب بن عائذ امرأة من نساء بني قيس وظهر في من ذلك أن المراد بقيس قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعري وأن المرأة زوج بعض إخوته، وكان لأبي موسى من الإخوة أبو هرير وأبو بردة قتل ومحمد.**

قوله: (أو غسلت رأسي) كذا فيه بالفتح، وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ **«و غسلت رأسي»** بواو المطف.

قوله: (فقدم عمر) ظاهر سياقه أن قدم عمر كان في تلك الحجة وليس كذلك بل البخاري اختصره، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي أيضاً بعد قوله **«و غسلت رأسي: فكنت أفي الناس بذلك في إسمارة أبي بكر وإسمارة عمر، فإني لثاقم بالموسم إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك؟»** فذكر القصة وفيه فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين: ما هذا الذي أحدث في شأن النسك؟ فذكر جوابه. وقد اختصره المصنف أيضاً من طريق شعبة لكنه أبين من هذا ولفظه **«فكنت أفي به حتى كانت خلافة عمر فقال: إن أخذناه الحديث، ولمسلم أيضاً من طريق إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يضي بالمتعة، فقال له رجل رويدك ببعض فتياك الحديث. وفي هذه الرواية تبين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله: «قد علمت أن النبي ﷺ فعله ولكن كرهت أن يظنوا معرسين بهن أي بالنساء ثم يروحوا في الحج فتنظر رؤوسهم انتهى، وكان من رأي عمر عدم الترفه للحج بكل طريق، فكره لهم قرب عهدهم بالنساء اتلا يستمر الجبل إلى ذلك بخلاف من بعد عهده به، ومن يطمع يطمع. وقد أخرج مسلم من حديث جابر أن عمر قال: «افضلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم حجكم وأتم لمعرتكم»، وفي رواية **«إن الله يحل لرسوله ما شاء، فافعلوا الحج والعمرة كما أمركم الله».****

قوله: (إن نأخذ بكتاب الله إلخ) يحصل جواب عمر في منته الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره فيقتضي استمرار الإحرام إلى فراغ الحج، وأن سنة رسول الله ﷺ أيضاً دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدي عمله، لكن الجواب عن ذلك ما أجاب به هو **«حيث قال دولولا أن معي الهدي لأحلت، فدل على جواز الإحلال أن لم يكن معه هدي، وتبين من مجموع ما جاء من عمر في ذلك أنه منع منه سدا للزريعة، وقال المازري: قيل إن اللمعة التي نهى عنها عمر فسح الحج إلى العمرة، وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيباً في الإفراء الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها. وقال عياض: الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة، قال النووي: والمختار أنه نهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتار في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه، ثم انتقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفي الاختلاف في الأفضل كما سيأتي في الباب الذي بعده، ويمكن أن يتسكك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله في الحديث الذي أشرنا إليه قريباً من مسلم **«إن الله يحل لمرمله ما شاء، والله أعلم. وفي قصة أبي موسى وعلي»** دلالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل، وذلك أن أبا موسى لم يكن معه هدي فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدي وقد قال دولولا لمهدي لأحلت، أي وفسخت الحج إلى العمرة كما فعله أصحابه بأمره كما سيأتي، وأما علي فكان معه هدي فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصلو مثله قارناً. قال النووي: هذا هو الصواب، وقد تأوله الخطابي وعياض بتأويلين غير مرضيين انتهى. فاما تأويل الخطابي فإنه قال: فعل أبي موسى بخلاف فعل علي، وكأنه أراد بقوله أهملت كإهلال النبي ﷺ أي كما بينه في وجهه في من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة لأنه لم يكن معه هدي، وأما تأويل عياض فقال: المراد بقوله **«فكنت أفي الناس بالمتعة، أي بفسخ الحج إلى العمرة،****

والحامل لما على ذلك اعتقادهما أنه ﷺ كان مفرداً مع قوله **«دولولا أن معي الهدي لأحلت»** أي فسخت الحج وجعلته عمرة فلها أمر أبا موسى بالتحلل لأنه لم يكن معه هدي، بخلاف علي. قال عياض: وجهه الأكمة على أن فسخ الحج إلى العمرة كان خاصاً بالصحابة انتهى. وقال ابن المنير في الحاشية: ظاهر كلام عمر التفريق بين ما دل عليه الكتاب ودلت عليه السنة، وهذا التأويل يقتضي أنهما يرجعان إلى معنى واحد، ثم أجاب بأنه لمه أراد إيصال ومهم من ترويه أنه خالف السنة حيث منع من الفسخ فيبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالإتمام وأن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجمالية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج انتهى. وأما إذا قلنا كان قارناً على ما هو الصحيح المختار فالمتعمد ما ذكره النووي والله أعلم. وسيأتي بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في باب التمتع والقراءة إن شاء الله تعالى. واستدل به على جواز الإحرام للمهمل وأن الحرم به يصرفه لما شاء وهو قول الشافعي وأصحاب الحديث، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينقضي في غير أشهره كما سيأتي في الباب الذي يليه.

٣٣- باب قول الله تعالى: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ

فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رُكْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿١٩٧﴾

(البقرة: ١٩٧)

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَيَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة: ٨٩).

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: **أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة.**

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: **من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج.**

وكره غفمان رضي الله عنه: أن يحرم من خراسان أو كرمان.

١٥٦٠- حدثنا محمد بن بشر قال: حدثني أبو بكر الحنفي: حدثنا **اللع بن حبيب: سمعت القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج، وتكلم في الحج، وحرم الحج، فزلنا بسرف، قالت: فخرج إلي أصحابه فقال: «من لم يكن منكم معه هدي، فأحب أن يجعلها غنرةً للفقير، ومن كان معه الهدي، فلا.»**

قالت: فلا أعذب بها والتأويل لها من أصحابه، قالت: قلنا رسول الله ﷺ ورجل من أصحابه، فكانوا أهل قوة، وكان معهم الهدي، فلم يظفروا على الغنرة، قالت: فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: «ما يبكيك يا فتاة؟» قلت سمعت قولك لأصحابك، فنبذت الغنرة، قال: «وما شأنك؟» قلت: لا أصلي، قال: «فلا يهينوك، إنما أنت امرأة من نساء آدم، كتب الله عليك ما كتب عليهم، فكوني في حجبك، فقسى الله أن يروى فكيها.»

قالت فخرجنا في حبي حتى قدياً مني، فطهرت، ثم خرجت من مني، فافضت باليت، قالت: ثم خرجت معه في الفجر الآخر، حتى نزل المصعب، وتولا معه، فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال: «أخرج بائعك من الحرم، فلتل بعنزة، ثم أفرغ، ثم أتيناها هنا، فإني أنظركما حتى تأتياني.»

قالت: فخرجنا، حتى إذا قرغت، وقرغت من الطواف، ثم جئت بسحر، فقال: «هل قرعتم.» قلت: نعم، فاذن بالرجل في أصحابه، فارتحل الناس فمر موجهاً إلى المدينة.

صَيَّرَ: مِنْ صَارَ يَصِيرُ صَيَّرًا، وَيُقَالُ: صَارَ يَصْنُورُ صَوْرًا، وَصَوْرٌ يَصْنُرُ صَوْرًا.

[راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١]

قوله: (باب قول الله تعالى «الحج أشهر معلومات» إلى قوله «في الحج»)، وقوله «يسألونك عن الأهلة قل هي مواليت للناس والحج» قال العلماء: تقدير قوله «الحج أشهر معلومات» أي الحج حج أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وقال الواحدي: يمكن حمله على غير إحصاء وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعا لكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم. وقال الشيخ أبو إسحاق في «المذهب»: المراد وقت إحرام الحج لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر فدل على أن المراد وقت الإحرام به، وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أوهما شوال، لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بأكملها وهو قول مالك ونقل عن الإمامة، للشافعي، أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين، ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون: عشر ليل من ذي الحجة، وصل يدخل يوم النحر أو ٩ قال أبو حنيفة وأحمد: ثمن، وقال الشافعي في الشهر المصحح عنه: لا، وقال بعض أتباعه: تسع من ذي الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ. واختلف العلماء أيضا في اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستحباب؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين: هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها، وهو قول الشافعي، وسيأتي استدلال ابن عباس لذلك في هذا الباب، واستدل بعضهم بقياس على الرقوف وبإيقاس على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج في غير أشهره انقلب عمرة تجزئه عن عمرة الفرض، وأما الصلاة فلو أحرم قبل الوقت اقل قلب نفلا بشرط أن يكون غانا دخول الوقت لا عالما باختلاف وجهين.

قوله: (وقال ابن عمر رضي الله عنهما: أشهر الحج إجماع) وصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عن قال «الحج أشهر معلومات، شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة» وروى البيهقي من طريق عبد الله بن محير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ملة والإستئذان صحبانا، وأما ما رواه مالك في «الموطأ» عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «من اعتمر في أشهر الحج شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة قبل الحج فقد استمتع، فلمله يجوز في إطلاق ذي الحجة جمعا بين الروايتين والله أعلم.

قوله: (وقال ابن عباس إجماع) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق الحاكم عن مقسم عنه قال «لا يجرم بالحج إلا في أشهر الحج، فإن من سنة الحج أن يجرم بالحج في أشهر الحج، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال «لا يصلح أن يجرم أحد بالحج إلا في أشهر الحج».

قوله: (وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كerman) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصري أن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان، فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرمه. وقال عبد الرزاق «أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: أحرم عبد الله بن عامر من خراسان، فقدم على عثمان فلامه وقال: غزوت وهان عليك نسلكه» وروى أحمد بن سيار في «تاريخ مرو» من طريق داود بن أبي هند قال «لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال: لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعي هذا حرما، فأحرم من نيسابور، فلما قدم على عثمان لأمه على ما صنع. وهذه أسانيد يقوى بعضها بعضا. وروى بمقبوب بن سفيان في تاريخه من طريق محمد بن إسحاق أن ذلك كان في السنة التي قتل فيها عثمان، وناسبة هذا الأمر للذي قبله أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج، فيستلزم أن يكون أحرم في غير أشهر الحج ففكر ذلك عثمان، ولا يظهره يتعلق بكرة الإحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المكان لا الزمان. ثم أورد المصنف في الباب حديثا وثلاثة في قصة عمرتها، وسيأتي الكلام عليه مستوفي في الباب الذي بعده، وشاهد الترجمة منه قولها «خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج، فإن هذا كله يدل على أن ذلك كان مشهورا عندهم معلوما، وقوله فيه «وحرم الحج، بضم الحاء المهملة والراء أي أزمته وأمكته وحالاته، وروي بفتح الراء وهو جمع حرمة أي منوعات الحج، وقوله «يا هتاه» بفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعدها مشاة وآخرها هاء ساكنة كناية عن شيء لا يذكره باسمه تقول في الشاة للذكر يا من وقد تزداد الهاء في آخره للسكت فتقول يا هتاه، وأن تشيع الحركة في النون فتقول يا هتاه وتزداد في جميع ذلك للمؤنث مشاة، وقال بعضهم الألف والهاء في آخره كهما في التنية، وقوله

«قلت لا أصلي، كناية عن أنها حاضت، قال ابن المنير: كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أديا منها، وقد ظهر أثر ذلك في بناتها المؤنثات فكلهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة أو غير ذلك. وقوله «فلا يضرك» في رواية الكشيبي «فلا يضريك بكسر الصاد وتخفيف التحتانية من الضير، وقوله «النحر الثاني» هو رابع أيام منى، وقوله «فلاني انظركما» في رواية الكشيبي «انتظركما بزيادة مشاة، وقوله «حتى إذا فرغت» أي من الاعتبار وفرغت من الطواف وحذف الأول للملم به.

٣٤- باب التمتع والإفراد بالحج

وَنَسَخَ الْحَجَّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ.

١٥٦١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوُّقًا بِالنَّيْتِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ، وَنِسَاءَهُ لَمْ يَسْفَنْ فَاخْلُذْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحَبَسْتُ، فَلَمْ أَطَفْ بِالنَّيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْخُمْبَةِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَزِجُ النَّاسُ بِغُمَرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرَجِعُ أَنَا بِحُجَّتِي قَالَ: «وَمَا طُفْتُ لَيْلِي قَدِيمًا مَكَّةَ». قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَادْفَعِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى الْقَيْمِ، فَأَهْلِي بِغُمَرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ كَذَا وَكَذَا». قَالَتْ صَفِيَّةٌ: مَا أَرَأَيْتَ إِلَّا حَابَسْتَهُمْ، قَالَ: «عَفْوِي حَقِّي، أَوْ مَا طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قَالَتْ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَفِيرِي». قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ مُصَدِّدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهِيَّةٌ عَنْهَا، أَوْ أَنَا مُصَدِّدَةٌ وَهُوَ مُنْهِيٌّ بِهَا. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

١٥٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الْأَسَدِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوَافٍ، عَنْ غُرَّةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَبِمَا مِنْ أَهْلِ بَغْمَرَةٍ، وَبِمَا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةٍ وَغُمَرَةٍ، وَبِمَا مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ، وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَمَا مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْغُمَرَةَ، لَمْ يَجْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

١٥٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمَنْعَةِ، وَأَنْ يُجْعَلَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا رَأَى عَلِيُّ أَهْلَ بَيْتِهِمَا، لَيْلَتِ بِغُمَرَةٍ وَحَجَّةٍ، قَالَ: مَا كُنْتُ لَأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَخِي. [الطبري: ٩٥٦٩. أخرجه مسلم: ١٢٢٣، بغيره].

١٥٦٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَثِيقٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانُوا يَزُونُ أَنَّ الْغُمَرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنَ الْفَجْرِ الْفَجْرِ فِي الْأَرْضِ، وَيَحْتَلُونَ الْمَحْرَمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ إِذَا بَرَأَ الدُّنْيَا وَعَفَا الْأَنْزَ، وَأَسْلَخَ صَفَرًا، حَلَّتِ الْغُمَرَةُ لِمَنْ اغْتَمَرَ. قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَاصْتَحَاهُ صَبِيحَةً رَابِعَةً فَهَلَيْتُ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْتَلُوا غُمَرَةً، فَتَعَاهَمَ ذَلِكَ عِنْتَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْجِلِّ؟ قَالَ: «جِلُّ كُلُّهُ». [راجع: ١٠٨٥. أخرجه مسلم: ١٢٤٠].

١٥٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَمَرَّةً بِالْحِلِّ. [راجع: ١٥٥٩. أخرجه مسلم: ١٢٢١، مطولا]

١٥٦٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ خُضَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رَوَى النَّبِيُّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حُلُوا بِعُمُرَةٍ، وَلَمْ يَحِلُّوا أَنْتَ مِنْ عُمْرِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ رَأْسِي، وَقُلْتُ هَذِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْعَمَ». [الطبر: ٤١٦٩٧، ١٧٢٥، ٤٣٩٨، ٥٩١٦، أخرجه مسلم: ١٢٢٩].

١٥٦٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَمْرَةَ، نَصَرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبْعِيُّ، قَالَ: تَمَعْتُ، فَتَهَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَأَخْبَرَنِي، فَأَرَانِي فِي الصَّامِ: كَانَ رَجُلًا يَقُولُ لِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَعُمْرَةٌ مُقْتَلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: سَنَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي: إِيَّامٌ عِنْدِي فَأَجْعَلُ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي، قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ: لِمَ؟ فَقَالَ لِلرَّوْثَا أَلِي رَأَيْتَ. [الطبر: ١٦٨٨، أخرجه مسلم: ١٢٤٢، مختصرًا].

١٥٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ: قَالَ: قُيِّمْتُ قَتَمَصًا مَكَّةَ بِعُمُرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّزْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ: لِي أَنَا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الْآنَ حَشِيَّتُكَ مَكَّةَ، فَدَخَلْتُ عَلَى عِطَاءِ اسْتَفِيهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ: «لَهُمْ أَجَلُونَ مِنْ إِخْرَاجِكُمْ، بِطَوَافِ الْيَتِّ وَتَمِينَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصْرُوهَا، ثُمَّ الْيَمِينُ حَلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ فَاهْلُوهَا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا أَلْيَ قَدِيمَتُمْ بِهَا مَتْعَةً». فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتْعَةً، وَقَدْ سَمِعْنَا الْحَجَّ؟ فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ الْهَذِي لَفَعَلْتُ بِفُلِّ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَتَلَعَ الْهَذِي تَجِلَةً». فَقَعَلُوا. [قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَبُو شَيْهَابٍ لَيْسَ لَهُ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا] [إرجع: ١٥٥٧، أخرجه مسلم: ١٢١٦].

١٥٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَخْوَرِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُفْهَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهَمَّا بِسُفْهَانَ، فِي الْمَتْعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَهْتَبِيَ عَنْ أَمْرِ فَقَلَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا. [إرجع: ١٥٦٣، أخرجه مسلم: ١٢٢٣].

قوله: (باب الصَّعَةِ وَالْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسَخَ الْحَجَّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ) أما التمتع فالمعروف أنه الاعتصام في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإحلال بالحج في تلك السنة قال الله تعالى: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦]. ويطبق التمتع في عرف السلف على القرآن أيضاً، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ» أنه الاعتصام في أشهر الحج قبل الحج، قال: ومن التمتع أيضاً القرآن لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلد، ومن التمتع فسخ الحج أيضاً إلى العمرة انتهى. وأما القرآن فوقع في رواية أبي ذر «الإفْرَادُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ. أَوْ الْإِهْلَالُ بِالْعِمْرَةِ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجُّ أَوْ عَكْسُهُ وَهَذَا يَخْتَلَفُ فِيهِ. وَأَمَّا الْإِفْرَادُ فَالْإِهْلَالُ بِالْحَجِّ وَحْدَهُ فِي أَشْهُرِهِ عِنْدَ الْجَمْعِ وَفِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ أَيْضًا عِنْدَ مَنْ يَجِيزُهُ، وَالْإِعْتِمَادُ بِمَدِّ الشَّرَافِ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ لَنْ شَاءَ. وَأَمَّا فَسْخُ الْحَجِّ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ ثُمَّ يَحْتَلِلُ مِنْهُ بِعَمَلِ عِمْرَةٍ فَيَصِيرُ مَتَمَتًا فِي جَوَازِهِ اخْتِلَافٌ آخَرُ، وَظَاهِرٌ تَصَرُّفُ الْمَصْنُوعِ إِجَازَتَهُ، فَإِنْ تَقَدَّرَ التَّرَجُّعُ بِأَبْشُرَةِ التَّمَتُّعِ الْبَاقِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ بِأَبْشُرِ حُكْمِ التَّمَتُّعِ الْبَاقِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِيزُهُ. ثُمَّ أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث

الأول حديث عائشة من وجوب:

قوله: (خرجنا مع النبي ﷺ) تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه.

قوله: (ولا تروى إلا أنه الحج)، ولا يسي الأسود عن عروة عنها كما سيأتي «مهلين بالحج، ولمسلم من طريق القاسم عنها، لا تذكر إلا الحج، وله من هذا الوجه لدينا بالحج، وظاهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولا محرمين بالحج، لكن في رواية عروة عنها هنا «فمن من أهل بعمرة، ومن من أهل حج وعمره، ومن من أهل بالحج، فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعمدون من ترك الاعتصام في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتصام في أشهر الحج وسيأتي في «باب الاعتصام بعد الحج، من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها «نقل: من أحب أن يهل بعمرة فليهل، ومن أحب أن يهل بحج فليهل، ولأحد من طريق ابن شهاب عن ابن عروة «نقل: من شاء فليهل بعمرة، ومن شاء فليهل بحج، وهذه النكتة أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس «ذكرنا يرون العمرة في أشهر الحج من أفضر الفجر، فأشار إلى الجمع بين ما يختلف عن عائشة في ذلك، وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المغازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت «وكنتم من أهل بعمرة، وسبق في كتاب الحيف من طريق ابن شهاب نحوه من عروة، زاد أحد من وجه آخر عن الزهري، ولم أسق هدياً، فادعى إسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفردة وتغيب بأن قول عروة عنها إنها أهلت بعمرة صريح، وأما قول الأسود وغيره عنها «لا تروى إلا الحج، فليس صريحاً في إهلالها بحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بمحدثاتها، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي كما أخرجه مسلم عنه، وكذا رواه طائوس ومجاهد عن عائشة ويحتمل في الجمع أيضاً أن يقال: أهلت عائشة بالحج مفردة كما فعل غيرها من الصحابة، وعلى هذا يتزل حديث الأسود ومن تبعه ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة، وعلى هذا يتزل حديث عروة ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج، على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك والله أعلم.

قوله: (فلما قدمنا تطوفنا بالبيت) أي غيرها لقولها بعده «فلم أطف، فإنه تبين به أن قولها «تطوفنا» من العام الذي أريد به الخاص.

قوله: (فأمر النبي ﷺ) من لم يكن ساق الهدي أن يهل أي من الحج يعمل العمرة، وهذا هو فسخ الحج المترجم به.

قوله: (ولساؤه) أي يسقن أي الهدي.

قوله: (فأحلقن) أي وهي منهن لكن منها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة، وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وأنها بكت وأن النبي ﷺ قال لها «كوني في حجبك» فظاهره أنه أمرها أن تجعل عمرتها حجا ولهذا قالت «يرجع الناس بحج وعمره وأرجع بحج، فأعمرها لأجل ذلك من التمتع، وقال مالك: ليس العمل على حديث عروة قديماً ولا حديثاً، قال ابن عبد البر: يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجاً بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابة، واختلف في جوازها من بعدهم لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله «أرفضي عمرتك» أي أتركي التحلل منها وأدخلي عليها الحج قصير قارئة، ويؤيده قوله في رواية لمسلم «وأمكن من العمرة أي من أعمالها، وإنما قالت عائشة «وأرجع بحج، لا اعتقادها أن إفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين، واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها «وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة، أخرجه أحمد، وهذا يقوي قول الكوفيين إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة، وتفسكروا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة «دعي عمرتك» في رواية «أرفضي عمرتك» ونحو ذلك، واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفردة كما فعلت عائشة، لكن في رواية عطاء عنها ضعف، والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر «أن عائشة أهلت بعمرة، حتى إذا كانت يسرف حاضت فقال لها النبي ﷺ: أهلي بالحج، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسمت فقال: قد حللت من حجبك وعمرتك، قالت: يا رسول الله إني أجد في نفسي أنني لم أطف بالبيت حتى حجبت، قال فأعمرها من التمتع، ولمسلم من طريق طائوس عنها «فقال لها النبي ﷺ: طوافك يسلك حجبك وعمرتك، فهذا صريح في أنها كانت قارئة لقوله «قد حللت من حجبك وعمرتك، وإنما أمرها من التمتع لتطوف لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة. وقد وقع في رواية لمسلم «وكان النبي ﷺ رجلاً سهلاً إذا هويت الشيء تابعها عليه، وسيأتي الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في قصة اعتصام عائشة من

الفوائد في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى.

ذاك والله أعلم.

الحديث الثالث: عن ابن عباس قال (كانوا يرون أن العمرة) يفتح أوله أي يمتدونه، والمراد أهل الجاهلية. ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال والله ما أصر رسول الله ﷺ عاتية في ذي الحجة إلا يقطع بذلك أمر أهل الشرك، فإن هذا الحجة من قرش ومن دان دينهم كانوا يقولون فذكر نحوه فصرف بهذا تعيين القائلين.

قوله: (من أصر الفجور) هذا من تحكماتهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل.

قوله: (ويجعلون الحرم صفراً) كذا هو في جميع الأصول من الصحيحين، قال النووي: كان ينبغي أن يكتب بالألف، ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوباً لأنه مصروف بلا خلاف، يعني والمشهور عن اللغة الريفية كتابة المنسوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالألف. وسيقه عياض إلى نفي الخلاف فيه لكن في المحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه قليل له: إنه لا يمتنع الصرف حتى يجمع عثمان فما هما؟ قال: المعركة والساعة. وفسره الطبري بأن مراده بالساعة أن الأزمنة ساعات والساعة مؤنثة انتهى. وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لأبي عبيدة، ونقل بعضهم أن صحيح مسلم صفة بالألف. وأما جعلهم ذلك فقال النووي: قال العلماء المراد الإخبار عن النبي الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية فكانوا يسمون الحرم صفراً ويجعلونه ويخرون الحرم إلى نفس صفر لثلاث تراتل عليهم ثلاثة أشهر حرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من القتالة والغارة بعضهم على بعض، فضللهم الله في ذلك فقال (إنما) النسبة زيادة في الكفر بصله بالذين كفروا (الآية: التوبة: ١٣٧).

قوله: (ويقولون إذا برأ الدين) يفتح الهملة والموحدة أي ما كان يحصل بظهور الإبل من الحمل عليها ومشقة السفر فإنه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج، وقوله (وعفا الأثر) أي اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها، ويحتمل أثر الدبر المذكور. وفي سنن أبي داود وعفا الوبر أي كثر وير الإبل الذي خلق بالرحال، وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة الراء لإزالة السجع، ووجه تعلق جواز الاعتصام بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك الحرم أنهم لما جعلوا الحرم صفراً ولا يستقرون ببلادهم في الغالب ويبرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه المحقرة بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتصام شهر الحرم الذي هو في الأصل صفر، العمرة عندهم في غير أشهر الحج، وأما تسمية الشهر صفراً فقال رؤية أصلها أنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فيستكون متنازح صفراً أي خالية من المتاع، وقيل لإصفار أملكهم من أهلها.

قوله: (قدم النبي ﷺ) كذا في الأصول من رواية موسى بن إسماعيل عن وهيب، وقد أخرجه المصنف في «أيام الجاهلية» عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ «قدم» بزيادة فاء وهو الوجه، وكذا أخرجه مسلم عن طريق بهز بن أسد والإسماعيلي عن طريق إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب.

قوله: (صبيحة رابعة) أي يوم الأحد.

قوله: (مهلين بالحج) في رواية إبراهيم بن الحجاج «وهم يلبون بالحج» وهي مفسرة لقوله مهلين، واحتج به من قال كان حج النبي ﷺ مفرداً، وأجاب من قال كان قارناً بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة

قوله: (أن يجعلوها عمرة فصاعظم ذلك عندهم) أي لما كانوا يمتدونه أولاً، وفي رواية إبراهيم بن الحجاج «فذكر ذلك عندهم».

قوله: (أي الحبل) كأنهم كانوا يعرفون أن للحج تحليلين فأرادوا بيان ذلك فبين لهم أنهم يتحللون الحبل كله، لأن العمرة ليس لها إلا تحليل واحد، ووقع في رواية الطحاوي «أي الحبل غل؟ قال: الحبل كله».

الحديث الرابع: حديث أبي موسى «قلت على النبي ﷺ فأمرني بالحبل، هكذا أورده مختصراً، وقد تقدم تماماً مشروحاً قبل باب. ووقع للكشمي «فأمره بالحبل» على الالتفات.

الحديث الخامس: حديث حفصة «أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة الحديث، لم يقع في رواية مسلم قوله «بعمرة»، وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفوا بعضهم، واستشكل كيف حلوا بعمرة مع قولها ولم تحل عن عمرتك، والجواب أن المراد بقولها بعمرة أي إن إحرامهم بعمرة كان سبباً لسرعة حلهم، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرض منه، لأنه جعل العلة في بقائه على إحرامه كونه هدى، وكذا وقع في حديث جابر سابع أحاديث الباب، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد

قوله: (وأرجع أنا بحجة) في رواية الكشمي «وأرجع في بحجة».

قوله في الطريق الثانية: (فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة لم يملوا حتى كان يوم النحر) كذا فيه هنا، وسيأتي في حجة الوداع بلفظ «فلم يملوا» بزيادة فاء وهو الوجه.

الحديث الثاني:

قوله: (عن الحكم) هو ابن حنبل بالثناة والموحدة مصنفراً للفقير الكوفي، وعلي بن الحسين هو زين العابدين.

قوله: (شهدت عثمان وعلياً) سيأتي في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب أن ذلك كان بسفان.

قوله: (وعثمان ينهي عن المعة وأن يجمع بينهما) أي بين الحج والعمرة (فلما رأى علي) في رواية سعيد بن المسيب «وقال علي ما تريد لي أن تنهي عن أمر فله رسول الله ﷺ» وفي رواية الكشمي «إلا أن تنهي» بحرف الاستثناء زاد مسلم من هذا الوجه «وقال عثمان: دعنا عنك. قال: إني لا أستطيع أن أدعك» وقوله «وأن يجمع بينهما» يحتمل أن يكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع القران معاً، ويحتمل أن يكون عطفاً تضييماً وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعاً، ووجه أن القران يمتنع بترك التمتع بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرناً أو إقفاً كما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب بلفظ «نهى عثمان عن التمتع» وزاد فيه «فلبى علي وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان» فقال له علي: ألم تسمع رسول الله ﷺ «تمتع؟ قال: بلى، وله من وجه آخر» وعثمان رسول الله ﷺ «بلى» بهما جميعاً زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال «أجل، ولكننا كنا خائفين قال النووي: لعله أشار إلى عمرة القضية سنة سبع، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها. قلت: هي رواية شاذة، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك، والتمتع إنما كان في حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين «كنا آمن ما يكون الناس» وقال القرطبي: قوله «خائفين» أي من أن يكون أجر من أقره أعظم من أجر من تمتع، كذا قال؛ وهو جمع حسن ولكن لا يخفى بعده. ويحتمل أن يكون عثمان أشار إلى أن الأصل في اختياره ﷺ فسح إلى العمرة في حجة الوداع دفع اعتقاد قرش منع العمرة في أشهر الحج، وكان ابتداء ذلك بالهدية لأن إحرامهم بالعمرة كان في ذي القعدة وهو من أشهر الحج، وهناك يصح إطلاق كونهم خائفين أي من وقوع القتال بينهم وبين المشركين، وكان المشركون صدومهم عن الوصول إلى البيت فتحلوا من عمرتهم، وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج، ثم جاءت عمرة القضية في ذي القعدة أيضاً، ثم أراد ﷺ تأكيد ذلك بالمبالغة حتى حتى أمرهم بفسح الحج إلى العمرة.

قوله: (ما كنت لأدع الحج) زاد النسائي والإسماعيلي «وقال عثمان: تراني أنهى الناس وأنت تفعله؟ قال: ما كنت أدع». وفي نسخة عثمان وعلي من الفوائد إشاعة العالم ما عنده من العلم وإظهاره، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قري على ذلك لقصد مناصحة المسلمين، والبيان بالفضل مع القول، وجواز الاستباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع والقران جائزان، وإنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمرك، لكن خشي علي أن يحمل غيره النهي على التحريم فأشاع جواز ذلك، وكل منهما مجتهد مأجور.

(تبيين): ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلاً لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الأول فقال: وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن التمتع، قال البغوي: ثم صار إجماعاً. وتعقب بأن نهى عثمان عن التمتع إن كان المراد به الاعتصام في أشهر الحج قبل الحج فلم يستمر الإجماع على أن الحنفية يخالفون فيه، وإن كان المراد به فسح الحج إلى العمرة فكذلك لأن الحنابلة يخالفون فيه، ثم وراء ذلك أن رواية النسائي السابقة مشمرة بأن عثمان رجع عن النهي فلا يصح التمسك به، ولفظ البغوي بعد أن ساق حديث عثمان في «شرح السنة»: هذا خلاف علي وأكثر الصحابة على أن عثمان ما كان يظله وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه، وإذا كان كذلك فلم تنفك الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أي الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم. وفيه أن المجتهد الجواز، واتفتت عليه الأئمة بعد فصله على أن عثمان نهى عن التمتع المعبود، والظاهر أن عثمان ما كان يظله وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه، وإذا كان كذلك فلم تنفك الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أي الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم. وفيه أن المجتهد الجواز، واتفتت عليه الأئمة بعد فصله لعدم إنكار عثمان على علي ذلك مع كون عثمان الإمام إذ

وهديث لسة نيكه الحديث وهو في السنن وفيه قصة، وأجاب عنه بأنه يدل على جواز القرآن لأن النبي ﷺ كان قارناً، ولا يخفى ما في هذه الأجوبة من التعسف.

وقال النووي: الصواب الذي نقتضيه أن النبي ﷺ كان قارناً، ويؤيده أنه لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج، ولا شك أن القرآن أفضل من الإفراد الذي لا يعتمر في سنة عتداً، ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن، كذا قال والخلاف ثابت قديماً وحديثاً؛ أما قديماً فالثابت عن عمره أنه قال: «إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنشئوا لكل منهما سفراً» وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره، وأما حديثاً فقد صرح القاضي حسين والمؤلف بترجيح الإفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة، وقال صاحب الهداية من الحنفية: الخلاف بيننا وبين الشافعي مبني على أن القارن يطوف طوافاً واحداً وصياً واحداً فهذا قال إن الإفراد أفضل، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين وسعيين فهو أفضل لكونه أكثر عملاً. وقال الخطابي: اختلفت الرواية فيما كان النبي ﷺ به محرماً، والجواب عن ذلك بأن كل راوٍ أضاف إليه ما أمر به اتساعاً، ثم رجع بأنه كان أفرد الحج، وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية، وقد بسط الشافعي القول فيه في «اختلاف الحديث» وغيره ورجح أنه «أحرماً إحرماً مطلقاً يتظر ما يؤمر به فترل عليه الحكم بذلك وهو على الصفاء، ورجحوا الإفراد أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واطلبوا عليه ولا يظن بهم المواطأة التي ترك الأفضل، وبأنه لم يقل عن أحد منهم أنه كره الإفراد، وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فغله على لبيان الجواز، وبأن الإفراد لا يجب فيه دم الإجماع بخلاف التمتع والقرآن انتهى. وهذا يبني على أن دم القرآن دم جبران وقد منعه من رجح القرآن وقال إنه دم فضل وثواب كالأضحية، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه، ولأنه يؤكل منه ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجزاء قاله الطحاوي. وقال عياض نحو ما قال الخطابي وزاد: وأما إحرامه هو فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفرداً، وأما رواية من روى متمماً فمناه أمر به لأنه صرح بقوله «ولو لا أن معي الهدي لأحلت» نصح أنه لم يتحلل. وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أسواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي وقيل له «قل عمرة في حجة انتهى. وهذا الجمع هو المعتد، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة الدواع، يأتان شافياً ومعهذا الحب الطبري غميداً بالغاً يطول ذكره، وعمله أن كل من روى عن الإفراد حل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى عن التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عن القرآن أراد ما استقر عليه أمره، وترجع رواية من روى القرآن بأمر: منها أن معه زيادة علم على من روى الإفراد وغيره، وبأن من روى الإفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك: نأشهر من روى عن الإفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجة كما تقدم، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه «بدا بالعمرة ثم أهل بالحج كما سيأتي في أبواب الهدي، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك وسيأتي أيضاً، وجابر وقد تقدم قوله إنه اعتمر مع حجة أيضاً. وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه، وبأنه لم يقس في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال أفردت ولا تجتمعت، بل صح عنه أنه قال «قرنت»، وصح عنه أنه قال «لولا أن معي الهدي لأحلت» وأيضاً فإن من روى عن القرآن لا يثبت عليه التناول إلا بتعسف بخلاف من روى الإفراد فإنه محمول على أول الحال ويتنسي التعارض، ويؤيده أن من جاء عنه الإفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم، ومن روى التمتع فإنه محمول على الاتصاف على سفر واحد للشيخين، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لا وصفه بصورة القرآن لأنهم اتفقوا على أنه لم يجمع من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج وهذه إحدى صور القرآن، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جيدة بخلاف روايات الإفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارناً، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الإفراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال النووي وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبعث مع النووي في اختياره أنه «كان قارناً وأن الإفراد مع ذلك أفضل مستنداً إلى أنه اختار الإفراد أولاً ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في أشهر الحج لكونهم كانوا يتقدمون من أفجر الفجر كما في ثالث أحاديث الباب، ولمخلص ما يتعقب به كلامه أن الليان قد سبق منه في عمره الثلاث فإنه أحرم بكل منها في ذي القعدة عمرة الحديمية التي صد عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجمرات» ولو كان أراد باعتباره مع حجة بيان الجواز قطع مع أن الأفضل خلالة لاكتفى في ذلك بأمر أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة.

وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه

ومن وافقهما، ويؤيده قوله في حديث عائشة أول حديث الباب «فأمر من لم يكن ساق الهدي أن يجمع، والأحاديث بذلك متضاربة، وأجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بأن السبب في عدم تحمله من العمرة كونه أدخلها على الحج، وهو مشكل عليه لأنه يقول إن حجه كان مفرداً. وقال بعض العلماء: ليس لمن قال كان مفرداً عن هذا الحديث انفصال، لأنه إن قال به اشتكل عليه كونه على عدم التحلل بسوق الهدي لأن عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارناً عنده، وجبنا الأصلي وغيره إلى توجيه مالك في قوله «ولم تحل أنت من عمرتك» وأنه لم يقله أحد في حديث حفصة وغيره، وتعقبه ابن عبد البر على تقدير تسليم انفراده بأنها زيادة حافظ فيجب قبولها، على أنه لم ينفرد فقد تابعه أبو بوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حافظ أصحاب نافع انتهى. ورواية عبيد الله بن عمر عند مسلم، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخاري من رواية موسى بن عقة والبيهقي من رواية شبيب بن أبي حمزة ثلاثهم عن نافع بدوئها، ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين فلا أحل حتى أحل من الحج، ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يجمع من العمرة ولا من الحج حتى ينحر، فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه «كان متمماً كما سيأتي، لأن قول حفصة «ولم تحل من عمرتك» وقوله هو «حتى أحل من الحج» ظاهر في أنه كان قارناً. وأجاب من قال كان مفرداً من قوله «ولم تحل من عمرتك بأجوبة: أحداً قاله الشافعي مبناه ولم تحل أنت من إحرامك الذي ابتدأته معهم بنية واحدة، بديل قوله «ولو استقبلت من أمري ما استقبلت ما سقت الهدي وبلغتها عمرة» وقيل معناه «ولم تحل من حجتك بعمرة كما أمرت أصحابك»، قالوا وقد تأتى «من» بمعنى الباء كقوله عز وجل ﴿يُحْفَظُونَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] أي بأمر الله، والتقدير «ولم تحل أنت بعمرة من إحرامك»، وقيل ظنت أنه فسح حجه بعمرة كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم تحل أنت أيضاً من عمرتك؟ ولا يخفى ما في بعض هذه التاويلات من التعسف.

والذي يجمع به الروايات أنه «كان قارناً» بمعنى أنه أدخل العمرة على الحج بعد أن أهله به مفرداً، لا أنه أول ما أهل أحرم بالحج والعمرة معاً، وقد تقدم حديث عمر مرفوعاً «وقل عمره في حجة» وحديث أنس «ثم أهل معج وعمرة» ومسلم من حديث عمران بن حصين «جمع بين حج وعمرة، ولأبي داود والنسائي من حديث البراء مرفوعاً «إني سقت الهدي وقرنته، وللنسائي من حديث علي مثله، ولأحمد من حديث سراقه «أن النبي ﷺ قرن في حجة الدواع، وله من حديث أبي طلحة «جمع بين الحج والعمرة، وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة «اليزار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثهم مرفوعاً مثله، وأجاب البيهقي عن هذه الأحاديث وغيرها مناصرة لمن قال إنه «كان مفرداً فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قتادة عن أنس «أنه سمعهم يصرخون بهما جميعاً أثبت من رواية من روى عنه أنه «جمع بين الحج والعمرة» ثم تعقبه بأن قتادة وغيره من الحفاظ روه عن أنس كذلك، فالاختلاف فيه على أنس نفسه، قال فلعلمه سمع النبي ﷺ يعلم غيره كيف يهل بالقرآن فظن أنه أهل من نفسه، وأجاب عن حديث حفصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها «ولم تحل أنت من عمرتك» أي من إحرامك كما تقدم، وعن حديث عمر بن الخطاب «أنه روى عنه روه بلفظ «صلى في هذا الوادي وقال عمرة في حجة» قال: وهؤلاء أكثر عدداً ممن روه، «وقبل عمرة في حجة» فيكون إذاً في القرآن لا أمراً للنبي ﷺ في حال نفسه، وعن حديث عمران بن الخطاب بذلك فإنه لأصحابه في القرآن بديل روايته الأخرى وأنه «أمر بعض أهله في المشرك، وروايت الأخرى أنه «تتم» فإن مراده بكل ذلك إنه في ذلك، وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة علي وقد رواها أنس يعني كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ «وقرنت»، وأخر حديث مجاهد عن عائشة قالت «لقد علم ابن عمر أن النبي ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها في حجته» أخرجه أبو داود، وقال البيهقي تنرد أبو إسحاق عن مجاهد بهذا، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ «فقلت ما اعتمر في رجب قط، وقال هذا هو المحفوظ يعني كما سيأتي في أبواب العمرة» ثم أشار إلى أنه اختلف فيه على أبي إسحاق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي إسحاق عن البراء، ثم روى حديث جابر «أن النبي ﷺ حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة يعني بعد ما هاجر، وحكي عن البخاري أنه أهله لأنه من رواية زيد بن الحباب عن الثوري عن جعفر عن أبيه عنه، وزيد ربما يهمل في الشيء، والمحفوظ عن الثوري مرسل، والمعروف عن جابر أن النبي ﷺ أهل بالحج خالصاً، ثم روى حديث ابن عباس نحو حديث مجاهد عن عائشة وأهله بدواد الطار وقال إنه تنرد بوجهه عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس، ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال لا بأس، ثم روى حديث الصبي بن معبد أنه أهل بالحج والعمرة معاً فأنكر عليه، فقال له عمر

تناه فقال «لولا أنني سقت الهدي لأحلتها ولا يتنمي إلا الأفضل، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهورة عنه، وأوجب بأنه إنما تنهت طليبا لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقة ولا فالأفضل ما اختاره الله له واستمر عليه. وقال ابن قدامة: يرجح التمتع بأن

الذي يفرد إن اعتمر بعدها فهي عمرة تختلف في إجزائها عن حجة الإسلام بخلاف عمرة التمتع فهي بجزء بلا خلاف فيرجح التمتع على الإفراد وبإيه القرآن، وقال من رجح القرآن: وهو أشق من التمتع وعمرة بجزء بلا خلاف فيكون أفضل منهما، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه، وعن أبي يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الإفراد، وعن أحمد: من ساق الهدي فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي ﷺ ومن لم يسق الهدي فالتمتع أفضل له ليوافق ما تنهت وأمر به أصحابه، زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ له عمرته من بلد سفر أو لإفراد أفضل له قال: وهذا أصل المذهب وأشبهاها بموافقة الأحاديث الصحيحة، فمن قال الإفراد أفضل فعلى هذا يتناول لأن أصنام سفريين

للسكنين أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً وتجزئاً عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف. ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نخط آخر مع موافقة على أنه كان قارناً كالطحاوي وابن حبان وغيرهما فقبل أهل أولاً بعمرته ثم لم يتحلل منها إلى أن أدخل عليها الحج يوم التروية، ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدي بلفظ «فبدأ رسول الله ﷺ بالعمرة ثم أهل بالحج، وهذا لا يتأني إنكار ابن عمر على أنس كونه نقل أنه ﷺ أهل بالحج والعمرة كما سيأتي في حجة الوداع من المنزلي لاحتمال أن يكون محل إنكاره كونه نقل أنه أهل بها معاً وإما المعروف عنه أنه أدخل أحد النسكين على الآخر لكن جزمه بأنه ﷺ بدأ بالعمرة خالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح، وقيل أهل أولاً بالحج مفرداً ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم، ومنه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في حديث الباب وغيره من سوق الهدي فاستمر معتبراً إلى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منها

جيباً، وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولاً وأخره، وهو محتمل لكن ليس الأول أولى. وقيل إنه ﷺ أهل بالحج مفرداً واستمر عليه إلى أن تحلل منه بمنى ولم يعتمر في تلك السنة وهو مقتضى من رجح أنه كان مفرداً، والذي يظهر لي أن من أنكر القرآن من الصحابة نفى أن يكون أهل بها جيباً في أول الحال، ولا ينشئ أن يكون أهل بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان كما تقدم والله أعلم.

قوله: (ولم تحلل) بكسر اللام الأولى أي لم تحل، وإظهار التضعيف لعمدة معروفة.

قوله: (لهدت) بتشديد الهمزة أي شمر رأسي، وقد تقدم بيان التلييد وهو أن يجعل فيه شيء ليتصنع به، ويؤخذ منه استحباب ذلك للحرم.

قوله: (فلا أحل حتى آخر) يأتي الكلام عليه في الحديث السابع.

الحديث السادس:

قوله: (أبو حمزة) بالجيم والراء.

قوله: (تجعت فنهاني ناس) لم أتق على أسمائهم، وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان ينهى عن التمتع كما رواه مسلم من حديث أبي الزبير عنه وعن جابر، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى التمتع إلا للمحصر، ووافقه علقمة وإبراهيم، وقال الجهمي لا اختصاص بذلك للمحصر.

قوله: (فأمرني) أي أن استمر على عمري، ولأحمد ومسلم من طريق غندر عن شعبة «فأتيت ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرني بها، ثم انطلقت إلى البيت فنمت فأتاني أت في منامي».

قوله: (وعمره مقبلة) في رواية النضر عن شعبة كما سيأتي في أبواب الهدي «تمتة مقبلة، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هذه عمرة مقبلة، وقد تقدم تفسير المجزوء في أوائل الحج.

قوله: (فقال سنة أبي القاسم) هو خبر مبتدأ محذوف أي هذه سنة، ويجوز فيه النصب أي وافقت سنة أبي القاسم أو على الاختصاص، وفي رواية النضر «فقال: الله أكبر، سنة أبي القاسم» وزاد فيه زيادة يأتي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم قال لي) أي ابن عباس (أقم عندي وأجعل لك سهماً من مالي) أي نصيباً. (قال شعبة فقلت) يعني لأبي حمزة (ولم) أي استغفمه عن سبب ذلك (فقال للرواية) أي لأجل الرواية المذكورة. ويؤخذ منه إنكار من اعتبر لمره بما يسره، وضرع العالم بموافقة الحق، والاستئناس بالرواية الدليل الشرعي، وعرض الرواية على العالم،

والتكبير عند المسرة، والعمل بالأدلة الظاهرة، والتنبه على اختلاف أهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق للدليل.

الحديث السابع:

قوله: (حدثنا أبو شهاب) هو الأكبر واسمه موسى بن نافع.

قوله: (حججت مكياً) في رواية الكشي «حججت مكية، يعني قليلة الثواب لقلتها مشقتها، وقال ابن بطال: معناه أنك تنشئ حجك من مكة كما ينشئ أهل مكة منها فيؤتلك فضل الإحرام من الميقات.

قوله: (فدخلت على عطاء) أي ابن أبي رباح.

قوله: (يوم ساق البدن معه) بضم الموحدة وإسكان الدال جمع بدنة وذلك في حجة الوداع، وقد رواه مسلم عن ابن عمر عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ «عام ساق الهدي».

قوله: (فقال لهم أحلوا من إحرامكم إلخ) أي اجعلوا حجكم عمرة وتخللوا منها بالطواف والسعي.

قوله: (وقصروا) إما أمرهم بذلك لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فآخروا الحلل لأن

بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط.

قوله: (وإجعلوا التي قدتمت بها معاً) أي اجعلوا الحجة المقردة التي أهلتمت بها عمرة تحللوا منها فتصيروا متمتعين، فأطلق على العمرة متعة مجازاً والعلاقة بينهما ظاهرة، ووقع في رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عند مسلم «فلما قدما مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة، ونحوه» في رواية الباقر عن جابر في الخبر الطويل عند مسلم.

قوله: (فقال أعلوا ما أمرتكم، فلولوا أنني سقت الهدي إلخ) فيه ما كان عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطيف بهم وحلمه عنهم.

قوله: (لا يحل مني حرام) بكسر حاء محل أي شيء حرام، والمعنى لا يحل مني ما حرم علي، ووقع في رواية مسلم «لا يحل مني حرام»، بالنصب على المفعولية وعلي هذا فيقرأ محل بضم أوله وللفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث ونحو ذلك مني شيئاً حراماً حتى يبلغ الهدي محله، أي إذا غر بي يوم مني. واستدل به علي أن من اعتمر فساق هدنياً لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، وقد تقدم حديث حفصة نحوه، وبأبي حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ «من أحرم بعمره فأهدى فلا يحل مني ينحر، وتناول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمره وأهدى فليله بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه، ولا ينجس ما فيه. قلت: فإنه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة وبالله التوفيق.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (أبو شهاب ليس له حديث مسند إلا هذا) أي لم يرو حديثاً مرفوعاً إلا هذا الحديث، قال منطلي: كأنه يقول من كان مكناً لا يعمل حديثه أصلاً من أصول العلم. قلت: إذا كان موصوفاً بصفة من يصح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد توبع عليه. ثم كلام منطلي محمول على ظاهر الإطلاق، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فإن حديثه هذا طرف من حديث جابر الطويل الذي انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر، وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال فيه «أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والجروة وقصروا ثم أقیموا حلالاً إلى يوم التروية وأهلوا بالحج، ويستند منه جواز صفاً مفتي لأن سألته عن حكم خاص بأن يذكر له قصة مسندة مرفوعة إلى النبي ﷺ فتشمل على جواب سؤاله ويكون ما اشتملت عليه من القوائد الزائدة على ذلك زيادة غير، وينبغي أن يكون محمل ذلك لاحقاً بحال السائل. ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثمان وعلي في التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو ثلثي أحاديث هذا الباب، فاشتملت أحاديث الباب على ما ترجم به، فحديث عائشة من طريق يؤخذ منه التسخ والإفراد، وحديث علي من طريقه يؤخذ منه التمتع والقرآن، وحديث ابن عباس يؤخذ منه التسخ، وكذا حديث أبي موسى وجابر، وحديث حفصة يؤخذ منه أن من تمتع بالعمرة إلى الحج لا يحل من عمرته إن كان ساق الهدي، وكذا حديث جابر، وحديث ابن عباس الثاني يؤخذ منه مشروعية التمتع وكذا حديث جابر أيضاً والله أعلم.

٣٥- باب من كفى بالحج وسماه

١٥٧٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: قَلْبًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: كَيْفَ اللَّهُمَّ كَيْفَ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَعَّلَهَا عُمَرَةُ. [راجع: ١٥٥٩. أخرجه مسلم: ١٧١٦، مطرلاً، وفي الحج (١٤٦).]

قوله: (باب من كفى بالحج وسماه) أورد فيه حديث جابر مختصراً من طريق مجاهد عنه وهو بين فيما ترجم له، ويؤخذ منه فسخ الحج إلى العمرة. وقد ذهب الجمهور إلى أنه منسوخ، وذهب ابن عباس إلى أنه محكم وبه قال أحد طائفة يسيرة.

٣٦- باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ

١٥٧١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنْ عِمْرَانَ ﷺ قَالَ: تَمَتَّعًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلَّ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ بَرَاءُ مَا شَاءَ. [انظر: ٤٥١٨، ٥١٨. أخرجه مسلم: ١٧٢٦]

قوله: (باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ) كلما في رواية أبي ذر، وسقط لغيره «على عهد الخ» ولبعضهم «باب» بغير ترجمة، وكذا ذكره الإسماعيلي، والأول أولى. وفي الترجمة إشارة إلى الخلاف في ذلك وإن كان الأمر استقر بعد على الجواز. قوله: (حدثني مطرف) هو ابن عبد الله بن الشيخ، ورجال الإسناد كلهم بصريون.

قوله: (عن عمران) هو ابن حصين الخزاعي، ومسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف «بعث إلى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال: إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك» فذكر الحديث.

قوله: (ونزل القرآن) أي بجواز، يشير إلى قوله تعالى «فمن تمتع بالعمرة إلى الحج» [البقرة: ١٩٦] الآية. ورواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام بلطف، ولم يتزل فيه القرآن، أي بمنعه، وتوضحه رواية مسلم الأخرى من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة بلطف شمس لم يتزل فيها كتاب الله ولم يته شعنا نبي الله، وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف «لم يتزل فيه القرآن بحجرة، وله من طريق أبي العلاء عن مطرف «فلم تتزل آية تنسخ ذلك ولم يته عنه حتى مضى لوجهه، وللإسماعيلي من طريق عثمان عن همام «تتمتا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم يتهنا رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء» وقد أخرجه المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي رجاء العطاردي عن عمران بلطف «أنزل آية المنعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم يتزل قرآن بحجرة فلم يته عنها حتى مات، قال رجل براءه ما شاء».

قوله: (قال رجل براءه ما شاء) وفي رواية أبي العلاء «لما رأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتي» قائل ذلك هو عمران بن حصين، وهم من زعم أنه مطرف الراوي عنه لثبوت ذلك في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخاري يقال إنه عمر، أي الرجل الذي عنه عمران بن حصين، ولم أر هذا في شيء من الطرق التي اتصلت لنا من البخاري، لكن نقله الإسماعيلي عن البخاري كذلك فهو صمدية الحميدي في ذلك، ويهذأ جزم القرطبي والثوري وغيرهما، وكان البخاري أشار بذلك إلى رواية الجريسي عن مطرف فقال في آخره «ارتأى رجل براءه ما شاء، يعني عمر، كذا في الأصل أخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن وكيع عن الثوري عنه، وقال ابن التين: يجهل أن يزيد عمر أو عثمان، وأغرب الكرماني فقال: ظاهر سياق كتاب البخاري أن المراد به عثمان، وكأنه لقرب عهده بقصة عثمان مع علي جزم بذلك، وذلك غير لازم فقد سبق قصة عمر مع أبي موسى في ذلك، ووقعت لمعاوية أيضاً مع سعد بن أبي وقاص في صحيح مسلم قصة في ذلك، والأولى أن يفسر بمصر فإنه أول من نهى عنها وكان من بعده كان تابلاً له في ذلك، فني مسلم أيضاً أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها، فسألوا جابراً فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر، ثم في حديث عمران هذا ما يعكر على عياض وغيره في جزمهم أن المنعة التي نهى عنها عمر وعثمان هي فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التي يجزئ بعدها، فإن في بعض طرق مسلم التصريح بكونها منة الحج، وفي رواية له أيضاً «أن رسول الله ﷺ أمر بعض أهله في العشرة وفي رواية له «جمع بين حج وعمرة»

ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما في عام واحد كما سيأتي صريحاً في الباب بعده في حديث ابن عباس، وقد تقدم البحث فيه في حديث أبي موسى. وفيه من الفوائد أيضاً جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه، وجواز نسخه بالنسخة بالنسخ وفيه اختلاف شهير، ووجه الدلالة منه قوله «لم يته عنها» ففعلها رسول الله ﷺ فإن مفهومه أنه لو نهى عنها لامتعت ويستلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع في نزول آية أو نهى من النبي ﷺ. وفيه وقوع الاجتهاد في الأحكام بين الصحابة، وإنكار بعض المجتهدين على بعض الناس.

٣٧- باب قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ

أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

١٥٧٢- وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ لُقَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقُشَرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ نُسْخَةِ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: أَهْلُ الْمَنَاهِجِ وَالْأَنْصَارِ وَالْأَزْوَاجِ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوُطَاعِ وَاهْلُهَا، فَلَمَّا قَلْبْنَا مَكَّةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا إِهْلَاكَكُمْ بِالْحَجِّ عُمَرَةُ، إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ». فَطَفَعْنَا بِالنِّسَاءِ وَالْمَرْوَةِ، وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ، وَكَيْسَةَ الْقِيَابِ، وَقَالَ: «مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ حَتَّى يَتْلِيَ الْهَدْيَ مَجْلَةً». ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ الْقُرْبَى أَنْ تَهْلُ بِالْبَيْعِ، فَإِذَا قَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ، جِئْنَا فَطَفَعْنَا بِالنِّسَاءِ وَالْمَرْوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حُجَّتُنَا وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا اسْتَمْتَرْنَا مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَمِصَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ [البقرة: ١٩٦]: إلی انصارتكم، الشاة تخزي، فجمعوا نُسْكَكُمْ فِي عَمَلٍ، بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ، وَسَنَّهُ نَبِيُّهُ ﷺ، وَاتَّخَذَ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ، قَالَ اللَّهُ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَأَشْهَرُ الْحَجِّ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ سُؤَالَ وَذُو الْقَعْنَةِ وَذُو الْحُجَّةِ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ، فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ، وَالرَّكْعَتُ الْجَمَاعُ، وَالْفُسُوقُ الْمَمَاصِي، وَالْجِدَالُ الْجَوَاءُ.

قوله: (باب قول الله تعالى: ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) أي تفسير قوله، وذلك في الآية إشارة إلى التمتع لأنه سبق فيها «فمن تمتع بالعمرة إلى الحج كما استيسر من الدين» إلى أن قال «ذلك». واختلاف السلف في المراد بخاضري المسجد ناقلاً قال الأعرابي: هم أهل مكة بينهما وهو قول مالك واختاره الطحاوي ورجحه، وقال طاووس وطائفة: هم أهل الحرم وهو الظاهر. وقال مكحول: من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: من كان من مكة على دون مسافة القصر، وواقته أحد، وقال مالك: أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كمسفان وسوى أهل منى وعرة.

قوله: (وقال أبو كامل) وصله الإسماعيلي قال «حدثنا القاسم المنطري حدثنا أحد بن ستان حدثنا أبو كامل، فذكره بطوله لكنه قال «عثمان بن سعد» بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصري وله رواية عن عكرمة، لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف، وقد أشار الإسماعيلي إلى أن شيخه القاسم وهم في قوله عثمان بن سعد، ويؤيده أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في الأطراف أنه وجده من رواية مسلم بن الحجاج عن أبي كامل كما سألته البخاري قال: فاطن البخاري أخذه عن مسلم لأنني لم أجده إلا من رواية مسلم، كذا قال وتعقب باختلاف أن يكون البخاري أخذه عن أحد بن ستان فإنه أحد مشايخه، ويجهل أيضاً أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه ولم نجد له ذكراً في كتابه غير هذا الموضع. وأبو معشر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له إلى بري السهام.

قوله: (فلما قدمنا مكة) أي قربها لأن ذلك كان يسرف كما تقدم من عائشة.

قوله: (اجعلوا إهلاكم بالحج عمرة) الخطأ بذلك لمن كان أهل بالحج مفرداً كما تقدم وأضحاً عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق.

قوله: (طفا) في رواية الأصميلي «طفتنا» بزيادة فاء وهو الوجه، ووجه الأول بالحمل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها.

قوله: (باب الإفصال عند دخول مكة) قال ابن المنذر: الإفصال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية، وقال أكثرهم يجوز منه الوضوء. وفي الموطأ: أن ابن عمر كان لا يفسل رأسه وهو حرم إلا من احتلام، وظهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه. وقال الشافعية إن عجز عن الفسل تيمم. وقال ابن التين: لم يذكر أصحابنا الفسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف والفسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف.

قوله: (ثم يبيت بلدي طوى) بضم الطاء ويفتحها.

قوله: (ويغسل) أي به.

قوله: (كان يفعل ذلك) يحتمل أن الإشارة به إلى الفعل الأخير وهو الفسل وهو مقصود الترجمة، ويحتمل أنها إلى الجميع وهو الأظهر، فسيأتي في الباب الذي يليه ذكر المبيت فقط مرفوعاً من رواية أخرى عن ابن عمر، وتقدم الحديث بأن من «باب الإهلال مستقبل القبلة».

٣٩ - باب دخول مكة نهراً أو ليلاً

بَابُ النَّبِيِّ ﷺ بِلَدِي طَوًى حَتَّى اصْتَبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ.

١٥٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَدِي طَوًى حَتَّى اصْتَبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ. [راجع: ٤٩١. أخرجه مسلم: ١٢٥٩].

قوله: (باب دخول مكة نهراً أو ليلاً) أورد فيه حديث ابن عمر في المبيت بلدي طوى حتى يصبح، وهو ظاهر في الدخول نهراً، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ: «كان لا يقدم مكة إلا بات بلدي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهراً» وأما الدخول ليلاً فلم يقع مع نافع إلا في عمرة الجمرات فإنه «أحرم من الجمرات ودخل مكة ليلاً قضى أمر العمرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجمرات» كانت كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث عرش الكعبين، وترجم عليه الشافعي «دخول مكة ليلاً» وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهراً ويخرجوا منها ليلاً. وأخرج عن عطاء: إن شتمت فادخلوا ليلاً، إنكم لستم كرسول الله ﷺ، إنه كان إماماً فأحب أن يدخلها نهراً ليراه الناس انتهي. وقضية هذا أن من كان إماماً يقتضى به استحباب أن يدخلها نهراً.

٤٠ - باب من أين يدخل مكة

١٥٧٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مِنَ النَّبِيَّةِ الْغُلْبَى، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّبِيَّةِ السُّفْلَى. [راجع: ٤٨٤. أخرجه مسلم: ١٢٥٧ مطولاً].

قوله: (باب من أين يدخل مكة) أورد فيه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يدخل من النبوة العليا ويخرج من النبوة السفلى» أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى عنه، وليس هو في «الموطأ» ولا رأيت في «غرائب مالك للدررطني» ولم ألق عليه إلا من رواية معن بن عيسى، وقد تابع إبراهيم بن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي، وقد عز على الإسعاعيلي استخراجه فأخرجه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره «يعني ثبني مكة، هذه الزيادة قد أخرجه أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله، وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه أبين من سياق مالك.

٤١ - باب من أين يخرج من مكة

١٥٧٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ بْنُ مَسْرُودٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ

قوله: (وفسكا المناسك) أي من الوقوف والمبيت وغير ذلك.

قوله: (وأيتنا النساء) المراد به غير التكملة لأن ابن عباس لم يكن إذا ذاك بالغا.

قوله: (عشية الرومية) أي بعد الظهر ثامن ذي الحجة، وفي حجة على من استحب تقديمه على يوم التروية كما نقل عن الحنفية، وعن الشافعية يخص استحباب يوم التروية بعد الزوال من ساق الهدي.

قوله: (فقد تم حجنا) للكشيبين «وقد بالواو». ومن هنا إلى آخر الحديث موقوف على ابن عباس، ومن هنا إلى أوله مرفوع.

قوله: (فصيام ثلاثة أيام في الحج) سيأتي عن ابن عمر وعائشة مرفوعاً أن آخرها يوم عرفة فإن لم يفعل صام أيام منى أي الثلاثة التي بعد يوم النحر وهي أيام التشريق، وبه قال الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي في القديم، ثم رجع عنه وأخذ بمومم النهي عن صيام أيام التشريق.

قوله: (وسبعة إذا رجعت إلى أمصاركم) كلما أورد ابن عباس، وهو تفسير منه للرجوع في قوله تملأ «إذا رجعت» ويوافق حديث ابن عمر الأحمي في «باب من ساق البدن معه» من طريق عقيل عن سائر من ابن عمر مرفوعاً «قال للناس من كان منكم أمدى فإنه لا يحل، إلى أن قال «فمن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» وهذا قول الجمهور، وعن الشافعي معناه الرجوع إلى مكة، وعبر عنه مرة بالفراخ من أعمال الحج، ومعنى الرجوع التوجه من مكة فيصومها في الطريق إن شاء وبه قال إسحاق بن راهويه.

قوله: (الشفاء تجزي) أي عن الهدي، وهي جملة حالية وقعت ببلدون ولو وسيأتي في أبواب الهدي بيان ذلك.

قوله: (بين الحج والعمرة) بيان للمراد بقوله «فجعموا النسك» وهو يأسكان السين قال الجمهوري النسك بالإسكان العبادة وبالفهم النية.

قوله: (فإن الله أنزله) أي الجمع بين الحج والعمرة وأخذ بقوله «فمن تمتع بالعمرة إلى الحج».

قوله: (وسنة نبيه) أي شرعه حيث أمر أصحابه به.

قوله: (غير أهل مكة) ينصب غير ويجوز كسره، وذلك إشارة إلى التمتع، وهذا مبني على منعه بأن أهل مكة لا تمتع لهم وهو قول الحنفية، وعند غيرهم أن الإشارة إلى حكم التمتع وهو الفدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع ثم إذا أحرموا من الحل بالعمرة، وأجاب الكرمانى بجواب ليس طائلاً.

قوله: (التي ذكر الله) أي بعد آية التمتع حيث قال «الحج أشهر معلومات» وقد تقدم نقل الخلاف في ذي الحجة هل هو بكامله أو بعضه.

قوله: (فمن تمتع في هذه الأشهر) ليس لهذا القيد مفهوم لأن الذي يحتمر في غير أشهر الحج لا يسمى متمتعاً ولا دم عليه وكذلك المكى عند الجمهور، وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم. ويدخل في عموم قوله «فمن تمتع» من أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم رجع إلى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصري، وهو مبني على أن التمتع لإيقاع العمرة في أشهر الحج فقط والذي ذهب إليه الجمهور أن التمتع أن يجمع الشخص الواحد بينهما في سفر واحد في أشهر الحج في عام واحد وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكياً، فمتى اختل شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعاً.

قوله: (والجدال المراء) روى ابن أبي نسيه من طريق مقسم عن ابن عباس قال «ولا جدال في الحج: فماري صاحبك حتى تنفضه» وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله، ومن طريق عكرمة وإبراهيم النخعي وعطاء بن يسار وغيرهم نحو قول ابن عباس، وأخرج من طريق عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد قال: قوله: «ولا جدال في الحج» قال: قد استقام أمر الحج. ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: قد صار الحج في ذي الحجة لا شهر ينسا ولا شك في الحج، لأن أهل الجاهلية كانوا يجمعون في غير ذي الحجة.

٣٨ - باب الإفصال عند دخول مكة

١٥٧٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُفَيْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُفَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ النَّبِيَّةِ، ثُمَّ نَبَيْتَ بِلَدِي طَوًى، ثُمَّ يَصَلِّي بِالصُّبْحِ وَيَقْصِلُ، وَيُحَدِّثُ أَنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. [راجع: ٤٩١. أخرجه مسلم ١٢٥٩].

عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ، مِنَ الشَّيْءِ الْعَلْيَا أَيْ بِالطَّحَاءِ، وَخَرَجَ مِنَ الشَّيْءِ السُّفْلَى. [راجع: ٤٨٤. أخرجه مسلم: ١٢٥٧ مطولاً].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ يُقَالُ: هُوَ مُسَدَّدٌ كَأَسَدِهِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ لِي بَيِّنُهُ فَحَدَّثْتُهُ لَأَسْتَحِقَّ ذَلِكَ، وَمَا أَبَالِي، كَيْبِيَ كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ.

١٥٧٧- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، دَخَلَ مِنْ أَطْلَافِهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. [الطبر: ١٥٧٨، ٤١٥٧٩، ٤١٥٨٠، ٤١٥٨١، ٤٢٩٠٥، ٤٢٩٩١، أخرجه مسلم: ١٢٥٨].

١٥٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ الْمُزَوَّرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ - وَخَرَجَ مِنْ كَدَاءٍ - مِنْ أَطْلَافِ مَكَّةَ. [راجع: ١٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٥٨، بدون وجرع...].

١٥٧٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَتْ أَرْتُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ. [راجع: ١٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٥٨].

قَالَ هِشَامُ: وَكَانَ غُرُوةَ يَدْخُلُ عَلَى كِلَيْهِمَا مِنْ كَدَاءٍ وَكَدَاءٍ، وَكَافَرُوا مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَتْ أَرْتُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ. [راجع: ١٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٥٨].

١٥٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْدٍ نَوَافِلُ: حَدَّثَنَا حَالِمٌ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ غُرُوةَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ، مِنْ أَطْلَافِ مَكَّةَ.

كَانَ غُرُوةَ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ أَرْتُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ. [ترسل. راجع: ١٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٥٨].

١٥٨١- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ غُرُوةَ يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، وَكَانَ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، أَرْتُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَدَاءٌ وَكَدَاءٌ مَوْحِيَانِ. [ترسل. راجع: ١٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٥٨].

قوله: (باب من أين يخرج من مكة).

قوله: (من كداء) بفتح الكاف وللد قال أبو حيد: لا يصرف. وهذه الشبهة هي التي ينزل منها إلى الملقى مقبرة أهل مكة، وهي التي يقال لها الحجون بفتح الهملة وضم الجيم، وكانت صلبة المرتقى فسهاها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره على ما ذكره الأزدي، ثم سهل في عصرنا هذا منها ستة إحدى عشرة وثمانمائة موضع، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة، وكل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى ثنية.

قوله: (الثنية السفلى) ذكر في ثاني حديثي الباب وخرج من كداء وهو بضم الكاف مقصور وهي عند باب شبيكة بقرب شعب الشامين من ناحية قميحان، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع.

قوله: (من أعلى مكة) كذا رواه أبو اسامة قلبه، والصواب ما رواه عمرو

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَحَلَّةً لِلنَّاسِ أَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرْنَا بَيْتَنَا لِلطَّالِفِينَ وَالْمُحَجِّينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ. وَإِذْ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ: وَمَنْ كَفَرَ فَأَمَتُّهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ. وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ. رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَإِنَّا نَحْسَبُكَ رَبًّا عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ السَّوَّبُ الرَّحِيمُ﴾. [الفرق: ١٢٦-١٢٨].

١٥٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ

وَحَامٍ عَنْ هِشَامٍ: دَخَلَ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْوَهْمَ فِيهِ عَنْ دُونِ أَبِي اسْمَاعِيلَ، فَقَدْ رَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ أَبِي اسْمَاعِيلَ عَلَى الصَّوَابِ.

قوله: (قال هشام) هو ابن عروة بالإسناد المذكور.

قوله: (وكان عروة يدخل من كليهما) في رواية الكشميهني، على، بدل من.

قوله: (وأكثر ما يدخل من كداء) بالضم والقصر للجميع وكذا في رواية حاتم ووهيب وهي الطريقة الرابعة لحديث عائشة.

قوله: (وكانت أقربهما إلى منزله) فيه اعتقاد هشام لأبيه لكونه روى الحديث وخالفه لأنه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان ربما فعله وكثيراً ما يفعل غيره بقصد التبسيط، قال حياض والقرطبي وغيرهما: اختلف في ضبط كداء وكذا فالأكثر على أن العليا بالفتح وللد السفلى بالضم والقصر وقيل بالعكس. قال النووي: وهو غلط. قالوا: واختلف في المعنى الذي لأجله خالف ﷺ بين طريقه قليل: ليتبرك به كل من في طريقه، فذكر شيئاً ما تقدم في العيد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك، وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم. وقيل: الحكمة في ذلك المناسبة بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكس الإشارة إلى إفراجه، وقيل: لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها، وقيل: لأنه خرج منها متخفياً في الهجرة فلراد أن يدخلها ظاهراً عالياً، وقيل: لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلاً للبيت، ويحتمل إن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك، والسبب في ذلك قول أبي سفيان بن حرب للعباس: لا أسلم حتى أرى الحبل تطلع من كداء، قلت: ما هذا؟ قال شيء طلع بطني، وإن الله لا يطلع الحبل هناك أبداً، قال العباس: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل ولليهمي من حديث ابن عمر قال وقال النبي ﷺ: لا يبرك كيف قال حسان؟ فأنشده:

علمت بنبينا إن لم تروها تبارك الله مطلعها كداء
تسبم وقال: ادخلوها من حيث قال حسان.

(صيه): حكى الحميدي عن أبي العباس العلوي أن بمكة موضعاً ثالثاً يقال له كدئ وهو بالضم والتصغير يخرج منه إلى جهة اليمن، قال المحب الطبري: حقه العلوي من أهل المعرفة بمكة. قال: وقد بني عليها باب مكة الذي يدخل منه أهل اليمن.

(تسبمات): (أولها): عمود في الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان، وعمرو في الطريق الثالثة هو ابن الحارث، وأحد في أول الإسناد لم أره منسوباً في شيء من الروايات، وقد تقدم في لوائح الجمع أحد من ابن وهب وأنه أحد بن عيسى فبشبه أن يكون هو المذكور هنا، وحاتم في الطريق الثالثة هو ابن إسماعيل.

(الثنية الثانية): اختلف على هشام في وصل هذا الحديث وإرساله، وأورد البخاري الوجهين مشيراً إلى أن رواية الإرسال لا تتقدح في رواية الوصل لأن الذي وصله حافظ وهو ابن حبيبة وقد تابعه ثقتان، ولعله إنما أورد الطريقين المرسلين ليستظهر بهما على وهم أبي اسامة الذي اشترت إليه أولاً.

(الثالث): وقع في رواية السمتلي وحده في آخر الباب وقال أبو عبد الله: كداء وكداء موضعان والمراد بآبي عبد الله المصنف، وهذا تفسير غير مفيد فعملهم أنهم ما موضعان بمجرد السياق، وقد يسر الله بقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما.

٤٢- باب فضل مكة وثباتها

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَحَلَّةً لِلنَّاسِ أَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرْنَا بَيْتَنَا لِلطَّالِفِينَ وَالْمُحَجِّينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ. وَإِذْ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ: وَمَنْ كَفَرَ فَأَمَتُّهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ. وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ. رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَإِنَّا نَحْسَبُكَ رَبًّا عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ السَّوَّبُ الرَّحِيمُ﴾. [الفرق: ١٢٦-١٢٨].

١٥٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ

جبرئيل قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لما نزلت الكعبة، ذهب النبي ﷺ وعباس بن عبد المطلب والحجارة، فقال العباس للنبي ﷺ: اجعل لآدراكك على رقبتيك، فخر إلى الأرض، وطمحت عتبة إلى السماء، فقال: «أرني إزاري». فشدته عليه. [راجع: ٣٦٤. أخرجه مسلم: ٣٤٠].

١٥٨٣- حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن جهم، عن سالم بن عبد الله: أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر: أخبرني عبد الله بن عمر، عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال لها: «ألم تري أن قومك لما بنوا الكعبة، أقصروا عن قواعد إبراهيم». قلت: يا رسول الله، ألا ترفعنا على قواعد إبراهيم؟ قال: «ولولا جنتك قومك بالكفر لقلت». قال: عبد الله ﷺ: «لئن كانت عائشة رضي الله عنها سمعت هذا من رسول الله ﷺ، ما أرى رسول الله ﷺ ترك إسلام الوثنيين الذين يلبس الحجر، إلا أن أثبت لهم نعم على قواعد إبراهيم». [راجع: ١٢٦. أخرجه مسلم: ١٣٣٣].

١٥٨٤- حدثنا مسدد: حدثنا أبو الأحوص: حدثنا شعث، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت النبي ﷺ عن الجن، أين أثبت هو؟ قال: «نعم». قلت: فما لهم لم يذبحوه في البيت؟ قال: «إن قومك قصرت بهم الثقة». قلت: فما شأنهم فزعهم؟ قال: «فصل ذلك قومك، يذبحوا من شاورا ويمنعوا من شاورا، ولولا أن قومك حديث عهدهم بجاهلية، فأخاف أن تكبر قلوبهم، أن أدخل الجن في البيت، وأن ألحق بآبائه بالأرض». [راجع: ١٢٦. أخرجه مسلم: ١٣٣٣].

١٥٨٥- حدثنا غيث بن إسماعيل: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله ﷺ: «ولولا خداتك قومك بالكفر، لقتلت أثبت، ثم لبنته على أساس إبراهيم عليه السلام، فإن فريسا استقصرت بناة، وجعلت له خلفا». قال أبو معاوية: حدثنا هشام: خلفا يعني بابا. [راجع: ١٢٦. أخرجه مسلم: ١٣٣٣].

١٥٨٦- حدثنا يونس بن عمرو: حدثنا يزيد: حدثنا جبرئيل بن حازم: حدثنا يزيد بن زومان، عن غزوة، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال لها: «يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية، لأمرت بالبيت فلهيم، فأدخلت فيه ما أخرج منه، وألقت بالآرض، وجعلت له بابين بابا حراما وبابا غربيا، فلبثت به أساس إبراهيم». فذلك الذي حمل ابن الزبير رضي الله عنهما على هذبه.

قال يزيد: وذهبت ابن الزبير حين همة وبناه، وأدخل إليه من الحجز، وقد رأيت أساس إبراهيم، حجارة كاسية الإبل.

قال جبرئيل: قلت له: أين موضعها؟ قال: أريكم الآن، فدخلت معه الحجز، فأشار إلي مكان، فقال: «ها هذا، قال جبرئيل: فحزرت من الحجز مئة أذرع أو نحوها». [راجع: ١٢٦. أخرجه مسلم: ١٣٣٣].

قوله: (باب فضل مكة وبياتها وقوله تعالى ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمانا﴾ [البقرة: ١٢٥] فساق الآيات إلى قوله ﴿والعراق الرحيم﴾) كذا في

رواية كريمة، وساق الباقون بعض الآية الأولى، ولأبي ذر كلها ثم قال: إلى قوله ﴿والعراق الرحيم﴾. ثم ساق للصف في الباب حديث جابر في بناء الكعبة، وحديث عائشة في ذلك من أربعة طرق، وليس في الآيات ولا الحديث ذكر لبنيان مكة لكن بنيان الكعبة كان سبب بنيان مكة وعصارتها فأتى به. واختلف في أول من بنى الكعبة كما سيأتي في أحاديث الأنبياء في الكلام على حديث أبي ذر أي مسجد وضع في الأرض أول، وكذا قصة بناء إبراهيم وإسماعيل لما يأتي في أحاديث الأنبياء، ويقتصر هنا على قصة بناء قريش لما وعلى قصة بناء ابن الزبير وما غيره المحتاج بمعه لتعلق ذلك بحديثي الباب.

والبيت اسم غالب للكعبة كالنجم للزهر، وقوله تعالى ﴿مثابة﴾ أي مرجعا للحجاج والعمار يخرقون عنه ثم يمدون إليه، روى عبد بن حميد بإسناد جيد عن جاهد قال «يجون ثم يمدون» وهو مصدر وصف به الموضع، وقوله ﴿وأمانا﴾ أي موضع أمن وهو كقوله ﴿أو لم يروا أنا جعلنا حرمآ﴾ [التكوير: ٦٧] والمراد ترك القتال فيه كما سيأتي شرحه في الكلام على حديث الباب الذي بعده. وقوله ﴿وأنقلوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ [البقرة: ١٢٥] أي وقفنا أنقلوا منه موضع صلاة، ويجوز أن يكون مطروفا على أذكروا نعتي أو على معنى مثابة أي ثوبا إليه وأنقلوا، والأمر فيه للاستيعاب بالانصاف. وقرأ نافع وابن عامر ﴿وأنقلوا﴾ بلفظ الماضي عطفًا على ﴿جعلنا﴾ أو على تقدير إذ أي إذ جعلنا وإذ أنقلوا، ومقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدميه على الصبح، وسيأتي شرحه في قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء، وعن عطاء مقام إبراهيم عرة وغيرها من الناسك لأنه قام فيها ودعا. وعن النخعي الحرم كله. وكذا روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في أوائل كتاب الصلاة. وقوله ﴿والرابع السجود﴾ [الحج: ٢٦] استدلل به على جواز صلاة الفرض والقل داخل البيت، وخالف مالك في الفرض.

قوله: (اجعل هذا بلدا آمنا) يأتي الكلام عليه في حديث «إن إبراهيم حرم مكة وأنه لا يباحض حريمه» إن الله حرم هذا البلد يوم خلق السموات والأرض، لأن معنى الأول أن إبراهيم أعلم الناس بذلك، والثاني ما سبق من تقدير الله. وقوله ﴿ومن آمن﴾ بدل من أهله أي وأرسل للمؤمنين من أهله خاصة ﴿ومن كفر﴾ عطف على من آمن قبل قاس إبراهيم الرزق على الإمامة فصرف الفرق بينهما وإن الرزق قد يكون استوراها والزمان للحجة، وسيأتي الكلام على القواعد في تفسير البقرة وأنها الأساس، وظاهره أنه كان مؤسسا قبل إبراهيم، ويحتمل أن يكون المراد بالرفق نقلها من مكانها إلى مكان ليت كما سيأتي عند نقل الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى. وقوله ﴿وبنا تقبل منا﴾ أي يقولنا ربنا تقبل منا، وقد أظهر ابن مسعود في قرأته.

قوله: (وأما مناسكنا) قال عبد بن حميد: حدثنا يزيد بن هارون حدثنا سليمان التيمي عن أبي جابر قال لا فرغ إبراهيم من البيت أتاه جبريل فأراه الطواف بالبيت سبعا قال وأحسبه وبين الصفا والمروة، ثم أتى به عرفة فقال: أعرفت؟ قال نعم، قال: فمن ثم سميت عرفات. ثم أتى به جمعا فقال: ههنا يجتمع الناس الصلاة. ثم أتى به منى فعرض لها الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال لوجه بها وكبر مع كل حصاة.

قوله: (وتب علينا) قيل طلبا للثبات على الإيمان لأنهم معصومان، وقيل أراد أن يعرف الناس أن ذلك الموقف مكان التوبة، وقيل المعنى وتب على من اتبعنا.

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وهذا أحد الأحاديث التي أخرجه البخاري عن شيخه أبي عاصم النبيل بواسطة.

قوله: (لما بنيت الكعبة) هذا من مرسل الصحابي لأن جابرا لم يدرك هذه القصة، فيحتمل أن يكون سمعها من النبي ﷺ أو ممن حضرها من الصحابة، وقد روى الطبراني وأبو نعيم في (الدلائل) من طريق ابن هبيرة عن أبي الزبير قال سألت جابرا هل يقوم الرجل عربيا؟ فقال: أخبرني النبي ﷺ أنه لما نهضت الكعبة نقل كل يطن من قريش وأن النبي ﷺ نقل مع العباس، وكانوا يضمنون ثيابهم على الموتى يتقنون بها أي على حل الحجارة فقال النبي ﷺ: فاعتلت رجلي فخرت وسقط ثوبي فقلت للعباس: هلم ثوبي، فلبثت أتمري بعدها إلى إلا الفسل، لكن ابن هبيرة ضعيف، وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبي الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظا وإلا فقد حضره من الصحابة العباس كما في حديث الباب، فاعلم جابرا حله منه.

وروى الطبراني أيضا، واليهيقي في (الدلائل) من طريق عمرو بن أبي قيس، والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة، وأبو نعيم في (المعرفة) من طريق قيس بن الربيع، وفي (الدلائل) من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبي العباس بن عبد المطلب قال لما بنت قريش الكعبة

انفردت رجلين ورجلين يتقلون الحجارة، فكتت أنا وابن أخي، جعلنا نأخذ أژرنا فنضعها على منابتها ونجعل عليها الحجارة، فإذا دونا من الناس لبنا أژرنا، فينما هو أمامي إذ صرع فسبيت وهو شاخص يصير إلى السماء قال قتلنا لابن أخي: ما شأنا؟ قال: نبيت أن أمشي عرباناً قال فكتته حتى أظهر الله نيتي، تابيه الحكم بن أبان عن عكرمة أخرجه أبو نعيم أيضاً، وروى ذلك أيضاً من طريق الثوري أبي عمر عن عكرمة عن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره، فكان أول شيء رأى من التوبة والظفر ضعيف، فخذ خيط في إسناده وفي منته، فإنه جعل الخصة في معالجة زمزم بأمر أبي العباس وهو غلام، وكذا روى ابن إسحاق في «الصيرة» عن أبيه من حدثه عن النبي ﷺ قال باني وهو غلام من أم سنانة قد جعلنا أژرنا على اعتقنا حجارة نلقها إذ لكتني لآم لكعة شديدة ثم قال: أشدد عليك إزارك، فكان هذه قصة أخرى، واغتر بذلك الأوزقي فحكى قولاً وإن النبي ﷺ لما بنيت الكعبة كان غلاماً، ولعل عمدته في ذلك ما سباني عن معمر عن الزهري، ولخيث معمر شاهد من حديث أبي الطفيل أخرجه عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرزم ليس فيها مدر، وكانت قدر ما يفتحها المنافق، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سداً، وكانت ذات ركنين كهية هذه الحلقة: ، فأقبلت سفينة من الروم، حتى إذا كانوا قريباً من جدة انكسرت، فخرجت قرش لتأخذ خشبها فوجدوا الرومي الذي فيها غباراً قد قدموا به واخشب لينوا به البيت، فكانوا كلما أرادوا القرب منه طعمه بدم ثم حية فاتحة فاهها، فبعت الله طير أعظم من النسر ففرز شالبه فيها فألقاهم نحو أجساد، فنهلت قرش الكعبة وبناها بحجارة الوادي، فرفعوها في السماء شهرين ذراعاً. فينبأنا النبي ﷺ يحمل الحجارة من أجساد وعليه ثمره فضائق عليه الثمرة فذهب يضمها على عاتقه فبنت عورته من صفرها، فتودي: يا محمد خبر عورتك، فلم ير عرباناً بعد ذلك وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين، قال معمر: وأما الزهري فقال لما بلغ رسول الله ﷺ الحلم أجبرت امرأة الكعبة فطارت شراوة من جمرها في ثياب الكعبة فاحترقت، فتشاورت قرش في مدها ومهايو، فقال الربيد: إن الله لا يهلك من يريد الإصلاح، فارتقى علي ظاهر البيت ومعه العباس فقال اللهم لا تزيد إلا الإصلاح، ثم هدم. فلما رآه سالماً تابعوه، قال عبد الرزاق وأخبرنا ابن جريج قال: قال مجاهد كان ذلك قبل المبعث بخميس عشرة سنة، وكذا رواه ابن عبد الجبر من طريق محمد بن جبير بن مطعم بإسناده، وبه جزم موسى بن عقبة في مغازيه والأول أشهر، وبه جزم ابن إسحاق. ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحقين تقدم وقته على الشروع في البناء، وذكر ابن إسحاق أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فيساقط من بنائها، وكان روضاً فوق القمامة، فإرادت قرش رفعها وتسقيفها، وذلك أن نفراً سرقوا كتل الكعبة، فذكر القصة مطولاً في بنائها الكعبة وفي اختلافهم فبين يضع الحجر الأسود حتى روضوا بأول داخل، فدخل النبي ﷺ فحكموه في ذلك فوضه يده. قال «وكانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانية عشر ذراعاً، ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خنيس عن أبي الطفيل أن اسم التجار المذكور باقوم، وللتاكي من طريق ابن جريج مثله، قال وكان يتنجر إلى ينجر وراء ساحل عدن، فانكسرت سفينة بالشعبية، فقال لقريش: إن أجريتم عيري مع عيركم إلى الشام أعطيكمكم فقبلوا، وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبد بن حمير يقول «اسم الذي بنى الكعبة لقريش باقوم، وكان رومياً، وقال الأوزقي كان طولها سبعة وعشرين ذراعاً، فانتصرت قرش منها على ثمانية عشر، فنقصوا من عرضها أذرعاً أدخلوها في الحجر».

قوله: (فخر إلى الأرض) في رواية زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار الماضية في باب كراهية التمر، من أوائل الصلاة فجعله على منكبه فسقط مشياً عليه.

قوله: (لطمحت عنناه) بفتح المهملة والميم أي ارتضعتا، والمعنى أنه صار ينظر إلى فوق. وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية ثم أفاق فقال.

قوله: (أرني إزاري) أي أعطني، وحكى ابن التين كسر الراء ومسكونها وقد قرئ بهما، وفي رواية عبد الرزاق الآتية إزارى إزارى بالتكرير.

قوله: (فقد شهد عليه) زاد زكريا بن إسحاق، فما رثي بعد ذلك عرباناً، وقد تقدم شاهدها من حديث أبي الطفيل.

الحديث الثاني ساقه من أربعة طرق:

قوله في الطريق الأولى: (عن سالم بن عبد الله) أي ابن عمر.

قوله: (أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر) أي الصديق، ووقع في رواية مسلم وأبي بكر بن أبي. فحافة، وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد.

قوله: (أخبر عبد الله بن عمر) نصب عبد الله على المقولية، وظاهره أن سالماً كان حاضراً لتلك يكون من روايته عن عبد الله بن محمد، وقد صرح بذلك أبو أوس عن ابن شهاب، لكنه ساء عبد الرحمن بن محمد فوم أخرجه أحمد وأغرب إبراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني في غرائب مالك والمخطوط الأول. وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنه اختصره وأخرجه مسلم عن طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر عن عائشة فتابع سالم في إيراد المتن (وأنقذت كثير الكعبة، ولم أره هذه الزيادة إلا من هنا الوجه، ومن طريق أخرى أخرجه أبو عروثة عن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسيلاتي للبحث فيها في باب كسوة الكعبة.

قوله: (قومك) أي قريش.

قوله: (التصروا عن قواعد إبراهيم) سيأتي بيان ذلك في الطريق الذي تلي هذه.

قوله: (لولا حدثان) بكسر المهملة وسكون الدال بعدها مثلثة بمعنى الحدثوث، أي قرب عهدهم.

قوله: (افعلت) أي لرددتها على قواعد إبراهيم.

قوله: (فقال عبد الله) أي ابن عمر بالإسناد المذكور، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة.

قوله: (لئن كانت) ليس هذا شكاً من ابن عمر في صدق عائشة، لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين.

قوله: (ما أرى) بضم الهزة أي أظن، وهي رواية معمر، وزاد في آخر الحديث ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك، ونحوه في رواية أبي أويس المذكورة.

قوله: (استسلام) استعمال من السلام، والمراد هنا لمس الركن بالقبلة أو اليد.

على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً، والقدر الذي أخرج من الكعبة سيأتي قريباً.

قوله في الطريق الثانية: (حدثنا الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء الحاربي، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة نهنا على ما فيها هناك.

قوله: (عن الجليل) بفتح الجيم وسكون المهملة كذا للأكثر وكذا هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه، وفي رواية الستملي، الجدار، قال الخليل: الجدر لغة في الجدار

انتهى. ووه من ضبطه بضمها لأن المراد الحجر، ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن أبي الأحوص شيخ مسدد فيه الجدر أو الحجر بالشك، ولأبي عوانة من طريق شيان عن الأشعث الحجر، بغير شك.

قوله: (أمن البيت هو؟ قال نعم) هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت، وكذا قوله في الطريق الثانية (أن أدخل الجدر في البيت) وبذلك كان يعني ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرد بن شريح قال سمعت ابن عباس يقول: لو وليت من البيت ما ولى ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت، فلم يوافق به إن لم يكن من البيت ما وروى الترمذي والنسائي عن طريق علقمة عن أمه عن عائشة قالت: كنت أحب أن أمدد في البيت وأغسل وجهي بغير اللهيب، فأدخلته فقال: قلنا: قلنا فإياه

فلما عن البيت، ولكن قومك استصروه حين بنوا الكعبة فانخرجوه من البيت، ونحوه
لأبي داود من طريق صفية بنت شيبة عن عائشة، ولأبي حنيفة من طريق قتادة عن عروة
عن عائشة، ولأحمد من طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه أنها أرسلت إلى شيبة
الحجبي ليفتح لها البيت بالليل فقال: ما فتحناه في جاهلية ولا إسلام بليل، وهذه
الروايات كلها مطلقة، وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة، منها لمسلم من طريق أبي
قرعة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب حتى أُرشد فيه من الحجرة،
وله من وجه آخر عن الحارث عنها، فإن بنا قومك أن يشوه بمدني فهلبي لأريك ما
تركوا منه، فأراه قريباً من سبعة أذرع، وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن
الزبير عن عائشة في هذا الحديث، ووزعت فيها من الحجر ستة أذرع، وسبأتي في آخر
الطريق الرابعة قول يزيد بن رومان الذي رواه عن عروة أنه أراه لجبري بن حازم فحزوه
سنة أذرع أو نحوها، ولسفيان بن عيينة في جامعهم عن داود بن شابر عن مجاهد أن ابن
الزبير زاد فيها ستة أذرع ما ذكر الحجر، وله عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير
سنة أذرع وشبر، وهكذا ذكر الشافعي عن عدد لقيهم من أهل العلم من قريش كان

أخرجه البيهقي في المعرفة عنه، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الست ودون السبعة، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعاً «لكنك أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع» فهي شاذة، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ، ثم ظهر في رواية طلاء وجه وهو أنه أريد بها ما عند الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى، فإن الذي عند الفرجة أربعة أذرع وشيء، ولما وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء «أن النبي ﷺ قال لعائشة في هذه القصة: ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع» فيحمل هذا على إلغاء الكسر، ورواية عطاء على جبره، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك، وسأذكر ثمره هذا البحث في آخر الكلام على هذا الحديث.

قوله: (ألم تري) أي ألم تري.

قوله في الطريق الرابعة: (حدثنا يزيد) هو ابن هارون كما جزم به أبو نعيم في المستخرج.

قوله: (عن عروة) كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا، والنسائي عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام، والإسماعيلي من طريق هارون الجعفي والزعفراني كلهم عن يزيد بن هارون، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال «عن عبد الله بن الزبير، بدل عروة بن الزبير، وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأزهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه، قال الإسماعيلي: إن كان أبو الأزهر ضبطه فكان يزيد بن رومان سمعه من الأخوين. قلت: قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزقي عن الدخولي عنه عن وهب بن جرير، وي زيد قد حله عن الأخوين، لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح.

قوله: (حدثني عهد) كذا لجميع الرواة بالإضافة، وقال المطري: لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب «حدثني عهد والله أعلم.

قوله: (فذلك الذي حل ابن الزبير على هدمه) زاد وهب بن جرير في روايته «وبناه».

قوله: (قال يزيد) هو ابن رومان بالإسناد للمذکور.

قوله: (وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه - إلى قوله - كاستمعة الأولى) هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصراً، وقد ذكره مسلم وغيره واضحاً فأرور مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال «لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان» وللفاكهي في كتاب مكة من طريق أبي أوس عن يزيد بن رومان وغيره «قالوا لما أحرق أهل الشام الكعبة ودموها بالبنجنيق هبت الكعبة، ولابن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زعمة قال «دخل الحصين بن نمير يعني الأمير الذي كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية لما أتمام موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قال: فأمر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت، فإذا الكعبة تنفض أي تتحرك متحركة ترجع من أعلاها إلى أسفلها فيها أمثال جيوب النساء من حجارة البنجنيق» وللفاكهي من طريق عثمان بن ساج «بلغني أنه لما قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بني جبح، في المسجد يومئذ غيام فمشى الحريق حتى أخذ في البيت فظن القريقان أنهم هالكون، وضغط بناء البيت حتى إن الطير ليعق عليه فتناثر حجارته، ولبيد الزقاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قال «كانت الكعبة قد هت من حريق أهل الشام قال فهدمها ابن الزبير، فتركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحرقهم على أهل الشام، فلما صدر الناس قال: أشيروا علي في الكعبة، الحديث، ولابن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال «لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حج الناس سنة أربع وستين، ثم بناها حين استقبل سنة خمسة وستين بسبعين يوماً، وحزم الأزدني بأن ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين. قلت ويمكن الجمع بين الروايين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمده إلى الموسم ليراه أهل الأندلس ليسمع بذلك على بني أمية. ويؤيده أن في تاريخ المسبحي أن الفراه من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين، وزاد المحب الطبري أنه كان في شهر رجب والله أعلم.

وإن لم يكن هذا الجمع مقبولاً فلاذني في الصحيح مقدم على غيره. وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل، وقول ابن الزبير لو أن أحدكم احترق بيته بناء حتى يحمده، وأنه استأجر الله ثلاثاً ثم عزم على أن يفتقها، قال فتحمها الناس حتى صعد رجل فالتى منه حجارة، فلما لم يره الناس أصابه شيء تسابروا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، وجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه، وقال ابن عينة في جامعه عن داود بن سابور عن مجاهد قال «خرجنا إلى منى فأتينا بها لثاً ننظر الغلاب، وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم، وفي رواية أبي أوس المذكورة «ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به فنظروا إلى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحرقه في جوف الكعبة فيدفن، واتباعوا قواعد إبراهيم من نحو

أخرجه البيهقي في المعرفة عنه، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الست ودون السبعة، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعاً «لكنك أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع» فهي شاذة، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ، ثم ظهر في رواية طلاء وجه وهو أنه أريد بها ما عند الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى، فإن الذي عند الفرجة أربعة أذرع وشيء، ولما وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء «أن النبي ﷺ قال لعائشة في هذه القصة: ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع» فيحمل هذا على إلغاء الكسر، ورواية عطاء على جبره، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك، وسأذكر ثمره هذا البحث في آخر الكلام على هذا الحديث.

قوله: (لم تري) أي ألم تري.
قوله: (فصرت بهم الفتنة) بتشديد الصاد أي الفتنة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزدني وغيره، ويوضحه ما ذكر ابن إسحاق في السيرة عن عبد الله بن أبي نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية «أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن خزوم وهو جد جملة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي قال لقرشي: لا تدخلوا في من كسبككم إلا الطيب، ولا تدخلوا فيه مهر بني ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس، وروى سفيان بن عيينة في جامعه «عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب أرسل إلى شيخ من بني زهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال أن قرشاً تقربت لبناء الكعبة أي بالفتنة الطيبة فصيرت فتركوا بعض البيت في الحجر، فقال عمر صدقت.

قوله: (ليدخلوا) في رواية المستحلي «يدخلوا» بخير لام زاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عن عائشة «فكان الرجل إذا مر أرواه أن يدخلها يدهونه يرتقي حتى إذا كاد أن يدخل دفعه فسقط.

قوله: (حدثني عهدهم) بتثنية حديث.

قوله: (بجاهلية) في رواية الكشيبي بجاهلية، وقد تقدم في العلم من طريق الأسود «حدثني عهد بكفر، ولأبي عرواة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة «حدثني عهد بشرك.

قوله: (فأخاف أن تنكر قلوبهم) في رواية شيان عن أشعث «تفر، فالباء بدل الكاف، وتقل ابن بطل عن بعض علمائهم أن الفرة التي خشياها ﷺ أن ينسوه إلى الإنفراد بالفخر دونهم.

قوله: (أن أدخل الجبل) كذا وقع هنا، وهو مؤول بمعنى المصدر أي إصاف إنكار قلوبهم إدخالهم الجبل، وجواب لولا لحذوف، وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبي الأحوص بلفظ «فأخاف أن تنكر قلوبهم نظرت أن أدخل، فآبت جواب لولا، وكذا أثبت الإسماعيلي من طريق شيان عن أشعث «ولفظه، ونظرت فأدخلته.

قوله في الطريق الثالثة: (عن هشام) هو ابن عروة.

قوله: (عن عائشة) كذا رواه مسلم من طريق أبي معاوية والنسائي من طريق عبدة بن سليمان، وأبو عرواة من طريق علي بن مسهر، وأحمد عن عبد الله بن غير كلهم عن هشام، وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عرواة، ورواية الجماعة أرجح، فإن رواية عسرة عن عائشة لهذا الحديث مشهورة من غير هذا الوجه، فسأيت في الطريق الرابعة من طريق يزيد بن رومان عنه وكذا لأبي عرواة من طريق قتادة وأبي النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة، ويعتمد أن يكون عروة حل عن أخيه عن عائشة منه شيئاً زائداً على روايته عنها كما وقع للأسود بن يزيد مع ابن الزبير فيما تقدم شرحه في كتاب العلم.

قوله: (وجعلت له خلفاً) بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء، وقد فسره في الرواية الملقطة، وضبطه الحري في «التزييه بكسر الحاء للمعجمة قال: والخالفه عسود في مؤخر البيت، والصواب الأول وبنيته قوله في الرواية الرابعة «وجعلت لها بابين.

(تنبيه) قوله «وجعلت بسكون اللام وضمت الاء عطفاً على قوله «ولبيتين، وضبطها القاسبي بفتح اللام وسكون المنة عطفاً على استقصرت وهو وهم، فإن قريشاً لم تعمل له باباً من خلف، وإنما هم النبي ﷺ يجعله، فلا يشر من حفظ هذه الكلمة بفتح ثم سكون.

قوله: (قال أبو معاوية حدثنا هشام) يعني ابن عروة بسنده هذا (خلفاً) يعني

الحجر فلم يصيروا شيئاً حتى شق على ابن الزبير، ثم أدركوها بعدما أمتعوا، فنزل عبد الله بن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل، فأنقضوا له أي حركوا تلك القواعد بالمثل فنقضت قواعد البيت ورواه بناتياً مربوطاً ببعضه ببعض، فعمد الله وكبره، ثم أحضر الناس فأمر بوجوههم وأشرفهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوه ورواها بناتاً متصلاً فانضمد على ذلك وفي رواية عطاء «وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعاً فزاد ابن الزبير في طولها عشرة أذرع» وقد تقدم من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعاً، فلعل روايه جبر الكسر، وجزم الأزرقى بأن الزيادة تسعة أذرع فلعل عطاء جبر الكسر أيضاً. وروى عبد الرزاق من طريق ابن سابط عن زيد «أنهم كشفوا عن القواعد فإذا الحجر مثل الحلفة والحجارة مشبكة بعضها ببعض، وللفاكهي من وجه آخر عن عطاء قال: «كنت في الأماء الذين جمعوا على حجره فضروا قامة ونصفاً، فهجموا على حجارة لها عروق متصل بزود عروق المروة، فضربوه فانجثت قواعد البيت فكبر الناس، فبني عليه وفي رواية مرتد عن عبد الرزاق «كشفت عن ريفض في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه مكشوقاً ثمانية أيام ليشهدها عليه، فراهبت ذلك الريفض مثل خلف الإبل: وجه حجر ووجه حجران، وراهبت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتر الركن الآخر، قال مسلم في رواية عطاء «وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه، وفي رواية الأسود التي في العلم «فعل عبد الله بن الزبير، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند الإسماعيلي «نفض عبد الله بن الزبير فجعل له بابين في الأرض، وغره الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق، وللشامي من طريق أبي أويس عن موسى بن مسيرة «أنه دخل الكعبة بعدما بناها ابن الزبير، فكان الناس لا يزدحجون فيها يدخلون من باب ويخرجون من آخره.

(فصل: لم ذكر المصنف رحمه الله قصة تغير الحجاج لما صنع ابن الزبير، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء قال: فلما قبل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره أن ابن الزبير قد وضعه على أس نظر العدول من أهل مكة إليه، فكتب إليه عبد الملك: إنا لسننا من تطليخ ابن الزبير في شيء، أما ما زاد في طولها فافرقه، وأما ما زاد فيه من الحجر فرده إلى بناته وسد بابه الذي فتحه. فنفضه وأعاده إلى بناته، وللشامي من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة «فبادر يعني الحجاج ففعلهما وبني شقها الذي يلي الحجر، ورفع بابها، وسد الباب الغربي. قال أبو أويس: فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إفنائه للحجاج في دمها، ولعن الحجاج، ولابن عينة عن داود بن سابور عن مجاهد «فرد الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر، قال فقال عبد الملك: «ودعنا أت تركنا أب خبيب وما تورى من ذلك» وقد أخرج قصة ندم عبد الملك على ذلك مسلم من وجه آخر، فعنده من طريق الوليد بن عطاء أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال: ما أظن أب خبيب يعني ابن الزبير سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها، فقال الحارث: بلى أنا سمعته منها، زاد عبد الرزاق عن ابن جريج فيه «وكان الحارث مصدقاً لا يكذب. فقال عبد الملك: «أنت سمعتها تقول ذلك؟ قال: نعم، فكنت سامة بعصاه» وقال: «وددت أني تركته وما تمحل، وأخرجها أيضاً من طريق أبي قرعة قال «بينما عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال: «قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين فذكر الحديث فقال له الحارث: لا تقتل هذا يا أمير المؤمنين، فأننا نمنعت أم المؤمنين تحدث بهذا، فقال: لو كنت سمعته قبل أن أعدمه لتركته على بناء ابن الزبير.

(قصة: جميع الروايات التي جمعتها هذه انقصت متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض، ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على ستمه، وقد ذكر الأزرقى أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن بين الركن البياني وما تحته شبه الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر، وهذا موافق لما في الروايات المذكورة، لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي، وهو في الارتفاع مثله، ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقاً بالأرض، فيحتمل أن يكون لاصقاً كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابله أيضاً ثم بدا له فسد الباب الجدد لكن لم أر النقل بذلك صريحاً. وذكر الفاكهي في «أخبار مكة» أنه شاهد هذا الباب المسدود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فإذا هو مقابل باب الكعبة وهو يقدره في الطول والعرض، وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة كما في الباب الموجود سواء. قاله أعلم.

قوله: (فحزرت) بتقديم الزاي على الواو أي قدرت.

قوله: (سنة أذرع أو نحوها) قد ورد ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ كما تقدم في

الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات، وأن الجمع بين المختلف منها ممكن كما تقدم، وهو أولى من دعوى الاضطرابات والطمع في الروايات المقيمة لأجل الاضطراب كما جنع إليه ابن الصلاح وتبعه النووي، لأن شرط الاضطراب أن تتسار الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع، ولم يتعد ذلك هنا، فيتعين حل المطلق على المقيّد كما هي قاعدة مذهبهما، ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيمة متروادة على سبب واحد وهو أن قريشاً قصروا على بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم، وأن الحجاج أعاده على بناء قريش، ولم تات رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت، قال الحلب الطبري في «شرح التنبيه» له: والأصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيّد، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سافح مجازاً، وإنما قال النووي ذلك نصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت، وعنده في ذلك أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر، وقيل ابن عبد البر الاتفاق عليه، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملاً مستمراً، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت، وهذا متعقب فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت، فقد نص الشافعي أيضاً كما ذكره البيهقي في «المعرفة أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش فكيف كما تقدم، فعلى هذا فعلمه رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطاً، وأما العمل فلا حاجة فيه على الإيجاب، فلعل الذي ﷺ ومن بعده فعلوه استحباباً للراحة من تسور الحجر لا سيما والرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن من المرأة الكشف، فعلمهم أرادوا حسم هذه المادة. وأما ما نقله المهلب عن أبي ابن زيد أن حافظ الحجر لم يكن مينا في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر فبناء ووسمه قطعاً للشك، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت، فيه نظر. وقد أشار المهلب إلى أن عهده في ذلك ما سياتي في «باب بنان الكعبة» في أوائل السيرة النبوية بلطف «لم يكن حول البيت حافظ، كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر بنى حوله حافظاً جدره قصيرة، فبناء ابن الزبير، انتهى. وهذا إنما هو في حافظ المسجد لا في الحجر، فدخل الروم على قائله من هنا. ولم يزل الحجر موجوداً في عهد النبي ﷺ كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخلى بينه وبين البيت سمكة أذرع نظراً، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية إمام الحرمين ومن المالكية كاهي الحسن النخعي، وذكر الأزرقى أن عرض ما بين الميزاب ومتى الحجر سبعة عشر ذراعاً وثلاث ذراع منها عرض جدار الحجر ذراعان وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعاً، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف دونه والله أعلم. وأما قول المهلب إن الفضاء لا يسمى بيتاً وإنما البيت البناء لأن شخصاً لو حلف لا يدخل بيتاً فانهدم ذلك البيت فلا يحنث بدخوله فليس بواضح، فإن المشروع من الطواف ما شرع للخليل بالاضاف، فليتنا أن نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه، فحرمه البقعة ثابتة ولو فقد الجدار، وأما اليمين فمتعلقة بالعرف، ويؤيده ما قلناه أنه لو انهدم مسجد فقلعت حجارته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد، فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس، أشار إلى ذلك ابن التير في الحاشية. وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو «ترك بعض الاختيار مخافة أن يفسد عنه فهم بعض الناس، والمراد بالاختيار في عبارته المستحب. وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا، وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب. وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة، وأنهما إذا تعارضا بدأ به دفع المفسدة، وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة، وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي ﷺ.

(تكميل: حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المتصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير، فأنشده مالك في ذلك وقال: أخشى أن يصير ملعبة للملوك فتركه. قلت: وهذا يعنيه خشية جدهم الأعلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويعيد بناءها بأن يرم ما وهي منها ولا يتعرض لما يزيدة ولا تقص، وقال له: لا آمن أن يأتي من يملك أمير فيثير الذي صمته أخرجه الفاكهي من طريق عطاء عنه، وذكر الأزرقى أن سليمان بن عبد الملك هم بقض ما فعله الحجاج، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فعله بأمر

أيه عبد الملك، ولم ألق في شيء من التواريخ على أن أحدا من الخلفاء ولا من دولهم غير من الكعبة شيئا عما صنعه الحاجج إلى الآن إلا في الميزاب والباب وعتيته، وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها، وجددها فيها الرخام فذكر الأزرقعي عن ابن جريج أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ووقع في جدارها الشامي ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين، ثم في شهور سنة اثنين ولربعمين وخمسمائة، ثم في شهور سنة تسع عشرة وستمائة، ثم في سنة ثمانين وستمائة، ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة، وقد ترددت الأخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنين وعشرين أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج إلى ترميم فاهتم بذلك سلطان الإسلام الملك اللوذدي وأرجو من الله تعالى أن يسهل له ذلك، ثم حججت سنة أربع وعشرين وتاملت للكان الذي قبله عنه فلم أجده في تلك الباشعة، وقد رسم ما تشعب من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين إلى أن تقص سقفها في سنة سبع وعشرين على يدي بعض الجند فجدد لها سقفاً ودرج السطح، فلما كان في سنة ثلاث ولربعمين صار المطر إذا نزل يمتلئ إلى داخل الكعبة أشد مما كان أولاً، فاداه رايه الفاسد إلى تقص السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء إلى الكعبة، ولزم من ذلك امتحان الكعبة، بل صار العمال يصعدون فيها بغير أدب، فغار بعض الجواريين فكتب إلى القاهرة يشكو ذلك، فبلغ السلطان الظاهر فأكبر أن يكون أمر بذلك، وجهز بعض الجند لكشف ذلك فتصعب لأولول بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة وروبة كتبوا عسراً بأن ما فعل شيئا إلا عن ملا منهم، وأن كل ما فعله مصلحه فسنك غضب السلطان وغطى عنه الأمر. وقد جاء عن عباس بن أبي ربيعة المخزومي وهو بالتحانية قبل الألف وبهنا معجزة عن النبي ﷺ قال إن هذه الأمة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه يعني الكعبة حتى تعطيها، فلذا ضيعوا ذلك ملكوها، أخرجه أحد وابن ماجه وعمر بن شبة في كتاب مكة وسنده حسن، فنسأل الله تعالى الأمن من الفتن بطلعه وكرمه، وما يتوجب منه أنه لم يتفق الاحتياج إلى الكعبة إلى الإصلاح إلا فيما صنعه الحاجج إما من الجائر الذي بناه في الجهة الشامية وإما في السلم الذي جده للسطح والعتبة، وما عاد ذلك مما وقع فيها هو لزيادة حصة الكارخام أو لتحسين كالباب والميزاب، وكذا ما حكاه الشافعي عن الحسن بن مكرم من عبد الله بن بكر السهمي عن أبيه قال «جاءت مكة ضايت أي بالعين المهملة وبالياء الموحدة أسطوطة من أساطين البيت فاجترحت وجيء يمشى ليدخلوها مكانها ظلمات من الموضع، وأدركتهم الليل والكعبة لا تفتح ليلا تتركها ليعودوا من غد لصلحها فجازوا من غد فاصبروا أقدم من قدح، أي بكسر الشاف وهو السهم، وهذا إسناد قوي رجاله ثقات، ويكره ابن حبيب من كبار أئباع التابعين، وكان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس، وكانت الأسطوطة من خشب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٤٣ - باب فضل الحرم

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذْ أَوْفَى رَبُّهُ بِهِ الْبِلَدَ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرُهُ أَتَى الْكُوفَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النحل: ٩١].

وقوله جل ذكره: ﴿وَلَوْ لَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُحْيِي إِلَيْهِ قُصُورَاتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِنَّا مِنْ لَدُنْهِ لَكَاثِرُونَ﴾ [الصمر: ٥٧].

١٥٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قُبَّحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمَةُ اللَّهِ، لَا يُضَعَّدُ حَرْوُهُ، وَلَا يُفْرَسُ حَيْدُهُ، وَلَا يُلْقَطُ لَقَطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا». [إجماع: ١٣٤٩]. أخرجه مسلم: ١٣٥٣ مطرولاً، وقطعة الصحيح ولا هجرة في الإسراء: ٨٥٠.

قوله: (باب فضل الحرم) أي للمكي الذي سيأتي ذكر حدوده في باب لا يعضد شجر الحرم.

قوله: (وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذْ أَوْفَى رَبُّهُ بِهِ الْبِلَدَ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾ الآية) وجه تعليقها بالترجمة من جهة إضاحة الرواية إلى البلدة فإنه على سبيل التشريف لها، وهي أصل الحرم.

قوله: (أولم تكن لهم حرماً آمناً الآية) روى النسائي في التفسير أن الحارث

٤٤ - باب توريث دور مكة وبينها وحولها

وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، سَوَاءٌ خَاصَّةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفِينَ فِيهِ وَأَبَدًا وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ يَلْعَادِ يُكَلِّمُ لِقَاءَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

الْبَادِي: الطَّارِئُ. مَعْقُوفًا: مَعْقُومًا.

١٥٨٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُفَّانَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَوَلَّيْتُ فِي كَارَةِ مَكَّةَ فَقَالَ: «وَلَمْ تَرَكَ عَقِيلَ مِنْ بَنِي عِمْرٍ؟» وَكَانَ عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ، هُوَ وَطَالِبٌ وَكَمْ يَوْمُهُ جَعَفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئاً، لَأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ، فَكَانَ هَمَزُ بْنُ الْخَلْبِطِ يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ. قَالَ: ابْنُ جَبْرِ: وَكَانُوا يَتَوَلَّوْنَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَتَصَرَّفُوا أُولَئِكَ يَنْفُسُهُمْ أَوْلَاهُ بَعْضُهُمْ﴾. [الآمال: ٧٢]. [المر: ٥٨، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٣٩، ٤٣٩]. أخرجه مسلم: ١٣٥١.

قوله: (باب توريث دور مكة وبينها وحولها، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾ الآية) أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال «توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر، وما تدعى رباح مكة إلا السرايب، ومن احتاج سكن، أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال، وقال بظاهر ابن عمر ومجاهد وطه، قال عبد الرزاق عن ابن جريج: كان عطاء بنهي عن الكراه في الحرم، فأخبرني أن عمر نهى أن يورث دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرصات، فكان أول من يورث داره سهيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر. روى الطحاوي من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال: مكة مباح، لا يحمل بيع رباحها ولا إجارة بيوتها. روى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر: لا يحمل بيع بيوت مكة ولا إجارته. وبه قال الثوري وأبو حنيفة، وخالفه صاحب أبو يوسف، واختلف عن حماد والجلواز قال الجمهور واختاره الطحاوي. ويجاب عن حديث علقمة على تقدير صحته بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك. واحتج الشافعي بحديث أسامة الذي أورده البخاري في هذا الباب، قال الشافعي: فاضاف الملك إليه ولما من ابتاعها منه ويقول ﷺ عام الفتح ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، فاضاف الدار إليه. واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] نسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم، ولو كانت الديار ليست ملك لها لم كانوا مظلومين في الإخراج من دور ليست ملك لهم، قال: ولو كانت الدور التي باعها عمر لا تملك لكان جعفر وعلي أولى بها إذ كانا مسلمين دوني. وسيأتي في البيوع أثر عمر أنه اشترى داراً للمسلمين بمكة. ولا يعارض ما جاءه من نافع عن ابن عمر أنه كان ينهاي أن تملك دور مكة في زمن الحاج أخرجه عبد بن حيد، وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد إن عمر قال: يا أهل مكة لا تتخذوا الدوركم أبواباً. ليتزل البادي حيث شاء، وقد تقدم من وجه آخر عن عمر، فيجيب بينهما بكراهة الكراهة وفقاً للرفود، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء، ولما جرح الإمام أحمد وأخرون. واختلف عن مالك في ذلك، قال القاسمي إسماعيل: ظاهر القرآن يدل على أن المراد به المسجد الذي يكون فيه النسك والصلاة لا

لسائر دور مكة. وقال الأبهري: لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عشوة، واختلفوا هل من بها على أهلها لعظم حرمتها أو اقترنت للمسلمين؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكرايم، والراجح عند من قال إنها فتحت عشوة أن النبي ﷺ من بها على أهلها فخالفت حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره، وليس الاختلاف في ذلك ناشئاً عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراء بقوله هنا المسجد الحرام، هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط، واختلفوا أيضاً هل المراء بقوله «سواء» في الأمن والاحترام أو فيما هو أهم من ذلك ويواسطه ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضاً، قال ابن خزيمة: لو كان للمراء بقوله تعالى «سواء الماعك فيه والباد» [الحج: ٢٥] جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حضر بئر ولا قبر ولا التفرق ولا البر ولا إلقاء الجيف والتنق. قال: ولا نعلم عالماً منع من ذلك ولا كره لحائض ولا جنب دخول الحرم ولا لجماع فيه، ولو كان كذلك لجاز الاحتكاف في دور مكة وحراتها ولا يقول بذلك أحد والله أعلم. قلت: والقول بأن المراء بالمسجد الحرم الحرم كله ورد عن ابن عباس وطهارة وعجده، وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عنهم، والأسانيد بذلك كلها إليهم ضعيفة، وسنذكر في «باب فتح مكة» من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحاً أو عشوة إن شاء الله تعالى.

قوله: (البادي الطاريء) هو تفسيره منة بالمنة، وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حيد وغيره. وقال الإسماعيلي: البادي الذي يكون في البدو، وكذا من كان ظاهر البلد فهو باده ومعنى الآية أن للقيم والطاريء سيان. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة «سواء الماعك فيه والباد» قال: سواء فيه أهل مكة وغيرهم.

قوله: (عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان) في رواية مسلم عن حرمة وغيره عن ابن وهب أن علي بن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره.

٤٥- باب نزول النبي ﷺ مكة

١٥٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ أَرَادَ قُلُومَ مَكَّةَ: «مَنْ تَوَلَّاهَا غَدًا، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، بِخَيْرٍ مِّنِّي كَيَانَةً، حَتَّى تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». [الترمذ: ١٥٩٠، ٣٨٨٢، ٤٧٨٤، ٤٧٨٥، ٧٤٧٩، أخرجه مسلم: ١٣١٤].

١٥٩٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مِنْ الْمَدِينَةِ يَوْمَ الْبُحَيْرِ، وَهُوَ بَيْنِي: «نَحْنُ لَنَزُولُ غَدًا بِخَيْرٍ مِّنِّي كَيَانَةً، حَتَّى تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». يَعْني ذَلِكَ الْمُحَصَّبُ، وَذَلِكَ أَنْ قُرَيْشًا وَكَيَانَةً، تَحَالَفَتْ عَلَى تَيْبِ هَاشِمٍ وَتَيْبِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَوْ تَيْبِ الْمُطَّلِبِ: لَا أَنْ يَسَاقُوهُمْ وَلَا يَسَاقَوْهُمْ، حَتَّى يُحْلِلُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ ﷺ.

وَقَالَ سَلَمَةُ، عَنْ عَقِيلٍ: وَحَتَّى بَنِ السُّحَاكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ: وَقَالَ: تَيْبِ هَاشِمٍ وَتَيْبِ الْمُطَّلِبِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «تَيْبِ الْمُطَّلِبِ» أَحْسَنُ. [راجع: ١٥٨٩، أخرجه مسلم: ١٣١٤].

قوله: (باب نزول النبي ﷺ مكة) أي موضع نزوله، ووقع هنا في نسخة الصناتي وقال أبو عبد الله: نسبت الدور إلى عقيل وتورث الدور وتباع وتشتري. قلت: والمحل للاتق بهذه الزيادة الباب الذي قبله لما تقدم تقريره والله أعلم.

قوله: (حين أراد قلوب مكة) بين في الرواية التي بعدها أن ذلك كان حين رجوعه من منى.

قوله: (إن شاء الله تعالى) هو على سبيل التبرك والامتنان للآلة.

قوله في الطريق الثانية: (عن أبي سلمة) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده وحديث أبو سلمة حدثنا أبو هريرة.

قوله: (يعني بذلك المحصب) في رواية للمستلمي «يعني ذلك، والأول أصح، ويختلج في خاطري أن جميع ما بعد قوله يعني المحصب إلى آخر الحديث من قول الزهري أدرج في الخبر، فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وإبراهيم بن سعد كما سيأتي في السيرة ويونس كما سيأتي في التوحيد كله من ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه إلى قوله وعلى الكفر ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئاً من ذلك.

قوله: (وذلك أن قريشاً وكنانة) فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قرشياً إذ المطف يقتضي المغايرة فيترجح القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة. نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر غير قريش ولد النضر بن كنانة ولما كنانة فأعقب من غير النضر فلهاذا وقت المغايرة.

قوله: (تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب أو بني المطلب) وكذا وقع عند الشك، ووقع عند اليقيني من طريق أخرى عن الوليد، وبني المطلب بغير شك

سائر دور مكة. وقال الأبهري: لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عشوة، واختلفوا هل من بها على أهلها لعظم حرمتها أو اقترنت للمسلمين؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكرايم، والراجح عند من قال إنها فتحت عشوة أن النبي ﷺ من بها على أهلها فخالفت حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره، وليس الاختلاف في ذلك ناشئاً عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراء بقوله هنا المسجد الحرام، هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط، واختلفوا أيضاً هل المراء بقوله «سواء» في الأمن والاحترام أو فيما هو أهم من ذلك ويواسطه ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضاً، قال ابن خزيمة: لو كان للمراء بقوله تعالى «سواء الماعك فيه والباد» [الحج: ٢٥] جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حضر بئر ولا قبر ولا التفرق ولا البر ولا إلقاء الجيف والتنق. قال: ولا نعلم عالماً منع من ذلك ولا كره لحائض ولا جنب دخول الحرم ولا لجماع فيه، ولو كان كذلك لجاز الاحتكاف في دور مكة وحراتها ولا يقول بذلك أحد والله أعلم. قلت: والقول بأن المراء بالمسجد الحرم الحرم كله ورد عن ابن عباس وطهارة وعجده، وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عنهم، والأسانيد بذلك كلها إليهم ضعيفة، وسنذكر في «باب فتح مكة» من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحاً أو عشوة إن شاء الله تعالى.

قوله: (البادي الطاريء) هو تفسيره منة بالمنة، وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حيد وغيره. وقال الإسماعيلي: البادي الذي يكون في البدو، وكذا من كان ظاهر البلد فهو باده ومعنى الآية أن للقيم والطاريء سيان. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة «سواء الماعك فيه والباد» قال: سواء فيه أهل مكة وغيرهم.

قوله: (معكولاً محبوساً) وكذا وقع هنا، وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في آية الفتح، ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية «الماعك» والتفسير المذكور قاله أبو عبيدة في الجواز، والمراء بالماعك القيم. وروى الطحاوي من طريق سفيان عن أبي حصين قال: أردت أن احتكف وأنا بمكة، فسألت سعيد بن جبيرة فقال: أنت عاكف، ثم قرأ هذه الآية.

قوله: (عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان) في رواية مسلم عن حرمة وغيره عن ابن وهب أن علي بن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره.

قوله: (أين قتل، في دارك) حذف أداة الاستفهام من قوله «في دارك» بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس عن حيد الأعلى عن ابن وهب بلفظ «أنتزل في دارك» وكذا أخرجه الجوزقي من وجه آخر عن أصبغ شيخ البخاري فيه، وللمصنف في المغازي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري «أين تنزل غداً فكانه استغفمه أولاً عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل في داره فاستغفمه عن ذلك، وظاهر هذه القصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة، ويذهب وضوحاً رواية زعمه بن صالح عن الزهري بلفظ «لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي ﷺ مكة قيل: أين تنزل أي يترككم الحديث، وروى علي بن الحسين عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسين قال «قبل للنبي ﷺ حين قدم مكة: قال: أين تنزل؟ قال: وهل ترك لنا عقيل من طلل» قال علي بن الحسين: ما أشك أن محمد بن علي بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه، لكن في حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال ذلك حين أراد أن يفر من منى، فيحمل على تمدد القصة.

قوله: (وهل ترك عقيل) في رواية مسلم وغيره «وهل ترك لنا».

قوله: (من رباح أو دور) الرباع جمع ربح بفتح الراء وسكون اللوحدة وهو المنزل المشتعل على آليات وقيل هو الدار فقلبي هنا فقوله «أو دور» إما للتأكيد أو من شك الراوي. وفي رواية محمد بن أبي حفصة «من منزله» وأخرج هذا الحديث الفاضلي من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره: ويقال إن الدار التي أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف، ثم صارت لمعد المطلب ابنه قصصها بين ولده حين عمره، فمن ثم صار للنبي ﷺ حق أبيه عبد الله وفيها ولد النبي ﷺ.

قوله: (وكان عقيل إخ) عصل هذا أن النبي ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثه من أبيهما لكنهما كانا لم يسلمها، واعتبار ترك النبي ﷺ لحقه منها بالمجرة، وقد طالب يدر فباع عقيل الدار كلها. وحكى الفاضلي أن الدار لم تنزل بأولاد عقيل إلى أن باعوها محمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار وزاد في روايته من طريق محمد بن أبي حفصة «فكان علي بن الحسين يقول من أجل ذلك: تركنا نصيباً من الشعب أي حصة الكافر علي من أبيه أبي طالب. وقال الدودي وغيره: كان من هاجر من المؤمنين باع قريه الكافر داره، وأمشى النبي ﷺ تصرفات الجاهلية تأليفاً

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِيَحْجَنُ الْيَتِيمُ وَلْيُعْصِرُونَ بَعْدَ خُرُوجِ بَاجُوجٍ وَمَاجُوجٍ».

تَابِعَهُ أَهْلُ بَيْتِ عَمْرٍاءَ، عَنْ قَتَادَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يَبْعَثَ
أَنْتَهُ، وَالْأَوَّلَ أَكْبَرُ».

سَمِعَ قَادَةُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا سَعِيدٍ.

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَتِيمَ الْحَرَامَ لِيَأْتِيَ النَّاسُ إِلَيْهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿عَلِيمٌ﴾﴾ كَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ «يَأْتِي» أَيُّ قَوْمًا وَأَيْنَمَا مَا بَوَّيْتُ مَوْجُودَةً قَائِلِينَ قَائِمٍ، وَلِهَذَا نَكَّتُ لِيُورِدَ فِي الْبَابِ قِصَّةَ هَدْمِ الْكَعْبَةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَوَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ إِسْنَادًا صَحِيحًا عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: لَا يُزَالُ النَّاسُ عَلَى دِينٍ مَا حَجَرُوا الْبَيْتَ وَاسْتَقْبَلُوا الْقِبْلَةَ. وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قِيَمًا لِلنَّاسِ لَوْ تَرَكُوهُ حَالًا لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى يَهْلِكُوا. ثُمَّ أُرِيدَ الْمَصِيفُ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ: أَوَّلُهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَنْجُزُ الْكَعْبَةَ ذُو السَّوْفَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ وَسَيَّئِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ. ثَانِيهَا حَدِيثُ عَاتِقَةَ فِي صِيَامِ عَشَائِرها قَبْلَ نَزُولِ فَرَضِ رَمَضَانَ، وَسَيَّئِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي بَابِ حَقَرْدٍ فِي آخِرِ كِتَابِ الصِّيَامِ، وَالْمُقَصِّدُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ فِي هَذَا الطَّرِيقِ وَكَانَ يَوْمًا تَسْتَرِ فِيهِ الْكَعْبَةُ، فَإِنَّهُ يَحِيدُ أَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا يَعْظُمُونَ الْكَعْبَةَ فَعَمِدُوا بِالْأَسْتُورِ وَيَقُومُونَ بِهَا، وَهَرَفَ بِهَذَا جَوَابَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فِي قَوْلِهِ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا تَرْجِمُ بِهِ شَيْءَ سِوَى بَيَانِ اسْمِ الْكَعْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ، وَسَيَعْلَمُ مِنَ الْحَدِيثِ أَهْضًا مَعْرِفَةَ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتْ الْكَعْبَةُ تَكْسَى فِيهِ كُلَّ سَنَةٍ وَهُوَ يَوْمُ عِشَاءِهَا، وَكَذَلِكَ أَوَّلُ الرَّاقِشِيِّ إِسْنَادُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ يَوْمٍ، وَقَدْ تَغَيَّرَ ذَلِكَ بِدَعْوَى فَصَارَتْ تَكْسَى فِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَصَارُوا يَمْعُدُونَ إِلَيْهِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ فَيَقْلِقُونَ كِسْرَتَهُ إِلَى نَحْوِ نَصْفِهِ، ثُمَّ صَارُوا يَعْظُمُونَهَا فَيَصِيرُ الْبَيْتُ كَعْبَةً مُحَرَّمًا، فَإِذَا حُلَّ النَّاسُ يَوْمَ النَّحْرِ كَسَرُوهُ الْكِسْرَةَ الْجَدِيدَةَ.

(تكملة): قال الإسعاطيلي جمع البخاري بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن، وليس في رواية عقيل ذكر الستة، ثم ساقه بدوره من طريق عقيل. وهو كما قال، وعادة البخاري التحرز في مثل هذا. وقد رواه الفاكهي من طريق ابن أبي حفصة فصرح بسماع الزهري له من عروة. فأنها حديث أبي سعيد الخدري في حج البيت بعد مايجوز ومايجز، أوردته موصولاً من طريق إبراهيم وهو ابن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج وهو الباهلي البصري عن قتادة عن عبد الله بن أبي حنيفة عنه وقال بعده: سمع قتادة عبد الله بن أبي حنيفة وعبد الله سمع أبا سعيد الخدري، وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تليس. وهل أراد بهذا أن كلا منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة؟ في استحتمل. وقد وجدت من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة مرسوماً بسماع قتادة من عبد الله بن أبي حنيفة في حديثه كان ﷺ أشد شياء من العلاء في خذها وهو عند أحد، وعند أبي عوانة في مستخرجه من وجه آخر.

قوله: (ليحجن) بضم أوله وفتح المهملة والجيم.

قوله: (تابعه أبان وعمران عن قتادة) أي على لفظ المتن، فاما متابعة أبان وهو ابن يزيد المطار فوصلها الإمام أحمد عن صفان وسويد بن عمرو الكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثهم عن أبان فذكره، وأما متابعة عمران وهو القطان فوصلها أحمد أيضاً عن سليمان بن داود وهو الطيالسي عنه، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو يعلى عن طريق الطيالسي، وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي حريزة عن قتادة أخرجه عبد بن حيد عن روح بن عبادة عن وهنظة، وأن الناس ليس بمجبون ويعتصرون ويفتقدون النخل بعد خروج باجج وماجوج.

قوله: (فقال عبد الرحمن) يعني ابن مهدي.

قوله: (عن شعبة) يعني عن قتادة بهذا السند.

قوله: (لا تقوم الساعة حتى لا يخرج البهية) وصله الحاكم من طريق أحمد بن حنبل عنه قال البخاري: والأول أكثر، أي لا تخرج من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التضارض، لأن القهوم من الأول أن البهية يخرج بعد أشراف الساعة، ومن الثاني أنه لا يخرج بعدها، ولكن يمكن الجمع بين الحدين، فتدله لا يلزم من حق الناس بعد خروج ياجوج وماجوج أن تمتع الحج في أي وقت ما قد قرب ظهور الساعة، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله وليخرج البهية أي مكات البهية لا سيأتي بعد باب أن الحجة إنما عرل أن يعمر بعد ذلك.

فكان الروم منه فسيأتي على الصواب ويأتي شرحه في أواخر الباب.

قوله: (أن لا يتكلمهم ولا يياهم) في رواية عماد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد، أن لا يتكلمهم ولا يياهم، وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الإسماعيلي، وأن لا يكون بينهم وبينهم شيء، وهي أهم، وهذا هو المراد بقوله في الحديث، على الكفر.

قوله: (حتى يسلّموا) بضم أوله وإسكان للمهمله وكسر اللام.

قوله: (وقال سلامة عن عقيل) وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه.

قوله: (ويجيى بن الضحاك عن الأوزاعي) وقع في رواية أبي ذر وكريمة، ويجيى عن الضحاك، وهو وهم، وهو يجيى بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده الباهلي بمحدثين ويسد اللام المضمومة مثناة مشددة نزيل حران وليس له في البخاري إلا هذا الموضع، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه، وطريقه هذه وصلها أبو عرونة في صحيحه، والحطيب في الملتجج، وقد تابعه على الجزم بقوله بهي هائم وشرب المطيب محمد بن مصعب عن الأوزاعي أخرجه أحمد وأبو عرونة أيضاً، وسبأني بهذه هذه القصة في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى.

٤٦- باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ

اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَتَحْتَسِبْنِي اِنَّ نِعْمَةَ الْوَاسِعَةِ رَبِّ اِنَّمَا اسْتَكْنِيتُنِي بِرَحْمَتِكَ اِيَّاهُ اَتُخَوِّفُ مِنْ قُدْرَتِكَ الْاَنْفُسَ فَمَنْ يَخَفُ مِنْ قُدْرَتِكَ فَقَدْ خَوَّفَ رَحْمَتُكَ رَأً اِيَّاهُ اسْكَنْتَ مِنْ قُدْرَتِكَ بَوَادِئَ غَيْرِي زَرْعَ عَذِيبَتِ الْمُحْرَمِ رَأً ا لِيَعْمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ الْخِيَّةَ مِنَ الْاَنْفُسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ اَلَا يَتَذَكَّرُ اَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْاَوَّلُ ۝ ۳۵-۳۷

قوله: (باب قول الله عز وجل ﴿وَوَدَّ قَالَ إِيَاهُمْ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي﴾) إلى قوله ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾، لم يذكر في هذه الترجمة حديثاً، ولكنه أشار إلى حديث ابن عباس في قصة إسكان إبراهيم هاجر وأبنيه في مكان مكة، وسبغني بسوطاً في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى. ووقع في شرح ابن بطال ضمن هذا الباب إلى الذي بعده قبلما يذكر قوله يشكرون، وقول الله جل جلاله ألكتمة البيت الحرام إلخ ثم قال في أبو هريرة فذكر أبواب الباب الثمانية.

٤٧- باب قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَمْبَةَ

أَلَيْسَ الْحَرَامُ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشُّعْرِ الْحَرَامِ وَالْهَيْدِ وَالْقَلَائِدِ ذَلِكَ يَطْمَعُوا
أَنَّ اللَّهَ يَنْفَعُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ
[المائدة: ٩٧].

۱۵۹۱- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَعْيَدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْرَبُ الْكُفَّةُ ذُو السُّوْتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ». [الطبر: ١٥٩٦]. أخرجه مسلم: [٢٩٠٩].

١٥٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ

شِهَاب، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَحَلَّتْهُيْ مُحَمَّدٌ بْنُ مُقَابِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ:
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا قَالَتْ: كَانُوا يَصُومُونَ عَشْرَ شَوَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ رَمَضَانُ وَكَانَ يُؤْمَرُ تَسْتَرْ
فِيهِ الْكُفَّةَ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ
فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَفْرُغَهُ فَلْيَفْرُغْهُ. [المطهر: ٤١٨٩٣، ٤٧٠٠١، ٤٧٠٠٢، ٤٧٠٠٣، ٤٧٠٠٤، ٤٧٠٠٥، ٤٧٠٠٦، ٤٧٠٠٧، ٤٧٠٠٨، ٤٧٠٠٩، ٤٧٠١٠، ٤٧٠١١، ٤٧٠١٢، ٤٧٠١٣، ٤٧٠١٤، ٤٧٠١٥، ٤٧٠١٦، ٤٧٠١٧، ٤٧٠١٨، ٤٧٠١٩، ٤٧٠٢٠، ٤٧٠٢١، ٤٧٠٢٢، ٤٧٠٢٣، ٤٧٠٢٤، ٤٧٠٢٥، ٤٧٠٢٦، ٤٧٠٢٧، ٤٧٠٢٨، ٤٧٠٢٩، ٤٧٠٣٠، ٤٧٠٣١، ٤٧٠٣٢، ٤٧٠٣٣، ٤٧٠٣٤، ٤٧٠٣٥، ٤٧٠٣٦، ٤٧٠٣٧، ٤٧٠٣٨، ٤٧٠٣٩، ٤٧٠٤٠، ٤٧٠٤١، ٤٧٠٤٢، ٤٧٠٤٣، ٤٧٠٤٤، ٤٧٠٤٥، ٤٧٠٤٦، ٤٧٠٤٧، ٤٧٠٤٨، ٤٧٠٤٩، ٤٧٠٥٠، ٤٧٠٥١، ٤٧٠٥٢، ٤٧٠٥٣، ٤٧٠٥٤، ٤٧٠٥٥، ٤٧٠٥٦، ٤٧٠٥٧، ٤٧٠٥٨، ٤٧٠٥٩، ٤٧٠٦٠، ٤٧٠٦١، ٤٧٠٦٢، ٤٧٠٦٣، ٤٧٠٦٤، ٤٧٠٦٥، ٤٧٠٦٦، ٤٧٠٦٧، ٤٧٠٦٨، ٤٧٠٦٩، ٤٧٠٧٠، ٤٧٠٧١، ٤٧٠٧٢، ٤٧٠٧٣، ٤٧٠٧٤، ٤٧٠٧٥، ٤٧٠٧٦، ٤٧٠٧٧، ٤٧٠٧٨، ٤٧٠٧٩، ٤٧٠٨٠، ٤٧٠٨١، ٤٧٠٨٢، ٤٧٠٨٣، ٤٧٠٨٤، ٤٧٠٨٥، ٤٧٠٨٦، ٤٧٠٨٧، ٤٧٠٨٨، ٤٧٠٨٩، ٤٧٠٩٠، ٤٧٠٩١، ٤٧٠٩٢، ٤٧٠٩٣، ٤٧٠٩٤، ٤٧٠٩٥، ٤٧٠٩٦، ٤٧٠٩٧، ٤٧٠٩٨، ٤٧٠٩٩، ٤٧١٠٠، ٤٧١٠١، ٤٧١٠٢، ٤٧١٠٣، ٤٧١٠٤، ٤٧١٠٥، ٤٧١٠٦، ٤٧١٠٧، ٤٧١٠٨، ٤٧١٠٩، ٤٧١١٠، ٤٧١١١، ٤٧١١٢، ٤٧١١٣، ٤٧١١٤، ٤٧١١٥، ٤٧١١٦، ٤٧١١٧، ٤٧١١٨، ٤٧١١٩، ٤٧١٢٠، ٤٧١٢١، ٤٧١٢٢، ٤٧١٢٣، ٤٧١٢٤، ٤٧١٢٥، ٤٧١٢٦، ٤٧١٢٧، ٤٧١٢٨، ٤٧١٢٩، ٤٧١٣٠، ٤٧١٣١، ٤٧١٣٢، ٤٧١٣٣، ٤٧١٣٤، ٤٧١٣٥، ٤٧١٣٦، ٤٧١٣٧، ٤٧١٣٨، ٤٧١٣٩، ٤٧١٤٠، ٤٧١٤١، ٤٧١٤٢، ٤٧١٤٣، ٤٧١٤٤، ٤٧١٤٥، ٤٧١٤٦، ٤٧١٤٧، ٤٧١٤٨، ٤٧١٤٩، ٤٧١٥٠، ٤٧١٥١، ٤٧١٥٢، ٤٧١٥٣، ٤٧١٥٤، ٤٧١٥٥، ٤٧١٥٦، ٤٧١٥٧، ٤٧١٥٨، ٤٧١٥٩، ٤٧١٦٠، ٤٧١٦١، ٤٧١٦٢، ٤٧١٦٣، ٤٧١٦٤، ٤٧١٦٥، ٤٧١٦٦، ٤٧١٦٧، ٤٧١٦٨، ٤٧١٦٩، ٤٧١٧٠، ٤٧١٧١، ٤٧١٧٢، ٤٧١٧٣، ٤٧١٧٤، ٤٧١٧٥، ٤٧١٧٦، ٤٧١٧٧، ٤٧١٧٨، ٤٧١٧٩، ٤٧١٨٠، ٤٧١٨١، ٤٧١٨٢، ٤٧١٨٣، ٤٧١٨٤، ٤٧١٨٥، ٤٧١٨٦، ٤٧١٨٧، ٤٧١٨٨، ٤٧١٨٩، ٤٧١٩٠، ٤٧١٩١، ٤٧١٩٢، ٤٧١٩٣، ٤٧١٩٤، ٤٧١٩٥، ٤٧١٩٦، ٤٧١٩٧، ٤٧١٩٨، ٤٧١٩٩، ٤٧٢٠٠، ٤٧٢٠١، ٤٧٢٠٢، ٤٧٢٠٣، ٤٧٢٠٤، ٤٧٢٠٥، ٤٧٢٠٦، ٤٧٢٠٧، ٤٧٢٠٨، ٤٧٢٠٩، ٤٧٢١٠، ٤٧٢١١، ٤٧٢١٢، ٤٧٢١٣، ٤٧٢١٤، ٤٧٢١٥، ٤٧٢١٦، ٤٧٢١٧، ٤٧٢١٨، ٤٧٢١٩، ٤٧٢٢٠، ٤٧٢٢١، ٤٧٢٢٢، ٤٧٢٢٣، ٤٧٢٢٤، ٤٧٢٢٥، ٤٧٢٢٦، ٤٧٢٢٧، ٤٧٢٢٨، ٤٧٢٢٩، ٤٧٢٣٠، ٤٧٢٣١، ٤٧٢٣٢، ٤٧٢٣٣، ٤٧٢٣٤، ٤٧٢٣٥، ٤٧٢٣٦، ٤٧٢٣٧، ٤٧٢٣٨، ٤٧٢٣٩، ٤٧٢٤٠، ٤٧٢٤١، ٤٧٢٤٢، ٤٧٢٤٣، ٤٧٢٤٤، ٤٧٢٤٥، ٤٧٢٤٦، ٤٧٢٤٧، ٤٧٢٤٨، ٤٧٢٤٩، ٤٧٢٥٠، ٤٧٢٥١، ٤٧٢٥٢، ٤٧٢٥٣، ٤٧٢٥٤، ٤٧٢٥٥، ٤٧٢٥٦، ٤٧٢٥٧، ٤٧٢٥٨، ٤٧٢٥٩، ٤٧٢٦٠، ٤٧٢٦١، ٤٧٢٦٢، ٤٧٢٦٣، ٤٧٢٦٤، ٤٧٢٦٥، ٤٧٢٦٦، ٤٧٢٦٧، ٤٧٢٦٨، ٤٧٢٦٩، ٤٧٢٧٠، ٤٧٢٧١، ٤٧٢٧٢، ٤٧٢٧٣، ٤٧٢٧٤، ٤٧٢٧٥، ٤٧٢٧٦، ٤٧٢٧٧، ٤٧٢٧٨، ٤٧٢٧٩، ٤٧٢٨٠، ٤٧٢٨١، ٤٧٢٨٢، ٤٧٢٨٣، ٤٧٢٨٤، ٤٧٢٨٥، ٤٧٢٨٦، ٤٧٢٨٧، ٤٧٢٨٨، ٤٧٢٨٩، ٤٧٢٩٠، ٤٧٢٩١، ٤٧٢٩٢، ٤٧٢٩٣، ٤٧٢٩٤، ٤٧٢٩٥، ٤٧٢٩٦، ٤٧٢٩٧، ٤٧٢٩٨، ٤٧٢٩٩، ٤٧٣٠٠، ٤٧٣٠١، ٤٧٣٠٢، ٤٧٣٠٣، ٤٧٣٠٤، ٤٧٣٠٥، ٤٧٣٠٦، ٤٧٣٠٧، ٤٧٣٠٨، ٤٧٣٠٩، ٤٧٣١٠، ٤٧٣١١، ٤٧٣١٢، ٤٧٣١٣، ٤٧٣١٤، ٤٧٣١٥، ٤٧٣١٦، ٤٧٣١٧، ٤٧٣١٨، ٤٧٣١٩، ٤٧٣٢٠، ٤٧٣٢١، ٤٧٣٢٢، ٤

١٥٩٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ

حَجَّاجٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُثْمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه،

٤٨ - باب كسوة الكعبة

١٥٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْبَلِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ.

وَحَدَّثَنَا قَيْصَةُ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ فِي الْكَعْبَةِ، فَقَدْ جَلَسَ هَذَا الْمُجَلِّسُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُه. قُلْتُ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَمْ يَفْعَلْ، قَالَ: هُمَا الْمُرَانُ أَقْدِي بِهِمَا. [إسن: ٢٧٢٧٥].

قوله: (باب كسوة الكعبة) أي حكمها في التصرف فيها ونحو ذلك.

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري في الطريقين، وإنما قدم الأول مع نزوها لتصريح سفيان بالتحدث فيها، وأما ابن عيينة فلم يسمعه من واصل بل رواه عن الثوري عنه أخرجه ابن خزيمة من طريقه.

قوله: (جلست مع شيبه) هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العنبري الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حبيب الكعبة يكنى أبا عثمان.

قوله: (على الكرسي) في رواية عبد الرحمن بن محمد الهاربي عن الشيباني عند ابن ماجه والطبراني بهذا السند، بعث معي رجل بدهاء هدية إلى البيت، فدخلت البيت وشيبة جالس على كرسي، فناولته إياها فقال: لك هذه؟ قلت: لا ولو كانت لي لم أتك بها، قال أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه، فذكره.

قوله: (فيها) أي الكعبة.

قوله: (صفراء ولا بياض) أي ذهباً ولا فضة، قال القرطبي: غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة، وإنما أراد الكثر الذي بها، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد من الحاجة، وأما الحلبي فمسيبة عليها كالقناديل فلا يجوز صرفها في غيرها. وقال ابن الجوزي: كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها فيجتمع فيها.

قوله: (إلا قسمته) أي المال، وفي رواية عمر بن شبة في كتاب مكة: عن قيسبة شيخ البخاري فيه، (إلا قسمتها، وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند المصنف في الاعتصام) (إلا قسمتها بين المسلمين، وعند الإسماعيلي من هذا الوجه) ولا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين ومثله في رواية الهاربي المذكورة.

قوله: (قلت إن صاحبكم لم يفعل) في رواية ابن مهدي المذكورة قلت ما أنت بفعل قال؟ قلت: لم يفعله صاحبك، وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه وكذا الهاربي وقال: ولم ذاك؟ قلت: لأن رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبصر بكره وما أخرج منك إلى المال فلم يجره.

قوله: (هما المران) تبتة مراء بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدها همزة أي الرجلان.

قوله: (أقدي بهما) في رواية عمر بن شبة تكوير قوله والمران أقدي بهما، وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام (يقنتي بهما، على البناء للمجهول، وفي رواية الإسماعيلي والهاربي، وقام كما هو وخرج. وقول نحو هذه القصة بين عمر أيضاً وأبي) بن كتب أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن أن عمر أراد أن يأخذ كثر الكعبة فينفقه في سبيل الله قال له أبي بن كعب: قد سبقك صاحبك، فلو كان فضلاً لفعلاً، لعرض عمر بن شبة، وفي رواية عبد الرزاق ومثله قال له أبي بن كعب: والله ما ذاك لك، قال: ولم؟ قال: أقره رسول الله ﷺ، قال ابن بطال: رأى عمر لكثرة إنفاقه في منافع المسلمين، ثم لما ذكر بأن النبي ﷺ لم يتعرض له أمسك، وإنما ترك ذلك والله أعلم ما أنه ما جعل في الكعبة وسيل ما يجري جرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه، وفي ذلك تعظيم الإسلام وترهيب العدو. قلت: أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة، (لأنفق كثر الكعبة، ولأنفق كثر الكعبة، ولأنفق كثر الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها بالأرض، الحديث، فهذا التعليل هو للمعتمد. وحكى الفاكهي في كتاب مكة أنه وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية، قيل له: لو استعنت بها على حركك فلم يجره، وعلى هذا فإنفاقه جائر كما جاز لابن الزبير بناؤها على قواعد إبراهيم لزوال

سبب الامتناع، ولولا قوله في الحديث (في سبيل الله) لتمكن أن يجعل الإنفاق على ما يتعلق بها فيرجع إلى أن حكمه حكم التحسيس، ويمكن أن يجعل قوله في سبيل الله على ذلك لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله، واستدل القاضي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال: هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى إليها أو ينذر لها، قال: وأما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجهين في ذلك: أحدهما الجواز تعظيماً كما في المصنف، والآخر المنع إذ لم يقل من فعل السلف، فهذا مشكل لأن للكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بلليل تجوز سترها بالخير والديباج، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف. ثم تمسك للجواز بما وقع في إهام الوليد بن عبد الملك من تنحيه سقف المسجد النبوي قال: ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته. ثم استدلل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما قال: وليس في تحلية المساجد بالفضة استعمال الذهب شيء من ذلك، وقد قال الغزالي: من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن فإنه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه فيبقى على أصل الحل ما لم يتصل إلى الإسراف انتهى. وتعقب بأن تجزئ ستر الكعبة بالديباج قام الإجماع عليه، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم يقل عن فعل من يقتدى به، والوليد لا حجة في فعله، وترك عمر بن عبد العزيز التكرير أو الإزالة يحتمل عدة معان فلهذا كان لا يقدر على الإنكار خوفاً من سطوة الوليد، ولعله لم يزل لأنه لا يتحصل منها شيء، ولا سيما إن كان الوليد جعل في الكعبة صفائح فلعله رأى أن تركها أولى لأنها صارت من حكم المال الموقوف فكأنه أحفظ ما لم غيره، وربما أدى قلمه إلى إزعاج بناء الكعبة فكرهه، ومع هذه الاحتمالات لا يصلح الاستدلال بذلك للجواز. وقوله إن الحرام من الذهب إنما هو استعماله في الأكل والشرب إلخ هو متعقب بأن استعمال كل شيء بحسبه، واستعمال قناديل الذهب هو تعليقها للزينة، وأما استعمالها للإيقاد فممكن على بعد، وتمسكه بما قاله الغزالي يشكل عليه بأن الغزالي يقيد بما لم يتصل إلى الإسراف، والقنديل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة مصاحف، وقد أنكر السبكي على الرافعي تمسكه في المنع بكون ذلك لم يقل عن السلف، وجوابه أن الرافعي تمسك بذلك مضموماً في شيء آخر وهو أنه قد صح النهي عن استعمال الخمر والذهب فلما استعمل السلف الخمر في الكعبة دون الذهب مع عنايتهم بها وتعظيمها دل على أنه بقي عندهم على عموم النهي، وقد نقل الشيخ الموفق الإجماع على تحريم استعمال أواني الذهب، والقناديل من الأواني بلا شك، واستعمال كل شيء بحسبه والله أعلم.

(تبيينه) قال الإسماعيلي ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر، يعني فلا يطابق الترجمة. وقال ابن بطال: معنى الترجمة صحيح، وجهها أنه معلوم المذكور في كل زمان كانوا يتخاضعون بكسوة الكعبة برفع الثياب المنسوجة بالذهب وغيره كما يتخاضعون بتسبيل الأموال لها، فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صواباً كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها، بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة. وقال ابن المنير في الحاشية: يحتمل أن يكون مقصوده التبيين على أن كسوة الكعبة مشروع، والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظاماً لها فالكسوة من هذا القبيل، قال: ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة إما لحلل شرطها وإما لتحرير الناظر في ذلك، وإذا تقرر ذلك يحتمل أن يكون أخذه من قول عمر: لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة، فاللحظ يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة، وقد ثبت في الحديث (ليس كل مالك إلا ما لبست فلبيت، قال ويصطلح أيضاً فدخل نحو ما قال ابن بطال وزاد فأراد التبيين على أنه موضع اجتنبها، وأن رأي عمر جواز التصرف في المصالح. وأما الذي احتج به عليه شيعة فليس صريحاً في المنع، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة، إذ في بقائها تعرض لإتلافها ولا مجال في كسوة عتيقة مطوية، قال: ويؤخذ من رأي عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة، لكن الكسوة في هذه الأزمنة أهم. قال: واستدلال ابن بطال بالترك على إيجاب بقائه الأجاس لا يتم إلا أن كان القصد بمال الكعبة إقامتها وحفظ أصولها إذا احتج إلى ذلك، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدتها أو إرضاء لمصالح الحرم أو لأعم من ذلك، وعلى كل تقدير فهو تحسيس لا نظير له فلا يقاس عليه انتهى. وأما في شيء من طريق حديث شيعة هذا ما يتعلق بالكسوة، إلا أن الفاكهي روى في كتاب مكة من طريق علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت (دخل عليّ شيعة الحنفي فقال: يا أم المؤمنين، إن ثياب الكعبة تجتمع عننا ففكر، فترها ونحفر بناراً نتمتعها وتندنا لكي لا نلبسها الحائض

بالتصغير كوفي يكتي أبا مالك.

قوله: (كأنني به) كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث، والذي يظهر أن في الحديث شيئاً حذفت، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث عليّ عند أبي عبيد في غريب الحديث، من طريق أبي العالية عن عليّ قال: «استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه، فكأنني برجل من الحشبة أصلع أو قال أصمّح حمش السابقين قاعد عليها وهي تهدم، ورواه الفاكهي من هذا الوجه ولقظه «أصعل» بدل أصلع وقال: «قاعاً» عليها يهدمها يهدمها، ورواه يحيى الحماني في مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعاً.

قوله: (كأنني به أسود الفحيح) يؤزن أفضل بقاء ثم جاء من جهم، والفتح تباعد ما بين السابقين قال الطبري وفي إعرابه أوجه: قيل هو حال من خبر كان وهو باعتبار المعنى الذي أشبه الفعل، وقيل هما حالان من خبر كان وهو الحال إما المستقر للرفوخ أو الجور والثاني أشبه أو هما بدلان من الضمير الجور، وعلى كل حال يلزم إضمار قبل الذكر، وهو مبهم يفسره ما بعده كقولك رأيت رجلاً، وقيل هما منصوبان على التمييز. وقوله: «محجراً حجراً» حال كقولك يوشه باباً باباً، وقوله في حديث عليّ: «أصلع أو أصعل أو أصمّح، الأصلع من ذهب شعر مقدم رأسه، والأصعل الصغير الرأس، والأصمّح الصغير الأذن». وقوله: «حمش الساتني» غامض مهمل ومعهم ساكنة ثم معجزة أي دقيق السابقين، وهو موافق لقوله في رواية أبي هريرة «هو السوفيتين» كما سيأتي في الحديث الذي بعده.

قوله: (يقلعها حجراً حجراً) زاد الإسمايلي والفاكهي في آخره «يعني الكعبة». **قوله:** (عن ابن شهاب) كذا رواه الليث عن يونس، وتابعه عبد الله بن وهب عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج، وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يونس عن الزهري فقال عن مسجم مولى بني زهرة عن أبي هريرة رواه الفاكهي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك، فإن كان محفوظاً فيكون للزهري فيه شيخان عن أبي هريرة. **قوله:** (هو السوفيتين) تنبئة سريفة وهي تصوير ساق أي له ساقان دقيقان.

قوله: (من الحشبة) أي رجل من الحشبة، ووقع هذا الحديث عند أحمد من طريق سعيد بن مسعان عن أبي هريرة بآتم من هذا السياق ولقظه «يباع للرجل بين الركن والمقام» ولن يستحل هذا البيت إلا أهله، فإذا استحلوه فلا تسأل عن ملكة العرب، ثم نجي الحشبة فيخبرونه خائباً لا يصمر بعده أبداً، وهم الذين يستخرجون كثره ولأبي في السنن، من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً «لا يستخرج كثر الكعبة إلا ذو السوفيتين من الحشبة، ونحوه لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وزاد أحمد والطبراني من طريق مجاهد عت «فيسلبها حليتها ويحردما من كسوتها، كأنني أنظر إليه أصيلع أبقع يضرب عليها مسحاته أو بمحمله. وللفاكهي من طريق مجاهد نحوه وزاد «قال مجاهد: فلما هدم ابن الزبير الكعبة جثت أنظر إليه لم أرى الصفة التي قال عبد الله بن عمرو فلم أرها» قيل: هذا الحديث يخالف قوله تعالى: ﴿أولم يروا أننا جعلنا حرمات آمنات﴾ [التعنكبوت: ٦٧] ولأن الله حبس عن مكة القليل ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة أو تكن إذ ذاك قبلة، فكيف يسلب عليها الحشبة بعد أن صارت قبلة للمسلمين؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان قرب قيام الساعة حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول الله الله كما ثبت في صحيح مسلم «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله»، ولذا وقع في رواية سعيد بن مسعان «لا يصمر بعده أبداً» وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة قتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة وقلعوا الحجر الأسود فحولوه إلى بلادهم ثم أصادوه بعد مدة طويلة، ثم غزي مراراً بعد ذلك، كل ذلك لا يعارض قوله تعالى: ﴿أولم يروا أننا جعلنا حرمات آمنات﴾ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله ﷺ: «ولن يستحل هذا البيت إلا أهله، فوقع ما أخبر به النبي ﷺ» وهو من علامات نبوته، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها. والله أعلم.

٥٠- باب ما ذكر في الحجج الأئمة

١٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَابِسِ بْنِ رِبْعَةَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَكَلَّوْنَا أَنِّي رَأَيْتُ

النَّبِيَّ ﷺ يَبْكُكُ مَا قَبَّلْتُكَ. [إسن: ١٦٠٥، ٤١٦١٠. أخرجه مسلم: ١٢٧٠].

قوله: (باب ما ذكر في الحجر الأسود) أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله: «لا تضر ولا تنفع» وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك، وقد وردت فيه أحاديث: منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً «إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما، ولولا ذلك لأضاهما ما بين المشرق والمغرب» أخرجه أحد الترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي: حديث غريب، ويروي عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وثقه أشبه والذي رفعه ليس بقوي. ومنها حديث ابن عباس مرفوعاً «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن، فسودته خطايا بني آدم» أخرجه الترمذي وصححه، وفي عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط، وجبرئيل عن سمع منه بعد اختلاطه، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة بقوى بهاء، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً ولقظه «الحجر الأسود من الجنة» وحاد عن سمع من عطاء قبل الاختلاط، وفي صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً «إن لهذا الحجر لساناً وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق» وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضاً.

قوله: (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي، وقد رواه سفیان وهو الثوري بإسناد آخر عن إبراهيم وهو ابن عبد الأعلى من سويد بن غفلة عن عمر أخرجه مسلم.

قوله: (إني أعلم أنك حجر) في رواية أصلم الآية بعد باب عن عمر أنه قال «أما والله إني لأعلم أنك».

قوله: (لا تضر ولا تنفع) أي إلا ياذن الله، وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب إنه يضر وينفع، وذكر أن الله لا أخذ الموائين على ولد آدم كتب ذلك في رق والقمع الحجر، قال: «وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يؤتي يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بالتوحيد» وفي إسناده أبو هارون البدي وهو ضعيف جداً، وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك إلى النبي ﷺ أخرجه من طريق طائوس عن ابن عباس قال: «رأيت عمر قبل الحجر ثلاثاً ثم قال: «إنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا إني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلك» ثم قال: «إنك حجر رسول الله ﷺ فعل مثل ذلك» قال الطبري: «إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشى عمر أن يظن الجهاد أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ لا لأن الحجر يقع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان، وقال المهلب: حديث عمر هذا يرد على من قال إن الحجر بين الله في الأرض يصانع بها عباده، ومعاد الله أن يكون لله جارحة، وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع، وذلك شبيه بقصة إيليس حيث أمر بالسجود لأدم. وقال الخطابي: معنى أنه بين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد، وجرت العادة بأن العهد بعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطبهم بما يهدونه. وقال الحب الطبري: «منه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل بيته فلما كان الحاج أول ما يقدم بسن له تقبيله نزل منزلة بين الملك ولله المثل الأعلى. وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لا يكشف عن معانيها، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه، وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن في الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاته، وفيه بيان السنن بالقول والفعل، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فسأد اعتقاده أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك، وسيأتي بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسمية أبواب. قال شيخنا في «شرح الترمذي»: فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله، وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت فحسن فلم يرد به الاستحباب لن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين.

(تكميل): اعترض بعض المحدثين على الحديث الماضي فقال: كيف سودته خطايا المشركين ولم تبضه طاعات أهل التوحيد؟ وأجيب بما قال ابن تيمية: لو شاء الله لكان ذلك، وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصبغ، ولا يصبغ على العكس من البياض. وقال الحب الطبري: في بقائه أسود عبرة لن له بصيرة، فإن الخطايا إذا ألثرت في الحجر الصلد تآثرت في القلب أشد. قال: يروي عن ابن عباس إنما غيره بالسواد لئلا يظن أهل الدنيا لينة الجنة، فإن ثبت فهذا هو الجواب. قلت: أخرجه الحميدي في فضائل مكة بإسناد ضعيف والله أعلم.

٥١- باب إغلاق الثبوت، ويصلي في أي نواحي الثبوت شاء

١٥٩٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الثَّيْتُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الثَّيْتُ، وَهُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَسَالَةُ وَغُثَامُ بْنُ طَلْحَةَ، فَاعْلَقُوا عَلَانِيَةً، فَلَمَّا فَتَحُوا، كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَّجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا، فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩].

قوله: (باب إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء) أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة بين العمودين، وتعقب بأنه يخالف الترجمة من جهة أنها تدل على التخيير، والفعل المذكور يدل على التحسين. وأوجب بأنه حل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد لزيادة فضل في ذلك المكان على غيره، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفضل ليس حتما وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي ﷺ أفضل من غيرها، ويعيد ما سيأتي في الباب الذي يليه من تصريح ابن عمر بنس الترجمة مع كونه كان يقصد المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ ليصلي فيه لفعله، وكان المصنف أشار بهذه الترجمة إلى الحكمة في إغلاق الباب حيث أنه وهو أولى من دعوى ابن بطال للحكمة فيه لتلايق الناس أن ذلك سنة، وهو مع ضعفه متعقب بأنه لو أراد إغضاه ذلك ما أطلع عليه بلال ومن كان معه، وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه فعل الواحد وقد تقدم بسط هذا في باب الفلق للكعبة، من كتاب الصلاة، وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوارب إغلاق الباب ليصير مستقبلاً في حال الصلاة غير القضاء، والحكي عن الحنفية الجواز مطلقاً، وعن الشافعية ومنه لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأي قدر كانت، ووجه يشترط أن يكون قدر قامة المصلي، ووجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو الصحيح عندهم، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف والله أعلم. ولما قول بعض الشارحين إن قوله، ويصلي في أي نواحي البيت شاء، يعبر على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحاً فيه نظر لأنه جملة حيث يغلق الباب، ويعد الفلق لا توقف عندهم في الصحة.

قوله: (ودخل رسول الله ﷺ البيت) كان ذلك في عام الفتح كما وقع ميماً من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف في كتاب الجهاد بزيادة قوله ولطفه وأقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته، وفي رواية طليح عن نافع الأثري في المغازي وهو مرفوع أسامة يعني ابن زيد على القصور، ثم اتفقا معه بلال وعثمان بن طلحة حتى أتيا في المسجد وفي رواية فليح، وعند البيت، وقال لثمان لثنا بالفتح، فجاءه بالفتح ففتح له الباب فدخل، وسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب عن نافع، ثم دعا عثمان بن طلحة بالفتح فذهب إلى أمه فأتته أن تعطيه، فقال: والله تعطيه أو لأخرجن هذا السيف من صلي، فلما رأت ذلك أعطته، فجاء به رسول الله ﷺ ففتح الباب فظهر من رواية طليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور، لكن روى الشافعي من طريق ضيفة عن ابن عمر قال، وكان بنو أبي طلحة يزعمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم، فأخذ رسول الله ﷺ المفتاح ففتحها بيده، وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد المزي بن عبد الدار بن قصي بن كلاب، ويقال له الحجي، ففتح للمهمة والجليم، ولأن يته الحجية لحجهم الكعبة، ويعرفون الآن بالشيخين نسبة إلى شعبة بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده، وله أيضاً صحبة ودوية، واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهملة والتخفيف والفاء.

قوله: (وهو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان) زاد مسلم من طريق أخرى دوماً يدخلها معهم أحد وعنده الثنائي من طريق ابن عمر عن نافع، وسمه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان زاد الفضل، ولأحد من حديث ابن عباس وحديثي أخى الفضل وكان معه حين دخلها أنه لم يصل في الكعبة، وسيأتي البحث فيه بعد باين.

قوله: (فاغلقوا عليهم) زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبي عروانة من داخل، وزاد يونس، فمكث نهراً طويلاً، وفي رواية فليح، زمناً، يدل نهراً، وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة، فأطالع ولسلم من رواية ابن عمر عن نافع، فمكث فيها ملياً، وله من رواية عبيد الله عن نافع، فأجافوا عليهم الباب طويلاً، ومن رواية أيوب عن نافع، فمكث فيها ساعة، وللثنائي من طريق ابن أبي مليكة، فوجدت شيئاً فذهبت ثم جئت سريعاً فوجدت النبي ﷺ خارجاً منها، ووقع في اللوطاً بلطف، فأغلقها عليه، والصبر لثمان وبلال، ولسلم من طريق ابن عمر عن نافع

فاجاف عليهم عثمان الباب، والجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته، ولعل بلالاً ساعده في ذلك. ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضي به.

قوله: (فلما فتحووا كسب أول من ولى) في رواية فليح، ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم، وفي رواية أيوب، وكنت رجلاً شاباً قريباً فبادرت الناس فبدرتهم، وفي رواية جويرية، كنت أول الناس ولى على أشبه، وفي رواية ابن عمر، فرقت الدرجة فدخلت البيت، وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر، وأجد بلالاً قائماً بين البابين، وأفاد الأزرق في، كتاب مكة، أن خالد بن الوليد على الباب يذهب عنه الناس، وكان جاء بعد ما دخل النبي ﷺ وأغلق.

قوله: (الملكيت بلالاً فسأله) زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة ما صنع، وفي رواية جويرية ويونس ومجهور أصحاب نافع، فسألت بلالاً ابن صلى، اختصراً أول السؤال، وثبت في رواية سالم هذه حيث قال، هل صلى فيه؟ قال نعم، وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر، وقلت: أصلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال نعم، فظهر أنه استبقت أولاً هل صلى أو لا، ثم سأل عن موضع صلاته من البيت. ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم، فأخبرني بلال أن عثمان بن طلحة، على الشك، والمخروط أنه سأل بلالاً كما في رواية الجمهور: ووقع عند أبي عروانة من طريق الملا من عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة بن زيد حين خرجا وابن صلى النبي ﷺ فيه؟ فقالا على جهته، وكذا أخرجه البزار نحوه، ولأحد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال، فأخبرني أسامة أنه صلى فيه هاهنا، ولسلم والطبراني من وجه آخر، وقلت ابن صلى النبي ﷺ؟ فقالوا، فإن كان مخروطاً حل على أنه ابتداء بلالاً بالسؤال كما تقدم تفصيله، ثم أراد زيادة الاستبانت في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضاً وأسامة، ويعيد ذلك قوله في رواية ابن عمر عن مسلم، ونسيت أن أسأله كم صلى، بصيغة الجمع، وهذا أولى من جزم عياض بوجه الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم، وكأنه لم يخف على بقية الروايات، ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ لم يصل فيه، ولكنه كبر في نواحيه، فإنه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتنا اعتمد في ذلك على غيره، وسيتقاهما أراد ما في علمه لكونه لم يره ﷺ حين صلى. وسيأتي مزيد بسط فيه بعد باين في الكلام على حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى.

قوله: (بين العمودين اليمانيين) في رواية جويرية، بين العمودين المقدمين، وفي رواية مالك عن نافع، جعل عموداً من يمينه وعموداً عن يساره، وفي رواية عنه، عمودين عن يمينه، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب الصلاة بين السوراي، بما ينفي عن إعادته، لكن تذكر ما هام على تقدم ذكره، فوقع في رواية طليح الأثري في المغازي، بين ذلك العمودين المقدمين، وكان علي ستة أعمدة سترين، صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره، وقال في آخر روايته، وعند المكان الذي صلى فيه مرمرة حراء، وكل هذا إخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير، فاما الآن فقد بين موسى بن عبيدة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه ﷺ وبين الجدار الذي استقبله قريباً من ثلاثة أذرع، وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهادي والدارقطني في، الفرائض من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولطفه، وصلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع، وكذا أخرجه أبو عروانة من طريق هشام بن سعد عن نافع، وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع، لكن رواه الثنائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلطف، وهو من ثلاثة أذرع، وهي موافقة لرواية موسى بن عبيدة. وفي، كتاب مكة، للأزرق، والفاهكي من وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر، هل صلى رسول الله ﷺ؟ فقال: أجعل بينك وبين الجدار ثلاثة أذرع، ثم قال، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاجابة في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، فإنه تقع قصته في مكان قدميه. إن كان ثلاثة أذرع سواء، وتقع ركبته أو يله ووجهه إن كان أقل من ثلاثة والله أعلم. وأما مقدار صلاته حيث قد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة، وأشرت إلى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال نسيت أن أسأله كم صلى، وإلى الرد على من زعم أن رواية مجاهد غلط بما فيه مقتع بحمد الله تعالى.

وفي هذا الحديث من القوائد: رواية صاحب عن صاحب، وسؤال المفضل مع وجود الأفضل والاتقاء به، والحجة بتعب الواحد، ولا يقال هو أيضاً خير واحد فكيف ينتج للشيء، بقية؟ لأننا نقول: هو فرد ينضم إلى نظائره مثله يوجب العلم بذلك، وفي اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة، وفي السؤال عن العلم والمحرص فيه، وفضيلة

قوله: (وليس على أحد بأس إرخ الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره، وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في باب الصلاة بين السواري).

٥٣- باب من لم يدخل الكعبة

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخُجُّ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ

١٦٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: اغْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَعَلَى خَلْفِ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَهُ مَنْ يَسْتَفِرُّهُ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: ادْخُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكُعْبَةَ قَالَن: لَا نَظَرُ: ١٧٩١، ٤١٨٨، ٤٢٥٥. أخرجه مسلم: ١٣٣٢ مختصراً بقطعة: أدخل...).

قوله: (باب من لم يدخل الكعبة) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج، وقد تقدم البحث فيه قبل بياب، واقتصر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي ﷺ دخول الكعبة فلو كان دخولها عنه من المناسك لما أخل به مع كثرة اتباعه.

قوله: (وكان ابن عمر إرخ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد المدني عنه عن حفظة عن طلوس قال: كان ابن عمر يخبج كثيراً ولا يدخل البيت وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة، من هذا الوجه.

قوله: (خالد بن عبد الله) هو الطحان البصري، وهذا الإسناد نصفه بصري ونصفه كوفي.

قوله: (اغتمر) أي في سنة سبع عام القضية.

قوله: (أدخل رسول الله ﷺ الكعبة؟) المصنف للاستفهام، أي في تلك العمرة. قوله: (قال لا) قال الثوري: قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور، ولم يكن المشركون يتركونه ليفيرها، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها، يعني كما في حديث ابن عباس الذي بعده انتهى. ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط، فلو أراد دخوله لنعوه كما منعه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لتلا بمنه. وفي السيرته عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئاً من الأصنام، وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لإزالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة، والإزالة في المدة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح.

(تنبيه) استدلل الحبيب الطبري به على أنه دخل الكعبة في حجة وفي فتح مكة، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره. والله أعلم.

٥٤- باب من كبر في نواحي الكعبة

١٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ، أَمَرَ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَيَكْبِتَ إِلَيْهِ الْإِلَهِةُ، فَأَمَرَ بِهَا فَأَخْرَجَتْ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي الْإِدْيَمِ الْأَيْلَامِ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ نَهَى اللَّهُ، أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَفْهِمُوا بِهَا قَطُّ». فَدَخَلَ الْبَيْتَ، فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ. [راجع: ٣٩٨. أخرجه مسلم: ١٣٣١ مختصراً آخره].

قوله: (باب من كبر في نواحي الكعبة) أورد فيه حديث ابن عباس وأنه كبر في البيت ولم يصل فيه وصححه المصنف وأحتج به مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثبات الصلاة فيه عليه، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يترشح له بلال، وبالإلابة أثبت الصلاة ونهاها ابن عباس فأحتج المصنف بزيادة ابن عباس، وقد تقدم إثبات بلال حل نفي غيره لأمرين: أحدهما أنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ وإنما أسند فيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة، وقد روى أحد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي

ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي ﷺ ليعمل به، وفيه أن الفضائل من الصحابة قد كان يبيب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحصره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه، لأن أبا بكر وعمر وغيرهما ممن هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركوه في ذلك، واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة إلى المقام غير واجبة، وعلى جواز الصلاة بين السواري في غير الجماعة، وعلى مشروعية الأبواب والغلق للمساجد، وفيه أن السيرة إنما تشرع حيث يخشى المرور فاته ﷺ صلى بين العمودين ولم يصل إلى أحدهما، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع، وبذلك ترجم له النسائي على أن حد الدنو من السيرة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد إكرام الطواف بخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأتاه عند البيت فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة كاللجنة المستقل أو هو تحية المسجد العام والله أعلم. وفيه استحباب دخول الكعبة، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً من دخل البيت دخل في حصة وخرج مغفوراً له، قال البيهقي تفرد به عبد الله بن الزامل وهو ضعيف، وعمل استحبابه ما لم يؤذ أحداً بدخوله. وروى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: إن دخول البيت ليس من الحج في شيء، وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج، ورده بأن النبي ﷺ إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرماً، وإنما أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة أنه ﷺ خرج من منعهما وهو قهر العين ثم رجع وهو كتيب فقال: دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمي، فقد تنسك به لصاحب هذا القول المحكي لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته، بل سيأتي بعد بابين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته، فتبين أن القصة كانت في حجة وهو المطلوب، وبذلك جزم البيهقي، وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي، وكان إذ ذاك لا يتمكن من إزالتها، بخلاف عام الفتح. ويحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فليس في السياق ما يمنع ذلك، وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة في حجة. وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النقل، ويتصلق به القرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للمقيم وهو قول الجمهور، وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقاً، وعلمه بأنه يلزم من ذلك استنباط بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيصحب على استقبال جميعها، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري، وقال المازري: المشهور في الملعب منع صلاة القرض داخلها ووجوب الإعادة، وعن ابن عبد الحكم الإجزاء، وصححه ابن عبد البر وابن العربي. وعن ابن حبيب يعيد أبداً، وعن أصحح إن كان متمملاً، وأطلق الترمذي عن مالك جواز التوافل، وتنبه بعض أصحابه بغير الروايات وما تشرع فيه الجماعة، وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد: كره مالك القرض أو منعه فكانه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك، ويتضح بهذه المسألة الصلاة في الحجر. ويأتي فيها الخلاف السابق في أول الباب في الصلاة إلى جهة الباب، نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة منه ليست من الكعبة، ومن المشكل ما نقله النووي في نزول الروضة عن الأصحاب أن صلاة القرض داخل الكعبة إن لم يبرج جماعة أفضل منها خارجها، ووجه الإشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها، فكيف يكون المختلف في صحتها أفضل من المتفق.

٥٢- باب الصلاة في الكعبة

١٥٩٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكُعْبَةَ، مَشَى قِبَلَ الْوَجْهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَيَتَخَفَلُ الْبَابَ قِبَلَ الظُّهْرِ، يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ، فَيُصَلِّي، يَرْخِي الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِلَالٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِيهِ، وَتَسَّ عَلَى أَحَدٍ بِأَنَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ. [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩ باختلاف].

قوله: (باب الصلاة في الكعبة) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عقبة عن نافع.

قوله: (قبل) بكسر القاف وقطع اللوحة أي مقابل.

قوله: (يعرضي) بتشديد الحاء للمعجمة أي يقصد.

الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فإنه كان معه كما تقدم، وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روي عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم، وقد وقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه، فتراجع رواية بلال من جهة أنه ثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف على من نفي، وقال النووي وغيره: يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية، ثم صلى النبي ﷺ فَرَأَى بلالاً يقرأ منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله، ولأن بإخلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أن يصعبه عنه بعض الأعمدة فغاضها عمداً بظنه، وقال الحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته انتهى. ويشهد له ما روى أبو ذؤود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن حمير مولى ابن عباس عن أسامة قال: دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً فدعا بلالاً من ماء ثابته به فضرب به الصورة، فلما الإسناد جيد، قال القرطبي: فلعله استصحب النضي لسرعة حركته انتهى. وهو منفرع على أن هذه القصة وقعت عام الفتح لأن لم يكن قد روى عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق علي بن بكعة وهو تابعي وأبوه يفتح للموعدة ثم معجزة وزن عظيمه قال يدخل النبي ﷺ الكعبة ويدخل معه بلال، وجلس أسامة على الباب، فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فاعترضه فخلعه فخلعه الحديث، فخلعه أحسن فاسترجع فخص فلم يشاهد صلاته، فلما سئل عنها فلما استصحباً للنبي ﷺ لفصل زجر من احتجابه، وفي كل ذلك إنما نفي رويته لا ما في نفس الأمر، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه: أحدها حل الصلاة المكتبة على اللغو والمغنية على الشريعة، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً وغلاً، وقد تقدم البحث فيه، ويرد هذا الجمل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة فظهر أن المراد بها الشريعة لا مجرد الدعاء. ثانياً قال القرطبي: يمكن حل الإثبات على التطوع والنفي على الفرض، وهذه طريقة المشهور من منسوب مالك، وقد تقدم البحث فيها. ثالثاً قال المهلب شارح البخاري: يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين، صلى في إحدهما ولم يصل في الأخرى. وقال ابن حبان: الأشبه عندني في الجلس أن يجعل الحيران في وتين فيقال: لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما روى ابن عمر عن بلال، ويعمل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة الله لأن ابن عباس قاضها وأسنده إلى أسامة، وابن عمر أثبتا وأسندهما إلى بلال وإلى أسامة أيضاً، فإذا حل الحبر على ما وصفنا بطل التعارض، وهذا جمع حسن، لكن تعقب النووي بأنه لا خلاف أنه دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع، ويشهد له ما روى الأزرق في كتاب مكة عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها، وإذا كان الأمر كذلك فلا يتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواحدة التي في خير ابن عيينة وحده السفر لا الدخول، وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله أعلم. ويؤيد الجلس الأول ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق حماد عن أبي حنيفة عن ابن عباس قال: قلت له كيف أصلي في الكعبة؟ قال: كما تصل في الجبازة تسبح وتكبر ولا تركع ولا تسجد ثم عند أركان البيت سبح وكبر وتضرع واستغفر ولا تركع ولا تسجد وسنده صحيح.

قوله: (وله الألفه) أي الأصنام، وأطلق عليها الألف باعتبار ما كانوا يزعمون، وفي جواز إطلاق ذلك وقت، والذي يظهر كرامته، وكانت تقابل على صور شتى فاستمع النبي ﷺ من دخول البيت وهي في أنه لا يقرأ على باطل، وأنه لا يجب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صورة.

قوله: (الأزلام) سيأتي شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير الملائكة.

قوله: (هم والله) كنا للآخرة ولحبهم، والله يثبت الألف.

قوله: (لقد علموا) قيل وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بها، وهو عمرو بن لحي، وكانت نسبهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها اقتراف عليها لتقدمها على عمرو.

٥٥- باب كيف كان بدء الرَّمْل

١٦٠٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَفْضَحُ عَلَيْنَا، وَقَدْ وَصَّيْنَا

خَمْسِي يَنْزُوبُ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُوا الْأَصْوَاطَ الْفَلَاةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّمَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعُوا أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا الْأَصْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا إِنْ شَاءَ عَلَيْهِمْ. [إسناده: ٤١٦٤٩، ٤٢٥٠٦، ٤٢٥٠٧، أخرجه مسلم: ١٢٦٤، بإسناد: ١٢٦٦، بهداهة].

قوله: (باب كيف كان بدء الرَّمْل) أي ابتداء مشروعيته، وهو يفتح الرءاء واليم هو الإسراع، وقال ابن جرير: هو شيء بالمرولة، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيه، وذكر حديث ابن عباس في قصة الرَّمْل في عمرة القضية، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المختلف، وعلى ما يتعلق بحكم الرَّمْل بعد باب.

وقوله: (أن يرموا) بضم اليم وهو في موضع مفعول بإمرهم تقول أمرته كذا وأمرته بكذا. و (الأصواط) يفتح الحزرة بعدها معجزة جمع شوط يفتح الشين وهو الجري مرة إلى الغاية، والمراد به هنا الطلوة حول الكعبة، و (الإبقاء) بكسر الحزرة وبالموحدة والقاف الرق والشفقة، وهو بالرفع على أنه فاعل لم يتمه ويعجز النصب. وفي الحديث جوز تسمية الطلوة شوطاً، ونقل عن جاهد والشافعي كرامته، ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح وغير ذلك للكلار إيجاباً لهم، ولا بعد ذلك من الرءاء للمعوم، وفيه جوز للمعارض بالقل كما يجوز بالقرن، وربما كانت بالقل أول.

٥٦- باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف، ويَرْمُلُ فَلَاناً

١٦٠٣- حَدَّثَنَا اصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَفْضَحُ مَكَّةَ، إِذَا اسْتَقَمَ الرُّمَيْنَ الْأَسْوَدَ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ: يَهْبُ لثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ مِنَ السَّحْرِ. [إسناده: ٤١٦٠٤، ٤١٦١٦، ٤١٦١٧، ٤١٦٤٤، أخرجه مسلم: ١٢٦٦].

قوله: (باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف) ويومل لثلاثاً) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد.

وقوله: (قال) يفتح أوله وضم الحاء المعجمة بعدها موحدة أي يسرع في مشيه، والمحب يفتح للمعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى: العدو السريع، يقال غبت الدابة إذا أسرعت ورواحت بين قدميها، وهذا يشير بتراقد الرَّمْل والحجب عند هذا القائل.

وقوله: (أول) منصوب على الظرف.

وقوله: (من السحر) يفتح أوله أي السبح طرفوات، وظاهره أن الرَّمْل يستوعب الطلوة، فهو مغاير لحديث ابن عباس الذي قبله لأنه صريح في عدم الاستيعاب، وسيأتي القول فيه في الباب الذي بعده في الكلام على حديث عمر إن شاء الله تعالى.

٥٧- باب الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

١٦٠٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا قُلَيْبٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَصْوَاطٍ، وَمَضَى أَرْبَعَةً، فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

تَابِعَةُ الثَّلَاثُ قَالَ: حَدَّثَنِي كَيْسُ بْنُ قُرَيْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [إسناده: ١٦٠٣، أخرجه مسلم: ١٢٦٦].

١٦٠٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرَبَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ لِلْمُرُكِيِّ: أَمَا وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَضَرْتُ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْلَمْتُ مَا اسْتَقْلَمْتُكَ، فَأَسْتَقْلَمُكَ، ثُمَّ قَالَ: فَمَا كُنَّا وَلِلرَّمْلِ، إِنَّمَا كُنَّا رَأْيَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ اهِلَّكُمْ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا نَحِبُّ أَنْ تَفْرَكَهُ. [إسناده: ١٥٩٧، أخرجه مسلم: ١٢٧٠].

١٦٠٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

سمي على المشهور، ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب، ولا دم يتركه عند الجمهور. واختلف عند المالكية. وقال الطبري: قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يرمي بمكة يعني في حجة الوداع، فلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركه ليس تاركاً لعمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية لمن لم يقرأ خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل لصفته ولا شيء عليه.

(تيسره): قال الأسمايلي بعد أن خرج الحديث الثالث مقتصراً على المرفوع منه وزاد فيه، قال نافع ورويت عبد الله يعني ابن عمر يزاحم على الحجر حتى يرمى، قال الأسمايلي: ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء، يعني باب الرمل، وأجيب بأن القدر المتعلق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخاري، ووجهه أن معنى قوله «كان ابن عمر يمشي بين الركنين» أي دون غيرهما، وكان يرمي، ومن ثم سأل الراوي نافعاً عن السبب في كونه كان يمشي في بعض دون بعض والله أعلم.

(تيسره آخر): استشكل قول عمر «رأيتهم مع أن الرياه بالعسل مضموم، والجواب أن صورته وإن كانت صورة الرياه لكنها ليست مضمومة، لأن المضموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل به، إذا لم يره أحد، وأما الذي وقع في هذه القصة فلأنه من سن قيل المخالفة في الحرب، لأنهم أومعوا المشركين أنهم أتوا لئلا يطعموا فيهم، وثبت أن الحرب خدمة.

٥٨- باب استلام الركن باليمن

١٦٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَتَحْفِظُ بْنُ سَلَمَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ جَبْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعْضِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْيَ.

تَابَعَهُ الدَّرَوْدِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ. [الطبري: ٥١٦١٢، ٥١٦١٣، ٥١٦٣٢، ٥١٦٣٣، ٥١٦٣٤، ٥١٦٣٥، ٥١٦٣٦، ٥١٦٣٧، ٥١٦٣٨، ٥١٦٣٩، ٥١٦٤٠، ٥١٦٤١، ٥١٦٤٢، ٥١٦٤٣، ٥١٦٤٤، ٥١٦٤٥، ٥١٦٤٦، ٥١٦٤٧، ٥١٦٤٨، ٥١٦٤٩، ٥١٦٥٠، ٥١٦٥١، ٥١٦٥٢، ٥١٦٥٣، ٥١٦٥٤، ٥١٦٥٥، ٥١٦٥٦، ٥١٦٥٧، ٥١٦٥٨، ٥١٦٥٩، ٥١٦٦٠، ٥١٦٦١، ٥١٦٦٢، ٥١٦٦٣، ٥١٦٦٤، ٥١٦٦٥، ٥١٦٦٦، ٥١٦٦٧، ٥١٦٦٨، ٥١٦٦٩، ٥١٦٧٠، ٥١٦٧١، ٥١٦٧٢، ٥١٦٧٣، ٥١٦٧٤، ٥١٦٧٥، ٥١٦٧٦، ٥١٦٧٧، ٥١٦٧٨، ٥١٦٧٩، ٥١٦٨٠، ٥١٦٨١، ٥١٦٨٢، ٥١٦٨٣، ٥١٦٨٤، ٥١٦٨٥، ٥١٦٨٦، ٥١٦٨٧، ٥١٦٨٨، ٥١٦٨٩، ٥١٦٩٠، ٥١٦٩١، ٥١٦٩٢، ٥١٦٩٣، ٥١٦٩٤، ٥١٦٩٥، ٥١٦٩٦، ٥١٦٩٧، ٥١٦٩٨، ٥١٦٩٩، ٥١٧٠٠، ٥١٧٠١، ٥١٧٠٢، ٥١٧٠٣، ٥١٧٠٤، ٥١٧٠٥، ٥١٧٠٦، ٥١٧٠٧، ٥١٧٠٨، ٥١٧٠٩، ٥١٧١٠، ٥١٧١١، ٥١٧١٢، ٥١٧١٣، ٥١٧١٤، ٥١٧١٥، ٥١٧١٦، ٥١٧١٧، ٥١٧١٨، ٥١٧١٩، ٥١٧٢٠، ٥١٧٢١، ٥١٧٢٢، ٥١٧٢٣، ٥١٧٢٤، ٥١٧٢٥، ٥١٧٢٦، ٥١٧٢٧، ٥١٧٢٨، ٥١٧٢٩، ٥١٧٣٠، ٥١٧٣١، ٥١٧٣٢، ٥١٧٣٣، ٥١٧٣٤، ٥١٧٣٥، ٥١٧٣٦، ٥١٧٣٧، ٥١٧٣٨، ٥١٧٣٩، ٥١٧٤٠، ٥١٧٤١، ٥١٧٤٢، ٥١٧٤٣، ٥١٧٤٤، ٥١٧٤٥، ٥١٧٤٦، ٥١٧٤٧، ٥١٧٤٨، ٥١٧٤٩، ٥١٧٥٠، ٥١٧٥١، ٥١٧٥٢، ٥١٧٥٣، ٥١٧٥٤، ٥١٧٥٥، ٥١٧٥٦، ٥١٧٥٧، ٥١٧٥٨، ٥١٧٥٩، ٥١٧٦٠، ٥١٧٦١، ٥١٧٦٢، ٥١٧٦٣، ٥١٧٦٤، ٥١٧٦٥، ٥١٧٦٦، ٥١٧٦٧، ٥١٧٦٨، ٥١٧٦٩، ٥١٧٧٠، ٥١٧٧١، ٥١٧٧٢، ٥١٧٧٣، ٥١٧٧٤، ٥١٧٧٥، ٥١٧٧٦، ٥١٧٧٧، ٥١٧٧٨، ٥١٧٧٩، ٥١٧٨٠، ٥١٧٨١، ٥١٧٨٢، ٥١٧٨٣، ٥١٧٨٤، ٥١٧٨٥، ٥١٧٨٦، ٥١٧٨٧، ٥١٧٨٨، ٥١٧٨٩، ٥١٧٩٠، ٥١٧٩١، ٥١٧٩٢، ٥١٧٩٣، ٥١٧٩٤، ٥١٧٩٥، ٥١٧٩٦، ٥١٧٩٧، ٥١٧٩٨، ٥١٧٩٩، ٥١٨٠٠، ٥١٨٠١، ٥١٨٠٢، ٥١٨٠٣، ٥١٨٠٤، ٥١٨٠٥، ٥١٨٠٦، ٥١٨٠٧، ٥١٨٠٨، ٥١٨٠٩، ٥١٨١٠، ٥١٨١١، ٥١٨١٢، ٥١٨١٣، ٥١٨١٤، ٥١٨١٥، ٥١٨١٦، ٥١٨١٧، ٥١٨١٨، ٥١٨١٩، ٥١٨٢٠، ٥١٨٢١، ٥١٨٢٢، ٥١٨٢٣، ٥١٨٢٤، ٥١٨٢٥، ٥١٨٢٦، ٥١٨٢٧، ٥١٨٢٨، ٥١٨٢٩، ٥١٨٣٠، ٥١٨٣١، ٥١٨٣٢، ٥١٨٣٣، ٥١٨٣٤، ٥١٨٣٥، ٥١٨٣٦، ٥١٨٣٧، ٥١٨٣٨، ٥١٨٣٩، ٥١٨٤٠، ٥١٨٤١، ٥١٨٤٢، ٥١٨٤٣، ٥١٨٤٤، ٥١٨٤٥، ٥١٨٤٦، ٥١٨٤٧، ٥١٨٤٨، ٥١٨٤٩، ٥١٨٥٠، ٥١٨٥١، ٥١٨٥٢، ٥١٨٥٣، ٥١٨٥٤، ٥١٨٥٥، ٥١٨٥٦، ٥١٨٥٧، ٥١٨٥٨، ٥١٨٥٩، ٥١٨٦٠، ٥١٨٦١، ٥١٨٦٢، ٥١٨٦٣، ٥١٨٦٤، ٥١٨٦٥، ٥١٨٦٦، ٥١٨٦٧، ٥١٨٦٨، ٥١٨٦٩، ٥١٨٧٠، ٥١٨٧١، ٥١٨٧٢، ٥١٨٧٣، ٥١٨٧٤، ٥١٨٧٥، ٥١٨٧٦، ٥١٨٧٧، ٥١٨٧٨، ٥١٨٧٩، ٥١٨٨٠، ٥١٨٨١، ٥١٨٨٢، ٥١٨٨٣، ٥١٨٨٤، ٥١٨٨٥، ٥١٨٨٦، ٥١٨٨٧، ٥١٨٨٨، ٥١٨٨٩، ٥١٨٩٠، ٥١٨٩١، ٥١٨٩٢، ٥١٨٩٣، ٥١٨٩٤، ٥١٨٩٥، ٥١٨٩٦، ٥١٨٩٧، ٥١٨٩٨، ٥١٨٩٩، ٥١٩٠٠، ٥١٩٠١، ٥١٩٠٢، ٥١٩٠٣، ٥١٩٠٤، ٥١٩٠٥، ٥١٩٠٦، ٥١٩٠٧، ٥١٩٠٨، ٥١٩٠٩، ٥١٩١٠، ٥١٩١١، ٥١٩١٢، ٥١٩١٣، ٥١٩١٤، ٥١٩١٥، ٥١٩١٦، ٥١٩١٧، ٥١٩١٨، ٥١٩١٩، ٥١٩٢٠، ٥١٩٢١، ٥١٩٢٢، ٥١٩٢٣، ٥١٩٢٤، ٥١٩٢٥، ٥١٩٢٦، ٥١٩٢٧، ٥١٩٢٨، ٥١٩٢٩، ٥١٩٣٠، ٥١٩٣١، ٥١٩٣٢، ٥١٩٣٣، ٥١٩٣٤، ٥١٩٣٥، ٥١٩٣٦، ٥١٩٣٧، ٥١٩٣٨، ٥١٩٣٩، ٥١٩٤٠، ٥١٩٤١، ٥١٩٤٢، ٥١٩٤٣، ٥١٩٤٤، ٥١٩٤٥، ٥١٩٤٦، ٥١٩٤٧، ٥١٩٤٨، ٥١٩٤٩، ٥١٩٥٠، ٥١٩٥١، ٥١٩٥٢، ٥١٩٥٣، ٥١٩٥٤، ٥١٩٥٥، ٥١٩٥٦، ٥١٩٥٧، ٥١٩٥٨، ٥١٩٥٩، ٥١٩٦٠، ٥١٩٦١، ٥١٩٦٢، ٥١٩٦٣، ٥١٩٦٤، ٥١٩٦٥، ٥١٩٦٦، ٥١٩٦٧، ٥١٩٦٨، ٥١٩٦٩، ٥١٩٧٠، ٥١٩٧١، ٥١٩٧٢، ٥١٩٧٣، ٥١٩٧٤، ٥١٩٧٥، ٥١٩٧٦، ٥١٩٧٧، ٥١٩٧٨، ٥١٩٧٩، ٥١٩٨٠، ٥١٩٨١، ٥١٩٨٢، ٥١٩٨٣، ٥١٩٨٤، ٥١٩٨٥، ٥١٩٨٦، ٥١٩٨٧، ٥١٩٨٨، ٥١٩٨٩، ٥١٩٩٠، ٥١٩٩١، ٥١٩٩٢، ٥١٩٩٣، ٥١٩٩٤، ٥١٩٩٥، ٥١٩٩٦، ٥١٩٩٧، ٥١٩٩٨، ٥١٩٩٩، ٥٢٠٠٠، ٥٢٠٠١، ٥٢٠٠٢، ٥٢٠٠٣، ٥٢٠٠٤، ٥٢٠٠٥، ٥٢٠٠٦، ٥٢٠٠٧، ٥٢٠٠٨، ٥٢٠٠٩، ٥٢٠١٠، ٥٢٠١١، ٥٢٠١٢، ٥٢٠١٣، ٥٢٠١٤، ٥٢٠١٥، ٥٢٠١٦، ٥٢٠١٧، ٥٢٠١٨، ٥٢٠١٩، ٥٢٠٢٠، ٥٢٠٢١، ٥٢٠٢٢، ٥٢٠٢٣، ٥٢٠٢٤، ٥٢٠٢٥، ٥٢٠٢٦، ٥٢٠٢٧، ٥٢٠٢٨، ٥٢٠٢٩، ٥٢٠٣٠، ٥٢٠٣١، ٥٢٠٣٢، ٥٢٠٣٣، ٥٢٠٣٤، ٥٢٠٣٥، ٥٢٠٣٦، ٥٢٠٣٧، ٥٢٠٣٨، ٥٢٠٣٩، ٥٢٠٤٠، ٥٢٠٤١، ٥٢٠٤٢، ٥٢٠٤٣، ٥٢٠٤٤، ٥٢٠٤٥، ٥٢٠٤٦، ٥٢٠٤٧، ٥٢٠٤٨، ٥٢٠٤٩، ٥٢٠٥٠، ٥٢٠٥١، ٥٢٠٥٢، ٥٢٠٥٣، ٥٢٠٥٤، ٥٢٠٥٥، ٥٢٠٥٦، ٥٢٠٥٧، ٥٢٠٥٨، ٥٢٠٥٩، ٥٢٠٦٠، ٥٢٠٦١، ٥٢٠٦٢، ٥٢٠٦٣، ٥٢٠٦٤، ٥٢٠٦٥، ٥٢٠٦٦، ٥٢٠٦٧، ٥٢٠٦٨، ٥٢٠٦٩، ٥٢٠٧٠، ٥٢٠٧١، ٥٢٠٧٢، ٥٢٠٧٣، ٥٢٠٧٤، ٥٢٠٧٥، ٥٢٠٧٦، ٥٢٠٧٧، ٥٢٠٧٨، ٥٢٠٧٩، ٥٢٠٨٠، ٥٢٠٨١، ٥٢٠٨٢، ٥٢٠٨٣، ٥٢٠٨٤، ٥٢٠٨٥، ٥٢٠٨٦، ٥٢٠٨٧، ٥٢٠٨٨، ٥٢٠٨٩، ٥٢٠٩٠، ٥٢٠٩١، ٥٢٠٩٢، ٥٢٠٩٣، ٥٢٠٩٤، ٥٢٠٩٥، ٥٢٠٩٦، ٥٢٠٩٧، ٥٢٠٩٨، ٥٢٠٩٩، ٥٢١٠٠، ٥٢١٠١، ٥٢١٠٢، ٥٢١٠٣، ٥٢١٠٤، ٥٢١٠٥، ٥٢١٠٦، ٥٢١٠٧، ٥٢١٠٨، ٥٢١٠٩، ٥٢١١٠، ٥٢١١١، ٥٢١١٢، ٥٢١١٣، ٥٢١١٤، ٥٢١١٥، ٥٢١١٦، ٥٢١١٧، ٥٢١١٨، ٥٢١١٩، ٥٢١٢٠، ٥٢١٢١، ٥٢١٢٢، ٥٢١٢٣، ٥٢١٢٤، ٥٢١٢٥، ٥٢١٢٦، ٥٢١٢٧، ٥٢١٢٨، ٥٢١٢٩، ٥٢١٣٠، ٥٢١٣١، ٥٢١٣٢، ٥٢١٣٣، ٥٢١٣٤، ٥٢١٣٥، ٥٢١٣٦، ٥٢١٣٧، ٥٢١٣٨، ٥٢١٣٩، ٥٢١٤٠، ٥٢١٤١، ٥٢١٤٢، ٥٢١٤٣، ٥٢١٤٤، ٥٢١٤٥، ٥٢١٤٦، ٥٢١٤٧، ٥٢١٤٨، ٥٢١٤٩، ٥٢١٥٠، ٥٢١٥١، ٥٢١٥٢، ٥٢١٥٣، ٥٢١٥٤، ٥٢١٥٥، ٥٢١٥٦، ٥٢١٥٧، ٥٢١٥٨، ٥٢١٥٩، ٥٢١٦٠، ٥٢١٦١، ٥٢١٦٢، ٥٢١٦٣، ٥٢١٦٤، ٥٢١٦٥، ٥٢١٦٦، ٥٢١٦٧، ٥٢١٦٨، ٥٢١٦٩، ٥٢١٧٠، ٥٢١٧١، ٥٢١٧٢، ٥٢١٧٣، ٥٢١٧٤، ٥٢١٧٥، ٥٢١٧٦، ٥٢١٧٧، ٥٢١٧٨، ٥٢١٧٩، ٥٢١٨٠، ٥٢١٨١، ٥٢١٨٢، ٥٢١٨٣، ٥٢١٨٤، ٥٢١٨٥، ٥٢١٨٦، ٥٢١٨٧، ٥٢١٨٨، ٥٢١٨٩، ٥٢١٩٠، ٥٢١٩١، ٥٢١٩٢، ٥٢١٩٣، ٥٢١٩٤، ٥٢١٩٥، ٥٢١٩٦، ٥٢١٩٧، ٥٢١٩٨، ٥٢١٩٩، ٥٢٢٠٠، ٥٢٢٠١، ٥٢٢٠٢، ٥٢٢٠٣، ٥٢٢٠٤، ٥٢٢٠٥، ٥٢٢٠٦، ٥٢٢٠٧، ٥٢٢٠٨، ٥٢٢٠٩، ٥٢٢١٠، ٥٢٢١١، ٥٢٢١٢، ٥٢٢١٣، ٥٢٢١٤، ٥٢٢١٥، ٥٢٢١٦، ٥٢٢١٧، ٥٢٢١٨، ٥٢٢١٩، ٥٢٢٢٠، ٥٢٢٢١، ٥٢٢٢٢، ٥٢٢٢٣، ٥٢٢٢٤، ٥٢٢٢٥، ٥٢٢٢٦، ٥٢٢٢٧، ٥٢٢٢٨، ٥٢٢٢٩، ٥٢٢٣٠، ٥٢٢٣١، ٥٢٢٣٢، ٥٢٢٣٣، ٥٢٢٣٤، ٥٢٢٣٥، ٥٢٢٣٦، ٥٢٢٣٧، ٥٢٢٣٨، ٥٢٢٣٩، ٥٢٢٤٠، ٥٢٢٤١، ٥٢٢٤٢، ٥٢٢٤٣، ٥٢٢٤٤، ٥٢٢٤٥، ٥٢٢٤٦، ٥٢٢٤٧، ٥٢٢٤٨، ٥٢٢٤٩، ٥٢٢٥٠، ٥٢٢٥١، ٥٢٢٥٢، ٥٢٢٥٣، ٥٢٢٥٤، ٥٢٢٥٥، ٥٢٢٥٦، ٥٢٢٥٧، ٥٢٢٥٨، ٥٢٢٥٩، ٥٢٢٦٠، ٥٢٢٦١، ٥٢٢٦٢، ٥٢٢٦٣، ٥٢٢٦٤، ٥٢٢٦٥، ٥٢٢٦٦، ٥٢٢٦٧، ٥٢٢٦٨، ٥٢٢٦٩، ٥٢٢٧٠، ٥٢٢٧١، ٥٢٢٧٢، ٥٢٢٧٣، ٥٢٢٧٤، ٥٢٢٧٥، ٥٢٢٧٦، ٥٢٢٧٧، ٥٢٢٧٨، ٥٢٢٧٩، ٥٢٢٨٠، ٥٢٢٨١، ٥٢٢٨٢، ٥٢٢٨٣، ٥٢٢٨٤، ٥٢٢٨٥، ٥٢٢٨٦، ٥٢٢٨٧، ٥٢٢٨٨، ٥٢٢٨٩، ٥٢٢٩٠، ٥٢٢٩١، ٥٢٢٩٢، ٥٢٢٩٣، ٥٢٢٩٤، ٥٢٢٩٥، ٥٢٢٩٦، ٥٢٢٩٧، ٥٢٢٩٨، ٥٢٢٩٩، ٥٢٣٠٠، ٥٢٣٠١، ٥٢٣٠٢، ٥٢٣٠٣، ٥٢٣٠٤، ٥٢٣٠٥، ٥٢٣٠٦، ٥٢٣٠٧، ٥٢٣٠٨، ٥٢٣٠٩، ٥٢٣١٠، ٥٢٣١١، ٥٢٣١٢، ٥٢٣١٣، ٥٢٣١٤، ٥٢٣١٥، ٥٢٣١٦، ٥٢٣١٧، ٥٢٣١٨، ٥٢٣١٩، ٥٢٣٢٠، ٥٢٣٢١، ٥٢٣٢٢، ٥٢٣٢٣، ٥٢٣٢٤، ٥٢٣٢٥، ٥٢٣٢٦، ٥٢٣٢٧، ٥٢٣٢٨، ٥٢٣٢٩، ٥٢٣٣٠، ٥٢٣٣١، ٥٢٣٣٢، ٥٢٣٣٣، ٥٢٣٣٤، ٥٢٣٣٥، ٥٢٣٣٦، ٥٢٣٣٧، ٥٢٣٣٨، ٥٢٣٣٩، ٥٢٣٤٠، ٥٢٣٤١، ٥٢٣٤٢، ٥٢٣٤٣، ٥٢٣٤٤، ٥٢٣٤٥، ٥٢٣٤٦، ٥٢٣٤٧، ٥٢٣٤٨، ٥٢٣٤٩، ٥٢٣٥٠، ٥٢٣٥١، ٥٢٣٥٢، ٥٢٣٥٣، ٥٢٣٥٤، ٥٢٣٥٥، ٥٢٣٥٦، ٥٢٣٥٧، ٥٢٣٥٨، ٥٢٣٥٩، ٥٢٣٦٠، ٥٢٣٦١، ٥٢٣٦٢، ٥٢٣٦٣، ٥٢٣٦٤، ٥٢٣٦٥، ٥٢٣٦٦، ٥٢٣٦٧، ٥٢٣٦٨، ٥٢٣٦٩، ٥٢٣٧٠، ٥٢٣٧١، ٥٢٣٧٢، ٥٢٣٧٣، ٥٢٣٧٤، ٥٢٣٧٥، ٥٢٣٧٦، ٥٢٣٧٧، ٥٢٣٧٨، ٥٢٣٧٩، ٥٢٣٨٠، ٥٢٣٨١، ٥٢٣٨٢، ٥٢٣٨٣، ٥٢٣٨٤، ٥٢٣٨٥، ٥٢٣٨٦، ٥٢٣٨٧، ٥٢٣٨٨، ٥٢٣٨٩، ٥٢٣٩٠، ٥٢٣٩١، ٥٢٣٩٢، ٥٢٣٩٣، ٥٢٣٩٤، ٥٢٣٩٥، ٥٢٣٩٦، ٥٢٣٩٧، ٥٢٣٩٨، ٥٢٣٩٩، ٥٢٤٠٠، ٥٢٤٠١، ٥٢٤٠٢، ٥٢٤٠٣، ٥٢٤٠٤، ٥٢٤٠٥، ٥٢٤٠٦، ٥٢٤٠٧، ٥٢٤٠٨، ٥٢٤٠٩، ٥٢٤١٠، ٥٢٤١١، ٥٢٤١٢، ٥٢٤١٣، ٥٢٤١٤، ٥٢٤١٥، ٥٢٤١٦، ٥٢٤١٧، ٥٢٤١٨، ٥٢٤١٩، ٥٢٤٢٠، ٥٢٤٢١، ٥٢٤٢٢، ٥٢٤٢٣، ٥٢٤٢٤، ٥٢٤٢٥، ٥٢٤٢٦، ٥٢٤٢٧، ٥٢٤٢٨، ٥٢٤٢٩، ٥٢٤٣٠، ٥٢٤٣١، ٥٢٤٣٢، ٥٢٤٣٣، ٥٢٤٣٤، ٥٢٤٣٥، ٥٢٤٣٦، ٥٢٤٣٧، ٥٢٤٣٨، ٥٢٤٣٩، ٥٢٤٤٠، ٥٢٤٤١، ٥٢٤٤٢، ٥٢٤٤٣، ٥٢٤٤٤، ٥٢٤٤٥، ٥٢٤٤٦، ٥٢٤٤٧، ٥٢٤٤٨، ٥٢٤٤٩، ٥٢٤٥٠، ٥٢٤٥١، ٥٢٤٥٢، ٥٢٤٥٣، ٥٢٤٥٤، ٥٢٤٥٥، ٥٢٤٥٦، ٥٢٤٥٧، ٥٢٤٥٨، ٥٢٤٥٩، ٥٢٤٦٠، ٥٢٤٦١، ٥٢٤٦٢، ٥٢٤٦٣، ٥٢٤٦٤، ٥٢٤٦٥، ٥٢٤٦٦، ٥٢٤٦٧، ٥٢٤٦٨، ٥٢٤٦٩، ٥٢٤٧٠، ٥٢٤٧١، ٥٢٤٧٢، ٥٢٤٧٣، ٥٢٤٧٤، ٥٢٤٧٥، ٥٢٤٧٦، ٥٢٤٧٧، ٥٢٤٧٨، ٥٢٤٧٩، ٥٢٤٨٠، ٥٢٤٨١، ٥٢٤٨٢، ٥٢٤٨٣، ٥٢٤٨٤، ٥٢٤٨٥، ٥٢٤٨٦، ٥٢٤٨٧، ٥٢٤٨٨، ٥٢٤٨٩، ٥٢٤٩٠، ٥٢٤٩١، ٥٢٤٩٢، ٥٢٤٩٣، ٥٢٤٩٤، ٥٢٤٩٥، ٥٢٤٩٦، ٥٢٤٩٧، ٥٢٤٩٨، ٥٢٤٩٩، ٥٢٥٠٠، ٥٢٥٠١، ٥٢٥٠٢، ٥٢٥٠٣، ٥٢٥٠٤، ٥٢٥٠٥، ٥٢٥٠٦، ٥٢٥٠٧، ٥٢٥٠٨، ٥٢٥٠٩، ٥٢٥١٠، ٥٢٥١١، ٥٢٥١٢، ٥٢٥١٣، ٥٢٥١٤، ٥٢٥١٥، ٥٢٥١٦، ٥٢٥١٧، ٥٢٥١٨، ٥٢٥١٩، ٥٢٥٢٠، ٥٢٥٢١، ٥٢٥٢٢، ٥٢٥٢٣، ٥٢٥٢٤، ٥٢٥٢٥، ٥٢٥٢٦، ٥٢٥٢٧، ٥٢٥٢٨، ٥٢٥٢٩، ٥٢٥٣٠، ٥٢٥٣١، ٥٢٥٣٢، ٥٢٥٣٣، ٥٢٥٣٤، ٥٢٥٣٥، ٥٢٥٣٦، ٥٢٥٣٧، ٥٢٥٣٨، ٥٢٥٣٩، ٥٢٥٤٠، ٥٢٥٤١، ٥٢٥٤٢، ٥٢٥٤٣، ٥٢٥٤٤، ٥٢٥٤٥، ٥٢٥٤٦، ٥٢٥٤٧، ٥٢٥٤٨، ٥٢٥٤٩، ٥٢٥٥٠، ٥٢٥٥١، ٥٢٥٥٢، ٥٢٥٥٣، ٥٢٥٥٤، ٥٢٥٥٥، ٥٢٥٥٦، ٥٢٥٥٧، ٥٢٥٥٨، ٥٢٥٥٩، ٥٢٥٦٠، ٥٢٥٦١، ٥٢٥٦٢، ٥٢٥٦٣، ٥٢٥٦٤، ٥٢٥٦٥، ٥٢٥٦٦، ٥٢٥٦٧، ٥٢٥٦٨، ٥٢٥٦٩، ٥٢٥٧٠، ٥٢٥٧١، ٥٢٥٧٢، ٥٢٥٧٣، ٥٢٥٧٤، ٥٢٥٧٥، ٥٢٥٧٦، ٥٢٥٧٧، ٥٢٥٧٨، ٥٢٥٧٩، ٥٢٥٨٠، ٥٢٥٨١، ٥٢٥٨٢، ٥٢٥٨٣، ٥٢٥٨٤، ٥٢٥٨٥، ٥٢٥٨٦، ٥٢٥٨٧، ٥٢٥٨٨، ٥٢٥٨

١٦٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْوُكُتَيْنِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْأَيْمَانَيْنِ. [إرجاع: ١٦٦٠. أخرجه مسلم: ١١٨٧، مطرولاً. أخرجه مسلم: ١٢٦٧].

قوله: (باب من لم يستلم إلا الركنين اليمينين) أي دون الركنين الشاميين، واليماني يتخفيف الياء على المشهور لأن الألف عوض عن ياء النسب فلو شذعت لكان جمعاً بين العوض والمعوض، وجوز سيويه التشديد، وقال إن الألف زائدة.

قوله: (وقال محمد بن بكر أخو ابن جرير) لم أره من طريق محمد بن بكر، وقد أخرجه الجوزقي من طريق عثمان بن الميثم به، ومنه في قوله ومن يمتني استغماية على سبيل الإنكار.

قوله: (وكان معاوية يستلم الأركان) وصله أحمد والترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل قال: كتبت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه، فقال ابن عباس: إن رسول الله ﷺ لم يستلم إلا الحجر واليماني، فقال معاوية: ليس شيء من البيت مهجوراً، وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس، وروى أحمد أيضاً من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال: صح معاوية وابن عباس، فجلس ابن عباس يستلم الأركان كلها، فقال معاوية: إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين اليمينين، فقال ابن عباس: ليس من أركانه شيء مهجور، قال عبد الله بن أحمد في الملل سألت أبي عنه فقال: قلبه شعبة، وقد كان شعبة يقول: الناس يخالفوني في هذا، ولكنني سمعته من قتادة هكذا انتهى. وقد روى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد أيضاً، وكذا أخرجه من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه، وروى الشافعي من طريق محمد بن مسعود القرظي، أن ابن عباس كان مسح الركنين اليماني والمهجور، وكان ابن الزبير مسح الأركان كلها ويقول: ليس شيء من البيت مهجوراً، فيقول ابن عباس: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة [الأحزاب: ٢١]، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه: طاف مع معاوية، فقال معاوية: ليس شيء من البيت مهجوراً، فقال له ابن عباس: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة. فقال معاوية: صدقته وبهذا يتبين ضعف من حمله على التشدد، وأن اجتهد كل منهما تغير في ما أتكره على الآخر، وإنما قلت ذلك لأن خرج الحديثين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل، وقد جزم أحد بأن شعبة قلبه فسقط التجويز العقلي.

قوله: (إله) الهاء للشان.

قوله: (لا يستلم هذان الركنان) كذا للاكثر على البناء للمجهول، وللحموي والمستمل، ولا تستلم هذين الركنين، يفتح التثنية ونصب هذين الركنين على المفعولية.

قوله: (وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن) وصله ابن أبي شيبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها وقال: إنه ليس شيء من البيت مهجوراً، وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم، وفي الموطأ عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها، وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراودي عن هشام بلفظ: إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال: لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمينين، وقد تقدم قول ابن عمر: وإنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتسم على قواعد إبراهيم، وعلى هذا المعنى حمل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لما لأنه لما عمر الكعبة أم البيت على قواعد إبراهيم انتهى، وتعقب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل، ولم يبق على هذا الأثر وإنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأزرق في «كتاب مكة» فقال: إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرجه من ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التعميم واشترى وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير. وأخرج من طريق ابن إسحاق قال: بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبأً واستلمان الأركان. وقال البلادي: ظن معاوية أنهما ركنا البيت الذي وضع عليه من أوله، وليس كذلك، لما سبق من حديث عائشة، والمجهور على ما دل عليه حديث ابن عمر، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضاً عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين. وقد يشتر ما تقدم من أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن

عمر مرأيتك تصنع لرأيت لم أر أحداً من أصحابك يصنعها، فذكر منها «ورأيت لا تمس من الأركان إلا اليمينتين الحديث بأن الذين رأيتهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمينتين، وقال بعض أهل العلم: اختصاص الركنين ميب بالسنّة ومستند التعميم القياس، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجوراً بأن لم ندع استلامهما هجراً للبيت، وكيف بهجروا وهو طرف به، ولكننا تتبع سنّة فضلاً أو تركاً، ولو كان ترك استلامهما هجراً لهما لكان ترك استلام ما بين الأركان هجراً لها ولا قائل به، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتزليل كل أحد منزله.

(قائلة): في البيت أربعة أركان، الأول له فضيلتان: كون الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم. والثاني الثانية فقط، وليس للأخيرين شيء منهما، فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلمان، هذا على رأي الجمهور. واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضاً.

(قائلة أخرى): استحب بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره، فلما قيل يد آدمي في كتاب الأدب، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم يره به بأساً، واستبعد بعض أتباعه صحة ذلك، ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين وبالله التوفيق.

٦٠- باب تقبيل الحجر

١٦٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَبَلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: قَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ مَا قَبَّلْتُكَ. [إرجاع: ١٥٩٧. أخرجه مسلم: ١٢٧٠].

١٦٦١- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَسٍ، قَالَ: سَأَلَ زَيْدُ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ. قَالَ: قُلْتُ: «أَرَأَيْتَ إِنْ رَجَعْتُ، أَرَأَيْتَ إِنْ غَلَبْتُ؟» قَالَ: اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْحَجَرِ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ. [إرجاع: ١٦٠٦. أخرجه مسلم: ١٢٦٨، باختلاف].

قوله: (باب تقبيل الحجر) بفتح المهملة والجيم أي الأسود، أورد فيه حديث عمر خنصره وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب. ثم أورد فيه حديث ابن عمر «رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله، ولابن المنذر من طريق أبي خالد عن عبيد الله عن نافع «رأيت ابن عمر استلم الحجر وقبل يده وقال: ما تركه منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعل،» ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل غلاف الركن اليماني فيستلمه فقط والاستلام للمسح باليد والتقبيل بالضم، وروى الشافعي من وجه آخر عن ابن عمر قال: «استقبل النبي ﷺ الحجر فاستلمه، ثم وضع شفتيه عليه طويلاً، الحديث واختص الحجر الأسود بذلك لاجتماع الفضيلتين له كما تقدم.

قوله: (حدثنا حماد) في رواية أبي الوقت «ابن زيد».

قوله: (عن الزبير بن عرس) في رواية أبي داود الطيالسي عن حماد «حدثنا الزبير».

قوله: (سأل رجل) هو الزبير الراوي، كذلك وقع عند أبي داود الطيالسي عن حماد «حدثنا الزبير سأل ابن عمر».

قوله: (أرأيت إن رجعت) أي أخبرني ما أصنع إذا رجعت، وزعت بضم الزاي بغير إشباع، وفي بعض الروايات بزيادة «أو».

قوله: (اجعل أرأيت باليمن) يشعر بأن الرجل يماني، وقد وقع في رواية أبي داود المذكورة «اجعل أرأيت عند ذلك الكوكبة» وإنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتبني الرأي، والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام علناً في ترك الاستلام، وقد روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال: «رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى، ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هوأت الأفتنة إليه فأريد أن يكون فؤادي معهم، وروى

والفلكي من طرق عن ابن عباس كراهة الزاحمة وقال: لا يؤذي ولا يؤذي.
(قائلة): المستحب في التثليل أن لا يرفع به صوته، وروى الفلكي عن سعيد بن جبير قال: إذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء.

(تبيين): قال أبو علي الجبائي وقع عند الأصحلي عن أبي أحد الجرجاني (الزبير بن عدي) بدال مهمله بدلها ياء مشددة، وهو وهم وصوابه (عربي) براه مهمله مفتوحة بعدها موحدة ثم ياء مشددة، كذلك رواه سائر الرواة عن الفريري انتهى. وكان البخاري استشعر هذا التصحيف فأشار إلى التحذير منه فحكى الفريري أنه وجد في كتاب أبي جعفر يعني محمد بن أبي حاتم وراق البخاري قال (قال أبو عبد الله يعني البخاري: الزبير بن عربي هذا بصري، والزبير بن عدي كوفي) انتهى. هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفريري، وعند الترمذي عن غير رواية الكوفي، وعقب هذا الحديث: الزبير هذا هو ابن عربي، وأما الزبير بن عدي فهو كوفي، ويؤيده أن في رواية أبي داود تقدم ذكرها (الزبير بن العربي، بزيادة ألف ولام، وذلك مما يرفع الإشكال. والله أعلم.

٦١- باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه

١٦١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كَلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ. [إرجاع: ١٦٠٧. أخرجه مسلم: ١٢٧٢ باختصار].

قوله: (باب من أشار إلى الركن) أي الأسود.

قوله: (إذا أتى عليه) أورد فيه حديث ابن عباس طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير، كلما أتى على الركن أشار إليه، وقد تقدم قبل بيان بزيادة شرح فيه، قال ابن التين: تقدم أنه كان يستلمه باليمين، فبدل على قرنه من البيت، لكن من طاف راكباً يتسحب له أن يبعد أن يخاف أن يؤذي أحداً، فيحمل فعله ﷺ على الأمن من ذلك انتهى. ويحتمل أن يكون في حال استلامه قريباً حيث آمن ذلك، وأن يكون في حال إشاره بعيداً حيث خاف ذلك.

٦٢- باب التكبير عند الركن

١٦١٣- حَدَّثَنَا مُسْنَدٌ: حَدَّثَنَا عَالِدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْخَلْدَاءِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كَلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عِنْدَهُ وَكَثُرَ. [إرجاع: ١٦٠٧. أخرجه مسلم: ١٢٧٢ باختصار].

تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالده، عن خالده الخدائي.

قوله: (باب التكبير عند الركن) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد، وأشار إليه بشيء كان عنده وكبر، والمراد بالشئ المحجب الذي تقدم في الرواية الماضية قبل بابين، وفيه استحباب التكبير عند الركن الأسود في كل طوفة.

قوله: (تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالده) يعني في التكبير، وأشار بذلك إلى أن رواية عبد الوهاب عن خالده المذكورة في الباب الذي قبله لخالية عن التكبير لا تصحح في زيادة خالد بن عبد الله متابعة إبراهيم، وقد وصل طريق إبراهيم في كتاب الطلاق، وسيأتي الكلام في طواف المريض راكباً في بابه إن شاء الله تعالى.

٦٣- باب من طاف بالبيت إذا قديم مكة

قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا

١٦١٤، ١٦١٥- حَدَّثَنَا أَصْبَغٌ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ذَكَرْتُ لِعَمْرُو، قَالَ: فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ - حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ - أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ خَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَفَلَهُ. ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ

١٦١٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَضْرَةَ أَنَسٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ، فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ سَبْعَ ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ، وَمَقَى أَرْبَعَةَ، ثُمَّ سَحَا سَحْلَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. [إرجاع: ١٦٠٣. أخرجه مسلم: ١٢٧١].

قوله: (باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته) (إخ)

قال ابن بطال: غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم أن المتمتع إذا طاف حل قبل أن يسعى بين الصفا والمروة، فأراد أن يبين أن قول عروة وفلما مسحوا الركن حلوا محمول على أن لما لا استلموا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا، بدليل حديث ابن عمر الذي أورد به في هذا الباب، وزعم ابن التين أن معنى قول عروة (مسحوا الركن) أي ركن للمروة أي عند ختم السعي، وهو متعقب برواية ابن الأسود عن عبد الله مولى أسماء عن أسماء قالت (اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أحللتنا أخرجه المصنف، وسيأتي في أبواب العمرة، وقال النووي: لا بد من تأويل قوله (مسحوا الركن) لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون في أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالإجماع، فتدبره: فلما مسحوا الركن اتقوا طوافهم وسعيهم وحلقوا حلوا. وحذفت هذه القدرات للعلم بها لظهورها. وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل تمام الطواف. ثم مذهب الجمهور أنه لا بد من السعي بعده ثم الحلق. وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكتابة عن تمام الطواف لاسيما واستلام الركن يكون في كل طوفة. فالمنع فلما فرغوا من الطواف حلوا، وأما السعي والحلق فمختل فيهما كما قال، ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلوا. قلت: وأراد بمسح الركن هنا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر، فيستدل لا يبقى إلا تقدير وسعوا لأن السعي شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس، وأما تقدير حلقوا فينظر في رأي عروة فإن كان الحلق عنده نسكاً فيقدر في كلامه وإلا فلا.

قوله: (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث كما سيأتي بعد أربعة عشر باب من وجه آخر عن ابن وهب.

قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود النوفلي المدني المعروف ببيتهم عروة.

قوله: (ذكرت لعروة قال فأخبرني عائشة) حذف البخاري صورة السؤال وجوابه وانصهر على المرفوع منه، وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولفظه (أن رجلاً من أهل العراق قال له: سل في عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج، فإذا طاف أصل أم لا؟ فإن قال لك لا يجزئ قل له: إن رجلاً يقول ذلك. قال فسألت قال: لا يجزئ من أهل بالحج إلا بالحج، قال فتصدى لي الرجل فحدثني فقال قل له فإن رجلاً كان يجزئ أن رسول الله ﷺ قد فعل ذلك، وما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك؟ قال فحجته أي عروة فذكرت له ذلك فقال: من هذا؟ قلت: لا أدري، أي لا أعرف اسمه. قال: فما باله لا يأتي نفسه يسألني؟ أظنه عراقياً. يعني وهم يتعشرون في المسائل. قال: قد حج رسول الله ﷺ فأخبرني عائشة أن أول شيء بدأ به رسول الله ﷺ حين قدم مكة أنه توضع، فذكر الحديث، والرجل الذي سأله لم أقص على اسمه، وقوله (فإن رجلاً كان يجزئ عن ابن عباس فإنه كان يذهب إلى أن من لم يسق الهدى وأهل بالحج إذا طاف يحمل من حجه، وأن من أراد أن يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ) لن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة، وقد أخرج

٦٤- باب طواف النساء مع الرجال

١٦١٨- وَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامِ النِّسَاءَ الطَّوْفَ مَعَ الرِّجَالِ، قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ؟ وَقَدْ طَافَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟ قُلْتُ: أَبْغَضَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلَ؟ قَالَ: إِي لَعَمْرِي، لَقَدْ افْرَقَتْهُ بَغْضُ الْحِجَابِ. قُلْتُ: كَيْفَ يَحْطِيطُ الرِّجَالُ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَحْطِيطُ، كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطُوفُ حَبْرَةً مِنَ الرِّجَالِ، لَا تَحْطِيطُهُمْ، فَكَلَّتْ امْرَأَةٌ: أَنْطَلِقِي نَسْطِمْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: أَنْطَلِقِي خَلْكِ، وَكَلَّتْ، وَكُنْ يَخْرُجْنَ مَتَكْرَاتٍ بِاللَّيْلِ، يَحْطِضْنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَكَيْفَ كُنْ إِيَّا دَخَلْنَ النَّيْتَ، فَمَنْ حَتَّى يَدْخُلْنَ، وَأَخْرَجَ الرِّجَالُ.

وَكَلَّتْ آتِي عَائِشَةَ أَمَا وَعَظِمَتْ بِنُ عَمْرُو، وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ لَبِئْرٍ، قُلْتُ: وَمَا جَعَلَهَا؟ قَالَ: هِيَ فِي قُبَّةٍ تَرْتَفِعُ، لَهَا عِشَاءٌ، وَمَا يَتَنَاقَشُ وَبَيْنَهَا عَمْرُو ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مَوْزَدًا.

١٦١٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ غُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كُنْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْكِي، فَقَالَ: هَذَا طَوْفِي مِنْ زَوَّارِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ. فَطَلَعْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَنِينَ يَمْشِي إِلَى جَنْبِ النَّيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: وَالطُّورُ. وَيَكْتَابُ مَسْطُورٌ. (راجع: ٤٦٤). أخرجه مسلم: ١٢٧٦ بدون ذكر الصحيح.

قوله: (باب طواف النساء مع الرجال) أي هل يتطلعن بهم أو يظعن معهم على حدة بغير اختلاط أو يفرغن.

قوله: (وقال لي عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم) هذا أحد الأحاديث التي أخرجه عن شيخه عن أبي عاصم التيلي بواسطة، وقد ضاع على الإسماعيلي أخرجه أولاً من طريق البخاري ثم أخرجه هكذا وكذا البيهقي، وأما أبو نعيم فأخرجه أولاً من طريق البخاري ثم أخرجه من طريق أبي قرعة موسى بن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير، قال أبو نعيم: هذا حديث عزيز ضيق المخرج. قلت: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج بتمامه، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهي في «كتاب مكة» عن ميرون بن الحكم الصنعاني عن محمد بن جعشم وهو بهم ومجموعة مضمومتين بينهما عين موهمة قال: أخبرني ابن جريج فذكره بتمامه أيضاً.

قوله: (إذ منع ابن هشام) هو إبراهيم أو أخوه محمد ابن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن غزوم المخزومي وكان خالي هشام بن عبد الملك فولى محمداً إمرة مكة وولى أخاه إبراهيم بن هشام إمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم إمرة الحج بالناس في خلافته فلهاذا قلت: يمتثل أن يكون المراد، ثم عذبهما يوسف بن عمر الظفري حتى مات في محته في أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة قاله خليفة بن خياط في تاريخه، وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك، لكن روى الفاكهي من طريق زائدة عن إبراهيم النخعي قال: نهى عمر ابن بطون الرجال مع النساء، قال فرأى رجلاً ممن فضره بالدره، وهذا إن صح لم يمارض الأول لأن ابن هشام ممنهون أن يظعن حين يطوف الرجال مطلقاً، فلهاذا أذكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وصنيعها شبه بهذا المنقول عن عمر، قال الفاكهي: ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء في الطواف خالد بن عبد الله القسري انتهى، وهذا إن ثبت فلمنع منع ذلك وقام ثم تركه فإنه كان أمير مكة في زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة.

قوله: (كيف يمنعنهم) معناه أخبرني ابن جريج بزمان المنع قالاً فيه كيف يمنعنهم. قوله: (وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال) أي غير غلظتات بهن.

قوله: (بعد الحجاب) في رواية المستملي «بعد» بإثبات همزة الاستفهام، وكذا هو للفاكهي.

المصنف ذلك في «باب حجة الوداع» في أواخر المغازي من طريق ابن جريج وحديثي عطاء عن ابن عباس قال: إذا طاف بالبيت فقد حل. قلت من أين؟ قال: هذا ابن عباس قال: من قوله سبحانه «ثم علما إلى البيت المتيق» [الحج: ٣٣] ومن أمر النبي ﷺ وأصحابه أن يحلوا في حجة الوداع، قلت: إنما كان ذلك بعد ذلك للمرفوع، قال: كان ابن عباس يراه قبل ويعلو وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ «كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل». قلت لعطاء: من أين تقول ذلك؟ فذكره ومسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الأخرج قال وقال رجل لابن عباس: ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حل؟ فقال: سنة نبيكم وإن رغبتهم، وله من طريق وبرة بن عبد الرحمن قال: كنت جالسا عند ابن عمر فجاهد رجل فقال: أصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي للموقف؟ فقال: نعم. فقال: فإن ابن عباس يقول لا تغف بالبيت حتى تأتي الموقف، فقال ابن عمر: قد حج رسول الله ﷺ طاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن نأخذ أو بقول ابن عباس أن كنت صادقا، وإن تقرر ذلك فمعنى قوله في حديث أبي الأسود: «قد فعل رسول الله ﷺ ذلك» أي أمر به، وعرف أن هذا مذنب لابن عباس خالفه فيه الجمهور وواقفه فيه ناس قليل منهم إسحاق بن راهويه، وعرف أن ماخذه فيه ما ذكره، وجواب الجمهور أن النبي ﷺ أسر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة، ثم اختلفوا فلعب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصاً بهم، وذنب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن يعلهم وافقوا كلهم أن من أهل بلحج مفرداً لا يضره الطواف بالبيت، وبذلك احتج عمرو في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر، فمعنى قوله أنه لم تكن عمرة أي لم تكن القملة عمرة، هذا إن كان بالنصب على أنه غير كان، ويحتمل أن تكون كان تامة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهي على هذا بالرغم، وقد وقع في رواية مسلم بدل عمرة «غيره» بغير معجمة وياه ساكنة وآخره هاء، قال عياض وهو تصحيف، وقال النووي لها وجه أي لم يكن غير الحج، وكذا وجه القرطبي.

قوله: (ثم حججت مع أبي الزبير) كذا للأكثر، والوزير بالكرس بدل من أبي، ووقع في رواية الكشيبي مع ابن الزبير يعني أخاه عبد الله، قال عياض: وهو تصحيف، وسيأتي في الطريق الأتية بعد أربعة عشر باباً مع أبي الزبير بن العوام وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال ثم حججت مع أبي الزبير، فذكره. وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل معاوية وابن عمر، لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فراعصا عروته أو بقصد بقوله «ثم» الترتيب فيها فلها أيضاً «ثم» آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر فأعاد ذكره مرة أخرى، وأغرب بعض الشارحين فرجع رواية الكشيبي موجهاً لها بما ذكرته، وقد أوضحت جوابه بعد الحمد.

قوله: (وقد أخبرني أمسي) هي أسماء بنت أبي بكر، واختها هي عائشة، واستشكل من حيث إن عائشة في تلك الحجة لم تطف لأجل حيضها، وأجيب بالحمل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع، فقد كانت عائشة بعد النبي ﷺ حجج كثيراً وسيأتي الإلام بشيء من هذا في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى.

قوله: (فلما مسحوا الركن حولاً) أي صلوا حولاً، وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال وجوابه، وفي هذا الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقدم لأنه تحية المسجد احترام، واستثنى بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرز فيستحب لها تأخير الطواف إلى الليل إن دخلت نهراً، وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة مكتوبة أو مؤكدة أو فائتة فإن ذلك كله يقدم على الطواف، وذنب الجمهور إلى أن من ترك طواف القدم لا شيء عليه، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم، وهل يتلوه من تمتد تأخيره لغير عذر، وجهان تحية المسجد وفيه الضرورة للطواف، وسيأتي حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر باباً.

الحديث الثاني: حدث ابن عمر أخرجه من وجهين كلاهما من رواية نافع عنه: أحدهما من رواية موسى بن عبيدة والأخر من رواية عبيد الله، والراوي عنهما واحد وهو أبو ضمرة أنس بن عياض، زاد في رواية موسى «ثم سجد سجنتين والمراد بهما ركعتا الطواف» ثم مضى بين الصفا والمروة وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسمى بطن المسيل، وقد تقدم ما يتعلق بالرمل قبل حصة أبوابه، وأما السعي بين الصفا والمروة فسيأتي الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر باباً إن شاء الله تعالى، والمراد بطن المسيل الوادي لأنه موضع السيل.

قوله: (أي لعمرى) هو بكسر الحزة بمعنى نعم.
قوله: (لقد أدر كته بعد الحجاب) ذكر عطاه هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حل ذلك عن غيره، ودل على أنه رأى ذلك منهم، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَنْ تَعْبُدُونَ قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وكان ذلك في تزويج النبي ﷺ بزينب بنت جحش كما سيأتي في مكانه، ولم يدر ذلك عطاه قطعاً، ذلك عطاه قطعاً.

٦٥- باب الكلام في الطواف

١٦٢٠- حَدَّثَنَا إِيزَاهِيمُ بْنُ قُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ الْأَخُولُ: أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ، رَتَبَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ، يَسِيرُ أَوْ يَخْطُو أَوْ يَشِيءُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَطَعَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: «فَدْنِ يَدَيْكَ». [انظر: ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٧٠، ١٦٧١]

قوله: (باب الكلام في الطواف) أي إباحته، وإنما لم يصرح بذلك لأن الخبر ورد في كلام يتعلق بأمر معروف لا مطلق الكلام، ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً بالطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام، فمن نطق فلا يتعلق إلا بخبر، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأن الصلاة أفضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه أفضل، قال: وأما حديث (الحج عرفة، فلا تبين، التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز إدراك الحج بالوقوف بعرفة. قلت: وفيه نظر، ولو سلم فما لا يتقوم الحج إلا به أفضل مما ينجر، والوقوف والطواف سواء في ذلك فلا تفضيل.

قوله: (وبالنسب ربط يده إلى إنسان) زاد أحمد عبد الرزاق عن ابن جريج إلى إنسان آخر، وفي رواية النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج بإسناد قد ربط يده بإسناد.

قوله: (يسير) بمهمل مفتوحة وياه ساكنة معروف، وهو ما يقيد من الجلد وهو الشوك.

قوله: (أو يشيء غير ذلك) كان الراوي لم يخط ما كان مربوطاً به، وقد روى أحمد والفاكهي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ أدرك رجلين وما مقترنان فقال: ما بال قرآن؟ قالوا: إنا ندرنا لفتنن حتى تأتي الكعبة، فقال أطلقا، انشكما، ليس هذا ندرًا إنما التزم ما يبتغي به وجه الله، وإسناده إلى عمرو حسن، ولم أبق على تسمية مذهب الرجلين صريحاً إلا أن في الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم حديثي خليفة بن يسر عن أبيه أنه أسلم، فرد عليه النبي ﷺ ماله وولده، ثم لقيه هو وابنه طلق بن يسر فمقرنين مجمل فقال: ما هذا؟ فقال: حلفت لئن رد الله علي مالي وولدي لأحجن بيت الله مقروناً، فأخذ النبي ﷺ الحبل فطعمه وقال لهما: حجاً، إن هذا من عمل الشيطان، فيمكن أن يكون يسر وابنه طلق صاحبي هذه القصة. وأغرب الكرماني فقال: قيل اسم الرجل المقروء هو ثواب ضد العقاب انتهى، ولم أر ذلك لغيره ولا أدري من أين أخذه.

قوله: (لقد) بضم القاف وسكون الدال فعل أمر، وفي رواية أحمد والنسائي، قد، يأتيان هاه الضمير وهو للرجل المقود، قال النووي: وقطعه عليه الصلاة والسلام والسير معمول على أنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه، أو أنه دل على صاحبه تنصرف فيه، وقال غيره: كان أهل الجاهلية يهتدون إلى الله بمنى هذا الفعل. قلت: وهو بين من سياق حديثي عمرو بن شعيب وخليفة بن يسر. وقال ابن بطال: في هذا الحديث أنه يجوز للطائف فعل ما حلف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر. وفيه الكلام في الأمر الواجبة والمستحبة والمباحة. قال ابن المنذر: أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله وقراءة القرآن، ولا يجرم الكلام للمباح إلا أن الذكر أسلم. وحكى ابن التين خلافاً في كراهة الكلام للمباح. وعن مالك تنبيه الكراهة بالطواف الواجب. قال ابن المنذر: واختلوا في القراءة، فكان ابن المبارك يقول: ليس شيء أفضل من قراءة القرآن، وقوله بجاهد، واستحبه الشافعي وأبو شور، وقيد الكوفيون بالسهر، وروي عن عروة والحسن كراهته، وعن عطاه ومالك أنه عُدَّ، وعن مالك لا بأس به إذا أخافه ولم يكسر منه، قال ابن المنذر: من أباح القراءة في البرادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له. ونقل ابن التين عن الدودعي أن في هذا الحديث من نذر ما لا طاع لله تعالى فيه لا يلزم، وتعقبه بأنه ليس في هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضريح البصر ولهذا قال له قد يدعه انتهى. ولا يلزم من أمره له بأن يقوده أنه كان ضريحاً بل يتمثل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك، وأما ما أنكره من النذر فتعقب بما في النسائي من طريق

قوله: (لقد أدر كته بعد الحجاب) ذكر عطاه هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حل ذلك عن غيره، ودل على أنه رأى ذلك منهم، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَنْ تَعْبُدُونَ قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وكان ذلك في تزويج النبي ﷺ بزينب بنت جحش كما سيأتي في مكانه، ولم يدر ذلك عطاه قطعاً، ذلك عطاه قطعاً.
قوله: (بخالطن) في رواية السلمي، بخالطن، في الموضعين، والرجال بالرفع على الفاعلية.

قوله: (حجرة) بفتح المهمله وسكون الجيم بعدها راء أي ناحية، قال القزاز: هو مأخوذ من قومهم: نزل فلان حجرة من الناس أي معتزلاً. وفي رواية الكشيبي، وحجزة، بالزاي وهي رواية عبد الرزاق فإنه فسره في آخره فقال: يعني حجوزاً بينها وبين الرجال بثوب، وأنكر ابن قرقول حجرة بضم أوله والراء، وليس بمنكر قد حكاه ابن عديس وابن سيده قالوا: يقال قد حجرة بالفتح والضم أي ناحية.

قوله: (فقال امرأة) زاد الفاكهي، معها، ولم أبق على اسم هذه المرأة، ويتمثل أن تكون دقرة بكسر المهمله وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجه الفاكهي.

قوله: (انطلق علك) أي من جهة نفسك.

قوله: (يخرجن) زاد الفاكهي، وكن يخرجن إلخ.

قوله: (مستورات) في رواية عبد الرزاق، مستورات، واستنبط منه السدي جواز التقاب للنساء في الإحرام وهو في غاية البعد.

قوله: (إذا دخلن البيت فعلن) في رواية الفاكهي، مسترن.

قوله: (حين يدخلن) في رواية الكشيبي، حتى يدخلن، وكذا هو لفكاهي، والمعنى إذا أردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال يخرجين منه.

قوله: (وكنت آتي عائشة أنا وعبيد بن عمير) أي النبي، والقائل ذلك عطاه، وسيأتي في أول الهجرة من طريق الأوزاعي عن عطاه قال: «زوت عائشة مع عبيد بن عمير».

قوله: (وهي مجاورة في جوف لير) أي مقبلة فيه، واستنبط منه ابن بطال الاعتكاف في غير المسجد لأن ثيراً خارج من مكة وهو في طريق منى انتهى، وهذا مبني على أن المراد بغير الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له: أشرق ثير كيما نثير، وسيأتي ذلك بعد قليل، وهذا هو الظاهر، وهو جبل المزدلفة، لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل منها ثير ذكرها أبو عبد البكري، وباقوت وغيرهما، فيشتمل أن يكون المراد لأحدها، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف، سلمنا لكن لعلها اتخذت في المكان الذي جاورت فيه مسجداً اعتكفت فيه وكانها لم يتيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك.

قوله: (وما حجابها) زاد الفاكهي، حيتته.

قوله: (توكية) قال عبد الرزاق: هي قبة صغيرة من لود تصرب في الأرض.

قوله: (دوعاً موداً) أي قميصاً لونه لون الورد، ولعبد الرزاق، دوعاً مصفراً وأما صي، فبين بذلك سبب رويته إياه، ويتمثل أن يكون رأى ما عليها اتفاقاً وزاد الفاكهي في آخره، وقال عطاه، ويلغني أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تطوف رابكة في خدرها من وراء الصلطين في جوف المسجد، وأورد عبد الرزاق هذا، وكان البخاري حذفه لكونه مراسلاً فاشتغى عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه.

قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود يتيم عروة.

قوله: (عن أم سلمة) هي والدة زينب الراوية عنها.

قوله: (أني أشتكي) أي أنها ضعيفة، وقد بين للمصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع، وسيأتي بعد ستة أبواب.

قوله: (وأنت رابكة) في رواية هشام وعلى بركة.

قوله: (والنبي ﷺ يصلي) في رواية هشام، والناس يصلونه وبين فيه أنها صلاة الصبح، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة، وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أستر لها ولا تقطع صفوفهم أيضاً ولا يتناول دبابتها، فاما طواف الراكب من غير علر فسيأتي البحث فيه بعد أبواب، ويتمثل

خالد بن الحارث عن ابن جريج في هذا الحديث أنه قال إنه نذر، ولهذا أخرجه البخاري في أبواب النذر كما سيأتي الكلام عليه مشروحاً هناك إن شاء الله تعالى.

٦٦- باب إذا رأى سيراً أو شيئاً يكره في الطواف قطعاً

١٦٢١- حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن سليمان الأحول، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يطوف بالكعبة، يزمام أو غيره، فقطع. [راجع: ١٦٢٠].

قوله: (باب إذا رأى سيراً أو شيئاً في الطواف قطعاً) لورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن ابن جريج بإسناده ولفظه رأى رجلاً يطوف بالكعبة يزمام أو غيره قطعاً، وهذا مختصر من الحديث الذي قبله وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله، قال ابن بطال: وإنما قلنا لأن القرد بالأزمة إنما ينمل باليهام وهو مغلط.

٦٧- باب لا يطوف بالبيت غرياً، ولا يحج بقصد مشرك

١٦٢٢- حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الثبت: قال يونس: قال ابن عباس: حدثني حميد بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة أخبره: أن أبا بكر الصديق عليه السلام - في الحجية التي أمرة عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع - يوم النحر، في رجل يذنب في الناس، ألا، لا يحج بقصد الفاسق مشرك، ولا يطوف بالبيت غرياً. [راجع: ٣٦٩. أخرجه مسلم: ١٣٤٧].

قوله: (باب لا يطوف بالبيت غرياً) لورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك، وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة، وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة، والمخالف في ذلك الحنفية قالوا: ستر العورة في الطواف ليس بشرط فمن طاف حرياً أعاد ما دام بمكة، فإن خرج لزومه دم. وذكر ابن إسحاق في سبب هذا الحديث أن قريشاً ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد عن قدم عليهم من غيره أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم، فإن لم يجد طاف حرياً، فإن خالف وطاف بتيابه القاما إذا فرغ ثم لم يتع به فجاه الإسلام فهدم ذلك كله.

قوله: (أن لا يحج بالنصب، وفي رواية صلاح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير) وأن لا يحج: وهو يعين ذلك للنهي، وقوله: (ولا يطوفه يجوز فيه النصب، والتقدير وأن لا يطوفه، والرفع على أن ما خلفه من التعليلة، ويجوز أن يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء حلقاً على الذي قبله، وسيأتي الكلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير برامة إن شاء الله تعالى).

٦٨- باب إذا وقف في الطواف

وقال عطاء: فمن يطوف فقام الصلاة، أو يدفع عن مكابيه: إذا سلم يوجع إلى حيث قطع عليه.

يذكر نحوه عن ابن عباس وعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما.

قوله: (باب إذا وقف في الطواف) أي حمل يقطع طوافه أو لا، وكأنه أشار بذلك إلى ما روي عن الحسن أن من أتيت عليه الصلاة وهو في الطواف قطعته أن يستأنف ولا يبني على ما مضى، وخالفه الجمهور قالوا يبني، وفيه ملك بصلاة القرية وهو قول الشافعي، وفي غيرها إتمام الطواف أول فإن خرج بني، وقال أبو حنيفة وأشهب يقطع ويبني، واختار الجمهور قطعه للحاجة، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة.

قوله: (وقال عطاء إلخ) وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج، وقلت لمطاع الطواف الذي يقطعه على الصلاة وأعد به يجزي؟ قال نعم، وأصح لي أن لا يعتد به. قال غارود أن أركع قبل أن تم سبهي، قال: لا، أوف سببك إلا أن تمنع من الطوافه وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا عبد الله بن عطاء قال كان يقول في الرجل يطر بعض طوافه ثم تحضر المنزلة يخرج فيصلي عليها ثم يرجع فيضي ما بقي عليه من طوافه..

قوله: (ويذكر نحوه عن ابن عباس) وصل نحوه سعيد بن منصور وحدثنا إسماعيل بن زكريا عن جيل بن زيد قال: رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأتيت الصلاة

فصلى مع القوم، ثم قام فبنى على ما مضى من طوافه.

قوله: (وعبد الرحمن بن أبي بكر) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وأن عبد الرحمن بن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة يعني في خلافة معاوية فخرج عمرو إلى الصلاة، قال له عبد الرحمن: انتظري حتى أنصرف على وتر، فأصرف على ثلاثة أطواف يعني ثم صلى ثم أتى ما بقي، وروي عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال من بدت له حاجة وخرج إليها فليخرج على وتر من طوافه ويكره ركعتين فمهم بعضهم منه أنه يجزيه عن ذلك ولا يلزمه الإجماع، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء إن كان الطواف طوعاً وخرج في وتر فإنه يجزيه عنه ومن طريق أبي الشعملة أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقي.

(نصه): لم يذكر البخاري في الباب حديثاً مرفوعاً إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثاً على شرطه، وقد أسقط ابن بطال من شرحه ترجمة الباب الذي يليه فصارت أحاديثه ترجمة إذا وقف في الطوافه من استشكل لإيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعاً وصلى ركعتين في هذا الباب وأجاب بأنه يستأذنه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه المرواة.

٦٩- باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين

وقال نافع: كان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي لكل سبع ركعتين.

وقال إسماعيل بن أمية: قلت للزهري: إن عطاء يقول: تجزئ المَكْرُوءَةُ من ركعتي الطواف؟ فقال: السنة الفضل، لم يطف النبي ﷺ سبوعاً قط إلا صلى ركعتين.

١٦٢٣- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا سفوان، عن عمرو: سألنا ابن عمر رضي الله عنهما: أتبقى الرجل على أثره في الفمرة، قبل أن يطوف بين الصفا والمروة؟ قال: لئيم رسول الله ﷺ، فطاف بالبيت سبعا، ثم صلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة، وقال: «لقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة» [الأحزاب: ٢١]. [راجع: ٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٢٣٤]

١٦٢٤- قال: وسألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، فقال: لا يقرب امرأة حتى يطوف بين الصفا والمروة. [راجع: ٣٩٦].

قوله: (باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين) السبوع بضم المهملة والموحدة لفة قليلة في الأسبوع، قال ابن التين هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وسرود، ووقع في حاشية الصحاح مضبوطاً بفتح أوله.

قوله: (وقال نافع إلخ) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عبيدة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه كان يطوف بالبيت سبعا ثم يصلي ركعتين، وعن معمر عن أبوب عن نافع وأن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول: على كل سبع صلاة ركعتين، وكان لا يقرنه.

قوله: (وقال إسماعيل بن أمية) وصله ابن أبي شيبة مختصراً قال وحدثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن الزهري قال: مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بتمامه، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكروبة لا تجزئ من ركعتي الطواف بما ذكره من أنه ﷺ لم يطف أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن قوله «إلا صلى ركعتين» أهم من أن يكون نفلاً أو فرضاً، لأن الصبح وركعتان يدخل في ذلك لكن الحنفية مربية، والزهري لا يبنى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله «إلا صلى ركعتين» أي من غير المكروبة. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال وقدم رسول الله ﷺ طواف بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام ركعتين الحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وطاف بين الصفا والمروة) فيه تجوز، لأنه يسمى سبياً لا طوافاً إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير موجودة أو هي حقيقة لغوية.

قوله: (قال وسألت) القائل هو عمرو بن دينار الراوي عن ابن عمر، ووجه الدلالة منه قصد الترجمة وهو أن القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي

لم يفعل، وقد قال: دخلوا عني مناسككم، وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، وعن أبي حنيفة وعبد يكره، وأجازوه الجمهور بغير كراهة. وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن غرمة أنه كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر، فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين، وقال بعض الشافعية: إن قلنا إن ركعتي الطواف واجبتان فكل ركعة ركعتين فلا بد من ركعتين لكل طواف. وقال الرافعي: ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما فليستا بشرط في صحة الطواف، لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضي اشتراطهما، وإذا قلنا بوجوبهما حل يجوز فعلهما عن قعود مع القدرة؛ فيه وجهان، أحدهما لا ولا يسقط بفعل فريضة كالطهر إذا قلنا بالوجوب، والأصح أنهما سنة كقول الجمهور.

٧٠- باب مَنْ لَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ، وَلَمْ يَطْفُئْ

حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوَّافِ الْأَوَّلِ

١٦٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَحْشِيلٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَمَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَوْزَةِ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَّافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ. [إرجاع: ١٥٥٥].

قوله: (باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة) أي لم يطف تطوعاً، ويقرب بضم الراء ويجوز كسرهما. أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك، وهو ظاهر فيما ترجم له، وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف، فلمعه ﷺ ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التخفيف على أمته، واجتزأ من ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت، ونقل عن مالك أن الحاج لا يتخلط بطواف حتى يتم حجه، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتد.

(تبيه): نقل ابن التين عن الدودي أن الطواف الذي طافه النبي ﷺ حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعي. ثم ذكر ما يتعلق بالمتنع، قال ابن التين: وقوله من فروض الحج، ليس بصحيح لأنه كان مفرداً والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم لتقديمه، وليس طواف القدوم للحج ولا هو فرض من فروضه، وهو كما قال.

٧١- باب مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ

وَصَلَّى عَمْرُؤُا خَارِجاً مِنَ الْحَرَمِ.

١٦٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: شَكَوَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ج). [أخرجه مسلم: ١٢٧٦ باختلاف]

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ، يَحْيَى ابْنُ أَبِي زَكْرِيَّا الْفَسَّالِيُّ، عَنْ هِشَامَ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هُوَ بِمَكَّةَ، وَإِذَا خَرُوجُ، وَلَمْ تَكُنْ أُمَّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِأَلَيْتٍ، وَإِذَا ذَاتُ الْخُرُوجِ، فَقَالَ: لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَلَيْمَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَطَوِّفِي عَلَى بَيْتِكَ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ. فَقَعَلْتُ ذَلِكَ، فَلَمْ أَصَلْ حَتَّى خَرَجْتُ. [إرجاع: ٤٦٤. أخرجه مسلم: ١٢٧٦ باختلاف].

قوله: (باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد) هذه الترجمة معقودة لبيان أجزاء صلاة ركعتي الطواف في أي موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل، وهو متفق عليه إلا في الكعبة أو الحجرة، ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام.

قوله: (وصلى عمر خارجاً من الحرم) سيأتي شرحه في الباب الذي يلي الباب بعده.

قوله: (عن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله ﷺ. وحديثي محمد بن حرب إيج) هكذا عطف هذه على التي قبلها وساق هنا على لفظ الرواية الثانية،

وعجز في ذلك فإن المقلتين مختلفان، وقد تقدم لفظ الرواية الأولى في «باب طواف النساء مع الرجال» ويأتي بعد ما بين أيضاً.

قوله: (يحيى بن أبي زكريا الفسائي) هو يحيى بن يحيى اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنيته، والفسائي بغير معجمة وسين مهمله مشدودة نسبة إلى بني فسان، قال أبو علي الجبائي: وقع لأبي الحسن القاسبي في هذا الإسناد تصحيف في نسب يحيى فضبطه بعين مهمله ثم شين معجمة، وقال ابن التين: قيل هو العشاني بعين مهمله ثم معجمة خفيفة نسبة إلى بني عشانة، وقيل هو بالماء يعني بلا نون نسبة إلى بني عشاء. قلت: وكل ذلك تصحيف، والأول هو المعتد. قال ابن قرقول: رواه القاسبي بمهمله ثم معجمة خفيفة وهو وهم.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة.

قوله: (عن عروة عن أم سلمة) كذا للأكثر، ووقع للأصلي عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة، وقوله «عن زينب زيادة في هذه الطريق» فقد أخرجه أبو علي بن السكن عن علي بن عبد الله بن ميثر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه ليس فيه زينب، وقال الفراءضي في «كتاب التنج» في طريق يحيى بن أبي زكريا هذه: هذا مقطع، فقد رواه حسن بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمه عروة عن أم سلمة انتهى. ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر فإن حديثنا هذا في طواف الوداع كما يتناه قبل قليل، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال: «قال في أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توفيته يوم النحر بمكة. قال أبو عبد الله: هذا خطأ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن توفيته صلاة الصبح يوم النحر بمكة. قال: وهذا أيضاً عجيب، ما يفعل النبي ﷺ يوم النحر بمكة؟ وقد سألت يحيى بن سعيد يعني القطان عن هذا فحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توفي ليس فيه ماء. قال أحمد: وبين هذين فرق، فإذا عرف ذلك تبين التغاير بين القصةين، فإن إحداها صلاة الصبح يوم النحر والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة، وقد أخرج الإسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم ومعاشر بن المورق وعبد بن سليمان، وهو عند النسائي أيضاً من طريق عدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ، وسامع عروة عن أم سلمة ممكن فإنه أدرك من حياتها نيفاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد، وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في «باب طواف النساء مع الرجال» وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره «فلم يصل حتى خرجته أي من المسجد أو من مكة، فدل على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي ﷺ على ذلك. وفي رواية حسان عند الإسماعيلي إذا قامت صلاة الصبح طوفوا على بيمرك من وراء الناس وهم يصلون. قالت فقبلت ذلك ولم أصل حتى خرجته أي فصليت وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة، وفيه رد على من قال يحتمل أن تكون أكملت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح وراى أنها تجزئها عن ركعتي الطواف، وإما ما يثبت البخاري الحكم في هذه المسألة لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكون عمر إذا فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التثفل بعده مطلقاً حتى تطلع الشمس كما سيأتي واضحاً بعد باب، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاءهما حيث ذكرهما من حل أو حرم وهو قول الجمهور، وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم، وعن مالك إن لم يركعهما حتى يبعد ورجع إلى بلده فعليه دم، قال ابن المنذر: ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضاءها حيث ذكرها.

٧٢- باب مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ

١٦٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ وَبَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ طَافَاتٍ بِأَلَيْتٍ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: هَلْ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوءَ حَسَنَةً. [الأحزاب: ٢١]. [إرجاع: ٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٢٣٤].

قوله: (باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل ما بين، وسيأتي الكلام عليه في أبواب العمرة، وهو ظاهر فيما ترجم له.

وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم «طاف ثم تلا ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فصلى عند المقام ركعتين قال ابن المنذر: احتملت قراءته أن تكون صلاة الركعتين خلف المقام فرضاً، لكن أجمع أهل العلم على أن الطواف تحريمه وكفا الطواف حيث شاء، إلا شيئاً ذكره عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر يبعد، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفى في أوائل كتاب الصلاة في باب قول الله تعالى ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾.

٧٣- باب الطواف بعد الصبح والغروب

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي رَكْعَتِي الطَّوْفِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ. وَطَافَ عُمَرُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ بِدِي طَوًى.

١٦٢٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ غُطَاءٍ، عَنْ غُرُورَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نَسَاءً طَافُوا بِالنَّبِيِّ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَعَدُوا إِلَى الْمَذْكُورِ، حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا يُصَلُّونَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَعَدُوا، حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا الصَّلَاةُ، قَامُوا يُصَلُّونَ.

١٦٢٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: بَيْنِي عَنِ الصَّلَاةِ: عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا. [إخرجه مسلم: ٨٢٨].

١٦٣٠- حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، شُو الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَطُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

١٦٣١- قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَيُحِبُّ أَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَاحًا. [راجع: ٥٩٠. أخرجه مسلم: ٨٢٥].

قوله: (باب الطواف بعد الصبح والغروب) أي ما حكم صلاة الطواف حينئذ وقد ذكر في آثارنا اختلافه، ويظهر من صنيعة أنه يفتار فيه التوسعة، وكأنه أشار إلى ما رواه الشافعي وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث جابر بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: يا بني عبد مناف، من ولي منك من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحداً طواف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار، وإنما لم يفرجه لأنه ليس على شرطه، وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف، ووجه تعليقها بالترجمة إما من جهة أن الطواف صلاة فحكمها واحد أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التي تشرع بعده وهو أظهر، وأشار به إلى الخلاف المشهور في المسألة قال ابن عبد البر: كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح، قالوا فإن فعل فليؤخر الصلاة، ولعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكره الصلاة، قال ابن المنذر: رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جهوز الصحابة ومن بعدهم، ومنهم من كره ذلك أخذاً بموضع النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثوري وطائفة ذهب إليه مالك وأبو حنيفة، وقال أبو الزبير: رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد. وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا نطوف نتمسك الركن القامحة والحاقفة، ولم تكن تطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس، قال «وسمعت رسول الله ﷺ يقول: تطلع الشمس بين قرني شيطان».

قوله: (وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس) وصله سعيد بن منصور عن طريق عطاء، أنهم صلوا الصبح بئس، وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعاً ثم التفت إلى أبق السماء فرأى أن عليه غلساً، قال: فابتعته حتى أنظر أي شيء يصنع فصلى ركعتين قال وحللتنا دواء المطار عن عمرو بن دينار «رأيت ابن عمر طاف سبعاً بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام هذا إسناد

قوله: (وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بدوي طوى) وصله مالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر به، وروى الأثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله، إلا أنه قال «عن عروته بدل حميد، قال أحمد: أخطأ فيه سفيان، قال الأثرم: وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان انتهى». وقد رووه بطوى في أمالي ابن منته من طريق سفيان ولفظه «أن عمر طاف بعد الصبح سبعاً ثم خرج إلى المدينة، فلما كان بدوي طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين».

قوله: (عن حبيب) هو الملقب كما جزم به المزني في الأطراف وقد ضاق على الإسماعيلي وأبي نعيم خرجهم فتركه الإسماعيلي، وأخرجه أبو نعيم من طريق البخاري عنه، والحسن بن عمر البصري شيخه جزم للمزي بأنه الحسن بن عمر بن شقيق هو من أهل البصرة وكان يتجر إلى بلخ فكان يقال له بلخي، وسيأتي له ذكر في كتاب اللباس.

قوله: (ثم فعلوا إلى المذكري) بالمعجمة وتشديد الكاف أي الواضع، وضبطه ابن الأثير في «النهاية» بالتخفيف بفتح أوله وثالثه وسكون ثانية قال: وأرادت موضع الذكر، إما الحجر، وإما الحجر.

قوله: (الساعة التي تكره فيها الصلاة) أي التي عند طلوع الشمس، وكان المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت فأخروا الصلاة إليه قصداً فلذلك أنكرت عليهم عائشة هذا إن كانت ترى أن الطواف سبب لا تكره مع وجود الصلاة في الأوقات المنية، ويحتمل أنها كانت تحمل النهي على عمومها، وبذلك لذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر خلفه، وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لكل أسبوع ركعتين، وهذا إسناد حسن.

قوله: (قال عبد العزيز) يعني بالإسناد المذكور وليس بمعلق، وكان عبد الله بن الزبير استبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومها، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في أواخر المواقيت قبيل الأذان، وسبب هناك أن عائشة أخبرته أنه ﷺ لم يتركها وأن ذلك من خصائصه، أمي المواقيت على ما يفعله من التراخي لا صلاة الرتبة في وقت الكراهة فأغنى ذلك عن إعادته هنا، والذي يظهر أن ركعتي الطواف تتلحق بالرواتب. والله أعلم.

٧٤- باب المريض يطوف راجياً

١٦٣٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالنَّبِيِّ، وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كَلَّمَاهُ عَلَى الرَّكْعَةِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَكَثُرَ لِزَاجِعٍ. [١٦٠٧. أخرجه مسلم: ١٢٧٢، بإسناد].

١٦٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ غُرُورَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثَلَاثَ: شَكْرَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْكِي، فَقَالَ: «طَوْفِي مِنْ زَوَّاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ». فَطَفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطَّوْرِ. وَكُتِبَ مَسْطُورٍ. [راجع: ٤٤٤. أخرجه مسلم: ١٢٧٦].

تتصوّن به الناس - وروى الطبراني والفاكهي حديث السائب المخزومي أنه كان يقول «اشربوا من سقاية العباس فإنه من السنة»، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عمر في الإذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى، وميثاق الكلام عليه في آواخر صفة الحج. ثانيهما حديث ابن عباس في قصة شربه ﷺ من شرب السقاية.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو الواسطي، وقد مضى هذا الإسناد بعينه في أول الباب الذي قبله.

قوله: (فامسقى) أي طلب الشرب. والفضل هو ابن العباس أخو عبد الله، وأمه هي أم الفضل لبابة بنت الحارث الحنظلية، وهي والدة عبد الله أيضاً.

قوله: (إنهم يجعلون أيديهم فيه) في رواية الطبراني من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة في هذا الحديث «أن العباس قال له: إن هذا قد مرث، أفلا أسقيك من بيوتنا؟ قال لا، لكن اسقي عما يشرب منه الناس».

قوله: (قال اسقني) زاد أبو علي بن السكن في روايته: فناولته العباس الدلو.

قوله: (فشرّب منه) في رواية يزيد المذكورة وفأشبهه فذاقة قطب، ثم دها بماء تكسره. قال: وتعليقنا إنما كان لموضوعه، وكسره باللهاء ليهون عليه شربه، وعرف بهذا الجنس المطلوب شربه إذ ذاك. وقد أخرج مسلم عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال: كنت جالساً مع ابن عباس فقال: قدم رسول الله ﷺ خلفاً أسامة فاستسقى، فأتيته بإيوان من نبيذ فشرّب وبسعى فضله أسامة وقال: أحسنت مائة خلفاً فاستصروا.

قوله: (ولو أن تغلبوا) يضم أوله على البيت للمجهول، قال السادوي أي إنكم لا تكونون استقي، ولا أحب أن أفعل بكم ما تكرون تغلبوا، كذا قال. وقال غيره: أمعناه لولا أن تقع لكم الفلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعلي. وقيل: معناه لولا أن يغلبكم الولاء عليها حرصاً على حيازة هذه المكرمة. والذي يظهر أن معناه لولا أن يغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوني قد عملته لرغبتم في الإقتداء بي فيغلبكم ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر رَأَى النبي ﷺ بني عبد المطلب والمكاثرة فلعلت. ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر رَأَى النبي ﷺ بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال: انزعوا بني عبد المطلب، فلولا أن تغلبكم الناس على ما علمي سابقكم زمزم معكم، واستدل به على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس، والتمس الرخصة في لزمت قهياً أقوال العلماء هي أوجه الشافعية: أصحها لا يختص بهم ولا بسقائهم، واستدل به الخطابي على أن أمهاته للوجوب، وفيه نظر. وقال ابن بزيذ: أولاد بقوله لولا أن تغلبوا قصر السقاية عليهم وأن لا يشاركوا فيها، واستدل به على أن والذي أرصد للمصالح العامة لا يجرم على النبي ﷺ ولا على آله تناوله، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك، وقد شرب منها النبي ﷺ. قال ابن النثير في الحاشية: يحمل الأمر في مثل هذا على أنها مرصدة للنعيم العام تكون للنبي في معنى الهدية، والفقر صدقة. وفيه أنه لا يكره طلب السقي من الغير، ولا رد ما يعرض على العباس عما يؤتى به من نبيذ إذا عارضته مصلحة أولى منه، لأن رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ خصوصاً ما لم يزم. وفيه تواضع النبي ﷺ وحرص أصحابه على الإقتداء به وكرامة لأشياء الطهارة لتناول النبي ﷺ من الشراب الذي غسخت فيه الأيدي.

٧٦- باب مَا جَاءَ فِي زَمَرَم

١٦٣٦- وَقَالَ عَبْدُكَ: اخْبِرْنَا عَنِ اللَّهِ: اخْبِرْنَا يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَرَجَ سَقْفِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ مَزْمَرٍ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مَطْفِئِ حَرِّكَهَ وَلَيَّامًا، فَأَلْفَوْهُ لَهَا فِي صَدْرِي لَمْ أَطْبِقْ»، ثُمَّ أَخَذَ يَدَيَّ فَفَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِخَازِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: اقْبَحَ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. [راجع: ٣٤٩. أخرجه مسلم: ١٦٣٦، مطبوعاً].

١٦٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا الْقَزَّازِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمَرَةٍ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ.

قوله: (باب المريض يطوف راكباً) أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة، والثاني ظاهر فيما ترجم له لقولهما «أبني اشتكي» وقد تقدم الكلام عليهما في باب إدخال البعير المسجد للعبة في أواخر أبواب المساجد، وأن المصنف حمل سبب طوافه راكباً على أنه كان عن شكوى، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضاً بلفظ «قدم النبي ﷺ مكة وهو يشكي طفاف على راحلته» ووقع في حديث جابر عند مسلم «أن النبي ﷺ طاف راكباً ليراه الناس وليسالوه» فيحتمل أن يكون فعل ذلك للأمرين، وسيتدلى دالة فيه على جواز الطواف راكباً لغير عزه، وكلام الفقهاء يقتضي الحواجز إلا أن المشي أولى، والركوب مكروه تنزيهاً، والذي يترجح المنع لأن طوافه ﷺ، وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد ووقع في حديث أم سلمة «طوفي من وراء الناس» وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف، وإذا حوط المسجد امتنع داخله، إذ لا يؤمن التلوث فلا يجوز بعد التحصيل، بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلوث كما في السعي، وعلى هذا فلا فرق في الركوب إذا ساء بين البعير والفرس والحصار، وأما طواف النبي ﷺ وراكباً فله حاجة إلى أخذ التماسك عنه ولذلك هذه بعض جمع خصائصه فيها، واحتمل أيضاً أن تكون راحلته عصمت من التلوث حيث تد كرامة لا فلا يقاس غيره عليه، وأبعد من استدل به على طهارة بول البعير وبعره، وقد تقدم حديث ابن عباس قبل أبواب، وزاد أبو داود في آخر حديثه «فلما فرغ من طوافه أتاه فصولي ركنتين» واستدل به للتكبير عند الركن، وتقدم الكلام على حديث أم سلمة أيضاً.

(نبيه): خالد هو الطحان، وخالد شيخه هو الحذاء.

٧٥- باب مِقَايَةِ الْحَاجِّ

١٦٣٤- خَلَقَنَا عِدَ اللّٰهِ مِنْ أَبِي الْأُمُودِ: خَلَقَنَا أَبُو حَضْرَةَ: خَلَقَنَا
عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعِيسَى بْنُ
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَبْتَغِيَ بَيْتَهُ، كَيْلَِي مِنْهُ، مِنْ أَجْلِ مِيقَاتِهِ،
فَأَذِنَ لَهُ. [الطه: ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥،

١٦٣٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السُّقَايَةِ فَاسْتَقَى، فَقَالَ النَّبِيُّ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى امْكَلِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عَيْدِيهَا، فَقَالَ: «اسْقِنِي». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَخْفَوْنَ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ عَيْدِيهَا. فَقَالَ: «اسْقِنِي». ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ، وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ لَهَا، فَقَالَ: «اشْرَبُوا، فَإِنَّكُمْ عَلَى عَذَابٍ صَالِحٍ». ثُمَّ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَطْلُبُوا كَنْزَنَا، حَتَّى اصْطَحَ الْحِجْلُ عَلَى هَيْبِهِ». يَعْنِي: عَائِشَةَ، وَأَشَارَ إِلَى عَائِشَةَ.

قوله: (باب سقاية الحاج) قال الفاكهي: حدثنا أحمد بن محمد حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله حدثنا ابن جريج عن عطاء قال: سقاية الحاج زمزم. وقال الأزرقى: كان عبد مناف يحمل الماء في الروابا والقرب إلى مكة ويكسبه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحجاج، ثم فعله ابنه هشام بعده، ثم عبد المطلب، فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فيبذره في ماء زمزم ويسقي الناس. قال ابن إسحاق: لا ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والرفادة ودار الندوة، ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة والبقية للأخوين. ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد: ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس - وهو يومئذ من أحدث إخوته سناً - فلم تزل بيده حتى قم الإسلام وهي بيده، فأقرها رسول الله ﷺ معه، فهي اليوم إلى بني العباس. وروى الفاكهي عن طريق الشامي قال: تكلم العباس وعلي وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة فأقر الله عز وجل ﴿أجعلتم سقاية الحاج﴾ الآية إلى قوله ﴿حتى يأتي الله بامره﴾ [التوبة ١٩ - ٢٤] قال: حتى تفتح مكة. قال: ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن القياس لا مات أواد علي أن يأخذ السقاية، فقال له طلحة: أشهد لأبنت أبيه يقام عليها، وأن أبك أبا طالب لتأخذ في إبله بالأرك بعرفة. قال فكف علي عن السقاية. ومن طريق ابن جريج قال: قال العباس: إني رسول الله، لو جعت لآخذ الحجابة والسقاية، فقال: إنما أعطيتكم ما ترضون ولم أعطكم من ترضون، الأول يضم الحجة وسكون الراء وفتح الزاي والثاني يفتح أوله وضم الزاي، أي أعطيتكم ما يتقصكم لا ما

قَالَ عَاصِمٌ: فَخَلَفَ عِكْرِمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ. [الطبر: ٥٦١٧].
 أخرجه مسلم: ٢٠٢٧، بدون قول عكرمة].

قوله: (باب ما جاء في زعم) كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحاً، وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر أنها طعام طعمه زاد الطيلالي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ووشفاء سقمه وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعاً ما رواه زعم لما شرب له، ورجاله موثقون، إلا أنه اختلف في إرساله ووصله وإرساله أصح، وله شاهد من حديث جابر، وهو أشهر منه أخرجه الشافعي وابن ماجه ورجاله ثقات إلا عبد الله بن المأمول المكي فذكر العقيلي أنه تفرد به، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيّد من جابر، ووقع في «وفائد ابن المقرئ» من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالى عن ابن المنكدر عن جابر، وزعم الديلمي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال إلا أن سويداً وإن أخرج له مسلم فإنه خلط وطعنوا فيه وقد شد بإسناده، والمفوض عن ابن المبارك عن ابن المأمول، وقد جمعت في ذلك جزءاً، والله أعلم. وسببت زعم زكريته، يقال ما زعم أي كثر، وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام، وقيل أبو زيد: الزممة من الناس لحسن ونحوهم، وعن جاهد: إذا سميت زمزم لأنها مشتقة من الزمة والزمزة الغمز بالعقب في الأرض، أخرجه الفاكهي بإسناد صحيح عنه، وقيل لحركتها قاله الحربي، وقيل لأنها زمت باليزان لثقل تأخذ يميناً وشمالاً، وسنأتي قصتها في شأن إسماعيل وهاجر في أحاديث الأنبياء وقصة حفر عبد المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال عبدان) سيأتي في أحاديث الأنبياء ثم منه بلفظ «وقال في عبدان» وأورده هنا مختصراً، وقد وصله الجوزي بتمامه عن الدخولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطوله، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة، والمقصود منه هنا قوله ثم غسله بماه زمزم.

قوله: (حدثنا محمد) في رواية أبي ذر هو ابن سلام، والفزاري هو مروان بن معاوية وغلط من قال هو أبو إسحاق، وعاصم هو ابن سليمان الأحول، قال ابن بطال وغيره: أراد البخاري أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج. وفي المصنفه من طواس قال مشرب نبذ السقاية من تمام الحج، وعن عطاء بن رباح أنه قال: وإن الرجل يشربه فتزوق شفائه من حلاله، وعن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج، فكانه لم يثبت عنده أن النبي ﷺ شرب منه لأنه كان كثير الاتباع للآثار أو خشي أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طواس.

قوله: (فخلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير) عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم: فذكرت ذلك لعكرمة فحلف بالله ما فعل - أي ما شرب قائلاً - لأنه كان حينئذ راكباً انتهى. وقد تقدم أن عند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أثناع فصلين ركعتين، ففعل شربه من زمزم كان بعد ذلك، ولعل عكرمة إنما أثار شربه قائلاً لنبيه، لكن ثبت عن علي بن عبد البخاري أنه ﷺ شرب قائماً، فيحمل على بيان الجواز.

٧٧ - باب طواف القارن

١٦٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوقَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِمَعْرَةَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْمَعْرَةِ، ثُمَّ لَا يَهْلُ حَتَّى يَهْلُ مِنْهُمَا». فَقَدِثْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَالِيهِ، فَلَمَّا قَضَيْتُا حَجَّنا، أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّيْمِيمِ فَأَخْبَرْتُمْ، فَقَالَ ﷺ: «فَلْيَهْلُ مَكَانَ غَمْرَتِكُمْ». فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْمَعْرَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافاً آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى. وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْمَعْرَةِ، طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٦٢١].

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرَبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: دَخَلَ ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَظَهَرَهُ

فِي الثَّارِ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَتَمَنُّ أَنْ يَكُونَ الْقَامُ بَيْنَ النَّاسِ قِيَانٌ، فَيَسْأَلُوكَ عَنِ الْيَتِيمِ، فَلَوْ أَمِنْتُ؟ قَالَ: قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَالَ كُفَّارٌ قَرِيبٌ يَتِمُّهُ وَيَتَمُّ الْيَتِيمَ، فَإِنْ جِئْتُ يَتِيمَ أَهْلٍ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ». ثُمَّ قَالَ: «أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ غَمْرَتِكُمْ حَجَّاً، قَالَ: ثُمَّ لَيْتَ، فَطَافَ لَهُمَا طَوَافاً وَاحِداً. [الطبر: ١٦٤٥، ١٦٩٣، ١٧٠٨، ١٧٢٧، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨١٠، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤

بالعمرة في أشهر الحج كيف كان يسمى تمتعاً. ثم أجاب عن حيث عاتشه بأنها أرادت بقولها «وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَذُكُورٌ طَائِفَةٌ لَهَا طَوَافٌ وَاحِدٌ» يعني الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج لأن حجهم كانت مكبة، والحجة الملكية لا يطاق لها إلا بعد عرفة، قال: والمراد بقولها «وَجَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمْعُ مَتْعَةٍ لَا جَمْعَ قِرَانٍ أَتَيْتُ» وإني لكثير التعجب منه في هذا الموضوع كيف ساء له هذا التأويل، وحديث عائشة مفصل للمحائين فإنها صرحت بفعل من تمتع ثم من قرن حيث قالت «طَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ حَلُّوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى» بهؤلاء أهل المتعة ثم قالت «وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا إِلَيْهِ، فَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْقِرَانِ، وَهَذَا بَيْنَ مَنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى إِضْفَاحٍ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ».

وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطف النبي ﷺ إلا طوافاً واحداً، ومن طريق طائفة من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: لا طوافاً إلا طوافاً واحداً، وهذا صريح في الإجزاء وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة حرمه به، قال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل قال «حلف طائفة ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ حجه وعمرته إلا طوافاً واحداً، وهذا إسناده صحيح، وفيه بيان ضعف ما روي عن علي وابن مسعود من ذلك، وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي، للقارن طواف واحد، خلاف ما يقول أهل العراق، وما يضعف ما روي عن علي من ذلك أن أمثل طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه وقد ذكر فيها أنه «يتمتع علي من ابتداء الإحلال بالحج أن يدخل عليه العمرة، وإن القارن يطف طوافين ويسمى سعيين، والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع إدخال العمرة على الحج، فإن كانت الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه ولا فلا حجة فيها. وقال ابن المنذر: احتج أبو أيوب بن طريق الضر بن أبان أجزأ جماً للحج والعمرة سراً واحداً وإحراماً واحداً وتلياً واحدة وكذلك يجزي عنهما طواف واحد ويسمى واحد لأنها خالفا في ذلك سائر العبادات. وفي هذا القياس مباحث كثيرة لا تطيل بها. واحتج غيره بقوله ﷺ «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» وهو صحيح كما سلف فدل على أنها لا تحتاج بعد أن دخلت فيه إلى عمل آخر غير عمله، والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها، وقد تقدم الكلام على بقية حديث عائشة، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر إن شاء الله، وتنبه هناك على اختلاف الرواية فيه.

قوله: (لا آمن) كذا لاكثر باله وفتح الهمزة الخفيفة أي أخاف، وللمستعجل لا أنهم يباه ساكنة بين الهزاة والميم فقل إنها إمالة، وقيل لفظة تيمية وهي عندهم بكسر الهزاة.

قوله: (فإن حبل) كذا لاكثر، والكشيمه «وإن يحل، يفسم الباه وفتح المهملة واللام ساكنة، وقوله في الطريق الثانية «بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة الملك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يجزي عن طواف الإفاضة لمن تركه جامعاً أو نسيه حتى رجع إلى بلدته وعليه المذهب، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتلقب بأنه إن حل قوله «طوافه الأول» على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة ذلك دال على الإجزاء مطلقاً ولو تمدد لا يقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي، ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ إلا طوافاً واحداً وطوافه الأول وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم.

قوله: (فإن حبل) كذا لاكثر، والكشيمه «وإن يحل، يفسم الباه وفتح المهملة واللام ساكنة، وقوله في الطريق الثانية «بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة الملك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يجزي عن طواف الإفاضة لمن تركه جامعاً أو نسيه حتى رجع إلى بلدته وعليه المذهب، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتلقب بأنه إن حل قوله «طوافه الأول» على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة ذلك دال على الإجزاء مطلقاً ولو تمدد لا يقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي، ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ إلا طوافاً واحداً وطوافه الأول وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم.

قوله: (فإن حبل) كذا لاكثر، والكشيمه «وإن يحل، يفسم الباه وفتح المهملة واللام ساكنة، وقوله في الطريق الثانية «بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة الملك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يجزي عن طواف الإفاضة لمن تركه جامعاً أو نسيه حتى رجع إلى بلدته وعليه المذهب، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتلقب بأنه إن حل قوله «طوافه الأول» على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة ذلك دال على الإجزاء مطلقاً ولو تمدد لا يقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي، ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ إلا طوافاً واحداً وطوافه الأول وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم.

قوله: (فإن حبل) كذا لاكثر، والكشيمه «وإن يحل، يفسم الباه وفتح المهملة واللام ساكنة، وقوله في الطريق الثانية «بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة الملك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يجزي عن طواف الإفاضة لمن تركه جامعاً أو نسيه حتى رجع إلى بلدته وعليه المذهب، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتلقب بأنه إن حل قوله «طوافه الأول» على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة ذلك دال على الإجزاء مطلقاً ولو تمدد لا يقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي، ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ إلا طوافاً واحداً وطوافه الأول وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم.

قوله: (فإن حبل) كذا لاكثر، والكشيمه «وإن يحل، يفسم الباه وفتح المهملة واللام ساكنة، وقوله في الطريق الثانية «بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة الملك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يجزي عن طواف الإفاضة لمن تركه جامعاً أو نسيه حتى رجع إلى بلدته وعليه المذهب، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتلقب بأنه إن حل قوله «طوافه الأول» على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة ذلك دال على الإجزاء مطلقاً ولو تمدد لا يقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي، ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ إلا طوافاً واحداً وطوافه الأول وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم.

قوله: (فإن حبل) كذا لاكثر، والكشيمه «وإن يحل، يفسم الباه وفتح المهملة واللام ساكنة، وقوله في الطريق الثانية «بطوافه الأول، أي الذي طافه يوم النحر للإفاضة، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمله على السعي، وقال ابن عبد البر: فيه حجة الملك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يجزي عن طواف الإفاضة لمن تركه جامعاً أو نسيه حتى رجع إلى بلدته وعليه المذهب، قال: ولا أعلم أحداً قال به غيره وغير أصحابه، وتلقب بأنه إن حل قوله «طوافه الأول» على طواف القدوم فإنه أجزأ عن طواف الإفاضة ذلك دال على الإجزاء مطلقاً ولو تمدد لا يقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الأول على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي، ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ إلا طوافاً واحداً وطوافه الأول وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم.

٧٨ - باب الطواف على وضوء

١٦٤١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ

فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ أَلَا يَظُنُّ

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ اخْتَرْتُ أَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَال: إِنَّ هَذَا لِمَلَمَ مَا كُنْتُ سَمِعُهُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُون: أَنَّ النَّاسَ، إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ مِنْ كَانَ يَهْلُ بِمَنَاءَ، كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوْفَ بِالنِّبْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمَا نَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالنِّبْتِ لَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ أَلَا يَظُنُّ

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَاسْتَمِعَ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْقُرَيْشَيْنِ كُلِّهِمَا، فِي اللَّيْلِ كَانُوا يَخْرُجُونَ أَنْ يَطُوفُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَاللَّيْلِ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِالنِّبْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ، بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالنِّبْتِ. [انظر: ١٧٩٠، ٤٩٩٥، ٤٨٦١، ٥٤٦١، أخرجه مسلم: ١٧٧٧].

قوله: (باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله) أي وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جعلان من شعائر الله قاله ابن المنير في الحاشية، وقام هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الأزهرى: الشعائر المقالة التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها، وقال الجوهري: الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله. ويمكن أن يكون الوجوب مستفاداً من قول عائشة ما أم الله حج أسرى ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة، وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبة بنت أبي نجران بكسر اللام وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هاء وهي إحدى نساء بني عبد الدار قالت: «دخلت مع نسوة من قرش دار آل أبي حسين فرأيت رسول الله ﷺ يسعى وإن استزره ليدور من ثنية السعي، وسمعتهم يقول: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي، أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما، وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن الزامل وفيه ضعف، ومن ثم قال ابن المنذر: إن ثبت فهو حجة في الوجوب. قلت: له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة غصخرة، وعند الطبراني عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت، واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به، ويحوز أن تكون أخذته عن جماعة، فقد وقع عند الثوري عن عائشة بنت أبي بكر عن أبي عبد الله، فلا يضره الاختلاف، والعمدة في الوجوب قوله ﷺ: «دخلوا عني متأسككم»، واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في إلهاله، وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه طغف بالبيت وبين الصفا والمروة، واختلف أهل العلم في هذا: فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونها، وعن أبي حنيفة واجب بغيره، وبه قال الشافعي، وبه قال مالك، وبه قال عطاء، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء، وبه قال أسد فيما نقله ابن المنذر، واختلف عن أحمد بهذه الأقوال الثلاثة، وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالبيت، وأغرب ابن العربي فحكى الإجماع على أن السعي ركن في العمرة، وإجماع الاختلاف في الحج. وأغرب الطحاوي فقال في كلامه له على المشعر الحرام: قد ذكر الله أشياء في الحج لم يرد يذكرها بإيجابها في قول أحد من الأمة من ذلك قوله ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ أَلَا يَظُنُّ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً قَدْ تَمَّ وَعَلَيْهِ دَمٌ. وقد اطلب ابن المنير في الرده عليه في حاشيته على ابن بطال.

قوله: (فوالله ما على أحد حرج أن لا يطف بالصفا والمروة) (بخ) الجواب عنه أن عروة احتج للإباحة بإقتصار الآية على رفع الحجاج فلو كان واجباً لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح، ويزداد المستحب بإيجاب الأجر، ويزداد الوجوب عليهما بمقاب التارك، وحمل جواب عائشة أن الآية ساكنة عن الوجوب وعدمه مصححة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك والحكمة في التنبيه بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توعدوا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم، وأما الوجوب

فيستفاد من دليل آخر، ولا مانع أن يكون الفعل واجباً ويعتقد إنسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة يقال له لا جناح عليك في ذلك، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك، وقد وقع في بعض الشواهد باللفظ الذي قالت عائشة أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك حكاه الطبري وابن أبي داود في «المصاحف» وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا، زائدة، وكذا قال الطحاوي، وقال غيره: لا حجة في الشواهد إذا خالفت غيراً، لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغیر الحاج والمعتز غير مشروع والله أعلم.

قوله: (يهلون) أي يهجون.

قوله: (لما) بفتح الميم والنون الخفيفة صتم كان في الجاهلية، وقال ابن الكلبي: كانت صخرة تصبها عمرو بن لحي لخليل وكانوا يعبثونها، والطاغية صفة لها إسلامية.

قوله: (بالمشلل) بضم أوله وفتح المعجمة ولامين الأولى مفتوحة مثقلة هي الثنية المشرفة على قديم زاد سفيان عن الزهري «بالمشلل من قديمه أخرجه مسلم وأصله للمصنف كما سيأتي في تفسير النجم، وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن فذكر الحديث وفيه كانوا يهلون لثانة، وكانت ثانة حلوة قديمه أي مقابلة، وقديمه بقاء مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبد البركي.

قوله: (فكان من أهل يثحرج أن يطف بين الصفا والمروة)، وقوله بعد ذلك (إنا كما تخرج أن تطوف بين الصفا والمروة) ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصر على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الإسلام في ذلك، ويصريح بذلك رواية سفيان المذكورة بلفظ (إنا كان من أهل مناة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة) وفي رواية ممر عن الزهري (إنا كان لا تطوف بين الصفا والمروة تعظيماً لثانة أخرجه البخاري تعليقاً، ووصله أحمد وغيره، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم (إن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهلون لثانة تخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم، من أحرم لثانة لم يطف بين الصفا والمروة، فطرق الزهري متفقاً، وقد اختلف فيه على هشام بن عروة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهري، ورواه أبو أسامة عنه بلفظ (إنا أنزل الله هذا في أناس من الأنصار كانوا إذا أهلوا لثانة في الجاهلية فلا يحمل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة، أخرجه مسلم، وظاهره يوافق رواية الزهري، وبذلك جزم محمد بن إسحاق فيما رواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه أن عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر عما يلي قديم، فكانت الأزود وغسان يجعونها ويعظمونها، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفان وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا بها، فمن أهل ما لم يطف بين الصفا والمروة قال وكانت مناة لألوس والمزرج والأزد من غسان ومن دان بينهم من أهل يثرب فهذا يوافق رواية الزهري، وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث فخالف جميع ما تقدم ولفظه (إنا كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنيتين على شط البحر يقال لهما أساف وثائلة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يهلون، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية، فهذه الرواية تقتضي أن تحرجهما إما أن لا يهلوا لثانة في الإسلام شيئاً كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الإسلام أبطل أعمال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع، فخشوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع، فهذه الرواية توجهها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فإنها تقتضي أن التخرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية، ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يترجوا من فعله في الإسلام، ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال وكانت سنة في آبائهم إلخ لكان الجمع بين الروایتين ممكناً بأن تقول: وقع في رواية الزهري حذف تقديره أنهم كانوا يهلون في الجاهلية لثانة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أي بعد ذلك في الإسلام يترجى أن يطف بين الصفا والمروة لتلا بضعاه فعل الجاهلية. ويمكن أيضاً أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا إذا أهلوا أهلوا لثانة في الجاهلية، فجاء الإسلام فظنوا أنه أبطل ذلك فلا يحمل لهم، وبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها «فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية، إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا به عليه عياض فقال: قوله لصنيتين على شط البحر وهم، فإنهما ما كانا

قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة، وإنما كانت مشاة مما يلي جهة البحر انتهى.

وسقط من روايته أيضاً إهلاكهم أولاً لما كانوا يهلون لمائة فيلدون بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونافلة، فمن ثم خرجوا من الطواف بينهما في الإسلام، ويؤيد ما ذكرناه حديث أنس المذكور في الباب الذي بعده بلفظ «وَأَتَمْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّغِيَّ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ؟» فقال: نعم؛ لأنها كانت من شعار الجاهلية، وروى النسائي بإسناد قوي عن زيد بن حارثة قال: «كان على الصفا والمروة صنمان من غصاس يقال لهما أساف ونافلة كان المشركون إذا طافوا تحسبوا بهما الحديث، وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال «وَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنْ السَّغِيَّ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَانْزَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شِعَارِ اللَّهِ» الْآيَةَ، وَرَوَى الْفَاكِهِي وَاسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ» بإسناد صحيح عن الشعبي قال «كَانَ صَنْمٌ بِالصَّغَا يَدْعَى أَصَافَ وَوَتَنٌ بِالْمَرْوَةِ يَدْعَى نَافِلَةَ، فَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَسْعَوْنَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ رُمِيَ بِهِمَا وَقَالُوا: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ يَصْنَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَجْلِ أَوْثَانِهِمْ، فَاسْكُرُوا مِنَ السَّغِيَّ بَيْنَهُمَا» قَالَ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شِعَارِ اللَّهِ» الْآيَةَ، وَذَكَرَ الْوَاحِدِيُّ فِي «مُسَابِقِهِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَ هَذَا وَزَادَ فِيهِ: يُزْعَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمَا زَيْنَا فِي الْكِنْبَةِ فَسَخَا حَبْرِينَ فَرَضَ عَلَى الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ لِيَتَجَرَّبَ بِهِمَا، فَلَمَّا طَالَتِ الْمُدَّةُ عَبِدَا. وَبِالْبَاقِي نَحْوُهُ. وَرَوَى الْفَاكِهِي بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ لِي أَبِي جَعْفَرٍ نَحْوُهُ. وَفِي كِتَابِ مَكَّةَ لِعَمْرِ بْنِ شُبَّةٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنْ جَاهِدٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنْ السَّغِيَّ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَرْتَلَمَ. وَمِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ قَالَ: كَانَ النَّاسُ أَوَّلَ مَا أَسْلَمُوا كَرَهُوا الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَنْمٌ فَتَرْتَلَمَ، فَهَذَا كُلُّهُ يُوَضِّحُ قَوْلَهُ رَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَتَقْدِمُهَا عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ، وَيَعْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَنْصَارُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا قَرِيبَيْنِ مِنْهُمَا مِنْ كَانِ يَطُوفُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ رَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ لَا يَقْرَبُهَا عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ رَوَايَةُ الزَّهْرِيِّ وَاشْتَرَكَ الْفَرِيقَانِ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى التَّرْتُّفِ عَنْ الطَّوْفِ بَيْنَهُمَا لَكُونَهُمَا كَانَ عَنْتَهُمَا جَمِيعًا مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الرَّوَابِيتَيْنِ هَذَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ هَذَا الْجَمْعِ الْبَيْهَقِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن) القائل هو الزهري، ووقع في رواية سفيان عن الزهري عند مسلم وقال الزهري: فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبني ذلك.

قوله: (إن هذا العلم) كنا للآثر، أي أن هذا هو العلم المتين، وللشمسية، «أن هذا لعلم، بفتح اللام وهي المؤكدة والتثنية على أنه الخبر.

قوله: (فأمج هذه الآية نزلت في الفريقين) كلها في معظم الروايات بإثبات الهزة وضغ العين بصيغة المضارعة للمتكلم، وضبطه الديلمي في نسخته بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر، والأول أصوب فقد وقع في رواية سفيان المذكورة «فأراها نزلت» وهو يضم الهزة أي أظنها، وحاصله أن سبب نزول الآية على هذا الأسلوب كان للرد على الفريقين: الذين خرجوا أن يطوفوا بينهما لكونه عندهم من أفعال الجاهلية، والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهما لم يذكر.

قوله: (حتى ذكر ذلك بعدما ذكر الطواف بالبيت) يعني تأخر نزول آية البقرة في الصفا والمروة عن آية الحج وهي قوله تعالى «وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ»، ووقع في رواية المستلمي وغيره، حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبيت، وفي توجيهه مسر، وكان قوله «الطواف بالبيت» يدل من قوله «ما ذكر» بتقدير الأول وإنما استمرنا من السعي بين الصفا والمروة لأن قوله «وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ» [الحج: ٢٩] دل على الطواف

قوله: (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) أي في كيفية.

قوله: (وقال ابن عمر) إلخ) وصله الفاكهي من طريق ابن جريج وأخبرني نافع قال: نزل ابن عمر من الصفا، حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرقلة، ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قال: رايت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق ابن أبي حسين قال سفيان هو بين هذين العلمين. وروى ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد

قوله: (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) أي في كيفية.

قوله: (وقال ابن عمر) إلخ) وصله الفاكهي من طريق ابن جريج وأخبرني نافع قال: نزل ابن عمر من الصفا، حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرقلة، ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قال: رايت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق ابن أبي حسين قال سفيان هو بين هذين العلمين. وروى ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد

قوله: (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) أي في كيفية.

قوله: (وقال ابن عمر) إلخ) وصله الفاكهي من طريق ابن جريج وأخبرني نافع قال: نزل ابن عمر من الصفا، حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرقلة، ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قال: رايت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق ابن أبي حسين قال سفيان هو بين هذين العلمين. وروى ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد

قوله: (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) أي في كيفية.

وعطاء قال رايتهما يسيمان من خوخة بني حيد إلى زقاق بني أبي حسين، قال قلت لجاهد فقال: هذا بطن السيل الأول، اهبط والعلسان اللذان أشار إليهما معروفان إلى الآن. وروى ابن خزيمة والفاهكي من طريق أبي الطفيل قال سألت ابن عباس عن السمي فقال: لما بعث الله جبريل إلى إبراهيم ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة، فأمر الله أن يميز الرادي. قال ابن عباس: فكانت سنة وسياقي في أحاديث الأنبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر. وروى الفاهكي بإسناد حسن عن ابن عباس قال: وهذا ما أورثكموه أم إسماعيل، وسياقي حديث في آخر الباب في سبب فعل النبي ﷺ ذلك. ثم أورد المصنف في الباب أربعة أحاديث:

(أولها) حديث ابن عمر.

١٦٥١ - حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا عبد الوهاب. قال: وقال لي خليفة: حدثنا عبد الوهاب: حدثنا حبيب الملقم، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال: أهل النبي ﷺ هو وأصحابه بالحج، وكيس مع آخر منهم هذلي غير النبي ﷺ وطلحة، وقدم علي من اليمن وقعة هذلي، فقال: أهملت بما أهل به النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يخطبوا غمرة، وتطوفوا، ثم يقيموا ويحلقوا إلا من كان معه الهذلي، فقالوا: نطليق إلى بني وذكر أحداً يخطب، فبلغ النبي ﷺ فقال: لو استقبلت من أمري ما استقبلت ما أفعلت، وكذا أن أمي الهذلي لأحلت. وحاضت عائشة رضي الله عنها، فسكنت المناسك كلها، غير أنها لم تطف بالبيت، فلما طهرت طافت بالبيت، قالت: يا رسول الله، تطفلون بحجة وغمرة وأنطلق بحج؟ فأمر عبد الرحمن ابن أبي بكر أن يخرج معها إلى التيمم، فاضمرت بقذ الحُج.

[راجع: ١٥٥٧، وأطر في العمرة، باب ١١].

١٦٥٢ - حدثنا مؤمن بن هشام: حدثنا إسماعيل، عن ثوب، عن خصة قال: كنا نضع غواربنا أن يخرجن، فقيمت امرأة، فنزلت فصر يني علق، فحلت: أن أختها كانت تحت رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، قد غزا مع رسول الله ﷺ يسي عشرة غزوة، وكانت أخي معه في بيت غزوات، قالت: كما نذوي الكلمى، ونقوم على الموضي، فسألت أخي رسول الله ﷺ فقالت: هل على إحدانا بأس، إن لم يكن لها جلباب، أن لا تغزى؟ قال: فليسها حاجتها من جلبابها، ولتشهد الغزوة وقعوة المؤمنين. فلما قيمت لم حيلة رضي الله عنها سألها، أو قالت: سألناها، فقالت: وكانت لا تذكر رسول الله ﷺ أبداً إلا قالت: يا بني، قلنا: استوفت ذوات الغدور، أو الغزوات وذوات الغدور، والحج، فشهدان الغزوة وقعوة المؤمنين، وتغزى الحائض المصلى. فقالت: الحائض؟ قالت: أو كس تشهد غزوة، وتشهد كذا، وتشهد كذا. [راجع: ٣٢٤، أخرجه مسلم: ٨٩٠ باحلاف].

قوله: (وكان يسمى بطن السيل) أي المكان الذي يجمع فيه السيل، وقوله بطن منصوب على الظرف، هذا مرفوع عن ابن عمر، وكان المصنف بدأ بالموقوف منه في الترجمة لكونه مفسراً لحد السمي، والمراد به شدة المشي وإن كان جميع ذلك يسمى سميًا.

قوله: (قللت لنافع) القائل عبيد الله بن عمر المذكور، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق باستلام قبل بابواب.

الثاني حديث ابن عمر أيضاً في طواف النبي ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة أورده في وجهين، وقد تقدم في باب صلى النبي ﷺ لسبوجه ركعتين قال شيخنا ابن الملقن هنا قال صاحب المحيط من الحنفية: لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أباد شرطاً فإن البداء واجب، ولا أصل لما قال الكرماني أن الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشرط. قلت: الكرماني المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخاري، وإنما نهت على ذلك لئلا يتوهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فإن هذا الكلام ما هو في شرح شمس الدين وشمس الدين شافعي الملعب يرى الترتيب شرطاً في صحة السمي.

الثالث حديث أنس في نزول قوله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله.

الرابع حديث ابن عباس وإنما سمي رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليري المشركين قوته، والمراد بالسمي هنا شدة المشي، وقد تقدم القول فيه في باب يده الرمل.

قوله: (زاد الحميدي إيج) أي زاد التصريح بالتحديث من عمرو لسفيان ومن عطاء لعمر، وهكذا رويته في مسند الحميدي رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وأخرج مسلم في هذا الباب حديث جابر رآه ﷺ لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج إلى الصفا فقال: أبداً بما بدأ الله به واستدل به على اشتراط البداء بالصفا، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال «ابدأوا بما بدأ الله به».

(تكميل): قال ابن عبد السلام للمروة أفضل من الصفا لأنها تصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فإنها تصد ثلاثاً، قال: وإنما البداء بالصفا ليس بواجب لأنه وسيلة. قلت: وفيه نظر لأن الصفا تصد أربعاً أيضاً أولها عند البداء فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء، وعند الترتل يتماثلان، ثم ما ثمة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معاً؟

٨١ - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة

١٦٥٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قُلبت مكة وأنا

قوله: (باب تقضي الحائض المناسك كلها) أي تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة

قوله: (حدثنا محمد بن عبيد) زاد أبو زر في رويته وهو ابن أبي حاتم، وغيره محمد بن عبيد بن ميمون، وهو الصواب وهو جزء أبو نعيم، ولعل حقا اسم جد له إن كانت رواية أبي زر فيه مضبوطة. وقد ذكر أبو علي الجبائي أنه رآه بخط أبي محمد الأصبلي في نسخته، حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم.

قوله: (كان إذا طاف الطواف الأول) أي طواف القدوم.

قوله: (حجب) يفتح للمعجمة وتشديد اللوحدة وقد تقدم في باب من طاف إذا قدم مكة.

قوله: (وكان يسمى بطن السيل) أي المكان الذي يجمع فيه السيل، وقوله بطن منصوب على الظرف، هذا مرفوع عن ابن عمر، وكان المصنف بدأ بالموقوف منه في الترجمة لكونه مفسراً لحد السمي، والمراد به شدة المشي وإن كان جميع ذلك يسمى سميًا.

قوله: (قللت لنافع) القائل عبيد الله بن عمر المذكور، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق باستلام قبل بابواب.

الثاني حديث ابن عمر أيضاً في طواف النبي ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة أورده في وجهين، وقد تقدم في باب صلى النبي ﷺ لسبوجه ركعتين قال شيخنا ابن الملقن هنا قال صاحب المحيط من الحنفية: لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أباد شرطاً فإن البداء واجب، ولا أصل لما قال الكرماني أن الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشرط. قلت: الكرماني المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخاري، وإنما نهت على ذلك لئلا يتوهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فإن هذا الكلام ما هو في شرح شمس الدين وشمس الدين شافعي الملعب يرى الترتيب شرطاً في صحة السمي.

الثالث حديث أنس في نزول قوله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله.

الرابع حديث ابن عباس وإنما سمي رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليري المشركين قوته، والمراد بالسمي هنا شدة المشي، وقد تقدم القول فيه في باب يده الرمل.

قوله: (زاد الحميدي إيج) أي زاد التصريح بالتحديث من عمرو لسفيان ومن عطاء لعمر، وهكذا رويته في مسند الحميدي رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وأخرج مسلم في هذا الباب حديث جابر رآه ﷺ لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج إلى الصفا فقال: أبداً بما بدأ الله به واستدل به على اشتراط البداء بالصفا، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال «ابدأوا بما بدأ الله به».

(تكميل): قال ابن عبد السلام للمروة أفضل من الصفا لأنها تصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فإنها تصد ثلاثاً، قال: وإنما البداء بالصفا ليس بواجب لأنه وسيلة. قلت: وفيه نظر لأن الصفا تصد أربعاً أيضاً أولها عند البداء فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء، وعند الترتل يتماثلان، ثم ما ثمة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معاً؟

٨١ - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة

١٦٥٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قُلبت مكة وأنا

ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت، أن لها أن تسمى ولهذا قال: وإذا سعى على غير وضوء أو هو ترجيه جيد لا يخالف الترجية التي قلتموه وهو وقول الجمهور، وحكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت، وسأله الإجازة قال بعض أهل الحديث واحتج بحديث أسامة بن شريك أن رجلاً سأل النبي ﷺ قال: سميت قبل أن أطوف، قال: طف ولا حرج، وقال الجمهور: لا يجزئه، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة. ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول حديث عائشة وفيه (العلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري) وهو بفتح التاء والطاء المهملة المشددة وتشديد الهاء أيضاً أو هو على حذف إحدى التاءين وأصله تطهيري، ويؤيده قوله في رواية مسلم «حتى تتنسل» والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتى يتنقع معها وتنسل، لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته، وفي معنى الحائض الجنب والمحدث وهو قول الجمهور، ونهب جمع من الكافرين إلى عدم الاشتراط، قال ابن أبي شيبة: حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت الحكم وحامداً ومصوراً وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يبرأ به بأساً. وروى عن عطاء: إذا طافت المرأة ثلاثة أطراف فصاعداً ثم حاضت أجراً عنها. وفي هذا تنقيب على النووي حيث قال في «شرح المذهب»: انفرد أبو حنيفة بالطهارة ليست بشرط في الطواف، واختلف أصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله أو لم يتعدوا بذلك كما ترى، فقلعه أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة، لكن عند أحد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم، وعند المالكية قول يوافق هذا.

الحديث الثاني حديث جابر في الإهلال بالحج وفيه قصة قدوم علي ومعه الهدي، وقصة عائشة وحاضنت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في باب عمرة التمتع من أبواب العمرة، والاحتياج منه لقوله «غير أنها لم تطف بالبيت».

(تبيه): ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة، وسيأتي لفظ محمد بن المنثري في باب عمرة التمتع.

الحديث الثالث حديث حفصة (كما نمنع عواتقنا أن يخرجن، فقدمت امرأة فزلت قصر بني خلف - وفيه - وبعتزل الحيف المصلى) وقد تقدم في الحيف وفي الميدين وتقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الحيف، والاحتاج إليه هنا قولها في آخره «أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا» فهو الطائف لقول جابر «نسكت المناسك كلها إلا الطواف بالبيت» وكذا قولها «وبعتزل الحيف المصلى» فإنه يناسب قوله «إن الحائض لا تطوف بالبيت، لأنها إذا دمعت بإعتزال المصلى كان اعتزالها للمسجد بل للمسجد الحرام بل للكعبة من باب الأول.

٨٢- باب الإهلال من الطهارة وغيرها،

لِلْمَكِّي وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى

وَسَيَلَّ عَطَاءٌ عَنْ الشَّجَاوِرِ يَمْسِي بِالْحَجِّ قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمْسِي يَوْمَ التَّوْبَةِ، إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ وَاسْتَوَى عَلَى رَاحِلَيْهِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَدَى، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَلَمَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَاحْلَلْنَا، حَتَّى يَوْمَ التَّوْبَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِطَهْرٍ، لَيْثًا بِالْحَجِّ.

وَقَالَ أَبُو الزَّيْنِ، عَنْ جَابِرٍ: أَهْلَلْنَا مِنَ الطَّهَارَةِ.

وَقَالَ غَيْثُ بْنُ جُرَيْجٍ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهَلَ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ، وَكَمْ تَهَلَّ أَنْتَ حَتَّى يَوْمَ التَّوْبَةِ، فَقَالَ: لَسْتُ أَرَى النَّبِيَّ ﷺ يَهَلُّ حَتَّى تَنْبُتَ بِهِ رَاحِلَتُهُ. [راجع: ١٦٦].

قوله: (باب الإهلال من الطهارة وغيرها للمكي والحاج إذا خرج من منى) كذا في معظم الروايات، وفي نسخة معتمة من طريق أبي الوقت بل منى، وكذا ذكره ابن بطال في شرحه والإسماعيلي في مستخرجه ولا إشكال فيها، وعلى الأول فقلعه أشار إلى الخلاف في ميقات المكى، قال النووي: ميقات من مكة من أهلها أو

غيرهم نفس مكة على الصحيح، وقيل مكة وسائر الحرم أهد والثاني مذهب الحنفية، واختلف في الأفضل فاتفق للمعاني على أنه من باب المنزل، وفي قول للشافعي من المسجد، وحجة الصحيح ما تقدم في أول كتاب الحج من حديث ابن عباس «حتى أهل مكة يهلون منها»، وقال مالك وأحمد وإسحاق: يهل من جوف مكة ولا يخرج إلى الحل إلا محرماً، واختلفوا في الوقت الذي يهل فيه: فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية، وروى مالك وغيره بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة: ما لكم يقدم الناس عليكم شعثاً وأثمت تنضحون طيباً مدمعين، إذا رأيتم الإهلال فأهلوا بالحج، وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم عبيد بن جريح بقوله لابن عمر أهل الناس إذا رأوا الهلال، وقيل إن ذلك معمول على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور، وقال ابن المنذر: الأفضل أن يهل يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدي ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر وهو الذي علقه المصنف في هذا الباب، وقوله في الترجمة للمكي، أي إذا أراد الحج، وقوله «الحاج»، أي الأتقي إذا كان قد دخل مكة متمتاً.

قوله: (وسئل عطاء (إخ) وصله سعيد بن منصور من طريقه بلفظ «درايت ابن عمر في المسجد قتل له» قد درني الهلال فذكر قصة فيها فأسك حتى كان يوم التروية فأتى البطحاء، فلما استوت به راحلته أحره، وروى مالك في «الموطأ» أن ابن عمر أهل لئلا ذي الحجة، وذلك أنه كان يرى التوسعة في ذلك.

قوله: (وقال عبد الملك (إخ) الظاهر أن عبد الملك هو ابن أبي سليمان وقد وصله مسلم من طريقه عن عطاء عن جابر قال «أهلنا مع رسول الله ﷺ بالحج، فلما قمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة، فكير ذلك علينا الحديث وفيه «أيها الناس أحلوا، فأحلنا» حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج، وقد روى عبد الملك بن جريج نحو هذه القصة وسيأتي في أثناء حديث.

(تبيه): قوله «يظهر» أي وراء ظهورنا، وقوله «أهلنا بالحج»، أي جعلنا مكة من ورائنا في يوم التروية حال كوننا مهلين بالحج، فلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا عرمين، ويوضح ذلك ما بعده.

قوله: (وقال أبو الزبير عن جابر أهلنا من الطهارة) وصله أحد ومسلم من طريق ابن جريج عنه عن جابر قال «أمرنا النبي ﷺ إذا أحللنا أن نحرم إذا ترجعنا إلى منى. قال: فأهلنا من الأبطح، وأخرجه مسلم مطولاً من طريق الليث عن أبي الزبير فذكر قصة فسهم الحج إلى العمرة، وقصة عائشة لما حاضت وفيه «ثم أهلنا يوم التروية» وزاد من طريق زهير عن أبي الزبير «أهلنا بالحج»، وفي حديث الطويل عنه نحوه.

(تبيه): يوم التروية سيأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه.

قوله: (وقال عبيد بن جريح لابن عمر (إخ) وصله المؤلف في أوائل الطهارة في اللباس بآتم من سبقة هنا، قال ابن بطال وغيره: وجه احتجاج ابن عمر على ما ذهب إليه أنه يهل يوم التروية إذا كان بمكة بإهلال النبي ﷺ، وهو إنما أهل حين انبثت به وراحتة بلني الحليفة، ولم يكن بمكة ولا كان ذلك يوم التروية من جهة أنه ﷺ أهل من ميقاته من حين انبثاته في حمل حجه واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ربما انقطع به العمل. فكذلك للمكي إذا أهل يوم التروية اتصل عمله، بخلاف ما لو أهل من أول الشهر، وقد قال ابن عباس: لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يبرد الراح إلى منى.

٨٣- باب أين يصلي الظهر يوم التروية ؟

١٦٥٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَجِيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْبَرَنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَتَيْنَ صَلَاتِي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ؟ قَالَ: بَشَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَاتِي الْعَصْرَ يَوْمَ الْتَّوْبَةِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ. [إسره: ٥١٦٥٤، ٥١٦٧٣، أخرجه مسلم: ١٣٠٩].

١٦٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَمْعَانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: قَبِيتُ

أَنَسًا.

وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَنَى يَوْمَ التَّوْبَةِ، فَلَقِيتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَأَلْتُهُ: أَتَيْنَ صَلَاتِي

عن محمد بن إسماعيل بن علي وعبد الرحمن بن محمد بن سلام، والدعبل بن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد، وأبو عوف في صحيحه عن سعدان بن يزيد، وابن الجارود في الملتقى عن محمد بن وزير، وسوميه في فوائده عن محمد بن بشار بنادر، وأخرجه ابن المنذر والإسماعيلي عن طريق بشار بنادر، زاد الإسماعيلي وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم وهم اثنا عشر نفساً عن إسحاق الأزرق، ولم يقل أحد منهم في روايته بالعصر، وأدعى الداودي أن ذكر العصر هنا وهم وإنما ذكر العصر في النص، وتعقب بأن العصر مذكور في هذه الرواية في الموضعين، وقد تقدم التصريح في حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك إلى صبح يوم عرفة بمنى، فالزيادة في نفس الأمر صحيحة إلا أن عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن إسحاق دون بقية أصحابه والله أعلم.

(تكميل): ليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد، وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها في باب من طاف بعد الصبح، والمراد بالترجيع الرجوع من متى بعد انقضاء أعمال الحج، والمراد بالأبطح المحصب كما سيأتي في مكة. وفي الحديث أن السنة أن يصلي الحاج الظهر يوم التروية بمنى وهو قول الجمهور، وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال: رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة. وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصليها بمنى فله فضل ما نقله عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز، وروى ابن المنذر عن طريق ابن عباس قال إذا زادت الشمس فليرح إلى منى، قال ابن المنذر في حديث ابن الزبير: إن من السنة أن يصلي الإمام الظهر والعصر والمغرب والمشاء والصبح بمنى، قال به علماء الأصحاب، قال: ولا أحظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً. ثم روي عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه، قال ابن المنذر: والمخرج إلى منى في كل وقت صباح إلا أن الحسن وعطاء قالوا: لا بأس أن يقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية يوم أو يومين. وكرهه مالك، وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا أن أدركه وقت الجمعة فليد إلى يصليها قبل أن يخرج. وفي الحديث أيضاً الإشارة إلى متابعة أولي الأمر، والاحتراز عن مخالفة الجماعة.

٨٤- باب الصلاة بمنى

١٦٥٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِبَالٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، وَغُفَّانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافِهِ. [راجع: ١٠٨٢. أخرجه مسلم: ٩٦٤].

١٦٥٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْغَزَّيْنِيِّ قَالَ: قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَأَمَنَةً، بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ. [راجع: ١٠٨٣. أخرجه مسلم: ٩٦٦].

١٦٥٧- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُثْبَةَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ، فَأَيُّ لَيْتَ خَطِي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ مُطْلَقَاتٍ. [راجع: ١٠٨٤. أخرجه مسلم: ٩٦٥].

قوله: (باب الصلاة بمنى) أي هل يقصر الرباعية لا أم لا وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة، وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة، لكن غابر في بعض أسانيدنا: فإنه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه، وهنا من طريق ولده عبد الله عنه.

قوله: (وعثماناً صلياً من خلافة) زاد في رواية نافع المذكورة، ثم اتفها، وأورد حديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبه، وحديث ابن مسعود هناك من رواية عبد الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش.

قوله: (فليت حظي من أربع ركعتان) قال الداودي: خشي ابن مسعود أن لا يميز الأربع فأعلاها وتبع عثمان كرامة خلافة، وأخير بما يعتقده. وقال غيره: يريد أنه

النبي ﷺ هَذَا يَوْمَ الظُّهْرِ؟ فَقَالَ: أَنْظُرْ، حَيْثُ يُصَلِّي أَمْرَاؤُكَ فَصَلِّ. [راجع: ١٦٥٣. أخرجه مسلم: ١٣٠٩. مطولاً].

قوله: (باب أين يصلي الظهر يوم الروية) أي يوم الثامن من ذي الحجة وسعي التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحتانية لأنهم كانوا يورون فيها يلهم ويتروون من الله لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آب ولا عيون، وأما الآن فقد كثرت جداً واستغنوا عن حل الماء. وقد روى الفاكهي في كتاب مكة من طريق جاهد قال: قال عبد الله بن عمر: يا جاهد، إذا رأيت الماء بطريق مكة، ورأيت البناء يعلو أحشائها، فخذ حذرك. وفي رواية: فاعلم أن الأمر قد اظلك. وقيل في تسميته التروية أقوال أخرى شاذة: منها أن آدم رأى فيه حواء واجتمع بها. ومنها أن إبراهيم رأى فيه ليله أنه يذبح ابنه فأصبح متفكراً يتروى. ومنها أن جبيل عليه السلام أرى فيه إبراهيم مناسك الحج. ومنها أن الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج. ووجه شذوذها أنه لو كان من الأول لكان يوم الروية، أو الثاني لكان يوم التروية بتشديد الواو، أو من الثالث لكان من الرضا، أو من الرابع لكان من الروية.

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي. وإسحاق الأزرق هو ابن يوسف، وسفيان هو الثوري. قال الترمذي بعد أن أخرجه: صحيح يستغرب من حديث إسحاق الأزرق عن الثوري، يعني أن إسحاق تفرد به وأظن أن هذه التسمية أرفده البخاري بطريق أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز، ورواية أبي بكر وإن كان قصر فيها كما ستوضحه لكنها متتابعة قوية لطريق إسحاق، وقد وجدنا له شواهد: منها ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم، فلما كان يوم التروية ترجعوا إلى منى فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ صلى بها الظهر والعصر والمغرب والمشاء والفجر، الحديث. وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال: صلى النبي ﷺ بمنى خمس صلوات وله عن ابن عمر أنه كان يجب إذا استطاع أن يصلي الظهر بمنى يوم التروية، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمنى، وحديث ابن عمر في الموطأ، عن نافع عنه موقوفاً، ولابن خزيمة والحاكم من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال: من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يقدون إلى عرفة.

قوله: (يوم النفر) بفتح النون وسكون الفاء يأتي الكلام عليه في أواخر أبواب الحج.

قوله: (حدثنا علي) لم أره منسوقاً في شيء من الروايات، والذي يظهر لي أنه ابن المدني، وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إسماعيل بن إبان، وإنما قدم طريق علي لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكر وهو ابن عياش وعبد العزيز وهو ابن ربيع.

قوله: (فلقيت أنساً ذاهباً) في رواية الكشيبي بواكياً.

قوله: (انظر حيث يصلي أَمْرَاؤُكَ فصل) هذا فيه اختصار يوضحه رواية سفيان وذلك أنه في رواية سفيان بين له المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ الظهر يوم التروية وهو منى كما تقدم، ثم خشي عليه أن يحصر على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون. وفي إشعار بان الأمراء إذ ذاك كانوا لا يواطون على صلاة الظهر ذلك اليوم يمكن معين فإشار أنس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل، ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القدر المرفوع وقع في بعض الطرق عنه وهم فرواه الإسماعيلي من رواية عبد الحميد بن بيان عنه لفظ أبيه صلى النبي ﷺ الظهر هذا اليوم؟ قال: صلى حيث يصلي أَمْرَاؤُكَ قال الإسماعيلي: قوله صلى، غلط. قلت: ويحتمل أن يكون كتبه صلى، بصيغة الأمر، كثرة ما في الروايات التأسيس التأسيس لفظ فصل من آخر رواية أبي بكر بن عياش فصار ظاهراً أن أنساً أخبر أنه صلى حيث يصلي الأمراء، وليس كذلك فهذا بيته النبي أطلق الإسماعيلي أنه غلط. وقال أبو مسعود في الأسطراف: جود إسحاق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش. قلت: وهو كما قال، وقد قدمت عن البخاري في تحريجه وأنه أراد به دفع من يتوقف في تصحيحه لتفرد إسحاق به عن سفيان. ووقع في رواية عبد الله بن محمد في هذا الباب زيادة لفظاً لم يتابعه عليها سائر الرواة عن إسحاق وهي قوله وأين صلى الظهر والعصر؟ فإن لفظ «العصر» لم يذكره غيره، فنيأتي في أواخر صفة الحج عن أبي موسى محمد بن المنى عند المصنف، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبي موسى، وأخرجه أحمد في مسنده عن إسحاق نفسه، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب، وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم، والترمذي عن أحمد بن منيع ومحمد بن وزير، والنسائي

الْحَجَّاجُ، فَسَارَ بَيْنَ وَتَيْنِ أَبِي، فَقُلْتُ: إِنَّ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ فَاصْبِرْ الْخُبْلَةَ وَعَجَلِ الْوُقُوفَ، فَحَتَّلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ: صَدَقَ. [الطبري: ٤٤١٦٦، ٤٤١٦٧].

قوله: (باب التهجير بالرواح يوم عرفة) أي من غزوة، لحديث ابن عمر أيضاً: «غذا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل ثمرة وهو منزل الإمام الذي ينزل فيه بعرة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف، أخرجه أحمد وأبو داود، وظاهره أنه توجه من متى حين صلى الصبح بها، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه: «فصبرت له قبة بنمرة فنزل بها حتى إذا زافت الشمس أمر بالقصوى فرحلت فأتى بطن الرادى» انتهى، وغمرة بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات.

قوله: (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر.
قوله: (كتب عبد الملك) يعني ابن مروان.

قوله: (إلى الحجاج) يعني ابن يوسف القضي حين أرسله إلى قتال ابن الزبير كما سيأتي مبيناً بعد باب.

قوله: (في الحج) أي في أحكام الحج، وللنسائي من طريق أشهب عن مالك في أمر الحج، وكان ابن الزبير لم يكن الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف قبل الطواف.
قوله: (فجاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه) القائل هو سالم، ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري «فركب هو وسالم وأنا معهما» وفي روايته «قال ابن شهاب: وكتب يومئذ صائماً فقلت من الحر شدة، واختلف الحفاظ في رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين: هي وهم، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه، وقال الذهلي: لست أدفع رواية معمر لأن ابن وهب روى عن العمري عن ابن شهاب نحو رواية معمر، وروى عنبسة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال: «وفدت إلى مروان وأنا عظيم، قال النخعي: ومروان مات سنة خمس وستين، وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين انتهى». وقال غيره: إن رواية عنبسة هذه أيضاً وهم، وإنما قال الزهري وفدت على عبد الملك، ولو كان الزهري وقد حلى مروان لادرك جلة الصحابة عن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة. وقد أدخل مالك وعقيل وإليهما المرجع في حديث الزهري بينه وبين ابن عمر في هذه القصة سالماً فهذا هو المتعذر.

قوله: (لصاح عند سوادق الحجاج) أي خيمته، زاد الإسماعيلي من هذا الوجه «دأب هذا أي الحجاج». ومثله يأتي بعد باب من رواية القضي.

قوله: (وعليه ملحفة) بكسر الميم أي إزار كبير، والمعصر المصبوغ بالمعصر.
وقوله: (يا أبا عبد الرحمن) هي كنية ابن عمر.

وقوله: (الرواح) بالنصب أي عجل أو رح.

قوله: (إن كنت تريد السنة) في رواية ابن وهب «إن كنت تريد أن تعيب السنة».

قوله: (فانظري) بالهمزة وكسر الظاء للمعجمة أي أخري، وللكنشيهي بالالف وصل وضم الظاء أي انظري.

قوله: (فنزل) يعني ابن عمر كما صرح به بعد بابين.

قوله: (فاقص) بالفتح موصوله ومهمله مكسورة. قال ابن عبد البر: هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لأن المراد بالسنه سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت مالم تضاف إلى صاحبها كسنة المعبرين. قلت: وهي مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول، وجهورهم على ما قال ابن عبد البر، وهي طريقة البخاري ومسلم، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذا قال له «أفضل ذلك رسول الله ﷺ؟» فقال: «وهل يتبعون في ذلك إلا سنته؟» وسيأتي بعد باب.

قوله: (وعجل الوقوف) قال ابن عبد البر: كذا رواه القضي وأشهب، وهو عندي غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا «وعجل الصلاة» قال رواية القضي لها وجه، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة. قلت: قد وافق القضي عبد الله بن يوسف كما ترى، ورواية أشهب التي أشار إليها عبد النسائي، فيؤلا ثلاثة زروه هكذا، فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك، وكأنه ذكره بالالزام لأن الغرض بتعجيل الصلاة حيث تعجيل الوقوف، قال ابن بطال: وفي هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول

لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى. والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفرغ إلى الله لعدم اطلاع على الغيب وحل يقبل الله صلاته أم لا، فتنبى أن يقبل منه من الأوبع التي يصلها ركعتان ولو لم يقبل الزائد، وهو يشعر بأن المسافر عنده غير بين القصر والإتمام والركعتان لا بد منهما، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء، فحاصله أنه قال: إنما أتم متابعة لعلمان، وليت الله قبل مني ركعتين من الأربع. وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بنى والله الحمد.

٨٥- باب صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

١٦٥٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا، يَقُولُ: أُمُّ الْفَضْلِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: شَكَّ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، قَبِضْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبْتُهُ. [الطبري: ١٦٦٦، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣].

قوله: (باب صوم يوم عرفة) يعني بعرة، أورد فيه حديث أم الفضل، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام مستوفى إن شاء الله تعالى، وترجم له بنظير هذه الترجمة سواه.

٨٦- باب التَّلبَةِ وَالتَّكْبِيرِ، إِذَا غَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ

١٦٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقُضَيْي: أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: كَانَ يَهْلُ بَيْنَا الْمَهْلُ فَلَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ، وَيَنْكُرُ بَيْنَا الْمَكْرُ، فَلَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ. [إجماع: ٩٧٠. أخرجه مسلم: ١٦٢٨٥].

قوله: (باب التلبه والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة) أي مشروعيتهما، وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال: يقطع الحرم التلبه إذا راح إلى عرفة، وسيأتي البحث فيه بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن محمد بن أبي بكر القضي) تقدم في العبدتين من وجه آخر عن مالك «حدثني محمد، وليس لحمد المذكور في الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد، وقد وافق أنساً على روايته عبد الله بن عمر أخرجه مسلم.

قوله: (وهما غاديان) أي ذاهبان غدوة.

قوله: (وكيف كنتم تصنعون) أي من الذكر، ولمسلم من طريق موسى بن عتبة عن محمد بن أبي بكر، قلت لأنس غداة عرفة: ما تقول في التلبه في هذا اليوم.

قوله: (فلا ينكر عليه) يضم أوله على البناء للمجهول، وفي رواية موسى بن عتبة «لا يجب أحدنا على صاحبه» وفي حديث ابن عمر المشار إليه من طريق عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه «فدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات، منا الملهي ومنا المكبر، وفي رواية له «قال يعني عبد الله بن أبي سلمة قلت له يعني لعبد الله عجباً لكم كيف لم تسأله ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع، وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل، لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبه من تقريره، لم ﷺ على ذلك، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين، وسيأتي من حديث ابن مسعود بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

٨٧- باب التَّهْجِيرِ بِالرَّوَاكِ يَوْمَ عَرَفَةَ

١٦٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

سَالِمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ: أَنْ لَا يَخَالَفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَا مَعَهُ، يَوْمَ عَرَفَةَ، حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سَرَادِقِ الْحَجَّاجِ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مَصْفُوفَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: الرَّوَاكِ إِنَّ كُنْتُ تُرِيدُ السَّنَةَ، قَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاظْطَرِي خَشْيَ الْيَمْنِ عَلَى رَأْسِي لَمْ أَخْرُجْ، فَتَزَلَّ حَتَّى خَرَجَ

قوله: (باب الجمع بين الصلاتين بعرفة) لم يبين حكم ذلك، وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك الجمع المذكور يختص بمن يكون مسافراً بشرطه، وعن مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية أن الجمع بعرفة جمع للنسك فيجوز لكل أحد، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد (سمعت ابن الزبير يقول: إن من سنة الحج أن الإمام يروح إذا زالت الشمس فيخطب الناس، فإذا فرغ من خطبته نزل ففصلى الظهر والعصر جميعاً، واختلف فيمن صلى وحده كما سيأتي).

قوله: (وكان ابن عمر (ر.ح) وصله إبراهيم الحربي في المناسك له قال وحدنا الحارثي عن همام أن نافعا حدثه أن ابن عمر كان إذا لم يترك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله، وأخرج الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد المدني عنه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مثله، وأخرجه ابن المنذر من هذا الوجه، وبهذا قال الجمهور، وخالفهم في ذلك النخعي والثوري وأبو حنيفة فقالوا: يختص الجمع بمن صلى مع الإمام، وخالف أبا حنيفة في ذلك صاحبه والطحاوي، ومن أقوى الأدلة لم صنيع ابن عمر هذا، وقد روى حديث جمع النبي ﷺ بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام، ومن قواعدهم أن الصحابي إذا خالف ما روى دلى على أن عنده علماً بأن مخالفه لرجح تحسباً للظن به فينبغي أن يقال هذا هنا، وهذا في الصلاة بعرفة، وأما صلاة المغرب فعدت أبا حنيفة وزفر وعبد جيب تأخيرها إلى العشاء فلو صلاها في الطريق أعده، وعن مالك يجوز له أن يؤدبته عن فصيلها لكن بعد مغيب الشفق الأحمر، وعن المذنبه يعيد من صلى المغرب قبل أن يأتي جمعاً، وكذا جمع بينهما وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيبعد العشاء، وعن أشهب: إن جاء جمعاً قبل الشفق جمع. وقال ابن القاسم: حتى يغيب، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم: لو جمع تقديماً أو تأخيراً قبل جمع أو بعد أن نزلوا أو أفرد أجزاء وفاتت السنة. واختلافهم مبني على أن الجمع بعرفة وبزلفة للنسك أو للسفر.

قوله: (وقال الليث (ر.ح) وصله الإسماعيلي من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح جميعاً عن الليث).

قوله: (سأل عبد الله) يعني ابن عمر.

قوله: (فهجر بالصلاة) أي صل بالمحاجة وهي شدة الحر.

قوله: (إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة) بضم المهملة وتشديد النون أي سنة النبي ﷺ، وكان ابن عمر فهم من قول ولده سالم «فهجر بالصلاة، أي الظهر والعصر معاً فأجاب بذلك طابق كلام ولده. وقال الطبري: قوله في السنة، هو حال من فاعل يجمعون أي متروطين في السنة، قاله تعرضاً بالحجاء.

قوله: (فقلت لسالم) القائل هو ابن شهاب، وقوله «أفعل، بضمزة استفهام، وقوله «هل يتبعون بذلك بتشديد التاء وكسر الواو» بعدها مهملة كذا لأكثر من الإتيان، وللتكسيفي يبتعون في ذلك يسكنون المرحدة وقض الشئ بعدها غين مججمة من الإتيان أي لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي ﷺ، وفي رواية الحموي بحذف ألفي وهي مقدرة.

٩٠- باب قصر الخطبة بعرفة

٩٦٣- حدثنا عبد الله بن مسleme: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن مسleme: كُتب إلى الحجاج: أن يأتيهم بعبد الله بن عمر في الحج، فلما كان يوم عرفة، جاء ابن عمر رضي الله عنهما، وأنا معه، حين رآه الشمس، أو زالت، فصاح عند فسطاطه: أين هذا؟ فخرج إليه، فقال: ابن عمر: الرواح، فقال: الآن؟ قال: نعم، قال: أنظري أيها العبد علي ماء، فزل ابن عمر رضي الله عنهما حتى خرج، فسار يتي وتين أبي، فقلت إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم، فأقصر الخطبة وعجل الوُفُوف، فقال ابن عمر: صدق. [إراجع: ١٦٦٠].

قوله: (باب قصر الخطبة بعرفة) أورد فيه حديث ابن عمر الماسي قريباً وفيه قول سالم «إن كنت تريد السنة اليوم فأقصر الخطبة» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى، وتيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث، وقد أخرج مسلم الأمر بإقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في الجمعة، قال ابن التين: أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة، وقال المدنيون والمغاراة يخطب وهو قول الجمهور، ويمثل

الحجاج لعبد الله أنظري، فانظره، وأهل العلم يستحبونه انتهى. ويمثل أن يكون ابن عمر إنما انتظره لحمله على أن اغتسله عن ضرورة. ثم روى مالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان ينسل لوقوفه عشية عرفة، وقال الطحاوي: فيه حجة لمن أجاز المصفر المحرم، وتعقبه ابن المنذر في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقي المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقي المصفر، وإما لم يفته ابن عمر لحمله بأنه لا ينتج فيه النهي، ولعلمه بأن الناس لا يقتنون بالحج انتهى ملخصاً. وفي نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر، فيعدم إنكاره بتسك الناس في اعتقاد الجواز، وقد تقدم الكلام على مسألة المصفر في بابه. وقال للمهلب: فيه جواز تأمير الأذن على الأفضل. وتعقبه ابن المنذر أيضاً بأن صاحب الأمر في ذلك هو عبد الملك، وليس بحجة ولا سيما في تأمير الحجاج، وأما ابن عمر فلما أطاع لذلك فلراً من الفتنة. قال: وفيه أن إقامة الحج إلى الخلفاء، وأن الأمير يعمل في الدين بقول أهل العلم وصير إلى رأيهم. وفيه مدخله العلماء السلاطين وأنه لا تقصص عليهم في ذلك. وفيه قوى التأييد بحضرة معلمه عند السلطان وغيره، وإبداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه، وتعقبه ابن المنذر بأن ابن عمر إنما ابتدأ بذلك لمساءة عبد الملك له في ذلك، فإن الظاهر أنه كتب إليه بذلك كما كتب إلى الحجاج، قال: وفيه فهم بالإشارة والنظر لقول سالم «فجعل الحجاج ينظر إلى عبد الله، فلما رأى ذلك قال: صدق» انتهى. وفيه طلب العلو في العلم لتشوق الحجاج إلى سماع ما أخبر به سالم من أبيه ابن عمر، ولم يترك ذلك لغير عمر. وفيه تعليم الفاجر السنن لمنعة الناس. وفيه احتمال المقدسة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضي ابن عمر إلى الحجاج وتعليمه. وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به. وفي صحة الصلاة خلف الناس، وأن التوجه إلى المسجد النبوي بعرفة حين نزول الشمس للجمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر سنة، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالنفل ونحوه. وسيأتي بقية ما فيه في الذي يليه.

٨٨- باب الوُفُوفِ عَلَى الدَّائِيَةِ بِعَرَفَةَ

١٦٦١- حدثنا عبد الله بن مسleme: عن سالم، عن أبي النضر، عن عمار مولى عبد الله بن عباس، عن أم الفضل بنت الحارث: أن ناساً احتفظوا بعنفة، يوم عرفة، في صوم النبي ﷺ، فقال: بعضهم هو صائم، وقال بعضهم: ليس بصائم، فأرسلت إليه بفدح كبري، وهو وكلف على بصيرة، فسرته. [إراجع: ١٦٥٨. أخرجه مسلم: ١١٢٣].

قوله: (باب الوُفُوفِ عَلَى الدَّائِيَةِ بعرفة) أورد فيه حديث أم الفضل في ظهري يوم عرفة بها، وقد تقدم قريباً، وإتي الكلام عليه في كتاب الصيام، وموضع الحاجة منه قوله فيه «وهو واقف على بصيرة» وأصرح منه حديث جابر الطويل عند مسلم ففيه «ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس، واختلف أهل العلم في أيهما أفضل: الركوب أو تركه بعرفة؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب لكونه وقف ركباً، ومن حيث النظر فإن في الركوب عوناً على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكرنا مثله في الفطر، وذهب آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه، وعن الشافعي قول أنهما سواء، واستدل به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح، وأن النهي الواردة في ذلك محمول على ما إذا اجحف بالبدالة.

٨٩- باب الجمع بين الصلاتين بعرفة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما، إذا فاتته الصلاة مع الإمام، جمع بينهما.

١٦٦٢- وقال الليث: حديثي غثيل: عن ابن شهاب قال: أخبرني سالم: أن الحجاج بن يوسف، عام نزل بالنزير رضي الله عنهما، سأل عبد الله ﷺ كيف تصنع في الموقف يوم عرفة؟ فقال سالم: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة. فقال: عبد الله بن عمر: صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة. فقلت لسالم: أفعل ذلك رسول الله ﷺ؟ فقال سالم: وهل يتغير في ذلك إلا سنة؟ [إراجع: ١٦٦٠].

كما في الأولى.

قوله: **فلذبت أطلبه يوم عرفة** في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم وأصلحت بعيراً في يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة فعلى هذا فقله يوم عرفة يتعلق بأصلحت، فإن جبراً إنما جاء إلى عرفة ليطلب بعيره لا ليقتل بها.

قوله: **(من الحمص)** بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سيأتي تفسيره.

قوله: **فما شأنه ههنا** في رواية الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعاً عن سفيان، فماله أن يخرج من الحرم، وزاد مسلم في روايته عن عمرو الناقد وأبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله **فما شأنه ههنا**، وكانت قريش تعد من الحمص وهذه الزيادة تروم أنها من أصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بينه الحميدي في مسنده عنه، ولفظه متصلاً بقوله **فما شأنه ههنا**. قال سفيان والأحس الشديد على دينه، وكانت قريش تسمى الحمص، وكان الشيطان قد استهوهم فقال لهم إنكم إن عظمتم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم. ووقع عند الإسماعيلي من طريقه بعد قوله **فماله أن يخرج من الحرم**، قال سفيان الحمص يعني قريشاً، وكانت تسمى الحمص وكانت لا تجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله **ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس** انتهى. وعرف بهاتين الزيادةين معنى حديث جبر، وكان البخاري حذفهما استغناء بالرواية عن عروة، لكن في سياق سفيان فوائد زائدة. وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة وإسحاق بن راهويه في مسنده موصولاً من طريق ابن إسحاق حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبر عن أبيه قال **وكانت قريش إنما تدفع من مزدلفة ويقولون نحن الحمص فلا نخرج من الحرم**، وقد تركوا الموقف بعرفة، قال: **فرايت رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصيح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا**. ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحاق في المغازي مختصراً وفيه توفيقاً من الله له.

وأخرجه إسحاق أيضاً عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء بن جبر بن مطعم قال: **أصلحت حماراً في الجاهلية فوجدته بعرفة فرايت رسول الله ﷺ واقفاً بعرفات مع الناس**، فلما أسلمت علمت أن الله وقفه لذلك. وأما تفسير الحمص فروى إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» من طريق ابن جريج عن مجاهد قال: الحمص قريش ومن كان يأخذ شاةً من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغزوان وبنو عامر وبنو حصصة وبنو كنانة إلا بني بكر، والأحس في كلام العرب الشديد، وسماوا بذلك لما شدوا على أنفسهم، وكانوا إذا أملاوا يحج أو عمرة لا ياكلون لحماً ولا يضررون ورسلاً ولا شعراً، وإذا دفعوا مكة وضجوا لثيابهم التي كانت عليهم: روى إبراهيم أيضاً من طريق عبد العزيز بن عسار المدني قال: **سماوا حمصاً بالكعبة لأنها حمصاً حجراً أبيض يضرب إلى السواد انتهى**. والأول أشهر وأكثر وأنه من التحص وهو التشدد، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: **حمص تشدد، ومنه حمس الوضي إذا اشتد** وسيأتي مزيد لذلك في الكلام على الحديث الذي بعده. وأضادت هذه الرواية أن رواية جبر له لذلك كانت قبل الهجرة، وذلك قبل أن يسلم جبر، وهو نظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبر أيضاً كما تقدم، وتضمن ذلك التقب على السهيلي حيث ظن أن رواية جبر لذلك كانت في الإسلام في حجة الوداع فقال: **انظر كيف انكر جبر هذا وقد حج بالناس عتاف سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع**، ثم قال: إما أن يكونوا وقفاً جميع كما كانت قريش تصنع، وإما أن يكون جبر لم يشهد معهما الموسم. وقال الكرماني: **وقفة رسول الله ﷺ بعرفة كانت سنة عشر وكان جبر حينئذ مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح**، فإن كان سؤاله عن ذلك إنكاراً أو تعجباً فله لم يلقه نزول قوله تعالى **«ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس»** وإن كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الحمص فلا إشكالاً ويجعل أن يكون لرسول الله ﷺ وقفة بعرفة قبل الهجرة انتهى ملخصاً. وهذا الأخير هو المتعمد كما بيته قبل بدلائله، وكأنه تبع السهيلي في ظنه أنها حجة الوداع، أو وقع له اتفاقاً، ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى **«ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس»** الإفاضة من عرفة. وظاهر سياق الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بالذکر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي واجاب بعض المفسرين بأنهم لا يذكرون عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخبر لما ورد منه على المكان الذي تشرع الإفاضة منه، فالتقدير فإذا أفضتم اذكروا ثم لكن إفاضتكم من حيث أفاض الناس لا من حيث كان الحمص يفيضون، أو التقدير فإذا أفضتم من عرفات إلى المشعر الحرام فاذكروا الله عنده ولكن إفاضتكم من

قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطية تعلق بالصلاة كخطية الجمعة، وكانهم أخذوه من قول مالك: كل صلاة يخطب لها يهجر فيها بالقراءة، فقيل له: فعرفة يخطب فيها ولا يهجر بالقراءة فقال: إنما تلك للتعليم.

باب التصجيل إلى الموقف

قوله: **(باب التصجيل إلى الموقف)** كذا للأكثر هذه الترجمة بغير حديث، وسقط من رواية أبي ذر أصلاً، ووقع نسخة الصنفاني هنا ما لفظه **«يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب - يعني رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا - ولكي أريد أن أدخل فيه غير معاد يعني حديثاً لا يكون تكرر كله مستداً ومتناً. قلت: وهو يقضي أن أصل قصد أن لا يكرر، فيحصل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك منافية إما في السند وأما في المتن حتى أنه لو أخرج الحديث في الموضعين عن شيخين حدثاه به عن مالك لا يكون عنده معاداً ولا مكرراً، وكذا لو أخرجه في موضعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئاً، أو أورد في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً، وهذه الطريق لا يخالفها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب إذا بعد ما بين البابين بعداً شديداً. ونقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة قال أبو عبد الله يعني المصنف: يزداد في هذا الباب هم حديث مالك عن ابن شهاب، ولكي لا أريد أن أدخل فيه معاداً أي مكرراً. قلت: كأنه لم يحضره حيث طريق للحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما، وهذا يدل على أنه لا يبعد حديثاً لإفادة إسناده أو متنية كما قلته، وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني «هم» فهي بفتح الماء وسكون الميم، قال الكرماني: قيل إنها فارسية وتقول عربية ومعناها قرب من معنى أيضاً. قلت: صرح غير واحد من علماء العربية يشدد بأنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هي عربية قطعاً، وقد دل كلام الصنفاني في نسخته التي أثنىها وحررها - وهو من أئمة اللغة - خلو كلام البخاري عن هذه اللفظة.**

٩١- باب الوُفُوفِ بِعَرَفَةَ

١٦٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُو: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: كُنْتُ أَطْلُبُ بَعِيرًا لِي.

وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عُمَرُو: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: أَصْلَحْتُ بَعِيرًا لِي، فَلَمَحْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْخُمْصِ، فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا. [أخرجه مسلم: ١٢٢٠].

١٦٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ أَبِي مُطْعَمٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: قَالَ: عُرْوَةُ: كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَرَفَةَ إِلَّا الْخُمْصَ، وَالْخُمْصُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ، وَكَانَتِ الْخُمْصُ يَحْضِيُونَ عَلَى النَّاسِ، يُطِيعِي الرَّجُلَ الرَّجُلَ الْقِيَابَ يَطُوفُ لَهَا، وَيُطِيعِي الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ الْقِيَابَ تَطُوفُ لَهَا، فَمَنْ لَمْ يُطِيعِ الْخُمْصَ طَافَ بِالنِّسَاءِ غُرَبَاءَ، وَكَانَ يُفِيضُ جَمَاعَةَ النَّاسِ، مِنْ عَرَفَاتٍ وَيُفِيضُ الْخُمْصَ مِنْ جَمْعٍ.

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هَلِيبَ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْخُمْصِ: «ثُمَّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» [البقرة: ١٩٩].

قَالَ: كَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ، فَلَذَبُوا إِلَى عَرَفَاتٍ. [الطبر: ٥٤٢٠]. أخرجه مسلم: ١٢١٩].

قوله: **(باب الوُفُوفِ بِعَرَفَةَ)** أي دون غيرها فيما أو فوقها. وأورد المصنف في ذلك حديثين:

الأول:

قوله: **(حدثنا سفيان)** هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار.

قوله: **(أصلحت بعيراً)** كذا للأكثر في الطريق الثانية، وفي رواية للكشميهني ملي،

المكان الذي يفيض فيه الناس غير الحسم.
الحديث الثاني:

قوله: (قال عروة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه فذكره..

قوله: (والحسم قريش وما ولدت) زاد معمر «وكان ممن ولدت قريش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة، وقد تقدم في أثر جاهد أن منهم أيضاً غزوان وغيرهم، وذكر إبراهيم الحاربي في غريبه عن أبي حنيفة معمر بن النخعي قال: كانت قريش إذا خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم، فدخل في الحسم من غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم. وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قريشية، لا جميع القبائل المذكورة.

قوله: (فاخبرني أبي) القائل هو هشام بن عروة، والموصول من الحديث هذا القدر في سبب نزول هذه الآية وسيأتي في تفسير البقرة من وجه آخر أتى من هذا. وقوله «فدفعوا إلى عرفات» في رواية الكشيبي «فرفضوا بالراه» ولمسلم من طريق أبي أسامة عن هشام «رجعوا إلى عرفاته» والمعنى أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليقضوا بها ثم يفيضوا منها، وقد تقدم في طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك، وتقدم الكلام على قصة الطواف عرفات في أوائل الصلاة، وحرف برواية عائشة أن الخطاب بقوله تعالى «أفيضوا» النبي ﷺ، والمراد به من كان لا ينفق برفة من قريش وغيرهم. وروى ابن أبي حاتم وغيره عن الضحاك أن المراد بالناس هنا إبراهيم الخليل عليه السلام، ومنه المراد به الإمام، وعن غيره آدم، وقرئ: في الشواف «الناس» بكسر السين بوزن القاضي والأول أصح، نعم الوقوف برفة موروث عن إبراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال: «كنا وقفا برفة فأتانا ابن مريم قال: إني رسول رسول الله إليكم، يقول لكم: كونوا على مشاهركم، فإنكم على إرث من إرث إبراهيم الخليل، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله «من حيث أفاض الناس» بل هو الأعم من ذلك، والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها. وأما الإتياء في الآية بقوله «ثم» فبمعنى الوراثة وهذا اختيار الطحاوي، وقيل قصد التأكيد لا خفض الترتيب، والمعنى فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشرك الحرام ثم اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون، قال الزخشري: وموقع «ثم» هنا موقعها من قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غيرك، فتأتي ثم لثبوت ما بين الإحسان إلى الكرم والإحسان إلى غيره، فتكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاض من عرفات بين لهم مكان الإفاضة فقال «ثم أفيضوا» لثبوت ما بين الإفاضتين وأن إحداها صواب والأخرى خطأ، قال الخطابي: تضمن قوله تعالى «ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس» الأمر بالوقوف برفة لأن الإفاضة إنما تكون عند اجتماع قبله، وكذا قال ابن بطال وزاد: وبين الشارع مبتدا الوقوف برفة ومنتها.

٩٢- باب السير إذا دُفع من عرفة

١٦٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَسَامَةُ وَأَنَا جَالِسِينَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، حِينَ دُفِعَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَقْبَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ.

قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ لِقَوْلِ الْعَقْبِ، قَالَ فَجْوَةٌ: مَنَسَعٌ، وَالْجَمِيعُ فَجَوَاتٌ وَفَجَاءَةٌ، وَكَذَلِكَ رُكُوعٌ وَرُكَاةٌ. «مَنَاصُ» لَيْسَ جِئَ لِرَوَاةٍ ٢٩٩٩، ٥٤١٣.

أخرجه مسلم: [١٢٨٦].

قوله: (باب السير إذا دفع من عرفة) أي صفته.

قوله: (عن أبيه) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن هشام سمعت أبيه.

قوله: (مسل أسامة وأنا جالس) في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك. وأما جالس معه وفي رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه مسلم أسامة وأنا شاهد وقال سألت أسامة بن زيد.

قوله: (حين دفع) في رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره عن مالك في اللواحق حين

دفع من عرفة.

قوله: (العقب) يفتح للمهلة والثمن هو السير الذي بين الإبطاء والإسراع، قال في المشارقة: هو سير سهل في سرعة، وقال الفزاز: العقب سير سريع، وقيل المشي الذي يتحرك به عتق الدابة، وفي «الفاقي»: العقب الخطر الفسيح. وانتصب العقب على المصدر المؤكد من لفظ الفعل.

قوله: (نص) أي أسرع، قال أبو حنيفة: النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندك، وأصل الدابة غاية المشي ومنه نصصت الشيء رفعت، ثم استعمل في ضرب سريع من السير.

قوله: (قال هشام) يعني ابن عروة الراوي، وكذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عروثة من طريق أنس بن عبياض كلاهما عن هشام أن التفسير من كلامه، وأوردجه يحيى القطان فيما أخرجه المصنف في الجهاد وسفيان فيما أخرجه النسائي، وحيد الرحيم بن سليمان ووكيع فيما أخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام، وقد رواه إسحاق في مسنده عن وكيع فضله وجعل التفسير من كلام وكيع، وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان فضله وجعل التفسير من كلام سفيان، وسفيان ووكيع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرجع التفسير إليه، وقد رواه أكثر رواة الموطأ، عن مالك فلم يذكروا التفسير، وكذلك رواه أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام، قال ابن خزيمة: في هذا الحديث دليل على أن الحديث الذي رواه ابن عباس عن أسامة أنه قال: «وما رأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا» أنه محمول على حال الزحام دون غيره، وأشار بذلك إلى ما أخرجه حفص من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أسامة «أن النبي ﷺ أرفده حين أفاض من عرفة» وقال: «أبها الناس، عليكم بالسكينة، فإن ألب ليس بالإيلاف»، قال: فما رأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا الحديث، وأخرجه أبو داود، وسأني للمصنف بعد باب من حديث ابن عباس ليس فيه أسامة، ويأتي الكلام عليه هناك. وأخرج مسلم من طريق عطية عن ابن عباس عن أسامة في أثناء حديث قال: «وما زال يسير على بيته حتى أتى جمعا» وهذا يشعر بأن ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كما سألني المحبة لذلك، وقال ابن عبد البر: في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستجمال للصلاة، لأن المغرب لا تصل إلا مع المشاء بالمزدلفة، فيجمع بين المصلحين في الوقار والسكينة عند الزحمة، ومن الإسراع عند عدم الزحام، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله ﷺ في جميع حركاته وسكونه ليقبضوا به في ذلك.

قوله: (فجوة) يفتح الفاء وسكون الجيم المكان المتسع كما سيأتي تفسيره في آخر الباب، ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ «فجوة» بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة.

قوله في رواية المستملي وحده: (قال أبو عبد الله) هو المصنف. (فجوة): مصنع والجمع فجوات أي بنتحين. (وفجاء) أي بكسر الفاء والمد. (وكذلك) ركوكة وركاءة وركوات.

قوله: (مناص ليس حين فرار) أي حرب، أي تفسير قوله تعالى «ولمات حين مناص» (ص: ٢) وإنما ذكر هذا الحرف هنا لقرئته نص، ولا تعلق له به إلا لدفع وهم من يوهن أن أحدنا مشتق من الآخر ولا فائدة نص غير مادة ناص، قال أبو حنيفة في المجاز: المناص مصدر من قوله ناص ينوص.

٩٣- باب النزول بين عرفة وجنح

١٦٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ غُفَيْةٍ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ الْإِذَا مِنْ عُرْفَةَ، مَالَ إِلَى الشَّعْبِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ فَرَفَعَهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَّا لَكَ». [راجع: ١٣٩].

أخرجه مسلم: [١٢٨٠] مطولاً، وفي الحج [٢٧٦٠].

١٦٦٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُغْرِبِ وَالْمُشَاءِ بِحُجْمٍ غَيْرَ أَنَّهُ يَمُرُّ بِالشَّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ فَيَنْفِضَ وَيَتَوَضَّأَ وَلَا

يُصَلِّي حَتَّى يَصِلَ بِجَمْعٍ. [رواه: ١٠٩١. أخرجه مسلم: ٧٠٣ مختصراً، وأخرجه: ١٢٨٨].

١٦٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَجُلِي اللَّهِ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: رَوَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْمَنَ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، أَنَاخَ قَبَالَ ثُمَّ جَاءَ، فَصَبَّتَ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ خَفِيفًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الصلوة أصابك». فَوَكَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَوَيْتُ الْفَضْلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةً جَمْعٍ. [رواه: ١٣٩، ١٥٤٣. أخرجه مسلم: ١٢٨٠، وفي الحج ٢٧٦].

١٦٧٠- قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَجُلِي اللَّهِ عَنْهُمْ، عَنْ الْفَضْلِ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَزَلْ يَلْمِي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ. [رواه: ١٥٤٤. أخرجه مسلم: ١٢٨١].

قوله: (باب النزول بين عرفة وجمع) أي لقضاء الحاجة ونحوها، وليس من المناسك.

قوله: (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وروايته عن موسى بن عتبة من رواية الأقران لأنهما تابعا يحيى بن خالد، وقد حله موسى عن كريب فصار في الإسناد ثلاثة من التابعين.

قوله: (حيث الماض) في رواية أبي الوقت، وحيث هي أولى لأنها ظرف زمان وحيث ظرف مكان.

(نكته): في حيث ست لغات ضم آخرها وفتح وكسره ويمالوا بدل الياء مع الحركات.

قوله: (مال إلى الشعب) بين محمد بن أبي حرملة في روايته الآتية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة، وأردف المصنف بهذا الحديث حديث ابن عمر أنه كان يقتدي برسول الله ﷺ في ذلك في كونه يقضي الحاجة بالشعب ويتوضأ لكنه لا يصلي إلا بالمزدلفة، وقوله: (فيتنفض، بفاء وضاد معجمة أي يستجمر، وقد سبق بيانه في كتاب الطهارة، وأخرجه الفاكهي من وجه آخر عن ابن عمر من طريق سعيد بن جبير قال: «دفع مع ابن عمر من عرفة، حتى إذا ولزنا الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء للمغرب دخله ابن عمر تنفض فيه، ثم توضع وكبر، فانطلق حتى جاء جمعا فأقام فصلى للمغرب. فلما سلم قال: الصلاة، ثم صلى المشاء، وأصله في الجمع يجمع عند مسلم وأصحاب السنن، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن جريج قال: قال عطاء، بأردف النبي ﷺ أسامة، فلما جاء الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء الآن للمغرب نزل فأفارق الماء ثم توضع، وظاهر هذين الطريقين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب للمذكور قبل دخول العشاء، وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة. ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عرفة عن كريب ما أتى الشعب الذي ينزله الأمراء وله من طريق إبراهيم بن عتبة عن كريب بالشعب الذي يبيت الناس فيه للمغرب والاراء بالخلفاء والأمراء في هذا الحديث بنزأ أمة فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك، وقد جاء عن عكرمة إنكار ذلك، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن أبي نجيح سمعت عكرمة يقول: اتخذ رسول الله ﷺ سبأً واتخذوه مصلى، وكأنه إنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين لمخالفته السنة في ذلك، وكان جابر يقول: لا صلاة إلا بجمع، أخرجه ابن المنذر بإسناد صحيح، ونقل عن الكوفيين، وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة، وعن أحد إن صلى أجزاء وهو قول أبي يوسف والجمهور.

قوله: (عن محمد بن أبي حرملة) هو المدني مولى آل حوطيل ولا يعرف اسم أبيه، وكان خصيف يروي عنه فيقول: حدثني محمد بن حوطيل، فذكر ابن حبان أن خصيفا كان ينسب إلى جد مواليه، والإسناد من شيخ تتيه إلخ كلهم مليون.

قوله: (وردت رسول الله ﷺ) بكسر الدال أي ركبت ورائه، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة، وعلمه إذا كانت مطيقة، ولترتاد أهل الفضل، وبعد ذلك من إكرامهم للردف لا من سوء أدبه.

قوله: (فصببت عليه الوضوء) يفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به، ويؤخذ منه

الاستعانة في الوضوء، وللقهفاء فيها تفصيل لأنها إما أن تكون في إحضار الماء مثلاً أو في صبه على المتوضئ أو مباشرة غسل أعضائه، فالأول جائز والثالث مكروه إلا إن كان لعذر، واختلف في الثاني والأصح أنه لا يكره بل هو خلاف الأولى، فاما وقوع ذلك من النبي ﷺ فهو إما بيان الجواز وهو حيث أنقل في حقه أو للضرورة.

قوله: (وضوءاً خفيفاً) أي خففه بأن توضع مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد حدثنا بلفظ «فلم يسبح الوضوء» وأغرب ابن عبد البر قال: معنى قوله «فلم يسبح الوضوء» أي استنحى به، وأطلق عليه اسم الوضوء لغوي لأنه من الوضوء وهي النظافة ومعنى الإسباغ الإكمال أي لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة، قال: وقد قيل إنه توضع وضوءاً خفيفاً، ولكن الأصول تدفع هذا لأنه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين، وليس ذلك في رواية مالك. ثم قال: وقد قيل إن معنى قوله «لم يسبح الوضوء» أي لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء بل اقتصر على بعضها، واستضعفه اهـ وحكى ابن بطال أن عيسى بن دينار من قعاء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولاً، وهو متعقب بهذه الرواية الصحيحة، وقد تابع محمد بن أبي حرملة عليها محمد بن عتبة أخو موسى أخرجه مسلم بمثل لفظه، وتابعا إبراهيم بن عتبة أخو موسى أيضاً أخرجه مسلم أيضاً بلفظ «وتوضأ وضوءاً ليس بالبالغ»، وقد تقدم في الطهارة من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتبة بلفظ «فجعلت أصعب عليه ويتوضأ»، ولم تكن عاداته ﷺ أن يياشر أحد منه حال الاستنجاء، ويوضحه ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق عطاء مولى ابن سبغ عن أسامة في هذه القصة قال فيها أيضاً «ذهب إلى الخافض فلما رجع صبيت عليه من الإداوة قال القرطبي: اختلف الشراح في قوله «لم يسبح الوضوء» هل المراد به اقتصر به على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً لغوياً، أو اقتصر على بعض المدة فيكون وضوءاً شريعياً قال: وكلاهما محتمل، لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى وضوءاً خفيفاً، لأنه يقال في النقص خفيف، ومن موضحات ذلك أيضاً قول أسامة له «الصلوة فإنه يدل على أنه رآه يتوضأ وضوءه للصلوة» ولذلك قال له أن اتصلي، كذا قال ابن بطال وفيه نظر لأنه لا مانع أن يقول له ذلك لاحتمال أن يكون مراده أن يترك الصلاة فلم يتوضأ وضوءاً، وجوابه بأن الصلاة أصابك معناه أن المغرب لا تصلي هنا فلا تحتاج إلى وضوء الصلاة، وكان أسامة ظن أنه ﷺ نسي صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد أن يفرح أو يخرج، فأعلمه النبي ﷺ أنها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجمع مع المشاء بالمزدلفة، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضع ثانية عن حديث طارئ، وليس الشرط بأنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا لمن أدى به صلاة فرضاً أو نفلاً متفق عليه، بل يجب جماعة إلى جوازها وإن كان الأصح خلافه، وإنما توضع أولاً ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله ﷻ، وخفف الوضوء لقلة الماء حيثن، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة. وقال الخطابي: إنما ترك إسباغه حين نزل الشعب ليكون مستصحباً للطهارة في طريقه، ونحوه فيه لأنه لم يرد أن يصلي به، فلما نزل وأرادها أسبغ. وقوله أسامة «الصلوة بالنصب على إحضار الفعل، أي تذكر الصلاة أو صل، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً. قوله «الصلوة أملكك بالرغم وأملكك بفتح المعزة بالنصب على الظرفية أي الصلاة مستصلى بين يديك، أو أطلق الصلاة على مكانها أي المصلى بين يديك، أو معنى أملكك لا تفوتك واستدركها، وفيه تذكير التابع بما تركه متبوعه ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه.

قوله: (حتى أتى المزدلفة فصلي) أي لم يبدأ بشيء قبل الصلاة، ووقع في رواية إبراهيم بن عتبة عند مسلم «ثم سار حتى بلغ جمعا فصلى المغرب والعشاء»، وقد بينه في رواية مالك بعد باب بلفظ «حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة فصلي المغرب، ثم أتاخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت الصلاة فصلي ولم يصل بينهما وبين مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن عتبة عن كريب أنهم لم يبيتوا بين الصلاتين على الإراخة ولفظه «فأقام للمغرب، ثم أناخ الناس، ولم يجلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا وكأهم صنعوا ذلك رقاً بالواب أو للأمن من تشوشهم بها، وفيه إشعار بأنه خفف القرامة في الصلاتين، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع، وسيأتي البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب.

وقوله في رواية مالك «ولم يصل بينهما أي لم يتنزل، وسيأتي حديث ابن عمر في ذلك بعد بابين.

قوله: (ثم ردف الفضل) أي ركب خلف رسول الله ﷺ، وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب، ووقع في رواية إبراهيم بن عتبة عند مسلم «قال كريب قلت

أناخ كل إنسان بيرة في منزله، ثم أجمعت الصلاة، فصلّى وكلم بصلّ يتنهما. [راجع: ١٣٩. أخرجه مسلم: ١٢٨٠، باختلاف، وفي الحج ٢٧٦٩].

قوله: (باب الجمع بين الصلاتين بالزدلفة) أي المغرب والعشاء، ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل باب.

قوله: (عن كريب عن أسامة) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا، إلا أن شهاب وابن الماجشون نقلهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس أخرجه النسائي.

٩٦- باب من جمع بينهما وكلم يتنوع

١٦٧٣- حدثنا آدم: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع، كل واحدٍ منهما بإفاعة، وكلم يستحب بينهما، ولا على إثر كل واحدٍ منهما. [راجع: ١٠٩١. أخرجه مسلم: ٧٠٣، باختلاف، وأخرجه: ١٢٨٨].

١٦٧٤- حدثنا خالد بن مخلد: حدثنا سليمان بن بلال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: أخبرني عدي بن ثابت قال: حدثني عبد الله بن يزيد الخطمي قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري: أن رسول الله ﷺ جمع في حجة الوداع المغرب والعشاء بالزدلفة. [نظر: ٤٤٤٩، ونظر في موافقت الصلاة باب ٢٠. أخرجه مسلم: ١٢٨٧].

قوله: (باب من جمع بينهما) أي بين الصلاتين المذكورتين.

قوله: (ولم يطوع) أي لم يتنزل بينهما.

قوله: (جمع النبي ﷺ المغرب والعشاء) كذا لأبي ذر، ولغيره وبين المغرب والعشاء.

قوله: (بجمع) بفتح الجيم وسكون اليم أي الزدلفة، وسميت جمعاً لأن آدم اجتمع فيها مع حواء، ولزادف إليها أي دنا منها، وروي عن قتادة أنها سميت جمعاً لأنها يجمع فيها بين الصلاتين، وقيل وصفت بفعل أهلها لأنه يجتمعون بها ويزدلفون إلى الله أي يقتربون إليه بالوقوف فيها، وسميت الزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى الله أو لازدلاف الناس منها جميعاً أو للزول بها في كل زلفة من الليل أو لأنها منزلة وقربة إلى الله أو لازدلاف آدم إلى حواء بها.

قوله: (بإفاعة) لم يذكر الأذن، وسيأتي البحث فيه بعد باب.

قوله: (ولم يصح بينهما) أي لم يتنزل، وقوله (ولا على إثر كل واحدة منهما) أي عقبها، ويخالف منه أنه ترك التنزل عقب المغرب وعقب العشاء، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنزل بينهما، بخلاف العشاء فإنه يجتمل أن يكون المراد أنه لم يتنزل عقبها لكنه تنزل بعد ذلك في أثناء الليل، ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما، وتنزل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالزدلفة لأنهم اتفقوا على أن السنة لجمع بين المغرب والعشاء بالزدلفة، ومن تنزل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما. انتهى ويكرر على نقل الاتفاق قبل ابن مسعود الآتي في الباب الذي بعده.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري وفي روايته عن عدي بن ثابت رواية تاهي عن تاهي، وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدي فيه رواية صحابي عن صحابي، والإستاد كله ذاتي مني، وكوفي، وزاد مسلم من رواية الليث عن يحيى عن عدي عن عبد الله بن يزيد، وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير.

قوله: (بالزدلفة) مبن على قوله في رواية مالك عن يحيى بن سعيد التي أخرجه المصنف في المغازي بلفظ «أنه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً، والطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدي بهذا الإسناد، وصلى بجمع المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، وفيه رد على قول ابن حزم: إن حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة، لأن جابراً وإن كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدي على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضاً فيروي كل واحد منهما بالآخر.

لأسامة: كيف فعلتم حين أصبحتم؟ قال دفعه الفضل بن العباس وانطلقت أنا في صباح فريش على رجلي، يعني إلى منى. وسيأتي الكلام على التلبية بعد سبعة أبواب، واستدل بالحدِيث على جمع التأخير وهو إجماع مزدلفة، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب التسلك، وأغرب الخطابي فقال: فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصلي الحاج المغرب إذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة، ولو أجرته في غيرها لما أخرها النبي ﷺ عن وقتها الموقت لها في سائر الأيام.

٩٤- باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة، وإشارته إليهم بالسوط

١٦٧١- حدثنا سعيد بن أبي مرتة: حدثنا إبراهيم بن سويد: حدثني عمرو بن أبي عمرو: مولى المطلب: أخبرني سعيد بن جبير، مولى وأبنة الكوفي: حدثني ابن عباس رضي الله عنهما: أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة، فسبح النبي ﷺ وزاعة زجراً شديداً، وضرباً وصوتاً للإبل، فأشار بسوطه إليهم، وقال: «أيها الناس، عليكم بالسكينة، فإن الركن بالإبضاع». «أو ضحوا: أسرعوا». «خلالكم» [البقرة: ٤٧] من الضلّل ينكم. «وفجرنا خلالهما» [الكهف: ٣٣] يتنهما.

قوله: (باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة) أي من عرفة.

قوله: (حدثنا إبراهيم بن سويد) هو الذي وهو ثقة لكن قال ابن حبان: في حديثه منكرات انتهى. وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الإسماعيلي، والراوي عنه إبراهيم بن سويد مدني أيضاً واسم جده حبان، وهم الأصيلي، فسماه مولى حكام الجباني وخطبوه فيه.

قوله: (مولى المطلب) أي ابن عبد الله بن حنطب.

قوله: (مولى وأبنة) بكسر اللام بعدها موحدة خفيفة بطن من بني أسد.

قوله: (أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة) أي من عرفة.

قوله: (زجراً) بفتح الزاي وسكون الجيم بعدها راء أي صيحاً لحث الإبل.

قوله: (وضرباً) زاد في رواية كريمة «وصوتاً»، وكلها تصحيف من قوله وضرباً فقلت معطوفة.

قوله: (عليكم بالسكينة) أي في السير، والمراد السير بالرفق وعدم المزاحمة.

قوله: (فإن الركن بالإبضاع) أي السير السريع، ويقال هو سير مثل الحجب فيبين أن تكلف الإسراع في السير ليس من البر أي مما يقرب به، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بكرة «ليس السابق من سبق بيرة وقرسه، ولكن السابق من غفر له» وقال المذهب: إنما نهاهم عن الإسراع إبقاء عليهم لئلا يمحضوا بأنفسهم مع بعد المسافة.

قوله: (أو ضحوا أسرعوا) هو من كلام المصنف، وهو قول أبي عبيدة في المجاز.

قوله: (خلالكم من الضلّل ينكم) هو أيضاً من قول أبي عبيدة ولفظه «وألأرضعوا» [البقرة: ٤٧] أي أسرعوا خلالكم أي بينكم وأصله من الضلل، وقال غيره المعنى وليسوا بينكم بالتمية يقال أوضع البعير أسرعه وعص الراكب لأنه أسرع من الماشي، قوله (وفجرنا خلالهما: بينهما) هو قول أبي عبيدة أيضاً ولفظه «وفجرنا خلالهما أي وسطهما وبينهما، وإنما ذكر البخاري هذا الضمير لتأنيده لوضعوا للفظ الإفضاع، ولما كان متعلقاً بوضعوا الحلال ذكر تفسيره تذكيراً للفتنة.

٩٥- باب النجوع بين الصلاتين بالزدلفة

١٦٧٢- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن موسى بن غفيرة، عن كريب، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما: أنه سمعته يقول: دفع رسول الله ﷺ من عرفة، فنزل الشعب، فقال: «لَمْ تَوْضَحْ وَلَمْ يَسْبَحِ الْمُوضُوءُ، فَقُلْتُ لَه: الصلاة فقال: «الصلاة أمانك».

فجاء المزدلفة، فوضأ فاستب، ثم أجمعت الصلاة، فصلّى المغرب، ثم

٩٧- باب مَنْ أَذَّنْ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا

١٦٧٥- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ الْمَرْذَلَةُ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَمَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرُ رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهُمَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا بِشَيْخَيْهِ فَصَنَعُوا، ثُمَّ أَمَرَ - أَرَى رَجُلًا - فَأَذَّنَ وَأَقَامَ.

قَالَ عُمَرُو: لَا أَظُنُّ الشُّكَّ إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي فِيهِ السَّاعَةَ إِلَّا فِيهِ الصَّلَاةُ، فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هُمَا صَلَاتَانِ تَحُولَانِ عَنْ وَحْدِهِمَا: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمَرْذَلَةَ، وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ. قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْعُلُهُ. [الطبري: ١٦٨٢، ٤١٦٨٢، أخرجه مسلم: ١٢٨٩، مختصراً].

قوله: (باب من أذن وأقام لكل واحد منهما) أي من المغرب والعشاء بالمزدلفة.

قوله: (زهير) هو الجعفي، وأبو إسحاق هو السبيعي، وشيخه هو النخعي، وعبد الله هو ابن مسعود.

قوله: (حج عبد الله) في رواية أحمد عن حسن بن موسى، وللنسائي من طريق حسين بن عياش كلامه عن زهير بالإسناد صحيح عبد الله بن مسعود فإسماه في علقة أن الزمه فلهزمته فكتبت معه، وفي رواية إسرائيل الآتية بعد باب مخرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قلنا جماعاً.

قوله: (حين الأذان بالعمة أو قريباً من ذلك) أي من منبئ الشفق.

قوله: (فأمر رجلاً) أن أوقف على اسمه، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإن في رواية حسن وحسين المذكورين وفكتت معه فأتينا المزدلفة، فلما كان حين طلع الفجر قال قم، فقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها.

قوله: (ثم أمر أرى رجلاً فأذن وأقام، قال عمرو ولا أعلم الشك إلا من زهير) أرى بضم الحزاة أي أظن، وقد بين عمرو وهو ابن خالد شيخ البخاري فيه أنه من شيخه زهير، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه: ثم أمر قال زهير أرى فأذن وأقام، وسيأتي بعد باب رواية إسرائيل عن أبي إسحاق باصريح ما قال زهير ولفظه ثم قلنا جماعاً فصلى الصلوتين كل صلاة وحدهما بأذان وإقامة والعشاء بينهما، والعشاء يفتح العين ورواه ابن خزيمة أحمد من طريق ابن أبي زائدة عن أبي إسحاق بلفظ: فأذن وأقام ثم صلى المغرب ثم تشيى ثم قام فأذن وأقام وصلى العشاء ثم بات يجمع، حتى إذا طلع الفجر فأذن وأقام، ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبي إسحاق: فصلى بنا المغرب، ثم دعا بعشاء فتشىى ثم قام فصلى العشاء ثم رقد، ووقع عند الإسماعيلي من رواية شاذبة عن ابن أبي ذئب في هذا الحديث ولم يطلع قبل كل واحدة منهما ولا بعدهما، ولأحمد من رواية زهير: وقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها.

قوله: (فلما طلع الفجر) في رواية المستنلي والكشيبي، فلما حين طلع الفجر، وفي رواية الحسين بن عياش عن زهير: فلما كان حين طلع الفجر.

قوله: (قال عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (عن وقتهما) كذا للأكثر، وفي رواية السرخسي: وعن وقتهما، بالإفراد، وسيأتي في رواية إسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة إلى النبي ﷺ.

قوله: (حين يبرغ) بزي مضموه وغين معجمة أي يطلع، وفي هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلوتين إذا جمع بينهما، قال ابن حزم: لم نجد مروياً عن النبي ﷺ ولو ثبت عنه لقلت به. ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق في هذا الحديث: قال أبو إسحاق فذكرته لأبي جعفر محمد بن علي فقال: أما نحن أهل البيت فهكذا نصنع، قال ابن حزم: وقد روي عن عمر من فعله، قلت أخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه، ثم تاوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجتمعوا ليجمع بهم، ولا يخفى تكلفه، ولو تأتى له ذلك في حق عمر

لكونه كان الإمام الذي يقيم للناس حجهم لم يأت له في حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج في جمعهم إلى من يؤذن لهم، وقد أخذ بظاهره مالك، وهو اختيار البخاري. وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مسالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه ويترك ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع، قال ابن عبد البر: وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روي في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً. قلت: الجواب عن ذلك أن مالكاً اعتمد على صنيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في الموطأ، واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديث الطويل الذي أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وهذا قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو رواية عن أحمد: يجمع بينهما بإقامتين فقط، وهو ظاهر حديث أسامة الماضى قريباً حيث قال: فأقام المغرب ثم أتاه الناس ولم يجلوا حتى أقام العشاء. وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان، وهو المشهور عن أحمد، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التفل بين الصلوتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تمشي بين الصلوتين، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع، وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلوتين لا يقطعه إذا كان نواصباً للجمع، ويحتمل قوله وتحول عن وقتها أي المتأخر، وأما إطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس ممتناً أنه أوقع الفجر قبل طلوعه، وإما أراد أنها وقعت قبل الوقت المتأخر فعلها فيه في الحضر، ولا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه ثبت عن عائشة وغيرها كما تقدم في الروايات التغليس بها، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بفلس، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أصواتهم فبادر بالصلاة أول ما بزرغ حتى أن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه، وهو بين في رواية إسرائيل الآتية حيث قال: ثم صلى الفجر حين طلع الفجر، فقلت يقول طلع الفجر وقال يقول من يطلع، واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع بين الصلوتين في غير يوم عرفة وجمع لقول ابن مسعود وما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين، وأجاب المجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد ثبت الجمع بين الصلوتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وتقدم في موضعه بما فيه كفاية، وأيضاً فلا استدلال به إنما هو من طريق المفهوم وهم لا يقولون به، وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه منطوق، وأيضاً فالخصر فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة.

٩٨- باب مَنْ قَدَّمَ صَعْفَةَ أَهْلِهِ بِبَلَلٍ،

فَيَقْفُونَ بِالْمَرْذَلَةِ وَيَدْعُونَ، وَيُقَدِّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ

١٦٧٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْدِمُ صَعْفَةَ أَهْلِهِ، فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمُشْتَرِ الْأَحْرَامَ بِالْمَرْذَلَةِ بِبَلَلٍ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَزْجِفُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَذْلُعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدِمُ مَنْى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدِمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْحِجْرَةَ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَرْخَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مسلم: ١٢٩٥]

١٦٧٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يَنْتَحِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعِ بَلَلٍ. [الطبري: ١٦٧٨، ٤١٦٨٢، أخرجه مسلم: ١٢٩٣، بإسناد، وأخرجه: ١٢٩٤، مطولاً].

١٦٧٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ:

فاته الحج، وقال عطاء والزهرى وقادة والشافعي والكوفيون وإسحاق: عليه دم، قالوا: ومن بات بها لم يجز له الدفَع قبل الضعف، وقال مالك: إن مر بها فلم يزل عليه دم، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع، وفي حديث ابن عمر دلالة على جواز رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس لقوله بأن من يقدم عند صلاة الفجر إذا قدم رمى الجمرة، وسيأتي ذلك صريحاً من صنع أسماء بنت أبي بكر في الحديث الثالث من هذا الباب، ويأتي الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني حديث ابن عباس، وفادته تعيين من أذن لهم النبي ﷺ من أهله في ذلك، وأوردته من وجهين في الثاني منهما أنه ليس البعث المذكور خاصاً له لأن اللفظ الأول وهو قوله «بني»، قد يوهم اختصاصه بذلك وفي الثاني «أنا» من قدم، فافهم أنه لم يخص، وقوله في الثاني «في ضعة أهله» قد أخرجه المصنف في «باب حج الصبيان» من طريق حماد عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ في القل، زاد مسلم من هذا الوجه «وقال في الضعة»، وسفيان فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله، وقد أخرج طريق عطاء هذه مطولة الطحاوي من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير عن عطاء قال أخبرني ابن عباس قال «قال رسول الله ﷺ للباس ليلة المزدلفة: اذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بمنى وليرموا جرة العقبة قبل أن تصيبهم دفعة الناس»، قال فكان عطاء يفعله بعد ما كبر وضضعه، ولأبي داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس «كان رسول الله ﷺ يقدم ضعفاء أهله بقلس، ولأبي عرواة في صحيحه من طريق أبي الزبير عن ابن عباس «كان رسول الله ﷺ يقدم العيال والضعفة إلى متى من المزدلفة».

الحديث الثالث حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق:

قوله: (حلفني عبد الله مولى أسماء) هو ابن كيسان اللدني يكنى أبا عمر، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سيأتي في أبواب الجمرة، وقد صرح ابن جريج بتحديث عبد الله له مكاناً في رواية مسند حله عن يحيى، وكذا رواه مسلم عن محمد بن أبي بكر القاسمي وابن خزيمة عن بشار، وكذا أخرجه أحمد في مسنده كلهم عن يحيى، وأخرجه مسلم من طريق طريق حبيب بن برونس، وأخرجه الإسماعيلي من طريق داود الطمار، والطبراني من طريق ابن عيينة، والطحاوي من طريق سعيد بن سالم، وأبو نعيم من طريق محمد بن بكر كلهم عن ابن جريج، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خالد عن يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أخبرني غير عن أسماء، وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء أن مولى أسماء أخبره، وكذا أخرجه الطبراني من طريق أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد فالظاهر أن ابن جريج سمعه من عطاء ثم لقي عبد الله فأخذه عنه، ويحتمل أن يكون مولى أسماء شيخ عطاء غير عبد الله.

قوله: (فالت فارتحلوا) في رواية مسلم «قلت لرحل بي».

قوله: (فمضينا حتى رمت الجمرة) في رواية ابن عيينة «فمضينا بها».

قوله: (يا هنتاه) أي يا هذه، وقد سبق ضبطه في «باب الحج أشهر معلومات».

قوله: (ما أرانا) بضم الهزة أي أظن، وفي رواية مسلم بالجزم «فقلت لها لقد غلست» وفي رواية مالك «لقد جئت من بقلس»، وفي رواية داود الطمار «لقد ارتحلنا لبيل»، وفي رواية أبي داود الطمار «لقد ارتحلنا لبيل»، وفي رواية أبي داود «فقلت أنا رمينا الجمرة لبيل وغلست» أي جئت بقلس.

قوله: (إذن للظن) بضم الظاء المحجمة جمع ظمنية وهي المرأة في المودج ثم طلق على المرأة مطلقاً، وفي رواية أبي داود المذكورة «أنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ وفي رواية مالك «لقد كنا نفعل ذلك مع من هو خير منك، تعني النبي ﷺ، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خص التعجيل بالضعفة وعند من لم يخص، وخالف في ذلك الحنفية فقالوا: لا يرمي جرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس، فإن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز، وإن رماها قبل الفجر أعماء، ويهنا قال أحمد وإسحاق والجهمي، وزاد إسحاق «ولا يرميها قبل طلوع الشمس» وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور، ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعي والشافعي، واحتج الجمهور بحديث ابن عمر الماضي قبل هذا، واحتج إسحاق بحديث ابن عباس «أن النبي ﷺ قال لغلمان بني عبد المطلب: لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس» وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن الحرني وهو بضم المهملة وفتح السراء بعدما نون عن ابن عباس، وأخرجه الترمذي والطحاوي من طرق عن الحكم عن مقسم عنه، وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء، وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً، ومن ثم صححه

سَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَنَا مِنْ قَدِمَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ. [راجع: ١٦٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٩٣، وأخرجه مطرلة: ١٢٩٤].

١٦٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَلَفَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى اسْمَاءَ، عَنْ اسْمَاءَ: أَنَّهَا تَرَكْتُ لَيْلَةَ جَمْعِ عِدَّةِ الْمَزْدَلِفَةِ، فَهَاتَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِي، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا، فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا، حَتَّى رَمَتِ الْجُمُرَةَ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتْ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَنْتَاهُ، مَا أَرَأَاكَ إِلَّا قَدْ غَلَسَتْ، قَالَتْ: يَا بَنِي، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذْنٌ لِلظُّنِّ. [أخرجه مسلم: ١٢٩١].

١٦٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ قَهِيلَةً كَهْلَةً، فَأِذْنُ لَهَا. [مطهر: ١٦٨١. أخرجه مسلم: ١٢٩٠، بإضافة].

١٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا الْحَلَجُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَرَكْنَا الْمَزْدَلِفَةَ، فَاسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةَ، أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ خَطْمَةِ النَّاسِ، وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً، فَأِذْنُ لَهَا، فَتَلَقَّيْتُ قَبْلَ خَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَلْقَانَا حَتَّى اصْتَبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِنَفْسِهِ، فَلَمَّا أَكُونُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ. [راجع: ١٦٨٠. أخرجه مسلم: ١٢٩٠].

قوله: (باب من قدم ضعفة أهله) أي من نساء وغيرهم.

قوله: (لبيل) أي من منزله بجمع.

قوله: (ليقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم) ضبطه الكرماني بفتح القاف وكسر الدال قال: وحلف الفاعل للمعلم به وهو من ذكر أولاً، ويفتح الدال على البناء للمجهول. وقوله «إذا غاب القمر» بيان للمراد من قوله في أول الترجمة «لبيل»، ومضيف القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الأخير، ومن ثم فيه الشافعي ومن يمه بالانصف الثاني. قال صاحب «الفتي»: لا نعلم خلافاً في جواز تقديم الضعفة لبيل من جمع إلى متى. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث:

الأول حديث ابن عمر.

قوله: (قال سالم) في رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره.

قوله: (المشعر) بفتح الميم والعين، وحكى الجوهري كسر الميم وقيل إنه لغة أكثر العرب، وقال ابن قزول: كسر الميم لغة لا رواية. وقال ابن تقيّة: لم يقرأ بها في الشواف، وقيل بل قرئ حكاة الحلبي. وسمي المشعر لأنه معلم للمباعدة والحرام لأنه من الحرم أو لحرمته. وقوله «وما بدا لهم» بفتح همز أي ظهر لهم، وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه.

قوله: (ثم يرجعون) في رواية مسلم «ثم يندفسون» وهو أوضح، ومعنى الأول أنهم يرجعون عن الوقوف إلى الدفَع متى يقدمون متى على ما فصل في الخبر، وقوله «صلاة الفجر» أي عند صلاة الفجر.

قوله: (وكان ابن عمر يقول أرخص في أولئك رسول الله ﷺ) وكذا وقع فيه أرخص، وفي بعض الروايات رخص بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لا من الرخص، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب المبيت بمزدلفة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرخص له ليس حكم من رخص له، قال: ومن زعم أنها سواء لزمه أن يميز المبيت على متى لسائر الناس لكونه ﷺ أرخص لأصحاب السقاية وللراعي أن لا يبيتا بمنى، قال: فإن قال لا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا، ولا ياذن لأحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص له رسول الله ﷺ انتهى. وقد اختلف السلف في هذه المسألة فقال طائفة والنخعي والشافعي: من ترك المبيت بمزدلفة

الترمذي وابن حبان. وإذا كان من رخص له منع أن يرسي قبل طلوع الشمس فمن لم

يرخص له أولى. واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا. ويجمع بين حديث ابن عباس بحمل الأمر في حديث ابن عباس على التنبؤ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال بعثني النبي ﷺ مع أهله وأمرني أن أرمي مع الفجر، وقال ابن المنذر: السنة أن لا يرسي إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي ﷺ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله خالف للسنة، ومن رمى حيث يشاء فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحدا قال لا يجزئه. واستدل به أيضاً على إسقاط الوقوف بالمشرع الحرام من الضعفة، ولا دلالة فيه لأن رواية أسماء ساكنة عن الوقوف، وقد بينته رواية ابن عمر التي قبلها. وقد اختلف السلف في هذه المسألة فكان بعضهم يقول: من مر بمزدلفة فلم يتزل بها فعليه دم، ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام. وقال مجاهد وقائدة والزهرى والثوري: من لم يقف بها فقد ضيع نسكا وعليه دم، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وروي عن عطاء، وهو قال الأوزاعي لا دم عليه مطلقاً، وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم يتزل به. وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إذا ما جمع منزل للدمج المسلمين، وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به، وأشار ابن المنذر إلى تجميعه، ونقله ابن المنذر عن عقبة والنخعي، والمجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويحرم إحرامه مرة، واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالمرطن الذي يكون الذكر فيه أحرى أن لا يكون فرضاً. قال: وما احتجوا به من حديث عروة بن مضر وهو يضم الميم وفتح المجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها مهمله رفعة قال: ومن شهد منّا صلاة الفجر بالزلفه وكان قد وقف قبل ذلك بعرة ليلاً أو نهراً فقد تم حجه لإجماعهم أنه لو بات بها ووقف بنام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاته أن حجه تام انتهى. وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ولفظ أبي داود عنه: «بُاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْقِفِ يَعْنِي يَجْمَعُ قُلْتَ: جِئْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلٍ طِيٍّ فَكَلَّمْتُ مَطِيحِي وَتَمَيَّعْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حِجٍّ؟» فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَأَتَى عِرْفَانَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَقَضَى نَفْسَهُ، وَلِلنَّاسِ أَيَّ مَنْ أَدْرَكَ جَمْعًا مَعَ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ حَتَّى يَفِضُوا قَدَّ أَدْرَكَ الْحَجَّ، وَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ فَلَمْ يَدْرِكْ، وَلَئِنْ يَحِلِّي وَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حُجَّ لَهُ، وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَلِيُّ جُزْأً فِي انْتِكَارِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَيَبْنِي أَنَّهَا مِنْ رَوَايَةِ مَطَرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَأَنَّ مَطَرًا كَانَ يَهْمُ فِي الثَّرْوَةِ، وَقَدْ ارْتَكَبَ ابْنُ حَزَمٍ الشُّطْطَ فَرَضَ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَصِلْ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَزْدَلِفَةٍ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ الْحَجَّ بِوَفْوَةِ الْإِتِمَامِ لَا تَزِمُهُ بِهِ الطَّحَاوِيُّ، وَلَمْ يَتَّبِعْ ابْنَ قُلَيْبَةَ خَالَفَتْ هَذِهِ فَحَسْبِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْإِجْزَاءِ كَمَا سَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ يَجِبُ بَرَكَةُ الْوُقُوفِ بِهَا دَمٌ لَنْ لَيْسَ بِهِ عَذْرٌ، وَمِنْ جَمَلَةِ الْأَعْدَاءِ عِنْدَهُمُ الزَّحَامُ.

الحديث الرابع حديث عائشة أوردته من طريقين:

قوله: (عن القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر والد عبد الرحمن الراوي عنه.

قوله: (استأذنت سودة) أي بنت زمة أم المؤمنين.

قوله: (قليلة) أي من عظم جسمها.

قوله: (بطيئة) بفتح المثناة وكسر الواحدة بعدها مهمله خفيفة أي بطيئة الحركة كأنها تبط بالأرض أي تثبت بها، ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخاري فيه عن سفیان وهو الثوري ما استأذنت سودة فيه، فذلك مقبى بطريق أفلح عن القاسم المينة لذلك، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن الثوري فيين ذلك ولفظه: «أن سودة بنت زمة كانت امرأة ثبطة، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فإذا نهى ولأبي عروانة من طريق قبيصة عن الثوري، «فَدَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَوْدَةَ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفَ فَلَمْ يَسْمَعْ لَفْظَهُ، وَمِنْ طَرِيقٍ عَيَّدَ اللَّهُ ﷻ بِنَ عَمْرِو الْعَمْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بِلَفْظٍ وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ فَاصْلِي الصُّبْحِ بِمَعْنَى فَارَمِي الْجَبْرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ فَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ مِثْلَ سِيَاقِ مُحَمَّدٍ بِنِ كَثِيرٍ، وَلَهُ عَذْرٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ وَفِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَكَانَتْ عَائِشَةُ لَا تَفِضُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ.

قوله: (حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن أفلح وأخبرنا القاسم، وله من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح سمعت

القاسم.

قوله: (أن تدفع قبل حطمة الناس) في رواية مسلم عن القعني عن أفلح، وأن تدفع قبله وقبل حطمة الناس، والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملة الزحمة.

قوله: (فلأن أكون) بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره «أحب»، وقولها مفروق، أي ما يفرح به من كل شيء.

(تسببه): وقع عند مسلم عن القعني عن أفلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقلية من القاسم راوي الخبر ولفظه «وكانت امرأة ثبطة»، يقول القاسم: والثبطة الثقلية، ولأبي عروانة من طريق ابن أبي غديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ «وكانت امرأة ثبطة قال: الثبطة الثقلية، وله من طريق أبي عامر المقدسي عن أفلح، «وكانت امرأة ثبطة، يعني ثقلية، فعلى هذا قوله في رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثقلية ثبطة من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأملت ثقلية جداً، وسببه أن الراوي أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوي الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر. والله أعلم.

٩٩ - باب متى يصلي الفجر بجمع

١٦٨٢ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَارَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا زِلْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ لَيْلٍ مِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَّاتَيْنِ جَمْعَ بَيْنَ الْمُغْرِبِ وَالْأُصْحَاءِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا. [راجع: ١٦٧٥. أخرجه مسلم: ١٢٨٩].

١٦٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُجْجَاءَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ، كُلَّ صَلَاةٍ وَحْدَنَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعُشَاءُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ - قَالُوا يَقُولُ طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَالُوا يَقُولُ لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ - ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلَا عَنْ وَفْقِهِمَا، فِيمَا هَذَا الْمَكَانَ، الْمُغْرِبِ وَالْأُصْحَاءِ، فَلَا يَتَقَدَّمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُعْجِمُوا، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ». ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى اسْتَفْرَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْفَاضِلَ الْإِنَّ أَصَابَ السَّنَةُ، فَمَا أَذْرِي: أَقَوْلُهُ كَانَ اسْرُوعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانُ ﷺ فَلَمْ يَزَلْ يَكْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعُطْبَى يَوْمَ النَّحْرِ. [راجع: ١٦٧٥. أخرجه مسلم: ١٢٨٩ مختصراً.

قوله: (باب متى يصلي الفجر بجمع) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصراً ومطولاً.

قوله: (حدثني عمارة) هو ابن حمير، وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي، والإسناد كله كوفيون.

قوله: (لغير ميقاتها) في رواية غير أبي ذر «بغير» بالوحدة بدل اللام، والمراد في غير وقتها المتأخر كما بيناه في الكلام عليه قبل باب.

قوله في الطريق الثانية: (خوجت) في رواية غير أبي ذر «خرجنا».

قوله: (والعشاء بينهما) بفتح الهملة لا بكسرها أي الأكل، وقد تقدم إيضاحه.

قوله: (فلا يقدم) بفتح الدال.

قوله: (حتى يحتموا) أي يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الأخيرة كما تقدم بيانه في المواقيت.

قوله: (لو أن أمير المؤمنين الفاضل الآن) يعني عثمان كما بين في آخر الكلام، وقوله (فما أدري) هو كلام عبد الرحمن بن يزيد الراوي عن ابن مسعود، وأخطأ من قال إنه كلام ابن مسعود، والمراد أن السنة الدافع من المشرع الحرام عند الإسفار قبل طلوع الشمس، خلافاً لما كان عليه أهل الجاهلية كما في حديث عمر الذي بعده.

(فالله): وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحاق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضاً ولفظه «وما وقتنا بعرة غلبت الشمس فقال: لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب، قال: فما أدري كلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان، قال: فاضوع الناس. ولم يزد

من طلوع الشمس كان أولى.

١٠١- باب التَّلبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ، حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ، وَالْإِزْدَاكُ فِي السَّيْرِ

١٦٨٥- خَلَقْنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَزْدَفَ الْفَضْلَ، فَأَخْبَرَ الْفَضْلَ: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يَلْبَسِي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ. [راجع: ١٥٧٤. أخرجه مسلم: ١٢٨١. وأخرجه: ١٢٨٠ مطولاً].

١٦٨٦، ١٦٨٧- خَلَقْنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: خَلَقْنَا وَغُيْبُ بْنُ جَرِيرٍ: خَلَقْنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ الْأَنْطَلَقِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَسْمَةَ ابْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِيَّةِ، ثُمَّ أَزْدَفَ الْفَضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِيَّةِ إِلَى مِنَى، قَالَ: فَكَلَامُهُمَا قَالَا: لَمْ يَزَلْ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَبَةِ.

[راجع: ١٥٤٣، ١٥٤٤. أخرجه مسلم: ١٢٨٠، مطولاً. وأخرجه: ١٢٨١].

قوله: (باب التَّلبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ حَتَّى يَرْمِي) في رواية الكشميهني وحسين يرمي، وهو أصوب. قال الكرماني: ليس في الحديث ذكر التكبير، فيحتمل أن يكون أشار إلى الذكر الذي في خلال التلبية، وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشروع. حيث أن قوله لم يزل يلبس يدل على إدانة التلبية وإدانتها تدل على ترك ما عداهما، أو هو مختص من حديث فيه ذكر التكبير انتهى. ولعمدته أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما جرت به عادته، فحدث أحد وابن أبي شيبة والطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله بن جريح مع رسول الله ﷺ، فما ترك التلبية حتى رمى جمرَةَ الْعَبَةِ إلا أن يقطعها بتكبير.

قوله: (فَأَخْبَرَ الْفَضْلَ) في رواية مسلم من طريق عيسى بن طريق عيسى عن ابن جريج عن عطية، فأخبرني ابن عباس أن الفضل أخبره.

قوله في الطريق الثانية: (فَكَلَامُهُمَا) أي الفضل بن عباس وأسماء بن زيد، وفي ذكر أسمة إشكال لما تقدم في «باب النزول» بين عرفة وجمع، أن عند مسلم في رواية إبراهيم بن حنيفة عن كريب أن أسمية قال: «وانطلقت أنا في سباق فريش على رجلي، لأن مقتضاه أن يكون أسمية سبق إلى رمي الجمرَةِ فيكون إخباره بمثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسلاً، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي ﷺ إلى الجمرَةِ أو يقيم بها حتى ياتي النبي ﷺ. وقد أخرجه مسلم أيضاً من حديث أم الحصين قالت: فرأيت أسمية بن زيد وبلاً في حجة الوداع وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرَةَ الْعَبَةِ.

(تنبيه): زاد ابن أبي شيبة من طريق علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل في هذا الحديث: «فرماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة» وسيأتي هذا الحكم بعد نيف وثلاثين باباً، وفي هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمي الجمرَةِ يوم النحر، وبعبارة يشترع الحاج في التحلل، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول «التلبية شعار الحج، فإن كنت حاجاً فلب حتى يبدى حلك، ويبدى حلك أن ترمي جمرَةَ الْعَبَةِ، وروى سعيد بن منصور عن طريق ابن عباس قال: «حجبت مع عمر إحدى عشرة حجة، وكان يلبس حتى يرمي الجمرَةَ ويستمرها قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم، وقالت طائفة: يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم، وهو مذنب ابن عمر، لكن كاد يملؤد التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة. وقالت طائفة: يقطعها إذا راجع إلى الموقف، ورواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بإسناد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي، وقيل أنه مالك وقيده بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث، وعن الحسن البصري مثله لكن قال: «إذا صلى العشاء يوم عرفة، وهو بمعنى الأول. وقد روى الطحاوي بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن زيد قال: «حجبت مع عبد الله، فلما أفاض إلى جمع جعل يلبس، فقال رجل: «أعربى هذا؟ فقال عبد الله: أنسى الناس أم ضلوا» وأشار الطحاوي إلى أن كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على أنها لا تنزع، وجمع في ذلك بين ما اختلف من

ابن مسعود على العتق حتى أتى جماعاً وله من طريق زكريا عن أبي إسحاق في هذا الحديث: «أفاض ابن مسعود من عرفة على هيئة لا يضرب بعمره حتى أتى جماعاً» وقال سعيد بن منصور وحدثنا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن حمارة عن حمير عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود أوضع بعمره في وادي عسرة، وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم.

قوله: (فلما يزل يلبس حتى رمى جمرَةَ الْعَبَةِ) سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

١٠٠- باب متى يُذَفَعُ مِنْ جَمْعٍ

١٦٨٤- خَلَقْنَا حُجَّاجُ بْنُ يُنْهَالَ: خَلَقْنَا شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ: شَهِدْتُ عَمَرَ ﷺ صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَهَيِّضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ نَبِيٌّ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. [أخرجه: ١٢٨٣٨].

قوله: (باب متى يدفع من جمع) أي بعد الوقوف بالشعر الحرام.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السبيعي.

قوله: (لا يهَيِّضُونَ) زاد يحيى القطان عن شعبة ومن جمعه، أخرجه الإسماعيلي، وكذا هو المصنف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق، وزاد الطبراني من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان حتى يروا الشمس على ثبير.

قوله: (ويقولون: أَشْرَقَ نَبِيٌّ) أشروق بفتح أوله فعل أمر من الإشراق أي أدخل في الشروق، وقال ابن التين: وضبطه بعضهم بكسر الحزنة كأنه ثلاثي من شروق وليس بيبين، والمشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس وقيل: ومعناه أضى يا جيل، وليس بيبين أيضاً. وثبير بنته المخلقة وكسر الموحدة جبل معروف هناك، وهو على يسار الذهب إلى منى، وهو أعظم جبال مكة، عرف بجرل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه. زاد أبو الوليد عن شعبة وكما نفي، أخرجه الإسماعيلي، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق، وللطبري من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق «أشروق ثبير لملنا نغير» قال الطبري: معناه كيما ندفع للنحر، وهو من قومه غفار القرس إذا أسرع في صعوده قال ابن التين: وضبطه بعضهم يسكون الراء في ثبير وفي نغير لإرفاعة السمع.

قوله: (ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس) الإضافة للصفة قاله الأصمعي، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض عمر فيكون انتهاء حديثه ما قبل هذا، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض النبي ﷺ لمعنه على قوله خالفهم، وهذا هو المتمد. وقد وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عند الترمذي «فأفاض، وفي رواية الثوري، فخالفهم النبي ﷺ فأفاض، وللطبري من طريق زكريا عن أبي إسحاق بسنده «كان المشركون لا يهَيِّضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وإن رسول الله ﷺ كره ذلك ففر قبل طلوع الشمس، وله من رواية إسرائيل «دفع لقدم صلاة القوم المسفرين لصلاة الغداة» وأوضح من ذلك ما وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم ثم ركب القصره حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهلكه ووحده، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جده، فدفع قبل أن تطلع الشمس، وقد تقدم حديث ابن مسعود في ذلك وصنع عثمان بما يوافقه، وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحاق «سألت عبد الرحمن بن يزيد: متى دفع عبد الله من جمع؟ قال: كانتراف القدم المسفرين من صلاة الغداة» وروى الطبري من حديث علي قال لا أصبح رسول الله ﷺ بالمزدلفة غداً فوقف على قرح وأردف الفضل ثم قال: هذا الموقف، وكل المزدلفة موقف.

حتى إذا أسفر دفع، وأصله في الترمذي دون قوله «حتى إذا أسفر» ولا بن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس «كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة، حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رؤوس الجبال كأنها العمائم على رؤوس الرجال فدفعوا، فدفع رسول الله ﷺ حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس، ولليثقي من حديث المسور بن غزوة غموة، وفي هذا الحديث فضل الدفع من الموقف بالمزدلفة عند الإسفار، وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل التفجر. وتقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الزوق قال ابن المنذر: وكان الشافعي ومعه أهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الإسفار، وإسحق له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يعجل الصلاة مفلساً إلا لدفع قبل الشمس، فكل من بعد دفعه

عن ابن عباس قال ما كنت أرى أدمًا واحدًا يقضي عن أكثر من واحد انتهى.

وليس بين رواية أبي جرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك وواقهم على ذكر الشاة وإنما أراد ابن عباس بالاتصاف على الشاة الرد على من زعم اختصاص المدي بالإبل والبقر، وذلك واضح فيما سنذكره بعد هذا. وأما رواية محمد عن ابن عباس فمتقطعة، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صح عنه النقل بصحة الاشتراك فأنشأ به أبا جرة، وبهذا تجتمع الأخبار، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو جرة الضبيعي. وقد روي عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك، ثم رجع عن ذلك ما بلغت السنة. قال أحمد: حدثنا عبد الوهاب حدثنا مجاهد عن الشعبي قال سألت ابن عمر قلت: الجزور والبقرة تجزئ عن سبعة؟ قال: يا شعبي، ولها سبعة أنفس؟ قال قلت فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله ﷺ سن الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة. قال فقال ابن عمر لرجل: أكلتلك يا فلان؟ قال: نعم. قال: ما شعرت بهذا. وأما تأويل إسماعيل لحديث جابر بأنه كان بالحدبية فلا يدفع الاحتجاج بالحديث، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال «فأمرنا رسول الله ﷺ إذا أكلنا أن نهدي ونعيم النضر منا في الهدية، وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك، واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة، إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال: تجزئ عن عشرة، وبه قال إسحاق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية، واحتج لذلك في صحيحه وقوله، واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن خديج أنه قسم فليل عشرًا من الغنم بيمين، الحديث وهو في الصحيحين، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها، وقوله «أو شاة» هو قول الجمهور، ورواه الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عنهم، وروى بإسناد قوي عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنها كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الإبل والبقر، وواقهما القاسم وطائفة. قال إسماعيل القاضي في الأحكام: له: أظههم ذهبوا إلى ذلك لقوله تعالى «والبدن جعلناهم لكم من شعائر الله» [الحج: ٣٦] فذهبوا إلى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن: قال: ويرد هذا قوله تعالى «هدايا بالغ الكعبة» [المائدة: ٩٥] وأجمع المسلمون أن في الظي شاة فروع عليها اسم هدي. قلت: قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس: الهدى شاة. فقبل له في ذلك، فقال: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقرون به، ما في الظي؟ قالوا شاة، قال: فإن الله تعالى يقول «هدايا بالغ الكعبة».

قوله: (روضة مقبلة) قال الإسماعيلي وغيره: غرد النضر بقوله «متعة» ولا أعلم أحدا من أصحاب شعبة رواه عنه إلا قال «ومعرة» وقال أبو نعيم: قال أصحاب شعبة كلهم عمرة إلا النضر فقال متعة. قلت: وقد أشار المصنف إلى هذا بما علقه بعد.

قوله: (وقال آدم وهوب بن جرير وغندر عن شعبة عمرة إلخ) أما طريق آدم فوصلها عنه في «باب التمتع والقراء» وأما طريق وهب بن جرير فوصلها البيهقي من طريق إبراهيم بن عروزم عن وهب وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه، وأخرجها مسلم عن أبي موسى ويندر كلاهما عن غندر.

قوله: (وأخبرنا النضر) هو ابن شميل صاحب العربية.

قوله: (أبو جرة) بالجيم والراء وقد تقدم لهذا الحديث طريق في آخر باب التمتع والقراء، وقد تقدم الكلام عليه هناك، والغرض منه هنا بيان الهدى.

قوله: (وسأله) أي ابن عباس.

قوله: (عن الهدى) فقال فيها أي التمتع يعني يجب على من تمتع دم.

قوله: (جزور) بفتح الجيم وضم الزاي أي بغير ذكراً كان أو أنثى، وهو مأخوذ من الجزاء أي القطع وللفظ مؤنث تقول هذه الجزور.

قوله: (أو شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أي مشاركة في دم أي حيث يجزئ الشيء الواحد من جماعة، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال «خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة، وبهذا قال الشافعي والجمهور، سواء كان الهدى تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متفرقين بذلك أو كان بعضهم يريد التضرع وبعضهم يريد اللحم، وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متفرقين بالهدى، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة، وعن داود بعض المالكية: يجوز في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك: لا يجوز مطلقاً، واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحدبية حيث كانوا معصرين، وأما حديث ابن عباس فخالف أبا جرة عنه فثبت أصحابه فروا عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال: وقد روى ليث عن طلاس عن ابن عباس مثل رواية أبي جرة، وليث ضعيف. قال: وحدثنا سليمان بن خاد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين

الأثار والله أعلم. واختلوا أيضاً هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي؟ فذهب إلى الأول الجمهور، وإلى الثاني أحد وبعض أصحاب الشافعي، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال «أضفت مع النبي ﷺ من هورات، فلم يزل يابي حتى رمى جرة العقبة يكر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة» قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى، وأن المراد بقوله «حتى رمى جرة العقبة» أي أتم رميها.

١٠٢- باب «فَمَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا

اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» [البقرة: ١٩٦]

١٦٨٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا النُّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا

أَبُو جُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْمُتَمَتِّعِ فَأَمَرَنِي بِهِمَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ جِزْلٌ فِي دَمٍ، قَالَ: وَكَانَ نَاسًا كَرِهَوهَا، فَيَمُتُ قَرَأَتٌ فِي الْمَتَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُبَادِي: حَجَّ مَبْرُورٌ، وَمُتَمَتِّعٌ مُقْبِلَةٌ، فَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ.

قَالَ: وَقَالَ آدَمُ وَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ وَغُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ: عُمْرَةٌ مُقْبِلَةٌ، وَحَجٌّ مَبْرُورٌ. [راجع: ١٥٦٧. أخرجه مسلم: ١٢٤٢، باختلاف].

قوله: (باب «فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى» إلى قوله تعالى «حاضري المسجد الحرام») كذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت، وساق في طريق كريمة ما بين قوله «الهدى» وقوله «حاضري المسجد الحرام» وغرض المصنف بذلك تفسير الهدى، وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج إلى الوصول إلى متى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر، لأن ذلك يكون غالباً مئى. والمراد بقوله «فمن تمتع» أي في حال الأمن لقوله «فإذا أتممت من تمتع» وفيه حجة للجمهور في أن التمتع لا يختص بالحصر، وروى الطبري عن عروة قال في قوله «فإذا أتممت» أي من الوجع ونحوه، قال الطبري: والأشبه بتأويل الآية أن المراد بها الأمن من الحفرة، لأنها تزلت وهم خاضرون بالحدبية فينت لهم ما يعملون حال الحصر، وما يعملون حال الأمن.

قوله: (أخبرنا النضر) هو ابن شميل صاحب العربية.

قوله: (أبو جرة) بالجيم والراء وقد تقدم لهذا الحديث طريق في آخر باب التمتع والقراء، وقد تقدم الكلام عليه هناك، والغرض منه هنا بيان الهدى.

قوله: (وسأله) أي ابن عباس.

قوله: (عن الهدى) فقال فيها أي التمتع يعني يجب على من تمتع دم.

قوله: (جزور) بفتح الجيم وضم الزاي أي بغير ذكراً كان أو أنثى، وهو مأخوذ من الجزاء أي القطع وللفظ مؤنث تقول هذه الجزور.

قوله: (أو شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أي مشاركة في دم أي حيث يجزئ الشيء الواحد من جماعة، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال «خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة، وبهذا قال الشافعي والجمهور، سواء كان الهدى تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متفرقين بذلك أو كان بعضهم يريد التضرع وبعضهم يريد اللحم، وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متفرقين بالهدى، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة، وعن داود بعض المالكية: يجوز في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك: لا يجوز مطلقاً، واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحدبية حيث كانوا معصرين، وأما حديث ابن عباس فخالف أبا جرة عنه فثبت أصحابه فروا عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال: وقد روى ليث عن طلاس عن ابن عباس مثل رواية أبي جرة، وليث ضعيف. قال: وحدثنا سليمان بن خاد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين

١٦٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ

الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً،

قوله: (قال اركبها) زاد النسائي من طريق سعيد عن حنيفة والجوزقي من طريق حيد عن ثابت كلاهما عن أنس مودع جدهم للنسائي، ولأبي يعلى من طريق الحسن عن أنس صاحبها لكنها ضعيفة.

قوله: (ويملك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم، ويملك اركبها، ويملك اركبها، وأحد من رواية عبد الرحمن بن إسحاق والثوري كلاهما عن أبي الزناد، ومن طريق جعلان عن أبي هريرة قال «اركبها، ويملك». قال: إنها بدنة. قال: اركبها ويملك زاد أبو يعلى من رواية الحسن «فركبها»، وقد قلنا إنها ضعيفة، لكن سباني للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة «فلقد رأيت ركبها بسائر النبي ﷺ والتحمل في عقه»، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، ولو كان المراد مدلولها الثوري لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هدية فلذلك قال إنها بدنة، وألحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته «ويملك»، واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستحصل صاحب الهدى من ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك. وأصرح من هذا ما أخرجه أحد من حديث علي «أنه سئل: هل يركب الرجل هدية؟ فقال: لا بأس، قد كان النبي ﷺ يركب بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هدية أي هدي النبي ﷺ، إسناده صالح. ويالجواز مطلقاً قال هريرة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، وهو الذي جزم به الثوري في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في شرح الملهم عن القناع والماردي، ونقل فيه عن أبي حامد والبزنجي وغيرهما تقييده للحاجة، وقال الروياني: تجوز به بشير حاجة يخالف النص، وهو الذي سكاه الترمذي عن الشافعي وأحد وإسحاق، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، وتقيده صاحب «الهداية» من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك، وهو المقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة ولقطة: لا يركب الهدى إلا ما لا يجد منه بدأ. ونقل الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي: يركب إذا اضطر ركوباً غير فاحش. وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة، فإذا استراح نزل. ومقتضى من تقيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى، والدليل على اختيار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بلفظ «واركبها بالمعروف إذا أجبحت إليها حتى تجد ظهره» فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: يركبها إذا أضيأ قدر ما يستريح على ظهرها. وفي السلسلة ملحق خامس وهو المتع مطلقاً قلته ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه. وضمن النقص وافق عليه الشافعي في الهدى الواجب كالنذر. ومنه سادس وهو وجوب ذلك قلته ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر، ولما خلفه ما كاترا عليه في الجمالية من البحيرة والسائبة، ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك انتهى. وفيه نظر لما تقدم من حديث علي، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإستناد صحيح رواه أبو داود في «المراسيل» عن عطاء، كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يعمل عليها ويركبها غير منهاكها. قلت: فإذا قال: الرجال والتمتع اليسير فإني تسجت حل عليها ولذمه. قال: لا يمنع القول بوجوبه إذا تيقن طريقاً إلى إتيان مهجة إنسان من المالك. واختلاف الجيزيون لم يعمل عليها متاعه؟ فمنه مالك وأجازته الجمهور. وحل يعمل عليها غيره؟ أجازته الجمهور أيضاً على التضييق المتقدم. ونقل عياض الإجماع على أنه لا يجرها. وقال الطحاوي في «اختلاف العلماء» قال أصحابنا والشافعي أن احتلب منها شيئاً تصديق به. فإن أكله تصديق بشئ، ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن. وقال مالك: لا يشر من ليه فإن شرب لم يفرم. لا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يفرم. وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.

قوله: (ويملك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم، ويملك اركبها، ويملك اركبها، وأحد من رواية عبد الرحمن بن إسحاق والثوري كلاهما عن أبي الزناد، ومن طريق جعلان عن أبي هريرة قال «اركبها، ويملك». قال: إنها بدنة. قال: اركبها ويملك زاد أبو يعلى من رواية الحسن «فركبها»، وقد قلنا إنها ضعيفة، لكن سباني للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة «فلقد رأيت ركبها بسائر النبي ﷺ والتحمل في عقه»، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، ولو كان المراد مدلولها الثوري لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هدية فلذلك قال إنها بدنة، وألحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته «ويملك»، واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستحصل صاحب الهدى من ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك. وأصرح من هذا ما أخرجه أحد من حديث علي «أنه سئل: هل يركب الرجل هدية؟ فقال: لا بأس، قد كان النبي ﷺ يركب بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هدية أي هدي النبي ﷺ، إسناده صالح. ويالجواز مطلقاً قال هريرة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، وهو الذي جزم به الثوري في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في شرح الملهم عن القناع والماردي، ونقل فيه عن أبي حامد والبزنجي وغيرهما تقييده للحاجة، وقال الروياني: تجوز به بشير حاجة يخالف النص، وهو الذي سكاه الترمذي عن الشافعي وأحد وإسحاق، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، وتقيده صاحب «الهداية» من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك، وهو المقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة ولقطة: لا يركب الهدى إلا ما لا يجد منه بدأ. ونقل الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي: يركب إذا اضطر ركوباً غير فاحش. وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة، فإذا استراح نزل. ومقتضى من تقيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى، والدليل على اختيار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بلفظ «واركبها بالمعروف إذا أجبحت إليها حتى تجد ظهره» فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: يركبها إذا أضيأ قدر ما يستريح على ظهرها. وفي السلسلة ملحق خامس وهو المتع مطلقاً قلته ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه. وضمن النقص وافق عليه الشافعي في الهدى الواجب كالنذر. ومنه سادس وهو وجوب ذلك قلته ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر، ولما خلفه ما كاترا عليه في الجمالية من البحيرة والسائبة، ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك انتهى. وفيه نظر لما تقدم من حديث علي، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإستناد صحيح رواه أبو داود في «المراسيل» عن عطاء، كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يعمل عليها ويركبها غير منهاكها. قلت: فإذا قال: الرجال والتمتع اليسير فإني تسجت حل عليها ولذمه. قال: لا يمنع القول بوجوبه إذا تيقن طريقاً إلى إتيان مهجة إنسان من المالك. واختلاف الجيزيون لم يعمل عليها متاعه؟ فمنه مالك وأجازته الجمهور. وحل يعمل عليها غيره؟ أجازته الجمهور أيضاً على التضييق المتقدم. ونقل عياض الإجماع على أنه لا يجرها. وقال الطحاوي في «اختلاف العلماء» قال أصحابنا والشافعي أن احتلب منها شيئاً تصديق به. فإن أكله تصديق بشئ، ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن. وقال مالك: لا يشر من ليه فإن شرب لم يفرم. لا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يفرم. وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.

قوله: (ويملك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم، ويملك اركبها، ويملك اركبها، وأحد من رواية عبد الرحمن بن إسحاق والثوري كلاهما عن أبي الزناد، ومن طريق جعلان عن أبي هريرة قال «اركبها، ويملك». قال: إنها بدنة. قال: اركبها ويملك زاد أبو يعلى من رواية الحسن «فركبها»، وقد قلنا إنها ضعيفة، لكن سباني للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة «فلقد رأيت ركبها بسائر النبي ﷺ والتحمل في عقه»، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، ولو كان المراد مدلولها الثوري لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هدية فلذلك قال إنها بدنة، وألحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته «ويملك»، واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستحصل صاحب الهدى من ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك. وأصرح من هذا ما أخرجه أحد من حديث علي «أنه سئل: هل يركب الرجل هدية؟ فقال: لا بأس، قد كان النبي ﷺ يركب بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هدية أي هدي النبي ﷺ، إسناده صالح. ويالجواز مطلقاً قال هريرة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، وهو الذي جزم به الثوري في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في شرح الملهم عن القناع والماردي، ونقل فيه عن أبي حامد والبزنجي وغيرهما تقييده للحاجة، وقال الروياني: تجوز به بشير حاجة يخالف النص، وهو الذي سكاه الترمذي عن الشافعي وأحد وإسحاق، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، وتقيده صاحب «الهداية» من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك، وهو المقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة ولقطة: لا يركب الهدى إلا ما لا يجد منه بدأ. ونقل الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي: يركب إذا اضطر ركوباً غير فاحش. وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة، فإذا استراح نزل. ومقتضى من تقيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى، والدليل على اختيار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بلفظ «واركبها بالمعروف إذا أجبحت إليها حتى تجد ظهره» فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: يركبها إذا أضيأ قدر ما يستريح على ظهرها. وفي السلسلة ملحق خامس وهو المتع مطلقاً قلته ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه. وضمن النقص وافق عليه الشافعي في الهدى الواجب كالنذر. ومنه سادس وهو وجوب ذلك قلته ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر، ولما خلفه ما كاترا عليه في الجمالية من البحيرة والسائبة، ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك انتهى. وفيه نظر لما تقدم من حديث علي، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإستناد صحيح رواه أبو داود في «المراسيل» عن عطاء، كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يعمل عليها ويركبها غير منهاكها. قلت: فإذا قال: الرجال والتمتع اليسير فإني تسجت حل عليها ولذمه. قال: لا يمنع القول بوجوبه إذا تيقن طريقاً إلى إتيان مهجة إنسان من المالك. واختلاف الجيزيون لم يعمل عليها متاعه؟ فمنه مالك وأجازته الجمهور. وحل يعمل عليها غيره؟ أجازته الجمهور أيضاً على التضييق المتقدم. ونقل عياض الإجماع على أنه لا يجرها. وقال الطحاوي في «اختلاف العلماء» قال أصحابنا والشافعي أن احتلب منها شيئاً تصديق به. فإن أكله تصديق بشئ، ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن. وقال مالك: لا يشر من ليه فإن شرب لم يفرم. لا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يفرم. وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.

قوله: (ويملك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم، ويملك اركبها، ويملك اركبها، وأحد من رواية عبد الرحمن بن إسحاق والثوري كلاهما عن أبي الزناد، ومن طريق جعلان عن أبي هريرة قال «اركبها، ويملك». قال: إنها بدنة. قال: اركبها ويملك زاد أبو يعلى من رواية الحسن «فركبها»، وقد قلنا إنها ضعيفة، لكن سباني للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة «فلقد رأيت ركبها بسائر النبي ﷺ والتحمل في عقه»، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، ولو كان المراد مدلولها الثوري لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هدية فلذلك قال إنها بدنة، وألحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته «ويملك»، واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستحصل صاحب الهدى من ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك. وأصرح من هذا ما أخرجه أحد من حديث علي «أنه سئل: هل يركب الرجل هدية؟ فقال: لا بأس، قد كان النبي ﷺ يركب بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هدية أي هدي النبي ﷺ، إسناده صالح. ويالجواز مطلقاً قال هريرة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، وهو الذي جزم به الثوري في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في شرح الملهم عن القناع والماردي، ونقل فيه عن أبي حامد والبزنجي وغيرهما تقييده للحاجة، وقال الروياني: تجوز به بشير حاجة يخالف النص، وهو الذي سكاه الترمذي عن الشافعي وأحد وإسحاق، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، وتقيده صاحب «الهداية» من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك، وهو المقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة ولقطة: لا يركب الهدى إلا ما لا يجد منه بدأ. ونقل الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي: يركب إذا اضطر ركوباً غير فاحش. وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة، فإذا استراح نزل. ومقتضى من تقيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى، والدليل على اختيار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بلفظ «واركبها بالمعروف إذا أجبحت إليها حتى تجد ظهره» فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: يركبها إذا أضيأ قدر ما يستريح على ظهرها. وفي السلسلة ملحق خامس وهو المتع مطلقاً قلته ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه. وضمن النقص وافق عليه الشافعي في الهدى الواجب كالنذر. ومنه سادس وهو وجوب ذلك قلته ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر، ولما خلفه ما كاترا عليه في الجمالية من البحيرة والسائبة، ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك انتهى. وفيه نظر لما تقدم من حديث علي، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإستناد صحيح رواه أبو داود في «المراسيل» عن عطاء، كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يعمل عليها ويركبها غير منهاكها. قلت: فإذا قال: الرجال والتمتع اليسير فإني تسجت حل عليها ولذمه. قال: لا يمنع القول بوجوبه إذا تيقن طريقاً إلى إتيان مهجة إنسان من المالك. واختلاف الجيزيون لم يعمل عليها متاعه؟ فمنه مالك وأجازته الجمهور. وحل يعمل عليها غيره؟ أجازته الجمهور أيضاً على التضييق المتقدم. ونقل عياض الإجماع على أنه لا يجرها. وقال الطحاوي في «اختلاف العلماء» قال أصحابنا والشافعي أن احتلب منها شيئاً تصديق به. فإن أكله تصديق بشئ، ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن. وقال مالك: لا يشر من ليه فإن شرب لم يفرم. لا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يفرم. وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.

قوله: (ويملك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم، ويملك اركبها، ويملك اركبها، وأحد من رواية عبد الرحمن بن إسحاق والثوري كلاهما عن أبي الزناد، ومن طريق جعلان عن أبي هريرة قال «اركبها، ويملك». قال: إنها بدنة. قال: اركبها ويملك زاد أبو يعلى من رواية الحسن «فركبها»، وقد قلنا إنها ضعيفة، لكن سباني للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة «فلقد رأيت ركبها بسائر النبي ﷺ والتحمل في عقه»، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة إلى البيت الحرام، ولو كان المراد مدلولها الثوري لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هدية فلذلك قال إنها بدنة، وألحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته «ويملك»، واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستحصل صاحب الهدى من ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك. وأصرح من هذا ما أخرجه أحد من حديث علي «أنه سئل: هل يركب الرجل هدية؟ فقال: لا بأس، قد كان النبي ﷺ يركب بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هدية أي هدي النبي ﷺ، إسناده صالح. ويالجواز مطلقاً قال هريرة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، وهو الذي جزم به الثوري في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في شرح الملهم عن القناع والماردي، ونقل فيه عن أبي حامد والبزنجي وغيرهما تقييده للحاجة، وقال الروياني: تجوز به بشير حاجة يخالف النص، وهو الذي سكاه الترمذي عن الشافعي وأحد وإسحاق، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، وتقيده صاحب «الهداية» من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك، وهو المقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة ولقطة: لا يركب الهدى إلا ما لا يجد منه بدأ. ونقل الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي: يركب إذا اضطر ركوباً غير فاحش. وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة، فإذا استراح نزل. ومقتضى من تقيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى، والدليل على اختيار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً بلفظ «واركبها بالمعروف إذا أجبحت إليها حتى تجد ظهره» فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها، وروى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: يركبها إذا أضيأ قدر ما يستريح على ظهرها. وفي السلسلة ملحق خامس وهو المتع مطلقاً قلته ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه. وضمن النقص وافق عليه الشافعي في الهدى الواجب كالنذر. ومنه سادس وهو وجوب ذلك قلته ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر، ولما خلفه ما كاترا عليه في الجمالية من البحيرة والسائبة، ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك انتهى. وفيه نظر لما تقدم من حديث علي، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإستناد صحيح رواه أبو داود في «المراسيل» عن عطاء، كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يعمل عليها ويركبها غير منهاكها. قلت: فإذا قال: الرجال والتمتع اليسير فإني تسجت حل عليها ولذمه. قال: لا يمنع القول بوجوبه إذا تيقن طريقاً إلى إتيان مهجة إنسان من المالك. واختلاف الجيزيون لم يعمل عليها متاعه؟ فمنه مالك وأجازته الجمهور. وحل يعمل عليها غيره؟ أجازته الجمهور أيضاً على التضييق المتقدم. ونقل عياض الإجماع على أنه لا يجرها. وقال الطحاوي في «اختلاف العلماء» قال أصحابنا والشافعي أن احتلب منها شيئاً تصديق به. فإن أكله تصديق بشئ، ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن. وقال مالك: لا يشر من ليه فإن شرب لم يفرم. لا يركب إلا عند الحاجة فإن ركب لم يفرم. وقال الثوري: لا يركب إلا إذا اضطر.

قَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «إِنَّمَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «إِنَّمَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا وَتِلْكَ». فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِيَةِ. [نظر: ١٧٠٦، ٢٧٥٥، ٩١٦٠]. أخرجه مسلم: ١٣٢٢.

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا قَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُسَوِّقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «إِنَّمَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «إِنَّمَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا». ثَلَاثًا. [نظر: ٢٧٥٤، ٩١٥٩]. أخرجه مسلم: ١٣٢٣.

قوله: (باب ركوب البدن لقوله تعالى: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ ذِمَّتِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ، فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَبِشْرِ الْمُسْتَغْنَى﴾ [الحج: ٣٦، ٣٧]) مكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت، وساق في رواية كريمة الآيتين، واستدل للمصنف بجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ وأشار إلى قول إبراهيم النخعي ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾: من شاء ركب ومن شاء حلب، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه بإستناد جيد. والبدن يسكون البدل في قراة الجمهور، وقرا الأعرج وهي رواية عن عاصم بن ضمصة، وأصلها من الإبل والحفت بها البقر شراً.

قوله: (قال مجاهد سميت البدن لبدنها) هو بفتح الموحدة والمهملة للأكثر، ويضعها وسكون الدال لبعضهم، وفي رواية الكشميهني لبدنتها أي سنها، وكذا أخرجه عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: إنما سميت البدن من قبل السمانة.

قوله: (والقناع السائل، والمعروف الذي يمر بالبدن من غني أو فقير) أي يطيف بها متعرضاً لها، وهذا التعليل أخرجه أيضاً عبد بن حيد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد: ما القناع؟ قال جارك الذي ينظر ما دخل بيتك، وللمعتر الذي يمر بابيك ويريك نفسه ولا يسألك شيئاً. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: القناع هو الطامع. وقال مرة: هو السائل. ومن الثوري عن فرات عن سعيد بن جبير: المعتر الذي يمر بالبدن من غني أو فقير. وقال الخليل في العين: القناع الخطل للسائلة، تقع إليه مال وخضع، وهو السائل. وللمعتر الذي يمر بغيره ولا يسأل. ويقال تقع بكسر النون إذا رضي وقنع بفتحها إذا سأل. وقرا الحسن «المعتر» وهو بمعنى المعتر.

قوله: (وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها) أخرجه عبد بن حيد أيضاً من طريق روقان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ شُعَائِرَ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٢] قال استعظام البدن استحسانها واستمسانها. ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس نحوه، لكن فيه ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ.

قوله: (والعقيق عطفه من الجاهلية) أخرجه عبد بن حيد أيضاً من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: إنما سمي العقيق لأنه أمعن من الجلبيرة. وقد جاء هذا مرفوعاً أخرجه الزبير من حديث عبد الله بن الزبير.

قوله: (ويقال وجبت سقطت إلى الأرض ومنه وجبت الشمس) هو قول ابن عباس، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس قال: فإذا وجبت أي سقطت، وكذا أخرجه الطبري من طريقين عن مجاهد.

قوله: (عن الأعرج) لم تختلف الرواة عن مالك عن أبي الزناد فيه، ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد قال عن الأعرج عن أبي هريرة أو عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه سعيد بن منصور عنه. وقد رواه الثوري عن أبي الزناد بالإستنادين مرفوعاً.

قوله: (رأى رجلاً) لم أتف على اسمه بعد طول البحث.

قوله: (ويسوق ببدنة) كذا في معظم الأحاديث، ووقع لحسم من طريق بكير بن الأخص عن أنس مر بيته أو هدية، ولأبي حنيفة من هذا الوجه «أو هدية»، وهو ما يوضح أنه ليس المراد بالبدنة مجرد مدلولها الثوري. وللمسلم من طريق المغيرة عن أبي الزناد بيتاً رجل يسوق ببدنة مقلدة، وكذا في طريق همام عن أبي هريرة، وسباني للمصنف في باب تقليد البدن أنها كانت مقلدة نملًا.

قوله: (تفتح رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج) قال الملهب: معناه أمر بذلك، لأنه كان ينكر على أنس قوله أنه قرن ويقول بل كان مفرداً، وأما قوله: «وبدا فاعل بالعمرة، فمعناه أمرهم بالتفتح، وهو أن يهلوا بالعمرة أولاً ويقوموا قبل الحج، قال: ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر. قلت: لم يتعين هذا التأويل المتصنف، وقد قال ابن التبر في الحاشية: أن حل قوله «تفتح» على معنى أمر من أبعد التأويلات، والاستشهاد عليه بقوله رجم وإما أمر بالرجم من أوهن الاستبهادات، لأن الرجم من وظيفة الإمام، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه، وأما أعمال الحج من إفراذ وقرآن وتفتح فإنه وظيفة كل أحد عن نفسه. ثم أجاز تأويلاً آخر وهو أن الراوي عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفته لاسيما مع قوله «دخلوا حسي متأسككم» فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك. قلت: ولم يتعين هذا أيضاً، بل يحتمل أن يكون معنى قوله «تفتح» محمولاً على مدلوله اللغوي وهو الانتفاع بإسقاط عمل العمرة والمخرج إلى ميقاتها وغيرها، بل قال النووي: إن هذا هو المتعين. قال: وقوله «بالعمرة إلى الحج» أي بإدخال العمرة على الحج، وقد قدمنا في «باب التمتع والقرآن» تقرير هذا التأويل، وإما المشكل هنا قوله «بدا فاعل بالعمرة» ثم أهل بالحج، لأن الجمع بين الأحاديث الكثيرة في هذا الباب استقر كما تقدم على أنه بدأ أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة، وهذا بالعكس. وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإكمال، أي لما أدخل العمرة على الحج ليى بهما فقال: ليك بعمرة وحجة معاً. وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم، لكن قد انكر ابن عمر ذلك على أنس، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما أي في ابتداء الأمر، ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث «وتفتح الناس إلخ» فإن الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج لكن فسحوا جهتهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بكعة ثم حجوا من ماهيم.

قوله: (فساق معه الهدي من ذي الحليفة) أي من الميقات، وفيه التنبه إلى سوق الهدي من المواقيت ومن الأماكن البعيدة، وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس.

قوله: (فإنه لا يحمل من شيء) تقدم بيانه في حديث حفصة في «باب التمتع والقرآن».

قوله: (ويقصر) كذا لأبي ذر، وأما الأكثر فمتنهم وليفصر، وكذا في رواية مسلم، قال النووي: معناه أنه يفعل الطواف والسعي والتقصير ويصير حلالاً، وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك، وهو الصحيح، وقيل استحبابه محذور. قال: وإما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقى له شعر يخلقه في الحج.

قوله: (وليجل) هو أمر معناه الحفر أي قد صار حلالاً فله كل ما كان محظوراً عليه في الإحرام، ويحتمل أن يكون أمراً على الإباحة لفعل ما كان عليه حراماً قبل الإحرام.

قوله: (لم ليهل بالحج) أي يجرم وقت خروجه إلى عرفة، ولهذا أتى بضم الدالة على التراخي، فلم يرد أن يهل بالحج عقب إجماله من العمرة.

قوله: (وليهد) أي هدي التمتع وهو واجب بشروطه.

قوله: (لمن لم يجد هدياً لليوم لثلاثة أيام إلى الحج) أي لم يجد الهدي بذلك المكان، ويتحقق ذلك بأن يقدم الهدي أو يقدم ثمته حينئذ أو يجد ثمته لكن يحتاج إليه لأهم من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يمتنع من بيعه إلا بفلاحة فيقبل إلى الصرم كما هو نص القرآن، والمراد بقوله «في الحج» أي بعد الإحرام به، وقال النووي: هذا هو الأفضل، فإن صامها قبل الإكمال بالحج أجزاء على الصحيح، وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح قاله مالك وجوزوه النووي وأصحاب الرأي، وعلى الأول فمن استحب صيام عرفة بمرقة قال: يجرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع ولا فيجرم يوم السادس ليفطر بمرقة، فإن قاته الصوم قضاءه، وقيل يسقط ويستمر الهدي في ذمته وهو قول الحنفية. وفي صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز، قال النووي: وأصحهما من حيث الدليل الجواز.

قوله: (لم حجب) تقدم الكلام عليه في «باب استلام الحجر الأسود» وتقدم الكلام على السعي في بابه، وقوله «ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا» ظاهره أنه لم يتحلل بينهما عمل آخر، لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم «ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا».

قوله: (لم حل من كل شيء حرم منه) تقدم أن سبب علم إحلاله كونه ساق الهدي، وإلا لكان يفسخ الحج إلى العمرة ويتحلل منها كما أمر به أصحابه.

الصادر له بركوبها إما هو للشفقة عليه فتوقف، فلما أغلظ له بادر إلى الاشتال. وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد. وويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة، فالعلمنى أشرفت على الهلكة فأركب، فعلى هذا هي إخبار وقيل هي كلمة تقدم بها العرب كلامها ولا قصد معناه كقوله لا أم لك، ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ «ويحك» بدل وملك، قال المروزي: ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها، ويوحى لمن وقع في هلكة لا يستحقها. وفي الحديث تكرير الفتوى، والتنبه إلى المبادرة إلى اشتال الأمر، وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه، وجواز مساواة الكبار في السفر، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها، واستبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقته، وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن أنس) في رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي، وسعدت أنس بن مالك.

قوله: (قال أركبها ثلاثاً) كذا في رواية أبي ذر خضراً وفي رواية غيره قال «إنها بدنة» قال أركبها. قال إنها بدنة، قال أركبها ثلاثاً، وكذا أخرجه أبو مسلم الكجي في السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه، ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج». وأخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قال في آخره «ويملك» بدل «ثلاثاً» وللترمذي من طريق أبي حنيفة عن قتادة «وقال له في الثالثة أو الرابعة: أركبها ويحك أو وملك، وللنسائي من طريق سعيد عن قتادة «قال في الرابعة: أركبها وملك».

١٠٤- باب من ساق البدن معه

١٦٩١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْمُزْمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ بِالْمُزْمَرَةِ، ثُمَّ أَقْبَلَ بِالْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمُزْمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِشَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيُطِفْ بِالنَّيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيَهْلْ بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَعْمُرْ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ». فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَقَامَ الرُّمْحُ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَالٍ وَنَشَى أَرْثَاءً، فَرَفَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالنَّيْتِ عِذَّ الْمُقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا، فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَالٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاحَ طَافًا بِالنَّيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ، وَقَطَعَ مِفْلًا مَا فَصَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ. [أخرجه مسلم: ١٦٢٢].

١٦٩٢- وَعَنْ غُرُورَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْمُزْمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ: فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ، بِجَهْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مسلم: ١٦٢٨].

قوله: (باب من ساق البدن معه) أي من الحلل إلى الحرم، قال الملهب: أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدي أن يساق من الحلل إلى الحرم، فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حج إلى عرفة. وهو قول مالك قال: فإن لم يفعل فعليه البدل، وهو قول الليث. وقال الجمهور: إن وقف به بمرقة فحسن وإلا فلا بدله عليه. وقال أبو حنيفة: ليس بسنة لأن النبي ﷺ إنما ساق الهدي من الحلل لأن مسكته كان خارج الحرم. وهذا كله في الإبل، أما البقر فقد يصفى عن ذلك، والغنم أضفى، ومن ثم قال مالك: لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تصفف عن قطع طول المسافة.

قوله: (عن عقيل) في رواية مسلم من طريق شبيب بن الليث عن أبيه وحشني عقيل..

واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدم خلافاً لابن عباس وهو واضح، وقد تقدم البحث فيه. وقوله «وفعل مثل ما فعل» إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك، وفيه مشروعية طواف القدم للقارن والزمل فيه إن قبله بالسعي، وتسميه السعي طوافاً، وطواف الإفاضة يوم النحر، واستدل به على أن الحلق ليس يركن، وليس بواضح لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع به دل داخل في عموم قوله وحتى قضى حجه.

(قريبه): وقع بين قوله «وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ وبين قوله «ومن أهدى وساق الهندي من الناس» في رواية أبي الوقت لفظ «باب» وقال فيه عن حرره عن عائشة إلخ، وهو خطأ شنيع فإن قوله «من أهدى» فاعل قوله «وفعل» فالتفصل بينهما بلفظ «باب» خطأ وصير فاعل فعل عذوقاً، وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوي الخبر، وأما أبو نعيم في المستخرج، فساق الحديث بتمامه إلخ ثم أضاف هذا اللفظ بترجمة مستقلة، وساق حديث عائشة بالإسناد الذي قبله وقال في كل منهما «المخرجه البخاري عن يحيى بن بكير، وهذا غريب والأصوب ما روله الأكثر، ووقع في رواية أبي الوليد الباجي عن أبي ذر بعد قوله «ما فعل رسول الله ﷺ» فاصلة صورتها (٥) ويصلها من أهدى وساق الهندي من الناس، وعن حرره أن عائشة أخبرته. قال أبو الوليد: أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة، يعني قوله «من أهدى وساق الهندي من الناس» انتهى. وهو عجيب من أبي الوليد ومن شيخه، فإن قوله «من أهدى» هو صفة لقوله «وفعل» ولكنهما ظنا أنها ترجمة لحكما عليها بالوهب، وليس كذلك. وكذا أخرجه مسلم من رواية شعيب فساق حديث ابن عمر إلى قوله «ومن الناس» ثم أضاف الإسناد بعينه إلى عائشة قال عن رسول الله ﷺ «في قمته بالحج إلى العمرة» ووقع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن عبد الله، وقد تعقب للهلل بقول الزهري «بمثل الذي أخبرني سالم، قلنا: يعني مثله في الوهم لأن أحداث عائشة كلها شائعة بأنه حج مفرداً. قلت: وليس وهماً إذ لا مانع من الجمع بين الروايين بمثل ما جمعت به بين المختلف عن ابن عمر بأن يكون المراد بالإفراد في حديثها البداة بالحج ويأتبع بالعمرة (دخلها على الحج، وهو أولى من توهم جبل من جبال الحظ. والله أعلم.

١٠٥- باب من اشترى الهندي من الطريق

١٦٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ لِي بِمَنْ لَيْتِي لَا أَتَمَّهَا أَنْ تُصَدَّ عَنِ النَّبِيِّ، قَالَ: إِذَا أَفْعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، - وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُورَةٌ خَسَنَةٌ فَإِنَّا آخِذُكُمْ أَنَّي قَدْ أُوتِيتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمَرَةَ، فَأَهْلُ بِالْعُمَرَةِ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّبَاةِ أَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْعُمَرَةَ، وَقَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمَرَةَ إِلَّا وَاحِدٌ، ثُمَّ اشْتَرَى الْهِنْدِيَّ مِنْ قُنَيْدٍ، ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا، فَلَمْ يَجَلْ حَتَّى خَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا. [راجع: ١٦٩٤، أخرجه مسلم: ١٢٣٠].

قوله: (باب من اشترى الهندي من الطريق) أي سواء كان في الحل أو الحرم إذ سرقه معه من بلده ليس بشرط. وقال ابن بطال: أراد أن يبين أن ملعب ابن عمر في الهندي أنه ما أدخل من الحل إلى الحرم، لأن قنيداً من الحل. قلت: لا يخفى أن الترجمة أهم من فعل ابن عمر فكيف تكون بيتاً له.

قوله: (لاني لا أتمها) بالمد وتفتح الميم الحفيفة، وقد تقدم في «باب طواف القارن» بلفظ «لا آمن، وإلهاء هنا ضمير الفتنة أي لا آمن الفتنة أن تكون سبباً في صدك عن البيت، وسيأتي بيان ذلك في «باب المحصر» مع بقية الكلام عليه. وفي رواية للمستعلي والسرخسي هنا لا أتمها، وقد تقدم ضبطه وشرحه في «باب طواف القارن».

قوله: (أن تصد) في رواية السرخسي «أن تستصد».

قوله: (فأهل بالعمرة) زاد في رواية أبي ذر «من الدار» وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية علي بن عبد العزيز عن أبي الثعمان شيخ البخاري فيه، ويؤخذ منه جواز الإحرام من قبل الميقات، وللعملاء فيه اختلاف: فنقل ابن المنذر الإجماع على الجواز، ثم قيل هو أفضل من الإحرام من الميقات، وقيل دونه، وقيل مثله، وقيل من كان له ميقات معين فهو في حقه أفضل ولا فناء داره، وللشافعية في أرجحية الميقات عن الدار اختلاف، وقال الرافعي يؤخذ من تعليمهم أن من آمن على نفسه كان أوجب في حقه وإلا فمن

١٠٦- باب من اشترى الهندي بالذي الخليفة ثم أحرم

وقال نافع: كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أهدى من المدينة قلدة واشترى الهندي بالخليفة، يقطع في شق سنابه الأيمن بالشفرة، ويوجهها قبل القبلة باركة.

١٦٩٤، ١٦٩٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَقْعَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَزَوَّانَ قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْخَلِيفَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةٍ وَاثْنَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْتِ الْخَلِيفَةِ، قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهِنْدِيَّ وَالْهِنْدِيَّ وَالْهِنْدِيَّ، وَآخِرَهُ بِالْعُمَرَةِ. [الحديث: ١٦٩٤، الطبر: ١٨١١، ٢٧١٢، ٢٧٢١، ٤١٥٨، ٤١٧٨، ٤١٨١، والطبري الرصود، باب ٧٠- الحج، باب ١٠٨]. [الحديث: ١٦٩٥، الطبر: ٢٧١١، ٢٧٢٢، ٤١٥٧، ٤١٧٩، ٤١٨٠].

١٦٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا الْفُحَّ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ قَلْدَةً بِذُنِّ النَّبِيِّ ﷺ يَدِي، ثُمَّ قَلَّدَهَا وَأَشْرَعَهَا وَأَهْلَاهَا، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ. [طبر: ٤١٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ٤١٧٤، ٤١٧٥، ٢٣١٧، ٥٥٦٦، أخرجه مسلم: ١٢٣١].

قوله: (باب من اشترى قلدة بالذي الخليفة ثم أحرم) قال ابن بطال: غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشتر الحرم ولا يقلد إلا في ميقات بلده انتهى. والذي يظهر أن غرضه الإشارة إلى رد قول جاعل لا يشتر حتى يجرم أخرجه ابن أبي شيبة لقوله في الترجمة «ثم أشترى ثم أحرم» ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور قوله «حتى إذا كانوا بالذي الخليفة قلدهم الهندي وأحرم» فإن ظاهر البداة بالتقليد، ومن حديث عائشة قوله «ثم قلدها وأشعرها وما حرم عليه شيء» فإنه يدل على أن تقدم الإحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والإشعار. وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال «صلى النبي ﷺ الظهر بذي الخليفة ثم دعا ناقته فأشعرها في سنامها الأيمن ولسن الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته، فلما استوت به على البداة أهل بالحج، وسيأتي الكلام على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشروط وعلى حديث عائشة بعد بابين.

قوله: (زمن الخليفة) وقع عند الكشميهني «من المدينة».

قوله في صدر الباب: (وقال نافع كان ابن عمر إلخ) وصله مالك في الموطأ، قال «من نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلده بذي الخليفة بقلده قبل أن يشعر» وذلك في مكان واحد وهو مترج إلى القبلة بقلده بنعلين ويشعر من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بمرقة ثم يدفع به فإذا قدم غداة النحر نحو. وعن نافع عن ابن عمر كان إذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وجيد الله بن عمر عن نافع «أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيمن، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة وتبين بهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن تارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتيسر له ذلك، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية، ولم أر في حديث ابن عمر ما يدل على تقدم ذلك على إحرامه. وذكر ابن عبد البر في الاستذكار، عن مالك قال: لا يشعر الهندي إلا عند الإهلال، بقلده ثم يشعر ثم يعلو ثم يجرم. وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار، وفائدة الإحرام بأنها صارت هدياً ليعتبر من يحتاج إلى ذلك، وحتى لو اختلطت بغيرها تجزئت، أو ضلت هرفت، أو عطيت هرفها للمساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه. وأبعد من منع

الإشعار، واحتل باحتمال أنه كان مشروعا قبل النهي عن التلثة، فإن النسخ لا يصار إليه بالأحتمال، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن التلثة بزمان، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك بعد باب.

١٠٧- باب قل القلاد للبذن والبقر

١٦٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ يَحْلُلْ أَنْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ زَامِيًا وَلَقَدْ نَهَيْتُ، فَلَا أَجُلَ حَتَّى أَجُلَ مِنَ الْحَجِّ». [رواجع: ١٥٩٦. أخرجه مسلم: ١٢٢٩].

١٦٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوقَ، وَعَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَالِقُلُ قَلَابِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَخْجِبُ شَيْئًا مِمَّا يَخْجِبُهَا الْمُعُجَمُ. [رواجع: ١٦٩٦. أخرجه مسلم: ١٢٢١].

قوله: (باب قل القلاد للبذن والبقر) أورد فيه حديث حفصة ما شأن الناس حلوا وحديث عائشة وكان يهدي من المدينة فائق قلاد هديه، فقال ابن المنير في الحاشية: ليس في الحديثين ذكر البقر إلا أنهما مطلقان، وقد صح أنه أهلهما جميعا، كذا قال، وكأنه أراد حديث عائشة ودخل علينا يوم النحر بلحسم بقرة الحديث وسيأتي بعد أبواب، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر، وترجمة البخاري صحيحة لأن إن كان المراد بالهدي في الحديث الإبل والبقر معا فلا كلام، وإن كان المراد الإبل خاصة فابقر في معناها، وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفى في «باب التمتع والقران» وناسبته للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدم القتل عليه، ويوضح ذلك حديث عائشة المذكور معه، ويأتي الكلام عليه بعد باب.

(تبيينه): أخذ بعض المتأخرين من إقتصار البخاري في هذه الترجمة على الإبل والبقر أنه موافق لمالك وأبي حنيفة في أن الغنم لا تقلد، وغفل هذا المتأخر عن أن البخاري أفرد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب يسيرة كعادته في تفريق الأحكام في التراجم.

١٠٨- باب إشعار البذن

وقال غُرُوقُ، عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ يَحْلُلْ أَنْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ زَامِيًا وَلَقَدْ نَهَيْتُ، فَلَا أَجُلَ حَتَّى أَجُلَ مِنَ الْحَجِّ». [رواجع: ١٦٩٤، ١٦٩٥].

١٦٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسَلَّمَةَ: حَدَّثَنَا الْفَلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ يَحْلُلْ أَنْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ زَامِيًا وَلَقَدْ نَهَيْتُ، فَلَا أَجُلَ حَتَّى أَجُلَ مِنَ الْحَجِّ». [رواجع: ١٦٩٦. أخرجه مسلم: ١٢٢١].

قوله: (باب إشعار البذن) ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقا، وقد تقدم مرصولا قبل باب، وحديث عائشة نقلت قلاد هدي النبي ﷺ ثم أشعرها وقلدتها، الحديث، وفيه مشروعية الإشعار، وهو أن يكشط جلد البينة حتى يسيل دم ثم يسلكه فيكون ذلك علامة على كونها هديا، وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف، وذكر الطحاوي في «اختلاف العلماء» كرامة عن أبي حنيفة، وذهب غيره إلى استحبابه للتتابع، حتى أصحابه أبو يوسف ومحمد قالا: هو حسن. قال وقال مالك: يختص الإشعار بمن

لها سنام، قال الطحاوي: ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه، فدل على أنه ليس بنسك، لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي ﷺ. وقال الخطابي وغيره: احتلال من كره الإشعار بأنه من التلثة مردود، بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الرسوم، كالختان والحجامة، وشقفة الإنسان على المال عادة فلا يخشى ما توهموه من سرعان الجرح حتى يفضي إلى الهلاك، ولو كان ذلك هو المحظوظ لقيه الذي كرهه به كانه يقول: الإشعار الذي يفضي بالجرح إلى السراية حتى تهلك البينة مكروه، فكان قريبا. وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار، وانتصر له الطحاوي في «المعاني» فقال: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وإنما كره ما يفضي على وجه يخاف منه هلاك البذن كسراية الجرح، لاسيما مع الظعن

قوله: (حتى ينحر هديه) زاد مسلم في روايته «وقد بعثت بهدي فاكبي إلي» بامرك زاد الطحاوي من رواية ابن وهب عن مالك «أو مري صاحب الهدي، أي الذي معه الهدي، أي بما يصنع.

قوله: (قالت عروة) هو بالسند المذكور. وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة القاسم وعروة كما مضى قريبا مختصرا، ورواه عنها أيضا مسروق، وسيأتي في آخر الباب الذي بعده مختصرا، وأورده في الضحايا مطولا وترجم هناك على حكم من أهدى وأقام هل يصير محرما أو لا؟ ولم يترجم به هنا، ولغظه هناك «عن مسروق أنه قال: يا أم المؤمنين إن رجلا يبعث بالهدي إلى الكعبة ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته فلا

بالشفرة، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الحد في ذلك، وأما من كان عارفا بالسنة في ذلك فلا. وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال: لا أعلم أحدا كره الإشعار إلا أبا حنيفة، وخالفه أصحابه قاطبا بقول الجماعة انتهى. وروى عن إبراهيم النخعي أيضا أنه كره الإشعار، ذكر ذلك الترمذي قال: سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل: روي عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثلة، فقال له وكيع: أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول قال إبراهيم؟ ما أحقك بأن نجس انتهى. وفيه تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف. وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع. ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه.

(تبيينه): اتفق من قال بالإشعار بإلحاق البقر في ذلك بالإبل، إلا سعيد بن جبير. واختلفوا على أن الغنم لا تشعر لأعضائها، ولكن صوغها أو شعرها يستمر موضع الإشعار، وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أسمه. والله أعلم.

١٠٩- باب من قلد القلاد بيده

١٧٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّ زَيْدًا بْنُ أَبِي سَفْيَانَ: كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ أَلْبَسَ هَدْيًا، حَزَمَ عَلَيْهِ مَا يَحْزُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ. قَالَتْ عُمَرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا قُلْتُ قَلَابِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْدِي، ثُمَّ لَقَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْزَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نَجُوزَ الْهَدْيُ. [رواجع: ١٦٩٦. أخرجه مسلم: ١٢٢١].

قوله: (باب من قلد القلاد بيده) أي الهدايا، وله حالان: إما أن يسوق الهدي وقصد النسك فلما قلدها وشعرها عند إحرامه، وإما أن يسوقه ويقيم فيقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب، وسيأتي بيان ما يقلد به بعد باب والفرق بينهما بهذه الترجمة أنه كان عالما بالابتداء التقليد لترتب عليه ما بعده، قال ابن التين: يحتمل أن يكون قول عائشة ثم قلدها بيده بياناً لحفظها للأمر وعرفت بها، ويحتمل أن يكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يتمتع منه المحرم لتلا بطن أحد أنه استحباب ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدي.

قوله: (عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم) كذا للأكثر، وسقط «عمرو» من رواية أبي ذر. وعمرة هي خالة عبد الله الراوي عنها، والإسناد كله منديون إلا شيخ البخاري.

قوله: (أن زيدا بن أبي سفيان) كذا وقع في «الموطأ»، وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زيدا بن أبيه، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زيدا بن عبيد، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة القضي تحت عبيد المذكور فولدت زيدا على فراشه فكان ينسب إليه، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيدا ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمر زيدا على العراقيين البصرة والكوفة بجمعها له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين.

(تبيينه): وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث «أن ابن زيدا» بدل قوله «أن زيدا بن أبي سفيان» وهو وهم ثم عليه الغساني ومن تبعه، قال النووي ويصح من تكلم على صحيح مسلم: والصراب ما وقع في البخاري، وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ.

قوله: (حتى ينحر هديه) زاد مسلم في روايته «وقد بعثت بهدي فاكبي إلي» بامرك زاد الطحاوي من رواية ابن وهب عن مالك «أو مري صاحب الهدي، أي الذي معه الهدي، أي بما يصنع.

قوله: (قالت عروة) هو بالسند المذكور. وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة القاسم وعروة كما مضى قريبا مختصرا، ورواه عنها أيضا مسروق، وسيأتي في آخر الباب الذي بعده مختصرا، وأورده في الضحايا مطولا وترجم هناك على حكم من أهدى وأقام هل يصير محرما أو لا؟ ولم يترجم به هنا، ولغظه هناك «عن مسروق أنه قال: يا أم المؤمنين إن رجلا يبعث بالهدي إلى الكعبة ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته فلا

١١٠ - باب تقليد النعم

١٧٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَخَذَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً نَعْمًا [رَاجِع: ١٦٩٦].
[أخرجه مسلم: ١٣٢١، زيادة].

١٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيُمَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَقِيلُ الْقَلَابِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ الْقَوْمَ، وَيَحْسِمُ فِي أَهْلِهِ خَلَالًا. [رَاجِع: ١٦٩٦]. [أخرجه مسلم: ١٣٢١].

١٧٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيُمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُغَفَّرِ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَقِيلُ قَلَابِدَ الْقَوْمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَهَيَّئْتُ لَهَا، ثُمَّ يَمُكِّتُ خَلَالًا. [رَاجِع: ١٦٩٦]. [أخرجه مسلم: ١٣٢١].

١٧٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ غَابِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِيَهْدِي النَّبِيُّ ﷺ، تَغْيِي الْقَلَابِدَ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ. [رَاجِع: ١٦٩٦]. [أخرجه مسلم: ١٣٢١].

قوله: (باب تقليد النعم) قال ابن المنذر: أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها. زاد غيره: وكلهم لم يلغوها الحديث، ولم نجد حجة إلا قول بعضهم إنها تضعف عن التقليد، وهي حجة ضعيفة لأن القصد من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تتشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها، والخفية في الأصل يقولون: ليست النعم من الهدي، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى. وقال ابن عبد البر: احتج من لم ير بإهداء النعم بأنه ﷺ حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنما انتهى. وما أدري ما وجه الحجة منه، لأن حديث الباب قال على أنه أرسل بها وأقام، وكان ذلك قبل حجته قطعاً، فلا تعارض بين الفعل والترك لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز. ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هدايته من حجة غنم حتى يسرع الاحتجاج بذلك؟ ثم ساق ابن المنذر من طريق عطاء وعبد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا: رأينا النعم تقدم مقلدة. ولابن أبي شيبة عن ابن عباس نحوه. والمراد بذلك الرد على من ادعى الإجماع على ترك إهداء النعم وتقليدها. وأصل بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرق عن عائشة بتقليد النعم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتهما وغيرهم قال المنذري وغيره: وليست هذه بعله لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرق.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، وإنما أرفد البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنده أعلى درجة لتصريح الأعمش بالتحدث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله خلافاً. ثم أرفقه برواية منصور عن إبراهيم استظهاراً لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عنده وإن كان هو عنده حجة، وأما إرفاقه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلاد للنعم فلأن لفظ الهدي أهم من أن يكون لغنم أو غيرها، فالنعم فرد من أفراد ما يهدي، وقد ثبت أنه ﷺ أهدى الإبل وأهدى البقر، فمن ادعى اختصاص الإبل بالتقليد فضليه البيان. وعماير في طريق مسروق هو الشعبي، وزكريا الراوي عنه هو ابن أبي زائدة. وقد ذكرت في الباب قبله أنه أخرجه طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولاً.

١١١ - باب القلاد من ألهمين

١٧٠٥ - حَدَّثَنَا غَزْوُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ قَلَابِدَهَا مِنْ عَيْنِ كَانَ عَيْنِي. [رَاجِع: ١٦٩٦]. [أخرجه مسلم: ١٣٢١، مطولاً].

قوله: (باب القلاد من ألهمين) بكسر المهملة وسكون الهاء أي الصوف، وقيل: هو الصبغ فيه، وقيل: هو الأهر خاصة.

يزال من ذلك اليوم حرماً حتى يحل الناس، فذكر الحديث نحوه. ولقظ الطحاوي في حديث مسروق، قال قلت لعائشة: إن رجلاً أهنا يمشون بالهدي إلى البيت ويعلمون الذي يمشون معه يعلم لم يقتلهم في ذلك اليوم، فلا يزالون حرمين حتى يحل الناس، الحديث وقال سعيد بن منصور: حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد بن عائشة وقيل لما إن زياداً إذا بحث بالهدي أمسك عما يمسك عنه الحرم حتى ينحر هديه، فقالت عائشة: أو له كمية يطرف بها. قال: وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلغ عائشة أن زياداً بحث بالهدي ونجده فقالت إن كنت لأقتل فلان هدي النبي ﷺ ثم يبعث بها وهو مقبض عندنا ما يجتنب شيئاً، وروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن أبي المغيرة أنه رأى رجلاً متجهداً بالمعراق فسأل عنه فقالوا إنه أمر يهديه أن يهدى قال ربيعة: فليكن عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال: بلعة ورب الكعبة، ورواه ابن أبي شيبة عن الثقيفي عن يحيى بن سعيد أنبأني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان علي متجهداً على منبر البصرة، فذكره، عرف بهذا اسم للمهم في رواية مالك. قال ابن التين: خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء، واحتجت عائشة بفعل النبي ﷺ، وما روت في ذلك يجب أن يصار إليه، ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى.

وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم يضره بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر ورواه ابن أبي شيبة عن ابن علية عن أيوب وابن المنذر عن طريق ابن جريح كلاهما عن نافع وأن ابن عمر كان إذا بحث بالهدي يمسك عما يمسك عنه الحرم إلا أنه لا يلي، ومنهم قيس بن سعد بن جاعة أخرج سعيد بن منصور عن طريق سعيد بن المسيب عنه نحو ذلك، وروى ابن أبي شيبة عن طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمر وعلي أنهما قالا في الرجل يرسل يديته وأنه يمسك عما يمسك عنه الحرم وهذا منقطع. وقال ابن المنذر: قال عمر وعلي وقيس بن سعد وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون: من أرسل الهدي وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم. وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون: لا يصير بذلك حرماً، وإلى ذلك صار فقهاء الأصناف، ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالساً عند النبي ﷺ فنقد قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال: إني أمرت ببني النبي يمشون بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا، فليست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي، الحديث وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده، إلا أن نسبة ابن عباس إلى التضرع بذلك خطأ. وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجتنب شيئاً ما يجتنب الحرم إلا لإجماع ليلة جمع، ورواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح. نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس، ففي نسخة أبي اليمان عن شبيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال أول ما كشف النعمي عن الناس وبين من السنة في ذلك عائشة، فذكر الحديث من عروة ومرة عنها قال فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا قري ابن عباس، وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد النكاح صار بمجرد تقليد الهدي حرماً حكاية ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحاق، قال وقال أصحاب الرأي: من ساق الهدي ولم يلبس ثم قلد وجب عليه الإحرام. قال وقال الجمهور: لا يصير بتقليد الهدي حرماً ولا يجب عليه شيء. ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عليهم، فالطحاوي أعلم بهم منه. ولعل الخطابي ظن التسوية بين المسائتين.

قوله: (بيدي) فيه رفع جاز أن تكون لرادت أنها ضلّت بأمرها.

قوله: (مع أي) بفتح المزة وكسر الموحدة الخفيفة، تريد بذلك أباهما أبا بكر الصديق. واستفيد من ذلك وقت البحث وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس. قال ابن التين: أرادت عائشة بذلك علمها بجميع القصص، ويمثل أن تريد أنه أخر فمل النبي ﷺ لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لثلاثي ظن أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ، فأرادت إزالة هذا اللبس وأكملت ذلك بقوله، فلم يحرم عليه شيء كان له حل حتى غر الهدي، أي واقتضى أمره ولم يحرم، وترك إحرامه بمد ذلك أحصى اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياساً للتولية في أمر الهدي على المباشرة، له فثبتت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة. وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان ما يهتم به، ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة. وفيه تعقب بعض العلماء على بعض، ورد الاجتهاد بالنص، وأن الأصل في أفعاله ﷺ التماسي به حتى تثبت الخصوصية.

قوله: (وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام إذا خرها نزح جلالها مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها) هذا التعليق وصل بعضه مالك في «الموطأ» عن نافع «أن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه» وعن نافع «أن ابن عمر كان يجلل بدنه القباطي والحلال ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها» وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة؟ قال: كان يتصدق بها وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غيره عن مالك «إلا موضع السنام» إلى آخر الأمر المذكور. قال المهلب ليس التصديق بجلال البدن فرضاً وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء «أهل» به لله، ولا في شيء أصيب إليه أحد وفائدة شق الجبل من موضع السنام ليظهر الإشعار لكلا يستمر ما تحتها. وروى ابن المنذر من طريق أسامة بن زيد عن نافع «أن ابن عمر كان يجلل بدنه الأعطاف والبرود والمجر حتى يخرج من المدينة» ثم يترجمها فيطربها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى يتحررها، ثم يتصدق بها، قال نافع: وربما دفعها إلى بني شيبه. وأورد المصنف حديث علي في التصديق بجلال البدن مختصراً، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى.

(نسيه) ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والإشعار وغير ذلك يقتضي أن إظهار التقرب بالمهدي أفضل من إخفائه، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الغرض أفضل من إظهاره، فإما أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالإحرام والطواف والوقوف مكان الإشعار والتقليد كذلك فيخص الحج من عموم الإخفاء، وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والإشعار إظهار العمل الصالح لأن الذي يهديها يمكنه أن يمتنعها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول إنها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل، وأبعد من استدلال ذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضاً. وإما أن يقال إن التقليد جعل علماً لكونها هدياً حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها.

١١٤- باب من اشترى هديته من الطريق وقلدها

١٧٠٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْحَجَّ، عَامَ حَجَّةِ الْخُرُوبِ، فَمِنْ عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَّبِعُونَ حَسَنَةَ إِذَا اصْنَعَتْ كَمَا صَنَعَ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَوْجِئْتُ عُثْرَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَظَاهِرِ الْبَيْتَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدَةٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي لَقَدْ جَمَعْتُ حَجَّةً مَعَ عُثْرَةٍ، وَأَهْدَيْتُ هَذَيْنِ مُقَلِّدًا اشْتَرَاهُ، حَتَّى قَدِمْتُ، فَطَافَ بِالنَّاسِ وَالْبُغَاةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَلَمْ يَخْلُفْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمَ النُّحُورِ، فَحَلَقَ وَنَحَرَ، وَرَأَى أَنَا لَقَدْ فَتَسَى طَوَافَهُ، لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: كَذَلِكَ صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ. [راجع: ١٦٣٩. أخرجه مسلم: ١٢٣٠].

قوله: (باب من اشترى هدية من الطريق وقلدها) تقدم قبل ثمانية أبواب «من اشترى الهدى من الطريق»، وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر، وإنما زادت هذه الترجمة للتقليد وقد تقدم القول فيه مستوفى في «باب من قلد الثلاثين يديه» وحديث ابن عمر يأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى. لكن قوله في هذه الرواية «عام حجة الحوروية» وفي رواية الكشميهني «حج الحوروية» في عهد ابن الزبير، مغاير لقوله في «باب طواف القارن» من رواية الليث عن نافع «عام نزول الحجاج بابن الزبير لأن حجة الحوروية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة» ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير، فإما أن يحمل على أن البرادي أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق، وإما أن يحمل على تعدد القصة. وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القائل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في «باب من اشترى الهدى من الطريق» وسيأتي في أول الإحصار مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى.

١١٥- باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن

١٧٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

قوله: (عن أن المؤمنين) هي عائشة، يته يحيى بن حكيم عن معاذ أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» وكذا وقعت تسميتها عند الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عون.

قوله: (فلعلت قللدها) أي الهدايا، وفي رواية يحيى المذكورة «أنا قلت تلك الثلاث» ولمسلم من وجه آخر عن ابن عون مثله وزاد «فأصبح فيها حلالاً يأتي ما يأتي الحلال من أهله» وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض، وهو منقول عن ربيعة ومالك. وقال ابن التين: لعله أراد أنه الأولى، مع القول بجواز كونها من الصوف. والله أعلم.

١١٢- باب تقليد النعل

١٧٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَذَنَةً، قَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «إِنِّي بَذَنَةٌ». قَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا، يُسَاقِرُ النَّبِيَّ ﷺ، وَالنَّعْلَ فِي عُنُقِهَا.

تَابَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ.

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُثَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٦٨٩. أخرجه مسلم: ١٣٢٢].

قوله: (باب تقليد النعل) يحتل أن يريد الجنس، ويحتل أن يريد الوحدة أي النعل الواحدة فيكون فيه إشارة إلى ما اشترط ناعين وهو قول الثوري، وقال غيره تجزئ الواحدة، وقال آخرون: لا تعين النعل بل كل ما قام مقامها أجزأ حتى أذن الإدولة. ثم قيل: الحكمة في تقليد النعل أن فيه إشارة إلى السفر والجهد فيه، فعلى هذا يتعين والله أعلم. وقال ابن المنذر في الحاشية: الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مركوبة لكونها بقي صاحبها وتحمل عنه وعر الطريق، وقد كتى بعض الشعراء عنها بالناقة، فكان الذي أهدى خرج من مركوبة لله تعالى حيواناً وغيره، كما خرج حين أحرم عن ملبوسه، ومن ثم استحسب تقليد ناعين لا واحدة، وهذا هو الأصل في نذر المشي حافياً إلى مكة.

قوله: (حدثنا محمد) كذا للآخر غير مشوب، وابن السكن «محمد بن سلام» ولأبي ذر «محمد هو ابن سلام» ورجح أبو علي الجبلي أنه محمد بن المثنى لأن المصنف روى عن محمد بن المثنى عن عبد الأعلى حديثاً غير هذا سيأتي قريباً، وأبناه غيره بأن الإسماعيلي وأبا نعيم أخرجهما في مستخرجيهما من رواية محمد بن المثنى، وليس ذلك بلازم، والمعدة على ما قال ابن السكن فإنه حافظ.

قوله: (عن عكرمة) هو مولى ابن عباس، وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبي كثير لا شيبه، وقد تقدم الكلام على حديث الباب قبل تسعة أبواب.

قوله: (تابه محمد بن بشار) إلخ التابع بالفتح هنا هو معمر، والمتابع بالكسر ظاهر السياق أنه محمد بن بشار، وفي التحقيق هو علي بن المبارك وإنما احتاج معمر عنده إلى التابئة لأن في رواية البصريين عنه مقالاً لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين، ولم تقع في رواية محمد بن بشار موصولة، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن علي بن المبارك متتابعة عثمان بن عمرو قال: إن حسينا المعلم رواه عن يحيى بن أبي كثير أيضاً.

١١٣- باب الجلال للبذن

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَشُقُّ مِنَ الْجَلَالِ إِلَّا مَوْضِعُ السَّنَامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَحَ جَلَالُهَا، مَخَافَةَ أَنْ يَفْسِدَهَا الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا.

١٧٠٧- حَدَّثَنَا قُيَيْصَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ثَلَيْثٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبُذْنِ النَّبِيِّ نَحَرْتُ وَبَطَلُوهَا. [انظر: ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ٢٢٩٩، وانظر في الوكالة، باب ١. أخرجه مسلم: ١٣١٧].

قوله: (باب الجلال للبذن) يكرس الجليم وتخفيف السلام جمع جل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه.

سعيد، عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِيُحَسِّنَ بَقِيَّةً مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، لَا تُرَى إِلَّا الْحِجُّ، فَلَمَّا دَفَنُوا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَجْلِسَ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ يَلْحَمُ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا، قَالَ: نَحَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُهُ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ. [رواه: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٦١١].

قوله: (باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن) أما التعبير بالنبح مع أن حديث الباب يلفظ النحر فإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه يلفظ الذبح، وسيأتي بعد سبعة أبواب من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وغيره البقر جازت عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها، وأما قوله ممن غير أمرهن، فأخذه من استغفام عائشة عن اللحم لا دخل به عليها، ولو كان ذمعه بملحها لم ينجح إلى الاستغفام، لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال، فيجوز أن يكون عملها بذلك تقدم بأن يكون استئذانهم في ذلك، لكن لا أدخل اللحم عليها احتسابا أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عن ذلك.

قوله: (عن عمرة) في رواية سليمان المذكورة حديثي عمرة. قوله: (لا نرى) بضم النون أي لا نظن. قوله: (إلا الحج) تقدم القول فيه في الكلام على باب التمتع والأفراد والقران. وقوله: (فدخل علينا) بضم الدال على البناء للمجهول.

قوله: (يلحم بقر) قال ابن بطال: أخذ بظاهره جماعة فجازوا الاشتراك في المعنى والأضحية، ولا حجة فيه لأنه يمتثل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة، وأن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه بقرة واحدة فقد قال إسماعيل القاضي: ترد يونس بذلك، وقد خالفه غيره أحد ورأيه يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما، ويونس ثقة حافظ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضاً ولفظه أصح من لفظ يونس قال ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة وروى النسائي أيضاً من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال ذبح رسول الله ﷺ عن أكثر من نسائه في حجة الوداع بقرة بيتهن، صححه المحاكم، وهو شاهد قوي لرواية الزهري وأما ما رواه عمار الدقني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حجةنا بقرة بقرة أخرجه النسائي أيضاً فهو شاذ خالف ما تقدم، وقد رواه المصنف في الأضاحي ومسلم أيضاً من طريق ابن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم يلفظ ذبحي رسول الله ﷺ عن نسائه البقرة، ولم يذكر ما زاده عمار الدقني، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن يلفظ وأهدي، بدل ذبحي، والظاهر أن التصرف من الرواة لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر فحمله بعضهم على الأضحية، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان ممن أكثر من نسائه فقويت رواية من رواه يلفظ وأهدي وتبين أنه هدي التمتع ليس فيه حجة على مالك في قوله لا ضحايا على أهل منى، وتبين توجيه الاستئذان به على جواز الاشتراك في الهدي والأضحية والله أعلم. واستدل به على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه، وتعب باحتمال الاستئذان كما تقدم في الكلام على الترجمة، وفيه جواز الأكل من الهدي والأضحية، وسيأتي نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب.

قوله: (قال يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري بالإستاد المذكور كله إليه. قوله: (فذكرته للقاسم) يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق. قوله: (فقال أتيتك بالحديث على وجهه) أي ساقته لك سياقاً عاماً لم يختصر منه شيئاً، وكأنه يشير بذلك إلى روايته هو عن عائشة فيها مختصرة كما قدمت الإشارة إليها في هذا الباب.

١١٦ - باب النحر في منحر النبي ﷺ يميني
١٧١٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ خَالَدَ بْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ.
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَنْحَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [رواه: ٩٨٢].
١٧١١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَتَعَثَّ بِهَيْبِهِ مِنْ جَنَاحِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، حَتَّى يَدْخُلَ بِهِ مَنْحَرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَحُجَّاجٌ، لِيَهْمُ الْخُرُوفَ وَالْمَمْلُوكَ. [رواه: ٩٨٢].

قوله: (باب النحر في منحر النبي ﷺ يميني) قال ابن التين: منحر النبي ﷺ عند الجمرة الأولى التي تلي المسجد انتهى. وكأنه أخذ من أثر أخرجه الفاكهي من طريق ابن جريج عن طاوس قال: كان منزل النبي ﷺ يميني عن يسار المصلين. قال وقال غير طاوس من أشياخنا مثله وزاد وأمر بنسائه أن يتزلن جنب المنار يميني، وأمر الأنصار أن يتزلوا الشعب وواه الدلاء. قلت: والشعب هو عند الجمرة المذكورة. قال ابن التين: وللنحر فيه فضيلة على غيره لقوله ﷺ هذا للنحر، وكل منى منحر انتهى. والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه وبخرت ههنا، ومنى كلها منحر، فاحرقوا في رحالكم، وهذا ظاهره أن نحره ﷺ بذلك المكان وقع عن اتفاق، لا لشيء يتعلق بالنسك، ولكن ابن عمر كان شديد الاتباع. وقد روى عمر بن شبة في كتابه من طريق ابن جريج عن عطاء قال: وكان ابن عمر لا ينحر إلا يميني، وسكني ابن بطال قول مالك في النحر يميني للحجاج والنحر بمكة للمتمتع، وأطال في تقرير ذلك وترجيحه، ولا خلاف في الجواز وإن اختلف في الأفضل.

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهويه، وكذلك أخرجه في مسنده. وأخرجه من طريقه أبو نعيم.

قوله: (قال عبد الله) أي ابن عمر بالإستاد المذكور، والمعنى أن مراد نافع بإطلاق للنحر منحر رسول الله ﷺ. وقد روى المصنف هذا الحديث في الأضاحي أوضح من هذا ولفظه حديثي محمد بن أبي بكر القدعي حدثنا خالد بن الحارث، فذكر الحديث قال وقال عبد الله يعني منحر النبي ﷺ، ولهذا أردفه المصنف هنا بطريق موسى بن عتبة عن نافع المصرفة بإضافة للنحر إلى رسول الله ﷺ في نفس الخبر، وأفادت رواية موسى زيادة وقت بحث الهدي إلى النحر وأنها من آخر الليل. وقوله: ومع حجاج، بضم الهمزة جمع حاج، وقوله وفيهم الحمر والملوك معناه أنه لا يشترط بحث الهدي مع الأحرار دون الأرقاء، وسيأتي في الأضاحي من طريق كثير بن فرقة عن نافع عن ابن عمر: كان رسول الله ﷺ ينحر وينحر المصلين، وهذا محمول على الأضحية بالمدينة.

١١٧ - باب مَنْ نَحَرَ هَذِيَّةً يَدِيهِ
١٧١٢ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يَكْرَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ، عَنْ ثَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ لِقَاءَهُ، عَنْ أَنَسٍ: وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ سَمْعَ بَدَنٍ قِيَامًا، وَنَحَرَ يَدَيْهِ كَحُجَّتَيْنِ الْمُحَجِّينِ الْفَرَسَيْنِ. مُخْتَصَرًا. [رواه: ١٠٨٩. أخرجه مسلم: ٩٩٠. بلفظه لم ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب من نحر هديه يديه) أورد فيه حديث أنس مختصراً وفيه نحر النبي ﷺ يديه سمع بدنه وسيأتي بعد باب واحد بتمامه بالإستاد الذي ساقه هنا سواء، وليست هذه الترجمة وحديثها عند أكثر الرواة، بل ثبت لأبي ذر عن المستلمي وحده، وفي نسخة الصغاني بعد الترجمة ما نصه: حديث سهل بن يكار عن ومييمه فاكفي بالإشارة.

١١٨ - باب نحر الإبل مفيدة
١٧١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا نُبَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ: قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَخَذَ يَدَيْتَهُ يَنْحَرُهُمَا، قَالَ: اهْتَضَا قِيَامًا مُفِيدَةً، سَنَةَ مَحْمُودٍ ﷺ.
وَقَالَ شَقْبَةُ: عَنْ يُونُسَ: أَخْبَرَنِي زِيَادُ. [الطبري في الحج، باب ١١٩. أخرجه مسلم: ١٣٢٠].

قوله: (باب نحر الإبل مفيدة) أورد فيه حديث ابن عمر، وهو مطابق لما ترجم

له.

[راجع: ١٠٨٩. أخرجه مسلم: ٦٩٠].

قوله: (باب نحر البذن قائمة) في رواية الكشميهني، قياماً.

قوله: (وقال ابن عمر سنة محمد) يشير إلى حديثه في الباب الذي قبله.

قوله: (وقال ابن عباس صواب قياماً) وهكذا ذكره سفیان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه في تفسير قوله تعالى «اذكروا اسم الله عليها صواباً» قال: قياماً، أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة، وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه. وقوله: «صوابه بالتشديد جمع صافئة أي مصطفة في قيامها». ووقع في مستدرک الحاكم، من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى «صواباً» أي قياماً على ثلاث قوائم معقولة، وهي قرامة ابن مسعود، صوابان، بكسر الفاء بعدها نون جمع صافئة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب.

قوله: (حدثنا سهل بن بكار) الإسناد إلى آخره بصريون.

قوله: (فبات بها فلما أصبح) في رواية الكشميهني، فبات بها حتى أصبح. وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج، والمراد منه هنا قوله، وغيره يده سبع بدن قياماً، كذا في رواية أبي ذر وفي رواية كريمة وغيرها سبعة بدن قليل في توجيهها أراد أجرة فلذا أحسب بها الملاءم، والجمع بينه وبين ما قبله واضح، وسيأتي بيان ما أغره وحده في حديث علي إن شاء الله تعالى قريباً، ويأتي الكلام على حديث التضحية بالكباشين في كتاب الأضاحي.

قوله في الطريق الثالثة: (وعن أيوب عن رجل عن أنس) المراد به بيان اختلاف إسماعيل بن علة ووهيب على أيوب فيه، فساقه وهيب عنه بإسناد واحد وفصل إسماعيل بعضه فقال: «من أيوب عن أبي قلاية عن أنس» وقال في بعضه: «عن أيوب عن رجل عن أنس» قال الداودي: لو كان كله عند أيوب عن أبي قلاية ما أبهم، وقال ابن التين: يحتمل أن يكون إسماعيل شك فيه أو نسيه، وهيب ثقة فقد جزم بأن جميع الحديث عنه، وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في «باب التسييح والتحميد» في أوائل الحج.

(تبيه): حكى ابن بطال عن المهلب أنه وقع عنده هنا «فلما أهل» لنا بهما جميعاً، قال ومناه أمر من أهل بالقرآن لأنه هو كان مفرداً، فمعنى «أهل لنا» أي إباح لنا الإحلال فكان ذلك أمراً وتعليماً لهم كيف يهلون، ولا فما معنى «لنا» في هذا الموضع؟ انتهى. ولم آف في شيء من الروايات التي اتصلت لنا في هذا الحديث ولا في غيره على ما ذكر. وإنما الذي في أصلنا «فلما علا على البيداء لي بهما جميعاً» ولعله وقع في نسخته «فلما علا على البيداء أهل» وفي أخرى «لبي»، فكتبت «لبي» بالف فصارت صورتها «لنا» بنون خفيفة جمع بينها وبين الرواية الأخرى فصار «أهل لنا» ولا وجود لذلك في شيء من الطرق.

١٢٠ - باب لا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَذِي شَيْئاً

١٧١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَكَتْنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَضَعْتُ عَلَى الْبُذْنِ، فَأَمَرَنِي فَضَعْتُ لِحُمْلِهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي فَضَعْتُ جِلْدَهَا وَجَلَدْتُهَا. [راجع: ١٧٠٧. أخرجه مسلم: ١٣١٧].

١٧١٦ م - قَالَ سُفْيَانُ: وَخَدَّيْ عِذَّ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ، وَلَا أُطْعِمَ عَلَيْهَا شَيْئاً فِي جَزَائِهَا. [راجع: ١٧٠٧. أخرجه مسلم: ١٣١٧].

قوله: (باب لا يعطى الجزار من الهدي شيئاً) فاعل، يعطى، عذوف أي صاحب الهدي، والجزار منصوب على القمولية وروي بفتح الطاء والجزار بالرفع.

قوله: (أخبرنا سفیان) هو الثوري.

قوله: (عن عبد الرحمن) سيأتي في الباب الذي بعده التصريح بالأخبار بين جاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعلي.

قوله: (وقال سفیان) هو المذكور بالإسناد المذكور وليس معلقاً، وقد وصله السائي قال أخبرني إسحاق بن منصور حدثنا عبد الرحمن وهو ابن مهدي حدثنا سفیان، وعبد الكرم المذكور هو الجزري كما في الرواية التي في الباب بعده.

قوله: (عن يونس) هو ابن عبيد في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن عبد الأعلى عن يزيد بن زريع وأخبرنا يونس، والإسناد سوى الصحابي كلهم بصريون.

قوله: (عن زياد بن جبير) بجمع وموحدة مصغر بصري تابعي ثقة ليس له في الصحيحين سوى هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في التذرع بهذا الإسناد وأخرجه في الصوم بإسناد آخر إلى يونس بن عبيد، وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق زيد بن جبير عن ابن عمر، وهو غير زياد بن جبير هذا وليس أحداً له أيضاً لأن زياداً طائي كوفي وزياداً ثقفى بصري لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر.

قوله: (أبى على رجل) لم آف على اسمه.

قوله: (قد أناخ بدنته بنحرها) زاد أحمد عن إسماعيل بن علية عن يونس لينحرها بمى.

قوله: (ابعتها) أي أثرها، يقال بعثت الناقة أثرها. وقوله (قياماً) أي من قيام، وقياماً مصدر بمعنى قائمة وهي حال مقدرة، أو قوله «ابعتها» أي أقمها، أو الصامل مخلوف تقديره انحرفها. وقد وقع في رواية عند الإسماعيلي «انحرها قائمة».

قوله: (معقولة) أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من قوائمه، ولأبي داود من حديث جابر أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البنية معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمه، وقال سعيد بن منصور «حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهي معقولة إحدى يديها».

قوله: (سنة محمد) نصب سنة بـمامل مضمر كالإختصاص، أو التقدير متبهاً سنة محمد. قلت: ويجوز الرفع، ويدل عليه رواية الجربي في التماسك بلقط فقال له انحرها قائمة فإنها سنة محمد، وفي هذا الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة، وعن الحنفية يستوي نحرها قائمة وبارقة في الفضيلة، وفيه تعليم الجاهل وعدم السكرت على مخالفة السنة وإن كان مباحاً، وفيه أن قول الصحابي من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث في صحيحهما.

قوله: (وقال شعبة عن يونس أخبرني زياد) هذا التعليق أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده قال وأخبرنا الثوري بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زياد بن جبير يقول: انتهيت مع ابن عمر فإذا رجل قد أضجع بدنته وهو يريد أن ينحرها فقال قياماً معقولة سنة محمد ﷺ وقد نسب مغلفاً، ومن تيسه تعليق شعبة المذكور لتخريج إبراهيم الجربي عن عمرو بن مروان عن شعبة، فراجعت فوجدته فيه عن يونس عن زياد بالتمتعة، وليس في ذلك فناء بمقصود البخاري، فإنه أخرج طريق شعبة ليسان مسامح يونس له من زياد، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غدر عن شعبة بالتمتعة.

١١٩ - باب نَحْرُ الْبُذْنِ قَائِمَةً

وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَنَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ. [راجع: ١٧١٣].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «صَوَافٍ» [الحج: ٣٩]. قِيَاماً.

١٧١٤ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ ارْتِمَاءً، وَالْعَصْرَ بِلَدِي الْخَلِيفَةِ رُكْعَتَيْنِ، قَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ لَبَّى بِهِمَا جَمِيعاً، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْلُوا، وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مَتَعَ بَذْنِ قِيَاماً، وَنَحَرَ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ الْقَرْنَيْنِ. [راجع: ١٠٨٩. أخرجه مسلم: ٦٩٠ مختصراً].

١٧١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ ارْتِمَاءً، وَالْعَصْرَ بِلَدِي الْخَلِيفَةِ رُكْعَتَيْنِ.

وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ زُجَيْلٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْبَيْدَاءُ أَهْلًا بِمَعْرُوفٍ وَحَجَّةٍ.

قوله: (فلتمت على البدن) أي التي أرسلها للهندي، وفي الرواية الأخرى: «أن أقوم على البدن» أي عند غمرها للاحتفاظ بها، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أي على مصالحها في علفها وريعيها وسقيها وغير ذلك، ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن، لكن وقع في الرواية الثالثة أنها مائة بدنة، وأبي داود من طريق ابن إسحاق عن ابن أبي نجيم عن مجاهد، وخر النبي ﷺ ثلاثين بدنة، وأمرني فخرت سافرهما وأصبح منه ما وقع عند مسلم في حديث جابر الطويل فإن فيه ثم اتصرف النبي ﷺ إلى النحر فحضر ثلاثاً وستين بدنة، ثم أعطى علياً فخر ما غير واشتره في هدنة، ثم أسر من كل بدنة بيضة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها، فصرف بذلك أن البدن كانت مائة بدنة وأن النبي ﷺ فخر منها ثلاثاً وستين وخر علي الباقي، والجمع بينه وبين رواية ابن إسحاق أنه ﷺ فخر ثلاثين ثم أسر علياً أن ينحر فحضر سبعمائة وثلاثين مثلاً ثم فخر النبي ﷺ ثلاثاً وثلاثين، فإن ساء هذا الجمع وإلا فما في الصحيح أصح.

١٢٢ - باب يَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ

١٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ثَلَيْ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِطُحْمِهَا فَسَقَمْتُهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا فَسَقَمْتُهَا، ثُمَّ بَجَلُودِهَا فَسَقَمْتُهَا.

[رواج: ١٧٠٧. أخرجه مسلم: ١٣١٧].

قوله: (باب يصدق بجلال البدن) لورد فيه حديث علي من طريق أخرى عن مجاهد، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب في باب الجلال والبدن. وفي حديث علي من القوائد سوق الهدية، والوكالة في غمر الهدي، والاستجار عليه، والقيام عليه وتفرقة والإشراك فيه، وإن من وجب عليه شيء لله فله تقليصه، ونظيره الزرع يعطى عشرة، ولا يمسب شيئاً من ثقله على المسكين.

١٢٣ - باب هُوَ إِذَا بَوَّلْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ النَّبِيِّ

أَنْ لَا تُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ وَطَهَّرَ تَحْتَهُ لِلطَّالِبِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرَّاسِعَ السُّجُودِ. وَأَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَوْمَ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ صَائِرٍ يَأْتِيهِ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَاصِيٍّ. لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي الْهَيْمِ مَقْلُودَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهْمَةِ الْأَنْعَامِ فَكَلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ. ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْضِيَهُمْ وَيُؤْتُوا نَلُورَهُمْ وَيُطَوَّفُوا بِالنَّبِيِّ. ذَلِكَ وَمَنْ يَعْظُمُ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ [الحج: ٢٦ - ٣٠].

١٢٤ - باب وَمَا يَأْكُلُ مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَصَدَّقُ

وَقَالَ عُمَةُ لِلَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالْفُؤَادِ، وَيُؤْكَلُ بِمَا يَمُرُّ ذَلِكَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَأْكُلُ رُطُوبُهُ مِنَ الْمُقْتَةِ.

١٧١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ يُذَيَّنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِئَةِ فَرَسٍ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «كُلُوا وَزَوِّدُوا». فَكَلْنَا وَزَوَّدْنَا.

قُلْتُ لِطَهْرٍ: أَلَا: حَتَّى جَسَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: لَا. [الطهر: ٢٩٨٠، ٥٤٢٤، ٥٥٦٧. أخرجه مسلم: ١٩٧٢، بلطهم بدل ولا].

١٧٢٠ - حَدَّثَنَا عَلَادُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرَةُ ثَلَاثَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَحْمِسَ بَيْتَيْنِ مِنْ بَيْتِ الْقُدَيْدَةِ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا قَرَّبْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيُهُ، إِذَا طَافَ بِالنَّبِيِّ، ثُمَّ يَجُلُ، ثَلَاثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَذَخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ يَقْرَى، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: ذَبْحُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ لُؤْلُؤِ رِجْلَيْهِ.

قَالَ: يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ. [رواج: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (ولا يعطى في جزائها شيئاً) ظاهرهما أن لا يعطى الجزاء شيئاً البتة، وليس ذلك المراد بل المراد أن لا يعطى الجزاء منها شيئاً كما وقع عند مسلم، وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين النسائي في روايته من طريق شبيب بن إسحاق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزاء من الهدي عوضاً عن أجرته ونلفقه، ولا يعطى في جزائها منها شيئاً، واختلف في الجزاء فقال ابن التين: الجزاء بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواط، فمثل هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية، فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزاء أجرته الجزاء، وقال ابن الجوزي وبه ذهب المذهب الطبري: الجزاء بالضم اسم لما يعطى كالمعاملة وزناً ومعنى، وقيل: هو بالكسر كالجماعة والحياطة، وجوز غيره الفتح، وقال ابن الأثير: الجزاء بالضم كالمعاملة ما يأخذ الجزاء من الذبيحة عن أجرته، وأصلها أطراف البعير الرأس والبدن والرجلان سميت بذلك لأن الجزاء كان يأخذها من أجرته.

١٢٥ - باب يَصَدَّقُ بِجَلَدِ الْهِنْدِي

١٧١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمُ الْخَزَرِيُّ: أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ثَلَيْ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُقْرَمَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ يُقَسِّمَ بَيْنَهُ كُلُّهَا، لَحْمُهَا وَجِلْدُهَا، وَلَا يُعْطَى فِي جَزَائِهَا شَيْءٌ. [رواج: ١٧٠٧. أخرجه مسلم: ١٣١٧].

قوله: (باب يصدق بجلود الهندي) لورد فيه حديث علي من رواية ابن جريج عن عبد الكريم الجزري وهو ابن مالك والحسن بن مسلم وهو المكي جميعاً عن مجاهد، وساقه بلطف الحسن بن مسلم، وأما لفظ عبد الكريم فقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه عن عمرو وزاد «وقال نحن نطعم من عتتنا».

قوله: (وأن يقسم بدنه) يسكن الدال المهملة ويجوز ضمها. قوله: (لحمها وجلودها وجلالها) زاد ابن خزيمة من هذا الوجه في روايته على المسكين.

قوله: (ولا يعطى في جزائها شيئاً) زاد مسلم وابن خزيمة، ولا يعطى في جزائها منها شيئاً، قال ابن خزيمة: المراد بقوله «يقسمها كلها» على المسكين إلا ما أسره به من كل بدنة بيضة فطبخت كما في حديث جابر يعني الطويل عند مسلم كما تقدم التنية عليه قال: والنهي عن إعطاء الجزاء للمراد به أن لا يعطى منها عن أجرته، وكذا قال الجوزي في «شرح السنة» قال: وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يصدق على الفقراء فلا بأس بذلك. وقال غيره: إعطاء الجزاء على سبيل الأجرة ممنوع لكونه مبادرة، وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالتقاسم الجزاء، ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تقع مساحاة في الأجرة لأجل ما يأخذ ف يرجع إلى المبادرة، قال القرطبي: ولم يرض عن إعطاء الجزاء منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير. واستدل به على منع بيع الجلد قال القرطبي: فيه دليل على أن جلود الهندي وجلالها لا تباع لطفها على اللحم وإعطاؤها حكمه، وقد انفردوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال، وأجازوه الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية، قالوا: ويصرف ثمنه مصرف الأضحية. واستدل أبو ثور على أنهم انفردوا على جواز الانتفاع به، وكل ما جاز

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي ابْنُ خَثِيمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ عَفَّاءُ، أَرَاهُ عَنْ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ خَثِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ١٣٠٧، بلطف مختلف].

وَقَالَ حَمَّادٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: رَمَيْتُمْ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُمْ، فَقَالَ: لَا حَرَجَ. قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ، قَالَ: لَا حَرَجَ. [راجع: ٨٤، أخرجه مسلم: ١٣٠٧، بلطف مختلف].

١٧٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ سَهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قُفِيتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالطَّحْطَاءِ، فَقَالَ: «أَحْبَبْتُ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِمَا أَهْلَلْتُ». قُلْتُ: لَيْتَ كَيْفَ أَهْلَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَحْسَنْتُ، أَنْطَلِقُ، فَكُلْتُ بِأَيْتِي وَبِالضُّفَى وَالْمَرْوَةِ». ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ رَأَيْتُ، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْخَبَجِ، فَكُنْتُ أَقْبَى بِنَاسٍ، حَتَّى خَلَّاهُ غَمْرٌ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأَخَذَ بِكَيْسَابِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالضَّمَامِ، وَإِنْ نَأَخَذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ حَتَّى يَلْغُ الْهَيْدِيُّ مَجْلَةً. [راجع: ١٥٥٩، أخرجه مسلم: ١٧٢١].

قوله: (باب الذبج قبل الخلق) أورد فيه حديث السؤال عن الخلق قبل الذبج، ووجه الاستدلال به لما ترجم له من السؤال عن ذلك دال على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه، وقد أورد حديث ابن عباس من طرق ثم حديث أبي موسى، فأما الطريق الأولى لحديث ابن عباس فمن طريق منصور بن زاذان عن عطاء عنه بلطف، وسئل عن خلق قبل أن يذبح ونحوه، والثانية من طريق أبي بكر وهو ابن عباس عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه الزيارة قبل الرمي والخلق قبل الذبج والذبج قبل الرمي وعرف به المراد بقوله في رواية منصور ونحوه، والثالثة من رواية ابن خثيم عن عطاء.

قوله: (وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم) وهو عبد الله بن عثمان وهذه الرواية المعلقة وصلها الإسماعيلي من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه: «أن رجلاً قال: يا رسول الله، طفت بالبليت قبل أن أرمي». قال: أرم ولا حرج، وصله الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الأشعري عن عبد الرحيم، وقال: تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم، كذا قال، والرواية التي تلي هذه ترد عليه، وعرف بهذا أن مراد البخاري أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبج قبل الخلق.

قوله: (وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم) لم أتف على طريقه موصولة.

قوله: (وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) القاتل أراه، هو البخاري، فقد أخرجه أحمد عن عفان بدونها ولفظه: «جاء رجل فقال: يا رسول الله، خلقت ولم أفرغ». قال: لا حرج فأفرغ. وجاءه آخر فقال: يا رسول الله، غرت قبل أن أرمي». قال: فأرم ولا حرج، وزعم خلف أن البخاري قال فيه: «حدثنا عفان المراد بهذا التعليق بيان الاختلاف فيه على ابن خثيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير، كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر، فتدلى يبين من صنع البخاري ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وأن الذي يخالف ذلك شاذ، وإنما قصد بإبرائه بيان الاختلاف. وفي رواية عفان هذه الدلالة على

قوله: (باب) «وإذا بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئاً، وطهر بيته للطائفين والقاممين والركع والسجود. وأذن في الناس بالحج ياتوك رجالاً» إلى قوله: «خير له عند ربه» [الحج: ٢٦، ٢٧]. وقع سياق الآيات كلها في رواية كريمة، والمراد منها هنا قوله تعالى «فكلموا منها وأطعموا البائس الفقير» [الحج: ٢٨] ولذلك حلف عليها في الترجمة دوماً يؤكل من البدن وما يتصدق به أي بيان المراد من الآية.

قوله: (وقال عبد الله) هو ابن عمر العمري (أخبرني) نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والقلو ويؤكل مما سوى ذلك) وصله ابن أبي شيبة عن ابن عمر عنه بمناه قال: إذا عطيت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها إلا أن تكون نذراً أو جزاء صيد. ورواه الطبري عن طريق القطان عن عبد الله بلطف التعليق المذكور، وهذا القول إحدى الروايتين عن أحمد، وهو قول مالك وزاد إلا بدنة الأضى. والرواية الأخرى عن أحمد: ولا يؤكل إلا من هدي التطوع والتمتع والقران، وهو قول الحنفية بناء على أصلهم أن دم التمتع والقران دم نكاح لا دم جبران.

قوله: (وقال عطاء) يأكل ويطعم من المتع هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه، وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء: لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر وغير ذلك ولا من الفدية. ويؤكل مما سوى ذلك. وروى عبد بن حديد من وجه آخر عنه: إن شاء أكل من الهدي والأضحية وإن شاء لم يأكل. ولا يخالف بين هذه الآثار عن عطاء فإن حاصلها ما دل عليه الأثر الثاني. وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعي تفرد بمنع الأكل من دم التمتع.

(تبيين): وقع في رواية كريمة بعد قوله «فهو خير له عند ربه» وقبل قوله دوماً يأكل من البدن وما يتصدق به، لفظ «باب» وسقط من رواية أبي ذر وهو الصواب.

قوله: (كما لا نأكل من لحوم بدنا فوق ثلاث منى) بإضافة ثلاث إلى منى، وسيأتي الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر كتاب الأصاحي وهو من الحكم المتفق على نسخه.

قوله: (سليمان) هو ابن بلال، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، والإستاد كله مثنوي، وخالد وإن كان أصله كوفياً فقد سكن المدينة مدة. وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا في باب ذبج الرجل البكر عن نسائه، وقوله في رواية سليمان هذه «حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبليت ثم يمل، وكذا للأكثر من طريق الثوري، وكذا وقع في رواية النسفي، لكن جعل على قوله ثم ضبة. ووقع في رواية أبي ذر بلطف «أن، بدل ثم ولا إشكال فيها. وكذا أخرجه مسلم عن القعني عن سليمان بن بلال بلطف «أن يمل، وزاد قبلها «إذا طاف بالبليت وبين الصفا والمروة، وقد شرحه الكرماني على لفظ «ثم، فقال: جواب إذا حذوف والتقدير يتم صمره ثم يمل. قال: ويجوز أن يكون جواب من ثم حذوف، ويجوز أن تكون ثم زائدة كما قال الأخفش في قوله تعالى «إن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم» [التوبة: ١١٨] إن تاب جواب حتى إذا. قلت: وكذا تكلف، وقد تبين من رواية مسلم أن التفسير من بعض الرواة ولاسيما وقد وقع مثله في رواية أبي ذر الثوري، وتقدمت رواية مالك قريباً ومثلها في الجهاد، وكذا للإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو الصواب.

١٢٥- باب الذبج قبل الخلق

١٧٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّنْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يُلْبِجَ، وَنَحْوَهُ، فَقَالَ: لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ. [راجع: ٨٤، أخرجه مسلم: ١٣٠٧، بإضافة].

١٧٢٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، قَالَ: لَا حَرَجَ. قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: لَا حَرَجَ. قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، قَالَ: لَا حَرَجَ.

وقال عبد الرحيم الرازي، عن ابن خثيم: أخبرني عطاء، عن ابن عباس

تعد السائيلين عن الأحكام المذكورة.

قوله: (وقال حماد) يعني ابن سلمة إلخ. هذه الطريق وصلها النسائي والطحاوي والإسماعيلي وابن حبان من طرق عن حماد بن سلمة به نحو سياق عبد العزيز بن رفيع، والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس.

قوله: (عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى وخالد هو الحذاء، وكان البخاري استظهر به لما وقع في طريق حماد من الاختلاف، فسأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلاً آخر. وفي طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرمي بعد النساء فإن فيه إشعاراً بأن الأصل في الرمي أن يكون نهاراً، وسيأتي الكلام على حكم هذه المسألة بعد أربعة أبواب. وأما حديث أبي موسى فقد تقدم الكلام عليه في باب التمتع والقرآن ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه ما يدل على بلوغ المدي عليه لأن بلوغ المدي عليه يدل على ذبح المدي فلو تقدم الحلق عليه لصار متخللاً بل بولي المدي عليه، وهذا هو الأصل، وهو تقديم الذبح على الحلق، وأما أخيره فهو رخصة كما سيأتي.

قوله: (فقلت) بفاء التعقيب بعدما فاء ثم لام خفيفة مفتوحة ثم مشاء أي تبتت القمل منه.

١٢٦- باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق

١٧٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِغَيْرِهِ وَلَمْ يُحَلِّلْ أَنْتَ مِنْ غَيْرِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ رَأْسِي وَقُلْتُ هَذِهِ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَخْتَرُ». [راجع: ١٥٦٦. أخرجه مسلم: ١٧٢٩].

قوله: (باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق) أي بعد ذلك عند الإحلال، قبل إشارته بهذه الترجمة إلى الخلاف فيمن لبّد هل يمتن عليه الحلق أولاً؟ فنقل ابن بطال عن الجمهور تمين ذلك حتى عن الشافعي، وقال أهل الرأي لا يمتن بل إن شاء قصر اه وهذا قول الشافعي في الجديد وليس للأول دليل صريح، وأهل ما فيه ما سيأتي في اللباس عن عمر ومن ضمّر رأسه فليحلق، وأورد المصنف في هذا الباب حديث حفصة وفيه «أني لبنت رأسي» وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله ﷺ أنه حلق رأسه في حجه. وقد ورد ذلك صريحاً في حديث ابن عمر كما في أول الباب الذي بعده، وأورده ابن بطال بحديث حفصة فجعله من هذا الباب لتأنيته للترجمة، وقد قلت غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتي بجميع ما اشتغل عليه الحديث في الترجمة بل إذا وجدت واحدة كتبت، وقد تقدم الكلام على حديث حفصة في باب التمتع والقرآن.

١٢٧- باب الحلق والتقصير عند الإحلال

١٧٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ بْنُ أَبِي حَنْزَلَةَ، قَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: حَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ [الطريق: ١٧٢٩. ٤٤١٠. ٤٤١١. أخرجه مسلم: ١٣٠٤].

١٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

وقال الليث: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ». مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ.

قال: وقال عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، وَقَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

[أخرجه مسلم: ١٣٠١].

١٧٢٨- حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُعَيْلٍ: حَدَّثَنَا غَمَارَةُ بْنُ الْقَفَّحِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ، لَأَنَّا لَنَلَا، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». [أخرجه

مسلم: ١٣٠٢].

١٧٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: حَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَافَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَّرَ بَعْضَهُمْ. [راجع: ١٦٢٩. ١٧٢٦. أخرجه مسلم: ١٢٣٠ مطرولاً وأخرجه: ١٣٠٤].

١٧٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ نَعْلَانٍ، قَالَ: قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحِشْقَةٍ. [أخرجه مسلم: ١٧٤٦].

قوله: (باب الحلق والتقصير عند الإحلال) قال ابن المنير في الحاشية: أنهم البخاري بهذه الترجمة أن الحلق نسك لقوله وعند الإحلال، وما يصنع عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكأنه استدل على ذلك بدهانه ﷺ لقاعله والدعاء بشعر بالثوب والثوب لا يكون إلا على القيادة لا على المباحات، وكذلك تفضيله الحلق على التقصير يشعر بذلك لأن المباحات لا تقاضل، والقول بأن الحلق نسك قول الجمهور إلا رواية مضطمة عن الشافعي أنه استحالة محظورة، وقد أروهم كلام ابن المنير أن الشافعي نرد به، لكن حكيت أيضاً عن حماد وعن أبي يوسف وهي رواية عن أحمد وعن بعض المالكية، وسيأتي ما فيه بعد باين. ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة أحاديث ولأبي هريرة حديثاً ولابن عباس حديثاً، فلحديث الأول لابن عمر من طريق شبيب بن أبي حمزة قال: قال نافع، وكان ابن عمر يقول: حلق رسول الله ﷺ في حجه، وهذا طرف من حديث طويل أورده لما نزل الحجاج بابن الزبير، الحديث، فيه على ذلك الإسماعيلي. والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمحلقين وسيأتي بسطه. والحديث الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله وهو ابن عمر قال حلق النبي ﷺ وحلقاً ولأبي حنيفة وأصحابه وقصر بعضهم، وكان البخاري لم يقع له على شرطه التصريح بمحل الدعاء للمحلقين فاستنتج من الحديث الأول والثالث أن ذلك كان في حجة الوداع، لأن الأول صرح بأن حلقه وقع في حجه، والثالث لم يصرح بذلك إلا أنه بين فيه أن بعض الصحابة حلق وبعضهم قصر، وقد أخرجه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ «حلق في حجة الوداع» وناس من أصحابه وقصر بعضهم، وأخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء وزاد فيه أن رسول الله ﷺ قال «يرحم الله المحلقين» فاشترط ذلك بأن وقع في حجة الوداع، وسنذكر البحث فيه مع ابن عبد البر هنا إن شاء الله تعالى.

(صحة): أفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلاً بالثوب المذكور قال: «وزعموا أن الذي حلقه معمر بن عبد الله بن نضلة، وبين أبو مسعود في الأطراف، أن قال وزعموا ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة.

قوله: (قالوا والمقصرون يا رسول الله) لم أت في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد، والواو في قوله «والمقصرون» معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرون أو قل وارحم المقصرون، وهو يسمي المعطف التلقيني، وفي قوله ﷺ «والمقصرون» إصطلاح المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تحلل بينهم السكوت لغير عن.

قوله: (قال والمقصرون) كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة ذلك الدعاء للمحلقين مرتين، وحذف المقصرون عليهم في المرة الثالثة، واشترط يحيى بن بكير دون رواة الموطأ إعادة ذلك ثلاث مرات بن عبد البر في «التقصي» وأغفله في «التمهيد»، بل قال فيه: إنهم لم يحتفلوا على مالك في ذلك. وقد راجعت أصل مسامي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في «التقصي».

قوله: (وقال الليث) وصله مسلم ولفظه «رحم الله المحلقين مرة أو مرتين» قالوا: والمقصرون، قال: والمقصرون، والشك فيه من الليث وإلا فآكثرهم موافق لما رواه مالك.

قوله: (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو العمري، وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه باللفظ الذي علقه البخاري، وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن غير عن أبيه بلفظ «رحم الله المحلقين قالوا: والمقصرون» فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد وقال رحم الله المحلقين. قالوا: والمقصرون يا رسول الله، قال:

وقيل: كان في الحديبية، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية إمام الحرمين في النهاية، ثم قال النووي: لا يبعد أن يكون وقع في الموضعين انتهى. وقال عياض: كان في الموضعين. ولذا قال ابن دقيق العيد إنه الأقرب. قلت: بل هو التحين لتظاهر الروايات بذلك في الموضعين كما قدمناه، إلا أن السبب في الموضعين مختلف، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالفهم النبي ﷺ وصالح قريشاً على أن يرجع من العام المقبل، والقصة مشهورة كما ستأتي في مكانها. فلما أمرهم النبي ﷺ بالإحلال توقروا، فاشتارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل، فتبعوه فحلق بعضهم وقصر بعض، وكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر عن اقتصر على التقصير. وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم قالوا يا رسول الله ما بال الحلقين ظهرت لهم بالرحمة قال: لأنهم لم يشكروا. وأما السبب في تكرير الدعاء للحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في النهاية: كان أكثر من حج مع رسول الله ﷺ لم يسق الحدي، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رؤوسهم شق عليهم، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق ففعله أكثرهم، فرجع النبي ﷺ فعل من حلق لكونه أبين في امتثال الأمر انتهى.

وفيمَا قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد، لأن للتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين التمكنين متقارباً، وقد كان ذلك في حقه كذلك. والأولى ما قاله الخطابي وغيره: إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والسترين به، وكان الحلق فيهم قليلاً وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الأصحاب. فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير. وفي حديث الباب من القرائن أن التقصير يجرى عن الحلق، وهو مجمع عليه لا ما روي عن الحسن البصري أن الحلق يتعين في أول حجة، حكاية ابن المنذر بصيغة التريض، وقد ثبت عن الحسن خلافه. قال ابن أبي شيبة: حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط، فإن شاء حلق وإن شاء قصر. نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال: إذا حج الرجل أول حجة حلق، فإن حج أخرى فإن شاء حلق وإن شاء قصر. ثم روي عنه أنه قال: كانوا يجيئون أن يحلقوا في أول حجة وأول صرة انتهى. وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للزوم. نعم عند المالكية والخانبة أن محل تيمين الحلق والتقصير لا أن يكون الحرم لبد شعره أو ضفره أو قصفه، وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجهمور، وقال في الجديد وفقاً للحنفية: لا يتعين إلا أن نلوه أو كان شعره خفيفاً لا يمكن قصه أو لم يكن له شعر فيمر بالموسى على رأسه.

وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث تيمين الحلق لمن لبس، ولا حجة فيه، وفيه أن الحلق أفضل من التقصير، ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدل على صدق النية، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئاً ما يتزين به، بخلاف الحلق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى. وفيه إشارة إلى التجرد، ومن ثم استحب الصلحاء إلقاء الشعور عند التوبة والله أعلم. وأما قول النووي تبعاً لفكره في تحليل ذلك بأن المقصر يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة بل هو أشعث أفرق فيه نظر، لأن الحلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتقصير فإنه يحل له عقبه كحل شيء إلا النساء في الحج خاصة. واستدل بقوله «الحلقين» على مشروعية حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة، وقال بوجود حلق جميعه مالك وأحمد واستحب الكوفيون والشافعي، ويجزئ البعض عندهم، واختلفوا فيه فمن الحنفية الربع، إلا أبا يوسف فقال النصف، وقال الشافعي: أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة، والتقصير كالحلق للأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه، ويستحب أن لا يقصر عن قدر الأمثلة وإن اقتصر على دونها أجزاء، هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق، وهذا كله في حق الرجال وأما النساء فالشروع في تقصير الإجماع، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود ولفظه «ليس على النساء حلق، وإنما على النساء التقصير، ولترمزي من حديث علي بن أبي طالب أن نلن المرأة رأسها، وقال جمهور الشافعية: لو حلقن أجزاءها ويكره، وقال القاضي أبو الطيب وحسين: لا يجوز، والله أعلم. وفي الحديث أيضاً مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له، وتكرار الدعاء لمن فعل الرجوع من الأمرين للخير فيهما والتبني بالترك على الرجوعان وطلب الدعاء لمن فعل الجائر وإن كان مرجوحاً.

قوله: (عن الحسن بن مسلم) في رواية يحمي بن سعيد عن ابن جريج، حدثني الحسن بن مسلم، أخرجه مسلم، والإسناد سوى أبي عاصم مكيون، وفيه رواية صحابي

والمقصير، ويان أن كونه في الرابعة أن قوله «والمقصيرين معطوف على مقدر تقديمه يرحم الله الحلقين، وإنما قال ذلك بعد أن دعا للمحلقين ثلاث مرات صريحاً فيكون دعاءه للمقصيرين في الرابعة. وقد روى أبو عرواة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ «قال في الثالثة والمقصيرين» والجمع بينهما واضح بأن من قال في الرابعة فعلى ما شرعناه، ومن قال في الثالثة أراد أن قوله «والمقصيرين معطوف على الدعوة الثالثة، أو أراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك، وكان ﷺ لا يراجع بعد ثلاث كما ثبت، ولو لم يدع لهم بعد ثالث مسألة ما سألوه ذلك. وأخرجه أحد من طريق إيهوب عن نافع بلفظ «اللهم اغفر للمحلقين» قالوا: وللمقصيرين حتى قالها ثلاثاً أو أربعاً ثم قال: والمقصيرين، ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك.

قوله: (حدثنا عياض بن الوليد) هو الرقام بالتحنية والمجمعة، ووقع في رواية ابن السكن بالمرحلة والمهملة، وقال أبو علي الجبائي: الأول أرجح بل هو الصواب، وكان القاسبي يشك عن أبي زيد فيه فيهميل خطبه فيقول: عباس أو عياض. قلت: لم يفرج البخاري للمعاصير بالمرحلة والمهملة ابن الوليد إلا ثلاثة أحاديث نسيه في كل منها «الترسي» أحدها في علامات النبوة والآخر في المغازي والثالث في الفتن ذكره معلقاً قال «وقال عباس الترسي»، وأما الذي بالتحنية والمجمعة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه والله أعلم.

قوله: (قالها ثلاثاً) أي قوله «اللهم اغفر للمحلقين» وهذه الرواية شاعرة لأن عبيد الله العمري حفظ الزيادة.

(كشبه): لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عنه إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الإسناد في جميع ما وقعت عليه من السنن والمسائيد، فهي من أفرادها عن عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة، وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب أخرجه مسلم من رواية العملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسق لفظه، وسأله أبو عرواة، ورواية أبي زرعة أم. واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ ذلك، فقال ابن عبد البر: لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن ذلك كان يوم الحديبية، وهو تقصير وحذف، إنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت، وهذا يحفظ مشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحشي بن جادة وغيرهم. ثم أخرج حديث أبي سعيد بلفظ «سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لأهل الحديبية للمحلقين ثلاثاً وللمقصيرين مرة» وحديث ابن عباس بلفظ «حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون». فقال رسول الله ﷺ: رحم الله المحلقين، الحديث، وحديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل للماضي ولم يسق لفظه بل قال «فذكر منناه» ويجوز في ذلك فإنه ليس في رواية أبي هريرة تيمين الموضع ولم يقع في شيء من طرقة التصريح بسماعه لذلك من النبي ﷺ، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدناها ولم يشهد الحديبية، ولم يسق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئاً، ولم ألق على تيمين الحديبية في شيء من الطرقات عنه، وقد قدمت في صدر الباب أنه خرج من جميع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يوصي إليه صنيع البخاري، وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضاً الطحاوي من طريق الأوزاعي، وأحمد وابن أبي شيبة، وأبو داود الطيالسي من طريق هشام الدستوائي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد، وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن إسحاق، حدثني ابن أبي غيث عن مجاهد عنه وهو عند ابن إسحاق في المغازي بهذا الإسناد وأن ذلك كان بالحديبية، وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريق، وأما حديث حشي بن جادة فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحاق عنه ولم يبين المكان، وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه «عن حشي» وكان ممن شهد حجة الوداع، فذكر هذا الحديث، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع. وأما قول ابن عبد البر «فهم»، فقد ورد تيمين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة في «السنن»، ومن طريق الطبراني في «الأوسط» ومن حديث المسور بن غزوة عند ابن إسحاق في «المغازي»، وورد تيمين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة، ومن حديث أم الحصين عند مسلم، ومن حديث قنبر بن الأسود التقيمي عند أحمد وابن أبي شيبة، ومن حديث أم عمارة عند الحارث، فالأحاديث التي فيها تيمين حجة الوداع أكثر عدداً وأصح إسناداً ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم الحصين: هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع، قال: وهو الصحيح المشهور.

عن صحابي. ومعاوية هو ابن أبي سفيان الخليفة المشهور.

قوله: (عن معاوية) في رواية مسلم أن معاوية بن أبي سفيان أخبره.

بعضهم: يحتل أن يكون في قول معاوية وقصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص، حذف تقديمه قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ انتهى. ويمكن عليه قوله في رواية أحمد وقصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس، وقال ابن حزم يحتل أن يكون معاوية قصر عن رأس رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر، وتقيه صاحب الملهي، بأن الحلاق لا يقي شعراً يقصر منه، ولا سيما وقد قسم ﷺ شعره بين الصحابة الشعرة والشعرتين، وأيضاً فهو ﷺ لم يسع بين الصفا والمروة إلا سعيًا واحدًا في أول ما قدم فسادًا يصنع عند المروة في الشعر. قلت: وفي رواية العشر نظر كما تقدم، وقد أشار النووي إلى ترجيح كونه في الجمرات وصورة الحب الطوي وباب القيس، وفيه نظر لأنه جاء أنه حلق في الجمرات، واستعاد بعضهم أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه لم يكن أسلم ليس يبعد.

قوله: (بمشقص) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهيمنة، قال الفزاز: هو نصل عرض يرمى به الوحش. وقال صاحب المحكم: هو الطويل من النصال وليس بمرض. وكذا قال أبو عبيد والله أعلم.

١٢٨- باب تقصير الممتنع بعد العمرة

١٧٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضَيْلُ بْنُ سَلَمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقَيْلٍ: أَخْبَرَنِي كَثَبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، أَمَرَ اصْحَابَهُ أَنْ يَطْلُوهَا بِالسَّائِغِ وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَجْلُوهَا وَيَخْلُوهَا أَوْ يَقْصُرُوهَا. [رواه: ١٥٤٥].

قوله: (باب تقصير الممتنع بعد العمرة) أي عند الإحلال منها.

قوله: (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المقدمي، وفصيل شيخه بالتصغير.

قوله: (ثم يجلوها ويخلوها أو يقصرونها) فيه التخيير بين الحلق والتقصير للمتنع، وهو على التفضيل الذي قدمناه إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق ولا التفضيل ليقع له الحلق في الحج. والله أعلم.

١٢٩- باب الزيارة يوم النحر

وقال أبو الزبير، عن عائشة، وابن عباس رضي الله عنهم: أخبر النبي ﷺ الزيارة إلى البقيع.

ويذكر عن أبي حسان، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى.

١٧٣٢- وَقَالَ لَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ طَافَ طَوَّافًا وَاحِدًا، ثُمَّ يَقِيلُ، ثُمَّ يَأْتِي مَيْسَةَ بِنْتِ يَزِيدٍ النَّخْرِيَّةَ.

ورفعه عبد الرزاق: أخبرنا عبد الله. أخرجه مسلم ١٣٠٨ بحدوه مرفوعاً.

١٧٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَجَّجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَصْغَتْ يَوْمَ النَّخْرِ، فَحَاصَتِ صَوْبُهُ، فَارَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا خَائِضٌ، قَالَ: «حَاسِبَتَا هِيَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصْغَتْ يَوْمَ النَّخْرِ، قَالَ: «أَخْرَجُوا».

[رواه: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١ باختلاف، وهو في الحج: ٣٨٢].

ويذكر عن القاسم، وغرورة، والأسود، عن عائشة رضي الله عنها: أصغت صبيحة يوم النحر.

قوله: (باب الزيارة يوم النحر) أي زيارة الحاج البيت للطواف به، وهو طواف الإفاضة، ويسمى أيضاً طواف الصدر وطواف الركن.

قوله: (وقال أبو الزبير إلخ) وصله أبو داود والترمذي وأحمد من طريق سفيان

قوله: (أخذت) أي أخذت من شعر رأسه، وهو يشعر بأن ذلك كان في نسكه، إما في حج أو عمرة، وقد ثبت أنه حلق في حجة تبيين أن يكون في عمرته، ولا سيما وقد روى مسلم في هذا الحديث أن ذلك كان بالمروة ولفظه وقصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة، أو «رأته يقصر عنه بمشقص وهو على المروة وهذا يحتل أن يكون في عمرة القضية أو الجمرات، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طائوس بلفظ «أما علمت أنني قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة؟ قلت له لا أعلم هذه إلا حجة عليك، وبين المراد من ذلك في رواية النسائي قال يدل قوله: «قلت له لا إله، يقول ابن عباس» وهذه على معاوية أن ينهي الناس من المعة وقد فتح رسول الله ﷺ، ولأحد من وجه آخر عن طائوس عن ابن عباس قال فتح رسول الله ﷺ، حتى ماتت الحديث وقال دواول من نهى عنها معاوية. قال ابن عباس: فجبجت منه، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله ﷺ بمشقص انتهى. وهذا يدل على أن ابن عباس حلق ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية إن هذه حجة عليك إذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة. وأصرح منه ما وقع عند أحد من طريق قيس بن سعد عن عطاء أن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ في أيام العشر بمشقص ممي وهو حرم، وفي كونه في حجة الوداع نظر، لأن النبي ﷺ لم يحل حتى بلغ المدي عليه فكيف يقصر عنه على المروة. وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال: هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجمرات لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارناً وثبت أنه حلق مسمى ولفظ أبو طلحة شعره بين الناس، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع، وإما يصح حله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً إلا أسلم يوم الفتح سنة ثمان، هذا هو الصحيح المشهور، ولا يصح قول من حله على حجة الوداع وزعم أن النبي ﷺ كان متمتعاً لأن هذا غلط فاضح، فقد تطامرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قيل له «ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك؟» فقال: إني لبدت رأسي وقللت هدي فلا أحل حتى أفر. قلت: ولم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند، لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتسكن من إظهاره إلا يوم الفتح. وقد أخرج ابن صاكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفاً من أبوه، وكان النبي ﷺ لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظروهم وأصحابه يطوفون بالبيت، فلمل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب القضاء، ولا يعارضه أيضاً قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره، «فلما بناه في العمرة في أشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش، بضمين يعني بيوت مكة، يشير إلى معاوية لأنه يحمل على أنه أخبر بما استصحب من حله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان مخفياً. ويعبر على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجمرات لأن النبي ﷺ ركب من الجمرات بعد أن أحرم بعمره ولم يستصحب أحداً معه إلا بعض أصحاب المهاجرين، فقدم مكة طواف وسعى وحلق ورجع إلى الجمرات فأصبح بها بكائه، فخفيت عمرته على كثير من الناس. كذا أخرجه الترمذي وغيره، ولم يعد معاوية فيمن صحبه حينئذ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجدته بمكة، بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المولفة، وأخرج الحاكم في المستدرج، في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه ﷺ في عمرته التي اعتمرها من الجمرات أبو هند عبد بني ياضة، فإن ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة قصّر عنه بالمروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولاً وكان الحلاق غائباً في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه الأفضل ففعل، وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه ﷺ حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعبه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها، وهذا مما فتح الله علي به في هذا الفتح والله الحمد ثم لله الحمد أبداً.

قال صاحب الملهي: الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه ﷺ لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله «فلا أحل حتى أفر» وهو غير لا يدخله الوهم بخلاف غير غيره، ثم قال: ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجمرات فسي بعد ذلك وظن أنه كان في حجة تبيين. ولا يمكن على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتصرعه فيها بكون ذلك في أيام العشر، إلا أنها شاذة، وقد قال قيس بن سعد مقبها: والناس يتكروا ذلك انتهى. وأظن قيساً رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقع له ذلك، وقال

الكفارة، وهذه المسألة ما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سيئنه إن شاء الله تعالى، وكأنه أشار بلفظ التبيان والجهل إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما يأتي بيانه أيضاً في الباب الذي يليه وأما قوله إذا رمى بعد ما أمسى، فمستتر من حديث ابن عباس في الباب قال «وميت بعد ما أمسيت أي بعد دخول المساء، وهو يطلق على ما بعد الزوال إلى أن يشتد الظلام، فلم يمتنع لكون الرمي المذكور كان بالليل.

١٣١- باب الفَتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ

١٧٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوُكُوعِ، فَصَلَّوْا بِسَأَلُوهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: كَمْ أَهْزَأَ، فَخَلَّفَتْ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرْجَ». فَقَالَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَهْزَأْ قَبْعَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرْجَ». فَمَا سِئِلَ يُوسُفَ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَلَمْ وَلَا آخِرَ إِلَّا قَالَ: «فَعَلْتُ وَلَا حَرْجَ». [راجع: ٨٢. أخرجه مسلم: ١٣٠٦].

١٧٣٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ﷺ: أَنَّ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَطْلُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَخْشِبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا، ثُمَّ لَمْ أَخْرُ فَقَالَ: كُنْتُ أَخْشِبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا، خَلَّفْتُ قَبْلَ أَنْ أَهْزَأَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَأَشَاءُ ذَلِكَ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «فَعَلْتُ وَلَا حَرْجَ». لَهْنُ كَلِهْنٍ، فَمَا سِئِلَ يُوسُفَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «فَعَلْتُ وَلَا حَرْجَ». [راجع: ٨٢. أخرجه مسلم: ١٣٠٦].

١٧٣٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقِهِ، فَلَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

تَابِعَهُ مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ. [راجع: ٨٢. أخرجه مسلم: ١٣٠٦].

قوله: (باب الفتيا على الدابة عند الجمرة) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ «باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها» ثم قال بعد أبواب كثيرة «باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار» وأورد في كل من الترتيبين حديث عبد الله بن عمرو المذكور في هذا الباب ومثل هذا لا يقع إلا نادرًا، وقد اعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات من مالك أنه كان على دابة، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل، ثم قال الإسماعيلي: فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله «جلس» على أنه ركبها وجلس عليها قلت: وهذا هو المتعين، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ «وقف على راحلته» وهي بمعنى جلس، والدابة تطلق على المركوب من ناقة وفرس وبغل وحمار، فإذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك. ثم قال الإسماعيلي: إن صالح بن كيسان نذر بقوله: «وقف على راحلته» وليس كما قال، فقد ذكر ذلك أيضًا يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله تابعه معمر، أي في قوله «وقف على راحلته» ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصي كما في الطريق الثانية، بخلاف ما وقع في بعض نسخ العمدة وشرحه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أي ابن الخطباء، وأورد المصنف من أربعة طرق عن الزهري عن عيسى بن طلحة، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله، ولم أره من حديث إلا بهذا الإسناد، وقد اختلف أصحاب الزهري عليه في سياقه، وأتهم عنه سياقه صالح بن كيسان وهي الطريق الثالثة، ولم يسق المصنف لفظها، وهي عند أحمد في مسنده عن معمر وفيه زيادة على سيات ابن جريج ومالك، وقد تابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة أيضًا سنينها.

قوله: (مالك عن ابن شهاب) كذا في «الموطأ»، وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك «حدثني الزهري».

وهو الثوري عن أبي الزبير به، قال ابن القطان القاسمي: هذا الحديث يخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي ﷺ أنه طاف يوم النحر نهارًا انتهى. فكان البخاري عقب هذا بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام.

قوله: (ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى) وصله الطبراني من طريق قتادة عنه، وقال ابن اللبني في «العلل» روى قتادة حديثًا غريبًا لا يحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام ولم أسمع منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس وأن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام منى، وقال الأثرم قلت لأحد تحفظ عن قتادة؟ فذكر هذا الحديث فقال: كتبه من كتاب معاذ قلت: فإن هنا إنسانًا يزعم أنه سمعه من معاذ، فذكر ذلك. وأشار الأثرم بذلك إلى إبراهيم بن محمد بن حرة فإن من طريقه أخرجه الطبراني بهذا الإسناد وأبو حسان اسمه مسلم بن عبد الله قد أخرج له مسلم حديثًا غير هذا عن ابن عباس وليس هو من شرط البخاري. ولرواية أبي حسان هذه شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عينة وحدثنا ابن طاموس عن أبيه أن النبي ﷺ كان يفيض كل ليلة.

قوله: (وقال لنا أبو نعيم إلخ) ثم قال (رفعه عبد الرزاق حدثنا عبيد الله) وصله ابن خزيمة والإسماعيلي من طريق عبد الرزاق بلفظ أبي نعيم وزاد في آخره «ويذكر أي ابن عمر أن النبي ﷺ فعله» وفيه التصحيح على الرجوع إلى منى بعد القبلولة في يوم النحر، ومقتضاه أن يكون خرج منها إلى مكة لأجل الطواف قبل ذلك. ثم ذكر المصنف حديث أبي سلمة أن عائشة قالت «سجنا مع رسول الله ﷺ وأقضنا يوم النحر» أي طفنا طواف الإفاضة، وهو مطابق للترجمة، وذكر فيه قصة صفة وسياقي الكلام عليه في «باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت» قريبًا.

قوله: (ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة أفاضت صفة يوم النحر) وغرضه بهذا أن أبا سلمة لم ينفرد عن عائشة بذلك، وإنما لم يجزم لأن بعضهم أوردوه بالمنى كما نيينه، أما طريق القاسم فهي عند مسلم من طريق أفلح بن حيد عنه عن عائشة قالت «كنت أتخوف أن تحيض صفة قبل أن تحيض» فجامنا رسول الله ﷺ فقال: «أحابتنا صفة؟ قلنا: قد أفاضت. قال: فلا إذا» ورواه أحد من وجه آخر عن القاسم عنها «أن صفة حاضت منى وكانت قد أفاضت» الحديث. وأما طريق عروة فرواه المصنف في «المغازي» من طريق شبيب عن الزهري عنه عن عائشة «أن صفة حاضت بعد ما أفاضت» وأخرجه الطحاوي عقب رواية الأسود عن عائشة بلفظ «أدانت أفضت يوم النحر» قالت: نعم، أخرجه من طريق يونس عن الزهري به وقال نحو، وأما طريق الأسود فوصلها المصنف في «باب الإدلاج» من المصنف بلفظ «حاضت صفة» الحديث وفيه «أطافت يوم النحر» قليل: نعم.

١٣٠- باب إذا رمى بعد ما أمسى،

أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

١٧٣٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: فِي الْمَذْبُوحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ، وَالْقُدِيمِ وَالْقَاحِجِ، فَقَالَ: «لَا حَرْجَ». [راجع: ٨٤. أخرجه مسلم: ١٣٠٧].

١٧٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَالُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْ، يَقُولُ: «لَا حَرْجَ». فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: خَلَّفْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرْجَ». وَقَالَ: رَمَيْتَ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتَ، فَقَالَ: «لَا حَرْجَ».

[راجع: ٨٤].

قوله: (باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيًا أو جاهلًا) أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك، وسياقي الكلام عليه في «باب الذي بعده» ولم يبين الحكم في الترجمة إشارة إلى أن الحكم يرفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسي فيحتمل اختصاصهما بذلك، أو إلى أن نفي الحرج لا يستلزم رفع وجوب القضاء أو

قوله: (وعن عيسى) في رواية صالح، حدثني عيسى.

قوله: (عن عبد الله) في رواية صالح، أنه سمع عبد الله، وفي رواية ابن جريج وهي الثانية، أن عبد الله حدثه.

قوله في الثانية: (حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي) هو يحيى بن سعيد بن أبيان بن سعيد بن العاصي الأموي.

قوله في الطريق الثالثة: (حدثني إسحاق) كنا للآثر غير منسوب، ونسبه أبو علي بن السكن فقال: (إسحاق بن منصور، وأورده أبو نعيم) في المستخرج، من مسند إسحاق بن راهويه، وهو المترجم عندي لتعبيره بقوله: (أخبرنا بطوبه لأن إسحاق بن راهويه لا يحدث عن مشايخه إلا بلفظ الإخبار بخلاف إسحاق بن منصور فيقول: (حدثناه).

قوله: (وقف في حجة الوداع) لم يمين المكان ولا اليوم، لكن تقدم في كتاب العلم عن إسحاق بن مالك، (بني، وكذا في رواية معمر، وفيه من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري، وعند الجمرة، وفي رواية ابن جريج، وهي الطريق الثانية هنا، يخطب يوم النحر، وفي رواية صالح ومعمر كما تقدم، على راحلته، قال عياض: جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أي علم الناس لا أنها من خطب الحج المشروعة، قال: ويحتمل أن يكون ذلك في موطن أحدهما على راحلته عند الجمرة أو يقل في هذا خطب، والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر، وذلك وقت الخطبة المشروعة عن خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقي عليهم من مناسكهم، وصوب النزوي هذا الاحتمال الثاني. فإن قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين الذي قبله فإنه ليس في شيء من طريق الحديثين حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن عمرو بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار، قلت: نعم لم يقع التصريح بذلك، لكن في رواية ابن عباس، أن بعض السائلين قال ربيت بعد ما أسيت وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لأن المساء يطلق على ما بعد الزوال، وكان السائل علم أن السنة للحاج أن يرمي الجمرة أول ما يقدم فحسب فلما أخرها إلى ما بعد الزوال سال عن ذلك، على أن حديث عبد الله بن عمرو من خرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري هذه عن عيسى عنه، الاختلاف فيه من أصحاب الزهري، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر، واجتمع من مرويهما ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة، وإذا قرر أن ذلك كان يوم الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعلم بنية المناسك، فليس قوله خطب مجازاً عن مجرد التعليم بل حقيقة، ولا يلزم من وقوعه عند الجمرة أن يكون حديثاً زمانياً فسبني في آخر الباب الذي يليه من حديث ابن عمر أنه ﷺ وقت يوم النحر بين الجمرات فذكر خطبته، فلمل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع إلى منى.

قوله: (فقال رجل) لم أتف على اسمه بعد البحث الشديد، ولا على اسم أحد من سال في هذه القصة، وسأبين أنهم كانوا جماعة، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه، وكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم.

قوله: (لم أشعر) أي لم أظن، يقال شعرت بالشيء شعوراً إذا ظننت له، وقيل الشعور العلم، ولم يفصح في رواية مالك بمعلق الشعور، وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه ما أشعر أن الرمي قبل النحر فتحررت قبل أن أرمي، وقال آخر لم أشعر أن النحر قبل الحلق فحلقت قبل أن أفر، وفي رواية ابن جريج: كنت أحسب أن كنا قبل كذا، وقد تبين ذلك في رواية يونس، وزاد في رواية ابن جريج: وأشباه ذلك. ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم وحلفت قبل أن أرمي، وقال آخر أفنفت إلى البيت قبل أن أرمي، وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الحلق قبل الرمي أيضاً، فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء: الحلق قبل الذبح، والحلق قبل الرمي، والنحر قبل الرمي، والإفاضة قبل الرمي، والأوليان في حديث ابن عباس أيضاً كما مضى، وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي، وكذا في حديث جابر وفي حديث أبي سعيد عنه الطحاوي، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق، وفي حديث عنه الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الحلق، وفي حديث جابر الذي علقه المصنف فيما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الذبح، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف.

قوله: (أفصح ولا حرج) أي لا ضيق عليك في ذلك، وقد تقدم في باب الذبح قبل الحلق، تقرير ترتيبه، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاضاف أربعة أشياء: رمي جرة العفة، ثم نحر الحدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة. وفي حديث انس

في الصحيحين: (أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى فنحر، وقال للحاقق خذ ولأبي داود موسى ثم نحر ثم حلق، وقد أجمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب، إلا أن ابن الجهم للملكي استثنى القارن فقال: لا يخلق حتى يطوف، كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة والعمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف، ورد عليه النزوي بالإجماع، ونزاعه ابن دقيق العيد في ذلك. واختلقوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجابوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في (المنهاج)، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع، وقال القرطبي: روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئاً على شيء فعليه دم، وقال سعيد بن جبير وقادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي انتهى. وفي نسبة ذلك إلى النخعي وأصحاب الرأي نظراً، فإنهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي. قال: وقب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسلال، لا حرج، فهو ظاهر في رفع الإثم والقعدة معاً، لأن اسم الضيق يشملهما. قال الطحاوي: ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض، قال: إلا أنه يحتمل أن يكون قوله، لا حرج، أي لا إثم في ذلك الفعل، وهو كذلك لمن كان ناسياً أو جاهلاً، وأما من تمدد المخالفة فوجب عليه القعدة، وتعقب بأن وجوب القعدة يحتاج إلى دليل، ولو كان واجباً لبينه ﷺ حيث أنه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها. وقال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل، إذ لو لم يجزأ لأمره بالإعادة لأن الجهل والسنين لا يضعان عن المرء الحكم الذي يلزمه في السعي، كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأنه بتركه جاهلاً أو ناسياً لكن يجب عليه الإعادة. والعجب ممن يجعل قوله، لا حرج، على نفي الإثم فقط ثم يفتض ذلك ببعض الأمور دون بعض، فإن كان الترتيب واجباً يجب تركه ثم فليكن في الجميع ولا فما وجه تخصيص بعض دون بعض من تعميم الشارع لجميع بني الحرج. وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى **وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ** (البقرة: 1٩٦) قال: فمن حلق قبل الذبح إهراق دماً عنه رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح، فقد أجيب بأن المراد ببلوغ محله وصوله إلى الموضع الذي يجزئ ذبحه فيه وقد حصل، وإنما يتم ما أراد أن لو قال ولا تحلقوا حتى تتحروا. واحتج الطحاوي أيضاً بقول ابن عباس: من قدم شيئاً من نسكه أو آخره فليهرق لذلك دماً، قال وهو أحد من روى أن لا حرج، فدل على أن المراد بنفي الحرج نفي الإثم فقط. وأجيب بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف، فإن ابن أبي شيبة أخرجهما وفيها لإبراهيم بن مهاجر وفيه مقال، وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعة المذكورة ولا يفتض بالحلق قبل الذبح أو قبل الرمي. وقال ابن دقيق العيد: منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح قبل الرمي، يكون حلقاً قبل وجود التحليل، وللشافعي قول مثله، وقد بين القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محظورة، فإن قلنا إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل، وإن قلنا إنه استباحة محظورة فلا، قال: وفي هذا البناء نظراً، لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكاً أن يكون من أسباب التحلل، لأن النسك ما يشاب عليه، وهذا مالك يرى أن الحلق نسك ويؤى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك. وقال الأوزاعي: إن أفاض قبل الرمي إهراق دماً. وقال عياض: اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي. وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف، فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم. قال ابن بطال: وهذا يخالف حديث ابن عباس، وكأنه لم يلبثه انتهى. قلت: وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو، وكان مالكا لم يخطف ذلك عن الزهري.

قوله: (فما فعل النبي ﷺ عن شيء فقدم ولا أخر) في رواية يونس عند مسلم وصالح عند أحمد فمما سمعته مثل يونس عند أحمد ما ينسى المرء أو يجهل من تقدم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال: أفعلوا ذلك ولا حرج، واحتج به ويقول في رواية أبيه عن أحمد: بأن الرخصة تخص بمن نسي أو جهل لا بمن تمدد، قال صاحب (المنهاج)، قال الأثرم عن أحمد: إن كان ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه، وإن كان عالماً فلا لقوله في الحديث، لا أشعر. وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجباً لما سقط بالسهو، كالترتيب بين السعي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي، وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أي طواف الركن، ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعطاء قتالا: لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجزاء، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه. وقال ابن دقيق العيد: ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع

١٧٤١- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَرَجُلٍ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: حَطَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْوِ، قَالَ: أَتَذْكُرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ رضي الله عنه فَقُلْنَا: اللَّهُ

قوله: (فقال: يا أيها الناس أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام) كذا في حديث ابن عباس هذا، وفي حديث أبي بكره ثلاث أحاديث الباب، أتترونها أي يوم هذا؟ قالوا: والله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: أليس يوم النحر؟

قلنا: بلى، وحديث ابن عمر المذكور بعده غره إلا أنه ليس فيه فسكت إلخ، بل فيه بعد قوله أعلم وقال هذا يوم حرام، فقيل في الجمع بين الحديثين: لعلهما واقتناع، وليس بشيء لأن الخطبة يوم النحر إنما تنشر مرة واحدة وقد قال في كل منهما أن ذلك كان يوم النحر، وقيل في الجمع بينهما إن بعضهم يبادر بالجواب وبعضهم سكت، وقيل في الجمع إنهم فرضوا أولاً كلهم بقوله الله ورسوله أعلم، فلما سكت أحباب بعضهم دون بعض، وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين بلفظين، فلما كان في حديث أبي بكرة فحاجة ليس في الأول لقوله فيه «أندرونه سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس لخلوه عن ذلك، أشار إلى ذلك الكرمانى. وقيل: في حديث ابن عباس اختصار يشته رواية أبي بكرة وابن عمر، فكأنه أطلق قوله يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك بقوله بلى، وسكت في رواية ابن عمر عن ذكر جوابهم، وهذا جمع حسن، وقد تقدم الكلام في هذا باختصار في كتاب العلم في باب قوله رب مبلغ أوعى من سامع.

قوله: (يوم حرام) أي يحرّم فيه القتال، وكذلك الشهر وكذلك البلد، وسيأتي الكلام على قوله، لا ترجموا بمدى كفارته في كتاب الفتن مستزجاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (فأعادهما مراراً) لم أتف على عددهما صريحاً ويشبه أن يكون ثلاثاً كما دلت عليه.

قوله: (ثم رفع رأسه) زاد الإسماعيلي من هذا الوجه «إلى السماء».

قوله: (قال ابن عباس: فالذي نفسي بيده إنها لو صيته) يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله ﷺ «فليبلغ الشاهد الغائب» إلى آخر الحديث، وقد رواه أحد بن حنبل عن عبد الله بن غير عن فضيل بإسناد الباب بلفظ «ثم قال لا فليبلغ إلخ» وهو يوضح ما قلناه والله أعلم.

قوله: (إلى أمته) في رواية أحد عن ابن غير «إنها لو صيته» إلى ربه، وكذلك رواه عمرو بن علي الفلاس والمقدمي عن يحيى بن سعيد أخرجه أبو نعيم من طريقهما.

(تبيينه): لست أيام متوالية من أيام ذي الحجة أسماء: الثامن يوم التروية، والتاسع عرفة، والعاشر النحر، والحادي عشر القر، والثاني عشر النحر الأول، والثالث عشر النضر الثاني. وذكر مكى بن أبي طالب أن السابع يسمى يوم الزينة وأكثره النووي.

قوله في الحديث الثاني: (أخبرونا عمرو) هو ابن دينار.

وقوله: (خطب بعرفات) هو طرف من حديث سيأتي في «باب ليس الخفين للمحرم» عن أبي الوليد عن شعبة بهذا الإسناد وبعدة متصلاً «خطب بعرفات بقوله: من لم يجد الثعلين فليلبس الخفين» الحديث وذكره بعده بإب من آدم عن شعبة بلفظ «خطبنا النبي ﷺ بعرفات فقال: من لم يجد فذكر الحديث».

قوله: (تابعه ابن عيينة عن عمرو) أي أن سفیان بن عيينة تابع شعبة في رواية هذا الحديث والمراد به أصل الحديث، فإن أحد أخرجه في مسنده عن سفیان بن عيينة ولفظه «سمعت النبي ﷺ يخطب يقول: من لم يجد فذكره فلم يمين موضع الخطبة، وكذلك رواه الحميدي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سفیان، وهو عند مسلم وغيره من طريق سفیان كذلك.

قوله في الحديث الثالث: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وأبو عامر هو العقدي، وقره هو ابن خالد، وحيد بن عبد الرحمن هو الحميري، وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكرة لأنه دخل في الولايات وكان حيد زاهداً.

قوله: (أليس يوم النحر) نصب يوم على أنه خبر ليس والتقدير أليس اليوم يوم النحر، ويحذف الرفع على أنه اسم ليس والتقدير ليس يوم النحر هذا اليوم والأول أوضح، لكن يزيد هذا الثاني قوله «أليس ذو الحجة» أي ليس ذو الحجة هذا الشهر.

قوله: (بالبلدة الحرام) كذا في يثايت البلد وتذكر الحرام وذلك أن لفظ الحرام اضمحل منه معنى الوصية وصار اسماً، قال الخطابي: يقال إن البلدة اسم خاص بمكة وهي المرادة بقوله تعالى «إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة» [التحل: ٩١] وقال الطي: المطلق محمول على الكمال وهي الجامعة للخير المستجمعة للكمال، كما أن الكعبة تسمى البيت ويطلق عليها ذلك. وقد اختصرت ذلك من كلام طويل للتوريشي.

قوله: (إلى يوم تلقون) يفتح يوم وكسره مع التنوين وعلمه، وترك التنوين مع الكسر هو الذي ثبت به الرواية.

قوله: (اللهم اشهد) تقدم أنه أعاد ذلك في حديث ابن عباس، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضاً عليه أن يبلغ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجبه عليه. «والبلغ» يفتح اللام أي رب شخص بلغه كلامي فكان أحفظ له وأفهم لعناه من الذي نقله له، قال

للعلب: فيه أنه يأتي في آخر الزمان من يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدمه، إلا أن ذلك يكون في الأقل لأن «رب» موضوعة للتفليل. قلت: هي في الأصل كذلك إلا أنها استعملت في الكثير بحيث غلبت على الاستعمال الأول، لكن يؤيد أن التفليل هنا مراد أنه وقع في رواية أخرى تقدمت في العلم بلفظ «دسى» أن يبلغ من هو أوعى له منه، وفي الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن أهمل العلم بذلك. وفي الحديث من الفوائد أيضاً يحدث به، ويحذف وصفه بكونه من أهمل العلم بذلك. وفي الحديث من الفوائد أيضاً وجوب تبليغ العلم على الكفاية، وقد يتعين في حق بعض الناس، وفيه تأكيد التحريم وتنظيحه بالبلغ يمكن من تكرار ونحوه وفي مشروعية ضرب المال وإلحاق النظر بالنظر لأن المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الأشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك أشد العيب، وإنما قدم السؤال عنها تذكراً لحرمتها وتقديراً لما ثبت في نفوسهم لبني عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد.

قوله: (عن أبيه) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فرواته عن جده.

قوله: (الفترون) في رواية الإسماعيلي عن القاسم الطبري عن محمد بن المنسى شيخ البخاري قال «أو تدرون».

قوله: (وقال هشام بن الغاز) بالعين المعجمة وآخره زاي خفيفة، وقد وصله ابن ماجه قال حدثنا هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام وأخرجه الطبراني عن أحد بن المولى، والإسماعيلي عن جعفر القرياني كلاماً عن هشام بن عمار، وعن جعفر القرياني عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام بن الغاز، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود.

قوله: (بين الجمرات) يفتح الجليم والميم فيه تبيين البقعة التي وقف فيها، كما أن في الرواية التي قبلها تبيين المكان، كما أن في حديثي ابن عباس وأبي بكرة تعيين اليوم، ووقع تعيين الوقت من اليوم في رواية رافع بن عمر والمزني عند أبي داود والنسائي ولفظه «رايت النبي ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى» الحديث.

قوله: (في الحجة التي حج) هذا هو المعروف عند من ذكر أولاً، ووقع في رواية الكشيحي «في حجة التي حج، والطبراني «في حجة الدواع».

قوله: (بهذا) أي بالحديث الذي تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده، وأراد المصنف بذلك أصل الحديث وأصل معناه لكن السياق يختلف فإن في طريق محمد بن زيد أنهم أجابوا بقوله «الله ورسوله أعلم» وفي هذا عند ابن ماجه وغيره في أجوبتهم قالوا: يوم النحر، قالوا: بلد حرام، قالوا: شهر حرام، ويجمع بينهما بنحو ما تقدم وهو أنهم أجابوا أولاً بالتفريق فلما سكت أجابوا بالملفوف. وأغرب الكرمانى فقال: قوله بهذا أي وقف متلبساً بهذا الكلام.

قوله: (وقال هذا يوم الحج الأكبر) فيه دليل لمن يقول إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر وسيأتي البحث فيه في أول تفسير سورة براءة إن شاء الله تعالى.

قوله: (الطفق) في رواية ابن ماجه وغيره فيه قوله «يوم الحج الأكبر» وبين قوله «فطلق» من الزيادة «وما لكم وأما لكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد في هذا اليوم» وقد وقع معنى ذلك في طريق محمد بن زيد أيضاً.

قوله: (فودع الناس) وقع في طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه «أنزلت «إذا جاء نصر الله والفتح» [النصر: ١] على رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، وعرف أنه السداع، فأمر بإحلاله القصواء فرحلت له فركب، فوقف بالعقبة واجتمع الناس إليه فقال: يا أيها الناس، فذكر الحديث، وفي هذه الأحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر، وبه أخذ الشافعي ومن تبعه، وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا: خطب الحج ثلاثة، سابع ذي الحجة، ويوم عرفة، وثاني يوم النحر بمنى وواقفهم الشافعي إلا أنه قال يدل ثاني النحر لأنه أول القر، وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر وقال: أن بالناس حاجة إليها ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف. وتعقبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئاً من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامة، ولم يتصل أحد أنه علمهم فيها شيئاً من الذي يتصلق بيوم النحر، ففرغنا أنها لم تقصد لأجل الحج. وقال ابن القصار: إنما ضل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا، فظن الذي رآه أنه خطب، قال: وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس يتعين لأن الإمام يمكن أن يعلمهم إياها يوم عرفة أهد وأجيب بأنه نه ﷺ في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر، وعلي تعظيم

قوله في طريق ابن جريج: (أن النبي ﷺ أذن) كذا اقتصر عليه أيضاً وأحال به على ما بعده، ونقطة عند أحمد في مسنده عن محمد بن بكر المذكور في الإسناد وأذن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل السقاية.

قوله: (تابعه أبو أسامة) أي تابع ابن غير، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا ابن غير وأبو أسامة عن عبيد الله ونقطة مثل رواية ابن غير.

قوله: (وعقبه بن خالد) وصله عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه.

قوله: (وأبو ضمرة) يعني أنس بن عياض، وقد تقدم في باب سقاية الحاج، في أثناء أبواب الطواف ونقطة مثل رواية ابن غير، والنكبة في استظهار البخاري بهذه المتابعات بعد إيرادها من ثلاثة طرق لشك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله، فقد أخرجه أحد عن يحيى بن عبيد الله عن نافع قال: ولا أعلمه إلا عن ابن عمر، قال الأسمايلي: وقد وصله أيضاً بغير شك موسى بن عقبة والدرودي وعلي بن مسهر ومحمد بن فليح وغيرهم كلهم عن عبيد الله وأروسله ابن المبارك عن عبيد الله. قلت: الظاهر أن عبيد الله كان ربما شك في وصله بدليل رواية يحيى القطان، وكأنه كان في أكثر أحواله يميز بوصله بدليل رواية الجماعة، وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بنى وأنه من مناسك الحج لأن التعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها حزمة وأن الإذن وقع لليلة المذكورة، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن، وبالجواب قال الجمهور، وفي قول للشافعي ورواية عن أحد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ووجوب الدم بتركه مبني على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف للمتبرة في هذا الحكم؟ فقيل يختص الحكم بالعباس وهو جود، وقيل يدخل مع الله، وقيل قومه وهم بنو هاشم، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك. ثم قيل أيضاً يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرض لصاحبها في المبيت لأجلها، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضوح، والعلّة في ذلك إيداع الله للشارعين، وهل يختص ذلك بماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره؟ محل احتمال. وجزم الشافعية بإلحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاضد بأهل السقاية، كما جزم الجمهور بإلحاق الرعاء خاصة، وهو قول أحد واختاره ابن المنذر، أعني الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل، والمعروف عن أحد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغني، وقال المالكية: يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء، قالوا: ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة، وقال الشافعي: عن كل ليلة لإطعام مسكين، وقيل عنه التصديق بدهم وعن الثلاث دم وهي رواية عن أحمد، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه، وقد تقدم الكلام على بقية العباس في الباب المشار إليه في أول الكلام على هذا الباب. وفي الحديث أيضاً استئذان الأمراء والكبراء فيما يطروا من المصالح والأحكام ويدرأ من استؤمر إلى الإذن عند ظهر المصلحة. والمراد بأيام منى ليلة الحادي عشر والثين بعده، ووقع في رواية روح بن ابن جريج عند أحد أن مبيت تلك الليلة منى، وكأنه عنى ليلة الحادي عشر لأنها تعقب يوم الإفاضة، وأكثر الناس يقضون يوم النحر ثم في الذي يليه وهو الحادي عشر. والله أعلم.

١٣٤- باب رمي الجمار رمي الجمار

وقال جابر: رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى، ورمى بعد ذلك بعد الزوال.

١٧٤٦- حدثنا أبو نعم: حدثنا مسعر، عن برة قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما: متى أرمي الجمار؟ قال: إذا رمى إصمك فارمية، فأعدت عليّ المسألة، قال: كما تصحين، فإذا زالت الشمس رمينا.

قوله: (باب رمي الجمار) أي وقت رميها أو حكم الرمي، وقد اختلف فيه: فالجمهور على أنه واجب بغير تركه بدم، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر، وعندهم رواية أن رمي جرة العقبة ركن يظل الحج بتركه، ومقابلة قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر أجزاء حكا ابن جرير عن عائشة وغيرها.

قوله: (وقال جابر رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى). الحديث وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج وأخبرني أبو الزبير عن جابر قال: رأيت رسول الله ﷺ رمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده، ورمى بعد ذلك بعد زوال

شهر ذي الحجة، وعلى تعظيم البلد الحرام، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطية فلا يلتفت لتأويل غيرها، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة بغير عليه في كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة، بل كان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب، وقد بين الزهري وهو عالم أهل زمانه أن الخطبة ثاني يوم النحر تقتل من خطبة يوم النحر، وأن ذلك من عمل الأمراء، يعني من بني أمية. قال ابن أبي شيبة وحدثنا وكيع عن سفيان هو الثوري عن ابن جريج عن الزهري قال: كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد، وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتد بما سبق، ويان به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانيه، وأما قول الطحاوي إنه لم يقل أنه علمهم شيئاً من أسباب التحلل فلا ينبغي وقوع ذلك أو شيئاً منه في نفس الأمر، بل قد ثبت في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كما تقدم في الباب قبله أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر، وذكر فيه السؤال عن تقدم بعض المناسك على بعض، فكيف سأل للطحاوي هذا النبي المطلق مع روايته هو لحديث عبد الله بن عمرو، وثبت أيضاً في بعض طرق أحداث الباب أنه ﷺ قال للناس حينئذ: دخلوا عني مناسككم، فكأنه وعظهم بما وعظهم به وأحال في تعليمهم على تلقي ذلك من أفعاله. وما يرد به على تأويل الطحاوي ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته يعرفات: أتدرون أي يوم هذا الحديث، وغره للطبراني في الكبير من حديث ابن عباس، وأخرج أحد من حديث نبيط بن شريط أنه رأى النبي ﷺ واقفاً بعرفة على بعير أحمر يخطب، فسمعت يقول: أي يوم أحرم؟ قالوا: هذا اليوم. قال فأي بلد أحرم؟ الحديث، ونحوه لأحد من حديث العلاء بن خالد، فهذا الحديث الذي وقع في الصحيح أنه ﷺ خطب به يوم النحر قد ثبت أنه خطب به قبل ذلك يوم عرفة، وأما الأحاديث التي وردت عن الصحابة بتصریحهم أنه ﷺ خطب يوم النحر غير ما تقدم، فمنها حديث المراسم بن زياد أخرجه أبو داود ونقطة، رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته الجدهاء يوم الأضحية، وحديث أبي أمامة «سمعت خطبة النبي ﷺ بمنى يوم النحر، أخرجه عبد الرحمن، وحديث معاذ خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى، أخرجه... وحديث رافع بن عمرو رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى، أخرجه... وأخرج من مرسل مسروق أن النبي ﷺ خطب يوم النحر، والله أعلم.

١٣٣- باب هل يبيت أصحاب السقاية

أو غيرهم بمكة ليالي منى؟

١٧٤٣- حدثنا محمد بن عبيد بن مثنون: حدثنا عيسى ابن يونس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: رخص النبي ﷺ. [راجع: ١٦٣٤. أخرجه مسلم: ١٣١٥، مطولاً].

١٧٤٤- حدثنا يحيى بن موسى: حدثنا محمد بن بكر: أخبرنا ابن جريج: أخبرني عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ أذن. [راجع: ١٦٣٤. أخرجه مسلم: ١٣١٥].

١٧٤٥- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير: حدثنا أبي: حدثنا عبيد الله قال: حدثني نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ ببيت بمكة ليالي منى، من أجل سقائهم، فأذن له. تابعه أبو أسامة، وعقبه بن خالد، وأبو ضمرة. [راجع: ١٦٣٤. أخرجه مسلم: ١٣١٥].

قوله: (باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والرعاء.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر النمرى.

قوله: (رخص رسول الله ﷺ) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده، ونقطة عند الأسمايلي من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور في الإسناد أن رسول الله ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقائهم.

الشمس، ورواه الدارمي عن عبيد الله بن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق، لكن قال بوعبد ذلك عند زوال الشمس، ورواه إسحاق بن زاهر في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج وأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا فذكره.

قوله: (عن وبرة) بفتح الواو والموحدة، هو ابن عبد الرحمن المسلي بضم الميم وسكون الهمزة بعدها لام كوفي ثقة، رجال الإسناد إلى ابن عمر كوفيون.

قوله: (مضى أرمي الجمار) يعني في غير يوم الأضحية.

قوله: (فأمره) بهاء ساكنة للسكت، وقوله (إذا رمى إسماعيل فأمره) يعني الأمير الذي على الحج، وكان ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر فلما أعاد عليه المسألة لم يسمع الكتمان فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ، وقد رواه ابن عيينة عن مسمر بهذا الإسناد فقال فيه وقتل له لأبيات إن أخر أصلي، أي الرمي فذكر له الحديث أخرجه ابن أبي عمر في مسنده ومن طريقه الإسماعيلي، وفيه دليل على أن السنة أن يرمي الجمار في غير يوم الأضحية بعد الزوال وبه قال الجمهور، وخالف فيه عطاء وطاوس قائلًا: يجوز قبل الزوال مطلقًا، ورخص الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال، وقال إسحاق: إن رمى قبل الزوال أعاد، إلا في اليوم الثالث فيجزه.

١٣٥ - باب رمي الجمار من بطن الوادي

١٧٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: رَمَى عَبْدِ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّ نَاسًا يُزَوِّفُونَهَا مِنْ لَوْحِهَا؟ قَالَ: وَاللَّيْلِ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷻ.

وقال عبد الله بن الوليد: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا. [مهر: ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠]. أخرجه مسلم: [١٢٩٦].

قوله: (باب رمي الجمار من بطن الوادي) كنه أشار بذلك إلى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن مطاوع، أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن النبي ﷺ كان يرمي من بطن الوادي في جرة العقبة لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخريين، ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بعد باب بلفظ: حين رمى جرة العقبة، وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر أنه رمى جرة العقبة في السنة التي أصيب فيها وفي غيرها من بطن الوادي، ومن طريق الأسود: رأيت عمر رمى جرة العقبة من فوقها وفي إسناد هذا الثاني حجاج بن أرطاة وفيه ضعف، وسنذكر بقية الكلام عليه هناك.

قوله: (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني هكذا رواه موصلاً في جامع سفیان الثوري، رواية العدني عنه من طريق عبد الرحمن بن منته بإسناده إلى عبد الله بن الوليد، وفائدة هذا التعليق بيان سماع سفیان وهو الثوري له من الأعمش. وتماز جرة العقبة من الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء: اختصاصها بيوم النحر، وأن لا يوقف عندها، وترمي ضحى، ومن أسفلها استحياباً.

١٣٦ - باب رمي الجمار بستح حصيات

ذَكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٧٥١].

١٧٤٨ - حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَتَاهُ إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، جَعَلَ التَّيْتُ عَنْ يَسَارِهِ، وَيَمْنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسِتْحٍ، وَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷻ. [راجع: ١٧٤٧]. أخرجه مسلم: [١٢٩٦].

١٣٧ - باب من رمى جمرة العقبة فجعل التيت عن يساره

١٧٤٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَاهُ يُرْمِي

الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى بِسِتْحٍ حَصِيَّاتٍ، فَجَعَلَ التَّيْتُ عَنْ يَسَارِهِ وَيَمْنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. [راجع: ١٧٤٧]. أخرجه مسلم: [١٢٩٦].

قوله: (باب رمي الجمار بستح حصيات ذكره ابن عمر عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى الحديث ابن عمر الموصول عنده بعد بابين ويأتي الكلام عليه هناك، وأشار في الترجمة إلى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال: هما أبالي رميت الجمار بست أو سبع، وأن ابن عباس أنكروا ذلك، وقادة لم يسمع من ابن عمر، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة، وروى من طريق جهماد: من رمى بست فلا شيء عليه. ومن طريق طاوس: يتصدق بشيء. وعن مالك والأوزاعي: من رمى بأقل من سبع وفاته التناحر يجره بدم. وعن الشافعية: في ترك حصاة مد، وفي ترك حصتين مدان، وفي ثلاثة فأكتر دم. وعن الحنفية: إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث تنصف صاع وإلا فدم.

قوله: (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي، ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة، وقد ساقها الأعمش عنه أتم من هذا كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه.

١٣٨ - باب يكبر مع كل حصاة

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٧٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَقُولُ عَلَى الْخَيْرِ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النِّسَاءُ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبَطَنَ الْوَادِي، حَتَّى إِذَا حَادَى بِالشَّجَرَةِ اعْظَمَتْهَا، فَرَمَى بِسِتْحٍ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَا هُنَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، قَامَ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷻ. [راجع: ١٧٤٧]. أخرجه مسلم: [١٢٩٦]. بطريق السقاء على آل عمران].

قوله: (باب يكبر مع كل حصاة) قاله ابن عمر عن النبي ﷺ، يأتي الكلام عليه بعد باب.

قوله: (عن عبد الواحد) هو ابن زياد البصري.

قوله: (سمعت الحجاج) يعني ابن يوسف الأمير المشهور، ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يراجع إليه في ذلك، بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز.

قوله: (جرة العقبة) هي الجمرة الكبرى، وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة، وهي التي باع النبي ﷺ الأنصار عندها على الهجرة، والجمرة اسم لجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها، يقال تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا، وقيل إن العرب تسمي الحصى الصغار جمرًا فسيت تسمية الشيء. بلازمه، وقيل لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فصبه جبر بين يديه أي أسرع فسميت بذلك.

قوله: (فاستبطن الوادي) في رواية أبي معاوية عن الأعمش، وقيل له أي لعبد الله بن مسعود إن ناسًا يرمونها من فوقها، الحديث أخرجه مسلم.

قوله: (حادثي) بمهمله وبالألف المعجمة من الحاذة، وقوله (اعترضها) أي الشجرة يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجمرة، وقد روى ابن شيبة عن القتيبي عن أبيوب قال: رأيت النخاس وسلاً وأنفاً يرمون من الشجرة ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود، أنه كان إذا جاوز الشجرة رمى العقبة من تحت غصن من أغصانها. وقوله (فرمى) أي الجمرة، وفي رواية الحكم عن إبراهيم في الباب الذي قبله وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ووقع في رواية أبي صخرة عن عبد الرحمن بن يزيد، لما أتى عبد الله جرة العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة، أخرجه الترمذي، والذي قبله هو

قوله: (ثم يأخذ ذات الشمال) أي يمشي إلى جهة شماله (فيقوم طويلاً) في رواية سليمان (فيقوم قياماً طويلاً، وسيأتي الكلام فيه بعد باب.

قوله: (ويوقع يديه) أي في الدعاء.

قوله: (ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أي ليفد داعياً في مكان لا يصيبه الرمي، وفي رواية سليمان (ثم يرمي الجمرة الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال وفي رواية عثمان (ثم ينحدر ذات اليسار ما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة.

قوله: (ثم يرمي جمرة ذات العقبة) هو نحو ما نساء المؤمنات، أي يأتي الجمرة ذات العقبة، وثبت كذلك في رواية سليمان، وفي رواية عثمان بن عمر (ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة).

قوله: (ثم ينصرف) في رواية سليمان (ولا يقف عندها).

١٤٤ - باب رفع اليدين عند جُمرة الدنيا والوسطى

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، ثُمَّ يُكَبِّرُ عَلَى الْوُطْرَى كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَقْدُمُ قِسْمَهُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَاماً طَوِيلًا، فَيَذْغُو وَيَقْفُوعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامَلِ قِسْمَهُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَاماً طَوِيلًا، فَيَذْغُو وَيَقْفُوعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجُمُرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ. [راجع: ١٧٥١].

قوله: (باب رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى) قال ابن قدامة: لا نعلم لما تضمنته حديث ابن عمر هذا مخالفاً إلا ما روي عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمل. فقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك انتهى، ورده ابن المنذر بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفي عن أهل المدينة، وفعل روجه الله تعالى عن أن الذي رواه ما أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه، وإبنة سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، والراوي عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء؟ والله المستعان.

١٤٢ - باب الدعاء عند الجُمُورَيْنِ

١٧٥٣ - وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجُمُرَةَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ بَنِي إِزْمِيلَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَقْدُمُ أَمَامَهَا، فَيَقْفُوعُ يَدَيْهِ، وَيَذْغُو وَيَقْفُوعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامَلِ قِسْمَهُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَذْغُو وَيَقْفُوعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي جُمُرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ. [انظر: ١٧٥٢].

١٧٥٣ وانظر في الحج، باب ١٣٩ و ١٣٩

قوله: (باب إذا رمى الجُمُورَيْنِ يقوم مستقبل القبلة ويسهل) المراد بالجُمُورَيْنِ ما سوى جمرة العقبة، وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم ثم تصير أخيرة في كل يوم بعد ذلك.

قوله: (حدثنا طلحة بن يحيى) أي ابن النعمان بن أبي عياش الزرقسي

الأنصاري المدني، نزيل بغداد، وثقه ابن معين، وقال أحمد: مقارب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وزعم ابن طاهر أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث. قلت:

لكنه لم يحتج به على انفراجه، فقد استظهر له متابعة سليمان بن بلال في الباب الذي بعده.

ومتابعة عثمان بن عمر أيضاً كلاهما عن يونس كما سيأتي بعد باب، وتابهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الإسمايلي.

قوله: (الجُمُرة الدنيا) يضم الدال ويكسرهما أي القرية إلى جهة مسجد الحيف.

وهي أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر.

قوله: (يسهل) يضم أوله وسكون المهملة أي يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه.

الصحيح، وهذا شاذ في إسناده للمسعودي وقد اختلط، وبالأول قال الجمهور، وجزم الرافعي من الشافعية بأنه يستقبل الجُمُرة ويستدير القبلة، وقيل يستقبل القبلة ويعمل الجُمُرة عن يمينه، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها، والاختلاف في الأفضل.

قوله: (مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) قال ابن المنذر: خص عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التي ذكر الله فيها الرمي، فأشار إلى أن فعله ﷺ حين لم يرد كتاب الله تعالى. قلت: ولم أعرف موضع ذكر الرمي من سورة البقرة، والظاهر أنه لو أراد أن يقول إن كثيراً من أفعال الحج مذكور فيها فكانه قال هذا مقام الذي أنزلت عليه أحكام التماسك، منها بذلك على أن أفعال الحج توقيفية. وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام، أو أشار بذلك إلى أنه بشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة والله أعلم. واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة لقوله (يكبر مع كل حصاة) وقد قال (دخلوا عني ناسككم) وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أو حنيفة فقالا: لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه. وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي ﷺ في كل حركة وهيئة ولا سيما في أعمال الحج، وفيه التكبير عند رمي حصي الجمار، وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه.

(قائلة): زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن أبيه في هذا الحديث عن ابن مسعود، أنه لا فرغ من رمي جمرة العقبة قال: اللهم اجعله حجاً مبروراً، وذنبا مغفوراً.

١٣٩ - باب من رمى جُمرة العقبة ولم يقف

قَالَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٧٥١].

قوله: (باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده، وعند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه، ولا تعرف فيه خلافاً.

١٤٠ - باب إذا رمى الجُمُورَيْنِ، يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَيُسَهِّلُ

١٧٥١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى الْوُطْرَى كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَقْدُمُ حَتَّى يَسْهَلَ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَذْغُو وَيَقْفُوعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامَلِ قِسْمَهُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَذْغُو وَيَقْفُوعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي جُمُرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ. [انظر: ١٧٥٢].

١٧٥٣ وانظر في الحج، باب ١٣٩ و ١٣٩

قوله: (باب إذا رمى الجُمُورَيْنِ يقوم مستقبل القبلة ويسهل) المراد بالجُمُورَيْنِ ما سوى جمرة العقبة، وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم ثم تصير أخيرة في كل يوم بعد ذلك.

قوله: (حدثنا طلحة بن يحيى) أي ابن النعمان بن أبي عياش الزرقسي الأنصاري المدني، نزيل بغداد، وثقه ابن معين، وقال أحمد: مقارب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وزعم ابن طاهر أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث. قلت:

لكنه لم يحتج به على انفراجه، فقد استظهر له متابعة سليمان بن بلال في الباب الذي بعده.

ومتابعة عثمان بن عمر أيضاً كلاهما عن يونس كما سيأتي بعد باب، وتابهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الإسمايلي.

قوله: (الجُمُرة الدنيا) يضم الدال ويكسرهما أي القرية إلى جهة مسجد الحيف.

وهي أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر.

قوله: (يسهل) يضم أوله وسكون المهملة أي يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه.

قوله: (باب طواف الوداع) قال النووي: طواف الوداع واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عتقنا وهو قول أكثر العلماء. وقال مالك وداود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه انتهى والذي رأيته في الأوسط لابن المنذر أنه واجب للأمر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء.

قوله: (أمر الناس) كنا في رواية عبد الله بن طائوس عن أبيه على التماس لما
يسم فاعله والمراد به النبي ﷺ، وكذا قوله وخففه وقد رواه سفيان أيضاً عن سليمان
الأحول عن طائوس فصرح فيه بالرفع ولفظه عن ابن عباس قال: كان الناس ينصرفون
في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: لا يثخن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، أخرجه
مسلم هو والبيهقي، قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالإسنادين فرقهما، فكان طائوساً
حدث به على الوجهين ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في رواية
الأخر، وفيه دليل على وجوب طواف الدواعي للأمر المؤكد به والتبشير في حق الحاضرين
بالخليفة كما تقدم، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكّد، واستدل به على أن الطهارة
شرط لصحة الصلاة وسائر البحث، في باب الأمر بيمينه.

قوله: (عن قتادة) سياتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة، وبإتي الكلام هناك، والمقصود منه هنا قوله في آخره، ثم ركب إلى البيت نظاف به.

قوله: (تابعه الليث) أي تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق أخرى إلى قتادة، وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث، وعنه شيخ الليث هو ابن يزيد، وذكر البزار والطبراني أنه ينفرد بهذا الحديث عن سعيد وأن الليث ينفرد به عن خالد وأن سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أبي سعيد غير هذا الحديث.

١٤٥- باب إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ

١٧٥٧- حَلَمْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ صَغِيْرَةً بَنَتْ حَبِيْبِيَّ، رُؤُوسَ النَّبِيِّ ﷺ، حَاجَتِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَخَابَسْتُاهِي». قَالُوا: إِنَّمَا هِيَ ابْنَةُ الْأَمَتِ، قَالَ: «فَلَا إِذَا». (أرجاع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٦١١، بإسناد، وهو في الحديث: ٣٨٧.)

[وَقَالَ أَلْحَقْ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَالِشَةَ: كَمَا تَتَخَوَّفُ أَنْ تَحْبِضَ صَفِيَّةُ...
[الْحَدِيثُ (مِنْ التَّلَاقِ)]

١٧٥٨، ١٧٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ
عِكْرِمَةَ: أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ اشْرَافِ طَائِفَتِ،
قَالَتْ لَهُمْ: تَبَيَّرُوا، قَالُوا: لَا نَأْخُذُ بِقَبْرِكَ وَنَدَّغَ قَوْلَ زَيْدٍ، قَالَ: إِذَا
فَلْيَعْمَمِ الْمَدِينَةَ فَسَلُّوا، فَتَقْبِلُوا الْمَدِينَةَ، فَسَأَلُوا، فَكُنَا يَمَنْ سَأَلُوا أَمْ سَلِّمِ،
فَلَمْ تَكُنْ حَيْثُ مَقْبَرَةٌ.

رَوَاهُ خَالِدٌ وَقَادَةُ، عَنْ عِكْرَمَةَ.

١٧٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَلَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رُخِصَ لِلْحَالِصِ أَنْ تَقْرَأَ إِذَا أَقَامْتَ لِرَأْبِجٍ.
٣٢٩٠. أخرجه مسلم: ١٣٢٧، فقهه (إرد) في هذه الطريق، [١٣٢٨].

١٧٦١- قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَقُولُ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ:
بَعْدُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخِمَ لَهَا. (راجع: ٣٣٠).

١٧٦٢- حَلَّتْهُ أَبُو النُّعْمَانِ: حَلَّتْهُ أَبُو عَوَّالَةَ، عَنْ مُنْصَوْرٍ، عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسَدِ، عَنْ عَلِيَّةَ وَضِيَّ اللَّهِ عَنْهَا ثَلَاثٌ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ،
 وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ طَائِفًا بِالْأَيْتِ، وَتَيْنِ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ

قوله: (فلا إذا) أي فلا حبس علينا حيث، أي إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذي يجب عليها قد فعلته.

قوله: (حماد) هو ابن زيد.

قوله: (أن أهل المدينة) أي بعض أهلها وقد رواه الإسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ «أن ناساً من أهل المدينة».

قوله: (قال لهم ثقن) زاد الثقفي، وقالوا: لا نبالي أفتننا أو لم تفتنا، زيد بن ثابت يقول لا تتفر.

قوله: (فكان فيمن سألو أم سليم) في رواية الثقفي، فسألو أم سليم وغيرها فذكرت صفة، كما ذكره مختصراً، وسأله الثقفي بشماه قال «فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفية: أفي الحية أنت؟ إنك لحابسة، فقال رسول الله ﷺ: ما ذاك؟ قالت عائشة: صفة حاضت، قيل إنها قد أفاضت، قال: فلا إذا. فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما حدثتنا».

قوله: (رواه خالد) يعني الحذاء (وقاعدة عن عكرمة) أما رواية خالد فوصلها البيهقي من طريق معلى بن منصور عن هشيم عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال «إذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر، وقال زيد بن ثابت «لا تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت. ثم أرسل زيد بعد ذلك إلى ابن عباس: إني وجدت الذي قلت كما قلت، وأما رواية قتادة فوصلها أبو داود الطيالسي في مسنده قال: حدثنا هشام هو البستياني عن قتادة عن عكرمة قال «ياخلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر، فقال زيد: يكون آخر عهدنا بالبيت، وقال ابن عباس: تنشر إن شئت، فقالت الأنصار: لا تتابعك يا ابن عباس وأنت تحالف زيدا، فقال: سلوا صاحبكم أم سليم يعني فسألوها فقالت: حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن أنفر، وحاضت صفة فقالت لها عائشة حبستها فأمرها النبي ﷺ أن تنفر، ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب للمناكك الذي رواهنا عن طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال: عن قتادة عن عكرمة نحوه، وقال فيه «لا تتابعك إذا خالفت زيد بن ثابت، وقال فيه «وأنبت أن صفة بنت حبي حاضت بعدما طافت بالبيت يوم النحر فقالت لها عائشة: الحية لك حبست، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمرها أن تنفر، وهكذا أخرجه إسحاق في مسنده عن عكرمة عن سعيد وفي آخره «وكان ذلك من شأن أم سليم أيضاً».

(تسهي): طريق قتادة هذه هي المحفوظة، وقد شذ عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أسن مختصراً في قصة أم سليم أخرجه الطحاوي من طريقه انتهى. ولقد اختصر البخاري حديث عكرمة جداً، ولولا أن تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه، فله الحمد على ما أتم به وتفصل. وقد روى هذه القصة طائوس عن ابن عباس متابعا لعكرمة، أخرجه مسلم والنسائي والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طائوس «كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت: ثقني أن تصد الحائض قبل أن يكون آخر عهدنا بالبيت؟ فقال ابن عباس: أما لا فإني لأفانها أنصاريها هل أمرها النبي ﷺ؟ قال فرجع إليه فقال: ما أراك إلا قد صدقت، لفظ مسلم، وللنسائي «كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت أنت الذي ثقني، وقال فيه «فسأله، ثم رجع وهو يضحك فقال: الحديث كما حدثني، وللإسماعيلي بعد قوله أنت الذي إلخ قال: نعم. قال: فلا تفك بذلك. قال: فسل قتادة، والباقي نحو سياق مسلم، وزاد في إسناده عن ابن جريج قال: وقال عكرمة بن خالد عن زيد وابن عباس نحوه وزاد فيه «فقال ابن عباس سل أم سليم وصاحبها هل أمرهن رسول الله ﷺ بذلك؟ فسلن، فقلن: قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك وقد عرف برواية عكرمة للماضية أن الأنصارية هي أم سليم، وأما صاحبها فلم أقف على تسميتهن.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وهيب هو ابن خالد وابن طائوس هو عبد الله.

قوله: (وخص) بضم الراء على البناء لا لم يسم فاعله، ووقع في رواية يحيى بن حسان عن وهيب عند النسائي «مخض رسول الله ﷺ».

قوله: (قال وصحبت ابن عمر) القائل ذلك هو طائوس بالإسناد المذكور، بينه النسائي في روايته المذكورة.

قوله: (لم سمعته يقول بعد) سيأتي أن ذلك كان قبل موت ابن عمر بهام.

قوله: (أن النبي ﷺ رخص) هنا من مراسيل الصحابة، وكذا ما أخرجه

يحل، وكان معه الهذلي، فطاف من كان معه من نسائه وأصحابه، وحل بينهم من لم يكن معه الهذلي، فحاضت هي، فسكنا مناسكنا من حجبنا، فلما كان ليلة النحر، ليلة الفجر، قالت: يا رسول الله، كل أمصاحك يرجع يحج وعمره غيري، قال: «ما كنت تطوفين بالبيت لآلي قريش؟» «قلت: لا، قال: «فأخرجني مع أخيك إلى التميم، فأبلي بعمره، وتوعدك مكان كذا وكذا. «فخرجت مع عبد الرحمن إلى التميم، فأمثلت بعمره، وحاضت صفة بنت حبي، فقال النبي ﷺ: «عقرى حلقى، إنك لحابسة، أما كنت طفت يوم النحر؟» «قلت: بلى، قال: «فلا بأس، أنفري». «فلقية مصعباً على أهل مكة، وأنا منهبطة، أو أنا مصعبدة وهو منهبط. وقال مسددة: «قلت: لا».

تابعه جبرير، عن منصور، في قوله: «لا». [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٧٦١].

قوله: (باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) أي هل يجب عليها طواف الوداع أو بسقط، وإذا وجب هل يبر بدم أم لا؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ باب المرأة تحيض بعد الإفاضة قال ابن المنذر: قال عامة الفقهاء بالأمصار: ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع، وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالقيام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع، وكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها. ثم أسند عن عمر بإسناد صحيح إلى نافع عن ابن عمر قال «طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت، فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت، قال: وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك، وبقي عمر فخالفاه لثبوت حديث عائشة. يشير بذلك إلى ما تضمنته أحاديث هذا الباب. وقد روى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد «كان الصحابة يقولون: إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت، إلا عمر فإنه كان يقول: يكون آخر عهدنا بالبيت» وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لأبي داود من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال: «أنبت عمر فسأله عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض، قال: ليكن آخر عهدنا بالبيت. فقال الحارث كذلك أثنائي وفي رواية أبي داود هكذا حدثني رسول الله ﷺ واستدل الطحاوي بحديث عائشة وحدثت أم سليم على نسخ حديث الحارث في حق الحائض.

قوله: (حاضت) أي بعد أن أفاضت يوم النحر كما تقدم في باب الزيارة يوم النحر.

قوله: (فلذكر) كذا في هذه الرواية بضم الذال على البناء للمجهول، وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر أن عائشة هي التي ذكرت له ذلك.

قوله: (أحباستنا) أي مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي أودنا التوجه فيه، ظنا منه ﷺ أنها ما طافت طواف إفاضة، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه، ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها، فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني.

قوله: (قالوا) سيأتي في الطريق التي في آخر الباب أن صفة هي قالت «بلى» وفي رواية الأخرى عن أبي سلمة عن عائشة التي مضت في باب الزيارة يوم النحر «حججنا فأفطنا يوم النحر، فحاضت صفة، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت: يا رسول الله إنها حائض، الحديث، وهذا مشكل لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول أحباستنا؟ وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني؟ ويجب عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن استأنفه نسائه في طواف الإفاضة فاذن لمن نكان بانياً على أنها قد حلت، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع ما قبل ذلك حتى تمنعها من طواف الإفاضة فاستغفهم عن ذلك فأعلمته عائشة أنها طافت معهم فزال عنه ما خشي من ذلك والله أعلم. وقد سبق في كتاب الحيض من طريق عمرة عن عائشة أنه قال لم «أهلنا نجسنا» لم تكن طافت ممكن؟ قالوا: بلى، وسأذكر بقية اختلاف ألفاظ هذه القصة في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

يصرخوا حتى تظهر أو تأذن لهم، فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحاً، فإن في إسداد كل منهما ضعفاً شديداً. وقد ذكر مالك في «الموطأ» أنه يلزم الجدل أن يجس لها إلى انقضاء أجرة مكة الحضي، وكذا على النقصاء. واستشكله ابن المواز بأن فيها تريضاً لقصاص قطع العرق، واجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع العلم عرق.

قوله: (وقال مسدد: قلت لا، واتبعه جرير عن منصور في قوله لا) هذا التعليل لم يقع في رواية أبي ذر وثبت لغيره، فأما رواية مسدد فرويناها قننك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال: حدثنا أبو عروبة، فذكر الحديث بسنده ومثله وقال فيه ما كنت طفت ليلتي قلتما؟ قلت: لا، وأما رواية جرير فوصلها المصنف في باب التمتع والقراءة عن عثمان بن أبي شيبة عنه وقال فيه ما كنت طفت ليلتي قلتما مكة؟ قلت: لا، وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المتسلي حيث وقع عنه بلى موضع لا كما تقدم، وتقدم توجيهه.

١٤٦- باب مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ

١٧٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْقُرَظِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَجَبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَنِي بِشَيْءٍ عَلَّمَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّنَا صُلِيَ الظُّهْرُ يَوْمَ الْفُرْدَيْنِ؟ قَالَ: بَشَى، قُلْتُ: أَفَلَا نَصَلِّي عَلَى الصُّرُوفِ الْفُرْدِ؟ قَالَ: بِإِلَاطِحِ، الْفَصْلُ كَمَا يَفْعَلُ أَصْرَاؤُكَ. [راجع: ١٦٥٣، أخرجه مسلم: ١٣٠٩].

١٧٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُعْطَلِ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي
عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّ قَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَسْرَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَكَدَ رَكْعَةً بِالْمَحْضَبِ، ثُمَّ
رَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ فَطَافَ بِهِ لَوَاعِجُ: ١٧٥٦.

قوله: (باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح) أي الطحاه التي بين مكة
ومدني، وهي ما تبطح من الوادي واتسع. وهي التي يقال لها الحصب والمعرس، وحدثنا
ما بين الحرمين إلى المقبرة. وقد تقدم الكلام على حديث أنس الأول في (باب أين يصلي
الظهر يوم التروية وهو مطابق لما ترجم به هنا. وفي سياق حديث أنس الثاني ما يشير
إلى أنه صلى بالأبطح وهو الحصب مع ذلك المنزلة والعشاء وركب ثم ركب إلى البيت
المطاف به إلى طرف الروع، وأما قوله فيه أنه صلى الظهر، فلا يعني أنه صلى يومه إلا
بعد الزوال لأنه صلى فجر فزل الظهر فصلى الظهر به.

١٤٧- باب الْمُحَصَّبِ

١٧٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ مَسْرُورٌ يُزِيلُهُ النَّبِيُّ ﷺ، لِيَكُونَ اسْمُكَ
مُخْرُوجًا، يَخْفَى بِالْأَطْبَاحِ. [أخرجه مسلم: ١٣١١].

١٧٦٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ سَمِعْتُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَى اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَيْسَ الصَّخِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَّلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مسلم: ١٣١٢].

قوله: (باب المصعب) مهملتين ثم موحدة بوزن محمد، أي ما حكم التزول به؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك.

قوله: (حدثنا سفیان) هو الثوري.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن مازون عن سفيان حدثنا هشام.

قوله: (إنما كان منزلاً) في رواية مسلم من طريق عبد الله بن غدير عن هشام بن زول الأبطح ليس ب ستة إنما نزله الحديث.

قوله: (أصح) أي أسهل توجهه إلى المدينة ليستوي في ذلك البطيء والمعتدل، يكون مسيرهم وقيامهم في السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة.

النسائي والترمذي وصححه والحاكم من طريق عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر قال من حج فلينكح آخر عهده بالبيت، إلا الحلي وخضع لمن رسول الله ﷺ فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ واستوضح ذلك، فعند النسائي من طريق إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عمر أنه كان يقول قريباً من مستين عن الحافظ لا تنكح حتى يكون آخر عهدها بالبيت. ثم قال بعد: إنه يخص النساء. وله وللطحاوي من طريق عقيل عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسلع إن النساء إذا حضن قبل الفرج وقد أفضن يومئذ فقال: إن عائشة كانت تذكر عن رسول الله ﷺ رخصة له وذلك قبل موته بعام. وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بعام. وروى أبي شيبة أن ابن عمر كان يقيم على الحافظ سبعة أيام حتى تطرف أطراف البوداع، قال الشافعي: كان ابن عمر يسمع الأمر بالبوداع ولم يسمع الرخصة أولاً ثم بلغته الرخصة فعمل بها، وقد تقدم شيء من الكلام على هذا الحديث على أوامر الحلي.

قوله: (عن منصور) هو ابن المعتز، وإبراهيم هو النخعي والأسود هو خاله وهو نخعي أيضاً، وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق بطوائف الحائض في باب تقضي الحائض المناسك إلا الطوافه، وأتى الكلام على حديث عمرتها في أبواب العمرة.

قوله: (ليلة الحصة) في رواية للمستلمي، ليلة الحصة، وقوله بعده ليلة الضر، عطف بيان لليلة الحصة، والمراد بتلك الليلة التي يتقدم الضر من متى قبلها فهي شيعة ليلة عرفة، وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فإن يومها يسبقها، فقد شاركها ليلة الضر في ذلك.

قوله فيه: (ما كنت تطوفين بالبيت ليالي قديمنا مكة؟ قلت لا) كذا للاكثر، وفي رواية أبي زر عن المستملي، قلت بلى، وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف.

قوله: (وحاصفة صفية) أي في أيام منى، سيأتي في أبواب الإللاج من الحبيب أن حبيصها كان ليلة النفر، زاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم لما أورد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفية على باب خيائها كتيبة حزمة، فقال: عقري الحديث، وهذا يشعر بأن الوقت الذي أورد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من منى، واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل، وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أورد منها ما أورد سابقاً على الوقت الذي رآها فيه على باب خيائها الذي هو وقت الرحيل، بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإفادة للمذكورة.

قوله: (عقري حلقى) بالفتح فيما ثم السكن ويالقصر بغير تنوين في الرواية، ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق؛ كما يقال سقياً ورعياً ونحو ذلك من المصادر التي يحدى بها، وعلى الأول هو نعت لا دعاء، ثم معنى عقري عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها عقراً لا تلد، وقيل عقر قومها. ومعنى حلقى حلق شعرها وهو زينة المرأة، أو أصابها وجع في حلقها، أو حلق قومها بشؤمها أي أهلكهم. وسكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحافظ، فهذا أصل هاتين الكلمتين، ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقتها كما قالوا: قتله الله وتربت يده ونحو ذلك، قال القرطبي وغيره: شتان بين قوله ﷺ هذا لصيغة وبين قوله لماتشة لما حاضت معه في الحج، وهذا شيء كتبه الله على بنات آدم، لما يشعر به من الجلب لها والخنو عليها بخلاف صيغة. فالتاء في دليل على اتضاع قدر صفة عنده، لكن اختلف الكلام باختلاف المقام، فلما دخل عليها وهي تبكي أسفاً على ما فاتها من النسك فسلما بذلك، وصيغة أراد منها ما يريد الرجل من أمه فابذت المتاع فتناسب كلاهما ما خاطبا به في تلك الحالة.

قوله: (فلا بأس افغري) هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب «فلا إنَّه» وفي رواية أبي سلمة «قال اخرجوه» وفي رواية عمرة «قال اخرجي» وفي رواية الزهري عن عروة عن عائشة في المغازي، وتلفظ، ومعانيها متقاربة، والمراد بها كلها الرحيل من منى إلى جهة المدينة. وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن، وأن الطهارة شرط لزمه الطواف، وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تجبض عن منى تطف للإفاضة، وتعقب باحتمال أن تكون إرادته ﷺ تأخير الرحيل إكراهاً لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة. وأما الحديث الذي أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة مرفوعاً «أمران وليس بأمرين: من تبع جنازة فليس له أن يتصرف حتى تدفن أو يذن أهلها، والمرأة تحجب أو تعتمر مع قوم تحجب» قال طواف الركن: فليس له أن

قوله: (يعني بالأبطح) في رواية الكشيبي، يعني الأبطح، بحذف الواو، وفي رواية مسلم المذكورة، وكان أسمع خروجيه إذا خرج.

قوله: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قال عمرو) هو ابن دينار، وعطاء هو ابن أبي رباح، قال الدارقطني هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار، يعني أنه دلّسه هنا عن عمرو، وتعقب بأن الحليدي أخرجه في مسنده عن سفيان قال حدثنا عمرو، وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة عن سفيان فانتفتت تهمة تدليس.

قوله: (ليس التحصيص بشيء) أي من أمر المناسك الذي يلزم فعله قال ابن المنذر، وقد روى أحد من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت، ثم ارتحل حتى نزل الحصة قالت والله ما نزلنا إلا من أجلي، وروى مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبي رافع قال، لم يلحقني رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت فبصرته فبصره فبصره اه لكن لما نزل النبي ﷺ كان النزول به مستحباً أتباعاً له لتقريبه على ذلك، وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال، وكان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يتزولون الأبطح، وسيأتي للمصنف في الباب الذي يليه، لكن ليس فيه ذكر أبي بكر، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيص سنة، قال نافع، وقد حسب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، فالحاصل أن من نفى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء، ومن أثبت كابن عمر أراد دخوله في عموم الناسي بأفعاله لا الإلزام بذلك، ويستحب أن يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس، وسيأتي نحوه من حديث ابن عمر في الباب الذي يليه.

١٤٨- باب النُّزُولِ بِذِي طُوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَالنُّزُولِ بِالْبَطْحَاءِ أَيْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

١٧٦٧- حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ يَبِيتُ بِذِي طُوًى، بَيْنَ الشَّيْثَيْنِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الشَّيْثَةِ الَّتِي بَاعِلَى مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ، حَاجِبًا أَوْ مُغْتَمِرًا، لَمْ يَخُفْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمُصَحِّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ: قِبَاطِي الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ، قَبْدًا بِهِ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا: ثَلَاثًا سَبْعًا وَأَرْبَعًا مَشْيًا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَمْسِكُ سَخْدَيْنِ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ إِذَا صَنَعَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْفَرَاةِ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ، أَيْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخُفُّ بِهَا. [راجع: ٤٩١، وراجع: ٤٨٤. أخرجه مسلم: ١٧٥٩، بقطعة ليست في هذه الطريق. وأخره في الحج (٤٣٠) من حديث: ١٢٥٧ عند مسلم].

١٧٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ قَالَ: سَأَلَ عُمَيْدُ اللَّهِ عَنِ الْمُحَصِّبِ، فَحَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَغَمَرُ، وَأَبْنُ عُمَرَ.

وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا يُصَلِّي بِهَا، يَخْبِي الْمُحَصِّبَ، الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، أَحْبَبَهُ قَالَ: وَالْمَغْرِبَ، قَالَ خَالِدٌ: لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ، وَيَهْجُ حُجَّةً، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة، والنزول بالبطحاء التي بذى الحليفة) أي قبل أن يدخل المدينة، والمقصود بهذه الترجمة الإشارة إلى أن اتباعه ﷺ في النزول بمنزله لا يختص بالمحصب، وقد تقدم الكلام على مكان الدخول إلى مكة في أوائل الحج، والنزول بطحاه ذي الحليفة صريح في حديث الباب.

قوله: (بذي الطوى) كذا للمستلمي والرخسي بإثبات الألف واللام ولغيرهما بمذنبهما.

قوله: (بين الشثيين) أي التي بين الشثيين.

قوله: (لم يخف ناقته إلا عند باب المحصب) أي إذا بات بذى طوى ثم أصبح

ركب ناقته فلم يبخها إلا بباب المسجد.

قوله: (يصلّي سجدتين) وفي رواية الكشيبي ركعتين.

قوله: (وكان إذا صدر) أي رجع متوجهاً نحو المدينة.

قوله: (سئل عبيد الله) يعني ابن عمر بن حصص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري.

قوله: (نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر) هو عن النبي ﷺ مرسل وعن عمر منقطع وعن ابن عمر موصول، ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر فيكون الجميع موصولاً ويدل عليه رواية عبد الرزاق التي قدمتها في الباب الذي قبله.

قوله: (وعن نافع) هو معطوف على الإسناد الذي قبله وليس بمعلق، وقد رواه البيهقي من طريق حميد بن سلمة عن خالد بن الحارث مثله.

قوله: (يصلّي بها يعني المحصب) قيل فسر الضمير المونث بلفظ مذكر وأراد البقعة، ولأن من أسمائها البطحاء.

قوله: (قال خالد) هو ابن الحارث راوي أصل الإسناد وهو مؤيد للعطف الذي قبله.

قوله: (لا أشك في العشاء) يريد أنه شك في ذكر المغرب، وقد رواه سفيان بن عيينة بغير شك في المغرب ولا غيرها من أيوب، وعن عبيد الله بن عمر جميعاً عن نافع أن ابن عمر كان يصلي بالأبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يجمع جمعة، أخرجه الإسماعيلي، وهو عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني وعن أيوب عن نافع كلاهما عن ابن عمر.

١٤٩- باب مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

١٧٦٩- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بَاتَ بِذِي طُوًى، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طُوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ. [راجع: ٤٩١. أخرجه مسلم: ١٧٥٩].

قوله: (باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة) تقدم الكلام على النزول بذى طوى والمبيت بها إلى الصبح لمن أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة، وغسل الداودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب، وهو غلط منه، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم نفر من منى فيصحب سائراً إلى أن يصل إلى ذي طوى فينزل بها ويبيت، فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب.

قوله: (وقال محمد بن عيسى) هو ابن الطباع آخر إسحاق البصري. (حدثنا حماد) اختلف في حماد هذا فجزم الإسماعيلي بأنه ابن سلمة، وجزم المزني بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلمة في شيخو محمد بن عيسى وذكر حماد بن زيد، ولم تقع في رواية محمد بن عيسى موصولة. وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرفاً من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة، وهذا الطرف تقدم في باب الاغتسال للدخول مكة من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب، وأخرجه الإسماعيلي هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبان عن حماد بن سلمة عن أيوب، ولم يذكر مقصود الترجمة، فلم يتضح في صحة ما قال أن حماداً في التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلمة، بل الظاهر أنه ابن زيد والله أعلم. وليس لحمد بن عيسى هذا في البخاري سوى هذا الموضع وآخر في كتاب الأدب سيأتي بسط القول فيه إن شاء الله تعالى.

قوله: (وإذا نفر من ذي طوى) في رواية الكشيبي، وإذا نفر مر من ذي طوى إلخ، قال ابن بطال: وليس هذا أيضاً من مناسك الحج. قلت وإنما يؤخذ منه ما كان نزوله ﷺ ليناسي فيه، إذ لا يخلو شيء من أفعاله عن حكمة.

١٥٠- باب التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ

وَأَتْبَعَ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ

١٧٧٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ غَمَرُوا ابْنَ

كان يقرأها في المصحف، ولأبي داود وإسحاق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس «كانوا لا يتجرون بمنى، فأمروا بالتجارة إذا أنافوا من عرفات، وقروا هذه الآية، وأخرج إسحاق في مسنده من هذا الوجه بلفظ «كانوا يتعمون البيع والتجارة في أيام الموسم يقولون إنها أيام ذكر، فنزلت» وله من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس «كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة حتى نزلت».

قوله: (حتى نزلت إلخ) سيأتي في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها.

قوله: (في مواسم الحج) قال الكرماني: هو كلام الراوي ذكره تفسيراً انتهى. وفاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عيينة في البيوع «قرأها ابن عباس، ورواه ابن عمر في مسنده عن ابن عيينة وقال في آخره «وكذلك كان ابن عباس يقرأها، وروى الطبري بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك، فهي على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم الضمير، واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمتحكف قياساً على الحج، والجامع بينهما العبادة، وهو قول الجمهور. وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالنحو إذا لم يجد من يكتفيه، وكذا كرهه عطاء ومجاهد والزهري، ولا ريب أنه خلاف الأولى، والآية إنما نقت الجناح ولا يلزم من نفيه نفسي أولوية مقابلة. والله أعلم.

١٥١- باب الإذلاج من الْمُحْصَبِ

١٧٧١- حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ حَضَرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَاصَتْ صَفِيَّةٌ لَيْلَةَ النَّفَرِ، فَقَالَتْ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَاسِبَكُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَفْرَى خَلْقِي، أَطَأْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَافْعِرِي». [رواجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

١٧٧٢- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَرَأَيْتُ مُحَصَّبًا: حَدَّثَنَا مُحَاسِرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا، أَمَرَنَا أَنْ نَجُلَ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفَرِ حَاصَتْ صَفِيَّةٌ بِنْتُ حُجٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَلْقِي عَفْرَى، مَا أَرَاها إِلَّا حَاسِبَكُمْ». ثُمَّ قَالَ: «كُنْتُ فَطِفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَافْعِرِي». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ خَلَلْتُ، قَالَ: «فَافْعِرِي مِنْ التَّحِيمِ». فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوها، فَلَقِيْنَاهُ مَدْلُجًا، فَقَالَ: «مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا». [رواجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب الإذلاج من المحصب) وقع في رواية لأبي ذر الإذلاج بسكون الدال والصراب وتشديد هاء بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا، والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحراً وهو الواقع في قصة عائشة، ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتناء فإنها رحلت معه من أول الليل قصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلام وأن السير من هناك من أول الليل جائز، وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريباً في أبواب العمرة.

قوله: (حدثنا أبي) هو حفص بن غياث والإسناد كله إلى عائشة كوفيون، وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة، وإنما أشار إلى أن القصة التي في رواية وفي رواية معاصر واحدة. وقد تقدم الكلام على قصة صافية قريباً.

قوله: (وإذا نفي محمد) وقع في رواية أبي علي بن السكن، ومحمد بن سلام، ومعاصر بضم الميم وحاء مهمله خفيفة وبعد الألف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخاري في كتابه إلا تعليقاً، لكن هذا الموضع ظاهر الوصل، ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى إن شاء الله تعالى. وقوله فيه «فخرج معها أخوها» هو عبد الرحمن بن أبي بكر كما سيأتي، وقوله فيه «فلقيناه» أي أتمها لقلها التام، (مدلجاً) هو بتشديد الدال أي سائراً من آخر الليل، فإنها لما رجعا إلى المنزل بعد أن قضت عائشة الحجرة صادفا النبي ﷺ متوجهاً إلى طواف الوداع، وقوله «موعدك كذا وكذا» أي موضع التزلة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(خاتمة) اشتمل كتاب الحج من أوله إلى أبواب العمرة على ثلاث مائة واثني عشر

بيتاً: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعَكَاظُ مَجَرَّ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ كَانَهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ. [انظر: ٢٥٠، ٢٧٩، ٤٥٩].

قوله: (باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية) أي جواز ذلك، والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر المهمله قال الأزهرى سمي بذلك لأنه معلم يجتمع إليه الناس مشتق من السمة وهي العلامة، وذكر في حديث الباب من أسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سنذكرهما إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال عمرو بن دينار) في رواية إسحاق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار.

قوله: (عن ابن عباس) هذا هو المحفوظ، ووقع عند الإسماعيلي عن النخعي عن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن أبي زائدة عن ابن جريج عن عمرو بن ابن الزبير، قال الإسماعيلي: كذا في كتابي وعليه صح. قلت: وهو وهم من بعض رواة كذا دخل عليه حديث في حديث، فإن حديث ابن الزبير عند ابن عيينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه وهو أخصر من سياق ابن عباس، وقد رواه ابن عيينة عن عمرو بن ابن عباس ثم لم يختلف عليه في ذلك، كذلك رواه الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي ابن زائدة.

قوله: (كان ذو المجاز) بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة، وعكاظ بضم المهمله وتخفيف الكاف وفي آخره طاء مشددة، زاد ابن عيينة عن عمرو كما سيأتي في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة وبجته، وهي بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون.

قوله: (متجر الناس في الجاهلية) أي مكان تجارتهم وفي رواية ابن عيينة «أسواقاً في الجاهلية، فأما ذو المجاز فذكر الفاكهي من طريق ابن إسحاق أنها كانت بتاحية عرة إلى جانبها، وعند الأزهرى من طريق هشام بن الكلبي أنه كان لغيلل على فرسخ من عرفة، ووقع في شرح الكرماني أنه كان بمنى وليس بشيء، لما رواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشترون في الجاهلية بعرفة ولا منى، لكن سيأتي عن تخرج الحكام خلاف ذلك. وأما عكاظ فمن ابن إسحاق أنها فيما بين غللة والطائف إلى بلد يقال له الفتى بضم الفاء والمثناة بعدها قاف، وعن ابن الكلبي أنها كانت وراه قرن المنازل بمرحلة على طريق صنعاء، وكانت لقيس وتقيف. وأما بجة فمن ابن إسحاق أنها كانت بم الظهران إلى جبل يقال له الأصغر، وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على يربد منها غربي البيضاء وكانت لكثانة، وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضاً حباشة بضم الههله وتخفيف الموحدة وبعد الألف معجمة، وكانت في ديار بارق نحو قرنسى بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الواو نون مقصورة من مكة إلى جهة اليمن على ست مراحل، قال وإنما لم يذكر هذه السوق في الحديث لأنها لم تكن من مواسم الحج، وإنما كانت تقام في شهر رجب، قال الفاكهي: ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة. ثم استند عن ابن الكلبي أن كل شريف كان إنما يحضر سوق بلده إلا سوق عكاظ فإنهم كانوا يتوافون بها من كل جهة، فكانت أعظم تلك الأسواق. وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس «انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه حاملين إلى سوق عكاظ، الحديث في قصة الجبر، وقد مضى في الصلاة وسيأتي في التفسير. وروى الزبير بن بكار في كتاب النسب من طريق حكيم بن جزام أنها كانت تقام صبح هلال ذي القعدة إلى أن يمضي شربون يوماً قال: ثم يقام سوق بمكة عشرة أيام إلى هلال ذي الحجة، ثم يقام سوق ذي المجاز ثمانية أيام، ثم يتوجهون إلى منى للحج. وفي حديث أبي الزبير عن جابر «أن النبي ﷺ لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمكة وعكاظ يبلغ رسالات ربه الحديث أخرجه أحمد وغيره.

قوله: (كانهم) أي المسلمين.

قوله: (كروها ذلك) في رواية ابن عيينة «كانتهم تائموا أي خشوا من الوقوع في الإثم للاشتغال في أيام النسك بغير العبادة، وأخرج الحاكم في المستدرک من طريق عطاء عن عبيد بن عمر عن ابن عباس «أن الناس في أول الحج كانوا يتسايحون بمنى وعرفة وسوق ذي المجاز ومواسم الحج، فخافوا البيع وهم حرم، فنزل الله تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في مواسم الحج، قال فحذني عبيد بن عمر أنه

الباب ويقول صبي بن معبد لعمر «رأيت الحج والعمره مكتوبين عليّ فأهللت بهما. فقال له: هديت لست نيكه أخرجك أبو دلود. وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فوقع فيه «وإن نَجَّحْتُمْ وتعمروا، وإسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسنّ لفظه، وبأحاديث أخر غير ما ذكر، ويقول تمالى «وأتوا الحج والعمره لله» [البقرة: ١٩٦] أي أتياهما. وزعم الطحاوي أن معنى قول ابن عمر «العمره واجبة، أي وجوب كفاية، ولا يخفى بعده مع اللفظ المراد عن ابن عمر كما سنذكره، وذهب ابن عباس وسواء واحد إلى أن العمره لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم.

قوله: (وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطني والمحاكم من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول وليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمره واجبتان من استطاع سبيلاً، فمن زاد شيئاً فهو خير وتطوع، وقال سعيد بن أبي عروبة في المناسك عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال «الحج والعمره فريضتان.

قوله: (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله الشافعي وسعيد بن منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طائوساً يقول سمعت ابن عباس يقول «والله إنها لفريضة في كتاب الله. «وأتوا الحج والعمره لله» [البقرة: ١٩٦] وللحاكم من طريق عطاء بن ابن عباس «الحج والعمره فريضتان، وإسناده ضعيف، والضهير في قوله «لفريضته» للفرصة وكان أصل الكلام أن يقول لفريضته لأن المراد الحج.

قوله: (عن سمّي) قال ابن عبد البر: تفرد سمّي بهذا الحديث واحتاج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسيئاتان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمّي عن أبي صالح فكان سهيلاً لم يسمعه من أبيه، وتحقق بذلك تفرد سمّي به فهو من غرائب الصحيح.

قوله: (العمره إلى العمره كفارة لما بينهما) أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال: وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك، ثم بالغ في الإنكار عليه، وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك أوائل مواقيت الصلاة. واستشكل بعضهم كون العمره كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فمأذا تكفر العمره؟ والجواب أن تكفير العمره مفيد بمنزها، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد، فتغايروا من هذه الحيثية. وأما مناسبة الحديث لأحد شقي الترجمة وهو وجوب العمره فمشكل، بخلاف الشق الآخر وهو فضله فإنه واضح، وكان المصنف والله أعلم أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً «تابوا بين الحج والعمره فإن متابعة بينهما نفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خيب الخليل. وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة، فإن ظاهره التشبيه بين أصل الحج والعمره فيوافق قول ابن عباس «إنها لفريضته» في كتاب الله، وأما إذا اتصف الحج بكونه مبروراً فلذلك قدر زائد، وقد تقدم الكلام على المراد به في أوائل الحج. ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعاً «الحج المرور ليس له جزاء إلا الجنة. قيل يا رسول الله ما ير الحج؟ قال إبطام الطعام وإنشاء السلام، فني هذا تفسير المراد بالبر في الحج، ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم في حديث أبي هريرة، وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستنكار من الاعتصام خلافاً لقول من قال يكفره أن يتمتر في السنة أكثر من مرة كالمالكية ولن قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه ﷺ لم يفعلوا إلا من سنة إلى سنة، وأفعاله على الوجوب أو التنبه، وتعقب بأن المنسوب لم ينحصر في أفعاله، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته، وقد ندب إلى ذلك بلفظه ثبت استحباب من غير تقييد، وافترضوا على جوازها في جميع الأيام لمن لا يكن متلبساً بأعمال الحج، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، ونقل الأثر من أحمد: إذا اعتصر فلا بد أن يخلو أو يقصر، فلا يتمتر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليتمكن حلق الرأس فيها، قال ابن قدامة: هذا يدل على كراهة الاعتصام عنده في دون عشرة أيام، وقال ابن التين: قوله «والعمره إلى العمره» يحتمل أن تكون إلى بمعنى مع فيكون التكفير العمره مع العمره مكفرة لما بينهما، وفي الحديث أيضاً إشارة إلى جواز الاعتصام قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه عند الترمذي وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه.

٢- باب من اعتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ

١٧٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ، سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ الْفُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ.

حديثاً، المعلق منها سبعة وخمسون حديثاً والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وأحد وتسعون حديثاً والخالص منها مائة وأحد وعشرون حديثاً، واتفق مسلم على تحريمها سوى حديث جابر في الإحلال، إذا استقلت الرحلة، وحديث أنس في «الحج على رجل رثه» وحديث عائشة «لكن أفضل للجهد حج مبرور» وحديث ابن عباس في نزول «وتزودا فإن خير الزاد التقوى»، وحديث عمر «مد لأهل نجد قرناً» وحديثه «وقل عمره في حجة» وحديث ابن عباس «انطلق من المدينة بعدما ترجل وادعن» وحديثه أنه سئل عن متعة الحج، وحديث أبي سعيد «ليحجن البيت وليتمرن بعد ياجوج وماجوج» وحديث ابن عباس في هدم الكعبة على يد الأسود، وحديثه في ترك دخول الكعبة وفيها الأصنام، وحديث ابن عمر في استلام الحجر وتقبيله، وحديث عائشة في طوافها حجره من الرجال، وحديث ابن عباس «مر برجل يطوف وقد خزم أنفه» وحديث الهزري المرسل «لم يطف إلا صلى ركعتين» وحديث ابن عباس «قدم طفلان وسمي، وحديث عائشة في كراهة الطواف بعد الصبح» وحديث ابن عباس في الشرب من سقاية العباس، وحديث ابن عمر في تعجيل الوقوف، وحديث ابن عباس «ليس البر بالإيضاع» وحديثه في تقديم الضمعة، وحديث عمر في إفاضة المشركين من مزدلفة، وحديث المسور ومروان في الهدى، وحديث ابن عمر في النحر في النحر، وحديث جابر في السؤال عن الحلق قبل الذبح، وحديث ابن عمر «حلق في حجه» وحديث ابن عباس «آخر الزيارة إلى الليل» وحديث عائشة في ذلك، وحديث جابر في رمي الجمره العقبة ضحى وبعد ذلك بعد الزوال، وحديث ابن عمر في هذا المعنى، وحديثه «كان يرمي الجمره الدنيا يسبح ويكبر مع كل حصاة» وحديثه في نزول المحصب، وحديث ابن عباس «كان ذو الحجاز وعكاظ» وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أثراً أكثرها معلق، والله أعلم.



٢٦- كتاب الفُمرَةِ

١- باب وَجُوبُ الفُمرَةِ وَفَضْلِهَا

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا عَلَيْهِ حُجَّةٌ وَعُمْرَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّهَا لَفَرِيضَتَا فِي كِتَابِ اللَّهِ: «وَاتَّوَا الْحَجَّ وَالْفُمْرَةَ لِلَّهِ» [البقرة: ١٩٦].

١٧٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَمْعٍ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْفُمْرَةُ إِلَى الْفُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَتَّوَرُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ». [أخرجه مسلم: ١٣٤٩].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. أبواب العصور. باب وجوب العصوره) وفضلها) سقط البسطة لأبي ذر، وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستطلي، وسقط عنه عن غيره «أبواب العصوره» وبثت لأبي نعيم في المستخرج وكتاب العصوره وللأصيلي وكرة باب العصوره وفضلها حسب. والعمره في اللغة الزيارة، وقيل إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام، وحزم المصنف بوجوب العصوره، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر، والمشهور عن المالكية أن العصوره تطرح وهو قول الحنفية، واستدلوا بما رواه الهياج بن أرقطه عن محمد بن المنكدر عن جابر «أتى أعرابي النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أخبرني عن العصوره أواجبة هي؟ فقال: لا، وإن تشر خير لك» أخرجه الترمذي، والهياج ضعيف. وقد روى ابن لبيعة عن عطاء عن جابر مرفوعاً «الحج والعمره فريضتان» أخرجه ابن عدي، وليس قيمة ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء، بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر ليس مسلم إلا عليه عمره موقوف على جابر، واستدل الأولون بما ذكر في هذا

قَالَ عِكْرَمَةُ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: احْتَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَخُجَّ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ ابْنُ خَالِدٍ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ: يَطْلُ.

حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ عِكْرَمَةُ ابْنُ خَالِدٍ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَطْلُ.

قوله: (باب من اعتمر قبل الحج) أي هل تجزئه العمرة أم لا ؟

قوله: (حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي، وعبد الله هو ابن المبارك.

قوله: (إن عكرمة بن خالد) هو المخزومي.

قوله: (سأل) هذا السياق يقتضي أن هذا الإسناد مرسل لأن ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر، ولهذا استظهر البخاري بالتعليق عن ابن إسحاق المصرح بالاتصال ثم بالإسناد الآخر عن ابن جريج، فهو يرفع هذا الإشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال قال عكرمة، فإن قيل إن ابن جريج ربما طس فالجواب أن ابن خزيمة أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال عكرمة بن خالد فذكره.

قوله: (لا بأس) زاد أحد وابن خزيمة وقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل أن يحج.

قوله: (قال عكرمة) هو ابن خالد بالإسناد المذكور.

قوله: (وقال إبراهيم بن سعد إلخ) وصله أحد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد بالإسناد المذكور ولفظه: «حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي المخزومي قال: قدمت المدينة في نفر من أهل مكة فقلت عبد الله بن عمر فقلت: إنا لم نحج قط، فاعتصر من المدينة؟ قال: نعم، وما يمنعكم من ذلك؟ فقد احضر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل حجه. قال فاعتمرناه قال ابن بطال: هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل على النبي ﷺ قبل احتماره، ويضرب عليه له الحج على الفور أو التراخي، وهذا يدل على أنه على التراخي، قال: وكذلك أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة فال على ذلك انتهى. وقد نوزع في ذلك إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر نفي الفورية فيه. وقد تقدم في أول الحج نقل الخلاف في ابتداء فرض الحج، وسيأتي الكلام على عدة عمر النبي ﷺ في الباب الذي يليه، ومن الصريح في الترجمة الأثر المذكور في آخر الباب الذي يليه من مسروق وعطاء ومجاهد قالوا «احضر النبي ﷺ قبل أن يحج، وحديث البراء في ذلك أيضاً».

٣ - باب كم احضر النبي ﷺ ؟

١٧٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَاةَ الصُّحَى، قَالَ: فَسَأَلَنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ، فَقَالَ: بِدَعَةٍ. ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَمْ احْتَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعًا: إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ. فَكُفِّرْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ. (الطبر: ٤٢٥٣). أخرجه مسلم: ١٢٥٥ مع الحديث الآتي.

١٧٧٦ - قَالَ: وَسَمِعْنَا سَيِّدَنَا عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ:

عُرْوَةُ: يَا أُمَّاهُ، يَا أُمَ الْمُؤْمِنِينَ: أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: مَا يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَضَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ. قَالَتْ: يَزَحِّمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا احْتَضَرَ عُمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدٌ، وَمَا احْتَضَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ. (الطبر: ٤١٧٧، ٤٢٥٤). أخرجه مسلم: ١٢٥٥، مع الحديث (السابق).

١٧٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ:

عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا احْتَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَجَبٍ. (راجع: ١٧٧٦). أخرجه مسلم: ١٢٥٥، مطولاً.

١٧٧٨ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ حَسَانَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: سَأَلْتُ أَنَسًا:

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَمْ احْتَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعٌ: عُمَرَةُ الْخَلِيفَةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ مَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ، وَعُمَرَةُ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَلَّاهُمْ، وَعُمَرَةُ الْجِعْرَانَةِ إِذْ قَسَمَ غَيْمَةً - أَرَاهُ - خَيْبِنَ. قُلْتُ: كَمْ حَجَّ؟ قَالَ: وَاحِدَةً. (الطبر: ٤١٧٧، ٤١٨٠، ٤٣٠٦، ٤١٨٤). أخرجه مسلم: ١٢٥٣، (بإضافة).

١٧٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ:

قَتَادَةَ: قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: احْتَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ رُكُّوهُ، وَمِنْ الْقَابِلِ عُمَرَةُ الْخَلِيفَةِ، وَعُمَرَةُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةُ مَعَ حَجَّجِهِ. (راجع: ١٧٧٨). أخرجه مسلم: ١٢٥٣.

١٧٨٠ - حَدَّثَنَا هُدَيْبَةُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَقَالَ: احْتَضَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ فِي ذِي:

الْقَعْدَةِ، إِلَّا أَلْبِي احْتَضَرَ مَعَ حَجَّجِهِ: عُمَرَةُ مِنَ الْخَلِيفَةِ، وَمِنْ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، وَمِنْ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَيْمَةً خَيْبِنَ، وَعُمَرَةُ مَعَ حَجَّجِهِ. (راجع: ١٧٧٨). أخرجه مسلم: ١٢٥٣.

١٧٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصَانَ: حَدَّثَنَا شَرِيعٌ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: قَالَ: سَأَلْتُ مُسْرُوقًا وَعَطَاءَ وَمُجَاهِدًا، فَقَالُوا: احْتَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَخُجَّ. وَقَالَ: سَوِّفْتُ الْبَرَاءَةَ بِنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: احْتَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَخُجَّ مَرْكَبَيْنِ. (الطبر: ١٨٤٤، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٤٢٧٠). أخرجه مسلم: ٣١٨٤، ٤٢٥١. بطلته لم ترد في هذه الطريق.

قوله: (باب كم احضر النبي ﷺ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه احضر أربعاً، وكذا حديث أنس، وختم بحديث البراء أنه احضر مرتين، والجمع بينه وبين أحاديثهم أنه لم يعد العمرة التي قرنها بحجته لأن حديثه مفيد بكون ذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجة كانت في ذي الحجة، وكأنه لم يعد أيضاً التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو عدداً ولم يعد عمرة الجعرانة لحفاها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك عمرش الكمي فيما أخرجه الترمذي، وروى يونس بن بكير في «زيادات المغازي» وعبد الرزاق جميعاً عن عمر بن زر عن مجاهد عن أبي هريرة قال «احضر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة، وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر، لكن روى سعيد بن منصور عن الدراودي عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ احضر ثلاث عمر: عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال، إسناده قوي، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مرسلًا. لكن قولها في شوال، مغاير لقول غيرها في ذي القعدة، ويصح بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة.

قوله: (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المشتر.

قوله: (المسجد) يعني مسجد المدينة النبوية.

قوله: (جالس إلى حجرة عائشة) في رواية مفضل عن منصور عند أحمد ولفظ ابن عمر مستند إلى حجرة عائشة.

قوله: (ورأى أناس) في رواية الكشميهني «فلذا ناس» بغير ألف.

قوله: (فقال بدعة) تدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع.

قوله: (ثم قال له) يعني عروة، وصرح به مسلم في روايته عن إسحاق بن راحويه عن جرير.

قوله: (قال أربع) كذا للأكبر ولأبي ذر. وقال أربعاً، أي اعتمر أربعاً. قال ابن

مالك: الأكثر في جواب الاستفهام مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكفى بالمعنى، فمن الأول قوله تعالى «قال هي عصاي» في جواب «وما تلك بينك يا موسى» [طه: ١٧، ١٨].

ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام «أربعين» في جواب قوله «كم يلبث فاضر يلبث ونصب به أربعين، ولو قصد تكميل المطابقة لقول أربعين، لأن الاسم المستعمل به في موضع الرفع، فظهر بهذا أن النصب والرفع جازان في مثل قوله أربع، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظاراً.

قوله: (إحداهن في رجب) كذا وقع في رواية منصور عن مجاهد، وخالفه أبو إسحاق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر، قال «اعتمر النبي ﷺ مرتين، فبلغ ذلك عائشة فقالت: اعتمر أربع عمر، أخرجه أحد وأبو داود باختلاف، جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو إسحاق الاختلاف في عدد الاعتمار، ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر مثل أولاً عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فربح إليها، فستل مرة ثانية فأجاب بموافقتها. ثم مثل عن الشهر فأجاب بما في ظنه. وقد أخرج أحد من طريق الأعمش عن مجاهد قال «سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أي شهر اعتمر النبي ﷺ قال: في رجب».

قوله: (فكرهنا أن نود عليه) زاد إسحاق في روايته «ونكبه».

قوله: (ومعنا استعان عائشة) أي حس مرور السواك على أسنانه، وفي رواية عطاه عن عروة عند مسلم «وإننا لنسمع ضربها بالسواك تستن».

قوله: (عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث.

قوله: (يا أمه) كذا للأكثر يسكون المهاء، ولأبي ذر ميم اسم يسكون المهاء أيضاً بغير ألف، وقول عروة لهذا بسلامنى الأصح لكونها غائبة ويمالنى الأصح لكونها أم المؤمنين.

قوله: (يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي.

وقوله: (وما اعتصر) أي رسول الله ﷺ (عمرة إلا وهو) أي ابن عمر (شاهده) أي حاضر معه، وقالت ذلك مباغلة في نسب إلى النسيان، ولم تذكر عائشة على ابن عمر إلا قوله لإحداهن في رجب.

قوله: (وما اعتصر في رجب قطع) زاد عطاه عن عروة عند مسلم في آخره «وقال وابن عمر يسمع، فما قال لا ولا نعم، سكنت».

قوله: (عن عروة بن الزبير سألت عائشة) كذا أورده مختصراً، وإخرجه مسلم من هذا الوجه مطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له عمر ما رواه مجاهد، إلا أنه لم يقل فيه «كم اعتمر»، وقد أشرت إلى ما فيه من غائبة زائدة، وأغرب الإسماعيلي فقال: هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر اسم وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأولى، وإنما أورده هذه ليته على الخلاف في السياق.

قوله: (وعمرة الجعراة إذا قسم غنيمته أراه حنين) كذا وقع هنا بنصب غنيمته بغير تنوين، وكان الراوي طرا عليه شك فادخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ «أراه» وهو بضم الهزاة أي أظنه، وقد رواه مسلم عن هذبة عن هشام بغير شك فقال «حيث قسم غنائم حنين، وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله «وعمرة مع حجته، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام، فتبين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيخ البخاري، وقال الكرماني: العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلية في ضمن الحج لأنه ﷺ إما أن يكون قارناً أو متمتاً فالعمرة حاصلة أو مفردة، لكن أفضل أنواع الإفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة، ورسول الله لا يترك الأفضل انتهى. وليس ما ادعى أنه الأفضل متفقاً عليه بين العلماء، وكيف ينسب فعل ذلك إلى النبي ﷺ وفعل النبي ﷺ هو الذي يحتاج به إذا نسب لأحد فعله على ما يختار بعض المجهلين رجحانه.

قوله في رواية أبي الوليد: (اعتصر النبي ﷺ حيث ردهو، ومن القابل عمرة الخلدية) قال ابن التين هذا أراه وهماً لأن الذي ردهو فيها هي عمرة الخلدية وأما التي من قابل فلم يردوها منها. قلت: لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الخلدية، ويحتمل أن يكون قوله «عمرة الخلدية» يتعلق بقوله حيث ردهو.

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

الحديث فكيف يستثنى أولاً؟ وأجاب عياض بأن الرواية صواب، وكأنه قال في ذي القعدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته، أو بالمعنى كلها في ذي القعدة إلا التي اعتمر في حجته لأن التي في حجته كانت في ذي الحجّة.

قوله: (شرح بن مسلمة) بمجمة أوله ومهملة آخره، وإبراهيم بن يوسف أي ابن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاه ومجاهد، وقد سبق الكلام عليه وتقدم الكلام على الخلاف فيما كان ﷺ به محرماً في حجته والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك فأغنى عن إعادته، والمشهور عن عائشة أنه كان مفرداً وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارناً، وكذا ابن عمر أنكروا على أنس كونه كان قارناً مع ابن حنبل هذا يدل على أنه كان قارناً لأنه لم يقل أنه اعتمر بعد حجته فلم يبق إلا أنه اعتمر مع حجته، ولم يكن متمتاً لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدي، واحتجاج ابن بطال إلى تأويل ما وقع من عائشة وابن عمر هنا فقال: إنما تجوز نسبة العمرة الرابعة إليه باعتبار أن أمر الناس بها وعملت بغيره لا أنه ﷺ اعتمرها بنفسه، ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل للمصنف. وقال ابن التين: في عدم عمرة الخلدية التي صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة، وفيه إشارة إلى صحة قول الجمهور إنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للحنفية، ولو كانت عمرة للقضية بدلاً من عمرة الخلدية لكانت واحدة، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي ﷺ قاضى قريباً فيها لا أنها وقفت قضاء عن العمرة التي صد عنها إذ لو كان كذلك لكانت عمرة واحدة. وفيه دلالة على جواز الاعتصار في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون. وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل الكثير الشدائد الملازمة للنبي ﷺ قد تنفّس عليه بعض أحواله، وقد يدخله الهمم والنسيان لكونه غير معصوم. وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الأدب في الرد وحسن التلطّف في استكشاف الصواب إذا ظن السامع خطأ الحديث. وقال النووي: سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان أشبهه عليه أو نسي أو شك، وقال القرطبي: عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان على وهم وأنه رجع لقوله، وقد تصف من قال: إن ابن عمر أراد بقوله «اعتمر في رجب عمرة قبل هجرته لأنه وإن كان مختلاً لكن قول عائشة ما اعتصر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردها عليه لكلامه ولاسيما وقد بينت الأربع وإنها لو كانت قبل الهجرة فما الذي كان يمتعه أن يفصح بمراده فيرجع الإشكال؟ وأيضاً فإن قول هذا القائل لأن قريباً كانوا يتحرون في رجب يحتاج إلى نقل، وعلى تقديره فمن أين له أنه ﷺ وانفهم؟ وهب أنه وانفهم فكيف اعتصر على مرة؟

قوله: (فكرهنا أن نود عليه) زاد إسحاق في روايته «ونكبه».

قوله: (ومعنا استعان عائشة) أي حس مرور السواك على أسنانه، وفي رواية عطاه عن عروة عند مسلم «وإننا لنسمع ضربها بالسواك تستن».

قوله: (عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث.

قوله: (يا أمه) كذا للأكثر يسكون المهاء، ولأبي ذر ميم اسم يسكون المهاء أيضاً بغير ألف، وقول عروة لهذا بسلامنى الأصح لكونها غائبة ويمالنى الأصح لكونها أم المؤمنين.

قوله: (يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي.

وقوله: (وما اعتصر) أي رسول الله ﷺ (عمرة إلا وهو) أي ابن عمر (شاهده) أي حاضر معه، وقالت ذلك مباغلة في نسب إلى النسيان، ولم تذكر عائشة على ابن عمر إلا قوله لإحداهن في رجب.

قوله: (وما اعتصر في رجب قطع) زاد عطاه عن عروة عند مسلم في آخره «وقال وابن عمر يسمع، فما قال لا ولا نعم، سكنت».

قوله: (عن عروة بن الزبير سألت عائشة) كذا أورده مختصراً، وإخرجه مسلم من هذا الوجه مطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له عمر ما رواه مجاهد، إلا أنه لم يقل فيه «كم اعتمر»، وقد أشرت إلى ما فيه من غائبة زائدة، وأغرب الإسماعيلي فقال: هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر اسم وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأولى، وإنما أورده هذه ليته على الخلاف في السياق.

قوله: (وعمرة الجعراة إذا قسم غنيمته أراه حنين) كذا وقع هنا بنصب غنيمته بغير تنوين، وكان الراوي طرا عليه شك فادخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ «أراه» وهو بضم الهزاة أي أظنه، وقد رواه مسلم عن هذبة عن هشام بغير شك فقال «حيث قسم غنائم حنين، وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله «وعمرة مع حجته، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام، فتبين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيخ البخاري، وقال الكرماني: العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلية في ضمن الحج لأنه ﷺ إما أن يكون قارناً أو متمتاً فالعمرة حاصلة أو مفردة، لكن أفضل أنواع الإفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة، ورسول الله لا يترك الأفضل انتهى. وليس ما ادعى أنه الأفضل متفقاً عليه بين العلماء، وكيف ينسب فعل ذلك إلى النبي ﷺ وفعل النبي ﷺ هو الذي يحتاج به إذا نسب لأحد فعله على ما يختار بعض المجهلين رجحانه.

قوله في رواية أبي الوليد: (اعتصر النبي ﷺ حيث ردهو، ومن القابل عمرة الخلدية) قال ابن التين هذا أراه وهماً لأن الذي ردهو فيها هي عمرة الخلدية وأما التي من قابل فلم يردوها منها. قلت: لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الخلدية، ويحتمل أن يكون قوله «عمرة الخلدية» يتعلق بقوله حيث ردهو.

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

قوله: (حدثنا هذبة حدثنا همام وقال اعتمر) أي بالإسناد المذكور وهو من قتادة أن انس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذبة بن خالد وهو هذبة المذكور، وقوله «إلا التي مع حجته» استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال: هو كلام زائد، والصواب أربع عمر: في ذي القعدة عمرة من الخلدية الحديث، قال: وقد عدّ النبي ﷺ مع حجته في

ولفظه لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لا م سنن الأصارية: ما متك من الحج، الحديث، ويحتمل أن عطاه كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريج وذاكر له لما حدث به حبيباً، وقد خالفه يعقوب بن عطاه فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: حج أبي طلحة وابنه وتركاني. فقال: يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي، أخرجه ابن حبان، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاه أخرجه ابن أبي شيبة، وتابعهما معقل الجوزي لكن خالف في الإسناد قال ومن عطاه عن أم سليم، فذكر الحديث دون القصص، فهؤلاء ثلاثة يعد أن يتفقوا على الخطأ، فعمل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي، لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح وعن سعيد بن جبير عن امرأة من الأنصار يقال لها أم ستان أنها لوفت الحج، فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها، وقد اختلف في صحابه على عطاه اختلافاً آخر يأتي ذكره في باب حج النساء، وقد وقع شبه بهذه القصص لأم معقل أخرجه النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، ومن أسامة بن يحيى أسد يقال لها أم معقل قالت: أردت الحج فاحتل بعيري، فسألت رسول الله ﷺ فقال: اعتصري في شهر رمضان فإن عمرة في رمضان تعدل حجة، وقد اختلف في إسناد فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأته فذكره مرصلاً وأبهمها، ورواه النسائي أيضاً من طريق عمارة بن حمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل، ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهمل عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل، والذي يظهر في أنها قصتان وقتاً لآخرتين، فعند أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع وكان لنا جل ففعله أبو معقل في سبيل الله، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل، فلما رجع رسول الله ﷺ من حجة جنت فقال: ما متك أن تحجي معنا؟ فذكرت ذلك له قال: فهلا حججت عليه، فإن الحج من سبيل الله، فلما إذا فاتك فاعتصري في رمضان فإنها كحجتها ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجه أبو علي بن السكن وابن مندة في الصحابة والدولابي في الكشي من طريق طلق بن حبيب وأن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له وله جل وناقة أعطيت جملك أصح عليه، قال: جلي حبيب في سبيل الله، قالت: إنه في سبيل الله أن أصح عليه، فذكر الحديث وفيه وقال رسول الله ﷺ صلقت أم طليق، وفيه ما يدل للحج قال عمرة في رمضان، وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لما كتبت، وفيه نظر إلا ما نقلت في عهد النبي ﷺ وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق ابن حبيب وهو من صفات التابعين فدل على تضارب الروايتين، ويدل عليه تضارب السائقين أيضاً، ولا مدخل من تفسير اللمية في حديث ابن عباس بأنها أم ستان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التضارب القصص التي في حديث غيره، ولقوله في حديث ابن عباس أنها أصارية، وأما أم معقل فإنها أسدية، ووقعت لأم الحبيب أيضاً والله أعلم.

قوله: (أن تحجي) في رواية كريمة والأصلي أن تحجيج، بزيادة النون وهي لغة. قوله: (فاضح) بضاد محجمة ثم مهمل أي بعير، قال ابن بطال: التامض البعير أو الثور أو الحمار الذي يستنى عليه، لكن المراد به هنا الجبر لصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جلاً، وفي رواية حبيب المذكورة وكان لنا ناضحان، وهي آيين، وفي رواية مسلم من طريق حبيب، وكذا لأبي فلان زوجها.

قوله: (وابنه) إن كانت هي أم ستان فيحتمل أن يكون اسم ابنتها ستاناً، وإن كانت هي أم سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن أن يجمع سوى أس. وعلى هذا نسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه عازماً. قوله: (نضج عليه) بكسر الضاد. قوله: (إذا كان رمضان) بالرفع وكان تامة وفي رواية الكشي، وإذا كان في رمضان.

قوله: (إن عمرة في رمضان حجة) وفي رواية مسلم، فإن عمرة فيه تعدل حجة، ولعل هذا هو السبب في قول المصنف ما أخرجه ما قاله قال ابن خزيمة: في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله إذا أشبهه في بعض المصاتي لا جميعها، لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا التمتع. وقال ابن بطال: فيه دليل على أن الحج الذي نذبه إليه كان طوعاً لإجاء الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة القرضة. وتعبه ابن المنير بأن الحجة المذكورة هي حجة الوداع، قال: وكذا أبو حجة أقيمت في الإسلام فرضاً، لأن حج أبي بكر كان إلتزاماً. قال: فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج. قلت: وما قاله غير مسلم، إلا ما صنع أن تكون حجت

قوله: (باب العمرة ليلة الحصة وغيرها)

١٧٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ عُمَرُو: سَمِعَ عُمَرُو بْنَ أَوْسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ

١٧٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ عُمَرُو: سَمِعَ عُمَرُو بْنَ أَوْسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ

١٧٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ عُمَرُو: سَمِعَ عُمَرُو بْنَ أَوْسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ

أمره أن يردف عائشة ويغيرها من التنميم.

قال سفيان مرة: سمعت عمرو، كتم سميحة من عمرو. [الطبر: ٢٩٨٥].

أخرجه مسلم: ١٧١٢.

١٧٨٥- حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن جبيب المعلم، عن عطاء: حدثني جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ أهل وأصحابه بالحنج، وكس مع أحد منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة، وكان علي قديم من اليمن ونفقة الهندي، فقال: أهلت بما أهل به رسول الله ﷺ، وأن النبي ﷺ أذن لأصحابه أن يتحلوا غمرة: يتحلوا بالبيت، ثم يفسروا ويحلوا إلا من معه الهندي، فقالوا: نتطلى إلى منى وذكرنا أحينا نطفر، قلنا النبي ﷺ فقال: لو استغفرت من امرئ ما استغفرت ما أهديت، وكولا أن مهي الهندي لأخلفت. وكان عائشة حاضت، فسكت النساء كلها غير أنها لم تطف بالبيت، قال: فلما طهرت وطافت قالت: يا رسول الله، أتطيقون بغمرة وحجة وأنطلق بالحنج؟ فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنميم، فاستغفرت بعد الحنج في ذي الحجة. وأن سرألة ابن مالك ابن جهمش قسي النبي ﷺ وهو بالقبعة وهو يرميها، فقال: ألكم هليو خاصة يا رسول الله؟ قال: لا بل للأبدي. [راجع: ١٥٥٧، والطبر في المغيرة: باب: ١١. أخرجه مسلم: ١٧١٦].

التنميم، وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعاً عنها بلطف، فآخرجهي إلى التنميم، وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي ﷺ، وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أوردته بلطف، فأخرج باختك من الحرم. وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال: ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال: أهلها خلقت حتى تخرج من الحرم، فوالله ما قال فتخرجها له عن ابن أبي مليكة، ويحتمل أن يكون قوله، فوالله الخ، من كلام من قال عائشة قاله متمسكاً بإطلاق قوله، فأخرجها من الحرم، لكن الروايات القليلة بالتنميم مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدنا والله أعلم.

(قائلة): زاد أبو داود في روايته بعد قوله إلى التنميم: فإذا هبطت بها من الأكمة فاحترم فإنها عمرة مقبلة، وزاد أحمد في رواية له، وذلك ليلة الصدر، وهو يفتح الملهمة والدال أي الرجوع من منى، وفي قوله، فإذا هبطت بها إشارة إلى المكان الذي أحرمت منه عائشة. والتنميم يفتح للثلاثة وسكون النون وكسر الملهمة مكان معروف خارج مكة، وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما نقله الفاكهي، وقال الحب الطبري: التنميم أبعد من أدنى الحل إلى مكة بقليل، وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجوز. قلت: أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات. وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال: إنما سمي التنميم لأن الجبل الذي عن يمين الداخل يقال له ناعم، والذي عن اليسار يقال له منعم، والراودي نعمان. وروى الأزرقي من طريق ابن جريج قال: رأيت طاه بصفت الموضع الذي اعترمت منه عائشة قال فاشتر إلى الموضع الذي ابتنى فيه محمد بن علي بن شافع المسجد الذي وراء الأكمة، وهو المسجد الحروب. ونقل الفاكهي عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحروب الأيمن من الحرم هو الذي اعترمت منه عائشة، وقيل هو المسجد الأبعد على الأكمة الحمراء، ووجه الحب الطبري. وقال الفاكهي: لا أعلم إلا أنني سمعت ابن أبي عمر يذكر من أشياخه أن الأول هو الصحيح متنعهم. وفي هذا الحديث تجزأ الخلو بالجار سقراً وحضراً، وإرداف الحرم عمره معه. واستدل به على تعيين الخروج إلى الحل أن أراد العمرة عن كان بمكة، وهو أحد قولي العلماء، والثاني تصح العمرة ويجب عليه دم ترك الميقات، وليس في حديث الباب ما يدفع ذلك، واستدل به على أن أفضل جهات الحل التنميم، وتعقب بأن إحرام عائشة من التنميم إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم، لا أنه الأفضل، وسيأتي إيضاح هذا في باب أجرة العمرة على قدر التنميم.

قوله: (عن عطاء) هو ابن أبي رباح.

قوله: (وليس مع أحد منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة) هذا يخالف لما رواه أحمد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وأن الهدي كان عن النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر وذوي اليسار، وسيأتي بعد بابين للمصنف من طريق أئله عن القاسم بلطف، ورجال من أصحابه ذوي قوته. ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من أطلع عليه، وقد روى مسلم أيضاً من طريق مسلم القرزي وهو يضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس في هذا الحديث، وكان طلحة ممن ساق الهدي فلم يجل، وهذا شاهد لحديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهد لحديث عائشة في أن طلحة لم يتخذ بذلك وداخل في قولنا، وذوي اليسار، ولمسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان عن كان معه الهدي.

قوله: (وكان علي قديم من اليمن) في رواية ابن جريج عن عطاء عند مسلم من سمعته، وسيأتي بيان ذلك في أواخر المغازي.

قوله: (بما أهل به رسول الله ﷺ) في رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر، وعن ابن جريج عن طائوس عن ابن عباس في هذا الحديث عند المصنف في الشركة وقال أحدهما يقول ليك ما أهل به رسول الله ﷺ، وقال الآخر يقول ليك بحجة رسول الله ﷺ، فأمره أن يقيم على إحرامه واشركه في الهدي، وقد تقدم بيان ذلك في باب من أهل في زمن النبي ﷺ، بإعلام النبي ﷺ، في أوائل الحج.

قوله: (وإن النبي ﷺ أذن لأصحابه أن يجعلوا عمرة) زاد ابن جريج عن عطاء فيه، وأصبروا النساء، قال عطاء ولم يهزم عليهم ولكن أحلهم لهم، يعني إتيان النساء، لأن من لازم الإحلال إباحة إتيان النساء، وقد تقدم فشرح ذلك في آخر باب التمتع والقرآن.

قوله: (وإن عائشة حاضت) في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حبسها كان

قوله: (باب عمرة التنميم) يعني هل تمين لمن كان بمكة أم لا؟ وإذا لم تمين هل لما فضل على الاعتبار من غيرها من جهات الحل أو لا؟ قال صاحب الهدي: لم ينقل أنه اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلًا إلى مكة، ولم يعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها انتهى. وبعد أن فعلت عائشة بأمره دل على مشروعته. واختلف السلف في جواز الاعتبار في السنة أكثر من مرة، فكرهه مالك، وخالفه مطرف وطلحة من أتباعه وهو قول الجمهور، واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة، واستثنى الشافعي الباتل بمنى لرمي أيام التشريق، وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً لقول الجمهور والله أعلم. واختلفوا أيضاً هل يتعين التنميم لمن اعتمر من مكة؟ فروي الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال: (بلننا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التنميم، ومن طريق عطاء قال: من أراد العمرة عن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنميم أو إلى الجمرات فليحرم منها، وأفضل ذلك أن يأتي وقفاً أي ميقاتاً من مواقيت الحج. قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنميم، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج. وخالفهم آخرون فقالوا: ميقات العمرة الحل وإنما أمر النبي ﷺ عائشة بالإحرام من التنميم لأنه كان أقرب الحل من مكة. ثم روي من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت: (وكان أذاناً من الحرم التنميم فاعترمت منه، قال فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل، وإن التنميم وغيره في ذلك سواء).

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (سمع عمرو بن أوس) يعني أنه سمع، ولطف والله، مما يحذف من الاستناد خطأ في الغالب كما تحذف إحدى لفظتيه، قاله. وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره. ووقع عند الحنبلين عن سفيان حديثا عمرو بن دينار، قال سفيان: هذا مما يجب شعبة، يعني التصريح بالإخبار في جميع الإسناد.

قوله: (ويعمرها من التنميم) مطوف على قوله، وأمره أن يردفه وهذا يدل على أن إصمارها من التنميم كان بأمر النبي ﷺ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال: بما عبد الرحمن أرفد أختك عائشة فأعمرها من التنميم، الحديث، ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وأرسلني النبي ﷺ مع عبد الرحمن إلى التنميم، ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج، وقال فأنهي مع أخيك إلى

قوله: (خرجنا مواليين للال ذي الحجة) أي قرب طلوعه، وقد تقدم أنها قالت «خرجنا خمس بقين من ذي القعدة والخميس قريبة من آخر الشهر، فوافاهم اللال وهم في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة.

قوله: (أهللت بعمرة) في رواية السرخسي «أهللت، بالحاء المهملة أي من الحج.

قوله: (أرسل معي عبد الرحمن إلى التميم، فأردها) فيه التثنية، لأن السياق يقتضي أن يقول فأردني.

قوله: (مكان عمرتها) تقدم توجيهه وأن المراد مكان عمرتها التي أرادت أن تكون مفردة من الحج، قال عياض وغيره: الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره، ثم فسخته إلى العمرة لما نسخ الصلابة، وعلى هذا يتناول قول عروة عنها «أحرمت بعمرة، فلما حاضت وتعلم عليها التحلل من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج إلى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارنة، واستمرت إلى أن تحللت، وعليه يدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم «طوافك يسلك لحجك وعمرتك» وأما قوله لها «هذه مكان عمرتك فتمتد العمرة للمفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم أنشروا الحج مفردة، فلما هذا فقد حصل لعائشة عمرتان. وكذا قولها «يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج، أي يرجعون بحج مفردة وعمرة مفردة، وأما قوله في هذا الحديث «فقتضى الله حجبها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم» فظاهره أن ذلك من قول عائشة، وكذا أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبدة بن سليمان ومسلم من طريق ابن خيثم والإسماعيلي من طريق علي بن مسهر وغيره، لكن قد تقدم الحديث في الحيض من طريق أبي اسامة عن هشام بن عروة في قول عائشة «قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك إلا شيء اثنين» في رواية يحيى القطان ومن أخرجه مدرج، وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب والحماديين عن هشام، ووقع في الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك «فقتضى الله حجبها وعمرتها» فقد بين أحمد في روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة، وبينه مسلم عن أبي كريب عن وكيع بياناً شافياً فإنه أخرجه عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه «فساق الحديث بنحوه» وقال في آخره «قال عروة فقتضى الله حجبها وعمرتها» قال هشام: ولم يكن في ذلك هدي ولا صيام ولا صدقة وساقه الجزوزي من طريق مسلم بهذا الإسناد بتمامه بغير حوالة.

ورواه ابن جريج عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة، وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الأسود عن عروة بدون الزيادة، قال ابن بطال: قوله «فقتضى الله حجبها وعمرتها» إلى آخر الحديث ليس من قول عائشة وإنما هو من كلام هشام بن عروة حدث به هكذا في العراق فوهم فيه، فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال إن عائشة لم تكن قارنة حيث قال: لو كانت قارنة لوجب عليها الهدي للقران، وحل قوله لما دارفسي عمرتك على ظاهره، لكن طريق الجمع بين مختلف الأحاديث تقتضي ما قرنا، وقد ثبت عن عائشة أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالقر كما تقدم، وروى مسلم من حديث جابر «أن النبي ﷺ أهدى منها فيحبل على أنه ﷺ أهدى عنها من غير أن يأمرها بذلك ولا أعلمها به، قال القرطبي: اشكل ظاهر هذا الحديث، ولم يكن في ذلك هدي» على جملة، حتى قال عياض: لم تكن عائشة قارنة ولا متمتعاً وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسح إلى عمرة فتمتد من ذلك حجبها فرجعت إلى الحج فأكلت ثم أحرمت عمرة مبتلة فلم يجب عليها هدي، قال: وكان عياضاً لم يسمع قولها «تكت من أهل بعمرة» ولا قوله ﷺ «ها طوافك يسلك لحجك وعمرتك» والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفي ذلك بحسب علمه، ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر. ويحتمل أن يكون قوله «لم يكن في ذلك هدي» أي لم تتكلف له بل قام به عنها انتهى.

وقال ابن خزيمة: معنى قوله «لم يكن في شيء من ذلك هدي» أي في تركها لعمل العمرة الأولى وإدراجها لها في الحج، ولا في عمرتها التي أتمرتها من التمتع أيضاً، وهذا تأويل حسن والله أعلم.

٨- باب أجر العمرة على قدر النصب

١٧٨٧- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا قَبِيذُ بْنُ زُتَيْعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَقَابِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ.

بصرف قبل دخولهم مكة، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي ﷺ عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية، ووقع عند مسلم من طريق جمادة عن عائشة أن طهرها كان بعرفة، وفي رواية القاسم عنها «وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قمنا منى. وله من طريق «فخرجت في حجي حتى نزلنا منى فطهرت، ثم طفا بالبيتة الحديث. واتفقت الروايات كلها حتى أنها طافت طواف الإفاضة من يوم النحر. واقتصر النووي في «شرح مسلم» على النقل عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذي الحجة ووطهرت يوم السبت عاشرة يوم النحر، وإما أخذه ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم. ويجمع بين قول جمادة وقول القاسم أنها رأت الطهر وهي بعرفة ولم تنهيا للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى، واقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى، وهذا أولى والله أعلم.

قوله: (وأطلق بالحج) تمسك به من قال أن عائشة لما حاضت تركت عمرتها واقتصرت على الحج، وقد تقدم البحث فيه في باب التمتع والقران.

قوله: (وإن سراقا لقي النبي ﷺ بالعبقة وهو يومها) يعني وهو يرمي جمره العقبة، وفي رواية يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عند المصنف في كتاب التمني وهو يرمي جمره العقبة هذا فيه بيان المكان الذي سأل فيه سراقا عن ذلك، ورواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاه عن جابر كذلك، وساق كذلك، وساق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر يقتضي أنه قال له ذلك لا أمر أصحابه أن يجعلوا حجهم عمرة، وبذلك تمسك من قال إن سؤاله كان عن نسخ الحج من العمرة، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المكاتبين.

قوله: (ألكم هذه خاصة يا رسول الله؟ قال: لا، بل للأبد) في رواية يزيد بن زريع «أنا هذه خاصة» وفي رواية جعفر عند مسلم «مقام سراقا قال: يا رسول الله، أماناً هذه أم لأبد؟ فتبكت أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج مرتين، لا بل للأبد أبداً» قال النووي: معناه عند الجمهور أن العمرة يميز فعلها في أشهر الحج إطلاقاً لا كان عليه الجاهلية، وقيل معناه جواز القران أي دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج، وقيل معناه سقط وجوب العمرة، وهذا ضعيف لأنه يقتضي النسخ بغير دليل، وقيل معناه جواز نسخ الحج إلى العمرة، قال: وهو ضعيف. وتعب بأن سياق السؤال يقوي هذا التأويل، بل الظاهر أن السؤال وقع عن النسخ والجواب وقع عما هو أهم من ذلك حتى يتناول التاويلات المذكورة إلا الثالث. والله أعلم.

٧- باب الاعتصام بَعْدَ الْحَجِّ بِغَيْرِ هَدْيٍ

١٧٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَالِينَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِحَجَّةٍ فَلْيَهْلُ، وَلَوْ لَا أَنِّي أَهْلَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ». فَبَيْنَهُمْ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَبَيْنَهُمْ مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ، وَكَتَبْتُ مِنْ أَهْلِ عُمْرَةٍ، فَحِضْتُ كَيْلَ أَنْ أَدْخُلَ مَكَّةَ، فَأَذْكُرُكُمْ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَتَكُونُ ذَلِكَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَعِي عُمُرَتَكُمْ، وَأَقْضِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلِي بِالْحَجِّ». فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضَةِ، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّمِيمِ، فَأَرَدْنَاهَا فَأَهْلَيْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمُرَتِي، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمُرَتَهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِي شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ، وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب الاعتصام بعد الحج بغير هدي) كأنه يشير بذلك إلى أن اللازم من قول من قال أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكمله كما هو مقبول في رواية من مالك وعن الشافعي أيضاً، ومن أطلق أن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى «ومن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي» [البقرة: ١٩٦] هو الاعتصام في أشهر الحج قبل الحج أن من أحرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج فعليه الهدي، وحديث الباب دال على خلافه، لكن القائل بأن ذا الحجة كله من أشهر الحج يقول إن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك.

وَعَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسَدِ قَالَا: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَهْتَدِي النَّاسُ بَسُكَيْنٍ وَاصْتَدُرُ بَسُكَيْنٍ؟ فَقِيلَ لَهَا: «النَّظِيرِي، فَإِذَا طَهَرْتَ فَأَخْرِجِي إِلَى التَّحِيْمِ فَايْلِي، ثُمَّ إِنِّي بِمَكَانٍ كَذَا، وَلِكَيْتَهَا عَلَى قَلْبِي نَفَقَتُكَ أَوْ أَصْلَبُ». [رواجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب أجر العمرة على قدر النصب) بفتح النون والمهمله أي النصب.

قوله: (وعن ابن عون) هو مطوف على الإسناد المذكور، وقد بينه أحد ومسلم من رواية ابن عليه عن ابن عون بالإسنادين وقال فيه: يحدثن ذلك عن أم المؤمنين، ولم يسهما، قال فيه لا أعرف حديث ذا من حديث ذا، وظهر حديث يزيد بن زريع أنها عاتشة وأنها روى ذلك عنها بخلاف سياق يزيد.

قوله: (يصدر الناس) أي يرجعون.

قوله: (بمكان كذا وكذا) في رواية إسماعيل، بمجمل كذا، وضبطه في صحيح مسلم وغيره بإقليم وفتح الموحدة، لكن أخرجه الإسماعيلي من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بإحالة المهمله يعني وإسكان الموحدة، والمكان المبهم هنا هو الأطبع كما تبين في غير هذا الطريق.

قوله: (على قدر نفقتك أو نصيبك) قال الكرمانى «أو إما للتبويح في كلام النبي وإما شك من السراوي، والمعنى أن الثواب في العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة، والموارد النصب الذي لا يلزمه الشرع وكذا النفقة قاله النووي انتهى. ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن منيع عن إسماعيل، على قدر نصيبك أو على قدر تعبك، وهذا يؤيد أنه من شك الراوي، وفي روايته من طريق حسين بن حسن، على قدر نفقتك أو نصيبك، أو كما قال رسول الله ﷺ. وأخرجه الدارقطني والمحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ «أن لك من الأجر على قدر نصيبك ونفقتك» بواو العطف، وهذا يؤيد الاحتمال الأول. وقوله في رواية ابن عليه، لا أعرف حديث ذا من حديث ذا قد أخرج الدارقطني والمحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذي هنا للتفاسم، فإنهما أخرجا من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ قال لما في عمرته «إنا أجرك في عمرتك علي قدر نفقتك» واستدل به على أن الاعتبار لمن كان مكة من جهة الحل القريبة أقل أجراً من الاعتبار من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث، وقال الشافعي في «الإملاء»: أفضل بقاع الحل للاعتبار الجبرأة لأن النبي ﷺ أحرم منها، ثم التيمم لأنه أذن لعائشة منها. قال: وإذا تمنى من هذين الموضعين فأين أهدى حتى يكون أكثر لسفره كان أحب إليّ، وحكى الموفق في «المغني» عن أحمد أن المكى كلما تباعد في العمرة كان أعظم لأجره، وقال الحنفية: أفضل بقاع الحل للاعتبار التيمم، ووافقهم بعض الشافعية والمناذلة. ووجهه ما قدمناه أنه لم يقل أحد أن أحداً من الصحابة في عهد النبي ﷺ خرج من مكة إلى الحل ليجرم بالعمرة غير عائشة. وأما احترامه ﷺ من الجبرأة فكان حين رجع من الطائف عتجازاً إلى المدينة، ولكن لا يلزم من ذلك تعين التيمم للفضل لا دل عليه هذا الخبر أن الفضل في زيادة التيمم والنفقة، وإنا نكون التيمم أفضل من جهة أخرى تتساوى إلى الحل لا من جهة أبعد منه، والله أعلم. وقال النووي: ظاهر الحديث أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة، وهو كما قال، لكن ليس ذلك بمطرد، فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلاً وثواباً بالنسبة إلى الزمان فقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليل من رمضان غيرها، وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعتين في غيره، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قramتها وغير ذلك من صلاة النافلة، وكدرهم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع، أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في «القواعد» قال:

وقد كانت الصلاة قرّة عين النبي ﷺ، وهي شاقة على غيره، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقاً. والله أعلم.

٩- باب الْمُعْتَمِر إِذَا طَاف طَوَافَ الْعُمْرَةِ

ثُمَّ خَرَجَ، هَلْ يُجْزِيهِ مِنْ طَوَافِ الْوُدَاعِ ؟

قوله: (فإنه لا يصح) في رواية أبي ذر وأبي الوقت، مسرف، بحذف الباء، وكذا مسلم من طريق إسحاق بن عيسى بن الطباع عن أنس.

قوله: (لأصحابه من لم يكن معه هدي) ظاهره أن امره ﷺ لأصحابه بنسخ الحج إلى العمرة كان يسرف قبل دخولهم مكة، والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لهم ذلك بعد دخول مكة، ويجتعلل التعدد.

قوله: (قلت لا أصلي) كنت بذلك عن الحيفي، وهي من لطيف الكنايات.

قوله: (كتب عليك) كذا للاكثر على الباء لا لم يسرف فاعله، ولأبي ذر، كتب الله عليك، وكذا مسلم.

قوله: (فكوي في حجتك) في رواية أبي ذر، في حجتك، وكذا مسلم.

قوله: (حتى نفرنا من منى فنزلنا الحصب) في هذا السياق اختصار بيته رواية مسلم بلفظ «حتى نزلنا منى فظهرت ثم طفت بالبيت فنزل رسول الله ﷺ الحصب».

قوله: (فلدعا عبد الرحمن) في رواية مسلم «عبد الرحمن بن أبي بكر».

قوله: (أخرج بأختك الحرم) في رواية الكشيبي، ومن الحرم، وهي أوضح، وكذا مسلم.

قوله: (فاتينا في جوف الليل) في رواية الإسماعيلي «من آخر الليل، وهي أوفى لبقية الروايات، وظهر أنها أتت إلى النبي ﷺ، وقد تقدم قبل أبواب أنها قالت «فلقيتنا وأنا منهطة وهو مصعد» - أو العكس -، والجمع بينهما واضح كما سيأتي.

قوله: (فارحل الناس ومن طاف بالبيت) هو من عطف الخاص على العام لأن «الناس» أهم من الطائفتين، ولعلها أرادت بالناس من لم يطف طواف الوداع، ويجتعلل أن يكون للوصول صفة الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى «إِذْ يَقُولُ الْمَتَّقُونَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» [الأحزاب: ١٢] وقد أجاز سيبويه نحو مرت يزيد وصاحبك إذا أراد بالصاحب زيداً المذكور. وهذا كله بناء على صحة هذا السياق، والذي يظن عني أنه وقع فيه تحريف، والصواب: فارحل الناس ثم طاف بالبيت إلخ، وكذا وقع عند أبي داود من طريق أبي بكر الحنفى عن أنس بلفظ «فأذن في أصحابه بالرحيل، فارحل فسر بالبيت قبل صلاة الصبح فطاف به حين خرج، ثم انصرف متوجهاً إلى المدينة» في رواية مسلم «فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج، فسر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح، ثم خرج إلى المدينة، وقد أخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ «فارحل الناس، فسر متوجهاً إلى المدينة» أخرجه في «باب الحج أشهر

١٧٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا الْفَلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَهْلَيْنَ بِالْحَجِّ، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَحَرَّمُ الْحَجِّ، فَتَرَلْنَا بِسَرَفٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ

معلوماته قال عياض: قوله في رواية القاسم يعني هذه فحشنا رسول الله ﷺ وهو في منزله فقال: فهل فرغت؟ قلت نعم، فأذن بالرحيل، وفي رواية الأسود عن عائشة يعني التي مضت في باب إذا حاضت بعد ما أقاضت: «فلتني رسول الله ﷺ» وهو مصد من مكة وأنا منهبط أو أنا مصعدة وهو منهبط منها، وفي رواية صفية عنها يعني عند مسلم وفاقنا حتى أتيناها وهو بالحصبه وهذا موافق لرواية القاسم، وهما موافقان لحديث أنس يعني الذي مضى في باب طواف الوداع، أنه ﷺ وقد رقة بالحصب ثم ركب إلى البيت طفاف به، قال: وفي حديث الباب من الإشكال قوله «فمر بالبيت طفاف به» بعد أن قال لعائشة «أفرغت؟ قالت نعم» مع قولها في الرواية الأخرى أنه توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به، قال فيحتمل أنه أعاد طواف الوداع لأن منزله كان بالأبطح وهو بأعلى مكة، وغروجه من مكة إما كان من أسفلها، فكأنه لما توجه طالباً للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فكرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت انتهى.

زاد سفیان وأبو معاوية، عن هشام: ما أتم الله حج أمي، ولا عمرته، ثم يطفئ بين الصفا والمروة. [راجع: ١٦٤٣. أخرجه مسلم: ١٢٧٧].

قوله: (باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج) في رواية المستملي «يفعل في العمرة وللكنشيهي، ما يفعل في الحج، أي من التزك لا من الأضلاع، أو المراد بعض الأضلاع لا كلها، والأول أرجح لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحث.

قوله: (كيف قامني أن أصنع في عمري، فأنزل الله على النبي ﷺ) لم أقف في شيء من الروايات على بيان المنزل حيث من القرآن، وقد استدلل به جماعة من العلماء على أن من الوحي ما لا ينطق لكن وقع عند الطبراني في الأوسط، من طريق أخرى أن المنزل حيث قوله تعالى ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ووجه الدلالة منه على المطلوب عموم الأمر بالإتمام، فإنه يتناول الحيات والصفات والله أعلم.

قوله: (وأنى الصخرة) يفتح المعركة وسكون النون، ووقع للمستملي هنا بهزمة وصل ومثناة مشددة من الثوري، قال صاحب «المطالع»: وهي أوجه وإن رجعا إلى معنى واحد. ووقع لابن السكن «أفعل أثر الخلق وأثر الصخرة والأول هو المشهور. ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله﴾ ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾ وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في باب وجوب الصفا والمروة في أثناء الحج. وقوله «أن لا يطوف بهما» وفي رواية الكشيبي «بينهما».

قوله: (زاد سفیان وأبو معاوية عن هشام) يعني عن أبيه عن عائشة. قوله: (ما أتم الله حج أمي إلخ) أما رواية سفیان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقف فقط وأخرجها عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفاً أيضاً، وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة وبحت في الباب المشار إليه.

١١- باب متى يجعل المَحْمَرُ ؟

وقال غطاة: عن جابر رضي الله عنه: أمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوا حُمْرَةً، ويَطُوفُوا، ثُمَّ يَهْجُرُوا وَيَجْلُوا. [راجع: ١٦٥١، ١٧٨٥].

١٧٩١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن جرير، عن إسماعيل، عن عبد الله بن أبي أوفى قال: اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه، فلما دخل مكة طاف وطفاً معه، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه، وكنا نسؤه من أهل مكة أن يؤتية أحد، فقال له صاحب لي: أكان دخل الكعبة؟ قال: لا. [راجع: ١٦٥٠. أخرجه مسلم: ١٣٣٢].

١٧٩٢- قال: فحللنا ما قال لخبيرة؟ قال: «بشروا خبيجة ينسب إلي الجدة من قصيب، لا قصيب إليه ولا نصيب». [انظر: ٤٣٨٩. أخرجه مسلم: ٢٤٣٣].

١٧٩٣- حدثنا الحميدي: حدثنا سفیان، عن عمرو بن دينار قال: سألنا ابن عمر رضي الله عنهما، عن رجل طاف بالبيت في عمرته، ولم يطفئ بين الصفا والمروة، أبالي امرأته؟ فقال: قديم النبي ﷺ طاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة. [راجع: ٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٢٣٤].

١٧٩٤- قال: وسألنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، فقال: لا

والقاضي في هذا معلوم لأنه لم يشاهد تلك الأماكن، فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد وليس كذلك كما شاهدته من عابته، بل الراحل من منزله بالأبطح يمر بجزء من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة المدينة ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلاً، قال عياض: وقد وقع في رواية الأصلي في البخاري «فخرج رسول الله ﷺ ومن طاف بالبيت قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف. فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع وإن لقائه لعائشة كان حين انتقل من الحصب كما عند عبد الرزاق أنه كره أن يقتضي الناس إتيانها بالطواف فرحل حتى أتاه على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها، قال: فيحتمل أن يكون لقائه لما كان في هذا الرحيل، وأنه المكان الذي حته في رواية الأسود بقوله لما موهلك بمكان كنا وكناه ثم طاف بعد ذلك طواف الوداع انتهى. وهذا التأويل حسن، وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للأصلي مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها، وقد بينا أن الصواب فيها «فمر بالبيت طفاف به» بدل قوله «ومن طاف بالبيت، ثم في عزو عياض ذلك إلى الأصلي وحده نظر، فإن كل الروايات التي وقفت عليها في ذلك سواء حتى رواية إبراهيم بن معقل السني عن البخاري والله أعلم.

قوله: (موجهاً) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم، وفي رواية ابن عساكر متوجهاً بزيادة تاء ويكرر الجيم، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قريباً.

١٠- باب يفعل بالفعرة ما يفعل في الحج

١٧٨٩- حدثنا أبو نعيم: حدثنا هشام: حدثنا غطاة قال: حدثني صفوان بن يحيى بن أمية - يعني عن أبيه: أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالبحرانة، وعليه جبة، وعليه أثر الخلق، أو قال: صفرة، فقال: كيف تأمرني أن أصنع في عمري؟ فأقول الله على النبي ﷺ، فسبح بغيره، ووددت أني قد رأيت النبي ﷺ. وقد أنزل الله عليه الوحي، فقال عمر: تعال، اتبرك أن تنظر إلى النبي ﷺ. وقد أنزل الله عليه الوحي؟ قلت: نعم، فوقع طرف القريب، فظنرت إنني له غليظ - وأحسبه قال - كغليظ البكر، فلما سري عنه قال: «إبن السليل عن الفعرة» اخلع عنك الجبة، وأغسل أثر الخلق عنك، وأني الصفرة، وأصنع في عمرتك كما تصنع في حجك». [راجع: ١٥٣٩. أخرجه مسلم: ١١٨٠].

١٧٩٠- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ، وأنا يومئذ حديث السن: أرايت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ فلا أرى على أحد شيئاً أن لا يطوف بهما؟ فقالت عائشة: كلا، لو كانت كما تقول، كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنما أنزلت عليه الآية في الأنصار: كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حلاًز لثدي، وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين

مجرد القرب منها.

يَقْرَبُهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَوْزَةِ. [راجع: ٣٩٦].

قوله: (وطاف بين الصفا والمروة) أي سعى، وإطلاق الطواف على السعي إما للمشكلة وإما لكونه نوعاً من الطواف ولوقوعه في مصاحبة طواف البيت.

قوله: (إسوة) بكسر المزة ويجوز ضمها.

قوله: (وسألت جابر) القائل هو عمرو بن دينار، وقد تقدم هذا الحديث في باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام من طريق شعبة وفي باب السعي، من طريق ابن جريج كلاهما عن عمرو بن دينار عن ابن عمر بإحدى دون السؤالين لابن عمر وجابر، وفي الحديث أن السعي واجب في العمرة، وكذا صلاة ركعتي الطواف، وفي تعيينهما خلف المقام خلف سبب في باب المصارف إليه، ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما في أي موضع شاء الطائف، إلا أن مالكاً كرههما في الحجر، ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان يبيتها خلف المقام.

الثالث حديث أبي موسى في إهلاك كاهلال النبي ﷺ، وشاهد الترجمة منه قوله «طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أحل، فإنه يقتضي تأخير الإحلال عن السعي، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أحل في زمن النبي ﷺ.

قوله: (بأمرنا بالصيام) في رواية الكشي «بأمر».

قوله: (حتى يبلغ) في رواية الكشي «بلغ»، بلفظ الفعل الماضي، وقوله في أوله «أحجبت، أي حل أحرمت بالحج أو نويت الحج؟ وهذا كقوله له بعد ذلك «بما أحللت، أي بما أحرمته أي حج أو عمرة؟

الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر **قوله:** (حدثنا أحمد) كنا لأكثر غير منسوب وفي رواية كريمة «حدثنا أحمد بن عيسى، وفي رواية أبي ذر «حدثنا أحمد بن صالح، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عيسى عن ابن وهب.

قوله: (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث، وعبد الله مولى أسماء تقدم له حديث عنها غير هذا في باب من قدم ضعة أهله وليس له عنه غيرهما. وهذا الإسناد نضعه مصريون ونضعه مدنيون.

قوله: (بالحجون) بفتح المهملة وضم الجيم الحنفية: جبل معروف بمكة، وقد تكرر ذكره في الأشعار، وعنده المقبرة المعروفة بالمعلي على يسار الداخل إلى مكة وعين الخارج منها إلى منى، وهذا الذي ذكرنا حصل ما قاله الأزرقى والفاكيهي وغيرهما من العلماء، وأغرب السهيلي فقال: الحجون على فرسخ وثلاث من مكة، وهو غلط واضح، فقد قال أبو عبيد البكري: الحجون الجبل المشرف بمهذاه المسجد الذي يلي شعب الجوارين، وقال أبو علي الفاي: الحجون ثمة الدينين أي من يقدم من المدينة وهي مقبرة أهل مكة عند شعب الجوارين انتهى. ويدل على غلط السهيلي قول الشاعر:

سبكيك ما أرسى ثبير مكانه وما دام جاراً للحجون المحصب

وقد تقدم ذكر المحصب وحده وأنه خارج مكة، وروى الواقدي عن أشياخه أن قصي بن كلاب لما مات دفن بالحجون تتنافس الناس بعده، وأنشد الزبير لبعض أهل مكة:

كم بالحجون وبينه من سيد بالشعب بين دكادك واكم

والجوارين التي تقدم جمع جرار بجمع وراء قليلة ذكرها الرضي الشاطبي وكتب على الراء صح صح، وذكر الأزرقى أنه شعب أبي دب رجل من بني عامر. قلت: وقد جهل هذا الشعب الآن إلا أن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكاناً يشبه الشعب فلعله هو.

قوله: (وحن يومئذ خفاف) زاد مسلم في روايته خفاف الحفائب، والحفائب جمع حفية بفتح المهملة وبالقاف وبالواو وهي ما احتجبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الردف.

قوله: (فاعتمرت أنا وأختي) أي بعد أن فسخروا الحج إلى العمرة، ففي رواية صفية بنت شيبة عن أسماء «قدمنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فقال: من كان معه هدي فليقم على إحرامه، ومن لم يكن معه هدي فليحل، فلم يكن معي هدي فأحللت، وكان مع الزبير هدي فلم يحل، انتهى. وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء، فإن قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه من ساق المدي، فإن جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لما مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النووي على بعده وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد الله مولى أسماء فاقصرت على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة، وأخرجهما مسلم مع ما فيها من الاختلاف.

١٧٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ سَهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قُلَيْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالطَّحَاءِ، وَهُوَ مُنِجٌ، فَقَالَ: «أَحْجَبْتَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «بِمَا أَهَلَّتُ؟». قُلْتُ: كَيْتُكَ بِأَهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَحْسَنْتَ، طُفَّ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَوْزَةِ ثُمَّ أَحَلَّ». فَطُفَّ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَوْزَةِ ثُمَّ أَحَلَّ، فَكُنْتُ أَتْبَعُ حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنْ أَخَذْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالصَّيَامِ، وَإِنْ أَخَذْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَنْتَلِخَ الْهَذْيُ مَجْلَةً. [راجع: ١٥٥٩. أخرجه مسلم: ١٢٢٦].

١٧٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى اسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ اسْمَاءَ تَقُولُ كَلِمًا مَرَّتَ بِهَا جُحُونَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، لَقَدْ نَزَّكَ مَعَهُ هَذَا وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ، قَلِيلَ طَهْرًا قَلِيلَةَ إِزْدَادًا، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَخَا الْبَيْتَ أَحَلَّتَا، ثُمَّ أَهَلَّتَا مِنَ الْعَتَمَةِ بِالْحَجِّ. [راجع: ١٦١٥. أخرجه مسلم: ١٢٣٥، معطوفاً عن عروفاً].

قوله: (باب متى يحل المعتمر) أشار بهذه الترجمة إلى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه، قال ابن بطال: لا أعلم خلافاً بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى، إلا ما شذ به ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطوافه وواقفه إسحاق بن راهويه، ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطف ولم يسع، وله أن يفعل كل ما حرم على المجرم، ويكون الطواف والسعي في حقه كالرمي والمبيت في حق الحاج، وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها، وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حديثاً: إنه لا يحصل له التحلل بالإجماع.

قوله: (وقال عطاء عن جابر إلخ) هو طرف من حديث تقدم موصولاً في باب عمرة التمتع، وبين المصنف حديث عمرو بن دينار عن جابر وهو ثالث أحداث الباب أن المراد بقوله في هذه الرواية «يطوفونه أي بالبيت وبين الصفا والمروة، لجزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث: أولها حديث ابن أبي أوفى وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث:

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن جرير) إسحاق هو ابن راهويه، وقد أورده في مسنده بلفظ «أخبرنا جرير»، وهو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد. وسأيت الكلام على حديث عبد الله بن أبي أوفى في المغازي وعلى ما يتعلق بخديجة في مناقبها إن شاء الله تعالى، وقد تقدم الكلام على قوله «أدخل الكعبة» في باب من لم يدخل الكعبة في أثناء الحج، وقوله «لا» في جواب «أدخل الكعبة» معناه أنه لم يدخلها في تلك العمرة.

الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وعن جابر موقوفاً.

قوله: (عن عمرو بن دينار) تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد عن الحميدي في كتاب الصلاة في أبواب القبلة بلفظ «حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار، فسر بالتحدث هناك والمنعنة هنا وساق الإسناد ولتن جميعاً بغير زيادة. ووقع مثل هذا نادر جداً.

قوله: (عن رجل طاف بالبيت في عمرة) في رواية أبي ذر «عن رجل طاف في عمرته، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وأن ابن عمر أشار إلى الاتباع وأن جابر أفتاهم بالهجم وهو قول الجمهور إلا ما روي عن ابن عباس أنه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف. ووقع عند النسائي من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار أنه قال: وهو سنة، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به.

قوله: (أيأتي امرأته) أي يجامعها، والمراد حل حصل له التحلل من الإحرام قبل السعي أم لا؟ وقوله «لا يقرنها» بنون التأكيد المراد نهى المباشرة بالجماع ومقتلعه لا

[٥٩٦٩].

قوله: (باب استقبال الحاج القادمين والعلالة على الدابة) اشتملت هذه الترجمة على حكيتين، وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي ﷺ استقبله أغلظة بني عبد المطلب أي صيانتهم، ودلالة حديث الباب على الثاني ظاهره، وقد أفرعها بالذكر قيل كتاب الألب وأورد فيها هذا الحديث بعينه، وبأي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى، ويان أسماء من حله من بني عبد المطلب، وقوله وأغلظة تصغير غلظة بكسر الفين المعجمة وغلظة جمع غلام، ولما الحكم الأول فأنه من حديث الباب من طريق المصنف، لأن قولهم ﷺ مكة أصم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزوة، وقوله والقادمين صفة للحج لأنه يقال للمفرد وللجمع، وكون الترجمة لتلقي القادم من الحج، والحديث دل على تلقي القادم للحج ليس بينهما تحالف لانتمائهما من حيث المعنى والله أعلم.

١٤ - باب القدوم بالعداة

١٧٩٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحِجَاجِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّحْرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِبَيْتِ الْحَلِيفَةِ بِطَرْنِ الْأَوْدِيِّ، وَتَمَّ حَتَّى يُصْبِحَ. [إرواح: ٤٨٤. أخرجه مسلم: ١٢٥٧، قطعة ليست في هذه الطرق، وقطعة مذي الخليفة في الحج: ٤٣٠٠].

قوله: (باب القدوم بالعداة) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه ﷺ إلى مكة من طريق الشجرة وميته بني الحليفة إذا رجع، وفيه ما ترجم له. وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج.

١٥ - باب الدخول بالعمرة

١٨٠٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُثَّةً أَوْ غَشِيَةً. [أخرجه مسلم: ١١٩٢٨].

قوله: (باب الدخول بالعمرة) قال الجوهري: العمرة من صلاة المغرب إلى العتمة، وقيل هي من حين الزول. قلت والمراد هنا الأول، وكأنه عقب الترجمة الأول بهذه لبيان أن الدخول في الغداة لا يتعين، وإنما المنهي عنه الدخول ليلاً، وقد بين عليه ذلك في حديث جابر حيث قال لا تمتشط الشعثة الحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح.

١٦ - باب لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة

١٨٠١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلاً. [إرواح: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥، قطعة ليست في هذه الطرق، وفي الرضاع: ٥٤٠، وفي المساقاة: ١٠٩٠، قطعة ليست في هذه الطرق، وفي الإسماء: ١٨١٠].

قوله: (باب لا يطرق أهله) أي لا يدخل عليهم ليلاً إذا قدم من سفر، يقال طرقت بطريق بضم الراء، ولما قوله في حديث جابر في الباب الذي بعده أن يطرق أهله ليلاً فالتأكيد لأجل رفع الجواز لاستعمال طرق في النهار، وقد حكى ابن فارس طرق بالنهار وهو مجاز.

قوله: (إذا بلغ المدينة) في رواية السرخسي إذا دخل، والمراد بالمدينة البلد الذي يقصد دخوله، والحكمة في هذا النهي مية في حديث جابر المذكور في الباب حيث أوردته مطولاً في أبواب عشرة النساء من كتاب النكاح، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

١٧ - باب من أسرع نأفقه إذا بلغ المدينة

١٨٠٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي قَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَنْفَرٍ قَالَ:

ويغوي صنع البخاري ما تقدم في باب الطواف على وضوء من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الأسود المذكور في هذا الإسناد قال: سألت عروة بن الزبير. فذكر حديثاً وفي آخره وقد أخبرني أمي أنها أعلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره، فلما مسحوا الركن حلوا، والقائل وأخبرني: عروة المذكور، وأمه هي أسماء بنت أبي بكر، وهذا مرافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها. وفيه إشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضاً، وكنت أولته هناك على أن للراد أن تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي ﷺ، لكن سياق رواية هذا الباب تابعه، فإنه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت لهم في حجة الوداع، والقول فيما وقع من ذلك في حق الزبير كالتقول في حق عائشة سواء، وقد قال عياض في الكلام عليه: ليس هو على صومه، فإن المراد من هذا عائشة، لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حائضت فلم تطف بالبيت ولا تحلت من عمرتها. قال: وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التمتع، ثم حكى التاويل السابق وأنها أرادت عمرة أخرى في غير التي في حجة الوداع، وخطأه ولم يبرح على ما يتعلق بالزبير من ذلك.

قوله: (وفلان وفلان) كأنها سمت بعض من عرفته من لم يسق الحدي، ولم أتف على تعيينهم، فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كثرة كذلك.

قوله: (فلما مسحنا البيت) أي طفنا بالبيت فاستلمنا الركن، وقد تقدم في باب الطواف على غير وضوء من حديث عائشة بلفظ مسحنا الركن، وساق هذا الجواز لأن كل من طاف بالبيت مسح الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر بن أبي ربيعة:

ولما قضيتا من متى كل حاجة ومسح بالركن من هو مسح

أي طاف من هو طاف، قال عياض: ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا، وحذف السمي اختصاراً ما كان متوطناً بالطواف، قال: ولا حجة في هذا الحديث لمن لم يوجب السمي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع، وقد جاء مفسراً من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجل على ما بين والله أعلم، واستدل به على أن الحلق أو التقصير استحابة محذور لقولها إنهم أحلوا بعد الطواف، ولم يذكر الحلق. وأجاب من قال بأنه نكس بأنها سكنت عنه ولا يلزم من ذلك ترك فعله، فإن القصة واحدة. وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث منها حديث جابر المصدر بذكره. واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسمى فقال الأكثر: عليه الحدي، وقال عطاء: لا شيء عليه، وقال الشافعي: تقصد عمرته وعليه الحدي في فاسداه وقضائهما. واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شيء عليه، بخلاف من قال عليه دم.

١٢ - باب مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ الْغَزْوِ ؟

١٧٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَصَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آمِينَ يَا أَيُّهَا غَابِلُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَغَدَهُ، وَتَصَرَّ عُدَّتُهُ، وَهَزَمَ الْأَخْرَابَ وَحْدَهُ». [المطهر: ٢٩٩٥، ٤، ٤٣٠٨، ٤، ٤١١٦، ٤، ٦٣٨٥. أخرجه مسلم: ١٣٤٤].

قوله: (باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزوة) أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأدب الراجع من السفر لتعلم ذلك بالحاج والمتمسر، وهذا في حق المتمسر الأفاقي، وقد ترجم حديث الباب حديث نافع من ابن عمر في الدعوات ما يقول إذا أراد سفراً أو رجع، وبأي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

١٣ - باب استقبال الحاج القادمين والعلالة على الدابة

١٧٩٨ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، اسْتَقْبَلَتْهُ أَغْلَظَةُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَحَمَلُوا وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ. [المطهر: ٥٩٦٥،

بلفظ إذا أكرموا في الجاهلية.

قوله: (لجاء رجل من الأنصار) هو قطبة بضم القاف وإسكان المهلة بعدما موحلة ابن عامر بن حنيفة بمهمات وزن كبيرة الأنصاري الخزرجي السلمي كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق عمار بن زريق وعن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: كانت قريش تدعى المحسر، وكانوا يدخلون من الأبواب في الإحرام، وكانت الأنصار وسائر العرب لا يدخلون من الأبواب، فبينما رسول الله ﷺ في بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الأنصاري، فقالوا: يا رسول الله إن قطبة رجل فاجر، فإنه خرج منك من الباب فقال: ما حملك على ذلك؟ فقال رأيك فعلت فعلت كما فعلت، قال: إني أحسي، قال فإن ديني دينك، فأنزل الله الآية، وهذا الإسناد وإن كان على شرط مسلم لكن اختلف في وصله على الأعمش عن أبي سفيان فرواه عبد بن حديد فلم يذكر جابراً أخرجه تقي وأبو الشيخ في تفسيرهما من طريقه، وكذا سواه الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس، وكذا ذكره مقاتل بن سليمان في تفسيره. وجزم البخاري وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رفاعه بن ثابت، واعتصموا في ذلك على ما أخرجه عبد بن حديد وابن جرير من طريق داود بن أبي هند ومن قيس بن جبير التهشلي قال: كانوا إذا أكرموا لم يأتوا بيتاً من قبل بابه، ولكن من قبل ظهره، وكانت المحسر فتعلمه، فدخل رسول الله ﷺ حائطاً فأتبعه رجل يقال له رفاعه بن ثابت ولم يكن من المحسر، فذكر القصة، وهذا مرسل، والذي قبله أقوى إسناداً فيجوز أن يحمل على التمدد في القصة، إلا أن في هذا المرسل نظراً من وجه آخر، لأن رفاعه بن ثابت معبود في المتأخرين، وهو الذي هبت الريح العظيمة لورثه كما وقع مهباً في صحيح مسلم ومفسراً في غيره من حديث جابر، فإن لم يحمل على أنهما رجلان توافق اسمهما واسم أبويهما وإلا فكونه قطبة بن عامر أولى، ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري، فدخل رجل من الأنصار من بني سلمة، وقطبة من بني سلمة بخلاف رفاعه، ويدل على التمدد اختلاف القول في الإنكار على الداخل، فإن في حديث جابر «فقالوا إن قطبة رجل فاجر، وفي مرسل قيس بن جبير «فقالوا يا رسول الله ناقت رفاعه» لكن ليس بممتنع أن يتعد القائلون في القصة الواحدة، وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جرير أن القصة وقعت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة، وفي إسناده ضعف وفي مرسل الزهري أن ذلك وقع في حصة الجاهلية، وفي مرسل السدي عند الطبري أيضاً أن ذلك وقع في حجة الوداع، وكأنه اخذه من قوله «كانوا إذا حجروا» لكن وقع في رواية الطبري «كانوا إذا أكرموا» فهذا يتناول الحج والمعرة، والأقرب ما قال الزهري، وبين الزهري السبب في صحيحهم ذلك قال: كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يجل بينهم وبين السماء شيء فكان الرجل إذا أهل فسدت له حاجة في بيته لم يدخل من الباب من أجل السقف أن يحول بينه وبين السماء، وافقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام إلا ما أخرجه عبد بن حديد بإسناد صحيح عن الحسن قال «كان الرجل من الجاهلية يعم بالشبي» يصنعه فيحس عن ذلك فلا يأتي بيتاً من قبل بابه حتى يأتي الذي كان هم به ففعل ذلك من باب الطيرة، وغيره جعل ذلك بسبب الإحرام، وخالفهم حمد بن كعب القرظي قال «كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فزلته أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف وأضرِب الزجاج في معانيه فجزم بأن سبب نزولها ما روي عن الحسن، لكن ما في الصحيح أصح والله أعلم. وافقت الروايات على أن الحسن كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم، وعكس ذلك عجمد قال «كان للمشركين إذا أكرم الرجل منهم تقب كوة في ظهر بيته فدخل منها، فجاء رسول الله ﷺ ذات يوم ومعه رجل من للمشركين فدخل من الباب، وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله ﷺ: ما شئت؟ قال: إني أحسي، فقال: وأنا أحسي، فزلته أخرجه الطبري.

١٩- باب السَّفَرُ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْعَذَابِ

١٨٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَتَزَوُّجَهُ، فَإِذَا قُضِيَ نَهْمُهُ فَلْيَمْجُلْ إِلَى أَقْلِهِ». [الطبري: ٣٠٠٩، ٤٢٩هـ. أخرجه مسلم: ١٩٢٧].

قوله: (باب السفر قطعة من العذاب) قال ابن المنير: أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة في أول خبر أبواب الحج والعمرة أن الإقامة في الأهل أفضل من المجاهدة انتهى، وفيه نظر لا يخفى، لكن يجمل أن يكون المصنف أشار بإيراد في الحج إلى حديث عائشة

أخبرني حميدة: أنه سمع أنساً يقول: كان رسول الله ﷺ إذا قديم من سفر، فاهضر فزجأت المدينة، أوضع ناقته، وإن كانت قاذية حرمتها.

قال أبو عبد الله: زاد الخبر بن عمير، عن حميدة: حرمتها من حجة.

حدثنا قتيبة: حدثنا إسماعيل، عن حميدة، عن أنس قال: جلدت.

تأبئة الخبر بن عمير. [الطبري: ١٨٨٦].

قوله: (باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة) قال الإسماعيلي، قوله «أسرع ناقته» ليس بصحيح، والصواب أسرع ناقته يعني أنه لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدى بالباء. وفيما قاله نظر. فقد حكى صاحب الحكم أن أسرع يتعدى نفسه ويتعدى بحرف الجبر، وقال الكرماني: قول البخاري «أسرع ناقته» أسرع بانهت نصب يتبع المخاض.

قوله: (محمد بن جعفر أي ابن أبي كثير المدني أخو إسماعيل).

قوله: (فاهضت فزجأت) فتح للمهلة والراء بعدما جيم جمع درجة كذا للأكثر والمواد طرقها المرتفعة، وللمستطلي «دوحات» بفتح للمهلة وسكون الواو بعدما مهمله جمع دوحه وهي الشجرة العظيمة، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عن حميد «جدراته» بضم الجيم والذال كما وقع في هذا الباب، وهو جمع جدر بضمين جمع جدر، وقد رواه الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ «جدراته» بسكون الدال وآخره نون جمع جدر، وله من رواية أبي حمزة عن حميد بلفظ «جدر» قال صاحب المطالع: «جدراته» أروج من دوحات ومن درجات. قلت: وهي رواية الترمذي من طريق إسماعيل بن جعفر أيضاً.

قوله: (أوضع) أي أسرع السير.

قوله: (زاد الخبر بن عمير عن حميد) يعني عن أنس (من جهه) وهو يتعلق بقوله حركها أي حرك دابته بسبب جه المدينة، ثم قال المصنف «حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل وهو ابن جعفر عن حميد عن أنس قال جدراته» تأبئة الخبر بن عمير، يعني في قوله «جدراته» ورواية الخبر بن عمير هذه وصلها الإمام أحمد قال «حدثنا إبراهيم بن إسحاق حدثنا الخبر بن عمير عن حميد الطويل عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدراته المدينة أوضع ناقته، وإن كان على دابة حركها من جهه وأخرجه أبو نعيم في المستخرج، من طريق خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبي كثير والخبر بن عمير جميعاً عن حميد، وقد أورد المصنف طريق قتيبة المذكورة في فضائل المدينة بلفظ الخبر بن عمير، إلا أنه قال «وراه» بدل ناقته، ووقع في نسخة الصغاني «وزاد الخبر بن عمير وغيره عن حميد وقد نهت على من رواه كذلك موافقاً للخبر بن عمير في الزيادة المذكورة. وفي الحديث دلالة على فضل المدينة، وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه.

١٨- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النُّبُوتَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾

[الطبري: ١٨٩]

١٨٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُرَّةَ ﷺ يَقُولُ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَنَا، كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا حَجَّوْا فَبَجَّأُوا، كَمْ يَدْخُلُونَ مِنْ بِلَى آبَائِهِمْ يَوْمَئِذٍ، وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا، فَبَجَّأَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَخَلَ مِنْ بِلَى بَابِهِ، فَكَانَ غَيْرَ بِذَلِكَ، فَزَلَّتْ: ﴿وَتَكُنِ الْبُرَّةُ أَلَّا تَأْتُوا النُّبُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنْ الْبُرَّةُ مِنْ أَلْفَى وَأَتُوا النُّبُوتَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾. [الطبري: ١٨٩]. [أهـ: ٤٤٥١٢. أخرجه مسلم: ٣٠٢٦].

قوله: (باب قول الله تعالى وأتوا النبوت من آبائهم) أي بيان نزول هذه الآية.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السيمي.

قوله: (كانت الأنصار إذا حجوا فبجأوا) هذا ظاهر من اختصاص ذلك بالأنصار، ولكن سيأتي في حديث جابر أن سائر العرب كانوا كذلك إلا قريشاً، ورواه عبد بن حديد من مرسل قتادة كما قال البراء، وكذلك أخرجه الطبري من مرسل الربيع بن أنس نحوه.

قوله: (إذا حجوا) سيأتي في تفسير البقرة من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق

بلفظ « إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله » وسيأتي بيان من أخرجه.

قوله: « (عن سمي) كنا لأكثر الرواة عن مالك، وكذا هو في المطبوع، وصرح يبيى بن يحيى النيسابوري عن مالك بتحديث سمي له به، وشذ خالد بن غلدة عن مالك فقال « عن سهيل » بدل سمي أخرجه ابن عدي، وذكر الدارقطني أن ابن الماجشون رواه عن مالك عن سهيل أيضاً فتابع خالد بن غلدة لكن قال الدارقطني: إن أبا علقمة القروي تفرد به عن ابن الماجشون وأنه وهم فيه، ورواه الطبراني عن أحد من بشر الطيالسي عن محمد بن جعفر الوركاني عن مالك عن سهيل، وخالفه موسى بن هارون فسرواه عن الوركاني عن مالك عن سمي، قال الدارقطني حديثاً به دحلج عن موسى، قال: والوهم في هذا من الطبراني أو من شيخه، وسمي هو المخطوط في رواية مالك قاله ابن حبان، وأخرجه الدارقطني وذكره ما لم يروه عن سمي غير مالك قاله ابن عبد البر، ثم استند عن عبد الملك بن الماجشون قال قال مالك: ما لأهل العراق يسألوني عن حديث السفر قطعة من العذاب؟ فقبل له لم يروه عن سمي أحد غيرك فقال: لم أعرف ما حدثت به، وكان مالك ربما أرسله لذلك، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي النضر عن أبي صالح، ورواه أيضاً على مالك أخرجه الطبراني والدارقطني، ورواه رواد بن الجراح عن مالك فزاد فيه إسناداً آخر فقال عن ربيعة عن القاسم عن عائشة، وعن سمي بإسناده فذكره، قال الدارقطني أخطأ فيه رواد بن الجراح، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراودي عن سهيل عن أبيه، وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلاً وإن سمياً لم يتفرد به، وقد أخرجه أحد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأخرجه ابن عدي من طريق جهمان عن أبي هريرة أيضاً فلم يتفرد به أبو صالح، وأخرجه الدارقطني والمحاكم من طريق شام بن عمرو عن أبيه عن عائشة بإسناده جيد فلم يتفرد به أبو هريرة بل في الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدي بإسناد ضعيف.

قوله: (باب المسافر إذا جد به السير ويعجل إلى أهله) أي ماذا يصنع؟ كنا ثبت الرواي في رواية الكشميهني وهي رواية النسخي، وأورد المصنف فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الروع فأسرع السير، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب تقصير الصلاة، وسيأتي من هذا الوجه في أبواب الجهاد، وبالله التوفيق.

(خاتمة): اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع من السفر من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً، الملقق منها أربعة والبقية موصولة المكرر منها فيها وفيها مضي أحد وعشرون حديثاً واقفه مسلم على تحريجها سوى حديث ابن عمر في الاحتياط قبل الحج، وحديث البراء فيه، وحديث عائشة « العمرة على قدر النصب »، وحديث ابن عباس في إرفاد اثنين. وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة موصولة في ضمن حديث البراء. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.



٢٧- كتاب المخصر

وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَلَقَدْ عَلِمْنَا: الإحصار من كل شيء يَحْصِي.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿ حَصُورًا ﴾ [قال عمران: ٣٩]: لَا يَأْتِي النِّسَاءَ.

قوله: (باب المخصر وجزاء الصلح) ثبت البسلة للجميع، وذكر أبو ذر « أبواب » بلفظ الجمع، وللبائين « باب » بالإفراد.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾) أي وتقصير المارد من قوله: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾ وأما قوله: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ ﴾ فيأتي في الباب الذي يليه. وفي اقتصاره على قصير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار، وهي مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم، قال كثير منهم: الإحصار من كل حابس حبس الحاج من علو ومرض وغير ذلك، حتى أتى ابن مسعود رجلاً لدخ له بأنه مخصر أخرجه ابن جبريل بإسناده صحيح عنه. وقال النخعي والكوفيون: المخصر الكسر والمرض والخوف، واحتجوا بحديث حجاج بن عمرو الذي متذكره في آخر الباب. وأثر عطاء المشار إليه وصله عبد بن حيد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جبريل عنه قال في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾، قال: الإحصار من كل شيء يحسبه. وكذا رواه في تفسير الثوري رواية أبي حنيفة عنه. وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه، ولفظه « قال: « من أحصر مبعج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يجهده أو علو يحسبه فعليه نبيح ما استيسر من الهدى. فإن كانت حجة الإسلام فعليه قضاءها، وإن كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه، وقال آخرون: لا حصر إلا بالمدو. وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عن معمر، وأخرجه الشافعي عن ابن عينة كلاًهما عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس قال: « لا حصر إلا من حبسه علو فيحل بعمرة، وليس عليه حج ولا عمرة » وروى مالك في « المطا » والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: « من حبس دون البيت بالمرض فإنه لا يحل حتى يطرف بالبيت » وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال: « خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت فخذي، فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد في أن أحل فاقمت على ذلك لما تيسر أشهر ثم حلت بعمرة، وأخرجه ابن جبريل من طرق وسمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، قال الشافعي: جعل الله على

قوله: (السفر قطعة من العذاب) أي جزء منه، والمرد بالصلح الألف المتناسق عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى من ترك الماكوف.

قوله: (يجمع أحدكم) كانه فصله عما قبله يائناً لذلك بطريق الاستئناف كالمواهب لمن قال كان كذلك فقال: يمنع أحدكم نومه إلخ أي وجه التنبيه الاشتغال على المشقة، وقد ورد التعليل في رواية سعيد المقبري ولفظه « السفر قطعة من العذاب، لأن الرجل يشتغل فيه عن صلته وصيامه » فذكر الحنفية، والمرد بالفتح في الأشياء المذكورة منع كمالاً لأصلها، وقد وقع عند الطبراني بلفظ « لا يهتأ أحدكم بنومه ولا علمه ولا شرايه » وفي حديث ابن عمر عند ابن عدي « وأنه ليس له دواء إلا سرعة السير ».

قوله: (لتهتم) يفتح النون وسكون الهاء أي حاجته من وجهه أي من مقصده ويأتي في حديث ابن عدي بلفظ « إذا قضى أحدكم وطره من سفره » وفي رواية رواد بن الجراح « فإذا فرغ أحدكم من حاجته ».

قوله: (فليعجل إلى أهله) في رواية عتيق وسعيد المقبري « فليعجل الرجوع إلى أهله » وفي رواية أبي مصعب « فليعجل الكرة إلى أهله » وفي حديث عائشة « فليعجل الرحلة إلى أهله » فإنه أعظم لأجره « قال ابن عبد البر: زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك « وليتخذ لأهله هدية وإن لم يجد إلا حجراً » يعني حجر الزناد، قال: وهي زيادة منكورة، وفي الحديث كراهة التفرغ عن الأهل لغير حاجة، واستحباب استئصال الرجوع ولا سيما من ينشئ عليهم القضية بالنية، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة للنية على صلاح الدين والدنيا، ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والمقرة على العبادة. قال ابن بطال: ولا تعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر مرفوعاً « سافروا تصحوا » فإنه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة، فصار كالدواء المر للمقرب للصحة وإن كان في تناوله الكراهة، واستطبت منه الخطائي تغرب الزاني لأنه قد أمر بتعليمه والسفر من جملة العذاب ولا يخفى ما فيه.

(نظيفة): مثل إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه: لم كان السفر قطعة من العذاب؟ فاجاب على الفور: لأن فيه فراق الأحباب.

٢٨- باب المسافر إذا جد به السير يعجل إلى أهله

١٨٠٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسَمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَلَبَّغَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عَتِيبٍ هَيْئَةً وَجَعٍ، فَاسْرَعَ السَّيْرَ

قوله: (باب إذا أُحْصِرَ الْمُحْصَرُ) قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالإحصار خاصٌ بملأج خلاف المعتز فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يجزئ فواتها بخلاف الحج، وهو عكس عن مالك، واحتج لإسماعيل القاضي بما أخرجه بإسناد صحيح عن أبي قلابة قال: خرجت معتمراً فوفقت عن راحتي فانكسرت، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا: ليس لها وقت كالحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت.

قوله: (أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة) هذا السياق يشير بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جوية التي بعده تقتضي أن نافعاً حل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها: عن جوية عن نافع أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله، فذكر القصة والحديث، هكذا قال البخاري عن عبد الله بن محمد بن أسماء، وواقفه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الإسماعيلي عنهما، وتابعهم معاذ بن اللثي عن عبد الله بن محمد بن أسماء أخرجه البيهقي. لكن في رواية موسى بن إسماعيل عن جوية عن نافع أن بعض بني عبد الله بن عمر قال له، فذكر الحديث، وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة، وقد عقب البخاري رواية عبد الله برواية موسى لينبه على الاختلاف في ذلك، واقتصر في رواية موسى هنا على الإسناد، وسأقه في المغازي بشامه.

وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه: أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله، فذكر الحديث أخرجه مسلم، وقد أخرجه البخاري في المغازي عن مسدد عن يحيى مختصراً قال فيه حسن نافع عن ابن عمر أنه أهل فذكر بعض الحديث، وفي قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم، وأخرجه البخاري كما سيأتي بعد باب من طريق عمر بن محمد عن نافع مثل سياق يحيى عن عبد الله سواء، وأخرجه في المغازي من طريق فليح وفيما مضى من الحج من طريق أبيوب والليث كلهم عن نافع، وأعرض مسلم عن تخرج طريق جوية ووافق على طريق تخرج الليث وأبيوب عن عبد الله بن عمر، وكذا أخرجه النسائي من طريق أبيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة. والذي يترجح في نقدي أن ابني عبد الله أخبرا نافعاً بما كلما به ألهما وأشارا عليه به من التأخير ذلك العام، وأما بقية القصة فشاهدنا نافع ومسمها من ابن عمر لزامته إياه، فالقصد من الحديث موصول، وعلى تقدير أن يكون نافع لم يسمع شيئاً من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله ابن عمر سالم وعبيد الله وهما ثقتان لا مطعن فيهما، ولم أر من نبه على ذلك من شراح البخاري. ووقع في رواية جوية المذكورة عبيد الله بن عبد الله بالتصغير. وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله الكبير، وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع، قال البيهقي: أي عبد الله يعني ميكراً أصح. قلت: وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كلم أباه في ذلك، ولعل نافعاً حضر كلام عبد الله الكبير مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبد الله الصغير مع أخيه سالم أيضاً بل أخبراه بذلك فقص عن كل ما انتهى إليه علمه.

قوله: (معتمراً) في الموطأ من هذا الوجه «خرج إلى مكة يريد الحج. فقال: إن صددت فذكره، ولا اختلاف فإنه خرج أولاً يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال: ما شأنكما إلا واحداً فأضاف إليها الحج نصار قارنا.

قوله: (في الفتنة) يئنه في رواية جوية فقال: (ليالي نزل الجيش بابن الزبير) وقد مضى في «باب طواف القارن» من طريق الليث عن نافع بلفظ «حين نزل الحجاج بابن الزبير» ولمسلم رواية في يحيى القطان المذكورة: «حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير» وقد تقدم في «باب من اشترى هديه من الطريق» من رواية موسى بن عقبة عن نافع أن أروا ابن عمر الحج عام حج الحزورية «وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب.

قوله: (إن صددت عن البيت) هذا الكلام قاله جواباً لقول من قال له: إنا نخاف أن يمال بينك وبين البيت، كما أوضحته الرواية التي بعد هذه.

قوله: (كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية موسى بن عقبة «فقال: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة، إذن أصنع كما صنع» زاد في رواية الليث عن نافع في «باب طواف القارن»: «كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم» ونحوه في رواية أبيوب عن نافع في «باب طواف القارن».

الناس إتمام الحج والعمرة، وجعل التحلل للمحصر رخصة، وكانت الآية في شأن منع العدو فلم تعد بالرخصة موضعها. وفي المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره، وهو أنه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وروى مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه «أحرم لا يجل حتى يطوف» أخرجه في «باب ما يفضل من أحصر بشير عدو»، وأخرج ابن جرير عن عائشة بإسناد صحيح قالت: «لا أعلم أحرم يجل بشيء» دون البيت «وعن ابن عباس بإسناد ضعيف قال: «لا إحصار اليوم» وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير، والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الإحصار، فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الأخفش والكسائي والقراء وأبو عبيد وابن السكيت وثعلب وابن قتيبة وغيرهم أن الإحصار إنما يكون بالمرض، وأما بالعدو فهو المحصر وبهذا قطع النحاس، وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد، يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف، قال تعالى: ﴿للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله﴾ لا يستطيعون ضرباً في الأرض ﴿البقرة: ٢١٣﴾ وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو إياهم، وأما الشافعي ومن تابعه فحجبتهم في أن لا إحصار إلا بالعدو اتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت في قصة الحديبية حين صد النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت. فسمى الله صد العدو إحصاراً، وحجة الآخرين التسك بمعوم قوله تعالى: ﴿فإن أحصرتم﴾.

قوله: (قال أبو عبد الله: حصوراً لا يأتي النساء) هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية المستملي خاصة، ونقله الطبري عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، وقد حكاه أبو عبيدة في «الجزء» وقال: إن له معاني أخرى فذكرها، وهو بمعنى محصور لأنه منع عما يكون من الرجال، وقد ورد فصول بمعنى مفعول كثيراً. وكان البخاري أراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة، والجامع بين معانيها المنع. والله أعلم.

١- باب إذا أُحْصِرَ الْمُحْصَرُ

١٨٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُحْصَرًا فِي الْفِتْنَةِ، قَالَ: إِنَّ صُدِّدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَهْلُ بِحُمْرَةَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَهْلُ بِحُمْرَةَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ. [راجع: ١٦٣٩. أخرجه مسلم: ١٢٣٠.]

١٨٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّادَةَ، وَسَلَامَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا كُلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَيَالِي نَزْلِ الْجَيْشِ بَابَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَخُجَّ الْعَامَ، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَخَالَ تَبْنُكَ وَتَبْنُ الْبَيْتِ، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلُ كَفَّارَ قُرَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ، فَحَرَّ النَّبِيُّ ﷺ هَدْيَهُ وَخَلَقَ رَأْسَهُ، وَاشْهَدَكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْفُتُورَةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنْطَلِقُ، فَإِنْ خَلَّى بَيْتِي وَبَيْنَ الْبَيْتِ طَفَتْ، وَإِنْ جَلَّ بَيْتِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَهْلُ بِالْفُتُورَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا شَأْنُهُمَا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَاجَةً مَعَ غُمَرِيِّ، فَلَمْ يَجَلْ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ يَوْمَ النَّحْوِ وَهَدَى، وَكَانَ يَقُولُ: وَلَا يَجَلْ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافًا وَاحِدًا يَوْمَ يَدْخُلُ مَكَّةَ. [راجع: ١٦٣٩. أخرجه مسلم: ١٢٣٠.]

١٨٠٨ - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ بَعْضَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَهُ: لَوْ أَقَمْتُ، يَهَذَا. [راجع: ١٦٣٩. أخرجه مسلم: ١٢٣٠. مطرلاً.]

١٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ وَتَوَخَّرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اغْتَمَرَ غَمًّا قَابِلًا.

قوله: (فأهل) يعني ابن عمر، والمراد أنه رفع صوته بالإحلال والتلبية، زاد في رواية جويرية التي بعد هذه: فقال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فحال كشار فريش دون البيت، فشر النبي صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأسه.

قوله: (من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أهل بعصرة عام الحليفة) قال النووي: معناه أنه أراد إن صدقت عن البيت وأحصرت تحللت من العمرة كما تحلل النبي صلى الله عليه وسلم من العمرة. وقال عياض: يحتمل أن المراد أهل بعصرة كما أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمره، ويحتمل أنه أراد الأمرين أي من الإحلال والإحلال وهو الأظهر. وتعقبه النووي، وليس هو بمردود.

قوله: (بعصرة) زاد في رواية جويرية: «في الحليفة» وفي رواية أيوب للماضي: «فأهل بالعمرة من الدار» والمراد بالدلو للزلزل الذي نزل به الحليفة، ويحتمل أن يحصل على الدار التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته، ثم أهل بها وأظهرها بعد أن استقر بذئ الحليفة.

قوله: (عام الحليفة) سيأتي بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى، وأورد المصنف بعد باين عن إسماعيل وهو ابن أبي أوس عن مالك فزاد فيه: ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال: ما أمرها إلا واحد، أي الحج والعمرة، فيما يتعلق بالإحصار والإحلال، فالتفت إلى أصحابه فذكر القصة. وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة، وهو يؤيد الاحتمال الأول للماضي في أن المراد بالدلو للزلزل الذي نزل به الحليفة. ووقع في رواية الليث: «شهدكم أبي» قد أوجبت عمرة. ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيدة قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد، ولو كان إيجابه العمرة من داره التي بالمدينة لكان ما بيننا وبين ظاهر البيدة أكثر من ساعة.

قوله: في رواية جويرية: (فلم يجل منهما حتى دخل يوم النحر) زاد في رواية الليث: «فشر وحلق ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول» وهذا ظاهره أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الإفاضة، وهو مشكل. ووقع في رواية إسماعيل المذكورة: «ثم طاف لما طوافاً واحداً ورأى أن ذلك مجزئ عنه» وقد تقدم البحث في ذلك في آخره باب طواف القارن.

قوله: في رواية جويرية: (أشهدكم أبي قد أوجبت) أي ألزمت نفسي ذلك، وكأنه أراد تعليم من يريد الانتداه به، وإلا فالتلفظ ليس بشرط.

قوله: (وإن حبل بيني وبينه) أي البيت أي منعت من الوصول إليه لأطوف تحللت بعمل العمرة، وهذا يعني أن المراد بقوله: «ما أمرها إلا واحد» يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما بالإحصار أو في إمكان الإحصار عن كل منهما، ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة بعد قوله ما أمرها إلا واحد: «إن حبل بيني وبين العمرة حبل بيني وبين الحج» فكأنه رأى أولاً أن الإحصار عن الحج أشد من الإحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله فاختار الإحلال بالعمرة، ثم رأى أن الإحصار بالحج يهدد التحلل عنه بعمل العمرة فقال: «ما أمرها إلا واحد». وفيه أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويحتججون به. وفي هذا الحديث من القرائن أن من أحصر بالعدو بأن منعه من الضي في نسكه حجباً كان أو عمرة جاز له التحلل بأن ينوي ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه. وفيه جواز إدخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور، لكن شرطه عند الأكثر أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة، وقيل إن كان قبل نضلي أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية، ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور قد منع إدخال الحج على العمرة قياساً على منع إدخال العمرة على الحج. وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد وقد تقدم البحث فيه في باب. وفيه أن القارن يهدى، وشذ ابن حزم قال: لا يهدى على القارن. وفيه جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر.

قوله: في رواية موسى بن إسماعيل: (أن بعض بني عبد الله) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وأنه سالم بن عبد الله أو أخوه عبيد الله أو عبد الله، ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم.

(تيسية) وقع في رواية القعني عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي: «وأمدني شاة» قال ابن عبد البر: هي زيادة غير مخفوفة، لأن ابن عمر كان يسر ما استيسر من الهدى بأنه بدنة دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدي شاة.

قوله: في حديث ابن عباس في آخر الباب: (حدثنا محمد) حكنا في جميع الروايات غير منسوب، فنجز المحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي، وأبو مسعود بأنه محمد بن مسلم بن وارة، وذكر الكلبي بأن ابن أبي سعيد أنه أبو حاتم محمد بن إدريس

قوله: (عن عكرمة قال: فقال ابن عباس) هكذا رأيت في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلام يعقبه قوله: «قال ابن عباس» ولم ينبه عليه أحد من شراح هذا الكتاب ولا يته الإسماعيلي ولا أبو نعيم لأنهما اقتصرا من الحديث على ما أخرجه البخاري، وقد بحث عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه، فقرأت في «كتاب الصحابة» لابن السكن قال: «حدثني هارون بن عيسى حدثنا الصنفاني هو محمد بن إسحاق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال: سألت عكرمة قال: قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة أنها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عن حماد بن عيسى وهو عكرمة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من عرج أو كسر أو حبس وليجزئ مثلهما وهو في حل» قال فحدثت به أبا هريرة فقال: صدق، وحدثني ابن عباس قال: «قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم لحلق وغر هديه وجامع نساه حتى اعتمر عاماً قايلاً»، فرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث، والسبب في حذفه أن الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمرو على يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله بن رافع ليس من شرط البخاري فأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والمحاكم من طرق عن الحجاج بن عمرو عن يحيى بن عكرمة عن الحجاج بن عمرو، وقال في آخره: «قال عكرمة فسألت أبا هريرة وابن عباس قالوا صدق» ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه سمعت الحجاج: وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر بن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج قال الترمذي: وتابع معمرأ على زيادة عبد الله بن رافع بن معاوية بن سلام، وسمعت محمداً يعني البخاري يقول: رواية معمر ومعاوية أصح انتهى. فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابه، مع أن الذي حذفه ليس بعيداً من الصحة، فإنه إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو فذاك، وإلا فالواسطة بينهما وهو عبد الله بن رافع ثقة وإن كان البخاري في تخريج. له. وبهذا الحديث احتج من قال: لا فرق بين الإحصار بالعدو وبغيره كما تقدمت الإشارة إليه، واستدل به على أن من تحلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحلل منه وهو ظاهر الحديث، وقال الجمهور: لا يجب، وبه قال الحنفية. وعن أحمد وروايتان. وسأيت البحث فيه بعد باين إن شاء الله تعالى.

٢ - باب الإحصار في النَحَج

١٨١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكَ شَيْءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ حُسِنَ أَحَدُكُمْ عَنِ النَّحَجِ طَافَ بِأَيْتِهِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَخُجَّ عَاماً قَابِلاً، كَيْهْدِي أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَنَاءً.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، نَحْوَهُ. [راجع: ١٦٣٩. أخرجه مسلم: ١٢٣٠].

قوله: (باب الإحصار في النَحَج) قال ابن المنير في الحاشية: أشار البخاري إلى أن الإحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقع في العمرة، فقام العلماء الحج على ذلك، وهو من الإلحاق بيني الفارق وهو من أقوى الآقصة. قلت: وهذا يهني على أن مراد ابن عمر بقوله: «سنة نيكيم» قياس من يحصل له الإحصار وهو حاج على من يحصل له في الاقتصار، لأن الذي وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هو الإحصار عن العمرة، ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله سنة نيكيم وما يتبعه بذلك شيئاً سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج، والله أعلم.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بأن قال: «وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه» وهو معطوف على الإسناد الأول، فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر، وليس هو بمعلق كما ادعاه بعضهم. وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن

المبارك عن معمر ولفظه «أنه كان ينكر الاشتراط ويقول: ليس حسبكم سنة نبيكم» وهكذا أخرجه الدارقطني عن طريق الحسن بن عرفة والإسماعيلي عن طريقه ومن طريق أحد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك، وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه من معمر مقتصرًا على هذا القول، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن عبد الرزاق بتمامه، وكذا أخرجه النسائي. وإما إنكار ابن عمر الاشتراط فثبت في رواية يونس أيضاً إلا أنه حذف في رواية البخاري هذه، فأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس، وأخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس، وأشار ابن عمر بإنكار الاشتراط إلى ما كان يقني به ابن عباس، قال البيهقي: لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به، وقد أخرجه الشافعي من ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال: أما تريدان الحج؟» قالت: إني شاكية. فقال لها: حي واشترطي أن علي حيث حبستي» قال الشافعي: لو ثبت حديث عروة لم أهد إلى غيره، لأنه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال البيهقي: قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم ساقه عن طريق عبد الجبار بن السلاء عن ابن عينة موصولاً بذكر عائشة فيه وقال: وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة. قال: وقد وصله أبو أسامة ومعمر كلاهما عن هشام. ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال: أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة. قلت: وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف من ذكر الاشتراط أصلاً: إثباتاً كما في حديث عائشة وثقياً كما في حديث ابن عمر. وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي فأخرجها أحمد عن عبد الرزاق، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهرري فرفقا كلاهما عن عروة عن عائشة. ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس «أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: أئني امرأة ثقيلة أي في الضعف إني أريد الحج، فما تأمرني؟» قال: أهلي بالجح، واشترطي أن علي حيث تحبسي. قال فادركت «أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس، قال الترمذي: وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر. قلت: وعن ضباعة نفسها وعن سمدة بنت عوف وأسنيدها كلها قوية. وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر، ووافقه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية، وحكى عياض عن الأصبلي قال: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح، قال عياض: وقد قال النسائي لا أعلم أسنده عن الزهرري غير معمر، وتعبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى. وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرري التي تفرد بها معمر فضلاً عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرق كيف وقد وجد ما رواه شواهد كثيرة.

٣ - باب النَّحْرِ قَبْلَ الْخَلْقِ فِي الْحَصَرِ

١٨١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّادٍ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَفْعَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْيَسَوْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ. [إرجاع: ١٤٩٤].

١٨١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُمَيْرِيِّ قَالَ: وَحَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَسَالِمًا كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ ﷺ بَنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُعْجَرِينَ، فَحَالَ كَفَّارٌ قَرَيْشِي دُونَ الْيَتِي، فَحَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَذَنَهُ وَخَلَقَ رَأْسَهُ. [إرجاع: ١٦٣٩. أخرجه مسلم: ١٦٣٩].

قوله: (باب النحر قبل الخلق في الحصر) ذكر فيه حديث المسور «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك» وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه المذكور هنا ولفظه في أواخر الحديث «فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه قوموا فاخرجوا ثم املقوا» فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم «أخرج، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بذلك، فخرج فنحر بدنه ودعا حالقه فحلقه» وعرف بهذا أن المصنف أورد القدر المذكور هنا بالملء، وأشار بقوله في الترجمة «في الحصر» إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر، وقد تقدم أنه لا يجب حال الاختيار في «باب إذا رمى بحد ما أسس أو خلق قبل أن يذبح» ولم يتعرض للمصنف لما يجب على من خلق قبل أن ينحر، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: عليه دم. قال إبراهيم: وحديثي سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله. ثم أورد للمصنف حديث ابن عمر الماضي قبل بياب مختصراً وفيه «نحر بدنه وخلق رأسه»، وقد أورد البيهقي من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه بإسناده المذكور ولفظه «أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر ليلى نزل الحجاج بابن الزبير وقال: لا يضرنا أن لا نحج العام، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت. فقال: خرجنا» فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره «ثم رجع» وكذا ساقه الإسماعيلي من طريق أبي بدر إلى أنه لم يذكر القصة في أوله، وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضاً فقال فيها عن ابن عمر أنه قال: «إن حبل يبيس وبين البيت فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه، فأملح بالعمرة» الحديث. قال ابن التيمي: ذهب مالك إلى أنه لا هدي على المحصر، والحجة عليه هذا الحديث لأنه قيل فيه حكم وسبب، فالسبب المحصر والحكم النحر، فانقضت الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب. والله أعلم.

٤ - باب مَنْ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ بَدَلٌ

وَقَالَ رَوْحٌ: عَنْ شَيْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ قَضَى حَجَّهُ بِالْأَذَى، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ غُلَزٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِزُ وَلَا يَزِجُ، وَإِنْ كَانَ مَمْسُوعًا فَهُوَ مُحْصَرٌ نَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَّ بِهٖ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَتَّ بِهٖ لَمْ يَجِزْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ مُجَلَّةً.

وَقَالَ مَالِكٌ وَعُرْوَةُ: يَنْحَرُ هَدْيَةً وَيَخْلُقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَدِيثِ نَحَرُوا وَخَلَقُوا وَخَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَقِيلَ أَنْ يَعْمَلَ الْهَدْيُ إِلَى الْيَتِي، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا هَدْيًا، وَلَا يَقْرُؤُوا لَهُ، وَالْحَدِيثُ خَارِجٌ مِنَ الْمَحْرَمِ.

قوله: (طاف بالبيت) أي إذا أمكنه ذلك. وقد وقع في رواية عبد الرزاق «إن حبس أحداً منكم حبس عن البيت فإذا وصل إليه طاف به» الحديث. والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال: أحدها مشروعيتها، ثم اختلف من قال به فقيل: واجب لظاهر الأمر. وهو قول الظاهرة. وقيل مستحب وهو قول أحد وغلط من حكى عنه إنكاره، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد. والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بصحته بالجديد فصار الصحيح عنه القول به، وبذلك جزم الترمذي عنه، وهو أحد المواضع التي علق عليها القول بها على صحة الحديث، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث. والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة: منها أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الروائي من الشافعية، قال النووي: وهو تأويل باطل. وقيل معناه علي حيث حبستي الموت إذا أدركني الوفاة انقطع إحرامي حكاه إمام الحرمين، وأنكره النووي وقال: إنه ظاهر الفساد. وقيل إن الشرط خاص بالتعلق من العمرة لا من الحج حكاه الحب الطبري، وقصة ضباعة ترده كما تقدم من سياق مسلم. وقد اطلب ابن حزم في

قوله: (طاف بالبيت) أي إذا أمكنه ذلك. وقد وقع في رواية عبد الرزاق «إن حبس أحداً منكم حبس عن البيت فإذا وصل إليه طاف به» الحديث. والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال: أحدها مشروعيتها، ثم اختلف من قال به فقيل: واجب لظاهر الأمر. وهو قول الظاهرة. وقيل مستحب وهو قول أحد وغلط من حكى عنه إنكاره، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد. والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بصحته بالجديد فصار الصحيح عنه القول به، وبذلك جزم الترمذي عنه، وهو أحد المواضع التي علق عليها القول بها على صحة الحديث، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث. والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة: منها أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الروائي من الشافعية، قال النووي: وهو تأويل باطل. وقيل معناه علي حيث حبستي الموت إذا أدركني الوفاة انقطع إحرامي حكاه إمام الحرمين، وأنكره النووي وقال: إنه ظاهر الفساد. وقيل إن الشرط خاص بالتعلق من العمرة لا من الحج حكاه الحب الطبري، وقصة ضباعة ترده كما تقدم من سياق مسلم. وقد اطلب ابن حزم في

متمترين عن أن يشهد الحديبية وكانت عندهم ألفين « ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستعجاب، لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا بغير علم، وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال: « لم تكن هذه العمرة قضاء، ولكن كان شرطاً على قريش أن يمتنع المسلمون من قنابل في الشهر الذي صدعهم للمشركين فيه ».

قوله: (لم طاف لهما) أي للحج والعمرة، وهذا يخالف قول الكوفيين إنه يجب لهما طوافان.

قوله: (ورأى أن ذلك مجزئ عنه) كذا لمي ذر وغيره بالرفع على أنه خبر، أن، ووقع في رواية كريمة « مجزئاً » قبل مو على لغة من نصب بأن المبتدأ والخبر، أو هي خبر كان المحذوفة، والذي عندي أنه من خطأ الكاتب، فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب.

٥ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ [البقرة: ١٩٦]

وَهُوَ مُعْتَرٍ، فَأَمَّا الصَّوْمُ فَلِلْأَيَّامِ.

١٨١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قُسَيْبٍ، عَنْ مُتَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كُثَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « تَلَكَّ أَدْلَكَ هَوَاكُم ». قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « اخْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ ». [المطهر: ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧،

بمصرته، فقتل كل واحد منهما ما لم يتقله الآخر، ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها: «قال ابن فضال: فظاهر أن هذا الاستثناء كان عقب رؤيته إياه إذ مر به وهو يورد تحت القدر».

قوله: (هلك آذاك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم، فلما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه. و«الهوام» بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يذب من الأعداء، والمراد به ما يلازم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف، وقد عيّن في كثير من الروايات أنها القمل، واستدل به على أن القملة مرتبة على قتل القمل، وتعقب بذكر الحلق، فالظاهر أن القملة مرتبة عليه، وهما وجهان عند الشافعية، يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل قملًا.

قوله: (احلق رأسك وحشم) قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في إلحاق الإزالة بالحلق سواء كان بموسى أو مقص أو نورة أو غير ذلك، وأغرب ابن حزم فأخرج التسف من ذلك فقال: يلحق جميع الإزالات بالحلق إلا التسف.

قوله: (أو أطعم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الإطعام، وسيأتي البحث فيه بعد باب، وهو ظاهر في التخيير بين الصوم والإطعام. وكذا قوله: «أو انسك بشاة» ووقع في رواية الكشيحي «شاة» بغير موحة، والأول تقديره تقرب بشاة ولذلك عداه بالباء، والثاني تقديره أذبح شاة. والانسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص، وسياق رواية الباب موافق للأية، وقد تقدم أن كعباً قال: إنها نزلت بهذا السبب، وقد قدمت في أول الباب أن رواية عبد الكريم صريحة في التخيير حيث قال: «أي ذلك فعلت أجزاً» وكذا رواية أبي داود التي فيها «إن شئت وإن شئت» ووافقها رواية عبد الوارث عن ابن أبي ليحج أخرجها سعد في مسنده ومن طريقه الطبراني، لكن رواية عبد الله بن مسعل الآتية بعد باب تقتضي أن التخيير إنما هو بين الإطعام والصيام لمن لا يجد انسك ولفظه «قال أحمد شاة؟ قال: لا. قال: فسم أو أطعم» ولأبي داود في رواية أخرى «أمعك دم؟ قال: لا. قال: فإن شئت فسم» ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب، ووافقهم أبو الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما أجده هدياً «قال: فاطعم. قال: ما أجده. قال: صم» ولغذا قال أبو عروبة في صحيحه: فيه دليل على أن من وجد نسكاً لا يصوم، يعني ولا يطعم، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبراني وغيره عن سعيد بن جبير قال: انسك شاة، فإن لم يجد قومت الشاة فراههم والدرهم طعاماً فتصدق به أو صام لكل نصف صاع يوماً، أخرجهم من طريق الأعمش عنه قال: فذكرته لإبراهيم فقال: سمعت علقمة مثله. فحيث يحتاج إلى الجمع بين الروايتين، وقد جمع بينهما بأوجه: منها ما قال ابن عبد البر إن فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا لإيجابه. ومنها ما قاله النووي: ليس المراد أن الصيام أو الإطعام لا يجزئ إلا لفقد الحديث، بل المراد أنه استخبر: هل منه هدي أو لا؟ فإن كان واجده أعلمه أنه غير بين وبين الصيام والإطعام، وإن لم يجد أعلمه أنه غير بينهما. وحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو أعلمه أنه يجده لأخبره بالتخيير بينه وبين الإطعام والصوم. ومنها ما قال غيره: يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى افتأه بأن يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو يوحى غير متلو، فلما أعلمه أنه لا يجد نزلت الآية بالتخيير بين الذبح والإطعام والصيام فخير. حيث بين الصيام والإطعام لعلمه بأنه لا ذبح معه، نصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه. ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن مسعل المذكور حيث قال: «أحمد شاة؟ قلت: لا. فنزلت هذه الآية» ففدته من صيام أو صدقة أو نسك؟ فقال: صم ثلاثة أيام أو أطعم» وفي رواية عطاء الخراساني قال: «صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين» قال: «وكان قد علم أنه ليس عندي ما انسك به». ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب، وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره، وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره، بل لرفه فيه أن الصحابة الذين خطبوا شفاهم بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام. وعرف من رواية أبي الزبير أن كعباً اقتدى بالصيام. ووقع في رواية ابن إسحاق ما يشعر بأنه اقتدى بالذبح لأن لفظة «صم أو أطعم أو انسك شاة» قال: فحلفت رأسي ونسكت» وروى الطبراني من طريق ضيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث: فقلت يا رسول الله خري، قال: أطعم ستة مساكين «وسميت البحث في الباب الأخير وفيه بقية سياحت هذا الحديث إن شاء الله تعالى».

القاسم وابن وهب في «الموطأ» وتابعهما جماعة من مالك خارج للموطأ منهم بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم أثبتوا مجامدا بينهما، وهذا الجواب لا يرد على الشافعي. وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائرهما عند الدارقطني في «الفرائب» والإسناد الثالث لماك فيه عن عطاء الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة قال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل، ونقل ابن عبد البر عن أحد بن صالح المصري قال: حديث كعب بن عجرة في القعدة سنة معمول بها لم يروها في الصحابة غيره، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل، قال: وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة. قال الزهري: سألت عنها علمنا كلهم حتى سجد بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين. قلت فيما أطلقه ابن صالح نظري، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور، وابن عمر عند الطبري، وفضالة الأنصاري عن ابن أبي عتيق عن قومه عند كعب أيضاً. وروى عن كعب بن عجرة غير المذكورين أبو وائل عند النسائي، ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه، ويعني بن جملة عند أحمد، وعطاء عند الطبري. وجاء عن أبي قلابه والشمسي أيضاً عن كعب وروايتهما عند أحمد لكن الصواب أن بينهما واسطة وهو أبو أبي ليلى على الصحيح. وقد أورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متتالية، وأورد أيضاً في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدلل الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل، فيفيدوا إطلاق أحد بن صالح بالصحة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو من مقال إلا طريق أبي وائل، وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زالت إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (هلكك) في رواية أشهب المتقدم ذكرها «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له «وفي رواية عبد الكريم «أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرم فأذاه القمل» وفي رواية سيف في الباب الذي يليه «وقف علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدسية ورأسي يتهاوت قملًا فقال: أيؤذيك هوامك. قلت: نعم. قال: فاحلق رأسك احطيت وفيه قال في نزلت هذه الآية» فمن كان منك مريضاً أو به لذي من رأسه «زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أله في ذي القعدة، وفي رواية مشيرة عن مجاهد عند الطبري أنه لقيه وهو عند الشجرة وهو حرم، وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي «أني علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أود تحت برصة والقمل يتناثر على رأسي» زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات «قال: ابن فضال، فذنت، فقال: أيؤذيك» وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدسية ونحن حرمون وقد حصرتنا المشركون، وكانت لي وفرة فجعلت لهوام تتساقط على وجهي، فقال: أيؤذيك هوام رأسك؟ قلت: نعم. فأنزلت هذه الآية»، وفي رواية أبي وائل عن كعب «أحمرت فذكر قبل رأسي يبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأتاني وأنا أطبخ قدرًا لأصحابي»، وفي رواية ابن أبي ليحج عن مجاهد بعد بابين «رأه وإنه ليسقط القمل على وجهه، فقال: أيؤذيك هوامك؟ قال: نعم، فأمره أن يعلق» وهم بالحدسية ولم يبين لهم أنهم يملون، وهم على طمع أن يدخلوا مكة، فأنزل الله القعدة. وأخرج الطبراني من طريق أبي الله بن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة، ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابه «قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها القمل من أصلها إلى فرعها» زاد سعيد «وكتبت حسن الشعر»، وأول رواية عبد الله بن معقل بعد باب «جلست إلى كعب بن عجرة فسألت عن القعدة فقال: نزلت في خاصة وهي لكم عاقبة، حلت لي رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي، فقال: ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى» زاد مسلم من هذا الوجه «فأنزلت هذه الآية». ففدته من صيام «الآية»، ولأحمد من وجه آخر في هذا الطريق «وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجني وشاربتي، يبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فأرسل لي في فدعاني، فلما رأيته قال: لقد أصابك بلاء وغن لا تنشر، ادع لي الحجام، فحلقني ولأبي داود من طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن كعب «أصابني هوام حتى تحوفت على بعري»، وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري «حك رأسي بأصبعي فأنش من القمل» زاد الطبراني من طريق الحكم «إن هذا لأنني، قلت شديد يا رسول الله» والجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به فرأه، وفي قول عبد الله بن معقل «أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه فرأه» أن يقال: مر به أولاً فرأه على تلك الصورة فاستدعى به إليه فخطبه وحلق رأسه

٦ - باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَكَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَمِنْ إِيَّاهُمْ مَسَاكِينٌ.

١٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ كُتُبَ ابْنِ عُثْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ وَرَأَيْتُ يَهْتَافُ قَوْلًا، فَقَالَ: «يُؤَدِّيكَ هَوَاؤُكَ». فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلُقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: اخْلُقْ». قَالَ: فِي تَوَكُّتٍ هَلِوِ الْآيَةِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] إِلَى آخِرِهَا، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «صُمُّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَلِّقْ بِفَرْقٍ تَيْنَ مَيْتَةٍ، أَوْ اتَّسَكَ بِمَا كَيْسَرُ». [إرجاع: ١٨١٤. أخرجه مسلم: ١٧٠١].

قوله: (باب قول الله عز وجل ﴿أَوْ صَدَقَكَ﴾ وهي إطعام ستة مساكين) يشير بهذا إلى أن الصدقة في الآية مبهمة فسرتها السنة، وبهذا قال جمهور العلماء. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال: الصوم عشرة أيام، والصدقة على عشرة مساكين، وروى الطبري عن عكرمة ونافع نحوه، قال ابن عبد البر: لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار.

قوله: (حدثنا سيف) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان.

قوله: (يهتاف) بالهاء أي يتساقط شيئاً فشيئاً.

قوله: (فاخلق رأسك أو اخلق) عطف المقول، وهو شك من الراوي.

قوله: (بفرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس، وقال الأزهري: كلام العرب بالفتح، والمحدثون قد بسكوتوه، وآخره قاف: مكالم معروف بالهيئة وهو ستة عشر رطلاً. ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند أحد وغيره والفرق ثلاثة أصع وللمسلم من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى «أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين» وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أوتال وثلاث خلجاناً لمن قال إن الصاع ثمانية أوتال.

قوله: (أو اتسك كما تيسر) كذا لم يرد في رواية كريمة «أو اتسك بما تيسر» بصيغة الأمر وبالواحدة وهي المناسبة لما قبلها، وتقدم الأول أو اتسك بنفسك والمراه به اللبح.

٧ - باب الإطعام في القليلة نصف صاع

١٨١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْلَبٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كُتُبِ ابْنِ عُثْرَةَ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْفَيْدِ، فَقَالَ: تَوَكُّتٌ فِي خَاصَّةٍ، وَمِنْ لَكُمْ عَامَّةٌ، حُمِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَأَخَّرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجْعَ يَبْلُغُ بَكَ مَا أَرَى، أَوْ: مَا كُنْتُ أَرَى الْمَجْهَدَ يَبْلُغُ بَكَ مَا أَرَى، تَجِدُ شَاةً». فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ مِئَةَ مَسَاكِينٍ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ». [إرجاع: ١٨١٤. أخرجه مسلم: ١٧٠١].

قوله: (باب الإطعام في القليلة نصف صاع) أي لكل مسكين من كل شيء، يشير بذلك إلى الرد على من فرق في ذلك بين القمع وغيره، قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون: نصف صاع من قمح وصاع من تمر وغيره. وعن أحد روايته تفصيها قومهم. قال عياض: وهذا الحديث يرد عليهم.

قوله: (عن عبد الرحمن ابن الأصبهاني) هو ابن عبد الله، مر في الجنازات وأنه كوفي ثقة. ولشعبة في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق حصن بن مصر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب.

قوله: (عن عبد الله بن مقلب) في رواية أحد «سمعت عبد الله بن مقلب» أخرجه عن عفان. وعن بهز فترحمنا عن شعبة حدثنا عبد الرحمن، وهو يفتح الميم وسكون المهملة وكسر الغاف هو ابن مفرق بالغاف وزن عمد لكن بكسر الراء، أي به صبية وهو من ثقات التابعين بالكوفة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن عدي بن

حاتم، مات سنة ثمان وثمانين من الهجرة، يثيب بعد الله بن مقلب بالتعين المعجمة وزن عمد ويحتمل أن كلًّا منهما مزني، لكن يفتقران إلى الراوي عن كعب تابعي والأخر صحيح، وفي التابعين من اتفق مع الراوي عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة: أحدهم يروي عن عائشة وعمر، والأخر يروي عن أسى في المسح على العمامة وحديثه عند أبي داود، والثالث أصغر منهما أخرجه له ابن ماجه.

قوله: (جلست إلى كتب ابن عجرة) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد، ولأحد من بهز «قلت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد» وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني «بني مسجد الكوفة». وفيه الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم والاحتفاء بسبب التزول لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن.

قوله: (ما كنت أرى الوجع يبلغ بك ما أرى) في رواية المستمل والمحمري «يلغ بك» ولأبي الوليد يضم الهزاة أي أظن، وأرى الثانية بفتح الهزاة من الرواية، وكذا في قوله: «أو ما كنت أرى المجهد يبلغ بك» وهو شك من الراوي هل قال الوجع أو المجهد والمجهد بالفتح للشفة قال الثوري والضم لغة في المشقة أيضاً، وكذا حكاه عياض عن ابن دريد، وقال صاحب العين: بالضم الطائفة وبالفتح المشقة، فيصين الفتح هنا بخلاف لفظ المجهد الماضي في حديث بده الوحي حيث قال: «حتى بلغ مني المجهد» فإنه عتلت للمعنيين.

قوله: (قلت لا) زاد مسلم وأحد «فتزلت هذه الآية» فضدية من صيام أو صدقة أو نكح «قال: «صوم ثلاث أيام» الحديث.

قوله: (لكل مسكين نصف صاع) كرهه مرتين للطبراني عن أحمد بن محمد الحزامي عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه «لكل مسكين نصف صاع تمر» ولأحد عن بهز عن شعبة «نصف صاع طعام» وبشر بن عمر عن شعبة «نصف صاع حنطة» ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضي أنه نصف صاع من زبيب فإنه قال: «يطعم قرناً من زبيب بين ستة مساكين» قال ابن حزم: لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد. قلت: المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث «نصف صاع من طعام» والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة لعله من تصرف الرواة، ولما التزيب فلم لزمه إلا في رواية الحكم، وقد أخرجهما أبو داود وفي إسنادهما ابن إسحاق، وهو حجة في المنازاة لا في الأحكام إذا خالف، والمحفوظ رواية التمر وقد وقع الجرح بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة. وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب، وأحد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني، ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب، وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني، وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع، وللمسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث «وأطعم فرقاً بين ستة مساكين» والفرق ثلاثة أصع. وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه «قال سفيان: والفرق ثلاثة أصع» فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج، لكنه مقتضى الروايات الأخرى، ففي رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني عند أحد «لكل مسكين نصف صاع» وفي رواية يحيى بن جهملة عند أحمد أيضاً «أو أطعم ستة مساكين مدنين» وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية ذكرها عن ابن الأصبهاني «أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع» فهو تحريف ممن دون مسلم، والصواب ما في النسخ الصحيحة «لكل مسكينين» بالثنية، وكذا أخرجه مسند في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الأصبهاني على الصواب.

٨ - باب النُّسْكَ شَاةً

١٨١٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شَيْلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كُتُبِ ابْنِ عُثْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى وَاتَّهُ يَسْفُطُ عَلَى وَجْهِهِ الْقَمَلُ، فَقَالَ: «يُؤَدِّيكَ هَوَاؤُكَ». قَالَ: نَعَمْ، فَاتَرَةً أَنْ يَخْلُقَ وَهُوَ بِالْحَدِيثِ، وَلَمْ يَتَّيِّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَجْلُونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَعْنٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَاتَرَهُ اللَّهُ الْفَيْدِ، فَاتَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْعِمَ قَرَأًا تَيْنَ مَيْتَةٍ، أَوْ يُفَيْدِي شَاةً، أَوْ يُصَوِّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. [إرجاع: ١٨١٤].

أخرجه مسلم: [١٢٠١].

يوسف القرياني ولقظه مثل سياق روح في أكثره، وكذا هو في تفسير القرياني بهذا الإسناد. وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم أن السنة مبنية لجمل الكتاب لإطلاق القدية في القرآن وتبجيلها بالسنة، وتحريم حلق الرأس على الحرم، والرخصة له في حلقها إذا آتاه القمل أو غيره من الأوجاع. وفيه تلميح الكبير بأصحابه وعنايته بأحولهم وتقديسه لهم، وإذا رأى يعرض أتباعه ضرراً سأل عنه وأرشدته إلى المخرج منه. واستنبط منه بعض المالكية إيجاب القدية على من تعدد حلق رأسه بغير عذر، فإن إيجابها على الملعون من التنبية بالأذى على الأعلى، لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين الملعون وغيره، ومن ثم قال الشافعي والجمهور: لا يتخير العاقل بل يلزمه الدم، وخالف في ذلك أكثر المالكية، واحتج لهم القرطبي بقوله في حديث كعب «أو أذبح نسكاً» قال: فهذا يدل على أنه ليس بهدي. قال: فعلى هذا يجوز أن يذبحها حيث شاء. قلت: لا دلالة فيه إلا لا يلزم من تسميتها نسكاً أو نسيكاً أن لا تسمى هدياً أو لا تعطى حكم الهدي، وقد وقع تسميتها هدياً في الباب الأخير حيث قال: «أو تهدي شاة» وفي رواية مسلم «واحد هدياً» وفي رواية للطبري «هل لك هدي؟» قلت: لا أجيد - فظهر أن ذلك من تصرف الرواة. ويؤيده قوله في رواية مسلم «أو أذبح شاة» واستدل به على أن القدية لا يتعين لها مكان، وبه قال أكثر التابعين. وقال الحسن: تعين مكة. وقال مجاهد: النسك بمكة ومنى، والإطعام بمكة، والعصيام حيث شاء. وقريب منه قول الشافعي وأبي حنيفة: الدم والإطعام لأهل الحرم، والعصيام حيث شاء إذ لا منفعة فيه لأهل الحرم. وألحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو بكر بن الجهم من المالكية الإطعام بالصيام، واستدل به على أن الحج على التراخي لأن حديث كعب دل على أن نزول قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] كان بالهدية وهي في سنة ست وفيه بحث. والله أعلم.

٩- باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]

١٨١٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». [رواجع: ١٥٢١]. أخرجه مسلم: [١٣٥٠، بلفظ «من أبي»].

١٠- باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]

١٨٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». [رواجع: ١٥٢١]. أخرجه مسلم: [١٣٥٠، بلفظ «من أبي»].

قوله (باب قول الله عز وجل: ﴿فَلَا رَفْثَ﴾ ذكر فيه حديث أبي هريرة «من حج البيت فلم يرفث» أورده من طريق شعبة من منصور عن أبي حازم عنه. ثم قال: «باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري من منصور بهذا السند، وليس بين السائقين اختلاف إلا في قوله في رواية شعبة «كما ولدت أمه» وفي رواية سفيان «كيوم ولدت أمه». وأبو حازم المذكور في الموضعين هو سلمان مولى عزة الأكمسية، وصرح منصور بسماعه له من أبي حازم في رواية شعبة، فأنشئ بذلك تلميح من أعلاه بالاختلاف على منصور، لأن البيهقي أورده من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد فيه رجلاً، فإن كان إبراهيم حفظه فلمعه حله منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمعه منه فحلت به على الوجهين. وصرح أبو حازم بسماعه له من أبي هريرة كما تقدم في أوائل الحج من طريق شعبة أيضاً عن يسار عن أبي حازم.

وقوله: (كما ولدت أمه) أي عارياً من الثوب. وللتزمي من طريق ابن عينة عن منصور «غفر ما تقدم من ذنبه» ولمسلم من رواية جرير عن منصور «من أتى هذا البيت» وهو أعم من قوله في بقية الروايات «من حج» ويجوز حل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والعمرة فتساوى رواية «من أتى» من حيث إن الغالب أن إتيانه إنما هو للحج أو للعمرة، وقد تعلقت بقية مباحثه في «باب فضيل الحج المبرور» في أوائل

١٨١٨ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَتَّابِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى وَقَمَلَهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ... وَنَلَّه. [رواجع: ١٨١٤]. أخرجه مسلم: [١٢٠١].

قوله: (باب النسك شاة) أي النسك المذكور في الآية حيث قال: ﴿أَوْ نَسْكٌ﴾ وروى الطبري من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث «فأنزل الله ﴿فقدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ والنسك شاة». ومن طريق محمد بن كعب القرظي عن كعب «أمرني أن ألقى وأقدي شاة» قال عياض ومن تبعه تبعاً لأبي عمر: كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفراً فإنما ذكروا شاة، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء. قلت: يعكر عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى فحلق «فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرة» وللطبراني من طريق عبد الوهاب بن غث عن نافع عن ابن عمر قال: «حلق كعب بن عجرة رأسه، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتدي، فأنشئ بقرة» ولعبد بن حميد من طريق أبي مشر عن نافع عن ابن عمر قال: «أقدي كعب من أذى كان يرأسه فحلقه بقرة قلدها وأشعرها» ولسعيد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار «قيل لابن كعب بن عجرة: ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه؟ قال: ذبح بقرة»، فهذه الطرق كلها تدور على نافع، وقد اختلف عليه في الوساطة التي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله هو النسك إفاً هو شاة. وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقري عن أبي هريرة: أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه «وهذا أصوب من الذي قبله، واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال: أخذ كعب بأوقع الكفارات، ولم يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمره به من ذبح الشاة، بل وافق وزاد. فقيه أن من أتى بأيسر الأشياء لله أن يأخذ بأروعها كما فعل كعب. قلت: هو فرع ثبوت، ولم يثبت ما قدمته. والله أعلم.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن إبراهيم المروفي بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم، وروح هو ابن عبادة، وشبل هو ابن عبد الحمي.

قوله: (ورآه) وإنه يسقط) كنا لا نذكر، ولابن السكن وأبي ذر يسقط بزيادة لام والفاعل عذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات. ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر عن روح بلفظ «رأه وقمله يسقط على وجهه»، وللإسماعيلي من طريق أبي حنيفة عن شبل «رأى قملة تساقط على وجهه».

قوله: (فأمره أن يلقى وهو بالهدية، ولم يتبين لهم أنهم يحلون إحد هذه الزيادة ذكرها الراوي ليان أن الحلق كان استحابة محظور بسبب الأذى لا لقصد التحلل بالمحصر وهو واضح قال ابن المنذر: يؤخذ منه أن من كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى يئاس من الوصول فيحل. واقضوا على أن من يئس من الوصول وجاز له أن يجل فتدأى على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمضي إلى البيت ليت نسكه. وقال المهلب وغيره ما مئنا: يستفاد من قوله: «لم يتبين لهم أنهم يحلون» أن المرأة التي تعرف أو أن حبشها والمرضى الذي يعرف أو أن حياء العادة فيهما إذا أضرا في رمضان مثلاً في أول النهار ثم يتكشف الأمر بالحض والحصى في ذلك النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالهدية لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالحلق قبل أن يتكشف الأمر لهم، وذلك لأنه يجوز أن يتخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك.

قوله: (فأنزل الله القدية) قال عياض: ظاهره أن النزول بعد الحكم. وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم، قال: فيحتمل أن يكون حكم عليه بالكفارة بوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك. قلت: وهو يؤيد الجمع المتقدم.

قوله: (وعن محمد بن يوسف) الظاهر أنه عطف على «حدثنا روح» فيكون إسحاق قد روى عن روح بإسناده، وعن محمد بن يوسف وهو القرياني بإسناده، وكذا هو في تفسير إسماعيل، ويحتمل أن تكون الغمعة للبخاري فيكون أورده عن شيخه القرياني بالغمعة كما يروي تارة بالحديث وبلفظ قال وغير ذلك، وعلى هذا فيكون شبيهها بالتعليق. وقد أورده الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن

كتاب الحج، وتقدم تفسير الرفث وما ذكر معه في آخر حديث ابن عباس المذكور في باب قول الله تعالى: ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ .

﴿ قِيَامًا ﴾ [البقرة: ٩٧] قِيَامًا

﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ١] يَتَذَكَّرُونَ عَذَابًا

١٨٢١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ: حَدَّثَنَا جِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي عَامَ الْحُدَيْيَةِ، فَأَحْرَمَ اصْحَابَهُ وَلَمْ يَحْرِمِ، وَخَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ عُلُوًّا يَفْرُوهُ بِهَيْمَةَ، فَاِنْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَنْتَمِا أَنَا مَعَ اصْحَابِهِ يَضْحَكُ يَضْحَكُهُمْ إِلَى يَحْيَى، فَظَرْتُ إِذَا أَنَا بِجِمَارٍ وَخَشِي، فَخَمَلْتُ عَلَيْهِ فَعَلَعْتُهُ فَأَتَيْتُهُ، وَاسْتَعَثَّ بِهِمْ قَالُوا: أَنْ يَمُوتُوا، فَكُنَّا مِنْ لَحْيِهِ، وَخَشِينَا أَنْ نَقْطَعَ، فَكَلَبْتُ النَّبِيَّ ﷺ، أَنْزَعُ قَرَسِي شَاوًا وَاسِيرَ شَاوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْبِ اللَّيْلِ، قُلْتُ: أَيْنَ تَرَكْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ بَعْثَهُنَّ، وَهُوَ قَائِلُ السُّعْيَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَهْلَكَ بَقَرُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ قَدْ عَشَرُوا أَنْ يَقْتُلُوا ذَلِكَ فَانْظُرْهُمْ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اصْبَتْ جِمَارًا وَخَشِي، وَعَيْنِي مِنْهُ فَاحِلَةٌ؟ فَقَالَ لِلْقَوْمِ: «كُلُوا»، وَهُمْ مُخْرِمُونَ. [الترمذ: ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ٢٥٧٠، ٢٦٨٥، ٢٩١٤، ٤٤١٩، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥٨٣٣، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، ٥٨٣٦، ٥٨٣٧، ٥٨٣٨، ٥٨٣٩، ٥٨٤٠، ٥٨٤١، ٥٨٤٢، ٥٨٤٣، ٥٨٤٤، ٥٨٤٥، ٥٨٤٦، ٥٨٤٧، ٥٨٤٨، ٥٨٤٩، ٥٨٥٠، ٥٨٥١، ٥٨٥٢، ٥٨٥٣، ٥٨٥٤، ٥٨٥٥، ٥٨٥٦، ٥٨٥٧، ٥٨٥٨، ٥٨٥٩، ٥٨٦٠، ٥٨٦١، ٥٨٦٢، ٥٨٦٣، ٥٨٦٤، ٥٨٦٥، ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٦٨، ٥٨٦٩، ٥٨٧٠، ٥٨٧١، ٥٨٧٢، ٥٨٧٣، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٦، ٥٨٧٧، ٥٨٧٨، ٥٨٧٩، ٥٨٨٠، ٥٨٨١، ٥٨٨٢، ٥٨٨٣، ٥٨٨٤، ٥٨٨٥، ٥٨٨٦، ٥٨٨٧، ٥٨٨٨، ٥٨٨٩، ٥٨٩٠، ٥٨٩١، ٥٨٩٢، ٥٨٩٣، ٥٨٩٤، ٥٨٩٥، ٥٨٩٦، ٥٨٩٧، ٥٨٩٨، ٥٨٩٩، ٥٩٠٠، ٥٩٠١، ٥٩٠٢، ٥٩٠٣، ٥٩٠٤، ٥٩٠٥، ٥٩٠٦، ٥٩٠٧، ٥٩٠٨، ٥٩٠٩، ٥٩١٠، ٥٩١١، ٥٩١٢، ٥٩١٣، ٥٩١٤، ٥٩١٥، ٥٩١٦، ٥٩١٧، ٥٩١٨، ٥٩١٩، ٥٩٢٠، ٥٩٢١، ٥٩٢٢، ٥٩٢٣، ٥٩٢٤، ٥٩٢٥، ٥٩٢٦، ٥٩٢٧، ٥٩٢٨، ٥٩٢٩، ٥٩٣٠، ٥٩٣١، ٥٩٣٢، ٥٩٣٣، ٥٩٣٤، ٥٩٣٥، ٥٩٣٦، ٥٩٣٧، ٥٩٣٨، ٥٩٣٩، ٥٩٤٠، ٥٩٤١، ٥٩٤٢، ٥٩٤٣، ٥٩٤٤، ٥٩٤٥، ٥٩٤٦، ٥٩٤٧، ٥٩٤٨، ٥٩٤٩، ٥٩٥٠، ٥٩٥١، ٥٩٥٢، ٥٩٥٣، ٥٩٥٤، ٥٩٥٥، ٥٩٥٦، ٥٩٥٧، ٥٩٥٨، ٥٩٥٩، ٥٩٦٠، ٥٩٦١، ٥٩٦٢، ٥٩٦٣، ٥٩٦٤، ٥٩٦٥، ٥٩٦٦، ٥٩٦٧، ٥٩٦٨، ٥٩٦٩، ٥٩٧٠، ٥٩٧١، ٥٩٧٢، ٥٩٧٣، ٥٩٧٤، ٥٩٧٥، ٥٩٧٦، ٥٩٧٧، ٥٩٧٨، ٥٩٧٩، ٥٩٨٠، ٥٩٨١، ٥٩٨٢، ٥٩٨٣، ٥٩٨٤، ٥٩٨٥، ٥٩٨٦، ٥٩٨٧، ٥٩٨٨، ٥٩٨٩، ٥٩٩٠، ٥٩٩١، ٥٩٩٢، ٥٩٩٣، ٥٩٩٤، ٥٩٩٥، ٥٩٩٦، ٥٩٩٧، ٥٩٩٨، ٥٩٩٩، ٦٠٠٠، ٦٠٠١، ٦٠٠٢، ٦٠٠٣، ٦٠٠٤، ٦٠٠٥، ٦٠٠٦، ٦٠٠٧، ٦٠٠٨، ٦٠٠٩، ٦٠١٠، ٦٠١١، ٦٠١٢، ٦٠١٣، ٦٠١٤، ٦٠١٥، ٦٠١٦، ٦٠١٧، ٦٠١٨، ٦٠١٩، ٦٠٢٠، ٦٠٢١، ٦٠٢٢، ٦٠٢٣، ٦٠٢٤، ٦٠٢٥، ٦٠٢٦، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٦٠٢٩، ٦٠٣٠، ٦٠٣١، ٦٠٣٢، ٦٠٣٣، ٦٠٣٤، ٦٠٣٥، ٦٠٣٦، ٦٠٣٧، ٦٠٣٨، ٦٠٣٩، ٦٠٤٠، ٦٠٤١، ٦٠٤٢، ٦٠٤٣، ٦٠٤٤، ٦٠٤٥، ٦٠٤٦، ٦٠٤٧، ٦٠٤٨، ٦٠٤٩، ٦٠٥٠، ٦٠٥١، ٦٠٥٢، ٦٠٥٣، ٦٠٥٤، ٦٠٥٥، ٦٠٥٦، ٦٠٥٧، ٦٠٥٨، ٦٠٥٩، ٦٠٦٠، ٦٠٦١، ٦٠٦٢، ٦٠٦٣، ٦٠٦٤، ٦٠٦٥، ٦٠٦٦، ٦٠٦٧، ٦٠٦٨، ٦٠٦٩، ٦٠٧٠، ٦٠٧١، ٦٠٧٢، ٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥، ٦٠٧٦، ٦٠٧٧، ٦٠٧٨، ٦٠٧٩، ٦٠٨٠، ٦٠٨١، ٦٠٨٢، ٦٠٨٣، ٦٠٨٤، ٦٠٨٥، ٦٠٨٦، ٦٠٨٧، ٦٠٨٨، ٦٠٨٩، ٦٠٩٠، ٦٠٩١، ٦٠٩٢، ٦٠٩٣، ٦٠٩٤، ٦٠٩٥، ٦٠٩٦، ٦٠٩٧، ٦٠٩٨، ٦٠٩٩، ٦١٠٠، ٦١٠١، ٦١٠٢، ٦١٠٣، ٦١٠٤، ٦١٠٥، ٦١٠٦، ٦١٠٧، ٦١٠٨، ٦١٠٩، ٦١١٠، ٦١١١، ٦١١٢، ٦١١٣، ٦١١٤، ٦١١٥، ٦١١٦، ٦١١٧، ٦١١٨، ٦١١٩، ٦١٢٠، ٦١٢١، ٦١٢٢، ٦١٢٣، ٦١٢٤، ٦١٢٥، ٦١٢٦، ٦١٢٧، ٦١٢٨، ٦١٢٩، ٦١٣٠، ٦١٣١، ٦١٣٢، ٦١٣٣، ٦١٣٤، ٦١٣٥، ٦١٣٦، ٦١٣٧، ٦١٣٨، ٦١٣٩، ٦١٤٠، ٦١٤١، ٦١٤٢، ٦١٤٣، ٦١٤٤، ٦١٤٥، ٦١٤٦، ٦١٤٧، ٦١٤٨، ٦١٤٩، ٦١٥٠، ٦١٥١، ٦١٥٢، ٦١٥٣، ٦١٥٤، ٦١٥٥، ٦١٥٦، ٦١٥٧، ٦١٥٨، ٦١٥٩، ٦١٦٠، ٦١٦١، ٦١٦٢، ٦١٦٣، ٦١٦٤، ٦١٦٥، ٦١٦٦، ٦١٦٧، ٦١٦٨، ٦١٦٩، ٦١٧٠، ٦١٧١، ٦١٧٢، ٦١٧٣، ٦١٧٤، ٦١٧٥، ٦١٧٦، ٦١٧٧، ٦١٧٨، ٦١٧٩، ٦١٨٠، ٦١٨١، ٦١٨٢، ٦١٨٣، ٦١٨٤، ٦١٨٥، ٦١٨٦، ٦١٨٧، ٦١٨٨، ٦١٨٩، ٦١٩٠، ٦١٩١، ٦١٩٢، ٦١٩٣، ٦١٩٤، ٦١٩٥، ٦١٩٦، ٦١٩٧، ٦١٩٨، ٦١٩٩، ٦٢٠٠، ٦٢٠١، ٦٢٠٢، ٦٢٠٣، ٦٢٠٤، ٦٢٠٥، ٦٢٠٦، ٦٢٠٧، ٦٢٠٨، ٦٢٠٩، ٦٢١٠، ٦٢١١، ٦٢١٢، ٦٢١٣، ٦٢١٤، ٦٢١٥، ٦٢١٦، ٦٢١٧، ٦٢١٨، ٦٢١٩، ٦٢٢٠، ٦٢٢١، ٦٢٢٢، ٦٢٢٣، ٦٢٢٤، ٦٢٢٥، ٦٢٢٦، ٦٢٢٧، ٦٢٢٨، ٦٢٢٩، ٦٢٣٠، ٦٢٣١، ٦٢٣٢، ٦٢٣٣، ٦٢٣٤، ٦٢٣٥، ٦٢٣٦، ٦٢٣٧، ٦٢٣٨، ٦٢٣٩، ٦٢٤٠، ٦٢٤١، ٦٢٤٢، ٦٢٤٣، ٦٢٤٤، ٦٢٤٥، ٦٢٤٦، ٦٢٤٧، ٦٢٤٨، ٦٢٤٩، ٦٢٥٠، ٦٢٥١، ٦٢٥٢، ٦٢٥٣، ٦٢٥٤، ٦٢٥٥، ٦٢٥٦، ٦٢٥٧، ٦٢٥٨، ٦٢٥٩، ٦٢٦٠، ٦٢٦١، ٦٢٦٢، ٦٢٦٣، ٦٢٦٤، ٦٢٦٥، ٦٢٦٦، ٦٢٦٧، ٦٢٦٨، ٦٢٦٩، ٦٢٧٠، ٦٢٧١، ٦٢٧٢، ٦٢٧٣، ٦٢٧٤، ٦٢٧٥، ٦٢٧٦، ٦٢٧٧، ٦٢٧٨، ٦٢٧٩، ٦٢٨٠، ٦٢٨١، ٦٢٨٢، ٦٢٨٣، ٦٢٨٤، ٦٢٨٥، ٦٢٨٦، ٦٢٨٧، ٦٢٨٨، ٦٢٨٩، ٦٢٩٠، ٦٢٩١، ٦٢٩٢، ٦٢٩٣، ٦٢٩٤، ٦٢٩٥، ٦٢٩٦، ٦٢٩٧، ٦٢٩٨، ٦٢٩٩، ٦٣٠٠، ٦٣٠١، ٦٣٠٢، ٦٣٠٣، ٦٣٠٤، ٦٣٠٥، ٦٣٠٦، ٦٣٠٧، ٦٣٠٨، ٦٣٠٩، ٦٣١٠، ٦٣١١، ٦٣١٢، ٦٣١٣، ٦٣١٤، ٦٣١٥، ٦٣١٦، ٦٣١٧، ٦٣١٨، ٦٣١٩، ٦٣٢٠، ٦٣٢١، ٦٣٢٢، ٦٣٢٣، ٦٣٢٤، ٦٣٢٥، ٦٣٢٦، ٦٣٢٧، ٦٣٢٨، ٦٣٢٩، ٦٣٣٠، ٦٣٣١، ٦٣٣٢، ٦٣٣٣، ٦٣٣٤، ٦٣٣٥، ٦٣٣٦، ٦٣٣٧، ٦٣٣٨، ٦٣٣٩، ٦٣٤٠، ٦٣٤١، ٦٣٤٢، ٦٣٤٣، ٦٣٤٤، ٦٣٤٥، ٦٣٤٦، ٦٣٤٧، ٦٣٤٨، ٦٣٤٩، ٦٣٥٠، ٦٣٥١، ٦٣٥٢، ٦٣٥٣، ٦٣٥٤، ٦٣٥٥، ٦٣٥٦، ٦٣٥٧، ٦٣٥٨، ٦٣٥٩، ٦٣٦٠، ٦٣٦١، ٦٣٦٢، ٦٣٦٣، ٦٣٦٤، ٦٣٦٥، ٦٣٦٦، ٦٣٦٧، ٦٣٦٨، ٦٣٦٩، ٦٣٧٠، ٦٣٧١، ٦٣٧٢، ٦٣٧٣، ٦٣٧٤، ٦٣٧٥، ٦٣٧٦، ٦٣٧٧، ٦٣٧٨، ٦٣٧٩، ٦٣٨٠، ٦٣٨١، ٦٣٨٢، ٦٣٨٣، ٦٣٨٤، ٦٣٨٥، ٦٣٨٦، ٦٣٨٧، ٦٣٨٨، ٦٣٨٩، ٦٣٩٠، ٦٣٩١، ٦٣٩٢، ٦٣٩٣، ٦٣٩٤، ٦٣٩٥، ٦٣٩٦، ٦٣٩٧، ٦٣٩٨، ٦٣٩٩، ٦٤٠٠، ٦٤٠١، ٦٤٠٢، ٦٤٠٣، ٦٤٠٤، ٦٤٠٥، ٦٤٠٦، ٦٤٠٧، ٦٤٠٨، ٦٤٠٩، ٦٤١٠، ٦٤١١، ٦٤١٢، ٦٤١٣، ٦٤١٤، ٦٤١٥، ٦٤١٦، ٦٤١٧، ٦٤١٨، ٦٤١٩، ٦٤٢٠، ٦٤٢١، ٦٤٢٢، ٦٤٢٣، ٦٤٢٤، ٦٤٢٥، ٦٤٢٦، ٦٤٢٧، ٦٤٢٨، ٦٤٢٩، ٦٤٣٠، ٦٤٣١، ٦٤٣٢، ٦٤٣٣، ٦٤٣٤، ٦٤٣٥، ٦٤٣٦، ٦٤٣٧، ٦٤٣٨، ٦٤٣٩، ٦٤٤٠، ٦٤٤١، ٦٤٤٢، ٦٤٤٣، ٦٤٤٤، ٦٤٤٥، ٦٤٤٦، ٦٤٤٧، ٦٤٤٨، ٦٤٤٩، ٦٤٥٠، ٦٤٥١، ٦٤٥٢، ٦٤٥٣، ٦٤٥٤، ٦٤٥٥، ٦٤٥٦، ٦٤٥٧، ٦٤٥٨، ٦٤٥٩، ٦٤٦٠، ٦٤٦١، ٦٤٦٢، ٦٤٦٣، ٦٤٦٤، ٦٤٦٥، ٦٤٦٦، ٦٤٦٧، ٦٤٦٨، ٦٤٦٩، ٦٤٧٠، ٦٤٧١، ٦٤٧٢، ٦٤٧٣، ٦٤٧٤، ٦٤٧٥، ٦٤٧٦، ٦٤٧٧، ٦٤٧٨، ٦٤٧٩، ٦٤٨٠، ٦٤٨١، ٦٤٨٢، ٦٤٨٣، ٦٤٨٤، ٦٤٨٥، ٦٤٨٦، ٦٤٨٧، ٦٤٨٨، ٦٤٨٩، ٦٤٩٠، ٦٤٩١، ٦٤٩٢، ٦٤٩٣، ٦٤٩٤، ٦٤٩٥، ٦٤٩٦، ٦٤٩٧، ٦٤٩٨، ٦٤٩٩، ٦٥٠٠، ٦٥٠١، ٦٥٠٢، ٦٥٠٣، ٦٥٠٤، ٦٥٠٥، ٦٥٠٦، ٦٥٠٧، ٦٥٠٨، ٦٥٠٩، ٦٥١٠، ٦٥١١، ٦٥١٢، ٦٥١٣، ٦٥١٤، ٦٥١٥، ٦٥١٦، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٦٥١٩، ٦٥٢٠، ٦٥٢١، ٦٥٢٢، ٦٥٢٣، ٦٥٢٤، ٦٥٢٥، ٦٥٢٦، ٦٥٢٧، ٦٥٢٨، ٦٥٢٩، ٦٥٣٠، ٦٥٣١، ٦٥٣٢، ٦٥٣٣، ٦٥٣٤، ٦٥٣٥، ٦٥٣٦، ٦٥٣٧، ٦٥٣٨، ٦٥٣٩، ٦٥٤٠، ٦٥٤١، ٦٥٤٢، ٦٥٤٣، ٦٥٤٤، ٦٥٤٥، ٦٥٤٦، ٦٥٤٧، ٦٥٤٨، ٦٥٤٩، ٦٥٥٠، ٦٥٥١، ٦٥٥٢، ٦٥٥٣، ٦٥٥٤، ٦٥٥٥، ٦٥٥٦، ٦٥٥٧، ٦٥٥٨، ٦٥٥٩، ٦٥٦٠، ٦٥٦١، ٦٥٦٢، ٦٥٦٣، ٦٥٦٤، ٦٥٦٥، ٦٥٦٦، ٦٥٦٧، ٦٥٦٨، ٦٥٦٩، ٦٥٧٠، ٦٥٧١، ٦٥٧٢، ٦٥٧٣، ٦٥٧٤، ٦٥٧٥، ٦٥٧٦، ٦٥٧٧، ٦٥٧٨، ٦٥٧٩، ٦٥٨٠، ٦٥٨١، ٦٥٨٢، ٦٥٨٣، ٦٥٨٤، ٦٥٨٥، ٦٥٨٦، ٦٥٨٧، ٦٥٨٨، ٦٥٨٩، ٦٥٩٠، ٦٥٩١، ٦٥٩٢، ٦٥٩٣، ٦٥٩٤، ٦٥٩٥، ٦٥٩٦، ٦٥٩٧، ٦٥٩٨، ٦٥٩٩، ٦٦٠٠، ٦٦٠١، ٦٦٠٢، ٦٦٠٣، ٦٦٠٤، ٦٦٠٥، ٦٦٠٦، ٦٦٠٧، ٦٦٠٨، ٦٦٠٩، ٦٦١٠، ٦٦١١، ٦٦١٢، ٦٦١٣، ٦٦١٤، ٦٦١٥، ٦٦١٦، ٦٦١٧، ٦٦١٨، ٦٦١٩، ٦٦٢٠، ٦٦٢١، ٦٦٢٢، ٦٦٢٣، ٦٦٢٤، ٦٦٢٥، ٦٦٢٦، ٦٦٢٧، ٦٦٢٨، ٦٦٢٩، ٦٦٣٠، ٦٦٣١، ٦٦٣٢، ٦٦٣٣، ٦٦٣٤، ٦٦٣٥، ٦٦٣٦، ٦٦٣٧، ٦٦٣٨، ٦٦٣٩، ٦٦٤٠، ٦٦٤١، ٦٦٤٢، ٦٦٤٣، ٦٦٤٤، ٦٦٤٥، ٦٦٤٦، ٦٦٤٧، ٦٦٤٨، ٦٦٤٩، ٦٦٥٠، ٦٦٥١، ٦٦٥٢، ٦٦٥٣، ٦٦٥٤، ٦٦٥٥، ٦٦٥٦، ٦٦٥٧، ٦٦٥٨، ٦٦٥٩، ٦٦٦٠، ٦٦٦١، ٦٦٦٢، ٦٦٦٣، ٦٦٦٤، ٦٦٦٥، ٦٦٦٦، ٦٦٦٧، ٦٦٦٨، ٦٦٦٩، ٦٦٧٠، ٦٦٧١، ٦٦٧٢، ٦٦٧٣، ٦٦٧٤، ٦٦٧٥، ٦٦٧٦، ٦٦٧٧، ٦٦٧٨، ٦٦٧٩، ٦٦٨٠، ٦٦٨١، ٦٦٨٢، ٦٦٨٣، ٦٦٨٤، ٦٦٨٥، ٦٦٨٦، ٦٦٨٧، ٦٦٨٨، ٦٦٨٩، ٦٦٩٠، ٦٦٩١، ٦٦٩٢، ٦٦٩٣، ٦٦٩٤، ٦٦٩٥، ٦٦٩٦، ٦٦٩٧، ٦٦٩٨، ٦٦٩٩، ٦٧٠٠، ٦٧٠١، ٦٧٠٢، ٦٧٠٣، ٦٧٠٤، ٦٧٠٥، ٦٧٠٦، ٦٧٠٧، ٦٧٠٨، ٦٧٠٩، ٦٧١٠، ٦٧١١، ٦٧١٢، ٦٧١٣، ٦٧١٤، ٦٧١٥، ٦٧١٦، ٦٧١٧، ٦٧١٨، ٦٧١٩، ٦٧٢٠، ٦٧٢١، ٦٧٢٢، ٦٧٢٣، ٦٧٢٤، ٦٧٢٥، ٦٧٢٦، ٦٧٢٧، ٦٧٢٨، ٦٧٢٩، ٦٧٣٠، ٦٧٣١، ٦٧٣٢، ٦٧٣٣، ٦٧٣٤، ٦٧٣٥، ٦٧٣٦، ٦٧٣٧، ٦٧

تقادة أن ذلك كان في عمرة القضية. « بالحدبية » أصبح من رواية الواقدي من وجه آخر عن عبد الله بن أبي تقادة أن ذلك كان في عمرة القضية.

قوله: « فأحرم أصحابه ولم يحرم الضمير لأبي تقادة بينه مسلم » أحرم أصحابي ولم أحرم « وفي رواية علي بن المبارك » وأبنتا بعلو ببيعة تخرجها غوهم « وفي هذا السياق حذف بيته رواية عثمان بن وهب عن عبد الله بن أبي تقادة وهي بعد باين بلفظ « أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرجوا معه، فنصف طائفة منهم فيهم أبو تقادة فقال: خلدوا ساحل البحر حتى نلتقي، فأخذوا ساحل البحر، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا تقادة » وسيأتي الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية « خرج حاجاً » وبين قوله في حديث الباب « عام الحديبية » إن شاء الله تعالى. وبين المطلب عن أبي تقادة عند سعيد بن منصور مكان صرفهم ولفظه « خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا بلغنا الرواح ».

قوله: (وحدث) يضم أوله على البناء للمجهول.

وقوله: (ببيعة) أي في غيبة وهو يفتح الغين المعجمة بعد ما ساكتة ثم قاف مفتوحة ثم هاء قال السكوني: هو ماء لبني غفار بين مكة والمدينة، وقال يعقوب: هو قليب لبني ثعلبة يصب فيه ماء رضى ويصب هو في البحر. وحاصل القصة أن النبي ﷺ لما خرج في عمرة الحديبية بلغ الرواح وهي من ذي الحليفة على أربعة وثلاثين ميلاً اضربوه بأن عدواً من المشركين يراي غيبة يجشئ منهم أن يقصدوا غزته، فنهز طائفة من أصحابه فيهم أبو تقادة إلى جنتهم ليأمن شروهم فلما امتدوا لحق أبو تقادة وأصحابه بالنبي ﷺ فأحرموا، إلا هو فاستمر هو حلالاً لأنه إما لم يجاوز الميقات وإما لم يقصد العمرة، وبهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم قال: كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث ويقولون: كيف جاز لأبي تقادة أن يجاوز الميقات وهو غير حرم؟ ولا يبدرون ما وجهه، قال: حتى وجدته في رواية من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله ﷺ فأحرمنا، فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبي تقادة وكان النبي ﷺ بعته في وجه « الحديث قال: فإذا أبو تقادة إما جاز له لأنه لم يخرج يريد مكة.

قلت: وهذه الرواية التي أشار إليها تقتضي أن أبا تقادة لم يخرج مع النبي ﷺ من المدينة، وليس كذلك لما بيانه. ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبرز من طريق غياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال: « بعث رسول الله ﷺ أبا تقادة على الصدقة وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا ببسفان « فهذا سبب آخر، ويجعل جميعهم. والذي يظهر أن أبا تقادة إما آخر الإحرام لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فسأغ له التأخير، وقد استدل بقصة أبي تقادة على جواز دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يرد حجاً ولا عمرة، وقبل كانت هذه القصة قبل أن يؤقت النبي ﷺ المواقيت. وأما قول غياض ومن تبعه: إن أبا تقادة لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة وإنما به أهل المدينة إلى النبي ﷺ يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الإغارة على المدينة، فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الآتية بعد باين كما أشرت إليها قبل.

قوله: (فليمنأ أبي مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض) في رواية علي بن المبارك « تبصر أصحابي بحمار وحش فجمل بعضهم يضحك إلى بعض » زاد في رواية أبي حازم « وأحبوا لو أني أبصرته » هكذا في جميع الطرق والروايات، ووقع في رواية العنبري في مسلم « فجمل بعضهم يضحك إلي » فشددت البناء من إلي، قال عياض: وهو خطأ وتصحيح. وإنما سقط عليه لفظه « بعض »، ثم احتج لضعفها بأنهم لو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال لهم النبي ﷺ: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه؟ قالوا: لا. وإذا دل لهم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً، وإنما اختلفوا في جواب السؤال انتهى. وتعمق النووي بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة، قال بعض العلماء: وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدرة لهم عليه. قلت: قوله فإن مجرد الضحك ليس في إشارة صحيح، ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي، فإن قوله: « يضحك بعضهم إلي » هو مجرد ضحك، وقوله: « يضحك بعضهم إلى بعض » فيه مزيد أمر على مجرد الضحك، والفرق بين المومضين أنهم اشتروا في رؤيته فاستثروا في ضحك بعضهم إلى بعض، وأبو تقادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بغير سبب باعثاً على التفتن إلى رؤيته، ويؤيد ما قاله القاضي ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي تقادة كما سيأتي في الصيد بلفظ « إذ رأيت الناس متوشفين لشيء فذهبت أنظر فإذا هو حمار وحش، فقلت: ما هذا؟ فقالوا: لا ندرى فقلت: هو حمار وحش. فقالوا: هو ما رأيت » ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة « وجاء أبو تقادة وهو حل فكسوا رؤوسهم

كرامة أن يجدوا أبصارهم له فيظن فيه » اهـ فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه؟ تبيين أن الصواب ما قاله القاضي. وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر، لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين، وإنما وقع في سياق إسناد واحد عما عند مسلم، فكان مع من أثبت لفظ « بعض » زيادة علم سالمة من الإشكال فهي مقدمة، وبين محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي تقادة كما سيأتي في الجبة أن قصة صيده للحمار كانت بعد أن اجتمعوا بالنبي ﷺ وأصحابه ونزلوا في بعض المنازل ولفظه « كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير حرم » وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرويتهم إياه دون أبي تقادة بقوله: « فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخضعف نعلي، فلم يؤذوني به، وأحبوا لو أني أبصرته، والتفت فأبصرته ». ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم ببسفان وفيه نظر، والصحيح ما سيأتي بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي تقادة عنه قال: « كنا مع النبي ﷺ بالفاقة، ومنا الحرم وغير حرم، فرأيت أصحابي يترامون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش « الحديث، والفاقة بقاء ومهمة خفيفة بعد الألف موضع قريب من السقيا كما سيأتي.

قوله: (فظفرت) هذا فيه التفتات، فإن السياق الماضي يقتضي أن يقول فنظفرت لقوله: « فبينما أبي مع أصحابه » فالتقدير: قال لي فظفرت، وهذا يؤيد الرواية الموصلة.

قوله: (فإذا أنا بحمار وحش) قد تقدم أن رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه، وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كما سيأتي في الجهاد ولفظه « فرأوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو تقادة، فلما رآوه تركوه حتى رآه فركب ».

قوله: (فحملت عليه) في رواية محمد بن جعفر « قمت إلى الفرس فأسرجه ثم ركبته ونسيت السوط والرمح. فقلت لهم: ناولوني السوط والرمح، فقالوا: لا والله لا نعينك عليه يعني، فغضبت ففزلت فأخذتهما ثم ركبته » وفي رواية فضيل بن سليمان « فركب فرساً له يقال له الجرادة فسلمهم أن يناولوه سوطه فأبوا فتناوله « وفي رواية أبي النضر « وكنت نسيبت سوطي فقلت لهم: ناولوني سوطي، فقالوا لا نعينك عليه، ففزلت فأخذته « ووقع عند النسائي من طريق شعبة عن عثمان بن موهب، وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع، وأخرج مسلم إسنادهما كلاهما عن أبي تقادة « فاختلس من بعضهم سوطاً « والرواية الأولى أقوى، ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه قصيراً فأخذ سوط غيره، واحتاج إلى إخلاصه لأنه لو طلبه منه اختياراً لامتنع.

قوله: (فطعنته فائتته) بالائتة ثم الموحدة ثم اللتاة ثابت في مكانه لا حراك به، وفي رواية أبي حازم « فشددت على الحمار فغترته ثم جنت به وقد مات « وفي رواية أبي النضر « حتى عقرته فأتيت إليهم فقلت لهم: قوموا فاحتملوا، فقالوا: لا غنم، فحملته حتى جنتهم به ».

قوله: (فأكلنا من لحمه) في رواية فضيل عن أبي حازم « فأكلوا فندموا » وفي رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم « فقوموا يأكلون منه، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخبات المضد معي « وفي رواية مالك عن أبي النضر « فأكل منه بعضهم وأبى بعضهم « وفي حديث أبي سعيد « فجعلوا يشؤون منه « وفي رواية المطلب عن أبي تقادة عند سعيد بن منصور « فظللنا نأكل منه ما شئنا طيبخاً وشواءً ثم تزودنا منه ».

قوله: (وخشيتنا أن نقتطع) أي نصير مقطوعين عن النبي ﷺ منفصلين عنه لكونه سبقهم، وكذا قرله بعد هذا « وخشوا أن يقتطعوا دونك « وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلفظ « وخشيتنا أن يقتطعنا العدو ». وفيها عند المصنف « وإنهم خشوا أن يقتطعهم العدو دونك « وهذا يشعر بأن سبب إسراع أبي تقادة لإدراك النبي ﷺ خشية على أصحابه أن يتألم بعض أعدائهم، وفي رواية أبي النضر الآتية في الصيد « فأبى بعضهم أن يأكل، فقلت أنا استرق لكم النبي ﷺ فادركته فحدثني الحديث « فني هذا أن سبب إدراكه أن يستغني عن قصة أكل الحمار، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك بسبب الأمرين.

قوله: (أرأع) بالتخفيف والتشديد أي أكله السير، « وشأراً » بالشين المعجمة بعد ما سكتة أي تارة، والمراد أنه يركض تارة ويسير بسهولة أخرى.

قوله: (فلقيت رجلاً من بني غفار) لم أتف على اسمه.

قوله: (تركته يبعثهم، وهو قاتل السفيا) السفيا بضم المهملة وإسكان القاف

قوله: (وأنهت) بضم أوله أي أختيرنا.

قوله: (فبصر) يفتح المرحدة وضم المهملة، وفي رواية الكشميهني «فنظر» بنون وظاء مثالة، وعلى هذا فدخلوا الباء في قوله «بصار وحش» مشكل إلا أن يقال ضمن نظر بمعنى بصر، أو الباء بنى إلى على مغرب من يقول إنها تتناوب.

قوله: (إنما اصطلنا) بتشديد المهملة والدال للآخر بالإدغام وأصله اصطلنا فأبدلت الطاء مثانة ثم أدمغمت، ولبعضهم تخفيف الصاد وسكون الدال أي أثرتنا من الإصدا وهو الإثارة، ولبعضهم «صدنا» بغير ألف.

٤ - باب لا يُعِينُ أَحَرِمُ الْحَلَالِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ

١٨٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْفَانٌ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شَيْفَانٌ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ، وَمِنَا الْمُحْرِمِ وَمِنَا غَيْرِ الْمُحْرِمِ، فَرَأَيْتُ أَصْحَابِي يَتَرَعَّوْنَ شَيْئًا، فَظَنَرْتُ، فَإِذَا جِمَارٌ وَحَشٍ - يَخِي وَيَقَعُ سَوَطُهُ - قَالُوا: لَا تُهَيْكِلْ عَلَيْهِ بَشِيءٌ، إِنَّا مُحْرِمُونَ، فَتَوَلَّيْتُ فَأَخَذْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْجِمَارَ مِنْ رِزَاةٍ أَكْمَيْتُ فَعَرَّيْتُ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ أَهَانَا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «كُلُوا، حَلَالٌ».

قال لنا غفرل: ادْعُوا إِلَى صَالِحٍ فَسَلُّوا عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ، وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَذَا. [راجع: ١٨٢١. أخرجه مسلم: ١١٩٦].

قوله: (باب لا يعين أحريم الحلال في قتل الصيد) أي يفعل ولا قول، قيل أراد بهذا الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأي بين الإعانة التي لا يتم الصيد إلا بها فتحرم، وبين الإعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم.

قوله: (حدثنا عبد الله) هو ابن عبد الجعفي السبدي، وسفيان هو ابن عيينة.

قوله: (عن صالح) في رواية كريمة وغيرها «حدثنا صالح».

قوله: (بالقاحة) بالقاف والمهملة: واد على نحو ميل من السقيا إلى جهة المدينة، ويقال لودها وادي العبادي. وقد بين المصنف في الطريق الأولى أنها من المدينة على ثلاث أي ثلاث مراحل، قال عياض: روى الناس بالقاف إلا القابسي فيبطوه عنه بالقاه، وهو تصحيف. قلت: ووقع عند الجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان «بالصفاح» بدل القاحة، والصفاح بكسر المهملة بعدها فاء وآخره مهملة وهو تصحيف فإن الصفاح موضع بالروحاء، وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة، وقد تقدم أن الروحاء هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة البحر ثم التقوا بالقاحة وبها وقع له الصيد المذكور، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها وتقدمهم النبي ﷺ إلى السقيا حتى لحقوه.

قوله: (وحدثنا علي بن عبد الله) هو ابن اللدني، هكذا حول المصنف الإسناد إلى رواية علي للتصريح فيه عن سفيان بقوله: «حدثنا صالح بن كيسان» وقد اعتبرته فوجدته ساق المتن على لفظ علي خاصة، وهذه عادة المصنف غالباً إذا تحول إلى إسناده ساق المتن على لفظ الثاني.

قوله: (عن أبي محمد) هو نافع مولى أبي قتادة الذي روى عنه أبو النضر، وسيأتي في كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه، ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان عن صالح «سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة»، وكلنا وقع هنا في رواية كريمة، ولأحد من طريق سعد بن إبراهيم «سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى» أي لأبي قتادة. وفي رواية أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي سلمة أن نافعاً مولى بني غفار، تحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لأبي قتادة حقيقة، وقد صرح بذلك ابن جبان فقال: هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية، وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب إليه ولم يكن مولا. قلت: فيحمل أنه نسب إليه لكونه كان زوج مولاته، أو للزومه إياه

بعدها تخانية مقصورة: قرية جامعة بين مكة والمدينة، وتمهن بكسر المثانة ويفتحها بملعها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون، ورواية الأكثر بالكسر وبه قيلها البكري في معجم البلاد، ووقع عند الكشميهني بكسر أوله وثالثه، ولغيره يفتحهما وحكى أبو ذر الحروي أنه سمعها من العرب بذلك المكان يفتح الهماء، ومنهم من يضم التاء ويفتح العين ويكسر الهماء، قيل وهو من تمييزاتهم والصواب الأول، وأغرب أبو موسى اللخمي فضبطه بضم أوله وثانيه وتشديد الهماء قال: ومنهم من يكسر التاء، وأصحاب الحديث يسكنون العين، ووقع في رواية الإسماعيلي يدهعن بالدال المهملة بدل المثانة. وقوله: «قاتل» قال النووي: روي بوجهين أصحهما وأشهرهما بهمة بين الألف واللام من القيلولة أي تركه في الليل يتمهن ورحمه أن يقل بالسيقا، فمعنى قوله وهو قاتل أي سيقل. والوجه الثاني أنه قابل بالياء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف، فإن صرح فمعناه أن تمهن موضع مقابل للسقيا، فعلى الأول الضمير في قوله «وهو» للنبي ﷺ، وعلى الثاني الضمير للموضع وهو تمهن، ولا شك أن الأول أصوب وأكثر فائدة. وأغرب القرطبي فقال: قوله: «وهو قاتل» اسم فاعل من القتل أو من القاتلة، والأول هو المراد هنا. والسيقا مفعول بفعل مضمر، وكأنه كان يتمهن وهو يقول لأصحابه اتصلوا السقيا. ووقع عند الإسماعيلي من طريق ابن علي عن هشام «وهو قاتل بالسيقا» فأبدل اللام في قاتل ميماً وزاد الباء في السقيا، قال الإسماعيلي: الصحيح قاتل باللام. قلت: وزيادة الباء توحي الاحتمال الأخير المذكور.

قوله: (وقلت) في السياق حذف تقديره: فسرت فادركه قلت، ويوضحه رواية علي بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ «فلحقت برسول الله ﷺ حتى أتيتُه فقلت: يا رسول الله».

قوله: (إن أهلك يقرؤون عليك السلام) المراد بالأهل هنا الأصحاب ببليد رواية مسلم واحد وغيرهما هذا الوجه بلفظ «إن أصحابك».

قوله: (فاتنظروهم) بصيغة فعل الأمر من الانتظار، زاد مسلم من هذا الوجه «فاتنظروهم» بصيغة الفعل الماضي منه، ومثله لأحد عن ابن علي، وفي رواية علي بن المبارك «فاتنظروهم ففضل».

قوله: (أصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة) كذا للآخر بضاد معجمة أي فضلة، قال الخطابي: قطعة فضلت منه فهي فاضلة أي باقية.

قوله: (فقال للقوم كلوا) سيأتي الكلام عليه وعلى ما في الحديث من القوائد بعد بابين.

٣ - باب إذا رأى الْمُحْرِمُونَ صَيْدًا فَضَحَكُوا، فَطَفِنَ الْحَلَالُ

١٨٢٢ - حَدَّثَنَا سَيِّدُ بْنُ الرَّيْحِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: انْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْخُدَيْيَةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أَحْرَمْ، فَأَتَيْنَا بِمَوْتٍ بِهَيْقَةٍ، فَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ، فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِجِمَارٍ وَحَشٍ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ، فَظَنَرْتُ فَرَأَيْتُهُ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْقَرْسَ فَطَعَنْتُهُ فَأَتَيْتُهُ، فَاسْتَعْتَبْتُهُ فَأَبَا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْهُ، ثُمَّ لَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَشِينَا أَنْ نَقْطَعَ، أَرْفَعُ قَرْسِي شَأْوَ، وَأَمِيرٌ عَلَيْهِ شَأْوَ فَأَلْقَيْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ الثَّلِيلِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي تَرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: تَرَكْتَهُ بَعْضَهُمْ، وَهُوَ قَاتِلُ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَصْحَابَكَ ارْتَسَلُوا يَفْرَوْنَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْطَعَهُمُ الْعَدُوُّ فَوَلَّكَ فَاتَنْظَرُهُمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا اصْطَلْنَا جِمَارًا وَحَشٍ وَإِنْ عِنْدَنَا فَاحِلَةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا». وَهُمْ مُحْرِمُونَ. [راجع: ١٨٢١. أخرجه مسلم: ١١٩٦].

قوله: (باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا فطفن الحلال) أي لا يكون ذلك منهم إشارة إلى الصيد فيحل لهم أكل الصيد، ويجوز كسر الطاء من طفن وفتحها.

قوله: (عن يحيى) هو ابن أبي يحيى.

أو نحو ذلك، كما وقع لحسم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم.

قوله: (يُزَاعُونَ) يتعاملون من الرؤية.

قوله: (لَإِذَا حَارَ وَحَشَ يَعْنِي وَقَعَ سَوْطُهُ لِقَالُوا لَا تَنْهَيْكَ) كذا وقع هنا والشك فيه من البخاري، فقد رواه أبو عوانة عن أبي داود الحراني عن علي بن المديني بلفظ « فإذا حار وحش، فركبت فرسي وأخذت الرمح والسوط، فسقط مني السوط فقلت: ناولوني، فقالوا: ليس نمنيك عليه بشيء، إنا محرمون » وفي قولهم إنا محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الإعانة على قتل الصيد.

قوله: (فصاولة) زاد أبو عوانة « بشيء » وبهذا يتدفق إشكال من قال ذكر تناول بعد الأخذ تكراراً، أو معناه تكلفت الأخذ فآخذته.

قوله: (من وراء أكمة) بفتححت هي التل من حجر واحد، وقد تقدم ذكرها في الاستقاة.

قوله: (فقال بعضهم كلوا) قد تقدم من عدة أوجه أنهم أكلوا، والظاهر أنهم أكلوا أول ما أتاهم به، ثم طرا عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه « فاكلنا من لحمها ثم قلنا: أتناكل من لحم صيد ونحن محرمون » وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في الحبة بلفظ « ثم جئت به فوقوا فيه ياكلون، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم » وفي حديث أبي سعيد « فجعلوا يشون منه ثم قالوا: رسول الله بين أظهرنا، وكان تقدمهم فلحقوه فسألوه.

قوله: (وهو أماننا) بفتح أوله.

قوله: (فقال كلوه حلال) كذا وقع بحذف المبتدأ، وبين ذلك أبو عوانة فقال: « كلوه فهو حلال » وفي رواية مسلم فقال: « هو حلال فكلوه ».

قوله: (قال لنا عمرو) أي ابن دينار، وصرح به أبو عوانة في روايته، والقاتل سفيان، والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسماحه له من صالح وهو ابن كيسان، وقوله: « هنا » يعني مكة. والحاصل أن صالح بن كيسان كان مديناً فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه عليه ليسموا منه. وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه: في قول سفيان « قال لنا عمرو إلخ » إشكال، فإن سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو ولن معه انقبوا إلى صالح؟ فيحتمل أنه قال ذلك تأكيداً في تعهد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى، ويؤخذ أنه أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى.

وهو احتمال بعيد جداً. وزعم أن عمرو بن دينار قال لم ذلك حين قدم عليهم الكوفة، قال: وكأنه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدفه وأكد بما قال. وقوله اذهبوا إليه أي إلى صالح بالمدينة أهد وهذا أبعد من الأول، وما سمعه سفيان من صالح إلى مكة، ولم يقدم عمرو الكوفة وإنما قال ذلك لسفيان وهما بمكة، وما حدث به سفيان لعمري إلا بعد موت صالح وعمرو بمكة طويلاً، وأراد بقوله قال لنا عمرو انقبوا إلخ كيفية تحمله له من صالح وأنه بدلالة عمرو. والله أعلم.

٥ - باب لا يُشِيرُ الْمُحْرَمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ

١٨٢٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، هُوَ ابْنُ مُوَهَّبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجُوا مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: « خَلُّوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْقَى ». فَاخْلَعُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا، أَخْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يَخْرُمْ، فَبَيَّنَّا لَهُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ فَفَرَّ مِنْهَا أَتَانَا، فَزَلُّوا فَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، وَقَالُوا: « أَتَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَخْرَمْنَا، وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يَخْرُمْ، فَأَرَانَا حُمْرَ وَحْشٍ فَحَمَلَ عَلَيْنَا أَبُو قَتَادَةَ فَفَرَّ مِنْهَا أَتَانَا، فَزَلُّوا فَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: أَتَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا. قَالَ: « أَيْنَكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَخْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ يُشَارَ إِلَيْهَا؟ ». قَالُوا: لَا، قَالَ: « فَكَلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا ». [راجع: ١٨٢١. أخرجه مسلم: ١١٩٦].

قوله: (باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال) أشار المصنف إلى تحريم ذلك، ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك، وهي مسألة خلاف: فانفقوا كما تقدم على تحريم الإشارة إلى الصيد ليصطاد، وعلى سائر وجوه الدلالات على المحرم، لكن قبه أبو حنيفة ما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها، واختلفوا في وجوب الجزاء على المحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أمان عليه، فقال الكوفيون وأحمد وإسحاق: يضمن المحرم ذلك، وقال مالك والشافعي: لا ضمان عليه كما لو دل الحلال حلالاً على قتل صيد في الحرم. قالوا: ولا حجة في حديث الباب، لأن السؤال عن الإعانة والإشارة وإنما وقع ليبين لهم هل يحل لهم أكله أو لا ولم يتعرض لذكر الجزاء. واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لهما مخالفاً من الصحابة. وأجيب بأنه اختلف فيه على ابن عباس، وفي ثبوته عن علي نظر، ولأن القاتل اتفرد بقتله باختيابه مع انفصال المال عنه فصار كمن دل محرماً أو صائماً على امرأة فوطئها فإنه يائمه بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفطر بذلك.

قوله: (حدثنا عثمان هو ابن موهب) بفتح الماء وموهب جده، وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة، روى هنا عن تابعي أكبر منه قليلاً.

قوله: (خرج حاجاً) قال الإسماعيلي: هذا غلط، فإن القصة كانت في عمرة، وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر. ولعل الراوي أراد خروج محرماً فغير عن الإحرام بالجمع غلطاً، قلت: لا غلط في ذلك، بل هو من الجاز الساتع. وأيضاً فالج في الأصل قصد البيت فكانه قال خرج قاصداً للبيت، ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر. ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدسي عن أبي عوانة بلفظ « خرج حاجاً أو معتمراً » أخرجه البيهقي، فثبت أن الشك فيه من أبي عوانة، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديث وهذا هو المعتد.

قوله: (إلا أبا قتادة) كذا للكشيميهي، وغيره « إلا أبو قتادة » بالرفع، ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه، قال ابن مالك في « التوضيح »: « حق المستثنى يلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده، فالقرد نحو قوله تعالى: ﴿ الْاَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ اِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾. [الزخرف: ٦٧] والمكمل نحو: ﴿ اِنَّا نَجْهِيهِمْ اَجْمَعِينَ اِلَّا اِمْرَاةً قُلْنَا اِنَّهَا لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾. [الحجر: ٩-٦٠] ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالاتجاه مع ثبوت الخبر ومع حذفه، فمن أمثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة: « أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم » فلا معنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره، ونظيره من كتاب الله تعالى: ﴿ وَلَا يُلَاقِيكُمْ اِسْدُ، اِلَّا اِمْرَاةٌ اِنَّهُ مَعْصِيَةٌ مَّا اَسَاطِهِمْ ﴾. [هود: ٨١] فإنه لا يصح أن يجعل امرأته بدلاً من أحد لأنهما لم تسر معهم فيضمنها ضمير المخاطبين. وتكلف بعضهم بأنه وإن لم يسر بها لكنها شرعت بالعذاب فتجوز ثم التفت فهلكت. قال: وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في المخاطبين، ومن أمثلة المحذوف الخبر قوله ﷺ: « كل أمي معاني إلا المجاهرون » أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، ومنه من كتب الله: ﴿ فَنُفِثُوا مِنْهُ اِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾. [البقرة: ٢٤٩] أي لكن قليل منهم لم يتبوا. قال: وللكوفي في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن يجعلوا « إلا » حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها أهد. وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر، فإن سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال: « إن أباه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرجوا معه، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة إلى أن قال أحرموا كلهم إلا أبو قتادة ». وقول أبي قتادة: « فيهم أبو قتادة » من باب التجريد وكذا قوله: « إلا أبو قتادة » ولا حاجة إلى جملة من قول ابنه لأنه يستلزم أن يكون الحديث مرسلاً. ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قوله إلا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول علي بن أبو طالب.

قوله: (لحمل أبو قتادة على الحرم ففقر منها أتاناً) في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على إفراء الحمار بالرية، وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الحرم وإن المقتول كان أتاناً أي أثنى، فعلى هذا في إطلاق الحمار عليها يجوز.

قوله: (فحملنا ما بقي من لحم الأتان) وفي رواية أبي حازم الآتية للمصنف في الحبة « فرحنا وخبات الضد ممي » وفيه « معكم منه شيء » فناولته المضد فاكلها حتى تمرقها « وله في الجهاد قال: « معنا رجل، فآخذنا فاكلها » وفي رواية المطلب « قد رقتنا لك الذراع، فاكل منها ».

قوله: (قال أنتم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟ قالوا: لا) وفي رواية مسلم « هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء » وله من طريق شعبة عن

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّغْبِ بْنِ جَنَاطَةَ اللَّيْثِيِّ: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا، وَهُوَ بِالْأَبْوَى - أَوْ يَوْكُنْ - قَرْوَةَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: «إِنَّا لَنَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حَرَمٌ». والسر: ٢٣٧٠، ٢٥٧٣، ٢٥٩٦، ٢٤٣٠، ١٢، ٣٠، ١٣. أخرجه مسلم: ١٩٣، ١٩٤، ١٧٤٥ بقطعة لم ترد في هذه الطرق.

قوله: (باب إذا أهدى) أي الحلال (للمحرم حماراً وخشيًا حياً) (يقبل) كذا قيد في الترجمة بكونه حياً، وفي إشارة إلى أن الرواية التي تدل على أنه كان مذنباً حياً موعمة، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن ابن شهاب إلخ) لم يختلف على مالك في سياقه معناه وأنه من مسند الصعب إلا ما وقع في «موطأ ابن وهب» فإنه قال في روايته عن ابن عباس «إن الصعب بن جثامة أهدى» فجعله من مسند ابن عباس، نبه على ذلك المارطاني في «الموطأ» وكلما أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال «أهدى الصعب» والمفروض في حديث مالك الأول، وسأبني للمصنف في الهبة من طريق شعيب عن الزهري قال: «أخبرني عبد الله بن ابن عباس أخبره أنه سمع الصعب وكان من أصحاب النبي ﷺ يخبر أنه أهدى» والصعب يفتح الصاد وسكون العين للمهلين بعدها موحدة، وأبو جثامة يفتح الجيم ويثقل المثلثة وهو من بني ليث بن بكر بن جندب من بني كنانة، وكان ابن أخت أبي صفيان بن حرب، أمه زينب بنت حرب بن أمية، وكان النبي ﷺ أتى بيته وبين حوف بن مالك.

قوله: (حماراً وخشيًا) لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك، وتابته عامة الرواة عن الزهري، وغالطهم ابن عيينة عن الزهري فقال: «لحم حمار وحش» أخرجه مسلم، لكن بين الحسيني صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث «حمار وحش» ثم صار يقول: «لحم حمار وحش» فدل على اضطرابه فيه، وقد تربع على قوله: «لحم حمار وحش» من أوجه فيها مقال، منها ما أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن إسناده ضعيف، وقال إسحاق في مسنده: أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال: «لحم حمار» وقد خالفه خالد الواسطي عن محمد بن عمرو فقال: «حمار وحش» كالأكثر، وأخرجه الطبراني من طريق ابن إسحاق عن الزهري فقال: «رجل حمار وحش» وابن إسحاق حسن الحديث إلا أنه لا يحتاج به إذا خولف: ويدل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جريج قال «قلت للزهري الحمار عقير؟ قال لا أدري» أخرجه ابن خزيمة وابن عوادة في صحيحيهما، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذي أهداه الصعب لحم حمار فأخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «أهدى الصعب إلى النبي ﷺ رجل حمار» وفي رواية عنده «عجز حمار وحش يقطع دماً» وأخرجه أيضاً من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة «حمار وحش» وتارة «شق حمار» ويقوي ذلك ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق طاووس عن ابن عباس قال: «قدم زيد بن أرقم، فقال له عبد الله بن عباس يستذكره: كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى لرسول الله ﷺ وهو حرام؟ قال: أهدى له حمار من لحم صيد فرده وقال: «إنا لا نأكله، إنا حرام»

وأخرجه أبو دلود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال: «يا زيد بن أرقم، هل علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكره الروايات كلها على أنه رده عليه، إلا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه فيمسند حسن من طريق عمرو بن أمية أن الصعب أهدى للنبي ﷺ عجز حمار وحش وهو بالجيفة فأكل منه وأكل القوم» قال البيهقي: إن كان هذا محفوظاً فلهذه رد الحلي وقيل اللحم، قلت وفي هذا الجمع نظر لما يبينه، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلهذه رده حياً لكونه صيد لأجله ورد اللحم تارة لذلك وقيله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصد لأجله، وقد قال الشافعي في «الأم»: «إن كان الصعب أهدى له حماراً حياً فليس للمحرم أن يذبح حمار وحش حي، وإن كان أهدى له لحماً فقد يجتعل أن يكون علم أنه صيد له. ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التتره. ويجتعل أن يحصل القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه ﷺ من مكة، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجيفة وفي غيرها من الروايات بالأبواء أو بؤدان، وقال القرطبي: يجتعل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذنبوحاً ثم قطع من عضواً بمضرة النبي ﷺ فقدمه، فمن قال أهدى حماراً أراد بتمامه مذنبوحاً لا حياً، ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي ﷺ، قال: ويجتعل أن يكون من قال حماراً أطلق وأراد بعضه مجازاً، قال

عثمان «هل أشرتم أو أعتم أو اصطدمت» ولأبي عوادة من هذا الوجه «أشرتم أو اصطدمت أو قتلتم».

قوله: (قال فكلوا ما بقي من لحمها) صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب، لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب، فترقت الصيغة على مقتضى السؤال، ولم يذكر في هذه الرواية أنه ﷺ أكل من لحمها، وذكره في روايتي أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما نراه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره، ووافقه صالح بن حسان عند أحد وأبي داود الطيالسي وأبي عوادة ولفظه «فقال كلوا وأطعموني» وكلما لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عن سعيد بن منصور، ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي الصبح كما سيأتي في الصيد، ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند إسحاق، ومن رواية عبادة بن ثيم وسعد بن إبراهيم عند أحد، وتقدم معمر عن يحيى بن أبي كثير بن عباد مصادفة لروايتي أبي حازم كما أخرجه إسحاق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره «فذكرت شأته لرسول الله ﷺ» وقلت: إنما اصطدمت لك «فلم أصحابه فأكلوه، ولم يأكل منه حين أخبرته أنني اصطدمت له، قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجلوزني: تفرد بهذه الزيادة معمر، قال ابن خزيمة: إن كانت هذه الزيادة محفوفة احتمل أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلم أبو قتادة أنه اصطدم من أجله، فلما أعلمه امتنع أحد وفيه نظر لأنه لو كان حراماً ما أقرأ النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله، ويجتعل أن يكون ذلك لبیان الجواز، فإن الذي يحرم على الحرم إلخاً هو الذي يعلم أنه صيد من أجله، وأما إذا أتى بلحم لا يدرى لحم صيد أو لا فحمله على أصل الإباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراماً على الأكل.

وعندي بعد ذلك فيه وقفة، فإن الروايات المتقدمة ظاهرة في أن النبي ﷺ تأخر هو المضد، وأنه ﷺ أكلها حتى تعرفوا أي لم يبق منها إلا العظيم، ووقع عند البخاري في الهبة «حتى نفلها» أي فرغها، فأي شيء يبقى منها حتى يأمر أصحابه بأكله. لكن رواية أبي محمد الأثية في الصيد «أبقي معكم شيء» منه؟ قلت: نعم. قال: كلوا، فهو طعمة أطعمكموها الله «فاشمر بأنه بقي منها غير المضد والله أعلم. وسيأتي البحث في حكم ما يصيده الحلال بالنسبة إلى الحرم في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى. وفي حديث أبي قتادة من الفوائد أن بقي الحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل الحرم منه لا يقصد في إحرامه، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده، وهذا بقوي من حمل الصيد في قوله تعالى: «وحرم عليكم صيد البر» على الاصطلاح، وفي الاستصحاب من الأصدقاء وقبول الهبة من الصديق. وقال عباس: عندي أن النبي ﷺ طلب من أبي قتادة ذلك تطبيقاً لقلب من أكل منه يأنه للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التي حصلت لهم، وفي تسمية الفرس، ولحق للمصنف به الحمار فترجم له في الجهاد، وقال ابن العربي: قالوا تجوز التسمية لما لا يهلك، وإن كان لا يظنطن له ولا يجيب إذا نودي، مع أن بعض الحيوانات ربما أذن على ذلك بحيث يصير يميز اسمه إذا دعى به. وفيه إسكاف نصيب المغانم أن يتبين احترامه أو ترجى يركه أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسألة بتخصيصها. وفيه تفرق الإمام أصحابه للصحة، واستعمال الطليعة في الغزو، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام عن بلغه لأنه يجتعل أن يكون وقع وليس في الخبر ما ينفيه. وفيه أن عقر الصيد ذكاته، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ. قال ابن العربي: هو اجتihad بالقرن من النبي ﷺ لا في حضرته. وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله «فلم يعب ذلك علينا» وكان الأكل تمسك بأصل الإباحة، وللمتنع نظر إلى الأمر الطاريء. وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة، وركض الفرس في الاصطلاح، والصيد في الأسكان الوعرة، والاستماتة بالقنوس، وحمل الزاد في السفر، والفرق بالأصحاب والرفقاء في السير، واستعمال الكتانية في الفعل كما تستعمل في القول لأنهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة لما اعتضدوا من أن الإشارة لا تحمل. وفيه جواز سرق الفرس للحاجة والرقب مع ذلك لقوله «واسيروا شأوا»، ونزول المسافر وقت القفالة، وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله «إلخاً هي طعمة أطعمكموها الله».

(تكملة): لا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه قتلته دفناً فيجوز، ولا ضمان عليه. والله أعلم.

٦ - باب إِذَا أَهْدَى لِلْمَحْرَمِ حِمَارًا وَخَشِيًا حَيًّا لَمْ يَقْبَلْ

١٨٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

ويحتمل أنه أهله له حياً فلما رده عليه ذكاه وأثاء بضو منه طائفاً إنما إنا رده عليه لمعنى يختص بجملة تأعله بامتناعه أن يحكم الجزء من الصيد حكم الكل، قال: والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات. وقال النووي: ترجم البخاري يكون للحمار حياً، وليس في سياق الحديث تصريح بذلك، وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك؛ وهو باطل لأن الروايات التي ذكرها مسلم صريحة في أنه منجوح انتهى. وإذا تأملت ما تقدم لم يحسن إطلاقه بطلان التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عمدة هذا الباب، وقد قال الشافعي في «الأم»: «حديث مالك أن الصبي أهدى حمرا أثبت من حديث من روى أنه أهدى لحم حمار، وقال الترمذي: روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصبي «لحم حمار وحش» وهو غير محفوظ.

قوله: (بالأبواء) يفتح الهزئة وسكون الموحدة والماء: جبل من عمل الفرس يضم الفاء والراء بعدها مهملة، قبل سمي الأبواء لولائه على القلب، وقيل لأن السيول تتبوهو أي تحله.

قوله: (أو بوذان) شك من الراوي، وهو يفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون موضع يقرب الجحفة، وقد سبق في حديث عمرو بن أمية أنه كان بالجحفة، ودان أقرب إلى الجحفة من الأبواء فإن من الأبواء إلى الجحفة للكمي من المدينة ثلاثة وعشرين ميلاً، ومن ودان إلى الجحفة ثمانية أميال، وبالشك جزم أكثر الرواة، وجزم ابن إسحاق وصالح بن كيسان عن الزهري بوذان، وجزم معمر وعبد الرحمن بن إسحاق وعبد بن عمرو بالأبواء. والذي يظهر في أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبراني أخرج الحديث من طريق عطاء عن علي الشك أيضاً.

قوله: (فلما رأى ما في وجهه) في رواية شعيب «فلما عرف في وجهي رده هديي» وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي «فلما رأى ما في وجهه من الكراهية» وكذا لابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة.

قوله: (إنا لم نرده عليك) في رواية شعيب وابن جريج «ليس بنا رده عليك» وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عند الزهري عن الطبراني «إنا لم عليك كراهية له ولكننا حرم» قال عياض: ضبطه في الروايات «لم نرده» يفتح الدال، وأبي ذلك المفقون من أهل العربية وقالوا: الصواب أنه يضم الدال لأن المضاعف من الجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعدها، قال: وليس الفتح بطل بل ذكره ثعلب في النصيح. نعم تعقبه عليه بأنه ضيف، وأوهم صتيه أنه نصيح، وأجازوا أيضاً الكسر وهو أضعف الأوجه. قلت: وقع في رواية الكشيبي بك الإذغام «لم نرده» يضم الأولى وسكون الثانية ولا إشكال فيه.

قوله: (إلا أنا حرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائي «لا ناكل الصيد»، وفي رواية سعيد بن ابن عباس «لولا أنا تحرمون لقلناه منك». واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على أنه سبب الإمتناع خاصة، وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحاق لحديث الصبي هذا، ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي أنه قال لناس من أشجع: اتعلمون أن رسول الله ﷺ أهدى له رجل حمار وحش وهو حرم فأبى أن يأكله؟ قالوا: نعم «لكن يمرض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث طلحة أنه «أهدى له لحم طير وهو حرم، فوقف من أكله وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ» وحديث أبي قتادة المذكور في الباب قبله وحديث عمار بن سلمة «أن الهذلي أهدى للنبي ﷺ ظلياً وهو حرم، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق» أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره، ويلجوا مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف، وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأنه أحاديث القبول عمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم، وأحياناً الرد عمولة على ما صاده الحلال لأجل الحرم. قالوا والسبب في الاختصار على الإحرام عند الاحتفال للصبي أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرماً، بين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه، وقد بينه في الأحاديث الأخرى. وبن هذا الجمع حديث جابر مرفوعاً «صيد البر لكم حلال ما لم يتصيدوه أو يصاد لكم» أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة.

قلت: وقد تقدم أن عند النسائي من رواية صالح بن كيسان «إنا حرم لا ناكل الصيد» فبين العلتين جماعاً، وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للمحرم قبل إحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد إحرامه فلا، وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لأجله من الحرميين فينتع عنه ولا يمتنع على حرم آخر. وقال ابن المنير في الحاشية: حديث الصبي

٧- باب مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدُّوَابِّ

١٨٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ».

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (الطبر: ٣٣١٥، أخرجه مسلم: ١١٩٩، مطولاً، وفي الطبع: ٧٦).

١٨٢٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: حَدَّثَنِي إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ». (الطبر: ١٨٢٨، أخرجه مسلم: ١٢٠٠، مطولاً).

١٨٢٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ خَصَّةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَا خَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْفَرَابُ، وَالْحِنْدَاءُ، وَالْقَارَةُ، وَالْقَرْبُ، وَالْكَلْبُ الْقُصُورُ». (راجع: ١٨٢٧، أخرجه مسلم: ١٢٠٠).

١٨٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ، كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يَقْتُلُهُنَّ فِي الْحَرَمِ: الْفَرَابُ، وَالْحِنْدَاءُ، وَالْقَرْبُ، وَالْقَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْقُصُورُ». (الطبر: ٣٣١٤، أخرجه مسلم: ١١٩٨).

١٨٣٠ - حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ حَضَرٍ بْنِ عِيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَتِمُّا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارِ بَيْتِي، إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ﴾. وَإِنَّهُ لَيَتَوَلَّاهُ، وَإِنِّي لَأَتَقَاعًا مِنْ فِيهِ، وَإِنَّ فَاهُ لَرَطَّبَ بِيَهَا، إِذْ وَكَّتَ عَلَيْنَا حَيْدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْلَوْهَا». فَاتَّخَذْنَاهَا فَلَتَعَجَّتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَيْتَ شَرَكُمْ، كَمَا وَلَيْتُمْ شَرَّهَا». (الطبر: ٣٣١٧، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٤، أخرجه مسلم: ٢٢٣٤).

١٨٣١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلزَّوْجِ: «فَوَيْتَقِ». وَكَمْ أَسْمَعُهُ أَمْرَ يَقْبِلهُ. (الطبر: ٣٣٠٦، أخرجه مسلم: ٢٢٣٩).

قال أبو عبد الله: إنما أرونا بهذا أن منى من الحرم وأنهم لم يروا يقتل الحية بأساً. (كلام أبي عبد الله زيادة من بعض النسخ وليست في اليونانية ولا في الفصح قوله: (باب ما يقتل المحرم من الدواب) أي ما لا يجب عليه فيه الجزاء، وذكر

قوله: (حس) التقييد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عند، وليس بحجة عند الأكثر، وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله ﷺ أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ « أربع » وفي بعض طرقها بلفظ « ست » فأما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فأسقط المغرب، وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة في « المستخرج » من طريق الحارثي عن هشام عن أبيه عنها فأثبتها وزاد الحجة، ويشهد لها طريق شيبان التي تقدمت من عند مسلم وإن كانت خالية عن العدد، وأضرب صياض فقال: وفي غير كتاب مسلم ذكر الأفي فصارت سبعاً. وتعقب بأن الأفي داخلية في معنى الحية. والحديث الذي ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة في « المستخرج » من طريق ابن عرون عن نافع في آخر حديث الباب قال: قلت لنافع فالأفي؟ قال ومن يشك في الأفي؟ اهـ

وقد وقع في حديث أبي سعيد عن أبي داود نحو رواية شيبان وزاد السج العادي فصارت سبعاً. وفي حديث أبي هريرة عن ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعاً، لكن أقسام ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر من نصير الراوي للكلب المقور. ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة ومسلم بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال: « يقتل الحرم الحية والذئب » ورواه ثقات، وأخرج أحد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال: « أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم » وحجاج ضميم، وخالفه مسمر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة، فهذا جميع ما وقعت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال والله أعلم.

قوله: (من الدواب) تشديد للموحدة، جمع دابة وهو ما دبت من الحيوانات. وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى: « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجنتيه » (الأنعام: ٣٨) الآية، وهذا الحديث يرد عليه، فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحذاء، ويكفي على دخول الطير أيضاً صوم قوله تعالى: « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » (هود: ٦) وقوله تعالى: « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » (التكوير: ٦٠) الآية، وفي حديث أبي هريرة عن مسلم في صفة بدء الخلق « وخلق الدواب يوم الخميس » ولم يفرّد الطير بذكر. وقد تصرف أهل الصرف في الدابة، فمنهم من يخصها بالجمار، ومنهم من يخصها بالفرس، وغاللة ذلك تظهر في الحلف.

قوله: (كلهن فاسق يقتلن)، قيل فاسق صفة لكل، وفي يقتلن ضمير راجع إلى معنى كل. ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه « كلها فواسق » وفي رواية معمر التي في بدء الخلق « خس فواسق » قال النووي: هو بإضافة خس لا بتثنيته، وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني فإنه قال: رواية الإضافة تشير بالتخصيص فيخالفها غيرها في الحكم من طريق المفهوم، ورواية التثني تقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المعنى فيشير بأن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل ملحق بما جعل وصفاً وهو الفسق فيدخل فيه كل فاسق من الدواب، ويؤيده رواية يونس التي في حديث الباب. قال النووي وغيره: تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة، فإن أصل الفسق لغة الخروج، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها، وقوله تعالى: « فسق عن أمر ربه » (الكهف: ٥٠) أي خرج، وسمي الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج خصوصي، وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق، يعني بالمعنى الشرعي. وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فتبين خروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتلها، وقيل في حل أكله لقوله تعالى: « أو فسقا لغير الله به » (الأنعام: ١٤٥) وقوله: « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق » (الأنعام: ١٢١) وقيل: خروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع، ومن ثم اختلف أهل الفتوى: فمن قال بالأول الحق بالخمس كل ما جاز قتله للحلال في الحرم وفي الحل، ومن قال بالثاني الحق ما لا يؤكل إلا ما نهي عن قتله وهذا قد يجامع الأول، ومن قال بالثالث يخص الإخفاق بما يحصل منه الإفساد. ووقع في حديث أبي سعيد عن ابن ماجه: قيل له لم قيل للفأرة فوسقة؟ فقال: لأن النبي ﷺ استفظ لها وقد أخذت الفتنة لتخرق بها البيت. فهذا يرمي إلى أن سبب تسمية الخمس بذلك لتكون فعلها يشبه فعل الفاسق، وهو يرجع القول الأخير. والله أعلم.

قوله: (يقتلن في الحرم) تقدم في رواية نافع بلفظ « ليس على الحرم في قتلهن جناح » وعرف بذلك أن لا يتم في قتلها على الحرم ولا في الحرم، ويؤخذ منه جواز ذلك

للمصنف فيه ثلاثة أحاديث: الأول منها اختلف فيه على ابن عمر، فساقه المصنف على الاختلاف كما سألته.

قوله: (حس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح) كذا أورده مختصراً وأحال به على طريق سالم، وهو في الموطأ وتماه « الغراب والحيدة والمغرب والفارة والكلب المقور ».

قوله: (وعن عبد الله بن دينار) هو معطوف على الطريق الأول، وهو في الموطأ كذلك من نافع عن ابن عمر، وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. وقد أورده المصنف في بدء الخلق عن القعني عن مالك وساق لفظه مثله سواء، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار، وأخرجه أحد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال: « الحية » بدل المغرب.

قوله: (عن زيد بن جبير) هو الطائي الكوفي، ليس له في الصحيح رواية عن غير ابن عمر، ولا له فيه إلا هذا الحديث وآخر تقدم في المواقيت، وقد خالف نافعاً وحيد الله بن دينار في إدخال المواصلة بين ابن عمر وبين النبي ﷺ في هذا الحديث، ووافق سالمًا، إلا أن زيداً أبهمها وسالماً سماها.

قوله: (حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال يقتل المحرم) كذا ساق منه هذا القدر وأحال به على الطريق التي بعده، وفيه إشارة منه إلى تفسير المبهمة فيه بأنها المسماة في الرواية الأخرى، فقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخاري، وفيه كرواية حفصة إلا أن فيه تقديماً وتأخيراً في بعض الأسماء. وأخرجه مسلم عن شيبان عن أبي عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو حرم؟ فقال: حدثني إحدى نسوة النبي ﷺ أنه كان يأمر بقتل الكلب المقور والفارة والمغرب والحيدة والغراب والحية » قال: وفي الصلاة أيضاً « فلم يقل في أوله حساً وزاد الحية، وزاد في آخره ذكر الصلاة لئنه بذلك على جواز قتل المذكورات في جميع الأحوال، وسألتك البحث في ذلك، ولم أر هذه الزيادة في غير هذه الطريق، فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والإسماعيلي من طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير بولاهما.

قوله: (عن يونس) هو ابن يزيد.

قوله: (عن سالم) في رواية مسلم « أخبرني سالم » أخرجه عن حرملة عن ابن وهب.

قوله: (قال عبد الله) في رواية مسلم « قال لي عبد الله » وفي رواية الإسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق ليونام بن المنذر عن ابن وهب.

قوله: (قالت حفصة) في رواية الإسماعيلي « من حفصة » وهذا والذي قبله قد يوهم أن عبد الله ابن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي ﷺ، ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه « سمعت النبي ﷺ » أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال: « أخبرني نافع » وقال مسلم بعده: « لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت إلا ابن جريج، وتابعه محمد بن إسحاق، ثم ساقه من طريق ابن إسحاق نافع كذلك، فالظاهر أن ابن عمر سمعه من إخته حفصة عن النبي ﷺ وسمعه أيضاً من النبي ﷺ يحدث به حين سئل عنه، فقد وقع عند أحد من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر قال: « نادى رجل » ولأبي عوانة في المستخرج من هذا الوجه « أن أعرابياً نادى رسول الله ﷺ ما تقتل من الدواب إذا أحرمتنا » والظاهر أن المبهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة، ويحتمل أن تكون عائشة، وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة عن الإسناد والصواب إثباتها في رواية مسلم والله أعلم. الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى.

قوله: (أخبرني يونس) هو ابن يزيد أيضاً، وظهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه إسنادين: سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة، وقد كان ابن عيينة ينكر طريق الزهري عن عروة، قال الحميدي عن سفيان « حدثنا والله الزهري عن سالم عن أبيه » قيل له إن معمرأ يرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة، فقال: « حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة ». قلت: وطريق معمر المشار إليها أوردها للمصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنه، ورواهما النسائي من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق: ذكر بعض أصحابنا أن معمرأ كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه، وعن عروة عن عائشة، وطريق الزهري عن عروة ورواه أيضاً سعيد بن أبي حنزة عن أحد وأبان بن صالح عن النسائي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أخرجه مسلم أيضاً.

٨ - باب لا يُعْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ

وقال ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: لا يُعْضَدُ

شوكته. (راجع: ١٨٣٤).

١٨٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَتَنَّهُ الثُّبُوتَ إِلَى مَكَّةَ: أَفَلَنْ لِي إِلَيْهَا أُمُيْرُ أَحَدِكُمْ قَوْلًا، فَأَمَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِلْعَدِيِّ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، فَمَسَّوْهُ أَذْنَاهُ، وَوَعَاةَ قَلْبِهِ، وَأَنْصَرَتْهُ عَيْنَاهُ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، إِنَّهُ حَبَدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حُرْمَتُهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَجِلُّ لِأَمْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْجُدَ بِهَا دَعَاءً، وَلَا يُعْضَدَ بِهَا شَجَرَةٌ، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِيَعْلَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ إِذِينَ يُرْسِلُهُ ﷻ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا إِذِينَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيُتْلَعَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ».

قُتَيْبَةُ لَأَبِي شَرِيحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرٍو؟ قَالَ: أَنَا أَظْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعْضَدُ عَاصِيًا، وَلَا لَارًا بِدَعْمٍ، وَلَا لَارًا بِحُرْمَةٍ. حُرْمَةٌ: بَلِيَّةٌ. (راجع: ١٠٤، واهل في جزاء الصيد، باب ١٠٠، أخرجه مسلم: ١٣٥٤).

قوله: (باب لا يعضد شجر الحرم) بضم أوله وفتح الضاد المعجمة أي لا يقطع.

قوله: (وقال ابن عباس عن النبي ﷺ لا يعضد شوكه) سيأتي موصولا بعد باب ويأتي البحث فيه هناك.

قوله: (عن سعيد) في رواية عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني سعيد كما تقدم في العلم.

قوله: (عن أبي شريح العدوي) كذا وقع هنا، وفيه نظر لأنه خزاعي من بني كعب بن ربيعة بن لحي بن منم من خزاعة، ولهذا يقال له الكعبي أيضاً، وليس هو من بني عدى، لا عدى قرش ولا عدى مضر، فاعلمه كان حليفاً لبني عدى بن كعب من قرش. وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدى، وقد وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت أبا شريح «أخرجه أحمد، واختلف في اسمه فالشهور أنه خويلد بن عمرو وقيل ابن سخر وقيل عاتق بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن خويلد وقيل مطر، أسلم قبل الفتح، وحمل بعض الرواة قومه، وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين آخرين.

قوله: (لعمر بن سعد) أي ابن أبي العاص سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالأشدق، وقد تقدم ذلك مع شرح بعض الحديث في «باب تبليغ العلم» من كتاب العلم. ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحاق عن سعيد المقبري زيادة في أوله توضيح المقصود وهي «لا يبعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعثه لغزو ابن الزبير أثناء أبو شريح فكله وأخبره بما سمع من رسول الله ﷺ، ثم خرج إلى نادي قومه فجلس فيه، فقامت إليه فجلست معه فحدثت قومه قال: قلت له يا هذا إننا كنا مع رسول الله ﷺ حين اقتح مكة، فلما كان الغد من يوم الفتح صعدت خزاعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك، فقام فينا رسول الله ﷺ خطيباً» فذكر الحديث. وأخرج أحمد أيضاً من طريق الزهري عن مسلم بن يزيد الليثي عن أبي شريح الخزاعي أنه سمعه يقول: «أذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح في قتال بكر حتى أصابت منهم ثلثنا وهو بمكة، ثم أمر رسول الله ﷺ بوضع السيف، فلقني القدر رطعاً متاجلاً من هذيل في الحرم يريد رسول الله ﷺ وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلونه فقتلوه، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ غضب غضباً شديداً ما رأيته غضب غضباً أشد منه، فلما صلباً قام فأتاني على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد فإن الله حرم مكة» انتهى. وقد ذكر أبو هريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها في «باب كتابة العلم» من كتاب العلم، وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميراً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز إلى مكة جيشاً لغزو عبد الله بن الزبير بمكة، وقد ذكر الطبري القصة عن مشايخه فقالوا: كان تقدم عمرو بن سعيد والياً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة سنة ستين، وقيل

بكرة لما فيه من العدوان، وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا يحرم. والقسم الثالث ما أباح أكله أو نهي عن قتله فلا يجوز فيه الجزاء إذا قتله الحرم. وخالف الحنفية فأتصروا على الخمس إلا أنهم أحقوا بها الحية لثبوت الحريم، والذهب لشاركتها للكلب في الكلية، وألقوا بذلك من ابتدئ بالعدوان والأذى من غيرها، وتعقب بظهور للمنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب، والمنى إذا ظهر في المصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المنى، كما وافقوا عليه في مسائل الربا. قال ابن دقيق العيد: والتعدي بمعنى الأذى إلى كل مؤذٍ توي بالإضافة إلى تصرف أهل القياس، فإنه ظاهر من جهة الإمام بالتعليل بالنفس وهو الخروج عن الحد، ولما التعليل بحرمه الأكل فيه إبطال لما دل عليه إيهام النص من التعليل بالنفس انتهى. وقال غيره: هو راجع إلى تفسير النفس، فمن فسره بأنه الخروج من بقية الحيوان بالأذى عطل به، ومن قال بجواز القتل وتحریم الأكل على كل ما، وقال من حلل بالأذى: أنواع الأذى مختلفة، وكله نيه بالقرص على ما يشاركها في الأذى باللسع ونحو من فوات السموم كالغدة والزنبور، وبالفارة على ما يشاركها في الأذى باللقب والقرص كائن حرس، وبالغراب والحياة على ما يشاركها بالاختلاف كالصقر، والكلب المغرور على ما يشاركه في الأذى بالعدوان والعقر كالأسد والفهد، وقال: من حلل بتحريم الأكل وجواز القتل إما اتصّر على الخمس لكثرة ملاسستها للناس بحيث يعم أفعالها، والتخصيص بالعلية لا مفعول له.

(تكملة): نقل الرافعي عن الإمام أن هذه الفواصق لا ملك فيها لأحد ولا اختصاص، ولا يجب ردها على صاحبها، ولم يذكر مثل ذلك في غير الخمس عما يلتحق بها في المني، فليتأمل. واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم ممن وجب عليه القتل لأن إياها قتل هذه الأشياء معمل بالنفس والقتل فاستق فقتل بل هو أولى، لأن فسق المذكورات طبيعي، والمكلف إذا ارتكب النفس هاتك لحرمه نفسه فهو أولى بإقامة مقتضى النفس عليه. وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث قابل للترجع، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى. (الحديث الثالث): حديث ابن مسعود.

قوله: (حدثني إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي، والأسود هو النخعي خاله، وعبد الله هو ابن مسعود. وقد اختلف على الأعمش في إسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الحلق.

قوله: (في غار بمنى) وقع عند الإسماعيلي من طريق ابن عمير عن حصص بن غياث أن ذلك كان ليلة عرفة، ولذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للمحرم، كما دل قوله: «منى» على أن ذلك كان في الحرم، وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام، لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الإفاضة، وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حصص بن غياث مختصراً واللفظ: «إن النبي ﷺ أمر محرماً بقتل حية في الحرم بمنى» ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب: قال أبو عبد الله وهو المصنف: «إننا أردنا بهذا أن منى من الحرم، وأنهم لم يروا بقتل حية بمنى فيه بأساً. ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب، وعلم عقب حديث ابن مسعود.

قوله: (رطبة) أي لم يصف ريقه بها.

قوله: (كما وقبهم شروها) بالنصب لأنه مفعول ثان، وكذلك قوله: «وقبهم شرهم» أي إن الله سلمها منكم كما سلمكم منها، وهو من مجاز المقابلة. قال ابن المنذر: أجمع من يحفظ عنه من أهل العلم على أن للمحرم قتل الحية، وتعقب بما تقدم من الحكم وحاد وما عند المالكية من استثناء ما صضر منها بحيث لا يتسكن من الأذى. الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (قال للوزع فريوسق) اللام بمعنى عن، والمعنى أنه ساء فريوسقاً، وهو تصغير تخمير بمبالغة في الذم.

قوله: (ولم اسمعه أمر بقطعه) هو مقول عن عائشة والضمير للنبي ﷺ وقضية تسميته إياه فريوسقاً أن يكون قتله مبأحاً، وكونها لم تسمح له يدل على منع ذلك فقد سمعه غيرها كما سيأتي في بدء الحلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحرم والحرم، لكن نقل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك: لا يقتل الحرم الوزع، زاد ابن القاسم: وإن قتله يتصدق، لأنه ليس من الخمس المأمور بقتله. وروى ابن أبي شيبة أن عطاء سئل عن قتل الوزع في الحرم فقال: إذا أذك فلا بأس بقتله. وهذا بنهم توفت قتله على أذاه.

قوله: (أن يسفك بها دماً) تقدم ضبطه في العلم، واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة، وسيأتي البحث فيه بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس.

قوله: (ولا يعضد بها شجرة) أي لا يقطع، قال ابن الجوزي: أصحاب الحديث يقولون « يعضد » بضم الصاد، وقال لنا ابن الحشاش هو بكسرهما، والمعضد بكسر أوله الآلة التي يقطع بها، قال الخليل: المعضد الممتحن من السيف في قطع الشجر، وقال الطبري: أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده، ووقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ « لا يعضد » بالحاء المعجمة بدل العين المهملة، وهو راجع إلى معناه فإن أصل الحفشد الكسر ويستعمل في القطع، قال القرطبي: خص الفقهاء الشجر المنهي عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي، فأما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه الجمهور على الجزاء، وقال الشافعي: في الجميع الجزاء، ورجحه ابن قدامة. وختلفوا في جزاء ما قطع من النزع الأول فقال مالك: لا جزاء فيه بل يأنى، وقال عطاء: يستغفر، وقال أبو حنيفة: يؤخذ بقيته هدي. وقال الشافعي: في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة. واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصيد، وتعقبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يعمل الجزاء على الحرم إذا قطع شيئاً من شجر الحل ولا قاتل به. وقال ابن العربي: اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم، إلا أن الشافعي أجاز قطع السوك من فروع الشجرة، كذا نقله أبو نؤير عنه، وأجاز أيضاً أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرهما ولا يهلكهما وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما، وأجازوا قطع السوك لكونه يؤذي بطيئه فاشبهه الفواسق، ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد باب بلفظ « ولا يعضد شوكه » وصححه الماتولي من الشافعية، وأجابوا بأن القياس المذكور في مقابلة النص، فلا يعتبر به، حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك، ولقيام الفارق أيضاً فإن الفواسق المذكورة تقتصد بالأذى

بخلاف الشجر، قال ابن قدامة: ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحد ولا تعلم فيه خلافاً.

قوله: (فإن أحد) هو فاعل بفعل مضمر يفسره ما بعده، وقوله: « ترخص » مشتق من الرخصة، وفي رواية ابن أبي ذئب عند أحمد « فإن ترخص مترخص فقال: أحلت لرسول الله ﷺ، فإن الله أحلها في ولم يجلها للناس » وفي مرسل عطاء بن يزيد عند سعيد بن منصور « فلا يستن بم أحد يقول قتل فيها رسول الله ﷺ ».

قوله: (وإنما أذن لي) بفتح أوله والفاعل الله، ويروى بضمه على البناء للمفعول.

قوله: (ساعة من نهار) تقدم في العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر، ولفظ الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لما تحت مكة قال: كثروا السلاح، إلا خزاعة عن بني بكر. فأذن لهم حتى صلى العصر، ثم قال: كثروا السلاح، فلقى رجل من خزاعة رجلاً من بني بكر من غد المزدلفة فقتله، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقام خطيباً فقال، ورايته مستنداً ظهره إلى الكعبة » فذكر الحديث. ويستدل منه أن قتل من أذن النبي ﷺ في قتلهم كإباحة خطئ وقع في الوقت الذي أباح للنبي ﷺ فيه القتال، خلافاً لمن حمل قوله: « ساعة من النهار » على ظاهره فاحتاج إلى الجواب عن قصة ابن خطئ.

قوله: (وقد عادت حرمتها) أي الحكم الذي في مقابلة إباحة القتال المستفادة من لفظ الإذن.

قوله: (اليوم) المراد به الزمن الحاضر، وقد بين غايته في رواية ابن أبي ذئب المذكورة بقوله: « ثم هي حرام إلى يوم القيامة ». وكذا في حديث ابن عباس الأثني بعد باب بقوله: « فهي حرام بحمرة الله إلى يوم القيامة ».

قوله: (فليبلغ الشاهد الغائب) قال ابن جرير: فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد، لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإبلاغ، وأنه لم يأمهم بالإبلاغ الغائب عنهم إلا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذي لزم السامع سراً، وإلا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة.

قوله: (فليل لأبي شريح) لم أعرف اسم القاتل، وظاهر رواية ابن إسحاق أنه بعض قومه من خزاعة.

قوله: (لا يعبد) بالذال المعجمة أي لا يعبر ولا يعصم.

قوله: (ولا فاراً) بالفاء وتبديل الراء أي هارباً، والمراد من وجب عليه حد القتل فهرب إلى مكة مستجيراً بالحرم، وهي مسألة خلاف بين العلماء، وأغرب عمرو بن

قدمها في رمضان منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد الخلافة، فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة، فجهز إليه عمرو بن سعيد جيشاً وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معادياً لأخيه عبد الله، وكان عمرو بن سعيد قد ولاه شرعته ثم أرسله إلى قتال أخيه، فجهاد مروان إلى عمرو بن سعيد فامتنع، وجاء أبو شريح فذكر القصة، فلما نزل الجيش ذا طوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة فهزمهم وأمر عمرو بن الزبير فسجته أخوه بسجن عارم، وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بليل إلى أخيه فقادهم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب.

(تبيين): وقع في السيرة لابن إسحاق ومغازي الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي شريح وبين عمرو بن الزبير، فإن كان مغفواً احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعث والمبعوث. والله أعلم.

قوله: (وهو يبعث البعوث) هي جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجهز للقتال.

قوله: (أيذن) أصله أذن بهزتين قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

قوله: (أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير فحذف حرف النداء، ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبوهم الصيغة وأن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذنه ولا سيما إذا كان في أمر يمترض به عليه، فنترك ذلك والغلظة له قد يكون سبباً لإثارة نفسه ومعاندته من مخاطبه، وسيأتي في المجلود قول والد العنيفة « والله في ».

قوله: (قام به) صفة للقول، والمقول هو حد الله تعالى إلخ. وقوله: « الغد » بالنصب أي ثاني يوم الفتح وقد تقدم بيانه.

قوله: (صعته أذلاني إلخ) فيه إشارة إلى بيان حفظه له من جميع الوجوه، وقوله: « سمعته » أي حملته عنه بغير واسطة، وذكر الأذنين للتأكيد، وقوله: « ووعاء قلبي » تحقيق لفهمه وتبينه، وقوله: « وأبصرته عيني » زيادة في تحقيق ذلك وإن سماعه منه ليس اعتماداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة، وقوله: « حين تكلم به » أي بالقول المذكور، ويؤخذ من قوله « ووعاء قلبي » أن العقل عمله القلب.

قوله: (إنه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم، ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدي تعليم العلم وتبيين الأحكام والخطبة في الأمور المهمة. وقد تقدم من رواية ابن إسحاق أنه قال فيها: « أما بعد ».

قوله: (إن الله حرم مكة) أي حكم بتحريمها وقضاء، وظاهره أن حكم الله تعالى في مكة أن لا يقتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له، وهو أحد أقوال المفسرين في قوله تعالى: « ومن دخله كان آمناً » [آل عمران: ٩٧] وقوله: « أو لم يرو أنا جعلنا حرمنا آمناً » [التكوير: ٢٧] وسيأتي بعد باب في حديث ابن عباس بلفظ « هذا بحرمة الله يوم خلق السموات والأرض »، ولا معارضة بين هذا وبين قوله الأثني في الجهاد وغيره من حديث أنس « إن إبراهيم حرم مكة » لأن المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده، أو أن الله قضى يوم خلق السموات والأرض أن إبراهيم يحرم مكة، أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس، وكانت قبل ذلك عند الله حراماً، أو أول من أظهره بعد الطوفان، وقال القرطبي: معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لأحد ولا لأحد فيه مدخل، قال: ولأجل هذا أكد المعنى بقوله: « ولم يحرمها الناس » والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للمعل فيهِ، أو المراد أنها من حرمت الله فيجب امتثال ذلك، وليس من حرمت الناس يعني في الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه. وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق، وليس عما اختصت به شريعة النبي ﷺ.

قوله: (فلا يحل إلخ) فيه تنبيه على الامتثال لأن من آمن بالله ألزمته طاعته، ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه، وقد تعلق به من قال: إن الكفار غير غافلين بفروع الشريعة، والصحيح عند الأكثر خلافه، وجوابهم بأن المزمع هو الذي يتقاد للأحكام ويترجم عن الحرمت ففعل الكلام معه، وليس فيه نفي ذلك عن غيره. وقال ابن دقيق العيد: الذي أراه أنه من خطاب التهيج، نحو قوله تعالى: « وعلى الله فتروكلوا إن كنتم مؤمنين » [المائدة: ٢٣] فالعلم أن استئذان هذا المنهي عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينفيه، فهذا هو المقضي لذكر هذا الوصف، ولو قيل لا يحل لأحد مطلقاً لم يحصل منه هذا الغرض وإن أضاف التحريم.

سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه المعمول مستند.

قوله: (بحرمة) تقدم تفسيره في العلم، وأشار ابن العربي إلى ضبطه بكسر أوله وبالنزاي بدل الراء والتحتانية بدل للموحدة جملته من الحزبي، والمعنى صحيح لكن لا تساعد عليه الرواية. وأغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فأبدل الحاء المعجمة جيماً جملته من الحزبية، وذكر الحزبية وكذا الدم بعد ذكر المصيان من الخاص بعد العام.

قوله: (خربة بليمة) هو تفسير من الراوي، والظاهر أنه المصنف، وقد وقع في المغازي في آخره: قال أبو عبد الله: الحزبية البلية: وسبق في العلم في آخره: يعني السرة وهي أحد ما قيل في تأويلها، وأصلها سرقة الإبل ثم استعملت في كل سرقة. وعن الخليل: الحزبية الفساد في الإبل، وقيل العيب، وقيل بضم أوله العمرة وقيل الفساد، وفتحها الفعلة الواحدة من الحزبية وهي السرقة. وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثاً واحتج بما تضمنه كلامه، قال ابن حزم: لا كرامة لطليم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله ﷺ. وأغرب ابن بطال فزعم أن سكوت أبي شريح عن جواب عمرو بن سعيد حال على أنه رجع إليه في التفصيل المذكور، ويعكر عليه ما وقع في رواية أحد أنه قال في آخره: قال أبو شريح قلت لعمرو قد كنت شاهداً وكنت غائباً، وقد أمرنا أن يبلغ شاهداً غائباً، وقد بلغتك. فهذا يشعر بأنه لم يوافق، وإنما ترك مشاقته لمجزة عنه لما كان فيه من قوة الشكوة. وقال ابن بطال أيضاً: ليس قول عمرو جواباً لأبي شريح، لأنه لم يختلف معه في أن من أصاب حداً في غير الحرم ثم لجأ إليه أنه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم، فإن أبا شريح أشكر بعت عمرو للجيش إلى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحديث، وحاد عمرو عن جوابه وأجاب عن غير سؤاله. وتعبه الطيبي بأنه لم يجد في جوابه، وإنما أجاب بما يقتضي القول بالموجب كأنه قال له: صح سماعتك وحفظك، لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه، فإن ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم، والذي أتاه فيه من القائل الثاني: قلت: لكنها دعوى من عمرو بغير دليل، لأن ابن الزبير لم يجب عليه حد فماد بالحرم فرأوا أنه حتى يصح جواب عمرو، نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذي استأبى، وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يبيع له بالخلافة ويخسر إليه في جامعة يعني مغلولاً فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عاقب الله، وكان عمرو يعتقد أنه عاص بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله: «إن الحرم لا يبعد عاصياً» ثم ذكر بقية ما ذكر استطراده، فلهذه شبهة عمرو وهي واهية. وهذه المسألة التي وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضاً كما سيأتي بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس. وفي حديث أبي شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز إخبار المرء عن نفسه بما يقتضي قتله وضبطه لما سمعه وغير ذلك، وإنكار العالم على الحاكم ما يغيره من أمر الدين والروضة بلطف وتدرج، والاتصاف في الإنكار على السلطان إذا لم يستطع باليد، ووقوع التأكيد في الكلام البليغ، وجواز المجادلة في الأمور الدينية، وجواز النسيخ، وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد. وفيه الخروج من عبدة التبليغ والصبر على الكراهة لمن لا يستطيع بدأ من ذلك، ونمكس به من قال إن مكة تحت عنوة. قال النووي: تناول من قال تحت صلحاً بأن القتال كان جائزاً له لو فعله لكن لم يمتنع إليه، وتمنك بأنه خلاف الواقع، وسيأتي البحث فيه في المغازي. وقد تقدمت تسمية القتال والمقتول في قصة أبي شريح في الكلام على حديث أبي هريرة.

٩ - باب لا يَنْقُرُ صَيْدَ الْحَرَمِ

١٨٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحُلْ لِأَخِي قَبْلِي، وَلَا تَحُلْ لِأَخِي بَعْدِي، وَأَنَا أُحِلُّ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، لَا يَحْتَلِي خَلَاها، وَلَا يَحْضُدُ شَجَرَهَا، وَلَا يَنْقُرُ صَيْدَهَا، وَلَا تَلْقُطُ لَقَطَتِهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ». وَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ، لِصَاحِبِهَا وَكُفُورِئَا؟ فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

وعن خالده، عن عكرمة قال: هل تسري ما: «لا يَنْقُرُ صَيْدَهَا»؟ هو أن يُنَحِّيه مِنَ الظِّلِّ يَنْزِلُ مَكَانَهُ. [راجع: ١٣٤٩، أخرجه مسلم: ١٣٥٣، بزيادة الفتح والمهجرة].

قوله: (باب لا يَنْقُرُ صَيْدَ الْحَرَمِ) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة، قيل هو كتابة عن الأصليات، وقيل هو على ظاهره كما سيأتي، قال النووي: يحرم التفسير وهو الإزعاج من موضعه، فإن نقره عصى سواء تلف أو لا، فإن تلف في نفاذه قبل سكنه ضمن ولا فلا. قال العلماء: يستأن من النهي عن التفسير تحريم الإتيان بالأولى.

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو الضفي، وخالد هو الخلد.

قوله: (إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد بعدي) في رواية الكشيبي: «فلا تحل» وهو الذي يقصد الأمر الآتي، وقد ذكره في الباب الذي بعده بلفظ «وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي» وهو عند المصنف في أوائل البيع من طريق خالد الطحان عن خالد الخلد بلفظ «فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي» ومثله لأحد من طريق وهيب عن خالد، قال ابن بطال: المراد بقوله: «ولا تحل لأحد بعدي» الإخبار عن الحكم في ذلك لا الإخبار بما سبق لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى. وعصه أنه خير بمنى النهي، غلاف قوله: «فلم تحل لأحد قبلي» فإنه غير محض، أو معنى قوله: «ولا تحل لأحد بعدي» أي لا يحلها الله بعدي، لأن النسخ يقطع بعده لكونه خاتم النبيين.

قوله: (وعن خالده) هو بالإسناد المذكور، وسيأتي في أوائل البيع بأوضح مما هنا.

قوله: (هل تسري ما لا يَنْقُرُ صَيْدَهَا) (إخ) قيل فيه عكرمة بذلك على المنع من الإتيان وسائر أنواع الأذى تبيهاً بالأذى على الأعلى، وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد قالا: لا بأس بطرده ما لم يفض إلى قتله، أخرجه ابن أبي شيبه. وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حاماً كان على البيت فنفق على يد عمر، فأشهر عمر بيده فطار فوقع على بعض بيوت مكة، فجمعت حية فاكلته، فحكم عمر على نفسه بشاة. وروى من طريق أخرى عن عثمان بن عمرو.

١٠ - باب لا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ

وَقَالَ أَبُو شَرِيحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَنْقُرُ بِهَا دَعَاً. [راجع: ١٨٣٢].

١٨٣٤ - حَدَّثَنَا غُثَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْقِتْعِ مَكَّةَ: «لَا حِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَثَنٌ، وَإِذَا اسْتَغْرَمْتُمْ فَأَنْفِرُوا، فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَخِي قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَحْضُدُ شَوْكَةً، وَلَا يَنْقُرُ صَيْدَهُ، وَلَا تَلْقُطُ لَقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يَحْتَلِي خَلَاها». قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لَيَنْقُرُهُمْ وَيُشِيرُهُمْ. قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ». [راجع: ١٣٤٩، وانظر في جزاء الصيد، باب ٨. أخرجه مسلم: ١٣٥٣، وأخرج أوله في الإمامة ٨٥٥].

قوله: (باب لا يحل القتال بمكة) هكذا ترجم بلفظ القتال، وهو الواقع في حديث الباب، ووقع عند مسلم في رواية كذلك، وفي أخرى بلفظ «القتل» بدل القتال، وللعلماء في كل منهما اختلاف منذر.

قوله: (وقال أبو شريح) تقدم موصولاً قبل باب، ووجه الاستدلال به لتحريم القتال من جهة أن القتال يفضي إلى القتل، فقد ورد تحريم سفك الدم بها بلفظ الكثرة في سياق الضي فميم.

قوله: (عن مجاهد عن طائوس) كذا رواه منصور موصولاً، وخالفه الأعمش فرواه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلأ أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه، وأخرجه أيضاً عن سفيان عن داود بن شبيب عن مجاهد مرسلأ، ومنصور ثقة حافظ فالحكم لمرسله.

قوله: (يوم القتح مكة) هو ظرف للقول المذكور.

قوله: (لا حجرة) أي بعد الفتح، وأصح بذلك في رواية علي بن المديني عن جرير في كتاب الجهاد.

قوله: (ولكن جهاد ونية) المعنى أن وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها إذ

في ذلك بعد سبعة أبواب.

قوله: (وإنه لا يحل القتال) الماء في إنبه ضمير الشأن، ووقع في رواية الكشيبي «في حل» بلطف لم يدل لأوهي إنشيه لقوله بلي.

قوله: (لا يعهد شوكة) قدم البحث فيه في حديث أبي شريح.

قوله: (ولا يلقط لقطته إلا من عرفها) سيأتي البحث فيه في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى.

قوله: (ولا يخطئ خلاها) بلغاه للمعجمة، وإخلا مقصور، وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القاسمي بالمد وهو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه، واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش، وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري. وقال الشافعي: لا بأس بالرعي لصلحة البهائم وهو عمل الناس، بخلاف الاحتشاش فإنه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره. وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي اليباس واختلاؤه، وهو أصبح الوجهين للشافعية لأن النبات اليباس كالصيد الميت، قال ابن قدامة: لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليباس من الحشيش، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة «ولا يجتث حشيشها» قال وأجموا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلاؤه.

قوله: (فقال العباس) أي ابن عبد المطلب كما وقع مبيناً في المفازي من وجه آخر.

قوله: (إلا الإذخر) يجوز فيه الرفع والنصب، أما الرفع فعلى البذل بما قبله، وأما النصب ففكرته استثناء واقفاً بعد النفي. وقال ابن مالك: للمخار النصب لكون الاستثناء وقع مترافياً عن المستثنى منه فعدمت المشاكلة بالبدلية، ولكن الاستثناء أيضاً عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصوداً. والإذخر نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل متدفق وقضبان دقاق بينت في السهل والحزن، والمغرب صنف منه فيما قاله ابن البيطار، قال: والذي بمكة أجوده، وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الحشيش ويسدون به الخلل بين البليات في القبور ويستعملونه بدلاً من الحلفاء في الفودود، ولهذا قال العباس «فإنه لقيتهم» وهو بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون أي الحداد. وقال الطبري: القين عند العرب كل ذي صناعة يعاملها بنفسه ووقع في رواية المفازي «فإنه لا بد منه للقين والبيوت» وفي الرواية التي في الباب قبله «فإنه لصاغتنا وقيورنا» ووقع في مرسل جيهاد عند عمر بن شبة الجعبي بين الثلاثة، ووقع عنه أيضاً «فقال العباس: يا رسول الله إن أهل مكة لا صبر لهم عن الإذخر لقيتهم ويوتهم» وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلقن النبي ﷺ الاستثناء، وقوله ﷺ في جوابه: «إلا الإذخر» هو استثناء بعض من كل لدخول الإذخر في عموم ما يختلف.

واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح، وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه، ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال إما لفظاً وإما حكماً لجواز الفصل بالتفصيل مثلاً، وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقاً ويمكن أن يتجسس له بظاهر هذه القصة. وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لا احتمال أن يكون ﷺ أراد أن يقول إلا الإذخر فشغله العباس بكلامه فوصل بكلامه نفسه فقال: إلا الإذخر، وقد قال ابن مالك: يجوز الفصل مع إضمار الاستثناء متصلاً بالمستثنى منه، واختلفوا هل كان قوله ﷺ «إلا الإذخر» بجائده أو وحي؟ وقيل كان الله فوض له الحكم في هذه المسألة مطلقاً، وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء من ذلك فاجب سؤاله، وقال الشافعي طبع اللباس أن يستثنى لأنه احتمل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الإذخر فإنه من تحريم الرسول بجائده فساغ له أن يسأله استثناء الإذخر، وهذا مبني على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام، وليس ما قاله بلازم بل في تقريره ﷺ للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام، وحكى ابن بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة، وقد بين العباس ذلك بأن الإذخر لا غنى لأهل مكة عنه. وتعبه ابن المنير بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها فيه، فلو كان الإذخر مثل الميتة لانتفع استعماله إلا فيمن تحققت ضرورته إليه، والإجماع على أنه مباح مطلقاً بغير قيد الضرورة انتهى. ويحتمل أن يكون مراد المهلب بأن أصل إباحته كانت للضرورة وسببها، لا أنه يريد أنه مفيد بها، قال ابن المنير: والحق أن سؤال العباس كان على معنى الضراعة، وترخيص النبي ﷺ كان تبليغاً عن الله إما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي، ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متسع فقد وهم، وفي الحديث بيان خصوصية النبي ﷺ بما ذكر

صارت دار إسلام، ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج إليه، وفسره بقوله: «فإذا استقرت فافتروا» أي إذا دعيت إلى الفزو فاجيبوا، قال الطبري: قوله «ولكن جهاد» عطف على مدخول «لا هجرة» أي الهجرة إما فراراً من الكفار وإما إلى الجهاد وإما إلى نحو طلب العلم، وقد انقطعت الأولى فاغتنموا الآخرين، وتضمن الحديث بشارة من النبي ﷺ بأن مكة تستمر دار إسلام، وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

قوله: (فإن هذا بلد حرم) القاء جواب شرط محذوف تقديره: إذا علمتم ذلك فاعلموا أن هذا بلد حرام، وكأنه وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراماً كان التثنية يقع منه لا إليه، ولا روى مسلم هذا الحديث عن إسحاق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله «وقال يوم الفتح إن الله حرم إلخ» فجعله حديثاً آخر مستقلاً، وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كمللي بن المنفي عن جرير كما سيأتي في الجهاد.

قوله: (حرمه الله) سبق مشروحاً في حديث أبي شريح، ووقع في رواية غير الكشيبي «حرم الله» بخلاف الماء.

قوله: (وهو حرام بمحرمه الله) أي بتحريمه، وقيل الحرمة الحق أي حرام بالحق الماتع من تحليله، واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم، فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها، ونخص الخلاف بمن قتل في الحبل ثم لجأ إلى الحرم، وعن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي، واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها، ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي ﷺ كما تقدم، وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقاً، ونقل التفتيز عن مجاهد وعطاء. وقال أبو حنيفة: لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحبل باختياره، لكن لا يجالس ولا يكلم، ويعطى ويذكر حتى يخرج. وقال أبو يوسف: يخرج مضطراً إلى الحبل، وفعله ابن الزبير، وروى عن أبي شبة من طريق طاوس عن ابن عباس «من أصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبيع» وعن مالك والشافعي: يجوز إقامة الحد مطلقاً فيها، لأن المعاصي منك حرمه نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن، وأما القتال فقال الماوردي: من خصائص مكة أن لا يجارب أهلها، فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بنهر قتال لم يجز، وإن لم يمكن إلا بالقتال قتال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضاعتها. وقال آخرون: لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة، قال النووي: والأول نص عليه الشافعي، وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يسم أهله كالمنجنيق، بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فإنه يجوز قتالهم على كل وجه. وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القتال وجزم به في شرح التلخيص «وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية، قال الطبري: من أتى حداً في الحبل واستجار بالحرم فلا إمام إبطاء إلى الخروج منه، وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة، لقوله ﷺ «وإنما أحسن من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس» فلم أنها لا تخل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو عارية أهلها والقتل فيها. ومال ابن حزم إلى هذا، وقال ابن المنير: قد أكد النبي التحريم بقوله: «حرمه الله» ثم قال: «فهر حرام بمحرمه الله» ثم قال: «ولم تحل لي إلا ساعة من نهار» وكان إذا أراد التأكيد ذكر الشيء ثلاثاً، قال فهذا نص لا يحتمل التأويل. وقال القرطبي: ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه ﷺ بالقتال لاعتباره عما أبيع له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا إذ ذلك مستقيمين للقتال والقتل لصدمع من المسجد الحرام وإخراجهم أهله منه وكفرهم، وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم، وقال به غير واحد من أهل العلم. وقال ابن دقيق العيد: يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دل على أن الماتون للنبي ﷺ فيه لم يؤذن لغيره فيه، والذي وقع له إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يسم كالمنجنيق فكيف يسوغ التأويل المذكور؟ وأيضاً فسياق الحديث يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها، وذلك لا يتحقق بما يستاصل، واستدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم، قال القرطبي: قوله حرمه الله أي يجرم على غير الحرم مدخوله حتى يجر، ويجري هذا مجرى قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي وطؤهن، و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي أكلها، فصرف الاستعمال يدل على تعيين المحظوف، قال: وقد دل على صحة هذا المعنى اعتباره عن دخوله مكة غير محرر مقاتلاً بقوله: ﴿لم تحل لي إلا ساعة من نهار﴾ الحديث. قال: وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا عروماً، إلا إذا كان ممن يكر التكرار. قلت: وسيأتي بسط القول

١٣٥٠	٢٨ - كتاب جزاء الصيد	١١ - باب الحجامة للمحرم	١٠٣٠
------	----------------------	-------------------------	------

سفيان أولاً عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة، ثم حدثه به ثانياً عن عطاء بواسطة طلوس. قلت: وهو كلام لم يقف على طريق مسدد التي في الكتاب الذي شرح فيه فضلاً عن بقية الطرق التي ذكرناها، ولا تعرف مع ذلك لعطاء عن طلوس رواية أصلاً. والله المستعان.

قوله: (وهو محرم) زاد ابن جريج عن عطاء «صائم» (بلحي جمل) وزاد زكريا «على رأسه» وسنأتي رواية عكرمة في الصور، وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن مجينة ثاني حديثي الباب دون ذكر الصيام.

قوله: (عن علقمة بن أبي علقمة) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان «ابن علقمة» واسم أبي علقمة بلال، وهو مدني تابعي صغير سمع أنساً، وهو علقمة بن أم علقمة واسمها مرجانة، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن مجينة) في رواية المصنف في الطب عن إسماعيل وهو ابن أبي أوس عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن مجينة.

قوله: (بلحي جمل) يفتح اللام وحكي كسرهما وسكون المهمل ويفتح الجيم والميم: موضع بطريق مكة. وقد وقع ميمناً في رواية إسماعيل المذكورة «بلحي جمل من طريق مكة» ذكر البكري في مصححه في رسم العقيق قال: هي بحر جمل التي ورد ذكرها في حديث أبي جهم، يعني للماضي في التيمم. وقال غيره: هي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقياء. ووقع في رواية أبي ذر «بلحي جمل» بصيغة التثنية، ولغيره بالأفراد. ووهب من ظنه فحكي الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجيم، وجزء الحارزمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الرعاة، وسيأتي البحث في أنه هل كان صائماً في كتاب الصيام.

قوله: (في وسط) يفتح الهمزة أي متوسطه، وهو ما فوق الفايخ فيما بين أعلى القرنين، قال الليث: قلت هذه الحجامة في فأس الرأس، وأما التي في أعلاه فلا لأنها ربما أصمت، وسيأتي تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى. قال النووي: إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فإن تقصت قطع شعر فهي حرام لقطع الشعر، وإن لم تقصه جازت عند الجمهور، وكرها مالك. وعن الحسن فيها الفدية وإن لم يقطع شعراً. وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر ونحو الفدية. وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس. وقال النووي: إذا أمكن منك الحاجم بغير حلق لم يجز الحلق. واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وسط الجرح والدمل وقطع العرق وقطع الفرس وغير ذلك من وجوه التداعي إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر، ولا فدية عليه في شيء من ذلك. والله أعلم.

١٢ - باب تزويج المحرم

١٨٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَيْثِرَةِ عَبْدُ الْقُسُوفِ بْنُ الْحَجَّاجِ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَثْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [الطبر: ٢٧٥٨، ٤، ٥١٤٤، أخرجه مسلم: ١٤١٠].

قوله: (باب تزويج المحرم) أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة، وظاهر صنيعه أنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك، ولا أن ذلك من الخصائص، وقد ترجم في النكاح «باب نكاح الحرم» ولم يزد على إيراد هذا الحديث، وممراده بالنكاح التزويج للإجماع على إفساد الحج والعمره بالجماع. وقد اختلف في تزويج ميمونة، فالمشهور عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم، وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة، وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالاً، وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في «باب عمرة القضاء» من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. واختلف العلماء في هذه المسألة، فالجمهور على المنع لحديث عثمان «لا ينكح المحرم ولا ينكح» أخرجه مسلم وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة، ولأنها تحتل الخصوصية، فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به. وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة: يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء، وتعقب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يعتبر به. وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فمتمنع بالصريح فيه بقوله: «ولا ينكح» بضم أوله، وقوله فيه «ولا ينكح».

في الحديث، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية، والمبادرة إلى ذلك في الجماع والمشاهد، وعظيم منزلة العباس عند النبي ﷺ، وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلاً ومشوؤه، وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة، وإيقاع حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة، وأن الجهاد يشترط أن يقصد به الإخلاص ووجوب الفير مع الأمة.

١١ - باب الحجامة للمحرم

وَكَوَى ابْنُ عَمَرَ ابْنَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

وَيَتَذَكَّرُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِبٌّ

١٨٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو: أَوَّلُ شَيْءٍ سَبِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَبِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ. ثُمَّ سَبِعَهُ يَقُولُ: حَدَّثَنِي طَارِظُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ: لَعَلَّهُ سَبِعَهُ مِنْهُمَا. [الطبر: ١٩٣٨، ٩، ١٩٣٩، ٢١٠٣، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، أخرجه مسلم: ١٧٠٢].

١٨٣٦ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عُلُقَمَةَ ابْنِ أَبِي عُلُقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ مَجِينَةَ ﷺ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، بِلَحْيِي جَمَلٍ، فِي وَسْطِ رَأْسِهِ. [الطبر: ٢٦٩٨، وهو في الطب، باب ١٢، أخرجه مسلم: ١٢٠٣، بدون ذكره في جمل هي، وذكره كذا].

قوله: (باب الحجامة للمحرم) أي هل يمنع منها أو يتباح له مطلقاً أو للضرورة؟ والمراد في ذلك كله المحرم لا الحاجم.

قوله: (وكوى ابن عمر ابنه وهو محرم) هذا الابن اسمه واقد، وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال: «أصاب واقد بن عبد الله بن عمر برسام في الطريق وهو متوجه إلى مكة فدواه ابن عمر» فأبان أن ذلك كان للضرورة.

قوله: (ويتداوى ما لم يكن فيه طيب) هذا من تنمة الترجمة، وليس في أثر ابن عمر كما ترى. وأما قول الكرماني: فاحل «يتداوى» إما المحرم ولما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر، وقد سبق في أوائل الحج في «باب الطيب عند الإحرام» قول ابن عباس: «ويتداوى بما يأكل» وهو موافق لهذا، والجمع بين هذا وبين الحجامة مصوم التداعي. وروى الطبري من طريق الحسن قال: «إن أصحاب المحرم شجة فلا بأس بأن يأخذ من حورها من الشعر ثم يداويها بما ليس فيه طيب».

قوله: (قال لنا عمرو أول شيء) أي أول مرة، في رواية الحميدي عن سفيان «حدثنا عمرو وهو ابن دينار» أخرجه أبو نعيم وأبو عروانة من طريقه.

قوله: (ثم سمعته) هو مقول سفيان والضمير لعمرو، وكذا قوله: «قلت لعله سمعه» وقد بين ذلك الحميدي عن سفيان فقال: حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره، لكن قال: فلا أدري أسمعته منهما أو كانت إحدى الروايتين وهما، زاد أبو عروانة: قال سفيان: ذكر لي أنه سمعه منهما جميعاً. وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة نحو رواية علي بن عبد الله وقال في آخره: فظننت أنه رواه عنهما جميعاً. وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء فذكره. قال: ثم حدثنا عمرو عن طلوس به قلت لعمرو: إنما كنت حدثت عن عطاء، قال: أسكت يا صبي، لم أعطك، كلاماً حديثي. قلت: فإن كان هذا محفوظاً فلعل سفيان تردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشي من كون ذلك صدر منه حالة الغضب، على أنه قد حدث به فجمعهما. قال أحمد في مسنده: حدثنا سفيان قال قال عمرو أولاً فخطبنا: قال طلوس عن ابن عباس فذكره، قال أحمد: وقد حدثنا به سفيان قال: قال عمرو عن عطاء وطلوس عن ابن عباس. قلت: وكذا جمعهما عن سفيان مسدد عند المصنف في الطب، وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة وإسحاق بن راهويه عند مسلم، وكتبه عند الترمذي والنسائي. وتابع سفيان على روايته له عن عمرو لكن عن طلوس وحده زكريا بن إسحاق أخرجه أحمد وأبو عروانة وابن خزيمة ولحاكم، وله أصل عن عطاء أيضاً أخرجه أحمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير، ومن طريق ابن جريج كلاماً عنه.

(تبيينه) زعم الكرماني أن مراد البخاري بالسباق المذكور أن عمراً حدث به

١٣ - باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة

وقالت عائشة رضي الله عنها: لا تلبس المحرمة ثوباً يورس أو زعفران.

١٨٣٨ - حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثنا الثبتي: حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قام رجل فقال: يا رسول الله، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال النبي ﷺ: «لا تلبس القميص، ولا السراويلات، ولا العمامة، ولا البرانس، إلا أن يكون أحد لبست له نعلان فليلبس الخفين، ولتقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً منه زعفران ولا الورس، ولا تنسج المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين».

تأبها موسى بن عقبة، وإسماعيل بن إبراهيم بن عتبة، وجويبر، وأبني إسحاق: في الثياب والقفازين.

وقال غيبة الله: ولا ورس، وكان يقول: لا تنسج المحرمة ولا تلبس القفازين.

وقال مالك، عن نافع، عن ابن عمر: لا تنسج المحرمة.

وتأبها الثبتي عن أبي سليم. [راجع: ١٣٤. أخرجه مسلم: ١١٧٧، بدون ذكر الطب].

١٨٣٩ - حدثنا قتيبة: حدثنا جبر، عن منصور، عن الحكم، عن سفيان بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ولعنت برجل محرم ناعه فقلته، فأبى رسول الله ﷺ فقال: «اغسلوه وكنفوه، ولا تقطعوا رأسه، ولا تقربوه طيباً، فإنه يفتت يهل». [راجع: ١٦٦٥. أخرجه مسلم: ١٢٠٦].

قوله: (باب ما ينهى أي عنه (من الطيب للمحرم والمحرمة) أي انهما في ذلك سواء، ولم يختلف العلماء في ذلك، وإنما اختلفوا في أشياء هل تعد طيباً أو لا، والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماته التي تصد الإحرام، ويأثم بتالي حال المحرم فإن المحرم أشعث أخبر.

قوله: (وقالت عائشة: لا تلبس المحرمة ثوباً يورس أو زعفران) وصله البيهقي من طريق معاذ عن عائشة قالت: «المحرمة تلبس من الثياب ما شامت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران، ولا تبرقع ولا تلثم، وتسد الثوب على وجهها إن شامت» وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطيب إجماعاً. وروى أحمد وأبو داود والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحاق حديثي نافع عن ابن عمر بلفظ «أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء عن القفازين والثياب وما مس الورس والزعفران من الثياب، وللبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب» ثم أورد المصنف حديث ابن عمر «قام رجل فقال: يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس؟» الحديث «وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر مباحته في «باب ما يلبس المحرم من الثياب» وزاد فيه هنا «ولا تنسج المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين» وذكر الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها، وسأين ما في ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابعه موسى بن عقبة) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل.

قوله: (وإسماعيل بن إبراهيم) أي ابن عقبة، وهو ابن أخي موسى المذكور قبله، وقد رواه من طريقه موصولاً في «فوائد علي بن محمد المصري» من رواية السلفي عن الثقفني عن ابن بشران عنه عن يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عبيد عن إسماعيل عن نافع بن.

قوله: (وجويبر) أي ابن أسماء، وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة.

قوله: (وابن إسحاق) وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب.

قوله: (في الثياب والقفازين) أي في ذكرهما في الحديث للرفع. والقفاز بضم

القاف وتشديد القاء وبعد الألف زاي: ما تلبس المرأة في يدها فيغطي أصابعها وكتفها عند معانة الشيء كزول وغمره، وهو ليد كالخف للرجل. والثياب الحصار الذي يشد على الألف أو تحت الحاجز، وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة، ولكن الرجل في القفاز مثلهما لكونه في معنى الخف فإن كلاً منهما يحيط بجزء من البدن، وأما الثياب فلا يحرم على الرجل من جهة الإحرام لأنه لا يحرم عليه تغطية وجهه على الراجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب.

قوله: (وقال عبد الله) يعني ابن عمر العمري (ولا ورس) وكان يقول «لا تنسج المحرمة ولا تلبس القفازين» يعني ابن عبد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع فوافقهم على رفعه إلى قوله «زعفران ولا ورس» وفصل بقية الحديث فجعله من قول ابن عمر. وهذا التعليق عن عبيد الله وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحامد بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر بن النضر ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع فساق الحديث إلى قوله: «ولا ورس» قال: وكان عبد الله يعني ابن عمر يقول: «لا تنسج المحرمة ولا تلبس القفازين» ورواه يحيى القطان عند النسائي وحسن بن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاتصرا على التفت على رفعه.

قوله: (وقال مالك إلخ) هو في «الموطأ» كما قال، والغرض أن مالكا اقتصر على الموقوف فقط، وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله وظاهر الإدراج في رواية غيره. وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج في هذا الحديث لورود النهي عن الثياب والقفاز مفرداً مرفوعاً وللابتداء بالنهي عنهما في رواية ابن إسحاق المرفوعة المقدم ذكرها وقال في «الافتراح»: «مضى الإدراج في أول المتن ضعيفة. وأوجب بأن الثقات إذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما إن كان حافظاً ولا سيما إن كان أحفظ، والأمراً هنا كذلك فإن عبد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف، وأما الذي اقتصر على الموقوف فرعه فقد شد بذلك وهو ضعيف، وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فإنه من التصرف في الرواية بالمتن، وكأنه رأى أشياء متعاطلة تقدم وأخر لجواز ذلك عنده، ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى، أشار إلى ذلك شيخنا في «شرح الترمذي» وقال الكرمانى: «إن قلت فلم قال بلفظ «قال» وتأنيباً بلفظ «كان يقول»؟ قلت: لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائماً مكرراً، والفرق بين المروين إما من جهة حذف المرأة وإما من جهة أن الأول بلفظ «لا تنسج» من التضعيل والثاني من الاتصال، وأما من جهة أن الثاني يضم إليه على سبيل التثني لا غير الأول بل يضم والكسر تقييداً ونهياً، انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه.

قوله: (وتابعه ليث بن أبي سليم) أي تابع مالكا في رفعه، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع مرفوعاً على ابن عمر. ومعنى قوله: «ولا تنسج» أي لا تستر وجهها كما تقدم. واختلف العلماء في ذلك فمنه الجمهور وأجازته الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية، ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها وكتفها بما سوى الثياب والقفازين.

قوله: (مسه ورس) مفهومه جواز ما ليس فيه ورس ولا زعفران، لكن لحق العلماء بذلك أنواع الطيب للأشتركت في الحكم واختلفوا في المصبرغ بغير الزعفران والورس وقد تقدم ذلك، والورس نبات بياضين قاله جاعة وجزم بذلك ابن العربي وغيره، وقال ابن البيطار في مفراته: «الورس يتي به من البسمن والخند والصين، وليس نبات بل يشبه زهر الصفر، وبنته شيء يشبه البسج، ويقال إن الكرم عروقه.

قوله: (عن منصور) هو ابن المنصور، والحكمة هو ابن عتبة.

قوله: (ولعنت) بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في «باب كفن المحرم» ويأتي في «باب المحرم يموت برفة» بيان اختلاف في هذه اللفظة، والمراد هنا قوله: «ولا تقربوه طيباً» وهي بتشديد الراء، وسيأتي قريباً بلفظ «ولا تحتطوه» وهو من الخنوط بالمهمله والنون وهو الطيب الذي يصنع للميت.

وقوله: (يعت ملها) أي على هيئة التي مات عليها. واستدل بذلك على بقاء إحرامه خلافاً للمالكية والحنفية، وقد تحسروا من هذا الحديث بلفظة اختلف في ثوبها وهي قوله: «ولا تحمروا وجهه» فقالوا: لا يجوز للمحرم تغطية وجهه، مع أنهم لا يفرقون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرماً، وأما الجمهور فاختلوا بظاهر الحديث وقالوا: إن في ثبوت ذكر الوجه مقالاً، وتردد ابن المنذر في صحته، وقال البيهقي: ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته، وفي كل ذلك نظر فإن الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق إسرائيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور « ولا تنظروا وجهه » وقال أبو الزبير « ولا

تكشفوا وجهه » وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ « ولا تمسروا وجهه ولا رأسه » وأخرجه مسلم أيضاً من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير بلفظ « ولا تمس طياً خارج رأسه » قال شعبة: ثم حدثني به بعد ذلك فقال: « خارج رأسه ووجهه » انتهى. وهذه الرواية تتصلق بالتطيب لا بالكشف والتنظية، وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث، فلم يعبى رواته انتقل ذهنه من التطيب إلى التنظية. وقال أهل الظاهر: يجوز للمحرم المحي تطعيه وجهه ولا يميز للمحرم الذي يموت عملاً بالظاهر في المرضعين. وقال آخرون: هي واقعة عين لا عموم فيها لأنه حلل ذلك بقوله: « لأنه يبعث يوم القيامة ملياً » وهذا الأمر لا يتحقق وجوده في غيره فيكون خاصاً بذلك الرجل؛ ولو استمر بقاءه على إحرامه لأمر بقضائه مناسكه، وسيأتي ترجمة المصنف بفتي ذلك. وقال أبو الحسن بن القصار: لو أريد تمسيح هذا المحكم في كل عزم لقال: « فإن الإحرام » كما جاء « إن الشهيد يبعث وجرحه ينصب دماً » وأجيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة في الأمر المذكور كونه كان في النكاح وهي عامة في كل عزم، والأصل أن كل ما ثبت لواحد من زمن النبي ﷺ ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص. واختلف في الصائم يموت هل يطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أو لا يطل؟ وقال النووي: يتأول هذا الحديث على أن النهي عن تطعيه وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تطعيه وجهه بل هو صيانة للرأس، فإنهم لو غفلوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه أحد. وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال: يغطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين أي من أعلى، وفي رواية: ما دون عينيه. وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم.

(تكملة): كان وقوع الإحرام المذكور عند الصخرات من عرفة. وفي الحديث إطلاق الواقف على الراكب، واستحباب دوام التلبية في الإحرام، وأنها لا تقطع بالتوجه لعرفة، وجواز غسل الإحرام بالسدر ونحوه مما لا يعد طيباً. وحكى المزي عن الشافعي أنه استدل على جواز قطع سدر الإحرام بهذا الحديث لقوله فيه: « وأغسلوه ماء وسدر » والله أعلم. (تبييه): لم أتق في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية الإحرام المذكور، وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي، سبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر، ثم ذكر أولاد عبد الله بن عمر فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال: وقع عن بعيره وهو عزم فهلك، فظن هذا المتأخر أن الواقد بن عبد الله بن عمر صحبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي ﷺ، وليس كما ظن فسان واقد المذكور لا صحبة له فإن أمه صفية بنت أبي عبيد إنما تزوجها أبوه في خلافة أبيه عمر واختلف في صحبتها، وذكرها المجلي وغيره في التابئين، ووجدت في الصحابة واقد بن عبد الله آخر لكن لم أر في شيء من الأخبار أنه وقع عن بعيره فهلك، بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات في خلافة عمر، فبطل تفسير المبهمة بأنه واقد بن عبد الله من كل وجه.

١٤ - باب الإغتسال للمحرم

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يَدْخُلُ الْمُحْرِمُ الْحَمَامَ.

وَلَمْ يَرَأِ ابْنَ عَمْرٍ وَعَائِشَةُ بِالْحَكِّ بَاسًا.

١٨٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَالْيُسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْيُسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ.

فَارْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ يَسْتَرُ بِخُبْرٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُثَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الْقُوبِ فَقَالَ: خَشَى بَدَأِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَنْصَبُ عَلَيْهِ: احْبَثْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَوَّلَهُ رَأْسَهُ يَدَيْتِهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَقْبَرَ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُ. (أخرجه مسلم:

قوله: (باب الإغتسال للمحرم) أي ترفها وتنظفها وتطهرها من الجنابة، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمحرم أن يقتسل من الجنابة. واختلفوا فيما عدا ذلك. وكان المصنف أشار إلى ما روي عن مالك أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء، وروي في «الموطأ» عن نافع أن ابن عمر كان لا يفسل رأسه وهو عزم إلا من احتلام.

قوله: (وقال ابن عباس يدخل الإحرام الحمام) وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب عن عكرمة عنه قال: الإحرام يدخل الحمام، ويتزع خمره، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول: أمطوا عنكم الإني فإن الله لا يصنع بأظفاركم شيئاً. وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه دخل حماماً بالحيضة وهو عزم وقال: إن الله لا يعبا بأوصافكم شيئاً. وروى ابن أبي شيبة كرامة ذلك عن الحسن وعطاء.

قوله: (ولم ير ابن عمر وعائشة بالحق بأساً) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي مجلز قال: « رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو عزم، فظننت له فإذا هو يحك بأظفار أنامله »، وأما أثر عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها مرجانة « سمعت عائشة تسأل عن المحرم يحك جسده؟ قال: نعم وليشدد. وقالت عائشة: لو ربطت يدي ولم أجد إلا أن أحك برجلي لحككت » أحد ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجامع ما بين الغسل والحك من إزالة الأذى.

قوله: (عن زيد بن أسلم عن إبراهيم) كذا في جميع الموطآت، وأغرب يحمي بن يحيى الأندلسي فادخل زيد بن إبراهيم نافعاً، قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه.

قوله: (عن إبراهيم) في رواية ابن عيينة عن زيد « أخبرني إبراهيم » أخرجه أحمد وإسحاق والحميدي في مسانيدهم عنه، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم « أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره » قال: كذا: « مولى ابن عباس » وقد اختلفت في ذلك والمشهور أن حنينا كان مولى للعباس ومعه له النبي ﷺ فأولاده موال له.

قوله: (أن ابن عباس) في رواية ابن جريج عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسرور.

قوله: (بالأبواء) أي وهما نازلان بها، وفي رواية ابن عيينة « بالعرج » وهو يفتح أوله وإسكاناً ثانيه: قرية جامعة قريبة من الأبواء.

قوله: (إلى أبي أيوب) زاد ابن جريج فقال: « قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك ».

قوله: (بين القرنين) أي قرني البئر، وكذا هو لبعض رواة الموطأ، وكذا في رواية ابن عيينة، وهما العودان أي العودان المتصبان لأجل عود البكرة.

قوله: (أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان إلخ) قال ابن عبد البر: الظاهر أن ابن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو غيره، ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبي أيوب: يسألك كيف كان يفسل رأسه؟ ولم يقل هل كان يفسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسرور وابن عباس. قلت: ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفظته، كأنه لما قال له سله هل يقتسل الإحرام أو لا؟ فجاه فوجده يقتسل، فهم من ذلك أنه يقتسل، فأجاب أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن كيفية الغسل، وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الإشكال في هذه المسألة لأنها محل الشعر الذي يمتشي انتانته بخلاف بقية البدن غالباً.

قوله: (فقطاً) أي إزاله من رأسه، وفي رواية ابن عيينة « جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه » وفي رواية ابن جريج « حتى رأيت رأسه ووجهه ».

قوله: (للإنسان) لم أتق على اسمه، ثم قال أي أبو أيوب « هكذا رأيتني أي النبي ﷺ - يفعل » زاد ابن عيينة « فرجعت إليهما فغيرتهما، فقال المسرور لابن عباس: لا أمورك أبداً » أي لا أجادلك. وأصل المراه استخراج ما عند الإنسان يقال أمرى فلان فلاناً إذا استخرج ما عنده قاله ابن الأثيري، وأطلق ذلك في المجادلة لأن كلاً من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجج. وفي هذا الحديث من القوائد مناظرة الصحابة في الأحكام، ورجوعهم إلى النصوص، وتبرعهم لحبر الواحد ولو كان تابعياً، وأن قول بعضهم ليس بحجة على بعض، قال ابن عبد البر: لو كان معنى الاعتداء في قوله ﷺ: « أصحابي كالنجم » يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نغم وأنت نغم فبينا اتقدي من بعدنا كفاء ولكن معناه

١٠٣٣	٢٨ - كتاب جزاء الصيد ١٥ - باب نَيْسِ الْخُفَيْنِ لِلْمُحَرَّمِ	١٨٤٦ ح
------	--	--------

وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله، وجزم المصنف بالحكم في هذه المسألة دون التي قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه ينعين على من بلغه العمل به.

١٧ - باب نَيْسِ السِّلَاحِ لِلْمُحَرَّمِ

وَقَالَ عِكْرَمَةُ: إِذَا خَشِيَ الْقَتْلَ لَيْسَ السِّلَاحُ وَالْقَتْلَى. وَلَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ فِي الْفَقْدَانَةِ.

١٨٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رضي الله عنه فِي ذِي الْقَعْدَةِ، قَامَ أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلُوا يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاصَتْهُمْ: لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَارِ. [راجع: ١٧٨١. أخرجه مسلم: ١٧٨٣، مطولاً بدون ذي القعدة].

قوله: (باب ليس السلاح للمحرم) أي إذا احتاج إلى ذلك.

قوله: (وقال عكرمة إذا خشي العدو ليس السلاح والقتلى) أي وجبت عليه القعدة، ولم أتق على أثر عكرمة هذا موصولاً. وقوله: «و لم يَنْبَغِ عَلَيْهِ فِي الْقَدَةِ» يقتضي أنه توبع على جواز ليس السلاح عند الحشية وخولف في وجوب القعدة، وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يقتل الحرم السيف، وقد تقدم في العبدین قول ابن عمر للحجاج: أنت أمرت بمحمل السلاح في الحرم. وقوله له: «و أدخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه» وفي رواية: «أمرت بمحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حله» وتقدم الكلام على ذلك مستوفى في «باب من كره حل السلاح في العيد» وذكر من روى ذلك مرفوعاً. ثم أورد المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصراً، وسأني بتسامي في كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا، وهوم المزني في الأطراف. فزعم أن البخاري أخرجه في الحج بطوله وليس كذلك.

١٨ - باب دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

وَدَخَلَ ابْنُ عَمْرٍو: وَإِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِهْلَالِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَطَائِينَ وَغَيْرَهُمْ.

١٨٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا وَقَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ بَيْحَرِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَعُ، هُنَّ لَهْنٌ، وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِهِمْ، يَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ ذُو ذِيْلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَى، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ. [راجع: ١٥٢٤. أخرجه مسلم: ١١٨١].

١٨٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْقَحْصِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْيَغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ عَطَلٍ مَتَعَلِّقٌ بِاسْتِئْثَارِ الْكُتَيْبَةِ، فَقَالَ: «الْقُتُوبَةُ». [الطهر: ٤٣٠٤، ٤٢٨٦، ٤٥٨٨. أخرجه مسلم: ١٣٥٧، بغير هذا اللفظ].

قوله: (باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام) هو من عطف الخاص على العام، لأن الراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أهم.

قوله: (ودخل ابن عمر) وصله مالك في «الموطأ» عن نافع قال: «أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد يعني بضم القاف جاءه خبر عن الفتنة، فرجع فدخل مكة بغير إحرام».

قوله: (وإنما أمر النبي ﷺ بالإهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطائين وغيرهم) هو من كلام المصنف، وحاصله أنه خص الإحرام بمن أراد الحج والعمرة، واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس: «من أراد الحج والعمرة» فمفهومه أن المردة إلى مكة لغرض قصد الحج والعمرة لا يلزمه الإحرام، وقد اختلف العلماء في هذا فالشهور من مذنب الشافعي عدم الوجوب مطلقاً، وفي قول يجب مطلقاً، وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب، والشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب، وفي

كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النفل لأن جميعهم عدول. وفيه اعتراف للفاضل بفضله، وإنصاف بعضهم بعضاً، وفيه استتار الفاسل عند الفسل، والاستماتة في الطهارة، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة، وجواز غسل الحرم وتشريه شعره الماء وذلك يده إذا أمن تناثره، واستدل به القرطبي على وجوب ذلك في الفسل قال: لأن النفل لو كان يتم بدونه لكان الحرم أحق بأن يجوز له تركه، ولا ينبغي ما فيه. واستدل به على أن تحليل شعر النحية في الرضوء باق على استحبابه، خلافاً لمن قال بركه كالثوب من الشافعية خشية انتناف الشعر، لأن في الحديث «ثم حرك رأسه يسده» ولا فرق بين شعر الرأس والنحية إلا أن يقال إن شعر الرأس أصله، والتحقيق أنه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير. والله أعلم.

١٥ - باب نَيْسِ الْخُفَيْنِ لِلْمُحَرَّمِ

إِذَا لَمْ يَجِدِ الْخُفَيْنِ

١٨٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَقَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ الْخُفَيْنِ فَلْيَنْسِ الْخُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ إِزَارًا فَلْيَنْسِ سَرَائِيلَ لِلْمُحَرَّمِ». [راجع: ١٧٤٠. أخرجه مسلم: ١١٧٨].

١٨٤٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِثْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْسِ الْمُحَرَّمُ مِنَ الْقِيَابِ: فَقَالَ: «لَا يَنْسِ الْقِيَمِينَ، وَلَا الْعَصَامِينَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرُوسَ، وَلَا ثَوْبًا شَبَّ زَغْفَرَانٌ وَلَا وَزْمٌ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ خُفَيْنِ فَلْيَنْسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَتْمِينَ». [راجع: ١٣٤. أخرجه مسلم: ١١٧٧].

قوله: (باب ليس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين) أي هل يشترط قطعهما أو لا؟ وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس، وقد تقدم الكلام عليه في «باب ما لا يلبس الحرم من الثياب» ووقع في رواية أبي زيد المروزي عن سالم بن عبد الله بن عمر ستل رسول الله ﷺ قال الجياني: الصواب ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا: «من سالم عن ابن عمر» قلت: تصحفت «عن» فصارت ابن. وقوله في حديث ابن عباس: «ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل للمحرم» أي هذا الحكم للمحرم لا للإهلال، فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الإزار، قال القرطبي: أخذ بظاهر هذا الحديث أحد فاجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما. واشترط الجمهور قطع الخف وفتق السراويل فلو لبس شيئاً منهما على حاله لزمته القعدة، والدليل لم قوله في حديث ابن عمر: «وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكتفين» فيحمل المطلق على التقيد ويلحق النظر بالنظر لاستوائهما في الحكم. وقال ابن قدامة: الأولى قطعهما عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف انتهى. والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد، واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة، وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً، ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه، ففي الموطأ أنه ستل عنه فقال: «من أسمع بهذا الحديث، وقال الرازي من الحنفية: يجوز لبسه وعليه القعدة كما قال أصحابهم في الخفين، ومن أجاز لبس السراويل على حاله فبده بأن لا يكون في حاله لو فتقه لكان إزاراً لأنه في تلك الحالة يكون واجد الإزار».

١٦ - باب إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَنْسِ السَّرَاوِيلَ

١٨٤٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: خَطَبَا النَّبِيَّ ﷺ بَعْرَقَاتٍ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَنْسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْخُفَيْنِ فَلْيَنْسِ الْخُفَيْنِ». [راجع: ١٧٤٠. أخرجه مسلم: ١١٧٨].

قوله: (باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل) أورد فيه حديث ابن عباس

رواية عن كل منهم لا يجب، وهو قول ابن عمر والزهري والحسن وأهل القلار، وجزم المخالفة باستثناء ذوي الحاجات المتكررة، واستثنى الخليفة من كان داخل الميقات، وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب. ثم أورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت، الثاني حديث أنس في المغفر وقد اشتهر عن الزهري، ووقع في من رواية يزيد القرافي عن أنس في « فوائد ابن الحسن الموصلي ». وفي الاستاذ إلى يزيد مع ضعفه، وقيل إن مالكا تفرد به عن الزهري، وعن جزم بذلك ابن الصلاح في « علوم الحديث » له في الكلام على الشاذ، وتعبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخي الزهري وأبي أويس ومعمّر والأوزاعي وقال: إن رواية ابن أخي الزهري عند الزيلز ورواية أبي أويس عند ابن سعد وابن عدي وأن رواية معمّر ذكرها ابن عدي وأن رواية الأوزاعي ذكرها الزني ولم يذكر شيخنا من أخرجهما، وقد رجعت رواية معمّر في « فوائد ابن القري » ورواية الأوزاعي في « فوائد قام ». ثم نقل شيخنا عن ابن مسدي أن ابن العربي قال حين قيل له لم يروه إلا مالك: قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك، وأنه وعد بإخراج ذلك ولم يخرج شيئاً، وأطال ابن مسدي في هذه القصة وأشد فيها شراً، وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربي في ذلك ونسبوه إلى المجازفة، ثم شرع ابن مسدي بفتح في أصل القصة ولم يصب في ذلك، فأروي القصة عند من، والذين اتهموا ابن العربي في ذلك هم الذين اضطروا لقلة الخلاصهم، وكأنه جعل عليهم بإخراج ذلك لما ظهر له من إنكارهم وتمتعتهم، وقد تبعت طرقه حتى وقتت على أكثر من العدد الذي ذكره ابن العربي ولله الحمد فوجدته من رواية اثني عشر نفساً غير الأربعة التي ذكرها شيخنا وهم: عقيل في « معجم ابن جيع »، ويونس بن يزيد في « الإرشاد للخليلي، وابن أبي حفص في « الرواة عن مالك للخطيب »، ولهن عينة في « مسند أبي يعلى »، وأسامة بن زيد في « تاريخ نيسابور »، وابن أبي ذئب في « الحلية »، وعبد بن عبد الرحمن بن أبي الموال في « أفراد الدارقطني »، وعبد الرحمن ومحمد ابنا عبد العزيز الأنصاريان في « فوائد عبد الله بن إسحاق الحرساني »، وابن إسحاق في « مسند مالك لابن عدي »، وغير السقاء ذكره جعفر الأندلسي في ترجمته للجيزي بإيجام والزهري، وصالح بن أبي الأخضر ذكره أبو ذر الفروي عقب حديث يحيى بن زرقعة عن مالك والمخرج عند البخاري في المغازي، فتبين بذلك ابن الصلاح متبجح، وأن قول ابن العربي صحيح، وأن كلام من اتهمه موهوم، ولكن ليس في طرقه شيء على شرط الصحيح إلا طريق مالك، وأقرها رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجهما النسائي في « مسند مالك » وأبو حوارة في صحيحه، وتلها رواية أبي أويس أخرجهما أبو حوارة أيضاً وقالوا إنه كان رفيق مالك في السماع عن الزهري، فيحمل قول من قال انفرد به مالك أي بشرط الصحة - وقول من قال ترويع أي في الجملة. وعبرة الترمذي سلة من الاعتراض فإنه قال بعد ترجمته: حسن صحيح غريب لا يعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري، فقلوه « كثير » يشير إلى أنه ترويع في الجملة.

قوله: (عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن سعد « أن أنس بن مالك حدثه ».

قوله: (عام الفتح وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون للمجمة وفتح الفاء: زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس، وقيل هو رفرف البيضة قاله في « المحكم ».

وفي « المشارك » هو ما يحمل من فضل درج الخليفة على الرأس مثل القلنسوة، وفي رواية زيد بن أبيان عن مالك « يوم الفتح وعليه مغفر من حديد » أخرجه الدارقطني في « الغرائب » والحاكم في « الإكليل »، وكذا هو في رواية أبي أويس.

قوله: (فلما نزع فرجه جاءه رجل) أن آتف على اسمه، إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله، وقد جزم الفاكهي في « شرح العمدة » بأن الذي جاء بذلك هو أبو برة الأسلمي، وكأنه لا رجوع عنده أم هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء خبراً بقتله، ويوشك قوله في رواية يحيى بن زرقعة في المغازي « قتال قتله » بصيغة الإفراد. على أن يختلف في اسم قتله، ففي حديث سعيد بن يريع عن الدارقطني والحاكم أنه قال: أربعة لا ألومهم لا في حل ولا حرم: المحوثر بن بقيد بالثون والقفاف مصغر، وهلال بن خطل، ومقيس بن صباب، وعبد الله بن أبي سرح قال فاما هلال بن خطل قتله الزبير الحديث. وفي حديث سعد بن أبي وقاص عند الزيلز والحاكم والبيهقي في « الدلائل » غوه لكن قال: « أربعة نفر وامرأتين قتال اكلوهم وإن وجدوهم متعلقين باستار الكعبة » فذكرهم لكن قال عبد الله بن خطل يذل هلالاً وقال مكرهه بذل المحوثر، ولم يسم المراتين وقال « فاما عبد الله بن خطل فادرك وهو متعلق باستار الكعبة فاستبق إليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبى سعيد عماراً وكان أشب الرجلين قتله » الحديث. وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن

لبي ناسييين من بادر فترج وغسل وبين من تهادى، والشافعي أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تهادى ومع ذلك لم يؤمر بالقدية، وقول مالك فيه احتياط، وأما قول الكوفيين والمزني مخالف هذا الحديث. وأجاب ابن المنذر في الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي ﷺ (الروحي) قال: ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلذلك لم يؤمر الرجل بقدية عما مضى، بخلاف من لبس الآن جاهلاً فانه جهل حكماً استقر وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه.

قوله: (وقال عطاء الخ) ذكره ابن المنذر في الأوسط ووصله الطبراني في الكبير، وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب «باب غسل الخلو» في أوائل الحج.

قوله في الإسناد: (صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي ﷺ). هذا وقع في رواية أبي زر وهو تصحيح، والصواب ما ثبت في رواية غيره «صفوان بن يعلى عن أبيه» تصحفت «عن» فصارت ابن و«أبيه» فصارت أمية، أو سقط من السند عن أبيه، وليست لصفوان صحة ولا رواية.

قوله: (وعض رجل يد رجل) هذا حديث آخر وسيأتي مبسوطاً مع الكلام عليه في أبواب البنية إن شاء الله تعالى.

٢٠ - باب الْمُحْرِمُ يَمُوتُ بِعَرَفَةَ،

وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ بَقِيَّةُ الْحَجِّ

١٨٤٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غُثَيْرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: قَالَ: بَيْنَا وَرَجُلٍ وَأَقْبَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ فَوَقَعَتْ - أَوْ قَالَ: فَالْقَصْعَةُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّرُوهُ فِي تَوَاتِينٍ - أَوْ قَالَ: فَوَاتِينٍ - وَلَا تَحْطَرُوهُ، وَلَا تَحْمَرُّوْا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَخْتَصُّ بِنَوْمِ الْقِيَامَةِ بَلَدِي». [راجع: ١٢٦٥]. أخرجه مسلم [١٢٠٦].

١٨٥٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: بَيْنَا وَرَجُلٍ وَأَقْبَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ فَوَقَعَتْ - أَوْ قَالَ: فَالْقَصْعَةُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّرُوهُ فِي تَوَاتِينٍ، وَلَا تَحْمَرُّوْا رَأْسَهُ وَلَا تَحْطَرُوهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَخْتَصُّ بِنَوْمِ الْقِيَامَةِ مَلَكِي». [راجع: ١٢٦٥]. أخرجه مسلم: [١٢٠٦].

قوله: (باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي ﷺ أن يؤدى عنه بقية الحج) يعني لم يقتل ذلك. وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرفة فمات، وقد تقدم التنبيه عليه في باب «باب ما ينهى عن الطيب للمحرم» وأورد المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وعن أيوب قرئها كلامها من سعيد بن جبير، ووقع في رواية عمرو «فوقعت أو قال فاقعته» وفي رواية أيوب «فوقعت أو قال فاقعته» وكلاهما بمعنى، وزاد في رواية أيوب «ولا تحمسوه طيباً» والباقي سواء. وقد وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن علي في هذا الحديث عن أيوب قال: «نبت عن سعيد بن جبير» قاله أعلم.

٢١ - باب مَنْعُ الْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ

١٨٥١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَقَعَتْ نَاقَتُهُ وَتَوَقَّعَ مُحْرَقًا فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّرُوهُ فِي تَوَاتِينٍ، وَلَا تَحْمَرُّوْا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ

تحريم القتل والقتال فيها لأنهم اجتمعوا على أن للمشركين أو غلبوا والعباد بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها، وقد عكس استدلاله النووي فقال: في الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار إسلام إلى يوم القيامة، فيلزم ما صورته الطحاوي. وفي دعواه الإجماع نظر فإن الخلاف ثابت كما تقدم، وقد حكاه القفال والمودودي وغيرهما، واستدل بحديث الباب على أنه «فتح مكة عنوة» وأجاب النووي بأنه «كان صالحهم، لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متاهباً، وهذا جواب قوي إلا أن الشأن في ثبوت كونه صالحهم فإنه لا يعرف في شيء من الأخبار صريحاً كما سيأتي ليضاحه في الكلام على فتح مكة المغازي إن شاء الله تعالى. واستدل بقصة ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة، قال ابن عبد البر: كان قتل ابن خطل قوداً من قتل المسلم. وقال السهيلي: فيه أن الكعبة لا تعيد عاصياً ولا تمنع من إقامة حد واجب. وقال النووي: تأول من قال لا يقتل فيها على أنه «قتل في الساعة التي أبيت له، وأجاب عنه أصحابنا بأنها إنما أبيت له ساعة النحرول حتى استولى عليها وأذن أهلها، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى. وتوقف بما تقدم في الكلام على حديث أبي شريح أن المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر، وقتل ابن خطل قبل ذلك قطعاً لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر وذلك عند استرقاره بمكة، وقد قال ابن خزيمة: المراد بقوله في حديث ابن عباس: «ما أحل الله لأحد فيه القتل غيري» أي قتل النفس القتل يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه، قال: وكان الله قد أباح له القتال والقتل معاً في تلك الساعة، وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضي القتال. واستدل به على جواز قتل النسي إذا سب رسول الله ﷺ، وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حربياً ولم يدخله رسول الله ﷺ في أمانه لأهل مكة بل استأخه مع من استنى وخرج أمره يقتله مع أمانه لغيره خرجاً واحداً، فلا دلالة فيه ما ذكره انتهى. ويمكن أن يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استأخه من غير تقييد بكونه نسياً، لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يهتم أن سب قتل السب، واستدل به على جواز قتل الأسير صبراً لأن القدرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الإمام وهو غير فيه بين القتل وغيره، لكن قال الخطابي إنه «قتله بما جناه في الإسلام». وقال ابن عبد البر: قتله قوداً من دم المسلم الذي غدر به وقتله لم يرتد كما تقدم. واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام، ترجم بذلك أبو داود. وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافي التركل، وقد تقدم في «باب متى يأت المعتزم من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى» احتصر رسول الله ﷺ فلما دخل مكة طاف وطفن معه ومعه من يسره من أهل مكة أن يرميه أحد «الحديث، وإنما احتاج إلى ذلك لأنه كان حيتض محرماً فخشى الصحابة أن يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذي فكانوا حوله يسرون رأسه ويحفظونه من ذلك. وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاة الأمور، ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النجاسة.

١٩ - باب إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا تَغَيَّبَ أَوْ لَبَسَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

١٨٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ فِيهِ أَثَرُ صَفْرَةٍ أَوْ نَحْوَةٍ، كَانَ غَمَرٌ يَقُولُ لِي: تَجِبُ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ أَنْ تَرَاهُ؟ فَنَزَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ سَرَى عَنْهُ، فَقَالَ: «اصْنَعْ لِي غَمَرَتَكَ مَا تَشْتَغِي لِي مِنْ حَجَلِك». [راجع: ١٥٣٦]. أخرجه مسلم: ١١٨٠ مطولاً.

١٨٤٨ - وَعَنْ رَجُلٍ يَدْرَجُلٍ، يَخْضِي فَاتَرَخَ ثِيْبَهُ، فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ. [راجع: ٢٢٦٥، ٢٢٧٣، ٤٤١٧، ٦٨٩٣]. أخرجه مسلم: ١٦٧٤ باختلاف وزيادة، وأخرجه في القسامة [٢٢٦] بزيادة.

قوله: (باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قميص) أي هل يلزم قدية أو لا وإنما لم يجزم بالحكم لأن حديث الباب لا تصريح فيه بإسقاط القدية، ومن ثم استظهر المصنف للراجع بقول عطاء راوي الحديث كأنه يشير إلى أنه لو كانت القدية واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوي الحديث، قال ابن بطال وغيره: وجه الدلالة منه أنه لو لزمته القدية لبينها ﷺ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، وفرق مالك فيمن تلبس أو

يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْكِيًّا. [راجع: ١٢٦٥. أخرجه مسلم: ١٢٠٦].

قوله: (باب سنة الحرم إذا مات) ذكر فيه حديث فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر «عن سعيد بن جبير» وقد سبق.

٢٢ - باب النجح والنلور عن النسيء والرجل ينجح عن المرأة

١٨٥٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جَهَنَّمَ، جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَزَلَتْ أَنْ تَحْجَّ، فَلَمْ تَحْجَّ حَتَّى مَلَتْ، فَأَفَاحُجَّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ قَتْنٌ أَكْتَسَرْتِ قَاضِيَةً؟ أَفَضُّوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَلَاءِ». [ص: ٧٣١٥، ٧٣١٦].

قوله: (باب الحج والنلور عن الميت) كذا ثبت للاثر بلفظ الجمع، وفي رواية النسفي «النلر» بالأفراد.

قوله: (والرجل ينجح عن المرأة) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكمين، وفيه على الحكم الثاني نظر، لأن لفظ الحديث «إن امرأة سألت عن نلر كان على أبيها» فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تنجح عن الرجل، وإجاب ابن بطال بأن النبي ﷺ خاطب المرأة خطاب دخل فيه الرجل والنساء وهو قوله: «افضوا الله» قال: ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح انتهى. والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فإنه قال فيها: «أتى رجل النبي ﷺ فقال: إن אחتي نزلت أن تحج» الحديث وفيه «فاقض الله فهو أحق بالقضاء» أخرجه المصنف في كتاب النلور، وكذا أخرجه أحد والنسائي من طريق شعبة.

قوله: (أن امرأة من جهنم) لم أتق على اسمها ولا على اسم أبيها، لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه «أن غائبة أو غائبة أتت النبي ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها نلر أن تمشي إلى الكعبة. فقال اقض عنها» أخرجه ابن منته في حرف الغين المعجمة من الصحاح، وتروى هل هي بتقديم اللثة التحتية على المثلثة أو بالعكس، وجزم ابن طاهر في المبهمات بأنه اسم الجبهينة المذكورة في حديث الباب. وقد روى النسائي وابن خزيمة وابن عثمة وابن عديم وابن عسلى وابن عسلى عن ابن عباس قال: «أمرت امرأة ستان بن عبد الله الجهمي أن يسأل رسول الله ﷺ عن أمها توفيت ولم تحج» الحديث لفظ أحمد، ووقع عند النسائي «ستان بن سلمة» والأول أصح، وهذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سالها. ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها، وغايته أنه في هذه الرواية لا يصرح بأن الحجة للسؤال عنها كانت نلورا، وأما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن ستان بن عبد الله الجهمي أن عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت: إن أمي توفيت وعليها مشي إلى الكعبة نلرا الحديث، فإن كان محفوظا حل على واقعتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه من حجة أمها المفروضة، وبأن تكون عمته سألت بنفسها من حجة أمها للنلور، وفسر من في حديث الباب بأنها عمه ستان واسمها غائبة كما تقدم، ولم تسم المرأة ولا العمه ولا أم واحدة منهما.

قوله: (إن أمي نزلت أن تحج) كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عروانة عنه، وسياقي في النلور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ «أتى رجل النبي ﷺ فقال له: إن אחتي نزلت أن تحج وإنها ماتت» فإن كان محفوظا احتمل أن يكون كل من الأخ سال عن أخته وألئت سألت عن أمها، وسياقي في العيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ «قالت امرأة إن أمي ماتت وعليها صوم شهر» وسياقي ببط القول فيه هناك. وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعل به الحديث، وليس كما قال، فإنه محمول على أن المرأة سألت عن كبل من الصوم والحج، ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة «أن امرأة قالت: يا رسول الله إني تصدقت على أمي بمجارية وإنها ماتت، قال: وجب أجرك وودعا عليك الميراث. قالت: إنه كان عليها صوم شهر أفصروم عنها؟ قال: صومي عنها. قالت إنها لم تحج أفاحج عنها؟ قال: حبسي عنها». وللسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من

طريق سليمان بن يسار عنه، وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني، واستدل به على صحة نلر الحج ممن لم يحج فإذا حج أجزاء من حجة الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النلور، وقيل يميز عن النلر ثم يحج حجة الإسلام، وقيل يميز عنها.

قوله: (قال نعم حجي عنها) في رواية موسى بن سلمة «أفجزئ عنها أن أحج عنها؟ قال: نعم».

قوله: (أرأيت إن ح) فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه، وفيه تشبيه ما انحطف فيه وأشكل بما اتفق عليه. وفيه أنه يستحب للمنفق التنية على وجه الدليل إذا تربت على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المنفقي وأدعى لإقامته. وفيه أن وفاة الدين السلي عن الميت كان معلوما متدعم مقررا ولهذا حسن الإلحاق. وفيه إجزاء الحج عن الميت، وفيه اختلاف: فروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد، ونحوه عن مالك والليث، وعن مالك أيضا إن أوصى بذلك فليحج عنه ولا فلا، وسياقي البحث في ذلك في الباب الذي يليه.

قوله: (أكتت قاضيتها) كذا للاثر بضمير يعود على الدين، وللكتشيهي قاضية بوزن فاعلة على حذف المقول. وفيه أن مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء دينه، فقد أجمعوا على أن دين الأمي من رأس المال كذلك ما شابه به في القضاء، ويتحقق بالبيع حل كل ثبت في ذمته من كفارة أو نلر أو زكاة أو غير ذلك، وفي قوله: «فأله أحق بالراء» دليل على أنه مقدم على دين الأمي، وهو أحد أقوال الشافعي، وقيل بالعكس، وقيل هما سواء، قال الطيبي: في الحديث إشعار بأن المسؤل عنه خلف مالا فأنه النبي ﷺ أن حق الله مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع علة المالية. قلت: ولم يتحتم في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما ذهب، لأن قوله: «أكتت قاضيتها» أهم من أن يكون المراد عما خلفه أو تبرعا.

٢٣ - باب النجح عمن لا يستطيع الثبوت على الرحلة

١٨٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً (ح). [أخرجه مسلم: ١٣٣٥].

١٨٥٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جَهَنَّمَ، جَاءَتْ بِهَا حَجَّةُ الْوُكَاةِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَرِيبَةَ اللَّهِ عَلَى عِيَادِي فِي الْحَجِّ، أَفَرَأَيْتَ إِنْ شِئْتُ أَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحْجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». [راجع: ١٥١٣. أخرجه مسلم: ١٣٣٤ مطوّل].

قوله: (باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الرحلة) أي من الأحياء، خلافاً للملك في ذلك ولن قال لا يحج أحد عن أحد مطلقاً كائن عسر. ونقل ابن المنلر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستتبع من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب، ولما التفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي، وعن أحد روايتان.

قوله: (عن ابن شهاب عن سليمان) في رواية الترمذي من طريق روح عن ابن جريج «أخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار».

قوله: (عن ابن عباس) في رواية شبيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب «أخبرني سليمان أخبرني عبد الله بن عباس».

قوله: (عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر، وخالفهما مالك وأكثر الرواة عن الزهري فلم يقولوا فيه عن الفضل، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه «عن ابن عباس أخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال: قلت يا رسول الله إن لي أدرك الحج ولا يستطيع أن يحج» الحديث، قال الترمذي: سألت عمدا يعني البخاري عن هذا فقال: أصح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل، قال: فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بأسطة أهب وإنما

رجع البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي ﷺ. وحديثه. وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضمعة كما سيأتي بعد باب، وقد سبق في «باب التلبية والكثير» من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ أوقف الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يائي حتى رمى الجمرة، فكان الفضل حدث أخاه بما شاهدته في تلك الحالة. ويجتعل أن يكون سؤال الختمية وقع بعد رمي جرة العقبة فحضره ابن عباس فقلعه تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهدته، ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله والطبري من حديث عليّ بن أحمد على أن السؤال للذكر وقع عند التحنر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهداً، ولفظ أحمد عندهم من طريق عبد الله بن أبي رافع عن عليّ قال: «وقف رسول الله ﷺ برفة فقال: هذه عرفة وهو الموقف فذكر الحديث وفيه «ثم أتى الجمرة فرماها، ثم أتى التحنر فقال: هذا التحنر وكل منى منحراً، واستفتته» وفي رواية عبد الله ﷺ «ثم جاءت جارية شابة من خثعم فقالت: إن أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج، أليجزئ أن أحج عنه؟ قال: حجي عن أبيك. قال: ولري عتق الفضل فقال العباس: يا رسول الله لربيت عتق ابن عمك، قال: رأيت شاباً وشابة فلم أظن عليهما الشيطان» وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً لذلك، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه.

(قريباً): لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج، بل تحول إلى إسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كعادته، وفيه حديث ابن جريج: «إن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يركب البعير، فأحج عنه؟ قال: حجي عنه» أخرجه أبو مسلم الكجي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه، والطبراني عن أبي مسلم كذلك، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال: «إن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج» الحديث.

قوله: (عام حجة الوداع) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان «يوم النحر» وللنسائي من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب «غداة جمع» وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده.

٢٤ - باب حج المرأة عن الرجل

١٨٥٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمٍ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْأَخْرَى، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَدْرَكْتَ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَنْتُحِي عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَأَحْجُجْ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. [رواه: ١٥١٣. أخرجه مسلم: ١٣٣٤].

قوله: (باب حج المرأة عن الرجل) تقدم نقل الخلاف فيه قبل باب. قوله: (كان الفضل) يعني ابن عباس، وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد العباس وبه كان يكنى.

قوله: (ردف) زاد شعيب «على عجز راحلته».

قوله: (لهجاءه امرأة من خثعم) بنفع للمعجمة وسكون اللامثلة قبيلة مشهورة.

قوله: (فجعل الفضل ينظر إليها) في رواية شعيب «وكان الفضل رجلاً وضيقاً أي جليلاً وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة فطلق الفضل ينظر إليها وأعجبته حسنها».

قوله: (يصرف وجه الفضل) في روايه شعيب «فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها فأخلف يده فأخذ بفنق الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها» وهذا هو المراد بقوله في حديث عليّ «فلو عتق الفضل» ووقع في رواية الطبري في حديث عليّ «وكان الفضل غلاماً جميلاً، فإذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله ﷺ وجهه الفضل إلى الشق الآخر، فإذا جاءت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاماً حدثاً وجارية حذقة فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان».

قوله: (إن فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً) في رواية عبد العزيز وشعيب «إن فريضة الله على عباده في الحج» وفي رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي

إسحاق عن سليمان بن يسار «إن أبي أدركه الحج»، واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وأنها سألت عن أبيها، وخالفه يحيى بن أبي إسحاق عن سليمان فأفق الرواة عنه على أن السائل رجل، ثم اختلوا عليه في إسناده ومثته، أما إسنادة فقال حنيفة «لا سليمان عن عبد الله بن عباس» قال محمد بن سيرين عنه «عن سليمان عن الفضل» أخرجهما النسائي، وقال ابن علية عنه «عن سليمان حدثني أحد ابني العباس إما الفضل وإما عبد الله» أخرجه أحمد. وأما المتن فقال هشيم: «إن رجلاً سأل فقال: إن أبي مات» وقال ابن سيرين «فجاء رجل فقال: إن أمي عجوز كبيرة» وقال ابن علية: «فجاء رجل فقال: إن أبي أو أمي» وخالف الجميع معمر عن يحيى بن أبي إسحاق فقال في روايته «إن امرأة سألت عن أمها» وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار، فأحبنا أن نطرح في سياق غيره فإذا كرب قد رواه عن ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي قال: «قلت يا رسول الله إن أبي أدركه الحج» وإذا عطاء الخراساني قد روى «عن أبي الغوث بن حصين الخثعمي أنه استفتي النبي ﷺ عن حجة كانت على أبيه» أخرجهما ابن ماجه، والرواية الأولى أقوى إسناداً، وهذا يوافق رواية هشيم في أن السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه، ويوافق ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شاذان عن الفضل بن عباس «أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أبي شيخ كبير ويوافقهما مرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه أخرجه من طريق عوف عن الحسن قال: «بلغني أن رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال إن أبي شيخ كبير أدرك الإسلام» لم يصح» الحديث، ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال مثله إلا أنه قال إن السائل سأل عن أمه. قلت: وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضاً عن يحيى بن أبي إسحاق كما تقدم. والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمسؤول عنه أبو الرجل وأمّه جيماً. وقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال: «كنت ردفت النبي ﷺ وأراه بي معه بنت له حسنة فجعل الأعرابي يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها، وجعلت التفت إليها، وبأخذ النبي ﷺ براسي فليوه، فكان يائي حتى رمى جرة العقبة» فعلى هذا فقول الشابة إن أبي لعلها أرادت به جدها لأن أباه كان معها وكأنه أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها ويأمرها رجاء أن يتزوجها، فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه، ولا مانع أن يسأل أيضاً عن أمه. ونحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي. وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فإن إسنادها ضعيف ولعله كان فيه عن أبي الغوث حصين فزيد في الرواية ابن أو أن أبا الغوث أيضاً كان مع أبيه حصين فقال كما سأل أبوه وأخته والله أعلم.

ووقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر وهو أبو زر بن بفتح الراء وكسر الزاي القليل بالتصغير واسمه لقبه بن عامر، ففي السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال: «يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة، قال: حج عن أبيك واشتر» وهذه قصة أخرى، ومن وحد بينهما وبين حديث الخثعمي فقد أبعد وتكلف.

قوله: (شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة) قال الطبري: «شيخاً» حال ولا يثبت صفة له، ويجتعل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة. وقوله: «لا يثبت» وقع في رواية عبد العزيز وشعيب «لا يستطيع أن يستوي» وفي رواية ابن عيينة «لا يستمسك على الرجل» وفي رواية يحيى بن أبي إسحاق من الزيادة «وإن شدته خشيت أن يموت» وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ «وإن شدته بالحبل على الراحلة خشيت أن أقتله» وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحلة أو الأمن عليه من الأذى لو ربط لم يرض له في الحج عنه كمن يقدر على عمل موطناً كالحفة.

قوله: (أفأحج عنه) أي يجوز لي أن أنوب عنه فأحج عنه، لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها المزة مطوف على مقدرة، وفي رواية عبد العزيز وشعيب «فهل يقضي عنه» وفي حديث عليّ «هل يجوز عنه».

قوله: (قال نعم) في حديث أبي هريرة قال: «أحجج عن أبيك». وفي هذا الحديث من القوائد جواز الحج عن الغير، واستل الكوفون بمعمومه على جواز صحة حج من لم يجز نيابة عن غيره وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه، واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضاً «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يائي عن شربة فقال: أحجبت عن حجك؟ قال: لا. قال: هذه عن نفسك ثم أحجج عن شربة» واستدل به على أن الاستئذاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس،

وعكس بعض المالكية فقال: من لم يستطع بنفسه أن يلاقه الوجوب، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح بالوجوب، وبأنها عبادة بنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة، وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة، قالوا: ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء، وهو لا يوجد في العبادات البنية إلا بإتباع البدن فيه يظهر الإقياد أو الغفور، بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها ينقص للذل، وهو حاصل بالنسب والغنى. وأجيب أن قياس الحج على الصلاة لا يصح، لأن عبادة الحج مالية بنية مما فلا يترجع لحاقها بالصلاة على لحاقها بالزكاة، ولهذا قال المازري: من غلب حكم البدن في الحج لحقه بالصلاة، ومن غلب حكم المال لحقه بالصدقة. وقد أجاز للمالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يميزوا ذلك في الصلاة، وبأن حصر الابتلاء في البشارة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بذله المال في الأجرة، وقال عياض: لا حجة للمخالف في حديث الباب لأن قوله: «إن فريضة الله على عباده إلح» معناه أن إلزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صافد أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحس عنه؟ أي هل يجوز في ذلك، أو هل فيه أجر ومغفرة؟ فقال: نعم. وتجب بأن في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الإجزاء فيتم الاستدلال، وتقدم في بعض طرق مسلم «إن أبي عليه فريضة الله في الحج» ولأحد في رواية «والحج مكتوب عليه» وادعى بعضهم أن هذه القصة خاصة بالمدينة كما اختص سالم مولى أبي حنيفة بهزول إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر، وتجب بأن الأصل عدم الحصر، وأصح بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب «الواضحة» بإسنادين مرسلين فزاد في الحديث «حج عنه، وليس لأحد بعده» ولا حجة فيه لضعف الإسنادين مع إرسالهما. وقد عارضه قوله في حديث الجهنمة الماضي في الباب «أفصر الله فآله أحق بالوفاء» وادعى آخرون منهم أن ذلك خاص بالابن يبع من أبيه، ولا يخفى أنه جسد. وقال القرطبي: رأى مالك أن ظاهر حديث الختمية مخالف لظاهر القرآن فرجع ظاهر القرآن، ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ومن جهة أن القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً، ولا يقال قد أجابها النبي ﷺ على سؤالها، ولو كان ظنها غلطاً لبيته لها، لأن القول إنما أجابها عن قولها «أفصر عنه؟» قال حجي عنه «لا رأي من حرصها على إيفاء الخير والتأديب لأبيها» وذهب إلى أن تقرير النبي ﷺ لها على ذلك حجة ظاهرة، وأما ما رواه عبد البرزق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث «حج من أبيك فإن لم يزد غيراً لم يزد شراً» فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف. ومن فروع المسألة أن لا فرق بين من استقر الوجوب في فحشه قبل العصب أو طرأ عليه خللاً للحضبة وللجمهور ظاهر قصة الختمية وأن من حج من غيره وقع الحج عن المستيب، خلافاً لحمد بن الحسن فقال: يقع من المباشر وللجمهور عنه أجر التفتة. واختلقوا فيما إذا حوّل المحضوب فقال الجمهور: لا يميز لأنه تين أنه لم يكن مؤمراً منه. وقال أحمد وإسحاق: لا تلازم الإعادة لتلا بفضي إلى إيجاب حجته. واتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزئ في الفرض إلى من موت أو عصب، فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المجنون لأنه ترجى إفاقته ولا المحبوس لأنه يرجى خلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه والله أعلم. وفي الحديث من الفرائد أيضاً جواز الارتداف، وسبيل ميسراً قيل كتاب الأدب، وارتادت المرأة مع الرجل، وتواضع النبي ﷺ ومزولة الفضل بن عباس منه، وبأن ما ركب في الأديم من الشهرة وجب طابعه عليه من النظر إلى الصور الحسة. وفيه منع النظر إلى الأجنيات وغض البصر، قال عياض: وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة، قال: وعندي أن فعله «إذ غطى وجه الفضل» أبلغ من القول. ثم قال: لعل الفضل لم ينظر نظراً ينكر بل خشي عليه أن يؤول إلى ذلك أو كان قبل نزول الأمر يولده الجلايب. ويؤخذ من التفرقة بين الرجال والنساء خشية الفتنة، وجوز كلام المرأة وسماح صورتها للأجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة. وفيه أن إحرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الإحرام، وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة «هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له». وفي هذا الحديث أيضاً النية في السؤال من العلم حتى من المرأة عن الرجل، وأن المرأة تحج بغير عزم، وأن المحرم ليس من السبيل المشطر في الحج، لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك. وفيه بر الوالدين والاعتناء بالمراسم والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا. واستدل به على أن العمرة غير واجبة لكون الختمية لم تذكرها، ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج، ولا احتمال أن يكون أبوها قد اعتمر قبل الحج،

٢٥ - باب حج الصبيان

١٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غُنَيْمِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَزْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: يَنْحَى - أَوْ قَلَّتَمَي - النَّبِيُّ ﷺ فِي الظَّلْيِ مِنْ جَمْعِ بَلْبَلٍ. [رواه: ١٦٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٩٣ وأخرجه مطولاً: ١٢٩٤.]

١٨٥٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَازٍ شَيْبَابٍ عَنْ عُمَرُ: أَخْبَرَنِي غُنَيْمُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُنَيْمٍ عَنْ مَسْرُودٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُلْتُ - وَكَذَلِكَ نَأْتَرُ الْخَلَمَ - أَيْسَرُ عَلَى آتَانِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقِمُّ بِصَلِّي بَيْتِي، حَتَّى يَسِرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ يَنْحَى الصَّلَاةَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ تَزَلَّتْ عَنْهَا فَرَفَعَتْ، فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّاسِ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقال يونس: عن ابن شهاب: يعني في حجة أوفاد. [رواه: ٧٦.]

١٨٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ نَزْرَةَ قَالَ: حَجَّ بِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ مِائَةٍ.

١٨٥٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ الْجَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْغَفَرِ يَقُولُ لِلْسَّائِبِ بْنِ نَزْرَةَ، وَكَانَ لَدَى حُجٍّ بِي قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ. [رواه: ١٦٧٢، ٧٣٠.]

قوله: (باب حج الصبيان) أي مشروعيته، وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف، وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال: «وفت امرأة صبيها قالت: يا رسول الله هذا حج؟ قال: نعم. ولك أجر». قال ابن بطال: أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ، إلا أنه إذا حج به كان له ثلوة عند الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام، وإنما يبع به على جهة التنزيه، وشذ بعضهم فقال: إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الإسلام، لظاهر قوله «نعم» في جواب «هل هذا حج؟» وقال الطحاوي: لا حجة فيه لذلك، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له، لأن ابن عباس راوي الحديث قال: إنما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى، ثم ساقه بإسناد صحيح.

ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: (أحدها) حديث ابن عباس قال: بعثني النبي ﷺ في القمل بفتح اللام والقاف ويجوز إسكانها أي الأئمة وقد تقدم الكلام عليه في «باب من قدم ضيقة أهله». ووجه الدلالة منه أن ابن عباس كان دون البلوغ، ولهذا النكته أروفه المصنف بعديت الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام. ثم بين بالطريق الملققة أن ذلك وقع في حجة الدواع، وقد تقدم الكلام عليه في «باب متى يصح سماع الصغير» من كتاب العلم، وفي «باب ستره المصلي» من كتاب الصلاة، وقوله فيه «حدثنا إسحق» نسبة الأصيلي وابن السكن «ابن منصور» وقد أخرجه «إسحق بن راهويه» في مسنده عن يعقوب أيضاً ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج، لكن يرجع كونه «ابن منصور» أن ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة «أخبرنا». ورواية يونس الملققة وصلها مسلم من طريق ابن وهب وعنه ولفظه «أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ يصلي بمنى في حجة الدواع» الحديث وهو الثاني. الحديث الثالث:

قوله: (عن محمد بن يوسف) في رواية الإسماعيلي «حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي» فحيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد، والسائب بن يزيد أي ابن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن أخت النمر والنمر رجل حضرمي.

قوله: (حج بي) كذا للأكثر بضم أوله على البناء لما لم يسم فاعله، وقال ابن سعد عن الواقدي عن حماد «حج بي أبي» وللفاكمي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب «حج بي أبي» ويجمع بينهما بأنه كان مع أبيه، زاد الترمذي عن قتيبة عن حماد «في حجة الوداع».

قوله: (عن الجعفي) بالجيم مصغراً، والقاسم بن مالك هو الزني.

قوله: (سمعت عمر بن العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب، وكأنه كان قد سأل عن قدر الله، فسأني في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الإسناد «كان الصاع على عهد رسول الله مداً وثلاثاً، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز» زاد الإسماعيلي من هذا الوجه «قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي ﷺ وأنا غلام» وقال الكرماني: اللام في قوله للسائب للتعليل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب، والمقول «وكان السائب إلخ» كذا قال ولا يخفى بعده، وسأني للسائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة إن شاء الله تعالى.

قوله: (باب حج النساء) أي هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أو لا؟ ثم أورد المصنف فيه عدة أحاديث، الأول:

قوله: (وقال في أحد بن محمد حدثنا إبراهيم بن أبيه عن جده قال أذن عمر) أي ابن الخطاب (لأزواج النبي ﷺ) في آخر حجة حجها فبعث معهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن كذا أورد مختصراً، ولم يستخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، ونقل الحميدي عن البرقاني أن إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف، قال الحميدي: وفيه نظر، ولم يذكره أبو مسعود انتهى. والحديث معروف، وقد سأل ابن سعد والبيهقي مطولاً، وجعل مغطايي تنظير الحميدي راجعاً إلى نسبة إبراهيم فقال: مراد البرقاني بإبراهيم جد إبراهيم الميم في رواية البخاري، فظن الحميدي أنه عين إبراهيم الأول، وليس كذلك بل هو جده لأنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. وقوله: «وقال في أحد بن محمد» أي ابن الوليد الأزرق، وقوله: «أذن عمر» ظاهره أنه من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عمر ومن ذكر معه، وإدراكه لذلك ممكن لأن عمر إذ ذاك كان أكثر من عشر سنين، وقد أثبت سماحه من عمر يعقوب بن أبي شيبة وغيره، لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال: «أرسلني عمر» لكن الواقدي لا يمتنع به فقد رواه البيهقي من طريق عبدان وابن سعد أيضاً عن الوليد بن عطاء بن الأخر المكي كلاهما عن إبراهيم بن سعد مثل ما قال الأزرق، ويحتمل أن يكون إبراهيم حفظ أصل القصة وحل تفاصيلها عن أبيه فلا تخالف الروايات، ولعل هذا هو النكتة في اختصار البخاري على أصل القصة دون بقية.

قوله: (وعبد الرحمن) زاد عبدان «عبد الرحمن بن عوف» وكان عثمان ينادي: ألا لا يذن أحد منهن ولا ينظر إليهن، وهن في الموادج على الإبل، فإذا نزلن أنزلن بعشر الشعب فلم يصد إليهن أحد، ونزل عبد الرحمن وعثمان بذهب الشعب. وفي رواية لابن سعد «فكان عثمان يسير أمامهن وعبد الرحمن خلفهن» وفي رواية له «وعلى هوداجهن الطيالة الحضر» في إسناد الواقدي، وروى ابن سعد أيضاً بإسناد صحيح من طريق أبي إسحاق السبيعي قال: «رأيت نساء النبي ﷺ حججبن في هوداج عليها الطيالة زمن الهجرة» أي ابن شعبة، والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولاية الهجرة على الكوفة لمعاوية، وكان ذلك سنة ثمان أو قبلها. ولابن سعد أيضاً من حديث أم ميمد الحزامية قالت: «رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجا ببناء النبي ﷺ فنزلن بقدي، فدخلت عليهن وهن ثمان» وله من حديث عائشة «أنهن استأذنن عثمان في الحج فقال: أنا أحج بكن، فمعه بنا جميعاً إلا زينب كانت ماتت، وإلا سودة فلم تخرج من بيتها بعد النبي ﷺ» وروى أبو داود واحد من طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه «أن النبي ﷺ قال لسنائه في حجة الوداع: هذه ثم ظهور الحضر» زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة «فكن نساء النبي ﷺ يحججبن، إلا سودة وزينب فقالا: لا نحرركنا دابة بعد رسول الله ﷺ» وإسناد حديث أبي واقد صحيح. وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لقصد دم آل المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بنير دليل، والعذر عن عائشة أنها تأملت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صحابياتها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن ترك تلك الحجة، وتأيد ذلك عندهما بقوله: «لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة» ومن ثم عفيه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب، وكان عمر رضي الله عنه كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له الجواز فآذن لمن، وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكير. وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال: «منع عمر أزواج النبي ﷺ الحج والعمرة» ومن طريق أم مرة عن عائشة قالت: «منعنا عمر الحج والعمرة، حتى إذا كان آخر عام فاذن لنا» وهو موافق لحديث الباب، وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر، وهو محمول على ما ذكرناه. واستدل به على

قوله: (عن محمد بن يوسف) في رواية الإسماعيلي «حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي» فحيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد، والسائب بن يزيد أي ابن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن أخت النمر والنمر رجل حضرمي.

قوله: (حج بي) كذا للأكثر بضم أوله على البناء لما لم يسم فاعله، وقال ابن سعد عن الواقدي عن حماد «حج بي أبي» وللفاكمي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب «حج بي أبي» ويجمع بينهما بأنه كان مع أبيه، زاد الترمذي عن قتيبة عن حماد «في حجة الوداع».

قوله: (عن الجعفي) بالجيم مصغراً، والقاسم بن مالك هو الزني.

قوله: (سمعت عمر بن العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب، وكأنه كان قد سأل عن قدر الله، فسأني في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الإسناد «كان الصاع على عهد رسول الله مداً وثلاثاً، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز» زاد الإسماعيلي من هذا الوجه «قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي ﷺ وأنا غلام» وقال الكرماني: اللام في قوله للسائب للتعليل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب، والمقول «وكان السائب إلخ» كذا قال ولا يخفى بعده، وسأني للسائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة إن شاء الله تعالى.

٢٦ - باب حج النساء

١٨٦٤ - وقال لي أحمد بن محمد: حدثنا إبراهيم بن أبيه، عن جده: أذن عمر ﷺ لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة حجها، فبعث معهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف.

١٨٦١ - حدثنا مسدد: حدثنا عبد الواحد: حدثنا حبيب بن أبي عمرة قال: حدثنا عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، ألا نفرز ونجاهد معكم؟ فقال: «لكن أحسن الجهاد وأجمل الحج، حج مبرور». فقالت عائشة: فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله ﷺ. (راجع: ١٥٢٠).

١٨٦٢ - حدثنا أبو النعمان: حدثنا حماد بن زيد، عن عمرو، عن أبي سعيد مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم». فقال رجل: يا رسول الله، إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا، وأمرائي تريد الحج. فقال: «أخرج معها». (الطبر: ٤٠٠٦، ٤٠٠٦، ٤٠٢٣). أخرجه مسلم: ١٣٤١.

١٨٦٣ - حدثنا عبدان: أخبرنا يزيد بن زريع: أخبرنا حبيب الملقم، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما رجع النبي ﷺ من حجه، قال لأُم سَيِّدَاتِ الْأَنْصَارِيَّةِ: «مَا مَنَعَكُم مِنَ الْحَجِّ؟». قالت: أهو فلان - نفوس زوجنا - كأن لهُ نَاحِيحَانِ حَجَّ عَلَيَّ أَخِيهِمَا، وَالْأَخَرُ يَسْقِي أَرْضَنَا ثَبَاً. قال: «فإن عفرهُ في رمضان قضيت حجة أو حجة مهي».

رواه ابن جرير، عن عطاء، سمعت ابن عباس، عن النبي ﷺ. وقال: غُيِّبَ اللَّهُ عَنْ عَبْدِ الْكُرَيْمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (راجع: ١٧٨٢، أخرجه مسلم: ١٢٥٦).

١٨٦٤ - حدثنا سَلَمَةُ بْنُ حَرْبٍ: حدثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ زُرْعَةَ مَوْلَى زَيْدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ - وَكَدَّ عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ -

جواز حج المرأة بغير محرم، وسيأتي البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث.

ابن عباس.

قوله: (لا تسافر المرأة) كذا أطلق السفر وقيدته في حديث أبي سعيد الأسدي في الباب فقال: «سيرة يومين»، ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيداً بسيرة يوم وليلة، وعنه روايات أخرى، وحديث ابن عمر فيه مقيداً بثلاثة أيام، وعنه روايات أخرى أيضاً، وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلق لاختلاف التقييدات. وقال النووي: ليس للمرأة من التحديد ظاهراً بل كل ما يسمى سفراً فللمرأة منهية عنه إلا بالحرم، وإنما وقع التحديد من أمر واقع فلا يحمل بمفهومه. وقال ابن المنير: وقع الاختلاف في مواطن

حسب السافلين. وقال المنذري: يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة، يعني فمن أطلق يوماً أراد بيلته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عند جمعهما إشارة إلى مدة اللحاح والرجوع، وعند إفراغهما إشارة إلى قدر ما تقضي فيه الحاجة. قال: ويحتمل أن يكون هذا كله تقريباً لأركان الأعداء، فالיום أول المدد والاثنتان أول التكثير والاحداث أول الجمع، وكأنه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد. ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله

الرواية التي فيها ذكر البريد، فعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصره، ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافاً للحنفية، وحجبتهم أن المنع المقيد بثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالثبوت، ونقص بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداهما فإنه مشكوك فيه، ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص، وترك حل المطلق على المقيد، وقد خالفوا ذلك هنا، والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التي وقع فيها التقييد، بخلاف حديث الباب فإنه لم يختلف على ابن عباس فيه. وقرئ سفيان الثوري بين المسافة البعيدة فمنها دون القرية، وتساك أحد بعوم الحديث فقال: إذا لم تجد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج، هذا هو المشهور عنه. وعنه رواية أخرى تقول مالك وهو يخصص الحديث بغير سفر الفريضة، قالوا: وهو خصوص الإجماع، قال البغوي في اختلافه في أنه ليس للسفر في غير الفرض إلا مع زوج أو حرماً إلا كافر أسلمت في دهر الحرب أو أسيرة تخلصت. وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرقة فوجعا رجل مأمون فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرقة، قالوا: وإذا كان عمومها خصوصاً بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة. وأجاب صاحب «المغني» بأنه شرط الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار، ولأنها تدفع ضرراً متيقناً

بتحمل ضرر متوهم ولا كذلك السفر للحج. وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ «لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم» فنص في نفس الحديث على منع الحج تكيف يخص من بقية الأسفار؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثلاث، وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة. وفي قول قلته الكرايسي وصححه في المذهب تسافر وحدها إذا كان الطريق أمناً، وهذا كله في الواجب من حج أو عمرة. وأغرب الفقهاء فطرته في الأسفار كلها، واستحسنه الروائي، قال: إلا أنه خلاف النص. قلت: وهو ينكر على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي أمناً. واختلفوا هل الحرم وما ذكر منه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة؟ وعبارة أبي الطيب الطبري منهم: الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة، فإذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لها إلا مع حرماً أو زوج أو نسوة ثقات. ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحاديث الباب، لاتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونسائه رضي الله عنهم على ذلك وعدم تكبر غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك، ومن أمي ذلك من أمهات المؤمنين فإما أباهن من جهة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على الحرم، ولعل هذا هو النكته في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر، ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير المحرم الذي لا تشهيه، وكأنه نقله من اختلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجمعة، قال ابن دقيق العيد: الذي قال الباجي تخصيصه للمصوم بالنظر إلى المعنى، يعني مع مراعاة الأمر الأغلب. وتعبيره بأن لكل ساقطة لاطعة، والمعتب راعي الأمر النادر وهو الاحتياط، قال: والمعتب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى، يعني فليس له أن ينكر على الباجي، وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأمسح خلافاً، وقد احتج له بمحدث عدي بن حاتم مرفوعاً «يوشك أن تخرج الظلمة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها» الحديث، وهو في البخاري. وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه، وأجاب بأنه غير في سياق الحديث ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز. ومن المستظهر أن المشهور من مذنب من لم يشترط الحرم أن الحج على التراخي، ومن مذنب من يشترطه أنه حج على الفور، وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس. وأما ما

(تكلمة): روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر قال: «عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي ﷺ فحججن في آخر حجة حجها عمر، فلما أرغلت عمر من المحبة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال: أين كان أمير المؤمنين يتزل؟ فقال له قاتل له قاتل وأنا أسمح: هذا كان منزله. فتلخخ في منزل عمر، ثم رفع عقيرته يفتنى:

عليك سلام من أمير ويسارت يد الله في ذلك الأكمس للمزق

الآيات. قالت عائشة: فقلت لهم اعلموا في علم هذا الرجل، فغضبوا فلم يروا أحداً، فكانت عائشة تقول: إني لأحبه من الجن». الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد.

قوله: (عن عائشة) في رواية زائدة عن حبيب عند الإسماعيلي - حديثه عائشة.

قوله: (لا نغزو أو نجاهد) هذا شك من الراوي، وهو مسند شيخ البخاري، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسند بلفظ «لا نغزو معكم» أخرجه الإسماعيلي، وأغرب الكرماني فقال: ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد، فإن الغزو القصد إلى القتال، والجهاد بدل النفس في القتال. قال: أو ذكر الثاني تأكيداً للأول اهـ. وكأنه ظن أن الألف تملئ بنزو فشرح على أن الجهاد معطوف على الغزو بالواو، أو جعل «أو» بمعنى الواو. وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ «لا أخرج فنجاهد معك» ولابن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد «لنا نجد الجهاد أفضل الأصحاب» وللإسماعيلي من طريق أبي بكر بن حبيب «لو جاهدنا معك» قال: لا جاهد، ولكن حج ميرو. وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ «نرى الجهاد أفضل العمل» فظهر أن التناثر بين الفلقين من الرواة فيقوى أن «أو» للشك.

قوله: (لكن أحسن الجهاد) تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة.

قوله: (الحج حج ميرو) في رواية جرير «حج البيت حج ميرو» وسيأتي في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ «استأنه نسائه» في الجهاد فقال: يكتفيك الحج «ولابن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن حبيب «قلت يا رسول الله على النساء جهاد» قال: نعم، جهاد لا قتال فيه، والحج والمعصرة» قال ابن بطال: زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الحمل أن قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ يقتضي تحريم السفر عليهن، قال: وهذا الحديث يرد عليهن، لأنه قال: «لكن أفضل الجهاد» فدل على أن من جهاداً غير الحج والحج أفضل منه اهـ. ويحتمل أن يكون المراد بقوله «لا» في جواب قولهن «لا أخرج فنجاهد معك» أي ليس ذلك واجباً عليكم كما وجب على الرجال، ولم يرد بذلك تحريمه عليهن، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيلباوين الجرحى، ونهت عائشة ومن وافقها من هذا السرخي في الحج إباحة تكريمهن كما أباح للرجال تكرير الجهاد، وخص به عموم قوله: «هذه ثم ظهور المحصر» وقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ وكان عمر كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فاذن لمن في آخر خلافته، ثم كان عثمان يصدح بمن في خلافته أيضاً. وقد وقف بعضهن عند ظاهر النهي كما تقدم. وقال البيهقي: في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بمحدث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال لا المنع من الزيادة. وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب. واستدل بمحدث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تتق به ولو لم يكن زوجاً ولا محرماً كما سيأتي البحث فيه في الذي يليه. الحديث الثالث:

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (عن أبي معبد) كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد به، ولعمرو بهذا الإسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عينة عنه عن عكرمة قال: «جاء رجل إلى المدينة فقال له رسول الله ﷺ: أين نزلت؟ قال: على فلاة. قال: أغلقت عليها بوابك؟ مرتين. لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم» ورواه عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عمرو «أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس». قلت: والمفوظ في هذا مرسل عكرمة، وفي الآخر رواية أبي معبد عن

النزوي: وفي الحديث تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة، فإنه لما عرض له الغزو والمحج رجح المحج لأن امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله أعلم بالحديث الرابع: وله طريقان موصول ومعلق وآخر معلق.

قوله: (حدثنا حبيب المعلم) هو ابن أبي قريبة بقاء ومولحه، واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة، وهو غير حبيب بن أبي عمرة المذكور في ثاني أحاديث الباب.

قوله: (قالت أبو فلان تعني زوجها) وقد تقدم أنه أبو مسنان، وتقدم الحديث مشروحاً في «باب عمرة في رمضان».

قوله: (رواه ابن جريح عن عطاة) أراد تقوية طريق حبيب بمتابعة ابن جريح له عن عطاة، واستغنى عن تصريح عطاة بسماحه له من ابن عباس، وقد تقدمت طريق ابن جريح موصولة في الباب المشار إليه.

قوله: (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو ابن عمرو الرقي (عن عبد الكريم) وهو ابن مالك الجزري (عن عطاة من جابر)، وأراد البخاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاة. وقد تقدم في «باب عمرة في رمضان» أن ابن أبي ليلى يعقوب بن عطاة وأقفاً حياً وابن جريح، فتبين شذوذاً رواية عبد الكريم، وشذ معلق الجزري أيضاً فقال: «عن عطاة عن أم سليم» وصنع البخاري يقتضي ترجيح رواية ابن جريح ويؤمى إلى أن رواية عبد الكريم تلي مطرحة لاحتساح أن يكون لعطاة فيه شيطان، ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتصرة على المتن وهو قوله: «عمرة في رمضان تعدل حجة» كذلك وصله أحمد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم.

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد، تقدم الكلام عليه في «باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة» وأنه مشتمل على أربعة أحكام أحدها سفر المرأة. وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب، ثانيها منع صوم الفطر والأضحية وسياها في الصيام، ثالثها منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة، رابعها منع شد الرحل إلى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضاً.

قوله: (أو قال يحدثن) وقع عند الكشيحي بلفظ «أو قال أخذتهن» بالخفاء والذال المجمعين أي حدثن عنه.

قوله: (واقضي) بفتح النون وسكون القاف بوزن أجبني، ومعناه أي الكلمات، يقال أتقي الشيء بالذ أي أجبني، وذكر الإصعاب بعده من التأكيد.

قوله: (أو ذو محرم) كذا للآخر، وفي بعض النسخ عن أبي ذر «أو ذو محرم عزم» الأول فتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن عمد أي عليها.

٢٧ - باب من نذر المشي إلى الكعبة

١٨٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا الْقَزَّازِيُّ، عَنْ حَمْدِ الطَّوِيلِ قَالَ: حَدَّثَنِي قَائِمٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ أَيْتَيْهِ، قَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: «نَذَرْنَا أَنْ يَمْشِيَ». قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ قَلْبَيْهِ هَذَا نَفْسَهُ لَقَبِيَّ». وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. [إسناده: أخرجه مسلم: ١٦٤٢].

١٨٦٦ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْيُوبِ: أَنَّ يُزَيْدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ عُفَّةَ بْنِ غَامِرٍ قَالَ: نَذَرْتُ أَخِي أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَسْتَحْطِيَ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَحْطَيْتُهُ، فَقَالَ ﷺ: «وَلَمْ تَمْشِ وَلَمْ تَرْكَبْ». قَالَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُقَارِقُ عُفَّةَ.

حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْيُوبِ، عَنْ يُزَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُفَّةَ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [إسناده: أخرجه مسلم: ١٦٤٤].

قوله: (باب من نذر المشي إلى الكعبة) أي وغيرها من الأماكن المنظمة هل يجب الرفاء بذلك أو لا وإذا وجب فتركه قادراً أو عاجزاً ماذا يلزمه؟ وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتي إيضاحه في كتاب التلذذ إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأخبرنا القزازي) هو مروان بن معاوية كما جزم به أصحاب الأطراف والمستخرجات، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمرة عن مروان هذا بهذا الإسناد، وقال

قال النزوي في شرح حديث جبريل في بيان الإيمان والإسلام عند قوله: «إن تلد الأمة ربته» فليس فيه دلالة على إباحة بيع أمهات الأولاد ولا منع بيعهن، خلافاً لمن استدل به في كل منهما، لأنه ليس في كل شيء أخير النبي ﷺ بأنه سيق يكون محرماً ولا جائزاً انتهى. وهو كما قال، لكن القرينة المذكورة تقوي الاستدلال به على الجواز. قال ابن دقيق العيد: هذه المسألة تتعلق بالمأمين إذا تعارضاً، فإن قوله تعالى: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَةٍ إِيَّاهُ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧] عام في الرجال والنساء، فمقتضاه أن الاستطاعة على السفر إذا وجدت وجب المحج على الجميع، وقوله ﷺ: «لا تسافر المرأة إلا مع محرم» عام في كل سفر يدخل فيه المحج، فمن أخرجه عنه خص الحديث بمحرم الآية، ومن أدخله فيه خص الآية بمحرم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج، وقد رجح المذهب الثاني بمحرم قوله ﷺ: «لا تنتموا إياه إياه المساجد لله» وليس ذلك بجديد لكونه عاماً في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر يحدث النبي.

قوله: (إلا مع ذي محرم) أي فيحل، ولم يصرح بذكر الزوج، وسيأتي في حديث أبي سعيد في هذا الباب بلفظ «ليس معها زوجها أو ذو محرم منها» وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها، فخرج بالتأييد أخت الزوجة وصنتها وبإباحة أم المولودة وشبهة وبهتتها وبهرمتها الملازمة، واستثنى أحد من حرمت على التأييد مسلمة ما أب كاتبي فقال: لا يكون محرماً لها لأنه لا يؤمن أن يفتنها عن دينها إذا خلا بها. ومن قال إن عبد المرأة محرم لها يحتاج أن يزيد في هذا الضابط ما يدخله. وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً «سفر المرأة مع عيها ضيقة» لكن في إسناده ضعف، وقد احتج به أحد وغيره، وينبغي لمن أجاز ذلك أن يقيه بما إذا كان في قافلة بخلاف ما إذا كان وحدها فلا هذا الحديث. وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعر بأن الزوج يدخل في مسمى المحرم، فإنه لما استثنى المحرم فقال القائل إن امرأتي حاجة فكله فهم حال الزوج في المحرم، ولم يرد عليه ما فهمه بل قيل له «أخرج معها». واستثنى بعض العلماء ابن الزوج بذكر السفر معه فغلبه الفساد في الناس، قال ابن دقيق العيد: هذه الكراهية من مالك، فإن كانت للتحريم فيه بعد لمخالفة الحديث، وإن كانت للتنزيه فيترك على أن لفظ «لا يجل» هل يتناول المكروه الكراهة التنزيهية.

قوله: (ولا يدخل عليها رجل إلا معها محرم) فيه منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع، لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنساء الثقات؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به. وقال القائل: لا بد من المحرم، وكذا في النسوة الثقات في سفر المحج لا بد من أن يكون مع إحداها محرم. ويؤيده نص الشافعي أنه لا يجوز للرجل أن يصلي ببناء مفردات إلا أن تكون إحداها محرماً له.

قوله: (وقال وجل يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا) لم أقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة، وسيأتي في الجهاد بلفظ «إني أكتب في غزوة كذا» أي كبت نفسي في أسماء من عين لتلك الغزوة، قال ابن المنير: الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن المحج على التراخي إذا لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذي عينوا في تلك الغزاة. كذا قال، وليس ما ذكره بلازم لاحتساح أن يكونوا قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبي بكر الصديق، أو أن الجهاد قد تمين على المذكورين بتعيين الإسم، كما لو نزل عدو يقوم فإنه يمين عليهم الجهاد ويتأخر المحج اتفاقاً.

قوله: (أخرج معها) أخذ بظاها بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره، وبه قال أحد وهو وجه للشافعية، والمشهور أنه لا يلزمه كالولي في المحج من المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمها لأنه من سبيلها فصار في حقها كالزوجة، واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض، وبه قال أحد وهو وجه للشافعية، والأصح عندهم أنه لا منها لكون المحج على التراخي. وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصالح عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأن لها في المحج فليس لها أن تتطلق إلا بإذن زوجها، فاجب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملاً بالحدِيثين، ونقل ابن المنير الإجماع على أن للرجل منع زوجته من الخروج في الأسفار كلها، وإنما اختلفوا فيما كان واجباً، واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم ولكونه لا يأمر بردها ولا عاب سفرها، وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لا أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه، ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن هاد بن زيد بلفظ «وقال رجل: يا رسول الله إني نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا» فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر، قال

ابن حزم: هو أبو إسحاق الفزاري أو مروان.

قوله: (حدثني ثابت) حكى قال أكثر الرواة عن حيد، وهذا الحديث مما صرح حيد فيه بالواسطة بينه وبين أنس، وقد حذفه في وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، والترمذي من طريق ابن أبي عدي، كلاهما عن حيد عن أنس، وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي، وي زيد بن هارون جميعا عن حيد بلا واسطة، ويقال إن غالب رواية حيد عن أنس بواسطة، لكن قد أخرج البخاري من حديث حيد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعها من أنس، وقد وافق عمران القطان عن حيد الجماعة على إدخال ثابت بينه وبين أنس، ولكن خالفهم في المتن أخرجه الترمذي من طريقه بلفظ: «نزلت امرأة أن تمشي إلى بيت الله، فسل نسي الله الله من ذلك فقال: إن الله لنفي عن شيعها، مروها فلتركب».

قوله: (وأى شيئا يهادى) بضم أوله من الهادئة، وهو أن تمشي معتصلا على غيره. وللترمذي من طريق خالد بن الحارث عن حيد «يهادى» بفتح أوله ثم متناه.

قوله: (بين أبيه) أتم على اسم هذا الشيخ ولا على اسم أبيه، وقرأت بخط مغلطاي «الرجل الذي يهادى» قال الخطيب: هو أبو إسرائيل، كذا قال ويحه ابن الملقن، وليس ذلك في كتاب الخطيب وإنما أوردته من حديث مالك «عن حيد بن قيس ونور أنهما أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقال: ما بال هذا؟ قالوا: نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم» الحديث، قال الخطيب: هذا الرجل هو أبو إسرائيل، ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس «أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة فرأى رجلا يقال له أبو إسرائيل فقال: ما باله؟ قالوا: نذر أن يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم» الحديث، وهذا الحديث سيأتي في الأمان والنذور من حديث ابن عباس، والمخايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه، فيحتاج من وحد بين القصتين إلى مستند والله المستعان.

قوله: (قال: ما بال هذا؟ قالوا نذر أن يمشي) في حديث أبي هريرة عند مسلم أن الذي أجاب النبي ﷺ عن سؤاله ولما الرجل ولفظه «قال ما شأن هذا الرجل؟ قال ابتاه: يا رسول الله كان عليه نذر».

قوله: (أمره) في رواية الكشيبي «وأمره» بزيادة واو.

قوله: (أن يركب) زاد أحمد عن الأنصاري عن حيد فركب، وإنما لم يأنره بالوفاء بالنذر إما لأن الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به، أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره وهذا هو الظاهر.

قوله: (عن عقبة بن عامر) هو الجهمي كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه.

قوله: (ولموت أخي) قال المنذري وابن القسطلاني والقطب المحلي ومن تبعهم: أي أم حيان بنت عامر، وهي بكسر الهمزة وتشديد الموحدة، ونسبو ذلك لابن مأكولا فوهما فإن ابن مأكولا إنما نقله عن ابن سعد وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء ما حيان بنت عامر بن ناي بنون وموعدة ابن زيد بن حرام بهملتين الأنصارية قال: وهي أخت عقبة بن عامر بن ناي بن شهد بدرا، وهي زوج حرام بن حمصة، وكان ذكر قبل عقبة بن عامر بن ناي الأنصاري وأنه شهد بدرا ولا رواية له، وهذا كله مغاير للجهمي فإن له رواية كثيرة ولم يشهد بدرا وليس أنصاري، فعلى هذا ما يعرف اسم أخت عقبة بن عامر الجهمي، وقد كنت تبت في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك وبالله التوفيق.

قوله: (أن تمشي إلى بيت الله) زاد مسلم من طريق عبد الله بن عيسى بإيابه التحتانية والمجمعة عن يزيد «حافيه»، ولأحمد وأصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر الجهمي «أن أخته نزلت أن تمشي حافيه غير خضرة»، وزاد الطبري من طريق إسحاق بن سالم عن عقبة بن عامر «وهي امرأة ثقيلة والمشي يشق عليها»، ولأبي داود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس «أن عقبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال إن أخته نزلت أن تمشي إلى البيت، وشكا إليه ضعضها».

قوله: (فقال ﷺ: لعنكم ولركب) في رواية عبد الله بن مالك «مرها فلتختر ولتركب وتلصم ثلاثة أيام». وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماسه وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعد ما مملعة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رفعه «كفارة النذر كفارة البين» ولعله مختصر من هذا الحديث، فإن الأمر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة البين، لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة «قال فلتركب ولتهد بدنة» وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النذر إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبة) هو مقول يزيد بن أبي حبيب الراوي عن أبي الخير، والمراء بذلك بيان سماع أبي الخير له من عقبة.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب) كذا رواه أبو عاصم، ووافقه روح بن عباد عند مسلم والإسماعيلي جملا شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب، وخالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي أيوب، ورجع الأول الإسماعيلي لاتفق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام، لكن يعكر عليه أن عبد الرزاق وافق هشاما وهو عند أحمد ومسلم، ووافقهما أحمد بن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد عند النسائي، فهؤلاء أربعة حافظ روهو عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب، فإن كان الترجيح هنا بالأكثرية فروايتهم أولى. والذي ظهر لي من صنع صاحبي الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين، وقد عبر مغلطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الإسماعيلي ما لا يفهم منه المراد والله أعلم.

(حاشية): اشتملت أبواب المحصر وجزءه الصيد وما مع ذلك إلى هنا على أحد وستين حديثا، للعلق منها ثلاثة عشر حديثا وباقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثا وباقها ثلاث وعشرون، واقفه مسلم على تحريجها سوى حديث ابن عمر في التغاب والقفاز موقوفًا ومرفوعًا، وحديث ابن عباس «احتجم وهو عزم»، وحديث في التي نزلت أن تحج عن أمها، وحديث السابق بن يزيد أنه حج به، وحديث جابر «عمره في رمضان». وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنا عشر أثرًا. والله المستعان.

٢٩- أبواب فضائل المدينة

١- باب حرم المدينة

١٨٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانُ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَلِّهِ إِلَى كَلِّهِ، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنْ أَخْدَثَ حَدَثًا فَقَاتِلَهُ نَفْسَهُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ». [الطبر: ٥٧٣٠٦، أخرجه مسلم: ١٣٦٦، بإسقاط الحواشي].

١٨٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي الشَّيْحِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَأَمَرَ بِبِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا نَبِيَّ النَّجَّارِ، قَامِي بِنِي». قَالُوا: لَا تَطْلُبْ لِنَفْسِكَ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، فَأَمَرَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ قُبُشَتْ، ثُمَّ بِالْغُرَبِ قُسُوتِ، وَبِالسَّخْلِ قَطُوعِ، فَصَلُّوا النَّخْلَ لِنَفْسِ الْمَسْجِدِ. [راجع: ٢٣٤، أخرجه مسلم: ٥٢٤، مطروا].

١٨٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَرَمٌ مَا بَيْنَ لَبْنِي الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي». قَالَ: وَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ نَبِيَّ حَارَةَ، فَقَالَ: «أَرَأَيْكُمْ يَا نَبِيَّ حَارَةَ لَدُنْ حُرْجُمَ مِنَ الْحَرَمِ». ثُمَّ انْقَضَ فَقَالَ: «بَلْ أَتَمَّ فِيهِ». [الطبر: ٤١٨٧٣، أخرجه مسلم: ١٣٧٢، بإسقاط].

١٨٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَارَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عِدْنَا شَيْئًا إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ وَحَدِيثِ الصَّحِيفَةِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، مَا بَيْنَ غَابِرٍ إِلَى

كذلك، من أحدث فيها حداً، أو آوى مُحذراً، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. وقال: فِعْثَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاجِدَةٌ، فَصَنَ أَخْفَرُ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا يَتَّبِعُونَ إِذْنَ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَدْلٌ: لَفْظٌ رَاجِعٌ: ١١١، وانظر في الإحصام بالكسب والسنة، باب ٦، أخرجه مسلم (١٣٧٠)، وفي الحق (٢٠) بلفظ ما بين هو إلى ثور ٥.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، فضائل المدينة، باب حرم المدينة) كذا لأبي ذر عن الحموي، وسقط للباقي سوى قوله: «باب حرم المدينة» وفي رواية أبي علي الشيباني «باب ما جاء في حرم المدينة». والمدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر إليها النبي ﷺ، ودفن بها، قال الله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَنْ نَجْعَلَ لَكَ مَدِينَةً﴾ [الشعرون: ٨] فإذا أطلقت تجادل في الفهم أنها المراد، وإذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيده، فهي كالنجم للثراء، وكان اسمها قبل ذلك يثرب، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأْتِي طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَأْتِي بِالْأَثَرِ: ١٣﴾ ويثرب اسم لموضع منها سميت كلها به، قيل سميت يثرب بن قاتية من ولد إيزم بن سام بن نوح لأنه أول من نزلها حكاها أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك، ثم سماها النبي ﷺ طيبة وطاية كما سيأتي في باب مفرد، وكان سكانها العماليق، ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل قبل إرسالهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف، ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم، وسيأتي يوضح ذلك في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف هنا أربعة أحاديث:

الأول حديث أنس:

قوله: (عن أنس) في رواية عبد الواحد عن عاصم «قلت لأنس» وسيأتي في الإحصام، وليزيد ابن هارون عن عاصم «سألت أنساً» أخرجه مسلم.

قوله: (المدينة حرم من كذا إلى كذا) هكذا جاء ميماءً، وسيأتي في حديث علي رابع أحاديث الباب «ما بين عاتر إلى كذا» فمبين الأول وهو بمهمله وزن فاعل، وذكره في الجزية وغيرها بلفظ «حير» يسكنون التحتانية، وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه. واتفقت روايات البخاري كلها على إيهام الثاني. ووقع عند مسلم «إلى ثور» فقيل إن البخاري إيهامه عمداً لما وقع عنده أنه وهم، وقال صاحب «المشارق» و«المطالع»: أكثر رواة البخاري ذكروا عيراء، وأما ثور فمنهم من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بإيحاء، والأصل في هذا التوقف قول مصعب الزبيري: ليس بالمدينة عير ولا ثور. وثابت غيره عيراً ووافق على إنكار ثور، قال أبو عبيد: قوله «ما بين عير إلى ثور» هذه رواية أهل العراق، وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة، ونرى أن أصل الحديث «ما بين عير إلى أحد». قلت: وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني، وقال عياض: لا معنى لإنكار عير بالمدينة فإنه معروف، وقد جاء ذكره في أشعارهم، وأشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد، منها قول الأحرص المدني الشاعر المشهور:

قللت لعمرو تلك يا عمرو نثاره تشب قفا حير فهل أنت نساظر

وقال ابن السدي في «المثلث»: «عير اسم جبل يقرب للمدينة معروف. وروى الزبير في «أخبار المدينة» عن عيسى بن موسى قال: قال سعيد بن عمرو لبشر بن السائب أتدري ما سكنة العقبة؟ قال: لا. قال: لأننا قلنا منكم قتيلاً في الجاهلية فاجترأنا إليها. فقال: وددت لو أنكم قلتم ما آخر وسكتهم وراء عير. يعني جبلاً. كذا في نفس الخبر. وقد سلك العلماء في إنكار مصعب الزبيري لغير ثور مسالك: منها ما تقدم، ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير وثور لا أنها بعينها في المدينة، أو سمي النبي ﷺ الجبلين اللذين يطرفي المدينة عيراً وثوراً لرحالاً. وحكى ابن الأثير كلام أبي عبيد مختصراً ثم قال: وقيل إن عيراً جبل بمكة، فيكون المراد أحرم من المدينة مقدار ما بين عير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف. وقال النووي: يحتمل أن يكون ثور كان اسم جبل هناك إما أحد وإما غيره. وقال الحب الطبري في «الأحكام» بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه: قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد عن يساره جبالاً إلى ورثه جبل صغير يقال له ثور، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطواف من العرب أي العارفين بترك الأرض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور، وتواردوا على ذلك. قال فطمان أن ذكر ثور في الحديث صحيح،

عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه. قال وهذه فائدة جلية انتهى. وقرأت بخط شيخ شيخنا القطب الحلبي في شرحه: حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال، قال: فلما وصلنا إلى أحد إذا بقره جبل صغير، فسألته عن ذلك: قال: هذا يسمى ثوراً. قال فطلعت صفا الرواية. قلت: وهذا كان مبداً لسؤاله عن ذلك. وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المرافي نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل المدينة يظنون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الحمرة بتدوير يسمى ثوراً، قال وقد تحققت بالمشاهدة. وأما قول ابن التين إن البخاري إيهام اسم الجبل عمداً لأنه غلط فهو غلط منه، بل إيهامه من بعض رواته، فقد أخرجه في الجزية بنسائه، والله أعلم. وما يدل على أن المراد بقوله في حديث أنس من كذا إلى كذا جبلاً ما وقع عند مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعاً «اللهم إني أحرم ما بين جبليها» لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو بلفظ «ما بين لايتيها» وكذا في حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب، وسيأتي بعد أبواب ما بين وجه آخر، وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم، وكذا رواه أحمد من حديث أبي العباس والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي العباس وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ «ما بين لايتيها» واللاتين جمع لآية يتخفي في الموحدة وهي الحجرة وهي الحجارة السود وقد تكرر ذكرها في الحديث. ووقع في حديث جابر عند أحمد «وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها» فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية ما بين جبليها وفي رواية ما بين لايتيها وفي رواية ما زعموها، وتعقب بأن الجمع بينها واضح ومثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة، فإن الجمع لو تعلق أمكن التزجيح، ولا شك أن رواية «ما بين لايتيها» أرجح لتوارد الرواة عليها، ورواية جبليها لا تنافيها فيكون عند كل لآية جبل، أو لايتيها من جهة الجنوب والشمال وجبليها من جهة الشرق والغرب، وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضر، وأما رواية «ما زعموها» فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد، والمأزم بكسر الزاي المضيئ بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه. واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي بكر من فعل التثنية قال: لو كان صيدها حراماً ما جاز حبس الطير، وأجيب باختلاف ما يكون من صيد الحلال، قال أحمد: من صاد من الحلال ثم أدخله للمدينة لم يجره إرساله لحديث أبي حنبل، وهذا قول الجمهور. لكن لا يرد ذلك على الحنفية، لأن صيد الحلال عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبل التحريم، واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد، ولو كان قطع شجرها حراماً ما فعله ﷺ. وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سيأتي واضحاً في أول المغازي، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه ﷺ من خيبر كما سيأتي في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي واضحاً، وقال الطحاوي: يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو إلى الفتنة كما روى ابن عمر «أن النبي ﷺ نهى عن هدم أطام المدينة» فأنها من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك، وما قاله ليس بواضح لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل، وقد ثبت على الفتوى بترجمها سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم، وقال ابن قدامة: يجرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم، وقال أبو حنيفة: لا يجرم، ثم من فعل ما حرم عليه فيه شيئاً أتم ولا جزاء عليه في رواية لأحمد، وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم، وفي رواية لأحمد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك، وقال القاضي عبد الوهاب أنه الأقوى واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كما في حرم مكة، وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص، وفي رواية لأبي داود «من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليسله» قال القاضي عياض: لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم. قلت: واختاره جماعة معه وبعد لصحة الخبر فيه، ولئن قال به اختلاف في كنيته ومصرفه، والذي دل عليه صنيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسب القتل وأنه السلب لكتة لا يحسن بعض الحنفية فادعى الإجماع على ترك الأخذ بحديث السلب، ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة، ودعوى الإجماع مردود فبطل ما ترتب عليها. قال ابن عبد البر: لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة. ويجوز أخذ العلف لحديث أبي سعيد في مسلم «ولا يخط فيها شجرة إلا لعلف» ولأبي داود من طريق أبي حسان عن علي

نحوه، وقال المهلب: في حديث أنس دلالة على أن النبي عنه في الحديث للمعاصي مقصور على القطع الذي يحصل به الإنسان، فأما من يقصد الإصلاح كمن يفرس يستأنا مثلاً فلا يمنع عليه قطع ما كان بتلك الأرض من شجر يضر بقاؤه قال: وتقول بل فيه دلالة على أن النبي إنما يترجى إلى ما أثبت الله من الشجر عما لا صنع للأمام فيه، كما حل عليه النبي من قطع شجر مكة. وعلى هذا يحمل قوله التخل وجعله قبله للمسجد ولا يلزم منه النسخ المذكور.

قوله: (لا يقطع شجرها) في رواية يزيد بن هارون «لا يقطع شجرها» وفي حديث جابر عند مسلم «لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها» ونحوه عند من سجد.

قوله: (من أحدث فيها حدثاً) زاد شعبة وحامد بن سلمة عن عاصم عند أبي حنيفة «أو أوى حدثاً» وهذه الزيادة صحيحة إلا أن عاصماً لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاحتصاص.

قوله: (أعطيه لعة الله) فيه جواز لمن أهل المعاصي والفساد لكن لا دلالة فيه على لمن الفاسق المعين. وفيه أن الحديث والمروى للمحدث في الإثم سواء، والمراد بالمحدث والمحدث الظلم والظلم على ما قيل، أو ما هو أهم من ذلك. قال عياض: واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار، والمراد بلة الملائكة والناس للبالغ في الإبعاد من رمة الله. قال: والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر، وليس هو كلعن الكفار.

الحديث الثاني حديث أنس في بناء المسجد أورد منه طرفاً، وقد مضى في الصلاة، وسيأتي بتمامه في أول المغازي إن شاء الله تعالى، وقد بينت لمراد بطريقه هنا في الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل تحريم والله أعلم. الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس، وأخوه اسمه عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال وقد سمع إسماعيل منه وروى كثيراً عن أخيه عنه، والإسناد كله مدنيون.

قوله: (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) قال الإسماعيلي: رواه جماعة عن عبد الله هكنا، وقال حيد بن سليمان: عن عبد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه «عن أبيه».

قوله: (حرم ما بين لابي المدينة) كذا لاكثر بضم أول حرم على البناء لما لم يسم فاعله، وفي رواية المستطلي «حرم» يفتحن على أنه خير مقدم وما بين لابي للمدينة المبتدأ، ويؤيد الأول ما رواه أحد عن محمد بن سعيد عن عبد الله بن عمر في هذا الحديث بلفظ «إن الله عز وجل حرم على لسان ما بين لابي للمدينة» ونحوه للإسماعيلي من طريق أنس بن عياض عن عبد الله، وقد تقدم القول في اللاتيين في الحديث الأول، وزاد مسلم في بعض طرقه «وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حرم» وروى أبو داود من حديث عدي بن زيد قال: «حي رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريءاً بريءاً، لا يقطع شجره ولا يصد إلا ما يساق به الجمل».

قوله: (وأما النبي ﷺ) يعني حادثة في رواية الإسماعيلي «ثم جاء بني حارثة وهم في سند الخبر» أي في الجانب المرتفع منها، ويؤيد حادثة ميملة ومثلية بطن مشهور من الأوس، وهو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس، وكان بنو حارثة في الجاهلية وينو عبد الأشهل في دار واحدة، ثم وقعت بينهم الحرب فانهزمت بنو حارثة إلى خيبر فسكنوها، ثم اصطالحوا فرجع بنو حارثة فلم يتزلوا في دار بني عبد الأشهل وسكنوا في دارهم هذه وهي غربي مشهد حزة.

قوله: (بل أنتم فيه) زاد الإسماعيلي «بل أنتم فيه» أعادها تأكيداً. وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يوجب على الظن، وإذا تبين أن اليقين على خلافه رجع عنه. الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن أبيه) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق، وهذه رواية أكثر أصحاب الأعمش عنه، وخالفهم شعبة فسروا عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن المغيرة بن سويد عن علي أخرجه أحمد والنسائي، قال الدارقطني في «العلل»: «والصواب رواية الثوري ومن تبعه».

قوله: (ما عندنا شيء) أي مكتوب، وإلا فكان متعهم أشياء من السنة سوى الكتاب، أو المعنى شيء. اختصروا به عن الناس. وسبب قول علي هذا يظهر مما أخرجه أحد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج «أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له: قد

فعلناه يقول: صدق الله ورسوله، قال له الأشتر: إن هذا الذي تقول هو شيء عهد إليك رسول الله ﷺ قال: ما عهد لي شيئاً خاصة دون الناس، إلا شيئاً سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيفي، فلم يزلوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها «فذكر الحديث وزاد فيه «للمؤمنون تكافؤ ما فعلهم، ويسمى بلمتهم أديانهم، وهم يد على من سواهم. ألا لا يقتل مؤمن بكافراً، ولا ذو عهد في عهده» وقال فيه: «إن إبراهيم حرم مكة، وإنني أحرم ما بين حرتيها وحامها كله، لا يقطع شجرها، ولا يضر صيدها، ولا تلتقط لقطتها، ولا يقطع منها شجرة إلا أن يعلق رجل بعمره، ولا يعمل فيها السلاح لقتال» والباقي نحوه. وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الأشتر عن علي، ولأحمد وأبي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة «عن قتادة عن الحسن عن قيس بن عباد قال: اختلفت ثمانية الأشتر إلى علي فقلنا: هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهد إلى الناس عامة؟ قال: لا، إلا ما في كتابي هذا. قال وكتب في قراب سيفه، فإذا فيه: «للمؤمنون تكافؤ ما فعلهم» فذكر مثل ما تقدم إلى قوله في عهده: «من أحدث حدثاً إلى قوله أجمعين» ولم يذكر بقية الحديث. ولمسلم من طريق أبي الطيب «كنت عند علي فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ﷺ يسيروك؟ فغضب ثم قال: ما كان يسير لي شيئاً يكرهه من الناس، غير أنه حدثني بكلمات أربع «وفي رواية له «ما خصنا بشيء» لم يسم له الناس كاتة إلا ما كان في قراب سيفي هذا، فأخرج صحيفة مكتوباً فيها: «لن الله من فجع لغير الله، ولن الله من سرق من الأرض، ولن الله من لعن والده، ولن الله من آوى عدواً» وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة «قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر». والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتتة على مجموع ما ذكر، فنقل كل راء بعضها، وأتمها سيقاً طريق أبي حسان كما ترى والله أعلم.

قوله: (المدينة حريم) كذا أورد مختصراً، وسيأتي في الجزية بزيادة في أوله قال فيها: «المبرسات وأستان الأبل».

قوله: (من أحدث فيها حدثاً) يقيد به مطلق ما تقدم في رواية قيس بن عباد، وأن ذلك يختص بالمدينة لفضلهما وشرفها.

قوله: (لا يقبل منه صرف ولا عدل) يفتح أولهما، واختلف في تفسيرهما فعند الجمهور الصرف القرينة والعدل النافذة، ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري، وعن الحسن البصري بالعكس وعن الأصمعي الصرف التوبة والعدل الفدية، وعن يونس مثله لكن قال: الصرف الاكتساب، وعن أبي حنيفة مثله لكن قال: العدل الحيلة وقيل المثل، وقيل: الصرف الدية والعدل الزيادة عليها، وقيل: بالعكس، وحكى صاحب «الحكم» الصرف الورع والعدل الكيل، وقيل: الصرف القيمة والعدل الاستقامة، وقيل: الصرف الدية والعدل البذل، وقيل: الصرف الشفاعة والعدل الفدية لأنها تعادل الدية وهذا الأخير جزم البيضاوي، وقيل: الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله أبان بن ثعلب وأشد: لا تقبل الصرف وهاتوا عدلاً. فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال، وقد وقع في آخر الحديث في رواية المستطلي «قال أبو عبد الله: عدل فداء» وهذا موافق لتفسير الأصمعي والله أعلم. قال عياض: منناه لا يقبل قبول رضا وإن قبل قبول جزاء، وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما، وقد يكون معنى الفدية أنه لا يجد يوم القيامة فدى يقتني به بخلاف غيره من اللذين يأن يقديهم من النار يهردي أو نصراني كما رواه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري. وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند علي وأك يته من النبي ﷺ أمور كثيرة أعلمه بها سراً تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمر الإمامة. وفيه جواز كتابة العلم.

قوله: (دعة المسلمين واحدة) أي أمانتهم صحيح فإذا آمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له. وللأمان شروط معروفة. وقال البيضاوي: الذمة العهد، سمي بها لأنه يلم متعاطيها على إضاعتها.

قوله: (يسمى بها) أي يتولاه ويحب ويحب ويحب، والمعنى أن دعة المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضيع، فإذا آمن أحد من المسلمين كافراً وأعطاه ذمة لم يكن لأحد تقضيه، فيستوي في ذلك الرجل والمرأة والحرة والعبد، لأن المسلمين كفء واحدة، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الجزية والمواعدة.

قوله: (فمن أخفى) بالخاء المعجمة والتاء أي تقضى العهد، يقال خفرت به بنير ألفت أمته، وأخفرت تقضت عهده.

قوله: (ومن يحول قوماً بغير إذن مواليه) لم يجعل الإذن شرطاً لجزاء الإحصاء،

وإنما هو تأكيد التحريم، لأنه إذا استأنذهم في ذلك منصرف وحالوا بينه وبين ذلك تاله الخطابي وغيره، ويحتمل أن يكون كنى بذلك من يمه، فإذا وقع يمه جاز له الاستئذان إلى مولا الثاني وهو غير مولا الأول، أو المراد مولاة الحلف فإذا أراد الانتقال عنه لا يتصل إلا بإذن. وقال البيضاوي: الظاهر أنه أراد به ولاه الحق لطفه على قوله: «من ادعى إلى غير أبيه» ولبجمع بينهما بالوحيد فإن الحق من حيث أنه كلمة كلمته النسب، فإذا نسب إلى غير من هو له كان كالنبي الذي تبرا عن موته والحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والإبعاد عن الرحمة. ثم أجاب عن الإذن بنحو ما تقدم وقال: ليس هو للتبذير وإنما هو للتبعية على ما هو المانع، وهو إبطال حق مواليه، فأورد الكلام على ما هو الغالب. وسيأتي البحث عن ذلك في كتاب القرائن إن شاء الله تعالى.

(تبيه): رتب للمصنف أحداث الباب ترتيباً حسناً، ففي حديث أسس التصريح بكون المدينة حرماً، وفي حديثه الثاني تخصيص النبي من قطع الشجر بها لا ينبته الآدميون، وفي حديث أبي هريرة بيان ما أجل من حد حرما في حديث أسس حيث قال كذا وكذا، فبين في هذا أنه ما بين الحرتين، وفي حديث علي زكاة تأكيد التحريم وبيان حد الحرم أيضاً.

٢ - باب فضل المدينة، وأنها تنفي الناس

١٨٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْخُبَّابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى، يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكُفْرُ خَيْبَ الْحَبِيدِ». (أخرجه مسلم: ١٣٨٧).

قوله: (باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس) أي الشرا منهم، وروى في الترجمة لفظ الحديث، وقرئته إرادة الشرا من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث، والمراد بالنفي الإخراج، ولو كانت الرواية تنفي بالقاف لحمل لفظ الناس على عمومهم. وقد ترجم للمصنف بعد أبواب «المدينة تنفي الحب».

قوله: (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وشيخه أبو الخباب بضم المهملة وبالموحدين الأولى خفيفة، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخاري، قال ابن عبد البر: اتفق الرواة عن مالك على إسناده لإسحاق بن عيسى الطباع فقال: «عن مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب» بدل سعيد بن يسار، وهو خطأ. قلت: وتابعه أحمد بن حنبل عن خالد السلمي عن مالك، وأخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» وقال هذا وهم والصواب عن يحيى بن سعيد بن يسار.

قوله: (أمرت بقرية) أي أمرني ربي بالمجرة إليها أو سكنها فألاو عمول على أنه قاله بمكة، والثاني على أنه قاله بالمدينة.

قوله: (تأكل القرى) أي تغلبهم، وكنى بالأكل عن الغلبة لأن الأكل غالب على المأكول. ووقع في «موطأ ابن وهب»: قلت لمالك ما تأكل القرى؟ قال: تفتح القرى. وسطه ابن بطال فقال: منناه يفتح أهلها القرى فيأكلون أموالهم ويسبون ذوابهم، قال: وهذا من فصيح الكلام، تقول العرب: أكلنا بلد كذا إذا ظهروا عليها. وسبقه الخطابي إلى معنى ذلك أيضاً. وقال النووي: ذكروا في مناهج وجهين، أحدهما: هذا والأخر: أن أكلها وميرتها من القرى المفتحة وأهلها تساق فغلبها. وقال ابن المنير في الحاشية: يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة فغلبها على فضل أهلها، ومعناه أن الفضائل يتفصل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عمداً. قلت: والذي ذكره احتمالاً ذكره القاضي عبد الوهاب فقال: لا معنى لقوله: تأكل القرى إلا رجوع فضلها عليها وزادتها على غيرها، كذا قال، ودعوى الحصر مردودة لا مضي، ثم قال ابن المنير: وقد سميت مكة أم القرى، قال: والمذكور للمدينة أبلغ منه لأن الأمومة لا تتمحي إذا وجدت ما هي له، لكن يكون حق الأم أظهر وفضلها أكثر.

قوله: (يقولون يثرب) وهي المدينة، أي أن بعض المتأخرين يسمونها يثرب، واسمها الذي يليق بها المدينة. وفهم بعض العلماء من هذا كرامة تسمية للمدينة يثرب وقالوا: ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين. وروى أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه «من سمي للمدينة يثرب فليستغفر الله» هي طابة هي طابة «وروى عمر بن شبة من حديث أبي أيوب «أن رسول الله ﷺ نهى أن يقال للمدينة يثرب» ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية: من سمي للمدينة يثرب كبت عليه خطيئة، قال: وسبب هذه الكرامة لأن يثرب إما من التثريب الذي هو التوبيخ والملامة، أو من التثرب

قوله: (كما ينفي الكفر) بكسر الكاف وسكون التحتانية، وفيه لفة أخرى كور بضم الكاف، والمشهور بين الناس أنه الزق الذي ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكفر حائوت الحديد والصائغ، قال ابن التين: وقيل: الكفر هو الزق والحائوت هو الكور، وقال صاحب «الحكم»: الكفر الزق الذي ينفخ فيه الحديد. ويؤيد الأول ما رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسناده إلى أبي هريرة قال: رأى عمر بن الخطاب كبير حداد في السوق فضره برجله حتى هدمه. والحديث يفتح المجعدة والموحدة بعدها مثلاً أي وسخه الذي تخرجه النار، والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه دخل، بل تجزئه عن القلوب الصادقة تخرجه كما يجزئ الحديد ردي الحديد من جيده. ونسبة التمييز للكفر لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع التمييز بها. واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد قال الملب: لأن المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الإسلام فصار الجميع في صحائف أهلها، ولأنها تنفي القسوت. وأجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى القريتين، وعن الثاني بأن ذلك إنما هو في خاص من الناس ومن الزمان بليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَقِ﴾ [التوبة: ١٠١] والمنافق خيبت بلا شك، وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة من علي وطائفة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق، فدل على أن المراد بالغلبة تخصيص ناس دون ناس وقت دون وقت، قال ابن حزم: لو قصت بلد من بلد تبيت بذلك الفضل للآل لزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرها مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام.

٣ - باب المدينة طابة

١٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُتَعَلَّى: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُمَارِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ مَتْلَبٍ، عَنْ أَبِي حَتْمَةَ رضي الله عنه: «الْمَدِينَةُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَوَكُّعٍ، حَتَّى أَشْرَقَتْ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَذِهِ طَابَةٌ». (رواه: ١٤٨١. أخرجه مسلم: ١٣٩٢، مطوّل).

قوله: (باب المدينة طابة) أي من أسمائها إذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك، وذكر فيه طرفاً من حديث أبي حنيفة الساعدي وقد مضى مطوّل في أواخر الزكاة، ووقع في بعض طرقه طابة في بعضها طيبة، وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً «إن الله سمي للمدينة طابة» ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن سماك بلفظ «كثروا يسمون المدينة يثرب، فسموها النبي ﷺ طابة» وأخرجه أبو عروبة والطالب والطيب لغتان بمعنى، واشتقاقهما من الشيء الطيب، وقيل لطهارة تربتها، وقيل: لطيبها لاسكتها، وقيل: من طيب الميث، بها، وقال بعض أهل العلم: وفي طيب تربتها وهوائها دليل شامد على صحة هذه التسمية، لأن ما أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها. وقرأت بخط أبي علي الصديقي في هامش نسخته من صحيح البخاري محطه: قال الحافظ أمر المدينة في طيب تربتها وهوائها يجده في أقام بها، ويجد لطيبها أقوى رائحة، ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد، وكذلك العود وصنائر أنواع الطيب. وللمدينة أسماء غير ما ذكر: منها ما رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» من رواية زيد بن أسلم قال: قال النبي ﷺ للمدينة عشرة أسماء: هي

للمذكر عافه، قال ابن الجوزي: اجتمع في الموالي شيان: أحدهما: أنها طالبة لأقواتها من قولاك عرفت فلاتاً أضرفه فأتا عاف والجمع عفاة أي أتيت أطلب معروفه، والثاني: من العفاه وهو الموضع الخالي الذي لا أتيسر به فإن الطير والوحش تنصده لأمنها على نفسها فيه. وقال النووي: المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ «ثم يحشر راعيان» وفي البخاري أنهما آخر من يحشر. قلت: ويؤيده ما روى مالك عن ابن حاشم بهمشين وتخفيف عن عمه عن أبي هريرة رفته «لتركن للمدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعمري على بعض سورتي المسجد أو على المنبر، قالوا: فلمن تكون ثمارها؟ قال للموالي الطير والسباع» أخرجه ممن بنى في «الموطأ» عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ، وشهد له أيضاً ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث مجاهد بن الأدرع الأسلمي قال: «بني النبي ﷺ لحاجة، ثم لقيني وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ يبيد حتى أتينا أحداً ثم أقبل على المدينة فقال: ويل أمها قرية يوم يدها أهلها كائين ما يكون. قلت يا رسول الله من يأكل ثمارها؟ قال عافية الطير والسباع». وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن عوف بن مالك قال: «دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر إلينا فقال: أما والله ليدعها أهلها ملأه أربعين عاماً للموالي، أئمنون ما الموال؟ الطير والسباع». قلت وهذا لم يقع قطماً. وقال الهلب: في هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمها في المدينة.

قوله: (وآخر من يحشر راعيان من مزية) هذا يجمل أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا تعلق له بالذي قبله، ويجمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله، وعلى ملين الاحتياطيين يترتب الاختلاف الذي حكته عن القرطبي والنووي والثاني أظهر كما قال النووي.

قوله: (يعقبان) بكسر الهملة بعدها قاف، التيف زجر الغنم، يقال نعى نعى بكسر العين وقصدها نعيًا ونعافًا ونعافًا إذا صاح بالغنم، وأغرب السدي قال: معناه يطلب الكلا، وكأنه فسر بالمقصود من الزجر لأنه يزجرها من المرعى الويسل إلى المرعى الويسم.

قوله: (فيجدها وحوشاً) أو يجدها ذات وحش، أو يجدها أهلها قد صاروا وحوشاً، وهذا على أن الرواية بفتح الواو أي يجدها خالية وفي رواية مسلم «فيجدها وحشاً» أي خالية ليس بها أحد، والوحش من الأرض الخلاء أو كثيرة الوحش لما خلت من سكانها. قال النووي: الصحيح أن معناه يجدها ذات وحوش، قال: وقد يكون وحشاً بمعنى وحوش، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش، وقد يعبر بواحدة من جمعه. وحكي عن ابن الرباط أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين تصير وحوشاً إما بأن تغلب ذاتها وإما أن توحش وتفسد منهما، وعلى هذا فالضمير في يجدها يعود على الغنم والظاهر خلافه، قال النووي: الصواب الأول. وقال القرطبي: القدرة صالحة لذلك انتهى. ويؤيده أن في بقية الحديث أنهما يجبران على وجوهما إذا وصلا إلى ثنية الدواع، وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك، فيدل على أنهما وجدوا الوحش المذكور قبل دخول المدينة فيسرى أن الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة. ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في «أخبار المدينة» من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفاً قال: «آخر من يحشر رجلا من مينة وآخر من جهة، فيقولان: أين الناس؟ فيأتيان المدينة فلا يريان إلا الثعالب، فيترن إلهيما ملكان فيسبحانهما على وجوههما حتى يلحقاهما بالناس». قوله: «وآخر من يحشر» في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري «ثم يخرج راعيان من مينة يريان للمدينة» لم يذكر في الحديث حشرهما، وإنما ذكر مقلمته، لأن الحشر إنما يقع بعد الموت، فلنكر سبب موتها والحشر بعقبه. وقوله على هذا: «خراً على وجوههما» أي سقطا ميتين، أو المراد بقوله خرا على وجوههما أي سقطا بن أسقطهما، وهو الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة. وفي رواية للعلقي «أنهما كانا يتزلان ببجل وركان» وله من حديث حذيفة بن أسيد «أنهما يفقدان الناس فيقولان: تنطلق إلى بني فلان، فيأتينهم فلا يجدها أحداً فيقولان: تنطلق إلى المدينة، فيطلقان فلا يجدها بها أحداً، فيطلقان إلى البيع فلا يريان إلا السباع والثعالب» وهذا يوضح أحد الاحتمالات للتمتعة، وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفته «آخر قرية في الإسلام خراباً للمدينة» وهو يتناسب كون آخر من يحشر يكون منها.

(تيسية) أنكر ابن عمر على أبي هريرة تبصيره في هذا الحديث بقوله: «خير ما كانت» وقال: أن الصواب أعمر ما كانت، أخرج ذلك عمر بن شبة في «أخبار المدينة»

المدينة وطابة وطيبة والمطية والمسكنة والسدر وجارية ومجبورة ومتيرة وثرثب»، ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال: «لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء هي: للمدينة وطيبة وطابة والمطية والمسكنة والمدرى والجارية والمجبورة والمطية والمطيرة» ورواه الزبير في «أخبار المدينة» من طريق أبي يحيى مثله وزاد «والقاصصة» ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحمار قال: نهد في كتاب الله الذي أنزل على موسى: «إن الله قال للمدينة باطية وباطية وباطية لا تقبلي الكتز، أرع أجابيك على القرى. وروى الزبير في «أخبار المدينة» من حديث عبد الله بن جعفر قال: سمى الله للمدينة الدار والإيمان. ومن طريق عبد العزيز الدراودي قال: بلغني أن لها أربعين اسماً.

٤ - باب لائتي المدينة

١٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ وَثِّقَتْ الْعِلَاقَةُ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا دَعَرْتَهَا، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَيْنَ لِبَيْتِنَا حَرَامٌ». [رواه: ١٨٦٩. أخرجه مسلم: ١٣٧٢.]

قوله: (باب لائتي المدينة) ذكر فيه حديث أبي هريرة - لو رايت الظباء ترتع - أي تسمى أو ترعى - بالمدينة ما دعرتها، أي ما قصدت أكلها فافضتها بذلك، وكفى بذلك عن عدم صيدها. واستدل أبو هريرة بقوله ﷺ: «ما بين لائتيها - أي للمدينة - حرام» لأن المراد بذلك المدينة لأنها بين لائتين شرقيتين وغربيين، ولها لائتان أيضاً من الجانبين الآخرين إلا أنهما يرجعان إلى الأولين لاصطلاحهما بهما. والحاصل أن جمع دورها كلها داخل ذلك وقد تقدم شرح الحديث في الباب الأول. وقوله: «ترتع» أي ترعى وقيل تنبسط، وفي قول أبي هريرة هذا إشارة إلى قوله في الحديث الماضي «لا يضر صيدها»، ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الإجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد مكة.

٥ - باب من رغب عن المدينة

١٨٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَرْتَكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ، لَا تَفْشَاخُ إِلَّا الْقَوَالِبُ - يُهْدِ غَوَالِي السَّاعِ وَالطَّيْرِ - وَآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مَزِينَةٍ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ، يَنْفِقَانِ بِقِيَمَتَيْهَا جِدْلَيْهَا وَحَشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثِيَةَ الْوَدَاعِ، خَرَا عَلَى وَجْهِمَا». [أخرجه مسلم: ١٣٨٩.]

١٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَافَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سَلْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَفْشَقُ الِئْمَنُ، قَبْلَئِي قَوْمٌ يَسُونُ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتَفْشَقُ الشَّامُ، قَبْلَئِي قَوْمٌ يَسُونُ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. وَتَفْشَقُ الْبُرَاقُ، قَبْلَئِي قَوْمٌ يَسُونُ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ». [أخرجه مسلم: ١٣٨٨.]

قوله: (باب من رغب عن المدينة) أي فهو مذموم، أو باب حكم من رغب عنها.

قوله: (لا تكون المدينة) كنا لاكثر بناء الخطاب، والمراد بذلك غير المخاطبين لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم، وروى «يتروكون» بتخانيه ورجحه القرطبي.

قوله: (على غير ما كانت) أي على أحسن حال كانت عليه من قبل، قال القرطبي تبعاً ليعاض: وقد وجد ذلك حيث صارت مدناً للخلافة ومقصد الناس وملجأهم، وحلت إليها خيرات الأرض وصارت من أضر البلاد، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وتغلبت عليها الأعراب تآلوتها التفتت وخلت من أهلها فقصدتها عراقي الطير والسباع. والموالي جمع عافية وهي التي تطلب اقواتها، ويقال

من طريق مساحق بن عمرو أنه كان جالساً عند ابن عمر « فجاء أبو هريرة فقال له لم ترد على حديثي؟ فوالله لقد كنت أتأنت في بيت حين قال النبي ﷺ يخرج منها أهلها خير ما كنت. فقال ابن عمر: أجل ولكن لم يقل خير ما كانت، إنما قال أعمر ما كانت، ولو قال خير ما كانت، لكان ذلك وهو حي وأصحابه، فقال أبو هريرة: صدقت والذي نفسي بيده. » وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي ﷺ عن يخرج أهل المدينة من المدينة، ولعمرك بن شبة من حديث أبي هريرة « قيل: يا أبا هريرة من يخرجهم؟ قال أمراء السوء ». الحديث الثاني:

قوله: (عن أبيه) هو عروة بن الزبير، وعبد الله بن الزبير أخوه. وفي الإسناد صحابي عن صحابي وتابعي لأن تابعي لأن هشاماً قد لقي بعض الصحابة.

قوله: (عن سفیان بن أبي زهير) كذا للاثر ورواه حاد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره « قال عروة ثم لقيت سفیان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث » وذكر علي بن الحسين أنه اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر: فقال وهيب وجماعة كما قال مالك، وقال ابن حبان عن هشام يستند: عن سفیان بن عثوث، وقال أبو معاوية عن هشام يستند: عن سفیان بن عبد الله الثقفي قلت: قد رواه الحميدي عن سفیان على الصواب، ورواه أبو خزيمة عن جرير فقال: سفیان بن أبي قلاب، كأنه عرف خطأ جرير فكتي عنه، واسم أبي زهير القرطبي فتح القفاف وكسر الراء بعدها مهملة وقيل: غير، وهو الشنوي من أئمة شذوذة بفتح المعجمة وضم التنوين وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك، وقيل: يفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو، وشذوذة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر بن الأزد، وصفي شذوذة لثلاث كان بينه وبين قومه.

قوله: (فتفتح اليمن) قال ابن عبد البر وغيره: افتتحت اليمن في أيام النبي ﷺ وفي أيام أبي بكر، وافتتحت الشام بعدها، والعراق بعدها، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة، فقد وقع على رفق ما أخبر به النبي ﷺ وعلى ترتيبه، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم. وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة، وهو أمر جمع عليه. وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض، ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة.

قوله: (يسوقون) بفتح أوله وضم الموحدة ويكسرهما من يس يس، قال ابن عبد البر: في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة، وقيل إن ابن القاسم رواه بضمها قال أبو عبيد: معناه يسوقون دوابهم، والبس سوق الإبل تقول يس يس عند السوق وإرادة السرعة. وقال الداودي: معناه يزجرون دوابهم فيسوقن ما يطلونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً، قال تعالى: ﴿وَسْتَ الْجِبَالِ بَسًا﴾ [الواقعة: ٥٠] أي سالت سيلاً، وقيل: معناه سارت سيراً، وقال ابن القاسم: ليس بالمبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بيس، وأثر ذلك الثوري وقال إنه ضعيف أو باطل، قال ابن عبد البر: وقيل: معنى يسوقون يسالون عن البلاد ويستقرون أخبارها ليسروا إليها، قال: وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة. وقيل: معناه يزنون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها، ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم « يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه: هلم إلى الرخاء، والمدينة خير لم لو كانوا يعلمون » وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين يسوقون، كان الذي حضر الفتح أعجب حسن البلد ورواها فدعا قريبه إلى الجي إليها لذلك فيتحصل المدعو بأهله وأتباعه. قال ابن عبد البر: وروى يسوقون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي من أبس إيساساً ومعناه يزنون لأهلهم البلد التي يقصدونها، وأصل الإيساس للتي تخلب حتى تدر بالين، وهو أن يجري يده على وجهها وصفحة عتقها كأنه يزني لها ذلك ويحسها، ولما هذا ذهب ابن وهيب، وكذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك يسوق من الرباعي وفسره بنحو ما ذكرنا، وأثر الأول غاية الإنكار. وقال النووي: الصواب أن معناه الإخبار عن خرج من المدينة متحملاً بأهله وأتباعه في سيرة مسرعة إلى الرخاء والأصهار المفتحة. قلت: ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ « تفتح الشام؛ فيخرج الناس من المدينة إليها يسوقون، والمدينة خير لم لو كانوا يعلمون » ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: « لياتين على أهل المدينة زمان يطلق الناس منها إلى الأرياف يلتبسوا الرخاء فيجدون رخاء، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء، والمدينة خير لم لو كانوا يعلمون » وفي إسناد ابن خزيمة ولا بأس به في المتابعات، وهو

٦- باب الإيمان يَأْزُرُ إِلَى الْمَدِينَةِ

١٨٧٦ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ يَأْزُرُ إِلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا تَأْزُرُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا». [أخرجه مسلم: ٤١٧].

قوله: (باب الإيمان يَأْزُرُ) بفتح أوله وسكون همزة وكسر الراء وقد تضم بعدها زاي، وحكى ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال إن الكسر هو الصواب، وحكى أبو الحسن بن سراج ضم الراء، وحكى القاسبي الفتح ومعناه يضم ويضم.

قوله: (حدثني عبيد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله: (عن خبيب) بالمعجمة مصغراً وكذا رواه أكثر أصحاب عبيد الله، وخبيب هو خال عبيد الله المذكور، وقد روي عنه بهذا الإسناد عدة أحاديث. وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أخرجه ابن حبان والبراز، وقال البراز إن يحيى بن سليم أخطأ فيه، وهو كما قال، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر.

قوله: (عن حفص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب.

قوله: (كما تَأْزُرُ الحية إلى جحرها) أي أنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تعيش به فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الإيمان ينتشر في المدينة، وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة لمحبة في النبي ﷺ، فيشمل ذلك جميع الأزمنة لأنه في زمن النبي ﷺ للتعليم منه، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهديهم، ومن بعد ذلك لزبارة قريه والصلاة والتبرع بمشاهدة آثاره وأثر أصحابه. وقال الداودي: كان هذا في حياة النبي ﷺ والقرون التي كان منهم والذين يلونهم والذين يلونهم خاصة. وقال القرطبي: فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواه مالك أهد وهذا إن سلم اختص بعصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين، ولما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهدم جأروا بالمشاهدة بخلاف ذلك.

٧- باب إثم من كاد أهل المدينة
عن أبيه، عن جده، عن أبي بكره، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل المدينة رطب المسيح الدجال، لها يؤقيل مئة أبواب، على كل باب مكان». (الطبر: ٧١٢٥، ٧١٢٦).

١٨٨٠- حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن نعيم بن عبد الله المجهور، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: قال: رسول الله ﷺ: «على أنفاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال». (الطبر: ٥٧٣٩، ٧١٣٣. أخرجه مسلم: ١٣٧٩).

١٨٨١- حدثنا إبراهيم بن المنذر: حدثنا الوليد: حدثنا أبو عمرو: حدثنا إسماعيل: حدثني أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «ليس من بلد إلا سيطرة الدجال، إلا مكة والمدينة، ليس لهما من يقابها نفس إلا عليه الملائكة صالين يخرسونها، ثم ترفع المدينة بأهلها ثلاث رجعات، فيخرج الله كل كافر وضال». (الطبر: ٤٧١٢٤، ٤٧١٣٤، ٤٧٤٧٣. أخرجه مسلم: ٢٩٤٢).

١٨٨٢- حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن جهم، قال: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن خصة: أن أبا سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «حدثنا رسول الله ﷺ حديثاً طويلاً عن الدجال، فكان فيما حدثنا به أن قال: «بأي الدجال - وهو معمر عليه أن يدخل يقاب المدينة - يفتح السباع التي بالمدينة، فيخرج إليه يؤقيل رجل هو خير الناس - أو من خير الناس، فيقول: اذهبك الدجال، الذي حدثنا عنك رسول الله ﷺ حديثاً. فيقولون: لا، فيقوله ثم يضيئه، فيقول حين يضيئه: والله ما كنت قط أضد بصيرة مني اليوم، فيقول الدجال: اقله فلا أسلط عليه». (الطبر: ٧١٣٢. أخرجه مسلم: ٢٩٣٨).

قوله: (باب لا يدخل الدجال المدينة) أورد فيه أربعة أحاديث: الأول حديث أبي بكره، وسناني الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن.
قوله: (عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن هوف.
قوله: (على كل باب) في رواية الكشميهني «لكل باب».
الثاني حديث أبي هريرة:

قوله: (على أنفاب المدينة) جمع نقب بفتح النون والقاف بعدها موحدة، ووقع في حديث أنس وأبي سعيد اللذين بعده «على نقابها» جمع نقب بالسكون وهما بمعنى: قال ابن وهب: المراد بها المداخل، وقيل الأبواب. وأصل النقب الطريق بين الجبلين، وقيل: الأنقاب الطرق التي يسلكها الناس، ومنه قوله تعالى: ﴿نفخوا في البلاء﴾ [ق: ٢٦].

قوله: (لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) سناني في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكة.
الثالث حديث أنس:
قوله: (حدثنا أبو عمرو) هو الأوزاعي وإسحاق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة.

قوله: (ليس من بلد إلا سيطرة الدجال) هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور، وشذ ابن حزم فقال: المراد إلا يدخله يسه وجنوده، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أئمة يكون قدر السنة.

قوله: (ثم ترجف المدينة) أي يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس خلاصاً في إيمانه ويثق بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال. ولا

١٨٧٧ - حدثنا حسن بن حريث: أخبرنا الفضل، عن جدي، عن عائشة قالت: سمعت سعداً، عن النبي ﷺ يقول: «لا يكد أهل المدينة أحد إلا الناع، كما يناع اليلع في الماء». (أخرجه مسلم: ١٣٨٧. بنحوه)
قوله: (باب إثم من كاد أهل المدينة) أي أراد بأهلها سوءاً، والكد الكدر والحيلة في المساءة.

قوله: (أخبرنا الفضل) هو ابن موسى، والجديد هو ابن عبد الرحمن، وعائشة بنت سعد أي ابن أبي وقاص (قلت سمعت سعداً) تنهي أباهما.
قوله: (إلا الناع) أي ذئب، وفي رواية مسلم من طريق أبي عبد الله القيراط عن أبي هريرة: «سمعت سعداً يذكر حديثاً فيه» من أراد أهلها سوءاً إلا الله كما يندوب للملح في الماء، وفي هذه الطريق نقب على القطب الحلي زعم أن هذا الحديث من أفراد البخاري، نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث «ولا يريد أحد أهل المدينة سوءاً إلا أخذه الله في النار ذوب الرصاص، أو ذوب الملح في الماء» قال عياض: هذه الزيادة تلغ إشكال الأحاديث الأخر، وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة. ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي ﷺ سوءاً فاحتمل أمره كما يضمنح الرصاص في النار، فيكون في اللفظ تقديم وتأخير، ويقوله قوله: «أو ذوب الملح في الماء»، ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في الدنيا سوءاً وأنه لا يهل بل يلحسب سلطانه عن قرب كما وقع مسلم بن عقبة وغيره فإنه هو جل عن قرب وكذلك الذي أوسله، قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها احتيالا وطلياً لفرتها في غلة فلا يتم له أمر، بخلاف من أتى ذلك جهراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره، وروى النسائي من حديث السائب بن خداد رقه «من أخاف أهل المدينة ظلاماً لم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله» الحديث، ولابن حبان نحوه من حديث جابر.

٨- باب أطام المدينة
١٨٧٨ - حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفیان: حدثنا ابن جهم: قال: أخبرني غزوة: سمعت أسامة، عن النبي ﷺ قال: أشرف النبي ﷺ على أطام من أطام المدينة، فقال: «هل ترون ما أرى؟ إني لأرى مواقع الفتن خلال يوتنكم كمواقع القطر».

تابعه معمر وسليمان بن كثير، عن الزهري. (الطبر: ٢٤٦٧، ٣٠٩٧، ٧٠٦٠. أخرجه مسلم: ٢٨٨٥).

قوله: (باب أطام المدينة) بالمد جمع أطم بضمين وهي الحصون التي تنسى بالحجارة، وقيل: هو كل بيت مربع مسطح، والأطام جمع قلة وجمع الكثرة أطوم، والواحدة أطمه كأكمة. وقد ذكر الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» ما كان بها من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بها، ثم ما كان بها بعد حلولهم وأطام في ذلك.

قوله: (أشرف) أي نظر من مكان مرتفع.
قوله: (مواقع) أي مواضع السقوط (وخلال) أي توابعها، شبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة يسقط القطر في الكثرة والعموم، وهذا من علامات النبوة لإخباؤه بما سيكون، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة، والروية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى وأهله كما مثلت له الجنة والنار في القبة حتى رأها وهو يصلي.

قوله: (تابعه معمر وسليمان بن كثير) أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الفتن، وأما متابعة سليمان بن كثير فوصلها المؤلف في «بر الولدين» له خارج الصحيح، وسناني بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن.

٩- باب لا يدخل الدجال المدينة
١٨٧٩ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثني إبراهيم بن مسعود،

قوله: (رجع ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن تبعه، وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء، والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله: «تنفي الرجال» وأنه كان في أحد.

قوله: (الرجال) كذا للاكثر وللكتشيبي الدجال بالبدال وتشديد الجيم وهو تصحيف، ووقع في فسخة أحد «تنفي الذنوب» وفي تفسير النساء «تنفي الخبث» وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق شعبة، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر، وغندر أثبت الناس في شعبة وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه: «تنفي خبثها» وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «تخرج الخبث» ومضى في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة «تنفي الناس» والرواية التي هنا بلفظ «تنفي الرجال» لا تاتي في الرواية بلفظ الخبث بل هي مفسرة للرواية المشهورة، بخلاف «تنفي الذنوب»، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فيلتزم مع باقي الروايات.

باب

١٨٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: سَوِّفْتُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا جَعَلْتَ بِمَكَّةَ مِنَ الْبِرَّةِ».

تَابَهُ عُمَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ يُونُسَ. [أخرجه مسلم: ١٣٩٩]

١٨٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ مَكَّةَ، قَطَّرَ إِلَى جُذُورَاتِ الْمَدِينَةِ، أَوْضَحَ رَاحِلَتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَكَهَا، مِنْ حَبَّهَا. [راجع: ١٨٠٢]

قوله: (باب) كذا للاكثر بلا ترجمة، وسقط من رواية أبي ذر فاشكل، وعلى تقدير ثبوته فلا بد له من تعلق بالذي قبله لأنه بمنزلة الفصل من الباب. وقد أورد فيه حديثين لأنس، ووجه تعلق الأول منهما بترجمة نفي الخبث أن قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها تقليل ما يضاعها فيناسب ذلك نفي الخبث، ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول للمدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضاً، وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة، وأما الأول فقوله فيه: «حدثنا أبي» هو جرير بن حازم، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة) أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر: «اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا» ويحتمل أن يريد ما هو أهم من ذلك، ولكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل، كتضعيف الصلاة بمكة على المدينة، واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة، لكن لا يلزم من حصول أفضلية الفضول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق. وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر «اللهم بارك لنا في شامنا». وأعادها ثلاثاً فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكرار المصرح به في حديث الباب. وقال ابن حزم: لا حجة في حديث الباب لهم لأن تكثر البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة. ورده عياض بأن البركة أصم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا، لأنها بمعنى النماء والزيادة، فاما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد. وقال النووي: الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكمل بحيث يكفي المد فيها من لا يكفيه في غيرها، وهذا أمر محسوس عند من سكنها. وقال القرطبي: إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت إجابة الدعوة ولا يستلزم دولها في كل حين ولكل شخص. والله أعلم.

قوله: (تابعه عثمان بن عمر عن يونس) أي تابع جرير بن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس بن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس بن يزيد، ورواية عثمان بن عمر موصولة في «كتاب علل حديث الزهري» جمع محمد بن يحيى الذهلي، كذا وجدهت بخط بعض المصنفين ولم ألق عليه في كتاب الذهلي، وقد ضاع خرجه على الإسماعيلي فأخرجه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شيب بن سعيد وعلمقة من طريق عنبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد، وساق رواية وهب بن جرير فقال: حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبة كلاهما

يعارض هذا ما في حديث أبي بكرة الماضي أنه لا يدخل المدينة رعب الدجال، لأن المراد بالربح ما يحدث من الفرع من ذكره والحرق من عتوه، لا الرغبة التي تقع بالزلزلة لإخراج من ليس بمخلص. وحل بعض العلماء الحديث الذي فيه أنها تنفي الخبث على هذه الحالة دون غيرها، وقد تقدم أن الصحيح في معناه أنه خاص بناس ويزمان، فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد، ولا يلزم من كونه مراداً نفي غيره. الحديث الرابع حديث أبي سعيد:

قوله: (بعض السباح) بكسر الهملة وباء الواحدة الخفيفة وآخره معجمة، وسيأتي الكلام عليه أيضاً في الفتن. وحاصل ما في هذه الأحاديث إعلامه ﷺ أن الدجال لا يدخل المدينة ولا الربح منه كما مضى.

١- باب المدينة تنفي الخبث

١٨٨٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُهَيْبٌ، عَنْ مُخَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَابَةً عَلَى الْإِسْلَامِ، فَبَجَا مِنَ الْغَدِّ مَخْشَوْماً، فَقَالَ: إِيْلَيْي، قُلْتُ - ثَلَاثَ يَمَرَاتٍ - فَقَالَ: «الْمَدِينَةُ كَأَكْبَرِ تَنَفِّي خَبْثِهَا، وَيَنْصَحُ طِبْهَا». [الطبر: ٧٢٠٩، ٧٢١١، ٧٢١٦، ٧٢٢٢. أخرجه مسلم: ١٣٨٣.]

١٨٨٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُبَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَوِّفْتُ زَيْدَ بْنَ لُبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْأُخْدِ، رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ: نَقَلْنَاهُمْ، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: لَا نَقَلْنَاهُمْ، فَقُلْتُ: «فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَنٌ» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا تَنَفِّي الرُّجُلَ كَمَا تَنَفِّي النَّارُ خَبْثَ الْخَلِيدِ». [الطبر: ٤٥٠٠، ٤٥٨٩. أخرجه مسلم: ١٣٨٤، مختصراً بإحسان، أخرجه: ٢٧٧٦.]

قوله: (باب) بالتثنية (المدينة تنفي الخبث) أي بإخراجه وإظهاره.

قوله: (حدثنا عمرو بن عباس) بالواحدة والمهمل، وجد الرحمن هو ابن مهدي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن جابر) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكر قال: «سمعت جابراً».

قوله: (جاء إعرابي) لم ألق على اسمه، إلا أن الزخشي ذكر في «ربيع الأبرار» أنه قيس بن أبي حازم، وهو مشكل لأنه تابعي كبير مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات، فإن كان محفوظاً فلعله آخر وافق اسمه واسم أبيه. وفي «الذيل» لأبي موسى في الصحابة قيس بن أبي حازم المقرري فيحتمل أن يكون هو هذا.

قوله: (فبايعه على الإسلام، فجاء من الغد مخموماً فقال ألقني) ظاهره أنه سأل الإقالة من الإسلام وبه جزم عياض، وقال غيره إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الرد، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثلاث مرار) يتعلق بالثني ويقال معاً.

قوله: (تنفي خبثها) تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة

قوله: (وتنصح) بفتح أوله وسكون النون وبالمهملتين من النصح وهو الخلوص، والمعنى أنها إذا نكت الخبث غمز الطيب واستقر فيها، وأما قوله: (طيبها) فضبطه الأكثر بالنصب على الفعلية، وفي رواية الكتشيبي بالاحتثانية أوله ورفعه طيبها على الفاعلية وطيبها للجبج بالتشديد، وضبطه القزاز بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال: لم أر للنصح في الطيب ذكر، وإنما الكلام ينصوح بالضاد المعجمة وزيادة السواو الثقيلة، قال: ويروى «وتنضح» بمعجمتين، وأغرب الزخشي في «الفتاوى» فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال: هو من أبعض بضاعة إذا دفعها إليه، يعني أن المدينة تعطي طيبها لمن سكنها. وتعقب الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك. وقال ابن الأثير: المشهور بالنون والضاد الهملة.

قوله: (عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي، وفي الإسناد صحابيان أنصاريان في نسق واحد.

لَنَا، وَأَقْبَلْ حُضَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ . قَالَتْ: وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْثَى أَرْضُ اللَّهِ، قَالَتْ: فَكَانَ بَطْحَانٌ يَجْرِي، نَحْلًا يُغَيِّي مَاءَ أَجْدَا . [الطبر: ٤٣٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧، ٤٦٣٧٢، والطبر في البرق، باب ٥٣، أخرجه مسلم: ١٣٧٦، مختصراً.]

١٨٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَجٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدٍ رَسُولُكَ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ:

وَقَالَ هِشَامُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي الْجِهَادِ وَالسُّرَى، بَاب ٢٣.

قوله: (باب) كلما في جميع النسخ بلا ترجمة، وهو مشتمل على حديثين وأثر، ولكل منهما تعلق بالترجمة التي قبله: فحديث « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » فيه إشارة إلى الترتيب في سكنى المدينة، وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر ويلا في دعائه ﷺ للجنة بقوله: « اللهم صحبها » وفي ذلك إشارة إلى الترتيب في سكنها أيضاً، وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها طاهر في ذلك، وفي كل ذلك مناسبة لكراهته ﷺ أن تُعْرَى المدينة أي تصير خالية. فأما الحديث الأول في المنبر فنقله: « ما بين بيتي ومنبري » كلما للأكثر، ووقع في رواية ابن صاكرو وحده بقري بلذ « بيتي » وهو خطأ، فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبل الجلائل لهذا الإسناد بلطف « بيتي » وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه، نعم وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند الزبارة بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلطف القبر، فعلى هذا المراد بالبيت في قوله بيتي أحد بيوت لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، وقد ورد الحديث بلطف « ما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة » أخرجه الطبراني في الأوسط.

قوله: (روضة من رياض الجنة) أي كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة حلق الذكر لا سيما في عهده ﷺ فيكون تشبيهاً بغير أدلة، أو للمعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازاً، أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن يتخلل ذلك الموضوع بعينه في الآخرة إلى الجنة. وهذا يحصل ما أوله العلماء في هذا الحديث، وهي على ترتيبها هذا في القوة، وأما قوله: « ومنبري على حوضي » أي يتخلل يوم القيامة فيصحب على الحوض؛ وقال الأكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه، وقيل: المراد المنبر الذي يوضع له يوم القيامة، والأول أظهر. ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في « الكبير » من حديث أبي وأقد اللبني رفعه « إن قوائم منبري روائب في الجنة » وقيل: معناه أن قصد منبره والحضور عنده ملازمة الأعمال الصالحة يورد صاحبه إلى الحوض ويقضي شربه منه والله أعلم. ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذي فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعاً وقيل أربع وخمسون وسدس وقيل خمسون إلا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فكانه نقص لما أدخل من الحجارة في الجدار، واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت أن الأرض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر « لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها » وتعقبه ابن حزم بأن قوله إنها من الجنة مجاز إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَسْرَى ﴾ [طه: ١١٨] وإما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة، وكما قال ﷺ « الجنة تحت ظلال السيوف » قال: ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل إلا لتلك البقعة خاصة، فإن قيل: إن ما قرب منها أفضل ما بعد لزومهم أن يقولوا إن الجنة أفضل من مكة ولا قائل به. وأما حديث عائشة فنقله: « وعك » بضم أوله أي أصابه الروع وهو الحمى، وقيل: مفت الحمى، وسيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب المنابر أول الهجرة إن شاء الله تعالى.

قوله: (قالت) يعني عائشة، والقائل عروة فهو متصل.
قوله: (وهي أوثى) بالمعنى بوزن أفضل من البراء والبراء مقصور بهمز وبغير همز هو المرض العام، ولا يعارض قدومه عليها وهي بهذه الصفة نبيه ﷺ عن القدم على الطاعون، لأن ذلك كان قبل النهي، أو أن النهي يختص بالطاعون ونحوه من الموت

عن وهب بن جبر « وصرح في رواية زهير عن وهب بسماع جبر له من يونس، ثم قال قاسم بن أبي شيبه: ليس من شرط هذا الكتاب. ونقل مغلطاي كلام الإسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره: قال الإسماعيلي أبو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب، وهو سهو كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه وأبو شيبه. ثم قال مغلطاي: وقال الإسماعيلي « قال الحسن بن أنس أن رسول الله ﷺ قال » فذكره وقال: يعني المدينة أه وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه، إذ الإسماعيلي ذكر رواية الحسن بن أنس لهذا الحديث متابعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس، كما ذكر رواية ابن وهب وشيب بن سعيد متابعة لجبر بن حازم عن يونس، وليس كذلك وإنما أورد الإسماعيلي طريق شيب بن سعيد فقال: أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحد بن شيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري، ثم تحول الإسماعيلي إلى طريق ابن وهب: قال ابن وهب: حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس، وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراهه: وقال الحسن بن أنس، وسأله أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن أنساً حدثه بخلاف رواية شيب بن سعيد التي أخرجهما عن طريق الحسن بن سفيان فإنه قال فيها: عن أنس.

١١ - باب كراهية النبي ﷺ أن تُعْرَى المدينة

١٨٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا الْقُرَظِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَرَادَ أَبُو سَلَمَةَ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ، وَقَالَ: «مَا يَنْبَغِي سَلَمَةَ، إِلَّا تَخْشَعُونَ أَسْرَارَكُمْ فَأَقَامُوا .» [زجاج: ٦٥٥.]

قوله: (باب كراهية النبي ﷺ أن تُعْرَى المدينة) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سلمة وقد تقدم الكلام عليه في « باب احتساب الآثار » في أوائل صلاة الجمعة.

(تعبه): ترجم البخاري بالتعليق، فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله ﷺ: « مكانكم تكذب لكم آثاركم » وترجم هنا بما ترى لقول الرواي « فكره النبي ﷺ أن تُعْرَى المدينة » وكأنه ﷺ اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلق بهم لكونه أدمى لهم إلى المرافقة.

قوله فيه: (ألا تخشعون) كذا للأكثر، وفي رواية « ألا تحسبوا » وحلف نون الرفع في مثل هذا لفة مشهورة.

١٢ - باب

١٨٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَا يَنْبَغِي وَمَنْبَرِي وَرُوضَةٌ مِنْ رِيَاحِي الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي .» [زجاج: ١١٩٦، أخرجه مسلم: ١٣٩١.]

١٨٨٩ - حَدَّثَنَا عُمَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَمَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهَلَالٌ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ:

كُلْ أَمْرِي مُصْبَحٌ فِي أَمَلِي وَالْمَوْتُ أَقْنَى مِنْ هِرَاكٍ نَقْلِهِ

وَكَانَ بَلَاءٌ إِذَا أَلْقَعَ غَنَّهُ الْحُمَى يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ:

إِلَّا لَيْتَ جِغْرِي هَلْ أَيْبَسَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَخَزَلِي إِذْخِرَ وَجَلِيلُ

وَهَلْ أَرِدَنْ يَوْمًا مِثَاءَ مَجْنَةٍ وَهَلْ يَسْتَوِي لِي شَامَةُ وَطَقِيلُ

قال: اللهم ألحق شيتة بن ربيعة، وغبة بن ربيعة، وأمية بن خلف، كما أخرجهما من أرضنا إلى أرض الوفاء. ثم قال رسول الله ﷺ: « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد، اللهم بارك لنا في صاعنا ولكي مذكنا، وصححها

الزبير لا المرض ولو عم.

قوله: (قالت فكان يطعمان) يعني ماء آجتا) هو من تفسير الراوي عنها، وغرضها

وقولها: (يجري غيلاً، يعني ماء آجتا) هو من تفسير الراوي عنها، وغرضها بذلك بيان السبب في كثرة الرواء بالمدينة، لأن الماء الذي هذه صفته يحدث عنده للمرض، وقيل: التجل التزبنون وزاي، يقال استجل الوادي إذا ظهر نزروء. و«غيلاً» بفتح التون وسكون الجيم وقد فتحت حكاة ابن التين، وقال ابن فارس: التجل بفتححتين سمة العين وليس هو المراد هنا، وقال ابن السكيت: التجل العين حين تظهر وينبع عين الماء. وقال الحري غيلاً أي واسعاً، ومنه عين غيلاء أي واسعة، وقيل: هو الغدير الذي لا يزال فيه الماء.

قوله: (الهي ماء آجتا) بفتح الحسنة وكسر الجيم بعد ما نون أي متغيراً، قال عياض: هو خطأ من فسره فليس المراد هنا الماء المتغير. قلت: وليس كما قال فإن عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيته، ولا شك أن التجل إذا فسر بكونه الماء الحاصل من التز فهو يصدق أن يتغير وإذا تغير كان استعماله مما يحدث الرواء في العادة. وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك، وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى ريقاً فيها أن عمر شهيد مستشهد فقال لما قصها عليه أتى لي بالشهادة وأنا بين ظهري جزيرة العرب لست أغزو والناس حولي ثم قال: بلى يأتي بها الله إن شاء.

قوله: (وقال ابن زريع عن روح بن القاسم) وصله الإسماعيلي عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع به ونلفظه «عن حفصة قالت: سمعت عمر يقول: اللهم قتل في سبيك وفاة يبلد نبيك. قالت قتل: واتى يكون هذا؟ قال: يأتي به الله إذا شاء».

قوله: (وقال هشام) ابن سعد (عن زيد عن أبيه) أسلم، وصله ابن سعد عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عنه ونلفظه «عن حفصة أنها سمعت أباهما يقول « فذكر مثله، وفي آخره: «إن الله يأتي بامرء إن شاء» وأراد البخاري بهذين التلقيين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم، فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على أنه «عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر» وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة، واتفق روح بن القاسم عن زيد بقوله: «عن أمه» وقد رواه ابن سعد «عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر» فذكر مرسلاً، وللحديث طريق أخرى أخرجه البخاري في تاريخه عن طريق «محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القارئ عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك» وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة عن طريق «عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر» إسنادها صحيح، ومن وجه آخر منقطع وزاد «فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضي الله عنه».

(تقديم): تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى في أبواب في أواخر كتاب الصلاة.

(عائشة): اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثاً، المعلق منها أروسة، والمكرر منها فيه وفيما مضى تسعة، والخالص سبعة عشر، واتفق مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة، وحديث أبي بكر في ذكر الدجال. وفيه من الآثار أثر واحد هو أثر عمر الذي ختم به فاتخرجه موصولاً ومعلقاً، وفيه إشارة إلى حسن الاحتكام، فسأل الله تعالى أن ينضم لنا بالحسن، وأن يعين على ختم هذا الشرح، ويرفقا به إلى الحل الأسنى، إنه على كل شيء قدير.



٣٠ - كتاب الصوم

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصوم) كذا للأكثر، وفي رواية السنفي «كتاب الصيام» وثبتت بالبسملة للجميع، والصوم والصيام في اللغة الإمساك، وفي الشرع إمساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة.

وقال صاحب «الحكم»: الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام، يقال صام صوماً وصياماً ورجل صائم وصوم. وقال الراعي: الصوم في الأصل الإمساك عن الفعل، ولذلك قيل للفرس للمسك عن السير صائم، وفي الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول الطعام والشراب والامتناع والاستسقاء من الفجر إلى المغرب.

١ - باب وجوب صوم رمضان

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٨٣).

١٨٩١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ أُخْرَيْبًا جَاءَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَثَرِ الرَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ شَيْئاً». أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّيَامِ؟ فَقَالَ: «شَهْرٌ رَمَضَانُ إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ شَيْئاً». فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، لَا أَطُوعُ شَيْئاً، وَلَا أَنْقُصُ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئاً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي إِذَا صَدَّقَ، أَوْ: دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَّقَ». (راجع: ٤٦. أخرجه مسلم: ١١، باختلاف في الحواشي).

١٨٩٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَهُ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُؤَالِقَ صَوْمَهُ. (انظر: ٤٢٠٠، ٤٢٠١. أخرجه مسلم: ١١٢٦).

١٨٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ نُزَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ عِرَاكَةَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ غُرُورَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَرَسًا كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْخَالِئَةِ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصُومْهُ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْرَقْ». (راجع: ١٥٩٢. أخرجه مسلم: ١١٢٥).

قوله: (باب وجوب صوم رمضان) كذا للأكثر، وللتنسي في باب وجوب رمضان وقضاه وقضاه. وقد ذكر أبو الحيز الطالقاني في كتابه «حظائر القدس» لرمضان ستين اسماً، ذكر بعض الصوفية أن آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة ثم تاب تأخر قبول توبته مما بقي في جسده من تلك الأكلة ثلاثين يوماً، فلما صفا جسده منها تيب عليها ففرض على ذبته صيام ثلاثين يوماً، وهذا يحتاج إلى ثبوت السند فيه إلى من يقبل قوله في ذلك، وهييات وجدان ذلك.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية) أشار بذلك إلى مبدأ فرض الصيام، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورده ما يشير إلى المراد، فإنه ذكر فيه ثلاثة أحاديث: حديث طلحة الدال على أنه لا فرض إلا رمضان، وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الأمر بصيام عاشر راء. كان المصنف أشار إلى أن الأمر في روايتهما محمول على التنبه بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية، لأنه تملك قال: «كتب عليكم الصيام» ثم يئنه فقال: «شهر رمضان» وقد اختلف السلف فرض على الناس صيام قبل رمضان أو لا؟ فالجمهور وهو المشهور عند الشافعية أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان، وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشر راء، فلما نزل رمضان نسخ، فمن أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعاً «لم يكتب الله عليكم صيامه» وسيأتي في أواخر الصيام، ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب بلفظ الأمر، وحديث الربيع بنت معوذتي أخي وهو أيضاً عند مسلم «من أصبح صائماً فليتم صومه». قالت: فلم نزل نوصوه ونصوم صيائنا وهم صغار» الحديث. وحديث مسلمة مرفوعاً «من أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم» الحديث. وينتاز على هذا الخلاف هل

قوله: (ولا يجهل) أي لا يفعل شيئاً من أفعال أهل الجهل كالصباح والسفّه وغر ذلك. ولسميد بن منصور من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه « فلا يرفث ولا يجاهد قال القرطبي: لا يهزم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر، وإنما المراد أن النتح من ذلك يتأكد بالصوم.

قوله: (وإن امرؤ) بتخفيف التون (قاتله أو شاقه)، وفي رواية صالح « فإن سابه أحد أو قاتله «، ولأبي قرة من طريق سهيل عن أبيه « وإن شتمه إنسان فلا يكلمه « وغرّه في رواية هشام عن أبي هريرة عن أحد، ولسميد بن منصور من طريق سهيل « فإن سابه أحد أو ملّاه « أي جادله، ولأبي خزيمة من طريق عجلان مولى المشعل عن أبي هريرة « فإن سابه أحد قتل إني صائم وإن كنت قائماً فاجلس « ولأحد والترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة « فإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم « وللنسائي من حديث عائشة « وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسه « واتفقت الروايات كلها على أنه يقول « إني صائم « فنهزم من ذكرهما مرتين ومنهم من اقتصر على واحدة. وقد استشكل ظاهره بأن المقابلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين والصائم لا تصدر عنه الأفعال التي رتب عليه الجواب خصوصاً المقابلة والجواب عن ذلك أن المراد بالمقابلة التهيؤ لها أي إن يتها أحد لقاتلته أو شاقته فليقل إني صائم، فإنه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه، فإن أمر دفعه بالأخف فالأخف كالصائت. هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة، فإن كان المراد بقوله: « قاتله « شاقه لأن القتل يطلق على اللعن واللعن من جملة السب ويؤيده ما ذكرت من الألفاظ المختلفة فإن حاصلها يرجع إلى الشتم فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله: « إني صائم « واختلف في المراد بقوله: « فليقل إني صائم « هل يخاطب بها الذي يكلمه بذلك أو بقولها في نفسه؟ وبالثاني جزم النووي ونقله الرافعي عن الأئمة، ورجح النووي الأول في « الأذكار « وقال في « شرح المهلب « كل منهما حسن، والقول باللسان أقوى ولو جمعها لكان حسناً، ولهذا التردد في البخاري في ترجمته كما سيأتي بعد أبواب بالاستغناء فقال:

« باب هل يقول إني صائم إذا شتم « وقال الروائي: « إن كان رمضان فليقل بلسانه، وإن كان غيره فليقله في نفسه. وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع، وأما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً، وأما تكثير قوله: « إني صائم « فليتناكح الزجر منه أو ممن يخاطبه بذلك. ونقل الزركشي أن المراد بقوله: « فليقل إني صائم مرتين « يقوله مرة بقلبه ومرة بلسانه، فيستفيد بقوله بقلبه كف لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كف خصمه عنه. وتعقب بأن القول حقيقة باللسان، وأجيب بأنه لا يمنع الجواز، وقوله: « قاتله « يمكن حله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لمن يرجع إلى معنى الشتم، ولا يمكن حل قاتله وشاقه على المقابلة لأن الصائم مأمور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه؟ وإنما المعنى إذا جاهد متعرضاً لمقاتلته أو شاقته كان يهدأ بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه. فالمراد بالمقابلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم، وقد تطلق المقابلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل من واحد، وقد تقع المقابلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الأمر وعافاه الله، وأبعد من حله على ظاهره فقال المراد إذا بددت من الصائم مقابلة الشتم بشتم على مقتضى الطبع فليترج عن ذلك ويقول إني صائم. وما يبعد قوله في الرواية للمصنف « فإن شتمه شتمه « والله أعلم. وفائدة قوله: « إني صائم « أنه يمكن أن يكف عنه بذلك، فإن أمر دفعه بالأخف فالأخف كالصائت، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة، فإن كان المراد بقوله: « قاتله « شاقه فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله إني صائم.

قوله: (والذي نفسي بيده) اتسم على ذلك تأكيداً.

قوله: (خلوف) بضم المعجمة واللام وسكون الواو بعد فاء، قال عياض: هذا الرواية الصحيحة. وبعض الشيخ يقول بفتح الحاء، قال الخطابي: وهو خطأ، وحكى القاسبي الوجهين، وبالحق النووي في « شرح المهلب « فقال لا يجوز فتح الحاء، واحتج غيره لذلك بأن المصادر التي جاءت على فصول بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها، واتفقوا على أن المراد به تغير راحته فم الصائم بسبب الصيام.

قوله: (فم الصائم) فيه رد على من قال لا تثبت اليه في النعم عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره.

قوله: (أطيب عند الله من ريح المسك) اختلف في كون الخلوف أطيب عند الله من ريح المسك مع أنه سبحانه وتعالى متزه عن استنباط الرائحة، إذ ذلك من صفات الحيوان، ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه على أوجه قال المنزاري: هو مجاز لأنه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا فاستعير ذلك للصوم لتقريبه من الله، فالمعنى أنه

يشترط في صحة الصوم الواجبية من الليل أو لا؟ وسياقي البحث فيه بعد عشرين باباً. وقد تقدم الكلام على حديث طلحة في كتاب الإيمان. وقوله فيه: « عن أبيه « هو مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس الإمام، وقوله: « عن طلحة « قال الخطابي: في سماعه من طلحة نظر، وتعقب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه من طلحة نظر؟ وقد تقدم في كتاب الإيمان في هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منهما جميعاً، وسياقي الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في أواخر الصيام إن شاء الله تعالى.

٢ - باب فضل الصوم

١٨٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْرِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّيَّامُ جَنَّةٌ، فَلَا يَرْفُثُ وَلَا يَجْهَلُ، وَإِنْ أَمْرُؤُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاقَّهُ، فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ - مَرَّتَيْنِ - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، يَخْلُوفُ فَمِ الصَّيَّامِ أَحَبُّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، يَخْرُفُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِ، الصَّيَّامِ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالْحَسَنَةُ بِمِثْرِ أَشْفَائِهَا. « (نظر: ١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٤٩٢، ٤٧٥٣٨، أخرجه مسلم: ١١٥١).

قوله: (باب فضل الصوم) ذكر فيه حديث أبي هريرة من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه، وهو يشتمل على حديثين أقدمهما مالك في الموطأ، فمن أوله إلى قوله: « الصيام جنة « حديث ومن ثم إلى آخره حديث، وجمعهما عنه هكذا القمني، وعنه رواه البخاري هنا. ووقع عن غير القمني من رواة الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله: « وأنا أجزي به والحسنة بمِثْرِ أَشْفَائِهَا « زادوا « إلى سبعة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به « وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله عز وجل كما سيئنه.

قوله: (الصيام جنة) زاد سعيد بن منصور عن غيره بن عبد الرحمن عن أبي الزناد « جنة من النار « وللنسائي من حديث عائشة مثله، وله من حديث عثمان بن أبي العاص « الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال « ولأحد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة « جنة وحسن حصين من النار « وله من حديث أبي حنيفة بن الجراح « الصيام جنة ما لم يخرفها « زاد الدلمي « بالنية « وبذلك ترجمه له هو وأبو داود والجنة بضم الجيم الوقاية والستر، وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا السر وأنه من النار، وبهذا جزم ابن عبد البر. وأما صاحب « النهاية « فقال معنى كونه جنة أي بقي صاحبه ما يؤمنه من الشهوات، وقال القرطبي: جنة أي ستره يعني بحسب مشروعيته، فينبغي للصائم أن يصومه بما يفسده ويقص ثوابه، وإليه الإشارة بقوله: « فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلخ «، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب فائدته وهو إضعاف شهوات النفس، وإليه الإشارة بقوله: « يدع شهوته إلخ «، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات. وقال عياض في « الإكمال «: « معناه ستره من الأثام أو من النار أو من جميع ذلك، وبالأخير جزم النووي. وقال ابن العربي: إنما كان الصوم جنة من النار لأنه إمسك عن الشهوات، وأثارت خفوفة الشهوات. فالصالح أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك سائراً له من النار في الآخرة. وفي زيادة أبي حنيفة بن الجراح إشارة إلى أن النية تضر بالصيام. وقد حكى عن عائشة، وبه قال الأوزاعي: أن النية تفسد الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم. وأما أبو حنيفة فقال: يطله كل معصية من تمتعها فذاكر لصومه سواء كانت فضلاً أو قولاً، لمصوم قوله: « فلا يرفث ولا يجهل « ولقوله: في الحديث الآتي بعد أبواب « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه «، وللمجهور وإن حلوا النهي على التحريم إلا أنهم خصوا الفطر بالأكل والشرب والجماع، وأشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال: « حسبك يكون الصيام جنة من النار فضلاً « وروى النسائي بسند صحيح عن أبي أمامة قال: « قلت يا رسول الله مرني بأمر أخذه عنك، قال: عليك بالصوم فإنه لا مثل له « وفي رواية « لا عد له « والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة.

قوله: (فلا يرفث) أي الصائم، كذا وقع مختصراً، وفي الموطأ « الصيام جنة، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث إلخ « ويرفث بالضم والكسر ويجوز في ماخيه التثنية، والمراد بالرفث هنا وهو بفتح الراء والقاء ثم المثلثة الكلام الفاحش، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقاً، ويجتمل أن يكون لما هو أهم منها.

أطيب عند الله من ربح المسك عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر، وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وإهم يستطيعون ربح الخلوف أكثر مما يستطيعون ربح المسك، وقيل: المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على ضد ما هو عندكم، وهو قريب من الأول. وقيل: المراد أن الله تعالى يميزه في الآخرة فتكون نكته أطيب من ربح المسك كما يأتي للكلمة ورويح جرحه تضرح مسكا. وقيل: المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لا سيما بالإضافة إلى الخلوف حكامها عياض. وقال الدودوي وجماعة: المعنى أن الخلوف أكثر ثواباً من المسك المنتوب إليه في الجمع ومجالس الذكر، ورويح النوي هذا الأخير، وحاصله حل معنى الطيب على القبول والرضا، فحصلنا على ستة أوجه. وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحاً تنوح، قال: فراحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله: في رواية مسلم وأحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن أبي صالح «أطيب عند الله يوم القيامة» وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية، وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال: «ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا» ثم أخرج الرواية التي فيها «فم الصائم حين يثقف من الطعام» وهي عنده وعند أحمد من طريق الأعمش عن أبي صالح، ويمكن أن يحمل قوله: «حين يثقف» على أنه ظرف لوجود الخلوف للشهود له بالطيب فيكون سبباً للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الأولى وهي قوله: «يوم القيامة» لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بن أنس أنه حين مرفوع في فضل هذه الأمة في رمضان، وأما الثانية: «فإن خلوف أفواههم حين يمسن أطيب عند الله من ربح مسك» قال المنذري: إسناده مقارب، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح، فذهب ابن عبد السلام إلى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها «يوم القيامة» وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا إلى ذلك، فقال الخطابي: طيبه عند الله رضاء به وثناؤه عليه، وقال ابن عبد البر: أركى عند الله وأقرب إليه، وقال البهوي: معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله، ويتضح ذلك قال القدوري من الحنفية والدودوي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية، جموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا يهمل يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها، فقلبه بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات نظراً إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين، وهو كقولهم: ﴿إن ربهم يومئذ خير﴾ [المعاتيات ١١] وهو خير بهم في كل يوم انتهى.

أطيب عند الله من ربح المسك عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر، وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وإهم يستطيعون ربح الخلوف أكثر مما يستطيعون ربح المسك، وقيل: المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على ضد ما هو عندكم، وهو قريب من الأول. وقيل: المراد أن الله تعالى يميزه في الآخرة فتكون نكته أطيب من ربح المسك كما يأتي للكلمة ورويح جرحه تضرح مسكا. وقيل: المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لا سيما بالإضافة إلى الخلوف حكامها عياض. وقال الدودوي وجماعة: المعنى أن الخلوف أكثر ثواباً من المسك المنتوب إليه في الجمع ومجالس الذكر، ورويح النوي هذا الأخير، وحاصله حل معنى الطيب على القبول والرضا، فحصلنا على ستة أوجه. وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحاً تنوح، قال: فراحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله: في رواية مسلم وأحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن أبي صالح «أطيب عند الله يوم القيامة» وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية، وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال: «ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا» ثم أخرج الرواية التي فيها «فم الصائم حين يثقف من الطعام» وهي عنده وعند أحمد من طريق الأعمش عن أبي صالح، ويمكن أن يحمل قوله: «حين يثقف» على أنه ظرف لوجود الخلوف للشهود له بالطيب فيكون سبباً للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الأولى وهي قوله: «يوم القيامة» لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بن أنس أنه حين مرفوع في فضل هذه الأمة في رمضان، وأما الثانية: «فإن خلوف أفواههم حين يمسن أطيب عند الله من ربح مسك» قال المنذري: إسناده مقارب، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح، فذهب ابن عبد السلام إلى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها «يوم القيامة» وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا إلى ذلك، فقال الخطابي: طيبه عند الله رضاء به وثناؤه عليه، وقال ابن عبد البر: أركى عند الله وأقرب إليه، وقال البهوي: معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله، ويتضح ذلك قال القدوري من الحنفية والدودوي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية، جموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا يهمل يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها، فقلبه بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات نظراً إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين، وهو كقولهم: ﴿إن ربهم يومئذ خير﴾ [المعاتيات ١١] وهو خير بهم في كل يوم انتهى.

أطيب عند الله من ربح المسك عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر، وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وإهم يستطيعون ربح الخلوف أكثر مما يستطيعون ربح المسك، وقيل: المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على ضد ما هو عندكم، وهو قريب من الأول. وقيل: المراد أن الله تعالى يميزه في الآخرة فتكون نكته أطيب من ربح المسك كما يأتي للكلمة ورويح جرحه تضرح مسكا. وقيل: المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لا سيما بالإضافة إلى الخلوف حكامها عياض. وقال الدودوي وجماعة: المعنى أن الخلوف أكثر ثواباً من المسك المنتوب إليه في الجمع ومجالس الذكر، ورويح النوي هذا الأخير، وحاصله حل معنى الطيب على القبول والرضا، فحصلنا على ستة أوجه. وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحاً تنوح، قال: فراحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله: في رواية مسلم وأحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن أبي صالح «أطيب عند الله يوم القيامة» وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية، وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال: «ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا» ثم أخرج الرواية التي فيها «فم الصائم حين يثقف من الطعام» وهي عنده وعند أحمد من طريق الأعمش عن أبي صالح، ويمكن أن يحمل قوله: «حين يثقف» على أنه ظرف لوجود الخلوف للشهود له بالطيب فيكون سبباً للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الأولى وهي قوله: «يوم القيامة» لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بن أنس أنه حين مرفوع في فضل هذه الأمة في رمضان، وأما الثانية: «فإن خلوف أفواههم حين يمسن أطيب عند الله من ربح مسك» قال المنذري: إسناده مقارب، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح، فذهب ابن عبد السلام إلى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها «يوم القيامة» وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا إلى ذلك، فقال الخطابي: طيبه عند الله رضاء به وثناؤه عليه، وقال ابن عبد البر: أركى عند الله وأقرب إليه، وقال البهوي: معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله، ويتضح ذلك قال القدوري من الحنفية والدودوي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية، جموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا يهمل يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها، فقلبه بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات نظراً إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين، وهو كقولهم: ﴿إن ربهم يومئذ خير﴾ [المعاتيات ١١] وهو خير بهم في كل يوم انتهى.

ويرتبط على هذا الخلاف المشهور في كراهة إزالة هذا الخلوف بالسواك، وسيأتي البحث فيه بعد بضعة وعشرين باباً ترجم له المصنف إن شاء الله تعالى، ويؤخذ من قوله «أطيب من ربح المسك» أن الخلوف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ربحه بربح المسك، والخلوف وصف بأنه أطيب، ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا ينفي، ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلوف طاهر وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيب ريحاً.

قوله: (يؤك طعامه وشرا به وشهوته من أجلي) هكذا وقع هنا، ووقع في الموطأ «وإنما يذر شهوته إلخ» ولم يصح بنسبه إلى الله للعلم به وعدم الإشكال فيه. وقد روى أحمد هذا الحديث عن إسحاق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ربح المسك «يقول الله عز وجل: «إنما يذر شهوته إلخ» وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث «يقول الله عز وجل: كل عمل ابن آدم هو له، إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به»، وإنما يذر ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي» الحديث، وسيأتي قريباً من طريق عطاء عن أبي صالح بلفظ «قال الله عز وجل: كل عمل ابن آدم له»، الحديث، ويأتي في التوحيد من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ «يقول الله عز وجل: الصوم لي وأنا أجزي به»، الحديث، وقد يفهم من الإتيان بصيغة الحصر في قوله «إنما يذر إلخ» التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به، حتى لو كان ترك المذكورات لفرض آخر كالتخمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور، لكن للمنفرد في هذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجوداً وعمداً، ولا شك أن من لم يعرض في خاطره شهوة شيء من الأشياء طول نهاره إلى أن أظفر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فيجاهد نفسه في تركه، والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب، ويحتمل

أطيب عند الله من ربح المسك عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر، وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وإهم يستطيعون ربح الخلوف أكثر مما يستطيعون ربح المسك، وقيل: المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على ضد ما هو عندكم، وهو قريب من الأول. وقيل: المراد أن الله تعالى يميزه في الآخرة فتكون نكته أطيب من ربح المسك كما يأتي للكلمة ورويح جرحه تضرح مسكا. وقيل: المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك لا سيما بالإضافة إلى الخلوف حكامها عياض. وقال الدودوي وجماعة: المعنى أن الخلوف أكثر ثواباً من المسك المنتوب إليه في الجمع ومجالس الذكر، ورويح النوي هذا الأخير، وحاصله حل معنى الطيب على القبول والرضا، فحصلنا على ستة أوجه. وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحاً تنوح، قال: فراحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله: في رواية مسلم وأحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن أبي صالح «أطيب عند الله يوم القيامة» وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية، وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال: «ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا» ثم أخرج الرواية التي فيها «فم الصائم حين يثقف من الطعام» وهي عنده وعند أحمد من طريق الأعمش عن أبي صالح، ويمكن أن يحمل قوله: «حين يثقف» على أنه ظرف لوجود الخلوف للشهود له بالطيب فيكون سبباً للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الأولى وهي قوله: «يوم القيامة» لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بن أنس أنه حين مرفوع في فضل هذه الأمة في رمضان، وأما الثانية: «فإن خلوف أفواههم حين يمسن أطيب عند الله من ربح مسك» قال المنذري: إسناده مقارب، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح، فذهب ابن عبد السلام إلى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها «يوم القيامة» وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا إلى ذلك، فقال الخطابي: طيبه عند الله رضاء به وثناؤه عليه، وقال ابن عبد البر: أركى عند الله وأقرب إليه، وقال البهوي: معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله، ويتضح ذلك قال القدوري من الحنفية والدودوي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية، جموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا يهمل يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها، فقلبه بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات نظراً إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين، وهو كقولهم: ﴿إن ربهم يومئذ خير﴾ [المعاتيات ١١] وهو خير بهم في كل يوم انتهى.

قائله إلى حديث واه جداً أورده ابن العربي في «المسيلات» ولفظه «قال الله الاخلاص سر من سري استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده» ويخفي في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنه لمن هم بها وإن لم يعملها. فهذا ما وقت عليه من الأجوبة، وقد بلغني أن بعض العلماء بلغني إلى أكثر من هذا وهو الطالقاني في «حظائر القدس» له ما أقت عليه، واتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً. ونقل ابن العربي عن بعض الزهاد أنه خصوص بصيام خواص الخواص فقال: أن الصوم على أربعة أنواع صيام العوام وهو الصوم عن الأكل والشرب والجماع، وصيام خواص العوام هو هذا مع اجتناب الحرمان من قول أو فعل، وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته، وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم إلى يوم القيامة. وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظراً لا ينفى. وقال البيضاوي في الكلام على رواية الأعمش عن أبي صالح التي يثبتها قيل: لما أراد بالعمل الحسنات وضع الحسنه في الخبر موضع الضمير الرابع إلى الجنبه، وقوله: «إلا الصيام» مستثنى من كلام غير محكي دل عليه ما قبله، والمعنى أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة أمثالاً إلى سبعمئة ضعف إلا الصوم فلا يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصى إلا الله تعالى، ولذلك يقول الله جزاءه بنفسه ولا يكله إلى غيره. قال: والسبب في اختصاص الصوم بهذه المزية امران: أحدهما: أن سائر العبادات ما يطلع العباد عليه، والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعله خائفاً وبمعامله به طالباً لرضاء، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «فإنه في». والآخر: أن سائر الحسنات راجعة إلى صرف المال أو استعمال اللبدين، والصوم يتضمن كسر النفس وتمريض البدن للتقوا، وفيه الصبر على مضى الجوع والعطش وترك الشهوات، وإلى ذلك أشار بقوله: «يدع شهوته من أجلي» قال الطي: ويان هذا أن قوله: يدع شهوته الخ» جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لوجوب الحكم المذكور، وأما قول البيضاوي: أن الاستثناء من كلام غير محكي، فيه نظر، فقد يقال: هو مستثنى من كل عمل وهو مروي عن الله لقوله في أثناء الحديث: «قال الله تعالى» ولما لم يذكره في صدر الكلام أورده في أثناءه بياناً، وفائدته تفخيم شأن الكلام وأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى.

قوله: (والحسنة بعشر أمثالها) كذا وقع مختصراً عند البخاري، وقد قدمت البيان بأنه وقع في «الموطأ» تاماً، وقد رواه ابن أبي عمير في «المستخرج» من طريق القنبري شيخ البخاري فيه فقال بعد قوله: وأنا أجزي به «كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف، إلا الصيام فإنه في وأنا أجزي به» فأعاد قوله: «وأنا أجزي به» في آخر الكلام تأكيداً، وفيه إشارة إلى الوجه الثاني. ووقع في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث «لصائم فرحتان يفرحهما» الحديث، وسبب الكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى.

٣- باب الصوم كَفَّارَةً

١٨٩٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ حَدَّثَنَا جَمَاعٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ يَحْفَظْ حَذِيفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ الْفَيْتَةُ قَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا سَمِعُهُ يَقُولُ: «فَيْتَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ، تَكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ وَالزَّكَاةُ». قَالَ: لَيْسَ أَسْأَلُ عَنْ ذُو، إِنَّمَا أَسْأَلُ عَنْ الْفَيْتَةِ تَوَجُّعٌ كَمَا يَتَوَجُّعُ الْبَحْرُ. قَالَ: وَإِنْ دُونَ ذَلِكَ بَاباً مُغْلَقاً، قَالَ: يَفْتَحُ أَوْ يَكْسِرُ؟ قَالَ: يَكْسِرُ، قَالَ: ذَاكَ أَجْزَأُ أَنْ لَا يُلْقَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَقْنَا لِمُسْتَوْفٍ: سَلَةُ أَكَانَ عَمَرٌ يَلْعَمُ مِنَ الْبَابِ؟ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: نَعَمْ، كَمَا يَلْعَمُ أَنْ دُونَ غَيْرِ الْيَلَةِ. [راجع: ٥٢٥. أخرجه مسلم: ١٤٤، مطولاً باختلاف، وفي الفن (٢٧)].

قوله: (باب الصوم كفارة) كذا لأبي ذر والجمهور بتوين باب، أي الصوم يقع كفارة للذنوب، ورويته هنا بخط القطب في شرحه «باب كفارة الصوم» أي باب تكفير الصوم للذنوب، وقد تقدم في أثناء الصلاة «باب الصلاة كفارة» وللمستعصي «باب تكفير الصلاة» وأورد فيه حديث الباب بعينه من وجه آخر عن أبي وائل، وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث ويأتي شرحه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى، وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بفننة المال وما ذكر معه، فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله وهو كون الأعمال كفارة إلا الصوم لأنه يعمل في الإتيان على كفارة شيء مخصوص وفي النبي على كفارة شيء آخر، وقد حمله

ذكر بطلانه، بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام، وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى. ويؤيده أيضاً العرف للسفاد من قوله: «أنا أجزي به» لأن الكريم إذا قال أنا أسأله الإعطاء بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفخيمه.

تألفها: معنى قوله: «الصوم في» أي أنه أحب العبادات إلى والمقدم عندي، وقد تقدم قول ابن عبد البر: كفى بقوله: «الصوم في» فضلاً للصيام على سائر العبادات. وروى النسائي وغيره من حديث أبي أمامة مرفوعاً «عليك بالصوم فإنه لا مثل له» لكن يحكى على هذا الحديث الصحيح «واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة».

وابهيا: الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله، قال الزين بن النير: التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التعظيم والتشريف.

خاصها: أن الاستثناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه. وقال القرطبي: معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق، كأنه يقول إن الصائم يقترب إلى بامر هو متعلق بصفة من صفاتي.

سادها: أن المعنى كذلك، لكن بالنسبة إلى الملائكة لأن ذلك من صفاتها.

سابعها: أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ، قاله الخطابي، هكذا نقله حياض وغيره، فإن أراد باطل ما يحصل من أثناء عليه لأجل العبادة رجع إلى المعنى الأول، وقد أفصح بذلك ابن الجوزي فقال: المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فإن له فيه حظاً لثناء الناس عليه لعبادته.

ثامنها: سبب الإضافة إلى الله أن الصيام لم يعبد به غير الله، بخلاف الصلوات والصدقة والطواف وغير ذلك. واعترض على هذا ما يقع من عباد التجموع وأصحاب الميالك والاستخدامات، فإنهم يتعبدون لها بالصيام. وأجيب بأنهم لا يعتقدون إلهية الكواكب، وإذا يعتقدون أنها فعالة بأنفسها، وهذا الجواب عندي ليس بطائل، لأنهم طائفتان: أحدهما كانت تعتقد إلهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الأسلام، واستمر منهم من استمر على كفره. والآخرى من دخل منهم في الإسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير إليهم.

ثامنها: أن جميع العبادات توفى منها مظالم العباد إلا الصيام، روى ذلك البيهقي من طريق إسحاق بن أيوب بن حسان الواسطي عن أبيه عن ابن عينة قال: إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤذي ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم، فيتحمل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة، قال القرطبي: قد كنت استحسن هذا الجواب إلى أن ذكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الأعمال حيث قال: «المسلم الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام، ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا» الحديث وفيه: «فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته، فإذا فئت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار» فظاهرة أن الصيام مشترك ما بقية الأعمال في ذلك. قلت: إن ثبت قول ابن عينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك، فقد يستدل به بما رواه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه «كل العمل كفارة إلا الصوم، الصوم لي وأنا أجزي به» وكذا رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبه عن محمد بن زياد ولفظه «قال ربكم تبارك وتعالى: كل العمل كفارة إلا الصوم» ورواه قاسم بن أصبغ من طريق أخرى عن شعبه بلفظ «كل ما يعمل ابن آدم كفارة له إلا الصوم» وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبه بلفظ يرويه «عن ربكم قال: لكل عمل كفارة والصوم لي وأنا أجزي به» فحذف الاستثناء، وكذا رواه أحمد عن غثور عن شعبه لكن قال: «كل العمل كفارة» وهذا يخالف رواية آدم لأن معناه أن لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات، ومعنى رواية غثور كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي، قد بين الإسماعيلي الاختلاف فيه في ذلك على شعبه، وأخرجه من طريق غثور بذكر الاستثناء فاختلف فيه أيضاً على غثور، والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عينة، لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة «فتة الرجل في أهله وماله وولده يكفرها الصلاة والصيام والصدقة» ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة، وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

عاشرها: أن الصوم لا يظهر فتيكه الحفظة كما تكتب سائر الأعمال، واستند

المصنف في موضع آخر على تكثير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة « باب الصدقة تكفر الخطيئة » ثم أورد هذا الحديث بعينه، ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا « الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر » وقد تقدم البحث فيه في الصلاة. ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا « من صام رمضان وحرف حدوده كفر ما قبله » ولمسلم من حديث أبي قتادة « إن صيام عرفة يكفر ستين وصيام عاشوراء يكفر سنة » وعلى هذا قوله: « كل العمل كفارة إلا الصيام » يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة، ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خالصا سالما من الرياء والشوائب كما تقدم شرحه. والله أعلم.

٤ - باب الريان للصائمين

١٨٩٦ - حَدَّثَنَا عَلَالُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي النَّبِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابٌ يُقَالُ لَهُ: الرِّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ إِنَّهُمْ الصَّائِمُونَ؟ فَيَقُولُونَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، لِإِذَا دَخَلُوا أَغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ». [الطبر: ٤٣٧٥٧، أخرجه مسلم: ١١٥٢].

وفروقه قطعاً لأن مثله لا مجال للرأي فيه.

قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن) في رواية شعيب عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر « أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف ».

قوله: (عن أبي هريرة) قال ابن عبد البر: اتفق الرواة عن مالك علي وصله، إلا يحيى بن بكير وعبد الله بن يوسف فإنهما أرسلاه، ولم يقع عند القنعي أصلاً. قلت: هذا أخرجه الدارقطني في « الموطأ » من طريق يحيى بن بكير موصوفاً فعله اختلف عليه فيه، وأخرجه أيضاً من طريق القنعي فعله حدث به خارج الموطأ.

قوله: (من أنفق زوجين في سبيل الله) زاد إسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك « من ماله » واختلف في المراد بقوله: « في سبيل الله » فقيل أراد الجهاد، وقيل: ما هو أعم منه، والمراد بالزوجين اتفاق شيتين من أي صنف من أصناف المال من نوع واحد كما سيأتي إيضاحه.

قوله: (هذا خير) ليس اسم التفضيل، بل المعنى هذا خير من الخيرات، والتثنية فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة.

قوله: (ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان) في رواية عماد بن عمرو عن الزهري عند أحد « لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل، فلاهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان » وهذا صريح في مقصود الترجمة، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل أبي بكر إن شاء الله تعالى.

٥ - باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله وأصبعاً

وقال النبي ﷺ: «من صام رمضان» [راجع: ١٩٠١]

وقال: «لا تقذفوا رمضان» [راجع: ١٩١٤]

١٨٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إسماعيل بن جعفر، عن أبي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ». [الطبر: ١٨٩٩، ٣٧٧٧، أخرجه مسلم: ١٠٧٩، بزيادة: ١٨٩٨].

١٨٩٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ، قَوْلَ النَّبِيِّينَ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَسُلِصَّتِ الشَّيَاطِينُ». [راجع: ١٨٩٨، أخرجه مسلم: ١٠٧٩].

١٩٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ ابْنَ عَسْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا، فَإِنَّ غُفْرَانَكُمْ مُقَدَّرٌ لَكُمْ». [راجع: ١٩٠٠].

وقال: غُفْرَانُ، عَنْ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ وَيُونُسُ: لِهَلَالِ رَمَضَانَ. [الطبر: ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩١٣، ٥٣٠٢، أخرجه مسلم: ١٠٨٠].

قوله: (باب هل يقال) كذا لاكثر على البناء للمجهول، وللرخصي والمستملي « هل يقول » أي الإنسان.

قوله: (ومن رأى كله وأصبعاً) أي جازئاً بالإضافة وبغير الإضافة، وللشمسبني « ومن رآه » بزيادة الضمير. وأشار البخاري بهذه الترجمة إلى حديث ضعيف رواه أبو معشر نجيح المدني عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة مرفوعاً « لا تقولوا رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله، ولكن قولوا شهر رمضان » أخرجه ابن عدي في الكامل وضعفه باهي معشر، قال البيهقي: قد روي عن أبي معشر عن محمد بن كعب وهو أشبه، روي عن مجاهد والحسن طريقتين ضعيفين، وقد احتج البخاري لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى. وقد ترجم السنائي لذلك أيضاً فقال « باب الرخصة في أن يقال لشهر

١٨٩٦ - حَدَّثَنَا عَلَالُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي النَّبِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابٌ يُقَالُ لَهُ: الرِّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ إِنَّهُمْ الصَّائِمُونَ؟ فَيَقُولُونَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، لِإِذَا دَخَلُوا أَغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ». [الطبر: ٤٣٧٥٧، أخرجه مسلم: ١١٥٢].

١٨٩٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، نَوِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ: يَأْتِيهِ اللَّهُ هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ».

فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا بني أنت وأمي يا رسول الله، ما على من دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضُرُورٍ، فَهَلْ يَدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَارْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ». [الطبر: ٤٣٧٦١، ٤٣٧٦٢، ٣٦٦٦، أخرجه مسلم: ١٠٧٧].

قوله: (باب) بالتثنية (الريان) بفتح الراء وتشديد التحتانية وزن فعلان من الري: اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه، وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه، لأنه مشتق من مناسب لحال الصائمين، وسيأتي أن من دخله لم يظلم. قال القرطبي: اكتفى بذكر الري عن الشيخ لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه، قلت أو لكونه أشق على الصائم من الجوع.

قوله: (حدثني أبو حازم) هو ابن دينار، وسهل هو ابن سعد الساعدي.

قوله: (إن في الجنة باباً) قال الزين بن المنير: إنما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليشعر بأن في الباب المذكور من النعيم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه. قلت: وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ (إن للجنة ثمانية أبواب، منها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون) أخرجه هكذا الجوزي من طريق أبي حسان عن أبي حازم، وهو للبخاري من هذا الوجه في بدء الخلق، لكن قال: « في الجنة ثمانية أبواب ».

قوله: (إذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد) كثر نفي دخول غيرهم منه تأكيداً. وأما قوله: « فلم يدخل » فهو معطوف على « أغلق » أي لم يدخل منه غير من دخل. ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه « فإذا دخل آخرهم أغلق، هكذا في بعض النسخ من مسلم، وفي الكثير منها » فإذا دخل أولهم أغلق » قال عياض وغيره: هو وهم، والصواب آخرهم. قلت: وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو نعيم في مستدرجه معاً من طريقه، وكذا أخرجه الإسماعيلي والجوزي من طرق عن خالد بن مخلد، وكذا أخرجه السنائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه « من دخل شرب ومن شرب لا يظلم أبداً » وللترمذي من طريق هشام بن سعد عن أبي حازم غوه وزاد « ومن دخله لم يظلم أبداً » وغوه للسنائي والإسماعيلي من طريق عبد العزيز بن حازم عن أبيه لكنه وقفه، وهو

قوله: (باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، ومن رأى كله وأصبعاً)

وقال النبي ﷺ: «من صام رمضان» [راجع: ١٩٠١]

وقال: «لا تقذفوا رمضان» [راجع: ١٩١٤]

١٨٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إسماعيل بن جعفر، عن أبي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ». [الطبر: ١٨٩٩، ٣٧٧٧، أخرجه مسلم: ١٠٧٩، بزيادة: ١٨٩٨].

١٨٩٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ، قَوْلَ النَّبِيِّينَ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَسُلِصَّتِ الشَّيَاطِينُ». [راجع: ١٨٩٨، أخرجه مسلم: ١٠٧٩].

١٩٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ ابْنَ عَسْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا، فَإِنَّ غُفْرَانَكُمْ مُقَدَّرٌ لَكُمْ». [راجع: ١٩٠٠].

وقال: غُفْرَانُ، عَنْ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ وَيُونُسُ: لِهَلَالِ رَمَضَانَ. [الطبر: ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩١٣، ٥٣٠٢، أخرجه مسلم: ١٠٨٠].

قوله: (باب هل يقال) كذا لاكثر على البناء للمجهول، وللرخصي والمستملي « هل يقول » أي الإنسان.

قوله: (ومن رأى كله وأصبعاً) أي جازئاً بالإضافة وبغير الإضافة، وللشمسبني « ومن رآه » بزيادة الضمير. وأشار البخاري بهذه الترجمة إلى حديث ضعيف رواه أبو معشر نجيح المدني عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة مرفوعاً « لا تقولوا رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله، ولكن قولوا شهر رمضان » أخرجه ابن عدي في الكامل وضعفه باهي معشر، قال البيهقي: قد روي عن أبي معشر عن محمد بن كعب وهو أشبه، روي عن مجاهد والحسن طريقتين ضعيفين، وقد احتج البخاري لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى. وقد ترجم السنائي لذلك أيضاً فقال « باب الرخصة في أن يقال لشهر

بأصحابها إلى النار، وتصعيد الشياطين عبارة عن تعجيزهم عن الإغواء وتزوين الشهوات قال الزين بن النير: «الأول أوجه، ولا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره. وأما الرواية التي فيها «أبواب الرحمة وأبواب السماء» فمن تصرف الرواة، والأصل أبواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار، واستدل به على أن الجنة في السماء لإقامة هذا مقام هذه الرواية وفيه نظر، وجزم التوريشي شارح المصالحح بالأحتمال الأخير وعبارته: فتح أبواب السماء كتابة عن تزل الرحمة وإزالة النلق عن مصادع أعمال العباد تارة يبدل التوفيق وأخرى بحسن القبول، وغلق أبواب جهنم كتابة عن تزل أنفس الصوم عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث من المعاصي بقمع الشهوات. وقال الطيبي: فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحسان فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة، وفيه إذا علم المكلف ذلك بأخبار الصادق ما يزيد في نشاطه وبتفاهه بأرمية.

وقال القرطبي بعد أن رجح حله على ظاهره: فإن قيل كيف نرى الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثيراً فلز صدقت الشياطين لم يقع ذلك؟ فالجواب أنها إنما تنقل عن الصائمين الصوم الذي يحفظ على شروطه وروحيات آتياه، أو المصنف بعض الشايطين وهم المردة لا كلهم كما تقدم في بعض الروايات، أو المقصود تقليل الشرور فيه وهذا أمر محسوس فإن وقع ذلك فيه أقل من غيره، إذ لا يلزم من تصديق جميعهم أن لا يقع شر ولا مصيبة لأن لذلك أسباباً غير الشياطين كالتفوس الخبيثة والعمادات المنيحة والشياطين الاتية. وقال غيره: في تصعيد الشياطين في رمضان إشارة إلى رفع عن المكلف كآته يقال له قد كفت الشياطين عنك فلا تعتل بهم في ترك الطاعة ولا فعل المعصية

قوله: (إذا رأيتموه) أي الهلال وسياهي التصريح بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم، وكذا هو مصرح بذكر الهلال فيه في الرواية الملققة، وإنما أراد المصنف بإياديه في هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر، ولم يقع ذلك في الرواية للوصول وإنما وقع في الرواية الملققة.

قوله: (وقال غيره عن الليث إلخ) المراد بالغير المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث كذا أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال: «حدثني الليث حدثني حنبل عن ابن شهاب» فذكره بلفظ «سمعت رسول الله ﷺ يقول لحلال رمضان إذا رأيتموه فصوموا» الحديث. ووقع مثله في غير رواية الزهري قال عبد الرزاق «أبنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لحلال رمضان» إذا رأيتموه فصوموا» الحديث، وسياهي بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكرته إن شاء الله تعالى.

٦- باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونيةً

وقالت عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «يُحْتَوَن عَلَى نِيَّائِهِمْ» [راجع: ٢١١٨]

١٩٠١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَفَنَ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [راجع: ٣٥٠، وهو في الصوم ٥: ٥٨٩، أخرجه مسلم: ٧٥٩، أخرجه

يعقوب: ٣٦٠]

قوله: (باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونيةً) قال الزين بن النير: حذف الجواب إيجازاً واعتناء على ما في الحديث، وعطف قوله نية على قوله احتساباً لأن الصوم إما يكون لأجل التغرب إلى الله، والثانية شرط في وقوعه فيه. قال: والأولى أن يكون متصوفاً على الحال. وقال غيره: انتصب على أنه مفعل له أو يميز أو حال بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل أي مؤمناً متحسباً، والمراد بالأيمان الاعتقاد بحق فرضية صومه، والاحتساب طلب الثواب من الله تعالى. وقال الخطابي: احتساباً أي عزمة، وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستقل لصيامه ولا مستطيل لأيامه.

قوله: (وقالت عائشة عن النبي ﷺ: يمحون على نياتهم) هذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البصر عن طريق نافع بن جبير عنها وأوله «ينزوي جيش الكعبة، حتى إذا كانوا بيده من الأرض خضع بهم، ثم يمحون على نياتهم» يعني يوم

رمضان ورمضان «ثم أورد حديث أبي بكر مرفوعاً» لا يقولن أحدكم صمت رمضان ولا قمته كله «وحديث ابن عباس «عمرة في رمضان تعدل حجة» وقد يتمسك للتقيد بالشهر بورود القرآن به حيث قال «شهر رمضان» [البقرة: ١٨٥] مع احتمال أن يكون حذف لفظ شهر من الأحاديث من تصرف الرواة، وكان هذا هو السر في عدم جزم المصنف بالحكم، ونقل عن أصحاب مالك الكراهية، وعن ابن الجبائلي منهم وكثير من الشافعية إن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا يكرهه، والمجهول على الجواز. واختلف في تسمية هذا الشهر ورمضان قليل: لأنه ترمض فيه الذنوب أي تحرق لأن الرمضاء شدة الحر، وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمناً حلواً والله أعلم.

قوله: (وقال النبي ﷺ: من صام رمضان، وقال: لا تقبلوا رمضان) أما الحديث الأول فوصله في الباب الذي يليه وفيه تمامه، وأما الثاني فوصله بعد ذلك من طريق هشام عن يحيى أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «لا يتعلمن أحدكم» وأخرجه مسلم من طريق علي بن المبارك عن يحيى بلفظ «لا تقبلوا رمضان».

قوله: (عن أبي سهيل) هو نافع بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن أبي غيثان بالغين المعجمة والتحتانية الأصمعي، هم مالك بن أنس بن مالك، وأبوه تابي كير أدرك عصر.

قوله: (إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة) كذا أخرجه مختصراً، وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بتمامه مثل رواية الزهري الثانية، والظاهر أن البخاري جمع المثلين بستاندين وذكر موضع للغاية وهو «أبواب الجنة» في رواية إسماعيل بن جعفر «وأبواب السماء» في رواية الزهري.

قوله: (حدثني ابن أبي أنس) هو أبو سهيل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر شيخ إسماعيل بن جعفر، وهو من صفار شيوخ الزهري بحيث أدركه تلامذة الزهري وهو أصغر منهم كإسماعيل بن جعفر. وهذا الاستناد بعد من رواية الأقران وقد تأخر أبو سهيل في الوفاة عن الزهري وقد بين النسائي أن مراد الزهري بابن أبي أنس نافع هذا فأخرج من وجه آخر عن حنبل عن ابن شهاب «أخبرني أبو سهيل عن أبيه» وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال: «أخبرني نافع بن أبي أنس» وروى هذا الحديث معمر عن الزهري فأرسله وحذف من بينه وبين أبي هريرة، ورواه ابن إسحاق عن الزهري عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن يثيم عن أنس، قال النسائي وهو خطأ.

قوله: (مولي الصليبين) أي مولى بني تميم، والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة، وكان أبو عامر والد مالك قد قدم مكة فظنوا وحالف عثمان بن عبيد الله أخا طلحة فنسب إليه، وكان مالك الفقيه يقول: لنا مولاي آل تميم إنما خرج من أصبح، ولكن جدي حالفهم.

قوله: (وسلسلت الشياطين) قال الحلبي: يحتمل أن يكون المراد من الشياطين مسترقو السبع منهم، وأن تسلسلهم يقع في ليالي رمضان دون أيامه، لأنهم كانوا نموا في زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة في الحفظ، ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من اقتنائ المسلمين إلى ما يخلصون إليه في غيره لا شغافهم بالصيام الذي فيه قمع الشهوات وقراءة القرآن والذكر، وقال غيره: المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم، وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو والترمذي والنسائي وابن ماجة والحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجنة» وأخرجه النسائي من طريق أبي قتادة عن أبي هريرة بلفظ «وتغل فيه مردة الشياطين» زاد أبو صالح في روايته «وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب، وفتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب، ونادى مناد: يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر، ولله عتاقه من النار وذلك كل ليلة» لفظ ابن خزيمة، قوله: «صدقت» بالمهملة المقصورة بعدما فاء ثقيلة مكسورة أي شدت بالأصفا وهي الأخلال وهو بمعنى سلسلت، ونحوه لليهقي من حديث ابن مسعود وقال فيه «تحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب» الشهر كله قال عياض: يحتمل أنه على ظاهره، وحقيقته وأن ذلك كله علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولتبع الشياطين من أذى المؤمنين، ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعتق، وأن الشياطين يقل إغلاؤهم فيصرون كالصفدين. قال: ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب بعد مسلم «تحت أبواب الرحمة» قال: ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة، وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الجسم عن المعاصي الآلية

ورواه ابن السراج عنه فلم يقل « عن أبيه » أخرجه النسائي، وأخرجه الاسماعيلي من طريق حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب بإسقاطه أيضاً، واختلف فيه علي ابن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط، وأخرجه النسائي وابن ماجة وابن خزيمة بإثباته، وذكر البارطقي أن يزيد بن هارون ويونس بن يحيى روياه عن ابن أبي ذئب بالإسقاط أيضاً، وقد أخرجه أحمد عن يزيد قتال فيه « عن أبيه »، والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الأحوال يقولها، وقد رواه أبو قتادة الخراساني عن ابن أبي ذئب بإسناد آخر فقال « عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبي هريرة » وهو شاذ والمحفوظ الأول.

قوله: (قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب « والجمل » وكذا لأحمد عن حجاج بن يزيد بن هارون كلاهما عن ابن أبي ذئب، وفي رواية ابن وهب « والجمل في الصوم » ولابن ماجة من طريق ابن المبارك « من لم يدع قول الزور والعمل به » جعل القسير في « به » يعود على الجمل، والأول جملة يعود على قول الزور والمعنى متقارب، ولما روى الترمذي حديث أبي هريرة هذا قال: وفي الباب عن انس. قلت: وحديث انس أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ « من لم يدع الحقا والكذب » ورجاله ثقات، والمراد بقول الزور الكذب، والجمل السفه، والعمل به أي يقتضيه كما تقدم.

قوله: (فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) قال ابن بطال: ليس معناه أن يؤمر بأن يدع صيامه، وإنما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه، وهو مثل قوله « من يباع لحسن فليقص الحنفيز » أي بذمها، ولم يأمره بذمها ولكنه شبه التحذير والتنظيم لإثم باع الحنفير. وأما قوله: « فليس لله حاجة » فلا مفهوم له، فإن الله لا يحتاج إلى شيء، وإنما معناه فليس لله إرادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الإرادة، وقد سبق أبو عمر بن عبد البر إلى شيء من ذلك، قال ابن النثير في الحاشية: بل هو كتابة عن عدم القول كما يقول المصنف لمن رد عليه شيئاً طلبه منه فلم يقم به: لا حاجة لي بكلك، فالمراد رد الصوم للتبسط بالزور وقبول الصوم السالم منه، وقريب من هذا قوله تعالى « لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم » [الحج: ٣٧] فإن معناه لن يصيب رضاه الذي ينشأ عنه القبول. وقال ابن العربي: مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب على صيامه، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقرب في الموازنة بلأم الزور وما ذكر معه. وقال البيضاوي: ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش، بل ما يتبعه من كسر الشهوات وطعوع النفس الأمارة للنفس المطمئنة، فإذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله إلى نظر القبول، قوله « لله حاجة » مجاز عن عدم القبول، ففى السبب وأراد السبب والله أعلم. واستدل به على أن هذه الأفعال تقتضى الصوم وتعتب بأنها صفات تكفر باجتناب الكبائر. وأجاب السبكي الكبير بأن في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية للزور، لأن الرث والصخب وقول الزور والعمل به ما علم النبي عنه مطلقاً، والصوم مأمور به مطلقاً، فلو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه، فلما ذكرت في هذين الحديثين نبهتا على أمرين: أحدهما زيادة فيها في الصوم على غيرها، والثاني البحث على سلامة الصوم عنها، وأن سلامة منها حقة كمال فيه، وقوة الكلام تقتضي أن يتبع ذلك لأجل الصوم، فمقتضى ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها، قال: فإذا لم يسلم عنها نقص. ثم قال: ولا شك أن التكليف قد ترد بأشياء وبينه بها على أخرى بطريق الإشارة، وليس المقصود من الصوم العلم الحضي كما في النيهات لأنه يشترط له النية بالإجماع، ولعل القصد به في الأصل الإسكاف من جمع المخالفات، لكن لا كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالإسكاف من القبطرات، وتبه الخافل بذلك على الإسكاف عن المخالفات، وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده، فيكون اجتناب القبطرات واجباً واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات والله أعلم. وقال شيخنا في شرح الترمذي: لما أخرج الترمذي هذا الحديث ترجم ما جاء في التشديد في النية للصائم، وهو مشكل لأن النية ليست قول الزور ولا العمل به، لأنها لا يذكر غيره بما يكره، وقول الزور هو الكذب، وقد وافق الترمذي بقية أصحاب السنن فترجموا بالنية وذكروا هذا الحديث، فكثير فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الأمر بحفظ النطق، ويمكن أن يكون فيه إشارة إلى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجمل فإنه يصح إطلاقه على جميع المعاصي. وأما قوله « والعمل به » فيعود على الزور، ويجتمل أن يعود أيضاً على الجمل أي والعمل بكل منهما.

(تنبيه): قوله « فليس لله » وقع عند البيهقي في « الشعب » من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب « فليس به » موحدة وهاء ضمير، فإن لم يكن تحريفاً فالضمير

القيامه. ووجه الاستدلال منه هنا أن للنية تأثيراً في العمل لاقضاء الخبر أن في الجليش المذكور لكثرة والمختار فأنهم إذا بدشوا على نياتهم وقعت المواجهة على المختار دون الكثرة.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن، ووقع في رواية معاذ بن هشام عن أبيه عند مسلم « حدثني أبو سلمة » وغوه في رواية شيبان عن يحيى عند أحمد.

قوله: (من قام ليلة القدر) يأتي الكلام عليه في الباب المقود لها في أواخر الصيام.

قوله: (ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة « وما تأخر » وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بولون هذه الزيادة، ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بولونها أيضاً، ووقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري عن أبي سلمة أخرجهما النسائي عن قتية بن سفيان عنه، وتابته حامد بن يحيى عن سفيان أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » واستنكره، وليس منكرو، فقد تابته قتية كما ترى، وهشام بن عمار وهو في الجزء الثاني حشر من فوائده، والحسين بن الحسن المروزي أخرجه في كتاب الصيام له، ويوسف بن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان، والمشهور عن الزهري بولونها. وقد وقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين وإسناده حسن. وقد استوجبت الكلام على طرقه في « كتاب الخصال للكثرة للفتحة والمؤخر » وهذا محصله.

قوله: « من ذنبه » اسم جنس مضاف فيقول جميع الذنوب، إلا أنه مخصوص عند الجمهور، وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء وفي أوائل كتاب المواقيت، قال الكرماني: وكلمة « من » إما متعلقة بقوله: « غفر » أي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب محل، أو هي مبنية لا تقدم وهو مفعول لما لم يسم فاعله فيكون مرفوع محل.

٧- باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان

١٩٠٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْغَيْرِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ، حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلْقَاهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلَخَ بِرُغْضٍ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ: فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ أَجْوَدَ بِالْغَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ. [رواه: ٦، أخرجه مسلم: ٢٣٠٨].

قوله: (باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان) أورد فيه حديث ابن عباس « كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بده الوحي، قال الزين بن النثير: وجه التشبيه بين أجوديته ﷺ بالخير وبين أجودية الريح المرسلة أن المراد بالريح ريع الرحمة التي يرسلها الله تعالى لإنزول الفيت العام الذي يكون سبباً لإصابة الأرض للينة وغير اللينة، أي فيعم غيره ويره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن بصفة هو الغنى والكفاية أكثر ما يعم الغيث الناشئة عن الريح المرسلة ﷻ.

٨- باب من لم يدع قول الزور، والعمل به في الصوم

١٩٠٣ - حَدَّثَنَا أَتَمُّ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ: حَدَّثَنَا سَمِيعُ الْقَعْقَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ». [الطهر: ٢٠٥٧].

قوله: (باب من لم يدع) أي يترك (قول الزور والعمل به) زاد في نسخة الصناني « في الصوم » قال الزين بن النثير: حذف الجواب لأنه لو نص على ما في الخبر لطالت الترجمة، أو لو عبر عنه بحكم معين لوقع في عهدة فكان الإيجاز ما صنع.

قوله: (حدثنا سعيد المقبري عن أبيه) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب، وقد رواه ابن وهب عن ابن أبي ذئب فاختلف عليه. رواه الربيع عنه مثل الجماعة،

للصائم.

٩ - باب هل يقول إني صائم إذا شِتم

١٩٠٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الرَّيَّانِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَّامَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصَّيَّامُ جَنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ يَوْمَ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَزُولُ وَلَا يَصْغَبُ، فَإِنْ سَأَلَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي آمَرْتُ صَائِمًا، وَاللَّيْلِ نَفْسٌ مُعْتَدِلَةٌ بَيْنَهُ، لَتُخْلَوَفَ لِمَ الصَّائِمِ أَطْبُوبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكُونِ. لِلصَّائِمِ قَرْحَانٌ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ». [رواجع: ١٨٩٤. أخرجه مسلم: ١١٥١].

قوله: (باب هل يقول إني صائم إذا شتم) أورد فيه حديث أبي هريرة، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب.

قوله فيه: (ولا يصبغ) كذا الأكثر بالمهملة الساكنة بعدها خاء معجمة، ولبعضهم بالسين بدل الصاد وهو معناه، والصبغ الحصام والصباح، وقد تقدم أن المراد بالثمن من ذلك تأنيده حالة الصوم، وإلا فغير الصائم منهي عن ذلك أيضاً.

قوله: (مخلوف) كذا للأكثر، وللكتشيبي «خلف» بحذف الواو كأنها صيغة جمع، ويروى في غير البخاري بلفظ «خلفة» على الوحدة كسر ونحوه.

قوله: (للصائم فرحان يفرحهما: إذا أفطر فرح) زاد مسلم «يفطره»، وقوله «يفرحهما» أصله يفرح بهما فحذف الجار ووصل الضمير فقولته صام رمضان أي فيه، قال القرطبي: معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر، وهذا الفرح طبيعي وهو السابق للهم، وقيل إن فرحه يفطره إما هو من حيث أنه قام صومه وخافه عبادته وتخفيف من ربه ومعوذة على مستقبل صومه. قلت: ولا مانع من الحمل على ما هو أهم ما ذكر، ففرح كل أحد بحسبه باختلاف مقامات الناس في ذلك، فمنهم من يكون فرحه مباهجاً وهو الطبيعي، ومنهم من يكون مستحباً وهو من يكون فيه شيئاً مما ذكره.

قوله: (وإذا لقي ربه فرح بصومه) أي بجزائه وثوابه. وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه إما لسروره بره أو شوق ربه على الاحتمالين. قلت: والثاني أظهر إذ لا ينحصر الأول في الصوم بل يفرح حيث يقبل صومه وترتب الجزاء الوافر عليه.

١٠ - باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوة

١٩٠٥ - حَدَّثَنَا عِدْنَانُ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أبا عبد الله ﷺ قَالَ: «كَتَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَعْرِ وَأَخْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُتِمِّمْ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ». [أظهر: ٥٠٦٦٥. أخرجه مسلم: ١٤٠٠].

قوله: (باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوة) يقسم المهملات وسكون الزاي بعدها موحدة، كذا لأبي ذر، ولغيره «العزوة» بزيادة واو، والمراد بالفرج من العزوة ما ينشأ عنها من إرادة الفروج في الفتنة. ثم أورد المصنف فيه حديث ابن مسعود المشهور، وسياق الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى، والمراد منه هنا قوله فيه: «ومن لم يستطع» أي لم يجد أهبة النكاح.

قوله: (عليه بالصوم فإنه له وجاء) بكسر الواو وبجيم ومد وهو رضى الخصيتين، وقيل رضى عروقهما، ومن يفعل به ذلك تقطع شهوته، ومتفقاً أن الصوم قاصع لشهوة النكاح. واستشكل بأن الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك ما يشير الشبهة، لكن ذلك إما يقع في مبدأ الأمر فلذا تجدد عليه واحتاده سكن ذلك. والله أعلم.

١١ - باب قول النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا»

وقال حنبل، عن عمار: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه.

١٩٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَفْطِرُوا لَهُ». [رواجع: ١٩٠٠. أخرجه مسلم: ١٠٨٠].

١٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جِنَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ بَسْعَ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا أَلَيْلَةَ ثَلَاثِينَ». [رواجع: ١٩٠٠. أخرجه مسلم: ١٠٨٠].

١٩٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو رضي الله عنه يَقُولُ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا». وَتَحَسَّنَ الْإِسْنَامُ فِي الْفَالِقَةِ. [رواجع: ١٩٠٠. أخرجه مسلم: ١٠٨٠].

١٩٠٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ - أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه - «صُومُوا لِرَبِّكُمْ وَأَفْطِرُوا لِرَبِّكُمْ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ». [أخرجه مسلم: ١٠٨١].

١٩١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى بَسْعَةً وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا - أَوْ رَاحَ - فَيَقِيلُ لَهُ: إِنَّكَ خَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا. فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ بَسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا». [أظهر: ٥٢٠٢. أخرجه مسلم: ١٠٨٥].

١٩١١ - حَدَّثَنَا عِدْنَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: آتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، وَكَانَتْ الْفَكْتُ رَجُلًا، فَأَقَامَ فِي مَشْرِئِهِ بَسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آتَيْتَ شَهْرًا. فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ بَسْعًا وَعِشْرِينَ». [رواجع: ٣٧٨. أخرجه مسلم: ٤١١ بقطعة ليست في هذه الطريق].

قوله: (باب قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا) هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة، وقد سبق للمصنف في أول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ «إذا رأيتموه» وذكر البخاري في الباب أحاديث تدل على نفي صوم يوم الشك رتباً ترتيباً حسناً: فصدوا بحيث صار الحرج بعضيان من صامه، ثم غلبت ابن عمر من وجهين أحدهما بلفظ «فإن غم عليكم فاقفروا له» والآخر بلفظ «فاكملوا العدة ثلاثين» وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له، ثم استظهر حديث ابن عمر أيضاً «الشهر هكذا وهكذا وحسب الإيهام في الثالثة» ثم ذكر شاهداً من حديث أبي هريرة حديث ابن عمر مصرحاً بأن عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان، ثم ذكر شاهداً لحديث ابن عمر في كون الشهر تسعاً وعشرين من حديث أم سلمة مصرحاً فيه بأن الشهر تسع وعشرون، ومن حديث أنس كذلك، وسأتكلم عليها حديثاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال حنبل عن عمار) أما حنبل فهو بكسر المهملات وتخفيف اللام المتحركة ابن زفر يزاي وفاء وزن عمر كوفي عيسى بموحدة ومهملات من كبار التابعين وفضلائهم، وهم ابن حزم فزع أنه صلة بن أنس، والمعروف أنه ابن زفر، وكذا وقع مصرحاً به عند جمع عن وصل هذا الحديث، وقد وصله أبو داود والترمذي والنسائي

وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحاق عنه ولقظه عندهم «كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال: كلوا. فتحنى بعض القوم فقال إني صائم، فقال عمار: من صام يوم الشك «وفي رواية ابن خزيمة وغيره «من صام اليوم الذي يشك فيه، وله متابع يستأذن حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن ربي «أن عماراً وناساً معه أتوهم يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه، فاعتزلم رجل، فقال له عمار تعال فكل فقال: إني صائم، فقال له عمار: إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل «ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربي عن رجل عن عمار، وله شاهد من وجه آخر أخرجه إسحاق بن راهويه من رواية سماك عن عكرمة. ومنهم من وصله بذكر ابن عباس فيه.

قوله: (فقد عصى أبا القاسم ﷺ) استدل به على تحريم صوم يوم الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رآه فيكون من قبيل المرفوع، قال ابن عبد البر: هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك. وخالفهم الجمهوري المالكي فقال: هو موقوف. والجواب أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً. قال الطيبي: إنما أتى بالوصول ولم يقل يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لمصيان صاحب الشرع فكيف بمن صام يوماً الشك فيه قائم ثابت؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٣] أي الذين أؤنس منهم أدنى ظلم، فكيف بالظلم المستمر عليه. قلت: وقد علمت أنه وقع في كثير من الطرق بلفظ «يوم الشك» وقوله «أبا القاسم» قيل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم فيه عبد الله أحكامه زماناً ومكاناً وغير ذلك، وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع بن علي قوله «فأفادروا له» وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ «فأفادروا ثلاثين» كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع، قال عبد الرزاق: وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به وقال «فعدوا ثلاثين» واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضاً فيه على قوله «فأفادروا له» وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي، وكذا رواه إسحاق الحربي وغيره في المطا «عن القعني، وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا عن القعني «فإن غم عليكم فأكلوا المدة ثلاثين» قال البيهقي في المعرفة «إن كانت رواية الشافعي والقعني من هذين الوجهين محظوظة فيكون مالك قد روى على الوجهين. قلت: ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعت: منها ما رواه الشافعي أيضاً من طريق سالم عن ابن عمر بتعين الثلاثين، ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق حاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ «فإن غم عليكم فأكلوا ثلاثين» وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة، وأبي هريرة وابن عباس عند أبي داود والنسائي وغيرهما، وعن أبي بكرة وطلح بن علي عند البيهقي، وأخرجه من طرق أخرى عنهم وعن غيرهم.

قوله: (لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهراً لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده. وخالف الشيعة الإجماع فأوجبوه مطلقاً، وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال ليندخل فيه صورة الغيم وغيره، ولو وقع الاختصار على هذه الجملة لكفى ذلك لمن تمسك به، لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة وهو قوله: «فإن غم عليكم فأفادروا له» فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصوم والغيم، فيكون التعليق على الرؤية متعلقاً بالصحو، وأما الغيم فله حكم آخر. ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكداً للالأول، وإلى الأول ذهب أكثر المجتاهل، وإلى الثاني ذهب الجمهور فقالوا: المراد بقوله: «فإن غم عليكم فأكلوا» أي انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين، ويجمع هذا التأويل الروايات الأخر المصرحة بالمراد وهي ما تقدم من قوله: «فأكلوا المدة ثلاثين» ونحوها، وأولى ما فسر الحديث بالحديث، وقد وقع الاختلاف في حديث أبي هريرة في هذه الزيادة أيضاً فرواها البخاري كما ترى بلفظ «فأكلوا عدة شعبان ثلاثين» وهذا أصح ما ورد في ذلك، وقد قيل إن آدم شيخه انفرد بذلك فإن أكثر الرواة عن شعبه قالوا فيه «فعدوا ثلاثين» أشار إلى ذلك الإسماعيلي وهو عند مسلم وغيره، قال: فيجوز أن يكون آدم أورده على ما وقع عنده من تفسير الخبر. قلت: الذي ظنه الإسماعيلي صحيح، فقد رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ «فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً» يعني عدوا شعبان ثلاثين، فوقع للبخاري إدراج التفسير في نفس الخبر. ويؤيده رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «لا تصوموا رمضان بصوم يوم ولا يومين» فإنه يشير بأن المأمور بعدهم هو شعبان، وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زيد بلفظ «فأكلوا المدة» وهو يتناول

كل شهر فدخل فيه شعبان، وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة «كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان ما لا يحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام» وأخرجه أبو داود وغيره أيضاً. وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق ربيعي عن حذيفة مرفوعاً «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة» وقيل الصواب فيه عن ربيعي عن رجل من الصحابة مبهم، ولا يقدح ذلك في صحته. قال ابن الجزري في «التحقيق»: لأحد في هذه المسألة وبهم ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال: أحدها يجب صومه على أنه من رمضان. ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً، بل قضاء وكفارة ونذرًا ونفلاً يوافق عادة، وبه قال الشافعي، وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك. ثالثها المرجح إلى رأي الإمام في الصوم والقطر. واحتج الأول بأنه موافق لرأي الصحابي راوي الحديث، قال أحمد: حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ «فأفادروا له» قال نافع: فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبيت من ينظر، فإن رأى فذاك، وإن لم ير لم يجل دون منظره سبحانه ولا قتر أصبح مفطراً، وإن حال أصبح صائماً. وأما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول: لو صمت السنة كلها لأضطرت اليوم الذي يشك فيه، فأجابه بينهما أنه في الصورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك، وهذا هو المشهور من أحد أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته، فأما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً واختار كثير من المفتين من أصحابه الثاني، قال ابن عبد الهادي في تنقيح: الذي دلت عليه الأحاديث وهو مقتضى القواعد أنه أي شهر غم أكمل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما، فعلى هذا قوله: «فأكلوا المدة» يرجع إلى المجملتين وهو قوله: «صوموا لرؤية وأفطروا لرؤية» فإن غم عليكم فأكلوا المدة «أي غم عليكم في صومكم أو فطركم، وبقية الأحاديث تدل عليه فالإمام في قوله: «فأكلوا المدة» للشهر أي عدة الشهر، ولم يخص ﷺ شهراً دون شهر بالإكمال إذا غم، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك، إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لبيّن فلا تكون رواية من روى «فأكلوا عدة شعبان» مخالفة لمن قال: «فأكلوا المدة» بل مينة لها. ويؤيد ذلك قوله في الرواية الأخرى «فإن حال بينكم وبينه سبحانه فأكلوا المدة ثلاثين» ولا تستقبلوا الشهر استقبلاً «أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا، ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ «ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان» وروى النسائي من طريق محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ «فإن غم عليكم فأكلوا المدة ثلاثين».

قوله: (فأفادروا له) تقدم أن العلماء فيه تأويلين، وذهب آخرون إلى تأويل ثالث قالوا: معناه فأفادروا بحسب المنازل، قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن تيمية من المجتهدين، قال ابن عبد البر: لا يصح عن مطرف، وأما ابن تيمية فليس هو عن يرحم عليه في مثل هذا. قال: ونقل ابن خزيمة عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور، ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله «فأفادروا له» خطاب لمن خصه الله بهذا العلم، وأن قوله «فأكلوا المدة» خطاب للعامة، قال ابن العربي: فصل وجوب رمضان عند مختلف الحال يجب على قوم بحسب الشمس والقمر وعلى آخرين بحسب مصابب المدة، قال: وهذا بعيد من النبلاء. وقال ابن الصلاح: معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهلة، وأما معرفة الحساب فامر دقيق يخص بمعرفة الأحاد، قال: معرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم، وهذا هو الذي أراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه. ونقل الروياني عنه أنه لم يقل بوجود ذلك عليه وإنما قال بتجوازه، وهو اختيار الفقهاء وأبي الطيب، وأما أبو إسحاق في «المهذب» فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة تضمنت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص النظر في الحساب والمنازل، أحدها: الجزاء ولا يجزئ عن الفرض، ثانيها: يجوز ويجزئ، ثالثها: يجوز للحاسب ويجزئ له للمنجس، ورابعها: يجوز لها ولغيرها تقليد الحاسب دون المنجم، خامسها: يجوز لها ولغيرها مطلقاً. وقال ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا. قلت: ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك فقال في «الأشراف»: صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال من الصحو لا يجب بإجماع الأمة، وقد صرح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته، هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره، فمن فرق بينهم كان محجوباً بالإجماع قبله، وسيأتي بقية البحث في ذلك بعد

قوله: (لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهراً لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده. وخالف الشيعة الإجماع فأوجبوه مطلقاً، وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال ليندخل فيه صورة الغيم وغيره، ولو وقع الاختصار على هذه الجملة لكفى ذلك لمن تمسك به، لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة وهو قوله: «فإن غم عليكم فأفادروا له» فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصوم والغيم، فيكون التعليق على الرؤية متعلقاً بالصحو، وأما الغيم فله حكم آخر. ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكداً للالأول، وإلى الأول ذهب أكثر المجتاهل، وإلى الثاني ذهب الجمهور فقالوا: المراد بقوله: «فإن غم عليكم فأكلوا» أي انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين، ويجمع هذا التأويل الروايات الأخر المصرحة بالمراد وهي ما تقدم من قوله: «فأكلوا المدة ثلاثين» ونحوها، وأولى ما فسر الحديث بالحديث، وقد وقع الاختلاف في حديث أبي هريرة في هذه الزيادة أيضاً فرواها البخاري كما ترى بلفظ «فأكلوا عدة شعبان ثلاثين» وهذا أصح ما ورد في ذلك، وقد قيل إن آدم شيخه انفرد بذلك فإن أكثر الرواة عن شعبه قالوا فيه «فعدوا ثلاثين» أشار إلى ذلك الإسماعيلي وهو عند مسلم وغيره، قال: فيجوز أن يكون آدم أورده على ما وقع عنده من تفسير الخبر. قلت: الذي ظنه الإسماعيلي صحيح، فقد رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ «فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً» يعني عدوا شعبان ثلاثين، فوقع للبخاري إدراج التفسير في نفس الخبر. ويؤيده رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «لا تصوموا رمضان بصوم يوم ولا يومين» فإنه يشير بأن المأمور بعدهم هو شعبان، وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زيد بلفظ «فأكلوا المدة» وهو يتناول

باب.

وسياتي بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.

١٢- باب شهرًا عيد لا يتقصان

قال أبو عبد الله: قال إسحاق: وإن كان ناقصًا فهو تمام.

وقال محمد: لا يتقصان كلاًهما نالهما.

١٩١٢ - حدثنا مسدد: حدثنا مغيرة: قال: سئفت إسحاق، عن عبد

الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وحدثني مسدد: حدثنا مغيرة، عن خالد الحذاء: قال: أخبرني

عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، عن النبي ﷺ: قال: «شهران لا

يتقصان، شهرًا عيد، ورمضان وقو الحجّة». (أخرجه مسلم: ١٠٨٩).

قوله: (باب شهرًا عيد لا يتقصان) هكذا ترجم بعض لفظ الحديث، وهذا

القدر لفظ طريق حديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن الفضل عن خالد الحذاء.

قوله: (حدثنا مسدد حدثنا معمر) فساق الإسناد ثم قال «وحدثني مسدد

قال حدثنا معمر» فساقه بإسناد آخر لسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية، وكان

النتيجة في كونه لا يجمع الإسنادين معاً مع أنهما لا يتفاضل إلا في شيخ معتمر أن مسدداً

حدثه بمرّة ومعه غيره عن معتمر عن إسحق، وحدثه بمرّة أخرى إما وهو وحده وإما

بقراءته عليه عن معتمر عن خالد، ولمسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو داود عنه عن يزيد

بن زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طرق. وأما قول قاسم في «

الدلائل»: سمعت موسى بن هارون يحدث بهذا الحديث عن العباس بن الوليد بن يزيد

بن زريع مرفوعاً، قال موسى وأنا أعاب رفقه، فإن لا يعمل على أن يزيد بن زريع كان

رمحا وقته ولا فليس لمائة رفقه معنى. وأما لفظ إسحاق العدوي فأخرجه أبو نعيم في

استخرجه من طريق أبي خليفة وأبي مسلم الكجي جميعاً عن مسدد بهذا الإسناد بلفظ «

لا يتقص رمضان ولا يتقص ذو الحجة» وأشار الإسماعيلي أيضاً إلى أن هذا اللفظ

لإسحاق العدوي، لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد

بلفظ «شهرًا عيد لا يتقصان» كما هو لفظ الترجمة، وكان هذا هو السر في اقتصار

البخاري على سياق المتن على لفظ خالد دون إسحاق لكونه لا يختلف في سياقه عليه،

وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث: فمنهم من حمله على ظاهره، فقال لا يكون

رمضان ولا ذو الحجة أبداً إلا ثلاثين، وهذا قول مردود معاند للموجود المشاهد، ويكفي

في رده قوله ﷺ «صوموا لرؤيته وأطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاكلوا العدة» فإنه لو

كان رمضان أبداً ثلاثين لم يجز إلى هذا. ومنهم من تأول له معنى لاقياً. وقال أبو الحسن

كان إسحاق بن راهويه يقول: لا يتقصان في الفضيلة إن كانت تسعة وعشرين أو ثلاثين

انتهى. وقيل لا يتقصان معاً، إن جاء أحدهما تسعاً وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد.

وقيل لا يتقصان في ثواب العمل فيهما، وهذا القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا

متقولين في أكثر الروايات في البخاري، وسقط ذلك في رواية أبي ذر وفي رواية النسفي

وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث، قال إسحاق: وإن كان ناقصاً فهو تمام، وقال

محمد: لا يجتمعان كلاهما ناقص. وإسحاق هذا هو ابن راهويه، ومحمد هو البخاري

للمصنف. ووقع عند الترمذي نقل القولين عن إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل، وكان

البخاري اختار مقالة أحمد بجزء بها أو ترواه عليها. قال الترمذي قال أحمد: معناه لا

يتقصان معاً في سنة واحدة انتهى. ثم وجدت في نسخة الصناني ما نصه عقب الحديث:

قال أبو عبد الله قال إسحاق تسعة وعشرون يوماً تمام، وقال أحمد بن حنبل إن نقص

رمضان ثم ذو الحجة، وإن نقص ذو الحجة ثم رمضان. وقال إسحاق: معناه وإن كان تسعاً

وعشرين فهو تمام غير نقصان. قال: وعلى مذنب إسحاق يجوز أن يتقصا معاً في سنة

واحدة. وروى الحاكم في تاريخه بإسناد صحيح أن إسحاق بن إبراهيم سئل عن ذلك

فقال: إنكم ترون المصدق ثلاثين فإذا كان تسعاً وعشرين ترونه نقصاناً وليس ذلك

بیتقصان. ووافق أحمد على اختياره أبو بكر أحمد بن عمرو الزباز فوهم منغلطاً أنه مراد

الترمذي بقوله: «وقال أحمد» وليس كذلك، وإنما ذكره قاسم في «الدلائل» عن الزباز

فقال: سمعت الزباز يقول معناه لا يتقصان جميعاً في سنة واحدة. قال: ويدل عليه رواية

زيد بن عتبة عن سبرة بن جندب مرفوعاً «شهرًا عيد لا يكونان ثمانية وخسين يوماً»

وادعى منغلطاً أيضاً أن المراد بإسحاق إسحاق بن سويد العدوي راوي الحديث، ولم

قوله: (الشهر تسع وعشرون) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين، والجواب أن للمتن أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للمعد والمراد شهر بيمته أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود «ما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين» أخرجه أبو داود والترمذي، ومنه عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد، ويؤيد الأول قوله في حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً، أي أنه يكون تسعاً وعشرين وهو أقبله، تصوموا إلخ» معناه حصره من جهة أحد طرفيه، أي أنه يكون تسعاً وعشرين وهو أقبله، ويكون ثلاثين وهو أكثره، فلا تأخذوا أنفسكم بالصوم الأكثر احتياطاً، ولا تقتصروا على الأقل تخفيفاً، ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاله.

قوله: (فلا تصوموا حتى ترووه) ليس المراد بتعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد، بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من حيث به ذلك، إما واحد على رأي الجمهور أو اثنان على رأي آخرين، ووافق الحنفية على الأول إلا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علة من غيم أو غيره، وإلا متى كان صحو لا يقبل إلا من جمع كثير يقع العلم بغيرهم. وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرهم، ومن لم يلزم ذلك قال لأن قوله «حتى ترووه» خطاب لأتاس خصوصين فلا يلزم غيرهم، ولكنه مصروف عن ظاهره، فلا يتوقف الحلال على رؤية كل واحد فلا يتقيد بالبلد. وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب: أحدها لأهل كل بلد رؤيتهم؛ وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له، وحكاها ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق، وحكاها الترمذي من أهل العلم ولم يحك سواه، وحكاها المازري وجهاً للشافعية. ثانيها مقابلة إذا رؤي ببلدة لزم أهل البلاد كلها، وهو المشهور عند المالكية، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه، وقال: اجعلوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس، قال القرطبي: قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم. وقال ابن الماجشون: لا يلزمهم بالمشاهدة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن ثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع. وقال بعض الشافعية: إن تشاركت البلاد كان الحكم واحداً وإن تبااعدت فوجهان: لا يجب عند الأكثر، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاها البيهقي عن الشافعية. وفي ضبط البعد أوجه: أحدها اختلاف المطالع قطع به المرايقون والصيدالسي وصححه النووي في «الروضة» و«شرح المهذب». ثانيها سافة القصر قطع به الإمام البيهقي وصححه الرافعي في «الصغير» والنووي في «شرح المهذب». ثالثها اختلاف الأقاليم. رابعها حكاها السرخسي قسماً: يلزم كل بلد لا يتصور خلافه عنهم بسلام عارض دون غيرهم. خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والقطر على من رأى الهلال وحده وإن لم يثبت بقوله، وهو قول الأئمة الأربعة في الصوم، واختلفوا في القطر فقال الشافعية: يقطر ويغيبه، وقال الأكثر: يستمر صالماً احتياطاً.

قوله: (إن غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أي حال يتكم وينه غيم، يقال غممت الشيء إذا غطيته، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق المستملي «فإن غم» ومن طريق الكشميهني «أغمي» ومن رواية السرخسي «غمي» بفتح الفين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغمي وغم وأغمي بتشديد الميم وتحقيفها فهو مغموم، الكل بمعنى، وأما غي فمأخوذ من الغبارة وهي عدم القطعة وهي استمارة خفاء الهلال، ونقل ابن العربي أنه روي «عمي» بالعين المهملة من العمى قال وهو بمعناه لأنه ذهب البصر عن المشاهدات أو ذهب البصيرة عن المفكرات.

قوله: في طريق ابن عمر الثالثة: (الشهر هكذا وهكذا وخس الإيهام في الثالثة) كذا للأكثر بالمعجمة والنون أي قبض، والاختصاص الانقباض قاله الخطابي. وفي رواية الكشميهني «وحبس» بالحاء المهملة ثم الموحدة أي منع.

قوله: (عن يحيى بن عبد الله بن صفيتي) مهملة وفاء وزن زيدي، وهو اسم بلفظ السبأ. ووقع في رواية حجاج بن ابن جريح «أخبرني يحيى» أخرجه مسلم، وكذا صرح بالإخبار في بقية الإسناد، وسياتي الكلام على حديث أم سلمة هذا مستطرف في كتاب الطلاق.

قوله: (عن حميد عن أنس) سياتي في الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن حميد أنه سمع أنساً.

قوله: (تسعاً وعشرين) كذا للأكثر وللحموي والمستملي «تسعة وعشرين»

١٩١٣ - حَدَّثَنَا أَتَمُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْأَسَدُ بْنُ قَيْسٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّا أُمَّةٌ آمِيَّةٌ، لَا تَكْتُبُ وَلَا تَحْسَبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ». يَفْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ. [رواجع: ١٩٠٠ أخرجه مسلم: ١٠٨٠].

قوله: (باب قول النبي ﷺ لا تكتب ولا تحسب) بالنون فيهما، والمراد أهل الإسلام الذي يحضره عند تلك المقاتلة، وهو محمول على أكثرهم أو المراد نفسه ﷺ.

قوله: (الأسود بن قيس) هو الكوفي تابعي صغير، وشيخه سعيد بن عمرو أي ابن سعيد بن العاص، مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهر، سمع عائشة وأبا هريرة وجعاعة من الصحابة، فقي الإسناد تابعي عن تابعي كالذي قبله.

قوله: (إنا) أي العرب، وقيل: أراد نفسه. وقوله: (أمية) بلفظ النسب إلى الأم قليل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب، أو منسوب إلى الأمهات أي أنهم على أصل ولادة أمهم، أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالباً، وقيل: منسوبون إلى أم القرى. وقوله: (لا تكتب ولا تحسب) تفسير لكونهم كذلك، وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم حزمة قال الله تعالى: ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ [الجمعة: ٢] ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة، والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها، ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً إلا التزير اليسير، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بغيرهم من يعرف ذلك، بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً، ويوضحه قوله في الحديث الماضي « فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » لا يقل فسلوا أهل الحساب، والحكمة فيه كون العدة عند الإغناء يستوي فيه للكفول فيرتفع الاختلاف والنزاع عنهم، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض، ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم، قال الباجي: وإجماع السلف الصالح حجة عليهم. وقال ابن بزيمة: وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن القرض في علم النجوم لأنها حرام وحسد وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب، مع أنه لو ارتبط الأمر بها لخاصق إذ لا يعرفها إلا القليل.

قوله: (الشهر هكذا وهكذا، يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصراً، وفيه اختصار عما رواه غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن ابن لثمي وغيره مع بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وعقد الإيهام في الثالثة، والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين » أي أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإيهام في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون، وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون، وفي رواية جيلة بن سحيم عن ابن عمر في الباب الماضي « الشهر هكذا وهكذا وخسب الإيهام في الثالثة ». ووقع من هذا الوجه عند مسلم بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وصقق يديه مرتين بكل أصابعه وقبض في الصفة الثالثة إيهام اليسرى أو اليسرى » وروى أحمد وابن أبي شيبة واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر رفعه « الشهر تسع وعشرون ثم طبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة قبض الإيهام، قال فقالت عائشة: يفتقر الله لأبي عبد الرحمن، إنا هجر النبي ﷺ تساءة شهراً فنزل تسع وعشرين، قليل له فقال: إن الشهر يكون تسعاً وعشرين وشهر ثلاثون » قال ابن بطال: في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل، وإنا للمول رؤية الأمانة وقد نهينا عن التكلف. ولا شك أن في مراعاة ما غرض حتى لا يدرك إلا بالظن غاية التكلف. وفي الحديث مستند لمن رأى الحكم بالإشارة، قلت وسيأتي في كتاب الطلاق.

١٤ - باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يؤتمن

١٩١٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِيزَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ ». [إثره في الصوم، باب: ٥. أخرجه مسلم: ١٠٨٢].

قوله: (باب لا يتقدم) بضم أوله وفتح ثانيه ويميز فتحهما أي المكلف.

قوله: (لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين) أي لا يتقدم رمضان بصوم يوم بعد منه بقصد الاحتياط له فإن صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة إلى التكلف، واكتفى

بأنه على ذلك بحجة. وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين: أحدهما ما قاله إسحق، والآخر أن المراد أنهما في الفضل سواء لقوله في الحديث الآخر « ما من أيام العمل فيها أفضل من عشر ذي الحجة » وذكر القرطبي أن فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا يتقصان في عام بعبته وهو العام الذي قال فيه « تلك المقاتلة. وهذا حكاية ابن بزيمة ومن قبله أبو الوليد بن رشد ونقله الحب الطبري عن أبي بكر بن فورك، وقيل المعنى لا يتقصان في الأحكام، وبهذا جزم البيهقي وقبلة الطحاوي فقال: معنى لا يتقصان أن الأحكام فيهما وإن كانتا تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمهما إذا كانتا ثلاثين. وقيل معناه لا يتقصان في نفس الأمر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع، وهذا أشار إليه ابن حبان أيضاً، ولا يخفى بعده. وقيل معناه لا يتقصان معاً في سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وإن ندر وقوع ذلك، وهذا أصل لما تقدم لأنه ربما وجد وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين، قال الطحاوي: الأخذ بظاهره أو حله على نقص أحدهما يدفعه العيان لأننا قد وجدناهما يتقصان معاً في أحوام. وقال الزين بن المنير: لا يخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض، وأقربها أن المراد أن النقص الحسي باعتبار العدد يتنجس بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالتقصان، بخلاف غيرهما من الشهور. وحاصله يرجع إلى تأكيد قول إسحق. وقال البيهقي في « المعركة » إنا خصصنا بالذكر لتعلق حكم الصوم والحب بهما، وبه جزم النووي وقال: إنه الصواب المعتمد. والمعنى أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعة وعشرين، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره. ولا يخفى أن هل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير في ابتداء الهلال، وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعاً وعشرين أو وقف في غير يوم عرفه. وقد استشكل بعض العلماء إمكان الوقوف في الثامن اجتهداً، وليس مشكلاً لأنه ربما ثبتت الرؤية بشاهدين أن أول ذي الحجة الخفيس مثلاً توقفوا يوم الجمعة، ثم تبين أنهما شهدا زوراً.

وقال الطبري: ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بزيمة ليست في غيرهما من الشهور، وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرهما ينقص، وإنما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعمدين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما، ومن ثم قال « شهراً عيد » بعد قوله « شهوراً لا يتقصان » ولم يقتصر على قوله رمضان وفي الحجة انتهى. وفي الحديث حجة لمن قال إن الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً، بل أنه أن يتفضل بإحسان التامس بالتام في الثواب. واستدل به بعضهم لما لك في اكتفائه لرمضان بنية واحدة قال: لأنه جعل الشهر بجملة عبادة واحدة فأكفاه له بالنية، وهذا الحديث يقتضي أن التسوية في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعاً وعشرين وبين الشهر الذي يكون ثلاثين إنما هو بالنظر إلى جعل الثواب متعلقاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الأيام. وأما ما ذكره الزبار من رواية زيد بن عتيق عن سمرة بن جندب إفسانده ضعيف، وقد أخرجه الدارقطني في « الأفراد » والطبراني في هذا الوجه بلفظ « لا يتم شهران ستين يوماً » وقال أبو الوليد بن رشد: إن ثبت فمعتلاه لا يكونان ثمانية وخمسين في الأجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ « كل شهر حرام لا يتقص ثلاثون يوماً وثلاثون ليلة » وهذا بهذا اللفظ شاذ، والمخفوط عن خالد ما تقدم، وهو السدي توارده عليه الحفاظ من أصحابه كشعبة وحماد بن زيد ويزيد بن زريع ويشتر بن المغفل وغيرهم. وقد ذكر الطحاوي أن عبد الرحمن بن إسحاق روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة بهذا اللفظ، قال الطحاوي: وعبد الرحمن بن إسحاق لا يقاوم خالداً الحذاء في الحفظ. قلت: فعلى هذا فقد دخل هشيم حديث في حديث، لأن اللفظ الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن. وقال ابن رشد: إن صح فمعناه أيضاً في الأجر والثواب.

قوله: (رمضان وذو الحجة) أطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد، أو لكونه هلال العيد ربما رثي في اليوم الأخير من رمضان قاله الأثرم، والأول أولى. ونظيره قوله ﷺ « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر، وصلاة المغرب لبيلة جهرية، وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه. وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس.

(تبيه): ليس لإسحاق بن سويد وهو ابن هيرة البصري المدوني عدي مضر، وهو تابعي صغير روى هنا عن تابعي كبير في البخاري سوى هذا الحديث الواحد. وقد أخرجه مفروناً بخالد الحذاء وقد رمي بالنصب. وذكره ابن العربي في « الضعفاء » بهذا السبب.

١٣ - باب قول النبي ﷺ: « لا تكتب ولا تحسب »

في الترجمة عن ذلك لتصريح الخبر به.

قوله: (هشام) هو الدستوائي.

قوله: (عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الإسماعيلي «حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة»، ونحوه لأبي عوانة من طريق معاوية بن سلام عن يحيى.

قوله: (لا يقدر من أحدكم رمضان بصوم) في رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه: «لا تقدموا صوم رمضان بصوم» وفي رواية خالد بن الحارث المذكورة «لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم» ولأحد عن روح عن هشام «لا تقدموا قبل رمضان بصوم» وللترمذي من طريق علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله.

قوله: (إلا أن يكون رجل) كان تامه، أي إلا أن يوجد رجل.

قوله: (بصوم صوما) وفي رواية الكشيبي «صومه فليصم ذلك اليوم» وفي رواية معمر عن يحيى عند أحمد «إلا رجل كان يصوم صياماً فيأتي ذلك على صيامه» ونحوه لأبي عوانة من طريق أيوب عن يحيى، وفي رواية أحمد عن روح «إلا رجل كان يصوم صياماً فليصمه به» وللترمذي واحد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة «إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم» قال العلماء: معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان، قال الترمذي لما أخرجه: العمل على هذا عند أهل العلم، كروا أن يتجمل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان أحد والحكمة فيه الترتي بالفطر لرمضان ليحصل فيه بقوة ونشاط، وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاث أيام أو أربعة جاز، وسنذكر ما فيه قريباً، وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط الفطر بالفرض، وفيه نظر أيضاً لأنه يجوز أن له عادة كما في الحديث، وقيل: لأن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المتمد، ومعنى الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه وترك المألوف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء، ويتحقق بذلك القضاء والنظر لوجوبهما قال بعض العلماء: يستثنى القضاء والنظر بالأدلة القطعية على وجوب الفراء بهما فلا يبطل القطعي بالظن، وفي الحديث رد على من يرى تقديم الصوم على الرؤية كالأضحية، ورد على من قال بمجواز صوم النفل المطلق، وأبعد من قال: المراد بالنية التقدم بنية رمضان، واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه، فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق، لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه. وفيه بيان لمعنى قوله في الحديث الماضي: «صوموا لرؤيته» فإن الالام فيه للتأنيث لا للتحليل، قال ابن دقيق العيد: ومع كونها محمولة على التأنيث فلا بد من ارتكابها مجازاً لأن وقت الرؤية وهو الليل لا يكون محل الصوم. وتعبه الفاكهي بأن المراد بقوله «صوموا» اتوا الصيام، والليل كله ظرف للنية. قلت: فوقع في الجواز الذي مرته، لأن التأويل ليس صامعاً حقيقة بديل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية إلى أن يطلع الفجر، وفيه منع إنشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط، فإن زاد على ذلك فمفهومه الجواز، وقيل: يمتد المنع لا قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية، وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقديم بالصوم بحيث وجد منع، وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب عن بقصد ذلك. وقالوا: أمه المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا» أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره. وقال الروائي من الشافعية: يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب، ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر. وقال جمهور العلماء: يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان وضطرراً للحديث الولد فيه. وقال أحمد وابن معين إنه منكر، وقد استدل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال: الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء، وكذا صنع قبله الطحاوي. واستظهر حديث ثابت عن أنس مرفوعاً «أفضل الصيام بعد رمضان شعبان» لكن إسناده ضعيف، واستظهر أيضاً حديث عمران بن حصين «أن رسول الله ﷺ قال لرجل: هل صمت من سرر شعبان شيئاً؟ قال: لا. قال: فإذا أفطرت من رمضان فسم يومين» ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضيفه الصوم، وحديث الباب مخصوص بمن يخطأ بزعمه لرمضان. وهو جمع حسن. والله أعلم.

١٥ - باب قول الله جلّ ذكره: ﴿احلّ لكم ليلة الصيام

الرُّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ

أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخَافُون أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْبَتُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

١٩١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَخَضِرَ الْإِفْطَارَ، قَامَ قَبْلَ أَنْ يَفْطِرَ، لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَةً وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُغْسِيَ، وَإِنْ قَبَسَ بَنَ صَوْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا خَضِرَ الْإِفْطَارَ أَتَى امْرَأَتَهُ فَقَالَ لَهَا: اعْبُدِي طَعَامًا؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ أَنْطِقِي فَأُطْلَبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمُهُ يَفْعَلُ، فَلَقَبَتْهُ عَنَاءَ، فَصَاعِدَةُ امْرَأَتِهِ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: خَشِيَ لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غَشِيَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَرَكْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿احلّ لكم ليلة الصيام الرُّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾. فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا، وَتَرَكَتْ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطَبُ الْأَخْضَرُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾. [البقرة: ١٨٧]. [الطبر: ٤٥٥٨ وظهر في الصوم: ١٦].

قوله: (باب قول الله عز وجل: احلّ لكم ليلة الصيام الرُّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ) كذا في رواية أبي ذر، وساق غيره الآية كلها، والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية. ولما كانت هذه الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام جعل بها المصنف. وقد تعرض لها في التفسير أيضاً كما سيأتي. ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السحور وهو المقصود في هذا المكان لأنه جعل هذه الترجمة مقدمة لأبواب السحور.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السيمي، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق المذكور، وقد رواه الإسماعيلي من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن إسرائيل وزهير هو ابن معاوية كلاهما عن أبي إسحاق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ إسرائيل، وقد رواه الدارمي عبيد بن حميد في مستدبرهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهيراً وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن زهير به.

قوله: (كان أصحاب محمد ﷺ) أي في افتراض الصيام، ويبين ذلك ابن جرير في روايته من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلاً.

قوله: (فنام قبل أن يفطر إلخ) في رواية زهير «كان إذا نام قبل أن يتمشى لم يمل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليله ويومه حتى تغرب الشمس» ولأبي الشيخ من طريق ذكرهنا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق «كان المسلمون إذا أفطروا ياكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مطلعها» فسافقت الروايات في حديث البراء على أن المنع من ذلك كان قديماً بالزوم، وهذا هو المشهور في حديث غيره. وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة العتمة أخرجه أبو داود بلفظ «كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشرب والنساء وصاموا إلى القابلة» ونحوه في حديث أبي هريرة كما ساذكر، وهذا أخص من حديث البراء من وجه آخر، ويحتمل أن يكون ذكر صلاة المشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالباً، والتقييد في الحقيقة إما هو بالزوم كما في سائر الأحاديث، وبين السدي وغيره أن ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير من طريق السدي ولفظه «كتب علي النصارى الصيام، وكتب عليهم أن لا ياكلوا ولا يشربوا ولا يتكلموا بعد النوم» وكتب على المسلمين أولاً مثل ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار «فذكر القصة. ومن طريق إبراهيم التيمي» كان المسلمون في أول الإسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب: إذا نام أحدهم لم يطعم حتى القابلة» ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمرو بن العاص مرفوعاً «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر».

قوله: (وإن قيس بن صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمي في هذه الرواية، ولم يختلف على إسرائيل فيه إلا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه فإنه قال: «صرمة بن قيس» أخرجه أبو داود، ولأبي نعيم في «المعرفة» من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله، قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس، ووقع عند أحمد والنسائي من طريق زهير عن أبي إسحاق أنه «أبو قيس بن عمرو» وفي

حديث السدي المذكور حتى أقبل رجل من الأنصار يقال له أبو قيس بن صرمة ولابن جرير من طريق ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان يفتح المهمل والموحدة الثقيلة مرسلًا « صرمة بن أبي أنس » ولغير ابن جرير من هذا الوجه « صرمة بن قيس » كما قال أبو أحمد الزبيري، وللذهلي، في « الزهريات » من مرسل القاسم بن محمد « صرمة بن أنس » ولابن جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى « صرمة بن مالك » والجميع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدي بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، كذا نسب ابن عبد البر وغيره، فمن قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم المداودي والسهيلي وغيرهما بأنه وقع مقلوبًا في رواية حديث الباب، ومن قال صرمة بن مالك نسب إلى جده، ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة الكنية من أبيه، ومن قال أبو قيس بن عمرو أصاب كتبه وأخطأ في اسم أبيه، وكذا من قال أبو قيس بن صرمة، وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن، وقد صفحه بعضهم فروياه في جزء إبراهيم بن أبي ثابت « من طريق عطاة عن أبي هريرة قال: » كان المسلمون إذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء، وإن ضمرة بن أنس الأنصاري غلبه عينه « الحديث، وقد استترك ابن الأثير في الصحابة ضمرة بن أنس في حرف الضاد المعجمة على من تقدمه، وهو تصحيف وتخريف ولم ينتبه له والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس، قال ابن إسحاق فيما أخرجه السراج تاريخه من طريقه بإسناده إلى عويم بن ساعدة قال: قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكر النبي ﷺ:

ثوى في قرش بضع عشرة حجة يذكر لبو يثلى صديقًا مؤاتيا
الآيات. قال ابن إسحاق: وصرمة هذا هو الذي نزل فيه « وكلوا واشربوا » الآية. قال: وحديثي محمد بن جعفر بن الزبير قال: كان أبو قيس عن فارق الأوثان في الجاهلية، فلما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم وهو شيخ كبير، وهو القائل: يقول أبو قيس وأصبح غاديا ألا ما استعلمت من وصاتي
الآيات.

١٦ - باب قول الله تعالى: « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطِيطَ الْاَبْيَضَ مِنَ الْخَطِيطِ الْاَسْوَدَ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ اَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » [الفرقة: ١٨٧].

فيه البراءة عن النبي ﷺ [راجع: ١٩١٥]

١٩١٦ - حَدَّثَنَا حَازِمُ بْنُ مِهَالٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: اخْبَرَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطِيطَ الْاَبْيَضَ مِنَ الْخَطِيطِ الْاَسْوَدَ » عَصَدْتُ إِلَى عِيقَالِ اسْوَدَ وَأَكَلِي عِيقَالِ ابْنِي، فَخَطَّيْتُهُمَا تَحْتَ وَسَادَتِي، فَخَطَّيْتُ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينُ لِي، فَذَنُوتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: « إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ ». [الطبر: ٤٥٠٩، ٤٥١٠]. أخرجه مسلم: ١٠٩٠، بإسقاط.

١٩١٧ - حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ (ج).

حَدَّثَنِي سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَنْزَلَتْ: « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطِيطَ الْاَبْيَضَ مِنَ الْخَطِيطِ الْاَسْوَدَ » وَلَمْ يَنْزَلْ « مِنَ الْفَجْرِ » فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا ارَادُوا الصَّوْمَ رَتَبُوا أَحَدَهُمَا فِي رِجْلِهِ الْخَطِيطَ الْاَبْيَضَ وَالْخَطِيطَ الْاَسْوَدَ، وَلَمْ يَنْزَلْ يَأْكُلْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُ رِجْلَهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: « مِنَ الْفَجْرِ » فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَبَيِّنُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ. [الطبر: ٤٥١١]. أخرجه مسلم: ١٩٠١.

قوله: (باب قول الله عز وجل: وكلوا واشربوا حتى يبين لكم) ساق إلى قوله: « وإلى الليل » وهذه الترجمة سبقت لبیان انتهاء وقت الأكل وغيره الذي أبيع بعد أن كان ممنوعا، واستفيد من حديث سهل الذي في هذا الباب أن ذكر نزول الآية في حديث البراء أريد به مغلطها وهو أن قوله: « من الفجر » تأخر نزوله عن بقية الآية مع أنه ليس في حديث البراء التصريح بأنه قوله: « من الفجر » نزل أولا فإن رواية حديث الباب فيها إلى قوله: « أخطى الأسود » ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها إلى قوله: « من الفجر » فيحمل الثاني على أن قوله: « من الفجر » لم يدخل في الغاية.

قوله: (فيه البراءة عن النبي ﷺ) يريد الحديث الذي مضى قبله وهو موصول كما تقدم. ثم أورد المصنف في الباب حديثين: الأول:

قوله: (أخبرني حصين)، وروى الطحاوي من طريق إسماعيل بن سالم عن هشيم أبا ثناء حصين وجماله، وكذا أخرجه الترمذي عن أحد بن منيع عن هشيم إلا أنه فرقهما.

قوله: (عن عدي بن حاتم) في رواية الترمذي « أخبرني عدي بن حاتم » وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحد بن منيع، وهكذا أورد أبو عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين.

قوله: (لما نزلت حتى يبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود

قوله: (فقال لما أعندك) بكسر الكاف (طعام؟) قالت: لا، ولكن أنطلق أطلب لك) ظاهره أنه لم يجر معه شيء، لكن في مرسل السدي أنه أتاهما بتمر فقال: استلبني به طبعين واجعليه سخيئا، فإن التمر أحرق جوفى. وفيه: لملي أكله سخيئا، وأنها استبدلت له وصعته. وفي مرسل ابن أبي ليلى: فقال لأمله أطمعوني، فقالت: حتى أجعل لك شيئا سخيئا. ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال: « حدثنا أصحاب محمد » فذكره مختصرا.

قوله: (وكان يومه) بالنصب (يعمل) أي في أرضه، وصرح بها أبو داود في روايته. وفي مرسل السدي « كان يعمل في حيطان المدينة بالأجرة » فعلى هذا قوله: « في أرضه » إضافة اختصاص.

قوله: (فعلفته عيناه) أي نام، وللشمسي « عين » بالإفراد. قوله: (فقالت غيبة لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل، وقيل: إذا كان بغير لأم يجب نصبه وإلا جاز. والخية الحرمان يقال غاب غيب إذا لم ينل ما طلب.

قوله: (فلما انتصف النهار غشي عليه) في رواية أحمد « فأصبح صائما، فلما انتصف النهار » وفي رواية أبي داود « فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه » فيحمل الأول على أن الغشي وقع في آخر النصف الأول من النهار، وفي رواية زهير عن أبي إسحاق « فلم يطعم شيئا ويات حتى أصبح صائما حتى انتصف النهار فغشي عليه » وفي مرسل السدي « فأنفقت، فكره أن يمضي الله وأبى أن يأكل » وفي مرسل محمد بن يحيى « فقلت له كل فقال إنني قد دمت. فقلت لم تتم. فأتى فأصبح جائعا مجهدا ».

قوله: (فلذكر ذلك للنبي ﷺ) زاد في رواية زكريا عند أبي الشيخ « وأتى عمر امرأته وقد نامت فذكر ذلك للنبي ﷺ ».

قوله: (فنزلت هذه الآية « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم » ففرحوا بها فرحا شديدا ونزلت « وكلوا واشربوا ») كذا في هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها قال: لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالا بعد أن كان حراما كان الأكل والشرب بطريق الأولى، فلذلك فرحوا بتزولها وفهموا منها الرخصة، هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبي قيس، قال: ثم لما كان حلها بطريق المفهوم نزل بعد

قوله: (حي يمين) كذا للأكثر بالتشديد، وللكشميهي «حتى يستين» بفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف.

قوله: (روى بهما) كذا لأبي ذر وفي رواية النسفي «رثيها بكسر أوله وسكون المزة وضم التحتانية، ولمسلم من هذا الوجه «زهيم» بكسر الزاي وتشديد التحتانية، قال صاحب «المطالع» ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة أوجه ثالثها بفتح الراء وقد تكسر بعدها مزة مكسورة ثم تحتانية مشددة، قال عياض: ولا وجه له إلا بفتح من التأويل، وكأنه رثي بمعنى مرثي، والمرووف أن الرثي التابع من الجنب فيحتمل أن يكون من هذا الأصل لترجيح لمن معه من الإسن.

قوله: (فأقول الله بعد: من الفجر) قال القرطبي: حديث عدي يقتضي أن قوله: «من الفجر» نزل متصلاً بقوله: «من الحيط الأسود» بخلاف حديث سهل فإنه ظاهر في أن قوله «من الفجر» نزل بعد ذلك لرفع ما وقع له من الإشكال، قال: وقد قيل: إنه كان بين نزولهما عام كامل، قال: فأما عدي فحمل الحيط على حقيقته ونهه من قوله: «من الفجر» من أجل الفجر فحمل ما فعل، قال: والجمع بينهما أن حديث عدي متأخر عن حديث سهل، فكان حديثاً ما يبلغه ما جرى في حديث سهل، وإما سمع الآية مجردة فجمعها على ما وقع له فيبين له النبي ﷺ أن المراد بقوله: «من الفجر» أن يغسل أحد الخيطين من الآخر، وأن قوله: «من الفجر» متعلق بقوله: «يتين» قال: ويجعل أن تكون القصتان في حالة واحدة وأن بعض الرواة يعني في قصة عدي تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وإن كان حال النزول إنما نزلت مفرقة كما ثبت في حديث سهل. قلت: وهذا الثاني ضعيف لأن قصة عدي متأخرة لتأخر إسلامه كما قدمته، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن جلال في حديث عدي «أن النبي ﷺ قال له لما أخبره بما صنع يا ابن حاتم ألم أقل لك من الفجر» ولطبراني من وجه آخر من جلال وغيره «قال عدي: يا رسول الله كل شيء أوصيتي قد حفظته غير الحيط الأبيض من الحيط الأسود أتيت به البصرة معي خيطان أنظر لي هذا وإلى هذا، قال: إنما هو الذي في السماء» فبين أن قصة عدي مغايرة لقصة سهل، فأما من ذكر في حديث سهل تحملاً للحيط على ظاهره، فلما نزل «من الفجر» علموا المراد لذلك قال سهل في حديثه «فعلما إنما يعني الليل والنهار» وأما عدي فكانه لم يكن في لغة قومه استعادة الحيط للصبح وحل قوله: «من الفجر» على السببية فظن أن الغاية تنهي إلى أن يظهر تحيز أحد الخيطين من الآخر بضياء الفجر، أو نسي قوله: «من الفجر» حتى ذكره بها النبي ﷺ. وهذه الاستعادة مرفوعة عند بعض العرب، قال الشاعر:

ولما تبعدت لنا سدة ولاح من الصبح خيط أنارا

قوله: (فعلما) أنه إنما يعني الليل والنهار في رواية الكشميهي «فعلما أنه يعني» وقد وقع في حديث عدي «سواد الليل ويبيض النهار» ومعنى الآية حتى يظهر يبيض النهار من سواد الليل، وهذا البيان يحصل بطوارق الفجر الصادق فيه دلالة على أن ما بعد الفجر من النهار. وقال أبو عبيد: المراد بالخط الأسود الليل وبالخط الأبيض الفجر الصادق، والخط اللون، وقيل: المراد بالأبيض أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأتق كسلخيط المملود، وبالأبيض ما يتقدم منه من غبش الليل شبيهاً بالخط قاله الزغشري. قال: وقوله: «من الفجر» بيان للخط الأبيض، واكتفى به عن بيان الخط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر، قال: ويجوز أن تكون «من» للتبعض لأنه بعض الفجر، وقد أخرجه قوله: «من الفجر» من الاستعارة إلى التشبيه، كما أن قومه رأيت أسداً جازاً فإذا زمت فيه من فلان رجع تشبيهاً. ثم قال: كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه الميت لأنه قبل نزول «من الفجر» لا يفهم منه إلا الحقيقة وهي غير مرادة، ثم أجاب بأن من لا يجوز وهم أكثر الفقهاء، وللمكلمين لم يصح متقدم حديث سهل، وأما من يجوز فيقول ليس يمت لأن للخطاب يستفد منه وجوب الخطاب ويعزم على فعله إذا استوضح المراد به انتهى. ونقله نفي التجوز عن الأكثر فيه نظر كما سيأتي، وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود أو يقل به أحد من الفريقين لأنه ما اتفق الشيوخان على صحته ونقلته الأئمة بالقبول، ومسألة تأخير البيان مشهورة في كتب الأصول، وفيها خلاف بين العلماء من المكلمين وغيرهم، وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسألة، وفيها الشافعية أربعة أوجه: الجواز مطلقاً عن ابن سريج والأصطخري وابن أبي هريرة وابن خيران، وللمكلمين مطلقاً عن أبي إسحاق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي ثالثها جواز تأخير بيان الجمل دون العام، ورابعها عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية. وقال ابن الحاجب: تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا عند مجوز تكليف ما لا يطاق، يعني وهم الأشارة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع. قال شارحه: والخطاب الحاج إلى البيان ضربان: أحدهما: ما له ظاهر وقد استعمل في خلافه، والثاني: ما لا ظاهر له فقال طائفة

عمدت إلخ ظاهره أن عدياً كان حاضراً لما نزلت هذه الآية، وهو يقتضي تقدم إسلامه، وليس كذلك لأن نزول فرض الصوم كان مقدماً في أوائل الهجرة، وإسلام عدي كان في التاسعة أو العاشرة كما ذكره ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي، فإما أن يقال إن الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جدلاً، وإما أن يؤول قول عدي هذا على أن المراد بقوله: «لما نزلت» أي لما تليت عليّ عند إسلامي، أو لما بلغني نزول الآية أو في السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فأسلمت وتعلمت الشرائع عملت، وقد روى أحد حديثه من طريق جلال بلفظ «علمني رسول الله ﷺ الصلاة والصيام قال: صل كذا وصم كذا، فإذا غابت الشمس فكل حتى يبين لك الحيط الأبيض من الحيط الأسود. قال: فأخضت خيطي» الحديث.

قوله: (إلى عقال) بكسر المهملة أي حبل وفي رواية جلال «فأخضت خيطين من شعر».

قوله: (فجعلت أنظر في الليل فلا يستين لي) في رواية جلال «فلاستين الأبيض من الأسود».

قوله: (فقال إنما ذلك) زاد أبو عبيد «إن وسادك إذا لمريض» وكذا لأحد عن هشيم، وللإسماعيلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم «قال فضحك وقال: إن كان وسادك إذا لمريض» وهذه الزيادة أوردها المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي حوالة عن حصين وزاد «إن كان الحيط الأبيض والأسود تحت وسادتك» وفي رواية أبي إدريس عن حصين عند مسلم «إن وسادك لمريض طويل وللمصنف في التفسير من طريق جرير عن مطرف عن الشعبي «إنك لمريض القفا» ولأبي حوالة من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطرف «فضحك وقال: لا يا مريض القفا» قال الخطابي في «المعالم» في قوله «إن وسادك لمريض» قولان: أحدهما: يريد أن نومك لكثير، وكنت بالسوادة من النوم لأن التامم يتوسد أو أراد أن ليلاك لطويل إذا كنت لا تمسك من الأكل حتى يبين لك العقال، والقول الآخر: أنه كنت بالسوادة عن الموضع الذي يضمه من رأسه وعقه على السوادة إذا نام، والصرب تقول فلان مريض القفا إذا كان فيه غياوة وغلظة، وقد روي في هذا الحديث من طريق أخرى «إنك مريض القفا» وجزء الزغشري بالتأويل الثاني فقال: إذا عرض النبي ﷺ قفا عني لأنه غفل عن البيان، وعرض القفا عما يستدل به على قلة الفطنة، وأشد في ذلك شعراً، وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال: حله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم وكأنهم فهموا أنه نسب إلى الجهل والبطالة وعدم الفقه، وحضدوا ذلك بقوله: «إنك مريض القفا» وليس الأمر على ما قالوه لأن من حل اللفظ على حقيقته السالبة التي هي الأصل إن لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذماً ولا ينسب إلى جهل، وإما عن والله أعلم أن وسادك إن كان يغني الخيطين اللذين أراد الله ﷻ فهو إذا عرض واسع، ولما قال في أثر ذلك: إنما ذلك سواد الليل ويبيض النهار، فكانه قال: فكيف يدخلان تحت وسادتك؟ قوله: «إنك لمريض القفا» أي أن السواد الذي يغني الليل والنهار لا يوقد عليه إلا قفا عرض للمناسبة. قلت: وترجم عنه ابن حبان «ذكر البيان بأن العرب تصادق لغاتها» وأشار بذلك إلى أن عدياً لم يكن يعرف في لغة أن سواد الليل ويبيض النهار بغير عنهما بالخط الأسود والخط الأبيض، وساق هذا الحديث، قال ابن المنير في «الحاشية»: في حديث عدي جواز التوبيخ بالكلام النادر الذي يسير فيصير مثلاً بشرط صحة المقصد ووجود الشرط عند أمن الغلر في ذلك فإنه مزية القدم إلا أن عصمه الله تعالى. الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه، وحدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم) كذا أخرجه البخاري عن سعيد عن شيخين له، وأخذه في التفسير عن سعيد عن أبي غسان وحده، وظهر من سياقه أن اللفظ هنا لأبي غسان. وقد أخرجه ابن خزيمة عن الفضلي عن سعيد عن شيخيه وبين أبو نعيم في المستخرج أن لفظهما واحد. وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو حوالة والطحاوي في آخرين من طريق سعيد عن أبي غسان وحده.

قوله: (فكان رجال) لم أتفق على تسمية أحد منهم، ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدي بن حاتم لأن قصة عدي متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي.

قوله: (ربط أحدهم في رجله) في رواية فضيل بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم «لما نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود فيضمهما تحت ومادته فينظر متى يستينهما» ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا، أو يكونوا يعملونها تحت الوسادة إلى السحر فيربطونها حيثما أرجلهم ليشاهدوها.

من الحفصة والمالكية وأكثر الشافعية: يجوز تأخيرهم عن وقت الخطاب، واختاره الفخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم، ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم إلى امتناعه، وقال الكرخي: يمتنع في غير الجمل، وإذا تقرر ذلك فقد قال النووي تبعاً ليعاض: وإنما حل الحيط الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا فقه عنده من الأصحاب كالرجال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لفته استعمال الحيط في الصبح كمدني، وادمي الطحاوي والدوادعي أنه من باب التنسخ وإن الحكم كان أولاً على ظاهره المقهور من الحيطين، واستدل على ذلك بما نقل عن حنيفة وغيره من جواز الأكل إلى الإسفار، قال: ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى: ﴿ من الفجر ﴾. قلت: ويؤيد ما قاله ما رواه عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات: « إن بلالاً أتى النبي ﷺ وهو يستحضر فقال: الصلاة يا رسول الله، قد والله أصبحت، فقال: يرحم الله بلالاً، لولا بلال لرجونا أن يرخص لنا حتى تطلع الشمس » ويستفاد من هذا الحديث كما قال يعاض وجوب التوقف عن الانقضاء المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على إظهار جرمها وأكثر استعمالاتها إلا عند عدم البيان. وقال ابن بزة في « شرح الأحكام »: ليس هذا من باب تأخير بيان الجماعات، لأن الصحابة عملوا أولاً على ما سبق إلى أنهامهم يقتضي اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر أريد به خلاف ظاهره. قلت: وكلامه يقتضي أن جميع الصحابة فعلوا ما نقله سهل بن سعد، وفيه نظر، واستدل بالأية والحديث على أن غاية الأكل والشرب طلع الفجر فلو طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فترفع ثم صومه، وفيه اختلاف بين العلماء. ولو أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن يحصل التبين، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: « أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت » ولابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر نحوه، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي الضحى قال: « سأل رجل ابن عباس عن السحور، فقال له رجل من جلسائه: كل حتى لا تشك، فقال ابن عباس: إن هذا لا يقول شيئاً كل ما شككت حتى لا تشك » قال ابن المنذر: وإلى هذا القول صار أكثر العلماء. وقال مالك يقتضي. وقال ابن بزة في « شرح الأحكام »: اختفوا حل يحرم الأكل بطول الفجر أو يتبين عند الناظر غسقا بظاهر الآية، واختفوا حل يجب إسالك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب، وسنذكر بقية هذا البحث في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

١٧ - باب قول النبي ﷺ: « لا يَمْنَعُكُمْ مِنْ

سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ » [راجع: ٦٢١]

١٩١٨، ١٩١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أَسَافَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَأَقَابِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بِلَالاً كَانَ يُؤَذِّنُ بِبَلِيلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « كَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ».

قَالَ الْقَاسِمُ: وَلَمْ يَكُنْ يَمْنَعُ أَذَانَهُمَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ ذَا وَتَقُولَ ذَا. [راجع:

٦١٧. أخرجه مسلم: ١٠٩٢.]

قوله: (باب قول النبي ﷺ لا يمنعونكم) كذا للاكثر، وللكشيبي « لا يمنعونكم » يسكنون العين بغير تأكيد، قال ابن بطال: لم يصح عند البخاري لفظ الترجمة، فاستخرج معناه من حديث عائشة. وقد روى لفظ الترجمة وكيع عن حديث سمرة مرفوعاً « لا يمنعونكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير في الأفق » وقال الترمذي: هو حديث حسن إحد حديث سمرة عند مسلم أيضاً لكن لم يتبين في مراد البخاري، فإنه قد صح أيضاً على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ « لا يمنعونكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن بليل ليرجع قاتكم » الحديث، وقد تقدم في أبواب الأذان في « باب الأذان قبل الفجر » وأخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما أخرجه هنا فالظاهر أنه مراده بما ذكره في هذه الترجمة، وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك. وفي حديث سمرة الذي أخرجه مسلم بيان لما إليهم في حديث ابن مسعود، وذلك أن في حديث ابن مسعود « وليس الفجر أن يقول ويرفع بأصابعه إلى فوق وطأاً إلى أسفل حتى يقول هكذا » وفي حديث سمرة عند

١٨ - باب تعجيل السحور

١٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ: قَالَ: كُنْتُ أَسَحِّرُ لِي أَهْلِي، ثُمَّ تَكُونُ سُرْعَتِي أَنْ أَذْكُرَ السُّحُورَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٥٧٧.]

قوله: (باب تعجيل السحور) أي الإسراع بالأكل إشارة إلى أن السحور كان يقع قرب طلوع الفجر. وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه « كنا ننصرف أي من صلاة الليل فنتعجل بالطعام خافة الفجر » قال ابن بطال: ولو ترجم له بباب تأخير السحور لكان حسناً، وتعجيله مغلطاي بأنه وجد في نسخة أخرى من البخاري « باب تأخير السحور » ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري التي وقعت لنا. وقال الزين بن المنير: التعجيل من الأمور النسبية، فإن نسب إلى أول الوقت كان معناه التقديم وإن نسب إلى آخره كان معناه التأخير، وإنما سماه البخاري تعجيلاً إشارة منه إلى أن الصحابي كان يسابق بسحوره الفجر عند خوف طلوعه وخوف فوات الصلاة بمقدار ذهابه إلى المسجد.

قوله: (عن أبيه أبي حازم) أشار الإسماعيلي إلى أن عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه، فأخرج من طريق مصعب الزبيري عن أبي حازم عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن أبي حازم عن سهل، ثم رواه من طريق آخرى عن عبد الله بن عامر عن أبي حازم. وعبد الله بن عامر هو الأسلمي فيه ضعف، وأشار الإسماعيلي إلى تعليل الحديث بذلك. ومصعب بن عبد الله الزبيري لا يقاوم الحفاظ الذين رواه عن عبد العزيز عن أبيه بغير واسطة فزيادته شاذة، ويعتدل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادة لم تكن فيما سمعه من أبيه فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة. وقد أخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فجعل التعليل برواية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم.

قوله: (ثم تكون سرعتي) في رواية سليمان بن بلال « ثم تكون سرعة بي »

أو من مستد أنس.

٢٠ - باب بركة السحور من غير إيجاب

لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا، ولم يذكر السحور.

١٩٢٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاصَلَ قَوَاصِلَ النَّاسِ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَنَافِعُهُمْ، قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصِلٌ، قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ أَطْعَمُ وَأَسْقِي». (إسناده: ١٩٢٢، أخرجه مسلم: ١١٠٢).

١٩٢٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَسَحَّرُوا، فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً». (إسناده: ١٩٢٣، أخرجه مسلم: ١٠٩٥).

قوله: (باب بركة السحور من غير إيجاب لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا ولم يذكر السحور) بضم «يذكر» على البناء للمجهول، وللكنشيهي والسنن «لم يذكر سحور» قال الزين بن المنير: الاستدلال على الحكم إنما يقتضي إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقفاً، والسحور إما هو أكل للشهوة وحفظ القوة، لكن لما جاء الأمر به احتاج أن يبين أنه ليس على ظاهره من الإيجاب، وكذا انتهى عن الوصال يستزمر الأمر بالأكل قبل طلوع الفجر انتهى. وتعقب بأن النهي عن الوصال إما هو أمر بالفصل بين الصوم والفطر، فهو أهم من الأكل آخر الليل فلا يتعين السحور، وقد نقل ابن المنير الإجماع على نية السحور، وقال ابن بطال: في هذه الترجمة غفلة من البخاري لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد «أبكم إراد أن يواصل فليراصل إلى السحر» فجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور، قال: والمقرر يقضي على الجمل انتهى. وقد تلقاه جماعة بعده بالتسليم، وتعقب ابن المنير في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور وإما ترجم على عدم إيجابه. وأخذ من الوصال أن السحور ليس بواجب، وحيث نهاهم النبي ﷺ عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وإلما هو نهى إرشاد لتخليه إياه بالإشفاق عليهم، وليس في ذلك إيجاب للسحور، ولما ثبت أن النهي عن الوصال للكرامة فضد نهى الكرامة الاستحباب فثبت استحباب السحور، وكذا قال، ومسألة الوصال غنفت فيها، والراجع عند الشافعية التحريم. والذي يظهر لي أن البخاري أراد بقوله: «لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا إلخ» الإشارة إلى حديث أبي هريرة الذي بعد خمسة وعشرين باباً بعد النهي عن الوصال أنه «واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الملال قال: لو تأخر لزادكم» فدل ذلك على أن السحور ليس بجم، إذ لو كان حتماً ما واصل بهم فإن الوصال يستزمر ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام أم لا، وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر أيضاً في الباب المشار إليه إلى شاء الله تعالى. وقوله: «أظلل» بفتح المضرة والطاء القافعة للمعجمة مضارع ظللت إذا صلت بالنهار، وسيأتي هناك باللفظ «أبيت» وهو قال على أن استعمال أظلل هنا ليس مقيداً بالنهار.

قوله في حديث أنس: (تسحروا فإن في السحور بركة) هو بفتح السين وبضمة، لأن المراد بالبركة الأجر والثواب فيناسب الضم لأنه مصدر بمعنى التسحر، أو البركة لكونه يقرى على الصرم ويشطط له ويغضف المشقة فيه فيناسب الفتح لأنه ما يتسحر به، وقيل: البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر، والأولى أن البركة في السحور تحصل بجهات متعددة، وهي اتباع السنة، وخالفه أهل الكتاب، والتقوى به على العبادة، والزيادة في النشاط، ومداومة سوء الخلق الذي يشبه الجوع، والتسبب بالصدقة على من يسأل إذ ذاك أو يجتمع معه على الأكل، والتسبب بالذكر والدعاء وقت مظنة الإجابة، وتذكرك في الصوم لم أفضلهما قبل أن يتم. قال ابن دقيق العيد: هذه البركة يجوز أن تعود إلى الأمور الأخروية فإن إقامة السنة يوجب الأجر وزيادته، ويعتمد أن تعود إلى الأمور الدنيوية بقوة البدن على الصوم وتيسيره من غير إضرام بالصائم. قال: وما يعمله به استحباب السحور المخالفة لأهل الكتاب لأنه ممنوع عندهم، وهذا أحد الوجوه المتقدمة للزيادة في الأجور الأخروية. وقال أيضاً: وقع للمصوفة في مسألة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة البطن والفرج، والسحور قد يبين ذلك. قال: والصواب أن يقال ما زاد في المقدار حتى تعدد هذه الحكمة بالكيفية فليس مستحب كالذي يصنعه الملقون من التائق في المأكول وكثرة الاستعداد لها، وما هذا

وسرعة بالضم على أن كان تامة ولفظ «بي» متعلق بسرعة أو ليست تامة و«بي» المحبر أو قوله «أن أدرك»، ويجوز التسبب على أنها خبر كان والاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة.

قوله: (أن أدرك السحور) كنا في رواية الكشييهي، وللنسفي والجمهور «أن أدرك السجود» وهو الصواب، ويؤيده أن في الرواية المتقدمة في المواقيت «أن أدرك صلاة الفجر» وفي رواية الإسماعيلي «صلاة الصبح» وفي رواية أخرى «صلاة الغداة» قال عياض: مراد سهل بن سعد أن غاية إسراره أن سحوره لقره من طلوع الفجر كان بحيث لا يكاد أن يدرك صلاة الصبح مع رسول الله ﷺ ولشدة تغليب رسول الله ﷺ بالصبح، وقال ابن المنير في الحاشية: المراد أنهم كانوا يراحون بالسحور الفجر فيخسرون فيه ويستعملون خوف الفوات.

(تسبيح) قال الزي: ذكر خلف أن البخاري أخرج هذا الحديث في الصرم عن محمد بن عبيد الله وقتية كلاهما عن عبد العزيز، قال: ولم نجده في الصحيح ولا ذكره أبو سعود، قلت: ورأيت هنا غلط القطب ومغلطاه «محمد بن عبيد» بغير إضافة، وهو غلط والصواب «محمد بن عبيد الله» وهو أبو ثابت للمني مشهور من كبار شيوخ البخاري.

١٩ - باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر

١٩٢١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِی إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدَرُ حَمْسِينَ آيَةً. (روابع: ٥٧٥، أخرجه مسلم: ١٠٩٧).

قوله: (باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر) أي انتهاء السحور وابتداء الصلاة، لأن المراد تقدير الزمان الذي ترك فيه الأكل، والمراد بفصل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنير.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدستوائي.

قوله: (عن أنس) سبق في المواقيت من طريق سعيد عن قتادة قال: «قلت لأنس».

قوله: (قلت كم) هو مرفول أنس، والمقول له زيد بن ثابت وقد تقدم بيان ذلك في المواقيت وأن قتادة أيضاً سأل أنساً عن ذلك، ورواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن حماد وفيه أن أنساً قال: «قلت لزيد».

قوله: (قال قدر خمسين آية) أي متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لا سريعة ولا بطيئة، وقدر بالرغم على أنه خبر المبدأ، ويجوز التسبب على أنه خبر كان المقدر في جواب زيد لا في سؤال أنس لئلا يصير كان واسمها من قائل ومخير من آخر. قال المهلب وغيره: فيه تقدير الأوقات بأصالح البدن، وكان العرب تقدر الأوقات بالأعمال كقولهم: قدر حلب شاة، وقدر نحر جزور فعدل زيد بن ثابت عن ذلك إلى التفسير بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بال تلاوة، ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلاً قدر درجة أو ثلث خسي ساعة. وقال ابن أبي جرة: فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة. وفيه تأخير السحور لكونه أبلغ في المقصود، قال ابن أبي جرة: كان ﷺ ينظر ما هو الأقرب بآيته فيقبله لأنه لو لم يتسحر لا يتموه فيشقى على بعضهم، ولو تسحر في جوف الليل لشق أيضاً على بعضهم عن يغلب عليه النوم فقد يفضي إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر. وقال: فيه أيضاً تقوية على الصيام لمعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولاسيما من كان صغرياً فقد يشقى عليه فيفضي إلى الإضرار في رمضان. قال: وفي الحديث تأنيص الفضائل أصحابها بالمواكفة وجواز المشي بالليل للحاجة، لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي ﷺ.

وفيه الاحتجام على السحور، وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله: «تسحرنا مع رسول الله ﷺ» ولم يقل نحن ورسول الله ﷺ لأننا بشر لفظ للمعية بالتيمة. وقال القرطبي: فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع الفجر، فهو معارض لقول حذيفة «هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع» انتهى، والمجواب أن لا معاوضة بل تحمل على اختلاف الحال، فليس في رواية واحد منهما ما يشتر بالمواظبة، فتكون قصة حذيفة سابقة، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بإسناد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مستد زيد بن ثابت

ذلك تختلف مراتبه.

مسعود وأبو أيوب وغيرهما، وساق ذلك بأسانيد إليه، قال: وبه قال الشافعي وأحمد، قال: وقال ابن عمر « لا يصوم تطوعاً حتى يجمع من الليل أو يتسحر » وقال مالك في النافلة « لا يصوم إلا أن يبيت، إلا أن كان يسرد الصوم فلا يحتاج إلى التبيت » وقال أهل الرأي: من أصبح مفطراً ثم بدا له أن يصوم قبل منتصف النهار أجزاءه، وإن بدا له ذلك بعد الزوال لم يجزه. قلت: وهذا هو الأصح عند الشافعية، والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي، والذي نص عليه في معظم كتيبة التفرقة، والمعروف عن مالك والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصح صيام التطوع إلا بنية من الليل.

قوله: (عن سلمة بن الأكوع) في رواية يحيى وهو القطان « عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة بن الأكوع » كما سيأتي في غير الواحد.

قوله: (إن النبي ﷺ بعث رجلاً بنادي في الناس) في رواية يحيى « قال لرجل من أسلم أذن في قومك » واسم هذا الرجل هند بن أسماء بن حارثة الأسلمي له ولأبيه ولعمه هند بن حارثة صحبة، أخرج حديثه أحمد وإبني أبي خيثمة من طريق ابن إسحاق « حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هند بن أسماء الأسلمي عن أبيه قال: بعث النبي ﷺ إلى قومي من أسلم فقال: مر قومك أن يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء، فمن رجعتهم منهم قد أكل في أول يومه فليصم آخره » وروى أحمد أيضاً من طريق عبد الرحمن بن حرمة عن يحيى بن هند قال: وكان هند من أصحاب الحديبية وأخوه الذي بعث رسول الله ﷺ يأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء. قال: « فحدثني يحيى بن هند عن أسماء بن حارثة أن رسول الله ﷺ بعث فقال: مر قومك بصيام هذا اليوم. قال: أرايت إن وجدتهم قد طعموا؟ قال: فليتوا آخر يومهم » قلت: فيحتمل أن يكون كل من أسماء وولده هند أرسلا بذلك. ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجدل اسم الأب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جده أسماء فتجد الروايات والله أعلم. واستدل بحديث سلمة هذا على صحة الصيام لمن لم ينو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه « أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل، وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجباً، والذي يترجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضاً، وعلى تقدير أنه كان فرضاً فقد نسخ بلا ريب، فنسخ حكمه وشرائطه، بدليل قوله: « ومن أكل فليتم » ومن لا يشترط النية من الليل لا يجيز صيام من أكل من النهار. وصرح ابن حبيب من المالكية بأن ترك التبيت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء، وعلى تقدير أن حكمه باقي للأمر بالإسكاح لا يستلزم الإجزاء فيحتمل أن يكون أمر بالإسكاح لحمة الوقت كما يؤسر من قدم من سفر في رمضان نهاراً وكما يؤسر من اضطر يوم الشك ثم رأى الهلال، وكل ذلك لا ينافي أمرهم بالقضاء بل ورد ذلك صريحاً في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه « أن أسلم أتت النبي ﷺ فقال: صمت يومكم هذا؟ قالوا: لا. قال: فأتوا ببقية يومكم واقضوه » وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يمتنع ترك القضاء، لأن من لم يترك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار. واحتج الجمهور لاشتراط النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن اخته حفصة أن النبي ﷺ قال: « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » لفظ النسائي، ولأبي داود والترمذي « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » واختلف في رفعه ووقفه، ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أظن الحديث في تخرجه طرقه، وحكى الترمذي في « العلل » عن البخاري ترجيح وقفه. وعمل بظاهر الإسناد جماعة من الأئمة فصححوا الحديث المذكور، منهم أبو خزيمة وإبني حبان والحاكم وإبني حزم، وروى له الدارقطني طريقاً آخر وقال رجالها ثقات، وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر، وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض إذا كان في يوم بعينه كماشوراء فتجزئ النية في النهار، أولاً في يوم بعينه كرمضان فلا تجزئ إلا بنية من الليل، وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار. وقد تعقب إمام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له. وقال ابن قدامة: تنبئ النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور، وعن أحمد أنه يجزئه نية واحدة لجميع الشهر، وهو كقول مالك وإسحاق، وقال زفر: يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد، واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعينه فلا يفترق إلى نية لأن الزمن معيار له فلا يتصور في يوم واحد إلا صوم واحد. وقال أبو بكر الرازي: يلزم قائل هذا أن يصح صوم المضي عنه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الإسكاح بغير نية. قال: فإن التزمه كما مستشفاً. وقال غيره: يلزمه أن آخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها إلا قدرها فصلى حيثنذ تطوعاً أنه يجزئه عن الفرض.

(تكميل): يحصل السحور بأقل ما يتأوله المرء من مأكول ومشروب، وقد أخرج هذا الحديث أحمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين » ولسعيد بن منصور من طريق أخرى مرسلة « تسحروا ولو بلفظة ».

٢١- باب إذا نوى بالتهار صوماً

وقالت أم المزداء: كان أبو المزداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فإني صائم يومي هذا.

وفعله أبو طلحة، وأبو هريرة، وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم.

١٩٢٤ - (وقالت أم المزداء: عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ: أن النبي ﷺ بعث رجلاً بنادي في الناس يوم عاشوراء: « أن من أكل فليصم، أو فليصم، ومن لم يأكل فلا يأكل ») (ط: ٢٠٠٧، ٧٧٦٥). أخرجه مسلم: [١١٣٥].

قوله: (باب إذا نوى بالتهار صوماً) أي هل يصح مطلقاً أو لا وللعلماء في ذلك اختلاف: فمنهم من فرق بين الفرض والنفل، ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال، وسيأتي بيان ذلك.

قوله: (وقالت أم المزداء: كان أبو المزداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا لا قال: فإني صائم يومي هذا) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي قتادة عن أم المزداء قالت: « كان أبو المزداء يبتدئ أحياناً فحسب فيقال الغداء، فرمى ما يواقه عندنا فيقول: إذا أنا صائم » وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي إدريس وعن أيوب عن أبي قتادة بن أم المزداء، وعن معمر عن قتادة « أن أبا المزداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء، فإن لم يكن قال: أنا صائم » وعن ابن جريج عن عطاء عن أم المزداء عن أبي المزداء أنه « كان يأتي أهله حين يتصف النهار » فذكر نحوه، ومن طريق شهر بن حوشب عن أم المزداء عن أبي المزداء أنه « كان دعا بها بالغداء فلا يجده، فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم ».

قوله: (وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة) إما أثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق قتادة وإبني أبي شيبة من طريق حيد كلاهما عن أنس، ولفظ قتادة « أن أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول: هل من غداء؟ فين قالوا لا صام يومه ذلك » قال قتادة: وكان معاذ بن جبل يفعل، ولفظ حيد نحوه وزاد « وإن كان عندهم أظفر » ولم يذكر قصة معاذ. وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن حزة عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال: « رأيت أبا هريرة يطوف بالوقوف، ثم يأتي أهله فيقول: عندكم شيء؟ فإن قالوا لا قال: فأتا صائم » ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه انقطاع أن أبا هريرة وأبا طلحة فذكر معناه. وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أنه « كان يصبح حتى يظهر ثم يقول: والله لقد أصبحت وما لريد الصوم، وما أكلت من طعام ولا شرب منذ اليوم، ولأصومن يومي هذا » وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وإبني أبي شيبة من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قال حذيفة « من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم » وفي رواية ابن أبي شيبة « أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام » وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن أبي المزداء مرفوعاً من حديث عائشة أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمتها عائشة بنت طلحة، وفي رواية له « حدثني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت: دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ قلنا لا، قال: فإني إذا صائم » الحديث، ورواه النسائي والطبراني من طريق مسالك عن عكرمة عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة. قال النووي: في هذا الحديث دليل للجمهور في أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس، وتأولته الآخرون على أن سؤاله « هل عندكم شيء » لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك، قال: وهو تأويل فاسد وتكلف بعيد. وقال ابن المنذر: اختلوا فيمن أصبح يريد الإفطار، ثم بدا له أن يصوم تطوعاً. فقالت طائفة: له أن يصوم متى بدا له، فذكر عن تقدم، وزاد ابن

واستدل ابن حزم بحديث سلمة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جاز له استدراك النية حينئذ ويجزئه ويثابه على أن عاشوراء كان فرضاً أولاً وقد أمروا أن يسكوا في أثناء النهار قال: وحكم الفرض لا يتغير، ولا يخفى ما يرد عليه مما قلناه، والحق بذلك من نسي أن يتوب من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي.

٢٢- باب الصائم يصبح جنباً

١٩٢٥، ١٩٢٦- حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن صالح، عن سمير، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن الميرة: أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن قال: كنت أنا وأبي حين دخلنا على عائشة وأم سلمة (ج).

حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: أن أبا عبد الرحمن أخبر مروان: أن عائشة وأم سلمة أخبرتا: أن رسول الله ﷺ كان يتركه الفجر، وهو جنب من أهله، ثم يقبل ويصوم.

وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث: أليس بالله تفرعن بها أبا هريرة، ومروان يوقظ على النية، فقال أبو بكر: فكون ذلك عبد الرحمن، ثم قل: لئنا أن نجمع بذي الحليفة - وكانت لأبي هريرة هناك أرض - فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إني ذاك لك أمراً، ولو لا مروان أقم علي فيه لم أذكره لك، فذكر قول عائشة وأم سلمة، فقال: كذلك حدثني الفضل بن عباس، وهو أعلم.

وقال هشام وأبو عبد الله بن عمر، عن أبي هريرة: كان النبي ﷺ يأمُر بإفطر، والأول استند. [الحديث: ١٩٢٥، نظر: ١٩٣٠، ١٩٣١م. - والحديث: ١٩٢٦، النظر: ١٩٣٢، أخرجه مسلم: ٦١٠٩].

قوله: (باب الصائم يصبح جنباً) أي هل يصح صومه أو لا وهل يفرق بين العاد والناسي أو بين الفرض والتطوع؟ وفي كل ذلك خلاف للسلف، والجمهور على الجواز مطلقاً، والله أعلم.

قوله: (كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة) كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً، وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن فأورده أن سياتهما واحد، لكنه ساق لفظ مالك بعد باين وليس فيه ذكر مروان ولا قصة أبي هريرة، نعم قد أخرجه مالك في «الموطأ» عن سمي مطولاً، ومالك فيه شيخ آخر أخرجه في «الموطأ» عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أمه، وله طرق أخرى كثيرة أطب النسائي في تحريجها وفي بيان اختلاف نقلتها، وسأذكر حصل فرادها إن شاء الله تعالى.

قوله: في رواية شعيب (أن أبا عبد الرحمن أخبر مروان) أي ابن الحكم، وإخبار عبد الرحمن بما ذكر لمروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلمة. بين ذلك في «الموطأ» وهو عند مسلم أيضاً من طريقه، ولعل في «كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم» فقال مروان: أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلي أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلنأتيهما عن ذلك، قال أبو بكر: فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة، فساق القصة، وبين النسائي في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث لما سمعه من ذكران مولى عائشة عنها ومن نافع مولى أم سلمة عنها. فخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن بن الحارث قال: «أرسلني مروان إلى عائشة، فأتيتها فقلت غلامها ذكوان فأرسله إليها، فسلمنا عن ذلك فقالت. فذكر الحديث مرفوعاً قال: «فأتيت مروان فحدثني بذلك فأرسلني إلى أم سلمة، فأتيتها فقلت غلامها نافعاً فأرسلته إليها فسلمنا عن ذلك». فذكر مثله، وفي إسناده نظر لأن أبا عياض مجهول. فإن كان محفوظاً فيجمع بأن كلًا من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية، ومسح عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلاهما من وراء الحجاب كما في رواية المصنف وغيره، وسأذكره من رواية أبي حازم عن عبد الملك

بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عند النسائي فيه «أن عبد الرحمن جاء إلى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة: يا عبد الرحمن! الخديث.

قوله: (كان يتركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يقبل ويصوم) في رواية مالك المشار إليها «كان يصبح جنباً من جاع غير احتلام» وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن هريرة وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة «كان يتركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم» وسنأتي بعد باين، والنسائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنهما «كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم» وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث: اذهب إلى أم سلمة فسلمها، فقالت كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً مبني فيصوم ويأمرني بالصيام» قال القرطبي: في هذا فائدتان: إحداهما: أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الفصل إلى بعد طلوع الفجر يئنا للجواز، والثانية: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام لأنه كان لا يتعلم إلا الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه. وقال غيره: في قوله «من غير احتلام» إشارة إلى جواز الاحتلام عليه، وإلا لما كان للاستثناء معنى، ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه، وأوجب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال وقد وقع الإنزال بنير رؤية شيء في المنام، وأرادت بالتقيد بالجماع المبالغ في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمداً يفسد، وإذا كان فاعل ذلك عمداً لا يفسد فالذي ينسى الاختصال أو ينام عنه أولى بذلك. قال ابن دقيق العيد: لا كان الاحتلام يأتي للمسه على غير اختياره فقد يتسبك به من يرصص لغير التمسك الجماع، فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع إزالة هذا الاحتلام.

قوله: (وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله) في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن «قال مروان لعبد الرحمن: أليس أبا هريرة فحدثني بهذا، قال: إنه لجاري، وإنه لأكره أن استقبله بما يكره. فقال: أعزم عليك لتلقيته» ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه «فقال عبد الرحمن لمروان: غفر الله لك، إنه لي صديق، ولا أحب أن أرد عليه قوله» وبين ابن جريج في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك فيه «عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: سمعت أبا هريرة يقول في قصصه: ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم. قال فذكرته لعبد الرحمن، فانطلق وانطلقت معه حتى دخلنا على مروان» فذكر القصة، أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما، وفي رواية مالك عن سمي عن أبي بكر «أن أبا هريرة قال: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم» وللنسائي من طريق لميري «كان أبو هريرة يفتي الناس أنه من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم» وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول: «من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يقبل فلا يصم» ومن طريق أبي قتادة عن عبد الرحمن بن الحارث «أن أبا هريرة كان يقول: من أصبح جنباً فليفطر» فاتفقت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك، وسياقي بيان من روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام على هذا الحديث.

قوله: (لنظر عن) كذا للأكثر بالفاء والزاي من الفزع وهو الخوف أي لتخيفه بهذه القصة التي تخالف فتواه، وللتكسيمي «لنظر عن» بفتح فساق وراء مفتوحة أي تقرر بهذه القصة سمعه، يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا علمته به إعلاماً صريحاً.

قوله: (ومروان يومئذ على المدينة) أي أمير من جهة معاوية.

قوله: (فكون ذلك عبد الرحمن) قد بينا سبب كرامته، قيل: ويحتمل أن يكون كره أيضاً أن يخالف مروان لكونه كان أميراً وأجب الطاعة في المعروف، وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد مروان في ذلك، فعند النسائي من هذا الوجه قال: «كنت عند مروان مع عبد الرحمن، فذكروا قول أبي هريرة فقالت: اذهب فاسأل أزواج النبي ﷺ، قال فلعبنا إلى عائشة فقال: يا عبد الرحمن، أما لكم في رسول الله أسوة حسنة» فذكرت الحديث «ثم أتينا أم سلمة كذلك، ثم أتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم فتخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله ﷺ، فقال مروان لعبد الرحمن: عزمت عليك لما أتيت فحدثت».

قوله: (لم قلدر لنا أن نجمع بذي الحليفة) أي المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة، وقوله: (ولا كان أبي هريرة هناك أرض) فيه رفع توهم من يظن أنها اجتماعاً في سفر، وظاهره أنها اجتماعاً من غير قصد، لكن في رواية مالك المذكورة «قال مروان لعبد الرحمن: أقسمت عليك لتركين دابتي فإنها بالباب فلنذهبن إلي أبي هريرة فإنه بأرضه بالمعيق، فلنخبرنه. قال فركب عبد الرحمن وركبت معه» فهذا ظاهر

الزقاق، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: بلغ مروان أن أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ، فذكره، وله من طريق المقرئ قال بخت عائشة إلى أبي هريرة لا تحدث بهذا عن رسول الله ﷺ، ولأحد من طريق عبد الله بن عمرو القاري «سمعت أبا هريرة يقول: رُب هذا البيت ما أنسا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصم، عمد ورب الكعبة قاله ﷺ لكن بين أبو هريرة كما مضى أنه لم يسمع ذلك من النبي ﷺ وإنما سمعه بواسطة الفضل وأسامة، وكأنه كان لشدة وثوقه بخبرهما يحلف على ذلك. أما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن ميثان عن أبي هريرة أنه قال: «كنت حدثكم من أصبح جنباً فقد أضر، وإن ذلك من كيس أبي هريرة» فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر بن قيس وهو مستررك. نعم قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك إما لرجحان رواية أمي المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرها مع ما في رواية غيرها من الاحتمال، إذ يمكن أن يجعل الأمر بذلك على الاستحباب في غير الغرض، وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم، وإما اعتقاده أن يكون خبر أمي المؤمنين ناسخاً لخبر غيرها. وقد بقي على مقالة أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستمر الإجماع على خلافه كما جزم به النووي. وأما ابن دقيق العيد فقال: صار ذلك إجماعاً أو كالإجماع لكن من الأخوين

حدثت أبي هريرة من فرق بين من تمتد الجنابة وبين من احتلم كما أخرجه عبد الوزاق عن ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا حكاية ابن المنذر عن طائوس أيضاً. قال ابن بطال: وهو أحد قولي أبي هريرة. قلت: ولم يصح عنه، فقد أخرج ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة، ومنهم من قال: يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاية ابن المنذر عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر. قلت: وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى أن يتم صومه ويقضيه اهـ وكأنه لم يثبت عنده وجوب أبي هريرة عن ذلك، وليس ما ذكره صريحاً في إيجاب القضاء. ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي إيجاب القضاء أيضاً، والذي نقله الطحاوي عنه استحبابه، ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في الغرض والإجزاء في التطوع، ووقع لابن بطال وابن التين والنووي والفاكهي وغير واحد في نقل هذه المذاهب مغايرات في نسبتها لقائلها والمتحدث ماحرته. ونقل الماوردي أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حق الجنب، وأما المحتلم فاجعوا إلى أنه يجزئه، وهذا النقل معترض ما رواه النسائي بإسناد صحيح عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه احتلم ليلاً في رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ثم نام قبل أن يفتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستنيت أبا هريرة فقال أضر، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول: من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يفتسل فلا يصم، وهذا صريح في عدم التفرقة. وحمل القائلون بفساد صيام الجنب حديث عائشة على أنه من الخصائص النبوية، أشار إلى ذلك الطحاوي بقوله: وقال آخرون يكون حكم النبي ﷺ على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة. وأجاب الجمهور بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل، وبأنه قد ورد صريحاً ما يدل على عدمها، وتزعم بذلك ابن حبان في صحيحه حيث قال: «ذكر

إليان بأن هذا الفعل لم يكن المصطفى خصوصاً به» ثم أورد ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يونس مولى عائشة عن عائشة «أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يستخيمه وهي تسمع من وراء الباب فقال: يا رسول الله تدري كني الصلاة أي صلاة الصبح وأنا جنب؟ فأمرهم؟ فقال النبي ﷺ: وأنا تدري كني الصلاة وأنا جنب فأمرهم. فقال: لست مثلاً يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: والله إني لأرجو أن أكون أشاكم لله وأعلمكم بما اتقى» وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق، إلا أن الخبر منسوخ، لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال: فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حيثئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للمجماع أن يستمر إلى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر، فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتية به، ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه. قلت: ويقوه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشير بأن ذلك كان بعد الحديفة لقوله فيها: «قد غفر الله لك ما تقدم ما تأخر» وأشار إلى أبي الفتحة وهي إنما نزلت عام الحديفة سنة ست، وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية، وإلى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والطحاوي وغير واحد، وقرره ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى: ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ [البقرة: ١٨٧] يقتضي إباحة الوطء

في أنه قصد أبا هريرة لذلك، فيحمل قوله: «ثم قدر لنا أن نجتمع معه» على المعنى الأعم من التغير إلى معنى الاختلاف، ولا تخالف بين قوله: «بني الحليفة» وبين قوله: «بارضه بالمعيق» لاحتمال أن يكونا قصده إلى المعيق فلم يجده ثم وجداه ببني الحليفة وكان له أيضاً بها أرض. ووقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر «فقال مروان عزمت عليكم ما ذهبت إلى أبي هريرة، قال فقلنا أبا هريرة عند باب المسجد» والظاهر أن المراد بالمسجد هنا مسجد أبي هريرة بالمعيق لأن المسجد النبوي جمعاً بين الروابيت، أو يجمع بينهما التثنية بالمعيق فذكر له عبد الرحمن القصص جملة أو لم يذكرها بل شرع فيها ثم لم ينهاه له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد أن رجعا إلى المدينة وأراد دخول المسجد النبوي.

قوله: (إني ذاكر لك) في رواية الكشيبي «إني أذكر» بصيغة المضارعة.

قوله: (لم أذكره لك) في رواية الكشيبي «لم أذكر ذلك» وفيه حسن الأدب مع الأكابر وتقديم الاعتذار قبل تبليغ ما يظن المبلغ أن المبلغ يكرمه.

قوله: (فلذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفضل) ظاهره أن الذي حدث به الفضل مثل الذي ذكره له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة، وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول أبي هريرة لقول عائشة وأم سلمة، والسبب في هذا الإيهام أن رواية شبيب في حديث الباب لم يذكر في أولها كلام أبي هريرة كما قدمناه فلذلك اشكل أمر الإشارة بقوله كذلك. ووقع كلام أبي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريج كما قدمناه فلذلك قال في آخره: «سمعت ذلك أي القول الذي كنت أقوله من الفضل» وفي رواية مالك عن سمي «فقال أبو هريرة: لا علم لي بذلك» وفي رواية معمر عن ابن شهاب «فقلن وجه أبي هريرة ثم قال: هكذا حدثني الفضل».

قوله: (وهو أعلم) أي بما روى والمهدة عليه في ذلك لا علمي. ووقع في رواية النسفي عن البخاري «وهو أعلم» أي أزواج النبي ﷺ، وكذا في رواية معمر، وفي رواية ابن جريج «فقال أبو هريرة أما قاتلته؟ قال: نعم قال: هما أعلم» وهذا يرجح رواية النسفي، وللنسائي من طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه «هي أي عائشة أعلم برسول الله ﷺ منا» وزاد ابن جريج في روايته «فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك» وكذلك وقع في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي أنه رجع، وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رجع عن قضاء من أصبح جنباً فلا صوم له، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عقبة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه «أنا أبا هريرة قال في هذه القصة إنما كان أسامة بن زيد حدثني» فيحمل على أنه كان عنده من كل منهما. ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق أخرى عند عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها: «إنما حدثني فلان وفلان» وفي رواية مالك المذكورة «أخبرته غير» والظاهر أن هذا من تصرف الرواة، منهم من أبهم الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة مبهماً وتارة مفصلاً، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحداً، وهو عند النسائي أيضاً من طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث فقي آخره «فقال أبو هريرة: هكذا كنت أحسب».

قوله: (وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة: كان النبي ﷺ يأمر بالفطر والأول أسند) أما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر عنه بلفظ «قال ﷺ: إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم حيثئذ» وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة به وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شبيب عنه «أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال في أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً» أخرجه النسائي والطبراني في «مسند الشاميين» وقال عقيل عنه: «عن عبد الله بن عبد الله بن عمر به» فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أو عبد الله مصغراً، وأما قول المصنف: والأول أسند فاشتكله ابن التين قال: لأن إسناد الخبر رفعه فكأنه قال: إن الطريق الأولى أوضح رفعاً قال: لكن الشيخ أبو الحسن قال: معناه أن الأول أظهر اتصالاً. قلت: والذي يظهر لي أن مراد البخاري أن الرواية الأولى أقوى إسناداً، وهي حسن حيثئذ لرجحان كذلك لأن حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاء عنهما من طرق كثيرة جداً بمعنى واحد حتى قال ابن عبد البر أنه صح وتواتر، وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفتي به، وجاءه من من طريق هذين أنه كان يرفعه إلى النبي ﷺ. وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن «سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ، فذكره، أخرجه عبد

قَالَ طَاوُسٌ: ﴿غَيْرِ أُولَى الْإِرَةِ﴾ (التور: ٣١) الْأَخْفَقُ لَا حَاجَةَ لَهُ فِي
النِّسَاءِ.

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: إِنْ نَظَرَ فَأَنَّى يُمْ صَوْمُهُ. (التهر: ٤١٩٢٨) إجماعه مسلم:
٢١١٦.

قوله: (باب المباشرة للصائم) أي بيان حكمها وأصل المباشرة النقاء البشريين
ويستعمل في الجماع سواء أُولج أو لم يُولج. وليس الجماع مراداً بهذه الترجمة.

قوله: (وَقَالَاتِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا فِرْجُهَا) وصله الطحاوي
من طريق أبي مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقال قال: «سألت عائشة ما يحرم عليّ من
أمرائي وأنا صائمة؟ قالت فرجها» إسناده إلى حكيم صحيح، ويؤيد معناه أيضاً ما رواه
عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق «سألت عائشة ما يحل للرجل من أمرائه
صائماً؟ قالت كل شيء إلا الجماع».

قوله: (حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة) كذا للأكثر، ووقع للكشيبي
من سعيد بمهمة وآخره دال، وهو غلط فاحش فليس في شيخو سليمان بن حرب أحد
اسمه سعيد حدثه عن الحكم، والحكم المذكور هو ابن عتيبة، وإبراهيم هو النخعي. وقد
وقع عند الإسماعيلي عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن شعبة عن علي
الصواب، لكن وقع منه عن إبراهيم «أن علقمة وشريح بن أروطة رجلا من النخع
كانا عند عائشة، فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم، قال: ما كنت لأرث
عند أم المؤمنين، فقالت كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم، وكان
أملككم لإربه» قال الإسماعيلي: رواه غندر وإسناده صحيح، وغير واحد عن شعبة
قَالُوا: «عن علقمة» وحدث به البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة قَالُوا: «عن
الأُسود» وفيه نظر، وصرح أبو إسحاق بن حزة فيما ذكره أبو نعيم في «المستخرج» عنه
بأنه خطأ. قلت: وليس ذلك من البخاري، فقد أخرجه البيهقي من طريق محمد بن عبد
الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخاري، وكان سليمان بن حرب حدث به
على الوجوهين، فإن كان خطفه من شعبة فلعن شعبة حدث به على الوجوهين، ولا فاعكر
أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه من الأول، وإنما اختلفوا: فمنهم من قال
كرواية يوسف الملقمة وصورتها الإرسال، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن
بن مهدي عن شعبة. ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشريح. وقد ترجم النسائي
في ستة الاختلاف فيه على إبراهيم، والاختلاف على الحكم وعلى الأعمش وعلى
منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن إبراهيم، وأورده من طريق إسرائيل عن
منصور عن إبراهيم عن علقمة قال: «خرج نضر من النخع فيهم رجل يدعى شريحاً
فحدثنا أن عائشة قالت «فذكر الحديث، قال فقال له رجل: لقد هممت أن أضرب
راسك بالقوس، فقال قولوا له ليكيف عني حتى نأتي أم المؤمنين: فلما أتوها قالوا
لعلقمة: سلها، فقال: ما كنت لأرث عندما اليوم، فسعته فقالت: فذكر الحديث، ثم
سأله من طريق حبيدة عن منصور فجعل شريحاً هو المنكر وأبهى الذي حدث بذلك عن
عائشة، ثم استوعب النسائي طرقه، وعرف منها أن الحديث كان عند إبراهيم عن علقمة
والأُسود ومسروق جميعاً فلملك كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، وتارة يجمع
وتارة يفرق، وقد قال الدارقطني بعد ذكر الاختلاف فيه على إبراهيم: كلها صحاح
وعرف من طريق إسرائيل سبب تحديث عائشة بذلك واستراكلها عن من حدث عنها
به على الإطلاق بقولها: «ولكنه كان أملككم لإربه» فأشارت بذلك إلى أن الإباحة لمن
يكون مالكا لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيما يحرم. وفي رواية حماد عند النسائي «
قال الأُسود قلت لعائشة أياها الصائم؟ قالت: لا. قلت: أليس كان رسول الله ﷺ
يباشر وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه» وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية
النبي ﷺ بذلك، قاله القرطبي. قال: وهو اجتهدا منها. وقول أم سلمة يعني الأكثي ذكره
أولاً أن يؤخذ به لأنه نص في الواقعة. قلت: قد ثبت عن عائشة صريحاً بإباحة ذلك كما
تقدم، فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم أنه «يجل له كل شيء إلا الجماع» بحمل النهي
هنا على كراهة التنزيه فإنها لا تنافي للإباحة. وقد رويته في كتاب الصيام ليوسف
القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن سلمة «سألت عائشة عن المباشرة للصائم
فكرهتها، وكان هذا من السر في تصدير البخاري بالأثر الأول عنها لأنه يفسر مرادها
بالنهي المذكور في طريق حماد وغيره والله أعلم. ويدل على أنها لا ترى بتحريمها ولا
بكونها من الخصوص ما رواه مالك في «الموطأ» عن أبي النضر «أن عائشة بنت طلحة
أخبرت أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي

في ليلة الصوم، ومن جلثها الوقت فطلوع الفجر فيلزم بإباحة الجماع فيه ومن
ضرورته أن يصيح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه فإن إباحة التسبب للنهي بإباحة
لذلك الشيء. قلت: وهذا أولى من سلوك الترجيح بين المحترمين كما تقدم من قول
البخاري «والأول أسند» وكذا قال بعضهم: إن حديث عائشة ترجح لمواظبة أم سلمة
لها على ذلك، ورواية اثنين تقدم على رواية واحدة ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم
بذلك من الرجال، ولأن روايتهما توافقا للمقول وهو ما تقدم من مدلول الآية، والمقول
وهو أن الفسل شيء وجب بالإزالة، وليس في فعله شيء يحرم على صائمه، فقد يحتل
بالنهار فيجب عليه الفسل ولا يحرم عليه بل يتم صومه إجماعاً، فكذلك إذا احتلم ليلاً
بل هو من باب الأولى، وإنما يمنع الصائم من تعمد الجماع نهاراً، وهو شيء ممنوع من
التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فبقي عليه لونه أو ريحه لم يحرم
ذلك عليه. وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر بإرشاد إلى
الأفضل، فإن الأفضل أن ينشئ قبل الفجر فلو خالف جاز، ويحل حديث عائشة على
بيان الجواز ونقل النووي هذا من أصحاب الشافعي، وفيه نظر، فإن النبي ﷺ نقله البيهقي
وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ، ويكرر
على حمله على الإرشاد التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالأمر بالفطر
وبالنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور إذا وقع ذلك في رمضان، وقيل: هو
محمول على من أدركه الفجر مجتمعاً فاستدام بعد طلوعه علماً بذلك، ويكرر عليه ما رواه
النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه «أن أبا
هريرة كان يقول: من احتلم وعلم باحتلامه ولم ينشئ حتى أصبح فلا يصوم» وحكى
ابن التين عن بعضهم أنه سقط «لا» من حديث الفضل، وكان في الأصل «من أصبح
جنباً في رمضان فلا يفطر» فلما سقط «لا» صار «فليفطر» وهذا بعيد بل باطل، لأنه
يستلزم عدم الوثوق بكثير من الأحاديث وأنها يطرقها مثل هذا الاحتمال، وكان قائله ما
وقف على شيء من طرق هذا الحديث إلا على الفسل المذكور. وفي هذا الحديث من
الفوائد غير ما تقدم دخول العلماء على الأمراء ومذكرتهم لإهم بالعلم. وفيه فضيلة
لمروان بن الحكم ما يدل عليه الحديث من اعتناهم بالعلم ومسائل الدين. وفيه الاستبانت
في النقل والرجوع في المعاني إلى الأعم، فإن الشيء إذا نزوع فيه رد إلى من عنده علمه،
وترجيح مروى النساء فيما هن عليه الأطلاع دون الرجال على مروى الرجال كدكسه،
وأن المباشر للأمر أعلم به من المخبر عنه، والاتباع بالنهي ﷺ في إفضاله ما لم يتم دليل
لخصوصية، وأن للمنفرد إذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث
عنه حتى يقف على وجهه، وأن للحجة عند الاختلاف في المصير إلى الكتاب والسنة.
وفي الحجة غير الواحد وأن المرأة فيه كالرجل. وفيه فضيلة لأبي هريرة لاعتزافه بالحق
ورجوعه إليه. وفي استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن المدلول من
غير تكثير بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان
يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وإنما يتبناها ما وقع من الاختلاف. وفيه الأدب مع العلماء،
والمباذرة لامتثال أمر ذي الأمر إذا كان طاعة، ولو كان فيه مشقة على المأمور.

(تكميل): في معنى الحب المحاض والنساء إذا انقطع معها ليلاً ثم طلع الفجر
قبل اغتسالها، قال النووي في شرح مسلم: مذبح العلماء كافة صحة صومها إلا ما
حكى عن بعض السلف بما لا يعلم صحه أو لا، وكأنه أشار بذلك إلى ما حكاه في
شرح المهذب عن الأزواج، لكن حكاه ابن عبد البر عن الحسن بن صالح أيضاً،
وحكى ابن دقيق العيد أن في المسألة في مذبح مالك قولين، وحكاها القرطبي عن محمد
بن سلمة من أصحابه ووصف قوله بالشدوق وحكى ابن عبد البر عن عبد الملك بن
الماشون أنها إذا عثرت غسلا حتى طلع الفجر فيومها يوم نظر لأنها في بعضه غير
طاهرة، قال: وليس كالذي يصح جنباً لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحض ينقضه.

٢٣ - باب المباشرة للصائم

وَقَالَاتِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِرْجُهَا.

١٩٢٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأُسُودِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْعَلُ
وَيُشَاطِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِرْبِهِ.

وَقَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿مَارِبٌ﴾ حَاجَات.

بكر فقالت له عائشة: ما يمتنع أن تدنو من أهلك فتلاعبها وتقبلها؟ قال أقبلها وأنا صائم؟ قالت نعم.

قوله: «كان يقبل ويهاجر وهو صائم» التعليل أنخص من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص، وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ «كان يقبل في شهر الصوم» أخرجه مسلم والنسائي، وفي رواية لمسلم «يقبل في رمضان وهو صائم» فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم القرض والغل. وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم: فكرها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر «أنه كان يكره القبلة والمباشرة» ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم نكرها، واحتجوا بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ بِهْوَاشٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢١٩) فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة وغوها والله أعلم، وعن أنس يافطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شيرة أحد فقهاء الكوفة، ونقله الطحاوي عن قوم لا يسمهم والأزم ابن حزم أهل القياس أن يلهقوا الصائم بالهجر في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على إبطالها بالجماع، وأباح القبلة قوم مطلقاً وهو المقتول صحيحاً عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها، وروى آخرون بين الشباب والشيوخ فكرها للشباب وأباحها للشيوخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف أخرجهما أبو داود من حديث أبي هريرة والأخر أحد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وروى آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما أشارت إليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة المحاض في كتاب الحيض، وقال الترمذي: وروى بعض أهل العلم أن للصائم إذا ملك نفسه أن يقبل ولا فلا ليس له صومه، وهو قول سفيان والشافعي، ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي ﷺ أنه «سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم؟ قال: سل هذه لأم سلمة فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك، فقال: يا رسول الله قد غفر لك ما لا تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: أما والله إني لأفترقكم لله وأخشاكم له» فدل ذلك على أن الشباب والشيوخ سواء، لأن عمر حينئذ كان شاباً، ولعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من المحضاض، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار «عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم، فأمر امرأته أن تسأل النبي ﷺ عن ذلك، فسألت فقال إني أفعل ذلك، فقال زوجها: يوحى الله لنبيه فيما يشاء، فرجعت فقال: أنا أعلمكم بمحمد الله وأتقاكم» وأخرجه مالك، لكنه أرسله قال: «عن عطاء عن رجلا» فذكر نحوه مطولاً. واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أملى، فقال الكوفيون والشافعي: يقضي إذا أنزل في غير النظر، ولا قضاء في الإسلام. وقال مالك وإسحق: يقضي في كل ذلك ويكفر، إلا في الإنماء يقضي فقط. وأصح له بأن الإنزال أقسى ما يطلب بالجماع من الانتداز في كل ذلك. وتعقب بأن الأحكام علفت بالجماع ولو لم يكن إنزال فافترقا. وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل فأنظم ولم يزد ولا أنزل، وإنكروه غيره عن مالك. وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة «من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه» لكن إسناده ضعيف. وقال ابن قدامة: إن قبل فأنزل أضر بلا خلاف. كنا قال وفيه نظر، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل، وقوى ذلك وزهد إليه. وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

٢٤ - باب الْقَبْلَةِ لِلصَّائِمِ

١٩٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح)

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ فَاكِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَجَّكَتْ. [رواه: ١٩٢٧. أخرجه مسلم: ١١٠٦.]

١٩٢٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَبَيَّنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْغَمِيلَةِ، إِذْ جِئْتُ، فَاسْتَلْتُ، فَأَخَذَتْ بِيَدِي، فَقَالَتْ: مَا لَكَ الْغَمِيلَةُ؟ . قُلْتُ: نَعَمْ، فَخَدَعَتْ نَفْسِي فِي الْغَمِيلَةِ، وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْصِلَانِ مِنْ إِبْنَاءِ وَأَجْدٍ، وَكَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ. [رواه: ٢٩٨. أخرجه مسلم: ٢٩٦ وأخرجه آخرون: ٣٢٤، وروى عن عمر ابن أبي سلمة برقم ١١٠٨.]

قوله: (باب القبلة للصائم أي بيان حكمها.

قوله: (حدثني يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة، وقد أحال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين لفظهما خلافاً، فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ «كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم» وزاد الإسماعيلي من طريق عمرو بن علي بن يحيى قال هشام: «قال إني لم أر القبلة تتدبر إلى خير»، ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ «كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضجكت»، قال عروة لم أر القبلة تدعو إلى خير، وكذا ذكره مالك في «الموطأ» عن هشام عقب الحديث، لكن لم يقل فيه ثم ضجكت، وقوله: ثم ضجكت بمحمل ضحكها المتعب بن خلاف في هذا، وقيل تجبت من نفسها إذ تحدث بمثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال، ولكنها أجهلت الضرورة في تليخ العلم إلى ذكر ذلك، وقد يكون الضحك خجلاً لإخبارها عن نفسها بذلك، أو تبيهاً على أنها صاحبة الفضة ليكون أبلغ في الثقة بها، أو سروراً بمكانتها من النبي ﷺ وبتميزها منه وبعثه لها. وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا الحديث «فضحكت، فظننا أنها هي» وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت: «أهوى لي النبي ﷺ ليقباني فقلت إني صائمة، فقال: وأنا صائم، فقبلني» وهذا يؤيد ما قدفناه أن النظر في ذلك لن لا يتأثر بالمباشرة والتقبل، لا للتفرقة بين الشباب والشيوخ، لأن عائشة كانت شابة، نعم لا كان الشاب مظنة لحيجان الشهوة فرق من فرق. وقال المازري: ينبغي أن يعتبر حال القبل فإن أثارت منه القبلة الإنزال حرمت عليه لأن الإنزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى إليه، وإن كان عنها الذي فمن رأى القضاء منه قال يجرم من حقه، ومن رأى أن لا قضاء قال يكره، وإن لم يزد القبلة إلى شيء فلا معنى لمنعه من أن على القول بسد الذريعة. قال: ومن يدعي ما روي في ذلك قوله ﷺ للسائل عنها: «أرأيت لو تمضضت» فأشار إلى قه بدعي، وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب

قوله: «كان يقبل ويهاجر وهو صائم» التعليل أنخص من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص، وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ «كان يقبل في شهر الصوم» أخرجه مسلم والنسائي، وفي رواية لمسلم «يقبل في رمضان وهو صائم» فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم القرض والغل. وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم: فكرها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر «أنه كان يكره القبلة والمباشرة» ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم نكرها، واحتجوا بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ بِهْوَاشٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢١٩) فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة وغوها والله أعلم، وعن أنس يافطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شيرة أحد فقهاء الكوفة، ونقله الطحاوي عن قوم لا يسمهم والأزم ابن حزم أهل القياس أن يلهقوا الصائم بالهجر في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على إبطالها بالجماع، وأباح القبلة قوم مطلقاً وهو المقتول صحيحاً عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها، وروى آخرون بين الشباب والشيوخ فكرها للشباب وأباحها للشيوخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف أخرجهما أبو داود من حديث أبي هريرة والأخر أحد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وروى آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما أشارت إليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة المحاض في كتاب الحيض، وقال الترمذي: وروى بعض أهل العلم أن للصائم إذا ملك نفسه أن يقبل ولا فلا ليس له صومه، وهو قول سفيان والشافعي، ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي ﷺ أنه «سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم؟ قال: سل هذه لأم سلمة فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك، فقال: يا رسول الله قد غفر لك ما لا تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: أما والله إني لأفترقكم لله وأخشاكم له» فدل ذلك على أن الشباب والشيوخ سواء، لأن عمر حينئذ كان شاباً، ولعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من المحضاض، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار «عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم، فأمر امرأته أن تسأل النبي ﷺ عن ذلك، فسألت فقال إني أفعل ذلك، فقال زوجها: يوحى الله لنبيه فيما يشاء، فرجعت فقال: أنا أعلمكم بمحمد الله وأتقاكم» وأخرجه مالك، لكنه أرسله قال: «عن عطاء عن رجلا» فذكر نحوه مطولاً. واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأنزل أو أملى، فقال الكوفيون والشافعي: يقضي إذا أنزل في غير النظر، ولا قضاء في الإسلام. وقال مالك وإسحق: يقضي في كل ذلك ويكفر، إلا في الإنماء يقضي فقط. وأصح له بأن الإنزال أقسى ما يطلب بالجماع من الانتداز في كل ذلك. وتعقب بأن الأحكام علفت بالجماع ولو لم يكن إنزال فافترقا. وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل فأنظم ولم يزد ولا أنزل، وإنكروه غيره عن مالك. وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة «من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه» لكن إسناده ضعيف. وقال ابن قدامة: إن قبل فأنزل أضر بلا خلاف. كنا قال وفيه نظر، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل، وقوى ذلك وزهد إليه. وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

قوله: (لأبوه) بفتح الهزة والراء وبالموحدة أي حاجته، ويروى بكسر الهزة وسكون الراء أي عضوه، والأول أشهر، وإلى ترجيحه أشار البخاري بما أورده من التفسير.

قوله: (وقال ابن عباس: مأرب حاجة) مأرب يسكون الهزة وفتح الراء، وهذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ أَوْ بِهْوَاشٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢١٩) فدل على أن المراد بالهزة الحاجة، وكذا فيه، وهو تفسير الجميع بالواحد فلمله كان فيها حاجات أو حوائج فقد أخرجه أيضاً من طريق عكرمة عنه بلفظ «مأرب أخرى» قال: حوائج أخرى.

قوله: (وقال طلوس ﴿غير أولي الإربة﴾) الأصح لأحاجة له في النساء وصله عبد الرزاق في تفسيره من معمر بن ابن طلوس عن أبيه في قوله: ﴿غير أولي الإربة﴾ قال: هو الأحمق الذي ليس له في النساء حاجة. وقد وقع لنا هذا الأثر بملو في جزء محمد بن يحيى الذهلي «المروى من طريق السلفي» وقد تقدم في الحيض بيان

قوله: وهذا وصلة المصنف في «التاريخ» وابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عثمان أنه رأى ابن عمر يفعل ذلك، ومناسبة للترجمة من جهة أن بلل الشرب إذا طالبت إقامته على الجسد حتى جف يتزل ذلك منزلة الدلك بالماء، وأراد البخاري بآثر ابن عمر هذا معارضة ما جاء عن إبراهيم النخعي بأقوى منه، فإن وكيعاً روى عن الحسن بن صالح عن صفية عنه أنه كان يكره للصائم بل الثياب.

قوله: (ودخل الشعبي الحمام وهو صائم) وصله ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق قال: رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم، ومناسبه للترجمة ظاهرة.

قوله: (وقال ابن عباس لا بأس أن يتطعم القنديل بكسر القاف أي طعام القندر أو الشيء) وصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ «لا بأس أن يتطاعم القندر» ورواه في «الجهنيات» من هذا الوجه بلفظ «لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء» يعني المرققة وغوها. ومناسبة للترجمة من طريق الفحوى، لأنه إذا لم يناف الصوم إدخال الطعام في الفم وتطعمه وتغريه من الازدراء لم ينافه إصالحه الماء إلى بشرة الجسد من باب الأولى.

قوله: (وقال الحسن: لا بأس بالمضمضة والتبؤد للصائم) وصله عبد الرزاق بمعناه ووقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: «رأيت النبي ﷺ بالمرج يصب الماء على رأسه وهو صائم من العطش أو من الحر» ومناسبة للترجمة ظاهرة، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بالمضمضة في الباب الذي بعده.

قوله: (وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فلم يصبح دهناً موعلاً) قال الزين بن المنير: مناسبة للترجمة من جهة أن الادهان من الليل يقتضي استحباب أثره في النهار، وهو مما يربط الدماغ ويقوي النفس فهو أبلغ من الاستمانة ببرد الاختسار لحظ من التهلل ثم يذهب أثره. قلت: وله مناسبة أخرى، وذلك أن المانع من الاختسار لعله سلك به سلك استحباب التفتش في الصيام كما ورد مثله في الحج، والادهان والترجل في خلافة التفتش كالاختسار. وقال ابن المنير الكبير: أراد البخاري الرد على من كره الاختسار للصائم لأنه إن كرهه خشية وصول الماء حلقه فالحلقة باطلة بالمضمضة والسواك ويلوق القدر وغو ذلك، وإن كرهه للرأفة فقد استحب السلف للصائم التزفة والتجمل بالترجل والادهان والكحل وغو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة.

قوله: (وقال أنس: إن لي أيزن أقحم فيه وأنا صائم) الأيزن يفتح الهزنة وسكون الموحدة وفتح الزاي بعدها نون: حجر مقفور شبه الحوض، وهي كلمة فارسية ولذلك لم يصره. وأقحم فيه أي أدخل. وهذا الأثر وصله قاسم بن ثابت في «غريب الحديث» له من طريق يحيى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول: «إن لي أيزن إذا وجدت الحر تقحمت فيه وأنا صائم» وكان الأيزن كان ملان ماء فكان أنس إذا وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك.

قوله: (وقال ابن عمر: يستاك أول النهار وآخره) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ولفظه «كان ابن عمر يستاك إذا أراد أن يروح إلى الظهر وهو صائم» ومناسبه للترجمة قريبة مما تقدم في أثر ابن عباس في تطعم القندر. ووقع في نسخة الصنفاني بعد قوله وآخره «ولا يبلع ريقه».

قوله: (وقال ابن سيرين: لا بأس بالسواك الرطب، قيل له طعم، قال: والماء له طعم وأنت تحمضه به) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حنيفة المزاني قال: «أبي ابن سيرين رجل قال: ما ترى في السواك للصائم؟ قال: لا بأس به. قال: إنه جريد وله طعم» قال فذكر مثله.

قوله: (ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً) أما أنس فروى أبو داود في «السنن» من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس أنه كان يكحل وهو صائم، ورواه الترمذي من طريق أبي عاتكة عن أنس مرفوعاً وضعفه، وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال: «لا بأس بالكحل للصائم». وأما إبراهيم فاختلف عنه: فروى سعيد بن منصور عن جبرئيل عن القعقاع بن يزيد «سألت إبراهيم أن يكحل الصائم؟ قال نعم. قلت أجد طعم الصبر في حلقه، قال ليس بشيء». وروى أبو داود من طريق يحيى بن عيسى عن الأعمش قال: «ما رأيت أحداً من أصحابنا يكره الكحل للصائم، وكان إبراهيم يرخص أن يكحل الصائم بالصبير» وروى ابن أبي شيبة عن حصن عن الأعمش عن إبراهيم قال: «لا بأس بالكحل للصائم مالم

ومفتاحه، كما أن القلبة من دواعي الجماع ومفتاحه، والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع، وكما ثبت عندهم أن أوائل الشرب لا يفسد الصيام كذلك أوائل الجماع أحد والحديث الذي أشار إليه أخرجه أبو داود والتسلي من حديث عمر، قال التسلي منكرو، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقد سبق الكلام على حديث أم سلمة في كتاب الحيفض، والغرض منه هنا قولها «وكان يقبلها وهو صائم» وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله. وقال الترمذي: القلبة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها، وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقيل: مكروهة، وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في الثقل دون الفرض، قال الترمذي: ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا إن أنزل بها.

(تسليه) روى أبو داود وحده من طريق مصدق بن يحيى عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها ويصص لسانها وإسناده ضعيف، ولو صح فهو محمول على من لم يتلح ريقه الذي خالط ريقها. والله أعلم.

٢٥- باب اغتسال الصائم

وَقَالَ ابْنُ عَسَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلًا فَأَقْبَى عَلَيْهِ وَهُوَ صَائِمٌ، وَدَخَلَ الشَّعْبِيُّ الْحَمَّامَ وَهُوَ صَائِمٌ.

وقال ابن عسمر: لا بأس أن يتطعم القندر أو الشيء.

وقال الحسن: لا بأس بالمضمضة والتبؤد للصائم.

وقال ابن مسعود: إذا كان يوم صوم أحدكم فلم يصبح دهناً موعلاً.

وقال أنس: إن لي أيزن أقحم فيه وأنا صائم.

ويذكر عن النبي ﷺ أنه استاك وأقحم فيه.

وقال ابن عمر: يستاك أول النهار وآخره، ولا يبلع ريقه.

وقال عطاء: إن أذعزة ريقه لا قول يغير.

وقال ابن سيرين: لا بأس بالسواك الرطب، قيل: له طعم، قال: والماء له طعم، وأنت تحمضه به.

ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً.

١٩٣٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةَ وَأَبِي بَكْرٍ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُذَكِّرُ الْقَهْرَ جُبًّا لِي وَتَعْنَانِ مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ، فَيَحْسِلُ وَيَتَّصِمُ. [راجع: ١٩٢٥. أخرجه مسلم ١١٠٩].

١٩٣١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ الْمُخَبَّرَةِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي، فَلَقِيتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ كُنْهِي جُبًّا، مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ اخْتِلَامٍ، ثُمَّ يَتَّصِمُ. [راجع: ١٩٢٥. أخرجه مسلم: ١١٠٩].

١٩٣٢ - ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَفْلُ ذَلِكَ. [راجع: ١٩٢٦. أخرجه مسلم: ١١٠٩].

قوله: (باب اغتسال الصائم) أي بيان جوازها قال الزين بن المنير: أطلق الاغتسال ليشمل الأغسال المسنونة والواجبة والمباحة، وكأنه يشير إلى ضعف ما روي عن علي بن النقي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي إسناده ضعف، واحتمله الحنفية كروا الاغتسال للصائم.

قوله: (وبل ابن عمر قولاً فأقبى عليه وهو صائم) في رواية الكشميهني

قوله: «فلتيم صومه» أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفي القضاء. قال وقوله: «فلما أطعمه الله وسقاه» عما يسدل به على صحة الصوم لإشماره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أظفر لأضيف الحكم إليه، قال: وتعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما، وذكر الغالب لا يقتضي مفهوماً، وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل النسي لا يوجب قضاء، واختلف القائلون بالإفساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكل النسي لا يوجبها، ومما كل ذلك حل قصور حالة الجماع ناسياً عن حالة الأكل، ومن أراد إبطال حكم الجماع بالمصروع عليه فلما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متمنع، إلا إن بين القائلين أن الوصف الفارق مغلي أحد وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجماع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث «من أظفر في شهر رمضان» لأن الفطر أهم من أن يكون بأكل أو شرب أو جاع، ولما خصص الأكل والشرب بالفكر في الطريق الأخرى لكونهما أغلب وقوعاً ولعدم الاستثناء عنهما غالباً.

قوله: (هشام) هو الدتوتالي.

قوله: (إذا نسي فأكَل) في رواية مسلم من طريق إسماعيل عن هشام «من نسي وهو صائم فأكَل» وللصنف في «الذئب» من طريق خوف عن ابن سيرين «من أكل ناسياً وهو صائم» ولأبي داود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة «جاء رجل فقال: يا رسول الله إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم»، وهذا الرجل هو أبو هريرة راوي الحديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف.

قوله: (فلتيم صومه) في رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين «فلا ينظر».

قوله: (فلما أطعمه الله وسقاه) في رواية الترمذي «فلما هو رزق رزقه الله» وللدارقطني من طريق ابن علي عن هشام «فلما هو رزق ساقه الله تعالى إليه» قال ابن العربي: تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فأشرف عليه، لأن الفطر ضد الصوم والإمساك ركن الصوم فأشبهه ما لو نسي ركة من الصلاة، قال: وقد روى الدارقطني فيه «قضاء عليك» فتأمله علمنا على أن مناه لأتضاء عليك الآن وهذا تمسك، ولما أتوا ليه صحت فتبعه وتقول به، إلا على أصل مالك في أن خير الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الإثم حملنا به، وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل به، وقال القرطبي احتج به من أسقط القضاء، وأوجب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط الموائضة، لأن المطلوب صيام يوم لا خرم فيه، لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال لكن الشأن في صحته، فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء أحد وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعبان، وكذا قال ابن القصار، واعتدل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع، وقال المذهب وغيره: لم يذكر في الحديث إثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات حله ورفع الإثم عنه وبقاء نيته التي يبيتها أحد والجواب عن ذلك كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «من أظفر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة» فعين رمضان وصرح بإسقاط القضاء، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن مروزم عن الأنصاري، وتمتع بأن ابن خزيمة أخرجه أيضاً عن إبراهيم بن محمد الباهلي وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي كلاماً عن الأنصاري فهو المفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة، والمراد أنه انفرد بذلك إسقاط القضاء قط لا يتعين رمضان، فإن النسياني أخرجه الحديث من طريق علي بن بكار عن محمد بن عمرو ولفظه «في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسياً قال: الله أطعمه وسقاه» وقد ورد إسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علي عن هشام عن ابن سيرين ولفظه «فلما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه» وقال بعد تحريجه: كما إسناده صحيح وكلهم قنات. قلت: لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علي وليس فيه هذه الزيادة. وروى الدارقطني أيضاً إسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة، وأخرج أيضاً من حديث أبي سعيد رفعه «من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه» وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصلح للاحتجاج به، وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة، ويعضد أيضاً بأنه قد

يعد طعمه، ثم أورد المصنف حديث عائشة «أن النبي ﷺ كان يتنسل بعد الفجر ويصوم» وأورده أيضاً من حديثها وحديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجم له، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى.

٢٦ - باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً

وقال غطاء: **إِنْ اسْتَقَرَّ فَدْخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ.**

وقال الحسن: **إِنْ دَخَلَ حَلْقَهُ الْمَاءُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.**

وقال الحسن ومجاهد: **إِنْ جَامَعَ نَاسِياً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.**

١٩٣٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلَيْتِمَ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ.»** (إظر: ٩٦٩٩، أخرجه مسلم: ١١٥٥).

قوله: (باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً) أي هل يجب عليه القضاء أو لا وهي مسألة خلاف مشهورة، فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، ومن مالكا يطل صومه، ويجب عليه القضاء، قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع وجميع أصحاب مالك، ولكن فرقوا بين الفرض والنفل. وقال الداودي: لمع مالكا لم يبلغه الحديث، أو أوله على رفع الإثم.

قوله: (وقال غطاء: **إِنْ اسْتَقَرَّ فَدْخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ**) أي دفع الماء بأن عليه، فإن ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقه أظفر. ووقع في رواية أبي ذر والنسفي: «لا بأس، لم يملك» بإسقاط «إن» وهي على هذا جملة مستتقة كالتعليق لقوله: «لا بأس» وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج: «قلت لعطاء إنسان يستتر فدخل الماء في حلقه. قال لا بأس بذلك» قال عبد الرزاق: وقاله معمر عن قتادة. وقال ابن أبي شيبة حدثنا خالد بن ابن أبي جريج «إن إنساناً قال لعطاء: أعضض فيدخل الماء في حلقني، قال: لا بأس، لم يملك» وهذا يقوي رواية أبي ذر والنسفي.

قوله: (وقال الحسن: **إِنْ دَخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ**) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي نجيح «عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقه اللباب وهو صائم قال لا ينظر» وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال: «لا ينظر» ومناسبة هذين الأثرين للترجمة من جهة أن للغلوب بدخول الماء حلقه أو اللبابة لا اختيار له في ذلك كالتناسي، قال ابن التين في الحاشية: أدخل للغلوب في ترجمة التناسي لاجتماعهما في ترك العمد وسلب الاختيار. وتقل ابن المنذر الاتفاق على أن من دخل في حلقه اللباب وهو صائم أن لا شيء عليه، ولكن نقل غيره عن أشهب أنه قال: أحب إلي أن يقضي حكاة ابن التين. وقال الزين بن الخير: دخل اللبابة أقصد بالغلبة وعدم الاختيار من دخول الماء لأن اللبابة يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضغضة فلما نشأ عن تشبهه، وفرق إبراهيم بين من كان ذاكراً لصومه حال المضغضة فأوجب عليه القضاء دون التناسي، وعن الشعي إن كان لصلاة فلا قضاء ولا قضى.

قوله: (وقال الحسن ومجاهد: **إِنْ جَامَعَ نَاسِياً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ**) هذان الأثرين وصلهما عبد الرزاق قال: «أخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسياً في رمضان لم يكن عليه شيء»، وعن الثوري عن رجل عن الحسن قال: هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسياً، وظاهر باقر الحسن هذا مناسبة ذكر هذا الأثر للترجمة، وروى أيضاً «عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسياً في رمضان، قال لا ينسى، هذا كله عليه القضاء» وتابع عطاء على ذلك الأوزاعي واليث ومالك وأحمد وهو أحد الوجهين للشافعية، وفرق هؤلاء كلهم بين الأكل والجماع، وعن أحد في المشهور عنه: تجب عليه الكفارة أيضاً، وحجتهم قصور حالة الجماع ناسياً عن حالة الأكل، والحق به بعض الشافعية من أكل كثيراً لندور نسيان ذلك، قال ابن دقيق العيد: ذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسياً وهو القياس، فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات، قال: وعدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لأنه أمر بالإجماع، وسمى الذي ينم صوماً، وظهره حله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يسدل دليل على أن المراد بالصوم هنا حقيقة الفرية. وكأنه يشير بهذا إلى قول ابن القصار: إن معنى

وعبد الرحمن عن الثوري عنه، وروى مالك عنه غيراً في غير «الموطأ» قلت: وضعفه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد، ومناسبة للترجمة إشعاره بملازمة السواك ولم يخص رطباً من يابس، وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم، أو أن العام في الأشخاص عام في الأحوال، وقد أشار إلى ذلك بقوله في أواخر الترجمة المذكورة «ولم يخص صائماً من غيره» أي ولم يخص أيضاً رطباً من يابس، وبهذا التفسير تظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة، والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء، فإنه يقتضي إباحته في كل وقت وعلى كل حال، قال ابن المنير في الحاشية: أخذ البخاري شرعية السواك للصائم بالليل لخاص، ثم انتزعه من الألة العامة التي تناولت أحوال تناول السواك وأحوال ما يستاك به، ثم انتزح ذلك من أهم من السواك وهو المضمضة إذ هي أبغ من السواك الرطب.

قوله: (وقالت عائشة عن النبي ﷺ: السواك مطهرة للفم مرضاة للرب) وصله أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي حنيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبيه عنها رواه من عبد الرحمن هذا يزيد بن زريع والدارقطني وسليمان بن بلال وغير واحد، وخالفهم حماد بن سلمة فرواه من عبد الرحمن بن أبي حنيفة عن أبيه عن أبي بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسراج في مستنجمهما عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد بن سلمة، قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى: هذا خطأ إنما هو عن عائشة.

قوله: (وقال عطاء وقائدة يطلع ريقه) كذا للأكثر وللمستعلمي يبلغ بشير مثاق، وللحموي يتلع بتقديم المثاق بعدها موحدة ثم مشددة، فأما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسناني في الباب الذي بعده، وأما أثر قائدة فوصله عبد بن حميد في «التفسير» عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه، ومناسبة للترجمة من جهة أن أقصى ما يخص من السواك الرطب أن يتحلل منه في الفم شيء، وذلك الشيء كماء المضمضة فإذا قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يتلع ريقه.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: لولا أن شق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) وصله النسائي من طريق بشر بن عمر عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الله بن أبي هريرة بهذا اللفظ، ووقع لنا بعلو في «جزء الذهلي»، وأخرجه ابن خزيمة من طريق روح بن عباد عن مالك بلفظ «لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء» والحديث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه، وقد أخرجه النسائي أيضاً من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ «لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء».

قوله: (ويروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي ﷺ) أما حديث جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السواك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ «مع كل صلاة سواك» وعبد الله يختلف فيه، وصله ابن عدي من وجه آخر عن جابر بلفظ «لجميع السواك عليهم عزمة» وإسناده ضعيف، وأما حديث زيد بن خالد فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عنه بلفظ «عند كل صلاة» وحكى الترمذي عن البخاري أنه سأل عنه رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد فقال: رواية محمد بن إبراهيم أصح، قال الترمذي: كلا الحديثين صحيح عندي. قلت: رجح البخاري طريق محمد بن إبراهيم لأمرين: أحدهما: أن فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب فكلمها قام إلى الصلاة استاك، ثانيهما: أنه توسع فأخرج الإمام أحمد من طريق يعنى بن أبي كثير حدثنا أبو سلمة عن زيد بن خالد فذكر نحوه.

تعيه: وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأحداث تقديم وتأخير واختط فيه يسير، ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء وفي أوائل الصلاة وذكرته ما يتعلق بمناسبتها للترجمة قبل.

٢٨- باب قول النبي ﷺ:

«إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَشْبِقْ بِمَنْحَرِهِ الْمَاءَ»

وَلَمْ يُعَيِّرْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ.

أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر، ثم هو موافق لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يَأْخُذُكُمْ بِمَا كَسِبْتُمْ فَلَوْ كُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] فالتيسان ليس من كسب القلب، وموافق للقياس في إبطال الصلاة بعدم الأكل لا بنسيان فكل ذلك الصيام، وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل، وردده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلب، لأنه قاعدة مستقلة بالصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل، وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والمخرج عنهم، وقد روى أحد هذا الحديث سيياً فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها ما إسحاق أنها «كانت عند النبي ﷺ فأتني بضععة من ثريد فاكلت معه، ثم تذكرت أنها كانت صائمة، فقال لها ذو اليلين: الآن بعد ما شبع؟ فقال لها النبي ﷺ: أتني صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك» وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره. ومن المستطرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار: أن إنساناً جاء إلى أبي هريرة فقال أصبحت صائماً فنسيت فطعمت، قال لا بأس. قال: ثم دخلت على إنسان فنسيت وطعمت وشريت، قال: لا بأس الله أعلمكم وسفأك. ثم قال: دخلت على آخر فنسيت وطعمت، فقال أبو هريرة: أنت إنسان لم تنمرد الصيام.

٢٧- باب السَّوَاكِ الرَّطْبِ وَالْيَاسِ لِلصَّائِمِ

وَيُذَكَّرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رِيعةَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ، مَا لَا أَحْصِي أَوْ أَغْثُ.

وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «لَوْ لَا أَنِ اشْتَقَّ عَلَى أُمِّي لَأَمَرْتُهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ».

ويروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ، وَلَمْ يُخَصَّ الصَّائِمُ مِنْ غَيْرِهِ.

وقالت عائشة، عن النبي ﷺ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ».

وقال عطاء وقائدة: يَتَلَعُ رِيْقَهُ.

١٩٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ حُمْرَانَ: «رَأَيْتُ عُثْمَانَ ﷺ تَوَضَّأَ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى إِلَى الْغُرْفَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْغُرْفَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ لَا يَخْذُلُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَنْبِهِ». [راجع: ١٥٩. أخرجه مسلم: ٢٢٦].

قوله: (باب سواك الرطب واليابس للصائم) كذا للأكثر وهو كقولهم مسجد الجامع، ووقع في رواية الكشيبي «باب السواك الرطب واليابس» وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرطب كالملك والشمعي، وقد تقدم قبل بباب قياس ابن سيرين السواك الرطب على الماء الذي يتضمض به، ومنه تظهر النكتة في إيراد حديث عثمان في صفة الوضوء في هذا الباب فإن فيه أنه يتضمض واستنشق وقال فيه: «من توضع وضوئي هذا» ولم يفرق بين صائم ومفطر، ويتباد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب.

قوله: (ويذكر عن عامر بن ربيعة قال: رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أحصي أو أعده) وصله أحمد وأبو داود والترمذي من طريق عاصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا أخرج حديث عاصم، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رواها عنه، وروى يعنى

وقال الحسن: لا بأس بالسعوط للصائم إن لم يعمل إلى خلقه، ويكتحل.

وقال عطاء: إن تمضمض ثم أفرغ ما في فيه من الماء لا يضره إن لم يزد ريقاً وماءاً بقي في فيه؟ ولا يمتنع الملوك، فإن ازدرد ريق الملوك لا أقول إنه يفسد، ولكن ينهي عنه، فإن استقر فدخل الماء خلقه لا بأس، ثم يملك.

قوله: (باب قول النبي ﷺ: إذا توضأ فليستشقي بمنخره الماء) هذا الحديث بهذا اللفظ من الأصول التي لم يوصلها البخاري، وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة، وروياه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن إسحاق عنه عن معمر عن همام ولفظه: «إذا توضأ أحدكم فليستشقي بمنخره الماء ثم ليستش» وروى المصنف «ولم يميز الصائم من غيره» قاله تفهيماً، وهو كذلك في أصل الاستئشاق، لكن ورد تمييز الصائم من غيره في المبالغة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق حاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال له: «بالغ في الاستئشاق إلا أن تكون صائماً» وكان المصنف أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل.

قوله: (وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم إن لم يصل المساء إلى خلقه) وصله عن أبي شيبة نحوه، وقال الكوفيون والأوزاعي وإسحق: يجب القضاء على من استعط. وقال مالك والشافعي: لا يجب إلا إن وصل الماء إلى خلقه. وقوله: «ويكتحل» هو من قول الحسن أيضاً وقد تقدم ذكره قبل بابين.

قوله: (وقال عطاء إنا) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج «قلت لعطاء الصائم يمتضمض ثم يزدرد ريقه وهو صائم؟ قال: لا يضره، وماءاً بقي في فيه؟ وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج، ووقع في أصل البخاري» وما بقي في فيه؟ قال ابن بطال: ظاهره إباحة الازدرد لما بقي في الفم من ماء المضمضة، وليس كذلك لأن عبد الرزاق رواه بلفظ «وماءاً بقي في فيه» وكان «ذا» سقطت من رواية البخاري انتهى. و«ما» على ظاهر ما أورده البخاري موصولة، وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استهائية، وكأنه قال: وأي شيء يبقى في فيه بعد أن يمج الماء إلا أثر الله، فإذا بلغ ريقه لا يضره. وقوله في الأصل «لا يفسره» وقع في رواية المستملي «لا يضره» بزيادة تخاتية والمعنى واحد.

قوله: (ولا يمتنع الملوك إنا) في رواية المستملي «ويمنع الملوك» والأول أولى فذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج «قلت لعطاء يمتنع الصائم الملوك؟ قال لا. قلت إن يجع ريق الملوك ولا يزدرد ولا يمتنع قال: وقتل له: أيتسوك الصائم؟ قال نعم. قلت له: أيزدرد ريقه؟ قال لا. فقلت: ففصل أيسره؟ قال لا، ولكن ينهي عن ذلك» وقد تقدم الخلاف في المضمضة في «باب من أكل ناسياً» قال ابن المنذر: أجمروا على أنه لا شيء على الصائم فيما يتلوه مما يجري مع الرق مما بين أسنانه مما لا يقدر على إخراجه، وكان أبو حنيفة يقول: «إذا كان بين أسنانه لحم فأكله متمداً فلا قضاء عليه» وخالفه الجمهور لأنه معدود من الأكل. وورخص في مضغ الملوك أكثر العلماء إن كان لا يتحلب منه شيء، فإن تحلب منه شيء فإزدرد فاجمهور على أنه يفسد انتهى. والملوك بكسر اللام وسكون الهمزة وسكون اللام بعدها كاف: كل ما مضغ ويقي في الفم كالمضطكي واللبان، فإن كان يتحلب منه شيء في الفم فيدخل الجوف فهو مفطر، وإلا فهو مجفف ومعتش فكيره من هذه الحنية.

٢٩ - باب إذا جامع في رمضان

ويذكر عن أبي هريرة رقة: «من أظفر يوماً من رمضان، من غير غلظ ولا مرض، لم يقضيه صيام الدهر وإن صامه».

وبه قال ابن مسعود.

وقال سعيد بن المسيب والشعبي وابن جبير وإبراهيم وقادة وخماد: يقضي يوماً مكانه.

١٩٣٥ - حدثنا عبد الله بن حنبل: سمع يزيد بن هارون: حدثنا يحيى،

هو ابن سعيد: أن عبد الرحمن بن القاسم أخبره، عن محمد بن جعفر بن الزبير عن الثمام بن خويلد، عن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره: أنه سمع عائشة رضي الله عنها تقول: «إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إنه اخترق. قال: «ما لك؟» قال: أصبت أهلي في رمضان، فأبى النبي ﷺ بيحكى يذعي العرق، فقال: «إنه اخترق؟» قال: أنا، قال: «تصدق بهذا». «الطبر: ١٩٢٢» أخرجه مسلم: ١١١٢.

قوله: (باب إذا جامع في رمضان) أي حامداً علماً وجب عليه الكفارة. قوله: (ويذكر عن أبي هريرة رقة: من أظفر يوماً من رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه) وصله أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمار عن أبي الطرسي عن أبيه عن أبي هريرة نحوه، وفي رواية شعبة «في غير رخصة» رخصها الله تعالى لم يقض عنه وإن صام الدهر كله «قال الترمذي: سألت عمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: أبو الطرسي اسمه يزيد بن الطرسي لا أصرف له غير هذا الحديث، وقال البخاري في «التاريخ» أيضاً: فردد أبو الطرسي بهذا الحديث ولا أدرى سمع أبوه من أبي هريرة أم لا. قلت: واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كثيراً فحصلت فيه ثلاث علل: الاضطراب والجعل بحال أبي الطرسي والشك في سماع أبيه من أبي هريرة، وعلة الثالثة تنحصر بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء، وذكر ابن حزم من طريق العملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفاً قال ابن بطال: أشار بهذا الحديث إلى إيجاب الكفارة على من أظفر بكل أو شرب قياساً على الجماع، والجامع بينهما انتهاك حرمة الشعر بما يفسد الصوم عمداً. وقرر ذلك الزين بن النثير بأنه ترجم بالجماع لأنه الذي ورد فيه الحديث المستند، وإنما ذكر آثار الإظهار ليعلم أن الإظهار بالأكل والجماع بمعنى واحد انتهى. والذي يظهر في أن البخاري أشار بالآثار التي ذكرها إلى أن إيجاب القضاء يختلف فيه بين السلف، وأن الفطر بالجماع لا بد فيه من الكفارة، وأشار بحديث أبي هريرة إلى أنه لا يصح كونه من يجزم به عنه، وعلى تقدير صحته فظاهره بقوي قول من ذهب إلى عدم القضاء في الفطر بالأكل بل يبقى ذلك في فته زيادة في حقوته لأن مشروعية القضاء تقتضي رفع الاسم، لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الأمر بها وهو الجماع، والفرق بين الانتهاك بالجماع والأكل ظاهر فلا يصح القياس المذكور، قال ابن النثير في الحاشية ما عمله: إن معنى قوله في الحديث «لم يقض عنه صيام الدهر» أي لا سبيل إلى استدراك كمال فضيلة الأداء بالقضاء، أي في وصفه الخاص، وإن كان يقضي عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك إهدار القضاء بالكلية انتهى. ولا يخفى تكلفه، وسياق أثر ابن مسعود الآتي يرد هذا التأويل، وقد سوي بينهما البخاري.

قوله: (وبه قال ابن مسعود) أي بما دل عليه حديث أبي هريرة، وأثر ابن مسعود وصلة البيهقي وروياه عالياً في «جزء حلال الفطار» من طريق منصور عن واصل عن الثميرة بن عبد الله الشكري قال: «حدث أن عبد الله بن مسعود قال: من أظفر يوماً من رمضان من غير علة لم يجزه صيام الدهر حتى يلتقي الله، فإن شاء غفر له وإن شاء عليه» وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن الثميرة عن فلان ابن الحارث عن ابن مسعود، ووصله الطبراني والبيهقي أيضاً من وجه آخر عن عرقبة قال عبد الله بن مسعود: «من أظفر يوماً في رمضان متمداً من غير علة ثم مضى طول الدهر لم يقل عنه» ويؤيد الإسناد عن علي مثله، وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك بإسناد له فيه انتطاع أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به «من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع».

قوله: (وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقادة وحامد: يقضي يوماً مكانه) أما سعيد بن المسيب فوصله مسند وغيره عنه في قصة الجامع قال: «يقضي يوماً مكانه ويستغفر الله» ولم أر عنه التصريح بذلك في الفطر بالأكل، بل روى ابن أبي شيبة من طريق حاصم قال: «كتب أبو قلابة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أظفر يوماً من رمضان متمداً، قال: يصوم شهراً. قلت: فيومين؟ قال: صيام شهر. قال تعددت أياماً قال: صيام شهر» قال ابن عبد البر كأنه ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان، فإذا تخلل فطر يوم عمداً بطل التتابع ووجب استئناف صيام شهر كمن لزمه صوم شهر متتابع بغيره. وقال غيره يجتعل أنه أراد عن كل يوم شهر، فقله: «فيومين قال صيام شهر» أي عن كل يوم، والأول أظهر.

قوله: (باب إذا جامع في رمضان) أي عامداً علماً (ولم يكن له شيء) يحتق أو يلطم ولا يستلح الصيام (فصدق عليه) أي بقدر ما يجزيه (فليكثر) أي به لأنه صار واجداً، وفيه إشارة إلى أن الإصرار لا يسقط الكفارة عن الذمة.

قوله: (أخبرني حميد بن عبد الرحمن) أي ابن عوف، هكذا توارد عليه أصحاب الزهري، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفساً: منهم ابن عينة واليث ومعمّر ومنصور عند الشيخين، والأوزاعي وشعيب وإبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك، وابن جريج عند مسلم، ويحيى بن سعيد وعمران بن مالك عند النسائي، وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة، والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي، وعقيل عند ابن خزيمة، وابن أبي حفصة عند أحمد، ويونس وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني، ومحمد بن إسحاق عند الزوار، وسأذكر ما عند كل منهم من زيادة فائدة إن شاء الله تعالى. وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره، قال الزوار وابن خزيمة وأبو عوانة: أنشأ فيه هشام بن سعد قلت: وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة، فرواه عن الزهري أخرجه الدارقطني في «الملل»، والمفوض عن ابن أبي حفصة كالجماعة. كذلك أخرجه أحد وغيره من طريق روح بن عباد عنه، ويعتمد أن يكون الحديث عند الزهري عنهما، قد جمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في «الملل» من طريقه، وسياقي في الباب الذي بعده حكاية خلاف آخر فيه على منصور وكذلك في الكفارات حكاية خلاف فيه على سفيان بن عيينة إن شاء الله تعالى.

قوله: (إن أبا هريرة قال) في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي أويس عند الدارقطني التصريح بالتصديق بين حميد وأبي هريرة.

قوله: (بينما نحن جلوس) أصلها «بين» وقد ترد بشيء «ما» فتشيع الفتحة، ومن خاصة «بينما» أنها تطلق بلا وإذا حيت نحي للمفاجأة، بخلاف بينا فلا تلقى بواحدة عنهما، وقد وردا في هذا الحديث كذلك.

قوله: (عند النبي ﷺ) فيه حسن الأدب في التبرير لما تشعر العتبية بالتعظيم، بخلاف ما لو قال مع، لكن في رواية الكشيبي «مع النبي ﷺ».

قوله: (إذا جماعه رجل) لم ألق على تسميته، إلا أن عبد الغني في «المبهمات» وتبعه ابن بشكوال جزماً بأنه سلمان أو سلمة بن صخر البياضي، واستند إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار «عن سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي ﷺ: حرر رقبة، قلت ما أملك رقبة غيرها وضرب صفحة رقبته، قال: فسم شهرين متتابعين، قال: وهل أصبت الذي أصبت، إلا من الصيام؟ قال: فأطعم ستين مسكيناً، قال: والذي بعثك بالحق ما لنا طعام، قال: فانتقل إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك» والظاهر أنها واقعتان فإن في قصة الجماع في حديث الباب أنه كان صائماً كما سيأتي، وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلاً فافترقا، ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني بياضة وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة وفي كون كل منهما كان لا يقدر على شيء من خصائص اتحاد القصتين، وسنذكر أيضاً ما يؤيد المفارقة بينهما. وأخرج ابن عبد البر في ترجمة عطاء الخراساني من «التمهيد» من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على امرأته في رمضان في عهد النبي ﷺ هو سليمان بن صخر، قال ابن عبد البر: أظن هذا وصفاً، لأن المحفوظ أنه ظاهر من امرأته ووقع عليها في الليل لا أن ذلك كان منه بالنيهار. ويحتمل أن يكون قوله في الرواية المذكورة «وقع على امرأته في رمضان» أي ليلاً بعد أن ظاهر فلا يكون وصفاً ولا يلائم الاتحاد، ووقع في مباحث العام من «شرح ابن الحاجب» ما يوهم أن هذا الرجل هو أبو بردة بن يسار وهو وهم يظهر من تأمل بقية كلامه.

قوله: (فقال يا رسول الله) زاد عبد الجبار بن عمر عن الزهري «جاء رجل وهو يتف شمره ويدق صدره ويقول هلك الأبد» ولمحمد بن أبي حفصة «يلطم وجهه» وحجاج بن أرطاة «يدعو يله» وفي مرسل ابن المسيب عند الدارقطني «ويحيى على رأسه التراب» واستلح بهذا على جواز هذا الفعل والقول عن وقتل له معصية، وفقر بذلك في معصية الدين والغنى فيجوز في معصية الدين لا بشعر به الحال من شدة الندم وصحة الإقلاع، ويحتمل أن تكون هذه الواقعة قبل النهي عن لطم الخدود وحلق الشعر عند المصيبة.

قوله: (فقال هلك) في رواية منصور في الباب الذي يليه «فقال إن الآخر

وروى الزوار والدارقطني مقتضى هذا الاحتمال مرفوعاً عن أنس وإسناده ضعيف. وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور «حدثنا هشيم حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أظفر يوماً في رمضان عامداً قال: يصوم يوماً مكانه ويستغفر الله عز وجل». وأما سعيد بن جبير فوصفه ابن أبي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله. وأما إبراهيم التيمي فقال سعيد بن منصور: حدثنا هشيم، وقال ابن أبي شيبة: حدثنا شريك كلاهما عن مثيرة عن إبراهيم فذكر مثله. وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقاتدة في قصة الجماع في رمضان. وأما هاد وهو ابن أبي سليمان فذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري وفي إسناده هذا أربعة من التابعين في نسق كلهم من أهل المدينة: يحيى وعبد الرحمن تاهيمان صغيران من طبقة واحدة، وفوقهما قليلاً محمد بن جعفر، وأما ابن عمه عباد فمن أوسط التابعين.

قوله: (إن رجلاً) قيل هو سلمة بن صخر البياضي ولا يصح ذلك كما سيأتي. **قوله:** (إنه أحرق) سياقي في حديث أبي هريرة أنه عمر بقوله: «هلكت» ورواية الاحتراق تنسر رواية الهلاك، وكأنه لما اعتقد أن مرتكب الإثم يعذب بالآثار أطلق على نفسه أنه أحرق لذلك، وقد أثبت النبي ﷺ له هذا الوصف فقال: «أين المحرق» إشارة إلى أنه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك، وفيه دلالة على أنه كان عامداً كما سيأتي.

قوله: (تصدق بهذا) هكذا وقع مختصراً، وأوردته مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه: «قال أصبت أهلي» قال: تصدق، قال والله مالي شيء، قال: اجلس فجلس، فأقبل رجل يسوق حماراً عليه طعام، فقال ابن المحرق أتناً؟ فقام الرجل، فقال تصدق بهذا، فقال: أهلي غيرنا؟ فوالله إنا لجياع، قال كلوه، وقد استدل به مالك حيث جزم في كفارة الجماع في رمضان بالإطعام دون غيره من الصيام والعتق، ولا حجة فيه لأن القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة، أشار إلى هذا الجواب الطحاوي، والظاهر أن الاختصار من بعض الرواة، فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الإسناد مفسراً ولفظه «كان النبي ﷺ جالساً في ظل فارع يعني بالقائه والمهمة فجاءه رجل من بني بياضة فقال: أحترقت، وقتع بامرأتي في رمضان، قال اعتق رقبة، قال: لا أجدها، قال أطعم ستين مسكيناً، قال ليس عندي» فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم يسق لفظه، وساقه ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي، ولم يقع في هذه الرواية أيضاً ذكر صيام شهرين، ومن حفظه حجة على من لم يحفظ.

(تبيه): اختلفت الرواية عن مالك في ذلك، والمشهور ما تقدم، وعنه يكثر في الأصل بالتخيير وفي إجماع بالإطعام فقط، وعنه التخيير مطلقاً، وقيل: يراعى زمان الخصب والجلب، وقيل: يعتبر حالة المكفر، وقيل غير ذلك.

٣٠ - باب إذا جامع في رمضان

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، فَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَلْيَكْفُرْ.

١٩٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُفْتَقُّهَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَمَكَتِ النَّبِيُّ ﷺ. بَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَمْسَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ لَهَا تَمَرٌ - وَالْعَرَقُ الْمَكْتَلُ - قَالَ: «أَتَيْنَ السَّائِلُ؟» قَالَ: أُنَا. قَالَ: «خُذْ هَذَا فَصَدِّقْ بِهِ». فَقَالَ الرَّجُلُ: أَغْلَى الْقَرَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَوْلَاهُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا - يُرِيدُ الْعَرَقَيْنِ - أَهَلْ يَتَى الْقَرَرُ مِنْ أَهْلِ يَتَى. فَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ آثَانُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ». رَوَاهُ: ١٩٣٧، ٢٦٠٠، ٥٣٦٨، ٦٠٨٧، ٦١٦٤، ٦٧٥٩، ٦٧٦٠، ٦٧٦١، ٦٩٨٢١. أخرجه مسلم: ١٩١١.

هلك « والأخر بهزمة مفتوحة وخاء معجمة مكسورة بغير مد هو الأبعد، وقيل: الغائب، وقيل: الأردل.

قوله: (هلكت) في حديث عائشة كما تقدم « احترقت » وفي رواية ابن أبي خضعة « ما أراني إلا قد هلكت » واستدل به على أنه كان حامداً لأن الهلاك والاحتراق مجاز عن الصيام المؤدى إلى ذلك، فكأنه جعل المتروك كالواقع، ويالحق فيه بلفظ الماضي، وإذا تقرر ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناسي وهو مشهور قول مالك والجمهور، وعن أحمد وبعض المالكية يجب على الناسي، ونسكوا بترك استفساره من جاعة هل كان عن عمد أو نسيان، وترك الاستئصال في الفعل يتزل منزلة العموم في القول كما اشتهر، والجواب أنه قد تبين حاله بقوله هلكت واحترقت فدل على أنه كان حامداً عارفاً بالتصريم، وإيضاً فدخل النسيان في الجماع في نهار رمضان في غاية البعد، واستدل بهذا على أن من ارتكب معصية لأحد فيها وجاء مستغنياً عنه لا يزر لأن النبي ﷺ ما يعاقبه مع اعترافه بالمعصية، وقد ترجم لذلك البخاري في « المحمود » وأشار إلى هذه القصة، وتوجيه أن يجيء مستغنياً بالندم والتوبة، والتعزير إنما جعل للاستصلاح ولا استصلاح مع الصلاح، وإيضاً فلو عرقب المستغني لكان سبباً لترك الاستثناء وهي مفسدة فاقضى ذلك أن لا يعاقب، هكذا قرره الشيخ تقي الدين، لكن وقع في « شرح السنة للبغوي » أن من جامع متمعداً في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزر على سوء صنيعه، وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من الندم والتوبة، وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شامد الزود.

قوله: (قال ما لك؟) يفتح اللام استفهام عن حاله، وفي رواية عقيل « ويحك ما شاك؟ » ولابن أبي خضعة « وما الذي أهلكك؟ » ولعمرو « ما ذلك؟ » وفي رواية الأزاعي « ويحك ما صنعت؟ » أخرجه المصنف في « الأدب » وترجم « باب ما جاء في قول الرجل ويحك ويحك » ثم قال عقيل: تأمله يونس عن الزهري « يعني في قوله: » ويحك » وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري « ويحك ». قلت: وسأذكر من وصلهما هناك إن شاء الله تعالى. وقد تابع ابن خالد في قوله: « ويحك » صالح بن أبي الأخضر، وتابع الأزاعي في قوله: « ويحك » عقيل وابن إسحاق وحجاج بن أرطاة فهو أرجح وهو اللائق بالمقام، فإن روي كلمة رحمة وويل كلمة عذاب والمقام يقتضي الأول.

قوله: (وقعت على امرأتي) وفي رواية ابن إسحاق « أصبت أهلي » وفي حديث عائشة: « وطئت امرأتي » ووقع في رواية مالك وابن جريج وغيرهما كما سيأتي بيانه بعد قليل في الكلام على الترتيب والتخيير في أول الحديث « أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره النبي ﷺ » الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول المالكية، وقد تقدم نقل الخلاف في « والجمهور حلوا قوله: » أفطر » هنا على التقيد في الرواية الأخرى وهو قوله: « وقعت على أهلي » وكأنه قال أفطر بجماع، وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره تعدد القصة. واحتج من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس الأكل على الجماع بجماع ما بينهما من انتهاك حرمة الصوم، وبأن من أكره على الأكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجماع بجماع ما بينهما، وسيأتي بيان الترجيح بين الروایتين في الكلام على الترتيب. وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث أبي هريرة فمعظم الروايات فيها « وطئت » ونحو ذلك، وفي رواية ساق مسلم إسناده وساق أبو عوانة في مستخرجه منها أنه قال: « أفطرت في رمضان » والقصة واحدة وخرجها متحد فيحمل على أنه أراد أفطرت في رمضان بجماع، وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن منصور « أصبت امرأتي ظهراً في رمضان » وتعين رمضان محمول بمفهومه، وللقرطبي وجوب كفارة الجماع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالنذر، وفي كلام أبي عوانة في صحيحه إفساراً إلى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهاداً سواء كان الصرم واجباً عليه أو غير واجب.

قوله: (وأنا صائم) جملة حالية من قوله: « وقعت » فيؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى للمشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً بجماعاً في حالة واحدة، فعلى هذا قوله: « وطئت » أي شرعت في الوطء أو أراد جامعته بعد إذ أتما صائمه، ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر « وقعت على أهلي اليوم وذلك في رمضان ».

قوله: (هل تجد ربة تعصها) في رواية منصور « أجد ما تحرم ربة » وفي رواية ابن أبي خضعة « استطيع أن تمتق ربة » وفي رواية إبراهيم بن سعد والأوزاعي قال: « اعتق ربة » زاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة قال: « بنسما صنعت اعتق ربة ».

قوله: (قال لا) في رواية ابن مسافر « قال لا والله يا رسول الله » وفي رواية ابن

إسحاق « ليس عتني » وفي حديث ابن عمر « فقال والذي بعثك بالحق ما ملكك ربة قط » واستدل بإطلاق الربة على جواز إخراج الربة الكافرة بقول الحنفية، وهو ينبغي على أن السبب إذا اختلف واتحد الحكم لم يقدح المطلق أو لا وهل تقيده بالقياس أو لا والأقرب أنه بالقياس، ويؤيده التقيد في مواضع أخرى.

قوله: (قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا) وفي رواية إبراهيم بن سعد « قال: فصم شهرين متتابعين » وفي حديث سعد « قال: لا أقدر » وفي رواية ابن إسحاق « وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام؟ » قال ابن دقيق العيد: لا إشكال في الانتقال من الصوم إلى الإطعام، لكن رواية ابن إسحاق هذه اقتضت أن عدم استطاعته لشدة شيقه وعدم صبره عن الوقاع فشأ للشافعية نظر: هل يكون ذلك علواً أي شدة الشيق حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك، ويلحق به من يجد ربة لا غنى به عنها فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجوده لكونه في حكم غير الواحد، وأما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن إبراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في هذه القصة مرسله أنه قال في جواب قوله هل تستطيع أن تصوم « إني لأدع الطعام ساعة فما أطيق ذلك » ففي إسناده مقال، وعلى تقدير صحة فعله احتل بالأمرين.

قوله: (فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟ قال: لا) زاد ابن مسافر « يا رسول الله ». ووقع في رواية سفيان « فهل تستطيع إطعام؟ » وفي رواية إبراهيم بن سعد وعراك بن مالك « فطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا أجد » وفي رواية ابن أبي خضعة « اقتسطح أن تطعم ستين مسكيناً؟ قال لا » وذكر الحاجة. وفي حديث ابن عمر « قال والذي بعثك بالحق ما أشيع أهلي » قال ابن دقيق العيد: أضاف الإطعام الذي هو مصدر اطعم إلى ستين فلا يكون ذلك موجوداً في حق من اطعم ستة ساكنين عشرة أيام مثلاً، ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يهود عليه بالإطعام، والمشهور عن الحنفية الإجزاء حتى لو اطعم الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفى، والمراد بالإطعام الإحصاء لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع الطعام في الفم بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف، وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الإطعام من غير اشتراط تناول، بخلاف زكاة الفرض فإن فيها النص على الإتياء وصدة الفطر فإن فيها النص على الأداء، وفي ذكر الإطعام ما يدل على وجود طامعين فيخرج الطفل الذي لم يطعمه كقول الحنفية، ونظر الشافعي إلى النزوع فقال: يسلم لوليه، وذكر السنين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها، ومن لم يقل بالجمهور تمسك بالإجماع على ذلك. وذكر في حكمة هذه الحاصل من المناسبة أن من انتهك حرمة الصوم بالاعتقاد فقد أهلك نفسه بالمعصية فانسب أن يعق ربة فيفني نفسه، وقد صرح ابن عمر « ما اعتق ربة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار. وأما الصيام فناسبه ظاهراً لأنه كالقصاص بجنس الجنابة، وأما كونه شهرين فلائمه لما أمر بمصايرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء، فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله من حيث إنه عبادة واحدة بالنزوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتغليظ قصده. وأما الإطعام فناسبه ظاهراً لأنه مقابلة كل يوم بإطعام مسكين. ثم إن هذه الحاصل جامعة لاشتغالها على حق الله وهو الصوم، وحق الأحرار بالإطعام، وحق الأرقاء بالإعتاق، وحق الجناني بثواب الامتثال. وفيه دليل على إيجاب الكفارة بالجماع خلافاً لمن شذ فقال لا تجب مستنداً إلى أنه لو كان واجباً لما سقط بالإعصار، وتعقب بمنع الإسقاط كما سيأتي البحث فيه. وقد تقدم في آخر « باب الصيام » يصبح جيباً نقلاً عن الخلاف في إيجاب الكفارة بالقبلة والنظر بالباشرة والإلتزام، واختلصوا أيضاً هل يلحق قول الرطة في الدين بالرطة في القبل، وهل يشترط في إيجاب الكفارة كل وطء في أي فرع كان؟ وفيه دليل على جريان الحاصل الثلاث المذكورة في الكفارة. ووقع في « المدونة » ولا يعرف مالك غير الإطعام ولا يأخذ بعنق ولا صيام، قال ابن دقيق العيد: وهي معضلة لا يهتدي إلى توجيهها مع مصداقة الحديث الثابت، غير أن بعض المحققين من أصحابه حل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الإطعام على غيره من الحاصل، ووجهوا ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة للقادر ثم نسخ هذا الحكم، ولا يلزم منه نسخ الفضيلة فيرجع الإطعام أيضاً لاختيار الله له في حق للمطر بالضر، وكذا أخبر بأنه في حق من آخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر، ولناسية إيجاب الإطعام لجبر فوات الصيام الذي هو إمساك عن الطعام، ولشمول نفعه للمساكين، وكل هذه الوجوه لا تقوم ما ورد في الحديث من تقديم الشق على تمام الشق بالإطعام سواء قلنا بالكفارة على الترتيب أو بالتخيير فإن هذه البداية إن لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن تقتضي استحبابه. وأخبروا أيضاً بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الإطعام، وقد تقدم الجواب عن ذلك قبل، وأنه ورد فيه من وجه

بالمعجز، وهذا الثالث ليس بقوي لأنها لو سقطت ما صادت عليه حيث أمره بها بعد إعطائه إياه للكل.

قوله: (أي النبي ﷺ) كذا لأكثر بضم أوله على البناء للمجهول وهو جواب
بيناً في هذه الرواية. وأما رواية ابن عينة المشار إليها فقال فيها: «إذ أتى» لأنه قال فيها
«فيما هو جالس» وقد قدم تقرير ذلك، والآتي المذكور لم يسم لكن وقع في رواية
 معمر كما سيأتي في الكفارات «فجاء رجل من الأنصار» وعند الدارقطني من طريق
 داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسلًا «فأتى رجل من ثقف» فإن لم يحمل على
 أنه كان حليفاً للأنصار أو إطلاق الأنصار بالمعنى الأعم وإلا فرواية الصحيح أصح،
 ووقع في رواية ابن إسحاق «فجاء رجل بصدقة يحملها» وفي مرسل الحسن عند سعيد
 بن منصور «بتمر من تمر الصدقة».

قوله: (يعرق) بفتح الهملة والراء بعدها قاف، قال ابن التين كذا لأكثر الرواة
 وفي رواية أبي الحسن يحيى القاسبي بإمكان الراء قال عياض والصواب الفتح، وقال ابن
 التين أكثر بعضهم الإسكان لأن الذي بالإسكان هو العظم الذي عليه اللحم. قلت: إن
 كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم فليكن الفتح لأنه يشترك مع الماء الذي يتحلب
 من الجسد، نعم الرابع من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللفظة أيضاً إلا أن الإسكان
 ليس بمتكرر بل أتت بعض أهل اللغة كالقزاز.

قوله: (والعرق المكمل) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام، زاد
 ابن عينة عند الإسماعيلي وابن خزيمة: للكل الضخم، قال الأخفش: سمي المكمل عرقاً
 لأنه يضفر عرقه عرقه فالعرق جمع عرقه كعلق وعلقته، والعرق الضفيرة من الخوص.
 وقوله والعرق المكمل ضمير من أحد روايته، وظاهر هذه الرواية أنه الضمعي، لكن في
 رواية ابن عينة ما يشعر بأنه الزهري، وفي رواية منصور في الباب الذي يلي هذا «فأتى
 بعرق فيه تمر وهو الزيل» وفي رواية ابن أبي خضبة «فأتى بزيل وهو المكمل» والزيل
 بفتح الزاي وتخفيف اللوحدة بعدها تختاية ساكنة ثم لام بوزن رغيغ هو المكمل، قال ابن
 دريد يسمى زَيْلاً لحمل الزيل فيه، وفيه لغة أخرى زَيْليل بكسر الزاي أوله وزيادة نون
 ساكنة وقد تدمج النون فتشدد الباء مع بقاء وزنه، وجمعه على اللغات الثلاث زَنْبِيل،
 ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم «فجاءه عرقان» والمشهور في غيرها عرق
 ورجعه البيهقي، وجمع غيره بينهما بتعدد الواقعة، وهو جمع لا زرعاً، لا اتحاد خرج
 الحديث والأصل عدم التحد، والذي يظهر أن التمر كان قد عرق لكنه كان في عرقين في
 حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في الحمل، فيحمل أن الأتي به لما وصل أفروغ
 أحملها في الآخر، فمن قال عرقان أراد ابتداء الحمل ومن قال عرق أراد ما آل إليه والله
 أعلم.

قوله: (أين المسائل) زاد ابن مسافر «أنفاً» أطلق عليه ذلك لأن كلامه متضمن
 للسؤال فإن مراده هلكت فما يتجني وما يلحقني مثلاً، وفي حديث عائشة «أين المحرق
 أنفاً؟» وقد تقدم تقريره، وفي بعض في هذه الرواية مقلد ما في المكمل من التمر بصل ولا في
 شيء من طرق الصحيحين، حديث أبي هريرة، ووقع في رواية ابن أبي خضبة «فيه
 خمسة عشر صاعاً» وفي رواية مؤمل عن سفيان «فيه خمسة عشر أو نحو ذلك» وفي رواية
 مهرا بن أبي عمر عن الثوري عن ابن خزيمة «فيه خمسة عشر أو عشرون» وكذا هو
 عند مالك وحيد الزراق في مرسل سعيد بن المسيب، وفي مرسله عند الدارقطني الجزم
 بعشرين صاعاً، ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة «فأتى بعرق فيه عشرون صاعاً»
 قال البيهقي قوله: عشرون صاعاً بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض روايته، وقد بين
 ذلك محمد بن إسحاق عنه فذكر الحديث وقال في آخره: قال محمد بن جعفر فحدثت
 بعد أنه كان عشرين صاعاً من تمر. قلت: ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند
 مسدد «فأمر له ببعض» وهذا يجمع الروايات، فمن قال إنه كان عشرين أراد أصل ما
 كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع فيه الكفارة، وبين ذلك حديث علي عند
 الدارقطني «تلعم ستين مسكينا لكل مسكين مد» وفيه: «فأتى بخمسة عشر صاعاً فقال
 أطعمه ستين مسكينا» وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي
 هريرة، وفيه رد على الكوفي في قوله إن واجبه من القمح ثلاثون صاعاً ومن غيره
 ستون صاعاً، ولقول عطاء: إن أظفر بالأكل أطعم عشرين صاعاً، وعلى أنشهب في قوله
 لو غلهم أو عشايم كفى تصدق الإطعام، ولقول الحسن يطعم أربعين مسكينا عشرين
 صاعاً أو بالجماع أطعم خمسة عشر، وفيه رد على الجوهري حيث قال في «الصحيح»:
 للمكمل يشبه الزيل يسع خمسة عشر صاعاً لأنه لا حصر في ذلك، وروي عن مالك أنه
 قال يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة بفائق رواية

آخر ذكر المتق أيضاً. ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب، ومنهم من قال إن
 الكفارة تختلف باختلاف الأوقات: ففي وقت الشدة يكون بالإطعام وفي غيرها يكون
 بالعتق أو الصوم ونقله عن حنفي المتأخرين، ومنهم من قال: الإطعام بالجماع يكفر
 بالخصال الثلاثة، وبغيره لا يكفر إلا بالإطعام وهو قول أبي مصعب، وقال ابن جرير
 الطبري: هو غير بين المتق والصوم ولا يطعم إلا عند العجز عنهم، وفي الحديث أنه لا
 مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة. وجاء عن بعض الثقات إهداء البنته عند
 تعذر الرقة. وربما أبده بعضهم بإلحاق إضاد الصيام بإفساد الحج، وورد ذكر البنته في
 مرسل سعيد بن المسيب عند مالك في «الموطأ» عن عطاء الخراساني عنه، وهو مع
 إرساله قد رده سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن
 علية عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم «قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه
 عطاء الخراساني منك في الذي وقع على امرأته في رمضان أنه يعتق رقية أو يهدي بنته؟
 فقال: كذب» فذكر الحديث، وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحارث عن أبوب عن
 القاسم بن عاصم، وتابته همام عن قتادة عن سعيد وذكر ابن عبد البر أن عطاء لم يفرده
 بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولاً، ثم ساقه بإسناده لكنه من رواية
 ليث بن أبي سليم عن مجاهد، وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سنداً ومتناً فلا
 حجة فيه. وفي الحديث أيضاً أن الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور، قال ابن
 العربي: لأن النبي ﷺ نقله من أمر بعد علمه لأمر آخر وليس هذا شأن التغيير، ونزاع
 عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك قال: إن مثل هذا السؤال قد
 يستعمل فيما هو على التغيير، وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً أو حت فاستثنى
 فقال له المفتي: اعتق رقية فقال لا أجيد فقال صم ثلاثة أيام إلخ، لم يكن خلافاً لحقيقة
 التغيير، بل يحصل على أن إرشاده إلى المتق لكونه أقرب لتجيز الكفارة. وقال
 البيضاوي: ترتيب الثاني بآلغة على قد الأول ثم الثالث بآلغة على قد الثاني يدل على
 عدم التغيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فيتزل منزلة الشرط للحكم،
 وسلك المجهول في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين رويوا الترتيب عن الزهري أكثر ممن
 روى التغيير، وتعقب ابن التين بأن الذين رويوا الترتيب ابن عينة ومعمر والأوزاعي،
 والذين رويوا التغيير مالك وابن جريج وطلح بن سليمان وعمرو بن عثمان الخروزمي،
 وهو كما قال في الثاني دون الأول، فالذين رويوا الترتيب في البخاري الذي نحن في
 شرحه أيضاً إيرادهم بين سعد والليث بن سعد وشعب بن أبي حمزة ومنصور، ورواية
 هذين في هذا الباب الذي نشره في الذي يليه، فكيف غفل ابن التين عن ذلك وهو
 ينظر فيه؟ بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو أزيد، ورجع الترتيب
 أيضاً بأن رايه حكى لفظ القصة على وجهها فعمه زيادة علم من صورة الواقعة.
 ورواي التغيير حكى لفظ راوي الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة إما
 لقصد الاختصار أو لغير ذلك. ويترجع الترتيب أيضاً بأنه أحسن لأن الأخذ به جزئ
 سواء قلنا بالتخير أو لا بخلاف العكس، وجمع بعضهم بين الروايتين كما هلب والقرطبي
 بالحمل على التمدد وهو بعيد لأن القصة واحدة والمخرج متحد والأصل عدم التمدد،
 وبعضهم حل الترتيب على الأولوية والتخير على الجواز، وعكسه بعضهم فقال: «أو»
 في الرواية الأخرى ليست للتخير وإنما هي للتصير والتقدير، أمر رجلاً أن يعتق رقية أو
 يصوم إن عجز عن العتق أو يطعم إن عجز عنها. وذكر الطحاوي أن سبب إتيان بعض
 الرواة بالتخير أن الزهري راوي الحديث قال في آخر حديثه «فصارت الكفارة إلى عتق
 رقية أو صيام شهرين أو إطعام» قال فرواه بعضهم مختصراً مقتصراً على ما ذكر
 الزهري أنه آل إليه الأمر، قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري
 القصة على وجهها ثم ساق من طريقه مثل حديث الباب إلى قوله: «أطعمه أهللك»
 قال: فصارت الكفارة إلى عتق رقية أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً.
 قلت: وكذلك رواه الدارقطني في «اللمل» من طريق صالح بن أبي الأخضر عن
 الزهري وقال في آخره «فصارت سنة عتق رقية أو صيام شهرين أو إطعام ستين
 مسكيناً».

قوله: (لمعك عند النبي ﷺ) كذا هنا بالميم والكاف المفتوحة، ويموز ضمها
 والثاء للثنية، وفي رواية أبي نعيم في «المستخرج» من وجهين عن أبي اليمان «فسكت»
 بالهملة والكاف المفتوحة والثنية وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الأخضر، وفي رواية
 ابن عينة «قال له النبي ﷺ اجلس فجلس».

قوله: (ولمينا نحن على ذلك) في رواية ابن عينة «فيما هو جالس كذلك»
 قال بعضهم يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى إليه في حقه،
 ويحتمل أن كان عرف أنه سيؤتى بشيء، يعني به، ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة

مهرا ولا فالظاهر أنه لا حصر في ذلك والله أعلم. وأما ما وقع في رواية عطاه ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في «الأوسط» أنه «أبى بمكثل فيه عشرون صاعاً فقال تصدق بهذا» وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو بـتسعة عشر أو بإحدى وعشرين فلا حجة فيه لما فيه من الشك، ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه، وفي الإسناد إليه مع ذلك من لا يمتنع به. ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم «فجاءه عرقان فيها طعام» وجهه إن كان عرقطاً ما تقدم قريباً والله أعلم.

قوله: (دخل هذا التصديق به) كذا للأكثر ومنهم من ذكره بمعناه، وزاد ابن إسحاق «فصدق به عن نفسك» ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلفظ «أطعم هذا عتك» ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني، وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة «نحن تصدق به عتك» واستدل بإفواذه بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة، وكذا قوله في المراجعة: «هل تستطيع» و«هل تجد» وغير ذلك، وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي، وقال الجمهور وأبو شور وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف وتفاصيلهم في الحرمة والأمة والمطاعة والمكرمة وحمل هي عليها أو على الرجل عنها، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إصلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل واعتاراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً ما لم تعترف، وبأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صالحة لعمل من الأعمال. ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في سخا لا اشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمره بالنفل. والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا تدره لها على شيء، وقال القرطبي اختلوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها، وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فدخل حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صالحة، واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث «هلك وأهلك» وهي زيادة فيها مقال، فقال ابن الجوزي: في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولو لا ذلك لم يكن مهلكاً لها، قلت: ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلك إيضاح الكفارة عليها، بل يحتمل أن يريد بقوله هلك وأهلك أن تمتد الكفارة إلى كنت تسبياً في تأجيل من طوارضتي فوافقتها إذ لا ريب في حصول الإثم على المطاعة ولا يلزم من ذلك إثبات الكفارة ولا نفيها، أو المعنى هلك أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارتها، وأهلك أي نفسي بفعل الذي جر علي الإثم، وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة، وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء، وعصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق ابن عيينة، أما الأوزاعي فنسبها بعد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن قبة عن حلقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الأوزاعي قال البيهقي: رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جمع الرواة عن الوليد وعقبة وعمر، ومحمد بن المسيب كان حافظاً كثيراً إلا أنه كان في آخر أمره جمي فلعل هذه اللفظة أدخلت عليه، وقد رواه أبو علي النيسابوري عنه بدونها، ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال: سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال: عليها كفارة واحدة إلا الصيام، قيل له: فإن استكرهها؟ قال عليه الصيام وحده. وأما ابن عيينة فنسبها بعد أبو شور عن معلى بن منصور عنه، قال الخطابي: المعلى ليس بذلك الحافظ. وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يصرف أحداً طعن في المعلى وغفل عن قول الإمام أحمد: إنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة، فلعله حدث من حفظه بهذا فوهم، وقد قال الحاكم: وقت على «كتاب الصيام للمعلى» بخط موقوف به وليست هذه اللفظة فيه، وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضاً، وهو غلط منه فإن الدارقطني يخرجه طريق عقيل في «السنن» وقد ساقه في الملل بالإسناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها.

قوله: (أهل بيت الأقر من أهل بيتي) زاد يونس «مني ومن أهل بيتي» وفي رواية إبراهيم بن سعد «أقر منا» وأقر بالنصب على أنها خبر ما الثانية، ويجوز الرفع على لغة تميم، وفي رواية عقيل «ما أحد أقر به من أهلي، ما أحد أحوج إليه مني» وفي أقر «أحوج ما في أقر. وفي مرسل سعيد بن رواية داود عنه «والله ما لعالي من طعام» وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة «ما لنا عشاء ليلة».

قوله: (فضمك النبي ﷺ حتى بدلت أنباهه) في رواية ابن إسحاق «حتى بدلت نواجذه» ولأبي قره في «السنن» عن ابن جريج «حتى بدلت ثنابيه» ولعلها تصحيف من أنباه فإن الثنابيتين بالتبسم غالباً وظاهر السياق زيادة الزيادة على التبسم، ويصل ما ورد في صفته أن ضحكته كان تبسماً على غالب أحواله، وقيل: كان لا يضحك إلا في أمر يتعلق بالأخرة فإن كان في أمر الدنيا لم يزد على التبسم، قيل: وهذه القضية تعكر عليه وليس كذلك فقد قيل إن سبب ضحكته كان من تباین حال الرجل حيث جاء خافاً على نفسه راغباً في فلاحها مهما أمكن، فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أطعمه من الكفارة، وقيل: ضحك من ضحكته على ما قطع كلامه وحسن تأنيبه في الخطاب وحسن توبله في توصله إلى مقصوده.

قوله: (ثم لال أطعمه أهلك) تأمعه معمر وابن أبي حفصة، وفي رواية لابن عيينة في الكفارات «أطعمه عيالك» ولإبراهيم بن سعد «فأنتم إذا» وقدم على ذلك ذكر الضحك، ولأبي قره عن ابن جريج «ثم قال كله» ونحوه ليحيى بن سعيد وعروك، وجمع بينهما ابن إسحاق ولفظه «خذا وكلها وانقها على عيالك» ونحوه في رواية عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري، ولابن خزيمة في حديث عائشة «عد به عليك وعلى أهلك» وقال ابن دقيق العيد: تابعت في هذه القصة للمأخذ ثقيل إنه دل على سقوط الكفارة بالإحصار للقارن لوجوبها لأن الكفارة لا تصرف إلى النفس ولا إلى العيال، ولم يبين النبي ﷺ استقرارها في ذمته إلى حين يساره، وهو أحد قول الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية، وقال الأوزاعي: يستغفر الله ولا يعود. ويتأيد ذلك بصحة الفطر حيث تسقط بالإحصار للقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر، لكن الفرق بينهما أن صدقة الفطر لها أمد تنتهي إليه، وكفارة الصيام لا أمد لها تستقر في الذمة، وليس في الخبر ما يدل على إسقاطها فيه بل ما يدل على استمرارها على العاجز، وقال الجمهور: لا تسقط الكفارة بالإحصار، والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة. ثم اختلوا فقال الزهري: هو خاص بهذا الرجل، وإلى هذا لما إمام الحرمین، ورد بأن الأصل عدم الخصوصية. وقال بعضهم: هو منسوخ، ولم يبين قائله ناسخه، وقيل: المراد بالأهل الذي أمر بصرفها إليهم من لا تزمه نفقته من أقاربه، وهو قول بعض الشافعية، وضف بالرواية الأخرى التي فيها عيالك، وبالرواية المصرحة بالإذن له في الأكل من ذلك، وقيل: لا كان عاجزاً عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم، وهذا هو ظاهر الحديث، وهو الذي حل أصحاب الأقوال الماضية على ما قاله بأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه. قال الشيخ تقي الدين: وأقرى من ذلك أن يجعل الإطعام لا على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم، وأما الكفارة فلم تسقط بذلك، ولكن ليس استمرارها في ذمته مأخوذاً من هذا الحديث. وأما ما احتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه، لأن العلم بالوجوب قد تقدم، ولم يرد في الحديث ما يدل على الإسقاط لأنه لا أخيره بمجرد ما أمر بإخراج العرق دل على أن لا سقوط من العاجز، ولعله آخر البيان إلى وقت الحاجة وهو القدرة اهـ وقد ورد ما يدل على إسقاط الكفارة أو على إجزائها عنه بإفائها إياها على عياله وهو قوله في حديث علي «وكله أنت وعيالك فقد كفر الله عتك» ولكنه حديث ضعيف لا يمتنع بما تقدم به، ولاحظ أن ما قاله ﷺ أخذ هذا تصديق به لم يقبضه بل اعترف بأنه أحوج إليه من غيره فأنذره في حيتن في أكله، فلو كان يقبضه للملك ملكاً مشروطاً بصفة وهو

مهرا ولا فالظاهر أنه لا حصر في ذلك والله أعلم. وأما ما وقع في رواية عطاه ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في «الأوسط» أنه «أبى بمكثل فيه عشرون صاعاً فقال تصدق بهذا» وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو بـتسعة عشر أو بإحدى وعشرين فلا حجة فيه لما فيه من الشك، ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه، وفي الإسناد إليه مع ذلك من لا يمتنع به. ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم «فجاءه عرقان فيها طعام» وجهه إن كان عرقطاً ما تقدم قريباً والله أعلم.

قوله: (دخل هذا التصديق به) كذا للأكثر ومنهم من ذكره بمعناه، وزاد ابن إسحاق «فصدق به عن نفسك» ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلفظ «أطعم هذا عتك» ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني، وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة «نحن تصدق به عتك» واستدل بإفواذه بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة، وكذا قوله في المراجعة: «هل تستطيع» و«هل تجد» وغير ذلك، وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي، وقال الجمهور وأبو شور وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف وتفاصيلهم في الحرمة والأمة والمطاعة والمكرمة وحمل هي عليها أو على الرجل عنها، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إصلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل واعتاراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً ما لم تعترف، وبأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صالحة لعمل من الأعمال. ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في سخا لا اشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمره بالنفل. والتنصيص على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا تدره لها على شيء، وقال القرطبي اختلوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها، وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فدخل حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صالحة، واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث «هلك وأهلك» وهي زيادة فيها مقال، فقال ابن الجوزي: في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولو لا ذلك لم يكن مهلكاً لها، قلت: ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلك إيضاح الكفارة عليها، بل يحتمل أن يريد بقوله هلك وأهلك أن تمتد الكفارة إلى كنت تسبياً في تأجيل من طوارضتي فوافقتها إذ لا ريب في حصول الإثم على المطاعة ولا يلزم من ذلك إثبات الكفارة ولا نفيها، أو المعنى هلك أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارتها، وأهلك أي نفسي بفعل الذي جر علي الإثم، وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة، وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء، وعصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق ابن عيينة، أما الأوزاعي فنسبها بعد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن قبة عن حلقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الأوزاعي قال البيهقي: رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جمع الرواة عن الوليد وعقبة وعمر، ومحمد بن المسيب كان حافظاً كثيراً إلا أنه كان في آخر أمره جمي فلعل هذه اللفظة أدخلت عليه، وقد رواه أبو علي النيسابوري عنه بدونها، ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال: سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال: عليها كفارة واحدة إلا الصيام، قيل له: فإن استكرهها؟ قال عليه الصيام وحده. وأما ابن عيينة فنسبها بعد أبو شور عن معلى بن منصور عنه، قال الخطابي: المعلى ليس بذلك الحافظ. وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يصرف أحداً طعن في المعلى وغفل عن قول الإمام أحمد: إنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة، فلعله حدث من حفظه بهذا فوهم، وقد قال الحاكم: وقت على «كتاب الصيام للمعلى» بخط موقوف به وليست هذه اللفظة فيه، وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضاً، وهو غلط منه فإن الدارقطني يخرجه طريق عقيل في «السنن» وقد ساقه في الملل بالإسناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها.

(فتية): القائل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطوءته يقول يعتبر حالهما فإن كانا من أهل المتى أجزاء رقية، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ما سبق، وإن كانا من أهل الصيام صاماً جماً، فإن اختلف حالهما فيه فربح حله كتب الفروع.

قوله: (فقال الرجل على أفقر هي) أي تصدق به على شخص أفقر مني؟ وهذا يشعر بأنه فهم الإذن له في التصديق على من يصنف بالفقر، وقد بين ابن عمر في

قوله: (عن الزهري عن حميد) كذا للأكثر من أصحاب منصور عنه، وكذا رواه مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن منصور، وخالفه مهرا بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الإسناد قال: «عن سعيد بن المسيب» بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة، وهو قول شاذ والمفوظ الأول.

قوله: (إن الأخرى) بجزء غير معدودة بملها خاه معجمة مكسورة، تقدم في أوائل الباب الذي قبله، وحكى ابن القزويني فيه مد الحمزة.

قوله: (المجد ما تحور رقية)؟ بالنصب على البدل من لفظ «ما» وهي مفعول بتجده ومثله قوله: «أتجد ما تطعم ستين مسكيناً» وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله، وقد احتج به بعض المتأخرين عن أدركه شيخنا فكلم عليه في جلجلين جمع فيهما ألف فاخته وفاخته، وحصله أن شاء الله تعالى فيما لحضته مع زيادات كثيرة عليه، فله الحمد على ما اعم.

٣٢ - باب الْحِجَامَةِ وَالْقِيِّ لِلصَّائِمِ

وقال لي يحيى بن صالح: حَدَّثَنَا عَمَلَةُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غَمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ قُوتَانَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَهُ: إِذَا قَاءَ فَلَا يُفْطِرُ، إِنَّمَا يُخْرِجُ وَلَا يُؤَلِّجُ.

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يُفْطِرُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وقال ابن عباس وعكرمة: الصَّوْمُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ.

وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُخْجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَرَكَهُ، فَكَانَ يُخْجِمُ بِاللَّيْلِ.

وَأَخْجِمَ أَبُو مُوسَى لَيْلًا.

وَيَذْكُرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَرْقَمٍ وَأَمَّ سَلَمَةَ: أَنَّهُمْ اخْتَجِمُوا صِيَامًا.

وقال يَحْيَى عَنْ لَمْ عَقَلَمَةَ: كَمَا نَخْجِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ فَلَا نَنْهَى.

وَيَذْكُرُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ غَيْرٍ وَاحِدٍ مَرْفُوعاً: فَقَالَ: «الْفُطْرُ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُمُ».

وقال لي عثمان: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ: مَقْلَةٌ. لَيْلٌ لَهَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْلُهُ.

١٩٣٨ - حَدَّثَنَا مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَثَيْبٌ، عَنْ الثَّوْبِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجِمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ، وَأَخْجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ. [رواه: ١٨٣٥. أخرجه مسلم: ١٢٠٢].

١٩٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: اخْتَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ. [رواه: ١٨٣٥. أخرجه مسلم: ١٢٠٢، بخطه لم ترد في هذه الطبعات].

١٩٤٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ نَابِيَّ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكْتُمُ كُزُوفُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضُّفُوفِ.

وَرَدَّ شَبَابَةً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب الحجامة والقي للصابم) أي هل يفسدان مما أو ادخلهما الصوم أو لا قال الزين بن المنير: جمع بين القهي والحجامة مع تغايرهما، وعادته فريق الترجام إذا نظهما خبر واحد فضلاً عن خبرين، وإما صنع ذلك لاجتماع ما دخلهما لأنهما إخراج والإخراج لا يقتضي الإضلال، وقد أوما ابن عباس إلى ذلك كما سيأتي البحث

إخراجه عنه في كفارته فينبغي على الخلاف المشهور في التملك المقيد بشرط، لكنه لما لم يقضه لم ملكه، فلما أذن له ﷺ في إطعامه لأهله وأكله ما كان تملكاً مطلقاً بالنسبة إليه وإلى أهله وأخذهم إياه بصفة الفقر للشرحة، وقد تقدم أنه كان من مال الصدقة، وتصرف النبي ﷺ فيه تصرف الإمام في إخراج مال الصدقة، واحتمل أنه كان تملكاً بالشروط الأول ومن نشأ الإشكال، والأول أظهر فلا يكون فيه إسقاط ولا أكل للمرء من كفارة نفسه ولا إنفاقه على من تزعم نفقته من كفارة نفسه. وأما ترجمة البخاري الباب الذي يليه «باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا عابدين» فليس فيه تصريح بما تضمنته حكم الترجمة، وإما أشار إلى الاحتمالين المذكورين بإتيانه بصيغة الاستفهام والله أعلم. واستدل به على جواز إعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد، وفي نظر لأنه لم يمتنع أن ذلك القدر هو جمع ما يجب على ذلك الرجل الذي أحضر الثمر، وعلى سقوط قضاء اليوم الذي أنفده الجميع أكفاه بالكفارة، إذ لم يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو محكي في ملعب الشافعي، وعن الأوزاعي يقضي إن كفر بشر الصوم وهو وجه للشافعية أيضاً، قال ابن العربي: إسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي إذ لا كلام في القضاء لكونه أفند العبادة وأما الكفارة فإنما هي لما اقتراف من الإثم، قال: وأما كلام الأوزاعي فليس بشيء. قلت: وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أوس وعبد الجبار ومشام بن سعد كلهم عن الزهري، وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن أبي الليث عن الزمري، وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزمري نفسه بغير هذه الزيادة، وحديث الليث عن الزمري في الصحيحين بدونها. ووقعت الزيادة أيضاً في مرسل سعيد بن المسيب وبنافع بن جبير والحسن وعبد بن كعب، وجميع هذه الطرق تعرف أن هذه الزيادة أصلاً، ويؤخذ من قوله: «صم يوماً» عدم اشتراط الفورية للتكفير في قوله: «يوماً». وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم السؤال عن حكم ما يفعله المرء خالفاً للشرع، والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم، واستعمال الكتابة فيما يستحق ظهوره صريح لفظ لقوله واقعت أو أصبت، على أنه قد ورد في بعض طرقه كما تقدم وطفت، والذي يظهر أنه من تصرف الرواة. وفيه الفرق بالتعلم والتلطيف في التعليم والتألف على الدين، والتمسك على المعصية، واستثمار الحقوق. وفيه الجورس في المسجد لغير الصلاة من المصالح العينية كشر العلب وفيه جواز الضحك عند وجود سببه، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة. وفيه الحلف لتأكيد الكلام، وقبول قول المكلف بما لا يطلع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أقرر منا أطعمه أمك ويمتثل أن يكون هناك قرينة لصدقه. وفيه التعاون على العبادة والسعي في إخلاص المسلم وإعطائه الواحد فوق حاجته القرائنة، وإعطائه الكفارة أهل بيت واحد، وإن للضطر إلى ما يبدد لا يجب عليه أن يطعمه أو بعضه لضطر آخر.

٣١ - باب الْمُجَامِعِ فِي رَمَضَانَ، هَلْ يُطْعِمُ

أَهْلَهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ إِذَا كَانُوا مَخَاجِبِ.

١٩٣٧ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَهُ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الْأَخَرَ وَقَعَ عَلَى الْفَرْسِ فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: «أَتَجِدُ مَا تَحَرُّوْ رَقَّةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: «دَقِطِطِ أَنْ تَصُومَ ذَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «أَتَجِدُ مَا تُطْعِمُ بِهِ مِائِينَ مِسْكِينًا؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَإِنِّي النَّبِيُّ ﷺ يَبْرُقُ فِيهِ نَعْمٌ - وَهُوَ الزَّيْلُ - قَالَ: «أَطْعِمْ هَذَا عَنكَ». قَالَ: عَلَى أَخْرَجَ مِائَةً مَا تَبْنِ لَا تَبْنِ أَهْلُ تَبْنِ أَخْرَجَ مِائَةً. قَالَ: «فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ». [رواه: ١٩٣٦. أخرجه مسلم: ١١١١].

قوله: (باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا عابدين) يعني أم لا ولا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها، لأن التي قبلها ألفتت بأن الإصرار بالكفارة لا يستطفا من الذمة لقوله فيها: «إذا جامع ولم يكن له شيء فصدق عليه فليكثر» والثانية: ترددت هل المأذون له بالتصرف فيه نفس الكفارة أم لا وعلى هذا ينتزل لفظ الترجمة.

قوله: (عن منصور) هو ابن المنذر.

فيه، ولم يذكر المصنف حكم ذلك، ولكن إيسراده للآثار المذكورة يشعر بأنه يرى عدم

الإضرار بهما، ولذلك عقب حديث «أنظر الحاجم والحجم» بحديث «إنه احتجم وهو صائم» وقد اختلف السلف في المسائلتين: أما التي: فذهب الجمهور إلى التفرقة بين من سبقه فلا يفطر وبين من تمهده فيفطر، ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصوم بتعمد التي، لكن نقل ابن بطال عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر مطلقاً وهي إحدى الروايتين عن مالك، واستدل الأبهري بإسقاط القضاء عن تقيا صمداً بأنه لا كفارة عليه على الأصح عندهم قال فلو وجب القضاء لوجب الكفارة، وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالجماع دون غيره من المفطرات، وارتكب عطاء والأوزاعي وأبو ثور فقالوا بقضي وكفرو، ونقل ابن المنذر أيضاً الإجماع على ترك القضاء على من ذرعه التي، ولم يتعمد إلا في إحدى الروايتين عن الحسن. وأما الحجامة فاجلجمهور أيضاً على عدم الفطر بها مطلقاً، وعن علي وعطاء والأوزاعي واحد وإسحاق وأبو ثور يفطر الحاجم والحجم، وأوجبوا عليها القضاء. وشذ عطاء فأوجب الكفارة أيضاً، وقال يقول أحد من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد التيسيري وابن حبان. ونقل الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول على صحة الحديث، وبذلك قال الداودي من المالكية، وحجة الفريقين قد ذكرها المصنف في هذا الباب، ومستذكر البحث في ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال في يحيى بن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح، وعادة البخاري الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات إذا استعما. وقوله في الإستناد: حدثنا يحيى هو ابن أبي كثير.

قوله: (إذا قاء فلا يفطر، إنما يخرج ولا يوجب) كذا للأكثر، وللشافعية: إنه يخرج ولا يوجب. قال ابن المنذر في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالأقيسة من حيث الجملة، وتقض غيره هذا الحصر بالمتي فإنه إنما يخرج، وهو موجب للقضاء والكفارة.

قوله: (ويذكر عن أبي هريرة أنه يفطر، والأول أصح) كانه يشير بذلك إلى ما رواه هو في «التاريخ الكبير» قال: قال في مسند عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه قال: «من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء، وإن استأه لبقيض» قال البخاري: لم يصح، والقي يهوى عن عبد الله بن سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة وعبد الله ضعيف جداً. ورواه الدارمي من طريق عيسى بن يونس، ونقل عن عيسى أنه قال: زعم أهل البصرة أن هشاماً وهم فيه. وقال أبو داود سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء. ورواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذي غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام. وسألت محمداً عنه فقال: لا أراه مغفوطاً انتهى. وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق فخص بن غياث أيضاً عن هشام قال: وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح إسناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم. قلت: ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة «إذا قاء لا يفطر» وبين قوله «إنه يفطر» مما فصل في حديثه هذا المرفوع، فيحتمل قوله أنه قاء تعمده التي واستدعي به، وبهذا أيضاً يتأول قوله في حديث أبي الرداء الذي أخرجه أصحاب السنن مصححاً أن النبي ﷺ قاء فأفطر أي استأه عمداً، وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعنى أنه قاء فضض فأفطر والله أعلم بحكم الترمذي عن بعض أهل العلم. وقال الطحاوي: ليس في الحديث أن القيء فطره، وإنما فيه أنه قاء فأفطر بعد ذلك، وتعقبه ابن المنذر بأن الحكم إذا عقب بالقاء دل على أنه العلة كثرهم بها فسجد.

قوله: (وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل، وليس مما خرج) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن أبي طيخان عن ابن عباس في الحجامة للصائم قال: الفطر مما دخل وليس مما خرج، والوضوء مما خرج وليس مما دخل، وروي من طريق إبراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال: «قال عبد الله يعني ابن مسعود فذكر مثله» وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار أصحابه، وأما قول عكرمة فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين عن عكرمة مثله.

قوله: (وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل) وصله مالك في «الموطأ» عن نافع عن ابن عمر «أنه احتجم وهو صائم، ثم ترك ذلك، كان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر» وروياه في نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري «كان ابن عمر يحتجم وهو صائم في رمضان وغيره، ثم تركه لأجل الضعف» هكذا وجدته منقطعاً، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن

أبيه، وكان ابن عمر كثير الاحتياط، فكانه ترك الحجامة نهائراً لذلك.

قوله: (واحتجم أبو موسى ليلاً) وصله ابن أبي شيبة من طريق حيد الطويل «عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العالية قال: دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة عسياً فوجدته يأكل غراً وكأخاً وقد احتجم، فقلت له ألا تحتجم نهائراً؟ قال: أتأمرني أن أهرق دمي وأنا صائم؟» ورواه النسائي والحاكم من طريق مطر الوراق «عن بكر أن أبا رافع قال: دخلت على أبي موسى وهو يحتجم ليلاً فقلت: ألا كان هذا نهائراً؟ فقال: أتأمرني أن أهرق دمي وأنا صائم، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: أنظر الحاجم والحجم» قال الحاكم سمعت أبا علي التيسيري يقول: قلت لمبدان الأهوازي يصح في «أنظر الحاجم والحجم» شيء؟ قال: سمعت عبساً العنبري يقول سمعت علي بن الحسين يقول: قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى. قلت: إلا أن مطراً غولف في رفقه فآله أعلم.

قوله: (ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتجموا صيماً) هكذا أخرجه بصيغة التمريض، والسبب في ذلك يظهر بالتخريج، فاما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب «أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يمتحمان وهما صائمان» وهذا منقطع عن سعد، لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عمر بن سعد عن أبيه، وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق «عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال: حجمت زيد بن أرقم وهو صائم» ودينار هو الحجام مولى جرم بفتح الجيم لا يعرف إلا في هذا الأثر. وقال أبو الفتح الأزدي لا يصح حديثه. وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري أيضاً «عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأى أم سلمة تحتجم وهي صائمة» وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال. قال ابن المنذر: وعمن رخص في الحجامة للصائم انس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين، ثم ساق ذلك بأسانيد.

قوله: (وقال بكير عن أم علقمة: كنا تحتجم عند عائشة فلا نهى) أما بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج، وأما أم علقمة فاسما مرجانة. وقد وصله البخاري تاريخه من طريق غرمة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت: «كنا تحتجم عند عائشة ونحن صيام ويترأخي عائشة فلا تنهانا».

قوله: (ويروي عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً: أنظر الحاجم والحجم) وصله النسائي من طرق عن أبي حرة عن الحسن به، وقال علي بن المسيبي: روى يونس عن الحسن حديث «أنظر الحاجم والحجم» عن أبي هريرة، ورواه قتادة عن الحسن عن ثوبان، ورواه عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار، ورواه مطر عن الحسن عن علي، ورواه أشعث عن الحسن عن أسامة، زاد الدارقطني في «العلل» أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقيل: معقل بن يسار المزني، وقيل: معقل بن سنان الأشجعي، وروي عن عاصم عن الحسن عن معقل بن يسار أيضاً، وقيل: عن مطر عن الحسن عن معاذ. واختلف على قتادة عن الحسن في الصحابي فقيل أيضاً علي، وقيل: أبو هريرة. قلت: واختلف على يونس أيضاً كما سألوك قال وقال أبو حرة: «عن الحسن عن غير واحد عن النبي ﷺ قال: فإن كان حفظه صحت الأقوال كلها. قلت: لم يفرغ به أبو حرة كما سألته.

قوله: (وقال في عياش) بتحتية ومعجمة، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى. قوله: (حدثنا يونس) هو ابن عبيد (عن الحسن مثله) أي «أنظر الحاجم والحجم».

قوله: (قيل له: عن النبي ﷺ قال نعم. ثم قال: الله أعلم) وهذا متابع لأبي حرة عن الحسن، وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضاً من طريقه قال: حدثني عياش فذكره، ورواه عن ابن المنذر في «العلل» والبيهقي أيضاً من طريقه قال: حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن عن غير واحد به، ورواية يونس عن الحسن عن أبي هريرة عند النسائي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس، وأخرجه من طريق بن المفضل عن يونس عن الحسن قوله. وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله بن تمام عن يونس عن الحسن عن أسامة، والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في «العلل الكبير» عن البخاري أنه قال: يحتمل أن يكون سمعه عن غير واحد، وكذا قال الدارقطني في «العلل» إن كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة مغفوطاً صحت الأقوال كلها. قلت: يريد بذلك انتفاء الاضطراب، وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر للذكرين، ثم الظاهر من السياق أن الحسن

فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَافْطِرْ». [راجع: ١٩٤٢. أخرجه مسلم: ١١٢١].

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر، ثم ساق ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ نسخها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٥] الآية. ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب.

قوله: (خرج إلى مكة) كان ذلك في غزوة الفتح كما سيأتي.

قوله: (فلما بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة مكان معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد، يعني بضم القاف على التصغير، ووقع في رواية المستطلي وحده نسبة هذا التفسير للبخاري، لكن سيأتي في المغازي موصولاً من وجه آخر في نفس الحديث، وسيأتي قريباً عن ابن عباس من وجه آخر * حتى بلغ عسفان * يدل الكديد، وفيه مجاز القرب لأن الكديد أقرب إلى المدينة من عسفان، وبين الكديد ومكة مرحلتان، قال البكري: هو بين أمج بفتحين وجيم وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير. ووقع عند مسلم في حديث جابر * فلما بلغ كراع الغميم * هو بضم الكاف والغميم بفتح المعجمة وهو اسم واد أمام عسفان، قال عياض: اختلفت الروايات في الموضع الذي أظف فيه، والكل في قصة واحدة وكلها مقاربة والجميع من عمل عسفان اهـ وسيأتي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك، ولفظ رواية معمر * خرج النبي ﷺ في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة فصار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأظفروا وأفطروا * قال الزهري: وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره ﷺ، وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري، وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه * حتى بلغ الكديد أفطر، قال وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره * وأخرجه من طريق سفيان عن الزهري قال مثله، قال سفيان: لا أدري من قول من هو، ثم أخرجه من طريق معمر ومن طريق يونس كلاهما عن الزهري، وبيننا أنه من قول الزهري، وبذلك جزم البخاري في الجهاد وظاهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً، وأخرج البخاري في المغازي أيضاً من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: * خرج النبي ﷺ في رمضان والناس صائمون ومفطرون فلما استوى على راحلته دعا يثام من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس * زاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس * ثم دعا بماء فشرب نهارة ليراه الناس * وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه * فلما بلغ الكديد بلغه أن الناس يشق عليهم الصيام، فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأظفر، فتأوله رجلاً إلى جنبه فشرب * ولمسلم من طريق الدراودي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث * فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما يظنون فيما فعلت، فدعا بقدر من ماء بعد العصر * وله من وجه آخر عن جعفر * ثم شرب فقيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال: أولئك العصاة * واستدل بهذا الحديث على تحمض الفطر في السفر، ولا دلالة فيه كما سيأتي. واستدل به على أن للمسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذ لا خلاف أنه ﷺ استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه. ووقع في رواية ابن إسحاق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان، ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك، والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه، واستدل به على أن للرمه أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية، وفي وجه ليس له أن يفطر وكان مستنداً قائله ما وقع في * البيهقي * من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر، فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار؟ منه الجمهور، وقال أحمد وإسحاق بالجواز، واختاره المزني محتجاً بهذا الحديث، فقيل له قال كذلك ؟؟، نعم أنا أنه ﷺ أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة، وليس كذلك فإن بين المدينة والكديد عدة أيام. وقد وقع في * البيهقي * مثل ما وقع عند الزني فسلم المزني، وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أنس أنه كان إذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل أن يركب. ثم لا فرق عند المجيزين في الفطر بكل مفطر، وفرق أحد في المشهور بين الفطر بالجماع وغيره فمتنع في الجماع، قال: فلو جامع فعليه الكفارة إلا أن أفطر بثغر الجماع قبل الجماع، واعترض بعض الماتنين في

قوله: (باب الصوم في السفر والإفطار) أي إباحة ذلك وتخفيفه للكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره، وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد باب، وذكر المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة منه ما يشعر به سياقه من مراجعة الرجل له يكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشير به، فهو ظاهر في أنه كان صائماً، وقد ذكره في * باب متى يحل فطر الصائم * وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال: * كنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم *.

قوله: (الشمس يا رسول الله) بالرفع، ويجوز النصب وتوجيهها ظاهر.

قوله: (تابعه جرير وأبو بكر بن عياش عن الشيباني) يعني تابعا سفيان وهو ابن عيينة، والشيباني هو أبو إسحاق شيبخيم فيه، ومتابعة جرير وصلها المؤلف في الطلاق، ومتابعة أبي بكر ستاتي موصولة بعد قليل في * باب تمجيد الإفطار * وتابعهم غير من ذكر كما سيأتي ولفظهم متقارب، والمراد المتابعة في أصل الحديث.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان. وحشام هو ابن عروة.

قوله: (أن حزمة بن عمرو الأسلمي) هكذا رواه الحفاظ عن هشام، وقال عبد الرحيم بن سليمان عند النسائي والدراودي عند الطبراني ويحيى بن عبد الله بن سالم عند الدارقطني لاتباعهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حزمة بن عمرو جعلوه من مسند حزمة والمحمول أنه من مسند عائشة، ويحتمل أن يكون هؤلاء لم يقصدوا بقولهم: * عن حزمة * الرواية عنه وإنما أرادوا الإخبار عن حكاية فالتقدير عن عائشة عن قصة حزمة أنه سأل. لكن قد صح بجي الحديث من رواية حزمة، فأخرجه مسلم من طريق أبي الأسود عن عروة عن أبي مرواح عن حزمة، وكذلك رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة لكنه أسقط أم مرواح والصواب إتيائه، وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين: سمعه من عائشة، وسمعه من أبي مرواح عن حزمة.

قوله: (أسرد الصوم) أي أتابعه، واستدل به على أن لا كراهية في صيام الدهر، ولا دلالة فيه لأن التابع يصدق بكون صوم الدهر، فإن ثبت النهي عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الإذن بالسرد بل الجميع بينهما واضح.

قوله: (أصوم في السفر) إلخ قال ابن دقيق العيد: ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صيام رمضان في السفر. قلت: وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب، لكن في رواية أبي مرواح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال: * يا رسول الله أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه * وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة، وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب. وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حزمة بن عمرو عن أبيه أنه قال: * يا رسول الله إني صاحب ظهر أعاجله أسافر عليه وأكرهه، وإنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة، وأجدني أن أصوم أمون علي من أن أخره فيكون ديناً علي، فقال أي ذلك شئت يا حزمة *.

٣٤ - باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر

١٩٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ لَصَامَ، حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ فَأَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

قال أبو عبد الله: وَالْكَدِيدُ مَاءٌ بَيْنَ عَسْفَانَ وَقَدِيدٍ. [الطبر: ١٩٤٨، ٢٤٢٩٣، ٢٤٢٧٥، ٢٤٢٧٦، ٢٤٢٧٧، ٢٤٢٧٨، ٢٤٢٧٩. أخرجه مسلم: ١١١٣].

قوله: (باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر) أي هل يباح له الفطر في السفر أو لا، وكأنه أشار إلى تضعيف ما روي عن علي، وإلى رد ما روي عن غيره في ذلك، قال ابن المنذر: روي عن علي بإسناد ضعيف، وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما ونقله النووي عن أبي مجلز وحده، ووقع في بعض الشروح أبو عبيدة وهو وهم، قالوا: إن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر

قوله: (باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر: ليس من البر الصيام في السفر) أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر» ما ذكر من المشقة، وأن من روى الحديث مجرداً فقد اختصر القصة، وما أشار إليه من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله، فالخاصل أن الصوم لمن قوي عليه أفضل من الفطر، والظطر لمن شق عليه الصوم أو أضر عن قبول الرخصة أفضل من الصوم، وأن لم يتحقق المشقة يجزى بين الصوم والفطر. وقد اختلف السلف في هذه المسألة فقالت طائفة: لا يجزى الصوم في السفر عن الفطر، بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر لظاهر قوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾ وقوله ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر» ومقابلة البر الإثم، وإذا كان أنما يصومه لم يجزه وهذا قول بعض أهل الظاهر، وحكي عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزهري وإبراهيم النخعي وغيرهم، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فمن كان مرضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ (البقرة: ١٨٤) قالوا ظاهره فعليه عدة أو فالواجب عدة، وتأوله الجمهور بأن التقدير فاطر فعدة، ومقابل هذا القول قول من قال إن الصوم في السفر لا يجوز إلا لمن

خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاك الطبري عن قوم، وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوي عليه ولم يشق عليه، وقال كثير منهم النظر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق، وقال آخرون هو غير مطلق، وقال آخرون أفضلها يسرها لقوله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر﴾ (البقرة: ١٨٥) فإن كان الفطر يسر عليه فهو أفضل في حقه، وإن كان الصيام يسر كمن يسهل عليه سيتذرع ويشق عليه قضاءه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر. والذي يترجح قول الجمهور، ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به، وكذلك من ظن به الإعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين، وسيأتي نظيره في تعجيل الإضاة، وقد روى أحد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر: إني أقوى على الصوم في السفر، فقال له ابن عمر: من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفه، وهذا عموم على من رغب عن الرخصة لقوله ﷺ: «من رغب عن سنتي فليس مني» وكذلك من خاف على نفسه العيب أو الرياء إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له، وقد أشار إلى ذلك ابن عمر، فروى الطبري من طريق مجاهد قال: إذا سافرت فلا تصم، فإنك إن تصم قال أصحابك: اكفوا الصائم، لرفضوا للصائم، وقاموا بأمرك، وقالوا فلان صائم، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك. ومن طريق مجاهد أيضاً عن جنادة بن أمية عن أبي ذر غو ذلك، وسيأتي في الجهاد من طريق مروق عن أنس غو هذا مرفوعاً حيث قال: للمظفرين حيث خدموا الصائم: ذهب المظفرون اليوم بالأجر» واحتج من منع الصوم أيضاً ما وقع في الحديث للمخاض إن ذلك كان آخر الأيمن، وأن الصحابة كانوا يخلون بالأجر فالأجر من فعله، وزعموا أن صومه ﷺ في السفر منسوخ، وتعقب أولاً بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري، وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه ﷺ أضر بعد أن صام ونسب من صام إلى العصيان، ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرج من حديث أبي سعيد أنه ﷺ صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه: «سافرنّا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام، فنزلنا منزلاً، فقال النبي ﷺ: إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فأطروا، فكانت رخصة فمنا من صام ومنا من أضر، فنزلنا منزلاً فقال رسول الله ﷺ: إنكم مصبحو عدوكم فالفطر أقوى لكم فأطروا، فكانت عزمة فأنظرنا، ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر» وهذا الحديث نص في المسألة، ومنه يؤخذ الجواب عن نسبه ﷺ للصائمين إلى العصيان لأنه عزم عليهم فأنظروا، وهو شاهد أن ما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم، ويتأكد ذلك إذا كان يحتاج إلى الفطر للتقوى به على لقاء العدو، وروى الطبري في تهذيبه من طريق غيبة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال: لقد أمرت غلامي أن يصوم، قال قتلته فلأن هذه الآية ﴿فعدة من أيام أخر﴾ فقال: إنها نزلت ونحن نرحل جيعاً ونزل على غير شبع، وأما اليوم فنرحل شباعاً ونزل على شبع، فأشار أنس إلى الصفة التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم. وأما الحديث المشهور

الصائم في السفر كالظفر في الحضر» فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند ضعيف، وأخرجه الطبري من طريق أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً أيضاً وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف، ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً والمخوف عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر، ومع وقفه فهو منقطع لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه، وعلى تقدير صحته فهو عموم على ما تقدم أولاً حيث يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم. وأما الجواب عن قوله ﷺ: «ليس من البر الصيام في

أصل المسألة فقال: ليس في الحديث دلالة على أنه ﷺ نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أضر فيه، فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطراً ثم أظهر الإضطرار ليفطر الناس، لكن سياق الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائماً ثم أضر. وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «كنا مع النبي ﷺ بمر الظهران، فأتني بطعام فقال لامي بكر وعمر: ائذوا فكلوا، فقالوا إنا صائمون، فقالوا اعملوا لصاحبيكم لرحلوا لصاحبيكم ائذوا فكلوا» قال ابن خزيمة: فيه دليل على أن للصائم في السفر الفطر بعد مضي بعض النهار.

(نبيه): قال القابسي: هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيماً مع أبوه فلم يشاهد هذه القصة، فكانه سمعها من غيره من الصحابة.

٣٥ - باب

١٩٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَابِرٍ: أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ، حَتَّى يَفْتَحَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا فِيْنَا صِلَامَ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنِّي رَوَّاحَةٌ». (أخرجه مسلم: ١١٧٧).

قوله: (باب) كلما لاكثر بغير ترجمة، وسقط من رواية النسفي، وعلى الحالين لا بد أن يكون الحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعلق بالترجمة، ووجهه ما وقع من إضطرار أصحاب النبي ﷺ في رمضان في السفر محض منه ولم يكثر عليهم فدل على الجواز، وعلى رد قول من قال: من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر.

قوله: (عن أم الدرداء) في رواية أبي داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي «حدثني أم الدرداء» والإستناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشام، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة.

قوله: (خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره) في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز أيضاً «خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد» والحديث، وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال، ويترجح أنه على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هنا لأحاجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعاً، وقد كنت ظننت أن هذه السفرة غزوة الفتح لا رايت في «الموطأ» من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال: «رايت رسول الله ﷺ بالمرج في الحضر وهو يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش ومن الحر، فلما بلغ الكنيد أضر» فإنه يدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر، وقد اتفقت الروايات على أن كلا من السفرتين كان في رمضان، لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بموته قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانتا جميعاً في سنة واحدة، وقد استثناء أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي ﷺ فصح أنها كانت سفرة أخرى. وإيضاً فإن في سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صياماً كانوا جماعة، وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده. وأخرج الترمذي من حديث عمر «غزونا مع النبي ﷺ في رمضان يوم بدر ويوم الفتح» الحديث، ولا يصح حله أيضاً على بدر لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم، وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوي عليه ولم يعصمه منه مشقة شديدة.

٣٦ - باب قول النبي ﷺ لِمَنْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ:

«لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ».

١٩٤٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا مَرَّجًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا: صَائِمٌ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ». (أخرجه مسلم: ١١١٥، بلفظ: «إن الصوم»).

عن جابر أنها غزوة الفتح، ولابن خزيمة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر «سافروا مع النبي ﷺ في رمضان» فذكر نحوه.

قوله: (ورجلاً قد ظلل عليه) في رواية حماد المذكورة «فتش على رجل الصوم فجعلت راحته تهيم به تحت الشجرة، فانبرأ النبي ﷺ بذلك فأمره أن يفتقر» الحديث ولم أتف على اسم هذا الرجل، ولولا ما قلته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لأمكن أن يفسر به لقول أبي الدرداء أنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة صائماً غيره، وزعم مقلطاي أنه أبو إسرائيل وعزا ذلك لبهمات الخطيب، ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما أورد حديث مالك عن حيد بن قيس وغيره: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس فقالوا نلر أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجلس ويصوم» الحديث، ثم قال: هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي العامري، ثم ساق بإسناده إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس «كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فنظر إلى رجل من قريش يقال له أبو إسرائيل قالوا: نلر أن يصوم ويقوم في الشمس» الحديث فلم يزد الخطيب على هذا، وبين القصتين مغايرت ظاهرة أظهرها أنه كان في المحضر في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر كان في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم. وفي الحديث استحباب التمسك بالرخصة عند الحاجة إليها، وكراهة تركها على وجه التشديد والتطعن.

(تيسره): أومر كلام صاحب «العمدة» أن قوله ﷺ: «عليكم برخصة الله التي رخص لكم» ما أخرجه مسلم بشرطه، وليس كذلك وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل إسناده كما تقدم بيناه، نعم وقتت عند النسائي موصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده، وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم.

٣٧ - باب ثَمَّ يَعْصِبُ اصْحَابُ النَّبِيِّ

بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ

١٩٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّ يَعْصِبُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ [أخرجه مسلم: ٢١١٨].

قوله: (باب) لم يصب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار أي في الأسفار، وأشار بهذا إلى تأكيد ما اعتمد من تأويل الحديث الذي قبله، وأنه محمول على من بلغ حالة يجهد بها، وأن من لم يبلغ ذلك لا يعاب عليه الصيام ولا الفطر.

قوله: (عن أنس) في رواية أبي خالد عند مسلم عن حيد التصريح بالإخبار بين حيد وأنس، ولغة عن حيد «خرجت فصمت فقالوا لي أهله قتل أن أنسا أخبرني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسافرون فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، قال حيد: فقلت ابن أبي مليكة فأنخبرني عن عائشة مثله».

قوله: (كما نساfer مع النبي ﷺ) في حديث أبي سعيد عند مسلم «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ومن وجد ضعفاً فأفطر أن ذلك حسن» وهذا التفضيل هو المعتد، وهو نص رافع للتراع كما تقدم والله أعلم.

(تيسره): نقل ابن عبد البر عن محمد بن وضاح أن مالكاً نفرد بسياق هذا الحديث على اللفظ وتعبه بأن أبا إسحاق الفزاري وأبا فصرة وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم روه عن حيد مثل مالك.

٣٨ - باب مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِرَأَةِ النَّاسِ

١٩٤٨ - حَدَّثَنَا قُوسِي بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَرَفَعَهُ إِلَى يَدَيْهِ لِرَأَةِ النَّاسِ، فَأَفْطَرَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ. فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَقَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَفْطَرُ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ. [راجع:]

السفر «فسلك الجيزون فيه طوقاً» قال بعضهم قد خرج على سبب فيقصر عليه وعلى من كان في مثل حاله وإلى هذا جرح البخاري في ترجمته، ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث الباب من رواية كعب بن عاصم الأشعري ولغظه «سافروا مع رسول الله ﷺ ونحن في حر شديد، فإذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضجة الرجوع، فقال رسول الله ﷺ: ما لصاحبكم، أي وجع به؟ قالوا ليس به وجع، ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر، فقال النبي ﷺ: حيثن ليس البر أن تصوموا في السفر، عليكم برخصة الله التي رخص لكم» فكان قوله ﷺ ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال. وقال ابن دقيق العيد: أخذ من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة من يجهده الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب، فينزل قوله: «ليس من البر الصوم في السفر» على مثل هذه الحالة. قال: والمؤمنون في السفر يقولون إن اللفظ عام، والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب، قال: ويبنى أن يتبناه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم، وبين مجرد ورود العام على سبب، فإن بين الصامين فرقا واضحا، ومن أجزأهما مجرد واحد لا يصب، فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كتزول آية السرقة في قصة سرقة رداء صفوان، وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان الجملات وتعيين المختللات كما في حديث الباب. وقال ابن المنير في الحاشية: هذه القصة تشعر بأن من أتقن له مثل ما أتقن لذلك الرجل أنه يساويه في الحكم، وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم. وحمل الشافعي نفي البر المذكور في الحديث على من أبى قبول الرخصة فقال: معنى قوله: «ليس من البر» أن يبلغ رجل هذا بنفسه في رخصة صوم ولا نافلة، وقد أرخص الله تعالى له أن يفتقر وهو صحيح، قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المقروض الذي من خالفه أثم، وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول، وقال الطحاوي: المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برأ لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كانت للتزوي على لقاء العدو مثلاً، قال: وهو نظير قوله ﷺ: «ليس المسكين بالطواف» الحديث، فإنه لم يرد إخراجها من أسباب المسكن كلها، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكن الذي لا يجد غنى يظنيه ويستحي أن يسأل ولا يفتقر له.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد، وأبى داود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن زوارة).

قوله: (صحبت محمد بن عمرو إلخ) أدخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو بن الحسن في رواية شعبة عنه، واختلف في حديثه على يحيى بن أبي كثير فأخرجه النسائي من طريق شبيب بن إسحاق عن الأزواجي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره، قال النسائي: هذا خطأ ثم ساق من طريق الثوري عن الأزواجي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابراً، ومن طريق علي بن المبارك عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال: ذكر تسمية هذا الرجل المبهم، فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح، يعني إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر، وتعبه المزى فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه، وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زوارة اهـ والذي يرجح في نظري أن الصواب مع النسائي، لأن مسلماً لما روى الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره: قال شعبة كان بلخي هذا الحديث من يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث «عليكم برخصة الله التي رخص لكم» فلما سألته لم يحفظ اهـ والضمير في سألت يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زياده، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأل عنه فلم يحفظه. وأما ما وقع في رواية الأزواجي من يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمدته، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في «العلل» بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم، وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد اهـ وقد اختلف فيه مع ذلك على الأزواجي، وجل الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمن، لا يذكرون جده ولا جد جده والله أعلم.

قوله: (كان رسول الله ﷺ في سفر) تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه

١٩٤٤. أخرجه مسلم: [١١١٣].

البقرة بلفظ لما نزلت ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ﴾ كان من أراد أن يفطر أفطر واقتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ﴾ وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه، ولفظ البيهقي «قدم النبي ﷺ المدينة ولا عهد لهم بالصيام، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل ﴿شهر رمضان﴾ فاستكثروا ذلك وشق عليهم، فكان من أطعم مسكياً كل يوم ترك الصيام عن طريقه ورخص لهم في ذلك، ثم نسخهُ ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فأمرُوا بالصيام». وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعمش مطولاً في الأذان والقبلة والصيام، واختلف في إسناده اختلافاً كبيراً، وطريق ابن غير هذه أربعمائة، وإذا بقى أن الإفطار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حتماً واجباً فكيف يلتزم مع قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ والمغيرة لا تدل على الوجوب بل للمشاركة في أصل الخبر؟ إيجاب الكرمانى بأن المعنى: فالصوم خير من التطوع بالقدية، والتطوع بها كان سنة، والمخير من السنة لا يكون إلا واجباً أي لا يكون شيء غيراً من السنة إلا الواجب، كذا قال ولا يغنى بعده وتكلفه. ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة، بل هو واجب غير، من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم، فنصت الآية على أن الصوم أفضل، وكون بعض الواجب للمخير أفضل من بعض لا إشكال فيه، وافقت هذه الأخبار على أن قوله ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ منسوخ، وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير وغیره وسيأتي بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف من تفسير البقرة.

٤ - باب مَتَى يُقْضَى قَضَاءُ رَمَضَانَ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَفْرُقَ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِدْيَةٌ مِنْ آيَامٍ أُخَرٍ﴾.

وَقَالَ سَيْدُ بْنُ مُسَبِّبٍ: فِي صَوْمِ الْعَشْرِ: لَا يَصْلُحُ حَتَّى يَنْتَهِى رَمَضَانُ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِذَا قُرِئَتْ حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ أُخَرُ يَصُومُهُمَا، وَكَمْ يَرِ عَلَيْهِ إِطْعَامًا.

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْسَلًا وَابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ يُطْعِمُ. وَكَمْ يَذْكُرُ اللَّهُ الْإِطْعَامَ، إِنَّمَا قَالَ: ﴿فِدْيَةٌ مِنْ آيَامٍ أُخَرٍ﴾.

١٩٥٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، لَمَّا اسْتَطِيعَ أَنْ أَضِيَّةَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ.

قَالَ يَحْيَى: الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ بِالنَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ١١٤٦].

قوله: (باب متى يقضى قضاء رمضان؟) أي متى تصام الأيام التي تقضى عن فوات رمضان؟ وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ، ومراد الاستفهام هل يتعين قضاءه متتابعاً أو يجوز مفروقاً؟ وهل يتعين على الفور أو يجوز على التراخي؟ قال الزين بن المنير: جعل المصنف الترجمة استفهاماً لتعارض الأدلة، لأن ظاهر قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ مِنْ آيَامٍ أُخَرٍ﴾ يقتضي التفريق لصديق «أيام أخر» سواء كانت متتابعة أو مفارقة، والقياس يقتضي التتابع لإحقاق لفظة القضاء بهمة الأداء. وظاهر صنيع عائشة يقتضي إظهار المبالغة إلى القضاء لولا ما منها من الشغل، فيشر بأن من كان بغير عذر لا ينبغي له التأخير. قلت: ظاهر صنيع البخاري يقتضي جواز التراخي والتفريق لما أودعه في الترجمة من الآثار كدعائه وهو قول الجمهور، ونقل ابن المنذر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع وهو قول بعض أهل الظاهر، وروى عبد الرزاق بسنده عن ابن عمر قال: يقضي تبعاً. وعن عائشة: نزلت «فدية من أيام أخر متتابعات» فسقطت متتابعات. وفي «الوطأ» أنها قراة أبي بن كعب، وهذا إن صح يشعر بعدم وجوب التتابع فكانه كان أولاً واجباً ثم نسخ، ولا يختلف الجيزيون للتفريق أن التتابع أولى.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَفْرُقَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: فِدْيَةٌ مِنْ آيَامٍ أُخَرٍ﴾ وصله مالك عن الزهري: أن ابن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان،

قوله: (باب من أفطر في السفر ليراه الناس) أي إذا كان عن يفتدى به، وأشار بذلك إلى أن أفضلية الفطر لا تختص بمن أجده الصوم أو خشي العجب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة، بل يلحق بذلك من يفتدى به ليتباهى من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لقضية البيان.

قوله: ﴿عَنْ مجاهد عن طائوس عن ابن عباس﴾ كذا عنده من طريق أبي عوانة عن منصور بن مجاهد، وكذا أخرجه من طريق جرير عن منصور في المغازي، وأخرجه النسائي من طريق شعبة عن منصور فلم يذكر طائوساً في الإسناد، وكذا أخرجه من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس، فيحتل أن يكون مجاهد أخذ عن طائوس عن ابن عباس ثم لقي ابن عباس فحمله عنه، أو سمعه من ابن عباس وثبته فيه طائوس، وقد تقدم نظير ذلك في حديث ابن عباس في قصة الجربيتين على القبرين في الطهارة.

قوله: ﴿رفعه إلى يده﴾ كذا في الأصول التي وقعت عليها من البخاري، وهو مشكل لأن الرفع إما يكون باليد، وإيجاب الكرمانى بأن المعنى يجتعل أن يكون رفعه إلى أقصى طول يده، أي انتهى الرفع إلى أقصى غايتهما. قلت: وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي عوانة بالإسناد المذكور في البخاري «رفعه إلى فيه» وهذا أوضح، ولعل الكلمة تصحفت، وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق أفاضل الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن.

قوله: ﴿ليراه الناس﴾ كذا لاكثر، والناس بالرفع على الفاعلية، وفي رواية المستعلى «ليراه» بضم أوله وكسر الراء وفتح التحتانية والناس بالنصب على المفعولية، ويجتعل أن يكون الناس كتب «ليراه الناس» بالياء فلا يكون بين الرويتين اختلاف.

قوله: ﴿فكان ابن عباس يقول﴾ فهم ابن عباس من فعله ﷺ ذلك أنه ليسان الجواز لا للالوية، وقد تقدم في حديث أبي سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد والله اعلم.

٣٩ - باب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]

قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ: نَسَخَتْهَا: ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُرَّةٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنَا اصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: نَزَلَ رَمَضَانَ، فَتَقَرَّرَ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِيْنًا تَرَكَ الصَّوْمَ مِنْهُ طَيْفَةً، وَرَخَّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَسَخَتْهَا: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾. فَأَمَرُوا بِالصَّوْمِ.

١٩٤٩ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَرَأَ: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِيْنٍ﴾ قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ. [إسناده: ٤٥٠٦].

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ﴾) قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع: نسخها ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه﴾ إلى قوله ﴿على ما هداكم ولعلكم تشكرون﴾. أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عياش وهو بتحتانية ومجعية، وقد أخرجه عنه أيضاً في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامي بالهجمة، ولكن لم يعين الناسخ، وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبد الله بن عمر بلفظ: نسخت هذه الآية ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ التي يلحقها ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ وعلى هذا قوله في الترجمة «وفي حديث سلمة نسختها شهر رمضان» أي الآية التي أورثها «شهر رمضان» لاشتغالها على موضع النسخ. وقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ وأما حديث سلمة فوصله في تفسير

فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق. هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً، ووصله عبد الرزاق معيناً عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال: يقضيه مفرقاً، قال الله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال: صمه كيف شئت. ورويته في «فوائد أحمد بن شبيب» من روايته عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ: لا يضرك كيف قضيتها إنما هي عدة من أيام أخر فاصمه. وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: إن ابن عباس وأبا هريرة قالا: فرقه إذا أحصيته. وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة نحو قول ابن عمر، وكأنه اختلف فيه عن أبي هريرة. وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن طريق معاذ بن جبل: إذا أحصى العدة فليصم كيف شاء. ومن طريق أبي عبيدة بن الجراح وروافع بن خديج نحوه، وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه.

قوله: (وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ بومضان) وصله ابن أبي شيبة عنه نحوه ولفظه «لا بأس أن يقضي رمضان في العشر» وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين من رمضان، إلا أن الأول له أن يصوم الذين أولاً لقوله: «لا يصلح» فإنه ظاهر في الإرشاد إلى الابداء بالأهم والأكد، وقد روى عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له إن علياً يأمأ من رمضان أنصوم العشر تطوعاً قال: لا، أبداً يحق الله ثم تطوع ما شئت. وعن عائشة نحوه. وروى ابن النضر عن علي أنه نهى عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة وإسناده ضعيف، قال وروى بإسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وليس مع أحد منهم حجة على ذلك، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر أنه كان يستحب ذلك.

قوله: (وقال إبراهيم) (إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهم) ولم يرو عنه (إطعاماً) وقع في رواية الكشيهي، حتى جاز «بزاي بدل المزة» من المجاز، وفي نسخة «حان» بمهمله ونون من الحين، وصله سعيد بن منصور من طريق يونس عن الحسن، ومن طريق الحارث المكي عن إبراهيم. قال: إذا تابع عليه رمضان صامها فإن صح بينهما فلم يقض الأول فيصم ما صنع فليستغفر الله وليصم.

قوله: (ويذكر عن أبي هريرة مرسلاً، وعن ابن عباس أنه يطعم) أما أثر أبي هريرة فوجده عنه من طرق موصلاً، فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي هريرة قال: أي إنسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكيتاً. قلت لمطاعاً كم بلغك يطعم؟ قال مداً زعماً، وأخرجه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن أبي إسحاق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه: «وأطعم من كل يوم نصف صاع من قمح» وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي إسحاق نحوه، ومن طريق رقية وهو ابن مصقلة قال: زعم عطاة أنه سمع أبي هريرة يقول في المرض يمرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدركه رمضان آخر قال: يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم لكل يوم مسكيتاً. ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه. وأما قول ابن عباس فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عينة كلاهما عن يونس «عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عباس قال: من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فاتته ويطعم مع كل يوم مسكيتاً» وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن برقان، وسعيد بن منصور من طريق حجاج والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم، كلهم عن يمين بن مهران عن ابن عباس نحوه.

قوله: (ولم يذكر الله تعالى الإطعام، إنما قال: فعدة من أيام أخر) هذا من كلام المصنف قاله تفصيلاً. وظن الزين بن المنذر أنه بقية كلام إبراهيم التيمي، وليس كما ظن فإنه مفصول من كلامه بأثر أبي هريرة وابن عباس، لكن إنما يقوى ما احتج به إذا لم يصح في السنة دليل الإطعام إذ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة، ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم من لم يذكره عند عبد الرزاق، ونقل الطحاوي عن يحيى بن أكرم قال: رجسته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفاً انتهى. وهو قول الجمهور، وخالف في ذلك إبراهيم التيمي وأبو حنيفة وأصحابه، ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك، وعن قال بالإطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم، فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال: «من تابعه رمضان وهو مريض لم يصح بينهما قضى الآخر منها بصيام وقضى الأول منهما بإطعام مدة من حنطة كل يوم ولم يصم» لفظ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع، قال الطحاوي فنرد ابن عمر بذلك. قلت: لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال: بلغني مثل

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري، ووهب الكرماني تبعاً لابن التين قال: هو يحيى بن أبي كثير، وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند «عن يحيى بن سعيد هذا هو الأنصاري» وذهل مغلطاً فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان، وليس كما قال، فإن الضياء حكى قول من قال إنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجزم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان، ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يدرك أباً سلمة، وليست زهير بن معاوية عنه رواية وإنما هو يروي عن زهير.

قوله: (عن أبي سلمة) في رواية الإسماعيلي من طريق أبي خالد عن يحيى بن سعيد «سمعت أبا سلمة» أي الراوي المذكور بالسند المذكور إليه فهو موصول.

قوله: (الشغل من النبي أو بالنبي) هو خبر مبتدأ محذوف تقدير: اللانح لها الشغل، أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره الشغل هو اللانح لها. وفي قوله: «قال يحيى» هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها، ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجاً لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها، وكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير، وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجاً أيضاً ولفظه «وذلك لكان رسول الله ﷺ» وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فبين إدراجهم ولفظه «فلننت أن ذلك لكانها من رسول الله ﷺ» يحيى بقوله، وأخرجه أبو داود من طريق مالك، والنسائي من طريق يحيى القطان، وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان، والإسماعيلي من طريق أبي خالد كلهم عن يحيى بدون الزيادة، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بدون الزيادة لكن فيه ما يشربها فإنه قال فيه ما عطفه: «فما استطيع قضائها مع رسول الله ﷺ» ويحتمل أن يكون المراد بالملية الزمان أي أن ذلك كان خاصاً بزمانه. ولترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الله البهي عن عائشة «ما قضيت شيئاً عما يكون عليّ من رمضان إلا في شعبان حتى يقضى رسول الله ﷺ» وما يدل على ضعف الزيادة أنه ﷺ كان يقسم لئسائه فيميدل وكان يدنو من المرأة من غير نوتها فيقبل ويلبس من غير جعاع، فليس في شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصوم، اللهم إلا أن يقال إنها كانت لا تصوم إلا بإذنه ولم يكن يأذن لاحتمال احتياجها إليها فإذا ضاق الوقت أدن لها، وكان هو ﷺ يكثر الصوم في شعبان كما سيأتي بعد أبواب فلذلك كانت لا يتبها لها القضاء إلا في شعبان، وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً سواء كان لممر أو لغير ممر لأن الزيادة كما بيناه مدرجة فلو لم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيداً بالضرورة لأن للحديث حكم الرفع لأن الظاهر إطلاق النبي ﷺ على ذلك مع توفر دواعي أزواجه على السؤال منه عن أمر الشرب فلما لم يكن ذلك كان جازاً لم ترواغب عائشة عليه، ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر. وأما الإطعام فليس فيه ما يثبت ولا ينفيه وقد تقدم البحث فيه.

٤١ - باب الْحَائِضِ تَرْتُكُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ

وَقَالَ أَبُو الزُّنَادِ: إِنَّ السَّنَّ وَوُجُوهَ الْحَقِّ لَتَأْتِي كَثِيرًا عَلَى عِلَافِ الرَّأْيِ، فَمَا يَجِدُ الْمُتْلِمُونَ لَهَا مِنَ اتِّبَاعِهَا، مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّيَّامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

١٩٥١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدٌ، عَنْ جِيَاذٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَائِضُ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ، فَلَوْلِكَ تَقْصَانِ يَتَبَيَّنُ». [رواه: ٣٠٤، أخرجه مسلم: ٨٠]

مطلوب.

امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَخِي مَاتَ.

وقال يحيى وأبو معاوية: عن الأعمش، عن مُسْلِمٍ، عن سَعِيدٍ، عن ابن عباس: قالت امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ.

وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ لِلنَّبِيِّ.

وقال أبو حنيفة: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَاتَتْ أُمِّي وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا. [إخرجه مسلم: ١١٤٨، بإسناد.]

قوله: (باب من مات وعليه صوم) أي هل يشرع قضاءه عنه أم لا وإذا شرع هل يخص بصيام دون صيام أو يضم كل صيام؟ وهل يصين الصوم أو يجزئ الإطعام؟ وهل يخص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره؟ والحال في ذلك مشهور للعلماء كما ستبينه.

قوله: (وقال الحسن إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز) في رواية الكشيبي: «في يوم واحد» والمراد من مات وعليه صيام شهر. وهذا الأثر وصله الدررقي في كتاب النذير من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عامر وهو الضبي عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوماً فجمع له ثلاثون فصاموا عنه يوماً واحداً أجزاء عنه، قال الزوي في «شرح المهذب»: هذه المسألة لا أر فيها نقلاً في المذهب، وقياس للمذهب الإجزاء. قلت: لكن الجواز مفيد بصوم من يجب فيه التسامح لفقد النتائج في الصورة المذكورة.

قوله: (حدثنا محمد بن خالد) أي ابن خلي بمجوعة وزن علي كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج» وجزم الجوزقي بأنه الذهلي فإنه أخرجه عن أبي حامد بن الشريفة عنه وقال: أخرجه البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكلاباذي، وصنيع المزني يوافق وهو الراجح، وعلى هذا فقد نسب البخاري هنا إلى جد أبيه لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد، وشيخه محمد بن موسى بن أمين أدركه البخاري لكنه لم يرو عنه إلا بواسطة وكأنه لم يلقه، وعمر بن أبي حفص هو المصري.

قوله: (من مات) عام في المكلفين لقراءة «وعليه صيام» وقوله «صام عنه وليه» غير معنى الأمر تقديره فليصم عنه وليه، وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور، وبالحق إمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الإجماع على ذلك، وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أوجبوه فلهذا لم يمتد بخلافهم على قاعدته. وقد اختلف السلف في هذه المسألة: فأجاز الصيام من الميت أصحاب الحديث، وعلق الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في «المعرفة» وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية، وقال البيهقي في «الخلافيات»: هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها، ثم ساق يسنده إلى الشافعي قال: كل ما قلت وصح عن النبي ﷺ خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني. وقال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت. وقال الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد: لا يصام عنه إلا النذر حلاً للصوم الذي في حديث عائشة على المقيّد في حديث ابن عباس وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما، فحدث ابن عباس سورة مسجلة سال عنها من وقت له، وأما حديث عائشة فهو تقرير لقاعدة عامة، وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره: «فدين الله الحق أن يقضى». وأما رمضان فيطعم عنه، فأما المالكية فأجازوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كعادتهم، وادعى القرطبي تمايزاً أن الحديث مضطرب، وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب وليس الاضطراب فيه مسلماً كما سيأتي، وأما حديث عائشة فلا اضطراب فيه، واحتج القرطبي بزيادة ابن ليمعة المذكورة لأنها تبدل على عدم الوجوب، وتعقب بأن معظم المجيزين لم يوجبوه كما تقدم وإما قالوا يتخير الولي بين الصيام والإطعام، وأجاب الماوردي عن الجديد بأن المراد بقوله «صام عنه وليه» أي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام، قال وهو نظير قوله «التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء» قال فسمي البذل باسم المبلد فكذلك هنا، وتعقب بأنه صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل. وأما الحديث فاضطرنا لعدم القول بهذين الحديثين بما روي عن عائشة أنها «سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم» قالت: بطعم عنها. وعن عائشة قالت «لا تصوموا عن

قوله: (باب الحائض ترك الصوم والصلاة) قال الزين بن المنير: نظر أبو الزناد إلى الحيف التزجة لم تتضمن حكم القضاء لتطبيق حديث الباب فإنه ليس فيه تعرض لذلك، قال ولما تميزه بالترك فللاشارة إلى أنه يمكن حياءً وإحساناً تركه اختياراً لمنع الشرع لها من مباشرته.

قوله: (وقال أبو الزناد) [إخ] قال الزين بن المنير: نظر أبو الزناد إلى الحيف فوجده مانعاً من هاتين العبادتين، وما سلب الأهلية استحالة أن يتوجه به خطاب الاقتضاء، وما يمنع صحة الفعل بمنع الوجوب، فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فأحال بذلك على اتباع السنة والتعمد المحض، وقد تقدم في كتاب الحيف سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وانكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها أن تكون تلفتته من المخوارج الذين جرت عادتهم باعتراض السنن بآرائهم، ولم تردعها على الحوالة على النص، وكأنها قالت لها: دعي السؤال عن العلة إلى ما هو أهم من معرفتها وهو الاتقياء إلى الشارع. وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور، واحتشد كثير منهم على أن الحكمة فيه أن الصلاة تكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة إلا مرة، واختار إمام الحرمين أن التبع في ذلك هو النص وأن كل شيء ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم. وزعم المهلب أن السبب في منع الحائض من الصوم أن خروج الدم يحدث ضعفاً في النفس غالباً فاستعمل هذا الغالب في جميع الأحوال، فلما كان الضعف يبيح الفطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيف ولا يقضى ضعف هذا المأخذ، فإن المريض لو تحمل فصام صح صومه بخلاف الحائض، وأن المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أباح لها الصوم. وقول أبي الزناد إن السنن ثلثي كثيراً على خلاف الرأي كأنه يشير إلى قول علي: لو كان الدين بالرأي لكان باطن الحنف أحق بالمسح من أصلاه أخرجه أحد وأبو داود والدرارطني ورجال إسناده ثقات، وتظاهر ذلك في الشريعات كثير. وما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو طهرت قبل الفجر ونوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الفسل، بخلاف الصلاة. ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الحيف مقتصراً على قوله: «ليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ: «نكحت الليالي ما تصلي ونظرت في رمضان فهذا نقصان الدين» الحديث.

٤٢ - باب من مات وعَلَيْهِ صَوْمٌ

وقال الحسن: إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز.

١٩٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُوسَى بْنُ أَهْتَمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَبْرِ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَبْرِ حَدَّثَهُ عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

تَابَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي الْوَبَّ، عَنْ ابْنِ أَبِي جَبْرِ. [إخرجه مسلم: ١١٤٧.]

١٩٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَطِينٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ ذَهَبٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، قَالَ: فَلَتَيْنِ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَقْضَى».

قَالَ سَلَيْمَانٌ فَقَالَ: الْحَكْمُ وَسَلَمَةٌ، وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَالَا سَوْغًا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَطِينٍ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهْبَلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتْ

موتاكم وأطعموا عنهم « أخرجه البيهقي، وبما روي عن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكيناً أخرجه عبد الرزاق، وروى النسائي عن ابن عباس قال « لا يصوم أحد من أحد » قالوا فلما أتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه، وهذه قاعدة لهم معروفة. إلا أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال، وليس فيها ما يتجسّم إلا الأكثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جداً، والراجح أن للعشر ما روياه لا لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستند فيه لم يتحقق ولا يثبت من ذلك ضعف الحديث عنه، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للمفتون، والمسألة مشهورة في الأصول. واختلف المجيزون في لمراد بقوله « وليه » فقيل كل قريب، وقيل الوارث خاصة، وقيل عصبته، والأول أرجح، والثاني قريب، ويورد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها. واختلفوا أيضاً هل يختص ذلك بالولي؟ لأن الأصل عدم النيابة في العادة البدنية، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الأرجح، وقيل يختص بالولي فلو أمر أجنبي بأن يصوم عنه أجزاء كما في الحج، وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب، وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير، وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه ﷺ ذلك بالذنين والذنين لا يختص بالقرتب.

قوله: (فلين الله أحق أن يقضى) تقدمت سياحته في أواخر الحج قبيل « فضل للمدينة » مستوفى.

قوله: (قال سليمان) هو الأعمش، يعني بالإسناد المذكور أولاً إليه.

قوله: (فقال الحكم) أي ابن عتبة، وسلمة أي ابن كهيل، والحاصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة أنفس في مجلس واحد من مسلم البطين. أولاً عن سعيد بن جبير، ثم من الحكم وسلمة من مجاهد، وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سيأتي.

قوله: (ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش إ) محمله أن أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة، فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة. وظاهره أنه عند كل منهم من كل منهم. ويحتمل أن يكون لرواه باللف والنشر بغير ترتيب، فيكون شيخ الحكم عطاء، وشيخ البطين سعيد بن جبير، وشيخ سلمة مجاهد، ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش مفصلاً مكثداً، وهو مما يقوي رواية أبي خالد وقد وصلها مسلم لكن لم يسق المتن بل أسال به على رواية زائدة، وهو مترشح لأن بينهما مخالفة سيأتي بيانها. وصلها أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (وقال عبيد الله بن عمرو) أي الرقي (عن زيد بن أبي أنيسة إ) هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث أن شيخ الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخه سعيد، ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما، وطريق عبيد الله هذه وصلها مسلم أيضاً.

قوله: (وقال أبو حريز) بالهملة والراء والزاي، وهو عبد الله بن الحسين قاضي سجستان، وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهته البيهقي.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد. (وأبو معاوية عن الأعمش إ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حديد وآخرون عن الأعمش وطريقه عند النسائي واحد وغيرهما.

قوله: (باب متى يحل فطر الصائم) غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب إسك جزء من الليل لتحقق مضي النهار أم لا وظاهر صنيعه يقتضي ترجيح الثاني لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة، لكن عله إذا ما حصل تحقق غروب الشمس.

موتاكم وأطعموا عنهم « أخرجه البيهقي، وبما روي عن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكيناً أخرجه عبد الرزاق، وروى النسائي عن ابن عباس قال « لا يصوم أحد من أحد » قالوا فلما أتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه، وهذه قاعدة لهم معروفة. إلا أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال، وليس فيها ما يتجسّم إلا الأكثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جداً، والراجح أن للعشر ما روياه لا لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستند فيه لم يتحقق ولا يثبت من ذلك ضعف الحديث عنه، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للمفتون، والمسألة مشهورة في الأصول. واختلف المجيزون في لمراد بقوله « وليه » فقيل كل قريب، وقيل الوارث خاصة، وقيل عصبته، والأول أرجح، والثاني قريب، ويورد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها. واختلفوا أيضاً هل يختص ذلك بالولي؟ لأن الأصل عدم النيابة في العادة البدنية، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الأرجح، وقيل يختص بالولي فلو أمر أجنبي بأن يصوم عنه أجزاء كما في الحج، وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب، وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير، وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه ﷺ ذلك بالذنين والذنين لا يختص بالقرتب.

قوله: (تابعه ابن وهب عن عمرو) يعني ابن الحارث المذكور بسنده، وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظها.

قوله: (ورواه يحيى بن أيوب) يعني المصري عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده المذكور، وروايته هذه عند أبي عروانة والدارقطني من طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبي مريم كلاهما عن يحيى بن أيوب وألفاظهم متوافقة، ورواه الجوزي من طريق ابن ليعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر المتن « إن شاء ».

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المصروف بصاحفه، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ويعرف بابن الكرمانى من قدماء شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في أواخر كتاب الجعنة وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة، وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير وإلا فلو كان طلبه وهو على قدر مته لكان من أعلى شيوخ البخاري، وزائدة شيخه هو ابن قدامة التقني مشهور قد لقي البخاري جماعة من أصحابه.

قوله: (عن مسلم البطين) يفتح الموحدة وكسر الهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون، وسيأتي أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الأعمش عن مسلم المذكور، وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين ربما لدسوا إلا بما تحقق أنهم سمعوه.

قوله: (جاء رجل) في رواية غير زائدة « جاءت امرأة » وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج.

قوله: (جاء رجل) لم أتف على اسمه، واتفق من هذا زائدة وعثر بن القاسم على أن السائل امرأة، وزاد أبو حريز في روايته أنها خثعمية.

قوله: (إن أُمي) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال « إن أعني » واختلف على أبي بشر عن سعيد بن جبير فقال هشيم عنه « ذات قرابة لها » وقال شعبة عنه « إن أخذتها » أخرجهما أحمد، وقال حاد عنه « ذات قرابة لها إما أخذتها وإما ابتها » وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جبير.

قوله: (وعليها صوم شهر) مكثنا في أكثر الروايات، وفي رواية أبي حريز « خمسة عشر يوماً » وفي رواية أبي خالد « شهرين متتابعين » وروايته تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فإنها محتملة إلا رواية زيد بن أبي أنيسة فقال: « إن عليها صوم نذر » وهذا واضح في أنه غير رمضان، ويثبت أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر « أن امرأة ركبت البحر فنزلت أن تصوم شهراً فماتت قبل أن تصوم، فأتت أختها النبي ﷺ والحديث ورواه أيضاً عن هشيم عن أبي بشر نحوه، وأخرجه البيهقي من حديث حاد بن سلمة. وقد ادعى بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواة عن سعيد بن جبير، فمنهم من قال: إن السائل امرأة، ومنهم من قال: رجل، ومنهم من قال: إن السؤال وقع عن نذر، فمنهم من فسر بالصوم ومنهم من فسر بالحج لا تقدم في أواخر الحج. والذي يظهر منهما أنهما قصتان، ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم خثعمية كما في رواية أبي حريز المعلقة، والسائلة عن نذر الحج جهنية كما تقدم في موضعه. وقد قدمنا في أواخر الحج أن مسلماً روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معاً. وأما الاختلاف في

قوله: (وأفطر أبو معبد الجندري حين غاب قرص الشمس) وصله سعد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال «دخلنا على أبي سعيد فأفطر ونحن نرى أن الشمس لم تغرب» ووجه الدلالة منه أن أبا سعيد لما تحقق غروب الشمس لم يطلب مزيداً على ذلك ولا التفت إلى موافقة من عنده على ذلك فلو كان يجب عنده إسكاف جزء من الليل لاشترك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث عمر:

قوله: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة، والإسناد كله حجازيون: الحبيدي وسفيان مكيان والياتون مدنيون. وفيه رواية الأبناء عن الآباء، ورواية تابعي صغير عن تابعي كبير هشام عن أبيه، وصحابي صغير عن صحابي كبير عاصم عن أبيه، وكان مولد عاصم في عهد النبي لكن لم يسمع منه شيئاً.

قوله: (قال رسول الله ﷺ) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام «قال لي».

قوله: (إذا أقبل الليل من ههنا) أي من جهة المشرق كما في الحديث الذي يليه، والمراد به وجود الظلمة حساً وذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور، لأنها وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة، فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك إقبال النهار فمن ثم قيد بقوله «وغربت الشمس» إشارة إلى اشتراط تحقق الإقبال والإخبار، وإثباتهما بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر، ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحتمل أن ينزل على حاليين: أما حيث ذكرهما ففي حال الغيم مثلاً وأما حيث لم يذكرهما ففي حال الصحو، ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ أحد الرويين سالم يحفظ الآخر، وإثبات ذكر الإقبال والإخبار معاً لإمكان وجود أحدهما مع عدم تحقق الغروب قاله القاضي عياض، وقال شيخنا في «شرح الترمذي»: «الظاهر الاكتفاء بإحدى التلازمة لأنه يبرر انقضاء النهار بأحدهما، ويلزمه الانقضاء في رواية ابن أبي أوفى على إقبال الليل.

قوله: (فقد أفطر الصائم) أي دخل في وقت الفطر كما يقال الحمد إذا أتم بنجد وأنهم إذا أتم بنجامة. ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطراً في الحكم لكون الليل ليس ظروفاً للصيام الشرعي، وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأوصى إلى ترجيح الأول فقال: قوله «فقد أفطر الصائم» لفظ غير ومعناه الأمر أي فليفطر الصائم، ولو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوام واحداً ولم يكن للترجيح في تعجيل الإفطار معنى له. وقد يجاب بأن المراد فعل الإفطار حساً لوقائق الأمر الشرعي، ولا شك أن الأول أرجح، ولو كان الثاني مستمداً لكان من حلف أن لا يفطر فصام فدخل الليل حنت بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئاً، ويمكن الانفصال عن ذلك بأن الأيمان مبنية على المعرفة، وبذلك أفتى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في مثل هذه الواقعة بينهما، ومثل هذا لو قال إن أفطرت فأنت طالق لضاف يوم العيد لم يطلق حتى يتناول ما يفطر به، وقد ارتكب بعضهم الشطط فقال يمينت، ويرجح الأول أيضاً رواية شعبة أيضاً بلفظ «فقد حل الإفطار» وكذا أخرجه أبو عروبة من طريق الثوري عن الشيباني، وسأيت لذلك مزيد بيان في «باب الوصال» بعد ثلاثة أبواب. الحديث الثاني حديث ابن أبي أوفى:

قوله: (عن عبد الله بن أبي أوفى) سياتي في الباب الذي من وجه آخر عن أبي إسحاق «سمعت ابن أبي أوفى».

قوله: (كما مع النبي ﷺ في سفر) هذا السفر يشبه أن يكون سفر غزوة الفتح، ويلزمه رواية هشيم عن الشيباني عند مسلم بلفظ «كما مع رسول الله ﷺ في سفر شهر رمضان» وقد تقدم أن سفره في رمضان منحصر في غزوة بدر وغزوة الفتح، فإن ثبت فلم يشهد ابن أبي أوفى بدراً فتعينت غزوة الفتح.

قوله: (فلما غابت الشمس) في رواية الباب الذي يليه «فلما غربت الشمس» وهي تعيد معنى أزيد من معنى غابت.

قوله: (قال لبعض القوم يا فلان) في رواية شعبة عن الشيباني عند أحمد «فدعا صاحب شرايه بشراب فقال لو أسيت» وسأذكر من سماه في الباب الذي يليه.

قوله: (فاجدح) بالجمع ثم الجاء المهمل، والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء يعود يقال له الجدح بمنح الرأس، وزعم السلاوي أن معنى قوله اجدح لي أي احلب، وغلطوه في ذلك.

قوله: (إن عليك نهارة) يحتمل أن يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من شدة

٤٤ - باب يُفْطِرُ بِمَا تَسَرُّ مِنَ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ

١٩٥٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مِرَّةً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «إِنْزِلْ فَاجِدْخَ لَنَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَوَاسَيْتُ؟ قَالَ: «إِنْزِلْ فَاجِدْخَ لَنَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: «إِنْزِلْ فَاجِدْخَ لَنَا». فَقَالَ فَجِدْخَ، ثُمَّ قَالَ: «وَإِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ». وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ. [راجع: ١٩٤١، أخرجه مسلم: ١١٠١].

قوله: (باب يفطر بما تسر من الماء أو غيره) أي سواء كان وحده أو مخلوطاً، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشيهي «بماء» وذكر فيه حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر فيما ترجم له، ولعله أشار إلى أن الأمر في قوله «ووجد قمراً فليفطر عليه» من لا يفطر على الماء «ليس على الوجوب»، وهو حديث أخرجه أحمد في طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً وصححه الترمذي وابن حبان من حديث سلمان بن عامر، وقد شد ابن حزم فوجب الفطر على التمر ولا فعلى الماء.

قوله: (سرونا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال: انزل فاجدح لنا) لم يسم المأمور بذلك، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فسماء ولفظه «فقال يا بلال انزل إلخ» وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه فأنفت روايتهم على قوله «يا فلان» فلمعلها تصحفت، ولعل هذا هو السر في حذف البخاري لها، وقد سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية خالد عن الشيباني بلفظ «يا فلان» وذكرنا أن في حديث عمر عند ابن خزيمة «قال قال لي النبي ﷺ إذا أقبل الليل إلخ» فيحتمل أن يكون المخاطب بذلك عمر فإن الحديث واحد، فلما كان عمر هو المقول له «إذا أقبل الليل إلخ» احتسب أن يكون هو المقول له أولاً «أجبع» لكن يؤيد كونه بلالاً قوله في رواية شعبة المذكورة قبل «فدعا صاحب شرايه» فإن بلالاً هو المعروف بجملة النبي ﷺ.

٤٥ - باب تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ

١٩٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يُخَيَّرُ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَةَ». [أخرجه مسلم: ١٠٩٨].

١٩٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ سَلِمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَصَامَ حَتَّى أَمْسَى، قَالَ

قوله: (يوم غيم) كذا لاكثر في نصب يوم على الظرفية، وفي رواية أبي داود وابن خزيمة في يوم غيم.

قوله: (قيل هشام) في رواية أبي داود «قال أبو اسامة قلت لهشام» وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده عن أبي اسامة.

قوله: (يد من قضاء) هو استفهام إنكار عتوف الأداة والمعنى لا بد من قضاء ووقع في رواية أبي ذر «لا بد من القضاء».

قوله: (وقال معمر سمعت هشاماً يقول لا أدري أفضوا أم لا) هذا التعليق وصله عبد بن حيد قال «أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة» فذكر الحديث وفي آخره «قال إنسان هشام أفضوا أم لا؟ قال لا أدري» وظاهر هذه الرواية تعارض التي قبلها، لكن يجع بأن جزمه بالقضاء محمول على أنه استند فيه إلى دليل آخر وأما حديث أسامة فلا يثبت إيجاب القضاء ولا نفيه، وقد اختلف في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء واختلف في عمر فروى ابن أبي شيبة وغيره من طريق زيد بن وهب عنه ترك القضاء، ولطف معمر عن الأعمش عن زيد «قال عمر: لم تقض والله ما يجاننا الإثم» وروى مالك من وجه آخر عن عمر أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس «الخطب يسير وقد اجتهدنا» وزاد عبد الرزاق في روايته من هذا الوجه «نقضي يوماً» وله من طريق علي بن حنظلة عن أبيه نحوه، ورواه سعيد بن منصور وفيه «قال من أفطر منك فليصم يوماً مكانه» وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه.

وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن ربه قال إسحاق وأحمد في رواية وإختره ابن خزيمة فقال: قول هشام: لا بد من القضاء لم يستند ولم يبين حنفي أن عليهم قضاء، ويرجع الأول أنه لو غم هلال رمضان فأصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فاقضوا واجب الاتصاف فذلك هذا. وقال ابن التين: لم يوجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر، قال ابن المنذر في الحاشية: في هذا الحديث أن المكلفين إنما غوطبوا بالظاهر، فإذا اجتهدوا فاقضوا فلا حرج عليهم في ذلك.

٤٧ - باب صوم الصبيان

وقال عمر رضي الله عنه إنشوان في رمضان: وتلك وصيائنا صيام، فصرته.

١٩٦٠ - حدثنا مسدد: حدثنا بشر بن المفضل: حدثنا خالدة بنت دحوان، عن الربيع بنت معوذ قالت: أرسل النبي صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار: «من أصبح مفطراً فليصم بقية يومه، ومن أصبح صائماً فليصم». قالت: فكنا نصومه بعد، ونصوم صيائنا، ونجعل لهم اللبنة من البهني، فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار. أخرجه مسلم: (١١٣٦).

قوله: (باب صوم الصبيان) أي هل يشرع أم لا؟ والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للتمرين عليه إذا أطاقوه، وحده أصحابه بالسبع والعشر كالصلاة، وحده إسحاق بإثني عشرة سنة، وأحمد في رواية بشر سنين، وقال الأوزاعي: إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تبعاً لا يضعف فيهن حل على الصوم، والأول قول الجمهور، والمشهور أن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان، ولقد تلطفت المصنف في التفتب عليهم بليراد أثر عمر في صدر الترجمة لأن أقصى ما يمتثلونه في معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر مع شدة تحريمه وفوق الصحابة في زمانه، وقد قال للذي أفطر في رمضان موثقاً له «كيف تظفر وصيائنا صيام» وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال: إذا أطاق الصيام الصبيان الزموا. فإن أفطروا لغير عذر فعليه القضاء.

قوله: (وقال عمر لشوان إلخ) أي إنسان نشوان، وهو يفتح النون وسكون المعجمة سكران وزنا ومعنى وجعه ناشوى كسكاري، قال ابن خالويه: سكر الرجل واتشى وتمل وتزف يمتي، وقال صاحب «الحكم»: نشى الرجل واتشى وتنشى كله سكر، ووقع عند ابن التين النشوان السكران سكرًا خفيفًا، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور والبخاري في «الجمعيات» من طريق عبد الله بن المنذيل «أن عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول: للمنخري والقم. وفي رواية البغوي «فلما رفع إليه عثر فقال عمر: على وجهك ويحك، وصيائنا صيام. ثم أمر به

ليرجل: «أنزل فاجذخ لي». قال: لو انتظرت حتى تمسي، قال: «أنزل فاجذخ لي، إذا رأيت الليل قد أقبل من هاهنا، فقد أفطر الصائم». راجع: ١٩٤١. أخرجه مسلم: ١١٠١.

قوله: (باب تعجيل الإفطار) قال ابن عبد البر: أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة. وعند عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال «كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً». قوله: (عن أبي حازم) هو ابن دينار.

قوله: (لا يزال الناس بخير) في حديث أبي هريرة «لا يزال الدين ظاهراً» وظهر الدين مستزلاً لدوام الخير.

قوله: (ما عملوا الفطس) زاد أبو ذر في حديثه «واخروا السحور» أخرجه أحمد، و ما ظرفية، أي مدة فعلهم ذلك استئلاً للسنن وأقرب عند حلقها غير متطعين بقولهم ما يغير قواعدها، زاد أبو هريرة في حديث «لأن اليهود والنصارى يؤخرون» أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما، وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجم، وقد روى ابن حبان وإلحاقه من حديث سهل أيضاً بلفظ «لا تزال أمتي على سني مالم تنتظر بفطرها النجوم» وفيه بيان العلة في ذلك، قال المهلب: والحكمة في ذلك أن لا يزداد في النهار من الليل، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة، واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحققت غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين، وكذا عدل واحد في الأرجح، قال ابن دقيق العيد: في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم، ولعل هذا هو السبب في وجود الخبر بتعجيل الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة اهـ وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث، فإن الشيعة لم يكتفوا بوجود خبر عند حديثه صلى الله عليه وسلم بذلك، قال الشافعي في «الأم» تعجيل الفطر مستحب، ولا يكره تأخيرهم إلا لمن تعمد رؤى الفضل فيه، ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقاً، وهو كذلك إذ لا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً، واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لتلاظن الجاهل أنها ملتفة برمضان، وهو ضعيف ولا يخفى الفرق.

(تبيه): من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان، وإطفاء المصباح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعماً عن أحده أنه للاختياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا أحد الناس، وقد جرهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة تمكن الوقت زعموا، فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة، فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر، والله المستعان.

قوله: (حدثنا أبو بكر) هو ابن عباس عن سليمان هو أبو إسحاق الشيباني، وقد تقدم الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريباً.

٤٦ - باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس

١٩٥٩ - حدثني عبد الله بن أبي شيبة: حدثنا أبو اسامة، عن هشام بن عروة، عن فاطمة، عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها قالت: أفطرتنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غيم، ثم طلعت الشمس. قيل لإشمام: فأمرؤا بالقضاء؟ قال: بئ من قضاء.

وقال معمر: سمعت هشاماً: لا أدري أفضوا أم لا.

قوله: (باب إذا أفطر في رمضان) أي طأنا غروب الشمس (ثم طلعت الشمس) أي هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أو لا. وهي مسألة خلافية. واختلف قول عمر فيها كما سيأتي، والمراد بالطلوع الظهور، وكأنه راعى لفظ الخبر في ذلك. وأيضاً فإنه يشرع بأن قرص الشمس كله ظهر مرتفعاً، ولو عبر بظهوره لم يفد ذلك.

قوله: (عن هشام بن عروة) في رواية أبي داود من وجه آخر عن أبي اسامة «حدثنا هشام بن عروة».

قوله: (عن فاطمة) زاد أبو داود «بنت المنذر» وهي ابنة عم هشام وزوجته، وأسماء جدتها جميعاً.

فصبر ثمانين يوماً، ثم سيره إلى الشام، وفي رواية البغوي: «فصره الحيد، وكان إذا غضب على إنسان سيره إلى الشام، فسيره إلى الشام».

قوله: (عن خالد بن ذكوان) هو أبو الحسين المدني، نزيل البصرة، وهو تابعي صغير، وليس له من الصحابة سماع من سوى الربيع بنت معوذ وهي من صفراء الصلبة، ولم يخرج البخاري من حديثه عن غيرها.

قوله: (عن الربيع) في رواية مسلم من وجه آخر عن خالد: «سألت الربيع» وهي بتشديد الياء مصفراً وأبوها بكسر الهمزة وتشديد بوزن معلوم، وهو ابن حوف ويعرف بابن عفره، يأتي ذكره في وقعة بدر من المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار) زاد مسلم «التي حول المدينة» وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في «باب إذا نوى بالهجر صوماً».

قوله: (صبياناً) زاد مسلم «الصغار وتذهب بهم إلى المسجد».

قوله: (من المهن) أي الصوف. وقد فسره المصنف في رواية المستطلي في آخر الحديث، وقيل المهن الصوف المصبوغ.

قوله: (أعطيتاه ذلك حتى يكون عند الإفطار) حكاه رواه ابن خزيمة وابن حبان، ووقع في رواية مسلم «أعطيتاه إياه عند الإفطار» وهو مشكل، ورواية البخاري توضح أنه سقط منه شيء، وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان قال فيه: «فإذا سالوا الطعام أعطيتاهم اللبنة تليهم حتى يتسوا صومهم» وهو يوضح صحة رواية البخاري. ووقع لمسلم شك في تقييده الصبيان بالصغار، وهو ثابت في «صحيح ابن خزيمة» وغيره، وتقييده الصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأول، وأبلغ من ذلك ما جاء في حديث رزينة يفتح وراءه وكسر الزني «أن النبي ﷺ كان يأمر مرضعته في عاشوراء ورضعاه فاطمة فيفضل في ألواحهم ويأمر لمهاتهم أن لا يرضعن في الليل» أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته، وإسناده لا بأس به، واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضاً قبل أن يفرض رمضان، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول كتاب الصيام، وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد حشرين باباً، وفي الحديث حجة على مشروعية تحريم الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف، وإذا صنع لهم ذلك للتمسك، وأغرب القرطبي فقال: لعل النبي ﷺ لم يعلم بذلك ويعد أن يكون أمر بذلك لأنه تخطي صغير بعبادة غير متكررة في السنة. وما قلعتنا من حديث رزينة يرد عليه، مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن الصيام إذا قل قلنا كذا في عهد رسول الله ﷺ كان حكمه الرفع إلى الظاهر لملاحه ﷺ على ذلك، وتقريرهم عليه مع توفر دواصهم على سؤلهم إياه من الأحكام مع أن هذا ما لا مجال للاجتهاد فيه فما فعلوه إلا بتوقيفه والله أعلم.

٤٨ - باب الوصال، وقيل قال: ليس في الليل صيام

بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ونهى النبي ﷺ عنه رخصة لهم وإيقاع عليهم، وما يكره من الصوم.

١٩٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَوَاعِلُوا». قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاعِلٌ، قَالَ: «لَسْتُ تَأْخُذُ بِكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي، أَوْ: إِنِّي آيِسْتُ أَطْعَمُ وَأَسْقِي».

[راجع: ٧٢٤١، وانظر في الصوم باب: ٤٩، أخرجه مسلم: ١١٠٤، بلطف آخر].

١٩٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاعِلٌ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ بِمَنْكُم، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي». [راجع: ١٩٢٢، أخرجه مسلم: ١١٠٢].

١٩٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَهْلَاءَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَوَاعِلُوا، فَإِنَّكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَوَاعِلَ تَوَاعِلُوا حَتَّى السَّحَرِ». قَالُوا: فَإِنَّكَ

قوله: (ومن قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل: لم أقموا الصيام إلى الليل) كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد الخير، وهو حديث ذكره الترمذي في «المجامع» ووصله في «العلل المرددة» وأخرجه ابن السكن وغيره في «الصحابة» والعلوي وغيره في «الكنى» كلهم من طريق أبي فروة الراودي عن مقل الكندي عن عبدة بن نسي عن وقتظ اللثم مرفوعاً «إن الله لم يكتب الصيام بالليل، فمن صام فقد تمت، ولا أجر له» قال ابن مند: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الترمذي: سألت البخاري عنه قال: ما لرى عبادة سمع من أبي سعيد الخير، وفي المعنى حديث بشر بن الحصاصية وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما بإسناد صحيح إلى ليلي امرأة بشر بن الحصاصية قالت: «أردت أن أصوم يومين مواصلة ففتني بشر وقال: إن النبي ﷺ نهى عن هذا وقال: يفعل ذلك التصاري، ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى، أقروا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فاضربوا» لفظ أبي حاتم، وروى عن أبي حاتم، وروى عن طريق أبي العالية السابعي أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال: قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ فإذا جاء الليل فهو مفطر. وروى الطبراني في «الأوسط» من طريق علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن أبي ذر رفته قال: «لا صيام بعد الليل» أي بعد دخول الليل ذكره في أثناء حديث، وعبد الله ما عرفته فلا يصح، وإن كان بقية رجاله ثقات ومعارضه أصح منه كما سأذكره، ولو صحت هذه الأحاديث لم يكن للواصل معنى أصلاً ولا كان في فعله قرينة، وهذا خلاف ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي ﷺ، وإن كان الراجح أنه من خصائصه.

قوله: (ونهى النبي ﷺ أي أصحابه عنه) أي من الوصال (رحمة لهم وإيقاع عليهم)، وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة بلطف «نهى النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم» وأما قوله: «إيقاع عليهم» فكأنه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال: «نهى النبي ﷺ عن الحجابة والمواصلة ولم يجرمها إيقاع على أصحابه» وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في «باب الحجابة للصلوات» وهو يعارض حديث أبي ذر المذكور قبل.

قوله: (وما يكره من الصوم) هذا من كلام المصنف معطوف على قوله: «الواصل» أي باب ذكر الوصال وذكر ما يكره من الصوم، والتمتع: والمالفة في تكلف ما لم يكلف به، وعمق الراوي فقوله: كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التمني من طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال: «لو مد يدي الشهر لواصلت وصلاً لا يدع المتصومون تمتعهم» وسيأتي في الباب الذي بعده في آخر حديث أبي هريرة: «أكلوا من العمل ما تطيقون» ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه. ويحیی المذكور في الإستاذ هو القطان.

قوله: (لا تواعلوا) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة بهذا الإسناد «ياكم والواصل» ولأحد من طريق همام عن قتادة «نهى النبي ﷺ عن الوصال».

قوله: (قالوا إنك تواعل) كذا في أكثر الأحاديث، وفي رواية أبي هريرة الآتية في أول الباب الذي يليه «قال رجل من المسلمين» وكان القائل واحد ونسب القول إلى الجميع لرضاهم به، ولم أفت على تسمية القائل في شيء من الطرق.

قوله: (لست كأحد منكم) في رواية الكشميهني «كأحدكم» وفي حديث ابن

بأن الإسماك إلى السحر ليس وصلاً بل الوصال أن يمسك في الليل جميعه كما يمسك في النهار، وإنما أطلق على الإسماك إلى السحر وصلاً لشابهته الوصال في الصورة، ويحتاج إلى ثبوت الدعوى بأن الوصال إما هو حقيقة في إسماك جميع الليل، وقد ورد أن النبي ﷺ كان يواصل من سحر إلى سحر أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي والطبراني من حديث جابر، وأخرجه سعيد بن منصور مرسلًا من طريق ابن أبي غيخ عن أبيه ومن طريق أبي قلابه، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء، واحتجوا بالتحريم بقوله في الحديث المتقدم: «إذا أقبل الليل من ههنا وأبصر النهار من ههنا فقد أظفر الصائم» إذ لم يعمل الليل عللاً لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم الفطر، واجابوا أيضاً بأن قوله «رحمة لهم» لا يمنع التحريم فإن من رجهت لهم أن حرمة عليهم، وأما مواصلة بهم بعد نهي فلم يكن تقرباً بل تقرباً وتنكيلاً، فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة التية في تأكيد زجرهم، لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى إلى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك، والجورع الشديد ينافي ذلك، وقد صرح بأن الوصال يختص بقوله: «لست في ذلك مثلكم» وقوله: «لست كهيتكم» هذا مع ما انضم إلى ذلك من استحباب تمجيل الفطر كما تقدم في باب: قلت: ويدل على أنه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي تقدمت التنبيه عليه في أوائل الباب، فإن الصحابي صرح فيه بأنه لم يحرم الوصال، وروى البزار والطبراني من حديث سمرة «نهى النبي ﷺ عن الوصال، وليس بالزمرة» وأما ما رواه الطبراني في الأوسط «من حديث أبي ذر» إن جبريل قال للنبي ﷺ: إن الله قد قبل وصالك ولا يحل لأحد بعدك، فليس إسناده بصحيح فلا حجة فيه، ومن أدلة الجواز إقدام الصحابة على الوصال بعد النهي فدل على أنهم فهموا أن النهي للتحريم ولا لا أقدموا عليه، ويؤيد أنه ليس بمحرم أيضاً أنه ﷺ في حديث بشر بن الحصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في حلة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما «إنه فعل أهل الكتاب» ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من أهل الظاهر، ومن حيث المعنى ما فيه من فطر النفس وشهواتها وقمعها عن ملذذاتها فلهاذا استمر على القول بجواز الوصال مطلقاً أو مقيداً من تقدم ذكره والله أعلم. وفي أحاديث الباب من الفوائد استواء للمكلفين في الأحكام، وأن كل حكم ثبت في حق النبي ﷺ ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل، وفيه جواز معارضة المكلف فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستثنى بسر المخالفة، وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي، وفيه ثبوت خصائصه ﷺ وأن عصوم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] بخصوص، وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعل المعلوم صفته ويأبسون إلى الاتساع به إلا فيما نهى عنهم عنه، وفيه أن خصائصه لا تناسي به في جميعها، وقد توقف في ذلك إمام الحرمين، وقال أبو شامة ليس لأحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة، ويستحب التنزه عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحي، وأما المستحب فلم يتعرض له، والوصال منه فيحتمل أن يقال إن من نهى عنه لم يمنع الاتساع به فيه والله أعلم. وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات المعاديات من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده.

٤٩ - باب التَّكْيِيلِ لِمَنْ أَكْثَرَ الْوَصَالِ

رَوَاهُ أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ١٩٦٦]

١٩٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَأَيْكُمْ يَفِي؟» إِنِّي أَبَيْتُ يَطْعُمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي. «لَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ، وَأَحْسَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَانَ، فَقَالُوا: لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْنَاهُمْ، كَاتِكْيِيلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. [مطهر: ٤١٩٦٦، ٤١٩٨٥١، ٤١٩٨٤٢، ٤١٩٨٤٣، ٤١٩٨٤٤، ٤١٩٨٤٥، ٤١٩٨٤٦، ٤١٩٨٤٧، ٤١٩٨٤٨، ٤١٩٨٤٩، ٤١٩٨٥٠، ٤١٩٨٥١، ٤١٩٨٥٢، ٤١٩٨٥٣، ٤١٩٨٥٤، ٤١٩٨٥٥، ٤١٩٨٥٦، ٤١٩٨٥٧، ٤١٩٨٥٨، ٤١٩٨٥٩، ٤١٩٨٦٠، ٤١٩٨٦١، ٤١٩٨٦٢، ٤١٩٨٦٣، ٤١٩٨٦٤، ٤١٩٨٦٥، ٤١٩٨٦٦، ٤١٩٨٦٧، ٤١٩٨٦٨، ٤١٩٨٦٩، ٤١٩٨٧٠، ٤١٩٨٧١، ٤١٩٨٧٢، ٤١٩٨٧٣، ٤١٩٨٧٤، ٤١٩٨٧٥، ٤١٩٨٧٦، ٤١٩٨٧٧، ٤١٩٨٧٨، ٤١٩٨٧٩، ٤١٩٨٨٠، ٤١٩٨٨١، ٤١٩٨٨٢، ٤١٩٨٨٣، ٤١٩٨٨٤، ٤١٩٨٨٥، ٤١٩٨٨٦، ٤١٩٨٨٧، ٤١٩٨٨٨، ٤١٩٨٨٩، ٤١٩٨٩٠، ٤١٩٨٩١، ٤١٩٨٩٢، ٤١٩٨٩٣، ٤١٩٨٩٤، ٤١٩٨٩٥، ٤١٩٨٩٦، ٤١٩٨٩٧، ٤١٩٨٩٨، ٤١٩٨٩٩، ٤١٩٩٠٠، ٤١٩٩٠١، ٤١٩٩٠٢، ٤١٩٩٠٣، ٤١٩٩٠٤، ٤١٩٩٠٥، ٤١٩٩٠٦، ٤١٩٩٠٧، ٤١٩٩٠٨، ٤١٩٩٠٩، ٤١٩٩١٠، ٤١٩٩١١، ٤١٩٩١٢، ٤١٩٩١٣، ٤١٩٩١٤، ٤١٩٩١٥، ٤١٩٩١٦، ٤١٩٩١٧، ٤١٩٩١٨، ٤١٩٩١٩، ٤١٩٩٢٠، ٤١٩٩٢١، ٤١٩٩٢٢، ٤١٩٩٢٣، ٤١٩٩٢٤، ٤١٩٩٢٥، ٤١٩٩٢٦، ٤١٩٩٢٧، ٤١٩٩٢٨، ٤١٩٩٢٩، ٤١٩٩٣٠، ٤١٩٩٣١، ٤١٩٩٣٢، ٤١٩٩٣٣، ٤١٩٩٣٤، ٤١٩٩٣٥، ٤١٩٩٣٦، ٤١٩٩٣٧، ٤١٩٩٣٨، ٤١٩٩٣٩، ٤١٩٩٤٠، ٤١٩٩٤١، ٤١٩٩٤٢، ٤١٩٩٤٣، ٤١٩٩٤٤، ٤١٩٩٤٥، ٤١٩٩٤٦، ٤١٩٩٤٧، ٤١٩٩٤٨، ٤١٩٩٤٩، ٤١٩٩٥٠، ٤١٩٩٥١، ٤١٩٩٥٢، ٤١٩٩٥٣، ٤١٩٩٥٤، ٤١٩٩٥٥، ٤١٩٩٥٦، ٤١٩٩٥٧، ٤١٩٩٥٨، ٤١٩٩٥٩، ٤١٩٩٦٠، ٤١٩٩٦١، ٤١٩٩٦٢، ٤١٩٩٦٣، ٤١٩٩٦٤، ٤١٩٩٦٥، ٤١٩٩٦٦، ٤١٩٩٦٧، ٤١٩٩٦٨، ٤١٩٩٦٩، ٤١٩٩٧٠، ٤١٩٩٧١، ٤١٩٩٧٢، ٤١٩٩٧٣، ٤١٩٩٧٤، ٤١٩٩٧٥، ٤١٩٩٧٦، ٤١٩٩٧٧، ٤١٩٩٧٨، ٤١٩٩٧٩، ٤١٩٩٨٠، ٤١٩٩٨١، ٤١٩٩٨٢، ٤١٩٩٨٣، ٤١٩٩٨٤، ٤١٩٩٨٥، ٤١٩٩٨٦، ٤١٩٩٨٧، ٤١٩٩٨٨، ٤١٩٩٨٩، ٤١٩٩٩٠، ٤١٩٩٩١، ٤١٩٩٩٢، ٤١٩٩٩٣، ٤١٩٩٩٤، ٤١٩٩٩٥، ٤١٩٩٩٦، ٤١٩٩٩٧، ٤١٩٩٩٨، ٤١٩٩٩٩، ٤٢٠٠٠٠، ٤٢٠٠٠١، ٤٢٠٠٠٢، ٤٢٠٠٠٣، ٤٢٠٠٠٤، ٤٢٠٠٠٥، ٤٢٠٠٠٦، ٤٢٠٠٠٧، ٤٢٠٠٠٨، ٤٢٠٠٠٩، ٤٢٠٠١٠، ٤٢٠٠١١، ٤٢٠٠١٢، ٤٢٠٠١٣، ٤٢٠٠١٤، ٤٢٠٠١٥، ٤٢٠٠١٦، ٤٢٠٠١٧، ٤٢٠٠١٨، ٤٢٠٠١٩، ٤٢٠٠٢٠، ٤٢٠٠٢١، ٤٢٠٠٢٢، ٤٢٠٠٢٣، ٤٢٠٠٢٤، ٤٢٠٠٢٥، ٤٢٠٠٢٦، ٤٢٠٠٢٧، ٤٢٠٠٢٨، ٤٢٠٠٢٩، ٤٢٠٠٣٠، ٤٢٠٠٣١، ٤٢٠٠٣٢، ٤٢٠٠٣٣، ٤٢٠٠٣٤، ٤٢٠٠٣٥، ٤٢٠٠٣٦، ٤٢٠٠٣٧، ٤٢٠٠٣٨، ٤٢٠٠٣٩، ٤٢٠٠٤٠، ٤٢٠٠٤١، ٤٢٠٠٤٢، ٤٢٠٠٤٣، ٤٢٠٠٤٤، ٤٢٠٠٤٥، ٤٢٠٠٤٦، ٤٢٠٠٤٧، ٤٢٠٠٤٨، ٤٢٠٠٤٩، ٤٢٠٠٥٠، ٤٢٠٠٥١، ٤٢٠٠٥٢، ٤٢٠٠٥٣، ٤٢٠٠٥٤، ٤٢٠٠٥٥، ٤٢٠٠٥٦، ٤٢٠٠٥٧، ٤٢٠٠٥٨، ٤٢٠٠٥٩، ٤٢٠٠٦٠، ٤٢٠٠٦١، ٤٢٠٠٦٢، ٤٢٠٠٦٣، ٤٢٠٠٦٤، ٤٢٠٠٦٥، ٤٢٠٠٦٦، ٤٢٠٠٦٧، ٤٢٠٠٦٨، ٤٢٠٠٦٩، ٤٢٠٠٧٠، ٤٢٠٠٧١، ٤٢٠٠٧٢، ٤٢٠٠٧٣، ٤٢٠٠٧٤، ٤٢٠٠٧٥، ٤٢٠٠٧٦، ٤٢٠٠٧٧، ٤٢٠٠٧٨، ٤٢٠٠٧٩، ٤٢٠٠٨٠، ٤٢٠٠٨١، ٤٢٠٠٨٢، ٤٢٠٠٨٣، ٤٢٠٠٨٤، ٤٢٠٠٨٥، ٤٢٠٠٨٦، ٤٢٠٠٨٧، ٤٢٠٠٨٨، ٤٢٠٠٨٩، ٤٢٠٠٩٠، ٤٢٠٠٩١، ٤٢٠٠٩٢، ٤٢٠٠٩٣، ٤٢٠٠٩٤، ٤٢٠٠٩٥، ٤٢٠٠٩٦، ٤٢٠٠٩٧، ٤٢٠٠٩٨، ٤٢٠٠٩٩، ٤٢٠١٠٠، ٤٢٠١٠١، ٤٢٠١٠٢، ٤٢٠١٠٣، ٤٢٠١٠٤، ٤٢٠١٠٥، ٤٢٠١٠٦، ٤٢٠١٠٧، ٤٢٠١٠٨، ٤٢٠١٠٩، ٤٢٠١١٠، ٤٢٠١١١، ٤٢٠١١٢، ٤٢٠١١٣، ٤٢٠١١٤، ٤٢٠١١٥، ٤٢٠١١٦، ٤٢٠١١٧، ٤٢٠١١٨، ٤٢٠١١٩، ٤٢٠١٢٠، ٤٢٠١٢١، ٤٢٠١٢٢، ٤٢٠١٢٣، ٤٢٠١٢٤، ٤٢٠١٢٥، ٤٢٠١٢٦، ٤٢٠١٢٧، ٤٢٠١٢٨، ٤٢٠١٢٩، ٤٢٠١٣٠، ٤٢٠١٣١، ٤٢٠١٣٢، ٤٢٠١٣٣، ٤٢٠١٣٤، ٤٢٠١٣٥، ٤٢٠١٣٦، ٤٢٠١٣٧، ٤٢٠١٣٨، ٤٢٠١٣٩، ٤٢٠١٤٠، ٤٢٠١٤١، ٤٢٠١٤٢، ٤٢٠١٤٣، ٤٢٠١٤٤، ٤٢٠١٤٥، ٤٢٠١٤٦، ٤٢٠١٤٧، ٤٢٠١٤٨، ٤٢٠١٤٩، ٤٢٠١٥٠، ٤٢٠١٥١، ٤٢٠١٥٢، ٤٢٠١٥٣، ٤٢٠١٥٤، ٤٢٠١٥٥، ٤٢٠١٥٦، ٤٢٠١٥٧، ٤٢٠١٥٨، ٤٢٠١٥٩، ٤٢٠١٦٠، ٤٢٠١٦١، ٤٢٠١٦٢، ٤٢٠١٦٣، ٤٢٠١٦٤، ٤٢٠١٦٥، ٤٢٠١٦٦، ٤٢٠١٦٧، ٤٢٠١٦٨، ٤٢٠١٦٩، ٤٢٠١٧٠، ٤٢٠١٧١، ٤٢٠١٧٢، ٤٢٠١٧٣، ٤٢٠١٧٤، ٤٢٠١٧٥، ٤٢٠١٧٦، ٤٢٠١٧٧، ٤٢٠١٧٨، ٤٢٠١٧٩، ٤٢٠١٨٠، ٤٢٠١٨١، ٤٢٠١٨٢، ٤٢٠١٨٣، ٤٢٠١٨٤، ٤٢٠١٨٥، ٤٢٠١٨٦، ٤٢٠١٨٧، ٤٢٠١٨٨، ٤٢٠١٨٩، ٤٢٠١٩٠، ٤٢٠١٩١، ٤٢٠١٩٢، ٤٢٠١٩٣، ٤٢٠١٩٤، ٤٢٠١٩٥، ٤٢٠١٩٦، ٤٢٠١٩٧، ٤٢٠١٩٨، ٤٢٠١٩٩، ٤٢٠٢٠٠، ٤٢٠٢٠١، ٤٢٠٢٠٢، ٤٢٠٢٠٣، ٤٢٠٢٠٤، ٤٢٠٢٠٥، ٤٢٠٢٠٦، ٤٢٠٢٠٧، ٤٢٠٢٠٨، ٤٢٠٢٠٩، ٤٢٠٢١٠، ٤٢٠٢١١، ٤٢٠٢١٢، ٤٢٠٢١٣، ٤٢٠٢١٤، ٤٢٠٢١٥، ٤٢٠٢١٦، ٤٢٠٢١٧، ٤٢٠٢١٨، ٤٢٠٢١٩، ٤٢٠٢٢٠، ٤٢٠٢٢١، ٤٢٠٢٢٢، ٤٢٠٢٢٣، ٤٢٠٢٢٤، ٤٢٠٢٢٥، ٤٢٠٢٢٦، ٤٢٠٢٢٧، ٤٢٠٢٢٨، ٤٢٠٢٢٩، ٤٢٠٢٣٠، ٤٢٠٢٣١، ٤٢٠٢٣٢، ٤٢٠٢٣٣، ٤٢٠٢٣٤، ٤٢٠٢٣٥، ٤٢٠٢٣٦، ٤٢٠٢٣٧، ٤٢٠٢٣٨، ٤٢٠٢٣٩، ٤٢٠٢٤٠، ٤٢٠٢٤١، ٤٢٠٢٤٢، ٤٢٠٢٤٣، ٤٢٠٢٤٤، ٤٢٠٢٤٥، ٤٢٠٢٤٦، ٤٢٠٢٤٧، ٤٢٠٢٤٨، ٤٢٠٢٤٩، ٤٢٠٢٥٠، ٤٢٠٢٥١، ٤٢٠٢٥٢، ٤٢٠٢٥٣، ٤٢٠٢٥٤، ٤٢٠٢٥٥، ٤٢٠٢٥٦، ٤٢٠٢٥٧، ٤٢٠٢٥٨، ٤٢٠٢٥٩، ٤٢٠٢٦٠، ٤٢٠٢٦١، ٤٢٠٢٦٢، ٤٢٠٢٦٣، ٤٢٠٢٦٤، ٤٢٠٢٦٥، ٤٢٠٢٦٦، ٤٢٠٢٦٧، ٤٢٠٢٦٨، ٤٢٠٢٦٩، ٤٢٠٢٧٠، ٤٢٠٢٧١، ٤٢٠٢٧٢، ٤٢٠٢٧٣، ٤٢٠٢٧٤، ٤٢٠٢٧٥، ٤٢٠٢٧٦، ٤٢٠٢٧٧، ٤٢٠٢٧٨، ٤٢٠٢٧٩، ٤٢٠٢٨٠، ٤٢٠٢٨١، ٤٢٠٢٨٢، ٤٢٠٢٨٣، ٤٢٠٢٨٤، ٤٢٠٢٨٥، ٤٢٠٢٨٦، ٤٢٠٢٨٧، ٤٢٠٢٨٨، ٤٢٠٢٨٩، ٤٢٠٢٩٠، ٤٢٠٢٩١، ٤٢٠٢٩٢، ٤٢٠٢٩٣، ٤٢٠٢٩٤، ٤٢٠٢٩٥، ٤٢٠٢٩٦، ٤٢٠٢٩٧، ٤٢٠٢٩٨، ٤٢٠٢٩٩، ٤٢٠٣٠٠، ٤٢٠٣٠١، ٤٢٠٣٠٢، ٤٢٠٣٠٣، ٤٢٠٣٠٤، ٤٢٠٣٠٥، ٤٢٠٣٠٦، ٤٢٠٣٠٧، ٤٢٠٣٠٨، ٤٢٠٣٠٩، ٤٢٠٣١٠، ٤٢٠٣١١، ٤٢٠٣١٢، ٤٢٠٣١٣، ٤٢٠٣١٤، ٤٢٠٣١٥، ٤٢٠٣١٦، ٤٢٠٣١٧، ٤٢٠٣١٨، ٤٢٠٣١٩، ٤٢٠٣٢٠، ٤٢٠٣٢١، ٤٢٠٣٢٢، ٤٢٠٣٢٣، ٤٢٠٣٢٤، ٤٢٠٣٢٥، ٤٢٠٣٢٦، ٤٢٠٣٢٧، ٤٢٠٣٢٨، ٤٢٠٣٢٩، ٤٢٠٣٣٠، ٤٢٠٣٣١، ٤٢٠٣٣٢، ٤٢٠٣٣٣، ٤٢٠٣٣٤، ٤٢٠٣٣٥، ٤٢٠٣٣٦، ٤٢٠٣٣٧، ٤٢٠٣٣٨، ٤٢٠٣٣٩، ٤٢٠٣٤٠، ٤٢٠٣٤١، ٤٢٠٣٤٢، ٤٢٠٣٤٣، ٤٢٠٣٤٤، ٤٢٠٣٤٥، ٤٢٠٣٤٦، ٤٢٠٣٤٧، ٤٢٠٣٤٨، ٤٢٠٣٤٩، ٤٢٠٣٥٠، ٤٢٠٣٥١، ٤٢٠٣٥٢، ٤٢٠٣٥٣، ٤٢٠٣٥٤، ٤٢٠٣٥٥، ٤٢٠٣٥٦، ٤٢٠٣٥٧، ٤٢٠٣٥٨، ٤٢٠٣٥٩، ٤٢٠٣٦٠، ٤٢٠٣٦١، ٤٢٠٣٦٢، ٤٢٠٣٦٣، ٤٢٠٣٦٤، ٤٢٠٣٦٥، ٤٢٠٣٦٦، ٤٢٠٣٦٧، ٤٢٠٣٦٨، ٤٢٠٣٦٩، ٤٢٠٣٧٠، ٤٢٠٣٧١، ٤٢٠٣٧٢، ٤٢٠٣٧٣، ٤٢٠٣٧٤، ٤٢٠٣٧٥، ٤٢٠٣٧٦، ٤٢٠٣٧٧، ٤٢٠٣٧٨، ٤٢٠٣٧٩، ٤٢٠٣٨٠، ٤٢٠٣٨١، ٤٢٠٣٨٢، ٤٢٠٣٨٣، ٤٢٠٣٨٤، ٤٢٠٣٨٥، ٤٢٠٣٨٦، ٤٢٠٣٨٧، ٤٢٠٣٨٨، ٤٢٠٣٨٩، ٤٢٠٣٩٠، ٤٢٠٣٩١، ٤٢٠٣٩٢، ٤٢٠٣٩٣، ٤٢٠٣٩٤، ٤٢٠٣٩٥، ٤٢٠٣٩٦، ٤٢٠٣٩٧، ٤٢٠٣٩٨، ٤٢٠٣٩٩، ٤٢٠٤٠٠، ٤٢٠٤٠١، ٤٢٠٤٠٢، ٤٢٠٤٠٣، ٤٢٠٤٠٤، ٤٢٠٤٠٥، ٤٢٠٤٠٦، ٤٢٠٤٠٧، ٤٢٠٤٠٨، ٤٢٠٤٠٩، ٤٢٠٤١٠، ٤٢٠٤١١، ٤٢٠٤١٢، ٤٢٠٤١٣، ٤٢٠٤١٤، ٤٢٠٤١٥، ٤٢٠٤١٦، ٤٢٠٤١٧، ٤٢٠٤١٨، ٤٢٠٤١٩، ٤٢٠٤٢٠، ٤٢٠٤٢١، ٤٢٠٤٢٢، ٤٢٠٤٢٣، ٤٢٠٤٢٤، ٤٢٠٤٢٥، ٤٢٠٤٢٦، ٤٢٠٤٢٧، ٤٢٠٤٢٨، ٤٢٠٤٢٩، ٤٢٠٤٣٠، ٤٢٠٤٣١، ٤٢٠٤٣٢، ٤٢٠٤٣٣، ٤٢٠٤٣٤، ٤٢٠٤٣٥، ٤٢٠٤٣٦، ٤٢٠٤٣٧، ٤٢٠٤٣٨، ٤٢٠٤٣٩، ٤٢٠٤٤٠، ٤٢٠٤٤١، ٤٢٠٤٤٢، ٤٢٠٤٤٣، ٤٢٠٤٤٤، ٤٢٠٤٤٥، ٤٢٠٤٤٦، ٤٢٠٤٤٧، ٤٢٠٤٤٨، ٤٢٠٤٤٩، ٤٢٠٤٥٠، ٤٢٠٤٥١، ٤٢٠٤٥٢، ٤٢٠٤٥٣، ٤٢٠٤٥٤، ٤٢٠٤٥٥، ٤٢٠٤٥٦، ٤٢٠٤٥٧، ٤٢٠٤٥٨، ٤٢٠٤٥٩، ٤٢٠٤٦٠، ٤٢٠٤٦١، ٤٢٠٤٦٢، ٤٢٠٤٦٣، ٤٢٠٤٦٤، ٤٢٠٤٦٥، ٤٢٠٤٦٦، ٤٢٠٤٦٧، ٤٢٠٤٦٨، ٤٢٠٤٦٩، ٤٢٠٤٧٠، ٤٢٠٤٧١، ٤٢٠٤٧٢، ٤٢٠٤٧٣، ٤٢٠٤٧٤، ٤٢٠٤٧٥، ٤٢٠٤٧٦، ٤٢٠٤٧٧، ٤٢٠٤٧٨، ٤٢٠٤٧٩، ٤٢٠٤٨٠، ٤٢٠٤٨١، ٤٢٠٤٨٢، ٤٢٠٤٨٣، ٤٢٠٤٨٤، ٤٢٠٤٨٥، ٤٢٠٤٨٦، ٤٢٠٤٨٧، ٤٢٠٤٨٨، ٤٢٠٤٨٩، ٤٢٠٤٩٠، ٤٢٠٤٩١، ٤٢٠٤٩٢، ٤٢٠٤٩٣، ٤٢٠٤٩٤، ٤٢٠٤٩٥، ٤٢٠٤٩٦، ٤٢٠٤٩٧، ٤٢٠٤٩٨، ٤٢٠٤٩٩، ٤٢٠٥٠٠، ٤٢٠٥٠١، ٤٢٠٥٠٢، ٤٢٠٥٠٣، ٤٢٠٥٠٤، ٤٢٠٥٠٥، ٤٢٠٥٠٦، ٤٢٠٥٠٧، ٤٢٠٥٠٨، ٤٢٠٥٠٩، ٤٢٠٥١٠، ٤٢٠٥١١، ٤٢٠٥١٢، ٤٢٠٥١٣، ٤٢٠٥١٤، ٤٢٠٥١٥، ٤٢٠٥١٦، ٤٢٠٥١٧، ٤٢٠٥١٨، ٤٢٠٥١٩، ٤٢٠٥٢٠، ٤٢٠٥٢١، ٤٢٠٥٢٢، ٤٢٠٥٢٣، ٤٢٠٥٢٤، ٤٢٠٥٢٥، ٤٢٠٥٢٦، ٤٢٠٥٢٧، ٤٢٠٥٢٨، ٤٢٠٥٢٩، ٤٢٠٥٣٠، ٤٢٠٥٣١، ٤٢٠٥٣٢، ٤٢٠٥٣٣، ٤٢٠٥٣٤، ٤٢٠٥٣٥، ٤٢٠٥٣٦، ٤٢٠٥٣٧، ٤٢٠٥٣٨، ٤٢٠٥٣٩، ٤٢٠٥٤٠، ٤٢٠٥٤١، ٤٢٠٥٤٢، ٤٢٠٥٤٣، ٤٢٠٥٤٤، ٤٢٠٥٤٥، ٤٢٠٥٤٦، ٤٢٠٥٤٧، ٤٢٠٥٤٨، ٤٢٠٥٤٩، ٤٢٠٥٥٠، ٤٢٠٥٥١، ٤٢٠٥٥٢، ٤٢٠٥٥٣، ٤٢٠٥٥٤، ٤٢٠٥٥٥، ٤٢٠٥٥٦، ٤٢٠٥٥٧، ٤٢٠٥٥٨، ٤٢٠٥٥٩، ٤٢٠٥٦٠، ٤٢٠٥٦١، ٤٢٠٥٦٢، ٤٢٠٥٦٣، ٤٢٠٥٦٤، ٤٢٠٥٦٥، ٤٢٠٥٦٦، ٤٢٠٥٦٧، ٤٢٠٥٦٨، ٤٢٠٥٦٩، ٤٢٠٥٧٠، ٤٢٠٥٧١، ٤٢٠٥٧٢، ٤٢٠٥٧٣، ٤٢٠٥٧٤، ٤٢٠٥٧٥، ٤٢٠٥٧٦، ٤٢٠٥٧٧، ٤٢٠٥٧٨، ٤٢٠٥٧٩، ٤٢٠٥٨٠، ٤٢٠٥٨١، ٤٢٠٥٨٢، ٤٢٠٥٨٣، ٤٢٠٥٨٤، ٤٢٠٥٨٥، ٤٢٠٥٨٦، ٤٢٠٥٨٧، ٤٢٠٥٨٨، ٤٢٠٥٨٩، ٤٢٠٥٩٠، ٤٢٠٥٩١، ٤٢٠٥٩٢، ٤٢٠٥٩٣، ٤٢٠٥٩٤، ٤٢٠٥٩٥، ٤٢٠٥٩٦، ٤٢٠٥٩٧، ٤٢٠٥٩٨، ٤٢٠٥٩٩، ٤٢٠٦٠٠، ٤٢٠٦٠١، ٤٢٠٦٠٢، ٤٢٠٦٠٣، ٤٢٠٦٠٤، ٤٢٠٦٠٥، ٤٢٠٦٠٦، ٤٢٠٦٠٧، ٤٢٠٦٠٨، ٤٢٠٦٠٩، ٤٢٠٦١٠، ٤٢٠٦١١، ٤٢٠٦١٢، ٤٢٠٦١٣، ٤٢٠٦١٤، ٤٢٠٦١٥، ٤٢٠٦١٦،

قيل: إِنَّكَ تَوَاصِلٌ، قَالَ: «إِنِّي آيْتُ يَطْعُمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي، فَكَافَلْتُمَا مِنَ الْقَمَلِ مَا يُطْعِقُونِ». [رابع: ١٩٦٥، أخرجه مسلم: ١١٠٣].

قوله: (باب التكيل لمن أكثر الوصال) التثنية بأكثر قد يفهم منه أن من قلل منه لا تكال عليه، لأن التقليل منه مظنة لعدم المشقة، لكن لا يلزم من عدم التكيل ثبوت الجواز.

قوله: (رواه أنس عن النبي ﷺ) وصله في كتاب التمني من طريق حيد عن ثابت عنه كما تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله.

قوله: (أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن) حكاه رواه شعيب عن الزهري، وتابيه عثيل عن الزهري كما سيأتي في «باب التزهر»، ومعمّر كما سيأتي في كتاب التمني، ويونس عند مسلم وآخرون. وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في المحاريق وفي التمني، وليس اختلافاً صاراً فقد أخرجه الدارطني في «العلل» من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعاً، وكذلك رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة، وأخرجه الإسماعيلي، وكذا ذكر الدارطني أن الزبيدي تابع ابن عمر على الجمع بينهما.

قوله: (فقال له وجلي) كذا للأكثر، وفي رواية عثيل المذكورة «قال له رجال».

قوله: (عن الوصال) في رواية الكشمي «من الوصال».

قوله: (واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال) ظاهره أن قدر المواصلة بهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار إليها.

قوله: (لو تأخر) أي الشهر (لؤدثكم) استدل به على جواز قول «لو» وحمل النبي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالأمر الشرعي كما سيأتي بيانه في كتاب التمني في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى. والمراد بقوله: «لو تأخر لؤدثكم» أي في الوصال إلى أن تمجروا عنه فتسألوا التخفيف عنكم بتركه، وهذا كما أشار عليهم أن يرجعوا من حصار الطائف فلم يجيبهم، فأمرهم بمباكرة القتال من الغد فأصابهم جراح وشدة وأحبوا الرجوع فأصبح راجعاً بهم فأعجبهم ذلك، وسيأتي ذكره موضعاً في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (كالتفصيل لهم) في رواية معمر «كالتكلم لهم» ووقع فيها عند المستعلي «كالتنكر» بالراء وسكون النون من الإنكار، وللحموي «كالتنكي» بفتح النون ساكنة قبلها كاف مكسورة خفيفة من الكتابة، والأول هو الذي تصافرت به الروايات خارج هذا الكتاب، والتكيل للمأبة.

قوله: (جعلنا يحيى) كذا للأكثر غير منسوب، ولأبي ذر «حشنا يحيى بن موسى».

قوله: (إياكم والوصال مرتين) في رواية أحمد عن عبد الرزاق بهذا الإسناد «إياكم والوصال، وإياكم والوصال» فدل على أن قوله مرتين اختصار من البخاري أو شيخه وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الأصرج عن أبي هريرة كما قال أحمد، ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ «إياكم والوصال ثلاث مرات» وإسناده صحيح، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله: «ثلاث مرات».

قوله: (إني آيت يطعمني ربي ويسقيني) كذا في الطريقتين عن أبي هريرة في هذا الباب وقد تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس بلفظ «أظل» وكذا في حديث عائشة عند الإسماعيلي، وهي محمولة على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لأن المتحدث عنه هو الإسكاف لئلا لا يهارة، وأكثر الروايات إنما هي «آيت» وكان بعض الرواة عبر عنها بأظن نظراً إلى اشتراكهما في مطلق الكون، ويقولون كثيراً أضحى فلان كذا مثلاً ولا يريدون تخصيص ذلك بوقت الضمي، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً﴾ [التحل: ٥٨] فإن المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل، وقد رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «إني أظل عند ربي يطعمني ويسقيني» وكذلك رواه أحمد أيضاً عن ابن عمر، وأبو نعيم في «المستخرج» من طريق إبراهيم بن سعيد عن ابن عمر عن الأعمش، وأخرجه أبو عروادة عن علي بن حرب عن أبي معاوية كذلك، وأخرجه هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حيد عن الأعمش كذلك، ووقع لسم في شيء غريب فإنه أخرجه عن ابن عمر عن أبيه قال مثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده «إني آيت يطعمني ربي

ويسقيني» وقد عرفت أن رواية ابن عمر عند أحمد فيها «عند ربي» وليس ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة إلا في رواية أبي صالح، ولم يغرد بها الأعمش فقد أخرجهما أحمد أيضاً من طريق حاصم بن أبي النجود عن أبي صالح، ووقعت في حديث غير أبي هريرة، وأخرجهما الإسماعيلي في حديث عائشة أيضاً عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بسنده للمصنف في الباب الذي قبل هذا بلفظ «أظل عند الله يطعمني ويسقيني»، وعن عمران بن موسى عن عثمان بلفظ «عند ربي» ووقعت أيضاً كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ «إني آيت عند ربي» واختلف في معنى قوله: «يطعمني ويسقيني» فقول هو على حقيقته وأنه ﷺ كان يؤتى بطعام وشراب من عبد الله كرامة له في ليالي صيامه، وتعين ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك ما يكن مواصلاً، وبأن قوله: «أظل» يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان الأكل والشرب حقيقة لا يكن صائماً، وأوجب بأن الرابع من الروايات لفظ «آيت» دون أظل، وعلى تقدير الثبوت فليس حل الطعام والشراب على الجواز بأولى له من حل لفظ أظل على الجواز، وعلى الترتل فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام لبنة وشرابها لا تجري عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره ﷺ في طست الذهب، مع أن استعمال لوانى الذهب الدينية حرام. وقال ابن المنير في الحاشية: الذي يخطر شرعاً إما هو الطعام المتعارف، وأما المخارق للعادة كالحاضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى، وليس تعامله من جنس الأعمال وإنما هو من جنس الثواب كإكل أهل الجنة في الجنة، والكرامة لا تبطل العبادة. وقال غيره: لا مانع من حل الطعام والشراب على حقيقتهما، وما يلزم شيء مما تقدم ذكره، بل الرواية الصحيحة «آيت» وأكله وشربه في الليل مما يؤتى به ل الجنة لا يقطع وصالة خصوصية له بذلك، فكأنه قال لما قيل له: إنك تواصل، فقال: إني لست في ذلك كهيتكم أي على صفحتكم في أن من أكل منكم أو شرب قطع وصالة، بل إنما يطعمني ربي ويسقيني، ولا تقطع بذلك مواصلي، فطعمني وشرابي على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى. وقال الزين بن المنير: هو محمول على أن أكله وشربه في تلك الحالة كحال التائم الذي يحصل له الشبع والري بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يقطع بذلك صومه ولا ينقطع وصالة ولا ينقص أجره. وحاصله أنه يحمل ذلك على حالة استغراقه ﷺ في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حثيث شيء من الأحوال البشرية. وقال الجمهور: قوله «يطعمني ويسقيني» مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة، فكأنه قال يعطيني قوة الأكل والشارب، ويغض علي ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الإحساس، أو المعنى أن الله يخلق فيه من الشبع والري ما يقيه من الطعام والشراب فلا يجوع ولا عطش، والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شيء ولا ري مع الجوع والظما، وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري، ورجع الأول بأن الثاني ينافي حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصال، لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها. قال القرطبي: ويعلمه أيضاً النظر إلى حاله ﷺ، فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه المجاعة من الجوع. قلت: وتعمد ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه ﷺ كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع، قال: لأن الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقي إذا واصل فكيف يتركه جائعاً حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه؟ ثم قال: وماذا يعني الحجر من الجوع؟ ثم ادعى أن ذلك تصحيف ممن رواه وإنما هي الحجز بالزاي جمع حزمة. وقد أكثر الناس من الرد عليه في جميع ذلك، وأبلغ ما يرد عليه به أنه أخرجه في صحيحه من حديث ابن عباس قال: «خرج النبي ﷺ بالمأجور فرأى أبا بكر وعمر قفاً: ما أخرجهما قالاً: ما أخرجهما قالاً: ما أخرجهما قالاً: وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجهما إلا الجوع» الحديث. فهذا الحديث يرد ما تقدم به. وأما قوله وما يعني الحجر من الجوع؟ فتجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لانتفاء بطنه عليه، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وتوحي صاحبه على القيام، حتى قال بعض من وقع له ذلك: كنت أظن الرجلين يملآن البطن، فإذا البطن يملأ الرجلين. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «يطعمني ويسقيني» أي يشغلني بالتفكير في عظمته والتفلي مشاهدته والتفلي بمعارفه وقررة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والإقبال عليه من الطعام والشراب. وإلى هذا جئنا ابن القيم وقال: قد يكون هذا الغناء أعظم من غذاء الأجساد، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسدي ولا سيما الفرح المسرور بمظهره، الذي قرت عينه بمحبه.

قوله: (اكلفوا) يسكون الكفاف وغض اللام أي احملوا المشقة في ذلك، يقال

قوله: (باب من أقسم على أخيه ليفطر في الطَّوْع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له) ذكر فيه حديث ابن أبي جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان، فأما ذكر القسم فلم يقع في الطريق التي ساتها كما سألته، وأما القضاء فلم أقت عليه في شيء من طرقه إلا أن الأصل علمه وقد أقره الشارع، ولو كان القضاء واجباً لبيته له مع حاجته إلى البيان، وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد قال: «سمعت النبي ﷺ طعاماً، فلما وضع قال رجل: أنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: دعاك أخوك وتكلف لك، أفطر وصم مكانه إن شئت» رواه إسماعيل بن أبي أوس عن أبيه عن ابن المنكدر عنه وإسناده حسن أخرجه البيهقي، وهو دال على عدم الإيجاب، وقوله: «إذا كان أوفق له» قد يفهم أنه يرى أن الجواز وعدم القضاء إن كان معذوراً بفطره لا من تعمله بغير سبب.

(تبيه): قوله: «أوفق له» يروى بالواو الساكنة، وبالراء بدل الواو، والمعنى صحيح فيها.

قوله: (حدثنا أبو العميس) بمهملتين مصغر، اسمه عتبة، ولم أر هذا الحديث إلا من روايته عن عون بن أبي جحيفة، ولا رأيت له ولأبيه عنه إلا جعفر بن عون، وإلى نقرهما بذلك أشار الزائر.

قوله: (أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء) ذكر أصحاب المنازى أن المواخاة بين الصحابة وقعت مرتين: الأولى: قبل الهجرة بين المهاجرين خاصة على المواصاة والمتاصرة، فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وحزرة بن عبد المطلب. ثم أخى النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار بعد أن هاجر وذلك بعد قدومه المدينة، وسباني في أول كتاب البيع حديث عبد الرحمن بن عوف «لما قمنا المدينة أخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع» وذكر الواقدي أن ذلك كان بعد قدومه خمسة أشهر والمسجد ينسب، وقد سمي ابن إسحاق منهم جماعة منهم أبو ذر والمنذر بن عمرو، فأبو ذر مهاجري والمنذر أنصاري. وأما الواقدي لأن أباه ما كان قدم المدينة بعد، وإنما قدمها بعد سنة ثلاث.

وذكر ابن إسحاق أيضاً الأخوة بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا، وتبعه الواقدي أيضاً فيما حكاه ابن سعد أن سلمان إنما أسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته لاختلاف الجواب عن ذلك كله أن التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الأخوة، ثم كان النبي ﷺ يؤاخى بين من يأتي بعد ذلك وهلم جرا، وليس باللائم أن تكون المواخاة وقعت دفعة واحدة حتى يرد هذا التعقب، فصح ما قاله ابن إسحاق وأبده هذا الخبر الذي في الصحيح وارتفع الإشكال بهذا التقرير ولله الحمد. واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن الزهري أنه كان ينكر كل مواخاة وقعت بعد بدر يقول: قطعت بدر المواثيث. قلت: وهذا لا يدفع المواخاة من أصلها، وإنما يدفع المواخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم ليتوارثوا بها، فلا يلزم من نسخ التوارث المذكور أن لا تقع المواخاة بعد ذلك على المواصاة ونحو ذلك. وقد جاء ذكر المواخاة بين سلمان وأبي الدرداء من طرق صحيحة غير هذه، وذكر البغوي في «معجم الصحابة» من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال: «أخى النبي ﷺ بين أبي الدرداء وسلمان» فذكر قصة لما غير المذكورة هنا، وروى ابن سعد من طريق حيد بن هلال قال: «أخى بين سلمان وأبي الدرداء فنزل سلمان الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام» ورجاله ثقات.

قوله: (فزار سلمان أبا الدرداء) يعني في عهد النبي ﷺ، فوجد أبا الدرداء غائباً.

قوله: (مقبلة) بفتح المثناة والموحدة وتشديد الذا المعبدة المكسورة أي لاسية ثياب البقلة بكسر الموحدة وسكون الذا وهي المعنة وزنا ومعنى، والمراد أنها تاركة لبس ثياب الزينة. وللكنسني «مقبلة» بتقديم الموحدة والتخفيف وزن مفتعلة والمعنى واحد. وفي ترجمة سلمان من «الحلية لأبي نعيم» بإسناد آخر إلى أم الدرداء عن أبي الدرداء أن سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الحمة فذكر القصة مختصرة. وأم الدرداء هذه هي خيرة بفتح المعجمة وسكون التحتانية بنت أبي حنود الأسلمية صحابية بنت صحابي، وحديثها عن النبي ﷺ في مسند أحمد وغيره، وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء ولأبي الدرداء أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعة اسمها هجيمة عاشت بعدهم دحراً وورثت عنه، وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة.

قوله: (فقال لها ما شأنك؟) زاد الترمذي في روايته عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه «يا أم الدرداء أمثلة».

قوله: (ليس له حاجة في الدنيا) في رواية الدارقطني من وجه آخر عن جعفر بن عون «في نساء الدنيا» وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن عون «يصوم النهار ويقوم الليل».

كلفت بكلاً إذا ولعت به، وحكى عياض أن بعضهم قاله بهمة قطع وكسر اللام قال: ولا يصح لغة.

قوله: (بما تطيقون) في رواية أحمد «بما لكم به طاعة» وكذا لمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج.

٥٠ - باب الوصال إلى السحر

١٩٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ خَزْمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غِيَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا، فَإِنَّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ قُلُوبُكُمْ حَتَّى السَّحَرِ». قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي آيْتُ لِي مَطْعُمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقِي يَسْقِينِي». [رواجع: ١٩٦٣].

قوله: (باب الوصال إلى السحر) أي جواره، وقد تقدم أنه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث، وتقدم ترجيحه، وأن من الشافعية من قال إنه ليس بواصل حقيقة.

قوله: (حدثني ابن أبي حازم) هو عبد العزيز، وشيخه يزيد هو ابن عبد الله بن الهاد شيخ الليث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بعينه، وعبد الله بن خبيب بمجمعة ومرواحتين الأولى مقفلة مدني من موالى الأنصار لم أر له رواية إلا عن أبي سعيد الخدري، وقد أخرجه المصنف سبعة أحاديث هذا تأنيهاً، وتوقف الجوزقي في معرفة حاله، ووثقه أبو حاتم الرازي وغيره، وقد وافقه على رواية حديث الوصال عن أبي سعيد بشر بن حرب أخرجه عبد الرزاق من طريقه.

(تبيه): وقع عند ابن خزيمة في حديث أبي صالح عن أبي هريرة من طريق عبيدة بن حيد عن الأعمش عنه تنقيح وصال النبي ﷺ بأنه إلى السحر ولفظه «كان رسول الله ﷺ يواصل إلى السحر، ففعل بعض أصحابه ذلك فنهاه، قال: يا رسول الله إنك تفعل ذلك» الحديث. وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا، فإن مقتضى حديث أبي صالح النهي عن الوصال إلى السحر وصرح حديث أبي سعيد الإذن بالواصل إلى السحر، والمخوف في حديث أبي صالح إطلاق النهي عن الوصال بشر تنقيح بالسحر، ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة، فرواية عبيدة بن حيد هذه شاذة، وقد خالفه أبو معاوية وهو أضعف أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية، وتابعه عبد الله بن غير عن الأعمش كما تقدم، وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن حيد مغفولة فقد أشار ابن خزيمة إلى الجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون نهى ﷺ عن الوصال أولاً مطلقاً سواء جميع الليل أو بعضه، وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح، ثم خص النهي بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد أو يحمل النهي في حديث أبي صالح على كرامة التنزيه، والنهي في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كرامة التحريم. والله أعلم.

٥١ - باب من أقسم على أخيه ليفطر في الطَّوْع

وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ قَضَاءٌ إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ

١٩٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَّاسِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَوَازَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَ الدَّرْدَاءِ مَبْتَلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخَوْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا. فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ. قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ. قَالَ: مَا أَنَا بِكَاكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، قَالَ: فَأَكَلْتُ. فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، قَامَ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قَالَ سَلْمَانُ: لَمْ يَأْكُلْ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِفَيْسَلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَغْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَّقَ سَلْمَانٌ». [ناظر: ١٩٣٩، وناظر في التهجيد، باب: ١٥، وفي الصوم، باب: ٥٧، وفي مناقب الأنصار، باب: ٥٠، وفي النكاح، باب: ٩٠، وفي الأدب، باب: ٦٥، ٦٧، ٨٨].

عباس أنه ضرب لذلك مثلاً كمن ذهب بمال ليصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك بعضه، ومن حجته حديث أم هانئ: «أنها دخلت على النبي ﷺ وهي صائمة فحذا يشرب فشرب، ثم ناولها فشربت، ثم سأله عن ذلك فقال: أكنت تقضين يوماً من رمضان؟ قالت لا. قال: فلا بأس» وفي رواية: «إن كان من قضاء فصرمي مكانه، وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه» أخرجه أحمد والترمذي والنسائي، وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب. وعن مالك الجوزي وعدم القضاء بعذر، والمتع وإثبات القضاء بغير عذر. وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن أسند حج التطوع فإن عليه قضاءه اتفاقاً، وتعقب بأن الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها، فمن ذلك أن الحج يؤمر فسد به بل في فاسده والصيام لا يؤمر فسد به بل في فاسده، ولأنه قياس في مقابلة النص فلا يعتبر به، وأغرب ابن عبد البر فغل الإجماع على عدم وجوب القضاء عن أسند صومه بعذر، واحتج من أوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن يرقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: كنت أنا وحصة صائميتين، ففرض لنا طعام اشتهيناه فأكلنا منه، فجاء رسول الله ﷺ فبدرني إليه حصة وكانت بيت أبيها قالت: يا رسول الله فذكرت ذلك فقال: «أضيا يوماً آخر مكانه» قال الترمذي: رواه ابن أبي حنيفة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا، ورواه مالك ومعه زبيد بن سعد وابن عينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا وهو أصح لأن ابن جريج ذكر أنه سأل الزهري عنه فقال: لم أسمع من عروة في هذا شيئاً، ولكن سمعت من ناس من بعض من سأل عائشة، فذكره ثم أسنده كذلك، وقال النسائي: هذا خطأ، وقال ابن حنيفة في روايته: سئل الزهري عنه أمر عن عروة؟ فقال لا. وقال الحلال: اتفق الفقهاء على إرساله، وشذ من واصله. وتوارد الحفاظ على الحكم بصف حديث عائشة هذا. وقد رواه ما لا يوثق به عن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في «غرائب مالك»، وبين مالك في روايته قال: إن إصباحها كان تطوعاً. وله من طريق أخرى عند أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة، وضعفه أحمد والبخاري والنسائي بجهالة حال زميل، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة أنه كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في «باب من نوى بالتهاول صوماً» وزاد فيه بعضهم «فأكل ثم قال: لكن أصوم يوماً مكانه» وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بملغتها، وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الأمر بالقضاء على التنبه، وأما قول الدارقطني: يجاب عن حديث أبي جعفر بأن إظهار أبي الدرداء كان لقسم سلمان ولعذر الضيافة، فتوقف على أن هذا العذر من الأعذار التي تبيح الإفطار، وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك أنه لا يفطر لأصيف نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعتاق، وكذا لو حلف هو بالله ليفطر كثر ولا يفطر، وسيأتي بعد أبواب من حديث أنس «أن النبي ﷺ لما زار أم سليم لم يفطر» وكان صائماً تطوعاً، وقد أنصف ابن المنير في الحاشية فقال: ليس في تحريم الأكل في صورة الفل من غير عذر إلا الأدلة العامة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ [محمد: ٢٣] إلا أن الخاص يقدم على العام كحديث سلمان، وقول المهلب إن أبا الدرداء أفطر متأولاً ومجهتاً فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك، فلو أفطر أحد بمثل عذر أبي الدرداء عنه لوجب عليه القضاء. ثم إن النبي ﷺ صوب فعل أبي الدرداء فترقى عن ملغبه الصحابي إلى نص الرسول ﷺ، وقد قال ابن عبد البر: ومن احتج في هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ فهو جامع بأقوال أهل العلم، فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال لا تطلوا أفعالكم بالرياء بل أخلصوها لله. وقال آخرون: لا تطلوا أفعالكم بارتكاب الكبائر. ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بغيره ولا متنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم.

(قوله): هذه الترجمة التي فرغنا منها الآن أول أبواب التطوع، بدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع فلا يلزم تمامه بالدخول فيه أم لا؟ ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب.

٥٢ - باب صَوْمِ شَعْبَانَ

١٩٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَفْطُرُ، وَيَفْطُرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قوله: (فجاء أبو الدرداء لصنع له) زاد الترمذي «فرحب بسلمان وقرب إليه طعاماً».

قوله: (فقال له كل فقال فإني صائم) كذا في رواية أبي ذر، والفقهاء «كل» هو سلمان والمقول له أبو الدرداء وهو الجيب باقي صائم، وفي رواية الترمذي «قال كل فإني صائم» وعلى هذا فالقائل أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل، والحاصل أن سلمان وهو الضيف لبي أن يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه، وغرضه أن يصرفه عن رايه فيما يصنعه من جهد نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته إليه امرأته.

قوله: (قال ما أنا بأكل حتى تأكل) في رواية البزار عن محمد بن بشر شيخ البخاري فيه «فقال أقسمت عليك لتفطرن» وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى، والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم من جعفر بن عون به، فكان محمد بن بشر لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري، ويبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته، وقد أعاذه البخاري في كتاب الأدب عن محمد بن بشر بهذا الإسناد ولم يذكرها أبداً، وأغنى بذلك من قول بعض الشراح كابن المنير: إن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ «ما أنا بأكل» كما قدر في قوله تعالى: «وإن منكم إلا وردها» [مریم: ٧١] وترجم المصنف في الأدب «باب صنع الطعام والتكلف للضيف» وأشار بذلك إلى حديث يروي عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسند لين، والجميع بينهما أنه يقرب لضيفه ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده، فإن لم يكن عنده شيء فيسوخ حيثما التكلف بالطبخ ونحوه.

قوله: (فلما كان الليل) أي في أوله، وفي رواية ابن خزيمة وغيره «ثم بات عنده».

قوله: (يقوم لفعل ثم) في رواية الترمذي وغيره «فقال له سلمان م» زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل «فقال له أبو الدرداء اغتمني إن أصوم لربي وأصلي لربي».

قوله: (فلما كان من آخر الليل) أي عند السحر، وكذا هو في رواية ابن خزيمة، وعند الترمذي «فلما كان عند الصبح» والدارقطني «فلما كان في وجه الصبح».

قوله: (فصلياً) في رواية الطبراني «فقام فوضأ ثم ركعا ثم خرجا إلى الصلاة».

قوله: (ولا أهلك عليك حقاً) زاد الترمذي وابن خزيمة «ولضيفك عليك حقاً» زاد الدارقطني «فصم وأفطر، وصل يوم، وأت أهلك».

قوله: (فإني النبي ﷺ) في رواية الترمذي «فإني» بالثنية، وفي رواية الدارقطني «ثم خرجا إلى الصلاة، فدنا أبو الدرداء ليخبر النبي ﷺ بالذي قال له سلمان، فقال له: يا أبا الدرداء إن جسدك عليك حقاً» مثل ما قال سلمان، فنهى هذه الرواية أن النبي ﷺ أشار إليهما بأنه علم بطريق الروحي ما دار بينهما، وليس ذلك في رواية محمد بن بشر، فيحتمل الجميع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولاً ثم أعلمه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له: صدق سلمان. وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلًا فعين الليلة التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال: «كان أبو الدرداء يجيئ ليلة الجمعة ويصوم يومها، فأما سلمان» فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها «وقال النبي ﷺ: هوهر، سلمان أفقه منك» انتهى، وهوهر اسم أبي الدرداء. وفي رواية أبي نعيم المذكورة آنفاً «فقال النبي ﷺ: لقد أوتي سلمان من العلم» وفي رواية ابن سعد المذكورة «لقد أشبع سلمان علماً» وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية المواخاة في الله. وزيارة الإخوان والمليت عندهم، وجواز مخاطبة الأجنبية للحاجة، والمسؤال عما يترتب عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل، وفيه النصيح للمسلم وتبنيه من أخف، وفيه فضل قيام آخر الليل، وفيه مشروعية ترزين المرأة لزوجه، وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة، وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطء لقوله: «ولأهلك عليك حقاً» ثم قال «وأنت أهلك» وقرره النبي ﷺ على ذلك. وفيه جواز النهي عن المستحبات إذا خشي أن ذلك يفضي إلى السأمة والملل وتغويت الحظوق المطلوبة الواجبة أو المتدنية الراجح فعلها على فعل المستحب المذكور، ولما الوعيد الوارد على من نهى مسلماً عن الصلاة خصوص من نهاه ظملاً وعدواناً. وفيه كراهية الحمل على النفس في العبادة، وسيأتي مزيد بيان لذلك في الكلام على حديث أبي الله بن عمرو بن العاص. وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجمه المصنف، وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك، وروى عبد الرزاق عن ابن

اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرِ إِلا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ. [الطبري: ١٩٧٠، ١١٥٦ باختصار].

١٩٧٠ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَدِجَةٌ قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، وَكَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، وَكَانَ يَقُولُ: «خَلُّوا مِنْ الْقَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا». وَاحْبَبَ الصَّلَاةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا فُورِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّتْ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ ذَاوَمَ عَلَّمَهَا. [راجع: ١١٦٩ و ٧٣٠، أخرجه مسلم ٧٨٢ في الصيام (١٧٧)]. وذكر هذا اللفظ مختصراً على أوله: ١١٥٦، وعلى آخره بغير هذا اللفظ: (٧٨٢).

قوله: (باب صوم شعبان) أي استحبابه، وكأنه لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي مطلقه من التقيد كما سيأتي بيانه. وسمي شعبان لشعبهم في طلب المياه أو في الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام، وهذا أول من الذي قبله، وقيل فيه غير ذلك.

قوله: (عن أبي النضر) هو سالم المذني زاد مسلم «مولى عمر بن حبيد الله» وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في «الغرائب» عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم.

قوله: (عن عائشة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عائشة حدثته، وهو في ثاني حديثي الباب. وقوله فيه: «عن يحيى بن أبي سلمة» في رواية مسلم «عن يحيى بن أبي كثير» واتفق أبو النضر ويحيى ووافقهما محمد بن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند النسائي ومحمد بن عمرو عند الترمذي على روايتهم إياه عن أبي سلمة عن عائشة، وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فرواه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد: هذا إسناد صحيح، ويحتمل أن يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة. قلت: ويؤيده أن محمد بن إبراهيم التيمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النسائي.

قوله: (أكثر صياماً) كنا لأكثر الرواة بالنصب، وحكى السهيلي أنه روي بالخفض، وهو وهم ولعل بعضهم كتب صياماً بغير ألف على رأي من يقف على المنصب بغير ألف فترحم مخفوضاً، أو أن بعض الرواة ظن أنه مضاف لأن صيغة أفضل تضاف كثيراً فتزعمها مضافة، وذلك لا يصح هنا قطعاً. وقوله «أكثر» بالنصب وهو ثاني معنوي رأيت، وقوله: «في شعبان» يتلحق بصياماً والمعنى كان يصوم في شعبان وغيره، وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه.

قوله: (من شعبان) زاد في حديث يحيى بن أبي كثير «فإنه كان يصوم شعبان كله» زاد ابن أبي ليلى عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم «كان يصوم شعبان إلا قليلاً» ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ «بل كان يصوم إلخ» وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره «أنه كان لا يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصله برمضان» أي كان يصوم معظمه، ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال: جازى في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله، ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره، قال الترمذي: كان ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك، وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة لثانية خصصه لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو جازئ قليل الاستعمال واستبعد الطيبي قال: لأن الكل تأكيد لإرادة الشكول ودفع التجوز، فيفسره بالمعنى مناف له قال: فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه أخرى لثلاث يترحم أنه واجب كله كرمضان، وقيل: المراد بقوله «كله» أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن أثنائه طويلاً فلا يجلي شيئاً منه من صيام ولا يخص بعضه بصيام دون بعض. وقال الزين بن المنير: إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الأكثر وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الأول فأخبرت عن أول أمره كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانياً عن آخر أمره أنه كان يصومه كله أهد ولا ينفى تكلفه، والأول هو الصواب، ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه «ولا صام شهراً كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان» وهو مثل حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي بعد هذا. واختلف في الحكمة في إكثاره ﷺ من صوم شعبان قليل: كان يشتغل عن صوم الثلاثة

أيام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيفضيها في شعبان، أشار إلى ذلك ابن بطال، وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في «الأوسط» من طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة «كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، فرما آخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان» وابن أبي ليلى ضعيف وحديث الباب والذي بعده حال على ضعف ما رواه، وقيل: كان يصنع ذلك لتنظيم رمضان، قال: «سئل النبي ﷺ أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتنظيم رمضان» قال الترمذي: حديث غريب، وصدقة تعدهم ليس بذلك القوي. قلت: ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم». وقيل: الحكمة في إكثاره من الصيام في شعبان دون غيره أن نسيهه كن بقضين ما عليهن من رمضان في شعبان وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان إلى شعبان لأنه ورد فيه أن ذلك لكونهن كن يشتغلن معه ﷺ عن الصوم، وقيل: الحكمة في ذلك أنه يعقبه رمضان وصومه مفترض، وكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفرته من التطوع بذلك في أيام رمضان، والأولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال: «قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم عن شعبان قال: ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفعه علي وأنا صائم» ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه: «إن الله يكب كل نفس ميتة تلك السنة، فأحب أن يأتيه أجلي وأنا صائم» ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في التهي عن تقدم رمضان يصوم يوم أو يومين، وكلنا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني، فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده. وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان، وأجاب النووي عن كونه لم يكثر من الصوم في المحرم فقه: إن أفضل الصيام ما يقع فيه بأنه يحتمل أن يكون ما علم ذلك إلا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم، أو اتفق له فيه من الأعداء بالسفر والمرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه.

وقد تقدم الكلام على قوله: (لا يعل الله حتى تملوا) وعلى بقية الحديث في «باب أحب الدين إلى الله أومه» وهو في آخر كتاب الإيمان، ومناسبة ذلك للحديث الإشارة إلى أن صيامه ﷺ لا ينبغي أن يتأسى به في أي من أطراف ما كان يفتقر، وأن من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه أن يمل فيفسي إلى تركه، والمداومة على العبادة وإن قلت أيام من جهد النفس في تكررها إذا انقطعت، فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنقطع غالباً، وقد تقدم الكلام على مداومته ﷺ على صلاة التطوع في بابها.

٥٣ - باب مَا يُذَكَّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِطْفَائِهِ

١٩٧١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا صَامَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ غَيْرَ رَمَضَانَ، وَيَصُومُ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يَفْطُرُ، وَيَفْطُرُ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يَصُومُ. [أخرجه مسلم: ١١٥٧].

١٩٧٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزِيقِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا ﷺ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطُرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنَّ أَنَّهُ لَا يَصُومُ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنَّهُ لَا يَفْطُرُ مِنْهُ شَهْرًا، وَكَانَ لَا تَشَاءُ قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ.

وَقَالَ سَلَمَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسًا ﷺ فِي الصَّوْمِ. [راجع: ١١٤٩، أخرجه مسلم: ١١٥٨ مختصراً].

١٩٧٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرِيُّ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا ﷺ، عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مَفْطُرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مَسِيئَتَ خَزْءٍ وَلَا خَيْرَةَ الْيَمِّ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا

٥٤ - باب حَقِّ الصَّيْفِ فِي الصَّوْمِ

١٩٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ:

حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَفْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - يَحْيَى: «إِنْ لَزُوزَكَ عَلَيْكَ حَقٌّ، وَإِنْ لَزُوجَكَ عَلَيْكَ حَقٌّ» - فَقُلْتُ: وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ؟ قَالَ: «نِصْفُ النَّفَرِ». [رواه: ١١٣١، أخرجه مسلم: ١١٥٩].

قوله: (باب حق الصيف في الصوم) قال الزين بن المنير: لو قال حق الصيف في النفر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم. وكان ما ترجم به لأخصر وأوجز.

قوله: (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبلي لم ينسب إسحاق هذا عند أحد منهم. قلت: لكن جزم أبو نعيم في «المستخرج» بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال: أخرجه البخاري عن إسحاق، ويؤيده أن ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخه إلا صيغة الإخبار وكذلك هو هنا، وهارون بن إسماعيل شيخه هو الحزاز كان تاجراً صدوقاً ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من روايته عن علي بن المبارك وقد أخرج كلا من الحديثين من غير طريقه، ويحيى هو ابن أبي كثير.

قوله: (دخل علي رسول الله ﷺ) فلذكر الحديث هكذا أورده مختصراً وفسر البخاري للمراد منه بقوله: «يعني إن لزوزك عليك حقاً» إلى آخر ما ذكر من الحديث، وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث، وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي، وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، وأورده قريباً من طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب، ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين، ومن طريق مجاهد وأبي المليلح كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولاً ومختصراً، ورواه جماعة من الكوفيين والبصريين والثلاثين عن عبد الله بن عمرو مطولاً ومختصراً، فمنهم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها، وأره من رواية أحد من المصريين عنه مع كثرة روايته عن غيره، وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه، وأنبه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد، وسيتلي ما يتعلق بحق الصيف في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وهو المستعان.

٥٥ - باب حَقِّ الْجَسَمِ فِي الصَّوْمِ

١٩٧٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمُونٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ:

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَفْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟» - فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَلَا تَقْعَلْ، حُمْ وَأَطْعِرْ، وَقُمْ وَتَمَّ، فَإِنَّ لِي سِدْرَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لَيْتَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لَزُوجَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لَزُوزَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ يَحْتَسِبُ أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَضْعَافٍ، فَإِذَا ذُنَّ ذَلِكَ صِيَامُ النَّفَرِ كُلِّهِ، فَشَدَّدْتَ فَشَدَّدَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً» قَالَ: «هَئِمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ». قُلْتُ: وَمَا كَانَ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ قَالَ: «نِصْفُ النَّفَرِ». فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَ مَا كَبُرَ: يَا لَيْتَنِي قَلِمْتُ رَحْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ. [رواه: ١١٣١، أخرجه مسلم: ١١٥٩].

قوله: (باب حق الجسم في الصوم) أي على التطوع، والمراد بالحق هنا المطلوب، إجماع من أن يكون واجباً أو مندوباً، فأما الواجب فيختص بما إذا خاف التلف وليس مراداً هنا.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

شَوِّمَتْ مِسْكَةً وَلَا غَيْرَ أَطِيبًا وَارْتَحَ مِنْ رَاتِحَةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [راجع:

١١٤١. أخرجه مسلم: ١١٥٨، بمعناه مختصراً باختلاف، وأخرجه ٢٣٣٠ مختصراً آخره].

قوله: (باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ) أي التطوع (وإضافته) أي في خلل صيامه. قال الزين بن المنير: لم يصف المصنف الترجمة التي قبل هذه للنبي ﷺ وأطلقها ليفهم الرغبة للأمة في الالتذات به في إكثار الصوم في شعبان، وتصد بهذه شرح حال النبي ﷺ في ذلك. ثم ذكر البخاري في الباب حديثين الأول: حديث ابن عباس.

قوله: (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية.

قوله: (عن سعيد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي بشر - حدثني سعيد بن جبير - أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه، ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم - سألت سعيد بن جبير عن صيام رجب فقال: سمعت ابن عباس -.

قوله: (ما صام النبي ﷺ شهراً كاملاً قط غير رمضان) في رواية شعبة عند مسلم «ما صام شهراً متتابعاً» وفي رواية أبي داود الطيالسي «شهراً تاماً منذ قدم المدينة غير رمضان».

قوله: (ويصوم) في رواية مسلم من الطريق التي أخرجه البخاري فوكان يصوم.

قوله: (حتى يقول القائل لا والله لا يفطر) في رواية شعبة - حتى يقولوا ما يريد أن يفطر - الحديث الثاني حديث أبي:

قوله: (حدثني محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني، وحيد هو الطويل.

قوله: (حتى نظن) بنون الجمع والاحتياطة على البناء للمجهول ويجوز بالثبوت على المخاطبة، ويؤيده قوله بعد ذلك: «إلا رأيته» فإنه روي بالضم والفتح معاً.

قوله: (أن لا يصوم) بفتح الحزة ويجوز في يصوم النصب والرفع.

قوله: (حدثني محمد) كذا للأكثر ولأبي ذر - هو ابن سلام -.

قوله: (وقال سليمان عن حميد أنه سأل أنساً في الصوم) كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال ولكن لم أره بعد التبع التام من حديثه فظهر لي أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر، وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه: «سألت أنساً عن صيام النبي ﷺ» فذكر الحديث ثم من طريق حميد بن جعفر، لكن تقدم بعض هذا الحديث في الصلاة وقال فيه: «تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر» فهذا يدل على التحدث ويحتمل أن تكون الروا من رواية كما تقدمت الإشارة إليه.

قوله: (ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً إلا رأيته) يعني أن حاله في التطوع بالصيام والقيام كان يختلف، فكان تارة يصوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره، كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره، فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائماً أو في وقت من أوقات الشهر صائماً فزايه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه، هذا معنى الخبر، وليس المراد أنه كان يبرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قياماً، ولا يشكل على هذا قول عائشة في الباب قبله «وكان إذا صلى صلاة داوم عليها» وقوله في الرواية الأخرى الآتية بعد أبواب: «كان عمله دعة» لأن المراد بذلك ما اتخذ واتباً لا مطلقاً، فهذا وجه الجمع بين الحديثين ولا فظاخرهما المتعارض والله أعلم.

قوله: (ولا ممسست) بكسر الهمزة الأولى على الألف، وكذا شملت بكسر الميم الأولى وتحتها لغة حكاهما الفراء، ويقال في مضاربه اسمه وأمه بالفتح فيهما على الألف والضم على اللغة المذكورة.

قوله: (من راتحة) كذا للأكثر وللشمسي «من ربح رسول الله ﷺ». وفيه أنه ﷺ كان على أكمل الصفات خلقاً وخلقا فهو كل الكمال وجبل الجلال وجملة الجمال عليه أفضل الصلاة والسلام، وسيتلي شرح ما تضمنته هذا الحديث في «باب صفة النبي ﷺ» في أوائل السيرة النبوية إن شاء الله تعالى مستوفى. وفي حديثي الباب استحباب التفتل بالصوم في كل شهر، وأن صوم الفضل المطلق لا يختص بزمان إلا ما نهى عنه، وأنه ﷺ لا يصم الدهر ولا قام الليل كله، وكأنه ترك ذلك لئلا يقتدى به فيشق على الأمة، وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لا تتدر عليه، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى: فصام وأطهر، وقام ونام، أشار إلى ذلك المهلب. وفي حديث ابن عباس الخلف على الشيء وإن لم يكن هناك من ينكره مباينة في تأكيده في نفس السامع.

قوله: (ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل) زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى «قلت بلى يا بني الله، ولم أر بذلك إلا الخير» وفي الباب الذي يليه «أخبر رسول الله ﷺ أنني أقول والله لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت» وللنسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال: «قال لي عبد الله بن عمرو: يا ابن أخي إني قد كنت أجمع على أن اجتهد اجتهداً شديداً، حتى تلت لأصومن المحر ولأقراّن القرآن في كل ليلة» ويأتي في «فضائل القرآن» من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال: «أتكنيتني أبي امرأة ذات حسب وكان يتعاهدا، فسألنا عن بعلها فقالت: نعم الرجل من رجل، لم يطل لنا فراشاً ولم يفتش لنا كفّاً منذ أتيناها. فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لي: الفتي، فقلت به بعد» فذكر الحديث، زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد «فوقع عليّ أبي فقال زوجتك امرأة فضلتها وفعلت وفعلت وفعلت قال: فلم أكنث إلى ذلك لما كنت في من القصة فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: الفتي به، تأتيه معه» ولأحد من هذا الوجه «ثم اتلقت إلى النبي ﷺ فشكيت» وسيأتي بعد أبواب من طريق أبي المليلح عن عبد الله بن عمرو قال: «ذكر للنبي ﷺ صومي فدخل علي، فأثقلت له وسادة» ويأتي بعد باب من طريق أبي العباس عن عبد الله بن عمرو «بلغ النبي ﷺ أنني أسرد الصوم وأصلي الليل، فإذا أرسل لي وإسا لقيته» ويصح بينهما بأن يكون عمرو توجه يابته إلى النبي ﷺ فكله من غير أن يستوعب ما يريد من ذلك، ثم أتاه إلى بيته زيادة في التأكيد.

قوله: (فلا تفعل) زاد بعد باين «فإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين» الحديث، وقد تقدم تفسيره في كتاب التهجد، وزاد في رواية ابن خزيمة من طريق حصين عن مجاهد «إن لكل عامل شرة» وهو بكسر اللجمة وتشديد الراء «ولكل شرة فترة، فمن كانت فترته إلى سنتي فقد احتدى، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد حلك».

قوله: (وإن لعينك عليك حقاً) في رواية الكشميهني «لنيتك» بالإفراد. **قوله:** (وإن لزوجك) بفتح الزاي وسكون الواو أي لضيفك، والزور مصدر وضع موضع الاسم كصوم في موضع صائم ونوم في موضع نائم، ويقال للواحد والجمع والذكر والأنثى زور، قال ابن التين ويحتمل أن يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وغير جمع تاجر، زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى «وإن لوليك عليك حقاً» وزاد النسائي من طريق أبي إسحاق عن يحيى «وإنه عسى أن يطول بك عمر» وفيه إشارة لما وقع لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سيأتي. **قوله:** (وإن بحسبك) يسألك السين للمهمة أي كفايتك والباء زائدة، ويأتي في الأدب من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ «وإن من حبك».

قوله: (أن تصوم من كل شهر) في رواية الكشميهني «في كل شهر».

قوله: (فإذن ذلك) هو يتوهم إذن، وهي التي يجاب بها «إن» وكذا «لو» صريحاً أو تقدير، وإن هنا مقدرة كأنه قال: إن صمتها فإذن ذلك صوم الدهر، وروي بغير توتين وهي للمفاجأة وفي ترجيحها هنا تكلف.

قوله: (إني أجد قوة) قال: فهم صيام نبي الله داود في هذه الرواية اختصار، لأن في رواية حسين المذكورة «فصم من كل جمعة ثلاثة أيام» ويأتي في الباب بعده «فصم يوماً وأفطر يومين» وفي رواية أبي المليلح «بكفك من كل شهر ثلاثة أيام، قلت يا رسول الله، قال حساً، قلت يا رسول الله، قال سبماً، قلت يا رسول الله، قال تسعاً، قلت يا رسول الله، قال إحدى عشرة». واستدل به عياض على تقديم التور على جميع الأمور، وفيه نظر لما في رواية مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله بن عمرو «صم يوماً يعني من كل عشرة أيام ولك أجر ما بقي» قال إني أطيق أكثر من ذلك قال صم يومين ولك أجر ما بقي، قال: إني أطيق أكثر من ذلك، قال: صم ثلاثة أيام ولك أجر ما بقي، قال: إني أطيق أكثر من ذلك قال: صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي، قال: إني أطيق أكثر من ذلك، قال: صم صوم داود» وهذا يقتضي أنه أسره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ثم يستة ثم يثاني عشر ثم خمسة عشر، فالظاهر أنه أسره بالاختصار على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال إنه يطيق أكثر من ذلك زاده بالتدرج إلى أن وصله إلى خمسة عشر يوماً فذكر بعض الروايات عنه ما لم يذكره الآخر، ويدل على ذلك رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن أبي داود «فلم يزل يناقضي وأناقصه» ووقع للنسائي في رواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة «صم الاثنين والخميس من كل جمعة» وهو فرد من أفراد ما تقدم ذكره، وقد استشكل قوله: «صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر ما بقي» مع قوله: «صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقي إلخ» لأنه يقتضي الزيادة في العمل والنقص من الأجر، وبذلك ترجح

له النسائي، وأجيب بأن المراد لك أجر ما بقي بالنسبة إلى التضييف، قال عياض: قال بعضهم معنى «صم يوماً ولك أجر ما بقي» أي من العشرة وقوله: «صم يومين ولك أجر ما بقي» أي من العشرين، وفي الثلاثة ما بقي من الشهر، وحله على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الأجر، وتعبه عياض بأن الأجر إنما أخذ في كل ذلك لأنه كان نيته أن يصوم جميع الشهر فلما منه ﷺ من ذلك إيقاع عليه ما ذكر بقي أجر نيته على حاله سواء صام منه قليلاً أو كثيراً كما تولى في حديث «نية المؤمن خير من عمله» أي أن أجره في نيته أكثر من أجر عمله لا متلاد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى. والحديث المذكور ضعيف، وهو في «مسند الشهاب» والتأويل المذكور لا بأس به، ويحتمل أيضاً إجراء الحديث على ظاهره، والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم لزداد من المشقة المحاصلة بسببه المتضيعة لضربت بعض الأجر المحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فينقص الأجر باعتبار ذلك، على أن قوله في نفس الخير «صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي» يرد للحمل الأول، فإنه يلزم منه على سياق التأويل المذكور أن يكون التقدير: ولك أجر أربعين، وقد قيده في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين، وكذلك قوله في رواية أخرى للنسائي من طريق ابن أبي ربيعة عن عبد الله بن عمرو بلفظ «صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تلك التسعة» ثم قال فيه: «من كل تسعة أيام يوماً ولك أجر تلك الثمانية» ثم قال: «من كل ثمانية أيام يوماً ولك أجر السبعة» قال: فلم يزل حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً، وله من طريق شعب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عن جده بلفظ «صم يوماً ولك أجر عشرة، قلت زني، قال: صم يومين ولك أجر تسعة، قلت زني، قال: صم ثلاثة ولك أجر ثمانية» فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الأول والله أعلم.

قوله: (ولا تزد عليه) أي على صوم داود، زاد أحمد وغيره من رواية مجاهد «قلت قد قلت».

قوله: (وكان عبد الله بن عمرو يقول بعد ما كبر: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ) قال النووي: معناه أنه كبر وحجز عن المحافظة على ما التزمه ووقفه على نفسه عند رسول الله ﷺ فشق عليه فعله لمجزء، ولم يحببه أن يتركه لالتزامه له، فتضمن أن لو قبل الرخصة فآخذ بالأخف، قلت: ومع عجزه وتعبه الأخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه، بل صار يتعاطى فيه نوع تخفيف كما في رواية حسين المذكورة «وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الأيام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يغير بعد تلك الأيام فيقري بذلك، وكان يقول: لأن أكون قبلت الرخصة أحب إليّ مما عدل به، لكنني فارقتها على امرأه أن أخالفه إلى غيره».

٥٦ - باب صَوْمِ الدَّهْرِ

١٩٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ: وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ، وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ. فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتَهُ بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي، قَالَ: «فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَصُمْ وَأَفِطِرْ، وَكَمْ وَتَمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ أَحْسَنَ بِعَشْرِ أَثْنَالَيْهَا، وَذَلِكَ يَلِيقُ حَيَاةِ النَّبِيِّ». قُلْتُ: إِنِّي أَطِيقُ الْفَصْلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ يَوْماً وَأَفِطِرْ يَوْمَيْنِ». قُلْتُ: إِنِّي أَطِيقُ الْفَصْلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ يَوْماً وَأَفِطِرْ يَوْمًا، فَذَلِكَ حَيَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ». قُلْتُ: إِنِّي أَطِيقُ الْفَصْلَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا الْفَصْلَ مِنْ ذَلِكَ». [رواجع: ١١٣١. أخرجه مسلم: ١١٥٩].

قوله: (باب صوم الدهر) أي هل يشرع أو لا؟ قال الزين بن المنير: لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله بن عمرو خصص بالمعنى لما أطلع النبي ﷺ عليه من مستقبل حاله، فيلتحق به من في مثله عن يتضرر بسرد الصوم، ويقي غيره على حكم الجواز لمعوم الترغيب في مطلق الصوم كما سيأتي في الجهاد من حديث أبي سعيد مرفوعاً «من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار».

قوله: (فإنك لا تستطيع ذلك) يحتمل أن يريد به الحالة الزائدة لما علمه النبي ﷺ من أنه يتكفل ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو أهم من ذلك،

وسلمة « وإذا وعد لم يخلف » ولم أرها من غير هذا الوجه، ولها مناسبة بالمقام وإشارة إلى أن سبب النهي خشية أن يعجز عن الذي يلزمه فيكون كسرا وعدا فخالفت، كما أن في قوله: « ولا يفر إذا لاقى » إشارة إلى حكمة صوم يوم وأفطار يوم، قال الخطابي: يحصل قصة عبد الله بن عمرو أن الله تعالى لم يتعبه بالصوم خاصة، بل تشبده بأنواع من العبادات، فلو استغنى جهده لقصر في غيره، فالأولى الاقتصاد فيه ليستبقي بعض القوة لغيره، وقد أشير إلى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام في داود عليه السلام « وكان لا يفر إذا لاقى لأنه كان يتقوى بالفطر لأجل الجهاد ».

قوله: (قال عطاء) أي بالإسناد المذكور.

قوله: (لا أدري كيف ذكر صيام الأبد إلخ) أي أن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الأبد في هذه القصة، إلا أنه حفظ أن فيها أنه قال: « لا صام من صام الأبد » وقد روى أحمد والنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء، وسببها بعد باب بفطر « لا صام من صام الدهر ».

قوله: (لا صام من صام الأبد مرتين) في رواية مسلم « قال عطاء: فلا أدري كيف ذكر صيام الأبد، قال النبي ﷺ: لا صام من صام الأبد لا صام من صام الأبد » واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر، قال ابن التين استدل على كراهته من هذه القصة من لوجه: نهي « عن الزيادة، وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله: « لا أفضل من ذلك »، ودعاه على من صام الأبد. وقيل معنى قوله: « لا صام » النبي ﷺ أي ما صام كقوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ [القبلي: ٣١] وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » أو « ما صام وما أفطر » وفي رواية الترمذي « لم يصم ولم يفطر » وهو شك من أحد رواته ومقتضاه أنها بمعنى واحد، والمعنى بالنهي أنه لم يحصل أجر الصوم لخالفته، ولم يفطر لأنه أسك. وإلى كراهية صوم الدهر مطلقا ذهب إسحاق وأهل الظاهر، وهي رواية من أحمد. وفيه شك ابن حزم قال بجرم، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني قال: « بلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر، فأتاه فضله بالدره وجعل يقول: كل يا دعري » ومن طريق أبي إسحاق أن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر قتال عمرو بن ميمون: لو رأى هذا أصحاب محمد لرجوه. واحتجوا أيضا بحديث أبي موسى رفعه « من صام الدهر ضيق عليه جهنم، وعقد يديه أخرجه أحد والنسائي وابن خزيمة وابن جرير، وظاهره أنها تنفيق عليه حصره أنه فيها لتشديده على نفسه وحله عليها ورضه عن سنة نبيه ﷺ واعتقاده أن خير سنته أفضل منها، وهذا يقتضي الوحيد الشديد فيكون حراما. وإلى الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال: قوله: لا صام من صام الأبد إن كان معناه الدوام فإيا ويح من أصابه دهان النبي ﷺ، وإن كان معناه الجبر فإيا ويح من أشير عنه النبي ﷺ أنه لم يصم، وإذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله ﷺ: لأنه نفى عنه الصوم، وقد نفى عنه الفضل كما تقدم، فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي ﷺ، وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وحلوا أخبار النبي ﷺ على من سلمه حقيقة فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبدية وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة، وروى عن عائشة غوه، وفيه نظر لأنه قد قال جوابا لمن سأل عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » وهو يؤذن بأنه ما أجر ولا أثم، ومن صام الأيام المحرمة لا يقال فيه ذلك لأنه عند من أجاز صوم الدهر إلا الأيام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما، وأيضا فإن أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا فهي بمنزلة الليل وأيام الحيف فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها، ولا يصح الجواب بقوله: « لا صام ولا أفطر » لمن لم يعلم تحريمها. وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوي عليه ولم يفوت فيه حق، وإلى ذلك ذهب الجمهور، قال البيهقي: أطلق أصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حقاً، ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب أو للتوب، ونتيجته أن يقال إن علم أنه يفوت حقاً واجباً حرم، وإن علم أنه يفوت حقاً متوقفاً أدى إلى صيام الدهر، وإن كان يقوم مقامه فلا، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة بترجيح « ذكر الملة التي بها زجر الله » ومن صوم الدهر « حاق الحديث الذي فيه إذا فعلت ذلك حجتك عينا ونفقت نفسك » ومن جهتهم حديث حمزة بن عمرو الذي مضى فإن في بعض طرقه عند مسلم « أنه قال يا رسول الله إني أسرد الصوم » فحملوا قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو: « لا أفضل من ذلك » أي في حقك فيلتحق به من في معناه ممن يدخل في علي نفسه مشقة أو يفوت حقاً، ولذلك لم يته حرمة بن عمرو عن السرد فلو كان السرد متمماً لبيته له لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي، وتعقب بأن سؤال حمزة إما كان عن الصوم في السفر لا عن صوم الدهر، ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال أسامة بن زيد « إن النبي ﷺ كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر » أخرجه أحمد، ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يكن يصوم الدهر

ويحتمل أن يريد به ما سباني بعد إذا كبر وعجز كما اتفق له سواء، وكره أن يوتلف على نفسه شيئاً من العبادة ثم يعجز عنه فيتركه لما تقرر من ذم من فعل ذلك.

قوله: (وصم من الشهر ثلاثة أيام) بعد قوله: « فصم وأفطر » بيان لما أجل من ذلك وتقرير له على ظاهره، إذ الإطلاق يقتضي المساواة.

قوله: (مثل صيام الدهر) يقتضي أن اللطية لا تستلزم التساوي من كل جهة لأن المراد به هنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل، ولكن يصدق على فاعل ذلك أنه صام الدهر مجازاً.

قوله بعد ذكر صيام داود: (لا الفضل من ذلك) ليس فيه نفي المساواة صريحاً، لكن قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو « أحب الصيام إلى الله صيام داود » يقتضي ثبوت الأفضلية مطلقاً، ورواه الترمذي من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو بفطر أفضل الصيام صيام داود وكذلك رواه مسلم من طريق أبي حنيفة عن عبد الله، ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة، وسأذكر بسط ذلك في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

٥٧ - باب حق الأهل في الصوم

رواه أبو جعفر، عن النبي ﷺ [رواج: ١١٦٨].

١٩٧٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ عَطَاءً: أَنَّ أَبَا الْعَاسِ السَّائِرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَرَجِسَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَسَرُّهُ الصَّوْمَ، وَأَصَلِّيَ اللَّيْلَ، فَمَا أَرْسَلَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا لَقِيْتُهُ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تَفْطُرُ، وَتَصَلِّي؟ فَصَمَّ وَأَفْطَرَ، وَقَمَّ وَكَمَّ، فَإِنَّ لَيْتَنِيكَ عَنَّا حَقًّا، وَإِنْ لَيْفَيْكَ وَأَخْلِكَ عَلَيْنَا حَقًّا». قَالَ: إِنِّي لَأَقْوَى لِلذِّكْرِ، قَالَ: «فَصَمَّ صِيَامَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ». قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطُرُ يَوْمًا، وَلاَ يَفْرُ إِذَا لَاقَى». قَالَ: مَنْ لِي بِهَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟

قال عطاء: لا أدري كيف ذكر صيام الأبد، قال: النبي ﷺ: «لا صام من صام الأبد». فترجم. [رواج: ١١٣٩. أخرجه مسلم: ١١٥٩].

قوله: (باب حق الأهل في الصوم رواه أبو جعفر عن النبي ﷺ) يعني حديث أبي جعفر في قصة سلمان وأبي الدرداء التي تقدمت قبل حصة أبواب، وفيها قول سلمان لأبي الدرداء « وإن أهلك عليك حقاً » وأقره النبي ﷺ على ذلك، وقد تقدم الكلام عليه قبل.

قوله: (حدثنا عمرو بن علي) الفلاس، وأبو عاصم هو الضحاك بن غلد النبيل وهو من شيوخ البخاري الذين أكثر عنهم، وربما روى عنه بواسطة ما فاتته منه كما في هذا الموضع، وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسماع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبي رباح، وأبو العباس يأتي القول فيه بعد باب.

قوله: (بلغ النبي ﷺ) أي أسرد (الصوم) سبقت تسمية الذي بلغ النبي ﷺ وأنه عمرو بن العاص والد عبد الله.

قوله: (وتصلي) في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج « وتصلي الليل فلا تفعل ».

قوله: (فإن لعينيك) في رواية السرخسي والكشيري « لعينك » بالافتراء.

قوله: (عليك حقاً) كذا فيه في الموضعين بالقائه للمجعة، وكذا سلم، وعند الإسماعيلي « حقاً » بالقاف، وعنده وعند مسلم من الزيادة « وصم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر التسعة ».

قوله: (إني لأقوى للذِّكر) أي لسرد الصيام دلماً. وفي رواية مسلم « إني أجبن أقرى من ذلك يا نبي الله ».

قوله: (قال وكيف) في رواية مسلم « وكيف كان داود يصوم يا نبي الله ».

قوله: (ولا يفر إذا لاقى) زاد النسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي

فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر، وأجابوا عن حديث أبي موسى اللقيد ذكره بأن معناه ضيق عليه فلا يدخلها، فعلى هذا تكون «على» بمعنى عن أبي ضيق عنه، وهذا التأويل حكاه الأثر من سعد، وحكى رده عن أحمد، وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال: يشبه أن يكون معناه ضيق عنه فلا يدخلها، ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من أزداد لله عملاً وطاعة أزداد عند الله رفعة وعلمته كرامة، ورجع هذا التأويل جماعة منهم الفزالي فقالوا: له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسالك الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يقى له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بالعبادة، وتعقب بأنه ليس كل عمل صالح إذا أزداد العبد منه أزداد من الله تقريباً. بل رب عمل صالح إذا أزداد منه أزداد بعداً كالصلاة في الأوقات المكروهة. والأولى إجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقاً واجباً بذلك فإنه يتوجه إليه الوعيد، ولا يخالف القاعدة التي أشار إليها المزني، ومن حجهتم أيضاً قوله ﷺ في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقين المأثرتين «فإن الحسنه بعشرة أمثالها، وتلك مثل صيام الدهر» وقوله فيما رواه مسلم «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر» قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما يشبه به وأنه أمر مطلوب، وتعقب بأن التشبيه في الأمر المقدر لا يقتضي جوازاً فضلاً عن استحبابه، وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثمائة وستين يوماً، ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جيع السنة فلا يدل التشبيه على تفصيله للشبه به من كل وجه، واختلف المجيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وإطار يوم أفضل، فصرح جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملاً فيكون أكثر أجراً وما كان أكثر أجراً كان أكثر ثواباً، وبذلك جزم الفزالي أولاً وقيد بشرط ألا يصوم الأيام المنهي عنها، وأن لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجراً على نفسه. فإذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الأعمال، فالاستكمال منه زيادة في الفضل. وتعقب ابن دقيق العيد بأن الأعمال متعارضة للمصالح والمفاسد، ومقدر كل منها في الحث والنتج غير متحقق، فزيادة الأجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء المادة التصغير في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور، ومقدر الفاتت من ذلك مع مقدر الحاصل غير متحقق، فالأولى التفرغ إلى حكم الشارع ولما دل عليه ظاهر قوله: «لا أفضل من ذلك» وقوله: «إنه أحب الصيام إلى الله تعالى». ونهض جماعة منهم المتولي من الشافعية إلى أن صيام داود أفضل، وهو ظاهر الحديث بل صريحه، ويرجع من حيث المعنى أيضاً بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم، ويأن من اعتدائه فإنه لا يكاد يشق عليه بل تضاعف شهرته عن الأكل وتقل حاجته إلى الطعام والشراب نهائياً ويألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد، بخلاف من يصوم يوماً ويفطر يوماً فإنه يتقل من فطر إلى صوم ومن صوم إلى فطر، وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ويأمن مع ذلك غالباً من تفويت الحقوق كما تقدمت الإشارة إليه فيما تقدم قريباً في حق داود عليه السلام، ولا يفر إذا لاقى لأن من أسباب القبول ضعف الجسد ولا شك أن سرد الصوم يهنكه، وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود فيما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه أنه قيل له: إنك لتقل الصيام، فقال: إني أخاف أن يضعفني عن القراءة والقراءة أحب إلي من الصيام، نعم إن فرض أن شخصاً لا يفوته شيء من الأعمال الصالحة بالصيام أصلاً ولا يفوت حقاً من الحقوق التي عوطب بها لم يعد أن يكون في حقه أرجح، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم «الدليل على أن صيام داود إنما كان أصداً للصيام وأجبه إلى الله لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأمله وازداده أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم» وهذا يشعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقاً أن يكون أرجح، وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال: فمن يقتضي حاله الإكثار من الصوم أكثر منه، ومن يقتضي حاله الإكثار من الإفطار أكثر منه، ومن يقتضي حاله المزج فعليه، حتى أن الشخص الواحد قد تختلف عليه الأحوال في ذلك، وإلى ذلك أشار الفزالي أيضاً. والله أعلم بالصواب.

٥٨ - باب صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ يَوْمِ

قوله: (باب صوم يوم وإطار يوم) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو بن طريق شعبة عن مغيرة عن مجاهد عن خصيصاً، وقد أخرجه في «فضائل القرآن» من طريق أبي عروانة عن مغيرة مطولاً، وسأيت الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك، وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريباً.

٥٩ - باب صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام

١٩٧٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الثَّعَالِبي الْمَكِّيَّ - وَكَانَ شَاعِراً، وَكَانَ لَا يَهْتَمُّ فِي حَبِيبِهِ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَتَصُومُ الشَّعْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ». فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَأَنَّكَ إِذَا قَعَلْتَ ذَلِكَ حَبَسْتَ لَهُ النَّفْسَ، وَنَفَقَتْ لَهُ النَّفْسُ، لَا صَامَ مِنْ صَامِ الشَّعْرِ، صَوْمٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ صَوْمُ الشَّعْرِ كُلُّهُ». قُلْتُ: فَإِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفْطِرُ إِذَا لَأَى». [رواه: ١١٣١. أخرجه مسلم: ١١٥٩.]

١٩٨٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ حَازِمٍ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي لِيْلَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْفَيْحِيسِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، فَحَدَّثَنَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوِيصِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ، فَالْقَيْتَ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمَ حَشَوَهَا لَيْثًا، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ، وَصَارَتْ الْوَسَادَةُ تَبْنِي وَتَبْنِي، فَقَالَ: «أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؟». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «خَمْسًا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «سَبْعًا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «سَبْعًا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِذْنِي عَشْرَةً». ثُمَّ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام، شَطْرُ الشَّعْرِ، صُمِّ يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا». [رواه: ١١٣١. أخرجه مسلم: ١١٥٩.]

قوله (باب صوم داود عليه السلام) أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو بن وجهين، وقد قدمت محصل فوائدها المتعلقة بالصيام. قال الزين بن المنير: أفرد ترجمة صوم يوم وإطار يوم بالذكر للتنبه على أفضلية، وأفرد صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة إلى الاكتفاء به في ذلك.

قوله في الطريق الأولى: (وكان شاعراً وكان لا يهتم في حديثه) فيه إشارة إلى أن الشاعر يصد أن يهتم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الإطراء وغيره، فأخبر الراوي عنه أنه مع كونه شاعراً كان غير مهتم في حديثه، وقوله: «في حديث» يحمل مروي من الحديث النبوي ويعمل فيما هو أهم من ذلك، والثاني ألبق وإلا لكان مرغوباً عنه، والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح، وأصح بترقيقه أحمد وابن معين وآخرون، وليس له مع ذلك في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين أحدهما في الجهاد والآخر في المغازي وأحدهما معاً في الأدب، وقد تقدم حديث الباب في التهجيد من وجه آخر.

قوله: (وفقهت) بكسر الفاء أي تميت وكتلت، ووقع في رواية النسفي «نتمت» بالخطأ بدل الفاء وقد استغنى ابن التين فقال: لا أعرف معناها. قلت: وكأنها أبدلت من الفاء فهنا تبدل منها كثيراً، وفي رواية الكشيبي «بلغا» ونهكت «أي مزلت وضغمت» قوله: (صوم ثلاثة أيام) أي من كل شهر (صوم الدهر كله) أي بالضعيف كما تقدم صريحاً.

قوله في الطريق الثانية: (أخبرني أبو المليلج) مع عامر وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عمير المدني، لأيه صحة، وليس لأبي المليلج في البخاري سوى هذا الحديث، وأعاد في الاستئذان، وآخر تقدم في الروايت في موضعين من روايته عن بريدة. قوله: (دخلت مع أبيك) وقع في الاستئذان «مع أبيك زيد» وهو والد أبي

١٩٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُبِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صُمِّ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». قَالَ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ: «صُمِّ يَوْمًا وَافْطِرْ يَوْمًا». فَقَالَ: «اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ». قَالَ: إِنِّي

قَلَابَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ عَمْرٍو وَقَتْلِ عَامِرِ الْجَرْمِيِّ.

قوله: (لَإِنَّمَا أُرْسِلَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا لِقِيَّتُهُ) شك من بعض روايته، وغلط من قال إنه شك من عبد الله بن عمرو، لما تقدم من أنه ﷺ قصد إلى بيته فدل على أن لقاءه إياه كان عن قصد منه إليه.

قوله: (فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ وَصَارَتِ الرُّوسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ) فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع وترك الاستئثار على جلسائه، وفي كون الروسادة من آدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده ﷺ من الضيق، إذ لو كان عنده أشرف منها لأكرم بها نبيه ﷺ.

قوله: (حَسْبِيَ) في رواية الكشيبي «خُصَّةٌ» وكذا في البواقبي، فمن قال خُصَّةٌ أراد الأيام ومن قال خُصَاً أراد الليل وفيه مجوز.

قوله: (قَالَ إِحْدَى عَشْرَةَ) زاد في رواية عمرو بن عون «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ».

قوله: (هَظَرَ الدَّهْرَ) بالرغم على القطع، ويجوز النصب على إضمار فعل، والجذر على الليل من صوم داود.

قوله: (صَمُ يَوْمًا وَأَهْطَرَ يَوْمًا) في رواية عمرو بن عون «صِيَامٌ يَوْمٌ وَاضْطَرَّ يَوْمٌ» ويجوز فيه الحركات أيضاً، وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من الفوائد غير ما تقدم هنا في أبواب التهجد بيان رفق رسول الله ﷺ بأمته وشفقتهم عليهم وإرشادهم إليهم إلى ما يصلحهم وحثه إليهم على ما يطيرون الدوام عليهم ونهيبهم عن التمسك في العبادة لما ينشئ من إضماره إلى الملل المقضي إلى الترك أو ترك البصر، وقد قدم الله تعالى قرماً لازموا العبادة ثم فرطوا فيها. وفيه التنب إلى الدوام على ما وقفه الإنسان على نفسه من العبادة. وفيه جواز الأخبار عن الأعمال الصالحة والأوراد وحسن الأعمال، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الرياء. وفيه جواز القسم على التزام العبادة وفائتته الاستماتة باليمين على النشاط لها، وأن ذلك لا يخل بصحة التوبة والإخلاص فيها، وأن اليمين على ذلك لا يلحقها بالنذر الذي يجب الوفاء به، وفيه جواز الحلف من غير استحلاف، وأن الظل المطلق لا ينهي تحميده، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال. وفيه جواز التضعية بالأب والأم، وفيه الإشارة إلى الاكتفاء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع العبادات، وفيه أن طاعة الوالد لا تجب في ترك العبادة ولهذا احتاج عمرو إلى شكوى ولده عبد الله، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ترك طاعته لأبيه. وفيه زيارة الفاضل للمفسول في بيته، وإكرام الضيف بإلقاء القرش وغرموا محتة، وتواضع الزائر بمجلسه دون ما يفرس له، وأن لا خرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للمزور.

٦٠ - باب صِيَامِ [أَيَّامِ] الْبَيْضِ: ثَلَاثُ عَشْرَةٍ وَارْبَعٌ عَشْرَةٌ وَخَمْسُ عَشْرَةٍ

١٩٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَوَّلِ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: «صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَزَكَاةِ الطَّعْنِ، وَأَنْ أَوْزِقَ قَبْلَ أَنْ أَمُتَ». [راجع: ١١٧٨، أخرجه مسلم: ٧٧١].

قوله: (باب صِيَامِ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَارْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ) كذا للأكثر وللکشيبي «صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ أَوْ خَمْسَ عَشْرَةٍ» قيل: المراد بالبيض الليالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره، حتى قال الجواليقي: من قال الأيام البيض فجعل البيض صفة الأيام فقد أخطأ، وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بيلته، وليس في الشهر يوم أبيض كله إلا هذه الأيام لأن لياليها أبيض ونهارها أبيض فصح قول «الأيام البيض» على الوصف. وسكى ابن بزيعة في تسميتها أيضاً أقوالاً آخر مستتة إلى أقوال وإمته. قال الإسماعيلي وابن بطريق الترجمة، لأن الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر البخاري في هذا الباب ما يطابق الترجمة، لأن الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقيدة بما ذكر، وأوجب بأن البخاري جرى على عادته في الإيلاء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث، وهو ما رواه أحد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يبارئ قد شوهاء، فأمرهم أن ياكلوا وأمسك الأعرابي فقال: ما منكم أن تأكلوا؟ فقال: إني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر، قال: إن كنت صائماً فصم الدهر، أي البيض» وهذا الحديث اختلف فيه على

موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً بينه والدرقطني، وفي بعض طرقه عند النسائي «إن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة» وجاء تقييدها أيضاً في حديث قتادة بن ملحان ويقال لابن مهناج عند أصحاب السنن بلفظ «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة» وقال: هي كهيفة الدهر» وللنسائي من حديث جرير مرفوعاً «صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام العمر: أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة» الحديث وإسناده صحيح، وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تختص به، وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود «أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر» وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة «كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والأثنين من الجمعة الأخرى» فقد جمع بينهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما ياتي من أي الشهر صام» قال: فكل من رآه فصل نوعاً ذكره، وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت. والذي يظهر أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أولي من غيره، وأما هو فلعلمه كان يمرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك، أو كان يفعل ذلك ليأمن الجوار، وكل ذلك في حقه أفضل، وترجع البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشهي أمهله، ولأن الكسوف غالباً يقع فيها، وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإنما اتفق الكسوف صادف الذي يعتد صيام البيض صائماً فيها له أن يجتمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصديقة، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأني له استترك صيامها، ولا عند من يميز صيام التطوع بغير نية من الليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار، ورجع بعضهم صيام الثلاثة في أول الشهر لأن المرء لا يدرى ما يمرض له من لوائع، وقال بعضهم: يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً، وله وجه في النظر، ونقل ذلك عن أبي الدرداء، وهو يوافق ما تقدم في رواية النسائي في حديث عبد الله بن عمرو «صم من كل عشرة أيام يوماً» وروى الترمذي من طريق خزيمة عن عائشة «أنه ﷺ كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين، ومن الأخر الثلاثاء والأربعاء والخميس» وروى موقوفاً وهو أشبه، وكان الغرض به أن يستوعب غالب أيام الأسبوع بالصيام، واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة ما مضى، وسيأتي ما يؤيده في حديث عمران بن حصين في الأمر بصيام سرار الشهر، وقال الروياني صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب، فإن اتفقت أيام البيض كان أحب. وفي كلام غير واحد من العلماء أنه إذا استحب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر.

قوله: (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو، والإسناد كله بصريون وأبو عثمان هو النهدي، وقد روى عن أبي هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان، لكن في يقع في البخاري حديث موصول من رواية أبي عثمان عن أبي هريرة إلا من رواية النهدي، وليس له عند البخاري سوى هذا وآخر في الأطنمة، ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الإسناد فقال فيه: «حدثني أبو عثمان النهدي» وتقدم هذا الحديث في أبواب التطوع من طريق أخرى عن أبي عثمان النهدي، وقد تقدم الكلام هناك على بقية فروائعه، وما لم يتقدم منها ما نبه عليه أبو محمد بن أبي جرة في قول أبي هريرة «أوصاني خليلي» قال في أفراد: «بهذه الوصية» إشارة إلى أن القدر الموصى به هو اللاتق بحاله، وفي قوله «خليلي» إشارة إلى موافقة في إثبات الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالدنيا لأن أبا هريرة صبر على الجوع في ملازمة للنبي ﷺ كما سيأتي في أوائل السبع من حديث حيث قال: «أما إخواني فكان يشغلهم العشق بالأسواق، وكنت أزم رسول الله ﷺ فشابه حال النبي ﷺ في إثارته الفقر على الغنى والعبرية على الملك، قال: ويؤخذ منه الانتصار بصحبة الأكابر إذا كان ذلك على معنى التحصن بالنعمة والشكر لله، لا على وجه المباهة والله أعلم، وقال شيخنا في «شرح الترمذي»: «حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال: أحدها: لا تتعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك. الثاني: أول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصري. الثالث: أولها الثاني عشر. الرابع: أولها الثالث عشر. الخامس: أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثاء من الشهر الذي يليه وهكذا وهو عن عائشة. السادس: أول خميس ثم اثنين ثم خميس. السابع: أول اثنين ثم خميس ثم اثنين. الثامن: أول يوم والعاشر والعشرون عن أبي الدرداء. التاسع: أول كل عشر من ابن شهاب المالكي. قلت: بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي تمت عشرة.

٦١ - باب مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَمْ يُفْطِرْ عَنْهُمْ

١٩٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سَلِيمٍ، فَأَتَتْهُ بِعَصَى وَسَمْنٍ، قَالَ: «أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي بِقَائِهِ، وَكَمَرْتُمْ لِي وَعَالِيهِ، إِنِّي صَالِمٌ». ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ، فَدَعَا لَأُمِّ سَلِيمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا، فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خَوْفَةً، قَالَ: «مَا هِيَ؟». قَالَتْ: خَافَتُكَ أَنْسَ، فَمَا تَرَكْتُ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا، وَوَلَدًا، وَبَارَكْ لَهُ». إِنِّي لَكُنْ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ مَالًا. وَحَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمِّيَّةٌ: أَنَّهَا دُفِنَ لِصَلْبِي مَقْدَمَ الْحِجَابِ الْبَصْرَةَ بَضْعٌ وَعِشْرُونَ وَمِائَةً.

قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. (المطهر: ٦١٣٣٤، ٦١٣٤٤، ٦١٣٧٨، ٦١٣٨٠. أخرجه مسلم: ٢٤٨١).

قوله: (باب من زار قوماً فلم يفطر عندهم) أي في التطوع، هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهي من أنس على أخيه ليفطر في التطوع، وموقعها أن لا يظن أن فطر المرء من صيام التطوع لطيب خاطر أخيه حتم عليه، بل يرجع في ذلك إلى من علم من حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام، فمتى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأول أن يشتر على صومه.

قوله: (حدثني خالد هو ابن الحارث) كذا في الأصل، ويبان اسم أبيه من المصنف، كان شيخه قال: حدثنا خالد فقط فأراد بالبيان رفع الإبهام لاشتراك من يسمى خالداً في الرواية عن حميد من يمكن محدد بن المثنى أن يروي عنه، ولم يطرده للمصنف هذا فإنه كثيراً ما يقع ولما يشاهد مثل هذا الإبهام ولا يعتني ببيانه. ورجال إستاند هذا الحديث كلهم بصريون.

قوله: (دخل النبي ﷺ على أم سليم) من والدة أنس المذكور، ووقع لأحد من طريق حماد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ دخل على أم حرام. وهي خالة أنس، لكن في بقية الحديث ما يدل على أنها معاً كانتا مجتمعتين.

قوله: (فأتته بعصا وسمن) أي على سبيل الضيافة، وفي قوله: «أعيدوا سمنكم في سقائه» ما يشعر بأنه كان ذائباً، وليس بلام.

قوله: (لم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) في رواية أحمد عن ابن أبي عدي عن حميد: «فصلى ركعتين وصلينا معه» وكان هذه القصة غير القصة الماضية في أبواب الصلاة التي صلى فيها على الحضير وأقام أنساً خلفه وأم سليم من ورثته، لكن وقع عند أحمد في رواية ثابت المذكورة وهو لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت نحوه. ثم صلى ركعتين تطوعاً فأقام أم حرام وأم سليم خلفاً وأقامي عن يمينه. ويحتمل التعدد لأن القصة الماضية لا ذكر فيها لأم حرام، ويدل على التعدد أيضاً أنه هنا لم يأكل وهناك أكل.

قوله: (إن لي خويصة) بتشديد الصاد ويتخفيفها تصغير خاصة، وهو عما اغتفر فيه الثغاة الساكين.

وقوله: (وخادمك أنس) هو عطف بيان أو بدل والخبر محذوف تقديره أطلب منك الدعاء له. ووقع في رواية ثابت المذكورة عند أحمد: «إن لي خويصة خويصلك أنس ادع الله له».

قوله: (غير آخرة) أي غيراً من غيرات الآخرة.

قوله: (إلا دعا لي به: اللهم ارزقه مالا) كذا في الأصل، وعند أحمد من رواية عبيدة بن حميد عن حميد: «إلا دعا لي به، وكان من قوله: اللهم» إلخ.

قوله: (وبارك له) في رواية الكشميهني «وبارك له فيه» وقوله: «فيه» بالإفراد نظراً إلى اللفظ، ولأحد «فيه» نظراً إلى المعنى، ويأتي في الدعوات من طريق قتادة عن أنس «وبارك له فيما أعطيت» وفي رواية ثابت عند مسلم «فدعا لي بكل خير، وكان آخر ما دعا لي أن قال: اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه» ولم يقع في هذه الرواية التصريح بما دعا له من خير الآخرة لأن المال والولد من خير الدنيا، وكان بعض الرواة

أخضروه. ووقع لمسلم في رواية الجعدي عن أنس: «فدعا لي بثلاث دعوات قد رأيت منها اثنتين في الدنيا وأنا أرجو الثالثة في الآخرة» ولم يبينها، وهي المغفرة كما بينها ستان بن ربيعة بزيادته، وذلك فيما رواه ابن سعد بإسناد صحيح عنه عن أنس قال: «اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنوبه».

قوله: (إني لمن أكثر الأنصار مالا) زاد أحمد في رواية ابن أبي عدي: وذكر أنه لا يملك ذنباً ولا فضة غير خاله، يعني أن ماله كان من غير التقنين، وفي رواية ثابت عند أحمد: «قال أنس: وما أصبح رجلاً من الأنصار أكثر مني مالا، قال: يا ثابت وما أملك صفراء ولا يبيض إلا خالي» وللمتزمذي من طريق أبي خلد: «قال أبو العالية: كان لأنس بستان يعمل في السنة مرتين، وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك» ولأبي نعيم في الحلية: «من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال: «وإن أرضي لثمر في السنة مرتين، وما في البلد شيء يثمر مرتين غيرها».

قوله: (وحدثني ابنتي أمية) بالنون تصغير أمية (أنه دفن لصلبي) أي من ولده دون أسباطه وأحفاده.

قوله: (مقدم الحجاج البصرة) بالنصب على نزع الخافض أي من أول ما مات في من الأولاد إلى أن قدمها الحجاج. ووقع ذلك صريحاً في رواية ابن أبي عدي المذكورة ولفظه: «وذكر أن ابنة الكبرى أمية أخبرته أنه دفن لصلبي إلى مقدم الحجاج»، وكان قدم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وعمر أنس حينئذ نيف وثمانون سنة، وقد عاش أنس بعد ذلك إلى ستة ثلاث ويقال اثنتين ويقال إحدى وتسعين وقد قارب المائة.

قوله: (يضع وعشرون ومائة) في رواية ابن أبي عدي: نيف على عشرين ومائة. وفي رواية الأنصاري عن حميد عند البيهقي في الدلائل: تسع وعشرون ومائة وهو عند الخطيب في رواية الأبناء عن هذا الوجه بلفظ: ثلاث وعشرون ومائة. وفي رواية حفصة بنت سيرين: «ولقد دفنت من صلي سوى ولد ولدي خمسة وعشرين ومائة» وفي «الحلية» أيضاً من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: «دفنت مائة، لا سقطاً ولا ولداً» ولعل هذا الاختلاف سبب الصدوق إلى البضع والنيف، وفي ذكر هذا دلالة على كثرة ما جاءه من الولد فإن هذا القدر هو الذي مات منهم، وأما الذين بقوا فهي رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم: «وإن ولدي وولد ولدي ليعاودن على نحو المائة». وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير، ونحفة الزائر بما حضر بغير تكلف، وجواز رد الحديث إذا لم يشق ذلك على المهدي، وإن أخذ من رد عليه ذلك له ليس من المود في الحية. وفيه حفظ الطعام وترك التفریط فيه، وجبر خاطر المزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له، ومشروعية الدعاء عقب الصلاة، وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة، والدعاء بخير الدنيا والآخرة، والدعاء بكثرة المال والولد وأن ذلك لا ينافي الخير الأخروي، وأن فضل التظلل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص. وفيه زيارة الإمام بعض رعيته، ودخول بيت الرجل في غيبته لأنه لا يقل في طرق هذه القصة إن أبي طلحة كان حاضراً. وفيه إظهار الولد على النفس، وحسن التلطف في السؤال، وإن كثرة الموت في الأولاد لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى، وجمجرات النبي ﷺ لما في إجابة دعوته من الأمر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد، وكون بستان المدعو له صغار يثمر مرتين في السنة دون غيره. وفيه التلخيص بالأمر الشهير، ولا يتوقف ذلك على صلاح المورث به، وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد المشرع خلافاً لمن قصره على ما قبل العشرين.

قوله: (قال ابن أبي مريم) هو سعيد، وفائدة ذكر هذه الطريق بيان سماع حميد لهذا الحديث من أنس لما اشترى من أن حبيداً كان ربما دلّس عن أنس، ووقع في رواية كريمة والأصيلي في هذا الموضع: «حدثنا ابن أبي مريم» فيكون موصولاً.

٦٢ - باب الصوم من آخر الشهر

١٩٨٣ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ غِلَّانٍ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْفَعَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا غِلَّانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ - سَأَلَهُ: سَأَلَ سَالًا وَجَلًّا، وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ - فَقَالَ: «يَا فَلَانُ، أَمَا صُمْتَ سَرَرًا

الشهر، قال الخطابي قال بعض أهل العلم: سؤاله ﷺ عن ذلك سؤال زجر وإنكار، لأنه قد نهي أن يستقبل الشهر يوم أو يومين، وتعقب بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك، وإيجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أوجبها على نفسه فلذلك أمره بالوفاء وأن يقضي ذلك، في شوال انتهى. وقال ابن المنير في الحاشية: قوله سؤال إنكار فيه تكلف، ويدفع في صدره قول المنصور ﷺ لا يأمر رسول الله ﷺ فلو كان سؤال إنكار لكان قد أنكر عليه أنه صام والفرض أن الرجل لم يصم فكيف ينكر عليه فعل ما لم يفعله؟ ويجتمل أن يكون الرجل كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهي ﷺ أن يقدم أحد رمضان بصوم يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها لتستمر محافظته على ما وُظف على نفسه من العبادة، لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما دأب عليه صاحبه كما تقدم. وقال ابن التين: يجتمل أن يكون هذا كلاماً جرى من النبي ﷺ جواباً لكلام لم يقل إلينا أحد ولا يخفى ضعف هذا المأخذ. وقال آخرون: فيه دليل على أن النبي ﷺ عن تقدم رمضان يوم أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحري لأجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناولوه النبي ولو لم يكن اعتاده، وهو خلاف ظاهر حديث النبي ﷺ لأنه لم يستثن منه إلا من كانت له عادة، وأشار القرطبي إلى أن الحامل لمن حل سرار الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر الفراق من المأذنة لنهي ﷺ عن تقدم رمضان يوم أو يومين وقال: لجمع بين الحديثين يمكن بحمل النبي ﷺ على من ليست له عادة بذلك وحل الأمر على من له عادة حلاً للمخاطب بذلك على ملازمة عادة الخير حتى لا يقطع، قال: وفيه إشارة إلى فضيلة الصوم في شعبان وأن صوم يوم من بعدل صوم يومين في غيره أخذاً من قوله في الحديث ﷺ «نصم يومين مكانه» يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان. قلت: وهذا لا يتم إلا أن كانت عادة المخاطب بذلك أن يصوم من شعبان يوماً واحداً، وإلا قوله ﷺ «حل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً» أهم من أن يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر، نعم وقع في سنن أبي مسلم الكجي ﷺ «نصم مكان ذلك اليوم يومين» وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع، وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق الأول خلافاً لمن منع ذلك.

٦٣ - باب صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فليقل أو يكثر، يعني: إذا لم يصم قبله، ولا يؤخذ أن يصوم بعده.

١٩٨٤ - حدثنا أبو غاصم، عن ابن جريج، عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة، عن محمد بن عباد قال: سألت جابرًا ﷺ أهني النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟ قال: نعم.

وإذا غيّر أبي غاصم: يعني أن يفترق بصوميه. وإخرجه مسلم: ١١٤٣، بإسناد.

١٩٨٥ - حدثنا غفر بن حنظل عن غسان: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش: حدثنا أبو صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده. وإخرجه مسلم: ١١٤٤.

١٩٨٦ - حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن شعبة (ح).

وحدثني شعبة: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «صمت يوم الجمعة، وهي صائفة، فقال: «أصمت أمس؟»، قالت: لا، قال: «فليصم اليوم» تصومي غداً؟. قالت: لا، قال: «فأطيري».

وقال حماد بن الجعد: سمع قتادة: حدثني أبو أيوب: أن جابرًا ﷺ قال: «فأطري».

قوله: (باب صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر) كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي ﷺ يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده، وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الفرير أو من

هذا الشهر؟. قال: الله قال: يعني رمضان، قال الرجل: لا يأمر رسول الله، قال: «فإذا أفطرت فصم يومين». ثم يقرأ الصلوة: الله يعني رمضان.

قال أبو عبد الله: وقال ثابت، عن أنس، عن عمران، عن النبي ﷺ: «من صوم شعبان» - وإخرجه مسلم: ١١٦١، وفي الصيام: ١١٩٦.

قوله: (باب الصوم من آخر الشهر) قال الزين بن المنير: أطلق الشهر، وإن كان الذي يتحرر من الحديث أن المراد به شهر مفيد وهو شعبان إشارة منه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان، بل يؤخذ من الحديث التسبب إلى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للتكليف فلا يعارضه النبي عن تقدم رمضان يوم أو يومين لقوله فيه ﷺ «إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه».

قوله: (حدثنا الصلت بن محمد) ينتج الصاد للمهمة وسكون اللام بهما مثناة، بصري مشهور، وأضاف إليه رواية أبي التمان وهو عارم لما وقع فيها من تصريح مهدي بالحديث من غيلان، والإسناد كله بصريون.

قوله: (عن مطرف) هو ابن عبد الله بن الشيخ.

قوله: (أنه سأله أو سأله رجلان وعمران يسمع) هذا شك من مطرف فإن ثابتاً رواه عنه بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم، وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الإيهام ﷺ أنه قال لرجل ﷺ زاد أبو حنيفة في مستخرجه ﷺ من أصحابه ﷺ ورواه أحمد من طريق سليمان التيمي به ﷺ قال لعمران ﷺ بقى شك.

قوله: (يا فلان) كذا للآثر، وفي نسخة من رواية أبي ذر ﷺ يا أبا فلان ﷺ بإدلة الكنية.

قوله: «أما صمت سرور هذا الشهر» في رواية مسلم عن شيان عن مهدي ﷺ سره ﷺ بضم للمهمة وتشديد الراء بهما حاله، قال النووي تبعاً لابن قرقول: كذا هو في جميع النسخ انتهى. والذي رواه في رواية أبي بكر بن ياسر الجعفي ومن خطه قلت سرور هذا الشهر ﷺ كباقي الروايات، وفي رواية ثابت المذكورة ﷺ أصمت من سرور شعبان شيئاً قال لا.

قوله: (قال الله قال يعني رمضان) هذا الظن من أبي التمان، لتصریح البخاري في آخره بأن ذلك لم يقع في رواية أبي الصلت، وكان ذلك وقع من أبي التمان لما حدث به البخاري، وإلا فقد رواه الجوزي من طريق أحمد بن يوسف السلمي عن أبي التمان بدون ذلك وهو الصواب، ونقل الحميدي عن البخاري أنه قال: إن شعبان أصح، وقيل: إن ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح، وقال الخطابي: ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتبين صوم جمعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي، ورواه مسلم أيضاً من طريق ابن أخي مطرف عن مطرف بلفظ ﷺ «حل صمت من سرور هذا الشهر شيئاً» يعني شعبان، ولم يقع ذلك في رواية هدية ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا قطر بن حاد ولا صفان ولا عبد الصمد ولا غيرهم عند أحمد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم، ويجتمل أن يكون قوله رمضان في قوله: ﷺ يعني رمضان طرفاً للقول الصادر من ﷺ لأصنام المخاطب بذلك، فيوافق رواية الجعفي عن مطرف فإن فيها عند مسلم ﷺ قال له فإذا أفطرت من رمضان نصم يومين مكانه.

قوله: (وقال ثابت) (إخ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن سلمة عنه كذلك، ووقع في نسخة الصغاني من الزيادة هنا ﷺ قال أبو عبد الله: وشعبان أصح. والسر بفتح السين المهمة ويجوز كسرهما وضما جمع سره ويقال أيضاً سرار بفتح أوله وكسره، ورجع الفراء الفتح، وهو من الاستسار، قال أبو حيد والجهمور: المراد بالسر هنا آخر الشهر، سميت بذلك لاستسار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين. ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرره أوله، ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجمهور، وقيل: السر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضاً ورجعه بعضهم، ووجهه بأن السر جمع سره وسره الشيء، وسطه، ويؤيده التذنب إلى صيام البيض وهي وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر تذنب، بل ورد فيها نهي خاص وهو آخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان، ووجه النووي بأن مسلماً أفرد الرواية التي فيها سره هذا الشهر عن بقية الروايات وأورد بها الروايات التي فيها الحظ على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم، لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو ﷺ بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ ﷺ سرار ﷺ وأخرجه من طرق عن سليمان التيمي في بعضها سرور وفي بعضها سرار، وهذا يدل على أن المراد آخر

أبي معاوية عن الأعمش « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يصوم بعده » وللنسائي من هذا الوجه « إلا أن يصوم قبله يوماً أو يصوم بعده يوماً » ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ « نهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم » وله من طريق أبي الأوير زياد الحارثي « أن رجلاً قال لأبي هريرة: أتت الذي تنهى الناس عن صوم يوم الجمعة؟ قال: ها ورب الكعبة ثلاثاً، لقد سمعت محمداً ﷺ يقول: لا يصوم أحدكم يوم الجمعة وحده إلا في أيام معه » وله من طريق ليلى امرأة بشر بن الخصاصة أنه سأل النبي ﷺ قال: « لا تصم يوم الجمعة إلا في أيام هو أحلها » وهذه الأحاديث تنهى المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تنقييد الإطلاق بالأفراد. ويؤخذ من الاستثناء جوازُه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيام له عادة بصومها كمن يصوم أيام البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة أو نوافل يوم الجمعة، ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قدوم زيد مثلاً أو يوم شفاء فلان. الحديث الثالث:

قوله: (وحدثني محمد حدثنا غندر) لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق، والذي يظهر أنه ينسب محمد بن بشار وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » بعد أن أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن النخعي جميعاً عن غندر.

قوله: (عن أبي أيوب) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحارث عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا أيوب » ووافقه همام عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته « عن أبي أيوب التيمي » وهو يفتح الهملة والمثناة نسبة إلى بطن من الأزد، ويقال له أيضاً المراغي بفتح الميم الراء ثم الغين للمجمة، ورواه الطحاوي من طريق شعبة وحماد بن سلمة جميعاً عن قتادة، وليس لجوهرية زوج النبي ﷺ في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث، وله شاهد من حديث جندب بن أبي أمية عند النسائي بإسناده صحيح بمعنى حديث جوهرية، واتفق شعبة وحماد عن قتادة على هذا الإسناد، وخالفهما سعيد بن أبي عروبة فقال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص « إن النبي ﷺ دخل على جوهرية » فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان، والراجح طريق شعبة لثبته همام وحماد بن سلمة له وكذا حماد بن الجعد كما سيأتي، ويحتمل أن تكون طريق سعيد محفوظة أيضاً فإن معمرأ رواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً لكن أرسله.

قوله: (الطبري) زاد أبو نعيم في روايته « إذا ».

قوله: (وقال حماد بن الجعد إلخ) وصله أبو القاسم البيهقي في « جمع حديث هبة بن خالد » قال: « حدثنا هبة حدثنا حماد بن الجعد سئل قتادة عن صيام النبي ﷺ فقال حدثني أبو أيوب » فذكره وقال في آخره « فأمرها فأطاعت » وحماد بن الجعد فيه يوزن وليس له في البخاري سوى هذا الموضع. واستدل بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام، ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية، وكأنه أخذ من قول ابن المنذر: ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد، وزاد يوم الجمعة الأمر بفطر من أراد إفراجه بالصوم فهذا قد يشتر بأنه يرى بتحريمه. وقال أبو جعفر الطبري: يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالإجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده. ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر، قال ابن حزم: لا نعلم لهم خلافاً من الصحابة. وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه، وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره، قال مالك: لم أسمع أحداً ممن يقتضي به نهى عنه، قال النووي: لعل النهي ما بلغ مالكا. وزعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه النهي عن إفراجه لأنه كره أن يخص يوم من الأيام بالعبادة فيكون له في المسألة روايتان. وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم: يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده لكونه قياساً مع وجود النص. واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود « كان رسول الله يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، وقلمسا كان يفطر يوم الجمعة » حسنة الترمذي، وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد كان لا يعتمد ظهراً إذا وقع في الأيام التي كان يصومها، ولا يفاد ذلك كرامة إفراجه بالصوم جماعاً بين الحديثين، ومنهم من عده من الخصائص، وليس يجب لأنها لا تثبت بالاحتياط. والمشهور عند الشافعية وجهان: أحدهما ونقله الرمزي عن الشافعية أنه لا يكره إلا أن أضاعه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر، والثاني: وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلف في سبب النهي عن إفراجه على أقوال: أحدها: لكونه يوم عيد والعيد لا يصام،

دونه فأنها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري، ويعد أن يعبر البخاري عما يقوله بلفظ « يعني »، ولو كان ذلك من كلامه لقال: أي، بل كان يستحي عنها أصلاً ورأساً، وهذا التفسير لا بد من حل إطلاق الترجمة عليه لأنه مستفاد من حديث جوهرية آخر أحاديث الباب، إذ في الباب ثلاثة أحاديث: أولاً: حديث جابر وهو مطلق والتقييد فيه تفسير من أحد رواه كما سنينه، وثانياً: حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد، وثالثها: حديث جوهرية وهو أظهرها في ذلك.

قوله: (عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جوير بن شيبه) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحنفي، في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عبد الحميد » أخرجه أحمد عنه ومسلم من طريقه، وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج، والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه، وكان ابن جريج ربما رواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد، كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحض بن غياث أخرجه النسائي من طريقهما وكذا الإسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان، وأخرجه النسائي أيضاً من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج وأولاً الإسماعيلي إلى أن في رواية البخاري عن أبي عاصم نظراً فإنه قال: رواه البخاري عن أبي عاصم، فذكر إسناده قال: وقد رويته من طريق أبي عاصم كما قال يحيى، ثم ساقه كذلك. قال: وقد رواه أبو سعد الصفهاني عن ابن جريج كما ساقه البخاري عن أبي عاصم وأبو سعد ليس هؤلاء يعني القطان ومن تابعه. قلت: ولم يصب الإسماعيلي في ذلك فإن رواية البخاري مستقيمة، وقد وافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكنجي في سننه فأخرجاه عن أبي عاصم كما قال البخاري، وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه عن أبي عاصم في كتاب الصيام له عن أبي عاصم، وكذلك أخرجه الجوزي من طريق محمد بن عقيل بن خويلد عن أبي عاصم كذلك وابن جريج كان ربما دلس ولهذا قال البيهقي: إن يحيى بن سعيد قصر في إسناده، لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج « أخبرني محمد بن عباد » ليحمل على أنه سمعه من عبد الحميد عن محمد ثم لقي محمداً فسمعه منه، أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، ولعل السر في ذلك أنه كان عند أحدهما في اللقن ما ليس عند الآخر كما متوضحه إن شاء الله تعالى، ولم يتفرد أبو سعد بتابعه أبي عاصم على ذكر عبد الحميد كما يورمه كلام الإسماعيلي بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قرة وحجاج بن محمد كما قلعت ذكره، وعبد الحميد أكثر عدداً عن رواه عن يأسقاه، وعبد الحميد المذكور تابعي صغير روى عن عمته صفية بنت شيبه وهي من صفار الصحابة ووقع ابن معين وغيره، وليس له في البخاري سوى ثلاثة أحاديث هذا وآخر في بده الحلق وآخر في الألب.

قوله: (عن محمد بن عباد) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد أن محمد بن عباد أخبره، ورجال هذا الإسناد مكيون إلا شيخ البخاري فهو بصري والصحابي فيه عدد مدني وقد أقاما بمكة زماناً.

قوله: (صالح جابر) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية ابن عينة عن عبد الحميد عند مسلم وأحمد وغيرهما « سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت » وزادوا أيضاً في آخره قال: « ثم روى هذا البيت » وفي رواية النسائي « وبكعبة » وعزاها صاحب « المعتمد » لمسلم فوهم. وفيه جواز الحلف من غير استعلاف لتأكيد الأمر، وإضافة الرواية إلى المخلوقات العظيمة تنويعاً بتعظيمها، وفيه الاكتفاء في الجواب بنعم من غير ذكر الأمر المفتر بها.

قوله: (زاد غير أبي عاصم يعني أن يفرد بصومه) وفي رواية الكشيهي « أن يفرد بصوم » والغدير المشار إليه جزم البيهقي بأنه يحيى بن سعيد القطان، وهو كما قال لكن لم يثبت، فقد أخرجه النسائي بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحض بن غياث. ولفظ يحيى « سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم » قال: أي ورب الكعبة « ولفظ حض بن غياث » نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة مفرداً « ولفظ النضر » إن جابراً سئل عن صوم يوم الجمعة فقال: نهى رسول الله ﷺ أن يفرد ».

قوله في حديث أبي هريرة: (لا يصوم أحدكم) كذلك لاكثر وهو بلفظ النفي والمراد به النهي، وفي رواية الكشيهي « لا يصوم » بلفظ النهي للأكد.

قوله: (إلا يوماً قبله أو بعده) تقديره: إلا أن يصوم يوماً قبله لأن يوماً لا يصح استثناءه من يوم الجمعة، وقال الكرماني: يجوز أن يكون متصوفاً بترج المخاض تقديره: إلا يوم قبله وتكون الباء للمصاحبة، وفي رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن إشكاب عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « إلا أن تصوموا قبله أو بعده » ولمسلم من طريق

واستشكل ذلك مع الإذن بصيامه مع غيره. وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة، ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحريم بالصوم. وثانيها: لتلاضعف عن العبادة وهذا اختاره الثوري، وتطبق بقائه للمنى المذكور مع صوم غيره معه، وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل يوم صومه من توتر أو تقصير، وفيه نظر فإن الجبران لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز إفراغه من عمل فيه غيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقة مثلاً ولا تأكل بذلك. وأيضاً فكان النبي يختص بمن ينشئ عليه الضعف لا من يتحقق القوة، ويمكن الجواب عن هذا بأن القوة التي كانت مقام اللذة كما في جواز الفطر في السفر لمن لم يشق عليه. ثالثها: خوف اللباسة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود بالسبت، وهو متقضى بثبوت تعظيمه بغير الصيام، وأيضاً فاليهود لا يعطون السبت بالصيام فلو كان للمحور ترك موافقته لتحتم صومه لأنهم لا يصومون. وقد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان يصوم من الأيام السبت والأحد وكان يقول: «إنهما يوماء عيّد للمشركون فأحب أن أحافظهما». رابعها: خوف اعتقاد وجوبه، وهو متقضى بصوم الاثنين والخميس، وسيأتي ذكر ما ورد فيهما في الباب الذي يليه. خامسها: خشية أن يفرض عليهم كما عشي من قيامهم الليل ذلك، قال المذهب: وهو متقضى بإجازة صومه مع غيره، وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده. [ارفع المذهب: لكن المذهب حله على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه. سادسها: مخالفة التصاريح لأنه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم نقله القموني وهو ضعيف. وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها، وورد فيه صريحاً حثيثاً: أحدهما: رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن لدن عن أبي هريرة مرفوعاً: يوم الجمعة يوم عيّد فلا تجعلوا يوم عيّدكم يوم صيامكم، إلا أن تصوموا قبله أو بعده. والثاني: رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي وقال: «من كان منكم متلوفاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر».

٦٤ - باب هل يخص شيئاً من الأيام؟

١٩٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَقْلَمَةَ: قُلْتُ لِعَلَّامَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهَا: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْصُصُ مِنَ الْأَيَّامِ شَيْئاً؟ قَالَتْ: لَا، كَانَ عَمَلَهُ دَيْعَةً، وَأَيْكُمُ يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيقُ؟. [إسناده: ١٦٦٦هـ. أخرجه مسلم: ٧٨٣].

قوله: (باب هل يخص) ينسج أوله أي المكلف (شيئاً من الأيام) وفي رواية النسفي «يخص شيء» يضم أول يخص على البناء للمجهول شيء من الأيام، قال الزين بن المنير وغيره لم يجز بالحكم لأن ظاهر الحديث إيداعه العبادة وموافقته على وظائفها، وبعارضه ما صح من عداثة نفسها بما يقتضي تعمي اللباسة، وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة ومن طريق عبد الله بن شقيق جميعاً عن عائشة أنها «سئلت عن صيام رسول الله ﷺ فقالت: كان يصوم حتى تقول قد صام ويفطر حتى تقول قد أفطر» وتقدم نحوه قريباً في البخاري من حديث ابن عباس وغيره، فأبقى الترجمة على الاستفهام ليرجع أحد الخبرين أو يبين الجمع بينهما، ويمكن الجمع بينهما بأن قولها: «كان عمله دعة» معناه أن اختلاف حاله في الإكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستملاً مستمراً، وبأنه ﷺ كان يوظف على نفسه العبادة فرما شغلته عن بعضها شاغل فيفضيها على التوالي فيشتهي الحال على من يرى ذلك، فتول عداثة «كان عمله دعة» مستزلاً على الترطيف، وقولها: «كان لا تشاء أن تراه صاعداً إلا رأيت» منزل على الحال الثاني، وقد تقدم نحو هذا في «باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ» وقيل: معناه أنه كان لا يقصد فضلاً ابتداء في يوم بيته كيصومه، بل إذا صام يوماً بيته كاتخيس مثلاً دوام على صومه.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي وعقلمة خاله. وهذا الإسناد ما يعد من أصح الأسانيد.

قوله: (هل كان يخص من الأيام شيئاً: قالت لا) قال ابن التين: استدل به بعضهم على كراهة تحري صيام يوم من الأسبوع، وأجاب الزين بن المنير بأن السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياماً، وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فلما خصص لأمر لا يشاركه فيه بقية الأيام كيوم عرفة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عين لمنى خاص، وإذ سأل عن تخصيص يوم لكونه

قوله: (يخص) في رواية جبر من منصور في الرقاق «يخص» بغير مثابة. قوله: (دعة) بكسر أوله وسكون التحتية أي دائماً، قال أهل اللغة: الدعة مطر يدمر أيماناً، ثم أطلقت على كل شيء. بمشتر.

قوله: (وأيكُم يطيق) في رواية جبر «يستطيع» في الموضعين والمنى متقارب.

٦٥ - باب صوم يوم عرفة

١٩٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ قَالَ: حَدَّثَنِي غَمَيْرٌ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ: أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْهُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ قَوْلَى غَمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ غَمَيْرِ قَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بَسْمَ الْخَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا جَنَدًا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِدَحَاقٍ لَبَنٍ، وَهُوَ وَالْفُفَّ عَلَى بَعِيرِهِ، فَشَرِبَتْهُ. [رواه: ١٦٥٨هـ. أخرجه مسلم: ١١٢٣].

١٩٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلَمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَوْ قُرَيْشٌ عَلَيْهِ - قَالَ: أَخْبَرَنِي غَمَيْرٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ مُمُوءَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِحِلَابٍ، وَهُوَ وَالْفُفَّ فِي الْمَوَلُوفِ، فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ. [أخرجه مسلم: ١١٢٤].

قوله: (باب صوم يوم عرفة) أي ما حكمه؟ وكأنه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترتيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة «أنه يكفر سنة آتية وسنة ماضية» أخرجه مسلم وغيره، والجمع بينه وبين حديث الباب أن يحمل على غير الحاج أو على من لم يضمنه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سيأتي تفصيل ذلك.

قوله: (حدثني سالم) هو أبو النضر المذكور في الطريق الثانية وهو بكنيته أشهر، وربما جاء باسمه وكنيته مما يقال حدثنا سالم أبو النضر، وإنما ساق البخاري الطريق الأولى مع نزولها فيها من التصريح بالتحليل في المواضع التي وقعت بالمنع في الطريق الثانية مع علوها، وما أكثر ما يحصر البخاري على ذلك في هذا الكتاب.

قوله: (غمر مولى أم الفضل) هو غمر مولى ابن عباس، فمن قال مولى أم الفضل فاعتبار أصله ومن قال مولى ابن عباس فاعتبار ما آل إليه حاله، لأن أم الفضل هي والدته ابن عباس وقد انتقل إلى ابن عباس وولاه مولي أمه، وليس لمعمر في البخاري سوى هذا الحديث، وقد أخرجه أيضاً في الحج في موضعين وفي الأسرة في ثلاثة مواضع، وحديث آخر تقدم في التيمم.

وشرب الواقف على البعير .

٦٦ - باب صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ

١٩٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: هَلْ كَانَ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمَ فِطْرِكُمْ وَمِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْيَوْمَ الْآخَرَ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ تُسْكِيكُمْ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: مَنْ قَالَ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ قَالَ: قَوْلِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَدْ أَصَابَ. (الطبر: ٥٥٧١). أخرجه مسلم: ١١٣٧.

١٩٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ، وَعَنِ الصَّوْمِ، وَأَنْ يَخْصِيَ الرَّجُلُ فِي الشُّؤْبِ الْوَاحِدِ. (رواجع: ٣٦٧). أخرجه مسلم: ٨٢٧، (الصيام: ١٤٠)، وأخرجه: (١٥١٢)، بقطعة لم ترد في هذه الطريق.

١٩٩٢ - وَعَنْ صَاحِبِ بَيْتِ الصَّحْبِ وَالْفَصْرِ. (رواجع: ٥٨٦). أخرجه مسلم: ٨٢٧ مطولاً.

قوله: (باب صوم يوم الفطر) أي ما حكمه؟ قال الزين بن المنير: لعله أشار إلى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوائق يوم العيد هل يتنقد نذره أم لا؟ وسأذكر ما قيل في ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (مولى ابن أزهر) في رواية الكشيبي: «مولى بني أزهر» وكذا في رواية مسلم، وسيأتي ذكره في آخر الكلام على الحديث.

قوله: (شهدت العيد) زاد يونس عن الزهري في روايته الآتية في الأضاحي «يوم الأضحي».

قوله: (هل كان) فيه التنقيب، وذلك أن الحاضر يشار إليه والغائب يشار إليه بذلك فلما أن جمعهما اللفظ قال «هل كان» تنقيلاً للحاضر على الغائب.

قوله: (يوم فطركم) برفع يوم إما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما، أو على البدل من قوله: «يومان» وفي رواية يونس المذكورة «أما أحدهما فيوم فطركم» قيل وفائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وإظهار ثمائه وحده بقطر ما بعده، والآخر لأجل النسك المترتب بذمه ليؤكد منه، ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية النحر فيه معنى فبر عن حلة التحريم بالأكل من النسك لأنه يستلزم النحر ويؤيده فائدة التثنية على التعليل، والمراد بالنسك هنا الذبيحة المترتب بها قطعاً، قيل ويستنبط من هذه العلة تعين السلاسل للفصل من الصلاة. وفي الحديث: تحريم صوم يومي العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالإجماع، واختلقوا فيمن قدم صام يوم عيد: فمن أبي حنيفة يتنقد، وخالفه الجمهور، فلو نذر صوم يوم قدوم زيد قدم يوم العيد فلا نكر لا يتنقد النذر، وعن الحنفية يتنقد ويلزمه القضاء، وفي رواية يلزمه الإطعام، وعن الأوزاعي يقضي إلا أن نوى استثناء العيد، وعن مالك في رواية يقضي إن نوى القضاء وإلا فلا، وسيأتي في الباب الذي يليه عن ابن عمر أنه توقف في الجواب عن هذه المسألة، وأصل الخلاف في هذه المسألة أن النبي هل يقتضي صحة المنهي عنه؟ قال الأكثر: لا، وعن محمد بن الحسن نعم، واحتج بأنه لا يقال للأعمى لا يبصر لأنه تحصيل الحاصل، فدل على أن صوم يوم العيد ممكن، وإذا أمكن ثبت الصحة. وأجيب إن الإمكان المذكور عقلي، والتزاع في الشرعي، والمنهي عنه شرعاً غير ممكن فعله شرعاً. ومن حجاج المسلمين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله فلا يتنقد لأن المنهي مطلوب التزك سواء كان للتحريم أو للتمتع، والنفل مطلوب الفعل فلا يمتنع الضدان. والفرق بينه وبين الأمر ذي الوجهين كالصلاة في الدار للمغصوبة أن النهي عن الإقامة في المنسوب ليست لذات الصلاة بل لإقامة وطلب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم النحر مثلاً فإن النهي فيه لذات الصوم فافترقا. والله أعلم.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف (قال ابن عسيرة: من قال مولى ابن

قوله: (أن ناساً غاروا) أي اختلقوا، ووقع عند الدارطيني في «الموطأ» من طريق أبي نوح عن مالك «اختلف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ».

قوله: (في صوم النبي ﷺ) هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً لهم في الحضر، وكان من جزم بأنه صائم استند إلى ما قلته من العبادة، ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافراً، وقد عرفت نفيه عن صوم القرض في السفر فضلاً عن النفل.

قوله: (فارسلت) سيأتي في الحديث الذي يليه أن ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت، فيحتمل التعدد، ويحتمل أنها معاً أرسلتا فنسب ذلك إلى كل منهما لأنهما كانتا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل المكس، وسيأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال. ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل، لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك، وبقي ذلك أنه كان عما جاء عنه أنه أرسل إما أمه وإما خاله.

قوله: (وهو واقف على بعيره) زاد أبو نعيم في «الستخرج» من طريق يحيى بن سعيد عن مالك «وهو يضبط الناس بعرة» وللمصنف في الأثرية من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن أبي النضر «وهو واقف عشية عرفة» ولأحد والنسائي من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل «أن رسول الله ﷺ أظفر بعرة».

قوله: (فخبره) زاد في حديث ميمونة «والناس ينظرون».

قوله في حديث ميمونة: (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث، ويكره هو ابن عبد الله بن الأشج، ونصف إسناده الأول مصريون والآخر مدنيون، وقوله «بجلباب» بكسر الهمزة هو الإثاء الذي يجعل فيه اللين، وقيل الجلباب اللين المحبوب، وقد يطلق على الإثاء ولو لم يكن فيه لين.

(تنبه): روى الإسماعيلي حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد: أحدها عنه عن مالك بإسناده، والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم أبي النضر شيخ مالك فيه به، والثالث عن عمرو بن بكر به، واقتصر البخاري على أحد أسانيد إكفاء برواية غيره كما سبق، واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بعرة، وفيه نظر لأن فعله المجرد لا يدل على نفي الاستحباب إذ قد يترك الشيء للاستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ، نعم روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والمحاكم من طريق عكرمة عن أبا هريرة حديثهم «أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرة» وأخذ بظاهره بعض السلف فجاء عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: يجب فطر يوم عرفة للحاج، وعن ابن الزبير وأسامة بن زيد وعائشة: أنهم كانوا يصومونه، وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان، وعن قتادة مذهب آخر قال: لا بأس به إذا لم يضر عن الدعاء، ونقله البيهقي في «المعرفة» عن الشافعي في التنبه، واختاره الخطابي والمتنبي من الشافعية، وقال الجمهور: يستحب فطره، حتى قال عطاء من أظفره ليتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم، وقال الطبري: إنما أظفر رسول الله ﷺ بعرة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضر عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة، وقيل إنما أظفر بموافقة يوم الجمعة وقد نهى عن إفراذه بالصوم، ويعلمه سياق أول الحديث، وقيل إنما كره صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لأهل اللوق لاجتماعهم فيه، ويؤيده ما رواه أصحاب السنن عن عتبة بن عامر مرفوعاً «يوم عرفة ويوم النحر وإيام منى حينما أهل الإسلام». وفي الحديث من الفوائد أن العيان أقطع للمحبة وأنه فرق الخير، وأن الأكل والشرب في الحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة، وفيه قول الحديث من المرأة من غير استئصال منها هل هو من مال زوجها أو لا، ولعل ذلك من القدر الذي لا يقع فيه المشاحة، قال المذهب: وفيه نظر لما تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي ﷺ، وفيه تناسي الناس بأفعال النبي ﷺ، وفيه البحث والاجتهاد في حياته ﷺ، والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء، والتجليل على الإطلاح على الحكم بغير سؤال. وفي فطنة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللاهية بالحال، لأن ذلك كان في يوم حر بعد الظهيرة، قال ابن المنير في الحاشية: لم يتقل أنه ناول فضله أحداً، فلعله علم أنه خسته به، فيؤخذ منه مسألة التصليك للمقيد انتهى. ولا يخفى بعده إحداه. وقد وقع في حديث ميمونة «فسرب منه» وهو مشعر بأنه لم يستوف شربه منه. وقال الزين بن المنير: لعل استيفاء ما لا القبح كان تصدداً لإطالة زمن الشرب حتى يعم نظر الناس إليه ليكون أبلغ في البيان. وفيه الركوب في حال الوقوف، وقد تقدمت مباحته في كتاب الحج، وترجم له في كتاب الأشربة في الشرب في القبح

قوله: (حدثنا معاذ) هو ابن معاذ العبدي، وابن عون هو عبد الله، والإستاد بصريون، وزيد بن جبير بالحليم والموحدة مصغر أي ابن حبة بالمهمله والتحاتية التثنية.

الأيام متى.

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوقَ، عَنْ عَائِشَةَ مَقْلَةً.

وَتَابَهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

هذا ترجيح القول بالجواز، وإلى هذا جرح البخاري. والله أعلم.
قوله في طريق عبد الله بن عيسى: (إلا لمن لم يجد الهدي) في رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي: (إلا لمن لم يجد).
قوله في رواية مالك: (فإن لم يجد) في رواية الحموي: (فمن لم يجد) وكذا هو في الموطأ.

قوله: (باب صيام أيام التشريق) أي الأيام التي بعد يوم النحر، وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة، وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها أي تشر في الشمس، وقيل لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس، وقيل لأن صلاة العيد تقف عند شروق الشمس، وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة، وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً أو للمتنوع خاصة أوله ولين هو في معناه؟ وفي كل ذلك اختلاف للعلماء والراجح عند البخاري جوازها للمتنوع، فإنه ذكر في الباب حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره، وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقاً، وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منه إلا للمتنوع الذي لا يجد الهدي، وهو قول مالك والشافعي في القديم، وعن الأوزاعي وغيره يصومها أيضاً المحصر والقارن، وحجة من منع حديث نيشة الحلبي عند مسلم مرفوعاً «أيام التشريق أيام أكل وشرب» وله من حديث كعب بن مالك «أيام مني أيام أكل وشرب» ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابن عبد الله في أيام التشريق «أنها الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صومهم وأمر بغيرهم» أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والمحاكم.

٦٩ - باب صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٢٠٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ غُمَرَ بْنِ مَحْمُودٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنْ شَاءَ صَامَ». [إرجاع: ١٨٩٢. أخرجه مسلم: ١١٢٦، مطرولاً.]

٢٠٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوقُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ افْطَرَ. [إرجاع: ١٥٩٢. أخرجه مسلم: ١١٢٥.]

٢٠٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ. [إرجاع: ١٥٩٢. أخرجه مسلم: ١١٢٥.]

٢٠٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حُجٍّ، عَلَى النَّبِيِّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، إِنِّي عُلَمَاءُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هَذَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَفْطِرْ». [أخرجه مسلم: ١١٢٦.]

٢٠٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». قَالُوا: هَذَا يَوْمَ صَالِحٍ، هَذَا يَوْمَ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ غُلُوقِهِمْ، فَصَامَهُ مُوسَى. قَالَ: «فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ». فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ. [الطبر: ٣٣٩٧، ٣٩٤٣، ٤٦٨٠، ٤٧٣٧. أخرجه مسلم: ١١٣٠.]

قوله: (باب صيام أيام التشريق) أي الأيام التي بعد يوم النحر، وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة، وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها أي تشر في الشمس، وقيل لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس، وقيل لأن صلاة العيد تقف عند شروق الشمس، وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة، وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً أو للمتنوع خاصة أوله ولين هو في معناه؟ وفي كل ذلك اختلاف للعلماء والراجح عند البخاري جوازها للمتنوع، فإنه ذكر في الباب حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره، وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقاً، وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً وهو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منه إلا للمتنوع الذي لا يجد الهدي، وهو قول مالك والشافعي في القديم، وعن الأوزاعي وغيره يصومها أيضاً المحصر والقارن، وحجة من منع حديث نيشة الحلبي عند مسلم مرفوعاً «أيام التشريق أيام أكل وشرب» وله من حديث كعب بن مالك «أيام مني أيام أكل وشرب» ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابن عبد الله في أيام التشريق «أنها الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن صومهم وأمر بغيرهم» أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والمحاكم.

قوله: (قال لي محمد بن المثنى) كأنه لم يصرح فيه بالتحديث لكونه مرفوعاً على عائشة كما عرف من عاداته بالاستقراء، ويحيى المذكور في الإسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة.

قوله: (أيام مني) في رواية المستملي: أيام التشريق مني.

قوله: (وكان أبوه يصومها) هو كلام القطان، والضمير لهشام بن عروة، وفاعل يصومها هو عروة، والضمير فيه لأيام التشريق. ووقع في رواية كريمة «وكان أبوها» وعلى هذا فالضمير لعائشة وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق.

قوله: (سمعت عبد الله بن عيسى) زاد في رواية الكشيبي عن أبي ليلى وأبو ليلى جد أبيه فهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المشهور، وكان عبد الله أسن من عمه محمد وكان يقال إنه أفضل من عمه، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن جحرة.

قوله: (عن الزهري) في رواية الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى «سمعت الزهري».

قوله: (وعن سالم) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول.

قوله: (قالا لم يرض) كذا رواه الحفاظ من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغير معين، ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي «رضى رسول الله ﷺ للمتنوع إذا لم يجد الهدي أن يصوم أيام التشريق» وقال أن يحيى بن سلام ليس بالقوي، ولم يذكر طريق عائشة، وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة، وإذا لم تصح هذه الطرق المصححة بالرغم بقى الأمر على الاحتمال، وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي «أمرنا بكذا ونهينا عن كذا» هل له حكم الرفع على أقوال ثلثها إن إضافة إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع وألا فلا، واختلف الترجيح فيما إذا لم يرضه، ويلتحق به «رضى لنا في كذا وعزم علينا أن لا نفعل كذا» كل في الحكم سواء من يقول إن له حكم الرفع فتأيد ما وقع في رواية يحيى بن سلام أنه روي بالمتنى، لكن قال الطحاوي إن قول ابن عمر وعائشة «لم يرض» أخذاه من عموم قوله تعالى «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام من الحج» [البقرة: ١٩٦] لأن قوله «في الحج» يعم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل أيام التشريق، فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية، وقد ثبت نهيه ﷺ عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتنوع وغيره، وعلى هذا فقط تعارض عموم الآية المشرع بالإذن وعموم الحديث المشرع بالنهى، وفي تخصيص عموم التراتر بعموم الأحاد نظر لو كان الحديث مرفوعاً فكيف وفي كونه مرفوعاً نظراً؟ فعلى

على أنه ليس بواجب، ثم بالأخبار الدالة على الترتيب في صيامه.

الحديث الأول حدث ابن عمر أروده من رواية عمر بن محمد أبي ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن عم أبيه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان التوفلي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح بالتحديث في جميع إسناده.

قوله: (قال النبي ﷺ يوم عاشوراء إن شاء صام) كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصراً، وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن أبي عاصم بلفظ «إن اليوم يوم عاشوراء فمن شاء فليصمه ومن شاء فليطهره» وعند الإسماعيلي قال «يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره» وفي رواية مسلم «ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء فقال: كان يوم يصومه أهل الجاهلية، فمن شاء صامه ومن شاء تركه» وقد تقدم في أول كتاب الصيام من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظ «صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك» فيحمل حديث سالم على ثاني الحال التي أشار إليها نافع في روايته، ويجمع بين الحديثين بذلك.

الحديث الثاني: حدث عائشة من طريقين: الأول طريق الزهري قال أخبرني عروة، وهو موافق لرواية نافع المذكورة، والثانية من رواية هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة «أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وأن النبي ﷺ كان يصومه في الجاهلية» أي قبل أن يهاجر إلى المدينة، وأما تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدمه للمدينة، ولا شك أن قدمه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية، وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فرض الأمر في صومه إلى رأي المطوع، فعلى تقدير صحة قول من يذهب إلى أنه كان قد فرض قد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة، ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك، وكان ابن عمر جده البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب، وكان قبل عمر بكرة قصده بالأمر عدم انقراض القول بذلك، وأما صيام قريش لعاشوراء فلمعلم تلقوه من الشرع السالف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك، ثم رأيت في المجلس الثالث من «مجالس الباغندي الكبير» عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال: أفتيت قريش فنبأ في الجاهلية فظم في صلورهم فقيل لهم: صوموا عاشوراء فكفر ذلك، هذا أو منته.

الحديث الثالث: حدث معاوية من طريق ابن شهاب عن حيد بن عبد الرحمن أبي ابن عوف عنه، هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم، وقال الأوزاعي «عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن» وقال التميمي بن راشد «عن الزهري عن السائب بن يزيد» كلاهما عن معاوية، والمخووظ رواية الزهري عن حيد بن عبد الرحمن قاله النسائي وغيره، ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري «أخبرني حيد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية».

قوله: (عام حج على المنير) زاد يونس «بالمدينة» وقال في روايته «في قدمه قلنما» وكأنه تأخر بمكة أو للمدينة في حجة إلى يوم عاشوراء، وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة.

قوله: (أين علمناكم؟) في سياق هذه القصة إشعار بأن معاوية لم يرهم اهتماماً بصيام عاشوراء، فلذلك سأل عن علمائهم، أو بلغة عن بكرة صيامه أو يوجه.

قوله: (ولم يكذب الله عليكم صيامه الخ) هو كله من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي في روايته، وقد استدل به على أنه لم يكن فرضاً قط، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد: ولم يكذب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان، وغايته أنه عام خص بالدلالة الدالة على تقدم وجوبه، أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى «كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم» [البقرة: ١٨٣] ثم فسره بأنه شهر رمضان، ولا يتناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخاً، ويؤيد ذلك أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والثناء بذلك شهدوه في السنة الأولى أوائل العام الثاني، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجباً لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالثناء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالإسكاف ثم زيادته بأمر الأمهات أن لا يرضعن فيه الأطفال وقول ابن مسعود الثابت في مسلم «لا فرض رمضان ترك عاشوراء» مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق، فدل على أن التروك وجوبه، وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي

٢٠٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ أَبِي عَقِيصٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَعُدُّهُ الْيَهُودُ عِيدًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَصُومُوهُ أَتَمُّ». [الطبر: ٣٩٤٢]. أخرجه مسلم: [١١٣١].

٢٠٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَصِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: مَا وَارَثَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَحْزَنُ صِيَامَ يَوْمٍ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرُ، يَخْجِي شَهْرَ رَمَضَانَ. [أخرجه مسلم: ١١٣٢].

٢٠٧ - حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ يَزَارِكٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَجَلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: «وَأَنْ أَذْنَ فِي النَّاسِ أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَيْتَهُ يَوْمَهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ». [راجع: ١١٢٤، أخرجه مسلم: ١١٣٥].

قوله: (باب صيام يوم عاشوراء) أي ما حكمه. وعاشوراء بلد على المشهور، وحكي فيه القصر وزعم ابن دريد أنه اسم إسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية، ورد ذلك عليه ابن دحية بأن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامهم خبروا، وقول عائشة إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه انتهى. وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد. واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر، قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشره للمبالغة والتعظيم، وهو في الأصل صفة لليلة العاشره لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد واليوم مضاف إليها، فلذا قيل يوم عاشوراء وكأنه قيل يوم الليلة العاشره، إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسم فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر، وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمح فأعروا إلا هذا وصاروا ورواه وصاروا ودالوا من الضار والساار والدال، وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الحليل وغيره. وقال الزين بن المنير: الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله الحرم، وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية، وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فاليوم مضاف لليلة للمناسبة، وعلى الثاني هو مضاف لليلة الأتية، وقيل إما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أورد الإبل كانوا إذا رعوها الإبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشرا بكسر العين، وكذلك في الثلاثة، وروى مسلم من طريق الحكم بن الأعرج «انتهت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت: أخبرني عن يوم عاشوراء، قال: إذا رأيت هلال الحرم فاعد وأصبح يوم التاسع صائماً، قلت أمكننا كان النبي ﷺ يصومه» قال نعم «وهذا ظاهر أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع، لكن قال الزين بن المنير: قوله إذا أصبحت من تاسعه فأصبح يشر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصبح صائماً بعد أن أصبح من تاسعه إلا إذا نوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشره. قلت: وقوي هذا الاحتمال ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فمات قبل ذلك» فإنه ظاهر في أنه كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فمات قبل ذلك، ثم ما هم به من صوم التاسع يتحمل منه أنه لا يقتصر عليه بل يضيئه إلى اليوم العاشر إما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح وبه يشر بعض روايات مسلم، ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود، صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده وهذا كان في آخر الأمر، وقد كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء، ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان، فلما فتحت مكة واشتهر أمر الإسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الصحيح، فهذا من ذلك، فوافقهم أولاً وقال: نحن أحق بموسى منكم، ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافاً لهم، ويؤيد رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ «أمرنا رسول الله ﷺ بصيام عاشوراء يوم العاشر» وقال بعض أهل العلم: قوله ﷺ في صحيح مسلم «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» يتحمل أمرين، أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع، والثاني أراد أن يضيئه إليه في الصوم، فلما توفي قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين، وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب: ألدناها أن يصام وحده، ورفقه أن يصام التاسع معه، ورفقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم. ثم بهذا المصنف بالأخبار الدالة

بعض الذي حرم عليكم ﴿. [آل عمران: ٥٠] ويقال إن أكثر الأحكام الفرعية إنما تلقاها النصارى من التوراة. وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوتت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكرًا، وقد تقدمت الإشارة لذلك قريبًا، وكان ذكر موسى دون غيره هنا لمشاركته لنوح في النجاة وغرق أعدائهما.

الحديث الخامس: حديث أبي موسى وهو الأشعري قال «كان يوم عاشوراء تعدله اليهود عيدًا، فقال النبي ﷺ: فصوموه أتم» وفي رواية مسلم «كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود تتخذه عيدًا» فظاهره أن الباعث على الأمر بصومه حجة مخالفة لليهود حتى يصام ما يظفرون فيه لأن يوم العيد لا يصام، وحديث ابن عباس يدل على أن الباعث على صيامهم موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاة موسى، لكن لا يلزم تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد أنهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه، وقد ورد ذلك صريحًا في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في الهجرة بلفظ «وإذا أناس من اليهود يظفرون عاشوراء ويصومونه» ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم بإسناده قال «كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيدًا ويلبسون نساهم فيه حلبيهم وشارتهم» وهو بالثين المعجمة أي هيئتهم الحسنة، وقوله «هذا يوم» الإشارة إلى نوع اليوم لا إلى شخصه، ومثله قوله تعالى ﴿ولا تقربا هذه الشجرة﴾. [الأعراف: ١٩] فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره.

الحديث السادس: حديث ابن عباس أيضًا من طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد، وقد رواه أحمد من ابن عيينة قال «أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد منذ سبعين سنة».

قوله: (ما رأيت إلخ) هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصائم بعد رمضان، لكن ابن عباس أسند ذلك إلى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره، وقد روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعاً «إن صوم عاشوراء يكثر سنة، وإن صيام يوم عرفة يكثر سنتين» وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء، وقد قيل في الحكمة في ذلك إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب إلى النبي ﷺ فلذلك كان أفضل.

قوله: (يتحوى) أي يقصد.

قوله: (هذا الشهر يعني شهر رمضان) كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره، وكان ابن عباس اقتصر على قوله «وهذا الشهر» وأشار بذلك إلى شيء مذكور كأنه تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء أو كانت المقالة في أحد الزمانين وذكر الآخر فلهاذا قال الراوي عنه: يعني رمضان. أو أخذه الراوي من جهة المحصر في أن لا شهر يصام إلا رمضان لما تقدم له عن ابن عباس أنه كان يقول «لم أر رسول الله ﷺ صام شهرًا كاملاً إلا رمضان» وإنما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان وإن كان أحدهما واجباً والآخر مندوباً لاشتراكهما في حصول الثواب، لأن معنى «يتحوى» أي يقصد صومه لتحصيل ثوابه والرتبة فيه.

الحديث السابع: حديث سلمة بن الأكوع في الأمر بصوم عاشوراء، وقد تقدم في أثناء الصيام في «باب إذا نوى بالتهار صوما» وأخرجه عالياً أيضاً ثلاثياً وقد تقدم الكلام عليه هناك، واستدل به على إجزاء الصوم بنذر نيل من طرأ عليه العلم بوجود يوم ذلك اليوم كمن ثبت عنه في أثناء النهار أنه في رمضان فإنه يتم صومه ويجزئه، وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب إليه، وأن عهد أبي داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بإسكاه. والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الصيام من أوله إلى هنا على مائة وسبعة وخمسين حديثاً. المعلق منها ستة وثلاثون حديثاً والبقية موصولة، والمكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وستون حديثاً، والخالص تسعة وثمانون حديثاً، وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي هريرة «من لم يدع قول الزور» وحديث جابر في صوم يوم الشك، وحديث أنس «آل من نسائه» وحديث أبي هريرة في الأمر بفطر الخنثى، وحديث عامر بن ربيعة في السواك، وحديث عائشة «السواك مطهرة للفس» وحديث أبي هريرة «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» فالذي أخرجه مسلم بلفظ «عند كل صلاة» وحديث جابر فيه، وحديث زيد بن خالد فيه، وحديث أبي هريرة «من أظفر في رمضان» وحديث الحسن بن علي بن أحمد «أظفر الحاجم والحجام» وجبص كل سرة الأول معلقات، وحديث ابن عباس «أحتجم وهو صائم» وحديث أنس في كراهة الحجامة للصائم، وحديث ابن عمر في نسخ «وعلى الذين يطيقونه» [البقرة: ١٨٤]

مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه، بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ حيث يقول «لئن عشت لأصومن التاسع والعاشر» ولترغيبه في صومه وأنه يكثر سنة، وأي تأكيد أبلغ من هذا؟

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء:

قوله: (عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه) وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر «عن أيوب عن سعيد بن جبير» والمفروض أنه عند أيوب بواسطة وكذلك أخرجه مسلم.

قوله: (قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم) في رواية مسلم «فوجد اليهود صياماً».

قوله: (فقال ما هذا) في رواية مسلم «فقال لهم ما هذا» وللمصنف في تفسيره طه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير فسلم.

قوله: (هذا يوم صاخر، هذا يوم نحى الله بني إسرائيل من عدوهم) في رواية مسلم «هذا يوم عظيم أنهى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه».

قوله: (فصامه موسى) زاد مسلم في روايته «شكراً لله تعالى فنحن نصومه» وللمصنف في الهجرة في رواية أبي بشر «ولغن نصومه تعظيماً له» ولأحمد من طريق شيبان بن عوف عن أبي هريرة نحوه وزاد فيه «وهو اليوم الذي استوتت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً» وقد استشكل ظاهر الخبر لاقتضائه أنه ﷺ حين قدومه للمدينة وجد اليهود صياماً يوم عاشوراء، وإنما قدم المدينة في ربيع الأول، والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسأله عنه كان بعد أن قدم المدينة لا أنه قيل أن يقدمها علم ذلك، وغايته أن في الكلام حذفاً تقديره قدم النبي ﷺ المدينة فأقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً، ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحسب السنين الشمسية تصادف يوم عاشوراء بحسبهم اليوم الذي قدم فيه للمدينة، وهذا التأويل مما يرجح به أولوية المسلمين وأحقيتهم بموسى عليه الصلاة والسلام لإسلامهم اليوم المذكور. ومداية الله للمسلمين له، ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل، والاعتماد على التأويل الأول. ثم وجدت في «المعجم الكبير» للطبراني ما يزيد الاحتمال المذكور أولاً، وهو ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجه بن زيد بن ثابت عن أبيه قال «ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقوله الناس، إنما كان يوم تستر فيه الكعبة، وكان يدور في السنة، وكانوا يأتون فلاناً اليهودي يعني ليحسب لهم فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسأله» وسند حسن، قال شيخنا الهيتمي في زوائد المسانيد: لا أدري ما معنى هذا. قلت: فظنرت بمعناه في كتاب «الآثار القدسية لأبي الريحان البيروني» فذكر ما حاصله: أن جهلة اليهود يعتمدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم، فالسنة عندهم شمسية لا هلالية. قلت: فمن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتدوا عليه في ذلك.

قوله: (وأمر بصيامه) للمصنف في تفسير يونس من طريق أبي بشر أيضاً «فقال لأصحابه أتم أحق بموسى منهم فصوموا» واستشكل رجوعه إليهم في ذلك، وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصومهم أو تواتر عنه الخبر بذلك، زاد عياض أو أخيره به من أسلم منهم كابن سلام، ثم قال: ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه، بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك، فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تعجيد حكم، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال، ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك، ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة «إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه» كما تقدم إذ لا مانع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك، قال القرطبي: لعل قريباً كانوا يستندون في صومه إلى شرع من مضى كإبراهيم، وصوم رسول الله ﷺ يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج، أو أذن الله له في صيامه على أنه فعل خير، فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأمر بصيامه احتدل ذلك أن يكون ذلك استئذاناً لليهود كما استألفهم باستقبال قبائهم، ويحتمل غير ذلك. وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لا يه عنه؟ وقد أخرج مسلم من طريق أبي غطفان بفتح المعجمة ثم المهمل بعد ما فاء ابن طريف بمهمل زون عظيم «سمعت ابن عباس يقول: صام رسول الله ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى» الحديث. واستشكل بأن التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود، وأوجب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو ما لم ينسخ من شريعة موسى لأن كثيراً منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ﴿ولأحل لكم

اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وعصل الجواب أنه قيل إنه كتابة عن حظه من الكبار فلا تقع منه كبيرة بعد ذلك، وقيل إن معناه أن فزوهم تقع مقصورة، وبهذا إيجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وأنه يكفر ستين سنة ماضية وستة آتية.

قوله: (قال ابن شهاب في رسول الله ﷺ والناس) في رواية الكشيبي « والأمر » (على ذلك) أي على ترك الجماعة في التراويح. ولأحد من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث « ولم يكن رسول الله ﷺ جمع الناس على القيام » وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب، وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة « خرج رسول الله ﷺ وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا قال: ناس يصلون بهم أبي ابن كعب، فقال: أصابوا ونعم ما صنعوا » ذكره ابن عبد البر، وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف، والمخوف أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي ابن كعب.

قوله: (وعن ابن شهاب) هو موصول بالإسناد المذكور أيضاً، وهو في « للوطاء » بالإسنادين، لكن فرقهما حديثين، وقد أدرج بعض الرواة قصة عمر في الاستاد الأول أخرجه إسحاق في مسنده عن عبد الله بن الحارث المخزومي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله وصدرًا من خلافة عمر « حتى جهمهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان، فكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان » وجزم الذهلي في « ملل حديث الزهري » بأنه وهم من عبد الله بن الحارث والمخوف رواية مالك ومن تابعه، وأن قصة عمر عند ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد وهو بشير إضافة، لا عن أبي سلمة.

قوله: (أوزاع) يسكنون الواو بعد ما زاي أي جماعة متفرقون، وقوله في الرواية « متفرقون » تأكيد لفظي، وقوله « يصلون الرجل لنفسه » بيان لما أجمل أولاً وحاصله أن بعضهم كان يصلون منفرداً وبعضهم يصلون جماعة، قيل يؤخذ منه جواز الاتكاف بالمصلي وإن لم ينو الإمامة.

قوله: (أما) قال ابن التين وغيره استبط عمر ذلك من تقرير النبي ﷺ من صلى معه في تلك الليالي، وإن كان كره ذلك لهم فإنما كرهه خشية أن يفرض عليهم، وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر، فلما مات النبي ﷺ حصل الأمن من ذلك، ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة، ولأن الاجتماع على واحد أشد لكثير من المصلين، ولما قول عمر جرح الجمهور، وعن مالك في إحدى الروايتين وأبي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملاً بمجموع قوله ﷺ « أفضل صلاة لمرء في بيته إلا المكتوبة » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة، وبالح الطحاوي فقال: إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية، وقال ابن بطال: قيام رمضان سنة لأن عمر إذا أخذ من فعل النبي ﷺ، وإنما تركه النبي ﷺ خشية الافتراض. وعند الشافعية في أصل المسألة ثلاثة أوجه. ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا يخلل الجماعة في المسجد يتخلفه فضلاته في الجماعة والبيت سواء فمن قد بلغ ذلك فضلاته في الجماعة أفضل.

قوله: (فجمعهم على أبي بن كعب) أي جمعه لهم إماماً وكأنه اختاره عملاً بقوله « يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله » وسبب في تفسير البقرة قول عمر « أقرؤنا أبي » وروى سعيد بن منصور من طريق عروة « أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلون بالرجال، وكان تميم الداري يصلون بالنساء » ورواه محمد بن نصر في « كتاب قيام الليل » له من هذا الوجه فقال « سليمان بن أبي حشمة » بدل تميم الداري، ولعل ذلك كان في وقتين.

قوله: (فخرج ليلة والناس يصلون بمصلاة قارئهم) أي إمامهم المذكور، وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواطئ على الصلاة معهم وكأنه كان يرى أن الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل، وقد روى محمد بن نصر في « قيام الليل » من طريق طاوس عن ابن عباس قال « كنت عند عمر في المسجد، فسمع هيمة الناس فقال: ما هذا؟ قيل: خرجوا من المسجد، وذلك في رمضان، فقال: ما بقي من الليل أحب إلي مما مضى » ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله.

قوله: (قال عمر لعن البديعة) في بعض الروايات « نعمت البديعة » بزيادة تاء، والبديعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة، والتحقق أنها إن كانت ما تندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وإن كانت ما تندرج تحت مستطع في الشرع فهي مستطبة ولا نهى من قسم المباح وقد

تقسم إلى الأحكام الخمسة.

قوله: (والتي يناهون عنها أفضل) هذا تصريح منه بأن الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله، لكن ليس فيه أن الصلاة في قيام الليل فرادى أفضل من التجمع.

(تكميل): لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصل بها أبي بن كعب، وقد اختلف في ذلك فبي « للوطاء » عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة، ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه « وكانوا يقرؤون بالثلاثين ويقومون على المعصي من طول القيام » ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة وهذا عموم على غير الوتر، وعن يزيد بن رومان قال: كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين « وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال « أدركهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر » والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها بحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره، والعدد الأول موافق لحديث عائشة المذكور بعد هذا الحديث في الباب، والثاني قريب منه، والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر وكأنه كان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث، وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال « أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث » وقال مالك هو الأمر القديم عندنا. وعن الزعفراني عن الشافعي « رأيت الناس يقومون بالمدينة تسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين، وليس في شيء من ذلك شيق » وحته قال: أن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن، وإن أكثروا السجود وأخفوا القراءة فحسن، والأول أحب إلي. وقال الترمذي: أكثر ما قيل فيه أنها تصلى إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر، كذا قال: وقد نقل ابن عبد البر عن الأسود بن يزيد: تصلى أربعين ويوتر بسبع، وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر من ابن أبي عمير عن مالك، وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر، لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة، فتكون أربعين إلا واحدة، قال مالك: وعلى هذا العمل منذ بضع ومائة سنة، وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا هو المشهور عنه، وقد رواه ابن وهب عن المعري عن نافع قال: لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعاً وثلاثين ويوترون منها بثلاث، وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصل بها بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر، وعن سعيد بن جبير أربعاً وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر روي عن أبي جهمز عند محمد بن نصر، وأخرج من طريق محمد بن إسحاق حديثي محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال: كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة، قال ابن إسحاق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك، وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي ﷺ من الليل والله أعلم.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (أن رسول الله ﷺ صلى وذلك في رمضان) هكذا أورده مقتصرًا على شيء من أوله وشيء من آخره، وقد أورده تأمًا في أبواب التهجد بلفظ « أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس » فذكر الحديث إلى قوله « خشيت أن يفرض عليكم » وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك.

قوله: (خشيت أن يفرض عليكم) قال ابن المنبر في الحاشية: يؤخذ منه أن الشروع ملزم إذ لا تظهر مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم إلا ذلك انتهى، وفيه نظر لأنه لا يمكن أن يكون السبب في ذلك الظهور اقتدارهم على ذلك من غير تكلف يفرض عليهم.

قوله: في آخر طريق عقيل: (فروي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك) هذه الزيادة من قول الزهري كما بيته في الكلام على الحديث الأول.

قوله: (ما كان يزيد في رمضان إلخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في أبواب التهجد وأما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يصل في رمضان عشرين ركعة والوتر » فإسناده ضعيف، وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي ﷺ لئلا من غيرها. والله أعلم.

قوله: (حفظناه من الزهري إما حفظ) برفع أي وما زالتة وهو مبتدأ وخبره
علوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه، وروي بنصب إما على أنه مفعول
مطلق لحفظ للقدر.

قوله: (من صام رمضان) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري
بسنه بلفظ « قام » بدل صام، وتقدم الكلام عليه، وزاد ابن عينة في روايته هنا « ومن
قام ليلة القدر إلخ ».

قوله: (تابعه سليمان بن كثير عن الزهري) وصله النعلمي في « الزهريات »
وقد تقدم شرحه في الباب قبله، وستذكر بقية الكلام على ليلة القدر قريباً.

٢- باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر

٢٠١٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن
عمر رضي الله عنهما: أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في
التماس في السبع الأواخر، فقال رسول الله ﷺ: « أروى رؤياكم قد توعدت في
السبع الأواخر، فمن كان متعريها فليتعريها في السبع الأواخر ». [راجع: ١١٥٨.
أخرجه مسلم: ١١٦٥].

٢٠١٦ - حدثنا معاذ بن فضالة: حدثنا هشام، عن يحيى، عن أبي
سلمة قال: سألت أبا سعيد - وكان لي صديقاً - فقال: اخذكنا مع النبي
ﷺ القدر الأوسط من رمضان، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا، وقال: « إني
أريت ليلة القدر، ثم نسيتها - أو: نسيتها - فأتيسوها في القدر الأواخر
في الوتر، وإني رأيت أني استجد في ماء وطين، فمن كان اخشع مع رسول
الله ﷺ فليزجج. فزججاً وما نرى في السماء قزعة، فجاءت سحابة فمطرت
حتى ساء صفى المسجد، وكان من جريد النخل، وأليست الصلاة، فرائت
رسول الله ﷺ يستجد في الماء والطين، حتى رأيت أثر الطين في جتيه.
[راجع: ٦٦٩. أخرجه مسلم: ١١٦٧].

قوله: (باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر) في رواية الكشميهني
التسوا بصيغة الأمر. وهذه الترجمة والتي بعدها وهي تحري ليلة القدر معقودتان لبيان
ليلة القدر، وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من
شرح أحاديث البابين.

قوله: (أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ) لم أقف على تسمية أحد من
مولاه.

قوله: (أروا ليلة القدر) أروا بضم أوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في
التماس فيها في السبع الأواخر، والظاهر أن المراد به أواخر الشهر، وقيل: المراد به السبع التي
أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين، فعلى الأول لا تدخل ليلة
إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين، وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة
التاسع والعشرين، وقد رواه المصنف في التبيين عن طريق الزهري عن سالم عن أبيه « أن
نابأ أروا ليلة القدر في السبع الأواخر، وإن نابأ أروا أنها في العشر الأواخر، فقال النبي
ﷺ: التسوها في السبع الأواخر » وكان النبي ﷺ نظر إلى المتفق عليه من الروايتين فأمر
به، وقد رواه أحمد عن ابن عينة عن الزهري بلفظ « رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع
وعشرين أو كذا وكذا، فقال النبي ﷺ: التسوا في العشر البواقي في الوتر منها » ورواه
أحمد من حديث علي مرفوعاً « إن غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواقي » ولمسلم عن جلبة
بن سجين عن ابن عمر بلفظ « من كان يلبسها فليلبسها في العشر الأواخر » ولمسلم
من طريق حبة بن حريث عن ابن عمر « التسوها في العشر الأواخر فإن ضعف
احدكم أو عجز فلا يغلن على السبع البواقي »، وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول
من تفسير السبع.

قوله: (أروى) يفتحني أي أعلم، والمراد أبصر مجازاً.

قوله: (رؤياكم) قال عياض كذا جاء بإفراد الرؤيا، والمراد مراتبكم لأنها لم تكن
رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس، وقال ابن التين: كذا روي بترجيد الرؤيا، وهو جواز لأنها



٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر

١- باب فضل ليلة القدر

وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ. وَمَا أَفْكَرْنَا مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ. لَيْلَةُ
الْقَدْرِ غَيْرٌ مِنَ الْقَدْرِ. تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ.
سَلَامٌ مِمَّنْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾

قال ابن عينة: ما كان في القرآن ﴿ وَمَا أَفْكَرْنَا ﴾ فقد اظلمت، وما
قال: ﴿ وَمَا يَشْرِيكَ ﴾ فإنه لم يظلم.

٢٠١٤ - حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان قال: حدثنا، وإيما
حفظ من الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «
من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر
إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ».

تابعه سليمان بن كثير، عن الزهري. [راجع: ٣٥. أخرجه مسلم: ٧٥٩،
وأخرجه: ٧٦٠ بوله].

قوله: (باب فضل ليلة القدر، وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْقَدْرِ وَمَا أَفْكَرْنَا مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ إلى آخر السورة) ثبت في رواية أبي ذر قبل
الباب بسلمة، وفي رواية غيره « وقول الله عز وجل » أي وتفسير قول الله، وساق في
رواية كريمة السورة كلها. ومناسبة ذلك للترجمة من جهة أن نزول القرآن في زمان بينه
يقتضي فضل ذلك الزمان، والضمير في قوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ للقرآن لقوله تعالى: ﴿ شهر
رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾. [البقرة: ١٨٥] وبما تضمنته السورة من فضل ليلة
القدر تنزل الملائكة فيها، وسبب في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك
من تفسيرها. واختلف في المراد بالقدر الذي أضيف إليه الليلة قليل: المراد به التعظيم
قوله تعالى: ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ [الأنعام: ٩١] والمعنى أنها ذات قدر لتزول
القرآن فيها، أو لما يقع فيها من تنزل الملائكة، أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة،
أو أن الذي يبيها بصير ذا قدر. وقيل: القدر هنا التضييق كقوله تعالى: ﴿ ومن قدر عليه
رزقه ﴾. [الطلاق: ٧] ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها، أو لأن الأرض
تضييق فيها من الملائكة. وقيل: القدر هنا معنى القدر بفتح الدال الذي هو مواضي
القضاء والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى: ﴿ فيها يفرق كل أمر
حكيم » وبه صدر النووي كلامه قال: قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكتب فيها
الملائكة من الأقدار لقوله تعالى: ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾. [الفالحان: ٤] ورواه عبد
الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقشادة وغيرهم، وقال
التورثي: إنما جاء القدر بسكون الدال، وإن كان الشائع في القدر الذي هو مواضي
القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء
وإظهاره وتحديد به تلك السنة لتحصيل ما يلحق إلهام فيها مقادراً بمقدار.

قوله: (قال ابن عينة إلخ) وصله محمد بن عيسى بن أبي عمرو في « كتاب
الإيمان » له من رواية أبي حاتم الرزقي عنه قال: حدثنا سفيان بن عينة، فذكره بلفظ كل
شيء في القرآن وما أدراك فقد أخبره به، وكل شيء فيه وما يدرك فلم يخبره به انتهى.
وعزه منطلي فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عينة ورواية سعيد بن عبد الرحمن عنه، وقد
راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه، ومقصود ابن عينة أنه كان
يعرف تعيين ليلة القدر، وقد تعقب هذا الحصر بقوله تعالى: ﴿ لعله يزكى ﴾ فإنها نزلت
في ابن أم مكتوم، وقد علم ﷺ بحاله وأنه عن تركي ونفتمت الذكرى.

مصدر، قال: وأضع منه رواكم جمع رؤيا ليكون جمعاً في مقابلة جمع.

قوله: (وواطأت) بالهمزة أي تواقعت وزناً ومعنى، وقال ابن التين: روي بغير همز والصواب بالهمز، وأصله أن يطأ الرجل رجله مكان وطء صاحبه. وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية، وتذكر بسط القول في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير، وسأني في الاعتكاف من طريق علي بن المبارك عن يحيى سمعت أبا سلمة .

قوله: (سألت أبا سعيد وكان في صديقاً فقال اعتكفنا) لم يذكر المسوؤل عنه في هذه الطريق، وفي رواية علي المذكورة: سألت أبا سعيد: هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر؟ فقال: نعم، فذكر الحديث. ولسلم من طريق معمر عن يحيى تذكرنا ليلة القدر في نفر من قریش، فأتيت أبا سعيد، فذكره، وفي رواية هشام عن يحيى في «باب السجود في الماء والطين» من صفة الصلاة: انطلقت إلى أبي سعيد فقلت: ألا تخرج بنا إلى النخل فتحدث؟ فخرج، فقلت: حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر، فأخبرني سبب السؤال، وفيه تأييد الطالب للشيخ في طلب الاختلاء به ليتمكن مما يريد من مسائله.

قوله: (اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط) هكذا وقع في أكثر الروايات، والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلفظ التأثيث لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان أو التقدير الثالث كأنه قال: الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر، ووقع في «الموطأ» العشر الوسط بضم الواو والسين جمع وسطى ويروى بفتح السين مثل كبير وكبرى، ورواه الباقي في «الموطأ» بإسكانها على أنه جمع واسط كيزال ويزل وهذا يوافق رواية الأوسط، ووقع في رواية محمد بن إبراهيم في الباب الذي يليه «كان يجاور العشر التي في وسط الشهر» وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف «كان يتكف» والاعتكاف مجاورة مخصوصة، ولسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد «اعتكف العشر الأوسط من رمضان يلتبس ليلة القدر قيل أن ثيان له، فلما انقضى أمر بالبناء ففرض، ثم أئبنت له أنها في العشر الأوسط فامر بالبناء فاعيد» وزاد في رواية حمارة بن غزية عن محمد بن إبراهيم أنه «اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الأواخر» ومثله في رواية هشام المذكورة وزاد فيها «أن جبريل أتاه في المرتين فقال له: إن الذي تطلب أمامك» وهو بفتح الحززة والميم أي قدامك، قال الطبري: وصف الأول والأوسط بالمقدّر والأخير بالجميع إشارة إلى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الأخير دون الأولين.

قوله: (لمخرج صبيحة عشرين فخطبتنا) في رواية مالك المذكورة «حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه» وظاهره يخالف رواية الباب، ومقتضاه أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الأخير ليلة اثنين وعشرين، وهو مغاير لقوله في آخر الحديث: «فأبصر عينا رسول الله ﷺ وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين» فإنه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين، ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطروق، وعلى ما ذكرنا قوله في رواية مالك المذكورة «وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها» أي من الصبح الذي قبلها، ويكون في إضافة الصبح إليها مجوز. وقد أحال ابن دحية في تكملة أن الليلة تصاف لليوم الذي قبلها، ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم: رواية ابن أبي حازم والدرودي يعني رواية حديث الباب مستقيمة ورواية مالك مشككة، وأشار إلى تأويلها بنحو مما ذكرته. ويؤيده أن في رواية الباب الذي يليه «فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي وستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه» وهذا في غاية الإيضاح، وأفاد ابن عبد البر في «الاستبصار» أن الرواة عن مالك اختلفوا عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث: هكذا رواه يحيى بن يحيى وبكير والشافعي عن مالك .

يخرج في صبيحتها من اعتكافه» ورواه ابن القاسم وابن وهب والقعني وجماعة عن مالك فقالوا: «وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه» قال: وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فإنه يخرج إذا غاب الشمس من آخر يوم من اعتكافه، ومن اعتكف في آخر الشهر فلا يتصرف في بيته حتى يشهد العيد. قال ابن عبد البر: ولا خلاف في الأول، وإنما الخلاف فيما اعتكف العشر الأخير هل يخرج إذا غابت الشمس أو لا يخرج حتى يصبح؟ قال: وأظن الوهم دخل

من وقت خروج المكتف. قلت: وهو بعيد لما قرره هو من بيان محل الاختلاف. وقد وجه شيخنا الإمام البقني رواية الباب بأن معنى قوله: «حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين» أي حتى إذا كان المستقبل من الليالي ليلة إحدى وعشرين، وقوله: «وهي الليلة التي يخرج» الضمير يعود على الليلة الماضية، ويؤيد هذا قوله: «من كان اعتكف معي فليتكف العشر الأواخر» لأنه لا يتم ذلك إلا بإدخال الليلة الأولى.

قوله: (أرأيت) بضم أوله على البناء لغير معين، وهي من الرؤيا أي أعلمت بها، أو من الرؤية أي أبصرتها، وإنما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية هشام المشار إليها بافظ «حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله ﷺ تصديق رؤياه».

قوله: (لم أنسيتها أو نسيتها) شك من الراوي هل أنساه غيره إياها أو نسيتها هو من غير واسطة، ومنهم من ضبط نسيتها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى علم تعيينها في تلك السنة، وسأني سبب النسيان في هذه القصة في حديث عباد بن الصامت بعد باب.

قوله: (أني أسجد) في رواية الكشي «أن أسجد».

قوله: (لمن كان اعتكف معي للمرجع) في رواية هشام المذكورة «من اعتكف مع النبي» وفيه التفات.

قوله: (فرقة) بفتح القاف والزاي أي قطعة من سحب رقيقة.

قوله: (لمعطرت) بفتح العين، في الباب الذي يليه من وجه آخر «فاستهلت السماء فأمطرت».

قوله: (حتى سال سقف المسجد) في رواية مالك «فركف المسجد» أي تطرف الماء من سقفه، وكان على عريش أي مثل العريش وألا فالعريش هو نفس سقفه، والمراد أنه كان مظلاً بالجريد والخرق، ولم يكن يحكم البناء بحيث يكف من المطر الكثير.

قوله: (يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته) وفي رواية مالك «على جبهته أثر الماء والطين» وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه «انصرف من الصبح ووجهه عتلي طيناً وماء» وهذا يشعر بأن قوله: «أثر الماء والطين» لم يرد به محض الأثر وهو ما يبقى بعد إزالة العين، وقد مضى البحث في ذلك في صفة الصلاة. وفي حديث أبي سعيد من الفوائد ترك مسح جبهة المصلي، والسجود على الخفاف، وحله الجمهور على الأثر الخفيف لكن يمكن عليه قوله في بعض طرقه: «وجهه عتلي طيناً وماء» وأجاب النووي بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة، وفي جواز السجود في الطين، وقد تقدم أكثر ذلك في أبواب الصلاة. وفيه الأمر بطلب الأولى والإرشاد إلى تحصيل الأفضل، وأن النسيان جاز على النبي ﷺ ولا نقص عليه في ذلك لا سيما فيما لم يؤذن له في تبليغه، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالشرع كما في السهو في الصلاة، أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة، لأن ليلة القدر لو هبت في ليلة بينها حصل الاتصاف عليها ففانت العبادة في غيرها، وكان هذا هو المراد بقوله: «عسى أن يكون خيراً لكم» كما سألني في حديث عبادة. وفيه استعمال رمضان بدون شهر، واستحباب الاعتكاف فيه، وترجيح اعتكاف العشر الأخير، وأن من الرؤيا ما يقع تغييره مطابقاً، وترتب الأحكام على رؤيا الأنبياء. وفي أول قصة أبي سلمة مع أبي سعيد المشي في طلب العلم، وإثبات المواضع الحاقية للسؤال، وإجابة السائل لذلك واجتناب للشقة في الاستفاضة، وإبداء الطالب بالسؤال، وتقديم الخطبة على التعليم وتقريب الجهد في الطاعة وتسهيل للشقة فيها بحسن التلطف والتدرج إليها، قيل: ويستنبط منه جواز تغيير مادة البناء من الأوقاف ما هو أقوى منها وأنفع.

٣- باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر

فِيهِ عَنْ عَدَاةٍ [راجع: ٤٩]

٢٠١٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَنْظَرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوُتْرِ، مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. (طهر: ٤٢٠١٩، ٤٢٠٢٠).

١. أخرجه مسلم: ١١٦٩، بدون لفظة الوتر.

٢٠١٨ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ

وتضع كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى تضيء فجرها « ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعاً « وإن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصى » وروى ابن أبي حاتم عن طريق جهماد « لا يرسل فيها شيطان، ولا يحدث فيها داء » ومن طريق الضحاك « قبل الله التوبة فيها من كل ثلث، وتفتح فيها أبواب السماء، وهي من غروب الشمس إلى طلوعها » وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تنسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها. وأن كل شيء يسجد فيها. وروى البيهقي في « فضائل الأوقات » من طريق الأوزاعي عن عبيد بن أبي ليبة أنه سمعه يقول أن المياه المالحلة تغلب تلك الليلة، وروى ابن عبد البر عن طريق زهرة بن معبد نحوه.

قوله: (فيه عبادة) أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت، وأشار إلى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ « التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث.

الأول: حديث عائشة أوردته من وجهين وفصل بينهما بحديث أبي سعيد، فالوجه الأول:

قوله: (أبو سهيل عن أبيه) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، وليس لأبيه في الصحيح عن عائشة غير هذا الحديث. والوجه الثاني:

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان (عن هشام) هو ابن عروة، ووقع في رواية يوسف القاضي في « كتاب الصيام » حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم من طريقه ومن طريق مسند أحمد عن يحيى أيضاً، وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن أحمد فادخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرحاً فيه بالتحديث بينهما.

قوله: (كان يجاور) أي يتكفف، وقوله: (العشر التي في وسط الشهر) حذف الطرف في رواية الكشيبي، وقوله: (بعضين) في رواية الكشيبي « تمضي » بالثاء وحذف النون.

قوله: (فليفت) كذا للأكثر من الثبات وفي رواية « فليبت » من اللبث ومعناها مغطاب.

قوله: (فابظوها) بالذين المعجمة وتقديم الموحدة. الحديث الثالث: حديث ابن عباس أوردته من أوجه:

قوله: (فبصرت) بفتح الموحدة وضم المهملة، وذكر العين بعد البصر تأكيد كقوله أخذت بيدي، وإنما يقال ذلك في أمر مستغرب إظهاراً للتعجب من حصوله.

قوله: (التمسوا) كذا أقصر على هذه اللفظة من الخبر وكانه أحوال بقيته على الطريق التي يملها وهي طريق عبدة عن هشام ولفظه « تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان » وهو مشعر بأنها متفقان إلا في هذه اللفظة فقال يحيى « التمسوا » وقال عبدة « تحروا » وعلى ذلك اعتد المزني وغيره من أصحاب الأطراف فترجوا لرواية يحيى كذلك، ولكن لفظ يحيى عند أحمد وسائر من ذكرت قبل « كان رسول الله يتكفف في العشر الأواخر ويقول: التمسوها في العشر الأواخر » يعني ليلة القدر، وبين اللغزين من التناير ما لا يخفى.

قوله: (حدثني محمد أخيراً) عبدة محمد هو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج »، ويحتمل أن يكون هو محمد بن المنثري فيكون الحديث عنده عن يحيى « عبدة معاً فساته البخاري عنه على لفظ أحدهما، ولم يقع في شيء من طرق هشام في هذا الحديث التقييد بالوتر، وكان البخاري أشار بإدخاله في الترجمة إلى أن مطلقه يشمل على المقيد في رواية أبي سهيل. الحديث الثاني حديث أبي سعيد، وقد سبق الكلام عليه في الباب الذي قبله.

قوله: (التمسوها) كذا فيه بإسناد المتعول والمراد به ليلة القدر، وهو مفسر بما بعده، وسيأتي أنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وإما وقع في هذه الرواية اختصار.

قوله: (ليلة القدر) بالنصب على البذل من الضمير في قوله: « التمسوها » ويجوز الرفع.

قوله في الطريق الثانية: (عبد الواحد) هو ابن زياد، وعاصم هو الأحول.

والذراوردي، عن يزيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ « يجاور في رمضان الفطر التي في وسط الشهر، فإذا كان حين يمضي من عشرين ليلة تمضي وتستقبل إحدى وعشرين، رجع إلى مسكنه، ورجع من كان يجاور معه، وأنه أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها، فتحلب الناس، فامرهم ما شاء الله، ثم قال: « كنت أجاور هذه الفطر، ثم قد بدا لي أن أجاور هذه الفطر الأواخر، فمن كان اغتف في فليفت في مكثه، وقد أريت هذه الليلة، ثم أنسيتها، فليظفوها في الفطر الأواخر، وليظفوها في كل وتر، وقد رأيتني استجد في ماء وطين ». فاستهلت السماء في تلك الليلة فامطرت، فوكف المسجد في مصلتي النبي ﷺ ليلة إحدى وعشرين، قصرت غني رسول الله ﷺ ونظرت إليه العرف من الصبح ووجهه مغطى طيناً وماءً. [رواجع: ٦٦٩. أخرجه مسلم: ١١٦٧ مطولاً.]

٢٠١٩ - حدثنا محمد بن القاسم: حدثنا يحيى، عن هشام قال: أخبرني أبي، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: « التمسوا ». [رواجع: ٢٠١٧. أخرجه مسلم: ١١٦٩.]

٢٠٢٠ - حدثني محمد بن أحمد بن عتبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: « كان رسول الله ﷺ يجاور في الفطر الأواخر من رمضان، ويقول: « تحروا ليلة القدر في الفطر الأواخر من رمضان ». [رواجع: ٢٠١٧. أخرجه مسلم: ١١٦٩.]

٢٠٢١ - حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا وهيب: حدثنا أبو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: « التمسوها في الفطر الأواخر من رمضان، ليلة القدر، في قاصية بقي، في قاصية بقي، في قاصية بقي ». [الترغ: ٢٠٢٢.]

٢٠٢٢ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا عبد الواحد: حدثنا عاصم، عن أبي مجلز وعكرمة: قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: « هي في الفطر الأواخر، هي في تسع يمينين، أو في تسع يمينين ».

تأنيده عبد الوهاب، عن أبو، وعن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: « التمسوا في أربع وعشرين ». يعني ليلة القدر. [رواجع: ٢٠٢١.]

قوله: (باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر) في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الأخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه ببها، وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الأخبار الواردة فيها. وقد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تمضي منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب « أن الشمس طلعت في صبيحتها لا شعاع لها » وفي رواية لأحمد من حديثه مثل طلعت « وغره لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد « صافية » ومن حديث ابن عباس نحوه، ولابن خزيمة من حديثه مرفوعاً « ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة، تصبح الشمس يومها حراء ضيقة » ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « إنها صافية بلجة كان فيها قمرًا ساطعاً، ساكنة صافية لا حرق فيها ولا برد، ولا ميل لكوكب يرمي به فيها، ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا ميل للشيطان أن يخرج معها يومئذ » ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضاً « أن الشمس طلعت كل يوم في قرني شيطان، إلا صبيحة ليلة القدر » وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً « ليلة القدر ليلة طمر وريح » ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعاً في ليلة القدر « وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة،

كثيراً. وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة، وقد اشتركتا في إسخاء كل منهما ليقع الجدل في طلبهما:

القول الأول: أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاية المنولي في التهمة عن الروافض والفاكهاني في شرح العمدة عن الحنفية وكأنه خطأ منه. والذي حكاة السروجي أنه قول الشيعة، وقد روى عبد الرزاق من طريق داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن يحنس « قلت لأبي هريرة: زعموا أن ليلة القدر رفعت، قال: كذب من قال ذلك » ومن طريق عبد الله بن شريك قال: ذكر الحجاج ليلة القدر فكانه أنكرها، فأراد زر بن حبیش أن يصبه فتمعه قومه.

القول الثاني: أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله ﷺ حكاية الفاكهاني أيضاً.

القول الثالث: أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الأمم قبلهم، جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاها صاحب « العمدة » من الشافعية ورجحه، وهو مترشح بحديث أبي ذر عند النسائي حيث قال فيه: « قلت يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رفعت؟ قال: لا بل هي باقية » وعمدتهم قول مالك في « الموطأ » بلشني أن رسول الله ﷺ تقاصر أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية فأعطاء الله ليلة القدر، وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع التصريح في حديث أبي ذر.

القول الرابع: أنها ممكنة في جميع السنة، وهو قول مشهور عن الحنفية حكاها قاضيان وأبو بكر الرازي منهم، وروي مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم، وزيف المذهب هذا القول وقال: لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لنقصان الأهل، وهو فاسد لأن ذلك لم يمتد في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنقل ليلة القدر عن رمضان أهد وماخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أنه أراد أن لا يتكل الناس.

القول الخامس: أنها مختصة بربطان ممكنة في جميع لياليه، وهو قول ابن عمر رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه، وروي مرفوعاً عنه أخرجه أبو داود، وفي « شرح الهداية » الجزم به عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والحاملي وبعض الشافعية ورجحه السبكي في « شرح المنهاج » وحكاها ابن الحجاب رواية، وقال السروجي في « شرح الهداية » قول أبي حنيفة إنما تنقل في جميع رمضان وقال صاحبه إنها في ليلة معينة منه مبهمة، وكذا قال النسفي في « المنظومة »:

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعيناها نادر

أد وهذا القول حكاها ابن العربي عن قوم وهو السادس.

القول السابع: أنها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العنيلي الصحابي، وروي ابن أبي عاصم من حديث أنس قال: ليلة القدر أول ليلة من رمضان، قال ابن أبي عاصم لا تعلم أحداً قال ذلك غيره.

القول الثامن: أنها ليلة النصف من رمضان حكاها شيخنا سراج الدين بن الملقن في « شرح العمدة » والذي رأيت في « المفهم » للقرطبي حكاية قول أنها ليلة النصف من شعبان، وكذا نقله السروجي عن صاحب « الطراز » فإن كانا غفولين فهدر القول التاسع، ثم رأيت في « شرح السروجي » عن « المحيط » أنها في النصف الأخير.

القول العاشر: أنها ليلة سبع عشرة من رمضان، روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال: ما أشك ولا أمتري أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن، وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضاً.

القول الحادي عشر: أنها مبهمة في الشهر الأوسط حكاها النووي وعزاه الطبري لعثمان بن أبي العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية.

القول الثاني عشر: أنها ليلة ثمان عشرة قرأه بخط القطب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله.

القول الثالث عشر: أنها ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي، وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود، ووصله الطحاوي عن ابن مسعود.

القول الرابع عشر: أنها أول ليلة من الشهر الأخير وإليه مال الشافعي وجزم به جماعة من الشافعية، ولكن قال السبكي إنه ليس بجزموا به عندهم لاتضافهم على عدم حث من خلق يوم العشرين حتى عبد في ليلة القدر أنه لا يمتد تلك الليلة بل بانقضاء الشهر على الصحيح بناء على أنها في الشهر الأخير وقيل: بانقضاء السنة بناء على أنها لا تنحصر بالمرء الأخير بل هي في رمضان.

قوله: (عن أبي مجاز وعكرمة قال قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ) كذا أخرجه مختصراً وقد أخرجه أحمد عن عفان والإسماعيلي من طريق محمد بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد فزاد في أوله قصة وهي « قال عمر: من يعلم ليلة القدر؟ فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ » فذكره ويهدأ يظهر عود الضمير للمبهم في رواية الباب، وقد توقف الإسماعيلي في اتصال هذا الحديث لأن عكرمة وأبا مجاز ما أدركا عمر فما حضرا القصة المذكورة، والجواب أن الفرض منه أنهما أخذوا ذلك عن ابن عباس، فقد رواه معمر بن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس، وسياقه أبسط من هذا كما سنذكره، وإن كان موصولاً عن ابن عباس فهو المقصود بالأصالة فلا يضر الإرسال في قصة عمر فإنها مذكورة على طريق التبع أن لو سلمنا أنها مرسله.

قوله: (في تسع مضين أو في سبع يمين) كذا للآخر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الأول ويلفظ المضى في الأول والبقاء في الثاني، وللكشميهي بلفظ المضى فيهما، وفي رواية الإسماعيلي بتقديم السين في الموضعين، وقد اعترض على تحريمه هذا الحديث من وجه آخر فإن المرفوع منه قد رواه عبد الرزاق موقوفاً فروى عن معمر بن قتادة وعاصم أنهما سمعا عكرمة يقول « قال ابن عباس: دعا عمر أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ليلة القدر، فأجابوا على أنها في العشر الأواخر، قال ابن عباس: قلت لعمر إني لأعلم أو أظن أي ليلة هي، قال عمر: أي ليلة هي؟ قلت: سابعة مضى أو سابعة تبقى من العشر الأواخر، فقال من أين علمت ذلك؟ قلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام والدهر يدور في سبع والإنسان خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والطواف والجمار وأشياء ذكرها، فقال عمر: لقد ظننت لأمر ما ظننا له » فعلى هذا فقد اختلف في رفع هذه الجملة ووقفها فرجح عند البخاري المرفوع فأخرجه وأعرض عن الموقوف، وللموقوف عن عمر طريق أخرى أخرجهما إسحاق بن راهويه في مسنده والحاكم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله « أن عمر كان إذا دعا الأشياء من الصحابة قال لابن عباس: لا تكلم حتى يتكلموا، فقال ذات يوم: إن رسول الله ﷺ قال: التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر وتراً، أي الوتر هي؟ فقال رجل يراه تاسعة سابعة خامسة ثالثة، فقال لي: مالك لا تكلم يا ابن عباس؟ قلت: أتكلم براي؟ قال: عن ربك أسألك، قلت: فذكر نحوه وفي آخره « فقال عمر أصجزم أن تكونوا مثل هذا الغلام الذي ما استوت شؤون رأسه »، ورواه محمد بن نصر في « قيام الليل » من هذا الوجه وزاد فيه: « وإن الله جعل النسب في سبع والصهر في سبع، ثم لا: حرمت عليكم أمهاتكم » [النساء: ٢٣]، وفي رواية الحاكم « إنني لأرى القول كما قلت ».

قوله: (تابعه عبد الوهاب عن أيوب) مكنها وقعت هذه المتابعة عند الأكثر من رواية القزيري هنا، وعند النسفي عقب طريق وهيب « عن أيوب » وهو الصواب وأصلها ابن عساكر في نسخة كذلك، وقد وصله أحمد وابن أبي عمر في مسندهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد المجيد الثقفي عن أيوب متابعاً لوهيب في إسناده ولفظه، وأخرجه محمد بن نصر في « قيام الليل » عن إسحاق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره « أو آخر ليلة ».

قوله: (وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: التمسوا في أربع وعشرين) ظاهره أنه من رواية عبد الوهاب عن خالد أيضاً، لكن جزم المزني بأن طريق خالد هذه ملفقة، والذي أظن أنها موصولة بالإسناد الأول وإنما حذفها أصحاب المستندات لكونها موقوفة، وقد روى أحمد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: « أثبت رأنا نائم قليل في الليلة ليلة القدر، فتمت وأنا ناعس فتلفت ببصرى أظناب رسول الله ﷺ فإذا هو يصلي، قال: فظننت في تلك الليلة فإذا هي ليلة أربع وعشرين » وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى أنها في وتر، وأجيب بأن الجمع ممكن بين الروايتين بأن يعمل ما ورد عما ظاهره الشفع أن يكون باعتبار الإبداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هي السابعة، ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أي أول ما يري من السبع البراقبي فيوافق ما تقدم من التماسها في السبع البراقبي، وزعم بعض الشراح أن قوله: « تاسعة تبقى » يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين إن كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة إحدى وعشرين إلا إن كان ذلك الشهر تسماً وعشرين، وما ادعاه من الحصر مردود لأنه يمتد على المراد بقوله: « تبقى » هل هو تبقى بالليلة المذكورة أو خارجاً عنها فبناء على الأول، ويجوز بناء على الثاني فيكون على عكس ما ذكر، والذي يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمالين، فإن كان الشهر مثلاً ثلاثين فالتسع معناه غير الليلة، وإن كان تسماً وعشرين فالتسع بانضمامها والله أعلم. وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافاً

القول الثالث والعشرون: أنها ليلة تسع وعشرين حكاها ابن العربي.

القول الرابع والعشرون: أنها ليلة ثلاثين حكاها عياض والسروجي في شرح الهداية ورواه محمد بن نصر والطبري عن معاوية وأحمد من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة.

القول الخامس والعشرون: أنها في أوتار العشر الأخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها في هذا الباب، وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المنأاب.

القول السادس والعشرون: مثله بزيادة الليلة الأخيرة رواه الترمذي من حديث أبي بكر وأحد من حديث عبادة بن الصامت.

القول السابع والعشرون: تنقل في العشر الأخير كله أبو قلابه ونص عليه مالك والثوري وأحمد وإسحاق وزعم الماوردي أنه متفق عليه، وكأنه أخذه من حديث ابن عباس أن الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الأخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم، ويؤيد كونها في العشر الأخير حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي ﷺ لما اعتكف العشر الأوسط: «إن الذي تطلب أمامك» وقد تقدم ذكره قريباً، وتقدم ذكر اعتكافه ﷺ العشر الأخير في طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده، واختلف القائلون به فمنهم من قال هي في حتملة على حد سواء نقله الرافعي من مالك وضعفه ابن الحاجب، ومنهم من قال بعض آيائه أرجى من بعض بقال الشافعي: أرجاه ليلة إحدى وعشرين وهو القول الثامن والعشرون، وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون، وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون.

القول الحادي والثلاثون: أنها تستقل في السبع الأواخر، وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر: هل المراد لبالي السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعد من الشهر؟ ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون.

القول الثالث والثلاثون: أنها تنقل في النصف الأخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد، وحكاها إمام الحرمين عن صاحب التقرّب.

القول الرابع والثلاثون: أنها ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه المحارب بن أسامة من حديث عبد الله بن الزبير.

القول الخامس والثلاثون: أنها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين رواء سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف.

القول السادس والثلاثون: أنها في أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف.

القول السابع والثلاثون: إنها أول ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو إحدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردوديه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف.

القول الثامن والثلاثون: أنها ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين
رواه أبو داود من حديث ابن مسعود في مقال، وعبد الرزاق من حديث علي
بإسناد منقطع، وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد منقطع أيضاً.

القول التاسع والثلاثون: ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال: «سبع يقين أو سبع مضمين» ولأحد من حديث النعمان بن بشير «سابعة مضي أو سابعة تبقى» قال النعمان: فنحن نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين.

القول الأربعون: ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سألني في الباب الذي بعده من حديث عبادة بن الصامت، ولأبي داود من حديثه بلفظ «تاسعة تبقى سابعة تبقى خاصة تبقى» قال مالك في «المدونة» قوله تاسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين إلخ.

القول الحادي والأربعون: أنها منحصرة في السبع الأواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله.

القول الثاني والأربعون: أنها ليلة اثنيتين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن أنيس عند أحمد.

انقول الثالث والأربعون: أنها في اشفاع العشر الوسط والعشر الأخير قرآنه بخط مغناطيسي.

القول الخامس عشر: مثل الذي قبله إلا أنه إن كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وزعم أنه يجمع بين الأخبار بذلك، ويدل له ما رواه أحد الطحاوي من حديث عبد الله بن أبيس قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: التمسوها الليلة: قال: وكانت الليلة ليلة ثلاث وعشرين، فقال رجل: هذه أولى يثمان بقين: قال: بل أولى بسبع بقين فإن هذا الشهر لا يتم».

القول السادس عشر: أنها ليلة اثنين وعشرين وسبعمائة حكاية بعد، وروى أحمد من حديث عبد الله بن أنيس أنه «سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فذكرت صبيحة إحدى وعشرين فقال: كم الليلة؟ قلت: ليلة اثنين وعشرين، فقال: هي الليلة أو القابلة».

القول السابع عشر: أنها ليلة ثلاث وعشرين رواء مسلم عن عبد الله بن أبي مرفوعاً «أريت ليلة القدر ثم نسيتها» فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه ليلة ثلاث وعشرين بدل إحدى وعشرين. وعنه قال: «قلت يا رسول الله إن لي بأبيه أكون فيها، فمروني ليلة القدر»، قال: اتزل ليلة ثلاث وعشرين «وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن معاوية قال: ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين» ورواه إسحاق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني يضاة له صحبة مرفوعاً، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «من كان متحيزاً فليتحيزها ليلة سابعة» وكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين وحس الطيب، وعن ابن جريج عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس «أنه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين» وروى عبد الرزاق عن طريق يونس بن سيف عن سعيد بن المسيب يقول: استقام قول القدم على أنها ليلة ثلاث وعشرين، ومن طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ومن طريق مسكول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين.

القول الثامن عشر: أنها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب، وروى الطيالسي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً « ليلة القدر ليلة أربع وعشرين » وروى ذلك عن ابن مسعود والشعبي والحسن وقائده، وصحبتهم حديث وثالثه أن القرآن نزل لأربع وعشرين من رمضان، وروى أحمد من طريق ابن جعيبة عن يزيد بن أبي حبيب بن أبي الخير الصنعائي عن بلال مرفوعاً « المتسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين » وقد أخطأ ابن جعيبة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الإسناد مرفوعاً بغير لفظه كما سيأتي في أواخر المغازي بلفظ « ليلة القدر أول السبع من العشر الأخير ».

القول التاسع عشر: أنها ليلة خمس وعشرين حكاة ابن العربي في «العارضة»
وعزاء ابن الجوزي في «المشكل» لأبي بكر.

القول العشرون: أنها ليلة ست وعشرين وهو قول لم أره صريحاً إلا أن عياضاً قال: ما من ليلة من ليالي العشر الأخير إلا وقد قيل إنها فيه.

القول الحادي والعشرون: أنها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من منهب أحد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حازم عن أبي هريرة قال: تذاكرنا ليلة القدر فقال ﷺ: أيكم يذكر حين طلع القمر كأنه شق جنة؟ قال أبو الحسن الفارسي: أي ليلة سبع وعشرين فإن القمر يطلع فيها بثلث الضفة. وروى الطبراني من حديث ابن مسعود: سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال: أيكم يذكر ليلة الصهاوات؟ قلت: أنا، وذلك ليلة سبع وعشرين. ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة، وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم. رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين. ولأحد من حديثه مرفوعاً: ليلة القدر ليلة سبع وعشرين. ولابن المنذر: من كان متخبراً فليتحرها ليلة سبع وعشرين. وعن جابر بن سمرة غوى أخرجه الطبراني في أوسطه، وعن معاوية غمزه أخرجه أبو داود وحكاه صاحب «الحلية» من الشافعية عن أكثر العلماء، وقد تقدم استبطاء ابن عباس عند عمر فيه وموافقه له، وزعم ابن قدامة أن ابن عباس استبطئ ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها: هي سبع كلمات بعد العشرين وهذا نقله بن حزم من بعض المالكية وبالغ في إنكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال: إنه من ملح التباسير وليس من متين العلم. واستبطئ بعضهم ذلك في جهة أخرى فقال: ليلة القدر تسعة أحرف وقد أُعيدت في السورة ثلاث مرات فنلك سبع وعشرون. وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط: من قال نزلت ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لأن العامة تعتقد أنها ليلة القدر.

القول الثاني والعشرون: أنها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول.

الأحاديث رد لقول أبي الحسن الحولي المغربي أنه اعتبر ليلة القدر فلم تفتح طول عمره وأنها تكون دائماً ليلة الأحد، فإن كان أول الشهر ليلة الأحد كانت ليلة تسع وعشرين وعلم جراً، ولزم من ذلك أن تكون في ليلتين من العشر الوسط لضرورة أن أوتار العشر خمسة. وعارضة بعض من تأخر عنه فقال إنها تكون دائماً ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبي الحسن، وكلامها لا أصل له، بل هو مخالف لإجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم، وهذا كاف في الرد وبالله التوفيق.

(تيسره): وقمت هنا في نسخة الصغاني زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا بعد باب آخر إن شاء الله تعالى.

٤ - باب رفع معرفة ليلة القدر لإلاحي الناس

٢٠٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْخَارِثِ: حَدَّثَنَا حَمْدٌ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَلَاخِي رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَلَاخِي فَلَانٌ وَفَلَانٌ قُرِيفَتِ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَاتَّبَعُوهَا فِي الْقَابِيقَةِ وَالسَّابِقَةِ وَالْخَامِيسَةِ». (راجع: ٤٩).

قوله: (باب رفع معرفة ليلة القدر لإلاحي الناس) أي بسبب تلاحي الناس، وقيل الرفع بمعرة إشارة إلى أنها لم ترفع أصلاً رؤساً. قال الزين بن المنير: يستفاد هذا التقيد من قوله: «التسوها» بعد إخبارهم بأنها رفعت، ومن كون أن وقوع التلاحي في تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيما بعد ذلك، ومن قوله «فمسي أن يكون خيراً» فإن وجه الخيرة من جهة أن خفاهما يستدعي قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معررة تبيينها.

قوله: (عن أنس عن عباد بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن أنس، ورواه مالك فقال: «عن حميد عن أنس قال: خرج علينا» ولم يقل «عن عبادة» قال ابن عبد البر: والصواب إثبات عبادة وأن الحديث من مسنده.

قوله: (فالإلاحي) بالهمزة أي وقمت بينهما ملاحة، وهي المخاصمة والمنازعة والمشاقة، والاسم اللهاج بالكسر والملة وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم «فجاء رجلان يختصمان منهما الشيطان» وغو في حديث الثقاتان عند ابن إسحاق وزاد أنه لقيهما عند سدة المسجد فحجز بينهما، فانفتحت هذه الأحاديث على سبب النسيان. وروى مسلم أيضاً من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أريت ليلة القدر، ثم أيقظني بعض أهلي فنيستها» وهذا سبب آخر، فلما أن يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا في حديث أبي هريرة متأماً فيكون سبب النسيان الإيقاظ، وأن تكون الرؤيا في حديث غيره في اللفظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من المخاصمة، أو يحمل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين، ويشتمل أن يكون المعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاحي الرجلين فسمت لأحجز بينهما فنيستها للاشتغال بهما، وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه ﷺ قال: «ألا أخبركم بليلة القدر؟ قالوا: بلى. فسكت ساعة ثم قال: لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيها» فلم يذكر سبب النسيان، وهو مما يقرى الحمل على التعدد.

قوله: (رجلان) قيل: هما عبد الله بن أبي حنبل ود كعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكر له مستنداً.

قوله: (لأخبركم بليلة القدر) أي بتعيين ليلة القدر.

قوله: (فرفعت) أي من قلبي، فنسيت تعيينها للاشتغال بالمتخاصمين، وقيل: المعنى فرفعت برحتها في تلك السنة، وقيل التاء في رفعت للملاكمة لا لليلة، وقال الطبري قال بعضهم رفعت أي معرفتها، والحامل له على ذلك أن رفعها مسبقاً بوقوعها فإذا وقمت لم يكن لرفعها معنى، قال: ويمكن أن يقال المراد برفعها أنها شرعت أن تقع فلما تحضراً رفعت بعد فزل الشروع منزلة الوقوع، وإذا تقرر أن الذي ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي ﷺ بعد ذلك بتعيينها؟ فيه احتمال، وقد تقدم قول ابن عيينة في أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم، وروى محمد بن نصر من طريق وأهيب المناصري أنه سأل زينب بنت أم سلمة: هل كان رسول الله ﷺ يعلم ليلة القدر؟ فقالت: لا، لو علمها لما أقام الناس غيرها أحد. وهذا قائلته احتمالاً وليس بلازم، لاحتمال أن يكون التبعيد وقع بذلك أيضاً فيحصل الاجتهاد في جميع العشر كما تقدم. واستنبط السبكي

القول الرابع والأربعون: أنها ليلة الثالثة من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحد من حديث معاذ بن جبل، والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالث تخمّل ليلة ثلاث وعشرين وتخمّل ليلة سبع وعشرين فتحتل إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين وبهذا يتغاير هذا القول عما مضى.

القول الخامس والأربعون: أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن أبيه أنه «سأل النبي ﷺ عن ليلة القدر فقال: غمراها في النصف الأخير، ثم حاد فسأل فقال: في ثلاث وعشرين، قال: وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يقصر».

القول السادس والأربعون: أنها في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليل أخرجه أبو داود في كتاب «المراسيل» عن مسلم بن إبراهيم عن أبي خلدَةَ عن أبي العالية «أن أعرابياً أتى النبي ﷺ وهو يصلي فقال له: متى ليلة القدر؟ فقال اطيروها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من الليل» وهذا مرسل رجاله ثقات.

وجمع هذه الأقوال التي حكيتها بعد الثالث فهلم جراً متفقة على إمكان حصرها والحث على التماسها. وقال ابن العربي: الصحيح أنها لا تعلم، وهذا يصلح أن يكون قولاً آخر، وإنكر هذا القول النووي وقال: قد تظاهرت الأحاديث بإمكان العلم بها وأخير به جماعة من الصالحين فلا معنى لإنكار ذلك. ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً جواز فيه أنه يرى أنها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين، فإن ثبت ذلك عنه فهو قول آخر. هذا آخر ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض، وإن كان ظاهرها للتغاير، وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب، وأرجحها أوتار العشر، وأرجى أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس، وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين، وقد تقدم أدلة ذلك. قال العلماء: الحكمة في إخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها، بخلاف ما لو عينت لها ليلة لاقتصر عليها كما تقدم غمروا في ساعة الجمعة، وهذه الحكمة مطروحة عند من يقول إنها في جميع السنة أو في جميع رمضان أو في جميع العشر الأخير أو في أوتاره خاصة، إلا أن الأول ثم الثاني أليق به. واختلفوا في لها علامة تظهر لهم وقتت له أم لا؟ قيل: يرى كل شيء ساجداً، وقيل: الأنوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة، وقيل: يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة، وقيل: علامتها استجابة دعاء من وقتت له، واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط لحصولها رؤية شيء ولا سماعه. واختلفوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب عليها إن اتفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء، أو يترقب ذلك على كشفها؟ وإلى الأول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة، وإلى الثاني ذهب الأكثر، ويبدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «من يقيم ليلة القدر فيوافقه» في حديث عبادة عند أحمد «من قامها إيماناً واحتساباً ثم وقتت له» قال النووي معنى يوافقه أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقه، ويحتمل أن يكون المراد يوافقه في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك. وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال: «من يقيم الحول يصب ليلة القدر» وهو محتمل للقولين أيضاً. وقال النووي أيضاً في حديث «من قام رمضان» وفي حديث «من قام ليلة القدر» معناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك، ومن قام ليلة القدر فوافقه حصل له، وهو جار على ما اختاره من تفسير الموافقة بالمعلم بهما، وهو الذي يترجح في نظري، ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتغاء ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم توفقه له، وإنما الكلام على حصول الثواب للمعلم للموعود به، وفرعوا على القول باشتراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لوحده ولا يكشف لآخر ولو كان معاً في بيت واحد. وقال الطبري: في إخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للمؤمن ما لا يظهر في سائر السنة، إذ لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليلاي السنة فضلاً عن ليلاي رمضان. وتعمق ابن المنير في الحاشية بأنه لا ينبغي إطلاق القول بالكتليب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم، والنبي ﷺ لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة، وقد كانت العلامة في السنة التي حكها أبو سعيد نزول المطر، ونحن نرى كثيراً من السنين يتقصي رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخلو رمضان من ليلة القدر، قال: ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا يتناها إلا من رأى الخوارق، بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية خارق، وآخر رأى الخارق من غير عبادة، والذي حصل على العبادة أفضل، والعبرة إنما هي بالاستقامة فإنها تستحيل أن تكون إلا كرامة، بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم، وفي هذه

الكبير في الحليات من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر من رآها، قال: ووجه الدلالة أن الله قدر لنيه أنه لم يجر بها، والمجر كله فيما قدر له فيستحب اتباعه في ذلك، ذكر في شرح المنهاج ذلك عن الحارثي قال: والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبغي كتمانها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يامن السلب، ومن جهة أن لا يامن الرياء، ومن جهة الأدب فلا يتشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس، ومن جهة أنه لا يامن الحسد فيوقع غيره في المحذور، ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام: ﴿يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك﴾ [يوسف: ٥] الآية.

قوله: (فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) يحتدل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الأخير فتكون ليلة تسع وعشرين، ويحتدل أن يريد بها تاسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة إحدى أو اثنين بحسب تمام الشهر وقصاته، ويرجح الأول قوله في رواية إسماعيل بن جعفر عن حيد الماضية في كتاب الإيمان بلفظ «التمسوها في التسع والسمع والخمس» أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين، وفي رواية لأحد «في تاسعة تبقى» والله أعلم.

٥ - باب العمل في العشر الأخير من رمضان

٢٠٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ أَبِي الشَّيْخِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ شَدَّ مِيزَازَهُ، وَأَحْمَى كَلِمَةً، وَاتَّقَطَ أَهْلُهُ. [إخرجه مسلم: ١١٧٤].

قوله: (باب العمل في العشر الأخير من رمضان) وفي رواية للمستلمي «في رمضان».

قوله: (عن أبي يعقوب) بفتح التحتية وسكون المهملة وضم الفاء، ولأحد من سفيان عن أبي حنيفة بن سنان وهو أبو يعقوب المذكور واسمه عبد الرحمن، وهو كوفي تابعي صغير، ولم أبو يعقوب آخر تابعي كبير اسمه وفدان.

قوله: (إذا دخل العشر) أي الأخير، وصرح به في حديث علي عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عنه.

قوله: (شد ميزره) أي احتزل النساء، وبذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري، واستشهد بقول الشاعر:

قوم إذا حاربوا شددوا مآزرهم عن النساء ولو بآلت بأطهار

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن حنبل نحوه، وقال الخطابي يحتدل أن يريد به الجدل في العبادة كما يقال شددت لهذا الأمر متزري أي تشمرت له، ويحتدل أن يريد التشميم والاحتزال معاً، ويحتدل أن يريد الحقيقة والمجاز كما يقول طويل التجادل طويل القامة وهو طويل التجادل حقيقة، فيكون المراد شد متزره حقيقة فلم يحمله واحتزل النساء وشمر للعبادة. قلت: وقد وقع في رواية عاصم بن ضمرة المذكورة «شد متزره واعتزل النساء» فلفظه بالواو فيجوز الاحتمال الأول.

قوله: (وأحيا ليله) أي سهره فأحياه بالطاعة وأحيا نفسه بسهره فيه لأن النوم آخر الموت وأضاهه إلى الليل تأساً لأن القاتل إذا حيا باليقظة أحيا ليله حياته، وهو نحو قوله: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً» أي لا تأسوا فتكونوا كالأبوات فتكون بيوتكم كالتقبر.

قوله: (وايقظ أهله) أي للصلاة وروى الترمذي وعبد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة «ما يكن النبي ﷺ إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا أقامه» قال القرطبي: ذهب بعضهم إلى أن احتزاله النساء كان بالاعتكاف، وفيه نظر لقوله فيه: «وايقظ أهله» فإنه يشعر بأنه كان معهم في البيت فلو كان معتكفاً لكان في المسجد ولم يكن معه أحد، وفيه نظر فقد تقدم حديث «اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من أزواجه» وعلى تقدير أنه لم يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وأن يوقظهن عندما يدخل البيت لحاجة.

(نبيه): وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر «باب تحري ليلة القدر» ما نصه «قال أبو عبد الله قال أبو نعيم: كان هيرة مع المختار يجهز على القتل، قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هيرة عن علي لهذا، ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب انتهى» وأراد بحديث هيرة ما أخرجه أحمد والترمذي من طريق أبي إسحاق السبيعي عن هيرة بن يريم وهو يفتح الياء للثناة من تحت بوزن عظيم



٣٣ - أبواب الاعتكاف

قوله: (أبواب الاعتكاف) كذا للمستلمي، وسقط لغيره إلا النسفي فإنه قال: «كتاب» وثبت له مقدمة، والمستلمي مؤخره. والاعتكاف لغة لزوم الشيء وجس النفس عليه، سماعاً للقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة، وليس بواجب إجماعاً إلا على من نذر، وكذا من شرع فيه قطعه عادداً عند قوم. واختلف في اشتراط الصوم له كما سيأتي في الباب مفرد، واقتدر سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له.

١ - باب الاعتكاف في العشر الأخير، والاعتكاف في المساجد كلها.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبَايَعُوا مِنْ وَالْتَمَعُوا فِي الْمَسَاجِدِ لِذَلِكَ خَلَدُوا اللَّهُ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يَسْنَى اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾. [البقرة: ١٨٧].

٢٠٢٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ: أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَكَّفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلِيَّ مِنْ رَمَضَانَ. [إخرجه مسلم: ١١٧١].

٢٠٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْوَيْهَقِيُّ، عَنْ غُفَلَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الرُّمَيْ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَكَّفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلِيَّ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ اشْتَكَفَ الْأَوَّلِيَّ مِنْ بَقَايِهِ. [إخرجه مسلم: ١١٧٢].

٢٠٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَهْلَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَخَكَّفُ فِي

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ لِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. [راجع: ٢٩٥. أخرجه مسلم: ٢٩٧].

قوله: (باب الحائض تَرْجُلُ رَأْسِ الْمُتَعَكِّفِ) أي تمشطه وتدعته.

قوله: (يَصْنَعُ إِلَيَّ) يضم أوله أي يميل.

قوله: (وهو مجاور) في رواية أحد والنسائي «كان ياتيني وهو معتكف في المسجد فينكب على باب حجرتي فأغسل رأسه وساتره في المسجد» وقد تقدمت فوائده في كتاب الحيض، ويؤخذ منه أن المجاورة والاعتكاف واحد، وفرق بينهما مالك. وفي الحديث جواز التظيف والتطيب والفعل والخلق والتزين إلتحاقاً بالترجل، والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد، وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم. وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها، وفي إخراجها رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف، وعلى أن من أخرج بعض بدنه من مكان حلف أن لا يخرج منه لم يحن حتى يخرج رجله ويعتد عليها.

٣- باب لا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ

٢٠٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا ثُبَّةٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ بَنَاتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُتَعَكِّفًا. [راجع: ٢٩٥. أخرجه مسلم: ٢٩٧].

قوله: (باب لا يدخل) أي المتكف (البيت إلا لحاجة) كأنه أطلق على وفق الحديث.

قوله: (عن عروة) أي ابن الزبير (وعمره) كذا في رواية الليث جمع بينهما، ورواه يونس عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة وسهله، ورواه مالك عنه عن عروة وعن عمره، قال أبو داود وغيره لم يتابع عليه، وذكر البخاري أن عبيد الله بن عمر تابع مالكا، وذكر الدارقطني أن أبا أويس رواه كذلك عن الزهري، واتفقا على أن الصواب قول الليث وأن الباقيين اختصروا منه ذكر عمره، وأن ذكر عمره في رواية مالك من الزبير في متصل الأسانيد. وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث أخرجه النسائي إيشاء، وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سيأتي من طريق هشام عن أبيه وهو عند النسائي من طريق تميم بن سلمة عن عروة.

قوله: (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة) زاد مسلم إلا حاجة الإنسان وفسرها الزهري بالول والفعل، وقد اتفقا على استثنائهما، واتفقا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب، ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يطل. وبحثق بهما القتي «والفصل لمن احتاج إليه، ووقع عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «السة على المتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه» قال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه البيهقي، وجزم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها: «لا يخرج إلا لحاجة» وما عدها عن دونها، وروينا عن علي والنخعي والحسن البصري إن شهد المتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه. وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة، وقال الثوري والشافعي وإسحاق إن شرط شيئاً من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحد.

٤- باب غَسَلَ الْمُتَعَكِّفِ

٢٠٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ فَصَّوْرٍ، عَنْ لُؤْلُؤِ أَبِيهِ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجَاهِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ. [راجع: ٣٠٠. أخرجه مسلم: ٢٩٣].

٢٠٣١ - وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُتَعَكِّفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. [راجع: ٢٩٥. أخرجه مسلم: ٢٩٧].

الْعَشْرَ الْأَوَّلُ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَعْتَكَفَ عَامًا، حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ - وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يُخْرَجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنَ اعْتِكَافِهِ - قَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ، وَقَدْ أَرَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ لَمْ أَنْسِهَا، وَقَدْ رَأَيْتُي اسْتُخِذَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا، فَأَلْبَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، وَأَلْبَسُوهَا فِي كُلِّ وَتَرٍ». فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَوُكِّفَ الْمَسْجِدُ، فَصُرَّتْ عَيْنَايَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَهَنَّمَ أَمْرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ، مِنْ صَبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ. [راجع: ٦٦٩. أخرجه مسلم: ١١٦٧].

قوله: (باب الاعتكاف في العشر الأوائل) والاعتكاف في المساجد كلها) أي مشروطة المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد.

قوله: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبَاسِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ الآية) ووجه الدلالة من الآية أنه لو صح في غير المسجد لم يختص تحريم المباشرة به، لأن الجماع مناف للاعتكاف بالإجماع، فعلم من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها. وتقل ابن المنذر الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع، وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية: كانوا إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجة فلقى امرأته جامعها إن شاء ففزلت، واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف، إلا محمد بن عمر بن لياحة المالكي فاجازه في كل مكان، وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه، وفي قول للشافعي قديم، وفي وجه لأصحابه وللمالكية يجوز للرجل والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات، وخصه أبو يوسف بالوالب منه وأما الغل فقي كل مسجد، وقال الجمهور بصومه من كل مسجد إلا لمن تازمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجماع، وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندئذ يقطع بالجمعة، ويجب بالشروع عند مالك، وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجماع مطلقاً وأومأ إليه الشافعي في القديم، وخصه حنيفة بن اليمان بالمساجد الثلاثة، وغطاه بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة، واتفقا على أنه لا حد لأكثره واتفقا في أنه فسن شرط فيه الصيام قال أنه يوم، ومنهم من قال يصح منه شرط الصيام في دون اليوم حكاه ابن قدامة، وعن مالك يشترط عشرة أيام، وخصه يوم أو يومان، ومن لم يشترط الصور قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبت ولا يشترط القعود، وقيل: يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة، وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابي «بني لأمكث في المسجد الساعة وما أمكث إلا لأعتكف»، واتفقا على فساده بالجماع حتى قال الحسن والزهري: من جامع فيه لزمته الكفارة، وعن مجاهد: يتصدق بدينارين، واتفقا في غير الجماع: ففي المباشرة أقوال ثلثها إن أنزل بطل وإلا فلا. ثم أورد للعصف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث ابن عمر «كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأخير من رمضان» وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وزاده، قال نافع وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله ﷺ يعتكف فيه من المسجد، وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع: أن ابن عمر كان إذا اعتكف طرح له فراشه وراء أسطوانة التوبة. ثانيها: حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاده «حتى توفاه الله»، ثم اعتكف لزواجه من بعده، فيؤخذ من الأول اشتراط المسجد له، ومن الثاني أنه لم ينسخ وليس من الخصائص. وأما قول ابن نافع عن مالك: فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كالرسول، وأراه تركوه لشدة ولم يلفي عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن أبي بكر بن عبد الرحمن أحد وكنته أراد صفة خصوصية، وإلا فقد حكينا عن غير واحد من الصحابة، ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جناز، وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال: إنه ستة مؤكدة، وكذا قال ابن بطال: في مراوطة النبي ﷺ ما يدل على تأكده، وقال أبو داود عن أحد: لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أنه مسنون.

قوله: (عن ابن شهاب) زاد معمر فيه: عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وخالفه الليث عن الزهري فقال: عن عروة عن عائشة موصولاً وعن سعيد مرسلًا. ثالثها: حديث أبي سعيد، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله.

٢- باب الْحَائِضُ تَرْجُلُ رَأْسِ الْمُتَعَكِّفِ

٢٠٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ قَالَ:

قوله: (باب غسل المعتكف) ذكر فيه حديث عائشة أيضاً، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحيض.

قوله فيه: (فاغسله) زاد النسائي من رواية حماد عن إبراهيم «فاغسله بمطمي».

٥- باب الاعتكاف ليلة

٢٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَزَلْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أُعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: «فَلَوْ لَمْ يَسْأَلْكَ». رَوَاهُ: رَوَاهُ: ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٣١٤٤، ٤٣٢٠، ٦٦٩٧. إرجعه مسلم: ١٦٥٦.

قوله: (باب الاعتكاف ليلة) أي بغير نهار.

قوله: (حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد) وهو القبطان، كما رواه مسدد من مسند ابن عمر، ورواه القدسي وغيره عند مسلم وغيره، وخالفهم يعقوب بن إبراهيم عن يحيى فقال «من ابن عمر عن عمر» أخرجه النسائي، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد قاله أعلم، فاختلف فيه على عبد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع، وسببنا لذلك مزيد بيان في فرض الخمس وفي غزوة حنين.

قوله: (أن عمر سأل) لم يذكر مكان السؤال، وسببنا في المغازي من وجه آخر أن ذلك كان بالجمرات لما رجعوا من حنين، ويستدل منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك.

قوله: (كنت نزلت في الجاهلية) زاد خصص بن فيث عن عبيد الله عند مسلم «فلما أسلمت سألت» وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الإسلام، وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشر عن عبيد الله بلفظ «نذر عمر أن يعتكف في الشرك».

قوله: (أن اعتكف ليلة) استدلل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظرفاً للصوم فلو كان شرطاً لأمره النبي ﷺ به، وتعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم «يوماً» بدل ليلة فصحح ابن حبان وغيره بين الروایتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة، فمن أطلق ليلة أراد يومها ومن أطلق يوماً أراد ليلته، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً لكن إسناده ضعيف، وقد زاد فيها «أن النبي ﷺ قال له: اعتكف وصم» أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل وهو ضعيف، وذكر ابن عدي بالبرطلي أنه نذر بذلك عن عمرو بن دينار ورواية من روى يوماً شاذة، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الأتمة بعد أبواب «فاعتكف ليلة» فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حد معين.

قوله: (في المسجد الحرام) زاد عمرو بن دينار في روايته «عند الكعبة» وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد أبواب «من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً» وترجمة هذا الباب مستزمنة للثانية لأن الاعتكاف إذا ساءح ليلة بغير نهار استلزم صومه بغير صيام من غير عكس، وباشترط الصيام قال ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح، وعن عائشة نحوه، وفيه قال مالك والأوزاعي والحفيضة، واختلف عن أحمد وإسحق، واحتج عياض بأنه لم يعتكف إلا بصوم، وفيه نظر لما في الباب الذي بعده أنه اعتكف في شوال كما سنذكره، واحتج بعض المالكية بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر الصوم فقال: ﴿تَعْتَبُ بِهِ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَلَاظِمِهِمَا وَلَا لَكُنْ لَا صَوْمَ إِلَّا بِاعْتِكَافٍ وَلَا قَاتِلَ بِهِ، وَسَنَذَكِّرُ بِقِيَّةِ فَرَاتٍ حَيْثُ عَمِرَ فِي كِتَابِ الْفُرُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضاً رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ أَقْبَلَ الْاعتِكَافُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَوْ كَثُرَ مِنْ يَوْمٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْاعتِكَافِ، وَتَظْهَرُ فَاتِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافًا مِثْمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦- باب اعتكاف النساء

٢٠٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ

عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، فَكُنْتُ أُحْزِبُ لَهُ خِيَاءً، فَيُصَلِّي الصُّبْحَ ثُمَّ يَدْخُلُهُ، فَاسْتَأْذَنَتْ حَفْصَةَ عَائِشَةَ أَنْ تُعْزِبَ خِيَاءً فَادْنَتْ لَهَا، فَضَرَبَتْ خِيَاءً، فَلَمَّا رَأَتْهُ زَيْبُ بِنْتُ جَعْفَرٍ ضَرَبَتْ خِيَاءً آخَرَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى الْأَخْيَةَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَيْسَ تَرَوْنَ بِهِنَّ؟» فَتَرَكَ الْاعْتِكَافَ ذَلِكَ الشَّهْرَ، ثُمَّ اخْتَفَى عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. رَوَاهُ: ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٥. إرجعه مسلم: ١١٧٣.

قوله: (باب اعتكاف النساء) أي ما حكمه وقد أطلق الشافعي كراهته لمن في المسجد الذي تصلى فيه الجماعة، وإسحق بجديت الباب فإنه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تعرض لكثرة من يراها، وقال ابن عبد البر لولا أن ابن عيينة زاد في الحديث أي حديث الباب أتهم استأذن النبي ﷺ في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى. وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها، وفي رواية لم نألها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال أحمد.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري، ونسبه خلف بن هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الإسماعيلي.

قوله: (عن عمر) في رواية الأوزاعي الآتية في أواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد «حدثني عمرة بنت عبد الرحمن».

قوله: (عن عائشة) في رواية أبي حنيفة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة «حدثني عائشة».

قوله: (كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأوائل من رمضان فكنت أحزب له خياء) أي بكر المعجزة ثم الموحدة، وقوله: «فيصلي الصبح ثم يدخله» وفي رواية ابن فضال عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال «كان يعتكف في كل رمضان، فإذا صلى الغداة دخل» واستدل بهذا على أن مبدأ الاعتكاف من أول النهار، وسببنا نقل الخلاف فيه.

قوله: (فاستأذنت حفصة عائشة أن تعزب خياء) في رواية الأوزاعي المذكورة «فاستأذنت عائشة فأذن لها، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها فطلعت» وفي رواية ابن فضال المذكورة «فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت قبته، فسمعت بها حفصة فضربت قبته» زاد في رواية عمرو بن الحارث «للتكف معه» وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن، ولكن رواية ابن عيينة عند النسائي «ثم استأذنت حفصة فأذن لها» وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة.

قوله: (فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خياء أخرى) وفي رواية ابن فضال «وسمعت بها زينب فضربت قبته أخرى» وفي رواية عمرو بن الحارث «فلما رآته زينب ضربت مهنه وكانت امرأة غيرة» ولم أقف في شيء من الطرق أن زينب استأذنت، وكان هذا هو أحد ما بحث على الإنكار الآتي.

قوله: (فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأختية) في رواية مالك التي بعد هذه «فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه إذا أخية» وفي رواية ابن فضال «فلما انصرف من الغداة أصر أربع قباب» يعني قبة له وثلاثاً للثلاث، وفي رواية الأوزاعي «وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بيته الذي بني له ليتكف فيه» ووقع في رواية أبي معاوية عند مسلم وأبي داود «فأمرت زينب بجلبائها فضرب، وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بجلبائها فضرب» وهذا يقتضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك، وقد فسر الأزواج في الروايات الأخرى بمائة وخمسة وخمسة وخمسة فقط، وبين ذلك قوله في هذه الرواية «أربع قباب» وفي رواية ابن عيينة عند النسائي «فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبيئة» قال: لن هذه؟ قالوا لعائشة وخمسة وزينب».

قوله: (آلي) بهمة استعظام مملوكة ويغير مد، وأكبر، بالنصب، وقوله: «تسرون بهن» بضم أوله أي تقنون، وفي رواية مالك «أكر تقولون بهن» أي تقنون، والقول يطلق على الظن قال الأعشي:

أما الرجيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا

أي تقنن، ووقع في رواية الأوزاعي «أكر اردن بهذا» وفي رواية ابن عيينة «أكر

قوله: (باب الأخيرة في المسجد) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن عمره عن عائشة، وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشيري وكذا هو في الموطأ كلها، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسلاً أيضاً، وجزم بأن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولاً، قال الترمذي: رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلاً. وقال الدارقطني: تابع مالكاً على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه إلياس عن يحيى موصولاً، وقال الإسماعيلي: تابع مالكاً أنس بن عياض وحماد بن زيد على اختلاف عنه انتهى. وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولاً، فصلناه على جماعة وصلوه، وقد تقدمت بباحته في الباب الذي قبله.

٨- باب هل يخرج المعتكف لحواله إلى باب المنسجد؟

٢٠٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزَوُّدَهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ، فِي الْقَشْرِ الْأَوَّاعِ مِنْ رَمَضَانَ، فَحَدَّثَتْ عَنْهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَتْ تَقْلِبُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا يَلْبِثُهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ، مَرَّ رَجُلَانِ مِنْ الْأَنْصَارِ، فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رَسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَمِيٍّ». فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُلَغِّمُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَلِغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْلِبَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا». [المطهر: ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٢٨١، ٢٢٩١، ٤٧١٧، أخرجه مسلم: ٢١٧٥].

قوله: (باب هل يخرج المعتكف لحواله إلى باب المسجد) أورد هذه الترجمة على الاستغناء لاحتمال القضية ما ترجم له، لكن تقييده ذلك باب المسجد مما لا يثبت في الخلاف حتى يتوقف هن بت الحكم فيه، وإما الخلاف في الاشتغال في المسجد بنذر العبادة.

قوله: (أن صافية زوج النبي ﷺ) أخبرته عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن علي بن الحسين «حدثني صافية» وهي صافية بنت حبيى بمهمله وتختانية مصغراً ابن الخطيب، كان أبوها رئيس خيبر وكانت تكنى أم يحيى، وسأني شرح تزويجها في المغازي إن شاء الله تعالى. وفي تصريح علي بن الحسين بأنها حدثته رد على من زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك، لأن علياً إنما ولد بعد ذلك سنة أربعين أو نحوها، والصحيح أنها ماتت سنة حسين وقيل بعدها، وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيراً، وقد اختلف الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث، وسأني تفصيل ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحمل الطريق للمرسلة على أنها عند علي عن صافية فلم يجعلها علة للموصول كما صنع في طريق مالك في الباب قبله.

قوله: (أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوده في اعتكافه) وفي رواية معمر الآتية في صفة إيليس فآتته أزوده ليلاً، وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري «كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرح، وقال لصفيه: لا تعجلي حتى أنصرف ملك» والذي يظهر أن اختصاص صافية بذلك لكون جيبها متأخر عن رقعها فأمرها بتأخير الترجه ليحصل لها التساوي في مدة جلوسهن عنده، أو أن يبرت رقعها كانت أقرب من منزله فخشى النبي ﷺ عليها، أو كان مشغولاً فأمرها بالتأخير لينفخ من شغله ويشيعها، وروى عبد الرزاق من طريق مروان بن سعيد بن الملس «أن النبي ﷺ كان معتكفاً في المسجد فاجتمع إليه نسائه، ثم تفرقن، فقال لصفيه أقبلت إلى بيتك، فذهب معها حتى أدخلها بيتها» وفي رواية هشام المذكورة «وكان بينها في دار أسامة» زاد في رواية عبد الرزاق عن معمر «وكان سكنها في دار أسامة بن زيد» أي الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة بن زيد لأن أسامة إذ ذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صافية، وكانت بيوت أزواج النبي ﷺ حوالي أبواب المسجد وبهذا يبين صحة ترجمة المصنف.

تقولون يردن بهذا «والخطاب للمحاضرين من الرجال وغيرهم، وفي رواية ابن فضيل ما جعلهن على هذا، أكره أنزعوهن فلا أرأه، فتزعت» وما استغفاه، وأكبر في هذه الرواية مرفوع، وقوله فلا أرأه زعم ابن التين أن الصواب حذف الألف من أرأه قال: لأنه مجزوم بالنهي وليس كما قال.

قوله: (فوك الاعتكاف) في رواية أبي معاوية «فامر بجياته قرض» وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضاد معجمة أي تقض، وكأه خشي أن يكون الحامل هن على ذلك الجبادة والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصاً على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو لما أذن لعائشة وحصة أولاً كان ذلك خفيفاً بالنسبة إلى ما يفضي إليه الأمر من توارد بقية النسوة على ذلك فيضيئ المسجد على المصلين، أو بالنسبة إلى اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته، وربما شغلته عن التخلي لها قصد من العبادة فيفوت مقصود الاعتكاف.

قوله: (فوك الاعتكاف ذلك الشهر، ثم اعتكفت عشرة من شوال) في رواية الأوزاعي «فرجع فلما أن اعتكف» وفي رواية ابن فضيل «فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر الشهر من شوال» وفي رواية أبي معاوية «فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في الشهر الأول من شوال» ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله: «آخر الشهر من شوال» انتهاء اعتكافه، قال الإسماعيلي: فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم، لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام، وقال غيره: في اعتكافه في شوال دليل على أن النوافل المعتادة إذا فاتت تقضى استحباباً، واستدل به للملكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله، ولا دلالة فيه كما سبأني. وقال ابن المنذر وغيره: في الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأنذ زوجها وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها، وإن كان يافته فله أن يرجع فيمنعها. وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها أثم بذلك وامتنعت، وعن مالك ليس له ذلك، وهذا الحديث حجة عليهم، وفيه جواز ضرب الأخيرة في المسجد، وإن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد، وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه، وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه، ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً لما قاله بالزوم، وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبل غروب الشمس، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل، ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح، وهذا الجواب يشكل على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه «لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المنع المذكور بآه، فعلى هذا فاللزام أحد أمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه، وإما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح. وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرعن في الاحتجاب في البيوت فلم يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولاكتفي لم بالاعتكاف في مساجد يوثقن: وقال إبراهيم بن علي: في قوله: «أكبر تردن» دلالة على أنه ليس لم الاعتكاف في المسجد، إذ مفهومه أنه ليس ببرهن، وما قاله ليس بواضح، وفيه شذو الغيرة لأنها ناشئة عن الحسد المفضي إلى ترك الأفضل لأجله، وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة، وأن من خشى على عمله الرياء جاز له تركه وقطعه، وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية، وأما قضاءه ﷺ لم فعلى طريق الاستحباب لأنه كان إذا عمل عملاً أثبه ولهذا لم يقل أن نسائه اعتكفن معه في شوال، وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحب لها أن تجلس لها ما يسترام، ويشترط أن تكون إقامتها في موضع لا يضيق على المصلين. وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في حصة من تستأنذ إلا بواسطتها، ويحمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة.

٧- باب الأخيرة في المنسجد

٢٠٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَخْتَكِفَ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَخْتَكِفَ، إِذَا أَخِيَّةٌ: خَبَاءٌ عَائِشَةَ، وَخَبَاءٌ حَصَّةٌ، وَخَبَاءٌ زَيْتَبُ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ تَقُولُونَ بِهِ؟» ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَلَمْ يَخْتَكِفَ، حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. [راجع: ٢٠٣٣. أخرجه

يقذف الشيطان في نفوسها شيئاً يهلكان به. قلت: وهو بين من الطرق التي أسلفتها، وغسل الزلزل طعن في حديث صفيه هذا واستبعد وقوعه وبات بطائل، والله الموفق.

وقوله: «يلج» أو «يجري» قيل: هو على ظاهره وإن الله تعالى أقدره على ذلك، وقيل: هو على سبيل الاستعارة من كثرة إغوائه، وكأنه لا يفارق كالدلم فاشتركا في شدة الاتصال وعدم المقارفة. وفي الحديث من الفوائد جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره، وإباحة خلوة المعتكف بالزوجة، وزيارته للمرأة للمعتكف، وبين شفقتة ﷺ على أمته ولورشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم. وفيه التحذر من العرض لسوء الظن والاحتياط من كيد الشيطان والاعتذار، قال ابن دقيق العيد: وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدى به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه خلص لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعلمهم، ومن ثم قال بعض العلماء: ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافياً نفياً للتهمة. ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر سوء ويعتبر بأنه يجب بذلك على نفسه، وقد عظم البلاء بهذا الصنف والله أعلم. وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ إليهم، وفيه جواز خروج المرأة ليلاً، وفيه قول «سبحان الله» عند التعجب، وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتهويله وللحياه من ذكره كما في حديث أم سليم، واستدل به لأبي يوسف وعبد بن جواز لحادي المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً سيراً زائلاً عن الحاجة ما لا يستغرق أكثر اليوم، ولا دالة فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفيه كان بينه وبين المسجد فاصل زائد، وقد حد بعضهم السير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه.

٩- باب الاغتيكاف، وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين

٢٠٣٦ - حَتَّىٰ عَدَّ اللَّهُ بَنَ نَيْرٍ سَبْعَ هَازُونَ بَنَ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُتَارِكِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْغَدَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، اِشْكُفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْفَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ: فَخَرَجْنَا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ، قَالَ: لَفَطْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَقَالَ: «إِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نَسِيتُهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْفَشْرِ الْأَوَّلِ فِي وَتَرٍ، فَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي اسْتَجِدُّ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، وَمَنْ كَانَ اشْكُفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَلَزَّجَ». فَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَمَا نَزَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً، قَالَ: فَخَاصَتْ مَحَابَّةَ فَمَطَرَتْ، وَالْيَمَّتِ الصَّلَاةُ، فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطِّينِ وَالْمَاءِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَمْرَ الطِّينِ فِي أَرْبَعِينَ وَجْهِيهِ.

[رواجع: ٦٦٩. أخرجه مسلم: ١١٦٧].

قوله: (باب الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين) أورد فيه حديث أبي سعيد، وقد تقدم الكلام عليه قريباً، وكأنه أراد بالترجمة تناول ما وقع في حديث مالك من قوله: «فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه صبيحتها» وقد تقدم توجيه ذلك وإن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها، قال ابن بطال: هو مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبِثُوا إِلَّا عَشِيَةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦] فأضاف الضحى إلى العشي وهو قبلها، وكل شيء متصل بشيء فهو مضاف إليه سواء كان قبله أو بعده.

قوله: (أرأيت) بضم أوله وكسر الراء، وفي رواية الكشميهني «أرأيت» بتقديم الراء وتحها.

قوله: (نسيتها) بفتح النون وللكشميهني بضمها وتنقيل السين.

قوله: (رأيت أبي أسجد) في رواية الكشميهني «رأيت أن أسجد» قال القفال: معناه أنه رأى من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلامتها كذا وكذا، وليس معناه أنه رأى ليلة القدر نفسها ثم نسيتها لأن مثل ذلك لا ينسى. قلت: وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المخبّر له بذلك.

قوله: (فتحدثت عنده ساعة) زاد ابن عتيق عن الزهري كما سيأتي في الأدب «ساعة من العشاء».

قوله: (ثم قامت تغلبني) أي ترد لي بيتها (فقام معها يلقبها) يفتح أوله وسكون القاف أي يردّها إلى منزلها.

قوله: (حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة) في رواية ابن أبي عتيق «الذي عند مسكن أم سلمة» والمراد بهذا بيان المكان الذي لقيه الرجلان فيه لإتيان مكان بيت صفيه.

قوله: (هو رجلان من الأنصار) لم أتف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث، إلا أن ابن الطرار في «شرح العمدة» زعم أنها أسيد بن حضير وعياد بن بشر ولم يذكر لذلك مستنداً، ووقع في رواية سفيان الآبية بعد ثلاثة أبواب «فأبصره رجل من الأنصار» بالإفراد وقال ابن التين إنه وهم ثم قل: يحمل تعدد القصة؛ قلت: والأصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعاً للآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر، ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيقول تارة رجل وتارة رجلان، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري «فلقبه رجل أو رجلان» بالمشك، وليس لقوله رجل مفهوم، نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أس بالإنفراد وجهه ما قدّمته أن من أحدهما كان تبعاً للآخر فحيث أورد ذكر الأصل وحيث ثني ذكر الصورة.

قوله: (فسلمنا على رسول الله ﷺ) في رواية معمر «فخطرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا» أي مضيا يقال جاز وأجاز بمعنى، ويقال جاز للوضع إذا سار فيه وأجازها إذا قطعه وخلفه، وفي رواية ابن أبي عتيق «ثم قلنا» وهو بالقاء والمجموعة أي خلفاء، وفي رواية معمر «فلما رآها النبي ﷺ أسرها» أي في المشي، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عند ابن حبان «فلما رآها استحميا فرجعا» فالله سبب رجوعهما وكأتهما لو استمرا ذاهبين إلى مقصدهما ما ردهما بل لما رأى أيهما تركا مقصدهما ورجعا ردهما.

قوله: (على رسلكما) بكسر الراء ويجوز فتحها أي على هيتكما في المشي فليس هنا شيء تكرهنا، وفيه شيء مخلوف تقديره أمشيأ على هيتكما، وفي رواية معمر «فقال لها النبي ﷺ تعاليا» وهو بفتح اللام قال الداودي أي قفا، وإنكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل، وفي رواية سفيان «فلما أبصره دعاه فقال تعال».

قوله: (إنما هي صفيه بنت حبي) في رواية سفيان «هذه صفيه».

قوله: (فقالا سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما) زاد النسائي من طريق بشر بن شبيب عن أبيه ذلك، ومثله في رواية ابن مسافر الآبية في الخمس، وكذا للإسماعيلي من وجه آخر عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه، وفي رواية ابن أبي عتيق عند المصنف في الأدب «وكبر عليهما ما قال» وله من طريق عبد الأعلى عن معمر «فكبر ذلك عليهما» وفي رواية هشيم «فقال يا رسول الله هل نطق بك إلا خيراً».

قوله: (إن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم) كذا في رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق، وفي رواية معمر «يجري من الإنسان مجرى الدم» وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التميمي عن الزهري، وزاد عبد الأعلى فقال: «إني خفت أن تظننا ظناً، إن الشيطان يجري» إلخ وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق «ما أقول لكما هذا أن تكونا تظننا شراً، ولكن قد علمت أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم».

قوله: (ابن آدم) المراد جنس أولاد آدم فيدخل فيه الرجال والنساء كقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ وقوله: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بلفظ الذكر إلا أن المرف عمه فادخل فيه النساء.

قوله: (وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً) كذا في رواية ابن مسافر، وفي رواية معمر «سواء أو قال شيئاً» وعند مسلم وأبي داود وأحمد من حديث معمر «شراً» بمجمة وراء بدل سراً، وفي رواية هشيم «إني خفت أن يدخل عليكما شيئاً» والحصل من هذه الروايات أن النبي ﷺ لم ينسبهما إلى أيهما بظنانه به سواء لما تقرّر عنده من صدق إيمانهما، ولكن خشى عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ذلك لأنهما غير معصومين فقد يقضي بهما ذلك إلى الهلاك فيادر إلى إعلامهما حسماً للمادة وتعليماً لمن بعدهما إذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى، فقد روى الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي: إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر إن ظنا به التهمة فيادر إلى إعلامهما نصيحة لهما قبل أن

مسلم: ٢١٧٥، البخاري.

١٠ - باب احتكاف المستحاضة

قوله: (باب هل يدرك) يفتح أوله وسكون الدال بعدما راء ثم حمزة مضمومة أي يدرك، وقوله: (عن نفسه) أي بالقول والفعل. وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل، وليس للتحكف بأشد في ذلك من المصلي. ثم أورد المصنف فيه حديث صفيه أيضاً من وجهين من الزهري: أحدهما: طريق ابن أبي حنيفة وهي موصولة، وإسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي أوس، وأخوه أبوه بكر، وسليمان هو ابن بلال، والإسناد كله مدنيون. والأخرى طريق سفيان وهي مرسلة، وساقه على لفظ سفيان، وأعادته بالإسناد المذكور هنا من طريق ابن أبي حنيفة في الأدب على لفظه، وقد بينت ما فيه أيضاً.

قوله: (قلت لسفيان) وهو ابن عيينة، والقائل هو علي بن عبد الله بن المهدي شيخ البخاري.

وقوله: (وهل هو إلا لبلاء) أي وهل وقع الإتيان إلا في الليل؟ وليس المراد نفسي إمكانه بل نفى وقوعه، وقد وقع عند النساء من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث «إن صفيه أتت النبي ﷺ ذات ليلة».

١٣ - باب من خرج من احتكافه عند الصبح

٢٠٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سَلِيمَانَ الْأَخَوَلِ، قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (ح). قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

قال: وأظن أن ابن أبي ليلى حَدَّثَنَا، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قال: اُتَحَكَّفَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ، نَقَلْنَا مَتَاعَنَا، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اُتَحَكَّفَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مُتَحَكِّفِهِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ النَّفْلَةَ، وَرَأَيْتُ اسْتِجْدَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ». فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى مُتَحَكِّفِهِ وَمَاجَرَتِ السَّمَاءُ لَمُطْرَتَا، قَوْلَ الَّذِي يَقَعُ بِالْحَقِّ، لَقَدْ هَاجَرَتِ السَّمَاءُ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ غَرِيْبًا، فَلَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى أَنْفِهِ وَارْتِيْبِهِ أَمْرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ. [راجع: ٦٦٦، أخرجه مسلم: ١١٦٧].

قوله: (باب من خرج من احتكافه عند الصبح) ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضاً وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وهو محمول على أنه أراد احتكاف الليالي دون الأيام، وسبيل من أراد ذلك أن يدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر، فإن أراد احتكاف الأيام خاصة فيدخل مع طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس، فإن أراد احتكاف الأيام والليالي معاً فيدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروب الشمس أيضاً. وقد وقع في حديث الباب «فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا» وهو مشعر بأنهم احتكفوا الليالي دون الأيام، وحله المذهب على نقل أفعالهم وما يحتاجون إليه من أكل والشرب والنوم، إذ لا حاجة لهم بها في ذلك اليوم، فإذا كان المساء خرجوا خفافاً. ولذلك قال: «نقلنا متاعنا» ولم يقل خرجنا، وقد تقدم في «باب تحري ليلة القدر» من وجه آخر «فلما كان حين مضي من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجع» وبذلك يجمع بين الطريقين فإن القصة واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد.

قوله: (حدثنا عبد الرحمن بن بشر) كذا للأكثر وليس في رواية الأصيلي وكريمة قوله: «ابن بشر» وذكره النسفي وحده تعليقاً فقال: «وعبد الرحمن حدثنا سفيان» وهو ابن عيينة.

قوله: (عن ابن جريج) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان «حدثنا ابن جريج».

قوله: (عن سليمان) زاد الحميدي ابن أبي مسلم.

قوله: (وحدثنا محمد بن عمرو) القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضاً «وأظن أن ابن أبي ليلى حدثنا» والحاصل أن سفيان فيه ثلاثة أشياخ حدثوه به عن أبي سلمة، وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال: «حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة وابن أبي ليلى عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد» ولم يقل «وأظن» ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي ولم يخرج له البخاري إلا مقروناً.

٢٠٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا قُرَيْبُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اُتَحَكَّفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مُسْتَحَاضَةً مِنْ أَرْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الْخُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ، قُرَيْبًا وَخَفَا الطُّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي. [راجع: ٢٠٩].

قوله: (باب احتكاف المستحاضة) أورد فيه حديث عائشة (احتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه) وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض، وفي هذا اللفظ رد لقول من قال يحصل على أن قوله امرأة من نسله أي من النساء اللواتي هن به متعلق، لأنه لم يقل أن امرأة من أزواجه ﷺ استحاضت، وتقدم ذكر المستحاضة في عهده والخلاف فيهن، ويستدرك هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن إسماعيل وهو ابن عليه «حدثنا خالد» وهو الحنفية الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه «قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن حكيم» أن أم سلمة كانت حاكفة وهي مستحاضة «فأفاد بذلك معرفة عتيها وإزداد بذلك عدد المستحاضات. والله أعلم.

١١ - باب زيارة المرأة زوجها في احتكافه

٢٠٣٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ (ح).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، وَعِنْدَهُ أَرْوَاجُهُ، فَرُخِنَ، فَقَالَ لِبُصَيْيَةِ بِنْتِ حَبِيبٍ: «لَا تَعْلَجِي حَتَّى أَتَصَرَّفَ مَعَكَ». وَكَانَ تَبْهَاتًا فِي دَارِ أَسَامَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا، فَلَقِيَهُ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَطَرَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ اجْأَزَا، وَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «هَاتِلَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيبٍ». قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي غَفِيتُ أَنْ يُقْلِي فِي أَنْفُسِكُمَا شَيْئًا». [راجع: ٢٠٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٧٥].

قوله: (باب زيارة المرأة زوجها في احتكافه) ذكر فيه حديث صفيه من وجهين عن الزهري: أحدهما: من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهي موصولة، والأخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة، وساقه هنا على لفظ معمر، وأعادة بالإسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الخمس على لفظه وقد بينت ما فيه من الفوائد قريباً.

قوله: (في أنفسكما) هو مثل قوله في الرواية الأخرى: «في قلوبكما». وإضافة لفظ الجمع إلى الشيء كبير مسموع كقوله تعالى: «قد صفت قلوبكما» [التحريم: ٤].

١٢ - باب هل يذرا المتكفف عن نفسه

٢٠٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَخِي، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَقِيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ صَفِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُخْبِرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: أَنَّ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ مُتَحَكِّفٌ، فَلَمَّا رَجَعَتْ مَضَى مَعَهَا، فَأَبْصَرَتْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا أَبْصَرَتْ دَعَا، فَقَالَ: «هَاتِلَا، هِيَ صَفِيَّةُ - وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: هَذِهِ صَفِيَّةُ - فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ».

قُلْتُ لِسُفْيَانَ: أَتَمَّ لَبَاءً؟ قَالَ: وَهَلْ هُوَ إِلَّا لَبَاءً. [راجع: ٢٠٣٥، أخرجه

١٤ - باب الاعتكاف في شوال

٢٠٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: هُوَ ابْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَكَّفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ، إِذَا صَلَّى الْعِدَّةَ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ. قَالَ: فَاسْتَأْذَنَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَتَخَكَّفَ فَإِذَا نَهَا، فَضَرَّتْ فِيهِ قَبْلَةً، فَسَوَّغَتْ بِهَا خُصَّةً فَضَرَّتْ قَبْلَةً، وَسَوَّغَتْ زَيْنَبُ بِهَا فَضَرَّتْ قَبْلَةً أُخْرَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعِدَّةِ ابْتَهَرَ ارْتَبَعَ فِيهَا، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». فَأَجَبَهُ خَيْرُهُنَّ، فَقَالَ: «مَا حَمَلْنَهُنَّ عَلَى هَذَا؟ أَلَمْ يَزُغِرْهَا فَلَا أَرَاهَا». فَدُرْتُ، فَلَمْ يَتَخَكَّفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَّالٍ. [راجع: ٢٠٣٣. أخرجه مسلم: ١١٧٣].

قوله: (باب الاعتكاف في شوال) ذكر فيه حديث حمزة عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه مسنوفي في «باب اعتكاف النساء».

قوله: (حدثنا محمد) في رواية كريمة «هو ابن سلام».

قوله: (إذا صلى العدة دخل مكانه) في رواية الكشيبي «حل» بمهمله وتشديد.

١٥ - باب مَنْ لَمْ يَرَّ عَلَيْهِ صَوْمًا إِذَا اعْتَكَفَ

٢٠٤٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ سَالِمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ اعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ لَيْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ. «وَأَوْفِ نَذْرَكَ». فَاعْتَكَفَ لَيْلَةً. [راجع: ٢٠٣٢. أخرجه مسلم: ١٦٥٦].

قوله: (باب من لم ير عليه إذا اعتكاف صومًا) ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة، وقد تقدمت مباحته في «باب الاعتكاف ليلة».

١٦ - باب إِذَا نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَتَخَكَّفَ ثُمَّ اسْلَمَ

٢٠٤٣ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ ﷺ نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَتَخَكَّفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - قَالَ: أَرَأَيْتَ؟ قَالَ: لَيْلَةً - فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». [راجع: ٢٠٣٢. أخرجه مسلم: ١٦٥٦].

قوله: (باب إذا نذر في الجاهلية أن يحكف ثم أسلم) أي مل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ذكر فيه قصة عمر أيضاً وترجم له في أبواب النذر «إذا نذر أو حلف لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم» وكأنه لحق اليمين بالنذر لاشتراكهما في التعليق، وفيه إشارة إلى أن النذر واليمين يتعدى في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم، وسيأتي مباحته في كتاب النذر إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال أراه ليلة) بضم أوله أي اظنه، والقاتل ذلك هو عبد شيب البخاري والبخاري نفسه، فقد رواه الإمام علي وغيره من طرق أخرى عن أبي أسماء بنير شك

١٧ - باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان

٢٠٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَكَّفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ يَوْمًا. [انظر: ٤٩٩٨].

قوله: (باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان) كأنه أشار بذلك

إلى أن الاعتكاف لا يختص بالشر الأخير وإن كان الاعتكاف فيه أفضل.

قوله: (حدثنا أبو بكر) هو ابن عياش، وأبو حصين يفتح أوله هو عثمان بن عاصم، والإسناد إلى أبي صالح كوفيون.

قوله: (يحكف في كل رمضان عشرة أيام) في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي «يتكف العشر الأواخر من رمضان» قال ابن بطال: مواظبه ﷺ على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة، وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول: حباً للمسلمين تركوا الاعتكاف، والذي ﷺ لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله - هـ - وقد تقدم قول مالك إنه لم يعلم أن أحداً من السلف اعتكف إلا ألبا بكر بن عبد الرحمن، وإن تركهم لذلك لما فيه من الشدة.

قوله: (فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين) قيل: السبب في ذلك أنه علم بانتفاء أجله فلراد أن يستكثر من أعمال الخير ليبين لأمة الاجتهاد في العمل إذا بلغوا أقصى العمر ليقولوا الله على خير أحوالهم، وقيل: السبب فيه أن جبريل كان يبارضه بالقرآن في كل رمضان مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضة به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يتكف مرتين، ويؤيده أن عند ابن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عياش في آخر حديث الباب موصولاً به «وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضة عليه مرتين» وقال ابن العربي: يحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتكاف في العشر الأخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشرًا من شوال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليتحقق قضاء العشر في رمضان - هـ - وأقرى من ذلك أنه إنما اعتكف في ذلك العام عشرين لأنه كان العام الذي قبله مسافراً، ويدل لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان، وغيره من حديث أبي بن كعب «أن النبي ﷺ كان يتكف العشر الأواخر من رمضان، فسافر عاماً فلم يتكف، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين» ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف لعذر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين. ولما مطابقة الحديث للترجمة فإن الظاهر بإطلاق العشرين أنها متوالية فيبين لذلك العشر الأوسط وأنه حل المطلق في هذه الرواية على المفيد في الروايات الأخرى.

١٨ - باب مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَخَكَّفَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ

٢٠٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أَنْ يَتَخَكَّفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، فَاسْتَأْذَنَتْ عَائِشَةُ فَإِذَا نَهَا، وَسَأَلَتْ خُصَّةً عَائِشَةُ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا، فَقَضَتْ، فَلَمَّا زَاتَ ذَلِكَ زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ أَمَرَتْ بِبَاءِ قَبْلِ لَهَا، فَسَأَلَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى انْصَرَفَ إِلَى بَنَاتِهِ، فَأَبْتَهَرَ الْأَيَّامَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». قَالُوا: بِنَاءُ عَائِشَةَ وَخُصَّةٌ وَزَيْنَبُ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَبْرَأُونَ بِهَذَا؟ مَا أَتَخَكَّفُ». فَجَرَّحَ، فَلَمَّا أَقْبَرَ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. [راجع: ٢٠٣٣. أخرجه مسلم: ١١٧٣].

قوله: (باب من أراد أن يتكفف ثم بدا له أن يخرج) أورد فيه حديث حمزة عن عائشة، وقد تقدمت مباحته، وفيه إشارة إلى الإجازة بأنه لم يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه، بل تركه قبل الدخول فيه، وهو ظاهر السياق خلافاً لمن خالف فيه.

١٩ - باب الْمُتَخَكِّفُ يَدْخُلُ رَأْسَهُ الْيَتِّتَ لِلْفَسْلِ

٢٠٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَرْجُلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ خَائِضٌ، وَتَقَرُّ مُتَخَكِّفٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، يَبَاوِلُهَا رَأْسَهُ. [راجع: ٢٩٥. أخرجه مسلم: ٢١٧].

قوله: (باب المتكفف يدخل رأسه البيت للفصل) أورد فيه حديث عائشة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الاعتكاف.

وَكَانَ يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكَثُرَتْ أَمْرًا مَسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّقَّةِ، أَعْمَى حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: «إِنَّهُ لَنْ يَسْطُرَ أَحَدُ قَوْمَةٍ حَتَّى أَهْضِيَ مَقَالِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعُ إِلَيْهِ قَوْمُهُ، إِلَّا وَغَى مَا أَقُولُ». فَسَطَّرْتُ نَوْمَةً عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامَهُ جَمَعْتَنِي إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَلْكَ مِنْ شَيْءٍ. [راجع: ١١٨. أخرجه مسلم: ٢٤٩٢، و ١٦٠٥ في فضائل الصحابة ٢.]

٢٠٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَوِيرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ: لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخْبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّيْحِ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّيْحِ: إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا، فَأَقِيمْ لَكَ يَصْفَ مَالِي، وَأَنْظُرْ أَيُّ رُؤُوسِي هَوَيْتَ نَزَلْتَ لَكَ عَنْهَا، فَإِذَا حَلَّتْ تَزَوُّجُهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ، هَلْ مِنْ سَوْقٍ لِيهِ بِعَارَةً؟ قَالَ: سَوْقٌ قَبِيحٌ، قَالَ: فَدَعَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَاتَى بِإِطْرٍ وَسَعْنٍ، قَالَ: لَمْ تَتَّبِعِ الْفُدُو، فَمَا بَشَتْ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ الْفُرُ صَفَرَةٌ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «وَمَنْ؟» قَالَ: أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «كَمْ سَفَتْ؟» قَالَ: زِنَةَ نَوَافٍ مِنْ قَهْبٍ - أَوْ نَوَافٍ مِنْ قَهْبٍ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلَمْ وَلَوْ بِشَاءَةٍ». [الطبر: ٣٧٨٠، والطبر في البيوع، باب: ٤٩، وفي مناقب الأنصار، باب: ٥٠، وفي النكاح، باب: ٧ و ٥٥ و ٦٨، وفي الأدب، باب: ٦٧]

٢٠٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا حَمْدٌ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الْمَدِينَةَ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَنَّهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّيْحِ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا غِنًى، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَقَابَسَكَ مَالِي يَصْفَيْنِ وَأَزْوَجَكَ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَمْوَالِكَ، وَمَالِكَ، ذُلُّونِي عَلَى السُّوقِ، فَمَا رَجَعَ حَتَّى اسْتَفْضَلَ الْفُطْرَ وَسَعْنًا، فَاتَى بِهِ أَهْلَ مَنْزِلِهِ فَمَكَتَا سَيُورًا - أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ - فَجَاءَ عَلَيْهِ وَخَرَّ مِنْ صَفَرَةٍ، فَقَالَ: لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْمٌ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَزَوَّجْتَ أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «مَا سَفَتْ إِلَيْهَا؟» قَالَ: نَوَافٌ مِنْ قَهْبٍ - أَوْ زِنَةَ نَوَافٍ مِنْ قَهْبٍ - قَالَ: «أَوَّلَمْ وَلَوْ بِشَاءَةٍ». [الطبر: ٣٧٨١، ٣٩٣٧، ٥٠٧٢، ٥١٤٨، ٥١٥٣، ٥١٥٥، ٥١٦٧، ٥١٨٢، ٥٦٣٨٦، والطبر في البيوع، باب: ٤٩. أخرجه مسلم: ١٤٢٧، أخره بزيادة «بارك الله لك» ولفظ «ما هله» بدل «مهم» ٤.]

٢٠٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سَهْبَانٌ، عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ عَكَاظٌ وَخَجَةٌ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا لِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ فَكَتَمْتُ تَأَلُّمًا فِيهِ، فَزَلْتُ: «لَسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْخُلُوا فَضْلًا مِنْ رِبْكُمْ» ﷻ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ، قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ. [راجع: ١٧٧٠.]

قوله: (باب ما جاء في قوله الله عز وجل ﴿لِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾. [الجمعة: ١٠، ١١] كذا لامي ذو، وللنسفي «الآيتين» أي إلى آخر الآيتين، وساق في رواية كريمة الآيتين بتامهما.

قوله: (وقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾) ﷻ والآية الأولى يؤخذ منها مشروعية البيع من طريق عموم ابتناء الفضل يشمل التجارة وأنواع التكسب، واختلف في الأمر المذكور فالأكثر على أنه للإباحة، ونكتها مخالفة أهل الكتاب في منع ذلك يوم السبت فلم يحظر ذلك على

(النبيه): الرأس مذكر اتفاقاً ووهم من أنه من الفقهاء وغيرهم.

خاتمة: اشتملت أحاديث التراويح ولية القدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً، للمعلق منها حديثان، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثون حديثاً، والمخالص منها تسعة أحاديث وأتته مسلم على تحريجها سوى حديث ابن عباس في ليلة القدر في جميع الناس على أبيه من كتب في التراويح وهو موصول، وأثر الزمهرى في ذلك، وأثر ابن عيينة في ليلة القدر، وأثر ابن عباس في التماس ليلة القدر ليلة أربع وعشرين. والله أعلم.



٣٤ - كتاب البُيُوع

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاحِلُ اللَّهِ التَّبِيعَ وَحَرَمُ الرِّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب البيوع وقول الله تعالى: ﴿وَاحِلُ اللَّهِ التَّبِيعَ وَحَرَمُ الرِّمَاءِ﴾ ﷻ وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ ﷻ) كذا للأكثر، ولم يذكر النسفي ولا أبو ذر الآيتين. والبيوع جمع بيع، وجمع لا يختلف أنواعه. والبيع نقل ملك إلى الغير بمن، والشراء قبوله، ويطلق كل منهما حل الآخر. وأجمع للمسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يملكه له ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، والآية الأولى أصل في جواز البيع، وللمعلماء فيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص، فإن اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع، لكن قد منع الشارع يوماً أخرى وحرّمها فهو عام في الإباحة خصوصاً بما لا يدل الدليل على منعه، وقيل: عام أبداً به الخصوص، وقيل: مجمل بيته السنة، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلي بالأنف واللام بهم. والقول الرابع أن اللام في البيع للمعد وأنها نزلت بعد أن أباح الشارع يوماً واحرم يوماً فأريد بقوله: ﴿وَاحِلُ اللَّهِ التَّبِيعَ﴾ ﷻ أي الذي أحله الشرع من قبل. ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً وإن كانت لا يقع بها الحث لبناء الأيمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالية وأولها في البيوع للمرجلة

١ - باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿لِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنْ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الجمعة: ١٠، ١١].

وقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ﷻ [النساء: ٢٩].

٢٠٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْذِرُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِغَضِّ حَلِيتِ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمُ الصُّقَّةُ بِالْأَسْوَاقِ، وَكَثُرَتْ أَلْزَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ مِلَّةً بَطْنِي، فَأَشْهَدُ إِذَا غَاوُوا، وَأَحْضَرُ إِذَا لَسُوا،

المسلمين، وقال الداودي الشارح: هو على الإباحة لمن له كفاف ولمن لا يطبق التكسب، وعلى الوجوب للقادر الذي لا شيء عنده لتلا يحتاج إلى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب، وسيأتي بقية تفسير الآيتين في تفسير الجمعة. وأغرب بعض الشراح فقال: إن الآيات المذكورة طامرة في إباحة التجارة إلا الأخيرة فهي إلى النهي عنها أقرب، يعني قوله: ﴿وإذا راوا تجارة أو هراً﴾ إلخ، ثم أجاب بأن التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة، فمن ثم أشير إلى ذهابها، فلو خلت عن المصارف لم تنه. والذي يظهر أن مراد البخاري بهذه الترجمة قوله: ﴿وابتغوا من فضل الله﴾ وأما ذكر التجارة فيها فقد أفرده بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب، والآية الثانية فيها تنهيد التجارة للمباحة بالتراضي. وقوله: ﴿أموالكم﴾ أي مال كل إنسان لا يصرفه في حرم، أو للمعنى لا يأخذ بعضهم مال بعض. وقوله: ﴿إلا أن تكون﴾ الاستثناء منقطع اتفاقاً والتقدير لا تأكلوا أموالكم يتيكم بالباطل، لكن إن حصلت يتيكم تجارة وتراضيت بها فليس يبطل، وروى أبو داود من حديث أبي سعيد مرفوعاً: ﴿إنا البيع من تراضٍ وهو طرف من حديث طويل، وروى الطبري من مرسل أبي قلابة أن النبي ﷺ قال: لا يشرق بيمان إلا عن رضا ورجاله ثقات، ومن طريق أبي زرعة بن عمرو أنه كان إذا باع رجلاً يقول له: خيرني. ثم يقول: قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ لا يشرق انسان يعني في البيع إلا عن رضا. وأخرجه أبو داود أيضاً، وسيأتي الكلام في الخيار قريباً إن شاء الله تعالى. ومن طريق سعيد بن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال: التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بعدتها. ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث: الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: (أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة) كذا في رواية شعيب، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال: «عن الأصم» وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم، وطريقه عن الأصم خرج مختصرة، وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أمه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك. والمقصود منه قول أبي هريرة «إن إخواني من المهاجرين كان يضلهم الصنف بالأسواق» والصنف بفتح الهملة ووقع في رواية القاسبي بالسين وسكون الفاء بعدها قاف والمرداد به التبايع، وسُميت البيعة صفة لأنهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة إلى أن الأملاك تنضاف إلى الأيدي، فكان يدل على واحد استقرت على ما صر له. ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي ﷺ وإطلاعه عليه وتقريره له.

قوله: (على ملء بطني) أي مقتناً بالقوت أي فلم تكن له غيبة عنه.

قوله: (خرو) بفتح النون وكسر الميم أي كساء ملوناً، وقال ثعلب: هي ثوب مخط، وقال القزاز: دراعة تلبس فيها سواد وبياض. وقد تقدمت بقية مباحث في أواخر كتاب العلم، لأنه ساق هنا الكلام الأخير هناك من وجه آخر عن أبي هريرة، ويأتي شيء من ذلك في كتاب الاعتصام. الحديث الثاني: حديث عبد الرحمن بن عوف:

قوله: (عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (قال: قال عبد الرحمن بن عوف) في رواية أبي نعيم في «المستخرج» من طريق يحيى الحماني عن إبراهيم بن سعد بسند من عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن، وقد أخرجه المصنف في «فضائل الأنصار» عن إسماعيل بن عبد الله وهو ابن أبي أوس عن إبراهيم بن سعد قال «عن أبيه عن جده قال: لما قمنا المدينة أثنى إلخ» فهو من هذه الطريق مرسل، وقد تبين في هذا الباب أنه موصول.

قوله: (أخى) تقدم في الصيام بيان وقت المواخاة في قصة سلمان وأبي الدرداء.

قوله: (سعد بن الربيع) سأذكر ترجمته في «فضائل الأنصار».

قوله: (تزلت لك عنهما) أي طلقتهما لأجلك، و(حلت) أي تقضت عدتها. وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في «الوليمة» من كتاب التكليف إن شاء الله تعالى. قال ابن التين: كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي ﷺ الأنصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة.

قوله: (لفيقا) بفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها قاف: قبيلة من اليهود نسب السوق إليهم، وذكر ابن التين أنه ضبط قيقاع بكسر النون في أكثر نسخ القاسبي وهو صواب أيضاً، وقد حكى فتحها أيضاً، صرف قيقاع على إرادة الحلي، وتركه على إرادة القبيلة.

قوله: (تابع الغلو) أي دوام الذهاب إلى السوق للتجارة. الحديث الثالث:

حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة. وقد أوردته المصنف من طريق عن

حيد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس، وليس في شيء منها أن أنساً حله عن عبد الرحمن إلا ما وقع في رواية أسلم والنسائي عن طريق عبد العزيز عن أنس قال: «عن عبد الرحمن بن عوف قال: رأيته رسول الله ﷺ وعليه» فذكر الحديث. ووقع عند البلوطي من طريق مالك عن حيد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضاً وذكر أن روح بن عبادة تفرد به عن مالك، والمخروط عنه كما رواه الجماعة، وسيأتي الكلام على حديث أنس وبيان فوائده وطرقه واختلافها في «الوليمة» إن شاء الله تعالى. والفرض من إيراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي ﷺ وتقريره على ذلك، وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها. الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وتقريرها في الإسلام، وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحج.

وقوله فيه: (وكان الإسلام) أي وجه الإسلام، فكان هنا تامة، و(أنما) أي طرحوه الإنم، والمعنى تركوا التجارة في الحج حذراً من الإنم، وقراءة ابن عباس «في مواسم الحج» معلومة من الشاذ الذي صح إسناده وهو حجة وليس بقرآن.

٢- باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات

٢٠٥١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثَّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، لَمَنْ تَوَلَّى مَا شَبَّ عَلَيْهِ مِنَ الْإِنْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَنْتَزَلَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَيَّ مَا يَشْكُ لِيهِ مِنَ الْإِنْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُؤَلِّقَ مَا اسْتَبَانَ، وَالْمَقَاصِي جَمِيعُ اللَّهِ، مَنْ يَرْكَبْ حَوَالِ الْجَمِيعِ يُوشِكُ أَنْ يُؤَلِّقَهُ». [رواج: ٥٢. أخرجه مسلم: ١٥٩٩، بلطف زائد ومخطف].

قوله: (باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ذكر فيه حديث الثعمان بن بشير بلفظ الترجمة وزياقه فأورد من طريقين عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي فأورد أولاً من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالحديث لابن عيينة عن أبي فروة وثانياً بالتصريح بسماع أبي فروة من الشعبي، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة له وسماع أبي فروة من الشعبي وسماع الشعبي من الثعمان على الكثير وسماع الثعمان من رسول الله ﷺ، ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم في «المستخرج» وأما لفظه ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والإسماعيلي من طريقه ولفظه «حلال بين وحرام بين ومشبهات بين ذلك» فذكره وفي آخره «ولكل ملك حي وحى الله في الأرض معاصيه» وأما لفظ ابن عون فأخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما بلفظ «إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشبهات وأحياناً يقول مشبهات وسأضرب لكم في ذلك مثلاً: إن الله حي حي، وإن الله ما حرم، وإنه من يرب حول الحمى يوشك أن يخالفه، وإنه من يخالف الرية يوشك أن يبسر». وأبو فروة المذكور هو الأكبر واسمه عروة بن الحارث الهمداني الكوفي، ولهم أبو فروة الأصغر الجعفي الكوفي واسمه مسلم بن سالم ما له في البخاري سوى حديث واحد في أحاديث الأنبياء.

قوله: (قال النبي ﷺ) في الرواية الأولى «سمعت النبي ﷺ» وقد قدمت في الإيمان الرد على من نفى سماعه من النبي ﷺ.

قوله: (الحلال بين والحرام بين إلخ) فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء، وهو صحيح لأن الشيء إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله، أو لا ينص على واحد منهما. فالأول: الحلال البين، والثاني: الحرام البين. فمعنى قوله: «الحلال بين» أي لا يحتاج إلى بيانه ويشترك في معرفته كل أحد، والثالث: مشبه غفاته فلا يدري هل هو حلال أو حرام، وما كان هذا سبيله ينتهي اجتنبه لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً قد برى من تيمنها وإن كان حلالاً فقد أجز على تركها بهذا القصد لأن الأصل في الأشياء يختلف فيه حظراً وإباحة، والأولان قد يردان جميعاً فإن علم المتأخر منهما وإلا فهو من حيز القسم الثالث، وسأذكر ما فسر به الشبهة بعد هذا الباب، والمрад أنها مشبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام: «لا يعلمها كثير من الناس» وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في «باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه» من كتاب الإيمان، وقد تورد أكثر الأئمة المخرجين له على إرواده في كتاب البيوع لأن الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً، وله تعلق أيضاً بالنكاح والصيد والذبايح والأطعمة والأشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان. وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله البخاري في «شرح السنة» واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لأنه من جملة ما لم يستثن، لكن قوله: «لا يعلمها كثير من الناس» يشعر بأن منهم من يعلمها. وقوله في هذه الطريق: «استبان» أي ظهر تحريمه. وقوله: «أوشك» أي قرب لأن متعاطي الشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يتعمده أو يقع فيه لا احتياجه التساهل.

قوله: (وقال حسان بن أبي سنان) هو البصري أحد العباد في زمن التابعين، وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع، وقد وصله أحد في «الزهد» وأبو نعيم في «الحلية» عنه بلفظ «إذا شككت في شيء فتركه» وأبو نعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عجلت شيئاً أشد علي من الورع، فقال حسان ما عجلت شيئاً أعمون علي منه، قال: كيف؟ قال حسان: تركت ما يرييني إلى ما لا يرييني فاسترحت. قال بعض العلماء: تكلم بعض حسان على قدر مقامه، والترك الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية. وقد ورد قوله «دع ما يريك إلا ما لا يريك» مرفوعاً أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي. وفي الباب من أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في «الصغير» ومن حديث أبي هريرة ورواثة بن الأسقع ومن قول ابن عمر أيضاً وابن مسعود وغيرهما.

قوله: (يوليئك) بفتح أوله ويجوز الضم يقال ربه يريه بالفتح وأراه يريه بالضم رية وهي الشك والتردد، والمعنى إذا شككت في شيء فدهمه وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع. وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مرفوعاً «لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حلاً عما به اليأس» وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الإيمان، قال الخطابي كل ما شككت فيه فالورع اجتنبه. ثم هو على ثلاثة أقسام: واجب ومستحب ومكروه، فالواجب اجتنب ما يستلزم ارتكاب المحرم، والمستحب اجتنب معاملة من أكثر ماله حراماً، والمكروه اجتنب الرخص المشروعة على سبيل التلذذ. الحديث الأول حديث عتبة بن الحارث في الرضاع، ووجه الدلالة منه قوله: «كيف وقد قيل؟» فإنه يشعر بأن أمره بفراق امرأته إما كان لأجل قول المرأة إنها أرضعتها، فاحتل أن يكون صحيحاً فيرتكب الحرام، فأمره بفراقها احتياطاً على قول الأكثر، وقيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك، وستأتي مباحث في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى. الحديث الثاني: حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة، وستأتي مباحث في كتاب الفرائض، ووجه الدلالة منه قوله: «احتجبي منه بما سودة» مع حكمه بأنه أخوها لأبيها، لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً في قول الأكثر، واعترض الداودي فقال: ليس هذا الحديث من وجه هذا الباب في شيء، وأجاب ابن التين بأن وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجه الحرام من وجه، ويانه من هذه القصة أن إلحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة والشبه بعتة يقتضي أن تحتجب. وقال ابن القصار: إما حبب سودة منه لأن للزوج أن يمنع زوجته من أخيهما وغيره من أقاربه. وقال غيره: بل وجب ذلك لفظ أمر الحجاب في حق أزواج النبي ﷺ، ولو اتفق مثل ذلك لغريمه فيجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال له «لعله نزع عرق»، الحديث الثالث حديث عدي بن حاتم في الصيد، ووجه الدلالة منه قوله: «إما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر» فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية، وأبعد من استدلاله به على سد الذرائع.

٤- باب ما يَنْتَزَعُ مِنَ الشَّبَهَاتِ

٢٠٥٥ - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ: حَدَّثَنَا مِقْنَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ مَرْثَدَةُ بْنُ أَبِي مَرْثَدَةَ: «لَوْ أَنَّكَ تَكُونُ صَدَقَةً لَا كَلْبَتَهَا».

قوله: (الحلال بين والحرام بين إلخ) فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء، وهو صحيح لأن الشيء إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله، أو لا ينص على واحد منهما. فالأول: الحلال البين، والثاني: الحرام البين. فمعنى قوله: «الحلال بين» أي لا يحتاج إلى بيانه ويشترك في معرفته كل أحد، والثالث: مشبه غفاته فلا يدري هل هو حلال أو حرام، وما كان هذا سبيله ينتهي اجتنبه لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً قد برى من تيمنها وإن كان حلالاً فقد أجز على تركها بهذا القصد لأن الأصل في الأشياء يختلف فيه حظراً وإباحة، والأولان قد يردان جميعاً فإن علم المتأخر منهما وإلا فهو من حيز القسم الثالث، وسأذكر ما فسر به الشبهة بعد هذا الباب، والمрад أنها مشبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام: «لا يعلمها كثير من الناس» وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في «باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه» من كتاب الإيمان، وقد تورد أكثر الأئمة المخرجين له على إرواده في كتاب البيوع لأن الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً، وله تعلق أيضاً بالنكاح والصيد والذبايح والأطعمة والأشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان. وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله البخاري في «شرح السنة» واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لأنه من جملة ما لم يستثن، لكن قوله: «لا يعلمها كثير من الناس» يشعر بأن منهم من يعلمها. وقوله في هذه الطريق: «استبان» أي ظهر تحريمه. وقوله: «أوشك» أي قرب لأن متعاطي الشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يتعمده أو يقع فيه لا احتياجه التساهل.

٣- باب تَفْسِيرِ الْمَشَبَهَاتِ

وقال حسان بن أبي سنان: مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَهْوَنَ مِنَ الْوَرَعِ، دَعَّ مَا يَرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيئُكَ.

٢٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسَنٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ جَاءَتْهُ، فَوَضَعَتْ أَيْدِيَّهَا أَرْضَ حَتْمَتِهَا، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَخْرَجَ عَنْهُ، وَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟». وَقَدْ كَانَتْ تَحْتَهُ ابْنَةُ أَبِي إِيَّادٍ الْقُمَيْيِ. [راجع: ٨٨].

٢٠٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوثِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عُثْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ بِنْتِي فَأَفِئْتُهُ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي، قَدْ عَهَدَ إِلَيَّ بِهِ، فَقَامَ عُثْبُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلَدَ عَلَى فِرَاجِيهِ، فَسَأَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي، كَانَ قَدْ عَهَدَ إِلَيَّ بِهِ. فَقَالَ عُثْبُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلَدَ عَلَى فِرَاجِيهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عُثْبُ بْنُ زَمْعَةَ». ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَوْلَيْتُ لِلْفِرَاقِ وَلِلْعَاقِبِ الْخَيْرُ». ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَخِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ». لَمَّا رَأَى مِنْ شَهَبٍ بَعْضُهُ، فَمَسَا زَوْجًا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ. [راجع: ٢٢٢١٨، ٢٢٢١٩، ٢٢٢٢٠، ٢٢٢٢١، ٢٢٢٢٢، ٢٢٢٢٣، ٢٢٢٢٤، ٢٢٢٢٥، ٢٢٢٢٦، ٢٢٢٢٧، ٢٢٢٢٨، ٢٢٢٢٩، ٢٢٢٣٠، ٢٢٢٣١، ٢٢٢٣٢، ٢٢٢٣٣، ٢٢٢٣٤، ٢٢٢٣٥، ٢٢٢٣٦، ٢٢٢٣٧، ٢٢٢٣٨، ٢٢٢٣٩، ٢٢٢٤٠، ٢٢٢٤١، ٢٢٢٤٢، ٢٢٢٤٣، ٢٢٢٤٤، ٢٢٢٤٥، ٢٢٢٤٦، ٢٢٢٤٧، ٢٢٢٤٨، ٢٢٢٤٩، ٢٢٢٥٠، ٢٢٢٥١، ٢٢٢٥٢، ٢٢٢٥٣، ٢٢٢٥٤، ٢٢٢٥٥، ٢٢٢٥٦، ٢٢٢٥٧، ٢٢٢٥٨، ٢٢٢٥٩، ٢٢٢٦٠، ٢٢٢٦١، ٢٢٢٦٢، ٢٢٢٦٣، ٢٢٢٦٤، ٢٢٢٦٥، ٢٢٢٦٦، ٢٢٢٦٧، ٢٢٢٦٨، ٢٢٢٦٩، ٢٢٢٧٠، ٢٢٢٧١، ٢٢٢٧٢، ٢٢٢٧٣، ٢٢٢٧٤، ٢٢٢٧٥، ٢٢٢٧٦، ٢٢٢٧٧، ٢٢٢٧٨، ٢٢٢٧٩، ٢٢٢٨٠، ٢٢٢٨١، ٢٢٢٨٢، ٢٢٢٨٣، ٢٢٢٨٤، ٢٢٢٨٥، ٢٢٢٨٦، ٢٢٢٨٧، ٢٢٢٨٨، ٢٢٢٨٩، ٢٢٢٩٠، ٢٢٢٩١، ٢٢٢٩٢، ٢٢٢٩٣، ٢٢٢٩٤، ٢٢٢٩٥، ٢٢٢٩٦، ٢٢٢٩٧، ٢٢٢٩٨، ٢٢٢٩٩، ٢٢٣٠٠، ٢٢٣٠١، ٢٢٣٠٢، ٢٢٣٠٣، ٢٢٣٠٤، ٢٢٣٠٥، ٢٢٣٠٦، ٢٢٣٠٧، ٢٢٣٠٨، ٢٢٣٠٩، ٢٢٣١٠، ٢٢٣١١، ٢٢٣١٢، ٢٢٣١٣، ٢٢٣١٤، ٢٢٣١٥، ٢٢٣١٦، ٢٢٣١٧، ٢٢٣١٨، ٢٢٣١٩، ٢٢٣٢٠، ٢٢٣٢١، ٢٢٣٢٢، ٢٢٣٢٣، ٢٢٣٢٤، ٢٢٣٢٥، ٢٢٣٢٦، ٢٢٣٢٧، ٢٢٣٢٨، ٢٢٣٢٩، ٢٢٣٣٠، ٢٢٣٣١، ٢٢٣٣٢، ٢٢٣٣٣، ٢٢٣٣٤، ٢٢٣٣٥، ٢٢٣٣٦، ٢٢٣٣٧، ٢٢٣٣٨، ٢٢٣٣٩، ٢٢٣٤٠، ٢٢٣٤١، ٢٢٣٤٢، ٢٢٣٤٣، ٢٢٣٤٤، ٢٢٣٤٥، ٢٢٣٤٦، ٢٢٣٤٧، ٢٢٣٤٨، ٢٢٣٤٩، ٢٢٣٥٠، ٢٢٣٥١، ٢٢٣٥٢، ٢٢٣٥٣، ٢٢٣٥٤، ٢٢٣٥٥، ٢٢٣٥٦، ٢٢٣٥٧، ٢٢٣٥٨، ٢٢٣٥٩، ٢٢٣٦٠، ٢٢٣٦١، ٢٢٣٦٢، ٢٢٣٦٣، ٢٢٣٦٤، ٢٢٣٦٥، ٢٢٣٦٦، ٢٢٣٦٧، ٢٢٣٦٨، ٢٢٣٦٩، ٢٢٣٧٠، ٢٢٣٧١، ٢٢٣٧٢، ٢٢٣٧٣، ٢٢٣٧٤، ٢٢٣٧٥، ٢٢٣٧٦، ٢٢٣٧٧، ٢٢٣٧٨، ٢٢٣٧٩، ٢٢٣٨٠، ٢٢٣٨١، ٢٢٣٨٢، ٢٢٣٨٣، ٢٢٣٨٤، ٢٢٣٨٥، ٢٢٣٨٦، ٢٢٣٨٧، ٢٢٣٨٨، ٢٢٣٨٩، ٢٢٣٩٠، ٢٢٣٩١، ٢٢٣٩٢، ٢٢٣٩٣، ٢٢٣٩٤، ٢٢٣٩٥، ٢٢٣٩٦، ٢٢٣٩٧، ٢٢٣٩٨، ٢٢٣٩٩، ٢٢٤٠٠، ٢٢٤٠١، ٢٢٤٠٢، ٢٢٤٠٣، ٢٢٤٠٤، ٢٢٤٠٥، ٢٢٤٠٦، ٢٢٤٠٧، ٢٢٤٠٨، ٢٢٤٠٩، ٢٢٤١٠، ٢٢٤١١، ٢٢٤١٢، ٢٢٤١٣، ٢٢٤١٤، ٢٢٤١٥، ٢٢٤١٦، ٢٢٤١٧، ٢٢٤١٨، ٢٢٤١٩، ٢٢٤٢٠، ٢٢٤٢١، ٢٢٤٢٢، ٢٢٤٢٣، ٢٢٤٢٤، ٢٢٤٢٥، ٢٢٤٢٦، ٢٢٤٢٧، ٢٢٤٢٨، ٢٢٤٢٩، ٢٢٤٣٠، ٢٢٤٣١، ٢٢٤٣٢، ٢٢٤٣٣، ٢٢٤٣٤، ٢٢٤٣٥، ٢٢٤٣٦، ٢٢٤٣٧، ٢٢٤٣٨، ٢٢٤٣٩، ٢٢٤٤٠، ٢٢٤٤١، ٢٢٤٤٢، ٢٢٤٤٣، ٢٢٤٤٤، ٢٢٤٤٥، ٢٢٤٤٦، ٢٢٤٤٧، ٢٢٤٤٨، ٢٢٤٤٩، ٢٢٤٥٠، ٢٢٤٥١، ٢٢٤٥٢، ٢٢٤٥٣، ٢٢٤٥٤، ٢٢٤٥٥، ٢٢٤٥٦، ٢٢٤٥٧، ٢٢٤٥٨، ٢٢٤٥٩، ٢٢٤٦٠، ٢٢٤٦١، ٢٢٤٦٢، ٢٢٤٦٣، ٢٢٤٦٤، ٢٢٤٦٥، ٢٢٤٦٦، ٢٢٤٦٧، ٢٢٤٦٨، ٢٢٤٦٩، ٢٢٤٧٠، ٢٢٤٧١، ٢٢٤٧٢، ٢٢٤٧٣، ٢٢٤٧٤، ٢٢٤٧٥، ٢٢٤٧٦، ٢٢٤٧٧، ٢٢٤٧٨، ٢٢٤٧٩، ٢٢٤٨٠، ٢٢٤٨١، ٢٢٤٨٢، ٢٢٤٨٣، ٢٢٤٨٤، ٢٢٤٨٥، ٢٢٤٨٦، ٢٢٤٨٧، ٢٢٤٨٨، ٢٢٤٨٩، ٢٢٤٩٠، ٢٢٤٩١، ٢٢٤٩٢، ٢٢٤٩٣، ٢٢٤٩٤، ٢٢٤٩٥، ٢٢٤٩٦، ٢٢٤٩٧، ٢٢٤٩٨، ٢٢٤٩٩، ٢٢٥٠٠، ٢٢٥٠١، ٢٢٥٠٢، ٢٢٥٠٣، ٢٢٥٠٤، ٢٢٥٠٥، ٢٢٥٠٦، ٢٢٥٠٧، ٢٢٥٠٨، ٢٢٥٠٩، ٢٢٥١٠، ٢٢٥١١، ٢٢٥١٢، ٢٢٥١٣، ٢٢٥١٤، ٢٢٥١٥، ٢٢٥١٦، ٢٢٥١٧، ٢٢٥١٨، ٢٢٥١٩، ٢٢٥٢٠، ٢٢٥٢١، ٢٢٥٢٢، ٢٢٥٢٣، ٢٢٥٢٤، ٢٢٥٢٥، ٢٢٥٢٦، ٢٢٥٢٧، ٢٢٥٢٨، ٢٢٥٢٩، ٢٢٥٣٠، ٢٢٥٣١، ٢٢٥٣٢، ٢٢٥٣٣، ٢٢٥٣٤، ٢٢٥٣٥، ٢٢٥٣٦، ٢٢٥٣٧، ٢٢٥٣٨، ٢٢٥٣٩، ٢٢٥٤٠، ٢٢٥٤١، ٢٢٥٤٢، ٢٢٥٤٣، ٢٢٥٤٤، ٢٢٥٤٥، ٢٢٥٤٦، ٢٢٥٤٧، ٢٢٥٤٨، ٢٢٥٤٩، ٢٢٥٥٠، ٢٢٥٥١، ٢٢٥٥٢، ٢٢٥٥٣، ٢٢٥٥٤، ٢٢٥٥٥، ٢٢٥٥٦، ٢٢٥٥٧، ٢٢٥٥٨، ٢٢٥٥٩، ٢٢٥٦٠، ٢٢٥٦١، ٢٢٥٦٢، ٢٢٥٦٣، ٢٢٥٦٤، ٢٢٥٦٥، ٢٢٥٦٦، ٢٢٥٦٧، ٢٢٥٦٨، ٢٢٥٦٩، ٢٢٥٧٠، ٢٢٥٧١، ٢٢٥٧٢، ٢٢٥٧٣، ٢٢٥٧٤، ٢٢٥٧٥، ٢٢٥٧٦، ٢٢٥٧٧، ٢٢٥٧٨، ٢٢٥٧٩، ٢٢٥٨٠، ٢٢٥٨١، ٢٢٥٨٢، ٢٢٥٨٣، ٢٢٥٨٤، ٢٢٥٨٥، ٢٢٥٨٦، ٢٢٥٨٧، ٢٢٥٨٨، ٢٢٥٨٩، ٢٢٥٩٠، ٢٢٥٩١، ٢٢٥٩٢، ٢٢٥٩٣، ٢٢٥٩٤، ٢٢٥٩٥، ٢٢٥٩٦، ٢٢٥٩٧، ٢٢٥٩٨، ٢٢٥٩٩، ٢٢٦٠٠، ٢٢٦٠١، ٢٢٦٠٢، ٢٢٦٠٣، ٢٢٦٠٤، ٢٢٦٠٥، ٢٢٦٠٦، ٢٢٦٠٧، ٢٢٦٠٨، ٢٢٦٠٩، ٢٢٦١٠، ٢٢٦١١، ٢٢٦١٢، ٢٢٦١٣، ٢٢٦١٤، ٢٢٦١٥، ٢٢٦١٦، ٢٢٦١٧، ٢٢٦١٨، ٢٢٦١٩، ٢٢٦٢٠، ٢٢٦٢١، ٢٢٦٢٢، ٢٢٦٢٣، ٢٢٦٢٤، ٢٢٦٢٥، ٢٢٦٢٦، ٢٢٦٢٧، ٢٢٦٢٨، ٢٢٦٢٩، ٢٢٦٣٠، ٢٢٦٣١، ٢٢٦٣٢، ٢٢٦٣٣، ٢٢٦٣٤، ٢٢٦٣٥، ٢٢٦٣٦، ٢٢٦٣٧، ٢٢٦٣٨، ٢٢٦٣٩، ٢٢٦٤٠، ٢٢٦٤١، ٢٢٦٤٢، ٢٢٦٤٣، ٢٢٦٤٤، ٢٢٦٤٥، ٢٢٦٤٦، ٢٢٦٤٧، ٢٢٦٤٨، ٢٢٦٤٩، ٢٢٦٥٠، ٢٢٦٥١، ٢٢٦٥٢، ٢٢٦٥٣، ٢٢٦٥٤، ٢٢٦٥٥، ٢٢٦٥٦، ٢٢٦٥٧، ٢٢٦٥٨، ٢٢٦٥٩، ٢٢٦٦٠، ٢٢٦٦١، ٢٢٦٦٢، ٢٢٦٦٣، ٢٢٦٦٤، ٢٢٦٦٥، ٢٢٦٦٦، ٢٢٦٦٧، ٢٢٦٦٨، ٢٢٦٦٩، ٢٢٦٧٠، ٢٢٦٧١، ٢٢٦٧٢، ٢٢٦٧٣، ٢٢٦٧٤، ٢٢٦٧٥، ٢٢٦٧٦، ٢٢٦٧٧، ٢٢٦٧٨، ٢٢٦٧٩، ٢٢٦٨٠، ٢٢٦٨١، ٢٢٦٨٢، ٢٢٦٨٣، ٢٢٦٨٤، ٢٢٦٨٥، ٢٢٦٨٦، ٢٢٦٨٧، ٢٢٦٨٨، ٢٢٦٨٩، ٢٢٦٩٠، ٢٢٦٩١، ٢٢٦٩٢، ٢٢٦٩٣، ٢٢٦٩٤، ٢٢٦٩٥، ٢٢٦٩٦، ٢٢٦٩٧، ٢٢٦٩٨، ٢٢٦٩٩، ٢٢٧٠٠، ٢٢٧٠١، ٢٢٧٠٢، ٢٢٧٠٣، ٢٢٧٠٤، ٢٢٧٠٥، ٢٢٧٠٦، ٢٢٧٠٧، ٢٢٧٠٨، ٢٢٧٠٩، ٢٢٧١٠، ٢٢٧١١، ٢٢٧١٢، ٢٢٧١٣، ٢٢٧١٤، ٢٢٧١٥، ٢٢٧١٦، ٢٢٧١٧، ٢٢٧١٨، ٢٢٧١٩، ٢٢٧٢٠، ٢٢٧٢١، ٢٢٧٢٢، ٢٢٧٢٣، ٢٢٧٢٤، ٢٢٧٢٥، ٢٢٧٢٦، ٢٢٧٢٧، ٢٢٧٢٨، ٢٢٧٢٩، ٢٢٧٣٠، ٢٢٧٣١، ٢٢٧٣٢، ٢٢٧٣٣، ٢٢٧٣٤، ٢٢٧٣٥، ٢٢٧٣٦، ٢٢٧٣٧، ٢٢٧٣٨، ٢٢٧٣٩، ٢٢٧٤٠، ٢٢٧٤١، ٢٢٧٤٢، ٢٢٧٤٣، ٢٢٧٤٤، ٢٢٧٤٥، ٢٢٧٤٦، ٢٢٧٤٧، ٢٢٧٤٨، ٢٢٧٤٩، ٢٢٧٥٠، ٢٢٧٥١، ٢٢٧٥٢، ٢٢٧٥٣، ٢٢٧٥٤، ٢٢٧٥٥، ٢٢٧٥٦، ٢٢٧٥٧، ٢٢٧٥٨، ٢٢٧٥٩، ٢٢٧٦٠، ٢٢٧٦١، ٢٢٧٦٢، ٢٢٧٦٣، ٢٢٧٦٤، ٢٢٧٦٥، ٢٢٧٦٦، ٢٢٧٦٧، ٢٢٧٦٨، ٢٢٧٦٩، ٢٢٧٧٠، ٢٢٧٧١، ٢٢٧٧٢، ٢٢٧٧٣، ٢٢٧٧٤، ٢٢٧٧٥، ٢٢٧٧٦، ٢٢٧٧٧، ٢٢٧٧٨، ٢٢٧٧٩، ٢٢٧٨٠، ٢٢٧٨١، ٢٢٧٨٢، ٢٢٧٨٣، ٢٢٧٨٤، ٢٢٧٨٥، ٢٢٧٨٦، ٢٢٧٨٧، ٢٢٧٨٨، ٢٢٧٨٩، ٢٢٧٩٠، ٢٢٧٩١، ٢٢٧٩٢، ٢٢٧٩٣، ٢٢٧٩٤، ٢٢٧٩٥، ٢٢٧٩٦، ٢٢٧٩٧، ٢٢٧٩٨، ٢٢٧٩٩، ٢٢٨٠٠، ٢٢٨٠١، ٢٢٨٠٢، ٢٢٨٠٣، ٢٢٨٠٤، ٢٢٨٠٥، ٢٢٨٠٦، ٢٢٨٠٧، ٢٢٨٠٨، ٢٢٨٠٩، ٢٢٨١٠، ٢٢٨١١، ٢٢٨١٢، ٢٢٨١٣، ٢٢٨١٤، ٢٢٨١٥، ٢٢٨١٦، ٢٢٨١٧، ٢٢٨١٨، ٢٢٨١٩، ٢٢٨٢٠، ٢٢٨٢١، ٢٢٨٢٢، ٢٢٨٢٣، ٢٢٨٢٤، ٢٢٨٢٥، ٢٢٨٢٦، ٢٢٨٢٧، ٢٢٨٢٨، ٢٢٨٢٩، ٢٢٨٣٠، ٢٢٨٣١، ٢٢٨٣٢، ٢٢٨٣٣، ٢٢٨٣٤، ٢٢٨٣٥، ٢٢٨٣٦، ٢٢٨٣٧، ٢٢٨٣٨، ٢٢٨٣٩، ٢٢٨٤٠، ٢٢٨٤١، ٢٢٨٤٢، ٢٢٨٤٣، ٢٢٨٤٤، ٢٢٨٤٥، ٢٢٨٤٦، ٢٢٨٤٧، ٢٢٨٤٨، ٢٢٨٤٩، ٢٢٨٥٠، ٢٢٨٥١، ٢٢٨٥٢، ٢٢٨٥٣، ٢٢٨٥٤، ٢٢٨٥٥، ٢٢٨٥٦، ٢٢٨٥٧، ٢٢٨٥٨، ٢٢٨٥٩، ٢٢٨٦٠، ٢٢٨٦١، ٢٢٨٦٢، ٢٢٨٦٣، ٢٢٨٦٤، ٢٢٨٦٥، ٢٢٨٦٦، ٢٢٨٦٧، ٢٢٨٦٨، ٢٢٨٦٩، ٢٢٨٧٠، ٢٢٨٧١، ٢٢٨٧٢، ٢٢٨٧٣، ٢٢٨٧٤، ٢٢٨٧٥، ٢٢٨٧٦، ٢٢٨٧٧، ٢٢٨٧٨، ٢٢٨٧٩، ٢٢٨٨٠، ٢٢٨٨١، ٢٢٨٨٢، ٢٢٨٨٣، ٢٢٨٨٤، ٢٢٨٨٥، ٢٢٨٨٦، ٢٢٨٨٧، ٢٢٨٨٨، ٢٢٨٨٩، ٢٢٨٩٠، ٢٢٨٩١، ٢٢٨٩٢، ٢٢٨٩٣، ٢٢٨٩٤، ٢٢٨٩٥، ٢٢٨٩٦، ٢٢٨٩٧، ٢٢٨٩٨، ٢٢٨٩٩، ٢٢٩٠٠، ٢٢٩٠١، ٢٢٩٠٢، ٢٢٩٠٣، ٢٢٩٠٤، ٢٢٩٠٥، ٢٢٩٠٦، ٢٢٩٠٧، ٢٢٩٠٨، ٢٢٩٠٩، ٢٢٩١٠، ٢٢٩١١، ٢٢٩١٢، ٢٢٩١٣، ٢٢٩١٤، ٢٢٩١٥، ٢٢٩١٦، ٢٢٩١٧، ٢٢٩١٨، ٢٢٩١٩، ٢٢٩٢٠، ٢٢٩٢١، ٢٢٩٢٢، ٢٢٩٢٣، ٢٢٩٢٤، ٢٢٩٢٥، ٢٢٩٢٦، ٢٢٩٢٧، ٢٢٩٢٨، ٢٢٩٢٩، ٢٢٩٣٠، ٢٢٩٣١، ٢٢٩٣٢، ٢٢٩٣٣، ٢٢٩٣٤، ٢٢٩٣٥، ٢٢٩٣٦، ٢٢٩٣٧، ٢٢٩٣٨، ٢٢٩٣٩، ٢٢٩٤٠، ٢٢٩٤١، ٢٢٩٤٢، ٢٢٩٤٣، ٢٢٩٤٤، ٢٢٩٤٥، ٢٢٩٤٦، ٢٢٩٤٧، ٢٢٩٤٨، ٢٢٩٤٩، ٢٢٩٥٠، ٢٢٩٥١، ٢٢٩٥٢، ٢٢٩٥٣، ٢٢٩٥٤، ٢٢٩٥٥، ٢٢٩٥٦، ٢٢٩٥٧، ٢٢٩٥٨، ٢٢٩٥٩، ٢٢٩٦٠، ٢٢٩٦١، ٢٢٩٦٢، ٢٢٩٦٣، ٢٢٩٦٤، ٢٢٩٦٥، ٢٢٩٦٦، ٢٢٩٦٧، ٢٢٩٦٨، ٢٢٩٦٩، ٢٢٩٧٠، ٢٢٩٧١، ٢٢٩٧٢، ٢٢٩٧٣، ٢٢٩٧٤، ٢٢٩٧٥، ٢٢٩٧٦، ٢٢٩٧٧، ٢٢٩٧٨، ٢٢٩٧٩، ٢٢٩٨٠، ٢٢٩٨١، ٢٢٩٨٢، ٢٢٩٨٣، ٢٢٩٨٤، ٢٢٩٨٥، ٢٢٩٨٦، ٢٢٩٨٧، ٢٢٩٨٨، ٢٢٩٨٩، ٢٢٩٩٠، ٢٢٩٩١، ٢٢٩٩٢، ٢٢٩٩٣، ٢٢٩٩٤، ٢٢٩٩٥، ٢٢٩٩٦، ٢٢٩٩٧، ٢٢٩٩٨، ٢٢٩٩٩، ٢٣٠٠٠، ٢٣٠٠١، ٢٣٠٠٢، ٢٣٠٠٣، ٢٣

من الشهيات بيم وتثقل، وفي نسخة بثناة بدل الثقل والكل بمعنى مشكلات، وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التحلل في الورع، قال الفزالي: الورع أقسام، ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بفكر نية القوة على العبادة، ورع المثقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام، ورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه الاحتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع، فإنا لم يكن فهو ورع الموسمين: قال: ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة، أي أصم من أن يكون ذلك للتروك حراماً أم لا انتهى. وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسمين كمن يتنع من أكل العبد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم أفلت منه، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني، وكمن يترك تناول الشيء خوفاً ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل إباحته قوياً وتأويله متنع أو مستبعد. ثم ذكر فيه حديثين.

الأول قوله: (عن الزهري) في رواية الحميدي «عن سفيان حدثنا الزهري».

قوله: (عن عباد بن ثميم عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، وفي رواية الحميدي المذكورة «أخبرني سعيد هو ابن السيب وعباد بن ثميم عن عبد الله بن زيد» وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان، وسياقه يشعر بأن طريق سعيد مرسل وطريق عباد موصول، ولم يتعرض المزي لتعيين ذلك في «الأطراف».

قوله: (وقال ابن أبي حفصة) هو محمد وكنيته أبو سلمة واسم والد أبي حفصة مسيرة وهو بصري نزل الجزيرة، وظن الكرماني أن عمداً هذا وسالماً بن أبي حفصة وعصارة بن أبي حفصة شجرة فجزم بذلك هنا فوهم فيه وهماً فاحشاً، فإن والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي ووالد عصارة اسمه ثابت بالنون ثم موحدة ثم مثناة وهو بصري أيضاً، لكن مسيرة مولى ثابت عربي وسالم بن أبي حفصة من طبقة أعلى من طبقة الآتين.

قوله: (لا وضوء إلخ) وصل أحد أثر ابن أبي حفصة المذكور من طرق، ووقع لنا يعلم في «مسند أبي العباس السراج» ولفظه «عن الزهري عن عباد بن ثميم عن عمه مرفوعاً باللفظ المثلث، ومضى بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري «لا وضوء إلخ» فجزم بأن هذا المتن من كلام الزهري، وليس كما ظن ما ذكرته من مسندي أحد السراج، وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيراً، والتقدير: عن الزهري بهذا السند إلى النبي ﷺ قال لا وضوء الحديث. وأقرب أمثلة ذلك ما مضى في الصوم في «باب إذا أظفر في رمضان ثم طلعت الشمس» فإنه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن حروة عن فاطمة عن أسماء قالت «أظفرت على عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس» قيل لهشام: أمروا بالقضاء؟ قال: ويد من قضاء. قال البخاري «وقال معمر سمعت هشاماً لا أدري أقضوا أم لا» فهذا أيضاً فيه حذف تقديره سمعت هشاماً عن معمر عن هشام بالسند والمتن، وقال في آخره «فقال إنسان لهشام: أقضوا أم لا؟ قال: لا أدري» وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك، وأوردته من «مسند عبد بن حيد» «علياً» عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاماً عن فاطمة عن أسماء «فذكرت الحديث. قال «فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا؟ قال لا أدري».

(نصه): اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصاراً مجحفاً، فإن لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها، ورواية غيره من أثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك من كان داخل الصلاة، ووجه أن خروج الريح من المصلي هو الذي يقع له غالباً بخلاف غيره من التوافض فإنه لا يهجم عليه إلا نادراً، وليس المراد حصر نقض الوضوء بوجود الريح. الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة، وقد استدل به على أن التسمية ليست شرطاً لصحة الذبح، وقد استدل به على أن التسمية ليست شرطاً في جواز الأكل من الذبيحة، وسبب تقريره بالجواب مما أورد عليه وسائر مباحثه في كتاب الذبائح مستوفى إن شاء الله تعالى، وهو أصل في تحسين الظن بالسلم وأن أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر.

٦- باب قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا

انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴿ [الجمعة: ١١].

٢٠٥٨ - حَدَّثَنَا طَلْحُ بْنُ غُثَامٍ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمٍ

قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ نَحْنَ نَحْنُ نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أُنْزِلَتْ مِنَ الشَّامِ عِزٌّ تَحْوِيلُ طَعَامًا، فَانْفَضُّوا إِلَيْهَا، حَتَّى مَا يَبْقَى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا نَسَاءُ عَشْرٍ

وَقَالَ هَمَامٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِجِدْ تَمْرَةً مَسْفُطَةً عَلَى فِرَاشِي». [الطبر: ٢٤٣١، ٢٤٣٢. أخرجه مسلم: ١٠٧١].

قوله: (باب ما ينتزه) يضم أوله أي يجتنب (من الشهيات). وللكتشيبي يكره بدل ينتزه.

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن للثوري وطلحة هو ابن مطرف، والإسناد كله كوفيون إلا الصحابي فإنه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مراراً، وصرح بجي القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كما سيأتي في اللقطة.

قوله: (مسقوفة) كذلك للأكثر. وفي رواية كريمة «مسقطة» يضم أوله وفتح القاف، قال ابن التيمي قوله: «مسقوفة» كلمة غريبة لأن المشهور أن سقط لازم والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول، واستشهد له الخطابي بقوله تعالى: ﴿كَانَ وَعْدَهُ مَائِيًا﴾ [مريم: ٦١] أي آتياً وقال ابن التين: مسقوفة بمعنى ساقطة كقولهم حجاباً مستوراً أي ساتراً. وقال ابن مالك في الشواهد: قوله مسقوفة بمعنى مسقطة ولا فصل له، ونظيره مرفوق بمعنى مرفق أي مسترق عن ابن جني قال: وكما جاء مفعول ولا فصل له جاء فعل ولا مفعول له كقراءة النخعي «عموا ووصوا» يضم أولهما ولم يمس مصموم اكتفاء بأصم. قلت: وقد أخرجه الإسماجلي من وجه آخر عن قيسة شيخ البخاري فيه فقال «مطروحة» وأخرجه أبو نعيم من وجهين آخرين عن قيسة شيخ البخاري فيه فقال: «بصرة» ولم يقل مسقوفة ولا مسقطة.

قوله: (وقال همام إلخ) وصله في اللقطة بشمائه ولفظه «لأنى لأقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرضها لأكلها ثم أعشى أن تكون صدقة فآلتها». قلت: ولم يستحضر الكرماني لفظ رواية همام فقال: قام الحديث غير المذكور، وهو لولا أن تكون صدقة لأكلتها. قلت: والنكتة في ذكره هنا ما فيه من تعيين المثل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه، ومع ذلك لم يأكلها وذلك البلى في السورج. قال المذهب: لعلمه ﷺ كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيملق بثوبه من ثمر الصدقة شيء فيقع في فراشه، وإلا فما الفرق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة. قلت: ولم ينحصر وجود شيء من ثمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل، بل يجتمل أن يكون ذلك التمر حل لغيره من يستحق الصدقة عن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له، أو حل لغيره من بيته فقبض منه بقية. وقد روى أحد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «تصور النبي ﷺ ذات ليلة، فليل له ما أسهر؟ قال إني وجدت ثمرة ساقطة فآلتها، ثم ذكرت ثمرًا كان حننا من ثمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة أو من ثمر أهلي، فذلك أسهرني» وهو عمول على التعدد وأنه لما اقتنع له أكل التمرة كما في هذا الحديث وأقلقه ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها مما يدخل التردد تركه احتياطاً، ويجتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه. وقال المذهب: إنما تركها تورعاً وليس بواجب، لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم، وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي ﷺ، ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى.

٥- باب من لم يرَ الوُساوسَ ونَحَوَهَا مِنَ الشَّهَاتِ

٢٠٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَيْمٍ، عَنْ عُمِّهِ قَالَ: شَكِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ بِجِدِّ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى انْقَطَعَ الصَّلَاةُ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: لَا وَضُوءَ إِلَّا يَمَسُّ وَجَدَتْ الرِّيحَ أَوْ سَمِعَتْ الصَّوْتِ. [راجع: ٣٧. أخرجه مسلم: ٣٩١].

٢٠٥٧ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُّوهُ». [الطبر: ٣٥٥٠، ٣٥٥١].

قوله: (باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشهات) في رواية الكتشيبي

زَجَلًا، فَتَزَلَّتْ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا بَيْعَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّقُوا إِلَيْهَا﴾. [الجمعة: ١١].
[راجع: ٩٣٦. أخرجه مسلم: ٨٦٣].

قوله: (باب قول الله عز وجل: وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّقُوا إِلَيْهَا) كانه أشار بهذه الترجمة إلى أن التجارة وإن كانت ممدوحة باعتبار كونها من المكاسب الحلال فإنها قد تزد إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها. وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انقضاء الناس من النبي ﷺ وهو يخطب، ومضى الكلام عليه مبسوطاً في كتاب الجمعة، وباتي بعضه في تفسير سورة الجمعة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقوله عز وجل: ﴿رَجُلًا لَا تَلْهِمُهُمْ تِجَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾) أي وتفسير ذلك، وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى لا تلهيهم عن الصلاة المكتوبة، وتسلك به قوم في منع ترك التجارات وليس بواضح. قوله: (وقال قتادة: كَانَ الْقَوْمُ يَتْبَاعُونَ إِيَّاهُ) لم أقف عليه موصلاً عنه، وقد وقع في من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فاقامت الصلاة فأغلقت حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر «فيهم نزلت» فذكر الآية. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه، وفي «الحلية» عن سفیان الثوري: كانوا يتابعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجمعة. ثم أورد للمصنف حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف، وسيأتي الكلام عليه في «باب بيع الورق بالذهب نسيئة» بعد نيف وستين باباً وموضع الترجمة منه قوله فيه «وكأننا تاجرین على عهد رسول الله ﷺ» وقد خفي ذلك على القطب فحسرت بخطه: لم يذكر أحد من الشراح مناسبة الترجمة لهذا الحديث فيتنظر.

(تنبيه): أبو المنهال المذكور في هذا الإسناد غير أبي المنهال صاحب أبي برة الأسلمي في حديث الواقيت، واسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم صاحب أبي برة سيار بن سلامة. وأخرج البخاري الطريق الثانية بتزول رجل لأجل زيادة عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور، وعامر بن مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد.

قوله: (نسباً) بكسر الملهمة وسكون التحتانية بعدها همزة، وللكتشيبي نساء بفتح النون والمهمله ومده.
٩- باب الخروج في التَّجَارَةِ
وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاتَّقِشُوا فِي الْأَرْضِ وَابْعَثُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

٢٠٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا تَعْلُكَةُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عُصَيْنٍ: أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ: اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ - وَكَأَنَّهُ كَانَ مُشْغُولًا - فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى، فَخَرَّعَ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَيْسٍ؟ أَلَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ؟ فَقَالَ: كُنَّا نَأْمُرُ بِذَلِكَ. فَقَالَ: تَأَلَّيْنِي عَلَى ذَلِكَ بِأَيِّئَةٍ، فَطَلَّقْتُ إِلَى مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ فَسَأَلْتُهُمْ: قَالُوا: لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَمْرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، فَلَذَهَبَ بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ عُمَرُ: أَخْفِيْ عَلَى هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ الْهَاتِي الصَّفْقَ بِالْأَسْوَاقِ. يَفْئِي الْخُرُوجَ إِلَى التَّجَارَةِ. (الطبر: ٦٢٤٥، ٧٣٥٣، والطبر في البُيُوع باب: ٤٩. أخرجه مسلم: ٢١٥٣).

قوله: (باب الخروج في التجارة، وقول الله عز وجل: ﴿فَاتَّقِشُوا فِي الْأَرْضِ وَابْعَثُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾) قال ابن بطال: هو إباحة بعد حظر كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حُلِّمْتُمْ فَاصْطَلُوا﴾. [المائدة: ٢] وقال ابن المنير في الحاشية: غرض البخاري إجازة الحركات في التجارة ولو كانت بعيدة خلافاً لمن يتطنع ولا يحضر السوق كما سيأتي في مكانه إن شاء الله تعالى.

قوله: (أن أبا موسى استأذن على عمر فلم يؤذن له) زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كما سيأتي في الاستئذان «أنه استأذن ثلاثاً». قوله: (فقال كما نؤمر بذلك) في الرواية المذكورة أنه قال «قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع». قوله: (فلذهب بأبي سعيد) في الرواية المذكورة «فأخبرت عمر عن النبي ﷺ بذلك» وفيه الدلالة على أن قول الصحابي «كما نؤمر بكذا» محمول على الرفع،

٧- باب مَنْ لَمْ يَمَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالَ
٢٠٥٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبِرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يَمَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنْ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْفَرَامِ». (الطبر: ٢٠٨٣).
قوله: (باب من لم يمال من حيث كسب المال) في هذه الترجمة إشارة إلى ذم ترك التحري في المكاسب.

قوله: (يأتي على الناس زمان) في رواية أحد عن يزيد عن ابن أبي ذئب يستند «لأيتين على الناس زمان» وللنسائي من وجه آخر «يأتي على زمان الناس ما يالي الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام» وهذا أورد النسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة، ووجه المزي في «الأطراف» فظن أن محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذئب فترجم به للنسائي مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذئب، وليس كما ظن فإني لم أقف عليه في جميع النسخ التي وقفت عليها من النسائي إلا عن الشعبي لا عن سعيد، ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه أفذه ابن أبي ليس لا ابن أبي ذئب، لأنني لا أعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي، وقال ابن التين: أخبر النبي ﷺ بهذا تخليراً من فتنة المال، وهو من بعض دلائل نيوته لإعباره بالأمر الذي لم تكن في زمنه. ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين، ولا فائز للمال من الحلال ليس مذموماً من حيث هو، والله أعلم.

٨- باب التَّجَارَةِ فِي الْبَرِّ وَغَيْرِهِ
وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رَجُلًا لَا تَلْهِمُهُمْ بَيْعَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧].

وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الْقَوْمُ يَتَّبِعُونَ وَيَتَّبِعُونَ، وَلَكَيْتُمْ إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حَقِّهِ اللَّهِ لَمْ تَلْهِمُهُمْ بَيْعَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، حَتَّى يُؤْذُوهُ إِلَى اللَّهِ.

٢٠٦٠، ٢٠٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: كُنْتُ أَنْجِرُ فِي الصَّرْفِ، فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ ﷺ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (ج).
وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَعَاصِمُ بْنُ مُصْعَبٍ: أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا الْمُنْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَا: كُنَّا تَاجِرِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَدَا يَبِيدُ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نَسِيئًا فَلَا يَصْلُحُ». [الحدِيث: ٢٠٦٠، الطبر: ٢١٨٠، ٢٢٩٧، ٢٣٩٣] [الحدِيث: ٢١٦١، الطبر: ٢١٨١، ٢٢٩٨، ٣٩٤٠. أخرجه مسلم: ١٥٨٩].

قوله: (باب التجارة في البر وغيره) لم يقع في رواية الأكثر قوله «وغيره» وثبت عند الإسماعيلي وكريمة. واختلف في ضبط البر فالأكثر على أنه بالزاي، وليس في الحديث ما يدل عليه بمصرحه بل بطريق عموم المكاسب المباحة. وصوب ابن عساکر أنه بالراء وهو الين بمؤاخاة الترجمة التي بعد هذه بيب وهو «التجارة في البحر» وكذا

ويقوى ذلك إذا ساقه مساق الاستدلال، وفيه أن الصحابي الكبير القدر الشديد الزورم لرسول الله ﷺ قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه، وإدعى بعضهم أنه يستغنى عنه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد، وليس كذلك لأن في بعض طرقه أن عمر قال: إني أحببت أن أثبت. وستأتي فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى. وقد قبل عمر خبر الضحاك بن سفيان وحده في البنية وغير ذلك.

قوله: (فقال عمر أخفى علي هذا من أمر رسول الله ﷺ؟ أهائي الصنف بالأسواق، يعني الخروج إلى التجارة) كذا في الأصل، وأطلق عمر على الاستئذان بالتجارة لمؤا لأنها منه من طول ملازمة النبي ﷺ حتى سمع غيره منه سالم يسمعه، ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسي، وكان احتياج عمر إلى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتفتت عن الناس، وأما أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته، وملازمة عمر للنبي ﷺ لا تخفى كما سيأتي في ترجمته في المناقب. واللهو مطلقاً ما يلهي سواء كان حراماً أو حلالاً، وفي الشرع ما يجرم فقط.

قوله في آخره: (حدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث به) فيه التصريح بوصف الملحق للذكر، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع، وكذا وقع في رواية أبي الوقت.

١١ - باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾
وَقَوْلُهُ جَلْ ذِكْرُهُ: ﴿ رَجُلَانِ لَا تِلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا تَبِيعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [النور: ٣٧].

وقال قتادة: كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ وَكَذَلِكَ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ، لَمْ تِلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا تَبِيعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، حَتَّى يُلْكَوْهُ إِلَى اللَّهِ.

٢٠٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ لُفَيْلٍ، عَنْ خُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْبَيْتُ عِزٌّ وَنَحْنُ نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَانْفَضُّوا النَّاسَ إِلَّا النَّسِيَّ عَشْرَ رَجُلًا، فَزَوَّكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَكُفُّوا رَأْسَهُمْ ﴾ [الجمعة: ١١]. [راجع: ٩٣٦. أخرجه مسلم: ٨٦٣، بإسقاط].

قوله: (باب) ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ وقوله ﴿ لَا تِلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا تَبِيعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ وقال قتادة: كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ (إخ) كذا وقع جميع ذلك معاً في رواية للمستطفي وسقط لغيره إلا النسفي فإنه ذكرها هنا وحذفها عما مضى، وكذا وقع مكرراً في نسخة الصنعاني، وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الحروي أن أصل البخاري كان عند القريزي وكانت فيه إحقاقات في المواشع وغيرها، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقاً به. فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار، وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بأن قال: ذكر الآية هنا لخطورتها وهو اللوم. وذكرها هناك لفهمها وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى.

١٢ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾
[البقرة: ٢٦٧].

٢٠٦٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقْتَ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُقْبِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلَوْ زَوَّجَهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْعَارِزِينَ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْفَعُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئاً». [راجع: ١٤٢٥. أخرجه مسلم: ١٠٢٤].

٢٠٦٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا، عَنْ غَيْرِ امْرِئِهِ، فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ». [المطر: ٥١٩٢، ٥١٩٥، ٥٣٦٠. أخرجه مسلم: ١٠٢٦، مطروحاً].

قوله: (باب) ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ أي نصيره. وحكى ابن بطال أنه وقع في الأصل «كلوا» بدل أنفقوا وقال إنه غلط اهـ وكذا رأيت في روايته في رواية

ويقوى ذلك إذا ساقه مساق الاستدلال، وفيه أن الصحابي الكبير القدر الشديد الزورم لرسول الله ﷺ قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه، وإدعى بعضهم أنه يستغنى عنه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد، وليس كذلك لأن في بعض طرقه أن عمر قال: إني أحببت أن أثبت. وستأتي فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى. وقد قبل عمر خبر الضحاك بن سفيان وحده في البنية وغير ذلك.

قوله: (فقال عمر أخفى علي هذا من أمر رسول الله ﷺ؟ أهائي الصنف بالأسواق، يعني الخروج إلى التجارة) كذا في الأصل، وأطلق عمر على الاستئذان بالتجارة لمؤا لأنها منه من طول ملازمة النبي ﷺ حتى سمع غيره منه سالم يسمعه، ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسي، وكان احتياج عمر إلى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتفتت عن الناس، وأما أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته، وملازمة عمر للنبي ﷺ لا تخفى كما سيأتي في ترجمته في المناقب. واللهو مطلقاً ما يلهي سواء كان حراماً أو حلالاً، وفي الشرع ما يجرم فقط.

١٠ - باب التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ

وقال مطرٌ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا ذِكْرَةُ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بِحَقٍّ، ثُمَّ تَلَا: ﴿ وَرَأَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ لَهُ وَتَوَلَّى لَهُ وَتَوَلَّى مِنْ فَتْلِهِ ﴾ [النحل: ١٤].

وَالْفُلْكَ: السُّفُنُ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاقٌ.

وقال مجاهد: تَمَخَّرَ السُّفُنُ الرِّيحَ، وَلَا تَمَخَّرَ الرِّيحَ مِنَ السُّفُنِ إِلَّا الْفُلْكَ الْعِظَامُ.

٢٠٦٣ - وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْغَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ، خَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

حدثني عبد الله بن صالح: حَدَّثَنِي الثَّوْبِيُّ بِهِ. [راجع: ١٤٩٨].

قوله: (باب التجارة في البحر) أي إباحة ركوب البحر للتجارة، وفي بعض النسخ «وغيره» فإن ثبت قوي قول من قرأ «البر» فيما سبق يباب بضم أوله أو بالزاي.

قوله: (وقال مطر (إخ) هو مطر الوراق البصري مشهور في التابعين، ووقع في رواية الخسري وحده «وقال مطرف» وهو تصحيف، وفيه الوراق وصفه المزني والقطب وآخرون، وقال الكرماني: الظاهر أنه ابن الفضل الروزي شيخ البخاري، وكان ظهور ذلك له من حيث إن الذين أخرجوا رجال البخاري كالكلابي لم يذكروا فهم الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علمهم، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق حيد الله بن شاذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بركوب البحر بأمان ويقول: ما ذكره الله تعالى في القرآن إلا بحق، ووجه حمل ذلك على الإباحة أنها سبقت في مقام الامتنان، وتضمن ذلك الرد على من منع ركوب البحر، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

قوله: (الفلك السفن الواحد والجمع سواء) هو قول أكثر أهل اللغة، ويصل عليه قوله تعالى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمُشْحُونِ ﴾ [يس: ٤١] وقوله ﴿ حَتَّى إِذَا كَسَمَ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [يونس: ٢٢] فذكره في الإفراد والجمع بلفظ واحد، وقيل إن الفلك بالضم والإسكان جمع فلك بفتحين مثل أسد وأسد، وقال صاحب «الحكم» السفينة فيلة بمعنى فاعلة سميت سفينة لأنها تسفن وجه الماء أي تقسره، والجمع سفن وسفائن وسفين.

قوله: (وقال مجاهد (إخ) وصله القرياني في نصيره، وكذلك عبد بن حيد من وجه آخر، قال عياض: ضبطه الأكثر بنصب السفن وعكسه الأصيلي، والصواب الأول عند بعضهم بناء على أن الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الإقبال والإقبال، وضبط الأصيلي صواب وهو ظاهر القرآن إذ جعل الفعل للسفينة فقال «مواخر فيه» وقوله «فخر» بفتح المعجمة أي تشق يقال غرت السفينة إذا شقت الماء بصوت، وقيل المنخر الصوت نفسه، وكان مجاهداً أراد أن شق السفينة للبحر بصوت إنما هو بواسطة الريح، ومعنى قوله «ولا تمخر إلخ» أن الصوت لا يحصل إلا من كبر السفن، أو لا

١٤ - باب شراء النبي بالبسيطة

٢٠٦٨ - حَدَّثَنَا مُطْعِنُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِيِّ فِي السَّلَامِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَزَعَمَهُ ذُوْعًا مِنْ خَلِيْلِهِ. [الطبر: ٢٠٦٩، ٢٢٠٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٨٩، ٢٥٠٩، ٢٥١٣، ٢٥١٦، أخرجه مسلم: ١٦٠٣].

٢٠٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ (ح). حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا اسْبَاطُ بْنُ الْأَسْعِجِ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ السَّمْعَوِيُّ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَيْرٍ شَعِيرٍ، وَإِعَالَةٍ مَيْخَةٍ، وَقَدْ زَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ ذِعْأَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِيهِ، وَقَدْ سَبَّحَتْهُ يَقُولُ: «مَا أَفْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعٌ بَرٍّ، وَلَا صَاعٌ حَبٍّ، وَإِنْ عِنْدَهُ لَيَسَّعُ نِسْوَةً». [الطبر: ٢٥٠٨].

قوله: (باب شراء النبي بالبسيطة) بكرة المملة والمداي بالأجل، قال ابن بطال: الشراء بالبسيطة جاز بالإجماع. قلت: لعل المصنف تخيل أن أحدا يتخيل أنه لا يشتري بالبسيطة لأنها دين فأراد دفع ذلك التخيل، وأورد المصنف فيه حديثي عائشة وأنس ﷺ أنه اشترى شعيرا إلى أجل ودين عليه درهمه، وسيأتي الكلام عليهما مستوفى في أول الرهن إن شاء الله تعالى.

قوله في طريق عائشة: (ذكرنا عند إبراهيم) هو النخعي، وقوله (الرهن في السلم) أي السلف، ولم يرد به السلم العربي.

وقوله في حديث أنس (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم.

وقوله في الطريق الثانية (أسباط) هو بفتح الحززة وسكون المملة بعدها موحدة. وقوله (أبو اليسع) بفتح التحتانية والمملة وهو بصري، وكذا بقية رجال الإسناد، وليس لأسباط في البخاري سوى هذا الموضع، وقد قيل إن اسم أبيه عبد الواحد، وقد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع، وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن إبراهيم، والكتبة في جميعها مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده.

وقوله فيه (وقد سمعته يقول) هو كلام أنس، والضمير في سمعته للنبي ﷺ، أي قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهرا للبيب في شرائه إلى أجل، ونحمل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس، لأنه إخراج للسيف عن ظاهره بغير دليل، والله أعلم.

١٥ - باب كسب الرجل وعمله بيده

٢٠٧٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي غُرُوءُ ابْنِ الرَّهْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ الصُّدِّيقُ قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قُرَيْشِي أَنَّ حَرْفِي لَمْ تَكُنْ تَعْرِضُ عَنْ مَوْئِدَةِ أَهْلِي، وَثَلَّثْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَاكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا أَمَالٍ، وَيَحْرُفُ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ.

٢٠٧١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ غُرُوءَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ اصْطِحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَمَالًا أَنْفُسِهِمْ، فَكَانَ يَكُونُ لَهُمْ إِرْوَاحٌ، فَقِيلَ لَهُمْ: «لَوْ احْتَسَبْتُمْ».

رواه هشام، عن إبراهيم، عن عائشة. [راجع: ٩٠٢. أخرجه مسلم:

النسفي، وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على الصواب، وقد تقدم النقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرها: إن المراد بها التجارة. ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعا «إذا أنفتحت المرأة من طعام بيتها» الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة. ثم أورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ «إذا أنفتحت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره» وفيه رد على من عيه فيما أذن لها في ذلك، والأول أن يعمل على ما إذا أنفتحت من الذي يخصها به إذا صدقت به بغير استئذنه فإنه يصدق كونه من كسبه فيؤخذ عليه، وكونه بغير أمره يمتثل أن يكون أذن لها بطريق الإجمال لكن المنفي ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الحمل على أحد هذين المعنيين وإلا فحيث كان من ماله بغير إذنه لا إجمالا ولا تفصيلا فهي مأذونة بذلك لا مأجورة، وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسي وغيره. وأما قوله في حديث أبي هريرة «فلها نصف أجره» فهو محمول على ما إذا لم يكن هناك من يعينه على تنفيذ الصدقة، بخلاف حديث عائشة ففيه أن للخدام مثل ذلك، أو المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة أن أجره وأجرها إذا جمعا كان لها النصف من ذلك فلذلك لهما أجر كامل ومما اثنان فكأنهما نصفان.

١٣ - باب من أحب البسط في الرزق

٢٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى الْكِرْمَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْسُطَ لِي رِزْقِي، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَمْرِي، فَلْيَصِلْ رَجْعُهُ». [الطبر: ٩٨٩، أخرجه مسلم: ٢٥٥٧].

قوله: (باب من أحب البسط) أي التوسع (في الرزق) وجواب «من» محذوف تقديره ما في الحديث وهو «فليصل رحمه». واستغذ منه جواز هذه المحبة خلافا لمن كرمها مطلقا.

قوله: (حدثنا محمد بن أبي يعقوب) اسم أبيه إسحاق بن منصور، وقيل إن منصورا اسم أبيه، وقيل إن أبا يعقوب جده الكرماني بكسر الكاف، وذكر الكرماني الشارح أن النووي ضبطها بفتح الكاف وتعبه، وسلف النووي في ذلك أبو سعيد بن السمعاتي وهو أعلم الناس بذلك، فعمل الصواب بذلك، فعمل الصواب فيها في الأصل الفتح، ثم كثر استعمالها بالكسر تغييرا من العامة، وقد نزل محمد المذكور البصرة، ووقعه ابن معين وغيره، ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الأحكام، والثلاثة إسنادها واحد إلى الزهري، وشيخه حسان هو ابن إبراهيم الكرماني ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (قال محمد هو الزهري) كذا في الأصل، وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري.

قوله: (عن أنس) يأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس.

قوله: (وينسأ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهيئة ثم همزة أي يؤخر له، والأثر ما بقية العمر قال زهير:

ولمرو ما عاش محمدا له أمل لا يتهي الطرف حتى يتهي الأثر

وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى. قال العلماء: معنى البسط في الرزق البركة فيه، وفي العمر حصول القوة في الجسد، لأن صلة أقاربه صدقة والصدقة تربي المال وتزيده فيه فيمنع بها ويذكر، لأن رزق الإنسان يكسب وهو في بطن أمه فلذلك احتيج إلى هذا التأويل، أو المعنى أنه يكسب مقيدا بشرط كان يقال إن وصل رحمه فله كذا وإلا فكذا، أو المعنى بقاء ذكره الجليل بعد الموت، وأغرب الحكيم الترمذي فقال: المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ. وقال ابن قتيبة: يمتثل أن يكسب أجل المبد مائة سنة وتركته عشرين فإن وصل رحمه زاد التزكية. وقال غيره: المكتوب عند الملك للملك به غير المعلوم عند الله عز وجل، فالأول يدخل فيه التنوير. وتوجيه أن المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن خفي لا يعلق عليه الحكم، فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والحلو والإثبات، والحكمة في إيلاخ ذلك إلى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة، وسيأتي ذكر هذه المسألة مبسوطة في كتاب القدر، ويأتي الكلام على إثبات النفي على الفقر في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

.[ΛΕΥ

صَيْقِلًا يَعْمَلُ سَيْوْفَ الْمُسْلِمِينَ وَيُخْذِمُ آلَ أَبِي بَكْرٍ ، وَمِنْ طَرِيقٍ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ وَفِيهِ « قَدْ كُنْتُ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَوْفِرَ مَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ كُنْتُ أَصِيبُ مِنَ اللَّحْمِ وَاللَّيْنِ » وَفِيهِ « وَمَا كَانَ عَنْده دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، مَا كَانَ إِلَّا خَادِمًا وَلِقْعَةً وَمِجْلَبًا » .

قوله: (آل أبي بكر) أي هو نفسه ومن تلمذه فقتله. وقيل أراد نفسه بدليل قوله: «أحترف» حكاية الطيبي. قال: ويدل عليه نسق الكلام لأنه استند الاحتراف إلى ضمير المتكلم عاطفاً له على «فياكل» فلو كان المراد الأهل لتنافر انتهى. وجزم الضياوي ببيان قوله «آل أبي بكر» عدول عن المتكلم إلى النية على طريقه الانقضات، قال وقيل: أراد نفسه والأول مقدم لقوله «وأحترف» وليس بشيء، بل المعنى أنني كنت أكتب لهم ما يأكلونه وأنا أن أكتب للمسلمين. قال الطيبي: فإذ الانقضات أنه جرد من نفسه شخصاً كسواً لأئمة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب، وفيه إشعار بالعلم وأن من اتصف بالشغل المذكور حقيق أن يأكل هو وعياله من بيت المال، وخصوص الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها. قال ابن التين: وفيه دليل على أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته إذا لم يكن فوقه إمام يعطيه له أجره معلومة وسبقه إلى ذلك الخطابي. قلت: لكن في قصة أبي بكر أن القدر الذي كان يتناولوه فرض له بأذن من الصحابة، فروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله انقضات قال «لا استخلف أبو بكر أصبح غداً إلى السوق على رأسه ثياباً يتجرع بها، فمظنوني عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال: كيف صنع هذا وقد وليت أمر المسلمين؟ قال: فمن أين أطعم عيالي؟ قالوا: تفرضوا له كل يوم شطر شاة».

قوله: (واحرف) في رواية الكشيهي ويحرف **قال ابن الأثير:** أراد باحترافه للمسلمين نظره في أمورهم وتحييز مكاسيهم وأرزاقهم، وكذا قال الياشايي: المعنى اكتسب للمسلمين في أموالهم بالسي في مصالحهم ونظم أحوالهم. وقال غيره: يقال احترف الرجل إذا جازى على غير أو ش. وقال المهلب: قوله احترف لم أي اتهم لم في مالم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما أكل أو أكثر وليس يوجب على الإمام أن يتحيز في مال للمسلمين بقدر موزنته إلا أن يطوع بذلك كما تطوع أبو بكر. قلت: والواقع به الذي ذكره ابن الأثير أوجه، لأن أبا بكر يمين السبب في ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالإمارة، فمتى يضرغ للاحتراف لغيره؟ إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحتراز نفسه كما كان، إلا أن يصيل على أن كان يطهي المال لمن يتحيز فيه ويصيل ربحه للمسلمين، وقد روى الأسامي في حديث الباب من طريق معمر عن الزهري **قلنا** استخلف عمر أكل هو وأمله من المال أي مال المسلمين واحترف في مال نفسه.

(قصه): حديث أبي بكر هذا وإن كان ظاهره الوقت لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يجتهد لتحصيل موثة أهل بصير مرفوعة لأنه يصير قول الصحابي: كما تفعل كذا على عهد النبي، وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة ؓ أن أبا بكر خرج تاجراً إلى بصري في عهد النبي ﷺ، وتقدم في حديث أبي هريرة في أول البعير ؓ إن أخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ؓ، وبأن حديث عائشة ؓ عن الصحابة كانوا عمال أنفسهم ؓ وهذا هو السر في إيراد البخاري له عقب حديثها من أبي بكر.

الحدث الثاني:
 قوله: (حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن يزيد) كذا ثبت في جميع الروايات إلا رواية أبي علي بن يسويه عن القريبي عن البخاري «حدثنا عبد الله بن يزيد» فمحمد على هنا هو المصنف وحدث الله بن يزيد هو القريبي، وقد أكثر عنه البخاري، وربما روى عنه بواسطة، وسعيد بن أبي أيوب، وأبو الأسود هو الثفلي المعروف ببيتهم عروة، وجزم للحاكم بأن محمد هنا هو الذهلي.

قوله: (رواه همام) يعني ابن يحيى (عن هشام) يعني ابن عروة. وهذا التعليق واصله أبو نعيم في "المستخرج" من طريق حجة عنه بلفظ "كان القوم خدام أنفسهم وكانوا يروحون إلى الجمعة فأما أن يقتلوا" وبهذا اللفظ رواه قريش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة واليزار، وقد تقدم هذا الحديث من وجه عن عروة ومن وجه آخر عن عمره، وتقدم شرحه مستوفي، والغرض منه هنا قوله "كانوا عمال أنفسهم" وقوله "يكون لهم راحة" جمع ربيع لأن أصل ربيع روح بين السراء وسكون الواو ويقال له جمع أيضا ربيع راحة.

الحدیث الثالث والرابع:
قوله: (عن ثور) هو ابن یزید الشامي لا ابن زید المدني.

٢٠٧٢ - حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ قُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ الْمُؤَدِّمِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ، وَإِنْ بَغَى اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ».

٢٠٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْقَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنَبِّهٍ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَأَنَّ كَاؤَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَبُورُ. (نظر: ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤،

٢٠٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكُوفٍ: حَدَّثَنَا الْإِسْث، عَنْ غُفْلٍ، عَنْ ابْنِ
هِيَابٍ، عَنْ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه
يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَنْ يَضِلَّ أَحَدُكُمْ خُرْمَةً عَلَى فَرْسِهِ، غَيْرَ [لَهُ]
مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا، كَقَبْطَةٍ أَوْ بَيْتَمَةٍ». [راجع: ١٤٧٠، أخرجه مسلم ١٠٤٢].

٢٠٧٥ - خَلَقْنَا يَحْيَىٰ لَنُؤْتِيَ مُوسَىٰ خَلْقًا وَكَيِّعَ: خَلَقْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ
عِزَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِّ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ
أَحَدُكُمْ أَحَدَهُ». [راجع: ١٤٧١].

قوله: (باب كسب الرجل وعمله يده) عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام، لأن الكسب أهم من أن يكون عملاً باليد لو غيرها. وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب، قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة، والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة، قال: والأرجح عندي أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل. وعقبه النووي بحديث القسطنطيني في هذا الباب وأن الصواب أن أطيب الكسب ما كان بعمل اليد قال: فإن كان زراعاً فهو أطيب للمكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد، ولما فيه من التوكل، ولما فيه من الفتح العام للأدبي وللدواب، ولأنه لا بد فيه من العادة أن يوكل منه بشيء عوض. قلت: وفروق ذلك من عمل اليد ما يكسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي ﷺ وأصحابه وهو أشرف للمكاسب لما فيه من أعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة أعدائه والفتح الأخروي، قال: ومن لم يعمل يده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا. قلت: وهو مبني على ما بحث فيه من الفتح المتعدي، ولم ينحصر الفتح المتعدي في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فضعه متعدي لما فيه من تهية أسباب ما يحتاج الناس إليه. والحق أن ذلك يختلف المراتب، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، والعلم عند الله تعالى. قال ابن المنذر: إنما يفضل عمل اليد سواء المكاسب إذا نصح العامل، كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة. قلت: ومن شرط أن يعتقد أن الرزق من كسب بل من الله تعالى يعني الواسطة، ومن فضل العمل باليد الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللغو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة إلى الغير، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث أولها في التجارة، والثاني في الزراعة، والثالث وما بعده في الصناعة.

الحديث الأول:

قوله: (حدثني إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي
قوله: (لقد علم قومي) أي قرش والمسلمون.

عطاء بن السائب عن ابن المنكر في هذا الحديث بلفظ « غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع » الحديث، وهذا يشعر بأنه قصد رجلاً بعينه في حديث الباب، قال الكرمانى: ظاهره الإخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من « إذا » تجعله دعاء وتقديره رحم الله رجلاً يكون كذلك، وقد يستفاد العموم من تقديره بالشرط.

قوله: (صحاحاً) يسكنون اللحم ويألفهم لئلا يسهلوا، وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت، فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتفاسي، والسبع الجوارى، يقال سمح بكذا إذا جاد والمراد هنا للسماحة.

قوله: (وإذا التقتى) أي طلب قضاء حقه بسهولة وعدم الخفاف، في رواية حكاهما ابن التين « وإذا قضى » أي أعطى الذي عليه بسهولة بغير مطل، وللمرئى والمحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إن الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء » وللنسائي من حديث عثمان رفعه « أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً مشترياً وبيعاً وقاضياً ومقتضياً » ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو نحوه وفيه الحذف على السماحة في المعاملة واستعمال معالي الأخلاق وترك المشاحة والحذف على ترك التضييق على الناس في المطالبة وأخذ العفو منهم.

١٧- باب من أنظر مؤميراً

٢٠٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَنصُورٌ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ جَرَاهِ حَدَّثَنَا: أَنَّ حَلِيفَةَ اللَّهِ حَدَّثَنَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالُوا: أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئاً؟ قَالَ: كُنْتُ أَفْرِيحُ بِأَنِّي أَنْظِرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُؤْمِرِ، قَالَ: فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ أَبُو مَالِكٍ: عَنْ رَجُلٍ: « كُنْتُ أَسْرِ عَلَى الْمُؤْمِرِ، وَأَنْظِرُ الْمُؤْمِرَ ».

وَتَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَجُلٍ.

وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَجُلٍ: « أَنْظِرُ الْمُؤْمِرَ، وَتَجَاوَزُ عَنْ الْمُؤْمِرِ ».

وَقَالَ نَعِيمٌ بْنُ أَبِي جَنْدَبٍ، عَنْ رَجُلٍ: « قَاتَلْتُ مِنَ الْمُؤْمِرِ، وَتَجَاوَزْتُ عَنْ الْمُؤْمِرِ ».

[انظر: ٢٣٩١، ٣٤٥٩، أخرجه مسلم: ١٥٦٠].

قوله: (باب من أنظر مؤميراً) أي فضل من فعل ذلك وحكمه. وقد اختلف العلماء في حد المؤسر: فقليل من عنده مؤنثه ومؤنثه من تزامنه نفقته، وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق: من عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب فهو مؤسر، وقال الشافعي: قد يكون الشخص بالدرهم غنياً مع كسبه وقد يكون بالآلف فقيراً مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله، وقيل: المؤسر والمسر يرجعان إلى العرف، فمن كان حاله بالنسبة إلى مثله يعد يساراً فهو مؤسر وعكسه، وهذا هو المتمد وما قبله إنما هو في حد من تجوز له المسألة والأخذ من الصدقة.

قوله: (منصور) هو ابن المنصور.

قوله: (أن حليفة الله) زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي هند عن ربي « اجتمع حليفة وأبو مسعود، فقال حليفة: رجل لقي ربه » فذكر الحديث وفي آخره « فقال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله ﷺ » ومثله رواية أبي عوانة عن عبد الملك عن ربي كما سيأتي في هذا الباب.

قوله: (تلقيت الملائكة) أي استقبلت روحه عند الموت، وفي رواية عبد الملك بن عمير عن ربي في ذكر بني إسرائيل « إن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أشاء الملك ليقبض روحه ».

قوله: (أعملت من الخير شيئاً؟) وفي رواية بحذف همزة الاستفهام وهي مقدر، زاد في رواية عبد الملك المذكورة « فقال ما أعلم، قيل انظر، قال ما أعلم شيئاً غير أبي » فذكره، ولمسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه « حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان مؤسراً » وفي رواية أبي مالك الملقبة هنا ووصلها عند مسلم « أتى الله يعبد من عباده أتاه الله ما لا يقال له: ما

قوله: (عن المقدم) هو ابن معدى كرب الكندي من صفار الصحابة، مات سنة بضع وثمانين بمصر، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الأطعمة.

قوله: (ما أكل أحد) زاد الإسمايلي « من بني آدم ».

قوله: (طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده) في رواية الإسمايلي « خير » بالرفع وهو جاز، وفي رواية له « من كذب يده » والمراد بالخيرية ما يستلزم العمل باليد من الفنى عن الناس. ولابن ماجة من طريق عمر بن سعد عن خالد بن معدان عنه « ما كسب الرجل أطيب من عمل يده » ولابن المنذر من هذا الوجه « ما أكل رجل طعاماً قط أحل من عمل يده » وفي فوائد هشام بن عمار عن بقية حديثي عمر بن سعد بهذا الإسناد مثل حديث الباب وزاد « من بات كالألم من عمله بات مفقوراً له » وللنسائي من حديث عائشة « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه » وفي الباب من حديث سعيد بن عمر عن عمه عند الحاكم، ومن حديث رافع بن خديج عند أحمد، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود.

قوله: (وإن داود إلخ) في رواية الإسمايلي بحذف الواو، وفي روايته « من كسب يده ».

قوله: (لا يأكل إلا من عمل يده) وهو صريح في الحصر بخلاف الذي قبله، وحديث أبي هريرة هذا طرف من حديث سيأتي في ترجمة داود من أحاديث الأنبياء، ووقع في المشترك عن ابن عباس يستدل به « كان داود زواجاً، وكان آدم حراً، وكان نوح نجاراً، وكان إدريس خياطاً، وكان موسى راعياً » وفي الحديث فضل العمل باليد، وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره بغيره، والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن قصصه في أكله على ما يعمل يده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة الأرض كما قال الله تعالى، وإنا ابني الأكل من طريق الأفضل، ولهذا أورد النبي ﷺ قصته في مقام الاحتجاج بها على ما تقدم من أن خير الكسب عمل اليد وهذا يعد تقرير أن شر من قبلنا شر لنا، وأسيا إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله تعالى « فيهداهم اقتده » [الأنعام: ٩٠] وفي الحديث أن التكسب لا يقدح في التوكل، وأن ذكر الشيء بدليله أوقع في نفس سامعه.

الحديث الخامس والسابع:

قوله: (لأن يحطبط أحدكم) تقدم الكلام عليه في « باب الاستغفار عن المسألة » وأخرجه هناك من طريق الأعراس عن أبي هريرة، ويعد أبواب من طريق أبي صالح عنه، وهنا من طريق أبي حنيفة عن عبد الرحمن بن عوف وهو مولى ابن أضر وقد تقدم الكلام على ترجمته في أواخر الصيام، وحديث الزبير بن العوام في ذلك أورد هنا مختصراً وساقته في « باب الاستغفار من الزكاة » بشامه وتقدم الكلام عليه هناك وقوله (أرحله) يفتح أوله وضم الموحدة جمع حبل مثل فلس وأفلس.

١٦- باب السُّهُولَةِ وَالسَّهَاحَةِ فِي الشَّرَاءِ وَالتَّيْعِ،

وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيُطْلَبْ فِي عَقَابٍ

٢٠٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَسَنٍ، مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا، سَمِعًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى ».

قوله: (باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع) يمتثل أن يكون من باب اللف والنشر مرتباً أو غير مرتب، ويمتثل كل منهما لكل منهما، إذ السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فمفطع أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو ظاهر حديث الباب، والمراد بالسماحة ترك لأشجرة ونحوها لا للمكايبة في ذلك.

قوله: (ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف) أي بما لا يجل، أشار بهذا التقدير إلى ما أخرجه الترمذي وابن ماجة وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعاً « من طلب حقاً فليطلبه في عفاف واق أو غير واق ».

قوله: (حدثنا علي بن عياش) بالتحانية والمجعة.

قوله: (رحم الله رجلاً) يمتثل الدعاء ويمتثل الخير، وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودي، ويؤيد الثاني ما رواه الترمذي من طريق زيد بن

إذا جاء في شرعا في سياق الملح كان حسنا عندنا.

١٩ - باب إِذَا بَيْنَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكُنْمَا وَنَصَحَا

وَلَمْ يَكُنْ عَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ: هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ، بَيْعَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمُسْلِمِ، لَا فَاءَ وَلَا خِيَفَةَ وَلَا غِلَالَةَ.

وَقَالَ قَتَادَةُ: الْعَدْلَةُ الْوَلَا وَالسَّرِقَةُ وَالْإِبَاقُ.

وَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ: إِنْ بَعْضُ النَّعَاسِ يُسَمَّى آرِيَّ خُرَّاسَانَ وَمِجِسْتَانَ، فَيَقُولُ: جَاءَ أَمْسِي مِنْ خُرَّاسَانَ، جَاءَ الْيَوْمَ مِنْ مِجِسْتَانَ، فَكُوهَهُ كُوهَةً حَبِيَّةً.

وَقَالَ غُبَّةُ بْنُ عَامِرٍ: لَا يَجِلُّ لِأَمْرِي بَيْعُ سِلْعَةٍ، يَغْلَمُ أَنْ يَهَا فَاءَ، إِلَّا أَخْبَرَهُ.

٢٠٧٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ: رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ بْنِ جِرَازٍ ﷺ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْبَيْعَارِ مَا لَمْ يَخْرُفَا - أَوْ قَالَ: خَشِيَ يَخْرُفَا - فَإِنَّ صَدَقًا وَتَمَّا بَوْرُكُ لَهْمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُجِئَتْ بَرَكَةٌ يَبْتَهِمُهُ». (هبط: ٢٠٨٢، ٢١٠٨، ٢١١٠، ٢١١٤ هـ. إخرجه مسلم: ١٥٣٢).

قوله: (باب إذا بين البيعان) يفتح للموحدة وتشديد التحاتنية أي البائع والمشتري.

قوله: (ولم يككما) أي ما فيه من عيب، وقوله: (ونصحا) من العام بعد الخاص، وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بورك لهما في بيعهما كما في حديث الباب، وقال ابن بطال: أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة.

قوله: (ويذكر عن العداء) بالتثنية وآخره همزة بوزن الفعل ابن خالد بن هوزة بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن حصمة، صحابي قليل الحديث، أسلم بعد حنين.

قوله: (هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من العداء بن خالده) هكذا وقع هذا التعليق، وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجة وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد بن أبي يزيد عن العداء بن خالد فاتفقوا على أن البائع النبي ﷺ والمشتري العداء عكس ما هنا، فقبل: إن الذي وقع هنا مقولوب وقيل: هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشترى وباع بمعنى واحد، ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله ﷺ على اسم العداء، وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه: البداية باسم المقصود في الشروط إذا كان هو المشتري، قال: وكتب رسول الله ﷺ له ذلك وهو عن لا يجوز عليه نقض عهده لتعليم الخلق، قال: ثم إن ذلك على سبيل الاستحباب لأنه قد يتعاطى صفقات كثيرة بغير عهده، وفيه كتابة الاسم واسم الأب والمجد في المهمة إلا إذا كان مشهوراً بصفة تخصصه، ولذلك قال: «محمد رسول الله ﷺ استثنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالده، قال: وفي قوله: «هذا ما اشترى» ثم قال: «بيع المسلم للمسلم» إشارة إلى أن لا فرق بين الشراء والبيع.

قوله: (بيع المسلم للمسلم) فيه أنه ليس من شأن المسلم الخديعة، وأن تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى أو أصدق لا بأس به، ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تنجلي بما التافيه.

قوله: (لا فاء) أي لا عيب، والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله الطبري، وقال ابن النير في الحاشية: قوله: «لا فاء» أي يكتمه البائع، وإلا فلو كان بالعداء داه وبينه البائع لكان من بيع للمسلم للمسلم، وعمله أنه لم يرد بقوله لا فاء نفي الداه مطلقاً بل نفي داه مخصوص وهو ما لم يطلع عليه.

قوله: (ولا خيفة) بكسر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعد ما مثله أي مسبياً من قوم لم عهد قالة الطبري، وقيل: المراد الأخلاق الخبيثة كالإباق، وقال صاحب «العين» الرية، وقيل: المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب، وقال ابن

عملت في الدنيا؟ قال ولا يكتمون الله حديثاً قال: يا رب أبتني مالك فكنت أبيع الناس وكان خلقي الجواز «الحديث، وفي رواية ابن أبي عمر في هذا الحديث» فيقول: يا رب ما عملت لك شيئاً أرجو به كثيراً. إلا أنك كنت أعطيتني فضلاً من مال «فذكره.

قوله: (لهياني) بكسر أوله جمع ضى وهو الخادم حراً كان أو مملوكاً.

قوله: (أن ينظروا ويتجاوزوا عن المورس) كذا وقع في رواية أبي ذر والنسائي وهو لا يخالف الترجمة، وللباقين «أن ينظروا للمسر ويتجاوزوا عن المورس» وكذا أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه، وظاهره غير مطابق للترجمة، ولعل هذا هو السر في إيراد التماثيل الآتية لأن فيها ما يطبق الترجمة.

قوله: (وقال أبو مالك عن ربي كنت أهرس على المورس وأنظر المهرس) وهذه الطريق عن حديث في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الأحمر عن أبي مالك كما تقدم أولاً وقال في آخره «قال أبو مسعود الأنصاري وطبة بن عامر الجهمي: هكذا سمعته من في رسول الله ﷺ».

قوله: (ولابعه شعبة عن عبد الملك) يعني ابن عمر (عن ربي) أي عن حديثه يعني في قوله: «وأنظر للمسر» وقد وصله ابن ماجة من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ، ووصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ: فأجوز عن المورس وأخف عن المورس» وفي آخره قول أبي مسعود «هكذا سمعت».

قوله: (وقال أبو عوانة عن عبد الملك (رح) وصلة المؤلف في ذكره يعني إسرائيل مطولاً، وهو كما قال: «أنظر المورس وأجوز عن المورس» وفي آخره قول أبي مسعود «هكذا سمعت».

قوله: (وقال نعم بن أبي هند (رح) وصله مسلم من طريق مفيدة بن مسمود عه وقد تقدم لفظه، وفيه قول أبي مسعود أيضاً، قال ابن التين: رواية من روى «وأنظر للمورس» أولى من رواية من روى «وأنظر المورس» لأن انتظار المورس واجب. قلت: ولا يلزم من كونه واجباً أن لا يجر صاحبه عليه أو يكثر عنه بذلك من سيئاته، وسأذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذي يليه.

١٨ - باب مَنْ أَنْظَرَ مُغْصِرًا

٢٠٧٨ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ تَاجِرٌ يَدَّابُنُ النَّاسِ، فَإِذَا رَأَى مُغْصِرًا قَالَ لِفَتَايِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجَاوَزَ عَنْهُ، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ». (هبط: ٢٠٨٠ هـ. إخرجه مسلم: ١٥٦٢).

قوله: (باب من أنظر مغصراً) روى مسلم من حديث أبي اليسر يفتح التحاتنية والمهمله ثم الراء رفعه «من أنظر مغصراً أو وضع له أظله الله في ظل عرشه» وله من حديث أبي قتادة مرفوعاً «من سره أن ينجي الله من كرب يوم القيامة فليغض عن مغصراً أو يضع عنه»، ولأحمد عن ابن عباس نحوه وقال: «وقاه الله من فيح جهنم» واختلف السلف في تفسير قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» [البقرة: ٢٨٠] فروى الطبري وغيره من طريق إبراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة، وعن عطاء أنها عامة في دين الربا وغيره، واختار الطبري أنها نزلت نصاً في دين الربا وليتق به سائر الدين لحصول المعنى الجامع بينهما، فإذا أصر للمليون وجب انتظاره ولا يسيل إلى ضرره ولا إلى حبه.

قوله: (حدثنا الزهري) بالضم.

قوله: (عن عبيد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود في رواية يونس عند مسلم عن الزهري «أن عبيد الله بن عبد الله حدث».

قوله: (كان تاجر يدابن الناس) في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي «إن رجلاً لم يحمل خيراً قط وكان يدابن الناس».

قوله: (وتجاوزوا عنه) زاد النسائي «فيقول لرسوله خذ ما يسر واترك ما عسر وتجاوز» ويدخل في لفظ التجاوز الإنظار والوضعية وحسن التقاضي. وفي حديث الباب والذي قبله أن اليسر من الحسنات إذا كان خالصاً لله كثر كثيراً من السيئات، وفيه أن الأجر يحصل لمن يأمر به وإن لم يتول ذلك بنفسه، وهذا كله بعد تقرير أن شرع من قبلنا

قوله: (باب بيع الخلط من الثمر) الخلط بكسر المعجمة الثمر المجمع من أنواع مفرقة. وقوله في الحديث: «كنا نزرُق» بضم النون أوله أي نطعمه، وكان هذا العطاء عما كان ﷺ يقسمه فيهم عما آفاه الله عليهم من خير وتمر المجمع بفتح الجيم وسكون الميم: فسر بالخلط، وقيل: هو كل لون من التخليل لا يعرف اسمه، والغالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جيده. وفائدة هذه الترجمة رفع توهم أن يوهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جيده برديته لأن هذا الخلط لا يفتح في البيع لأنه متميز فلا يعد ذلك عيباً، بخلاف ما لو خلط في أوعية موهجة يرى جيدها ويخفى رديتها. وفي الحديث النهي عن بيع التمر بالتمر متفاضلاً، وكذا الدرهم. وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في «باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه» في أواخر البَيوع إن شاء الله تعالى.

٢١ - باب مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ وَالْجَزَارِ

٢٠٨١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْشَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي حَقِيقٌ، عَنْ أَبِي مُسْتَوْدٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ، فَقَالَ لِلْعَلَامِ لَهُ قَصَابٌ: اجْعَلْ لِي طَعَامًا يُكْفِي خِمْسَةَ مِنَ النَّاسِ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَذْهَبَ النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خِمْسَةٍ، فَإِنِّي قَدْ عَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَدَعَاكُمْ، فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ هَذَا قَدْ تَبَعْنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ فَأَذْنِ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يُرْجَعَ رَجِّعْ». فَقَالَ: لَا، بَلْ أَذْنِ لَهُ. [أظهر: ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢

وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً: يأتي على الناس زمان يأكلون الربا، فمن لم يأكله أصابه من غباره. وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال: «كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل، فإذا حل قال اتقضي أم تري؟ فإن قضاه أخذ ولا زاده في حقه الآخر في الأجل». وروى الطبري من طريق عطاء ومن طريق جعاده غره، ومن طريق قتادة: أن ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى، فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد وأخر عنه. والربا مقصور، وحكى مده وهو شاذ، وهو من ربا يروى فيكتب بالالف، ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو. وأصل الربا الزيادة إما في نفس الشيء كقوله تعالى: ﴿اهتزت ويريت﴾ [الحج: ٥] وإما في مقابلة كنزهم بدرهمين، فقبل هو حقيقة فيهما، وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني، زاد ابن سريج أنه في الثاني حقيقة شرعية، وطلق الربا على كل بيع محرر

٢٤ - باب أكل الربا وشاهديه وكاتبه

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْرَأُونَ إِلَّا كَمَا يَقْرَأُ الَّذِي يَخْطُبُ الشُّعْطَانَ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا التَّخَبُّعُ بِقَوْلِ الرِّبَا وَاحِلٌ اللَّهُ اتَّخَبَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقِ اللَّهَ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٢٠٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصَّخْصِي، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ آخِرُ الْبَقَرَةِ: قَرَأَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِيهِ الْخَمِيرُ. [راجع: ٤٥٩. أخرجه مسلم: ١٥٨٠].

٢٠٨٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَتَتْ الثَّلَاثَةَ وَرَجُلَيْنِ أَتَيْنِي، فَأَخْرَجَتْنِي إِلَى أَرْضٍ مَقْدَسَةٍ، فَأَتَيْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ، تَيْنَ يَدَيْهِ حِيَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي يَدَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي يَدَيْهِ، فَرَفَعَهُ حَتَّى كَانَ، فَجَعَلَ كَلِمًا جَاءَ بِخَرَجٍ رَمَى فِي يَدَيْهِ بِحَجَرٍ، فَمَرَجَعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتُمْ فِي النَّهْرِ أَكَلِ الرِّبَا». [راجع: ٨٤٥. أخرجه مسلم: ٢٢٧٥ مختصراً بقطعة لم يرد في هذه الطريق].

قوله: (باب أكل الربا وشاهده وكاتبه) أي بيان حكمهم، والتفسير بباب إثم أو ذم. في رواية الإسماعيلي وشاهده بالثنية.

قوله: ﴿قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى﴾ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم إلى آخر الآية وهو قوله: ﴿هم فيها خالدون﴾ وروى الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾ [البقرة: ٢٧٥] قال: ذلك حين يمس من قهره. ومن طريق سعيد عن قتادة قال: تلك علامة أهل الربا يوم القيامة، يمشون ويهم خيل. وأخرجه الطبري من حديث أنس غره مرفوعاً. وقيل: معناه أن الناس يخرجون من الأجلت سراً، لكن أكل الربا يروى الربا في بطنه فريد الإسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من الجنون. وذكر الطبري في قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥] أنهم لما قيل لهم هذا ربا لا يحل قالوا: لا فرق إن زما الثمن في أول البيع أو عند عمله، فأكذبهم الله تعالى. قال الطبري: إنما خص الأكل بالذكر لأن الذين نزلت فيهم الآيات المذكورة كانت طمعتهم من الربا، وإلا فالوعد حاصل لكل من عمل به سواء أكل منه أم لا. ثم ساق البخاري في الباب حديثين: أحدهما حديث عائشة: «لما نزلت آخر البقرة قراءن النبي ﷺ ثم حرم التجارة في الخمر» وقد تقدم الكلام عليه في أبواب المساجد من كتاب الصلاة، وبآتي الكلام على تحريم التجارة في الخمر في أواخر البيوع. ثانيهما: حديث سمره في المنام الطويل، وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز، واقتصر هنا على قصة أكل الربا. وقال ابن التين: ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده، وإجيب بأنه

٢٥ - باب موكلي الربا

يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَرْحَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبَسِّمُوا لِلْكَافِرِينَ دَرُوسًا فَذَلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ. وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرٍ فَيُطَوَّرْ إِلَى يَسْرَةٍ وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٨١].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ آيَةُ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ٤٥٤٤].

٢٠٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي إِشْرَى عِنْدَ حُجَّامٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَسْنِي الْكَلْبِ، وَتَسْنِي الدَّمِ، وَنَهَى عَنِ الْوَاسِخَةِ وَالْمَوْشُومَةِ، وَآكِلِ الرِّبَا وَمُوكِلِهِ، وَلَقَدْ الْمُسَوَّرَ [إسن: ٢٢٣٨، ٥٣٤٧، ٥٣٤٥، ٥٩٦٢].

قوله: (باب موكل الربا) أي مطعمه والتقدير فيه كالذي تبيله.

قوله: ﴿قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ﴾ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين إلى قوله وهم لا يظلمون ﴿﴾ هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي إلى قوله ﴿لا تظلمون ولا تظلمون﴾، وفسره أي لا تظلمون باخذ الزيادة ولا تظلمون بأن تحبس عنكم رؤوس أموالكم. ثم اعترض بما سيأتي.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ آيَةُ نَزَلَتْ﴾ وصله المصنف في التفسير من طريق الشعبي عنه، واعترضه الداودي فقال: هذا إما أن يكون وهماً وإما أن يكون اختلافاً عن ابن عباس، لأن الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التخصيص على أن آخر آية نزلت قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً يردكم فيه إلى الله﴾ الآية، قال: فلمل الناقل وهم لقرعها منها انتهى. وتعبه ابن التين بأنه هو الواهم لأن من جلة الآيات التي أشار إليها البخاري في الترجمة قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً يردكم فيه إلى الله﴾ الآية. وهي آخر آية ذكرها لقوله إلى قوله ﴿وهم لا يظلمون﴾ وإليها أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت انتهى. وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر عن ابن عباس تفسير قول عائشة: «لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة».

قوله: ﴿عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحْفَةَ﴾ في رواية آدم عن شعبة «حدثنا عون» وسيأتي في أواخر أبواب الطلاق.

قوله: ﴿رَأَيْتُ أَبِي إِشْرَى عِنْدَ حُجَّامٍ فَسَأَلْتُهُ﴾ كذا وقع هنا، وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشراه، وذلك أن يناسب جوابه بحديث النبي، ولكن وقع في هذا السياق اختصار يته ما أخرجه المصنف بعد هذا في آخر البيوع من وجه آخر عن شعبة بلفظ «اشترى حجاماً فأمر بمحاجه فكرت، فسأله على ذلك» فقيه البيان بأن السؤال إنما وقع عن كسر الحاجم، وهو المناسب للجواب. وفي كسر أبي جحيفة الحاجم ما يشعر بأنه فهم أن النبي عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة، وكأنه فهم منه أنه لا

كراعة التحريم، وإن كان صدقاً فتزني. وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة يفتح للمجعة والراء والزراي مرفوعاً: «يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة».

قوله: (عن عبد الله بن أبي أوفى) في رواية يزيد عن العموم: سمعت عبد الله بن أبي أوفى، وسياتي في التفسير مع بقية الكلام عليه، وقد تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية: «وأماهم» وسياتي في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوي حله على العموم.

٢٨ - باب مَا قِيلَ فِي الصَّوْغِ

وَقَالَ طَاوُسٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحْتَلِي خَلَاةً». وَقَالَ الطَّائِسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ يَلْتَمِيهِمْ وَيُوتِيهِمْ، فَقَالَ: «وَالَا الْإِذْخِرَ».

٢٠٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَعِيسِي مِنَ الْمَغْصَمِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَضْطَلَّ شَارِفًا مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمَّا ارْذَتْ أَنْ أَتِيَنِي بِهَا طَمَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَاعْتَدْتُ رَجُلًا صَوَاغًا مِنْ بَنِي قَيْنَقَظَ أَنْ يَرْجُلَ مِنِّي، فَلَمَّا بَدَأْخِرَ ارْذَتْ أَنْ أَبِيعَهُ مِنْ الصَّوْغِغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِوَلِيِّ وَلِيمَةٍ غُرْمِسِي. [إسناده: ٣٧٧٥، ٣٠٩١، ٤٠٠٣، ٥٧٩٣]. أخرجه مسلم: ١٩٧٩، مطولاً.

٢٠٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ تَجِدْ لِأَخِي قَلْبِي وَلَا لِأَخِي بَغْدِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً نَهَارًا، لَا يَحْتَلِي خَلَاةً، وَلَا يَحْضُدُ شَجَرَهَا، وَلَا يَنْفَرُ صَيْدَهَا، وَلَا يَنْقُطُ لُقُطَتُهَا إِلَّا لِيَعْرِكَ».

وَقَالَ طَاوُسٌ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، لِصَاحِبَاتِهِ وَلِسُقُفِ يُونُسَ. فَقَالَ: «وَالَا الْإِذْخِرَ». فَقَالَ عِكْرَمَةُ: هَلْ تَنَزَّرِي مَا يَنْفَرُ صَيْدَهَا؟ هُوَ أَنْ تَحْتَجَّ مِنَ الظِّلِّ وَتَنْزِلَ مَكَاتَهُ.

قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ عَلِيٍّ: لِصَاحِبَاتِهِ وَكُتُبُورَتَا. [راجع: ١٣٤٩]. أخرجه مسلم: ١٣٥٣، بإضافة الفصح والمجعة ولكن هذه الزيادة وحدها في الإمارة ٨٥٠.

قوله: (باب ما قيل في الصواغ) يفتح أوله على الإفراد ويضمه على الجمع يقال صاغ وصواغ وصياغ بالتحناية وأصله عمل الصياغة، قال ابن المنير: فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان في زمنه ﷺ وأقره مع العلم به فيكون كائنص على جوازه وما عده يؤخذ بالقياس.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويعونس هو ابن يزيد، ورواية ابن شهاب بالإسناد المذكور ما قيل فيه إنه أصبح الأسانيد.

قوله: (كانت في شارف) بمجمة وآخره فاء وزن فاعل: الناقة المسنة.

قوله: (أتعتي بقاطمة) أي أدخل بها، وسياتي الكلام على هذا الحديث في فرض الخمس، والفرص منه قوله: «وأعدت رجلاً صواغاً من بني قينقاع» وقد قلعتنا أنهم رطم من اليهود فيؤخذ منه جواز معاملة الصانع ولو كان غير مسلم، يؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو تباطها أراذل الناس مثلاً، ولعل المصنف أشار إلى حديث «أكذب الناس الصباغون والصواغون» وهو حديث مضطرب الإسناد أخرجه أحمد وغيره.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن شاعين، وخالد هو الطحان، وشيخه خالد هو الحفاه.

وقوله في أول الباب: (قال طائوس) وقوله في آخره: (وقال عبد الوهاب إلخ)

يطبع النهي ولا يترك التكسب بذلك كذلك كسر عجاجه، وسياتي الكلام على كسب الحجاج بعد أبواب، ونذكر هناك بقية فوائده إن شاء الله تعالى.

قوله: (ونهي عن الواشمة والموشمة) أي نهى عن فعلهما، لأن الواشم والموشم لا ينهي عنهما وإنما ينهي عن فعلهما.

قوله: (وأكل الربا وموكله) هكذا وقع في هذه الرواية مطروحاً على النهي عن الواشمة، والجواب عنه كالذي قبله، ثم ظهر في أنه وقع في هذه الرواية تغيير فأبدل السنن بالنهي نسياني في أواخر البيع وفي أواخر الطلاق بلفظ «ولمن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله» والله أعلم.

٢٦ - باب ﴿يَمَحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾

وَاللَّهُ لَا يُجِبُ كُلَّ كَفَّارٍ إِلَيْهِ ﴿[البراءة: ٢٧٦]

٢٠٨٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِذَا أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلْفُ مُنْفَقَةٌ لِلْمَلَكِ، مُنْفَقَةٌ لِلرَّكَّةِ». [أخرجه مسلم: ١٦٠٦].

قوله: (باب يحقق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يجب كل كفار إليهم) روى ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال: ذلك يوم القباية يحق الله الربا وموكله. وقال غيره: المعنى أن أمره يؤول إلى قلة. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال: «ما كان من ربا وإن زاد حتى يفيط صاحبه فإن الله يحفه» وأصله من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مرفوعاً: «إن الربا وإن كثر عاقبته إلى قل» وروى عبد الرزاق عن معمر قال: سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أريسون سنة حتى يحق.

قوله: (عن يونس) هو ابن يزيد.

قوله: (الحلف) يفتح المهملة وكسر اللام أي اليمين الكاذبة.

قوله: (منفقة) يفتح الميم والقاء بينهما نون ساكنة مفصلة من الضاق يفتح التون وهو الزواج ضد الكساد، والسلمة بكسر السين التامع

وقوله: (لمحقة) بالمهملة والفتاح وزن الأول وحكى عياض ضم أوله وكسر الحاء، وأحق النقص والإبطال، وقال القرطبي: المحدثون يشددونها والأول أصوب والماء للمبالغة ولذلك صح خبراً عن الحلف، وفي مسلم اليمين، ولأحد اليمين الكاذبة وهي أوضح وهما في الأصل مصداق من زيدان محدودان بمعنى التفاق وأحق.

قوله: (للركعة) تابعه عتبة بن خالد عن يونس عند أبي داود، وفي رواية ابن وهب وأبي صفوان عند مسلم «لربح» وتابعهما أنس بن عياض عند الإسماعيلي، ورواه الليث عند الإسماعيلي بلفظ «محقة للكسب» وتابعه ابن وهب عند النسائي، ومال الإسماعيلي إلى ترجيح هذه الرواية، وقد اختلف في هذه اللفظة على الليث كما اختلف على يونس، ووقع للزمري في «الأطراف» في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرف مما حرره، قال ابن المنير: مناسبة حديث الباب للترجة أنه كالتفسير للآية لأن الربا الزيادة وأحق النقص فقال: كيف تجتمع الزيادة والنقص؟ فأوضح الحديث أن الحلف الكاذب وإن زاد في المال فإنه يحق البركة فكذلك قوله تعالى ﴿يَحَقُّ اللَّهُ الرِّبَا﴾ أي يحق البركة من البيع الذي فيه الربا وإن كان المصد زائداً لكن محق البركة ينقص إلى اضمحلال المصدق في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود، وإلى اضمحلال الأجر في الآخرة على التأويل الثاني.

٢٧ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ

٢٠٨٨ - حَدَّثَنَا غَزْوَنُ بْنُ مَعْمَدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا الصَّوَّامُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ مِيعَةً، وَهُوَ فِي السُّوقِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ، يُؤْبِقُ لِيُفِيعَ لِيَهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.

[قال عمران: ٧٧]. [إسناده: ٣٦٧٥، ٤٥٥١].

قوله: (باب ما يكره من الحلف في البيع) أي مطلقاً فإن كان كذباً فهي

قوله: (باب النجاء) بالنون والمهمله وآخره جيم، وأورد فيه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في «باب من استمد الكفن» في كتاب الجنائز.

وقوله: (فأخذها النبي ﷺ محتاج إليها) أي وهو محتاج إليها فحذف المبتدأ، وللشمسي «محتاجاً إليها» بالنصب على الحال.

٣٢ - باب النجاء

٢٠٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَتَى رَجُلًا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْيَتْرِ، فَقَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ فُلَاتَةً - امْرَأَةً قَدْ سَمِعَهَا سَهْلٌ - : «أَنْ تُرِي غُلَامَكَ النُّجَارَ، تَغْمِلُ لِي أَطْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِمْ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ». فَأَتَرْتُهُ فَيَغْمِلُنِي مِنْ طَرَفَاءِ الْعَاقِبَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرَسْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، فَأَمَرَ بِهَا فَوَضِعْتُ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ. [رواج: ٣٧٧. أخرجه مسلم: ٥٤٤. مطولاً.]

٢٠٩٥ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ ابْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْدُمُ عَلَيْهِ؟ فَإِنِّي لَمِي غُلَامًا تَجَارًا. قَالَ: «إِنْ شِئْتَ». قَالَ: فَجَعَلْتُ لَهُ الْيَتَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْيَتْرِ الَّذِي صَنَعَ، فَصَاخَتِ الْخَلَّةُ الَّتِي كَانَ يَغْمِلُ عَنْدَهَا، حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَشَقَّ، فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى اخْتَلَعَتْ فَعَضَمَهَا إِلَيْهِ، فَجَعَلَتْ تَبْنِي ابْنَيْنِ الصَّبِيِّ الَّذِي يَسْكُنُ، حَتَّى اسْتَقَرَّتْ، قَالَ: «بَكَتْ عَلَيَّ مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنْ الذِّكْرِ». [رواج: ٤٤٩.]

قوله: (باب النجار) بالنون والجيم، وللشمسي بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة هاء في آخره وبه ترجم أبو نعيم في «المستخرج» والأول أشبه بسباق بقية التراجم، وأورد فيه حديث سهل أيضاً في قصة المنبر، وحديث جابر في ذكر المنبر وحسين الجذع، وقد تقدم الكلام على قولهما في كتاب الجمعة. وقوله في آخر الحديث: «الذي يسكت» بضم أوله وتشديد الكاف، وقوله: «قال بكت على ما كانت تسمع من الذكر». يحمل أن يكون فاعل قال راوي الحديث، لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن إمام بأنه النبي ﷺ، أخرجه أحد وابن أبي شيبة عنه.

٣٣ - باب شراء الإمام الحوائج بنفسه

وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ جَمَلًا مِنْ غَمَرَ وَاشْتَرَى ابْنُ غَمَرَ بِنَفْسِهِ. [رواج: ٢١١٥.]

وقال عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: جَاءَ مُشْرِكٌ بِنَعَمٍ، فَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ شاةً. [رواج: ٢١١٦.]

واشْتَرَى مِنْ جَابِرِ بَعِيرًا. [رواج: ٤٤٣.]

٢٠٩٦ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَمِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِسَبْعَةِ، وَزَنَهُ ذِرَاعَةً. [رواج: ٢٠٦٨. أخرجه مسلم: ١٦٠٣.]

قوله: (باب شراء الإمام الحوائج بنفسه) كذا لأبي ذر عن غير الشمسي، وسقط الترجمة للباقيين ولبعضهم «شراء الحوائج بنفسه» أي الرجل. وفائدة الترجمة رفع توهم من يتوهم أن تعاطي ذلك يقدح في الروعة.

قوله: (وقال ابن عمر: اشترى النبي ﷺ جملًا من عمر) هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الهبة.

قوله: (واشترى ابن عمر بنفسه) هذا التعليق ثبت في رواية الشمسي

تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج، وكذلك شرح الحديث المذكور، وغرض الترجمة منه ذكر الصياغة وتقرير النبي ﷺ على ذلك.

٢٩ - باب ذكر القين والحداد

٢٠٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الصُّخْرِ، عَنْ هُرُوقٍ، عَنْ خَبَابٍ قَالَ: كُنْتُ قَبِيًّا لِمِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِي بْنِ إِبْرَاهِيمَ، فَارْتَبَعْتُ أَهْلَهُ، قَالَ: لَا أُطِيعُكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ. فَقُلْتُ: لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُبَيِّنَكَ اللَّهُ ثُمَّ يُبَيِّنَ. قَالَ: ذَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَابْعَثْ، فَسَأَوْتِي مَا لَا وَرَئِدَ فَالْفَيْضُ. فَتَرَلْتُ: ﴿الْقَارِئَةُ﴾ الَّذِي كَفَّرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَوَئِنْ مَا لَا وَرَئِدَ أَطْلَعَ الْقَبْرَ أَمْ اخْتَصَّ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا. [مرسم: ٧٧ - ٧٨. الطبر: ٢٧٧٥، ٢٧٢٥، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥. أخرجه مسلم: ٢٧٩٥.]

قوله: (باب ذكر القين) يفتح القاف (والحداد) قال ابن دريد: أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قبياً. وقال الزجاج: القين الذي يصلح السنة، والقين أيضاً الحداد. وكان البخاري احتشد القول الصادر إلى التغار بينهما. وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين، وكلمة الحق للحداد به في الترجمة لاستراكمهما في الحكم، وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مرسم إن شاء الله تعالى. وأما قول ما أم إن أنا قينت عائشة فمعناه زيتها، قال الخليل: القين التزين، ومنه سميت المغنية قينة لأن من شأنها الزينة.

٣٠ - باب [ذكر النجاء]

٢٠٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ خِيَامًا دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَلَعَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُبْزًا وَمَرَقًا، فِيهِ ثَبَاءٌ وَقَلْبِدٌ، فَأَرَانِي النَّبِيَّ ﷺ يَتَخَبَّطُ الدُّبَابَ مِنْ حَوَالِي الْقَصَصَةِ، قَالَ: فَلَمَّ أَزَلْ أَجِبَ الدُّبَابَ مِنْ يُونُسَ. [الطبر: ٥٣٧٩، ٥٤٢٠، ٥٤٣٣، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٩. أخرجه مسلم: ٢٠٤٦.]

قوله: (باب الخياط) بالمجمة والتحتانية، قال الخطابي: في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جواز الإجازة، وفي الخياطة معنى زائله لأن الغالب أن يكون الخيط من عند الخياط فيجتمع فيها إلى الصنعة الآلة، وكان القياس أنه لا يصح إذ لا تتميز إحداهما عن الأخرى غالباً، لكن الشارع أقره لما فيه من الإرفاق واستمر عمل الناس عليه، وسيأتي الكلام على حديث الباب في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى. وفيه دلالة على أن الخياطة لا تنافي المروءة.

٣١ - باب [ذكر النجاء]

٢٠٩٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ، قَالَ: أَدْرَأُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، هِيَ الشَّمْلَةُ، فَسُؤِلَ لِي حَالِيهَا. قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَسَجْتُ هَلِيبَ يَدَيَّ اكْسُوكَهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَلَهَا لِرَاةٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْسُئِيهَا. فَقَالَ: «نَعَمْ»، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ رَجَعَ فَطَوَّأَهَا، ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، سَأَلْتَهَا إِثَاءً، قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا لَا يَزِيدُ سَبِيلاً. فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ مَا مَثَلَهُ إِلَّا لِيَكُونَ كَهَيِّ يَوْمٍ أَمُوتَ. قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَةً. [رواج: ١٢٧٧.]

٣٥- باب الأسواق التي كانت في الجاهلية،

فتبايع بها الناس في الإسلام

٢٠٩٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ عُكَاظٌ وَمَجَنَّةٌ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ تَأَمَّلُوا مِنَ الشَّجَارَةِ فِيهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ﴾.

قَرَأَ ابْنُ عُمَرَ كَذًا. [إرجاع: ١٧٧٠].

قوله: (باب الأسواق التي كانت في الجاهلية، فتبايع بها الناس في الإسلام) قال ابن بطال: فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وأعمال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها. ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس. وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج.

٣٦- باب شراء الإبل الهيم، أو الأجربر

الهام: المخالف للقصدي في كل شيء.

٢٠٩٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو: كَانَ هَذَا رَجُلًا اسْمُهُ نَوَاسٌ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ إِبِلٌ هِيمٌ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَاشْتَرَى بِلْكَ الْإِبِلِ مِنْ شَرِيكٍ لَهُ، فَجَاءَ إِلَيْهِ شَرِيكُهُ، فَقَالَ: بَعَا بِلْكَ الْإِبِلَ. فَقَالَ: مِمَّنْ بَعْضُهَا؟ قَالَ: مِنْ شَيْخٍ كَذًا وَكَذَا، فَقَالَ: وَتَحِلُّكَ، ذَلِكَ وَاللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، فَجَاءَهُ فَقَالَ: إِنَّ شَرِيكَِي بَاعَكَ إِبِلًا هِيمًا وَكَمْ يَغْرُفُكَ. قَالَ: فَاسْتَفْهَأَ، قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبَ يَسْتَفْهَأُ، فَقَالَ: ذَهَبُهَا، وَرَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا غَدْوَى».

سمع سُفْيَانُ عَشْرًا. [الطبر: ٢٨٥٨، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٧٥٣، ٥٧٧٢، أخرجه مسلم: ٢٢٢٥، مطولاً بدون قصة نواس].

قوله: (باب شراء الإبل الهيم) بكسر الهاء جمع إهيم للمذكر ويقال للإثني هيمي قوله: (أو الأجربر) في رواية النسفي «والأجربر» وهو من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد، فكأنه قال شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الجرب

قوله: (الهام المخالف للقصدي في كل شيء) قال: ابن التين ليس الهام واحد الهيم. وما أدري لم ذكر البخاري الهام هنا أب وقد أثبت غيره ما نفاه، قال الطبري في تفسيره: الهيم جمع أهيم، ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط، غيظ، قال: والإبل الهيم التي أصابها الهيام بضم الهاء وبكسرهما داء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى. وقيل الإبل الهيم العطشى بالفطران من الجرب تصير عطشى من حرارة الجرب، وقيل هو داء ينشأ عنه الجرب. ثم أسند من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من قوله: «فشاريون شرب الهيم» [الواقعة: ٥٥] قال: الإبل العطاش. ومن طريق عكرمة هي الإبل يأخذها العطش تشرب حتى تهلك.

قوله: (قال عمرو) هو ابن دينار، وقول البخاري في آخر الحديث «سمع سفیان عمراً» هو مقول شيخه علي بن عبد الله، وقد رواه الحميدي في مسنده عن سفیان قال: حدثنا عمرو به.

قوله: (كان ههنا) أي بمكة، وفي رواية ابن أبي عمر عن سفیان عند الإسماعيلي «من أهل مكة».

قوله: (أهيم نواس) يفتح النون والتشديد للأكثر، وللنقاسي بالكسر والتخفيف، وللكشمي كالأول لكن بزيادة ياء النسب.

قوله: (من شريك له) لم أتف على اسمه.

قوله: (إبلا هيمًا) في رواية ابن أبي عمر هيمًا بكسر أوله.

وحده، وسيأتي موصولاً بعد باب.

قوله: (وقال عبد الرحمن بن أبي بكر) أي الصديق (جاء مشرك بهم) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولاً في آخر البيوع في «باب الشراء والبيع مع المشركين». آخر البيوع في «باب الشراء والبيع مع المشركين».

قوله: (واشترى) أي النبي ﷺ (من جابر بصيرا) هو طرف من حديث موصول في الباب الذي يليه، وفي هذه الأحاديث مباشرة الكبير والشريف شراء الخوارج وإن كان له من يكفيه إذا فعل ذلك على سبيل التواضع، والافتداء بالنبي ﷺ، فلا يشك أحد أنه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعله تعليمًا وتشريعًا، ثم أورد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودي، وسيأتي شرحه في أول الرحمن إن شاء الله تعالى.

٣٤- باب شراء الذنوب والحمير

وَإِذَا اشْتَرَى ذَنْبَهُ أَوْ جَمَلًا وَهُوَ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا أَنْ يَنْزِلَ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «بِغْيِهِ». يَغْيِي جَمَلًا صَفَاً.

٢٠٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَتَانِي بِي جَمَلِي وَأَتَانَا، فَأَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «جَابِرُ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: أَتَانَا عَلِيٌّ جَمَلِي وَأَتَانَا فَحَلَلْتُ، فَزَلَّ يَحْمِلُهُ بِمَحْجِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ». فَرَكِبْتُ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ أَكْفَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تَزَوَّجْتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بَكَرًا أَمْ كَيْسًا؟» قُلْتُ: بَلْ كَيْسًا، قَالَ: «أَفَلَا جَارِيَةٌ لِعَالِيهِ وَكُلَايَتُكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ لِي أُخُوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمَشُطُهُنَّ، وَتَقْرُبُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، إِذَا قَبِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَتَيْتُ جَمَلُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاةً مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَلْبِي، وَقَدِمْتُ بِالْفَدَاةِ، فَجِئْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: «وَالْآنَ قَبِمْتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «وَلَمَّا جَمَلُكَ، فَأَدْخُلْ، فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، فَأَمَرَ بِإِبِلَانِ أَنْ يَنْزِلَا لَهْ أَوْقِيَّةٍ، فَوَزَنَ لِي بِإِبِلَانِ فَارْجَحَ لِي فِي الْمِيزَانِ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى وَثَيْتُ، فَقَالَ: «ادْخُلَا لِي جَابِرًا». قُلْتُ: الْآنَ يَزِيدُ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءَ أَفْضَلَ إِلَيَّ مِنْهُ، قَالَ: «وَحُذِّ جَمَلُكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ». [إرجاع: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، مختصراً باختلاف، وكله في كتاب الرضاع ٥٤٥، وفي المسألة ١٠٩].

قوله: (باب شراء السدواب والحمير) في رواية أبي ذر «الحمر» بضمين، وليس في حديثي الباب ذكر للحمر وكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالإبل لأن حديثي الباب إنما فيها ذكر بعير وجل، ولا اختصاص في الحكم للذكور بداية دون دابة فهذا وجه الترجمة.

قوله: (وإذا اشترى دابة أو جملًا وهو) أي البائع (عليه هل يكون ذلك قبضًا) يعني أو يشترط في القبض قدر زائد على مجرد التخلي؟ وهي مسألة خلافية سيأتي شرحها قريباً في «باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ماله».

قوله: (قال النبي ﷺ لعمر بعينه يعني جملًا صعبًا) هذا طرف من حديث سيأتي في الباب المذكور. ثم أورد حديث جابر في قصة بيع جملة، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التي كان فيها هي غزوة ذات الرقاع، وقوله فيه: «بمحجة» بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يطعته وقوله: (أبكرًا أم كَيْسًا) بالنصب فيها بتقدير أن تزوجت، ويعزز الرفع بتقدير أمي.

قوله: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فبعث الدرع) كذا وقع مختصراً قال الخطابي: سقط شيء من الحديث لا يتم الكلام إلا به وهو أنه قتل رجلاً من الكفار فأعطاه النبي ﷺ سلبه وكان الدرع من سلبه، وتبعه ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لأنه إما أراد جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائرهم، وكذا يفعل كثيراً. قلت: وهو كما قال. وليس ما قاله الخطابي بمدفوع وسيأتي الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة حنين من كتاب المنازير. وقد استشكل مطابقة للترجمة: قال الإسعدي ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء، وأجيب بأن الترجمة مشتقة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها فحدث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة. وقرأت بخط القطب في شرحه: يحتمل أن يكون الرجل لما قال فارقه منه فلزاد أن يأخذ الدرع ويعرضه عنه النبي ﷺ، وكأنه بمنزلة البيع، وكان ذلك وقت الفتنة انتهى. ولا يخفى تصف هذا التأويل، والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك، لأنه باع الدرع فأشترى بثمنه البستان، وكان ذلك في غير زمن الفتنة، ويحتمل أن المراد بيزاد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر، لأن أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائماً بين المسلمين والمشركين وأقره النبي ﷺ على ذلك، والظن به أنه لم يعه من بعين على قتال المسلمين، فيستاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه.

قوله: (عزراً) بالمعجمة الساكنة والفاء مفتوحة الأول هو البستان، ويكرس الميم الرواح الذي يجمع فيه الثمار.

قوله: (بني سلمة) بكر اللام.
قوله: (كأنه) بالثنية قبل اللام أي جمعه قاله ابن فارس، وقال القزاز جعلته أصل ماله وأتته كل شيء أصله.

٣٨ - باب في العطار وبيع المسك

٢١٠١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرَزَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرَزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ إِلَى الْغُلَامِ وَالْغُلَامِ السُّوءِ، كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمَسْكِ وَكَرِ الْخَدَّاءِ، لَا يَفْضُلُكَ مِنْ صَاحِبِ الْمَسْكِ: إِنْ تَشْرَبُ أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ، وَكَرِ الْخَدَّاءِ: يَحْرِقُ نَبْذَكَ أَوْ ثَوْبَكَ، أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحاً خَبِيثَةً». [الطبر: ٥٥٣٤، أخرجه مسلم: ٢١٢٨].

قوله: (باب في العطار وبيع المسك) ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك، وكأنه الحق المطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، وأبو بردة بن عبد الله هو بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى.

قوله: (كمثل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن بريد كما سيأتي في الذبائح «كحامل المسك» وهو أهم من أن يكون صاحبه أو لا.

قوله: (وكبر الخدائد) بكسر الكاف بعدها تحاتية ساكنة معروف، وفي رواية أبي أسامة «كحامل المسك ونافع الكبر» وحقيقه البناء الذي يركب عليه الزق والزق هو الذي يفض فيه فاطن على الزق اسم الكبر عجاذاً مجاورته له، وقيل: الكبر هو الزق نفسه وأما البناء فاسم الكور.

قوله: (لا يفضلك) فتح أوله وكذلك الدال من المدم أي لا يملك إحدى المختصين أي لا يملك، تقول ليس يملكني هذا الأمر أي ليس يمدوني، وفي رواية أبي ذر بضم أوله وكسر الدال من الإعدام أي لا يملكك صاحب المسك إحدى المختصين.

قوله: (أما تشربوه أو تجد ريحهم) في رواية أبي أسامة إما أن يخذلك وإما أن يتبع معك، ورواية عبد الواحد أرجح لأن الإحذاء وهو الإطعام لا يتعين بخلاف الرائحة فيلزمها لزامة سواء وجد البيع أو لم يوجد.

قوله: (وكبر الخدائد يحرق بيطك أو ثوبك) في رواية أبي أسامة «ونافع الكبر إما أن يحرق ثيابك» ولم يتعرض لذكر البيت وهو واضح، وفي الحديث انتهى عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا. والترغيب في مجالسة من يتبع بمجالسته فيهما، وفيه

قوله: (ولم يعرفك) بسكون العين من المعرفة للاكثر، وللمستلمي بضم أوله وفتح العين والتشديد من التبريف.

قوله: (فأستغها) بالمهمله فعل أمر من الاستغاث، والقاتل ابن عمرو والمقول له نواس، وفي رواية ابن أبي عمر: قال: فأستغها إذا أي إن كان الأمر كما تقول فارتجها.

قوله: (فقاتل دعها) القاتل هو ابن عمر، وكان نواساً أراد أن يرتجها فاستترك ابن عمر قتال: دعها.

قوله: (رضينا بقضاء رسول الله ﷺ) أي رضيت بحكمه حيث حكم إلا عدوى ولا طيرة، وعلى التأويل الذي اختاره ابن التين يصير الحديث موقوفاً من كلام ابن أبي عمر، وعلى الذي اختاره جسر الحميدي في جمعه فأورد هذه الطريق حسب حديث الزهري عن سالم وخرجه أبي عبد الله بن عمر عن أبيهما مرفوعاً «لا عدوى ولا طيرة» كأنه اعتمد على أنه حديث واحد، وفي الحديث جواز بيع الشيء للمعيب إذا بينه البائع ورضي به المشتري سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده، لكن إذا أضر بقاءه عن العقد ثبت الخيار للمشتري. وفيه اشتراءه الكبير حاجته بنفسه، وتوقى ظلم الرجل الصالح، وذكر الحميدي في آخر الحديث قصة قال: وكان نواس يجالس ابن عمر وكان يضحك، فقال يوماً: وددت أن لي أبا قيس فعلاً، فقال له ابن عمر: ما تصنع به؟ قال: أمتو عليه.

قوله: (لا عدوى) قال الخطابي: لا أعرف للعدوى هنا معنى إلا أن يكون الميام داء من شأنه أن من وقع به إذا رعى مع الإبل حصل لها مثله. وقال غيره: لها معنى ظاهر، أي رضيت بهذا البيع على ما فيه من المعيب ولا أعدي على البائع حاكماً. واختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه. وقال العدوي: معنى قوله: «لا عدوى» انتهى عن اعتدائه والظلم. وقال أبو علي المجبري في «الناظر» الميام داء من إلقاء الإبل يحدث عن شرب الماء النجس إذا كثر طبله ومن علامة حدوثه إقبال البعير على الشمس حيث دارت، واستمراره على أكله وشربه ويهتض كالذئب، فإذا أراد صاحبه استباته أمره استبان له فإن وجد ريحه مثل ريح الحميرة فهو أحيب فمن شم من يوله أو يهره أصابه الميام اء وبهذا يوضح المعنى الذي خفي على الخطابي وأبداه احتمالاً، وبه يوضح صحة عطف البخاري الأجرب على الميام لاشتراكهما في عدوى العدوى. وما يفويه أن الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع، ويكون قول ابن عمر «لا عدوى» تفسيراً للقباض الذي تضمنه.

٣٧ - باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها

وَكُرِهَ عِمْرَانُ بْنُ حَصَيْنٍ بَيْعُهُ فِي الْفِتْنَةِ.

٢١٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ بْنِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَنْظَلٍ فَبَعَثَ الْمَوْزُ، فَأَبْثَتْ بِهِ مَخْرَجاً فِي نَيْسِ سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَالٍ تَأَلَّفَهُ فِي الْإِسْلَامِ. [الطبر: ٣١٤٢، ٤٣٢٢، ٤٣٢٣، ٧١٧٠، أخرجه مسلم: ١٧٥١، مطولاً]

قوله: (باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها) أي هل منع أم لا؟

قوله: (وكره عمران بن حصين بيعه في الفتنة) أي في أيام الفتنة، وهذا وصله ابن حدي في الكامل من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران، ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً وإسناده ضعيف وكان المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيته إذا ذلك إغاة لمن اشتراه، وهذا عله إذا اشبه الحال، فاما إذا تحقق الباغي فالباع للطاعة التي في جانبها الحق لا بأس به، قال ابن بطال: إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من باب التعاون على الإثم ومن ثم كره مالك والشافعي وأحمد وإسحاق بيع العنب ممن يتخذ خراً وذهب مالك إلى فسخ البيع وكان المصنف أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال بيع حلالك من شئت.

قوله: (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وعمر بن كثر هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى الأندلسي «مرو» بفتح العين وهو تصحيف. والإسناد كله مندون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم يحيى.

قطعة أخرى عند مسلم برقم واحد، أخرجه مسلم: ٧١٠٧.]

٤٣ - باب إذا لم يؤقت الخيار، هل يجوز البيع

٢١٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي غَمْرٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ». وَزَمَنَّا قَالَ: «أَوْ يَكُونَ بَيْعٌ خِيَارًا». [رواجع: ٢١٠٧. أخرجه مسلم: ١٥٣١].

قوله: (باب إذا لم يؤقت الخيار) أي إذا لم يبين البائع أو المشتري وقتاً للخيار وإطلاقه (هل يجوز البيع) وكأنه أشار بذلك إلى الخلاف الماضي في حد خيار الشرط، والذي ذهب إليه الشافعية والحنفية أنه لا يزداد فيه على ثلاثة أيام، وذهب ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا أمدة لخيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم إلى الوقت الذي يشترطه وهو اختيار ابن المنذر، فبان شرطاً أو أحدهما الخيار مطلقاً فقال الأوزاعي وابن أبي ليلى: هو شرط باطل والبيع جائز، وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي: يبطل البيع أيضاً، وقال أحمد وإسحاق للذي شرط الخيار أبداً.

(فيهِ): قوله: (أو يقول أحدهما) كذا هو في جميع الطرق بإثبات الواو في بقوله، وفي إثباتها نظر لأنه يجوز قطعاً على قوله: «ما لم يتفرقا» فلعل الضمة أشبهت كما أشبهت الياء في قراءة من قرأ «إني من بني وضير» ❧. ويحصل أن تكون بمعنى إلا أن يفترقا حيثما ينصب اللام وبه جزم الثوري وغيره، ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر من وجه آخر عن نافع وفيه: «أو يكون بيع خيار» والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر إرضاء البيع أو فسخه فاختر إرضاء البيع مثلاً أن البيع يتم وإن لم يتفرقا، وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وآخرون، وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا، وقيل: إنه يفرد بذلك، وقيل: للمعنى بقوله: «أو يكون بيع خيار» أي أن يشترط الخيار مطلقاً فلا يبطل بالتفرق، وسيأتي البحث فيه بعد بابين مستوفى إن شاء الله تعالى.

٤٤ - باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا

وَبِإِذِ ابْنِ غَمْرٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالشَّعْبِيُّ، وَطَاوُسٌ، وَغَطَّاءٌ، وَأَبُو أَبِي مُلَيْكَةَ.

٢١١٠ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حِثَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: قَالَ قَتَادَةُ أَخْبَرَنِي عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ جَزَاءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَفَقَا وَتَيَّا بَوْدَ لَهْمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُفَمَا فَحُفَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». [رواجع: ٢١٠٧. أخرجه مسلم: ١٥٣٢].

٢١١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ إِذَا بَايَعَا وَاجِدَا مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعٌ الْخِيَارِ». [رواجع: ٢١٠٧. أخرجه مسلم: ١٥٣١].

قوله: (باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) وبه قال ابن عمر (أي خيار المجلس، وهو بين من صنعه الذي مضى قبل باب، وأنه كان إذا اشترى شيئاً بمجيء فارق صاحبه، وللترمذي من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد ❧. وكان ابن عمر إذا ابتاع شيئاً وهو قاعد قام ليحب له ❧. ولابن أبي شيبة من طريق محمد بن إسحاق عن نافع ❧ كان ابن عمر إذا باع انصرف ليحب له البيع ❧. ولمسلم من طريق ابن جريج قال: أُمِّي عَلِيٌّ نَافِعٌ ذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ ❧ قال نافع: وكان إذا باع رجلاً فإراد أن لا يقبله قام ففشى منهية ثم رجع إليه ❧. وسيأتي صنيع ابن عمر ذلك من وجه آخر بعد بابين، وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم ❧ رأيت ابن عمر اشترى من رجل بغيراً فأخرج ثمنه فوضعه بين يديه فغيره بين يديه ❧. وبين الثمن ❧.

قوله: (وشريح والشعبي) أي قالا بخيار المجلس، وهذا وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد بن علي: سمعت أبا الصحرى يحدث أنه شهد شريعياً واختصم إليه رجلان اشترى أحدهما من الآخر دلاً بأربعة آلاف فأوجبها له، ثم بدا له في بيعها قبل

قوله: (باب بالتوين (كم يجوز الخيار) والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار أو التخير، وهو طلب غير الأمرين من إرضاء البيع أو فسخه، وهو خياران: خيار المجلس وخيار الشرط، وزاد بعضهم خيار القيصة، وهو مندرج في الشرط فلا يزداد والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقدره وليس في حديثي الباب بيان لذلك، قال ابن المنذر: لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث أنه لا يتحدد بل يقوض الأمر فيه إلى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك. قلت: وقد روى البيهقي من طريق أبي عاصمة الغروي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ❧ الخيار ثلاثة أيام ❧ وهذا كأنه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحاق عن نافع في قصة حيان بن معاذ وسأذكره بعد خمسة أبواب، وبه احتج للحنفية والشافعية في أن أمدة الخيار ثلاثة أيام، وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها، لكن لكل شيء أمدة يحبه يتخير فيه، فطلحة مثلاً والشوب يوم أو يومان وللجارية جمعة وللدار شهر، وقال الأوزاعي يمتد الخيار شهراً وأكثر بحسب الحاجة إليه. وقال الثوري: يختص الخيار بالمشتري ويمتد له إلى عشرة أيام وأكثر، ويقال إنه انقضى بذلك، وقد صد القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسيأتي شيء منته في أبواب الملازمة، ويحصل أن يكون مراد البخاري بقوله: ❧ كم يجوز الخيار ❧ أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة. وأشار إلى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة مصام ويختار ثلاث مرار ❧ لكن لا يمكن الزيادة ثابتة أبقي الترجمة على الاستعمال كعادته.

قوله: (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي، وعبد الوهاب هو التقي، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري.

قوله: (إن المتبايعين بالخيار) كذا للأكثر، وحكى ابن السكيت في رواية القاسبي ❧ إن المتبايعان ❧ قال وهي لغة، وفي رواية أبو بَرٍّ عن نافع في الباب الذي يليه ❧ البيعان ❧ بتشديد التحتانية، والبيع بمعنى البائع فكيف وضائق وصين وصافن وليس كبين وسانن فإنهما متبايران كقيم وقائم، واستعمال البيع في المشتري إما على سبيل التعليل أو لأن كلا منهما بائع.

قوله: (ما لم يتفرقا) في رواية السكيت ❧ يتفرقا ❧ بتقديم الفاء وتقل تلعب عن الفضل بن سلمة افتراقاً بالكلام وتفرقا بالأبدان، ورده ابن العربي بقوله تعالى: ❧ وما تفرق الذين أوتوا الكتاب ❧ [البينة: ٤] فإنه ظاهر في التفرق بالكلام لا أنه بالاعتقاد، وأوجب بأنه من لازمه في الغالب لأن من خالف آخر في مقبده كان مستحقاً لعقابه إياه ببذنه، ولا يخفى ضعف هذا الجواب، والحق حلي كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة، وإنما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعاً.

قوله: (أو ويكون البيع خیاراً) سيأتي شرحه بعد باب.

قوله: (قال نافع وكان ابن عمر إجماع) هو موصول بالإسناد المذكور، وقد ذكره مسلم أيضاً من طريق ابن جريج عن نافع، وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالأبدان كما سيأتي. وفي الحديث ثبوت الخيار لكل من المتبايعين ما دام في المجلس وسيأتي بعد باب.

قوله: (عن أبي الخليل) في رواية شعبة الآتية بعد باب ❧ عن قتادة عن صالح أبي الخليل ❧ وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة ❧ سمعت أبا الخليل ❧.

قوله: (عن عبد الله بن الحارث) هو أبو نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين، لكن وقع لأحمد من طريق سعيد عن قتادة ❧ عبد الله بن الحارث الماضي ❧ ورواه ابن خزيمة والإسمايلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة ❧ سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث بن نوفل ❧ وعبد الله هذا مذكور في الصحابة لأنه ولد له عبد الله ❧ فاني به فتكته، وهو معدود من حيث الرواية في كبار التابعين، وقادة وشيخه تابعيان أيضاً، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب.

قوله: (وزاد أحمد حدثنا بهز) أي ابن أسد وهذه الطريق وصلها أبو عروانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد عن بهز ❧ ولم أرها في مسند أحمد بن حنبل، وزعم بعضهم أنه أحمد المذكور وسنأتي هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب بأوضح من سابقه. وفي صنيع همام فائدة طلب علو الإسناد لأن بينه وبين أبي الخليل في إسناد الأول رجلين وفي الثاني رجل واحد.

كافياً في رفع العقد ويقول تعالى: ﴿واشهدوا إذا تباعتم﴾ [البقرة: ٢٨٢] والإشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يصادف محلاً، ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، والجمع بين البليين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تعسف ولا تكلف. وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه، والراوي إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروي عنه. وتعقب بأن مالكا لم يفرده به، فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عدداً رواية وعملوا، وقد خص كثير من محققي أهل الأصول الخلاف المشهور فيما إذا عمل الراوي بخلاف ما روى بالصحابة دون من جاء بعدهم، ومن قائلتهم أن الراوي أعلم بما روى. وابن عمر هو راوي الخبر وكان يشارك إذا باع يبدنه قاتلته أولى من غيره. وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة، ونقل ابن التين عن أشهب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضاً. وتعقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعمارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ريعة. وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه، فقد سبق عن طائفة وطوس وغيرهما من أهل مكة، وقد اشتهر إنكار ابن عبد البر وابن العربي على من زعم من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه، قال ابن العربي: إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأنشبه بيع الغرر كاللاسعة، وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين، وما ادعاه من الغرر موجود فيه ويأن الغرر في خيار المجلس معلوم لأن أحد منهما ممكن من إضفاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر، وقالت طائفة هو خير واحد فلا يعمل به إلا فيما تمت به البولي، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خير الفقهية في الصلاة وإيجاب الوتر. وقال آخرون: هو مخالف للقياس الجلي في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده، وتعقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار. وقال آخرون: التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسباً للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب، وقال آخرون: هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر. وقالت طائفة: المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والإجارة والتمتع، وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك ربة للبيع ومنفعتة بخلاف ما ذكر، وقال ابن حزم: سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالأبدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت، أما حيث قلنا التفرق بالأبدان فواضح، وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضاً، لأن قول أحد المتبايعين ما لا يشترط بعينه بعشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلاً افتراق في الكلام بلا شك، بخلاف ما قلنا اشترطت بعشرة فإنهما حينئذ متوافقان فيما ثبت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى. وقيل: المراد بالمتبايعين التسامون، ورد أنه مجاز والحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى. واحتج الطحاوي بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وقال: من أنكر استعمال لفظ البياع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة. وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع، فالأصل من الإطلاقات الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه. وقالوا أيضاً: وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البياع بعثك هذا بكلاً وبين قول المشتري اشتريت، قالوا فالمشتري بالخيار في قوله: اشتريت أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري، وهكذا حكاة الطحاوي عن عيسى بن أبان منهم، وحكاة ابن خزيمة مستنداً عن مالك، قال عيسى بن أبان: وفائدته تظهر فيما لو تفرقا قبل قبيل القبول فإن القبول يتعذر، وتعقب بأن تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضاً، فأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضاً، لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداها مجاز، فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغز البيوعين والحديث يرد فتعين حل التفرق على الكلام، وأجيب بأنه إذا تميز الحمل على الحقيقة تعين المجاز، وإذا تمارس المجازان فلا أقرب إلى الحقيقة أولى. وأيضاً فالتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين تعاقدهما، لكن عقدهما لا يتم إلا بأحد أمرين إما بإبرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصح أنهما متعاقدان ما دام في مجلس العقد، فمضى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حل التبايعين على المساوين فإنه مجاز بالتشاق. وقالت طائفة التفرق يقع بالأقوال فقولته تعالى: ﴿وإن تفرقا يعني الله كلًا من سعة﴾ [النساء: ١٣٠]، وأجيب بأنه سمي بذلك لكونه يفضي إلى التفرق بالأبدان، قال البياضوي: ومن نفى خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الأقوال وحله المتبايعين على التساموين، وأيضاً فكلام الشارع بصان عمله للحمل عليه، لأنه يصير تقليد إن التساموين إن شأما عقد البيع، وإن شأما لم يعقده وهو تحصيل الحاصل لأن كل أحد يعرف ذلك، ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام: ما هو الكلام الذي يقع به التفرق، أمو الكلام الذي وقع به العقد أم غيره؟ فبيان كان غيره

أن يفارق صاحبه فقال لي: لا حاجة لي فيها، فقال البياع: قد بعثك فأوجب لك، فاختصما إلى شريح فقال: هو بالخيار سالم يتفرقا. قال محمد: وشهدت الشعبي قضى بذلك. وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال: «البيعان بالخيار سالم يتفرقا» وعن جرير عن مثيرة عن وكيع عن الشعبي أنه أتى في رجل اشترى من رجل برذوناً فإراد أن يردّه قبل أن يتفرقا قضى الشعبي أنه قد وجب البيع، فشهد عنه أبو الضحى أن شريحاً أتى في مثل ذلك فردّه على البياع، فرجع الشعبي إلى قول شريح.

قوله: (وطاوس) قال الشافعي في «الأم»: أخبرنا ابن حينة عن عبد الله بن طائوس عن أبيه قال: «خير رسول الله ﷺ رجلاً بعد البيع» قال وكان أبي يخلف ما الخيار إلا بعد البيع.

قوله: (وعطاء وابن أبي مليكة) وصلها ابن أبي شيبة عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قال: البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا. ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة، وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم، وبالفقهاء حزم فقال لا تعلم لهم مخالفاً من التابعين إلا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح، والصحيح عنه القول به، وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن حجاج عن الحكم عن شريح قال: إذا تكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع، وإسناده ضعيف لأجل حجاج وهو ابن أروطة.

قوله: (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي: لم أره منسوّياً في شيء من الروايات، ولعله إسحاق بن منصور، فإن مسلماً روى عن إسحاق بن منصور عن حبان بن هلال. قلت: قد رأته منسوّياً في رواية أبي علي بن شيبة عن القنبري في هذا الحديث إسحاق بن منصور، ولم أره في مسند إسحاق بن راهويه من روايته عن حبان، فقوي ما قال أبو علي رحمه الله. ثم رأيت أبا نعيم استخرجه من طريق إسحاق بن راهويه عن حبان وقال: أخرجه البخاري عن إسحاق قاله أعلم.

قوله: (حبان بن هلال) هو يفتح الحاء بعدها موحدة ثقيلة.

قوله: (حدثنا شعبة) سيأتي بعد باب من هذا الوجه «عن همام» بدله شعبة، وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثا لأنه به عن شيخ واحد.

قوله: (ما لم يتفرقا) في رواية همام للماضية قبل باب «ما لم يتفرقا» وفي رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر، وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً «ما لم يفارقه صاحبه فإن فارقه فلا خيار له» وقد اختلف القائلون بأن المراد أن يتفرقا بالأبدان هل للتفرق المذكور حد ينتهي إليه والمشهور الراجح من منهج العلماء في ذلك أنه موكول إلى العرف، فكل ما عد في العرف تفرقاً حكم به وما لا فلا والله أعلم.

قوله: (فإن صدقاً وبيناً) أي صدق البياع في إنجبار المشتري مثلاً وبين الميب إن كان في السلة، وصدق المشتري في قدر الثمن مثلاً وبين الميب إن كان في الثمن، ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر أحدهما تأكيد للآخر.

قوله: (حققت بركة بيعهما) يحتمل أن يكون على ظاهره وأن شؤم التلبس والكذب وقع في ذلك العقد فمحق بركته، وإن كان الصادق مأجوراً والكاذب مأزوراً. ويحتمل أن يكون ذلك مختصاً بنوع وقع منه التلبس والميب دون الآخر، ورجحه ابن أبي جرة. وفي الحديث فضل الصدق والحث عليه وذم الكذب والحث على منعه، وأنه سبب للدعاب البركة، وأن عمل الآخرة يحصل بخيري الدنيا والآخرة.

قوله: (إلا بيع الخيار) أي فلا يحتاج إلى التفرق كما سيأتي شرحه في الباب الذي يليه. وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي قبله «ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر» وهو ظاهر في حصر لزوم البيع بهذين الآخرين، وفيه دليل على إثبات خيار المجلس وقد مضى قبل باب أن ابن عمر حله على التفرق بالأبدان، وكذلك أبو برزة الأسلمي، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة. وخالف في ذلك إبراهيم النخعي فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال: «البيع جائز وإن لم يتفرقا» ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ «إذا وجبت الصفقة فلا خيار» وبذلك قال للمالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم، قال ابن حزم: لا تعلم لهم سلفاً إلا إبراهيم وحده، وقد دعوا إلى الجواب عن حديث الباب فرقا: فمنهم من رده لكونه معارضاً لما هو أقوى منه، ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره، فقالت طائفة منهم: هو منسوخ بحديث «المسلمون على شروطهم» والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ويحدث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنه يقتضي الحاجة إلى اليمين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان

٢١١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَبَيَّعًا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِبَ النَّيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ بَيَّعَاهُ وَلَمْ يَمُزَّكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا النَّيْعَ، فَقَدْ وَجِبَ النَّيْعُ». [رواجع: ٢١٠٧. أخرجه مسلم: ١٥٣١].

قوله: (باب إِذَا خَيْرَ أَحَدَهُمَا صَاحِبُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ) أي وقبل التفرق (فقد وجب البيع) أي وإن لم يتفرقا. أورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا» أي فينقطع الخيار، وقوله: «وَكَانَا جَمِيعًا» تأكيد لذلك، وقوله: «أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ» أي فينقطع الخيار، وقوله: «بَيَّعًا عَلَى ذَلِكَ» أي قد وجب البيع «أَوْ يَمُزَّكُ الْخِيَارَ» أي ويطل الخيار، وقوله: «وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا» ولم يترك أحد منهما البيع «أَوْ لَمْ يَفْسَخْهُ» فقد وجب البيع «أَوْ بَعْدَ التفرق» وهذا ظاهر جدا في انقضاء البيع بفسخ أحدهما، قال الخطابي: هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس، وهو مبطل لكل تأويل يخالف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره: «وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا» أي في بيان الواضح أن التفرق بالبدن هو القاطع للخيار، ولو كان معناه التفرق بالقول خلا الحديث عن فائتة انتهى. وقد أقدم الداودي على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقل من قال: قول الليث في هذا الحديث «وَكَانَا جَمِيعًا» إلخ «ليس محفوظ لأن مقام الليث في نافع ليس كقائم مالك ونظرته انتهى. وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند، وأي لوم على من روى الحديث مفسرا لأحد احتماله حائظا من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس، فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا، وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك: «إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ» قال الجمهور وبه جزم الشافعي: هو استثناء من امتداد الخيار إلى التفرق، والمراد أنهم إن اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حيث دخل اعتبار التفرق، فالظهير لإلا البيع الذي جرى فيه التخيار. قال النووي: اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما انقطعوا لظاهر الحديث، وقيل المراد بالبيت ظاهرة جدا في ترجيعه، وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق، وقيل الحديث بقوله: «أَوْ يَفِرُقُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» أي فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقضي الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تحضي المدة حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور، ورجح الأول بأنه أقل في الإضمار، وتبين رواية النسائي من طريق إسماعيل قيل هو ابن أمية وقيل غيره من نافع بلفظ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ كَانَ عَنْ خِيَارٍ» فإن كان البيع عن خيار وجب البيع، وقيل هو استثناء من إثبات خيار المجلس، والمعنى أو يغير أحدهما الآخر فيختار في خيار المجلس فيتقضى الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات، وقيل قوله: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْعُ خِيَارٍ» أي هما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخارا ولو قبل التفرق وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق، وهو قول يجمع التأويلين الأولين، ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال فيه: «إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ أَوْ يَقُولُ لَصَاحِبِهِ اخْتَرْ» إن حلنا «أَوْ» على التقسيم لا على الشك.

(تصحيحه) قوله: «أَوْ يَفِرُقُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» بإسكان الراء من «يغير» عطفًا على قوله: «مَا لَمْ يَتَّفَقَا» ويحتمل نصب الراء على أن «أَوْ» بمعنى «إِلَّا أَنْ» كما تقدم قريبًا مثله في قوله: «أَوْ يَقُولُ لَصَاحِبِهِ اخْتَرْ».

٤٦ - باب إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ النَّيْعُ؟

٢١١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ يَتَّيْنٍ لَا نَيْعَ لِنَهْمَا حَتَّى يَتَّفَقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ». [رواجع: ٢١٠٧. أخرجه مسلم: ١٥٣١].

٢١١٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَاسِدٌ، عَنْ أَبِي الْعَظِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَّفَقَا».

قال هَمَّامٌ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي: «يَخَارُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَإِنْ صَدَقَا وَتَيَّسَا بَوَلَّ لَهُمَا فِي يَمِينِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا فَكَسَى أَنْ يَرْتَحَا رِنَحًا، وَيُثَبِّحَا بَرَكَةً

فما هو، فليس بين المتعاقدين كلام غيره؟ وإن كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذي اتفقا عليه ولم يعمهما به هو الكلام الذي اتفقا به واتسقا يعمهما به وهذا في غاية الفساد. وقال آخرون العمل بظاهر الحديث متعين فمتعين تأويله، ويبان تعلمه أن المتبايعين إن اتفقا في الفسخ أو الإمضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار، وإن اختلفا فالجزم بين الفسخ والإمضاء جمع بين التقيض وهو مستحيل. وأجيب بأن المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ، وأما الإمضاء فلا احتياج إلى اختياره فإنه مقتضى العقد والحال يفضي إليه مع السكوت بخلاف الفسخ. وقال آخرون: حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معايرين بحديث عبد الله بن عمرو، وذلك فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا «الْبَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَفَقَةً خِيَارًا، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفِرُقَ صَاحِبُهُ خِشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ» قال ابن العربي: ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث في الظاهر، فإن تأويلها الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا الخيار فيه على الاستقالة وإذا تعارض التأويلان فزعم إلى الترجيح، والقياس في جانبنا فيرجح. وتعقب بأن حل الاستقالة على الفسخ أوضح من حل الخيار على الاستقالة، لأنه لو كان المراد حقيقة الاستقالة لم نغتنم من المفارقة لأنها لا تختص بمجلس العقد وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومسهل في غاية التفرق، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين حلها على الفسخ، وعلى ذلك حله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا: معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لأن العرب تقول استقلت ما فلت عني إذا استدركه، فالمراد بالاستقالة فسخ التادم منهما للبيع. وحلوا نفي الحل على الكرامة لأنه لا يليق بالمرودة وحسن معايشة للمسلم، إلا أن اختيار الفسخ حرام، قال ابن حزم: احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام لقوله فيه: «خِشْيَةً أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ» لكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لا فائتة له لأنه يلزم من حل التفرق على القول بإحالة المفارقة، خشي أن يستقبله أو لم يمش. وقال بعضهم التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يطل العقد فكيف يثبت العقد ما يطلعه؟ وتعقب باختلاف الجهة والمعاوضة بنظيره وذلك أن التقدر وترك الأجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم. واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الأبي بعد باين في قصة البكر الصعب وسبياني توجيها وجوابه، واحتج الطحاوي بقول ابن عمر: ما أدركت الصفقة حيًّا مجموعًا فهو من مال المتابع، وتعقب بأنهم يخالفونه. أما الحنفية فقالوا: هو من مال البائع ما لم يره للمتعاقب أو يطلعه. والمالكية قالوا: إن كان غائبًا غيبة بعيدة فهو من البائع وإنه لا حجة فيه لأن الصفقة فيه محمولة على البيع الذي أبرم لا على ما يبرهن جماعة بين كلاميه، وقال بعضهم معنى قوله حتى يتفرقا أي حتى يتوافقا فيقول للقوم: على ماذا تفترقتم؟ أي على ماذا اتفقتم؟ وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذي بعد هذا، وقال بعضهم حديث «الْبَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ» جاء بالفاظ مختلفة فهو مضطرب لا ينجح به، وتعقب بأن الجمع بين ما اختلفت من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تصف فلا يضره الاختلاف، وشرط المضطرب أن يتقدم الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك. وقال بعضهم: لا يتعين حمل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ، فلعله أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن، وأجيب بأن الموهود في كلامه ﷺ حيث يطلق الخيار إرادة خيار الفسخ كما في حديث المصرة وكما في حديث الذي يجمع في البيوع. وأيضًا فإذا ثبت أن المراد بالمتبايعين المتعاقدين فيعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن. وقال ابن عبد البر: قد أكثر المالكية والحنفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره، وأكثره لا يحصل منه شيء. وحكى ابن السمعاني في «الاصطلاح» عن بعض الحنفية قال: البيع عقد مشروع بوصف وحكم، فوصفه الزوم وحكمه الملك، وقد تم البيع بالعقد فوجب أن يتم بوصفه وحكمه، فاما تأخير ذلك إلى أن يتفرقا فليس عليه دليل لأن السبب إذا تم فبطل حكمه، ولا ينتهي إلا بعرض ومن ادعاه فعليه البيان. وأجيب أن البيع سبب للإتباع في الندم والندم يجوز إلى النظر فثبت الشارع خيار المجلس نظرًا للمتعاقدين ليسلما من الندم، ودليه خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندهما. قال: ولو لزم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الإقالة، لكنها شرعت نظرًا للمتعاقدين، إلا أنها شرعت لاستدراك ندم يتضرده به أحدهما فلم تجب، وخيار المجلس شرع لاستدراك ندم يشتركان فيه فوجب.

٤٥ - باب إِذَا خَيْرَ أَحَدَهُمَا صَاحِبُهُ بَعْدَ النَّيْعِ

فَقَدْ وَجِبَ النَّيْعُ

يُتِمِّمُهَا .

قوله: (باب إذا اشترى شيئاً فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَلَمْ يَنْكُرِ

البائع عَلَى الْمُشْتَرِي) أَي هل يقطع خياره بذلك؟ قال ابن المنير: أراد البخاري إثبات خيار المجلس بمحدث ابن عمر ثاني حديثي الباب، وفيه قصته مع عثمان وهو بين في ذلك، ثم خشي أن يعترض عليه بمحدث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي ﷺ تصرف في البكر بفرض تمام العقد فأسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله: «ولم ينكر البائع» يعني أن الحبة المذكورة إنما تمت بإضاه البائع وهو سكوتة المنزل منزلة قوله، وقال ابن التين: هذا تصف من البخاري، ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار لأنه إنما بعث مينا أهـ وجوابه أنه قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصرفة بخيار المجلس، والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب، وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فأنها إن كانت مقدمة على حديث «اليمان بالخيار» فعديث اليمان قاض عليها، وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه ﷺ اكتمى بالبيان السابق، واستغنى عنه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم. وقال ابن بطال أجمعاً على أن البائع إذا لم ينكر على المشتري ما

أحدثه من الحبة والمتى أنه بيع جائز، واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض: فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط الضرب بالأبدان يميزون ذلك، ومن يرى الضرب بالأبدان لا يميزونه والحديث حجة عليهم أهـ وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق، بل فرقوا بين المبيعات: فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما سيأتي، واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب: أحداهم: لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي وعمد بن الحسن، ثانيها: يجوز مطلقاً إلا للكيل والموزون وهو قول الأوزاعي وإسحاق، يوسف، ثالثها: يجوز مطلقاً إلا للأكل والمشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنذر، رابعها: يجوز مطلقاً إلا للأكل والمشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنذر، واختلفوا في الإعتاق فالجمهور على أنه يصح الإعتاق ويصرف قبضاً سواء كان للبائع حتى الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يبدع أم لا، والأصح في الوقت أيضاً صحته، وفي الحبة والرهن خلاف، والأصح عند الشافعية فيهما أنهما لا يصحان، وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب حجة لقائليه، ويمكن الجواب عنه بأنه يجهل أن يكون ابن عمر كان

وكيلاً في القبض قبل الحبة وهو اختيار البيهقي قال: إذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفى وتم البيع وحصلت الحبة بعده، لكن لا يلزم من هذا اتحاد القبايض والقبض لأن ابن عمر كان رابك البعير حيث ذبحه قبل للمالكية والخنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلي، وإليه مال البخاري كما تقدم له في «باب شراء الدواب والحمير» إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضاً؟ وعند الشافعية والمخاتلة تكني التخلي في الدور والأراضي وما أشبهها دون المقتولات. ولذلك لم يجهز البخاري بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام. وقال ابن قدامة ليس في الحديث تصريح بالمبيع، فيحتمل أن يكون قول عمر «هوك» أي حبة. وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمناً. قلت: وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب «فباعه من رسول الله ﷺ» وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري «فاشته» وسيأتي في الحبة، فعلى هذا فهو بيع، وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون حبة مع التصريح بالشراء، وكما لم يذكر الثمن يجهل أن يكون القبض المشروط وقع وإن لم يقل، قال المحب الطبري: يجهل أن يكون النبي ﷺ ساقه بعد العقد كما ساقه أولاً، وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه.

قوله: (أَوْ اشْتَرَى عَيْدًا فَاعْتَقَهُ) جعل المصنف مسألة الحبة أصلاً ألحق بها مسألة القوة لوجود النص في مسألة الحبة دون العتق، والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للمتن قوة وسراية ليست لغيره، ومن ألحق به منهم الحبة فقال إن المتن إلتلاف للمالبة والإلتلاف قبض فكذلك الحبة والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ طَاوُسٌ لِمَنْ يَشْرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا ثُمَّ بَاعَهَا وَجِيتَ لَهُ الرِّبْحُ لَهُ) وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طائوس عن أبيه غوره، وزاد عبد الرزاق «وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئاً على الرضا فإن الخيار لها حتى يتفرقا عن رضا».

قوله: (وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ) في رواية ابن عساکر بإسناد البخاري «قال لنا الحميدي» وجزم الإسماعيلي وأبو نعيم ابن علقه، وقد رويته أيضاً موصولاً في «مسند الحميدي» وفي «مستخرج الإسماعيلي» وسيأتي من وجه آخر عن سفیان في الحبة موصولاً.

قال: وَخَدَعْنَا هَمَامًا: حَدَّثَنَا أَبُو النَّبَاحِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٠٧٩. أخرجه مسلم: ١٥٣٢].

قوله: (باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) كأنه أراد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن الحديث قد سوى بينهما في ذلك.

قوله: (كل بيعين) بتشديد التحتية.

قوله: (لا يبيع بينهما) أي لازم.

قوله: (حتى يتفرقا) أي فيلزم البيع حينئذ بالتفرق.

قوله: (إلا بيع الخيار) أي فيلزم باشتراطه كما تقدم البحث فيه، وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار، والمعنى أن البيع عقد جائز فإذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازماً.

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن منصور، وحيان هو ابن هلال.

قوله: (حتى يتفرقا) في رواية الكشميهني «ما لم يتفرقا».

قوله: (قال همام: وجدت في كتابي بخار ثلاث مرار) أشار أبو داود إلى أن هماماً تفرد بذلك عن أصحاب قتادة، ووقع عند أحد عن عثمان عن همام قال: «وجدت في كتابي الخيار ثلاث مرار» ولم يصرح همام بمن حدثه بهذه الزيادة فإن ثبتت فهي على سبيل الاختيار. وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث.

قوله: (وحدثنا همام) القائل هو حبان بن هلال المذكور، وقد تقدم قبل بابين من وجه آخر عن همام، قال الكرماني: القائل هو حبان، فإن قيل لم قال: «حدثنا» وقال قبل ذلك «قال همام» فالجواب أنه حيث قال قال كان سمع ذلك في المذاكرة وحيث قال حدثنا سمع منه في مقام التحديث أهـ وفي جزمه بذلك نظر، والذي يظهر أنه حيث ساقه بالإسناد عبر بقوله حدثنا، وحيث ذكر كلام همام عبر عنه بقوله قال.

٤٧ - باب إذا اشترى شيئاً، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَلَمْ يَنْكُرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ اشْتَرَى عَيْدًا فَاعْتَقَهُ.

وَقَالَ طَاوُسٌ: لِمَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا، ثُمَّ بَاعَهَا: وَجِيتَ لَهُ وَالرِّبْحُ لَهُ.

٢١١٥ - وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ ابْنِ عَصْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَغِيرٍ لِعَمْرٍو لَكَانَ يَغْلِبُنِي لَيَقْدَمُ آمَامَ الْقَوْمِ، فَيَزْجُرُهُ عَمْرٌو وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَقْدَمُ، فَيَزْجُرُهُ عَمْرٌو وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمْرٍو: «بَغِيهِ». قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَغِيهِ». فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَصْرٍ، تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ». [الطبر: ٢٦١٠، ٢٦١١. والطبري: البوع، باب ٣٣ ٣٤]

٢١١٦ - قال أبو عبد الله: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُفَّانَ بْنَ عُفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَالاً بِأَوْدِي بِمَالِ لَهُ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا تَابَعَا، رَجَعَتْ عَلَى عَقْبِي حَتَّى حَوَّجَتْ مِنْ بَيْتِهِ، حَشِيَّةً أَنْ يُرَادِّيَ الْبَيْعَ، وَكَانَتِ السُّنَّةُ أَنْ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَمَّا وَجِبَ بَيْتِي وَبَيْعُهُ، رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ عَيْتُهُ، بِأَنِّي سَقَيْتُهُ إِلَى أَرْضٍ ثُمَّ دَخَلْتُ لِيَالٍ، وَمَسَّاتِي إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ لَيَالٍ. [راجع: ٢١٠٧. أخرجه مسلم: ١٥٣١، مختصراً باختلاف.]

قوله: (في سفر) من ألق على تميم.

قوله: (على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف، ولد الناقة أول ما يركب.

قوله: (صعب) أي نفور.

قوله: (فباعه) زاد في البعة فاشتره النبي ﷺ ثم قال: هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت ، وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توفيرهم للنبي ﷺ وإن لا يتقدموه في المشي، وفيه جواز زجر الدواب، وأنه لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلته بل يجوز أن يسأل في بيعها، ويجوز التصرف في البيع قبل بدل الثمن. ومراعاة النبي ﷺ أحوال الصحابة وحوصه على ما يدخل عليهم السرور.

قوله: (وقال النبي) وصله الإسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادي وغيرهما، وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم من أبي صالح كاتب الليث عن الليث به، وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير روى عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه، وليس ذلك بعله فقد ذكر الإسماعيلي أيضاً أن أبا صالح روى عن الليث كذلك فوضح أن الليث فيه شيخين، وقد أخرجه الإسماعيلي أيضاً من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري.

قوله: (بعث من أمر المؤمنين عثمان بن عفان ماله) أي أرضاً أو عقاراً.

قوله: (بالوادي) يعني وادي القرى.

قوله: (لما تابعتها رجعت على عظمي) في رواية أيوب بن سويد : فطقت أنكس على عظمي القهقري .

قوله: (يوادني) بتشديد الدال أصله يوادني أي يطلب مني استرلاده.

قوله: (وكانت السنة أن المهاجرين بالخير حتى يفرق) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان، وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبقى لثمان خيار في فسخه. واستدل ابن بطال بقوله: «وكانت السنة» على أن ذلك كان في أول الأمر، فلما في الزمن الذي فعل ابن عمر ذلك فكان الفرق بالأبدان متروكاً فلذلك فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع، هكذا قاله، وليس في قوله: «وكانت السنة» ما ينفي استمرارها. وقد وقع في رواية أيوب بن سويد : كنا إذا تابعتنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفرق المهاجرين، فتابعت أنا وثمان ، فذكر القصة وفيها إشعار باستمرار ذلك، وأغرب ابن رشد في «المقدمات» له فزعم أن عثمان قال لابن عمر : ليست السنة بافتراق الأبدان، قد انتسخ ذلك ، وحده الزيادة لم أرها إسناده، ولو صحت لم تخرج المسألة على الخلاف لأن أكثر الصحابة قد نقل عنهم القول بأن الافتراق بالأبدان.

قوله: (سقطه إلى أرضي ثمود بثلاث ليال) أي زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارت إليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي بعتها بثلاث ليال.

قوله: (وسالني إلى المدينة بثلاث ليال) يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذ بها من المسافة التي كانت بيني وبين أرضي التي بعتها بثلاث ليال. وإنما قال إلى المدينة لأنهما جميعاً كانا به فرأى ابن عمر الغنطة في القرب من المدينة فلذلك قال : رأيت أني قد غبتة ، وفي هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة، وسيأتي نقل الخلاف فيها في «باب بيع الملامسة» وجواز التحيل في إبطال الخيار، وتقليم المرة مصلحة نفسه على مصلحة غيره، وفيه جواز بيع الأرض بالأرض، وفيه أن الفين لا يرد به البيع.

٤٨- باب مَا يَكُونُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي التَّبَوُّعِ

٢١١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي التَّبَوُّعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَيْعْتَ قُلَّ لَا خِلَافَ». - رحمه: ٧٤٠٧، ٧٤١٤، ٧٦٦٤. أخرجه مسلم: ١٥٣٣.

قوله: (باب ما يكره من الخداع في البيع) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع في البيع مكروه ولكنه لا يفسخ البيع، إلا أن شرط المشتري الخيار على ما تنص به الفقه للمذكورة في الحديث.

قوله: (أن رجلاً) في رواية أحد من طريق محمد بن إسحاق : حدثني نافع عن ابن عمر، كان رجل من الأنصار ، زاد ابن الجارود في «المتن» : من طريق سفيان عن

نافع أنه حبان بن منذر وهو بفتح المهملة والموحدة الثقيلة، ورواه الدارقطني من طريق عبد الأعلى والبيهقي من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن إسحاق في وزاد فيه : قال ابن إسحاق فحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدي منذر بن عمرو ، وكذلك رواه ابن منذر من وجه آخر عن ابن إسحاق.

قوله: (ذكر النبي ﷺ) في رواية ابن إسحاق : فشكا إلى النبي ﷺ ما يلقي من الغبن .

قوله: (أله الخداع في التبوع) بين ابن إسحاق في روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يلقي من الغبن، وقد أخرجه أحد أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بلفظ : أن رجلاً كان يبيع، وكان في عقدته ضعف .

قوله: (لا خلافة) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خديعة ولا : لنفي الجنس أي لا خديعة في الدين لأن الدين الصحيحة، زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير وحيد الأعلى عنه : ثم أتت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضى فأسكت وإن سخطت فأرد . بقي حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة، فكثر الناس في زمن عثمان، وكان إذا اشترى شيئاً قليل له إنك غبت به رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً فردد له دراهمه. قال العلماء: لقي النبي ﷺ هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي

البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يرى لنفسه، لما تقرر من حض المتبايعين على أداء الصحيحة كما تقدم في قوله ﷺ في حديث حكيم بن حزام : فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما ، الحديث. واستدل بهذا الحديث لأحد واحد قولنا مالك أنه يرد بالغبن الفاحش لمن لا يعرف قيمة السلعة، وتعقب بأنه : إنما جعل له الخيار لضعف

عقله ولو كان الغبن يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار. وقال ابن العربي: يحتصل أن الخديعة في قصة هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الثمن أو في الغبن فلا يحتاج بها في مسألة الغبن بخصوصها، وليست قصة عامة وإنما هي خاصة في واقعة عين فيجوز بها في حق من كان بصفة الرجل قال: وأما ما روي عن عمر أنه كلم في البيع فقال: ما أجيد لكم شيئاً أوسع ما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منذر ثلاثة أيام، ففسده على ابن حنيفة وهو ضعيف انتهى، وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرهما من طريقه، لكن الاحتمالات التي ذكرها قد تبينت بالرواية التي صرح بها بأنه كان يبين في البيع، واستدل به على أن أمد الخيار المشروط ثلاثة أيام من غير زيادة لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه، ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام، واختيار الثلاث في غير موضع، وأغرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم يمه كان في الرقيق، وهذا يحتاج إلى دليل ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال، واستدل به على أن من قال عند العقد : لا خلافة : أنه يصير في تلك الصفة بالخيار سواء وجد فيه عيباً أو شيئاً لا، ويبلغ ابن حزم في جوده فقال: لو قال لا خديعة أو لا خس أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلافة. ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول : لا خيابة : بالتحانية ببدل اللام وبالدال المعجمة بدل اللام أيضاً وكأنه كان لا يفصح باللام للثقة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي ﷺ جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمعنى، واستدل به على أن الكبير لا يجبر عليه ولو تبين سفهه لما في بعض طرق حديث أنس أن أمه أئرا النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله أحجر عليه، فدعاه فنهأ عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال: «إذا بايعت قل لا خلافة» وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لأنكر عليهم، وأما كونه لا يجبر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفه. واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للمشتري وحده، وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خبر الواحد في المحرق وغيرها.

٤٩- باب مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ

وقال عبد الرحمن بن عوف: لَمَّا قَامَتِ الْمَدِينَةُ، قُلْتُ: هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ بَيَاةٌ؟ فَقَالَ: سُوقُ قَيْقَاعٍ [راجع: ٢٠٤٨]

وقال أنس: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ذُلُّنِي عَلَى السُّوقِ [راجع: ٢٠٤٩].

وقال عُمَرُ: أَهْلَاهِي الصُّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ [راجع: ٢٠٦٢]

للتاجر ودخول الأسواق للأشراف والفضلاء، وكأنه أشار إلى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والبراز وصححه الحاكم من حديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «أحب البقاع إلى الله للساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق» وإسناده حسن، وأخرجه ابن حبان ولحاكم أيضاً من حديث ابن عمر نحوه، قال ابن بطال: وهذا خرج على الغالب ولا قرب سوق يذكر فيها الله أكثر من كثير من المساجد.

قوله: (وقال عبد الرحمن بن عوف إنا) تقدم موصولاً في أوائل البيوع، والغرض منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجوداً في عهد النبي ﷺ، وكان يتصاهده الفضلاء من الضعفاء لتحصيل المعاش للكفاف وللتعفف عن الناس.

قوله: (وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف) تقدم أيضاً موصولاً هناك.

قوله: (وقال عمر: أهاني الصفق بالأسواق) تقدم موصولاً أيضاً هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري، ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث: الأول: حديث عائشة.

قوله: (عن محمد بن سودة) بضم المهملة وسكون الواو بعدها صاف كوفي ثقة عابد يكنى أبا بكر من صفار التميميين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الميعين.

قوله: (عن نافع بن جبير) أي ابن مطعم النوفلي وليس له في البخاري عن عائشة سوى هذا الحديث، ووقع في رواية محمد بن بكر عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سودة سمعت نافع بن جبير «أخرج الإسماعيلي».

قوله: (حدثني عائشة) هكذا قال إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سودة، وخالفه صفيان بن عينة فقال: «عن محمد بن سودة عن نافع بن جبير عن أم سلمة» أخرجه الترمذي، ويعتمد أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة، وروى من حديث حفصة شيئاً منه، وروى الترمذي من حديث صفية نحوه.

قوله: (يفزعو جيش الكعبة) في رواية مسلم «عبد النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئاً لم تكن تفعله، قال: العجب أن نلما من أمي يؤمن هذا البيت لرجل من قريش» وزاد في رواية أخرى أن أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير، وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال: والله ما هو هذا الجيش.

قوله: (يبدا من الأرض) في رواية مسلم «بالبيداء» وفي حديث صفية على الشك، وفي رواية لمسلم عن أبي جعفر الباقري قال: هي بيدة المدينة انتهى. والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج.

قوله: (يخسف بأولهم وآخرهم) زاد الترمذي في حديث صفية «ولم ينسج أوسطهم» وزاد مسلم في حديث حفصة «فلا يبقى إلا الشريد الذي يخبر عنهم» واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقضي بدخوله فيمن هلك أو لكونه آخراً بالنسبة للأول وأولاً بالنسبة للآخر فيدخل.

قوله: (وفيهم أسواقهم) كنا عند البخاري بالمهملة والالف جمع سوق وعليه ترجم، وللمنى أهل أسواقهم أو السوق منهم. وقوله: «ومن ليس منهم» أي من رافقهم ولم يقصد موافقتهم. ولأبي نعيم من طريق سعيد بن سليمان عند الإسماعيلي «وفيهم أشراقهم» بالمعجمة والراء والفاء، وفي رواية محمد بن بكر عند الإسماعيلي «وفيهم سوامهم» وقال وقع في رواية البخاري «أسواقهم» فافظه تصحيفاً فإن الكلام في الحذف بالناس لا بالأسواق. قلت: بل لفظ «سوامهم» تصحيف فإنه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار، بخلاف رواية البخاري. نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم، وليس في لفظ «أسواقهم» ما يمنع أن يكون الحذف بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالقتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالأبعة، وفي رواية مسلم «قلنا إن الطريق يجمع الناس، قال: نعم فيهم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد للمقاتلة والجور والجهيم والمحنة أي الكره وإبسن السبيل» أي سالك الطريق معهم وليس منهم. والغرض (كله) أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع عاماً لحضور أجسامهم ويعشون بعد ذلك على نياتهم، وفي رواية مسلم «يهلكون مهلكاً واحداً ويصلدون مصادراً شتى» وفي حديث أم سلمة عند مسلم «قلت يا رسول الله كيف بمن كان كارهاً؟ قال: يخسف به، ولكن يبعث يوم القيامة على نيته» أي يخسف بالجميع لشوم الأشرار ثم

٢١١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْدَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَفْزَعُونَ جَيْشَ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْتِكَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَلَيْسَ أَسْوَاقُهُمْ، وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُفْتَنُونَ عَلَى رِيَالِهِمْ». (الطبري في المعجم، باب: ٤٩، وفي المعجم، باب: ٦، أخرجه مسلم: ٢٨٨٤ ج١).

٢١١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ تَرِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سَوَاقِهِ وَيَتْبَعُا بَعْضُهُمَا دَرَجَةً، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَخَسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَا يَهْوُو إِلَّا الصَّلَاةَ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَ بِهَا دَرَجَةً، أَوْ خَطَّ عَنْهُ بِهَا حَبِيبَةً، وَالْمَلَائِكَةُ تَصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَضَلَّةِ الْيَدِي يَصَلِّي فِيهِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يَخُذْ يَدِي، مَا لَمْ يُوْذِ يَدِي، وَقَالَ: أَخَذَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ». (إرجاع: ١٧٦، أخرجه مسلم: ٣٦٢، أخرجه: وهو بضمه في كتاب المساجد ٢٧٢).

٢١٢٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، قَالَتْ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَمُوا بِأَسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي». (الطبري: ٢١٢١، ٣٠٣٧، أخرجه مسلم: ٢١٢١).

٢١٢١ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ ﷺ: دَعَا رَجُلٌ بِالْقَبِيحِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، قَالَتْ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: فَقَالَ: لَمْ أَغْلِكْ، قَالَ: «سَمُوا بِأَسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي». (إرجاع: ٢١٢٠، أخرجه مسلم: ٢١٢١).

٢١٢٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي تَرَبُذَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الثَّوْمِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلِيفَةِ النَّهَارِ، لَا يَكُلُّنِي وَلَا أَكَلُمُهُ، حَتَّى أَتَى مَوْقَ بَيْتِ قَيْشَاغَ، فَجَلَسَ بِبَيْتِ فَاطِمَةَ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ لَكُمْ؟ أَمْ لَكُمْ؟». فَحَسَبَتْهُ شَيْئاً، فَطَسَّتْ أَنَّهَا تَلْبَسُ سَبَاحاً أَوْ تَعْلَهُ، فَجَاءَ يَحْتَدُّ حَتَّى غَلَقَتْ وَكَلَّمَتْ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ وَاجِباً مِنْ بَيْعَةٍ».

قال سُفْيَانُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي: أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ. (أخرجه مسلم: ٢٤٢٩، مختصراً).

٢١٢٣ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّبِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَضْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرِّمَاجَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَبْتَغِ عَنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ، حَتَّى يَنْقَلِبُوا حَيْثُ يَبْتَاعُ الطَّعَامُ. (الطبري: ٢١٢٣١، ٢١٢٣٢، ٢١٢٦٦، ٢١٢٦٧، ٢٦٨٥٢، أخرجه مسلم: ١٥٢٧، وفي البيوع ٣٤٥ ٣٧٧).

٢١٢٤ - قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْتَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ. (الطبري: ٢١٢٦٦، ٢١٢٣٣، ٢١٢٦٦، أخرجه مسلم: ١٥٢٦، وفي البيوع ٣٤٥ ٣٧٥).

قوله: (باب ما ذكر في الأسواق) قال ابن بطال أراد بذكر الأسواق إباحة

وموحدة، قال الخطابي: هي قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة. وقال الداودي من تفرغل، وقال الغروي هو غيط من خرز يلبسه الصبيان والجبوري، وروى الإسماعيلي عن ابن أبي عمر أحد رواة هذا الحديث قال: السخاب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح.

قوله: (أو قلعله) في رواية الحميدي وتفسله بالواو.

قوله: (فجاء يشتد) أي يسرع في المشي، في رواية عمر بن موسى عند الإسماعيلي «فجاء الحسن» وفي رواية ابن أبي عمر عند الإسماعيلي «فجاء الحسن أو الحسين» وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر قال في روايته «ثم لكع بعني حسناً» وكذا قال الحميدي في مستدركه، وسيأتي في اللباس من طريق وراق عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ «قال ابن لكع، أودع الحسن بن علي، قام الحسن بن علي بمشي».

قوله: (فجاء يشتد حتى عانقه وقبله) في رواية وراق «قال النبي ﷺ يديه مكنًا، أي ملعاً، قال الحسن يديه مكنًا فالتزمه».

قوله: (فقال اللهم أحبه) بفتح أوله بلفظ الدعاء، وفي رواية الكشيحي «أحبيه» بفتح الإدغام، زاد مسلم عن ابن عمر قال: «اللهم إني أحبه فأحبه» وفي الحديث بيان ما كان الصلابة عليه من تزيين النبي ﷺ والمشى معه، وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بفناء الدار، ورحمة الصغير والمزاج معه ومماثلة وتقليه، ومقابلة للحسن بن علي، وسيأتي الكلام عليها في مناقبه إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال صفيان) هو ابن عبيدة، وهو موصوف بالإستاد المذكور.

قوله: (عبيد الله أخو بني) فيه تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز، وعبيد الله هو شيخ صفيان في الحديث المذكور، وأراد البخاري بليوار هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر العنة في الطريق الموصولة لأن من ليس بملبس إذا ثبت لقائه لم يحدث عنه حلت عنته على السماع اتفاقاً، وإنما الخلاف في الملبس أو فيمن لم يثبت لقيه لم يروى عنه. وأبعد الكرمانى قال: إنما ذكر التوسر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتهى الفرصة ليان ما ثبت في التوسر ما اختلف في جوازه، والله أعلم. الحديث الخامس: حديث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه إلى حيث يباع الطعام، وفيه حديث في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسيأتي الكلام عليها بعد أربعة أبواب. وقد استشكل إدخال هذا الحديث في باب الأسواق، وأجيب بأن السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع، فلا يختص الحكم المذكور للمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع، فالمعوم في قوله في الحديث «حيث يباع الطعام».

٥٠ - باب كَرَاهِيَةِ السَّخْبِ فِي السُّوقِ

٢١٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا جِلَالٌ عَنْ عَطَاءٍ

بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍوَ بْنَ الْقَاصِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قُلْتُ: أَخْبَرَنِي عَنْ حِفْظِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْعُرْوَةِ: قَالَ: أَجَلٌ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي الْعُرْوَةِ بِبَعْضِ صِفَةِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ وَهُوَ جَزْأُ اللَّائِيْنِ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَعَيْتُكَ الْمَوْكَلُ، لَيْسَ بِفَقْرٍ وَلَا غِلَظٍ، وَلَا سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَا يَذْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَغْفِرُ وَيَغْفِرُ، وَكَفَّ بَقِيَّةَ اللَّهِ حَتَّى يَجِيءَ بِهِ الْبَيْتَةُ الْفُرْجَاءَ، بَانَ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَتَحَنَّنُ بِهَا أَهْلُ عَمِّي، وَأَذَانُ صَمٍّ، وَقُلُوبٌ غُلْفٌ.

تَابَعَهُ عَبْدُ الْقَوَيْرِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جِلَالٍ.

وقال سعيد، عن جلال، عن عطاء، عن ابن سلام: غُلْفٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَظٍ، سَيِّئٌ أَغْلَفٌ، وَقَوْمٌ غُلْفَاءُ، وَزَجَلٌ أَغْلَفٌ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخَوَّناً.

[الطبر: ٤٨٣٨].

قوله: (باب كراهية السخب في الأسواق) بفتح المهملة والحاء المعجمة بعد ما موحدة، ويقال فيه السخب بالصاد المهملة بدل السين، وهو رفع الصوت بالخصام، وقد تقدم ذكره في الكلام على حديث أبي صفيان في قصة هزتل في أول

يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده، قال الملهب: في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية غناراً أن العقوبة تآزمه معهم. قال واستطبت منه مالك عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب، وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التي في الحديث هي المعصية المساوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية، ويؤيده آخر الحديث حيث قال: ويمتثلون على نياتهم، وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنية العامل، والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكرير سوادهم إلا أن اضطر إلى ذلك، ويتردد النظر في مصاحبة التاجر لأهل الفتنة هل هي إغاة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية، ثم يعتبر عمل كل أحد بنيت. وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فيقتل منهم يخسف بهم، وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم «إن ناساً من أمي» والذين يهدمونها من كسار الخيشة. وأيضاً فمقتضى كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموا ويرجموا، وظاهر الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها. الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة. والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه.

قوله: (لا يهزه) يضم أوله وسكون النون وكسر اللام بعدها زاي: يهزهه وزناً ومعنى، والمراد لا يزجه، والجملة بيان للجملة التي قبلها وهي «لا يريد إلا الصلاة» وقوله: اللهم صل عليه بيان لقوله يصلي عليه أي يقول اللهم صل عليه، وقوله: ما لم يؤذ فيه، أي يحصل منه أذى للملائكة أو لسلهم بالقتل أو بالقول. الحديث الثالث حديث أنس في سبب قوله ﷺ: «تسوا باسمي ولا تكتوا بكتبي» أورده من طريقين عن حيد عنه وسيأتي في كتاب الاستئذان، والغرض منه هنا قوله في أول الطريق الأولى «كان النبي ﷺ في السوق» وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها إنه كان بالقيح، فأشار إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى السوق الذي كان بالقيح، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾ [الفرقان: ٢٠]. الحديث الرابع حديث أبي هريرة:

قوله: (عن عبيد الله) بالتصغير، في رواية مسلم عن أحد بن حنبل عن صفيان «حدثني عبيد الله» ولكنه أورده مختصراً جداً.

قوله: (عن نافع بن جبير) هو المذكور في الحديث الأول، وليس له أيضاً عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (في طائفة من النهار) أي في قطعة منه، وحكى الكرمانى أن في بعض الروايات «صائفة» بالصاد المهملة بدل طائفة أي في حر النهار، يقال يوم صائف أي حار.

قوله: (لا يكلمني ولا أكلمه) أما من جانب النبي ﷺ فلعله كان مشغول الفكر بوحى أو غيره، وأما من جانب أبي هريرة فظنوا، وكان ذلك من شأن الصحابة إذا لم يروا منه نشاطاً.

قوله: (حتى أتى سوق بني قينقاع لجلس بفناء بيت فاطمة فقال) هكذا في نسخ البخاري، قال الداودي: سقط بعض الحديث عن الناقل، أو أدخل حديثاً في حديث، لأن بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى. وما ذكره أولاً احتمالاً هو الواقع، ولم يدخل للراوي حديث في حديث، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن صفيان فأثبت ما سقط منه ولفظه «حتى جاء سوق بني قينقاع، ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة» وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن صفيان، وأخرجه الحميدي في مسنده عن صفيان قال فيه: «حتى أتى فناء حاشية فجلس فيه» والأول لرجح، والفناء بكسر الفاء بعدها نون معودة أي الموضع المتسع أمام البيت.

قوله: (ألم لكع) بهزة الاستفهام بعد ما مثله مفتوحة، ولكع بضم السلام وضعف الكاف، قال الخطابي: اللكع على متبنيين أحدهما الصغير والآخر اللقيم، والمراد هنا الأول، والمراد بالثاني ما ورد في حديث أبي هريرة أيضاً «يكون لشد الناس بالدنيا لكع ابن لكع» وقال ابن التين: زاد ابن فارس أن العبد أيضاً يقال له لكع انتهى: ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين وقال بلال بن جبرير التميمي: اللكع في لغتنا الصغير، وأصله في المهر وغره. وعن الأصمعي: اللكع الذي لا يهتدي لخلق ولا غيره، مأخوذ من اللكاج وهي التي تخرج من السلا. قال الأزهري: وهذا القول لرجح الأقوال هنا، لأنه أراد أن الحسن صغير لا يهتدي لخلق، ولم يرد أنه لقيم ولا عبد.

قوله: (فحبسته شيئاً) أي منته من المبادرة إلى الخروج إليه قليلاً، والفاعل فاطمة.

قوله: (فلظننت أنها تلبسه سخاباً) بكسر المهملة بعد ما معجمة خفيفة

الطبري: ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٤٠٥، ٢٦٠١، ٢٧٠٩، ٢٧٨١، ٣٥٨٠، ٤٠٥٣، ٤٦٢٥.

قوله: (باب الكيل على البائع والمعطي) أي مؤنة الكيل على المعطي بائعاً كان أو مربي دين أو غير ذلك. يلتحق بالكيل في ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول فقهاء الأصناف، وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري إلا نقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية.

قوله: (وقول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِيَهُمْ دَرَاهِمٌ أَوْ زُنُوجٌ خَيْرٌ لَّهُمْ وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِيَهُمْ دَرَاهِمٌ أَوْ زُنُوجٌ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾) يعني كانوا لهم أو وزنوا لهم هو تيسير أبي عبيدة في « الجواز » وبه جزم الفراء وغيره، وخالفهم حنبل بن عمر فكان يقف على كانوا وعلى وزنوا ثم يقول هم، وزيفه الطبري، والجهمون أخبروه على حلف الجار ووصل الفعل، وقال بعضهم يمتثل أن يكون على حلف المضاف وهو الكيل مثلاً أي كانوا يكيلهم وقوله: كقولهم يسمعونكم أي يسمعون لكم. ومعنى الترجمة أن المرء يكيل له غيره إذا اشترى ويكيل هو إذا باع.

قوله: (وقال النبي ﷺ اِكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوُوا) هذا طرف من حديث وصله النسائي وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله المحاربي قال: « رأيت رسول الله ﷺ مرتين » فذكر الحديث وفيه « فلما أظهر الله الإسلام خرجنا إلى المدينة، فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان ومعنا جل أمر فقال: أتبيرون الجمل؟ قلنا نعم، فقال يكس؟ قلنا بلى، فكانوا صاعاً من قرع قال: قد أخذت، فأخذ بخطام الجمل ثم ذهب حتى توارى، فلما كان المشاء أتانا رجل فقال أنا رسول رسول الله إليكم وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا وتكثروا حتى تستوفوا فقمنا، ثم قدما فإذا رسول الله ﷺ قائم غضب » فذكر الحديث. ومطابقته للترجمة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال اشترى إذا أخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب، ويفسر ذلك حديث عثمان المذكور بعده.

قوله: (ويذكر عن عثمان أن النبي ﷺ قال له: إذا بعث فكيل، وإذا ابتعت فاكتل) وصله الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن معاذ مولى ابن سراقه عن عثمان بهذا، ومعاذ مجهول الحال، لكن له طريق أخرى أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان به، وفيه ابن لهيعة ولكنه من قديم حديثه، لأن ابن عبيد الحكم أورد في « تنقيح مصر » من طريق الليث عنه، وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق الترجمة قال: لأن معنى قوله: « إذا بعث فكيل » أي فافو » وإذا ابتعت فاكتل » أي فاستوف، قال والمعنى أنه إذا أعطى أو أخذ لا يزيد ولا ينقص، أي لا لك ولا عليك انتهى. لكن في طريق الليث زيادة تساعد ما أشار إليه البخاري ولفظه « أن عثمان قال: كنت اشترى التمر من سوق بني قينقاع ثم جلبه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من الكيلة فيعطوني ما رخصت به من الربع ويأخذونه بخبري. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال « فظهر أن المراد بذلك تصاطي الكيل حقيقة لا خصوص طلب علم الزيادة والنقصان، وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الحكم قال: « قدم لثمان طعام » فذكر غره بمعناه. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « من باع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » وسيأتي الكلام عليه بعد أسواب، وحديث جابر في قصة دين أبيه، وسيأتي الكلام عليه وعلى ما اختلف من الفاظه وطرقه في « علامات النبوة » إن شاء الله تعالى. والغرض من قوله فيه « ثم قال كل للقوم » فإنه مطابق لقوله في الترجمة « الكيل على المعطي ». وقوله فيه « صنف ترك أصنافاً » أي أعزل كل صنف منه وحده، وقوله فيه: « وعلق ابن زيد » العلق بفتح العين التخلية ويكسرهما المرجون والذال فيها معجمة، وابن زيد شخص نسب إليه النزاع المذكور من الشر. وأصناف تمر للدينة كثيرة جداً، فقد ذكر الشيخ أبو عبد الجباري في « الفروق » أنه كان بالمدينة فيلته أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الأسود خاصة فزادت على الستين، قال: والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم.

قوله: (وقال فراس عن الشعبي إرجع) هو طرف من الحديث المذكور، وصله المؤلف في آخر أبواب الوصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور.

قوله: (وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي ﷺ جد له فافو له) وهذا أيضاً طرف من حديثه المذكور، وقد وصله المؤلف في الاستقراض بتمامه، وهشام المذكور هو ابن عروة، وهوب هو ابن كيسان. وقوله: « جد » بلفظ الأمر من الجذاذ بالجيم والذال المعجمة وهو قطع المراجين، وبين في هذه الطرق قدر الدين وقدر الذي فضل بعد وفاته، وقد تضمن قوله « فافو له » معنى قوله « كل للقوم ».

الكتاب. وأخذت الكرامة من تقي الصفة المذكورة عن النبي ﷺ كما نثبت عنه صفة الغفظة والغلظة. وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي ﷺ، والغرض منه قوله فيه: « ولا سخاب في الأسواق » وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في سورة الفتح، ويستفاد منه أن دخول الإمام الأعظم السوق لا يحط من مرتبته لأن النبي إماماً ورد في ذم السخب فيها لا عن أصل الدخول. وهلال المذكور في إسناده هو ابن علي، ويقال له هلال بن أبي هلال، وليس لشيوخه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث، وقوله فيه: « وحرزا » بكسر المهملة أي حافظاً، وأصل الحرز الموضع الحصين، وهو استعارة. وقوله: « حتى يقيم به الملة العوجاء » أي ملة العرب، ووصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الأصنام، والمراد بإقامتها أن يخرج أهلها من الكفر إلى الإيمان. وقوله: « وقلوب غلف » وقع في رواية السفي والمستملي « قال أبو عبد الله يعني المصنف: الغلف كل شيء في غلافه، يقال سيف أغلف وقوس غلفاء ورجل أغلف إذا لم يكن غثرباً » انتهى. وهو كلام أبي عبيدة في « كتاب الجواز ».

قوله: (تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال) ستأتي هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح.

قوله: (وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام) سعيد هو ابن أبي هلال، وقد خالف عبد العزيز وقلبياً في تبيين الصحابي، وطريقه هذه وصلها الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعاً بإسناد واحد عنه، ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حله عن كل منهما، فقد أخرجه ابن سعد من طريق زيد بن أسلم قال: « بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول » فذكره. وأظن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار فإنه معروف بالرواية عنه فيكون هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم. وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام متابعت في تفسير سورة الفتح. وما جاء عنه في ذلك مجعلاً ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال: « مكتوب في التوراة صفة محمد ﷺ. ويعيسى بن مريم يدين معه ».

٥١ - باب الْكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطَى

وقول الله عز وجل: ﴿ وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِيَهُمْ دَرَاهِمٌ أَوْ زُنُوجٌ خَيْرٌ لَّهُمْ وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِيَهُمْ دَرَاهِمٌ أَوْ زُنُوجٌ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾) يعني كانوا لهم، ووزنوا لهم، كقولهم: « يسمعونكم » [الشعر: ٧٢].

وقال النبي ﷺ: « اِكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوُوا ».

ويذكر عن عثمان رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال له: « إذا بعث فكيل، وإذا ابتعت فاكتل ».

٢١٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « مَنْ بَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ ». [راجع: ٢١٢٦. أخرجه مسلم: ٩٥٢٦، وفي البوع ٣٤٥ و ٣٥٥].

٢١٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنَ حَزَمٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَعْتِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى غُرْمَاتِهِ أَنْ يَصْفُوا مِنْ دَيْنِهِ، فَظَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَقْبَلُوا، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبْ فَصَنَّفْ تَمْرَكَ أَصْنَافًا، الْمَعْجُوزَةَ عَلَى جِدَّةٍ، وَعَذَقَ ابْنُ زَيْدٍ عَلَى جِدَّةٍ، ثُمَّ ارْزُقْ ابْنَ لَيْلَى». فَقَعَلْتُ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ فَجَلَسَ عَلَى أَطْرَافِ ابْنِ لَيْلَى، ثُمَّ قَالَ: «كَيْلَ لِلْقَوْمِ». فَكَيْلْتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ الَّذِي لَهُمْ وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ.

وقال فراس، عن الشعبي: حَدَّثَنِي جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى إِذَا».

وقال هشام، عن وهب، عن جابر: قال النبي ﷺ: «جَدُّ لَهْ، فَاوْفَ لَهْ».

٥٢ - باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ

لَهَا فِي مِلْكَا وَصَاعِيَا وَيَلُ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَكَّةَ. [أخرجه مسلم: ١٣٦٠، بإسناد صحيح...]

٢١٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مِكْيَالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَوَزْنِهِمْ». يَحْيَى: أَهْلُ الْمَدِينَةِ. [إسناد صحيح: ١٣٦٨، أخرجه مسلم: ١٣٦٨].

قوله: (باب بركة صاع النبي ﷺ وعده) في رواية النسفي «ومدهم» بصيغة الجمع وكذا لابي ذر عن غير الكشيبي وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم، والضمير يعود للمخوف في صاع النبي ﷺ أي صاع أهل مدينة النبي ﷺ ومدهم. ويحتمل أن يكون الجمع لإرادة التنظي، وشرح ابن بطال على الأول.

قوله: (فيه عائشة عن النبي ﷺ) يشير إلى ما أخرجه موصولاً من حديثها في آخر الحجج عنها قالت: «وعك أبو بكر ويلا الحديث وفيه اللهم بارك لنا في صاعنا وملنا».

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل، وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبد الله بن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في أواخر الحجج، وكذا حديث أنس وسيماد في كتاب الاختصاص.

(وهو): يراد للمصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدم مقيدة بما إذا وقع الكيل بمد النبي ﷺ وصاعه، ويحتمل أن يتسدى ذلك إلى ما كان موافقاً لها لا إلى ما يخالفها. والله أعلم.

٥٤ - باب مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحِكْمَةِ

٢١٣١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مَخَازِلَةً، يُشْتَرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبُوعَهُ حَتَّى يُؤْزُوهُ إِلَى رِجْلَيْهِ». [إسناد صحيح: ٢١٢٣، أخرجه مسلم: ١٥٢٧، وفي البوع ٣٤٥ و ٣٧٧].

٢١٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: ذَلِكَ ذَوَاهِمُ بَنِي إِدْرَاهِمَ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿مُرْجُؤُونَ﴾ (البقرة: ١٠٦): مُؤَخَّرُونَ [إسناد صحيح: ٥٢١٣٥، أخرجه مسلم: ١٥٢٥، بذكر اللعب دون الدوام].

٢١٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَسَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَبْغِضَهُ». [إسناد صحيح: ٢١٢٤، أخرجه مسلم: ١٥٢٦، وفي البوع ٣٤٥ و ٣٥٥].

٢١٣٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يَحْدُثُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ عَدَّ صَرْفًا فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنَا، حَتَّى يَجِيءَ خَازِنًا مِنَ الْعَائِلَةِ.

قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ الَّذِي حَقَّقَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ لَهُ زِيَادَةٌ.

قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ: سَمِعَ عَمْرُو بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ: يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُشْبُ بِاللَّحَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالرُّبُّ بِالرُّبِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشُّعْرُ بِالشُّعْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

٢١٢٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَيْلُوا طَعَامَكُمْ تَبَارَكَ لَكُمْ».

قوله: (باب ما يستحب من الكيل) أي في للمبيعات.

قوله: (الوليد) هو ابن مسلم.

قوله: (عن ثور) هو ابن يزيد الدمشقي، في رواية الإسماعيلي من طريق دحيم عن الوليد حدثنا ثور.

قوله: (عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدكس) هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حزة عن ثور، وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد عن خالد بن معدان، وخالفهم أبو الريح الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير أخرجه الإسماعيلي أيضاً. وروايته من الزيد في متصل الأسانيد. ووقع في رواية إسماعيل بن حياش عند الطبراني وفيه عنده وعند ابن ماجه كلامهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدم عن أبي أيوب الأنصاري زاد فيه أبا أيوب، وأشار الدررلطي إلى رجحان هذه الزيادة.

قوله: (يبارك لكم) كلما في جميع روايات البخاري، ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره «فيه». قال ابن بطال: الكيل منسوب إليه فيما يتفقه المرء على حاله، ومعنى الحديث أخرجوا بكل معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم، مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعوتهم ﷺ. وقال ابن الجوزي: يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل. وقال المذهب: ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة «كان عندي شطر شعير أكل منه حتى طال علي فكلته فني» يعني الحديث الثاني ذكره في الرقاق معارضة، لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها وهو شيء يسير يشير كيل فيورك لها فيه مع بركة النبي ﷺ، فلما كانت علمت المدة التي يبلغ إليها عند اقتضاها له وهو صرف لما يتبادر إلى الفهم من معنى البركة، وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان «فما زلت نأكل منه حتى كالت الجارية فلم نلبث أن فني، ولو لم تكن لرجوت أن يبقى أكثر» وقال المذهب الطبري: لما أمرت عائشة بكليل الطعام ناظرة إلى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت إلى مقتضى العادة له والذي يظهر لي أن حديث المقدم محمول على الطعام الذي يشتري، فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتناع أمر الشارع، وإذا لم يمثل الأمر فيه بالاكتيال نزعته منه لشوم المصبيان، وحديث عائشة محمول على أنها كانت للاختيار فلذلك دخله النقص، وهو شيء يقول أبي رافع لما قال له النبي ﷺ في الثالثة: «نارلي الذراع، قال وهل للشاة إلا ذراعان فقال: لو لم تقبل هذا لناولتي ما دمت أطلب منك» فخرج من شوم المعارضة انتزاع البركة، وشهد لما قلته حديث «لا تحصى فيحصى الله عليك» الثاني. والمحاصل أن الكيل بمجرد لا تحصل به البركة مالم ينضم إليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل، ولا تنزع البركة من الكيل بمجرد الكيل مالم ينضم إليه أمر آخر كالمعارضة والاختيار والله أعلم. ويحتمل أن يكون معنى قوله «كيلوا طعامكم» أي إذا ادخرتموه طالبي من الله البركة واثقين بالإجابة، فكان من كاله بعد ذلك إما يكيله ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكاً في الإجابة فيمات بسرعته ففاده، قاله المذهب الطبري. ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخاص لأن إذا أخرج بشر حساب قد يفرغ ما يخرجه وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه، وقد يكون بريئاً، وإذا كاله آمن من ذلك والله أعلم. وقد قيل: إن في «مسند البزور» أن المراد بكليل الطعام تصغير الأربعة، ولم يتحقق ذلك ولا خلافه.

٥٣ - باب بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَدْو

فِيهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢١٢٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَيْمٍمٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ دَعَا لَهَا، وَحَرَّمَ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ، وَدَعَا

[الظ: ٢١٧٤، وسباني من حديث ابن عمر برقم ٢١٧٠، أخرجه مسلم: ١٥٨٦].

٢١٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَغْفُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

زَادَ إِسْمَاعِيلُ: «مَنْ أَتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَغْفُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». [راجع: ٢١٢٤. أخرجه مسلم: ١٥٢٦، وفي البئوع ٣٤٥ ٢٣٥].

قوله: (باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك) لم يذكر في حديثي الباب بيع ما ليس عندك، وكأنه ما يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض. ووجه الاستدلال من طريق الأول، وحديث النهي عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ: «قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي، أبيع منه ثم ابتاعه له من السوق؟» قال: لا تبع ما ليس عندك» وأخرجه الترمذي مختصراً ولفظه: «نهاني رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندي» قال ابن المنذر: «وبيع ما ليس عندك يحتل متعين أحدهما» أن يقول: أبيعك عبداً أو داراً معينة وهي غائبة، فيشبه بيع الغرر لاحتمال أن تفسد أولاً برضاها، ثانيهما: أن يقول: هذه الدار بكذا، على أن اشتريتها لك من صاحبها، أو على أن يسلمها لك صاحبها اهـ وقصة حكيم موافقة لاحتمال الثاني.

قوله: (حدثنا سفیان) هو ابن عيينة، وقوله: «الذي حفظناه من عمرو» كان سفیان يشير إلى أن في رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه، كقول طاوس من ابن عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك.

قوله عن ابن عباس: (أما الذي نهى عنه إلخ) أي وأما الذي لم أحفظ نهيه فما سوى ذلك.

قوله: (فهو الطعام أن يباع حتى يقبض) في رواية مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه» قال مسعر: وأظنه قال «أو علفاً» وهو يفتح المهمة واللام والفاء.

قوله: (قال ابن عباس لا أحسب كل شيء إلا مثله) ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه «وأحسب كل شيء بمثله الطعام» وهذا من تفقه ابن عباس، ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام واحتج باتفاقهم على أن من اشترى عبداً فأتقه قبل قبضه أن عقده جائز، قال: فليح كذا، وتعقب بالنفار، وهو تشرف الشارع إلى الحق. وقول طاوس في الباب قبله: «قلت لابن عباس كيف ذاك؟» قال: ذاك دراهم بدرهم والطعام مرجاً» معناه أنه استفهم عن سبب هذا النهي فأجاب ابن عباس بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر للمبيع في يد البائع فكأنه باعه دراهم بدرهم. وبين ذلك ما وقع في رواية سفیان عن ابن طاوس عند مسلم «قال طاوس قلت لابن عباس: لم؟ قال: ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجاً» أي فإذا اشترى طعاماً بمائة دينار مثلاً ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام الآخر بمائة وعشرين ديناراً وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً، وعلى هذا التفسير لا يحنث النهي بالطعام، ولذلك قال ابن عباس: «لا أحسب كل شيء إلا مثله»

وبقوله حديث زيد بن ثابت «نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث يتبايع حتى يجوزها التجار إلى رحلهم» أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان، قال القرطبي: هذه الأحاديث حجة على عثمان اللثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه، وقد أخذ بظاهرهما مالك فحمل الطعام على عمومه والحق بالشراء جميع المعامضات، والحق الشافعي وابن حبيب وسحنون بالطعام كل ما فيه حق توفيه، وزاد أبو حنيفة والشافعي فندياه إلى كل مشري، إلا أن أبا حنيفة استثنى المقار وما لا ينقل، واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمرو قال: «نهى النبي ﷺ عن ربيع ما لم يقبض» أخرجه الترمذي. قلت: وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة. وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل: فما يتناول باليد كالدرهم والدينار والثوب يقبضه بالتناول، وما لا ينقل كالنقار والتمر على الشجر يقبضه بالتخيلة، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحیوان يقبضه بالقل إلى مكان لا اختصاص للمانع به، وفيه قول إنه يكفي فيه التخيلة.

قوله عقب حديث ابن عمر: (زاد إسماعيل فلا يبعه حتى يقبضه) يعني أن إسماعيل بن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ «حتى يقبضه»

قوله: (باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة) أي بضم المهملة وسكون الكاف: حبس السلع عن البيع، هذا مقتضى اللغة، وليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر كما قال الإسماعيلي، وكان للمصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام إلى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه، فلو كان الاحتكار حراماً لم يأمر بما يؤول إليه، وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً «لا يحتكر إلا خاطيء» أخرجه مسلم، لكن مجرد إيواء الطعام إلى الرحال لا يستلزم الاحتكار الشرعي، لأن الاحتكار الشرعي إمسك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستثناء عنه وحاجة الناس إليه، وبهذا فسره مالك من أبي الزناد عن سعيد بن المسيب، وقال مالك فيمن رفع طعاماً من ضيئته إلى بيته: ليست هذه بحكرة. وعن أحد إنما يحرم احتكار الطعام لثقتات دون غيره من الأشياء. ويحتمل أن يكون البخاري أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التي نهى عنها في غير هذا الحديث وأن المراد بها فقد زائد على ما يفسره أهل اللغة، فساق الأحاديث التي فيها تحكين الناس من شراء الطعام ونقله، ولو كان الاحتكار ممنوعاً لمنصواً من نقله، أو لبين لهم عند نقله الأمد الذي يتوهم إليه، أو لأخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار، وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع في حالة خصوصية بشروط خصوصية. وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث: منها حديث معمر المذكور أولاً وحديث عمر مرفوعاً «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجحيم والإفلاس» رواه ابن ماجة وإسناده حسن، وعنه مرفوعاً قال «الجباب مرزوق والمحتكر ملعون» أخرجه ابن ماجة والحاكم وإسناده ضعيف، وعن ابن عمر مرفوعاً «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ منه» أخرجه أحمد والحاكم وفي إسناده مقال، وعن أبي هريرة مرفوعاً «من احتكر حكرة يرد أن يفسا بها على المسلمين فهو خاطيء» أخرجه الحاكم. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث: الأول: حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه إلى رحله، وسباني الكلام عليه بعد باب. الثاني والثالث: حديث ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفى، وسباني الكلام عليهما في الباب الذي يليه. الرابع: حديث عمر «الذهب بالورق ربا» ومطابقتها للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعيير وغيره من الروبيات في المجلس فإنه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر. وقد استشعر ابن بطال مبايئته للترجمة فأدخله في ترجمة «باب بيع ما ليس عندك» وهو مغاير للنسخ المروية عن البخاري. وقوله في حديث عمر «حدثنا علي» هو ابن المنبي، وسفیان هو ابن عيينة، وقوله: «كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال: من عنده صرف» فقال طلحة أي ابن عبيد الله أنا حتى يبيح خازننا من الغلبة» تأتي بقيته في رواية مالك عن الزهري بعد ثيف وعشرين باباً.

قوله: (قال سفیان) هو ابن عيينة بالإسناد المذكور، وقوله: «هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة» أشار إلى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة، وقد حفظها مالك وغيره عن الزهري، وأبعد الكرماني فقال: غرض سفیان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى.

قوله: (الذهب بالورق) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري، وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما سيأتي شرحه في المكان المذكور إن شاء الله تعالى.

قوله في آخر حديث ابن عباس: (قال أبو عبد الله) أي المصنف (مرجؤون) أي مؤخرون، وهذا في رواية المستملي وحده، وهو موافق لتفسير أبي عيينة حيث قال في قوله: «وأخرون مرجؤون لأمر الله» [التوبة: ١٠٦] أي مؤخرون لأمر الله، يقال أرجأته أي أخرتكم، وأراد به البخاري شرح قول ابن عباس «والطعام مرجاً» أي مؤخر، ويجوز همز مرجاً وترك همزة، ووقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير همزة وهو للمبالغة.

٥٥ - باب بيع الطعام قبل أن يقبض، ويتبع ما ليس عندك

٢١٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ: سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبَاعَ حَتَّى يَقْبِضَ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ. [راجع: ٢١٣٢. أخرجه مسلم: ١٥٢٥،

بدل قوله: «حتى يستوفيه» وقد وصله البيهقي من طريق إسماعيل كذلك، وقال الإسماعيلي: وافق إسماعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقيسة قلت: وقول البخاري «زاد إسماعيل» يريد الزيادة في للمنى، لأن في قوله حتى يقبضه زيادة في المنى على قوله «حتى يستوفيه» لأنه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه للمشتري بل يبيع به عنده ليقبضه الثمن مثلاً، وعرف بهذا جواب ما اعترضه من الشراح فقال: ليس في هذه الرواية زيادة، وجواب من حل الزيادة على مجرد اللفظ فقال: معناه زاد لفظاً آخر وهو يقبضه وإن كان هو معنى يستوفيه، ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري أن استيفاء المبيع المتقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعي، وهذا هو النكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الأكيدة.

٥٦ - باب من رأى: إذا اشترى طعاماً جزأً، أن لا يبيعه حتى يؤذيه إلى رحله، والأدب في ذلك

٢١٣٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَوَّنُونَ جِزَاءً - يَبْخِي الطَّعَامَ - يَهْرُثُونَ أَنْ يَبْغَوْهُ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يَأْذُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ. [إرجاع: ٢١٢٣. أخرجه مسلم: ١٥٢٧ وفي البوع ٣٤ و ٣٧].

قوله: (باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزأً أن لا يبيعه حتى يؤذيه إلى رحله، والأدب في ذلك) أي تمزيق من يبيعه قبل أن يؤذيه إلى رحله. ذكر في حديث ابن عمر في ذلك، وهو ظاهر فيما ترجم له، وفيه قال الجمهور، لكنهم لم يخصصوا بالجواز ولا قيدوا بالإيذاء إلى الرحال، أما الأول فلما ثبت من النهي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل، وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود. وأما الثاني: فلأن الإيذاء إلى الرحال خرج خراج الغالب، وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر «كنا نبتاع الطعام فيبعت إلينا رسول الله ﷺ من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتناه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه» و«فرق مالك في المشهور عنه بين الجزاف والمكيل: فإجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وإسحاق، واحتجهم بأن الجزاف مرئي فتكفي فيه التخيلة، والاستيفاء إما يكون في مكيل أو موزون، وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً «من اشترى طعاماً يكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه» ورواه أبو داود والنسائي بلفظ «نهي أن يبيع أحد طعاماً اشتراه يكيل حتى يستوفيه» والدارقطني من حديث جابر «نهي رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع والمشتري» ونحو للزور من حديث أبي هريرة بإسناد حسن، وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالكيل وفي للموزون بالموزن، فمن اشترى شيئاً مكايلاً أو موازنة قبضه جزأً قبضه فاسد، وكذا لو اشترى مكايلاً قبضه موازنة وبالعكس، ومن اشترى مكايلاً وقبضه ثم باعه لغيره لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانياً؛ ولذلك كله قال الجمهور، وقال طه: يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقاً، وقيل: إن باعه بقد جاز بالكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يجز بالأول والأحاديث المذكورة ترد عليه. وفي الحديث مشروعية تأجيل من يتعامل العقود الفاسدة، وإقامة الإمام على الناس من يراضي أحوالهم في ذلك والله أعلم. وقوله: «جزأً» مثله الجيم والكسر أنصح. وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزأً سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم، وعن مالك التفرقة، فلو علم لم يصح، وقال ابن قدامة: يجوز بيع الصبرة جزأً لا تعلم فيه خلافاً إذا جهل البائع والمشتري قدرها فإن اشتراها جزأً قضى يبيعها قبل نقلها روايتان عن أحمد ونقلها فيها.

٥٧ - باب إذا اشترى متاعاً أو ذابته

فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا أَذْرَكْتَ الصَّفْقَةَ حَتَّى مَجْمُوعاً فَهُوَ مِنَ الْمَتَاعِ.

٢١٣٨ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ

قوله: (باب إذا اشترى متاعاً أو ذابته فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض) أورد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة وفيه قوله ﷺ لأبي بكر عن الناقة «أخذتها بالثمن» قال الهلب: وجه الاستدلال به أن قوله: «أخذتها» لم يكن أخذاً بالبدل ولا مجازة شخصها وإنما كان التزاماً منه لإتيانها بالثمن وإخراجها عن ملك أبي بكر أحد وليس ما قاله بواضح لأن القصة ما سبقت لبيان ذلك، فلذلك اختصر فيها قدر بيان وصفه العقد فيحمل كل ذلك على أن الراوي اختصره لأنه ليس من غرضه في السان، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض. وقال ابن المنير: مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بفرض العقد. فاستدل لذلك بقوله ﷺ: «قد أخذتها بالثمن» وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر، ومن المعلوم أنه ما كان ليقبضها في ضمان أبي بكر لما يقبضه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضمان على أبي بكر من غير قبض ثمن، ولا سيما وفي القصة ما يدل على إثارة لفتنة أبي بكر حيث أبى أن يأخذها إلا بالثمن. قلت: ولقد تصف في هذا كما تصف من قبله، وليس في الترجمة ما يلجس إلى ذلك، فإن دلالة الحديث على قوله: «فوضعه عند البائع» ظاهرة جداً وقد ثبت أنه لا يستلزم صحة المبيع بغير قبض، وأما دلالاته على قوله: «أو مات قبل أن يقبض» فهو وارد على سبيل الاستهزاء، ولم يجزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يتحمل، نعم ذكره لأثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر اختيار ما دل عليه فلذلك احتج إلى إيداع المناسبة، والله الموفق.

قوله: (وقال ابن عمر ما أذركت الصفقة أي العقد حياً أي مهيمة) وتحتية مثله (مجموعاً) أي لم يتخير عن حالته (فهو من المتاع) أي من المشتري، وهذا التعليل وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال في روايته «فهو من مال المتاع» ورواه الطحاوي أيضاً من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مثله لكن ليس فيه «مجموعاً» وإسناد الإدراك إلى العقد مجاز أي ما كان عند العقد موجوداً وغير متصل، قال الطحاوي: ذهب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أذركت شيئاً حياً فهلكت بعد ذلك عند البائع فهو من ضمان المشتري، فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفقرة بالأبدان أحد وما قاله ليس بلازم، وكيف يتجوز بامر محتمل في معارضة أمر مصرح به، فابن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفقرة بالأبدان، والمقول عنه هنا محتمل أن يكون قبل التفرق بالأبدان، ويحتمل أن يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جمعاً بين حديثيه. وقال ابن حبيب: اختلف العلماء فيما بين بيع عبد وأجسب بالثمن فهلكت في يديه قبل أن يأتي المشتري بالثمن، فقال سعيد بن المسيب وروية: هو على البائع، وقال سليمان بن يسار هو على المشتري، ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالأول، ورواه أحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال بالأول الحنفية والشافعية، والأصل في ذلك اشتراط القبض في صحة البيع، فمن اشترطه في كل شيء جمعه من ضمان البائع ومن لم يشترطه جمعه من ضمان المشتري والله أعلم، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طائوس في ذلك تفصيلاً قال: إن قال البائع لا أطيعك حتى تغني الثمن فهلكت فهو من ضمان البائع، وإلا فهو من ضمان المشتري. وقد فسر بعض الشراح المتابع في أثر ابن عمر بالعين المبيعة وهو جيد وقد سئل الإمام أحمد عن اشترى طعاماً فطلب من يحملة فرجع فوجده قد اشترق، قال: هو من ضمان المشتري، وأورد أثر ابن عمر المذكور بلفظ «فهو من مال المشتري» وفرع بعضهم على ذلك أن البيع إذا كان معيناً دخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض، بخلاف ما يكون في الدابة فإنه لا يكون من ضمان المشتري إلا بعد القبض كما لو اشترى قتيلاً من صبرة والله أعلم. وسبأتي الكلام على حديث عائشة في أول الهجرة إن شاء الله تعالى، فقد أوردته هناك من وجه آخر عن عروة أتم من السياق الذي هنا،

قال النبي ﷺ: «الحنبلية في النار».

«ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

٢١٤٢ - حدثنا عبد الله بن مسleme: حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ عن النجش. [المر: ٩٩٣]. أخرجه مسلم: ٢١٥٦.

قوله: (وهو خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف، وليس من تمتة كلام ابن أبي أوفى، وقد ذكرنا توجيه ما قاله المصنف قبل.

قوله: (قال النبي ﷺ الحنبلية في النار، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسيأتي موصولاً من حديث عائشة في كتاب الصلح، وأما حديث «الحنبلية في النار» فرواه في «الكامل لابن عدي» من حديث قيس بن سعد بن جادة قال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المكر والحنبلية في النار» لكننت من أمكر الناس، ولست له لا بأس به. وأخرجه الطبراني في «المصنوع» من حديث ابن مسعود والحاكم في «المستدرک» من حديث أنس وإسحاق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي إسناده كل منهما مقال، لكن مجموعهما يدل على أن للمتن أصلاً، وقد رواه ابن المبارك في «البر والصلة» عن عوف عن الحسن قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال «فذكره».

قوله: (عن النجش) تقدم أن للشهور أنه يفتح الجيم وحكى المطري في السكون.

٦١ - باب بيع الفرر وحمل الحنبلية

٢١٤٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحنبلية، وكان يبعها أهل الحنبلية. كان الرجل يباع الحنبلية إلى أن تسقط الناقة، ثم تسقط أي يبيها [المر: ٥٢٧٥، ٧٨٤٣]. أخرجه مسلم: ١٥١٤.

قوله: (باب بيع الفرر) يفتح المعجمة ويرامين (و) بيع (حبل الحنبلية) يفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول بسكون الموحدة وغلطه عياض، وهو مصدر حبلت تحبل حبلًا والحبلية جمع حابل مثل غلظة وظالم وكاتب والماء فيه للمبالغة وقيل: للإشعار بالأوتة وقد نذر فيه امرأة حاملة فلما فيه للثابت، وقيل: حيلة مصدر يسمى به المجرول، قال أبو عبيد: لا يقال شيء من الحيوان حبلت إلا للأميات إلا ما ورد في هذا الحديث. وأبته صاحب «الحكم» قولاً، فقال: اختلف أمي للإثبات عامة أم للأميات خاصة، وأشد في التميم قول الشاعر «أو ذئبة حبلت جمع حبلت» وفي ذلك تعقب على نقل النووي اتفاق أهل اللغة على التخصيص. ثم إن عطف بيع حبل الحنبلية على بيع الفرر من عطف الخاص على العام ولم يذكر في الباب بيع الفرر صريحاً وكأنه أشار إلى ما أخرجه أحمد من طريق ابن إسحاق حديثي نافع وابن حبان من طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر قال: نهى النبي ﷺ عن بيع الفرر «وقد أخرجه مسلم التيمي عن بيع الفرر من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد والأحد من حديث ابن مسعود ورواه لا تشترطوا السلمك في الماء فإنه غرر» وشراء السلمك في الماء نوع من أنواع الفرر، ويتحقق به الطير في الهواء والمصدوم والمجهول والأبى وغو ذلك. قال النووي: نهى عن بيع الفرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جداً، ويستثنى من بيع الفرر أمران: أحدهما: ما يدخل في المبيع تبعاً لأفرد لم يصح بيعه، والثاني: ما يتسامح بخرقه إما لحظارته أو للشفقة في تمييزه وتمييزه، فمن الأول بيع أسماك الدار والدابة التي يضرعها اللبن والحامل، ومن الثاني البنية المحشوة والشرب من السقاء، قال واختلف العلماء على مبيي على اختلافهم في كونه حقيراً أو شق تمييزه أو تمييزه فيكون الفرر فيه كالملوم فيصح البيع وبالعكس، وقال ومن يبيع الفرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالأوراق مثلاً فإنه لا يصح لأن الثمن ليس حاضراً فيكون من الماطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقد، وروى الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال: لا أعلم ببيع الفرر بأساً. قال ابن بطلان: لعله لم يلفه النبي ﷺ ولا كل ما يمكن أن يوجد وإن لا يوجد لم يصح، وكذلك إذا كان لا يصح غالباً، فإن كان يصح غالباً كالشجرة في أول بدو صلاحها أو كان مستتراً تبعاً كالحمل مع الحامل جاز لقله الفرر، ولعل هذا هو الذي أراده ابن سيرين، لكن منع من ذلك ما رواه ابن اللطبر عن أبيه قال: لا بأس ببيع العبد الأبى إذا كان علمهما فيه واحداً. فهذا يدل على أنه يرى بيع الفرر إن سلم في المال والله أعلم.

قوله: (وكان) أي بيع حبل الحيلة (يبيعها أهل الجاهلية إلخ) كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصل بالحديث، قال الإسماعيلي: وهو مدرج يعني أن التفسير من كلام نافع، وكذا ذكر الخطيب في المدرج وسيأتي في آخر السلم عن موسى بن إسماعيل التيوذكي عن جعوبة التصريح بأن نافعاً هو الذي فسره، لكن لا يلزم من كون نافع

قوله: (باب النجش) يفتح النون وسكون الجيم بفتحها معجمة، وهو في اللغة تغير الصيد واستنارته من مكانه ليصا، يقال نجشت الصيد أنجشته بالضم نجشاً. وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراها ليقع غيره فيها، سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتريه في الإثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش، وقد يخص به البائع كمن يغير بانه اشتري سلعة باكثر مما اشتراها به لغير غيره بذلك كما سيأتي من كلام الصحابي في هذا الباب. وقال ابن قتيبة النجش الخلل والحنبلية. ومنه قيل للصادق ناجش لأنه يخلل الصيد ويختل له.

قوله: (ومن قال لا يجوز ذلك البيع) كانه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمر بن عبد العزيز «إن عملاً له باع شيئاً فقال له: لولا أني كنت أزيد فافقه لكان كاسداً، فقال له عمر: هذا نجش لا يحل، فبعت متاجباً ينادي: إن البيع مردود وإن البيع لا يحل» قال ابن بطلان: أجمع العلماء على أن الناجش حاص بفعله، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك، ونقل ابن اللطبر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك، وهو المشهور عند الحنبلية إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنته، والمشهور عن المالكية في مثل ذلك ثبوت الحيلار، وهو وجه للشافعية قياساً على المصاهرة والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم، وهو قول الحنفية، وقال الرافعي: أطلق الشافعي في «المختصر» تعصية الناجش بشرط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالماً بالنهي. وأجاب الشارحون بأن النجش خديعة، وتحريم الحنبلية واضح لكل أحد وإن لم يعلم هذا الحديث بخصوصه، بخلاف البيع على بيع أخيه قد لا يشترك فيه كل أحد. واستشكل الرافعي الفرق بأن البيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في علم محرمه كل أحد، قال: فالوجه تخصيص المعصية في الموضعين بمن علم التحريم اهـ وقد حكى البيهقي في «المعرفة» و«السنن» عن الشافعي تخصيص المعصية في النجش أيضاً بمن علم النهي فظهر أن ما قاله الرافعي بحثاً متصور، ونفذ الشافعي: النجش أن يضر الرجل السلعة يتابع فيطعي بها الشيء، وهو لا يريد شراها ليقنتي به السوام فيطعون بها أكثر مما كانوا يطعون لو لم يسموا سوماً، فمن نجش فهو حاص بالنجش إن كان عالماً بالله، والبيع جاز لا يفسد معصية رجل نجش عليه.

قوله: (وقال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في «باب قول الله تعالى: ﴿الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً﴾ [آل عمران: ٧٧]». ثم ساق فيه من طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «أقام رجل سلمته فحلف بالله لقد أعطى فيها ما لم يعط فزلت. قال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن» أورده من طريق يزيد بن هارون عن السكسكي، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مرفوعاً لكن قال: «ملعون» يدل خائن اهـ وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر باكثر مما اشتري به، أنه ناجش لمشاركه لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد أن يشتريها في ضرر الغير فاشتراك في الحكم لذلك وكونه أكل ربا بهذا التفسير، وكذلك يصح على التفسير الأول إن وطأه البائع على ذلك وجعل له عليه جملاً فيشتريه جميعاً في الحيلة، وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم، وفيه ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، قال ابن العربي: فلو أن رجلاً رأى سلعة ورجل يتابع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً حاصياً بل يجر على ذلك بيته، وقد واقفه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية، وفيه نظر إذ لم تعين المعصية في أن يؤمهم أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به، فللنهي يريد المعصية متوعدة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلعتك أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك، ويجعل أن لا يتصن عليه إعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي «ودعا الناس يريزق الله بعضهم من بعض، فإذا استصحب أحدكم أخاه فليصصه» والله أعلم.

فسره لجبرية أن لا يكون ذلك التفسير بما حله عن مولاه ابن عمر، فسيأتي في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى جبل الحيلة، وجبل الحيلة أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تنجب فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك» فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر، وقد أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون التفسير، وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضاً.

قوله: (الجزور) يفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكرًا كان أو أنثى، إلا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وإن أردت ذكره، فيحمل أن يكون ذكره في الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه فلا يتبايعون هذا البيع إلا في الجزور أو لحم الجزور، ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال، وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك.

٢٣ - باب بيع المتأبذة
وقال أنس: نهى النبي ﷺ عنه.

٢١٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، وَعَنْ أَبِي الزُّبَايْدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُتَابَذَةِ. [راجع: ٣٦٨. أخرجه مسلم: ٨٢٥، بقطعة لم ترد في هذه الطرق، وأخرجه مسلم: ١٥١١].

٢١٤٧ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الْيَمِينِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُتَابَذَةِ. [راجع: ٣٦٧. أخرجه مسلم: ١٥١٢].

قوله: (باب بيع الملامسة). قال أنس: نهى النبي ﷺ عنه) ثم قال: «باب بيع المتأبذة» وعلق عن أنس مثله، وأورد في البابين حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين. فاما حديث أنس فسيأتي موصولاً بعد ثلاثين باباً في «باب بيع المخاضرة».

قوله في حديث أبي سعيد: (نهى عن المتأبذة وهي طرح الرجل لوجهه بالبيع إلى رجل قبل أن يقبله أو ينظر إليه، ونهى عن الملامسة والملامسة لمس الشوب لا ينظر إليه) وسيأتي في اللباس من طريق يونس عن الزهري بلفظ: «والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك»، والمتأبذة أن ينبد الرجل إلى الرجل ثوبه وينبد الآخر ثوبه ويكون يبعهما عن غير نظر ولا تراخ. ولأبي حنيفة من طريق أخرى عن يونس «وذلك أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها» أو يتأبذ القوم السلع كذلك «فهذا من أبواب القصار، وفي رواية ابن ماجه من طريق سفیان عن الزهري «والمأبذة أن يقول آت لي ما معك وأتني إليك ما معي». وللنسائي من حديث أبي هريرة «الملامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بربك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لساناً، والمتأبذة أن يقول أئبد ما معي وتتأبذ ما معك يشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك». ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هريرة، وقد وقع التفسير أيضاً عند أحمد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره «والمأبذة أن يقول: إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع، والملامسة أن يلمس بيده ولا ينشر ولا يقبله، إذا مسه وجب البيع». ولمسلم من طريق عطاء بن ميثان عن أبي هريرة «أما الملامسة فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل، والمتأبذة أن ينبد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه». وقد تقدم في الصيام من هذا الوجه وليس فيه التفسير، وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقدم بلفظ الملامسة والمتأبذة لأنها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين.

واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي أوجه للشافعية. أصحابها أن يأتي ثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام تنظر ولا خيار لك إذا رأيت، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث.

الثاني: أن يجعل نفس اللبس يماً بغير صيغة زائدة.

الثالث: أن يجعل اللبس شرطاً في قطع خيار المجلس وغيره. والبيع على التأويلات كلها باطل.

وماخذ الأول عدم شرط رؤية البيع واشتراط نفي الخيار.

وماخذ الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاطاة مطلقاً، لكن من أجل المعاطاة قديماً بالغمرة أو بما جرت فيه العادة بالمعاطاة وأما الملامسة والمتأبذة عد من يستعملها فلا يخصصها بذلك، فعلى هذا فيجمع بيع المعاطاة مع الملامسة والمتأبذة في بعض صور المعاطاة، فلن يميز بيع المعاطاة أن يخص النهي في بعض

قوله: (الجزور) يفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكرًا كان أو أنثى، إلا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وإن أردت ذكره، فيحمل أن يكون ذكره في الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه فلا يتبايعون هذا البيع إلا في الجزور أو لحم الجزور، ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال، وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك.

قوله: (إلى أن تنتج) يضم أوله وفتح ثالثة أي تلد ولداً، والناقة فاعل، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل للسند إلى القموص وهو حرف نادر، وقوله: «ثم تنتج التي في بطنها» أي ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد، وهذا القدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله: «ثم تحمل التي في بطنها» ورواية جبرية أخصر منها ولفظه «أن تنتج الناقة ما في بطنها» وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيما رواه عنه مالك، وقال به مالك والشافعي وجماعة، وهو أن يبيع بشمن إلى أن يلد ولد الناقة، وقال بعضهم: أن يبيع بشمن إلى أن تحمل الدابة وتلد ويعمل ولدها، وبه جزم أبو إسحاق في «النتية» فلم يشترط وضع حمل المولود كرواية مالك، ولم أر من صرح بما اقتضت رواية جبرية وهو الوضع فقط، وهو في الحكم مثل الذي قبله، والتمع في الصور الثلاثة للجهالة في الأجل ومن حله على هذا التفسير أن يذكر في السلم، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق وابن عبيد المالكي وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذي: هو بيع ولد نتاج الدابة، والتمع في هذا من جهة أنه بيع معلوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر، ولذلك صدر البخاري بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول بيراد الحديث في كتاب السلم أيضاً، ورجح الأول لكونه موافقاً للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني، لكن قد روى الإمام أحمد من طريق ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثاني ولفظه «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر قال: إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع يتاع الرجل بالشارف حبل الحيلة فنهاهم عن ذلك» وقال ابن التين: محصل الخلاف هل المراءد البيع إلى أجل أو بيع الجنين؟ وعلى الأول هل المراءد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني هل المراءد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين؟ فصار ثلاثة أقوال انتهى. وحكى صاحب «الحكم» قولاً آخر أنه بيع ما في بطون الأنعام، وهو أيضاً من بيع الغرر، لكن هذا إنما فسر به سعيد بن المسيب كما رواه مالك في الموطأ ببيع المضامين، وفسر به غيره ببيع الملائيح، واتفقت هذه الأقوال على اختلافها على أن المراءد بالحيلة جمع حابل أو حائلة من الحيوان، إلا ما حكاه صاحب «الحكم» وغيره عن ابن كيسان أن المراءد بالحيلة الكرم، وأن النهي عن بيع حبلها أي حملها قبل أن تبلغ كما نهى عن بيع ثمر النخلة قبل أن تزهي، وعلى هذا فالحيلة يسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات، لكن حكى في الكرمه فتح الباء، وأدعى السهيلي نمر ابن كيسان به، وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت في «كتاب الألفاظ» ونقله القرطبي في «المقهم» عن أبي العباس المبرد، والمهاء على هذا للمبالغة وجهاً واحداً.

٢٢ - باب بيع الملامسة
وقال أنس: نهى النبي ﷺ عنه

٢١٤٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ: أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتَابَذَةِ - وَهِيَ: طَرَحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِأَيْدِيهِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ - وَنَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ. وَالْمَلَامَسَةُ لَمَسُ الثَّوْبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ. [راجع: ٣٦٧. أخرجه مسلم: ١٥١٢].

٢١٤٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ،

الصُّرْبِيَّةُ حَسْبُ الْمَاءِ، يُقَالُ مِنْهُ: صُرِبْتُ الْمَاءُ إِذَا حَبَسَتْ.

٢١٤٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ حُفْصِ بْنِ رَيْعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، لَمَنْ اتَّبَعَهَا بَعْدَ لِقَائِهِ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْطِلَهَا: إِنْ شَاءَ امْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرِ».

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَمُجَاهِدٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ رِجَاحٍ وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَاعَ تَمْرِ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ كَلَامًا».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: «صَاعًا مِنْ تَمْرِ».

وَأَكْفَرُ: [راجع: ٢١٤٠]. أخرجه مسلم: ١٤١٣ و ١٥٢٠ بقطعة ليست في هذه الطريق.

أخرجه مسلم: ١٥١٥، في فضائل، وبسنن: ١٥٢٤.

٢١٤٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَخْمُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو غَفَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَوْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحْطَلَةً قَرَدًا فَلَقَدْ دَفَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَلْقَى النَّبِيُّ». [الطبر: ٢١٦٤].

أخرجه مسلم: ١٥١٨، بمصر آخره.

٢١٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُوفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا تَبِيعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا تَبِيعْ خَاضِرًا لِجَادٍ، وَلَا تُصْرُوا الْغَنَمَ، وَمَنْ اتَّبَعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْطِلَهَا: إِنْ رَضِيَهَا امْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرِ».

[راجع: ٢١٤٠]. أخرجه مسلم: ١٤١٣، أوله.

أخرجه بإلفاظ: ١٥١٥، وأخرجه: ١٥٢٠، وأخرجه: ١٥٢٤ بمصر آخره.

قوله: (باب النهي للباطل أن لا يحطل الإبل والبقر والغنم) كذا في معظم الروايات. و «لا» زائدة وقد ذكره أبو نعيم بدون «لا» ويحتمل أن تكون «أن» مفسرة و «لا يحطل» بيان للنهي، وفي رواية السنن: «نهى البائع أن يحطل الإبل والغنم» وقيد النهي بالبائع إشارة إلى أن المالك لو حطل فجع اللبن للولد أو لعياله أو لضيف لم يجرم وهذا هو الراجح كما سيأتي، وذكر البقر في الترجمة وإن لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معنى الإبل والغنم في الحكم خلافاً للداود، وإنما اقتصر عليهما لثبتهما عندهم، والتحفيل بالمهمة والثناء التجميع، قال أبو عبيد: سميت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها، وكل شيء كثرته فقد حطته تقول: ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سمي الحفل.

قوله: (وكل محفلة) بالنصب عطفًا على المفعول وهو من عطف العام على الخاص إشارة إلى أن إلحاق غير النعم من مأكول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تقرير المشتري، وقال الحنابلة وبعض الشافعية: يختص ذلك بالنعم واختلفوا في غير المأكول كالأمان والجارية فالأصح لا يرد للين عوضاً، وبه قال الحنابلة في الأمان دون الجارية.

قوله: (والمصراة) فتح المهملة وتشديد الراء (التي صرى لبنها وحقن فيه) أي في الثدي (ووجع فلم يجلب) وعطف الحظن على التصرية عطف تفسيري لأنه بمعنى.

قوله: (وأصل التصرية حبس الماء يقال منه صربت الماء إذا حبسته) وهذا التفسير قول أبي عبيد وأكثر أهل اللغة، وقال الشافعي: هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها.

قوله: (لا تصروا) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا يقال صرى بصري تصرية كزكي يزكي تركية. والإبل بالنصب على المفعولية، وقيد بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه، والأول أصح لأنه من صربت اللبن في الضرع إذا جمته وليس من صررت الشيء إذا ربطته إذ لو كان منه قليل مصرودة أو مصرودة ولم يقل مصراة، على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب، قال الأغلب:

صور اللامسة والمتابذة عما جرت العادة فيه بالمعاطة، وعلى هذا يحمل قول الرافعي إن الأكمة أجروا في بيع اللامسة والمتابذة بخلاف الذي في المعاطة والله أعلم.

وماخذ الثالث شرط نفسي خيار المجلس، وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء، ونخرج مما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك.

وأما المتابذة فاختلفوا فيها أيضاً على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية.

أصحها أن يجعل نفس التبدية كما تقدم في اللامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور.

والثاني: أن يجعل التبدية بيماً بغير صيغة.

والثالث: أن يجعل التبدية قاطعة للخيار.

واختلفوا في تفسير التبدية قليل: هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور، وقبل هو تبد الحصة، والصحيح أنه غيره. وقد روى مسلم النهي عن بيع الحصة من حديث أبي هريرة. واختلف في تفسير بيع الحصة قليل هو أن يقول بعثك من هذه الأثواب ما وقمت عليه هذه الحصة ويرسي حصة أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي، وقيل: هو أن يشترط الخيار إلى أن يرمي الحصة، والثالث: أن يجعل نفس الرمي بيماً.

وقوله في الحديث (لمس الثوب لا ينظر إليه) استدل به على بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً ويثبت الخيار إذا رآه وحكي عن مالك والشافعي أيضاً، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا، وهو قول الشافعي في القديم وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأهل الظاهر، واختاره البخاري والروائي من الشافعية وإن اختلفوا في تفاصيله، ويؤيده قوله في رواية أبي عروبة التي قمعتها «لا ينظرون إليها ولا يجيرون عنها» وفي الاستدلال لذلك وفافاً وخلافاً طويلاً، واستدل به على بطلان بيع الأعمى مطلقاً وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نفي الخيار، وقيل: يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد، وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً على تفاصيل عندهم أيضاً.

(تنبيهات): الأول: وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن عيينة، وهو خطأ من قائله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سيأتي بعد.

الثاني: حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري: فرواه معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبد الله بن يذيل وغيرهم عنه عن عطاء بن يذيد عن أبي سعيد، ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد، وهو محمول عند البخاري على أنها كلها عند الزهري، واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواه، وقد خالفهم كلهم يزيد في فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، وخالفهم أيضاً جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره «وهي يبيع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية» أخرجهما النسائي وخطأ رواية جعفر.

الثالث: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثلاثها طريق خفض بن عاصم عنه وهو في مواضع الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المتابذة واللامسة، وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم والنسائي كما تقدم، وظاهر الطريق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع، لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ﷺ ولفظه «وزعم أن اللامسة أن يقول إلخ» فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يهر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ زعم، ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضاً كما تقدم.

الرابع: وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا نهى عن لبستين، واقتصر على لبسة واحدة ولم يذكره في موضع آخر، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه «أن يجني الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء»، وأن يرتدي في ثوب يرفع طرفيه على عاتقيه.

٦٤ - باب النُّهْيِ لِلْبَاطِلِ أَنْ لَا يَحْطَلَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَكُلُّ مُحْطَلَةٍ

وَالْمُصْرَاةُ: الَّتِي صُرِيَ لَبْنُهَا وَحَقِّنَ فِيهِ وَجَمَعَ، فَلَمْ يَحْلَبْ أَيَّامًا، وَأَصْلُ

رات غلاماً قد صرى في قفرتة ماء الشباب عضفوان مسيرة
وقال مالك بن نويرة:
قللت لقومي هذه صدقاتكم مصورة أخلافها لم تحسرو
وغيبط بعضهم بضم أوله وقبح ثأته لكن بغير واو على البناء للمجهول والمشهور الأول.

من تمر « وأما رواية جهماد فوصلها البزار، قال منططاي من أرمها إلا عنده. قلت: قد وصلها أيضاً الطبراني في « الأوسط » من طريق محمد بن مسلم الطاطي عن ابن أبي نجيح، والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن جهماد، وأول رواية ليث « لا تبعوا المصرة من الإبل والغنم » الحديث، وليث ضعيف وفي محمد بن مسلم أيضاً لين وأما رواية الوليد بن رباح وهو يفتح الرأه وبالمولحة فوصلها أحمد بن منيع في مسنده بلفظ « من اشترى مصرة فليرد معها صاعاً من تمر » وأما رواية موسى بن يسار وهو بالتحانية والمهلمة فوصلها مسلم بلفظ « من اشترى شاة مصرة فليقلب بها فليحلبها فإن رضي بها أمسكها وإلا ردّها ومعها صاع من تمر » وسياقه يقتضي القورية.

قوله: (روال بعضهم عن ابن سيرين « صاعاً من طعام وهو بالخيار ثلاثاً » وقال بعضهم عن ابن سيرين « صاعاً من تمر » ولم يذكر ثلاثاً) أما رواية من رواه بلفظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرة بن خالد عنه بلفظ « من اشترى مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردّها رد معها صاعاً من طعام لا سرام » وأخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام وحبيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه، وأما رواية من رواه بلفظ التمر دون ذكر الثلاث فوصلها أحمد بن منيع من طريق معمر بن أيوب عن ابن سيرين بلفظ « من اشترى شاة مصرة فإنه يحلبها فإن رضيها أخذها وإلا ردّها ورد معها صاعاً من تمر » وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم من طريقه بلفظ « من اشترى شاة مصرة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردّها صاعاً من تمر لا سرام » ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثاً أخرجه أحمد والطحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وعطاس بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ « من اشترى لقحة مصرة أو شاة مصرة فحلبها فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يحوزها أو يردها وإنه من طعام » فحصلنا عن ابن سيرين على أربع روايات، ذكر التمر والثلاث، وذكر التمر بدون الثلاث، والطعام بدل التمر كذلك. والذي يظهر في الجمع بينهما أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ، ويجعل الأمر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفلها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها الطعام على التمر، وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسرام الحنطة الشامية، وروى ابن أبي شيبة وأبو عروانة عن طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين « لا سرام » يعني الحنطة. وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول: « لا سرام، تمر ليس ببر » فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر، ولما كان للتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح فشاء بقوله: « لا سرام » لكن يعكر على هذا الجمع ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ « إن ردّها ردّها ومعها صاع من بر »، لا سرام » وهذا يقتضي أن المنفي في قوله لا سرام حنطة مخصصة وهي الحنطة الشامية فيكون المتيقن بقوله: « من طعام » أي من قمح، ويحتمل أن يكون رواه المعنى الذي ظنه مساوياً، وذلك أن التبادر من الطعام البر فظن الراوي أنه البر فغير به، وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لأنه كان غالب قوت أهل المدينة، فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك، لكن يعكر على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه: « فإن ردّها رد معها صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر » فإن ظاهره يقتضي التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون « أو » شكاً من الراوي لا تحييراً، وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشيء منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الأرجحة كما أشار إليه البخاري، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ « إن ردّها رد معها مثل أو مثلي لئنها قمحاً » ففي إسنادها ضعف، وقد قال ابن قدامة إنه متروك الظاهر بالاتفاق.

قوله: (والتمر أكثر) أي أن الروايات الناصة على التمر أكثر عدداً من الروايات التي لم تنص عليه أو أبطلت بذكر الطعام. فقد رواه بذكر التمر غير من تقدم ذكره ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذي يليه وهما بن منه عند مسلم وعكرمة وأبو إسحاق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذي والشعبي عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة، وأما رواية من رواه بذكر الإثاء فيفسرها رواية من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم وأقضى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلاً أو كثيراً، ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا، وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون، أما الحنفية فقالوا لا يرد بيعب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر، وخالفهم زفر فقال

قوله: (الإبل والغنم) لم يذكر البقر، وقد تقدم بيانه في الترجمة، وظاهر النهي تحريم التصرية سواء قصد التذليل أم لا وسياقي في الشروط من طريق أبي حازم عن أبي هريرة « نهى عن التصرية » وبهنا جزم بعض الشافعية وحلله بما فيه من إيذاء الحيوان لكن أخرج النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج بلفظ « لا تصروا الإبل والغنم للبيع » وله من طريق أبي كثير السجعي عن أبي هريرة إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها » وهذا هو الراجح وعليه يدل تحليل الأكثر بالتذليل، ويجب عن التحليل بالإيذاء بأنه ضرر يسير لا يستمر فيغتفر لتحصيل المنفعة.

قوله: (فمن ابتاعها بعد) أي من اشتراها بعد التحليل، زاد حيد الله بن عمر عن أبي الزناد « فهو بالخيار ثلاثة أيام » أخرجه الطحاوي وسياقي ذكر من واقعه على ذلك، وابتداء هذه المدة من وقت بيان التصرية وهو قول الحنابلة، وعند الشافعية أنها من حين العقد وقيل من التفرقة، ويلزم عليه أن يكون الضرر أوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصرية إلى آخر الثلاث، ويلزم عليه أيضاً أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك يفوت مقصود التوسع بالمدة.

قوله: (بخير النظرين) أي الرايين.

قوله: (إن يحفلها) كذا في الأصل وهو بكسر ن على أنها شرطية وجزم يحفلها، ولابن خزيمة والإسماعيلي من طريق أسيد بن موسى عن الليث « بعد أن يحفلها » بفتح أن ونصب يحفلها، وظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب، والمجهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب، لكن لما كانت التصرية لا تصرف غالباً إلا بعد الحلب ذكر قيدياً في ثبوت الخيار. فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فاختار ثابت.

قوله: (إن شاء أمسك) في رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب « إن رضيها أمسكها » أي أبقاها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصرة وثبات الخيار للمشتري، فلو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصرية فردّها هل يلزم المصاع؟ فيه خلاف، والأصح عند الشافعية وجوب الرد، ونقلوا نص الشافعي على أنه لا يرد، وعند المالكية قولان.

قوله: (وإن شاء ردّها) في رواية مالك « وإن سخطها ردّها » وظاهره اشتراط الفور وقباً على سائر الميوس، لكن الرواية التي فيها أنه له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على هذا الإطلاق، ونقل أبو حامد والروائي في نص الشافعي وهو قول الأكثر، وأجاب من صحح الأول بأن هذه الرواية محمولة على ما إذا لم يعلم أنها مصرة إلا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تعلم فيما دون ذلك، قال ابن دقيق العيد: والثاني أرجح لأن حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لأجل النص فيطرده ذلك ويتبع في جميع موارد. قلت: ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة « فهو بأحد النظرين: بالخيار إلى أن يحوزها أو يردها » وسياقي.

قوله: (وصاع تمر) في رواية مالك « وصاعاً من تمر » والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردّها، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، ويعكر عليه قول جمهور النحاة إن شرط المفعول معه أن يكون فاعلاً، فإن قيل التخيير بالرد في المصرة واضح فما معنى التخيير بالرد في الصاع؟ فالجواب أنه مثل قول الشاعر « عفنتنا تبتاً وماء بارداً » أي عفنتنا تبتاً وسقيتها ماء بارداً، ويجعل عفنتنا مجازاً عن فعل شامل للأمرين أي ناولتها، فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فسخ البيع، فلو كان اللبن باقياً ولم يشر فإردده هل يلزم البائع قبله؟ فيه وجهان أصحهما لا لنذهب طراوته ولا خلاطهما بما تعبد عند المباح، والتخصيص على التمر يقتضي تعيينه كما سيأتي.

قوله: (ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار إلخ) يعني أن أبا صالح ومن بعده وقع في رواياتهم تعيين التمر، فأما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ « من ابتاع شاة مصرة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء أمسكها وإن شاء ردّها ورد معها صاعاً

بقول الجمهور إلا أنه قال: يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر، وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنها قال لا يتعين صاع التمر بل قيمته، وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياساً على زكاة الفطر، وحكى البخاري أن لا خلاف في الملح أنهم لو تراخيا بغير التمر من قوت أو غيره كضي، وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك، وحكى الماوردي وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر إليه؟ والشافعي قال المختلة. واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصرة بأعذار شتى: فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كاهن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلي، وهو كلام أدنى قائله به نفسه، وفي حكاية غنى عن تكلف الرد عليه، وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الرضوخة بينه التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك، وأظن أن هذه الفتنة أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أتى بوقت حديث أبي هريرة فلو لا أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك. وقال ابن السمعاني في «الاصطلاح»: «التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة، وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله ﷺ له يعني المتقدم في كتاب العلم وفي أول البيوع أيضاً وفيه قوله: «إن إخواني من المهاجرين كان يظلمهم الصفق بالأسواق وكنت أزم رسول الله ﷺ فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا». الحديث، ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الأصل، فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه، وأبو يعلى من حديث أنس، وأخرجه البيهقي في الخلافات من حديث عمرو بن عوف المزني، وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل، واعتل من يأخذ به بأشياء لا حقيقة لها، ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن أخرى، واعتباره بالصاع تارة وبالمثل أو المائتين تارة وبالإلانة أخرى. والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها كما تقدم، والضعيف لا يمل به الصحيح. ومنهم من قال هو معارض لمصوم القرآن كقوله تعالى: «وإن عاقبتهم فاعقابوا بمنش ما هو قويم به» [التحليل: ١٢٦]، وأجيب بأنه من ضمان التلغات لا العقوبات، والتلغات تضمن بالمثل وبغير المثل. ومنهم من قال هو منسوخ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، ولا دالة على النسخ مع مدعيه لأنهم اختلقوا في النسخ قليل: حديث النبي من بيع الدين بالدين، وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر، ووجه الدلالة منه أن لبن المصرة يصير ديناً في ذمة المشتري، فإذا أزم بصاع من تمر نسبته صار ديناً بدين، وهذا جواب الطحاوي، وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق الحديثين، وعلى التزول فالتمر إنما شرع في مقابل الحلب سواء كان اللبن موجوداً أو غير موجود فلم يتعين في كونه من الدين بالدين، وقيل: ناسخه حديث «المخراج بالضمآن» وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة، ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الشاة ولو هلكت لكان من ضمان المشتري وكذلك فضلاتها تكون له تكفيف يخرم بدلها للبايع، حكاه الطحاوي أيضاً، وتعقب بأن حديث المصرة أصح منه باتفاق تكفيف يقدم المرجوح على الرجاء؟ ودعوى كونه بعده لا دليل عليها، وعلى التزول فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا تعارض. وقيل: ناسخه الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمثل، وقد كانت مشروعة قبل ذلك كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة «فإننا أتجوها وشطركم» والحديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجربين يخرم مثليه وكلامه في السنن، وهذا جواب عيسى بن إبان، فحديث المصرة من هذا القليل وهي كلها منسوخة، وتعقبه الطحاوي بأن التصرية إنما وجدت من البائع، فلو كان من ذلك الباب للزوم التفرع، والفرض أن حديث المصرة يقتضي تعريم المشتري فاقترا. ومنهم من قال ناسخه حديث «اليمن بالخير ما لم يخرقا» وهذا جواب محمد بن شعاع، ووجه الدلالة منه أن الفرقه تقطع الخيار ثبت أن لا خيار بعدها إلا لمن استثناء الشارع بقوله: «إلا بيع الخيار» وتعقبه الطحاوي بأن الخيار الذي في المصرة من خيار الرد بالعيب، وخيار الرد بالعيب لا تقطعه الفرقه، ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم يحتاجون به فيما لم يرد فيه. ومنهم من قال هو خير واحد لا يفيد إلا الظن، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به فلا يلزم الممثل به، وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد إما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول، وهذا خير إما مخالف لقياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والكتاب والسنة في

أحدها: أن المعلوم من الأصول أن ضمان التلغات بالمثل والمتنوعات بالقيمة، ومهما إن كان اللبن مثلياً فليضمن بالعين وإن كان متقوماً فليضمن بأحد التقدين، وقد وقع هنا مضموناً بالتزول مخالفت الأصول. والجواب منع المحصر، فإن الخبر يضمن في دينه بالإلانة وليست مثلاً ولا قيمة. وأيضاً فضمان المثل بالمثل ليس مطروداً فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعذرت المماثلة كمن أثلف شاة ليوناً كان عليه قيمتها، ولا يعمل بإلانة لبنها لبناً آخر لتعدد المماثلة.

ثالثها: أن القواعد تقتضي أن يكون المضمون مقدر الضمان بقدر التالف وذلك مختلف، وقد قدر هنا بمقدار واحد وهو الصاع فخرج عن القياس. والجواب منع التعميم في المضمونات كالوضعة فألزمها مقدر مع اختلافها بالكسر والصغر، والفترة مقدرة في الجنين مع اختلافه، والحكمة في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فليقدر بشيء معين لقطع التنازع، وتقدم هذه الصلصة على تلك القاعدة فإن اللبن الحادث بعد العقد يختلط باللبن الموجود وقد العقد لم يعرف بمقداره حتى يوجب نظيره على المشتري، ولو عرف بمقداره فوكل إلى تقديرهما أو تقدير أحدهما لأنفسى إلى النزاع والخصام، فقطع الشارع النزاع والخصام وقدره بمقدار لا يتعدىه فضلاً للخصومة. وكان تقديره بالتزول أقرب الأشياء إلى اللبن فإنه كان قوتهم إذ ذاك كاللبن وهو مكمل كاللبن ومقتات فاشتركا في كون كل واحد منهما مطعوماً مقتاتاً مكبلاً، واشتركا أيضاً في أن كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج.

رابعها: أن اللبن التالف إن كان موجوداً عند العقد فقد ذهب جزء من المعقود عليه من أصل الخلقة وذلك مانع من الرد فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه، وإن كان غلطاً فما كان منه موجوداً عند العقد وما كان حادثاً لم يجب ضمانه، والجواب أي يقال إنما تمتع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستسلام العيب وإلا فلا تمتع وهنا كذلك.

وأما: أنه خلاف الأصول في جعل الخيار فيه ثلاثاً مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يثبت، والجواب بأن حكم المصرة اتفرد بأصله عن عائشة فلا يستغرب أن ينفرد بوصف زائد على غيره، والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يبين بها أين الخلقة من اللبن المجتمع بالتدليس غالباً فشرعت لاستسلام العيب، بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة، وأما خيار المجلس فليس لاستسلام العيب، فظهر الفرق بين الخيار في المصرة وغيرها.

خامسها: أنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعرض فيما إذا كانت قيمة الشاة صاعاً أو تمر فإنها ترجع إليه من الصاع الذي هو مقدار ثمنها. والجواب أن التمر عوض عن اللبن لا عن الشاة فلا يلزم ما ذكره.

سادسها: أنه مخالف لقاعدة الربا فيما إذا اشترى شاة بصاع فإذا استرد منها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعاً بصاع، والجواب أن الربا إنما يعتبر في العقود لا النسخ، بدليل أنها لو تباعاً ذهباً بفضة لم يجوز أن يخرقا قبل القبض، فلو تعاقبا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض.

سابعها: أنه يلزم منه ضمان الأعيان مع بقائها فيما إذا كان اللبن موجوداً، والأعيان لا تضمن بالبدل إلا مع قوتها كالمنسوب. والجواب أن اللبن وإن كان موجوداً لكنه تضرر به، لا اختلافه باللبن الحادث بعد العقد وتمتد تحيزه فأثبت الأبى بعد الغصب فإنه يضمن قيمته مع بقائه عنه لتعدد الرد.

ثامنها: أنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط، أما الشرط فلم يوجد وأما العيب فنقصان اللبن لو كان عيباً لثبت به الرد من غير تصريح، والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع رعى دائرة بما جمعه لها بغير علم المشتري فإذا أطلع عليه المشتري كان

قال: أخبرني زياد: أن ثابتاً مولى عبد الرحمن ابن زبدر أخبرته: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «من اشترى غنماً مصرة فاحتلها، فإن رحبها أتمكتها، وإن سخطها فهي حلتها صاع من تمر». [راجع: ٢١٤٠. أخرجه مسلم: ١٤١٣ و ١٥٢٠، بخطة ليست في هذه الطرق. وأخرجه: ١٥١٥، مطرولاً. وأخرجه: ١٥٢٤].

قوله: (باب إن شاء رد المصرة وفي حلتها) يسكون اللام على أنه اسم الفعل ويجوز الفتح على إرادة الملوب، وظاهره أن التمر مقابل للحلبة، وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحب لا في مقابلة اللين لأن الحلبة حقيقة في الحب عجاز في اللين والحمل على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد التمر واللين معاً وشذ بذلك عن الجمهور.

قوله: (حدثنا محمد بن عمرو) كذا للآخر غير منسوب، ووقع في رواية عبد الرحمن المحدثي عن المستمل «محمد بن عمرو بن جبلة» وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفريري، وفي رواية أبي علي بن شيبة عن الفريري «حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة» وأمله الباقون، وجزم الدارقطني بأنه محمد بن عمرو أبو غسان الرازي المعروف بزبيح، وجزم الحاكم والكلاباذي بأنه محمد بن عمرو السواق البلخي، والأول أولى، والله أعلم.

قوله: (حدثنا المحكي) هو ابن إبراهيم، وهو من مشايخ البخاري وستأتي روايته عنه بلا واسطة في «باب لا يشتري حاضر لباد».

قوله: (أخبرني زياد) هو ابن سعد الخراساني.

قوله: (أن ثابتاً) هو ابن عياض، وعبد الرحمن بن زيد مولاه من فوق أي ابن الخطاب.

قوله: (من اشترى غنماً مصرة فاحتلها) ظاهره أن صاع التمر متوقف على الحب ما تقدم.

قوله: (فهي حلتها صاع من تمر) ظاهره أن صاع التمر في مقابل المصرة سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله: «من اشترى غنماً» ثم قال: «فهي حلتها صاع من تمر» ونقله ابن عبد البر عن استعمال الحديث، وابن بطلان عن أكثر العلماء، وابن قدامة عن الشافعية والماتلابة، وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعاً حتى قال المازري: من المستبش أن يغرر متلف لبن ألف شاة كما يغرر متلف لبن شاة واحدة، وأجيب بأن ذلك مغرر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فيجعل حداً يرجع إليه عند التخاصم فاستوى القليل والكثير، ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافًا متبايناً، ومع ذلك فالتميز بالصاع سواء قل اللبن أم كثر، فكذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثر. والله تعالى أعلم.

٦٦ - باب بيع العبد الزاني

وقال شريح: إن شاء رد من الزنا.

٢١٥٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث قال: حدثني سعيد الأمشيري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع يقول: قال النبي ﷺ: «إذا زنت الأمة فزنت زناً فليجلدها ولا يفرج، ثم إن زنت فليجلدها ولا يفرج، ثم إن زنت الثالثة فليقتلها وتو بحل من شعر». [الطبر: ٢٢٣٤، ٦٨٣٩. أخرجه مسلم: ١٧٠٣].

٢١٥٣، ٢١٥٤ - حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن عتيبة بن عبد الله، عن أبي هريرة وزبدر بن خالد رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تخمس: قال: «إن زنت فليجلدها، ثم إن زنت فليجلدها، ثم إن زنت فليقتلها». [الطبر: ٢٢٣٢ و ٢٢٣٣. أخرجه مسلم: ١٧٠٤].

قال ابن شهاب: لا أفرى، أتعد الثالثة أو الرابعة. [الطبر: ٢٢٣٢ و ٢٢٣٣. أخرجه مسلم: ١٧٠٤].

له الرد، وأيضاً فالمشتري لما رأى ضرراً علوماً لبناً ظن أنه عادة لما فكان البائع شرط له ذلك فتبين الأمر بخلافه ثبت له الرد لتعدد الشرط المتعدي لأن البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فإذا أظهر المشتري على صفة فإن الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار وهذا هو معنى القياس ومتفق على ذلك، فإن المشتري إذا بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع، وقد أثبت الشارع الخيار للركبان إذا تلقوا واشتري منهم قبل أن يهبطوا إلى السوق ويملأوا السعر وليس هناك عيب ولا خلف في شرط، ولكن لما فيه من الغش والتدليس. ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وإنما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب مثلاً خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد، فإن اتفاقاً على إسقاطه في مدة الخيار صبح العقد وإن لم يتقاً بطل العقد ووجب رد الصاع من التمر لأنه كان قيمة اللين يومئذ، وتثبت بأن الحديث ظاهر في تطبيق الحكم بالتصرية، وما ذكره هذا القائل يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت التصرية أم لا فهو تأويل متعسف، وأيضاً فللفظ الحديث لفظ عموم، وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك المصوم فيحتاج من ادعى قصر المصوم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له، قال ابن عبد البر: هذا الحديث أصل في النهي عن الغش، وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بعيب، وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام، وأصل في تجريم التصرية وثبوت الخيار بها، وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعاً: «بيع الحفلات خلافة ولا تحل الخلافة لسلهم» وفي إسناده ضعف، وقد روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفاً بإسناد صحيح، وروى ابن أبي شيبة عن طريق قيس بن أبي حازم قال كان يقال: التصرية خلافة، وإسناده صحيح، واختلف القائلون به في أشياء منها لو كان علماً بالتصرية هل يثبت له الخيار؟ فيه وجه للشافعية، ويرجع أنه لا يثبت رواية عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فإن لفظه «من اشترى مصرة ولم يعلم أنها مصرة» الحديث. ولو صار لبن المصرة عادة واستمر على كثرته هل له الرد؟ فيه وجه لم أيضاً خلافاً للحائلية في السالكين. ومنها لو تخلفت بنفسها أو صرّها المالك لنفسه ثم بدا له فباعها فهل يثبت ذلك الحكم؟ فيه خلاف: فمن نظر إلى المعنى أثبت لأن العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس للبائع، ومن نظر إلى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فإن إنما تناوها فقط. ومنها لو كان الضرع معلوماً لحماً وظنه المشتري لبناً فاشترى على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل يثبت له الخيار؟ فيه وجهان أحكامهما بعض المالكية. ومنها لو اشترى غير مصرة ثم أطلع على عيب بها بعد حلبها، فقد نصح الشافعي على جواز الرد بما أن لأنه قليل غير معتنى بجمعه، وقيل: يرد بذل اللبن كالمصرة، وقال الجوهري يرد صاعاً من تمر.

قوله: (حدثنا مسدد حدثنا حمزة) سيأتي في «باب النهي عن تلقي الركبان» بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع، وكان الحديث عند مسدد عن شمعين فذكره المصنف عنه في موضعين وميافه عن معتمر أتم.

قوله: (سمعت أبي) هو سليمان التيمي، وأبو عثمان هو النهدي، ورجال الإسناد بصرون سوى الصحابي.

قوله: (قال من اشترى شاة مخفلة فردها فليرد معها صاعاً من تمر، ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع) هكذا رواه الأكثر عن معتمر بن سليمان موقوفاً، وأخرجه الإسماعيلي عن طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوعاً وذكر أن رفعه غلط، ورواه أكثر أصحاب سليمان عنه كما هنا: حديث المخفلة موقوف من كلام ابن مسعود، وحديث النهي عن تلقي مرفوع. وخالفهم أبو خالد الأحمر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الإسناد مرفوعاً أخرجه الإسماعيلي وأشار إلى وهمه أيضاً.

قوله: (فردها) أي أري ردّها، بقية قوله: «فليرد معها» علماً بحقيقة المعية، أو تحمل المعية على البعدي فلا يحتاج الرد إلى تأويل. وقد وردت مع بمعنى البعدي فتقوله تعالى: «وأسلمت مع سليمان» الآية.

قوله في رواية مالك (لا تلقوا الركبان) يأتي الكلام عليه بعد أبواب وعلى بيع الحاضر للبادي قريباً، ومضى الكلام على البيع وعلى التجش، ومضى الكلام على التصرية بما ينبغي عن إعادته.

٦٥ - باب إن شاء رد المصرة وفي حلتها صاع من تمر

٢١٥١ - حدثنا محمد بن عمرو: حدثنا المكي: أخبرنا ابن جريج

قوله: (باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع بيان عيبه.

وَمَوْلَى اللَّهِ: لَا تَقْلُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِغْ خَاصِرُ إِبَادِهِ. قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِغْ خَاصِرُ إِبَادِهِ. قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ مِيسَارًا. [الطبر: ٢١١٣، ٢١٧٤]. أخرجه مسلم: ١٥٢١.

قوله: (باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر، وهل يعينه أو ينصحه) قال ابن كثير وغيره: حل المصنف انتهى عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالاجر أخذاً من عيسى ابن عباس، وقرئ ذلك بعموم أحاديث «الدين النصيحة» لأن الذي يبيع بالآجرة لا يكون غرضه نصح البائع بل غرضه تحصيل الآجرة فانقضت تلك إجازة يبيع الحاضر للبادي بغير آجرة من باب النصيحة. قلت: ويؤيده ما سألني في بعض طرق الحديث للملق أول أحاديث الباب، وكلمة ما أشرجه أبو داود من طريق سالم لمكي «أن أحرابياً حدثه أنه قدم بخولة له على طلمحة بن عبيد الله، فقال له: إن النبي صلى الله عليه وسلم حاضر لباد ولكن أخذ به إلى السوق فانظر من يبيعك فشاؤرتي حتى آمرك واتك»

٦٧- باب الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ

٢١٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ غُرُوثُ بْنُ
الزُّبَيْرِ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا كَرُونَ لِي،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الزُّهْرِيُّ وَأَخِي»، فَأَمَّا الْوَلَدُ لِمَنْ أَحَقُّ؟ ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ
ﷺ مِنَ الْمَشْيِ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ النَّاسِ يَشْعُرُونَ
شُرُوطًا لَيْسَ لِي كِتَابُ اللَّهِ؟ مَنِ احْتَطَّ شُرُوطًا لَيْسَ لِي كِتَابُ اللَّهِ فَهُوَ بِمَاطِلٍ،
وَإِنِ احْتَطَّ بِمَا لِي شُرُوطًا، شُرُوطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْفَرُ». [رواه: ٤٥٦. أخرجه مسلم:
١٠٧٥، بقلمة ليست في هذه الطبع. وأخرجه بإلفاظ: ١٥٠٤، بلفظ ٦٥، ج].

٢١٥٦ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَبِي عَازِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَأَلَتْ بَرِيرَةَ، فَعَرَّجَتْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَتْ: إِنَّهُمْ أَبَوْا أَنْ يَبْرَحُوا إِلَّا أَنْ يَشْعُرُوا الْوَلَدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَإِنَّمَا الْوَلَدُ لِمَنْ أَحْبَبَهُ.

قُلْتُ لِنَافِعٍ: حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا؟ فَقَالَ: مَا يَذْكُرُنِي. [مطهر: ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢

قوله: (باب الشراء والبيع مع النساء) أورد في حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريدة، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الشروط إن شاء الله تعالى، وشاهد الترجمة منه قوله: «ما بال رجال يشترون شروطاً ليست في كتاب الله» للإشارة بأن قصة الجارية كانت مع رجال، وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي ﷺ، وقوله في آخر حديث ابن عمر: «قلت لتائع الخ» مر قول حمام الراوي عنه، وسيأتي ذكر الاختلاف في زوج بريدة هل كان حراً أو عبداً في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى. وحسان أول السند وقع عند المصنفين «أبي ابن عباس»، وعند غيره «حسان بن حسان» وهما واحد.

٦٨- باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يُعنه أو ينصحه؟
وقال النبي ﷺ: «إذا امتصَح أحدكم أخاه فليَنصَح له».

وَرَزَخْنِي فِيهِ عَطَاءً.

٢١٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَبَسٍ، سَمِعْتُ جَبْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: تَلَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَقَائِدَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَقَامَ الصَّلَاةُ، وَكَبَّاهُ الزُّكَاةُ، وَالصَّغَرُ الطَّاعَةُ، وَالصَّغَرُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. رواه: ٥٧، أخرجه مسلم: ٥٦، معجم:

٢١٥٨ - حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَقْمَرٌ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ

قال محمد: وصديق إنا كلمة جامعة، وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ «كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يتنازع له شيئاً» وأما إبراهيم فهو النسخي فلم أتف عنه كذلك صريحاً.

قوله: (قال إبراهيم: إن العرب تقول يبيع في ثوباً وهي تعني الشراء) هذا قاله إبراهيم استدلالاً لما ذهب إليه من التسوية بين البيع والشراء في الكرامة. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن ابن شهاب) في رواية الإسماعيلي عن طريق أبي حاصم عن ابن جريج «أخبرني ابن شهاب».

قوله: (لا يبيع الموه) كذا للأكبر، وللكتشيبي لا يتنازع وهو خبر بمعنى النهي. وقد تقدم البحث فيه قبل بابواب، وكذا على قوله: لا تتاجشوا. ثانيهما: حديث أنس.

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين.

قوله: (لهما أن يبيع حاضر لباد) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس «وإن كان أخاه أو أباه» ورواه أبو داود والنسائي من وجه آخر «عن يونس بن عبيد عن الحسن بن أنس أن النبي ﷺ «فذكره، وصرف بهله الرواية أن الثامي الميم في الرواية الأولى هو النبي ﷺ وهو يقوي للمذهب الصحيح أن لقول الصحابي نهياً عن كذا حكم الرفع وأنه في قوة قوله قال النبي ﷺ.

٧١ - باب النهي عن تلقي الركبان،

وَأَنْ يَتَّعَ مَرْدُودٌ لَأَنْ صَاحِبَهُ عَاصٍ إِيَّامٌ إِنْ كَانَ بِهِ عَالِماً وَهُوَ خِدَاعٌ فِي الْبَيْعِ وَالْخِدَاعُ لَا يَحْزُرُ.

٢١٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمَرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الطَّقِيِّ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. (راجع: ٢١٤٠، أخرجه مسلم: ١٤١٣، مطبوعاً ١٥٠٨، الطائي: ١٥١٥، وأخرجه: ١٥٢٠، مختصراً: ١٥٢٠).

٢١٦٣ - حَدَّثَنَا غِيَاثُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَرَبَةَ، عَنْ أَبِي طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»؟ فَقَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ مِيسَاوَرٌ. (راجع: ٢١٥٨، أخرجه مسلم: ١٥٢١، مطبوعاً).

٢١٦٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّيْبِيُّ، عَنْ أَبِي غِفَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى مُحْتَلاً فَلْيُرِدْ مَقْعَهَا صَاعاً، قَالَ: وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلْقَى النَّجُوعِ. (راجع: ٢١٤٩، أخرجه مسلم: ١٥١٨، مختصراً: ١٥١٨).

٢١٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى يَهْتَدِيَ بِهَا إِلَى السُّوقِ». (راجع: ٢١٣٩، أخرجه مسلم: ١٤١٢، مختصراً: ١٥١٧، وفي البوع (٧) مختصراً: ١٥١٧، وأخرجه: ١٥١٧).

قوله: (باب النهي عن تلقي الركبان، وأن يبيع مردود لأن صاحبه عاصي أم إذا كان به عالماً، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز) جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد، لكن عمل ذلك عند المحققين فيما يرجع إلى ذات الشيء عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح البيع وبُيِّت الخيار بشرطه الآتي ذكره، وأما كون صاحبه عاصياً أم لا استدلال عليه بكونه خداعاً فصحيح، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشروطه وإنما هو لدفع الإضرار بالركبان، والقول بطلان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة، ويمكن أن يعمل قول البخاري أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح، وقد تعقبه الإسماعيلي

لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه، فإن الضرر الذي علل به النهي لا يفتقر الحال فيه بين سؤال البلدي وعنده، وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتسترس بين الظهور وعنده، وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضاً لا احتمال أن يكون المقصود مجرد تقويت الربح والرزق على أهل البلد، وأما اشتراط العلم بالثبوت فلا إشكال فيه. وقال السبكي: شرط حاجة الناس إليه معتبر، ولم يذكر جماعة عمومها وإنما ذكره الرافعي تبعاً للبخاري ويحتاج إلى دليل. واختلقوا أيضاً فيما إذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم أو لا يصح؟ على القاعدة المشهورة.

٦٩ - باب من كره أن يبيع حائز لباد باجر

٢١٥٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَضَنِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِيَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

وَيَا لَنَا مِنْ عَنَاسٍ.

قوله: (باب من كره أن يبيع حاضر لباد باجر) وبه قال ابن عباس، أي حيث فسر ذلك بالسماح كما في الحديث الذي قبله.

قوله: (نهي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالأجر كما في الترجمة. قال ابن بطال: أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادي لا يجوز باجر ويجوز بغير أجر، واستدل على ذلك بقول ابن عباس، وكأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر قال: وقد أجاز الأوزاعي أن يشير الحاضر على البادي وقال: ليست الإشارة بيعاً. وعن الليث وأبي حنيفة لا يشير عليه، لأنه إذا أشار عليه فقد باعه. وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لأنه إنما نهى عن البيع له وليست الإشارة بيعاً، وقد ورد الأمر بتصحه قبل على جواز الإشارة.

(تبيين): حديث ابن عمر فرد ضرب لم أره إلا من رواية أبي علي الحنفى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وقد ضاع أخرجه على الإسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو في «الموطأ» قال البيهقي: عدوه في أفراد الشافعي، وقد تابعه القمني عن مالك ثم ساقه بإسنادين إلى القمني.

٧٠ - باب لا يشري حائز لباد بالسمرة

وَكُرِهَ أَنْ يَبِيعَ مِنْ مِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمَ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: يَبِيعُ لِي قَوْماً، وَهِيَ تَقْيُ الشَّرَاءِ.

٢١٦٠ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ سَمْعَ بْنَ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ». (راجع: ٢١٤٠، أخرجه مسلم: ١٤١٣، ١٥١٥، مطبوعاً: ١٥٢٠، وأخرجه: ١٥٢٠، مختصراً: ١٥٢٠).

٢١٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُعْتَمِدٍ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ [أخرجه مسلم: ١٥٢٣].

قوله: (باب لا يشري حاضر لباد بالسمرة) أي قياساً على البيع له أو استعمالاً للفظ البيع في البيع والشراء، قال ابن حبيب المالكي: الشراء للبادي مثل البيع، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يبيع بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ» فإن معناه الشراء. وعن مالك في ذلك روايتان.

قوله: (وكرهه ابن سيرين وإبراهيم البائع والمشتري) أما قول ابن سيرين فوفسه أبو عروبة في صحيحه من طريق سلمة بن علفمة عن ابن سيرين قال: «لقيت أنس بن مالك فقلت: لا يبيع حاضر لباد أنهم أتوا أو تبعوا لهم؟ قال: نعم».

واكرمه التناقص ببيع المصرة فإن فيه خداعاً ومع ذلك لم يطل البيع، ويكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له باجر أو بغير أجر، واستدل عليه أيضاً بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار فيه « فإن كذباً وكما عقت بركة يعمها » قال فلم يطل بيعها بالكذب والكتمان للعب، وقد ورد يستاند صحيح « أن صاحب السلمة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق » ثم ساقه من حديث أبي هريرة قال ابن المنذر: أجاز أبو حنيفة التقى وكرمه الجمهور. قلت: الذي في كتب الحنفية يكره التقى في حالتين: أن يضر بأهل البلد، وأن يلبس السعر على الوردين. ثم اختلفوا: فقال الشافعي من تلقاه فقد أساء وصاحب السلمة بالخيار، وحجت حديث أبي هريرة عن ابن سيرين عن أبي هريرة: « أن النبي ﷺ نهى عن تلقي الجلب، فإن تلقاه فاشتره صاحبه بالخيار إذا أتى السوق ». قلت: وهو حديث أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أبي هريرة، وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ « لا تلقوا الجلب، فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » وقوله: « فهو بالخيار » أي إذا قدم السوق وعلم السعر، وهل ثبت له مطلقاً أو بشرط أن يقع له في البيع حين؟ وجهان: أصحهما الأول وبه قال الحنابلة، وظاهره أيضاً أن النهي لأجل مضعه البائع وإزالة الضرر عنه وصيائه عن يمينه. قال ابن المنذر: وحله مالك على تقع أهل السوق لا على نفع رب السلمة، وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال: والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق انتهى. واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب، وسيأتي الكلام على ذلك. وقد ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: أولها: حديث أبي هريرة.

٧٢ - باب منتهى التقى

٢١٦٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَتَقَى الرِّكَابَ، فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ، فَهَئَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يَتَلَعَّ بِهُ سَوْقُ الطَّعَامِ. رَوَاهُ: رَجَع: ٢١٢٣. أخرجه مسلم: ١٥٢٧ وفي النوى ٣٤ و ٣٧ ح.

قال أبو عبد الله: هذا في أعلى السوق، ويثبت حديث عبد الله.

٢١٦٧ - حَدَّثَنَا مُسْتَدْرَجٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَتَقَاظُونَ الطَّعَامَ فِي أَغْلَى السُّوقِ، فَيَبِيعُونَهُ لِي فِي مَكَائِهِمْ، فَهَئَانَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعُوهُ فِي مَكَائِهِمْ حَتَّى يَتَقَلُّوهُ. رَوَاهُ: رَجَع: ٢١٢٣. أخرجه مسلم: ١٥١٧ و ١٥٢٧ وفي النوى ٣٤ و ٣٧ ح.

قوله: (باب منتهى التقى) أي وابتدائه، وقد ذكرنا أن الظاهر أنه لا حد لانتهاه من جهة الجلب، وأما من جهة التقى فقد أشار المصنف بهذه الترجمة إلى أن ابتداء الخروج من السوق أخذاً من قول الصحابي إنهم كانوا يتبايعون بالطعام في أعلى السوق فيصونه في مكانه فقامهم النبي ﷺ أن يبيعه في مكانه حتى يقلوه، ولم ينههم عن التبايع في أعلى السوق فدل على أن التقى إلى أعلى السوق جائز، فإن خرج من السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي، وحد ابتداء التقى منعهم الخروج من البلد والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد لمكنهم معرفة السعر وطلب الحظ لأنفسهم، فإن لم يفعلوا ذلك فهو من قصيرهم، وأما إمكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فمأذون، والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطلقاً كما هو ظاهر الحديث، وهو قول أحد وإسحق، وعن الليث كرامة التقى ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلمة السوق.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (هذا في أعلى السوق) أي حديث جويرية عن نافع بلفظ « كنا نتلقى الركب فنشتري منهم الطعام » الحديث، قال البخاري: ويثبت حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال: « كانوا يتبايعون بالطعام في أعلى السوق » الحديث مثله، وأراد البخاري بذلك الرد على من استدل به على جواز تلقي الركبان لإطلاق قول ابن عمر « كنا نتلقى الركبان » ولا دلالة فيه، لأن معناه أنهم كانوا يتلقونهم في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع، وقد صرح مالك في روايته عن نافع بقوله: « ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها السوق » فدل على أن التقى الذي لم يتهه عنه إنما هو ما بلغ السوق والحديث يفسر بعضه بعضاً. وأدعى الطحاوي التعارض في هاتين الروايتين وجمع بينهما بوقوع الضرر لأصحاب السلع وعلمه، قال فيحمل حديث النهي على ما إذا حصل الضرر، وحديث الإباحة على ما إذا لم يحصل، ولا يفتى رجحان الجمع الذي جمع به البخاري وأبو العلم.

(صه): وقع قول البخاري « هذا في أعلى السوق » عقب رواية عبيد الله بن عمر في رواية أبي ذر، ووقع في رواية غيره عقب حديث جويرية وهو الصواب.

٧٣ - باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل

٢١٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتَ أَهْلِي عَلَى بَيْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ وَابَّةً، فَأَعْبَيْتِي، فَقُلْتُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِي لِي أَنْ أَغْنَاكَ لَهُمْ، وَتَكُونُ وَلاَؤِي لِي فَقُلْتُ. فَلَبَّتِ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَلَيْنَا، فَبَاعَتْ مِنْ عَيْنِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِلْسًا، فَقَالَتْ: إِنِّي لَقَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَالُوا: إِلا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد التقى.

قوله: (عن سعيد بن أبي سعيد) هو المقبري.

قوله: (عن التقى) ظاهره منع التقى مطلقاً سواء كان قريباً أم بعيداً، سواء كان لأجل الشراء منهم أم لا، وسيأتي البحث فيه. ثانياً: حديث ابن عباس.

قوله: (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى.

قوله: (سألت ابن عباس) كذا رواه مختصراً وليس فيه للتقى ذكر، وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث، فقد سبق قبل بابين من وجه آخر عن معمر وفي أوله « لا تلقوا الركبان » وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر، والقول في حديث ابن عباس كالقول في حديث أبي هريرة.

وقوله: (لا تلقوا الركبان) خرج خرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكونون عتداً ركبانياً، ولا مفهوم له بل لو كان الجلب عتداً مشاةً أو واحداً راكباً أو ماشياً لم يختلف الحكم.

وقوله: (البيع) يشمل البيع لهم والبيع منهم، وفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتقى، فلم تلقى الركبان أحد للسلام أو الفرجة أو خرج حاجة له فوجدتهم فيابهم هل يتناولوه النهي؟ فيه احتمال، فمن نظر إلى المعنى لم يفتقر عنده الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية، وشرط بعض الشافعية في النهي أن يشتد للتعقيل فيطلب من الجلب البيع، فلم ابتداء الجلب بطلب البيع فاشترى منه التقى لم يدخل في النهي. وذكر إمام الحرمين في صورة التقى المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل، وذكر المتزلي فيها أن يجبرهم بكثرة الملوونة عليهم في الدخول، وذكر أبو إسحاق الشيرازي أن يجبرهم بكساد ما معهم ليقبضهم. وقد يؤخذ من هذه التعديلات إثبات الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك تلق، لكن صرح الشافعية أن كون إخباره كذباً ليس شرطاً لثبوت الخيار وإنما يثبت له الخيار إذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجوداً وعدماً.

ثالثاً: حديث ابن مسعود، وقد مضى الكلام عليه في المصرة، والفرض منه هنا قوله: « ومنى عن تلقي البيع » فإنه يقتضي تنقيح النهي المطلق في التقى مما إذا كان لأجل المباينة.

رابعاً: حديث ابن عمر، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده. فدللت الطريقة الثالثة وهي في الباب الذي يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع أن الوصول إلى أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحاق وابن المنذر وغيرهم، وصرح جماعة من الشافعية بأن منتهى النهي عن التقى لا يدخل البلد سواء وصل إلى السوق أم لا، وعند المالكية في ذلك اختلاف كثير في حد التقى.

قوله: (ولا تلقوا السلع) ينتج أوله واللام وتشديد القاف المفتوحة وضم الواو أي تلقوا فحفزت إحدى التامين. ثم إن مطلق النهي عن التقى يتناول طول المسافة

النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «خُلِيَهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهَقَ». فَقُلْتُ عَائِشَةُ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَخَبِدَ اللَّهُ وَاقَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رَجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا تَيْسَتْ لِي كِتَابُ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ يَسُّ لِي كِتَابُ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، فَضَاءَ اللَّهُ أَهَقَ، وَشَرَطَ اللَّهُ أَوْقَى، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهَقَ». [راجع: ٤٥٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٥، بقصة لم ترد في هذه الطريق. وأخرجه بطوله: ١٥٠٤ برم ٢١٦٦].

٧٦ - باب بيع الثَّعْبِ بِالشَّعْبِ

٢١٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ اتَّخَصَّ صَرَفًا بِعَائِلَةٍ دِينَارًا، فَدَعَا بِيٍّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَتَرَاوَعْنَا حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي، فَاتَّخَذَ الذَّهَبَ يُقْلَبُهَا فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِيَ خَاوِلِي مِنَ الْعَائِلَةِ، وَغَمَرْتُ سَمْعَ ذَلِكَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتُّرْبُ بِالتُّرْبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّعْمَرُ بِالتَّعْمَرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». [راجع: ٢١٣٤. أخرجه مسلم: ١٥٨٦].

قوله: (باب بيع الثَّعْبِ بِالشَّعْبِ) أي ما حكمه؟

قوله: (أنه اتَّخَصَّ صَرَفًا) يفتح الصاد المهملة أي من الدراهم بلهب كان معه، ويُنْزِلُ ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولغظه «عن مالك بن أوس بن الحذشان قال: أتيت أئول من يصطرف الدراهم؟».

قوله: (فوراوضنا) بضاد معجمة أي تجارنا الكلام في قدر العروض بالزيادة والنقص كان كلا منهما كان يروض صاحبه وسهل خلقه، وقيل: المفاوضة هنا المفاوضة بالسلمة، وهو أن يصف كل منهما سلعة لرفيقه.

قوله: (فأخذ الذهب يقبلها) أي اللبنة، والذهب يذكر ويؤنث فيقال ذهب وذهبة. أو يجعل على أنه ضمن الذهب معنى المعدن المذكور وهو الماسة فأنثه للذكور، وفي رواية الليث «قال طلحة إذا جاء خادما نطيك ورقك» ولم أقف على تسمية الخازن الذي أشار إليه طلحة.

قوله: (من العائلة) بضاد معجمة وبعد الألف موحدة يأتي شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركة الزبير بن العوام، وكان طلحة كان له بها مال من نخيل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر.

قوله: (حتى تأخذ منه) أي عوض الذهب، في رواية الليث «والله لتعطيه ورقة أو لتردن إليه ذبيبة فإن رسول الله ﷺ قال «فذكره».

قوله: (الذهب بالورق) قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحله عنه الحفاظ حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك، وتابعه معمر واليثة وغيرهما، وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عيينة. وشذ أبو نعيم عنه فقال: «الذهب بالذهب» وكذلك رواه ابن إسحاق عن الزهري، ويجوز في قوله: «الذهب بالورق» الرفع أي بيع الذهب بالورق فحلف المضاف للعلم به، أو للمعنى يباع بالذهب، ويجوز النصب أي يبيع الذهب، والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها. والورق الفضة وهو يفتح الواو وكسر الراء وإسكانها على المشهور ويجوز فتحها، وقيل: بكسر الواو المضروبة ويفتحها للمال، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة.

قوله: (إلا هاء وهاء) بالمد فهما وفتح الهزلة، وقيل الكسر، وقيل بالسكون، وحكي القصر بغير حمز وخطاها الخطابي، ورد عليه النووي وقال: هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذ وهات، وحكي «هاك» بزيادة كاف مكسورة ويقال «هاه» بكسر الهزلة بمعنى هات ويفتحها بمعنى خذ بغير تنوين، وقال ابن الأثير: هاه وهاه هو أن يقول كل واحد من اليمين هاه يعطيه ما في يده كالحديث الآخر «إلا بدأ بيد» يعني مقايضة في المجلس. وقيل: معناه خذ وأعط، قال وغير الخطابي يميز فيها السكنون على حذف العروض ويتنزل منزلة «ها» التي للتبيين. وقال ابن مالك: ها اسم فصل بمعنى خذ. وإن وقعت بعد إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به عكياً فكانه قيل: ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من التبيين هاه وهاه. وقال الخليل: كلمة تستعمل عند المنازلة، والمقصود من قوله «هاه وهاه» أن يقول كل واحد من المتماقدين لصاحبه هاه فيتباحسان في المجلس قال ابن مالك: حقها أن لا تقع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ، قال: فالتقدير لا

٢١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ: أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَطَبَّقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَسِيكُهَا عَلَى أَنْ وَلَا تَمَّا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهَقَ». [راجع: ٢١٥٦. أخرجه مسلم: ١٥٠٤، برم ٢٥٥٨].

قوله: (باب إذا اشترط في البيع شروطاً لا تحل) أي هل يفسد البيع بذلك أم لا؟ أورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بيرة، وكان غرضه بذلك أن النبي يقتضي الفساد فيصح ما ذهب إليه من أن النبي عن تلقى الركبان يرد به البيع، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى.

٧٤ - باب بيع الثَّمَرِ بِالْفَتْرِ

٢١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ: سَمِعَ غَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «التُّرْبُ بِالتُّرْبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّعْمَرُ بِالتَّعْمَرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». [راجع: عن عمر برم ٢١٣٤. أخرجه مسلم: ١٥٨٦، مقولاً عن عمر].

قوله: (باب بيع الثمر بالتمس) أورد فيه حديث عمر مختصراً. وسيأتي الكلام عليه بعد باب.

٧٥ - باب بيع الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

٢١٧١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُؤَانَةِ. وَالْمُؤَانَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالْكُرْمِ كَيْلًا. [المر: ٢١٧٢، ٢١٨٥، ٢٢٠٥. أخرجه مسلم: ١٥٤٢].

٢١٧٢ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ غَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُؤَانَةِ. قَالَ: وَالْمُؤَانَةُ: أَنْ يَبْعَ الثَّمَرُ بِكَيْلٍ، إِنْ زَادَ فِلْسِي وَإِنْ نَقَصَ فَعَلْسِي. [راجع: ٢١٧١. أخرجه مسلم: ١٥٤٢].

٢١٧٣ - قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ قَابَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْفَرَايَا بِخَرَصِيهَا. [المر: ٢١٨٤، ٢١٨٨، ٢١٩٢، ٢٢٨٠. أخرجه مسلم: ١٥٣٩، وفي البيوع ٦٥٤].

قوله: (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابة من طريقين، وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب. وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا، وسيأتي الكلام عليه بعد سبعة أبواب. وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكر، وكذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالكرم. قال الإسماعيلي لعله أخذ ذلك من جهة المعنى، قال: ولو ترجم للحديث بيع الثمر في رؤوس الشجر بمثل من جسيه

مطرواح.

قوله: (باب بيع القضة بالقضة) تقدم حكمه أيضاً.

قوله: (حدثني عبيد الله بن سعد) زاد في رواية المستملي: «وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف» وابن أخي الزهري هو عبد بن عبد الله بن مسلم.

قوله: (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن أبا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ فلقبه عبد الله بن عمر فقال: يا أبا سعيد ما هذا الذي تحدث عن رسول الله ﷺ؟ فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول) ذكر الحديث. هكذا ساقه وفيه اختصار وتقدم وتأخير، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن إبراهيم شيخ شيخ البخاري فيه بلفظ: «إن أبا سعيد حدثه حديثاً مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ في الصرف. قال أبو سعيد» ذكره. فظهر بهذه الرواية معنى قوله: «مثل ذلك» أي مثل حديث عمر، أي حديث عمر الماضي قريباً في قصة طلحة بن عبيد الله، وتكلف الكرماني هنا فقال: قوله: «مثل ذلك» أي مثل حديث أبي بكر في وجوب المساواة ولو وقف على رواية الإسماعيلي لما عدل عنها. وقوله: «لقبه عبد الله» أي بعد أن كان سمع منهم الحديث فأراد أن يستبته فيه، وقد وقع لأبي سعيد مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي حله، ووقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كما في الباب الذي بعده. فأما قصته مع ابن عمر فأنفرد بها البخاري من طريق سالم، وأخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه: «أن ابن عمر قال له رجل من بني ليث: إن أبا سعيد الخدري ياتي هذا عن رسول الله ﷺ، قال نافع: فذهب عبد الله وأنا معه واليثة حتى دخل على أبي سعيد الخدري فقال: إن هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل» الحديث، فأنشأ أبو سعيد بإصبعه إلى عينيه وأذنيه فقال: «أبصرت عيني وسمعت أذني رسول الله ﷺ يقول لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل» الحديث. ولسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر مع أبي سعيد «أن ابن عمر نهي عن ذلك بعد أن كان أثنى به لما حدثه أبو سعيد بنهي النبي ﷺ». وأما قصة أبي سعيد مع ابن عباس فأنفرد بها في الباب الذي يليه.

قوله في الرواية الأولى: (الذهب بالذهب) يجوز في الذهب الرغف والنصب، وقد تقدم توجيهه، ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومقشوش وجيد وردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومقشوش، ونقل النووي تبعاً لغيره في ذلك الإجماع.

قوله: (مثل بمثل) كذا في رواية أبي ذر بالرفع، ولغير أبي ذر «مثلاً بمثل» وهو مصدر في موضع الحال أي لذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون، أو مصدر مؤكد أي يوزن وزناً بوزن، وزاد مسلم في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه «إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء».

قوله: (ولا تشفوا) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي تفضلوا، وهو رباعي من أشف، والشف بالكسر الزيادة، وتطلق على التقص.

قوله: (ولا تبيعوا منها غالباً بناجر) بنون وجيم وزاي مؤجلاً بمال، أي والمال بالغائب أهم من الموجل كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والناجز الحاضر، قال ابن بطال: فيه حجة للشافعي في قوله: من كان له على رجل درهم ولآخر عليه فانيه لم يجوز أن يقاس أحدهما الآخر بما له لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناً، لأنه إذا لم يجوز غائب بناجر فأحرى أن لا يجوز غائب بناجب، وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال: «كنت أبيع الإبل بالبيع: أبيع بالنانير وأخذت الدرهم، وأبيع بالدرهم وأخذ النانير. فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: لا بأس به إذا كان بصر يومه ولم تخرقا وبينكما شيء» فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً، لأن النهي يقضي الدرهم عن النانير لم يقصد إلى التأخير في الصرف قاله ابن بطال، واستدل بقوله: «مثلاً بمثل» على بطلان البيع بقاعدة مد عوجة وهو أن يبيع مد عوجة وديناراً بدينارين مثلاً، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القفلة التي فيها خرز ودعبر حتى تفصل أخرجه مسلم، وفي رواية أبي داود «قلت إنما أردت الحجارة» قال: لا حتى تميز بينهما.

تبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتماقين هاه وهاه. واستدل به على اشتراط التماضي في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام، ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما، ومذهب أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كان في المجلس أو تفريقاً، وحمل قول عمر «لا يفارقه» على الفور حتى لو أخر الصبر في القبض حتى يقوم إلى قمر دكانه ثم يفتح صندوقه لما جاز.

قوله: (الر بالير) بضم اللام، بضم الموحدة ثم راه من أسماء الخطئة، والشعر يفتح أوله معروف وحكي جواز كسره، واستدل به على أن الير والشعر صفتان وهو قول الجمهور، وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد، قال ابن عبد البر: في هذا الحديث أن الكبير يلي البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأصوان يكونون. وفيه الماكسة في البيع والمراوضة وتقلب السلعة، وفالته الأمن من الشين، وأن من العلم ما يخفى على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره، وأن الإسماء ذا سجع أو رأى شيئاً لا يجوز أن ينهى ويرشد إلى الحق، وأن من أثنى بحكم حسن أن يذكر دليله، وأن يتفقد أحوال رعيه ويهتم بمصالحهم. وفيه اليمين لتأكيد الخبر، وفيه الحجة بغير الواحد، وأن الحجة على من خالف في حكم من الأحكام التي في كتاب الله أو حديث رسوله. وفيه أن النسبة لا يجوز في بيع الذهب بالورق، وإذا لم يجوز فيهما مع تفاضلهما بالنسبة فأحرى أن لا يجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد، وكذا الورق بالورق، يعني إذا لم تكن رواية ابن إسحاق ومن تابعه محفوظة فيأخذ الحكم من دليل الخطاب وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم، أي التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق، فيستثنى حيث يترك ذلك عن القياس.

٧٧- باب بيع النُّبُوع بالنُّبُوع

٢١٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُسَيْطِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرَةَ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا النَّبُوعَ بِالنُّبُوعِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالْقِضَةَ بِالْقِضَةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَيَبِيعُوا النَّبُوعَ بِالْقِضَةِ، وَالْقِضَةَ بِالنُّبُوعِ، كَيْفَ شِئْتُمْ». (الطبر: ٢١٨٢، أخرجه مسلم: ١٥٩٠، في ١٤٤٤).

قوله: (باب بيع الذهب بالذهب) تقدم حكمه في الباب الذي قبله، وذكر المصنف فيه حديث أبي بكر، ثم أورد بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحاق، ورجال الإسنادين بصريون كلهم. وأخذ حكم بيع الذهب بالورق من قوله: «ويبيعوا الذهب بالقضة والقضة بالذهب كيف شئتم» وفي الرواية الأخرى «وأمرنا أن نتاج الذهب بالقضة كيف شئنا» الحديث، وسأني الكلام عليه.

٧٨- باب بيع القِضَةِ بِالْقِضَةِ

٢١٧٦ - حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا عُمَيْسٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثاً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَا هَذَا إِلَيْكَ تَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فِي الْمَرْفُوعِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «النُّبُوعَ بِالنُّبُوعِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْوَرَقَ بِالْوَرَقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». (الطبر: ٢١٧٧، ٢١٧٨، أخرجه مسلم: ١٥٨٤، باختلاف وهو يحموه في المسألة: ٨٢، أخرجه: ١٥٩٦، مطروح).

٢١٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا النَّبُوعَ بِالنُّبُوعِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تَشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تَشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَالِبًا بِبَاجٍ». (إرجاع: ٢١٧٦، أخرجه مسلم: ١٥٨٤، وهو في المسألة باختلاف: ٨٢، أخرجه مسلم: ١٥٩٦).

٧٩- باب بيع الدينار بالدينار نساء

٢١٧٨، ٢١٧٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّ أَبَا صَالِحٍ الزُّهَلِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالزَّرْعُ بِالزَّرْعِ، فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ، وَأَسَمُّ أَكْبَرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي أَسَمَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا رِبَا إِلَّا فِي النِّسِيئَةِ». [راجع: ٢١٧٦. أخرجه مسلم: ١٥٨٤، وفي المسألة ٨٢٥] من حديث أبي سعيد وأخرجه باللفظ: ١٥٩٦.

قوله: (باب بيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون وبالمهملة والمدة والتثوين متصرفاً، أي موجباً مؤخر، يقال نساء نساء ونسيئة.

قوله: (الضحاك بن مخلد) هو أبو عاصم شيخ البخاري، وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع.

قوله: (سمع أبا سعيد الخدري يقول: الدينار بالدينار والمرهم بالدرهم) كذا وقع في هذه الطريق، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن حبان عن عمرو بن دينار فزاد فيه «مثلاً بمثل، من زاد أو أزداد قد أبدى».

قوله: (إن ابن عباس لا يقوله) في رواية مسلم «يقول غير هذا».

قوله: (فقال أبو سعيد سألته) في رواية مسلم «لقد لقيت ابن عباس فقلت له».

قوله: (فقال كل ذلك لا أقول) بنصب «كل» على أنه مفعول مقدم، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي اليتين «كل ذلك لم يكن» فالمعنى هو المجموع، وفي رواية مسلم «فقال لم أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله ﷻ ولا وجل» ولسلم من طريق عطاه «أن أبا سعيد لقي ابن عباس» فذكر نحوه وفيه «فقال كل ذلك لا أقول، أما رسول الله ﷺ فأتيت أعلم به، وأما كتاب الله فلا أعلمه» أي لا أعلم هذا الحكم فيه، وإنما قال لأبي سعيد: «أنتم أعلم برسول الله ﷺ مني» لكون أبي سعيد وأظناره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ، وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب والسنة.

قوله: (لا ربا إلا في النسيئة) في رواية مسلم «الربا في النسيئة» وله من طريق سعيد الله بن أبي يزيد وعطاه جميعاً عن ابن عباس «إنما الربا في النسيئة» زاد في رواية عطاه «إلا إنما الربا» وزاد في رواية طائوس عن ابن عباس «لا ربا فيما كان يدا بيد» وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال «سألت ابن عباس عن الصرف فقال: أليداً يداً؟ قلت نعم، قال: فلا بأس. فأخبرت أبا سعيد فقال: أو قال ذلك؟ إنا سنكتب إليه فلا يفتكهم» وله من وجه آخر عن أبي نضرة «سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً، فإني لقاعد عند أبي سعيد فسألتهم عن الصرف فقال: ما زاد فهو ربا، فأنكرت ذلك لقولهما» فذكر الحديث قال: «فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه». والصرف بفتح المهمل: دفع ذهب وأخذ فضة ومكسه، وله شرطان: منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه، ومنع التضاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور. وخالف فيه ابن عمر ثم رجح، وابن عباس واختلف في رجوعه. وقد روى الحاكم من طريق حيان الخدري وهو بالمهملة والتحتانية «سألت أبا مجلز عن الصرف فقال: كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عينا بين يداً بيد، وكان يقول: إنما الربا في النسيئة، فلقية أبو سعيد «فذكر القصة والحديث، وفيه: «التمر بالتمر والخطة بالخطة والشمر بالشمر والذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً بيد مثلاً بمثل، فمن زاد فهو ربا، فقال ابن عباس: استغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهى عنه أشد النهي». واتفق العلماء على صحة حديث أسامة، واختلفوا في المجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل: منسوخ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وقيل: المعنى في قوله: «لا ربا» الربا الأغلاظ الشديد التحريم المترعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره، وإنما قصد نفي الأكمل لا نفي الأصل، وأيضاً فتنى تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالجمهور، فيقدم عليه

حديث أبي سعيد لأن دلالته بالمطروق، ويجعل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم. وقال الطبري: معنى حديث أسامة «لا ربا إلا في النسيئة» إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يداً بيد ربا جماعاً بينه وبين حديث أبي سعيد.

(تتبعه): وقع في نسخة الصنفاني هنا: «قال أبو عبد الله» يعني البخاري سمعت سليمان بن حرب يقول: لا ربا إلا في النسيئة هذا عتقنا في الذهب بالورق والخطة بالشعر متفاضلاً ولا بأس به يداً بيد ولا خير فيه نسيئة». قلت: وهذا موافق..... وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم ينظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويوده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحتج عليه بالأدلة وفيه إقرار الصغير للكبير بفضل التقدم.

٨٠- باب بيع الورق بالذهب نسيئة

٢١٨١، ٢١٨٢ - حَدَّثَنَا حَقْنُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي قَابَتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَيْهَاقِ قَالَ: سَأَلْتُ الْمَرْءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ الصَّرْفِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا غَيْرُ مِنِّي، لِكُلِّهِمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا... [راجع: ٢٠٦٥، ٢٠٦٦. أخرجه مسلم: ١٥٨٩.]

قوله: (باب بيع الورق بالذهب نسيئة) البيع كله إما بالتد أو بالعرض حالاً أو مؤجلاً، فهي أربعة أقسام: فيبيع النقد إما بمثله وهو المرافضة، أو بنقد غيره وهو الصرف، ويبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمنًا والعرض عوضاً، ويبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة. والحلول في ذلك في جميع ذلك جائز، وأما التأجيل فإن كان النقد بالتد مؤجراً فلا يجوز، وإن كان العرض جاز، وإن كان العرض مؤجراً فهو السلف، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائر إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع، والله أعلم.

قوله: (عن الصرف) أي بيع الدراهم بالذهب أو عكسه، وسمي به لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه، وقيل: من الصرف وهو تصريتهما في الميزان، وسيأتي في أوائل الهجرة من طريق سفیان بن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال: «باع شريك لي دراهم أي بذهب في السوق نسيئة. قلت: سبحان الله أليصلح هذا؟ فقال لقد بعتها في السوق فما عابه علي أحد، فسألت البراء بن عازب» فذكره.

قوله: (هذا غير مني) في رواية سفیان المذكورة: «قال فائق زيد بن أرقم فأسأله فإنه كان أعطينا نجارة، فسأله» فذكره. وفي رواية الحميدي في مسنده من هذا الوجه عن سفیان «فقال صدق البراء» وقد تقدم في «باب التجارة في البر» من وجه آخر عن أبي المنهال باللفظ «إن كان يداً يداً فلا بأس. وإن كان نسيئة فلا يصلح» وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التراضع، وإنصاف بعضهم بعضاً، ومعرفة أحدهم حق الآخر، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم، وسيأتي بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة إن شاء الله تعالى.

٨١- باب بيع الذهب بالورق يداً بيد

٢١٨٢ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَرْسَةَ: حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْقَوَامِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفَيْضِ بِالْفَيْضِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ. وَأَمَرَنَا أَنْ نَبْتَاعَ الذَّهَبَ بِالْفَيْضِ كَيْفَ شِئْنَا، وَالْفَيْضُ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا. [راجع: ٢١٧٥.]

أخرجه مسلم: ١٥٩٠، زيادة

قوله: (باب بيع الذهب بالورق يداً بيد) ذكر فيه حديث أبي بكره الماضي قبل ثلاثة أبواب، وليس فيه التقيد بالحلول، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه: فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البخاري من طريقه وفيه: «فسأله رجال فقال: يداً بيد. فقال: هكذا سمعت» وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق فلم يسن لفظه، فسأله أبو عروبة في مستخرجه فقال في آخره: «والفضة بالذهب كيف شئتم يداً بيد» واشترط القبض في الصرف متفق عليه، وإنما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستندل به على بيع الروبيات

بعضها ببعض إذا كان يبدأ بيد، وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت عند مسلم بلفظ « فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم ».

٨٢- باب يَبِيعُ الْمُزَانِيَةَ، وَهِيَ بَيْعُ الْفَقْرِ بِالْفَقْرِ، وَيَبِيعُ الزَّيْبُ بِالْكِرَامِ، وَيَبِيعُ الْغَرَامَا

قال أنس: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُزَانِيَةِ وَالْمُخَالَفَةِ.

٢١٨٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْحَرٍ: حَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَمَهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا تَبِيعُوا الْفَقْرَ حَتَّى تَسْلُوكَ صِلَاحَهُ، وَلَا تَبِيعُوا الْفَقْرَ بِالْفَقْرِ ». [رواجع: ١٤٨٦. أخرجه مسلم: ١٥٣٤، وفي الدعاء ٥١٥ و ٥١٧.]

٢١٨٤ - قال سَالِمٌ: وَأَخْبَرَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَضِيَ عَنْ ذَلِكَ لِي يَبِيعَ الْغَرَامَا بِالرُّطْبِ أَوْ بِالْفَقْرِ، وَكَمْ يُرَخَّصُ فِيهِ غَيْرُهُ. [رواجع: ٢١٧٣. أخرجه مسلم: ١٥٣٩، وفي الدعاء ٦٠.]

٢١٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَالِقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَمَهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَانِيَةِ.

وَالْمُزَانِيَةُ: اخْتِرَاءُ الْفَقْرِ بِالْفَقْرِ كَيْلًا، وَيَبِيعُ الْكُرْمَ بِالزَّيْبِ كَيْلًا. [رواجع: ٢١٧١. أخرجه مسلم: ١٥٤٢.]

٢١٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ قَاوُذَ بْنِ الْحَصَنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَانِيَةِ وَالْمُخَالَفَةِ.

وَالْمُزَانِيَةُ: اخْتِرَاءُ الْفَقْرِ بِالْفَقْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ. [أخرجه مسلم: ١٥٤٦، بإضافة:]

٢١٨٧ - حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُخَالَفَةِ وَالْمُزَانِيَةِ.

٢١٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَالِقٍ، عَنْ ابْنِ غَمْرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَخَّصَ لِصَاحِبِ الْغَرِيْبَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِغَرَضِهَا. [رواجع: ٢١٧٣. أخرجه مسلم: ١٥٣٩، وفي الدعاء ٦٠.]

قوله: (باب بيع المزانية) بالزاي والموحدة والنون، مقابلة من الزين بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها، وقيل للبيع المخصوص المزانية لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه، أو لأن أصلها إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإضمار البيع.

قوله: (وهي بيع الفقر بالثمن والسكون بالثمن) بالثمن بفتح الميم، والمراد به الرطب خاصة. وقوله: « بيع الزيب بالكرم » أي بالثمن، وهذا أصل المزانية، والحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول بمجهول، أو معلوم من جنس يجرى الربا في تقده قال: وأما من قال أضمن لك صيرتك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فما زاد فلي وما نقص فلي فغير من القمار وليس من المزانية. قلت: لكن تقدم في « باب بيع الزيب بالزيب » من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر « والمزانية أن يبيع الثمر بكيل إن زاد فلي وإن نقص فلي » ثبت أن من صور المزانية أيضاً هذه الصورة من القمار، ولا يلزم من كونها قماراً أن لا تسمى مزانية. ومن صور المزانية أيضاً بيع الزرع بالخطة كيلاً، وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « والمزانية بيع ثمر النخل بالثمن كيلاً، وبيع الثمن بالزيب كيلاً، وبيع الزرع بالخطة كيلاً » وستأتي هذه الزيادة للمصنف من طريق الليث عن نافع بعد أبواب. وقال مالك: المزانية كل شيء من الجزاف لا يعلم كيله ولا وزنه

ولا عدله إذا بيع بشيء سمي من الكيل وغيره، سواء كان من جنس يجري الربا في تقده أم لا. وسبب النهي عنه ما يدخله في القمار والغرر، قال ابن عبد البر: نظر مالك إلى معنى المزانية لغة وهي المداغة ويدخل فيها القمار والمخاطرة، وفسر بعضهم المزانية بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه، وهو خطأ فالنسابة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب. وقيل: هي الزراعة على الجزء وقيل غير ذلك، والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولى.

قوله: (قال أنس إلخ) يأتي موصولاً في « باب بيع المخاضرة » وفيه تفسير المخاطرة. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم ومن رواية نافع كلاهما عنه، ثم حديث أبي سعيد في ذلك. وفي طريق نافع تفسير المزانية، وظاهره أنها من المرفوع. وعنه في حديث أبي سعيد في الباب، وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك، ويؤيد كونه مرفوعاً رواية سالم وإن لم يتعرض فيها للذكر المزانية، وعلى تقدير أن يكون التفسير من رواية الصحابة فهم أصرّف بتفسيره من غيرهم. وقال ابن عبد البر: لا يخالفهم في أن مثل هذا مزانية، وإنما اختلفوا هل يلتحق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلاً مثل فلا يجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف؟ فالجمهور على الإلحاق. وقيل: يختص ذلك بالنخل والكرم، والله أعلم.

قوله: (قال سالم) هو موصول بالإستاد المذكور، وقد أورد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عنه، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموماً في سياق واحد، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت، وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل، ولفظ الترمذي « عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى عن المخاطرة والمزانية، إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل غرضها » ومروا الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزانية لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة، وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت، فإن كانت رواية ابن إسحاق مخوفة لاحتل أن يكون ابن عمر حل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان منه بعضه بغير واسطة. واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساوى في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إما يصح حالة الكمال. والرطب قد ينقص إذا جف من اليابس نقصاً لا يتقدر وهو قول الجمهور، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالسواة حالة الرطوبة، وخالفه صاحبها في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص « أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالثمن فقال: أبتعس الرطب إذا جف؟ قالوا نعم، قال: فلا إذا » أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

قوله: (رخص بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع الثمر بالثمن (في بيع العرايا) وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من حل من الحنفية النهي عن بيع الثمر بالثمن على عموميه ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنها حكمان مختلفان وردا في سياق واحد، وكذلك من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع الثمر بالثمن لأن المنسوخ لا يكون بعد النسخ.

قوله: (بالرطب أو بالثمن) كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل عن الزهري بلفظ « أو » وهي محتملة أن تكون للتخيير وأن تكون للشك، وأخرجه النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ « بالرطب والثمن ولم يخصص في غير ذلك » هكذا ذكره الباقون، وهذا يؤيد كون « أو » بمعنى التخيير لا الشك، بخلاف ما جزم به السنوي. وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهري أيضاً عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وإسناده صحيح، وليس هو اختلافاً على الزهري فإن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهري بالإسنادين أخرجهما النسائي ورفعهما، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للرجح العسائر إلى جواز بين الرطب للمخروص على رؤوس النخل بالرطب للمخروص أيضاً على الأرض وهو رأي ابن خيران من الشافعية، وقيل: لا يجوز وهو رأي الأصطخري وصححه جماعة، وقيل إن كان نوعاً واحداً لم يميز إذ لا حاجة إليه، وإن كان نوعين جاز وهو رأي أبي إسحاق وصححه ابن أبي عمرون، وهذا كله فيما إذا كان أحجماً على النخل والأخر على الأرض، وقيل: وثله ما إذا كان معاً على النخل، وقيل، إن عمله فيما إذا كان نوعين، وفي ذلك فروع آخر يطول ذكرها. وصرح الماوردي بإلحاق البسر في ذلك بالرطب.

قوله: (بيع الثمن) بالثمن بفتح الميم، وفي رواية مسلم « ثمر النخل » وهو المراد هنا، وليس المراد الثمن من غير النخل فإنه يجوز بيعه بالثمن بالثمن والسكون، وإنما

قال: نَعَمْ. [الطر: ٢٣٨٢]. أخرجه مسلم: [١٥٤١].

٢١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا، وَنَالَهُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرِّبِيعِ: أَحَدُكَ ذَاوُدُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ

قوله: (في حصة أوسق أو دون حصة أوسق) شك من الراوي، بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين، وللصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله، وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود تردد بهذا الإسناد قال: وما رواه عنه إلا مالك بن أنس. والوسق ستون صاعاً، وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة، وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه، واحتفظوا في جواز الحصة لأجل الشك المذكور، والخلاف عند المالكية والشافعية، والراجح عند المالكية الجواز في الحصة فما دونها، وعند الشافعية الجواز فيما دون الحصة ولا يجوز في الحصة، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر، فمأخذ النسخ أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك. وسبب الخلاف أن النهي عن بيع للزبانية هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا، أو النهي عن بيع للزبانية وقع متوقفاً بالرخصة في بيع العرايا؟ فعلى الأول لا يجوز في الحصة للشك في رفع التحريم، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم، ويروج الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله. واحتج بعض المالكية بأن لفظة «دون» صالحة لجميع ما تحت الحصة فلم يصلنا بها للزم رفع هذه الرخصة، وتعقب بأن العمل بها يمكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتى به في مذاهب الشافعية، وقد روى الترمذي حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ «أرخص في بيع العرايا فيما دون حصة أوسق» ولم يتردد في ذلك، وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لرواه في حديث جابر عن غير شك فيه فتعين طرح الرخصة التي وقع فيها الشك والأخذ بالرواية الثابتة، قال: وأژم الزني الشافعي القول به أحد، وفيما نقله نقر، أما ابن المنذر فليس في شيء من كسبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول الصالح إلى أن الحصة لا تجوز وأما جابر فما دونها، وهو الذي أژم المزني أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه، وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال: واحتجوا بحديث جابر، ثم قال: ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق عما لم يبلغ حصة أوسق ولم يثبت عنهم حديث جابر. قلت: حديث جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن عزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن إسحاق «حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول: الوسق والوسقين والثلاثة والأربع» لفظ أحمد، وترجم عليه ابن حبان «الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق» وهذا الذي قاله يمتنع المصير إليه، وأما جملة حد لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح، واحتج بعضهم مالك بقول سهل بن أبي حنيفة «إن العرية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو حصة» وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه، ولا حجة فيه لأنه موقوف. ومن قروء هذه المسألة ما لو زاد في صفة على حصة أوسق فإن البيع يبطل في الجميع، وخرج بعض الشافعية من جواز تفرق الصفة أنه يجوز، وهو بعيد لوضوح المنقوص، ولو باع ما دون حصة أوسق في صفة ثم باع مثله البائع بعينه للمشتري بعينه في صفة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح، ومنعه أحمد وأهل الظاهر، والله أعلم.

قوله: (قال نعم) القائل هو مالك، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال: «قلت لملك أذنك داود» فذكره وقال في آخره «نعم» وهذا التحمل يسمى عرض السماع، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه. واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ «نعم» أم «لا» والصحيح أن سكوتة يتزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع، وإذا قال نعم فهو أبل بلا نزاع.

قوله: (سفيان) هو ابن حنيفة.

قوله: (قال نعم) القائل هو مالك، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال: «قلت لملك أذنك داود» فذكره وقال في آخره «نعم» وهذا التحمل يسمى عرض السماع، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه. واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ «نعم» أم «لا» والصحيح أن سكوتة يتزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع، وإذا قال نعم فهو أبل بلا نزاع.

قوله: (قال نعم) القائل هو مالك، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال: «قلت لملك أذنك داود» فذكره وقال في آخره «نعم» وهذا التحمل يسمى عرض السماع، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه. واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ «نعم» أم «لا» والصحيح أن سكوتة يتزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع، وإذا قال نعم فهو أبل بلا نزاع.

قوله: (قلت إلهم يروونه عن جابر) في رواية أحمد في مسنده عن سفيان «قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر» قلت: ورواية ابن حنيفة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأنها تأتي في كتاب الشرب، وهي على الإطلاق كما في روايته التي في أول الباب.

قوله: (قال سفيان) أي بالإسناد المذكور (إنما أودت) أي الحامل في على قول يحيى بن سعيد أنهم يروونه عن جابر (أن جابراً من أهل المدينة) فيرجع الحديث إلى أهل المدينة، وكان يحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رويوا أيضاً فيه التقييد فيحمل لطلاق على التقييد حتى يقوم الدليل على العمل بالإطلاق، والتقييد بالحرص زيادة حافظ فتعين المصير إليها، وأما التقييد بالأكل فالذي يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد، وسيأتي عن أبي عبيد أنه شرطه والله أعلم.

قوله: (قال لسفيان) لم أقف على تسمية القائل.

قوله: (اليس فيه) أي في الحديث المذكور (لهي) عن بيع الفهر حتى يسلو صلاحه؟ قال: (لا) أي ليس هو في حديث سهل بن أبي حنيفة، وإن كان هو صحيحاً من رواية غيره، وسيأتي بعد باب. وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان في حديث الباب بهذا اللفظ الذي فقه سفيان، وحكى الإسماعيلي عن ابن ساعد أنه أشار إلى أنه وهم فيه. قلت: قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري عن سفيان كذلك، فظهر أن عبد الجبار لم يفرق بذلك.

٨٤ - باب تفسير القرآن

وقال مالك: العَرِيَّةُ أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النُّعْلَةَ، ثُمَّ يَتَأَذَّى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَرُخَصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِعَمْرٍ.

وقال ابن إدريس: العَرِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ الصَّمْرِ يَدَا يَدَي، وَلَا تَكُونُ بِالْأَرْزَابِ.

وَيْسَا يُعْرِيهِ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَفَةَ: بِالْأَوْسُقِ الْمُؤَشَّقَةِ.

وقال ابن إسحاق في حديثه عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: كَانَتِ الْعَرَايَا أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي مَالِهِ النُّعْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ.

وقال يزيد عن سفيان بن حسين: الْعَرَايَا تَخُلُّ كَانَتْ تَوْهَبَ لِمَسَاكِينٍ، فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَسْطُورُوا بِهَا، رُخِّصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمَا شَاءُوا مِنْ الصَّمْرِ.

٢١٩٢ - خَلَقْنَا مُحَمَّدًا هُوَ ابْنُ مَقْلَبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى ابْنُ عُقَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخِّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.

قال موسى بن عُقَّة: وَالْعَرَايَا تَخْلَعُ مَقْلُوعَاتٌ تَأْتِيهَا قَشَشَرِيهَا. [راجع:

قوله: (في حصة أوسق أو دون حصة أوسق) شك من الراوي، بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين، وللصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله، وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود تردد بهذا الإسناد قال: وما رواه عنه إلا مالك بن أنس. والوسق ستون صاعاً، وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة، وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه، واحتفظوا في جواز الحصة لأجل الشك المذكور، والخلاف عند المالكية والشافعية، والراجح عند المالكية الجواز في الحصة فما دونها، وعند الشافعية الجواز فيما دون الحصة ولا يجوز في الحصة، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر، فمأخذ النسخ أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك. وسبب الخلاف أن النهي عن بيع للزبانية هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا، أو النهي عن بيع للزبانية وقع متوقفاً بالرخصة في بيع العرايا؟ فعلى الأول لا يجوز في الحصة للشك في رفع التحريم، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم، ويروج الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله. واحتج بعض المالكية بأن لفظة «دون» صالحة لجميع ما تحت الحصة فلم يصلنا بها للزم رفع هذه الرخصة، وتعقب بأن العمل بها يمكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتى به في مذاهب الشافعية، وقد روى الترمذي حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ «أرخص في بيع العرايا فيما دون حصة أوسق» ولم يتردد في ذلك، وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لرواه في حديث جابر عن غير شك فيه فتعين طرح الرخصة التي وقع فيها الشك والأخذ بالرواية الثابتة، قال: وأژم الزني الشافعي القول به أحد، وفيما نقله نقر، أما ابن المنذر فليس في شيء من كسبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول الصالح إلى أن الحصة لا تجوز وأما جابر فما دونها، وهو الذي أژم المزني أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه، وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال: واحتجوا بحديث جابر، ثم قال: ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق عما لم يبلغ حصة أوسق ولم يثبت عنهم حديث جابر. قلت: حديث جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن عزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن إسحاق «حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول: الوسق والوسقين والثلاثة والأربع» لفظ أحمد، وترجم عليه ابن حبان «الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق» وهذا الذي قاله يمتنع المصير إليه، وأما جملة حد لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح، واحتج بعضهم مالك بقول سهل بن أبي حنيفة «إن العرية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو حصة» وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه، ولا حجة فيه لأنه موقوف. ومن قروء هذه المسألة ما لو زاد في صفة على حصة أوسق فإن البيع يبطل في الجميع، وخرج بعض الشافعية من جواز تفرق الصفة أنه يجوز، وهو بعيد لوضوح المنقوص، ولو باع ما دون حصة أوسق في صفة ثم باع مثله البائع بعينه للمشتري بعينه في صفة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح، ومنعه أحمد وأهل الظاهر، والله أعلم.

قوله: (قال نعم) القائل هو مالك، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال: «قلت لملك أذنك داود» فذكره وقال في آخره «نعم» وهذا التحمل يسمى عرض السماع، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه. واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ «نعم» أم «لا» والصحيح أن سكوتة يتزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع، وإذا قال نعم فهو أبل بلا نزاع.

قوله: (سفيان) هو ابن حنيفة.

قوله: (قال يحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وسيأتي في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد له به وهو السر في إيراد الحكاية المذكورة.

قوله: (صحت بشروا) بالمرحلة والمعجمة مصغراً، وهو ابن يسار بالتحتمية ثم المعجمة خففاً الأنصاري.

قوله: (صحت سهل بن أبي حنيفة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشر بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه، ولمسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم سهل بن أبي حنيفة.

قوله: (أن تباع بخرصها) هو يفتح الحاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما، وجزم ابن العربي بالكسر والفتح، وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر. قال: ومعناه تقدير ما فيها إذا صار قرءه فتح قال هو اسم الفعل، ومن كسر قال هو

٢١٧٣. أخرجه مسلم: ١٥٣٩، وفي البوع ٢٦٠.

قوله: (باب تفسير العرايا) هي جمع عرية وهي عطية ثمر النخل دون الرقبة، كان العرب في الجلب يطول أهل النخل بذلك على من لا ثمر كما يطول صاحب الشاة أو الإبل بالمتينة وهي عطية اللبن دون الرقبة، قال حسان بن ثابت فيما ذكر ابن التين وقال غيره هي لسويد بن الصلت:

ليست بسنهاء ولا رحيمة ولكن عرايا في الستين الجوانح

ومنى «سناه» أن تحمل ستة دون ستة، و«الرحية» التي تدهم حين تميل من الضعف، والعرية فعيلة بمعنى مفعولة أو فاعلة يقال: عرى النخل بفتح العين والراء بالتعدي يعروها إذا أفردها عن غيرها، بأن أعطاها لأخر على سبيل النحلة ليأكل ثمرها وتبقى رقبته لمطعها، ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر الراء تعرى على أنه قاصر فكانها عريت عن حكم أخواتها واستثبت بالمطعة، واختلف في المراد بها شرعاً.

قوله: (وقال مالك: العرية أن يعري الرجل الرجل النخلة) أي يهبها له أو يهب له ثمرها (لم ينادى بدخوله عليه فرخص له) أي للواهب (أن يشترطها) أي يشترى رطباً (منه) أي من الموهوبة له (بعض) أي يابس، وهذا التعليل وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك، وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت التماس إلى البساتين فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول له: أنا أعطيك بخرص ثغلك ثمرأ فرخص له في ذلك، ومن شرط العرية عند مالك أنه لا تكون بهذه المعاملة إلا مع المعري خاصة لا يدخل على المالك من الضرر بدخوله حائطه، أو ليدفع الضرر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسقي والكلف. ومن شرطها أن يكون البيع بعد بدو الصلاح. وأن يكون بشر مؤجل. وخالفه الشافعي في الشرط الأخير فقال: يشترط التقاض.

قوله: (وقال ابن إدريس: العرية لا تكون إلا بالكيل من الثمر يدأ بيد، ولا تكون بالجواز) ابن إدريس هذا رجع ابن التين أنه عبد الله الأودي الكوفي، وتردد ابن بطال ثم السبكي في «شرح المهذب» و«جزم المزني» في «التهذيب» بأنه الشافعي، والذي في «الأم للشافعي» وذكره عند البيهقي في «المعرفة» من طريق الربيع عنه قال: العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة فآكثر بخرصه من الثمر، بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم يقص إذا يس ثم يشتري بخرصه ثمرأ، فإن تفرقا قبل أن يتقاطعا فسد البيع انتهى. وهذا وإن غاير ما قلناه البخاري لفظاً فهو يوافق في المعنى لأن محصلها أن لا يكون جزأً ولا نسيئة، وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأه بخط أبي علي الصديقي بهامش نسخته قال: لفظ الشافعي ولا يتبع العرية بالثمر إلا أن يخرص العرية كما يخرص المشر فيقال: فيها الآن كذا وكذا من الرطب، فإذا يس كان كذا وكذا، فيدفع من الثمر بكيه خرصاً ويقضى النخلة بثمرها قبل أن يتفرقا فإن تفرقا قبل قبضها فسد.

قوله: (وما يقويه) أي قول الشافعي بأن لا يكون جزأً قول سهل بن أبي حنيفة «بالأوسط الموصفة» وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن سهل موقوفاً ولفظه «لا يساع الثمر في رؤوس النخل بالأوسط الموصفة إلا أوسطاً ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس» وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العرية عند أصحابه، وضابط العرية عندهم أنها بيع رطب في غل يكثر خوصه إذا صار ثمرأ أقل من خمسة أوسط بتقديره في الكيل من الثمر مع التقاض في المجلس. وقال ابن التين: احتجاج البخاري لابن إدريس بقول سهل بالأوسط الموصفة لا دليل فيه، لأنها لا تكون مؤجلة، وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الأئسي: قلت: لعله أراد أن مجموع ما أورد بعد قول ابن إدريس يقول قول ابن إدريس. ثم إن صور العرية كثيرة: منها أن يقول الرجل لصاحب حائط: بغي ثمر غلات باعيتها بخرصها من الثمر. فيخرصها ويبيع ويقضى منه الثمر ويسلم إليه النخلات بالتخلية فيتضع برطبها. ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل غلات أو ثمر غلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خوصه بتمر بمجمله له. ومنها أن يهب إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب ثمرأ ولا يجب أكلها رطباً لاحتياجه إلى الثمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه معجلاً. ومنها أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه، ويستتي منه غلات معلومة يبيعها لنفسه أو لعياله وهي التي عضي عن خوصها في الصدقة، وسُميت عرايا لأنها أعريت من أن يخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا تقد لهم وعندهم فضول

من ثمر قوتهم أن يتاعوا بذلك الثمر من رطب تلك النخلات بخرصها. وما يطلق عليه اسم عرية أن يعري رجل غلات يبيع له أكلها والتصرف فيها، وهذه هبة مخصوصة. ومنها أن يعري عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه غلات معلومة لا يخرصها في الصدقة. وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيها. وجميع هذه الصور صحيحة عن الشافعي والجمهور. وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية، وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يسألكوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار. ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على الهبة، وهو أن يعري الرجل ثمر غلة من غلته ولا يسلم ذلك له ثم يدلو له في الرجوع تلك الهبة فرخص له أن يجتسب ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه ثمرأ، وحله على ذلك أخذ بمجموع النبي عن بيع الثمر بالتمر، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره. وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابه أن معنى الرخصة أن الذي وهب له العرية لم يملكها لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض، فلما جاز له أن يعطي بدلها ثمرأ وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة. وقال الطحاوي: بل معنى الرخصة فيه أن المرء يأمر بإضاه ما وعد به ويعطي بدل ما ولو لم يكن واجباً عليه، فلما أذن له أن يجسب ما وعد به ويعطي بدل ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة، واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العرية المطعنة، ولا حجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العرية أن لا تطلق العرية شرعاً على صور أخرى، قال ابن التين: الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة، قال: ونظير ذلك الإذن في السلم مع قوله ﷺ: لا تبع ما ليس عندك قال: فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العرية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض. وأما حلهم الرخصة على الهبة فيفيد مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه، فلو كان المراد الهبة لا استثبتت العرية من البيع، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد منعه والممنوع إنما كان في البيع لا الهبة وأن الرخصة قبلت بخمسة أوسط أو ما دونها والهبة لا تتقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره، وبأنه لو كان الرجوع جائزاً فليس إعطائه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فإن الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم.

قوله: (وقال ابن إسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر «كانت العرايا أن يعري الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين») أما حديث ابن إسحاق نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن إسحاق، وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ «النخلات» وزاد فيه «فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها» وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العرية عليها.

قوله: (وقال يزيد) يعني ابن حارون (عن سفيان بن حسين: العرايا لخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شأوا من الثمر) وهذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزمري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره، وهذا إحدى الصور المقتمة، واحتج مالك في قصر العرية على ما ذكره بحدوث سهل بن أبي حنيفة المذكور في الباب الذي قبله بلفظ «ياكلها أهلها رطباً» فتسك بقوله «أهلها» والظاهر أنه الذي أعرأها، ويحتمل أن يراد بالأهل من تصير إليه البشارة، والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية وليس فيه التضرر لكون غيرها ليس عرية، وحكى عن الشافعي قضيدها للمساكين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار الزمري، وانكر الشيخ أبو حامد قلعة عنه الشافعي، ولعل مستند من أثبت ما ذكره الشافعي في «اختلاف الحديث» عن عمرو بن لبيد قال: «قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه وعندهم فضل ثمر من ثمر ستمتهم، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من الثمر يأكلونها رطباً» قال الشافعي: وحديث سفيان يدل لهذا، فإن قوله «ياكلها أهلها رطباً» يشر بأن يشتري العرية يشتريها ليأكلها وأنه ليس له رطب يأكله غيرها، ولو كان المرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما يأكله غيرها ولم يشتري إلى بيع العرية. وقال ابن التين: هذا الكلام لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي، وقال السبكي: هذا الحديث لم يذكر الشافعي إسناده، وكل من ذكره إنما حكاها الشافعي، ولم يجد البيهقي في «المعرفة» له إسناده قال: ولعل الشافعي أخذ من السير، يعني سير الراقي، قال: وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقيد بالتفريق لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره

أَنَسَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ الْفَرْسَةُ النَّخْلُ حَتَّى تَزْهَوْ. قَالَ أَبُو عَدَدَةَ اللَّهِ: يَبْقَى حَتَّى تَحْمَرُ. [راجع: ١٤٨٨. أخرجه مسلم: ١٥٥٥، بن ماجه].

٢١٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمِ بْنِ حِثَّانٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ الْفَرْسَةُ حَتَّى تَنْضَجَ. قِيلَ: وَمَا تَنْضَجُ؟ قَالَ: تَحْمَرُ وَتَصْفَرُ وَتُكْوَلُ فِيهَا. [راجع: ١٤٨٧. أخرجه مسلم: ١٥٣٩، البوع ٨١٥ و١٠٣٠].

قوله: (باب بيع الفمار قبل أن يلدو صلاحها) يبدو بغير مزم أي يظهر، والفمار بالفتح جمع فمرة بالتحريك وهي أصم من الرطب وغيره، ولم يميز بحكم في المسألة لقوة الخلاف فيها، وقد اختلف في ذلك على أقوال: قيل يطل مطلقاً وهو قول ابن أبي ليلى والثوري، وهم من نقل الإجماع على البطلان. وقيل: يميز مطلقاً ولو شرط التيقن وهو قول يزيد بن أبي حبيب، وهم من نقل الإجماع فيه أيضاً. وقيل: إن شرط القطع لم يطل ولا بطل وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك. وقيل: يصح إن لم يشترط التيقن والنهي فيه عمول على بيع الفمار قبل أن توجد أصلاً وهو قول أكثر الحنفية. وقيل: هو على ظاهره لكن النهي فيه للتزني، وحديث زيد بن ثابت المصدر به الباب يدل الأخير، وقد يحمل على الثاني. وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الأول: حديث زيد بن ثابت.

قوله: (وقال الليث عن أبي الزناد) (إخ) لم أره موصولاً من طريق الليث، وقد رواه سعيد بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن بالإسناد الثاني دون الأول، وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالإسناد الأول دون الثاني، وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالإسنادين معاً.

قوله: (من بني حنظلة) بالهملة والمثلثة. وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن مثله عن صحابي عن مثله، والأربعة منثيون.

قوله: (إذا جلد الناس) بالهمزة واللام المعجمة الثقيلة أي فطموا ثمر النخل، أي استحق الثمر القطع. وفي رواية أبي ذر عن المستملي والسرغسي «أجد» بزيادة ألف ومثله للنفسي، قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذام كما ظلم إذا دخل في الظلام، والجذام صرام النخل وهو قطع ثمرتها وأخذها من الشجر.

قوله: (وحضر نقاضهم) بالضاد المعجمة.

قوله: (قال المتاع) أي المشتري.

قوله: (الدمان) بفتح الهملة وتخفيف اليمس ضبطه أبو عبيد، وضبطه الخطابي بضم أوله، قال مياض هما صحبان والضم رواية القباسي والفتح رواية السرغسي، قال: ورواه بعضهم بالكسر. وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ الإيمان زاد في أوله الآف وتحتها وفتح الدال، وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتفتته وسواده. وقال الأصمعي الدمال باللام الغن. وقال الفزاز الدمان فساد النخل قبل إدراكه، وإنما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفوناً. ووقع في رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو تصحيف كما قاله مياض. ووجهه غيره بأنه أراد الملاك كأنه قرأه بفتح أوله.

قوله: (أصابه مرضه) في رواية الكشيبي والنفسي «مرض» بكسر أوله للاكثر، وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الأمراض يبرزون الصداق والسعال، وهو داء يقع في الثمرة فتهلك يقال أمرض إذا وقع في ماله عاهة، وزاد الطحاوي في رواية «أصابه غن» وهو بالهملة والفاء المفتوحين.

قوله: (فشام) بضم القاف بملءا معجمة خفيفة، زاد الطحاوي في روايته «والفشام شيء» يصيبه حتى لا يربط «وقال الأصمعي: هو أن يتقص ثمر النخل قبل أن يصير يلحاً، وقيل: هو أكل يقع في الثمر.

قوله: (عاهات) جمع عاهة وهو يدل من المذكورات أولاً، والعامه الميب والآنة، والمراد بها هنا ما يصيب الثمر عما ذكر.

قوله: (لأما لا) أصلاً إن الشريعة وما زائدة فادغمت، قال ابن الأنباري: هي مثل قوله: ﴿فأما ترين من البشر أحداً﴾ فاقضي بلفظه عن الفعل، وهو نظير قوله: من أكرهني أكرهه ومن لا، أي ومن لم يكرهني لم أكرهه، والمعنى إن لا تفعل كذا فاضل كذا، وقد نقلت العرب بإمالة لا إمالة خفيفة، والعامه تتبع إنائها وهو خطأ.

قوله: (كالمشورة) بضم المعجمة وسكون الواو، وسكون المعجمة وفتح الواو

في القصة فيحتل أن تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة، ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث للتصريح من الشارع. وقد اعتبر هذا القيد الخطابية مضموناً إلى ما اعتبره مالك، فتدبرهم لا تجوز العرية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشتري إلى الرطب، والله أعلم.

قوله: (حدثنا محمد) كذا للاكثر غير منسوب، ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل، وعبدالله هو ابن المبارك.

قوله: (قال موسى بن عقبة) أي بالإسناد المذكور إليه.

قوله: (والأعرابا) بخلات معلومات تأتيا فضلتها) أي تشتري ثمرتها بتمر معلوم، وكأنه اختصره للعلم به ولم أجده في شيء من الطرق عنه إلا مكثاً، ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أثبت وتردعت إليه لا من المعري بمعنى التجرد قاله الكرماني، وقد تقدم قول يحيى بن سعيد: العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً يخرسها قرأ، وفي لفظ عنه: أن العرية النخلة تحمل للقوم فيسمنها يخرسها قرأ. وقال القرطبي: كان الشافعي اعتمد في تفسير العرية على قول يحيى بن سعيد، وليس يحيى صحابياً حتى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له. ثم قال: وتفسير يحيى مرجوح بأنه عين الزبانة المنهي عنها في قصة لا ترفع إليها حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفصلة فإن المشتري لما بالتمر تمكن من بيع ثمره بعين وشراؤه بالعين ما يريد من الرطب، فإن قال يتنذر هذا، قيل له، فاجز بيع الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على النخل، وهو لا يقول بذلك انتهى. والشافعي اعتمد باتباع أحاديث هذا الباب من غيره، فإنها ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزبانة، وأما إلزامه الأخير فليس بلازم لأنها رخصة وقعت مقيدة بقيد فيبيع القيد وهو كون الرطب على رؤوس النخل، مع أن كثيراً من الشافعية ذهبوا إلى إحقاق الرطب بعد القطع بالرطب على رؤوس النخلة بالمعنى كما تقدم، والله أعلم. وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي، فقد روى أبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد بن حسن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال: العرية الرجل يعري الرجل النخلة، أو الرجل يستني من ماله النخلة يأكلها رطباً فيسمنها قرأ. وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه «حدثنا وكيع قال: سمعنا في تفسير العرية أنها النخلة يربها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل» وإنما تنجبه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العرية ومنع غيرها، وأما من عمل بها كلها ونظما في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه، والله أعلم.

٨٥ - باب بَيْعِ الْفَمَارِ قَبْلَ أَنْ يَتَدَوَّ صَلَاحُهَا

٢١٩٣ - وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ أَبِي الزِّنَادِ: كَانَ غُرُوزَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يَحْدُثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مِنْ بَنِي حَارِثَةَ: أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ قَابِثٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَبَايَعُونَ الْفَمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَخَصُرَ نَقَاضِهِمْ، قَالَ الْمُتَبَايِعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الْفَمَارَ الدَّمَانَ، أَصَابَهُ مَرَضٌ، أَصَابَتْهُ قُشَامٌ - عَاهَاتٌ يَحْتَضُونَ بِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِيسَتُهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: «لَأَمَّا لَا، فَلَا تَبَايَعُوا حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُ الْفَمَارِ». كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهَا.

وَاخْتَرَنِي حَارِثَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ قَابِثٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ قَابِثٍ لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ الْفَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الْفَرَا، فَيَبِيعَ الْأَصْفَرَ مِنَ الْأَخْضَرِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَكَمٌ: حَدَّثَنَا غُنَيْسَةُ، عَنْ زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ غُرُوزَةَ، عَنْ سَهْلِ، عَنْ زَيْدٍ.

٢١٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْفَمَارِ حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُتَبَايِعَ. [راجع: ١٤٨٩. أخرجه مسلم: ١٥٣٤، ولي البوع ٥١٥ و٥٧].

٢١٩٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مَقْبَالٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلِ، عَنْ

قوله: (عن أنس) سباني في الباب الذي يليه من وجه آخر عن حيد قال: حدثنا أنس.

قوله: (نهى أن باع ثمرة النخل) كذا وقع التثنية بالنخل في هذه الطريق، وأطلق في غيرها، ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره. وإنما ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم.

قوله: (قال أبو عبد الله: يعني حتى تحمص) كذا وقع هنا، وأبو عبد الله هو المصنف. ورواية الإسماعيلي تشر بأن قال ذلك هو عبد الله بن المبارك، فلعل أداة الكنية في روايته مزيدة وسيأتي هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث، ونذكر فيه من حكي أنه مترج: الحديث الرابع: حديث جابر:

قوله: (حتى تشقق) بضم أوله من الرباعي يقال أشقق ثمر النخل إشقاقاً إذا أحر أو أصفر، والاسم الشقق بضم المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة، وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ: حتى تشقه. فأبدل من الحاء هاء لقرابها منها.

قوله: (فقبل وما تشقق)؟ هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوي الحديث، بين ذلك أحد في روايته لهذا الحديث عن بهز بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذي سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابته بذلك، وكذلك أخرجه مسلم من طريق بهز، وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سليم بن حيان فقال في روايته: قلت لجابر ما تشقق إلخ. فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد، والذي فسره هو جابر، وقد أخرجه مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر مطولاً وفيه: «وأن يشتري النخل حتى يشقه، والإشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء» وفي آخره: «قال زيد قلت لسعاد سمعت جابراً يذكر هذا عن النبي ﷺ قال: نعم» وهو يحتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير، ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوي، وقد ظهر من رواية أبي مهدي أنه جابر والله أعلم. وما يقوي كونه مرفوعاً وقوع ذلك في حديث أنس أيضاً، وفيه دليل على أن المراد بدو الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة، وسبب التفسير عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوائح فيها، وقد بين ذلك في حديث أنس الآتي في الباب بعده «فإذا أحرمت واكل منها أمنت العاعة عليها» أي غالباً.

قوله: (تحمص وتصفار) قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والحمرة، وإنما أراد حرة أو صفرة بكومة فلذلك قال تحمص وتصفار قال: ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفّر، وقال ابن التين: التشقيق تغير لونه إلى الصفرة والحمرة، فأراد بقوله تحمص وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن تشقق، قال: وإنما يقال تصفّر في اللون الغير المتكتم إذا كان يتلون، وأكرر هذا بعض أهل اللغة وقال: لا فرق بين تحمص وتصفّر وتحمص وتصفّر، ويحتمل أن يكون المراد بالمبالغة في أحرارها واصفراها، كما تقرر أن الزيادة تدل على التكرير والمبالغة.

(كتميل): قال الداودي الشارح: قول زيد بن ثابت كالمشورة يشير بها عليهم تأويل من بعض نقله الحديث، وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت فلعل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهي كما بينه حديث ابن عمر وغيره قلت: وكان البخاري استشر ذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك، فأفاد حديث زيد بن ثابت سبب النهي، وحديث ابن عمر التصريح بالنهي، وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي ينهي إليها النهي.

٨٦- باب بيع النخل قبل أن يتدو صلاحها

٢١٩٧ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الصَّمْرَةِ حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَرْثُوهُ. قِيلَ: وَمَا يَرْثُوهُ؟ قَالَ: يَخْضَرُ أَوْ يَصْفَرُ. [إرجاع: ١٤٨٨. أخرجه مسلم: ١٥٥٥، بإضافة.]

قوله: (باب بيع النخل قبل أن يتدو صلاحها) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم بيع الأصول، والتي قبلها لحكم بيع الثمار.

قوله: (معلى بن منصور) هو من كبار شيوخ البخاري. وإنما روى عنه في الجامع بواسطة، ووقع في نسخة الصنعاني في آخر الباب «قال أبو عبد الله: كبت أنا عن معلى بن منصور، إلا أني لم أكب عنه هذا الحديث».

لعتان، فعلى الأول فهي فعולה وعلى الثاني مفعولة. وزعم الحريري أن الإسكان من لحن العامة، وليس كذلك فقد أثبتها «الجامع» و«الصحيح» و«الحكم» وغيرهم.

قوله: (وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت) القائل هو أبو الزناد.

قوله: (حتى تطلع الثريا) أي مع الفجر، وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً قال: «إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاعة عن كل بلد» وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء «رفعت العاعة عن الثمار» والنجم هو الثريا، وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وإبداء نضج الثمار، فالمتعب في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له، وقد بينه في الحديث بقوله: «ويتبين الأصفر من الآخر» وروى أحمد من طريق عثمان بن عبد الله بن سراق «سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تثعب العامة. قلت ومتى ذلك؟ قال: حتى تطلع الثريا» ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة عن أبيه «قدم رسول الله ﷺ المدينة ونحن نتبع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، فسمع خصومة فقال: ما هذا؟ فذكر الحديث، فأفاد مع ذكر السبب وقت صدور النهي المذكور.

قوله: (ورواه علي بن بحر) هو القنطاري الرازي أحد شيوخ البخاري، وحكام هو ابن سلم بفتح المعجمة وسكون اللام رازي أيضاً، وعنبه بسكون النون وفتح الموحدة بعدها مهملة هو ابن سعيد بن الفريس بالفصاد المعجمة مصفر ضرس كوفي ولي قضاء الري فعرف بالرازي وقد روى أبو داود حديث الباب من طريق عنبه بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا، وقد خفي هذا على أبي علي الصديقي فراهت بخطه في هامش نسخه ما نصه: حديث عنبه الذي أخرجه البخاري عن حكام أخرجه البجلي من طريق أبي داود عن أحد بن صالح عن عنبه انتهى، فظن أنهما واحد وليس كذلك بل هما اثنان، وشيخهما مختلف، وليس لعنبه بن سعيد هذا في البخاري سوى هذا الموضع الموقوف، بخلاف عنبه بن خالد. وكذا ذكرنا شيخه وهو ابن خالد الرازي ولا أعرف عنه رواياً غير عنبه بن سعيد المذكور. وقوله: «عن سهل» أي ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره، وزيد هو ابن ثابت. والغرض أن الطريق الأولى عن أبي الزناد ليست غريبة فردة. الحديث الثاني: حديث نافع عن ابن عمر بلفظ: «نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري» أما البائع فلتأكل ما أكبه بالباطل، وأما المشتري فلتأكل ما يسهل ماله ويساعد البائع على الباطل. وفيه أيضاً قطع النزاع والتخاصم، ومقتضاه جواز بيعهما بعد بدو الصلاح مطلقاً سواء اشترط الإبقاء أم لم يشترط، لأن ما بعد الغاية غالف لما قبلها، وقد جعل النهي عمداً في غاية بدو الصلاح، والمنس في أن تؤمن فيها العاعة وتغلب السلامة فيقت المشتري بمصوغها، بخلاف ما قبل بدو الصلاح فإنه يهدد الغرر. وقد أخرجه مسلم الحديث من طريق أيوب عن نافع فزاد في الحديث «حتى يأمن العاعة» وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ: «وتعقب عنه إلاقة يبدو صلاحه حرته وصفته» وهذا التفسير من قول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر «فقبل لابن عمر ما صلاحه» قال: تثعب عاتمه «وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور، وعن أبي حنيفة إنما يصح بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء، فإن شرطه لم يصح البيع. وحكى النووي في شرح مسلم «عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة. وتعقب بأن الذي صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حالة الإطلااق قبل بدو الصلاح وبعده، وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده، وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم. واختلف السلف في قوله: «حتى يبدو صلاحها» هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يد الصلاح فيها، أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة، أو في كل شجرة على حدة؟ على أقوال: الأول: قول الألب، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً. والثاني: قول أحمد، وعنه رواية كالرايع، والثالث قول الشافعية. ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعمير بدو الصلاح لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهار من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء بزهر بعض الثمرة وزهر بعض الشجرة مع حصول اللعنى وهو الأمن من العاعة، ولولا حصول اللعنى لكان تسميتها مزمية بإزهاه بعضها قد لا يكتفي به لكونه على خلاف الحقيقة، وإيضاً فلو قيل بإزهاه الجميع لأدى إلى فساد الخاطئ أو أكثر، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التثككة بها. الحديث الثالث: حديث أنس.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (حتى يزهو) يقال زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ «حتى تزهي» وهو من أزهي يزهو إذا أحر أو أصفر.

قوله: (قيل وما يزهو) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المسؤول وقد رواه إسماعيل بن جعفر كما سيأتي بعد خمسة أبواب عن حيد وفيه «قلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: نعم» وفي رواية مسلم من هذا الوجه «قلت لأنس» وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حيد لكن قال: «قيل لأنس ما تزهو».

٨٧ - باب إذا باع الثمار قبل أن يتدو صلاحها

ثم أصابته عاة فهو من الثبات.

٢١٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تَزْهِيَ. قِيلَ لَهُ: وَمَا تَزْهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَنْضَجَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَأَرَأَيْتُمْ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الْفَمْرَةَ، بِمَ تَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَهُ أَخِيهِ». [رواجع: ١٤٨٨، أخرجه مسلم: ١٥٥٥].

٢١٩٩ - قَالَ الْمُنْثَبِيُّ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ ثَمَرًا قَبْلَ أَنْ يَتَدَوَّ صَلَاحُهُ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاقَةٌ، كَانَ مَا أَصَابَهُ عَلَى رَأْسِهِ. أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ غَزْوَرٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تَبْتَاعُوا الْفَمْرَ حَتَّى يَتَدَوَّ صَلَاحُهَا، وَلَا تَبْتَاعُوا الْفَمْرَ بِأَقْبَرِهِ». [رواجع: ١٤٨٦، أخرجه مسلم: ١٥٣٤، وفي البوع ٥١٥ و٥٧٧].

قوله: (باب إذا باع الثمار قبل أن يتدو صلاحها ثم أصابته فهو من البائع) جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم يد صلاحه، لكنه جملة قبل الصلاح من ضمان البائع، ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب.

قوله: (حتى تزهي) قال الخطابي: هذه الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل تزهو إنما يقال تزهي لا غير، وأثبت غيره ما نقله قال: زها إذا طال واكتسل، وزهي إذا أحر وأصفر.

قوله: (قيل وما تزهي) لم يسم السائل في هذه الرواية ولا المسؤول أيضاً، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ «قيل يا رسول الله وما تزهي؟ قال: نعم» وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب وأبو عوانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حيد وظاهره الرغ ورواه إسماعيل بن جعفر وغيره عن حيد مرفوعاً على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله.

قوله: (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايت إذا منع الله الفمرة الحديث) حكنا صرح مالك برفع هذه الجملة، وتابعه محمد بن عباد عن الدراودي عن حيد مقتصرأ على هذه الجملة الأخيرة، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في «الملل» عن أبيه وأبي زرعة، والخطأ في رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد، فقد رواه إبراهيم بن حزة عن الدراودي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها. ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن الفضل عن حيد فقال فيه: «قال أرايت إلخ» قال: فلا أدري أنس قال: «م يستعمل» أو حدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الخطيب في «المدرج» ورواه إسماعيل بن جعفر عن حيد مقطعة على كلام أنس في تفسير قوله: «تزهي» وظاهره الوقف، وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حيد بلفظ «قال أنس أرايت إن منع الله الثمرة» الحديث، ورواه ابن المبارك وحشيم كما تقدم آنفاً عن حيد فلم يذكر هنا القدر المختلف فيه، وتابهما جماعة من أصحاب حديثه على ذلك. قلت: وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي رفعه، وليس في رواية الذي رفعه ما ينفي قول من رفعه. وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوي رواية الرغ في حديث أنس ولفظه «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بيعت من أخيك ثمراً فأصابته عاة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً» ثم تأخذ مال أخيك بغير حق؟ واستعمل بهذا على وضع الجوازح في الثمر يشتري بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة، فقال مالك: يضع عنه الثلث، وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع، وقال

الشافعي والليث والكرفوني: لا يرجع على البائع بشيء وقالوا إنما ورد وضع الجائحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد به في حديث أنس والله أعلم. واستعمل الطحاوي بحديث أبي سعيد «أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تصدقوا عليه». فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال: خلوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» أخرجه مسلم وأصحاب السنن، قال: فلما لم يطل دين الفرماء بذهب الثمار وفيهم باعتبارها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر يوضع الجوازح ليس على عمومها والله أعلم. وقوله: «م يستعمل أحدكم مال أخيه؟» أي لو تلف الثمر لا تنفي في مقابلته العوض فكيف يأكله بغير عوض؟ وفيه إجراء الحكم على الغالب، لأن تطرق التلف إلى ما بدأ صلاحه ممكن، وعدم التطرق إلى ما لم يد صلاحه ممكن، فإلحاق الحكم بالغالب في الحالتين.

قوله: (وقال الليث حدثني يونس إلخ) هذا التعليق وصله الذهبي في «الزهريات» وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بهذا وأتم منه، والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث.

٨٨ - باب شراء الطعام إلى أجل

٢٢٠٠ - حَدَّثَنَا غَزْوَرُ بْنُ حَضَنٍ، عَنْ أَبِي حَتَّابٍ، عَنْ أَبِي حَتَّابٍ الْأَعْمَشِ قَالَ: دَخَرْنَا جَدَّ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِي فِي السُّلْفِ، فَقَالَ: لَا تَأْسَأْ بِهِ. ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اشْتَرَى طَعَاماً مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، فَرَفَعَهُ يَزْعُفَةً. [رواجع: ٢٠٦٨، أخرجه مسلم: ١٦٠٣].

قوله: (باب شراء الطعام إلى أجل) ذكر فيه حديث عائشة في شراؤه صلى الله عليه وسلم طعاماً على أجل، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى.

٨٩ - باب إذا أراد بيع ثمر يثمر خير منه

٢٢٠١، ٢٢٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْتَرِ فَيْحَاءَ بَثْمَرٍ خَيْبِيٍّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَكُلْ ثَمَرِ خَيْتَرٍ هَكَذَا». قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَفْعَلْ» بَعِ الْخَيْتَرُ بِالْزَّوْجِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالزَّوْجِ خَيْبِيًّا. [الحديث: ٢٢٠١، الظر: ٢٣٠٢، ٤٢٧٤٤، ٤٢٧٤٦، ٧٣٥٠، الحديث: ٢٢٠٢، الظر: ٢٣٠٣، ٤٢٧٤٥، ٤٢٧٤٧، ٧٣٥١، أخرجه مسلم: ١٥٩٣].

قوله: (باب إذا أراد بيع ثمر يثمر خير منه) أي ما يصنع ليسلم من الربا. قوله: (عن عبد المجيد) ميم مفتوحة بدلها جيم، ومن قاله بالمهمله ثم الميم فقد صحف، وسيأتي ذكر ذلك في الوكالة.

قوله: (عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن): زاد في الوكالة من هذا الوجه «ابن عوف».

قوله: (عن سعيد بن المسيب) في رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد «أنه سمع سعيد بن المسيب» أخرجه المصنف في الاعتصام.

قوله: (عن أبي سعيد وعن أبي هريرة) في رواية سليمان «أن أبا سعيد وأبا هريرة حدثاه» قال ابن عبد البر: ذكر أبي هريرة لا يوجد في هذا الحديث إلا لعبد المجيد، وقد رواه قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده، وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه. قلت: رواية قتادة أخرجه النسائي وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ولكن سياقه مغاير لسياق قصة عبد المجيد، وسياق قتادة يشبه سياق عقبة بن عبد الغفار عن أبي سعيد كما ستأتي الإشارة إليه في الوكالة.

قوله: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خبير) في رواية سليمان المذكورة «بثأ أخا بني عدي من الأنصار إلى خبير قامره عليها» وأخرجه أبو عروبة والدارقطني من طريق الدراودي عن عبد المجيد فسماه سواد بن غزبة، وهو يفتح السين المهمله وتخفيف الواو وفي آخره فال مهمله، وغزبة بغير معجمة وزاي وتخانة ثقيلة

بوزن عطية، وسيأتي ذكر ذلك في المغازي في غزوة خيبر.

قوله: (بضم جنيب) : بجمع ونون ونختائية وموحدة وزن عظيم، قال مالك: هو الكيس، وقال الطحاوي: هو الطيب وقيل الصلب وقيل الذي أخرج منه حشفه ورديته، وقال غيرهم: هو الذي لا يخلط بخلاف الجمع.

قوله: (بالصاعين) زاد في رواية سليمان « من الجمع » وهو بفتح الجيم وسكون الميم التمر المختلط.

قوله: (بالثلاث) كذا للأكبر، وللقاسي بثلاثة، وكلاهما جائز لأن الصاع يذكر ويؤنث.

قوله: (لا تفعل) زاد سليمان « ولكن مثلاً بمثل » أي يع المثل بالمثل وزاد في آخره « وكذلك الميزان » وكذا وقع ذكر الميزان في الطريق التي في الرواية أي في بيع ما يوزن من المقتات بمثله، قال ابن عبد البر: كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك. قلت: وفي هذا الحصر نظر لما في الرواية، وهو أمر بجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم في كل يقول على أصله: إن كل ما دخله الريا من جهة التضاضل فالكيل والوزن فيه واحد، ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلاً وكذا الوزن، ثم ما كان أصله الوزن لا يبيع إلا يباع بالكيل، بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يميز فيه الوزن ويقول إن المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء، قال: وأجمعوا على أن التمر ياتنثر لا يميز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل، وسواء فيه الطيب والدون، وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد. قال: ولما سكوت من سكت من الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على علم الفروع إما ذهولاً وإما اكتفاء بأن ذلك معلوم، وقد ورد التسخ من طريق أخرى، كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد غر هذه القصة وفيه « فقال هذا الريا فروه » قال: ويحتمل تمدد القصة وأن القصة التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل والله أعلم. وفي الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه، وفيه جواز الرق بالنفس وترك الحمل على النفس لاختيار أكل الطيب على الرديء خلافاً لمن منع ذلك من المترهين. واستدل به على جواز بيع العينة وهو أن يبيع رجل السلعة من جل يتقد ثم يشتريها منه بأقل من الثمن لأنه لم يخص بقوله: « ثم اشتر بالدرهم جنيهاً » غير الذي يباع بالجمع، وتتبع بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولا يبيع شيء فإذا عمل به في صورة سقط الاستحاج به فيها عدلهاء، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باعه تلك السلعة بعينها. وقيل: وإن وجه الاستدلال به للثمن من جهة ترك الاستفصال، ولا يخفى ما فيه. وقال القرطبي: استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد النواع، لأن بعض صور هذا البيع يؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً، قال: ولا حجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني من باعه التمر الأول، ولا يتناول ظاهر السياق بعومه بطل إطلاقه والمطلق يحتمل التقييد إجمالاً فوجب الاستفسار، وإذا كان كذلك فقصيده بأدنى دليل كاف، وقد دل الدليل على سد النواع فلنكن هذه الصورة ممنوعة. واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين « أن عمر خطب فقال: إن الدرهم بالدرهم سواء بسواء يدا بيد، فقال له ابن عوف: فنعطي الجنيب ونأخذ غيره؟ قال: لا، ولكن ابتع بهذا عرضاً فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ما شئت وخذ أي قد شئت ». واستدل أيضاً بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فاليق صحيح فلا فرق بين التمتع في ذلك والتأجيل، فدل على أن المعتر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه، فإن تشارطاً على ذلك في نفس العقد فهو باطل، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح، ولا يخفى الورع. وقال بعضهم: ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط، وهو كمن أراد أن يزني بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فإنه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التي أباحها، وكذلك البيع والله أعلم. وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام، وجواز الروكاة في البيع وغيره. وفيه أن اليسوع القاسدة ترد، وفيه حجة على من قال: إن بيع الريا جائز بأصله من حيث إنه بيع ممنوع بوصفه من حيث إنه ربا، فعلى هذا يسقط الريا ويصح البيع قاله القرطبي، قال: ووجه الرد أنه لو كان كذلك لا رد النبي ﷺ هذه الصفة، وأمره برد الزيادة على الصاع.

٩٠ - باب مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ،

أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً، أَوْ يَاجَازَةً.

٢٢٠٣ - قال أبو عبد الله: وقال لي إبراهيم: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا

ابن جريج قال: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مَلِكَةَ يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ، قَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: إِنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا نَخْلٌ يَبْتُ، قَدْ أُبْرَتْ لَمْ يَذْكُرِ النَّمْرُ، فَالْفَرْ لِبَدِي أَرْضًا، وَكَذَلِكَ الْقَبْدُ وَالْحَرْتُ، سَمَى لَهُ نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الْفَالَتْ. (الطبر: ٤٢٢٠٤، ٤٢٢٠٦، ٢٣٧٩، ٤٢٧١٦، أخرجه مسلم: ١٥٤٣).

٢٢٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ قَطْرًا لِلْبَاعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَغَلَ الْمُبْتَاعُ». (راجع: ٢٢٠٣. أخرجه مسلم: ١٥٤٣).

قوله: (باب من باع نخلاً قد أبرت أو أرضاً مزروعة أو ياجازة) أي أخذ شيئاً بما ذكر ياجازة. والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل، وقوله: أبرت بضم الهزرة وكسر الموحدة مخففاً على المشهور ومشدداً والراء مفتوحة يقال أبرت النخل أبره أبراً يوزن أكلت الشيء أكله أكلاً، ويقال أبرته بالتشديد أبره تأبيراً، بوزن علمته أعمله تعليمًا والتأبير التثقيب والتلقيح ومناه شق طلع النخلة الأثني لئلا فيه شيء من طلع النخلة الذكر، والحكم مستمر بمجرد التثقيب ولو لم يفسح فيه شيئاً. روى مسلم من حديث طلحة قال: «مرت مع رسول الله ﷺ يقوم على رؤوس النخل فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قالوا: يلقونه يعملون الذكر في الأثني فيلقح » الحديث.

قوله: (وقال لي إبراهيم) يعني ابن موسى الرازي، وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (أيما نخلاً) هكذا رواه ابن جريج عن نافع موقوفاً، قال البيهقي: ونافع يروي حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفاً. قلت: وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعاً كما سيأتي التنبيه عليه في كتاب الشرب، وتذكر هناك إن شاء الله تعالى ما وقع لأصحاب « العملة » وشارحها من الوهم فيه، وحديث الحارث لم يروه غير ابن جريج، والرواية الموصلة ذكرها مالك والليث كما تراه في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي بعده، ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها. واختلف على نافع وسالم في رفع ما عدا النخل. فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً في قصة النخل والعبد معاً هكذا أخرجه الحافظ عن الزهري، وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعاً لجميع الأحاديث أخرجه النسائي، وروى مالك والليث وأبو عبد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل، وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالإسنادين معاً، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة. وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المقتضية على رواية سالم، ومال علي بن المنيني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم، وروى عن نافع رفع القستين أخرجه النسائي من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو وهم، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال: ما هو إلا عن عمر شأن العبد، وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين.

قوله: (وكذلك العبد والحارث) يشير بالعبد إلى حديث « من باع عبداً وله مال فماله للبايع إلا أن يشترط المبتاع » وصورة تشبيهه بالنخل من جهة الزوائد في كل منهما، وأما الحارث فقال القرطبي: إيار كل شيء منسحب ما جرت العادة أنه إذا فعل فيه نبئت ثمرته وتأنقت فيه، ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل فيها شيء.

قوله: (من باع نخلاً قد أبرت) في رواية نافع الآتية بعد يسير « أما رجل أبر نخلاً ثم باع أصلها الخ » وقد استدلل بمنطوقه على أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤمرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع، وبمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤمرة أنها تدخل في البيع وتكون للمشتري وذلك قال جمهور العلماء، وخالفهم الأوزاعي وأبو حنيفة قالوا: تكون للبايع قبل التأبير وحده، وعكس ابن أبي ليلى فقال: تكون للمشتري مطلقاً. وهذا كله عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة، فإن شرطها للمشتري بأن قال اشتريت النخل بثمرتها كانت للمشتري، وإن شرطها للبايع لنفسه قبل التأبير كانت له. وخالف مالك فقال: لا يجوز شرطها للبايع. فالخاصل أنه يستغنى من منطوقه حكمان ومن مفهومه حكمان: أحدهما: مفهوم الشرط والآخر: مفهوم

باع أصلاً « قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمره قبل بدو صلاحه في صفة أخرى، بخلاف ما لو اشتراه تبعاً للنخل فيجوز، وروى ابن القاسم عن مالك الجوز مطلقاً قال: والأول أولى لعدم النهي عن ذلك.

٩٣ - باب بيع المُخَاضِرَةِ

٢٢٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَطَّلَةِ، وَالْمُخَاضِرَةِ، وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْمُتَهَذِّةِ، وَالْمُزَابِنَةِ.

٢٢٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جُفَيْرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ قَمَرِ التَّمْرِ حَتَّى يَرْفُوَ. فَقُلْنَا لَأَنْسَ: مَا زَوْهَاهُ؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ التَّمَرَ بِمَنْ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ. [راجع: ١٤٨٨. أخرجه مسلم: ١٥٥٥].

قوله: (باب بيع المخاضرة) بالخاء والضاد للمعتمدين، وهي مفاعلة من الحضرة، والمراد بيع الثمار والمحروب قبل أن يدو صلاحها.

قوله: (حدثنا إسحاق بن وهب) أي الملاف الواسطي، وهو ثقة ليس له ولا لشيعه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضوع.

قوله: (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هو يونس بن القاسم البسامي من بني حنيفة، وثقه يحيى بن معين وغيره، وهو قليل الحديث.

قوله: (عن الماخلة) قال أبو حنيفة: هو بيع الطعام في سنبله بالبر مأخوذ من الخطل، وقال الليث: الخطل الزرع إذا تشعب من قبل أن يفلط سوقه، والمنهي عنه بيع الزرع قبل إدرامه، وقيل: بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وقيل: بيع ما في رؤوس النخل بالتمر، وعن مالك هو كراه الأرض بالخطعة أو بكل طلع أو إدام، والمشهور أن الماخلة كراه الأرض ببعض ما تنبت، وسبغ البحث في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى. وقد تقدم الكلام على اللامسة والمتأذنة في باب وكذا المزبنة. زاد الإسماعيلي في روايته « قال يونس بن القاسم: والمخاضرة بين الثمار قبل أن تطعم ويبع الزرع قبل أن يشتد وفرك منه ». وللطحاوي: « قال عمر بن يونس: فسر في أبي في المخاضرة قال: لا يشتري من ثمر النخل حتى يوتج: يجر أو يصفر » وبيع الزرع الأخضر مما يصعد بطناً بعد بطن مما يهتم معرفة الحكم فيه، وقد أجازته الحنفية مطلقاً وبنت الحيار إذا اختلفت، وعند مالك يجوز إذا بدأ صلاحه للمشتري ما يتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع، وينتشر الثمر في ذلك للحاجة، وشبهه بجواز كراه خلعة العبد مع أنها تتجدد وتختلف، وكراه المزمعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدري كم يشرب منه الطفل، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقاً، وقيل يصح بشرط القطع. ولا يصح بيع الحب في سنبله كالجوز واللوز. ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع ثمر النخل حتى يزهر، وقد تقدم البحث فيه قريباً.

٩٤ - باب بيع الجُمَارِ وَأَكْلِهِ

٢٢٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو أَرْطَبٍ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُمَارًا، فَقَالَ: «مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةُ كَارِجِلِ الْمُؤْمِنِ». فَأَرَدْتُ أَنْ أُولِيَ: هِيَ النَّخْلَةُ، لِإِذَا أَنَا أَخَذْتُهَا، قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». [راجع: ٦١. أخرجه مسلم: ٢٨١١].

قوله: (باب بيع الجمار وأكله) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة، وهو معروف، ذكر في حديث ابن عمر « من الشجر شجرة كارجيل المؤمن » وقد تقدمت مباحته في كتاب العلم، وليس فيه ذكر البيع لكن الأكل منه يقتضي جواز بيعه قاله ابن المنير، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثاً على شرطه يدل بمطابقة على بيع الجمار. وقال ابن بطال: بيع الجمار وأكله من المباحات بلا خلاف، وكل ما انتفع به للآكل قيمة جازت، قلت: فائدة الترجمة رفع توهم النسخ من ذلك لأنه قد يظن إفساداً

الاستثناء، قال القرطبي القول بدليل الخطاب يعني بالجمهور في هذا ظاهر لأنه لو كان حكم غير الموزنة حكم الموزنة لكان تنقيده بالشرط لنفاً لا فائدة فيه.

(كسبة): لا يشترط في التأخير أن يؤخره أحد بل لو تأخر بنفسه لم يخلف الحكم عند جميع القائلين به.

قوله: (إلا أن يشترط المباح) المراد بالمباح للمشتري بقرينة الإشارة إلى البائع بقوله من باع، وقد استدل بهذا الإطلاق على أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال: إلا أن يشترط المباح شيئاً من ذلك وعده هي التكة في حذف المفعول. وانفرد ابن القاسم فقال: لا يجوز له شرط بعضها، واستدل به على أن الموزن يخلف في الحكم غير الموزن. وقال الشافعية: لو باع نخلة بعضها موزن وبعضها غير موزن فالجميع للبائع، وإن باع نخلتين فكلتلك يشترط اتحاد الصفة، فإن انفرد فكلل حكمه. ويشترط كونهما في بستان واحد، فإن تعدد فكلل حكمه. ونص أحد على أن الذي يوزن للبائع والذي لا يوزن للمشتري، وجعل المالكية الحكم للأبيل. وفي الخليفة جواز التأخير وأن الحكم المذكور يخص بآيات النخل دون ذكره، وأما ذكره فلبائع نظراً إلى للمني، ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأخير فلم يفرق بين آتي وذكره، واستقلوا فيما لو باع نخلة وقويت ثمرتها لم تخرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة: هو للمشتري لأنه ليس للبائع إلا ما وجد دون ما لم يوجد، وقال الجمهور: هو للبائع لكونه من ثمرة الموزنة دون غيرها. ويستفاد من الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط، واستدل الطحاوي بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، واحتج به للمع الذي حكاه في ذلك. وقد تعقب البيهقي وغيره بأنه يستدل بالشيء في غير ما ورد فيه حتى إذا جاء ما ورد فيه استدل بشيء عليه كذلك، فيستدل بجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بحديث التأخير، ولا يحمل بحديث التأخير بل لا فرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأخير وبعدة فإن الثمرة في ذلك للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها، والجمع بين حديث التأخير وحديث النهي عن بيع الثمرة قبل بدو الصلاح سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة، وهذا واضح جداً، والله أعلم بالصواب.

٩١ - باب بيع الزرع بالطعام كَيْلاً

٢٢٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابِنَةِ: أَنْ يَبْعَ قَمَرُ حَبِيبِهِ إِنْ كَانَ نَخْلاً بِقَمَرٍ كَيْلاً، وَإِنْ كَانَ كَرْماً أَوْ نَبِيْةً بِرَبْسٍ كَيْلاً، وَإِنْ كَانَ زُرْعاً، أَنْ يَبْعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كَلْبُ. [راجع: ٢١٧١. أخرجه مسلم: ١٥٤٢].

قوله: (باب بيع الزرع بالطعام كَيْلاً) ذكر في حديث ابن عمر في النهي عن المزبنة وفيه: « وإن كان زرعاً أن يبعه بكل طعام » قال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام، لأنه يبع مجهول بمعلوم، وأما بيع رطب ذلك بيأسه بعد القطع وإمكانه للمائلة فالجمهور لا يجوزون بيع شيء من ذلك بمنه لا متفاضلاً ولا مثملاً انتهى. وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب. واحتج الطحاوي لأبي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحب البلبس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدكما ليست كطوية الآخر بل تختلف اختلافًا متبينا، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد، وإن الرطب بالرطب وإن تفاوتت لكنه نقصان يسير فمعنى منه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوتت تفاوتت كثيراً والله أعلم.

٩٢ - باب بيع النخل بأصله

٢٢٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ آتَرَ نَخْلاً لَمْ يَبَاغِ أَصْلُهَا، فَلِلَّذِي آتَرَ ثَمَرُ النَّخْلِ، إِلَّا أَنْ يَشْرُوهُ الْمَتَاعُ». [راجع: ٢٢٠٣. أخرجه مسلم: ١٥٤٣].

قوله: (باب بيع النخل بأصله) ذكر في حديث ابن عمر في التأخير وقد تقدم البحث فيه قبل بباب، وأورد هنا من رواية الليث عن نافع بلفظ « أيما امرئ أبر نخلاً ثم

والنقد وغير ذلك.

قوله: (وقال شريح للزَّالين) بالمعجمة وتشديد الزاي.

قوله: (ستستم ينكم) أي جائزه، وهذا على أن يقرأ ستكم بالرفع، ويحصل أن يقرأ بالنصب على حلف فعل أي الزموا. وهذا وصلة سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن ناساً من الزَّالين اختصموا إلى شريح كان بينهم فقالوا: إن ستنا بيننا كذا وكذا، فقال: ستكم ينكم.

(تنبيه): وقع في بعض نسخ الصحيح (ستكم ينكم ربها) وقوله: «ربها» لفظة زائدة لا معنى لها هنا وإنما هي في آخر الأثر الذي بعده.

قوله: (وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد (عن أيوب عن محمد) هو ابن سيرين، وهذا وصلة أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا.

قوله: (لا بأس العشرة بأحد عشر) أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلاً كل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح ديناراً قال ابن بطال: أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قبض بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فأجازها قوم ومنه آخرون. قلت: وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لا يخفى، وأما قوله ويأخذ للنفقة ربها فاختلفوا فيه فقال مالك: لا يأخذ إلا فيما له تأثير في السلمة كالصنيع والحياطة، وأما آجرة المسمل والطلي والشد فلا، قال: فإن أربحه المشتري على ما لا تأثير له جاز إذا رضي بذلك. وقال الجمهور: لا يباح أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه ويقول: قام علي بكذا. ووجه دخول هذا الأثر في الترجمة الإشارة إلى أنه إذا كان في حرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس.

قوله: (وقال النبي ﷺ) لهند أي بنت عتبة زوج أبي سفيان وقد ذكر قصتها موصولة في الباب.

قوله: (واكرى الحسن) أي البصري (من عبد الله بن مرداس حماراً) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله، وقوله: «الحمار الحمار» بالنصب فيها بفعل مضمر أي أحضر أو اطلب، ويجوز الرفع أي المطلوب، والدائق بالهمله ونون خفيفة مكسورة بعدما قال: وزن سلس درهم، ووجه دخوله في الترجمة ظاهر من جهة أنه لم يشاركه اعتماداً على الآجرة المقدمة، وزاده بعد ذلك على الآجرة المذكورة على طريق الفضل. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث أنس في قصة أبي طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الإسناد، ووجه دخوله في الترجمة قوله ﷺ لم يشاركه على أجرته اعتماداً على العرف في مثله. ثانيها: حديث عائشة في قصة هند وسباني الكلام عليه في كتاب النقضات، والمراد منها قوله:

خدي من ماله ما يكتيك بالمعروف، فأحلفا على العرف فيما ليس فيه تعبد شرعي. ثالثها: حديث عائشة في قوله تعالى: «ومن كان غنياً فليستغف» وسباني الكلام عليه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى، فإنه ساقه عن إسحاق هذا بهذا الإسناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ عثمان بن عفراء وهناك بلفظ عبد الله بن عمر، وقد ذكره هنا بلفظ «والي البيت» الذي يقيم عليه «وقال ابن التين: الصواب «يقوم» لأنه من القيام لا من الإقامة، قلت: وكلنا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام، ولم يقع في رواية ابن عمر شيء من ذلك ولا في رواية أبي أسامة في «الوصايا»، ورواية «يقوم» موجهة أي يلازمه أو يقيم نفسه عليه، وإسحاق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور كما جزم به خلف وغيره في «الأطراف» وقد استخرج أبو نعيم من مسند إسحاق بن راهويه عن ابن عمر وقال: أخرجه البخاري عن إسحق، وقال في التفسير: أخرجه البخاري عن إسحاق بن منصور. وهشام هو ابن عروة وعثمان بن عفراء بقاء وقاف وزن جعفر هذا هو النبط البصري فيه مقالة، لكن لم يخرج له البخاري موصلاً سوى هذا الحديث، وقد قرنه بابن عمر، وذكر له آخر تعليقاً في «الغنازي»، والمراد منه في الترجمة حوالة والي البيت في كله من ماله على العرف.

٩٦ - باب بيع الشريك من شركه

٢٢١٣ - خديجي مخمودة: حدثنا عبد الوزاق: أخبرنا معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن جابر ﷺ: جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الخدود، وصرفت الطرقت، فلا شفعة. راطر:

وأضاعة وليس كذلك، وفي الحديث أكل النبي ﷺ بحضرة الترمذ فبرد بذلك على من كره إظهار الأكل واستحب إضفاه قياساً على إخفاء خروجه

٩٥ - باب من أجرى أمر الأمصار على

ما يتعارفون بينهم: في النُّوع والإجارة والكيال والوزن، وستتهم على نياتهم وملابهم المشهورة.

وقال شريح للزَّالين: ستكم ينكم.

وقال عبد الوهاب، عن أيوب، عن محمد: لا بأس، العشرة بأحد عشر، وتأخذ للنفقة.

وقال النبي ﷺ: خدي ما يكتيك وكذلك بالمعروف. وقال تعالى: «ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف» [النساء: ٦].

وأخرى الحسن من عبد الله بن مرداس حماراً، فقال: بكم؟ قال: بدائنين، فركبة ثم جاء مرة أخرى، فقال: الحمار الجمار، فركبة وكلم يُشارطه، فبعت إليه بصفدر درهم.

٢٢١٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن حُميد الطويل، عن أنس بن مالك ﷺ قال: حَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَتَتْهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَخْفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَايجِهِ. [روابع: ٢١٠٢. أخرجه مسلم: ١٥٧٧، بدون النص].

٢٢١١ - حدثنا أبو نعيم: حدثنا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: هَبْ أُمُّ مَعَاوِيَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، فَهَلْ عَلَيَّ جَنَاحٌ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ سِرّاً؟ قَالَ: «خُذِي أَنْتِ وَتَسْلُوكِ مَا يَكْتِيكَ بِالمَعْرُوفِ». راطر: ٢٤٦٠، ٣٨٢٥، ٥٣٥٩، ٥٣٩٤، ٥٣٧٠، ٦٦٤١، ٦٦٦١، ٦٨٨٠. أخرجه مسلم: ٤١٧٤.

٢٢١٢ - خديجي إسحاق: حدثنا ابن نمير: أخبرنا هشام (ح). وخديجي محمد: قال: سَمِعْتُ عُفْثَانَ بْنَ فَرْقَدٍ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلَ: «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَصِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» [النساء: ٦]. أنزلت في والي اليمن الذي يقيم عليه وتصلح في ماله، إن كان فقيراً أكل منه بالمعروف. راطر: ٢٧٦٥، ٤٥٧٥. أخرجه مسلم: ٣٠١٩.

قوله: (باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البوع والإجارة والكيل والوزن) وستتهم على نياتهم وملابهم المشهورة قال ابن المنير وغيره: مقصوده بهذه الترجمة إثبات الاعتماد على العرف، وأنه يقضى به على ظاهر الألفاظ. ولو أن رجلاً وكل رجلاً في بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز، وكلنا لو باع موزوناً أو مكيالاً بغير الكيل أو الوزن للمعاد، وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه، فمنها الرجوع إلى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر غيبة القنصة وكبرها وغالب الكتافة في الحية ونلها وما وقرب منزله ويعدده وكثرة فصل أو كلام وقتله في الصلاة، ومقابل بوض في البيع وعيناً وثمن مثل ومهر مثل وكفه تكاح ومزونة وثقفة وكسوة وسكنى وما يلحق بمال الشخص من ذلك، ومنها الرجوع إليه في المقادير كالخضض والطهر وأكثر مدة الحمل وسن اليأس، ومنها الرجوع إليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الأحكام كإحياء الموات والإذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يعد قبضاً وإيداعاً وهدية وغضباً وحفظ ودية وانتفاعاً بعارية، ومنها الرجوع إليه في أمر يخص كالحفاظ الأمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير الكيال والموازين

٢٢١٤، ٢٢٥٧، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٦٩٧٦ ث. أخرجه مسلم: ١٦٠٨ بالنسبة الأولى.

هُمَا تَأْمَانُ، قَالَ: فَكَيْفَ أَنْ أَوْفِيَهُمَا، وَالصَّبِيَّةُ يَتَضَاوَعُونَ عِنْدَ رَجُلِي، قُلْتُ: يَقُولُ ذَلِكَ ذَاهِي وَذَاهِيَهُمَا، حَتَّى طَلَعَ الْفَقْرُ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي قَعَلْتُ ذَلِكَ إِيْثَاعًا وَجَهَلًا، فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى فِيهَا السَّمَاءَ، قَالَ: فَفَرَّجَ عَنْهُمْ.

وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحِبُّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ عَمِّي
كَأَنَّهُ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ، فَقَالَتْ: لَا قَوْلَ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ
دِينَارٍ، فَسَعَتْ فِيهَا حَتَّى جَمَعَهَا، فَلَمَّا قَعَدَتْ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا
تُضَيِّعْ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ وَرَكَبْتُهَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي قَعَدْتُ ذَلِكَ ابْنِيَّاءَ
وَوَحْدَكَ، فَافْرَجْ عَنَّا فُرْجَةً، لَال: فَفَرَجَ عَنْهُمُ الطَّنِينُ.

وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَزْتُ أَجْبَرًا بِفَرْقٍ مِنْ ذُرَّةٍ فَاقْضِلْنِي، وَأَيُّ ذَلِكَ أَنْ أَخْذُ، فَمَدَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَوَضَعْتُهُ، حَتَّى اسْتَعِزْتُ مِنْهُ بَعْرًا وَرَاحِيَةً، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَطْبِئِي حَقِّي، فَقُلْتُ: انْطَلِقِي إِلَى بَيْتِكَ الْيَوْمَ وَرَاحِيَةً فَإِنِّي لَكَ، فَقَالَ: اسْتَعِزِّي بِى؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا اسْتَعِزَّتِ بِكَ وَكَيْفَ لَكَ؟ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ فَامْرُجْ عَنِّي، فَكُفِّفْ عَنْهُمْ. (إبراهيم: ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥،

قوله: (باب إذا اشوى حيناً لغوه) بغير إله فرضي) هذه الترجمة مقفودة ليس المقصود، وقد مال البخاري فيها إلى الجزاء، وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انحلت عليهم العشرة في الغار وسباني شرحه في أواخر أحاديث الأنبياء، وموضع الترجمة منه قول أحمد: «إني استأجرت أجيراً أفرق من ذرة فاعطيته فأبى، فاستعملت للفرق فزعرته حتى اشتريت منه بقراً وادعاه» فإن فيه تصرف الرجل في مال الأجير بغير إذنه، ولكنه ما لم يشر له ونمائه وأعطاه أخله ورضي، وطريق الاستدلال به ينبغي على أن شرع من قبلنا شرعاً لا بالمعهور على خلافه والخلاف فيه شهير. لكن يتقرر بأننا لا نساقه مساق اللحد والقتال على فاعله وأقره على ذلك، ولو كان لا يجوز لكانت هذه الطريق يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا، وفي انحصار البخاري على الاستباط لهذا الحكم بهذه الطريق دلالة على أن الذي أخرجه في فضل الخيل من حديث حروة البرقي في قصة بيعه الشاة لم يقصد به الاستدلال لهذا الحكم، وقد أجيب عن حديث الباب بأنه يحصل أنه استأجره بفرق في النعمة، ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر، لأن الذي في النعمة لا يتعين إلا بالقبض، فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتقده لنفسه أو لأجير، ثم إنه تبرع بما اجتمع منه على الأجير يرسله من والده أعلم. قال ابن البطال: وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم: إذا أودع رجل رجلاً طعاماً قبل الموعود بشئ فرغوا منه فله الخيار إن شاء أخذ الثمن الذي باعه به وإن شاء أخذ ثلثه طعامه. ومنع أشهب القول لأنه طعام طعام فيه خيار. واستدل به لأبي ثور في قوله: إن من غصب قمحاً فزعره إن كل ما أخرجت الأرض من القمح فهو لصاحب الحنطة. وسباني بقية الكلام على هذا الفرع وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائد حديث أهل الغار في أواخر أحاديث الأنبياء. وقوله في الطريق: «أخبرنا ابن جريج أخبرني أخبرني موسى بن قبة عن نافع» فيه إدخال الوسطة بين ابن جريج ونافع، وابن جريج قد سمع الكثير من نافع، ففيه دلالة على قلة تدليس ابن جريج، وروايته عن موسى بن بكر ورواية الأقفان. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق. وقوله في المتن «الحلاب» بغير الهمة وتخفيف اللام آخره موحد: الإماء الذي يحب فيه، أو المراد اللعين. وقوله «يتضافون» بمعنيين أي يتباكرون من الضفاء وهو الكلب بصوت. وقوله «فرجة» بضم الفاء ويعجز الفتحة، وقوله «الفرق» تقدم في الزكاة، وقوله «الذرة» بضم الذال المهملة وتخفيف الراء معروف.

٩٩- باب الشَّرَاءِ وَالْيَنَعَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْحَرْبِ

٢٢١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مُعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
أَبِي غُثَمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ
ﷺ، ثُمَّ جَاءَ وَخَلَّ مَعَهُكَ مُتَعَاتِلٌ طَوِيلٌ، يَهْدِمُ يَسْقُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَتِمُّ»

١١٧٩	٣٤ - كتاب التَّوْبَةِ ١٠٠ - باب شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْغُرَبَاءِ وَهَيْبَتِهِ وَعَقْبِهِ	ح ٢٢٢٠
------	--	--------

أَمْ عَظِيمَةٌ أَوْ قَالَ: أَمْ حَبَّةٌ. قَالَ: لَا، بَلْ تَبْعٌ، فَأَشْعَرَى مِنْهُ حَافَةً. (طهر: ٢٦١٨، ٥٣٨٢). أخرجه مسلم: ٢٠٥٦، مطولاً.

قوله: (باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب) قال ابن بطال: معاملة الكفار جائزة إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على السلمين. واختلف العلماء في مبايعة من غالب ماله الحرام، وحجة من رخص فيه قوله ﷺ للمشرك «أبيعاً أم حبة؟» وفيه جواز بيع الكافر وإثبات ملكه على ما في يده، وجواز قبول الهدية منه، وسيأتي حكم هدية المشركين في كتاب الهبة، قلت: وأورد المصنف فيه حديث الباب بإسناده هذا أم سياقاً منه، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى، وقوله فيه «شعنان» بضم الشيم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أي طويل ثمت الشعر، وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة. وقوله «أبيعاً أم حبة؟» منصوب بفعل مضمر أي اتجملعه وغو ذلك، ويجوز الرفع أي اهذأ، وقد تقدم قريباً في «باب بيع السلاح في الفتنة» ما يتعلق بمبايعة أهل الشرك.

٢٢١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُزَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ اللَّهَ لَا تَدْعُ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ. فَقَالَ صُهَيْبٌ: مَا يُسْرِنِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا، وَأَنْتَ قُلْتَ ذَلِكَ، وَلَكِنِّي سُرِفْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ.

٢٢٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوزَةُ بْنُ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتَ أَنْحَسْتَ - أَوْ أَنْحَسْتَ بِهَا - لِي الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ حِلَّةٍ وَعَقَاقِرٍ وَصَنَدَلَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: حَكِيمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ». (إزاجع: ١٤٣٦، أخرجه مسلم: ١٢٣، بزيادة).

قوله: (باب شراء المملوك من الحربى وهيبته وعقبه) قال ابن بطال: غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات ملك الحربى وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعتق وغيرها، إذ أقر النبي ﷺ سلمان عند ملكه من الكفار وأمره أن يكتاب، وقبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنته حديث الباب.

قوله: (وقال النبي ﷺ لسلمان) أي الفارسي (كاتب). وكان حراً فظلموه وباعوه) هذا طرف من حديث وصله أحمد والطبراني من طريق ابن إسحاق عن عاصم بن عمر عن حمود بن لبيد عن سلمان قال «كنت رجلاً فارسياً» فذكر الحديث بطوله وفيه «ثم مر بي نفر من كلب نجار فحملوني معهم، حتى إذا قدموا بي وادي القري ظلموني فباعوني من رجل يهودي» الحديث وفيه «فقال رسول الله ﷺ كاتب يا سلمان، قال فكأنت صاحبى على ثلاثمائة ودية» وأخرجه ابن حبان والحاكم في صحيحهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه، وأخرجه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث يزيد بن عطاء.

(تنبيه): قوله (كان حراً فظلموه وباعوه) من كلام البخاري لخصه من قصته في الحديث الذي حلقه، وظن الكرماني أنه من كلام النبي ﷺ. بعد قوله لسلمان «كاتب يا سلمان» فقال: قوله (كان حراً) حال من قال النبي لا من قوله كاتب، ثم قال: كيف أمره بالكتابة وهو حراً؟ وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورتهما لا حقيقةهما وكأنه أراد افد نفسك وتخلص من الظلم، كذا قال، وعلى تسليم أن قوله (كان حراً) من كلام النبي ﷺ لا يتعين منه حل الكتابة على الجواز لاحتمال أن يكون أراد بقوله «كان حراً» أي قبل أن يخرج من بلده فيقع في أسر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه قبل الإسلام، وقد قال الطبري: إنما أقر اليهودي على تصرفه في سلمان بالبيع ونحوه لأنه لم يكن مسلماً على هذه الشريعة وإنما كان قد تصرف، وحكم هذه الشريعة أن من غلب من الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك المالك.

قوله: (وسى عمار وصهيب وبلال) أما قصة سبي عمار فما ظهر في المراء منها، لأن عماراً كان عربياً نسبياً بالنون والمهمل ما وقع عليه سبي، وإنما سكن أبوه ياسر مكة وحالف بني غزوم فزوجه سمية وهي من مواليهم فولدت له عماراً، فيحتمل أن يكون للمشركون عاملوا عماراً معاملة السبي لكون أمه من مواليهم داخلًا في رقبهم. وأما صهيب فذكر ابن سعد أن أباه من النمر بن قاسط وكان عبداً لكسرى نسبت الروم صهيلاً لما غزت أهل فارس فبانتاه منهم عبد الله بن جعدان، وقيل بل هرب من الروم إلى مكة فحالف ابن جعدان، وسيأتي الإشارة إلى قصته في الكلام على الحديث الثالث. وأما بلال فقال مسدد في مسنده: «حدثنا معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال: كان بلال لأتباع أبي جهل، فعذبه، فيمت أبو بكر رجلاً فقال: اشترى بلالاً فباعته». وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب قال «قال أبو بكر للمعبس: اشترى بلالاً، فاشتراه فباعته أبو بكر» وفي «المغازي» لابن إسحق: حدثني هشام بن عمرو عن أبيه قال «مر أبو بكر بأمية بن خلف وهو يعذب بلالاً فقال: ألا تنهى الله في هذا المسكين؟ قال: أتقدم أنت عما ترى، فأنصاه أبو بكر غلاماً أجده منه وأخذ بلالاً فباعته» وجميع بين

أَمْ عَظِيمَةٌ أَوْ قَالَ: أَمْ حَبَّةٌ. قَالَ: لَا، بَلْ تَبْعٌ، فَأَشْعَرَى مِنْهُ حَافَةً. (طهر: ٢٦١٨، ٥٣٨٢). أخرجه مسلم: ٢٠٥٦، مطولاً.

قوله: (باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب) قال ابن بطال: معاملة الكفار جائزة إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على السلمين. واختلف العلماء في مبايعة من غالب ماله الحرام، وحجة من رخص فيه قوله ﷺ للمشرك «أبيعاً أم حبة؟» وفيه جواز بيع الكافر وإثبات ملكه على ما في يده، وجواز قبول الهدية منه، وسيأتي حكم هدية المشركين في كتاب الهبة، قلت: وأورد المصنف فيه حديث الباب بإسناده هذا أم سياقاً منه، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى، وقوله فيه «شعنان» بضم الشيم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أي طويل ثمت الشعر، وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة. وقوله «أبيعاً أم حبة؟» منصوب بفعل مضمر أي اتجملعه وغو ذلك، ويجوز الرفع أي اهذأ، وقد تقدم قريباً في «باب بيع السلاح في الفتنة» ما يتعلق بمبايعة أهل الشرك.

١٠٠ - باب شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْغُرَبَاءِ وَهَيْبَتِهِ وَعَقْبِهِ

وقال النبي ﷺ: «كُتِبَ». وَكَانَ حُرًّا، فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ.

وَسَيِّبٌ عُمَارٌ وَصُهَيْبٌ وَبِلَالٌ.

وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعِصْمَةِ اللَّهِ يُجَادِلُونَ﴾ (النحل: ٧١).

٢٢١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةٍ، فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمَلُوكِ - أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارِينَ - فَقِيلَ: دَخَلَ إِبْرَاهِيمَ بِأَهْلِهِ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ: إِنَّ يَا إِبْرَاهِيمَ مَنْ هَلِوْهُ أَلَيْهِ مَلِكٌ؟ قَالَ: أَخِي، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ: لَا تَكَلِّبِي خَدِيجِي، فَإِنِّي أَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ أَخِي، وَاللَّهِ إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ غَيْرِي وَغَيْرِكَ، فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ فَقَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوَضَّأَتْ وَكُلَّتْ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ أَنْتَ بَكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَخَصَصْتَ لِرُجْجِي إِلَّا عَلَى رُؤُوسِي فَلَا تَسْلُطْ عَلَيَّ الْكَافِرُ، فَفُطَّ حَتَّى رَكَعَتْ بِرُجْلَيْهِ».

قال الأعرج: قال أبو سلمة: بن عبد الوارث: إن أبا هريرة قال: «وقالت: اللهم إِنْ يَمُتْ يُقَالُ حَبِي قَلْبُهُ، فَأَرْسَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوَضَّأَتْ وَكُلَّتْ وَتَقَوَّلَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ أَنْتَ بَكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَخَصَصْتَ لِرُجْجِي إِلَّا عَلَى رُؤُوسِي، فَلَا تَسْلُطْ عَلَيَّ هَذَا الْكَافِرُ، فَفُطَّ حَتَّى رَكَعَتْ بِرُجْلَيْهِ».

قال عبد الوارث: قال أبو سلمة: قال أبو هريرة: «وقالت: اللهم إِنْ يَمُتْ يُقَالُ حَبِي قَلْبُهُ، فَأَرْسَلَ فِي النَّبَاةِ، أَوْ فِي النَّبَاةِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا حَبِطَانًا، أَرْجَعُهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَطُوعُهَا أَجْرَ». فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَتْ: أَخْبَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْكَافِرَ وَأَعَدَّ وَلِيَّةً». (طهر: ٤٦٣٥، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٤٦٩٥٠، أخرجه مسلم: ٢٣٧١).

٢٢١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ غُرُوزَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زُعْفَةَ فِي غِلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عَائِشَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبِيهَ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زُعْفَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ عَلَى فِرَاسِ بْنِ أَبِي مِنْ وَلَدَيْهِ، فَظَنَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ شَبِيهَ، فَرَأَى شَبِيهًا نَبِيًّا

الفتنتين بأن كلًّا من أمية وأبي جهل كان يعذب بلالاً ولهما شوب فيه.

قوله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى﴾ «والله فضل بعضكم على بعض في الرزق» الآية موضع الترجمة منه قوله تعالى «على ما ملكت أيمانهم» فأثبت لهم ملك اليمين مع كون ملكهم غالباً كان على غير الأوضاع الشرعية، وقال ابن المنير: مقصوده صحة ملك العربي وملك المسلم عنه، والمخاطب في الآية المشركون، والتاريخ الذي وقع لهم بالنسبة إلى ما عاملوا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا بهم بذلك، وليس هذا من غرض هذا الباب. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث.

أحدها حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم عليه السلام وصارته مع الجبار، وفيه أنه أعطاهما هاجر، ووقع هنا «أجر» بهزنة يدل الهاء، وقوله «كبت» بفتح الكاف والموحدة بعدها مثناة أي أخزاه وقتل رده ختلاً وقتل أحزنه وقتل صرعه وقتل صرفه وقيل أذله، حكاهما كلها ابن التين وقال: إنها مقاربة، وقيل أصل كبت كبد أي بلغ الحم كبد فابلدت الدال مثناة. وقوله أخدم أي مكن من الخفعة، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أحاديث الأنبياء، وموضع الترجمة منه قول الكافر «أطعوا هاجر» وقبول سارة منه وإمضاء إبراهيم عليه السلام ذلك، ففيه صحة هبة الكافر.

ثانيها حديث عائشة في قصة ابن وليلة زمعة، وقد تقدم قريباً وباتي الكلام عليه في الباب الحال عليه ثمّ، وموضع الترجمة منه تقرير النبي ﷺ ملك زمعة للوليدة وإجراء أحكام الرق عليها.

ثالثها حديث صهيب.

قوله: (عن سعد) أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: ﴿قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لَصِيبٍ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَدْعُ إِلَى غَيْرِهِ﴾ كان صهيب يقول إنه ابن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن حنبل ويسوق نسباً ينتهي إلى النضر بن قاسط وإن أمه من بني ثيم، وكان لسانه أجمعياً لأنه روي بين الروم فطلب عليه لسانهم، وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو بن حنبل عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال «قال عمر لصهيب: ما وجدت عليك في الإسلام إلا ثلاثة أشياء: اكتبت أبا يحيى، وأنت لا تحسك شيئاً، وتدعى إلى النضر بن قاسط. فقال: أما الكنية فإن رسول الله ﷺ كناني، وأما اللقب فإن الله يقول ﴿وَمَا اتَّفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يَخْلُقْ﴾ وأما النسب فلو كنت من روة لاتنسبت إليها، ولكن كان العرب يسي بعضهم بعضاً فلباني ناس بعد أن عرفت مولدي وأعلمي فباحوني فأخذت بلسانهم يعني لسان الروم، ورواه الحاكم أيضاً وأحمد وأبو يعلى وابن سعد والطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن صهيب عن أبيه أنه كان يكنى أبا يحيى، ويقول إنه من العرب، ويظم الكثير، فقال له عمر: فقال: إن رسول الله ﷺ كناني، وإني رجس إلى النضر بن قاسط من أجل الموصال ولكن سببني الروم غلاماً صغيراً بعد أن عقلت قومي وعرفت نسي، وأما الطعام فإن رسول الله ﷺ قال لا خير لكم من أطعم الطعام»، ورواه الطبراني من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال: خرجت مع عمر حتى دخلنا على صهيب فلما رآه صهيب قال: يا ناسي يا ناسي، فقال عمر: ما له يدعو الناس؟ فقيل إنما يدعو غلامه يحنن فقال: يا صهيب ما فيك شيء أعيه إلا ثلاث خصال، فذكر نحوه وقال فيه: وأما انتسابي إلى العرب فإن الروم سببني وأنا صغير وإني لأذكر أهل بني، ولو أنني انفلقت من روة لاتنسبت إليها. فهذه طرق تقوى بعضها ببعض فلملها اتفقت له هذه المراجعة بينه وبين عمر مرة بينه وبين عبد الرحمن بن عوف أخرى، ويدل عليه اختلاف السياق. رابعها حديث حكيم بن حزام أنه قال «يا رسول الله أرايت أموراً كنت أفتح بها» الحديث، وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة وموضع الترجمة منه ما تضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعنقة من المشرك، فإنه يتضمن صحة ملك المشرك إذ صحة العتق متوقفة على صحة الملك، وسيأتي الكلام على قوله «أفتحت» هل هو بالثقة أو التثنية في كتاب «الأدب»، وذكر الكرماني أنه روي منا أحب بمحدثين وكان الأولى أن ينسبها لقائلها.

١٠١ - باب جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَعَ

٢٢٢١ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَرَّ بِشَأْنِ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: «وَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا؟». قَالُوا: إِنِّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا».

[رواه: ١٤٩٢. أخرجه مسلم: ٢٦٣.]

قوله: (باب جلود الميتة قبل أن تدبغ) أي حل يصح بيها ما لا أورد فيه حديث ابن عباس في شاة ميتة، وكأنه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لأن كل ما يتبع به يصح بيعه وما لا فلا، وبهذا يجب عن اعتراض الإسماعيلي بأنه ليس في الخبر الذي أوردته تعرض للبيع، والانتفاع بجلود الميتة مطلقاً قبل الدباغ وبمعد مشهور من منع الزهري، وكأنه اختار البخاري، وحجته مفهوم قوله ﷺ «إنما حرم أكلها» فإنه يدل على أن كل ما عدا أكلها مباح، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى.

١٠٢ - باب قَتْلِ الْخَنِزِيرِ

وَقَالَ جَابِرٌ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَنِزِيرِ.

٢٢٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، كَوَيْحِكُنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْثَمَ حَكَمًا مُقْطِعًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنِزِيرَ، وَيَتَخَبَّ الْجُرْنَةَ، وَيَقْبِضَ الْمَالَ خَسَى لَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ». [الطبر: ٢٤٧٦، ٣٤٤٩، ٣٤٤٩. أخرجه مسلم: ١٥٥.]

قوله: (باب قتل الخنزير) أي حل يشرع كما شرع تحريم أكله؟ ووجه دخوله في أبواب البيع الإشارة إلى أن ما أمر بقبله لا يجوز بيعه، قال ابن التين: شذ بعض الشافعية فقال: لا يقتل الخنزير إنما لم يكن فيه خساروة. قال: والجهمور على جواز قتله مطلقاً. والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية وقيل زائدة وهو خنثار الجوهري.

قوله: (وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الخنزير) هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سيأتي بعد تسعة أبواب، ثم ذكر المصنف في الباب حديث أبي هريرة في نزول عيسى ابن مريم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أحاديث الأنبياء، وموضع الترجمة منه قوله «ويقتل الخنزير» أي يأمه بإعدامه بمالفة في تحريم أكله، وفيه توخيخ عظيم للنصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستحلون أكل الخنزير ويبيعون في محبة.

١٠٣ - باب لَا يُدَابُّ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يَبَاعُ وَدَكُّهُ

رَوَاهُ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٢٢٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا غُرَيْرُ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ عَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَخَمَلَوْهَا قَبَاغُوهَا». [الطبر: ٣٤٦٠. أخرجه مسلم: ١٥٨٢، بالتحريك باسم فلان، بـ، صـ ١٥٨.]

٢٢٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، قَبَاغُوهَا وَآكَلُوا أَمْثَلَهَا». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «قَاتَلَهُمُ اللَّهُ» [الطبر: ٣٤٦٠]. لَعَنَهُمْ. «قِيلَ لِمَنْ؟» الْخَرَّاصُونَ [الطبر: ١٠]. الْكَذَّابُونَ.

[أخرجه مسلم: ١٥٨٣.]

قوله: (باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه) رواه جابر عن النبي ﷺ أي روى معناه. وسيأتي شرح ذلك في «باب بيع الميتة والأصنام».

قوله: (بلغ عمر بن الخطاب أن فلاناً باع حمرًا) في رواية مسلم وإسناده من أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة بهذا الإسناد أن سمرة باع حمرًا فقال: قاتل الله سمرة؟ زاد البيهقي من طريق الزعفراني «عن سفيان عن سمرة بن جندب»

قال ابن الجوزي والقرطبي وغيرهما اختلف في كيفية بيع سمرة للخمر على ثلاثة أقوال: أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فيأخذها منهم معتقداً جواز ذلك، وهذا حكاية ابن الجوزي عن ابن ناصر ورجحه وقال: كان ينبغي له أن يوليهم بيعها فلا يدخل في عطفه وإن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك لأنه لا يتعاطى محرماً ويكون شيئاً بقصة بريرة حيث قال: «هو عليها صدقة ولنا هدية». والثاني قال الخطابي: يجوز أن يكون باع العصير ممن يتخذة خراً، والعصير يسمى خراً كما قد يسمى العنب به لأنه يؤول إليه قاله الخطابي، قال: ولا يظن بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها، وإنما باع العصير. والثالث أن يكون خلل الخمر وباعها، وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يجلها كما هو قول أكثر العلماء، واعتقد سمرة الجوزي كما تأوله غيره أنه يخل التخليل، ولا ينحصر الخل على تخليلها بنفسها، قال القرطبي تبعاً لابن الجوزي: والأشبه الأول. قلت: ولا يتعين على الوجه الأول أخذها من الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت له عن غنية أو غيرها، وقد أبدى الإسماعيلي في «المخل» فيه احتمالاً آخر، وهو أن سمرة علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته، وهذا هو الظن به، ولم أر في شيء من الأخبار أن سمرة كان والياً لعمر على شيء من أعماله، إلا أن ابن الجوزي أطلق أن كان على البصرة لعمر بن الخطاب، وهو وهم فإنما ولي سمرة على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بن زياد بعد عمر بدعي، ولولا البصرة لعمر قد ضبطوا وليس منهم سمرة، ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سمرة على قبض الجزية.

قوله: (حرمت عليهم الشحوم) أي أكلها، وإلا فلا حرم عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فيما صنعوه من إذائتها.

قوله: (فجعلوها) ففتح الجيم والميم أي أذابرها، يقال جله إذا ذابها، والجعليل الشحم المذاب، ووجه تشبيه عمر بيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما، لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالحبث الأهلية وسباع الطير، فالظاهر أن اشتراكهم في كون كل منهما صار بالنهي عن تناوله نجساً هكذا حكاية ابن بطال عن الطبري وأقره، وليس يوضح به كل ما حرم تناوله حرم بيعه، وتناول الخمر والسباع وغيرهما ما حرم أكله إنما ينتهي بعد ذمها، وهو بالذبح يصير ميتة لأنه لا ذكاة له وإذا صار ميتة صار نجساً ولو يجز بيعه. فالإيراد في الأصل غير وارد هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس، وأما قول بعضهم: الآين إذا ورت جارية أبيه حرم عليه وطؤها وجاز له بيعها وأكل شحمها، فأجاب عياض عنه بأنه تجويزه لأنه لم يحرم عليه الانتفاع بها مطلقاً وإنما حرم عليه الاستمتاع بها لأمر خارجي، والانتفاع بها لغيره في الاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها، بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو الأكل كان محرماً على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافترقا. وفي الحديث لعن العاصي الممين، ولكن يحتمل أن يقال إن قول عمر «قاتل الله سمرة» لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقربها العرب عند إرادة الجزع فقالوا: «هنا تليظاً عليه، وفيه إقالة ذوي الهيثبات لزامهم لأن عمر اكتفى بتلك الكلمة عن مزيد عقوبة وغرورها، وفيه إبطال الحيل والوسائل إلى الحرم، وفيه تحريم بيع الخمر وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع، وشد من قال يجوز بيعها ويجوز بيع المقود المستحيل باطنه خيراً، واختلف في علة ذلك فقيل لنجاستها وقيل لأنه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للمبالغة في التنفير عنها، وفيه أن الشيء إذا حرم عينه حرم شتمه، وفيه دليل على أن بيع المسلم الخمر من الذمي لا يجوز، وكذا تركيل المسلم الذمي في بيع الخمر، وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فمجيء على الخلاف في خطاب الكافر بالفروغ، وفيه استعمال القياس في الأشياء والظواهر، واستدل به على تحريم بيع جنة الكافر إذا قلناه وأراد الكافر شراءه، وعلى منع بيع كل حرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسجيين، وأجاز ذلك الكوفيون، وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه، وسيأتي في «باب بيع الميتة» من حديث جابر بيان الوقت الذي قال فيه النبي ﷺ هذه الكلمة، وفيه البحث عن الانتفاع بشحم الميت وإن حرم بيعها، وما يستتبي من تحريم بيع الميتة إن شاء الله تعالى.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (قاتل الله يهوداً) كذا بالتونين على إرادة البطن، وفي رواية بشير توين على إرادة القبيلة، وقد ذكر المصنف في رواية المستملي في آخر الباب أن معناه لنهم، واستشهد بأن قوله تعالى ﴿وقتل الحراصون﴾ معناه لمن وهو تفسير ابن عباس في قيل، وقوله ﴿الحراصون الكذابون﴾ هو تفسير مجاهد رواهما الطبري في تفسيره عنهما. وقال المروزي: معنى قاتلهم قتلهم، قال: وفاعل أصلها أن يقع الفعل بين اثنين، وربما جاء من واحد كسافر وتطارت النمل، وقال غيره: معنى قاتلهم عادهم وقال الداودي من

صار عدواً لله وجب قتله. وقال البيضاوي: قاتل أي عاى أو قتل، وأخرج في صورة المبالغة، أو عبر عنه بما هو مسبب عنهم فأنهم بما اخترعوا من الحيلة انتصبوا لمحاربة الله ومن حاربه حرب ومن قاتله قتل.

١٠٤ - باب بيع التصاوير

التي ليس فيها روح، وما يكره من ذلك.

٢٢٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْحٍ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذْ أَنَا زَجَلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ، إِنِّي إِنْسَانٌ، إِنَّمَا مِعِشَتِي مِنْ صَنَعَةٍ يَدِي، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا أَهْدُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ يَصْلُحُ فِيهَا أَبَدًا». فَرَبَّيْنَا الرَّجُلَ رُبُوعَةً شَدِيدَةً وَاصْفَرَّ وَجْهَهُ، فَقَالَ: وَيَحَلْكَ، إِنْ آتَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ، فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ، كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ.

قال أبو عبد الله: سمع سعيد بن أبي عروبة من أنس بن أسد هذا الواحد. [التر: ٥٩٩٦٣، ٥٩٩٦٤، ٥٩٩٦٥. أخرجه مسلم: ٢٩١٠، باختلاف.]

قوله: (باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح) وما يكره من ذلك) أي من اتخاذ أو البيع أو الصنع أو ما هو أهم من ذلك، والمراد بالتصاوير الأشياء التي تصور. ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديث ابن عباس مرفوعاً «من صور صورة فإن الله معذبه» الحديث، ووجه الاستدلال به على كراهية البيع وغيره واضح، وسعيد بن أبي الحسن رواه عن ابن عباس هو أخو الحسن البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس له في البخاري موصلاً سوى هذا الحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

قوله: (لهو الرجل) بالراء والموحدة أي انتفع، قال الخليل: ربما الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والربوة وقيل معناه دهر وامتلأ خوفاً. وقوله ربوة بضم الراء ويفتحها.

قوله: (فعليك بهذا الشجر، كل شيء ليس فيه روح) كذا في الأصل يخفف «كل» على أنه بدل كل من بعض؛ وقد جوز بعض النحاة: ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي عليك بمثل الشجر، أو على حذف واو المطفأ أي وكل شيء، ومثله قولهم في التحيات الصلوات إذ للمنى والصلوات وبهذا الأخير جزم الحميدي في جمعه، وكذا ثبت في رواية مسلم والإسماعيلي بلفظ «فأصنع الشجر وما لا نفس له» ولأبي نعيم من طريق هوفه عن عوف «فعليك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح» يثبت واو المطفأ، وقال الطبري قوله «كل شيء» هو بيان للشجر لأنه لما منع عن التصوير وأرشد إلى الشجر كان غير واف مقصوده ولأنه قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر، وقوله كل بالحذف ويجوز النصب.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (سمع سعيد بن أبي عروبة من أنس هذا الواحد) أي الحديث، سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في اللباس من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن أنس عن ابن عباس معناه، وسأذكر ما بين الروایتين من التباين هناك إن شاء الله تعالى. ثم وجدت في نسخة الصناني قبل قوله «سمع سعيد» ما نعه «قال أبو عبد الله: وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي عروبة سمعت أنس قال: كنت عند ابن عباس» بهذا الحديث وبعده «قال أبو عبد الله سمع سعيد الخ» فزال الإشكال بهذا، ولم أجد هذا في شيء من نسخ البخاري إلا في نسخة الصناني، وعمد المذكور هو ابن سلام، وعبد هو ابن سليمان.

١٠٥ - باب تحريم التجارة في النخمر

وقال جابر رضي الله عنه: حرم النبي ﷺ بيع النخمر.

٢٢٢٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ عَنْ آخِرِهَا، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «وَحَرِّمَتِ التِّجَارَةُ لِي الْخَمْرِ». [راجع: ٥٩٩].
أخرجه مسلم: ١٥٨٠.

قوله: (باب تحريم التجارة في الخمر) تقدم نظير هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بقيد المسجد، وهذه أهم من تلك.

قوله: (وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الخمر) سيأتي موصولاً بعد ستة أبواب، ونذكر تحرير المسألة هناك إن شاء الله تعالى. ثم أورد حديث عائشة بلفظ: «حرمت التجارة في الخمر» وقد تقدم في «باب أكل الربا» من هذا الوجه أتم سيقاً، ولأحد والطبراني من حديث تميم الداري مرفوعاً: «إن الخمر حرام شرارها ونثمها»

١٠٦ - باب إثم من باع حرّاً

٢٢٢٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَرْحُومٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: وَزَجَلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرٌ، وَزَجَلٌ بَاعَ حُرّاً فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَزَجَلٌ اسْتَأْجَرَ أَجْرًا فَاَسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ». [انظر: ٢٧٧٠]

قوله: (باب إثم من باع حرّاً) أي حالاً متصلاً، ولحق الظاهر أن المراد به من يبي آدم، ويحتل أن يكون أصم من ذلك فيدخل مثل الموقوف.

قوله: (حدثنا يحر بن مرحوم) هو بشر بن عيسى بمهمله ثم موحدة مصغراً ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران المطارق نسب إلى جده، وهو شيخ بصري ما أخرج عنه من السنة إلا البخاري، وقد أخرج حديثه هذا في «الإجارة» عن شيخ آخر وافق بشرًا في روايته له عن شيخهما.

قوله: (حدثنا يحيى بن سليم) بالتصغير هو الطاطي نزيل مكة يختلف في توثيقه، وليس له في البخاري موصولاً سوى هذا الحديث وذكره في «الإجارة» من وجه آخر عنه، والتحقيق أن الكلام فيه إما وقع في روايته عن عبد الله بن عمر خاصة، وهذا الحديث بن غير روايته، واتفق الرواة على يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة، وخالفهم أبو جعفر التميمي قال: «عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة» قاله البيهقي والمخطوط قول الجماعة.

قوله: (ثلاثة أنا خصمهم) زاد ابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي في هذا الحديث «ومن كنت خصه خصته» قال ابن التين: هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح، والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر من ذلك، وقال المروزي الواحد بكسر أوله، وقال الفراء الأول قول الفصحاء، ويجوز في الاثنين خصمان والثلاثة خصوم.

قوله: (أعطى بي ثم غدر) كنا للجميع على حذف المقمول والتقدير أعطى بيته أي عامد عهداً وحلف عليه بالله ثم نقضه.

قوله: (باع حرّاً فأكل ثمنه) خص الأكل بالذكر لأنه أعظم مقصود، ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: «ثلاثة لا تغلب منهم صلاة» فذكر فيهم «ورجل اعتد محرراً» وهذا أهم من الأول في الفعل وأخص منه في المقصود به، قال الخطابي: اعتاد الحر يقع بأمرين: أن يمتعه ثم يملك ذلك أو يبعده، والثاني أن يستخلفه كرها بعد العتق، والأول أشدهما. قلت: وحديث الباب أشد لأن فيه مع كسب العتق أو جعله العمل يقتضي ذلك من البيع واكل الثمن فمن ثم كان التوحيد عليه أشد، قال المصنف: وإنما كان إثمه شديداً لأن المسلمين أخصاء في الحرية، فمن باع حرّاً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له والزمه الذل الذي اتقاه الله منه. وقال ابن الجوزي: الحر عبد الله، فمن جنى عليه فخصمه سيده. وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حرّاً أنه لا قطع عليه، يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله، إلا ما يروى عن علي قطع يد من باع حرّاً قال: وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع، فروى عن علي قال: من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد. قلت: يمتثل أن يكون عليه فيمن لم تملك حرية، لكن روى ابن أبي شيبة من طريق قتادة: «أن رجلاً باع نفسه فقضى عمر بالله عبد وجعل ثمنه في سبيل

الله» ومن طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حرّاً في دين، ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ (البقرة: ٢٨٠) ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة، ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع.

قوله: (ورجل استأجر أجراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره) هو في معنى من باع حرّاً وأكل ثمنه لأنه استوفى مفعله بغير عوض وكأنه أكلها، ولأنه استخلفه بغير أجره وكأنه استعبد.

١٠٧ - باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أراضيهم حين أجلاهم

فيه المقبري، عن أبي هريرة.

قوله: (باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أراضيهم) كذا في رواية أبي ذر يفتح الراء وكسر الضاد للمجمة جمع أرض وهو جمع شاذ لأنه جمع جمع السلامة ولم يبق مفردة سالماً لأن الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع محركة.

قوله: (حين أجلاهم) أي من المدينة.

قوله: (فيه المقبري عن أبي هريرة) يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: «بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا النبي ﷺ فقال: انطلقوا إلى اليهود وفيه فقال إنني أريد أن أجلكم، فمن وجد منكم مالاً شيئاً فليعه» وهذه القصة وقعت لبني النضير كما سيأتي بيان ذلك في موضعه، وكان للمصنف أخذ بيع الأرض من عموم بيع المال، وقد تقدم في أبواب الخياري قصة عثمان وابن عمر إطلاق المال على الأرض، وغسل الكرماني عن الإشارة إلى هذا الحديث قال: إنما ذكر الخياري هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضياً لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه والصواب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لا لأخذه أخرجه عنه فخر من تكرار الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عاداته.

١٠٨ - باب بيع العبيد والحيوان بالنسيئة

واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه، يوفىها صاحبها بالربذة.

وقال ابن عباس: قد يكون الجير خيراً من الجيرين.

واشترى رافع بن خديج عبداً ببيعتين فأعطاه أحداهما، وقال: آتيك بالآخر غداً رهواً إن شاء الله.

وقال ابن المسيب: لا ربا في النخون: الجير بالبيعتين والشاة بالثنتين إلى أجل.

وقال ابن سيرين: لا بأس بجير بيعتين ويؤمهم بذرهم نسيئة.

٢٢٢٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِي الشَّيْءِ صِفَتَانِ: فَصَارَتْ إِلَى ذِيَةِ الْكَلْبِيِّ: ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٧١]. أخرجه مسلم: ١٣٩٥ في النكاح برقم ٨٤٥، مطولاً.

قوله: (باب بيع العبد والحيوان بالنسيئة) التقدير بيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص، وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والأنثى ولذلك ذكر قصة صفية، أو أشار إلى إلحاق حكم الذكر بحكم الأنثى في ذلك لعدم الفرق، قال ابن بطال: اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز، لكن شرط مالك أن يختلف الجنس، ومنع الكوفيون وأحمد مطلقاً لحديث سمرة المخرج في السنن ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في سماع الحسن من سمرة، وفي الباب عن ابن عباس عند الزيار والطحاوي ورجاله ثقات أيضاً إلا أنه اختلف في وصله وإرساله فرجع البخاري وغير واحد لإرساله، وعن جابر عند الترمذي وغيره وإسناده

١١٠ - باب بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

٢٢٣٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ سَلَمَةَ

بْنِ كَهْشَلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُدَبَّرَ. [رواجع: ٢١٤٩. أخرجه مسلم: ٩٩٧، مطولاً وكذلك في الإيمان: ٥٨٠]

٢٢٣١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ

اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [رواجع: ٢١٤٩. أخرجه مسلم: ٩٩٧، مطولاً وكذا في الإيمان: ٥٨٠].

٢٢٣٢، ٢٢٣٣ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا

أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جِهَانَ: أَنَّ عَتِيقَةَ ابْنَةَ خُزَيْمَةَ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَالُ عَنْ الْأَمَةِ تَرْبِيَةً وَلَمْ تَحْضَنْ، قَالَ: «وَجَلَلُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلُوهَا، ثُمَّ يَغْوَهَا».

بَعْدَ الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. [رواجع: ٢١٥٣ و ٢١٥٤. أخرجه مسلم: ١٧٠٤].

٢٢٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْأَشْجُ، عَنْ

سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنْتَ أَمَةً أَحَدَكُمْ فَتَيْنِ زَانَاً فَلْيَجْلِلْنَاهَا الْحَدَّ، وَلَا يُغْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَلْيَجْلِلْنَاهَا الْحَدَّ وَلَا يُغْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ الثَّانِيَةَ فَتَيْنِ زَانَاً، فَلْيَجْلِلْنَاهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ». [رواجع: ٢١٥٢. أخرجه مسلم: ١٧٠٣].

قوله: (باب بيع المدين) أي الذي علق مالكه حقه بموت مالكه، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة أو لأن قاعله دبر أمر دينه وأخرته: أم دينه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده، وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق، وهو راجع إلى الأول لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره. وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب العتق وضرب عليها في نسخة الصفاتي وصارت أحاديثها داخلية في بيع وتوجيهها واضح، وكذا هو في رواية النسفي، وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين: الأول حديث جابر بن عبد الله، قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وعطاء هو ابن أبي رباح، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق: إسماعيل وسلمة وعطاء فإسماعيل وسلمة قربان من صفات التابعين وعطاء من أوساطهم.

قوله: (باب بيع المدين) هكذا أورده مختصراً، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع كذلك، وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد «عن سفیان وإسماعيل جميعاً عن سلمة» وأخرجه الإسماعيلي من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه «في رجل اعتق غلاماً له من دبر وعليه دين فباعه رسول الله ﷺ بشماعة درهم» وقد أخرجه المصنف في الأحكام عن ابن عمر شيوخه فيه هنا لكن قال «عن محمد بن بشر - بذلك وكيع - عن إسماعيل بن أبي خالد» ولفظه «بلغ النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابي اعتق غلاماً له من دبر لم يكن له مال غيره فباعه بشماعة درهم ثم أرسل بشننه إليه» وترجم عليه «بيع الإمام على الناس أموالهم» وقال في الترجمة «وقد باع النبي ﷺ مديراً من من نعم بن النحام» وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق أبيوب عن أبي الزبير عن جابر «أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذکور اعتق غلاماً له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره» فدعا به رسول الله ﷺ فقال: من يشتريه؟ فاشتراه نعم بن عبد الله النحام بشماعة درهم فدفعها إليه «الحديث، وتقدم في «باب بيع المزابلة» من وجه آخر عن عطاء بلفظ «أن رجلاً اعتق غلاماً له دبر فاشتاج، فاشأه النبي ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعم بن عبد الله» فأفاد في هذه الرواية سبب بيعه وهو الاحتياج إلى ثمن. وفي رواية ابن خلاد زيادة في تفسير الحاجة وهو الدين، فقد ترجم له في الاستقراض «من باع الفلانة قسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه» وكأنه أشار بالأول إلى ما تقدم من رواية وكيع عند الإسماعيلي في قوله: «وعليه دين» وإلى ما أخرجه النسائي من طريق الأعمش عن سلمة بن كهيل بلفظ «أن رجلاً من الأنصار اعتق غلاماً له من دبر وكان محتاجاً وكان عليه دين فباعه رسول الله ﷺ بشماعة درهم» فاعطاه وقال: اقض دينك» وبالتالي إلى ما أخرجه مسلم والنسائي من

لبن، وعن جابر بن سمرة عن عبد الله في زيادات المستند، وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني، واحتج الجمهور بحديث عبد الله بن عمرو «أن النبي ﷺ أمره أن يبيز جيشاً وفيه فتيان البعير بالبعيرين بأمر رسول الله ﷺ» أخرجه الدارقطني وغيره وإسناده قوي، واحتج البخاري هنا بقصة صفية واستشهد بآثار الصحابة.

قوله: (واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة. الحديث) وصله مالك والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر بهذا ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع «أن ابن عمر اشترى ناقه بأربعة أبعرة بالربعة فقال لاصحاب الناقة: اذهب فانظر فإن رضىبت فقد وجب البيع» وقوله «أما ما أمكن ركوبه من الأبل ذكراً أو أنثى، ومضمونة» صفة راحلة أي تكون في ضمان البائع حتى يوفيهما أي يسلمهما للمشتري، والربعة بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدنية.

قوله: (وقال ابن عباس لقد يكون البعير خيراً من البعيرين) وصله الشافعي من طريق طاووس ابن ابن عباس سئل عن بعير بيع بعيرين فقال.

قوله: (واشترى رافع بن خديج بعيراً ببعيرين فاعطاه أحدهما وقال: آتيك بالآخر غداً وهو إن شاء الله) وصله عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه.

وقوله (رهو) بفتح الراء وسكون الهاء أي سهلاً، والرهو السير السهل، والمراد به هنا أن يأتيه به سهلاً من غير مظل.

قوله: (وقال ابن المسيب: لا ربا في الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل) أما قول سعيد فوصله مالك عن ابن شهاب عنه «لا ربا في الحيوان» ووصله ابن أبي شيبة من طريق آخرى عن الزهري عنه «لا بأس بالبعير بالبعيرين نسيئة».

قوله: (وقال ابن سيرين: لا بأس ببيع بعيرين ودرهم بدرهم نسيئة) كذا في معظم الروايات، ووقع في بعضها بدرهمين نسيئة وهو خطأ والصواب درهم بدرهم، وقد وصله عبد الرزاق من طريق أبيوب عنه بلفظ «لا بأس ببيع بعيرين ودرهم بدرهم نسيئة» فإن كان أحد البعيرين نسيئة فهو مكروه «وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لا يرى بأساً بالحيوان بالحيوان يلدأ بيد أو الدراهم نسيئة، ويكره أن تكون الدراهم نقداً والحيوان نسيئة».

قوله: (كان في السبي صفية فصارت إلى دحية لم صارت إلى النبي ﷺ) كذا أورده مختصراً وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه عما يناسب ترجمته بأنه «عوض دحية عنها بسبعة أرواس» وهو عند مسلم من طريق حماد بن ثابت، وللمصنف من وجه آخر كما سيأتي «فقال لدحية خذ جارية من السبي غيرها» قال ابن بطال: ينزل تبديلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بجارية نسيئة، وسيأتي الكلام على قصة صفية هذه مستوفى في غزوة خير إن شاء الله تعالى.

١٠٩ - باب بَيْعِ الرِّقَقِ

٢٢٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي

ابْنُ مَجْهَرٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ يَسَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَصِيبُ مَسِيئاً، فَجِئِبَ الْأَمَانُ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: «وَأَرْكَبُكُمْ تَقْلَعُونَ ذَلِكَ؟ لَا عِلْمَ بَكُمْ أَنْ لَا تَقْلَعُوا ذَلِكَ»، لِإِنَّمَا كُنْتُمْ نَسَمَةً كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ». [واظر: ٢٥٤٢، ٤١٣٨، ٥٢١٠، ٦١٠٣، ٧٤٠٩. أخرجه مسلم: ١٤٣٨، بلفظ مختلف].

قوله: (باب بيع الرقيق) أورده فيه حديث أبي سعيد أنه قال «يا رسول الله إنا نصيب مسيئاً فنجيب الأمثان» والحديث ودلته على الترجمة واضحة، وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى. وقوله في هذا السياق «أنه بينما هو جالس عند النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنا نصيب مسيئاً» يومه أنه السائل، وليس كذلك، بل وقع في السياق حذف ظهر بيانه عما ساقه النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ «بينما هو جالس عند النبي ﷺ جاء رجل من الأنصار فقال «فذكره، وسيأتي البحث في ذلك».

طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر قال «أحق رجل من بني عذرة عبداً له من دبر، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: لك مال غيره؟» فقال لا «الحديث وفيه» فدفعها إليه ثم قال: أبداً بفلسك تصدق عليها «الحديث. وفي رواية أيوب المذكورة غيره ونقله «إذا كان أحكم قتيلاً قليلاً بنفسه، فإن كان فضل ثمنه عليه «الحديث، فانقضت هذه الروايات على أن بيع المذبر كان في حياة النبي ﷺ، إلا ما رواه شريك من سلمة بن كهيل بهذا الإسناد «إن رجلاً مات وترك مديراً ودينياً فأمرهم النبي ﷺ فباعه في دينه بشماعة درهم» أخرجه الدارطني، ونقل عن شيخه أبي بكر السيدي أن شريكاً أخطأ فيه، والصحيح ما رواه الأعمش وغيره من سلمة وفيه «ودفع ثمنه إلى مولاه». قلت: وقد رواه أحد من أسود بن عامر عن شريك بلفظ «أن رجلاً دبر عبداً له وعليه دين، فباعه النبي ﷺ في دين كزلاء» وهذا شبيه برواية الأعمش وليس فيه للموت ذكر، وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء، وسامع من حله عنه قبل ذلك أصح منهم أسود المذكور.

تبيهاً:

الأول اتفقت الطرق على أن ثمنه شماعة درهم، إلا ما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن إسحاق قال «شماعة أو شمعة».

الثاني: وجدت لكيع في حديث الباب إسناداً أخرجه ابن ماجه من طريق أبي عبد الرحمن الأدرمي عنه عن أبي عمرو بن العلاء عن عطاء مثل لفظ حديث الباب مختصراً.

الثالث: وقع في رواية الأوزاعي عن عطاء عند أبي داود زيادة في آخر الحديث وهو «أنت أحق بثنه والله أفنى عنه».

الطريق الثاني، قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار، وفي رواية الحسيني في مسنده «حدثنا عمرو بن دينار»

قوله: (باعه رسول الله ﷺ) هكذا أخرجه أيضاً مختصراً ولم يذكر من يعود الضمير عليه، وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان فزاد في آخره «يعني المذبر» وأخرجه مسلم عن إسحاق بن إبراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعاً عن سفيان بلفظ «دبر رجل من الأنصار غلاماً له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله ﷺ فاشتره ابن النحام عبداً قطياً مات عام أول في إمارة ابن الزبير» وهكذا أخرجه أحد عن سفيان بتمامه نحوه، وقد أخرجه المصنف في «كلمات الأيمان» من طريق حماد بن زيد عن عمرو نحوه ولم يقل «في إمارة ابن الزبير» ولا عين الثمن، قال القرطبي وغيره: اتفقوا على مشروعية التبرير، واتفقوا على أنه من الثلث، غير الليث وزفر فثبتما قالاً: من رأس المال، واختلفوا هل هو مقد جازم أم لا، فمن قال لازم منع التصرف فيه إلا بالتق، ومن قال جائز أجاز، وبالأول قال مالك والأوزاعي والكوفيون، والثاني قال الشافعي وأهل الحديث، وحجتهم حديث الباب، ولأنه تعليق للمتن بصفة اقتصد السيد بها فيمكن من بيعه كمن علق عقده بدخول الدار مثلاً، ولأن من أوصى بشئ شخص جاز له بيعه باتفاق فيلحق به جواز بيع المذبر لأنه في معنى الوصية، وقيد الليث بالجواز بالحاجة وإلا فيكره، وأجاب الأول بأنه قضية عين لا عصور لما فيحمل على بعض الصور، وهو اختصاص الجواز بما إذا كان عليه دين، وهو مشهور مذهب أحد والمخلاف في مذهب مالك أيضاً. وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه ﷺ رد تصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره، فيستدل به على رد تصرف من تصلف بجميع ماله، وإدعى بعضهم أنه ﷺ إنما باع خذمة المذبر لا رقيقه، واحتج بما رواه ابن فضال عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه ﷺ قال: «لا بأس ببيع خذمة للمذبر» أخرجه الدارطني ورجال إسناده ثقات، إلا أنه اختلف في وصلة وإرساله، ولو صح لم يكن فيه حجة إذ لا دليل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة المذبر الذي اشتراه نعيم بن النحام كان في مضعته دون رقيقته. الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الأمة إذا زنت، وقد تقدمت الإشارة إليه في «باب بيع العبد الزاني» وأورده هنا من وجه آخر عن أبي هريرة، ووجه دخوله في هذا الباب عموم الأمر ببيع الأمة إذا زنت، فيشمل ما إذا كانت مذبذبة أو غير مذبذبة فيؤخذ منه جواز بيع المذبر في الجملة، وأما ما وقع في رواية السنني وفي نسخة الصغاني فلا يحتاج إلى اعتزال.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: إذا وهبت الوليدة التي توطأ، أو بيعت، أو عقت فليست رجباً بمحقة، ولا تستبرأ العذراء.

وقال عطاء: لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج.

وقال الله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾.

والسود: ٦١.

٢٢٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُمَرُو بْنِ أَبِي عُمَرُو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ، فَلَمَّا قُبِعَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعِصْنُ، ذَكَرَ لَهُ جَمَالٌ صَفِيَّةٌ بِنْتُ حِمْيَرٍ ابْنِ أَخْطَبٍ، وَقَدْ قُبِلَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ غَرْماً، فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغَا سُدَّ الزَّوْجَاءِ حَلَّتْ، فَتَمَّى بِهَا، ثُمَّ صَنَعَ حَسْباً فِي بَطْنِ صَعِيرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مِنْ حَوْلِكَ». فَكَانَتْ بِلَيْلَةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ. ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْفَيْيَةِ، قَالَ: قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْوِي لَهَا زَوَاجَةً بِعَازَةٍ، ثُمَّ يَطْلِسُ عِنْدَ بَيْتِهِ فَخَضَّ رِجْلَيْهَا، فَخَضَّ صَفِيَّةَ وَجَلَّهَا عَلَى رِجْلَيْهَا حَتَّى تَوَكَّعَتْ. [روبيع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٦٥، في النكاح: ٨٤، باختلاف].

قوله: (باب هل يسافر بالجمارية قبل أن يستبرأها) هكذا قيد بالسفر، وكان ذلك لكونه مظنة الملاسة والمباشرة خالياً.

قوله: (ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال: وكان ابن سيرين يكره ذلك. وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون الفرج، قال الدودي: قول الحسن إن كان في المسية صواب. وتعبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسية وغيرها.

قوله: (وقال ابن عمر: إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عقت فليست رجباً بمحقة، ولا تستبرأ العذراء)

أما قوله الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله عن نافع عنه.

وأما قوله (ولا تستبرأ العذراء) فوصله عبد الرزاق من طريق أيوب عن نافع عنه، وكأنه يرى أن الجكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظر، وعلى تقديره فهي الاستبراء شاذة تعبد ولهذا تستبرأ التي أيسر من الحيض.

قوله: (وقال عطاء: لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾) قال ابن التين: إن أراد عطاء بالحامل من حلت من سيدما فهو فاسد لأنه لا يرتب في حله، وإن أراد من غيره ففيه خلاف. قلت: والثاني أشبه بمراهه، ولذلك قيده بما دون الفرج، ووجه استدلاله بالأية أنها حلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه، فخرج الوطء بدليل فيبقى الباقي على الأصل. ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صافية وسياقي بمسوطاً في «المغازي»، والغرض منه هنا قوله: «حتى بلغنا سد الزوجاء حلت فينس بها» فإن المراد بقوله: «حلت» أي ظهرت من حيضها. وقد روى البيهقي بإسناد لين أنه ﷺ استبرأ صافية بمحقة، وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس «أنه ترك صافية عند أم سليم حتى انقضت عتتها» فقد شك حماد رواه عن ثابت في رفعه، وفي ظاهره نظر لأنه ﷺ دخل بها منصرفه من خيبر بعد قتل زوجها يسير فلم يمس زمن يسع انقضاء العدة، ولا تقولا أنها كانت حاملاً تحتمل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب، والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعاً «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» قاله في سبيلها أوطاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح.

١١٢ - باب بيع الصبيّة والأصنام

٢٢٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْغَضْرِ

١١١ - باب هل يسافر بالجمارية قبل أن يستبرأها

وَلَمْ يَرَ الْحَسَنَ بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَهَا أَوْ يَبَاحِثَهَا.

قوله: (ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: قاتل الله اليهود إجماعاً وسياقه مشعر بقوله ما أوله الأكثر أن المراد بقوله «هو حرام» البيع لا الانتفاع، وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر مرفوعاً «الويل لبني إسرائيل، إنه لما حرمت عليهم الشحوم بأعوها فاكلوا شمنها، وكذلك شمن الحمر عليكم حرام» وقد مضى في «باب تحريم تجارة الحمر» حديث تميم الداري في ذلك.

قوله: (وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد) هو ابن جعفر، وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها مسلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث الليث، والظاهر أنه أراد أصل الحديث، وإلا فلي سياقه بعض مخالفة، قال أحمد: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن خالد عن عبد الحميد بن جعفر أخبرني يزيد بن أبي حبيب ولفظه «يقول عام الفتح: إن الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الحمر وبيع الأصنام»، قال رجل: يا رسول الله فما ترى في بيع شحوم الميتة؟ فإنها تدهن بها السفن والجلود ويستصح بها. قال: قاتل الله اليهود «الحديث فظهر بهذمه الرواية أن السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يزيد ما قرأناه، ويؤيده أيضاً ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن ابن عباس أنه ﷺ قال وهو عند الركن «قاتل الله اليهود، إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوا أثمانها، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم شمنه» قال جمهور العلماء: العلة في منع بيع الميتة والحمر والخنازير التجاسة فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة، ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير. والعلة في منع بيع الأصنام عدم المنفعة الباقية، فعلى هذا إن كانت بحيث إذا كسرت يتعثر برضاها جاز بيعها عند العلماء من الشافعية وغيرهم، والأكثر على المنع حلاً للنهي على ظاهره، والظاهر أن النهي في بيعها للمبالغة في التثنية عنها، ويتحقق بها في الحكم الصليان التي تعظمها النصارى ويجرم تحت جميع ذلك وصحته، وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والحمر والخنازير إلا ما تقدمت الإشارة إليه في «باب تحريم الحمر» ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للفرز حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية، فعلى هذا فيجوز بيعه، ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحل الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية، وزاد بعضهم العظم والسنن والقرن والظلف، وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي، ولكنها تطهر عندهم بالغسل، وكأنها منتجة عندهم بما يتعلق بها من وطوأت الميتة لا نجاسة العين، ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل إنه يطهر إذا سلق بالماء، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في «باب لا يذبح شحم الميتة».

١١٣ - باب فمن الكلب

٢٢٣٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي مسعود الأنصاري: أن رسول الله ﷺ نهى عن نَمَسِ الكلب، ومَهَرِ أَلْيَمِي، وخَلْوَانِ الكاهن. (إسناده: ٢٢٨٢، ٥٣٤٩، ٥٧٦١، أخرجه مسلم: ١٥٦٧).

٢٢٣٨ - حدثنا حجاج بن ينال: حدثنا شعبة قال: أخبرني عون بن أبي جحيفة قال: رأيت أبي اشتري خجاً فأتى بها فمخاجمها فكسرت، فسألته عن ذلك، فقال إن رسول الله ﷺ نهى عن نَمَسِ الدَّمِ ونَمَسِ الكلب، وكَسْبِ الأمانة، ونَمَسِ الأمانة والمُسَوِّفَةِ، وأَكَلِ الرِّبَا ومُوكِلَهُ، ونَمَسِ الْمُصَوَّرِ. [راجع: ٢٠٨٦].

قوله: (باب فمن الكلب) أورد فيه حديثين: أحدهما عن أبي مسعود أنه ﷺ نهى عن نَمَسِ الكلب ومهر البني وحران الكاهن. ثانيهما حديث أبي جحيفة أنه نهى عن نَمَسِ الدَّمِ ونَمَسِ الكلب. وكسب الأمانة، الحديث، وقد تقدم في «باب موكل الربا» في أوائل البيع. واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة إن غايرنا بين كسب الأمانة ومهر البني: الأول نَمَسِ الكلب، وظاهر النهي تحريم بيعه، وهو عام في كل كلب معلماً كان أو غيره عما يجوز اقتلاؤه أو لا يجوز، ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه، وبذلك قال الجمهور، وقال مالك لا يجوز بيعه ونجس القيمة على متلفه، وعنه كالجمهور، وعنه تقول أبي حنيفة يجوز ونجس القيمة، وقال عطاء والخضعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً «نهى رسول الله ﷺ عن شمن الكلب وقال: إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه تريباً» وإسناده

والمتى والخنزير والأصنام. قيل: يا رسول الله، رأيت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: لا هو حرام. ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شحومها حرمها»، ثم باعوا، فاكلوا ميتة.

وقال أبو عاصم: حدثنا عبد الحميد: حدثنا يزيد: كتب إلي عطاء: مسعود جابرًا ﷺ، عن النبي ﷺ. (إسناده: ٤٢٩٦، ٤٩٣٣، أخرجه مسلم: ١٥٨١).

قوله: (باب بيع الميتة والأصنام) أي تحريم ذلك، والميتة يفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية، والميتة بالكسر الميتة وليست مراداً هنا، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميتة، ويستثنى من ذلك السمك والجراد. والأصنام جمع صنم قال الجوهري: هو الوثن، وقال غيره: الوثن ماله جنة، والصنم ما كان مصوراً، فيبينهما عموم وخصوص وجهي، فإن كان مصوراً فهو وثن وصنم.

قوله: (عن عطاء) بين في الرواية الملقطة تلوه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به إليه، ولينزيد فيه إسناد آخر ذكره أبو حاتم في «العلل» من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: قد روى محمد بن إسحاق عن يزيد بن عطاء، وزيند لم يسمعه من عطاء ولا أعلم أحداً من المصريين رواه عن يزيد متابعاً لعبد الحميد بن جعفر، فإن كان حفظه فهو صحيح لأن عله الصدوق. قلت: قد اختلف في علة عبد الحميد ورواية أبي عاصم عند الموافقة لرواية غيره عن يزيد أروج فتكون رواية حاتم بن إسماعيل شاذة.

قوله: (عن جابر) في رواية أحمد عن حجاج بن محمد عن الليث بسنده «سمعت جابر بن عبد الله بكه».

قوله: (وهو بمكة عام الفتح) فيه بيان تاريخ ذلك؛ وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أصاده ﷺ لسمعه من لم يكن سمعه.

قوله: (إن الله ورسوله حرم) هكذا وقع في الصحيحين بإسناد الفعل إلى ضمير الواحد وكان الأصل «حراماً» قال القرطبي: إنه «تابى فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين، لأنه من نوع ما رده على الخطيب الذي قال «ومن بعضهما» كذا قال، ولم تتفق الرواة في هذا الحديث على ذلك فإن في بعض طرقه في الصحيح «إن الله حرم» ليس فيه «و رسوله»، وفي رواية لابن مرفوعة من وجه آخر عن الليث «إن الله ورسوله حراماً»، وقد صح حديث أنس في النهي عن أكل الحمر الأهلية «إن الله ورسوله ينهاكم» ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث «ينهاكم» والتحقيق جواز الأفراد في مثل هذا، ووجهه الإشارة إلى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله، وهو نحو قوله: «والله ورسوله أحق أن يرضوه» [التوبة: ٦٢] والمختار في هذا أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها، والتقدير عند سيويه: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه وهو كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والسراي تختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الامسين، لأن الرسول تابع لأمر الله.

قوله: (فقل يا رسول الله) لم أقف على تسمية القاتل، وفي رواية عبد الحميد الأنية «قال رجل».

قوله: (رأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس) أي فهل يجلي بيعها لما ذكر من المنافع فإنها متقضية لصحة البيع.

قوله: (فقال: لا، هو حرام) أي البيع، هكذا فسره بعض العلماء كالشافعي ومن أتبعه، ومنهم من حل قوله «وهو حرام» على الانتفاع فقال: يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا يتعذر من الميتة أصلاً عندهم إلا ما خص بالدليل وهو الجلود المبرغ، واختلفوا فيما يتنسج من الأشياء الطاهرة فالجمهور على الجواز، وقال أحمد وابن الماجشون: لا يتعذر بشيء من ذلك، واستدل الخطابي على جواز الانتفاع بإجماعهم على أن من مات له دابة ساع له إلماعها لكلاب الصيد فكنكك يسوخ دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق.

صحيح، وروي أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يجل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البني» والعملة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقاً وهي قائمة في العلم وغيره، وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته التي عن اتخاذه والأسر يقتله ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه، ويدل عليه حديث جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد» أخرجه النسائي بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته، وقد وقع في حديث ابن عمر عند أبي حاتم بلفظ: «نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضارباً» يعني بما يصيد وسنده ضعيف، قال أبو حاتم هو منكرو، وفي رواية لأحمد: «نهى عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية» ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد، وقال القرطبي مشهور مذنب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع، وكأنه لم يكن عنده نجساً وأذن في اتخاذه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات، لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكرام الأخلاق، قال وأما تسريته في النهي بينه وبين مهر البني وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه، وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أهم من التنزيه والتحريم، إذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر، فإنا حرفنا تحريم مهر البني وحلوان الكاهن من الأجاج لا من مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في السلف للاشتراك في جميع الوجوه إذ قد يعطف الأمر على النهي والإيجاب على النهي. المحكم الثاني مهر البني وهو ما تناخذه الزانية على الزنا سماء مهرأ مجازاً، والبيعي يفتح للموعدة وكسر للمحبة وتشديد التحننية وهو فعل بمعنى فاعلة جمع البني بغايا، والبغاء بكسر أوله الزنا والتجور، وأصل البغاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد، واستدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها، وفي وجهه للشافعية يجب للسيد المحكم الثالث كسب الأمة، وسيأتي في الإجارة: «باب كسب البني والإماء» وفيه حديث أبي هريرة: «نهى رسول الله ﷺ عن كسب الإماء» زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج: «نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو» فصرف بذلك النهي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح، وقد روى أبو داود أيضاً من حديث رفاع بن رافع مرفوعاً: «نهى عن كسب الأمة إلا ما حصلت بيدها» وقال مكنيا يده نحو الغزل والنضش وهو بالنساء أي تنف الصوفه، وقيل المراد بكسب الأمة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لأنها لا تؤمن إذا أكرمت بالكسب أن تكسب بفرجها، فالنهي أن لا يبيع عليها خراج معلوم لتؤدة كل يوم. المحكم الرابع حلوان الكاهن، وهو حرام ما جاء فيه من أخذ الخراج معلوم على أمر باطل، وفي معناه التنجيم والضرب بالخصي وغير ذلك مما يمتناهى الغرافون من استطلاع الغيب، والحلوان مصدر حلوته حلواناً إذا أعطيت، وأصله من الحلاوة شبه بالشئ، الحلو من حيث أنه يأخذ سهلاً بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته إذا أعطته الحلو، والحلوان أيضاً الرشوة، والحلوان أيضاً أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه، وسيأتي الكلام على الكهانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى. المحكم الخامس ثمن الدم، واختلف في المراد به فقيل أجرة الحجامه، وقيل هو على ظاهره، والمراد تحريم بيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير، وهو حرام إجماعاً أممي بيع الدم وأخذ ثمنه، وسيأتي الكلام على حكم أجرة الحجامه فيما للإجارة إن شاء الله تعالى.

(مخاطبة): اشتمل كتاب البيوع من المرفوع على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثاً، المعلق منها ستة وأربعون وما عداهما موصول، المكرر منه فيه وفيما مضى مائة وستة وثلاثون حديثاً والخالص مائة وثمانية أحاديث، وإفقه مسلم على تحريمها سوى تسعة وعشرين حديثاً وهي: حديث عبد الرحمن بن عوف في قبة تزويجه، وحديث أبي هريرة في الثمرة الساقطة، وحديث عائشة في التسمية على النبیجة، وحديث أبي هريرة: «بأنى على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال» وحديث أبي بكر: «قد علم قومي أن حُرْفِي» وحديث المقدام: «أطيب ما أكل من كسبه» وحديث أبي هريرة: «أن داود كان يأكل من كسبه» وحديث جابر: «رحم الله عبداً سمحاً» وحديث العلاء في الهبة، وحديث أبي جحيفة في الحجام، وحديث ابن عباس: «آخر آية أنزلت» وحديث ابن أبي أوفى: «أن رجلاً أقام سلة» وحديث ابن عمر: «كان على جبل صعب» وحديثه في الإبل الجيم، وحديث: «اكتالوا حتى تستوفوا» وحديث: «إذا بعت فكل» وحديث جابر في دين أبيه، وحديث المقدام: «كيلوا طعامكم» وحديث عائشة في شأن الهجرة، وحديث: «المكر والخديعة في النار» وحديث أنس في الملاسة والمنابذة، وحديث: «إذا استصح أحدكم أخاه فليصحه» وحديث ابن عمر: «لا يبيع حاضر لباد» وحديث ابن عباس في الزانية، وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار، وحديث سلمان في مكتبته، وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صهيب، وحديث أبي هريرة: «ثلاثة أنا خصمهم» وحديث في



٣٥ - كتاب السلم

١- باب السلم في كَيْل مَقْلُوم

٢٢٣٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَبِيرٍ، عَنْ أَبِي الْيُنَيْثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الْقَمْرِ الْقَامِ وَالْعَاقَتَيْنِ - أَوْ قَالَ: عَامَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، هَكَذَا إِسْمَاعِيلُ - فَقَالَ: «مَنْ سَلَفَ فِي قَمَرٍ، فَلْيَسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَقْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَقْلُومٍ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا: «وَبِى كَيْلٍ مَقْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَقْلُومٍ». (إسناد: ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، أخرجه مسلم: ١٦٠٤).

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب السلم - باب السلم في كيل معلوم) كذا في رواية المسلمي، والبسلة متقدمة عنده وتوسطه في رواية الكشيبي بين كتاب وياب، وحذف النسفي كتاب السلم وأثبت الباب وأخر البسلة عنه. والسلم بفتحين: السلف وزناً ومعنى. وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز، وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس. فالسلف أهم. والسلم شرعاً: بيع موصوف في الذمة، ومن قبله بلفظ السلم زاده في الحد، ومن زاد فيه يبذل يعطى عاجلاً فيه نظر لأنه ليس داخلياً في حقيقته. واتفق العلماء على مشروعته إلا ما حكى عن ابن المسيب. واختلفوا في بعض شروطه. واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع، وعلى تسليم رأس المال في المجلس. واختلفوا هل هو عقد ضرر يجوز للحاجة أم لا؟ وقول المصنف: «باب السلم في كيل معلوم» أي فيما يكال، واشترط تعيين الكيل فما سلم فيه من الكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكاييل إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فإنه ينصرف إليه عند الإطلاق ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعاً: «من أسلف في شيء» الحديث من طريق ابن عليه، وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عيينة كلاهما عن أبي ابن نجيح، وذكره بعد من طرق أخرى عنه، ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه فجزم القابسي وعبد الغني والمزي بأنه المكمل القاري المشهور، وجزم الكلأبادي وابن طاهر والديمياطي بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي، وكلاهما ثقة الأول أرجح فإنه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه، وأبو المنهال شيخة هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقلعت روايته قريباً عن وزيد بن أرقم.

قوله: (عامين أو ثلاثة شك إسماعيل) يعني ابن عليه. ولم يشك مسيفان فقال: «وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث» وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إما على نزح الحافض أو على المصدر.

قوله: (من سلف في قم) كذا لابن عليه، وفي رواية ابن عيينة: «من أسلف في شيء». وهي أشمل، وقوله «ووزن معلوم» الروا بمعنى أو، والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن.

قوله: (حدثنا محمد أخيراً إسماعيل) هو ابن عليه، واختلف في عمده فقال الجلياني لم أره مشوياً، وعندي أنه ابن سلام وهو جزم الكلأبادي، زاد السيفاني: «إلى أجل معلوم» وسيأتي البحث فيه في باب.

٢- باب السلم في وَزَنٍ مَقْلُومٍ

٢٢٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ

ولأية أبرى صحة على الراجح، وهو بالموحدة والزاي وزان أصلى، ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ « فسلمهم في الحطة والشعر والزيت » لأن الزيت من جنس ما يوزن، قال ابن بطال: أجمعوا على أنه إن كان في السلم ما يكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل للمعلوم والوزن للمعلوم، فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم. قلت: أو ذرع معلوم، والمد والذرع ملحق بالكيل والوزن للجناح بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار، ويجري في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن. وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تحيزه عن غيره، وكأنه لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وإنما تعرضوا للذكر ما كانوا يعملونه.

٣- باب السلم إلى من ليس عنده أصل

٢٢٤٤، ٢٢٤٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُاَوْاحِدٍ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمَخَالِجِ: قَالَ: بَعَثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ وَأَبُو بُرْزَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَا: سَلِّمْ، هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ فِي الْجَنْطَةِ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا نُسَلِّفُ نَيْطَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ، فِي كُلِّ مَقْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَقْلُومٍ. قُلْتُ: لِمَ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ عِنْدَهُ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَنَسٍ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ نَسْأَلُهُمْ: أَلَهُمْ حَرْثٌ أَمْ لَا. [راجع: ٢٢٤٢، ٢٢٤٣].

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ: بِهَذَا، وَقَالَ: فَسَلِّفُهُمْ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ.

وقال عبد الله بن الوليد، عن سفيان: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ وَقَالَ: وَالزَّيْتِ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَقَالَ: فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ.

٢٢٤٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْبُخْتَرِيِّ الطَّائِيَّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ؟ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نَيْطِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ، وَخَسَى بُيُوتَهُ. فَقَالَ رَجُلٌ وَأَيُّ شَيْءٍ يُؤْرَثُ، قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ: حَتَّى يُحْرَزَ.

وقال معاذ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرُو: قَالَ أَبُو الْبُخْتَرِيِّ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، بِقَوْلِهِ: [المر: ٢٢٤٨، ٢٢٥٠]. أخرجه مسلم: [١٥٣٧].

قوله: (باب السلم إلى من ليس عنده أصل) أي ما أسلم فيه، وقيل المراد بالأصل أصل الشيء، الذي يسلم فيه، فاصل الحب مثلاً الزرع وأصل الشمر مثلاً الشجر، والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط. وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولاً من طريق عبد الواحد وهو ابن زياد عنه فذكر الحطة والشعير والزيت، ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت، ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزيب بدل الزيت ومن طريق سفيان عن الشيباني فقال وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان كذلك.

قوله: (نيط أهل الشام) في رواية سفيان « أنباط من أنباط الشام » وهم قوم من العرب دخلوا في المعجم والروم واختلطوا أنسابهم وفسدت السنتهم، وكان الذين اختلطوا بالمعجم منهم يتزلون البطائح بين المراقين، والذين اختلطوا بالروم يتزلون في بوادي الشام ويقال لهم النبط ففتحني والنييط يفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية، والأنباط قيل سمو بذلك لعرقهم يرباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة.

عبد الله بن كثير، عن أبي المنهال، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ بِالْفُتْرِ السُّتَيْنِ وَالْقُلَاحِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَفِي كُلِّ مَقْلُومٍ، وَوَزَنَ مَقْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَقْلُومٍ». [راجع: ٢٢٣٩، أخرجه مسلم: ١٦٠٤].

حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَقَالَ: «فَلْيُسَلِّفْ فِي كُلِّ مَقْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَقْلُومٍ».

٢٢٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «فِي كُلِّ مَقْلُومٍ، وَوَزَنَ مَقْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَقْلُومٍ». [راجع: ٢٢٣٩، أخرجه مسلم: ١٦٠٤].

٢٢٤٢، ٢٢٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي الْمَخَالِجِ.

وحَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَخَالِجِ. حَدَّثَنَا خُصُّ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْمَخَالِجِ، قَالَ:

اِخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ بَيْنَ الْهَادِ وَأَبُو بُرْزَةَ فِي السَّلْفِ، فَبَعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ: فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالْفُتْرِ. وَسَأَلْتُ ابْنَ أَنَسٍ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ. [الحديث: ٢٢٤٢، المر: ٢٢٤٤، ٢٢٥٠]. [الحديث: ٢٢، المر: ٢٢٤٥، ٢٢٥٤].

قوله: (باب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن، وكأنه ينهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه ميكلا وبالمكس، وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز، وحله إمام الحرمين على ما يمد الكيل في مثله ضابطاً، وانفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاخ الحجاز وقضير العراق وأردب مصر، بل ميكال هذه البلاد في نفسها مختلفة فإذا أطلق صرف إلى الأغلب. وأورد فيه حديثين: أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حدثوه به عن ابن عيينة، قال في الأولى « من أسلف في شيء ففي كيل معلوم » الحديث، وقال في الثانية « من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم » ولم يذكر الوزن، وذكره في الثالثة. وصرح في الطريق الأولى بالإخبار بين ابن عيينة وابن أبي نجيح، وقوله « في شيء » اخذ منه جواز السلم في الحيوان إلخافاً للعدم بالكيل والمخالف فيه الحنفية، وسيأتي القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب. ثانيهما حديث ابن أبي أوفى.

قوله: (عن ابن أبي المجالد) كذا أبيه أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي المجالد، ومنهم من أورده على الشك محمداً وعبد الله، وذكر البخاري الروايات الثلاث، وأورده النسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عبد الله، وقال مرة « محمد » وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي إسحاق الشيباني فقال « عن محمد بن أبي المجالد » ولم يشك في اسمه، وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في المحدثين، وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله، وكذا قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى، ووثقه أيضاً يحيى بن معين وغيره، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد.

قوله: (اختلف عبد الله بن شداد) أي ابن الهاد الليثي، وهو من صفار الصحابة (وأبو بردة) أي ابن أبي موسى الأشعري.

قوله: (في السلف) أي لم يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا؟ وقد ترجم له كذلك في الباب الذي يليه.

قوله: (وسألت) أي أبرى) هو عبد الرحمن الخزامي أحد صفار الصحابة،

٢٢٤٧ ح	٣٥ - كتاب السلم	٤ - باب السلم في النخل	١١٨٨
--------	-----------------	------------------------	------

قوله: (قلت إلى من كان أصله عنده) أي السلم فيه، وسياهي من طريق سفيان بلفظ «قلت أكان لهم ذرع أو لم يكن لهم».

قوله: (ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستعمال وتقرير النبي ﷺ على ذلك.

قوله: (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني، وسفیان هو الثوري، وطريقه موصولة في «جامع سفیان» من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور، واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض، وهو قول أحد وإسحاق وأبي ثور، وبه قال مالك وزاد: ويقبضه في مكان السلم، فإن اختلفا فالقول قول البائع. وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي: لا يجوز السلم فيما له حل وموثة إلا أن يشترط في تسليمه مكاناً معلوماً. واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجوداً في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور، ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عنهم. وقال أبو حنيفة: لا يصح فيما يتقطع قبله، ولو أسلم فيما يعم فائقطع في حله لم ينسخ البيع عند الجمهور، وفي وجه الشافعية ينسخ، واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث، وهو قول مالك إن كان بغير شرط. وقال الشافعي والكويتيون: يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الدين بالدين. وفي حديث ابن أبي أوفى جواز بيعامة أهل الذمة والسلم إليهم، ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة، والاحتجاج بتقرير النبي ﷺ وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً يراسه لا يضره خالفه أصل آخر، ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الأبي في الباب الذي يليه، وزعم ابن بطال أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للسلم فيه، وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي إنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل، وأجاب ابن المنذر أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في النخل للمعين لا يجوز تعيين جوازه في غير المعين لأنهم فيه من غافلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لتلا بدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح، ويعتدل أن يريد بالسلم معناه اللغوي أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها نكاتها موصوفة في الذمة.

قوله: (وعن بيع الورق) أي بالذهب كما في الرواية الثانية.

قوله: (لساء) ينتع النون والمهمله والمدي أي تأخيراً، تقول نسات الدين أي أخرته نساء أي تأخيراً، وسياهي البحث في اشتراط الأجل في السلم في الباب الذي يليه، وحديث ابن عمر إن صح فمحمول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله، واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية، وقد روى أبو داود وابن ماجه من طريق النجاشي عن ابن عمر قال: «لا يسلم في نخل قبل أن يطلع، فإن رجلاً أسلم في حديقته نخل قبل أن تطلع فلم تطلع ذلك العام شيئاً، فقال المشتري هو في حتى تطلع، وقال البائع إنما بعثتك هذه السنة، فاختصا إلى رسول الله ﷺ فقال: اردد عليه ما أخضت منه ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه» وهذا الحديث فيه ضعف، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر، وقد حل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال، وقد روى ابن حبان والمحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعة ينتع السين المهمله وسكون العين المهمله بعدها نون أنه قال لرسول الله ﷺ: «هل لك أن تبعني غراً معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان. قال: لا أبيعك من حائط مسعى، بل أبيعك أوسقاً مسماة إلى أجل مسعى».

قوله: (أخبرنا عمرو) في رواية مسلم «عمرو بن مرة» وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة.

قوله: (فقال رجل ما يوزن) لم أقف على اسمه، وزعم الكرماني أنه أبو البخري نفسه لقوله في بعض طرقه «فقال له الرجل» بالتمسيف.

قوله: (فقال له رجل إلى جانب) لم أقف على اسمه.

وقوله: (حتى يمحور) بتقديم الراء على الزاي أي يحنط ويصان، وفي رواية الكشميهني بتقديم الزاي على الراء أي يوزن أو يفرص، وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك، وصوب عياض الأول ولكن الثاني البين بذكر الوزن وروايته في رواية النسفي «حتى يمحور» برأين الأولى ثبيلة ولكنه رواه بالثقل.

قوله: (وقال معاذ حدثنا شعبة) وصله الإسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به.

قوله: (قلت إلى من كان أصله عنده) أي السلم فيه، وسياهي من طريق سفيان بلفظ «قلت أكان لهم ذرع أو لم يكن لهم».

قوله: (ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستعمال وتقرير النبي ﷺ على ذلك.

قوله: (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني، وسفیان هو الثوري، وطريقه موصولة في «جامع سفیان» من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور، واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض، وهو قول أحد وإسحاق وأبي ثور، وبه قال مالك وزاد: ويقبضه في مكان السلم، فإن اختلفا فالقول قول البائع. وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي: لا يجوز السلم فيما له حل وموثة إلا أن يشترط في تسليمه مكاناً معلوماً. واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجوداً في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور، ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عنهم. وقال أبو حنيفة: لا يصح فيما يتقطع قبله، ولو أسلم فيما يعم فائقطع في حله لم ينسخ البيع عند الجمهور، وفي وجه الشافعية ينسخ، واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث، وهو قول مالك إن كان بغير شرط. وقال الشافعي والكويتيون: يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الدين بالدين. وفي حديث ابن أبي أوفى جواز بيعامة أهل الذمة والسلم إليهم، ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة، والاحتجاج بتقرير النبي ﷺ وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً يراسه لا يضره خالفه أصل آخر، ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الأبي في الباب الذي يليه، وزعم ابن بطال أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للسلم فيه، وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي إنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل، وأجاب ابن المنذر أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في النخل للمعين لا يجوز تعيين جوازه في غير المعين لأنهم فيه من غافلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لتلا بدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح، ويعتدل أن يريد بالسلم معناه اللغوي أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها نكاتها موصوفة في الذمة.

قوله: (وعن بيع الورق) أي بالذهب كما في الرواية الثانية.

قوله: (لساء) ينتع النون والمهمله والمدي أي تأخيراً، تقول نسات الدين أي أخرته نساء أي تأخيراً، وسياهي البحث في اشتراط الأجل في السلم في الباب الذي يليه، وحديث ابن عمر إن صح فمحمول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله، واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية، وقد روى أبو داود وابن ماجه من طريق النجاشي عن ابن عمر قال: «لا يسلم في نخل قبل أن يطلع، فإن رجلاً أسلم في حديقته نخل قبل أن تطلع فلم تطلع ذلك العام شيئاً، فقال المشتري هو في حتى تطلع، وقال البائع إنما بعثتك هذه السنة، فاختصا إلى رسول الله ﷺ فقال: اردد عليه ما أخضت منه ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه» وهذا الحديث فيه ضعف، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر، وقد حل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال، وقد روى ابن حبان والمحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعة ينتع السين المهمله وسكون العين المهمله بعدها نون أنه قال لرسول الله ﷺ: «هل لك أن تبعني غراً معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان. قال: لا أبيعك من حائط مسعى، بل أبيعك أوسقاً مسماة إلى أجل مسعى».

قوله: (أخبرنا عمرو) في رواية مسلم «عمرو بن مرة» وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة.

قوله: (فقال رجل ما يوزن) لم أقف على اسمه، وزعم الكرماني أنه أبو البخري نفسه لقوله في بعض طرقه «فقال له الرجل» بالتمسيف.

قوله: (فقال له رجل إلى جانب) لم أقف على اسمه.

وقوله: (حتى يمحور) بتقديم الراء على الزاي أي يحنط ويصان، وفي رواية الكشميهني بتقديم الزاي على الراء أي يوزن أو يفرص، وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك، وصوب عياض الأول ولكن الثاني البين بذكر الوزن وروايته في رواية النسفي «حتى يمحور» برأين الأولى ثبيلة ولكنه رواه بالثقل.

قوله: (وقال معاذ حدثنا شعبة) وصله الإسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به.

قوله: (قلت إلى من كان أصله عنده) أي السلم فيه، وسياهي من طريق سفيان بلفظ «قلت أكان لهم ذرع أو لم يكن لهم».

لذلك، وأن البخاري أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث على علاته. وفي الحديث الرد على من قال: إن الرهن في السلم لا يجوز، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن غير عن الأصمش «أن رجلاً قال لإبراهيم النخعي إن سميد بن جبير يقول: إن الرهن في السلم هو الربا المضمون، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث» وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن شاء الله تعالى. قال الموفق: رويت كرامة ذلك من ابن عمر والحسن والأوزاعي وإحدى الروايتين عن أحمد، ورخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَسْتُمْ بَيْنَهُنَّ لَأَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَّكَبُوا﴾ - إلى أن قال - فقرأنا مقبوضة ﴿البقرة: ٢٨٣﴾ واللفظ عام فدخل السلم في عمومه لأنه أحد نوعي البيع، واستدل أحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد «من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره» وجه الدلالة منه أنه لا يأمن ملاك الرهن في يده بملكون فيصير مستوفياً لحقه من غير السلم فيه، وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه «من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير فضائه» وإسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى العقد، والله أعلم.

٧- باب السَّلَمِ إِلَى أَجَلٍ مَقْلُومٍ

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَالْأَسْوَدُ وَالْحَسَنُ.

وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: لَا بَأْسَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسِعْرِ مَقْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَقْلُومٍ، مَا تَمَّ بِكَ ذَلِكَ فِي زَرْعٍ لَمْ يَمْ تَدْ صَلاَحُهُ.

٢٢٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَبِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَبِمَ النَّبِيُّ ﷺ النَّعِيَّةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الصَّامِرِ السُّتَيْنِ وَالْفَالِثِ، فَقَالَ: «اسْلِفُوا فِي الصَّامِرِ فِي كُلِّ مَقْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَقْلُومٍ».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَقَالَ: فِي كُلِّ مَقْلُومٍ، وَوَزَنَ مَقْلُومٌ. [راجع: ٢٢٣٩. أخرجه مسلم: ١٦٠٤].

٢٢٥٤، ٢٢٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سُهَيْبٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَجَالٍ قَالَ: أُرْسِلَنِي أَبُو بَرَّةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، فَسَأَلْتُهُمَا عَنْ السَّلَفِ، فَقَالَا: كَمَا نَصِيبُ الْمَغَانِمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ بَيْنَنَا انْبِطَافٌ مِنَ انْبِطَافِ الشَّامِ، فَسَلَفْتُهُمَا فِي الْجِنْدَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزُّبَيْبِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، قَالَ: قُلْتُ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. [راجع: ٢٢٤٢، ٢٢٤٣].

قوله: (باب السلم إلى أجل معلوم) يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحلال وهو قول الشافعية، ونذهب الأكثر إلى المنع، وحمل من أجاز الأمر في قوله: «إلى أجل معلوم» على العلم بالأجل فقط، فالتقدير عندنا من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول، أما السلم لا إلى أجل فجواز به طريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل وفيه الضرر فمع الحال أولى لكونه أبعد عن الضرر. وتعقب بالكتابة، وأجيب بالفرق: لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً.

قوله: (وبه قال ابن عباس) أي باختصاص السلم بالأجل.

وقوله: (وأبو سعيد) هو الخفري، و(الحسن) أي البصري، و(الأسود) أي ابن يزيد النخعي. فاما قول ابن عباس فوصفه الشافعي من طريق أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال: «أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسدق قد أحله الله في كتابه وأذن فيه» ثم قرأ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بَيْنَهُنَّ لَأَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَّكَبُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلاً. ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سيأتي. وأما قول أبي سعيد فوصفه عبد الرزاق من طريق نبيح بنون وموحدة ومهملة مصغر وهو المعتزلي بفتح المهملة

قوله: (وقال ابن عمر: لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يمد صلاحه) وصله مالك في «الموطأ» عن نافع عنه قال: «لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف» فذكر مثله وزاد أو ثمره لم يمد صلاحه» وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع غوره، وقد مضى حديث ابن عمر في ذلك مرفوعاً في الباب الذي قبله، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم.

قوله: (وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفیان حدثنا ابن أبي نجيح) هو موصول في «جامع سفیان» من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو المعنني عنه، وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التحديث لأن الذي قبله مذكور بالمنعنة. ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبيزى وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب.

٨- باب السَّلَمِ إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ

٢٢٥٦ - حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إسماعيل: أَخْبَرَنَا جُوَيْنَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانُوا يَتَّيَبُونَ الْعَزْوَورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ، فَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَنَةً. فَسَرَّهُ نَافِعٌ: إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا. [راجع: ٢١٤٣. أخرجه مسلم: ١٥١٤].

قوله: (باب السلم إلى أن تنتج الناقة) أورد فيه حديث ابن عمر في النهي عن بيع حبل الحبله وقد تقدمت مباحته في كتاب البيع، ويؤخذ منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسند إلى شيء يعرف بالعادة، خلافاً لما لك ورواية عن أحمد.

(خاتمة): اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثاً، المعلق منها أربعة والبقية موصولة، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكروية واقفه مسلم على تخريج حديثي ابن عباس خاصة، وفيه من الأكثر من الصحابة والتابعين ستة آثار.



١- باب الشُّعْبَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمَ

فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُعْبَةَ

٢٢٥٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ لِي كُلِّ مَا لَمْ يَنْتَسِمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُلُودُ، وَصُرِّفَتْ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ. [راجع: ٢٢١٣. أخرجه مسلم: ١٦٠٨ بالقطعة الأولى].

٦٩٧٨هـ، ٦٩٨٠هـ، ٦٩٨١هـ

قوله: (باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) أي هل تبطل بذلك شفعة أم لا؟ وسيأتي في كتاب «ترك الحيل» مزيد بيان لذلك.

قوله: (وقال الحكم: إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له). وقال الشعبي: من بيعت شفعة وهو شاهد لا يبرها فلا شفعة له) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة بلفظ: «إذا أذن المشتري في الشراء فلا شفعة له» وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة أيضاً بنحوه.

قوله: (عن عمرو بن الشريد) في رواية سفيان الثوري «ترك الحيل» عن إبراهيم بن ميسرة «سمعت عمرو بن الشريد» والشريد بفتح المعجمة وزن طويل صحابي شهير، وولده من أوساط التابعين، وروى عن ذكره في الصحابة، وماله في البخاري سرى هذا الحديث. وقد أخرج الترمذي معلقاً والنسائي وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه من أبيه ولم يذكر القصة، فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع، قال الترمذي: سمعت عمداً يعني البخاري يقول: كلا الحديثين عندي صحيح.

قوله: (ورفعت على سعد بن أبي وقاص لجاء المسور بن عخرمة فوضع يده على إحدى منكبي) في رواية سفيان المذكورة خلافة لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ابيع مني بيتي في دارك) أي الكاتين في دارك.

قوله: (فقال المسور: والله لفتحناهما) بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل للمسور أن يساعده على ذلك.

قوله: (أربعة آلاف) في رواية سفيان «أربعة مائة» وفي رواية الثوري في «ترك الحيل» «أربعة مائة» وهو يدل على أن المختار إذا كان بعشرة دراهم.

قوله: (منجمة أو مقطعة) شك من الراوي والمراد موزعة على أقساط معلومة.

قوله: (الجار أحق بسبقه) بفتح المهملة والقاف بعدها موحد، والسبق بالسين المهملة وبالصاد أيضاً ويعجز فتح القاف وإسكانها: القرب والملاصقة. ووقع في حديث جابر عند الترمذي «الجار أحق بسبقه» يتلوه في إذا كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً قال ابن بطال: استدل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة للجار، وأولاه غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيت ولذلك دعاه إلى الشراء منه قال: وأما قوله إنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جاراً فمردود فإن كل شيء قارب شيئاً قيل له جار، وقد قالوا لأمرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة انتهى. وتبعه في الخبر بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شخصاً شائعاً من منزل سعد، وذكر عمر بن شبة أن سعداً كان اتخذ درلين بالبلاط متجاблиين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لأي رافع فاشترىها سعد منه. ثم ساق حديث الباب. فاقضى كلامه أن سعداً كان جاراً لأي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكاً. وقال بعض الحنفية: يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقة ومجازه أن يقولوا بشفعة الجار لأن الجار حقيقة في الجوار مجاز في الشريك. وأجيب بأن محل ذلك عند التجرد، وقد قامت القرينة هنا على الجواز فاعتبر الجمع بين حديثي جابر وأبي رافع، فحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك، وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقاً لأنه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك، والذين قالوا بشفعة الجار فدموا الشريك مطلقاً ثم الماشرك في الطريق. ثم الجار على من ليس بمجاور، فعلى هذا فيتميز تأويل قوله: «أحق» بالمثل على الفضل أو التمتع ونحو ذلك، واحتج من من قبل بشفعة الجوار أيضاً بأن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لمنى معدوم في الجار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فدعت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه، وهذا لا يوجد في المقسوم. والله أعلم.

٣- باب أي الجوار أقرب

٢٢٥٩ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ج). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عِزْرَانَ

قوله: (كتاب الشفعة: بسم الله الرحمن الرحيم. السلم في الشفعة) كذا للمستطلي ومسط ما سوى البسمة للباقيين، وثبت للجميع «باب الشفعة فيما لم يقسم» والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها، وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج، وقيل من الزيادة، وقيل من الإعانة. وفي الشرح: انتقل حصّة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العرض للمسي. ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكارها.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) مر ابن زياد، وقد تقدمت الإشارة إلى روايته في «باب بيع الأرض» من كتاب البيوع والاختلاف في قوله: «كل ما لم يقسم» أو «كل مال لم يقسم» واللفظ الأول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلاً للقسمة بخلاف الثاني.

قوله: (فإذا وقعت الخلود وصرفت الطرق فلا شفعة) أي بينت مصارف الطرق وشواربها، كأنه من التصرف أو التصريف. وقال ابن مالك: معناه خلصت وبنات، وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة والمخلص من كل شيء. وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربة أو حائط، لا يجل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به» وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع، وصدره يشعر بثبوتها في المقتولات، وسياقه يشعر باختصاصها بالمقار وما فيه المقار. وقد أخذ بمضمونها في كل شيء مالك في روايته، وهو قول عطاء. وعن أحمد ثبتت في الحيوانات دون غيرها من المقتولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً «الشفعة في كل شيء» ورواه ثقات إلا أنه أصل بالإرسال، وأخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس بروايته. قال مياض: لو اقتصر في الحديث على القطعة الأولى لكانت فيه دلالة على سقوط الجوار، ولكن أضاف إليها صرف الطرق، والمترتب على أمرين لا يلزم منه ترتبه على أحدهما. واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة، وعلى ثبوتها لكل شريك. وعن أحمد لا شفعة للحي. وعن الشعبي: لا شفعة لمن لم يسكن للمصر.

(تسهيان): الأول: اختلف على الزهري في هذا الإسناد فقال مالك عن عبد أبي سلمة وابن المسيب مرسلان كذا رواه الشافعي وغيره ورواه أبو حاتم وملائجون عنه فوصله بذكر أبي هريرة أخرجه البيهقي، ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود، والمخفوظ روايته عن أبي سلمة عن جابر موصولاً وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلان وما سوى ذلك شذوذ ممن رواه. ويقوي طريقه عن أبي سلمة عن جابر متتابعة يحى بن أبي كثير له عن أبي سلمة عن جابر ثم ساق كذلك.

الثاني: حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله: «فإذا وقعت الخلود إلخ» مدرج من كلام جابر، وفي نظر لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجح وضعه.

٢- باب عرض الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ التَّبِعِ

وَقَالَ الْمُكَنَّى: إِذَا أِذْنُ لَهُ قَبْلَ التَّبِعِ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: مَنْ يَبْتَ شُفْعَةً، وَهُوَ شَاهِدٌ لَا يَبْرُهَا، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ.

٢٢٥٨ - حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِدْرِيسَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِدْرِيسُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَبَاءَ الْمُسَوْرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنكَبَيْ، إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا سَعْدُ ابْتَغِ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ، فَقَالَ سَعْدُ: وَاللَّهِ مَا أَبْتَاعُهُمَا، فَقَالَ الْمُسَوْرُ: وَاللَّهِ لَبِئْسَ عَهْدُهُمَا، فَقَالَ سَعْدُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَلْفٍ مَنجَمَةً، أَوْ مَقْطَعَةً، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا عَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَلَوْ لَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَبْقِهِ» مَا أُعْطِيَكَهَا

أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رحمه الله قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَارِضُ الْأَمِينُ، الَّذِي يُؤَدِّي مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبَةً نَفْسُهُ، أَخَذَ الْمُتَصَدِّقِينَ». [راجع: ١٤٣٨. أخرجه مسلم: ١٠٢٣، مطبوعاً.]

٢٢٦١ - حَدَّثَنَا مُسْتَدْرَجٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ بِنِ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رحمه الله قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، فَقُلْتُ: مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْقَصَلَ، فَقَالَ: «لَنْ - أَوْ: لَا - نَسْعُولَ عَلَى عَمَلِنَا مِنْ أَرَادَهُ». [راجع: ٤٣٤١، ٤٣٤٢، ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٦١٢٤، ٦١٢٣، ٧١٤٩، ٧١٥٦، ٧١٥٧، ٧١٧٢. أخرجه مسلم: ١٧٣٣، بقصة ليست في هذه الطرق، ولكنها في الإسارة: ٢١٤.]

قوله: (باب استئجار الرجل الصالح، وقول الله تعالى: ﴿إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَ الْأَمِينَ﴾) في رواية أبي ذر رضي الله عنه وأشار بذلك إلى قصد موسى عليه السلام مع ابنة شبيب، وقد روى ابن جرير من طريق شبيب الجبشي يفتح الجيم والموحدة بعدها حمزة مقصوراً أنه قال: اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم اختها ليأ، وكذا روى من طريق ابن إسحاق إلا أنه قال: اسم اختها شرقا وقيل ليأ. وقال غيره إن اسمها صفورا وعبراء وأنها كانتا توأماً، وذكر ابن جرير اختلافاً في أن أباهما هل هو شبيب النبي أو ابن أخيه أو آخر اسمه يثرون أو يثري أقوالاً لم يرجح منها شيئاً. وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَ الْأَمِينَ﴾ قال: قوي فيما يلي أمين فيما استودع. وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخرين أن أباهما سلماً عما رأيت من قوته وأمانته فذكرت قوته في حال السقي وأمانته في غرض طرفه عنها وقوله لما: امشي خلفي ودلي على الطريق، وهذا أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه رحمه الله فزوجه وأقام موسى معه يكفيه ويعمل له في رعاية غنمه.

قوله: (والحازن الأمين ومن لم يستعمل من أَرَادَهُ) ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الحازن الأمين أحد المتصدقين، وحديث الآخر في قصة الرجلين اللذين جاءا بطلبان من النبي ﷺ أن يستعملهما، والأول: قد مضى الكلام عليه في الفزاة، والثاني: سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام. قال الإسماعيلي: ليس في الحديثين جميعاً معنى الإجارة. وقال الداودي: ليس حديث الحازن الأمين من هذا الباب لأنه لا ذكر للإجارة فيه. وقال ابن التين: وإنما أراد البخاري أن الحازن لا شيء له في المال وإنما هو أجير. وقال ابن بطال إنما أدخله في هذا الباب لأن من استأجر على شيء فهو أمين فيه، وليس عليه في شيء منه ضمان إن فسد أو تلف إلا أن كان ذلك بتقصيره له وقال الكرماني: دخول هذا الحديث في باب الإجارة للإشارة إلى أن حازن مال الغير كالأجير لصاحب المال، وأما دخول الحديث الثاني في الإجارة فظاهر من جهة أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه غالباً لتحصيل الأجرة التي شرعت للعامل، والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقتها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠] فدخوله في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها ويكون لها على ذلك أجرة معلومة.

قوله في الحديث الثاني: (ومعي رجلا من الأشعرين، قال فقلت ما علمت أنهما يطلبان العمل) كذا وقع غرضاً، وسيأتي في استنباط المرتدين بهذا الإسناد بيته تماماً وفيه رحمه الله ومعني رجلا من الأشعرين وكلاهما سأل لي للعمل، فقلت: والذي يبتك ما اطلمت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل رحمه الله الحديث قوله: (قال لن أو لا نستعمل على عملنا من أَرَادَهُ) مذكراً ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها، وهو شك من الراوي هل قال لن أو قال لا، وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ «أولي» بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام مع كسرهما فعل مستقبل من الرولية، قال القطب الحلبي: فعلى هذه الرواية يكون لفظ «لا نستعمل» زائداً ويكون تقدير الكلام لن أولي على عملنا. وقد وقع هذا الحديث في «الأحكام» من طريق يزيد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ «لنا لا نولي على عملنا» وهو يقصد هذا التفسير والله أعلم. قال المهلب: لما كان طلب العمالة دليلاً على الحرص ابتني أن يمتزج

قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي جَارَتَيْنِ، فَلِأَيِّ أَهْمَا أَهْلِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَاباً». [راجع: ٢٥٩٥، ٦٠٢٠.]

قوله: (باب أي الجوار أقرب) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن لفظ «الجوار» في الحديث الذي قبله ليس على مرتبة واحدة.

قوله: (حدثنا حجاج) هو ابن منهال، وقد روى البخاري لحجاج بن محمد بواسطة، واشتركا في الرواية عن شعبة، لكنه سمع من ابن منهال دون ابن محمد.

قوله: (وحدثنا علي) كذا للأكثر غير منسوب، وفي رواية ابن السكن وكرمة علي بن عبد الله، ولابن شبرويه علي بن المديني. ورجح أبو علي الجبائي أنه علي بن سلمة البجلي يفتح اللام والموحدة بعدها قاف، وبه جزم الكلابياني وابن طاهر، وهو الذي ثبت في رواية المستملي، وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وإنما نسب من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المديني لأن السادة أن الإطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المديني أشهر من البجلي، ومن سادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصد به علي بن المديني.

(تبيينه): ساق المثن هنا على لفظ علي المذكور، وقد أخرجه المصنف في كتاب «الأدب» عن حجاج بن منهال وحده وساقه هناك على لفظه.

قوله: (حدثنا أبو عمران) هو الجبوني.

قوله: (سمعت طلحة بن عبد الله) جزم المزني بأنه ابن عثمان بن عبد الله بن معمر التيمي، وقال بعضهم هو طلحة بن عبد الله الخزامي لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثاً غير هذا، ويرجح ما قال المزني بأن المصنف أخرج حديث الباب في الطبعة من طريق غندر عن شعبة فقال: طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة رضي الله عنه وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب «الأدب» إن شاء الله تعالى. والجوار بضم الجيم وبكسرهما. وقوله: «قال لي أقربهما» يروى «قال أقربهما» بفتح حرف الجر، وهو بالرفع ويجوز الجر على إبقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أي أقرب الجارين، قال ابن بطال: لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لأن عائشة إنما سألت عن تبدأ به من جيرانها بالمدينة فأخبرها بأن الأقرب أولى، وأوجب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث أبي رافع يثبت شفعة الجوار فاستبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الأبعد للعلّة في مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بمشاركة الغير الأجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار والتصديق للدار.

(خاتمة): جميع ما في الشفعة ثلاثة أسانيد موصولة. الأول منها مكسر والآخران انفرد بهما المصنف عن مسلم. وفيه من الآثار اثنتان غير قصة للسور وأبي رافع مع سعد وهي موصولة والله أعلم.



٣٧ - كتاب الإجارة

قوله: (كتاب الإجارة. بسم الله الرحمن الرحيم. في الإجازات) كذا في رواية المستملي، وسقط للنسفي قوله: «في الإجازات» وسقط للباقيين «كتاب الإجارة» والإجارة بكسر أوله على المشهور وحكي ضمها، وهي لغة الإتيان يقال أجرته بالمد وغير المد إذا أتته، واصطلاحاً تملك منفعة رتبة يعرض.

١ - باب استئجار الرجل الصالح

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَ الْأَمِينَ﴾ [النقص: ٢٦]. وَالْعَارِضُ الْأَمِينُ، وَمَنْ لَمْ يَسْعُولْ مِنْ أَرَادَهُ.

٢٢٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ:

من الحرص فلذلك قال ﷺ: « لا تستعمل على عملنا من لرهه » وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الرلابة إما على سبيل التحريم أو الكراهة، وإلى التحريم جنح القرطبي، ولكن يستثنى من ذلك من تعين عليه.

٢- باب رعي الغنم على قرايط

٢٢٦٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: « مَا بَقِيَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ. فَقَالَ اصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ ».

قوله: (باب رعي الغنم على قرايط) على معنى البقاء وهي للسياة أو المعارضة، وقيل: إنها هنا للظرفية كما سنين.

قوله: (عمرو بن يحيى عن جده) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي.

قوله: (إلا رعي الغنم) في رواية الكشيبي « إلا راعي الغنم ».

قوله: (على قرايط لأهل مكة) في رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى « كنت أرحاها لأهل مكة بالقرايط » وكذا رواه الإسماعيلي عن النخعي عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى، قال سويد أحد رواة: يعني كل شاة بقرايط، يعني القرايط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم، قال إبراهيم الحريسي « قرايط » اسم موضع مكة ولم يرد القرايط من النقص، وصوبه ابن الجوزي فيما لابن ناصر خطا سويدا في تفسيره، لكن رجح الأول لأن أهل مكة لا يعرفون بها مكتأ يقال له قرايط. وأما ما رواه النسائي من حديث نصر بن حزن يفتح للمهله وسكون الزاي بعدها نون قال: « اختر أهل الإبل وأهل الغنم، فقال رسول الله ﷺ: بعت موسى وهو راعي غنمه، وبعث داود وهو راعي غنم، وبعث وإنا أرى غنم أملي ببلاد » فزعم بعضهم أن فيه ردا لتأويل سويد بن سعيد لأنه ما كان يرمي بالأجرة لأمله فيعين أنه أراد المكان فغير تارة لبلاد وتارة بقرايط. وليس الرد بجيد إذ لا مانع من الجمع بين أن يرمي أهله بشير أجرة ولغيرهم بأجرة، أو المراد بقوله: « أهلي » أهل مكة فيبعد الحخيران ويكون في أحد الحديثين بين الأجرة وفي الآخر بين المكان فلا ينافي ذلك والله أعلم. وقال بعضهم: لم تكن العرب تعرف القرايط الذي هو من الثقل، ولذلك جاء في الصحيح « يستخرون أرضا يذكرونها القرايط » وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح، قال العلماء: الحكمة في إلهام الأنبياء من رعي الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكفونهم من القيام بأمر أمتهن، ولأن في مخالفتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجهدوا بصدقها في المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفعها عنها من سبغ وغيره كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاملة ألنوا من ذلك الصبر على الأمة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فحبسوا كسرهم ووقروا بضعيفها وأحسنوا التعامل لما يكون تحملهم لشفقة ذلك أسهل مما لو كفروا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج على ذلك برعي الغنم، ونصحت الغنم بذلك كونها أضعف من غيرها، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط الإبل والبقر بالريط دونها في العادة المألوفة، ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع ابتعادا من غيرها. وفي ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتصريح بمشته عليه وعلى إخوانه من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الأنبياء.

قوله: (هاديا) زاد الكشيبي في روايته « غريتا » وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتية ساكنة ثم مثناة. وقوله: (لما راع بالهداية) كذا وقع في نفس الحديث، وهو مدرج من قول الزهري كما سنينه هناك ونحكي الخلاف في تسمية الهادي المذكور. وفي الحديث استجار المسلم الكافر على هداية الطريق إذا آمن إليه، واستجار الاثنين واحدا على عمل واحد.

٤- باب إذا استأجر أجيرا ليعمل له بعد ثلاثة أيام، أو بعد شهر، أو بعد سنة جاز، وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل.

٢٢٦٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْثَرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: « أَخْبَرَنِي غُرُورَةُ بْنُ الزُّهَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ ثَلَاثَ: وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ نِيسِ الدَّهْلِ، هَادِيًا غَرِيْبًا، وَهُوَ عَلَى دِينِ كَثَّارِ قُرَيْشٍ، فَلَدَعَا إِلَيْهِ راحِلَتَيْهِمَا، وَوَاغَدَا غَارَ نَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَاتَّاعَهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبَحَ ثَلَاثَ. » [راجع: ٢٢٦٦].

قوله: (باب إذا استأجر أجيرا ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز، وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل) أورد فيه طرفا من حديث عائشة المذكور، وفيه أنها واحدا الدليل براحتيهما بعد ثلاث، وتعقبه الإسماعيلي بأنه ليس في الخبر على أنها استأجرها على أن لا يعمل إلا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنها استأجرها وأبتدا في العمل من وقته بتسليمه راحلتيهما منها براعما ومغظطهما إلى أن يتبها لهما المخرج. قلت ليس في ترجمة البخاري ما ألزم به، والذي ترجم به هو ظاهر القصة، ومن قال بطلان الإجارة إذا لم يشرع في العمل من حين الإجارة هو المحتاج إلى دليل والله أعلم. وقد قال ابن المنير متعقباً على من اعترض على البخاري بذلك: إن الحكمة المقصودة بالإجارة المذكورة كانت على الدلالة على

من الحرص فلذلك قال ﷺ: « لا تستعمل على عملنا من لرهه » وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الرلابة إما على سبيل التحريم أو الكراهة، وإلى التحريم جنح القرطبي، ولكن يستثنى من ذلك من تعين عليه.

٢٢٦٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: « مَا بَقِيَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ. فَقَالَ اصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ ».

قوله: (باب رعي الغنم على قرايط) على معنى البقاء وهي للسياة أو المعارضة، وقيل: إنها هنا للظرفية كما سنين.

قوله: (عمرو بن يحيى عن جده) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي.

قوله: (إلا رعي الغنم) في رواية الكشيبي « إلا راعي الغنم ».

قوله: (على قرايط لأهل مكة) في رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى « كنت أرحاها لأهل مكة بالقرايط » وكذا رواه الإسماعيلي عن النخعي عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى، قال سويد أحد رواة: يعني كل شاة بقرايط، يعني القرايط الذي هو جزء من الدينار أو الدرهم، قال إبراهيم الحريسي « قرايط » اسم موضع مكة ولم يرد القرايط من النقص، وصوبه ابن الجوزي فيما لابن ناصر خطا سويدا في تفسيره، لكن رجح الأول لأن أهل مكة لا يعرفون بها مكتأ يقال له قرايط. وأما ما رواه النسائي من حديث نصر بن حزن يفتح للمهله وسكون الزاي بعدها نون قال: « اختر أهل الإبل وأهل الغنم، فقال رسول الله ﷺ: بعت موسى وهو راعي غنمه، وبعث داود وهو راعي غنم، وبعث وإنا أرى غنم أملي ببلاد » فزعم بعضهم أن فيه ردا لتأويل سويد بن سعيد لأنه ما كان يرمي بالأجرة لأمله فيعين أنه أراد المكان فغير تارة لبلاد وتارة بقرايط. وليس الرد بجيد إذ لا مانع من الجمع بين أن يرمي أهله بشير أجرة ولغيرهم بأجرة، أو المراد بقوله: « أهلي » أهل مكة فيبعد الحخيران ويكون في أحد الحديثين بين الأجرة وفي الآخر بين المكان فلا ينافي ذلك والله أعلم. وقال بعضهم: لم تكن العرب تعرف القرايط الذي هو من الثقل، ولذلك جاء في الصحيح « يستخرون أرضا يذكرونها القرايط » وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح، قال العلماء: الحكمة في إلهام الأنبياء من رعي الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكفونهم من القيام بأمر أمتهن، ولأن في مخالفتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجهدوا بصدقها في المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفعها عنها من سبغ وغيره كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاملة ألنوا من ذلك الصبر على الأمة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فحبسوا كسرهم ووقروا بضعيفها وأحسنوا التعامل لما يكون تحملهم لشفقة ذلك أسهل مما لو كفروا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج على ذلك برعي الغنم، ونصحت الغنم بذلك كونها أضعف من غيرها، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط الإبل والبقر بالريط دونها في العادة المألوفة، ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع ابتعادا من غيرها. وفي ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتصريح بمشته عليه وعلى إخوانه من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الأنبياء.

٣- باب استئجار المشركين عند الضرورة، أو: إذا لم يوجد أهل الإسلام.

وَعَامِلُ النَّبِيِّ ﷺ يَهُودُ خَيْبَرٍ

٢٢٦٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ ابْنِ الزُّهَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَاسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَابْنُ بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ نِيسِ الدَّهْلِ، ثُمَّ مِنْ نِيسِ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ، هَادِيًا غَرِيْبًا - النَّجَرِيْتُ: الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ - لَقَدْ غَمَسَ يَمِينَ جُلُوفِهِ فِي آلِ الْفَاصِ مِنْ الْإِبِلِ،

قوله: (باب إذا استأجر أجيراً) في رواية غير أبي ذر « من استأجر ».

قوله: (فيمن له الأجل) في رواية الأصيلي « الأجر » يسكون الجيم والراء، والأولى أوجه.

قوله: (ولم يبين العمل) أي هل يصح ذلك أم لا وقد مال البخاري إلى الجواز لأنه احتج لذلك فقال: لقوله تعالى: ﴿إني أريد أن أتحدثك إحدى ابني هاتين﴾ الآية، ولم يفصح مع ذلك بالجواز لأجل الاحتمال، ووجه الدلالة منه أنه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل، وإنما فيه أن موسى أجر نفسه من والد المرائين، ثم إنما تتم الدلالة بذلك إذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره، وقد احتج الشافعي بهذه الآية على مشروعية الإجارة فقال: ذكر الله سبحانه وتعالى أن نبياً من أنبيائه أجر نفسه حججاً سماة ملكاً بها بضع امرأة، وقيل: استأجره على أن يرعى له. قال المهلب: ليس في الآية دليل على جواز العمل في الإجارة لأن ذلك كان معلوماً بينهم وإنما حذف ذكره للعلم به. وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولاً وإنما أراد أن التخصيص على العمل باللفظ ليس مشروطاً، وأن المتبع المقاصد لا الألفاظ ويحتمل أن يكون المصنف أشار إلى حديث عتبة بن النثر بضم التثنية وتنشيد المهمل قال: «كنا عند رسول الله ﷺ قال: إن موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشرأ على عفة فوجه وطعام بطنه» أخرجه ابن ماجه وفي إسناده ضعف، فإنه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى، وقد أبعد من جواز أن يكون المهر شيئاً أضر غير الرعي، وإنما أراد شعيب أن يكون يرعى غنمه هذه المدة ويوزجه ابنته فذكر له الأمرين، وعلق الترتيب على الرعية على وجه المعاملة لا على وجه المعاقلة، فاستأجره لرعي غنمه بشيء معلوم بينهما ثم أنكره ابنته مهر معلوم بينهما.

قوله: (باجر) بضم الجيم (فلا) أي (يعطيه أجراً) هذا ذكره المصنف تفسيراً لقوله تعالى: ﴿على أن تاجرني﴾ وبذلك جزم أبو عبيدة في «المجاز» وتعبه الإسماعيلي بأن معنى الآية في قوله «على أن تاجرني» أي تكون في أجيراً، والتقدير على أن تاجرني نفسك.

قوله: (ومنه في التعزية أجرك الله) هو من قوله أبي عبيدة أيضاً «زاد بأجره أي يشك» وكأنه نظر إلى أصل المادة وإن كان المعنى في الأجر والأجرة مختلفاً.

٧- باب إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً

يُرِيدُ أَنْ يَقْضِيَ جَاراً

٢٢٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ - يَزِيدُ أَخْبَرَهُمَا عَلَى حَاجِبِهِ - وَعَمْرُوهُمَا قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ يَحْدُثُهُ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَانْطَلِقَا، فَوَجِدَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَقْضِيَ﴾ قَالَ سَعِيدٌ يَبْدُو هَكَذَا وَذَلِكَ يَدْبُو فَاسْتَقَامَ. قَالَ يَحْيَى: حَسِبْتُ أَنَّ سَعِيداً قَالَ: «وَلَمَسَحَهُ يَبْدُو فَاسْتَقَامَ» ﴿لَوْ لَيْتَ لَاتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ قَالَ سَعِيدٌ: «أَجْراً تَأْكُلُهُ». راجع: ٧٤. أخرجه مسلم: ٢٣٨٠، مطرولاً.

قوله: (باب إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً) يريد أن ينقض جازاً أورد فيه طرفاً من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر، وقد أورد مستوفى في «التفسير» بهذا الإسناد وبقي الكلام عليه مبيناً هناك إن شاء الله تعالى. وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا لقول موسى: ﴿لو شئت لاتخذت عليه أجراً﴾ أي لو تشارطت على عمله بأجرة معينة لنفعا ذلك. قال ابن المنير وقصد البخاري أن الإجارة تضبط بتعين العمل كما تضبط بتعين الأجل.

٨- باب الإجارة إلى يصفو النهار

٢٢٦٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَكُمْ وَمَنْ لَكُمْ أَهْلُ الْكِبَانِ، كَمْ لِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْراً، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غَدْوَةٍ إِلَى يَصْفُو الْكِبَانِ، يُعْطِيهِ أَجْراً، وَمَنْ لِي فِي النَّزْرِ: أَجْرُكَ اللَّهُ.

الطريق من غير زيادة على ذلك، ولا شك أنها تأخرت، قلت: ويؤيده أن الذي كان يرعى وراحلهما عامر بن فهيرة لا الدليل، وقال ابن المنير: ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا إيجاباً ولا نفيًا، وقد يحتمل في اللغة القصيرة لتدور القرو فيها ما لا يحتمل في اللغة الطويلة، وهذا مذهب مالك حيث حد الجواز في البيع بما لا تتغير السلة في مثله. واستبقت من هذه القصة جواز إجارة الدار مدة معلومة قبل عيها أول المدة، وهو مبني على صحة الأصل فيلحق به النزع. والله أعلم.

٥- باب الأجر في الغزو

٢٢٦٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ صفوانِ ابْنِ يَحْيَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَيْشَ الْعُسْطَرَةِ، فَكَانَ مِنْ أَوْلَى أَهْمَالِي فِي نَفْسِي، فَكَانَ لِي أَجْرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَصَحَّ أَحَدُهُمَا إصْبَعٌ صَاحِبِهِ، فَاتَّزَعُ إصْبَعُهُ فَأَلْتَزَمْتُ يَدَهُ فَسَقَطَتْ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، وَقَالَ: «الْهَدَغُ إصْبَعُهُ فِي يَدِكَ تَقْضِيهَا» - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ - كَمَا يَقْضِيهِ الْفَحْلُ ٥٤. راجع: ١٨٤٨. أخرجه مسلم: ١٦٧٤ مختصراً بإسلاف وكذا هو في القصة ٢٢٢٢.

٢٢٦٦ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ جَدِّهِ، بِمَعْنَى هَذِهِ الصَّفَةِ: أَنَّ رَجُلًا غَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَلْتَزَمَتْ يَدَهُ، فَأَخْبَرَهَا أَبُو بَكْرٍ ﷺ.

قوله: (باب الأجر في الغزو) قال ابن بطال: استأجر الأخير للخدمة وكتابة مونة العمل في الغزو وغيره سواء أهدب ويحصل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وإن كان القصد به تحصيل الأجر فلا ينافي ذلك الاستمارة بمن يجند المجاهد، ويكتبه كثيراً من الأمور التي لا يتماطلها بنفسه.

قوله: (عن صفوان بن يحيى) في رواية همام الماضية في الحج «حدثني صفوان بن يحيى».

قوله: (العسرة) بضم العين وسكون السين المهملتين هي غزوة تبوك، وسيأتي الكلام على الحديث في «الذبات» ورواية همام المذكورة مختصرة.

قوله: (فألتزم) أي اسقط.

قوله: (فألتزم) أي لم يعمل له دية ولا قصاصاً.

قوله: (تقضيها) يفتح الضاد المعجمة وماضيه بكسرهما والاسم المقضى بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة وهو الأكل باطراف الأستار، والفعل المذكور من الإبل وغنمه.

قوله: (قال ابن جريج إلخ) هو بالإسناد المذكور إليه، وهذه الزيادة التي عن أبي بكر الصديق وقعت هنا فقط.

قوله: (عن جده) كذا للجميع، وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج. وقال أبو حاتم «عن ابن جريج عن أبيه عن جده عن أبي بكر» زاد فيه «عن أبيه» أخرجه الحاكم أبو أحمد في «الكنز» وابن شاميين في «الصحابة». وعبد الله بن أبي مليكة منسوب إلى جده وقيل: إلى جد أبيه فإنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي وله صحبة، ومنهم من زاد في نسبه «عبد الله بن عبيد الله بن زهير» وقال إن الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير، فعلى الأول فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن أبي بكر، وعلى الثاني هو من رواية عبد الله بن زهير، ويتردد غود الضمير في قوله: «عن جده» على من يسود على الخلاف للذكور، وزعم مغنطاني أن الطريق التي أخرجهما البخاري مقطعة في موضعين، وليس كما زعم. والله أعلم.

٦- باب إذا استأجر أجيراً فيمن له الأجل ولم يبين العمل

لقوله: ﴿إني أريد أن أتحدثك إحدى ابني هاتين﴾ إلى قوله: ﴿والله على ما نقول وكيل﴾ (القصص: ٢٧-٢٨).

يأجر فلاناً: يعطيه أجراً، ومنه في النرية: أجره الله.

النَّهَارَ عَلَى قِيَرَاظٍ؟ فَعَمِلْتُ الْيَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَفْعَلُ لِي مِنْ يَصِفُ النَّهَارَ إِلَى قِيَرَاظٍ، فَعَمِلْتُ الْيَهُودُ عَلَى قِيَرَاظٍ قِيَرَاظٍ، ثُمَّ عَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيَرَاظٍ، ثُمَّ أَتَمَّ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيَرَاظَيْنِ قِيَرَاظَيْنِ، فَفَعِلَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلَى عَطَاءً، فَقَالُوا: هَلْ تَقْضِيكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَلَذَلِكَ فَطَلَيْتُ أَوَّلِيهِ مِنْ أَشَاءَ. [راجع: ٥٥٧].

قوله: (باب الإجارة إلى نصف النهار) أي من أول النهار، وترجم في الذي بعده «الإجارة إلى صلاة العصر» والتقدير أيضاً أن الابتداء من أول النهار. ثم ترجم بعد ذلك «باب الإجارة إلى الليل» أي إلى دخول الليل، وقيل: أراد البخاري إثبات صحة الإجارة بأجر معلوم إلى أجل معلوم من جهة أن الشارع ضرب لكل بذلك ولو لا الجواز ما أقره. ويحتمل أن يكون الغرض من كل ذلك إثبات جواز الاستعجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعاً لتزعم من يتزعم أن أقل المعلوم أن يكون يوماً كاملاً.

قوله: (مطلقكم ومثل أهل الكتابين) كذا في رواية أيوب، والمراد بأهل الكتابين اليهود والنصارى.

قوله: (كمثل رجل) في السياق حذف تقديره مثلكم مع نيكم ومثل أهل الكتابين مع أنبيائهم كمثل رجل استأجر، فإثبات مضروب للأمة مع نيهم والمثل به الأجراء مع من استأجرهم.

قوله: (على قيراط) زاد في رواية عبد الله بن دينار «على قيراط قيراط» وهو المراد.

قوله: (فعملت اليهود) زاد ابن دينار «على قيراط قيراط» وزاد الترمذي حين سالم عن أبيه كما تقدم في «الصلاة» إذا انتصف النهار عجزوا فاعطوا قيراطاً قيراطاً» وكذا وقع في بقية الأهم، والمراد بالقيراط النصيب وهو في الأصل نصف فائق والفتق سدس درهم.

قوله: (إلى صلاة العصر) يحتمل أن يراد به أول وقت دخولها، ويحتمل أن يراد أول حين الشروع فيها، والثاني يرجع الإشكال السابق في المواثيق على تقدير تسليم أن الوقتين متساويان، أي ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب، فكيف يصح قول النصارى إنهم أكثر عملاً من هذه الأمة؟ وقد قلعت هناك حجة أجوبة عن ذلك فلتراجع من ثم، ومن الأجوبة التي لم تقدم أن قائل «ما لنا أكثر عملاً» اليهود خاصة ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ «فقال أهل التوراة» ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك، أما اليهود فلأنهم أطول زمناً فيستأجر من اليهود لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جيباً أشار إلى ذلك الإسماعيلي، ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها وأشار إلى ذلك ابن القفال وابن العربي، وقد قلعتنا أنه لا يحتاج إليه لأن الله تعالى بين الظهر والعصر أكثر من المدة التي بين العصر والمغرب، ويحتمل أن تكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع: فالقاتل نحن أكثر عملاً اليهود، والقاتل نحن أقل أجراً النصارى وفيه بعد. وحكى ابن التين أن معناه أن عمل الفريقين جيباً أكثر وزيانهم أطول، وهو خلاف ظاهر السياق.

قوله: (فغضب اليهود والنصارى) أي الكفار منهم.

قوله: (مالنا أكثر عملاً وأقل عطاءً) ينصب أكثر وأقل على الحال كقولهم تعالى ﴿فما لهم من التذكرة معرضين﴾ [الملك: ٤٩] وقد تقدمت مباحث هذه الجملة في كتاب المواثيق.

قوله: (من حَقِّكم) أطلق لفظ «الحق» بقصد المائلة وإلا فالكل من فضل الله تعالى.

قوله: (فذلك فضلي أوتيته من أشاء) فيه حجة لأمل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الإحسان منه جل جلاله.

قوله: (باب الإجارة إلى صلاة العصر) أي حَقِّكم.

قوله: (باب الإجارة إلى صلاة العصر) أي حَقِّكم.

قوله: (باب الإجارة إلى صلاة العصر) أي حَقِّكم.

قوله: (باب الإجارة إلى صلاة العصر) أي حَقِّكم.

قوله: (باب الإجارة إلى صلاة العصر) أي حَقِّكم.

قوله: (باب الإجارة إلى صلاة العصر) أي حَقِّكم.

قوله: (باب الإجارة إلى صلاة العصر) أي حَقِّكم.

وَأَسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَاهِمَا، فَذَلِكَ مَطْلَهُمْ وَمَعْلًا قَالُوا مِنْ هَذَا النُّورِ .

[راجع: ٢٥٥٨].

قوله: (باب الإجارة من العصر إلى الليل) أي من أول وقت العصر إلى أول دخول الليل أورد فيه حديث أبي موسى وقد مضى سنده ومثته في «المواقيت»، وشيخه أبو كريب المذكور هناك هو محمد بن العلاء المذكور هناك، ويريد بالموحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أبي بردة.

قوله: (كعمل رجل استأجر قوماً) هو من باب القلب والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل، أو هو من باب التشبيه بالربك.

قوله: (يعملون يوماً إلى الليل) هذا مغاير لحديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وإنما حدثنا سيقا في قصتين، نعم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية أبي موسى، فوجهها الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار، لكن يشتمل أن تكون القصةان جميعاً كانت عند ابن عمر فحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكونوا غضبوا أولاً فقالوا ما قالوه إشارة إلى طلب الزيادة، فلما لم يعطوا قدراً زائداً تركوا فقالوا: لك ما عملنا باطل انتهى، وفيه مع بعده مخالفة لمصرع ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد فيها: «قالوا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطيتنا قيراطاً واحداً ونحن كنا أكثر عملاً» فيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك، إلا أن يعمل قولهم أعطيتنا أي أمرت لنا أو وعدتنا، ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه، ولا يخفى أن الجمع يكونهما قصتين أوضح، وظاهر لفظ الذي في حديث أبي موسى أن الله تعالى قال لليهود آمناؤا بي وبرزسلي إلى يوم القيام فآمنوا بموسى إلى أن يمت عيسى فكفروا به وذلك في قدر نصف المدة التي من مبعث موسى إلى قيام الساعة، فقولهم: «لا حاجة لنا إلى أجر» إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم، وهذا هو إطلاق القول وإرادة لازمه، لأن لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الإيمان، وقولهم: «وما عملنا باطل» إشارة إلى إبطاء عملهم بكفرهم بعيسى، إذ لا يتفهم الإيمان بموسى وحده بعد مبعث عيسى، وكذلك القول في النصاري إلا أن فيه إشارة إلى أن مذهبهم كانت قدر نصف المدة فأنصروا على نحو الربع من جميع النهار، وقوله: «ولكم الذي شرطت» زاد في رواية الإسماعيلي «الذي شرطت هؤلاء من الأجر» يعني الذين قبلهم، وقوله: «فلما بقي من النهار شيء يسير» أي بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا، وقوله: «واستكملوا أجر الفريقين أي بملكاتهم بالأنياء الثلاثة، وتضمن الحديث الإشارة إلى قصر المدة إلى بقيت من الدنيا وسيأتي الكلام عليه في قوله: «بمثأ أنا والساعة كهاتين».

قوله: (حتى إذا كان حين صلاة العصر) هو بنصب حين ويجوز فيه الرفع.

قوله: (واستكملوا أجر الفريقين كليهما) كذا أبي فرغويه، وحكى ابن

التين أن في روايته «كلاهما» بالرفع وخطأ، وليس كما زعم بل له وجه.

قوله: (فذلك مطلمهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) في رواية الإسماعيلي «فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله» واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الألف لأنه يقتضي أن مدة اليهود نظير مدتي النصاري والمسلمين، وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى مبعث النبي ﷺ كانت أكثر من ألفي سنة، ومدة النصاري من ذلك مستأفة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعاً، وتضمن الحديث أن أجر النصاري كان أكثر من أجر اليهود لأن اليهود عملوا نصف النهار بقيراط والنصارى نحو ربع النهار بقيراط، ولعل ذلك باعتبار ما حصل لن آمن من النصاري بموسى وعيسى فحصل لهم تضييف الأجر مرتين، بخلاف اليهود فإنهم لما بعث عيسى كفروا به. وفي الحديث تفضيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة عملها. وفيه جواز استدامة صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس، وفي قوله: «فلما بقي من النهار شيء يسير» إشارة إلى قصر مدة المسلمين بالنسبة إلى مدة غيرهم، وفيه إشارة إلى أن العمل من الطوائف كان مساوياً في المقدار، وقد تقدم البحث في ذلك في المواقيت مشروحاً.

١٢- باب من استأجر أجيراً فترك أجرته، فعمل فيه المستأجر فزاد، أو من عمل في مال غيره فاستفضل

٢٢٧٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي سَالِمُ

بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنْتَ لِقَاءُ لِقَاءٍ رَهْطٍ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَتَّى أَوْزَا أَلَمَيْتَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ، فَانْحَزْتَ صَخْرَةً مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا

يُنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَهْلِكُمْ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ كَانِ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَكُنْتُ لَا أَغْنِي قَلْبَهُمَا أَهْلًا وَلَا

مَالًا، فَكَيْفَ يَكُونُ لِي قَلْبُهُمَا يَوْمًا، فَلَمْ أَرِحْ عَلَيْهِمَا حَتَّى نَفَا، فَحَلَبْتُ لَهُمَا غُرْقَهُمَا فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْنِي قَلْبَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا، فَلَبِثْتُ وَأَقْدَحْتُ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِغَاظَهُمَا حَتَّى يَرَوْا الْفَجْرَ، فَاسْتَقْبَلَا فَرَسِي وَغَرِقُوا، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَقُلْتُ ذَلِكَ الْبَيْعَةَ وَجْهَكَ فَفَرَجَ غَنَا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ

هَذِهِ الصَّخْرَةِ، فَأَنْفَرَجْتَ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بَنَتٌ عَمَّ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِيهَا فَانْتَمَتَ مِنِّي، حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السَّنِينَ، فَجَاءَنِي فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِائَةً دِينَارٍ عَلَى أَنْ تَعْلِيَ بَيْتِي وَيَتَنَ نَفْسِيهَا، فَقُلْتُ حَتَّى إِذَا قَلَدْتُ عَلَيْهَا

قَالَتْ: لَا أَجِلُ لَكَ أَنْ تَقْرَعَ الْحَاصِمَ إِلَّا بِخَطْبِي، فَتَعَرَّجْتُ مِنَ الْوُفُوعِ عَلَيْهَا، فَانْصَرَفَتْ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ وَكَرِهْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أُعْطِيْتُهَا، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَقُلْتُ الْبَيْعَةَ وَجْهَكَ فَفَرَجَ غَنَا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَأَنْفَرَجْتَ الصَّخْرَةَ غَيْرَ أَنَّهُمْ

لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنْهَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَقَالَ الْفَالِثُ: اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَةً فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ، فَفُتِرَتْ أَجْرُهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَفْوَالُ، فَجَاءَنِي بِمَدٍّ حِينَ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدَّ إِلَيَّ أَجْرِي، فَقُلْتُ لَهُ: كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ، مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ وَالرَّقِيقِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَعْزِئْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا اسْتَعْزِئُ بِكَ، فَأَعَادَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْجَلَهُ فَلَمْ يَزَلْ مَا نَحْنُ فِيهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَقُلْتُ ذَلِكَ الْبَيْعَةَ وَجْهَكَ فَفَرَجَ غَنَا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَأَنْفَرَجْتَ الصَّخْرَةَ فَتَرَجُّوا يَسْتَحْشُونَ . [راجع: ٢٢١٥. أخرجه مسلم:

٢٢٧٢].

قوله: (باب من استأجر أجيراً فترك أجرته) في رواية الكشيبي «فترك الأجير أجره».

قوله: (فعمل فيه المستأجر) أي انجر فيه أو زرع (فزاد) أي ربح.

قوله: (ومن عمل في مال غيره فاستفضل) هو من عطف الغلام على الخاص، لأن العامل في مال غيره أهم من أن يكون مستأجر أو غير مستأجر، ولم يذكر للمصنف الجواب إشارة إلى الاحتمال كعادته. ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطلق عليهم الغار، وقد تقدم من وجه آخر قريباً. وقد تعقب المذهب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم له، وإنما انجر الرجل في أجر أجيره ثم أعطاه له على سبيل التبرع، وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة، وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب البيع وسيأتي شرحه مستوفى في أواخر أحداث الأنبياء إن شاء الله تعالى.

قوله في هذه الرواية: (لا أحرق) هو من التفريق بالعين المعجمة والموحدة وآخره قاف: شرب العشي وضبطوه بفتح الحزنة أغني عن الثلاثي، إلا الأصيلي فبضمها من الرباعي وخطؤه.

قوله: (وأهلاً ولا مالاً) المراد بالأهل ماله من زوج وولد وبالمال ماله من رقيق وخدم، وزعم الداودي أن المراد بالمال الدواب وتعقوه وله وجه.

قوله: (فكافى) بفتح النون والهمزة مقصوراً بوزن سمي أي بعد وفي رواية كريمة والأصلي «فنا» بمد النون بوزن جاء وهو بمعنى الأول.

وقوله: «لم أرح» بضم المزة وكسر الراء.

وقوله: «يرق الفجر» بفتح الراء أي أضاء.

وقوله: (فالفرج) بالوصل وضم الراء وبهزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الانفراج.

وقوله: (كل ما ترى من أجلك) كنا للكشميهي، ولأبي المروزي وللبيهقيين «من أجرك» ولكل وجه.

١٣ - باب من آجر نفسه ليحمل على ظهره، ثم تصدق به، وأجر الحمال

٢٢٧٣ - حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَيْدِ الْقُرْبِيِّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالْمَنْتَقَةِ نَطْلُقُ أَحَدَنَا إِلَى السُّوقِ لِيَحْمِلَ قَهْمِيهِ الْمُدَّ، وَإِنْ يَغْضِبُهُمْ لِمَا لَمْ يَأْتُوا. قَالَ: مَا قَرَأَ إِلَّا نَفْسَهُ. [رواه: ١٤١٥، أخرجه مسلم: ١٠١٨]

قوله: (باب من آجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به) في رواية الكشميهي «ثم تصدق منه»

وقوله: (وأجر الحمال) أي وباب أجر الحمال.

قوله: (حدثنا أبي) هو الأموي صاحب المغازي. وقوله: «عن شقيق» هو أبو واثل، وقوله: «فيحامل» أي يطلب أن يحمل بالأجرة، قوله: «بلد» أي يحمل الشاع بالأجرة وهي مد من طعام، والحاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين، والمراد هنا أن الحامل من أحدهما والأجرة من الآخر كالمساكة والمزوجة، ووقع للنسائي من طريق منصور عن أبي واثل «ينطلق أحدهما إلى السوق فيحمل على ظهره».

قوله: (وإن لبعضهم مائة ألف) هذه اللام للتأكيد وهي ابتداء لدخولها على اسم إن وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَمِزَةٌ﴾ [التذات: ٢٦] ومراده أن ذلك في الوقت الذي حدث به، وقد تقدم في الزكاة بلفظ «وإن لبعضهم اليوم مائة ألف» زاد النسائي «وما كان له يومئذ درهم» أي في الوقت الذي كان يحمل فيه

قوله: (قال ما نراه إلا لنفسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الأعشى أن قال ذلك هو أبو واثل الراوي للحديث عن أبي مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة.

١٤ - باب أجر السمسرة

وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحَسَنُ بِأَجْرِ السَّمْسَارِ بَأْسًا.

وقال ابن عباس: لا بأس أن يقول: بيع هذا القوب، فما زاد على ذلك وكذا فهو لك.

وقال ابن سيرين: إذا قال: بعه بكذا، فما كان من ربح فهو لك، أو تبني وتبنيك، فلا بأس به.

وقال النبي ﷺ: «المسلمون عند شروطهم».

٢٢٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَلَقَّى الرَّجُلَانِ، وَلَا يَبِيعَ خَاصِرَ بِلَادٍ.

قلت: يا ابن عباس، ما قوله: «لا يبيع خاصر بلاده». قال: لا يكون له ميسرأراً. [رواه: ٢١٥٨، أخرجه مسلم: ١٥٢١]

قوله: (باب أجر السمسرة) أي حكمه وهي مهملة.

قوله: (ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأساً) أما قول ابن سيرين وإبراهيم فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ «لا بأس بأجر

السمسار إذا اشترى يد بيد» وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة أيضاً بلفظ «سئل عطاء من السمسرة فقال لا بأس بها» وكان المصنف أشار إلى الرد على من كرهها، وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين.

قوله: (وقال ابن عباس: لا بأس أن يقول بيع هذا القوب، فما زاد على ذلك وكذا فهو لك) وصله ابن أبي شيبة من طريق عطاء بن رباح، وهذه أجرة سمسرة أيضاً لكنها مجهولة ولذلك لم يجرها الجمهور وقالوا: إن باع له على ذلك فله أجر مثله، وحل بعضهم إجازة ابن عباس على أنه أجراه بجرى المقارن، وبذلك أجاب أحمد وإسحاق ونقل ابن التين أن بعضهم شرط في جوازه أن يعلم الناس ذلك الوقت أن نمن السمسرة يساوي أكثر مما سمي له، وتعبه بأن الجبل بمقدار الأجرة باق.

قوله: (وقال ابن سيرين: إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح لك أو بقي وبنيك فلا بأس به) وصله ابن أبي شيبة أيضاً من طريق بونس عنه، وهذا أشبه بصورة المقارن من السمسار.

قوله: (وقال النبي ﷺ: المسلمون عند شروطهم) هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر، وقد جاء من حديث عمرو بن عوف المزني فخرجه إسحاق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظه وزاد «إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقولون أمره، وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بموحدة عن أبي هريرة بلفظه أيضاً دون زيادة كثير فزاد بلفظه «والصلح جائز بين المسلمين» وهذه الزيادة أخرجهما الدررقي والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة، ولابن أبي شيبة من طريق عطاء «بلغنا أن النبي ﷺ قال: المؤمنون عند شروطهم» وللدررقي والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد «ما وافق الحق».

(تعبه): عن ابن التين أن قوله: «وقال النبي ﷺ المسلمون على شروطهم» بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك فهم، وقد تعبى القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا. ثم أورد المصنف حديث ابن عباس للناسي في البيع «والمراد منه قوله في تفسير المنع لبيع الحاضر بالبدني» أن لا يكون له سمساراً «فإن مفهومه أنه يجوز أن يكون سمساراً في بيع الحاضر للحاضر ولكن شرط الجمهور أن تكون الأجرة معلومة، وعن أبي حنيفة إن دفع له ألفاً على أن يشتري بها بئراً بأجرة عشرة فهو فاسد، فإن اشترى فله أجرة المثل ولا يجوز ما سمي من الأجرة. وعن أبي ثور إذا جمل له في كل ألف شيئاً معلوماً لم يجوز لأن ذلك غير معلوم فإن عمل فله أجر مثله، وحجة من منع أنها إجارة في لأمد غير معلوم، وحجة من أجازها أنه إذا عين له الأجرة كفى ويكون من باب الجمالة. والله أعلم.

١٥ - باب هل يؤاجر الرجل نفسه

من مشرك في أرض العرب؟

٢٢٧٥ - حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ: حَدَّثَنَا عِيَابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ وَجْلاً قُبَاً، فَتَمَلَّطُ لِلْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ، فَاجْتَمَعَ لِي عِدَّةٌ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَضَّاهُ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَقْبِضُكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمَعْمَرٍ. فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تَبُتَ. فَلَا. قَالَ: وَإِنِّي لَمَتِّ ثُمَّ تَبُتُ. فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي قَمٌ مَالٌ وَوَلَدٌ، فَأَقْبِضُكَ. فَأَنَزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ: لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا﴾. [ص: ٧٧، [رواه: ٢٠٩١، أخرجه مسلم: ٢٧٩٥].

قوله: (باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض العرب) أورد فيه حديث خباب وهو إذا ذك مسلم في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك، وكان ذلك بمكة وهي إذ ذاك دار حرب والمطلوع النبي ﷺ على ذلك وأقره، ولم يجزم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون الجواز مقيداً بالضرورة، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومنازلتهم وقيل الأمر بعدم إذلال المؤمن نفسه، وقال المذهب: كره أهل العلم ذلك إلا للضرورة بشرطين: أحدهما: أن يكون عمله فيما يعمل للمسلم فعله، والآخر: أن لا يبيعه على ما يعود ضرره على المسلمين. وقال ابن المنذر: استقرت المذاهب على أن

الصناع في حوائثهم يبرز لهم العمل لأهل الذمة ولا يمد ذلك من الذلة، بخلاف أن يمنعه في منزله ويطريق التبعية له والله أعلم. وقد تقدم حديث خبيب في البيع، ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة مريم.

١٦ - باب ما يُعطى في الرقبة على أحياء العرب بفاتحة الكتاب

وقال ابن عباس، عن النبي ﷺ: «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله».

وقال الشعبي: لا يشترط المعلم، إلا أن يُعطى شيئاً قليلاً.

وقال الحكم: لم أسمع أحداً كره أجر المعلم.

وأعطى الحسن ذراهم عشرة.

ولم ير ابن سيرين بأجر القسم بأماً.

وقال: كان يقال: السحت: الرشوة في الحكم، وكانوا يعطون على الخصوص.

٢٢٧٦ - حدثنا أبو الثعمان: حدثنا أبو عروبة، عن أبي بشر، عن أبي المؤكل، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حيٍّ من أحياء العرب، فاستصافوهم فلبسوا أن يعطوهم، فلدغ سيد ذلك الحي فسقوا له بكل شيء لا يتغنى شيء، فقال بعضهم: لو أنتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لقلنا أن يكون عند بعضهم شيء، فأنوهم فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا ليرج، وسنبتا له بكل شيء لا يتغنى، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إني لأبقي، ولكن والله لقد استصفاكم فلم تعطينا، فما أنا برأي لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يغزل عليه ويقر: «الحمد لله رب العالمين». فكاننا نلصق من جلال، فانطلق يمشي وما به قلبية. قال: فأنوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: أليسوا، فقال الولي ركن: لا تفعلوا حتى تأتي النبي ﷺ، فذكر له الذي كان، فنظروا فأثروا، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: «وما يهريك أنها رقية». ثم قال: «قد أصبتم، أليسوا، واضربوا لي معكم سهماً». فصحك النبي ﷺ.

قال أبو عبد الله: وقال شعبة: حدثنا أبو بشر: سمعت أبا المؤكل: بهذا. [التر: ٥٥٠٧، ٥٥٣٦، ٥٧٤٩]. أخرجه مسلم: ٢٢٠١ بلفظ مختصر.

قوله: (باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب بفاتحة الكتاب) كذا ثبت هذه الترجمة للجميع، والأحياء بالفتح جمع حي والمراد به طائفة من العرب خصوصاً، قال المصنف في «الأنساب»: الشعب والحي بمعنى، وسمي الشعب لأن القبيلة تشعب منه. وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الأمكنة ولا باختلاف الأجناس، وتبيلده في الترجمة بأحياء العرب يشعر بمحصره فيه، ويمكن الجواب بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره، وقد ترجم عليه في الطب «الشروط في الرقية بقطيع من الغنم» ولم يقيد بشيء، وترجم فيه أيضاً «الرقيا بفاتحة الكتاب» والرقية كلام يستثنى به من كل عارض أشمل إلى ذلك ابن مسعود، وسياقي عتيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال ابن عباس عن النبي ﷺ: أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله) هذا طرف من حديث وصله للواف رحه الله في الطب، واستدل به للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وخالف الحنفية فمنعوه في التعليم ولجأزوه في الرقي كاللواء، قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله، وهو القياس في الرقي إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر، وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب،

وسياق القصة التي في الحديث يلقي هذا التأويل. وإدعى بعضهم نسخة بالأحاديث الواردة في الوحيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره، وتعقب بأنه إثبات للنسخ بالاحتمال وهو مسرود، ويأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالنسخ على الإطلاق بل هي وقائع أحوال عملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة، كحديثي الباب، ويأن الأحاديث المذكورة أيضاً ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة وسيكون لنا عودة إلى البحث في ذلك في كتاب النكاح في «باب الترويج على تعليم القرآن».

قوله: (وقال الشعبي: لا يشترط المعلم، إلا أن يعطى شيئاً قليلاً)، وقال الحكم: لم أسمع أحداً كره أجر المعلم، وأعطى الحسن ذراهم عشرة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بلفظ «وإن أعطي شيئاً قليلاً» وأما قول الحكم فوصله البيهقي في «الجمليات» حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية بن قرة عن أجر المعلم فقال: أرى له أجرًا، وسألت الحكم فقال: ما سمعت قبيهاً يذكره. وأما قول الحسن فوصله ابن سعد في «الطبقات» ما طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال: لما حدثت قلت لمعي يا عمه إن المعلم يرد شيئاً، قال: ما كانوا يأخذون شيئاً ثم قال: أعطه غصة ذراهم، فلم أزل به حتى قال أعطه عشرة ذراهم. وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال: لا بأس أن يأخذ على الكتابة أجرًا وكره الشرط.

قوله: (ولم ير ابن سيرين بأجر القسم بأماً، وقال: كان يقال السحت الرشوة في الحكم) أما قوله في أجرة القسم فاختلفت الروايات عنه، فروى عبد بن حديد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسم ويقول: كان يقال السحت الرشوة على الحكم، وأرى هذا حكماً يؤخذ عليه الأجرة وروى ابن أبي شيبة من طريق ثابة قال قلت لابن المسيب: ما ترى في كسب القسم؟ فكرهه. وكان الحسن يكرهه. وقال ابن سيرين إن لم يكن حسناً فلا أدري ما هو. وجاءت عنه رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد: حدثنا عاصم حدثنا حاد عن يحيى بن محمد هو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسم، وكأنه يكره له أخذ الأجرة على سبيل للشارطة، ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي. وظهر بما أخرجه ابن أبي شيبة أن قول البخاري «وكان يقال السحت الرشوة» بقية كلام ابن سيرين، وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاء عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت «إنه الرشوة في الحكم» أخرجه ابن جرير بإسنادهم، ورواه من وجه آخر مرفوعاً ورجالته، ولكنه مرسل ولفظه «كل لحم أتته السحت فالتزأ أولى به، قيل: يا رسول الله وما السحت؟ قال: الرشوة في الحكم».

(تنبيه): القسم بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف هو القاسم، وشرحه الكرمانى على أنه يضم القاف جمع قاسم. والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملة وسكون حاء فسم الحاء وهو شاذ، وشبهه بعضهم بما يلزم من أكله العار فهو أهم من الحرام. والرشوة بفتح الراء وقد تكرر وتضم، وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم.

قوله: (وكانوا يعطون على الخصوص) هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة وهو الحزب وزناً ومعنى، وقد تقدم تفسيره في البيع، أي كانوا يعطون أجرة المحارص، وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسم لاشتراكهما في أن كلًّا منهما يفصل التنافع بين المتخاصمين، ولأن الخاص يقصد للقسم. ومناسبة ذكر القسم والمحارص للترجمة لاشتراك في أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقية واحد، ومن ثم كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفايات، وكره أيضاً أجرة القسم، وقيل: إنما كرهها لأنه كان يوزن من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى، وأشار سحنون إلى الجواز عند فساد أمور بيت المال. وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ثابة: أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهم أجر ضراب الفحل وقسمه الأموال والتعليم. وهذا مرسل، وهو يشر بأنهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فمد ذلك من غير مكارم الأخلاق فتحمل كراهة من كرهها على التنزه والله أعلم.

قوله: (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كاليه اسمه إياس وهو مشهور بكنيته.

قوله: (عن أبي المؤكل) هو التاجي، وقد ذكر المصنف في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماح منه، وتابع أبا عروبة على هذا الإسناد شعبة كما في آخر الباب، وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائي وخالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جمل بل أبي المؤكل أبا نضرة أخرجه الترمذي والنسائي وابن

ماجه من طريقه، فأما الترمذي فقال: طريق شعبة أصبح من طريق الأعمش، وقال ابن ماجه إنها الصواب، ووجهها الدارطفي في «الملل» ولم يرجع في «السنن» شيئاً وكذا النسائي، والذي يرجح في نقدي أن الطريقين محفوظان لاستعمال طريق الأعمش على زيادات في المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه، فكأنه عند أبي بشر عن شيخين فحدث به تارة عن هذا وما يصحح ابن العربي في دعواه أن هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد أيضاً معبد بن سيرين كما سيأتي في فضائل القرآن، وسليمان بن قتيبة وهو يقتضيه القاف وتشديد الشاة كما أخرجه أحد الدارطفي، وسأذكر ما في رواياتهم من القوافل.

قوله: (انطلق نفر) لم أتف على اسم أحد منهم سوى أبي سعيد وليس في سياق هذه الطريق ما يشير بأن السفر كان في جهاد لكن في رواية الأعمش «أن النبي ﷺ بهم» وفي رواية سليمان بن قتيبة عند أحد «بشاة رسول الله ﷺ بشاة» زاد الدارطفي فيه «بث سرية عليها أبو سعيد» ولم أتف على تعيين هذه السرية في شيء من كتب المغازي بل لم يتعرض لذكرها أحد منهم، وهي واردة عليهم، ولم أتف على تعيين الحلي الذين نزلوا بهم من أي القبائل هم.

قوله: (فانضموا لهم) أي طلبوا منهم الضيافة، وفي رواية الأعمش عند غير الترمذي «بشاة رسول الله ﷺ ثلاثين رجلاً فزلنا بهم ليلاً فسلناهم القرى» فأفادت عدد السرية ووقت النزول كما أفادت رواية الدارطفي تعيين أمير السرية والقرى بكسر القاف مقصور: الضيافة.

قوله: (فأبوا أن يضمفوههم) بالتشديد للاكثر ويكسر الضاد للمعجمة خفياً. **قوله:** (فلدغ) بضم اللام على البناء للمجهول، واللدغ بالفتح للمهملة والفتح المعجمة وهو اللسع وزناً ومعنى، وأما اللدغ بالفتح للمعجمة والعين للمهملة فهو الإحراق الخفيف، واللدغ للتذكير في الحديث هو ضرب فأت الحمة من حية أو عقرب وغيرهما. وأكثر ما يستعمل في المغرب. وقد أفادت رواية الأعمش تعيين المغرب، ولما ما وقع في رواية هشيم عند النسائي أنه مصاب في حله أو لدغ فشكل من شيء، وقد رواه الباقون فلم يشكروا في أنه لدغ، ولا سيما تصريح الأعمش بالمغرب، وكذلك ما سيأتي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد بلفظ «إن سيد الحلي سليم» وكذا في الطب من حديث ابن عباس «إن سيد الحلي سليم والسليم هو اللدغ» نعم

وقعت للصحابة قصة أخرى في رجل مصاب بعقده قرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب فبرأ أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق خارجة بن الصلت عن عمه أنه «مر بقوم وعندهم رجل جثون موق في الحديد فقالوا إنك جث من عند هذا الرجل عير، فأرق لنا هذا الرجل» الحديث. فالذي يظهر أنهما قصتان، لكن الواقع في قصة أبي سعيد أنه لدغ.

قوله: (فسمعوا له بكل شيء) أي عاجرت به المصافة أن يتداوى به من لدغة العقرب، كذا للاكثر من السمي أي طلبوا له ما يداويه، وللكتشيبي فشخوا بالمعجمة والفاء وعابه شرح الخطابي فقال: معناه طلبوا الشفاء تقول شفى الله مريضاً أي أبرأه وشفى له الطبيب أي عالج به ما يشفيه أو وصف له ما فيه الشفاء، لكن ادعى ابن التين أنها تصحيف.

قوله: (لو أتيتهم هؤلاء الرهط) قال ابن التين قال تارة فقرأ وتارة رملطاً، والفرق ما بين العشرة والثلاثة والرهمط ما دون العشرة وقيل: يصل إلى الأربعين، قلت: وهذا الحديث يدل له.

قوله: (فأتوهم) في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاء في هذه الرسالة جارية منهم، فيحمل على أنه كان معها غيرها، زاد البزري في حديث جابر «فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالزور والشفاء، قالوا نعم». **قوله:** (ومعينا) في رواية الكتشيبي «وشفيها» بالمعجمة والفاء وقد تقدم ما فيها.

قوله: (فهل عند أحد منكم من شيء) زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه «يقض صاحبنا». **قوله:** (فقال بعضهم) في رواية أبي داود «فقال رجل من القوم: نعم والله إني لأرتي» بكسر القاف، وبين الأعمش أن الذي قال ذلك هو أبو سعيد راوي الخبر ولفظه «قلت نعم أنا. لكن لا أرتيه حتى تعطونوا غنماً» فأفاد بيان جنس الجمل وهو بضم الجيم وسكون المهمل ما يعطى على عمل، وقد استشكل كون الراقي هو أبو سعيد راوي الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين «فقام معها رجل ما كنا نظنه يمس

قوله: (فتنظر ما يأمرنا) أي فتنبه، ولم يردوا أنهم يثيرون في ذلك.

قوله: (وما يدريك أنها رقية) قال الدودي: معناه وما أدراك وقد روي كذلك، ولعله هو المحفوظ لأن ابن عينة قال: إذا قال وما يدريك فلم يعلم، وإذا قال وما أدراك فقد أعلم، وتعبه ابن التين بأن ابن عينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في أواخر الصيام ولا فلا فرق بينهما في اللغة أي في نفي الدعاية، وقد وقع في رواية هشيم «وما أدراك» ونحوه في رواية الأعمش، وفي رواية معبد بن سيرين «وما كان يدريه» وهي كلمة قال عند التعجب من الشيء وتتمثل في تعظيم الشيء أيضاً وهو لا تق هنا، زاد شعبة في روايته «لم يذكر منه نبأ» أي من النبي ﷺ عن ذلك، وزاد

رقية وأخرجه مسلم، وسيأتي للمصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه «فلما رجع قلنا له: أكت حسن رقية» ففي ذلك إشعار بأنه غيره، والجواب أنه لا مانع من أن يكتب الرجل عن نفسه فلعل أبا سعيد صرح تارة وكفى أخرى ولم يفرق الأعمش بتعيينه، وقد وقع أيضاً في رواية سليمان بن قتيبة بلفظ «فأتيه رقيقه بفاتحة الكتاب» وفي حديث جابر عند البزري «فقال رجل من الأصحاب لنا رقيقه» وهو مما يقوي رواية الأعمش فإن أبا سعيد أنصاري، وأما حل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة وأن أبا سعيد روى قصتين كان في إحداها رقيقاً وفي الأخرى كان الراقي غيره فبعد جد، ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب، ويكفي في رد ذلك أن الأصل عدم التعدد ولا حامل عليه فإن الجمع بين الروايتين ممكن بدون، وهذا بخلاف ما قلتم من حديث خارجة بن الصلت عن عمه فإن السياق مختلفان، وكذا السبب، فكان الحمل على التعدد فيه قريباً.

قوله: (فصالحوهم) أي واقتروهم.

قوله: (على قطع من الغنم) قال ابن التين: القطيع هو الطائفة من الغنم، وتعب بأن القطيع هو الشيء المقتطع من غنم كان أو غيرها، وقد صرح بذلك ابن قزوين وغيره، وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين، ووقع في رواية الأعمش «فقالوا إننا نعطيك ثلاثين شاة» وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما تقدم في أول الحديث وكأنهم اعتبروا عددهم فيجعلوا الجمل يزاره.

قوله: (فانطلق يضل) بضم الفاء ويكسرهما وهو نفع معه قليل بزازق، وقد تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة. قال ابن أبي حنزة: هل الضل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجولوح التي ير عليها الرقيق فتحصل البركة في الرقيق الذي يضل.

قوله: (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) في رواية شعبة فيحمل يقرأ عليها بفاتحة الكتاب، وكذا في حديث جابر، وفي رواية الأعمش «فقرأت عليه الحمد لله» ويستفاد منه تسمية فاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين، ولم يذكر في هذه الطريق عدد ما قرأ الفاتحة لكنه يتي في رواية الأعمش وأنه سبع مرات، ووقع في حديث جابر ثلاث مرات والحكم للزائد.

قوله: (فكانا نشط) كذا للجميع بضم النون وكسر للمعجمة من الثلاثي، قال الخطابي: وهو لفة، والشهور نشط إذا عقد وأنشط إذا حل، وأصله الأنشودة بضم النون والمعجمة بينهما نون ساكنة وهي الجبل، وقال ابن التين: حكى بعضهم أن معنى أنشط حل ومعنى نشط أقيم بسرعة، ومنه قومهم رجل نشيط ويعتدل أن يكون معنى نشط فرح، ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أي حل شيئاً فشيئاً.

قوله: (من عقاب) بكسر للمهملة بعدما قاف هو الجبل الذي يشد به ذراع البهيمة.

قوله: (وما به قلبه) بركات أي حلة، وقيل للملة قلبية لأن الذي تصبیه بقلب من جنب إلى جنب يعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابي، ومنه قول الشاعر: «وقد برئت فما في الصدر من قلب» وفي نسخة الديماخي يخطه: قال ابن الأعرابي القلبية داء مأخوذ من القلاب يأخذ البحر فيأخذ قلبه فيموت من يومه.

قوله: (فقال بعضهم السمو) لم أتف على اسمه.

قوله: (فقال الذي روي) بفتح القاف وفي رواية الأعمش «فلما قبضنا البنم عرض في أمتنا منها شيء» وفي رواية معبد بن سيرين «فأمر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبناً» وفي رواية سليمان بن قتيبة «فبعت لبناً بالشياه والنزل فأتانا الطعام، وأبوا أن يأكلوا الغنم حتى أتينا اللبن» وبين في هذه الرواية أن الذي منهم من تناولوا هو الراقي، وأما في باقي الروايات فأنهم.

إلى التكسب بالفسور، ودلالته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحجام، فلزوم ذلك في حق الأمة أقدم وأولى لأجل الغائلة الخاصة بها.

١٨ - باب خراج الحجام

٢٢٧٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ. [رواجع: ١٨٣٥. أخرجه مسلم: ١٢٠٢، بقطعة لم ترد في هذه الطرق، ولكنه في المسألة ٦٥٥] وبإضافة: في السلام (٢٧٦).

٢٢٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ عَلِمَ كَرَامِيَةَ لَمْ يَعْطِهِ. [رواجع: ١٨٣٥. أخرجه مسلم: ١٢٠٢، بقطعة لم ترد في هذه الطرق، ولكنه في المسألة ٦٥٥] وفي السلام (٢٧٦).

٢٢٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَدْنَانَ، عَنْ غُثْرَةَ بِنْتِ غَابِرٍ قَالَ: سَوَّيْتُ أَنَسًا ﷺ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْجُمُ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْطِيهِمْ أَحَدًا أَجْرَهُ. [رواجع: ٢١٠٢. أخرجه مسلم: ١٥٧٧، بقطعة مختلفة، ولكنه باللفظ نفسه في السلام (٢٧٧).

قوله: (باب خراج الحجام) أورد فيه حديث ابن عباس «اختجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره» وزاد من وجه آخر «ولو علم كراميته لم يعطه» وهو ظاهر في الجواز والتقدم في البيوع بلفظ «ولو كان حراماً لم يعطه» وعرف به أن المراد بالكرامة هنا كرامة التحريم. وكان ابن عباس أشار بذلك إلى الرد على من قال إن كسب الحجام حرام. واختلف العلماء بعد ذلك في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا: هو كسب فيه دناءة وليس بمحرم، فحملوا الزجر عنه على التنزيه. ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراماً ثم أبيع وجنب إلى ذلك الطحاوي. والنسخ لا يثبت بالاحتسان. وذهب أحد رجاء إلى الفرق بين الحر والعبد فكروها للحر الاحتراف بالحجامة، ويعرم عليه الإيقاع على نفسه منها ويميز له الإتيان على الرقيق والدواب منها وإباحوها للعبد مطلقاً، وصدقتهم حديث عيصمة أنه «سأل النبي ﷺ عن كسب الحجام فنهاه، فذكر له الحاجة فقال: اعلفه نواضحك» أخرجه مسالك وأصحاب السنن ورجاله ثقات. وذكر ابن الجوزي أن أبا الحجام إنما كره لأنه من الأشياء التي للمسلم على المسلم إباحة له عند الاحتياج، فما كان ينبغي له أن يباح على ذلك أجراً. [جمع ابن العربي بين قوله: «كسب الحجام خبيث» وبين إعطائه الحجام أجرته بأن عمل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ويعمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول. وفي الحديث إباحة الحجامة، ويلتحق به ما يتداوى من إخراج الدم وغيره وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب، وفي الأجرة على المعالجة بالطب، والشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها، وجواز خراجة السيد لعبد كان يقول له أفتنت لك أن تكتبني كل يوم كلما زاد فهو لك. وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده الخاص إذا كان قد تضمن تمكنه من العمل إذنه العام.

قوله: (عن عمرو بن عامر) هو الأنصاري وليست له رواية في البخاري إلا عن أنس، وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا، وهو جميع ما له عنه.

قوله: (كان النبي ﷺ يخبص) فيه إشعار بالمواظبة بخلاف الأول.

وقوله: (ولم يكن يعظم أحداً أجره) فيه إثبات إعطائه أجره الحجام بطريق الاستنباط بخلاف الرواية التي قبلها فيها الجزم بذلك على طريق التخصيص.

١٩ - باب مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خُرَاجِهِ

٢٢٨١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا حَجَّامًا فَحَجَّمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مَدٍّ أَوْ مُلْتَيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ، فَخَفَّفَ مِنْ ضَرِيَّتِهِ. [رواجع: ٢١٠٢. أخرجه مسلم: ١٥٧٧، وعنه في السلام (٢٧٧).

قوله: (عن حميد الطويل عن أنس) في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه «عن

سليمان بن قتيبة في روايته بعد قوله: وما يدريك أنها رقية» قلت: ألقي في روعي» وللدارقطني من هذا الوجه «قللت يا رسول الله شيء ألقي في روعي» وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقي بالفاقة، ولهذا قال له أصحابه لما رجع «ما كنت تحسن رقية» كما وقع في رواية معبد بن سيرين.

قوله: (لم قال قد أصبغت) يحتل أن يكون صوب فلعلم في الرقية، ويحتل أن ذلك في تزعمه عن التصرف في الجمل حتى استأنوه، ويحتل أهم من ذلك.

قوله: (واضربوا لي معكم سهماً) أي اجعلوا لي منه نصيباً، وكأنه أراد المبالغة في تأنيبهم كما وقع له في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك.

قوله: (وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المخركل) هذه الطرق بهذه الصيغة وصلها الترمذي، وقد أخرجه المصنف في الطب من طريق شعبة لكن بالنعنة، وهذا هو السر في عزوه إلى الترمذي مع كونه في البخاري، وغفل بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسب إلى الترمذي. وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله، ويلتحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور، وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور، وأما الرقي بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفي وسيأتي حكم ذلك مبسوطاً في كتاب الطب. وفي مشروعية الضيافة على أهل البوادي والتزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء، وفي مقابلة من امتنع من الكرامة بتظير صنيعه لما صنعه الصحابي من الانتعاش من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم، وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [التكليف: ٧٧] ولم يعتزل الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجي. وفي إفساء ما يلتزمه المرء على نفسه لأن أبا سعيد التزم أن يرقى وأن يكون الجمل له ولأصحابه وأمره النبي ﷺ بالوقاء ببلنك. وفي الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوماً، وجواز طلب الهدية عن يعلم رغبة في ذلك وإجابته إليه. وفي جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة: وفي الاجتهاد عند فقد النص وعطلة القرآن في صدور الصحابة خصوصاً الفاتحة، وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه ممن قسم له لأن أولئك منعموا بالضيافة وكان الله قسم للصاحبة في ما لم يمتنعياً فنعومهم فسبب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم. وفي الحكمة البالغة حيث اختص بالمقاب من كان رأساً في المنع، لأن من عاده الناس الاتسار بأمر كبيرهم، فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاء. وكان الحكمة فيه أيضاً إزادة الإجابة إلى ما يلتزمه المطلوب منه الشفاعة ولو كثر، لأن للملوك لو كان من آحاد الناس لعله لم يكن يقدر على التقدير المطلوب منهم.

١٧ - باب ضريبة العبد، وتعهده ضرائب الإمام

٢٢٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: حَجَّمْتُ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ، فَخَفَّفَ عَنْ غُلَامِهِ أَوْ ضَرِيَّتِهِ. [رواجع: ٢١٠٢. أخرجه مسلم: ١٥٧٧، وعنه في السلام (٢٧٧).

قوله: (باب ضريبة العبد وتعهده ضرائب الإمام) الضريبة بفتح المعجمة فعية بمعنى مفعولة: ما يقدره السيد على عبده في كل يوم، وضرائب جمعها، ويقال لها خراج وخطه بالعين المعجمة وأجر. وقد وقع جميع ذلك في الحديث. ثم أورد المصنف فيه حديث أنس «إن أبا طيبة حجج النبي ﷺ وكلم مواليه فخففوا عنه من ضريبة» ودلالة على الترجمة ظاهرة، فإن المراد بها بيان حكم ذلك، وفي تقرير النبي ﷺ له دلالة على الجواز، وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعد باب وأما ضرائب الإمام فيؤخذ منه بطريق الإلحاق واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب، وإلا فكما يخشى من اكساب الأمة بفرجها يخشى من اكساب العبد بالسرقة مثلاً. ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبي داود الأحمري قال: «خطبنا حذيفة حين قدم المدائن فقال: تعاملوا ضرائب إيمانكم» وهو عن أبي نعيم في «الحلية» بلفظ «ضرائب غلمانكم» واسم الأحمري هذا مالك. وأوردته سعيد بن منصور في السنن مطولاً من طريق شدد بن الفرات قال: «حدثنا أبو داود شيخ من أهل المدائن قال: كنت تحت مشرب حذيفة وهو يخبط ولأبي داود من حديث رافع بن خديج مرفوعاً «نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو» وقد تقدم ذكر ذلك في أواخر البيوع. وقال ابن المنير في «الحاشية»: كأنه أراد بالتعاهد التقيد بقدر ضريبة الأمة لاحتمال أن تكون ثقيلة فتحتاج

من طريق أبي هاشم عنه وزاد « والكاهن » وكان البخاري أشار بهذا الأثر إلى أن النبي في حديث أبي هريرة محمول على ما كانت الحرفة فيه ممنوعة أو نحر إلى أمر ممنوع شرعا لجمع ما بينهما من ارتكاب المعصية.

قوله: (وقول الله عز وجل ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا قِيَاتِكُمْ عَلَى الْبُغَاءِ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قَالَ مجاهد: قِيَاتِكُمْ إماءكم) وقع هذا في رواية السنن، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله: ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا قِيَاتِكُمْ عَلَى الْبُغَاءِ ﴾ قال: لا تكرهوا إماءكم على الزنا، وأخرجه هو وعبد بن حيد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله: ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا قِيَاتِكُمْ ﴾ قال: إماءكم على الزنا، وزاد أن عبد الله بن أبي أمرأة له بالزنا فزنت فجمعت ببرد، فقال: لرجلي فزنتي على آخر، فقالت: والله ما أتا براجعة فزنت. وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعاً، وسأها الزهري عن عمرو بن ثابت معاذة، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلاً في قصة طويلة، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة مرسلاً واتفقوا على تسميتها معاذة، وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير أنه سمع جابراً قال: « جاءت مسيكة أمة لبعض الأنصار فقالت: إن سيدي يكرهني على البغاء فزنت » فالتفت إليها فزنت فيهما، وزعم مقاتل أنهما معاً كانتا أمتين لعبد الله بن أبي وزاد معهن غيرهن، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْسًا ﴾ لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب، ويحتمل أن يقال لا يصح الإكراه إذا لم يردن التعفف لأنهن حينئذ في مقام الاختيار، وقوله: « وقال مجاهد قِيَاتِكُمْ إماءكم » وقع هذا في رواية السنن، وذكره النسخي لكن لم ينسب لمجاهد ولفظه « قال: قِيَاتِكُمْ الإماء » وهو في تفسير القرطبي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا قِيَاتِكُمْ ﴾ يقول: إماءكم ﴿ على البغاء ﴾ على الزنا. ثم أورد المصنف حديث أبي مسعود في النبي عن مهر النبي وغيره، وحديث أبي هريرة عن كسب الإماء، وقد تقدم في أواخر البيوع وفي الباب الذي قبله من شرحهما ما فيه مزيد كتابة.

٢١ - باب عَسْبِ الْفُعْلِ

٢٢٨٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَاسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفُعْلِ.

قوله: (باب عَسْبِ الْفُعْلِ) أورد فيه حديث ابن عمر في نهيه عنه، والمصنف يفتح العين وإسكان السين للمهلين وفي آخره موحدة ويقال له العسب أيضاً، والفعل: الذكر من كل حيوان فرساً كان أو جلاً أو تيساً أو غير ذلك، وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة « نهى عن عسب التيس » واختلف فيه فقيل هو ثمن ماء الفحل وقيل: أجرة الجماع، وعلى الأخير جرى المصنف. وبهذا الأول حديث جابر عند مسلم « نهى عن بيع ضرب الحمل » وليس يصريح في عدم الحمل على الإجارة لأن الإجارة بيع مضمة، وبهذا الحمل على الإجارة لا الثمن ما تقدم من فتاة قبل أربعة أبواب أنهم كانوا يكرهون أجر ضرب الحمل، وقال صاحب « الأفعال »: « أصعب الرجل عسباً أكثرى منه فعلاً يتره، وعلى كل تقدير فيمعه وإجارته حرام لأنه غير مقصود ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه، وفي وجه للشافعية والمطالبة بنحو الإجارة مدة معلومة، وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواعداً الأبهري وغيره، وحمل النهي على ما إذا وقع لأحد مجهول، وأما إذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار للتطبخ، والنخل، وتمقب بالثمن لأن المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التطبخ، ثم النهي عن الشراء والكره إذا صدر لما فيه من الضرر، وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها، فإن أهمل للمعمر هدية من المستير بغير شرط جاز. وللتريز من حديث أنس « أن رجلاً من كلاب سأل النبي ﷺ عن عسب الفحل فنهاه، فقال: يا رسول الله إذا نطق الفحل فتكرمه، فرخصه في الكرامة » ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي كيشة مرفوعاً « من أطق فرساً فأعقب كان له كاجر سبعين فرساً ».

قوله: (عن علي بن الحكم) هو البتاني يضم الموحدة بعدها نون خفيفة بصرية تفتح عند الجميع، ولينه أبو الفتح الأزدي بلا مستند، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث. وقد أخرج الحاكم في « المستدرک » هذا الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيه وقال: علي بن الحكم ثقة من أئمة البصريين حديثاً انتهى. وقد وهم في استدراكه، وهو في البخاري كما ترى، وكأله لا يره في كتاب البيوع تورم أن البخاري لم يخرج.

حيد سمعت أنساً

قوله: (باب من كلم موالى العبد أن يهتفوا عنه من خراجهم) أي على سبيل الفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم، ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان لا يطبق ذلك.

قوله: (دعا النبي ﷺ غلاماً) هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب، واسم أبي طيبة نافع على الصحيح، فقد روى أحد وابن السكن والطبراني من حديث عيص بن مسعود أنه « كان له غلام حجام يقول له نافع أبو طيبة فأتطلق إلى النبي ﷺ يسأله عن خراجهم » الحديث، وحكى ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار، ووهموه في ذلك لأن ديناراً الحجام تأتيه روى عن أبي طيبة لا أنه اسم أبي طيبة، أخرج حديثه ابن منده من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال: « حجت النبي ﷺ » الحديث، وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في « الكنى » أن ديناراً الحجام يروي عن أبي طيبة لا أنه أبو طيبة نفسه. وذكر البهوي في « الصحابة » بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة، وأما العسكري فقال: الصحيح أنه لا يعرف اسمه، وذكر ابن المنفلد في رجاله « للموطأ » أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة.

قوله: (بصاع أو صاعين أو مد أو ملين) شك من شعبة، وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم يتعرض للذكر لك، وقد تقدم في السبع من رواية مالك عن حيد « فأمر له بصاع من تمر » ولم يشك، وأفاد تعيين ما في البصاع. وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال: « أمرني النبي ﷺ فأعطيت الحجام أجره » فأفاد تعيين من بأجر العطية. ولابن أبي شيبة من هذا الوجه « أنه ﷺ قال للحجام كم خراجك؟ قال صاعان، قال: فوضع عنه صاعاً » وكان هذا هو السبب في التشكك الماضي. وهذه الرواية تجمع الخلاف، وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن خراجهم كان ثلاثة أصع، وكذا لأبي يعلى عن جابر، فإن صح جمع بينهما بأنه كان صاعين وزيادة فمن قال صاعين إلى الكسر ومن قال ثلاثة جبره.

قوله: (وكلم فيه) لم يذكر المحمول وقد ذكره قبل باب من وجه آخر عن حيد فقال: « كلم مواليه » ومواليه هم بنو حارثة على الصحيح، وموالاه منهم عيص بن مسعود كما نراه هنا، وإنما جمع الموالى إجازاً كما يقال بنو فلان تكلموا رجلاً ويكون القتال منهم واحداً، وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني يافثة فهو وهم، فإن مولى بني يافثة آخر يقال له أبو هند.

٢٠ - باب كَسْبِ النَّبِيِّ وَالْإِمَاءِ

وَكَرِهَ إِذَا كَرِهَ أَجْرَ الْيَاثِيَةِ وَالْمُتْعَةِ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا قِيَاتِكُمْ عَلَى الْبُغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْسًا لِتَقْتُلُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَبِإِذْنِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غُضُوزٌ رَجِيمٌ ﴾ [النور: ٣٣].

وَقَالَ مجاهد: ﴿ قِيَاتِكُمْ ﴾: إِمَاءُكُمْ.

٢٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لَمَنِ الْكَلْبِ، وَتَهْوَى النَّبِيِّ، وَخَلْوَى الْكَلْبِ. [راجع: ٢٢٣٧. أخرجه مسلم: ٢١٥٧].

٢٢٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعْمَدٍ بْنِ جَحَادَةَ، عَنْ أَبِي خَالِزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ. [انظر: ٣٤٨م].

قوله: (باب كسب البهي والإماء) بين النبي والإماء خصوص وعصم وجهي، فقد تكون البهي أمة وقد تكون حرة، والبهي يفتح للموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء، بوزن فمیل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كانه نهي على أن المنع كسب الأمة بالهتف ولا بالمتاع المجازة.

قوله: (وكره إيراهم) أي النسخي (أجر الثالثة والمغني) وصله ابن أبي شيبة

٢٢ - باب إِذَا اسْتَأْجَرَ أَوْحَا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَيْسَ لِأَهْلِهِ أَنْ يُخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الْإِجْلِ.

وَقَالَ الْحَكَمُ وَالْحَسَنُ وَلِإِسْ بِنِ مَعَاوِيَةَ: تَمُضِي الْإِجَارَةُ إِلَى أَجْلِهَا.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَغْطَى النَّبِيُّ ﷺ غَيْرَهُ بِالْشُّطْرِ، لَكُنَّا ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدَرْنَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ جَدُّا الْإِجَارَةَ بَعْدَ فَيْضِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٢٨٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَغْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ الْيَهُودِ: أَنْ يَمُوتُوا وَتَوَارَعُوا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يُخْرِجُ بَيْنَهُمَا. وَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَنَا: أَنَّ الْمَوَارِعَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى شَيْءٍ، سَمَاءُ نَافِعٍ لَا أَحْظُهُ. (الطبر: ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣١، ٢٣٣٨، ٢٣٤٣، ٢٣٤٥، ٢٣٤٩، ٢٣٧٠، ٣١٥٢، ٤٢٤٨، أخرجه مسلم: ١٠٥٠١).

٢٢٨٦ - وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَلِيفٍ حَدَّثَنَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَوَارِعِ. وَقَالَ غَيْثُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ. (الطبر: ٢٣٧٧، ٢٣٣٣، ٢٣٤٤، ٢٣٧٢. أخرجه مسلم: ١٠٥٤٧، وفي الصحيح ١١٥٥٠).

قوله: (باب إذا استأجر أَوْحَا فمات أحدهما) أي هل تنسخ الإجارة أم لا؟ والجمهور على عدم النسخ. وذهب الكوفيون والليث إلى النسخ، واحتجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمفعة تبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذي أجره، وتعقب بأن المفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مملوك المفعة، فيحتد ملك المفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد. وقد اتفقوا على أن الإجارة لا تنسخ بموت ناظر الوقف كذلك هنا.

قوله: (وقال ابن سيرين ليس لأهله) أي أهل الميت (أن يخرجوه) أي يخرجوا المستأجر (إلى تمام الأجل). وقال الحسن والحكم ولياس بن معاوية: تمضي الإجارة إلى أجلها) وصلة ابن أبي شيبة من طريق حيد عن الحسن ولياس بن معاوية ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر «أعطى النبي ﷺ غيرة اليهود على أن يحملوها» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المزاورة، وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهي قوله: «وقال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر» يريد أن عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع وزاد في آخره «حتى أجلاهم عمر» قال الكرماني، القائل: «وقال عبيد الله» هو موسى بن إسحاق الراوي عن جويرية وهو من تمة حديث، وبه تحصل الترجمة. فاما قوله: إنه موسى فغلط واضح لأن موسى لا رواية له عن عبيد الله بن عمر أصلاً والقائل: «وقال عبيد الله هو البخاري» وهو تعليق سيأتي بيانه، وقد وصله مسلم من طرق عن نافع وقال في آخرها: «حتى أجلاهم إلى تيماء ولجيماء» وأما قوله: «وهو من تمة حديث» إن كان أراد به أنه حدث به فقد بينت أنه غلط، وإن أراد أنه من تمة لكن من رواية غيره فصحيح، وكذا قوله: «وبه تحصل الترجمة» والغرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الإجارة بموت أحد المتأجرين، وهو ظاهر في ذلك وقد أشار إليه بقوله: «ولم يذكر أن أبا بكر جدد الإجارة بعد النبي ﷺ» وذكر في حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث رافع بن خديج في النهي عنه وسيأتي شرحهما في المزاورة أيضاً إن شاء الله تعالى.

(خاتمة): اشتمل كتاب الإجارة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثاً، الملتق منها خمسة والبقية مرصولة، المكر منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثاً والبقية خالصة، واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في رعي الغنم، وحديث «للمسلمون عند شروطهم» وحديث ابن عباس «أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله»، وحديث ابن عمر في النهي عن عصب الفحل وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر أثراً. والله سبحانه وتعالى أعلم.



٣٨ - كتاب الخَوَالِئ

١ - باب الخَوَالِئ، وَهَلْ يُرْجِعُ فِي الْخَوَالِئِ

وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ إِحْتَالٍ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَارَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ الْيُورَاثِ، فَيَأْخُذُ هَذَا غَنِيًّا وَهَذَا فَقِيرًا، فَإِنْ تَوَيَّ لِأَحَدِهِمَا لَمْ يُرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ.

٢٢٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّوَاوِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُطْلَقُ الْفَيْسِ ظُلْمٌ، فَيَا أَلْبَحْ أَخَذَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَبْعْ». (الطبر: ٢٢٨٨، ٤٢٤٠، أخرجه مسلم: ١٠٦٤).

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. باب الخوالة) كذا للأكثر، وزاد النسفي والمسلمي بعد البسملة (كتاب الخوالة) والحوالي يفتح الحاء وقد تكسر مشقة من التحويل أو من الطول، تقول حال عن العهد إذا انتقل عنه حوْلاً. وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة، واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين، أو هي استيفاء؟ وقيل هي عقد إرفاق مستقل. ويشترط في صحتها رضا المليل بلا خلاف، والاحتال عند الأكثر، والاحتال عليه عند بعض من شذ. ويشترط أيضاً تماثل الحقين في الصفات، وأن يكون في شيء معلوم. ومنهم من خصها بالتقنين ومنعها في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى.

قوله: (وهل يرجع في الخوالة) هذا إشارة إلى خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائر؟

قوله: (وقال الحسن وقَتَادَةُ إِذَا كَانَ) أي الحال عليه (يوم أحال عليه ملياً) جاز أي بلا رجوع، ومفهومه أنه إذا كان مفلساً لله أن يرجع. وهذا الأكثر أخرجه ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل احتال على رجل فأفلس، قالوا: إن كان ملياً يوم أحال عليه فليس له أن يرجع. وقيد هذا بما إذا لم يعلم المحتال بإفلاس المليل عليه. وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المليل عليه. وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع إلا بمحضر المليل والمحال عليه. وقال أبو حنيفة: يرجع بالفلس مطلقاً سواء عاش أو مات ولا يرجع بغير الفلس. وقال مالك: لا يرجع إلا إن غره كان علم فليس المليل عليه ولم يعلمه بذلك، وقال الحسن وشريح وزفر: الخوالة كالكتابة فيرجع على أيهما شاء، وبه يشعر إدخال البخاري أبواب الكتابة في كتاب الخوالة. وذهب الجمهور إلى عدم الرجوع مطلقاً. واحتج الشافعي بأن معنى قول الرجل أحالته وإبرائني حوالت حقه هي وأبنته على غيري. وذكر أن محمد بن الحسن احتج بقوله بحيث ضمان أنه قال في الخوالة أو الكتابة «يرجع صاحبها لأثري» أي لا هلاك «على مسلم» قال فسأته عن إسناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف لكنه مقطوع بينه وبين عثمان فبطل الاحتجاج به من أوجه، قال البيهقي أشار الشافعي بذلك إلى ما رواه شعبة عن خليف بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان فاجهول خليف والاتصاف بين معاوية بن قرة وعثمان، وليس الحديث مع ذلك مرفوعاً، وقد شك رواه هل هو في الخوالة أو الكتابة.

قوله: (وقال ابن عباس يتخارج الشريكان) (إخ) وصلة ابن أبي شيبة بمعناه، قال ابن التين حله ما إذا وقع ذلك بالتراضي مع استواء الدين، وقوله «توي» للثناة وكسر الراوي أي هلك، والمراد أن يفلس من عليه الدين أو يموت أو يعيد فيحلف حيث لا يفي عنه كل ذلك لا يرجع لمن رضي بالدين، قال ابن المنير: وجهه أن من رضي بذلك فهلك فهو في ضمانه كما لو اشترى حينا ظلفت في يده، والحق البخاري الخوالة بذلك، وقال أبو عبيد: إذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو في يد بعضهم دون بعض فلا بأس أن يتأيمروا بينهم.

قوله: (عن الأعرج عن أبي هريرة) قد رواه همام عن أبي هريرة، ورواه ابن عمر وجابر عن أبي هريرة.

قوله: (مطل الغني ظلم) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند النسائي وابن ماجه «مطل ظلم الغني» والمعنى أنه من الظلم، وأطلق ذلك للمبالغة في التنبيه عن المطل، وقد رواه المروزي من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ «إن من الظلم مطل الغني» وهو يفسر الذي قبله، وأصل المطل المذكور قال ابن فارس: مطلق الحنفية أصلها مطلقاً إذا مدّتها لتطول، وقال الأزهري: المطل للفاضة، والمراد هنا تأخير ما استحق أحداه بغير عذر. والغني يختلف في تعريفه ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخوه ولو كان فقيراً كما سيأتي البحث فيه. وفيه يتصف بالمطل من ليس القدر الذي استحق عليه حاضرراً عند لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً؟ أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً، ونصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب بعضه به فيجب وإلا فلا، وقوله: «مطل الغني» هو من إضافة المصدر للفاعل عن الجمهور، والمعنى أنه يحرم على الغني القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز، وقيل هو من إضافة المصدر للمفعول، والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه، وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى، ولا يخفى بعد هذا التناول.

قوله: (وإذا أتبع أحدكم على مليّ فليبع) المشهور في الرواية واللفظ كما قال النووي إسكان اللام في «أبيع» ولي «فليبع» وهو على البناء للمجهول مثل إذا أعلم فليعلم، تقول تبعت الرجل يعني أتبعته تبعاً إذا طيبته، وقال القرطبي: أما أتبع فبضم الهزة وسكون التاء مبنياً لما لم يسم فاعله عند الجميع، وأما فليبع فالأكثر على التخفيف، ولقيه بعضهم بالتشديد والأول أجوز انتهى وما ادعاه من الاتحاق على أتبع يرده قول الخطابي: إن أكثر المحققين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف، ومعنى قوله «أتبع فليبع» أي أحيل فليبتل، وقد رواه بهذا اللفظ أحمد وكيح عن سفیان الثوري عن أبي الزناد، وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى تفرد يعلى بذلك، ولم يتقدم به كما تراه. ورواه ابن ماجه حديث ابن عمر بلفظ «فإذا أحلت على مليّ فابعه» وهذا بتشديد التاء بلا خلاف، «والملي» بالهمز مأخوذ من الملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أي صار ملياً، وقال الكرماني: الملي كالملي لفظاً ومعنى، فاختص أنه بغير همز، وليس كذلك فقد قال الخطابي: إنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله، والأمر في قوله فليبع للاستيعاب عند الجمهور، ووهم من نقل فيه الإجماع، وقيل هو أمر بإحالة وإرشاد وهو شاذ، وحله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره، وجيزة الحرقى ومن أحيل بعه على مليّ فواجب عليه أن يبتل.

قوله: (باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، وإذا أحال على مليّ فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد، وفيه حديث أبي هريرة «مطل الغني ظلم» عن محمد بن يوسف عن سفیان وهو الثوري عن أبي الزناد، ومناسبة للترجمة واضحة، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على الرجوع، وقد تعلقت مباحث ذلك في الذي قبله. وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية التميمي عن القريبي، وأنها لم تقع عند الحموي. قال وقد رواها حاد بن شاكر عن البخاري. قلت: وثبت أيضاً عند أبي زيد المروزي بن القريبي، ورواها أيضاً إيرايم بن مغل التنقي عن البخاري. ويؤيد صنيع التنقي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب حديث سلمة «باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع» فلو كان ما صنعه أبو ذر محفوظاً لكان قد كدر الترجمة لحديث واحد.

قوله: (باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، وإذا أحال على مليّ فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد، وفيه حديث أبي هريرة «مطل الغني ظلم» عن محمد بن يوسف عن سفیان وهو الثوري عن أبي الزناد، ومناسبة للترجمة واضحة، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على الرجوع، وقد تعلقت مباحث ذلك في الذي قبله. وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية التميمي عن القريبي، وأنها لم تقع عند الحموي. قال وقد رواها حاد بن شاكر عن البخاري. قلت: وثبت أيضاً عند أبي زيد المروزي بن القريبي، ورواها أيضاً إيرايم بن مغل التنقي عن البخاري. ويؤيد صنيع التنقي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب حديث سلمة «باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع» فلو كان ما صنعه أبو ذر محفوظاً لكان قد كدر الترجمة لحديث واحد.

قوله: (باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، وإذا أحال على مليّ فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد، وفيه حديث أبي هريرة «مطل الغني ظلم» عن محمد بن يوسف عن سفیان وهو الثوري عن أبي الزناد، ومناسبة للترجمة واضحة، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على الرجوع، وقد تعلقت مباحث ذلك في الذي قبله. وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية التميمي عن القريبي، وأنها لم تقع عند الحموي. قال وقد رواها حاد بن شاكر عن البخاري. قلت: وثبت أيضاً عند أبي زيد المروزي بن القريبي، ورواها أيضاً إيرايم بن مغل التنقي عن البخاري. ويؤيد صنيع التنقي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب حديث سلمة «باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع» فلو كان ما صنعه أبو ذر محفوظاً لكان قد كدر الترجمة لحديث واحد.

قوله: (باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، وإذا أحال على مليّ فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد، وفيه حديث أبي هريرة «مطل الغني ظلم» عن محمد بن يوسف عن سفیان وهو الثوري عن أبي الزناد، ومناسبة للترجمة واضحة، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على الرجوع، وقد تعلقت مباحث ذلك في الذي قبله. وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية التميمي عن القريبي، وأنها لم تقع عند الحموي. قال وقد رواها حاد بن شاكر عن البخاري. قلت: وثبت أيضاً عند أبي زيد المروزي بن القريبي، ورواها أيضاً إيرايم بن مغل التنقي عن البخاري. ويؤيد صنيع التنقي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب حديث سلمة «باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع» فلو كان ما صنعه أبو ذر محفوظاً لكان قد كدر الترجمة لحديث واحد.

قوله: (باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، وإذا أحال على مليّ فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد، وفيه حديث أبي هريرة «مطل الغني ظلم» عن محمد بن يوسف عن سفیان وهو الثوري عن أبي الزناد، ومناسبة للترجمة واضحة، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على الرجوع، وقد تعلقت مباحث ذلك في الذي قبله. وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية التميمي عن القريبي، وأنها لم تقع عند الحموي. قال وقد رواها حاد بن شاكر عن البخاري. قلت: وثبت أيضاً عند أبي زيد المروزي بن القريبي، ورواها أيضاً إيرايم بن مغل التنقي عن البخاري. ويؤيد صنيع التنقي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب حديث سلمة «باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع» فلو كان ما صنعه أبو ذر محفوظاً لكان قد كدر الترجمة لحديث واحد.

قوله: (عن الأعرج عن أبي هريرة) قد رواه همام عن أبي هريرة، ورواه ابن عمر وجابر عن أبي هريرة.

قوله: (مطل الغني ظلم) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند النسائي وابن ماجه «مطل ظلم الغني» والمعنى أنه من الظلم، وأطلق ذلك للمبالغة في التنبيه عن المطل، وقد رواه المروزي من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ «إن من الظلم مطل الغني» وهو يفسر الذي قبله، وأصل المطل المذكور قال ابن فارس: مطلق الحنفية أصلها مطلقاً إذا مدّتها لتطول، وقال الأزهري: المطل للفاضة، والمراد هنا تأخير ما استحق أحداه بغير عذر. والغني يختلف في تعريفه ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخوه ولو كان فقيراً كما سيأتي البحث فيه. وفيه يتصف بالمطل من ليس القدر الذي استحق عليه حاضرراً عند لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً؟ أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً، ونصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب بعضه به فيجب وإلا فلا، وقوله: «مطل الغني» هو من إضافة المصدر للفاعل عن الجمهور، والمعنى أنه يحرم على الغني القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز، وقيل هو من إضافة المصدر للمفعول، والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً ولا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه، وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى، ولا يخفى بعد هذا التناول.

قوله: (وإذا أتبع أحدكم على مليّ فليبع) المشهور في الرواية واللفظ كما قال النووي إسكان اللام في «أبيع» ولي «فليبع» وهو على البناء للمجهول مثل إذا أعلم فليعلم، تقول تبعت الرجل يعني أتبعته تبعاً إذا طيبته، وقال القرطبي: أما أتبع فبضم الهزة وسكون التاء مبنياً لما لم يسم فاعله عند الجميع، وأما فليبع فالأكثر على التخفيف، ولقيه بعضهم بالتشديد والأول أجوز انتهى وما ادعاه من الاتحاق على أتبع يرده قول الخطابي: إن أكثر المحققين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف، ومعنى قوله «أتبع فليبع» أي أحيل فليبتل، وقد رواه بهذا اللفظ أحمد وكيح عن سفیان الثوري عن أبي الزناد، وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى تفرد يعلى بذلك، ولم يتقدم به كما تراه. ورواه ابن ماجه حديث ابن عمر بلفظ «فإذا أحلت على مليّ فابعه» وهذا بتشديد التاء بلا خلاف، «والملي» بالهمز مأخوذ من الملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أي صار ملياً، وقال الكرماني: الملي كالملي لفظاً ومعنى، فاختص أنه بغير همز، وليس كذلك فقد قال الخطابي: إنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله، والأمر في قوله فليبع للاستيعاب عند الجمهور، ووهم من نقل فيه الإجماع، وقيل هو أمر بإحالة وإرشاد وهو شاذ، وحله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره، وجيزة الحرقى ومن أحيل بعه على مليّ فواجب عليه أن يبتل.

(تنبيه) ادعى الرافعي أن الأشهر في الروايات «وإذا أتبع» وأنها جلتان لا تعلق لإحداهما بالأخرى، وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو، وفصل عسا في صحيح البخاري هنا فتاة بالفاء في جميع الروايات، وهو كالتوضئة والمعلقة لقبول الحوالة، أي إذا كان للمطل ظمناً فليقبل من يبتل بدينه عليه، فإن المؤمن من شأنه أن يمتزج عن الظلم فلا يطل. نعم رواه مسلم بالواو وكذا البخاري في الباب الذي بعده لكن قال: «ومن أتبع» ومناسبة الجملة للتي قبلها أنه لا دل على أن مطل الغني ظلم حقه بأنه ينبغي قبول الحوالة على المليّ لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمطل، فإنه قد تكون مطالبة الحال عليه سهلة على المحتال دون المحتل فقي قبول الحوالة إعانة على كفه عن الظلم، وفي الحديث الزجر عن المطل، واختلف هل يعد فعله معصاً كبيرة أم لا؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق، لكن هل يثبت فسقه بطله مرة واحدة أم لا؟ قال الثوري مقتضى ملعبنا لاشتراط التكرار، ورد السبكي في «شرح المنهاج» بأن مقتضى ملعبنا عدمه، واستدل بأن منع الحق بعد طلبة وإيقاعه العذر من أداته كالنصب والغصب كبيرة، وتسببه ظمناً يشعر بكونه كبيرة، والكبيرة لا يمتزج فيها التكرار. نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عزمه انتهى. واختلفوا هل يفسق بالتأخير قبل القدرة قبل الطلب أم لا؟ فمالني يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المطل يشعر به، ويدخل في المطل كل من لزمه حق كالزوج وزوجه والسيّد لعبده والحاكم لرحبه وبالعكس، واستدل به على أن العاجز من الأول لا يدخل في الظلم، وهو بطريق للجهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة، ومن لم يقبل بالمفهوم أجاب بأن العاجز لا يسمى ساطلاً، وعلى أن الغني الذي ماله غائب عنه لا يدخل في الظلم، وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو ليس هو في الحكم بمتنى؟ أظهر الثاني لأنه في تلك الحالة يميز إعطائه من سهم الفقراء من الزكاة، فلو كان في

بعده، وللحاكم من حديث جابر « مات رجل فسلته وكفنته وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل، ثم أخذنا رسول الله ﷺ به ».

قوله: (فقال هل عليه دين) سيأتي بعد أربعة أبواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يأتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء؟ فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم، الحديث، ويؤيد فيه أنه ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه الفتوح.

قوله: (ثم أتني بجماعة أخرى) ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع، الأول لم يترك مالا وليس عليه دين، والثاني عليه دين وله وفاء، والثالث عليه دين ولا وفاء له، والرابع من لا دين عليه وله مال، وهذا حكمه أن يصلى عليه أيضاً، وكأنه لم يذكر لا لكونه لم يقع بل لكونه كان كثيراً.

قوله: (ثلاثة ذنان) في حديث جابر هذا الحاكم « ديناران » وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر غرره، وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت يزيد، ويصح بينهما بأنهما كانا دينارين وشرطاً، فمن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألفاء، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران، فمن قال ثلاثة فباعتبار الأصل ومن قال ديناران فباعتبار ما بقي من الدين، والأول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة « ثمانية عشر درهماً، وهذا دون دينارين وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري « درهمين » ويصح إن ثبت بالتعدد.

قوله: (فقال أبو قتادة: صل عليه يا رسول الله، وعليّ دينه، فصلي عليه) وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه « فقال أبو قتادة وأما أنكصل به » زاد الحاكم في حديث جابر « فقال هما عليك وفي مالك واليت منهما بريء؟ » قال نعم، فصلي عليه، فجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول: ما صنعت الديناران؟ حتى كان آخر ذلك أن قال: قد قضيتهما يا رسول الله، قال: الآن حين يردت عليه جلسته وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى، فروى الدارقطني من حديث علي « كان رسول الله ﷺ إذا أتني بجماعة مرة يسأل عن شيء من عمل الرجل، ويسأل عن دينه، فإن قيل عليه دين كفت، وإن قيل ليس عليه دين صلى. فأتني بجماعة فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا: ديناران، فنزل عنه فقال علي: هما علي يا رسول الله وهو بريء منهما، فصلي عليه. ثم قال لعلي جزاك الله خيراً، ففك الله رهاك » الحديث. قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا يرجع له في مال الميت. وعن مالك له أن يرجع إن قال إنما ضمنمت لأرجع، فإذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا يرجع له، وعن أبي حنيفة إن ترك الميت وفاء جاز الضامن بقدر ما ترك، وإن لم يترك وفاء لم يصح ذلك. وهذا الحديث حجة للجمهور. وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة. وسيأتي الكلام على الحكمة في تركه ﷺ الصلاة على من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى. وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنائز، وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه.



١ - باب الكفالة في القرض

والدين بالأيديان وغيرها

٢٢٩٠ - وقال أبو الزناد، عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي، عن أبيه: أن عمر رضي الله عنه بمكة، فوقع رجل على جارية أمويته، فأخذ حمزة من الرجل كفيلًا حتى قُدم على عمر، وكان عمر قد جلدته مائة جلدًا، فصَدَّقَهُمْ وعَدَّهُ بالجهالة.

وقال جرير والأشعث: لَعَنَ اللَّهُ بْنَ مَسْعُودٍ فِي الْمَرْتَكِلِينَ: اسْتَبْتَهُمْ

وَكَلَّهْمُ، قَاتَبُوا، وَكَلَّهْمُ عَشَائِرُهُمْ.

وقال حماد: إِذَا كَفَّلَ بَنِي قِمَاتٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ،

وقال الحكم: يَحْتَمَنُ.

٢٢٩١ - قال أبو عبد الله: وقال الميث: خَلَّيْتُ جَفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُرْمَزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّقَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: إِنِّي بِالْشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ، فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ جَهْدًا، قَالَ: فَأَبَى بِالْكَيْفِ، قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَيْفًا، قَالَ: سَأَلْتُ، فَلَقَنَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَفَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ الْقَمَسَ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ لِأَجَلٍ الَّذِي أَجَلُهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً قَفَرَهَا، فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَجَعَ مَوْضِعَهَا، ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُ لَفَا أَلْفَ دِينَارٍ، فَسَأَلَنِي كَيْفًا فَلَقَنْتُ: كَفَى بِاللَّهِ كَيْفًا، فَرُحِصِي بِكَ، وَسَأَلَنِي جَهْدًا فَلَقَنْتُ: كَفَى بِاللَّهِ جَهْدًا، فَرُحِصِي بِذَلِكَ، وَأَنِّي جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا أَتَيْتُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ قَلَمُ الْفِرْزِ، وَأَنِّي اسْتَوْعَدْتُهَا، فَرَمَسَ بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْقِيسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ اسْتَلَقَهُ، يَنْتَظِرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَبَاقَا بِالْخَشْيَةِ أَيُّهُمَا فِيهَا الْمَالُ، فَأَخْلَعَا لِأَخِيهِ حَطْبًا، فَلَمَّا نَشَرَحَا وَجَدَا الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ اسْتَلَقَهُ، فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِلًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لِأَتِيكَ بِمَالِكَ، لَمَّا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ، قَالَ: هَلْ كُنْتُ بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: أَخْبِرْنِي أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ آدَى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتُ فِي الْخَشْيَةِ، فَانْصَرَفَ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ وَآخِيًا. [رواجع: ١٩٤٩٨].

قوله: (باب الكفالة في القرض والدين بالأيديان وغيرها) ذكر الدين بعد القرض من عطف العام على الخاص والمراد بغير الأيديان الأموال.

قوله: (وقال أبو الزناد إرج) هو مختصر من قصة أخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد « حدثني أبي حدثني محمد بن حزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعث للصدقة، فإذا رجل يقول امرأة: صدقتي مال مولائك وإذا المرأة تقول: بل أنت صدق مالك ابتك، فسأل حزة عن أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولداً فأعنته امرأته ثم ورث من أمه مالا، فقال حزة للرجل: لأرجحك فقال له أهل الماء: إن أمرك إلى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجلاً. قال فأخذ حزة بالرجل كفيلًا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم « وإما دأ عمر عن الرجل لأنه علوه بالجهالة، واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأيديان فإن حزة بن عمرو الأسلمي صحابي وقد فعله ولم ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ، وأما جلد عمر للرجل فالظاهر أنه عززه بذلك قاله ابن التين. قال: وفيه شاهد لنذهب مالك في مجاوزة الإمام في التميز قدر الحد. وتعقب بأنه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلا حجة فيه وأيضاً فليس فيه التصريح بأنه جلده ذلك تعزيراً، فاعلم مذنب عمر أن الزاني المحسن إن كان عالماً برجم وإن كان جاهلاً جلد.

قوله: (وقال جرير) أي ابن عبد الله الجبلي (والأشعث) أي ابن قيس الكندي (لعبد الله بن مسعود في المرتكبين: استبتهم وكفلهم، قاتبوا) وكفلهم عشايرهم وهذا أيضاً مختصر من قصة أخرجه البيهقي بطريق أبي إسحاق عن حارة بن مضرب قال: صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما سلم قام رجل فأخبره أنه انتهى إلى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله، فقال عبد الله: علي بابن النواحة وأصحابه، فجاء بهم. فامر قرظة بن كعب فضرب عتق ابن النواحة. ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه عدي بن حاتم بكفلهم، فقام جرير والأشعث قالا: بل استبتهم وكفلهم عشايرهم، قاتبوا وكفلهم عشايرهم. وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين

قوله: (سلفت فلاناً) كذا وقع فيه، والمعروف تعلية بحرف الجر كما وقع في رواية الإسماعيلي «استلفت من فلان».

قوله: (فرضي بذلك) كذا للكشيهي، ولغيره «فرضي به» وفي رواية الإسماعيلي «فرضي بك».

قوله: (واني جهدت) يفتح الجسيم والماء، وزاد في حديث عبد الله بن عمر «قال اللهم أد حالك».

قوله: (حى ولجت فيه) بتخفيف اللام أي دخلت في البحر.

قوله: (فأعلمها لأهلها حطباً فلما نشرها) أي قطعها بالنشار (وجد المال) في رواية النسائي «فلما كسرها» وفي رواية أبي سلمة «وغدا رب المال يسأل من صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشب فيحملها إلى أهلها فقال: أوقدوا هذه فكسروها فانثرت الذنابر منها والصحيفة، فقرأها وعرف».

قوله: (لم قدم الذي كان أسلفه فاني بالأنف دينار) وفي رواية أبي سلمة «ثم قدم بعد ذلك فأناب رب المال فقال: يا فلان مالي قد طالت النظرة، فقال: أما مالك فقد دفعت لي وكيلي، وأما أنت فهذا مالك» وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له «هذه أفكك، فقال النجاشي: لا أقبلها منك حتى تحزني ما صنعت، فأنشبهه فقال: لقد أدى الله عك».

قوله: (وانصرف بالأنف الدينار راشداً) في حديث عبد الله بن عمرو «قد أدى الله عك، وقد بلغنا الأنف في الثابت، فأنسك عليك أفك» زاد أبو سلمة في آخره «قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله ﷺ يكثر مرأونا ولغفنا، أيهما آمن؟» وفي الحديث جواز الأجل في القرض ووجوب الوفاء به، وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف، وفيه التحلل عما كان في بني إسرائيل وغيرهم من المحاب للامتثال والاقصاء، وفيه التجارة في البحر وجواز ركهيه، وفيه براءة الكاتب بنفسه، وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به، وفيه فضل التوكيل على الله وأن من صرح توكله تكفل الله بنصره وعونه. وسيأتي حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى. ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي ﷺ بذلك وتقريره له، وإثبات ذلك ليطأس به فيه وإلا لم يكن لذكره فائدة.

٢- باب قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ أَيْمَانُكُمْ

فَأَتَوْهُمْ نَصِيحَتَهُمْ﴾ [النساء: ٣٣]. [قرأ عاصم وعذرة والكسائي: عَقَلَتْ]

٢٢٩٢ - حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ: عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ قَالَ: وَزَكَاةٌ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قَالَ: كَانَ الْمُتَاجِرُونَ لَمَّا قَفُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَنِيَّةَ، وَرَثَ الْمُتَاجِرُ الْأَنْصَارِيُّ ذُوِي ذَرِيَّةٍ، لِلْأَخُوَّةِ الْيَاقِي النَّبِيِّ ﷺ يَتَنَهُمُ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ نَسَخَتْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إِلَّا النَّصْرَ وَالرَّفَادَةَ وَالنَّصِيحَةَ، وَلَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ، وَوَصَّى لَهُ. [رواه: ١٧٤٧، ٤٥٨٠، ١٧٤٧]

٢٢٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: عَنْ حُمَيْدٍ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَأَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَهُ وَتَيْنَ سَعُو بْنِ الرَّيْحِ. [راجع: ٢٠٤٩. أخرجه مسلم: ١٤٢٧ بقطعة لم ترد في هذه الطريق.]

٢٢٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ: أَتَلَكُ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا جَلْفَ فِيهِ إِلَّا سَلَامٌ». قَالَ: لَقَدْ خَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ تَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي ذَارِي. [رواه: ٧٣٤٠، ٤٦٠٨٣. أخرجه مسلم: ٢٠٢٩.]

قوله: (باب قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحَتَهُمْ﴾) [ورد في حديث ابن عباس الأنسي في تفسير سورة النساء بسند ومته، وسيأتي الكلام عليه هناك، والقصد من هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بنير

رجلاً، قال ابن كثير: أخذ البخاري الكفالة بالأيدان في الديون من الكفالة بالأيدان في الحدود بطريق الأولى، والكفالة بالنفس قال بها الجمهور ولم يختلف من قال بها أن المكفول يجد أو قصاص إذا غاب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف الدين، والفرق بينهما أن الكفيل إذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله.

(تيسه): وقع في أكثر الروايات في هذا الأثر «فتابوا» من التوبة ووقع في رواية الأصيلي والقاسبي وعبدوس «فأبوا» بنير مثابة قبل الألف، قال عياض: وهو وهم مفسد للمعنى. قلت: والذي يظهر في أنه «فأبوا» بهمة مملوغة وهي بمعنى فرجسوا فلا يفسد المعنى.

قوله: (وقال حماد) أي ابن أبي سليمان (إذا تكفل بنفسك فمات فلا شيء عليه، وقال الحكمي يضمن) وصله الأثر من طريق شعبة عن حماد والحكمي وبذلك قال الجمهور، وعن ابن القاسم صاحب مالك يفصل بين الدين الحال والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان لو قدم لأدركه أم لا.

قوله: (وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة إلخ) وقع هنا في نسخة الصنفاني «حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث» وقد تقدم في «باب التجارة في البحر» أن أبا ذر وأبا الرققت وصلوا في آخره، قال البخاري «حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به» ووصله أبو ذر هنا من روايته عن شقيق علي بن وصيف «حدثنا محمد بن غسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله بن صالح به» وكذلك وصله بهذا الإسناد في «باب ما يستخرج من البحر» من كتاب الزكاة، ولم يفرقه عبد الله بن صالح فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي وأدم بن أبي ليث، والنسائي من طريق داود بن منصور كليهم عن الليث، وأخرجه الإمام أحمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضاً، وله طريق أخرى عن أبي هريرة علقها المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ووصلها في «الأدب المفرد» وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه.

قوله: (أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار) في رواية أبي سلمة «أن رجلاً من بني إسرائيل كان يسلف الناس إذا أتاه الرجل بكفيل» ولم ألق على اسم هذا الرجل، لكن رأيت في «مسند الصحابة الذين نزلوا مصر» محمد بن الربيع الجيزي يأسند له في مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه «أن رجلاً جاء إلى النجاشي فقال له أسلفني ألف دينار إلى أجل، فقال من الحمل بك؟ قال: الله، فأعطاه الألف فضرب بها الرجل أي سافر بها في تجارة، فلما بلغ الأجل أراد الخروج إليه فحسبت الريح، فعمل تابوتاً» فذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة، واستندنا منه أن الذي أقرض هو النجاشي، فيجوز أن تكون نسيه لي بني إسرائيل بطريق الاتباع لم لا أنه من نسلهم.

قوله: (قال فائتي بالكفيل، قال كفى بالله كفلاً، قال صدقت) في رواية أبي سلمة فقال «سبحان الله نعم».

قوله: (فلففها إليه) أي الألف دينار، في رواية أبي سلمة فقد له ستمائة دينار، والأول أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو، ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلاً ألفاً والعدد ستمائة أو بالعكس.

قوله: (فخرج في البحر فقتل حاجته) في رواية أبي سلمة فركب الرجل البحر بلال يتجر فيه فقدر الله أن حل الأجل وأرتج البحر بينهما.

قوله: (فلما عهد مركباً) زاد في رواية أبي سلمة «وغدا رب المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول: اللهم اخلفني وإنا أعطيت لك».

قوله: (فأخذ خشبة ففقرها) أي حفرها، وفي رواية أبي سلمة «فجر خشبة» وفي حديث عبد الله بن عمرو «فعل تابوتاً وجعل فيه الألف».

قوله: (وصحيفة منه إلى صاحبه) في رواية أبي سلمة «وكتب إليه صحيفة: من فلان إلى فلان، إنني دفعت مالك إلى وكيلي الذي توكل بي».

قوله: (لم زجج موضعها) كذا لجميع بزاي وجيمين، قال الخطابي: أي سوى موضع الثغر وأصلحه، وهو من ترجيع الحواجب وهو حلف زوائد الشعر، ويمثل أن يكون مأخوذاً من الزج وهو النصل كان يكون الثغر في طرف الخشبة فشد عليه زجاً ليمسكه ويمنع ما فيه، وقال عياض: مثناه سمرها بمسامير كالزجاج، أو حشو شقوق لصاقها بشيء ورقمه بالزج، وقال ابن التين: معناه أصلح موضع الثغر.

الفصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والإسلام، قال ابن عباس: ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلياً وما بعدها إسلامي. وعن علي ما كان قبل نزول ﴿لَا يَلْفَافُ قَرِيشٌ﴾ جاهلي. وعن عثمان: كل حلف كان قبل الهجرة جاهلياً، وما بعدها إسلامي. وعن عمر: كل حلف كان قبل الحديثة فهو مشدود وكل حلف بعدها مقروض، أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بإسناده إليهم، وأظن قول عمر أقواها، ويمكن الجمع بأن المذكورات في رواية غيره ما يدل على تأكيد حلف الجاهلية، والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك.

٣- باب من تكفل عن ميت ديناً، فليس له أن يرجع

وَيَدَّ قَالَ الْحَسَنُ.

٢٢٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَ بِخِزَانَةِ لَيْسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟». قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِخِزَانَةِ أُخْرَى، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟». قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَصَلَّى عَلَى صَاحِبِهَا». قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. [راجع: ٢٢٨٩].

٢٢٩٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، حَدَّثَنَا عُسْرُو: مَسَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبُخْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيَكَ هَكَذَا وَهَكَذَا». فَلَمْ يَجِئْ مَالُ الْبُخْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبُخْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ قَتَادَةَ: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ، أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا، فَحَنَى لِي حَنَةً، فَعَدَدْتُهَا، فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ، وَقَالَ: خُذْ بِطَلْعِهَا. [انظر: ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٣٥٠، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، ٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤، ٣٣٧٥، ٣٣٧٦، ٣٣٧٧، ٣٣٧٨، ٣٣٧٩، ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٨٦، ٣٣٨٧، ٣٣٨٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠، ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤، ٣٣٩٥، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧، ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٤، ٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٠، ٣٤٣١، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦، ٣٤٣٧، ٣٤٣٨، ٣٤٣٩، ٣٤٤٠، ٣

عليه من واجب أو تطوع، فلما التزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عهده، وكان ﷺ يجب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك. وقد عد بعض الشافعية من خصائصه ﷺ وجوب الوفاء بالوعد أخذاً من هذا الحديث، ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب. وفيه قبول خبر الواحد بالمدل من الصحابة ولو جرح ذلك نقماً لنفسه، لأن أبا بكر لم يلتزم من جابر شامداً على صحة دعوته، وبحال أن يكون أبو بكر علم بذلك فقضى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم.

٤ - باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده

٢٢٩٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي غُرُوءُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: لَمْ أَغْضِلْ أَبَوَيْي إِلَّا وَهَمًا يَبِينَانِ الدِّينَ.

وقال أبو صالح: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوءُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ أَغْضِلْ أَبَوَيْي لَسَطٍ إِلَّا وَهَمًا يَبِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرْ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ، بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، فَلَمَّا أَتَانِي الْمُسْلِمُونَ، خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قِبَلَ الْحَبَشَةِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرْكَةَ الْعِمَادِ لَقِيَهُ ابْنُ الدُّغْدُغَةِ، وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ، فَقَالَ: ابْنُ تَرَبُّدٍ مَا آتَا بِكَ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجَنِي قَوْمِي، فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسِيرَ فِي الْأَرْضِ وَأَعْبُدَ رَبِّي. قَالَ ابْنُ الدُّغْدُغَةِ: إِنَّ مِثْلَكَ لَا يَخْرُجُ وَلَا يَخْرُجُ، فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَغْنُومَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الصَّدِيقَ، وَتُعِينُ عَلَى تَوَالِيهِ الْحَقِّ، وَأَنَا لَكَ جَارٌ، فَأَرْجِعْ فَأَعِدْ رَثْلَكَ يَلِدَاكَ، فَأَرْتَحِلْ ابْنُ الدُّغْدُغَةِ، فَرَجَعَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ، فَطَافَ فِي أَشْرَافِ قَحَارِ قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يَخْرُجُ مِثْلَهُ وَلَا يَخْرُجُ، أَنْتُمْ خُروجُونَ وَرَجُلًا يَكْسِبُ الْمَغْنُومَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَحْمِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الصَّدِيقَ، وَتُعِينُ عَلَى تَوَالِيهِ الْحَقِّ؟ فَأَلْفَلَفَتْ قُرَيْشٌ جِوَارَ ابْنِ الدُّغْدُغَةِ، وَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ، وَقَالُوا لَابْنِ الدُّغْدُغَةِ: مَرَّ أَبَا بَكْرٍ فَلْتَعِدْ رَثْلَهُ فِي دَارِهِ، فَلْيَصِلْ، وَلْيَقْرَأْ مَا شَاءَ، وَلَا يُؤْخِضُ بِذَلِكَ، وَلَا يَسْتَظِلُّ بِهِ، فَإِنَّ قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفِينَ ابْتِغَاءً وَرِسَاءً. قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدُّغْدُغَةِ لَأَبِي بَكْرٍ، فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ يَمُرُّ رَثْلَهُ فِي دَارِهِ، وَلَا يَسْتَظِلُّ بِالصَّلَافَةِ، وَلَا الْقِرَاعَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَأَتَى مَسْجِدًا بَيْنَاءَ دَارِهِ وَتَرَبَّزَ، فَكَانَ يَصَلِّي فِيهِ، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقْصُفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤَهُمْ، يَغْتَحِبُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَّاءً، لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَفْرَغَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدُّغْدُغَةِ قَدِيمَ عَلَيْهِمْ، قَالُوا لَهُ: إِنَّا كَمَا أَجَرْنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَثْلَهُ فِي دَارِهِ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ، فَأَتَى مَسْجِدًا بَيْنَاءَ دَارِهِ، وَأَغْلَقَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاعَةَ، وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَفِينَ ابْتِغَاءً وَرِسَاءً، فَأَبْدِ، فَإِنْ أَحْبَبَ أَنْ يَقْصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَثْلَهُ فِي دَارِهِ فَقُلْ، وَإِنْ أَتَى إِلَّا أَنْ يَطْلُبَ ذَلِكَ، فَسَلِّمْ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ دُشْلُكَ، فَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نَغْضِرَكَ، وَلَسْنَا مَقْرَبِينَ لِأَبِي بَكْرٍ الْأَسْطِغْلَانِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَتَى ابْنُ الدُّغْدُغَةِ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ الْبَرِّي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ، لَمَّا أَنْ تَقْصِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ دُشْلِي، فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْقُرْبَ أَنِّي أَخْبَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي أَرُدُّ إِلَيْكَ جِوَارَكَ، وَأَرْضِي بِجِوَارِ اللَّهِ، وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمُؤَيَّدٍ بِمَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَرَبْتُ قَارَ هَجْرَتِكُمْ، رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا فَاتَ نَحْلٌ بَيْنَ لَاتَيْنِ، وَهَمَّا الْحَرَكَانِ، فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قِبَلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجِرًا إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَتَهَجَّرَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى سَبِيلِكَ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤَدَّكَ لِي.» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ تَرَجُّوْا ذَلِكَ

قوله: (فأخبرني غرؤوب بن الزبير: أن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ قالت: لم أغضل أبوي إلا وهما يبينان الدين). ساق البخاري الحديث هنا على لفظ يونس عن الزهري، وساقه في الهجرة على لفظ عقيل، وسأين ما بينهما من التضاد هناك، وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغْدغَة وضبطه وضبط برك الغماد إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس) هذا التعليق سقط من رواية أبي فر، وساق الحديث عن عقيل وحده. وأبو صالح هنا اتفق أبو نعيم والأصلي والجلباني وغيرهم أنه سليمان بن صالح الروزي ولقبه سلمويه وشيخه عبد الله هو ابن المبارك، وبذلك جزم الأصلي. وجزم الإسمايلي بأنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب. وزعم الدياطي أنه أبو صالح محبوب بن موسى القراء الأطاخي ولم يذكر لذلك مستنداً، ولم يسبق أحد إلى عد محبوب بن موسى في شيخ البخاري، والمعتمد هو الأول فقد وقع في رواية ابن السكن عن القريبي عن البخاري قال: «قال أبو صالح سلمويه حدثنا عبد الله بن المبارك».

٥ - باب الدين

٢٢٩٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَكِّلِ، عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِنَتِيهِ قَضَاءً؟». فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِنَتِيهِ وَقَاءَ صَلَى، وَلَا لَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَصَحَّ اللَّهُ عَلَيْهِ الْقُورُحُ، قَالَ: «أَنَا أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تَوَكَّلَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ قَرَرْتُ دِينًا فَكُنْتُ قَضَاءً، وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا يُلَوِّزُكَ». [الهر: ٤٢٣٩٨، ٤٢٣٩٩، ٤٢٤٧٨، ٤٢٣٧١، ٤٢٣٧٢، ٤٢٣٧٣، ٤٢٣٧٤، ٤٢٣٧٥، ٤٢٣٧٦، ٤٢٣٧٧، ٤٢٣٧٨، ٤٢٣٧٩، ٤٢٣٨٠، ٤٢٣٨١، ٤٢٣٨٢، ٤٢٣٨٣، ٤٢٣٨٤، ٤٢٣٨٥، ٤٢٣٨٦، ٤٢٣٨٧، ٤٢٣٨٨، ٤٢٣٨٩، ٤٢٣٩٠، ٤٢٣٩١، ٤٢٣٩٢، ٤٢٣٩٣، ٤٢٣٩٤، ٤٢٣٩٥، ٤٢٣٩٦، ٤٢٣٩٧، ٤٢٣٩٨، ٤٢٣٩٩، ٤٢٤٠٠، ٤٢٤٠١، ٤٢٤٠٢، ٤٢٤٠٣، ٤٢٤٠٤، ٤٢٤٠٥، ٤٢٤٠٦، ٤٢٤٠٧، ٤٢٤٠٨، ٤٢٤٠٩، ٤٢٤١٠، ٤٢٤١١، ٤٢٤١٢، ٤٢٤١٣، ٤٢٤١٤، ٤٢٤١٥، ٤٢٤١٦، ٤٢٤١٧، ٤٢٤١٨، ٤٢٤١٩، ٤٢٤٢٠، ٤٢٤٢١، ٤٢٤٢٢، ٤٢٤٢٣، ٤٢٤٢٤، ٤٢٤٢٥، ٤٢٤٢٦، ٤٢٤٢٧، ٤٢٤٢٨، ٤٢٤٢٩، ٤٢٤٣٠، ٤٢٤٣١، ٤٢٤٣٢، ٤٢٤٣٣، ٤٢٤٣٤، ٤٢٤٣٥، ٤٢٤٣٦، ٤٢٤٣٧، ٤٢٤٣٨، ٤٢٤٣٩، ٤٢٤٤٠، ٤٢٤٤١، ٤٢٤٤٢، ٤٢٤٤٣، ٤٢٤٤٤، ٤٢٤٤٥، ٤٢٤٤٦، ٤٢٤٤٧، ٤٢٤٤٨، ٤٢٤٤٩، ٤٢٤٥٠، ٤٢٤٥١، ٤٢٤٥٢، ٤٢٤٥٣، ٤٢٤٥٤، ٤٢٤٥٥، ٤٢٤٥٦، ٤٢٤٥٧، ٤٢٤٥٨، ٤٢٤٥٩، ٤٢٤٦٠، ٤٢٤٦١، ٤٢٤٦٢، ٤٢٤٦٣، ٤٢٤٦٤، ٤٢٤٦٥، ٤٢٤٦٦، ٤٢٤٦٧، ٤٢٤٦٨، ٤٢٤٦٩، ٤٢٤٧٠، ٤٢٤٧١، ٤٢٤٧٢، ٤٢٤٧٣، ٤٢٤٧٤، ٤٢٤٧٥، ٤٢٤٧٦، ٤٢٤٧٧، ٤٢٤٧٨، ٤٢٤٧٩، ٤٢٤٨٠، ٤٢٤٨١، ٤٢٤٨٢، ٤٢٤٨٣، ٤٢٤٨٤، ٤٢٤٨٥، ٤٢٤٨٦، ٤٢٤٨٧، ٤٢٤٨٨، ٤٢٤٨٩، ٤٢٤٩٠، ٤٢٤٩١، ٤٢٤٩٢، ٤٢٤٩٣، ٤٢٤٩٤، ٤٢٤٩٥، ٤٢٤٩٦، ٤٢٤٩٧، ٤٢٤٩٨، ٤٢٤٩٩، ٤٢٥٠٠، ٤٢٥٠١، ٤٢٥٠٢، ٤٢٥٠٣، ٤٢٥٠٤، ٤٢٥٠٥، ٤٢٥٠٦، ٤٢٥٠٧، ٤٢٥٠٨، ٤٢٥٠٩، ٤٢٥١٠، ٤٢٥١١، ٤٢٥١٢، ٤٢٥١٣، ٤٢٥١٤، ٤٢٥١٥، ٤٢٥١٦، ٤٢٥١٧، ٤٢٥١٨، ٤٢٥١٩، ٤٢٥٢٠، ٤٢٥٢١، ٤٢٥٢٢، ٤٢٥٢٣، ٤٢٥٢٤، ٤٢٥٢٥، ٤٢٥٢٦، ٤٢٥٢٧، ٤٢٥٢٨، ٤٢٥٢٩، ٤٢٥٣٠، ٤٢٥٣١، ٤٢٥٣٢، ٤٢٥٣٣، ٤٢٥٣٤، ٤٢٥٣٥، ٤٢٥٣٦، ٤٢٥٣٧، ٤٢٥٣٨، ٤٢٥٣٩، ٤٢٥٤٠، ٤٢٥٤١، ٤٢٥٤٢، ٤٢٥٤٣، ٤٢٥٤٤، ٤٢٥٤٥، ٤٢٥٤٦، ٤٢٥٤٧، ٤٢٥٤٨، ٤٢٥٤٩، ٤٢٥٥٠، ٤٢٥٥١، ٤٢٥٥٢، ٤٢٥٥٣، ٤٢٥٥٤، ٤٢٥٥٥، ٤٢٥٥٦، ٤٢٥٥٧، ٤٢٥٥٨، ٤٢٥٥٩، ٤٢٥٦٠، ٤٢٥٦١، ٤٢٥٦٢، ٤٢٥٦٣، ٤٢٥٦٤، ٤٢٥٦٥، ٤٢٥٦٦، ٤٢٥٦٧، ٤٢٥٦٨، ٤٢٥٦٩، ٤٢٥٧٠، ٤٢٥٧١، ٤٢٥٧٢، ٤٢٥٧٣، ٤٢٥٧٤، ٤٢٥٧٥، ٤٢٥٧٦، ٤٢٥٧٧، ٤٢٥٧٨، ٤٢٥٧٩، ٤٢٥٨٠، ٤٢٥٨١، ٤٢٥٨٢، ٤٢٥٨٣، ٤٢٥٨٤، ٤٢٥٨٥، ٤٢٥٨٦، ٤٢٥٨٧، ٤٢٥٨٨، ٤٢٥٨٩، ٤٢٥٩٠، ٤٢٥٩١، ٤٢٥٩٢، ٤٢٥٩٣، ٤٢٥٩٤، ٤٢٥٩٥، ٤٢٥٩٦، ٤٢٥٩٧، ٤٢٥٩٨، ٤٢٥٩٩، ٤٢٦٠٠، ٤٢٦٠١، ٤٢٦٠٢، ٤٢٦٠٣، ٤٢٦٠٤، ٤٢٦٠٥، ٤٢٦٠٦، ٤٢٦٠٧، ٤٢٦٠٨، ٤٢٦٠٩، ٤٢٦١٠، ٤٢٦١١، ٤٢٦١٢، ٤٢٦١٣، ٤٢٦١٤، ٤٢٦١٥، ٤٢٦١٦، ٤٢٦١٧، ٤٢٦١٨، ٤٢٦١٩، ٤٢٦٢٠، ٤٢٦٢١، ٤٢٦٢٢، ٤٢٦٢٣، ٤٢٦٢٤، ٤٢٦٢٥، ٤٢٦٢٦، ٤٢٦٢٧، ٤٢٦٢٨، ٤٢٦٢٩، ٤٢٦٣٠، ٤٢٦٣١، ٤٢٦٣٢، ٤٢٦٣٣، ٤٢٦٣٤، ٤٢٦٣٥، ٤٢٦٣٦، ٤٢٦٣٧، ٤٢٦٣٨، ٤٢٦٣٩، ٤٢٦٤٠، ٤٢٦٤١، ٤٢٦٤٢، ٤٢٦٤٣، ٤٢٦٤٤، ٤٢٦٤٥، ٤٢٦٤٦، ٤٢٦٤٧، ٤٢٦٤٨، ٤٢٦٤٩، ٤٢٦٥٠، ٤٢٦٥١، ٤٢٦٥٢، ٤٢٦٥٣، ٤٢٦٥٤، ٤٢٦٥٥، ٤٢٦٥٦، ٤٢٦٥٧، ٤٢٦٥٨، ٤٢٦٥٩، ٤٢٦٦٠، ٤٢٦٦١، ٤٢٦٦٢، ٤٢٦٦٣، ٤٢٦٦٤، ٤٢٦٦٥، ٤٢٦٦٦، ٤٢٦٦٧، ٤٢٦٦٨، ٤٢٦٦٩، ٤٢٦٧٠، ٤٢٦٧١، ٤٢٦٧٢، ٤٢٦٧٣، ٤٢٦٧٤، ٤٢٦٧٥، ٤٢٦٧٦، ٤٢٦٧٧، ٤٢٦٧٨، ٤٢٦٧٩، ٤٢٦٨٠، ٤٢٦٨١، ٤٢٦٨٢، ٤٢٦٨٣، ٤٢٦٨٤، ٤٢٦٨٥، ٤٢٦٨٦، ٤٢٦٨٧، ٤٢٦٨٨، ٤٢٦٨٩، ٤٢٦٩٠، ٤٢٦٩١، ٤٢٦٩٢، ٤٢٦٩٣، ٤٢٦٩٤، ٤٢٦٩٥، ٤٢٦٩٦، ٤٢٦٩٧، ٤٢٦٩٨، ٤٢٦٩٩، ٤٢٧٠٠، ٤٢٧٠١، ٤٢٧٠٢، ٤٢٧٠٣، ٤٢٧٠٤، ٤٢٧٠٥، ٤٢٧٠٦، ٤٢٧٠٧، ٤٢٧٠٨، ٤٢٧٠٩، ٤٢٧١٠، ٤٢٧١١، ٤٢٧١٢، ٤٢٧١٣، ٤٢٧١٤، ٤٢٧١٥، ٤٢٧١٦، ٤٢٧١٧، ٤٢٧١٨، ٤٢٧١٩، ٤٢٧٢٠، ٤٢٧٢١، ٤٢٧٢٢، ٤٢٧٢٣، ٤٢٧٢٤، ٤٢٧٢٥، ٤٢٧٢٦، ٤٢٧٢٧، ٤٢٧٢٨، ٤٢٧٢٩، ٤٢٧٣٠، ٤٢٧٣١، ٤٢٧٣٢، ٤٢٧٣٣، ٤٢٧٣٤، ٤٢٧٣٥، ٤٢٧٣٦، ٤٢٧٣٧، ٤٢٧٣٨، ٤٢٧٣٩، ٤٢٧٤٠، ٤٢٧٤١، ٤٢٧٤٢، ٤٢٧٤٣، ٤٢٧٤٤، ٤٢٧٤٥، ٤٢٧٤٦، ٤٢٧٤٧، ٤٢٧٤٨، ٤٢٧٤٩، ٤٢٧٥٠، ٤٢٧٥١، ٤٢٧٥٢، ٤٢٧٥٣، ٤٢٧٥٤، ٤٢٧٥٥، ٤٢٧٥٦، ٤٢٧٥٧، ٤٢٧٥٨، ٤٢٧٥٩، ٤٢٧٦٠، ٤٢٧٦١، ٤٢٧٦٢، ٤٢٧٦٣، ٤٢٧٦٤، ٤٢٧٦٥، ٤٢٧٦٦، ٤٢٧٦٧، ٤٢٧٦٨، ٤٢٧٦٩، ٤٢٧٧٠، ٤٢٧٧١، ٤٢٧٧٢، ٤٢٧٧٣، ٤٢٧٧٤، ٤٢٧٧٥، ٤٢٧٧٦، ٤٢٧٧٧، ٤٢٧٧٨، ٤٢٧٧٩، ٤٢٧٨٠، ٤٢٧٨١، ٤٢٧٨٢، ٤٢٧٨٣، ٤٢٧٨٤، ٤٢٧٨٥، ٤٢٧٨٦، ٤٢٧٨٧، ٤٢٧٨٨، ٤٢٧٨٩، ٤٢٧٩٠، ٤٢٧٩١، ٤٢٧٩٢، ٤٢٧٩٣، ٤٢٧٩٤، ٤٢٧٩٥، ٤٢٧٩٦، ٤٢٧٩٧، ٤٢٧٩٨، ٤٢٧٩٩، ٤٢٨٠٠، ٤٢٨٠١، ٤٢٨٠٢، ٤٢٨٠٣، ٤٢٨٠٤، ٤٢٨٠٥، ٤٢٨٠٦، ٤٢٨٠٧، ٤٢٨٠٨، ٤٢٨٠٩، ٤٢٨١٠، ٤٢٨١١، ٤٢٨١٢، ٤٢٨١٣، ٤٢٨١٤، ٤٢٨١٥، ٤٢٨١٦، ٤٢٨١٧، ٤٢٨١٨، ٤٢٨١٩، ٤٢٨٢٠، ٤٢٨٢١، ٤٢٨٢٢، ٤٢٨٢٣، ٤٢٨٢٤، ٤٢٨٢٥، ٤٢٨٢٦، ٤٢٨٢٧، ٤٢٨٢٨، ٤٢٨٢٩، ٤٢٨٣٠، ٤٢٨٣١، ٤٢٨٣٢، ٤٢٨٣٣، ٤٢٨٣٤، ٤٢٨٣٥، ٤٢٨٣٦، ٤٢٨٣٧، ٤٢٨٣٨، ٤٢٨٣٩، ٤٢٨٤٠، ٤٢٨٤١، ٤٢٨٤٢، ٤٢٨٤٣، ٤٢٨٤٤، ٤٢٨٤٥، ٤٢٨٤٦، ٤٢٨٤٧، ٤٢٨٤٨، ٤٢٨٤٩، ٤٢٨٥٠، ٤٢٨٥١، ٤٢٨٥٢، ٤٢٨٥٣، ٤٢٨٥٤، ٤٢٨٥٥، ٤٢٨٥٦، ٤٢٨٥٧، ٤٢٨٥٨، ٤٢٨٥٩، ٤٢٨٦٠، ٤٢٨٦١، ٤٢٨٦٢، ٤٢٨٦٣، ٤٢٨٦٤، ٤٢٨٦٥، ٤٢٨٦٦، ٤٢٨٦٧، ٤٢٨٦٨، ٤٢٨٦٩، ٤٢٨٧٠، ٤٢٨٧١، ٤٢٨٧٢، ٤٢٨٧٣، ٤٢٨٧٤، ٤٢٨٧٥، ٤٢٨٧٦، ٤٢٨٧٧، ٤٢٨٧٨، ٤٢٨٧٩، ٤٢٨٨٠، ٤٢٨٨١، ٤٢٨٨٢، ٤٢٨٨٣، ٤٢٨٨٤، ٤٢٨٨٥، ٤٢٨٨٦، ٤٢٨٨٧، ٤٢٨٨٨، ٤٢٨٨٩، ٤٢٨٩٠، ٤٢٨٩١، ٤٢٨٩٢، ٤٢٨٩٣، ٤٢٨٩٤، ٤٢٨٩٥، ٤٢٨٩٦، ٤٢٨٩٧، ٤٢٨٩٨، ٤٢٨٩٩، ٤٢٩٠٠، ٤٢٩٠١، ٤٢٩٠٢، ٤٢٩٠٣، ٤٢٩٠٤، ٤٢٩٠٥، ٤٢٩٠٦، ٤٢٩٠٧، ٤٢٩٠٨، ٤٢٩٠٩، ٤٢٩١٠، ٤٢٩١١، ٤٢٩١٢، ٤٢٩١٣، ٤٢٩١٤، ٤٢٩١٥، ٤٢٩١٦، ٤٢٩١٧، ٤٢٩١٨، ٤٢٩١٩، ٤٢٩٢٠، ٤٢٩٢١، ٤٢٩٢٢، ٤٢٩٢٣، ٤٢٩٢٤، ٤٢٩٢٥، ٤٢٩٢٦، ٤٢٩٢٧، ٤٢٩٢٨، ٤٢٩٢٩، ٤٢٩٣٠، ٤٢٩٣١، ٤٢٩٣٢، ٤٢٩٣٣، ٤٢٩٣٤، ٤٢٩٣٥، ٤٢٩٣٦، ٤٢٩٣٧، ٤٢٩٣٨، ٤٢٩٣٩، ٤٢٩٤٠، ٤٢٩٤١، ٤٢٩٤٢، ٤٢٩٤٣، ٤٢٩٤٤، ٤٢٩٤٥، ٤٢٩٤٦، ٤٢٩٤٧، ٤٢٩٤٨، ٤٢٩٤٩، ٤٢٩٥٠، ٤٢٩٥١، ٤٢٩٥٢، ٤٢٩٥٣، ٤٢٩٥٤، ٤٢٩٥٥، ٤٢٩٥٦، ٤٢٩٥٧، ٤٢٩٥٨، ٤٢٩٥٩، ٤٢٩٦٠، ٤٢٩٦١، ٤٢٩٦٢، ٤٢٩٦٣، ٤٢٩٦٤، ٤٢٩٦٥، ٤٢٩٦٦، ٤٢٩٦٧، ٤٢٩٦٨، ٤٢٩٦٩، ٤٢٩٧٠، ٤٢٩٧١، ٤٢٩٧٢، ٤٢٩٧٣، ٤٢٩٧٤، ٤٢٩٧٥، ٤٢٩٧٦، ٤٢٩٧٧، ٤٢٩٧٨، ٤٢٩٧٩، ٤٢٩٨٠، ٤٢٩٨١، ٤٢٩٨٢، ٤٢٩٨٣، ٤٢٩٨٤، ٤٢٩٨٥، ٤٢٩٨٦، ٤٢٩٨٧، ٤٢٩٨٨، ٤٢٩٨٩، ٤٢٩٩٠، ٤٢٩٩١، ٤٢٩٩٢، ٤٢٩٩٣، ٤٢٩٩٤، ٤٢٩٩٥، ٤٢٩٩٦، ٤٢٩٩٧، ٤٢٩٩٨، ٤٢٩٩٩، ٤٣٠٠٠، ٤٣٠٠١، ٤٣٠٠٢، ٤٣٠٠٣، ٤٣٠٠٤، ٤٣٠٠٥، ٤٣٠٠٦، ٤٣٠٠٧، ٤٣٠٠٨، ٤٣٠٠٩، ٤٣٠١٠، ٤٣٠١١، ٤٣٠١٢، ٤٣٠١٣، ٤٣٠١٤، ٤٣٠١٥، ٤٣٠١٦، ٤٣٠١٧، ٤٣٠١٨، ٤٣٠١٩، ٤٣٠٢٠، ٤٣٠٢١، ٤٣٠٢٢، ٤٣٠٢٣، ٤٣٠٢٤، ٤٣٠٢٥، ٤٣٠٢٦، ٤٣٠٢٧، ٤٣٠٢٨، ٤٣٠٢٩، ٤٣٠٣٠، ٤٣٠٣١، ٤٣٠٣٢، ٤٣٠٣٣، ٤٣٠٣٤، ٤٣٠٣٥، ٤٣٠٣٦، ٤٣٠٣٧، ٤٣٠٣٨، ٤٣٠٣٩، ٤٣٠٤٠، ٤٣٠٤١، ٤٣٠٤٢، ٤٣٠٤٣، ٤٣٠٤٤، ٤٣٠٤٥، ٤٣٠٤٦، ٤٣٠٤٧، ٤٣٠٤٨، ٤٣٠٤٩، ٤٣٠٥٠، ٤٣٠٥١، ٤٣٠٥٢، ٤٣٠٥٣، ٤٣٠٥٤، ٤٣٠٥٥، ٤٣٠٥٦، ٤٣٠٥٧، ٤٣٠٥٨، ٤٣٠٥٩، ٤٣٠٦٠، ٤٣٠٦١، ٤٣٠٦٢، ٤٣٠٦٣، ٤٣٠٦٤، ٤٣٠٦٥، ٤٣٠٦٦، ٤٣٠٦٧، ٤٣٠٦٨، ٤٣٠٦٩، ٤٣٠٧٠، ٤٣٠٧١، ٤٣٠٧٢، ٤٣٠٧٣، ٤٣٠٧٤، ٤٣٠٧٥، ٤٣٠٧٦، ٤٣٠٧٧، ٤٣٠٧٨، ٤٣٠٧٩، ٤٣٠٨٠، ٤٣٠٨١، ٤٣٠٨٢، ٤٣٠٨٣، ٤٣٠٨٤، ٤٣٠٨٥، ٤٣٠٨٦، ٤٣٠٨٧، ٤٣٠٨٨، ٤٣٠٨٩، ٤٣٠٩٠، ٤٣٠٩١، ٤٣٠٩٢، ٤٣٠٩٣، ٤٣٠٩٤، ٤٣٠٩٥، ٤٣٠٩٦، ٤٣٠٩٧، ٤٣٠٩٨، ٤٣٠٩٩، ٤٣١٠٠، ٤٣١٠١، ٤٣١٠٢، ٤٣١٠٣، ٤٣١٠٤، ٤٣١٠٥، ٤٣١٠٦، ٤٣١٠٧، ٤٣١٠٨، ٤٣١٠٩، ٤٣١١٠، ٤٣١١١، ٤٣١١٢، ٤٣١١٣، ٤٣١١٤، ٤٣١١٥، ٤٣١١٦، ٤٣١١٧، ٤٣١١٨، ٤٣١١٩، ٤٣١٢٠، ٤٣١٢١، ٤٣١٢٢، ٤٣١٢٣، ٤٣١٢٤، ٤٣١٢٥، ٤٣١٢٦، ٤٣١٢٧، ٤٣١٢٨، ٤٣١٢٩، ٤٣١٣٠، ٤٣١٣١، ٤٣١٣٢، ٤٣١٣٣، ٤٣١٣٤، ٤٣١٣٥، ٤٣١٣٦، ٤٣١٣٧، ٤٣١٣٨، ٤٣١٣٩، ٤٣١٤٠، ٤٣١٤١، ٤٣١٤٢، ٤٣١٤٣، ٤٣١٤٤، ٤٣١٤٥، ٤٣١٤٦، ٤٣١٤٧، ٤٣١٤٨، ٤٣١٤٩، ٤٣١٥٠، ٤٣١٥١، ٤٣١٥٢، ٤٣١٥٣، ٤٣١٥٤، ٤٣١٥٥، ٤٣١٥٦، ٤٣١٥٧، ٤٣١٥٨، ٤٣١٥٩، ٤٣١٦٠، ٤٣١٦١، ٤٣١٦٢، ٤٣١٦٣، ٤٣١٦٤، ٤٣١٦٥، ٤٣١٦٦، ٤٣١٦٧، ٤٣١٦٨، ٤٣١٦٩، ٤٣١٧٠، ٤

كتاب الوكالة، ووكالة الشريك ولغيره «باب» بدل الواو. والوكالة يفتح الواو وقد تكرر التفويض والمخفط، تقول وكلت فلانا إذا استخففته ووكلت الأمر إليه بالتخفيف إذا فوضته إليه. وفي في الشرع إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً.

قوله: (وقد أشرك النبي ﷺ علياً في هديه ثم أمره بقسمتها) هذا الكلام ملقن من حديثين عند المصنف: أحدهما: حديث جابر «أن النبي ﷺ أمر علياً أن يقيم على إحرامه، وأشرته في الهدي» وسياقي موصولاً في الشراكة، وهم من زعم من الشراح أنه مضى في الحج. ثانيهما: حديث علي «أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على يده وإن يقسم يده كلها». وقد تقدم موصولاً في الحج من طريق جماد عن ابن أبي ليلى عنه، وقد ذكرنا طرفاً من الحديث موصولاً في الأمر بالتصدق بجلال البدن، وقد تقدم في الحج بهذا السند والمتن مع الكلام عليه، ومقصوده منه هنا ظاهر فيما ترجم له في القسمة. وأما قوله في الترجمة «وبغيرها» أي وفي غير القسمة، فيؤخذ بطريق الأحقاق. والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها. ثم أورد المصنف حديث عقبة بن عامر «أن النبي ﷺ أعطاه غنماً يقسمها» الحديث وسياقي شرحه في كتاب الأضاحي، وشاهد الترجمة منه قوله: «شح به أنت» فإنه علم به أنه كان من جلة من كان له حظ في تلك القسمة فكانه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القسمة بينهم. وأبدي ابن المنير احتسلاً أن يكون ﷺ ومب لكل واحد من المقسوم فيه ما صار إليه فلا تنجبه الشراكة. وإجاب بأنه ساق الحديث في الأضاحي من طريق أخرى بلفظه أنه قسم بينهم غنماً، قال فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوجب لهم جلتها ثم أمر عقبة بقسمتها، فيصح الاستدلال به لما ترجم له، قال ابن بطال: وكالة الشريك جائزة كما يجوز شركة الوكيل لا أعلم فيه خلافاً. واستدل الداودي بحديث علي عليه جواز تفويض الأمر إلى رأي الشريك، وتعبه ابن التين باحتمال أن يكون عين له من يعطيه كما عين له ما يعطيه فلا يكون فيه تفويض.

قوله: (عقد) يفتح المهملة وضم التثنية وسكون الواو: الصغير من المعز إذا قوي، وقيل: إذا أتى عليه حول، وقيل: إذا قدر على السناد.

٢ - باب إذا وكل المسلم خربة في دار الحرب، أو في دار الإسلام

٢٣٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ الْمَاجَشُونِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ: كَانَتْ أُمِّيَّةٌ بِنْتُ خَلْفٍ كِتَابِيَا، بَانَ يَحْظُظِي فِي صَاحِبِي بِمَكَّةَ، وَاحْظُظِي فِي صَاحِبِي بِالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنَ، قَالَ: لَا أَهْرِفُ الرَّحْمَنَ، كَاتِبِي بِسَمِيكَ الَّذِي كَانَ فِي الْأَحَابِلَةِ، فَكَاتِبُهُ: عَبْدُ عَمْرٍو، فَلَمَّا كَانَ فِي يَوْمٍ يَذْهَبُ، خَرَجْتُ إِلَى جَبَلٍ لِأَخْرُؤَةٍ حِينَ نَامَ النَّاسُ، فَأَتَيْتُهُ بِلَالٍ، فَعَرَجَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أُمِّيَّةٌ بِنْتُ خَلْفٍ، لَا نَحْوُتُ إِنْ نَجَا أُمِّيَّةٌ، فَعَرَجَ مَعَهُ قَرِيبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي آثَارِنَا، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَلْحَقُونَا، خَلَفْتُ لَهُمْ أَنَّهُ لَا تَعْلَاهُمْ فَتَقَوُّوا، ثُمَّ أَهْرَأُ حَتَّى يَبْعَثُونَا - وَكَانَ رَجُلًا قَبِيلاً - فَلَمَّا أَذْخَرُونَا، قُلْتُ لَهُ: ابْرُؤًا فَرَكَةً، فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي لِأَتَقْنَهُ، فَتَقَلَّلُوا بِالسُّوفِ مِنْ نَحْيِي حَتَّى قَلَّوْهُ، وَأَصَابَ أَحَدُهُمْ رَجُلِي بِسَيْفِي، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُرِيدُ ذَلِكَ الْأَمْرَ فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ يُونُسَ صَاحِبًا وَإِبْرَاهِيمَ أَبَا، (إله: ٢٣٩٧١).

قوله: (باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام) (جاء) أي إذا كان الحرب في دار الإسلام بامان.

قوله: (عن صالح بن إبراهيم) يأتي تصريحه بالسماع منه آخر الباب.

قوله: (كانت أمية بن خلف) أي كبت يسي وبينه كتاباً، وفي رواية الإسماعيلي عاهدت أمية بن خلف وكتابت.

قوله: (بأن يحفظني في صاحبي) الصاحبة بصاد مهملة وغين معجمة خاصة الرجل، مأخوذة من صنى إليه إذا مال. قال الأصمعي: صاحبة الرجل كل من يبيل إليه،

قوله: (فلورثته) في رواية مسلم «فهو لورثته» وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة «فليرثه عصبته» ولمسلم من طريق الأرحج عن أبي هريرة «فلى العصبه من كان» وسياقي البحث فيه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى. قال العلماء كان الذي فعله ﷺ من ترك الصلاة على من عليه دين ليحرض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل إلى البراءة منها لتلا تفويتهم صلاة النبي ﷺ، وهل كانت صلاته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة؟ وجهان، قال النووي: الصواب الجواز مع وجود الضامن كما في حديث مسلم، وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة على من استدان ديناً غير جائز، وأما من استدان لأمر هو جائز فما كان يمتنع، وفيه نظر لأن في حديث الباب ما يدل على التمتع حيث قال: «من توفي وعليه دين» ولو كان الحال مختلفاً لكانت. نعم جاء من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال: إنما الظالم في الديون التي حلت في البغي والإسراف، فأما المتعفف ذو العيال فأنا ضامن له لأودي عنه. فعلى عليه النبي ﷺ وقال بعد ذلك: من ترك ضياعاً» الحديث، وهو ضعيف. وقال الحازمي بعد أن أخرجه: لا بأس به في المتابعات، وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمراً، وإنما فيه أنه طراً بعد ذلك وأنه السبب في قوله ﷺ: «من ترك ديناً فعلي» وفي صلاته ﷺ على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتح إشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح، وقيل: بل كان يقضيه من خالص نفسه، وهل كان القضاء واجباً عليه أم لا؟ وجهان. وقال ابن بطال: قوله: «من ترك ديناً فعلي» ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين، وقوله: «فعلى قضاؤه» أي ما يقضي الله عليه من الثقات والصدقات، قال وهكذا يلزم المسولي لأمر للمسلمين أن يفعلهم من مات وعليه دين، فإن لم يفعل فالإثم عليه إن كان حتى الميت في بيت المال يقضي بقدر ما عليه من الدين، وإلا فيفسطه.

(حاشية): اشتمل كتاب الحوالة وما معه من الكفالة على اثني عشر حديثاً الملقن منها طريقان والبقية موصولة المكر منه فيه وفيما مضى ستة أحاديث، والسنة الأخرى خالصة، وأقنع مسلم على تقريبها سوى حديث سلمة بن الأكوع في الصلاة على من عليه دين، وحديث ابن عباس في الميراث، وفيه من الأثر عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية آثار. والله المستعان.



٤٠ - كتاب الوكالة

١ - باب وكالة الشريك

الشريك في القسمة وغيرها

وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِقِسْمَتِهَا. (راجع: ١٠٨٥،

[١٧٠٧]

٢٢٩٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبَدَنِ أَبِي نُجَيْرَتٍ وَيَجْلُو دِيحًا. (راجع: ١٧٠٧، أخرجه مسلم: [١٣١٧].)

٢٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَابِرٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْعَمَهُ غَنَمًا يَتَقَسِمُهَا عَلَى صَاحِبِيهِ، فَبَقِيَ عَمْرُو، فَلَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «سَحَّ بِكَ أَنْتَ». (إله: ٢٥٠٠، ٢٥٤٧، أخرجه مسلم: [١٩٦٥].)

قوله: (كتاب الوكالة) بسم الله الرحمن الرحيم. وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها) كذا لأبي ذر، وقدم غيره بالسملة وزاد وأو! وللنسي

ويطلق على الأهل والمال. وقال ابن التين: رواه الداودي طاعني الظاه للشاة للمعجمة والعين المهملة بعدها نون، ثم فسره بأنه الشيء الذي يفر إليه قال ولم أر هذا لغيره.
قوله: (لا أعرف الرحمن) أي لا أعترف بتوحيده، وزاد ابن إسحاق في حديثه أن أمية بن خلف كان يسميه عبد الإله.

قوله: (حين نام الناس) أي رقدوا، ولزاد بذلك اغتم غفلتهم ليصرون دمه.

قوله: (فقال: أمية بن خلف) بالنصب على الأغواء أي عليكم أمية، وفي رواية أبي ذر بالرفع على أنه خير مبتدا مضمرة أي هذا أمية.

قوله: (خلقت لهم ابنه) هو علي بن أمية، سماه ابن إسحاق في روايته في هذه القصة من وجه آخر، وسيأتي مزيد بسط لهذه القصة في شرح غزوة بدر، ونذكر تسمية من باشر قتل أمية ومن باشر قتل ابنه علي بن أمية ومن أصاب رجلاً عبد الرحمن بالسيف إن شاء الله تعالى. ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن حوف وهو مسلم في دار الإسلام فوض إلى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأمواره، والظاهر اطلاع النبي ﷺ عليه ولم ينكره. قال ابن النضر: توكل المسلم حربياً مستأثماً وتوكل المحرمي المستأثمن مسلماً لا خلاف في جروءه.
قوله: (وكان رجلاً قهلاً) أي عظم الجف.

قوله: (فجعلوه بالسبوف) بإيجام أي غشوه كذا للأصلي وبإسري ذر، ولغيرهما بإلقاء المعجمة أي أدخلوا أسياهم خلاله حتى وصلوا إليه وطعنوه بها من تحي من قومه خلطه بالرمح واختلط إذا طعته به، وإذا تشبه بسياق الخبر، ووقع في رواية المستمل «تخلوه» بلام واحدة تحلة.

قوله: (جمع يوسف صالحاً وإبراهيم أباه) كنا ثبت لأبي ذر عن المستمل، وقد وقع في آخر القصة ما يدل على مسامح إبراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث «كان عبد الرحمن بن حوف يربنا ذلك الأثر في ظهر قدمه».

٣ - باب الوكالة في الصرف والميزان

وَلَقَدْ وَكَّلَ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ فِي الصَّرْفِ.

٢٣٠٣، ٢٣٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْمَرٍ، فَجَاءَهُمْ بِخَمَرٍ خَبِيثَةٍ، فَقَالَ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْرٍ مَكْدَانٍ». قَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالْفَلَاحِيَةِ، فَقَالَ: «لَا تَقْعَلْ، بِعِ الْخَمْرَ بِاللِّزَامِ، ثُمَّ انْفَعْ بِاللِّزَامِ خَبِيثًا».

وقال: في الميزان يقل ذلك. [راجع: ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١

وَلَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ عَشْرَةَ لَيْلَةٍ حِينَ قَسَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَيْنِ، قَالُوا: فَإِنَّا نَحَارُ سَبِيَّتَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَأَمَا بَعْدُ فَإِنِ إِخْرَاجُكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَازَوْنَا تَابِينَ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبِيَّتَهُمَا، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُفَّ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ

جواب جابر بن عبد الله. [راجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥ مختصراً باختلاف ولفظه ليست في هذه الطريق، وهو في الرضاع: ٥٤٤. بلطف عطف وفي المسألة: ١٠٩٠].

قوله: (باب إذا وكل رجل رجلاً أن يعطي شيئاً ولم يبين كم يعطي فأعطى على ما يتعارفه الناس) أي فهو جابر، فيه حديث جابر في قصة يمينه الجمل وسيأتي شرحه في كتاب الشروط. وشاهد الترجمة منه قوله فيه: «يا بلال أفضه وزده فأعطاه أربعة دنائير وزاده قيراطاً» فإنه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره بإعطائه الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطاً.

قوله: (عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذا للأكثر وكذا عند الأسماعيلي، أي ليس جميع الحديث عند واحد منهم يمينه وإنما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر، ووقع بعضهم «لم يبلغه كله»، ورجل واحد منهم «عليه شرح ابن التين» زعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابر فيه واسطة. وعند أبي نعيم في «المستخرج» «لم يبلغه كله إلا رجل واحد عن جابر» ومثله للحميدي في جمعه، ويخط العياشي في نسخته من البخاري «لم يبلغه» بالتشديد، وقال الكرماني قوله «يزيد بعضهم» الضمير فيه يرجع إلى الغير وفي «لم يبلغه» إلى الحديث أو الرسول، و«رجل» بدل من كل. قلت الضمير للحديث جزءاً لا للرسول، لأن السند متصل. ثم قال الكرماني: وفي أكثر الروايات لفظة «وغيره» بالجر، وأما رفعه فعلى الابتداء و«يزيد» خبره، ويحتمل أن يكون «رجل» فاعل فعل مقدر ليبلغه، وعلى التقدير لا يخفى ما في هذا التركيب من التعجرف. قلت: إما جاء التعجرف من عدم فهم المراد، والا فمعنى الكلام أن ابن جريج روى هذا الحديث عن حطاه وعن غير حطاه كله عن جابر، لكنه عنده عنهم بالتزويج: روى عن كل واحد قطعة من الحديث.

قوله: (لم يبلغه كله رجل) أي لم يسقه بشماه، فهو بيان منه لصورة تحمله، وهو كقول الزمري في حديث الإفك «وكل حديثي طائفة من حديثها لكنه زاد عليه» فسي أن يكون كل واحد منهم ساقه بشماه، فأي تعجرف في هذا؟ والعجب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها وتشاغل بتحويز شيء في الرواية ثم يطلق على الجميع التعجرف، فهذا شارح أو جارح، ووقت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير، وقد تقدم في المحج شيء من ذلك.

قوله: (على جمل فقال) يفتح المثلثة بعدها فاء خفيفة هو اليمير البيهقي السير، يقال فقال وقيل، وأما الضال بكسر أوله فهو ما يوضع تحت الرحي ليستزل عليه النقيق. وقال ابن التين: من ضبط الضال الذي هو اليمير بكسر أوله فقد أخطأ. وقوله: «أربعة دنائير كذا للجميع، وذكره الداودي الشارح بلطف «أربع الدنانير» وقال: سقطت الهاء لما دخلت الألف واللام، وذلك جابر فيما دون العشرة، وتعبه ابن التين بأنه قول هترع لم يقله أحد غيره، وقوله: «لم يكن القيراط يفارق قيراب جابر» كذا لأبي ذر والنسفي بقاء، قال الداودي الشارح: يعني خريطته. وتعبه ابن التين بأن المراد قيراب سيفه، وأن الخريطه لا يقال لها قيراب انتهى. وقد وقع في رواية الأكثر «جواب» فهو الذي حمل الداودي على تأويله المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر «فأخذه أهل الشام يوم الحرة» قال ابن بطال: فيه الاعتماد على العرف لأن النبي ﷺ لم يبين قدر الزيادة في قوله «وزده» فاعتمد بلال على العرف. فاستصر على قيراط، فلو زاد مثلاً ديناراً لتناول مطلق الزيادة لكن العرف يأباه، كذا قاله، وقد ينازع في ذلك بإحتمال أن يكون هذا القدر كان النبي ﷺ أدنى في زيادته، وذلك القدر الذي زيد عليه كان يكون أمره أن يزيد من يأمره بالزيادة على كل دينار ربع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنقص لا بالعرف.

٩ - باب وكالة المرأة الإمام في النكاح

٢٣١٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن مسدد قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني قد وعتيت لك من نفسي. فقال رجل: زوجيها. قال: «قد زوجناكها بما مصلت من القرآن». [المفسر: ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥٨٧١، ٧٤١٧، والمطهر في النكاح، باب: ٦، ٥١٣٥، ٥١٤١، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥٨٧١، ٧٤١٧، والمطهر في النكاح، باب: ٦، أخرجه مسلم: ١٤٢٥ مطوّلًا].

قوله: (باب وكالة المرأة الإمام في النكاح) أي توكل المرأة. والإمام بالنصب على المقرئية، وأورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح. وقد تعبته الداودي بأنه ليس فيه أنه ﷺ استأذنها ولا أنها وكلته، وإنما زوجها الرجل بقول الله تعالى: «التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم» [الأحزاب: ٦] انتهى. وكان المصنف أخذ ذلك من قولها: «قد وعتيت لك نفسي» قوضت أمرها إليه وقال الذي خطبها «زوجنيها» فلم تكن هي ذلك بل استمرت على الرضا، فكانها قوضت أمرها إليه ليتزوجها أو يزوجه لمن رأى. ووقع في هذه الرواية إني وعتيت لك من نفسي «وخلت أكثر الروايات عن لفظ «من» فقال النووي قول الفقهاء وعتت من فلان كذا عما ينكر عليهم، وتعبت بأن الإنكار مردود لاحتمال أن تكون زاهدة على ملعب من يرى زيفاتها في الإتيان من النحلة، ويحتمل أن تكون ابتدائية وهناك حذف تقديمه طيبة مثلاً.

١٠ - باب إذا وكل رجلاً، فركة الوكيل شيئاً فأجازته الموكّل فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز

٢٣١١ - وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو: حدثنا عوف، عن محمد بن يسيع، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكّلي رسول الله ﷺ يحفظ زكاة رعتان، فأباني أتت، ففعلت يحو من الطعام، فأخذهت وقالت: والله لأفعلنك إلى رسول الله ﷺ، قال: إني محتاج وعليّ حيال، ولي حاجة شديدة، قال: فعلمت عنه، فأصبت فقال النبي ﷺ: «يا أبا هريرة ما فعل أسيولك البارحة؟». قال: قلت: يا رسول الله، شكا حاجة شديدة، وحيالا، فرجعت فعلمت سبيلاً، قال: «أما إنه قد كذبك، وسئوّه». فقالت أنه سئوّه، ليقول رسول الله ﷺ: «إنه سئوّه». فرجعت، فجاءت يحو من الطعام، فأخذهت فقالت: لأفعلنك إلى رسول الله ﷺ، قال: ذهبي فباني محتاج وعليّ حيال، لا أخوّد، فرجعت فعلمت سبيلاً، فأصبت فقال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة ما فعل أسيولك؟». قلت: يا رسول الله شكا حاجة شديدة وحيالا، فرجعت فعلمت سبيلاً، قال: «أما إنه قد كذبك، وسئوّه». فرجعت، فأخذهت، فجاءت يحو من الطعام، فأخذهت فقالت: لأفعلنك إلى رسول الله ﷺ، وهذا آخر ثلاث مرّات أنك ترغم لا تحوّد، ثم تحوّد. قال: ذهبي أعلمك كلمات ينقلك الله بها، قلت: ما هنّ؟ قال: إذا أوتيت إلى فراشك، فأقرا آية الكرسي: «هو الله لا إله إلا هو الحي القيوم» حتى تهيم الآية، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فعلمت سبيلاً، فأصبت، فقال لي رسول الله ﷺ: «ما فعل أسيولك البارحة؟». قلت: يا رسول الله، زعم أنه يطمئني كلمات ينقلني الله بها فعلمت سبيلاً، قال: «ما هي؟». قلت: قال لي: إذا أوتيت إلى فراشك، فأقرا آية الكرسي من أولها حتى تهيم: «هو الله لا إله إلا هو الحي القيوم». وقال لي: لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح - وكانوا أخروا عن شيء على الخبر - فقال النبي ﷺ: «أما إنه قد صدّقك وهو كلوب طعم من تعاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة؟». قال: لا، قال: «ذاك شيطان». [المطهر: ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥٨٧١، ٧٤١٧، والمطهر في النكاح، باب: ٦، ٥١٣٥، ٥١٤١، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥٨٧١، ٧٤١٧، والمطهر في النكاح، باب: ٦، أخرجه مسلم: ١٤٢٥ مطوّلًا].

قوله: (باب إذا وكل رجلاً فركة الوكيل شيئاً فأجازته الموكّل فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز) أورد فيه حديث أبي هريرة في حفظه زكاة رمضان، قال المذهب: مفهوم الترجمة إن الموكّل إذا لم يجز ما فعله الوكيل عملاً لا يذن له فيه فهو غير جائز، قال: وأما قوله: «وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز» أي إن إجازة الموكّل أيضاً، قال ولا أعلم خلافاً أن اللوغن إذا أقرض شيئاً من مال الوديعة وغيرها لم يجز له ذلك وكان رب المال بالخيار، قال: وأخذ ذلك من حديث الباب بطريق أن الطعام مجموعاً للصدقة وكانوا يجمعونه قبل إخراجها، وإخراجها كان ليلة الفطر، فلما شكا السارق لأبي

هريرة الحاجة تركه فكانه أسلفه له إلى أجل وهو وقت الإخراج، وقال الكرمانى: تؤخذ المناسبة من حيث أنه أمهله إلى أن رضى به النبي ﷺ كذا قال.

قوله: (وقال عثمان بن الهيثم) هكذا أورد البخاري هذا الحديث هنا ولم يصرح فيه بالتحديث، وزعم ابن العربي أنه منقطع، وأعادته كذلك في صفة إلياس وفي فضائل القرآن لكن باختصار، وقد وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور، وذكرته في «تليق التليق» من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهلال بن بسر الصواف وعبد بن غالب الذي يقال له غمام، وأقربهم لأن يكون البخاري أخذه عنه إن كان ما سمعه من ابن الهيثم هلال بن بشر، فإنه من شيوخه أخرجه عنه في «جزء القسرة خلف الامام» وله طريق أخرى عند النسائي أخرجهما من رواية أبي المتوكل النخعي من أبي هريرة، ووقع مثل ذلك لحاذن بن جيل أخرجه الطبراني وأبو بكر الروياني.

قوله: (وكان رسول الله ﷺ بمحض زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يمشي) بإسكان الحاء المهملة بعدها مثناة يقال حشا يمشي وحش يمشي، وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة «أنه كان على عمر الصدقة فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه». ولا بن الضريس من هذا الوجه «فإذا التمر قد أخذ منه ملء كف».

قوله: (فأخذه) زاد في رواية أبي المتوكل «أن أبا هريرة شكى ذلك إلى النبي ﷺ أولاً فقال له إن أردت أن تأخذه فقل سبحان من سخرك لحمد، قال فقلتها فإذا أنا به قائم بين يدي فأخذه».

قوله: (لأرسلك) أي لأعين بك أشكوك، يقال رفعه إلى الحاكم إذا أحضره للشكوى.

قوله: (إني محتاج وعلي عيال) أي نفقة عيال أو «علي» بمعنى لي، وفي رواية أبي المتوكل «فقال إنما أخذته لأهل بيت قراء من الجن» وفي رواية الإسماعيلي «ولا أعود».

قوله: (ولي حاجة) في رواية الكشميهني «وبي حاجة».

قوله: (فرصدته) أي رقبته.

قوله: (فجعل) في رواية الكشميهني والمستملي «فجاء» في الموضعين.

قوله: (قال دعني أعلمك) في رواية أبي المتوكل «خل عني».

قوله: (يفعلك الله بها) في رواية أبي المتوكل «إذا قلتهن لم يقربك ذكر ولا أنثى من الجن» وفي رواية ابن الضريس من هذا الوجه «لا يقربك من الجن ذكر ولا أنثى صغير ولا كبير».

قوله: (قلت ما هن) في رواية الكشميهني «ما هو» أي الكلام، وفي رواية أبي المتوكل «قلت وما هؤلاء الكلمات».

قوله: (إذا أويت إلى فراشك) في رواية أبي المتوكل «عند كل صباح ومساء».

قوله: (آية الكرسي «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» حتى تحصى الأئمة) في رواية النسائي والإسماعيلي «الله لا إله إلا هو الحي القيوم من أولها حتى تحصى» وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» وفي حديث معاذ بن جبل من الزيادة «وخاتمة سورة البقرة: آمن الرسول إلى آخرها» وقال في أول الحديث «سمي إلى رسول الله ﷺ عمر الصدقة فكنت أجد فيه كل يوم نقصاناً فشكرت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال لي: هو عمل الشيطان فارصد، فرصدته فأتاني في صورة فيل، فلما انتهى إلى الباب دخل من خلل الباب في غير صورته فدنا من التمر فجعل يلتصق، فشددت علي ثيابي فتوسطته» وفي رواية الروياني «فأخذته فالتفت يدي على وسطه فقلت: يا عدو الله وثبت إلى عمر الصدقة فأخذته وكانوا أحق به منك، لأرسلنك إلى رسول الله ﷺ فيفحصك» وفي رواية الروياني «ما أدخلك بيتي تأكل التمر؟ قال أنا شيخ كبير فقير ذو عيال، وما أتيتك إلا من نصيبين، ولو أصبت شيئاً دون ما أتيتك ولقد كنا في مدينتكم هذه حتى بعث صاحبكم فلما نزلت عليه إيتان تفرقا منها، فإن خلعت سبيلي علمتكمها، قلت نعم، قال: آية الكرسي وآخر سورة البقرة من قوله: آمن الرسول إلى آخرها».

قوله: (إن يزال عليك) في رواية الكشميهني «لم يزل» ووقع عكس ذلك في فضائل القرآن، والأول هو الذي وقع في صفة إلياس وهو رواية النسائي والإسماعيلي.

قوله: (من الله حافظ) أي من عند الله أو من جهة أمر الله أو من بأس الله

وتقته.

قوله: (ولا يقربك) يفتح الراء وضم الواو.

قوله: (وكانوا) أي الصحابة (أحرص شيء على الخبز) فيه التفات، إذ السياق يقتضي أن يقول: وكنا أحرص شيء على الخبز، ويعتمد أن يكون هذا الكلام مدرجاً من كلام بعض روايته، وعلى كل حال فهو مسوق للاحتذار عن تخلية سبيله بعد المرة الثالثة حرصاً على تعليم ما يفتح.

قوله: (صدقت وهو كذوب) في حديث معاذ بن جبل «صدق الحديث وهو كذوب» وفي رواية أبي المتوكل «أو ما علمت أنه كذلك».

قوله: (مد ثلاث) في رواية الكشميهني «مد ثلاث».

قوله: (ذاك الشيطان) كذا للجمع أي شيطان من الشياطين، ووقع في فضائل القرآن «ذاك الشيطان» واللام فيه العهد الذهني، وقد وضع أيضاً لأبي بن كعب عند النسائي وأبي أيوب الأنصاري عند الترمذي وأبي أسيد الأنصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة إلا قصة معاذ بن جبل التي ذكرتها، وهو محمول على التحذف، ففي حديث أبي بن كعب أنه «كان له جرن فيه ثمر وإذا كان يتعاهده فوجده ينقص، فإذا هو بداية شبه الغلام المختلم، فقلت له اجني ما إنسي؟ قال بل جني» وفيه أنه قال له: «بلغنا أنك تحب الصدقة وأحبنا أن نصيب من طعامك، قال فما الذي يجيرنا منك، قال هذه الآية آية الكرسي، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: صدق الحديث» وفي حديث أبي أيوب «أنه كان له سهوة أي يفتح المهملة وسكون اللام وهي الصفة فيها ثمر، وكانت الفول تخفي فأتاخذ منه، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال: إذا رأيتهما قل بسم الله أجيب رسول الله، فأتاخذها فحلفت أن لا تعود، فذكر ذلك ثلاثاً فقالت إني ذاك لك شيئاً آية الكرسي اقرأها في بيتك فلا يقربك شيطان ولا غيره» الحديث، وفي حديث أبي أسيد الساعدي أنه لما قطع ثمر حائطه جعلها في غرفة، وكانت الفول تخالفه فتسرق ثمره وتفسده عليه فذكر نحو حديث أبي أيوب سواء وقال في آخره: «وأدخل على آية تقرؤها في بيتك فلا يخالف إلى أهلك، وتقرؤها على إيتالك فلا يكشف غطاؤه وهي آية الكرسي، ثم حلت استهانتا فضرطت» الحديث. وفي حديث زيد بن أبي ثابت أنه «خرج إلى حائطه فسمع جلبة فقال: ما هذا؟ قال: رجل من الجن، أصابنا السنة، فأردت أن أصيب من ثماركم، قال له: فما الذي يعيذنا منك؟ قال آية الكرسي».

قوله: (وهو كذوب) من التميمي البالغ الغاية في الحسن لأنه أثبت له الصدق فأومح له صفة الملح، ثم استردك ذلك بصفة المبالغة في الدم بقوله: «وهو كذوب» وفي الحديث من القولات غير ما تقدم أن الشيطان قد يعلم ما يتبع به المؤمن، وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا يتبع بها وتؤخذ عن فيتبع بها، وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وأن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمناً، وبأن الكذاب قد يصدق، وبأن الشيطان من شأنه أن يكذب، وأنه قد يتصور ببعض الصور تمكن رؤيته، وأن قوله تعالى ﴿إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم﴾ مخصوص بما إذا كان على صورته التي خلق عليها، وأن من أقيم في حفظ شيء سمي وكيلاً، وأن الجن يأكلون من طعام الإنس، وأنهم يظهرون للإنس لكن بالشرط المذكور، وأنهم يتكلمون بكلام الإنس، وأنهم يسرقون ويخدعون. وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة، وأن أئمة يسيرون من الطعام الذي لا يذكر اسم الله عليه. وفيه أن السارق لا يقطع في الجماعة، ويعتمد أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي المعفو عنه قبل تليينه إلى الشارع. وفيه قول العنبر والستر على من يظن به الصدق. وفيه اطلاع النبي ﷺ على الغيبات. ووقع في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه ذلك، وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكل البعض لحفظها وتزيتها.

١١ - باب إذا باع الوكيل شيئاً فأبداه، فبيعه مَرْدُودٌ

٢٣١٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، هُوَ الْخُزَنِيُّ ﷺ قَالَ: جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرٍ بَرِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» قَالَ بِلَالٌ: «كَانَ عِنْدِي تَمْرٌ وَدِيَّةٌ، فَبَيْعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ،

قوله: (وقال روح عن مالك رابع) يعني أن روح بن عبادة وافق في الرواية عن مالك في الإسناد والمثل، إلا في هذه اللفظة. وروايته المذكورة أخرجه الإمام أحمد عنه. قد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في «باب الزكاة على الأقارب» من كتاب الزكاة، وتقدم هناك ضبط يرحاء، ويأتي شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى.

١٦ - باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها

٢٣١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى عليه السلام، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْخَزَائِنُ الْأَمِينُ، الَّذِي يُتَّقَى - وَرَبُّهَا قَالَ: الَّذِي يُعْطَى - مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُؤْتَمَرًا، طَيِّبًا نَفْسُهُ، إِلَى الَّذِي أَمَرَ بِهِ أَحَدُ الْمُصَنِّفَيْنِ». [رواجع: ١٤٣٨. أخرجه مسلم: ١٠٢٣].

قوله: (باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها) أورد فيه حديث أبي موسى في الخزانة الأمين، وقد سبق مبسوطاً في كتاب الزكاة، وذكر له طريقاً أخرى في أول الإجازة كما تقدم.

(حاشية): اشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثاً، المعلق منها ستة والبقية موصولة، للكر من فيها وفيها مضى اثنا عشر حديثاً والبقية خالصة، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف، وحديث كعب بن مالك في الشاة المنبوحة، وحديث وفد هوازن من طريقه، وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان، وحديث عفة بن الحارث في قصة النعمان وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار. والله أعلم.



٤١ - كتاب الحرث والمزاعة

١ - باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرَثُونَ﴾. أَلَمْ تَزِرْ وَرَاءَ ظَهْرِكُمْ الْوُجُرُوحَ. لَوْ أَنَّهَا لَحَيَّاتٌ مِثْلُ طَلْحٍ نحوه [الرواجع: ٦٣-٦٥].

٢٣٢٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْيَدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح)

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ [ابن مالك] عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْماً أَوْ يَزْرَعُ زَرْعاً، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَيْهَمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ».

وَقَالَ لَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. [نظر: ٦٠١٢. أخرجه مسلم: ١٥٥٣].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب المزاعة) - باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، وقرول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرَثُونَ﴾ الآية - هذا للنسفي والكشيحي، إلا أنها أخرها البسمله، زاد النسفي «باب ما جاء في الحرث والمزاعة وفضل الزرع إلخ» وعليه شرح ابن بطال، ومثله للأصبلي وكرهه إلا أنها حذفوا لفظ «كتاب المزاعة» وللمستلمي «كتاب الحرث» وقدم الحموي البسمله وقال «في الحرث» بدل كتاب الحرث. ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به، والحديث يدل على فضله بالقيد الذي ذكره المصنف. وقال ابن المنير: أشار البخاري إلى إباحة الزرع، وأن من نهى عنه كما ورد عن عمر فمحلها ما إذا شغل الحرث عن

يقال له نعمان فأمر به فضرِب «الحديث، وهو التعمين بن عمرو بن رفاعه الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري عن شهد براء وكان مزاحاً.

قوله: (شارباً) سيأتي في الحدود من وجه آخر «وهو سكران» وزاد فيه «فشت عليه» وسيأتي بقية الكلام عليه هناك. وشاهد الترجمة منه قوله فيه: «فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوه» فإن الأمام لا لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة تركه لهم في إقامته، ويؤخذ منه أن حد الخمر لا يستأني به الأفاقة كحد الحامل لتضع الحمل.

١٤ - باب الوكالة في البذن وتعهدها

٢٣١٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَفْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ: قَالَتْ: عَاشَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَا قُلْتُ فَلَا بَدَّ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدِي، ثُمَّ لَفَنَّا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدَيْهِ، ثُمَّ بَعَثَ بَهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْزَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى أَهْلَهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُجِرَ إِلَيْهِ. [رواجع: ١٦٦٦].

قوله: (باب الوكالة في البذن وتعهدها) أورد فيه حديث عائشة في قتلها القناد وتقليد النبي صلى الله عليه وسلم لها يديه وبعث إياها مع أبي بكر، وهو ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البذن، وأما تعاهدها فلمله يشير به إلى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم إياها بنفسه حتى قلدا يديه، فمن شأن أبي بكر أن يعتني بما احتى به، وقد سبق الكلام عليه في الحج.

١٥ - باب إذا قال الرجل لو كيلي: ضعة حيث أراك الله

وقال الوكيل: قد سمعت ما قلت

٢٣١٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عليه السلام يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِالْمَدِينَةِ مَالاً، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيْهِ يَرْحَاءُ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، فَلَمَّا تَوَلَّى: ﴿لَنْ تَتَأَلَّوْا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَنْ تَتَأَلَّوْا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. وَإِنْ أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ يَرْحَاءُ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَزْجُرُ بِرُؤْمَا وَذَخَرْتُهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتُ، فَقَالَ: «بِخ، ذَلِكَ مَالٌ وَرَائِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ وَرَائِحٌ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَأَرَى أَنْ تَحْضُلَهَا فِي الْأَفْرَينِ».

قَالَ: أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَخَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَابِهِ وَتَبَّى عَمَّ.

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَالِكٍ.

وقال زَوْجٌ، عَنْ مَالِكٍ: «رَابِعٌ». [رواجع: ١٤٦٦. أخرجه مسلم: ٩٩٨].

قوله: (باب إذا قال الرجل لو كيلي: ضعة حيث أراك الله، وقال الوكيل قد سمعت ما قلت) أي فوضه حيث أراد جاز، فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى ﴿لَنْ تَتَأَلَّوْا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. وشاهد الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم «إِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ لَوْ جُرُ بَرَهَا وَذَخَرْتُهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتُ» فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ذلك، وإن كان ما وضعها بنفسه بل أسره أن يضعها في الأفريين، لكن الحاجة فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على ذلك. ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول لأن أبا طلحة قال: «ضعها حيث أراك الله» فرد عليه ذلك وقال: «أرى أن نجعلها في الأفريين».

قوله: (أفعل يا رسول الله) مضبوط في الطرق كلها بهزمة قطع على أنه فعل مستقبل، وحكى الداودي فيه صيغة الأمر، أي افعل ذلك أنت يا رسول الله، وتعبه ابن التين بأنه لم يثبت به الرواية وأن السياق يباب.

قوله: (تابعه إسماعيل عن مالك) يأتي موصلاً في تفسير آل عمران.

هَلَا يَتَّ قَوْمٌ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الدَّلَّ

قَالَ مُحَمَّدٌ: واسمُ أبي أُمَامَةَ: صُدِيُّ بْنُ عَجَلَانَ.

قوله: (باب ما يحذر من عوالب الاشغال بالآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به) هكذا للأصلي وكريمة، ولابن شيبة «أو مجاوز» وللنسفي وأبي ذر «جاوز» وللمراد بلحد ما شرع، أهم من أن يكون واجباً أو مندوباً.

قوله: (حدثنا عبد الله بن سالم) هو الحمصي يكتي أبا يوسف وليس له ولا لشيخه في هذا الصحيح غير هذا الحديث، والألحائي يفتح الحمزة، ورجال الإسناد كلهم شامبون وكلهم حصيون إلا شيخ البخاري.

قوله: (عن أبي أُمَامَةَ) في رواية أبي نعيم في المستخرج «سمعت أبا أُمَامَةَ».

قوله: (مسكة) بكسر المهملة هي الحديدة التي تحرث بها الأرض.

قوله: (إلا أدخله الله الدل) في رواية الكشميهني «إلا دخله الدل» وفي رواية أبي نعيم المذكورة «إلا أدخلوا على أنفسهم ذلاً لا يخرج منهم إلى يوم القيامة» والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها السواة، وكان العمل في الأراضي أول ما انتشرت على أهل النعمة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك. قال ابن التين: هذا من إخباره بالفتيات، لأن المشاهد الآن أن أكثر الظلم إنما هو على أهل الحرث. وهذا أشار البخاري بالترجي إلى الجمع بين حديث أبي أُمَامَةَ والحديث الماضي في فصل الزرع والفرس وذلك بأحد أمرين: إما أن يحمل ما ورد من الدم على عاقبة ذلك وعمله ما إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه، وإما أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنه جاوز الحد فيه. والذي يظهر أن كلام أبي أُمَامَةَ محمول على من يتعاطى ذلك بنفسه، أما من له عمال يعملون له وأدخل داره الآلة المذكورة لتحفظ لهم فليس مراداً، ويمكن الحمل على عمومهم فإن الدل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مغالبة آخر له، ولا سيما إذا كان الطالب من الولاء. وعن الدوادبي هذا لمن يقرب من المدو، فإنه إذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالقرسية فيتأسد عليه المدو، فحقهم أن يشتغلوا بالقرسية وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجون إليه.

قوله: (قال أبو عبد الله: اسم أبي أُمَامَةَ صدي بن عجلان) (إخ) كنا وقع للاستعالي وحده. قلت: وليس لأبي أُمَامَةَ في البخاري سوى هذا الحديث، وحديث آخر في الأطنمة، وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع. والله أعلم.

٣- باب اقتناء الكلب للحَرْثِ

٢٣٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُقْطَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ فِرَاطًا، إِلَّا كَلَبَ حَرْثًا أَوْ مَاشِيَةً».

قَالَ ابْنُ سَيَوْنٍ وَأَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «إِلَّا كَلَبَ غَنَمَ نَوْ حَرْثًا أَوْ حَبْلًا».

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «كَلَبَ حَبْلًا أَوْ مَاشِيَةً».

(نظر: ٢٣٢٤. أخرجه مسلم: ١٥٧٥).

٢٣٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَصْبَةَ: أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ سَفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ، وَرَجُلًا مِنْ أَزْدِ شُعْبَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَى كَلْبًا، لَا يَخِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا حَرْعًا، فَقَصَّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ فِرَاطًا. قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى وَزَبَّ هَذَا الْمُسْجِدُ».

(نظر: ٢٣٢٥. أخرجه مسلم: ١٥٧٦).

قوله: (باب اقتناء الكلب للحرث) الاقتناء بالقاف احتمال من القنية بالكسر وهي الاتحاد، قال ابن المنير: أراد البخاري إياحة الحرث بدليل إياحة اقتناء الكلاب المنهي عن اقتنائه لأجل الحرث، فإذا رخص من أجل الحرث في المنع من اقتنائه كان أقل درجاته أن يكون مباحاً.

الحرب ونحوه من الأمور المطلوبة، وعلى ذلك يحمل حديث أبي أُمَامَةَ المذكور في الباب الذي بعده، والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب.

قوله: (حدثنا قتيبة) (إخ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي عروانة، ولم أر في سياقهما اختلافًا، وكأنه قصد أنه سمعه من كل منهما وحده فذلك لم يجمعهما.

قوله: (ما من مسلم) أخرج الكافر لأنه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة، والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يخص بالمسلم، نعم ما أكل من زرع الكافر ثاب عليه في الدنيا كما ثبت من حديث أنس عند مسلم، وأما من قال إنه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج إلى دليل، ولا يبعد أن يقع ذلك لمن لم يزرع في الدنيا وقد عفا.

قوله: (أو يزرع) «أو» للتنوع لأن الزرع غير الفرس.

قوله: (وقال مسلم) كنا للنسفي وجماعة، ولأبي ذر والأصلي وكريمة «وقال لنا مسلم» وهو ابن إبراهيم، وأبان هو ابن يزيد الطحطاوي، والبخاري لا يخرج له إلا استشهاده، ولم أر له في كتابه شيئاً موصولاً إلا هذا، ونظيره عنده حماد بن سلمة فإنه لا يخرج له إلا استشهاده ووقع عنده في الرقاق «قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة» هذه الصيغة وهي: «قال لنا» يستعملها البخاري - على ما استقرئ من كتبه - في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات. ثم أنه ذكر هنا إسناد أبان ولم يسق مثله، لأن غرضه من التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس. وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حديد عن مسلم بن إبراهيم المذكور بلفظ «أنني الله» رأى خللاً لم يشر امرأة من الأنصار فاقول: من فرس هذا النخل، أسلم أم كافر؟ فقالوا: مسلم، قال بنحو حديثهم «كذا عند مسلم فأحال به على ما قاله، وقد بينه أبو نعيم في «المستخرج» من وجه آخر عن مسلم بن إبراهيم وبقية «فقال: لا يغرس مسلم غرساً فيأكل منه إنسان أو طير أو دابة إلا كان له صدقة» وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر بن طرق منها بلفظ «سبع» بدل بهيمة وفيها «إلا كان له صدقة فيها أجر» ومنها «أم مبشر أو أم معبد» على الشكل، وفي أخرى «أم معبد» بغير شك، وفي أخرى «امرأة زيد بن حارثة» وهي واحدة لها كتيبان وقيل اسمها خليدة، وفي أخرى «عن جابر عن أم مبشر» جعله من مستندنا.

وفي الحديث فضل الفرس والزرع والحض على عمارة الأرض، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها. وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنصير عن ذلك إلى ما إذا شغل عن أمر الدين، فنه حديث ابن مسعود مرفوعاً «لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا»، الحديث، قال الفرطني: يجمع بينه وبين حديث الباب بمحملة على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكداف أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها، وفي رواية لمسلم «إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة» ومقتضاها أن أجر ذلك يستمر ما دام الفرس أو الزرع مأكولاً منه ولو مات زوجه أو غاربه ولو انتقل ملكه إلى غيره، وظاهر الحديث أن الأجر يحصل لشعاطي الزرع أو الفرس ولو كان ملكه لغيره لأنه أضافه إلى أم مبشر ثم سلماً ضمن غرسه، قال الطبري: نكر مسلماً وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغرافية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكناية على أن أي مسلم كان حراً أو عبداً مملوكاً أو عاصياً يحمل أي جمل من المباح يتبع ما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه وثاب عليه. وفيه جواز نسبة الزرع إلى آدمي، وقد ورد في المنع من حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: لا يقل أحدكم زرعته، ولكن يقل حرثته، ألم تسمع لقول الله تعالى: ﴿أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤] ورجاله ثقات، إلا أن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما انحط. وروى عنه من حديد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي مثله من قوله غير مرفوع، واستنبط منه المذهب أن من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لرب الأرض أجرة ثمنها، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بصد، وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع. والله الموفق.

٢- باب مَا يَحْذَرُ مِنْ عَوَالِبِ الاِشْغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ

أَوْ مَجَاوَزَةَ الْحَدِّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ

٢٣٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ الْجَنْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ الْأَلْهَائِيُّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: رَأَى سِكَّةً وَخِثًا مِنْ آلَةِ الْحَرْثِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ

قوله: (عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية مسلم من طريق الأوزاعي وحديثي بن أبي كير حديثي أبو سلمة حديثي أبو هريرة.

قوله: (من أمسك كلباً) في رواية سفيان بن أبي زهير ثاني حديثي الباب « من اقتنى كلباً » وهو مطابق للترجمة، ومفسر للإسكاف الذي هو في هذه الرواية، ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ « من اتخذ كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية » وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ « من اقتنى كلباً ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه يقتص من أجره كل يوم قيراطان » فاما زيادة الزرع فقد أتوها ابن عمر، ففي مسلم من طريق عمرو بن دينار عن ابن أبي هريرة يقول « أو كلب زرع » فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة « زرعاً » ويقال إن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تبييت رواية أبي هريرة « أو كلب صيد » حفظه هذه الزيادة دون أنه كان صاحب زرع دون، ومن كان مشغلاً بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه، وقد روى مسلم أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً « من اقتنى كلباً » الحديث، قال سالم: وكان أبو هريرة يقول: « أو كلب حرث » وكان صاحب حرث، وأصله البخاري في الصيد دون الزيادة، وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير كما تراه في هذا الباب، وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم في حديث أوله « أمر بقتل الكلاب ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع ».

قوله: (أو ماشية) « أو » للتبويب لا للتديد.

قوله: (وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) إلا كلب غنم أو حرث أو صيد، أما رواية ابن سيرين فلم أقف عليها بعد التتبع الطويل، وأما رواية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن عماد الأصبهاني في كتاب الترغيب « له من طريق الأعمش عن أبي صالح ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو حرث فإنه يقتص من عمله كل يوم قيراطاً » لم يقل سهيل « أو حرث ».

قوله: (وقال أبو حازم عن أبي هريرة: كلب ماشية أو صيد) وصلها أبو الشيخ أيضاً من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ « أما أهل دار ربطوا كلباً ليس بـ كلب صيد ولا ماشية تقتص من أجرهم كل يوم قيراطان » قال ابن عبد البر: في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد وللماشية، وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ، وكراهة اتخاذها لغير ذلك، إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياساً، فتحص كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه. وفي قوله: « تقتص من عمله » أي من أجر عمله ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بحرماً، لأن ما كان اتخاذها محرماً امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أو لم يقتص، فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام. قال: ووجه الحديث عندي أن المعاني المتبعة بها في الكلاب من غسل الإناث سيما لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فرماً دخل عليه باتخاذها ما يقتص أجره من ذلك. ويرى أن المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور: لأنه ينهج الضيف، ويروى السائل اهـ وما ادعاء من عدم التحريم واستدل له بما ذكره ليس بلازم، بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لو لم يتخذ الكلب، ويحتمل أن يكون اتخاذها حراماً والمراد بالنقص أن الإثم الحاصل باتخاذها يوزا في قدر قيراط أو قيراطين من أجر فيقتص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان، وقيل سبب نقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى، أو لأن بعضها شياطين، أو عقوبة لخالفه النهي، أو لولوعها في الأواني عند غفلة صاحبها فرما يتنجس الطاهر منها، فإذا استعمل في العبادة لا يقع موقع الطاهر. وقال ابن التين: المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملاً، فإذا انتناه نقص من ذلك العمل، ولا يجوز أن يقتص من عمل مضى وإلما أراد أنه ليس عمله في الكفال عمل من لم يتخذ اهـ.

وما ادعاء من عدم الجواز متازع فيه، فقد حكى الروياني في « البحر » اختلافاً في الأجر هل يقتص من العمل الماضي أو المستقبل، وفي عمل نقصان القيراطين فقيل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الغرض قيراط ومن النسل آخر، وفي سبب النقصان يعني كما تقدم، واختلفوا في اختلاف الروايين في القيراطين والقيراط فقيل: الحكم الزائد لكونه حفظ ما لم يحفظه الآخر أو أنه ﷺ أخبر أولاً بقتص قيراط واحد فسمعه الراوي الأول ثم أخبر ثانياً بقتص قيراطين زيادة في التأكيد في التفسير من

ذلك فسمعه الراوي الثاني. وقيل ينزل على حالين: فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها، ونقص القيراط باعتبار قلته. وقيل يقتص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها، وقيل يلتحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويقتص القيراط بأهل البوادي، وهو يلتصق إلى معنى كثرة التأذي وقتله. وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب: فقيماً لاسبه آدمي قيراطان وفيما دونه قيراط وجوز ابن عبد البر أن يكون القيراط الذي يقتص أجر إحسانه إليه لأنه من جملة ذوات الأكياد الرطبة أو الحرة، ولا يخفى بعده. واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائز وتباعها؟ فقيل بالتسوية، وقيل اللذان في الجنائز من باب الفضل والذلان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره، والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب لحاقاً للمتصوص بما في مناهه كما أشار إليه ابن عبد البر، واختلفوا على أن المأذون في اتخاذها ما لم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب المقور، وأما غير المقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أم لا؟ واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤول أمره إليها إذا كبر، ويكون القصد لذلك قائماً مقام وجود المنفعة به كما يجوز بيع ما لم يتنع به في الحال لكونه يتنع به في الملك، واستدل به على طهارة الكلب الجائر اتخاذه لأن في ملاسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة، فالإذن في اتخاذها إذن في مكمالات مقصوده، كما أن المنع من لوازمه مناسب للمنع منه، وهو استدلال قوي لا يعارضه إلا عموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل، وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل. وفي الحديث لفت على تكثير الأعمال الصالحة، والتحذير من العمل بما يقتصها، والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها لتجنب أو ترتكب، وبين لطف الله تعالى بحلقه في إباحة ما لم به نفع، وتبليغ نبيهم ﷺ لهم أمور معاشهم ومعادهم، وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لرفع استثناء ما يتنع به عما حرم اتخاذها.

قوله: (عن يزيد بن خصيفة) بالمعجمة ثم الهملة ثم الفاء مصفر، (والسالب بن يزيد) صحابي صغير مشهور، ورجال الإسناد كلهم مدينون بالأصالة إلا شيخ البخاري وقد أقام بالمدينة مدة، وفيه رواية صحابي عن صحابي.

قوله: (من أزد شؤنة) بفتح المعجمة وضم النون بعدها أو ساكنة ثم همزة مفتوحة، وهي قبيلة مشهورة نسبوا إلى شؤنة واسمه الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأزد.

قوله: (قلت أنت سمعت هذا) فيه التثنية في الحديث، وفي قوله: (أي ورب هذا المسجد) القسم للتوكيد وإن كان السامع مصدقاً.

٤ - باب اسْتِعْمَالِ الْبَقْرِ لِلْجَرَّةِ

٢٣٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْهَامٍ: أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ الزُّهْرِيَّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «يُشَامُ زَجَلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ فَتَقْتِ إِليْهِ، فَقَالَ: تَمْ أَحْلِقْ لِهَذَا، حُلِقْتُ لِلْجَرَّةِ، قَالَ: آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَخَذَ الذَّبَّ ذَاةً فِيهِمَا الرَّاعِي، فَقَالَ لَهُ الذَّبُّ: مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّيْعِ، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي؟ قَالَ: آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَمَا هُمَا يُؤَيِّدُ فِي الْقَوْمِ. (الطبر: ٣٤٧١، ٣٤٦٣، ٣٤٦٩، أخرجه مسلم: ٢٣٨٨).

قوله: (باب استعمال البقر للجرأة) أورد فيه حديث أبي هريرة في قول البقرة « لم أحلق لهذا إنما خلقت للجرأة » وسيأتي الكلام عليه في المساق فإن سياقه هناك أم من سياقه هنا، وفيه سبب قوله ﷺ: « آمنت بذلك » وهو حيث تعجب الناس من ذلك، ويأتي هناك أيضاً الكلام على اختلافهم في قوله: « يوم السبع » وهل هي بضم الموحدة أو إسكانها وما منها؟ قال ابن بطال: في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلاً بقوله تعالى ﴿ تَرْكَبُوا ﴾ [النحل: ٨] فإنه لو كان ذلك دالاً على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر، لقوله في هذا الحديث « إنما خلقت للحرث » وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الاثنان في قوله ﴿ تَرْكَبُوا ﴾ والمستفاد من صيغة إنما في قوله: « إنما خلقت للحرث » عموم مخصوص.

٥- باب إِذَا قَالَ: أَخْبَنِي مَرْوَةَ النَّخْلِ وَغَيْرَهُ،

٧- باب

وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ

٢٣٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَابِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٍ، عَنْ خُطَّلَاءَ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ: سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ قَالَ: كُنَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزَقَّعَةً، كُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ، قَالَ: فِيمَا يَصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ، وَفِيمَا يَصَابُ الْأَرْضُ وَتَسْلَمُ ذَلِكَ، فَنَهَيْتُمْ، وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ فَلَمْ يَكُنْ يُوقَفُ عَلَيْهِ. (إخرجه مسلم: ١٥٤٧، البصر: ١١١٠).

قوله: (باب إِذَا قَالَ أَخْبَنِي مَرْوَةَ النَّخْلِ وَغَيْرَهُ) أي كالتب (وتشركني في الثمر) أي تكون الثمرة بيتاً، ويجوز في «تشركي» فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثامنه، بخلاف قوله: «وتشرككم» فإنه يفتح أوله وثامنه حسب.

قوله: (قالت الأنصار) أي حين قدم النبي ﷺ المدينة، وسيأتي في الحية من حديث أنس قال: لما قدم المهاجرون المدينة قاسمهم الأنصار على أن يطهروهم ثمار أموالهم ويكفروهم المأونة والعمل «الحديث».

قوله: (النخيل) في رواية الكشي «النخل» والنخل جمع نخل كالعبد جمع عبد وهو جمع نادر.

قوله: (المأونة) أي العمل في البساتين من سقيها والقيام عليها، قال المهلب: إنما قال لم النبي ﷺ: «لا» لأنه علم أن الفتح ستفتح عليهم فكره أن يخرج شيء من حقل الأنصار عنهم، فلما فهم الأنصار ذلك جمعوا بين المصلحتين: امتثال ما أمرهم به، وتمجيد مواساة إخوانهم المهاجرين، فسألهم أن يسامحهم في العمل ويشركهم في الثمر. قال: وهذا هي المساقاة بعينها. وتعبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الأنصار نصيباً من الأرض والمال باشتراط النبي ﷺ على الأنصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة، قال فليس ذلك من المساقاة في شيء، وما إلهام مردود لأنه شيء لم يقم عليه دليلاً، ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك في الأرض، ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى، وهذا واضح بحمد الله تعالى.

٦- باب قَطَعَ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ

وَقَالَ أَنَسٌ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّخْلِ قَطْعَ.

٢٣٢٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ حَزَقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُوتَيْرَةُ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:

وَحَسَّانُ عَلَى سَرَاةٍ نَبِيٍّ لُؤَيٍّ حَبِيبٍ بِالْبُوتَيْرَةِ مُنْطَلِعُ

ناظر: ٤٣٠٢١، ٤٣٠٣١، ٤٤٠٣٢، ٤٤٠٣٣، ٤٤٠٣٤، أخرجه مسلم: ١٧٤٦، (بإضافة).

قوله: (باب قطع الشجر والنخل) أي للحاجة والمصلحة إذا تبينت طريقاً في نكابة العدو ونحو ذلك. وخالف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا: لا يجوز قطع الشجر المشر أصلاً، وحلوا ما ورد من ذلك إما على غير الثمر وإما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني النضير كان في الموضع الذي يقع فيه القتال، وهو قول الأوزاعي والليث وأبو ثور.

قوله: (وقال أنس: أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي، وقد تقدم موصولاً في المساجد، ويأتي الكلام عليه في أول المجردة، وهو شاهد للجواز لأجل الحاجة، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير، وهو شاهد للجواز لأجل نكابة العدو، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي بين بدر واحد. وفي كتاب تفسير سورة الحشر.

(والبوتيرة) بضم الواوحة مصغر موضع معروف، و(سراة) بفتح المهملة (مستطلى) أي مشتر.

وأورد القاسبي البيت المذكور غرضاً بحذف الواو من أوله.

وَأَمَّا الْحَسَنُ: لَا يَأْسُ أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لِأَخِيهِمَا، فَيَفْقِدَانِ جَمِيعاً، فَمَا خَرَجَ قَهْرُ نَبِيِّهِمَا.

وَرَأَى ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ.

وَرَأَى ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُحْتَسَى الْقَطْنُ عَلَى النَّصْفِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءُ وَالْحَكَمُ وَالزُّهْرِيُّ وَقَادَةُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى الثَّوْبُ بِالثَّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ وَنَحْوِهِ.

وَقَالَ مَقْمَرٌ: لَا بَأْسَ أَنْ تُكْرَى الْمَتَابِعَةُ عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ إِلَى أَجْلِ مُسْتَمَى.

الأرض. قال: وكان لا يرى بأساً أن يدفع أرضه إلى الأكار على أن يعمل فيها بنفسه وولده وأعوامه وقره ولا يتفق شيئاً وتكون الثقة كلها من رب الأرض. « وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة أيضاً. وأما أثر أبي بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق أخرى إلى أبي جعفر الباقى أنه « سئل عن المزارعة بالثلث والرَّبع قال: إنِّي إن نظرت في آل أبي بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك « وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد. وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عنه أنه « كان لا يرى بأساً أن يهمل الرجل للرجل طائفة من زرع أو حرثه على أن يكتبه مؤنتها والقيام عليها. »

قوله: (وقال عبد الرحمن بن الأسود: كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع) وصلة ابن أبي شيبة وزاد فيه « وأعله إلى علقمة، والأسود، فلو رآها به بأساً لتهاني عنه « وروى النسائي من طريق أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود قال: « كان عمي يزارعان بالثلث والرَّبع وأنا شريكهما، وعلقمة والأسود يملكان فلا يغيرون. »

قوله: (وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبائل من عنده فله الشطر، وإن جاؤوا بالبائل فلهم كذا) وصلة ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد « أن عمر أجلى أهل نجران واليهود والنصارى واشترى يياض أرضهم وكرومهم، فمأمل عمر الناس إن هم جاؤوا بالبقر والحديد من عندهم فلهم الثلثان ولعمر الثلث، وإن جاء عمر بالبائل من عنده فله الشطر، وعاملهم في التخل على أن هم الخمس وله الباقي، وعاملهم في الكرم على أن هم الثلث وله الثلثان « وهذا مرسل، وأخرجه البيهقي من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال: « لما استخلف عمر أجلى أهل نجران وأهل فدك وريما وأهل خيبر، واشترى عقارهم وأموالهم، واستعمل يعل بن منبة فاعطى يياض يعني يياض الأرض على أن إن البندر والبقر والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان، وإن كان منهم فلهم الشطر وله الشطر، وأعطى التخل والعنب على أن لعمر الثلثين ولهم الثلث « وهذا مرسل أيضاً

فيقول أحدهما بالآخر. وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ « أن عمر بن الخطاب بعث يعل بن منبة إلى اليمن فأمره أن يعطيهم الأرض البيضاء « فذكر مثله سواء، وكان المصنف أبهم للقول بقوله: « فلهم كذا « لهذا الاختلاف، لأن غرضه منه أن عمر أجاز المعاملة بالجزء. وقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضي جواز بيعتين في بيعه، لأن ظاهره وقوع العقد على إحدى الصورتين من غير تعيين، ويشمل أن يراد بذلك

التنوع والتخيير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد الأمرين، أو أنه كان يرى ذلك جملة فلا يضره. نعم في إيراد المصنف هذا الأثر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضي أنه يرى أن المزارعة والمخابرة بمعنى واحد وهو وجه للشافعية، والوجه الآخر أنها تختلفا للمنى: فالزراعة الحمل في الأرض يباح منها يخرج منها والبذر من الملك، والمخابرة مثلها لكن البذر من العامل. وقد أجازهما أحمد في رواية، ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر

والخطابي، وقال ابن سريج بجواز المزارعة وسكت عن المخابرة، وعكسه الجسوري من الشافعية، وهو المشهور عن أحمد، وقال الباقون: لا يجوز واحد منهما، وحملوا الآثار الواردة في ذلك على المساقاة وسياها.

قوله: (وقال الحسن: لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينصفان جميعاً، فما خرج فهو بينهما، ورأى ذلك الزهري، وقال الحسن: لا بأس أن يحتسى القطن على النصف) أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه. وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه. قال ابن التين: قول الحسن في القطن يوافق قول مالك، وأجاز أيضاً أن يقبل ما جئيت فلك نصفه، ومنعه بعض أصحابه. ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جملة.

قوله: (وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقادة: لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربيع ونحوه) أي لا بأس أن يعطى للنساج الغزل ينسجه ويكون ثلث للنساج له والباقي لملك الغزل، وأطلق الثوب عليه بطريق الجواز. وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثر من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن الحواك يعطى الثوب على الثلث والرَّبع فقال: لا بأس بذلك. وأما قول ابن سيرين فوصله ابن

أبي شيبة من طريق ابن عون سألت محمداً هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب بالثلث أو الربيع أو بما تراضيا عليه، فقال: لا أعلم به بأساً. وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة. وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال: لا بأس أن يدفعه إليه بالثلث. وأما قول قادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظ: أنه كان لا يرى بأساً أن يدفع الثوب إلى النساج بالثلث.

قوله: (وما بالمدنية أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرَّبع) السواو عاطفة على الفعل لا على المجرور، أي يزعمون على الثلث يزعمون على الربيع، أو السواو بمعنى أو، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال: « أخبرنا الثوري قال: أخبرنا قيس بن مسلم به « وحكى ابن التين أن القاسمي أنكر هذا وقال: كيف يروي قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من اللينيين؟ وهو تعجب من غير عجب، وكمن من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظاً لم يضره الانفراد. والواقع أن قيساً لم ينفرد به فقد رافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريباً. ثم حكى ابن التين عن القاسمي أغرب من ذلك فقال: إنما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مستند، وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز، والحق أن البخاري إنما أراد بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة، فيلزم من يقدم صلهم على الأخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم.

قوله: (وزار علي وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صلح عنه « أنه لم ير بأساً بالمزارعة على النصف «، وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك وهو سعد بن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبة أيضاً من طريق موسى بن طلحة قال: « كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرَّبع «، وصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ « أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعداً وابن مسعود وخياطاً وأسامة بن زيد، قال: فرأيت جاري ابن مسعود وسعداً يعطيان أرضيهما بالثلث «. وأما أثر عمر بن

عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة أن يزارع بالثلث والرَّبع « وروينا في « الفرج إبيي بن آدم « بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله: « انظر ما قبلكم من أرض فاطمها بالمزارعة على النصف وإلا فعلى الثلث حتى تبلغ العشر. فإن لم يزرعها أحد فامتحنها، وإلا فامتنع عليها من مال المسلمين، ولا تيرن فلك أرضاً «. وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال: « سمعت شاماً يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لآخر: اصمل في حافتي هذا ولك الثلث والرَّبع، قال: لا بأس، قال: فرجعت إلى ابن سيرين فأخبرته فقال: هذا أحسن ما يصح في الأرض. « وروى النسائي من طريق ابن عون قال: « كان محمد يعني ابن سيرين يقول: الأرض عندي مثل المال المضاربة، فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح في

٣٣٢٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ عَمِيرَ بَشْطَرٍ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا مِنْ قَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطِي الزَّوْجَةَ وَاتَّةً وَسَقًى، فَمَاتُوا وَسَقًى ثَمَرٍ وَعِشْرُونَ وَسَقًى شَعِيرٍ، وَقَسَمَ عَمَرُ « خَيْرَ «، فَخَبَرَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَطْعَمَ لَهُنَّ مِنَ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَوْ يُعْطِيَهُنَّ لَهُنَّ، فَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْوَسْقَ، وَكَانَتْ عَالِشَةً اخْتَارَتِ الْأَرْضَ. [إرجاع: ٢٢٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٥١].

قوله: (باب المزارعة بالشطرن ونحوه) راضى المصنف لفظ الشطر لوروده في الحديث، والحق غيره لتساويهما في المعنى، ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أنصهر وأبين.

قوله: (وقال قيس بن مسلم) هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقى.

قوله: (وما بالمدنية أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرَّبع) السواو عاطفة على الفعل لا على المجرور، أي يزعمون على الثلث يزعمون على الربيع، أو السواو بمعنى أو، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال: « أخبرنا الثوري قال: أخبرنا قيس بن مسلم به « وحكى ابن التين أن القاسمي أنكر هذا وقال: كيف يروي قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من اللينيين؟ وهو تعجب من غير عجب، وكمن من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظاً لم يضره الانفراد. والواقع أن قيساً لم ينفرد به فقد رافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريباً. ثم حكى ابن التين عن القاسمي أغرب من ذلك فقال: إنما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مستند، وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز، والحق أن البخاري إنما أراد بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة، فيلزم من يقدم صلهم على الأخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم.

قوله: (وزار علي وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صلح عنه « أنه لم ير بأساً بالمزارعة على النصف «، وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك وهو سعد بن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبة أيضاً من طريق موسى بن طلحة قال: « كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرَّبع «، وصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ « أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعداً وابن مسعود وخياطاً وأسامة بن زيد، قال: فرأيت جاري ابن مسعود وسعداً يعطيان أرضيهما بالثلث «. وأما أثر عمر بن

عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة أن يزارع بالثلث والرَّبع « وروينا في « الفرج إبيي بن آدم « بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله: « انظر ما قبلكم من أرض فاطمها بالمزارعة على النصف وإلا فعلى الثلث حتى تبلغ العشر. فإن لم يزرعها أحد فامتحنها، وإلا فامتنع عليها من مال المسلمين، ولا تيرن فلك أرضاً «. وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال: « سمعت شاماً يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لآخر: اصمل في حافتي هذا ولك الثلث والرَّبع، قال: لا بأس، قال: فرجعت إلى ابن سيرين فأخبرته فقال: هذا أحسن ما يصح في الأرض. « وروى النسائي من طريق ابن عون قال: « كان محمد يعني ابن سيرين يقول: الأرض عندي مثل المال المضاربة، فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح في

قوله: (وقال الحسن: لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينصفان جميعاً، فما خرج فهو بينهما، ورأى ذلك الزهري، وقال الحسن: لا بأس أن يحتسى القطن على النصف) أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه. وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه. قال ابن التين: قول الحسن في القطن يوافق قول مالك، وأجاز أيضاً أن يقبل ما جئيت فلك نصفه، ومنعه بعض أصحابه. ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جملة.

قوله: (وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقادة: لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربيع ونحوه) أي لا بأس أن يعطى للنساج الغزل ينسجه ويكون ثلث للنساج له والباقي لملك الغزل، وأطلق الثوب عليه بطريق الجواز. وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثر من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن الحواك يعطى الثوب على الثلث والرَّبع فقال: لا بأس بذلك. وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن عون سألت محمداً هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب بالثلث أو الربيع أو بما تراضيا عليه، فقال: لا أعلم به بأساً. وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة. وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال: لا بأس أن يدفعه إليه بالثلث. وأما قول قادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظ: أنه كان لا يرى بأساً أن يدفع الثوب إلى النساج بالثلث.

قوله: (وما بالمدنية أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرَّبع) السواو عاطفة على الفعل لا على المجرور، أي يزعمون على الثلث يزعمون على الربيع، أو السواو بمعنى أو، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال: « أخبرنا الثوري قال: أخبرنا قيس بن مسلم به « وحكى ابن التين أن القاسمي أنكر هذا وقال: كيف يروي قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من اللينيين؟ وهو تعجب من غير عجب، وكمن من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظاً لم يضره الانفراد. والواقع أن قيساً لم ينفرد به فقد رافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريباً. ثم حكى ابن التين عن القاسمي أغرب من ذلك فقال: إنما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مستند، وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز، والحق أن البخاري إنما أراد بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة، فيلزم من يقدم صلهم على الأخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم.

قوله: (وزار علي وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صلح عنه « أنه لم ير بأساً بالمزارعة على النصف «، وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك وهو سعد بن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبة أيضاً من طريق موسى بن طلحة قال: « كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرَّبع «، وصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ « أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعداً وابن مسعود وخياطاً وأسامة بن زيد، قال: فرأيت جاري ابن مسعود وسعداً يعطيان أرضيهما بالثلث «. وأما أثر عمر بن

عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء « أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة أن يزارع بالثلث والرَّبع « وروينا في « الفرج إبيي بن آدم « بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله: « انظر ما قبلكم من أرض فاطمها بالمزارعة على النصف وإلا فعلى الثلث حتى تبلغ العشر. فإن لم يزرعها أحد فامتحنها، وإلا فامتنع عليها من مال المسلمين، ولا تيرن فلك أرضاً «. وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال: « سمعت شاماً يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لآخر: اصمل في حافتي هذا ولك الثلث والرَّبع، قال: لا بأس، قال: فرجعت إلى ابن سيرين فأخبرته فقال: هذا أحسن ما يصح في الأرض. « وروى النسائي من طريق ابن عون قال: « كان محمد يعني ابن سيرين يقول: الأرض عندي مثل المال المضاربة، فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح في

قوله: (وقال معمر: لا بأس أن تكرر الماشية على التلث أو الربع إلى أجل مسمى) وصله عبد الرزاق عنه بهذا.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله: (يشطر ما يخرج منها) هذا الحديث هو عمدة من أجاز للزراعة والمخاربة لتقرير النبي ﷺ لذلك واستمراره على عهد أبي بكر إلى أن أجلاه عمر كما سيأتي بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يشمر بجزء معلوم يميل للعمال من الثمرة، وبه قال الجمهور. وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم، والحق المقل بالنخل لشيء به. وخصه داود بالنخل، وقال أبو حنيفة وزفر: لا يجوز مجال لأنها إجارة بشرة معلومة أو مجهولة وأجاب من جوزوه بأنه عقد على عمل في المال ببعض غايه فهو كالضاربة، لأن المضارب يعمل في المال بجزء من غايه وهو معلوم ومجهول، وقد صرح عقد الإجارة مع أن المنافع معلومة كثلثك هنا. وأيضاً فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود. وأجاب بعضهم من قصة خيبر بأنها فتحت صلحاً، وأقروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يطهروا نصف الثمرة، فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز المساقاة. ومتفق بأن معظم خير فتح حرة كما سيأتي في المغازي، وبأن كثيراً منها قسم بين الغافقين كما سيأتي، وبأن عمر أجلاه منها. فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاه منها. واستدل من أجازها في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب « يشطر ما يخرج منها من نخل وشجر » وفي رواية حاد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب « على أن لم الشطر من كل زرع ونخل وشجر » وهو عند البيهقي من هذا الوجه، واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول، واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقيده في الحديث بشيء من ذلك، واحتج من منع بأن العامل حينئذ كأنه يباع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسبة وهو لا يجوز، وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسبة جماع بين الحديثين وهو أولى من إلغائهما.

قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، وقد أورد فيه حديث ابن عباس في جواز أخذ أجرة الأرض. ووجه دخوله في الباب الذي قبله أنه لما جازت الزراعة على أن للعمال جزءاً معلوماً فجوز أخذ الأجرة المينة عليها من باب الأولى.

قوله: (حدثنا سفیان قال عمرو) هو ابن دينار، وفي رواية الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وغيره عن سفیان حدثنا عمرو بن دينار.

قوله: (لو تركت المخاربة لإفهام يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه) أما المخاربة فتقدم تفسيرها قبل باب، وإدخال البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعر بأنه عن يرى أن المزارعة والمخاربة بمعنى، وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلطف « لو تركت المزارعة » وبقي ذلك قول ابن الأعرابي اللغوي: إن أصل المخاربة معاملة أهل غير، فاستعمل ذلك حتى صار إذا قيل غابروهم عرف أنه عاملهم نظير معاملة أهل غير. وأما قول عمرو بن دينار طائوس « يزعمون » فتأنيده أشار بذلك إلى حديث رافع بن خديج في ذلك، وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال: « كان طائوس يكره أن يؤجر أرضه بالذهب والفضة، ولا يرى بالثلث والربع بأساً، فقال له مجاهد: أذهب إلى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه، فقال: لو أعلم أن رسول الله ﷺ نهى عنه لم أفعله، ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس » فذكره. وللنسائي أيضاً من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال: « أخذت بيد طائوس فدخلت إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض، فأبى طائوس وقال: سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأساً » وأما قوله لو تركت المخاربة فجواب لو عذوف، أو هي للنهي.

قوله: (وأعنيهم) كذا للأكثر بالعين الجملة المكسورة من الإعانة، وللക്ഷمهيي « وأعنيهم » بالعين الجملة الساكنة من النفي والأول هو الصواب وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه.

قوله: (وإن أعلمهم أخيرني يعني ابن عباس) سيأتي بعد أبواب من طريق سفیان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طائوس « قال: قال ابن عباس » كذلك أخرجه أبو داود من هذا الوجه.

قوله: (لم ينه عنه) أي عن إعطاء الأرض بجزء ما يخرج منها، ولم يرد ابن عباس بذلك نفي الرواية المتيقنة للنهي مطلقاً وإنما أراد أن النهي الراد عنه ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية، وتيقن المراد أنه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهى عن الشرط الفاسد، لكن قد وقع في رواية الترمذي « أن النبي ﷺ لم يجرم المزارعة » وهي تقوي ما أولته.

قوله: (أن يمنع) بفتح الميمزعة والمناه على أنها تعليلية، وبكسر الميمزعة وسكون المناه على أنها شرطية والأول أشهر.

وقوله: (خرجاً أي أجرة، زاد ابن ماجه والإسماعيلي من هذا الوجه عن طائوس « وإن منع من جبل أقر الناس عليها عتناً » يعني باليمن، وكان البخاري حذف هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طائوس ومعاذ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى.

٩١ - باب الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ

٢٣٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ خَيْمَةَ الْيَهُودِ، عَلَى أَنْ يَغْتَوَّلُوا وَيَزْرَعُوا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا خَرَجَ مِنْهَا. [راجع: ٢٢٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٥١].

قوله: (باب المزارعة مع اليهود) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل باب، وعبد الله المذكور في الإسناد هو ابن المبارك، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري

قوله: (وقال معمر: لا بأس أن تكرر الماشية على التلث أو الربع إلى أجل مسمى) وصله عبد الرزاق عنه بهذا.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله: (يشطر ما يخرج منها) هذا الحديث هو عمدة من أجاز للزراعة والمخاربة لتقرير النبي ﷺ لذلك واستمراره على عهد أبي بكر إلى أن أجلاه عمر كما سيأتي بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يشمر بجزء معلوم يميل للعمال من الثمرة، وبه قال الجمهور. وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم، والحق المقل بالنخل لشيء به. وخصه داود بالنخل، وقال أبو حنيفة وزفر: لا يجوز مجال لأنها إجارة بشرة معلومة أو مجهولة وأجاب من جوزوه بأنه عقد على عمل في المال ببعض غايه فهو كالضاربة، لأن المضارب يعمل في المال بجزء من غايه وهو معلوم ومجهول، وقد صرح عقد الإجارة مع أن المنافع معلومة كثلثك هنا. وأيضاً فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود. وأجاب بعضهم من قصة خيبر بأنها فتحت صلحاً، وأقروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يطهروا نصف الثمرة، فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز المساقاة. ومتفق بأن معظم خير فتح حرة كما سيأتي في المغازي، وبأن كثيراً منها قسم بين الغافقين كما سيأتي، وبأن عمر أجلاه منها. فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاه منها. واستدل من أجازها في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب « يشطر ما يخرج منها من نخل وشجر » وفي رواية حاد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب « على أن لم الشطر من كل زرع ونخل وشجر » وهو عند البيهقي من هذا الوجه، واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول، واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقيده في الحديث بشيء من ذلك، واحتج من منع بأن العامل حينئذ كأنه يباع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسبة وهو لا يجوز، وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسبة جماع بين الحديثين وهو أولى من إلغائهما.

قوله: (فكان يعطي أزواجه مئتي مائة ومئتي ثمانون ومئتي ثمانون وعشرون ومئتي ثمانون وعشرين) كذا للأكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون، وللക്ഷمهيي « ثمانين وعشرين » على البدل، وإنما كان عمر يعطيهم ذلك لأنه قال: « ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة » وسيأتي في باب.

قوله: (وقسم عمر) أي خير، صرح بذلك أحد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر، وسيأتي بعد أبواب من طريق موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر « أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز » وسيأتي ذكر السبب في ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى.

٩ - باب إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السَّيِّئُ فِي الْمَزَارَعَةِ

٢٣٢٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (قَالَ): أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَطَلَ الْيَهُودِ خَيْمَةَ يَشْطَرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ. [راجع: ٢٢٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٥١].

قوله: (باب) إذا لم يشترط السيئ في المزارعة ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله خصراً، وقد سبق ما فيه. قال ابن التين: قوله: « إذا لم يشترط السيئ » ليس بواضح من الخبر الذي ساقه. كذا قال، ووجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيداً بسنتين معلومة، وقد ترجم له بعد أبواب « إذا قال رب الأرض أترك ما أترك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهذا على تراخيها » وساق الحديث وفيه قوله ﷺ: « تترك ما شئت » هو ظاهر فيما ترجم له، وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاة والأرض مزارعة من غير ذكر سنين معلومة ليكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء، وقد أجاز ذلك من أجاز المخاربة والمزارعة، وقال أبو ثور: إذا أطلق حل على سنة واحدة، وعن مالك: إذا قال سابقك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر أمداً وحل قصة خير على ذلك، وانفقوا على أن الكري لا يجوز إلا بأجل معلوم وهو من العقود اللازمة.

١٥ - باب

٢٣٣٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ

١٢١٩	٤١ - كتاب الحَرْثِ وَالْمُزَارَعَةِ ١٢ - باب مَا يَكُونُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمُزَارَعَةِ	ح ٢٣٣٤
------	---	--------

وقد تقدم ما فيه، وأراد بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة.

١٢ - باب مَا يَكُونُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمُزَارَعَةِ

٢٣٣٢ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ يَحْيَى: سَمِعَ خَطْلَةَ الزُّوَلِيَّ، عَنْ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِي أَرْضَهُ، يَقُولُ: هَلِيهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَلِيهِ لَكَ، فَوَيْلٌمَا أَخْرَجَتْ ذِيهِ وَلَمْ تُخْرِجْ ذِيهِ، فَتَهَانَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ. [رواجع: ٢٢٨٦. أخرجه مسلم: ١٥٤٧، باختلاف، وفي البيوع: ١١٥٠].

قوله: (باب ما يكره من الشروط في المزارعة) أورد فيه حديث رافع بن خديج، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب، وأشار بهذه الترجمة إلى حمل النهي في حديث رافع على ما إذا تضمن العقد شرطاً فيه جهالة أو يؤدي إلى غرر، وقوله فيه (حقلاً) هو يفتح المهملة وسكون القاف، وأصل الحقل القراح الطيب، وقيل: الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن ينظف سوقه، ثم أطلق على الزرع، واشتق منه الماخلة فاطلقت على المزارعة.

وقوله: (ذه) بكسر المعجمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة.

١٣ - باب إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٌ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صِلَاحٌ لَهُمْ

٢٣٣٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حُمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَمْنًا ثَلَاثَةً يَفْرِي بِمَشْنُونِ أَخْلَهُمُ الْمَطَرُ، قَالُوا: إِلَى غَارٍ فِي جَبَلٍ، فَانْخَطَطَ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ مَخْرُوعٌ مِنَ الْجَبَلِ فَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْظُرُوا أَعْمَالًا عَيْلَتُوهَا صَالِحَةً لِلَّهِ، فَأَذْهَبُوا اللَّهُ بِهَا لَعْنَهُ فَرَفَعَهَا عَنْكُمْ، قَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَلِي صَبِيَّةٌ صَغِيرًا، كُنْتُ أَرْضِي عَلَيْهِمْ، فَإِذَا رَحْتُ عَلَيْهِمْ حَلَبْتُ، قَبِلْتُ بِالْوَالِدَيْنِ اسْتِغْنِيَا قَبْلَ نَبِيِّ، وَإِنِّي اسْتَخَرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَلَمْ آتِ حَتَّى امْسَحْتُ، فَوَجَدْتُهُمَا نَامًا، فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ اخْلُبُ، فَفُتْتُ عِنْدَ رُؤُوسِهِمَا، أَكْرَهَ أَنْ أَوْقِلَهُمَا، وَأَكْرَهَ أَنْ اسْتِغْنِي الصَّبِيَّةَ وَالصَّبِيَّةَ يَتَضَاهَوْنَ عِنْدَ قَلْبِي حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي قَعَلْتُ الْبَيْعَ وَجْهَكَ فَافْرُجْ لَنَا فَرَجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ، فَفَرَجَ اللَّهُ فَرَاوَا السَّمَاءَ. وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي كَانَتْ لِي بَنْتُ عَمٍّ أَحْبَبْتُهَا كَأَسَدٍ مَا يُحِبُّ الرُّجَالُ النِّسَاءَ، فَطَلَبْتُ مِنْهَا قَابَتَ [عَلِيٍّ] حَتَّى أَتَيْتُهَا بِوَاتَةٍ دِينَارٍ، فَبَيْعْتُ حَتَّى جَمَعْتُهَا، فَلَمَّا وَقَفْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ أَتَى اللَّهَ وَلَا تَهْجُرُ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَفُتْتُ، فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي قَعَلْتُ الْبَيْعَ وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا فَرَجَةً، فَفَرَجَ. وَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ اجْبِرًا بِفَرْقِ أَرْزُ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ: آخِطْنِي حَتَّى، فَمَرَضْتُ عَلَيْهِ فَرَعِبَ عَنهُ، فَلَمَّ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرُغَاتَهَا، فَجَاءَنِي فَقَالَ: أَتَى اللَّهَ، فَقُلْتُ: أَذْهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْبَقَرِ وَرُغَاتِهَا لَعْنَهُ، فَقَالَ: أَتَى اللَّهَ وَلَا تَسْتَهْزِئْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا اسْتَهْزِئُ بِكَ لَعْنَهُ، فَأَخَذَهُ، فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي قَعَلْتُ ذَلِكَ الْبَيْعَ وَجْهَكَ، فَافْرُجْ مَا بَقِيَ فَرَجَ اللَّهُ.»

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: فَسَمِعْتُ.

[رواجع: ٢٢١٥. أخرجه مسلم: ٢٢٨٦].

قوله: (باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم، وكان في ذلك صلاح لهم)

أي لمن يكون الزرع؟ أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار، وسيأتي القول في شرحه في الحديث الآتي، والقصد هو هنا قول أحد الثلاثة: «فرضت عليه أي على الأجير حقه فربح عنه، فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقراً ورغاتها»، فإن الظاهر أنه عين له أجرته فلما تركها بعد أن تعينت له ثم تصرف فيها المستاجر بعينها صارت من ضمانه، قال ابن المنير: مطابقة الترجمة أنه قد عين له حقه ومكنته منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستاجر يده عليه وضماً مستأنفاً ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضييع فاغتر ذلك ولم يعد تديماً، ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله، وأقر على ذلك وقت له الإجابة، مع ذلك فلو ملك الفرق لكان ضامناً إذ لم يؤذن له في التصرف فيه، فمقصود الترجمة إنما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد، ولا يلزم من ذلك رفع الضمان. ويحتمل أن يقال: إن توسله بذلك إنما كان لكونه أعطى الحق الذي عليه مضاعفاً لا بتصرفه، كما أن الجلوس بين رجلين المرأة معصية، لكن التوسل لم يكن إلا بترك الزنا والساعة بالمال وغووه، وقد تقدم شيء من هذا في أوامر البيوع في ترجمة من اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فريضي. وقوله في هذه الرواية «فرق أرز» تقدم في البيوع بلفظ «فرق من فرة» فيجمع بينهما بأن الفرق كان من الصنفين وأنها لما كانتا حينئذ متقاربتين أطلق أحدهما على الآخر والأول أقرب،

وقوله: (قَابَتِ حَتَّى أَتَيْتُهَا بِمَالَةٍ دِينَارٍ) في رواية الكشميهني «قَابَتِ عَلَيَّ».

قوله: (فَبَيْعْتُ) بالموحدة ثم المعجمة أي طلبت، وأكثر ما يستعمل في الشر.

وقوله: (فَوَجَدْتُهُمَا نَامًا) في رواية الكشميهني «نَائِمِينَ».

وقوله: (وَرَأَيْتُهَا) في رواية الكشميهني «وَرَأَيْتُهَا» على الإفراد.

(تبيينه) وقع في كلام الأول «اللهم إنه» والثاني «اللهم إنها» والثالث «إنني» وهو من التثنية، والهاء في الأول ضمير الشأن وفي الثاني للفتنة، وناسب ذلك أن القصة في امرأة.

قوله: (وقال إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن عتبة عن عتبة عن عتبة) يعني أن إسماعيل المذكور رواه عن نافع كما رواه عنه موسى بن عتبة، إلا أنه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله: «فَبَيْعْتُ» فقالها: «فَسَمِعْتُ» بالسين والسين المهملتين وهذا التعليق عن إسماعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الأدب في «باب إجابة دعاء من بر والديه» وفيه هذه اللفظة قال الجياني: وقع في رواية أبي زر «وقال إسماعيل عن ابن عتبة» وهو وهم والصواب إسماعيل بن عتبة وهو ابن إبراهيم بن عتبة ابن أخي موسى.

١٤ - باب أَوْقَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْضِ الْخَوَاجِ، وَمُزَارَعَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا بِنَيْعٍ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ قَسْرُهُ، قَصَصْتُ بِهِ» [رواجع: ٢٣١٢].

٢٣٣٤ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ غَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ، مَا تَفَتَّحَتْ قَرْمَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ أَهْلِهَا، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرٍ. [إسناده: ٣١٢٥، ٤٢٣٥، ٤٢٣٦].

قوله: (باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم) ذكر فيه طرفاً من حديث عمر في وقف أرض خير، وذكر قول عمر: لولا آخر المسلمين ما تفتحت قرمة إلا قسمتها بين أهلها، وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الأول ظاهر، ويؤخذ أيضاً من الحديث الثاني لأن بقية الكلام عذوف تقديره: لكن النظر لآخر المسلمين يقتضي أن لا اتسها بل اجعلها وفقاً على المسلمين. وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد.

وأما قوله: (وأرض الخراج إلخ) فيؤخذ من الحديث الثاني، فإن عمر لما وقف السواد ضرب على من به أهل الذمة الخراج فزارعهم وعاملهم، فهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في أبواب المزارعة، وقال ابن بطال: معنى هذه الترجمة أن الصحابة كانوا يزارعون أوقاف النبي ﷺ بعد وفاته على ما كان عامل عليه يهود خير.

وقوله: (وقال النبي ﷺ لعمر إلخ) قال ابن التين: ذكر الداودي أن هذا اللفظ غير محفوظ، وإنما أمره أن يتصدق بشره ويوقف أصله. قلت: وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري، وقد وصل البخاري اللفظ الذي علقه هنا في كتاب الوصايا من طريق

٢٣٣٥ ح	٤١ - كتاب الحَرْثِ وَالْمُزَارَعَةِ ١٥ - باب مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا	١٢٢٠
--------	--	------

صخر بن جورية عن نافع عن ابن عمر قال: « تصدق عمر بمال له » فذكر الحديث وفيه: « تصدق باصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يفتق ثمره ».

قوله: (آخرنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي.

قوله: (عن مالك) وقع للإسماعيلي بن طريق عن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مالك .

قوله: (قال عمر) في رواية عبد الله بن إدريس عن مالك عند الإسماعيلي سمعت عمر يقول .

قوله: (ما فتحت) بضم الفاء على البناء للمجهول (وقرية) بالرفع، وفتح الفاء ونصب قرية على المفعولة.

قوله: (إلا قسمتها) زاد ابن إدريس في روايته: « ما انتح للمسلمون قرية من قرى الكفار إلا قسمتها سهمان ».

قوله: (كما قسم النبي ﷺ) زيد ابن إدريس في روايته: « لكن أردت أن تكون جزية تجري عليهم » وسأني الكلام على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب المغازي. وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا ولفظه: « ما فتح عمر الشام قام إليه بلال فقال: تقسمها أو لنضربن عليها بالسيف، فقال عمر: فذكره. قال ابن التين: تأول عمر قول الله تعالى: ﴿ ولذين جاوروا من بعدهم ﴾ [الحشر: ١٠] فرأى أن للأخريين أسوة بالأولين فخشى لو قسم ما يفتح أن تكمل الفتح فلا يبقى له شيء بعد ذلك حظ في الحراج، فرأى أن توقف الأرض للفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجاً يدمو ثمنه للمسلمين. وقد اختلف نظر العلماء في قسمة الأرض المفتوحة عنوة على قولين شهرين، كذا قال. وفي المسألة أقوال أشهرها ثلاثة: فمن مالك تصير وفقاً بنفس الفتح، وعن أبي حنيفة والثوري يتخير الإمام بين قسمتها ووقفيتها، وعن الشافعي يلزمه قسمتها إلا أن يرضى بوقفيتها من غنمها، وسأني بقية الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى.

١٥ - باب مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا

وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ فِي أَرْضِ الْمَغْرَبِ بِالْكُوفَةِ.

وَقَالَ عُمَرُ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ.

وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَبْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ: « فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، وَلَيْسَ لِيَرْقِي ظِلْمٌ لِيَوْمٍ حَقٌّ ».

وَيُرْوَى فِيهِ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٣٣٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ ».

قَالَ غُرَّةٌ: فَضَى بِهِ عُمَرُ فِيهِ فِي خِلَافِيهِ.

قوله: (باب من أحيا أرضاً مواتاً) بفتح الميم والواو الحفيفة، قال الفراء: للموات الأرض التي لم تعمر، شبهت العمارة بالحياة وتعطيلها بنقص الحياة، وإحياء الموات أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحيها بالسقي أو الزرع أو الفرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لا يأذن، وهذا قول الجمهور، وعن أبي حنيفة لا بد من إذن الإمام مطلقاً، وعن مالك فيما قرب، وضابط القرب ما بأهل العمران إليه حاجة من رعي وغنم، واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والتهر وما يصاد من طير وحيوان، فإنهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعده سواء أذن الإمام أم لا يأذن.

قوله: (ورأى علي ذلك في أرض الحروب بالكوفة) كذا وقع الأكثر، وفي رواية النسفي: « في أرض الكوفة مرات ».

قوله: (وقال عمر: من أحيا أرضاً ميتة فهي له) وصله مالك في « الموطأ » عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله، وروينا في « الحراج لجبسي بن آدم » سبب ذلك

قَالَ: « حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَجَّرُونَ بِعَيْنِ الْأَرْضِ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَقَالَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا فَهِيَ لَهُ. قَالَ يَحْيَى: كَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا لَهُ بِمَجْدَرِ التَّحْجِيرِ حَتَّى يَحْيِيَهَا ».

قوله: (ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ) أي مثل حديث عمر هذا.

قوله: (وقال فيه: في غير حق مسلم وليس لعرق ظالم حق) وصله إسحاق بن راهويه قال: « أخبرنا أبو عامر المقدسي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول: من أحيا أرضاً مواتاً من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له، وليس لعرق ظالم حق » وهو عند الطبراني ثم البيهقي، وكثير هذا ضعيف، وليس لجده عمرو بن عوف في البخاري سوى هذا الحديث، وهو غير عمرو بن عوف الأنصاري البصري الأثري حديثه في الجزية وغيره، وليس له أيضاً عنده غيره. ووقع في بعض الروايات « وقال عمر وابن عوف » على أن الواو عاطفة وعمر بضم العين وهو تصحيح؛ وشرحه الكرماني ثم قال: فعلى هذا يكون ذكر عمر مكرراً، وأجاب بأن فيه فساداً كونه تعليقاً بالجزم والآخر بالتضييق، وكونه زيادة والآخر بدوئها، وكونه مرفوعاً والأول موقوف، ثم قال: والصحيح أنه عمرو بفتح العين. قلت: فضع ما تكلفه من الترجيح. وحديث عمرو بن عوف الملقب شاعداً قري أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد، وله من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسلًا وزاد: « قال عروة: فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فخرس أحدهما غلاً في أرض الآخر فتقضى لصالح الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج غله منها ». وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي، وعن سمرة عن أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم في « كتاب الحراج ». وفي أسانيدنا مقال، لكن يتجوز بعضها ببعض.

قوله: (لعرق ظالم) في رواية الأكثر بتثوين عرق وظالم نعت له، وهو راجع إلى صاحب العرق أي ليس لذئ عرق ظالم، أو إلى العرق أي ليس لعرق ذي ظلم، ويروى بالإضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الأرض، وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم، ويبلغ الخطأ في فلتط رواية الإضافة، قال ربيعة: العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما احتضره الرجل من الآبار أو استخرجه من الماعدن، والظاهر ما بناء أو غرسه، وقال غيره: الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة.

قوله: (ويروى فيه) أي في الباب أو الحكم (عن جابر عن النبي ﷺ) وصله أحمد قال: « حدثنا عباد بن جابر حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر » فذكره ولفظه: « من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر، وما أكلت الموالي منها فهو له صدقة » وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلفظ: « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » وصححه. وقد اختلف في علي هشام فرواه عنه جابر، ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد، ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلًا. واختلف فيه على عروة فرواه أيوب عن هشام موصلاً، وخالفه أبو الأسود فقال عن عروة عن عائشة كما في هذا الباب، ورواه يحيى بن عروة عن أبيه مرسلًا كما ذكرته من سنن أبي داود، ولعل هذا هو السر في ترك جزم البخاري به.

(نسخه) استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر وهي قوله: « فله فيها أجر » أن الغني لا يملك للموات بالإحياء، واحتج بأن الكفار لا أجر له، وتبعه الحب الطبري بأن الكافر إذا تصدق بآب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث، فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو أهم من ذلك، وما قاله محمد إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث، ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأكثري.

قوله: (عن عبيد الله بن أبي جعفر) هو المصري، وعبد الله بن عبد الرحمن شيخه هو أبو الأسود يتيمة عروة، ونصف الإنسان الأعلى مثنوي ونصف الآخر مصريون.

قوله: (من أعمر) بفتح المعجمة واليم من الرباعي. قال عياض: كذا وقع والصباب « عمر » ثلاثاً، قال الله تعالى: ﴿ وعمروها أكثر ما عمروها ﴾ [الروم: ٩] إلا أن يزيد أن جعل فيها معارفاً، قال ابن بطال: ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضاً أي اقتلعا، وسقطت التاء من الأصل. وقال غيره قد سمع فيه الرباعي، يقال: أعمر الله بك منزلك، فالمراد من أعمر أرضاً بالإحياء فهو أحق به من غيره، وحذف متعلق أحق للعلم

١٧ - باب إذا قال رب الأرض: اقرك ما اقرك الله،

ولم يذكر اجلاً معلوماً، فهما على تراضيهما

٢٣٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَفَافِ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا

مُوسَى: أَخْبَرَنَا تَالِغٌ، عَنِ ابْنِ عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ

تَالِغٍ، عَنْ ابْنِ عُمرٍ: أَنَّ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ أَجْلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ

أَرْضِ الْحِجَازِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ، أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ

إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتْ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَقْرَهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا

عَمَلَهَا، وَلَهُمْ يَصْنَعُ الْفَرَمَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَرَكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ

مَا شِئْنَا». فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمرُ إِلَى ثَمَامَةَ وَإِرْحَاءَ. [رواه: ٢٣٨٠. أخرجه

مسلم: ١٥٥١].

قوله: (باب إذا قال رب الأرض اقرك ما اقرك الله ولم يذكر اجلاً

معلوماً فهما على تراضيهما) أورد فيه حديث ابن عمر في معاملة يهود خيبر، أورد

موصلاً من طريق الفضيل بن سليمان ومعلقاً من طريق ابن جريج كلاهما عن موسى

بن عقبة، وساقه على لفظ الرواية المعلقة، وقد وصل مسلم طريق ابن جريج، وأخرجها

أحمد عن عبد الرزاق عنه بشماها، وسيأتي لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الحنبل.

قوله: (أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز) سيأتي سبب

ذلك موصولاً في كتاب الشروط، قال الهروي: جلى القوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى

واحد والاسم الجلاء والإجلاء، وأرض الحجاز هي ما يفصل بين نجد وتهامة، قال

الواقدي: ما بين وجرة وغمس الطائف نجد، وما كان من وراء وجرة إلى البحر تهامة.

ووقع هنا للكرمانى تضيير الحجاز بما فسروا به جزيرة العرب الأسمى في «باب هل

يستشف بأهل الذمة» في كتاب الجهاد وهو خطأ.

قوله: (وكان رسول الله ﷺ إجماعاً هو موصول لابن عمر.

قوله: (وكانت الأرض لما ظهر عليها لله ولرسوله ولللمسلمين) في رواية

فضيل بن سليمان الأثية: «وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود والمسلمين»

قال المذهب: يجمع بين الروايتين بأن تحمل رواية ابن جريج على الحال التي آل إليها الأمر

بعد الصلح ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله، وذلك أن خير فتح بعضها صلحاً

وبعضها حوة، فالذي فتح حوة كان جميعه لله ولرسوله ولللمسلمين، والذي فتح صلحاً

كان لليهود ثم صار للمسلمين بعقد الصلح، وسيأتي بيان ذلك في كتاب المغازي إن شاء

الله تعالى.

وقوله في رواية ابن جريج: (ليقرهم بها أن يكفوا عملها) وقع عند أحمد عن

عبد الرزاق «أن يقرهم بها على أن يكفوا» وهو أوضح، وغرو رواية ابن سليمان الأثية.

وقوله فيها: (فقرروا) بفتح القاف أي سكتوا. وتيماء بفتح التاء وسكون التحتانية

والمد، وأريحاء بفتح الهمزة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهلهلة وبالداء، هما

موضعان مشهوران قرب بلاد طيء، على البحر في أول طريق الشام من المدينة، وقد ذكر

البلاذري في «الفتح» أن النبي ﷺ لما غلب على وادي القرى بلغ ذلك أهل تيماء

فصلحوه على الجزية وأقرهم بيلدهم.

١٨ - باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ

يؤامس بعضهم بعضاً في الزراعة والتمرة

٢٣٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ،

عَنْ أَبِي النَّخَّاسِ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ بْنَ رَافِعٍ: عَنْ

عُمَرَ ظَهَرَ بْنِ رَافِعٍ.

قَالَ ظَهَرٌ: لَقَدْ تَهَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ بَيْنَ رَافِعٍ، قُلْتُ: مَا قَالَ

به. ووقع في رواية أبي ذر: «من عمر» بضم الهمزة أي أصمره غيره، وكان المراد بالغير
الإمام، وذكره الحميدي في جمعه بلفظ: «من عمر» من الثلاثي، وكذا هو عند
الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه.

قوله: (فهو أحق) زاد الإسماعيلي: «فهو أحق بها» أي من غيره.

قوله: (قال عروة) هو موصول بالإسناد المذكور إلى عروة، ولكن عروة عن عمر
مرسلاً، لأنه ولد في آخر خلافة عمر قاله خليفة، وهو قضية قول ابن أبي خزيمة إنه كان
يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لأن الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة
ثلاث وعشرين. وروى أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «ددت يوم الجمل،
استصغرت».

قوله: (فرضي به عمر في خلافته) قد تقدم في أول الباب موصولاً إلى عمر.
ورويت في «كتاب الخراج ليعلي بن آدم» من طريق محمد بن حبيب الله التقي قال: كتب
عمر بن الخطاب: من أحمأ موتاً من الأرض فهو أحق به. وروى من وجه آخر عن عمرو
بن شبيب أن غيره أن عمر قال: «من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره
فعمرها فهي له». وكان مراده بالتعطيل أن يتحجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره. وأخرج
الطحاوي الطريق الأولى إثم منه بالسند إلى التقي المذكور قال: «خرج رجل من أهل
البصرة يقال له أبو عبد الله إلى عمر فقال: إن براض البصرة أرضاً لا تقدر بأحد من
المسلمين وليست بأرض خراج، فإن شئت أن تقطعها أقتلها قتيلاً وزيوتاً، فكتب عمر
إلى أبي موسى: إن كانت كذلك فاقطعها إياه».

١٦ - باب

٢٣٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ،

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَى وَهُوَ فِي

مَرْوَةِ بِلَدِي الْخَلِيفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ يَطْحَاءُ مَبَارَكَةٌ. فَقَالَ

مُوسَى: وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ بِالْمُنَاحِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُبْحِ بِه، يَحْضَرُ مَعْرُوسٌ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ اسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَطْنُ الْوَادِي، يَنْتَه وَتَيْنِ

الطَّرِيقِ وَسَفْلُ مِنْ ذَلِكَ. [رواه: ٤٨٣. أخرجه مسلم: ١٣٤٦].

٢٣٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ

الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمرَ ﷺ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَلَّةُ أَتَانِي أَتَى مِنْ رَيْ - وَهُوَ بِالْقَيْ - أَنْ صَلَّ فِي هَذَا

الْوَادِي الْمَبَارَكِ، وَقُلْتُ: غُفْرَةٌ فِي حَقِّهِ». [رواه: ١٥٣٤].

قوله: (باب) كنا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله، وقد أورد فيه

حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ أرى وهو في مرسه بلدي الحليفة: إنك يطحاء مباركة»

وحديث عمر مرفوعاً: «أتاني أت من ربي أن صل في هذا الوادي المبارك» وقد تقدم

الكلام على هذين الحديثين في الحج مستوفي، ولكن أشكل تعلقهما بالترجمة فقال

المذهب: حاول البخاري جعل موضع معرس النبي ﷺ موقوفاً أو متملكاً له لصلاته فيه

ونزوله به، وذلك لا يقوم على ساق لأنه قد يتزل في غير ملكه ويصلي فيه فلا يصير

بذلك ملكه كما صلى في دار حنابن بن مالك وغيره. وأجاب ابن بطال بأن البخاري أورد

أن المعرس نسب إلى النبي ﷺ بنزوله فيه ولم يرد أنه يصير بذلك ملكه، ونفى ابن المنير

وغيره أن يكون البخاري أورد ما ادعاه المذهب، وإنما أراد التنبيه على أن البطحاء التي وقع

فيها التمرس والأمر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يجبا ويملك إذ لم يقع فيها

تحويط وغزو من وجوه الإحياء، أو أراد أنها تلحق بحكم الإحياء لما ثبت لها من

خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أولدت للمسلمين كمنى مثلاً، فليس

لأحد أن يبني فيها ويتحجرها تعلق حق المسلمين بها عموماً. قلت: وحاصله أن السوائي

المذكور وإن كان من جنس الموات لكن مكان التمرس منه مستثنى لكونه من المحقوق.

العامة فلا يصح احتجاره لأحد ولو عمل فيه بشروط الإحياء، ولا يخص ذلك بالبيعة

التي نزل بها النبي ﷺ بل كل ما وجد من ذلك فهو في معناه.

(لبيهة): المعرس بمهمات وفتح الراء موضع التمرس، وهو نزول آخر الليل

للمراحة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَمَا تَصْنَعُونَ بِمَحَلِّكَ؟ ٥. قُلْتُ: نَوَازِجُهُا عَلَى الرُّبْعِ، وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ الْقَمْرِ وَالشَّعِيرِ، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا، ازْرَوْهَا، أَوْ ازْرَوْهَا، أَوْ امْكُوهَا. ٦. قَالَ الرَّابِعُ: قُلْتُ: سَمِعْتُ وَطَاعَةَ، قَالَ: ٧٣٤٦هـ، ٧٣٤٧هـ، ٧٣٤٨هـ، ٧٣٤٩هـ، ٧٣٥٠هـ، ٧٣٥١هـ، ٧٣٥٢هـ، ٧٣٥٣هـ، ٧٣٥٤هـ، ٧٣٥٥هـ، ٧٣٥٦هـ، ٧٣٥٧هـ، ٧٣٥٨هـ، ٧٣٥٩هـ، ٧٣٦٠هـ، ٧٣٦١هـ، ٧٣٦٢هـ، ٧٣٦٣هـ، ٧٣٦٤هـ، ٧٣٦٥هـ، ٧٣٦٦هـ، ٧٣٦٧هـ، ٧٣٦٨هـ، ٧٣٦٩هـ، ٧٣٧٠هـ، ٧٣٧١هـ، ٧٣٧٢هـ، ٧٣٧٣هـ، ٧٣٧٤هـ، ٧٣٧٥هـ، ٧٣٧٦هـ، ٧٣٧٧هـ، ٧٣٧٨هـ، ٧٣٧٩هـ، ٧٣٨٠هـ، ٧٣٨١هـ، ٧٣٨٢هـ، ٧٣٨٣هـ، ٧٣٨٤هـ، ٧٣٨٥هـ، ٧٣٨٦هـ، ٧٣٨٧هـ، ٧٣٨٨هـ، ٧٣٨٩هـ، ٧٣٩٠هـ، ٧٣٩١هـ، ٧٣٩٢هـ، ٧٣٩٣هـ، ٧٣٩٤هـ، ٧٣٩٥هـ، ٧٣٩٦هـ، ٧٣٩٧هـ، ٧٣٩٨هـ، ٧٣٩٩هـ، ٧٤٠٠هـ، ٧٤٠١هـ، ٧٤٠٢هـ، ٧٤٠٣هـ، ٧٤٠٤هـ، ٧٤٠٥هـ، ٧٤٠٦هـ، ٧٤٠٧هـ، ٧٤٠٨هـ، ٧٤٠٩هـ، ٧٤١٠هـ، ٧٤١١هـ، ٧٤١٢هـ، ٧٤١٣هـ، ٧٤١٤هـ، ٧٤١٥هـ، ٧٤١٦هـ، ٧٤١٧هـ، ٧٤١٨هـ، ٧٤١٩هـ، ٧٤٢٠هـ، ٧٤٢١هـ، ٧٤٢٢هـ، ٧٤٢٣هـ، ٧٤٢٤هـ، ٧٤٢٥هـ، ٧٤٢٦هـ، ٧٤٢٧هـ، ٧٤٢٨هـ، ٧٤٢٩هـ، ٧٤٣٠هـ، ٧٤٣١هـ، ٧٤٣٢هـ، ٧٤٣٣هـ، ٧٤٣٤هـ، ٧٤٣٥هـ، ٧٤٣٦هـ، ٧٤٣٧هـ، ٧٤٣٨هـ، ٧٤٣٩هـ، ٧٤٤٠هـ، ٧٤٤١هـ، ٧٤٤٢هـ، ٧٤٤٣هـ، ٧٤٤٤هـ، ٧٤٤٥هـ، ٧٤٤٦هـ، ٧٤٤٧هـ، ٧٤٤٨هـ، ٧٤٤٩هـ، ٧٤٥٠هـ، ٧٤٥١هـ، ٧٤٥٢هـ، ٧٤٥٣هـ، ٧٤٥٤هـ، ٧٤٥٥هـ، ٧٤٥٦هـ، ٧٤٥٧هـ، ٧٤٥٨هـ، ٧٤٥٩هـ، ٧٤٦٠هـ، ٧٤٦١هـ، ٧٤٦٢هـ، ٧٤٦٣هـ، ٧٤٦٤هـ، ٧٤٦٥هـ، ٧٤٦٦هـ، ٧٤٦٧هـ، ٧٤٦٨هـ، ٧٤٦٩هـ، ٧٤٧٠هـ، ٧٤٧١هـ، ٧٤٧٢هـ، ٧٤٧٣هـ، ٧٤٧٤هـ، ٧٤٧٥هـ، ٧٤٧٦هـ، ٧٤٧٧هـ، ٧٤٧٨هـ، ٧٤٧٩هـ، ٧٤٨٠هـ، ٧٤٨١هـ، ٧٤٨٢هـ، ٧٤٨٣هـ، ٧٤٨٤هـ، ٧٤٨٥هـ، ٧٤٨٦هـ، ٧٤٨٧هـ، ٧٤٨٨هـ، ٧٤٨٩هـ، ٧٤٩٠هـ، ٧٤٩١هـ، ٧٤٩٢هـ، ٧٤٩٣هـ، ٧٤٩٤هـ، ٧٤٩٥هـ، ٧٤٩٦هـ، ٧٤٩٧هـ، ٧٤٩٨هـ، ٧٤٩٩هـ، ٧٥٠٠هـ، ٧٥٠١هـ، ٧٥٠٢هـ، ٧٥٠٣هـ، ٧٥٠٤هـ، ٧٥٠٥هـ، ٧٥٠٦هـ، ٧٥٠٧هـ، ٧٥٠٨هـ، ٧٥٠٩هـ، ٧٥١٠هـ، ٧٥١١هـ، ٧٥١٢هـ، ٧٥١٣هـ، ٧٥١٤هـ، ٧٥١٥هـ، ٧٥١٦هـ، ٧٥١٧هـ، ٧٥١٨هـ، ٧٥١٩هـ، ٧٥٢٠هـ، ٧٥٢١هـ، ٧٥٢٢هـ، ٧٥٢٣هـ، ٧٥٢٤هـ، ٧٥٢٥هـ، ٧٥٢٦هـ، ٧٥٢٧هـ، ٧٥٢٨هـ، ٧٥٢٩هـ، ٧٥٣٠هـ، ٧٥٣١هـ، ٧٥٣٢هـ، ٧٥٣٣هـ، ٧٥٣٤هـ، ٧٥٣٥هـ، ٧٥٣٦هـ، ٧٥٣٧هـ، ٧٥٣٨هـ، ٧٥٣٩هـ، ٧٥٤٠هـ، ٧٥٤١هـ، ٧٥٤٢هـ، ٧٥٤٣هـ، ٧٥٤٤هـ، ٧٥٤٥هـ، ٧٥٤٦هـ، ٧٥٤٧هـ، ٧٥٤٨هـ، ٧٥٤٩هـ، ٧٥٥٠هـ، ٧٥٥١هـ، ٧٥٥٢هـ، ٧٥٥٣هـ، ٧٥٥٤هـ، ٧٥٥٥هـ، ٧٥٥٦هـ، ٧٥٥٧هـ، ٧٥٥٨هـ، ٧٥٥٩هـ، ٧٥٦٠هـ، ٧٥٦١هـ، ٧٥٦٢هـ، ٧٥٦٣هـ، ٧٥٦٤هـ، ٧٥٦٥هـ، ٧٥٦٦هـ، ٧٥٦٧هـ، ٧٥٦٨هـ، ٧٥٦٩هـ، ٧٥٧٠هـ، ٧٥٧١هـ، ٧٥٧٢هـ، ٧٥٧٣هـ، ٧٥٧٤هـ، ٧٥٧٥هـ، ٧٥٧٦هـ، ٧٥٧٧هـ، ٧٥٧٨هـ، ٧٥٧٩هـ، ٧٥٨٠هـ، ٧٥٨١هـ، ٧٥٨٢هـ، ٧٥٨٣هـ، ٧٥٨٤هـ، ٧٥٨٥هـ، ٧٥٨٦هـ، ٧٥٨٧هـ، ٧٥٨٨هـ، ٧٥٨٩هـ، ٧٥٩٠هـ، ٧٥٩١هـ، ٧٥٩٢هـ، ٧٥٩٣هـ، ٧٥٩٤هـ، ٧٥٩٥هـ، ٧٥٩٦هـ، ٧٥٩٧هـ، ٧٥٩٨هـ، ٧٥٩٩هـ، ٧٦٠٠هـ، ٧٦٠١هـ، ٧٦٠٢هـ، ٧٦٠٣هـ، ٧٦٠٤هـ، ٧٦٠٥هـ، ٧٦٠٦هـ، ٧٦٠٧هـ، ٧٦٠٨هـ، ٧٦٠٩هـ، ٧٦١٠هـ، ٧٦١١هـ، ٧٦١٢هـ، ٧٦١٣هـ، ٧٦١٤هـ، ٧٦١٥هـ، ٧٦١٦هـ، ٧٦١٧هـ، ٧٦١٨هـ، ٧٦١٩هـ، ٧٦٢٠هـ، ٧٦٢١هـ، ٧٦٢٢هـ، ٧٦٢٣هـ، ٧٦٢٤هـ، ٧٦٢٥هـ، ٧٦٢٦هـ، ٧٦٢٧هـ، ٧٦٢٨هـ، ٧٦٢٩هـ، ٧٦٣٠هـ، ٧٦٣١هـ، ٧٦٣٢هـ، ٧٦٣٣هـ، ٧٦٣٤هـ، ٧٦٣٥هـ، ٧٦٣٦هـ، ٧٦٣٧هـ، ٧٦٣٨هـ، ٧٦٣٩هـ، ٧٦٤٠هـ، ٧٦٤١هـ، ٧٦٤٢هـ، ٧٦٤٣هـ، ٧٦٤٤هـ، ٧٦٤٥هـ، ٧٦٤٦هـ، ٧٦٤٧هـ، ٧٦٤٨هـ، ٧٦٤٩هـ، ٧٦٥٠هـ، ٧٦٥١هـ، ٧٦٥٢هـ، ٧٦٥٣هـ، ٧٦٥٤هـ، ٧٦٥٥هـ، ٧٦٥٦هـ، ٧٦٥٧هـ، ٧٦٥٨هـ، ٧٦٥٩هـ، ٧٦٦٠هـ، ٧٦٦١هـ، ٧٦٦٢هـ، ٧٦٦٣هـ، ٧٦٦٤هـ، ٧٦٦٥هـ، ٧٦٦٦هـ، ٧٦٦٧هـ، ٧٦٦٨هـ، ٧٦٦٩هـ، ٧٦٧٠هـ، ٧٦٧١هـ، ٧٦٧٢هـ، ٧٦٧٣هـ، ٧٦٧٤هـ، ٧٦

٢٣٤١ - وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوَيْةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِهَا، أَوْ يَمْنَحْهَا أَحَدًا، فَإِنِ آتَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ». [إسناده صحيح: مسلم: ١٥٤٤].

٢٣٤٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمْدُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُخْرِجُ مَزَاوِعَهُ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَيُّهُ يُخْرِجُ وَعُمَرُ وَغُفَّانُ، وَصَدَرُوا مِنْ إِقَارَةِ مَعَاوِيَةَ. [راجع: ٢٢٨٥]. أخرجه مسلم: ١٥٤٧، مطبوعاً. وأخرجه: ١٥٥١ باسقاط.

٢٣٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَجٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُفْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ أَظُنُّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ اخْتَدَتْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَقْلُبُهُ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ. [إجماع: ٢٣٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٤٧، مطروقة. وأخرجه: ١٥٥١].

قوله: (عن أبي النجاشي) يفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف مصححة ثم ياء ثقيلة: تأتي ثقة اسمه عطاء بن صهيب، وقد روى الأوزاعي أيضاً في ثاني أحاديث الباب الحديث عن عطاء عن جابر وهو عطاء بن أبي رباح، فكان الحديث عنه عن كل منعه مستند. ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر لك الأوزاعي «حدثني أبو النجاشي»،

وفاته: (صحت رافع بن خديج) أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الأوزاعي
حدثني أبو النجاشي قال: صحبت رافع بن خديج ست سنين « وروى عكرمة بن عمار
هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي ﷺ ولم يقل: « عن عمه ظهير » ذكره
مسلم، وسبأني من رواية حنظلة بن قيس عن رافع « حدثني عملي » وهو مما يقوي رواية

الأوزاعي-

قوله: (عن عمه فلهين) بالفاء المعجمة مصغراً.

قوله: (لقد نهانا) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وهي قوله: «لا تفعلوا»
وبها يعرف المراد بالأمر الراقق،
وقوله: (والقأ) أي فارق.

قوله: (عفا لَكُمْ) أي يَمْزِلُكُمْ، والمخْلُ الزرع وقيل: ما دام أخضر، والمخالطة المزاولة بجزء مما يخرج، وقيل: هو بيع الزرع بالحنطة، وقيل غير ذلك كما تقدم.

قوله: (على الريح) يفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الأخيرة وهي قوله: على الأرياء، فإنه الأرياء مع ربيع وهو النهر الصغير، في رواية للمستمل: «الريح» بالفتح، ووقع للكشيمري «على الريح» بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور عند المنصور في حديث رافع الأول، والمعنى أنهم كانوا يكرون الأرض ويشترون لأغصانهم ما يثبت على الأنهار.

القول: (وعلى الأوسق) الواو بمعنى أو.

قوله: (أَزْعَوْهَا أَوْ أَرْزَعَوْهَا) الأول بكسر الألف وهي الفتح وصل والراء مفتوحة، والثاني بالفتح قطع والراء مكسورة وأو للتخيير لا للشك، والمراد: أزرعوها أنتم أو أعطوها لغيركم يزرعها بغير أجره، وهو الموافق لقوله في حديث جابر: «أَوْ لِيَمْنَحْنَهَا» (أَوْ أَمْسِكُوهَا) أي اتركوها ممطلة.

وقوله: (سجاً وطاعة) بالنصب ويجوز الرفع.

وقوله: (أو تركوها) أي بغير زرع، وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب.

(تنبیه): وقع للإسماعيلي عن جابر إيراد حديث ظهير بن رافع في آخر الباب الذي قبله، ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب، والذي وقع عند الجمهور إيراد هذا الباب.

قوله: (عن عطاء) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن الأوزاعي وحدثني عطاء سمعت جابرًا.

قوله: (كانوا) أي الصحابة في عصر النبي ﷺ.

قوله: (الثالث والرابع والنصف) الواو في الموضعين بمعنى أو، أشار إليه التيمي، وقد تقدم له توجيه آخر في «باب المزاولة بالشطر».

قوله: **(وليمنحها)** أي يجعلها منيحة أي عطية، والثمن في فتحها مفتوحة ويجوز كسرهما، وقد رواه مسلم عن طريق مطر الوراق عن عطية عن جابر بلفظ: «أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض»، ومن وجه آخر عن مطر بلفظ: «من كانت له أرض فليزرعها فإن حصر جزع يليليها أحد المسلب وأحد الملبس وبإيجازها» ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف مفسرة للامراء الذكراء للمسلم والحامل على نهى.

قوله: (لأن لم يفعل فليمسك أرضه) أي فلا يمنحها ولا يكرها، وقد استشكل
بأن في إسكانها بغير زراعة تضيقاً لمنعتها فيكون من إضاعة المال، وقد ثبت النهي عنها،
واجب يحمل النهي عن إضاعة عين المال أو مفعلة لا تخلف، لأن الأرض إذا تركت بغير
زرع لم تستغل منعها فإنها قد تثبت من הכלأ والحطب والغشيش ما ينفع في الرعي
وغيره، وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن الأرض إصلاحاً لها
تخلف في السنة التي تليها ما لمعل فات في سنة الترك، وهذا كله إن حل النهي عن الكراء
على عموم، فاما لو حل الكراء على ما كان مالوفاً لهم من الكراء بجزء مما يخرج منها
لاسيما إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة، بل يكرها
بالبعض أو الفضة كما تقرر ذلك. والله اعلم.

قوله: (وَقَالَ الرِّيحُ بْنُ نَاعِلٍ أَبُو تُوَيْهٍ) يَفْتَحُ الثَّنَاءَ وَسُكُونَ الرَّاوِ بِمَعْنَا مَوْحَلَة هُوَ الْحَالِي، فَقَدْ لَيْسَ لَهُ فِي الْبَحَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَبِثِ وَآخِرُ فِي الطَّلَاقِ. وَقَدْ وَصَلَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْيَلْبِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَوَاتِي عَنْ أَبِي تُوَيْهٍ. وَفِيهِهِ مَعَارِضُهُ وَابْنُ سَلَامٍ بِتَشْدِيدِ الْأَلَامِ. وَيُجِيزُهُ وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي إِسْرَادِهِ وَكَذَا عَلَى شَيْخِي أَبِي سَلَمَةَ، وَقَدْ أَطْبَقَ النَّسَائِيُّ فِي جَمْعِ طَرَفِهِ.

قولہ: (عن عمرو) هو ابن دینار۔

قوله: (ذكرته) أي حديث رافع بن خديج (لطاوس) أي كما تقدم، وقد مضى شرحه بعد أبواب.

وقوله: (لم ينه عنه) أي لم يحرمه، وبها صرح الترمذي في روايته.

وقوله: (إن يجمع) بكسر الحزة من إن على أنها شرطية، ولغير أبي ذر يفتحها وهو المشهور، وفي رواية الترمذي: «ولكن أراد أن يرق بعضهم ببعض».

قوله: (إن ابن عمر كان يكرى) بضم أوله من الرباعي يقال: أكرى أرضه يكرها.

قوله: (ووصلدراً من إمارة معاوية) أي خلاته، وإنما لم يذكر ابن عمر خلافة علي لأنه لا يباعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور في صحيح الأخبار، وكان رأى أنه لا يباع لمن يجمع عليه الناس، ولهذا لم يباع أيضاً لابن الزبير ولا لعبد الملك في حال اختلافهما، ويبيع ليزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ولعل في تلك المدة أعي مدة خلافة علي لم يؤجر أرضه فلم يذكرها لذلك، وزاد مسلم في روايته: حتى إذا كان في آخر خلافة معاوية وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة. ووقع في رواية أحمد عن إسماعيل عن أيوب بهذا الإسناد نحو هذا السياق وزاد فيه: «فتركها ابن عمر وكان لا يكرها، فإذا سئل يقول: زعم رافع بن خديج» فذكره.

قوله: (لم يحدث عن رافع) بضم أوله على ما لم يسم فاعله للأكثر، وللشمسية يفتح أوله وحذف «عن». وابن ماجه عن نافع عن ابن عمر: «أنه كان يكرى أرضه فأتاه إنسان فأنكره من رافع» فذكره وزاد. وقد استظهر البخاري لحديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة رافداً على من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب، وأشار إلى صحة الطريقتين عنه حيث روى عن النبي ﷺ، وقد روى عن عمه عن النبي ﷺ وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقتضرة على النهي عن كراء الأرض، وروايته عن عمه مفسرة للعمراء، وهو ما بينه ابن عباس في روايته من إرادة الفرق والتفصيل وأن النهي عن ذلك ليس للتحريم، وسأذكر مزيداً لذلك في الباب الذي بعده.

قوله: (قد كنت أعلم أن الأرض تكرى ثم خشى عبد الله) هكذا أورده مختصراً، وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولاً وأوله: «أن عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الأرض، فلقبه فقال: يا ابن خديج ما هذا؟ قال: سمعت عني وكاناً قد شهدنا بدأ يحدثن أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض، فقال عبد الله: قد كنت أعلم» فذكره.

١٩ - باب كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ أَقْبَلَ مَا أَنْتُمْ صَائِفُونَ أَنْ تَسْتَأْجِرُوا الْأَرْضَ الْيَهُودِيَّةَ، مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ.

٢٣٤٧، ٢٣٤٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ زَيْبَةَ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُظَيْلَةَ بْنِ قَبَسٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَامِي: أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَبْتَغِ عَلَى الْأَرْضِيَّةِ، أَوْ شَيْءٍ يَسْتَقْبِلُهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ، قَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقُلْتُ لِرَافِعٍ: كَيْفَ هِيَ بِالْيَهُودِيَّةِ وَالزَّرْمِ؟ فَقَالَ رَافِعٌ: لَيْسَ بِهَا بَلَسٌ بِالْيَهُودِيَّةِ وَالزَّرْمِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: وَكَانَ الَّذِي نَهَى عَنْ ذَلِكَ، مَا لَوْ نَظَرَ إِلَيْهِ ذَوُو الْقَهْمِ بِالْحَلَالِ وَالْأَقْرَامِ لَمْ يُعْجِزُوهُ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُفَاوَةِ. (راجع: ٢٣٣٩. أخرجه مسلم: ١٥٤٧، باختلاف. وأخرجه: ١٥٤٨، باختلاف).

قوله: (باب كراء الأرض بالذهب والفضة) كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراء الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول، وهو قول الجمهور، أو شيء ما يخرج منها ولو كان معلوماً، وليس المراد النهي عن كرائها بالذهب أو الفضة. ويبلغ ربيعة فقال: لا يجوز كراؤها إلا بالذهب أو الفضة، وخالف في ذلك طائوس وطائفة قليلة فقالوا: لا يجوز كراء الأرض مطلقاً، فذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المخلقة في ذلك، وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور، وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه، وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال: «كان أصحاب المزارع يكرونها ما يكون على إيساق من الزرع، فاختصموا في ذلك، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يكرؤا بذلك» وقال: «أكروا بالذهب والفضة» ورجاله ثقات، إلا أن سعد بن عكرمة المخزومي لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد. وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي عن كراء الأرض ببعض خراجها أو

بدرهم فقد أحله النسائي بأن مجاهداً لم يسمعه من رافع. قلت: ورواه أبو بكر بن عياش في حظه مقال، وقد رواه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيخه فلم يذكر الدرهم. وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه: «ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة».

قوله: (وقال ابن عباس) وصله الثوري في جامعه قال: أخبرني عبد الكريم هو الجزري عن سعيد بن جبير عنه ولفظه: «إن أمثل ما أنتم صائمون أن تستأجروا الأرض بالفضة ليس فيها شجر» يعني من السنة إلى السنة وإسناده صحيح، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به.

قوله: (عن حذيفة) في رواية الأوزاعي عن مسلم عن ربيعة حديثي حذيفة لكن ليس عنده ذكر عمي رافع، وفي الإسناد تابعي عن مثله وصحابي عن مثله.

قوله: (حدثني عماري) هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله، والآخر قال الكلابي: «أنف على اسمه، وذكر غيره أن اسمه مظهر وهو بضم الميم وقع الظاء وتشديد الهاء المكسورة وضبطه عبد الغني وابن ماكولا، هكذا زعم بعض من صنف في المبهات، ورويت في «الصحابة لأبي القاسم البغوي» وأبي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج «أن بعض عومته» قال سعيد: زعم قتادة أن اسمه مهير فذكر الحديث، فهذا أولى أن يمتد وهو بوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير.

قوله: (يستئنه) من الاستئناء كأنه يشير إلى استئناء الثلث أو الربع ليوافق الرواية الأخرى.

قوله: (فقال رافع ليس بها بلس بالدينار والدرهم) يحتل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاد، ويحتل أن يكون علم ذلك بطريق التخصيص على جوازه، أو علم أن النهي عن كراء الأرض ليس على إطلاقه بل بما إذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك، فاستطاع من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة، ويرجح كونه مرفوعاً ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال: «نهى رسول الله ﷺ عن مخالطة والمزانية وقال: إنما يزرع ثلاثة: رجل له أرض، ورجل منع أرضاً، ورجل أكرى أرضاً بذهب أو فضة» لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن مخالطة والمزانية وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب، وقد رواه مالك في «الموطأ» والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب.

قوله: (وقال الليث وكان الذي نهى من ذلك) كذا لأكثر من الليث وهو موصل بالإسناد الأول إلى الليث، ووقع عند أبي ذر هنا: قال أبو عبد الله: يعني المصنف من هنا قال الليث لراه، وسقط هذا النقل عن الليث عند النسفي وابن شبره، وكذا وقع في «صانيع البغوي» فصار مدرجاً عندهما في نفس الحديث والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر، ولم يذكر النسفي ولا الإسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة، وقد قال التورثي شارح المصابيح: لم يظهر لي حل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أو من قول البخاري، وقال البياضوي: الظاهر أنها من كلام رافع أم وقد تبين برواية أكثر الطرق في البخاري أنها من كلام الليث.

وقوله: (ذوو القهم) في رواية النسفي وابن شبره «ذو القهم» بلفظ المفرد الإرادة الجنس، وقالوا: «لم يميز».

وقوله: (المخاطرة) أي الإشراف على الهلاك، وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حل النهي عن كراء الأرض على الوجه المقضي إلى الضرر والمخالطة لا عن كرائها مطلقاً حتى بالذهب والفضة. ثم اختلف الجمهور في جواز كرائها بجزء مما يخرج منها فمن قال بالجواز حل أحاديث النهي على التنزيه عليه يدل قول ابن عباس الماضي في الباب الذي قبله، حيث قال: «ولكن أراد أن يرق بعضهم ببعض» ومن لم يميز إجارتها بجزء مما يخرج منها قال: النهي عن كرائها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض نافية منها أو شرط ما يثبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الضرر والمخالطة. وقال مالك: «النهي محمول على ما إذا وقع كراؤها بالطعام أو الثمر لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام، قال ابن المنذر: ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكرى به من الطعام جزءاً مما يخرج منها، فاما إذا أكرتها بطعام معلوم في ذمة المكري أو بطعام حاضر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز والله أعلم.

٢٠ - باب

وَذَلِكَ، فَإِذَا صَلَّتِ الْجُمُعَةَ زَوَّجَهَا فَرَّجَتْهُ إِيَّاهُ، لَكُنَّا نَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَمَا كُنَّا تَصْدُقُ وَلَا تَقِيلُ إِلَّا بِعَدَةِ الْجُمُعَةِ. [رواجع: ٩٣٨. أخرجه مسلم: ٨٥٩، مختصراً: أخرجه: ٢٣٥٠ -

٢٣٥٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْفِرُ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ، وَيَقُولُونَ: مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ فِيهِ أَحَادِيثُ؟ وَإِنْ أَخْبَرُوا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْفِلُهُمُ الصُّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنْ أَخْبَرُوا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْفِلُهُمْ عَمَلُ أَهْلِ بَيْتِهِمْ، وَكَثُرَ انْفِرَافُ مَسْكِنِهِ، الزَّمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِثْلِهِ بَطْنِي، فَأَخْشَرُ حِينَ يَبْسُوتُونَ، وَأَعْيَى حِينَ يَنْسُونُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ: «لَنْ يَسْطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قُوَّةَ حَيِّ الْقَبِيِّ مَقَالِي هَلِيبُ، ثُمَّ يَخْجَعُهُ إِلَى صَنْدَرِهِ قَنْسَى مِنْ مَقَالِي شَيْئاً أَبَدًا». فَسَطَتْ نُبْرَةٌ لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَرَبَهَا، حَتَّى لَقِنِي النَّبِيُّ ﷺ مَقَالَةً، ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَنْدَرِي، فَوَالِدِي بَعْدَهُ بِالْحَقِّ، مَا لَيْسَتْ مِنْ مَقَالِي بَلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا، وَاللَّهِ لَوْ لَا آيَاتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا خَلَقْتُكُمْ شَيْئاً أَبَدًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُكْفِّرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْآيَاتِ وَاتَّخَذُوا بِالْآيَاتِ﴾ إِلَى ﴿الزُّجُمِ﴾. [الطبري: ١٥٩ - ١٦٠]. [رواجع: ١١٨. أخرجه مسلم: ٢٤٩٢].

قوله: (باب ما جاء في الغرس) ذكر فيه حديث سهل بن سعد رضي الله عنه إن كنا لنزرع يوم الجمعة الحدِيث، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة، وغرضه هنا من قوله: «كنا نزرعه في أربعمائة» وقد تقدم تفسير «الأربعة» ١. والسلف بكسر السين. وقوله: (لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شحم ولا ذلك) الولد بنتحين دسم اللحم وهو من قول يخرق.

وحديث أبي هريرة (يقولون إن أبا هريرة يكثر أي رواية الحديث). قوله: (والله الموعود) يفتح الميم وفيه حذف تقديره وحديث الله الموعود، لأن الموعود إما مصدر وإما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يغير به عن الله تعالى، ومراعاة أن الله تعالى مجاسي إن تعلقت كذاً ومجاسب من ظن يي ظن السوء، وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم، وإثني منه شيء في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. وغرضه هنا قوله: (وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم) فإن المراد بالعمل النشل في الأراضي بالزراعة والغرس والله أعلم. (خاتمة): اشتمل كتاب المزارعة وما أضيف إليه من إحياء الموات وغيره من الأحاديث للزراعة على أربعين حديثاً، للعلق منها تسعة والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنتان وعشرون حديثاً، وبالحال تسعة عشر حديثاً، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آفة الحرت، وحديث أبي هريرة في سؤال الأنصار القسمة، وحديث عمر رضي الله عنه لولا آخر للمسلمين ١، وحديث عمرو بن حوف وجابر وعائشة في إحياء الموات، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع ٢. وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثراً. والله سبحانه وتعالى أعلم.



باب في الشرب وقول الله تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠] وقوله جلّ ذكره: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ. أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ السَّمَاءِ فَنَزَّلَهُ بِرَأْسِنَا أَمْ هُوَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْنَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

٢٣٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَّانَ: حَدَّثَنَا قَلْبُجٌ: حَدَّثَنَا جِلَالُ بْنُ جَرَّاحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا قَلْبُجٌ، عَنْ جِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كَانَ يَوْمًا يَحْدِثُ، وَجَعْدُهُ وَجَلَّ مِنْ أَهْلِ الْبَابِيَّةِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ، فَقَالَ لَهُ: أَلَسْتَ لِيْمًا حَيْفًا؟ قَالَ: بَلَى، وَكَيِّنَ أَجِبَ أَنْ أَرْزُقَ، قَالَ: قَبِلْ، فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَهْأَهُ وَاسْتَوَارَهُ وَاسْتَصْحَفَهُ، فَكَانَ امْتِنَالُ الْجِبَالِ، يَقُولُ اللَّهُ: هُوَ لَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، فَإِنَّهُ لَا يَشْبُكُكَ حَيْفٌ». فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: وَاللَّهِ لَا تَجْعَلُهُ إِلَّا قُرْحِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، وَإِنَّمَا نَحْنُ قَلْبَانَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ، فَصَبَّحَ النَّبِيُّ ﷺ. [الطبري: ٥١٩].

قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفضل من الباب الذي قبله، ولم يذكر ابن بطال لفظ «باب» وكان مناسب له من قول الرجل: «فلانهم أصحاب زرع»، قال ابن كثير: وجهه أنه نبه به على أن أحاديث النبي عن كراه الأرض إما هي على التنزيه لا على الإيجاب، لأن العادة فيما يحرص عليه ابن آدم أنه يجب استمرار الاعتصام به، ويقاد حرص هذا الرجل على الزرع حتى في الجنة دليل على أنه مات على ذلك، ولو كان يعتقد تحريم كراه الأرض لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذمته هذا الثبوت.

قوله: (عن جلال بن علي) هو المعروف بابن أسامة، والإستاد السامي كلهم ملينون إلا شيخ البخاري، وقد ماقه على لفظ الإسناد الثاني، وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان.

قوله: (وعنده رجل من أهل البادية) لم اتف على اسمه. قوله: (استأذن ربه في الزرع) أي في أن يباشر الزراعة. قوله: (فقال له ألسنت ليمًا حيفًا) في رواية محمد بن سنان: «أولست بزيادة وأو».

قوله: (فيلبر) أي ألقى البذر فثبت في الحال، وفي السياق حذف تقديره: فأنذره فيلبر.

(البادي) في رواية محمد بن سنان «فأمر قبادر».

قوله: (الطرف) يفتح الطاء وسكون الراء استند لحظ الإنسان إلى أقصى ما يراه، ويطلق أيضاً على حركة جنين العين وكأنه للراد هنا.

قوله: (واستصحباه) زاد في التوحيد «وتكويرو» أي جمعه، وأصل الكسور الجماعية الكثيرة من الإبل، والمراد أنه لا يبر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاش أمره كله من القلع والحصد والتربية والجمع والتكويرو إلا قدر لغة البصر.

قوله: (فولك) بالنصب على الإغراء أي خذه. قوله: (لا يشبكك شيء) في رواية محمد بن سنان «لا يسبك» يفتح أوله والمهمله وضم العين وهو متحد المعنى.

قوله: (فقال الأعرابي) يفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية، وفي هذا الحديث من التواتر أن كل ما اشتبه في الجنة من أمور الدنيا يمكن فيها قاله للملعب. وفيه وصف الناس بناب عاداتهم قاله ابن بطال. وفيه أن الغرس جبلت على الاستكثار من الدنيا. وفيه إشارة إلى فضل القناعة وذم الشراه، وفيه الإخبار عن الأمر المحقق الأكث بلطف الماضي.

٢١ - باب ما جاء في الغرس

٢٣٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّا كُنَّا نَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، كَانَتْ لَنَا عَجْرٌ، تَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ سِلَاقِنَا، كُنَّا نَعْرِضُ فِيهِ أَنْصَارًا، فَصَبَّحَتْهُ فِي قَبْرِهَا، فَجَعَلَتْ فِيهِ حَبَاتٍ مِنْ خَبِيرٍ - لَا أَظُنُّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - لَيْسَ فِيهِ شَحْمٌ، وَلَا

قوله: (باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة، مقسوماً كان أو غير مقسوم) كذا لأبي ذر، وللنسفي «ومن رأى الخ» جملة من الباب الذي قبله، ولغيرهما «باب في الشرب ومن رأى» وأراد المصنف بالترجمة الرد على من قال إن الماء لا يملك.

قوله: (وقال عثمان) أي ابن عفان (قال النبي ﷺ: من يشري بئر رومة فيكون دلوها فيها كدلاء المسلمين) سقط هذا التعليق من رواية النسفي، وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق ثمامة بن حزن بفتح للمهملة وسكون الزاي القشيري قال: «شهدت الدار حيث أشرف عليهم عثمان فقال: أشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال: من يشري بئر رومة يجعل دلوها فيها كدلاء المسلمين تغير له منها في الجنة؟ فاشترتها من صلب مالي؟ قالوا: اللهم نعم» الحديث بطوله، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الغلو، والذي ذكره هنا مطابق للترجمة، وبأي الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: في حديث عثمان أنه يجوز للواقف أن يبتاع بوقته إذا شرط ذلك، قال: فلو حبس بئراً على من يشرب منها فله أن يشرب منها وإن لم يشترط ذلك لأنه داخل في جملة من يشرب. ثم فرق بفرق غير قوي. وسيأتي البحث في هذه المسألة في «باب هل يبتاع الواقف بوقته» في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف في الباب حديثي سهل وأبى في شرب النبي ﷺ وتقديعه الأيمن فالأيمن، وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الأشربة، ومناسبتهما لما ترجم له من جهة مشروعية قسمة الماء، لأن اختصاص النبي على اليمين بالبداءة به دال على ذلك.

وقال ابن المنذر: مراده أن الماء يملكه، ولهذا استأذن النبي ﷺ بعض الشركاء فيه، ورتب قسمة مئة وسيرة، ولو كان باقياً على إباحته لم يدخله ملك، لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء، بل جاء مفسراً في كتاب الأشربة بأنه كان لبناً، والمجرب أن أورده يبين أن الأمر جرى في قسمة الماء الذي شرب به اللين كما جاء في حديث أنس جرى اللين لخالص الذي في حديث سهل، فدل على أنه لا فرق في ذلك بين اللين والماء، فيحصل به الرد على من قال: إن الماء لا يملك.

وقوله في حديث سهل: (حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف المدني، والإسناد مصريون إلا شيخه.

وقوله: (وعن يمينه غلام) هو الفضل بن عباس حكاة ابن بطال، وقيل أخوه عبد الله حكاة ابن التين وهو الصواب كما سيأتي.

وقوله في حديث أنس: (وعن يمينه أعرابي) قيل: إن الأعرابي خالد بن الوليد حكاة ابن التين، وتعقب بأن مثله لا يقال له أعرابي، وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال: «دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة، فجماعتنا يأتاه من لبن، فشرب رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وخالد على شماله، فقال لي: الشربة لك فإن شئت أثرت بها خالداً، قلت: ما كنت أؤثر على سورك أحدًا» فظن أن القصة واحدة، وليس كذلك فإن هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترا. نعم يصلح أن يعد خالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس، وبقية قوله في حديث سهل أيضاً: «ما كنت أؤثر بفضلني منك أحدًا» ولم يقع ذلك في حديث أنس، وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غير، بل قد روى ابن أبي حاتم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره ﷺ ذكره ابن عبد البر وخطاه، قال ابن الجوزي: إنما استأذن الغلام ولم يستأذن الأعرابي لأن الأعرابي لم يكن له علم بالشربة فاستأذنه بترك استئذنه بخلاف الغلام.

قوله في حديث أنس: (فقال عمر: أعط أبا بكر) كذا لجميع أصحاب الزهري، وشذ معمر فيما رواه وهيب عنه فقال: «عبد الرحمن بن عوف» بدل عمر أخرجه الإسماعيلي، والأول هو الصحيح، ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا منها، ويحتمل أن يكون غلطاً بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواحي الصحابة على تنظيم أبي بكر.

(تنبه): ألحق بعضهم بتقديم الأيمن للمشروب تقديمه في المأكول، ونسب لمالك، وقال ابن عبد البر: لا يصح عنه.

الْمَزْنُ أَمْ تَعْنُ الْمُزْنُونَ. لَوْ تَشَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ» (رواه: ٦٨-٧٠). نَجَاجًا: مُنْصَبًا الْمَزْنُ: السَّحَابُ الْأَجَاجُ: الْمَرْ، فَرَأَا: عَلَيَّا.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. في الشرب. وقول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾) وقوله جل ذكره: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ فِي الْمَاءِ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ إلى قوله ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ كذا لأبي ذر، وزاد غيره في أوله (كتاب المساقاة) ولا وجه له فإن التراجم التي فيه غالبها تتعلق بإحياء الموات. ووقع في شرح ابن بطال (كتاب المياه) وأثبت النسفي «باب» خاصة، وساق عن أبي ذر الأيتين. والشرب بكسر المجمة والمراد به الحكم في قسمة الماء قاله عياض، وقال: ضبطه الأصمعي بالضم والأول أولى، وقال ابن المنذر: من ضبطه بالضم أراد المصدر. وقال غيره: المصدر مثلك وقرئ: ﴿فشاربون شرب الميم﴾ (الواقعة: ٥٥) مثلاً، والشرب في الأصل بالكسر النصيب والحظ من الماء تقول: كم شرب أرضكم؟ وفي المثل «أخرها شرباً أقلها شرباً» قال ابن بطال معنى قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أراد الحيوان الذي يعيش بالماء، وقيل: أراد بالماء النطفة، ومن قرأ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ دخل فيه الجماد أيضاً لأن حياتها هو خضرتها وهي لا تكون إلا بالماء. قلت: وهذا المعنى أيضاً يخرج من القراءة المشهورة، ويخرج من تفسير قتادة حيث قال: «كل شيء حي فمن الماء خلق» أخرجه الطبري عنه. وروى ابن أبي حاتم عن أبي العالية أن المراد بالماء النطفة، وروى أحمد من طريق أبي ميمونة عن أبي هريرة «قلت يا رسول الله أخبرني عن كل شيء، قال: كل شيء خلق من الماء» إسناد صحيح.

قوله: (أجاجاً منصباً) هو في رواية للمستلمي وحده، وهو تفسير ابن عباس ومجاهد وكتادة أخرجه الطبري عنهم.

قوله: (المزن السحاب) هو تفسير مجاهد وكتادة أخرجه الطبري عنهما، وقال غيره: المزن السحاب الأبيض واحد مزن.

قوله: (والأجاج المر) هو تفسير أبي عبيدة في «معاني القرآن» وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله، وقيل: هو الشديد اللوحة أو المراتة، وقيل: المالح، وقيل: الحار، حكاة ابن فارس.

قوله: (فرأنا علباً) هو في رواية للمستلمي وحده، وهو منترج من قوله تعالى في السورة الأخرى ﴿هذا علب فرات﴾ (الفرقان: ٥٣) وروى ابن أبي حاتم عن السدي قال: العلب الفرات الحلو.

١ - باب ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة، مقسوماً كان أو غير مقسوم

وَقَالَ عُثْمَانُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَشْرِي بَيْرَ رُومَةَ فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كَدَلَاءِ الْمُسْلِمِينَ»، فَاشْتَرَاهَا عُثْمَانُ ﷺ.

٢٣٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو خَالِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: «إِنِّي النَّبِيُّ ﷺ بَقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ الْقَوْمِ، وَالْأَجَاجُ عَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُطِيعَهُ الْأَجَاجُ؟». قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَوْثَرٍ بِفَضْلِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعْطَاهُ إِيسَاءً. رَوَاهُ: ٢٣٦٦، ٢٤٥٩، ٢٦٠٢، ٢٦٩٥، ٥٦٢٠. أخرجه مسلم: ٢٠٣٠.

٢٣٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّهَا خَلَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ دَاجِنٌ، وَهِيَ فِي دَارِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَحِيبٌ كَتَبَهَا بَعْدَهُ مِنَ الْبَيْرِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ، حَتَّى إِذَا نَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ يَدِهِ، وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ عُمَرُ: وَخَافَ أَنْ يُطِيعَهُ الْأَعْرَابِيُّ: أَعْطَى أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَكَ، فَأَعْطَاهُ الْأَعْرَابِيَّ الْيَدِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُ فَلِالْأَيْمَنَ». رَوَاهُ: ٢٥٧١، ٢٥٩١٢، ٥٦٦٩. أخرجه مسلم: ٢٠٢٩.

٢ - باب من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى، لقول النبي ﷺ: لا يمنع فضل الماء

٢٣٥٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع فضل الماء يمنع به الكلال». (الطبر: ٢٣٥٤، ٦٩٦٢، أخرجه مسلم: ١٥٦٦).

٢٣٥٤ - حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الثبت، عن غثيل، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تمنعوا فضل الماء تمنعوا به فضل الكلال». (راجع: ٢٣٥٣، أخرجه مسلم: ١٥٦٦).

قوله: (باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى) قال ابن بطال: لا خلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق به حتى يروى، قلت: وما نفيه من الخلاف هو على القول بأن الماء ملك، وكان الذين ذهبوا إلى أنه ملك وهم الجمهور هم الذين لا خلاف بينهم في ذلك.

قوله: (لا يمنع) بضم أوله على البناء للمجهول وبالرفع على أنه خبر والمراد به مع ذلك النبي، وذكر عياض أنه في رواية أبي هريرة لا يمنع فضل النبي، وكان السر في إيراد البخاري الطريق الثانية كونها وردت بصريح النبي وهو: «لا تمنعوا» والمراد بالفضل ما زاد على الحاجة. ولأحد من طريق حيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة: «لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه» وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة، وكذلك في الموات إذا كان بقصد التملك، والصحيح عند الشافعية ونسب عليه في القديم وحرمله أن الحافر ملك مائمه، وأما البئر المحفورة في الموات لقصد الارتفاق لا التملك فإن الحافر لا يملك مائمه بل يكون أحق به إلى أن يرحل، وفي صورتين يجب عليه بدل ما يفضل من حاجته، والمراد حاجة نفسه وعياله وزوجه وماشيته، هذا هو الصحيح عند الشافعية، وخص المالكية هذا الحكم بالموات، وقالوا في البئر التي في الملك: لا يجب عليه بدل فضلها، وأما الماء المحرز في الإناء فلا يجب بدل فضله لغیر المضطر على الصحيح.

قوله: (فضل الماء) فيه جواز بيع الماء لأن المنهي عنه منع الفضل لا منع الأصل، وفيه أن عمل النبي ما إذا لم يجد المأمور بالبدل له ماء غيره، والمراد تمكن أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد إنه يجب على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة المالك.

قوله: (لا يمنع به الكلال) يمنع الكفاف واللام بهما مصدرة هو النبات وطيه وباسه، والمعنى أن يكون حول البئر كلال ليس عنه ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي بهائمهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعي، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور، وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية، ويتحقق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنهم إذا تمنعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك. ويحتمل أن يقال: يمكنهم حل الماء لأنهم قللة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول، ويتحقق بذلك الزرع عند مالك، والصحيح عند الشافعية قاله قال الحنفية الاختصاص بالماشية، ورفض الشافعي فيما حكاه المزني عنه بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح ينشئ من عطشها موتها بخلاف الزرع، وبهذا أجاب النووي وغيره، واستدل مالك بحديث جابر عند مسلم «نهى عن بيع فضل الماء» لكنه مطلق فيحمل على المقيد في حديث أبي هريرة، وعلى هذا لو لم يكن هناك كلال يرضى فلا مانع من المنع لاختلاف الملة، قال الخطابي: ونهى عند الجمهور للزراعة يحتاج إلى دليل لوجوب صرفه عن ظاهره، وظاهر الحديث أيضاً وجوب بخله مجتاً، قال الجمهور، وقيل: لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في إطعام المضطر، وتعقب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة، ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال: يجب عليه البذل وتترتب له القيمة في ذمة المبدول له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك، نعم في رواية لاسلم من طريق هلال بن أبي يميونة عن أبي سلمة عن أبي هريرة: «لا يباع فضل الماء» فلو وجب له العوض لجاز له البيع والله أعلم. واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين مالكين لهما ماء فاستغنى أحدهما في نوبته كان للأخر أن يسقي منها لأنه ماء فضل عن حاجة صاحبه، وعمود الحديث يشهد له وإن خالفه الجمهور، واستدل به بعض المالكية للقول بسد الذرائع لأنه نهى عن منع

لله لئلا يتفرع به إلى منع الكلال لكن ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع الكلال صححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة: «لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلال فيهلل للئال ونحوه العالي» والمراد بالكلال هنا الثابت في الموات، فإن الناس فيه سواء. وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «ثلاثة لا يمنعن: الماء والكلال والنار» وإسناده صحيح، قال الخطابي: معناه الكلال يثبت في موات الأرض، والماء الذي يجري في الموضع الذي لا تختص بأحد قيل: والمراد بالنار الحجارة التي توري النار، وقال غيره: المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصحب منها مصباحاً أو يضيئ بها ما يشمله منها، وقيل: المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالصحراء فليس له منع من يتنعم بها، بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه ناراً فله المنع.

٣ - باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن

٢٣٥٥ - حدثنا محمود: أخبرنا عبد الله، عن إسرائيل، عن أبي خنيس، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «الغديج جبار، والبر جبار، والغصاء جبار، وفي الركاز الخمس». (راجع: ١٤٩٩، أخرجه مسلم: ١٧١٠).

قوله: (باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن) ذكر فيه حديث أبي هريرة: «البر جبار» بضم الجيم وتعقيف الموحدة أي حد، قال ابن المنير: الحديث مطلق، والترجمة مفيدة بالملك وهي إحدى صور المطلق وأقدمها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فالتدبير يجرى في ملكه أخرى بعدم الضمان له وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور، وخالف الكوفيون وسيأتي تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب النيات إن شاء الله تعالى. وعمود شيخه في هذا الحديث هو ابن خيلاق، وعبد الله شيخ عمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وروى ما أخرجه عنه بواسطة كهذا.

٤ - باب الخصومة في البئر والقضاء فيها

٢٣٥٦، ٢٣٥٧ - حدثنا عبد الله، عن أبي حنيفة، عن الأعشى، عن شقيق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ، مسلم هو عليه فأجر، نقي الله وهو عليه غضبان». فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأِيمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية (آل عمران: ٧٧، فجاء الأشت فقال: ما حلتكم أبو عبد الرحمن؟ في أنزلت عليه الآية، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي، فقال لي: «شهودك». قلت: ما لي شهود، قال: «قيمتك». قلت: يا رسول الله، إذا تخلف، فذكر النبي ﷺ هذا الحديث، فأنزل الله ذلك تصليفاً له. (الطبر: ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣،

وقوله: (شهودك أو يمنه) بالنصب فيما أي أحضر شهودك أو اطلب يمنه. وقوله: «إذن يلف» بالنصب قال السهلي لا غير، وحكى ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا.

٥ - بابِ إِمَامٍ مَنِ مَنَعَ ابْنِ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ

٢٣٥٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَعَنَعَهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ، وَزَجَلَ بِأَيْعٍ إِمَامًا لَا يَأْتِيهِ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَطْعَمَهَا مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُطْعِمِهَا مِنْهَا سَخِطَ، وَزَجَلَ أَقَامَ سِلْعَةً بَعْدَ الْقَصْرِ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَلْبَيِّ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَقَدْ أَطْعَمْتُ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾. [آل عمران: ٧٧]. [نظر: ٢٣٦٩، ٢٣٧٢، ٢٧٢٢، ٤٧٤٦، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠].

وانظر في الشهادات، باب: ٢٦. أخرجه مسلم: ١٠٨.

قوله: (باب إِمَامٍ مَنِ مَنَعَ ابْنِ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ) أي الفاضل عن حاجته، ويدل عليه قوله في حديث الباب: «رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل» قال ابن بطال: فيه دلالة على أن صاحب البئر أولى من ابن السبيل عند الحاجة، فإذا أخذ حاجته لم يجز له منع ابن السبيل اهـ.

وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب - من رأى أن صاحب الخوض أحق بمائه - وبأبي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. وقوله في هذه الرواية: «ورجل باع إمامه» في رواية الكشميهني «إماماً».

٦ - بابِ مَكْرِ الْأَنْهَارِ

٢٣٥٩، ٢٣٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، خَاصِمَ الزُّبَيْرِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاحِ الْحَوْرَةِ أَيْبَى، يَسْتَفُونَ بِهَا النَّحْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَحَ النِّسَاءُ يَمُرُّ، فَأَتَى عَلَيْهِ، فَأَخَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْتَبِي يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ ارْزُقِيهِ الْمَاءَ إِلَى جَارِلَةٍ». فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَقُلْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «اسْتَبِي يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ اخْبِصِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَنَّةِ». فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْبِصُ عَلَيْهِ الْآيَةَ تَرَكْتُ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَأْمُونُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا لَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾. [النساء: ٦٥].

قال مُحَمَّدُ بْنُ الْعَاصِي: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَيْسَ أَخَذَ يَذْكُرُ غُرُورَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا اللَّيْثُ فَقَطَّ. [نظر: ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٧٠٨، ٤٥٨٥، ٤٥٨٥]. أخرجه مسلم: ٢٣٥٧.

قوله: (باب مكر الأنهار) السكر بفتح المهملة وسكون الكاف: السد والغلق، مصدر سكرت النهر إذا سدته. وقال ابن هريرد: أصله من سكرت الريح إذا سكرت هبوبها.

قوله: (عن عروة) سيأتي بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب «عن عروة أنه حدثه».

قوله: (عن عبد الله بن الزبير أنه حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير) هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب، وقد رواه ابن وهب عن الليث ويونس جميعاً «عن ابن شهاب أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام» أخرجه النسائي وابن الجارود والإسماعيلي، وكان ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير والله أعلم.

وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة عن الزبير عن الزبير بنزير ذكر عبد الله، وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة مرسلاً، وأعادته في القصير من وجه آخر عن معمر، وكذا أخرجه الطبري من طريق عبد الرحمن بن إسحاق حدثنا ابن شهاب، وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج كذلك بالإرسال، لكن أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها «عن عبد الله». وذكر الدارقطني في «العلل» أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وأخفاً شيئاً وابن جريج على قولهما: «عروة عن الزبير» قال: وكذلك قال أحد بن صالح وحرمة عن ابن وهب، قال: وكذلك قال شعيب بن سعيد عن يونس، قال: وهو المحفوظ. قلت: وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتماداً على صحة سماع عروة من أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ فكيف ما دلر فهو على ثقة. ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير، وزعم الحليدي في جمعه أن الشيخين أخرجهما من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه، وليس كما قال، فإنه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة، وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجهما الطبري والطبراني من حديث أم سلمة، وهي عند الزهري أيضاً من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه.

قوله: (أن رجلاً من الأنصار) زاد في رواية شعيب «قد شهد بدرًا» وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس، ووقع في رواية يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن القرري في مصححه في هذا الحديث أن اسمه حديد، قال أبو موسى المديني في «ذيل الصحابة»: هذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حديد إلا في هذه الطريق اهـ وليس في البدرين من الأنصار من اسمه حديد، وحكى ابن بشكوال في مبهماته عن شيخه أبي الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس، قال: ولم يأت على ذلك بشاهد. قلت: وليس ثابت بدرًا، وحكى الراودي أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مِنْ عَاهَدِ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٥] ولم يذكر مستلته وليس بدرًا أيضاً، نعم ذكر ابن إسحاق في البدرين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد وهو عندني خير الذي قبله لأن هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذلك عاش إلى خلافة عثمان، وحكى الراودي أيضاً وشيخه الثعلبي والمهدي أنه حاطب بن أبي بلتعة، وتعقب بأن حاطباً وإن كان بدرًا لكنه من المهاجرين، لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَأْمُونُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا لَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [آية: ٦٥] قال: «نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة أخصمنا في ماء» والحديث وإسناده قوي مع إرساله، فإن كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصلاً، وعلى هذا فيقول قوله من الأنصار على إرادة المعنى الأم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة، وأما قول الكرماني بأن حاطباً كان حليفاً للأنصار فيه نظر، وأما قوله: «من بني أمية بن زيد» فلمع كان مسكنه هناك كعمر كما تقدم في العلم. وذكر الثعلبي بنزير مستند أن الزبير وحاطباً لما خرجا مرا بالقتاد قال: لمن كان القضاة؟ فقال حاطب: قضى لابن عمته، ولوى شدقه، فقتل له يهودي فقال: قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله وبهمونه، وفي صحة هذا نظر، ويترشح بأن حاطباً كان حليفاً لآل الزبير بن العوام من بني أسد وكأنه كان جاوراً للزبير والله أعلم. وأما قول الداودي وأبي إسحاق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقاً فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال إن كان من الأنصار يعني نسباً لا ديناً قال: وهذا هو الظاهر من حاله، ويحتمل أنه لا يمكن منافقاً ولكن أصدر ذلك منه بغرة النفس كما وقع لغيره عن صحت توبته، وقوى هذا شارح «المصالح» التوريشي ووهي ما عاهد وقال: لم نجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصره التي هي للدخ ولو شاركهم في النسب، قال: بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب، وليس ذلك بمستكثر من غير المعصوم في تلك الحالة اهـ. وقد قال الداودي بعد جزمه بأنه كان منافقاً: وقيل كان بدرًا، فإن صح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لانتفاء اتفاق ممن شهدوا اهـ. وقد عرفت أنه لا ملازمة بين صدور هذه القضية منه وبين اتفاق، وقال ابن التين: إن كان بدرًا فمضى قوله: ﴿فَلَا يَأْمُونُونَ﴾ لا يستكملون الإيمان والله أعلم.

قوله: (خاصم الزبير) في رواية معمر: «خاصم الزبير رجلاً» والمخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما مخاصم للآخر.

قوله: (في شِوَاخِ الْحِوَرَةِ) بكسر المعجمة وبالجيم جمع شِوَاخٍ يفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويصعب على شِوَاخٍ أيضاً، وحكى ابن حديد شرح بفتح الراء، وحكى القزطبي شِوَاخَةً وللمراد بها هنا مسيل الماء، وإنما أضيفت إلى الحِوَرَةِ لكونها فيها، والحِوَرَةُ موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها، وهي في خمسة مواضع: للمشهور منها اثنتان حرة واقم، وحرة ليلي. وقال الداودي: هو نهر عند الحِوَرَةِ بالمدينة، فأغرب وليس بالمدينة نهر، قال أبو عبيد: كان بالمدينة واديان سيلان مياه المطر فينتسفن الناس فيه فقصى رسول الله ﷺ للأعلى فالأعلى.

قوله: (التي يسقون بها النخل) في رواية شعيب «كانا يسقيان بها كلاهما».

قوله: (فقال الأنصاري) يعني للزبير (صرح) فعل أمر من التصريح أي أطلقه. وإنما قال له ذلك لأنه كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الأنصاري فيجبه لإكمال سقي أرضه ثم يرسله إلى أرض جاره، فالتفت منه الأنصاري فيجعل ذلك فامتنع.

قوله: (استق يا زبير) بهززة وصل من التثاني، وحكى ابن التين أنه بهززة قطع من الرباعي تقول: سقى وأسقى، زاد ابن جريج في روايته كما سيأتي بعد باب «فأمره بالمعروف» وهي جملة متعززة من كلام الراوي، وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره: «وكان قد أشار على الزبير برأي فيه سمع له وللأنصاري» وضبط الكرماني «فأمره» هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الإمرار، وهو محتمل.

قوله: (أن كان ابن عمك) يفتح حمزة أن وهي للتعليل، كأنه قال: حكمت له بالتقدم لأجل أنه ابن عمك، وكانت أم الزبير صفة بنت عبد المطلب، وقال الفيضوي: يفتح حرف الجر من أن كثيراً تخفيفاً، والتقدير لأن كان أو لأن كان، ونحوه «أن كان ذا مال وبين» (القول: ١٤) أي لا تعلمه لأجل ذلك، وحكى القزطبي تماماً لماض أن حمزة أن معدومة، قال: «لأنه استفهام على جهة إنكار. قلت: ولم يقع لنا في الرواية مد لك، يجوز حذف حمزة الاستفهام. وحكى الكرماني: «إن كان» بكسر الحَمْزَةِ على أنها شرطية والجواب مخلوف، ولا أحرف هذه الرواية. ثم وقع في رواية عبد الرحمن بن إسحاق: «قال: أعدل يا رسول الله، وإن كان ابن عمك» والظاهر أن هذا بالكسر، وابن بالنصب على الخبرية. ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه «أنه ابن عمك» قال ابن مالك: يجوز في أنه فتح الحمزة وكسرها لأنها وقعت بعد كلام تام معتل بمضمون ما صدر بها، فإذا كسرت قدر ما قبلها بالقاء، وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام، وبمضمون بقدر بعد الكلام المصدر المكتسورة مثل ما قبلها مقروناً بالقاء فيقول في قوله مثلاً أخبره إنه مسي: أخبره إنه مسي، فأخبره، ومن شواهد: «ولا تقربوا الزنا إنه كان فاشحة» (الإسراء: ٣٢) ولم يقرأ هنا إلا بالكسر، وإن جاز الفتح في العربية. وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى: «إننا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم» (الطور: ٢٨) قرأ نافع والكسائي أنه بالفتح والباقون بالكسر.

قوله: (قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله: ليس أحد يذكر عروة عن عبد الله إلا الليث فقط) هكذا وقع في رواية أبي ذر عن الحموي وحده عن القزري، وهو القائل: «قال محمد بن العباس» ومحمد بن العباس هو السلمي الأصمعي، وهو من أقران البخاري وتوفي بعده مائة سنة وستين، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف، وهو مصرح بقدر الليث بذكر عبد الله بن الزبير في إسناده، فإن أراد مطلقاً ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعاً عن الزهري، وإن أراد بقيد أنه لم يقل في غير أبيه بل جمعه من مستند عبد الله بن الزبير فمسلماً فإن رواية ابن وهب فيها من عبد الله من أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب، وقد نقل الترمذي عن البخاري أن ابن وهب روى عن الليث ويونس نحو رواية تميم عن الليث.

٧ - باب شَرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ

٢٣٦١ - حَدَّثَنَا عِدْنَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: حَاصِمُ الزُّبَيْرِ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا زَيْدُ، اسْقِ ثَمَّ أَرْسِلْ» فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّهُ إِنْ عَمِيْتُكَ، فَقَدْ عَلِيَهُ السَّلَامُ. «اسْقِ يَا زَيْدُ، ثُمَّ يَتَلَعُ الْمَاءَ الْخَجَرُ، ثُمَّ أَمْسِكْ» فَقَالَ الزُّبَيْرُ: فَأَخْبَيْتُ هَذِهِ الْأَيَّةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُونَكَ لِيَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ». [النساء: ٦٥]. [راجع: ٢٣٥٩].

قوله: (باب شرب الأعلى قبل الأسفل) في رواية الحموي والكشيمبي قبل السفلي، والأول أولى، وكأنه يشير إلى ما وقع في مرسل سعيد بن المسيب في هذه القصة «فقصى رسول الله ﷺ أن يسقي الأعلى من الأسفل». قال العلماء: الشرب من نهر أو مسيل غير ملوك يقدم الأعلى فالأعلى، ولا حق للأسفل حتى يستغني الأعلى، وحده أن يغطي الماء الأرض حتى لا تشربه ويوجع إلى الجدار ثم يطلقه.

قوله: (ثم أرسل الماء) كذا للأكثر، وللکشمي «ثم أرسل الماء».

قوله: (استق يا زبير حتى يبلغ) في رواية كريمة والأصيلي «استق يا زبير ثم يبلغ الماء الجدار»، وسقط من رواية أبي ذر ذكر الماء، زاد في التفسير من وجه آخر عن معمر «ثم أرسل الماء إلى جارك، واستوى للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الأنصاري» وفي رواية شعيب في الصلح «فاستوى للزبير حيث حقه، وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأي فيه سمع له وللأنصاري» قوله استوى أي استوفى، وهو من الوعي كأنه جمعه له في وعاءه.

قوله: (في شِوَاخِ الْحِوَرَةِ) بكسر المعجمة وبالجيم جمع شِوَاخٍ يفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويصعب على شِوَاخٍ أيضاً، وحكى ابن حديد شرح بفتح الراء، وحكى القزطبي شِوَاخَةً وللمراد بها هنا مسيل الماء، وإنما أضيفت إلى الحِوَرَةِ لكونها فيها، والحِوَرَةُ موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها، وهي في خمسة مواضع: للمشهور منها اثنتان حرة واقم، وحرة ليلي. وقال الداودي: هو نهر عند الحِوَرَةِ بالمدينة، فأغرب وليس بالمدينة نهر، قال أبو عبيد: كان بالمدينة واديان سيلان مياه المطر فينتسفن الناس فيه فقصى رسول الله ﷺ للأعلى فالأعلى.

قوله: (التي يسقون بها النخل) في رواية شعيب «كانا يسقيان بها كلاهما».

قوله: (فقال الأنصاري) يعني للزبير (صرح) فعل أمر من التصريح أي أطلقه. وإنما قال له ذلك لأنه كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الأنصاري فيجبه لإكمال سقي أرضه ثم يرسله إلى أرض جاره، فالتفت منه الأنصاري فيجعل ذلك فامتنع.

قوله: (استق يا زبير) بهززة وصل من التثاني، وحكى ابن التين أنه بهززة قطع من الرباعي تقول: سقى وأسقى، زاد ابن جريج في روايته كما سيأتي بعد باب «فأمره بالمعروف» وهي جملة متعززة من كلام الراوي، وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره: «وكان قد أشار على الزبير برأي فيه سمع له وللأنصاري» وضبط الكرماني «فأمره» هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الإمرار، وهو محتمل.

قوله: (أن كان ابن عمك) يفتح حمزة أن وهي للتعليل، كأنه قال: حكمت له بالتقدم لأجل أنه ابن عمك، وكانت أم الزبير صفة بنت عبد المطلب، وقال الفيضوي: يفتح حرف الجر من أن كثيراً تخفيفاً، والتقدير لأن كان أو لأن كان، ونحوه «أن كان ذا مال وبين» (القول: ١٤) أي لا تعلمه لأجل ذلك، وحكى القزطبي تماماً لماض أن حمزة أن معدومة، قال: «لأنه استفهام على جهة إنكار. قلت: ولم يقع لنا في الرواية مد لك، يجوز حذف حمزة الاستفهام. وحكى الكرماني: «إن كان» بكسر الحَمْزَةِ على أنها شرطية والجواب مخلوف، ولا أحرف هذه الرواية. ثم وقع في رواية عبد الرحمن بن إسحاق: «قال: أعدل يا رسول الله، وإن كان ابن عمك» والظاهر أن هذا بالكسر، وابن بالنصب على الخبرية. ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه «أنه ابن عمك» قال ابن مالك: يجوز في أنه فتح الحمزة وكسرها لأنها وقعت بعد كلام تام معتل بمضمون ما صدر بها، فإذا كسرت قدر ما قبلها بالقاء، وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام، وبمضمون بقدر بعد الكلام المصدر المكتسورة مثل ما قبلها مقروناً بالقاء فيقول في قوله مثلاً أخبره إنه مسي: أخبره إنه مسي، فأخبره، ومن شواهد: «ولا تقربوا الزنا إنه كان فاشحة» (الإسراء: ٣٢) ولم يقرأ هنا إلا بالكسر، وإن جاز الفتح في العربية. وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى: «إننا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم» (الطور: ٢٨) قرأ نافع والكسائي أنه بالفتح والباقون بالكسر.

قوله: (طهون) أي تنير، وهو كتابة عن الفصيح، زاد عبد الرحمن بن إسحاق في روايته: حتى عرفنا أن قد ساء ما قال.

قوله: (حتى يرجع إلى الجبل) أي يصير إليه، والجبل يفتح الجيم وسكون الدال الهمزة هو النساء، وهو ما وضع بين شريكات النخل كالجدار، وقيل: للمراد الجواجز التي تحبس الماء وجزء به السهلي، ويروي الجبل بضم الدال حكاية أبو موسى وهو جمع جبل، وقال ابن التين: ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذي في اللغة وهو أصل الحافظ. وقال القزطبي: لم يقع في الرواية إلا بالسكون والمعنى أن يصل الماء إلى أصول النخل، قال: ويروي بكسر الجيم وهو الجبلد وللمراد به جدران الشريكات التي في أصول النخل فتراها ترفع حتى تصير تشبه الجدار، والشريكات مجمعة وتحتل هي الحفر التي تحفر في أصول النخل، وحكى الخطابي الجبلد بسكون الدال للمعجمة وهو جلد الحساب والمعنى حتى يبلغ غمام الشرب، قال الكرماني: للمراد بقوله أمسك أي أمسك نفسك عن السقي، ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك. قلت: قد قلنا في هذا الباب كما سيأتي في رواية معمر في التفسير حيث قال: «ثم أرسل الماء إلى جارك» وصرح في رواية شعيب أيضاً بقوله: «أحبس الماء» والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الأنصاري، وأمره بحبس الماء كان بعد ذلك.

قوله: (فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم (النساء: ٦٥) زاد في رواية شعيب: «في قوله: تسليماً» ووقع في رواية ابن جريج الآية: «فقال الزبير: والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك» وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق: «فنزلت فلا وربك الآية»

يرسل الأول بعد استيفائه جميع الماء، أو يرسل منه ما زاد على الكعبين؟ والأول أظهر، وعمله إذا لم يبق له به حاجة والله أعلم. وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي بكر في الموطن أن رسول الله ﷺ قضى في سيل مهزور ومذهب أن يمسك حتى يبلغ الكعبين، ثم يرسل الأعلى على الأسفل. ومهزور بفتح أوله وسكون الهاء وضم الزاي وسكون الواو بعدهما راء، ومذهب بذلك معجبة ونون بالتصغير: واديان مرفوفان بالمدينة وله إسناد موصل في «غرائب مالك للدرلقطني» من حديث عائشة وصححه الحاكم، وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإسناد كل منهما حسن، وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث للموسلي بإسناد آخر موصل، ثم روى عن معمر عن الزهري قال: نظرنا في قوله: «أحبس الماء حتى يبلغ الجبل» فكان ذلك إلى الكعبين أهد وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك من معمر قال: سمعت غير الزهري يقول: نظرنا في قوله: «حتى يرجع إلى الجبل» فكان ذلك إلى الكعبين. وكان معمرًا سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية عبد الرزاق، وقد بين ابن جريج أنه سمعه من الزهري. ووقع في رواية عبد الرحمن بن إسحاق «أحبس الماء إلى الجبل أو إلى الكعبين» وهو شك منه، والصواب ما رواه ابن جريج. وذكر الشافعي من الشافعية أن معنى قوله: «إلى الجبل» أي إلى الكعبين، وكأنه أشار إلى هذا التقدير، وإلا فليس الجبل مرادًا للكعب.

قوله: (الجبل هو الأصل) كنا هنا في رواية المستطلي وحده. وفي هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي لا تملك فهو أحق به، لكن ليس له إذا استثنى أن يجلس الماء عن الذي يليه. وفيه أن للحاكم أن يشير بالصلح بين الخصمين ويأمر به ويشرح إليه، ولا يلزمه به إلا إذا رضى. وأن الحاكم يستوفي لصاحب الحق حقه إذا لم يرضاه، وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق. وفيه الاكتفاء من الخصام بما يفهم عنه مقصوده من غير مبالغة في التخصيص على الدعوى ولا تحديد للمضى ولا حصره بجميع صفاته. وفيه توبيخ من جفى على الحاكم ومعاقبته، ويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن التزوير المتعلق به لكن عمل ذلك ما لم يود إلى تلك حرمة الشرع. وإنما لم يعاقب النبي ﷺ صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس كما قال في حق كثير من المنافقين: «لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه» قال القرطبي: فلو صدر مثل هذا من أحد من حق النبي ﷺ أو في حق شريعته لقتل قتلة زنديق. ونقل النووي نحوه من العلماء، والله أعلم.

٩ - باب فضل سقي الماء

٢٣٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَمِيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَبُتُّ رَجُلٌ بِمَشْيِيهِ، فَأَضَعُ عَلَيْهِ الْعُطَشَ، فَنَزَلَ بَرَأً قَرِيبَ نَهْجٍ، ثُمَّ خَرَجَ قِيَادًا هُوَ يَكْتَلِبُ بِلَهْثٍ، بِأَكْلِ الْفَرَى مِنَ الْعُطَشِ، فَقَالَ: قَدْ بَلَغَ هَذَا بَطْلٌ الَّذِي بَلَغَ بِي، فَعَلَا حَقَّهُ ثُمَّ امْسَكَهُ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ رَمَى سَقَى الْكَلْبِ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَضَّرَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرٌ؟ قَالَ: «فِي كُلِّ كَبِيرٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ».

تَابَعَهُ حَفَاضَةُ بْنُ سَلَمَةَ، وَالرَّيْصُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ. [رواه: ١٧٣. أخرجه مسلم: ٢٤٤٤.]

٢٣٦٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ غَمْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُشُوفِ، فَقَالَ: دَنَّتْ مِنِّي النَّارُ، حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبٍّ وَأَنَا مِنْهُمْ؟ قِيَادًا امْشِرَاةً - حَيْثُ أَنْتَ قَالَ - تَحْلِسُهَا هِرَّةٌ، قَالَ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَسَبَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُرْعًا. [رواه: ٧٤٥. أخرجه مسلم: ٩٠٦ موطأ بقطعة الكسوف فقط.]

٢٣٦٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَلَّيْتُ امْرَأَةً فِي هِرَّةٍ حَسَبَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُرْعًا، فَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ». قَالَ: فَقَالَ وَاللَّهِ أَغْلَمُ: «لَا أَنْتَ أَطْعَمْتَهَا وَلَا سَقَيْتَهَا حِينَ حَسَبْتَهَا، وَلَا أَنْتَ ارْسَلْتَهَا فَأَكَلَتْ مِنْ خَشَائِشِ الْأَرْضِ».

وقوله: (أحفظه) بالمهمله والطاء المشالة أي أغضبه، قال الخطابي: هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهري وكانت عافته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان. قلت: لكن الأصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدًا حتى يرد ما بين ذلك، ولا يثبت الإدراج بالاحتمال. قال الخطابي وغيره: وإنما حكم ﷺ على الأنصاري في حال غضبه مع نبيه أن يحكم الحاكم وهو غضبان لأن النبي معلل بما يخاف على الحاكم من الخطأ والغلط، والنبي ﷺ مأمون لعصمة من ذلك حال السخط.

٨ - باب حروب الأعلیٰ إلى الکعبین

٢٣٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ الْحَرَامِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جِهَانَ، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ فِي شِرَاجٍ مِنَ الْعُرْوَةِ لِقِسِيِّ بِهِ الْخَلْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ - فَأَمَرَهُ بِالْمَعْرُوفِ - ثُمَّ ارْسِلْ إِلَى جِسَارِكَ». فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَلَا كَانَ ابْنُ عُمَيْكُ؟ فَقُلْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ ثُمَّ احْسِنْ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمَاءُ إِلَى الْجَنْدَرِ». وَاسْتَوْخَى لَهُ حَقَّهُ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أُنْزِلَتْ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا لَكَ شَجَرًا يَنْتَهُمُ﴾ [النساء: ٦٥].

قَالَ لِي ابْنُ جِهَانَ: فَقَدَرْتُ الْأَنْصَارَ وَالنَّاسَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «اسْقِ، ثُمَّ احْسِنْ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَنْدَرِ». وَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. [رواه: ٢٣٥٩.]

قوله: (باب حروب الأعلیٰ إلى الکعبین) يشير إلى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك كما سيأتي في آخر الباب.

قوله: (حدثنا محمد) زاد في رواية أبي الوقت «هو ابن سلام».

قوله: (فأمره بالمعروف) كنا ضبطناه في جميع الروايات على أنه فعل ماض من الأمر، وهي جملة معترضة من كلام الراوي، وحكى الكرماني أنه يلفظ فعل الأمر من الإمرار وقد تقدم ما فيه، وقد قال الخطابي: معناه أمره بالعادة المروعة التي جرت بينهم في مقدار الشرب أهد. ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والأمر الوسط مراعاة للجوار، ويدل عليه رواية شبيب المذكورة، ومنها لعمري في التصدير، وهو ظاهر في أنه أمره أولاً أن يسمع ببعض حقه على سبيل الصلح، وبهذا ترجم البخاري في الصلح إذا أشار الإمام بالصلحة، فلما لم يرض الأنصاري بذلك استقصى الحكم وحكم به. وحكى الخطابي أن فيه دليلاً على جواز فسخ الحاكم حكمه، قال: لأنه كان له في الأصل أن يحكم بأي الأمرين شاء فقدم الأسهل لئلا راس الجور، فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حكمه الأول وحكم بالتأني ليكون ذلك أبغ في زجره وتعقب بأنه لم يثبت الحكم أولاً كما تقدم بيانه، قال: وقيل بل الحكم كان ما أمر به أولاً، فلما لم يقبل الخصم ذلك عاقبه بما حكم عليه به ثانياً على ما بدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالأموال أهد وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية على هذا الأخير، وفيه نظر، وسياق طرق الحديث يأبى ذلك كما ترى، لاسيما

قوله: (واسعوى للزبير حقه في صريح الحكم) وهي رواية شبيب في الصلح ومعمر في التصدير، فمجموع الطرق دل على أنه أمر الزبير أولاً أن يترك بعض حقه، وثانياً أن يستوفي جميع حقه.

قوله: (فقال في ابن شهاب) القائل هو ابن جريج راوي الحديث.

قوله: (فقدرت الأنصار والناس) هو من عطف المام على الخاص.

قوله: (وكان ذلك إلى الكعبين) يعني أنهم لما رأوا أن الجبل يختلف بالطول والقصر فاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فجمعوا ذلك معياراً لاستحقاق الأول فالأول، والمراد بالأول هنا من يكون مبدأ الماء من ناحيته. وقال بعض المتأخرين من الشافعية: المراد به من لم يتقدم أحد في الفراس بطريق الإحباء، والذي يليه من أحياء بعده، وهلم جرا. قال: وظاهر الخبر أن الأول من يكون أقرب إلى مجرى الماء وليس هو المراد. وقال ابن التين: الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبين، وخصه ابن كنانة بالنخل والشجر، قال: وأما الزروع فلا الشراك. وقال الطبري: الأراضي مختلفة، فيمسك لكل أرض ما يكتفيها، لأن الذي في قصة الزبير واقعة عين. واختلف أصحاب مالك: هل

والنظر: ٣٣١٨، ٣٤٨٢. أخرجه مسلم: ٢٢٤٢.

قوله: (باب فضل سقي الماء) أي لكل من احتاج إلى ذلك.

قوله: (عن يحيى) بالهجمة مصغرة، زاد في المظالم «سوى أبي بكر» أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

قوله: (عن أبي صالح) زاد في المظالم «السمان». والإسناد مدنيون إلا شيخ البخاري.

قوله: (بينما رجل) لم اتف على اسمه.

قوله: (عشي) قال في المظالم «بينما رجل يهبط»، وللدارقطني في «الموطآت» من طريق روح عن مالك «عشي بغلة» وله من طريق ابن وهب عن مالك «عشي بطريق مكة».

قوله: (فاشغل عليه) وقعت الفاء هنا موضع «إذا» كما وقعت إذا موضعها في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْطُرُونَ﴾ (الزوم: ٢٦) وسقطت هذه الفاء من رواية مسلم وكذا من الرواية الآتية في المظالم للأكثر.

قوله: (فاشغل عليه العطش) كنا للأكثر، وكذا هو في «الموطأ» ووقع في رواية المستملي «المطاش»، قال ابن التين: المطاش داء يصيب الفم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا، قال: وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام. قلت: وسياق الحديث ياباه، وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روي ولذلك جوزي بالمغفرة.

قوله: (يلهث) يفتح الماء، اللهث يفتح الماء هو ارتفاع النفس من الإعياء، وقال ابن التين: لثت الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر، ولث الرجل إذا أعيأ، ويقال إذا بحث بيديه ورجليه.

قوله: (ياكل الثرى) أي يكدم بفضه الأرض الندية، وهي إما صفة وإما حال، وليس بمفعول ثان لرأى.

قوله: (بلغ هذا مثل) بالفتح أي بلغ مبلغاً مثل الذي بلغ به، وضبطه الصياطي بفتح بضم مثل ولا يخفى توجيهه، وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي صالح «فرحه». قوله: (فعلأ خفه) في رواية ابن حبان «فزع أحد خفيه».

قوله: (ثم أمسكه) أي أحد خفيه الذي فيه الماء، وإما احتاج إلى ذلك لأنه كان يعالج يديه ليصمد من البرد، وهو يشعر بأن الصدود منها كان عسراً.

قوله: (ثم وفي) بفتح الراء وكسر القاف كصمد وزناً ومعنى، وذكره ابن التين بفتح القاف يوزن مضى وانكسر، وقال عياض في «المشارك» «هي لغة طيس» يشتحن العين فيما كان من الأسماك مثل اللام والأول الأصح وأشهر.

قوله: (فسقى الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح «حتى أرواه» أي جملة ربنا، وقد مضى في الطهارة.

قوله: (فشكر الله له) أي أتى عليه أو قبل عمله أو جزاه بفعله، وعلى الأخير فالقاء في قوله: «فغفر له» تفسيره أو من سلق الخاص على العام. وقال القرطبي: معنى قوله: «فشكر الله له» أي أظهر ما جزاه به عند ملائحته. ووقع في رواية عبد الله بن دينار بدل فغفر له «فادخله الجنة» وكذا في رواية ابن حبان.

قوله: (قالوا) سمي من هؤلاء السائلين سراقاً بن مالك بن جشم، رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان.

قوله: (وإن لنا) هو معطوف على شيء محذوف تقديره الأمر كما ذكرت وإن لنا (في البهائم) أي في سقي البهائم أو الإحسان إلى البهائم (أجراً).

قوله: (في كل كبد رطبة أجر) أي كل كبد حية، وللمراد رطوبة الحياة، أو لأن الرطوبة لازمة للحياة فهو كتابه، ومعنى النظيفة هنا أن بقدر محذوف، أي الأجر ثابت في إرواء كل كبد حية، والكبد يذكر ويؤنث، ويمثل أن تكون «في» سببية فتقولك: في النفس الندية، قال اللبادي: المعنى في كل كبد حي أجر وهو عام في جميع الحيوان. وقال أبو عبد الملك: هنا الحديث كان في بني إسرائيل، وأما الإسلام فقد أمر بقتل الكلاب.

وأما قوله: «في كل كبد» فمخصوص ببعض البهائم ما لا ضرر فيه، لأن المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز أن يقرى ليزداد ضرره، وكذا قال النووي: إن عمره مخصص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسبقه، ويلحق به إطعامه وغير ذلك

من وجوه الإحسان إليه. وقال ابن التين: لا يمتنع إجراؤه على عمومهم، يعني فيسقى ثم يقتل لأننا أمرنا بأن نحسن القتلة ونهينا عن اللطه. واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة. وما قيل في الرد على من استدل به: أنه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو كان ممن يقتدى به أم لا، والجواب أننا لم نحتاج بمجرد القعل المذكور بل إذا فرغنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فإنا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم، بل إذا ساقه إمام شرعنا مساق للمدح إن علم ولم يقبده بغيره صبح الاستدلال به. وفي الحديث جواز السفر متفرداً وبغير زاد، وعمل ذلك في شرعنا ما إذا لم يخف على نفسه الهلاك. وفيه الحث على الإحسان إلى الناس، لأنه إذا حصلت المغفرة بسبب سقي الكلب فسقى المسلم أعظم أجراً. واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين، وينبغي أن يكون عمله ما إذا لم يوجد هناك مسلم فالسلم أحق، وكذا إذا دار الأمر بين البهيمة والأصلي المحترم واسترى في الحاجة فالأصلي أحق، والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب حديثي أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الحرة حتى ماتت فدخلت النار، وسيأتي الكلام عليه في بدء الحديث، وتقدم حديث أسماء بآتم من هذا في أوائل صفة الصلاة.

وأما حديث ابن عمر فذكر الدارقطني أن معن بن عيسى نفرد بذكره في الموطأ، قال: ورواه في غير الموطأ ابن وهب والقنعي وابن أبي أويس ومطرف، ثم ساقه من طريقهم. وأخرجه الأسامي من طريق معن وابن وهب، وأخرجه أبو نعيم من طريق القنعي. ومناسبة حديث المرأة للترجمة من جهة أن المرأة عوبت على كونها لم تسفها، فمقتضاه أنها لو سقطت لم تذب. قال ابن التين: دل الحديث على تحريم قتل من لم يؤمر بقتله عطشاً ولو كان هرة وليس فيه ثوب السقي ولكن كفى بالسلافة فضلاً.

١٠ - باب مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ وَالْقُرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ

٢٣٦٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي خَارِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «أَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدْ قُتِرَب، وَغَنَ يُجِيبُهُ غَلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقُرْمِ، وَالْأَشْيَاحُ عَنْ بَسَارِهِ، قَالَ: «يَا غَلَامُ، أَنَاذُوكَ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاحُ». فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَوْفَرِ بَصِيصِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. [راجع: ٢٣٥١. أخرجه مسلم: ٢٣٣٠.]

٢٣٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، سَوِّفَتْ أُمُّ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأُؤَدِّيَنَّ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي، كَمَا تُؤَدِّي الْقَرْيَةُ مِنَ الْإِبِلِ عَنْ الْحَوْضِ». [أخرجه مسلم: ٢٣٠٢.]

٢٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْنَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ وَشَيْبَةَ بْنِ كَيْسٍ، يُزِيدُ أَخْبَحَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، لَوْ تَوَكَّعَتْ زَمْزَمَ - أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ تَفْرَقْ مِنَ الْمَاءِ - لَكُنْتَ عَيْنًا مُبِينًا. وَأَقْبَلَ جُرْهُمُ، فَقَالُوا: أَنَاذِينِ أَنْ تَتَوَلَّ عَيْنُكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَا حَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ، قَالُوا: نَعَمْ رَضِيَ. [٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦.]

٢٣٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْلَا لَا يَكْتُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ خَلَفَ عَلَى سِلَاقَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْفَصْرِ لَيَقْطِيعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَالِهِ، يَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ أَمْنَعْتُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتُ فَضْلَ مَا لَمْ تَفْعَلْ بِكَ». [٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١.]

قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، يُتْلَعُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. [راجع: ٢٣٥٨. أخرجه مسلم: ١٠٨، باختلاف.]

قوله: (باب من رأى أن صاحب الحوض أو القرية أحق بمائه) ذكر فيه أربعة أحاديث:

أحدها: حديث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب، ومناسبة للترجمة ظاهرة لإحاطة بالحوض والقرية بالفتح، فكان صاحب القدر أحق بالتصرف فيه شريعاً وسقياً. وقد خفي هذا على المهلب فقال: ليس في الحديث إلا أن الأيمن أحق من غيره بالفتح، وأجاب ابن المنير بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الأيمن ما في القدر بمجرد جلوسه واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمسبب في تحصيله؟

ثانيها: حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي ﷺ وسيأتي الكلام عليه في ذكر الحوض للنبي من كتاب الرقاق. وقوله: «لاؤدون» بمجمة ثم مهيلة أي لأطردن، ومناسبة للترجمة من ذكره أن صاحب الحوض يطرد إبل غيره عن حوضه ولم يترك ذلك فبدل على الجواز، وقد خفي على المهلب أيضاً فقال: إن المناسبة من جهة إضافة الحوض إلى النبي ﷺ وكان أحق به، وتعقبه ابن المنير بأن أحكام التكالييف لا تنزل على وقائع الأخرى، وإنما استدلل بقوله: «كما تناد القرية من الإبل» فما جاز لصاحب الحوض طرد إبل غيره عن حوضه إلا وهو أحق بحوضه.

ثالثها: حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم، أورد مختصراً جداً، وسيأتي مطولاً في أحاديث الأنبياء، ومناسبة للترجمة من جهة قولها للذين نزلا عليها: «ولا حق لكم في الماء، قالوا نعم» وقرئ النبي ﷺ على ذلك. قال الخطابي: فيه أن أبسط ماء في فلاة من الأرض ملكه ولا يشترك فيه غيره إلا برضاه، لأنه لا يجمع فضله إذا استغنى عنه، وإنما شرطت هاجر عليهم أن لا يملكوه.

رابعها: حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه: «ورجل له فضل ماء بالطريق فمتعه من ابن السبيل» وقال في هذه الطريق: «ورجل منع فضل ماء فيقول الله: اليوم امتنعك فضلي كما امتنعك فضل ما لم تعمل يدك» ومناسبة للترجمة من جهة أن المعاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالأصل، ويؤخذ أيضاً من قوله: «ما لم تعمل يدك» فإن مفهومه أنه لو عاجله لكان أحق به من غيره. وحكى ابن التين عن أبي عبد الملك أنه قال: هذا يخفى معناه، ولعله يريد أن البئر ليست من حفره وإنما هو في منعه غاصب ظالم، وهذا لا يرد فيما حازه وعمله. قال: ويحتمل أن يكون هو حفرها ومنعها من صاحب الثقة أي العطشان، ويكون معنى: «ما لم تعمل يدك» أي لم تنب الماء ولا أخرجه، قال: وهذا أي الأخير ليس من الباب في شيء. والله أعلم.

قوله: (قال علي حدثنا سفیان غفر مرة إنا) يشير إلى أن سفیان كان يوصل هذا الحديث كثيراً، ولكنه صحح الموصول لكون الذي وصله من الحفاظ، وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الإسمايلي، قال: ووصله غيره. قلت: وقد وصله أيضاً عمرو الناقد أخرجه مسلم عنه، وصفوا بن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه، ويأتي الكلام على ما وقع من الاختلاف في سياق المتن في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

١١ - باب لا حَمِيَّ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ

٢٣٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الصُّغْبَةَ بَيْنَ جَنَائِمَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا حَمِيَّ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

وَقَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّفْسَ، وَأَنَّ عَمْرَ حَمَى الشَّرَفَ وَالرِّبْلَةَ.

[راجع: ١٨٢٥. أخرجه مسلم: ١١٩٣، ١١٩٤، ١٧٤٥ بقطعة لم ترد في هذه الطريق]

قوله: (باب لا حَمِيَّ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ) ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد، قال الشافعي: يجتمل معنى الحديث شيئين: أحدهما: ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما جاءه النبي ﷺ، والآخر: معناه إلا على مثل ما جاءه عليه النبي ﷺ، فعلى الأول ليس لأحد من الرواة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة. وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسائلتين قولين، والراجح عندهم الثاني، والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ لكن رجحوا الأول بما سيأتي أن عمرو حمى بعد النبي ﷺ والمراد بالحمى منع الرعي في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الإسام

مخصوصة يرعي بهاهم الصدقة مثلاً.

قوله: (عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي، ورواية الليث عنه من الأقران لأنه قد سمع من شيخة ابن شهاب، وفي الإسناد تابعين وصحاحيان.

قوله: (لا حَمِيَّ) أصل الحمى عند العرب أن الرئيس منهم كان إذا نزل منزلاً خصياً استعوى كلياً على مكان عال فلى حيث انتهى صوته جاءه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه، والحمى هو المكان الحمسى وهو خلاف المباح، ومعناه أن يمنع من الإحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلا فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها، والأرجح عند الشافعية أن الحمى يختص بالخليفة، ومنهم من الحق به ولاية الأقاليم، وعمل الجواز مطلقاً لا يضر بكافة المسلمين. واستدل به الطحاوي للذهب في اشتراط إذن الإمام في إحياء الموات، وتعقب بالفرق بينهما فإن الحمى أخص من الإحياء والله أعلم. قال الجوزي من الشافعية: ليس بين الحديثين معارضة، فالحمى المنهي ما يحمي من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كغسل الجاهلية، والإحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا، وإنما تعدد أرض الحمى مواتاً لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد، لكنها تشبه العامر لا فيها من المنفعة العامة.

قوله: (وقال بلغان أن النبي ﷺ حمى النقيع) كذا لجميع الرواة إلا أبي ذر، والمقاتل هو ابن شهاب، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه وهو مرسل أو معضل، وهكذا أخرجه أبو خلود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعاً، ووقع عند أبي ذر: «وقال أبو عبد الله: بلغنا إلخ» فظن بعض الشراح أنه من كلام البخاري المصنف وليس كذلك فقد أخرجه الإسمايلي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فذكر الموصول والمرسل جميعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود، ووقع أبي نعيم في مستخرجه تحييطاً، فإنه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الإسمايلي فاتصفر في الإسناد الموصول على المتن المرسل وهو قوله: «حمى النقيع» وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب، وإنما هو بلاغ للزهري كما تقدم. وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهري جامعاً بين الحديثين، وأخرجه البيهقي من طريق سعيد ونقل عن البخاري أنه وهم، قال البيهقي: لأن قوله حمى النقيع من قول الزهري يعني من بلاغه، ثم روى من حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ حمى النقيع لخل المسلمين ترعى فيه» وفي إسناده العمري وهو ضعيف، وكذا أخرجه أحمد من طريقه.

قوله: (النقيع) بالفتح بالفتح المتروحة، وحكى الخطابي أن بعضهم صفحه فقال بالموحدة، وهو على مشرتين فرسخاً من المدينة وقدره ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطنه، وأصل النقيع كل موضع يستقنع فيه الماء، وفي الحديث ذكر النقيع الخضمات وهو الموضع الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة، والمشهور أنه غير النقيع الذي فيه الحمى وحكى ابن الجوزي أن بعضهم قال إنها واحد، قال: والأول أصح.

قوله: (وأن عمرو حمى الشرف والريذة) هو معطوف على الأول، وهو من بلاغ الزهري أيضاً، وقد ثبت وقوع الحمى من عمر كما سيأتي في أواخر الجهاد من طريق أسلم «أن عمر استعمل مولى له على الحمى» الحديث. والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور، وذكر عياض أنه عند البخاري بفتح المعجمة وكسر الراء، قال: وفي موطن ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال: وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب، وأما صرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الألف واللام، والريذة بفتح الراء والموحدة بعدما قال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمى الريذة لنعم الصدقة.

١٢ - باب شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار

٢٣٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي فَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَمَلُ لِوَجَلِّ أَجْرٍ، وَلِوَجَلِّ سِتْرٍ، وَعَلَى رَجُلٍ وَرَزٌّ: قَلْبًا أَلَدِي لَهُ أَجْرٌ، فَرَجُلٌ رَطْبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ يَهْأ فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِيهِ طَيْلَةٌ ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طَيْلَتُهَا، فَاسْتَنْتَ شَرًّا أَوْ حَرْقَنَ، كَانَتْ آثَارُهَا وَارِوَاهُ حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَهَا مَرَّتْ بِهَوٍّ فَتَوَرَّتْ مِنْهُ، وَلَمْ تَزِدْ أَنْ تَسْقِي كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِلذِّكِّ أَجْرٌ».

مروية مطولاً وفيه: «ومن حقا أن تحلب على الماء» وتقدم شرحه هناك.

١٧ - باب الرجل يكون له ممر

أو يهرب في حائط أو في نخيل

قال النبي ﷺ: «من باع نخلاً بعد أن تؤبر فمروها للبائع. وللبيع الممر» والسقي حتى يرفع، وكذلك رب العريضة.

٢٣٧٩ - أخبرنا عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث: حدثني ابن

شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من باع نخلاً بعد أن يؤبر فمروها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع نخلاً وله مال لماله للذي باعته إلا أن يشترط المبتاع». [راجع: ٢٢٠٣]. أخرجه مسلم: ١٥٤٣.

وعن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر في القيد.

٢٣٨٠ - حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا شهاب، عن يحيى بن سعيد،

عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال: رخص النبي ﷺ أن تبيع الفرس بغيرها تمراً. [راجع: ٢١٧٣]. أخرجه مسلم: ١٥٣٩، ولي البوع ٦٠٠.

٢٣٨١ - حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا ابن خزيمة، عن ابن جريح، عن عطاء: سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: نهى النبي ﷺ عن المخابرة والمخاللة، وعن المزابنة، وعن بيع الفرس حتى يسلو صلاحها، وأن لا تبيع إلا بالدينار والدرهم إلا الفركا. [راجع: ١٤٨٧]. أخرجه مسلم: ١٥٣٦، ولي البوع ٨١٠، ١٠٣.

٢٣٨٢ - حدثنا يحيى بن قزعة: أخبرنا مالك، عن داود بن حصين، عن أبي شهاب مولى أبي إبي أحمد، عن أبي هريرة ﷺ قال: رخص النبي ﷺ في بيع الفركا بغيرها من الفرس، فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق، ذلك داود في ذلك. [راجع: ٢١٩٠]. أخرجه مسلم: ١٥٤١.

٢٣٨٣، ٢٣٨٤ - حدثنا زكريا بن يحيى: حدثنا أبو أسامة قال: أخبرني الوليد بن كخير قال: أخبرني بشر بن يسار، مولى بني حارثة: أن رافع بن خديج وسهل بن أبي خثمة خلفاء: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة، بيع الفرس بالفرس، إلا أصحاب الفركا، فإنه أذن لهم.

قال أبو عبد الله: وقال ابن إسحاق: حدثني بشر، ومثله. [راجع: ٢١٩١]. أخرجه مسلم: ١٥٤٠.

قوله: (باب الرجل يكون له عمر أو يهرب في حائط أو يخل) هو من اللف والنشر، أي له حق المرور في الحائط أو نصيب في النخل.

قوله: (وقال النبي ﷺ: من باع نخلاً بعد أن يؤبر فمروها للبائع) تقدم موصولاً في «باب من باع نخلاً قد أبرت»، من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، ووصله بمعناه في هذا الباب.

قوله: (وللبائع الممر والسقي حتى يرفع) أي ثمرته (وكذلك رب العريضة) وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب، وتوهم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع فوهم في ذلك وهماً فاشحاً. وقال ابن المنير: وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة، هذا له الملك وهذا له الانتفاع، وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون الأصل فيكون له حق الاستطراق لانتفاعها في أرض مملوكة لغيره، وكذلك صاحب العريضة. قال: وعندنا خلاف

المهاجرين في دور الأنصار بربضهم انتهى. وسباني في أواخر الخمس حديث أسماء بنت أبي بكر «أن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير» يعني بعد أن أجلاهم. والظاهر أنه ملكه إياها وأطلق عليها إقطاعاً على سبيل الجواز والله أعلم. والذي يظهر لي أن النبي ﷺ أراد أن يخص الأنصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لأنهم كانوا صلحوا عليها، وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتح فخراج الأرض أيضاً، وقد وقع منه ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها، منها إقطاعه غنماً الدري بيت إيرايم، فلما فتح في عهد عمر غز ذلك لتيمم، واستمر في أيدي ذريته من ابنته رقية، ويبدعهم كتاب من النبي ﷺ بذلك، ونصته مشهور ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في «كتاب الأموال» وغيرهما.

قوله: (محل الذي تقطع لنا) زاد في رواية البيهقي «فلم يكن ذلك عنده» يعني بسبب قلة الفتح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا، وأغرب ابن بطال فقال: معناه أنه لم يرد فعل ذلك لأنه كان أقطع للمهاجرين أرض بني النضير.

قوله: (مسوون بعدي أثرة) فتح الحزمة والمثناة على المشهور، وأشار بذلك إلى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الأنصار بالأموال والفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من أعلام نبوته ﷺ، وسباني الكلام عليه مستوفى في مناتب الأنصار إن شاء الله تعالى.

١٥ - باب كتابه القطائع

٢٣٧٧ - وقال الليث، عن يحيى بن سعيد، عن أنس ﷺ: دعى النبي ﷺ الأنصار لقطع لهم بالبحرين، فقالوا: يا رسول الله، إن فعلت، فأكتب لأخوتنا من قريش بغيرها، فلم يكن ذلك عند النبي ﷺ فقال: «إنكم ستعرون بغيري أثرة، فأصبروا حتى تلقوني». [راجع: ٢٣٧٦].

قوله: (باب كتابه القطائع) أي تكون توتمة بيد الملقط دفماً للتزاع عنه.

قوله: (وقال الليث) لم أره موصولاً من طريقه. قال الأسعيلي وغيره: أورده عن الليث غير موصول، زاد أبو نعيم: وكأنه أخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه. واعترض على المصنف بأن رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها، وأجيب بأنها مذكورة في الشق الثاني، ويأنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما يرد في بعض الطرق، وقد تقدم أنه عنده في الجزية من رواية زهير، وهو عند أحد من أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم. وفي الحديث فضيلة ظاهرة للأنصار لتوقعهم عن الاستئثار بشيء من الدنيا دون المهاجرين، وقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا «يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة» [الحشر: ٩] فحصلوا في الفضل على ثلاث مراتب: إشارتهم على أنفسهم، ومواساتهم لغيرهم، والاستئثار عليهم. وسباني الكلام على ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية إن شاء الله تعالى.

١٦ - باب حلب الإبل على الماء

٢٣٧٨ - حدثنا إبرايم بن المنصور: حدثنا محمد بن فليح قال: حدثني أبي، عن جلال بن علي، عن عبد الرحمن بن أبي عزة، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من حق الإبل أن تحلب على الماء». [راجع: ٢٣٧١]. أخرجه مسلم: ٩٨٧، مطولاً بقطعة، والحلب ٢.

قوله: (باب حلب الإبل على الماء) أي عند الماء، والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر سواء قاله ابن فارس، تقول: حلبتها حلباً حلباً بفتح اللام.

قوله: (أن تحلب) يضم أوله على الياء للمجهول، وهو بالحاء المهملة في جميع الروايات، وأشار الداودي إلى أنه روي بالجيم وقال: أراد أنها تساق إلى موضع سقيها، وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال أن تحلب إلى الماء لا على الماء، وإنما المراد حلبها هناك لنفع من يجر من المساكين، ولأن ذلك ينفع الإبل أيضاً وهو نحو النهي عن الجلباد بالليل، أراد أن نجد نهراً لتحضر المساكين.

قوله: (على الماء) زاد أبو نعيم في «المستخرج» والبرقاني في «المصاحفة» من طريق المعاني بن سليمان عن فليح «يوم ورودها» وساق البرقاني بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث آخر في نسق، وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأخرج عن أبي

قَدِمَ الْمَدِينَةَ، عَلَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَحْرِ، فَخَطَانِي ثَمَنُهُ. [راجع: ٤٤٣]. أخرجه مسلم: ٧١٥، مختصراً بقطعة ليست في هذه الطريق وهو مطوّل في كتاب الرضاع: ٥٥٤. وفي المسألة: ١٠٩.

٢٣٨٦ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: «كَذَّابُ كَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِيِّ السَّلَمِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَةً يَوْعًا مِنْ حَبِيلٍ. [راجع: ٢٠٨٦]. أخرجه مسلم: ١٦٠٣.

قوله: (باب من اشترى بالدين وليس عده غنم أو ليس بمضطره) أي فهو جائز، وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً: «لا اشتري ما ليس عندي ثمنه» وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سماك واختلف في وصله وإرساله. ثم أورد فيه حديث جابر بن شراه النبي ﷺ منه جله في السفر وقضائه ثمنه في المدينة، وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة. وحديث عائشة في شرائه ﷺ من اليهودي الطعام إلى أجل، وهو مطابق للركن الأول. قال ابن المنير: وجه الدلالة منه أنه لو حضره الثمن ما أخره، وكذا ثمن الطعام لو حضره لم يربط في ذمته ديناً، لما عرف من عادات الشريعة من المبادرة إلى إخراج ما يلزمه إخراجاً، قلت: وحديث جابر يأتي الكلام عليه في الشروط، وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في الرهن.

وقوله في أول حديث جابر: (حدثنا محمد بن يوسف) هو اليكندي كذا ثبت لأبي ذر، وأهمل عند الأكثر وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن سلام وحكى ذلك عن رواية ابن السكن، ثم وجدته في رواية أبي علي بن شيبة عن القرييري كذلك. وجزمه شيخه هو ابن عبد الحميد، ومغيرة هو ابن مفسم.

٢ - باب من اخذ اموال الناس يريد اداؤها أو إنلافها

٢٣٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثَمِيُّ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ غَنَمَهُ، وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِنْلافَهَا أَتَلَفَهُ اللَّهُ». [انظر في الزكاة: باب: ١٨]

قوله: (باب من اخذ اموال الناس يريد اداها أو إنلافها) حذف الجواب اغتناء بما وقع في الحديث. قال ابن المنير هذه الترجمة تشر بأن التي قبلها مقيدة بالعلم بالقدرة على الوفاء قال: لأنه إذا علم من نفسه المعجز فقد اخذ لا يريد الوفاء إلا بطريق التمني والتمني خلاف الإرادة. قلت: وفي نظر لا أثر إذا نوى الوفاء عما سبقت عليه عليه فقد نطق بالحديث بأن الله يؤدي عنه إما بأن يفتح عليه في الدنيا وإما بأن يتكفل عنه في الآخرة، فلم يتعين التقييد بالقدرة في الحديث، ولو سلم ما قال فهناك مرتبة ثالثة وهو أن لا يعلم هل يقدر أو يعجز.

قوله: (عن ثور بن زيد) يفتح الزاي وهو الديلي، وللإسماعيلي من طريق ابن وهب عن سليمان جدي ثور.

قوله: (عن أبي الغيث) بالمعجمة والمثلثة، زاد ابن ماجه «مولى ابن مطيع». قلت: واسمه سالم، والإسماع كلة مذبذب.

قوله: (أدى الله عنه) في رواية الكشيبي: «أدام الله عنه» ولا ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة «ما من مسلم يدين ديناً يعلم الله أنه يريد اداها إلا أدام الله عنه في الدنيا» وظاهره يجمل المسألة المشهورة فيمن مات قبل الوفاء بشر قصير منه كان يمسر مثلاً أو يفيجاء الموت وله مال يخبره وكانت نيته وفاء دينه ولم يرف عنه في الدنيا. ويمكن حل حديث ميمونة على القالب، والظاهر أنه لا تبعة عليه والحالة هذه في الآخرة بحيث يؤخذ من حسناته لصاحب الدين، بل يتكفل الله عنه لصاحب الدين كما دل عليه حديث الباب وإن خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم.

قوله: (أتلفه الله) ظاهره أن الإنلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه أو في نفسه. وهو علم من أعلام النبوة لما نراه بالمشاهدة عن يتعاطى شيئاً من الأمرين، وقيل: المراد بالإنلاف عذاب الآخرة، قال ابن بطال: فيه الخفض على ترك استكمال اموال الناس

والترغيب في حسن التآدية إليهم عند المداينة وأن الجزء قد يكون من جنس العمل. وقال الداودي: فيه أن من عليه دين لا يعتق ولا يتصدق وإن فعل رد اده وفي اخذ هذا من هذا بعد كثير. وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك وأن مدار الأعمال عليها. وفيه الترغيب في الدين لمن ينوي الوفاء، وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيما رواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه أنه كان يستن، فسل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله مع الدائن حتى يقضي دينه» إسناده حسن، لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم أيضاً من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ: «ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عون، قالت: فأنا أتمسك ذلك العون وساق له شاعداً من وجه آخر عن القاسم بن عائشة وفيه أن من اشترى شيئاً بدين وتصرف فيه واطهر أنه قادر على الوفاء ثم تبين الأمر بخلافه أن البيع لا يبرء بل ينظر به حلول الأجل لاقتصاره ﷺ على الدعاء عليه ولم يلزمه برد البيع قاله ابن المنير.

٣ - باب أداء الديون

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ إِنَّ اللَّهَ يِعْلِمُ بِمَا تَعْمَلُونَ. [النساء: ٥٨].

٢٣٨٨ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أَهْصَرَ - يَخِي أَخْداً - قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْهُ تَخَوَّلَ لِي ذَهَبًا، يَمُكُّ عَيْنِي مِنْهُ وَيَسَارُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا يَسَارُ أَرْصِدَهُ لِنَتْنٍ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْأَكْفَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا - وَأَشَارَ أَبُو شَيْهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ - وَلَقِيلَ مَا هُمْ». وَقَالَ: «مَكَانَكَ». وَتَقَدَّمَ غَيْرُ بَعِيدٍ فَسَوِّفْتُ صَوْنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتِيَهُ، ثُمَّ كَذَّبْتُ قَوْلَهُ: «مَكَانَكَ حَسَىٰ آتِيكَ». فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الَّذِي سَوِّفْتُ، أَوْ قَالَ: الصَّوْنُ الَّذِي سَوِّفْتُ؟ قَالَ: «وَهَلْ سَوِّفْتُ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَأْتِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أَتِيكَ لَا يَشْرِيكَ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ فَضَلَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «نَعَمْ». [راجع: ١٢٣٧]. أخرجه مسلم: ٩٤، مختصراً وأخرجه بطوله في كتاب الزكاة: ٣٢.

٢٣٨٩ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ بِنِ سَجِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ: قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُثْمَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لِي ذِيْلٌ أَخَذْتُ ذَهَبًا، مَا يَسْرِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِجْدِي مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا حُيِّتُ أَرْصِدُهُ لِنَتْنٍ».

رَوَاهُ صَالِحٌ وَغَفِيلٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. [انظر: ٩٤٥، ٧٢٢٨]. أخرجه مسلم: ٩٩١.

قوله: (باب أداء الدين) في رواية أبي ذر «الدين» بالجمع (وقول الله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ الآية) كذا لأبي ذر، وساق الأصيلي وغيره الآية. قال ابن المنير: أدخل الدين في الأمانة لثبوت الأمر بأدائه، إذ المراد بالأمانة في الآية هو المراد بها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأحزاب: ٧٢] وفُسر هناك بالأوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق اده ويتصل أن تكون الأمانة على ظاهرها، وإذا أمر الله بأدائها ومدح فاعله وهي لا تتعلق بالذمة فقال ما في الذمة أولى. وأكثر المفسرين على أن الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حبيب الكعبة، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم نزلت في الولاء، وعن ابن عباس هي عامة في جميع الأمانات. وروى ابن أبي شيبة من طريق طلق بن معاوية قال: «كان لي دين على رجل فخاصمته لي شريح فقال له: إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وأمر بحبس» ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر «كنت مع النبي ﷺ فلما أبصر أحداً قال: ما أحب أن يموت لي ذنباً يمكك عندي منه دينار فوق ثلاث، إلا ديناراً أرسده لدين» الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب

جفاء المخاطبة. ووقع في ترجمة بكر بن سهل في «معجم الطبراني الأوسط» عن الرعايا بن سارية ما يفهم أنه هو، لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي أنه غيره وأن القصة وقعت لأعرابي، ووقع للرعايا نحوها.

قوله: (فهم به أصحابه) أي أراد أصحاب النبي ﷺ أن يؤذوه بالقتل أو الفعل، لكن لم يفعلوا أبداً مع النبي ﷺ.

قوله: (لأن لصاحب الحق مقالاً) أي صولة الطلب وقوة الحججة، لكن مع مراعاة الأدب المشروع.

قوله: (واشوروا له بغيراً) في رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بغيره.

قوله: (فالأول لا يجده) في رواية سفيان الأثمة «قال أعطوه، فطلبوا سنة فلم يجدوا إلا غرقها»، وفي رواية عبد الرزاق «فالتمسوا له فلم يجدوا إلا فوق سن بغيره» والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولى النبي ﷺ كما أخرجه مسلم من حديثه قال: «استلف رسول الله ﷺ من رجل بكراً، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة» ولابن خزيمة «استلف من رجل بكراً فقال: إذا جاءت إبل الصدقة فقيتلك، فلما جاءت إبل الصدقة أمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكراً، فرجع إليه أبو رافع فقال: لا أجد فيها إلا خياراً راعياً، فقال: أعطه إياه» ويجمع بينه وبين الرواية التي في الباب حيث قال فيها: «استلوا له» بأنه أمر بالشراء أو أنه لم تقدمت إبل الصدقة فأعطاه منها، أو أنه أمر بالشراء من إبل الصدقة عن استئجار منها شيئاً، ويؤيده رواية ابن خزيمة للمذكرة: «إذا جاءت الصدقة فقيتلك» أمم والبرك بفتح الواحدة وسكون الكاف الصغير من الإبل، والخيار المجيد يطلق على الواحد والجمع، والراعي بتخفيف الواحدة من ألقى راعيته.

قوله: (لأن خيركم أحسنكم قضاء) في رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الأثمة في الحية: «فإن من خيركم أو خيركم» كذا على الشك، وفي رواية ابن المبارك «أفضلكم أحسنكم قضاء» وفي رواية سفيان الأثمة «خيركم» فيحتمل أن يريد المقرد بمعنى المختار أو الجمع والمراد أنه خيرهم في المعاملة أو تكون «من» مقدره ويدل عليها الرواية للمذكرة.

وقوله: (أحسنكم) لما أخيف أفضل والمقصود به الزيادة جاز في الأفراد، وقد وقع في رواية سفيان بعد باب «من خيركم»

وفي الحديث جزؤ المطالبة بالدين إذا حل أجله. وفيه حسن خلق النبي ﷺ وعظم حلمه وتواضعه وإنصافه، وأن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب الحق، وأن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التنزيه بما يقتضيه الحال إلا أن يعفو صاحب الحق. وفيه ما ترجم له وهو استقراض الإبل، ويتلخص بها جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم، ومنع من ذلك الثوري والحنفية واحتجوا بحديث النبي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وهو حديث قد روي عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال إسناده قاطن، إلا أن الحفاظ رجسوا إرساله.

وأخرجه الترمذي من حديث الحسن بن مسرة، وفيه سماع الحسن بن مسرة باختلاف. وفي الجملة هو حديث صالح للحجة. وادعى الطحاوي أنه ناسخ لحديث الباب، ومتعب بأن النسخ لا يثبت بالأحتمال، والجمع بين الحديثين ممكن، فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة يحمل النهي على ما إذا كان نسيئة من الجائنين، ويتعين المصير إلى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما باتفاق، وإذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه. واحتل من منع بأن الحيوان يختلف اختلافاً متيناً حتى لا يوقف على حقيقة المثلية فيه، وأجيب بأنه لا مانع من الإحاطة به بالوصف بما يدفع التناهي، وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على الرقيق للوصف في اللغة، وفيه جواز وفاة ما هو أفضل من الشئ المقترض إذا لم تقع شرطية ذلك في العقد فيجزم حينئذ اتفاقاً وبه قال الجمهور، وعن المالكية تفصيل في الزيادة إن كانت بالعدد منعت، وإن كانت بالوصف جازت. وفيه أن الاقتراض في البر والطاعة وكذا الأمور المباحة لا يمانع، وأن للإمام أن يقتصر على بيت المال لحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال الصدقات، واستدل به الشافعي على جواز تمجيد الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر في توجيهه إلا أن يكون المراد ما قيل في سبب اقتراضه ﷺ وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أوفى صاحبه منها، ولا يكره عليه أنه أوفاه أزيد من حقه من مال الصدقة لاحتمال أن يكون المقترض منه كان أيضاً من أهل الصدقة إما من جهة الفقر أو التالف أو غير ذلك بجهتين جهة الرقاة في الأصل وجهة الاستحقاق في الزائد، وقيل: كان اقترضه في ذمت فلما حل الأجل ولم يجد الوفاء صار غارماً فجاز له الوفاء من الصدقة، وقيل: كان اقتراضه لنفسه

الرقاق. وغرضه هنا هذا القدر المذكور. قال ابن بطال: فيه إشارة إلى عدم الاستقراض في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذاً من اقتصاره على ذكر الدين الواحد ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لأحدهما ديناراً واحداً أمم ولا يخفى ما فيه. وفيه الاحتمال بأمر وفاة الدين، وما كان عليه ﷺ من الزمادة في الدنيا.

قوله: (ما أحب أنه تحول لي ذهباً) كذا لامي ذو «تحول» بفتح المشقة، وغيره بضم التحتية قال ابن مالك: فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة، وعاب بعضهم استعماله على الحري. قال: وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جارياً مجرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً، وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحول فإنه زيادة المثناة تجده له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول الفعلين فاعلاً وثانيهما خبراً منصوباً.

قوله: (أرصدته) ثبت في روايتنا بضم أوله من الرعايا وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الحزنة من رصد، والأول أوجه تقول: أرصدته أي حيّاه وأصدته ورصدته أي رقيته،

وقوله: (الأكفرون) أي مالا والألقون) أي ثوباً إلا ما ذكر،

وقوله: (وقليل ما هم) ما زالتة أو صفة، وقوله: «مكناك» بالنصب محذوف العامل أي ألزم مكناك، وقوله: «قلت يا رسول الله الذي سمعت» خبره محذوف تقديره ما هو،

وقوله: (ومن فعل كذا وكذا) فسر في الرواية الأثمة في الرقاق «وإن زنى وإن سرق» ووقع في رواية المستملي هنا «وإن» بدل ومن.

قوله: عقب حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي ثور: (رواه صالح وعقيل عن الزهري) يعني عن عبيد الله عن أبي هريرة، وطريقهما موصول في الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلي.

قوله: (لو كان في مثل أحد ذهباً) قال ابن مالك: فيه وقوع التمييز بعد مثل وهو قليل، ونظيره قوله تعالى: ﴿ولو جنتا بمثل مدحاً﴾ [الكهف: ١٠٩].

قوله: (ما يسرني أن لا يمر) قال ابن مالك: فيه وقوع جواب لو مضارعاً منصباً بما، والأصل أن يكون ماضياً مثنياً، وكأنه أوقع المضارع موقع الماضي، أو يكون الأصل ما كان يسرني فحذف كان وهو جواب لو، وفيه ضمير هو الاسم ويسرني الخبر، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير وهذا أولى أنه وقع في حديث أبي ذو «ما يسرني أن يمكث عندي» وفي حديث أبي هريرة: «يسرني أن لا يمكث» ومفهوم كل منهما مطبق لمنطوق الآخر، ووقع للأصيلي وكرمة في رواية أبي هريرة «ما يسرني أن لا يمكث» وعلى هذا فلا زائدة، والله أعلم.

٤- باب استقراض الإبل

٢٣٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الزُّلَيْدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سَلْمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلْمَةَ يَمْنَى: يَحْدُثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ اصْحَابَهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَغْلَظُوهُ لِإِيَّاهُ». وَقَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «اشْتَرَوْهُ، فَأَغْلَظُوهُ لِإِيَّاهُ، فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». [رواجع: ٢٣٥٠. أخرجه مسلم: ١٦٠١].

قوله: (باب استقراض الإبل) أي جواز له ليرة المقترض نظيره أو خيراً منه.

قوله: (أن رجلاً قاضى رسول الله ﷺ) في رواية ابن المبارك عن شعبة الأثمة في الحية: «أن النبي ﷺ أخذ سنأ فجاء صاحبه يقاضاه» أي طلب منه قضاء الدين، وفي أول حديث سفيان عن سلمة كما سيأتي بعد بابين «كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل فجاءه يقاضاه» ولاحد من عبد الرزاق عن سفيان «جاء أعرابي يقاضى النبي ﷺ بغيراً»، وله عن يزيد بن هارون عن سفيان «استقرض النبي ﷺ من رجل بغيراً» وللترمذي من طريق علي بن صالح عن سلمة «استقرض النبي ﷺ مناً».

قوله: (فاغْلَظْ له) يمتثل أن يكون الإغلاظ بالتشديد في المطالبة من غير قدر زائد، ويمثل أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافراً فقد قيل إنه كان يهودياً، والأول أظهر لما تقدم من رواية عبد الرزاق أنه كان أعرابياً، وكذا جرى على عاداته من

جابر: «أثبت النبي ﷺ» وفيه: «وكان لي عليه دين قضائي وزادني» وقد تقدم في مواضع، وفي بعضها بيان قدر الزيادة وأنها قيراط وهو في الوكالة، ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط.

٨- باب إِذَا قَضَى دُون حَقِّهِ أَوْ حَلَّه فَهُوَ جَائِزٌ

٢٣٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عِدْنَاهُ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قِيلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَدَّ الْفَرَسَاءُ فِي حَقِّهِمْ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا تَمَرًا خَالِطِي وَيَحْلُلُوا أَبِي لَأَبِي، فَلَمْ يُعْطِهِمْ أُنْسِي ﷺ خَالِطِي، وَقَالَ: «سَتَلُونَا عَلَيْهِ»، فَقَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا لِي تَمَرًا بِالتَّرْتَةِ، فَجَدَدْتُهَا فَمَضَيْتُهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ تَمَرِهَا. [راجع: ٢١٢٧].

قوله: (باب إذا قضى دون حقه أو حلله فهو جائز) قال ابن بطال: هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها، والصواب «وحلله» بإسقاط الألف. قلت: رأيته في رواية أبي علي بن شيبة عن الفريري بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الإسماعيلي، لكن بقية الروايات بلفظ «أو» قال ابن بطال: لأنه يجوز أن يقضى دون الحق بغير عاقلة، ولو حلله من جميع الدين جاز عند جميع العلماء، وكذلك إذا حلله من بعضه. وأورد وجهه ابن المثير بأن المراد إذا قضى دون حقه برضا صاحب الدين، أو حلله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز. ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه، وفيه: «فسألهم أن يقبلوا تمر حاطلي ويحللوا أبي»، وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة. فسأني في الباب الذي يليه أن النبي ﷺ سأل غريمه في ذلك، وسيأتي من هذه الطريق أم مما هنا في كتاب المبة، ويأتي الكلام عليه مستوفى في «علامات النبوة» إن شاء الله تعالى. وقوله في هذه الرواية (عن ابن كعب بن مالك) ذكر أبو مسعود وخلف في الأطراف، وتبعهما الحميدي أنه عبد الرحمن، وذكر لازي أنه عبد الله، واستدل بأن ابن عجب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله. قلت: والرواية بذلك عند الإسماعيلي إلا أنه قال فيه: «إن جابراً قتل أبوه» وصورته مرسل، فإنه لم يقل إن جابراً أخيره ولا حديثه، ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن، نعم روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة شهادة أحد كما مضى في الجنازات، وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به، والله أعلم.

٩- باب إِذَا قَاصَّ أَوْ جَاذَلَهُ فِي الدِّينِ تَمَرًا يَتَمَرُ أَوْ غَيْرَهُ

٢٣٩٦ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّبِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ تَوَفَّى وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَاسْتَظَرَّهُ جَابِرٌ فَأَبَى أَنْ يُظَيَّرَهُ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُشْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ يَأْخُذُ تَمَرًا نَخْلِيه بِالَّذِي لَهُ فَأَبَى، فَدَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّخْلَ فَمَضَى فِيهَا، ثُمَّ قَالَ لِجَابِرٍ: «وَجِدْ لَكَ قَافُوقَ الَّذِي لَهُ»، فَجَدَّهُ بِقَدَمَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرَادَهُ ثَلَاثِينَ وَسَقًا، وَكُفِّلَتْ لَهُ سِتَّةٌ عَشَرَ وَسَقًا، فَجَاءَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُخْبِرُهُ بِالَّذِي كَانَ، فَوَجَدَهُ يَمْشِي الْمَضْرُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُ بِالْقَضَى، فَقَالَ: «أَخْبِرْ ذَلِكَ ابْنَ الْعَطَابِ»، فَدَعَسَ جَابِرٌ إِلَى عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «لَقَدْ عَلِمْتُ حِينَ مَشَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَيْبَارَكَ اللَّهُ فِيهَا». [راجع: ٢١٢٧].

قوله: (باب إذا قاص أو جازفه في الدين) أي عند الأداء فهو جائز (تمراً) بغير أو غيره. قال المذهب: لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر في غريمه تمرًا مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرر، وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم الآخر ذلك ورضي. اهـ. وكذا أراد بذلك الاعتراض على ترجمة البخاري ومراء البخاري ما أثبت المعتز لا ما نفاه، وغرضه بيان أنه ينتظر في القضاء من المعاوضة

فلما حل الأجل اشترى من إبل الصدقة بغيره عن استحقه أو اقترضه من آخر أو من مال الصدقة ليوفيه بعد ذلك، والاحتمال الأول أقوى، ويؤيده سياق حديث أبي رافع، والله أعلم.

(تنبيه): هذا الحديث من غرائب الصحيح، قال الزبارة لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ومداره على سلمة بن كهيل، وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن بمنى وذلك لما حجج، والله أعلم.

٥- باب حُسْنِ الْقَاضِي

٢٣٩١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رُبَيْعٍ، عَنْ خُذْلَفَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَاتَ رَجُلٌ، قِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، فَاتَّبَعُوهُ عَنِ الْمُوسِرِ، وَأَخْضَفَ عَنِ الْمُفْسِرِ، فَغَيَّرَ لَهُ».

قَالَ أَبُو مُسْوَدٍ: سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٠٧٧. أخرجه مسلم: ١٥٦٠].
قوله: (باب حسن القاضي) أي استحباب حسن المطالبة، أورد فيه حديث خذيفة في قصة الرجل الذي كان يتجوز عن المورس ويخفف عن المورس، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب من أنظر ممرًا» من كتاب البيوع. وقوله في هذه الرواية: «فقال له فقال» فيه حذف تقديره: فقبل له ما كنت تصنع؟ ووقع هنا في رواية المستملي: «فقبل له ما كنت تقول؟» وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن إبراهيم، وعبد الملك هو ابن عمير.

٦- باب هَلْ يُعْطَى أَكْبَرُ مِنْ سِتِّهِ

٢٣٩٢ - حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَضَاةٍ بَعِيرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْطُوه». فَقَالُوا: مَا نَجِدُ إِلَّا مِثْلَ الْفَضْلِ مِنْ سِتِّهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَوْفَيْتِي أَوْفَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْطُوه، فَإِنْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». [راجع: ٢٣٠٥. أخرجه مسلم: ١٦٠١. بحره].

قوله: (باب هل يعطى أكبر من سته) هو بضم أول يعطى على البناء للمجهول، وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل بباب، وقد تقدم شرحه مستوفى فيه. ويحيى المذكور فيه هو القطان، وسفيان شيخه هو الثوري، وسيأتي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخ له آخر وهو شعبه.

٧- باب حُسْنِ الْقَضَاءِ

٢٣٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِثْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَجَاءَهُ بِقَضَاةٍ، فَقَالَ ﷺ: «أَخْطُوه». فَطَلَبُوا مِنْهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا مِثْرًا فَوْقَهَا، فَقَالَ: «أَخْطُوه». فَقَالَ: أَوْفَيْتِي أَوْفَى اللَّهِ بِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً». [راجع: ٢٣٠٥. أخرجه مسلم: ١٦٠١].

٢٣٩٤ - حَدَّثَنَا خَلَادٌ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَادَ قَالَ: ضَحَى، فَقَالَ: «مِثْلَ رَكْعَتَيْنِ». وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي. [راجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥، وجاء مطولاً في الرضاع: ٥٥٤ والمساواة: ١٠٩٠].

قوله: (باب حسن القضاء) أي استحباب حسن أداء الدين، وأورد فيه الحديث المذكور، وهو ظاهر فيما ترجم له.

قوله: (من) أي جل له من معين، وقوله في هذه الرواية «أوفيتي أوفى الله بك» وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذي قبله «أوفيتي أوفاك الله» ثم أورد فيه حديث

وقوله: (كَلَّمَ) بالفتح والتشديد أي عيلاً،

وقوله: (ضَاعَ) بفتح الميم أي عيلاً أيضاً، قال الخطابي: جعل اسماً لكل ما هو يصد أن يصح من ولد أو خدم، وأكثر الخطابي كسر الضاد، وجوزوه غيره على أنه جمع ضائع كجياح وجائع.

١٢ - باب مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ

٢٤٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْكَ، أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ». [رواجع: ٢٢٨٧، أخرجه مسلم: ١٥٦٤، بإسناد].

قوله: (باب مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ) ترجم بلفظ الحديث، وهو طرف من حديث مضى تاماً في الحواشي مع الكلام عليه. وعبد الأعلى الذي في الإسناد هو ابن عبد الأعلى البصري.

١٣ - باب لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالٌ

وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَمْ يَأْجِدْ يُجِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعِزَّتُهُ»

قَالَ سَفْيَانٌ: عِرْضُهُ: يَقُولُ: مَعْلَقَتِي، وَعُقُوبَتُهُ: الْحَسَنُ.

٢٤٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ يُقَاضَاهُ فَأَعْلَفَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ اصْتِغَالَهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً». [رواجع: ٢٣٠٥، أخرجه مسلم: ١٦٠١، مطرولاً].

قوله: (باب لصاحب الحق مقال) ذكر فيه حديث أبي هريرة المتقدم قريباً وهو نص في ذلك، وذكر الحديث للمعلق لما فيه من تفسير للمقال، وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً.

قوله: (وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَمْ يَأْجِدْ يُجِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعِزَّتُهُ» اللى بالفتح المثل، لوى يلوي، والواجد بالميم الغني، من الوجد بالضم بمعنى القدرة. ويجل بضم أوله أي يميز وصفه بكونه ظالماً. والحديث للمذكور وصله أحمد وإسحاق في مستندهما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس التميمي عن أبيه بلفظه وإسناده حسن، وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد.

قوله: (قَالَ سَفْيَانٌ: عِرْضُهُ يَقُولُ مَعْلَقَتِي وَعُقُوبَتُهُ الْحَسَنُ) وصله البيهقي من طريق القريباني وهو من شيخ البخاري عن سفیان بلفظ: «عرضه أن يقول معْلَقَتِي حَقِي وَعُقُوبَتِي أَنْ يَسْجَنَ» وقال إسحاق: فسر سفیان عرضه أذاه بلسانه، وقال أحمد: لما رواه وكيع بسنده قال وكيع: «عرضه شكايته» وقال كل منهما: عقوبته حسبه. واستدل به على مشروعية حبس المدعى إذا كان قادراً على الوفاء تأدياً له وتشديداً عليه كما سيأتي نقل الخلاف فيه، ويقول: «الواجد:» على أن المعسر لا يجبس.

(تنبيه): وقع في الرافعي في المتن الرفوع: «في الواجد ظلم وعقوبته حسبه» وهو تغيير، وتفسير العقوبة بالحبس إما هو من بعض الرواة كما ترى.

١٤ - باب إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ فِي الْبَيْعِ

وَالْقَرْضِ وَالْوَدِيعَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا الْفَلَسُ وَتَمَّيَّنَ لَمْ يَخْرُجْ عَقْدُهُ وَلَا يَمْلِكُهُ حِرَاقُهُ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَقَضَى غُفْمَانٌ مِمَّنْ اقْتَضَى مِنْ حَقِّ قَبْلِ أَنْ يُفْلِسَ فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ عَرَفَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

٢٤٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْغَزِيرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا

مَا لَا يَنْتَظِرُ ابْتِدَاءَ لَأَنْ يَبِيعَ الرُّطْبَ بِالْتَمَرِ لَا يَمُوزُ فِي غَيْرِ الْعَرَابِ، وَيَمُوزُ فِي الْمَاوِضَةِ حَتَّى الْوَفَاءِ، وَذَلِكَ بَيْنَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ، فَإِنَّهُ ﷺ سَأَلَ الْغَزِيمَ أَنْ يَأْخُذَ قَرِ الْحَاطِطِ وَهُوَ يَجْهَلُ الْقَدْرَ فِي الْأَوْسَاقِ الَّتِي هِيَ لَهُ وَهِيَ مَعْلُومَةٌ، وَكَانَ قَرِ الْحَاطِطِ دُونَ الَّذِي لَهُ كَمَا وَقَعَ الصَّرِيحُ بِذَلِكَ فِي كِتَابِ الصَّلَحِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ وَفِيهِ: «فَالْيَوْمَ وَلَمْ يَرَوْا أَنْ فِيهِ وَفَاءٌ» وَقَدْ أَخَذَ النَّمِيَّاطِيُّ كَلَامَ الْمُهَلَّبِ فَاعْتَرَضَ بِهِ فَقَالَ: هَذَا لَا يَصَحُّ. ثُمَّ احْتَلَّ بِنَحْوِ مَا ذَكَرَهُ الْمُهَلَّبُ، وَتَعَقِبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِنَحْوِ مَا أُجِيبَ بِهِ فَقَالَ: يَبِيعُ الْمَعْلُومَ بِالْمَجْهُولِ مَزَابَةً فَإِنْ كَانَ تَمَرًا نَحْوَهُ فَمَزَابَةٌ وَرَبَا، لَكِنْ اخْتَصَرَ ذَلِكَ فِي الْوَفَاءِ لِأَنَّ التَّافُوتَ مُتَحَقِّقٌ فِي الْعَرَفِ فَيَخْرُجُ حَسَنٌ كَوْنُهُ مَزَابَةً، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ فَوَائِدِهِ فِي «عِلَامَاتِ النِّيَّةِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وقوله في هذا الإسناد: (حَدَّثَنَا أَنَسُ) هو ابن عياض أبو صمرة، وهشام هو ابن عروة، وهوب هو ابن كيسان والإسناد كله منبويون.

١٥ - باب مَنْ اسْتَعَاذَ مِنَ الدَّيْنِ

٢٣٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا حَنْبَلٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَقِيْبٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ غُرْوَةَ: أَنَّ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنِّي أَخُوذُ بِكَ مِنَ الْمَنَاقِمِ وَالْمَغْرَمِ». فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِذُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَغْرَمِ؟ قَالَ: «إِنَّ الزُّجْلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَلَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ». [رواجع: ٨٣٢، أخرجه مسلم: ٥٨٧، بقطعة ليست في هذه الطبعين. وأخرجه أيضاً: ٥٨٩، أخرجه].

قوله: (باب من استعاض من الدين. حدثنا أبو اليمان) تقدم بهذا الإسناد والمتن في أواخر صفة الصلاة، وسيأتي هناك أمم وتقدم شرحه ثم والسياق الذي هنا كأنه للإسناد الثاني، ويؤيده أن رواية أبي اليمان المقروءة هناك صرح فيها بالإخبار من عروة للزهري وذكر ههنا بالنعنة. وإسماعيل المذكور هنا هو ابن أبي أوس، وأخوه هو عبد الحميد أبو بكر وهو بكنيته أشهر، وسليمان هو ابن بلال، والإسناد كله منبويون. قال للمهلب: يستفاد من هذا الحديث سدى الزلل؛ لأنه استعاض من الدين، لأنه في الغالب ذريعة إلى الكذب في الحديث والخلف في الوعد مع ما لأصحاب الدين عليه من لفظ الله. ويحتمل أن يراد بالاستعاضة من الدين الاستعاضة من الاحتياج إليه حتى لا يقع في هذه الغوائل، أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا تبقى تبعته، ولعل ذلك هو السر في إطلاق الترجمة. ثم رأيت في حاشية ابن المنير: لا تتناقض بين الاستعاضة من الدين وجوز الاستعاضة، لأن الذي استعاض منه غوائل الدين، فمن أدان وسلم منها فقد أعاده الله وفصل جازئاً.

١٦ - باب الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ تَرَكَ دِينًا

٢٣٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ قَابَتِ، عَنْ أَبِي خَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا لِلْوَرَقِيِّ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَأْتِنَا». [رواجع: ٢٢٩٨، أخرجه مسلم: ١٦١٩].

٢٣٩٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، الْفَرُّؤُا إِنْ حِشِمْتُ: «النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». [الأحزاب: ٦]. فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرْتَدِّهِ عَصِيَّتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ حَتَابًا فَلْيَأْتِنَا، فَأَنَا مَوْلَاهُ».

[رواجع: ٢٢٩٨، أخرجه مسلم: ١٦١٩، بدون الآية].

قوله: (باب الصلاة على من ترك ديناً) قال ابن المنير: أراد بهذه الترجمة أن الدين لا يخل بالدين، وأن الاستعاضة منه ليست لذاته بل لما يخشى من غوائله، وأورد الحديث الذي فيه «من ترك ديناً فليأتني» وأشار به إلى بقية وهو أنه كان لا يصلي على من عليه دين، فلما تحت الفتح صار يصلي عليه، وقد مضى بشمائه في الكفالة. وسيأتي بقية شرحه في تفسير الأحزاب وفي الرافض إن شاء الله تعالى.

قوله: (فهو أحق به من غيره) أي كانتا من كان وارثاً وغريباً وهذا قال جمهور العلماء، وخالف الحنفية تناولوه، لكونه خير واحد خالف الأصول، لأن السلمة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن ضمانته واستحقاق البائع أخذاً منه نقض الملك، وحلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لقطه، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا جعل أحق بها لم يقتضيه صيغة أفضل من الاشتراك، وأيضاً فما ذكره يتنقض بالشفعة، وأيضاً فقد ورد التصديق في حديث الباب على أنه في صورة المبيع، وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعهم وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد بلفظ: «إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عن أبي هريرة بلفظ: «إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلمته» والباقي مثله، ولمسلم في رواية أبي ابن حنبل المشار إليها قبل «إذا وجد عند المتاع أنه صاحبه الذي باعه» وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق «من باع سلعة من رجل لم ينفقه ثم أفلس الرجل فوجدها بيتهما فليأخذها من بين الغرماء» وفي مرسل مالك المشار إليه «أما رجل باع متاعاً وكذا هو عند من قمتما أنه وصله، فظهر أن الحديث وارد في صورة البيع، ويتحقق به القرض وسائر ما ذكر من باب الأولى.

(تقريبه): وقع في الرافعي سياق الحديث بلفظ الثوري الذي قدمته، قال السبكي في «شرح المنهاج» هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود، فإن اللفظ المشهور أي الذي في البخاري عام أو محتمل، بخلاف لفظ البيع فإنه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم، قال: وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى. واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وإنما فيه ما قدمت والله المستعان. وحمله بعض الحنفية أيضاً على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقضى السلمة، وتعقب بقوله في حديث الباب: «عند رجل» ولاين حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد «ثم أفلس وهي عنده» وللبيهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى «إذا أفلس الرجل وعنده متاع فلو كان لم يقبضه ما نص في الخبر على أنه عنده، واحتارهم بكونه خبر واحد فيه نظر، فإنه مشهور من غير هذا الوجه، أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وإسناده صحيح، وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث سمرة وإسناده حسن، وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى، وينون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غريباً، قال ابن المنذر: لا نعرف لعثمان في هذا مخالفاً من الصحابة. وتعقب بما روى ابن أبي شيبة عن علي أنه أسوة الغرماء، وأجيب بأنه اختلف على علي في ذلك بخلاف عثمان، وقال القرطبي في «المفهم»: تستفي بعض الحنفية في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس، وقال النووي: تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى. واختلف القائلون في صورة وهي ما إذا مات ووجدت السلمة فقال الشافعي: الحكم كذلك وصاحب السلمة أحق بها من غيره، وقال مالك وأحمد: هو أسوة الغرماء، واحتجاً بما في مرسل مالك «وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء» وفرقوا بين الفليس والموت بأن الميت خربت دمنه فليس للغرماء محل يرجعون إليه فاستأوا في ذلك، بخلاف الفليس.

واحتج الشافعي بما رواه من طريق عمر بن خلدة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال: «قضى رسول الله ﷺ أما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بهينه» وهو حديث حسن يمتنع مثله، أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم، وزاد بعضهم في آخره «إلا أن يترك صاحبه وفاء» ووجهه الشافعي على المرسل وقال يمتنع أن يكون آخره من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن، لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت، وكذلك الذين رويوا عن أبي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك، بل صرح ابن خلدة عن أبي هريرة بالتسوية بين الإفلاس والموت فتعين المصير إليه لأنها زيادة من ثقة. وجزم ابن العربي المالكي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي، وجع الشافعي أيضاً بين الحديثين يحمل حديث ابن خلدة على ما إذا مات مفلساً، وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن على ما إذا مات مليئاً والله أعلم. ومن فروع المسألة ما إذا أراد الغرماء أو الورثة إعطاء صاحب السلمة الثمن، فقال مالك: يلزمه القبول، وقال الشافعي وأحمد: لا يلزمه ذلك ما فيه من المنة، ولأنه ربما ظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذ. وأغرب ابن التين فحكى عن الشافعي أنه قال: لا يجوز له ذلك، وليس له إلا سلمته. ويلحق بالبيع المؤجر فبيع مكتري الدابة أو الدار إلى عين دابته وولده ونحو ذلك، وهذا هو الصحيح عن الشافعية والمالكية. وإدراج في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال، أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين، ومن لوازم ذلك الرجوع إلى المنافع، ثبت بطريق اللزوم. واستدل به على حلول الدين للموكل بالفلس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به، ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة

هريرة عليه السلام يقول: قال رسول الله ﷺ، أو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أدرك ماله بعينه عند رجل، أو إنسان، قد أفلس فهو أحق به من غيره». وأخرجه مسلم: ١٥٥٩.

قوله: (باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به) المفلس شرعاً من تزيد ديونه على موجوده، سمي مفلساً لأنه صار ذا فلس بعد أن كان ذا دراهم ومناتير إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلسوس، أو سمي بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء التافه كالفلسوس لأنهم ما كانوا يتعاملون بها إلا في الأشياء الحفيرة، أو لأنه صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً، فعلى هذا فاعلمة في أفلس السلب،

وقوله: (في البيع) إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه نصاً، وقوله: «والقرض» هو بالقياس عليه أو لدخوله في عموم الخبر وهو قول الشافعي في آخرين، والمشهور عن المالكية التفرقة بين القرض والبيع.

وقوله: (والوديعة) هو بالإجماع، وقال ابن المنذر: أدخل هذه الثلاثة إما لأن الحديث مطلق وإما لأنه وارد في البيع، والأخرون أولى لأن ملك الوديعة لا يتنقل والمحافظة على وفاء من أصحته بالقرض معروفاً مطلوب.

قوله: (وقال الحسن: إذا أفلس وتين لم يجز عقفه ولا بيعه ولا شراؤه)

أما قوله: «وتين» فإشارة إلى أنه لا ينع التصرف قبل حكم الحاكم، وأما الحق فمحلها ما إذا أحاط الدين بماله فلا ينفذ عقفه ولا بيعه ولا سائر تبرعاته، وأما البيع والشراء فالصحيح من قول العلماء أنهما لا ينفذان أيضاً إلا إذا وقع منه البيع لوفاء الدين، وقال بعضهم: يوقف وهو قول الشافعي، واختلف في إقراره فالجمهور على قبوله وكان البخاري أشار بآثر الحسن إلى معارضة قول إبراهيم النخعي: بيع المحجور وابتاعه جائز.

قوله: (وقال سعيد بن المسيب: قضى عثمان) أي ابن عفان الخ، وصله أبو عبيد في «كتاب الأموال» والبيهقي بإسناد صحيح إلى سعيد بلفظه: «أفلس سولى لأم حبيبة فاختصم فيه إلى عثمان فقضى» فذكره وقال فيه: «قبل أن يبين إفلاسه» بدل قوله: قبل أن يفلس، والباقي سواء.

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجمعي، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، وفي هذا السند أربعة من التابعين هو أوهم وكلهم ولي القضاء وكلهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة.

قوله: (قال رسول الله ﷺ، أو قال: سمعت رسول الله ﷺ) هو شك من أحد رواته وأظنه من زهير، فإني لم أر في رواية أحد من رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع، وهذا مشر بأنه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلاً.

قوله: (من أدرك ماله بعينه) استدلل به على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل، وإلا فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للغرماء، وأصرح منه رواية أبي ابن حنبل عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب عند مسلم بلفظ: «إذا وجد عند المتاع ولم يفرقه» ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسلًا: «أما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به» فمفهومه أنه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة الغرماء وبه صرح ابن شهاب فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه، وهذا وإن كان مرسلًا فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك، لكن المشهور عن مالك إرساله، وكذا عن الزهري، وقد وصله البيهقي عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود، ولاين أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز أحد رواة هذا الحديث قال: «قضى رسول الله ﷺ أنه أحق به من الغرماء إلا أن يكون اقتضى من ماله شيئاً فهو أسوة الغرماء» وإليه يشير اختيار البخاري لاستنباده بآثر عثمان المذكور، وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحيحاً وبذلك قال جمهور من أخذ بعموم حديث الباب، إلا أن الشافعي قولاً هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلمة أو بقائها، ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه، على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع.

قوله: (عند رجل أو إنسان) شك من الراوي أيضاً.

قوله: (قد أفلس) أي تبين إفلاسه.

بالوحيول وهو قول الجمهور، لكن الرابح عند الشافعية أن للوحيول لا يحمل بذلك لأن الأجل حق مقصود له فلا يفوت، واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذ وهو الأصح من قول العلماء، والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفليس، واستدل به على فسح البيع إذا امتنع المشتري من أدائه الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياساً على الفليس بجمع تعدد الوصول إليه حالاً، والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ، واستدل به على أن الرجوع إنما يقع في حين المتاع دون زواله للمصلحة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمحتاج البائع، والله أعلم.

١٥- باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه،

ولم ير ذلك مطلقاً

وقال جابر: أخذ الغرماء في حقوقهم في دين أبي قيس فسألهم النبي ﷺ أن يتخلوا فمروا على أبي قيس، فلم يعطهم الحائط، ولم يكفروا لهم، وقال: «سأفعلو عليكم غداً». ففعلوا غداً حين أصبح، فدعا في ثمرها بالبركة، ففعلتهم. [إمام: ٢١٢٧]

قوله: (باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلقاً) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلفاً، وقد تقدم موصولاً قريباً من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر، لكنه ليس فيه قوله: «ولم يكفروا لهم» وذكرها في حديث في كتاب الحبة كما سيأتي، واستنبط من قوله ﷺ: «سأفعلو عليكم» جواز تأخير القسمة لانتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا يحد ذلك مطلقاً. (تبيينه): سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي، ولم يذكرها ابن بطال ولا أكثر الشراح.

١٦- باب من باع مال المفلس أو المغموم، فقسمة بين الغرماء، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه

٢٤٠٣ - حدثنا مسدد: حدثنا يزيد بن زريع: حدثنا حسين المعلم: حدثنا عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أخذ رجل غلاماً له عن دين، فقال النبي ﷺ: «من يشتريه؟». فاشترىه نعيم بن عبد الله، فأخذ ثمنه فأنفقته إليه. [إمام: ٢١٤١. أخرجه مسلم: ٩٩٧، مطولاً وأخرجه في الإيجاز: ٢٠٨].

قوله: (باب من باع مال المفلس أو المغموم فقسمة بين الغرماء، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه) ذكر فيه حديث للمدبر مختصراً وسيأتي الكلام عليه في المتن. قال ابن بطال: لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة: «فقسمة بين الغرماء» لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سيأتي في الأحكام، وليس فيه أنه كان عليه دين، وإنما باعه لأن من سته لا لا يتصدق المرء بماله كله ويقتى فقيراً. ولذلك قال: «غير الصلقة ما كان من ظهر غنى» انتهى. وأجاب ابن المنير بأنه لما احتل أن يكون باعه عليه لما ذكر الشراح. واحتل أن يكون باعه عليه لكونه مديناً ومال المدين إن باعه فقسمة الإمام بنفسه أو يسله إلى المدين ليقسمه، فلماذا ترجم على التقنين. مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر، لأنه إذا باعه عليه لحق نفسه فلا يلزم عليه لحق الغرماء أول انتهى. والذي يظهر لي أن في الترجمة لفاً ونشراً، والتقدير من باع مال المفلس فقسمة بين الغرماء، ومن باع مال المغموم فأعطاه حتى ينفق على نفسه. وهـ أو في الوضعين للتوزيع، ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير، وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر في قصة المدبر أنه كان عليه دين أخرجه النسائي وغيره. وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه: «أن النبي ﷺ قال: غفروا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» ونذهب الجمهور إلى أن من ظهر فله فملى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيعه عليه ويقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم، وخالف الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه: «فلم يعطهم الحائط ولم يكفروا لهم» ولا حجة فيه لأنه آخر القسمة ليحضر فتحصل البركة في الثمر بحضوره فيحصل الخير للرفيقين، وكذلك كان.

١٧- باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى، أو أجله في البيع قال ابن عمر في القرض إلى أجل: لا بأس به، وإن أعطى الفضل من قرضه، ما لم يتخو. وقَالَ عطاء وعمر بن دينار: هو إلى أجله في القرض.

٢٤٠٤ - وقال الثوري: حدثني جعفر بن زينة، عن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل، سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه، فدفعها إليه إلى أجل مسمى». فذكر الحديث. [إمام: ٢١٤٨].

قوله: (باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع) أما القرض إلى أجل فهو ما اختلف فيه، والأكثر على جوازه في كل شيء، ومنعه الشافعي. وأما البيع إلى أجل فبإجاز اتفاقاً، وكان البخاري احتج للمجاز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر به من أثر ابن عمر وحديث أبي هريرة.

قوله: (وقال ابن عمر) (إخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المصنف: قال: «قلت لابن عمر: إني أسلف جبراني إلى العطاء فيضوني أجود من درهمي، قال: لا بأس به ما لم تشتري». وروي مالك في «الموطأ» بإسناد صحيح أن ابن عمر استسلف من رجل دراهم فقتضه خيراً منها» وقد تقدم الكلام على هذا الشئ في «باب استقراض الإبل».

قوله: (وقال عطاء وعمر بن دينار: هو إلى أجله في القرض) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما.

قوله: (وقال الثوري) (إخ) ذكر طرفاً من حديث الذي أسلف ألف دينار، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب الكفالة».

١٨- باب الشفاعة في وضع الدين

٢٤٠٥ - حدثنا موسى: حدثنا أبو عوانة، عن ثعلبة، عن عامر، عن جابر ﷺ قال: أصيب عبد الله وتركه جلاً وديناً، فطلبت إلى أصحاب الدين أن يفتروا بضاً من دينه فأبوا، فأتيت النبي ﷺ فاستشفعت به عليهم فأبوا، فقال: «منف تركه كل شيء منه على جدي، عذتُ ابن زبدي على جدي، والذين على جدي، والعمرة على جدي، ثم اخبرتهم حتى أتيت». ففعلت، ثم جاء ﷺ ففعل علي، وكان لكل رجل حتى استوفى، وبقي الفم كما هو، كأنه لم يمس. [إمام: ٢١٢٧].

٢٤٠٦ - وعزوت مع النبي ﷺ على ناصح لنا فازحف الجمل، ففعلت علي، فوكره النبي ﷺ من خلفه، قال: «بنيته وثلث ظهره إلى المدينية. فلما دوننا استأذنت، قلت: يا رسول الله، إني حديث عهد بقرص، قال: «فما تزوجت بكراً أم كياً». قلت: كياً، أصيب عبد الله وتركه جوارحاً صغاراً، ففعلت كياً ففعلهم وتوكتهم، ثم قال: «أنت أهلتك». ففعلت ففعلت خالي بيع الجمل فلا يصح، فأخبرته بأعياء الجمل، وبألدي كان من النبي ﷺ ووكره ليده، فلما قديم النبي ﷺ عذوت إليه بالجمل، فأعطاني ثمن الجمل والجمل، وسهمني مع القوم. [إمام: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥، مختصراً ومقطعة ليست في هذه الطريق، وهو بطوله في الرضاع: ٥٥٤، والمسألة: ١٠٩].

قوله: (باب الشفاعة في وضع الدين) أي في تخفيفه، ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه، وفيه حديث في قصة بيع الجمل جمعاً في سياق واحد، والمقصود منه قوله: «طلبت إلى أصحاب الدين أن يضموا بضاً فأبوا، فاستشفعت بالنبي ﷺ عليهم فأبوا» الحديث.

وقوله في هذه الرواية (صنف ثورك) أي اجعل كل صنف وحده،

اليتيم؟ فلمعري إن الرجل لتتبت لحبته وإنه لصغير الأخذ لنفسه ضعيف العطاء، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وهو وإن كان موقوفاً فقد ورد ما يؤيده كما سيأتي بعد باين.

قوله: (وما ينهى عن الخلداع) أي في حق من يسيء التصرف في ماله وإن لم يصجر عليه. ثم ساق المصنف حديث ابن عمر في قصة الذي كان يخلع في البيوع، وقد تقدم الكلام عليه في «باب ما يكره من الخلداع في البيع» من كتاب البيوع، وفيه توجيه الاحتجاج به للحجر على الكبير، ورد قول من احتج به لمنع ذلك والله المستعان.

قوله: (حلفي عثمان) هو ابن أبي شيبة، وجبر هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المنصور، والإستادة كوفيون لكن سكن جبرو الري، ومنصور وشيخه وشيخ شيخه تاهيرين في نسق.

قوله: (إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات) قيل: خصص الأمهات بالذكر لأن العقوق إليهن أسرع من الآباء لضعف النساء، ولينبه على أن بر الأم مقدم على بر الأب في التلطف والمخو وغو ذلك، والمقصود من إيراد هذا الحديث هنا قوله فيه: « وإضاعة المال » وقد قال الجمهور: إن المراد به السرف في إنفاقه، وعن سعيد بن جبير إنفاقه في الحرام، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

٢٠ - باب الْعَيْدِ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ.

وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

٢٤٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَلَمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْعَاْدِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». قَالَ: فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْبِيبَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». [راجع: ٨٩٣. أخرجه مسلم: ١٨٢٩].

قوله: (باب العبد راعٍ في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه) ذكر فيه حديث ابن عمر «كلكم راع ومسؤول عن رعيته» وفيه: «والخادم في مال سيده وهو مسؤول» كذا في رواية أبي ذر ولغيره «في مال سيده راع وهو مسؤول» ولفظ الترجمة يأتي في النكاح من طريق أبوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفيه: «والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول» وكان المصنف استنبط قوله: «ولا يعمل إلا بإذنه» من قوله: «وهو مسؤول» لأن الظاهر أنه يسأل هل جاوز ما أمره به أو وقف عنده.

قوله: (وسمعت هؤلاء من النبي ﷺ، وأحسب النبي ﷺ قال: والرجل راعٍ في مال أبيه) هذا ظاهر في أن القائل «وأحسب» هو ابن عمر، وقد قدمت جزم الكرماني في «باب الجمعة في القرى» بأنه يونس الراوي له عن الزهري، وتعقبته، وسيأتي الكلام على شرح الحديث في أول الأحكام إن شاء الله تعالى.



٤٤ - كتاب الخصومات

١ - باب مَا يَذْكُرُ فِي الْإِشْخَاصِ وَالْخُصُومَةِ

بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْيَهُودِي

٢٤١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شَيْبٌ قَالَ: عَنِ الْقَلْبَلِيِّ بْنِ مَسْرَةَ

وقوله: (على حدة) بكسر الحاء وتخفيف الدال أي على افتراء.
وقوله: (علق ابن زيد) بفتح العين وسكون الذال المعجمة نوع جيد من التمر، والعلق بالفتح النخلة، واللين بكسر اللام وسكون اللام نوع من التمر، وقيل هو الردي.

وقوله: (فأزحف) بفتح الحزة وسكون الزاي وفتح الهمزة أي كل وأصابعه وأصله أن البعير إذا تعب يمر رسته وكأنهم كانوا يقولون أزحف رسته أي جره من الإعياء ثم حذفوا المفعول لكثرة الاستعمال. وحكى ابن التين أن في بعض النسخ يضم الحزة وزعم أن الصواب زحف الجمل من الثلاثي، وكأنه لم يقف على ما قلناه.

وقوله: (ووكزه) كذا للأكثر بالواو أي ضربه بالعصا، وفي رواية أبي ذر عن المستلمي والحموي «ووكزه» بالراء أي ركز فيه العصا والمراد بالبالغة في ضربه بهاء وسيأتي بقية الكلام على دين أبيه في علامات النبوة وعلى بيع جله في الشروط إن شاء الله تعالى.

١٩ - باب مَا يَنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. وَ: ﴿لَا يَصْلَحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٨١].

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَصْلَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَزُولَ مَا يَحْدُ أَبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]. وَالْحَجَرُ فِي ذَلِكَ، وَمَا يَنْهَى عَنِ الْخِلْدَاعِ.

٢٤٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ النَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أَخَذْتُ فِي النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ. فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ. [راجع: ٢١١٧. أخرجه مسلم: ١٥٣٣].

٢٤٠٨ - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَبْرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ زَوَادٍ، مَوْلَى الْمُؤَيَّوِدِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنِ الْمُؤَيَّوِدِ بْنِ شَيْبَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا بَايَعْتَ فَكُلُّكُمْ عَلَى حَقِّهِ الْأَمْهَاتُ وَأَوَادُ النَّبَاتِ، وَمَنْعَ وَهَاتِ. وَكَوْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ: وَكَوْرَهُ السُّؤَالُ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ. [راجع: ٨٤٤. أخرجه مسلم: ٥٩٣، بقطعة لم ترد في هذه الطريق وهو بطوله في الألفية: ١٢].

قوله: (باب ما ينهى عن إضاعة المال، وقول الله تبارك وتعالى ﴿والله لا يحب الفساد﴾ كذا للأكثر، ووقع في رواية النسفي: «إن الله لا يحب الفساد» والأول هو الذي وقع في التلاوة.

قوله: (ولا يصلح عمل المفسدين) كذا للأكثر، ولاين شويه والنسفي «لا يجب» بدل لا يصلح، قيل: وهو سهو، ووجهه عندي إن ثبت أنه لم يقصد التلاوة لأن أصل التلاوة ﴿إن الله لا يصلح عمل المفسدين﴾.

قوله: (وقال: أصولك تأمرك أن تترك إلى قوله ما نشاء) قال المفسرون: كان ينههم عن إفسادها فقالوا ذلك، أي إن شئت حفظتها وإن شئت طرحتها.

قوله: (وقال: ﴿ولا تولوا السفهاء أموالكم﴾ الآية) قال الطبري بسد أن حكى أقوال المفسرين في المراد بالسفهاء: الصواب عندنا أنها عامة في حق كل سفه صغيراً كان أو كبيراً ذكر أو أنثى، والسفيه هو الذي يضيع المال ويفسده بسوء تدبيره.

قوله: (والحجر في ذلك) أي في السفه، وهو معطوف على قوله: «إضاعة المال» والحجر في اللغة المنع، وفي الشرع المنع من التصرف في المال، فتارة يقع لصالحه المحجور عليه وتارة لحق غير المحجور عليه، والمجهور على جزاء الحجر على الكبير، وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهريه ووافق أبو يوسف وعمره قال الطحاوي: لم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر عن الكبير ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم النخعي وابن سيرين، ومن حجة الجمهور حديث ابن عباس أنه كتب إلى نجدة «وكتب تسالي متى يقتضي يتم

أخبرني قال: سمعت النزال: سمعت عبد الله يقول: سمعت رجلاً قرأ آية: سمعت من النبي ﷺ عيالها، فأخذت يديه، فأتيت به رسول الله ﷺ، فقال: «كلاماً مخسراً».

قال شعبة: أظنه قال: «لا تحلفوا، فإن من كان قلبكم احتلفوا فهلكوا».

إسناده: ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، ٥٠٦٢.

قوله: (سمعت رجلاً) سيأتي أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضي الله عنه.

قوله: (آية) في «المهمات» للخطيب أنها من سورة الأحقاف.

قوله: (قال شعبة) هو بالإسناد للذكر، وقوله: «أظنه قال» فاعل القول رسول الله ﷺ وهو بالإسناد للذكر.

٢٤١١ - حدثنا يحيى بن قرعة: حدثنا إبراهيم بن سفيان، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأخرج، عن أبي هريرة قال: استبأ رجلان من المسلمين، ورجل من اليهود، قال المسلم: والذي اصطفي محمداً على العالمين، فقال اليهودي: والذي اصطفي موسى على العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم وجه اليهودي، فلغضب اليهودي إلى النبي ﷺ، فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم، فدعا النبي ﷺ المسلم، فسأله عن ذلك فأخبره، فقال النبي ﷺ: «لا تخبروني على موسى، فإن الناس يصنعون يوم القيامة، فأصنع معهم، فكون أول من يفيق، فإذا موسى باطن جالب الغري، فلا أدري، أكان يمين صديق فألق قلبه، أو كان يمن استقى الله».

إسناده: ٣٤٠٨، ٣٤١٤، ٤٨١٣، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٧٢٨، وإسناده في البعث، باب: ٣٢، أخرجه مسلم: [٢٣٧٣].

الثاني والثالث: حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة اليهودي الذي لعنه المسلم حيث قال: «والذي اصطفي موسى» وسيأتي الكلام عليهما في أحاديث الأنبياء.

وقوله في حديث أبي سعيد (والذي اصطفي موسى على البشر) كذا للأكثر، وللشمسي «على النبي».

الرابع: حديث أنس في قصة اليهودي الذي رضى رأس الجارية، وسيأتي الكلام عليه في كتاب البعث إن شاء الله تعالى.

٢- باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل، وإن لم يكن حجر عليه الإمام

وتذكر عن جابر ﷺ، أن النبي ﷺ رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه.

وقال مالك: إذا كان لرجل على رجل مال، وكه عبد لا شيء له غيره فأخذه، لم يجز عطفه.

٢٤١٢ - حدثني موسى بن إسماعيل: حدثنا وقتب: حدثنا عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال: بينما رسول الله ﷺ جالس جاء يهودي، فقال: يا أبا القاسم، ضربت وجهي رجل من أصحابك، فقال: «من؟» قال: رجل من الأنصار، قال: «اذغره».

قال: «أضرتني؟» قال: «سيفته بالسوق يخلف».

والذي اصطفي موسى على البشر، قلت: أي حيث، على محمل؟ فأخذت غصته فترت وجهه، فقال النبي ﷺ: «لا تخبروا بين الأنبياء، فإن الناس يصنعون يوم القيامة، فكون أول من تتشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى أخيه فإني في قوائم الغري، فلا أدري أكان يمين صديق، أم حبيب يفتنه الأولى».

إسناده: ٣٣٩٨، ٤٦٣٨، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٧٢٧، أخرجه مسلم: [٢٣٧٤].

قوله: (باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام) يعني وفقاً لابن القاسم، وقصره أصبح على من ظهر سفهه، وقال غيره من المالكية: لا يرد مطلقاً إلا ما تصرف فيه بعد الحجر وهو قول الشافعية وغيرهم، واحتج ابن القاسم بقصة المبرح حيث رد النبي ﷺ يمين قبل الحجر عليه واحتج غيره بقصة الذي كان يجحد في البيع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه. وأشار البخاري بما ذكر من أحاديث الباب إلى التفصيل بين من ظهرت منه الإضاعة فورد تصرفه فيما إذا كان في الشيء الكثير أو المستغرق وعليه تحمل قصة المبرح، وبين ما إذا كان في الشيء اليسير أو جعله له شرطاً يلزم به من إفساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذي كان يجحد.

قوله: (ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه) قال عبد الحق: مراده قصة الذي دير جبهه فباعه النبي ﷺ، وكذا أشار إلى ذلك ابن بطال ومن بعده حتى جملة منغلطاي حجة في الرد على ابن الصلاح حيث قرر أن النهي يذكره البخاري بغير صيغة الجزم لا يكون حاكماً بصحة فقال منغلطاي: قد ذكره بغير صيغة الجزم هنا وهو صحيح عنده، وتعليقه شيخنا في «النكت على إسن الصلاح» بأن البخاري لم يرد بهذا التعليق قصة المبرح، وإنما أراد قصة الرجل الذي دخل والنبي ﷺ يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه فجاء في الثانية فتصدق عليه بأحد ثوبيه فرد عليه النبي ﷺ، قال: وهو حديث ضعيف أخرجه الدارطني وغيره. قلت: لكن ليس هو من حديث جابر وإنما هو حديث أبي سعيد الخدري، وليس بضعيف بل هو إما صحيح وإما حسن، أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم، وقد بسطت ذلك فيما كتبه على ابن الصلاح، والذي ظهر لي أولاً أنه أراد حديث جابر في قصة الرجل الذي جاء بيضة من ذهب أصابها في مدخل فقال: «يا رسول الله خلها مني صدقة فوالله ما لي غير ما فأعرض عنه، فأعاد فتحذه بها، ثم قال: يا أي أحدكم ماله لا يملك غيره فيصدق به، ثم يقعد بعد ذلك يتكفف الناس، إذا الصدقة عن ظهر غنى» وهو عند أبي داود وصححه ابن خزيمة. ثم ظهر لي أن البخاري إنما أراد قصة المبرح كما قال عبد الحق، وإنما لم يجزم به لأن القدر الذي يحتاج إليه في هذه الترجمة ليس على شرطه، وهو من طريق أبي الزبير عن جابر أنه قال: «أعتر رجل من بني عنزة عبداً له عن دير، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: ألك مال غيره؟ فقال: لا» الحديث وفيه: «ثم قال: أبدأ بفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء، فأملكك» الحديث، وهذه الزيادة تنفرد بها أبو الزبير عن جابر وليس هو من شرط البخاري والبخاري لا يجزم غالباً إلا بما كان

٢٤١٣ - حدثنا موسى: حدثنا هشام، عن قتادة، عن أنس ﷺ: أن يهودياً رضى رأس جارية بين ختري، قيل: سن قتل هذا ملك، الملائكة؟ حتى سمي اليهودي، فأومأت برأسها، فأخذه اليهودي فأخبره، فأمر به النبي ﷺ فصرن رأسه بين ختري.

إسناده: ٢٧٤٦، ٥٠٢٩٥، ٦٨٧٦، ٦٨٧٧، ٦٨٧٩.

٥٠٨٨٤، ٥٠٨٨٥، أخرجه مسلم: [١٦٧٢].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود) كذا للأكثر، ولبعضهم «واليهودي» بالإفراد، زاد أبو ذر أول «في الخصومات» وزاد في آتائه «واللزام».

والإشخاص بكر للمزة لإحسان الغريم من موضع إلى موضع، يقال شخص بالفتح من بلد إلى بلد وأشخص غيره. ولللزام مفاعلة من اللزوم، والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى يعطيه حقه. ثم ذكره في هذا الباب أربعة أحاديث:

الأول:

قوله: (عبد الملك بن مسيرة أخبرني) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو جائز عندهم، وابن مسيرة المذكور هلاقي كوفي تابعي يقال له السزاد بزازي ثم راء ثقيلة، وشيخه النزال بفتح النون وتشديد الزاي ابن سيرة بفتح المهملة وسكون الواو هلاقي

على شرطه، والله أعلم.

قوله: (وقال مالك إلخ) هكذا أخرجه ابن وهب في موطنه عنه، وأخذ مالك ذلك من قصة المدير كما ترى.

٣ - باب وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَتَخَوَّه،

فَدَلَّعَ لِمَنْهٖ إِلَيْهٖ

وأمره بالإصلاح والقيام بشأله، فإن أفسد بعد منعه، لأن النبي ﷺ نهى عن إضاعة المال.

وقال للذي يخذل في البيع: «إذا بايئت فقل لا خيابة». ولم يأخذ النبي ﷺ ماله.

٢٤١٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عبد العزيز بن مسلم: حدثنا عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رجل يخذل في البيع، فقال له النبي ﷺ: «إذا بايئت فقل لا خيابة». فكان يقول. [راجع: ٢١١٧، أخرجه مسلم: ١٥٣٣].

٢٤١٥ - حدثنا عاصم بن علي: حدثنا ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ: أن رجلاً اشترى عبداً له، ليس له مال غيره، فوذه النبي ﷺ، فأباحت منه ثمن بن النخام. [راجع: ٢١٤١، أخرجه مسلم: ٩٩٧، مطولة ولكنه في الإيمان برقم ٢٥٨].

قوله: (ومن باع على الضعيف ونحوه فدلعه منه إليه وأمره بالإصلاح إلخ) هكذا للجميع، ولأبي ذر هنا «باب من باع الخ» والأول البق، وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا الموضع وأنه لا يمنع من التصرف إلا بعد ظهور الإفساد، وقد مضى الكلام على حديث النبي عن إضاعة المال قبل بابين، وحديث الذي يخذل في كتب البيع، ويأتي حديث المدير في كتاب الحق إن شاء الله تعالى.

٤ - باب كَلَامِ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ

٢٤١٦، ٢٤١٧ - حدثنا محمد: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمشي، عن حبيب، عن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من خلف على يمين، وهو فيها فاجر، يقطع بها مال امرئ مسلم، ليس الله وهو عليه غضبان» قال: فقال الأعمشي: لي والله كان ذلك، كان ينيي وتين رجل من اليهود أرض فجعلني، ففدنته إلى النبي ﷺ، فقال لي رسول الله ﷺ: «ألك نيسة؟» قلت: لا، قال: فقال لليهودي: «أخلف». قال: قلت: يا رسول الله، إذا يخلف وتذهب بمالي، فانزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إلى آخر الآية. [راجع: ٧٧، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، أخرجه مسلم: ١٣٨، بإصلاح].

٢٤١٨ - حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا غسان بن عمر: حدثنا يونس، عن الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب ﷺ: أنه تقاضى ابن أبي حنزة ديناً كان له عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف مبرجته خبزيه، فآذى: «يا كعب». قال: كليل يا رسول الله، قال: «ضع من دينك هذا». وأوصا إليه: أي الشطو، قال: لقد قلت يا رسول الله، قال: «ثم فأفطروه». [راجع: ٤٥٧، أخرجه مسلم: ١٥٥٨].

٢٤١٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن جهم،

عن غزوة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عتب القاري أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ يقول: سمعت هشام بن حكيم بن جزام: يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأوها، وكان رسول الله ﷺ أقرأها، وكذت أن اغجل عليه، ثم أمهلت حتى انصرف، ثم كتبه بردائه، فجئت به رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأها، فقال لي: «أربله». ثم قال له: «أقرأ». فقرأ، قال: «هكذا أتوكلت». ثم قال لي: «أقرأ». فقرأت، فقال: «هكذا أتوكلت»، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرؤوا منه ما تيسر. [أخرج: ٤٩٩٧، ٥٠٤١، ٦٩٣٦، ٧٥٥٠، أخرجه مسلم: ٨١٨].

قوله: (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) أي إما لا يوجب حداً ولا تعزيراً فلا يكون ذلك من النية المحرمة، ذكر فيه أربعة أحاديث:

الأول والثاني: حديث ابن مسعود والأشعث في نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ وقد تقدم قريباً في «باب الخصومة في البئر» والغرض منه قوله: «قلت يا رسول الله إذا يخلف ويذهب بمالي» فإنه نسب إلى الخلف الكاذب، ولم يؤخذ بذلك لأنه أخير بما يعلمه منه في حال التظلم منه.

الثالث: حديث كعب بن مالك «أنه تقاضى ابن أبي حنزة ديناً» الحديث، وقد تقدم الكلام عليه في «باب التقاضي والملازمة في المسجد» وليس الغرض هنا قوله: «فارتفعت أصواتهما» فإنه غير دل على ما ترجم به، لكن أشار إلى قوله في بعض طرقه «فتلاحيا» وقد تقدم أن ذلك كان سبباً لرفع ليلة القدر. فدل على أنه كان بينهما كلام يقتضي ذلك وهو الذي يثبت ما ترجم به.

الرابع: حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان، وفيه منع إنكاره عليه بالقول إنكاره عليه بالفعل، وذلك على سبيل الاجتهاد منه، ولذلك لم يؤخذ به. وسيأتي الكلام عليه في فضائل القرآن.

٥ - باب إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْخُصُومِ

مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ

وَلَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ أَخْتِ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ.

٢٤٢٠ - حدثنا محمد بن بشر: حدثنا محمد بن أبي عدي، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لقد هممت أن آمر بالصلاة فقام، ثم أخالف إلى منازل قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم». [راجع: ٦٤٤، أخرجه مسلم: ٦٥١].

قوله: (باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة) أي بأمرهم، أو بعد معرفتهم بالحكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم.

قوله: (وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت) وصله ابن سعد في «الطبقات» بإسناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال: «لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه الترح، فبلغ عمر فنهاه فابن، فقال هشام بن الوليد: أخرج إلى بيت أبي قحافة يعني أبي فروة فعلاها بالردة ضربات فضرقت النوائح حين سمعن بذلك» ووصله إسحاق بن راهوي في مسنده من وجه آخر عن الزهري وفيه: «فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالردة» ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في إرادة تحريق البيوت على الذين لا يشهدون الصلاة، وقد مضى الكلام عليه في «باب وجوب صلاة الجماعة» وغرضه منه أنه إذا أخرجها عليهم بادروا بالخروج منها فثبت مشروعية الاقتصار على إخراج أهل المعصية من باب الأولى، وعمل إخراج الخصوم إذا وقع منهم من المراء واللداء ما يقتضي ذلك.

٦ - باب دَعْوَى الْوَحْيِيِّ لِلْمَمِيتِ

٢٤٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا سفیان، عن الزهري، عن غزوة، عن عائشة رضي الله عنها: أن عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص،

واستشكل ما وقع فيه من التزديد في هذا البيع حيث قال: «إن رضي عمر فإليه يعمه وإن لم يرض فلصفوان أربعمئة» ووجه ابن المنذر بأن المدة في ثمن البيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغيره لأنه المباشر للعقد له وكانه وقف مع ظاهر اللفظ الملق ولم ير سياقه تنافيا فظن أن الأربعمئة هي الثمن الذي اشترى به نافع، وليس كذلك وإنما كان الثمن أربعة آلاف، وكان نافع عاملا لعمر على مئة فذلك اشترط الخيار لعمر بعد أن أوقع العقد له كما صرح بذلك كله من ذكرت أنهم وصلوه، وأما كون نافع شرط لصفوان أربعمئة إن لم يرض عمر فيحتمل أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بتلك الدار إلى أن يعود الجواب من عمر. وأخرج عمر بن شبة في «كتاب مئة» عن محمد بن يحيى أبي غسان الكتاني عن هشام بن سليمان عن ابن جريج «أن نافع بن عبد الحارث القرظي كان عاملا لعمر على مئة فابتاع دارا للسجن من صفوان» فذكر نحوه، لكن قال بدل الأربعمئة خمسمئة، وزاد في آخره «وهو الذي يقال له سجن عارم» مهملة.

قوله: (وسجن ابن الزبير بمكة) وصله خليفة بن خياط في تاريخه، وأبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني» وغيرهما من طرق، منها ما رواه الفاكهي من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال: «أخطني ابن الزبير فحبسني في دار الندوة في سجن عارم، فاقفلت منه، فلم أزل أقضي الجبال حتى سقطت على أبي بنى» وفي ذلك يقول كثير عزة مخاطب ابن الزبير:

تجبر من لاقيت أنك عابده بل العابد المظلوم في سجن عارم
وذكر الفاكهي أنه قيل له سجن عارم لأن عارما كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبنى له ذروما في فروع ثم سد عليه البناء حتى غيبه فيه فمات فسمي ذلك المكان سجن عارم، قال الفاكهي: وكان السجن في دير دار الندوة. وذكر عمر بن شبة أن سبب غضب مصعب على عارم أن عارما كان مقطعا إلى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو البحث بأمر يزيد بن معاوية إلى ابن الزبير بمكة صاحبه عمرو بن الزبير وكان يعاين أخاه عبد الله فخرج عارم في ذلك الجيش فظفر به مصعب فعمل به ما فعل. ثم ذكر المصنف طرقا من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة، وقد سبق في الباب الذي قبله.

٩ - باب في الملامزة

٢٤٢٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِيعَةَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رُوَيْحٍ: سَعِدُ بْنُ الرَّاحِ بْنِ مُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ: أَنَّ مَالِكَ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ كَثَبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ كَثَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذَرَةَ الْأَسْلَمِيِّ، دِينَ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَسْوَأُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا كَثَبُ». وَحَذَرُ بْنُ يَدِي، كَأَنَّهُ يَقُولُ: النَّصَفُ، فَأَخَذَ نَصَفَ مَا عَلَيْهِ وَتَوَلَّى رَهْطًا. [رواج: ٤٥٧. أخرجه مسلم: ١٥٥٨.]

قوله: (باب في الملامزة) ذكر فيه حديث كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرة دين، وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد وقوله فيه: (حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر) وقال غيره: «حدثني الليث قال: حدثني جعفر بن ربيعة» وصله الإسماعيلي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه، ووقع في رواية الأصيلي وكرمة قبل هذه الترجمة بسلسلة وسقطت للباقين.

١٠ - باب التقاضي

٢٤٢٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: أَنَّ حَازِمَ بْنَ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَابٍ: قَالَ: كُنْتُ قِيًّا فِي الْحَيَاةِ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ ذَرْبُ مِائَةِ أَفْخَاضَةٍ، فَقَالَ: لَا أَفْخِضُكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ. فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى يُعِينَك اللَّهُ ثُمَّ يَتَكَفَّرَ. قَالَ: لَفْظِي حَتَّى امُوتَ، ثُمَّ أَتَيْتُ، فَأَوْتَيْتُ مَالًا وَوَلَدًا ثُمَّ أَفْخِضَكَ. قُرْتُكَ: ﴿الْفَرِيقَتِ الَّتِي كَفَرَا بِآيَاتِي﴾ وَقَالَ: لَاؤَتَيْنِ مَالًا وَوَلَدًا ﴿الْآيَةُ﴾ [رم: ٧٧]. [رواج: ٢٠٩١. أخرجه مسلم: ٢٧٩٥.]

اخصمًا إلى النبي ﷺ لي ابن أمية زمة، فقال سعد: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصَالِي أَخِي إِذَا قُبِضْتُ أَنْ أَنْظُرَ ابْنُ أُمَيَّةَ زَمَةً قَالِيَةً، لِأَنَّهُ أَخِي. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمَةَ: أَخِي وَأَبْنُ أُمَيَّةَ أَبِي، وَلَدٌ عَلَى فِرَاسٍ أَبِي. فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ هَهُنَا يَمِينًا بَعْضُهُ، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاسِ، وَأَخِي يَمِينُ يَا سَوْدَةَ. [رواج: ٢٠٥٣. أخرجه مسلم: ١٤٥٧.]

قوله: (باب دعوى الوصي للميت) أي من الميت في الاستلحاق وغيره من الحقوق. ذكر فيه حديث عائشة في قصة سعد وابن زمة، قال ابن المنذر ما ملخصه: دعوى الوصي من الموصى عليه لا نزاع فيه، وكان المصنف لرواية يان مستند الإجماع، وسيأتي مباحث الحديث المذكور في كتاب الفرائض، ومضى باتم من هذا السياق في أوائل كتاب البيع.

٧ - باب التوقي بمن تخشى معرفته

وَلَيْدَةُ ابْنُ عَاسٍ عِكْرَمَةُ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَالْفَرَائِضِ

٢٤٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا لِيَلْتَحِدَ، فَجَاءَتْ يَرْجُلٌ مِنْ بَنِي خَيْفَةَ يُقَالُ لَهُ ثَمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَطَوْهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا جِئْتَنِي يَا ثَمَامَةُ». قَالَ: «يَعْنِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، فَذَكَرَ الْحَلِيثَ». فَقَالَ: «اطْلُقُوا ثَمَامَةَ». [رواج: ٤٦٢. أخرجه مسلم: ١٧٦٤، مطولاً.]

قوله: (باب التوقي ممن يخشى معرفته) ينتج للميم والمهملة وتشديد الراء، أي فساده وجبه.

قوله: (وليد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنة والفرائض) وصله ابن سعد في «الطبقات» وأبو نعيم في «الحلية» من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الحارث بكسر المعجمة والراء المشددة بعدها تحتية ساكنة ثم مثانة عن عكرمة قال: «كان ابن عباس يعمل في رجلي الكيل» فذكره، والكيل بفتح الكاف وسكون اللام والوحدة بعدها لام هو القيد. ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أنال خنصرًا، والشاهد منه قوله: «فرطوه بسارية من سوارى المسجد» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

٨ - باب الرهط والحبس في الحرم

وَأَخْرَجُ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ دَارًا لِلْسَّجْنِ بِمَكَّةَ، مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَلَى إِنْ رَضِيَ غَمَرُ قَاتِبُ يَتَمُّ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ غَمَرُ فَلِصْفَوَانَ أَنْ يَتَوَقَّعَ. وَسَجَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ.

٢٤٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا لِيَلْتَحِدَ، فَجَاءَتْ يَرْجُلٌ مِنْ بَنِي خَيْفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثَمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ، فَرَطَوْهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ. [رواج: ٤٦٢. أخرجه مسلم: ١٧٦٤، مطولاً.]

قوله: (باب الرهط والحبس في الحرم) كله أشار بذلك إلى رد ما ذكر من طائوس، فتد ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه أنه «كان يكره السجن بمكة ويقول: لا ينبغي لبني عذاب أن يكون في بيت رحمة». فالرد البخاري معارضة قول طائوس بأمر عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة. وقوى ذلك بقصة ثمامة وقد ربط في مسجد المدينة وهي أيضاً حرم فلم ينع ذلك من الرهط فيه.

قوله: (وأخرج نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة إلخ) وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به، وليس نافع بن عبد الحارث ولا لصفوان بن أمية في البخاري سوى هذا الموضع.

يصب، بل هي صحيحة، وقد عرفت من وافق حماداً عليها وليست شاذة. وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد، وقال أبو حنيفة والشافعي: إن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه، ولا يجبر على ذلك إلا بينة، لأنه قد يصيب الصفة. وقال الخطابي: إن صحت هذه اللقطة لم يجز مخالفتها، وهي غالبة قوله: «أعرف عفاصها الخ» وإلا فالاحتياط مع من لم يرد الرد إلا بالينة، قال: ويتناول قوله: «أعرف عفاصها» على أنه أمره بذلك لتلا تخطط بماله. أو لتكون الدعوى فيها معلومة. وذكر غيره من فوائد ذلك أيضاً أن يعرف صدق المدعي من كذبه، وإن فيه تنبيهاً على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت ياقائه إذا أخذت الثقة، وأنه إذا نيه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى. قلت: قد صحت هذه الزيادة فتمين المصير إليها، وسيأتي أيضاً في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللقطة، وما احتل به بعضهم من أنه إذا وصفها فأصاب فدفعتها إليه فجاه شخص آخر فوصفها فأصاب لا يقتضي الطعن في الزيادة، فإنه بصير الحكم حيث شاء لو دفعها إليه بالينة فجاه آخر فأقام بينة أخرى أنها له، وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم. وقال بعض متأخري الشافعية: يمكن أن يحمل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك. لأنه حيث مال ضائع لم يتعلق به حق ثان، بخلاف ما بعد التملك فإنه حيث يحتاج للمدعي إلى البينة لمعوم قوله ﷺ: «الينة على المدعي» ثم قال: أما إذا صحت الزيادة فتخص صورة الملقط من معوم «الينة على المدعي» والله أعلم. وقوله: «احفظ وعاءها ومعدنها ووكامها» الوعاء بلك وبكسر الواو وقد قسم، وقرأ بها الحسن في قوله: ﴿قُلْ رَبِّ عَادِ أَخِي﴾ (يوسف: ٧٦) وقرأ سعيد بن جبير: «إياه» بقلب الواو المكسورة همزة. والوعاء ما يحمل فيه الشيء، سواء كان من جلد أو خرف أو خشب أو غير ذلك. والوكاء بكسر الواو والماء المحيط الذي يشد به الصرة وغيرهما. وزاد في حديث زيد بن خالد «المعافص» وسيأتي ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده.

قوله: (فلقطه بعد محكة) القائل شعبة، والذي قال: لا أدري هو شيخه سلمة بن كهيل، وقد بينه مسلم من رواية بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلمة بن كهيل وانحصر الحديث، قال شعبة: فسمعت بعد عشر سنين يقول: «عرفها عاماً واحداً». وقد بينه أبو داود العباسي في مسنده أيضاً فقال في آخر الحديث: «قال شعبة: فلقيت سلمة بعد ذلك فقال: لا أدري ثلاثة أحوال أو حوالاً واحداً». وأغرب ابن بطال فقال: الذي شك فيه هو أبي بن كعب، والمقاتل هو سويد بن غفلة انتهى. ولم يصب في ذلك وإن تبعه جماعة منهم المنذري، بل الشك فيه من أحد رواته وهو سلمة لما استثنى فيه شعبة، وقد رواه غير شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة، وأخرجها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحماد بن سلمة كلهم عن سلمة وقال: قالوا في حديثهم جميعاً: ثلاثة أحوال، إلا حماد بن سلمة فإن في حديثه عامين أو ثلاثة. وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد الآتي في الباب الذي يليه فإنه لم يختلف عليه في الاختصار على سنة واحدة فقال: يحمل حديث أبي بن كعب على مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التمتف عنها، وحديث زيد على ما لا بد منه، أو لاحتياج الأعرابي واستغناء أبي. قال المنذري: لم يقل أحد من أئمة الفتوى إن اللقطة تعرف ثلاثة أحوال، إلا شيء جاء عن عمر انتهى. وقد حكاه الماوردي عن شولة من الفقهاء. وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال: يعرفها ثلاثة أحوال، عاماً واحداً، ثلاثة أشهر، ثلاثة أيام. ويجعل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها. وزاد ابن حزم من عمر قولاً خامساً وهو أربعة أشهر. وجزم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط. قال: والذي يظهر أن سلمة أخطأ فيها ثم تبت واستلكر واستمر على عام واحد، ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه روايه. وقال ابن الجوزي: يحمل أن يكون ﷺ عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي، فأمر أياً بإعادة التعريف كما قال للمسلم: صلاته. أرجع فصل فأنك لم تصل» انتهى. ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي عن كونه من ققاء الصحابة وفضلاهم. وقد حكى صاحب الهداية من الخفيفة رواية تدفع عن الأمر في التعريف مفوض لأمر الملقط، فعليه أن يعرفها إلى أن يقبل على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، والله أعلم. وسيأتي بقية الكلام على حديث أبي بن كعب في أواخر أبواب اللقطة قريباً إن شاء الله تعالى.

٢- باب ضَالَّةِ الْإِبِلِ

٢٤٢٧ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سَهَابٌ، عَنْ رِبْعَةَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ مَوْثَى الْمُتَمِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْهَجَرِيِّ ﷺ قَالَ:



٤٥ - كتاب في اللُّقطة

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب في اللقطة) كذا للمستمل والنسفي، وانحصر الباقي على البسملة وما بعدها. واللقطة الشيء الذي يلتقط، وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين، وقال صياض: لا يجوز غيره، وقال الزحشرى في الفائق: اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها. كذا قال، وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال: وأما بالفتح فهو اللاتط، وقال الأزهرى: هذا السلي قاله هو القياس، ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح. وقال ابن بري: التحريك للمفعول نادر، فانقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس. وفيها لغتان أيضاً: لقطة بضم اللام، ولقطة بفتحها. وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال:

لُقْطَاطَةٌ وَلُقْطُطَةٌ وَلُقْطَةٌ وَمَا لَاقُطٌ قَدْ لُقِطَ

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للمبالغة، وذلك لعنى فيها اختصت به، وهو أن كل من يراها يحمل لأخذها فسميت باسم الفاعل لذلك.

١- باب إِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللُّقطة بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ

٢٤٢٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ: سَمِعْتُ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: لَقِيتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ ﷺ فَقَالَ: أَخَذْتُ صَرَّةً مِائَةً دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا». فَقَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا». فَقَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ، ثُمَّ أَتَيْتُ لَثَلًا، فَقَالَ: «احْظُظْ وَعَافِصًا، وَعَدَدَفًا، وَكَافَفًا، لِمَنْ جَاءَ صَاحِبَهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا». فَاسْتَمْتَعْتُ، فَلَقِيتُهُ بَعْدَ مِائَةِ كَفَّةٍ. فَقَالَ: لَا أَذْرِي لَثَلَةَ أَحْوَالٍ، أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا [انظر: ٢٤٣٧. أخرجه مسلم: ١٧٢٣].

قوله: (باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه) أورد فيه حديث أبي بن كعب «أصب صرة فيها مائة دينار» كذا للمستمل، وللشمسي «وجدت» واللباقين «أخذت». ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحاً، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره.

قوله: (حدثنا آدم حدثنا شعبة، وحديثي محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة) هكذا ساقه عالياً ونازلاً، والسياق للإسناد النازل. وقد أخرجه البيهقي من طريق آدم مطولاً.

قوله: (فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها) في رواية حماد بن سلمة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث: «فإن جاء أحد غيركم بعددنا ووعاها وروكاها فأعطها إياه» لفظ مسلم. وأما قول أبي داود: إن هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهي غير غفلة فتسلك بها من حاول تضعيفها فلم

أول ما يلتقط حتى يعلم صدق وأصفاها إذا وصفها كما تقدم، ثم بعد تعرفها سنة إذا أراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعرفاً وأياً حقاً ليعلم قدرها وصفها فيردا إلى صاحبها. قلت: ويمثل أن تكون «ثم» في الروايتين بمعنى السوا فلا تقتضي ترتيباً ولا تقتضي تخلفاً يحتاج إلى الجمع، ويقو به كون المخرج واحداً والقصة واحدة، وإما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفاً فيحصل على تعدد القصة، وليس الغرض إلا أن يقع التصرف والتصرف مع قطع النظر عن أيهما أسبق. واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء

أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر، وقيل: يستحب، وقال بعضهم: يجب عند الالتقاط، ويستحب بعده. والعفاص بكسر الملهمة وتخفيف الفاء وبعد الألف مهمة: الوعاء الذي تكون فيه الخففة جلدًا كان أو غيره، وقيل له العفاص أخذًا من العفاص وهو الشيء، لأن الوعاء يتي على ما فيه وقد وقع في «زوائد المستد» لمجد الله بن أحد من طريق الأعمش عن سلمة في حديث أبي: «وخرقتها» بدل عفاصها، والعفاص أيضاً الجلد الذي يكون على رأس القارورة، وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة. قلت: فحيث ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني، وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الأول، والغرض معرفة الآلات التي تحفظ الخففة، ويتحقق بما ذكر حفظ الجنس واللصقة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والدرع فيما يلوح.

وقال جماعة من الشافعية: يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان، واختلفوا فيما إذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجوب الدفع لمن عرف الصفة، قال ابن القاسم: لا بد من ذكر جميعها، وكذا قال أصبغ. لكن قال: لا يشترط معرفة العدد، وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى، وزيادة الحافظ حجة. وقوله: «عرفها» بالتشديد وكسر الراء أي: افكرها كماله، قال العلماء: هل ذلك الحافل كأبواب المساجد والأسواق وغير ذلك، يقول: من ضاعت له نفقة أو نحو ذلك من العبارات، ولا يذكر شيئاً من الصفات. وقوله: «سنة» أي متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة شهراً فيصدق أنه عرفها سنة في اثني عشرة سنة. وقال العلماء: يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر، ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله، ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره.

قوله: (لأن جاء أحد يخلوك بها) جواب الشرط عند قوله فادعها إليه. وفي رواية عماد بن يوسف عن سفیان كما سيأتي في آخر أبواب اللقطة «فإن جاء أحد يخلوك بعفاصها ووكاها» وقد تقدم البحث فيه.

قوله: (ولا فاستلقها) سيأتي البحث فيه بعد أبواب، واستدل به على أن الملتقط يتصرف فيها سواء كان غنياً أو فقيراً. وعن أبي حنيفة: إن كان غنياً تصدق بها وإن جاء صاحبها فخير بين إمضاء الصدقة أو تعريضه، قال صاحب الهداية: إلا أن كان يأخذ الإمام فيجوز للغير كما في قصة أبي بن كعب، وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين.

قوله: (قال يا رسول الله فضالة الغنم) أي ما حكمها؟ فحلف ذلك للعلم به. قال العلماء: الفضالة لا تقع إلا على الحيوان، وما سواه يقال له لقطة. ويقال للضوال أيضاً الهرامي والهرافي بالميم والفاء والهمز.

قوله: (لك أو لأخيك أو للذئب) فيه إشارة إلى جواز أخذها، كأنه قال: هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك والمراد به ما

هو أهم من صاحبها أو من ملتقط آخر، والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع. وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه لن يأخذها بقيت للذئب كان ذلك أذى له إلى أخذها. ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتي بعد أسواب: «قال خذها، فإنما هي لك» الخ، وهو صريح في الأمر بالأخذ، ففيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحد في قوله: «ترك القاط الشاة»، ونكس به مالك في أنه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها. واحتج به بالتسوية بين الذئب والملتقط، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط. وأجيب بأن اللام ليست للملك لأن الذئب لا يملك وإنما يملكها الملتقط على شرط ضمانها. وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأخذها الملتقط لأخذها فدل على أنها باقية على ملك صاحبها، ولا فرق بين قوله في الشاة: «هي لك أو لأخيك أو للذئب» وبين قوله في اللقطة: «شأنك بها أو خذها» بل هو أشبه بالتمسك لأنه لم يشرك معه ذنباً ولا غيره، ومع ذلك فقالوا في الخففة يفرمها إذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها. وقال الجمهور: يجب تعرفها، فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء وغرم لصاحبها، إلا أن الشافعي قال: لا يجب تعرفها إذا وجدت في الغلاة، وأما في القرية فيجب في الأصح. قال النووي: احتج أصحابنا بقوله في الرواية الأولى: «فإن

جاء أهراي النبي ﷺ لسأله عما يلتقطه، فقال: «عرفها سنة، ثم اعرف عفاصها ووكاها»، فإن جاء أحد يخلوك بها ولا فاستلقها». قال: يا رسول الله، فضالة الغنم؟ قال: «لك أو لأخيك أو للذئب». قال: حذالة الإبل؟ فتمتر وجه النبي ﷺ فقال: «ما لك ولها؟ منها جلدوها وميقلوها، ترد الشاة وتكأكل الشجر». [راجع: ٩١. أخرجه مسلم: ١٧٢٢].

قوله: (باب حذالة الإبل) أي هل تلتقط أم لا والفضل الضائع، والفضل في الحيوان كاللقطة في غيره، والجمهور على القول بظاهر الحديث في أنها لا تلتقط. وقال الحنفية: الأولى أن تلتقط، وحل بعضهم النهي على من التقطها ليمسكها لا ليحفظها فيجوز له، وهو قول الشافعية. وكذا إذا وجدت بقية فيجوز التملك على الأصح عندنا، والخلاف عند المالكية أيضاً، قال العلماء: حكمة النهي عن القاط الإبل أن يقامها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكيها من طلبها في رحال الناس. وقالوا: في معنى الإبل كل ما امتنع بوقته عن صفار السباع.

قوله: (حدثنا جند الرحمن) هو ابن مهدي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن للمروءي بالرائي يسكن الحمزة، وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره «أن ربيعة حدثهم» أخرجه مسلم.

قوله: (مولى المبعث) بضم الميم وسكون النون وتفتح للمرحلة وكسر للمهلمة بعدها مثناة، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد ذكره في العلم والشرب وهذا في مواضع، ويأتي في الطلاق والأدب.

قوله: (جاء أهراي) في رواية مالك عن ربيعة «جاء رجل» وزعم ابن بشكوال وعزاه لأبي داود وتبعه بعض المتأخرين أن السائل المذكور هو بلال المؤدب، ولم أر عند أبي خلود في شيء من النسخ شيئاً من ذلك، وفيه بعد أيضاً لأنه لا يوصف بأنه أهراي، وقيل: السائل هو الراوي وفيه بعد أيضاً لما ذكرناه. ومنه عندنا ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الإسناد فقال فيه: «إنه سأل النبي ﷺ» لكن رواه أحد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه: «إنه سأل النبي ﷺ» أو «إن رجلاً سأل» على الشك. وأيضاً فإن في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد «أبي رجل وأما معه» فدل هذا على أنه غيره، ولعله نسب السؤال إلى نفسه لكونه كان مع السائل. ثم نظرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي والبخاري وابن السكن والبارودي والطبراني كلهم من طريق محمد بن من الغفاري عن ربيعة عن قبة بن مسعود الجهني عن أبيه قال: سألت رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال: «عرفها سنة ثم أوتق وعامها» فذكر الحديث. وقد ذكر أبو داود طرقاً منه تعليقاً ولم يسن لفظه. وكذلك البخاري في تاريخه. وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم لكونه من ربط زيد بن خالد، وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني في حديث أبي ثعلبة الحنفي قال: «قلت يا رسول الله لورق يوجد عند القرية، قال: عرفها حولا»، الحديث، وفيه سؤاله من الشاة والبهي وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه أصبه النسائي. وروى الإسماعيلي في «الصحابة» من طريق مالك بن عسير عن أبيه أنه «سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال: إن وجدت من يعرفها فادعها إليه» الحديث وإسناده واه جداً، وروى الطبراني من حديث الجارود البجلي قال: «قلت: يا رسول الله اللقطة نجها، قال: أتخذها ولا تكلم ولا تنيب» الحديث.

قوله: (وسأله عما يلتقطه) في أكثر الروايات أنه سأل عن اللقطة، زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المبعث «الذئب والفضة» وهو كالكال ولا خلا فرق بينهما وبين الجوهر واللؤلؤ مثلاً وغير ذلك بما يستنتج به غير الحيوان في تسميته لقطة وفي إصطائه الحكم المذكور. ووقع لأبي داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المبعث عن أبيه بلفظ: «وسئل عن اللقطة».

قوله: (عرفها سنة لم اعرف عفاصها ووكاها) في رواية المقدسي عن سليمان بن بلال الماضية في العلم «اعرف وكاها أو قال عفاصها» ولمسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد: «فاعرف عفاصها ووكاها وعدلها» زاد فيه العدد كما في حديث أبي بن كعب. ووقع في رواية مالك كما سيأتي بعد باب: «اعرف عفاصها ووكاها ثم عرفها سنة» ووافقه الأكثر. ثم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المبعث بلفظ: «عرفها حولا، فإن جاء صاحبها فادفعها إليه، وإلا اعرف وكاها وعفاصها ثم اقبضها في مالك» الحديث. وهو يقتضي أن التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات. ورواية الباب تقتضي أن التعريف يسبق المعرفة، وقال النووي: يجمع بينهما بأن يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين، فيعرف العلامات

قوله: (ثم عرفها سنة، يقول يزيد: إن لم تعرف استفق بها صاحبها) أي ملتقطها وكانت دبيعة عنه (قال يحيى: ههنا الذي لا أدري أهو في الحديث أم شيء من عنده) أي من عند يزيد، والقاتل يقول يزيد هو يحيى بن سعيد الأنصاري. والقاتل قال: «هو سليمان، وهما موصولان بالإسناد المذكور، والغرض أن يحيى بن سعيد شك هل قوله: «ولكن دبيعة عنه» مرفوع أو لا، وهذا القدر المشار إليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها من ذكر الرواية، وقد جزم يحيى بن سعيد برفقه مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القنسي والإسماعيلي من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه: «فإن لم تعرف فاستفتها ولكن دبيعة عنه» وكذلك جزم برفقه خالد بن خالد عن سليمان بن ربيعة عند مسلم والقنسي عن سليمان عن يحيى وبيعة جميعاً عند الطحاوي، وقد أشار البخاري إلى رجحان رفعه فترجم بعد أبواب «إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لأنها دبيعة عنه» وسيأتي الكلام على المراد بكونها دبيعة هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال يزيد: وهي تعرف أيضاً) هو تشديد الراء وهو موصول بالإسناد المذكور، ولم يشك يحيى في كون هذه الجملة موقوفة على يزيد، ولم أرها مرفوعة في شيء من الطرق؛ وقد تقدم حكاية الخلاف في الباب الذي قبله.

٤ - باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة

فهي لمن وجدها

٢٤٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ مَوْلَى الثَّمِثِيَّةِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «اِطْرُقْ عِفَاصَهَا وَوَكَاغَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَلَا فَتَانِكَ بِهَا». قَالَ: فَسَأَلْتُ الْقَسْمَ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلتَّائِبِ». قَالَ: فَسَأَلْتُ الْإِبِلَ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَقَّهَا سِقَاؤُهَا وَجَلَدُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رُفْهَا». [رواه: ٩١.

أخرجه مسلم: ١٧٢٢.]

قوله: (باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها) أي خنياً كان أو فقيراً كما تقدم، أورد فيه حديث زيد بن خالد المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله: «ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا ضالكت بها» فيه حذف تقديره: «فإن جاء صاحبها فأدناها وإن لم يبي» فاشتك بها، فحذف من هذه الرواية جواب الشرط الأول وشرط «إن» الثانية والقاء من جوابها قاله ابن مالك في حديث أبي الأبي في أواخر أبواب اللقطة بلفظ: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» وإنما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض، فقد تقدم حديث أبي في أول اللقطة بلفظ: «فاستمتع بها» بإثبات الفاء في الجواب الثاني، ومضى من رواية الشوري عن ربيعة في حديث الباب بلفظ: «ولا فاستفتها» ومثله ما سيأتي بعد أبواب من رواية إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ: «ثم استفت بها، فإن جاء ردها فأدناها إليه» ولسلم من طريق ابن وهب المتقدم ذكرها «فإذا لم يأت لها طالب فاستفتها». واستدل به على أن اللاطف يملكها بعد انقضاء مدة التعريف، وهو ظاهر نص الشافعي، فإن قوله: «شأنك بها» تفريغ على اختياره، وقوله: «فاستفتها» الأمر فيه للباحة، والشهور عند الشافعية اشتراط التلطف بالتسليم، وتكفي التية وهو الأرجح دليلاً، وتدل في ملكه بمجرد الانقضاء، وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن الدراودي عن ربيعة بلفظ: «ولا فتصنع بها ما تصنع مالك».

قوله: (شأنك بها) الشأن الحال أي تصرف فيها، وهو بالنصب أي الزم شأنك بها، ويجوز الرفع بالابتداء واخبر «بها» أي شأنك متعلق بها، واختلف العلماء فيما إذا تصرف في اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة، أو البطل إن كانت استهلك، وخالف في ذلك الكرابيسي صاحب الشافعي ووافقه أصحابه البخاري وداود بن علي إمام الظاهرية، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة، ومن حجة الجمهور قوله في الرواية الماضية: «ولكن دبيعة عنه» وقوله أيضاً عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد: «فاخرج عفاصها ووكاغها ثم كلها، فإن جاء صاحبها فأدناها إليه»، فإن ظاهر قوله: «فإن جاء صاحبها إلخ» بعد قوله: «كلها» يقتضي وجوب ردها بعد أكلها فيحمل على رد

جاء صاحبها فأعطها إياه» وأجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا نفاها ثبت حكمها بتدليل آخر انتهى. وهو يوم أن الرواية الأولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة إذا أكلها للملتقط، ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد، نعم عند أبي داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة: «فاجمعها حتى يأتيها باغها».

قوله: (فحصر وجه النبي ﷺ) هو بالمين المهمللة الثقيلة أي تغير، وأصله في الشجر إذا قل ماؤه فصار قليل النضرة عديم الإشراق، ويقال للوادي المجذب أضر، ولو روي تغير بالعين المحجمة لكان له وجه أي صار بلون المغرة وهو حمرة شديدة إلى كسودة، ويقويه أن قوله في رواية إسماعيل بن جعفر: «فغضب حتى احمرت وجته أو وجهه».

قوله: (ما لك ولها) زاد في رواية سليمان بن بلال عن ربيعة السابقة في العلم فلزها حتى يلقاها ردها.

قوله: (معها حلالها وسقائها) الحذاء بكسر المهمللة بعدها معجمة مع المد أي خفها، وسقائها أي جوفها وقيل: عفاها، وأشار بذلك إلى استئذانها عن الحفظ لها بما ركب في طاهها من الجلاء على العنطش وتناول المأكول بغير تعب لطول عفاها فلا تحتاج إلى ملتقط.

٣ - باب ضالة الغنم

٢٤٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ مَوْلَى الثَّمِثِيَّةِ: أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ، قَرَعَهُ أَنَّهُ قَالَ: «اِطْرُقْ عِفَاصَهَا وَوَكَاغَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً».

(يقول يزيد: إن لم تعرف استفق بها صاحبها، وكانت دبيعة عنه.)

قال يحيى: فهذا الذي لا أدري أي حديث رسول الله ﷺ هو أم حصة من غيره.

ثم قال: كيف ترى في ضالة الغنم؟ قال النبي ﷺ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلتَّائِبِ».

(قال يزيد: وهي تعرف أيضاً.)

ثم قال: كيف ترى في ضالة الإبل؟ قال: فقال: «ذَهَبُ فَإِنْ مَقَّهَا جَلَدُهَا وَبِقَاغَهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رُفْهَا». [رواه: ٩١. أخرجه مسلم: ١٧٢٢.]

قوله: (باب ضالة الغنم) كأنه أوردها بترجمة لشير إلى افتراق حكمها عن الإبل، وقد أورد مالك بتجوز أخذ الشاة وعدم تعريفها متمسكاً بقوله: «هي لك» وأجاب بأن اللام ليست للتسليم كما أنه قال: أو للئب والئب لا يملك بالفاق، وقد أجمعوا على أن مالكا لو جاء قبل أن يأكلها الواجد لأخذها منه.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أوس، وقد روى الكثير عن شيخه هنا سليمان بن بلال بواسطة.

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري، وسبق في العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكان له فيه شيعين، وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد الفهري عن سليمان بن بلال عنهما جميعاً عن يزيد مولى المنبث، وأخرجه النسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق ابن حنينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن يزيد فحمل ربيعة شيخ يحيى لا رفيقه، لكن سيأتي في آخر الطلاق من رواية سفيان بن حنينة عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسلاً قال سفيان قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن خالد قال سفيان: ولقيت ربيعة فحدثني به «فالحاصل أن من رواه عن يحيى عن يزيد عن زيد يكون قد سوى الإسناد فإن يحيى إنما سمع ذكر زيد فيه بواسطة ربيعة، ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذاهلاً عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان والله أعلم.

قوله: (فرغم) أي قال. والزم يستعمل في القول الحق كثيراً.

مسلم: ١٠٧١.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَفَالٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ هِشَامِ بْنِ مَيْمُونٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي أَتَقَلَّبُ إِلَى أَهْلِي، فَأَجِدُ الْفُسْرَةَ سَاطِئَةً عَلَى فِرَاسِي، فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ مَنَلَةً فَأَلْقِيهَا». [راجع: ٢٠٥٥. أخرجه مسلم: ١٠٧٠].

قوله: (باب إذا وجد ثمرة في الطريق) أي يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من المحرمات، وهو المشهور المجزوم به عند الأكثر، وأشار الرافعي إلى تخرج وجه فيه. وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي ﷺ أنها وجدت ثمرة فأكلتها وقالت: لا يجب لله الفسار، نعمي أنها لو تركت فلم تؤخذ فتوكل فسدت.

قوله: (عن طلحة) هو ابن مصرف.

قوله: (لأكلها) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحرمات لمس في الطرقات، لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمنع من أكلها إلا تورعاً خشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه، لا لكونها مرمية في الطريق فقط. وقد أوضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب: «على فراشي» فإنه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعاً خشية أن تكون صدقة، فلم لم ينس ذلك لأكلها، ولم يذكر تعريفاً فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف، لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها، أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون ما لا قيمة له؟ وقد استشكل بعضهم تركه ﷺ الثمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للمنفعة واجب بإحسان أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينهي، أو تركها صدقاً ليتبع بها من يجدها من محل له الصدقة، وإنما يجب على الإمام حفظ المال الذي يملك تلحق صاحب له، ما لا جرت به العادة بالإعراض عنه لخفارتها، والله أعلم.

قوله: (وقال يحيى) أي ابن سعيد القطان، وقد وصله مسند في مسنده عنه، وأخرجه الطحاوي من طريق مسند. قلت: ولست فيان به إسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الإسناد إلى طلحة قال: «عن ابن عمر أنه وجد ثمرة فأكلها».

قوله: (وقال زائدة) إرج، وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل اليوم.

٧- باب كيف تعرف لقطة أهل مكة

وَقَالَ طَائِفٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْقِطُ لُقَّتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا».

وَقَالَ خَالِدٌ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْقِطُ لُقَّتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا».

٢٤٣٣ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْهَضُ جَنَاحُهَا، وَلَا يَنْفِرُ صَوْنُهَا، وَلَا تَحِلُّ لُقَّتُهَا إِلَّا لِمَنْشِدٍ، وَلَا يَحْطِي خَلَاً». فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ». [راجع: ١٣٤٩. أخرجه مسلم: ١٣٥٣، مطروقة، وإنما قطعة الفصح ولا هجرة هي الإبرادة: ٢٨٥].

٢٤٣٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «لَمَّا قَسَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَاتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَسَنٌ عَنْ مَكَّةَ الْفَيْلِ وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، لِأَنَّهُ لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا كُنْ تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يَنْفِرُ صَوْنُهَا، وَلَا يَحْطِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ».

البذل، ويعتدل أن يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات، والتقدير فأصرف عفاصها ووكادها ثم كلاً، أي لم يبق صاحبها فإن جاء صاحبها فادعها إليه، وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ: «فإن جاء باغيها فادعها إليه، وإلا فأصرف عفاصها ووكادها ثم كلاً، فإن جاء باغيها فادعها إليه» فدل على أن الإذن في أكلها وبمعناه، وهي أقوى حجة للجهم، وروى أبو داود أيضاً من طريق عبد الله بن يزيد مولى النخعي عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث: «فإن جاء صاحبها فادعها إليه وإلا عرف وكادها وعفاصها ثم أقبضها في مالك فإن جاء صاحبها فادعها إليه» وإذا تقرر هذا أمكن حل قول المصنف في الترجمة «فهي لمن وجدها» أي في إباحة التصرف فيها حيثن، وأما أمر ضغطها بعد ذلك فهو مباحك عنه، قال النووي: إن جاء صاحبها قبل أن يملكها للتلطظ أخذها بزوالها المصلحة والمنفعة، وأما بعد التملك فإن لم يبق صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخر، وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقها بزوالها المصلحة ومهما تلف منها لزم للتلطظ غرامت للمالك وهو قول الجمهور، وقال بعض السلف: لا يلزمه، وهو ظاهر اختيار البخاري والله أعلم. وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى.

٥- باب إذا وجد خشيته في البحر أو سوطاً أو نخوة

٢٤٣٠ - وَقَالَ الثَّيِّ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ زَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَسَمَّاهُ الْحَمِثِي: «فَعَرَجَ يَنْظُرُ لَقَطٍ مُرَكَّبًا قَدْ جَاءَهُ بِعَالِيهِ، فَبَإْذَا هُوَ بِالْخَشْيَةِ، فَأَخَذَهَا لَأَهْلِهِ خَبِيًّا، فَلَمَّا نَسَرَّهَا وَجَدَ الصَّالِّ وَالصَّحِيفَةَ». [راجع: ١٤٩٨].

قوله: (باب إذا وجد خشيته في البحر أو سوطاً أو نخوة) أي ماذا يصنع به، هل يأخذه أو يتركه؟ وإذا أخذه هل يتكلم أو يكون سبيل اللقطة؟ وقد اختلف العلماء في ذلك.

قوله: (وقال الليث إرج) تقدم الكلام عليه مستوفى في الكفالة، وأورد هنا مختصراً، وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وأنها من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه، ولا سيما إذا ساق الشارع مساق التنازع على فاعله، فهذا التقدير تم المراد من جواز أخذ الخشية من البحر. وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره. وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب، فأعترضه ابن المنير بسبب ذلك، وأوجب بأنه استنبطه بطريق الإلحاق. ولعله أشار بالسوط إلى أثر أبي عبد الإبراهيم في حديث أبي بن كعب، أو أشار إلى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال: «رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلقطه الرجل يتبع به» وفي إسناد ضعف، واختلف في رفعه وقتقه، والأصح عند الشافعية أنه لا فرق في اللقطة بين الغليل والكثير في التصريف وغيره، وفي وجه لا يجب التصريف أصلاً، وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زمناً يظن أن فاعله أخرج عن، وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالخشية الواحدة فله الاستبداد به على الأصح، وفي الباب الذي ياله في حديث الثمرة حجة لذلك، وعند الحنفية أن كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالثمرة جاز أخذه والانتفاع به من غير تعريف، إلا أنه يبقى على ملك صاحبه. وعند المالكية كذلك إلا أنه يزول ملك صاحبه عنه، فإن كان له قدر ومضعة وجب تعريفه. واختلفوا في مدة التصريف، فإن كان مما يتسلخ إليه القنص جاز أكله ولا يضمن على الأصح.

٦- باب إذا وجد ثمرة في الطريق

٢٤٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرْءٍ فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: «لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّائِقِ لِأَكْلِهَا». [راجع: ٢٠٥٥. أخرجه مسلم: ١٠٧١].

٢٤٣٢ - وَقَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ.

وَقَالَ زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ. [راجع: ٢٠٥٥. أخرجه

مرد أهل أئق صاحب اللقطة إلى مكة فيحصل التوصل إلى معرفة صاحبها وقال إسحاق بن راهويه: قوله: «إلا تشد» أي إن سمع ناشدا يقول: من رأى في كذا؟ فيحشد يجوز لو وجد اللقطة أن يعرفها ليرد على صاحبها، وهو أضيئ من قول الجمهور لأنه يقيد بمائة للمعرف دون حالة، وقيل: المراد بالناشد الطالب حكاة أبو عبيد، وتعقبه بأنه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب ناشداً، قلت: ويحكي في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس: «لا يلتقط لقطتها إلا معرف» والحديث يفسر بعضه بعضاً، وكان هذا هو النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث ابن عباس، وأما اللغة فقد أثبت الحريسي جواز تسمية الطالب ناشداً وحكاة عياض أيضاً، واستدل به على أن لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لاختصاص مكة بذلك، وحكي للمؤرخ في «الحاوي» وجهاً في عرفة أنها تلتحق بمكسب مكة لأنها تجمع الحاج كمكة ولم يرجع شيئاً، وليس الوجه المذكور في «الروضة» ولا أصلها، واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من المساجد، وهو أصح الوجهين عند الشافعية، والله أعلم.

٨- باب لا تَحْتَلِبُ مَاشِيَةً أَحَدٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ

٢٤٣٥ - ٢٤٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْتَلِبُنَّ أَحَدًا مَاشِيَةً أَوْ رَاحِلَةً بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَهْبِيبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَتَوَسَّى مَشْرُوبَةً، فَتَكْسُرَ خِرَافَتَهُ، فَتَقْتُلَ طَعَامَهُ؟ فَإِنَّمَا تَعْمَلُونَ لَهُمْ شُرُوعَ تَوَاسِيهِمْ أَطْعَمَتِهِمْ، فَلَا تَحْتَلِبُنَّ أَحَدًا مَاشِيَةً أَوْ رَاحِلَةً إِلَّا بِإِذْنِهِ». [أخرجه مسلم: ١٧٢٦].

قوله: (باب لا تَحْتَلِبُ مَاشِيَةً أَحَدٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) حكاهما أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث إشارة إلى الرد على من خصمه أو قيده.

قوله: (عن نافع) في «موطأ» محمد بن الحسن، بن مالك أخبرنا نافع، وفي رواية أبي ثعلب في «الموطأ للدارقطني» قلت لملك أحفظك نافع.

قوله: (أن رسول الله ﷺ) في رواية يزيد بن الحارث عن مالك عند الدارقطني أيضاً أنه «نه رسول الله ﷺ» يقول.

قوله: (لا يَحْتَلِبُنَّ) كذا في البخاري وأكثر الموطأ بضم اللام، وفي رواية ابن الحارث المذكورة «لا يَحْتَلِبُنَّ» بكسرهما وزيادة اللام قبلها.

قوله: (ماشية امرئ) في رواية ابن الحارث وجماعة من رواة الموطأ «ماشية رجل» وهو كالتال ولا فلا اختصاص لذلك بالرجال، وذكره بعض شراح الموطأ بلفظ: «ماشية امرئ» وقال: هو الغالب إذ لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذمي، وتعقب بأنه لا وجود لذلك في الموطأ وروايات الفرق عند كثير من أهل العلم كما سيأتي في فوائد هذا الحديث، وقد روى أحد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ: «نهى أن يَحْتَلِبُ مواشي الناس إلا بإذنهم» وللماشية تقع على الإبل والبقر والغنم، ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية.

قوله: (مشروبه) بضم الراء وقد فتح أي غرقته، والمشروبة مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشروبة بالكسر إناء الشرب.

قوله: (عزائله) الحزاة المكان أو الوعاء الذي يجرن فيه ما يراد حفظه، وفي رواية أيوب عند أحد «فيكر بابها».

قوله: (فيقتل) بالنون والقاف وضم أوله ينتقل من القتل أي تحول من مكان إلى آخر، كذا في أكثر الموطأ عن مالك، ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر، وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح بن عبادة وغيره بلفظ «فيقتل» بمثلثة بدل القاف، والشل الش مرة واحدة بسرعة، وقيل: الاستخراج وهو أخص من القتل، وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عتبة وغيرهما عن نافع، ورواه عن الليث عن نافع بالقاف، وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالمثلثة.

قوله: (تخون) بالخاء المعجمة الساكنة والزاي المضمومة بعدها نون. وفي رواية الكشميهني «تخز» بضم أوله وإعمال الحاء وكسر الراء بعدها زاي.

قوله: (ضروع) الضرع للبهائم كالنهي للمرأة.

قوله: (أطعمتهم) هو جمع أطعمة والأطعمة جمع طعام والمراد به هنا اللبن، قال ابن عبد البر: في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئاً إلا بإذنه، وإنما خص

شربها، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشيد. وَمَنْ قِيلَ لَهُ قِيلَ فَهُوَ بِغَيْرِ الظَّنِّ: إِمَّا أَنْ يُقْبَلَ وَإِمَّا أَنْ يُقْبَدَ. فَقَالَ النَّاسُ: إِلَّا الْإِذْنَ، فَإِنَّا نَحْتَلِبُ لِقُورِنَا وَتَبَوُّنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْنَ». فَقَامَ أَبُو ضَاهٍ، وَرَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْتُبُوا لِأَبِي ضَاهٍ».

قُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: أَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَلَاكَ الْخَطْبَةُ الْيَمِي سَمِيحًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ١١٢. أخرجه مسلم: ١٦٥٥].

قوله: (كيف تعرف لقطة أهل مكة) كانه أشار بذلك إلى إثبات لقطة الحرم، فلذلك قصر الترجمة على الكيفية، ولعله أشار إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطة الحاج، أو إلى تأويله بأن المراد النهي عن التقاطها للتملك لا للحفظ، وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي. ثم ليس فيما ساقه المؤلف من حديث ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها. وكأنه أشار إلى أن ذلك لا يختلف.

قوله: (وقال طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ: لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في «باب لا يجل القتل بمكة».

قوله: (وقال خالد) هو الحلاء (عن عكرمة إخ) هو طرف أيضاً، وصله في أوائل البيوع في «باب ما قيل في الصواع».

قوله: (وقال أحمد بن محمد) هو الرباطي فيما حكاه ابن طاهر والدارمي فيما ذكره أبو نعيم.

قوله: (حدثنا روح) هو ابن عبادة، وذكرها هو ابن إسحاق، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي العباس بن عبد العظيم، وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم، كلاهما من روح بن عبادة بهذا الإسناد.

قوله: (حدثنا يحيى بن موسى) هو البلخي، وفي الإسناد لطيفة وهي تصريح كل واحد من رواه بالحديث مع أن فيه ثلاثة من المدلسين في نسق.

قوله: (فما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قدام في الناس) ظاهره أن الخطبة وقعت عقب الفتح، وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خزاعة رجلاً من بني ليث، ففني السياق حذف هذا بيانه، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير.

قوله: (القتل) بالقاف والمثناة للآخر، وللكشميهني بالقاف والتحتانية والثاني هو الصواب، وقد تقدم الخلاف فيه أيضاً في العلم.

قوله: (ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد) أي معرف وأما الطالب فيقال له الناشد، تقول: نشدت الضالة إذا طلبتها وأشدتها إذا عرفتها، وأصل الإشاد والنشيد رفع الصوت، والمعنى لا تحل لقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها فقط، فاما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا، وقد تقدم الكلام على ما حدا هذه الجملة في الحج إلا قوله: «ومن قتل له كتيل» فأحيل به على كتاب الدييات، وإلا قوله: «أكتبوا لأبي شاه» فقدم الكلام عليه في العلم، والقال: «قلت للأوزاعي» هو الوليد بن مسلم الراوي، واستدل بحديثي ابن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على أن لقطة مكة لا تلتقط للتمليك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور، وإنما اختصت بذلك عندهم لإمكان إيصالها إلى ربه، لأنها إن كانت للمكي فظاهر، وإن كانت للأقاني فلا يخلو أئق غالباً من وارد إليها، فإذا عرفها وأجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها، قاله ابن بطال. وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية: هي كثيرة من البلاد، وإنما تنخص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها إلى المبالغة في التعريف. واحتج ابن المنير لمحبه بظاهر الاستثناء، لأنه نفى الحل واستثنى المنشد فدل على أن الحل ثابت للمنشد لأن الاستثناء من النفي إثبات، قال: ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء، والقياس يقتضي تخصيصها. والجواب أن التخصيص إذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم، والغالب أن لقطة مكة يماس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدها لتفرق الخلق إلى الأفاق البعيدة، فرما داخل الملتقط الطمع في ملكها من أول وهلة فلا يعرفها فهي الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها إلا من عرفها، وفارقت في ذلك لقطة العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقه فإنها لا تعرف في غيرها باتفاق، بخلاف لقطة مكة فيسرع تعريفها لإمكان

الرابعة فقال: «اعرف عثتها، ووكاعها، ووعاعها، فإن جاء صاحبها، وإلا استغنى بها». [راجع: ٢٤٢٦. أخرجه مسلم: ١٧٢٣].

حدثنا عثمان قال: أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة، بهذا قال: فلقية بعد بكة، فقال: لا أدري ثلاثة أحوال، أو حولا واحدا.

قوله: (باب هل يأخذ اللقطة ولا يدفعها تصيب حتى لا يأخذها من لا يستحق) كنا للأكثر، وسقط لا ٢٠ بعد حتى عند ابن شويه، وأذن الواو سقطت من قبل حتى، والمعنى: لا يدفعها تصيب ولا يدفعها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره اللقطة، ومن حجتهم حديث الجارود مرفوعا: «خالة المسلم حرق النار» أخرجه النسائي بإسناد صحيح، وحل الجمهور ذلك على من لا يعرفها، وحجتهم حديث زيد بن خالد عند مسلم: «من أرى الصالة فهو ضال، ما لم يعرفها» وأما ما أخذ من حديث الباب فمن جهة أنه لم ينكر على أبي إسماعيل الصرة فدل على أنه جائز شرعا، ويستلزم اشتماله على المصلحة ولا كان تصرفا في ملك الغير، وتلك المصلحة تحصل بحفظها وصيانتها من الخوفة وتعرفتها لتصل إلى صاحبها، ومن ثم كان الأرجح من مذاهب العلماء أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فنتى رجع أخذها وجب أو استحب، ومتى رجع تركها حرم أو كره، وإلا فهو جائز.

قوله: (سويد بن غفلة) يفتح المعجمة والفاء أبو أمية الجعفي، تابعي كبير غفرم أدرك النبي ﷺ وكان في زمنه رجلا وأعطى الصدقة في زمنه على الصحيح، وقيل إنه صلى خلفه ولم يثبت، وإما قدم المدينة حين تغفروا اليهم من دنه ﷺ ثم شهد الفتح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين أو بعدها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لأنه كان يقول: أنا لدة رسول الله ﷺ وأنا أصغر منه بستين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر من علي في ذكر الخوارج.

قوله: (مع سلمان بن ربيعة) هو الباهلي يقال له صحبة، ويقال له سلمان الخليل لخبرته بها، وكان أميرا على بعض المغازي في فتح العراق في عهد عمر وعثمان، وكان أول من ولي قضاء الكوفة، واستشهد في خلافته في فتح العراق، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (وزيد بن صوحان) بضم المهملة وسكون الواو بعدها مهملة أيضا المعدي، تابعي كبير غفرم أيضا، وزعم ابن الكلبي أنه له صحبة. وروى أبو علي من حديث علي مرفوعا: «من سره أن ينظر إلى من سبقه بعض أعضائه إلى الجنة فلينظر إلى زيد بن صوحان» وكان قدوم زيد في عهد عمر وشهد الفتح، وروى ابن منده من حديث بريدة قال: «ساق النبي ﷺ ليلة قال: زيد زيد الحير، فسئل عن ذلك فقال: رجل سبقه يده إلى الجنة» فقطعت يد زيد بن صوحان في بعض الفتح، وتقل مع علي يوم الجمل.

قوله: (في غزاة) زاد أحد من طريق سفيان عن سلمة «حتى إذا كنا بالعذيب» وهو بالمعجمة والموحدة مصغر: موضع، وله من طريق يحيى القطان عن شعبة «فلما رجعنا من غزائنا حببت».

قوله: (مائة دينار) استدل به لأبي حنيفة في تفرقة بين قليل اللقطة وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل أهما، وحد القليل عنده ما لا يوجب القطع وهو ما دون العشرة، وقد ذكرنا الخلاف في مدة التعريف في الباب الأول، والخلاف في القدر الملتصق قبل أربعة أبواب.

قوله: (ثم أتته الرابعة فقال: اعرف عثتها) هي رابعة باعتبار عيشه إلى النبي ﷺ وثلاثة باعتبار التعريف، ولهذا قال في الرواية الماضية أول أبواب اللقطة «ثلاثا» وقال فيها: «فلا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا» وقد تقدم اختلاف رواته في ذلك بما ينفي عن إعادته.

١١ - باب من عرف اللقطة

وَلَمْ يَذْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ

٢٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ رِبْعَةَ، عَنْ زَيْدِ مَوْلَى الْمُثَنَّى، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ اللَّقْطَةِ، قَالَ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا فَصَاهُهَا وَوَكَّاهُ، وَإِلَّا فَاسْتَفِيقْ بِهَا».

وَسَأَلَهُ عَنْ خَالَةِ الْإِبِلِ، فَصَمَرَ وَجْهَهُ وَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَتَاهَا مِيقَاؤُهَا وَجَدَاهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، ذَهَبًا حَتَّى يَجِدَهَا رُفْهًا». وَسَأَلَهُ عَنْ خَالَةِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلنَّبِيِّ». [راجع: ٩١. أخرجه مسلم: ١٧٢٢].

قوله: (باب من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان) في رواية الكشيبي «يرمها» براءه بدل الدال، وكأنه أشار بالترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين القليل والكثير فقال: «إن كان قليلا حرقه وإن كان مالا كثيرا رفعه إلى بيت المال» والجمهور على خلافه، نعم فرق بعضهم بين اللقطة والضوال، وبعض المالكية والشافعية بين الملوّن وغيره فقال: يعرف الملوّن؛ وأما غير الملوّن فيدفعها إلى السلطان لمعطيا الملوّن ليرمها. وقال بعض المالكية: إن كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائز فالأفضل أن لا ينقلها فإن النقل لا يدفعها له، وإن كان عادلا فذلك وبغيره في دفعها له، وإن كانت بين قوم غير مأمونين والإمام جائز تحريم الملتصق وعمل بما يترجع عنده، وإن كان عادلا فذلك.

١٢ - باب

٢٤٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النُّعْمَانُ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ح).

حدثنا عبد الله بن رجاء: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي البراء، عن أبي بكر رضي الله عنهما قال: أنطلقت، فإذا أنا براجعي غنم يسوق غنمه، فقلت: لمن أنت؟ قال: لرجل من قرشي، فسأته فرفقه، فقلت: هل لي حقك من كين؟ فقال: نعم، فقلت: هل أنت خالبي لي؟ قال: نعم، فأمرته فأخبط خاة من غنمه، ثم أمرته أن يفض حنوقها من الغبار، ثم أمرته أن يفض كتيه، فقال: هكذا، حنوق إحدى كتيه بالأخرى، فحلب كتيه من كين، وقد جعلت لرسول الله ﷺ إداوة، على فيها حرقه، فصبت على اللبن حتى برد أسفله، فأتيتها إلى النبي ﷺ فقلت: احرب يا رسول الله، فحرب حتى رخصت. [إطهر: ٣٩١٥، ٣٩٥٢، ٤٣٩٠، ٣٩١٧، ٤٥٩٠٧. أخرجه مسلم: ٢٠٠٩ مختصرا به بإذنه، وأخرجه: ٢٠٠٩، في الزهد: ٧٥ مطولاً].

قوله: (باب) كذا بغير ترجمة، وسقط من رواية أبي ذر فهو إما من الباب أو كالفصل منه فيحتاج إلى مناسبة بينهما على الخالين، فإنه ساق فيه طرفا من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة إلى المدينة، والغرض منه شرب النبي ﷺ ولبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي، وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال ابن النير: مناسبة هذا الحديث لأبواب اللقطة الإشارة إلى أن المبيع للدين هنا أنه في حكم الضائع إذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راع واحد فالفاضل عن شربه مستهلك، فهو كالسوط الذي اغترى القنطرة، وأولى أحواله أن يكون كالشاة الملتصقة في الضيعة وقد قال فيها: «هي لك أو لأخيك أو للذئب» أحب ولا يفضى ما فيه من التكلف، ومع ذلك فلم يظهر مناسبة للترجمة بخصوصها.

وقوله: (هل في غنمك من لبن) يفتح الموحدة للأكثر وحكى حياض رواية بضم اللام وسكون الموحدة أي شاة ذات لبن، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن أبا بكر استجاز أخذ ذلك اللبن لأنه مال حربي فكان حلالا له، وتعبه المهلب بأن الجهاد وحل الغنمة إنما وقع بعد الهجرة بالمدينة، ولو كان أبو بكر أخله على أنه مال حربي لم يستهم الراعي هل تحلب أم لا، ولكان ساق الغنم غنمة وقتل الراعي أو أسره قال: ولكنه كان بالمدنى المتعارف عندهم في ذلك الوقت على سبيل المكرمة وكان صاحب الغنم قد أذن للراعي أن يسقي من مره، وسباني بقية الحديث واستيفاء شرحه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى.

(تبيه) ساق المصنف حديث أبي بكر عاليا عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل، ونزلا عن إسحاق عن النضر عن إسرائيل، لتصرح أبي إسحاق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره، وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في «فضل أبي بكر» وأفضل المزني ذكر طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة.

(خاتمة): اشتمل كتاب اللفظة من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً، الملحق منها خمسة والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية عشر حديثاً والمخالص ثلاثة وافقه مسلم على ترجمها. وفيه من الآثار أثر واحد لزيد مولى المنبعث، والله أعلم.

فَوَاقِظُكُمْ ﴿٤٤﴾ (إبراهيم: ٤٤ - ٤٧).



٤٦ - كتاب المظالم

في المظالم والغصب

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ. مُهْطِعِينَ مُقْنِعِينَ رُؤُوسِهِمْ﴾ (إبراهيم: ٤٧ - ٤٨).

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب المظالم. في المظالم والغصب) كذا للمستجلي، وسقط «كتاب» لغيره، وللنسخة «كتاب الغصب باب في المظالم». والمظالم جمع مظلمة مصدر ظلم يظلم واسم لا أخذ بغير الحق، والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعي، والغصب أخذ حق الغير بغير حق.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ إلى ﴿عَزِيزٌ ذُو نِقَامٍ﴾) كذا لا يـ ذر. وساق غيره الآية.

قوله: (مقنعي رؤوسهم: وهي رؤوسهم، المقنع والمقنع واحد) سقط للمستجلي والكشميري قوله: «وافني رؤوسهم» وهو تفسير مجاهد أخرجه القريابي من طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عبيدة في «الاجاز» واستشهد بقول الراجز:

انفض نحوي رأسه وأنتما كأنما أبصر شيئاً أظلمما

وتحكي ثعلب أنه مشترك، يقال: أنتع إذا رفع رأسه، وأنتع إذا طأطأ، ويعتمل أن يراد الوجهان: أن يرفع رأسه ينظر، ثم يبطأه فلا وخضوعاً قاله ابن التين، وأما قوله: «المقنع والمقنع واحد» فذكره أبو عبيدة أيضاً في «الاجاز» في تفسير سورة يس وزاد: معناه أن يجذب الذئب حتى يصير في الصلير ثم يرفع رأسه، وهذا يساعد قول ابن التين لكنه يغير ترتيبه.

قوله: (وقال مجاهد: مهطعين مدعي النظر، وقال غيره: مسرعين) ثبت هذا منا لغير أبي ذر ووقع له هو في ترجمة الباب الذي بعده، وتفسير مجاهد وصله القريابي أيضاً، وأما تفسير غيره فالمراد به أبو عبيدة أيضاً قاله واستشهد عليه، وهو قول قتادة والمعروف في اللغة، ويعتمل أن يكون المراد كلاً من الأمرين، وقال ثعلب: المهطع الذي ينظر في ذلك وخشوع لا يقطع بصره.

قوله: (وافندتهم هواء يعني جوفاً لا عقول لهم) وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً في «الاجاز» واستشهد بقول حسان:

ألا أبلغ أبا سفيان حسني فأتت مجوف مخب هواء

والهواء الخلاء الذي لم تشغله الأجرام، أي لا قوة في قلوبهم ولا جراءة. وقال ابن عرفة: معناه نزع أقدنهم من أجوافهم.

١ - باب إحصاء المظالم

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مُهْطِعِينَ﴾ (إبراهيم: ٤٨) مُدْعِي النَّظَرِ، وَيُقَالُ: مُسْرِعِينَ.

﴿وَلَا يَزِدُّهُمْ إِلَهُهُمُ ظَرْفَهُمْ وَأَلْيَدُهَا حَصْبٌ﴾ يعني جوفاً لا عقول لهم.

﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ لَنَحْزَنَ﴾ (النمل: ٨٠) لَنَحْزَنَ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُمْ

٢٤٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَبِي الْمُتَوَكِّلِ السَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُسِبُوا بِقَطْرَةِ تَيْنِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ يَتَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نَفَّوْا وَهَلَّوْا، أُوذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، لَأَعْلَنَهُمْ بِمَسْكُوِهِ فِي الْجَنَّةِ أَذْلُ بِعُزْلِهِ كَانُوا فِي الدُّنْيَا».

وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حُشَيْبٌ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ. رَوَاهُ: ٢٤٥٠.

قوله: (باب إحصاء المظالم) يعني يوم القيامة، ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري، وقد ترجم عليه في كتاب الرقاق «باب إحصاء يوم القيامة» وسيأتي الكلام عليه هناك.

وقوله: (بقطرة تين الجنة) الذي يظهر أنها طرف الصراط عما يلي الجنة، ويعتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة.

وقوله: (فيقاصون) بتشديد المهملة يتفاضلون من القصاص، والمراد به تتبع ما بينهم من المظالم وإسقاط بعضها ببعض.

وقوله: (حتى إذا نفوا) يضم النون بعدها قاف من التثنية، ووقع للمستجلي هنا «تقصوا» بفتح المنة والقاف وتشديد المهملة أي اكملوا القصاص.

قوله: (وهلوا) أي خلصوا من الآثام بمقاصصة بعضها ببعض، ويشهد لهذا الحديث قوله في حديث جابر الآتي ذكره في التوحيد «لا يحمل لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة لأحد قبله مظلمة» والمراد بالمولمين هنا بعضهم، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال يونس بن محمد إلخ) وصله ابن منده في كتاب الإيمان، وأراد البخاري به تصريح قتادة عن أبي التوكل بالتحديث، واسم أبي التوكل علي بن دؤاد يضم الدال بعدها همزة.

٢ - باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾

(دود: ١٨)

٢٤٤١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هُشَامُ قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مَحْرُوبٍ الْمَازِلِيِّ قَالَ: يَتِمُّ أُنَا أَشْيَيْهِ مَعَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّمَا آخِذٌ بِيَدَيْهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُبْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَيَعْبَثُ عَلَيْهِمْ كَفَّةً وَتَسْرَعُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّى إِذَا قُرِّبَ بِلُتُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَرَّهَتْكَ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَخْفَرُهَا لَكَ الْآيَةُ، فَيُطْعَى بِحَبَابِ حَسَنَاتِهِ. وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُ رَوَى نَسَخَةً، وَالْمُنافِقُونَ، فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ (النمل: ٨٠) كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ». رَوَاهُ: ٢٤٨٥، ٢٤٧٠، ٢٥١٤. أخرجه مسلم: ٢٧٦٨.

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾) ذكر فيه حديث ابن عمر: «يذني الله المؤمن فيضع عليه كفه» الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في التوحيد، وفي كتاب الرقاق الإشارة إليه.

وقوله في هذه الرواية (كشفه) بفتح التون والفاء عند الجميع، ووقع لأبي ذر عن الكشيبي بكسر المنة وهو تصحيف قبح قاله عياض. ووجه دخوله في أبواب الغصب الإشارة إلى أن عموم قوله هنا «أغفرها لك» مخصوص بحديث أبي سعيد الماضي في الباب قبله.

٣ - باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه

٢٤٤٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ وَتَمَنَّى كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (إسناده: أخرجه مسلم: ٢٥٨٠).

قوله: (باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم أوله يقال: أسلم فلان فلاناً إذا أتاه إلى المهلكة ولم يحمه من عدوه، وهو عام في كل من أسلم لغيره، لكن غلب في الإلقاء إلى المهلكة.

قوله: (المسلم أخو المسلم) هذه أخوة الإسلام، فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة، ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز.

قوله: (لا يظلمه) هو خير بمعنى الأمر، فإن ظلم المسلم للمسلم حرام، وقوله: «ولا يسلمه» أي لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه، بل ينصره ويدفع عنه، وهذا أخص من ترك الظلم، وقد يكون ذلك واجباً وقد يكون مندوباً بحسب اختلاف الأحوال، وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم: «ولا يسلمه في مصيبة نزلت به» ولمسلم في حديث أبي هريرة «ولا يحقره» وهو بالمهلة والقاف، وفيه: «بحسب أمرى» من الشرائع يحقر أخاه المسلم.

قوله: (ومن كان في حاجة أخيه) في حديث أبي هريرة عند مسلم: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه».

قوله: (ومن فرج عن مسلم كربة) أي غمة، والكرب هو الغم الذي يأخذ النفس، وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء كربات وسكونها.

قوله: (ومن سأل مسلماً) أي رآه على قبيح فلم يظهره أي للناس، وليس في هذا ما يقتضي ترك الإنكار عليه فيما بينه وبينه، ويجعل الأمر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما إذا أنكر عليه ونصحه فلم يمتنع عن قبيح فعله ثم جاهر به، كما أنه مأمور بأن يستتر إذا وقع منه شيء، فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يمتنع ذلك، والذي يظهر أن الستر محله في مصيبة قد اقتضت، والإنكار في مصيبة قد حصل التلبس بها فيجب الإنكار عليه وإلا رفعه إلى الحاكم، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة، وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوئ أخيه لم يستر.

قوله: (وسره) الله يوم القيامة) في حديث أبي هريرة عند الترمذي «ستره الله في الدنيا والآخرة» وفي الحديث حرض على التعاون وحسن التعاضد والألفة، وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعات، وأن من حلف أن فلاناً أخوه وأراد أخوة الإسلام لم يحنث. وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع وائل بن حجر.

٤ - باب أين أخاك ظالماً أو مظلوماً

٢٤٤٣ - حَدَّثَنَا غِفَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا غَيْثُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ وَحْمَةَ الطَّوِيلِ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». (إسناده: أخرجه مسلم: ٢٤٤٤، وأبو داود: ٢٤٥٢).

٢٤٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا نَصْرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَصْرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: «تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ». (إسناده: أخرجه: ٢٤٤٣).

قوله: (باب أين أخاك ظالماً أو مظلوماً) ترجم بلفظ الإعانة، وأورد الحديث بلفظ النصرة، فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه، وذلك فيما رواه حديد بن معاوية وهو بالمهلة وآخره جهم مصفر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: «أين أخاك ظالماً أو مظلوماً» الحديث أخرجه ابن عدي، وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ.

قوله: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) كذا أورده مختصراً عن عثمان، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عنه كذلك، وسيأتي في الإكراه من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة: «فقال رجل: يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً، فأريت إذا كان ظالماً كيف أنصره؟ قال: تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصره» وهكذا أخرجه أحد من هشيم عن عبيد الله وحده، وأخرجه الإسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عنهما نحوه.

قوله في الطريق الثانية: (قال يا رسول الله) في رواية أبي الوقت في البخاري «قالوا» وفي الرواية التي في الإكراه «فقال رجل» ولم أضاف على تسميته.

قوله: (فقال تأخذ فوق يديه) كنى به عن كفه عن الظلم بالفعل إن لم يكف بالقول، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة، وفي رواية معاذ عن حيد عند الإسماعيلي: «فقال: يكفه عن الظلم، فلذلك نصره إياه» ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه: «إن كان ظالماً فليته فإنه له نصره» قال ابن بطال: النصر عند الحرب الإعانة، وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يسؤل إليه، وهو من وجيز البلاغة، قال البيهقي: معناه إن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه لنفسه حساً ومعنى، فلو رأى إنساناً يريد أن يوجب نفسه لظنه أن ذلك يزيد مفسدة طلبه الزنا مثلاً منه من ذلك وكان ذلك نصراً له، واتخذ في هذه الصورة الظالم والمظلوم. وقال ابن المنير: فيه إشارة إلى أن الترك كالفعل في باب الضمان ونحوه فروع كثيرة.

(تنبيه): ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سبباً لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه، وسيأتي ذكره في تفسير المتأخرين إن شاء الله تعالى.

(لطيفة): ذكر المنفلوطي في كتابه «الفخر» أن أول من قال: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً «جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم، وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حية الجاهلية، لا على ما فسره النبي ﷺ، وفي ذلك يقول شاعرهم: إذا أنا لم أنصر أخي وهو ظالم على القوم لم أنصر أخي حين يظلم

٥ - باب نصّر المظلوم

٢٤٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ: سَمِعْتُ الثَّوْرَةَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَهَذَانَا عَنْ سَبْعٍ، فَذَكَرَ: عِيَادَةَ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعَ الْجَنَائِزِ، وَتَشْيِيتَ الْقَافِطِ، وَرَدَّ السَّلَامِ، وَنَصْرَ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةَ الدَّاعِي، وَإِسْرَافَ الْمُفْسِمِ. (إسناده: أخرجه مسلم: ٢٠٦٦، مطولاً).

٢٤٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَأَنْبِيَانٍ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَذِكُّنَا بَيْنَ أَصَابِعِهِ». (إسناده: أخرجه مسلم: ٢٥٨٥).

قوله: (باب نصّر المظلوم) هو فرض كتابة، وهو عام في المظلومين، وكذلك في الناصرين بناء على أن فرض الكتابة مخاطب به الجميع وهو الرابح، ويتعين أحياناً على من له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره مفسدة أشد من مفسدة المنكر، فلو علم أو غلب على ظنه أنه لا يفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستصحاب بالشرط المذكور، فلو تساوأت المفسدتان تخير، وشرط الناصر أن يكون عالماً بكون الفعل ظلماً. ويقع النصر مع وقوع الظلم وهو حيزت حقيقة، وقد يقع قبل وقوعه كمن أتخذ إنساناً من يد إنسان طالبه بالظلم وهدده إن لم يبلده، وقد يقع بعد وهو كثير ثم أورد المصنف فيه حديثين أحدهما: حديث البراء في الأمر بسبع والنهي عن سبع فذكره مختصراً وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الأدب واللباس إن شاء الله تعالى، والمقصود منه هنا قوله: «ونصر المظلوم».

قوله: (باب الظلم ظلمات يوم القيامة) أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من غير مزيد، وقد روى أحد من طريق عمار بن دينار عن ابن عمر وزاد في أوله: «يا أيها الناس اتقوا الظلم» وفي رواية «ياكم والظلم» وأخرجه البيهقي في «الشعب» من هذا الوجه وزاد فيه: قال عمار: أظلم الناس من ظلم لغيره. وأخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث بلنظ: «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة» واتقوا الشح» الحديث، قال ابن الجوزي: الظلم يشتغل على معنيين: أخذ مال الغير بشئ حق، وسبارة الرب بالخالف، والمعصية فيه أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار، وإنما ينشأ الظلم من مظلمة القلب لأنه لو استدار بنور الهدى لا اعتبر، فلذا سمي للثقل بنورهم الذي حصل لهم بسبب الثقل اكتفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يفتي عنه ظلمه شيئاً.

٩ - باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم

٢٤٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحُصَيْنٍ اللَّهِ عَنْهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «أَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَلَيْتَ لَيْسَ بَيْنَهَا وَتَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». [رواه: ١٣٩٥]. أخرجه مسلم: ١٩ مطوّلًا.

قوله: (باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم) ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن مختصراً مقتضراً منه على المراد هنا، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر الزكاة.

١٠ - باب مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ

عِنْدَ الرَّجُلِ فَحَلَّلَهَا لَهُ، هَلْ يَبِينُ مَظْلَمَتَهُ؟

٢٤٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُمْرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَحْلُلْهُ بَيْنَهُمَا، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبِهِ فَحُلِّمَ عَلَيْهِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: إِنَّمَا سُمِّيَ الْقُمْرِيُّ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْزِلُ نَاحِيَةَ الْقُبَايِرِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَسَعِيدُ الْقُمْرِيُّ هُوَ مَوْلَى بَنِي لَيْثٍ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، وَاسْمُ أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانُ. [نظر: ٩٥٣٤].

قوله: (باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له هل يبين مظلمته؟) المظلمة بكسر اللام على المشهور، وحكى ابن تيمية وابن النجاشي والبيهقي فتحها وأكثروا ابن القوطية، ورويت بخط مخلطاي أن القزاز حكى القسم أيضاً. وقوله: «هل يبين» فيه إشارة إلى الخلاف في صحة الإبراء من الجهرل، وإطلاق الحديث بقوي قول من ذهب إلى صحته، وقد ترجم بعد باب «إذا حلف ولم يبين كم هو» وفيه إشارة إلى الإبراء من الجمل أيضاً، وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة لاشتراط التعيين، لأن قوله: «مظلمة» يقتضي أن تكون معلومة القدر مشاراً إليها اسم ولا يفتى ما فيه. قال ابن المنير: وإنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتض المظلوم من الظالم حتى يسأخذ منه بقدر حقه، وهذا متفق عليه، والخلاف إما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا؟ وقد أطلق ذلك في الحديث. نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين المعلوم، فإن كانت المعين موجودة صحت جبتها دون الإبراء منها.

قوله: (من كانت له مظلمة لأخيه) اللام في قوله: «له» بمعنى على، أي من كانت عليه مظلمة لأخيه، وسيأتي في الرافق من رواية مالك عن القمري بلنظ: «من كانت عنده مظلمة لأخيه»، وللزمذني من طريق زيد بن أبي أنيسة عن القمري: «رحم الله عبداً كانت له عند أخيه مظلمة».

فإنهما: حديث أبي موسى «الؤمن للمؤمن كالبنيان» وسيأتي الكلام عليه في الأدب إن شاء الله تعالى.

وقوله: (يشد بعضه) في رواية الكشيبي يشد بعضهم بصيغة الجمع.

٦ - باب الانتصار من الظالم

قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْخَفَرَ السُّوءَ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ٩٤٨]. «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَكْتُمُونَ» [الشورى: ٣٩].

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَلْزَمُوا، لِذَا قَالُوا خَفَرًا.

قوله: (باب الانتصار من الظالم، قوله جل ذكره: ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾ «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَكْتُمُونَ».

أما الآية الأولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله: «إلا من ظلم» أي فانتصر بمثل ما ظلم به فليس عليه ملاج، وعن مجاهد «إلا من ظلم» فانتصر فإن له أن يجهر بالسوء، وعنه نزلت في رجل نزل بقوم ظم بغيره، فرخص له أن يقول فيهم: قلت: ونزولها في واقعة عين لا يمنع حملها على عمومها. وعن ابن عباس: المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه، وأما الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضاً في قوله: «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَكْتُمُونَ» قال: يعني من بني حليم من غير أن يشتدوا. وفي الباب حديث أخرجه النسائي وابن ماجه بإسناد حسن من طريق التيمي من عروة عن عائشة قالت: «دخلت على زينب بنت جحش فسبني، فردعها النبي ﷺ فثبت فقال لي: سبها. فسبيتها حتى جف رطحا في فمها فرايت وجهه يتهلل».

قوله: (وقال لإبراهيم) أي التخي (كالواو) أي السلف (يكرهون أن يستلوا) بالذال للمعجمة من الذل وهو بضم أوله وفتح اللتاء، وهذا الأثر وصله عبد بن حيد وابن حينة في تفسيرهما في تفسير الآية المذكورة.

٧ - باب عفو المظلوم

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَدْرَأْ غَيْرًا أَوْ تَغْفِرْهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءِ قِيَانِ اللَّهِ كَانَ عَفْوَاً قَلِيلاً﴾ [النساء: ٩٤٩]. «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ. وَلَمَنِ تَصَدَّقَ فَلْيُبْدِ فَاوْلِيكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ. إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَتَّخِذُونَ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ الْحَقِّ أَوْلِيكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ... وَتَوَرَّى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ» [الشورى: ٤٠-٤٤].

قوله: (باب عفو المظلوم لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْرَأْ غَيْرًا أَوْ تَغْفِرْهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءِ قِيَانِ اللَّهِ كَانَ عَفْوَاً قَلِيلاً﴾ «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» أي وقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ إلخ وكأنه يشير إلى ما أخرجه الطبري عن السدي في قوله: «أو تغفروا عن سوء» أي عن ظلم، وروى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ قال: إذا شتمك شتمته مثلهما من غير أن تعتدي «فمن عفا وأصلح فأجره على الله» وعن الحسن رخص له إذا سبه أحد أن يسبه. وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود من طريق مجاهد عن سعيد القمري عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ قال لا يكر: ما من عبد ظلم مظلمة فمعا عفا إلا أعز الله بها نصره».

٨ - باب الظلم ظلمات يوم القيامة

٢٤٤٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ وَحُصَيْنٍ اللَّهِ عَنْهُمْ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [وأخرجه مسلم: ٢٥٧٩].

١٣ - باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض

٢٤٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عُمَرَ بْنَ مَسْعُودٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً طَوَّقَهُ مِنْ سِتِّهِ أَرْضَيْنِ». [الطبر: ٣١٩٨. أخرجه مسلم: ١٦١٠].

٢٤٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ حُصُوعَةٌ، فَذَكَرَ لِعَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، اجْتَهِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ لِهَيْبٍ مِنْ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ مِنْ سِتِّهِ أَرْضَيْنِ». [الطبر: ٣١٩٥. أخرجه مسلم: ١٦١٢].

٢٤٥٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً بِغَيْرِ حَقِّهِ، خَسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سِتِّهِ أَرْضَيْنِ».

قَالَ الْفَرَّبِيُّ: قَالَ أَبُو حَفْصٍ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا الْحَدِيثُ كَيْسٌ بِغَيْرِ اسْمٍ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَغْلَى عَلَيْهِمْ بِالْحَصْرِ. [الطبر: ٣١٩٦].

قوله: (باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض) كأنه يشير إلى توجيه تصوير غصب الأرض، خلافاً لما قال لا يمكن ذلك.

قوله: (حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف، وكذا هو عند أحد عن أبي اليمان زاد السليدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (عبد الرحمن بن عمرو بن سهل) هو المدني، وقد ينسب إلى جده، وقد نسب المزني أنصاري ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه، بل في رواية ابن إسحاق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي، وقد ذكر الواقدي فيمن تكل بالهجرة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبد ود بن نضر العامري القرشي وأبوه ولد هذا، وكانت أمه بعد هذه القصة بنحو من عشر سنين، وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري في روايته عن هذا الحديث عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة بن سعيد بن زيد نفسه، في مسند أحمد وأبى يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن إسحاق «حدثني الزهري عن طلحة بن عبد الله قال: أتيت أروى بنت أوس في نفر من قریش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت: إن سعيداً انتقص من أرضي إلى أرضه ما ليس له، وقد أصبحت أن تأتوه فكلموه. قال: فركبنا إليه وهو بأرضه بالحق» فذكر الحديث، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وبنته فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، فلذلك كان ربما أدخله في السند وبما حله والله أعلم.

قوله: (من ظلم) قد تقدم من رواية ابن إسحاق قصة لسعيد في هذا الحديث وسيأتي في بدء الحلق من طريق عمرة عن سعيد أنه «خاصته أروى في حق زعمت أنه انتقصها ما إلى مروان» ولمسلم من هذا الوجه «أدعت أروى بنت أوس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئاً من أرضها فخاصته إلى مروان بن الحكم» وله من طريق محمد بن زيد من سعيد «أن أروى خاصته في بعض داره، فقال دعوها ويأبسا» ولزبير في «كتاب النسب» من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم «استدعت أروى بنت أوس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت: إنني أخذت حقِّي، وأدخلت صغيرتي في أرضه» فذكره. وفي رواية العلاء «ترك سعيد ما أدعت» ولابن حبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد «قال لنا مروان أصلحوا بينهما».

قوله: (من الأرض شيئاً) في رواية عمرة في بدء الحلق «من أخذ شيئاً من الأرض ظلماً» وفي حديث عائشة ثاني أحاديث الباب «قيد شير» وهو بكسر الشاف

قوله: (من عرضه أو شيء) أي من الأشياء، وهو من عطف المام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والبراحات حتى اللطمة ونحوها، وفي رواية الترمذي «من عرض أو مال».

قوله: (قل أن لا يكون دينار ولا درهم) أي يوم القيامة، وثبت ذلك في رواية علي بن الجعد من ابن أبي ذئب عند الإسماعيلي.

قوله: (أخذ من سبغات صاحبه) أي صاحب المظلمة (فحمل عليه) أي على الظالم، وفي رواية مالك «فطرح عليه»، وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقاً من هذا ولقظه: «المقل من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا، فيعطى هذا من حسنة هذا من حسنة، فإن فئت حسنة قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار» ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: ١٨] لأنه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنابته، فقولنا الحسنات بالسبغات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في جباية، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال إسماعيل بن أبي أوس: إنما سمى المقرئ إرج) ثبت هذا في رواية الكشيبي وحده، وإسماعيل المذكور من شيخ البخاري

١١ - باب إذا حمله من ظلمه فلا رجوع فيه

٢٤٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا حِشَامُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿وَأَنَّ امْرَأَةً خَلَّتْ مِنْ بَعْظِهَا نَشُوزاً أَوْ إِغْرَاحاً﴾ [النساء: ١٢٨]. قَالَتْ: الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ، لَيْسَ بِمُسْتَكْبِرٍ فِيهَا، يُؤَيِّدُ أَنْ يَفَارِقَهَا، فَقُولُ: اجْعَلْكَ مِنْ ثَلَاثِي فِي حِلٍّ، فَتَوَلَّى ذَلِكَ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ. [الطبر: ٢٦٩٩، ٤٦٠١، ٥٢٠٦. أخرجه مسلم: ٣٠٢١].

قوله: (باب إذا حمله من ظلمه فلا رجوع فيه) أي معلوماً عند من يشترطه أو مجهولاً عند من يبيزه، وهو فيما مضى باتفاق، وأما فيما سيأتي فيه الخلاف. ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة التي تلحق من زوجها وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء، ومحمد شيخه هو ابن مقاتل، وعبد الله هو ابن المبارك. ومطابقتها للترجمة من جهة أن الحلق عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه، ويلحق به كل عقد لازم كذلك، كما قال الكرمانى فوه، ومورد الحديث والآية إنما هو في حق من تسقط حقها من القسمة، وليس من الخلع في شيء، فمن وقع الإشكال فقال الداودي: ليست الترجمة بمطابقة للحديث، ووجهه ابن المنير بأن الترجمة تتناول إسقاط الحق من المظلمة الفاتحة والآية مضمونها إسقاط الحق للمستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لسقوطه، قال ابن المنير: لكن البخاري تالفت في الاستدلال فتألف بقوله: «إذا نفذ الإسقاط في الحق المترفع فلان ينقذ في الحق الملقق أولى. قلت: وسيأتي الكلام على حبة المرأة يومها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

١٢ - باب إذا أذن له أو أحلّه، ولم يمين كم هو

٢٤٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَى بِشَرَابِهِ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَمَانِهِ الْأَشْيَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟». فَقَالَ الْغُلَامُ: «لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَوْثَرُ بِنَفْسِي مِنْكَ أَحَدًا». قَالَ: فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدَيْهِ. [إربع: ٢٣٥١. أخرجه مسلم: ٢٠٣٠].

قوله: (باب إذا أذن له) أي في استيفاء حقه (أو أحله) في رواية الكشيبي «أو أحل له» (ولم يمين كم هو) أورد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب، وقد تقدم في أول كتاب الشرب، ويأتي الكلام عليه في الأشربة، ومطابقتها - وقد خفيت على ابن التين فتأخرها - من جهة أن الغلام لو أذن في شرب الأشياخ قبله لجاز لأن ذلك هو فائدة استئذانه، فلو أذن لكان قد تبرع بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشربه، وسيأتي في كتاب الحبة مزيد لذلك.

قوله: (قال القريزي: قال أبو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري، وقد ذكره عن القريزي في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره، وثبت هذه الفائدة في رواية أبي زر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره.

قوله: (ليس بخراسان في كتب ابن المبارك) يعني ابن ابن المبارك صنف كنية بخراسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من خطفه زائدة على ما في كنية هذا منها.

قوله: (أما عليهم بالبصرة) كنا للمستمل والسرخسي بحذف المفعول، وأنبه الكشميبي فقال: أملاء عليهم. واعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كنية السبي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان، فإن نعم بن حماد للروزي عن حل عنه بخراسان، وقد حدث عنه بهذا الحديث، وأخرجه أبو عروبة في صحيحه عن طريقه. ويحصل أن يكون نعم أيضاً إما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائب الصحيح.

١٤ - باب إذا أذن إنسان لأخر شيئاً جاز

٢٤٥٥ - حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْبُرْجِ، فَأَمَاتْنَا سَنَةً، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْفُضُنَا التَّمْرَ، فَكَانَ ابْنُ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَتَوَبَّأُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِفْرَانِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ. (مطهر: ٥٢٤٨٩، ٥٢٤٩٠، ٥٢٤٩١، أخرجه مسلم: ٢٠٤٥).

٢٤٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفُحَّانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَّافَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَكَّالٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ: أَنَّ جَلْلا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَتْمَبٍ، كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحْمٌ، فَقَالَ لَهُ أَبُو حَتْمَبٍ: اصْنَعْ لِي طَعَامَ حَمْسَةٍ، فَأَتَى أَذْوَ النَّبِيِّ ﷺ خَاصِمَ حَمْسَةٍ، وَابْتَصَرَ فِي رَجْعِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْبُحْرَ، فَذَفَعَهُ، فَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَدْعُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا قَدْ اتَّخَذَ، أَتَذَنُّ لَهُ؟». قَالَ: نَعَمْ. (راجع: ٢٠٨١، أخرجه مسلم: ٢٠٣٦).

قوله: (باب إذا أذن إنسان لأخر شيئاً جاز) قال ابن التين: نصب شيئاً على نزع الحافظ، والتقدير في شيء كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] وأورد المصنف فيه حديثين:

أحدهما لابن عمر في النهي عن القرآن، والمراد به أن لا يقرن ثمرة بثمرة عند الأكل لتلاصيح برقته، فإن أذنوا له في ذلك جاز لأنه حقيم فلهم أن يفسطروا، وهذا بقوي ملتبس من يصحح به المجهول، وسباني الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قول: «إلا أن يستأذن» ومن قال إنه مدرج إن شاء الله تعالى.

ثانيهما: حديث أبي مسعود في قصة الجزار الذي عمل الطعام والرجل الذي تبعهم، فقال له النبي ﷺ: «أتأذن له؟» وسباني الكلام عليه في الأطعمة أيضاً، وقوله فيه: (وأبصر في وجه النبي ﷺ) هي جملة حالية أي أنه قال لغلامه: اصنع لي في حال رؤيته تلك،

قوله: (فبعهم الرجل فقال إن هذا أتيها) بتشديد التاء، قال ابن التين: هو اقتتل من تبع وهو بعته، وخبط الداودي هنا لقته أنها حمزة قطع فقال: معنى أتيها سار معنا، وتبعهم أي لحقهم، وأطال ابن التين في تعقب كلامه.

١٥ - باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾

(البقرة: ٢٠٤)

٢٤٥٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخِصَمُ». (مطهر: ٥٢٥٢٣، ٥٢١٨٨، أخرجه مسلم: ٢٦٦٨).

قوله: (باب قول الله تعالى ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾) الألد الشديد اللدادي الجندل، مشتق من اللدبين وهما صفحتا الشئ، والمعنى أنه من أي جانب أخذ في

وسكون التحتانية أي قدره، وكأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد.

قوله: (طوقه) بضم أوله على البناء للمجهول، وفي رواية عروة: «فته يطوقه» ولأبي عرواة والجوزقي في حديث أبي هريرة: «جاء به مقلده».

قوله: (من مسيح أروحين) بفتح الراء ويحذف إسكانها، وزاد مسلم من طريق عروة، ومن طريق محمد بن زيد: «أن مسيحاً قال: اللهم إن كانت كاذبة فاصم بصرها واجعل قبرها في دارها» وفي رواية العلاء: «أبي بكر نحو وزاد»: «قال: وجاء سيل فلبسني عن صغيرتها فإذا حقها خارجاً عن حق سعيد فجاء سعيد إلى مروان فركب معه والناس حتى نظروا إليها وذكروا كلهم أنها عمت وأنها سقطت في بئرها فماتت» قال الخطابي: قوله «طوقه» له وجهان: أحدهما أن معناه أنه يكلف ثقل ما ظلم منها في القيامة إلى الحشر ويكون كالطوق في عنقه، لا أنه طوق حقيقة. الثاني معناه أنه يصاب بالخصف إلى سبع أروحين أي تكون كل أرض في تلك الحاقة طوقاً في عنقه انتهى. وهذا يؤيد حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ: «خسف به يوم القيامة إلى سبع أروحين» وقيل معناه كالأول، لكن بعد أن ينزل جيمه يجعل كله في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافي ونحو ذلك، وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً: «أما رجل ظلم شيئاً من الأرض كله الله أن يفره حتى يبلغ آخر سبع أروحين، ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس» ولأبي يعلى يستند حسن عن الحكم بن المغيرة السلمي مرفوعاً: «من أخذ من طريق المسلمين شيئاً جاءه يوم القيامة يحمل من سبع أروحين» ونظير ذلك ما تقدم في لزكاة في حديث أبي هريرة: «حق من غل بغيراً جاءه يوم القيامة يحمل، ويعتدل وهو الوجه الرابع أن يكون المراد بقوله: «يطوقه» يكلف أن يجعله له طوقاً ولا يستطيع ذلك فيقبل بذلك، كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد شعيرة، ويعتدل وهو الوجه الخامس أن يكون التطويق تطبيق الإثم، والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم ومنه قوله تعالى: ﴿الْإِسْرَاءُ: ١٣﴾ وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري وصححه البصري، ويعتدل أن تتروح هذه الصفات لصاحب هذه الجنابة أو تتصم أصحاب هذه الجنابة فيقبل بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة القصد وضغطها، وقد روى ابن أبي شيبة يستند حسن من حديث أبي مالك الأشعري: «أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أروحين».

وفي الحديث تحريم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته، وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي، وكأنه فرغ على أن الكثير ما ورد فيه وعيد شديد، وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى منتهى الأرض، وله أن يمنع من حفر تحتها سراً أو بسترأ بغير رضا. وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك، وإن له أن يتزل باطنها ما شاء ما لا يضر من يجاوزها. وفيه أن الأرض السبع مترامية لا يفتي بعضها من بعض لأنها لو فقت لاكتفي في حق هذا الغاصب بطريق التي غصبها لاختصامها صاحبها أشار إلى ذلك الداودي. وفيه أن الأرضين السبع طابق كالسواكن، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مَثَلُهَا﴾ [الطلاق: ١٢] خلافاً لمن قال إن المراد بقوله سبع أروحين سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطق الغاصب شيئاً من إقليم آخر قاله ابن التين. وهو والذي قبله مبني على أن العقوبة متعلقة بما كان بسببها، ولا مع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكرناه.

(تكملة): أروى بفتح الحزرة وسكون الراء والقصر باسم الحيوان الوحشي المشهور، وفي المثل: «يقولون إذا دعوا: كمي الأروى» قال الزبير في روايته: كان أهل المدينة إذا دعوا قالوا: آمه الله كمي أروى، يريدون هذه القصص. قال: ثم طال العهد فصار أهل الجبل يقولون: كمي الأروى، يريدون الوحش الذي بالجبل ويقتلونه أهمى شديد العمى وليس كذلك.

قوله: (حدثنا حسين) هو الملقب، ومحمد بن إبراهيم هو النبي، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن، وفي هذا الإسناد ما يشر بقله تليس يعني من أبي كثير لأنه سمع الكثير من أبي سلمة، وحدث عنه هنا بواسطة محمد بن إبراهيم.

قوله: (وبين الناس خصومة) أي أقف على أسمائهم، ووقع لسل من طريق حرب بن شداد عن يحيى بلفظ: «وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض» فيه نزع تعيين للخصوم وتعيين للخاصم فيه.

قوله: (فلذكر عائشة) حذف المفعول، وسباني في بدء الحلق من وجه آخر بلفظ: «فدخل على عائشة فذكر لها ذلك».

قوله: (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر.

١٩ - باب ما جاء في السقافو

وَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمْسَحَ بِهِ سَقِيفَةَ بَنِي سَاعِدَةَ. [روى: ٢٢٥٦]

٢٤٦٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خُثَيْبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جِئْتُ تَوْفَى اللَّهَ تَبَّهَ ﷺ إِذَا الْأَنْصَارُ اجْتَمَعُوا فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: انْطَلِقْ بِنَا، فَجِئْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ. [روى: ٢٤٥٥، ٢٣٩٢٨، ٢٤٠٢١، ٢١٨٢٩، ٢٦٨٣٠، ٧٣٢٣]. أخرجه مسلم: ١٩٩١ بقصة لم ترد في هذه الطرق. والظاهر: ٥٢٧٠.

قوله: (باب ما جاء في السقاف) جمع سقفة وهي للكان للظلل كالسباط أو الخانوت بجانب الدار، وكأنه أشار إلى أن الجلوس في المكتبة العامة جائز، وإن اتخذ صاحب الدار سباطاً أو مستظلاً جاز إذا لم يضر المارة.

قوله: (وجلس النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة) هو طرف من حديث لسهل بن سعد أمته للولاء في الأشربة في أثناء حديث، ونفي ذلك على الإسماعيلي فقال: ليس في الحديث يعني حديث عمر أنه ﷺ جلس في السقفة انتهى. والسبب في خفته عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت إليه واقتصر على الحديث للفرع عن عمر الموصول، مع أن البخاري لم يترجم بجلوس النبي ﷺ وإنما ترجم ما جاء في السقافة، ثم ذكر الحديث المصرح بجلوس النبي ﷺ وأورده معلقاً، ثم بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولاً، فكان الإسماعيلي ظن أن قوله: «وجلس» من كلام البخاري لا أنه حديث معلق، وسقفة بني ساعدة كانوا يجتمعون فيها، وكانت مشتركة بينهم، وجلس النبي ﷺ معهم فيها عنهم.

قوله: (حدثني مالك وأخبرني يونس) أي ابن يزيد من ابن شهاب، يعني أن كلا منهما رواه لابن وهب عن ابن شهاب، وكان ابن وهب حريصاً على التفرقة بين التحديث والإخبار مراعاة للاصطلاح، ويقال إنه أول من اصطلاح على ذلك بمصر.

قوله: (إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة) هو مختصر من قصة يمة أبي بكر الصديق، وسيأتي في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونستوفي شرحه هناك إن شاء الله تعالى، والغرض منه أن الصحابة استمعوا على الجلوس في السقفة المذكورة، وقال الكرماني: مطابقة الحديث للترجمة أن الجلوس في السقفة العامة ليس ظلماً.

٢٠ - باب لا يمنع جاز جارة أن يفرز خشبة في جدارِهِ

٢٤٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَةً أَنْ يَفْرَزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ خَشْبًا مَفْرُوضًا؟ وَاللَّهِ لَاؤْتَيْنُ بِهَا بَيِّنًا أَكْثَلَكُمْ. [روى: ٢٤٦٧، ٢٣٩٢٨]. أخرجه مسلم: ١٩٠٩.

قوله: (باب لا يمنع جاز جارة أن يفرز خشبة في جدارِهِ) كلما لأبي ذر بالتثنية على أفراد الخشبة، ولغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب، قال ابن عبد البر: روي للفظان في «الوطأ» وللمنى واحد لأن المراء بالواحد الجنس انتهى. وهذا الذي يمتنع للجمع بين الروايتين، وإلا فالمنى قد يختلف باعتبار أن أمر الخشبة الواحدة انصف في مساعة الجار بخلاف الخشب الكثير، وروى الطحاوي عن جماعة من المشايخ أنهم روه بالإفراد، وأكثر ذلك عبد الغني بن سعيد فقال: الناس كلهم يقولونه بالجمع إلا الطحاوي، وما ذكرته من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغني بن سعيد إلا إن أراد خاصاً من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فله الجاه.

قوله: (عن ابن شهاب) كنا في «الوطأ» وقال خالد بن خالد عن خالد بن مالك «عن أبي الزناد» بدل الزهري، وقال بشر بن عمرو عن مالك «عن الزهري عن أبي سلمة» بدل الأعرج، ورواه هشام بن يوسف عن مالك ومعمر عن الزهري، ورواه الدارقطني في «الترغيب» وقال: المحفوظ عن مالك الأول. وقال في «العلل»: روه هشام الدستوائي عن معمر «عن الزهري عن سعيد بن المسيب» بدل الأعرج، وكذا قال عقيل

عن الزهري، وقال ابن أبي خصة «عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن» بدل الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج، وبذلك جزم ابن عبد البر أيضاً، ثم أشار إلى أنه يمتثل أن يكون عند الزهري عن الجميع.

قوله: (ولا يمنع) بالجمع على أن «لا» نافية، ولأبي ذر بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي، ولأحد «لا تمنع» بزيادة نون التوكيد وهي تؤيد رواية الجزم.

قوله: (جار جاره) استدل به على أن الجدار إذا كان لوحاً وله جار فإراد أن يضع جده عليه جاز سواء أذن للمالك أم لا، فإن امتنع أجبر وبه قال أحد وإسحاق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم، وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط إذن للمالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية، وحلوا الأمر في الحديث على التنبه والنهي على التنزيه، جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم إلا برضاه وفيه نظر كما سيأتي، وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نهي في البولي، قال البيهقي: لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يستكر أن يخصها، وقد حله الراوي على ظاهره، وهو أعلم بالمراد بما حدث به، يشير إلى قول أبي هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين».

قوله: (لم يقول أبو هريرة) في رواية ابن عينة عند أبي داود: «فنكسوا رؤوسهم» ولأحد: «فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأوا رؤوسهم».

قوله: (عنها) أي عن هذه السنة أو عن هذه المقالة.

قوله: (لأمرئيتها) في رواية أبي داود: «لأختينها» أي لأختين هذه المقالة فيكم ولأخرتهما بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه ليستيقظ من غفلة.

قوله: (بين أكثافكم) قال ابن عبد البر: رواه في «الوطأ» بالثنية وبالتنوين، والأكثاف بالثمن جمع كف يفتحها وهو الجانب، قال الخطابي: معناه إن لم تقبلوا هذا الحكم وتصلحوا به راضين لأجلها أي الخشبة على رقبابكم كارهين، قال: وأراد بذلك اللينة، وهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعاً لغيره وقال: إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلى إمرة للمدينة، وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر: «لأرضين بها بين أعينكم وإن حرثتم» وهذا يرجع التأويل للقدم، واستدل المهلب من المالكية بقول أبي هريرة: «ما لي أراكم عنها معرضين» بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة، قال: لأنه لو كان على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به، فلولا أن الحكم قد تقرر عندهم بخلاف لما جاز عليهم جعل هذه الفريضة فدل على أنهم حلوا الأمر في ذلك على الاستصحاب انتهى. وما أورد من أين له أن المعرضين كانوا صحابة وأنهم كانوا عدداً لا يجهل مثلهم الحكم، ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير قضاة، بل ذلك هو المتيقن، وإلا فلو كانوا صحابة أو قضاة ما واجههم بذلك. وقد قرى الشافعي في القديم القول بالوجوب بأن عمر قضى به ولم يتفاهه أحد من أهل عصره فكان اتفاقاً منهم على ذلك انتهى. ودعوى الاتفاق هنا أولى من دعوى المهلب، لأن أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة، وغالب أحكامه مشتقة لطول ولايته، وأبو هريرة إنما كان يلى إمرة للمدينة نيابة عن مروان في بعض الأحيان، وأشار الشافعي إلى ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح أن الضحّاك بن خليفة سأل عمار بن مسلمة أن يسوق خيلاً له فيمر به في أرض عمار بن مسلمة، فامتنع فكلمه عمر في ذلك فأبى، فقال: والله ليمرن به ولو على بطنك، فعمل عمر الأمر على ظاهره وعمله إلى كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وروحه.

وفي دعوى العمل على خلافه نظر، فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق حكومة بن سلمة أن الخويع من بني المغيرة أعتق أسدماً إن غرز أحد في جداره خشباً، فاقبل جمع من جارية ورجال كثير من الأنصار فقالوا: نشهد أن رسول الله ﷺ قال... الحديث، فقال الآخر: يا أيها عبد الله علمت أنك مقضي لك علي وقد سلطت، فاجعل أسطواناً دون جداري فاجعل عليه خشبك. وروى ابن إسحاق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جهملة أحد التابعين قال: لراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه بنير فإنه فتمته، فقام من شئت من الأنصار يمحون عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يمتعه فجير على ذلك. وقد بعضهم الوجوب بما إذا تقدم استئذان الجار في ذلك مستنداً إلى ذكر الإذن في بعض طرقه، وهو في رواية ابن عينة عند أبي داود وعقيل أيضاً، وأحد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك «من سأل جاره» وكذا لاين حبان من طريق الليث عن مالك، وكذلك لأبي عروثة من طريق زياد بن سعد عن الزهري، وأخرجه الزبير من طريق حكومة عن أبي هريرة، ومنهم من حل الضمير في جداره على صاحب الجدار أي لا يمتنع أن يضع

قوله: «وقالت عائشة: فابتى أبو بكر مسجداً.. الحديث» هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في الهجرة بطوله، ومضى في أبواب المساجد، وترجم له المسجد يكون بالطريق من غير ضرر بالناس.

قوله: «إياكم والجلوس» بالنصب على التحذير.

قوله: «الطرافات» ترجم بالصدعات ولفظ المتن «الطرافات» إشارة إلى تساويهما في المعنى، وقد ورد بلفظ «الصدعات» من حديث أبي هريرة عند ابن حبان، وهو عند أبي داود بلفظ «الطرافات»، وزاد في المتن «وإرشاد السبيل وتشميت العاطس إذا حد»، ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن «وإخافة الملهوف».

قوله: «قالوا ما لنا من مجالسنا يد» القائل ذلك هو أبو طلحة، وهو بين من رواه عند مسلم.

قوله: «إذا اتجم إلى المجالس» كنا لأكثر بالثاء ويلى التي للغاية، وفي رواية الكشيبي «فإذا اتجم» بالواحدة وقال: «إلا» بالثنيدي، وهكذا وقع في كتاب الاستئذان بالموحدة، «ولا» التي هي حرف استثناء وهو الصواب، والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس، وقد تبين من سياق الحديث أن النهي عن ذلك للترهة لتلا بضعف المجالس عن أداء الحق الذي عليه، وأشار بغض البصر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن، وكيف الأذى إلى السلامة من الاحتضار والنية وغرها، ويرد السلام إلى إكرام المارة، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع، وفيه حجة لمن يقول بأن سد الذرائع طريق الأولى لا على الختم لأنه نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة، فلما قالوا: «ما لنا منها بد» ذكر لهم المقاصد الأصلية لمنع. فعرف أن النهي الأول للإرشاد إلى الأصلح، ويؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة، لنديه أولاً إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن حمل في الطريق، وذلك أن الاحتياط لطالب السلامة أكد من الطمع في الزيادة، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الإشارة إلى بقية الخصال التي ورد ذكرها في غير هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

٢٣ - باب الإِبَارِ أَيْ عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهَا

٢٤٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَتَأَذُّ بِحُرِِّ طَرِيقٍ، فَاسْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ، فَوَجَدَ بَنُو فَنْزَلٍ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْتَهُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ، فَيَلَّ الَّذِي كَانَ بَلَغَ مِنِّي، فَقَالَ الْبُؤْرُ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً، فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَعَّرَ لَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لِأَجْرٍ؟ قَالَ: «فِي كُلِّ ذَاتٍ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ». [إرجاع: ١٧٣. أخرجه مسلم: ٢٢٤٤].

قوله: «باب الآبار» بمدة وتخفيف الموحدة، ويجوز بغير مدة وتسكين الموحدة بعدها همزة وهو الأصل في هذا الجمع.

قوله: «التي على الطريق إذا لم يتأذ بها» بضم أول «يتأذ» على البناء للمجهول، أي إن فرها جاز في طرق المسلمين لعموم النفع بها إذا لم يحصل بها تأذ لأحد منهم. وذكر في حديث أبي هريرة في الذي وجد بئراً في الطريق فنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب.

وقوله في هذه الرواية (يلهث يأكل الثرى) يميز أن يكون خبراً قاتياً وأن يكون حلاً.

وقوله: «في كل ذات كبد» أي في إرواء كل ذات كبد.

٢٤ - باب إِمَاطَةِ الْأَذَى

وَقَالَ هُشَامٌ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُهِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ». [إرجاع: ٢٧٠٧].

قوله: «باب إمطة الأذى» أي إزالته.

قوله: «وقال همام إرج» هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب

جذعه على جدار نفسه ولو تقصر به من جهة منع الضرر مثلاً ولا يفتى بعده، وقد تمهيه ابن التين بأنه إحداث قول ثالث في معنى الخبر، وقد رده أكثر أهل الأصول، وفيما قال نظر لأن لهذا القائل أن يقول: هذا ما يستفاد من عموم النهي لا أنه المراد قطع والله أعلم. وعمل الوجوب عند من قال به أن يحتاج إليه الجار ولا يضع عليه ما يتضرر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك، ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع إلى تقب الجدار أو لا، لأن رأس الجذع يسد المفتح ويقرب الجدار.

٢١ - باب صَبِّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ

٢٤٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَفَانٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ سَالِي الْقَوْمِ فِي مَنَزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، وَكَانَ خَمْرُهُمْ يُؤْتَلَفُ الْقَبِيحِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي: «إِنَّ الْخَمْرَ لَفَدْ خُرْتُ، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرُجْ فَاطْرُقْهَا، فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرَّتْ فِي مِثْكَوِ الْمَتْنِيِّ، فَقَالَ - بَغَضَ الْقَوْمُ: قَدْ قِيلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بَطْنِهِمْ، فَأَنزَلَهُ: «لَسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا» آيَةَ. [المائدة: ٩٣]. [إرجاع: ٤٤٦١٧، ٤٤٦٢٠، ٤٥٥٨٠، ٤٥٥٨٢، ٤٥٥٨٣، ٤٥٥٨٤، ٤٥٦٠٠، ٤٥٦٢٢، ٤٥٦٥٣]. أخرجه مسلم: ١٩٨٠].

قوله: «باب صب الخمر في الطريق» أي المشتركة، إذا تعين ذلك طريقاً لإزالة مفسدة تكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصيها.

قوله: «حدثنا محمد بن عبد الرحمن» هو المعروف بصاقعة، وشيخه عفان من كبار شيوخ البخاري وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة.

قوله: «كنت سالي القوم» سالي تسمية من عرف منهم في كتاب الأشربة مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قوله: «فجرت في ميثك المدينة» أي طرفها، وفي السياق حذف تقديره حرمت فامر النبي ﷺ بإزاحتها فأزاحت فجرت، وسيأتي مزيد بيان لذلك في تفسير المائدة. قال المذهب: إما صبت الخمر في الطريق للإعلان برفضها وليشهر تركها، وذلك أوجب في المصلحة من التأذي بصيها في الطريق.

٢٢ - باب أَفْيَةِ الدُّورِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا

وَالْجُلُوسِ عَلَى الصُّعَدَاتِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَتَّى أَبُو بَكْرٍ مَسْجِدًا يَفْنَاهُ دَارِهِ، يَنْتَلِي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ يَسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاءَهُمْ يَنْجَبُونَ مِنْهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُؤْتَلِفُ بِمَكَّةَ.

٢٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو حَفْصُ بْنُ مَسْرُورَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ». قَالُوا: مَا لَنَا بِهَا، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا. قَالَ: «فَإِذَا أَتَيْتُمْ إِلَى الْمَجَالِسِ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا». قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَهْرَةِ وَكَسْفُ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ». [إرجاع: ٢٦٢٩]. أخرجه مسلم: ٢١٢١ وفي السلام: ١٠٣].

قوله: «باب أفية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات» إساءة الأتية فهي جمع فناء بكسر الفاء والمدة وقد تقصر، وهو المكان المتسع أمام الدور، والترجمة معقودة لجواز تحجيرها بالبناء، وعليه جرى العمل في بناء المساطب في أبواب الدور، والجواز مفيد بعدم الضرر للجار والمارة، والصدعات بضمين جمع صعد بضمين أيضاً وقد يفتح أوله، وهو جمع صيد بطريق وطرقاً وزناً ومعنى، والمراد به ما يرد من الفناء. وزعم ثعلب أن المراد بالصدعات وجه الأرض، ولتضح بما ذكر ما في معناه من الجلوس في الخواص وفي الشبايك المشرقة على المار حيث تكون في غير العلو.

من أخذ بالكتاب بلفظ: «ويط الأذى عن الطريق صدقة» وسباني الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى. ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الإيمان «أعلاما شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إمالة الأذى عن الطريق» ومعنى كون الإمالة صدقة أنه تسبب إلى سلامة من يربه من الأذى، فكأنه تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة. وقد جعل النبي ﷺ الأسماك عن الشر صدقة على النفس.

٢٥ - باب الفُرقة والفتنة المُشرقة وغير المُشرقة في السُّطوح وغيرها

٢٤٦٧ - حَدَّثَنَا عبد الله بن محمد: حَدَّثَنَا ابن عُبَيْنَةَ، عن الزُّهري، عن غُرَوة، عن أسامة بن زيد قال: اخبرني النبي ﷺ على أعلم من أعلم المدينة، ثم قال: «هل ترون ما أرى؟ إني أرى مواقع القيين جلال يوجبكم كمواقع القطر». [راجع: ١٨٧٨. أخرجه مسلم: ٢٨٨٥].

٢٤٦٨ - حَدَّثَنَا يحيى بن بكير: حَدَّثَنَا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب قال: أخبرني عطاء الله بن عبد الله ابن أبي ثور، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: لم أزل خيضا على أن أسأل عمر رضي الله عنهما عن المرأة من أزواج النبي ﷺ، اللتين قال الله لهما: «إن توبا إلى الله فقد صغت قلوبكما». [الرحيم: ٤].

فَصَحِفَتْ مَعَهُ، فَعَدَلَتْ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَصَرَّوْا، حَتَّى جَاءَ لَسْكَبَتْ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ قَوْصًا، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنَ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ الْأَوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لهُمَا: «إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا».

قَالَ: وَاعْجَبَنِي لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، عَالِيَةُ وَخَفَصَةُ، ثُمَّ اسْتَخْلَفَ عُمَرُ الْخَدِيثَ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ وَخَارًا لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي يَسِي أُمِّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنْتُ تَصَابُوبَ النَّوْلِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَقُولُ يَوْمًا: وَأَنْزِلْ يَوْمًا فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُ مِنْ خَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ قَعَلَ بَيْطَهُ، وَكُنْتُ مَشْتَرِ قُرَيْشٍ تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَلْبْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ بِسَائِلُهُمْ، فَطِيقُ بِسَائِلَانَا يَأْخُذَانِ مِنْ أَقْبِ بِسَاءِ الْأَنْصَارِ، فَصِغَتْ عَلَى امْرَأَتِي فَرَاخِجَتِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تَرَاخِجَتِي، فَقَالَتْ: وَلَمْ تُنْكَرْ أَنْ أَرَاخِجَكَ، قَوْلَالَهُ إِنَّ الْأَوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لَوَارِجَتُهُ، وَإِنْ إِخْدَانًا لَهَجَرَهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ. فَأَفْرَعِي، فَقُلْتُ: خَابَتْ مِنْ قَعْلِ مَنُحْنٍ يَعْطِي.

ثُمَّ جَمَعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي لَدَخْلَتْ عَلَى خَفَصَةَ، فَقُلْتُ: أَيُّ خَفَصَةَ، أَمْ نَاصِيْبٍ إِخْدَانُكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ.

قُلْتُ: خَابَتْ وَخَسِرَتْ، أَتَقَامَنَ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِيغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ فَهَلِكِينَ؟ لَا تَسْتَكْبِرِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَرَاخِجِي فِي هَيْئَةٍ وَلَا تَهْجَرِي، وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ، وَلَا يَفْرُكُكَ أَنْ كَانَتْ جَارُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحْسَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يُزِيدُ عَالِيَةَ - وَكُنْتُ تَحَدِّثُكَ أَنَّ غَسَانَ قَبِيلَ الْعَالِ يَفْرُزُونَ، فَزَلَّ صَاحِبِي يَوْمَ نَوْبِي، فَرَجَعَ عَشَاءً، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنْتِمْ هُوَ؟ فَفَرَعْتُ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هُوَ أَجَاءَتْ غَسَانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَظْهَمَ مِنْهُ وَأَطْوَلَ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَاءَةَ.

قَالَ: لَقَدْ خَابَتْ خَفَصَةُ وَخَسِرَتْ، كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يُوجِبُكَ أَنْ يَكُونَ، فَجَمَعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي فُصْلَيْتَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ مُشْرِقًا لَهُ

فَاخْتَرَلَ فِيهَا.

لَدَخْلَتْ عَلَى خَفَصَةَ، فَإِذَا هِيَ تَكْبِي، قُلْتُ: مَا يَكْبِيكَ، أَوَلَمْ أَكُنْ حَزَنُكَ، أَطْلَقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي، هُوَ ذَا فِي الْمَشْرِقَةِ.

فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ الْوَيْبَرَ، فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَكْبِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسَتْ مَعَهُمْ قِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجَدُ، فَجِئْتُ الْمَشْرِقَةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا، فَقُلْتُ لِغُلَامٍ لَهُ اسْوَدَ: اسْتَأْذِنْ لِي، فَدَخَلَ لَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: ذَكَرْتُكَ لَهُ فَمَنْعَتْ، فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْوَيْبَرِ، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجَدُ فَجِئْتُ لَذَكْرَ بَيْطَهُ، فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْوَيْبَرِ، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجَدُ فَجِئْتُ الْغُلَامَ، قُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِي، فَدَكَرَ بَيْطَهُ، فَلَمَّا وَثِقَتْ مُنْصَرِفًا فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، قَالَ: إِذِنْ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

لَدَخْلَتْ عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ مُنْطَلِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَمِيرٍ لَسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاقٌ، لَقَدْ أَتَى الرِّمَالُ بِخَبِيءٍ، فَكَبَّ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، حَتَّى مَا لَيْفَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: قُلْتُ بِسَاءَةَ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: «لَا».

ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ اسْتَأْذِنَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنْتُ مَغْشَرُ قُرَيْشٍ تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَلْبْنَا عَلَى قَوْمٍ تَغْلِبُهُمْ بِسَائِلُهُمْ، فَذَكَرَهُ، قَسِمَ النَّبِيُّ ﷺ. ثُمَّ قُلْتُ: لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى خَفَصَةَ فَقُلْتُ: لَا يَفْرُكُكَ أَنْ كَانَتْ جَارُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحْسَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - يُزِيدُ عَالِيَةَ - قَسِمَ أُخْرَى.

فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ نَسِمَ، ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ، قَوْلَالَهُ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يُزِيدُ الْبَصَرَ، غَيْرَ أَهْوَى لَلْأَعْيُنِ.

قُلْتُ: إِذْغَ اللَّهُ فَلْيُوسِّعْ عَلَى أُمَّتِكَ، فَإِنَّ قَارِسَ وَالرُّومَ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَخْطَاوَا الدُّنْيَا، وَهَمُّ لَا يَمْتَدُّونَ اللَّهُ، وَكَانَ مُتَكَبِّرًا.

قَالَ: وَأَوَّلِي ذَلِكَ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَبَقَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرْ لِي.

فَاخْتَرَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْعَدِيثِ حِينَ أَفْتَنَهُ خَفَصَةَ إِلَى عَالِيَةَ، وَكَانَ قَدْ قَالَ: مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِمْ شَهْرًا، مِنْ جِدَّةٍ مُؤَجَّبَةٍ عَلَيْهِمْ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ.

فَلَمَّا مَضَتْ بَسْعَ وَعِشْرُونَ، دَخَلَ عَلَى عَالِيَةَ قَبْلًا بِهَا، فَقَالَتْ لَهُ عَالِيَةُ: إِنَّكَ أَفْسَنْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَأَنَا أَصْبَحُا بِبَسْعَ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْلَمُا عَدَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّهْرُ بَسْعَ وَعِشْرُونَ». وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ بَسْعًا وَعِشْرِينَ.

قَالَتْ عَالِيَةُ: فَأَنْزَلْتُ أَبْنَاءَ النَّصِيبِ، قَبْلًا بِهَا أَوَّلَ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ».

قَالَتْ: قَدْ أَظْهَمَ ابْنُ أَبَوَيْ لَمْ يَكُنْ يَأْمُرَانِي بِفِرَاكِكَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَقَدْ لَزَّوْا بِكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿عَظِيمًا﴾». [الاحزاب: ٢٨ - ٢٩].

قُلْتُ: إِلَيَّ هَذَا تَسْتَأْمِرُ أَبَوَيْ، فَإِنِّي أَرِيدُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ الْأَخِيرَةَ.

ثُمَّ خَيْرَ بِسَاءَةَ، فَقُلْتُ وَمِثْلَ مَا قَالَتْ عَالِيَةُ. [راجع: ٨٩. أخرجه مسلم:

لا ويكون أول كلامه: «يا رسول الله لو رأيته» ويحتمل أن يكون استفهاماً مخلوف الأداة أي الاستنساخ يا رسول الله؟ ويكون أول الكلام الثاني: «لو رأيته» ويكون جواب الاستفهام عنديفاً واكسفاً فيما أراد بقرينة الحال.

وقوله: (أهية) بفتح الهمة والماء ويجوز ضمها،

قوله: (إنا أصبحنا يتسع) في رواية الكشيهي: «تسع».

٢٦ - باب مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبِلَاطِ أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ

٢٤٧٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ السَّاجِيُّ

قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ، وَعَقَلْتُ الْجَمَلُ فِي نَاحِيَةِ الْبِلَاطِ، فَقُلْتُ: هَذَا جَمَلُكَ، فَخَرَجَ فَعَمِلَ يُعِيفُ بِالْجَمَلِ، قَالَ: «الْعَمَلُ وَالْجَمَلُ لَكَ». [إرجاع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥]

بطبعة ليست في هذه الطريق، ومطوياً في الرخاع: ٥٤، والمساواة: ١٠٩.

قوله: (باب من عقل بعيره على البلاط) بفتح الموحدة وهي حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد، وقوله: «أو باب المسجد» هو بالاستنباط من ذلك، وأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه، وأورد فيه طرفاً من حديث جابر في قصة جملة الذي باعه النبي ﷺ وسبأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط، وغرضه هنا قوله: «فعلقت الجميل في ناحية البلاط» فإنه يستفاد منه جواز ذلك إذا لم يحصل به ضرر.

٢٧ - باب الْوُفُوفِ وَالْبُولِ عِنْدَ سَبَاطَةِ قَوْمٍ

٢٤٧١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: لَقَدْ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ، سَبَاطَةَ قَوْمٍ، قَالاً قَالِمًا. [إرجاع: ٢٢٤. أخرجه مسلم: ٢٧٣.]

قوله: (باب الوفوف والبول عند سباطة قوم) أورد فيه حديث حنفية في ذلك، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة، وجاز البول في السباطة وإن كانت لقوم بأعيانهم لأنها أعدت لإلقاء النجاسات المستقرات.

٢٨ - باب مَنْ أَخَذَ الْفُصْنَ،

وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ، فَرَمَى بِهِ

٢٤٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَسْنَا رَجُلٌ يُعْشِي بِطَرِيقٍ، وَخَذَ عُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَذَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَعَّرَ لَهُ». [إرجاع: ٦٥٢. أخرجه مسلم: ١٩١٤، مطوياً.]

قوله: (باب من أخذ الفصن وما يؤذي الناس في الطريق فرمى به) في رواية الكشيهي «من آخر» بتشديد المعجمة بعدها راء، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ: «عصن شوك» وفي حديث أنس عند أحمد «إن شجرة كانت على طريق الناس تؤذيهم فأمر رجل فزعمها» وقد تقدم في أواخر أبواب الأذان مع الكلام عليه، وقوله: (ففعر له) وقع في حديث أنس المذكور «ولقد رأيته يتقلب في ظلها في الجنة» وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي إمطة الأذى. وكان تلك أهم من هذه لعدم تقييدها بالطريق وإن تساوبا في فضل عموم المزال، وفيه أن قيل الخبر يحصل به كثير الأجر، قال ابن الميز: إما ترجم به لتلا يتخيل أن الرمي بالفصن وغيره عما يؤدي تصرف في ملك الغير بشيء فإنه يفتتن، فأراد أن يبين أن ذلك لا يتنجس لما فيه من الندب إليه، وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال «قلت يا رسول الله دلني على عمل أنفع به، قال: اعزل الأذى عن طريق المسلمين».

(تبيه): أبو عقيل بفتح المهمل بعدها قاف اسمه بشير بفتح أوله وبالمعجمة ابن عقبة، وسبأني في الشركة قريباً زهرة من معبد وكنيته أبو عقيل أيضاً وهو غير هذا.

[١٤٧٩]

٢٤٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَامٍ: حَدَّثَنَا الْقَزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَنِيهِ شَهْرًا، وَكَانَتْ أَفْكَتْ قُنْتُهُ، فَمَجَسَ لِي عَلَيْهِ لَهُ، فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: أَطْلَقْتَ بِنَاءَكَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَتَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا. فَمَكَتْ بِنَاءًا وَعِشْرِينَ ثُمَّ نَزَلْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَى بَنِيهِ. [إرجاع: ٣٧٨.]

أخرجه مسلم: ٤١١، بطبعة ليست في هذه الطريق.

قوله: (باب العرفة) يضم المعجمة وسكون الراء أي المكان المرتفع في البيت (والعالية) يضم أوله وتكسر وتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية (المشرقة) بالمعجمة والفاء وتخفيف الراء (وغير المشرقة في السطوح وغيرها) ويجمع بالتسليم مما ذكره أربعة أشياء: بالنسبة إلى الإشراف، وعلمه، وبالنسبة إلى كونها في السطوح، وفي غيرها. وحكم المشرقة الجواز إذا أمن من الإشراف على عورات المنازل، فإن لم يؤمن لم يجز على سبله بل يؤمر بعدم الإشراف، ولأن هو أسفل منه أن يتحفظ. ثم ساق المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أسامة بن زيد: «أشرف النبي ﷺ على أطم» وهو بضمين وتقدم في أواخر الحج، وسبأني الكلام عليه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

الثاني: حديث ابن عباس عن عمر في قصة المرأتين تظاهرتا، أوردته مطوياً. وقد مضى في العلم مختصراً، ويأتي الكلام على شرحه مستوفى في النكاح إن شاء الله تعالى.

وقوله في السند: (عبد الله بن عبد الله بن أبي ثور) هو تابعي ثقة، ذكره الديلماني من الخطباء أنه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث عنه إلا الزهري ولم يتعبه، وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر عن أبي الزبير عنه عن ابن عباس حديثاً فما سلم له الشق الثاني.

الثالث: حديث أنس قال: «أتى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً» الحديث، وسبأني الكلام عليه في النكاح أيضاً، وكأنه أوردته لقوله: «فجلس في عليه له فجاء عمر فقال: أطلقت نسائك» فإن في حديث عمر الذي قبله: «فدخل مشربة له فاعتزل فيها» وفيه: «فجئت المشربة التي هو فيها فقلت لغلام أسود استأذن لعمر» الحديث، والمراد بالمشربة العرفة العالية، فأراد بإيراد حديث أنس أنها كانت عالية، وإذا جاز اتخاذ العرفة العالية جاز اتخاذ غير العالية من باب الأولى، وأما للمشربة فحكمها مستفاد من حديث أسامة الذي صدر به الباب والله أعلم. وأما البخاري فأسى بعمر حيث ساق الحديث كله، وكان يكفي في جواب سؤال ابن عباس أن يكفي بقول عائشة وحفصة، كما كان يكفي البخاري أن يكفي بقوله مثلاً: ودخل النبي ﷺ مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم.

وقوله في حديث عمر: (واضحياً) بالثنتين، وأصله «وا» التي للثنية وجاء بعده «عجياً» للتأكيد. وفي رواية الكشيهي «واضحياً»، قال ابن مالك: فيه شاهد على استعمال «وا» في غير الثنية وهو رأي المرء، قيل: إن عمر تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا مع اشتهاره عنده بمعرفة التفسير، أو عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في تسمية من أبهم فيه، وهو حجة ظاهرة في السؤال عن تسمية من أبهم أو أهلهم.

وقوله: (كنت وجار لي) بالرفع للذكر، ويجوز النصب.

وقوله فيه: (تعل النعال) أي تضربها وتسويها، أو هو متعل إلى مفعولين فحمل أحدهما والأصل تعل الدواب النعال، وروي «النعال» بالموحدة والمعجمة، وسبأني في النكاح بلفظ «تعل الخيل»

وقوله: (فأفرغني) أي القول، وللکشيهي «فأفرغني» بصيغة جمع المؤنث.

وقوله: (خابت من فعلت منهن) في رواية الكشيهي «جاءت من فعلت منهن» بضمين

وقوله: (على ومال) بكسر الراء ويجوز ضمها يقال: رمل المحصر إذا نسجه، والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيط في الثوب المنسوج، وكأنه لم يكن فوق المحصر فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يتنجس تأثير المحصر.

قوله: (فقلت وأنا قائم أسأتس) أي أقول قولاً استكشف به هل ينسبط لي أم

عَنِ النَّهْيِ وَالْمُظْلَةِ. [راجع: ٥٥١٦].

٢٤٧٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْيُثْبُ: حَدَّثَنَا غَفِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ الرَّأْيِيُّ حِينَ يُؤْمِنُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يُشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يُشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَسِبُ نَهْبَةً، يُرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا ابْتِصَارُهُمْ، حِينَ يَنْتَسِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلُهُ، إِلَّا النَّهْبَةَ. قَالَ الْقُرَيْبِيُّ: وَحَدَّثَ بِحِطِّ أَبِي جَعْفَرٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: تَقْسِيمُهُ: أَنْ يُنْفَخَ مِنْهُ، يُؤَيِّدُ الْإِيمَانَ. (نظر: ٥٧٨، ٥٧٧، ٦٨١٠، أخرجه مسلم: ٥٧).

قوله: (باب النهي بغزو إذن صاحبه) أي صاحب الشيء المنهوب، والنهي بضم النون فعل من النهب، وهو أخذ المثل ما ليس له جهاراً، ونهب مال الغير غير جاز، ومفهوم الترجمة أنه إذا أذن جاز، وعمله في المنهوب للمشايع كالطعام يقدم للقوم فلكل منهم أن يأخذ ما عليه ولا يجب من غيره إلا برضاه، وينحو ذلك نسه النخسي وغيره، وكره مالك وجاعة النهب في ثمار العرس، لأنه إما أن يحصل على أن صاحبه أذن للحاضرين في أخذه فظاهره يقتضي التسوية والنهب يقتضي خلافها، وإما أن يحصل على أنه حلق التملك على ما يحصل لكل أحد ففي صحته اختلاف فلذلك كرهه. وسيأتي لذلك مزيد بيان في أول كتاب الشركة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال عبادة: بايعنا النبي ﷺ على أن لا نتنهب) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في «وفود الأنصار» وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الإيمان، وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات، فوقعت البيعة على الزجر عن ذلك.

قوله: (جمعت عبد الله بن يزيد) كذا للأكثر، وللشمسي وحده «ابن زيد» وهو تصحيح.

قوله: (وهو) يعني عبد الله (جده) أي جد عدي لأمه، واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدي، وعبد الله بن يزيد هو الخطمي مضى ذكره في الاستسقاء، وليس له عن النبي ﷺ في البخاري غير هذا الحديث، وله فيه من الصحابة غير هذا. وقد اختلف في سماه من النبي ﷺ. وروى هذا الحديث يعقوب بن إسحاق الحضرمي عن شعبة فقال فيه: «عن عدي بن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري» أشار إليه الإسماعيلي، وأخرجه الطبراني، والمفطر عن شعبة ليس فيه أبو أيوب. وفيه اختلاف آخر على عدي بن ثابت كما سيأتي في كتاب الذبايح. وفي النهي عن النهبة حديث جابر عبد أبي داود بلفظ: «من انتهب فليس منا» وحديث أنس عند الترمذي مثله، وحديث عمران عند ابن حبان مثله، وحديث ثعلبة بن الحكم بلفظ: «إن النهبة لا غل» عند ابن ماجه، وحديث زيد بن خالد عند أحمد «نهى رسول الله ﷺ عن النهبة».

قوله: (عن النهي والمظلة) بضم الميم وسكون المظلة، ويجوز فتح الميم وضم المظلة، وسيأتي شرحها في كتاب الذبايح إن شاء الله تعالى. ثم أورد المصنف حديث: «لا

يؤذي الزاني حين يزني وهو مؤمن» الحديث، وفيه: (ولا ينتهب نهبة ترفع الناس إليه فيها ابصارهم) ومنه يستفاد التشديد بالإنذ في الترجمة لأن رفع البصر إلى المنهب في العادة لا يكون إلا عند عدم الأذن، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى.

قوله: (وعن سعيد) يعني ابن المسيب (وأبي سلمة) يعني ابن عبد الرحمن (عن أبي هريرة) مظه إلا النهبة) يعني أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فانقد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النهبة فيه، وظاهره أن الحديث سلمة عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه، وقد أخرجه في الحدود فقال فيه: «عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة مثله إلا النهبة» ورواه مسلم من طريق الأوزاعي عن الزهري عن الثلاثة بتمامه، وكان الأوزاعي حل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر، والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال القريري: وجدت بخط أبي جعفر) هو ابن أبي حاتم وراق

٢٩- باب إذا اختلفوا في الطريق الميئة

وَهِيَ الرَّحْجَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ، ثُمَّ يُؤَيِّدُ أَهْلَهَا الْبَيْتَانِ، فَتُرَكُّ فِيهَا الطَّرِيقُ سَبْعَةً أَفْرَعًا

٢٤٧٣ - حَدَّثَنَا هُوَيْسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ جَرِيْسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيَّةَ سَبْعَةَ أَفْرَعٍ. [أخرجه مسلم: ١٦١٣].

قوله: (باب إذا اختلفوا في الطريق الميئة) بكسر الميم وسكون الميئة التحتانية بعد ما نشأ ومد يوزن مفعول من الإتيان والميم زائفة، قال أبو عمرو الشيباني: الميئة أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس بها. وقال غيره: هي الطريق الواسعة وقيل العامة.

قوله: (وهي الرحبة تكون بين الطريقين لم يرد أهلها البنيان إلخ) وهو مضمير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها، وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال: لم نجد هذا الحديث معنى أول من حله على الطريق التي يرد أهلها إذا اختلفت من يبيتها في قعرها كبد يفتحها المسلمون وليس فيها طريق مسلك وكسوت يعطيه الإمام لمن يبيتها إذا أراد أن يحمل فيها طريقاً للسرعة وغير ذلك. وقال غيره: مراد الحديث أن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك، وإن اختلفوا جعل سبعة أفراع، وكذلك الأرض التي تروى مثلاً إذا جعل أصحابها فيها طريقاً كان باختيارهم، وكذلك الطريق التي لا تسلك إلا في الشتاء يرجع في أفتها إلى ما يترضى عليه الميراث.

قوله: (عن الزبير بن جريس) بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء للكسورة بعد ما تحتانية ساكنة ثم متاع بصري ما له في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين في الضمير وآخر في الدعوات، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في أفراد جرير بن حازم رآه عن الزبير هذا، فهو من غرائب الصحيح، ولكن شاعله في مسلم من حديث عبد الله بن الحارث عن ابن عباس، وعند الإسماعيلي من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير.

قوله: (إذا تشاجروا) تشاعروا من التشاجرة بالمعجمة والجيم أي تذاخوا، وللإسماعيلي «إذا اختلف الناس في الطريق» ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة «إذا اختلفتم» وأخرجه أبو عرواة في صحيحه وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالتصغير والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ: «إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أفراع» ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس.

قوله: (في الطريق) زاد المستسلي في روايته «الميئة» ولم يتابع عليه وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة، وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشيراً بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته، وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «إذا اختلفتم في الطريق الميئة فاجعلوها سبعة أفراع» وروى عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» والطبري من حديث عبادة بن الصامت قال: «قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميئة» فذكره في أثناء حديث طويل، وابن عدي من حديث أنس «قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميئة التي تؤتى من كل مكان» فذكره، وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال.

قوله: (بسبعة أفراع) الذي يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأكسي فيعتبر ذلك بالمتل، وقيل المراد بالذراع ذراع البنيان المتصارف، قال الطبري: معناه أن يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أفراع ثم يقبى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما يتبع به ولا يضر غيره، والحكمة في جعلها سبعة أفراع لتسلكها الأحبال والأقال دسجولاً وخروجاً ويسع ما لا بد من طرحه عند الأرباب، ويتلحق بأهل البنيان من بعد لليح في حافة الطريق، فإن كانت الطريق تزيد من سبعة أفراع لم يمنع من القعود في الزائد وإن كان أقل منع لتلا يقتضي الطريق على غيره.

٣٠- باب النهي بغزو إذن صاحبه

وَقَالَ عَبَادَةُ: بَايَعَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا نَنْتَهَبَ. [راجع: ١٨]

٢٤٧٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَاسِطٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدَ الْأَنْصَارِيِّ، وَهُوَ جَدُّ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ

١٢٦٣	٤٦ - كتاب المظالم ٣١ - باب كسر الصليب وقتل الخنزير	ح ٢٤٨٠
------	--	--------

قوله: (باب هل تكسر الدنان التي فيها حمر أو تحرق الزقاق) لم يبين الحكم، لأن المتمدن فيه التفصيل: فإن كانت الأربعة بحيث يراق ما فيها وإذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يميز إلتانها ولا جاز، وكأنه أشار بكسر الدنان إلى ما أخرجه الترمذي عن أبي طلحة قال: يا بني الله اشترت خراً لأيتام في حجرتي. قال: أهرق الحمر واكسر الدنان وإشار بخرق الزقاق إلى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر قال: «أخذ النبي ﷺ شفرة وخرج إلى السوق وها زقاق خر جلبيت من الشام فتش بها ما كان من تلك الزقاق» فأشار المصنف إلى أن الحديثين إن ثبتا فلما أمر بكسر الدنان وشتى الزقاق عقوبة لأصحابها، وإلا فالانتفاع بها بعد تطهيرها ممكن كما دل عليه حديث سلمة أول أحاديث الباب.

قوله: (لأن كسر صنم أو صليبا أو طنبورا أو ما لا ينتفع بخشبته) أي هل يضمن أم لا؟ أما الصنم والصليب فمعروفان يتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك، وأما الطنبور فهو يضم الطاء والموحدة بينهما نون ساكنة الة من الآلات الملاهي معروفة وقد تنتفع طلاء، وأما ما لا ينتفع بخشبته فينبه وبين ما تقدم خصوص وعموم وقال الكرماني: المعنى أن كسر شيئا لا يجوز الانتفاع بخشبته قبل الكسر كالة الملاهي، يعني فيكون من العام بعد الخاص، قال: ويحتمل أن يكون «أو» بمعنى حتى، أي كسر ما ذكر إلى حد لا ينتفع بخشبته، أو هو عطف على محذوف تقديره كسر كسرا لا ينتفع بخشبته ولا ينتفع به بعد الكسر. قلت: ولا يخفى تكلف هذا الأخير وبعد الذي قبله.

قوله: (وأي شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه بشيء) أي لم يضمن صاحبه، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حصين بفتح أوله بلفظ: «أن رجلا كسر طنبورا لرجل فرمعه إلى شريح فلم يضمنه شيئا» ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث سلمة بن الأكوع في غسل القدور التي طبخت فيها الحمر، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبايح إن شاء الله تعالى. وهو يساعد ما أشرت إليه في الترجمة من التفصيل. قال ابن الجوزي: أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله، فلما رأى إزعاجهم اقتصر على غسل الأواني، وفيه رد على من زعم أن دنان الحمر لا سبيل إلى تطهيرها لما أدخلها من الحمر، فإن الذي داخل القدور من لاه الذي طبخت به الحمر يطهره، وقد أذن ﷺ في غسلها فدل على إمكان تطهيرها.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف (كان ابن أبي أويس) يعني شيخة إسماعيل.

قوله: (الأنسية تنصب الألف والون) يعني أنها نسبت إلى الألس بالفتح ضد الوحشة تقول: أنسته أنسة وأنسا يسكان النون وتجنها، والمشهور في الروايات بكسر الهززة وسكون النون نسبة إلى الإنسان أي بي آدم لأنها تألفهم وهي ضد الوحشية. (تنبيه): ثبت هذا التفسير لأبي ذر وحده، وتعبير عن الهززة بالألف وعن الفتح بالنصب جاز عند المتقدمين، وإن كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر إلى إنكاره.

ثانيها: حديث ابن مسعود في طعن الأصنام، وسيأتي الكلام عليه في غزوة الفتح.

قوله: (يطعنها) بفتح العين ويضمها، قال الطبري: في حديث ابن مسعود جواز كسر الآلات الباطل وما لا يصلح إلا في المعصية حتى تزول ميتها وينتفع برضاها.

ثالثها: حديث عائشة في تلك السر الذي في التماثيل، وسيأتي الكلام عليه في الباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا: «كان النبي ﷺ يكتيء عليها» وبين قولها في الطريق الأخرى: «ما بال هذه النمرقة؟ قلت: اشتريتها لتوسدح». قال: «إن البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة». والسورة بفتح المهملة وسكون الهاء صفة وقيل خزانة وقيل رف وقيل طاق يوضع فيه الشيء. قال ابن التين: قولها: «فهتكة» أي شقة، كذا قال، والذي يظهر أنه نزع، ثم هي بعد ذلك قطعته كما سيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى

٣٣ - باب من قاتل ذون ماله

٢٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسَدِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَاتَلَ ذُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَقِيحٌ». [إخرجه مسلم: ٢١٠٧].

البخاري، (قال أبو عبد الله) هو المصنف (الفسوه) أي تفسير الثني في قوله: «لا يذني وهو مؤمن» (أن ينزع منه، يريد الإيمان) وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس، فسيأتي في أول الحدود وقال ابن عباس: ينزع منه نور الإيمان» وسنذكر هناك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه إن شاء الله تعالى

٣١ - باب كسر الصليب وقتل الخنزير

٢٤٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ لَيْكُمُ ابْنُ مَرْثَمَ حَكَمًا مُقْطِعًا، لِيُكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْحَزْبَةَ، وَيَبْقِضَ الْمَمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ». [راجع: ٢٢٢٢]. أخرجه مسلم: ١٥٥.

قوله: (باب كسر الصليب وقتل الخنزير) أورد فيه حديث أبي هريرة - ينزل ابن مريم - وسيأتي شرحه في أحاديث الأنبياء، وقد تقدم من وجه آخر في «باب من قتل الخنزير» في أواخر البيع. وفي لرواه هنا إشارة إلى أن من قتل خنزيرا أو كسر صليبا لا يضمن لأنه فعل مأمورا به، وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بأن عيسى عليه السلام سيفعله، وهو إذا نزل كان مقرا لشرع نبينا ﷺ كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى. ولا يخفى أن هل جواز كسر الصليب إذا كان مع الحاربيين، أو الذي إذا جاوز به الحد الذي عاهد عليه، فإذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعديا لأنهم على تقريرهم على ذلك يودون الجزية، وهذا هو السر في تعميم عيسى كسر كل صليب لأنه لا يقبل الجزية، وليس ذلك منه نسخا لشرع نبينا محمد ﷺ، بل التامسح هو شرعنا على لسان نبينا لإخباره بذلك وتقديره.

٣٢ - باب هل تكسر الدنان التي فيها الحمر

أَوْ تَحْرُقُ الزَّقَاقَ؟ فَإِنْ كَسَرَ صَنَمًا، أَوْ صَلِيبًا أَوْ طَنْبُورًا، أَوْ مَا لَا يَنْتَفَعُ بِخَشْبَتِهِ

وَأَيُّ شَرِيعٍ فِي طَنْبُورٍ كَبِيرٍ، فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ.

٢٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّمَالِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى يَرَانَا نَوْقًا يَوْمَ حَيْبَرٍ، قَالَ: «غَلَامٌ نَوْقًا عَلَيْهِ الْيَرَانُ». قَالُوا: عَلَى الْخُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ، قَالَ: «اَكْسِرُوهَا وَهَرِّقُوهَا». قَالُوا: أَلَا تُهَرِّقُهَا وَتَمْسِيهَا؟ قَالَ: «أَعْلِيوَاهَا».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ يَقُولُ: «الْخُمْرُ الْإِنْسِيَّةُ». [الطبر: ٤١٩٦، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٦٣٣١، ٦٨٩١، والطبر في اللباس والصيد، باب: ٢٨]. أخرجه مسلم: ١٨٠٢، مطولا وكلة في الصيد: ٢٣٣].

٢٤٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوَّلَ الْكَتَبَةَ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَسِتُّونَ نَعْصًا، فَجَعَلَ يَطْعُمُهَا بِمِدْرِهِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَّقَ الْبَاطِلُ» [الآية: الإسراء: ٨١]. [الطبر: ٤٢٧٧، ٤٢٧٠، والطبر في اللباس والصيد، باب: ٣٦ أخرجه مسلم: ١٧٨١ يبرادق].

٢٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْخُذُ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا مِثْرًا لِابْنِ مَسْلُومٍ، فَهَتَكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ نَمْرُقَتَيْنِ، فَكَتَبَتْ فِي الْبَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا. [الطبر: ٥٩٥٤، ٥٩٥٥، ٦١٠٩]. أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

٣٤ - باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره

[١٤١]

٢٤٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أَهْلَتِهَا الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَدَامٍ بِقَصْعَةٍ لَهَا طَعَامٌ، فَتَرَبَّتْ يَدَيَا فَكَسَرَتِ الْقَصْعَةَ، فَضَمَّهَا وَجَعَلَ لَهَا الطَّعَامُ، وَقَالَ: «كُلُوا». وَحَسِبَ الرُّسُولُ وَالْقَصْعَةُ حَتَّى فَرَعُوا، فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَسِبَ الْمَكْسُورَةَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَهوَ: ٥٢٢٥هـ.

قوله: (باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره) أي هل ضمن المثل أو القيمة؟ قوله: (أن النبي ﷺ كان عند بعض نساءه) في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حيد عن أنس رضي الله عنه أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعاماً في قصعة فضررت عائشة القصعة بيدها وأخرجته أحد عن ابن أبي حدي وي زيد بن هارون عن حيد به وقال: أظنها عائشة. قال الطبري: إنما أهدت عائشة تخفيماً لشأنها، وإنه ما لا يخفى ولا يلبس أنها هي، لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي ﷺ في بيته.

قوله: (فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خدام) لم أتف على اسم الخادم، وأما المرسلة فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في «المجلي» من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حيد رضي الله عنه سمعت أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أهدت إلى النبي ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس رضي الله عنه، واستغنينا منه معرفة الطعام المذكور. ووقع قريب من أبي التركل رضي الله عنه عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صفة إلى النبي ﷺ بن سلمة عن ثابت عن أبي التركل رضي الله عنه عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صفة إلى النبي ﷺ وأصحابه، فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها فخر فقلت به الصفة رضي الله عنه، الحديث، وقد اختفى في هذا الحديث على ثابت قيل: عنه عن أنس، وروجه أبو زرعة الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في «المجلد» عن رواية حاد بن سلمة وقال: إن غيرها خطأ، فهي الأوسط للطبراني من طريق حيد الله العمري رضي الله عنه عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله ﷺ في بيت عائشة إذ أتى بصحفة خبز وطعم من بيت أم سلمة، قال: فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاماً عجلة، فلما فرغنا جاءت به ووضعت صحفة أم سلمة فكسرتها رضي الله عنه، الحديث. وأخرجوه الدارقطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال: «كان النبي ﷺ في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاماً فسبقتها قال عمران: أكثر ظني أنها خضعة بصحفة فيها ثريد فوضعتها فخرت عائشة وذلك قبل أن يجتنب فخرت بها فأكرمت رضي الله عنه، الحديث. ولم يصب عمران في أنه أتت خضعة بل هي أم سلمة كما تقدم، نعم وقكرت القصة خضعة أيضاً، وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ مع أصحابه فصنعت له طعاماً وصنعت له خضعة طعاماً فسبقتها، فقلت للجارية: انطلقي فأفكني فصمتها فأفكناها فأكرمت وانتشر الطعام، فجعله على النطع فأكلوا، ثم بحث بعضهم إلى خضعة فقال: خلوا غرقاً مكان طرفكم» وفيه رجاله ثقات، وهي قصة أخرى بلا ريب، لأن في هذه القصة أن الجارية هي التي كسرت الصحفة وفي الذي تقدم أن عائشة نفسها هي التي كسرتها. وروى أبو داود والنسائي من طريق جبر بنع الجسيم وسكون للهملعة عن عائشة قالت: «ما رأيت صائفة طعاماً مثل صفياء، أهدت إلى النبي ﷺ إناء فيه طعام، فما ملكت نفسي أن كسرت قلت: يا رسول الله ما كثرتم؟ قال: إن شاء كثرنا وطعام كطعام رضي الله عنه، إن شاء حسن. ولأحد ولبي داود عنها: «فلما رأيت الجارية أخذتني رعدة» فهذه قصة أخرى صحيحة، وتخرج من ذلك أن المراد من أبيهم في حديث الباب هي زينب لغيره الحديث من خرجوه عن حيد عن أنس، وما عدا ذلك قصص أخرى لا يابح من يخفى أن يقول في مثل هذا: قيل المرسلة فلاتة وقيل فلاتة إلخ من غير تحري.

قوله: (بقصعة) ينتح القاف: إناء من خشب. وفي رواية ابن علية في النكاح عند الصف رضي الله عنه بصحفة رضي الله عنه وهي قصعة مبسوطة وتكون من غير الخشب. قوله: (فخرت بيدها فكسرت القصعة) زاد أحد رضي الله عنه نصين رضي الله عنه وفي رواية أم سلمة عند النسائي رضي الله عنه فجاءت عائشة ومعها فخر فقلت به الصفة رضي الله عنه وفي رواية ابن علية رضي الله عنه فخرت إلي في بيته يا خدام فسقطت الصحفة فانفلقت رضي الله عنه، والفق بالسكون الشق، ودلت الرواية الأخرى على أنها انشقت ثم انفصلت.

قوله: (باب من قاتل دون ماله) أي ما حكمه؟ قال القرطبي: «دون» في أصلها ظرف مكان بمعنى تحت، وتستعمل للشيء على الجواز، ووجهه أن الذي يقاتل عن ماله غالباً إنما يميله خلقه أو تحت من يقاتل عليه.

قوله: (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو القرني وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، ووقع متسبواً هكذا عند الإسماعيلي.

قوله: (عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الأسود، أن عكرمة أخبره رضي الله عنه وليس لعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص في صحيح البخاري غير هذا الحديث الواحد.

قوله: (من قاتل دون ماله فهو شهيد) قال الإسماعيلي وكذا أخرجه البخاري. وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به القرني من حفظه فجاء به على اللفظ المشهور، وإلا فقد رواه الجماعة عن القرني بلفظ: «من قاتل دون ماله مظلوماً فله الجنة» قال: ومن أتى به على غير اللفظ الذي أعتد فهو أولى باللفظ ولا سيما وفيهم مثل حبيب وكذلك زادوه من قوله: «مظلوماً» فإنه لا بد من هذا القيد. وساقه من طريق حميد وابن أبي عمير وعبد العزيز بن سلام، قلت: وكذلك أخرجه النسائي عن عبد الله بن فضالة عن القرني، وكذلك رواه حمزة بن شريح عن أبي الأسود بهذا اللفظ أخرجه الطبري. نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجهما النسائي باللفظ المشهور، وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبد الله بن عمرو، وفي روايته قصة قال: «ما كان بين عبد الله بن عمرو وبين حنيفة بن أبي سفيان ما كان يشير للقتال فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو فوقعه، فقال عبد الله بن عمرو: أما علمت...» فذكر الحديث، وأشار بقوله: «ما كان» إلى ما يته حيرة في روايته للشارح إليها فإن أوما رضي الله عنه إن عاملاً لماوية أجرى عيناً من ماله ليسني بها لرضاء، فلما من حافظ لأل عمرو بن العاص فأراد أن يخرجه ليحري العين منه إلى الأرض، فأقبل عبد الله بن عمرو ومواليه بالسلاح وقالوا: والله لا نخرقون حافظنا حتى لا يبقى لنا أحد» فذكر الحديث، والحاصل المذكور هو حنيفة بن أبي سفيان كما ظهر من روايته مسلم، وكان حادلاً لأخيه حنيفة بن مكنة والطائف، والأرض المذكورة كانت بالطائف، ولما تمتع عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضر فلا حاجة في أن عارض به حديث أبي هريرة فيمن أراد أن يفسح جذعه على جدار جاره والله أعلم.

وأخرجه النسائي من وجهين آخرين، وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبد الله بن عمرو باللفظ المشهور، وفي رواية لأبي داود والترمذي رضي الله عنه من لريد ماله بغير حق فقاتل قتل فهو شهيد رضي الله عنه، وابن ماجه من حديث ابن عمر نحوه، وكان البخاري أشار إلى ذلك في الترجمة لتبينه بلفظ: «قاتل» وروى الترمذي وفيه أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه ذكر الأهل والدم والدين، وفي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه رضي الله عنه من لريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد رضي الله عنه، قال الترمذي: فيه جواز كل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور، وثد من أوجهه، وقال بعض المالكية: لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف. قال القرطبي: سبب الخلاف عتينا هل الإذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفتقر الحال بين الثليل والكثير، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال؟ وحكى ابن المنذر عن الشافعي قال: من لريد ماله أو نفسه أو حرمة فله الاختيار أن يكلمه أو يستبش، فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله ولا فله أن يذمه عن ذلك ولو أتى على نفسه، وليس عليه عقل ولا دية ولا قصاره، لكن ليس له عمد قتله. قال ابن المنذر: والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا لريد ظلماً بغير تفصيل، إلا أن كل من يخطئ عنه من علماء الحديث كالجميعين على استثناء السلطان للأكثر الواردة بالأمر بالصبر على جورته وترك القيام عليه. وقرئ الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها، وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقاتل أحد. ويرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ: أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه. قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: فاقطعه. قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: فأت شهيد. قال: أرايت إن قتله؟ قال: فهو في النار رضي الله عنه قال ابن بطال: إنما أدخل البخاري هذه الترجمة في هذه الأبواب ليبين أن للإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه، فإنه إذا كان شهيداً إذا قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل.

إبراهيم: ١٢٠٦. أخرجه مسلم: ٢٥٥٠. مطرولاً.

قوله: (باب إذا هدم حائطاً فلين مظه) أي خلافاً لمن قال تازمه القيمة من المالكية وغيرهم، وأورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريح الراهب مختصراً، وساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه مطرولاً، ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى. وموضع الحاجة به هنا قوله: «فقالوا: نبي صومعتك من ذهب، قال: لا إلا من طين» وقال قبل ذلك: «فكسروا صومعت» وتوجيه الاحتجاج به أن شرع من قبلنا شرع لنا، وهو كذلك إذا لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غير مرة لكن في الاستدلال بقصة جريح فيما ترجم به نظر، قال ابن كثير: الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له؛ لأنهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم اتفاقاً وهو بتلاها من ذهب، وما أجابهم جريح إلا بقوله: «من طين» وأشار بذلك إلى الصفة التي كانت عليها قال: ولا خلاف أن الهادم لو اتزم الإعادة ورضي صاحبه في جواز ذلك. قال: ويحتمل على أصل مالك أن لا يجوز، لأنه فسح لا وجب ناجزاً وهو القيمة إلى ما يتأخر وهو البناء. قال ابن مالك: في قوله: «لا إلا من طين» شاهد على حذف المجزوم بلا، فإن التقدير لا تبنوها إلا من طين.

(خاتمة): اشتمل كتاب المظالم من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثاً. للملق منها ستة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وعشرون حديثاً، وأما مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد: «إذا خلص للمؤمنين» وحديث أنس: «انصر أخاك» وحديث أبي هريرة: «من كات له مظلمة» وحديث ابن عمر: «من أخذ شيئاً من الأرض» وحديث عبد الله بن يزيد في النهي عن النهي والمثلة، وحديث أنس في القصة المكسورة. وفيه من الآثار سبعة آثار. والله سبحانه وتعالى أعلم.



٤٧ - كتاب الشركة

١- باب الشركة في الطعام والنهذ والغروض

وَكَيْفَ لِسْمَةِ مَا يَكُلُ وَتَوَرُّنَ، مُجَازَّةً أَوْ قَبْضَةً، لَمْ تَمْ يَرْ الْمُسْلِمُونَ فِي النَّهْذِ بَأْسًا، أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا، وَكَذَلِكَ مُجَازَّةً الدَّعْبِ وَالْقَبْضَةِ، وَالْفِرَاقِ فِي الشَّرْهِ.

٢٤٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: بَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ قِتْلِ السَّاجِلِ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْحَرَّاحِ، وَغَمَ ثَلَاثَ يَأْتٍ وَأَنَا فِيهِمْ، فَعَرَّجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ قَبْلَ الزَّوَادِ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ، فَكَانَ يَزِيدُ تَمَرًا، فَكَانَ يَفْرُقُونَا كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى قَبِي، فَلَمْ يَكُنْ يَبْقَى إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ، فَقُلْتُ: وَمَا يَفْعَلُ تَمْرَةً؟ فَقَالَ: قَدْ وَجَدْنَا قُلْتَنَا حِينَ قَبِيتُ، قَالَ: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ، فَبَادَا حَوْتَ وَفِدْلَ الطَّرِيبِ، فَأَكَلْنَا مِنْ ذَلِكَ الْجَيْشِ ثَمَانِيَةَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِعَرَفَيْنِ مِنْ أَضْلَاحِهِمْ قَصِيمًا، ثُمَّ أَمَرَ بِإِرَاجِلَةٍ فَرَجَلَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْمِلُهُمَا فَلَمْ يَفْهَمَهُمَا. (مطرولاً: ٤٢٩٨٣، ٤٣١٠، ٤٣٦١، ٤٣٩٣، ٤٥٩٩٤، أخرجه مسلم: ١٢٦٥).

٢٤٨٤ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَرْزُومٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ﷺ قَالَ: خَضَتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ وَامْلَقُوا، فَأَمَرُوا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِلَيْهِمْ فَإِنْ لَهُمْ، فَلَقِيَهُمْ غَمْرًا فَخَبَرُوهُ فَقَالَ: مَا بَقَاكُمْ بَعْدَ إِلَيْكُمْ، فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِلَيْهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَوَّاهِي النَّاسِ، يَأْتُونِي بِفَضْلِ أَزْوَاجِهِمْ». فَسَبَّحْتُ لِلَّهِكَ بَطْعًا وَجَعَلُوهُ

قوله: (فضمها) في رواية ابن عليه: فجمع النبي ﷺ فلق الصفحة، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصفحة ويقول: غارت أمكم، ولأحد: فأنخذ الكسرين فضم إحداهما إلى الأخرى فجعل فيها الطعام «ولأبي داود والنسائي من طريق خالد بن أنس عن حميد بن عمار: «كلوا فاكلوا».

قوله: (وحسب الرسول) زاد ابن عليه: «حتى أتى بصحفة من عند النبي هو في بيتها».

قوله: (فدفع القصة الصحيحة) زاد ابن عليه: «إلى التي كسرت صحفتها، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت» زاد الثوري: «وقال: إنه كذا» وطعام كلاماً قال ابن بطال: احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضاً أو حيواناً فعليه مثل ما استهلك، قالوا: ولا يقضى بالقيمة إلا عند عدم المثل. وذهب مالك إلى القيمة مطلقاً. وعنه في رواية الأول. وعنه ما صنعه الأمامي فالثل. وأما الحيران فالقيمة. وعنه ما كان مكياً أو موزناً فالقيمة والألا فالثل وهو المشهور عندهم. وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر، وإنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان مثله الأجزاء، وأما القصة فهي من اللقومات لاختلاف أجزائها. والجواب ما حكاه البيهقي بأن القصة كانت للنبي ﷺ في بيت زوجته فغابب الكاسرة بجعل القصة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبها ولم يكن هناك تمييز، ويحتمل على تقدير أن تكون القصةان هما أنه رأى ذلك سداً بينهما فرضيتا بذلك، ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال كما تقدم قريباً، فغابب الكاسرة إعطاء قصتها للأخرى. قلت: ويعد هذا التصريح بقوله: «إنه كذا» وأما توجيه الأول فيمكن عليه قوله في الرواية التي ذكرها ابن أبي حاتم: «من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله» زاد في رواية للدارقطني: «فصارت قضية» وذلك يقتضي أن يكون حكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك، ويقي دعوى من احتل من القلوع به بأنهم واقعة عين لا عموم فيها، لكن هل ذلك ما إذا أفسد المكسور، فالأمر إذا كان الكسر خفيفاً يمكن إصلاحه فعلى المجاني إرضاه، والله أعلم. وأما مسألة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والإصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم، وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وأن الطعامين كانا مختلفين والله أعلم. واحتج به الحنفية لقولهم: إذا تغيرت العين المضمومة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك للمضروب عنها وملكها للغاصب وضمنها، وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى، قال الطيبي: وإنما وصفت الرسالة بأنها أم المؤمنين لهذا بسبب الغيرة التي صدرت من عائشة وإشارة إلى غيرة الأخرى حيث أهدت إلى بيت شرتها، وقوله: «غارت أمكم» احتلار منه ﷺ لئلا يعمل صنيهما على ما يلزم، بل يجري على عادة الضرائر من الغيرة فإنها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها، وسيأتي مزيد ما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى. وفي الحديث حسن خلقه ﷺ وإضافته وحمله، قال ابن العربي: وكأنه إنما يوجب الكسرة ولو بالكلام ما وقع منها من التصدي لا فهم من أن النبي ﷺ أهدت أراحت بذلك أدنى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها فاقصر على ترجمتها للقصة، قال: وإنما لم يفرمها الطعام لأنه كان مهدى فلا يلزم له قبول أو في حكم القبول، وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الأخرى والله المستعان.

قوله: (وقال ابن أبي هريرة) هو سعيد بن جابر، وأورد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحديث، وقد وقع تصريحه بالسماح به لهذا الحديث في رواية حميد بن حازم المذكورة أولاً من عند ابن حزم.

٣٥ - باب إذا هدم حائطاً فلين مظه

٢٤٨٢ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ مُعَمَّو بْنِ مِيعَرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ رَجُلٌ فِي بَيْتِ إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ جَرِيحٌ يَصَلِّي، فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ لَدُنْهُ فَاتَى أَنْ يَجِيئَهَا، فَقَالَ: أَجِيئُهَا أَوْ أَصَلِّي؟ ثُمَّ أَتَتْهُ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تَوَيْفُ حَتَّى تَوَيْفُوهُ الْيَوْمَ سَاعَةً، وَكَانَ جَرِيحٌ فِي صَوْمَتِهِ، فَقَالَتْ أَمْرَةً: لَا تَفْنِ جَرِيحًا، فَصَرَّخَتْ لَهُ، فَكَلَّمَتْهُ قَائِي، فَأَتَتْ رَاحِيًا فَانْكَبَتْ مِنْ نَفْسِهَا، فَوَلَدَتْ غُلَامًا فَقَالَتْ: هُوَ مِنْ جَرِيحٍ، فَأَتَتْهُ وَكَسَرُوا صَوْمَتَهُ فَأَنزَلُوهُ وَسَوَّاهُ، فَوَحَّشَتْهُ وَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى الْغُلَامَ فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟ قَالَ: الرَّاحِي، قَالُوا: نَبِي صَوْمَتِكَ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ طِينٍ.

عَلَى النَّطْعِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَدَعَا وَتَرَكَ عَلَيْهِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْجَعِهِمْ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ حَتَّى قَرَعُوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ». [إسناده: ٢٩٨٢].

وقوله: (والقرآن في القصص) يشير إلى حديث ابن عمر الماضي في المظالم، وسيأتي أيضاً بعد بابين، ثم ذكر للمصنف في الباب أربعة أحاديث:

أحدها: حديث جابر في بحث أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي، وشاهد الترجمة منه قوله: «فامر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش جميع» الحديث. وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر المجازة لأنهم لم يربطوا بالمباينة ولا البذل، وإنما يفضل بعضهم بعضاً لو أخذ الإمام من أحدهم للأخر. وأجاب ابن التين بأنه إنما أراد أن حقوقهم تساو في بعد جمعه لكتمهم تناولوه، مجازة كما جرت العادة.

ثانيها: حديث سلمة بن الأكوع في إرادة غر ليلهم في الغزو، والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاه النبي ﷺ فيها بالبركة، وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أحدهم منها كان بغير قسمة مستوية، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

وقوله فيه: (لزوادي) في رواية للمستلمي «أزودة» وقوله: «والملقوا» أي انقضوا.

وقوله: (ويؤكد) بتشديد الراء أي دعا بالبركة، وقوله: «فاختى» يسكون المهملة بعدها مثانة مفتوحة ثم مثانة افتعل من الخي وهو الأخذ بالكتيبين.

ثالثها: حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر، وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنتها، وقد ذكر المصنف في المواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل للغرب، وفي هذا تعجيل العصر، والغرض منه هنا قوله: «فتنحر جزورا فيقسم عشر قسم» قال ابن التين في حديث رافع الشركة في العمل، وجع الحظوظ في القسم، وغر ليل الغنم، والحجة على من زعم أن أول وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه.

وقوله: (لهضيحا) بالمعجمة وبالجمجمة أي استوى طبعه.

رابعها: حديث أبي موسى:

قوله: (عن يبريد) هو بالموحدة والراء مصغراً.

قوله: (إذا أرملوا) أي بني زاعم، وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل في «ذا مرية» [البلد: ١٦].

قوله: (فهم مني وأنا منهم) أي هم متصلون بي، وتسمى «من» هذا الاتصالية كقوله: «لست من ده» وقيل: المراد فعلوا فعلني في هذه المواقاة. وقال النووي: معناه المبالغة في الاتحاد طريقتها واتفاقها في طاعة الله تعالى. وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشعرين قبيلة أبي موسى، وتحدث الرجل منابيه، وجواز مية الجهور، وفضيلة الإيثار والمواصفة، واستحباب خلط الزاد في السفر وفي الإقامة أيضاً. والله أعلم.

٢ - باب مَا كَانَ مِنْ خِلَاطَيْنِ،

فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَمَانًا بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَةِ فِي الصَّدَقَةِ

٢٤٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ:

حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ، الَّتِي فَحَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «وَمَا كَانَ مِنْ خِلَاطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَمَانًا بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَةِ» [روابع: ٢٤٨٤].

قوله: (باب ما كان من خيلطين فإنهما يواجمان بينهما بالسوية في الصدقة) أورد فيه حديث أنس عن أبي بكر في ذلك، وهو طرف من حديثه الطويل في الزكاة وتقدم فيه، وقيد المصنف في الترجمة بالصدقة لوروده فيها، لأن التراجع لا يصح بين الشريكين في الرقاب. وقال ابن بطال: فقه الباب أن الشريكين إذا خلط رأس مالهما فالربح بينهما، فمن أتى من مال الشركة أكثر مما أتى صاحبه ترجأه عند القسمة بقدر ذلك، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الخيلطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان، فدل ذلك على أن كل شريكين في معانما. وتقبح ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخيلطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح، وإنما أصله غرم مستهلك، لأننا نقدر أن من لم يعط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره، وقد قيل إنه يقدر مستلفاً من صاحبه، واستدل به على أن من قام من غيره بواجب فله الرجوع عليه وإن لم

٢٤٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو

النَّجَّاحِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْقَصْرَ، فَتَنَحَّرَ جُزُورًا، فَتَقَسَّمَ عَشْرَ لِسْمٍ، فَأَكَلُ لَحْمًا نَحِيحًا قَبْلَ أَنْ تَفْرُبَ الشُّشْنَ. [إسناده: ٢٦٥٠].

٢٤٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَافَةَ، عَنْ يُونُسَ،

عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْأَشْعَرَيْنِ إِذَا ارْتَمَلَا فِي الْغَزْوِ، أَوْ قُلُ طَعَامَ عِيَالِهِمَا بِالْمُنْيَةِ، جَمَعُوا مَا كَانَ بَيْنَهُمَا فِي تَوْبِ وَاجِدًا، ثُمَّ الْقِسْمَةُ بَيْنَهُمَا فِي إِيَاءِ وَاجِدٍ بِالسُّوِيَةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ». [إسناده: ٢٥٠٠].

قوله: (كتاب الشركة) كذا للنسائي وابن عسيرة، وللأكثر «باب» ولا يبي ذر

في الشركة «وقدموا البسلة وأغراها. الشركة بفتح للمعجمة وكسر الراء، ويكسر أوله وسكون الراء، وقد تحذف الهاء، وقد يفتح أوله مع ذلك فذلك أربع لغات. وهي شراً: ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً من الاختلاط لتحصيل الربح، وقد تحصل بغير قصد كالإرث.

قوله: (الشركة في الطعام والنهد) أما الطعام فسبأتي القول فيه في باب مفرد،

وأما النهد فهو بكسر النون وفتحها إخراج القوم نفقاتهم على قدر حصة الرقعة، يقال تاهلوا وناهذ بعضهم بعضاً قاله الأزهرى، وقال الجوهري غيره لكن قال: على قدر نفقة صاحبه، ونحوه لابن فارس، وقال ابن سيده: النهد العون. وطرح نهدهم مع القوم أصانهم وخارجهم، وذلك يكون في الطعام والشراب. وقيل.. فذكر قول الأزهرى. وقال صياض مثل قول الأزهرى إلا أنه قيد بالسفر والمخلط، ولم يقيد بالمعتمد. وقال ابن التين: قال جماعة هو الملققة بالسوية في السفر وغيره، والذي يظهر أن أصله في السفر، وقد تنق رقعة فيضونه في الحضر كما سيأتي في آخر باب من فعل الأشعرين، وأنه لا يتلبد بالتسوية إلا في القسمة، وأما في الأكل فلا تسوية باختلاف حال الأكليين، وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك. وقال ابن الأثير: هو ما تخرجه الرقعة عند المناهضة إلى الغزو، وهو أن يقتسموا نفقاتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل، فزاده قيد آخر وهو سفر الغزو، والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال: «ياكل هذا بعضاً وهذا بعضاً» وقال والقاسبي: هو طام الصلح بين القبائل، وهذا غير معروف، فإن ثبت فعله أصله. وذكر محمد بن عبد الملك التارخي أن أول من أحدث النهد حضين - بمهملة ثم معجمة مصغرة - الرقاشي. قلت: وهو بعيد لثبوته في زمن النبي ﷺ، وحضين لا صيغة له، فإن ثبت احتملت أوليته فيه في زمن خصوص أو في فئة خصوصه.

قوله: (والعروض) بضم أوله جمع عرض يسكون الراء مقابل النقد، وأما فتحها فجميع أصناف المال، وما عدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات، ولكنه اغتر في النهد لثبوت الدليل على جوازه. واختلف العلماء في صحة الشركة كما سيأتي.

قوله: (وكيف قسمة ما يكال ويوزن) أي هل يميز قسمة مجازة أو لا بد من الكيل في المكيل والوزن في الموزون، وأشار إلى ذلك بقوله: «مجازة أو قبضة قبضة» أي متساوية.

قوله: (لما لم يَرِ المسلمون بالهد بأساً) هو بكسر اللام وتخفيف الميم، وكأنه أشار إلى أحاديث الباب، وقد ورد الترغيب في ذلك، وروى أبو عبيد في «الغريب» عن الحسن قال: «أخرجوا نهدكم فإنه أعظم للبركة وأحسن لأعلاقكم».

قوله: (وكذلك مجازة الذهب والفضة) كأن الحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالية، لكن إنما ثبت ذلك في قسمة الذهب والفضة، أما قسمة أحدهما خاصة حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق فلا يميز بإجماع قاله ابن بطال. وقال ابن المنير: شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكاً والتعامل فيه بالمعتمد. فعلى هذا يميز بيع ما عدله

يكن إذن له في القيام عنه قاله ابن المير أيضاً، وفيه نظر لأن صحته تتوقف على عدم الإذن، وهو هنا محتمل، فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال.

٣ - باب فيسنة الغنم

٢٤٨٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَلِيجٍ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبَيْتِ الْخَلِيفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسُ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَخْرَجَاتِ الْقُرْمِ، فَجَعَلُوا وَدَّعُوا وَنَصَبُوا الْقُسُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُسُورِ فَكَفَفَتْ، ثُمَّ قَسَمَ: فَعَدَلُ عَشْرَةٌ مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ، قَدْ بَنَى بِهَا بَعِيرٌ، فَطَلَوْهُ فَأَتَاهُمُ، وَكَانَ فِي الْقُرْمِ خَيْلٌ سَيُورَةٌ، فَأَمَرُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَحَسَنَهُ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمَ أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَأَصْنَعُوا بِهِ كَذَا. فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرُوحُ أَوْ نَخَافُ الْعَدُوَّ عَدَاً وَلَيْسَتْ مَعَا مَدَى، أَتَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: مَا أَنْهَرَ الشَّمَّ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَلُوفُهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَمَا حَذَّكَمُ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَطَعْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَيَاةِ. (الطبر: ٢٥٠٧، ٣٧٥، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧

١٣ - باب الشركة في الطعام وغيره

وَيَذَكِّرُ: أَنْ زَجَلًا سَاوَمَ حَتَّى قَفَزَتْهُ آخَرُ، فَرَأَى غَمْرًا أَنْ لَهُ شِرْكَةَ.

٢٥٠١، ٢٥٠٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْقُرَيْشِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ وَكَانَ قَدْ أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعَهُ، فَقَالَ: «هُوَ صَغِيرٌ». فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ.

وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْرِي الطَّعَامَ، فَيَقْلَقُهُ ابْنُ غَمْرٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَيَقُولَانِ لَهُ: اخْرُجْنَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالرَّكْبَةِ، فَيُشْرِكُكُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا جِي، فَيَقْبُضُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ. (المعجم: ٢٥٠١، الطبر: ٢٧٢١-المعجم: ٢٥٠٢، الطبر: ٢٧٢٣).

قوله: (باب الشركة في الطعام وغيره) أي في المثلثات، والجمهور على صحة الشركة في كل ما يملك، والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمالي، وسبيل من أراد الشركة بالمعرض عندهم أن يبيع بعض عرضه للملوم ببعض عرض الآخر الملوم وبأن له في التصرف، وفي وجه لا يصلح إلا في النقد المضروب كما تقدم، وعن المالكية تكره الشركة في الطعام، والرابع وجعدها الجواز.

قوله: (ويذكر أن رجلاً لم آتف على اسمه).

قوله: (فرأى عمر) كذا للأكثر، وفي رواية ابن شيبة «فرأى ابن عمر» وعليها شرح ابن بطال، والأول أصح فقد رواه سعيد بن منصور عن طريق لباس بن معاوية «أن عمر أبصر رجلاً يساوم سلمة وعنده رجل فغمزه حتى اشتراه، فرأى عمر أنها شركة» وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفي فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو قول مالك، وقال مالك أيضاً في السلمة تعرض للسبيع من يشتريها للتجارة، فإذا اشتراها واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لأنه اتفق بتركه الزيادة عليه، ووقع في نسخة الصغاني ما نصه «قال أبو عبد الله يعني المصنف إذا قال الرجل للرجل اشركني فإذا سكت يكون شركه في النصف» أحد روايته أخذ من أثر عمر المذكور.

قوله: (أخبرني سعيد) هو ابن أبي أيوب، وثبت في رواية ابن شيبة.

قوله: (عن زهرة) هو بضم الزاي وعند أبي داود من رواية المقبري عن سعيد حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد.

قوله: (عن جده عبد الله بن هشام) أي ابن زهرة التيمي من بني عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة رطه أبي بكر الصديق، وهو جد زهرة لأبيه.

قوله: (وكان قد أذرك النبي ﷺ) ذكر ابن منته أنه أذرك من حياة النبي ﷺ ست سنين، وروى أحمد في مسنده أنه احتلم في زمن رسول الله ﷺ، لكن في إسناده ابن طيمعة، وحديث الباب يدل على خطأ روايته هذه فإن ذهاب أمه به كان في النتح ووصف بالصغر إذ ذاك فإن كان ابن طيمعة ضابطاً فيحتمل أنه بلغ في أوائل سن الاحتلام.

قوله: (وذهبت به أمه زينب بنت حميد) أي ابن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى وهي مدودة في الصحابة، وأبو هشام مات قبل النتح كافراً، وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واتخذ بها فيما ذكره ابن يونس وغيره، وعاش إلى خلافة معاوية.

قوله: (ودعا له) زاد المصنف في الأحكام من وجه آخر «عن زهرة» وانخرجه الحاكم في «المستدرک» من حديث ابن وهب بشامه فوهم.

قوله: (وعن زهرة بن معبد) هو موصوف بالإسناد المذكور.

قوله: (فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) قال الإسماعيلي رواه الحلق فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب. قلت: وقد أخرجه المصنف في الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الإسناد، وكذلك أخرجه أبو نعيم من وجهين عن ابن وهب، وقال الإسماعيلي: تفرد به ابن وهب.

قوله: (فيقولان له أخرجنا) هو شامد الترجمة لكونهما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فاجلبهما إلى ذلك وهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف

ذلك فيكون حجة، وفي الحديث مسح رأس الصغير، وترك مبايعة من لم يبلغ، والدخول في السوق لطلب للمعاش، وطلب البركة حيث كانت، والرد على من زعم أن السعة من الحلال لمنزومة، وتوفر دواعي الصحابة على إحضار أولادهم عند النبي ﷺ لالتماس بركته، وعلم من إعلام نبوته ﷺ لإجابة دعائه في عبد الله بن هشام.

(تبيينها):

أحدهما: وقع في رواية الإسماعيلي «وكان يعني عبد الله بن هشام بضمي بالشاة الواحدة عن جميع أهله» فعزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخاري فاختطأ.

الثانيهما: وقع في نسخة الصغاني زيادة لم أرها في شيء من النسخ غيرها ولفظه «قال أبو عبد الله: كان عروة البارقي يدخل السوق وقد ربح أربعين ألفاً ببركة دعوة رسول الله ﷺ بالبركة حيث أعطاه ديناراً يشتري به أحمصة فاشتري شاتين فباع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة، فبركه له رسول الله ﷺ»

١٤ - باب الشركة في الرقيق

٢٥٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شِرْكَاً لَهُ فِي مَثْلُولٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِقَ كُلَّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يَفْعَلْ، يُقَامُ بِمِثْلَةِ عَدْلٍ، وَيُعْطَى شِرْكَاهُ جِزْيَتُهُمْ، وَيُعْطَى سَبِيلُ الْمُتَّقِي». (رواجع: ٢٤٩١، أخرجه مسلم: ١٥٠١، باحلاف، وفي الإيجان: ٤٧ ج).

٢٥٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّغَمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى جِفْعاً لَهُ فِي عَبْدٍ أُخْرِقَ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا يُنْتَسَجَ غَيْرُ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». (رواجع: ٢٤٩٢، أخرجه مسلم: ١٥٠٣، وفي الإيجان: ٥٤)، وأصححه في ١٥٠٢، وفي الإيجان: ٥٢ و ٥٣).

قوله: (باب الشركة في الرقيق) أورد فيه حديثي ابن عمر وأبي هريرة فيمن اشتق شقصاً أي نصيباً من عبد، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن صحة العتق فرع صحة الملك.

١٥ - باب الاشتراك في الهدي والأبدن

وَإِذَا اشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي هَدْيِهِ بَعْدَمَا أَهْدَى

٢٥٠٥، ٢٥٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ غَطَّاءَ، عَنْ جَابِرٍ.

وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبَحَ رَابِعَةً مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، مُهْلَيْنَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُمْ شَيْءٌ، فَلَمَّا قَدِمُوا، أَمَرَا فَجَعَلَتَا غَزْرَةً، وَأَنْ نَحُولَ إِلَى رِسَاتِنَا، فَنَقُضَ فِي ذَلِكَ الْقَالَةَ.

قَالَ غَطَّاءُ: فَقَالَ جَابِرٌ: قَبِرُوحُ أَحَدُنَا إِلَى مِثْنَى وَذَكَرَهُ يَقْطُرُ نَبِيًّا، فَقَالَ جَابِرٌ بِكْفِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَهَامَ خَطِيئاً، فَقَالَ: «بَلَّغْنِي أَيْ الْقَوْمَا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهِ لَا أَرَى أَبْرَ وَخَفَى اللَّهُ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَنْقَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَبْرَأْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ أَنَّ مِثْنَى الْهَدْيِ لَأَخْلَلْتُ». فَهَامَ مِرَاقَةً بَيْنَ مَالِكِ

بَيْنَ جُعْشَمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هِيَ لَنَا أَوْ لِلْأَيْدِي؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ لِلْأَيْدِي». قَالَ: وَجَاءَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ أَخَذْتُهُمْ يَقُولُ كَيْتُكَ بِمَا أَهْلُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: كَيْتُكَ بِحِجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَامَرَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِخْرَاصِهِ، وَاشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ. (رواجع: ١٠٨٥، ١٥٥٧، أخرجه مسلم: ١٢٤٠

١٢١٦).



٤٨ - كتاب الرهن

١ - باب في الرهن في الحضر

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْرُونَةً﴾
[البقرة: ٢٨٣]. [فَرِهْنَ: قَرَأَتْ ابن كثير وأبو عمرو من السبعة]

٢٥٠٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَقَدْ رَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعَةَ بِشِيرٍ، وَمَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشِيرٍ شَبِيرٍ وَهَذِهِ مَبْعُوتٌ، وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا أَصْبَحَ لَالٍ مُخْمَدٌ إِلَّا صَاعٌ، وَلَا أَمْسَى، وَإِنَّهُمْ لَكَيْفَةُ آيَاتٍ». [رواه: ٢٠٩٩].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب في الرهن في الحضر، وقول الله عز وجل ﴿فَرِهْنَ مَقْرُونَةً﴾) كذا لأبي ذر، وغيره «باب» بدل «كتاب»، ولا بين شوبه «باب شوبه» «باب ما جاء» وكلهم ذكروا الآية من أوها. والرهن يفتح أوله وسكون الماد: في اللغة الاحتباس من قومهم رهن الشيء إذا دام وبثت، ومنه: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ [المائدة: ٢٨]. وفي الشرع: جعل مال وثيقة على دين. ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر. وأما الرهن بضمتين فالجمع، ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب، وقرأ بهما. وقوله «في الحضر» إشارة إلى أن التجديد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر كما سأذكره وهو قول الجمهور، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توثيقة على الدين لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بِفَضْلِكَ بِعِصَى﴾ [البقرة: ٢٨٣] فإنه يشير إلى أن المرد بالرهن الاستيثاق، وإنما قيده بالسفر لأنه مظنة فقد الكتاب فأخرجه مخرج الغالب، وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما قالا: لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكتاب، وبه قال داود وأهل الظاهر، وقال ابن حزم: إن شرط المرتين الرهن في الحضر لا يمكن له ذلك، وإن تبرع به الرهن جاز، وحمل حديث الباب على ذلك. وقد أشار البخاري إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته، وقد تقدم الحديث في «باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة» في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ «ولقد رهن درعا له بالمدينة عند يهودي» وعرف بذلك الرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر.

قوله: (حدثنا مسلم بن إبراهيم) تقدم في أوائل البيوع مقرونا بإسناد آخر، وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم بن إبراهيم.

قوله: (ولقد رهن درعه) هو معطوف على شيء عنوف، بيه أحد من طريق إبان المطار عن قتادة عن أنس «أن يهوديا دعا رسول الله ﷺ فاجابه» والدرع بكسر الهملة وذكره ويؤتى.

قوله: (يشعرون) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ «ولقد رهن النبي ﷺ درعا له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيرا لأهله» وهذا اليهودي هو أبو الشحم، بيه الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد بن أبيه «أن النبي ﷺ رهن درعا له عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير» انتهى، وأبو الشحم يفتح المعجمة وسكون الهملة اسمه كنيته، وظفر يفتح الظاء والقاف بطن من الأوس وكان حليفهم، وضبطه بعض المتأخرين بهززة موحدة ممدودة ومكسورة اسم الضاعل من الإباء، وكأنه التيس عليه بأبي اللحم الصحابي، وكان قدر الشعر المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتي للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي. وكذلك رواه أحد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس، وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه قالا: «بشرين» ولعله كان دون الثلاثين فخير الكسر تارة والفتح أخرى، ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحد من طريق شيبان الآية في آخره «فما وجد ما يفتكها به حتى مات».

قوله: (باب الاشواك في الهدي والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخاص بعد العام.

قوله: (وإذا أشرك الرجل رجلاً في هديه بعلمه أهدي) أي هل يسوغ ذلك؟ ذكر فيه حديث جابر وابن عباس في حجة النبي ﷺ وفيه إلهال علي وفيه «فأمره أن يقدم على إحرامه وأشركه في الهدي» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج. وفيه بيان أن الشركة وقعت بعدما ساق النبي ﷺ الهدي من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة، وجاء علي من اليمن إلى النبي ﷺ ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي ﷺ من الهدي مائة بدنة وأشرك علياً معه فيها، وهذا الاشتراك محمول على أنه ﷺ جعل علياً شريكاً له في ثواب الهدي، لا أنه ملكه له بعد أن جعله هدياً، ويحتمل أن يكون علي لما أحضر الذي أحضره معه فراه النبي ﷺ ملكه نصفه ثلاثاً فصار شريكاً فيه، وساق الجميع هدياً فصارا شريكين فيه لا في الذي ساقه النبي ﷺ أولاً.

قوله: (وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما يقول: ليك بما أهل به رسول الله ﷺ، وقال الآخر: ليك بحجة رسول الله ﷺ) تقدم في أوائل الحج بيان الذي عبر بالعبارة الأولى وهو جابر، وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين أن الذي قال: «بحجة رسول الله ﷺ» هو ابن عباس، ومعنى قوله: «بحجة» أي مثل حجة رسول الله ﷺ.

(تيسر): حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أخفله لمزى فلم يذكره في ترجمة طائوس لا في رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه، بل لم يذكر لواحد منهما رواية عن طائوس، وكذا صنع الحميدي فلم يذكر طريق طائوس عن ابن عباس هذه لا في المتن ولا في أفراد البخاري، لكن تبين من «مستخرج أبي نعيم» أنه من رواية ابن جريج عن طائوس، فإنه أخرجه من «مسند أبي يعلى» قال: «حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر» قال: «وحدثنا حماد عن ابن جريج عن طائوس عن ابن عباس» ولم أر لابن جريج عن طائوس رواية في غير هذا الموضع، وإنما يروي عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة، ولم أر هذا الحديث من رواية طائوس عن ابن عباس في «مسند أحمد» مع كبره، والذي يظهر لي أن ابن جريج عن طائوس منقطع، فقد قال الأئمة إنه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما، وطائوس من أقرانها. وإنما سمع من عطاء لكونه تأخرت عنهما وفاته نحو عشرين سنة. والله أعلم.

١٦ - باب من عدل عشرة من الغنم يجزئ في القسم

٢٥٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ مَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبَيْدِي الْحَلِيفَةِ مِنْ بَهَامَةَ، فَأَصَابَتْهَا عَمَةً وَكِلَابًا، فَجَعَلَ الْقَوْمُ قَائِلِينَ بِهَا الْقُدُورُ، لِحَاذِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرُ بِهَا فَأُخِذَتْ، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِجَزْوَ، ثُمَّ إِنَّ بَيْدِي نَذَرْتُ وَكَيْسَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا عَيْلَ يَسِيرَةً، فَرَمَاهُ رَجُلٌ فَجَسَّهَ بِسَهْمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَهَلَّوْا إِلَهُائِهِمْ أَوْ بَدَتْ كَاوَابِدُ الْوَحْشِ، فَمَا عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهَذَا هَكَذَا». قَالَ: قَالَ جَدِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نَزَجُوا أَوْ نَحَلَّافَ أَنْ نَلْقَى الْقُدُورَ عَدَا، وَكَيْسَ مَعَا مُدَى، أَلْقَدْبُحُ بِالْقَصَصِ؟ فَقَالَ: أَوْزَيْتِي، مَا أَنْهَرَ اللَّحْمَ وَذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَعَلُوا، لَيْسَ الْمَسْنُ وَالْقَطَرُ، وَمَا حَذَّكَكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَا السَّنُ فَتَقَطُّ، وَأَمَّا الْقَطَرُ فَكَذَى الْحَشَّةُ». [رواه: ٢٤٨٨. أخرجه مسلم: ١٩٦٨].

قوله: (باب من عدل عشرة من الغنم يجزئ) بفتح الجيم وضم الزاي أي بعير (في القسم) بفتح القاف. ذكر فيه حديث رافع في ذلك، وقد تقدم قريباً وأنه يأتي الكلام عليه في النجاشي إن شاء الله تعالى. وعمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات، ووقع في رواية ابن شوبه «حدثنا محمد بن سلام». والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الشركة من الأحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثاً، وللتنق من واحد والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثاً والخاص أربعة عشر، وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث النعمان «مثل القائم على حدود الله» وحديث عبد الله بن هشام وحديث عبد الله بن عمر وعبد الله الزبير في قصته، وحديث ابن عباس الأخير. وفيه من الأثر أثر واحد. والله أعلم.

قوله: (ومشيت إلى النبي ﷺ يحز شعير وإهالة منخقة) والإهالة بكسر المزة وتخفيف الهاء ما أنزب من الشحم والألية، وقيل هو كل دسم جامد، وقيل ما يؤتم به من الأدمان.

وقوله: (منخقة) بفتح المهملة وكسر النون بدلها منخمة مفتوحة أي المنخيرة الريح، ويقال فيها بالزاي أيضاً. ووقع لأحد من طريق شيان عن قتادة عن أنس: لقد دعي نبي الله ﷺ ذات يوم على خبز شعير وإهالة منخقة فكان اليهودي دعا النبي ﷺ على لسان أنس فلهاذا قال: «مشيت إليه» بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه أحضر ذلك إليه.

قوله: (ولقد سمعته) فاعل «سمعت» أنس والضمير للنبي ﷺ وهو فاعل يقول، وجزم الكرمانى بأنه أنس وفاعل سمعت قتادة، وقد أشرت إلى الرد عليه في أوائل البيوع. وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيان المذكورة بلفظ «ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: والذي نفس محمد بيده» فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بتمامه.

قوله: (ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولا أمسى) كنا للجميع، وكذا ذكره الحميدي في «الجمع»، وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق الكجي عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري في بلفظ «ما أصبح لآل محمد ولا أمسى إلا صاع» وخولف مسلم بن إبراهيم في ذلك فأخرجه أحمد عن أبي عامر والإسماعيلي من طريقه والترمذي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام والثالثي من طريق هشام بلفظ «ما أمسى في آل محمد صاع من تمر ولا صاع من حب» وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ «بر» بدل تمر.

قوله: (وإنهم لتسعة آيات) في رواية المذكورين «وإن عنده يومئذ تسع نسوة» وسيأتي سياق أسماهن في كتاب الخاقب إن شاء الله تعالى. ومناسبة ذكر أسر هذا القدر مع ما قبله الإشارة إلى سبب قوله ﷺ هذا وأنه لم يقله متعجباً ولا شاكياً معاذ الله من ذلك وإنما قاله معتبراً عن إجابته دعوة اليهودي ولزمته عنده درعه، ولعل هذا هو الحاصل للذي زعم بأن قاتل ذلك هو أنس فرأى من أن يظن أن النبي ﷺ قال ذلك بمعنى التضرع والله أعلم. وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين التعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد متقدمهم ومعاملاتهم فيما بينهم، واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام. وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربياً، وفيه ثبوت أملاك أهل النعمة في أيديهم وجواز الشراء بالنسيئة والمؤجل والمخاض الدروع والصدد وغيرها من آلات الحرب وأنه غير قاذح في التوكيل، وأنه ثابت آلة الحرب لا تدل على تحيسها قاله ابن المنير، وأن أكثر قوت ذلك العصر الشعير قاله الداودي، وأن القول قول الرهنين في قيمة الموهوم مع يمينه حكاية ابن التين. وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهدي في الدنيا والتفعل منها مع قدرته عليها، والكرم الذي أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه، والصبر على صيق العيش والقناعة باليسير، وفضيلة الأزواجه لصبرن معه على ذلك، وفيه غير ذلك مما مضى بواني. قال العلماء: الحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة ميسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز، أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذلك طعام فاضل من حاجة غيرهم أو خشي أنهم لا يأخذون منه شيئاً أو عروفاً فلم يرد التضييق عليهم، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذلك من يقدر على ذلك وأكثر منه، فلملم به بطلانهم على ذلك وإنما أطلع عليه من لم يكن موسراً به ممن نقل ذلك. والله أعلم.

قوله: (باب رهن السلاح) قال ابن المنير: إما ترجم لرهن السلاح بعد رهن الدرع لأن الدرع ليست بسلاح حقيقة وإنما هي آلة يفتى بها السلاح، ولهذا قال بعضهم: لا تجوز تحليتها، وإن قلنا بجواز تحلية السلاح كالسيف.

قوله: (اللأمة) بلام مشددة وهمزة ساكنة قد فسرها سفيان الراوي بالسلاح، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من المغازي. قال ابن بطال: ليس في قولهم «رهنك للأمة» دلالة على جواز رهن السلاح، وإنما كان ذلك من معارض الكلام المباحة في الحرب وغيره، وقال ابن التين: ليس فيه ما يوجب له أنهم لم يقصدوا إلا الخدمة، وإنما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله قال: وإنما يجوز بيعه ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهد باتفاق، وكان لكعب عهد ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يمين على النبي ﷺ فانتقض عهده بذلك، وقد أعلن ﷺ بأنه أتى الله ورسوله، وأجيب بأنه لو لم يكن متعاداً عندهم رهن السلاح عند أهل المهد لما عرضوا عليه، إذ لو عرضوا عليه ما لم تجر به عاداتهم لاستراب بهم وفاتهم ما أرادوا من مكيدته، فلما كانوا يصدد المخادعة له أوهموه بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله، ووافقهم على ذلك لما عهده من صدقهم قسمة المكيدة بذلك، وأما كون عهده انتقض فهو في نفس الأمر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلنوا له به، وإنما وقعت المخادعة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة. وقال السهيلي: في قوله: «من لكعب بن الأشرف» جواز قتل من سب رسول الله ﷺ ولو كان هذا عهد خلافاً لأبي حنيفة، كما قاله وليس متفقاً عليه عند الحنفية. والله أعلم.

قوله: (باب مَنْ زَهَنَ دِرْعُهُ)

٢٥٠٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: قَالَ: تَذَكَّرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الزَّهْنِ وَالْقَبِيلِ فِي السُّفَرِ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعَةً. [راجع: ٢٠٦٨. أخرجه مسلم: ١٦٠٣.]

قوله: (باب من رهن درعه) ذكر فيه حديث الأعمش (قال تذاكرنا عند إبراهيم) هو النخعي (الرهن والقبيل) بفتح القاف وكسر الموحدة أي القبيل وزناً ومبنى.

قوله: (اشترى من يهودي) تقدم التعريف به في الباب الذي قبله.

قوله: (طعاماً إلى أجل) تقدم جسسه في الباب الذي قبله، وأما الأجل فمضي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سنة.

قوله: (٢٥١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، عَنْ غَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّكَ قَالَ: «الرَّهْنُ يُرَكَّبُ بِتَفْقِيهِ، وَيُشْرَبُ كَبْنِ الشَّرِّ إِذَا كَانَ مَرْهُوناً». [راجع: ٢٥١٢.]

قوله: (الرهن مركب) مركب من تركيب.

على شرطه ترجم به، وأورد ما يدل عليه مما ثبت على شرطه. والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الرهن من الأحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث

موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخالص ثلاثة، واتفق مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة. وفيه من الآثار أثران عن إبراهيم النخعي. والله أعلم.

أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة.

قوله: (عضواً من النار) في رواية مسلم «عضواً منه من النار» وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وسناني مختصرة للمصنف في كثرات الأيمان «اعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه» وللنسائي من حديث كعب بن مرة «وأما امرئ مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار عظيمين منهما بعظم، وأما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار» إسناده صحيح، ومثله للترمذي من حديث أبي أمامة، وللطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجالهم ثقات.



٤٩ - كتاب العتيق

١ - بَابُ فِي الْعَتِيقِ وَفَضْلِهِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَرَّ رَقَبَةً. أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾
[البقرة: ١٣-١٥].

٢٥١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي
وَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَيْدُ ابْنِ مَرْجَانَةَ، صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، قَالَ:
قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَقَى امْرَأَةً مُسْلِمَةً، اسْتَقْدَّ
اللَّهُ بِكُلِّ غَضُوٍّ مِنْهُ غَضُوًّا مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

قَالَ سَيْدُ ابْنِ مَرْجَانَةَ: فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، فَعَمَدَ عَلَيَّ نُسُ
حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى عَدْلِهِ، قَدْ أَطْعَمَهُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ
آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ فَأَغْطَهُ. [انظر: ٥٤٧١٥. أخرجه مسلم: ١٥٠٩].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. في العتيق وفضله) كذا للاكثر، زاد ابن شويه بعد البسملة «باب»، وزاد المستطلي قبل البسملة «كتاب العتيق» ولم يقل باب، وأثبتهما النسفي. والعتيق بكسر الميملة إزالة الملك، يقال عتيق عتقاً بكسر أوله ويفتح وعتاقاً وخاتمة، قال الأزهر: وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار، لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿فَكَرَّ رَقَبَةً﴾) ساق إلى قوله: ﴿مقربة﴾ ووقع في رواية أبي ذر «أو أطعم» ولغيره «أو إطعام» وهما قراءتان مشهورتان، والمراد بفك الرقية تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه، وإنما خصت بالذكر إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالفل في رقبته فإذا اعتق فك الفل من عتقه، وجاء في حديث صحيح «أن فك الرقية يخص بمن أعان في عتقها حتى تعتق» رواه أحمد وابن حبان وإلحاقهم من حديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «اعتق النسمة وفك الرقية. قيل يا رسول الله أليسا واحدة؟ قال: لا، إن عتق النسمة أن تفسد بعتقها، وفك الرقية أن تمين في عتقها» وهو في إثبات حديث طويل أخرجه الترمذي بعضه وصححه وإذا ثبت الفضل في الإعتاق على العتيق ثبت الفضل في التفرّد بالعتق من باب الأولى.

قوله: (حدثنا وإد بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر عمرو عاصم الذي روى عنه، وبذلك صرح الإسماعيلي من طريق معاذ العبدي عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد.

قوله: (حدثني سعيد بن مرجانة) بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم وهي أمه، واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيداً أبا عثمان.

وقوله: (صاحب علي بن الحسين) أي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكان منقطعاً إليه فعرّف بصحبته، وروى عن عاصم أنه سعيد بن يسار أبو الحبيب فإنه غيره عند الجمهور، وليس لسعيد بن مرجانة في البخاري غير هذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وثابت روايته عن أبي هريرة، ثم غفل ذكره في اتباع التابعين وقال لم يسمع من أبي هريرة أحد. وقد قال هنا: «قال لي أبو هريرة» ووقع التصريح بسماعه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فانتفى ما زعمه ابن حبان.

قوله: (أيما رجلاً) في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن

قوله: (قال سعيد بن مرجانة) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (فانطلقت به) أي بالحديث، وفي رواية مسلم «فانطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعلي» زاد أحمد وأبو عروبة من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة «قال علي بن الحسين: أتت سمعت هذا من أبي هريرة؟ فقال نعم».

قوله: (فعمد علي بن الحسين إلى عبد له) اسم هذا العبد مطرف، ووقع ذلك في رواية إسماعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أحمد وأبي عروبة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم، وقوله: «عبد الله بن جعفر» أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة، ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله بثلاث أو أربع، وروايته عنه من رواية الأقران، وقوله: «عشرة آلاف درهم أو ألف دينار» شك من الراوي، وفيه إشارة إلى أن الدينار إذ ذاك كان بعشرة دراهم، وقد رواه الإسماعيلي من رواية عاصم بن علي فقال: «عشرة آلاف درهم» بغير شك.

قوله: (فاعطاه) في رواية إسماعيل المذكورة «فقال اذهب أنت حر لوجه الله» وفي الحديث فضل العتيق، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى خلافاً لمن فضل عتق الأنثى محتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر، ومقابلته في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها، ولأن في عتق الذكر من المعاني العامة ما ليس في الأنثى كصلاحيته للقضاء وغيره ما يصلح للذكور دون الإناث، وفي قوله: «اعتق الله بكل عضو منه عضواً» إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقية نقصان ليحصل الاستيعاب، وأشار الخطابي إلى أنه يتغير النقص الجبري بمشقة كالخصي مثلاً إذا كان يتبع به فيما لا يتنع بالفحل، وما قاله في مقام المنع، وقد استكره النووي وغيره وقال: لا شك أن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة، لكن الكامل أولى. وقال ابن المنير: فيه إشارة إلى أنه لا ينبغي في الرقية التي تكون للكفارة أن تكون مؤمنة، لأن الكفارة منقولة من النار فينبغي أن لا تقع إلا بمنقولة من النار. واستشكل ابن العربي قوله: «فرجه بفرجه» لأن الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار إلا الزنا، فإن حمل على ما يتعاطاه من الصغار كالفاخلة لا يشكل عتقه من النار بالعتق، وإلا فالتزنا كبيرة لا تكفر إلا بالزينة، ثم قال: فيحتمل أن يكون المراد أن العتيق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات العتيق ترجيحاً يوزي سيئة الزنا اهـ ولا اختصاص لذلك بالفرج، بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كالدب في النصب مثلاً. والله أعلم.

٢ - بَابُ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ

٢٥١٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوقَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِنَّمَا بِاللَّهِ، وَجَهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «وَأَعْلَاهَا نَسْأُ، وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». قُلْتُ: فَإِنَّ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «وَعَيْنٌ صَانِعَةٌ، أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقَةٍ». قَالَ: فَإِنَّ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «وَدَعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ». [أخرجه مسلم: ٨٤].

قوله: (باب أي الرقاب الفضل) أي للعتق.

قوله: (حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة) هذا من أعلى حديث وقع في البخاري، وهو في حكم الثلاثيات، لأن هشام بن عروة شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبوه، وقد رواه الحارث بن أسامة عن

عبد الله بن موسى فقال: «أخبرنا هشام بن عروة» أخرجه أبو نعيم في «المستخرج».
قوله: (عن أبيه) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان «عن هشام حدثني أبي».

قوله: (عن أبي مرواح) يضم الميم بعد ما راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة، زاد مسلم من طريق حاد بن زيد «عن هشام الليثي» ويقال له أيضاً الفخاري، وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه، وشذ من قال اسمه سعد، قال الحسكافي أبو أحمد: أدرك النبي ﷺ ولم يره. قلت: وما له في البخاري سوى هذا الحديث، ورجاله كلهم مدنيون إلا شيخه. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق. وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة قصار في الإسناد أربعة من التابعين. وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا سماء ابن منده واقفاً وعزاه لأبي هارون ووقع في روايته الإسماهيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره، وذكر الإسماهيلي عدداً كثيراً نحو العشرين نفساً روى عن هشام بهذا الإسناد، وخالفهم مالك فلزمه في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة، قال الدارقطني: الرواية المرسلة من مالك أصح، والمفوظ عن هشام كما قال الجماعة.

قوله: (عن أبي ذر) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة «أن أبا ذر أخبره».

قوله: (قال أعلها) بالعين المهملة للآثر وهي رواية النسائي أيضاً، وللكتيبين بالعين المعجمة وكذا للنسفي، قال ابن قزوين: معناها مضارب. قلت وقع لحسم من طريق حاد بن زيد عن هشام «أكثرها ثماناً» وهو بين المراهة قال النووي: عليه والله أعلم فيمن أراد أن يقتدر رتبة واحدة، أما لو كان مع شذوذ مخرج مرسلاً فلماذا ينشئ بها رتبة يقتضها فوجد رتبة نفيسة أو رقتين مفصولتين فارتبأتان أفضل، قال: وهذا بخلاف الأضحية فإن الواحدة السيئة فيها أفضل، لأن المطلوب هنا فك الرتبة وهناك طيب اللحم أحد والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أصحابه ما يحصل من النفع يقتضي أكثر عدداً منه، ووب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقه على المأجورين الذين يتبعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم، فالضابط أن مهما كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو كثر، واحتج به لحاكم في أن عتق الرتبة الكافرة إذا كانت أغلى ثمناً من المسلمة أفضل، وخالفه أصبح وغيره وقالوا: المراد بقره أغلى ثمناً من المسلمين، وقد تقدم تنقيده بذلك في الحديث الأول.

قوله: (وأنفصها عند أهلها) أي ما اعتباطهم بها أشد، فإن عتق مثل ذلك ما يقع غالباً إلا خالصاً وهو كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢].

قوله: (قلت فإن لم أهل) في رواية الإسماهيلي «أرأيت إن لم أفعل» أي إن لم أقدر على ذلك، فاطلق الفعل وأراد القدرة. وللدارقطني في «الغرائب» بلفظ «فإن لم أستطع».

قوله: (تبعه علي، عن الثوراني) عن هشام.

٢٥١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سُعُودٍ: حَدَّثَنَا زَيْدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَاةِ فِي كُفُوفِ الشَّمْسِ. [راجع: ٨٦. أخرجه مسلم: ٩٠٥ بقطعة لم ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب ما يستحب من العتاة) بفتح العين ووهم من كسرهما، يقال عتق بفتح حنافاً وعتاق والمراد الإعتاق وهو مألوف من العتاة.

قوله: (في الكسوف أو الآيات) كذا لأبي ذر وابن شبره وأبي الوقت وللباقين «والآيات» بغير ألف، و«أو» للتنويع لا للشك، وقال الكرماني هي بمعنى الواو ويعنى بل لأن عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص، وليس في حديث الباب سوى الكسوف، وكأه أشار إلى قوله في بعض طرقه «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخبر الله بهما عباده» وأكثر ما يقع التخويف بالنار فناسب وقوع العتق الذي ينتق من النار، لكن يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات.

قوله: (حدثنا موسى بن مسعود) وهو أبو حذيفة الهذلي بفتح الشين مشهور بكتيبته أكثر من اسمه، وقد تقدم الحديث في الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة.

قوله: (تابعه علي) يعني أبي اللدبي وهو شيخ البخاري، ووهم من قال المراد به ابن حجر، والدوردي هو عبد العزيز بن محمد.

قوله: (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المقدمي، وعشام بفتح المهملة وتشديد اللام هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام هو ابن عروة، وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه، وهذا الحديث مختصر من حديث طويل، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في موضعه وتبين بروايته زائدة أن الأمر في رواية علم هو النبي ﷺ وهو ما يقرى أن قول الصحابي «كنا نؤمر بكذا» في حكم المرفوع.

قوله: (عن أبي مرواح) يضم الميم بعد ما راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة، زاد مسلم من طريق حاد بن زيد «عن هشام الليثي» ويقال له أيضاً الفخاري، وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه، وشذ من قال اسمه سعد، قال الحسكافي أبو أحمد: أدرك النبي ﷺ ولم يره. قلت: وما له في البخاري سوى هذا الحديث، ورجاله كلهم مدنيون إلا شيخه. وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق. وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة قصار في الإسناد أربعة من التابعين. وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا سماء ابن منده واقفاً وعزاه لأبي هارون ووقع في روايته الإسماهيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره، وذكر الإسماهيلي عدداً كثيراً نحو العشرين نفساً روى عن هشام بهذا الإسناد، وخالفهم مالك فلزمه في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة، قال الدارقطني: الرواية المرسلة من مالك أصح، والمفوظ عن هشام كما قال الجماعة.

قوله: (عن أبي ذر) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة «أن أبا ذر أخبره».

قوله: (قال أعلها) بالعين المهملة للآثر وهي رواية النسائي أيضاً، وللكتيبين بالعين المعجمة وكذا للنسفي، قال ابن قزوين: معناها مضارب. قلت وقع لحسم من طريق حاد بن زيد عن هشام «أكثرها ثماناً» وهو بين المراهة قال النووي: عليه والله أعلم فيمن أراد أن يقتدر رتبة واحدة، أما لو كان مع شذوذ مخرج مرسلاً فلماذا ينشئ بها رتبة يقتضها فوجد رتبة نفيسة أو رقتين مفصولتين فارتبأتان أفضل، قال: وهذا بخلاف الأضحية فإن الواحدة السيئة فيها أفضل، لأن المطلوب هنا فك الرتبة وهناك طيب اللحم أحد والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أصحابه ما يحصل من النفع يقتضي أكثر عدداً منه، ووب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقه على المأجورين الذين يتبعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم، فالضابط أن مهما كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو كثر، واحتج به لحاكم في أن عتق الرتبة الكافرة إذا كانت أغلى ثمناً من المسلمة أفضل، وخالفه أصبح وغيره وقالوا: المراد بقره أغلى ثمناً من المسلمين، وقد تقدم تنقيده بذلك في الحديث الأول.

قوله: (وأنفصها عند أهلها) أي ما اعتباطهم بها أشد، فإن عتق مثل ذلك ما يقع غالباً إلا خالصاً وهو كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢].

قوله: (قلت فإن لم أهل) في رواية الإسماهيلي «أرأيت إن لم أفعل» أي إن لم أقدر على ذلك، فاطلق الفعل وأراد القدرة. وللدارقطني في «الغرائب» بلفظ «فإن لم أستطع».

قوله: (تبعه علي، عن الثوراني) عن هشام.

٢٥٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَشَامُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَاةِ فِي كُفُوفِ الشَّمْسِ. [راجع: ٨٦. أخرجه مسلم: ٩٠٥ بقطعة لم ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب ما يستحب من العتاة) بفتح العين ووهم من كسرهما، يقال عتق بفتح حنافاً وعتاق والمراد الإعتاق وهو مألوف من العتاة.

قوله: (في الكسوف أو الآيات) كذا لأبي ذر وابن شبره وأبي الوقت وللباقين «والآيات» بغير ألف، و«أو» للتنويع لا للشك، وقال الكرماني هي بمعنى الواو ويعنى بل لأن عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص، وليس في حديث الباب سوى الكسوف، وكأه أشار إلى قوله في بعض طرقه «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخبر الله بهما عباده» وأكثر ما يقع التخويف بالنار فناسب وقوع العتق الذي ينتق من النار، لكن يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات.

قوله: (حدثنا موسى بن مسعود) وهو أبو حذيفة الهذلي بفتح الشين مشهور بكتيبته أكثر من اسمه، وقد تقدم الحديث في الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة.

قوله: (تابعه علي) يعني أبي اللدبي وهو شيخ البخاري، ووهم من قال المراد به ابن حجر، والدوردي هو عبد العزيز بن محمد.

قوله: (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المقدمي، وعشام بفتح المهملة وتشديد اللام هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام هو ابن عروة، وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه، وهذا الحديث مختصر من حديث طويل، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في موضعه وتبين بروايته زائدة أن الأمر في رواية علم هو النبي ﷺ وهو ما يقرى أن قول الصحابي «كنا نؤمر بكذا» في حكم المرفوع.

قوله: (فإن لم أهل) أي من الصناعة أو الإعانة، ووقع في رواية الدارقطني في «الغرائب» «أرأيت إن ضمت» وهو يشعر بأن قوله إن لم أفعل أي للعجز عن ذلك لا كسلاً مثلاً.

قوله: (للع الناس من الشر) فيه دليل على أن الكف عن الشر داخل في فعل

٤ - باب إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين الشركاء

٢٥٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَمْرٍو، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قَوْمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَتَّقِ». [راجع: ٢٤٩١. أخرجه مسلم: ١٥٠١ مطولاً وكذا هو في الإيجاز: ٢٤٧].

٢٥٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ حُرَّكَ لَهُ فِي عَيْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ لِيَمَّةٍ عَدَلٍ، فَأَعْتَقَ شُرَكَاءَهُ حِسْمَتَهُمْ، وَعَقَّ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَهَذَا عَقٌّ مِنْهُ مَا عَقَّ». [راجع: ٢٤٩١. أخرجه مسلم: ١٥٠١ وفي الإيجاز: ٢٤٧].

٢٥٢٣ - حَدَّثَنَا عُثَيْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ غُنَيْمِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ حُرَّكَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَفَعَلَهُ عِقْطَهُ كُلَّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقَوْمَ عَلَيْهِ لِيَمَّةٍ عَدَلٍ عَلَى الْمُعْتَقِ، فَأَعْتَقَ مِنْهُ مَا عَقَّ». [راجع: ٢٤٩١. أخرجه مسلم: ١٥٠١ وفي الإيجاز: ٢٤٧].

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، عَنْ غُنَيْمِ اللَّهِ: اخْتَصَرَهُ.

٢٥٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ، أَوْ حُرَّكَ لَهُ فِي عَيْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَتْلُغُ لِيَمَّةٍ بِقِيَمَةِ الْعَدَلِ، فَهُوَ عَقِيٌّ.

قَالَ نَافِعٌ: وَإِلَّا فَهَذَا عَقٌّ مِنْهُ مَا عَقَّ.

قَالَ أَيُّوبَ: لَا أَزِي أُنْشِئُ قَالَةَ نَافِعٍ، أَوْ شَيْءَ فِي الْحَدِيثِ. [راجع: ٢٤٩١. أخرجه مسلم: ١٥٠١ وفي الإيجاز: ٢٤٧].

٢٥٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِقْدَامٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يُقْبَى فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ، يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ، يَقُولُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِقْطُ كُلِّهِ، إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الْمَالِ مَا يَتْلُغُ يَقَوْمَ مِنْ مَالِهِ لِيَمَّةٍ الْعَدَلِ، وَيُدْفَعُ إِلَى الشُّرَكَاءِ أَنْصَابَهُمْ، وَيَعْلَى سَبِيلَ الْمُعْتَقِ. يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ اللَّيْثُ، وَأَبُو أَبِي ذُنُبٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ، [وَعَمْرُو بْنُ جُرَيْمَةَ] مِنَ التَّلْقِيقِ [وَجُرَيْمَةَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ] مُخْتَصَرًا. [راجع: ٢٤٩١. أخرجه مسلم: ١٥٠١ وفي الإيجاز: ٢٤٧].

قوله: (باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء) قال ابن التين: أراد ابن العبد كالأمة لا شراكهما في الرق قال: وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يقبى فيهما بذلك انتهى، وكأنه أشار إلى رد قول إسحاق بن راهويه: إن هذا الحكم يختص بالذكر وهو خطأ، وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر، ولعله أراد المملوك. وقال القرطبي: العبد اسم للمملوك الذكر باصل وضعه، والأمة اسم لوثته بغير لفظه، ومن ثم قال إسحاق: إن هذا الحكم لا يتناول الأنثى، وخالفه الجمهور

فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى، إما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى: ﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٣] فإنه يتناول الذكر والأنثى قطعاً، وإما على طريق الإحراق لعدم الفارق، قال: وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عنه أنه كان يقبى في العبد والأمة يكون بين الشركاء الحديث، وقد قال في آخره: «يخبر ذلك عن النبي ﷺ» فظاهره أن الجميع مرفوع، وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له شرك في عبد أو أمة» الحديث، وهذا أصح ما وجدته في ذلك، ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن إسحاق عن نافع مثله وقال فيه: حل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله، وقد قال إمام الحرمين: إدراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التطعن لوجه الجمع والفرق، والله أعلم. قلت: وقد فرق بينهما عثمان الليثي بماخذ آخر فقال: ينفذ عتق الشريك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جيلة تراء للوطه فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر، قال الزهري: قول إسحاق شاذ، وقول عثمان فاسد اهـ وإنما قيد المصنف العبد بآيتين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث السوارد فيهما، وإلا فالحكم في الجميع سواء.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار وسام هو ابن عبد الله بن عمر، ووقع في رواية الحميدي عن سفیان «حدثنا عمرو بن دينار».

قوله: (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر، وللنسائي من طريق إسحاق بن راهويه عن سفیان عن عمرو أنه «سمع سالم بن عبد الله بن عمر».

قوله: (من أعتق) ظاهره العموم، لكنه خصوص بالانفاق فلا يصح من المجنون ولا من المحجور عليه لفسه، وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمرضى مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عنهم من أدلة التخصيص، ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية إلا ما يقسمه للمرض مطلقاً، وقال أحمد: لا يقسم له المرض مطلقاً وسيأتي البحث في عتق الكافر قريباً، وخرج بقوله: «أعتق» ما إذا أعتق عليه بأن ورت بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سراية عند الجمهور، وعن أحمد رواية، وكذلك لو عجز المكاتب بعد أن اشتري شقصاً يعتق على سيده فإن الملك والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالإرث، ويدخل في الاختيار ما إذا أجرة بقره، ولو أوصى بعتق نصيبه من المشترك أو بعتق جزء من كل له بسره عند الجمهور أيضاً لأن المال ينتقل للوارث ويصير الميت ممرراً، وعن المالكية رواية، وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر أن السراية على خلاف القياس فيخص بمورد النص، ولأن التقويم سبيله سبيل غرامة التلغات فيقتضي التخصيص بصور أمر يجعل إطلافاً، ثم ظاهر قوله: «من أعتق» وقوع العتق منجزاً، وأجرى الجمهور المعلق بصفة إذا وجدت مجرى المنجز.

قوله: (عبداً بين اثنين) هو كالمالك وإلا فلا فرق بين أن يكون بين اثنين أو أكثر، وفي رواية مالك وغيره في الباب «شركاً» وهو بكسر المعجمة وسكون الراء، وفي رواية أيوب الماضية في الشركة «شقصاً» بمعجمة وقاف ومهملة وزن الأول، وفي رواية في الباب «نصيباً» والكل بمعنى، إلا أن ابن دريد قال: هو القليل والكثير، وقال الفرزاني: لا يكون الشقص إلا كذلك، والشرك في الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك، ولا بد في السياق من إضمار جزء أو ما أشبهه لأن المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها، وظاهره العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف، والأصح في الرهن والجناية منع السراية لأن فيها إبطال حق المرتهن والجاني عليه، فلو أعتق مشتركا بعد أن كاتبه فإن كان لفظ العبد يتناول المكاتب وقمت السراية وإلا فلا، ولا يكفي ثبوت أحكام الرق عليه، فقد ثبت ولا يستلزم استعمال لفظ العبد عليه، ومثله ما لو بداه، لكن تناول لفظ العبد للمدبر أقوى من المكاتب فيسري هنا على الأصح، فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشريكه فلا سراية لأنها تستلزم النقل من مالك إلى مالك، وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قول العلماء.

قوله: (فإن كان موسراً قوم) ظاهره اعتبار ذلك حال العتق، حتى لو كان ممرراً ثم أيسر بعد ذلك لم يختبر الحكم، ومفهومه أنه إن كان ممرراً لم يقوم، وقد أنصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها: «ولا لقد عتق منه ما عتق» ويقي ما لم يعتق على حكمه الأول، هذا الذي يفهم من هذا السياق وهو السكوت عن الحكم بعد الإيفاء، وسيأتي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي يليه.

قوله: (قوم عليه) بضم أوله، زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه «في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط» والوكس يفتح الواو وسكون الكاف بعدها: مهملة النقص، والشطط بمعجمة ثم مهملة مكرونة والفتح: الجور، واتفق من قال من العلماء

وعيسى بن يونس عند أبي داود وعبد بن عبيد عند أبي عوانة وأحمد، ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن الحارث ويعيسى القطان عند النسائي وعبد الأعلى فيما ذكره الإسماعيلي، لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره: «فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق» وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين.

قوله: (أو شركاً له في عبده) الشك فيه من أيوب، وقد سبق في الشركة من وجه آخر عنه فقال فيه: «أو قال نصيباً».

قوله: (فهو عتق) أي عتق بضم أوله وفتح المثناة.

قوله: (قال أيوب: لا أدري شيء قاله نافع أو شيء في الحديث) هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المهر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة مقطوعة، وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره: «وربما قال: وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق» وربما لم يقله، وأكثر ظني أنه شيء، بقوله نافع من قبله «أخرج

النسائي، وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يعني بن سعيد عن نافع أخرج به مسلم والنسائي ولفظ النسائي «وكان نافع يقول قال يحيى: لا أدري شيء» كان من قبله يقول أنه ما شيء في الحديث، فإن لم يكن عنده فقد جاز ما صنع «ورواها من وجه آخر عن يحيى فجزم بأنها عن نافع، والدرجها في المرفوع من وجه آخر، وجزم مسلم بأن أيوب ويعيسى قالوا «لا ندري أمر في الحديث أو شيء» قاله نافع من قبله «ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبد الله بن عمر، لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها كما تقدم، والذين أثبتوها حافظ فائتها بن عبيد الله مقدم، وأثبتها أيضاً جريح بن حازم كما سيأتي بعد اثني عشر باباً وإسماعيل بن أمية عند الدارقطني، وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة، قال الشافعي: لا أحب علماً بالحديث يشك في أن مالكا أخذ لحديث نافع من أيوب، لأنه كان أئز لم منه، حتى ولو استويا فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك، ويؤيد ذلك قول عثمان الغرامسي: قلت لأين معين: مالك في نافع أحب إليك أو أيوب؟ قال: مالك وسأذكر ثمرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (أنه كان يفتي إلخ) كان البخاري أورد هذه الطريق بشير بها إلى أن ابن عمر راوي الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق المهر ليرد بذلك على من لم يقل به، ولم يخرجه موسى بن عبيدة عن نافع بهذا الإسناد بل وافقه صخر بن جويرية عن نافع، أخرجه أبو عوانة والطحاوي والدارقطني من طريقه.

قوله: (ورواه الثعلبي وابن أبي ذئب وابن إسحاق وجوزية ويعيسى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مختصراً) يعني ولم يذكروا الجملة الأخيرة: في حق المهر وهي قوله: «قد عتق منه ما عتق» فأسا رواية الليث فقد وصلها مسلم ولم يسن لفظه، والنسائي ولفظه «سمعت رسول الله ﷺ يقول: أما عموك كان بين شركاء فاعتق أحدهم نصيبه فإنه يقام في مال النبي ﷺ عتق قيمة عدل فيعتق أن بلغ ذلك ماله». وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسن لفظها، ووصلها أبو نعيم في مسنده عن نافع ولفظه «من أعتق شركاً له في عموك وكان للنبي ﷺ يفتق مبلغ ثمنه فقد عتق كله» وأما رواية ابن إسحاق فوصلها أبو عوانة ولفظه «من أعتق شركاً له في عبد عموك فعليه نفاذه منه» وأما رواية جويرية وهو ابن أسماء فوصلها المؤلف في الشركة كما مضى، وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد ذكرت لفظه، وأما رواية إسماعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسن لفظها، وهي عند عبد الرزاق نحو رواية ابن أبي ذئب. وفي هذا الحديث دليل على أن المهر إذا أعتق نصيبه من عموك عتق كله قال ابن عبد البر: لا خلاف في أن التقيم لا يكون إلا على المهر، ثم اختلفوا في وقت العتق: فقال الجمهور والشافعي في الأصح وبعض المالكية: إنه يفتق في الحال، وقال بعض الشافعية لو أعتق الشريك نصيبه بالتقويم كان لغواً وبغرم المتق حصة نصيبه بالتقويم، وحجته رواية أيوب في الباب حيث قال: «من أعتق نصيباً وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق» وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن جبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ «من أعتق عبداً وله فيه شركاء، وله وفاء فهو حر وبضمن نصيب شركائه بقيته» و«للطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن نافع» فكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتق كله، حتى لو أعتق المهر للمتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً في ذمته، ولو مات أخذ من تركته، فإن لم يخلف شيئاً لم يكن للشريك شيء واستمر العتق «والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه، وهو أحد أقوال الشافعي، وحجته رواية سالم

على أنه يباع عليه في حصة شريكه جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عتقهم في ذلك، ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان في حكم المهر على أصح قول العلماء، وهو كالحلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا، ووقع في رواية الشافعي والحسيني «فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل» وهو شك من سفيان، وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ «قوم عليه قيمة عدل» وهو الصواب.

قوله: (لم يعتق) في رواية مسلم «ثم أعتق عليه من ماله إن كان موسراً» وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله.

(تنبه): روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصراً أيضاً، أخرجه مسلم بلفظ «من أعتق شركاً له في عبد عتق ما بقي له ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد» وذكر الخطيب قوله: «إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد» في المخرج، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي.

قوله في طريق مالك عن نافع: (وكان له ما يبلغ أي شيء، يبيع، وعند الكشيبي «مال يبيع» وهي رواية «الموطأ» والتخفيف بقوله: «يبيع» يخرج ما إذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصيب، وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقدم عليه مطلقاً، لكن الأصح عند الشافعية وهو ملحق مالك أنه يسري إلى القدر الذي هو موسر به تنظيماً للعتق بحسب الإمكان.

قوله: (فإن العبد) أي ثمن بقية العبد، لأنه موسر بحصته، وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبي أيسرة عن عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع وعبد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ «وله مال يبلغ قيمة نصيبه شركاء فإنه يضمن لشركائه أنصباهم ويعتق العبد» والمراد بالثمن هنا القيمة، لأن الثمن ما اشترت به العين، واللازم هنا القيمة لا الثمن، وقد تبين المراد في رواية زيد بن أبي أيسرة المذكورة، ويأتي في رواية أيوب في هذا الباب بلفظ «ما يبلغ قيمته بقيمة عدل».

قوله: (فاعطى شركاءه) كذا للأكثر على البناء للفعل وشركاءه بالنصب، ولبعضهم «فاعطى» على البناء للمفعول وشركاءه، بالضم، وقوله: «حصة» أي قيمة حصصهم أي إن كان له شركاء فإن كان له شركاء أعطاه جميع الباقي، وهذا لا خلاف فيه فلو كان مشتركاً بين الثلاثة فاعتق أحدهم حصته وهي الثلث والنسائي حصته وهي السدس فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص؟ الجمهور على الثاني، وعند المالكية والمثابرة خلاف كالحلاف في الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك؟.

قوله: (عققت منه ما عتق) قال الداودي هو بفتح العين من الأول ويجوز الفتح والضم في الثاني، وتعبه ابن التين بأنه لم يقله غيره، وإنما يقال عتق بالفتح واعتق بضم الهزنة، ولا يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل لازم غير متعد.

قوله في الرواية الثالثة: (عن أبي أسامة عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله: (عطفه كله) بجر اللام تأكيداً للتصريح بالضم المضاف أي عتق العبد كله.

قوله: (فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على الحق)مكننا في هذه الرواية، وظاهرها أن التقيم يشرع في حق من لم يكن له مال، وليس كذلك بل قوله: «يقوم» ليس جواباً للشرط بل هو صفة من له المال، والمعنى أن من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقيم فإن العتق يقع في نصيبه خاصة، وجواب الشرط هو قوله: «فاعتق منه ما أعتق» والتقدير فقد أعتق منه ما أعتق، وقد وقع في رواية أبي بكر وحماد بن أبي أيوب شيء عن أبي أسامة عند الإسماعيلي بلفظ «فإن لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق» وأوضح من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظ «فإن كان له مال قوم عليه قيمة عدل في ماله، فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق».

قوله: (حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن عبيد الله) أي ابن عمر.

قوله: (اختصره) أي بالإسناد المذكور، وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية معاذ بن المنى عنه بهذا الإسناد، وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه «من أعتق شركاً له في عموك فقد عتق كله» وقد رواه غير مسدد عن بشر مطولاً أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضاً قوله: «عتق منه ما عتق» فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر، وقد فهم الإسماعيلي ذلك فقال: عامة الكوفيين رويوا عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم المهر والمهر معاً، والبصريون لم يذكروا إلا حكم المهر فقط. قلت: فمن الكوفيين أبو أسامة كما ترى وابن عمر عند مسلم وزهير عند النسائي

يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذه مثلها، وإلى هذا الجملع مال البيهقي وقال: لا يبقى بين الحديثين معارضة أصلاً، وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يخر العبد الاستعلاء، فيعارضه حديث أبي المليح عن أبيه أن رجلاً أعتق شخصاً له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: ليس لله شريك. وفي رواية فاجاز عتقه. أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوي وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمره. أن رجلاً أعتق شخصاً له في عتقه قال النبي ﷺ: هو كله، فليس لله شريك. ويمكن حله على ما إذا كان للمعتق غنياً أو على ما إذا كان جميعه له فاعتق بعضه، فقد روى أبو داود من طريق ملقان بن التلب عن أبيه أن رجلاً أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمنته النبي ﷺ. وإسناده حسن، وهو محمول على المفسر وإلا لتعارضاً. وجمع بعضهم بطريق أخرى قال أبو عبد الملك: المراد بالاستعلاء أن العبد يستمر في حصة الذي لم يعتق رقيقاً فيسمى في خدمته بقدر ما له فيه من الرق، قالوا ومعنى قوله: غير مشقوق عليه أي من وجه سيده المذكور فلا يكلفه من الحصة فوق حصة الرق، لكن يرد على هذا الجملع قوله في الرواية المتقدمة واستسعى في قيمته لصاحبه.

واحتج من أجل الاستعلاء بحديث عمران بن حصين عن مسلم أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا رسول الله ﷺ فجزاهم ثلاثاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة. ووجه الدلالة منه أن الاستعلاء لو كان مشروطاً لنجز من كل واحد منهم حتى تملك وأمر بالاستعلاء في بقية قيمته لورثة الميت، وأجاب من أثبت الاستعلاء بأنها واقعة عين فيحصل أن يكون قبل مشروعية الاستعلاء، ويحصل أن يكون الاستعلاء مشروطاً إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يحتقه، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات من أبي قلابه عن رجل من بني عذرة أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره فاعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسي في الثلاثين. وهذا يعارض حديث عمران، وطريق الجملع بينهما ممكن. واحتجوا أيضاً بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ «من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء» والجواب مع تسليم صحته أنه يختص بصورة اليسار لقوله فيه: «وله وفاء»، والاستعلاء إما هو في صورة الإيجار كما تقدم فلا حجة فيه، وقد ذهب إلى الأخذ بالاستعلاء إذا كان للمعتق مفسراً أبو حنيفة ومالك والأوزاعي والثوري وإسحاق وأحمد في رواية وآخرون، ثم اختلفوا فقال الأكثر: يقتضي جيمه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك، وزاد ابن أبي ليلى فقال: ثم يرجع العبد على المعتق الأول ما أداه للشريك، وقال أبو حنيفة وحده: يتخير الشريك بين الاستعلاء وبين تعصيبه، وهذا يدل على أنه لا يقتضي عنده ابتداء إلا التعصيب الأول فقط، وهو موافق لما جئنا إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب، وقد تقدم توجيهه، وعن عطاء بن خنيس الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق، وخالف الجملع وفر قال: يعتق كله وتقوم حصة الشريك فتؤخذ إن كان للمعتق موسراً وترتب في ذمته إن كان مفسراً.

٦- باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق

وَنَحْوِهِ، وَلَا عَقَاقَةَ إِلَّا لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». وَلَا يَأْتِي لِلنَّاسِي وَالْمُغْطِي.

٢٥٢٨ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا يَسْرَعٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ امْرِئٍ مَا وَسَّوَسْتُ بِهِ ضَلُوقَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ». [الطبر: ٥٢٦٩، ١٦٦٤]. أخرجه مسلم: ١٢٧، يذكر «حدثت في نفسها» بدلاً من «وموتت».

٢٥٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عُلْفَةَ بْنِ وَقَّاصٍ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالْبَيِّنَاتِ، وَلَا مَرِيءٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا بَعْضِهَا، أَوْ أُمَّرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». [راجع: ١]. أخرجه

السباعي وفضلها من الحديث المرفوع أخرجه الإسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في «علوم الحديث» والبيهقي والخطابي في «الفصل والوصل» كلهم من طريقه، ولقطة مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد «قال فكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد».

قال الدارقطني: سمعت أبا بكر التيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه وفضل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة، فكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج.

وأي ذلك آخرون منهم صاحبها الصحيح نصحاً كون الجملع مرفوعاً، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعه، لأن سعيد بن أبي عروبة أصرح بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره، وهمام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متحدداً حتى يتوقف في زيادة سعيد، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره، وهذا كله لا انفرد وسعيد لم ينفرد وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة: هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام، وما أهل به حديث سعيد من كونه انحطط أو ينفرد به مرفوعاً لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاف يزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل، وهو الذي خالف الجملع في القدر المتفق على رفعه فإنه جملة واقعة عين وهم جعلوه حكماً عاماً، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي.

والعجب ممن طعن في رفع الاستعلاء بكون همام جملة من قول قتادة ولم يطنع فيما يدل على ترك الاستعلاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب للماضي «والا فقد عتق منه ما عتق» بكون أيوب جملة من قول نافع كما تقدم شرحه، فحصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهمام لم يوافقه أحده وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً بمحمد بن وضاح وآخرون، والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحبي الصحيح، وقال ابن المواق: والإصناف أن لا نؤم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يعني به، فليس بين تعذيبه به مرة وقياسه به أخرى منافاة. قلت: ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أثنى بذلك، والجملع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي، قال ابن دقيق العيد: حسبك ما اتفق عليه الشيخان فإنه أعلى درجات الصحيح، والذين لم يقولوا بالاستعلاء تملوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات، وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فحاشا لئلا يثبتها بإشعارات غيبة كعادته، فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاف، ثم استظهر له برواية جرير بن حازم متابعتها ليحيى عنه انفرد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال: اختصره شعبة، وكأنه جواب عن سؤال مقدر، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستعلاء، فاجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أوردته مختصراً وغيره ساقه بتمامه، والممدد الكثير أولى بالمحفظ من الواحد والله أعلم.

وقد وقع ذكر الاستعلاء في غير حديث أبي هريرة: أخرجه الطبراني من حديث جابر، وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابه عن رجل من بني عذرة، وعلمه من ضعف حديث الاستعلاء في حديث ابن عمر قوله: «والا فقد عتق منه ما عتق» وقد تقدم أنه في حق المفسر وأن المفهوم من ذلك أن الجزء الذي لشريك المعتق باق على حكمه الأول، وليس فيه التصريح بأن يستمر رقيقاً، ولا فيه التصريح بأنه يعتق كله. وقد احتج بعض من ضعف رفع الاستعلاء بزيادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق إسماعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره: «ورق منه ما بقي» وفي إسناده إسماعيل بن مزروق الكشي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم، وعلى تقدير صحته فليس فيها أنه يستمر رقيقاً، بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره، وحديث الاستعلاء فيه بيان للحكم بعد ذلك فلا بد من صحه رفعه أن يقول: معنى الحديثين أن المفسر إذا أعتق حصته لم يسر المعتق في حصة شريكه بل تبقى حصة شريكه على حالها وهي الرق، ثم يستسعى في عتقه فيحصل ثلث الجزء الذي لشريك عليه ويُدفعه إليه ويعتق، وسجلوه في ذلك كالمكاتب، وهو الذي جزم به البخاري. والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله: «غير مشقوق عليه» فلا ركن ذلك على سبيل اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة، وهو لا

مسلم: ١٩٠٧.

ابن عسك، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأيمان والتذور إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن صفيان) هو الثوري.

قوله: (الأعمال بالنية ولا مريء ما نوى) كنا أخرجه بحذف إمّا في الموضعين، وقد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه قال: «إنما الأعمال بالنيات وإمّا لامرئ ما نوى».

قوله: (إلى دنيا) في رواية الكشميهني «لدينا» وهي رواية أبي داود المذكورة، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أول الكتاب، وباتي بقية منه في ترك الحيل وغيره إن شاء الله تعالى

٧- باب إِذَا قَالَ [رَجُلٌ] لَعَنَيْتُهُ هُوَ اللَّهُ،

وَنَوَى الْعِقَقَ، وَالْإِشْهَادَ فِي الْعِقَقِ

٢٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَبِيصٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ لَمَّا أُقْبِلَ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ، وَتَعَمُّهُ غُلَامَةٌ، حَتَّى كَلَّ وَاجِدٌ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ، فَاقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ أَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَذَا غُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ. أَمَّا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ حُرٌّ، قَالَ: فَهَوَّ حِينَ يَقُولُ: يَا ثَلَاثَةً مِنْ طَوْلَيْهَا وَغَنَائِلَهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَسَتْ» (الطبري: ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣).

٢٥٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَبِيصٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا قُبِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ:

يَا ثَلَاثَةً مِنْ طَوْلَيْهَا وَغَنَائِلَهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَسَتْ

قَالَ: وَأَتَى مِنِّي غُلَامٌ لِي فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: لَمَّا قُبِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَاهَتُهُ [وفي نسخة: فباهت]، فَبَيَّنَا أَنَّا عَيْنُهُ إِذْ طَلَعَ الْغُلَامُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَذَا غُلَامُكَ». فَقُلْتُ: هُوَ حُرٌّ يُرِيدُ اللَّهَ، فَاطْهَقَهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ: حُرٌّ. رَوَاهُ:

[٢٥٣٠]

٢٥٣٢ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَبِيصٍ، قَالَ: لَمَّا أُقْبِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَعَمُّهُ غُلَامَةٌ - وَهُوَ يَطْلُبُ الْإِسْلَامَ، فَضَلَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَةً، بِهَذَا، وَقَالَ: أَمَّا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ لَه.

[راجع: ٢٥٣٠].

قوله: (باب إذا قال) أي الشخص (لعهده) وفي رواية الأصيلي وكربة «إذا قال رجل لعهده: [هو لله ونوى العتق] أي صح.

قوله: (والإشهاد في العتق) قيل هو بجر الإشهاد، أي وباب الإشهاد في العتق، وهو مشكل لأنه إن قدر متوناً استباح لي خير، وإلا لزم حذف التثنية من الأول ليصح العطف عليه وهو بعيد، والذي يظهر أن بقراً «والإشهاد» بالضم فيكون معطوفاً على «باب» لا على ما بعده، وباب بالتثنية، ويحوز أن يكون التقدير: وحكم الإشهاد في العتق، قال للمهلب لا خلاف بين العلماء إذا قال لعهده هو لله ونوى العتق أنه يعتق، وأما الإشهاد في العتق فهو من حقوق المعتق، وإلا فقد تم العتق وإن لم يشهد. قلت: وكان المصنف أشار إلى تقديم ما رواه هشيم عن مغيرة «أن رجلاً قال لعهده أنت لله، فستل الشعبي وإبراهيم وغيرهما فقالوا: هو حر» أخرجه ابن أبي شيبة، فكانه قال عمل ذلك إذا نوى العتق، وإلا فلو قصد أنه لله بمعنى غير العتق لم يعتق.

قوله: (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وقيس وهو ابن أبي حازم، ورجاله

قوله: (باب الخطأ والسيان في العتاق والطلاق ونحوه) أي من التعليلات لا يقع شيء منها إلا بالقصد، وكأنه أشار إلى رد ما روي عن مالك أنه يقع الطلاق والعتاق عامداً كان أو غلطاً ذكراً كان أو أنثياً، وقد أنكره كثير من أهل مذهبه، قال الداودي: وقوع الخطأ في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشيء غيرهما فيسبق لسانه إليهما، وأما السيان فمما إذا حلف ونسي.

قوله: (ولا عتاق إلا لوجه الله) سيأتي في الطلاق نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه، وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا طلاق إلا لصدة، ولا عتاق إلا لوجه الله» وأراد المصنف بذلك إثبات اعتبار النية، لأنه لا يظهر كونه لوجه الله إلا مع القصد، وأشار إلى الرد على من قال: من اعتق عبده لوجه الله أو للشيطان أو للصنم عتق لوجود ركن الاعتاق، والزيادة على ذلك لا تخل بالعتق.

قوله: (وقال النبي ﷺ: لكل امرئ ما نوى) هو طرف من حديث عمر، وقد ذكره في الباب بلفظ «وإمّا لامرئ ما نوى» واللفظ الملقق أبوده في أول الكتاب حيث قال فيه: «وإمّا لكل امرئ ما نوى» وأورده في أواخر الإیمان بلفظ «ولكل امرئ ما نوى» و«إمّا» فيه مقدرة.

قوله: (ولا نية للناسي والمخطيء) وقع في رواية القلبي «المخاطيء» بدل المخطيء، قالوا: المخطيء من أراد الصواب فصار إلى غيره والمخاطيء من تعمد لما لا ينبغي. وأشار المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث «الأعمال بالنيات» ويحصل أن يكون أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض الطرق كعادته، وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والأصول كثيراً بلفظ «رفع الله عن أمي الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس، إلا أنه بلفظ «وضع» بدل «رفع» وأخرجه الفضل بن جعفر التميمي في فوائده بالإسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ «رفع» ورجاله ثقات، إلا أنه أصل بعله غير قاضية، فإنه من رواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عنه، وقد روه بشر بن بكر عن الأوزاعي فزاد «عيد بن عمير» بين عطاء وابن عباس أخرجه العارضي والحاكم والطبراني. وهو حديث جليل، قال بعض العلماء: ينبغي أن يعد نصف الإسلام، لأن الفعل إما عن قصد واختيار أو لا، الثاني ما يقع عن غلط أو نسيان أو إكراه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وإمّا اختلف العلماء: هل المعفو عنه الإثم أو الحكم أو هما معاً؟ وظاهر الحديث الأخير، وما خرج عنه كالقتل فله دليل متصل، وسيأتي بسط القول في ذلك في كتاب الأيمان والتذور إن شاء الله تعالى. وتقدير قوله: «ولكل امرئ ما نوى» يعتد لكل امرئ ما نوى، وهو يحصل أن يكون في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبسبب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم.

قوله: (عن زرارة بن أوفى) يأتي في الأيمان والتذور بلفظ «حدثنا زرارة» وهو من ثقات التابعين، كان قاضي البصرة، وليس له في البخاري إلا أحاديث سيرة.

قوله: (ما وسوست به صدورهما) يأتي في الطلاق بلفظ «ما حدثت به أنفسهما» وهو المشهور، و«صدورها» في أكثر الروايات بالضم، والأصلي بالفتح على أن «وسوست» مضمّن معنى حدثت، وحكى الطبري هذا الاختلاف في «حدثت به أنفسهما» والضم كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ مَا تَنسَوْنَ مِنْ نَفْسٍ﴾ [ق: ١٦].

قوله: (ما لم تعمل أو تكلم) يأتي في التذور بلفظ «ما لم تعمل به» والمراد نفي الخرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح، أو القول باللسان على وفق ذلك. والمراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن إليه ويسطر عنده، ولهذا فرق العلماء بين الحم والزمز كمّا سيأتي الكلام في حديث «من هم بمسنة»، ومن هنا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة، لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطء والناسي لا توطن لهما، وزاد ابن ماجه عن هشام بن صمار عن ابن عينة في حديث «وما استكرهوا عليه» وأظنها مدرجة من حديث آخر، دخل على هشام حديث في حديث. قيل: لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس، وأجاب الكرماني بأنه أشار إلى إلحاق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار للوسوسة لأنها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما، ويحصل أن يقال: إن شغل البال بحديث النفس ينشأ عنه الخطأ والنسيان، ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ما سبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران.

(تنبيه) ذكر خلف في «الأطراف» أن البخاري أخرجه هذا الحديث في العتق عن محمد بن هريرة عن شعبة عن قتادة، ولم نره فيه، ولم يذكره أبو مسعود ولا الطبراني ولا

كوفيون إلا الصحابي.

قوله: (لما أقبل يريد الإسلام) ظاهره أنه لم يكن اسلم بعد.

قوله: (ومعه غلامه) لم آتف على اسمه.

قوله: (ضل كل واحد) أي ضاع.

قوله: (فهو حين يقول) أي الوقت الذي وصل فيه إلى المدينة.

وقوله في الطريق الثانية (قلت في الطريق) أي عند انتهائه، وظاهره أن الشعر من نظم أبي هريرة، وقد نسب بعضهم إلى غلامه حكاية ابن التين، وحكى الفاكهي في «كتاب مكة» عن مقدم بن حجاج السوائي أن البيت المذكور لأبي مرثد الغنوي في قصة له، فعلى هذا فيكون أبو هريرة قد تمثّل به.

قوله في الشعر: (يا ليلع) كذا في جميع الروايات، قال الكرمانى: ولا بد من إثبات فاء أو واو في أوله لصير موزوناً، وفيه نظر لأن هذا يسمى في العروض الحزيم بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة، وهو أن يحذف من أول الجزء حرف من حروف المعاني، وما جاز حذفه لا يقال لا بد من إثباته، وذلك امر معروف عند أهله.

قوله: (وعناهل) يفتح العين ويالتون والبد أي تبعها، و(فارة الكفى) الدارة أخص من الدار، وقد كثر استعمالها في أشعار العرب كقول امرئ القيس:

ولا سيما يوماً ببلدة جلجل

قوله في الطريق الثانية: (حدثنا عبيد الله بن سعيد) هو أبو قدامة السرخسي كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا «عبيد الله» بالتصغير، وفي «مستخرج أبي نعيم»: أخرجه البخاري عن أبي سعيد الأشج، وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر فهذا محتمل، وذكر أبو مسعود وخلف أنه أخرجه هنا عن عبيد بن إسماعيل، وعبيد بغير إضافة ممن يروي في البخاري عن أبي أسامة، إلا أن الذي وقفت عليه هو الذي قلعت ذكره، والله أعلم.

قوله: (وأبق) يفتح الموحدة وحكى ابن القطاع كسرهما.

قوله: (قلت هو حر لوجه الله فأعطه) أي باللفظ المذكور، وليس المراد أنه أعطه بعد ذلك، وهذه الفاء هي التفسيرية.

قوله: (لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة) وصله في أواخر المغازي فقال: «حدثنا محمد بن العلاء وهو أبو كريب حدثنا أبو أسامة» وساق الحديث وقال في آخره: «هو لوجه الله فأعطه» وكذا أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة. وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه «حر» وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله «حر» في أحدهما، ووقع في بعض النسخ من البخاري «هو حر لوجه الله» وهو خطأ من ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصريحه بتبعه عن شيخه بعينه.

قوله في الطريق الأخيرة: (فضل أحدهما صاحبه) بالنصب على نزح الحافظ، وأصله «من صاحبه» كما في الطريق الأولى، ولو كانت أضل معدة بالهزم لم يمتح إلى تقدير، وقد ثبت كذلك في بعض الروايات، وفي الحديث استحباب العتق عند بلوغ الغرض والنجاة من المخاوف، وفيه جواز قول الشعر وإنشاده والتمثل به والتألم من النصب والسر وغير ذلك.

٨ - باب أم الولد

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَهْطًا».

٢٥٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ غُثَّةُ بْنُ أَبِي قَلَاصٍ، عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي قَلَاصٍ: أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنٌ وَلَيْدَةَ زُمَّةً، قَالَ غُثَّةُ: إِنَّهُ ابْنِي، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَزَمَنَ الْفَتْحَ، أَخَذَ سَعْدُ ابْنٌ وَلَيْدَةَ زُمَّةً، فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْبَلَ مَعَهُ بَعْدَ بِنِ زُمَّةً، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا ابْنُ أَخِي، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنِي، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زُمَّةً: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا أَخِي، ابْنٌ وَلَيْدَةَ زُمَّةً، وَلَدَ عَلَى فِرَاسٍ، فَقَطَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ ابْنٌ وَلَيْدَةَ زُمَّةً، فَإِذَا هُوَ أَشْبَهَ النَّاسَ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زُمَّةً».

مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَدَ عَلَى فِرَاسٍ أَبِيهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زُمَّةً». مِمَّا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بَعْتُهُ، وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٥٥٣. أخرجه مسلم: ١٤٥٧ بدون ذكر «الفتح» وتعليل الحجب].

قوله: (باب أم الولد) أي هل يحكم بعنتها أم لا؟ أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفصح بالحكم عنده، وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسألة بين السلف، وإن كان الأمر استقر عند الخلف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق إلا شذوذ.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربهما) تقدم موصولاً مطولاً في كتاب الإيمان بمناء، وتقدم شرحه هناك مستوفى، وإن المراد بالرب السيد أو المالك، وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا علمه، قال النووي: استدل به إمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والآخر على منعه، فأما من استدل به على الجواز فقال: ظاهر قوله: «رهبها» أن المراد به سيدها لأن ولدتها من سيدها يتزل منزلة سيدها نصير مال الإنسان إلى ولده غالباً، وأما من استدل به على المنع فقال: لا شك أن الأولاد من الإماء كانوا موجوبين في عهد النبي ﷺ وعهد أصحابه كثيراً، وأحدث مسوق للعلامات التي قرب قيام الساعة، فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التبري. قال: والمراد أن الجهل يغلب في آخر الزمان حتى يتابع أمهات الأولاد فيكر ترداد الأمة في الأيدي حتى يشتريها ولدتها وهو لا يدري، فيكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد، ولا يخفى تكلف الاستدلال من الطرفين، والله أعلم. ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زُمَّة، وسياقي شرحه في كتاب الفرائض، والشاهد من قول عبد بن زُمَّة «أخي ولد على فراش أبي» وحكمه لابن زُمَّة بأنه أخوه، فإن فيه ثبوت أمية أم الولد، ولكن ليس فيه تعرض لحريتها ولا لإرقاقها، إلا أن ابن المثير أجاب بأنه فيه إشارة إلى حرية أم الولد لأنه جعلها فراشاً فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك، وأفاد الكرمانى أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب ما نصه «فسمى النبي ﷺ أم ولد زُمَّة أمة ووليدة فدل على أنها لم تكن عتيقة» اهـ فعلى هذا فهو ميل منه إلى أنها لا تمتع بموت السيد، وكأنه اختار أحد التاويلين في الحديث الأول، وقد تقدم ما فيه. قال الكرمانى: وبقية كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث، لكن من يمتح بعنتها في هذه الآية: «إلا ما ملكك أيانكم» [النساء: ٢٤] يكون له ذلك حجة، قال الكرمانى: كأنه أشار إلى أن تقرير النبي ﷺ عبد بن زُمَّة على قوله: «أمة أبي» يتزل منزلة القول منه ﷺ، ووجه الدلالة بما قال أن الخطأ بالآية للمؤمنين، وزُمَّة لم يكن مؤتمناً فلم يكن له ملك أين فيكون ما في يده في حكم الأحرار. قال: ولعل غرض البخاري أن بعض الحنفية لا يقول: إن الولد في الأمة للفراش، فلا يلقونه بالسيد، إلا أن أثر به، ويغضون الفراش بالحرمة، فإذا احتج عليهم بما في هذا الحديث أن الولد للفراش قالوا: ما كانت أمة لم كانت حرة، فأشار البخاري إلى رد حجتهن هذه بما ذكره. وتعلق الأئمة بأحاديث أصحها حديثان: أحدهما حديث أبي سعيد في سؤلهم عن العزل كما سألني شرحه في كتاب النكاح، وعن تعلق به النسائي في السنن فقال: «باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد» فساق حديث أبي سعيد، ثم ساق حديث عمرو بن الحارث الخزاعي كما سألني في الوصايا، قال: «ما ترك رسول الله ﷺ عبداً ولا أمة» الحديث، ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا: «إننا نصيب سبياً فنحب الأئمان، فكيف ترى في العزل؟» وهذا لفظ البخاري كما مضى في «باب بيع الرقيق» من كتاب البيوع؛

قال البيهقي: لو أن الاستيلاء بمنع من نقل الملك ولولا أن يكن لعزم لأجل عبة الأئمان فائدة. وللنسائي من وجه آخر عن أبي سعيد «فكان منا من يريد أن يتخذ أهلاً، ومنا من يريد البيع، فتراجعنا في العزل» الحديث، وفي رواية لمسلم «وطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل» وفي الاستدلال به، نظر، إذ لا تلازم بين حملهن وبين استمرار امتناع البيع، فلعلهم أجروا تمجيد الفداء وأخذ الثمن، فلو حملت المسبية لتأخر بيعها إلى وضعها. ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحارث أن مارية أم ولده إبراهيم كانت قد عاشت بعده، فلولا أنها خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله: «إنه لم يترك أمة»، وقد ورد الحديث عن عائشة أيضاً عند ابن حبان مثله، وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الأمة، وفي صحة الاستدلال بذلك وقفة، لاحتمال أن يكون نحر عقها، وأما بقية أحاديث الباب فضعيفة، ويعارضها حديث جابر «كان نبيع سراريات أمهات الأولاد والنبي ﷺ حي لا يرى بذلك بأساً» وفي لفظ «بنا أمهات الأولاد» على عهد النبي ﷺ ولبي بكر، فلما كان عمر نهاناً انتهينا» وقول الصحابي: «كان نكمل» عمول على الرفع على الصحيح، وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بولنت

فلان حر فاته يجوز بيعه لأنها كالوصية فيجوز الرجوع فيها، وعن أحمد ينتج بيع المذبرة دون المذبر، وعن الليث يجوز بيعه إن شرط على المشتري عقده، وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه إلا من نفسه، ومال ابن دقيق العيد إلى تقييد الجواز بالحاجة فقال: من منع بيعه مطلقاً كان الحديث حجة عليه لأن المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي. ومن أجاز به في بعض الصور قلنا أن يقول: قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها، فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور. وأجاب من أجازها مطلقاً بأن قوله: «وكان محتاجاً» لا يدخل له في الحكم، وإنما ذكر ليان السبب في المبادرة لبيعه ليتبين للسيد جواز البيع، ولولا الحاجة لكان عدم البيع أولى. وإما من ادعى أنه إنما باع خدمته كما تقدم حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم، وهو أنه لا تضارص بين الحديثين، وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المذبر، وقد اتفقت طرق رواية عمرو بن دينار عن جابر أيضاً على أن البيع وقع في حياة السيد إلا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عينة عنه بلفظ «أن رجلاً من الأنصار دبر غلاماً له فمات، ولم يترك مالا غيره»، الحديث، وقد أحله الشافعي بأنه سمعه من ابن عينة مراراً لم يذكر قوله: «فمات»، وكذلك رواه الأئمة أحد وإسحاق وابن المنني والحسيني وابن أبي شيبة عن ابن عينة، ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها «أن رجلاً من الأنصار اشترى مملوكه وإن حدث به حادث فمات، فدعا به النبي ﷺ فباعه من نعيم» كذلك رواه مطر الوراق عن عمرو، قال البيهقي: قوله فمات من بقية الشرط، أي فمات من ذلك الحديث، وليس إخباراً عن أن المذبر مات، فحلف من رواية ابن عينة قوله: «إن حدث به حدث» فوقع الغلط بسبب ذلك والله أعلم. وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم.

إلا إلى عمر فقال: قلته تقليداً لعمر. قال بعض أصحابه: لأن عمر لما نهى عنه فانتهاها صار إجماعاً، يعني فلا عبرة بتدور المخالف بعد ذلك، ولا يتعين معرفة سند الإجماع. قوله: (أخذ سعد ابن وليدة) سعد بالرفع والتثنية وابن منصوب على المفعولية ويكتب بالأنف، وقوله: «هو لك يا عبد بن زمة» برفع عبد ويجوز نصبه، وكذا ابن، وكذا قوله يا سودة بنت زمة. (تبيينها):

أحدهما وقع في نسخة الصغاني هنا «قال أبو عبد الله يعني المصنف: سمى النبي ﷺ أم ولد زمة أمه ولوليدة فلم تكن حيفة لهذا الحديث، ولكن من يحتج بمثلها في هذه الآية: ﴿إِذَا مَا مَلَكَتْ إِيمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣، ٢٤، ٣٦] يكون له ذلك حجة». الثاني ذكر الزبي في «الأطراف» أن البخاري قال عقب طريق شبيب عن الزهري هذه «وقال الليث بن يونس عن الزهري» ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري، نعم ذكر هذا التعليق في «باب غزوة الفتح» من كتاب المنازاة مقروناً بطريق مالك عن الزهري والله أعلم.

٩ - باب بيع المذبر

١٠ - باب بيع الولاء وبيته

٢٥٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ يَتِيمٍ الْوَلَاءِ وَعَنْ يَتِيمَةٍ. (إسناد: ٢١٥٦. أخرجه مسلم: ١٥٠٦).

٢٥٣٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَأَشْرَفْتُ أَهْلَهَا وَلَا عَقْدَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَعْطَيْتَهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَطْعَمَ الْوَرِقَ». فَأَعْطَيْتَهَا، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَّجَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: لَوْ أَطْعَمْتَنِي كَذَا وَكَذَا مَا بَثْتُ عِنْدَهُ، فَأَخْبَرْتُ نَفْسَهَا. (إسناد: ٤٥٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٥. بقطعة لم ترد في هذه الطريق. أخرجه مسلم: ١٥٠٤).

قوله: (باب بيع الولاء وبيته) أي حكمه، والولاء بالفتح والمذ: حق ميراث الممتن من الممتن بالفتح. أورد فيه حديث ابن عمر المشهور، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النبي المذكور. وحديث عائشة في قصة برة وسيأتي بعد عشرة أبواب. ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث «فإنما الولاء لمن أعتق» وهو وإن كان لم يسقه هنا بهذا اللفظ فكأنه أشار إليه كما تدل عليه الدلالة منه صراحة في الممتن فلا يكون لغيره معه شيء. قال الخطابي: لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له نسب؛ فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده، وكذا إذا أراد نقل ولده عن محله لم ينتقل. نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده، وكذا إذا أراد نقل ولده عن محله لم ينتقل.

١١ - باب إذا أُمير أخو الرجل

أَوْ عَمَّهُ، هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ الْعُمَيْسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: فَأَدَيْتُ نَفْسِي وَلَدَايَتِ عَقِيلًا. (إسناد: ٤٢١)

وكان علياً له نصيب في تلك القيمة التي أصاب من أخيه عقيلاً وعُمَيس عُمَيْس.

٢٥٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

٢٥٣٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يُونُسَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ يَتِيمَةٍ الْوَلَاءِ وَعَنْ يَتِيمَةٍ. (إسناد: ٢١٥٦. أخرجه مسلم: ٩٩٧. مطولة في الإيمان: ٥٨).

قوله: (باب بيع المذبر) أي جوازه، أو ما حكمه؟ وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب البيوع، وأورد هنا حديث جابر مختصراً جداً، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك. قوله: (أعتق رجلاً من بني عبد الله) لم يقع واحد منهما مسمى في شيء من طرق البخاري، وقد قدمت في البيوع أن في رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر «أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذکور اشترى غلاماً له من دبر يقال له يعقوب» فيه التعريف بكل منهما، وله من رواية الليث عن أبي الزبير أن الرجل كان من بني غزوة، وكذا البيهقي من طريق جماعه عن جابر، فلملح كان من بني غزوة وحالف الأنصار.

قوله: (فدعا النبي ﷺ) حذف المفعول، وفي رواية أيوب المذكورة «فدعا به النبي ﷺ فقال: من يشتريه» أي الغلام.

قوله: (فأشواهم نعيم بن عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض «نعيم بن النعام» وهو نعيم بن عبد الله المذكور، والنعام وبالنون والحاء المجمة الثقيلة عند الجمهور، وضبطه ابن الكلبي بضم النون وتخفيف الحاء، ومنعه الصغاني، وهو لقب نعيم، وظاهر الرواية أنه لقب أبيه، قال النووي: وهو غلط لقول النبي ﷺ: «دخلت الجنة فسمعت فيها خمسة من نعيم» أحد وكذا قال ابن العربي وعياض وغير واحد، لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف، ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا، فلملح أباه أيضاً كان يقال له النعام. والنخعة بفتح النون وإسكان المهمة: الصوت وقيل السعلة وقيل النخعة. ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عدي بن كعب بن لؤي، وأسيد وعبيد وعويج في نسبه مفتوح أول كل منها، قرشي عدي أسلم فدعا قبل عمر تكلم إسلامه، وأراد الهجرة فسأله بنو عدي أي يقيم على أي دين شاء لأنه كان يفتق على إراملهم وأيتامهم ففعل، ثم هاجر عام الحديبية ومعه أربعون من أهل بيته، واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر أو عمر. وروى الحارث في مسنده بإسناد حسن أن النبي ﷺ ساء صالحاً، وكان اسمه الذي يعرف به نعيماً.

قوله: (قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الأحكام من رواية حماد عن عمرو «سمعت جابراً يقول عبد قبطاً مات عام أول» زاد مسلم من طريق ابن عينة عن عمرو «في إمارة ابن الزبير» وقد تقدم في «باب بيع المذبر» من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المذبر، وأن الجواز مطلقاً مذاهب الشافعي وأهل الحديث، وقد نقله البيهقي في «المعرفة» عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضاً تخصيص المنع من دبر تديراً مطلقاً، أما إذا قيده كان يقول: إن من مرضي هذا

عَقِبَهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّكَ لَنَا قَلِيلٌ لَا نَحِبُّكَ إِلَّا أَخِيًّا عَسَىٰ لِفِدَاكَ، فَقَالَ: لَا تَذْهَبُونَ مِنِّي فِرْعَانًا. [الترغ: ٤٨، ٤٩، ٥٠]

قوله: (باب إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى) يضم أوله وفتح الدال.

قوله: (إذا كان مشركاً) قيل إنه أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الواردة فيمن ملك ذا رحم فهو حر، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن بن سمره، واستنكره ابن المديني، ورجع الترمذي لإرساله، وقال البخاري لا يصح، وقال أبو داود: تفرد به جاد وكان يشك في وصله، وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن بن قنادة عن عمر قوله مقطعة أخرج ذلك النسائي، وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن أيضاً إلا أبا داود من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال النسائي منكر، وقال الترمذي خطأ، وقال جمع من الحفاظ دخل للضمرة حديث في حديث، وإنما روى الثوري بهذا الإسناد حديث النبي عن بيع الولاء وعن هبته، وجري الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الإسناد فصحروه، وقد أخذ بعمومه الحنفية والثوري والأوزاعي والليث، وقال داود لا يمتنع أحد على أحد وقبض الشافعي على أنه لا يمتنع على المرء إلا أصوله وفروعه، لا هذا الدليل بل لأخيه أخرى، وهو ملحق بمالك وزاد الإخوة حتى من الأم، وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة عليه، وفيه نظر لما سأذكره.

قوله: (وقال أنس قال العباس فاديت نفسي وفاديت عقيلاً) هو طرف من حديث أوله «إني النبي ﷺ بمال من البحرين فقال: انشروه في المسجد» وقد تقدم في باب القسمة وتعليق الفخر في المسجد «من كتاب الصلاة».

قوله: (وكان علي) أي ابن أبي طالب (له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيلاً ومن عمه العباس) هو كلام المصنف ساقه مستدلاً به على أنه لا يمتنع بذلك، أي فلو كان الأخ ونحوه يمتنع بمجرد الملك لمتنع العباس وعقيل على علي في حصته من الغنيمة. وأجاب ابن المنير عن ذلك أن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداءً بل يختار الإمام بين القتل أو الاسترقاق أو الفداء أو المن، فالغنيمة سبب إلى الملك بشرط اختيار الإرقاق، فلا يلزم الممتنع بمجرد الغنيمة، ولعل هذا هو النكتة في إطلاق المصنف الترجمة، ولعله ينهض إلى أنه يمتنع إذا كان مسلماً ولا يمتنع إذا كان مشركاً وقوفاً عند ما ورد به الخبر.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أوس.

قوله: (أن رجلاً من الأنصار) لم أعرف أسماهم الآن.

قوله: (لا بن أخيتا) بالثناة (عباس) هو ابن عبد المطلب، والمراد أنهم أخوال أبيه عبد المطلب، فإن أم العباس هي ثنية بالثون والثناة مصفرة بنت جنان بالجم والنون، وليست من الأنصار، وإنما أرادوا بذلك أن أم عبد المطلب منهم، لأنها سلمى بنت عمرو بن أحمية مهملتين مصفر وهي من بني النجار، ومثله ما وقع في حديث الهجرة أنه ﷺ نزل على أخواله بني النجار، وأخواله حقيقة إنما هم بنو زهرة وبنو النجار أخوال جده عبد المطلب. قال ابن الجوزي: صحف بعض المحدثين لجهله بالنسب فقال: «ابن أخيتا» بكسر الحاء بعدها تحتانية، وليس هو ابن أخيهما، إذ لا نسب بين قريش والأنصار، قال: وإنما قالوا: ابن أخيتا لتكون المنة عليهم في إطلاقه بخلاف ما لو قالوا عمك لكنت المنة عليه ﷺ، وهذا من قوة الذكاء وحسن الأدب في المصنف، وإنما استع ﷺ من إجابتهما لتلا يكون في الدين نوع عبادة. وسيأتي مزيد في هذه القصة في الكلام على غزوة بدر إن شاء الله تعالى. وأراد المصنف بإيراد هذا الإشارة إلى أن حكم القرابة من ذوي الأرحام في هذا لا يختلف من حكم القرابة من المصبات. والله أعلم.

١٢ - باب عتق المشرك

٢٥٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ أَخْبَرَنِي أَبِي: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، فَلَمَّا اسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، وَأَغْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ. قَالَ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِذَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

أَخْبَرَنِي أَبِي: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، فَلَمَّا اسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، وَأَغْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ. قَالَ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِذَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ عَسَىٰ لِلنَّبِيِّ ﷺ: فَادَيْتَ نَفْسِي وَفَادَيْتَ عَقِيلًا. رَاجِع: ٢٣٠٨، ٢٣٠٧.

٢٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: [بْنِ شَقِيقٍ] أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَرَبٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى نَيْسِ

يفتح أوله ثم فاء مكسورة وهزمة بد التحتانية الساكنة أي يرجع إلينا من مال الكفار من خراج أو غنمة أو غير ذلك، ولم يرد الفاء الاصطلاحي وحده.

وأما قصة بني المصطلق من -حديث ابن عمر فبعد الله المذكور في الإسناد هو ابن المبارك، وقوله: «أغار على بني المصطلق» بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف، وبئر المصطلق بهن شهر من خزاعة وهو المصطلق بن سعيد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر، ويقال إن المصطلق لقب واسمه جذعة يفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة وسيأتي شرح هذه الغزاة في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى، وقوله: «وهم غارون» بالذن المعجمة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أي غاضل، أي أخذهم على غرة.

قوله: (وأصاب يومئذ جريرية) بالجيم مصغراً بنت الحارث بن أبي ضرار بكسر المعجمة وتخفيف الزاء ابن -حارث بن مالك بن المصطلق، وكان أبوها سيد قومه وقد أسلم بعد ذلك، وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن حنبل وبين فيه أن ناقماً استنل بهذا الحديث على نسخ الأمر بالعداء إلى الإسلام قبل القتال، وسيأتي البحث في ذلك في «باب الدعوة قبل القتال» من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

وأما حديث أبي سعيد فسبأه الكلام عليه في كتاب النكاح مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تاماً، وقوله هنا: «ابن حبان» هو يفتح أوله والموحدة الضليلة، وابن حمير بالمهمله وراه وزاي مصغر، «وقوله: «نسة» بفتح النون والمهمله أي نفس.

وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل منهما حديث به عن جرير لكنه فرقهما، لأن أحدهما زاد فيه عن جرير إسناداً آخر، وساقه هنا على لفظ أحدهما وهو محمد بن سلام، وسيأتي في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب، ومغيرة هو ابن مقسم الضبي، والحارث هو ابن يزيد، والمكلمي بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث، وقد أخفله الكلاباذي من رجال البخاري، وهو ثقة جليل القدر من أقران الراوي، «نه مغيرة» لكنه تقدم عليه في الوفاة، والإسناد كله كوفيون غير طرية الصحابي وشيخ البخاري.

قوله: (ما زلت أحب بني تميم) أي القليلة الكبيرة المشهورة يتسبون إلى تميم بن مر بضم الميم بلاه ابن أد بضم أوله وتشديد الدال ابن طائفة بموحدة مكسورة ومعجمة ابن إلياس بن مضر.

قوله: (منذ ثلاث) أي من حين سمعت الحاصل الثلاث، زاد أحد من وجه آخر عن أبي زرعة عن أبي هريرة «وما كان قوم من الأحياء أبغض إلي منهم فأحبيتهم» «أب» وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين لومه في الجاهلية من العداوة.

قوله: (هم أشد أمتي على الدجال) في رواية الشعبي عن أبي هريرة عند مسلم «هم أشد الناس قتالاً في الملاحم» وهي أهم من رواية أبي زرعة. ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال، أو ذكر الدجال لينحل غيره بطريق الأولى.

قوله: (هذه صدقات قومنا) إنما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه ﷺ في إلياس بن مضر، ووقع عند الطبراني في «الأوسط» من طريق الشعبي عن أبي هريرة في هذا الحديث «وأي النبي ﷺ ينم من صدقة بني سعد، فلما رآهم حسناتها قال: هذه صدقة قومي» «أه» وبئر سعد بطن كبير نهر من تميم، يتسبون إلى سعد بن زيد مناة بن تميم، من أشهرهم في الصحابة قيس بن عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي ﷺ: «هذا سيد أهل الور».

قوله: (وكانت سبية منهم عند عائشة) أي من بني تميم، والمراد بطن منهم أيضاً، وقد وقع عند الإسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير «وكانت على عائشة نسمة من بني إسماعيل تقدم سي خولان فقالت عائشة يا رسول الله ابتاع منهم؟ قال: لا. فلما قدم سي بني العنبر قال: اتاني فأنهم ولد إسماعيل»، ووقع عند أبي هريرة من طريق الشعبي عن أبي هريرة أيضاً «وجي: بسبي بني العنبر» «أه» وبئر العنبر بطن شهير أيضاً من بني تميم يتسبون إلى العنبر وهو بلفظ الطيب المعروف ابن عمرو بن تميم.

(تبيه): وقع في نسخة الصحيحين «سبية» بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا، ولم أقف على اسمها، لكن عند الإسماعيلي من طريق هارون بن معروف عن جرير «نسمة» بفتح النون والمهمله أي نفس، وله من رواية أبي معمر المذكورة «وكانت على عائشة نسمة من بني إسماعيل» وفي رواية الشعبي المذكورة عند أبي عرانة «وكان على عائشة عررة» وبين الطبراني في «الأوسط» في رواية الشعبي المذكورة المراد بالذني

المُصْطَلِقِي وَهُمْ هَارُونَ، وَأَنْصَأَهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ فَقُتِلَ مُقَابِلَهُمْ، وَسَيَ فَرَاكِبُهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جَرِيرِيَّةٌ.

حَدَّثَنِي بِهِ (عَدْتُ لِلَّهِ بَنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ. [أخرجه مسلم: ١٧٣٠، بزيادة].

٢٥٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْبَةَ بِنِ أَبِي عَدِيْلٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْزِرٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَابَنَا سَبِيٌّ مِنْ سَبَى الْغَرْبِ، فَاشْتَبَهْنَا الْمَاءَ، فَاحْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْغَرْبَةُ، وَاجْتَبَأْنَا الْغَزْلَ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَاتِبَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَاتِبَةٌ». [رواج: ٢٢٢٩. أخرجه مسلم: ١٤٣٨].

٢٥٤٣ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بِنِ الْقُضَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ.

وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْعَمِيدِ، عَنْ الْفَيْصِلَةِ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا زِلْتُ أَحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ مُنْذُ لَثَمْتُ، سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهُمْ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «هُمْ أَشَدُّ أُمَّيِّ عَلَى الدِّجَالِ». قَالَ: وَجَاءَتِ صَدَقَاتُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلِوْ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا». وَكَانَتْ سَبِيَّةً مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ: «أَعْطِهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ». [نظر: ٤٣٦٦. أخرجه مسلم: ٢٥٢٥].

قوله: (باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع ولدى وصبي الذرية) هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف في استرقاق العرب، وهي مسألة مشهورة، والجمهور على أن العربي إذا سي جاز أن يسترقه، وإذا تزوج أمة بشرطه كان ولدها رقيقاً. وذهب الأوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه بإدائه القيمة ولا يسترق الولد أصلاً، وقد جنح المصنف إلى الجواز، وأورد الأحاديث الدالة على ذلك، ففي حديث المسور ما ترجم به من الهبة. وفي حديث أنس ما ترجم به من الفداء، وفي حديث ابن عمر ما ترجم به من سبي الذرية، وفي حديث أبي سعيد ما ترجم به من الجامع ومن الفدية أيضاً، ويتضمن ما ترجم به من البيع، وفي حديث أبي هريرة ما ترجم به من البيع لقوله في بعض طرقه «ابتاعني» كما سألته، وقوله في الترجمة: «وقول الله تعالى: «عبدوا عموكم» [الحلل: ١٧٥] إلى آخر الآية» قال ابن المنير: مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يبيده بكونه عبداً فدل على أن لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى. وقال ابن بطال: تأول بعض الناس من هذه الآية أن العبد لا يملك، وفي الاستدلال بها لذلك نظر لأنها نكرة في سياق الإثبات فلا عموم فيها، وقد ذكر قتادة أن المراد به الكافر خاصة. نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث ابن عمر لما سي ذكره في الشرب وغيره، وقالت طائفة: إنه يملك، روي ذلك عن عمر وغيره. واختلف قول مالك فقال: من باع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا بشرط. وقال فيه اعتق عبداً وله مال: فإن المال للبيد إلا بشرط. قال: وحجته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك، وحجته في العتق ما رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه «من اعتق عبداً فمال العبد له، إلا أن يستنييه سيده». قلت: وهو حديث أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح، ورفق بعض أصحاب مالك بأن الأصل أنه لا يملك، لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه ناسب ذلك أن لا ينزع منه ما بيده كعقيل للإحسان، ومن ثم شرعت المكتبة وسأله أن لا يكتسب ويؤدى إلى سيده، ولولا أن له تسلطاً على ما بيده في صورة العتق ما أغنى ذلك عنه شيئاً، والله أعلم. فأما قصة هارون فسبأه في مستوفى في المغازي، وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب «قال ذكر عروة» سيأتي في الشروط من طريق معمر بن الزهري «أخبرني عروة» وقوله: «استأبنت» بالشتاء قبل الألف المهمزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أي انتظرت، وقوله: «حتى يفي»

٢٥٤٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي لَيْسَانَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْطَبِ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُضَرَّوْرَ بْنَ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ الْبُضَارِيَّ رضي الله عنه، وَعَلَيْهِ خَلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ خَلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَجُلًا، فَشَكَاتَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَعَرَبْتَهُ بِأَخِيهِ». ثُمَّ قَالَ: «إِنْ إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ، فَلْيُطِيعْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُطِيعْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تَكْلَفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَايْتَنُوهُمْ». [راجع: ٣٠، أخرجه مسلم: ١٦٦١].

قوله: (باب قول النبي ﷺ: العبد إخوانكم فاطعموهم مما تأكلون) لفظ هذه الترجمة أورد للصفحة معناه من حديث أبي ذر، وقد رويته في «كتاب الإيمان لابن مند» بلطف «إنهم إخوانكم» فمن لا يحكم منهم فاطمعوهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون» وأخرج أبو داود من طريق مروق عن أبي ذر بلطف «من لا يحكم من عبيدكم فاطمعوهم مما تأكلون واكسوهم ما تلبسون» وروى البخاري في «الأدب المفرد» من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعاً قال: «أرأاكم إخوانكم» الحديث، ومن حديث جابر: «كان النبي ﷺ يوصي بالمملوكين خيراً ويقول: أطعموهم مما تأكلون» ومن حديث أبي اليسر بفتح التثنية والمهمله واسمه كعب بن عمرو الأنصاري ربه «اطعموهم مما تعلمون واكسوهم ما تلبسون» وفيه قصته. وأخرجه مسلم في آخر كتابه في اثنته حديث طويل.

قوله: (وقول الله تعالى: واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبليدي القرى والقرى والمساكين إلى قوله مختالاً فخوراً) كذا لأبي ذر، وساق في رواية كريمة الآية كلها.

قوله: (قال أبو عبد الله: ذي القربى القريب، والصاحب بالجنب القريب) هو تفسير أبي حنيفة في «كتاب الجواز» وقد خولف في الصحاب بالجنب فقيل هو المرأة، وقيل الرفيق في السفر. والمراد بذكر هذه الآية هنا قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] فدخلوا فيمن أمر بالإحسان إليهم لفظهم عليهم.

قوله: (حدثنا واصل الأحمد) هو ابن حبان بالمهمله والتثنية الثقيلة، وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الأعمش، والمعروف بالعين المهمله وهو كوفي أيضاً يكنى أبا عبد من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة.

قوله: (ورأيت أبا ذر قد قدم الكلام على ذلك في كتاب الإيمان وتسمية الرجل الذي سابه أبو ذر) فذكر على المحلة.

قوله: (أخبرته بأمره؟ ثم قال: إن إخوانكم) كذا هنا، وتقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة بزيادة «إنك امرؤ تليك جاهلية، إخوانكم خولكم» والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فإن البيهقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك، ويحصل أن يكون شعبة اختصره لما حدث به. والحول بفتح المعجمة والواو هم المقدم سموا بذلك لأنهم يتخلون الأمور أي يصلحونها، ومنه الخولي لمن يقوم بإصلاح البستان، ويقال لمحول جمع خائل وهو الراعي، وقيل التحويل التملك تقول خولك الله كذا أي ملكك إياه. وقوله: «غيرته» أي نسبته إلى العار، وفي قوله: «بأمره» رد على من زعم أنه لا يتعدى بآله وإما يقال غيرته أمه، ومثل الحديث قول الشاعر: «أبها الشامت للمير بالدمر» والمار العيب، وفي تقديم لفظ إخوانكم على خولكم إشارة إلى الاهتمام بالأخوة وقوله: «تحت أيديكم» عياز عن القدرة أو الملك.

قوله: (فليطعمه مما يأكل) أي من جنس ما يأكل للتبويض الذي دلت عليه «من»، ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة الذي بعد باين «فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة» فالرأد للمواصلة أو المساواة من كل جهة. لكن من أخذ بالأكل كأي من فعل المساواة وهو الأفضل، فلا يستأثر المرء على غيره من ذلك وإن كان جازراً، وفي اللوطا وسلم عن أبي هريرة مرفوعاً «المملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق» وهو يقتضي الرد في ذلك إلى العرف، فمن زاد عليه كان متطوعاً. وأما ما حكاه ابن بطال عن مالك أنه سئل عن حديث أبي ذر فقال: «كانوا يومتزج لهم هذا القوت» واستحسنه فيه نظر لا يخفى، لأن ذلك لا يمنع حل الأمر على عمومه، في حق كل أحد بحسبه.

قوله: (ولا تكلفوهم ما يطغيمهم) أي عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوقة، أي ما يحجزون عنه لظلمه أو صغورته، والتكليف تحميل النفس شيئاً معه كلفة، وقيل هو الأمر

كان عليها وأنه كان نذراً ولفظه «نذرت عائشة أن تمتع محرراً من بني إسماعيل» وله في «الكبير» من حديث دريع وهو بمهمات مصفراً ابن ذؤيب بن شعثم بضم للمعجمة والمثناة بينهما عين مهمله العنبري «إن عائشة قالت: يا بني الله إني نذرت عتقاً من ولد إسماعيل، فقال لها النبي ﷺ: أصبري حتى يمضي في» بني العنبر غداً، فجاء فيه بني العنبر فقال لها: خذي منهم أربعة، فأخذت رديماً وزبيياً وزغياً وسمرة» أم فاما رديع فهو المذكور، وأما زبيب فهو بالزاي والموحدة مصغر أيضاً وضبطه العسكري بنون ثم موحدة وهو ابن ثعلبة بن عمرو، وزغى بالزاي ولقاء المعجمة مصغر أيضاً وضبطه ابن عوف بالراء أوله، وسمرة وهو ابن عمرو بن قرط بضم القاف وسكون الراء، قال في الحديث المذكور «فمسح النبي ﷺ رؤوسهم وبرك عليهم ثم قال: يا عائشة هؤلاء من بني إسماعيل فصداً» أم والذي تعين لعنت عائشة من هؤلاء الأربعة إما رديع وإسا زغى، ففي سنن أبي داود من حديث الزبيب بن ثعلبة ما يروى إلى ذلك، وفي أول الحديث عنه «يبت رسول الله ﷺ جيشاً إلى بني العنبر فأتوهم بركة من ناحية الطائف فاستأقوهم إلى رسول الله ﷺ» وركبة بضم الراء وسكون الكاف بعد ما موحدة موضع معروف وهي غير ركوبة التبة المعروفة التي بين مكة والمدينة، وذكر ابن سعد أن سورة عيينة بن حصن هذه كانت في الحرم سنة تسع من الهجرة وأنه مسمى إحدى عشرة امرأة وثلاثين صبياً والله أعلم. وفي قوله «لعاشة» ابتليها فاعطيها «دليل للجمهور في صحة تلك العربي، وإن كان الأفضل حق من يشرق منهم، ولذلك قال عمر: «من العمار أن يملك الرجل ابن عمه وينت عنه» حكاه ابن بطال عن المهلب. وقال ابن المنذر: لا بد في هذه المسألة من تفصيل، فلو كان العربي مثلاً من ولد فاطمة عليها السلام وتزوج أمة بشرطه لاستبجنا استرقاق ولده، قال: وإذا أفرد كرون المسمى من ولد إسماعيل يقتضي استحباب إيفائه فالذي بالثانية التي فرضناها يقتضي وجوب حرته حصاً، والله أعلم. وفي الحديث أيضاً فضيلة ظاهرة لبني قيس، وكان فيهم في الجاهلية وصدر الإسلام جماعة من الإشراف والرواد. وفيه الإخبار عما سياتي من الأحوال الكاتبة في آخر الزمان. وفيه الرد على من نسب جميع اليمن إلى بني إسماعيل لتفرقه بين خولان وهم من اليمن وبين بني العنبر وهم من مصر، والمشهور في خولان أنه ابن عمرو بن مالك بن الحارث من ولد كهلان بن سبأ. وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحلاف بن قضاعة وسبأني بسط القول في ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى

١٤ - باب فضل من أذب جاريته وعلمها

٢٥٤٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ لُحَيْثٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَلْيُعَلِّمَهَا قُرْآنَهَا، ثُمَّ احْفَظْهَا وَكَوِّجْهَا كَمَا لَهْ أَجْرَانِ». [راجع: ٩٧، أخرجه مسلم: ١٥٤، مطرف، ولفظه في النكاح: ٨٦].

قوله: (باب فضل من أذب جاريته) سقط لفظ «فضل» من رواية أبي ذر والنسفي، وزاد النسفي «وأحفظها» أورد فيه حديث أبي موسى مختصراً وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى. ومطرف المذكور في السنن هو ابن طريف كوفي مشهور.

وقوله في هذه الرواية: (لعلمها) في رواية أبي ذر عن المستملي والسرخسي «فعلما».

١٥ - باب قول النبي ﷺ:

«الْعَبْدُ إِخْوَانُكُمْ، فَاطْعُمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً﴾ [النساء: ٣٦].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ذِي الْقُرْبَى: الْقَرِيبُ. وَالْجُنُبُ: الْقَرِيبُ. وَالْجَارُ الْجُنُبُ: يَفِي الصَّاحِبِ فِي السَّفَرِ.

بما يشق.

من حيث المعنى قوله: «ویر أُمی» فإنه لم يكن للهي حجة أم يبرها، ووجهه الكرمانى قال أراد بذلك تعليم أمته، أو أورد على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التي أرضعته هـ وفاته التخصيص على إدراج ذلك فقد فصله الإسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولقطه «والذي نفس أبي هريرة بيده إلخ» وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في «كتاب البر والصلة» عن ابن المبارك، وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي والمصنف في «الأدب المفرد» من طريق سليمان بن بلال والإسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كلهم عن يونس، زاد مسلم في آخر طريق أبي وهب «قال يعني الزهري وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يبيع حتى ماتت أمه لصحبها» ولأبي عوانة واحد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول: «لولا أُمُرَان لأحببت أن أكون عبداً، وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما خلق الله عبداً يودى حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين» فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة، ثم استدلت له بالرفعي؛ ولما استثنى أبو هريرة هذه الأشياء لأن الجهاد والحج يشترط فيهما إذن السيد، وكذلك بر الأم قد يحتاج فيه إلى إذن السيد في بعض وجوهه، بخلاف بقية العبادات البدنية. ولم يتعرض للعبادات المالية إما لكونه كان إذ ذلك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه في القرىبات بدون إذن السيد، وإما لأنه كان يرى أن للعبد أن يتصرف في ماله بغير إذن السيد.

(فائدة): اسم أم أبي هريرة أميمة بالتصغير وقيل ميمونة، وهي صحابية ذكر إسلامها في «صحیح مسلم» وبيان اسمها في «ذيل المعرفة» لأبي موسى.

قال ابن عبد البر: معنى هذا الحديث حثي أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة ربه في العبادات وطاعة سيده في المعروف فقام بهما جميعاً كان له ضعف أجر المحر المطيع لطاعته، لأنه قد ساءوا في طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته، قال ومن هنا أقول: إن من اجتمع عليه فرضان فأحدهما أفضل من ليس عليه إلا فرض واحد فأداه كمن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل من وجبت عليه صلاة فقط، ومقتضاه أن من اجتمعت عليه فروض فلم يؤد منها شيئاً كان عصيانه أكثر من عصيان من يجب عليه إلا بعضها أهـ مخلصاً. والذي يظهر أن مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفة لا يدخل عليه من مشقة الرق، وإلا فلا كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك. وقال ابن التين: المراد أن كل عمل يحمله بضايف له، قال: وقيل سبب التضعيف أنه زاد لسيده نصحاً وفي عبادة ربه إحساناً فكان له أجر الواجبين وأجر الزيادة عليهما. قال: والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك لتلا يقطن ظنان أنه غير مآجور على العبادة. وما ادعى أنه الظاهر لا يتاني ما نقله قبل ذلك، فإن قيل يلزم أن يكون أجر المملوك ضعف أجر السادات أجاب الكرمانى بأن لا محذور في ذلك أو يكون أجره مضاعفاً من هذه الجهة، وقد يكون لسيده جهات أخرى يستحق بها أضعاف أجر العبد، أو المراد ترجيح العبد المأدود للحقن على العبد المأدود لأحدهما أهـ ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر غرضاً بالعمل الذي يتحد فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملاً واحداً ويؤجر عليه أجرين بالاعتبارين، وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الأجر فيه على غيره من الأحرار والله أعلم. واستدل به على أن العبد لا جهاد عليه ولا حج في حال العبودية وإن صرح بذلك منه.

قوله في حديث أبي هريرة الأخير: (حدثنا إسحاق بن نصر) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر، نسب إلى جده.

قوله: (فنعما لأحدهم) بفتح النون وكسر العين وإدغام الميم في الأخرى، ويجوز كسر النون، وتفتح النون أيضاً مع إسكان الميم وتحرّك الميم، فتلك أربع لغات. قال الزجاج «ما» بمعنى الشيء، فالقدير نعم الشيء. ووقع لبعض رواة مسلم «نعمسى» بضم النون وسكون العين مقصور بالتزوين وغيره، وهو متجه المعنى لأن ثبتت به الرواية. وقال ابن التين: وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أبي القاسمي «نعم ما» بتشديد الميم الأولى وتضعها ولا وجه له، ولما صوابه إدغامها في «ما» وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ أَلَّه نَعَمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨].

قوله: (يعسن) هو مبين للمخصوص بالمدح في قوله: «نعم»، زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة: «نعم للمملوك أن يتوفى يمين عبادة الله» أي يموت على ذلك، وفيه إشارة إلى أن الأعمال بالحراريتم.

قوله: (فإن كلفتموهم) أي ما يغلبهم، وحذف للمعلم به، والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه، فإن كان يستطيعه وحده وإلا فليعنه غيره. وفي الحديث النهي عن سب الرقيق وتعيرهم بمن ولد لهم، والحث على الإحسان إليهم والرفق بهم، ويتحقق بالرقيق من في متانهم من أجبر وغيره. وفيه عدم الترفع على المسلم والاحتقار له. وفيه المحافظة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإطلاق الأخ على الرقيق، فإن أريد القرابة فهو على سبيل المجاز لنسبة الكل إلى آدم، أو المراد أخوة الإسلام ويكون العبد الكافر بطريق التبع، أو يختص الحكم بالمومن

١٦ - باب الْعَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ

عِبَادَةَ رَبِّهِ وَنَصَحَ سَيِّدَهُ

٢٥٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ سَيِّدَهُ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ». (الطبر: ٢٥٥٠. أخرجه مسلم: ١٦٦٤).

٢٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْقَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْجَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ أَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَعْظَمَهَا تَزَوُّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ فَلَهُ أَجْرَانِ». [راجع: ٩٧. أخرجه مسلم: ١٥٤، مطولاً وهو في النكاح مختصراً أوله ٨٦].

٢٥٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعْتُ سَيِّدَ بْنَ الْمُسَبِّحِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ». وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرَّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ. [أخرجه مسلم: ١٦٦٥].

٢٥٤٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيَعْنَى لِأَخِيهِمْ، يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَيَتَصَحَّ لِسَيِّدِهِ». [أخرجه مسلم: ١٦٦٦، بإسقاط].

قوله: (باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده) أي بيان فضله أو ثوابه. أورد فيه أربعة أحاديث:

أحدها: حديث ابن عمر المصريح بأن لمن فعل ذلك أجرين.
ثانيها: حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية فعلمها واعظها فتزوجها، وهو طرف من حديث تقدم في الإيمان بلفظ «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين» فذكر فيه أيضاً مومن أهل الكتاب.

ثالثها: حديث أبي هريرة «للعبد المملوك الصالح أجران» واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرطين وهما إحسان العبادة والنصح للسيده، ونصيحة السيد تشمل أداء حقه من الحقة وغيرها، وسبأني في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بلفظ «ويؤدى إلى سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة».

رابعها: حديث أبي هريرة أيضاً «نعم ما لأحدهم يحسن عبادة ربه ويتصح لسيده» وهو مفسر للحديث الذي قبله مواقف للحدثين الآخرين.

(تنبيه): وقع لابن بطال عزو حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب لأبي موسى، وهو غلط فاش.

قوله: (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أُمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجملة إلى آخرها وعلى ذلك جرى الخطابي فقال: لله أن يتجن أبنائه وأصفياه بالرق كما امتحن يوسف أهـ وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة، ويدل عليه

ابن بطال في لفظ الرب.

قوله: (وقال النبي ﷺ: قوموا إلى سيدكم) هو طرف من حديث أبي سعيد في قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة، وسيأتي تماماً في المغازي مع الكلام عليه.

قوله: (ومن سيدكم) سقط هنا من رواية السفي وابي ذر وابي الوقت وثبت بالباقيين، وهو طرف من حديث أخرجه المؤلف في «الأدب المفرد» من طريق حجاج الصواف عن أبي الزبير قال: «حدثنا جابر قال: قال رسول الله ﷺ: من سيدكم يا بني سلمة؟ قلنا: الجند بن قيس، على أننا نبخله. قال: وأي داء أدوى من البخل؟ بل سيدكم عمرو بن الجحوم» وكان عمرو يحترض على أصنامهم في الجاهلية، وكان يسلم عن رسول الله ﷺ إذا تزوج. وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عمر، وزاد ابن عثامة في نواته من طريق الشعي مرسلًا وزاد: قال فقال بعض الأنصار في ذلك:

وقال رسول الله والقول قوله
 فقالوا له جد بن قيس على النبي
 فودع عمرو بن الجهم جرحه
 لمن قال منا من تسمون سيدنا
 نبلغه فيها وإن كان أسودا
 وحتى لعمرو بالندي أن يسودا

انتهى. والجد بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خسان بن مسنان بن عبيد بن علي بن غنم يسكنون النون ابن كعب بن سلمة بكسر اللام، يكنى أبا حيد لله، له ذكر في حديث جابر أنه حله معه في بيعة العقبة. قال ابن عبد البر: كان يرمى بالغايق، ويقال: إنه تاب وحسنت توبته، وعاش إلى أن مات في خلافة عثمان. وأما عمرو بن الجهم بفتح الجيم وضم الميم الخفيفة وأكثره مهملة ابن زيد بن حرام بمهملتين ابن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة، قال ابن إسحاق: كان من سادات بني سلمة، وذكر له قصة في صنفه وسبب إسلامه وقوله فيه: تالله لو كنت إلها لم تكن أنت وكلب وسط بشر في قرن. وروى أحمد، وعمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسناد حسن عن أبي قتادة أن عمرو بن الجهم أتي رسول الله ﷺ فقال: لأبئت أن تقاتل حتى أقتل في سبيل الله فتراني أمشي برجلي هذه صريحة في الجدة؛ فقال: نعم. وكانت عرجاء. زاد عمرو قتل كعب الجرد، له من حديث كعب بن مالك «أن النبي ﷺ قال: من سيذكم يا بني سلمة؟ فقالوا: جند بن قيس» فذكر الحديث، قال: «سيذكم بشر بن البراء بن معمر» وهو يسكنون العين المهملة ابن صخر ينحس مع عمرو بن الجهم في صخر، ورجال هذا «على الإسناد ثقاة»، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله على الزهري، ويحكم الجميع بأن تحمل قصة بشر على أنها كانت بعد قتل عمرو بن الجهم جميعا بين الحديثين، ومات بشر المذكور بعد خير، أكل مع النبي ﷺ من الثاة التي اسم فيها، وكان قد شهد العقبة ويسرناه، وذكره ابن إسحاق وغيره. وما ذكره المصنف يحتاج إلى تأويل الحديث الراود في النهي عن إطلاق السيد على المخلوق، وهو في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في «الأدب المرقد» ورجاله ثقاة وقد صححه غير واحد، ويحكم الجميع بأن يحمل النهي عن ذلك على إطلاقه على غير الملك، والإذن بإطلاقه على الملك وقد كان بعض أئمة العلم يأخذ بهذا ويكره أن يخاطب أحداً بلفظه أو كتابته بالسيد، ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير قبيح، فعند أبي داود والمصنف في «الأدب المرقد» حديث بريدة مرفوعاً «لا تقولوا للمتاقي سيدي» والحديث وغيره عند الحاكم. ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أحاديث:

حليفًا: ابن عمر وأبي موسى في العيد الذي له أجران وقد تلقى من وجهين آخرين في الباب الذي قبله. والغرض منها قوله في حديث ابن عمر «إذا نصح سيده» وفي حديث أبي موسى «ويؤدى إلى سيده».

ثالثها: حديث أبي هريرة، وعبد شيخ المؤلف فيه لم أره منسوبة في شيء من الروايات إلا في رواية أبي علي بن شيويه قال: «حدثنا محمد بن سلام» وكذا حكاها الجبائي عن رواية أبي علي بن السكن، وسحق في المحاكم أنه الضعيف. قلت: وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيمكن أن يكون هو شيخ البخاري فيه، فقد حدثه في الصحيح أيضاً، وكلام الطري يثير إليه.

قوله: (لا يقل أحدكم أطعم ربك إلخ) هي أمثلة، وإنما ذكرت دون غيرها للغة استعمالها في المخاطبات، ويجوز أن آتى «أطعم» الوصل والقطع. وفيه نهي المبد أن يقول لسيده ربى، وكذلك نهي غيره فلا يقول له أحد ربى، ويدخل في ذلك أن يقول السيد لعل نفسه قد لا يقول لسيده أرى ربك فيضيه الظاهر موضع الضمير على السيل العظيم، والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى، لأن الرب هو المالك

١٧- باب كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ،

وَقَوْلِهِ: عَبْدِي أَوْ أَمَتِي

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيْمَانِكُمْ﴾ [الزمر: ٣٧].
وَقَالَ: ﴿عِبَادًا مَمْلُوكًا﴾ [الزحل: ٧٥]. ﴿وَأَلْقَاهَا مِثْقَالًا ذَرِّيَّةً﴾ [الباب: ١٠٥].
وَقَالَ: ﴿مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٧٥].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ». وَ: «اذْكُرْنِي حِينَ تَلِك»
[يوسف: ٤٢]. سَيِّدُكَ. [راجع: ٣٠٤٣]
وَ: «مَنْ سَيِّدُكُمْ».

٢٥٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا نَصَحَ الْعَبْدُ مُلْكُهُ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ،
كَأَنَّهُ أَجْرُهُ مَرْكَبٌ». (رواه: ٢٥٥٦، إجماعه مسلم: ١٦٦٦).

٢٥٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو اسْتَعْمَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَلَمْ تَكُنْ لِي بِمُحْسِنٍ حَيَاةَ رَبِّي، وَتُؤَدِّي إِلَيَّ شَيْئِي الَّذِي لَكَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ وَالصَّحِيحَةِ وَالطَّاعَةِ، لَهُ أَجْرَانِ. [رواج: ٩٧، أخرجه مسلم: ١٥٤٤، مطولاً]

٢٥٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنِيعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يُحَدِّثُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَغْلِبُ أَحَدُكُمْ: أَطْعَمَ رَجُلًا، وَشَرَى رَجُلًا، اسْتَأْذَنَ رَجُلًا، وَلَقِيَ شَيْئِي مُزِلِّي، وَلَا يَغْلِبُ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أَمْنِي، وَلَقِيَ: قَدِي وَقَتِّي وَغَلَايِي. [أرجعه مسلم: ٧٧٩٩]

٢٥٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا جَبْرِ بْنُ حَزَّامٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَحْبَبَ نَعِيَّةً لَهُ مِنْ النَّبِيِّ، لَكَانَ
لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ رِيضَةً، قَوْمَ عَلَيْهِ رِيضَةُ عَدْلٍ، وَأَحْبَبُ مِنْ مَالِهِ، وَلَا قَدْرَ
أَحْبَبُ مِنْهُ مَا أَحَبَّ». [رواه: ٢٤٩٩، أخرجه مسلم: ١٠٠١، وفي الجامع ٤٧٠].

٢٥٥٤ - خَلَقْنَا مُسَدَّدًا: خَلَقْنَا بِحَقٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَنِي نَافِعًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ رَسُوهُ اللَّهُ ﷻ قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ لِمَسْئُولٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَلَا يَمُوتُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ فَهُوَ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْعَرَفَاءُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَطْنِهِمْ، وَلِكُلِّبِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، إِلَّا فِكْلَكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». [رواجع: ٨٩٣، أخرجه مسلم: ١٨٢٩].

٢٥٥٦، ٢٥٥٥ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَرَبَذَ بِنَ خَالِدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «إِذَا زَرَعْتَ الْأَمَةَ فَاجْلِسْ لَهَا، ثُمَّ إِذَا زَرَعْتَ فَاجْلِسْ لَهَا، ثُمَّ إِذَا زَرَعْتَ فَاجْلِسْ لَهَا»
- فِي الْخُفَّةِ أَوْ الرِّمَّةِ - فَيَسْوِهَا وَكُنْ بِمَنْزِلِهَا. (رواه: ٢١٥٤، ٢١٥٣). ترجمه
اسلم: ٢١٥٤.

قوله: (باب كراهية التطاول على الرقيق) أي الترفع عليهم، والمراد بمجاوزة الحد في ذلك، والمراد بالكراهة كراهة التنزيه.

قوله: (عديدي أو أمتي) أي وكراهية ذلك من غير تحريمه، ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِذَا تَكَلَّمْتُمْ فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَوَازِ، ثُمَّ أَرَدْنَا بِهَا الْحَدِيثَ الْوَاردَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ الْوَاردَ فِي ذَلِكَ لِلتَّنْزِيهِ، حَتَّى أَهْلَ الظَّاهِرِ، إِلَّا مَا سَنَذَكِّرُهُ عَنْ

منه هنا قوله: «والبعد راع على مال سيده» فإنه إن كان ناصحاً له في خدمته مؤدياً له الأمانة ناسب أن يعينه ولا يتعاطم عليه.

السادس والسابع: حديث أبي هريرة وزيد بن خالد «إذا زنت الأمة فاجلدوها» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا ذكر الأمة وإنها إذا عصت تؤدب، فإن لم تنجب وإلا يمت، وكل ذلك مبين للتعاطم عليها.

١٨ - باب إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ

٢٥٥٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْوِلْهُ لِقَعَةٍ أَوْ لِقَمَتَيْنِ، أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيُّ عِلَاجَةٍ». والفرق: أخرجه مسلم: ١٦٦٣، بإسناد.

قوله: (باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه أي فليجلسه معه ليأكل).

قوله: (أخبرني محمد بن زياد) هو الجمعي.

قوله: (إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليأوله لقعة) هكذا أوردته، وفيهم منه إضافة ترك إجلاسهم معه، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى.

وقوله: (أكلة) يضم أوله أي لقعة، والشك فيه من شعبة كما سأتيه.

وقوله: (ولي علاجهم) زاد في الأطعمة «وحره». واستدل به على أن قوله في حديث أبي ذر الماضي «فاطمهم عما تطعمون» ليس على الوجوب.

١٩ - باب الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ

وَنَسَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَالُ إِلَى السَّيِّدِ

٢٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْءُ فِي بَيْتِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَأْيِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْعَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

قَالَ: فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَخْبَسَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، لِكُلِّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». [رابع: ٨٩٣. أخرجه مسلم: ١٨٢٩.]

قوله: (باب العبد راع في مال سيده) أي ويلزمه حفظه، ولا يعمل إلا بإذنه.

قوله: (ونسب المال إلى السيد) كأنه يشير بذلك إلى حديث ابن عمر «من باع عبداً وله مال فماله للسيد» وقد تقدمت الإشارة إليه في «باب من باع غلاماً قد أبرته» من كتاب البيوع وفي كتاب الشرب، وكلام ابن بطال يشير إلى أن ذلك مستفاد من قوله «العبد راع في مال سيده» فإنه قال في شرح حديث الباب: فيه حجة لمن قال إن العبد لا يملك، وتعقبه ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه راعياً في مال سيده أن لا يكون هو له مال، فإن قيل فاشتغاله برعاية مال سيده يستوجب أحواله، فالجواب أن المطلق لا يفيد العموم، ولا سيما إذا سبق لغير قصد العموم، وحديث الباب إنما سبق للتحذير من الخيانة والتخويف بكونه مسؤولاً وعامساً، فلا تعلق له بكونه يملك أو لا يملك انتهى. وقد تقدم الكلام على مسألة كونه له يملك قبل ستة أبواب.

قوله: (والمرأة في بيت زوجها راعية) إنما قيد بالبيت لأنها لا تصل إلى ما سواه غالباً إلا بإذن خاص، وسيأتي بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى. قال الخطابي: سبب المنع أن الإنسان مريب متعبد بإخلاص التوحيد لله وترك الإشراك معه، فكره له المضاعفة في الاسم لتلا بدخل في معنى الشرك، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد، فاما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب، وقال ابن بطال: لا يجوز أن يقال لأحد غير الله رب، كما لا يجوز أن يقال له إله اه والذي يختص بالله تعالى إطلاق الرب بلا إضافة، وأما مع الإضافة فيجوز إطلاقه كما في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: «أذكرني عند ربك» [يوسف: ٤٢]. وقوله: «ارجع إلى ربك» [يوسف: ٥٠] وقوله عليه الصلاة والسلام في أشراط الساعة «أن تلد الأمة ربتها» فدل على أن النبي في ذلك محمول على الإطلاق، ويحتمل أن يكون النبي للتبعية، وما ورد من ذلك فليان الجواز. وقيل هو مخصوص بغير النبي ولا يرد ما في القرآن أو المراد النبي عن الإكثار من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة، وليس المراد النبي من ذكرها في الجملة.

قوله: (وليل سيدي مولاي) فيه جواز إطلاق العبد على مالكه سيدي، قال القرطبي وغيره: إنما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى اتفاقاً، واختلف في السيد، ولم يرد في القرآن أنه من أسماء الله تعالى. فإن قلنا إنه ليس من أسماء الله تعالى فالفرق واضح إذ لا التباس وإن قلنا إنه من أسمائه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضاً، وقد روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في «الآداب المقرة» من حديث عبد الله بن الشخير عن النبي ﷺ قال: «السيد الله» وقال الخطابي: إنما أطلقه لأن مرجع السيادة إلى معنى الرئاسة على من تحت يده والسياسة له وحسن التدبير لأمره، ولذلك سمي الزوج سيدياً، قال: وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من ولي وناصر وسمي كذلك، ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى. وفي الحديث جواز إطلاق مولاي أيضاً، وأما ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزاد «ولا يقل أحدكم مولاي فإن مولاكم الله» ولكن ليل سيدي «فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها، وقال عياض: حذفها أصح. وقال القرطبي: المشهور حذفها قال: وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعدد الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى. ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى، وهو خلاف المتعارف، فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم. وقد رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يترخص للفظ المولى إنباتاً ولا تقياً، أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في «الآداب المقرة» بلفظ «لا يقل أحدكم عبدي ولا أمي ولا يقل المملوك ربي وربّي، ولكن ليل المالك فتاي وفتاتي والمملوك سيدي وسيدي، فإنكم المملوكون والرب الله تعالى» ويحتمل أن يكون المراد النبي عن الإطلاق كما تقدم من كلام الخطابي، ويؤيد كلامه حديث ابن الشخير المذكور والله أعلم، وعن مالك تخصيص الكراهة بالنداء فيكره أن يقول يا سيدي ولا يكره في غير النداء.

قوله: (ولا يقل أحدكم عبدي أمي) زاد المصنف في «الآداب المقرة» ومسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة «كلكم عبيد الله وكل نسائكم إماء الله» وغر ما قلعت من رواية ابن سيرين، فأرشد ﷺ إلى العلة في ذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى، ولأن فيها تعظيماً لا يليق بالمخلوق استعماله لنفسه. قال الخطابي: المعنى في ذلك راعٍ إلى البراءة من الكبر والالتزام بالذل والخضوع لله عز وجل، وهو الذي يليق بالمربوب.

قوله: (وليل فتاي وفتاتي وغلامي) زاد مسلم في الرواية المذكورة «وجاريي» فأرشد ﷺ إلى ما يؤدي المعنى مع السلامة من التعاطم، لأن لفظ الفتى والغلام ليس دالاً على بعض الملك كدلالة العبد، فقد كثر استعمال الفتى في الحر وكذلك الغلام والجارية، قال النووي: المراد بالفتي من استعمله على جهة التعاطم لا من أراد التعريف انتهى. وعمله ما إذا لم يحصل التعريف بدون ذلك استعمالاً للآداب في اللفظ كما دل عليه الحديث.

الرابع: حديث ابن عمر «من اعتق نصيباً له من عبد» وقد تقدم شرحه قريباً، والمراد منه إطلاق لفظ العبد، وكان مناسباً للترجمة من جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتي كله إذا كان موصراً لكان بذلك متطاولاً عليه.

الخامس: حديثه «كلكم راع» وسيأتي الكلام عليه في أول الأحكام، والغرض

٢٠ - باب إذا حَرَبَ الْعَبْدُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ

٢٥٥٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ». [أخرجه مسلم: ٢٦١٧].

قوله: (باب إذا ضرب العبد فليجنب الوجه) العبد بالنصب على المفعولية والفعل مخلوف للمعلم به، وذكر العبد ليس قيدا بل هو من جملة الأفراد الداخلين في ذلك، وإنما خص بالذكر لأن المقصود هنا بيان حكم الرقيق، كذا قرره بعض الشراح، وأظن المصنف أشار إلى ما أخرجه في «الأدب المفرد» من طريق محمد بن جهمان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فذكر الحديث بلفظ «إذا ضرب أحدكم خلعاه».

قوله في الإسناد: (حدثني محمد بن سعيد الله) هو ابن ثابت للمدني، ورجال الإسناد كلهم مدنيون، وكان أبا ثابت تفرد به عن ابن وهب، فإني لم أراه في شيء من المصنفات إلا من طريقه.

قوله: (قال وأخبرني ابن فلان) قال ذلك هو أبو ثابت فهو موصول وليس بمعلق، وفعل قال هو ابن وهب، وكأنه سمعه من لفظ مالك وبالقرارة على الآخر. وكان ابن وهب حريصاً على تمييز ذلك. وأما «ابن فلان» فقال الذي: يقال هو ابن سمعان، يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان للمدني، وهو يومئذ ضعيف ذلك، وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره، وقال قبله بعض القدماء ألبساً؛ فوقع في رواية أبي ذر الحروي في روايته عن الحسن بن الحسن: قال أبو حرب الذي قال «ابن فلان» هو ابن وهب، وابن فلان هو ابن سمعان. قلت: وأبو حرب هذا هو بيان وقد أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبد الله المدني فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان «ابن سمعان» فكان البخاري كنى عنه في الصحيح عمداً لضعفه، ولما حدث به خارج الصحيح نسب، وقد بين ذلك أبو نعيم في «المستخرج» بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه «ابن سمعان» وقال بعده: أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمعان، وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كتبه مالك واحد وغيرهما وما له في البخاري شيء إلا في هذا الموضع، ثم إن البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مقروناً بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الأخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «فليتق» بدل «فليجنب» وهي رواية أبي نعيم المذكورة، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعرس عن أبي هريرة بلفظ «إذا ضرب» ومثله للنسائي من طريق جهمان، ولأبي داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفيد أن قوله في رواية همام «قاتل» بمعنى قتل، وأن المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الفضائل مثلاً فينهى دافعه من القصد بالضرب إلى وجهه، ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب وقد وقع في حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة النبي زنت فأمر النبي ﷺ برجمها وقال: «أرموا واتقوا الوجه» وإذا كان ذلك في حق من تعين إهلاكه فمن دونه أولى. قال النووي: قال العلماء إنما نهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف يجمع الحسن، وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه، فيخشى من ضربه أن يتبلل أو يتشوه كلها أو بعضها، والشين فيها فاضح يظهورها ويروّزها، بل لا يسلم إذا ضربه غالباً من شين أهد والتعليل المذكور حسن، لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر، فإنه أخرجه الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المرادي عن أبي هريرة وزاد «فإن الله خلق آدم على صورته» واختلف في الضمير على من يعود؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن هذه الجملة ارتباطاً بما قبلها. وقال القرطبي: أعاد بعضهم الضمير على الله متسكياً بما ورد في بعض طرقه «إن الله خلق آدم على صورة الرحمن» قال: وكان من رواه أورده بالمعنى متسكياً بما توهمه فغلط في ذلك. وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال: وعلى تقدير صحتها فيحصل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى. قلت: الزيادة أخرجه ابن أبي عاصم في «السنن» والطبراني

من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات وأخرجها ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التاويل الأول قال: «من قاتل فليجنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن» فتعين إجراء ما في ذلك على ما تقرّر بين أهل السنن من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه، أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله، وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفعه: خلق الله آدم على صورته الحديث، وزعم بعضهم أن الضمير يعود على آدم أي على صفته أي خلقه موصوفاً بالمعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل، وقد قال المازري: غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال: صورة لا كالأصوات انتهى. وقال حرب الكرماني في «كتاب السنن» سمعت إسحاق بن راهويه يقول: صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن. وقال إسحاق الكوسج سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنن «حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال رجل لأبي إن رجلاً قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال: كذب هو قول الجهمية» انتهى. وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» واحد من طريق ابن جهمان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً «لا تقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته» وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك، وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ «إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورة وجهه» ولم يتعرض النووي لحكم هذا النهي، وظاهره التحريم، ويرويه حديث سعيد بن مقرن الصحابي «أنه رأى رجلاً لطم غلامه فقال: أو ما علمت أن الصورة عثرة» أخرجه مسلم وغيره.



٥٠ - كتاب المكاتب

قوله: (باب في المكاتب) كذا لأبي ذر، ولغيره «كتاب المكاتب»؛ وأثبتوا كلهم البسلة. والمكاتب بالفتح من تقع له الكتابة وبالكسر من تقع منه، وكفاح الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة قال الرازي: اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب، ومنه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» [النساء: ١٥٣] أو بمعنى جمع وضم، ومنه كتبت الخط، وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام، وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالباً. قال الروائي: الكتابة إسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية، كذا قال وكلام غيره باهية، ومنه قول ابن التين: كانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي ﷺ. وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريدة: قيل إن بريدة أول مكاتبة في الإسلام، وقد كانوا يكتاتبون في الجاهلية بالمدينة، وأول من كُتِبَ من الرجال في الإسلام سلمان، وقد تقدم ذكر ذلك في البيع في «باب البيع والشراء مع المشركين». وحكى ابن التين أن أول من كُتِبَ أبو المؤمل، فقال النبي ﷺ: «أهينوه» وأول من كُتِبَ من النساء برة كما سيأتي حديثها في هذه الأبواب، وأول من كُتِبَ بعد النبي ﷺ أبو أمية مولى عمر، ثم سمين مولى أنس. واختلف في تعريف الكتابة، وأحسنه: تعليق عتق بصفة على معاوضة مخصصة. والكتابة خارجة عن القياس عند من يقول إن العبد لا يملك، وهي لازمة من جهة السيد إلا إن عجز العبد، وجازة له على الراجح من أقوال العلماء فيها.

باب إِمَمٌ مِّنْ قَدَفٍ مَّتْلُوكَةٌ

قوله: (باب إِمَمٌ مِّنْ قَدَفٍ مَّتْلُوكَةٌ) كذا للجميع هنا إلا النسفي وأبا ذر، ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثاً، ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معنى. ثم وجدتها في رواية أبي علي بن شيبة مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المنهج، وعلى هذا فكان المصنف ترجم بها وأدخلها أيضاً ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها. وقد ترجم في كتاب الحدود «باب قذف العبد» أورد فيه حديث «من قذف عملوك وهو بريء» ما قال جلد يوم القيامة» الحديث فلعله أشار بذلك إلى أنه يدخل في هذه الأبواب

١ - باب المُكَاتِبِ، وتُجَوِّه في كُلِّ مَنَّةٍ نَجْمٌ.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ إِيْمَانُكُمْ فَكُلُوا مِنْهُمُ إِن عِلْمُكُمْ فِيهِمْ خَيْرٌ وَأَوْفَاهُمْ بِمَا مَلَكَ اللَّهُ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [البقر: ٢٣].

وقال روح: عن ابن جريج: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوَاجِبُ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ لَهُ مَالًا أَن أَكَاتِبَهُ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا.

وقال عمرو بن دينار: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَأْتُوهُ عَنِ أَحَدٍ؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ أَخْبَرَنِي: أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سِيرِينَ سَأَلَ أَنَسَ الْمُكَاتِبَةَ، وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ، فَقَالِي، فَانْطَلِقِي إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالِي: كَاتِبَةٌ، فَأَتَى، فَصَرَّحَ بِالنِّزْوَةِ وَيَتَلَوَّ عَمْرُو: ﴿فَكُاتِبُوهُمْ إِن عِلْمُكُمْ فِيهِمْ خَيْرٌ﴾ فَكَاتِبَةٌ.

٢٥٦٠ - وَقَالَ الثَّيْتُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ جِبْهَابٍ: قَالَ غُرُورٌ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ بَرَّةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كَاتِبَتِهَا، وَعَلَيْهَا خَمْسٌ أَوَّلًا، نَجَسَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسٍ مِائِينَ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ وَفَيْسَتْ فِيهَا: أَرَأَيْتِ إِنْ عَذَذْتُ لَهُمْ عَذَّةً وَاحِدَةً، أَبْطَلْتُ أَهْلَكَ فَاقْطِطِي، فَيَكُونُ لِأَوْلَادِي؟ قَالَتْ بَرَّةُ: بَرَّةٌ إِلَى أَهْلِهَا، فَفَرَضَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا الْوَلَاءُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبِرِيهَا فَاقْطِطِيهَا، فَإِنَّمَا أَوْلَادُكِ لِمَنْ أَحَقُّ». ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا تَكُنْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنِ اخْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ». [راجع: ٥٥٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٥ بقصة ليست في هذه الطريق. وأخرجه بخره: ١٥٥٤، بروم: ٢٦٦].

قوله: (باب المكاتب وتُجَوِّه في كل سنة نجم، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ﴾ الآية) ساقوا إلى قوله: ﴿الَّذِي آتَاكُمْ﴾ إلا أن السني فقال بعد قوله في كل سنة ﴿وَأَوْفَاهُمْ بِمَا مَلَكَ اللَّهُ الَّذِي آتَاكُمْ﴾. ونجم الكتابة هو القدر للمعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين، وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلبة النجم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم: إذا طلع النجم الغلاتي أدبت حنك، فسيت الأوقات فجاء بذلك، ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً. وعرف من الترجمة اشتراط التأجيل في الكتابة، وهو قول الشافعي وقوفاً مع التسمية بناء على أن الكتابة مشتقة من الضم، وهو ضم النجوم إلى بعض، وأقل ما يحصل به الضم نجمان، وبأنه أمكن لتحصيل القدرة على الأداء، وذهب المالكية والحنفية إلى جواز الكتابة للحالة، واختاره بعض الشافعية كالرواني. وقال ابن التين: لا نص لمالك في ذلك إلا أن محقق أصحابه شبهوه ببيع العبد من نفسه، واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين فقول الشافعي، واحتج الطحاوي وغيره بأن التأجيل جعل وفقاً بالمكاتب لا بالسيد، فإذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا قول الليث، وبأن سلمان كاتب بأمر النبي ﷺ لم يذكر تأجيلاً، وقد تقدم ذكر خبره، وبأن عجز المكاتب عن القدر الحال لا ينع صفة الكتابة كالتابع في المجلس، كمن اشترى ما يساوي درهماً بعشرة دراهم حالة وهو لا يقدر حيث لا على درهم نقد البيع مع عجزه عن أكثر الثمن، وبأن الشافعية أجازوا السلم الحال ولم يفتوا مع التسمية مع أنها مشعرة بالتأجيل. وأما قول المصنف في كل سنة نجم، فأخذه من صورة الخبر الوارد في قصة برة كما سيأتي التصريح به بعد باب، ولم يرد المصنف أن ذلك شرط فيه، فإن العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التجسيم بالأشهر جاز، ولم يثبت لفظ نجم في آخره في رواية السني، واختلف في المراد بالخبر في قوله: ﴿إِنْ عَلِمْتُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ كما سيأتي بيانه بعد بابين، وروى ابن إسحاق عن خاله عبد الله بن مسعود بن فتح المملعة عن أبيه قال: «كنت مملوكاً لحويطب بن عبد العزى، فسألت الكتابة فأبى، فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ﴾ الآية» أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صحيح في الصحابة.

قوله: (وقال روح عن ابن جريج: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوَاجِبُ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ لَهُ مَالًا أَن أَكَاتِبَهُ، قَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا) وصله إسماعيل القاضي في أحكام

القرآن: قال: «حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عبادة بهذا»، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين عن ابن جريج.

قوله: (وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أنثروه عن أحد؟ قال: لا) مكنا وقع في جميع النسخ التي وقتت لنا عن الفرير، وهو ظاهر في هذا الأثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء، وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريف لزم منه الخطأ، والذي وقع في رواية إسماعيل المذكورة - وقاله في أيضاً عمرو بن دينار - والضمير يعود على القول بوجوبها، وقال ذلك هو ابن جريج وهو فاعل «قلت لعطاء» وقد صرح بذلك في رواية إسماعيل حيث قال فيها بالسند المذكور - قال ابن جريج وأخبرني عطاء - وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه البيهقي عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج وقالوا فيه: «وقالها عمرو بن دينار» والحاصل أن ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء. ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية السني عن البخاري على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولفظه «وقال عمرو بن دينار» أي القول المذكور.

قوله: (ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنساً المكاتبَةَ وكان كَتَبُو المال) القائل «ثم أخبرني» هو ابن جريج أيضاً، وخبره هو عطاء، ووقع ميباً كذلك في رواية إسماعيل المذكورة ولفظه «قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل...» فذكره، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج «أخبرني خبر أن موسى بن أنس أخبره» وقد عرف اسم المخبر من رواية روح، وظاهر سبب الإرسال فإن موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس الكتابة، وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصلًا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: «أرادني سيرين على المكاتبَة فأبى، فأتى عمر بن الخطاب» فذكر عمر. وسيرين المذكور يكتنأ أبي حمزة، وهو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وإخوته، وكان من سبي عين التمر اشتراه أنس في خلافة أبي بكر، وروى هو عن عمر وغيره، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

قوله: (فانطلق إلى عمر) زاد إسماعيل بن إسحاق في روايته «فاستعده عليه» وزاد في آخر القصة «وكتبه أنس» وروى ابن سعد من طريق محمد بن سيرين قال: «قال: أياه قال: كاتبي أنس على عشرين ألف درهم» فإن كانا غلطين جمع بينهما بمحمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد، ولابن أبي شيبة من طريق حبيب الله بن أبي بكر بن أنس قال: «هذه مكاتبَة أنس عندنا: هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين: كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يحملان مثل عمله» واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى بوجوب الكتابة إذا سألها العبد، لأن عمر لما ضرب أنساً على الانتعاش قال على ذلك، وليس ذلك بلامل احتمال أنه أذهب على ترك المنسوب المؤكد، وكذلك ما رواه عبد الرزاق: «أن عثمان قال لن مالك الكتابة: لو لا أية من كتاب الله ما فعلت» فلا بدل أيضاً على أنه كان يرى حزم القول بوجوبها عن مسروق والفسحاك، زاد القرطبي: وعكرمة. وعن إسحاق بن راهويه أن مكاتبته واجبة إذا طلبها، ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك. وللشافعي قول بالوجوب، وبه قال الظاهري، واختاره ابن جبر الطبري. قال ابن القصار: إنما علا عمر أنساً بالدره على وجه النصح لأنس، ولو كانت الكتابة لزمت أنساً ما أبى، وإنما ندب عمر إلى الأفضل. وقال القرطبي: لما ثبت أن رقة العبد وكسبه ملك لسيد دل على أن الأمر بكتابتها غير واجب، لأن قوله: «خذ كسي وأعتني» يصير بمنزلة قوله أعتني بلا شيء، وذلك غير واجب اتفاقاً، ومحل الوجوب عند من قال به إن كان العبد قادراً على ذلك ورضي السيد بالقدر الذي تقع به المكاتبَة. وقال أبو سعيد الاصمخاري: القربة الصارفة للأمر في هذا من الوجوب الشرط في قوله: ﴿إِنْ عَلِمْتُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ فإنه وكل الاجتهاد في ذلك إلى المولى، ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه، فدل على أنه غير واجب. وقال غيره: الكتابة عقد ضرر، وكان الأصل أن لا تجوز، فلما وقع الإذن فيها كان أمراً بدع والمنع بالإباحة، ولا يرد على هذا كونها مستحبة لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى.

ثم أورد المصنف قصة برة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة، فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقاً، ووصله الذهلي في «الزهرات» عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث، والمخوف رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة، وسيأتي في الباب الذي يليه عن تقيته عن الليث، وأخرجه مسلم أيضاً عن تقيته، وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق

العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة بيرة، الرابع: ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستنائه مفتحة فهو باطل. وقال القرطبي: قوله: «ليس في كتاب الله» أي ليس مشروعاً في كتاب الله تأصيلاً ولا تفصيلاً، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلاً من كتاب الله كالزوجة، ومنها ما يؤخذ تأصيله دون تفصيله كالصلاة، ومنها ما أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع وكذلك الفلاس الصحيح، فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلاً.

قوله: «فيه عن ابن عمر» كذا أبي ذر، ولغيره: «فيه ابن عمر عن النبي» وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الأثني في الباب الذي يليه، وقد مضى بلفظ الاشتراط في «باب البيع والشراء مع النساء» من كتاب البيع.

قوله: «إن بيرة» هي بفتح الموحدة بوزن فعيلة، مشتقة من البرير وهو ثمر الأراك. وقيل إنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كمبرورة، أو بمعنى فاعلة كرحيمة، هكذا وجهه القرطبي. والأول أولى لأنه غير اسم جهورية وكان اسماً برة وقال: «لا تزكوا أنفسكم» فلو كانت بيرة من البر لشاركتها في ذلك. وكانت بيرة لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر، ويمكن الجمع. وكانت تخدع عائشة قبل أن تتق كذا سيأتي في حديث الإنك، وعاشت إلى خلافة معاوية، وتفرقت في عبد الملك بن مروان أنه يلي الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها.

قوله: «فإن أحبوا أن أعتني عنك كتابك ويكون ولاؤك في فلت» كذا في هذه الرواية، وهي نظير رواية مالك من هشام بن عروة الآتية في الشروط بلفظ: «إن أسب أهلك أن أعتنيك ولم يكون ولاؤك في فلت» وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بطلت جميع مال المكاتب. ولم يقع ذلك إذ لو وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من أعتقها غيرها. وقد رواه أبو أسامة عن هشام بلفظ: «بطلت الإشكال» فقال بعد قوله: «أن أعتنيك مدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك في فلت»، وكذلك رواه وهيب عن هشام، عرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحاً ثم تمتعها إذ العتق فرع ثبوت الملك، ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب: «قال: «إني ابتاعني فاعتني» وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام «أعتنيك» ويوضح ذلك أيضاً قوله في طريق أمم الآتية «دخلت على بيرة وهي مكاتبه فقالت: اشتريني وأعتني»، قالت نعم» وقوله في حديث ابن عمر «أرادت عائشة أن تشتري جارية فتمتعتا» وبهذا يتجه الإنكار على مولاي بيرة، إذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرادوا أن يشتروا أن يكون الولاء لها، ويؤيده قوله في رواية أمم الآتية في الفرائض عن عائشة «اشتريت بيرة لأعتقها، ولاني» وفي رواية الأسود الآتية في الفرائض عن عائشة «اشتريت بيرة لأعتقها، فاشتريت أهلها ولأعما» وسيأتي قريباً في الجبة من طريق القاسم عن عائشة «أنها أرادت أن تشتري بيرة وأتهم اشترواها ولأعما».

قوله: «(أرجعي إلى أهلك) المراد بالأهل هنا السادة والأهل في الأصل الآل، وفي الشرع من تلزم نفقة على الأصح عند الشافعية.

قوله: «(إن شأنت أن تحسب) هو من المحبة بكسر المهملة أي تحسب الأجر عند الله ولا يكون لها ولا».

قوله: «لذكرت ذلك لرسول الله» في رواية هشام «فسمع بذلك رسول الله» فسألني فآخبرته. وفي رواية مالك عن هشام «فجاءت من عندهم ورسول الله» جالس فقالت: إني عرضت عليهم فأبوا، فسمع النبي. وفي رواية أمم الآتية «فسمع بذلك النبي» أو بلفظه «زاد في الشروط من هذا الوجه فقال: «ما شأن بيرة» ولمسلم من رواية أبي أسامة، ولابن خزيمة من رواية حاد بن سلمة كلاهما عن هشام «فجاءتني بيرة والنبي» جالس فقالت في فيما بيني وبينها ما أراد أهلها، فقلت: لأها الله إذني ورفعت صوتي واتهرتها، فسمع ذلك النبي» فسألني فآخبرته «لفظ ابن خزيمة.

قوله: «(ابتاعني فاعتني) هو كقوله في حديث ابن عمر: «لا يملك ذلك» وليس في ذلك شيء من الإنكسار الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي يليه.

قوله: «(وإن شرط) في رواية أبي ذر» وإن اشترط.

قوله: «مائة مرة» في رواية المستملي «مائة شرط» وكذا هو في رواية هشام وأبوه، قال النووي: معنى قوله: «ولو اشترط مائة شرط» أنه لو شرط مائة مرة تركيداً فهو باطل، ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة: «وإن شرط مائة مرة» وإنما حله على التأكيد لأن العموم في قوله: «كل شرط» وفي قوله: «من اشترط شرطاً» دال على بطلان جميع الشروط المذكورة فلا حاجة إلى تنقيدها بالماله فإنها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لا دلت عليها الصيغة. نعم الطريق الأخيرة من رواية أمم عن عائشة بلفظ: «قال النبي».

ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب، وهذا هو المحفوظ أن يونس رفيق الليث فيه لا شيء، ووقع التصريح بسامح الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد، وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما من الليث. وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضاً مخالفة للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن: وعليها خمس أواقى نجحت عليها في خمس سنين» والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد بابين عن أبيه «أنها كتبت على تسع أواق في كل عام أوقية» وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم، وقد جزم الإسماعيلي بأن الرواية للمعلقة غلط، ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها، وبهذا جزم القرطبي والمحب الطبري، ويكرر عليه قوله في رواية قتيبة «ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً» ويجب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة، ثم جاءت وقد بقي عليها خمس. وقال القرطبي: يجب بأن الخمس هي التي كانت استحدثت عليها بحلول غيرها من جملة التسع الأواق المذكورة في حديث هشام، ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد «قال أهلها إن شئت أعطيت ما يبقى» وذكر الإسماعيلي أنه رأى في الأصل المسموع على الغريزي في هذه الطريق أنها كتبت على خمسة أوساق وقال: إن كان مضبوطاً فهو يدفع سائر الأخبار. قلت: لم يقع في شيء من النسخ للمتمدة التي وقفنا عليها إلا الأواق، وكذا في نسخة النسفي من البخاري، وكان يمكن على تقدير صحة أن يجمع بأن قيمة الأوساق الخمسة تسع أواق لكن يكرر عليه قوله: «في خمس سنين» فيبين المصير إلى الجمع الأول. وقوله في هذه الرواية «فالت عائشة ونفست فيها» هو بكسر الفاء جملة حالية أي رغبت

٢ - باب مَا يَحْزُرُ مِنْ شُرُوطِ الْمَكَاتِبِ

وَمَنْ اشْطَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

يُؤْتِيهِ إِنْ شَرَّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٥٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّ بِيرَةَ جَاءَتْ تَسْعِيئَهَا فِي كِتَابِهَا: وَلَمْ تَكُنْ فَهَتَتْ مِنْ كِتَابِهَا شَيْئًا، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَعْتَنِي عَنْكَ كِتَابُكَ، وَتَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَقُلْتُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِبِيرَةَ لَأَهْلِهَا فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْسِبَ عَلَيْكَ لَفَتَعْلَ، وَتَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أَهْلِي، فَأَعْتَنِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ». قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَنْبَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْطَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ بِأَمَةٍ مَرَّةً، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ». [راجع: ٤٥٩. أخرجه مسلم: ١٠٧٥، بلفظه ليس في هذه الطريق. وأخرجه بظوله: ١٥٠٤، برقم ١٠٦١.]

٢٥٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً يُسَيِّئُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: عَلَيَّ أَنْ وَلَاعَهَا لَنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ». [راجع: ٢١٥٦. أخرجه مسلم: ١٥٠٤، برقم ٢٥٥٠.]

قوله: «(باب ما يحزور من شروط المكاتب، ومن اشطوط شرطاً ليس في كتاب الله)» جمع في هذه الترجمة بين حكمين، وكأنه فسر الأول بالثاني، وأن ضابط الجواز ما كان في كتاب الله، وسيأتي في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما يخالف كتاب الله، وقال ابن بطال: المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة، وقال ابن خزيمة: ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه، لا أن كل من شرط شرطاً لم ينفق به الكتاب يبطل، لأنه قد بشرط في البيع التكيل فلا يبطل الشرط، وبشرط في الثمن شروط من أوصافه أو من غيره ونحو ذلك فلا يبطل، وقال النووي: قال العلماء الشروط في البيع أقسام: أحدها: يقتضي إطلاق العقد كشرط تسليمه، الثاني: شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً، الثالث: اشتراط العتق في

الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط « وإن احتمل التأكيد لكنه ظاهر في أن المراد به التمتع، وذكر المائة على سبيل المبالغة والله أعلم. وقال القرطبي: قوله: « ولو كان مائة شرط » خرج خراج التكثير، يعني أن الشروط الغير للمشروعة باطلة ولو كثرت، ويستفاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة وسيأتي التنصيص على ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى.

قوله عن ابن عمر: (أرادت عائشة) في رواية مسلم « عن يحيى بن عيسى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة « فصار من مسند عائشة، وأشار ابن عبد البر إلى تفرد عن مالك بذلك، وليس كذلك فقد أخرجه أبو عروانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في « المعرفة » من طريق الربيع، ويمكن أن يكون هنا « عن » لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شيء مخلوف تقدمه عن قصة عائشة في إيرادها شراء بيرة، وقد وقع نظير ذلك في قصة بيرة، فسي السائي من طريق يزيد بن رومان « عن عروة عن بيرة أنها كان فيها ثلاث سنين « قال السائي: هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة. قلت: وإذا حصل على ما قررت له يكن خطأ بل المراد عن قصة بيرة، ولم يرد الرواية عنها نفسها. وقد قررت هذه المسألة بنقلها فيما كتبه على ابن الصلاح.

قوله: (لا يمتنع) في رواية أبي ذر « لا يمتنعك » بنون التأكيد، والأول رواية مسلم.

٣ - باب استعانة المَكاتب ومُؤالِهِ النَّاسِ

٢٥٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بِيرَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبٌ أَهْلِي عَلَى بَيْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقَةٌ، فَأَعْيَيْنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَغْنِيَاهُ لَكُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً وَأَخْضِكُمْ قُلُوبًا، لَيْكُونَ وَلَاؤُكُمْ لِي، فَلَبَّثْتُ إِلَى أَهْلِهَا فَأَبَوْا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَنِي فَأَعْبَرْتُهُ، فَقَالَ: « خَلِيهَا فَأَخْضِيهَا، وَاشْتَرِي لَكُمْ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَدَّثَهُمْ اللَّهُ وَأَقْبَى عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ: « مَا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَنْتَحِرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ فَأَمَّا شَرْطُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلَ شَرْطٍ، فَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَنْتَحِرُونَ أَهْلَهُمْ؟ أَحَقُّ يَا فُلَانُ وَلِي الْوَلَاءُ، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ ». [رواج: ٤٥٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٥، بقطعة لم ترد في هذه الطريق. أخرجه بطولي: ١٥٠٤، رقم ٢٦٠].

قوله: (باب استعانة المكاتب ومُؤالِهِ النَّاسِ) هو من عطف الخاص على العام، لأن الاستعانة تقع بالسؤال وبغيره، وكأنه يشير إلى جواز ذلك لأنه ﷺ أقر بيرة على سؤالها عائشة في إاحتائها على كتابتها، وأما ما أخرجه أبو داود في « المراسيل » من طريق يحيى بن أبي كثير يرفعه في هذه الآية « إن علمتم فيهم غيراً » قال حرفة: ولا تسلموهم كلاً على الناس، فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه.

قوله: (عن هشام) زاد أبو ذر « ابن عروة ».

قوله: (فأعني) كذا للأكثر بصيغة الأمر للمؤنث من الإعانة، وفي رواية الكشيبي « فأعني » بصيغة الخبر الماضي من الإيعاء، والضمير للأوائي، وهو متجه المعنى، أي أصجزني عن تحصيلها. وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام عند ابن خزيمة وغيره « فأعني » بصيغة الأمر للمؤنث بالمتى، إلا أن الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الأول.

قوله: (فأبوا) إلا أن يكون لهم الولاء) زاد مسلم من هذا الوجه « فانتهرتها » وكان عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك.

قوله: (خليني فأخضها واشترط) فهم الولاء) قال ابن عبد البر وغيره: كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام، واستشكل صدور الإذن منه ﷺ في البيع على شرط فاسد، واختلف العلماء في ذلك: فمنهم من أنكر الشرط في

الحديث، فروي الخطابي في « المعالم » بسند إلى يحيى بن أكثم أنه أنكر ذلك، وعن الشافعي في « الأم » الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصرحة بالاشتراط كونه افترد بها دون أصحاب أبيه، وروايات غيره قابلة للتأويل. وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذي وقع له، وليس كما ظن، وثابت الرواية آخرون وقالوا: هشام ثقة حافظ، والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده. ثم اختلفوا في توجيهها: فزعم الطحاوي أن الزني حدثه به عن الشافعي بلفظ « واشترط » بهزمة قطع بغير تاء مثناة، ثم وجهه بأن معناه: أظهرني لهم حكم الولاء. والإشراط الإظهار، قال أوس بن حجر « فاشترط فيها نفسه وهو معصم » أي أظهر نفسه انتهى. وأنكر غيره الرواية. والذي في « مختصر الزني » و « الأم » وغيرهما عن الشافعي كرواية الجمهور « واشترط » بصيغة أمر المؤنث من الشرط، ثم حكى الطحاوي أيضاً تأويل الرواية التي بلفظ « اشترط » وأن اللام في قوله: « اشترط » لهم « بمعنى » على « كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧] وهذا هو المشهور من الزني وجزم به عنه الخطابي، وهو صحيح عن الشافعي أسند البيهقي في « المعرفة » عن طريق أبي حاتم الرازي عن حرملة عنه، وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكثم غلط، والتأويل للنقل عن الزني لا يصح. وقال النووي: تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف، لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط، ولو كانت بمعنى على لم ينكره. فإن قيل ما أنكر إلا إداة الاشتراط في أول الأمر، فالجواب أن سياق الحديث يأبى ذلك. وضعفه أيضاً ابن دقيق العيد وقال: اللام لا تدل بوضهما على الاختصاص النافع، بل على مطلق الاختصاص، فلا بد في حلها على ذلك من قرينة.

وقال آخرون: الأمر في قوله: « اشترط » للإباحة، وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينعهم فوجوه وعلمه سواء، وكأنه يقول: اشترط أو لا تشترط في ذلك لا يفيدهم. وقوي هذا التأويل قوله في رواية إسماعيل الآتية آخر أبواب المكاتب « اشترها وبيعهم يشترطون ما شاوروا » وقيل كان التي ﷺ أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل، واشتر ذلك بحيث لا ينفى على أهل بيرة، فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مردياً به التهديد على مالك الحال بقوله: « وقل أصلاً فسيروا الله حكمكم ورسوله » [التوبة: ١٠٥] وقول موسى: « اقتلوا ما أنتم معلقون » [الشعراء: ٤٢] أي ليس ذلك بملككم، كأنه يقول: اشترط لم يسمعيلون أن ذلك لا ينعهم، ويؤيد قوله حين خطبهم « ما بال رجال يشترطون شروطاً إليهم » فوجههم بهذا القول مشيراً إلى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بإبطاله، إذ لو لم يقدم بيان ذلك لبدا ببيان الحكم في الخطية لا بتبريق الفاعل، لأنه كان يكون باقياً على البراءة الأصلية. وقيل الأمر فيه بمعنى الوحيد الذي ظاهره الأمر وابطائه النهي كقوله تعالى: « أصلاً ما شئتم » [صافات: ١٠٥]، وقال الشافعي في « الأم »: « ما كان من اشتراط خلاف ما قضى الله ورسوله أصحاً وكانت في المعاصي حدود وآداب وكان من أدب المعاصين أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من أيسر الأدب. وقال غيره: معنى اشترطني أتركي مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرني نزاعهم فيما دعوا إليه مراعاة لتنفيذ العتق لنشوء الشارع إليه، وقد عبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى: « وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله » [البقرة: ١٠٢] أي تركهم يفعلون ذلك، وليس المراد بالإذن إباحة الإضرار بالسحر، قال ابن دقيق العيد: وهذا وإن كان محتملاً إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق.

وقال النووي: أقوى الأجوبة أن هذا الحكم خاص بمعاينة في هذه القضية وأن سببه المبالغة في الرجوع من هذا الشرط لمخالفة حكم الشرع، وهو كضخ الحجج إلى العمرة كان خاصاً بتلك الحجة ببالغة في إزالة ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج. ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين إذا استلزم إزالة أشدهما، وتعقب بأنه استدلال بمختلف فيه على يخلف فيه، وتعقب ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت إلا بتدليل، ولأن الشافعي نص على خلاف هذه المقالة. وقال ابن الجوزي: ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعقود كان مقارناً للعقد فيحمل على أنه كان سابقاً للعقد فيكون الأمر بقوله: « اشترط » مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به، وتعقب باستبعاد أنه « يأمر شخصاً أن يعد مع علمه بأنه لا يفي بذلك الوعد. وأغرب ابن حزم فقال: كان الحكم ثابتاً يجوز اشتراط الولاء لغیر العتق، فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزاً فيه، ثم نسخ ذلك الحكم بخلطه ﷺ وبقره: « إنما الولاء لمن أعتق » ولا ينفى بعد ما قال، وسيأتي طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان. وقال الخطابي: وجه هذا الحديث أن الولاء ما كان كلمته النسب، والإنسان إذا ولد له ولد ثبت له نسبه ولا يتقل نسبه عنه ولو نسب إلى غيره، فكذلك إذا أعتق عبداً ثبت له ولأوله ولو أراد نقل ولاته عنه أو أذن في نقله عنه لم يتقل، فلم يعبأ باشتراطهم الولاء، وقيل اشترط وبيعهم يشترطون

ما شأوا ونحو ذلك لأن ذلك غير قاضٍ في المقيد بل هو بمنزلة اللغو من الكلام، وأخر إعلامهم بذلك ليكون رده وإبطاله قولا شهيراً يُخطب به على المنبر ظاهر، إذ هو أبلغ في التكبر وأوكد في التعبير منه وهو يقول إلى أن الأمر فيه بمعنى الإباحة كما تقدم.

قوله: (فقتضاء الله أحق) أي بالاتفاق من الشروط للمخالفة له.

قوله: (وشرط الله أولي) أي باتباع حدوده التي حددها، وليست للمخالفة هنا على حقيقتها إذ لا مشاركة بين الحق والباطل، وقد وردت صيغة أفضل لغير التفضيل كثيراً، ويمتنع أن يقال ورد ذلك على ما اعتقدوه من الجواز.

قوله: (ما بال رجال) أي ما حالهم.

قوله: (إنما الولاء لمن اعتق) يستفاد منه أن كلمة «إنما» للحصر، وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه. ولولا ذلك لما لزم من إثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره، واستدل بمفهومه على أنه لا ولاء لمن أسلم على يده رجل أو وقع بينه وبينه عاقلة خلافاً للحنفية، ولا للملتقط خلافاً لإسحاق. وسيأتي مزيد بسط لذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى. ويستفاد من منطوقه إثبات الولاء لمن اعتق سايه خلافاً لمن قال بصير أولاداً للمسلمين، ويدخل ضمن اعتق حتى المسلم للمسلم وللنكاح، وبالعكس ثبوت الولاء للمعتق.

(تكملة): زاد النسائي من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث «فخبرها رسول الله ﷺ بين زوجها وكان عبداً» وهذه الزيادة سنائي في النكاح من حديث ابن عباس، وبأي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى، مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حراً أو عبداً، وتسميته، وما اتفق له بعد فراها.

وفي حديث بريرة هذا من الفوائد سوى ما سبق وسوى ما سيأتي في النكاح جواز كتابة الأمة كالعبد، وجواز كتابة المتروجة ولو لم يأخذ الزوج، وأنه ليس له منهان كتابتها ولو كانت تؤدي إلى فراها منه، كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من حق أمته التي تحته وإن أدى ذلك إلى بطلان نكاحها. ويستنبط من ههنا من السعي في مال الكتابة أنه ليس عليها غنمة. وفيه جواز سعي المكاتب وسؤالها واكتسابها وتكفين السيد لها من ذلك، ولا يثنى أن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبها، وفيه البيان بأن النهي الولود عن كسب الأمة محمول على من لا يعرف وجه كسبها، أو محمول على غير المكاتب. وفيه أن للمكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك عجزه خلافاً لمن شرطه. وفيه جواز السؤال لمن احتاج إليه من دين أو غرم أو نحو ذلك. وفيه أنه لا بأس بتجسس مال الكتابة. وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد صاحب السلفة فيها، وأن للمرأة الرشيعة تتصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت متروجة خلافاً لمن أبي ذلك، وسيأتي له مزيد في كتاب المبة، وأن من لا يصحقر بنفسه فله أن يقيم غيره مقامه في ذلك، وأن العبد إذا أخذ السيد له في التجارة جاز تصرفه. وفيه جواز رفع الصوت عند إنكار المنكر، وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري للعتق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقبة ليتساهلوا له في الثمن ولا يعد ذلك من الرها. وفيه إنكار القول الذي لا يوافق الشرع وانتهاز الرسول فيه. وفيه أن الشيء إذا بيع بالثمن كانت الرقبة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة، وأن المصرة أن يقضى عنه دينه برضاء. وفيه جواز الشراء بالنسيئة، وأن المكاتب لو حجل بعض كتابته قبل الحجل على أن يضع عنه سيده الباقي لم يغير السيد على ذلك. وجواز الكتابة على قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر، لأن بين الثمن المنجز والمؤجل فرقاً، ومع ذلك قد بذلت عائشة المؤجل ناجزاً فدل على أن قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها بأحوالهم بذلك.

وفيه أن المراد بالخير في قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتَ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] القوة على الكسب، والوفاء بما وُعدت الكتابة عليه، وليس المراد به المال، ويؤيد ذلك أن المال الذي يذ المكاتب لسيد فكيف يكتبه بماله، لكن من يقول إن العبد يملك لا يرد عليه هذا، وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك، فنسب إلى التناقض، والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين، واحتج غيره بأن العبد مال سيده والمال الذي معه لسيد فكيف يكتبه بماله؟ وقال آخرون: لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له أو لا مال عنده، فكذا إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك. وفي الحديث أيضاً جواز كتابة من لا حرة له وفقاً للجمهور، واختلف عن مالك وفتلك أن بريرة جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئاً، فلو كان لها مال أو حرة لما احتاجت إلى الاستئانة لأن كتابتها لم تكن حالة. وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة «أن عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه وهي لم تنقص من كتابتها شيئاً» وتقدمت الزيادة من وجه آخر. وفيه جواز أخذ الكتابة من مسألة الناس، والرأى على من كره ذلك وزعم أنه أوساخ الناس.

٢٥٦٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن يحيى بن

سعيد، عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ لَهَا: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِي لِي أَنْ أُصَبَّ لَهُمْ فَكُلُوا

وَلَا تَعَالَيَ. هُوَ عَبْدٌ ابْنُ عَاصٍ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جُنِّي، مَا يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: هُوَ عَبْدٌ ابْنُ عَاصٍ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جُنِّي، مَا يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: هُوَ عَبْدٌ ابْنُ عَاصٍ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جُنِّي، مَا يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: هُوَ عَبْدٌ ابْنُ عَاصٍ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جُنِّي، مَا يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

٥ - باب إذا قال المكاتب: اشتريني وأعطني فأشتره لذلك

٢٥٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِيمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي إِيمَنُ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: كُنْتُ غُلَامًا لِعُتْبَةَ بِنْتِ أَبِي لَهَبٍ، وَنَتَّ وَزَوَّجَنِي بَنُوهُ، وَأَنْهَمُ بِأَعْرَابِي أَنْ أَبِي عَمْرُو، فَأَعْطَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرُو، وَاشْتَرَى بَنُو عُتْبَةَ الْوَلَاءَ، فَقَالَتْ: دَخَلْتُ بَرِيرَةَ وَبَنِي مُكَاتِبَةَ، فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُ وَأَعْطَيْتَنِي، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: لَا يَبْعُونِي حَتَّى يَشْتَرُونِي وَلَا يَبِي، فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي بِذَلِكَ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَّغَهُ، فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ لَهَا، فَقَالَ: «اشْتَرَيْتَهَا وَأَعْطَيْتَهَا، وَدَعَيْتَهُمْ يَشْتَرُونُ مَا شَاؤُوا».

فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْطَتْهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الْوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ»، وَإِنْ اشْتَرَوْا وَإِنَّا شَرَطُوا، [رواه: ٥٥٦]. أخرجه مسلم: ١٠٧٥ بقطعة لم ترد في هذه الطريق. وأخرجه بهقه: ١٥٠٤، برقم ٦٦٥.

قوله: (باب إذا قال المكاتب اشتريني وأعطني فأشتره لذلك) أي جاز. قوله: (عن أبيه) هو ابن أبيه المحشي المكي نزيل المدينة والد عبد الواحد، وهو خير أئمن بن نائل المحشي المكي نزيل عسقلان، وكلاهما من التابعين، وليس لوالد عبد الواحد في البخاري سوى خمسة أحاديث: هذا وآخران عن عائشة وحديثان عن جابر، وكلها متابعين، ولم يرو عنه غير ولد عبد الواحد.

قوله: (وروي بنوه) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل الشاعر المشهور، وأبا خراش بن عتبة ذكره الفاكهي في «كتاب مكة» وهشام بن عتبة والد أحمد المذكور في «تاريخ ابن سلكر» عن ابن أبي عمير، ويؤيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد المذكور عند الفاكهي أيضاً، ولم أر لهم ذكراً في كتاب الزبير في النسب، وعتبة بن أبي لهب له صحبة دون أخيه عتية بالتصغير فإنه مات كافراً.

قوله: (من ابن أبي عمرو) في رواية النسفي والكشيمبي «من عبد الله بن أبي عمرو» زاد الكشيمبي «ابن عمر بن عبد الله المخزومي».

قوله فيه: (أشترتها فأعطيتها ودعيتهم يشترطوا ما شاءوا، فأشترتها عائشة فأعطتها) في هذا دلالة على أن عقد الكتابة الذي كان عقد لها موالها انفسخ بإتيان عائشة لها، وفيه رد على من زعم أن عائشة اشترت منهم الولاء، واستدل به الأوزاعي على أن المكاتب لا يباع إلا للعتق، وبه قال أحد وإسحاق، وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك قرياً، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثاً، المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وأربعون حديثاً والخالف سبعاً عشر حديثاً، واتفق مسلم على تحريجها سوى ثلاثة: حديث أبي هريرة في عتق عبده، وحديث أنس في قصة العباس، وحديث «من سيدكم». وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار. والله أعلم.



٥١ - كتاب الهبة

وَفَضْلُهَا وَالتَّخْرِيسُ عَلَيْهَا

١ - باب فضل الهبة

٢٥٦٦ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ،

صَبَّةٌ وَاحِدَةٌ فَأَعْطَنِي لَعْنَتْ، فَذَكَرْتُ بَرِيرَةَ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى: فَرَعَمْتُ عَمْرُوً أَنْ عَائِشَةَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرَيْتَهَا وَأَعْطَيْتَهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ». [رواه: ٥٥٦]. أخرجه مسلم: ١٠٧٥ بقطعة لم ترد في هذه الطريق. أخرجه بهقه: ١٥٠٤، برقم ٦٦٥.

قوله: (باب بيع المكاتب) في رواية السرخسي والمستملي «الكتابة» والأول أصح لقوله: «إذا رضي» وهذا اختيار منه لأحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضي بذلك ولو لم يبيع نفسه، وهو قول أحد ورؤية والأوزاعي والليث وأبي ثور واحد قولي الشافعي ومالك، واختاره ابن جريج وابن المنذر وغيرهما على تفاضلهم في ذلك، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأجابوا عن قصة بريدة بأنها عجزت نفسها، واستدلوا باستعانة بريدة عائشة في ذلك، وليس في استعانتها ما يستلزم العجز، ولا يصح مع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرقة له. قال ابن عبد البر: ليس في شيء من طرق حديث بريدة أنها عجزت عن أداء النجم، ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء، ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي ﷺ لها عن شيء من ذلك، ومنهم من أول قولها: «كاتبته أهلي» فقال: معناه وأودعتهم واتفقت معهم على هذا القدر ولم يقع العقد بعد، ولذلك بيعت، فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقاً، وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي. ويقوي الجواز أيضاً أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق إلا بعد أداء جميع النجوم، كما لو قال أنت حر إن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها، وليس فيه قبل دخولها. ومن المالكية من زعم أن الذي اشترته عائشة كتابة بريدة لا رقتها وقد تقدم رده، وقيل إنهم باعوا بريدة بشرط العتق، وإذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية، وعن الحنفية يبطل.

قوله: (وقالت عائشة: هو عبد ما بقي عليه شيء. وقال زيد بن ثابت: ما بقي عليه درهم. وقال ابن عمر: هو عبد إن عاش وإن مات وإن جني ما بقي عليه شيء) أما قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال: «استأذنت على عائشة فرفعت صوتي، فقالت: سليمان؟ قلت: سليمان. فقالت: أدبت ما بقي عليك من كتابتك؟ قلت: نعم إلا شيئاً يسيراً. قالت: ادخل، فإنك عبد ما بقي عليك شيء». وروى الطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم بن مسروق النضري أنه قال لعائشة: «ما أراك إلا مستحجبتين مني، فقالت: ما لك؟ فقال: كاتبته، فقالت: إنك عبد ما بقي عليك شيء» وأما قول زيد بن ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن جهماد «أن زيد بن ثابت قال في المكاتب: هو عبد ما بقي عليه درهم» وأما قول ابن عمر فوصله مالك بن نافع «أن عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب: هو عبد ما بقي عليه شيء» ووصله ابن أبي شيبة من طريق حبيب الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» وقد روي ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في أثناء حديث، وهو قول الجمهور، ويؤيد قصة بريدة، لكن إنما تتم الدلالة منه لو كانت بريدة أدت من كتابتها شيئاً فقد قررنا أنها لم تكن أدت منها شيئاً، وكان فيه خلاف عن السلف: فمن علي «إذا أدى الشطر فهو غريم» وعنه «يعتق منه بقدر ما أدى» وعن ابن مسعود «لو كاتبه على مائتين وقيمه مائة فأدى المائة عتق» وعن عطاء «إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق» وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعاً: «المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى» ورجال إسناده ثقات، لكن اختلف في إرساله ووصله، وحجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى، ووجه الدلالة منه أن بريدة بيعت بعد أن كاتبته، ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة حراً لامتنع بيعها. ثم ساق المصنف قصة بريدة من رواية يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن «أن بريدة جاءت تستعين عائشة «وصورة سياقه الإرسال، ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك، لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة. وفي رواية منك عن عمرة «سمعت عائشة «ظهر أنه موصول، وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك. وقوله: «إلا أن يكون الولاء لنا» في رواية الكشيمبي «إلا أن يكون ولاؤك». وقوله: «قال مالك قال يحيى «هو ابن سعيد، وهو موصول بالإسناد المذكور.

هدية مهداة.

قوله: (فرس) بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة وآخرة نون هو عظيم قليل اللحم، وهو البعير موضع الحافر للفرس، ويطلق على الشاة مجازاً، ونونه زائدة وقيل أصيلة، وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء السير وقبوله لا إلى حقيقة الفرس لأنه لم يمر العادة بإهدائه أي لا تمتع جارة من الهدية لجارتها المجرود عندنا لاستقلاله بل ينبغي أن نحمدها بما تيسر وإن كان قليلاً فهو خير من العدم، وذكر الفرس على سبيل المبالغة، ويحتمل أن يكون النهي إما وقع للمهدي إليها وأنها لا تحتضر ما يهدي إليها ولو كان قليلاً، وحله على الأعم من ذلك أولى. وفي حديث عائشة المذكور: «يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرس شاة فإنه ينبت المودة ويذهب الضغائن» وفي الحديث الحنف علي التهادي ولو بالسير لأن الكثير قد لا يتيسر كل وقت، وإذا تواصل السير صار كثيراً. وفيه استحباب للمودة وإسقاط التكلف.

قوله: (إن أبي حازم) هو عبد العزيز.

قوله: (يزيد بن رومان) بضم الراء، ورجال الإسناد كلهم مذبذبون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلمة بن دينار.

قوله: (ابن أخيه) بالنصب على التثنية وأداة التثنية محذوفة، ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز: «والله يا ابن أخيه».

قوله: (إن كانا لنتفق) هي المخففة من التحيلة وضميرها مستتر ولهذا دخلت اللام في الخبر.

قوله: (ثلاثة أهلة) يجوز في ثلاثة الجبر والنصب.

قوله: (في شهرين) هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثاً في أول الشهر الثالث فالثلة مستون يوماً والرمي ثلثة أهلة، وسيأتي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلفظ: «كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً» وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه وأما منافاة بينهما، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أبي سلمة عن عائشة بلفظ: «لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان».

قوله: (ما يحشمكم) بضم أوله يقال أمأشه الله عيشة، وضبطه النووي بتشديد الياء التحتية، وفي بعض النسخ: «ما يخشكم» يسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تخفئة ساكنة، وفي رواية أبي سلمة عن عائشة: «قلت فما كان طاماكم».

قوله: (الأسودان الصغر والماء) هو على التثنية وإلا فالله لا لون له؛ ولذلك قالوا الأيضان اللين والماء، وبما أطلعت على التثنية أسود لأنه غالب ثمر اللينة، وزعم صاحب «الحكم» وأرفقه بعض الشراح المتأخرين أن تفسير الأسودين بالتمر والماء مدرج، وإنما أرادت الحرة واللبل، واستدل بأن وجود التمر والماء يقتضي وصفهم بالسمه، وسياقها يقتضي وصفهم بالقيق، وكأنها بالفت في وصف حالهم بالشفة حتى أنه لم يكن عندهم إلا الليل والحرة أحد وما ادعاه ليس بباطل، والإدراج لا يثبت بالثوم، وقد أشار إلى أن مستنده في ذلك أن بعضهم دعا قوماً وقال لهم: ما ضربي إلا الأسودان ففرضوا بذلك، فقال: ما أردت إلا الحرة واللبل. وهذا حجة عليه لأن القوم فهموا التمر والماء وهو الأصل، وأراد هو المزج معهم فالتزم بهم بذلك، وقد تظاهرت الأخبار بالتفسير المذكور، ولا شك أن أمر العيش نسي، ومن لا يجد إلا التمر أضيق حالاً ممن يجد الخبز مثلاً، ومن لا يجد إلا الخبز أضيق حالاً ممن يجد اللحم مثلاً، وهذا أمر لا يدفعه الحس، وهو الذي أرادت عائشة وسيأتي في الرقاق من طريق هشام عن عروة عن أبيه عنها بلفظ: «وما هو إلا التمر والماء» وهو أصح في المقصود لا يقل الحمل على الإدراج.

قوله: (جيران) بكسر الجيم زاد الإسماعيلي من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز «نعم الجيران كانوا» وفي رواية أبي سلمة «جيران صدق» وسيأتي بعد ستة أبواب الإشارة إلى اسمائهم.

قوله: (منافع) بنون ومهملة جمع منيحة وهي كعبية لفظاً ومعنى، وأصلها عطية الناقة أو الشاة ويقال: لا يقل منيحة إلا للناقة وتستشار للناقة كما تقدم في الفرس سواء، قال إبرايم الحاربي وغيره: يقولون منحتك الناقة وأمرتك النخلة وأمرتك الدار وأخذتكم العبد وكل ذلك هبة منافع، وقد تطلق النيحة على هبة الرقية، ويأتي مزيد لذلك بعد أبواب.

قوله: (يحتون) بفتح أوله وثالثه، ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه أي يجعلونها له منحة.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرْنَ جَارَةً بِجَارِكُنَّ، وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةٍ». (إسناده: ١٠١٧، أخرجه مسلم: ١٠٣٠).

٢٥٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثَمِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ رُومَانَ، عَنْ غُرْقَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِيَزُودَنِي: إِنَّ أَخِي، إِنْ كَانَ لَيَنْتَظِرُنِي إِلَى الْهَلَالِ، ثُمَّ الْهَلَالِ، ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أَوْلَدْتُ فِي آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارًا. قُلْتُ: يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ يَحْشَمُكُمْ؟ قَالَتْ: الْأَسْوَدَانِ: الصَّغَرُ وَالْمَاءُ، لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ يُرْسُولُ اللَّهُ ﷻ جِوَارَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانَتْ لَهُمَا مَنَافِعُ، وَكَانُوا يَخْتُونُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَسْبَابِ قَبْلَتَيْنَا. (إسناده: ٦٤٥٨، ٦٤٥٩، أخرجه مسلم: ٢٩٧٢، وفي الزهد: ٢٢٨).

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) كذا للجميع، إلا للكشيشي وابن شبره قالوا: «فيها» بدلاً «عليها». وأخر النسفي البسمة. والهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء للوحدة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء، وهو هبة الدين عن هو عليه، والصدقة وهي هبة ما يتمحض به طلب ثواب الأخرى، والمهبة وهي ما يكرم به الموهوب له. ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضاً بالأنواع الثلاثة. وتطلق الهبة بالمعنى الأنص على ما لا يقصد له بدل، وعليه يتحقق قول من عرف الهبة بأنها تمليك بلا عوض، وصحيح المصنف محمول على المعنى الأعم لأنه أدخل فيها الهدايا.

قوله: (عن المغيرة عن أبيه عن أبي هريرة) كذا للآثر وسقط «عن أبيه» من رواية الأصمعي وكثرة، وكتب عليه في رواية النسفي، والصواب إتيائه. وكذا أخرجه الإسماعيلي عن محمد بن يحيى، وأبو نعيم من طريق إسماعيل القاضي، وأبو عوانة عن إبراهيم الحاربي كلهم عن حاصم بن علي شيخ البخاري فيه. ومن طريق شبابة وعثمان بن عمرو بن المبارك عند الإسماعيلي، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» عن آدم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك، وكذلك رواه الليث عن سعيد كما سيأتي في كتاب الأدب، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل «عن أبيه» وزاد في أوله «تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر» الحديث، وقال: غريب، وأبو معشر يضعف. وقال الطبري إنه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه: «عن أبيه» كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد وأخرجه أبو عوانة. نعم من زاد فيه «عن أبيه» أحفظ وأضبط فروايتهم أولى. والله أعلم.

قوله: (عن النبي ﷺ) في رواية عثمان بن عمر «سمعت رسول الله ﷺ يقول».

قوله: (يا نساء المسلمين) قال عياض: الأصح الأشهر نصب النساء وجر المسلمين على الإضافة، وهي رواية المشارقة من إضافة الشيء إلى صفته كمسجد الجامع، وهو عند الكوفيين على ظاهره، وعند البصريين يقدرون فيه محلوفاً. وقال السهيلي وغيره: جاء برفع المزة على أنه متاوى مفرد، ويجوز في المسلمين الرفع صفة على اللفظ على معنى يا أيها النساء المسلمين، والنصب صفة على الموضع، وكسرة التاء علامة النصب، وروي بنصب المزة على أنه متاوى مضاف وكسرة التاء للخفض بالإضافة كقولهم مسجد الجامع، وهو ما أضيق فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ، فالبصريون يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه نحو يا نساء الأئمة المسلمين أو يا نساء الطوائف المؤمنات أي لا الكثرات، وقيل: تقديره يا فاضلات المسلمين كما يقال هؤلاء رجال القوم أي أفاضلهم، والكوفيون يذهبون أن لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الألفاظ في المغايرة. وقال ابن رشد: توجيهه أنه خاطب نساء بايعتهن فاقبل بدناه عليهن فصحت الإضافة على معنى المدح هن، فالعنى يا خيرات المؤمنات كما يقال رجال القوم، وتعقب بأنه لم يخصهن به لأن غيرهن يشاركن في الحكم، وأجيب بأنهن يشاركنهن بطريق الإخاف، وأثر ابن عبد البر رواية الإضافة، ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلاً وساعدتها اللغة فلا معنى للإتكار. وقال ابن بطال: يمكن تخرجه يا نساء المسلمين على تقدير بعيد وهو أن يجعل نعتاً لشيء محذوف كأنه قال: يا نساء الأئمة المسلمين، والمراد بالأئمة الرجال، ووجه بعده أنه يصير مدحاً للرجال وهو ﷺ إنما خاطب النساء، قال: إلا أن يراد بالأئمة الرجال والنساء معاً، وإطال في ذلك، وتعقبه ابن المير. وقد رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ: «يا نساء المؤمنين» الحديث.

قوله: (جارة جاريتها) كذا للآثر، ولا يرد «جارة» والمتلصق محذوف تقديره

قوله: (فيسقناه) في رواية الإسماعيلي فيسقينا منه وفي هذا الحديث ما كان فيه الصحابة من التقليل من الدنيا في أول الأمر. وفيه فضل الزهد، وإيثار الراجد للمعلم، والاشتراك فيما في الأيدي. وفيه جواز ذكر المرأة ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكيراً بنعمه وليتأسي به غيره.

٢ - باب القليل من الهمية

٢٥٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ، أَوْ كِرَاعٍ، لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أَهْدِيَتْ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كِرَاعٌ لَقَبِلْتُ». والله اعلم.

قوله: (باب القليل من الهمية) ذكر فيه حديث أبي هريرة «لو دعيت إلى ذراع أو كراع» وسيأتي شرحه في «باب الوليمة» من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى، ومناسبه للترجمة بطريق الأولى، لأنه إذا كان يجب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلأن يقبله عن أحضره إليه أولى. والكراع من الدابة ما دون الكعب، وقيل: هو اسم مكان ولا يثبت، ويرد حديث أنس عند الترمذي بلفظ: «لو أهدني إلى كراع لقبلت» وللطبراني من حديث أم حكيم الخزازية «قلت يا رسول الله تكره رد الظلف» قال: ما أتبعه، لو أهدني إلى كراع لقبلت. الحديث. وخص الذراع والكراع بالذكر ليجمع بين الخطير والخطير، لأن الذراع كانت أحب إليه من غيرها والكراع لا قيمة له، وفي المثل: «أعط العبد كراعاً يطلب منك خراعاً».

وقوله هنا: (عن سليمان) هو ابن مهران الأعشى، وأبو حازم هو سليمان مولى عزة، وهو أكبر من أبي حازم سلمة المذكور في الباب قبله، قال ابن بطال: أشار عليه الصلاة والسلام بالكراع والفرس إلى الخلف على قبول الهدية ولو قلت لتلا يتنح الباعث من الهدية لاحترار الشيء، فخص على ذلك لما فيه من التالف.

٣ - باب من استوهب من أصحابه شيئاً

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْماً». [راجع: ٢٢٧٦]

٢٥٦٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ نَجَارٌ، قَالَ لَهَا: «مُرِّي عَبْدَكَ فَلْيُعْمَلْ لَنَا اخْوَاعُ الْوَيْتَرِ». فَأَمَرَتْ عَبْدَهَا، فَذَهَبَ قَطْعٌ مِنَ الطَّرَفَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ مِثْرًا، فَلَمَّا فَتَاهَا، أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ لَقَدْ فَتَاهَا، قَالَ ﷺ: «أَرْسِلِي بِهِ إِلَيَّ». فَجَاءُوا بِهِ، فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعَهُ حَيْثُ تَوَوَّنَ. [راجع: ٣٧٧. أخرجه مسلم: ٥٤٤. مطولاً].

٢٥٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَسَادَةَ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَازِلٌ أَمَانًا، وَأَقْرَبُ مَحْرُومُونَ وَأَنَا غَيْرُ مَحْرُومٍ، فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَخَشِيًا، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخِيفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ، وَاجْأُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَانْقَضَتْ فَأَبْصَرْتُهُ، فَضَمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَاسْرَخْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمُوحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمُوحَ، فَقَالُوا: لَا، وَاللَّهِ لَا تُهِنُكَ عَلَيْهِ بَشِيءٌ، فَضَعِيتُ فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَفَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَفُوا بِهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِهْنُ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ خَرَمٌ، فَرَحْنَا وَحَبَاتُ الْقَضَاءِ مَعِي، فَأَذَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ خِيءٌ؟». فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَوَلَنَّهُ الْقَضَاءُ فَأَكَلَهَا حَتَّى يَبْدَعَهَا وَهُوَ مَحْرُومٌ.

فَحَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ اسْمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَسَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٨٢١. أخرجه مسلم: ١١٩٦، دون ذكر غضب الراوي وإن الأصحاب كلهم أكلوا منه].

قوله: (باب من استوهب من أصحابه شيئاً) أي سواء كان عيناً أو منفعة جاز، أي بغير كرامة في ذلك إذا كان يعلم طيب أنفسهم.

قوله: (وقال أبو سعيد) هو الخفري. قوله: (اضربوا لي معكم سهماً) هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم بتمامه مشروحاً في كتاب الإجارة.

قوله: (حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف، وسهل هو ابن سعد، وتقدم الحديث مشروحاً في كتاب الجمعة، وفيه استيهاب من المرأة منفعة غلامها، وقد سبق ما نقل في تسمية كل منهما. وأغرب الكرمانى هنا فزع أن اسم المرأة ميتا وهو وهم، وإنما قيل ذلك في اسم التجار كما تقدم وإن قول أبي غسان في هذه الرواية إن المرأة من المهاجرين وهم، ويحتمل أن تكون أنصارية حالفت مهاجريا وتزوجت به أو بالمعكس، وقد ساقه ابن بطال في هذا الموضع بلفظ: «امرأة من الأنصار» والذي في النسخ التي وقت عليها من البخاري ما وصفته.

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو الأوسي، والإسناد كله مدنيون، وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحاً في كتاب الحج، وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه مناولة رعيه وإنما امتنعوا الكونهم كانوا عرمرين، وفيه أيضاً قوله ﷺ: «هل معكم منه شيء» وقد ذكرت هناك رواية من زاذ فيه «كلوا وأطعموني» ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة. وقوله: «حدثني به زيد بن أسلم» قال ذلك محمد بن جعفر رواه عن أبي حازم، وهو ابن أبي كثير أخو إسماعيل.

وقوله فيه: «أخفف نعلي» بمجمة ثم مهمله مكسورة أي اجعل لها طاقاً، كأنها كانت المخرقة فأبدلها. وأغرب الداودي فقال: أحمل لها شمساً،

وقوله: (حتى نفلها) بتشديد الفاء المفتوحة أي فرغ من أكلها كلها، وروي بكسر الفاء والتخفيف، ورده ابن التين. قال ابن بطال: استيهاب الصديق حسن إذا علم أن نفسه تطيب به، وإنما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرهما ليونسهم به ويرفع عنهم اللبس في توقعهم في جواز ذلك.

وقوله في السند: (عبد الله بن أبي قتادة السلمي) هو يفتح اللام وهذا مشهور في الأنصار، وذكر ابن الصلاح أن من قاله بكسر اللام لحن، وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الأصل، ويتمعج من خفاء ذلك عليه

٤ - باب من استسقى

وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِنِي». [راجع: ٥٢٥٦]

٢٥٧١ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو طَوَالَةَ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ رضي الله عنه يَقُولُ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَارِنَا هَذِهِ، فَاسْتَسْقَى، فَحَلَلْنَا لَهُ شاةً كَأَنَّ، ثُمَّ شَبْنُهُ مِنْ مَاءِ بَنِي هَذِهِ، فَأَطْعَمْتُهُ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ سَارِهِ، وَغَمَرْتُ نَحَاحَهُ، وَأَعْرَاسِي عَنْ تَبِيئِهِ، فَلَمَّا قَرَعُ قَالَ غَمَرْتُ هَذَا أَبُو بَكْرٍ، فَأَطْعَمِي الْأَعْرَابِيَّ فَطَعْتُ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُونَ الْأَيْمَنُونَ، لَا قِيَمَتُوا».

قَالَ أَنَسٌ: فِيهِ سَنَةٌ، فِيهِ سَنَةٌ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [راجع: ٢٣٥٢. أخرجه مسلم: ٢٠٢٩، دون «الأيمنوا»].

قوله: (باب من استسقى) ماء أو لبناً أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلب منه.

قوله: (وقال سهل: قال لي النبي ﷺ اسقيني) هو طرف من حديث أوله: «ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب، فأمر أبا سعيد أن يرسل إليها» الحديث وفيه: «فقال النبي ﷺ اسقني يا سهل».

ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب وسيأتي شرحه في الأشربة، وأورده

هنا من طريق أبي طرادة وهو بضم المهلة وتخفيف الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن، والغرض منه قول أنس: «فاستسقى».

قوله: (الأمثون الأيمنون) فيه تقدير مبتدأ مضمرة، أي لتقديم الأيمنون، والثانية للتأكيد. وقوله: «الا فيمنوا» كنا وقع بصيغة الاستفهام، والأمر باليأس، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري إلا أنه قال في الثالثة أيضاً: «الأمثون» ذكر اللفظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس: «في سنة ثلاث مرار»، وعلى ذلك شرح ابن التين كانه وقع كذلك في نسخته، ولم أره في شيء من النسخ إلا كما وصفت أولاً، وتوجيهه أنه لما بين أن الأيمن يقدم ثم أكده بإعادته أكمل ذلك بصريح الأمر به، ويستفاد من حذف المقول التعميم في جميع الأشياء لقول عائشة: «كان يعجبه التيمن في شأنه كله» وأشار الإسمايلي إلى أن سليمان بن بلال تفرد عن أبي طرادة بقوله: «فاستسقى» وأخرجه من طريق إسماعيل بن جعفر وخاله الواسطي عن أبي طرادة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزادته مقبولة، وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه في حديث سيأتي في الأثرية. وفي جواز طلب الأعلى من الأدنى ما يريده من مأكول ومشروب إذا كانت نفس المطلوب منه طيبة ولا بعد ذلك من السؤال للمؤمن.

٥ - باب قبول هبة الصيد

وقبل النبي ﷺ من أبي قحادة عتبة الصيد. [راجع: ١٨٢١]

٢٥٧٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: أَخْبَصُ أَرَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَالْتَمَزُوا، فَادْرَكْتُهَا فَخَلَّيْتُهَا، فَاتَّيْتُ بِهَا أَمَا طَلْعَةٌ فَلَلَّيْتُهَا، وَبَعْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَعْلَيْتُهَا، قَالَ: فَخَلَّيْتُهَا لَا شَكَّ لِي، قَلِيلَةً، وَكَأَنَّ مِنْهُ؟ قَالَ: وَكَأَنَّ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ: قَلِيلَةً. [إسناد: ٥٥٣٥، ٥٥٤٨٩. أخرجه مسلم: ١٩٥٣، بدون الشك.]

قوله: (باب قبول هبة الصيد، وقبل النبي ﷺ من أبي قحادة عتبة الصيد) الصمد) تقدم حديثه في ذلك قبل باب، وقوله في حديث أنس: «أشجننا» بالفاء وبالجيم أي التزنا.

وقوله: (فألبوا) بالمعجمة والموحدة أي تبرأوا. ووقع كذلك في رواية الكشيبي. وأغرب الداودي، فقال: معناه عطشوا. وتعبه ابن التين وقال: غبطوا لغوا بكسر الغين والفتح أحرف، وسيأتي شرحه إن شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذبائح. وصر الظهران واد معروف على خمسة أميال من مكة إلى جهة المدينة، وقد ذكر الواقدي أنه من مكة على خمسة أميال. وزعم ابن وضاح أن بينهما أحدًا وعشرين ميلاً، وقيل: ستة عشر وبه جزم البكري، قال النووي: والأول غلط وإنكار للمسوس. ومر قرية قلت غل وزرع وميا، والظهران اسم الوادي، وتقول العامة بطن مرو. قلت: وقول البكري هو المعتمد والله أعلم. وأبو طلحة هو زوج أم سليم والد أنس، وقوله: «فخللها لا شك فيه» يشير إلى أنه يشك في الوركين خاصة، وأن الشك في قوله «فخللها أو وركيها» ليس على السواء، أو كان يشك في الفخلين ثم استيقن، ولكل شك في الأكل ثم استيقن القبول فجزم به آخر.

٦ - باب قبول هبة

٢٥٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّغْبَرِيِّ بْنِ جُنَادَةَ ﷺ: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَخَشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَنْبَاءِ أَوْ بِوَكَّانٍ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا لِي وَجْهِي قَالَ: «أَمَا إِنَّا لَمْ نَرُدَّكَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». [راجع: ١٨٢٥. أخرجه مسلم: ١١٩٣، ١١٩٤، ١٧٤٥ بخطة لم تسرد في هذه الطرق.]

قوله: (باب قبول الهدية) كذا ثبت لأبي ذر، وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب. وأورد فيه حديث الصمب بن جثامة في إمداده الحصار الوحشي، وشاهد

الترجمة منه مفهوم قوله: «لم نرده عليك إلا أنا حرم» فإن مفهومه أنه لو لم يكن حرمًا قبله منه، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج، وفيه أنه لا يجوز قبول ما لا يحمل من الهدية.

٧ - باب قبول الهدية

٢٥٧٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ، يَتَعَوْنَ بِهَا، أَوْ يَتَعَوْنَ بِذَلِكَ، مَرْحُومَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إسناد: ٢٥٨١، ٣٧٧٥. أخرجه مسلم: ٢٤٤١.]

٢٥٧٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا جَنْزُرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهْدَتْ أُمُّ خَلِيفَةَ خَالَاتُ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَطْبًا وَسَمْنًا وَأَحْبًا، فَآكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَطْبِ وَالسَّمْنِ، وَتَرَكَا الْعُصْبَ قُلُورًا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَآكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إسناد: ٥٣٨٩، ٥٤٠٢، ٥٣٥٨. أخرجه مسلم: ١٩٤٧.]

٢٥٧٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مَعْنُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: «أَهْدَيْتُمْ أَمْ مَدَّيْتُمْ؟» فَإِنْ قِيلَ مَدَّيْتُمْ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا». وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ هَدَيْتُمْ، ضَرَبَ يَدَيْهِ فَآكَلَ مِنْهُمْ. [أخرجه مسلم: ١٠٧٧، بإسناد.]

٢٥٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قُحَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِخَمْرٍ، فَيَسَّلُ: تُصَدَّقُ عَلَى بَرِيرَةَ، قَالَ: «هُوَ لَهَا مَدَّةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ». [راجع: ١٤٩٥. أخرجه مسلم: ١٠٧٤.]

٢٥٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْهُ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، وَأَنَّهُمْ اشْتَرَوْهَا وَلَاغًا، فَلَذِكْرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَيْتُهَا فَطَبَخْتُهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَشْتَرَى». وَأَهْدَى لَهَا لَحْمًا، فَقِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدَّقُ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَهَا مَدَّةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

وَحَبَرَتْ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: زَوْجُهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ.

قَالَ شُعْبَةُ: سَأَلْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ زَوْجِهَا، قَالَ: لَا أَذْهَبُ، أَحْرَامٌ عَبْدٌ. [راجع: ٤٥٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٥، مختصرًا. وأخرجه: ١٠٥٤، باللفظ والظاهر آخرى.]

٢٥٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ خُصَّةَ بِنْتِ سَبْرٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ بَغْتًا بِوَأُمِّ عَطِيَّةٍ، مِنْ الشَّاةِ الَّتِي بَغْتًا إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ بَلَغَتْ مَجْلُهَا». [راجع: ١٤٤٩. أخرجه مسلم: ١٠٧٦.]

قوله: (باب قبول الهدية) كذا لأبي ذر وهو تكرار بغير فائدة. وهذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة قبول هبة الصيد من العام بعد الخاص. ووقع عند النسفي «باب من قبل الهدية» وذكر فيه ستة أحاديث:

الأول: حديث عائشة «كان الناس يتحرون بهدياها يوم عائشة» وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده،

وقوله فيه: (معرضة) هو مصغر بمعنى العرضاء،

وقوله فيه: (يعطون) بالموحدة والمعجمة من البنية، وروي « يتعون » بتقديم مثناة مثلة وكسر الموحدة وبالمهلة.

ثانيها: حديث ابن عباس « أهدت أم حفيد » وهي بالمهلة والفاء مصغر، وسيأتي الكلام عليه في الأطنمة في الكلام على القسب،

وقوله فيه: (وترك الأضبط) كذا لأبي ذر بصيغة الجمع ولغيره « الضبط » والأضبط بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف وكف،

وقوله: (قللوا) بالقاف والمعجمة تقول: قللت الشيء وتقللته إذا كرهته. وقول ابن عباس: « لو كان حراماً ما أكل على مسألة النبي ﷺ » استدلال صحيح من جهة التخيير.

ثالثها: حديث أبي هريرة في قوله ﷺ الهدية وردة الصدقة،

وقوله فيه: (إذا أتى بطعام) زاد أحد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد: « من غير أهله ».

قوله: (ضرب يده) أي شرع في الأكل مسرعاً، ومثله ضرب في الأرض إذا أسرع السير فيها.

رابعها: حديث عائشة في قصة بريرة من طريق القاسم عن عائشة، وسيأتي شرحه في كتاب النكاح وقد مضى ما يتعلق بشراء بريرة في كتاب العتق قريباً، وشاهد الترجمة منه قوله: « هو لها صدقة ولنا هدية » فيؤخذ منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين، ووقع في رواية أبي ذر الهروي « قيل للنبي ﷺ: هذا تصدق به على بريرة، فقال النبي ﷺ: هو لها صدقة ولنا هدية » ووقع لغير أبي ذر هنا « فقال النبي ﷺ: هذا تصدق به على بريرة؟ هو لها صدقة ولنا هدية » فجعل السؤال والجواب من كلامه ﷺ، والأول أصوب وهو الثابت في غير هذه الرواية أيضاً.

خامسها: حديث أنس في ذلك.

قوله: (عن أنس) في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة « سمع أنس بن مالك ». سادسها: حديث أم عطية في الشاة من الصدقة وأنها بلغت عملها. قوله فيه: (الذي بعثت إليها) كذا للأكثر بصيغة المخاطب، وللكتشيبي « بعثت » بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (إنه قد بلغت) في رواية الكتشيبي « إنها قد بلغت عملها » بكسر المهلة يقع على المكان والزمان، أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة علي وصارت في حلالاً.

(تنبيه): أم عطية اسمها نسبية بنون ومهمله وموحدة مصغراً كما تقدم في الكلام على هذا الحديث في أواخر الزكاة، ووقع عند الإسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسبية بفتح التثنية ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء نسبية بالتصغير وهو الصواب. ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت: « بعثت إلى نسبية الأنصارية بشاة فأرسلت إلى عائشة منها، فقال رسول الله ﷺ: عندكم شيء؟ » قالت: لا إلا ما أرسلت به نسبية « الحديث. قال الإسماعيلي: هذا يدل على أن نسبية غير أم عطية. قلت: سبب ذلك تحريف وقع في روايته في قوله: « بعث » والصواب « بعثت » على البناء للمجهول، وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يروم أن الذي تخبر عنه غيرها، قال ابن بطال: إنما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لأنها أرواخ الناس، ولأن أخذ الصدقة منزلة ضمة، والانباء متزهر عن ذلك لأنه ﷺ كان كما وصفه الله تعالى: ﴿ وَجَدَكَ صَاتِلاً فَاغْنَى ﴾ [الضحى: ٨] والصدقة لا تحمل للأغنياء. وهذا بخلاف الهدية فإن العادة جارية بالإبالة عليها، وكذلك كان شأنه. وقوله: « قد بلغت عملها » فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطها بالبيع والهدية وغير ذلك، وفيه إشارة إلى أن أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه، لأن عائشة قبلت هدية بريرة وأم عطية مع علمها بأنها كانت صدقة عليها، وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي ﷺ لعلها أنه لا يحمل له الصدقة، وأقرها ﷺ على ذلك الفهم ولكنه بين لها أن حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له ﷺ أيضاً، ويستتبع من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وأن للمرأة أن تعطي زكاتها لزوجها ولو كان يتفق عليها منها، وهذا كله فيما لا شرط فيه، والله أعلم.

(تنبيه): استشكلت قصة عائشة في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بريرة لأن شأنهما واحد، وقد أعلمها النبي ﷺ في كل منهما بما حصله أن الصدقة إذا قبضها من

يحمل له أخضعاً ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه أن يتناول منها إذا أهدت له أو بيعت، فلم تقدمت إحدى القصتين على الأخرى لأغنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم، ويعد أن تقع الفتتان دفعة واحدة.

٨ - باب من أهدى إلى صاحبه

وَنَحَرَى بَعْضَ نِسَائِهِ ذُونَ بَعْضٍ

٢٥٨١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَذَائِهِمْ يَوْمَئِذٍ، وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِنَّ صَوَاحِبِي اجْتَمَعْنَ، فَلَذَكَّرْتُ لَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا. [راجع: ٢٥٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٤١].

٢٥٨١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ حَزْبَيْنِ: فَحَزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَخُصَمَاءُ وَمِثْلُهَا، وَالْحَزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِفُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةً، يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْرَجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، بَعَثَ صَاحِبَ الْهَدِيَّةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَكَلَّمَ حَزْبَ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقُلْنَ لَهَا: كُلِّمِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ النَّاسُ، قَالُوا: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً، فَلْيُهْدِهَا حَيْثُ كَانَ مِنْ بُيُوتِ نِسَائِهِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئاً، فَسَأَلَتْهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئاً، فَقُلْنَ لَهَا: كُلِّمِيهِ، قَالَتْ: فَكَلَّمْتُهُ، قَالَتْ: فَكَلَّمْتُهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا، أَيْضاً فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئاً، فَسَأَلَتْهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئاً، فَقُلْنَ لَهَا: كُلِّمِيهِ حَتَّى يَكَلِّمَكَ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ، فَقَالَ لَهَا: « لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِي وَأَنَا فِي بُيُوتِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ. » قَالَتْ: فَقَالَتْ: أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَوْلُ: « إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدُكَ الْعَدْلَ فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَتْ: « مَا بَيْنَهُ، أَلَا تُحِبُّنَ مَا أَحَبُّ ». قَالَتْ: بَلَى، فَوَجَّهَتْ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرَتْهُنَّ، فَقُلْنَ: أَرْجِي إِلَيْهِ فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ، فَأَرْسَلْنَ رَتِّبَ بِنْتَ جَعْفَرٍ، فَاتَتْهَا فَاعْلَقَتْ، وَقَالَتْ: « إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدُكَ الْعَدْلَ فِي بَيْتِ ابْنِ أَبِي لَهْعَافَةَ، فَوَجَّهَتْ صَوْنَهَا حَتَّى تَأْتَاكَ عَائِشَةَ وَهِيَ قَاعِدَةٌ لِسَبْتِهَا، حَتَّى إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ، قَالَ: فَكَلَّمْتِ عَائِشَةَ تَرُدُّ عَلَيَّ رَتِّبَ حَتَّى اسْكَنْتَهَا، قَالَتْ: فَظَرَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَائِشَةَ، وَقَالَ: « إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ » [راجع: ٢٥٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٤١ مختصراً].

قَالَ الْبُخَارِيُّ: الْكَلَامُ الْأَخِيرُ قِسْمُهُ فَاطِمَةُ يَذْكُرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ غَرْوَةَ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَذَائِهِمْ يَوْمَ عَائِشَةَ.

وَعَنْ هِشَامِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَرَجُلٍ مِنَ الْمَوَالِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنْتُ فَاطِمَةَ.

قوله: (باب من أهدى إلى صاحبه ونحري بعض نساؤه ذون بعض) يقال نحري الشيء إذا تصدع دون غيره.

قوله: (حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة

قوله: (فأرسل زينب بنت جحش) زاد مسلم: «وهي التي كانت تسمي منهن في الميزة عند رسول الله ﷺ» فذكر الحديث وفيه ثناء عائشة عليها بالصفة وذكرها لما بالحدة التي تسرع منها الرحمة.

قوله: (فألقته) في مرسل علي بن الحسين: «فذهبت زينب حتى استأذنت، فقال: ائذنا لها، فقالت: حسبك إذا برقت لك بنت أبي نبيحانة فزاحها» وفي رواية مسلم: «ورسول الله ﷺ مع عائشة في مرطها على الحال التي دخلت فاطمة وهو بها».

قوله: (فأغلظت) في رواية مسلم: «ثم وقعت بي فاستطالت» وفي مرسل علي بن الحسين: «فرقت بعائشة ونالت منها».

قوله: (فسيبها حتى إن رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة هل تكلم) في رواية مسلم: «وأن أرقب رسول الله ﷺ وأرقب طرفه هل يأن في فيها. قالت: فلم ترح زينب حتى عرف أن رسول الله ﷺ لا يكره أن انتصر» وفي هذا جواز العمل بما يفهم من القرآن، لكن روى النسائي وابن ماجه مختصراً من طريق عبد الله الهبي من عروة عن عائشة قالت: «دخلت علي زينب بنت جحش فسبني، فردعها النبي ﷺ فابت، فقال: سيبها، فسبها حتى جف ريقها في فيها» وقد ذكرته في «باب انتصار الظالم» من كتاب لفظاً فيمن أن يحمل على التمدد.

قوله: (فحكمت عائشة ترد علي زينب حتى أسكتها) في رواية مسلم: «فلما وقعت بها لم تشبها أن تشتها غلبة» ولابن سعد: «فلم تشبها أن أضمتها».

قوله: (فقال: إنها بنت أبي بكر) أي إنها شريفة عاتلة عارة كأيها، وكذا في رواية مسلم وفي رواية النسائي المذكورة: «فأبت وجهه يتأمل» وكأنه ﷺ أشار إلى أن أبا بكر كان عالماً بتأنيب مضر ومثالبه فلا يستغرب من بته تلقى ذلك عنه «ومن يشابه أبا بكر فما ظلم». وفي هذا الحديث مقابلة ظاهرة لعائشة، وإنه لا حرج على المرأة في إظهار بعض نساءه بالتخلف، وإنما اللازم العدل في البيت والشفقة ونحو ذلك من الأمور اللازمة، كما قرره ابن بطال عن المذهب، وتعبه ابن كثير بأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك وإنما فعله الذين أهدوا له وهم باختيارهم في ذلك، وإنما لم يمنعهم النبي ﷺ لأنه ليس من كمال الأخلاق أن يتعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية، وأيضاً فالنبي يهدي لأجل عائشة كأنه ملك الهدية بشرط، والتشليل يتبع فيه تحجير المالك، مع أن الذي يظهر أنه كان يشركهن في ذلك، وإنما وقفت للمناسبة لكون العطية تصل إليهن من بيت عائشة. وفي قصد الناس بالهدايا أوقات المسرة ومواضعها لينزد ذلك في سرور المهدى إليه. وفيه تنافس الضرائر وتفايرهن على الرجل، وأن الرجل يسهه السكوت إذا تقاولن، ولا يحمل مع بعض على بعض. وفيه جواز التشكي والتوسل في ذلك، وما كان عليه أزواج النبي ﷺ من مهابة وإليها منه حتى راسلته بأمر الناس عنده فاطمة. وفيه سرعة فهمهم ورجوعهم إلى الحق والوقوف عنده. وفيه إدلال زينب بنت جحش على النبي ﷺ لكونها كانت بنت عمته، كانت أمها أمة بالتصغير بنت عبد المطلب. قال الداودي: وفيه علم النبي ﷺ لزنب، قال ابن التين: ولا أدري من أين أخذه. قلت: كأنه أخذه من مخاطبتها النبي ﷺ لطلب العدل مع علمها بأنه أحسن الناس، لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤاخذها النبي ﷺ بإطلاق ذلك، وإنما خص زينب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملة رسالة خاصة، بخلاف زينب فإنها شريكتهن في ذلك بل رأسهن، لأنها هي التي تولت إرسال فاطمة أولاً ثم سارت بنفسها. واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه، وسيأتي البحث في ذلك في النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال أبو مروان القاسمي) كذا للأكثر بغير منجمة وسين معلقة ثقيلة، ووقع في رواية القاسمي عن أبي زيد فيه تغيير فغيره «العثماني» حكاه أبو علي الجبائي وقال: إنه خطأ، وقد تقدمت لأبي مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحجج، ووقع للقاسمي فيه تصحيح غير هذا. وقوله: «وقال أبو مروان إلخ» يعني أن أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام فجعل الأول وهو التحري كما قال حماد بن زيد عن هشام، وجعل الثاني وهو قصة فاطمة عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة. قلت: وطريق محمد بن عبد الرحمن بهذه القصة مشهورة من غير هذا الوجه، أخرجه مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان، زاد مسلم «ويونس»، وزاد النسائي «وشيب بن أبي حمزة» تلائمهم عن الزهري عنه، وهكذا قال موسى بن أمين عن معمر عن الزهري، وخالف عبد الرزاق فقال: «عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة» وخالفهم إسحاق الكلي فجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن عبد الرحمن، قال الذهلي والدارقطني وغيرهما: المحفوظ من حديث الزهري: «عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة» وأبو

عن أبيه عن عائشة قالت: كان الناس يتحرون بهدياهاهم يومي، وقالت أم سلمة: إن صواحي اجتمعن، فذكرت له فأعرض عنها) مكنا أورد مختصراً جداً، وقد أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم والإسماعيلي من طريق محمد بن عبيد، زاد الإسماعيلي: وخلف بن هشام كلاهما من حماد بن زيد بهذا الإسناد بلفظ: «كان الناس يتحرون بهدياهاهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي إلى أم سلمة فقلن لها: خبري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان، قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ، قالت: فأعرض عني. قالت: فلما عاد إلي ذكرت له ذلك فأعرض عني» الحديث. وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال: «عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون» فذكره بتمامه مرسلًا، وروى ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت: «كان الانتصار يكثر عن الطائف رسول الله ﷺ، سعد بن عباد وسعد بن معاذ وعمارة بن حزم وأبو أيوب، وذلك لقرب جوارهم من رسول الله ﷺ».

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخمي) هو أبو بكر عبد الحميد [عن سليمان] هو ابن بلال. وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم وإسماعيل القاضي عند أبي حنيفة فرواه عن إسماعيل بن أبي أويس كما قاله، وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن إسماعيل «حدثني سليمان بن بلال» حذف الواسطة بين إسماعيل وسليمان وهو أخو إسماعيل.

قوله: (عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره: «قالت أي أم سلمة أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله» وزاد فيه أيضاً إرساها فاطمة ثم إرساها زينب بنت جحش، وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص، ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث. قال البخاري: «الكلام الأخير قصة فاطمة أي إرسال أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت النبي ﷺ إليه يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن» يعني أنه اختلف في علي هشام بن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جلة الحديث الأول، ورواه عنه غيره بهذا الإسناد الأخير.

قوله: (والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ) أي بقبيلتين، وهي زينب بنت جحش الأسدية وأم حبيبة الأموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث الهلالية دون زينب بنت خزيمة أم السكينة. رواه ابن سعد من طريق ربيعة المذكورة وهي ربيعة بالثلاثة مصفرة عن أم سلمة قالت: «كسني صواحي» وهن فذكرتهن وكنا في الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحيها في الجانب الآخر، قلن: كلمي رسول الله ﷺ فإن الناس يهدون إليه في بيت عائشة ونحن نحب ما نحب» الحديث قال ابن سعد: ماتت زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي ﷺ أم سلمة، وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها.

قوله: (فقلن لها كلمي رسول الله ﷺ يحكم الناس) بالجزم والميم مكسورة لاتقاء الساكنين ويجوز الرفع.

قوله: (فليهدا) في رواية الكشيبي «فليهد» بحذف الضمير.

قوله: (فإن الوحي لم يأتي وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة) يعني شرحه في مناقب عائشة إن شاء الله تعالى.

قوله: (كم إنهن دعون فاطمة) في رواية الكشيبي «دعين» وروى ابن سعد من مرسل علي بن الحسين أن النبي ﷺ خاطبتها بذلك منهن زينب بنت جحش، وأن النبي ﷺ سألها «أرسلتك زينب؟» قالت: زينب وغيرها قال: أمي التي وليت ذلك؟ قالت: نعم. قوله: (إن نسائك ينشدك العدل في بنت أبي بكر) أي يظلمنك العدل، والمراد به التسوية وفي رواية الأصبلي: «يتشادك الله العدل» أي يسألك الله العدل، والمراد به التسوية بينهما في كل شيء من المحبة وغيرها، زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم: «أرسل أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت رسول الله ﷺ» فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطي فقالت: يا رسول الله إن أزواجك أرسلني يسألك العدل في بنت ابن أبي نبيحانة «وأبو نبيحانة هو والد أبي بكر».

قوله: (فقال: يا بنتي ألا تحبين ما أحب؟) قالت: بلى زاد مسلم في الرواية المذكورة: قال: فأجيء، فقامت فاطمة حين سمعت ذلك.

قوله: (فرجعت إليهن فأخبرتهن) زاد مسلم: «فقلن لها: ما نراك أغيت عنا من شيء».

قوله: (فأبت أن توجع) في رواية مسلم: «فقلت: والله لا أكلمه فيها أبداً».

ومروا هذا هو يحيى بن أبي زكريا القسائي، وهو شامي نزل واسط، واسم أبي زكريا يحيى أيضاً، وروى من زعم أنه محمد بن عثمان الثماني فإنه وإن كان يكنى أبا مروان لكنه لم يترك هشام بن عروة وإنما يروي عنه بواسطة، وطريقه هذه وصلها الذهلي في «الزهريات». وقد اختلف على هشام فيه اختلافاً آخر فرواه حماد بن سلمة عنه «عن عرف بن الحارث عن أخته ربيعة عن أم سلمة أن نساء النبي ﷺ قلن لها: إن الناس يتحرون بهديابهم يوم عاشرة» الحديث أخرجه أحمد، ويحتمل أن يكون هشام فيه طريقان، فإن عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين أخرجه الشيخان من طريقه بالإسناد الأول كما مضى في الباب الذي قبله، وأخرجه النسائي من طريقه متابعا لحماد بن سلمة، والله أعلم.

١١ - باب الْمَكْفَاةِ فِي الْهَبَةِ

٢٥٨٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَبَةَ وَيُجِبُ عَلَيْهَا.

لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاشَةَ.

قوله: (باب المكفاة في الهبة) المكفاة بالمضارع مفاعلة بمعنى المقابلة، والمراد بالمعنى الأعم كما قرره في أول كتاب الهبة.

قوله: (عن هشام) في رواية الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى الفراء عن عيسى بن يونس «حدثنا هشام».

قوله: (يقبل الهبة ويحب عليها) أي يعطي الذي يهدي له بها، والمراد بالثواب المجازة وأقله ما يساوي قيمة الهبة.

قوله: (لم يذكر وكيع ومُحَاضِرٌ، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة) فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تغرد بوصله عن هشام، وقد قال الترمذي والبيهقي: لا نعرفه موصولاً إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال الأجرى: سألت أبا داود عنه فقال: تغرد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسل. ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ: «ويحب ما هو خير منها» ورواية مُحَاضِرٌ لم أفت عليها بعد. واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب وكان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للفقير، بخلاف ما بهيه الأعلى للأدنى، ووجه الدلالة منه مواظبة ﷺ ومن حيث المضي أن الذي أهدى قصد أن يعطى أكثر مما أهدى أقل أن يعرض بنظره هبته، وبه قال الشافعي في القديم، وقال في الجليل كالحنفية: الهبة للثواب باطلة لا تتعقد لأنها بيع بثلث مجهول، ولأن موضوع الهبة التبرع فلا أبطلناه لكان في معنى المعاوضة، وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة، فما استحق العرض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة. وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تنفخ الثواب أصلاً لكانت بمعنى الصدقة، وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذي يهدي أنه يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيراً، والله أعلم.

١٢ - باب الْهَبَةِ لِلْوَلَدِ

وَأَذَا أَعْطَى بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَخْرُ، حَتَّى يَغْدِلَ يَتَّهِمُ وَيُعْطِي الْآخَرِينَ مِطَّةً، وَلَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْدُوا لِبَنِي أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ». [راجع: ٢٥٨٦]

وَقَالَ لِلْوَلَدِ أَنْ يَجْعَلَ لِي عَطِيَّةً، وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَعْذِي.

وَأَشْفَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَمَرٍ بَعِيْرًا، ثُمَّ أَطْعَمَهُ ابْنُ غَمَرٍ، وَقَالَ: اصْنَعْ بِهَذَا شَيْئًا. [راجع: ٢١١٥]

٢٥٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِوَالِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَيْكَ نَحْلَتُ مِطَّةً». قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْ». [راجع: ٢٥٨٧، ٢٦٠٠، والظر في العلم، باب: ٣ - الهبة، باب: ١٢. أخرجه مسلم: ١٦٢٣.]

٩ - باب مَا لَا يَرُدُّ مِنَ الْهَبَةِ

٢٥٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيلِ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاقَلَنِي طِبًّا، قَالَ: كَانَ أَنَسُ ﷺ لَا يَرُدُّ الطِّبَّ.

قَالَ: وَزَعَمَ أَنَسُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطِّبَّ. [الظر: ٩٢٢٩هـ.]

قوله: (باب ما لا يرد من الهبة) كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً: «ثلاث لا ترد: الوساكن والدعن والذين» قال الترمذي: يعني بالدعن الطبيب، وإسناده حسن إلا أنه ليس على شرط البخاري فأشار إليه واكتفى بحديث أنس: «أنه ﷺ كان لا يرد الطبيب» قال ابن بطال: إنما كان لا يرد الطبيب من أجل أنه ملازم لماجاة الملائكة ولذلك كان لا يأكل الثوم وغوه. قلت: لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه، وليس كذلك فإن أنساً اقتدى به في ذلك، وقد ورد النهي عن رده مرفوعاً ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو حنيفة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأخرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «من عرض عليه طبيب فلا يرد به فإنه خفيف الحمل طيب الرائحة» وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال: «ريحان» بدل طبيب، ورواية الجماعة أثبت، فإن أحمد وسبعة أنشس معه ورواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب بلفظ «الطبيب» ووافقه ابن وهب عن سعيد عند ابن حبان، والمند الكثير أولى باللفظ من الواحد، وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر: «وفي الباب عن أبي هريرة» فأشار إلى هذا الحديث.

قوله: (عزرة) هو بفتح الهمة وسكون الزاي بعدله راء.

قوله: (حدثني ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاقَلَنِي طِبًّا قَالَ: كَانَ أَنَسُ ﷺ لَا يَرُدُّ الطِّبَّ) فاعلم قال هو عزرة والضمير لثُمَامَةَ، وزعم بعض الشراح أن الضمير لأنس، وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزرة بن ثابت قال: «دخلت على ثُمَامَةَ فَنَاقَلَنِي طِبًّا، قلت قد تطليت، فقال: كان أنس لا يرد الطبيب».

قوله: (وزعم) أي قال، والزمع يطلق على القول كبيراً.

١٠ - باب مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْغَالِيَةَ جَازَتْهُ

٢٥٨٣، ٢٥٨٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: ذَكَرَ عَزْرَةُ: أَنَّ الْيَسُوزَ بْنَ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَرْثَا أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جِئَ جِنَاعَةً وَقَدْ هَوَازَنَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَاتَى عَلَى ابْنِ هُوَ أَهْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَانُوا نَبَاتَيْنِ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِنَّ سِتْرَهُنَّ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى تُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَالَمًا». فَقَالَ النَّاسُ: طَيِّبًا لَكَ. [راجع: ٢٣٠٨، ٢٣٠٧.]

قوله: (باب من رأى الهبة الغالية جازته) ذكر فيه طرفاً من حديث المسور ومروان في قصة هوازن، ومراده منه قوله ﷺ: «وإني رأيت أن أرد عليهم سِتْرَهُنَّ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل» فإن في بقية الحديث «طيباً لك» وقد تقدم قريباً في المتق في «باب من ملك من العرب رقيقاً» باتم من هذا بهذا الإسناد بعينه، فقيه أنهم

١٣ - باب الإشهاد في الهبة

٢٥٨٧ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: أَغْطِي أَبِي عِثَّةً، فَقَالَتْ عُمَرَةُ بِنْتُ زَوَّاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَغْشَيْتُ ابْنِي مِنْ عُمَرَةَ بِنْتِ زَوَّاحَةَ عِثَّةً، فَأَمَرَنِي أَنْ أَهْبَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَغْطَيْتُ سَائِرَ وَلَدِكَ بِغَيْرِ هَذَا». قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». قَالَ: فَوَجَّعَ فَرْدُ عِثَّةٍ، رَجَعَ.

٢٥٨٦. أخرجه مسلم: ٩٦٢٣.

قوله: (باب الهبة للولد، وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله) في رواية الكشيبي «ويعطى الآخرين».

قوله: (وقال النبي ﷺ: اعدلوا بين أولادكم في العطية) يعني موصولاً في الباب الذي بعده بدون قوله: «في العطية» وهي بالمتى. وقد أخرج الطحاوي عن طريق مقبرة عن الشعبي عن الثمان ذكر هذه الزيادة ولقطه: «سوا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسوا بينكم في البر» وبني حديث ابن عباس أيضاً في أواخر الباب.

قوله: (وهل للوالد أن يرجع في عطية) يعني لولده (وما ياكل من مال ولده بالعرف ولا يعطى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام: الأول لية للولد، وإنما ترجمه بـ ليرفع إشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور: «أنت ومالك لأبيك» لأن مال الولد إذا كان ليه فهو وهب الأب ولده شيئاً كان كأنه وهب نفسه، فني الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور أو إلى تأويله، وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر، قال الدارقطني: غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، ويعوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن ابن المنكر. وقال ابن القطان: إسناده صحيح. وقال المنذري: رجاله ثقات. وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في «الصغير» و«اليهيقي» في «الدلائل» قصة مطولة. وفي الباب عن عائشة في «صحيح ابن حبان» وعن سمرة وعن عن كلاًهما عند الزبارة، وعن ابن مسعود عند الطبراني، وعن ابن عمر عند أبي يعلى، فمجموع طرقه لا تخلع من القوة، وجوزوا الاحتجاج به، فتبين تأويله. الحكم الثاني المعدل بين الأولاد في الية، وهي من مسائل الخلاف كما سيأتي. وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجهه. الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد، وهي خلافية أيضاً، ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لأنه يرد بها ثواب الأخرى، وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتي أيضاً، وكأنه أشار إلى حديث «لا يحل لرجل يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده» أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجال ثقات. الرابع أكل الوالد من مال الولد بالعرف، قال ابن المنير: وفي انتزاعه من حديث الباب خضاء، وجهه أنه لما جاز للاب بالاحتياق أن ياكل من مال ولده إذا احتاج إليه فلا يسترجع ما وهبه له بطريق الأولى.

قوله: (رواوى النبي ﷺ من عمر بعيراً ثم اعطاه ابن عمر وقال: اصنع به ما شئت) هو طرف من حدث تقدم موصولاً في البيع. ويأتي أيضاً موصولاً بعد التي عشر باباً، قال ابن بطال: مناسبة حديث ابن عمر للترجئة أنه لو سأل عمر أن يهب البعير لآب عبد الله لإحدى إلى ذلك، لكنه لم يفعل بل كان يدعى بين يدي عمر، فلذلك استأثره عنه أبو لهب. وفي رواية لعبد الله: وفي ذلك المذهب: والله على أنه لا تزلّم للمدلة فيما يهبه غير الأب لو ولد غيره وهو كما قال.

قوله: (عن النعمان بن بشير) كنا لأكثر أصحاب الزهري، وأخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب «أن عمدا بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثنا عن بشير بن سعد «جعله من مسند بشير فشد بذلك، والمخوف أنه عتقها عن النعمان، وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتقفيف اللام الحززي، صحابي شهر من أهل بلاد ربيعة غزيرا، ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة، ويقال إنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار، وقيل عاش إلى خلافة عمر. وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين، منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبو داود، وأبو الضمعي عند النسائي وابن حبان وأحمد والحاوي، والمفضل

من المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي، وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد، وعمر بن عبد الله عند أبي عوانة، والشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم، ورواه عن الشعبي عند كثير أيضاً، وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطرق مفصلاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (إن أباه أبي به إلى رسول الله ﷺ) في رواية الشعبي في الباب الذي يليه: «أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أؤمى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فأبى رسول الله ﷺ، فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية» وسبأتي في الشهادات من طريق أبي حيان عن الشعبي سبب سؤالها شهادة رسول الله ﷺ، ونلفظه: «عن النعمان قال: سألت أمي أبي بعض المومنة في من ماله زاد مسلم والناسي من هذا الوجه» فالتوى بها سنة «أي عطيلها، وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه» بعد حولين «ويجمع بينهما بأن المدة كانت سنة وشيئاً فبهر الكسر تارة وألفى الأخرى، قال: ثم بدا له فوجها له، فقالت له: لا أؤمى حتى تشهد النبي ﷺ، قال: فأخذ يدي وأنا ضالمة ولمسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان «أطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ» ويجمع بينهما بأنه أخذ يدي فمشى معه بعض الطريق وحلّه في بعضها فوصل سنة، أو عبر عن استباحه إياه بالحمل، وقد تبيين من رواية أبيان الباب العطية كانت غلاماً، وكذا في رواية ابن حبان للذكورة، وكذا لأبي داود من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي، ولمسلم في رواية عروة وحديث جابر معاً، ووقع في رواية أبي حبان حيز بمهمة رواه ثم زاي بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي «أن النعمان خطب بالكوفة فقال: إن والدي بشير بن سعد أبي النبي ﷺ، قال: إن عمرة بنت رواحة نفسها بلاء، وإني سميت النعمان، وإنها أبت أن تربيه حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هو لي وإنها قالت: أشهد على ذلك رسول الله ﷺ» وفيه قوله ﷺ: «لا أشهد على جور» ويجمع ابن حبان بين الروايتين بالحمل على واقتنين إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة، والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبداً، وهو جمع لا بأس به، إلا أنه يمكن عليه أنه يعد أن ينسى بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسألة حتى يعود إلى النبي ﷺ فيستشهده على العطية الثانية بعد أن قال له في الأولى: «لا أشهد على جور» والأجوز ابن حبان أن يكون بشير ظن نسخ الحكم، فوقع قوله: «يحمل أن يكون بن الأضرار» أو أن على كراهة التتبع، أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد الآخر فمن الحديقة في الأغلب أكثر من ثمن العبد. ثم ظهر لي وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخلدش ولا يحتاج إلى جواب وهو أن عمرة لما امتعت من تربته إلا أن يهب له شيئاً يخصه به وجه الحديقة المذكورة تطيباً لحظاها، ثم بدا له فأرجعها لأنه لم يقبضها منه أحد فغيره، فعاودته عمرة في ذلك فعطتها سنة أو ستين ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاماً ورضيت عمرة بذلك، إلا أنها خشيت أن يرجعها أيضاً فقالت له: أشهد على ذلك رسول الله ﷺ، ترد بذلك تثبت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها، ويكون مجيبه إلى النبي ﷺ للإشهاد مرة واحدة وهي الأخيرة، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ كل ما رواه فائض عليه، والله أعلم. وعمرة المذكورة في بنت رواحة بن عبد العزيز الخزرجية اختعت حين بن رواحة الصحابي المشهور. ووقع عند أبي حيان من طريق عوف بن عبد الله أنها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول، وبذلك ذكرها ابن سعد وغيره وقالوا: كانت من باهم النبي ﷺ من النساء، وفيها يقول تيس بن الحظيم بفتح المعجمة:

وعمره من سروات النساء تنفع بالمسك أردانها

قوله: (إني لمحت) بفتح النون والمهمله، والنحله بكسر النون ومكون المهملة
لعملة بغير عوض.

قوله: **(فقال: أكل ولدت لجليات)** زاد في رواية أبي حيان: **«قال: ألك ولد سواه»** قال: نعم. **«وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري أما يونس ومعمار فقالا: «أكل ولدتك» وأما الليث وابن مينة فقالا: «أكل ولدتك»** قلت: ولا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورا، أو إناثا وذكورا، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكورا فظاهر أن كانوا إناثا وذكورا فكل واحد منهما في الغالب. **«الغريب»** ما يذكر ابن سعد للبشر ولد النعمان وأما **«فرير النعمان»** وذكر له بنتا اسمها أية بلوحة تصغير أبي.

قوله: (أُخِلْتُ مَهْلًا) في رواية أبي حيان عند مسلم: «قال: أكلهم وهبت مثل مثل
 منأ؟ قال: لا» وله من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي: «قال: ألك بنون
 سواه؟ قال: نعم. قال: فكلم أعطيت مثل هذا؟ قال: لا» وفي رواية أبي القاسم في
 ملحقات للنار طبري: «عن مالك قال: لا والله يا رسول الله».

[illegible]

قوله: (قال فارجه) ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال: فاردته وله وللنسائي من طريق عروة مثله، وفي رواية الشعمي في الباب الذي يليه قال: فرجع فرد عطية. ولمسلم: فرد تلك الصدقة. زاد في رواية أبي حيان في الشهادات: قال: لا تشهدني على جور. ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي، وفي رواية أبي حريز المذكورة: لا أشهد على جور. وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات، ومثله لمسلم من طريق إسمايل عن الشعبي، وله في رواية أبي حيان: قال: فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور. وله في رواية المغيرة عن الشعبي: فاني لا أشهد على جور، ليشهد على هذا غيري. وله وللنسائي في رواية داود بن أبي هند قال: فأشهد على هذا غيري. وفي حديث جابر: فليس يصلح هذا وإنني لا أشهد إلا على حق. ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسلًا: لا أشهد إلا على الحق، لا أشهد بهذه. وفي رواية عروة عند النسائي: ففكره أن يشهد له. وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم: ادخلوا بين أولادكم في النحل، كما تحبون أن يدخلوا بينكم في البر. وفي رواية مجالد عن الشعبي عند أحمد: إن لينك عليك من الحق أن تعدل بينهم، فلا تشهدني على جور، أسرك أن يكونوا إليك في البر سواء. قال: بلى، قال: فلا إذا. ولأبي داود من هذا الوجه: إن لم عليك من الحق أن تعدل بينهم، كما أن لك عليهم من الحق أن يسروك. وللنسائي من طريق أبي الضحى: لا أسويت بينهم. وله ولابن حبان من هذا الوجه: سو بينهم. واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد، وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد، وبه صرح البخاري، وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحاق، وقال به بعض المالكية، ثم المظهر عن هؤلاء أنها باطلة. وعن أحمد تصح، ويجب أن يرجع. وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب، كان يحتاج الولد لزمانته ودينه أو نحو ذلك دون الباقي. وقال أبو يوسف: تحب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار. وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة، فإن فضل بعضاً صرح وكسره. واستحب المبادأة إلى التسوية أو الرجوع، فحملوا الأمر على التنب والتنهى على التزبه. ومن حجة من أوجه أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعرق حرمان فما يؤدي إليهما يكون محرماً والتفضيل عما يؤدي إليهما. ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية: العدل أن يعطي الذكر حظين كالإمرات، واحتجوا بأنه ظهرا من ذلك المال أو أبقاه الواجب في يده حتى مات. وقال غيرهم: لا فرق بين الذكر والأنثى. وظاهر الأمر بالتسوية يشهد بهم. واستأشرو بحديث ابن عباس رفعه: لا أسويت بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء. أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه وإسناده حسن. وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على التنب عن حديث الثمان بأجوبة: أحدها: أن الموهوب للثمان كان جميع مال والده ولذلك منه، فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاها ابن عبد البر عن مالك. وتعقب بأن كثيراً من طرق حديث الثمان صرح بالتسوية. وقال القرطبي: ومن أبعد التاويلات أن التنهي إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه مسنون، وكأنه لا يسمح في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاماً وأنه وهبه له لما سأله الأم الهبة من بعض ماله، قال: وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره. ثانيها: أن العطية المذكورة لا تنجز، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل، فترك. حكاها الطحاوي. وفي أكثر طرق حديث الثمان ما ينافيه، ثالثها: أن الثمان كان كبيراً ولم يكن يقض الموهوب فبماز لأبيه الرجوع، ذكره الطحاوي، وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضاً خصوصاً قوله: «ارجعه» فإنه يدل على تقديم وقوع القبض، والذي تضارفت عليه الروايات أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره، فأمر برد العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم القبض. رابعها: أن قوله: «ارجعه» دليل على الصحة، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع، وإنما أمر بالرجوع لأن للولد أن يرجع فيما وهبه لولده وإن كان الأفضل خلاف ذلك، لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فلذلك أمر به، وفي الاحتجاج بذلك نظر، والذي يظهر أن معنى قوله: «ارجعه» أي لا تمض الهبة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقديم صحة الهبة. خامسها: أن قوله: «أشهد على هذا غيري» إذن بالإشهاد على ذلك، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإسم، وكأنه قال: لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم، حكاها الطحاوي أيضاً، وارتضاء ابن القصار. وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يتمتع إذا تمحل الشهادة ولا من أدائها إذا تمتعت عليه، وقد صرح المحتج بهذا أن الإمام إذا شهد عند بعض نوابه جاز، وأما قوله: أن قوله: «أشهد» صيغة إذن فليس كذلك، بل هو للتبريح لا يدل عليه بقية ألفاظ الحديث، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع. وقال ابن حبان: قوله: «أشهد» صيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهو كقولهم لعائشة: اشترطي

لهم الولاء. انتهى. سادسها: التمسك بقوله: «لا أسويت بينهم» على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التزبه، وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة، ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضاً حيث قال: «سو بينهم». سابعها: وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث الثمان: قاربوا بين أولادكم. لا «سوا» وتعقب بأن المخالفين لا يوجبون المقاربة كما لا يوجبون التسوية. ثامنها: في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للتنب، لكن إطلاق الجور على عدم التسوية، والمفهوم من قوله: «لا أشهد إلا على حق» وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه: «قال فلا إذا». تاسعها: عمل الخلفيين أي بكر وعمر بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للتنب، فأما أبو بكر فرواه الموطأ بإسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته: «إني كنت لحلتك لحلاً فلو كنت اختبرتني لكان لك، وإنما هو اليوم للوارث» وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه لم يل ابنه عاصماً دون سائر ولده. وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك، ويجب بمثل ذلك عن قصة عمر. عاشر الأجرية: أن الإجماع اتفق على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج من ذلك بعضهم، ذكره ابن عبد البر، ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص، وزعم بعضهم أن معنى قوله: «لا أشهد على جور» أي لا أشهد على ميل الأب لبعض الأولاد دون بعض، وفي هذا نظر لا يخفى، ويرده قوله في الرواية: «لا أشهد إلا على الحق» وحكى ابن التين عن السنادي أن بعض المالكية احتج بالإجماع على خلاف ظاهر حديث الثمان، ثم رده عليه. واستدل به أيضاً على أن للأب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الأم، وهو قول أكثر الفقهاء، إلا أن المالكية فرقوا بين الأب والأم فقالوا: للأب أن ترجع إن كان الأب حياً دون ما إذا مات، وقيدوا رجوع الأب بما إذا كان الابن الموهوب له لم يتحدث دنياً أو يتكلم، وبذلك قال إسحاق، وقال الشافعي: للأب الرجوع مطلقاً، وقال أحمد: لا يحل لواهب أن يرجع في هبه مطلقاً، وقال الكوفيون: إن كان الموهوب صغيراً لم يكن للأب الرجوع، وكذا إن كان كبيراً وقبضها، قالوا: وإن كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس أو لأخي رسم لم يجوز الرجوع في شيء من ذلك، ووافقهم إسحاق في ذي الرحم وقال: للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج، والاحتجاج لكل واحد من ذلك بطول، وحجة الجمهور في استثناء الأب الولد وماله لأبيه فليس في الحقيقة رجوعاً، وعلى تقدير كونه رجوعاً فربما اقتضته مصلحة التاديب، ونحو ذلك، وسيأتي الكلام على هبة الزوجين في الباب بعده. وفي الحديث أيضاً التنب إلى التالف بين الإخوة وترك ما يوقع بينهم الشقاق أو يورث الحقد للأبناء، وأن عطية الأب لابنه الصغير في حقه لا تحتاج إلى قبض، وأن الإشهاد فيها يفتي عن القبض. وقيل: إن كانت الهبة دنياً أو فضة فلا بد من حرها وإفرازها. وفيه كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الإشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب. وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك. وفيه أن للإمام الأعظم أن يتحمل الشهادة، وتظهر فائدتها إما ليحكم في ذلك بعلمه عند من يميز، أو يوبها عند بعض نوابه. وفيه مشروعية استئصال الحاكم والمقتي عما يحتمل الاستئصال، لقوله: «ألك ولد غيره» فلما قال: «نعم» قال: «أنكلمهم أعطيت مثله» فلما قال: «لا» قال: «لا أشهد» فيفهم منه أنه لو قال نعم لشهد. وفيه جواز تسمية الهبة صدقة، وأن للإمام كلاماً في مصلحة الولد، والمبادأة إلى قبول الحق، وأمر الحاكم والمقتي بتقوى الله في كل حال. وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنتع، لأن عمره لو رزيت بما وهبه زوجيه لولده لا رجوع فيها، فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أنفضى إلى بطلانها. وقال المهلب: فيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروباً عن بعض الورثة، والله أعلم.

١٤ - باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: جَائِزَةٌ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَا يَرُوجَانِ.

وَأَسْتَأَذَنَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَاءَةٍ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدَةُ فِي هَبْتِهِ، كَالْكَلْبِ يَبْزُؤُ فِي قَيْتِهِ».

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَيْمَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: هَبِي لِي بَعْضَ صَدَاقِكَ أَوْ كُلَّهُ، ثُمَّ لَمْ

١٥ - باب هبة المرأة لغير زوجها وعطيها،

إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ، إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيحَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيحَةً لَمْ يَجُزْ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

٢٥٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي مَالٌ، إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الرَّيْزُ، فَأَنْصَدُقُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقِي، وَلَا تُوْعِي قُبُوعِي عَلَيْكَ». [روابع: ١٤٣٤، أخرجه مسلم: ١٠٢٩، مطولاً.]

٢٥٩١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَأَقْبِي، وَلَا تُخْصِي قَبْصِيصِي» اللَّهُ عَلَيْكَ، وَلَا تُوْعِي قُبُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ». [روابع: ١٤٣٤، أخرجه مسلم: ١٠٢٩، مطولاً.]

٢٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي شَبَّازٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا أَهْضَتْ وَلَيْتَةً، وَلَمْ تَسْأَلِ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَتَوَرَّعُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ: اخْبُرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنِّي أَهْضْتُ وَلَيْتَةً؟ قَالَ: «وَأَوْفَقْتُ». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «وَمَا إِلَيْكَ لَوْ أَهْضَيْتَ أَمْوَالَهُ كَانَ أَكْثَمَ لِأَخِيكَ».

وَقَالَ بُكَيْرٌ بْنُ مُضَرٍّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ أَهْضَتْ. [إطر: ٥٢٥٩٤، أخرجه مسلم: ٩٩٩، مختصراً.]

٢٥٩٣ - حَدَّثَنَا حِيَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُوقَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَوْزَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَتَيْنَهُنَّ خَرَجَ مِنْهُنَّ خَرَجٌ بَهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْتَهَا، غَيْرَ أَنَّ مَوَدَّةَ بِنْتُ زُهَيْرٍ أَهْضَتْ يَوْمَهَا وَلَيْتَهَا لِغَائِثَةِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، تَبَيَّنَ بِذَلِكَ رِجَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إطر: ٢٦٦٦، ٢٦٦٨، ٢٦٨٧، ٤٠٢٥، ٤١٤٤، ٤٦٩٠، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥٧، ٤٧٦١، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٦١٦٢، ٦١٦٧، ٦٣٦٩، ٦٣٧٠، ٦٧٥٠، ٧٥٤٥، أخرجه مسلم: ١٤٦٣، باختلاف آخره، وأخرجه مسلم: ٢٧٧٠، مطولاً.]

قوله: (باب هبة المرأة لغير زوجها، وعطيها إذا كان لها زوج) أي ولو كان لها زوج (فهو جائز إذا لم تكن سفينة، فإذا كانت سفينة لم يجز، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾)، وبهذا الحكم قال الجمهور، وخالف طائوس لمنع مطلقاً، وعن مالك لا يجوز لها أن تعطي بغير إذن زوجها ولو كانت رشيده إلا من الثلث، وعن الليث لا يجوز مطلقاً إلا في الشيء التافه. وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة، واحتج طائوس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته «لا يجوز عطية امرأة في ماله إلا بإذن زوجها» أخرجه أبو داود والترمذي، وقال ابن بطال: وأحاديث الباب أصح، وحملها مالك على الشيء اليسير، فجعل حده الثلث فما دونه، وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث:

الأول حديث أسماء.

قوله: (عن ابن أبي مليكة) في رواية حجاج عن ابن جريج «أخبرني ابن أبي مليكة» وقد تقدمت في الزكاة.

قوله: (عن عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير بن العوام، وأسماء التي روى عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لأبيه، وقد روى أبو هريرة هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي، وصرح أبو هريرة عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة له بذلك، فيحمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثه به.

يَمُكِّنُ إِلَّا بَسِيرًا حَتَّى طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ فِيهِ، قَالَ: يَزِيدُ إِنَّهَا إِنْ كَانَ حَلَّتْهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَهْضَتْ عَنْ طَيْبٍ نَفْسٍ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ خَبِيَّةٌ جَارٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ بَيْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ [النساء: ٤].

٢٥٨٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنْ مِقْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَمَّا نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَدَّ وَجْهُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَمْرُسَ فِي يَدَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطَّى رَجُلَاةَ الْأَرْضِ، وَكَانَ تِسْنُ الْقُبَّاسِ وَتِسْنُ رَجُلٍ آخَرٍ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَلَا كَرْتَ لَابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: «وَهَلْ تَسْأَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ». [روابع: ١٩٨، أخرجه مسلم: ٤١٨، مطولاً.]

٢٥٨٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالْعَالِدُ فِي هَبِهِ كَالْكَلْبِ، يَبْقَى ثُمَّ يَهْوُ فِي قَبْرِهِ». [إطر: ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٧٥، أخرجه مسلم: ١٦٢٢.]

قوله: (باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها؟
قوله: (قال إبراهيم) هو النخعي.

قوله: (جائز) أي فلا رجوع فيها. وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: إذا وهبت له أو وهب لها فلكل واحد منهما طيبته. وصله الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال: قال إبراهيم: إذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لامرأته فالبينة جائزة، وليس لواحد منهما أن يرجع في هبته. ومن طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم: الزوج والمرأة بمنزلة ذئب الرحم، إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع.

قوله: (وقال عمر بن عبد العزيز: لا يرجعان) وصله عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد أن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول إبراهيم.
قوله: (واسأذن النبي ﷺ لسهاده أن يمرض في بيت عائشة، وقال النبي ﷺ: العائد في هبته كالكلب يعود في فيه) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة، وسيأتي الكلام عليه في أواخر المغازي، ووجه دخوله في الترجمة أن أزواج النبي ﷺ وهبن ما ما استخفن من الأيام، ولم يكن هن في ذلك رجوع أي فيما مضى، وإن كان هن الرجوع في المستقبل. وأما الحديث الثاني فهو موصول أيضاً في آخره، ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر باباً، ووجه دخوله في الترجمة أنه ذم العائد أنه ذم العائد في هبته على الإطلاق، فدخل فيه الزوج والزوجة تسكاً بعمومه.

قوله: (وقال الزهري فيمن قال لامرأته: هبي لي بعض صدائك إلخ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد عنه، وقوله فيه: «خليها» بفتح المعجمة واللام والموحدة أي خديها. وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما وهب لامرأته، والجمع بينهما أن رواية معمر عنه مقبولة، ورواية يونس عنه اختيارية، وهو التخصيص المذكور بين أن يكون خديها فلها أن ترجع أو لا فلا، وهو قول المالكية إن أقامت البينة على ذلك، وقيل: يقبل قولها في ذلك مطلقاً، وإلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقاً ذهب الجمهور، وإلى التخصيص الذي نقله الزهري ذهب شريح، فروى عبد الرزاق والطحاوي من طريق محمد بن سيرين «أن امرأة وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها، فاختصم إلى شريح فقال للزوج: شاهدك أنها وهبت لك من غير كره ولا موافق، وإلا فيمينها لقد وهبت لك عن كره وهوان» وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر أنه كتب: «إن النساء يعطين رغبة ورهبة، فأما امرأة أعطت زوجها فماتت أن ترجع رحمت» قال الشافعي: لا يرد شيئاً إذا خالعه ولو كان مضراً بها، لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَخَرَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وسيأتي مزيد لذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: (ما لي مال إلا ما أدخل علي) بالشديد، والزيبر هو ابن العوام كان زوجا.

قوله: (فانصدق) كذا للأكثر حذف أداة الاستفهام، وللمستعطي بإثباتها.

قوله: (ولا نوعي فويحي الله عليك) بالنصب لكونه جواب النهي، وكذا قوله في الرواية الثالثة: « فيحيي الله عليك » والمعنى لا يجمعي في الوعاء ويتخلل بالشفقة فتجاوزي مثل ذلك، وقد تقدم شرحه مبسوطاً في أوائل كتاب الزكاة.

قوله: (عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام، وهي بنت عم هشام بن عروة الراوي عنها وزوجته، وأسماها هي بنت أبي بكر جدتها جميعاً لأبيهما.

الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو أبي ابن حبيب، ويكره هو ابن عبد الله بن الأشج، وهذا الإسناد نصفه الأول مصرى ونصفه الآخر مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق يزيد ويكره وكريب.

قوله: (أنها اعتقت وليدة) أي جارية، في رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة « أنها كانت لها جارية سوداء » ولم أقف على اسم هذه الجارية، وبين النسائي من طريق أخرى عن الهذلي زوج النبي ﷺ وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي ﷺ خادماً فأعطاهما خادماً فاعتنتها.

قوله: (أما) تخفيف الميم (أنك) بفتح الحزرة (لو أعطيتها أحوالك) أخوالها كانوا من بني هلال أيضاً، واسم أمها بنت عوف بن زهير بن الحارث، ذكرها ابن سعد.

قوله: (لو أعطيتها أحوالك كان أعظم لأجرك) قال ابن بطال: فيه أن هبة ذي الرحم أفضل من المتق، ويؤيده ما رواه الترمذي والنسائي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً « الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة » لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذي الرحم أفضل مطلقاً لاحتمال أن يكون المسكين محتاجاً ونفعه بذلك متديلاً بالآخر بالمعكس، وقد وقع في رواية النسائي المذكورة « فقال: أفلا نعتب بها بنت أخيك من رعاية الغنم » فبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرابته إلى من يجمعها، وليس في الحديث أيضاً حجة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين، والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما قرره، ووجه دخول حديث ميمونة في الترجمة أنها كانت رشيده وأنها اعتقت قبل أن تستامر النبي ﷺ فلم يستترك ذلك عليها بل أرشدنا إلى ما هو الأول، فلو كان لا ينفذ ما تصرف في مالها لأبطله، والله أعلم.

الثالث حديث عائشة رصده طرف من قصة الإفك، وسيأتي شرحها مستوفى في تفسير سورة النور، وقوله: « وكان يقسم لكل امرأة منهن غير مسودة إلخ » حديث مستقل، وقد ترجم له في التكاثر، وأوردته مفرداً، وباتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى، وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذي قبله، قال ابن بطال: ليس في أحاديث الباب ما يرد على مالك لأنه يجمعهما على ما زاد على الثلث انتهى. وهو حل سائق إن ثبت المدعى، وهو أنه لا يميز ما تصرف فيما زاد على الثلث إلا بإذن زوجها، لما في ذلك من الجمع بين الأدلة، والله أعلم.

قوله: (وقال بكر) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث (عن بكر) هو ابن الأشج (عن كريب أن ميمونة اعتقت) وقع في رواية المستعطي « اعتنته » وهو غلط فاحش، فقد ذكره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الإسناد وقال فيه: « اعتقت وليدة هاء وأراد المصنف بهذا التعليق شيئين: أحدهما موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب على قوله: « عن كريب » وقد خالفهما محمد بن إسحاق فسرهما عن بكر فقال: « عن سليمان بن يسار » يدل بكر أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه، قال الدارقطني: ورواية يزيد وعمرو أصح. ثانيهما: أنه عند بكر بن مضر عن عمرو بصرة الإرسال قال فيه: « عن كريب أن ميمونة اعتقت » فذكر قصة ما أدركها، لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه: « عن كريب عن ميمونة » أخرجه مسلم والنسائي من طريقه، وطريق بكر بن مضر للمعلقة وصلها البخاري في « كتاب بر الوالدين » له وهو مفرد، وسمنان من طريق أبي بكر بن دلويه عنه قال: حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر بن مضر عنه.

١٦ - باب بمن يئد بالهبة؟

٢٥٩٤ - وَقَالَ بَكْرٌ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ بَكْرِ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ اعْتَقَتْ وَلِيدَةً لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «وَكُرْ وَصَلِّتِ

بَعْضُ أَهْوَالِكَ كَانَ أَكْثَمَ لِأَجْرِكَ». [راجع: ٢٥٩٢. أخرجه مسلم: ٩٩٩].

٢٥٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارَتَيْنِ، فَأَيُّهُمَا أَهْذِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبَهُمَا مِنْكَ بِأَبَاهُ». [راجع: ٢٢٥٩].

قوله: (باب بمن يئد بالهبة) أي عند التعارض في أصل الاستحقاق.

قوله: (وقال بكر) هو ابن مضر وعمرو وهو ابن الحارث، وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذي قبله، وحديث ميمونة فيه الاستواء في صفة ما من الاستحقاق يقدم القرب على الغريب، وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الأقرب في الذات.

قوله: (عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك، والإسناد كله بصريون إلا عائشة وقد دخلت البصرة.

قوله: (عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرّة) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة كما سيأتي في الأدب « سمعت طلحة » لكنه لم ينسبه، وقد أزلت هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب الشفعة، ووقع عند الإسماعيلي « عن بني تيم الرباب » بفتح الراء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى، وهو وهم، والصواب تيم بن مرّة وهو رطع أبي بكر الصديق، وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هارون عن شعبة كما حكاه الإسماعيلي، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

وقوله: (باباً) منصوب على التمييز.

١٧ - باب من لم يقبل الهبة لعلة

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَانَتْ الْهَبَةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَبِيَّةً، وَأَيُّومَ رِشْوَةٍ.

٢٥٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ الصُّغْبَةَ ابْنَ جَانَةَ اللَّيْثِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يُخْبِرُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشٍ، وَخَوَّ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِزَوَّانٍ، وَهُوَ مُخْرَمٌ، فَرَدَّهُ، قَالَ صَغْبٌ: فَلَمَّا عَرَفَ فِي وَجْهِهِ رَدَّهُ هَبِيَّةً، قَالَ: «لَيْسَ بِشَا رَدَّ عَلَيْكَ وَلَكِنَّا حَرَمٌ». [راجع: ١٨٢٥. أخرجه مسلم: ١٩٩٣].

٢٥٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سَلْمَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ بْنِ الزُّهَيْرِ، عَنْ أَبِي حَنِظَلٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّفِيِّ، عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي. قَالَ: «فَهَلْ جَلَسَ لِي يَتِي أَوْ يَتِي أُمِّي، فَيُطْرَقُ إِلَيْهِ لِي أَمْ لَا؟» وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا أَوْ رَعَاءً، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خَوَّارٌ، أَوْ شاةٌ تَيْشَرُ. ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا غَفْرَةً يُعْطِي: «اللَّهُمَّ هَبْ بَلْفَتْ، اللَّهُمَّ هَبْ بَلْفَتْ». ثَلَاثًا. [راجع: ٩٢٥. أخرجه مسلم: ١٨٣٢].

قوله: (باب من لم يقبل الهبة لعلة) أي بسبب ينشأ عنه الريبة كالقرض ونحوه.

قوله: (وقال عمر بن عبد العزيز إلخ) وصله ابن سعد بقصة فيه، فروى من طريق فرات بن مسلم قال: اشتى عمر بن عبد العزيز التاج فلم يجد في بيته شيئاً يشتري به، فركبنا معه، فلقاه غلمان الديار بأطباق فجاج، فتناول واحدة فشعها ثم رد الأطباق، فقلت له في ذلك فقال: لا حاجة لي فيه، فقلت: ألم يكن رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يقولون الهبة؟ فقال: إنها لأولاك هبة وهي للمال بدمهم رشوة. ووصله أبو نعيم في « الحلية » من طريق عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى.

لا يصير منه إلى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي إليه. وذهب الجمهور إلى أن الحجة لا تنقضي إلى المهدي، إله إلا بأن يقبضها أو وكيله.

قوله: (رواق الحسن: أيها مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول) قال ابن بطال: قال مالك قول الحسن، وقال أحد وإسحاق: إن كان حاملها رسول المهدي رجعت إليه، وإن كان حاملها رسول الله إلى بهي فهي لورثته. وفي معنى قول حيفة وتعليه حديث رواه أحمد والطبراني عن أم كلثوم بنت أبي سلمة وهي بنت أم سلمة قالت: قال ﷺ ما أتزوج النبي ﷺ أم سلمة قال لها: إني قد أهديتك للنجاشي حلة وأواني من ماله، ولا أرى النجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مرفوعة علي، فإن ردت علي فهي لك، قال: وكان كما قال ﷺ الحديث. وإسناده حسن.

ثم ذكر المصنف حديث جابر بن وقاف أبي بكر الصديق له ما وعده به النبي ﷺ وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى. قال الإسماعيلي ليس ما قاله النبي ﷺ لجابر حقه وإنما هي عدة على وصفه لكن لما كان وعد النبي ﷺ لا يجوز أن يختلف نزلوا وعده منزلة الضمان في الحقيقة فرقا بينه وبين غيره من الأمة عن يجوز أن يفي بالخاص لا يفي. قلت: وجه إيراد أنه نزل المنية إذا لم يبين الوعد بها، وقد أمر الله بالحاج إلى الله وكل: وجعل المصور له ما كتب ما يشي

١٩ - بَابُ كَيْفِ يَقْبِضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كُتِبَ عَلَى بَكْرِ صَغِيرٍ، فَاخْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «هُوَ

٢٥٩٩ - عَلِمْنَا قِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ: عَلِمْنَا الْيَوْمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَالِكَةَ، عَنْ
الْبُسَيْرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَقِيَّةَ، وَلَمْ يُضْطَ
مَخْرَمَةَ بِهَا شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بَنِي الْعَلِيقِ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَانطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ لَدَاغَةَ لِي، قَالَ: لَدَعُونَهُ لَعَفْرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءُ
بَيْنَهَا، قَالَ: «غَيَا هَذَا لَكَ» قَالَ: قَطَّرَ إِلَيْهِ، قَالَ: وَرَضِي مَخْرَمَةَ. (الطبري:
٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣

قوله: (باب كيف يقبض العبد والمطاع) أي الموهوب، قال ابن بطال: كيفية القبض عند العلماء بإسلام الوابض لها إلى الموهوب وحيازة الموهوب لذلك، قال: واختلفوا هل من شرط صحة الحب الحياة أم لا ؟ فحكى الخلاف، وتحريمه قول الجمهور إنها لا تتم إلا بالقبض، وعن القديم فيه قال أبو ثور وداود تصح بنفس العقد وإن لم تقبض، وعن أحمد تصح بدون القبض في العين المعينة دون الشائعة، وعن مالك كالقديم لكن قال: إن مات العبد قبل القبض وزادت على الثلث انقضى إلى إجازة الوارث. ثم إن الترجمة في الكيفية لا في الأصل القبض، وكذا أشار إلى قول من قال: يشترط في الحب حقيقة القبض دون التخليه وسأشر إليه بعد ثلاثة أبواب.

قوله: (روال ابن عمر: كنت على بكر صعب) الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيرع، ثم ذكر المصنف حديث المسور بن غرمة في قصة أبيه في القبياء وسببها الكلام عليه في كتاب البيرع، وقوله: «قال: خبأتنا هنا لك»، فظهر لي فقال: رضي غرمة ؟ قال: الكاذب، هو من قول أبي غرمة: «يا جبهة الاستقام: أي هل رضيت؟» وقال ابن القيم: يجهل أن يكون من قول غرمة: قلت: هو المتبادر للحن.

٢٠ - باب إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الْآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ قَبِلْتُ

٢٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْرُوبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْقَرٌ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَدْ قَالَ: وَمَا ذَاكَ . قَالَ: وَفُتِنْتُ بِأَهْلِي فِي
رَمَضَانَ، قَالَ: وَاتَّجِدَ رَقَبَةً؟ . قَالَ: لَا، قَالَ: وَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ
مُتَابَعَيْنِ . قَالَ: لَا، قَالَ: وَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا . قَالَ: لَا، قَالَ:
لَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِرَقِيٍّ، وَافْرَقَ الْيَكْلُ إِلَيْهِ تَمَرًا، فَقَالَ: وَافْعَبْ بِهَذَا
قَصْدَاقَ بَه . قَالَ: عَلَى أَخْرَجَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ؟ وَاللَّيْلِ يَهْطُلُ بِأَهْلِي مَا يَسِينُ

لَا يَحْتَبِرُ أَهْلُ يَسْتِ أَخْرَجَ مِنْهُ، قَالَ: «اذْهَبْ فَأَطْعِمْنِي أَهْلَكَ». راجع: ١٩٣٦. أخرجه مسلم: ١١١١.

قوله: (باب إذا وهب هبة قبضها الآخر ولم يقل قبلت) أي جازت، ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء، وأن القبض في الهبة هو غاية القبض، وغفل رحمه الله عن ملعب الشافعي، فإن الشافعية يشترطون القبض في الهبة دون الهدية، إلا إن كانت الهبة ضمنية كما لو قال: اعطني عبدك عني فمضته عنه فإنه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبض، ومقابل إطلاق ابن بطال قول الماوردي: قال الحسن البصري: لا يعتبر القبض في الهبة كالمعتق، قال: وهو قول شذ به عن الجماعة وخالف فيه الكافة إلا أن يريد الهدية فيحتل لها على أن في اشتراط القبض في الهدية وجهاً عند الشافعية. ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الجامع في رمضان، وقد تقدم شرحه مستوفى في الصيام، والغرض منه أنه ﷺ أعطى الرجل التمر قبضه ولم يقل قبلت، ثم قال له: «اذْهَبْ فَأَطْعِمْنِي أَهْلَكَ» ولم يشترط القبض لأن ما بين هذا وبينها واقعة عين فلا حاجة فيها، ولم يصرح فيها بذكر القبض ولا بغيره، وقد اعترض الإسماعيلي بأنه ليس في الحديث أن ذلك كان هبة، بل لعله كان من الصدقة فيكون قاسماً لا واجباً. اهـ وقد تقدم في الصوم التصريح بأن ذلك كان من الصدقة، وكان المصنف ينجح إلى أنه لا فرق في ذلك.

٢١ - باب إذا وهب ديناً على رجل

قَالَ شُعْبَةُ: عَنْ الْحَكَمِ: هُوَ جَائِزٌ. وَوَهَبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لِزُجَلٍ دِينَةً.

وَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيُعْطِهِ أَوْ لِيَحْلَلْهُ مِنْهُ». فَقَالَ جَابِرٌ: قِيلَ لِي أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ غُرْمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا قَمَرَ خَالِطِي وَيَحْلُلُوا لِي.

٢٦٠١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَبِيبٍ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قِيلَ يَوْمَ أُخِذَ شَهِيداً، فَاشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي خُوفِهِمْ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَلَّمَتْهُ، فَسَأَلَتْهُ أَنْ يَقْبَلُوا قَمَرَ خَالِطِي وَيَحْلُلُوا لِي فَأَبَا، فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَالِطِي وَلَمْ يُكَبِّرْهُ لَهُمْ، وَلَكِنْ قَالَ: «مَاعُطُوْهُ عَيْنًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ». فَقَدْ عَلَيْنَا حِينَ اصْبَحَ، فَطَافَ فِي الشَّجْلِ وَدَعَا فِي قَمَرِهِ بِالرَّكْعَةِ، فَحَدَّثَنَا فَضْلُكُمْ خُوفَهُمْ، وَبَيَّحْنَا لَنَا مِنْ قَمَرِهِ بَيْتَةً، ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَمْرٍ: «اسْمَعْ - وَهُوَ جَالِسٌ - يَا حَمْرُ». فَقَالَ: أَلَا يَكُونُ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟ وَاللَّهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ. راجع: ٢١٢٧.

قوله: (باب إذا وهب ديناً على رجل) أي صح ولو لم يقبضه منه ويقبض له، قال ابن بطال: لا خلاف بين العلماء في صحة الإبراء من الدين إذا قبل البراءة، قال: وإنما اختلفوا إذا وهب ديناً له على رجل لرجل آخر، فمن اشترط في صحة الهبة القبض لم يصح هذه ومن لم يشترط صححتها، لكن شرط مالك أن تسلم إليه الوثيقة بالدين وشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلن إن لم يكن به وثيقة. اهـ وعند الشافعية في ذلك وجهان: جزم الماوردي بالبطالان، وصححه الغزالي ومن تبعه، وصححه العمراني وغيره الصحة. قيل: والخلاف مرتب على البيع إن صححنا بيع الدين من غير من عليه فالبة أولى، وإن منعتنا قضي الهبة وجهان، والله اعلم.

قوله: (وقال شعبه عن الحكم هو جائز) وصله ابن أبي شيبة عن أبي داود عن شعبه قال: قال لي الحكم: أتاني ابن أبي ليلى يعني محمد بن عبد الرحمن فسألني عن رجل كان له على رجل دين فوبه له، أنه أن يرجع فيه؟ قلت: لا. قال شعبه: فسألت حماد فقال: بلى له أن يرجع فيه.

قوله: (وهوب الحسن بن علي دينه لرجل) لم أتف على من وصله. قوله: (وقال النبي ﷺ: من كان عليه حق فليعطه أو ليحلله منه) أي من قوله: (وقال الحسن بن علي دينه لرجل) لم أتف على من وصله.

٢٢ - باب هبة الواحد للجماعة

وَقَالَتِ امْرَأَتَانِ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَأَبْنِ أَبِي عَتِيقٍ: وَرَفَّتْ عَنْ أَخِي عَائِشَةَ مَالًا بِالْقَابَةِ، وَكُذَّ أَطْعَمَنِي بِوَ مَعَاوِيَةَ مِائَةَ أَلْفٍ، فَهَوَّ لَكُمَا.

٢٦٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أَيُّ بَشَرٍ قَرِيبٌ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَخْبَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: إِنْ أَذِنْتُ لِي أَطْعَمْتُ هَؤُلَاءِ». فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأُولَئِكَ بِبَعْضِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدًا، قُلْتُ فِي يَدِي. راجع: ٢٣٥١. أخرجه مسلم: ٢٠٣٠.

قوله: (باب هبة الواحد للجماعة) أي يجوز ولو كان شيئاً مشاعاً، قال ابن بطال: غرض المصنف إثبات هبة المشاع، وهو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، كما أطلق، وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها، والعمدة بذلك وقت القبض لا وقت العقد.

قوله: (وقالت أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن أسماء، وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أبي أسماء.

(تنبه): ذكر ابن التين أنه وقع عنه في رواية القاسمي إسقاط الواو من قوله: «وَأَبْنِ أَبِي عَتِيقٍ» فصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط، ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب للترجمة.

قوله: (ورفت عن أخي عائشة) لما ماتت عائشة رضي الله عنها ورثها اختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيهما عبد الرحمن، ولم يرثها أولاد محمد أخيها لأنه لم يكن شقيقها، وكان أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك واشتركت معه عبد الله لأنه لم يكن ورثاً لوجود أبيه. ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد في قصة شرب الأيمن فالأيمن، وقد تقدم في المظالم، وباتي الكلام عليه مستوفى في الأئسرية، وقد اعترض الإسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وإنما هو من طريق الإفراق، وأطال في ذلك، وأخطى كما قال ابن بطال أنه ﷺ سأل الغلام أن يهب نصيبه للأخبا، وكان نصيبه منه مشاعاً غير متميز، فدل على صحة هبة المشاع، والله اعلم.

٢٣ - باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة

وَالْمَقْسُومَةُ وَغَيْرُ الْمَقْسُومَةِ

وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِهَوَازِنَ مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ. راجع: ٢٣٠٧، ٢٣٠٨.

٢٦٠٣ - وَقَالَ ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَسْتَرٌ، عَنْ مُخَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «لِي الْمَسْجِدُ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي رَجَاعٌ: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٢١٥٠، زيادة، وجاء مفرداً في الرضاع ٥٤٤، والمسألة ١٠٩٠».

النبي ﷺ غَيْرَ رَأَى إِلَهُمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، قَالُوا: فَإِنَّا نَحْنُ سِتْنَا، فَقَامَ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، فَإِنِ اخْرَأَكُمْ هَؤُلَاءِ جَاءُوا تَابِعِينَ، وَإِنِّي وَابِتٌ أَنِ ارْزُقَ إِلَيْهِمْ سِتْنَاهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَطْبَعَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظٍّ حَتَّى لَغُطِيَةَ إِثَاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَبْصُرُ اللَّهُ عَيْنًا فَلْيَفْعَلْ». فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّنَّا بِرَسُولِ اللَّهِ لَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَوَّلُ مِنْكُمْ يَوْمَ يَأْتِي، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا غُرْقَاؤُكُمْ أَمْرُكُمْ». فَوَرَّجَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ غُرْقَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّهُمْ كَفُّوا وَأَقْبَلُوا.

وَعَدَ الْبَرَاءُ بَلْعًا مِنْ سِتِّي هَوَارِثَ.

هَذَا آخِرُ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ، يَخْتَصِرُ قَوْلَهُ الْبَرَاءُ.

قوله: (باب إذا وهب جماعة لقوم) زاد الكشيبي في روايته: «أو وهب رجل جماعة جاز» وهذه الزيادة غير محتاج إليها لأنها تقدمت مفردة قبل بباب، وقد أورد فيه حديث المسور في قصة هوازن، وسيأتي مستوفى في غزوة حنين في المغازي، ووجه الدلالة منه لأصل الترجمة ظاهر، لأن الغائبين وهم جماعة وهبوا بعض الغنيمة لمن غنمها منهم وهم قوم هوازن، وأما الدلالة لزيادة الكشيبي فمن جهة أنه كان للنبي ﷺ سهم معين وهو سهم الصفي فوهب لهم، أو من جهة أنه ﷺ استوهب من الغائبين سهامهم فوهبها له فوهبها لهم.

٢٥ - باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه،

فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا

وَيَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ جُلَسَاءَهُ شَرَكَاةَ، وَلَمْ يَصِحْ.

٢٦٠٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ مِقْلَابٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَّا، لِحَافَةً صَاحِبَةِ يَتَامَاةَ، فَقَالُوا لَهُ فَقَالَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا». ثُمَّ قَضَاهُ الْفَضْلَ مِنْ سِتْنَاهُ، وَقَالَ: «وَالْفَضْلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». [إرجاع: ٢٣٠٥]. أخرجه مسلم: [١٦٠١].

٢٦١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ غُرَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَكَانَ عَلَى بَكْرِ بْنِ عَفْرَةَ صَاحِبًا، فَكَانَ يَقْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ أَبُوهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا يَقْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ أَحَدٌ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَبْنُو». فَقَالَ عُمرُ: هُوَ لَكَ، فَأَشْرَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ، فَأَصْنَعْ بِهِ مَا حَبِطَ». [إرجاع: ٢٦١٥].

قوله (باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها) أي سهم. قوله: (ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه، ولم يصح) هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعاً ومرفوعاً، والموقوف أصح إسناداً من المرفوع، فأما المرفوع فوصله عبد بن حيد بن طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً: «من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها» وفي إسناد منديل بن علي وهو ضعيف، ورواه محمد بن مسلم الطائي عن عمرو كذلك، واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه، والمشهور عنه الوقف وهو أصح الروايتين عنه، وله شاهد مرفوع عن حديث الحسن بن علي في «مسند إسحاق بن راهويه» وآخر عن عائشة عند العقيلي وإسنادهما ضعيف أيضاً، قال العقيلي: لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. قال ابن بطال: لو صح حديث ابن عباس لحمل على التنب فيما خف من الهدايا وما جرت العادة بترك المشاحة فيه، ثم ذكر حكاية أبي يوسف للتنب، وفيما قاله نظر لأنه لا صح لكاتب العبرة بعموم اللفظ فلا ينحصر القليل من الكثير إلا ببديل، وأما حله على التنب فواضح. ثم أورد المصنف في الباب حديثين:

٢٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غَسَنَدٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ سِيفٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَعَثَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْرًا فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا أَتَاهَا الْمَدِينَةُ قَالَ: «وَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ». فَوَزَنَ قَالَ شُعْبَةُ: أَرَأَيْتَ: فَوَزَنَ لِي فَارْجِعْ، فَمَا زَالَ [يعني] مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ. [إرجاع: ٤٤٣]. أخرجه مسلم: ٧١٥، مطولاً وجاء في الرضاع: ٥٤٠، والمسالمة: ١٠٩.

٢٦٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِحُرَابٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَصْحَابٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «وَأَتَدْرَأُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ». فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللَّهِ، لَا أُؤْتِرُ بِتَصْبِيٍّ مِنْكَ أَحَدًا، فَقُلْتُ فِي يَدِهِ. [إرجاع: ٢٣٥١]. أخرجه مسلم: ٢٧٣٠.

٢٦٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَهُمْ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا». وَقَالَ: «اِخْرُؤُوا لِي مِثْلًا فَأَطْعُمُوا إِثَاهُ». فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ مِثْلًا إِلَّا مِثْلًا هِيَ الْفَضْلُ مِنْ سِتْنَاهُ، قَالَ: «فَأَشْرُوها، فَأَطْعُمُوا إِثَاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً». [إرجاع: ٢٣٠٥]. أخرجه مسلم: ١٦٠١.

قوله: (باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة، والمقسومة وغير المقسومة) أما المقبوضة فتقدم حكمها، وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي، وأما القبض التقديري فلا بد منه، لأن الذي ذكره من هبة الغائبين لو قد هولزون ما خسوا قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه، فلا حجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم إياه وقع تقديرياً باحتساب حيازتهم له على الشئ، نعم قال بعض العلماء: يشترط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض التقديري بخلاف البيع، وهو وجه للشافعية، وأما الهبة المقسومة فتحكمها واضح، وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة، وهي مسألة هبة المشاع، والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أم لا، وعن أبي حنيفة لا يصح هبة جزء مما ينقسم مشاعاً لا من الشريك ولا من غيره.

قوله: (وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه هوازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم) سيأتي موصولاً في الباب الذي يليه بآتم من هذا وقوله: «وهو غير مقسوم» من تفقه المصنف.

قوله: (حدثني ثابت) هو ابن محمد العابد. وثبت كذلك عند أبي علي بن السكن، كذا للأكثر. وبه جزم أبو نعيم في «المستخرج» وفي رواية أبي زيد المروزي، وقال ثابت: ذكره بصورة التعليق، وهو موصول عند الإسماعيلي وغيره، وفي رواية أبي أحمد الجرجاني، قال البخاري: «حدثنا محمد حدثنا ثابت» فزاد في الإسناد محمداً ولم يتابع على ذلك، والذي أظنه أن المراد محمد هو البخاري المصنف، ويقع ذلك كثيراً، فلعل الجرجاني ظنه غيره والله أعلم. وسيأتي الكلام على حديث جابر في الشروط. ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد المذكور في الباب الذي قبله، وقد قدمت توجيهه. ثم أورد حديث أبي هريرة في الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال: «اشترأوا له سناً» وقد تقدم شرحه في الاستقراض، وتوجيهه ظاهر أيضاً. وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف بعبدان.

٢٤ - باب إذا وهب جماعة لقوم

٢٦٠٧، ٢٦٠٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ غُرَّةَ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوِّزَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جِئْتُ جَمَاعَةً وَقَدْ هَوَارَظُ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسِتْنَاهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «وَمَعِيَ مَن تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَأَخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، إِذَا السَّيِّئُ وَإِنَّا الْمَالُ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْتَيْتُ». وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْظَرَهُمْ بَضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، حِينَ قُتِلَ مِنَ الطَّائِفَةِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ

قوله: (حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر) جزم الكلابي بأنه الفيدى نسبة إلى فيد بفتح الفاء وسكون التحتانية بلد بين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء، وكان نزهاً فنسب إليها. ويحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور، فقد أخرج عنه البخاري حديثاً غير هذا في المغازي، وإنما جوزت ذلك لأن المشهور في كنية الفيدى أبو عبد الله، بخلاف القومسي فكنته أبو جعفر بلا خلاف.

قوله: (حدثنا ابن فضيل عن أبيه) هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي، وليس لفضيل من نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (أبى النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن عمر عن فضيل عند أبي داود والإسماعيلي وابن حبان: «قال: وقلمنا كان يدخل إلا بدأ بها».

قوله: (فلذكرت ذلك له) زاد في رواية ابن عمر: «فجاء علي فقرأها مهملة».

قوله: (فلذكر للنبي ﷺ) في رواية الأصمسي «فذكره» وفي رواية ابن عمر: «قال: يا رسول الله، إن فاطمة اشتد عليها أنك جئت فلم تدخل عليها».

قوله: (سأروا موسى) بضم الميم وسكون الواو بعدها معجمة ثم تحتانية، قال ابن التين: أصله موسى فالتى حرفاً علة وسبق الأول بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لأجل التي بعدها فصار على وزن مرصعي ومطلي، ويجوز فيه موسى بوزن موسى، وقال الطريزي: الوشي خط لون بلون، ومته وشي الثوب إذا رقصه ونقشه. وقال ابن الجزري: الموشى المخطط بالوان شتى.

قوله: (ها لي وللدنيا) زاد ابن عمر: «ما لي وللرقم» أي المرقوم والرقم النقش.

قوله: (قال: توسلي به) كذا أبو ذر «توسلي» بجذب التون وهي لغة أو يقدر أن فعلت لدلالة السياق، وفي رواية للأكثر «توسل» بضم اللام بغير ياء.

قوله: (أهل بيت بهم حاجة) يهر أهل على البدل ولم أعرهم بعد، وفي الحديث كراهة دخول البيت الذي فيه ما يكره. وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفينة فقال: «لم يكن رسول الله ﷺ يدخل بيتاً مزقاً» وترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه ﷺ في بيت فاطمة دون غيرها، وفيما قاله نظر إلا أن حلتا التزويق على ما هو أهم مما يصنع في نفس الجدار أو يعلق عليه، قال المذهب وغيره: كره النبي ﷺ لآبائه ما كره لنفسه من تعجيل الطيات في الدنيا، لا أن ستر الباب حرام. وهو نظير قوله لما سأله خادمته: «ألا أدلك على خير من ذلك» فعلمها الذكر عند النوم. ثالثها: حديث علي في الحلة وفيه قوله: «فشققنا بين نسائي» وسياي شرحه في كتاب اللباس، ومناسبتة ظاهرة من قوله: «فرايت الغضب في وجهه» فإنه دال على أنه كره له لبسها مع كونه أمداها له.

٢٨ - باب قبول الهدية من المشركين

وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة، فدخل قرية فيها ملك أو جبار، فقال: أعطوها آخر».

وأهديت للنبي ﷺ شاة فيها سم. [راجع: ٢٢١٧]

وقال أبو حمزة: أهدى ملك أئمة للنبي ﷺ بقلعة يضاء، وكساه برزداً، وكتب له بخرمهم. [راجع: ١٤٨١]

٢٦١٥ - حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا يونس بن محمد: حدثنا شيبان، عن قتادة: حدثنا أنس ﷺ قال: أهديت للنبي ﷺ جبة مستنم، وكان ينهى عن الخمر، فغضب الناس منها، فقال: «والذي نفس محمد بيده، لمتأجيل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا». [انظر: ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٣٥٠، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، ٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤، ٣٣٧٥، ٣٣٧٦، ٣٣٧٧، ٣٣٧٨، ٣٣٧٩، ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٨٦، ٣٣٨٧، ٣٣٨٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠، ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤، ٣٣٩٥، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧، ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٤، ٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٠، ٣٤٣١، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦، ٣٤٣٧، ٣٤٣٨، ٣٤٣٩، ٣٤٤٠، ٣٤٤١، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٤٤٦، ٣٤٤٧، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩، ٣٤٥٠، ٣٤٥١، ٣٤٥٢، ٣٤٥٣، ٣٤٥٤، ٣٤٥٥، ٣٤٥٦، ٣٤٥٧، ٣٤٥٨، ٣٤٥٩، ٣٤٦٠، ٣٤٦١، ٣٤٦٢، ٣٤٦٣، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٦٩، ٣٤٧٠، ٣٤٧١، ٣٤٧٢، ٣٤٧٣، ٣٤٧٤، ٣٤٧٥، ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، ٣٤٨١، ٣٤٨٢، ٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٣٤٨٥، ٣٤٨٦، ٣٤٨٧، ٣٤٨٨، ٣٤٨٩، ٣٤٩٠، ٣٤٩١، ٣٤٩٢، ٣٤٩٣، ٣٤٩٤، ٣٤٩٥، ٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٤٩٩، ٣٥٠٠، ٣٥٠١، ٣٥٠٢، ٣٥٠٣، ٣٥٠٤، ٣٥٠٥، ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠، ٣٥١١، ٣٥١٢، ٣٥١٣، ٣٥١٤، ٣٥١٥، ٣٥١٦، ٣٥١٧، ٣٥١٨، ٣٥١٩، ٣٥٢٠، ٣٥٢١، ٣٥٢٢، ٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٣٥٢٧، ٣٥٢٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠، ٣٥٣١، ٣٥٣٢، ٣٥٣٣، ٣٥٣٤، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦، ٣٥٣٧، ٣٥٣٨، ٣٥٣٩، ٣٥٤٠، ٣٥٤١، ٣٥٤٢، ٣٥٤٣، ٣٥٤٤، ٣٥٤٥، ٣٥٤٦، ٣٥٤٧، ٣٥٤٨، ٣٥٤٩، ٣٥٥٠، ٣٥٥١، ٣٥٥٢، ٣٥٥٣، ٣٥٥٤، ٣٥٥٥، ٣٥٥٦، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨، ٣٥٥٩، ٣٥٦٠، ٣٥٦١، ٣٥٦٢، ٣٥٦٣، ٣٥٦٤، ٣٥٦٥، ٣٥٦٦، ٣٥٦٧، ٣٥٦٨، ٣٥٦٩، ٣٥٧٠، ٣٥٧١، ٣٥٧٢، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤، ٣٥٧٥، ٣٥٧٦، ٣٥٧٧، ٣٥٧٨، ٣٥٧٩، ٣٥٨٠، ٣٥٨١، ٣٥٨٢، ٣٥٨٣، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥، ٣٥٨٦، ٣٥٨٧، ٣٥٨٨، ٣٥٨٩، ٣٥٩٠، ٣٥٩١، ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، ٣٥٩٤، ٣٥٩٥، ٣٥٩٦، ٣٥٩٧، ٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٣٦٠٠، ٣٦٠١، ٣٦٠٢، ٣٦٠٣، ٣٦٠٤، ٣٦٠٥، ٣٦٠٦، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٣٦١٢، ٣٦١٣، ٣٦١٤، ٣٦١٥، ٣٦١٦، ٣٦١٧، ٣٦١٨، ٣٦١٩، ٣٦٢٠، ٣٦٢١، ٣٦٢٢، ٣٦٢٣، ٣٦٢٤، ٣٦٢٥، ٣٦٢٦، ٣٦٢٧، ٣٦٢٨، ٣٦٢٩، ٣٦٣٠، ٣٦٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٣٣، ٣٦٣٤، ٣٦٣٥، ٣٦٣٦، ٣٦٣٧، ٣٦٣٨، ٣٦٣٩، ٣٦٤٠، ٣٦٤١، ٣٦٤٢، ٣٦٤٣، ٣٦٤٤، ٣٦٤٥، ٣٦٤٦، ٣٦٤٧، ٣٦٤٨، ٣٦٤٩، ٣٦٥٠، ٣٦٥١، ٣٦٥٢، ٣٦٥٣، ٣٦٥٤، ٣٦٥٥، ٣٦٥٦، ٣٦٥٧، ٣٦٥٨، ٣٦٥٩، ٣٦٦٠، ٣٦٦١، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٦٦٤، ٣٦٦٥، ٣٦٦٦، ٣٦٦٧، ٣٦٦٨، ٣٦٦٩، ٣٦٧٠، ٣٦٧١، ٣٦٧٢، ٣٦٧٣، ٣٦٧٤، ٣٦٧٥، ٣٦٧٦، ٣٦٧٧، ٣٦٧٨، ٣٦٧٩، ٣٦٨٠، ٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٦٨٣، ٣٦٨٤، ٣٦٨٥، ٣٦٨٦، ٣٦٨٧، ٣٦٨٨، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٣٦٩١، ٣٦٩٢، ٣٦٩٣، ٣

المهمة وسكون الواو بلد بين الحجاز والشام وهي دومة الجندل، مدينة يقرب نبوك بها غل وزرع وحسن على عشر مراحل من المدينة وشان من دمشق، وكان اكيدر ملكها، وهو اكيدر بن عبد الملك بن عبد الجبن بالجيم والنون ابن اعباء بن الحارث بن معاوية ينسب إلى كندة وكان نصرانياً. وكان النبي ﷺ أرسل إليه خالد بن الوليد في مسربة فأسره وقتل اخاه حسان وقدم به للمدينة، فصالحه النبي ﷺ على الجزية والاطعة، ذكر ابن إسحاق قصته مطولة في المغازي. وروى أبو يعلى بإسناد قوي من حديث قيس بن النعمان « أنه لما قدم أخرج قباء من ديباج منسوجاً بالذهب، فردّه النبي ﷺ عليه، ثم إنه وجد في نفسه من رد هديته فرجع به، فقال له النبي ﷺ: ادفعه إلى عمر » الحديث، وفي حديث علي عند مسلم « أن اكيدر دومة أهدى للنبي ﷺ ثوب حرير، فأعطاه علياً فقال: شققت لحرأ بين الفواطم »، فيستفاد منه أن الحلة التي ذكرها علي في الباب الذي قبله هي هله التي أهداها اكيدر، وسياي المراد بالفواطم في اللباس إن شاء الله تعالى.

ثانيها: حديث أنس أيضاً « أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها » الحديث وسياي شرحه في غزوة خيبر من المغازي، واسم اليهودية المذكورة زينب، وقد اختلف في إسلامها كما سيأتي.

قوله: (فاكل منها فجي بها) زاد مسلم وأحد في روايته من الوجه المذكور هنا « فاكل منه فقال إنها جعلت فيه سمّاً » وزاد مسلم بعد قوله فجي بها إلى رسول الله ﷺ « فساها عن ذلك قالت: أردت لأتلكه قال: ما كان الله ليسطك علي ».

قوله: (فقبل ألا نطقها) في رواية أحمد ومسلم « فقالوا يا رسول الله ».

قوله: (في هوات) بفتح اللام جمع هاة، وهي سقف الفم أو اللحمة المشرفة على الحلق، وقيل هي أقصى الحلق، وقيل ما يبدو من الفم عند التيسم.

ثالثها: حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وقد تقدم بعضه بهذا الإسناد في البيع.

قوله: (عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي، والإسناد كله بصريون إلا الصحابي.

قوله: (صاع من طعام أو نحوه) بالرغم والضمير للصاع.

قوله: (لم جاء رجل مشرك) لم آتف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذكور.

قوله: (مشعان) بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهمله وآخره نون ثقيلة، فسره المصنف في آخر الحديث في رواية المستملي بأنه الطويل جداً فوق الطول، وزاد غيره: مع إفراط الطول شمت الرأس، وقد تقدم، وكأنه أقوى لأنه سياي في الأطعمة من وجه آخر بلفظ شمتان طويل، ويحتمل أن يكون قوله طويل تفسيراً لشمتان. وقال القزاز: المشعان الجاني الثائر الرأس.

قوله: (بها أم عطية) انتصب على فعل مقدر.

قوله: (فاشترى منه شاة) في رواية الكشيهي « فاشترى منها » أي من الغنم.

قوله: (بسواد البطن) هو الكيد أو كل ما في البطن من كيد وغيرها.

قوله: (وأيم الله) هو قسم، وقد تقدم أنه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك.

قوله: (أعطاه إياه) هو من القلب وأصله أعطاه إياهما.

قوله: (فاكلوا أجمعون) يحتمل أن يكونوا اجتمعوا على القصصتين فيكون فيه معجزة أخرى لكونهما وستا أيدي القوم، ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة، أحم من الاجتماع والافتراق.

قوله: (ففضلت القصصان فحملناه) أي الطعام، ولو أراد القصصتين لقال حملناهما، ووقع في رواية المصنف في الأطعمة « وفضل في القصصتين » وكذا أخرجه مسلم، والضمير على هذا للقدر الذي فضل.

قوله: (أو كما قال) شك من الراوي، وفي هذا الحديث قول هدية المشرك لأنه سأل هل يبيع أو يهدي؟ وفيه فساد قول من حل رد الهدية على الوثني دون الكتابي لأن هذا الأعرابي كان وثنياً، وفيه المماساة عند الضرورة، وظهر البركة في الاجتماع على الطعام، والقسم لتأكيد الخبر وإن كان المخبر صادقاً، ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجميع المذكور وفضل منه، ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن، وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة وسياي إن شاء الله تعالى.

بشاة مسمومة فاكل منها، فجي بها، فقبل: ألا تقتلها؟ قال: لا. فسا أغرقتها في هوات رسول الله ﷺ وانظر في الهبة: باب: ٢٨. أخرجه مسلم: ٢٦١٨.

٢٦١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا الْمُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُفْمَانَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟». فَبِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ، فَجَعَلَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ، فَشَعَانَ طَوِيلٌ، يَتَسَمَّى بِسُوقِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَتِمُّ أَمْ عَطِيَّةٌ، أَوْ قَالَ: أَمْ حَبِيَّةٌ؟». قَالَ: لَا، بَلْ تَبَحٌّ، فَأَشْرَى مِنْهُ شَاةً، فَصَبَّغَتْ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يَشْرَوْا، وَأَتَمَّ اللَّهُ، مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ إِلَّا قَدْ حَوَّ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ حَوْزَةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِيهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا عَمَّا لَهُ، فَجَعَلَ مِنْهَا فَصْنَيْنِ، فَكَأَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبَعًا، فَفَضَّلْتُ الْقَصَصَتَيْنِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ، أَوْ كَمَا قَالَ. [راجع: ٢٦١٩. أخرجه مسلم: ٢٠٥٦].

قوله: (باب قبول الهدية من المشركين) أي جواز ذلك، وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في رد هدية المشرك، وهو ما أخرجه موسى بن حبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم « أن حامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الأسنه قدم على رسول الله ﷺ وهو مشرك فأهدى له فقال: «إني لا أقبل هدية مشرك» الحديث رجلاه قصتان، إلا أنه مرسل، وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح. وفي الباب حديث عياض بن حمار أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال: «أهديت للنبي ﷺ ناقة فقال: أسلمت؟ قلت: لا. قال: إني نهيته عن زيد للمشركين » والزيد بفتح الزاي وسكون الموحدة الرفد، صححه الترمذي وابن خزيمة. وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز فجمع بينها الطبري بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين، وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة، وجمع غيره بأن الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالة، والقبول في حق من يرجى بذلك تأييده وتأيينه على الإسلام، وهذا أقوى من الأول. وقيل: يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب، والرد على من كان من أهل الأوثان. وقيل: ينته ذلك لغيره من الأمراء، وأن ذلك من خصائصه. ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول، ومنهم من عكس. وهذه الأجرة الثلاثة ضمنية فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: هاجر إبراهيم عليه الصلاة والسلام بمسافة) الحديث أورده مختصراً، وسياي موصولاً مع الكلام عليه في أحاديث الأنبياء. ووجه الدلالة منه ظاهر، وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه، ولا سيما إذا لم يرد في شرعنا إنكاره.

قوله: (وأهديت للنبي ﷺ شاة فيها سم) ذكره موصولاً في هذا الباب.

قوله: (وقال أبو حميد: أهدى ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون التثنية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين إلى مكة وهي الآن خراب، وقد تقدم الحديث مطولاً في الزكاة.

قوله: (وكتب إليه ببحرهم) أي يبلدهم، وحله الداوي على ظاهره فوهم. ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث أنس في جبة السندس، وسياي شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

قوله: (أهدي) بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (وكان يهني) أي النبي ﷺ (عن الحرير) وهي جملة حالية.

قوله: (وقال سعيد) هو ابن أبي عروة (لخ) وصله أحمد عن روح عن سعيد وهو ابن أبي عروة به وقال فيه: «جبة سنسار أو ديباج شك سعيد» وسياي بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى. وأراد البخاري منه بيان الذي أهدى لتظهر مطابقة للترجمة. وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن قتادة فقال فيه: «إن اكيدر دومة الجندل» واكيدر دومة هو اكيدر تصغير اكدر، ودومة بضم

٢٩ - باب الهدية للمُشركين

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَهْدِيكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

[المحذو: ٨].

قالت أسماء أن يقبل هديتها أو تدخلها بيتها، وأرسلت إلى عائشة: سلي رسول الله ﷺ، فقال: لتدخلها، والحديث، وعرف منه تسمية أم أسماء وأنها أمها حقيقة، وأن من قال إنها أمها من الرضاة فقد وهم، ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها قيلة، ورايته في نسخة مجردة منه يسكنون التختانية وضبطه ابن ماکولا يسكنون المثناة، فعلى هذا فمن قال قيلة صغرها، قال الزبير: أم أسماء وعبد الله أبي أبي بكر قيلة بنت عبد العزى، وساق نسبها إلى حبل بن عامر ابن لؤي، وأما قول الداودي إن اسمها ما بكر فقد قال ابن التين لعله كتبها.

قوله: (قدمت علي أمي) زاد الليث عن هشام كما سيأتي في الأدب «مع ابنها» وكذا في رواية حاتم بن إسماعيل عن هشام كما سيأتي في أواخر الجزية، وذكر الزبير أن اسم ابنها المذكور الحارث بن مبرك بن عبيد بن عمرو بن خزيمة، ولم أر له ذكراً في الصحابة فكأنه مات مشركاً، وذكر بعض شيوخنا أنه وقع في بعض النسخ «مع أبيها» بموحدة ثم تختانية وهو تصحيف.

قوله: (وهي مشركة) ساذكو ما قيل في إسلامها.

قوله: (في عهد رسول الله ﷺ) في رواية حاتم «في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله ﷺ» وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح، وسيأتي بيانه في الغزاة.

قوله: (فاستغيت رسول الله ﷺ) قلت: إن أمي قدمت وهي راضية في رواية حاتم «قالت يا رسول الله إن أمي قدمت علي وهي راضية» ولمسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن هشام «راضية أو راضية» بالثك، ولطبراني من طريق عبد الله بن إدريس المذكور «راضية وراضية» وفي حديث عائشة عند ابن حبان «جاءتني راضية وراضية» وهو يزيد رواية الطبراني، والمعنى أنها قدمت طالبة في سر ابتهاج لها خاضعة من ردعها إياها خائبة، هكذا فسره الجمهور، ونقل المستغفري أن بعضهم أوله فقال: وهي راضية في الإسلام، فذكرها لذلك في الصحابة، ورده أبو موسى بأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على إسلامها،

وقولها: (راضية) أي في شيء تأخذ وهي على شركها، ولهذا استأذنت أسماء في أن تصلها، ولو كانت راضية في الإسلام لم تتجح إلى إذن أمه وقيل معناه راضية عن ديني أو راضية في القرب مني وجاؤرتي والتودد إلي، لأنها ابتدأت أسماء بالهدية التي أحضرتها، ورضيت منها في المكافأة، ولو حمل قوله: «راضية» أي في الإسلام لم يستلزم إسلامها، ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والإسماعيلي «راضية» بالهم أي كرامة للإسلام، ولم تقدم مهاجرة، وقال ابن بطال: قيل معناه هاربة من قومها، ورده بأنه لو كان كذلك لكان مراغاة، قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله: «مراغاة» [النساء: ١٠٠] بالخروج من العدو على رغم أنه فيحتمل أن يكون هذا كذلك، قال «وراضية» بالموحدة أظهر في معنى الحديث.

قوله: (صلي أمك) زاد في الأدب عقب حديثه عن الحميدي عن ابن هبيرة: قال ابن هبيرة «فأنزل الله فيها: لا يهتكم الله من الذين لم يقاتلوكم في الدين [المحذو: ٨]» وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير، ولعل ابن هبيرة تلقاه منه، وروى ابن أبي حاتم عن السدي أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شيء جانباً للمسلمين وأحسنه أخلاقاً. قلت: ولا منافاة بينهما فإن السبب خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والدة أسماء. وقيل نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم. وقال الخطابي: فيه أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة، ويستتبع منه وجوب نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلماً أمه وفيه مودة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة، والسفر في زيارة القريب، ونحوي أسماء في أمر دينها، وتكفي لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضي الله عنهم

٣٠ - باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبيرة وصديقته

٢٦٢١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِیْزَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ سَيْدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَبِيرَةَ كَالْعَائِدِ فِي قَبْرِهِ». [راجع: ٢٥٨٩. أخرجه مسلم: ١٦٢٢].

٢٦٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السُّوءِ الَّذِي يَبْغُو فِي هَبِيرَةَ، كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَبْرِهِ». [راجع: ٢٥٨٩].

٢٦١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بِيَّانٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَى عُمَرُ خَلَّةً عَلَى رَجُلٍ تَبَا، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ابْتَغْ عَلَيْهِ الْخَلَّةَ تَلْبَسَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِذَا جَاءَكَ الْوُفْدُ، فَقَالَ: إِنَّمَا تَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ. فَأَتَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا بِخَلَلٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ مِنْهَا بِخَلَّةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تَلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا تَلْبَسَهَا، فَيَهَيَّا أَوْ تَكْسُوهَا». فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخِي لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ. [راجع: ٨٨٦. أخرجه مسلم: ٢٠٦٨].

٢٦٢٠ - حَدَّثَنَا غَيْثُ بْنُ إسماعيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: قُبِيتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَغَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: إِنَّ أُمِّي قُبِيتَ وَهِيَ رَاضِيَةٌ، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، حِيلِي أَشْلُو». [انظر: ٣١٨٣، ٤٥٩٧٨، ٤٥٩٧٩. أخرجه مسلم: ١٠٠٣].

قوله: (باب الهدية للمُشركين، وقول الله تعالى: لا يهتكم الله من الذين لم يقاتلوكم في الدين) ساق إلى آخر الآية، وهي رواية أبي ذر وأبي الوقت، وساق الباقر إلى قوله: «وتقسطوا إليهم»، والمراد منها بيان من يجوز بره منهم، وأن الهدية للمُشرك إثمًا ونفيًا ليست على الإطلاق، ومن هذه المادة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا، وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥] الآية، ثم البر والصلة والإحسان لا يستلزم التحاب والتودد المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل، والله أعلم. وأورد فيه حديثين:

أحد هما حديث ابن عمر في حلة عطاره وقد سبق قريباً، والغرض منه قوله: «فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم» واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه، أمهما خبيصة بنت هشام بن المغيرة، وهي بنت عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة، وقال الديلمي: إما كان عثمان بن حكيم أخاً يزيد بن الخطاب أخني عمر لأمه أمهما أسماء بنت وهب. قلت: إن ثبت احتمال أن تكون أسماء بنت وهب أرضعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضاً من الرضاة كما هو أخو أخيه زيد من أمه.

فإنهما حديث أسماء بنت أبي بكر.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة، وفي رواية ابن هبيرة الآتية في الأدب «أخبرني أبي».

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر) في رواية ابن هبيرة المذكورة «أخبرني أسماء» كذا قال أكثر أصحاب هشام، وقال بعض أصحاب ابن هبيرة عنه «عن هشام من فاطمة بنت المنذر عن أسماء» قال الدارقطني وهو خطأ. قلت: حكى أبو نعيم أن عمر بن علي اللقمي ويعقوب القزري روى عن هشام كذلك، فيحتمل أن يكونا مخطين، ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام قالا: «عن عروة عن عائشة» وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام، والأول أشهر، قال البرقاني: وهو أثبت أمه ولا يحد أن يكون عند عروة عن أمه وخالته، فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم بن حديث عبد الله بن الزبير قال: «قدمت قتيبة بالقفار والمثناة المنفرة بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك بن حبل بكرة الحاء وسكنوا السين المهملتين على ابتهاج أسماء بنت أبي بكر في الهدنة، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية، بهدايا، زيب وسمن وقرظ،

أخرجه مسلم: [١٦٢٢].

قوله: (عن زيد بن أسلم) سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحميدي «حدثنا سفيان سمعت مالكا يسأل زيد بن أسلم فقال: سمعت أبي «فذكره مختصراً، ومالك فيه إسناده آخر سيأتي في الجهاد عن نافع عن ابن عمر، وله فيه إسناده ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الأحف عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر.

قوله: (سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن اللعين عن سفيان «على المنبر «وهي في «الموطأ للدارقطني».

قوله: (حلت على فرس) زاد القمني في الموطأ «عتيق «والعتيق الكريم الفاتق من كل شيء، وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهيل بن سعد في تسمية خيل النبي ﷺ قال: «وأهدى قيم الداري له فرساً يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع «الحديث، فصرف بهذا تسميته وأصله، ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يبق لفظه وساقه أبو عروبة في مستخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «أن عمر حل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله ﷺ رجلاً «لأنه يحمل على ابن عمر لا أراد أن يتصدق به فوض إلى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدق به عليه، أو استشاره فيمن يحمله عليه فأشار به عليه فنسبت إليه العطية لكونه أمره بها.

قوله: (في سبيل الله) ظاهره أنه حله عليه حل فملك ليجهاد به إذ لو كان حل تحييس لم يجز بيعه، وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الانتفاع به فيما حبس فيه، وهو مفتقر إلى ثبوت ذلك، ويدل على أنه فملك قوله: «العائد في هبته «ولو كان حبساً لقال في حبه أو وقفه. وعلى هذا فالرد بسبيل الله لجهاد لا الوقف، فلا حجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له.

قوله: (فأضاعه) أي لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته، وقيل أي لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته، وقيل معناه استعمله في غير ما جعل له، والأول أظهر، ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم «فوجده قد أضاعه وكان قليل المال «فأشار إلى علة ذلك وإلى العذر المذكور في إرادته بيعه.

قوله: (لا تشوه) سمي الشراء عوداً في الصدقة لأن العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري، فأطلق على القدر الذي يسمح به رجوعاً، وأشار إلى الرخص بقوله: «وإن أعطاك بدينهم «ويستفاد من قوله: «وإن أعطاك بدينهم «أن البائع كان قد ملكه ولو كان حبساً كما ادعاه من تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا يتفق به فيما حبس له ما كان له أن يبيعه إلا بالقيمة الزاوية، ولا كان له أن يسمع منها بشيء. ولو كان المشتري هو المحبس، والله أعلم. وقد استشكله الإسماعيلي وقال: إذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يساع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب، وكيف لا ينهى بآله أو يمنع من بيعه؟ قال: فسلم معناه أن عمر جعله صدقة يعطيها من يرى رسول الله ﷺ إعطاءه فأعطاه النبي ﷺ الرجل المذكور فجرى منه ما ذكر، ويستفاد من التعليل المذكور أيضاً أنه لو وجده مثلاً يباع بأعلى من ثمنه لم يتناوله النبي.

قوله: (فإن العائد في صدقته إلخ) حل الجمهور هذا النبي في صورة الشراء على التنزيه، وحله قوم على التحريم، قال القرطبي وغيره: وهو الظاهر. ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها، لا ما إذا رده إليه الميراث مثلاً. قال الطبري: يخص من عصوم هذا الحديث من وهب بشرط الشواب، ومن كان والداً والموهوب ولده، والهبة التي لم تقبض، والتي ردها الميراث إلى الواهب، لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك. وأما ما عدنا ذلك كالنهي بيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع لهؤلاء، قال: وما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة. وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من إضاعة عمل البر وكتامة أرجح، وأجيب بأنه تعارض عنه المصلحتان الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فرجح الثاني فعمل به، وتعقب بأنه كان يمكن أن يقول: حل رجل على فرس مثلاً، ولا يقول: حلت، فيجوع بين المصلحتين. والظاهر أن حل رجحان الكتمان إما هو قبل الفعل وعنده، وإما بعد وقوعه فليل الذي أعطيه أذاع ذلك فأنشئ الكتمان، ويضاف إليه أن في إضافته ذلك إلى نفسه تأكيداً لصحة الحكم المذكور، لأن الذي تقع له القصة أجدر بضبطها من ليس عنه إلا وقوعها بحضوره، فلما أمن ما ينشئ من الإعلان بالقصد صرح بإضافة الحكم إلى نفسه، ويحتمل أن يكون حل ترجيح الكتمان لمن ينشئ على نفسه من الإعلان المعجب والرياء، وأما من أمن من ذلك كعمر فلا.

٢٢٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ لِي سَبِيلَ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الْيَوْمَ كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَهْتَمُّ بِرُخْصِ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَشْرِهِ وَإِنْ أَخْطَاكَ بِلَيْزِهِمْ وَاجِدْ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَأَنَّكَ لَبْتَ يَهُودِي تَيْبَهُ». [إرجاع: ١٤٩٠. أخرجه مسلم: ١٦٢٠].

قوله: (باب لا يخل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته) كذا بت الحكم في هذه المسألة لقوة الدليل عند فيها، وتقدم في باب الهبة للولد «أنه أشار في الترجمة إلى أن للولد الرجوع فيما وهبه للولد، فيمكن أنه يرى صحة الرجوع له وإن كان حراماً بغير علم، واختلف السلف في أصل المسألة، وقد أشرنا إلى تفاصيل مذاهبهم في «باب الهبة للولد «ولا فرق في الحكم بين الهبة والهبة، وأما الصدقة فاتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض. وأورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث ابن عباس من طريقين، وإحداهما:

قوله: (حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام) هو الدستوائي [وشعبة] كذا أخرجه، وتابعه أبو قتادة عند أبي عروبة وأبو خليفة عند الإسماعيلي وعلي بن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم، ورواه أبو داود عن مسلم المذكور فقال: «حدثنا شعبة وأبان وهمام «وتابعه إسماعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكانه كان عند مسلم عن جماعة.

قوله: (عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس) في رواية شهر عن شعبة «أخبرني قتادة سمعت سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس «أخرجه أحمد.

قوله: (قال النبي ﷺ) في رواية بكر بن الأشج عن سعيد بن المسيب «سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول «أخرجه مسلم.

قوله: (العائد في هبته كالعائد في قبته) زاد أبو داود في آخره «قال همام قال قتادة: ولا أعلم القبي إلا حراماً. الطريق الثانية:

قوله: (وحدثني عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشي بختانية ومعجمة، بصري يكنى أبا بكر، وليس أخاً لعبد الله بن المبارك المشهور، والإسناده كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكتاهما مدة.

قوله: (ليس لنا مثل السوء) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أحسن الحيوانات في أخس أحوالها، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لِلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ السَّوءِ، وَلِلَّهِ أَشْرُ الْأَعْلَى﴾ [التنحيل: ٦٠] ولعل هذا المبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً: لا تصودوا في الهبة، وإلى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء، إلا هبة الوالد للولد جمعاً بين هذا الحديث وحديث التعمان الماضي. وقال الطحاوي: قوله: «لا يخل «لا يستلزم التحريم، وهو كقوله: «لا تحل الصدقة لغني «وإنما معناه لا تحل له من حيث تحل لغيره من ذوي الحاجة، وأراد بذلك التخليط في الكراهة. قال: وقوله: «كالعائد في قبته «وإن اقتضى التحريم لكون القبي حراماً لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله: «كالكلب» تدل على عدم التحريم، لأن الكلب غير متبذق فالقبي ليس حراماً عليه، والمراء التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب. وتعقب باستبعاد ما تأوله ومتفرقة سياق الأحاديث له، وإن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة في الزجر كقوله: «من لعب بالترشيد فكأنما غمس يده في لحم خنزير».

قوله: (الذي يعود في هبته) أي العائد في هبته إلى الموهوب، وهو كقوله تعالى: ﴿أَوْ تَمُدُّونَ فِي مِلَّتِهِ﴾ [الأعراف: ٨٨].

قوله: (كالكلب يرجع في قبته) هذا التشبيل وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضاً عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ «مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب بقي» ثم يرجع في قبته فيأكله «وله في رواية بكر المذكورة «إما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب بقي» ثم يأكل قبته «.

الحديث الثاني حديث عمر:

قوله: (حدثنا يحيى بن قزعة) ينتح القاف والزاي والمهمله، مكي قديم لم يخرج له غير البخاري.

٣١ - باب

حَدَّثَنِي النَّصْرُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ وَخَيْرُهَا» [١٦٢٦].

وَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: نَحْوَهُ. [راجع: ٢٦٢٥. أخرجه مسلم: ١٦٢٥].

قوله: (باب ما قيل في العمري والرقبي) أي ما ورد في ذلك من الأحكام، ثبت للأصلي وكريمة بسمة قبل الباب، والعمري بضم الميم وسكون الميم مع القصر، وحكي ضم الميم مع ضم أوله، وحكي فتح أوله مع السكون، مأخوذ من العمر، والرقبي بوزنها مأخوذة من المراقبة، لأنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية يعطي الرجل الدار ويقول له: امركك إياها، أي امركك لك مدة عركك قليل لها عمري لذلك، وكذا قيل لها رقي لأن كلا منهما يقرب متى يموت الآخر لترجع إليه، وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك، هذا أصلا لغة. وأما شرعا فالجمهور على أن العمري إذا وقعت كانت ملكا للأخت، ولا ترجع إلى الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك. وذهب الجمهور إلى صحة العمري إلا ما حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض النساب والمبارودي عن داود واطفحة، لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية. ثم اختلفوا إلى ما توجه التملك، فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقية كسائر المبات، حتى لو كان للممر عبدا فأعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب، وقيل يتوجه إلى المنفعة دون الرقية وهو قول مالك والشافعي في القديم. وهل يملك به مملك العارية أو الوقف؟ روايتان عند المالكية، وعن الحنفية التملك في العمري يتوجه إلى الرقية وفي الرقبي إلى المنفعة، وعندهم أنها باطلغة، وقول المصنف «أعمرته الدار فهي عمري جعلتها له» أشار بذلك إلى أصلها، وأطلق الجمل لأنه يرى أنها تصرف ملك الموهوب له كقول الجمهور، ولا يرى أنها عارية كما سيأتي تصريحه بذلك في آخر أبواب الحبة.

وقوله: (استعمركم فيها جعلكم عماراً) هو تفسير أبي عبيدة في «الجزأ» وعليه يعتمد كثير، وقال غيره: استعمركم أطال أعماركم، وقيل معناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها.

قوله: (عن يحيى) هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن أبي سلمة عن جابر) في رواية هشام عن يحيى «حدثني أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله» أخرجه مسلم، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (قضى النبي ﷺ بالعمري أنها لمن وهبت له) هو بفتح «أنا» أي قضى بأنها، وفي رواية الزهري عن أبي سلمة عند مسلم «أما رجل أصر عمرى له ولعقبه فإنها لذي لأعطيا لا ترجع إلى الذي أعطاهما لأنه أعطى عطاه وقتت فيه الموارث» هذا لفظه من طريق مالك عن الزهري، وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهري، وله من طريق الثابت عنه: فقد قطع قوله فيها وهي لمن أصر ولعقبه، ولم يذكر التعليل الذي في آخره، وله من طريق معمر عن «إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك، فأما الذي قال: «هي لك ما عشت» فإنها ترجع إلى صاحبها، قال معمر: كان الزهري يفتي به، ولم يذكر التعليل أيضاً، وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري أن التعليل من قول أبي سلمة، وقد أوضحته في كتاب «المدرج».

وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال: «جعل الأنصار يعمرسون المهاجرين، فقال النبي ﷺ: أسكنوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أصر عمرى فهي لذي أصرها حياً وميتاً ولعقبه» فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أسوال: أحدها أن يقول: «هي لك ولعقبك» فهذا صريح في أنها للموهوب له ولعقبه. ثانيها أن يقول: «هي لك ما عشت، فإذا مات رجعت إلي» فهذه عبارة مؤقته وهي صحيحة، فإذا مات رجعت إلى الذي أعطى، وقد بينت هذه والتي قبلها رواية الزهري، وبه قال أكثر العلماء ووجهه جماعة من الشافعية، والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب، واحتجوا بأنه شرط فاسد ملغى، وسادد الاحتجاج لذلك آخر الباب. ثانيها أن يقول امركتها ويطلق، فرواية أبي الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الأول وأنها لا ترجع إلى الواهب، وهو قول الشافعي في الجديد والجمهور، وقال في القديم: المقد باطل من أصله. وعنه كقول مالك، وقيل القديم عن الشافعي كالجديد. وقد روى النسائي أن قتادة حكى أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسألة أعني صورة الإطلاق، فذكر له قتادة عن الحسن وغيره أنها جائزة، وذكر له حديث أبي هريرة بذلك، قال: وذكر له عن طلاء عن جابر عن النبي ﷺ مثل ذلك، قال فقال الزهري: إنما العمري أي الجائزة إذا أصر له ولعقبه من بعده، فإذا لم يجعل عقبه من بعده كان للذي يجعل شرطه. قال قتادة واحتج

٢٦٢٤ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ يَسِيْرَ صُهَيْبٍ، قَوْلِي ابْنِ جُدْعَانَ، أَذْعُوَ يَتِيْنٌ وَخَجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ ذَلِكَ صُهَيْبًا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ، قَالُوا: ابْنُ عُمَرَ، فَذَعَا، فَشَهِدَ لِأَطْعَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صُهَيْبًا يَتِيْنٌ وَخَجْرَةَ، فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِمَا.

قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة، وهو كالفصل من الباب الذي قبله، ومناسيته لما أن الصحابة بعد ثبوت عطية النبي ﷺ ذلك لصهيب لم يتصلوا هل رجع أم لا؟ فدل على أن لا أثر للرجوع في الحبة.

قوله: (أن بني صهيب) هو ابن سنان الرومي، وقد تقدم أصله في العرب في «باب شراء المملوك من الحربي» من كتاب البيوع.

وقوله: (مسولى بني جدعان) كذا في رواية الكشميهني، وللباقين «مسولى ابن جدعان» وهي رواية الإسماعيلي من طريق أبي حاتم عن إبراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه، وابن جدعان هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة، وأما صهيب فكان له من الولد عمن روى عنه حزة وسعد وصالح وصيني وعباد وثمان ومحمد وصهيب.

قوله: (فقال مروان) هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لمعاوية، وكان موت صهيب بالمدينة في أواخر خلافة علي.

قوله: (من يشهد لكما) كذا فيه بالثنية؛ وبقيت القصة بصيغة الجمع، فيحمل على أن المثولي للدعوى بذلك منهم كانا اثنين ورضي الباقون بذلك نسب إليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الثنية، على أن في رواية الإسماعيلي «فقال مروان من يشهدلكم» ولا إشكال فيه. وأجاب الكرماني بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم.

قوله: (لأعطى) يفتح اللام هي لام القسم، كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم مقدر أو غير من الخبر بالشهادة والخبر يؤكد بالقسم كثيراً وإن كان السامع غير منكرو، ويؤيد كونه خبراً أن مروان قضى لم يشهد ابن عمر وحده، ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج إلى شاهد آخر. ودعوى ابن بطل أنه قضى لم يشهدته وبينهم فيه نظر، لأنه لم يذكر في الحديث، وقد استدل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرع إنه يكفي الشاهد الواحد إذا انضمت إليه قرينة تدل على صدقه، وترجم أبو داود في السنن «باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم» وساق قصة خزعة بن ثابت في سبب تسمية ذا الشهادتين وهي مشهورة، والجمهور على أن ذلك خاص بخرزة وآله أعلم. وقال ابن التين: يثبت أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله، فإن كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذاً له، وإن لم يكن كان هو للنشء للعطاء، قال: وقد يكون ذلك خاصاً بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب.

قوله: (يتين وخجورة) ذكر عمر بن شبة في «أخبار المدينة» أن بيت صهيب كان لأم سلمة فوهبه لصهيب، فلعلها فعلت ذلك بأمر النبي ﷺ أو نسب إليها بطريق الجزأ وكان في الحقيقة للنبي ﷺ فأعطاه لصهيب، أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة.

٣٢ - باب ما قيل في العمري والرقبي

أَعْمَرَتُهُ الدَّارَ فَهِيَ عُمَرَى، جَعَلَهَا لَهُ. «اسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا» [هود: ٦١]. جَعَلَكُمْ عِمَارًا.

٢٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمَرَى، أَنَّهَا لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ. [الطبر: ٤٤٢٦٢٦. أخرجه مسلم: ١٦٢٥].

٢٦٢٦ - حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ:

الزهرى بأن الخلفاء لا يقضون بها، فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان.
قوله: (عن بشر) بالمعجمة وزن عظيم (ابن نهك) بالثون وزن ولده.
قوله: (العمري جائزة) فهم تتادة وهو راوي الحديث من هذا الإطلاق ما حكته عنه، وحله الزهرى على التخصيص الماضي، وإطلاق الجواز في هذه الرواية لا ينهم منه غير اجل أو الصحة، وأما حله على الماضي للذي يماطعا وهو الذي حله عليه تتادة فيحتاج إلى قدر زائد على ذلك، وقد أخرج السائي من طريق عماد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً « لا عمرى، فمن أصر شيئاً فهو له » وهو يشهد لما فهمه قتادة.

قوله: (وقال عطاء حدثني جابر عن النبي ﷺ) مظهر في رواية غير أبي ذر نحوه، يدل مثله، وطريق عطاء موصولة بالإسناد المذكور عن قتادة عنه، فتتادة هو القائل « وقال عطاء » وروى من جعله معلقاً، وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه بالإسنادين جميعاً ولفظهما واحداً وهو يقوي رواية أبي ذر، وقد روى مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « العمري ميراث لأهلها ».

(تبيينه): ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر إلا الحديثين الراويين في العمري، ولكنه يرى أنهما متحدان المعنى وهو قول الجمهور، ومنع الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد، ووافق أبو يوسف الجمهور، وقد روى السائي بإسناد صحيح عن ابن عباس مرفوعاً « العمري والرقبي سواء » وله من طريق إسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء قال: « نهى رسول الله ﷺ عن العمري والرقبي. قلت: وما الرقي؟ قال: يقول الرجل للرجل هي لك حياتك، فإن فعلتكم فهو جائز » هكذا أخرجه مرسلاً، وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعاً « لا عمرى ولا رقي، فمن أصر شيئاً لو لرقبه فهو له حياته وماله » رجاله ثقات، لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر: فصرح به السائي من طريق، ومعناه في طريق أخرى. وقال المارودي: اختلفوا إلى ماذا يوجهه النهي؟ والأظهر أنه يوجهه إلى المحكب، وقيل يوجهه إلى اللفظ الجاهلي والحكم المنسوخ، وقيل النهي إنما يمنع صحة ما يفيد المنهي عنه فافهم، أما إذا كان صحة المنهي عنه ضرراً على مرتكبه فلا يمنع صحته كالطلاق في زمن الحيف، وصحة العمري ضرر على الممر، فإن ملكه يزول بغير عوض، هذا كله إذا حل النهي على التحريم، فإن حل على الكرامة أو الإرشاد لم ينتج إلى ذلك، والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه، ويصرح بذلك قوله: « العمري جائزة » وللتزمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه « العمري جائزة لأهلها، والرقبي جائزة لأهلها » والله أعلم. قال بعض الحفاظ: إجازة العمري والرقبي بعيد من قياس الأصول، ولكن الحديث مقدم، ولو قيل بتحرهما للنهي وصحتهما للحديث لم يبعد، وكان النهي لأمر خارج وهو حفظ الأموال، ولو كان المراد فهما للمنفعة كما قال مالك لم يته عنهما، والظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما إلا تمليك الرقية بالشرط المذكور، فجاء الشرع بمراغمتهم فصحب العقد على نعت الهبة المحمودة، وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه يشبه الرجوع في الهبة، وقد صحح النهي عنه وشبهه بالكذب يعود في قيته. وقد روى السائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه « العمري لمن أصرها والرقبي لمن أرقها، والعائد في هبة كالعائد في قيته » فشرط الرجوع القارن للعقد مثل الرجوع الطاريء بعده فهي عن ذلك، وأمر أن يقيها مطلقاً أو يخرجها مطلقاً، فإن أخرجها على خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد مراغمة له. وهو نحو إبطال شرط الولاء لمن باع عبداً كما تقدم في قصة برة.

قوله: (كان فرع بالمدينة) أي خوف من عدو.
قوله: (من أبي طلحة) هو زيد بن سهل زوج أم أس.
قوله: (يقال له الخلوب) قيل سبي بذلك من التنب وهو الرهن عند السباقي، وقيل لتدب كان في جسمه وهو أثر الجرح، زاد في الجهاد من طريق سعيد عن قتادة « كان يخلط أو كان فيه خلط » كذا فيه بالثبات، والمراد أنه كان يعلى المشي.
قوله: (وإن وجدناه لبحراً) في رواية المستملي « وإن وجدنا » بحذف الضمير، قال الخطابي: إن ما في النافذة واللام في « لبحراً » بمعنى إلا أي ما وجدناه إلا بحراً، قال ابن التين هذا ملحق الكوفيين، وعند البصريين « إن » مخففة من التثنية واللام زائدة، كذا قال، قال الأصمعي: يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجري، أو لأن جريه لا يبعد كما لا يبعد البحر، ويؤيده ما في رواية سعيد عن قتادة « وكان بعد ذلك لا يجارى » وسباني في الجهاد وبأنى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

٣٤ - باب الاستعارة للعروس عند البنا

٢٦٢٨ - حدثنا أبو نعيم: حدثنا عبد الواحد بن إسماعيل قال: حدثني أبي قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها، وعليها ذراع قطر، فمن خلفي فزاحم، فقالت: أرفع بصرك إلى جاريتي أنظر إليها، فإنها تزعم أن تلصق في البيت، وقد كان لي منها ذراع على عهد رسول الله ﷺ، فما كانت امرأة تقين بالمدينة إلا أرسلت إلي تنسجيرة.

قوله: (باب الاستعارة للعروس عند البنا) أي الزفاف، وقيل له: « بناء » لأنهم يبنون لمن تزوجت بغيره كما يبنون بها مع المرأة. ثم أطلق ذلك على التزويج.
قوله: (حدثنا عبد الواحد) تقدم بهذا الإسناد في آخر العتق حديث، وفيه شرح حال ابن والد عبد الواحد.

قوله: (وعليها ذراع قطر) البدر قبض المرأة وهو مذكر، قال الجمهور: ودع الحديث مؤنثة، وسكى أبو حنيفة أنه أيضاً يذكر، ويؤنث. والقطر بكسر القاف وسكون للمحلة بعد ما راء وفي رواية المستملي والسرخسي بضم القاف وآخره نون، والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره، وقيل من القطن خاصة، وحكى ابن قرقول أنه في رواية ابن السكن والقاسبي بألفاء المكسورة آخره راء وهو ضرب من ثياب اليمن تعرف بالقطرية فيها حره، قال البياضي: والصواب بالقاف، وقال الأزهرى الثياب القطرية منسوبة إلى نقر قرية في البحرين تكسروا القاف للنسبة وخفروا.

قوله: (من خمسة ذواهم) ينصب لمن يتقدر فعل وخمسة بالخفض على الإضافة أو برغ الثمن وخمسة على حذف الضمير، والتقدير ثمنه خمسة، وروي بضم أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي، ونصب خمسة على نزح الحافض، أي قوم خمسة دراهم. ووقع في رواية ابن شيبة وحده « خمسة الدراهم ».

قوله: (للي جاري) لم أعرف اسمها.

قوله: (تزمي) بضم أوله أي تأت أو تكبر، يقال زمي يزمي إذا دخله الزهو وهو الكبر، ومنه ما أزهاه، وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل عني بالمر وتجت الناقة، قلت: روايته في رواية أبي ذر « تزمي » بفتح أوله،

قوله: (قال عطاء) موصولة بالإسناد المذكور عن قتادة عنه، فتتادة هو القائل « وقال عطاء » وروى من جعله معلقاً، وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه بالإسنادين جميعاً ولفظهما واحداً وهو يقوي رواية أبي ذر، وقد روى مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « العمري ميراث لأهلها ».

قوله: (وقال عطاء حدثني جابر عن النبي ﷺ) مظهر في رواية غير أبي ذر نحوه، يدل مثله، وطريق عطاء موصولة بالإسناد المذكور عن قتادة عنه، فتتادة هو القائل « وقال عطاء » وروى من جعله معلقاً، وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه بالإسنادين جميعاً ولفظهما واحداً وهو يقوي رواية أبي ذر، وقد روى مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « العمري ميراث لأهلها ».

(تبيينه): ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر إلا الحديثين الراويين في العمري، ولكنه يرى أنهما متحدان المعنى وهو قول الجمهور، ومنع الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد، ووافق أبو يوسف الجمهور، وقد روى السائي بإسناد صحيح عن ابن عباس مرفوعاً « العمري والرقبي سواء » وله من طريق إسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء قال: « نهى رسول الله ﷺ عن العمري والرقبي. قلت: وما الرقي؟ قال: يقول الرجل للرجل هي لك حياتك، فإن فعلتكم فهو جائز » هكذا أخرجه مرسلاً، وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعاً « لا عمرى ولا رقي، فمن أصر شيئاً لو لرقبه فهو له حياته وماله » رجاله ثقات، لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر: فصرح به السائي من طريق، ومعناه في طريق أخرى. وقال المارودي: اختلفوا إلى ماذا يوجهه النهي؟ والأظهر أنه يوجهه إلى المحكب، وقيل يوجهه إلى اللفظ الجاهلي والحكم المنسوخ، وقيل النهي إنما يمنع صحة ما يفيد المنهي عنه فافهم، أما إذا كان صحة المنهي عنه ضرراً على مرتكبه فلا يمنع صحته كالطلاق في زمن الحيف، وصحة العمري ضرر على الممر، فإن ملكه يزول بغير عوض، هذا كله إذا حل النهي على التحريم، فإن حل على الكرامة أو الإرشاد لم ينتج إلى ذلك، والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه، ويصرح بذلك قوله: « العمري جائزة » وللتزمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه « العمري جائزة لأهلها، والرقبي جائزة لأهلها » والله أعلم. قال بعض الحفاظ: إجازة العمري والرقبي بعيد من قياس الأصول، ولكن الحديث مقدم، ولو قيل بتحرهما للنهي وصحتهما للحديث لم يبعد، وكان النهي لأمر خارج وهو حفظ الأموال، ولو كان المراد فهما للمنفعة كما قال مالك لم يته عنهما، والظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما إلا تمليك الرقية بالشرط المذكور، فجاء الشرع بمراغمتهم فصحب العقد على نعت الهبة المحمودة، وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه يشبه الرجوع في الهبة، وقد صحح النهي عنه وشبهه بالكذب يعود في قيته. وقد روى السائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه « العمري لمن أصرها والرقبي لمن أرقها، والعائد في هبة كالعائد في قيته » فشرط الرجوع القارن للعقد مثل الرجوع الطاريء بعده فهي عن ذلك، وأمر أن يقيها مطلقاً أو يخرجها مطلقاً، فإن أخرجها على خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد مراغمة له. وهو نحو إبطال شرط الولاء لمن باع عبداً كما تقدم في قصة برة.

٣٣ - باب من استعار من الناس القوس

٢٦٢٧ - حدثنا أحمد: حدثنا شعبة، عن قتادة قال: سمعت أنساً يقول: كان فرع بالمدينة، فاستعار النبي ﷺ قوساً من أبي طلحة يقال له المنلوب فركبه، فلما رجع قال: ما رأيت من شيء، وإن وجدته لخيراً. (بهر: ٢٨٢٠، ٢٨٥٧، ٢٨٦٢، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٩٠٨، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٣٠٤٠، ٣٠٣٣، ٦٩١٢، أخرجه مسلم: ٢٣٠٧).

قوله: (باب من استعار من الناس القوس) زاد أبو ذر عن مشايخه « والداية » وزاد عن الكشيبي « وغيرها » وثبت مثله لابن شيبة لكن قال: « وغيرها » بالتثنية، وذكر بعض الشراح عن أدركه قبل الباب « كتاب العارية » ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح، والبخاري أضاف العارية إلى الهبة لأنها هبة المنافع. والعارية بتشديد التحتية ويجوز تخفيفها، وحكى عارة براء خفيفة بغير تحتانية، قال الأزهرى: مأخوذة من

وقد حكاهما ابن دريد، وقال الأصمعي: لا يقال بالفتح.

قوله: (هقين) بالفتح أي ترين، من قان الشيء قبانة أي أصلحه، والقبنة تقال للماشطة والمنفعة وللأمة مطلقاً. وسكن ابن التين أنه روي «نقين» بالفاء أي تعرض وتجلى على زوجها. قلت: ولم يضبط ما بعد الفاء، ورأيت بخط بعض الحفاظ مضافة فوقانية، قال ابن الجوزي: أرادت عائشة رضي الله عنها أنهم كانوا أولاً في حال ضيق، وكان الشيء المحقر عندهم إذ ذاك عظيم القدر. وفي الحديث أن عارية الثياب للمعروض أمر معمول به مرغوب فيه وأنه لا يعد من الشنع. وفيه تواضع عائشة، وأمرها في ذلك مشهور. وفيه حلم عائشة عن خدمتها، ورفضها في المعاتبة، وإظهارها بما اعتدنا مع الحاجة إليه، وتواضعها بأخلاق السلفة في حال اليسار مع ما كان مشهوراً عنها من الجود رضي الله عنها

٣٥ - باب فضل المنحة

٢٦٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْرِ، عَنِ الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَغْنِمُ الْمَنِيحَةُ الْفَقْرَةُ الصَّغِيرُ نَيْحَةً، وَالشَّاةُ الصَّغِيرُ تَغْلُو يَانَاهُ وَتُرْوَحُ يَانَاهُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَإِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَالِكٍ قَالَ: «يَغْنِمُ الصَّنْدَقَةُ...» [الزهري: ٥٦٠٨. أخرجه مسلم: ١٠١٩، ١٠٢٠، بلطف: ٥٦٠٨].

٢٦٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ، وَكَسَ بِلَادِيهِمْ، (يَغْنِي شَيْئاً)، وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْأَقْبَارُ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يَغْلُوهُمْ يَنَاهُ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَامٍ، وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلُ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سَلَمَةَ، كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَكَانَتْ أُعْطِيَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِدْلًا، فَاعْطَاهَا النَّبِيُّ ﷺ أُمُّ إِيْمَنَ مَوْلَاهُ أُمُّ اسْمَاءَةَ بِنْتُ زَيْدٍ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَلْبِ أَهْلِ حَيْرٍ، فَأَنْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَتَابِعَهُمْ الَّتِي كَانُوا مَنَعُوهُمْ مِنْ يَنَاهِهِمْ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّهِ عِدْلَهَا، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ إِيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَاطِطِهِ. [الزهري: ٣١٢٨، ٥٤٠٣، ٥٤٢٠. أخرجه مسلم: ١٧٧١].

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ: أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، بِهَذَا، وَقَالَ: مَكَانَهُنَّ مِنْ حَاطِطِهِ.

٢٦٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ أَبِي كَثْبَةَ السُّلَمِيُّ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَتُونَ خَصْلَةً، أَغْلَاهُنَّ نَيْحَةُ الْفَقْرِ، مَا مِنْ عَامِلٍ يَغْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوْبَيْهَا، وَتَصْلِيْقِ مَوْغَرِيهَا، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ».

قَالَ حَسَّانٌ: قَدَدْنَا مَا خُونُ نَيْحَةِ الْفَقْرِ، مِنْ رَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْيِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَتَغْوِيهِ، لَمَّا اسْتَطَاعَ أَنْ يُلْغِ خُمْسَ عَشْرَةِ خَصْلَةٍ.

٢٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ، قَالُوا: نَوَاجِرُهَا بِاللُّثْمِ وَالرَّيْبِ وَالصَّنْفِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزَعْهَا، أَوْ

لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنَّ أَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ» [راجع: ١٤٨٧. أخرجه مسلم: ١٥٣٦، وفي السبع: ٨٩٠].

٢٦٣٣ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يُزَيْدٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَ أَهْرَابِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَتَحْتَكَ إِنْ الْهَجْرَةَ خَاتَمًا شَدِيدًا، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِسْلٍ». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتُطَيِّ سَنَدُكَهَا». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَمْنَحُ مِنْهَا شَيْئاً؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَحْتَلِّي بِيَوْمٍ وَزَيْحاً؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَتَاغْمَلُ مِنْ وَزَائِرِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَزِيلَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئاً» [راجع: ١٤٥٢. أخرجه مسلم: ١٨٩٥].

٢٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَظْفَرُهُمْ بِهَذَا - يَحْيَى ابْنُ عَمْرِو رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ تَهْتَرُ زُرْعًا، فَقَالَ: «لِمَنْ هَلِيو؟». فَقَالُوا: أَكْرَاهَا فُلَانٌ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنَحَهَا إِثَاءً، كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَقْلُومًا» [راجع: ٢٣٣٠. أخرجه مسلم: ١٥٥٠].

قوله: (باب فضل المنحة) حذف «باب» من رواية أبي ذر، والمنحة بالنون والمهملة وزن عطية، هي في الأصل العطية، قال أبو عبيد المنحة عند الحرب على وجهين: أحدهما أن يعطي الرجل صاحبه صلة تكون له، والآخر أن يعطيه ناقة أو شاة يتبع مجلبها ويورها زماناً ثم يردّها، والمراد بها في أول أحاديث الباب هنا عارية ذوات الألبان ليؤخذ لبنها ثم ترد في لصاحبها. وقال القزاز: قيل لا تكون المنحة إلا ناقة أو شاة، والأول أحرف. ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث: الأول حديث أبي هريرة.

قوله: (نعم المنحة اللقحة الصغرى منحة) اللقحة الناقة ذات اللبن القريبة العهد بالولادة، وهي مكسورة اللام ويحذف فتحها والمعروف أن اللقحة يفتح اللام المرة الواحدة من الحلب، والصغرى بفتح الصاد وكسر الفاء أي الكريمة الغزيرة اللبن ويقال لها الصغرى أيضاً، كما رواه يحيى بن بكير، وذكر المصنف بعده أن عبد الله بن يوسف وإسماعيل يعني ابن أبي أوس روياه بلطف «نعم الصدقة اللقحة الصغرى منحة» وهذا هو المشهور عن مالك. وكذا رواه شبيب عن أبي الزناد كما سيأتي في الأثرية. قال ابن التين: من روى «نعم الصدقة» روى أحدهما بالحنى لأن المنحة العطية والصدقة أيضاً عطية. قلت: لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة. وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي ﷺ، بل هي من جنس الهبة والمهنية.

وقوله: (منحة) منصوب على التمييز، قال ابن مالك: فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهره، وقد منعه سبويه إلا مع الإضمار مثل: «يُتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» [الكهف: ٥٠] وجوزه المبرد وهو الصحيح، وقال أبو البقاء: اللقحة هي المخصوصة بالمدح، ومنحة منصوب على التمييز تأكيداً وهو كقول الشاعر: «نعم الزاد زاد أهلك زاداً».

قوله: (تغلو ياناه وتروح ياناه) أي من اللبن، أي تحلب إياه بالفداة وإياه بالعشى. ووقع هذا الحديث في رواية مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلطف «ال رجل يمنح أهل بيت ناقة تغلو ياناه وتروح ياناه إن أجراها لعظيم».

الحديث الثاني حديث أنس: قوله: (وليس باليديهم) كذا للجميع، وفي رواية الأصلي وكريمة يعني شيء وثبت لفظ «شيء» في رواية مسلم عن حملة ولبي الطاهر عن ابن وهب.

قوله: (فقا سمهم الأنصار إلخ) ظاهره مغاير لقوله في حديث أبي هريرة الماضي في المزاوعة «قالت الأنصار للنبي ﷺ: أقسم بيننا وبين إخواننا التخييل قال لا» والجمع بينهما أن المراد بالمقاسمة هنا القسمة المئوية، وهي التي أجابهم إليها في حديث أبي هريرة حيث قال: «قالوا فيكفوننا المئونة ونشركهم في النسر» فكان المراد هنا مقاسمة النصار والمغني هناك مقاسمة الأصول. وزعم البلادي وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا: «قا سمهم الأنصار» أي حالفوهم، جملة من القسم بفتح الصاد والمهملة لا من القسم بسكون المهمل، وقد تقدم تعقب ما زعمه في كتاب المزاوعة.

الكرمانى: جميع ما ذكره رجم بالنيب، ثم أتى عرف أنها أنسى من اللحية؟ قلت: وإيضا لودت بما ذكرته منها تقريب الخمس عشرة التي عدّها حسان بن عطية، وهي إن شاء الله تعالى لا تخرج عما ذكرته، ومع ذلك فانا موافق لابن بطال في إمكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير إنداعها منيحة العنز، وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطال مما هو ظاهر أنه فوق المنيحة، والله أعلم.

الحديث الرابع حديث جابر «كنت لرجال منا فضول لرضين» تقدم في الزلعة مع الكلام عليه، والغرض منه هنا قوله: «أو لينسها أخاه».

الحديث الخامس: قوله: (وقال محمد بن يوسف) يحتل أن يكون معطوفاً على الذي قبله ليكون موصولاً، لكن صرح الإسماعيلي وأبو نعيم بأنه لم يذكر فيه الخبر، ويؤيده أنه أورد في الهجرة موصولاً من طريق الوليد بن مسلم قال: «وقال محمد بن يوسف» كلاهما عن الأوزاعي، فلوراد هنا أن يطفه لقال هناك «حدثنا محمد بن يوسف» كعادته. نعم زعم الذي أنه أخرجه في لية «عن محمد بن يوسف» وفي الهجرة «وقال محمد بن يوسف» قاله أعلم. وقد وصله الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور، وسيأتي شرحه في الهجرة إن شاء الله تعالى. والغرض منه قوله: «فهل نمنح منها شيئاً؟ قال: نعم» فإن فيه إثبات فضيلة المنيحة، وقوله: «لن يترك» أي لن يتصلك.

الحديث السادس حديث ابن عباس، وقد تقدم في الزلعة أيضاً، والمعاد منه هنا ما دل من قوله: «لو منها إياه كان خيراً له» على فضل المنيحة.

٣٦ - باب إذا قال: اَعْمَلْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ،

عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ، فَهُوَ جَائِزٌ

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: هَذِهِ عَارِيَةٌ، وَإِنْ قَالَ: كَسَوْتُكَ هَذَا الْقُرْبَ، فَهُوَ هَبَةٌ.

٢٦٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّيَّانِ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَوْحَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمَ بِسَارَةٍ، فَاعْطَوْهَا أَجْرًا، فَوَجَّعَتْ قَالَتْ: احْتَرْتُ أَنْ اللَّهُ يَكْتُمَ الْكَافِرَ، وَأَحْدَمَ وَلَدَهُ».

وَقَالَ ابْنُ مَرْيَمَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «فَاعْطَمَهَا هَاجَرَ».

[راجع: ٢٦١٧، أخرجه مسلم: ٢٣٧١، مطرولاً.]

قوله: (باب إذا قال أعملتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز، وقال بعض الناس: هذه عارية، وإن قال كسوتك هذا القرب فهذا هبة) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه «وأخمد ولده» قال: وقال ابن سيرين عن أبي هريرة: «فاخذها هاجر» وسيأتي موصولاً في أحاديث الأنبياء مع الكلام عليه، قال ابن بطال: لا أعلم خلافاً أن من قال أعملتك هذه الجارية أنه قد وهب له الخلة خاصة، فإن الإخداع لا يقتضي تملك الرقبة، كما أن الإسكان لا يقتضي تملك الدار. قال: واستدلاله بقوله: «فاخذها هاجر» على لية لا يصح، وإيضا صحت لية في هذه القصة من قوله: «فاخذها هاجر» قال: ولم يختلف العلماء فيمن قال: كسوتك هذا الثوب مدة معينة أن له شرطه، وإن لم يذكر أجلاً فهو هبة، وقد قال تمل: ﴿تَكَفَّرْتُ بِطَعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ كَسَوْتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] ولم يختلف الأمة أن ذلك تملك للطعام والكسوة انتهى. والذي يظهر أن البخاري لا يخالف ما ذكره عند الإطلاق، وإيضا مراده أنه إن وجدت قرينة تدل على العرف حل عليها، وإلا فهو على الوضع في الموضعين، فإن كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الإخداع منزلة الهبة فاطلقه شخص وقصد التملك فله، ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالفه، والله أعلم.

٣٧ - باب إذا حَمَلَ رَجُلًا عَلَى فَرْسٍ،

فَهُوَ كَأَعْمَرَى وَالصَّدَقَةِ

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَهُ أَنْ يُرْجَعَ لِيَهَا.

٢٦٣٦ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَسْأَلُ

قوله: (وكانت أمه أم أنس) إلخ الضمير في أمه يعود على أنس وأم أنس بدل منه، وكذا ما سليم، وفي رواية مسلم «وكانت أمه أم أنس بن مالك، وهي تدعى أم سليم» وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة كان أخا أنس لأمه، والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهري الراوي عن أنس، لكن بقية السياق يقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيحمل على التجريد.

قوله: (فكانت أعطت أم أنس) أي كانت أم أنس أعطت.

قوله: (عذلاً) بكسر المهملة وبذل معجمة خفيفة جمع عذق يفتح ثم سكون كحل وجبال والمثق النخلة، وقيل إيها يقال لها ذلك إذا كان حلها موجوداً، والمراد أنها وهبت له ثمرها.

قوله: (قال ابن شهاب) هو موصول بالإستاد المذكور، وكذا هو عند مسلم.

قوله: (إلى أمه) أي إلى أم أنس وهي أم سليم.

قوله: (فاعطى رسول الله ﷺ أم إيمان مكانهن) أي بلهن.

قوله: (من حاطه) أي بستانه.

قوله: (وقال أحمد بن حنبل أخبرنا أبي عن يونس بهما) أي بالإستاد واللقن.

قوله: (وقال مكانهن من خالعه) يعني أنه وافق ابن وهب في السياق إلا في قوله «من حاطه» فقال: «من خالعه» أي من خالعه ماله، قال ابن اللين: للمنى واحد لأن حاطه صار له خالعه. قلت: لكن لفظ «خالعه» أصح في الاختصاص من حاطه، وطريق أحمد بن حنبل هذه وصلها البرقي في «المصانعة» من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحد بن شبيب المذكور، زاد مسلم في آخر الحديث «قال ابن شهاب: وكان من شأن أم إيمان أنها كانت وصيفة لعبد الله ابن عبد المطلب، وكانت من الحبيشة، فلما ولدت آمنة رسول الله ﷺ بعدما توفي أبوه كانت أم إيمان تحضنه حتى كبر فاعطتها ثم أنكمها زيد بن حارثة، وتوفيت بعده ﷺ بخمسة أشهر، وسيأتي في المغازي ذكر سبب إعطائه رسول الله ﷺ لأم إيمان بدل المطلق، وفي زيادة علي رواية الزهري فإنه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال: «كان الرجل يحمل للنبي ﷺ النخلات» الحديث، وفي: «وإن أعلى إمرؤني أن أسأل النبي ﷺ الذي كانوا أطره». وكان قد أعطاه أم إيمان، فجهلت الثوب في حتى تقول: لا تعطيكم وقد أعطانيه، قال والتي ﷺ يقول: لك كلها حتى أعطاهما عشرة أمثال» أو كما قال.

الحديث الثالث:

قوله: (عن حسان بن عطية) في رواية أحمد بن الوليد «حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية».

قوله: (عن أبي كبشة) في رواية أحمد المذكورة «حدثني أبو كبشة» وهو يفتح الكاف وسكون الهمزة بعدما معجمة [الاسم] يفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة بعدما واو ساكنة ثم لا م لا يعرف اسمه، وزعم الحاكم أن اسمه البراء بن قيس، ووهبه عبد الغني بن سعيد وبين أنه غيره، وليس لأبي كبشة ولا للراوي عنه حسان بن عطية في البخاري سوى هذا الحديث، وآخر في أحاديث الأنبياء.

قوله: (وقال رسول الله ﷺ) في رواية أحمد «سمعت رسول الله ﷺ».

قوله: (أربعون خصلة) في رواية أحمد «لأربعون حسنة».

قوله: (الغز) يفتح المهملة وسكون التاء بعدما زاي معروفة وهي واحدة للغز.

قوله: (قال حسان) هو ابن عطية راوي الحديث، وهو موصول بالإستاد المذكور، قال ابن بطال ما ملخصه: ليس في قول حسان ما يمنع من وجوب ذلك وقد حصى ﷺ على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى كثرة. ومعلوم أنه ﷺ كان عالماً بالأربعين المذكورة وإيضا لم يذكرها لمضى هو أتقن لنا من ذكرها، وفلك خشيته أن يكون اثنين لما مرهفاً في غيرها من أبواب البر، قال: وقد يلبسني أن بعضهم طلبها فوجدوا تزيد على الأربعين، فما زاده إعاة الصائغ، والصنعة للأعرق، وإعطاه شمس التمل، والستر على المسلم، والغلب من عرضة، وإدخال السرور عليه، والتفصح في المجلس، والدلالة على الخير، والكلام الطيب، والغفر، والزروع، والشفاقة، وعيادة المريض، والمصانعة، والدية في الله، والبغض لأجله، والمبالغة لله، والبتزاور، والنصح، والرحمة وكلها في الأحاديث الصحيحة، وفيها ما قد يتنازع في كونه دون منيحة العنز، وحذفت مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها وقال: الأولى أن لا يعتنى بعدها لما تقدم. وقال

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم باب ما جاء في البيّنة على المدعى) كذا للآثر، وسقط لبعضهم لفظ «باب» وقدم السنفي وابن شويه البسلة على «كتاب».
قوله: (لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَمْسُومٍ فَاكْتُبُوهُ﴾ الآية) كذا لابن شويه، ولأبي ذر بعد قوله: ﴿فاكْتُبُوهُ﴾ إلى قوله: ﴿واتقوا والله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم﴾ وساق في رواية الأصيلي وكرمة الآية كلها وكذا التي بعدها.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ إِلَى قَوْلِهِ مَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾) كذا لأبي ذر وابن شويه ووقع للسنفي بعد قوله في الآية الأولى فاكْتُبُوهُ: ﴿وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا باب كاتب أن يكتب كما علمه الله إلى قَوْلِهِ مَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ وهو غلط لا حاجة، وكأنه سقط منه شيء أوضحته رواية غيره كما ترى، ولم يبق في الباب حديثاً إلا اكْتِفاء بالآيتين، وإما إشارة إلى الحديث للمضي قريباً في ذلك في آخر باب الرحمن، وسأني ترجمة الشق الآخر وهي «اليمين على المدعى عليه» قريباً. قال ابن المنير: وجه الاستدلال بالآية للترجيح أن المدعى لو كان القول قوله لم يستجِبْ للإشهاد ولا إلى كتابة المحقق وإملائها، فالأمر بذلك يدل على الحاجة إليه، ويضمن أن البيّنة على المدعى، ولأن الله حين أمر الذي عليه الحق بالإملاء اقتضى تصديقه فيما أقر به، وإذا كان مصدقاً فالبيّنة على من ادعى تكليفيه.

٢- باب إِذَا عَدَلَ رَجُلٌ رَجُلًا فَقَالَ:

لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا

وَسَاقَ حَدِيثِ الْإِفْكِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَسَافَةٌ حِينَ اسْتَشَارَهُ، فَقَالَ:

أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ.

٢٦٣٧ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْمُعَمَّرِيُّ: حَدَّثَنَا

نُوحُ بْنُ

وَقَالَ الْبُيُوتِيُّ حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي شُرَّوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبْنُ الْمُشَبِّهِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَغَيْدَالَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَلِيدِ بْنِ غَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبَعْضُ خَلِيفَتِهِمْ يُسْتَدْقُ بَعْضًا، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا قَدْ عَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَأَسَافَةً، حِينَ اسْتَبْتُّ الْوَحْشِيَّ، يُسْتَأْذِنُهُمَا فِي فِرَاقِي أَهْلِيهِ، فَأَمَّا أَسَافَةُ فَقَالَ: أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ: إِنَّ رَأَيْتُ عَلِيًّا أَمْرًا أَهْمُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنِهَا جَارِيَةٌ خَلِيفَةُ السُّنَنِ، تَسَامُ عَنْ شَجِينِ أَهْلِيهَا، فَأَتَيْتُ الدَّاعِينَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَغْلِبُنَا فِي رَجُلٍ بَلَّغِي إِذَا فِي أَهْلِي بَيْتِي، فَإِنَّ اللَّهَ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا». [راجع: ٢٥٩٣. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠، مطولاً.]

قوله: (باب إذا عدل رجل رجلاً فقال: لا أعلم إلا خيراً أو ما علمت إلا خيراً) وفي رواية الكشميهني «أحدًا» بدل «رجلاً». قال ابن بطال: حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال: إذا قال ذلك قبلت شهادته، ولم يذكر خلافاً عن الكوفيين في ذلك، واحتجوا بحديث الإفك. وقال مالك: لا يكون ذلك تركية حتى يقول رغباً أي بالقصر. وقال الشافعي: حتى يقول عدل، وفي قول: عدل جلي ولي. ولا بد من معرفة المزمع حاله الباطلة. والحجة لذلك أنه لا يلزم من أنه لا يعلم منه إلا الخير أن لا يكون فيه شر. وأما احتجاجهم بقصة أسامة فاجاب الملهب بأن ذلك وقع في العصر الذي زكى الله أهله، وكانت الجرحه فيهم شاذة، فكفى في تعديلهم أن يقال: لا أعلم إلا خيراً، وأما اليوم فالجرحه في الناس أغلب، فلا بد من التخصيص على العدالة. قلت: لم يمت البخاري الحكم في الترجمة، بل أوردها مورد السؤال لقوة الخلاف فيها.

قوله: (وساق حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره، فقال: أهلك ولا أعلم إلا خيراً) كذا لأبي ذر، ولم يقع هذا كله عند الباقيين، وهو اللائق لأن حديث الإفك قد ذكر في الباب موسولاً، وإن كان اختصراً، وسأني مطولاً أيضاً بعد أبواب، ويأتي الكلام عليه في تفسير سورة النور وقوله فيه: «وقال الليث

زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: حَمَلْتُ عَلَى قَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَرَاتُهُ يَتَاغَى، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرُوهُ، وَلَا تَعْدُ فِيهِ صَدَقَتِكَ». [راجع: ١٤٩٠. أخرجه مسلم: ١٦٢٠.]

قوله: (باب إذا حمل رجلاً على فرس فهو كالعمرى والصدقة، وقال بعض الناس: له أن يرجع فيها) أورد فيه حديث عمر «حملت على فرس» مختصراً، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب. قال ابن بطال: ما كان من الحمل على الخيل فليكن للمحمول عليه بقوله هو لك فهو كالصدقة، فإذا قبضها لم يجر الرجوع فيها، وما كان منه تحييساً في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور، وعن أبي حنيفة أن الحيس باطل في كل شيء انتهى. والذي يظهر أن البخاري أراد الإشارة إلى الرد على من قال بجواز الرجوع في الهبة، ولو كانت للأجنبي، ولا فقد قلنا تقرير أن الحمل المذكور في قصة عمر كان فليكن، وأن قول من قال كان تحييساً احتمال بعيد والله أعلم. وسأني مزيد بسط لذلك قريباً في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى.

(خاتمة): اشتمل كتاب الهبة وما معها من أحاديث العمرى والعارية على تسعة وتسعين حديثاً مائة إلا واحد، المعلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وستون حديثاً والخالف أحد وثلاثون، واقفه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة «لو دعت إلى كراع» وحديث أم سلمة في الهبة، وحديث أنس في الطيب، وحديث عائشة «كان يبل الهبة» وحديث ابن عباس «من هدبت له هبة فجلساؤه شركاؤه» وحديث ابن عمر في قصة فاطمة في ستر بابها، وحديث ابن عمر في قصة صهيب، وحديث عائشة في الدرع، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الأربعين خصلة. وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثراً. والله أعلم.



٥٢ - كتاب الشهادات

قوله: (كتاب الشهادات) هي جمع شهادة، وهي مصدر شهد يشهد، قال الجوهري: الشهادة خبر قاطع، والمشاهدة المعانة، مأخوذة من الشهود أي الحضور، لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن خبره، وقيل مأخوذة من الإعلام.

١- باب ما جاء في البيّنة على المدعى

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَمْسُومٍ فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكُتَبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلَأِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَمَرَّعْ فِي رُؤْيَاهُ وَلَا يَتَمَرَّعْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ مِنْهَا أَوْ ضِعْفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمْلَأَ فَهُوَ فَلْيُمْلَأْ وَلْيَسْأَلِ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ قَوْمٍ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَعْلِلَ إحداهما فذكر إحداهما الأخرى ولا يَأْبَ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْفُرَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَقَوْمٌ لِلشَّهَادَةِ وَأَذَى لَا أَنْ تَكُونُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِجَارَةٍ حَاضِرَةٍ تُبَيِّرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا وَاسْهَبُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَلَّوْا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢.]

وقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غِيْبًا أَوْ قَعِيرًا فَإِنَّهُ أَوْكَى بَهِمَا فَلَا تَقْبِضُوا أَلْيَهُنَّ أَنْ تَغْلِبُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥.]

حدثني يونس ؑ وصله هناك أيضاً، وقوله: «أهلك ولا نعلم إلا خيراً» نصب أهلك للأكثر على الإغراء، أو على فعل مخلوف تقديره أمسك أهلك، ولبعضهم بالرفع أي هم أهلك، قال ابن المنير: التعديل إما مو تنفيذ للشهادة، وعائشة رضي الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة إلى التعديل لأن الأصل البراءة، وإما كانت محتاجة إلى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهة فيمكن في هذا التقدير هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله: «لا أعلم إلا خيراً» حجة.

٣- باب شهادة المفتي

وَأَجَاؤُهُ عَمَرُو بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْكَاذِبِ الْفَاجِرِ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: وَأَبْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءُ وَتَقَادَةُ: السَّمْعُ شَهَادَةٌ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: يَقُولُ: لَمْ يَشْهَدُونِي عَلَى شَيْءٍ، وَإِنِّي سَمِعْتُ كَذَا وَكَذَا.

وأما قوله ابن سيرين وتقادسة سيأتي في «باب شهادة الأعمى»

وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الكرايس في «أدب القضاء» من رواية ابن جريج عن عطاء «السمع شهادة».

قوله: (وكان الحسن يقول: لم يشهدوني على شيء، ولكن سمعت كذا وكذا) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال: لو أن رجلاً سمع من قوم شيئاً فإنه يأتي القاضي فيقول: لم يشهدوني، ولكن سمعت كذا وكذا، وهذا التفصيل حسن لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ولم يقل: «الإشهاد» فيفتقر الحال عند الأداء، فإن سمعه ولم يشهده وقال عند الأداء «أشهدني» لم يقل، وإن قال: «أشهد أنه قال كذا» قبل. ثم أورد المصنف فيه حديثين:

أحدهما حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن، والغرض منه قوله فيه: «وهو يحتل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه»

وقوله في آخره: (لو تركه بين) فإنه يقتضي الاعتماد على سماع الكلام وإن كان السامع محتجباً عن التكلم إذا عرف الصوت، وقوله: «يحتل» يفتح أوله وسكون المعجمة وكسر اللثاء أي يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يسمع،

لأنهما حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه، وسيأتي الكلام عليه في الطلاق والغرض منه إنكار خالد بن سعيد على امرأة رفاعه ما كانت تكلم به عند النبي ﷺ مع كونه مجبوراً عنها خارج الباب، ولم ينكر النبي ﷺ عليه ذلك، فاعتمد خالد على سماع صرتها حتى أنكر عليها ما يسمع من حديثه.

٤- باب إذا شهد شاهد

أَوْ شَهِدَ بَشِيءٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ، يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ قَالَ الْحَمِيدِيُّ: هَذَا كَمَا أَخْبَرَ بِلَالٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْكُتَيْبَةِ. وَقَالَ الْفَضْلُ: لَمْ يَعْلَمْ. فَاعْتَدَ النَّاسُ بِشَهَادَةِ بِلَالٍ.

كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ: إِنْ فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَلْفٍ وَخَمْسِينَ، يُقْضَى بِالْأَلْفَةِ.

٢٦٤ - حَدَّثَنَا حِيَّانٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حَسَنٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِسْهَابٍ بْنِ غَيْرٍ، فَاتَّخَذَ امْرَأَةً فَقَالَتْ: قَدْ ارْتَضَيْتُ غُثَّةً وَأَلَيْتُ تَزَوُّجَ، فَقَالَ لَهَا غُثَّةُ: مَا أَظْهَمَ أُنْكَ ارْتَضَيْتُ وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَأَرْسَلَتْ إِلَى آلِ أَبِي إِسْهَابٍ يَسْأَلُهُمْ، فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا ارْتَضَيْتَ صَاحِبَتَا، فَوَكَّبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَنِيَّةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟». فَتَارَكَهَا وَتَكَفَّتْ زَوْجاً غَيْرَهُ. [راجع: ٨٨].

قوله: (باب إذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد، قال الحميدي: هذا كما أخبر ببال إلخ) تقدم هذا في «باب العشر» من كتاب الزكاة، وأن الميث مقدم على النسي، وهو وفاق من أهل العلم إلا من شذ، ولا سيما إذا لم يتعرض إلا لنفي علمه، وأشار إلى ذلك بقوله: «وكذلك إن شهد شاهد أن إلخ» وقد اعترضه بأن الشهادتين اتفقا على الألف وانفردت إحداهما بالخمسة، والجواب أن سكوت الأخرى عن خمسة في حكم نفيها. ثم أورد حديث عتبة بن الحارث في قصة المرضعة، وسيأتي الكلام عليها مستوفى بعد أبواب، الغرض منه هنا أنها أثبتت الرضاع ونفاه عتبة، فاعتمد النبي ﷺ قولها فأمره بفراق امرأته إما وجوباً عند من يقول به وإما تدبياً على طريق الورع. وقوله في هذا الرواية لأبي إسهاب بن عزيز بالعين المهمة المقترحة زابين مقنوطتين وزن عظيم، ووقع عند أبي ذر عن المستملي والحموي عزيز بزاي وآخره راء مصغر والأول أصوب.

حدثني يونس ؑ وصله هناك أيضاً، وقوله: «أهلك ولا نعلم إلا خيراً» نصب أهلك للأكثر على الإغراء، أو على فعل مخلوف تقديره أمسك أهلك، ولبعضهم بالرفع أي هم أهلك، قال ابن المنير: التعديل إما مو تنفيذ للشهادة، وعائشة رضي الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة إلى التعديل لأن الأصل البراءة، وإما كانت محتاجة إلى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهة فيمكن في هذا التقدير هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله: «لا أعلم إلا خيراً» حجة.

٢٦٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: ائْتَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ، يُؤَمِّنَانِ الشُّغْلَ أَيُّهُمَا ابْنُ صَيَادٍ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعِي بِجُلُوعِ الشُّغْلِ، وَهُوَ يَخْتَلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَادٍ شَيْئاً قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، وَأَبْنُ صَيَادٍ مَضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاجِهِ لِي قَلِيَّةٌ لَهُ فِيهَا زَمْزَمَةٌ، أَوْ زَمْزَمَةٌ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَّبِعِي بِجُلُوعِ الشُّغْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَادٍ: أَيُّ صَافٍ هَذَا مُحَمَّدٌ، فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَادٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكْتَهُ بَيْنَ». [راجع: ١٣٥٥، أخرجه مسلم: ٢٩٣١].

٢٦٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سَلْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُوزَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: جَاءَتْ امْرَأَةً رِافَعَةَ الْقُرَيْشِيَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِافَعَةَ فَطَلَّقَنِي فَاتَتْ طَلَّاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ، إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ خَدَّتَيْ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِافَعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَلُوِّي غَسِيلَتَهُ وَتَلُوَّقِي غَسِيلَتَهُ». وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَهُ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ النَّعَّاسِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَذَّنَ لَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ إِلَيَّ هَلَاوَمَا تَجْهَرُ بِعِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٥٢٧٠، ٥٢٦٦، ٥٢٦٥، ٥٢٦٧، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٨٢٥، ٦٠٨٤، أخرجه مسلم: ١٤٣٣].

قوله: (باب شهادة المخفى) بالهاء المعجمة أي الذي يخفى عند التحمل. قوله: (وأجازه) أي الاختيار عند تحمل الشهادة.

قوله: (عمر بن حريث) بالمهمله والثلاثة مصغر ابن عمرو بن حسان بن عبد الله بن عمرو بن غزوم المخزومي من صفار الصحابة، ولأبيه صحبة، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضوع.

قوله: (قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر) كانه أشار إلى السبب في قبول شهادته، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن شريح أنه كان لا يميز شهادة المخفى، قال وقال عمرو بن حريث: كذلك يفعل بالخان الظالم أو الفاجر، وروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي أن عمرو بن حريث كان يميز شهادة ويقول: كذلك يفعل بالخان الفاجر، وروى من طرق عن شريح أنه كان يرد شهادة المخفى وكذلك الشعبي، وهو قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأجازها في الجديد إذا عاين الشهود عليه.

قوله: (وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وتقادسة: السمع شهادة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا، ورويناه في «الجمليات» قال: «حدثنا شريك عن الأشعث عن عامر وهو الشعبي قال: تحوز شهادة السمع إذا قال سمعته يقول وإن لم يشهده».

وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة المخفى، ويحتمل أن يفرق بأنه إذا رد شهادة المخفى لما فيها من المخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمع من غير قصد، وهو

٥- باب الشُّهَدَاءِ الْعُدُولِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عِلْدٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. و﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢٦٤١ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوَّلٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّ أَنْبَاءَ كَانُوا يُزْعِلُونَهُ بِالْوُحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوُحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا مِنْهُمَا، وَقَرَّبَهُمَا، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سِرِّيهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُجَاهِدُ فِي سِرِّيهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمُرْهُ وَلَمْ نَنْصَحْهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سِرِّيهِ خَسَنٌ.

قوله: ﴿باب الشهداء العذول، وقوله: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ ﴿عن ترضون من الشهداء﴾﴾ أي وقوله تعالى: ﴿عن ترضون﴾ قالوا عاقله من كلام المصنف لا من التلاوة، والعدل والرضا عند الجمهور من يكون مسلماً مكلفاً حراً غير مرتكب كبيرة ولا مصر صغير، زاد الشافعي: وإن يكون ذا مروءة. ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدواً للشخص عليه، ولا منتهاً فيها بجر نفع ولا دفع، ولا أصلاً للشهود له ولا فرعاً عنه. والتخلف في تفاصيل من ذلك وغيره مما سيأتي بعض ذلك في بعض التراجم إن شاء الله تعالى.

قوله: (أن عهد الله بن عتبة) أي ابن مسعود، وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود، سمع من كبار الصحابة وله رؤية، وحديثه هذا عن عمر أخفه المزني في الأطراف والمرفوع منه ما أشار إليه عما كان الناس عليه في عهد النبي ﷺ.

قوله: (وإن الوحي قد انقطع) أي بعد وفاة النبي ﷺ والمراد انقطاع أخبار الملك عن الله تعالى لبعض الأكيمين بالأمر في الحقيقة، وفي رواية أبي فراس عن عمر عند الحاكم «إنا كنا نرفعكم إذ كان فينا رسول الله ﷺ وإذ الوحي ينزل وإذ يأتينا من أخباركم» وأراد أن النبي قد انطلق ورفع الوحي.

قوله: (لمن أظهر لنا خيراً أمناه) بهزمة بغير مد وميم مكسورة ونون مشددة من الأمن أي صبرناه عندنا آمناً، وفي رواية أبي فراس «ألا ومن يظهر منكم خيراً أظننا به خيراً وأحبتنا عليه».

قوله: (اللَّهُ بِمَا صَبَّحْتَ) كذا لأبي ذر عن الحموي بحذف المقعول، وللباقين «اللَّهُ بِمَا صَبَّحَ» ميم أوله وهاء آخره.

قوله: (سواء) في رواية الكشيحي «شراً» في رواية أبي فراس «ومن يظهر لنا شراً علينا به شراً وأيقضناه عليه» سائرهم فيما بينهم وبين ربكم قال المذهب: هذا اختيار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله ﷺ وعما صار بعده، ويؤخذ منه أن العدل لم ين تجده من البرية وهو قول أحمد وإسحاق قالوا، وهذا إما هو في حق المعروفين لأن من لا يعرف حاله أصلاً

٦- باب تغدیل کم یجوز؟

٢٦٤٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُفَاؤُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ قَابِطٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَنَازَةٍ قَاتِلُوا عَلَيْهَا خَيْرٌ، أَوْ قَالَ: كُمْ مِنْ بَأْسِهَا قَاتِلُوا عَلَيْهَا شَرًّا، أَوْ قَالَ: غَيْرُ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَجَبَتْ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ لِهَذَا وَجَبَتْ وَلِهَذَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «هَدَاةُ الْقَوْمِ، الْمُؤْمِنُونَ شَهَادَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ». [راجع: ١٣٦٧، أخرجه مسلم: ٩٤٩].

٢٦٤٣ - خَلَقْنَا مُوسَىٰ بْنَ إِسْمَاعِيلَ: خَلَقْنَا دَاوُدَ بْنَ أَبِي الْقُرَاتِ: خَلَقْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَمْوَدِ قَالَ: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرْعًا، فَجِئْتُ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَرَرْتُ جَنَازَةً فَأَتَيْتُ خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُؤُا أُخْرَىٰ فَأَتَيْتُ خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُؤُا ثَلَاثَةً فَأَتَيْتُ شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ:

قُلْتُ: كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا مُسْلِمٌ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَثَلَاثَةٌ. قَالَ: «وَلَاثَةٌ». قُلْتُ: وَاثْنَانِ. قَالَ: «وَاثْنَانِ». ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ. [رواج: ١٣٦٨].

قوله: (باب) بالتزوين (لعلهم كم يجوز) أي هل يشترط في قبول التعديل عند معين؟ أورد فيه حديثي أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين، وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام «وبعث» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجائزات، وحكي عن ابن المنذر أنه قال في حاشيته: قال ابن بطال فيه إشارة إلى الكفاية بتعديل واحد وذكرته أن فيه غموضاً، وكان وجهه أن في قوله: «ثم لم نساله عن الواحد» إشعاراً بعبادتهم كانوا يهتمون قول الواحد في ذلك لكتهم لم يسألوا عن حكمه من ذلك المقام، وسيتأى هنا بعد أبواب التصريح بالكفاية في شهاده التزكية بواحد، وكانه لم يصرح به لئلا يظن من الاحتمال.

قوله: (شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره عذوف تقديره مقبولة أو هو خبر مبتدأ عذوف تقديره هذه شهادة القوم، ووقع في رواية الأصيلي « شهادة » بالنصب بتقدير فعل ناصب.

قوله: (المؤمنون شهداء الله في الأرض) كذا للأكثر، والمؤمنون مبتدأ خبره شهداء، وفي رواية المستطلي والسرخسي «شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الأرض» وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء، وقال السهيلي: رواء بعضهم برفع القوم. فإن كانت الرواية بتوين «شهادة» فهي على إضمار المبتدأ أي هذه شهداء، ثم استأنف فقال: «القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض» فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر، قال: وأكثر ما ورد في الحديث حلف المنصوت، لأن الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف. ثم حكى وجهين آخرين فيها تكلف، ولم يقع في شيء من الروايات بالتثنية ولا سيما مع رواية من رواء نصب المؤمنين.

٧- باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المُستفِيز،

وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةَ».

وَالْحَبْءُ بِهِ.

٢٦٤٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَالِكٍ عَنْ غُرْوَةَ بْنِ الرُّمَيْثِ عَنْ عَالِيشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ الْفَلَحُ فَلَمْ أَذْنَلْ لَهُ، فَقَالَ: أَنْخَبِينَ يَمْنَى وَأَنَا عَمَلُكَ، فَقُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتَكَ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنِّْي أَخِي. فَقَالَتْ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: وَصَلَّى الْفَلَحُ، الَّذِي كُنْتُ لَهُ. [المطهر: ٤٧٩٦ ط ٥، ٥١١٣ ط ٥، ٥١١١ ط ٥، ٥٢٣٩ ط ٥] ١٥٦٦ - أخرجه مسلم: ١٤٤٥، بدون قول «وصل الفلاح».

٣٦٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا هُشَامُ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ حُزْنَةٍ: لَا تَحِلُّ لِي، يَخُومُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَخُومُ مِنَ النَّسَبِ، هِيَ ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ. [الطبر: ٥١٠٠، أخرجه مسلم: ١٦٤٧].

٢٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَالِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْهِ فَلَانًا، لَعَمْرُ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ، فَقَالَتْ عَالِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْهِ فَلَانًا. لَعَمْرُ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ، فَقَالَتْ عَالِشَةُ: لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَتَّى - لَعَمْرُهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

نعم، إن الرضاة يحرم منها ما يحرم من الولادة. (نظر: ٥٠٩٩، ٥٣١٠٥).
أخرجه مسلم: ١٤٤٤.

٢٦٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ اشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ، قَالَ: «هِيَ عَائِشَةُ مِنْ هَذَا؟». قُلْتُ: أَيْمَى مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَ: «هِيَ عَائِشَةُ، أَنْظِرْنِي مِنْ إِخْوَانِكُنَّ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». فَتَبَّعَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ. (نظر: ٥٠٩٢، ٥١٠٢). أخرجه مسلم: ١٤٥٥.

قوله: (باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستنابة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم، فاما النسب فيستاد من أحاديث الرضاة فإنه من لازمه، وقد نقل فيه الإجماع. وأما الرضاة فيستاد ثبوتها بالاستنابة من أحاديث الباب، فإنها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستغنياً عند من وقع له. وأما الموت القديم فيستاد منه حكمه بالإلحاق قاله ابن المنير، وأحرز بالقديم من الحديث، والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه، وحديث بعض الملكة خمسين سنة وقيل بأربعين.

قوله: (وقال النبي ﷺ أَرْضِعْنِي وَأَنَا مُسْلِمَةٌ لَوَيْمَةَ) هو طرف من حديث وصله في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك. وثوبه بالثقة ثم الموحدة مصفحة يأتي هناك ذكر شيء من غيرها وخبر أبي سلمة بن عبد الأسد إن شاء الله تعالى. واختلف العلماء في ضبط ما قبل فيه الشهادة بالاستنابة، فصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة، وفي الموت والعلق والولاء، والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الرجوع في جميع ذلك، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بقصة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد الملائي. وعن أبي حنيفة يجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضياً، زاد أبو يوسف والولاء، زاد محمد والوقف، قال صاحب «الهداية» وإنما أجزأ استحساناً ولا لأصل أول الشهادة لا بد فيها من المشاهدة وشرط قبرها أن يسميها من جمع يؤمن توأطوهم على الكذب، وقيل أقل ذلك أربعة أنفس، وقيل يكفي من عدلين، وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب إليه.

قوله: (والطبيب فيه) هو بقية الترجمة. وكأنه أشار إلى قوله ﷺ في حديث عائشة آخر الباب «انظرن من إخوانكن من الرضاة» الحديث. ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعاً في الرضاع آخر النكاح إن شاء الله تعالى. والإسناد الثاني كله بصريون إلا الصحابي وقد سكنها. والثالث كله مدنيون إلا شيخه وقد دخلها. والرابع كله كوفيون إلا عائشة.

قوله في آخر الباب (تابعه ابن مهدي عن سفيان) أي أن عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بإسناد كما رواه محمد بن كبير، ورواية ابن مهدي موصولة عند مسلم وأبي يعلى، وسيأتي الخلاف في أنفع هل كان عام عائشة من الرضاة أو كان أباها.

٨ - باب شهادة القاذف والسارق والزاني

وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البين: ٤ - ٥].

وَجَعَلَ عَمْرُؤُا بَا بَكْرَةَ وَهَيْلَ بْنَ مَعْبُودٍ وَبَالِغًا بِقَذْفِ الْمُهْمِرَةِ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَهُمْ، وَقَالَ: مَنْ تَابَ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ.

وَأَجَاذَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَطَاوُسٌ، وَجَاهِدٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَعِكْرَمَةُ، وَالْأَشْعَرِيُّ، وَمُحَارِبُ بْنُ دِينَارٍ، وَشَرِيحٌ، وَغَفَاوَةُ بْنُ قُرَّةَ.

وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا بِالْمَدِينَةِ: إِذَا رَجَعَ الْقَاذِفُ عَنْ قَوْلِهِ، فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ، قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَقَعْدَةُ: إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ جَلِدْ، وَقَبِلْتُ شَهَادَتَهُ.

وَقَالَ الْقُرَظِيُّ: إِذَا جَلِدَ الْقَيْدُ ثُمَّ أُخْبِقَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ اسْتَفْضَى الْمَخْلُودُ قَضَاءَهُ جَازَتْ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَاذِفِ وَإِنْ تَابَ.

ثُمَّ قَالَ: لَا يَجُوزُ يَكَاحُ بَعْرِ شَاهِدَيْنِ، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ مَخْلُودَيْنِ جَازَ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ عَتَمَتَيْنِ لَمْ يَجُزْ، وَاجَازُ شَهَادَةُ الْمَخْلُودِ وَالْقَيْدِ وَالْأَمَةِ لِرُؤْيَا جَلِيلٍ وَمُهَنَّانٍ.

وَكَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ.

وَلَقَدْ نَفَى النَّبِيُّ ﷺ الزَّانِيَ سَنَةً.

وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِ كَمْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ حَتَّى مَضَى عَشْرُونَ لَيْلَةً. [راجع: ٢٧٥٧]

٢٦٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ.

وَقَالَ الْيُثْبُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي غُرُوءُ بْنُ الرَّيْمِيِّ: أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فِي غُرُوءِ الْفَتْحِ، فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَطُيْقَتْ يَدَاهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: لَمَحَسَتْ تَوْبَتَهَا وَكَوَزَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَارْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (نظر: ٤٣٤٧٥، ٤٣٧٣٢، ٤٣٧٣٣، ٤٣٧٣٤).
٤٣٧٨٧، ٤٣٧٨٨، ٤٣٨٠٠. أخرجه مسلم: ١٦٨٨، مطروح.

٢٦٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا الْيُثْبُ، عَنْ غُفَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَالِيَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ أَمَرَ لَيْمَنَ زَنَى وَلَمْ يُعْصِنْ بِحُلْمِهِ مَاتَ، وَغَيْرِهِ بِعَامٍ. [راجع: ٢٣١٤]. أخرجه مسلم: ١٦٩٨، مطروح.

قوله: (باب شهادة القاذف والسارق والزاني) أي هل تقبل بعد توبتهم أم لا.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا، وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البين: ٤ - ٥]) وهذا الاستثناء عمدة من أجاز شهادته إذا تاب. وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤] ثم قال: ﴿[إلا الذين تابوا]﴾ [النور: ٥] فمن تاب فشهادته في كتاب الله تقبل، وبهذا قال الجمهور إن شهادة القاذف بعد التوبة تقبل ويؤزل عنه اسم الفسق سواء كان بعد إقامة الحد أو قبله، وتناولوا قوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ على أن المراد ما دام مصرأ على قذفه، لأن أبد كل شيء على ما يليق به كما لو قيل لا تقبل شهادة الكافر أبداً فإن المراد ما دام كافراً، وبالحق الشعبي فقال: إن تاب القاذف قبل إقامة الحد سقط عنه. وذهب الحنفية إلى أن الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فإذا تاب سقط عنه اسم الفسق، وأما شهادة فلا تقبل أبداً. وقال بذلك بعض التابعين. وفيه ملحق آخر يقبل بعد الحد لا قبله. وعن الحنفية لا ترد شهادته حتى يمده، وتيقه الشافعي بأن الحدود كقارة لأهلها، فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرد في غير حالته ويقبل في شرهما.

قوله: (وجلد عمر أبا بكره وشبل بن معبد ونافعا بقذف المعيرة، ثم استأبهم وقال: من تاب قبلت شهادته) وصله الشافعي في «الأم» قال: سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة الحدود لا تجوز، فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكر: تب وأقبل شهادتك. قال سفيان: سمى الزهري الذي أخبره فضحت ثم نسبته، فقال لي عمر بن قيس: هو ابن المسيب. قلت: ورواه ابن جرير من وجه آخر عن سفيان فسماه ابن المسيب، وكذلك رواه بطلو من طريق الزعفراني عن سفيان، ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أم من هذا ولفظه «أن عمر بن الخطاب ضرب أبا بكره وشبل بن معبد ونافع بن الحارث بن كلدة الحد وقال لهم: من أكذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل، ومن لم يفعل

قوله: (الأمر علينا إناح) وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال: « رأيت رجلاً جلد حياً في قلف بالزنا، فلما فرغ من ضربه أحدث توبة فلقيت أبا الزناد فقال لي: الأمر عندنا » فذكره.

قوله: (وقال الشعبي وقادحة) وصله الطبري عنهما مفراً، وروى ابن أبي حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال: « إذا أكذب القاذف نفسه قبلت شهادته ».

قوله: (وقال الثوري إناح) هو في « الجامع » له من رواية عبد الله بن الوليد العليني عنه.

قوله: (وقال بعض الناس: لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب) هذا منقول عن الحنفية، واحتجوا في رد شهادة المحدث بأحد حديث قال الحافظ: لا يصح منها شيء، وأشهرها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا عهود في الإسلام » أخرجه أبو داود وابن ماجه، ورواه الترمذي من حديث عائشة غره، وقال: « لا يصح » وقال أبو زرعة منكر، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال: « لا تقبل شهادة القاذف، توبته فيما بينه وبين الله » قال الثوري: « وعن علي ذلك » وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع، ولم يصح من قال إنه سنة قوي.

قوله: (لم قال) أي بعض الناس الذي أشار إليه (لا يجوز نكاح بغير شاهدين، فإن تزوج بشهادة مخلوقين جاز) هو منقول عن الحنفية أيضاً، واعتلوا بأن الغرض شهرة النكاح، وذلك حاصل بالمدل وغيره عند التحمل، وأما عند الأداء فلا يقبل إلا المدلل.

قوله: (وأجاز شهادة العبد والمحدث والأمة لرؤية هلال رمضان) هو منقول عن الحنفية أيضاً، واعتلوا بأنها جارية مجرى لمجرى لا لشهادة.

قوله: (وكيف تعرف توبته) أي القاذف، وهذا من كلام المصنف، وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك، فمن أكثر السلف: لا بد أن يكذب نفسه، وبه قال الشافعي، وقد تقدم التصريح به عن الشافعي وغيره، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس مثله، وعن مالك « إذا زُاد خيراً كفاه، ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقاً في نفس الأمر » وإلى هذا مال المصنف.

قوله: (وفى النبي ﷺ الزاني سنة، ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبه حتى مضى خمسون ليلة) أما نفي الزاني فموصول آخر الباب، وأما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك، ووجه الدلالة منه أنه لم ينقل أنه ﷺ كلمهما بعد التوبة بقدر زائد على النفي والمجران. ثم أورد المصنف حديث عائشة قصة المرأة التي سرت قصصه، والمراد منه قول عائشة « فحسنت توبتها » الحديث. وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم التفارق عند. وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أوس، وقوله: « وقال الليث حدثني يونس » وصله أبو داود من طريقه لكن بنبر هذا اللفظ، وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب، وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فيشترط مضي مدة يظن فيها صحة توبته، وقد رواه الأكثرون بسنة. ووجهه بأن للفصول الأربعة في النفس تأثيراً فإذا مضت أشهر ذلك بحسن السيرة ولهذا اعتبرت في مدة تغريب الزاني، والمختار أن هذا في الغالب وإلا ففي قول عمر لأبي بكر « تب أقبل شهادتك » دلالة للجمهور، قال ابن كثير: اشتراط توبة القاذف إذا كان عند نفسه حقاً في غاية الإشكال، بخلاف ما إذا كان كاذباً في ذنبه فاشترطها واضح، ويمكن أن يقال: إن المعاني للفاشة مأمور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه، فإذا كشفه قبل ذلك عصى فيتوب من المصية في الإحلال لا من الصدق في علمه. قلت: ويعبر عليه أن أبى بكر « لا يكف حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم، ومع ذلك فأمره عمر بالتوبة لتقبل شهادته. ويجب عن ذلك بأن عمر لم له أن يطلع على ذلك فأمره بالتوبة، لذلك لم يقل من أبى بكر ما أمره به لعله بصدقه عند نفسه والله أعلم. ثم أورد للمصنف حديث زيد بن خالد في تغريب الزاني، واستشكل الداودي إيراد هذا الباب، ووجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصا ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم.

(تنبيه): جمع البخاري في الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما، ولا تعد قتل الطحولي الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب، نعم ذهب الأوزاعي إلى أن المحدث في الحمر لا تقبل شهادته وإن تاب، وواقفه الحسن بن صالح، وخالفهما في ذلك جميع فقهاء الأمصار.

لم أجز شهادته. فأكذب شبل نفسه ونافع، وأبى أبو بكر أن يقبل » قال الزهري: هو والله سنة فاحفظوه. ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب « أن عمر حيث شهد أبو بكر ونافع وشبل على المغيرة، وشهد زياد على خلاف شهادتهم، فنجلهم عمر واستأبهم وقال: من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته. فأبى أبو بكر أن يرجع » أخرجه عمر بن شبة في « أخبار البصرة » من هذا الوجه، وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة فعلمنا أن المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر، فاتهمه أبو بكر وهو نفعي الظني الصحابي المشهور، وكان أبو بكر ونافع بين الحارث بن كلدة الثقفي وهو معمود وشبل بكسر اللجمة وسكون للوحدة ابن معبد بن عتبة بن الحارث البجلي وهو معمود في المخضرمين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان إخوة من أمهم سمية مولاة الحارث بن كلدة، فاجتمعوا جميعاً فقرأوا المغيرة متجنين المرأة وكان يقال لها الرطاه أم جيل بنت عمرو بن الأقيم الحلالية وزوجها الحجاج بن عتيك بن الحارث بن عوف الجشمي، فرحلوا إلى عمر فشكوه، فمزل وولى أبا موسى الأشعري، وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا، وأما زياد فلم يثبت الشهادة وقال: رأيت منظرًا قبيحاً، وما أدري أخطأهم أم لا، فأمر عمر بجلب الثلاثة حد القذف وقال ما قال. وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان النهدي أنه شاهد ذلك عند عمر وإسناده صحيح. ورواه الحاكم في « المستدرک » من طريق عبد العزيز بن أبي بكر مطولاً وفيها « فقال زياد وأبهما في خلاف وسمعت نفساً عالياً ولا أدري ما وراء ذلك » وقد حكى الإسماعيلي في « المدخل » أن بعضهم استشكل إخراج البخاري هذه القصة واحتجاجة بها مع كونه استحج بحدوث أبي بكر في عدة مواضع، وأجاب الإسماعيلي بالفرق بين الشهادة والرواية وأن الشهادة يطلب فيها مزيد ثبوت لا يطلب في الرواية كالمدة والحرية وغير ذلك، واستبط المذهب من هذا أن إكذاب القاذف نفسه ليس شرطاً في قبول توبته، لأن أبى بكر لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعملوا بها.

قوله: (وأجازوه عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود، وصله الطبري من طريق عمران بن عمار قال: « كان عبد الله بن عتبة يحجز شهادة القاذف إذا تاب ».

قوله: (وعمر بن عبد العزيز) أي الخليفة المشهور، وصله الطبري والمخلاف من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى « سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل » ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد عمر بن عبد العزيز أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

قوله: (وسعيد بن جبين) وصله الطبري من طريقه بلفظ « تقبل شهادة القاذف إذا تاب » وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل، لكن إسناده ضعيف.

قوله: (وطاوس ومجاهد) وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نجیح قال: « القاذف إذا تاب قبلت شهادته. قيل له: من قاله؟ قال: عطاء وطاوس ومجاهد ».

قوله: (والشعبي) وصله الطبري من طريق ابن أبي خالد عنه أنه كان يقول « يقبل الله توبته ويصدق شهادته، وكان يقبل شهادته إذا تاب » ورواه في « المجموعات » عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف أن إبراهيم قال: « لا تجوز »، وكان الشعبي يقول: « إذا تاب قبلت ».

قوله: (وعكرمة) أي مولى ابن عباس وصله البخاري في « المجموعات » عن شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال: « إذا تاب القاذف قبلت شهادته ».

قوله: (والزهري) قد تقدم قوله في قصة المغيرة « هو سنة » ورواه ابن جرير من وجه آخر عن الزهري قال: « إذا حد القاذف فإنه ينيئ للإمام أن يستيبه، فإن تاب قبلت شهادته وإلا لم تقبل » وفي الموطأ عن الزهري نحوه في قصة.

قوله: (ومحارب بن دثار وشریح) أي القاضي (ومعاوية بن قرة) مولاة الثلاثة من أهل الكوفة، فدل على أن مراد الزهري الماضي في قصة المغيرة بما نسب إلى الكوفيين من عدم قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح بالقبول، نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القول كما تقدم، وروى ابن جريج بإسناد صحيح عن شريح أن كان يقول في القاذف « يقبل الله توبته، ولا أتبل شهادته » وروى ابن أبي خالد بإسناد ضعيف عن شريح « أنه كان لا يقبل شهادته ».

قوله: (وقال أبو الزناد) هو للثني المشهور.

٩- باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد

٢٦٥٠ - حَدَّثَنَا عَلَانُ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَاشٍ الْفَيْهِيُّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي أَبِي بَعْضَ الْمُؤَيَّدَةِ لِي مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ لَمْ يَلَهُ قَوْلَهَا لِي، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تَشْهَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخَذَ يَبْدِي، وَأَنَا غُلَامٌ، فَأَتَى بِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ، سَأَلْتِي بَعْضَ الْمُؤَيَّدَةِ لِهَذَا، قَالَ: «وَأَلَيْكَ وَكَذَلِكَ سِوَاهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَارَاهُ، قَالَ: «لَا تَشْهَدُنِي عَلَى جَوْرِ».

وَقَالَ أَبُو حَرِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ». [رواه: ٢٥٨٦. أخرجه مسلم: ١٦٦٢].

٢٦٥١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرَ بْنَ مُضَرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُكُمْ قُرْبَى، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ». قَالَ عُمَرَانُ: لَا أُخْرِجُ، أَذْكَرُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ قُرَيْشٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَتَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَنْزِلُونَ وَلَا يَنْفُونَ، وَيَهْتَرُ فِيهِمُ السُّنَنُ». [رواه: ٣٦٠٠، ٤٦٢٨، ٦٦٩٥. أخرجه مسلم: ٢٠٢٥].

٢٦٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ مُنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَبِيبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْبَى، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ الْقَوْمُ: تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ صِيَمَةً وَتَجِيءُ شَهَادَةُ».

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانُوا يَعْزُبُونَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْقَهْدِ. [رواه: ٣٦٥١، ٤٦٢٩، ٦٦٥٨. أخرجه مسلم: ٢٠٢٣].

قوله: لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ذكر فيه حديث النعمان بن بشير في قصة هبة أبيه، وفيه قوله ﷺ: لا تشهدين على جور. وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة، وقد أخرجه البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ «فقال لا أشهد على جور».

وقوله في الترجمة: (إذا شهد) يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يشهد بطريق الأولى، وقوله: «وقال أبو حريز» بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي «عن الشعبي لا أشهد على جور» أي في روايته عن الشعبي عن النعمان في هذا الحديث، وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله، وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي. ثم ذكر المصنف حديث «خير الناس قرني» من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر، وورد الحديث عن آخرين من الصحابة سأذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى، والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات.

قوله: (قال النبي ﷺ) هو موصول بالإسناد المذكور، فهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك.

قوله: (إن بعدكم قوماً) كنا لاكثر، وفي رواية النسفي وابن شبره «إن بعدكم قوم» قال الكرمانى لعله كتب بنير ألف على اللغة الريمية، أو حذف منه ضمير الشأن.

قوله: (يقولون) كنا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بلقاءه للمجعة والروايات مشتق من الحلية، وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة مجربون يسكون للمهملة وكسر الراء بعدها موحدة قال فإن كان غفواً فهو من قومهم حربه مجربه إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء، ورجل محروب أي مسلوب للمال.

(تبيينه) قال النووي وقع في أكثر نسخ مسلم «ولا يتسنون» بتشديد التثنية، قال غيره هو نظير قوله: «ثم يتر» موضع قوله «بأثر» وادعى أنه شاذ، ولكن قد قرأ ابن

حسين «غلبوا الذي اتقن أمانته» ووجه ابن مالك بأنه شبه بما غلبوا أو أو محتانية قال: وهو مقصور على السماع.

قوله: (ولا يؤتمنون) أي لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أمناه بأن تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق للناس اعتماد عليهم.

قوله: (ويشاهدون ولا يستشهدون) يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الإداء بدون طلب، والثاني أقرب، ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعاً «إلا أخبركم بخير الشهاداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسأله» واختلف العلماء في ترجيحها، فجنح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقلعه على رواية أهل العراق وبالحق فزعم أن حديث عمران هذا لا أصل له. ورجح غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم بإخراج حديث زيد بن خالد.

وذنب آخرون إلى الجمع بينهما فأجابوا بأجوبة:

أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي إليه فيخبره بها، أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فيأتي الشاهد إليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك، وهذا أحسن الأجوبة، ولهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما.

ثانيها أن المراد به شهادة للحسبة، وهي مالا يتعلق بمحقوق الأديمين المختصة بهم حصراً، ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والوصية العامة والعلة والطلاق والحدود وغير ذلك، وحاصله أن المراد بحديث ابن مسعود الشهادة في حقوق الأديمين والمراد بحديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله.

ثالثها أنه محمول على اللبابة في الإجابة إلى الأداء، فيكون لشدة استعلاقه لها كالذي أدلما قبل أن يسأله، كما يقال في وصف الجواد: إنه لمعطي قبل الطلب، أي يعطي سريعا عقب السؤال من غير توقف. وهذه الأجوبة منية على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق، فيخص من قد يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر عن غير شهادة عنه لا يعلم صاحبها بها أو شهادة الحسبة. وذنب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد، وتولوا حديث عمران بتأويلات:

أحدها أنه محمول على شهادة الزور، أي يردون شهادة لا يسبق لهم عملها، وهذا حكاية المترملي عن بعض أهل العلم.

ثانيها المراد بها الشهادة في الحلف، يدل عليه قول إبراهيم في آخر حديث ابن مسعود «كانوا يهرون على الشهادة» أي قول الرجل أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الحلف، فكره ذلك كما كره الإكثار من الحلف، واليمين قد تسمى شهادة كما قال تعالى: ﴿شهادة أحدهم﴾ [النور: ٦] وهذا جواب الطحاوي.

ثالثها المراد بها الشهادة على المنيب من أمر الناس، فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل، كما يصنع ذلك أهل الأهواء، حكاية الخطابي.

رابعها المراد به من يتصب شاعداً وليس من أهل الشهادة. خامسها المراد به التصارع إلى الشهادة وصاحبها بها عالم من قبل أن يسأله. والله أعلم.

وقوله: (ويشاهدون ولا يستشهدون) استدل به على أن من سمع رجلاً يقول: لفلان عتدي كذا فلا يسع له أن يشهد عليه بذلك إلا إن استشهده، وهذا بخلاف من رأى رجلاً يقتل رجلاً أو يعضه ماله فإنه يجوز له أن يشهد بذلك وإن لم يستشهده الجاني.

قوله: (ويظنون) بفتح أوله ويكسر الدال المعجمة ويضمها (ولا يقون) يأتي الكلام عليه في كتاب النذور. وقوله: (ويظهر فيهم السنن) بكسر المهملة وفتح اليم بعدلناون أي يجرون التوسع في المالك والمشارب، وهي إسباب السنن بالتشديد. قال ابن التين: المراد ذم عتبه وتعاطيه لا من تلقى بذلك، وقيل: المراد يظهر فيهم كثرة المال، وقيل: المراد أنهم يتسمنون أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف، ويحتمل أن يكون جمع ذلك مراداً. وقد رواه الترمذي من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين بلفظ «ثم يجيء قوم يتسمنون ويمجرون السنن» وهو ظاهر في تعاطي السنن على حقيقته. فهو أولى ما حل عليه خبر الباب، وإنا كما منعموا لأن السمين غالباً بيد القهم تقيل عن العبادة كما هو مشهور.

قوله: (عن منصور) هو ابن المعتز، وإبراهيم هو النخعي، وعبيدة بفتح أوله هو السلمي، وعبد الله هو ابن مسعود، وهذا الإسناد كله كوفيون، وفيه ثلاثة من التابعين

في نسق.

بالزور هنا الشرك وقيل الغناء وقيل غير ذلك. قال الطبري: أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته، حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به، قال: وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئاً من الباطل، والله أعلم.

قوله: (وكتماّن الشهادة) هو معطوف على شهادة الزور، أي وما قيل في كتمان الشهادة بالحق من الوعيد.

قوله: (لقوله تعالى ﴿وَلَا تَكْمُنُوا الشَّهَادَةَ إِلَى قَوْلِهِ عَلِيمٌ﴾) والمراد منها قوله: ﴿فَإِنَّهُ أَتَمُّ قَلْبًا﴾.

قوله: (تلووا الاستكتم بالشهادة) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾ [النساء: ١٣٥] أي تلووا الاستكتم بالشهادة أو تعرضوا عنها، ومن طريق العوفي عن ابن عباس في هذه الآية قال: تاري لسانك بغير الحق وهي اللجاجة فلا تقيم الشهادة على وجهها، والإعراض عنها الترك. وعن مجاهد من طرق حاصلها أنه فرس التي بالتحريف، والإعراض بالترك، وكان المصنف أشار بنظم كتمان الشهادة مع شهادة الزور إلى هذا الأثر وإلى أن تحريم شهادة الزور لكونها سبباً لإبطال الحق فكتمان الشهادة أيضاً سبب لإبطال الحق، وإلى الحديث الذي أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «إن بين يدي الساعة فذكر أشياء ثم قال وظهر شهادة الزور، وكتمان شهادة الحق». ثم ذكر للمصنف حديثين أحدهما:

قوله: (عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس) في رواية محمد بن جعفر الآتية في الأدب عن محمد بن جعفر بن سعيد «حدثني عبيد الله بن أبي بكر سمعت أنس بن مالك».

قوله: (سئل رسول الله ﷺ عن الكيالي) زاد بهز عن شعبة عند أحمد «أو ذكرها» وفي رواية محمد بن جعفر «ذكر الكبار أو سئل عنها» وكان المراد بالكبار أكبرها كما في حديث أبي بكره الذي يليه، وكذا وقع في بعض الطرق عن شعبة كما سألته، وليس القصد حصر الكبار فيما ذكر، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى في تعريفها والإشارة إلى تعيينها في الكلام على حديث أبي هريرة «اجتنبوا السبع الموقفات» وهو في آخر كتاب الوصايا.

قوله: (وشهادة الزور) في رواية محمد بن جعفر «قول الزور أو قال شهادة الزور» قال شعبة: «وأكثر ظني أنه قال شهادة الزور».

قوله: (تابعه غندر) هو محمد بن جعفر المذكور.

قوله: (وأبو عامر وبهز وعبد الصمد) أما رواية أبي عامر وهو العقدي فوصلها أبو سعيد النقاش في كتاب الشهود، وابن منته في كتاب الإيمان من طريقه عن شعبة بلفظ «أكبر الكبار الإشراك بالله» الحديث، وكذلك أخرجه المصنف في الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بلفظ «أكبر الكبار».

وأما رواية بهز وهو ابن أسد المذكور فأخرجها أحمد عنه. وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤلف في الديات.

قوله: (حدثنا الجريدي) بضم الجيم وهو سعيد بن إلياس، وسماه في رواية خالد اللخلاء عنه في أوائل الأدب، وقد أخرج البخاري للعباس بن فروخ الجريدي لكنه إذا أخرجه عنه سماه.

قوله: (عن عبد الرحمن بن أبي بكره) في رواية إسماعيل بن علية عن الجريدي «حدثنا عبد الرحمن» وقد علّقها المصنف آخر الباب.

قوله: (ألا أنبئكم بأكثر الكيالي) هذا بقري إن كان المجلس متحداً أحد الوجهين مما شك فيه شعبة، هل قال ذلك ابتداء، أو لا سئل؟ وقد نظم كل من المعوق وشهادة الزور بالشرك في آيتين: إحداها قوله تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ويالويلدين إحساناً﴾ [الأنعام: ٢٣]، ثانيها قوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور﴾ [الحج: ٣٠].

قوله: (فلألا) أي قال لهم ذلك ثلاث مرات، وكرره تأكيداً لاتباعه السامع على إحضار فهمه، ووهم من قال: المراد بذلك عدد الكبار، وقد ترجم البخاري في العلم «من أعاد الحديث ثلاثاً لأتبعه فهمه» وذكر فيه طرفاً من هذا الحديث تعليقاً.

قوله: (الإشراك بالله) يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكر لغلبته في الوجود، ولا سيما في بلاد العرب، فذكره تنبيهاً على غيره. ويحتمل أن يسراد به خصوصيته، إلا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قبحاً من الإشراك وهو التعطيل، لأنه

قوله: (سبق شهادة أحدهم عينه وعينه شهادته) أي في حاله، وليس المراد أن ذلك يقع في حالة واحدة لأنه دور، كالذي يجرى على ترويج شهادة فيحلف على صحتها ليقرها فتارة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف، ويحتمل أن يقع ذلك في حال واحدة عند من يميز الحلف في الشهادة فربما أن يشهد ويحلف، وقال ابن الجوزي: لمراد أنهم لا يتورعون ويستحيون بأمر الشهادة واليمين، وقال ابن بطلال: يستدل به على أن الحلف في الشهادة يطلها، قال وحكي ابن شعبان في الزاهي: من قال أشهد بالله أن فلاناً على فلان كذا لم تقبل شهادته، لأنه حلف وليس بشهادة، قال ابن بطلال: والمعروف من مالك خلافه.

قوله: (قال إبراهيم الخ) هو موصول بالإسناد المذكور، ووهم من زعم أنه معلق، وإبراهيم هو النخعي.

قوله: (كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد) زاد المصنف بهذا الإسناد في أول الفضائل «وغن صغار» وكذلك أخرجه مسلم بلفظ «كانوا يهوننا وغن غلمان» عن العهد والشهادات «وسباني في كتاب الأيمان والنذور غره» «وكان أصحابنا يهوننا وغن غلمان عن الشهادة» وقال أبو عمر بن عبد البر: معناه عندهم النهي عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله «علي» عهد الله لقد كان كذا وكذا. وإنما كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيحلفوا في كل ما يصلح وما لا يصلح. قلت: ويحتمل أن يكون الأمر في الشهادة على ما قال، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن متاعبي الشهادات والتصدي لها لما في تحملها من الحرج، ولا سيما عند أقاتها، لأن الإنسان معرض للنسيان والسهو، ولا سيما وهم إذ ذلك غالباً لا يكتبون، ويحتمل أن يكون المراد بالنهي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المفاسد، والوصية تسمى العهد، قال الله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ [البقرة: ١٧٤] وسباني مزيد بيان لهذا في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى.

١٠ - باب ما قيل في شهادة الزور

يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ السُّوْرَةَ﴾ [الفرقان: ٧٢]. وَكَيْفَانِ الشَّهَادَةِ.

﴿وَلَا تَكْمُنُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْمُنْهَا فَيَأْتِمْ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ﴿تَلُوْا﴾ [النساء: ١٣٥]. أُنَبِّئُكُمْ بِالشَّهَادَةِ.

٢٦٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُرَيْسٍ: سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيْرٍ وَعَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ إِزْرَاهِيْمَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيِّدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْكِبَايِرِ قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَغُفُوْقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقُلُّ الْفَنَسِ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ».

تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَأَبُو عَامِرٍ وَبَهْزٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ شُعْبَةَ. [الهر: ٥٩٧٧، ٥٩٧١]. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: (٨٨).

٢٦٥٤ - حَدَّثَنَا مُسْتَدَدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُطَّحِلِ: حَدَّثَنَا الْجَرِيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ». ثَلَاثًا، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَغُفُوْقُ الْوَالِدَيْنِ - وَجَلَسَ وَكَانَ مُدْبِكًا، فَقَالَ - أَلَا وَقَوْلُ الزُّوْرِ». قَالَ: لَمَّا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيْلُ بْنُ إِزْرَاهِيْمَ: حَدَّثَنَا الْجَرِيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ. [الهر: ٥٩٧٧، ٥٩٧٣، ٥٩٧٤، ٦٩١٩]. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: (٨٧).

قوله: (باب ما قيل في شهادة الزور) أي من التلظيز والوعيد.

قوله: (يقول الله عز وجل: والذين لا يشهدون الزور) انشار إلى أن الآية سبقت في ذم متاعبي شهادة الزور، وهو اختياره من أحد ما قيل في تفسيرها، وقيل المراد

يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً، اسْتَغْفِرُكَ مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا».

وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: تَهَجَّدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهِ، فَسَمِعَ صَوْتَ عَبْدٍ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، اصْرُوتِ عَبْدًا هَذَا»؛ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدًا»؛ رَوَاهُ: ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٤٢، ٩٣٣٥، أخرجه مسلم: ٧٨٨، بدون ذكر ما زاد عليه.

٢٦٥٦ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَبْرِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ بَلَلا يَوْذُنَ بَلِيلٍ، فَكَلُوا وَاشْرَبُوا - حَتَّى يَوْذُنَ، أَوْ قَالَ - حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْرُمٍ»؛ كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْرُمٍ رَجُلًا أَهْمِي، لَا يَوْذُنَ حَتَّى يَقُولَ لَهُ النَّاسُ: اصْبَحْتَ. [راجع: ٩١٧، أخرجه مسلم: ١٠٩٢].

٢٦٥٧ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ زُرَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْوَسْوَ بْنِ مَعْرُوفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَلَيْتُ، فَقَالَ لِي أَبِي مَعْرُوفَةَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُفْعِلَنَا مِنْهَا شَيْئًا، فَهَامَ أَبِي عَلَى الْبَابِ، فَكَلَّمْتُ، فَتَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ، فَخَرَجَ [وفي نسخة: خَرَجَ] النَّبِيُّ ﷺ وَتَعَفَّى قَبَاءً، وَهُوَ يُرِيدُ مَخَاسِنَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»؛ [راجع: ٢٥٩٩، أخرجه مسلم: ١٠٥٨].

قوله: (باب شهادة الأعمى ونكاحه وأمره وإنكاحه ومبايعته وقبوله في الفأدين وغيره وما يعرف بالأصوات) مال المصنف إلى إجازة شهادة الأعمى، فأشار إلى الاستدلال لذلك بما ذكر من جواز نكاحه ومبايعته وقبوله تأديته، وهو قول مالك والليث، سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده. وفصل الجمهور فأجازوا ما أحمله قبل العمى لا بعده، وكذا ما يتنزل فيه منزلة البصر، كان يشهده شخص بشيء ويتعلق هو به إلى أن يشهد به عليه، وعن الحكم يميز في الشيء السير دون الكثير، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجوز شهادته بحال إلا بغير طريقة الاستفصاء، وليس في جميع ما استدلل به المصنف دفع للملح بالمفصل إلا لا مانع من حل المطلق على المقيد.

قوله: (رواجز شهادة القاسم والحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء)، أما القاسم فأنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة، وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد بن الأنصاري قال: «سمعت الحكم بن عتيبة وهو بالثبثة والموحدة مضطرب يسأل القاسم بن محمد عن شهادة الأعمى فقال: جائزة»؛ وأما قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث عنها قال: «شهادة الأعمى جائزة»؛ وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه «أنه كان يميز شهادة الأعمى»؛ وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طريق ابن جريج عنه قال: «يجوز شهادة الأعمى».

قوله: (وقال الشعبي يجوز شهادته إذا كان عاقلاً) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه، وليس مراده بقوله: «عاقلاً» الاحتراز من الجنون لأن ذلك أمر لا بد من الاحتراز منه سواء كان أعمى أو بصيراً، وإنما مراده أن يكون فطناً مدركاً للأمور الدقيقة بالقرآن، ولا شك في تفاوت الأشخاص في ذلك.

قوله: (وقال الحكم: رب شيء يجوز فيه) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا، وكأنه توسط بين منحي الجواز والمنع.

قوله: (وقال الزهرى: أرايت ابن عباس لو شهد على شهادة أكتت لودعه) وصله الكرابيسي في «أدب القضاء» من طريق ابن أبي ذئب عنه.

قوله: (وكان ابن عباس يبعث رجلاً إلخ) وصله عبد الرزاق بمعناه من طريق أبي رجا عنه، ووجه تعلقه به كونه كان يعتمد على خبر غيره مع أنه لا يرى شخصه وإنما سمع صوته. قال ابن المثير: لعل البخاري يشير بحديث ابن عباس إلى جواز شهادة الأعمى على التعريف، أي إذا عرف أن هذا فلان، فإذا عرف شهد، قال وشهادة التعريف

نفي مطلق والإشراك إثبات مفيد فيترجح الاحتمال الأول.

قوله: (وعقوف الوالدین) يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبار وضابطها وبيان ما قيل في عدده إن شاء الله تعالى.

قوله: (ووجلس وكان متكئاً) يشير بأنه اهتم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً، وينفي ذلك تأكيد تحريمه وعظم قبحه، وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقرعاً على الناس والتهاون بها أكثر، فإن الإشراك ينبو عنه قلب المسلم، والعقوف يصرف عنه الطبع، وأما الزور فالخواص عليه كثيرة كالعدواة والحسد وغيرهما، فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمه، وليس ذلك لمظلمها بالنسبة إلى ما ذكر معها من الإشراك قطعاً، بل لكون مفسدة الزور متعلية إلى غير الشاهد بخلاف الشرك فإن مفسدته قاصرة غالباً.

قوله: (ألا وقول الزور) في رواية خالد بن الجبري «ألا وقول الزور وشهادة الزور» وفي رواية ابن عليه «شهادة الزور أو قول الزور» وكلتا وقع في العمدة بالواو، قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد، فإننا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكلية الواحدة مطلقاً كلية، وليس كذلك. قال: ولا شك أن عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفاصله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ النساء: ١١٢.

قوله: (لما زال يكورها حتى لنا ليته سكت) أي شفقة عليه، وكراهية لما يرضه، وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه ﷺ والمهجة له والشفقة عليه.

قوله: (وقال إسماعيل بن إبراهيم) أي ابن عليه، وروايته موصولة في كتاب استنباه المرتدين، وفي الحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر، ويؤخذ منه ثبوت الصفات لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها، والاختلاف في ثبوت الصفات مشهور، وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة، لكن لمن أثبت الصفات أن يقول وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب، وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع، وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كباير، ثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات، ومنها ما لا يكفر، وذلك هو عين المدمى، ولهذا قال الغزالي: إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يلقى بالفتية. ثم إن مراتب كل من الصفات والكبار تختلف بحسب تفاوت مفاصلها. وفي الحديث تحريم شهادة الزور، وفي معناها كل ما كان زوراً من تعاطي المرء ما ليس له أهلاً.

٩١ - باب شهادة الأعمى

وَأَمْرُهُ وَنِكَاحُهُ وَإِنْكَاحُهُ وَتَبَايَعُهُ وَقَوْلُهُ فِي الْفَأْدِينَ وَغَيْرِهِ، وَمَا يُعْرَفُ بِالْأَصْوَاتِ.

وَأَجَازُ شَهَادَةُ قَاسِمٍ وَالْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيِّ وَعَطَاءُ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَجُوزُ شَهَادَةُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا.

وَقَالَ الْحَكَمُ: رَبُّ شَيْءٍ تَجُوزُ فِيهِ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةِ أَكْتَتَ تَرُدُّهُ؟

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَمُتُّ رَجُلًا إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ الْفُطْرُ، وَيَسْأَلُ عَنِ الْفَجْرِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ طَلَعَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

وَقَالَ سَلَمَانَ بْنُ يَسَارٍ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَهَرَفَتْ صَوْتِي، قَالَتْ: سَلَمَانُ، ادْخُلْ، فَإِنَّكَ مَمْلُوكٌ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

وَأَجَازُ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ شَهَادَةُ أَمْرًا مُتَبِعَةً.

٢٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُنْدَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَمِينٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَرَجُلًا

زَيْدٌ، عَنْ عِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْيَسَّ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نَصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ». قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَلْيَكُنْ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا». [رواج: ٣٠٤. أخرجه مسلم: ٨٠، مطرولاً.]

قوله: (باب شهادة النساء وقول الله تعالى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) قال ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية، فاجازوا شهادة النساء مع الرجال، وخص الجمهور ذلك بالدين والأموال وقالوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص، واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء، فمنها الجمهور وأجازها الكوفيون، قال: واتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطلع عليه الرجال كالحليض والولادة والاستهلال وعبوب النساء، واختلفوا في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده. وقال أبو عبيد: أما اتفاقهم على جواز شهادتهن في الأموال فلا يلة المذكورة وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فلقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَلْتَمِثَا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣] وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فمن الحقها بالأموال فذلك لما فيها من المهور والتفقات ونحو ذلك، ومن الحقها بالحدود فلائها تكون استحصلاً للفروج ونحوها بها. قال: وهذا هو المختار، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] ثم سماها حدوداً فقال: ﴿تلك حدود الله﴾ [الطلاق: ٢] والنساء لا يقبلن في الحدود، قال: وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل انتهى. وهذا التفصيل لا ينافي الترجمة لأنها معقودة لإثبات شهادتهن في الجملة، وقد اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا؟ فنحن الجمهور لا بد من أربع، وعن مالك وابن أبي ميلة يكفي شهادة اثنتين، وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها وحدها في ذلك وهو قول الحنفية. ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصراً وقد مضى بتمامه في الحليض، والغرض منه قوله ﷺ: «اليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل» قال المصنف: ويستنبط منه التفاضل بين الشهود بقدر عقلم وضبطهم، فتقدم شهادة العنق البظ على الصالح البليد، قال: ولي الآية أن الشاهد إذا نسي الشهادة فذكره بها رفيقه حتى تذكرها أنه يجوز أن يشهد بها. ومن اللطائف ما حكاه الشافعي من أنه أنها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة، أخرى فأراد أن يفرق بينهما امتحاناً فقالت له أم الشافعي: ليس لك ذلك، لأن الله تعالى يقول: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

١٣ - باب شَهَادَةِ الْإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ

وَقَالَ أَنَسُ: شَهَادَةُ الْعَبْدِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا.

وَأَجَازَةُ شَرِيعَ وَزَادَ أَنْ يُؤْتَى.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: شَهَادَةُ الْعَبْدِ جَائِزَةٌ إِلَّا الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ. وَأَجَازَةُ الْخَسْنِ وَإِنْ أَرَادَهُمْ فِي الشَّيْءِ الْعَاقِلِ.

وَقَالَ شَرِيعٌ: كُلُّكُمْ بَرُّ عِبْدٍ وَإِمَاءٍ.

٢٦٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ غُبَّةِ بْنِ الْخَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي غُبَّةُ بْنُ الْخَارِثِ، أَوْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِنْتِ أَبِي إِيَّاسٍ، قَالَ: فَخَاضَتْ أَمَةً سَوْدَاءَ، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَتَحَبَّثْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ. فقهاه عنها. [رواج: ٨٨.]

قوله: (باب شهادة الإماء والعبيد) أي في حال الرق، وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تقبل مطلقاً. وقالت طائفة: تقبل مطلقاً، وقد نقل المصنف بعض ذلك وهو قول أحد وإسحاق وأبي ثور، وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح والنخعي والحنس.

قوله: (وقال أنس: شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً) وصله ابن أبي شيبة

اختلف فيها عند مالك وغيره، وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يكتفي برؤية الشمس لأنها توربها الجبال والسحاب، ويكتفي بنبلة الظلمة على الأفق الذي من جهة المشرق، وأخرجه سعيد بن منصور عنه.

قوله: (وقال سليمان بن يسار: استأذنت على عائشة فعرفت صوتي فقالت: سليمان ادخل إلخ) تقدم الكلام عليه في آخر المتن، وفيه دليل على أن عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء كان في ملكها أو في ملك غيرها لأنه كان مكاتب يميونة زوج النبي ﷺ. وأما من قال يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مَكَاتِبًا لِعَائِشَةَ فمعارضة للصحيح من الأخبار بمحض الاحتمال وهو مردود، وأبعد من قال يحتمل قوله على عائشة بمعنى من عائشة أي استأذنت عائشة في الدخول على ميمونة.

قوله: (وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة متطيبة) كذا في رواية أبي ذر بالتشديد، ولغيره يسكنون النون وتقدمها على التثنية، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث عائشة «سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد الحديث، والغرض منه اعتماد النبي ﷺ على صوته من غير أن يرى شخصه.

قوله: (وزاد عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير عن أبيه عن عائشة، وصله أبو يعلى من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة «تهجد النبي ﷺ في بيته، وتهجد عباد بن بشر في المسجد فسمع رسول الله ﷺ صوته فقال: يا عائشة هذا عباد بن بشر، قلت: نعم، فقال: اللهم أرحم عبداً».

قوله: (لسمع صوت عباد) وقوله: (أصوت عباد) هذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في الموضعين كما سقته، وبهذا يزول اللبس عن يظن المحاد المسجوع صوته والراوي عن عائشة، وهما اثنان مختلفا النسبة والصفة، فعباد بن بشر صحابي جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي، في وسط التابعين، وظاهر الحال أن المبهمة في الرواية التي قبل هذه هو المفسر في هذه الرواية لأن مقتضى قوله: «زاد» أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثاً واحداً فتجد القصة، لكن جزم عبد الغني بن سعيد في «المبهمة» بأن المبهمة في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الأنصاري، فروى من طريق عمرة عن عائشة «أن النبي ﷺ سمع صوت قاريء يقرأ فقال: صوت من هذا؟ قالوا: عبد الله بن يزيد، قال: لقد ذكرني آية برحه الله كنت أسميتها» ويؤيد ما ذهب إليه مشابهة قصة عمرة عن عائشة بقصة عمرة عنها، بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لنسيان الآية، ويحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي التحدث، وهو أن يقال سمع صوت رجلين يعرف أحدهما فقال: هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فقال عنه، والذي لم يعرفه هو الذي تذكر بقراته الآية التي نسيها، وسيأتي بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن إن شاء الله تعالى. ثانيها حديث ابن عمر في تأذين بلال وابن أم مكتوم، وقد مضى بتمامه وشرحه في الأذان، والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الأعمى. ثالثها حديث المسور في إعطاء النبي ﷺ له القضاء، والغرض منه قوله فيه: «فعرف النبي ﷺ صوته فخرج ومعه قباء وهو يريه هامته ويقول: خيأت لك هذا» فإن فيه أنه اعتمد على صوته قبل أن يرى شخصه، وسيأتي شرحه في اللباس إن شاء الله تعالى. واحتج من لم يميز شهادة الأعمى بأن العقود لا تجوز الشهادة عليها إلا باليقين، والأعمى لا يتبين الصوت لجواز شبه بصوت غيره. وأجاب المجيزون بأن محل القبول عندهم إذا تحققت الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك، وأما عند الاشتباه فلا يقبل به أحد، ومن ذلك جواز نكاح الأعمى زوجته وهو لا يعرفها إلا بصوتها، لكنه يتكرر عليه سماع صوته حتى يقع له العلم بأنها هي، ولا فحصى احتمال عنده احتمالاً قريباً أنها غيرها لم يميز له الإقدام عليها. وقال الإسماعيلي: ليس في أحاديث الباب دالة على الجواز مطلقاً، لأن نكاح الأعمى يتعلق بنفسه لأنه في زوجته وأتمه وليس لغيره على مدخل. وأما قصة عباد وغمرة فهي شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما. وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث «كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت» فالاعتماد على الجمع الذين يغيرون بالوقت، قال: وأما ما ذكره الزهري في حق ابن عباس فهو تهويل لا تقوم به حجة، لأن ابن عباس كان أفت من أن يشهد فيما لا تجوز فيه شهادته، فإنه لو شهد لأبىه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت شهادته، وقد أعاده الله من ذلك.

١٢ - باب شَهَادَةِ النِّسَاءِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢٦٥٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي تَرْمِذٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

من رواية المختار بن فلفل قال: «سألت أنساً عن شهادة العبد فقال جازئة».

قوله: (وإجازة شريح وزرارة بن أبي أوفى) أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشامي «أن شريحاً أجاز شهادة العبد»، وروى سعيد بن منصور من رواية عامر الدمشقي قال: «سمعت شريحاً أجاز شهادة عبد في الشيء البير» ورواه في «جامع سفيان بن عيينة» عن هشام عن ابن سيرين «كان شريح يميز شهادة العبد في الشيء البير إذا كان مرضياً» وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أشعث عن الشامي «كان شريح لا يميز شهادة العبد، فقال علي: لكننا نميزها فكان شريح بعد ذلك يميزها إلا لسيد» وأما قول زرارة بن أبي أوفى وهو قاضي البصرة فلم أتف على سنده إليه.

قوله: (وقال ابن سيرين شهادة أبي العبد (جائزة) إلا للعبد لسيد) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في «المسائل» من طريق يحيى بن حقيق عنه معناه.

قوله: (وإجازة الحسن وإبراهيم في الشيء الفافل) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال: «كانوا يميزونها في الشيء الخفيف» ومن طريق أشعث الحمراني عن الحسن نحوه.

قوله: (وقال شريح: كلكم بنو عبيد وإمام) كذلك للأكثر، ولابن السكن «كلكم عبيد وإمام» وصله ابن أبي شيبة من طريق عامر الدمشقي «سمعت شريحاً شهد عند عبد فأجاز شهادته، فقبل له إنه عبد فقال: كلنا عبيد وأما حواء» وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بلفظ «فقبل له إنه عبد فقال: كلكم بنو عبيد وبنو إساء» ثم أورد المصنف حديث عقة بن الحارث في قصة الأمة السوداء المُرْضِعة، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده، ووجه الدلالة منه أنه «أمر عقة بفراق امرأته بقول الأمة المذكورة، فلم تكن شهادتها مقبولة ما عمل بها، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿عن ترزون عن الشهداء﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قالوا فإن كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك، وأجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها: ﴿ولا ياب الشهداء إذا ما دعوا﴾ والإباء إنما يتأتى من الأحرار لا لشغال الرقيق بحق السيد، وفي الاستدلال بهذا القدر نظر، وأجاب الإسماعيلي عن حديث الباب فقال: قد جاء في بعض طرقه «فجاءت سولة لأهل مكة» قال: وهذا اللفظ يطلق على الحرة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على أنها كانت رقيقة، وتعب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنها أمة فتعين أنها ليست بحرة، وقد قال ابن دقيق العيد: إن أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الأمة، وقد سبق إلى الجزم بأنها كانت أمة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كأبي طالب ومهنا وحرب وغيرهم، وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي إهاب بأنها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها تخاتية مظلة، ثم وجدت في النسائي أن اسمها زينب لفعل غنية لقبها، أو كان اسمها فقير بزنب كما غير اسم غيرها، والأمة المذكورة لم أتف على اسمها.

قوله: (فأعرض عني) زاد في البيوع من طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة «وتسم النبي ﷺ».

قوله فيه: (فتسحت المذكورت ذلك له) في رواية النكاح «فأعرض عني، فأنثت من قبل وجهه فقلت: إنها كاذبة» وفي رواية الدارقطني «ثم سألت فأعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة».

١٤ - باب شهادة المُرْضِعة

٢٦٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتِ امْرَأَةً فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: وَكَفَيْتَ وَقَدْ لَيْلَ، دَعَاهَا عَنْكَ أَوْ لَحْوَةً.

[راجع: ٨٨].

قوله: (باب شهادة المُرْضِعة) ذكر فيه حديث عقة بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعت وأرضعت امرأته، أخرجه في الباب الذي قبله، وفي هذا الباب عن أبي عاصم، لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لأبي عاصم فيه شخبين، فقد وجدت له فيه ثالثاً وربما أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الحزاز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضاً، واحتج به من قبل شهادة المُرْضِعة وحدها، قال علي بن سعد: سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال: تجوز على حديث

عقة بن الحارث وهو قول الأوزاعي. ونقل عن عثمان وابن عباس والزهري والحسن وإسحاق، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال: «فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء أنها أرضعتهم» قال ابن شهاب: الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم، واختاره أبو عبيد إلا أنه قال: إن شهدت المُرْضِعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به. واحتج أيضاً بأنه ﷺ لم يلزم عقة بفراق امرأته بل قال له «دعها عنك» وفي رواية ابن جريج «كيف وقد زعمت» فأشار إلى أن ذلك على التنزيه، ودفع الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المُرْضِعة لأنها شهادة على فعل نفسها، وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلي بن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفقة بين الزوجين بذلك فقال عمر: فرق بينهما إن جاءت بيته، ولا فخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزها، ولو فسخ هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا لغلت. وقال الشعبي: تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تضرن نسوة لطلب أجر، وقيل لا تقبل مطلقاً، وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الأجر لها على ذلك، وقال مالك تقبل مع أخرى. وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتحفظات، وعكسه الأصطخري من الشافعية، وأجاب من لم يقبل شهادة المُرْضِعة وحدها بحمل النبي في قوله: «فنها عنها» على التنزيه وبحمل الأمر في قوله: «دعها عنك» على الإرشاد. وفي الحديث جواز إعراض المحمي ليشبه المسنني على أن الحكم فيما سألته الكف منه، وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المتقاضي لرفع النكاح، وقوله في الإسناد الذي قبله «حدثني عقة بن الحارث أو سمعته منه» فيه رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقة بن الحارث وقد حكاه ابن عبد البر، ولعل قائل ذلك أخذه من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مريم عن عقة بن الحارث، قال ابن أبي مليكة: «قد سمعت من عقة ولكني لحديث عبيد أحفظ». وأخرجه أبو داود من طريق حاد عن أيوب ولفظه «عن ابن أبي مليكة عن عقة بن الحارث قال: وحدثني صاحب لي عنه وأنا لحديث صاحبي أحفظ» ولم يسمه، وفيه إشارة إلى التفقة في صيغ الأداء بين الإنراد والجمع، أو بين القصد إلى التحديث وعدمه، فيقول الراوي فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديثه بذلك «حدثني» بالإفراد وفيما عدا ذلك «حدثنا» بالجمع أو «سمعت فلاناً يقول» ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه «حدثني عقة بن الحارث» ثم قال: «لم يحدثني ولكني سمعته يحدث» وهذا يعين أحد الاحتمالين: وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول «الحارث بن مسكين قراه عليه وأنا أسمع» ولا يقول حدثني ولا أخبرني لأنه لم يقصده بالتحديث وإنما كان يسمعه من غير أن يشعر به.

قوله فيه: (إني قد أَرْضَعْتُكُمْ) زاد الدارقطني من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة «فدخلت علينا امرأة سوداء فسألت فأبطينا عليها فقالت: تصدقوا علي، فوالله لقد أَرْضَعْتُكُمْ جميعاً» زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة «فقال لها عقة ما أرضعتني ولا أخبرني أي بذلك قبل التزويج» زاد في «باب إذا شهد شاهد بشي» فقال آخر ما علمت ذلك «وفي العلم» فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة فسأله «وترجم عليه» الرحلة في المسألة النازلة «وزاد في النكاح» فقالت لي: قد أَرْضَعْتُكُمْ وهي كاذبة.

قوله: (دعها عنك أو نحوه) في رواية النكاح «دعها عنك» حسب، زاد الدارقطني في رواية أيوب في آخره «لا خير لك فيها»، وفي الباب الذي قبله «فنها عنها»، زاد في الباب المشار إليه من الشهادات «فأرقها ونكحت زوجاً غيره»

١٥ - باب تعديل النساء بعضهم بعضاً

٢٦٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، وَأَبُو هِنْدٍ بَعْضُهُ أَخُو: حَدَّثَنَا فَلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُوءَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاسٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَعَبِيدَةَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ مَا قَالُوا: قَبْرُهَا اللَّهُ يَنْهَى، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا، وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ، وَأَتَتْهُ لَهْ الْفَصَاحَةُ، وَقَدْ وَعَّتْ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يَصُدِّقُ بَعْضًا، زَعَمُوا:

رَسُولُ اللَّهِ، لَمْ يُعَيِّنِ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ مِوَاهَا كَثِيرٌ، وَسَلِ الْجَارِيَةَ تَصَدَّقْ.
فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «يَا بَرِيرَةُ، هَلِ رَأَيْتِ فِيهَا حِسْنًا
يُرِيكَ». فَقَالَتْ بَرِيرَةُ: لَا وَالَّذِي بَخَلَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ رَأَيْتِ مِنْهَا أَمْرًا أَغْيَبْتُهُ
عَنْهَا قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ أَنِهَا جَارِيَةٌ حَلِيبَةُ السَّنَنِ، تَتَمَّ عَنِ الْعَجِينِ، فَتَأْتِي الْمَاجِنَ
فَتَأْكُلُهُ.

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِيهِ، فَاسْتَفْزَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي النَّبِيِّ سَلُولَ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَغْلِبُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَّغَنِي إِذَا هِيَ أَهْلِي، فَوَاللَّهِ مَا
عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا غَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا غَيْرًا، وَمَا
كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي».

فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا وَاللَّهِ أَهْلُكَ مِنْهُ، إِنْ كَانَ مِنْ
الْأَوْسِ حَرْبًا غَفَّةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِي مِنَ الْخَزْرَجِ أَمْرًا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرًا.

فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُقَادَةَ، وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا،
وَلَكِنْ أَحْمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ، فَقَالَ: كَذَبْتُ لَعَمْرُ اللَّهِ لَا تَقُطُّهُ، وَلَا تُغَيِّرُ عَلَى ذَلِكَ.

فَقَامَ اسْتِدُّ بْنُ أَحْمَصٍ فَقَالَ: كَذَبْتُ لَعَمْرُ اللَّهِ، وَاللَّهِ تَقَطُّتُهُ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ
تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ.

فَقَامَ الْحَيَّانُ: الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ، حَتَّى هَمُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُنَافِقِ،
فَقَوْلَ لِحَفْصَتِهِمْ، حَتَّى سَكَبُوا وَسَكَّتْ. وَتَكَلَّمَ يَوْمِي لَا يَرْفَعُ لِي دَفْعٌ وَلَا
اِصْطِحَالٌ يَوْمَ، فَاصْتَبَحَ جَدِيدِي أَبَوَايَ، وَلَقَدْ بَكَتُ لِكُلِّبَيْنِ يَوْمًا، حَتَّى أَطْلَمَ أَنْ
الْبُكَاءَ قَالِقِي كَبْدِي.

قَالَتْ: قَبِينَا مِمَّا جَالِسَانِ جَدِيدِي وَأَنَا ابْنِي، إِذْ اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ
فَأَذِنَتْ لَهَا، فَجَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهَا، فَتَنَاحْتُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَجَلَسَ وَلَمْ يَجْلِسْ جَدِيدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلَ لِي مَا قَبْلَ قَبْلَهَا، وَلَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا
يُوحِي إِلَيَّ فِي شَأْنِي شَيْءٌ، قَالَتْ: فَتَشَهُدُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّهُ بَلَّغَنِي عَنْكَ
كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتَ بَرِيَّةً فَسَيَّرْتُكَ اللَّهُ، وَإِنْ كُنْتَ أَلْمَسْتَ بِذَنْبٍ
فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْعُدَّ إِذَا اخْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَةَ قَلَصَ دَفْعِي حَتَّى مَا أَحْسَنَ مِنْهُ قَطْرَةٌ،
وَقُلْتُ لَأَبِي: اجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَذْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَأُمِّي: اجِبِي عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فِيمَا قَالَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا
أَذْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَتْ: وَأَنَا جَارِيَةٌ حَلِيبَةُ السَّنَنِ لَا أَفْرَأُ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ، فَقُلْتُ: إِنِّي وَاللَّهِ
لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ سَيَحْمُ مَا يَتَخَذُ بِهِ النَّاسُ، وَوَقَّرَ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَّقَكُمْ بِهِ،
وَكَيْنَ قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي بَرِيَّةٌ، وَاللَّهِ يَتَعَلَّمُ إِنِّي بَرِيَّةٌ، لَا تَصُدَّقُونِي بِذَلِكَ، وَلَكِنْ
اخْتَرَفْتُ لَكُمْ بَاغَرًا، وَاللَّهِ يَتَعَلَّمُ أَنِّي بَرِيَّةٌ، فَتَصَدَّقُونِي، وَاللَّهِ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا
إِلَّا أَبَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ: «فَصَبَّرَ جَمِيلٌ وَاللَّهِ الْمُتَمَتِّعَانِ عَلَى مَا تَصِفُونَ»
(يوسف: ١٨).

ثُمَّ تَحَوَّلْتُ عَلَى فِرَاسِي، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يُرِيَنِي اللَّهُ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا ظَنَنْتُ
أَنْ يُنْزَلَ فِي شَأْنِي وَخِيًا، وَلَئِنَّا اخْتَرَفُ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ فِي أَمْرِي،
وَلَكَيْنِي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يُرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْيَوْمِ رَوَّاحِي يُرِيَنِي. فَوَاللَّهِ مَا رَامَ
مَنْجِلِي، وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، حَتَّى انْزَلَ عَلَيْهِ الْوُحْيُ، فَاخْتَلَعَهُ مَا كَانَ

أَنْ عَائِشَةُ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا أَمَرَ بَنِي
أَزْوَاجِهِ، فَأَتَيْنَهُمْ خَرَجَ سَهْمُهُمْ أَخْرَجَ بِهَا مَعَهُ، فَامْرَأَةٌ تَبْنِي فِي غَرَارٍ غَرَارًا،
فَخَرَجَ سَهْمِي فَخَرَجْتُ مَعَهُ، بَعْدَ مَا انْزَلَ الْحِجَابَ، فَأَنَا أَحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ
وَأَنْزَلَ يَدِي.

فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا قَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غُرُوبِهِ بِلَاحٍ وَقَصَلَ، وَدَوَّنَا مِنْ
الْمَدِينَةِ، أَذِنَ لَيْلَةً بِالرَّجُلِ، فَكُنْتُ حِينَ أَذْنُوا بِالرَّجُلِ، فَكُنْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ
الْجَبْنَ، فَلَمَّا فَتَحْتُ شَأْنِي، أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحْلِ، فَلَمَسْتُ مَتْرِي، فَإِذَا عَقْدٌ لِي
مِنْ جَزَعٍ أَطْفَرُ قَدْ انْقَطَعَ، فَخَرَجْتُ فَالْتَمَسْتُ جَدِيدِي فَحَسَبْتِي إِضْفَاؤُهُ، فَأَقْبَلَ
الَّذِينَ يَزْعُمُونَ لِي، فَاحْمَلُوا هَوْدَجِي فَحَلَوْهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ،
وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنِّي هِيَ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَلِكَ حَفَافًا لَمْ يَنْظُرْنَ، وَلَمْ يَفْهَمْنَ
الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْمَلَقَةَ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَمْ يَسْكُرِ الْقَوْمُ حِينَ رَفَعُوهُ بِهَلِ
الْهَوْدَجِ فَاحْمَلُوهُ، وَكُنْتُ جَارِيَةٌ حَلِيبَةُ السَّنَنِ، فَجَسُوا الْجَمَلَ وَسَارُوا،
فَوَجَدْتُ جَدِيدِي بَعْدَ مَا اسْتَعْمَرَ الْجَبْنَ، فَجِئْتُ مِنْزِلَهُمْ وَتَسَّيْتُ إِلَيْهِ أَحَدًا، فَامْتَنَ
مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ بِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَقْبِلُونِي فَوَجِدُونِي إِلَيَّ، فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ
عَلَيَّيْ عَتَائِي فِجْتًا، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمَعْطَلِ السُّلَمِيُّ ثُمَّ الدَّوْكَالِيُّ مِنْ رِوَاءِ
الْجَبَنِ، فَاصْتَبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي، فَارَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَابِغٍ فَتَأْتِي، وَكَانَ يَرَاكِي قَبْلَ
الْحِجَابِ، فَاسْتَقْبَلَتْ بِاسْتِزْجَاعِي، حِينَ أَنَاخَ وَرَاحِلَتِي، فَوَطِئَ بِهَا فَرَكِيئَهَا،
فَالنَّاطِقُ يَهْوُو بِهَا الرَّاحِلَةَ، حَتَّى أَتَيْنَا الْجَبْنَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا مُغْرِبِينَ فِي نَحْرِ
الظُّهْرِ، فَهَلَكْتَ مِنْ هَلَكَةٍ، وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى الْإِفْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنِي سَلُولَ.
فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَاسْتَكْبَتْ بِهَا شَهْرًا، يُعْمِضُونَ مِنْ قَوْلِ اصْحَابِ الْإِفْكِ،
وَيُغَيِّبُونِي فِي وَجْهِ، أَنِّي لَا أَرَى مِنْ النَّبِيِّ ﷺ الْطَّلَفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ
امْرُؤُوسُ، إِنَّمَا يَدْخُلُ قِبَلَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: «كَيْفَ يَكُونُ؟» لَا اخْتَرَفَ بَشِيرًا مِنْ ذَلِكَ
حَتَّى نَقُتُّ.

فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْلَجٍ بِلَالِ الْمَنَامِصِ، مَمْرُؤْنَا، لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَبَلًا إِلَى
لَيْلٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَبْدَأَ الْكُفَّ قَرِيبًا مِنْ يَوْمِنَا، وَأَمْرًا أَمْرَ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ فِي
الْبَرِيَّةِ، أَوْ فِي التَّوَرِ، فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْلَجٍ بَنْتُ أَبِي زُهْمٍ تَمْشِي، فَفَعَزَتْ فِي
مِرْطَلَهَا، فَقَالَتْ: تَبَسَّ مِسْلَجُ، فَقُلْتُ لَهَا: تَبَسَّ مَا قُلْتَ، أَسْتَكْبِرُ رَجُلًا شَهِدَ
بَنَرًا؟ فَقَالَتْ: يَا هَيْسَةَ أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا؟ فَاخْتَرَفَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِفْكِ،
فَلَا ذَكْرَ مَرَضًا عَلَى مَرَضِي.

فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ، فَقَالَ: «كَيْفَ
يَكُونُ؟» فَقُلْتُ: الَّذِي لِي إِلَيَّ أَبَوَايَ، قَالَتْ: وَأَنَا جَبِينُ أَيْدِي أَنْ اسْتَعِينَ الْخَيْرَ
مِنْ قَبْلِهِمَا، فَإِذَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتَيْتُ أَبَوَايَ، فَقُلْتُ لَأُمِّي: مَا يَتَخَذُ بِهِ
النَّاسُ؟ فَقَالَتْ: يَا بَيْتِي، هُوَ عَلَى نَفْسِكَ الشَّانَ، فَوَاللَّهِ فَلَمَّا كَانَتْ امْرَأَةٌ قَطُّ
وَحِيدَةً، عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا، وَلَهَا مَرَارِكٌ، إِلَّا أَكْثَرَ عَنْهَا. فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ،
وَلَقَدْ يَتَخَذُ النَّاسُ بِهِمَا؟

قَالَتْ: قَبْتُ بِلَالَةَ الْبَلَّةَ حَتَّى اصْتَبَحْتُ، لَا يَرْفَعُ لِي دَفْعٌ، وَلَا اِصْطِحَالٌ يَوْمَ،
ثُمَّ اصْتَبَحْتُ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَاسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، حِينَ
اصْتَبَحَ الْوُحْيُ، يَسْتَشِيرُهُمَا فِي إِفْرَاقِ أَهْلِهِ.

فَلَمَّا اسَامَةُ فَاشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَتَعَلَّمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوَدِّ لَهُمْ، فَقَالَ اسَامَةُ:
أَخْلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا تَعْلَمُ وَاللَّهِ إِلَّا غَيْرًا، وَأَمَّا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: يَا

اللَّهُ بن الزبير قال مثله، ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال مثله، وسيأتي شرحه مستوفى في تفسير سورة النور ويان ما زادت رواية كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري وما نقصت عنها. وقد أخرجه الإسماعيلي عن جماعة آخره، به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح « قال وسمعت ناساً من أهل العلم يقولون إن أصحاب الإنك جلدوا لحد » . قلت: وسيأتي لذلك إسناد آخر في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا سؤالي براءة عن حال عائشة وجوابها ببراءتها واحتضاد النبي ﷺ على قولها حتى خطب فاستعذر من عبد الله بن أبي. وكذلك سؤالي من زينب بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببراءتها أيضاً وقول عائشة في حق زينب: هي التي كانت تسميني لعصمة الله بالورع، فهي مجموع ذلك مراد الترجمة. قال ابن بطال: فيه حجة لأبي حنيفة في جواز تعديل النساء وبه قال أبو يوسف ووافق محمد الجمهور، قال الطحاوي: التزكية خير وليست شهادة فلا مانع من القبول، وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن قبل تركيتهن لبعضهن لا للرجال لأن من منع ذلك احتل بتقصير المرأة عن معرفة وجوه التزكية لا سيما في حق الرجال، وقال ابن بطال: لو قيل إنه قبل تركيتهن بقول حسن وثناء جميل يكون إيراد من سوء لكان حسناً كما في قصة الإنك، ولا يلزم منه قبول تركيتهن في شهادة توجب أخذ مال، والجمهور على جواز قبولهن مع الرجال فيما يجوز شهادتهن فيه.

قوله: (فأبهم خرج مهمهما أخرج بها معه) كذا للنسفي وأبي زر عن غير الكشيبي، وفي رواية الكشيبي والباقيين « خرج » وهو الصواب، ولعل الأول أخرج بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (من جزع أظفار) كذا للأكثر، وفي رواية الكشيبي « ظفار » وهو أصوب، وسيأتي توضيحه عند شرحه.

قوله: (فاستعقلت بأسر جاعه حتى أناخ واحلقه) كذا للأكثر، وفي رواية الكشيبي والنسفي « حين أناخ راحته ».

قوله: (وقد بكيت لبني ويوماً) في رواية الكشيبي « لبنتين ويوماً » وفي رواية النسفي وأبي الوقت « لبني ويومي » وسيأتي بقية الفاظ عند شرحه إن شاء الله تعالى.

١٦- باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه

وَقَالَ أَبُو جَمِيلَةَ: وَجَدْتُ مَنْبُودًا، فَلَمَّا رَأَيْتُ عُصْرُ قَالَ: عَسَى الْمَوْتُزُ أَوْسًا، كَأَنَّهُ يَهْمُزِي، قَالَ غُرَيْبِي: إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، قَالَ: كَذَلِكَ، أَذْهَبَ وَعَلَيْنَا نَقْفَةٌ.

٢٦٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَامٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ رَجُلًا عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «وَتِلْكَ، فَطَعْتُ عُقْبَ صَاحِبِكَ، فَطَعْتُ عُقْبَ صَاحِبِكَ.» (بِرَاوَر)، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَنَاحُصًا أَخِيًّا لَا مَخَالَةَ، فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ فَلَانًا، وَاللَّهِ حَسْبُهُ، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، أَحْسِبُهُ كَذًا وَكَلًا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ.» (الزهري: ٩٠٩، ٩١٢، أخرجه مسلم: ٣٠٠٠).

قوله: (باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه) ترجم في أوائل الشهادات « تعديل كم يميز » فترقب هناك، وجزم هنا بالاكشاف بالواحد، وقد قدمت توجيهه هناك. واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية، فالرجح عند الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن اشتراط اثنين كما في الشهادة، واختاره الطحاوي، واستثنى كثير منهم بطلان الحاكم لأنه نائب فيقول قوله منزلة الحاكم، وأجاز الأكثر قبول الجرح والتعديل من واحد لا يتزل منزلة الحاكم والحكم لا يشترط به العدد. وقال أبو عبيد: لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة، واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن لحل له المسألة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا فيشهدون له، قال: وإذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى، وهذا كله في الشهادة، أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح، لأنه إن كان ناقلاً عن غيره فهو من جملة الأخبار ولا يشترط العدد فيها، وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يتعد أيضاً.

قوله: (وقال أبو جملة) ففتح الجيم وكسر الميم واسمه سنين ميملة ونونين

يَأْخُذُهُ مِنَ الْبُرْءَاءِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَحْتَلُّ مِنْهُ مِثْلَ الْخُمَانِ مِنَ الْفَرْقِ فِي يَوْمِ شَأْتِ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَضْحَكُ، لَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ لِي: «يَا عَائِشَةُ، أَحْمَدِي اللَّهَ، فَقَدْ بَوَّكِيَ اللَّهُ.»

فَقَالَتْ لِي أُمِّي: قُومِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ، وَلَا أَحْمَدُ إِلَّا اللَّهَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ (النور: ١١). الْآيَاتِ. فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّلَاحِيُّ ﷺ، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحَ بْنِ أَنَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ: وَاللَّهِ لَا أَفْئُقُ عَلَى مِسْطَحَ شَيْئًا أَبَدًا، بَعْدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِلُ أَوَّلُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا﴾ (النور: ٢٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَا يَحُونُ أَنْ يُغَيِّرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَأَجِبُ أَنْ يُغَيِّرَ اللَّهُ لِي، فَوُجِّعَ إِلَيَّ مِسْطَحَ الَّذِي كَانَ يُجِيرِي عَلَيَّ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَالُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي، فَقَالَ: «يَا زَيْنَبُ، مَا عَلِمْتُمْ؟ مَا رَأَيْتُمْ؟» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحْسَبِي سَمْعِي وَبَصَرِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْرًا. قَالَتْ: وَهِيَ أَلْيَسِي كَأَنَّهُ تَسَامِيحِي، فَصَمَّمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ، عَنْ غُرُوةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَحَبِيبِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: مِثْلَهُ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ رِيحَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ، وَبَحْثَى بْنِ سَجِيهٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: مِثْلَهُ. (الزهري مطرولاً: ٤١٤١، ٤٧٥٠، ٤٧٥٧، وقضا مسنه ٢٦٣٧، ٤٠٢٥، ٤٦٩٠، ٤٧٤٩، ٩٦٩٢، ٩٦٩٦، ٧٣٦٩، ٧٣٧٠، ٧٥٠٠، ٧٥٥٥، ٧٥٥٥، وراجع ٢٥٣٩. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠).

قوله: (باب تعديل النساء بعضهم بعضاً) كذا للأكثر، زاد أبو زر قبله حديث الإنك ثم قال باب الخ.

قوله: (حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود) هو الزهراني المتكى ينتج للمهلة ولثناة البصري، نزل بغداد، اتفق البخاري ومسلم على الرواية عنه، ومن جملة ما اتفقا عليه إخراج هذا الحديث عنه، وفي طبعه اثنان كل منهما أيضاً أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الخطلي بضم المعجمة وتشديد اللثناة المقفحة ببغداد، انفرد مسلم بالرواية عنه والرشدي بكسر الراء وسكون المعجمة مصري لم يخرج له وروى عنه أبو داود والنسائي.

قوله: (واللهمني بعضه أحمد قال: حدثنا فليح) يحتل أن يكون أحمد رفيقاً لأبي الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري حله عنهما جميعاً على الكيفية المذكورة، ويحتل أن يكون أحمد رفيقاً للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان يقول: قالاً: حدثنا فليح بالتثنية. ولم أر ذلك في شيء من الأصول، ويؤيد الأول أيضاً صنع البرقاني فإنه أخرج الحديث في المصافحة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحمد عن أبي الربيع عن فليح، لكن وقع في أطراف خلف حدثنا أبو ربيع واللهمني بعضه أحمد بن بونسي، فإن كان عموماً فعمل لفظ « قال » سقط من الأصل كما جرت العادة بإسقاطها كثيراً في الأسانيد فأثبت بعضهم بدلها « قال » بالإفراد، وما قال خلف جزم الدعاوي، وأما جزم المزني بأن النبي ذكره خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح، وزعم ابن خلفون أن أحمد هذا هو ابن حنبل بناء على القول الثاني، وجوز غيره أن يكون أحمد بن النضر النيسابوري وبه جزم الذهبي في طبقات القراء، وقد حدث به عن أبي الربيع الزهراني عن يسمي أحمد أيضاً أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى وغيرهما، وقد ذكرت في المقدمة طائفة عن روى هذا الحديث عن فليح عن تسمى أحمد، وكذلك من رواه عن أبي الربيع عن يسمي أحمد أيضاً، فאלله أعلم. ثم ساق المصنف حديث الإنك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن شاذين، ثم من رواية فليح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبد

مصرف، وروى من شدد التحاتية كاللودي، وقيل إنها رواية الأصلي، قيل اسم أبيه فرقد، قال ابن سعد هو سلمى، وقال غيره هو ضمري، وقيل سلطي، وقد ذكره المجلي وجماعة في التابعين. وسباني في غزوة الفتح ما يدل على صحبته، وقد ذكره آخرون في الصحابة، ووقع سياق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جيلة قال: «أخبرنا ونحن مع ابن المسيب أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح» وذكر أبو عمر أنه جاء في رواية أخرى أنه حج حجة الوداع، وهو وارد على من لم يعرفه فقال إنه مجهول كابن المنذر، ونقل البيهقي عن الشافعي نحو ذلك. وفي الرواة أبو جيلة آخر اسمه ميسرة الطهوي بضم الطاء المهملة وفتح الهاء، وهو كوفي روى عن عثمان وعلي وليست له صحة اتفاقاً، وروى من جملة صاحب هذه القصة كالكرامي.

قوله: (ووجدت منبواً) بفتح الميم وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجزة أي شخصاً منبواً، أي لقيطاً.

قوله: (قال عيسى الغوير أبوساً) كذا للأصلي ولأبي ذر عن الكشيبي وحده وسقط اللباقين. والغوير بالمعجمة تصغير غار، وأبوساً جمع بؤس وهو الشدة، وانتصب على أنه خبر عيسى عند من يبيزه، أو يفاضل شيء، تقديره عيسى أن يكون الغوير أبوساً. وجزم به صاحب المفتي. وهو مثل مشهور يقال فيما ظاهره السلامة ويخشي منه العطب. وروى الخلال في حله عن الزهري أن أهل المدينة يمتثلون به في ذلك كثيراً، وأصله كما قال الأصمعي أن ناساً دخلوا غاراً يبيتون فيه فانهار عليهم فقتلهم، وقيل وجدوا فيه عدواً لهم فقتلهم، فقبل ذلك لكل من دخل في أمر لا يعرف عاقبته. وقال ابن الكلبي: الغوير مكان معروف فيه ماء لبني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق، وكان من يمر يتراصون بالخراسنة. وقال ابن الأعرابي: ضرب عمر هذا اللخل للرجل يعرض بأنه في الأصل ولده وهو يريد نفيه عنه بدعواه أنه القطع، فلما معنى قوله كأنه يتهمني. وقيل أول من تكلم به الزيادة بفتح الزاي وتشديد الموحدة ولما لا قلت جذبة الأبرش. وأراد قصير بفتح القاف وكسر المهملة أن يقتصر منها. فتواطأ قصير وعمر بن أخت جذبة على أن قطع عمرو أنف قصير فظاهر أنه هرب منه إلى الزيادة فانت إلى. ثم أرسلته تاجراً فرجع إليها ببيع كثير مسراً ثم رجع المرة الأخيرة ومعه الرجال في الأعدال مهم السلاح، فنظرت إلى الجمل تشفي رويداً لظل من عليها فقالت: عيسى الغوير أبوساً أي لعل الشتر ياتيكم من قبل الغوير، وكان قصيرا أعلمها أنه سلك في هذه المرة طريق الغوير، فلما دخلت الأحمال قصرها خرجت الرجال من الأعدال فهلك.

قوله: (كانه يهمني) أي بأن يكون الولد له، وإنما أراد نفي نسبة عنه لمعنى من المعاني، وأراد مع ذلك أن يتولى هو تربيته، وقيل اتهمه بأنه زني بأنه ثم ادعاه وهو بعيد وما تقدم أولى. وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي ﷺ عام الفتح وأنه وجد منبواً في خلافة عمر فاعذه، قال فذكر ذلك عني لعمر، فلما رأيته عمر قال فذكره وزاد: ما حملك على أخذ هذه النسبة؟ قلت: وجدتها ضائعة. وقد أخرج مالك في «الموطأ» هذه الزيادة عن الزهري أيضاً، وصدر هذا الخبر سباني موصولاً في أواخر المغازي من وجه آخر عن الزهري، وفي ذلك رد على من زعم أن أبا جيلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يذكره النبي ﷺ ولا عمر، وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكرته عنه وزاد فيه «وأنه انتبط منبواً» فذكر القصة ولم أر ذلك في شيء من النسخ.

قوله: (فقال له عريفي إنه رجل صالح) لم أتف على اسم هذا العريف. إلا أن الشيخ أبا حامد ذكر في تعليقه أن اسمه سنان. وفي الصحابة لابن عبد البر: سنان الضمري استخلفه أبو بكر الصديق مرة على المدينة. فيحتل أن يكون هو ذا فقد قيل إن أبا جيلة ضمري والله أعلم. قال ابن بطال: كان عمر قسم الناس، وجعل على كل قبيلة عريفاً ينظر عليهم. قلت: فإن كان أبو جيلة سلمي فينظر من كان عرف به سليم في عهد عمر.

قوله: (قال كذاك) زاد مالك في روايته «قال نعم».

قوله: (أذهب وعلينا نفقة) في رواية مالك «فقال عمر: أذهب فهو حر، ولك ولأولاد وعلينا نفقة» وكذلك في رواية البيهقي. قال ابن بطال: في هذه القصة أن القاضي إذا سأل في مجلس نظره من أحد فإنه يجتزى، بقول الواحد كما صنع عمر. فلما إذا كلف الشهود له أن يعدل شهده فلا يقل أبداً من اثنين. قلت: غاية أنه حل القصة على بعض احتمالاتها، وقصة التكليف تحتاج إلى دليل من خارج، وفيها جواز الالتقاط وإن لم يشهد، وأن نفقة إذا لم يعرف في بيت المال، وأن ولاداً للقطعة، وذلك مما اختلف فيه، وسباني الإشارة إلى ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى. وقد وجه بعضهم معنى قوله:

قوله: (باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْطَابِ فِي الْمَذْح)

قوله: (وَلَيْقُلْ مَا يَعْلَمُ)

٢٦٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَاحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُقَالُ عَلِيُّ بْنُ رَجُلٍ، وَتُطْرِبُوهُ فِي مَدِينَةٍ، فَقَالَ: «أَهْلَكُكُمْ» أَوْ: قَطَعُكُمْ - فَهَرَّ الرَّجُلُ. [الطبر: ٩٠٦٠، أخرجه مسلم: ٢٣٠١].

قوله: (باب ما يكره من الإططاب في المدح، وليقل ما يعلم) أورد فيه حديث أبي موسى «سمع النبي ﷺ رجلاً يفتي على رجل» يمكن أن يفسر بمن فسر في حديث أبي بكره بناء على اتحاد القصة، وقوله: «يطربه» بضم أوله، والإطراء مدح الشخص زيادة على ما فيه.

قوله: (أهلكم أو قطعكم) شك من الراوي، وليس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله: «وليل ما يعلم» وكأنه ذهب إلى اتحاد حديثي أبي بكره وأبي موسى وقد قال في حديث أبي بكره: «إن كان يعلم ذلك منه» والله أعلم.

١٨ - باب بُلُوغِ الصَّبِيَّانِ وَشَهَادَتِهِمَا

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْاطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النور: ٥٩] وَقَالَ مُقْبِرَةٌ: احْتَلَمْتُ وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَبُلُوغُ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ. لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ يَسَائِكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: أَذْرَكْتُ جَارَةً لَنَا جَدَّةً، بِنْتُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً.

٢٦٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَضَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يَجْزِئِي. ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَاجْتَأَزَنِي.

قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِيتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ خَلِيفَةُ، فَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدَّثَ بَيْنَ الصُّغُرِ وَالْكِبَرِ، وَكُتِبَ إِلَيَّ عُمَالِي: أَنْ يَفْرُضُوا لِمَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ. [الطبر: ٩٠٧٢، أخرجه مسلم: ١٨٦٨].

٢٦٦٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا حَقُّ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ غُفَّاءَ بِنْتِ يَسَّارَ، عَنْ أَبِي مَسِيحٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَتْلُغُ بِهَ الْفَيْ: قَالَ: «غُسِّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ». [رواه: ٨٥٨. أخرجه مسلم: ٨٤٦، وهو زيادة في كتاب الجمعة (٧).]

قوله: (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) أي حد بلوغهم وحكم شهادتهم قبل ذلك، فأما حد البلوغ فسأذكره، وأما شهادة الصبيان فردها الجمهور، واعتبرها مالك في جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يترقوا، وقيل الجمهور أخبرهم إذا انضمت إليها قريته، وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس في حديثي الباب ما يصرح بها، وأجيب بأنه مأخوذة من الاتفاق على أن من حكم ببلوغه قبلت شهادته إذا تصف بشرط القبول، ويشهد إليه قول عمر بن عبد العزيز: إنه لحد بين الصغير والكبير.

قوله: (وقول الله عز وجل: إذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا) في هذه الآية تعليق للحكم ببلوغهم، وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والميلود وسائر الأحكام، وهو إنزال للماء الفلق سوله كان يجماع أو غيره سواء كان في البقطة أو للثام، وأجموا على أن لا أثر للجماع في الثام إلا مع الإنزال.

قوله: (وقال مغوة) هو ابن مقسم الفسي الكوفي.

قوله: (وأن ابن ثني عشرة سنة) جاء مثله عن عمرو بن العاص، فإنهم ذكروا أنه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثني عشرة سنة.

قوله: (وبلوغ النساء إلى الحيض لقوله عز وجل: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِلَىٰ قَوْلِهِنَّ لَا يَحْضُنَّ حُلُمُهُنَّ﴾) هو بقية من الترجمة، ووجه الانتزاع من الآية للترجمة تعليق الحكم في العدة بالأقراء على حصول الحيض، وأما قبله وبعده فبالأشهر، فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم، وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء.

قوله: (وقال الحسن بن صالح) هو ابن حي المديني الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب، وأثره هنا رويته موصولاً في «المجلة» للدينوري من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه «وأقل أوقات الحمل تسع سنين» وقد ذكر الشافعي أيضاً أنه رأى جنة بنت إحدى وعشرين سنة وأنها حافظت لاستكمال تسع ووضعت بنتاً لاستكمال عشر ووقع لبثها مثل ذلك، واختلف العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ويحظم فيه الرجل، وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا؟ وفي السن الذي إذا جاوزته الفلام ولم يحظم المرأة ولم تحض يحكم حبيته بالبلوغ، فاعتبر مالك والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور الإنبات، إلا أن مالكا لا يقيم به أحد للشيعة، واعتبره الشافعي في الكافر، واختلف قوله في المسلم، وقال أبو حنيفة: سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للفلام وسبع عشرة للجارية، وقال أكثر المالكية: حده فيها سبع عشرة أو ثمان عشرة، وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور: حده فيها استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب.

قوله: (حدثنا عبيد الله بن سعيد) كنا في جميع الأصول عبيد الله بالتصغير، وهو أبو قدامة السرخسي، ووقع بخط ابن المكي المحافظ عبيد بن إسحاق، وبذلك جزم البيهقي في الخلافات فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين المختصم عن عبيد بن إسحاق ثم قال: أخرجه البخاري عن عبيد الله بن إسحاق. قلت: وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة، وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال: «عن يحيى بن سعيد القطان» بدل أبي أسامة فهذا يرجع ما قال البيهقي.

قوله: (أن رسول الله ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني) فيه التثنية أو تجريد إذ كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجزه لكنه التثنية، أو جرد من نفسه أولاً شخصاً فعبّر عنه بالناضي ثم التثنية فقال: «عرضني» ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كما سيأتي في للفتاوى فلم يجزه، وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن أبيه عن عبيد الله بن عمر «عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال فلم يجزني» وقوله: «فلم يجزني» يضم أوله من الإجازة، وفي رواية ابن إدريس وغيره عن عبيد الله عند مسلم «فانصنرنني».

قوله: (ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني) لم تختلف الرواة عن عبيد الله بن عمر في ذلك وهو الاتصال على ذكر أحد والمختلف، وكذا

أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع، وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن ملون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر بدر ولفظه «عرضت على رسول الله ﷺ يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فرضي، وعرضت عليه يوم أحد» الحديث، قال ابن سعد: قال يزيد بن ملون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة أعب وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن عمر هذا، وإنما بناء على قول ابن إسحاق، وأكثر أهل السير أن الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وإن اختلفوا في تعيين شهرها كما سيأتي في للفتاوى، واختلفوا على أن أحمدا كانت في شوال سنة ثلاث، وإذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون حبيب بن ست عشرة سنة، لكن البخاري جنته على قول موسى بن عتبة في للفتاوى أن الخندق كانت في شوال سنة أربع، وقد روى مقبوض بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة نحو قول موسى بن عتبة، وعن مالك الجزم بذلك، وعلى هذا لا إشكال، لكن اتفق أهل للفتاوى على أن المشركين لا توجهوا في أحد ناحوا للمسلمين: مودعهم العام للقبول بدر، وأنه ﷺ خرج إليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجد بها أحداً، وهدى هي التي تسمى «بدر المودع» ولم يقع بها قتال فتعين ما قال ابن إسحاق إن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج حبيب إلى الجواب عن الإشكال، وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بأن قول ابن عمر «عرضت يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة» أي دخلت فيها، وأن قوله: «عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة» أي لم يجهزها فأنفى الكسر في الأولى وجبره في الثانية، وهو شافع مسوع في كلامهم، وبه يرضع الإشكال المذكور وهو أول من ترجع إليه والله أعلم.

(تسهيلاً): الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض الروايات أن عرض ابن عمر كان بدر فلم يجزه ثم بأحد فأجازته قال: وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يجزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة سنة فأجازته، ولا وجود لذلك، وإنما وجد ما أشرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي معشر، وأبو معشر ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر ما رواه الثقات بل يوافقهم. الثاني زعم ابن ناصر أنه وقع في «الجمع» للحديث هنا «يوم الفتح» بدل يوم الخندق، قال ابن ناصر: والسابق إلى ذلك ابن مسعود أو خلف تبه شيخنا ولم يتبرعه، والصواب «يوم الخندق» في جميع الروايات، وتلقى ذلك ابن الجزري عن ابن ناصر وبالغ في التشجيع على من وهم في ذلك، وكان الأولى ترك ذلك فإن الغلط لا يسلم منه كثيراً.

قوله: (قال نافع فقدمت على عمر) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (إن هذا لحد بين الصغير والكبير) في رواية ابن عينة عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي «قال هذا حد ما بين الذرية والمقاتلة».

قوله: (وكتب إلى عماله أن يفرجوا لمن بلغ خمس عشرة) زاد مسلم في روايته «ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال» وقوله: «أن يفرجوا» أي يفسدوا لهم رزقاً في ديوان الجند. وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في الطعام، وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويقرض على مستحقه. واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجبرت عليه أحكام البالغين وإن لم يحظم، فيكلف بالعبادات وإقامة الحدود ويستحق سهم الفتية، ويقتل إن كان حربياً، ويكف عنه الحرب إن أونس رشده وغير ذلك من الأحكام. وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه رابوه نافع. وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما ممن لم يأخذ به بأن الإجازة المذكورة جاء التصريح بأنها كانت في القتال، وذلك يتعلق بالقوة والجلد. وأجاب بعض المالكية بأنها واقعة حين فلا محوم لها، ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فذلك أجازته. ونجس بعضهم فقال: إنما رده لضعفه لا لسنه، وإنما أجازته لقوته لا لبلوغه. ويروى على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج، ورواه أبو عروبة وابن حبان في صحيحهما من وجه آخر عن ابن جريج «أخبرني نافع» فذكر هذا الحديث بلفظ «عرضت على النبي ﷺ يوم الخندق فلم يجزني ولم يرنني بلغت» وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها، جلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع، وقد صرح فيها بالتحدث فأنشأ ما يخشى من تدليس، وقد نص فيها لفظ ابن عمر بقوله: «ولم يرنني بلغت» ولين عمر أعلم ما روى من غيره ولا سيما في قصة تعلق به. وفي الحديث أن الإمام يستعصر من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فمن وجده أهلاً استصحبه والا رده، وقد وقع ذلك للنبي ﷺ في بدر وأحد وغيرهما، وسنأتي الإشارة إليه في كتاب للفتاوى إن شاء الله تعالى. وعند المالكية والحنفية لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ، بل للإمام أن يجيز من الصبيان من فيه قوة ونجدة قرب مرائق أقوى من بالغ. وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج، والله أعلم.

(تنبه): ظاهر الترجمة مع سياق الآية أن الولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ وهو كذلك، وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير واحد أن الولد يقال له جنين حتى يوضع، ثم صبي حتى يطم، ثم غلام إلى سبع ثم بالغ إلى عشر، ثم حزور إلى خمس عشرة. ثم قعد إلى خمس وعشرين، ثم معطل إلى ثلاثين، ثم عمل إلى أربعين، ثم كهل إلى خمسين، ثم شيخ إلى ثمانين، ثم هم إذا زاد فلا يمنع إطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقاربه يجوز.

قوله: (عن أبي سعيد) هو الخديري.

قوله: (يبلغ به النبي ﷺ) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ «أن رسول الله ﷺ قال».

قوله: (غسل يوم الجمعة) في رواية أحد عن صفيان «الغسل يوم الجمعة» وقد تقدم الحديث ومباحته في كتاب الجمعة، وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالإنزال لأنه المراد بالاحتلام هنا. ويستأنف مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام.

١٩ - باب سؤال الحاكم المدعي: هل لك بيّنة؟

قَبْلَ الْيَمِينِ

٢٦٦٦، ٢٦٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَيْقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَالٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، يَقْطَعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، قَبِيَّ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ». قَالَ: فَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: لِي وَاللَّهِ كَانَ ذَلِكَ، كَأَنِّي بَنِي وَتَمَنَّى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضَ، فَجَعَلَنِي، فَقَذَفْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟». قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «اخْلِفْ». قَالَ: قُلْتُ: بَا رَسُولُ اللَّهِ إِذَا يَخْلِفُ وَيَلْهَبُ بِمَالِي، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾. إِلَى آخِرِ آيَةِ وَالْأَمْرَانِ [٢٧٧]. [راجع: ٢٣٥٧، ٢٣٥٦، أخرجه مسلم: ١٣٨، باختصار].

قوله: (باب سؤال الحاكم المدعي: هل لك بيّنة؟ قبل اليمين) أورد فيه حديث الأشعث «كان بيني وبين رجل أرض فجعلني فقال النبي ﷺ: ألك بيّنة؟ قلت: لا. قال: يخلف» وفيه حديث ابن مسعود. وقوله في الترجمة «قبل اليمين» أي قبل عین المدعي عليه، وهو المطابق للترجمة ولا يصح حله على المدعي بأن يطلب منه الحاكم عین الاستظهار بأن بيته شهدت له بحق لأنه ليس في حديث الأشعث تعرض لذلك، بل فيه ما قد يتسكك به في أن عین الاستظهار غير واجبة، والله أعلم. وسياقي مباحث حديثي الأشعث وابن مسعود في التفسير والأيمان والتذور إن شاء الله تعالى. وفي الحديث حجة لمن قال: لا تعرض اليمين على المدعي عليه إذا اعترف للمدعي أن له بيّنة.

٢٠ - باب اليمين على المدعي عليه في الأموال والخدود

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». [راجع: ٢٣٥٧، ٢٣٥٦].

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شُرَيْمَةَ: كَلَّمَنِي أَبُو الزُّنَادِ فِي شَهَادَةِ الشَّاهِدِ، وَيَمِينِ الْمُدْعَى، فَقُلْتُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قُلْتُ: إِذَا كَانَ يَكْفِي بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَيَمِينِ الْمُدْعَى، فَمَا تَحْتَاجُ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، مَا كَانَ يَمْتَنِعُ بِذِكْرِ هَذِهِ الْأُخْرَى.

٢٦٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ: كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَيَّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ. [راجع: ٢٥١٤، أخرجه مسلم: ١٧١١].

٢٦٦٩، ٢٦٧٠ - حَدَّثَنَا غُصَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا، قَبِيَّ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ». ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ﴾ إِلَى: غَذَابِ الْيَمِينِ [آل عمران: ٧٧]. ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا يَحْدِثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَدْ نَفَسْنَا بِمَا قَالَ، فَقَالَ: صَدَقَ، قَبِيَّ أَنْزَلَتْ، كَأَنِّي بَنِي وَتَمَنَّى رَجُلٌ حُصُومَةً لِي فِي شَيْءٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». فَقُلْتُ: لَهُ: إِنَّهُ إِذَا يَخْلِفُ وَلَا يَمَالِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، قَبِيَّ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْرَأَ هَذِهِ آيَةَ. [راجع: ٢٣٥٦، ٥٣٧، أخرجه مسلم: ١٣٨].

قوله: (باب اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود) أي دون المدعي، ويستلزم ذلك شيئين: أحدهما أن لا تجب عین الاستظهار، والثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد وعين المدعي. واستشهد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير إلى أنه أراد الثاني.

وقوله: (في الأموال والحدود) يشير بذلك إلى الرد على الكوفيين في تخصيصهم اليمين على المدعي عليه في الأموال دون الحدود، ونزع الشافعي والجمهور إلى القول بعدم ذلك في الأموال والحدود والنكاح وغيره، واستثنى مالك النكاح والطلاق والعتاق والفدية فقال: لا يجب في شيء منها اليمين حتى يقيم المدعي البيّنة ولو شاهداً واحداً.

قوله: (وقال النبي ﷺ: شاهداك أو يمينه) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث، والغرض منه أنه أطلق اليمين في جانب المدعي عليه ولم يقيد بشيء دون شيء، وارتهق «شاهدك» على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره الميثب لك أو الحجة أو ما يثبت لك، والمعنى ما يثبت لك شهادة شاهدك أو لك إقامة شاهدك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه فارتفع، وحذف الخبر للمعلم به. وقد تقدم في الزهن بلفظ «شهودك» وأنه روي بالرفع والنصب، وتقدم توجيهه.

قوله: (وقال قتيبة حدثنا سفیان) هو ابن عينة، ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ «حدثنا قتيبة» ورد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم ينجح سبابين شبرمة، وهو عجيب، فإنه أخرج له في الشواهد كما سيأتي في كتاب الأدب، وهذا من الشواهد فإنه حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عينة ليس فيها حديث مرفوع ينجح به.

قوله: (عن ابن شبرمة) بضم اللجمة والراء بينهما موحدة ساكنة، وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للمنصور، مات سنة أربع وأربعين ومائة.

قوله: (كلمني أبو الزناد) هو قاضي المدينة.

قوله: (في شهادة الشاهد وعين المدعي) أي في القول بجوازها، وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كاهل بلده، ومذهب ابن شبرمة خلافه كاهل بلده، فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك، فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة، وإنما تسم له الحجة بذلك على أصل خلافه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متفصلاً لزيادة على ما في القرآن لم يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن؟ أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سننه وجب القول به؟ والأول مذهب الكوفيين، والثاني مذهب الحجازيين، ومع قطع النظر عن ذلك لا تنهض حجة ابن شبرمة لأنه يصير معارضة للنص بالرأي وهو غير معتبر به، وقد أجاب عنه الإمامي فقال: الحاجة إلى إذكر استدلاله الأخرى إنما هو فيما إذا شهدنا، وإن لم تشهدنا قامت مقامهما عین الطالب ببيان السنة الثابتة، واليمين عن هي عليه لو انفردت لحلت محل البيّنة في الأداء والإبراء، فكذلك حلت اليمين هنا محل المرائين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد. قال: ولو لزم إسقاط القول بالشاهد واليمين لأنه ليس في القرآن لزوم إسقاط الشاهد والمرائين لأنهما ليسا في السنة لأنه ﷺ قال: «شاهدك أو يمينه» أو - وحاصله أنه لا يلزم من التصحيح على الشيء نفيه عما عداه، لكن مقتضى ما بحثه أن لا يقضي باليمين مع الشاهد الواحد إلا عند عقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرائين، وهو وجهه للشافعية، وصححه المختابلة، ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه

وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده * وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ، وإخبار الأحاد لا تنسخ المتواتر، ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهوراً، وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا، وإيضاً فالتنسخ والتنسوخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص، وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنّة، لكن تخصيص الكتاب بالسنّة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى: ﴿واحل لكم ما وراء ذلكم﴾ [النساء: ٢٤] وإجماعاً على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها، وسند الإجماع في ذلك السنّة الثابتة، وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية، وأمثلة ذلك كثيرة. وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنيّذ والوضوء من القهقهة ومن القهي والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسية وترك قطع من يسرق ما يسرق إليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولاية ولا قعود إلا بالسيف ولا جمعة إلا في مصر جامع ولا قطع الأيدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطائي من السمك ويعرم كل ذي ناب من السباع وغلب من الطير ولا يقتل الولد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب، وأجابوا بأنها أحاديث مشهورة فوجب العمل بها لشهرتها، فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة، بل ثبت من طرق صحيحة متصلة، فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس * أن رسول الله ﷺ قضى باليمين وشاهد، وقال في اليمين إنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته، وقال ابن عبد الله لا مطمئن لأحد من صحته ولا إسناده، وأما قول الطحاوي: إن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار، لا يقدح في صحة الحديث لأنها ثابتان بكتان مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو، وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة. ومنها حديث أبي هريرة * أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد * وهو عند أصحاب السنن ورجالهم مذنون ثقافت، ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسبته بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك برويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيره. ومنها حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوامة. وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضعاف، وبدون ذلك ثبتت الشهرة، ودعوى نسخة مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين ترجح على المدعي عند النكول ورد اليمين بغير حلف فإذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعي ومعه شاهد آخر أولى، فهو متعقب، ولا يرد على الحنفية لأنهم لا يقولون برد اليمين. وقال الشافعي القضاء بالشاهد وعين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لا يمنح أن يجوز أقل ما نص عليه، يعني والمخالف لذلك لا يقول بالمهرم فضلاً عن مفهوم العدد والله أعلم. وقال ابن العربي: أظفر ما وجدته لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين عمران: أحدهما أن المراد قضى بيمين المذكر مع شاهد الطالب، والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعي عليه، فهذا المراد بقرله قضى بالشاهد واليمين. وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللفظة، لأن المنية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين. ثانيهما حله على صورة مخصوصة وهي أن رجلاً اشترى من آخر عبداً مثلاً فادعى المشتري أن به عيباً وأقام شاهداً واحداً فقال البائع بعتته بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشتراه بالبراءة ويرد العبد، وتعقب بنحو ما تقدم، ولأنها صورة نادرة ولا يحل الخبر عليها. ثلث: أن كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم. ثم ذكر الصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعي عليه، هكذا أخرجه في الرهن، وهنا اختصراً من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة، وأخرجه في تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله، وذكر فيه قصة المراتين اللتين ادعت إحداهما على الأخرى أنها جرحتهما، وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ «الينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» * وقال: لم يروه عن سفيان إلا الفرابي، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ «ولكن الينة على الطالب واليمين على المطلوب» * وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة قال: كنت قاضياً لابن الزبير على الطائف، فذكر قصة المراتين، فكتبت إلى ابن عباس، فكتب إلي: أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودمعاهم، ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر» * وهذه الزيادة ليست في الصحيحين، وإسناده حسن. وقد ثبت في الحكم في كون البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه بقرله ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى

٢١ - باب إذا ادعى أو قذف،

فَلَهُ أَنْ يَلْعَنَ الْبَيِّنَةَ، وَيَنْطَلِقَ لَطَبُ الْبَيِّنَةِ

٢٦٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالاً بْنُ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، بِشْرِكِ بْنِ سَخْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا، يَنْطَلِقُ لَطَبُ الْبَيِّنَةِ؟ فَنَحَلَّ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَذَكَرَ حَدِيثَ اللَّعَانِ. [الطبر: ٤٧٤، ٥٣٧هـ]

قوله: (باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلعن البينة وينطلق لطلب البينة) أورد في طرفاً من حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مكانه، والغرض هنا تمكين القاذف من إقامة البينة على زنا المقلوب لدفع الحد عنه، ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين، والزوجه له مخرج عن الحد باللعان إن هجر عن البينة بخلاف الأجنبي، لأننا نقول: إنما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء، وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدع من باب الأولى.

٢٢ - باب اليمين بعد العَصْرِ

٢٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَزَكِّيهِمْ لَهُمْ عَذَابُ الْيَمِّ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلٍ مَاءٍ بِطَرِيقٍ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَاتِعٌ رَجُلًا لَا يُدْفِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مَا يُؤِيدُ وَلَيْ لَهْ، وَإِلَّا لَمْ يُفَرِّ لَهْ، وَرَجُلٌ سَاوِمٌ رَجُلًا بِسِلَاقٍ بَعْدَ الْعَصْرِ،

في اليمين على المنبر في حديثين: أحدهما حديث جابر مرفوعاً « لا يخلف أحد عند منبري هذا على يمين آتمة ولو على سواك أخضر إلا تراً مقعده من النار » أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم، واللفظ الذي ذكرته لأبي بكر بن أبي شيبة. ثانيهما حديث أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعاً من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » أخرجه النسائي ورجاله ثقات. ويجب عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر أنه يجب تغليظ اليمين بالمكان، بل له أن يقبل المسألة فيقول: إن لزم من ذكر تغليظ اليمين بالمكان أنها تغليظ على كل حال، فيجب التغليظ عليه بالزمان أيضاً لثبوت الخبر بذلك. ثم أورد حديث ابن مسعود « من حلف على يمين » وقد تقدم قريباً بأن من مضموماً إلى حديث الأشعث، وبأن الكلام عليه في الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى

٢٤ - باب إذا تسارع قوم في اليمين

٢٦٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَاصِرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ الْيَمِينَ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يَسْتَمِعَ فِيهِمْ فِي الْيَمِينَ: أَيُّهُمْ يَخْلِفُ. [انظر في الشهادات، باب:

٣٠]

قوله: (باب إذا تسارع قوم في اليمين) أي حيث تجب عليهم جميعاً بأيمهم يبدأ.

قوله: (إن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا، فأمر أن يستمع فيهم في اليمين أيهم يخلف) أي قبل الآخر، هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضاً عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه: « فأسرع الفريقان » وقد رواه أحد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه بلفظ « إذا أكره الاثنان على اليمين واستحياها فليستهما عليها » وأخرجه أبو نعيم في مسند إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق مثل رواية البخاري، وتعقبه بأنه رأه في أصل إسحاق عن عبد الرزاق باللفظ الذي رواه أحمد، قال: وقد وهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى. قلت: وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عن عبد الرزاق، وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال: « فاستحياها »، وأخرجه أبو داود عن أحد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ « أو استحياها » قال الإسماعيلي: هذا هو الصحيح، أي أنه بلفظ « أو » لا بالقاء ولا بالواو. قلت: ورواية الواو يمكن حملها على رواية أو، وأما رواية القاء فيمكن توجيهها بأنهما أكرها على اليمين في ابتداء الدعوى، فلما عرفا أنهما لا بد لهما منها أجابا إليها وهو المبرر عنه بالاستحيا، ثم تنازعا أيهما يبدأ فأرشد إلى القرعة. وقال الخطابي وغيره: الإكراه هنا لا يرد به حقيقة، لأن الإنسان لا يكره على اليمين، وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف سواء كانا كارهين لذلك قبلهما وهو معنى الإكراه، أو تخارين لذلك قبلهما وهو معنى الاستحيا وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالشعبي بل بالقرعة، وهو المراد بقوله « فليستهما » أي فليقرعه. وقيل صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان معاً ليست يد واحد منهما ولا يئنه لوحد منهما فيقرع بينهما، فمن خرجت له القرعة حلف واستحقها. ويؤيد ذلك ما روى أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « أن رجلين اختصما في متاع ليس لوحد منهما بيعة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: استهما على اليمين ما كان، أحبا ذلك أو كرهما » وأما اللفظ الذي ذكره البخاري فيحتمل أن يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور، ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فإنها بينهما، ويحتمل أن تكون قصة أخرى بأن يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم متلاً وانكروا ولا بيعة للمدعي عليهم، فتوجهت عليهم اليمين، فتسارعوا إلى الحلف، والحلف لا يقع معتبراً إلا بتلقي الحلف، فقطع النزاع بينهما بالقرعة فمن خرجت له بدأ به في ذلك. والله أعلم

٢٥ - باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ

وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾

٢٦٧٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا الْقَوْمُ قَالَ:

فَخَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَطْعَمَ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَأَخَذَهَا. [راجع: ٢٣٥٨. أخرجه مسلم: ١٠٨].

قوله: (باب اليمين بعد العصر) ذكر فيه حديث أبي هريرة « ثلاثة لا يكلمهم الله الحديث، وفيه » ورجل ساءم بسلامة بعد العصر فحلف الحديث، وسبأ الكلام عليه في الأحكام، ونذكر ما يتعلق به من تغليظ اليمين بالزمان في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى. قال المهلب: إنما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوقت بتنظيم الإثم على من حلف فيه كاذباً لشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت انتهى. وفيه نظر، لأن بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة، ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر، ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الأعمال.

٢٣ - باب يخلف المدعى عليه حُثْمًا وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينَ،

ولا يصرّف من موضع إلى غيره

قَتْنَى مَرْوَانَ بِالْيَمِينِ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَلَى الْيَمِينِ، فَقَالَ: أَخْلِفْ لَهُ مَكَائِي، فَيَحْتَلَّ زَيْدٌ يَخْلِفُ، وَأَيُّ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْيَمِينِ، فَيَحْتَلَّ مَرْوَانٌ يَغْتَصِبُ يَمِينَهُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: « شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ ». [راجع: ٢٣٥٦، ٢٣٥٧] قَلَّمَ يَخْصُرُ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ.

٢٦٧٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: « مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْطَعُ بِهَا مَالًا، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غُضْبَانٌ ». [راجع: ٢٣٥٦. أخرجه مسلم: ١٣٨، مطولاً.]

قوله: (باب يخلف المدعي عليه جميعاً وجبت عليه اليمين ولا يصرّف من موضع إلى غيره) أي وجوباً، وهو قول الحنفية والشافعية، ذهب الجمهور إلى وجوب التغليظ، ففي المدينة عند المنبر، وبمكة بين الركن والمقام، وبغيرهما بالمسجد الجامع. وانتقوا على أن ذلك في الدماء والمال الكثير لا في القليل، واختلقوا في حد القليل والكثير في ذلك.

قوله: (قضى مروان) أي ابن الحكم (على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال: أحلف له مكائي إلخ) وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي عثمان بنعت المجعة ثم المهمل ثم القاء المزى يضم الميم وتشديد الزاي قال: « اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع يعني عبد الله بن مروان في دار، فنقض باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال: أحلف له مكائي فقال مروان: لا والله إلا عند مقاطع الحق، فجعل زيد يخلف أن حقه لحق، وأبى أن يخلف على المنبر » وكان البخاري احتج بأن امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه لا يراه واجباً، والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان، وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك، فروى أبو عبيد في كتاب القضاء بإسناد صحيح عن نافع « أن ابن عمر كان وصي رجل، فأتاه رجل بصك قد درست أسماء شهوده، فقال ابن عمر: يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلفه، فقال الرجل: يا ابن عمر أتريد أن تسمح بي الذي يسمعي ثم يسمعي هنا؟ فقال ابن عمر: صدق فاستحلفه مكانه » وقد وجدت لمروان سلفاً في ذلك، فأخرج الكرابيسي في « أدب القضاء » بسند قوي إلى سعيد بن المسيب قال: ادعى مدعى على آخر أنه اغتصب له بغيره، فخاصمه إلى عثمان فأمره عثمان أن يخلف عند المنبر، فأبى أن يخلف وقال: أحلف له حيث شاء غير المنبر، فأبى عليه عثمان أن لا يخلف إلا عند المنبر، ففرم له بغيراً مثل بغيره ولم يخلف ».

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: شاهداك أو يمينه) تقدم موصولاً قريباً.

قوله: (ولم يخص مكاناً دون مكان) هو من تنقذ المصنف، وقد اعترض عليه بأنه ترجم لليمين بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمان ونفى هنا التغليظ بالمكان، فإن صح احتجاجة بأن قوله: « شاهداك أو يمينه » لم يخص مكاناً دون مكان فليحتج عليه بأنه أيضاً لم يخص زماناً دون زمان، فإن قال ورد التغليظ في اليمين بعد العصر قيل له ورد التغليظ

تخصمون لي، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض **الحديث**، قال الإسمايلي: ليس في حديث أم سلمة دلالة على قبول البيعة بعد حين المنكر. وأجاب ابن المنير فقال: موضع الاستشهاد من حديث أم سلمة رضي الله عنها **أنه** لم يجعل اليمين الكاذبة مفيدة حلاً ولا قطعاً لحق الحق، بل نهاه بعد حينه من القبض، وسأوى بين حالته بعد اليمين وقبلها في التحريم، فيؤخذ ذلك بقاء حتى صاحب الحق على ما كان عليه، فإذا ظفر في حقه بيعة فهو باق على القيام بها لم يسقط، كما لم يسقط أصل حقه من ذمة مقطوعة باليمين. ومباني الكلام على بقية شرح حديث أم سلمة في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

٢٨ - باب من أمر بإنجاز الوعد

وَفَعَلَهُ الْحَسَنُ.

وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ: **﴿ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ﴾**. (رمم: ٥٤).

وَقَضَى ابْنُ الْأَشْوَغِ بِالْوَعْدِ.

وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ.

وَقَالَ الْمُسَوِّدُ بْنُ مَعْرُوفَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَكَرَ صِهْرَ أُمِّهِ، فَقَالَ: وَعَلَيْكَ قَوْلِي لِي. **﴿ راجع: ٣١١٠ ﴾**

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِثْرَاهِيمَ يَخْجُجُ بِحَدِيثِ ابْنِ أَشْوَغٍ.

٢٦٨١ - حَدَّثَنَا إِثْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنَا إِثْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَهَانَ: أَنَّ هِرَاقَ قَالَ لَه: سَأَلْتُ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ، فَرَعَمْتُ: أَنَّهُ يَأْمُرُ بِالصَّلَاةِ، وَالصَّدَقِ، وَالْعَصَابِ، وَالْوَلَاءِ بِالْعَهْدِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، قَالَ: وَهَلْوَ صِفَةُ نَبِيٍّ. **﴿ راجع: ٧. أخرجه مسلم: ١٧٧٣، مطولاً. ﴾**

٢٦٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَنْظَرٍ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَائِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **﴿ آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أَكْرَمَ عَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ. ﴾** **﴿ راجع: ٣٣. أخرجه مسلم: ٥٩. ﴾**

٢٦٨٣ - حَدَّثَنَا إِثْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عُلَيٍّْ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ جَاءَ أَبَا بَكْرٍ مَا مِنْ قَبْلِ الْفَلَاحِ بْنِ الْخَضِرِيِّ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ، أَوْ كَانَتْ لَهُ قِبْلَةٌ عِدَّةٌ، فَلْيَأْتِنَا.

قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ: وَعَلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْطِيَكَ فَكَلَّمَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَتَسَبَّحْتَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ.

قَالَ جَابِرٌ: فَقَدْ لِي يَدِي خَمْسَمِائَةٍ، ثُمَّ خَمْسَمِائَةٍ، ثُمَّ خَمْسَمِائَةٍ. **﴿ راجع: ٢٦٩٦. أخرجه مسلم: ٢٣١٤. ﴾**

٢٦٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شِجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطُسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلَنِي يَهُودِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ: أَيُّ الْأَجْلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قُلْتُ: لَا أَفْرِي، حَتَّى أَقْدِمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَاسْأَلَهُ: فَقَدِمْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبُهُمَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ قَهَلْ.

قوله: (باب من أمر بإنجاز الوعد) وجه تعلق هذا الباب بأبواب الشهادات أن وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله الكرمانى. وقال المذهب: إنجاز الوعد مأمور به مندوب إليه عند الجميع، وليس يفرض، لاتصاقهم على أن الموعد لا يضارب بما وعد به مع

قوله: (وفعله الحسن) أي الأمر بإنجاز الوعد.

قوله: **﴿ وذاكره إسماعيل: إنه كان صادق الوعد ﴾** [رمم: ٥٤] في رواية السنن **﴿ وذكر إسماعيل أنه كان صادق الوعد ﴾**، وروى ابن أبي حاتم عن طريق الثوري أنه بلغه أن إسماعيل عليه السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله في حاجة وقال له إنه ينتظره، فأقام حولاً في انتظاره. ومن طريق ابن شاذب أنه اتخذ ذلك الموضع مسكناً فسمي من يومئذ صادق الوعد.

قوله: (وقضى ابن الأشوع بالوعد، وذكر ذلك عن سمرة بن جندب) هو سعيد بن عمرو بن الأشوع، كان قاضي الكوفة في زمان إمارة خالد القسري على العراق وذلك بعد الملاءة، وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير إسحاق بن راهويه.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف (رأيت إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهويه [يخرج بحديث ابن أشوع] أي هذا الذي ذكره عن سمرة بن جندب، والمراد أنه كان يخرج به في القول بوجوب إنجاز الوعد.

(تسبه): وقع ذكر إسماعيل بين التعليق عن ابن الأشوع وبين نقل المصنف عن إسحاق في أكثر النسخ. والذي أورده أولى والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل، أورد منه طرفاً، وقد تقدم موصلاً في بدء الوحي مع الإشارة إلى كثير من شرحه. ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان، ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فيما وعده به النبي ﷺ من مال البحرين، وسبأتي الكلام عليه في «باب فرض الخفص» ومضى شيء من ذلك في الكفالة، وأشار غير واحد إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ وقال ابن بطال: لا كان النبي ﷺ أولى الناس بمكارد الأخلاق أدى أبو بكر مواعيده عنه، ولم يسأل جابراً البيعة على ما ادعاه لأنه لم يدع شيئاً في ذمة النبي ﷺ وإنما ادعى شيئاً في بيت المال، وذلك موكل إلى اجتهد الإمام. رابعها حديث ابن عباس في أي الأجلين قضى موسى.

قوله: (عن سالم الأفطس) هو ابن صجلان الجبزي، شامي ثقة، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطب، وكذا الراوي عنه مسروان بن شجاع، وقد تابع سالمًا على روايته لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير، وتابع سعيداً عكرمة عن ابن عباس، ورواه أيضاً أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن النضر بضم النون وتشديد الذال المعجمة المفتوحة بعد ما راء، وجابر وأبو سعيد، ورفعهوه كلهم، وجميعها عند ابن مردويه في التفسير، وحديث عتبة وأبي ذر عند الزبائر أيضاً، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط، ورواية عكرمة في مسند الحميدي.

قوله: (سألني يهودي) لم ألق على اسمه، والحيرة بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة بلد معروف بالعراق.

قوله: (أي الأجلين) أي المشار إليهما في قوله تعالى: **﴿ ثَمَانِي حُجُجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾** [القصص: ٢٨].

قوله: (حبر العرب) ينتج المهملة ويكسرهما ورجعه أبو عبيد، ورجع ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة، والمراد به العالم الماهر، وإقفا عبر به سعيد لكونها مستعملة عند الذي خاطبه، وقد أخرج أبو نعيم عن حديث ابن عباس مرفوعاً أن جبريل سماه بذلك، ومراده بالتقدم على ابن عباس أي بمكة.

قوله: (قضى أكثرهما وأطيبهما) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفاً، وهو في حكم المرفوع لأن ابن عباس كان لا يمتدح على أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في الباب الذي يليه. وذكر ابن دريد في «التهذيب» أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح لما غزا المغرب

أرسل إلى ابن عباس جريئاً فكلّمه فقال: ما ينبغي لهذا إلا أن يكون حبر العرب، وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ سأل جبريل: أي الأجلين قضى موسى؟ قال: اتّهما وأكملهما » أخرجه الحاكم، وفي حديث جابر « أوفاهما » أخرجه الطبراني في الأوسط، وفي حديث أبي سعيد « اتّهما وأطيهما عشر سنين » والمراد بالأطيب أي في نفس شبيب.

قوله: (إن رسول الله ﷺ إذا قال فعل) المراد برسول الله ﷺ من اتصف بذلك ولم يرد شخصاً بعينه. وفي رواية حكيم بن جبير « أن النبي ﷺ إذا وعد لم يخلف » زاد الإسماعيلي عن الطريق التي أخرجه البخاري « قال سعيد: فلقيني اليهودي فأهلته بذلك، فقال: صاحبك والله عالم » والغرض من ذكر هذا الحديث في هذا الباب بيان تأكيد الوفاء بالوعد، لأن موسى ﷺ لم يجزم بوفاء العشر، ومع ذلك فوفاهما فكيف لو جزم. قال ابن الجوزي: لما رأى موسى عليه السلام طمع شبيب عليه السلام متعلقاً بالزيادة لم يقتض كرم أخلاقه أن يجيب عنه فيه.

٢٩ - باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها

وقال الشعبي: لا تجوز شهادة أهل الجبل ينعيمهم على نفعي، لقوله عز وجل: ﴿ فَأَعْرَبْنَا نَبَاهَهُمُ الْمَعْدَاةَ وَالنِّعَاءَ ﴾ [البقرة: ١٤].

وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: « لا تصنفوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ ﴾ » [البقرة: ١٣٦] الآية. [راجع: ٤٤٨٥]

٢٦٨٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَكِتَابَكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَحَدُ الْأَخْبَارِ بِاللَّهِ، تَقْرَؤُونَهُ لَمْ يُشَبَّ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَذُوقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ، فَقَالُوا: ﴿ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُشْفَرُوا بِهِ لَمَّا قَلِيلًا ﴾ [البقرة: ٧٩]، أَفَلَا يَنْهَاهُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ، وَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ. [إسناده: ٧٣٩٣، ٤٧٥٢٢، ٧٥٢٣].

قوله: (باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار، وقد اختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال: فذهب الجمهور إلى ردّها مطلقاً، وذهب بعض التابعين إلى قبولها مطلقاً إلا على المسلمين وهو مذهب الكوفيين فقالوا تقبل شهادة بعضهم على بعض، وهي إحدى الروايتين عن أحد أتكرها بعض أصحابه واستثنى أحد حالة السفر فأجاز فيها شهادة أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في أواخر الرصايا إن شاء الله تعالى، وقال الحسن وابن أبي ليلى والليث وإسحاق: لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى: ﴿ فَأَعْرَبْنَا بَيْنَهُمُ الْمَعْدَاةَ وَالنِّعَاءَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [البقرة: ١٤] وهذا أصدل الأقوال لجمده عن التهمة، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿ عَنْ تَرَضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وبغير ذلك من الآيات والأحاديث.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: لا تجوز شهادة أهل الملل إلخ) وصله سعيد بن منصور - حدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي: لا تجوز شهادة ملة على أخرى إلا للمسلمين فإن شهادتهم جائزة على جميع الملل - وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى وهو الخطاط عن الشعبي قال: كان يميز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني. وروى ابن أبي شيبة عن طريق أئمتنا عن الشعبي قال: تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض. قلت فاختلف فيه على الشعبي. وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجوزاء مطلقاً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجوزاء مطلقاً.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب إلخ) وصله في تفسير سورة البقرة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفيه قصة، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا التهيؤ عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدق من قبل غيرهم، فيدل على ردّ شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور.

قوله في حديث ابن عباس (يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب)

أي من اليهود والنصارى.

قوله: (وكتابكم) أي القرآن.

قوله: (أحدث الأخبار بالله) أي أقرّبها نزولاً إليكم من عند الله عز وجل، فالحديث بالنسبة إلى المتزول إليهم وهو في نفسه قديم، وقوله: (لم يشب) بضم أوله وفتح المعجمة بعدها موحدة أي لم يخلف، ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعاً « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا » الحديث. وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. والفرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب، وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالأولى، لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية.

٣٠ - باب الفُرْعَةُ فِي الْمُسْتَكْبَلَاتِ

وقوله عز وجل: ﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَكْلَامَهُمْ يُكَفَلُ مَرَمٌ ﴾. [قال عمران: ٤٤].

وقال ابن عباس: اقْرَءُوا فَجَزَّتْ أَلْسِنُهُمُ مَعَ الْجَرْمَةِ، وَعَالٌ لَقَمٌ زَكْرِيَّا الْجَرْمَةِ، فَكَلَّمَهَا زَكْرِيَّا.

وقوله: ﴿ قَسَاهُمْ ﴾. [الفرغ: ٤]. فكان من المذخبيين. [والصلوات: ١٤١]. من المستهوين. [راجع: ٢٦٧٤]

وقال أبو هريرة: عَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَوْمٍ الْيَمِينَ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسَمَّيَ تَيْمَهُمُ. [الهم: يخلف].

٢٦٨٦ - حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّعْبِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ الْغُمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَلْمَنَ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْأَرْوَاحِ فِيهَا، مَثَلُ قَوْمٍ اسْتَهَنُوا سَهْنَةً، فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا، لَكَانَ الَّذِي فِي أَسْفَلِهَا يَمُوتُونَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا، فَاقْدُوا بِهِ، فَاحْذَرُوا، فَحَسَنَ يَنْفَرُ اسْمُ السَّيِّئَةِ، فَاتَرَوْا قَالُوا: مَا لَكَ؟ قَالَ: تَأَذَّنْتُ بِهِ وَلَا بُدَّ لِي مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ أَخْلَوْنَا عَلَى يَدَيْهِ انْجَرَتْ وَنَجَرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ.»

٢٦٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ الْأَصْبَارِيُّ: أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ، امْرَأَةً مِنْ يَسْلَمٍ قَدْ بَلَغَتْ النَّبِيَّ ﷺ، أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ غُمَانَ بْنَ مَطْفُونٍ طَارَ لَهُ سَهْمُهُ فِي السَّكَنِيِّ، حِينَ أَرَعَتْ الْأَنْصَارُ سَكَنِي الْمُهَاجِرِينَ، قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ: فَسَكَنَ عِنْدَنَا غُمَانُ بْنُ مَطْفُونٍ، فَاشْتَكَى فَمَرَضْنَا، حَتَّى إِذَا تَوَفَّى وَجَلَّتْ لَهُ فِي رِجْلِهِ، دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ يَا السَّائِبَ، فَشَهِدَنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يَمُرُّ بِكَ إِلَّا اللَّهُ أَكْرَمَهُ.» قُلْتُ: لَا أَزِي، بَلَى أَنْتَ وَأَمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا غُمَانُ فَقَدْ جَاءَهُ وَاللَّهِ الْبَقِيَّةُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهِ مَا أَزِي، وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يَفْعَلُ بِهِ.» قَالَتْ: قَوْلَاهُ لَا أَزِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا. وَأَخْبَرَنِي ذَلِكَ، قَالَتْ: فَبِمَنْتِ، فَأَرَبْتُ لِيْغَمَانَ عَيْنًا تَجْرِي، فَبِمَنْتِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ.» [راجع: ١٢٤٣].

٢٦٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقْدَالٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرَّةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَرْعَى بَيْنَ يَسْلَمٍ، فَأَيُّهُمْ خَرَجَ مِنْهُمْ خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَفْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بَسَتْ زَمْعَةً وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَبِعِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ١٢٤٣].

٢٥٩٢. أخرجه مسلم: ١٤٦٣، آخره:

٢٦٨٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَقْلَمُ النَّاسُ مَا فِي السَّكَّاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُونَ إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا، وَكَوْ يَقْلَمُونَ مَا فِي السَّهْجِ لَاسْتَهْمُوا لَيْتَهُمْ، وَكَوْ يَقْلَمُونَ مَا فِي الْقَصَةِ وَالصَّبْحِ لَاقْتَوْهُمْ وَكَوْ حَتَبًا». [رواه: ٦١٥. أخرجه مسلم: ٤٣٧]

قوله: (باب القِرْعَةِ فِي الْمَشْكَلَاتِ) أي مشروعيته، ووجه إدخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة البيانات التي تثبت بها الحقوق، فكما تقطع المحصورة والتزاع بالنية كذلك تقطع بالقِرْعَةِ. ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات «والأول أوضح، وليس من» للتبسيط إن كانت محفوفة، ومشروعية القِرْعَةِ عما اختلف فيه، والجمهور على القول بها في الجملة، وأنكرها بعض الحنفية، وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها، وجعل المصنف ضابطها الأمر المشكَل، وفرضها غيره بما ثبت فيه الحق لأثنين فأكبر وتقع المشاحسة فيه بفِرْعِ لفصل النزاع، وقال إسماعيل القاضي: ليس في القِرْعَةِ إطلاق الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين، بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فليقسم أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقِرْعَةِ مجتمعا كما كان له في الملك مشاعا فيقسم في موضع بعينه ويكون ذلك بالموضع الذي صار لشريكه لأن مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة، وإنما أفادت القِرْعَةُ أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع النزاع، وهي إما في الحقوق المتساوية وإما في تعيين الملك، فمن الأول عقد الخلافة إذا استورا في صفة الإمامة، وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والأقارب في تفصيل الميراث والصلاة عليهم والمحاضنات إذا كن في درجة والأولياء في التزويج والاستباحة إلى الصف الأول وفي إسياء الموات وفي ثقل المدين ومقاعد الأسواق والتقديم بالعدوى عند الحاكم والتزام على أخذ اللقيط والتزول في الحان المسبل ونحوه وفي السفر يبيض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء النكاح وفي الإقراع بين العبيد إذا أوصى بمقتهم ولم يسهمهم الثلث، وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الإقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة.

قوله: (وقوله عز وجل: إِذْ يَقُولُ الْقَوَّامُ لَهُمْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مَّوَدِعٌ) أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم بالقِرْعَةِ بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا ورد في شرعنا تقريره، وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه.

قوله: (وقال ابن عباس ر.ح) وصله ابن جرير بمناه.

وقوله: (وعلى قلم ذكره) أي ارتفع على الماء، وفي رواية الكشيهي «وعلا» وفي نسخة «وعدا» بالذال. والجرية «بكسر الجيم والمعنى أنهم ائتمروا على كتابة مريم أيهم بكتلتها فأخرج كل واحد منهم قلما واقتروا كلها في الماء فخرجت أقلام الجميع مع الجرية إلى أسفل وارتفع قلم ذكرها فأخذها. وأخرج ابن المنذر في «تاريخ حلب» بسنده إلى شعب بن إسحاق أن النهر الذي ألقوا فيه الأقلام هو نهر قويق النهر المشهور بحلب.

قوله: (وقوله) أي وقول الله عز وجل.

قوله: (فساهم أقرع) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه، وروي عن السدي قال: قوله: «ساهم» أي قارع وهو أوضع.

قوله: (فكان من المدحطين: من المسهومين) هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالإسناد المذكور بلفظ «فكان من القروصين». ومن طريق ابن أبي نجيح عن جاهد بلفظ «فكان من المسهومين» والاحتجاج بهذه الآية في إثبات القِرْعَةِ يتوقف على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه، وهذه المسألة من هذا القبيل، لأنه كان في شرعهم جواز إلقاء البعض لسلامة البعض، وليس ذلك في شرعنا لأنهم مستورون في عصمة الأنفس فلا يجوز إلحاقهم بقِرْعَةِ ولا بغيرها.

قوله: (وقال أبو هريرة: عرض النبي ﷺ ر.ح) وصله قبل بابواب، وتقدم الكلام عليه في «باب إذا تنازع قوم في اليمين» وهو حجة في العمل بالقِرْعَةِ. ثم ذكر

المصنف في الباب أيضا أربعة أحاديث: الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظنون، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجائز، وباتي في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظنون، إن شاء الله تعالى، والفرض منه قولها فيه: «إن عثمان بن مظنون طار له سهم في السكك» ومعنى ذلك أن المهاجرين لما دخلوا المدينة لم يكن لهم مساكن، فانتزع الأنصار في إزائهم، فصار عثمان بن مظنون لأم العلاء فنزل فيهم. الثاني حديث عائشة «كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه» وهو طرف من أول حديث الإنك، وياقيه يتعلق بالقسم، وقد تقدم في باب حبة المرأة لنير زوجها وسبقت الإشارة إلى عل شرحه هناك. الثالث حديث أبي هريرة «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا» وقد تقدم مشروحا في أبواب الأذان من كتاب الصلاة، والفرض منه مشروعية القِرْعَةِ لأن المراد بالاستهم هنا الإقراع وقد تقدم بيانه هناك. الرابع حديث النعمان بن بشير:

قوله: (مغل المدخن) يضم أوله وسكون المهملة وكسر الهاء بعدها نون أي الحماهي بالهملة والمروحة والمدخن والمدمن واحد، والمراد به من يوائي ويضيق الحقوق ولا يثير النكر.

قوله: (والواقع فيها) كنا وقع هنا، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشيء «مثل القام على حدود الله والواقع فيها» وهو أصوب لأن المدخن والواقع أي مرتكبها في الحكم واحد، والقائم بمقابلة. ووقع عند الإسماعيلي في الشركة «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها» وهذا يشمل الفرق الثلاث وهو الثاني عن المعصية والواقع فيها والمرائي في ذلك، ووقع عند الإسماعيلي أيضا هنا «مثل الواقع في حدود الله تعالى ولتأني عنها» وهو المطابق للمثل المضروب فإنه لا يقع فيه إلا ذكر فرقتين فقط لكن إذا كان المدمن مشتركا في الذم مع الواقع صاروا بمنزلة فرقة واحدة، ويان وجود الفرق الثلاث في المثل المضروب أن الذين أردوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله، ثم من علمهم إما منكر وهو القائم، وإما ساكت وهو المدخن. وحل ابن التين قوله هنا «الواقع فيها» على أن المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الرَّاغِبَةُ﴾ [الرابعة: ١] أي قامت الرقامة ولا يخفى ما فيه، وكأنه غفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقائم، وقد رواه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ «مثل القائم على حدود الله والمدمن فيها» وهو مستقيم. وقال الكرماني: قال في الشركة «مثل القائم» وهنا «مثل المدمن» وهما تقيضان، فإن القائم هو الأمر بالمعروف والممدن هو التارك له، ثم أجاب بأنه حيث قال القائم نظر إلى جهة النجاة، وحيث قال المدمن نظر إلى جهة الضلالة ولا شك أن التشبيه مستقيم على الحالين، قلت: كيف يستقيم هنا الاختصار على ذكر المدمن وهو التارك للأمر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد وهو العاصي وكلاهما هالك، فالذي يظهر أن الصواب ما تقدم. ولما حصل أن بعض الرواة ذكر المدمن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة، وأما الجمع بين المدمن والواقع دون القائم فلا يستقيم.

قوله: (استهموا سفينة) أي اقترعوا، فأخذ كل واحد منهم سهما أي نصيبا من السفينة بالقِرْعَةِ بأن تكون مشتركة بينهم إما بالإجارة وإما بالملك، وإنما تقع القِرْعَةُ بعد التعديل، ثم يقع التشاح في الأنصبة تقع القِرْعَةُ لفصل النزاع كما تقدم. قال ابن التين: وإنما يقع ذلك في السفينة ونحوها فيما إذا نزلوها ماء، أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضعها. قلت: وهذا فيما إذا كانت مسيلة مثلاً، أما لو كانت عموكة لم مثلاً فالقِرْعَةُ مشروعة إذا تنازعوا والله أعلم.

قوله: (فأقاروا به) أي بالار عليهم بالما حالة السقي.

قوله: (فأخذوا قاصداً) بهزئة ساكنة معروف ويؤنس.

قوله: (ينظر) ينظر أوله وسكون النون وضم القاف أي يجفر ليخبرها.

قوله: (لأن أخلوا على يديهم أي منوه من الحفر (أنجوه ونجوا أنفسهم) هو تفسير للرواية الماضية في الشركة حيث قال: «نجوا ونجوا» أي كل من الأخذين والمأخوذين، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه، ولا هلك العاصي بالمعصية والساکت بالرضا بها. قال المذهب وغيره: في هذا الحديث تعذيب العامة بذهب الخاصة، وفيه نظر لأن التعذيب المذكور إذا وقع في الدنيا على من لا يستحقه فإنه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته. وفيه استحقاق العقوبة بترك الأمر بالمعروف، وتبين العالم بالحكم بغير المثل، وجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضرراً، وأنه ليس لأصاحب السفن أن يحدث على صاحب الملو ما يضر به، وأنه إن أحدث عليه ضرراً لزمه إصلاحه، وأن لأصاحب الملو منه من الضرر. وفيه

جواز قسمة المقار المتفاوت بالقرعة وإن كان فيه علو وسفل.

(تبيينه): وقع حديث التمسك هذا في بعض النسخ مقدماً على حديث أم العلاء، وفي رواية أبي ذر وطائفة كما أوردته.

(حاشية): اشتتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثاً، المملكت منها أحد عشر حديثاً والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وأربعون حديثاً والمخالص ثمانية وعشرون، وافقه مسلم على تحريجها سوى خمسة أحاديث وهي حديث عمر «كان الناس يؤخذون بالوحي» وحديث عبد الله بن الزبير في قصة الإفك، وحديث القاسم بن محمد فيه وهو مرسل، وحديث أبي هريرة في الاستهام في البيعة، وحديث ابن عباس في الإنكار على من يأخذ من أهل الكتاب. وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أثراً. والله سبحانه وتعالى أعلم.



٥٣ - كتاب الصلح

١ - باب ما جاء في الإصلاح بين الناس

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يُضَاعِفْ مَرْحَاتِهِ اللَّهُ يَسْتَوْفِي تَوَكُّبِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

وَمُخْرُوجُ الْإِمَامِ إِلَى الْمَوَاضِعِ لِصِلْحِ بَيْنَ النَّاسِ بِاصْتِحَابِهِ.

٢٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَثَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «أن أنساً من بني غنم، كان بينهما شيء، فخرج إليهم النبي ﷺ في أناس من أصحابه يصلح بينهم، فحضرته الصلاة ولم يأت النبي ﷺ، ورجاءة بلال، فأذن بلال بالصلاة وكلم يأت النبي ﷺ، فجاء إلى أبي بكر، فقال: إن النبي ﷺ حَسْبُ، ولقد حضرته الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟» فقال: نعم، إن شئت. فأقام الصلاة، فقدم أبو بكر، ثم جاء النبي ﷺ ينشئ في الصفوف، حتى قام في الصف الأول، فأخذ الناس بالتصفيح حتى اكثروا، وكان أبو بكر لا يكاد يلبث في الصلاة، فالتفت فإذا هو بالنبي ﷺ ورائه، فأشار إليه بيده، فأنه أن يصلي كما هو، فرفع أبو بكر يده فحمد الله، [وأتى عليه] ثم رجع القهقري ورائه حتى دخل في الصف، وقدم النبي ﷺ فصلى بالناس، فلما فرغ أقبل على الناس فقال: «يا أيها الناس، إذا نابكم شيء في صلاتكم أخلصتم بالتصفيح، إنما التصفيح للنساء من نأته شيء في صلاته فليقل سبحان الله، فإنه لا يستعنه أحد إلا التفت يا أيها بكر، ما صنعت حين أشرت إليك لم تصل بالناس». فقال: ما كان ينبغي لأبي أبي حفصة أن يصلي بين يدي النبي ﷺ. [رواه: ٦٨٤. أخرجه مسلم: ٤٢١].

٢٦٩١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَخْمُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: أَنَّ أَنَسًا «قال: قيل للنبي ﷺ: لو أتيت عبد الله بن أبي، فأطلق إليهم النبي ﷺ وركب جماراً، فأطلق المسلمون يمشون معه، وهي أرض سيخة، فلما أتاه النبي ﷺ قال: إليك عني، والله لقد أذاني تن جمارك، فقال رجل من الأنصار منهم: والله ليجار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك، فغضب لعبد الله رجل من

قَوْمِهِ، فَغَضِبَ، لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمَا امْتِخَانُهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا حَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَالْأَلْبَدِيِّ وَالْعَصَلِ، فَلَمَّا لَاحَظَ أَنَّهَا انْزَلَتْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاغْلِبُوا بَيْنَهُمَا﴾. [مجموعات: ٩. أخرجه مسلم: ١٧٩٩].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الصلح) كذا للنسفي والأصيلي وأبي الوقت، ولغيرهم «باب». وفي نسخة الصغاني «أبواب الصلح. باب ما جاء وحلف هذا كله في رواية أبي ذر، واقتصر على قوله: «ما جاء في الإصلاح بين الناس» وزاد عن الكشيبي «إذا تقاسموا». والصلح أقسام: صلح للمسلم مع الكافر، والصلح بين الزوجين، والصلح بين الفقة الباغية والمعادلة، والصلح بين المتخاصمين كالزوجين، والصلح في الجراح كالغزو على مال، والصلح لقطع المحصرمة إذا وقعت الزحامة إما في الأملاك أو في الممتلكات كالشرايع، وهذا الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحاب الفروع، وأما المصنف فترجم هنا لأكثرها.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يُضَاعِفْ مَرْحَاتِهِ اللَّهُ يَسْتَوْفِي تَوَكُّبِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾) إلى آخر الآية، التقدير إلا نجوى من إلخ فإن في ذلك الخير، ويعتدل أن يكون الاستثناء مقطوعاً أي لكن من أمر بصدقة إلخ فإن في نجواه الخير، وهو ظاهر في فضل الإصلاح.

قوله: (ومخرج الإمام إلى الموضع لصلح بين الناس باصتنابيه). حدث سهل بن سعد بن أبي سعيد «أن أنساً من بني غنم، كان بينهما شيء، فخرج إليهم النبي ﷺ في أناس من أصحابه يصلح بينهم، فحضرته الصلاة ولم يأت النبي ﷺ، ورجاءة بلال، فأذن بلال بالصلاة وكلم يأت النبي ﷺ، فجاء إلى أبي بكر، فقال: إن النبي ﷺ حَسْبُ، ولقد حضرته الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟» فقال: نعم، إن شئت. فأقام الصلاة، فقدم أبو بكر، ثم جاء النبي ﷺ ينشئ في الصفوف، حتى قام في الصف الأول، فأخذ الناس بالتصفيح حتى اكثروا، وكان أبو بكر لا يكاد يلبث في الصلاة، فالتفت فإذا هو بالنبي ﷺ ورائه، فأشار إليه بيده، فأنه أن يصلي كما هو، فرفع أبو بكر يده فحمد الله، [وأتى عليه] ثم رجع القهقري ورائه حتى دخل في الصف، وقدم النبي ﷺ فصلى بالناس، فلما فرغ أقبل على الناس فقال: «يا أيها الناس، إذا نابكم شيء في صلاتكم أخلصتم بالتصفيح، إنما التصفيح للنساء من نأته شيء في صلاته فليقل سبحان الله، فإنه لا يستعنه أحد إلا التفت يا أيها بكر، ما صنعت حين أشرت إليك لم تصل بالناس». فقال: ما كان ينبغي لأبي أبي حفصة أن يصلي بين يدي النبي ﷺ. [رواه: ٦٨٤. أخرجه مسلم: ٤٢١].

قوله: (حدثنا محمد بن أبي سليمان التيمي، والإسناد كله بصريون. ووقع في نسخة الصغاني في آخر الحديث ما نصه: قال أبو عبد الله وهو المصنف هذا ما انتخبته من حديث مسدد قيل أن يمسس ويحدث).

قوله: (أن أنساً قال) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث أنس لسليمان التيمي، وأعله الإسماعيلي بأن سليمان لم يسمعه من أنس، واختم على رواية القلمي من معتز عن أبيه أنه بلغه من أنس بن مالك.

قوله: (قيل للنبي ﷺ) لم آت على اسم القائل.

قوله: (لو أتيت عبد الله بن أبي) أي ابن سلول الخزرجي المشهور بالضايق.

قوله: (وهي أرض سيخة) بفتح الهملة وكسر الموحدة بعدها معجمة أي ذات سياخ، وهي الأرض التي لا تبت، وكانت تلك صفة الأرض التي مر بها إذ ذاك، وذكر ذلك للترطوة لقول عبد الله بن أبي إذ تأذى بالبار.

قوله: (فقال رجل من الأنصار منهم إلخ) لم آت على اسمه أيضاً وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن رواحة، ورأيت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الديلمي ولم يذكر مستنده في ذلك فتثبت ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتي في تفسير آل عمران بنحو قصة أنس، وفيه أنه وقت بين عبد الله بن رواحة وبين عبد الله بن أبي مراجم، لكنها في غير ما يتعلق بالذي ذكر هنا، فإن كانت القصة متحلة احتمل ذلك، لكن سياقتها ظاهر في المخافرة، لأن في حديث أسامة أنه «أراد عيادة سعد بن عباد فسر بعد الله بن أبي. وفي حديث أنس هذا أنه دعي إلى إتيان عبد الله بن أبي، ويحتمل المخادعة بأن الباحث على توجهه العيادة فافتق مروره بعد الله بن أبي فقبل له حيث لا يشك لئلا يفتأ، ويدل على المخادعة أن في حديث أسامة «فلما غشيت المجلس صباغة الدابة خرج عبد الله بن أبي أنه يرداه».

قوله: (فغضب لعبد الله) أي ابن أبي (رجل من قومه) لم آت على اسمه.

قوله: (فغشما) كذا للأكثر أي شتم كل واحد منهما الآخر، وفي رواية الكشيبي فغشمه حتى سكتوا.

قوله: (ضرب بالجرير) كذا للأكثر بالجيم والراء، وفي رواية الكشيبي بالجيم، بالهملة والدال، والأول أصوب. ووقع في حديث أسامة «فلم يزل النبي ﷺ يفضضهم حتى سكتوا».

قوله: (واللهذا القائل ذلك هو أنس بن مالك، يته الإسماعيلي في روايته المذكورة من طريق القلمي قال في آخره: «قال أنس: فأتيت أنها نزلت فيهم» ولم آت على اسم الذي أنبا أنساً بذلك، ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره «وكان النبي ﷺ وأصحابه يفتون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله، ويصبرون على الأدنى» إلى

آخر الحديث. وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ [الحجرات: ٩] في هذه القصة، لأن المخاصمة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي، وكانوا إذ ذلك خصاراً فكيف ينزل فيهم: ﴿طائفتان من المؤمنين﴾ ولا سيما إن كانت قصة أنس وأسامة متحدة، فإن في رواية أسامة ناسب للمسلمون والمشركون. قلت: يمكن أن يحمل على التقلب، مع أن فيها إشكالاً من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه، والآية المذكورة في الحجرات ونزولها متأخر جداً وقت مجيء الوفود، لكنه يحتمل أن تكون آية الإصلاح نزلت قديماً فيندفع الإشكال.

(قريبه): القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله، لأن قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الأوس وكانت منازلهم وقصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية، ولم ألق على سبب المخاصمة بين بني عمرو بن عوف في حديث سهل والله أعلم. وفي الحديث بيان ما كان النبي ﷺ عليه من الصلح والحلم والعسر على الأذى في الله والدعاء إلى الله وتآليف القلوب على ذلك، وفيه أن ركوب الحمار لا تقص فيه على الكبار. وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله ﷺ والأدب معه والحية الشديدة، وأن الذي يشير على الكبير شيء يورده بصورة العرض عليه لا الجزم. وفيه جواز المبالغة في المدح لأن الصحابي أطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبد الله بن أبي وأقره النبي ﷺ على ذلك.

٣- باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا نصلح

٢٩٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ أَهْلَ قُبَاءِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَرَأَوْا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «اذْهَبُوا بِنَا نَصْلِحْ بَيْنَهُمْ». [رواه: ٦٨٤. أخرجه مسلم: ٤٧١، معزلاً بقطعة لم ترد في هذه الطرق].

قوله: (باب قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح) ذكر فيه طرفاً من حديث سهل بن سعد لماضي في أوائل كتاب الصلح، وهو ظاهر فيما ترجم له، وقوله في أول الإسناد «حدثنا محمد بن عبد الله» كذا للأكثر، ووقع في رواية النسفي وأبي أحمد الجرجاني بإسقاطه فصار الحديث عندنا من البخاري عن عبد العزيز وإسحاق، وعبد العزيز الأوسي من مشايخ البخاري وهو الذي أخرج عنه الحديث الذي في الباب قبله، وروى عنه هذا بواسطة، وكذلك إسحاق بن محمد الفروي حدث عنه بواسطة وغيره واسطة، ومحمد بن جعفر شيخنا هو ابن أبي كثير، والإسناد كله مدنيون. وأما محمد بن عبد الله المذكور فجزم للحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي، نسبة إلى جده. والله أعلم.

٤- باب قول الله تعالى: ﴿إِن يَصْلَحْا بَيْنَهُمَا صَلَحَ﴾

(في نسخة أخرى: يَصْلَحَا وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر من السبعة) في نسق، وأم كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الأموية.

٢٩٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَإِنَّ امْرَأَةً خَالَتُ مِنْ بَهْلَمِا نَشُورَا أَوْ إِغْرَاضَا» [النساء: ١٢٨]. قَالَتْ: هُوَ الرَّجُلُ يَرَى مِنْ امْرِئِيهِ مَا لَا يَنْفَعُهُ، كَبَرًا أَوْ غَوْرَةً، فَيُرِيدُ فِرَاقَهَا، فَيَقُولُ: امْسِكِي وَأَقْسِمِي لِي مَا حَيْثُ، قَالَتْ: فَلَا بَأْسَ إِذَا تَوَاصَّيَا. [رواه: ٢٤٥٠. أخرجه مسلم: ٣٠٢١].

قوله: (باب قول الله عز وجل: ﴿إِن يَصْلَحْا بَيْنَهُمَا صَلَحَ﴾) أخرجه [النساء: ١٢٨] أورد فيه حديث عائشة في تفسير الآية، وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى.

٥- باب إذا اصطَلَحُوا عَلَى صَلَاحٍ جَوْرٍ فَالْصَلَحُ مَرْذُوءٌ

٢٩٩٥، ٢٩٩٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْهَمْدِيُّ: قَالَا: جَاءَ اغْرَابِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَى بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَهَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، أَفْضَى بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا، فَرَفَنِي بِأَهْلِيهِ، فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ، فَهَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِائَةِ مِنَ الْقَسَمِ وَوَلِيدَةً، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْبَلَدِ فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِبُ عَامٌ، فَقَالَ ابْنِي: «لَا تَقْضِينَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْقَسَمُ فَرَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ

آخر الحديث. وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ [الحجرات: ٩] في هذه القصة، لأن المخاصمة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي، وكانوا إذ ذلك خصاراً فكيف ينزل فيهم: ﴿طائفتان من المؤمنين﴾ ولا سيما إن كانت قصة أنس وأسامة متحدة، فإن في رواية أسامة ناسب للمسلمون والمشركون. قلت: يمكن أن يحمل على التقلب، مع أن فيها إشكالاً من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه، والآية المذكورة في الحجرات ونزولها متأخر جداً وقت مجيء الوفود، لكنه يحتمل أن تكون آية الإصلاح نزلت قديماً فيندفع الإشكال.

(قريبه): القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله، لأن قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الأوس وكانت منازلهم وقصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية، ولم ألق على سبب المخاصمة بين بني عمرو بن عوف في حديث سهل والله أعلم. وفي الحديث بيان ما كان النبي ﷺ عليه من الصلح والحلم والعسر على الأذى في الله والدعاء إلى الله وتآليف القلوب على ذلك، وفيه أن ركوب الحمار لا تقص فيه على الكبار. وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله ﷺ والأدب معه والحية الشديدة، وأن الذي يشير على الكبير شيء يورده بصورة العرض عليه لا الجزم. وفيه جواز المبالغة في المدح لأن الصحابي أطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبد الله بن أبي وأقره النبي ﷺ على ذلك.

٢- باب تيس الكاذب الذي يصلح بين الناس

٢٩٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَيْسُ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْصِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا». [أخرجه مسلم: ٢٦٠٥، زيادة].

قوله: (باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس) ترجم بلفظ «الكاذب» وساق الحديث بلفظ «الكاذب» واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن شهاب وهو عند مسلم، وكان حق السياق أن يقول: ليس من يصلح بين الناس كاذباً، لكنه ورد على طريق القلب وهو سائغ.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان، والإسناد كله مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق، وأم كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الأموية.

قوله: (يُنصِي) يفتح أوله وكسر الميم أي يبلغ، تقول نيت الحديث أتميه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلغته على وجه الإسناد والتسمية قلت نيته بالتشديد كذا قاله الجوهري، وأدعى الجوهري أنه لا يقال إلا نيت بالتشديد. قال: ولو كان ينمي بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع، وتعنيه ابن الأثير بأن «خيراً» انتصب بيني كما يتصب بقال، وهو واضح جداً يستغرب من خفاء مثله على الجوهري. ووقع في رواية «الموطأ» ينمي بضم أوله، وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم أوله ويأله بدل الميم قال: وهو تصحيف، ويمكن تخريبه على معنى يوصل تقول: أنهيت إليه كذا إذا أوصلت.

قوله: (أو يقول خيراً) هو شك من الراوي، قال العلماء: المراد هنا أنه يخبر بما علمه من الخير ويسكت عما علمه من الشر ولا يكون ذلك كذباً لأن الكذب الإخبار بالشئ على خلاف ما هو به، وهذا ساكت، ولا ينسب لساكت قول. ولا حجة فيه لمن قال: يشترط في الكذب قصد إليه لأن هذا ساكت، وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخره «و لم أسمعه يرخص في شيء» مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث «فذكرها» وهي الحرب وحديث الرجل لأمراته والإصلاح بين الناس، وأورد النسائي أيضاً هذه الزيادة من طريق الزبيدي عن ابن شهاب، وهذه الزيادة مدرجة، بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال: وقال الزهري. وكذا أخرجه النسائي مفردة من رواية يونس وقال: يونس أثبت في الزهري من غيره، وجزم موسى بن هارون وغيره بإدراجها، وروناه في «فوائد ابن أبي ميسرة» من طريق عبد الوهاب بن رفيع عن ابن شهاب فسأله بسنده مقتصر على الزيادة وهو ومع شديد، قال الطبري: ذهب طائفة إلى جواز الكذب لقصد الإصلاح وقالوا: إن الثلاث المذكورة كائناً ما كانت، وقالوا: الكذب المذموم إما هو فيما فيه مضرة، أو ما

كلام القاسم بن محمد، لكن صرح أبو عروبة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد، وهو مشكل جداً، فالذي أوصى بذلك كل مسكن أوصى بأمر جائز اتفاقاً، وأما إلزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد فيه نظر لاحتساب أن يكون بعض المساكن أغلى قيمة من بعض، لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأول أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاثة، ولعله كان في الوصية شيء زائد على ذلك يوجب إنكارها كما أشارت إليه رواية أبي الحسين ابن حامد والله أعلم.

وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته، وأجاب عنه بالحمل على ما إذا أراد أحد الفريقين الفدية، أو الموصى لهم القسمة وتجزئ حقه، وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمة، فيحتسب تقوّم المساكن قيمة التمديل ويجمع نصيب الموصى لهم في موضع واحد ويقي نصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم.

وهذا الحديث معدود من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده، فإن معناه: من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه. قال النووي: هذا الحديث مما ينبغي أن يحتفظ به واستعماله في إبطال المكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك.

وقال الطبري: هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف آلة الشرع، لأن الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه، لأن مطلوبة مقدمة كلية في كل دليل نافذ لحكم، مثل أن يقال في الرضوخ بما تجس: هذا ليس من أمر الشرع، وكل ما كان كذلك فهو مردود، فهذا العمل مردود. فالقاعدة الثانية ثابتة بهذا الحديث، وإنما يقع النزاع في الأولى. ومفهومه أن من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح، مثل أن يقال في الرضوخ بالنية: هذا عليه أمر الشرع، وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح. فالقاعدة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستلقت الحديثان جميع آلة الشرع، لكن هذا الثاني لا يوجد، فبإذا حديث الباب نصف آلة الشرع والله أعلم.

وقوله: (رد) معناه مردود من إطلاق المصدر على اسم المفعول، مثل خلق وخلوق ونسخ ومسوخ، وكأنه قال: فهو باطل غير معتد به، واللفظ الثاني وهو قوله: «من عمل» أهم من اللفظ الأول وهو قوله: «من أحدث» فيجوز به في إبطال جميع المقرود النتهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها، وفيه رد للحديث وأن النهي يقتضي الفساد لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها، واستغناء منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله: «ليس عليه أمرنا» والمراد به أمر الدين، وفيه أن الصلح الفاسد متحضر، وللاخوة عليه مستحق الرد.

٦ - باب كَيْفَ يَكْتَبُ: هَذَا مَا صَلَّحَ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ،

فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ

٢٦٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُفَيْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْوَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا صَلَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْخَنْزِيَّةِ، كَتَبَ عَلَيَّ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْهَيْهِمْ كِتَابًا، فَكَتَبَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَا تَكْتُبْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، أَوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ نَقْبَلْكَ، فَقَالَ لِعَلِّي: «امْحُ» . فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا أَنَا بِأَلِيٍّ امْحُ، فَمَحَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثَةَ أَهَامٍ، وَلَا يَدْخُلُوا إِلَّا بِجَلْبَانِ السِّلَاحِ، فَسَأَلُوهُ مَا جَلْبَانُ السِّلَاحِ؟ فَقَالَ: الْقِرْبَابُ بِمَا فِيهِ. [رواجع: ١٧٨١، أخرجه مسلم: ١٧٨٣، مختصراً.]

٢٦٩٩ - حَدَّثَنَا غَيْثُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْوَرَاءِ [بْنِ عَازِبٍ] قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَتَى أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلُوا يَدْخُلُ مَكَّةَ، حَتَّى لَاقَاهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بَهَا ثَلَاثَةَ أَهَامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ كَتَبُوا: هَذَا مَا لَاقَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَا نَقْبُلُ بَهَا، فَلَزِمْنَا نَعْمَ أَلَاكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعَكَ، لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ لِعَلِّي: «امْحُ» رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: لَا

جَلْدُ مَالَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنَسُ - لِرَجُلٍ - فَطَافَ عَلَى أَهْلِهَا هَذَا فَارْجِعْهَا. «فَعَدَّ عَلَيْهَا أَنَسٌ قَرْجَمَهَا». [رواجع: ٢٣١٤، ٢٣١٥، أخرجه مسلم: ١٦٩٧ - ١٦٩٨، بإسناد.]

٢٦٩٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعْقِلٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْقِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ».

رواه عبد الله بن جعفر المخزومي، وعبد الوارث بن أبي عوف، عن سعد بن إبراهيم. [نظر في الإصحاح بالكتاب والسنة، باب: ٢٠، أخرجه مسلم: ١٧١٨.]

قوله: (باب إذا اصطالحوا على صلح جور فالصلح مردود) يجوز في صلح جور الإضافة وأن يكون صلح ويكون جور صفة له. ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف، وسيأتي شرحها مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا قوله في الحديث «الولاية والغنم رد عليك» لأنه في معنى الصلح عما وجب على العسيف من الحد ولا كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جوراً.

قوله: (حدثنا يعقوب) كنا لاكثر غير منسوب، وانفرد ابن السكن بقوله: «يعقوب بن محمد» . ووقع نظير هذا في المنازعي في «باب فضل من شهد بدوا» قال البخاري: «حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد» فوقع عند ابن السكن «يعقوب بن محمد» أي الزهري، وعند الأكثر غير منسوب، لكن قال أبو ذر في روايته في المنازعي «يعقوب بن إبراهيم أي الدورقي» . وقد روى البخاري في الطهارة «عن يعقوب بن إبراهيم عن إسماعيل بن علي حدثنا» نفسه أبو ذر في روايته فقال: «الدورقي» . وجزم الحاكم بأن يعقوب المذكور هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن، وجزم أبو أحمد الحاكم وابن منته والحبال وآخرون بأنه يعقوب بن حديد بن كاسب، ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن حديد ليس من شرطه، وجزم أبو سعد أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ورد عليه بأن البخاري لا يلقه فإنه مات قبل أن يرحل، وأجاب البرقاني عنه بجواز سقوط الواسطة وهو بعيد، والذي يرجح عندي أنه الدورقي حملاً لما أطلقه على ما تبينه، وهذه عادة البخاري لا يعمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فيجعلها استغناء عما سبق والله أعلم. وقد جزم أبو علي الصديقي بأنه الدورقي، وكذا جزم أبو نعيم في «الاستخراج» بأن البخاري أخرج هذا الحديث الذي في الصلح عن يعقوب بن إبراهيم.

قوله: (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفه ووقع منسوباً كذلك في مسلم وقال في روايته «حدثنا أبي» .

قوله: (عن القاسم) في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلاً من آل أبي جهل أوصى بوصلياً فيها أثره في ماله، فلذبت إلى القاسم بن محمد استشره فقال القاسم «سمعت عائشة» فذكره. وسيأتي بيان الأثر المذكورة في رواية المخزومي الملققة عن العلاء بن عبد الجبار.

قوله: (رواه عبد الله بن جعفر المخزومي) يفتح للميم وسكون للمجمة وفتح الراء نسبة إلى السور بن خرمه، فجعفر هو ابن عبد الرحمن بن السور بن خرمه، وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبي عامر المقدسي والبخاري في «كتاب خلق أفعال العباد» كلاهما عنه من سعد بن إبراهيم «سألت القاسم بن محمد عن رجل له مساكن فأوصى بذلك كل مسكن منها قال: يجمع ذلك كله في مسكن واحد» . فذكر لأن بلفظ «من صلح عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» . وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (وعبد الواحد بن أبي عوف) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ: «من فعل أمرأ ليس عليه أمرنا فهو رد» . وليس لعبد الواحد أيضاً في البخاري سوى هذا الموضع، وقد رواه في «كتاب السنة لأبي الحسين بن حامد» . من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الواحد وفيه قصة قال: «عن سعد بن إبراهيم قال كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب أوصى بوصية، فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثاً وخلط فيها، وأنا يومئذ على القضاء، فما دريت كيف أقضي فيها، فضليت بمجنب القاسم بن محمد فسأله فقال: أجز من ماله الثلث وصية، ورد سائر ذلك ميراثاً، فإن عائشة حدثني» . فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد. وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الإسماعيلي المتقدمة «من آل أبي جهل» وهم، وإنما هو من آل أبي لهب، وعلى أن قوله في رواية مسلم «يجمع ذلك كله في مسكن واحد» هو بقية الوصية وليس هو من

والله لا أمرك أبداً، فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، فكتب: «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحَ إِلَّا فِي الْقِرَارِ، وَإِنْ لَا يَخْرُجُ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَبْعَهُ، وَإِنْ لَا يَبْعُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ أَرَادَ أَنْ يَبْعَهُ بِهَا». فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ، أَتَوْا عَلِيًّا فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ اخْرُجْ عَنَّا فَقَدْ مَضَى الْأَجَلَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَهُمْ أَنْتُمْ حَمَوةً: يَا عَمُّ يَا عَمُّ، فَتَوَلَّاهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدَيْهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ (عَلَيْهَا السَّلَامُ): فَوَلَدِكَ ابْنَةُ عَمِّكَ أَحْمَلُهَا، فَأَحْصِمَ فِيهَا عَلِيُّ وَزَيْنَدٌ وَجَعْفَرٌ، فَقَالَ عَلِيُّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا، وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحِي، وَقَالَ زَيْنَدُ ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِعَالِيهَا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ». وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ». وَقَالَ لِيَجْعَلَ: «أَهْبَتْ خَلْقِي وَخَلْقِي». وَقَالَ لَزَيْنَدٍ: «أَنْتَ أَخُوْنَا وَمَوْلَانَا». [راجع: ١٧٨١، وانظر في فضائل الصحابة: باب: ١٧، أخرجه مسلم: ١٧٨٣ مختصراً.]

٢٧٠٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُمَةَ قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَنَحْنُ حَضْرَةً بَنِي مَسْعُودٍ بَيْنَ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرٍ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلَحٌ. [انظر: ٣١٧٣، ٦١٤٢، ٦١٤٣، ٦١٩٨، ٦١٩٩، أخرجه مسلم: ١٦٦٩، مطولاً.]

قوله: (باب الصلح مع المشركين) أي حكمه أو كفيته أو جوازه، وسيأتي شرحه وبيانه في كتاب الجزية والمواعدة مع المشركين بالمال وغيره.

قوله: (فيه) أي يدخل في هذا الباب.

قوله: (عن أبي سفيان) يشير إلى حديث أبي سفيان صخر بن حرب في شأن هرقل، وقد تقدم بطوله في أول الكتاب، والغرض منه قوله في أوله: «إن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها رسول الله ﷺ كفار قريش» الحديث. وقوله فيه: «و نحن منه في مدة لا ندري ما هو صانع فيها».

قوله: (وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ: تكون هدنة بينكم وبين بني الأصفر) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بشماه في الجزية من طريق أبي إدريس الخولاني عنه، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

وقوله: (وفيه سهل بن حنيف: لقد رأيتنا يوم أبي جندل) هو أيضاً طرف من حديث وصله أيضاً في أواخر الجزية، لم يقع في رواية غير أبي ذر والأصيلي «لقد رأيتنا يوم أبي جندل».

قوله: (وأسماء والمصور) أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكانه يشير إلى حديثها الماضي في الهبة قالت: «قدمت عليّ أمي راقية في عهد قريش» الحديث. وأما حديث المسور فسأني موصولاً في الشروط.

قوله: (وقال موسى بن مسعود) هو أبو حذيفة النهدي، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيرة عنه، وصلها أيضاً الإسماعيلي والبيهقي وغيرهما. وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في صرة القضاء مستوفى إن شاء الله تعالى.

وقوله فيه: (بجلب) يفتح أوله وسكون المهمله وضم الجيم أي بمشي مثل الحجلة الطير المعروف يرفع رجلاً ويضع أخرى، وقيل هو كتابة عن تقارب الخطأ.

قوله: (قال أبو عبد الله: لم يذكر مؤمل عن سفيان أبا جندل، وقال: إلا بجلب السلاح) يعني أن مؤملاً وهو ابن إسماعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال: «بجلب» بدل قوله: «بجلبان» وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبه، وأما جلبان ف ضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضمين وتشديد الموحدة، وضبطه ثابت في الدلائل «وأبو عبيد الهروي بسكون اللام مع التخفيف، ونقل عن بعض المتأخرين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب، لكن لم يقع في رواية الصحيح إلا باللام، ووقع في نسخة متنة بكسر الجيم واللام مع التشديد، وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا تغتر بذلك. وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه، ورواها بعلو في «الحلية» وغيرها. ومن فوائدها تصريح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وتحدث البراء لأبي إسحاق. ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضاً لكنه مختصر، وسيأتي شرحه في صرة القضاء أيضاً، وحديث سهل بن أبي حنيفة في قتل عبد الله بن سهل بخير، والغرض منه قوله: «وهي يومئذ صلح» والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين، وسيأتي شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود.

٨- باب الصلح في الديّة

٢٧٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّ

قوله: (باب كيف يكتب: هذا ما صالح فلان بن فلان فلان بن فلان، وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه) أي إذا كان مشهوراً بدون ذلك بحيث يؤمن باللبس فيه فيكتفى في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجند والنسب والبلد ونحو ذلك. وأما قول الفقهاء: يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجده ونسبه، فهو حيث يجئ في اللبس، وإلا فحيث يؤمن باللبس فهو على الاستحباب. واختلف في ضبط هذه اللفظة وهي قوله: «ونسبه» فقبل بالجر عطفاً على قبيلته وعلى هذا فالتردد بين القبيلة والنسبة، وقبل بالنصب فعل ماضٍ مطوف على المنفي، أي سواء نسبه أو لم ينسبه، والأول أولى، وبه جزم الصنفاني.

قوله: (لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب علي) سيأتي في الشروط من حديث المسور بن غرمة بيان سبب ذلك مطولاً، وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق هذا الحديث أم سفياناً عن طريق شعبة، ويأتي شرحه في «باب صرة القضاء» من المغازي إن شاء الله تعالى. ونذكر هناك بيان الخلاف في مباشرته ﷺ الكتابة، والغرض منه هنا اقتصار الكاتب على قوله: «حمد رسول الله» ولم ينسبه إلى أب ولا جد، وأقره ﷺ واقتصر على حمد بن عبد الله بغير زيادة، وذلك كله لأمن الاتباس.

٧- باب الصلح مع المشركين

فيه عن أبي سفيان. [راجع: ٧]

وَقَالَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَمْ تَكُنْ هُدْنَةً بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ». [راجع: ٣١٧٦]

وَفِيهِ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: «لَقَدْ رَأَيْنَا يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ،

وَأَسْمَاءَ، وَالْمَسُورَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

٢٧٠٠ - وَقَالَ مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّحَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرْكُوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ، وَيُخِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجَلْبَانِ السِّلَاحِ، السُّفُوفِ وَالْقُرُوسِ وَنَحْوِهِ. فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْتَجِلُ فِي قُبُورِهِ، فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ. [راجع: ١٧٨١، أخرجه مسلم: ١٧٨٣ مطولاً.]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ يَذْكُرْ مُؤْمَلٌ عَنْ سُفْيَانَ: أَبَا جَنْدَلٍ، وَقَالَ إِلَّا بِجَلْبٍ السِّلَاحِ.

القدر من الترجة إلا إن كان يريد أنه ﷺ كان حريصاً على امتثال أمر الله، وقد أمر بالإصلاح، وأخبر ﷺ أن الصلح بين الفتيين المختلفين سيقم على يد الحسن.

قوله: (قال أبو عبد الله) أي المصنف (قال لي علي بن عبد الله) أي ابن المديني (ثُمَّ لَبِثْنَا مَعَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ) أي لتصريحه فيه بالسماع. وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عيينة في كتاب الفتن ولم يذكر هذه الزيادة.

١٠ - باب هَلْ يُشِيرُ الْإِمَامُ بِالصُّلْحِ

٢٧٠٥ - خَلَقْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ أَوْسَى قَالَ: خَلَقَنِي أَحْسَى، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أُمَّهُ عَوْنَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَوِّفَ عَالِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ عَصُومٍ بِالْبَابِ، عَالِيَةَ أَصَوْتَهُمْ، وَإِذَا أَهْلُهَا يَسْتَوْصِعُ الْأَعْرَاقَ وَيَسْقُرُفُهُ فِي هَيْءٍ، وَفَرَّ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَنُفِّرُ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالًا: «إِنَّ الْمُتَكَلِّيَ عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ»، قَالًا: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَمْ أَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ. [إمرجه مسلم: ١٥٥٧].

٢٧٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَنْزَلَةَ الْأَسْلَمِيُّ مَالٌ، فَلَمَّا بَلَغَهُ فَلَمَّمَهُ، حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَمْوَالُهُمْ، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ، قَاشَارَ يَدَيْهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لِنَفْسٍ، فَأَخَذَ يَصِفُ مَا لَهُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ يَصِفُ». [رواه: ٤٥٧. أخرجه مسلم: ١٥٥٨].

قوله: (باب هل يشر الإمام بالصلح) إشاراً بهذه الترجمة إلى الخلاف، فإن الجمهور استحبوا الحاكم أن يشر بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين، ومنع من ذلك بعضهم وهو من الملائكة، وزعم ابن التين أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وإنما فيه الحظ على ترك بعض الحق، وتعليق بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح، على أن المصنف ما جزم بذلك تكفي بتعريضه.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخيه) هو أبو بكر عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، وأبو الرجال بلال بن عبد الرحمن أبي ابن حارثة بن النعمان الأنصاري كنية أبو عبد الرحمن، وقيل له أبو الرجال لمنينون، وفي ثلاثة من التابعين بن نسي منهم قرطاب. وهذا الحديث أخرجه مسلم قال: «حدثنا غير واحد عن إسماعيل بن أبي أويس» فعده بعضهم في المضع والتحقيق أنه متصل في إسناده مبهم، وقد روه عن إسماعيل أيضاً محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوادة والإسماعيلي وغيرهما من طريقه، وأخرجه أبو عوادة أيضاً من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وروناه في «المحاضرات» هن عبد الله بن شبيب، فيحدث أن يفسر من أبهم مسلم يهؤلاء أو بعضهم، ولم يفسر به إسماعيل بل تابه أبو برب بن سفيان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الإسماعيلي أيضاً، ولا اتفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه.

قوله: (صلى رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم) في رواية «أصواتها»، وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة وثنى باعتبار الخصمين، أو كان التخصم من الجانبين بين جماعة فجمع ثم ثنى باعتبار جنس الخصم، وليس فيه حجة على جواز صيغة الجمع بالانثى كما زعم بعض الشراح، ويجوز في قوله: «عالية» على الأصل، والصفة والتعظيم على الحال.

قوله: (وإذا أحدهما يسترُضَعُ الآخرُ) أي يطلب منه الوضعية، أي الحظيطة

قوله: (ويسئل فقهه) أي يطلب منه الرفق به. وقوله: (في شيء) وقع بيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث «دخلت امرأة على النبي ﷺ قالت: إني ابتعت أنا وابني من فلان ثمراً فأحصيناه. لا والذي أكرمك بالحق ما أحصينا منه إلا ما نأكله في

بطوننا أو نعلمه مسكيناً، وجئنا نسترضه ما نقصنا الحديث، فظهر بهذا ترجيح ثاني الاحتمالين المذكورين قبل، وأن الخاصة وقعت بين البائع وبين المشتريين ولم آت على تسمية واحد منهم، وأما تمجيز بعض الشراح أن المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذي يليه ففيه بعد لتغاير القصتين، وعرف بهذه الزيادة أصل القصة.

قوله: (أين الثاني) يضم الميم وتصح للثبات والمصرة وتشديد اللام المكسورة أي الخالف المبالغ في البين، مأخوذ من الآلية بفتح الحزنة وكسر اللام وتشديد التثنية وهي البين، وفي رواية ابن حبان «فقال كل أن لا يصنع خيراً ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب التمر».

قوله: (الله أي ذلك أحب) أي من الوضع أو الرفق، وفي رواية ابن حبان: «فقال إن شئت وضعت ما نقصوا وإن شئت من رأس المال، فوضع ما نقصوا» وهو يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال، وبالرفق الاقتصاد عليه وترك الزيادة، لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الإسهال، وفي هذا الحديث الحضيض على الرفق بالغريم والإحسان إليه بالوضع عنه، والزرع من الحلف عن ترك فعل الخير، قال الداودي: إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه، وعين المهلب غيظه، وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعلن خيراً، وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كره له قطع نفسه عن فعل الخير، قال: ويشكل في هذا قوله للأعرابي الذي قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص «أفلح إن صدق» ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهي من فعل الخير، ويمكن الفرق بأنه في قصة الأعرابي كان في مقام الدعاة إلى الإسلام والاستمالة إلى الدخول فيه فكان يحصر على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن، بخلاف من تمكن في الإسلام فيجبهه على الإزدياد من نوافل الخير. وفيه سرعة فهم الصحابة لمراد الشارع، وطواعيته لما يشير به، وحرصهم على فعل الخير، وفيه الصنع عما يجري بين المتخاصمين من اللفظ ورفع الصوت عند الحاكم، وفيه جواز سؤال المدين المخطئ من صاحب الدين خلافاً لكرهه من الملكية واعتل بما فيه من تحمل المنة. وقال المقرئ: لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الأولى. وفيه فيه المجهول، كذا قال ابن التين، وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم.

قوله: (حدثنا يحيى بن بكير) تقدم حديث كعب بهذا الإسناد في أول الملازمة، وتقدم شرح الحديث مستوفى في «باب التقاضي والملازمة في المسجد» من كتاب الصلاة، وأفاد ابن أبي شيبة في روايته أن الدين المذكور كان أوقيتين، قال ابن بطال: هذا الحديث أصل لقول الناس: خير الصلح على الشطر.

١١ - باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم

٢٧٠٧ - حدثنا إسحاق: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن هشام، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل سلامي من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس، ينقل من السلمي صدقة». واطر: ٢٨٩١، واطر: ٢٨٩٩، واطر في الظاهر: باب: ٢٤ أخرجه مسلم: ١٠٠٩، مطرا.

قوله: (باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم) أورد فيه حديث أبي هريرة «تعديل بين الناس صدقة» وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد، ووقع هنا في أول الإسناد «حدثنا إسحاق» غير منسوب في جميع الروايات إلا عن أبي ذر فقال: «إسحاق بن منصور» ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما «إسحاق بن نصر» والآخر «إسحاق» غير منسوب. وسياق إسحاق بن نصر مغاير لسياق إسحاق الآخر، فتعين أنه ابن منصور والله أعلم. وقوله: «سلامي» يضم المهمله وتختفي اللام مع القصر أي مفصل، ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر تفسيره بذلك وأن في الإنسان ثلاثمائة وستين مفصلاً، قال ابن التين: ترجم على الإصلاح والمعدل وأن يورد في هذا الحديث إلا المعدل، لكن لما خاطب الناس كلهم بالمعدل وقد علم أن فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم إذا حكم، وعدل غيره إذا أصلح. وقال غيره: الإصلاح نوع من المعدل، فمطف المعدل عليه من عطف العام على الخاص.

١٢ - باب إذا أشار الإمام بالصلح فأي، حكم عليه بالحكم آتين

٢٧٠٨ - حدثنا أبو أيمن: أخبرنا شعب، عن الزهري قال: أخبرني

غرزة بن الزبير: أن الزبير كان يحدث: أنه حاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بئراً، إلى رسول الله ﷺ في شراح من الحرة، كانا يستقيان به كلاهما، فقال رسول الله ﷺ للزبير: «استقي يا زبير، ثم أزميل لئلي جارك». فعصب الأنصاري، فقال: يا رسول الله، أن كان ابن عمك؟ فقلوا وجبة رسول الله ﷺ ثم قال: «استقي، ثم أحسن حتى تبلغ الجذر». فاستوعى رسول الله ﷺ حينئذ حقه للزبير، وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأي سعة له ولأنصاري، فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوعى للزبير حقه في صريح الحكم، قال غرزة: قال الزبير: والله ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك: ﴿فلا تزكوا أنفسكم﴾ حتى يحكموا فيما شجر بينهم. الآية. [النساء: ٦٥]. [رواجع: ٢٦٩٠].

قوله: (باب إذا أشار الإمام بالصلح فأي) أي من عليه الحق (حكم عليه بالحكم البين). أورد فيه قصة الزبير مع غريمه الأنصاري الذي خاصمه في سقي النخل، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب، وقوله: «فلما أحفظ» - بالخاء المعجمة والفاء والظاء المعجمة - أي أغضبه، وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أدرجه في الخبر.

١٣ - باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمخازفة في ذلك

وقال ابن عباس: لا بأس أن يتخارج الشريكان، فيأخذ هذا ديناً، وهذا غنياً، فإن توي لأحدهما لم يرجع على صاحبه.

٢٧٠٩ - حدثني محمد بن بشر: حدثنا عبد الوهاب: حدثنا عبد الله، عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: توفي أبي وعليه دين، فقرضت علي غرمائي أن يأخذوا الضم بما عليّ فأبوا، ولم يروا أن فيه ولاء، فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: «إذا جدت فدفعته في الميراث آذنت رسول الله ﷺ». فجاء وتمم أبو بكر وغمر، فجلس عليه ودعا بأهله، ثم قال: «ادع غرماءك فأولهم». فما تركت أحداً له علي أبي دين إلا قضيت، وفصل ثلاثة عشر وسقاً، سبعة عجوة وسبعة لوز، أو ستة عجوة وسبعة لوز، فأتيت مع رسول الله ﷺ الغرماء، فذكرت ذلك له فضحك، فقال: «أنت أبا بكر وغمر فأخبرهما». فقالا: لقد علمنا إذ صنع رسول الله ﷺ ما صنع أن سكون ذلك.

وقال هشام: عن وهب، عن جابر: صلاة الغصن، ولم يذكر أبا بكر، ولا ضحك، وقال: وكذا أبي عليه ثلاثين وسقاً ديناً.

وقال ابن إسحاق، عن وهب، عن جابر: صلاة الظهر. [رواجع: ٢١٢٧]. **قوله: (باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمخازفة في ذلك)** أي عند المعاوضة، وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض، ومراده أن المجازفة في الاعتراض من الدين جائزة وإن كانت من جنس حقه وأقل، وأنه لا يتناوله النهي إذ لا مقابلة من الطرفين.

قوله: (وقال ابن عباس) إرج وصله ابن أبي شيبة، وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي الكلام عليه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى، وقوله فيه: «وفصل» بفتح المعجمة، وضبط عند أبي ذر بكسرهما، قال سيوري وهو نادر. وقوله: (وقال هشام) أي ابن عروة (عن وهب) أي ابن كيسان، ورواية هشام هذه تقدمت مرسلة في الاستقراض. وقوله: (وقال ابن إسحاق عن وهب عن جابر صلاة الظهر) أي أن ابن إسحاق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن عروة إلا أنها اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي ﷺ حتى أعلمه بقصته فقال

﴿ عَلَى ذَلِكَ، قَوْلُ يَوْمَئِذٍ آتَا جَدَلٌ إِلَى أَبِيهِ مَهْجَلٌ بَنِ عُسْرُو، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدُّهُ فِي بَلَدِ الْمُدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَتْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمَّ كُلُّهُمُ بِنْتُ غُبَّةَ بْنِ أَبِي مَعْبُطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَائِي، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ، لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاصْجُوهُنَّ اللَّهُ أَغْلَمُ بِالْعِلَالِ ﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾.

[المسألة: ١٠. راجع: ١٦٩٥، ١٦٩٤.]

٢٧١٣ - قَالَ غُرُوزُ: فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَحُهُنَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاصْجُوهُنَّ ﴾ إِلَى: ﴿ غُرُوزٌ رَجِمَ ﴾ [المسألة: ١٠ - ١٢]. قَالَ غُرُوزُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَمَّا أَقْرَبَ هَذَا الشَّرْطُ مِنْهُنَّ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ بَاتَ عَلَيْكُمْ كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللَّهُ مَا مَسَّتْ يَدُهُ بِذِئْزِئٍ لَفَّ فِي الْمَبَايِقَةِ، وَمَا بَاتَ عَلَيْهَا إِلَّا بِقَوْلِهِ». [مسلم: ٤٧٣٣، ٤٨١٢، ٤٨٩١، ٥٢٨٨، ٥٧١٤، أخرجه مسلم: ١٨٩٦.]

٢٧١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: بَاتَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشْرَطَ عَلَيَّ: «وَالصَّحَّحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». [راجع: ٥٧. أخرجه مسلم: ٥٦.]

٢٧١٥ - حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَبَسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَاتَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيَاءِ الزَّكَاةِ، وَالصَّحَّحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. [راجع: ٥٧. أخرجه مسلم: ٥٦.]

قوله: (باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعات) كذا لأبي ذر، وسقط كتاب الشروط لغيره. والشروط جمع شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم فيه شيء أمر آخر غير السبب، والمراة به هنا بيان ما يصح منها وما لا يصح. وقوله: (في الإسلام) أي عند الدخول فيه، فيجوز مثلاً أن يشترط الكفار أنه إذا أسلم لا يكلف بالسفر من بلد إلى بلد مثلاً، ولا يجوز أن يشترط أن لا يصلي مثلاً. وقوله: «والأحكام» أي العقود والمعاملات. وقوله: «والمبايعات» من عطف الخاص على العام.

قوله: (بخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ) هكذا قال عقبه عن الزهري واقتصر غيره على رواية الحديث عن المسور بن حمزة وروان بن الحكم، وقد تبين برواية عقيل أنه عنهما مرسل، وهو كذلك لأنهما لم يحضرا القصة، وعلى هذا فهو من مستند لم يسم من الصحابة فلم يصح من أخرجه من أصحاب الأطراف في مستند المسور أو مروان، لأن مروان لا يصح له سماع من النبي ﷺ ولا صحبة، وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بستين.

قوله: (لما كاتب مهمل بن عمرو) هكذا اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل، وسيأتي بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك.

وقوله: (فامضوا) بعين مهملة وضاد معجمة أي أنفروا وشق عليهم، قال الخليل: معض بكسر العين المهملة والضاد للمعجمة من الشيء وامتنعوا: توجع منه. وقال ابن القطاع: شق عليه وأثقل منه. ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة، فالجمهور على ما هنا، والأصلي والمحدثي بظاه مشالة، وعند القاسبي امضوا بتشديد الميم وكذا البدوسي، وعن السني انفضوا بنون وفي معجمة وضاد غير مشالة، قال مياض: وكلها تغييرات، حتى وقع عند بعضهم انفضوا بفاء وتشديد، وبعضهم أغضوا من الغيظ. وقوله: «قال عروة فاخبرني عائشة» هو متصل بالإسناد المذكور أولاً، وسيأتي شرحه مستوفى في أواخر النكاح، ومضى الكلام على حديث جرير في أواخر كتاب الإيمان.

ابن إسحاق الظهر، وقال هشام المعمر، وقال عبيد الله بن عمر المغرب، والثلاثة روه عن وهب بن كيسان عن جابر، وكان هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته ﷺ في التمسر وقد حصل توافقهم عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى والله أعلم. وقوله: «وستة لوز» اللون ما عدا المجوز، وقيل هو الدقل وهو الردي، وقيل اللون اللين واللينة، وقيل الأخلاط من التمر، وسنأتي اللينة في تفسير سورة الحشر وأثره اسم للنخلة.

٤١ - باب الصلح بالدين والعين

٢٧١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ (ج).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ: أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَضَى ابْنُ أَبِي خَدْرَةَ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْكَعَتْ أَمْرًا مَعَهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهَا، حَتَّى كَشَفَ مِصْحَفَ حَجَرِهِ، فَقَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ». فَقَالَ: كَيْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ يَدَهُ: أَنَّ حَبَّ الشُّطْرِ، فَقَالَ كَعْبُ: لَقَدْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَأَلْصِقِي». [راجع: ٤٥٧. أخرجه مسلم: ١٥٥٨.]

قوله: (باب الصلح بالدين والعين) أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبي حنيرة، وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب. وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به. وأوجب بان فيه الصلح فيما يتعلق بالدين، وكأنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالدين بطريق الأول. قال ابن بطال: اتفق العلماء على أنه إن صالح غريمه من دراهم بدراهم أقل منها جاز إذا حل الأجل، فإذا لم يحل الأجل لم يجوز أن يحل عنه شيئاً قبل أن يقبضه مكانه، وإن صالحه بعد حلول الأجل من دراهم بدينارين أو عن دينارين بدراهم جاز واشترط القبض اهـ.

قوله: (وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهبي في «الزهرات» ولليث فيه إسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب.

(حاشية): اشتمل كتاب الصلح من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثاً، المعلق منها اثنا عشر حديثاً والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثاً والخالص اثنا عشر حديثاً، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن، وحديث عوف والمسور الملقين، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار.



٥٤ - كتاب الشروط

١ - باب ما يجوز من الشروط في الإسلام

وَالْأَحْكَامُ وَالْمَبَايِعَةُ

٢٧١٢، ٢٧١١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوزُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ وَالْمُسَوِّزَ بْنَ مَعْرُومَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَمَّا كَاتَبَ مَهْجَلُ بْنُ عُمَرُو يَوْمَئِذٍ، كَانَ يَمِينًا أَشْرَطَ مَهْجَلُ بْنُ عُمَرُو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ لَا يَأْبُلُكَ مَنَا أَحَدٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَيْنِكَ، إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَخَلَّيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ. فَكَرِهَ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَأَمَضُّوا مِنْهُ، وَكَلِمَ مَهْجَلُ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

٢ - باب إذا باع نخلًا قد أبرت

وَقَالَ غَيْثُ اللَّهِ وَابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ: اشْتَرَا النَّبِيُّ ﷺ بَاوِيَّةً.

وَكَاتَبَهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ جَابِرٍ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَغَيْرِهِ، عَنْ جَابِرٍ: «اخْتَلَفَ بَاوِيَّةَ ذُنَابِيرٍ». وَهَذَا يَكُونُ وَاقِعًا عَلَى حِسَابِ الذُّنَابِيرِ بِعَشْرَةِ ذَرَاهِمٍ.

وَلَمْ يَبَيِّنِ الْقَمَنُ مُبَيَّرَةً، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ. وَابْنُ الْمُكَدِّرِ وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: أُورِيَّةُ ذَهَبٍ. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: بِمِائَتِي دِينَارٍ. وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ غَيْثِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرٍ: اشْتَرَا بِطَرِيقِ كُوكَةَ، أَحْسِيَةَ قَالَ: بِارْتِعِ أَوَاقٍ. وَقَالَ أَبُو نَعْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ: اشْتَرَا بِعَشْرِينَ دِينَارًا. وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ بَاوِيَّةٌ أَكْثَرُ.

قوله: (باب إذا اشترى البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز) مكذا جزم بهذا الحكم لصحة دليله عندنا، وهو ما اختلف فيه وفيما يشبهه كاشتراط سكنى الدار وخدمة العبد. فذهب الجمهور إلى بطلان البيع لأن الشرط المذكور ينافي مقتضى العقد، وقال الأوزاعي وابن شبرمة وأحد وإسحاق وأبو ثور وطائفة يصح البيع ويتزل في الشرط منزلة الاستثناء لأن المشروط إذا كان قدره معلوما صار كما لو باعه بألف إلا خمسين درهما مثلاً. ووافقهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير، وقيل حله عنده ثلاثة أيام، وحجتهم حديث الباب، وقد رجح البخاري فيه الاشتراط كما سيأتي آخر كلامه، وأجاب عنه الجمهور بأن الغاظة اختلفت: فمنهم من ذكر فيه الشرط، ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه، ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة، وهي واقعة عين يطرقها الاحتمال. وقد عارضه حديث عائشة في قصة بريدة فيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقد بسطه في آخر المتن، وضح من حديث جابر أيضاً النهي عن بيع الثياب أخرجه أصحاب السنن وإسناده صحيح، وورد النهي عن بيع وشرط، وأجيب بأن الذي ينافي مقصود البيع ما إذا اشترط مثلاً في بيع الجارية أن لا يطأها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يستخدمه وفي الدابة أن لا يركبها، أما إذا اشترط شيئاً معلوماً لوقت معلوم فلا بأس به، وأما حديث النهي عن الثياب ففي نفس الحديث «إلا أن يمس» فلم يعلم أن المراد أن النهي إذا وقع عما كان مجهولاً، وأما حديث النهي عن بيع وشرط ففي إسناده مقال وهو قابل للتأويل، وسيأتي مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

قوله: (صحعت عامراً) هو الشعبي.

قوله: (أنه كان يسير على جمل له قد أعيا) أي تعب، في رواية ابن عمر عن زكريا عند مسلم «أنه كان يسير على جمل فأعيا فأراد أن يسببه» أي يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لأنه لا يجوز في الإسلام، ففي أول رواية مفترقة عن الشعبي في الجهاد «غزوت مع رسول الله ﷺ فتلاحق بي وبعثي ناضح لي قد أعيا فلا يكاد يسير» والناضح بون ومعجمة ثم مهمله هو الجمل الذي يستقى عليه سمي بذلك لنضجه بالماء حال سقيه. واختلف في تعيين هذه النضرة كما سيأتي بعد هذا، ووقع عند الزبار من طريق أبي المتوكل عن جابر أن الجمل كان أحمر.

قوله: (فهر النبي ﷺ فضره فهدأ له) كذا فيه بإفاه فيها كأنه مضطرب له بضربه. ولمسلم واحد من هذا الوجه «فضره برجله ودعا له» وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عند الإسماعيلي «فضره رسول الله ﷺ ودعا له فمضى مشية ما مشى قبل ذلك مثلاً» وفي رواية مفترقة المذكورة «فزجر» ودعا له «وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المتقدمة في الوكالة» فمر بي النبي ﷺ فقال: «من هذا؟ قلت: جابر بن عبد الله قال: ما لك؟ قلت: إني على جمل فقال: فقال: أعمق فقيبط؟ قلت: نعم. قال: أعطني، فأعطني فضره فزجره فكان من ذلك المكان من أول القوم» وللنسائي من هذا الوجه «فازحف فزجره النبي ﷺ فانبطح حتى كان أمام الجيش» وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر المتقدمة في البيوع «فتخلف. فنزل فحجته بمحجته ثم قال: اركب، فركبت، فقد

٢٧١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبَرَتْ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». [راجع: ٢٢٠٣. أخرجه مسلم: ١٥٤٣].

قوله: (باب إذا باع نخلًا قد أبرت) زاد أبو ذر عن الكشيبي «ولم يشترط الثمن» أي المشتري، ذكر فيه حديث ابن عمر، وقد تقدم شرحه في كتاب البيوع، ولم يذكر جواب الشرط اكفاء بما في الخبر.

٣ - باب الشروط في البيوع

٢٧١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا الثَّيْتُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّ بُرَيْرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَضْعِيَّ عَلَيْكَ كِتَابَتَكَ وَتَكُونِ وَلَاؤُكَ لِي قُلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بُرَيْرَةَ إِلَى أَهْلِهَا فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْسِبَ عَلَيْكَ فَلْقَطْلُ، وَتَكُونِ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: «إِنِّي أَضْعِيَّ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْلَقَ». [راجع: ٥٤٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٥ بقطعة لم ترد في هذه الطريق. أخرجه بطوله: ١٥٥٤].

قوله: (باب الشروط في البيوع) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريدة، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب المتق، وإنما أطلق الترجمة للتصديق في اختياره بين الفقهاء.

٤ - باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة

إلى مكان مسمى جاز

٢٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا قَالَ: سَمِعْتُ غَامِرًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ فَضَرَّتْهُ، فَذَهَبَ لَهُ فَتَارَ يَسِيرَ يَسِيرٍ، مَلَّةً، ثُمَّ قَالَ: «بَغِيهِ بَاوِيَّةً». قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بَغِيهِ بَاوِيَّةً». فَبَغِيَهُ، فَاسْتَحْتِمْ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَبِضْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ وَتَقَدَّيْتُ لَمَنَّهُ، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَأَرْسَلَ عَلَيَّ إِسْرِي قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَحَدٍ جَمَلًا، فَخُذْ جَمَلَكَ ذَلِكَ فَهُوَ مَالُكَ». [راجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥ وقطعة لم ترد في هذه الطريق، وهو باسلاف في الرضاع ٥٤٤].

قَالَ شُعْبَةُ، عَنْ مُبَيْرَةَ، عَنْ غَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَفْقَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مُبَيْرَةَ: فَبَغِيَهُ عَلَى أَنْ لِي فَتَارَ ظَهْرَهُ حَتَّى أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ: «وَلَكْ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدِّرِ، عَنْ جَابِرٍ: شَرَطَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ جَابِرٍ: «وَلَكْ ظَهْرُهُ حَتَّى تَرْجِعَ».

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: «أَفْقَرْنَا ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ».

وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: «وَبَلَّغَ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِكَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْإِشْرَاطُ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ عِنْدِي.

قوله: (وقد قني ثمنه ثم انصرف) في رواية مغيرة الماضية في الاستعراض فاعطاني ثمن الجمل والجمل وسهمي مع القوم « وفي روايته الألفية في الجهاد » فاعطاني ثمنه ورده علي « وهي كلها بطريق الجواز لأن العطية إنما وقفت به بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه « فلما قدمت للمدينة قال لبلال: أعطه أوقية من ذهب وزده، قال فاعطاني أوقية وزادني قيراطاً، فقلت لا تفارقي زيادة رسول الله ﷺ، الحديث، وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة، وتقدم نحوه في الوكالة للمصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر، ولأحد وأبي عروانة من طريق وهب بن كيسان « فوالله ما زال ينمي ويزيد عندنا ونرى مكانه من بيتنا حتى أصيب أسير فيما أصيب للناس يوم الحرة « وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي « فقال: يا بلال أعطه ثمنه، فلما أديرت دعائي فخصت أن يرده علي فقال: هو لك « وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح « فامر بلالاً أن يزن لي أوقية فوزن بلال وأرجع لي في الميزان، فانطلقت حتى وليت فقال: ادع جابراً، فقلت: الآن يرده علي الجمل، ولم يكن شيء أبغض لي منه فقال: خذ جملك ولك ثمنه « وهذه الرواية مشكلة من قوله المتقدم « ولم يكن لنا ناضح غيره « وقوله: « وكانت لي إليه حاجة شديدة ولكني استحييت منه « ومع تنديم خاله له على يمينه، ويمكن الجمع بأن ذلك كان في أول الحال، وكان الثمن أوفر من قيمته وعرف أنه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويوفي له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه. ولأحد من طريق أبي هبيرة عن جابر « فلما أتيت دفع لي البعير وقال: هو لك، فمسرت برجل من اليهود فأخبرته فجعل يعجب ويقول: اشتري منك البعير ودفع إليك الثمن ثم وهبه لك؟ قلت: نعم «.

قوله: (ما كنت لأخذ جملك، فخذ جملك ذلك فهو مالك) كذا وقع هنا، وقد رواه علي بن عبد العزيز عن أبي نعم شيخ البخاري فيه بلفظ « أثرتي إنما ماستك لأخذ جملك، خذ جملك ودرهمك مالك « أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني عنه، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن زكريا، لكن قال في آخره « فهو لك » وعليها تصريح صاحب « المدة » ووقع لأحد عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ « قال أظننت حين ماستك أذهب بجملك؟ خذ جملك وثنه فما لك « وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله: « لأخذ » للتعليل وبعدها همزة عمود، ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لا بصيغة النفي، « خذ « بصيغة الأمر، ويلزم عليه التكرار في قوله: « خذ جملك ».

قوله: (ما كسك) هو من الماكسة أي المناقصة في الثمن، وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم، قال ابن الجوزي: هذا من أحسن التكرم، لأن من باع شيئاً فهو في الغالب محتاج لثمنه، فإذا تعرض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل:

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك تفانس من رب بهن

فإذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب المم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته، فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن.

قوله: (وقال شعبة عن مغيرة) أي ابن مقسم الضبي (عن عامر) هو الشعبي « عن جابر: أفقرني ظهره » بتقديم الماء على الفاء أي حلني على فقاره، والفقار عظم الظهر، ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه.

قوله: (وقال إسحاق) أي ابن إبراهيم (عن جرير عن مغيرة: فبعته علي أن لي قمار ظهره حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد، وهي دالة على الاشتراط، بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فإنها لا تدل عليه، وقد رواه أبو عروانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه: « قال بعته ولك ظهره حتى تقدم « ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عروانة في صحيحه بلفظ « فاشتري مني بعيراً علي أن لي ظهره حتى أقدم المدينة «.

قوله: (وقال عطاء وغيره) أي عن جابر (ولك ظهره إلى المدينة) تقدم موصولاً مطولاً في الوكالة لفظه « قال بعته، قلت: هو لك، قال: قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهره إلى المدينة « وليس فيها أيضاً دلالة على الاشتراط.

قوله: (وقال محمد بن المنكدر عن جابر: شرط لي ظهره إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به، ووصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأخنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ « فبعته إياه وشرطه أي ركوبه إلى المدينة «.

قوله: (وقال زيد بن أسلم عن جابر: ولك ظهره حتى ترجع) وصله

رأيت أكنه عن رسول الله ﷺ « وعند أحد من هذا الوجه « قلت: يا رسول الله أبداً بي جلي هذا، قال: أغره، وأناخ رسول الله ﷺ، ثم قال: أعطني هذه العصا أو أطعني في عصا من شجرة فضلت، فأنحذه فأنفخه بها فغشت فقال: اركب، فركبت « وللطبراني من رواية زيد بن أسلم عن جابر فأبداً علي حتى ذهب الناس، فجعلت أرقبه ويهمني شأنه، فإذا أتني « فقال: أجابك؟ قلت: نعم، قال: ما شألك؟ قلت: أبداً علي جلي، فنفت فيها أي العصا ثم مع من الما في غره ثم ضربه بالعصا فأنبت، فما كدت أمسكه « وفي رواية أبي ونضج ماء في وجهه وجبره وضربه بعصية فأنبت، فما كدت أمسكه « وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم « فكت بعد ذلك أجس خطاه لأسمع حديثه « وله من طريق أبي نصره عن جابر « فأنفخه ثم قال: اركب باسم الله « زاد في رواية مغيرة المذكورة « فقال كيف ترى بعيرك؟ قلت: بخير، قد أصابه بركك «.

قوله: (ثم قال بعته أوقية، قلت لا) في رواية أحد « فكرهت أن أبيع « وفي رواية مغيرة المذكورة « قال أتيتهن؟ فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره، فقلت: نعم « وللنسائي من هذا الوجه « وكانت لي إليه حاجة شديدة « ولأحد من رواية نبيح وهو بالنون والمروحة والمهمله مصغر، وفي رواية عطاء قال: « بعته، قلت بل هو لك يا رسول الله، قال: بعته « زاد النسائي من طريق أبي الزبير قال: « اللهم اغفر له، اللهم ارحمه « ولأبن ماجه من طريق أبي نصره عن جابر « فقال أتبيع ناضحك هذا والله يفر لك « زاد النسائي من هذا الوجه « وكانت كلمة تقولها العرب: أفضل كذا والله يفر لك « ولأحد « قال سليمان يعني بعض رواة فلا أدري كم من مرة « يعني قال له والله يفر لك، وللنسائي من طريق أبي الزبير عن جابر « استغفر لي رسول الله ﷺ ليلة البعير خساً وعشرين مرة « وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر عند أحد « أتبيعي جملك هذا يا جابر؟ قلت: بل أهيه لك، قال: لا، ولكن بعته « وفي كل ذلك رد لقول ابن التين إن قوله: « لا « ليس بمحفوظ في هذه القصة.

قوله: (بعته بوقية) في رواية سالم عن جابر عند أحد « فقال بعته، قلت: هو لك، قال: قد أخذته بوقية « ولأبن سعد وأبي عروانة من هذا الوجه « فلما أكثر علي قلت: إن لرجل علي أوقية من ذهب هو لك بها، قال: نعم « والوقية من القصة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهماً وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهماً وسيأتي بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث.

قوله: (فاستحييت حملته إلى أهلي) الحملان بضم المهمله الحمل والمقصود مخدوف، أي استحييت حمله إياي، وقد رواه الإمام علي بلفظ « واستحييت ظهره إلى أن تقدم « ولأحد من طريق شريك عن مغيرة « أشتري مني بعيراً علي أن يفقرني ظهره سفري ذلك « وذكر المصنف الاختلاف في الفاظه على جابر، وسيأتي بيانه.

قوله: (فلما فلعنا) زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستعراض « فلما دنونا من المدينة استأذنت فقال: تزوجت بكراً أم ثيباً « وسيأتي الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى، وزاد فيه « قد قدمت المدينة فأخبرت خالي ببيع الجمل فلامني «. ووقع عند أحد من رواية نبيح المذكورة « فأتيت عني بالمدينة فقلت لها: ألم تري أنني بعت ناضحنا، فما رأيتها أعجبها ذلك « وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى. وجزم ابن لفظه بأنه جد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس، وأما عتته فاسمها هند بنت عمرو، ويحمل أنها بيعت لم يحببها يمينه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره. وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ « ثم قال: أبت أمك، فتقدمت الناس إلى المدينة « وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل البيوع « وقدم رسول الله ﷺ المدينة قبلي، وقدمت بالغا فنجت إلى المسجد فوجدته فقال: الآن قدمت؟ قلت: نعم، قال: فدع الجمل وادخل فصل ركبتين « وظاهرهما التناقص، لأن في إحداهما أنه تقدم الناس إلى المدينة وفي الأخرى أن النبي ﷺ قدم قبله، فيحمل في الجمع بينهما أن يقال إنه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لهم لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم إما لتزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك، ولعله امتثل أمره ﷺ بأن لا يدخل ليلاً فبات دون المدينة واستمر النبي ﷺ إلى أن دخلها سحراً ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (أتيت به بالجمل) في رواية مغيرة « فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت إليه بالبعير « ولأبي التمر كل عن جابر كما سيأتي في الجهاد « فدخلت يعني المسجد إليه وعقلت الجمل فقلت: هذا جملك، فخرج فجعل يطيف بالجمل ويقول: جلنا، فبعت لي أواق من ذهب ثم قال: استوفيت الثمن؟ قلت نعم «.

الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتمامه.

قوله: (وقال أبو الزبير عن جابر: أفترياك ظهرك إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ « فبعت منه بمخمس أواق؛ قلت: على أن لي ظهرك إلى المدينة؛ قال: ولك ظهرك إلى المدينة » وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أيوب قال: « قد أخذته بكذا وكذا وقد أهرتك ظهرك إلى المدينة ».

قوله: (وقال الأعمش عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر تبلغ به إلى أهلك) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش، وهذا لفظ عبد بن حميد، ولفظ ابن سعد والبيهقي « تبلغ عليه إلى أهلك » ولفظ مسلم « تبلغ عليه إلى المدينة » ولفظ أحمد « قد أخذته بوقية، أركبه، فإذا قمعت فاتنا به » وهي مقاربة.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف: (الاشراط أكثر وأصح عندني) أي أكثر طرقاً وأصح خرجاً، وأشار بذلك إلى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه بإحالة من الشيء بعد شرائه على طريق العارية، وأصح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة، لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عيينة، وحماد أعرف بمحدث أيوب من سفيان، والحاصل أن الذين ذكروهم بصيغة الاشتراط أكثر عدداً من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح، ويترجح أيضاً بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره، لأن **قوله:** « لك ظهرك » و « أفترياك ظهرك » و « تبلغ عليه » لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك. وقد رواه عن جابر معنى الاشتراط أيضاً أبو المتوكل عند أحمد ولفظه « فبعتي ولك ظهرك إلى المدينة » لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي المتوكل فلم يتعرض للشرط إثباتاً ولا نفيًا، ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ « أتبيعي جملك؟ قلت: نعم. قال: أقدم عليه المدينة » ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ « فاشتري مني بعيراً فاجعل لي ظهرك حتى أقدم المدينة » ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نصره عن جابر بلفظ « فقلت يا رسول الله هو ناضحك إذا أثبت المدينة ». ورواه أيضاً عن جابر يبيع المنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه « قد أخذته بوقية، قال فترتل إلى الأرض فقال: ما لك؟ قلت: جملك. قال أركب، فركبت حتى أثبت المدينة » ورواه أيضاً من طريق وهب بن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه « حتى بلغ أوقية، قلت قد رضيت، قال: نعم، قلت: فهو لك، قال: قد أخذته. ثم قال: يا جابر هل تزوجت. الحديث. وما جئني إليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافت الروايات، وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر، وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح، قال ابن دقيق العيد: إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات، وأما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عدداً أو أثبت حفاظاً فيثبت العمل بالراجح، إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يمنع التسكك بالراجح، وقد جئنا الطحاوي إلى تصحيح الاشتراط لكن تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره « أثرائني ماكستك إلخ » قال: فإنه يشترط أن يكون المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة، ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل، قال: وكيف يصنع قائله في قوله: « بعتك بأوقية » بعد المساومة؟ وقوله: « قد أخذته » وغير ذلك من الألفاظ المنصوصة في ذلك؟ واحتج بعضهم بأن الركوب إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لأنه شرط لنفسه ما قد ملكه المشتري، وإن كان من ماله ففاسد لأن المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع، وإنما ملكها لأنها طرات في ملكه. وتعقب بأن المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن البيع ووقع البيع بما عدها، وتظهر من باع غللاً قد أبرت واستثنى ثمنها، والمتنع إنما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري، أما لو علمناه معاً فلا مانع، فيحمل ما وقع في هذه القصة على ذلك. وأغرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لأن البائع بعد عقد البيع غير قبل التفرق، فلما قال في آخره « أثرائني ماكستك » دل على أنه كان اختار ترك الأخذ، وإنما اشترط لجابر ركوب جمل نفسه، وليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع، ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف. وقال الإسماعيلي: قوله: « ولك ظهرك » وعد قام مقام الشرط لأن وعده لا خلف فيه وحبته لا رجوع فيها لتزبه الله تعالى له عن دناءة الأخلاق، فلذلك ساع لبعض الرواة أن يمر عنه بالشرط، ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره. وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وإنما وقع سابقاً أو لاحقاً، تبرع بمغفته أولاً كما تبرع برقبته آخراً. ووقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبري من

الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر « فلما تقنني الثمن شرطت حملاني إلى المدينة » واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد، لكن لم أقف على الرواية المذكورة، وإن ثبتت فبعين تأويلها على أن معنى « تقنني الثمن » أي قرره لي واتفقنا على تعيينه، لأن الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه للثمن إنما كان بالمدينة، وكذلك يعين تأويل رواية الطحاوي « أتبيعي جملك هذا إذا قلنا المدينة بدinar » الحديث، فالعنى أتبيعي بدinar أوفيكه إذا قلنا المدينة. وقال المهلب: ينبغي تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط على أنه شرط تفصل لا شرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى « أفترياك ظهرك » و « أهرتك ظهرك » وغير ذلك مما تقدم، قال: ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفضل والرفق بجابر، ويؤيده أيضاً قول جابر « هو لك، قال: لا بل بعنيه » فلم يقل منه إلا بثن رقماً به، وسبق الإسماعيلي إلى نحو هذا، وزعم أن النكته في ذكر البيع أنه أراد أن ير جابراً على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فباعه في جله على اسم البيع ليتوفر عليه بره ويضيق البعير قائماً على ملكه فيكون ذلك أمناً لعروفه. قال: وعلى هذا المعنى أمره بللاً أن يزيد على الثمن زيادة مبهمة في الظاهر، فإنه قصد بذلك زيادة الإحسان إليه من غير أن يحصل لغيره تأويل في نظير ذلك. وتعقب بأنه لو كان المعنى ما ذكر لكان الحال باقياً في التأويل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثن معاً، وأجيب بأن حالة السفر غالباً تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلا مبالاة عند التوسعة من طمع الأمل. وأتوى هذه الجوه في نظري ما تقدم نقله عن الإسماعيلي من أنه وعد حل محل الشرط. وأبدي السهيلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الإسماعيلي، ملخصها أنه « لما أخبر جابراً بعد قتل أبيه بأسد أن الله أحياه وقال: « ما تشتهي فازيدك » أكد الخبر بما يشبهه فاشتري منه الجمل وهو عليه بثن معلوم، ثم وفر عليه الجمل والثن وزاده على الثمن، كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بثن هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم وزادهم كما قال تعالى: ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ [يونس: ٢٦].

قوله: (وقال عبيد الله) أي ابن عمر العمري (وابن إسحاق عن وهب) أي ابن كيسان (عن جابر) أي في هذا الحديث (أخبره النبي ﷺ بأوقية) وطريق ابن إسحاق وصلها أحمد وأبو يعلى والبخاري مطولة وفيها « قال قد أخذته بدرهم، قلت: إذا تقنني يا رسول الله، قال: فيدرمسين، قلت: لا، فلم يزل يرفع لي حتى بلغ أوقية » الحديث، ورواية عبيد الله وصلها المؤلف في البيوع ولفظه قال: « أتبيع جملك؟ قلت: نعم، فاشتري مني بأوقية ».

قوله: (روايه زيد بن أسلم عن جابر) أي في ذكر الأوقية، وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي.

قوله: (وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر: أخذته بأربعة دنانير) تقدم أنه موصول عند المصنف في الوكالة، وقوله: « وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة » هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروايتين، وهو كما قال بناء على أن المراه بالأوقية أي من القصة وهي أربعون درهماً، وقوله: (الدينار مبتداً

وقوله: (بعشرة) خبره أي دينار ذهب بعشرة دراهم فضة، ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى رواية عطاء ولم أر ذلك في شيء من الطرق لا في البخاري ولا في غيره، وإنما هو من كلام البخاري.

قوله: (ولم يبين الثمن مفقود عن الشعبي عن جابر، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر) ابن المنكدر معطوف على مفقود، وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم يبينوا الثمن في روايتهم، فاما رواية مفقود فتقدمت موصولة في الاستقراض وتأتي مطولة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن، وكذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما، ولذلك لم يبين يسار عن الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عروان من طريقه، ورواه أحمد من طريق يسار فقال: « عن أبي هبيرة عن جابر » ولم يبين الثمن في روايته أيضاً، وأما ابن المنكدر فوصله الطبراني وليس فيه التبيين أيضاً. وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يبين الثمن، لكن أخرجه مسلم فمن الثمن ولفظه « فبعت منه بمخمس أواق، قلت على أن لي ظهرك إلى المدينة » وكذلك أخرجه ابن سعد، وروياه في « فوائد تمام » من طريق سلمة بن كهيل عن أبي الزبير فقال فيه: « أخذته منك بأربعين درهماً ».

قوله: (وقال الأعمش عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر: أوقية ذهب) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا، وفي رواية لأحمد صحيحة « قد أخذته بوقية » ولم يصفها لكن من وصفها حافظ زيادته مقبولة.

قوله: (وقال أبو إسحاق عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر بماتني درهم، وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مفسم عن جابر: اشواه بطريق توك، أحسبه قال بأربع أواق). أما رواية أبي إسحاق فلم أتف على من وصلها، ولم تختلف نسخ البخاري أنه قال فيها: «ماتني درهم». ووقع للنووي أن في بعض روايات البخاري «ثمانة درهم» وليس ذلك فيه أصلاً، ولعله أراد هذه الرواية فصحت. وأما رواية داود بن قيس فجزء بزمان القصة وشك في مقدار الثمن، فأما جزمه بأن القصة وقعت في طريق توك فوافقه على ذلك علي بن زيد بن جلعان عن أبي المتوكل عن جابر «أن رسول الله ﷺ مر بجابر في غزوة توك» فذكر الحديث، وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبي المتوكل فقال: «في بعض أسفاره» ولم يعبه، وكذا أبهمه أكثر الرواة عن جابر، ومنهم من قال: «كنت في سفر» ومنهم من قال: «كنت في غزوة تبوك» ولا منافاة بينهما. وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد «لا أدري غزوة أو حصرة» ويؤيد كونه كان في غزوة قوله في آخر رواية أبي عوانة «فاصلتي للجمل ومثني وسهمي مع القوم» لكن جزم ابن إسحاق عن وهب بن كيسان في روايته للمثل إلى قبل بأن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من غل، وكذا أخرجه الواقفي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر، وهي الراجحة في نظري لأن أهل المناذري أحبطوا للثمن من غيرهم، وأيضاً فقد وقع في رواية الطحاوي أن ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة، وليست طريق توك ملاحة لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع، وأيضاً فإن في كثير من طرقه أنه ﷺ سأل في تلك القصة «هل تزوجت؟ قال: نعم قال: أتزوجت بكراً أم ثيباً» الحديث، وفيه احتظاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهد بأحد وترك أخواته فستزوج ثيباً لتشغلن وتقوم عليهن، فاشترى بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه، فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد سنة واحدة على الصحيح، وتوبك كانت بعد ما بسع سنين والله أعلم لا جزم جزم أبيه في «الدلائل» بما قال ابن إسحاق.

قوله: (وقال أبو نصر عن جابر اشواه بعشرين ديناراً) وصله ابن ماجه من طريق الجريدي عنه بلفظ «فما زال يزيدني ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً» وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نصره فاهم الثمن.

قوله: (وقول الشعبي بأوقية أكفى أي مائة لغيره من الأقوال، والمخالص من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر، وأربعة دنائير وهي لا تخالفها كما تقدم، وأوقية فصب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً هذا ما ذكره المصنف؛ ووقع عند أحمد واليزور من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل «ثلاثة عشر ديناراً» وقد جمع حياض وغيره بين هذه الروايات فقال: سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمئتي، والمراد أوقية الذهب، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب، والأربعة دنائير مع العشرين ديناراً عمولة على اختلاف الوزن والمد، وكذلك رواية الأربعين درهماً مع الثلاثي درهم، قال: وكان الإخبار بالقصة مما وقع عليه العقد وبالذهب مما حصل به الوفاء أو بالعكس أحد ملخصاً. وقال الداودي: المراد أوقية ذهب، ويعمل عليها قول من أطلق، ومن قال خمس أواق أو أربع أواق من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب، قال: ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية، ولا يخفى ما فيه من التمسك. قال القرطبي: اختلفوا في ثمن الجمل اختلافاً لا يبلل التلقيق، وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق، وهو مبني على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه، مع أنه لا يتلقى بتحقيق ذلك حكم، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك. قال الإسماعيلي: ليس اختلافهم في قدر الثمن بضر، لأن الغرض الذي سبق الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ وتواضعه وحسنه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأسفل الحديث. قلت: وما جمع إليه البخاري من الترجيح العقد، والرجوع إلى التحقيق أسعد، فليتم ذلك وبالله التوفيق. وفي الحديث جواز المساومة لمن يعرض سلعة للبيع، والمساكة في البيع قبل استغرار العقد وإتباعه للمشتري بذكر الثمن، وأن القبض ليس شرطاً في صحة البيع، وأن إجابة الكبير بقول «لا» جازي في الأمر المجازي، والتحدث بالعمل الصالح للإتيان بالقبض على وجهها لا على وجه تركية النفس وإرادة الفخر. وفيه تفقد الإمام والتكبير لأصحابه وسؤاله عما يزل بهم، وإعانتهم ما تيسر من حال أو مال أو دعاء، وتواضعه ﷺ. وفيه جواز ضرب الدابة للسر وإن كانت غير مكلفة، وعمله ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإصاء، وفيه توفير التابع لرئيسه. وفيه الوكالة في وفاة الديون، والوزن على المشتري، والشراء بالنسيئة. وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر «هو لك، قال: لا بل بعينه» وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد

قوله: (وقال أبو نصر عن جابر اشواه بعشرين ديناراً) وصله ابن ماجه من طريق الجريدي عنه بلفظ «فما زال يزيدني ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً» وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نصره فاهم الثمن.

قوله: (وقول الشعبي بأوقية أكفى أي مائة لغيره من الأقوال، والمخالص من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر، وأربعة دنائير وهي لا تخالفها كما تقدم، وأوقية فصب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً هذا ما ذكره المصنف؛ ووقع عند أحمد واليزور من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل «ثلاثة عشر ديناراً» وقد جمع حياض وغيره بين هذه الروايات فقال: سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمئتي، والمراد أوقية الذهب، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب، والأربعة دنائير مع العشرين ديناراً عمولة على اختلاف الوزن والمد، وكذلك رواية الأربعين درهماً مع الثلاثي درهم، قال: وكان الإخبار بالقصة مما وقع عليه العقد وبالذهب مما حصل به الوفاء أو بالعكس أحد ملخصاً. وقال الداودي: المراد أوقية ذهب، ويعمل عليها قول من أطلق، ومن قال خمس أواق أو أربع أواق من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب، قال: ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية، ولا يخفى ما فيه من التمسك. قال القرطبي: اختلفوا في ثمن الجمل اختلافاً لا يبلل التلقيق، وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق، وهو مبني على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه، مع أنه لا يتلقى بتحقيق ذلك حكم، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك. قال الإسماعيلي: ليس اختلافهم في قدر الثمن بضر، لأن الغرض الذي سبق الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ وتواضعه وحسنه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأسفل الحديث. قلت: وما جمع إليه البخاري من الترجيح العقد، والرجوع إلى التحقيق أسعد، فليتم ذلك وبالله التوفيق. وفي الحديث جواز المساومة لمن يعرض سلعة للبيع، والمساكة في البيع قبل استغرار العقد وإتباعه للمشتري بذكر الثمن، وأن القبض ليس شرطاً في صحة البيع، وأن إجابة الكبير بقول «لا» جازي في الأمر المجازي، والتحدث بالعمل الصالح للإتيان بالقبض على وجهها لا على وجه تركية النفس وإرادة الفخر. وفيه تفقد الإمام والتكبير لأصحابه وسؤاله عما يزل بهم، وإعانتهم ما تيسر من حال أو مال أو دعاء، وتواضعه ﷺ. وفيه جواز ضرب الدابة للسر وإن كانت غير مكلفة، وعمله ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإصاء، وفيه توفير التابع لرئيسه. وفيه الوكالة في وفاة الديون، والوزن على المشتري، والشراء بالنسيئة. وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر «هو لك، قال: لا بل بعينه» وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد

قوله: (وقال أبو نصر عن جابر اشواه بعشرين ديناراً) وصله ابن ماجه من طريق الجريدي عنه بلفظ «فما زال يزيدني ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً» وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نصره فاهم الثمن.

قوله: (وقول الشعبي بأوقية أكفى أي مائة لغيره من الأقوال، والمخالص من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر، وأربعة دنائير وهي لا تخالفها كما تقدم، وأوقية فصب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون ديناراً هذا ما ذكره المصنف؛ ووقع عند أحمد واليزور من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل «ثلاثة عشر ديناراً» وقد جمع حياض وغيره بين هذه الروايات فقال: سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمئتي، والمراد أوقية الذهب، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب، والأربعة دنائير مع العشرين ديناراً عمولة على اختلاف الوزن والمد، وكذلك رواية الأربعين درهماً مع الثلاثي درهم، قال: وكان الإخبار بالقصة مما وقع عليه العقد وبالذهب مما حصل به الوفاء أو بالعكس أحد ملخصاً. وقال الداودي: المراد أوقية ذهب، ويعمل عليها قول من أطلق، ومن قال خمس أواق أو أربع أواق من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب، قال: ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية، ولا يخفى ما فيه من التمسك. قال القرطبي: اختلفوا في ثمن الجمل اختلافاً لا يبلل التلقيق، وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق، وهو مبني على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه، مع أنه لا يتلقى بتحقيق ذلك حكم، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك. قال الإسماعيلي: ليس اختلافهم في قدر الثمن بضر، لأن الغرض الذي سبق الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ وتواضعه وحسنه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأسفل الحديث. قلت: وما جمع إليه البخاري من الترجيح العقد، والرجوع إلى التحقيق أسعد، فليتم ذلك وبالله التوفيق. وفي الحديث جواز المساومة لمن يعرض سلعة للبيع، والمساكة في البيع قبل استغرار العقد وإتباعه للمشتري بذكر الثمن، وأن القبض ليس شرطاً في صحة البيع، وأن إجابة الكبير بقول «لا» جازي في الأمر المجازي، والتحدث بالعمل الصالح للإتيان بالقبض على وجهها لا على وجه تركية النفس وإرادة الفخر. وفيه تفقد الإمام والتكبير لأصحابه وسؤاله عما يزل بهم، وإعانتهم ما تيسر من حال أو مال أو دعاء، وتواضعه ﷺ. وفيه جواز ضرب الدابة للسر وإن كانت غير مكلفة، وعمله ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإصاء، وفيه توفير التابع لرئيسه. وفيه الوكالة في وفاة الديون، والوزن على المشتري، والشراء بالنسيئة. وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر «هو لك، قال: لا بل بعينه» وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد

قوله: (وقال أبو نصر عن جابر اشواه بعشرين ديناراً) وصله ابن ماجه من طريق الجريدي عنه بلفظ «فما زال يزيدني ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً» وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نصره فاهم الثمن.

قوله: (وقال عمر بن الخطاب) (إن مقاطع الحقوق إجماع) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن

قوله: (وقال عمر بن الخطاب) (إن مقاطع الحقوق إجماع) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن

بن غنم يفتح المعجمة وسكون النون عنه، وسيأتي سياقه في النكاح، وكذلك حديث المسور المعلق وحديث عتبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك إن شاء الله تعالى

٧- باب الشروط في المزارعة

٢٧٢٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَظَلَةَ الزُّرَيْقِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ زَالِعَ بْنَ خَبِيبٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نَكْرِي الْأَرْضَ، فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ هَلْدِي وَلَمْ تُخْرَجْ ذِي، فَيُهَيَّأُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ تَنْهَ عَنِ الْوَرَقِ. [رواه: ٢٢٨٦. أخرجه مسلم: ١٥٤٧، باسقاط، وفي البوع ٢١١٥].

قوله: (باب الشروط في المزارعة) هذه الترجمة انحصن من الماضية قبل باب، ثم ذكر فيه حديث واقع بن خديج مختصراً، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة.

٨- باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

٢٧٢٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَاءٍ، وَلَا تَاجِرُشَاوًا، وَلَا يَزِيدُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَعْطِفُ عَلَى خَطِيئَتِهِ، وَلَا تَسَالُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِسِتْنَتَيْنِ إِلَّا نَفَقًا». [رواه: ٢١٤٠. أخرجه مسلم: ١٤١٣. أخرجه: ١٥١٥، بدون الخطبة. وأخرجه: ١٥٢٠، أوله].

قوله: (باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح) ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه «لا يعطى على خطية أخيه» وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح، وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه،

وقوله: (طلاق أخيهما) أي بالنسبة إلى كونها يصيران ضربتين، أو للمراد أخوة الإسلام لأنها الغالب.

٩- باب الشروط التي لا تحل في الحدود

٢٧٢٤، ٢٧٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْمُجَنَّبِيِّ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْشَأَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَصَمُ الْآخَرُ، وَهُوَ أَقْبَى مِنْهُ: نَعَمْ، فَأُلْفِيَ بَيْنَهُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأُذِّنَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «قُلْ». قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَوَكَسَ بِأَمْرِي، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ، فَأَقْدَمْتُ مِنْهُ بِبَايَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْبَلَدِ، فَأَخْبَرُونِي: أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرُّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تُفْقِرُ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْعَمْرُودُ، وَعَلَى ابْنِكِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، اغْدُ يَا ابْنُ أَيْتَسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنِ اخْتَرْتِ فَارْجِعْهَا». قَالَ: فَقَدْ عَلِمْتُ فَاخْتَرْتُ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَرُجِمَتْ. [رواه: ٢٣١٤، ٢٣١٥. أخرجه مسلم: ١٦٩٧ و ١٦٩٨].

قوله: (باب الشروط التي لا تحل في الحدود) ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة السيف، وقد ترجم له في الصلح «إذا اصطلحوا على جور فهو مردود». ويستفاد من الحديث أن كل شر وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل، وكل صحيح وقع فيه فهو مردود، وسيأتي الكلام عليه في الحدود إن شاء الله تعالى.

١٠- باب ما يجوز من شروط المكاتب

إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْقَ

٢٧٢٦ - حَدَّثَنَا عَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ وَهِيَ مَكْتَابَةٌ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ اشْتَرَيْتَنِي، فَإِنَّ أَهْلِي يَبْعُونِي، فَأَغِيضِي، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي لَا يَبْعُونِي حَتَّى يَشْتَرُونِي وَلَا يَسِي، قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي بِهِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَوْ بَلَّغَهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُ بَرِيرَةَ». فَقَالَ: «اشْتَرَيْتَهَا فَأَغِيضُهَا، وَتَشْتَرُونَهَا مَا شَاءُوا». قَالَتْ: فَاشْتَرَيْتَهَا فَأَغِيضُهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَا عَاقِبَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «فَوَلَا لِمَنْ أَخَذَ، إِنْ اشْتَرَوْهَا بِمِائَةِ شَرْطٍ». [رواه: ٤٥٦. أخرجه مسلم: ١٠٧٥ بقطعة لم ترد في هذه الطريق. وأخرجه: ١٥٥٤، بولم ٢٦].

قوله: (باب ما يجوز في شروط المكاتب إذا رضي بالبيع على أن يعق) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريدة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق.

١١- باب الشروط في الطلاق

قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءُ: إِنْ بَدَأَ بِالطَّلَاقِ أَوْ أَخَّرَ فَهُوَ أَحَقُّ بِشَرْطِهِ.

٢٧٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نَابِغَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ التَّلْقِي، وَأَنْ يَتَعَاقَ الْمُتَاجِرُ لِلْأَعْرَابِيِّ، وَأَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا، وَأَنْ يَسْتَفْتِ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَنَهَى عَنِ النِّجَاشِ، وَغَيْرِهَا. [رواه: ٢١٤٠. أخرجه مسلم: ١٤١٣].

تَابَهُ مَعَاذُ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ.

وَقَالَ عُثْمَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: نَهَى.

وَقَالَ آدَمُ: نُهِيَ.

وَقَالَ الضُّعْفِيُّ وَحُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: نَهَى. [رواه: ٢١٤٠. أخرجه مسلم: ١٤١٣].

دون «الطلي والصبر». وأخرجه: ١٥١٥، مختصراً.

قوله: (باب الشروط في الطلاق) أي تعليق الطلاق.

قوله: (وقال ابن المسيب والحسن وعطاء: إن بدأ أي بيمرة (أو آخر فهو أحق بشرطه) وصله عبد الرزاق من معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول امرأته طالق وعنده حر إن لم يفعل كذا يقدم الطلاق والعتاق) قال إذا فعل الذي قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جرير عن عطاء مثله وزاد: قلت له فإن ناساً يقولون هي تطليقه حين بدأ بالطلاق، قال: لا، هو أحق بشرطه. وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يخلف بالطلاق فيبدأ به قال: له نكاح إذا وصله بكلامه، وأشار قتادة بذلك إلى قول شريح وإبراهيم النخعي: إذا بدأ بالطلاق قبل بيته وقع الطلاق، بخلاف ما إذا أخره وقد خالفهم الجمهور في ذلك.

قوله: (عن أبي حازم) هو سلمان الأشجعي، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في البيوع مفرداً في مواضعه، والغرض منه قوله: «ولا تشتري المرأة طلاق أختها» لأن مفهوم أنها إذا اشترطت ذلك فطلعت أختها وقع الطلاق لأنه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن بطال، وباتي الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابعه معاذ) أي ابن معاذ النخعي «وعبد الصمد» هو ابن عبد الوارث والمثنى أنهما تابعا محمد بن عروبة في تصريجه برفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإستناد النبي إليه صريحاً.

قوله: (وقال غندر وعبد الرحمن) أي ابن مهدي يعني أنهما رواه أيضاً عن شعبة فابهما الفاعل، وذكره بضم النون وكسر الهاء.

قوله: (وقال آدم) أي ابن أبي ياس يعني عن شعبة: [نهى] أي ولم يسم فاعل النهي أيضاً.

قوله: (وقال النضر) أي ابن شميل (وحجاج بن منهال) يعني عن شعبة أيضاً (لهي) أي يفتح النون والهاء ولم يسميا فاعل النهي، أيضاً. وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة: فاما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه «أن رسول الله ﷺ نهى عن التلقي الحديث، واما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضاً وقال فيها: «إن رسول الله ﷺ نهى» مثل حديث معاذ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو حوالة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة، لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى، واما رواية غندر فوصلها مسلم أيضاً قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري، وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير، وأبو حوالة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة. واما رواية عبد الرحمن بن مهدي فوصلها واما رواية آدم فرويتها في نسخته رواية لإبراهيم بن يزيد عنه، واما رواية النضر بن شميل فوصلها إسحاق بن راهوي في مسنده عنه، واما رواية حجاج بن منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه، وقرنها برواية خصص بن عمر عن شعبة، وأخرجه أبو حوالة من طريق زيد بن أبي أنيسة عن حنبل بن ثابت قال فيه «عن النبي ﷺ» ولم يشك. وقوله في هذا المتن: «وأن يبتاع المهاجر للأعرابي» المراد بالمهاجر الحضري، وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان، والمعنى أن الأعرابي إذا جاء السوق ليباع شيئا لا يتوكل له الحاضر لئلا يجرم أهل السوق فعلاً وحقاً، وإما له أن ينصحه ويشير عليه، ويعتدل أن يكون المراد بقوله: «أن يبتاع» أن يبيع فيوافق الرواية الماضية.

قوله: (باب الشروط في الولاية) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في قصة بريق، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب المتق.

١٤ - باب إذا اشترط في المزارعة، إذا شئت أخرجتك

٢٧٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، أَبُو غَسَّانَ الْكَلْبِيُّ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا لَدَغَ اَهْلُ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَامَ عُمَرُ خَطِيباً فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ غَافِلٌ يَهْوُو عَمْرًا عَلَى أُمُورِهِمْ، وَقَالَ: «لَوْ كُنتُمْ مَا أَوْكُتُمْ اللَّهُ». وَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ، فَتَدْعِي عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَدْعُتُ بِمَدَّةِ وَرَجُلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ، هُمْ عَدُوُّنَا وَهَمَّتْنَا، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَافَهُمْ. لَمَّا اجْتَمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَمَّا أَحَدُ نِسِيِّ أَبِي الْخَلْقِيِّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أُنْعِرْنَا وَقَدْ أَوْكُتَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَغَافِلًا عَلَى الْأُمُورِ، وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا. فَقَالَ عُمَرُ: أَهْتَنَّتْ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ بَلَكَ إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْ عَمْرٍو تَعْدُو بِكَ قُلُوبُكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ». فَقَالَ: كَانَ ذَلِكَ هَزْلَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ، قَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فَاجْلَاظْ عُمَرُ، وَاطْعَافُهُ لَيْمَةٌ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الْفَقْرِ، مَا لَا وَيَلَا وَغُرُوحًا مِنَ الْقَابِ وَجِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

رواه حذاف بن سلمة، عن عبيد الله - أخيه - عن نافع، عن ابن عمر، عن عمار، عن النبي ﷺ: اختصرة.

قوله: (باب إذا اشترط في المزارعة: إذا شئت أخرجتك) كذا ذكر في الترجمة مختصرة، وترجم حديث الباب في المزارعة بوضوح من هنا قال: «إذا قال رب الأرض: أترك ما أترك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما» وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ «تفركم على ذلك ما شئنا» وأورده هنا بلفظ «تفركم ما أترككم الله» فأحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى، وبينت إحدى الروايتين مراد الأخرى وأن المراد بقوله: «ما أترككم الله» ما قدر الله أن تترككم فيها فإذا شئنا فأنخرجتكم تين أن الله فخر إخراجكم والله أعلم. وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز المخابرة، وفيه جواز الخيار في المساقاة للمالك لا لئامد، وأجاب من لم يجزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تقل، أو لم تذكر لكن حيث كل سنة بكذا، أو أن أهل خيبر صاروا عبيداً للمسلمين ومعاملة السيد لعمده لا يشترط فيها ما يشترط في الأجنبي، والله أعلم.

قوله: (حدثنا أبو أحمد) كذا لاكثر غير مسمى ولا منسوب، ولابن السكن في روايته عن القزيري ورواه أبو ذر «حدثنا أبو أحمد مراراً بن حويرة» وهو يفتح الميم وتشديد الراء، وأبوه يفتح الهاء المعجمة وتشديد الميم، قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولون بضم الميم وسكون الواو فتح تحتانية، وغيرهم يفتح الميم والواو وسكون تحتانية وأخراً هاء عند الجميع، ومن قاله من المحدثين بالهاء المشددة القوقانية بدل الهاء فقد غلط. قلت: لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجويز ذلك وهو قوله: «إن كان نظرية من نسلي» وهو مبدئي يفتح الميم تمة مشهور، وليس له في البخاري غير هذا الحديث، وكذا شيخه، وهو ومن فرقه منديون. وقال الحاكم: أهل بخارى يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندي. ويعتدل أن يكون المراد أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء، فإن أبا عمر السمتلي رواه عنه عن أبي غسان انتهى، والمتعمد ما وقع في

قوله: (وقال غندر وعبد الرحمن) أي ابن مهدي يعني أنهما رواه أيضاً عن شعبة فابهما الفاعل، وذكره بضم النون وكسر الهاء.

قوله: (وقال آدم) أي ابن أبي ياس يعني عن شعبة: [نهى] أي ولم يسم فاعل النهي أيضاً.

قوله: (وقال النضر) أي ابن شميل (وحجاج بن منهال) يعني عن شعبة أيضاً (لهي) أي يفتح النون والهاء ولم يسميا فاعل النهي، أيضاً. وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة: فاما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه «أن رسول الله ﷺ نهى عن التلقي الحديث، واما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضاً وقال فيها: «إن رسول الله ﷺ نهى» مثل حديث معاذ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو حوالة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة، لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى، واما رواية غندر فوصلها مسلم أيضاً قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري، وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير، وأبو حوالة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة. واما رواية عبد الرحمن بن مهدي فوصلها واما رواية آدم فرويتها في نسخته رواية لإبراهيم بن يزيد عنه، واما رواية النضر بن شميل فوصلها إسحاق بن راهوي في مسنده عنه، واما رواية حجاج بن منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه، وقرنها برواية خصص بن عمر عن شعبة، وأخرجه أبو حوالة من طريق زيد بن أبي أنيسة عن حنبل بن ثابت قال فيه «عن النبي ﷺ» ولم يشك. وقوله في هذا المتن: «وأن يبتاع المهاجر للأعرابي» المراد بالمهاجر الحضري، وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان، والمعنى أن الأعرابي إذا جاء السوق ليباع شيئا لا يتوكل له الحاضر لئلا يجرم أهل السوق فعلاً وحقاً، وإما له أن ينصحه ويشير عليه، ويعتدل أن يكون المراد بقوله: «أن يبتاع» أن يبيع فيوافق الرواية الماضية.

١٢ - باب الشروط مع الناس بالقول

٢٧٢٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، يَزِيدُ أَخْبَرَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَغَيْرُهُمَا، قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: إِنْ لَبِثَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ خَبَّابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُوسَى رَسُولُ اللَّهِ». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ: «أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا» [الكهف: ٧٥] كَانَتْ الْأَوَّلَى نِسْبَاتًا، وَالْأُثْلَى شَرْطًا، وَالثَّالِثَةُ عَمْدًا، قَالَ: «لَا تَوَاجِلْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُزَيِّفْنِي مِنْ أَمْرِي غَسْرًا» [الكهف: ٧٣]، «لَقِيَا غُلَامًا فَقَطَّعَ، فَأَنْطَلَقَ فَوَجَدَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَلَامَهُ» [الكهف: ٧٤]. قَرَأَا ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَامَهُمْ هَلِكًا. [راجع: ٧٤. أخرجه مسلم: ٢٣٨٠، مطولاً].

قوله: (باب الشروط مع الناس بالقول) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والخضر، والمراد منه قوله: «كانت الأولى نسياناً والوسطى شرطاً والثالثة عمداً» وأشار بالشرط إلى قوله: «إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصابي» [الكهف: ٧٦] والتمزم موسى بذلك ولم يكبا ذلك ولم يشهدا أحداً. وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط، فإن الخضر قال لموسى لما أخلف الشرط: «هذا فراق بيني وبينك» [الكهف: ٧٨] ولم ينكر موسى عليها السلام ذلك.

١٣ - باب الشروط في الولاية

٢٧٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى رِسْعِ أَوَّاقٍ، فَبِي كُلِّ عَامٍ أَوْلِيَّةٌ، فَأَجِيزُنِي، فَقَالَتْ: إِنْ أَحْبَبُوا أَنْ اغْدَعُوا لَهُمْ وَيَكُونُوا لِأَوْلَادِي لَمَلْتُ، فَلَمَحْتُ بَرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ قَالُوا: عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَالُوا: إِنْ لَا يَكُونُ الْوِلَاةُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «خَلِيهَا وَاشْطَرِطِي

ذلك عند ابن السكن ومن وافقه، وجزم أبو نعيم أنه مرار المذكور وقال: لم يسمه البخاري والحديث حديثه. ثم أخرجه عن طريق موسى بن هارون عن مرار. قلت: وكذا أخرجه الدارقطني في «الغرائب» من طريقه، ورواه ابن وهب عن مالك بن نعيم إسناده، وأخرجه عمر بن شبة في «أخبار المدينة».

قوله: (حدثنا محمد بن يحيى) أي ابن علي الكاتب.

(تنبه) وقع للحمدي نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جداً إلى البخاري، وكأنه نقل السياق من «مستخرج البرقاني» كعادته، ودفع عن عزوه إليه، وقد تبين الإسعاعيلي على أن حماداً كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصراً، وقد أشرت إلى بعض ما في روايته قبل، قال المهلب: في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجنابة كما طالب عمر اليهود بفدع ابنه، ورجح ذلك بأن قال: ليس لنا علو غيرهم، فعلق المطالبة بشاهد العداوة. وإنما لم يطلب القصاص لأنه فدح وهو نادم فلم يعرف أشخاصهم. وفيه أن أفعال النبي ﷺ وأقواله عمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل الجواز.

١٥ - باب الشُّرُوط فِي الْجِهَادِ

وَالْمُصَالَحَةُ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَكِتَابَةُ الشُّرُوطِ

٢٧٣١، ٢٧٣٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوثُ بْنُ الرَّسَيْدِ: عَنْ الْمُنْشَوْرِ بْنِ مَعْمَرَةَ وَمَرْوَانَ: يُمَاقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَلِيفَ صَاحِبِهِ، قَالَ:

خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْخُلَيْفَةِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ بِالْقَيْصِ، فِيهِ غَيْلٌ لِقَرْنِشٍ طَلِيعَةٍ، فَعَلُوا ذَاتَ الْبَيْتِ». قَالَهُ مَا حَقَّرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَرْعَةِ الْجَيْشِ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَلِيزاً لِقَرْنِشٍ.

وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْتَةِ أَلْسَى مُهَيَّطٌ عَلَيْهِمْ مِنْهَا، بَرَكْتَ بِهِ وَاجْتَنَيْتَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: خَلَّ خَلًّا. فَالْتَحَتِ، فَقَالُوا خَلَّاتِ الْقُصُوءُ، وَخَلَّاتِ الْقُصُوءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا خَلَّاتِ الْقُصُوءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخَلٍّ، وَلَكِنْ حَسَبَهَا حَاسِبُ الْفِيلِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَأَلَدِي نَفْسِي يَسِيدِي، لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يَعْطُشُونَ فِيهَا خُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَطْعَمْتُهُمْ إِيَّاهَا». ثُمَّ زَجَرَهَا قَوَيْتُ، قَالَ: فَعَدَلْتُ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِالْقَيْصِ الْخُلَيْفَةُ عَلَى قَمَدٍ قَلِيلٍ الْمَاءِ، يَتَرَضَّعُ النَّاسُ تَرَضُّعاً، فَلَمْ يَلْقُهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوا.

وَشَكَّيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشَ، فَاتَّوَعَّ سَهْمًا مِنْ كَيْتَانِي، ثُمَّ امْرَأَتُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا فِيهِ، قَالَهُ مَا زَالَ يَجِيشُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَنَرُوا عَنْهُ.

بَيِّنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بَدَيْلُ بْنُ وَرْقَانَ الْغُرَاعِيُّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي مِنْ غُرَاعَةٍ، وَكَانُوا عَتِيَّةً نَعِصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ يَهَنَةَ، فَقَالَ: إِنِّي تَرَكْتُ كَتَبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَغَايِرَ بْنَ لُؤَيٍّ نَزَلُوا أَهْلَادَ مِيَاهِ الْخُلَيْفَةِ، وَمَتَّهْمُ الْقُوْدُ الْمُطَاعِلِ، وَهُمْ مُقَابِلُونَ وَصَاوِلُونَ عَنِ الْبَيْتِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا لَمَنْ نَجَمَ لِقِيَالِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّا جَنَّا مُتَحَبِّبِينَ، وَإِنْ قَرْنِشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبَ، وَأَحْزَنْتُ بِهِمْ، فَإِنْ شَاؤُوا مَا ذَكَّهْتُمْ مَدَّةً، وَيُخَلُّوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ، فَإِنْ أَطْفَرُ: فَإِنْ شَاؤُوا أَنْ يَدْخُلُوا إِيَّاهَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ، فَتَلَوْا، وَإِلَّا فَقَدْ جَبُوا، وَإِنْ هُمْ اتَّوَا، فَأُولَئِكَ نَفْسِي يَسِيدِي لِأَقْبَلَتُهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَفْرُدَ سَاقِي، وَكَيْفَ يُدَلِّدُ اللَّهُ أَمْرَهُ».

فَقَالَ بَدَيْلُ: سَأَلْتُهُمْ مَا تَقُولُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قَرْنِشًا، قَالَ: إِنَّا قَدْ جَتْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرُّجُلِ، وَسَمِعْنَا يَقُولُ قَوْلًا، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا، فَقَالَ سَفَهَاؤُهُمْ: لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ ذُووُ الرَّأْيِ

ذلك عند ابن السكن ومن وافقه، وجزم أبو نعيم أنه مرار المذكور وقال: لم يسمه البخاري والحديث حديثه. ثم أخرجه عن طريق موسى بن هارون عن مرار. قلت: وكذا أخرجه الدارقطني في «الغرائب» من طريقه، ورواه ابن وهب عن مالك بن نعيم إسناده، وأخرجه عمر بن شبة في «أخبار المدينة».

قوله: (حدثنا محمد بن يحيى) أي ابن علي الكاتب.
قوله: (فدع) يفتح الفاء والمهملتين، والفدح يفتحون زوال المفصل، فدعت بداه إذا أزيلنا من مفاصلهما. وقال الخليل: الفدح عوج في المفاصل، وفي خلق الإنسان الثابت إذا زاغت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو الفدح، وقال الأصمعي: هو زنع في الكعب بينهما وبين الساعد وفي الرجل بينهما وبين الساق، هذا الذي جميع الروايات وعليهما شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة. ووقع في رواية ابن السكن بالعين المعجمة أي فدح وجزم به الكرمان، وهو وهم لأن الفدح بالمعجمة كسر الشيء الجوف قاله الجوهري، ولم يقع ذلك لابن عمر في القصة.

قوله: (فعدى عليه من الليل) قال الخطابي: كان اليهود سحروا عبد الله بن عمر فانثوت بداه ورجلاه، كذا قال، ويمثل أن يكونوا ضربوه ويؤذنه تعقيداً بالليل في هذه الرواية. ووقع في رواية حماد بن سلمة التي حلق المصنف إسنادهَا آخر الباب بلفظ: فلما كان زمان عمر غشوا للملئيين والقوا ابن عمر من فوق بيت فدحوا يديه. الحديث.

قوله: (تهمت) بضم التاء وفتح الهاء ويجوز إسكانها، أي الذين تتهمهم بذلك.

قوله: (وقد رأيت إجلالهم. فلما أجمع) أي جزم، وقال أبو الحيثم: أجمع على كذا أي جمع أمره جميعاً بعد أن كان مفرقاً، وهذا لا يقتضي حصر السبب في إجلاله عمر إياهم، وقد وقع في فيه سببان آخران:

أحدهما رواه الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال: ما زال عمر حتى وجد الثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يجمع جزيرة العرب دينان» فقال: من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت به أثقله له، وإلا فاني عجليكم. فاجلأهم، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره.

ثانيهما رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» من طريق عثمان بن محمد الأحنسي قال: لما كثر العيال - أي الخدم - في أيدي المسلمين وقوا على العمل في الأرض اجلأهم عمر. ويمثل أن يكون كل من هذه الأشياء جزء علة في إخراجهم. والاجلاء الإخراج من المال والوطن على وجه الإزجاج والكرامة.

قوله: (أحد بني أبي الحقيق) بمجمة وقافين مصغر، وهو رأس يهود خيبر، ولم ألق على اسمه. ووقع في رواية البرقاني «فقال رئيسهم لا نخرجنا» وابن أبي الحقيق الآخر هو الذي زوج صفية بنت يحيى أم المؤمنين، فقتل بخير وبقي أخوه إلى هذه الغاية.

قوله: (تعلو بك قلوبك) يفتح القاف والصاد المهملة: الناقعة الصابرة على السير وقيل الشابة وقيل أول ما يركب من إنثاء الإبل وقيل الطويلة القوائم، وأشار إلى إخراجهم من خيبر وكان ذلك من إخباره بالمغيبات قبل وقوعها.

قوله: (كان ذلك) في رواية الكشي «كانت هذه».

قوله: (هزيلة) تصغير الهزل وهو ضد الجذل.

قوله: (مالاً) تمييز للقيمة، وحطفت الإبل عليه وكذلك المروض من عطف الخاص على العام، أو المراد بالمال النقد خاصة والمروض ما عدا النقد، وقيل ما لا يدخله الكيل ولا يكون حيواناً ولا عفاراً.

قوله: (رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله) بالتصغير هو العمري.

قوله: (أحسبه عن نافع) أي أن حماداً شك في وصله، وصرح بذلك أبو يعلى في روايته الآتية، زعم الكرمان أن في قوله «عن النبي ﷺ» قرينة تدل على أن حماداً اقتصر في روايته على ما نسب إلى النبي ﷺ في هذه القصة من قول أو فعل دون ما نسب إلى عمر. قلت: وليس كما قال، وإنما المراد أنه اختصر من المرفوع دون الموقف، وهو الواقع في نفس الأمر، فقد روي في «مسند أبي يعلى» و«فوائد البخاري» كلاهما عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد بن سلمة ولفظه: قال عمر: من كان له سهم بخير فليحضر حتى تقسمها، فقال رئيسهم لا نخرجنا ودعنا كما أقرنا رسول الله ﷺ وأبو بكر، فقال له عمر: أترأه سقط عليّ قول رسول الله ﷺ «كيف بك إذا رقصت بك راحلتك نحو الشام يوماً ثم يوماً ثم يوماً، تقسمها عمر بين من كان شهد خيبر من أهل المدينة» قال البخاري هكذا رواه غير واحد عن حماد، رواه الوليد بن صالح عن حماد بن نعيم شك، وكذا رويته في مسند عمر التاجر من طريق هبة بن خالد عن حماد بن نعيم شك وفيه قوله: «

مِنْهُمْ: هَاتِ مَا سَوَّغْتَهُ بِقَوْلٍ، قَالَ: سَوَّغْتُهُ بِقَوْلٍ كَذَا وَكَذَا، فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

فَقَامَ غُرُوةٌ مِنْ مَسْغُودٍ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ، السُّنَمُ بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَهَلْ تَهْمُونِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: السُّنَمُ تَقْلَمُونَ أَنِّي اسْتَقَرَّتْ أَهْلُ عَكَاهُ، فَلَمَّا بَلَغُوا عَلَيَّ جِسْمَكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَإِنْ هَذَا قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ حُطَّةٌ رَحِمَ، فَتَلَوْهَا وَذُخِرِي آيَةً، قَالُوا: آيَةً.

فَقَالَ سُهَيْلٌ: إِنَّا الرَّحْمَنُ قَوْلُهُ مَا أَضْرِي مَا هِيَ، وَلَكِنْ أَكْتُبُ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: وَاللَّهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَكْتُبُ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ». ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَا قَضَيْتُ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا حَدَّثْنَاكَ عَنِ النَّبِيِّ وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنْ أَكْتُبُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، أَكْتُبُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ». قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَقَدْ لَقِيَتهُ: «لَا يَسْأَلُونَنِي حُطَّةً يَعْظُمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا اعْلَافَتُهُمْ بِهَا».

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَنْ تَعْلَمُوا بَيْنَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ قَطُوفٌ بِهِ».

فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللَّهِ لَا تَصَحُّثُ الْعَرَبُ أَنَّا اعْلَدْنَا حُطَّةً، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُتَقْبِلِ، فَكُتِبَ.

فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَلْبِثُ مِثْرًا وَجَلًّا، وَإِنْ كَانَ عَلَى ذِيكَ إِلَّا وَدَدْتُهُ إِلَيْتَا.

قَالَ الْمُسْلِمُونَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا، فَيَسْتَأْذِنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَوْ جَنَدِلَ مِنْ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ فِي قُرْبِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَطْغَرِ الْمُسْلِمِينَ.

فَقَالَ سُهَيْلٌ: هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أَصَابِكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرَدَّدَ إِلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ»، قَالَ: قَوْلُهُ إِذَا لَمْ أَصَابِكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَجِزْ لِي».

قَالَ: مَا أَنَا بِمُجِيرٍ لَكَ، قَالَ: «بَلَى فَافْعَلْ»، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ، قَالَ: مَكْرُزٌ: بَلْ قَدْ أَجَزْتَا لَكَ.

قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ: أَيُّ مَفْضَرِ الْمُسْلِمِينَ، أَرَدْتُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا، أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ؟ وَكَانَ قَدْ غَضِبَ غَضَبًا حَسِيبًا فِي اللَّهِ.

قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَأَيُّتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: «بَلَى». قُلْتُ: أَلَسْتُ عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: «بَلَى». قُلْتُ: فَلِمَ نَعْبُدُ الذِّئْبَ فِي دِينِنَا إِذَا؟ قَالَ: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَسْتُ أَطْعِمُهُ، وَهُوَ نَاصِرِي». قُلْتُ: أَوَلَيْسَ كُنْتَ تَحَدِّثُنَا أَنَّ سَائِلِي النَّبِيَّ قَطُوفٌ بِهِ؟ قَالَ: «بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّ تَأْيِيهِ الْعَامَ». قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَبَيْنَ آيَةٍ وَمَطُوفٌ بِهِ».

قَالَ: فَأَيُّتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: «بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْتُ عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: «بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نَعْبُدُ الذِّئْبَ فِي دِينِنَا إِذَا؟ قَالَ: أَلَيْهَا الرَّجُلُ، إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ يَعْصِي رِثَةً، وَهُوَ نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بِرِزْوِهِ، قَوْلَهُ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يَحَدِّثُنَا أَنَّ سَائِلِي النَّبِيَّ وَمَطُوفٌ بِهِ؟ قَالَ: «بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّ تَأْيِيهِ الْعَامَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ:

مِنْهُمْ: هَاتِ مَا سَوَّغْتَهُ بِقَوْلٍ، قَالَ: سَوَّغْتُهُ بِقَوْلٍ كَذَا وَكَذَا، فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

فَقَامَ غُرُوةٌ مِنْ مَسْغُودٍ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ، السُّنَمُ بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَهَلْ تَهْمُونِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: السُّنَمُ تَقْلَمُونَ أَنِّي اسْتَقَرَّتْ أَهْلُ عَكَاهُ، فَلَمَّا بَلَغُوا عَلَيَّ جِسْمَكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَإِنْ هَذَا قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ حُطَّةٌ رَحِمَ، فَتَلَوْهَا وَذُخِرِي آيَةً، قَالُوا: آيَةً.

فَقَالَ: فَجَعَلَ يَكْتُبُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعُوْا مِنْ قَوْلِهِ لِيَتَبَلَّ، فَقَالَ غُرُوةٌ عِنْدَ ذَلِكَ: أَيُّ مُحَمَّدٍ، أَرَأَيْتُمْ إِنْ اسْتَأْذَنْتُ أَمْرَ قَوْمِيكَ، هَلْ سَوَّغْتَ بِأَخْبَرٍ مِنَ الْعَرَبِ اجْتِاحَ أَهْلِهِ قَبْلَكَ، وَإِنْ تَكُنِ الْآخِرَى، فَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَرَى وَجْهَهَا، وَإِنِّي لَأَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيفًا أَنْ يَقْرُوا وَتَذْخِرُوا، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: امْضُصْ بِنَظَرِ اللَّاتِ، أَنْتَ نَفَرٌ عَنْهُ وَتَذْخِرُهُ؟ فَقَالَ: مَنْ ذَا؟ قَالُوا: أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا بَدَا كُنْتُ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجِزْ لَهَا بِأَجْزَلِكُ.

قَالَ: وَجَعَلَ يَكْتُبُ النَّبِيُّ ﷺ، فَكَلَّمَا تَكَلَّمَ كَلِمَةً أَحَدًا بِلَحْقِيهِ، وَالْمُفَوِّةُ بِنِ شَعْبَةٍ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَهُ السِّيفُ وَعَلَيْهِ الْيَقْفَرُ، فَكَلَّمَا أَهْوَى غُرُوةٌ يَدَيْهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ضَرْبَ يَدَةٍ بِعَظْمِ السِّيفِ، وَقَالَ لَهُ: أَخَرُ يَدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَلَّعَ غُرُوةٌ رَأْسَهُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ الْمُفَوِّةُ بِنِ شَعْبَةٍ، فَقَالَ: أَيُّ غُرُوةٍ، أَلَسْتُ اسْمِي فِي غُرُوتِكَ.

وَكَانَ الْمُفَوِّةُ صَاحِبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ، وَآخَذَ أَهْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فَاسَلَمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الْإِسْلَامُ فَالْقَبْلُ، وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ».

ثُمَّ إِذْ غُرُوةٌ جَعَلَ يَقْرَأُ مِصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ بِتَبَيُّنٍ، قَالَ: قَوْلُهُ مَا تَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنُحَامَةٍ إِلَّا وَقَعْتُ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدُهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَحَّأَ كَانُوا يَقْبِطُونَ عَلَى وَشْوِيهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِيلُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَنْظِيمًا لَهُ.

فَرَجَعَ غُرُوةٌ إِلَى اصْحَابِهِ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ، وَاللَّهِ قَدْ وَدَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ، وَوَدَدْتُ عَلَى قَبَسَرٍ وَكَبَسَرِي وَالنَّجَاشِيِّ، وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مِثْلَكَ قَطُ يَعْظُمُهُ اصْحَابُهُ مَا يَعْظُمُ اصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّدًا، وَاللَّهِ إِنْ يَتَّخِذُ نُحَامَةً إِلَّا وَقَعْتُ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدُهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَحَّأَ كَانُوا يَقْبِطُونَ عَلَى وَشْوِيهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِيلُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَنْظِيمًا لَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ حُطَّةٌ رَحِمَ فَتَلَوْهَا.

فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كَيْسَانَ: ذُخِرِي آيَةً، فَقَالُوا آيَةً، فَلَمَّا اشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاصْحَابِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا فَلَانٌ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يَعْظُمُونَ الْبُذْنَ، فَانْظُرُوا لَهُ». فَجِئَتْ لَهُ، وَاسْتَقْبَلَتْهُ النَّاسُ ثَلَاثُونَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يَصْلُوا عَنِ النَّبِيِّ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى اصْحَابِهِ قَالَ: رَأَيْتُ الْبُذْنَ قَدْ لَدَدْتُ وَأَحْمَرْتُ، فَمَا أَرَى أَنْ يَصْلُوا عَنِ النَّبِيِّ.

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، يُقَالُ لَهُ: مَكْرُزٌ بْنُ خَضَفٍ، فَقَالَ: ذُخِرِي آيَةً، قَالُوا آيَةً، فَلَمَّا اشْرَفَ عَلَيْهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا مَكْرُزٌ، وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ». فَجَعَلَ يَكْتُبُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَسْتَأْذِنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَوْ جَنَدِلَ مِنْ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ فِي قُرْبِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَطْغَرِ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنَّ آيَةَ وَطُوفٍ بِهِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عُمَرُ: فَصِلْتُ لِبَلِّكَ اِخْمَالًا، قَالَ: فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكَيْسَابِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «لَوْمُوا فَانْتَحَرُوا ثُمَّ اخْلُقُوا».

قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَلَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ.

فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أُنْجِبْ ذَلِكَ؟ أَخْرَجَ ثُمَّ لَا تَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً، حَتَّى تَنْتَحِرَ بِذَلِكَ، وَكَذْشَوْ خَالِقَكَ فَيُخْلِقَكَ. فَخَرَجَ فَلَمْ يَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى قَعَلَ ذَلِكَ، نَحَرَ بَدَنَهُ، وَدَعَا خَالِقَهُ فَخَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامُوا فَتَحَرَّوْا وَجَعَلَ يَعْطِيهِمْ يَخْلُقُ بَعْضًا، حَتَّى كَادَ يَعْطِيهِمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا.

ثُمَّ جَاءَهُ بِسُوءِ مُؤْمِنَاتٍ، فَأَنَازَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهَا جَرَّاتٍ فَاصْفَحُوهُنَّ﴾ [والمصحة: ١٠] حَتَّى بَلَغَ ﴿بَعْضُ الْكُوفَرِ﴾. فَطَلَّقَ عُمَرُ بِمُؤَيَّدٍ امْرَأَتَيْنِ، كَاتَبَا لَهُ فِي الشَّرْكِ فَتَزَوَّجَ إِخْلَافًا مُعَاوِلَةً بَيْنَ أَبِي سَلَمَانَ، وَالْأُخْرَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ.

ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ فَجَاءَهُ أَبُو بَعِيرٍ، وَرَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ، فَقَالُوا: الْفَهْدُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَنَزَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِ لَهْمٍ، فَقَالَ أَبُو بَعِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فَلَانُ جَيِّدًا، فَاسْتَلَّهَ الْآخَرُ، فَقَالَ: أَجَلْ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَيِّدٌ، فَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ، ثُمَّ جَرَّبْتُ، فَقَالَ أَبُو بَعِيرٍ: أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَأَمْكَنَهُ مِنْهُ، فَضَرَبَهُ حَتَّى تَرَدَّ، وَقَرَأَ الْآخَرُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَبْعَثُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حِينَ رَأَاهُ: «لَقَدْ رَأَى هَذَا دُخْرًا»، فَلَمَّا نَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قِيلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْشُورٌ، فَجَاءَهُ أَبُو بَعِيرٍ: فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ وَاللَّهِ أَرَانِي اللَّهَ يَذْكُرُكَ، قَدْ وَدَّعْتَنِي إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أَتَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَبَلِّغْهُمُ، وَسَتَرُ حَرْبٍ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ»، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ.

قَالَ: وَتَقَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلُ بْنُ سَهْلٍ، فَلَلَّجِقَ بِأَبِي بَعِيرٍ، فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ اسْلَمَ إِلَّا لَجِقَ بِأَبِي بَعِيرٍ، حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةٌ، فَوَاللَّهِ مَا يَسْتَمْعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُمْ وَآخَذُوا أَمْوَالَهُمْ.

فَارْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَأْخِذُهُ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ: لَمَّا أُرْسِلَ: «فَمَنْ آتَاهُ فَهُوَ آمِنٌ، فَارْسَلِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَأَنَازَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّيَدَتْ عَنْهُمْ يَمِينُ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَنْهُمْ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿الْحَيَّةَ حَيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [والمص: ٢٤ - ٢٦]. وَكَانَتْ حَيِّثُفُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْرُوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْرُوا بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَخَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْيُسُوءِ. [راجع: ١٦٩٤، ١٦٩٥].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «مَعْرُوفٌ: «الْعُرُ الْجَرْبِ: «تَزَلُّوا: تَمَيَّزُوا. وَخَمِثُ الْقَوْمِ: مَنَحُهُمْ حِمَايَةً، وَاحْمِثُ الْجَمْعُ جَعَلْتُهُ جَمْعًا لَا يَدْخُلُ رِوَاغِيَّتُ الْخَلِيدِ وَاحْمِثُ الرَّجُلُ إِذَا أَغْضَبْتَهُ إِخْمَانًا.

٢٧٢٣ - وَقَالَ عَقِيلٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَصِحُهُنَّ، وَبَلَّغَنَا أَنَّهُ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنْ يَرْكُؤُوا إِلَى

الْمُشْرِكِينَ مَا أَفْقَرًا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ، وَحَكَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَسْكُرُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ، أَنَّ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ قَرِيبَةً بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، وَابْنَةَ جَزُولِ الْغَزَاوِيِّ، فَتَزَوَّجَ قَرِيبَةً مُعَاوِلَةً، وَتَزَوَّجَ الْآخَرَى أَبُو جَهْمٍ، فَلَمَّا أَتَى الْكُفَّارَ أَنْ يَقْرُوا بِآدَاءِ مَا أَتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاتِبْكُمْ﴾ [والمصحة: ١١]. وَالْقَسْبُ مَا يُؤْذِي الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَنْ هَاجَرَ امْرَأَتَهُ مِنَ الْكُفَّارِ، فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى مَنْ دَفَعَ لَهُ زَوْجًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا أَتَّفَقَ مِنْ صَدَاقٍ بِنِسَاءِ الْكُفَّارِ اللَّامِي هَاجَرْنَ، وَمَا نَعَلَمَ أَحَدًا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ ارْتَدَّتْ بَعْدَ إِقْلَاقِهَا.

وَبَلَّغَنَا أَنَّ أَبَا بَعِيرٍ بْنُ أَبِيهِ الْقَضِيَّ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُؤَمِّسًا مُهَاجِرًا فِي الْمَدِينَةِ، فَكَتَبَ الْأَخْضَرُ بْنُ شَرِيْقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُسْأَلُهُ أَبَا بَعِيرٍ، فَلَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [راجع: ٢٧١٣. أخرجه مسلم: ١٨٦٦ بقطعة منها العام لم يرد في هذا الطريق].

قوله: (باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط) كذا للأكثر، زاد المستملي: «مع الناس بالقول» هي زيادة مستفنى عنها لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة، إلا أن تحمل الأولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه حل الاشتراط بالقول والفعل معاً.

قوله: (عن المسور بن عمرمة ومروان) أي ابن الحكم (قالا خرج) هذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسله لأنه لا صحة له، وأما المسور فهي بالنسبة إليه أيضاً مرسله لأنه لم يحضر القصة، وقد تقدم في أول الشروط من طريق أخرى عن الزهري عن عروة «أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ» فذكر بعض حديث الحديث، وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم، ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه، وقد روى أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها، وهي كذلك في «مغازي عروة بن الزبير» أخرجها ابن عاتق في المغازي له بطولها، وأخرجها الحاكم في «الإكمال» من طريق أبي الأسود عن عروة أيضاً مقطعة.

قوله: (زمن الحديثية) تقدم ضبط الحديثية في الحج، وهي بئر سمي المكان بها، وقيل شجرة حذباء صفرت وسمي المكان بها. قال الحب الطبري: الحديثية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم، ووقع في رواية ابن إسحاق في المغازي عن الزهري «خرج عام الحديثية يريد زيارة البيت لا يريد قتالاً» ووقع عند ابن سعد «أنه ﷺ خرج يوم الاثنين فلال ذي القعدة» زاد سفيان عن الزهري في الرواية الآتية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق «في بضع عشرة مائة، فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدي وأشهره وأحرم منها بعمره، وبعت عيناً له من خزاعة» وروى عبد العزيز الإسماعيلي عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبة «خرج ﷺ في ألف وثمانمائة، وبعت عيناً له من خزاعة بدعي ناحية بآية بئر قريش» كذا سماء ناحية، والمعروف أن ناحية اسم الذي بعت معه الهدي كما صرح به ابن إسحاق وغيره، وأما الذي بعت عيناً لبئر قريش فاسمه بسر بن سفيان كذا سماء ابن إسحاق، وهو بضم الموحدة وسكون المهمله على الصحيح، وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديثية في المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (حتى إذا كانوا ببعض الطريق) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسقه بطوله إلا في هذا الموضع، وفيه عند في المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال: «بناتيه معمر عن الزهري: وسار النبي ﷺ حتى كان ببندير الأشتاط أتاه عند قتال: إن قريشاً جموا جموا وقد جموا لك الأحابيش، وهم مقاتلون وصادوك عن البيت ومانعوك، فقال: أشيروا أيها الناس علي، أترون أن أميسل إلى عيالمهم وفراير هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت، فإن باتونا كان الله عز وجل قد قطع عنا من المشركين، وإلا تركناهم محرومين. قال أبو بكر: يا رسول الله خرجت عامداً لهذا البيت لا تريد قتال أحد ولا حرب أحد، فتوجه له، فمن صدنا عنه فائتنا. قال: انصوا على اسم الله ﷻ إلى مها ناسق البخاري في المغازي من هذا الوجه، وزاد أحد عن عبد الرزاق وساقه ابن حبان من طريقه قال: «قال معمر قال الزهري: وكان أبر هيرة يقول: ما رأيت أحداً ظن كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ» اهـ وهذا القدر حذفه البخاري لإرساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة، وفي رواية أحمد المذكورة

قوله: (وما ذاك لما يخلق) أي عبادة، قال ابن بطال وغيره: في هذا الفصل جواز الاستئجار من طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلباً لغرضهم، وجواز السفر وحده للحاجة وجواز التنكيب عن الطريق السهلة إلى الوعرة للمصلحة، وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن يطرأ عليه غيره، فإذا وقع من شخص هفوة لا يبعد منه مثلاً لا ينسب إليها ويؤد على من نسبه إليها، ومعلمة من نسبه إليها من لا يعرف صورة حاله، لأن خلاه القصور لولا خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة صحيحاً ولم يعاتبهم النبي ﷺ على ذلك لعذرهم في ظنهم، قال: وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك، لأنهم قالوا حل حل فزجروها بغير إذن، ولم يعاتبهم عليه.

قوله: (حبسها حبس القليل) زاد إسحاق في روايته «من مكة» أي حبسها الله عز وجل من دخول مكة كما حبس القليل حين دخولها. وقصة القليل مشهورة سنائي الإشارة إليها في مكانها، ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدمهم قرش من ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضي إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قدر دخول القليل وأصحابه مكة، لكن سبق في علم الله تعالى في الموضعين أنه سيبدل الإسلام خلق منهم ويستخرج من أصلاهم ناس يسلمون ويجاهدون، وكان مكة في الحليفة مع كثير مؤمنين من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان، فلو طرق الصحابة مكة ما آمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله: ﴿ولولا رجال مؤمنون﴾ [الفتح: ٢٥]، ووقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهي «حبس القليل» على الله تعالى فقال: المراد حبسها أمر الله عز وجل، وتعقب بأنه يجوز إطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حبس القليل وإنما الذي يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حبس القليل ونحوه، كما أجاب ابن المنير، وهو مبني على الصحيح من أن الأسماء توقيفية. وقد توسط الغزالي وطائفة قالوا: محل المنع ما لم يرد نص بما يقتضي منه، بشرط أن لا يكون ذلك الاسم الملتصق مشعراً بنفس، فيجوز تسميته الواقعي لقوله تعالى: ﴿ومن تق السينات يومئذ فقد رحته﴾ [خاف: ٩] ولا يجوز تسميته البناء وإن ورد قوله تعالى: ﴿والسما ينبتا ما يبد﴾ [الذاريات: ٤٧]. وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وإن اختلفت الجهة الخاصة، لأن أصحاب القليل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض، لكن جاء التشبيه من جهة إرادة الله منع الحرم مطلقاً، أما من أهل الباطل فواضح، وأما من أهل الحق فلمنعني الذي تقدم ذكره. وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي من نفس، قال الخطابي: معنى تعظيم حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم، والجنوح إلى المسألة والكف عن إراقة الدماء. واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية: علامة الإذن التيسير وعكسه، وفيه نظر.

قوله: (والذي نفسي بيده) فيه تأكيد القول باليمين فيكون ادعى إلى القبول، وقد حفظ عن النبي ﷺ الحلف في أكثر من ثمانين موضعاً قاله ابن القيم في المهدي.

قوله: (لا يسألوني عطفة) بضم الحاء المعجمة أي خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) أي من ترك القتال في الحرم، ووقع في رواية ابن إسحاق «يسألوني فيها صلة الرحم» وهي من جملة حرمت الله، وقيل المراد بالحرمت حرمة الحرم والشهر والإحرام، قلت: وفي الثالث نظر لأنهم لو عظموا الإحرام ما صدوه.

قوله: (إلا أعطيهم إياها) أي أجبتهم إليها، قال السهيلي: لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال إن شاء الله مع أنه مأمور بها في كل حالة، والجواب أنه كان أمراً واجباً حتماً فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء، كما قال. وتعقب بأنه تعالى قال في هذه القصة: ﴿لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين﴾ [الفتح: ٢٧] فقال: ﴿إن شاء الله﴾ مع تحقق وقوع ذلك تعليم وإرشاداً، فالأولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوي أو كانت القصة قبل نزول الأمر بذلك، ولا يمارض كون الكهف مكة إذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة.

قوله: (لم زجوها) أي الناقة (فوليت) أي قامت.

قوله: (لعلل عنهم) في رواية ابن سعد «فول راجعاً» وفي رواية ابن إسحاق «فقال للناس اتزلوا. قالوا يا رسول الله ما بالوادي من ماء تنزل عليه».

قوله: (على ثمد) بفتح الميم أي خيرة فيها ماء مشود أي قليل، وقوله: «قليل الماء» تأكيد لدفع تومهم أن يراة لعة من يقول إن المد الماء الكثير، وقيل التمد ما يظهر من الماء في الشتاء وينضب في الصيف.

قوله: (يتبرضه الناس) بالوحدة والتشديد والضاد المعجمة هو الأخذ قليلاً قليلاً،

حتى إذا كانوا يتغير الأشواط قريباً من عصفان «أه وغدير بفتح الغين المعجمة والأشواط شين معجمة وطامن مهملتين جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب «الشرق»، ووقع في بعض نسخ أبي ذر بالظاء المعجمة فيهما، وفي رواية أحد أيضاً «أثرون أن تميل إلى ذراري هؤلاء الذين أعانهم فنيهم فإن قعدوا قعدوا موتورين محروبين، وإن يبيتوا تكن عقاً قطعها الله» وغیره (لاين إسحاق في روايته في المغازي عن الزهري، والمراد أنه ﷺ استشار أصحابه هل يخالف الذين نصروا قريشاً إلى مواضعهم فيسي أهلهم، فإن جازوا إلى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد هو وأصحابه بقرش، وذلك المراد بقوله: «تكن عقاً قطعها الله» فأشار عليه أبو بكر الصديق بترك القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بده القتال منهم، فرجع إلى رايه. وزاد أحد في روايته «فقال أبو بكر: الله ورسوله أعلم ما نبي الله، إنما جئنا معتمرين إلخ» والأشياش بالحاء المهملة والموحدة وآخره معجمة واحداً أحويش بضمين وهم بنو الهون بن خزعة بن مدركة وينوا لحارث بن عبد مائة بن كنانة وينو المصلط من خزاعة كانوا تحالفوا مع قريش قبل نحت جبل بقال له الحيش أسفل مكة، وقيل سموا بذلك لتحبسهم أي تحميمهم والتحبش التجمع والحباشة الجماعية. وروى الفارابي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن ابتداء حلفهم مع قريش كان على يد قسي بن كلاب، واتفق الرواة على قوله: «فإن يأتونا» من الإيمان إلا أن السكن لفته «فإن يأتونا» بموحدة ثم مثانة مشددة والأول أولى، ويؤيده رواية أحد بلفظ الجهي، ووقع عند ابن سعد «وبلغ المشركين خروجه فأجمع رايهم على صده عن مكة وعسكروا يبلدح بالوحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ثم جاء مهمة موضع خروج مكة».

قوله: (قال النبي ﷺ: إن خالد بن الوليد بالغميم في غيل لقرش طليعة) في رواية الإمامي «فقال له عينه: هذا خالد بن الوليد بالغميم» والغميم بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير، قال الحب الطبري: يظهر أن المراد كراع الغميم وهو موضع بين مكة والمدينة أه وسياق الحديث ظاهراً في أنه كان قريباً من الحليفة فهو غير كراع الغميم الذي وقع ذكره في الصيام وهو الذي بين مكة والمدينة، وأما الغميم هذا فقال ابن حبيب: هو قريب من مكان بين رايغ والجلفة، وقد وقع في شعر جرير والشماخ بصيغة التصغير والله أعلم. وبين ابن سعد أن خالداً كان في مائتي فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل، والطليعة مقدمة الجيش.

قوله: (فدخلوا ذات اليمين) أي الطريق التي فيها خالد وأصحابه.

قوله: (حتى إذا هم بقفرة الجيش فانطلق يركض ليلوا) الفترة بفتح القاف والمثناة الغبار الأسود.

قوله: (وسار النبي ﷺ حتى إذا كان بالقيصة) في رواية ابن إسحاق «فقال ﷺ: من يخرجنا على طريق غير طريقهم التي هم بها؟ قال: فخذني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رجلاً من أسلم قال: أتأ يا رسول الله، فسلك بهم طريقاً فاعرجوا فأنزعوا منها بعد أن شق عليهم، وأضروا إلى أرضهم، فقال لهم: فاعرجوا الله، ففعلوا. فقال: والذي نفسي بيده إنها للسلحة التي عرضت على بني إسرائيل فاشتروا» قال ابن إسحاق عن الزهري في حديثه: «فقال: أسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحمض في طريق تخرجه على ثنية المرار مهيأ الحليفة أه وثنية المرار بكسر الميم وتخفيف الراء هي طريق في الجبل تشرف على الحليفة. وزعم الداودي الشارح أنها الثنية التي أسفل مكة، وهو وهم، وسى ابن سعد الذي سلك بهم حزة بن عمرو الأسلمي، وفي رواية أبي الأسود عن عروة قال «من رجل يأخذ بنا عن بين الحجة نحو سيف البحر لعلنا نطوي مسلحة القوم، وذلك من الليل، فنزل رجل من دابة» فذكر القصة.

قوله: (بركت به وراحله، فقال الناس: حل حل) بفتح المعجمة وسكون اللام. كلمة يقال للثقة إذا تركت السير، وقال الخطابي: إن قلت حل واحدة فالسكون، وإن أعتدنا نوناً في الأولى وسكنت في الثانية، وحكى غيره السكون فيهما والتوسين كظنيره في بيع يبع، يقال حلحلت فلاناً إذا زعجته عن موضعه.

قوله: (فاخت) بتشديد المهملة أي تحدث على عدم القيام وهو من الإلحاح.

قوله: (خلعت القصواء) الخلاء بالمعجمة وللد للابل كالخران للخليل، وقال ابن قتيبة: لا يكون الخلاء إلا للثوق خاصة. وقال ابن فارس: لا يقال للجلل خلا لكن ألح. والقصواء بفتح القاف بعدما مهمة ومن: اسم ناقة رسول الله ﷺ، وقيل كان طرف أذنها مقطوعاً، والقصو قطع طرف الإذن يقال: بغير أقصى وثاقعة قصوى، وكان القياس أن يكون بالقصر، وقد وقع ذلك في بعض نسخ أبي ذر، وزعم الداودي أنها كانت لا تسبق قبلها القصواء لأنها بلغت من السبق أعزاء.

قريش البطاح، أي بخلاف قريش الظواهر. وقد وقع في رواية أبي المليلح «وجموا لك الأحياش» بجاه مهمة وموحدة ثم شين معجمة وهو مأخوذ من التجشيش وهو التجمع. قوله: (نزلا أعلداه مياه الحديبية) الأعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع له، وغفل الداودي فقال هو موضع بمكة، وقول بديل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياه كثيرة وإن قريشاً سبقوا إلى النزول عليها فلهاذا عطش المسلمون حيث نزلوا على الشد المذكور.

قوله: (ومعهم العوذ المطافيل) العوذ بضم المهملة وسكون الواو بعدها معجمة جمع عاذ وهي الناقة ذات اللبن، والمطافيل الأمهات اللاتي معها أطفالها، يريد أنهم خرجوا معهم بنوات الألبان من الإبل ليتزودوا باللبان ولا يرجعوا حتى يمتنعوا، أو كنى بذلك عن النساء معهن الأطفال، والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام وليكون ادعى إلى عدم الفرار، ويحتمل إرادة المعنى الأعم، قال ابن فارس: كل أنثى إذا وضعت نهي إلى سبعة أيام عاذت والجمع عوذ كأنها سميت بذلك لأنها تعوذ ولدها وتلزم الشغل به، وقال السهيلي: سميت بذلك وإن كان الولد هو الذي يعوذ بها لأنها تعطف عليه بالشفقة والحنن، كما قالوا لحجارة رابحة وإن كانت مريوحاً فيها. ووقع عند ابن سعد «معهم العوذ المطافيل والنساء والعصيان».

قوله: (لهكهم) يفتح أوله وكسر الهاء، أي أبلغت فيهم حتى أضعفتهم، إما أضعفت قوتهم وإما أضعفت أموالهم.

قوله: (ماددتهم) أي جعلت يدي وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها.

قوله: (ويغفلوا بيني وبين الناس) أي من كفار العرب وغيرهم.

قوله: (فإن أظهر فإن شأوا) هو شرط بعد الشرط والتقدير فإن ظهر خيبرم على كفاهم المأونة، وإن أظهر ثم أتى خيبرم فإن شأوا أطاعوني ولا فلا تنفسي مدة الصلح إلا وقد جئوا، أي استرحوا، وهو يفتح الجيم وتشديد اليم المضمومة أي أقروا. ووقع في رواية ابن إسحاق «وإن لم يفعلوا قاتلوا ويهم قوة» وإما رد الأمر مع أنه جازم بأن الله تعالى سيصره ويظهر لودع الله تعالى له بذلك، على طريق التثزل مع الخصم وفرض الأمر على ما زعم الخصم، ولهذا النكتة حذف القسم الأول وهو التصريح بظهور غيره عليه، لكن وقع التصريح به في رواية ابن إسحاق ولفظه «فإن أصابوني كان الذي أرادوا» ولابن عاتق من وجه آخر عن الزهري «فإن ظهر الناس على فذلك الذي يبتغون» فالظاهر أن الحلف وقع مع بعض الرواة تأدياً.

قوله: (حتى تنفرد سائقهم) السائلة بالمهملة وكسر اللام بعدها فاء صفحة العتق، وكنى بذلك عن القتل لأن القتل تنفرد مقدمة عتقه. وقال الداودي: المراد الموت أي حتى أموت وأبقى منفرداً في قبري. ويحتمل أن يكون أراد أنه يقاتل حتى ينفرد وحده في مقاتلتهم. وقال ابن المنير: لعله «نه بالأفنى على الأعلى، أي إن لي من القوة بالله والحول به ما يقتضي أن أقاتل من دينه لو انفردت، فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم وفناء بصائرهم في نصر دين الله تعالى.

قوله: (وليتخذن) بضم أوله وكسر الفاء أي ليمضين (الله أمره) في نصر دينه. وحسن الإتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتبعية على أنه لم يورده إلا على سبيل الفرض. وفي هذا الفصل التنبيه إلى صلة الرحم، والإبقاء على من كان من أهلها، وبذلك النصيحة للقرابة، وما كان عليه النبي ﷺ من القوة والثبات في تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره.

قوله: (فقال بديل سأبلغهم ما تقول) أي فاذن له.

قوله: (فقال سفهاؤهم) سمي الوائدي منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص.

قوله: (فحدثهم بما قال) زاد ابن إسحاق في روايته «قال لم بديل: إنكم تعجلون على عهد، إنه لم يأت لقتال، إنما جاء معتمراً. فاتهموه أي اتهموا بديلاً، لأنهم كانوا يعرفون ميلاً إلى النبي ﷺ فقالوا إن كان كما تقول فلا يدخلها علينا عنة».

قوله: (فقام عروة) في رواية أبي الأسود عن عروة عند الحاكم في «الإكيلي» والبيهقي في «الدلائل» وذكر ذلك ابن إسحاق أيضاً من وجه آخر «قالوا لما نزل بالحديبية أحب أن يمت رجلنا من أصحابه إلى قريش يبلغهم بأنه جاءهم معتمراً، فدعا عمر فاعتذر بأنه لا عشرة له بمكة، فدعا عثمان فأرسله بذلك. وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بأن الفرج قريب، فأعلمهم عثمان بذلك، فحمله أبا بن سعيد بن العاص على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون: نيتنا لثمان، خلص إلى البيت فطاف به دوننا، فقال النبي ﷺ: إن ظني به أن لا يطوف حتى تطوف معاً. فكان كذلك. قال: ثم جاء عروة

والبرص بالفتح والسكون اليسر من المعطاء، وقال صاحب المين: هو جمع الماء بالكافين، وذكر أبو الأسود في روايته عن عروة «وسبق قريش إلى الماء فنزلوا عليه، ونزل النبي ﷺ بالحديبية في حر شديد وليس بها إلا بئر واحدة» فذكر القصة.

قوله: (فلم يلبثهم) بضم أوله وسكون اللام من الإلباث، وقال ابن التين: يفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أي لم يتركوه يلبث أي يقيم.

قوله: (وشكى) بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (فانتزع سهماً من كتافته) أي أخرج سهماً من جعبته.

قوله: (لم أمرهم) في رواية ابن إسحاق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق البدن هو الذي نزل بالسهم، وأخرجه ابن سعد عن طريق سلمة بن الأكوع، وفي رواية ناجية بن الأكوع، قال ابن إسحاق «وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب» وروى الواقدي عن طريق خالد بن عباد الغفاري قال: أنا الذي نزلت بالسهم «ويمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالبحر وغيره، وسيأتي في المغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديبية» أنه ﷺ جلس على البئر ثم دعا بئانه فمضض ودعا الله ثم صبه فيها ثم قال: دعوها ساعة. ثم إنهم ارتووا بعد ذلك «ويمكن الجمع بأن يكون الأمران معاً وقعا. وقد روى الواقدي عن طريق أوس بن خولي» أنه ﷺ توضعاً في الدلو ثم أفرغه فيها وانتزع السهم فوضه فيها «وهكذا ذكر أبو الأسود في روايته عن عروة» أنه ﷺ تخمضض في دلو وصبه في البئر ونزع سهماً من كتافته فالتقاء فيها ودعا فارت «وهذه القصة غير القصة الأثرية في المغازي أيضاً من حديث جابر قال: «عطش الناس بالحديبية بين يدي رسول الله ﷺ ركة فوضع منها فوضع يده فيها، فجعل الماء يفر من بين أصابعه» الحديث، وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم. وفي هذا الفصل معجزات ظاهرة، وفيه بركة سلاحه وما ينسب إليه، وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه، وسيأتي في أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد «أنهم أصابهم مطر بالحديبية» الحديث، وكان ذلك وقع بعد المذكورتين والله أعلم.

قوله: (فهبش) يفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أي يفر، وقوله: (بالري) بكسر الراء ويحذف تشعها. وقوله: (صلوا عنه) أي رجعوا رواه بعد وروعه. زاد ابن سعد «حتى اغترفوا بأنيتهم جلوساً على شفير البئر» وكذا في رواية أبي الأسود عن عروة.

قوله: (فهبناهم) في رواية الكشيهي «فيناهم» (كذلك إذ جاء بديل) بالموحدة والتصغير أي ابن روقا بالفتح والد صاحب مشهور.

قوله: (في نفر من قومه) سمي الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية، وفي رواية أبي الأسود عن عروة «منهم خارجة بن كرز ويؤيد بن أمية».

قوله: (وكانوا عيبة نصيح) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتية بعدها موحدة ما توضع فيه الثياب لحفظها، أي أنهم موضع النصيح له والأمانة على سره، ونصح بضم النون وحكى ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعيبة التي هي مستودع الثياب. وقوله: (من أهل تهامة) لبيان الجنس، لأن خزاعة كانوا من جلة أهل تهامة وتهامة بكسر التثنية هي مكة وما حولها، وأصلها من التهم وهو شدة الحر وركود الريح وزاد ابن إسحاق في روايته «وكانت خزاعة عيبة رسول الله ﷺ مسلمها ومشركتها لا يفرقون عليه شيئاً كان بمكة» ووقع عند الواقدي «أن بديلاً قال للنبي ﷺ: لقد غزوت ولا سلاح معك» فقال: «لا تخي. لقتلت. فتكلم أبو بكر، فقال له بديل: أنا لا أنهم ولا قومي أب» وكان الأصل في مسوالة خزاعة للنبي ﷺ أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع خزاعة فاستمروا على ذلك في الإسلام. وفيه جواز استصحاب بعض المعامدين وأهل الذمة إذا دلت القران على نصيحهم وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الإسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم، ويستفاد منه جواز استصحاب بعض ملوك العدو استظهاراً على غيرهم، ولا بعد ذلك من موالة الكفار ولا موادة أعداء الله بل من قبيل استخدامهم وتقليل شركة جمهم وإنكأهم بعضهم ببعض، ولا يلزم من ذلك جواز الاستماع بالمشركين على الإطلاق.

قوله: (فقال: إني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي) إنما اتصفر على ذكر هذين لكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم إليهما، وبقي من قريش بنو سامة بن لؤي وبنو عوف بن لؤي ولم يكن بمكة منهم أحد، وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تيم بن غالب وعامر بن فهر. قال هشام بن الكلبي: بنو عامر بن لؤي وكعب بن لؤي هما الصريحان لا شك فيهما، بخلاف سامة وعوف أي فظيها الخلف. قال وهم

٢٧٣٣ ح	٥٤ - كتاب الشُّرُوط ١٥ - باب الشُّرُوط في الجهاد	١٣٥٤
--------	--	------

بن مسعود « فذكر القصة. وفي رواية ابن إسحاق أن عروة كان قبل ذلك، وذكرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري، وكذا أبو الأسود عن عروة قبل قصة عبي سهيل بن عمرو، فأنه أعلم.

قوله: «فقام عروة بن مسعود» أي ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد اللامنة المكسورة بعد ما موحة التقفي، ووقع في رواية ابن إسحاق عند أحد عروة بن عمرو بن مسعود، والصراب الأول وهو الذي وقع في السيرة.

قوله: «الستم بالولد والست بالوالد؟ قالوا: بلى» كذا أبي ذر، وغيره بالعكس «الستم بالولد والست بالولد» وهو الصواب وهو الذي في رواية أحد وابن إسحاق وغيرهما، وزاد ابن إسحاق عن الزهري أن أم عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف، فأراد بقوله: «الستم بالوالد» أنكم حي قد ولدوني في الجملة لكون أمي منك. وجري بعض الشراح على ما وقع في رواية أبي ذر فقال: لواد بقوله: «الستم بالولد» أي أتم عني في الشفقة والنصح بمنزلة الولد قال: ولملح كان يخاطب بذلك قوما هو أسن منهم.

قوله: «استفرت أهل عكاظ» بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجمة أي دعوتهم إلى نصركم.

قوله: «لعلنا بلحوا» بالموحدة وتشديد اللام المقترحتين ثم مهملة مضمومة أي امتنعوا، والتبلع التنعج من الإجابة، وبلغ الغريم إذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن إسحاق «فقالوا صدقت، ما أنت عتقا منهم».

قوله: «قد عرض عليكم» في رواية الكشيبي «لكم». «خطبة رسله» بضم الخاء للمجمة وتشديد المهملة، والرشد بضم الراء وسكون للمجمة ويفتحها، أي خصلة خير وصلاح وإنصاف، وبين ابن إسحاق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قرش ما رآه من ردهم العنيف على من يجيء من عند المسلمين.

قوله: «ودعوني آتاه» بالمد، وهو مجزوم على جواب الأمر وأصله آتاه أي أجبه إياه «قالوا الله» بالف وصل بعدها همزة ساكنة ثم مثناة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز كسرهما.

قوله: «نحواً من قوله ليليل» زاد ابن إسحاق «وأخبره أنه لم يأت يرد حرباً».

قوله: «فقال عروة عند ذلك» أي عند قوله: «لاقتلهم».

قوله: «اجتاح» يبحم ثم مهملة أي أهلك أصله بالكناية، وحذف الجزء من قوله: «وإن تكن الأخرى» تادياً مع النبي ﷺ، والمعنى وإن تكن الغلبة لقرش لأنهم عليك مثلاً. «وللهي والله لا أرى وجوها إلخ» كالتعليل لهذا القول المحذوف، والمخلص أن عروة ردد الأمر بين شيئين غير مستحسنين حادة وهو هلاك قومه إن غلب، وذهاب أصحابه إن غلب، لكن كل من الأمرين مستحسن شرعاً كما قال تعالى: ﴿قل هل يترصون بنا إلا إحدى الحسيتين﴾ [٥١].

قوله: «أشواها» بتقديم المعجمة على الواو كذا للأكثر وعليها اقتصر صاحب المشارق، ووقع لأبي ذر عن الكشيبي «أوشاها» بتقديم الواو، والأشواها الأخلاط من أنواع شتى، والأوياش [١] الأخلاط من السفلة، فالأوياش أخص من الأشواها.

قوله: «خليلاً» بالحاء للمجمة والفاء أي حقيقاً وزناً ومعنى، ويقال خليل للواحد والجميع ولذلك وقع صفة لأشواها.

قوله: «ويدهوك» يفتح الدال أي يتركوك، في رواية أبي الليث عن الزهري عند من سميت «وكانت بهم لو قد لقيت قرشاً قد أسلموك فتؤخذ أسيراً فأتى شيء أشد عليك من هذا» وفيه أن العادة جرت أن الجيوش المجمة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فإنهم ياتفرون الفرار في العادة. وما درى عروة أن مودة الإسلام أعظم من مودة القرابة، وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين في تعظيم النبي ﷺ كما سيأتي.

قوله: «فقال له أبو بكر الصديق» زاد ابن إسحاق «وأبو بكر الصديق خلف رسول الله ﷺ» فاعاد فقال «.

قوله: «امصص بظر اللات» زاد ابن عاتذ من وجه آخر عن الزهري «وهي أي اللات طائفة التي يبد «أي طائفة عروة. وقوله امصص بالف وصل ومهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الأمر، وحكى ابن التين عن رواية القاسبي ضم الصاد الأولى وخطأها، والبطر يفتح الموحدة وسكون للمجمة قطعة تبقى بعد إختان في فرج المرأة، واللات اسم أحد الأصنام التي كانت قرش وتقيف يعبدونها، وكانت عادة العرب الشتم بذلك لكن

بن مسعود « فذكر القصة. وفي رواية ابن إسحاق أن عروة كان قبل ذلك، وذكرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري، وكذا أبو الأسود عن عروة قبل قصة عبي سهيل بن عمرو، فأنه أعلم.

قوله: «فقام عروة بن مسعود» أي ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد اللامنة المكسورة بعد ما موحة التقفي، ووقع في رواية ابن إسحاق عند أحد عروة بن عمرو بن مسعود، والصراب الأول وهو الذي وقع في السيرة.

قوله: «الستم بالولد والست بالوالد؟ قالوا: بلى» كذا أبي ذر، وغيره بالعكس «الستم بالولد والست بالولد» وهو الصواب وهو الذي في رواية أحد وابن إسحاق وغيرهما، وزاد ابن إسحاق عن الزهري أن أم عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف، فأراد بقوله: «الستم بالوالد» أنكم حي قد ولدوني في الجملة لكون أمي منك. وجري بعض الشراح على ما وقع في رواية أبي ذر فقال: لواد بقوله: «الستم بالولد» أي أتم عني في الشفقة والنصح بمنزلة الولد قال: ولملح كان يخاطب بذلك قوما هو أسن منهم.

قوله: «استفرت أهل عكاظ» بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجمة أي دعوتهم إلى نصركم.

قوله: «لعلنا بلحوا» بالموحدة وتشديد اللام المقترحتين ثم مهملة مضمومة أي امتنعوا، والتبلع التنعج من الإجابة، وبلغ الغريم إذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن إسحاق «فقالوا صدقت، ما أنت عتقا منهم».

قوله: «قد عرض عليكم» في رواية الكشيبي «لكم». «خطبة رسله» بضم الخاء للمجمة وتشديد المهملة، والرشد بضم الراء وسكون للمجمة ويفتحها، أي خصلة خير وصلاح وإنصاف، وبين ابن إسحاق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قرش ما رآه من ردهم العنيف على من يجيء من عند المسلمين.

قوله: «ودعوني آتاه» بالمد، وهو مجزوم على جواب الأمر وأصله آتاه أي أجبه إياه «قالوا الله» بالف وصل بعدها همزة ساكنة ثم مثناة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز كسرهما.

قوله: «نحواً من قوله ليليل» زاد ابن إسحاق «وأخبره أنه لم يأت يرد حرباً».

قوله: «فقال عروة عند ذلك» أي عند قوله: «لاقتلهم».

قوله: «اجتاح» يبحم ثم مهملة أي أهلك أصله بالكناية، وحذف الجزء من قوله: «وإن تكن الأخرى» تادياً مع النبي ﷺ، والمعنى وإن تكن الغلبة لقرش لأنهم عليك مثلاً. «وللهي والله لا أرى وجوها إلخ» كالتعليل لهذا القول المحذوف، والمخلص أن عروة ردد الأمر بين شيئين غير مستحسنين حادة وهو هلاك قومه إن غلب، وذهاب أصحابه إن غلب، لكن كل من الأمرين مستحسن شرعاً كما قال تعالى: ﴿قل هل يترصون بنا إلا إحدى الحسيتين﴾ [٥١].

قوله: «أشواها» بتقديم المعجمة على الواو كذا للأكثر وعليها اقتصر صاحب المشارق، ووقع لأبي ذر عن الكشيبي «أوشاها» بتقديم الواو، والأشواها الأخلاط من أنواع شتى، والأوياش [١] الأخلاط من السفلة، فالأوياش أخص من الأشواها.

قوله: «خليلاً» بالحاء للمجمة والفاء أي حقيقاً وزناً ومعنى، ويقال خليل للواحد والجميع ولذلك وقع صفة لأشواها.

قوله: «ويدهوك» يفتح الدال أي يتركوك، في رواية أبي الليث عن الزهري عند من سميت «وكانت بهم لو قد لقيت قرشاً قد أسلموك فتؤخذ أسيراً فأتى شيء أشد عليك من هذا» وفيه أن العادة جرت أن الجيوش المجمة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فإنهم ياتفرون الفرار في العادة. وما درى عروة أن مودة الإسلام أعظم من مودة القرابة، وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين في تعظيم النبي ﷺ كما سيأتي.

قوله: «فقال له أبو بكر الصديق» زاد ابن إسحاق «وأبو بكر الصديق خلف رسول الله ﷺ» فاعاد فقال «.

قوله: «امصص بظر اللات» زاد ابن عاتذ من وجه آخر عن الزهري «وهي أي اللات طائفة التي يبد «أي طائفة عروة. وقوله امصص بالف وصل ومهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الأمر، وحكى ابن التين عن رواية القاسبي ضم الصاد الأولى وخطأها، والبطر يفتح الموحدة وسكون للمجمة قطعة تبقى بعد إختان في فرج المرأة، واللات اسم أحد الأصنام التي كانت قرش وتقيف يعبدونها، وكانت عادة العرب الشتم بذلك لكن

الرجهين للشافية.

قوله: (فجعل يرمق) بضم الميم أي يلحق.

قوله: (فلذلك بها وجهه وجلده) زاد ابن إسحاق «ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه» **وقوله: «وما يجنون» بضم أوله وكسر المهملة أي يدمرون وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتركيب بفضل الصالحين الطاهرة، ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة وبالغوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيه من فرارهم، وكأنهم قالوا بلسان الحال: من يجب إمامه هذه الحجة ويعظمه هذا التعظيم كيف يقطن به أنه يفر عنه ويسلمه لمدوه؟ بل هم أشد احتياطاً به ودينه وينصره من القبال التي يراعي بعضها بعضاً بمجرد الروح، فيستأذ منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق سائغ.**

قوله: (ووقدت على قهص) هو من الخاص بعد العام، وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان. وفي مرسل علي بن زيد عند ابن أبي شيبة «**قال عروة: أي قوم، إنني قد رأيت للملوك ما رأيت مثل محمد، وما هو بملك، ولكن رأيت الهدي ممكوا، وما أراكم إلا مستصيكم قارعة، فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف**» وفي قصة عروة بن مسعود من التوائد ما يدل على جودة عقله وبقائه، وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك بآثاره.

قوله: (فقال رجل من بني كنانة) في رواية الإمامي «**قام الحليس**» مهملة مصغر، وسمى ابن إسحاق والزيبر بن بكار أباه علقمة، وهو من بني الحرث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رؤوس الأحابيش، وهم بنو الحرث بن عبد مناة بن كنانة، وينو المصطلق بن خزيمة، والقارة وهم بنو الهون بن خزيمة. وفي رواية الزيبر بن بكار «**أبى الله أن يجمع لحم وجلده وكنته وحبره، ويمنع ابن عبد المطلب**».

قوله: (فأبغوها له) أي أثروها دفعة واحدة. وزاد ابن إسحاق «**فلما رأى الهدي يسيل عليه من عرض الوادي بغلته قد حبس عن عمله رجع ولم يصل إلى رسول الله ﷺ**» **لكن في مغازي عروة عند الحاكم** «**فصاح الحليس فقال: هلكت قريش ورب الكعبة، إن القوم إنما أتوا عمارة، فقال النبي ﷺ أجبل يا أبا بني كنانة فأعلمهم بذلك**» فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد.

قوله: (لما أرى أن يصدوا عن البيت) زاد ابن إسحاق «**وغضب وقال: يا معشر قريش ما على هذا عقائدكم، أبعد عن بيت الله من جاء معظماً له؟ فقالوا: كف عنا يا حليس حتى نأخذ لأنفسنا ما نرضى**» وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب وإظهار إرادة الشيء والمقصود غيره، وفيه أن كثيراً من المشركين كانوا يعظمون حرمت الإحرام والحرم، وينكرون على من يصد عن ذلك تحسباً منهم ببقايا من دين إبراهيم عليه السلام.

قوله: (فقام رجل منهم يقال له مكروز) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الواو بعدها زاي ابن حصص، زاد ابن إسحاق «**ابن الأخيف**» وهو بالمعجمة ثم تحتانية ثم الفاء، وهو من بني عامر بن لؤي. ووقع بخط ابن عبدة النسابة بفتح الميم وخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها وكسر الواو، والأول للمتمم.

قوله: (وهو رجل فاجر) في رواية ابن إسحاق «**غادر**» وهو أرجح، فأتى ما زلت متمجباً من وصفه بالفجور مع أنه لم يقع منه في قصة الحديبية فجور ظاهر، بل فيها ما يشعر بخلاف ذلك كما سيأتي من كلامه في قصة أبي جندل، إلى أن رأيت في مغازي الواقدي في غزوة بدر أن عبدة بن ربيعة قال لقريش «**كيف تخرج من مكة وينو كنانة خلفنا لا نأمنهم على ذراتنا؟ قال: وذلك أن حصص بن الأخيف يعني والد مكروز كان له ولد وضيء فقتله رجل من بني بكر ابن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش، فتكلمت قريش في ذلك، ثم اصطلحوا. فعلم مكروز بن حصص بعد ذلك على عامر بن يزيد سيد بني بكر غرة فقتله، فغرت من ذلك كنانة، فجامت وقعة بدر في أثناء ذلك. وكان مكروز معروفاً بالغدر» وذكر الواقدي أيضاً أنه أراد أن يبيت المسلمين بالحديبية فخرج في خمسين رجلاً فأخذهم محمد بن مسلمة وهو على الحرس وانفلت منهم مكروز، فكانه ﷺ أشار إلى ذلك.**

قوله: (إذ جاء سهيل بن عمرو) في رواية ابن إسحاق «**فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا: اذهب إلى هذا الرجل لصالحه، قال: فقال النبي ﷺ: قد أرادت قريش الصلح حين بشت هذا**».

قوله: (قال معمر: فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل إلخ) هذا

موصول إلى معمر بالإستاد المذكور أولاً وهو مرسل، ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه، لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال: «**بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى إلى النبي ﷺ ليصالحوه، فلما رأى النبي ﷺ سهيلاً قال: قد سهل لكم من أمركم**» ولطبراني نحوه من حديث عبد الله ابن السائب.

قوله: (قال معمر قال الزهري) هو موصول بالإستاد الأول إلى معمر، وهو بقية الحديث، وإنما اعترض حديث عكرمة في إثباته.

قوله: (فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً) في رواية ابن إسحاق «**فلما انتهى إلى النبي ﷺ جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً، وأن يرجع عنهم عامهم هذا**».

(تنبيه): هذا القدر الذي ذكره ابن إسحاق أنه مدة الصلح هو للمتمم، وبه جزم ابن سعد، وأخرجه الحاكم من حديث علي بن فضال. ووقع في مغازي ابن عاصم في حديث ابن عباس وغيره أنه كان ستين، وكذا وقع عند موسى بن عبيدة ويصح بينهما بأن الذي قاله ابن إسحاق هي المدة التي وقع الصلح عليها، والذي ذكره ابن عاصم وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي. وأما ما وقع في «**كمال ابن حدي**» و«**مستدرك الحاكم**» و«**الأوسط للطبراني**» من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف إسناده منكر مخالف للصحيح. وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز للمهادنة فيها مع المشركين: قليل لا تجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور. وقيل تجاوز الزيادة، وقيل لا تجاوز أربع سنين، وقيل ثلاثاً، وقيل ستين، والأول هو الأرجح والله أعلم.

قوله: (فدعا النبي ﷺ الكاتب) هو علي بن إسحاق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه من الزهري، وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب، وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة. وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى، وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن سهيل ابن عمرو عن أبيه «الكتاب عندنا، كاتبه محمد بن مسلمة**» انتهى، ويصح بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح، ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو، ومن الأوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد أن حكى أن اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طرق، ثم أخرج من طريق أخرى أن اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال: «**حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال: كان اسم هشام بن عكرمة بغيضاً، وهو الذي كتب الصحيفة فشلت يده، فسماه رسول الله ﷺ شاماً**» قلت: وهو غلط فاحش. فإن الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصروا بني هاشم في الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة، والقصة مشهورة في السيرة النبوية، فزعم عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية، وليس كذلك بل بينهما نحو مئتي سنين، وإنما كتبت ذلك هنا خشية أن يفتقر بذلك من لا معرفة له فيتمتدحه اختلافاً في اسم كاتب القصة بالحديبية وبالله التوفيق.**

قوله: (هذا ما قاضي) بوزن فاعل من قضيت الشيء أي فصلت الحكم فيه، وفي جواز كتابة مثل ذلك في المعاهدات والرد على من منعه معتلاً بخشية أن يظن فيها أنها نافية، نبه عليه الخطابي.

قوله: (لا تتحدث العرب أنا أخذنا ضغطة) بضم الضاد وسكون الغين المجهتين ثم طاء مهملة أي نقراً، وفي رواية ابن إسحاق «**أنه دخل علينا هنوة**».

قوله: (فقال سهيل: وعلى أنه لا يأتك منا رجل وإن كان على دينك إلا ودته إليها) في رواية ابن إسحاق «**على أنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم، ومن جاء قريشاً من يتبع محمداً لم يردوه عليه**» وهذه الرواية تسم الرجال والنساء، وكذا تقدم في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري بلفظ «**ولا يأتك منا أحد**» وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح، وهل دخلن في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيهن، أو لم يدخلن إلا بطريق العموم فخصصن؟ وزاد ابن إسحاق في قصة الصلح بهذا الإستاد «**وعلى أن يبتنا عية مكفوفة**» أي أمراً مطوياً في صدور سليمة، وهو إشارة إلى ترك المواخلة بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيرها، والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم. وقال ابن إسحاق في حديثه «**وأنه لا إسلال ولا إغلال**» أي لا سرقة ولا خيانة، بالإسلا لا السلة وهي السرقة، والإغلال الخيانة تقول أغل الرجل

أي خان، أما في الغنية فيقال غلب بنير ألف، والمراد أن يأمن بعضهم من بعض في نفوسهم وأموالهم سراً وجهرًا، وقيل الإسلا من سبل السيوف والإغلال من ليس الدروع، ووهاء أبو عبيد. قال ابن إسحاق في حديثه: «وأنه من أحب أن يدخل في عقد عمده وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه، فتوثبت خزاعة فقالوا: نحن في عقد عمده وعهده، وتوثبت بنو بكر فقالوا: نحن في عقد قريش وعهدهم. وأنت ترجع عنا عامل هذا فلا تدخل مكة علينا، وأنت إذا كان عام قابل خرجنا منك فدخلنا أصحابك فأقمت بها ثلاثاً معك سلاح الركب: السيوف في القرب، ولا تدخلها بنيرة» وهذه القصة سيأتي مثلها في حديث البراء بن عازب في المغازي، قال ابن إسحاق في حديثه: «فيما رسول الله ﷺ يكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو إذا جاء أبو جندل بن سهيل» وذكر القصة.

قوله: (قال المسلمون سبحانه الله، كيف يرد؟) في رواية عقيل الماضية أول الشروط وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أنه لا ياتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا وعليت بيننا وبينه. تكره للمؤمنون ذلك واعتصموا منه، وأبى سهيل إلا ذلك، فكتبه النبي ﷺ على ذلك، فرد يودع أبا جندل إلى أبيه سهيل ابن عمرو، ولم يأخذ أحد من الرجال في تلك المدة إلا رده. وقيل ذلك يشبه أن يكون هو عمر لما سيأتي، وسمى الواقدي عن قال ذلك أيضاً أسيد بن حضير وسعد بن عبد الله وسياي في المغازي أن سهل بن حنيف كان من أنكر ذلك أبشاً. وسلم من حديث أنس بن مالك «أن قريشا صالحات النبي ﷺ على أنه من جاء منكم لم يرد عليكم، ومن جاءكم منا رددوهم إلينا، فقالوا: يا رسول الله أكتب هذا؟ قال: نعم. إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله، ومن جاء منهم إلينا فبيعه الله له فرجاً وغرجاً» وزاد أبو الأسود من حروء هنا «ولابن عاذن من حديث ابن عباس نحوه». فلما لأن بعضهم لبعض في الصلح وهم على ذلك إذ رمى رجل من الفريقين رجلاً من الفريق الآخر، فصاح الفريقان، وارتعن كل من الفريقين من عندهم، فارتعن المشركون عثمان ومن أتاهم من المسلمين، وارتعن المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه، ودعا رسول الله ﷺ إلى البيعة فباهموه تحت الشجرة على أن لا يفروا، ويدخل ذلك المشركون فأرهبهم الله، فأرسلوا من كان مرتباً ودعوا إلى المداومة، وأزل الله تعالى: ﴿وهو الذي كف ألبهيم حكم﴾ [الفتح: ٢٤] الآية. وسيأتي في غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف في عدد من بايع وفي سبب البيعة إن شاء الله تعالى.

قوله: (فهنا هم كذلك إذ دخل أبو جندل) بابلهم والنون وزن جعفر، وكان اسمه العاصي فتركه ما أسلم، وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضاً فلهما وحضر مع المشركين بداراً قبل منهم إلى المسلمين، ثم كان معهم بأخدينية، وهم من جعلهما واحداً. وقد استشهد عبد الله بالبيعة قبل أبي جندل بمدة، وأما أبو جندل فكان حبس بمكة ومنع من الهجرة وحذب بسبب الإسلام كما في حديث الباب. وفي رواية ابن إسحاق «فإن الصحيفة لتكتب إذ طلع أبو جندل بن سهيل، وكان أبوه حسيه فأظفت» وفي رواية أبي الأسود عن عروة «وكان سهيل أوقفه وسجنه حين أسلم، فخرج من السجن وتكتب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين فحرق به المسلمون وتلقوه».

قوله: (يوسف) يفتح أوله وضمة للمهمة والفاء أي يمشي مشياً بطناً بسبب القيد. **قوله: (فقال سهيل: هذا يا محمد أول من أفاضلك عليه أن ترده إلي) زاد** ابن إسحاق في روايته «قام سهيل بن عمرو إلى أبي جندل فضرب وجهه وأخذ يلبيه». **قوله: (إنا لم نقض الكتاب) أي لم نرفع من كتابته.**

قوله: (فأجابه) في بصيغة فعل الأمر من الإجابة أي أمضى في فعله فيه فلا أرده إليك، أو أستنيه من القضية. ووقع في الجمع للحديدي «فأجابه» بالراء ووجه ابن الجوزي الزاي، وفيه أن الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والإشهاد، ولأجل ذلك أمضى النبي ﷺ لسهيل الأمر في رد ابنه إليه، وكان النبي ﷺ تلطف معه بقوله: «لم نقض الكتاب بعد» رجاء أن يبيح لذلك ولا يتركه بقية قريش لكونه ولده، فلما أصر على الامتناع تركه له.

قوله: (قال مكرز بل) كنا لاكثر بلفظ الإضراب، وللكتشيهي «بلى» ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مكرزاً في ذلك، قيل في الذي وقع من مكرز في هذه القصة إشكال، لأنه خلاف ما وصفه به النبي ﷺ من الفجور، وكان من الظاهر أن يساعد سهيلاً على أبي جندل فكيف وقع منه عكس ذلك؟ وأجيب بأن الفجور حقيقة، ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نداء، أو قال ذلك تنافاً قول بلانه خلافه، أو قال سمع قول النبي ﷺ إنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره. وزعم بعض الشراح

قوله: (قال مكرز بل) كنا لاكثر بلفظ الإضراب، وللكتشيهي «بلى» ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مكرزاً في ذلك، قيل في الذي وقع من مكرز في هذه القصة إشكال، لأنه خلاف ما وصفه به النبي ﷺ من الفجور، وكان من الظاهر أن يساعد سهيلاً على أبي جندل فكيف وقع منه عكس ذلك؟ وأجيب بأن الفجور حقيقة، ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نداء، أو قال ذلك تنافاً قول بلانه خلافه، أو قال سمع قول النبي ﷺ إنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره. وزعم بعض الشراح

قوله: (فأجابته) في بصيغة فعل الأمر من الإجابة أي أمضى في فعله فيه فلا أرده إليك، أو أستنيه من القضية. ووقع في الجمع للحديدي «فأجابه» بالراء ووجه ابن الجوزي الزاي، وفيه أن الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والإشهاد، ولأجل ذلك أمضى النبي ﷺ لسهيل الأمر في رد ابنه إليه، وكان النبي ﷺ تلطف معه بقوله: «لم نقض الكتاب بعد» رجاء أن يبيح لذلك ولا يتركه بقية قريش لكونه ولده، فلما أصر على الامتناع تركه له.

قوله: (قال مكرز بل) كنا لاكثر بلفظ الإضراب، وللكتشيهي «بلى» ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مكرزاً في ذلك، قيل في الذي وقع من مكرز في هذه القصة إشكال، لأنه خلاف ما وصفه به النبي ﷺ من الفجور، وكان من الظاهر أن يساعد سهيلاً على أبي جندل فكيف وقع منه عكس ذلك؟ وأجيب بأن الفجور حقيقة، ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نداء، أو قال ذلك تنافاً قول بلانه خلافه، أو قال سمع قول النبي ﷺ إنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره. وزعم بعض الشراح

قوله: (فأجابته) في بصيغة فعل الأمر من الإجابة أي أمضى في فعله فيه فلا أرده إليك، أو أستنيه من القضية. ووقع في الجمع للحديدي «فأجابه» بالراء ووجه ابن الجوزي الزاي، وفيه أن الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والإشهاد، ولأجل ذلك أمضى النبي ﷺ لسهيل الأمر في رد ابنه إليه، وكان النبي ﷺ تلطف معه بقوله: «لم نقض الكتاب بعد» رجاء أن يبيح لذلك ولا يتركه بقية قريش لكونه ولده، فلما أصر على الامتناع تركه له.

فما رأى الصحابة ذلك بادروا إلى فعل ما أمرهم به إذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر. وفيه فضل المشورة، وإن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد، وليس فيه أن الفعل مطلقاً أبلغ من القول، وجواز مشاورة المرأة الفاضلة، وفضل أم سلمة ووفور عقلا حتى قال إمام الحرمين: لا نعلم امرأة أشارت برأي فاصبات إلا أم سلمة. كما قال. وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى. ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كما سيأتي هناك من أمرهم لهم بالفرط في رمضان، فلما استمروا على الامتناع تناول القديح فشرب، فلما رآوه شرب شربوا.

قوله: (لحق بطله) في رواية الكشيبي «هبة» زاد ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان سبعين ليلة كان فيها جبل لأبي جهل في رأسه برة من فضة ليفيط به المشركين، وكان غنمه منه في غزوة بدر.

قوله: (ودعا حالقه فحلقه) قال ابن إسحاق: «بطني أن السبي حلقة في ذلك اليوم هو خراش معجبتين ابن أمية بن الفضل الخزاعي قال ابن إسحاق: فحدثني جسد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال: حلق رجال يومئذ وقصر آخرون، فقال رسول الله ﷺ: «رحم الله المحلقين، قالوا: والمقصرون الحديث، وفي آخره قالوا يا رسول الله! لم ظاهرت للمحلقين دون المقصرين؟ قال: لأنهم لم يشكروا». قال ابن إسحاق قال الزهري في حديثه: ثم انصرف رسول الله ﷺ قافلاً حتى إذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح فذكر الحديث في تفسيره إلى أن قال قال الزهري فما فتح في الإسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية، إنما كان القتال حيث التقى الناس، ولما كانت الهدنة وضعت الحرب وأمن الناس كلهم بعضهم بعضاً والتفوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئاً في تلك المدة إلا دخل فيه، ولقد دخل في تينك الستين مثل من كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر، يعني من صناديد قريش. وما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا، وكانت الهدنة مفتاحاً لذلك. ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحاً كما سيأتي في المغازي، فإن الفتح في اللغة فتح المغلق، والصلح كان مغلقاً حتى فتحه الله، وكان من أميابه فتحه صد المسلمين عن البيت، وكان في الصورة الظاهرة ضيماً للمسلمين وفي الصورة الباطنة عزاً لهم، فإن الناس لأجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير تكبر، وأسمع المسلمون المشركين القرآن، وناظروهم على الإسلام جبهة آمين، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية، وظهر من أن يخفي إسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وآقروها من حيث أرادوا العتبة.

قوله: (ثم جاء نسوة مؤمنات إلخ) ظاهره أنهن جئن إليه وهو بالحديبية، وليس كذلك وإنما جئن إليه بعد في أثناء المدة، وقد تقدم في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال: «والمهاتمة أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة ولو كان مسلماً، وجاء المؤمنات مهاجرات، وكانت أم كلثوم بنت عقبة عن خرج، ويقال إنها كانت تحت عمرو بن العاص، وسمي من المؤمنات المذكورات أمية بنت بشر وكانت تحت حسان ويقال ابن حدادة قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنة عبد الله بن سهل»، ذكر ذلك ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب مرسلاً، والطبري من طريق ابن إسحاق عن الزهري. وسبعية بنت الحارث الأسلمية وكانت تحت مسافر المخزومي ويقال صيفي بن الرباه، والأول أولى فقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان أن امرأة صيفي اسمها سمعية فتزوجها عمر. وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت حياض بن شداد فارتدت كما سيأتي بيانه في آخر الشروط. وبروج بنت عقبة كانت تحت شاسم بن عثمان، وعبدية بنت عمرو بن العزى بن نضلة كانت تحت عمرو بن عبد ود. قلت: عمر بن قتل بالفتح وكأها فرت بعد قتله، وكان من سنة الجاهلية أن من مات تزوجها كان أهله أكل بها. وكان ممن خرج من النساء في تلك المدة بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتي بيانه في عمرة القضية، وسيأتي تفصيل ذلك في المغازي، وشرح قصة الانتحار في أواخر كتاب النكاح في «باب نكاح من أسلم من الشركات» مع بقية نواته إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة فجاء أبو بصير) بفتح الموحدة وكسر المهمله رجل من قريش هو عتبة بضم المهمله وسكون المثناة وقيل فيه عبيد موحدة مصغر وهو وهم ابن أسيد بفتح الهزءة على الصحيح ابن جارية بالجيم التقفي حليف بني زهرة سماء ونسبه ابن إسحاق في روايته، وعرف بهذا أن قوله في حديث الباب «رجل من قريش» أي الحليف لأن بني زهرة من قريش.

الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك، وظهر من هذا الفصل أن الصديق لم يكن في ذلك موافقاً لهم، بل كان قلبه على قلب رسول الله ﷺ سواء، وسيأتي في الهجرة أن ابن الدخنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله ﷺ سواء من كونه يصل الرحم ويعمل الكل ويعين على نواصب الحق وغير ذلك، فلما كانت صفاتها متشابهة من الابتداء استمر ذلك إلى الانتهاء. وقول أبي بكر: «فاستمك بغرزه» هو بفتح الغين للمجعة وسكون الراء بعدها زاي، وهو أي الغرز للإبل بمنزلة الركب للفارس، والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذي يمسك بركب الفارس فلا يفارقه.

قوله: (قال الزهري قال عمر: فعلت لذلك أعمالاً) هو موصول إلى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر، قال بعض الشراح: قوله «أعمالاً أي من الذناب والنجي» والسؤال والجواب، ولم يكن ذلك شكاً من عمر، بل طلباً لكشف ما خفي عليه، وسألاً على إبطال الكفار، لما عرف من قوته في نصرة الدين الله وتفسير الأعمال بما ذكر مردود، بل المراد به الأعمال الصالحة لكيفر عنه ما مضى من التوقف في الامتنال ابتداء، وقد ورد عن عمر التصريح بمراة بقوله: «أعمالاً»: فني رواية ابن إسحاق «وكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي وأعتق من الذي صنعت يومئذ، خافة كلامي الذي تكلمت به» وعند الواقدي من حديث ابن عباس «قال عمر: لقد اعتقت بسبب ذلك رقاباً، وصمت دهرًا». وأما قوله: «ولم يكن شكاً» فإن أراد نفي الشك في الدين فواضح، وقد وقع في رواية ابن إسحاق «أن أبا بكر لما قال له: ألزم غرزه فإنه رسول الله، قال عمر وأنا أشهد أنه رسول الله» وإن أراد نفي الشك في وجود المصلحة وعندها فردوده وقد قال السهلي: هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه، وإنما هو من باب الوسوسة، كذلك قال، والذي يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة في القصة وتنكشف عنه الشبهة، ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن أبي، وإن كان في الأولى لم يطابق اجتياحه الحكم بخلاف الثانية، وهي هذه القصة، وإنما عمل الأعمال المذكورة لهذه، وإلا فجميع ما صدر منه كان معتلوراً في بل هو مجبور لأنه مجتهد فيه.

قوله: (فلما فرغ من قضية الكتاب) زاد ابن إسحاق في روايته «فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجالاً من المسلمين ورجالاً من المشركين ومنهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعمرو بن سلمة وعبد الله بن سهيل بن عمرو ومركز بن حفص وهو مشرك».

قوله: (قال رسول الله ﷺ لأصحابه: قوموا فانحروا ثم احلقوا) في رواية أبي الأسود عن عروة «فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله ﷺ بالهدي فساقه المسلمون يعني إلى جهة الحرم حتى قام إليه المشركون من قريش فحبسوه فأمر رسول الله ﷺ بالتحريم».

قوله: (فوالله ما قام منهم رجل) قيل كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب، أو لرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور، أو تخصيصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لإقام نسكهم، وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان وقوع النسخ، ويحتمل أن يكونوا المنهم صورة الحال فاستفروا في الفكر لما لحقهم من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالفقر والغلبة، أو أخروا الامتنال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم كما سيأتي من كلام أم سلمة، وليس فيه حجة لن أثبت أن الأمر للفور، ولا لن نفاء، ولا لن قال إن الأمر للجورب لا للندب، لما يطررق القصة من الاحتمال.

قوله: (فذكر لها ما لقي من الناس) في رواية ابن إسحاق «فقال لها: ألا تريين إلى الناس؟ إنني أمرهم بالأمر فلا يفعلونه» وفي رواية أبي الميبح «فاشد ذلك عليه، فدخل على أم سلمة فقال: هلك المسلمون، أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا، قال فجللى الله عنهم يومئذ بأم سلمة».

قوله: (وقالت أم سلمة: يا نبي الله أعجب ذلك؟) أخرج ثم لا تكلم أحد منهم زاد ابن إسحاق «قالت أم سلمة: يا رسول الله لا تكلمهم، فإنهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بنير فتح»، ويحتمل أنها فهمت من الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي ﷺ أمرهم بالتحلل أخذاً بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الإحرام أخذاً بالعزيمة في حق نفسه، فأشارت عليه أن يتحلل ليتني عنهم هذا الاحتمال، وعرف النبي ﷺ صواب ما أشارت به ففعله.

قوله: «فأرسلوا في طلبه (رجلين) سماعا ابن سعد في الطبقات» في ترجمة أبي بصير خنيس وهو بمجمة ونون وآخره هملة مصغر ابن جابر ومولى له يقال له كثره، وفي الرواية الأتية آخر الباب أن الأحنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه، زاد ابن إسحاق «فكتب الأحنس بن شريق والأزهر بن عبد عوف إلى رسول الله ﷺ كتاباً ويثاب به مع مولى لهما ورجل من بني عامر استجاره بكنين» اهـ والأحنس من تنقيف رھط أبي بصير، والأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصير فلكل منهما المطالبة برده، ويستفاد منه أن المطالبة بالرد تختص بمن كان من عشيرة المطلوب بالأصالة أو الحلف، وقيل إن اسم أحد الرجلين مرتد بن حمران، زاد الواقدي قلعما بعد أبي بصير بثلاثة أيام.

قوله: «فلدعه إلى الرجلين» في رواية ابن إسحاق «قال رسول الله ﷺ: يا أبا بصير إن هؤلاء القوم صالحونا على ما علمت، وإننا لا نغدر، فلتق بموكك. قال: أتودني إلى المشركين فبتنوني من ديني ويعذبوني؟ قال: أصبر واحتسب، فإن الله جاعل لك فرجاً وغرماً» وفي رواية أبي المليح من الزيادة «قال له عمر: أنت رجل وهو رجل ومكك السيف» وهذا أوضح في الترضي بقتله. واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس من عشيرته إذا كان لا ينجس عليه منه، لكونه ﷺ دفع أبا بصير للعماري ورفيقه ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رھطه، لكنه أسن عليه منهما لعلمه بأنه كان أقوى منهما، ولهذا أكر الأمر إلى أنه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر. وفيما استدلل به من ذلك نظراً، لأن العماري ورفيقه إنما كانا رسولين، ولو أن فيهما رية لما أرسلهما من هو من عشيرته. وأيضاً فقبيلة قريش تجمع الجميع لأن بني زهرة وبني عامر جميعاً من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما تقدم، وقد وقع في رواية أبي المليح «جاء أبو بصير مسلماً وجاء وليه خلفه فقال: يا عمده ردد عليّ فرد» ويصحح بأن فيه مجازاً والتقدير: جاء رسول وليه، ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعداً، أو يجعل على أن الآخر كان رفيقاً للرسول ولم يكن رسولاً بالأصالة.

قوله: «فنزّلوا بأكلون من غرهم» في رواية الواقدي «فلما كانوا بني الحليفة دخل أبو بصير المسجد فصلّى ركعتين وجلس يتخذى، ودهامها فقدم سفرة لهما فأكلا جيماً».

قوله: «فقال أبو بصير لأحد الرجلين» في رواية ابن إسحاق «للعماري» وفي رواية ابن سعد «لخنيس بن جابر».

قوله: «فأسأله الآخر» أي صاحب السيف أخرجه من غمده.

قوله: «فأمكنه به» أي بيده، وفي رواية الكشيهي «فأمكنه منه».

قوله: «لفضربه حتى يرد» يفتح الموحدة والراء أي خلدت حواسه، وهي كناية عن الموت، لأن الميت تسكن حركته، وأصل البرد السكون، قاله الخطابي، وفي رواية ابن إسحاق «فغلا حتى قتله».

قوله: «وفى الآخر» في رواية ابن إسحاق «وخرج المولى يشتد» أي هرباً.

قوله: «ذعراً» أي خوفاً، وفي رواية ابن إسحاق فزعاً.

قوله: «قتل صاحبهم» بضم الصاد، في رواية ابن إسحاق «قتل صاحبكم صاحي».

قوله: «وإني لمقتول» أي إن لم تردوه علي، وعند الواقدي «وقد أقلت منه ولم أكده» ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة «فرد رسول الله ﷺ إليهما فألقاه، حتى إذا كان ببعض الطريق نأما فتناول السيف بفيه فأمره على الأسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب» والأول أصح، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري عند ابن عاتق في المغازي «وجز الآخر وأتبعه أبو بصير حتى دفع إلى رسول الله ﷺ في أصحابه وهو عاض على أسنفل ثوبه وقد بدا طرف ذكره والحصى يطير من تحت قدميه من شدة عنوه، وأبو بصير يتبعه».

قوله: «لقد والله أوفى الله دمه» أي فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا، زاد الأوزاعي عن الزهري «فقال أبو بصير: يا رسول الله عرفت أنني إن قلمت عليهم تنزني عن ديني فضلت ما قلمت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد» اهـ وفيه أن للمسلم الذي يجي من دلو الحرب في زمن الهمة قتل من جاء في طلب رده إذا شرط لهم ذلك، لأن النبي ﷺ لم ينكر على أبي بصير قتله العماري ولا أمره في بقود ولا دية، والله أعلم.

قوله: «ويل أمه» بضم اللام ووصل الهمزة وكسر الهمزة المشددة، وهي كلمة دم تقولها العرب في المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم، لأن الويل الملاك فهو كقولهم

قوله: «لأمه الويل» قال بديع الزمان في رسالة له: والعرب تطلق «تربت بينة» في الأمر إذا أهم ويقولون «ويل أمه» ولا يقصدون الذم. والويل يطلق على العذاب والحرب والجزع وقد تقدم شيء من ذلك في الحج في قوله للأعرابي «ويلك». وقال الفراء: أصل قولهم ويل فلان وي فلان أي فكأن الاستعمال فلفظوا بهذا اللام فصار كأنها منها وأصروها، وتبعه ابن مالك إلا أنه قال تبعاً للتحليل: إن يري كلمة تعجب، وهي من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها إيجاباً للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفاً، والله أعلم.

قوله: «مصرع حرب» بكسر الميم وسكون الهملة وتفتح العين الهملة وبالنصب على التمييز، وأصله من مصر حرب، أي يسرها. قال الخطابي: كأنه يصفه بالإقدام في الحرب والتسرع لنراها، ووقع في رواية ابن إسحاق «هش» بجاء هملة وشين معجمة وهو بمعنى مسر، وهو العود الذي يحرك به النار.

قوله: «لو كان له أحد» أي يصبره ويصاحبه ويصاحبه، وفي رواية الأوزاعي «لو كان له رجال» فلفظوا أبو بصير فانطلق، وفيه إشارة إلى بالقرار ثلاث يرد إلى المشركين، ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به، قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم: يجوز الترضي بذلك لا التصريح كما في هذه القصة والله أعلم.

قوله: «حتى أتى سيف الجحى» بكسر الهملة وسكون التحتية بعد ما فاء أي ساحله، وعين ابن إسحاق المكان فقال «حتى نزل العيص» وهو بكسر الهملة وسكون التحتية بعدها هملة قال: وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام. قلت: وهو يجاذي المدينة إلى جهة الساحل، وهو قريب من بلاد بني سليم.

قوله: «ويقتل منهم أبو جندل» أي من أبيه وأهله، وفي تفسيره بالصيغة المستقبلية إشارة إلى إرادة مشاهدة الحال كقوله تعالى: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً﴾ [الروم: ٤٨] وفي رواية أبي الأسود عن عروة «وانفلت أبو جندل في سبعين راجاً مسلمين فلقحوا بأبي بصير فتزلا قريباً من ذي المروة على طريق عير قريش فقطعوا مادتهم».

قوله: «حتى اجتمعت منهم عصابة» أي جماعة ولا واحد لها من لفظها، وهي تطلق على الأربعين فما دونها. وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك، ففي رواية ابن إسحاق أنهم بلغوا نحواً من سبعين نفساً، وفي رواية أبي المليح: بلغوا أربعين أو سبعين، وجزع عروة في المغازي أنهم بلغوا سبعين، وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثلثمائة رجل، وزاد عروة «فلحقوا بأبي بصير وكهروا أن يلقموا المدينة في مدة الهمة خشية أن يعادوا إلى للمشركين» وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة.

قوله: «ما يسمعون بعير» أي خبر عير بالهملة المكسورة أي قاتلة.

قوله: «إلا أعرضوا لها» أي وقفوا في طريقها بالعرض، وهي كناية عن منعهم لها من السير.

قوله: «فأرسلت قريش» في رواية أبي الأسود عن عروة «فأرسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول الله ﷺ يسألونه ويتضرعون إليه أن يعثب إلى أبي جندل ومن معه وقالوا: ومن خرج منا إليك فهو لك حلال غير حرج».

قوله: «فأرسل النبي ﷺ إليهم» في رواية أبي الأسود المذكورة «فبعث إليهم فقتلوا عليه» وفي رواية موسى بن عتبة عن الزهري «فكتب رسول الله ﷺ إلى أبي بصير، فقدم كتابه وأبو بصير يموت، فمات وكتب رسول الله ﷺ في يده، فدلته أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجداً. قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بهالاً إلى خروج إلى الشام مجاهداً فاستشهد في خلافة عمر، قال فسلم النبي ﷺ كانوا أشدوا بأن لا يسلم أب جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله ﷺ خير مما كرهوا» وفي قصة أبي بصير من الفراء جواز قتل المشرك المعتدي غيلة، ولا بعد ما وقع من أبي بصير غلراً لأنه لم يكن في جملة من دخل في المأقعة التي بين النبي ﷺ وبين قريش، لأنه إذا كان مجسوراً بمكة، لكنه لما خشى أن المشرك يعيده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله، ودافع عن دينه بذلك، ولم ينكر النبي ﷺ قوله ذلك. وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية، وقد وقع عند ابن إسحاق «أن سهيل بن عمرو لما بلغه قتل العماري طالب بدية لأنه من رھطه، فقال له أبو سفيان: ليس على محمد مطالبة بذلك لأنه وغي ما عليه وأسلمه لرسولكم، ولم يقتله بأمره. ولا على أبي بصير أيضاً شيء لأنه ليس على دينهم». وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جاء منهم إلا يطلب منهم، لأنهم لما طلبوا أبا بصير أول مرة أسلمه لهم، ولما حضر إليه ثانياً لم يرسله لهم، بل لو أرسلوا إليه وهو عنده لأرسله، فلما خشى أبو بصير من ذلك نجا بنفسه. وفيه أن شرط الرد أن يكون الذي

حضر من دار الشرك بآقيا في بلد الإمام، ولا يتناول من لم يكن تحت يد الإمام ولا متحيزاً إليه. واستنبت منه بعض المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلاً لو هادن بعض ملوك الشرك فزاهم ملك آخر من المسلمين قتلهم وغنم أموالهم جاز له ذلك، لأن عهد الذي هادتهم لم يتناول من لم يهادنهم، ولا يخفى أن عمل ذلك ما إذا لم يكن هناك قرينة تعميم.

قوله: (فَاتَزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى: وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ) كَذَا هَذَا، وَظَاهِرُهُ أنها نزلت في شأن أبي بصير، وفيه نظر، والمشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع ومن حديث أنس بن مالك أيضاً، وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل بإسناد صحيح أنها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يخالطوا من المسلمين غرة فظفروا بهم، فغفا عنهم النبي ﷺ فنزلت الآية. وقيل في نزولها غير ذلك.

قوله: (مَعْرَةُ الْعَرِ الْجَرْبِ) بِمَعْنَى أَنَّ الْمَعْرَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْعَرِ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

قوله: (زَيَّلُوا جَبْرُوا، حَيْثُ الْقَوْمُ مَنَعْتَهُمْ حَاجَةً إِيَّاهُ) هَذَا الْقَدْرُ مِنْ تَفْسِيرِ سَوْرَةِ الْفَتْحِ فِي الْجِزَاءِ لِأَبِي حَبِيبَةَ وَهُوَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَحِدَهُ.

قوله: (قَالَ عَقِيلٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ) تَقَدَّمَ مَوْصُولاً بِشَمَاهُ فِي أَوَّلِ الشُّرُوطِ، وَأَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِلَيَّارِهِ بَيَانًا مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ مِنَ الْأَجْرَاجِ.

قوله: (وَبُلْغَانَا) هُوَ مَقْرُولُ الزَّهْرِيِّ، وَصَلَهُ ابْنُ مَرْوَةَ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ. وَقَوْلُهُ: (وَبُلْغَانَا أَبَا بَصِيرٍ إِيَّاهُ) هُوَ مِنْ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ أَيْضاً وَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّ قِصَّةَ أَبِي بَصِيرٍ فِي رِوَايَةِ عَقِيلٍ مِنْ مَرْسَلِ الزَّهْرِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ مَوْصُولَةٌ إِلَى الْمَسْئُورِ، لَكِنْ قَدْ تَابَعَ مَعْمَرًا عَلَى وَصْلِهِمَا ابْنُ إِسْحَاقَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَتَابَعَ عَقِيلًا الْأَوْزَاعِيَّ عَلَى إِسْرَافِهِ. فَفَعَلَ الزَّهْرِيُّ كَأَنَّهُ يَرْسِلُهُمَا تَارَةً وَيُوصِلُهُمَا أُخْرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَوَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الزِّيَادَةِ «وَمَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ ارْتَدَّتْ بَعْدَ إِهْمَانِهَا» وَفِيهَا قَوْلُهُ: «أَنَّ أَبَا بَصِيرٍ بِنَ أَسِيدٍ بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ قَدَّمَ مُؤْمِنًا» كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ السَّرْحَسِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ «قَدَّمَ مِنْ» وَهُوَ تَصْغِيرٌ.

قوله: (أَنَّ عَمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ قَرِيبَتَيْنِ) بِمَعْنَى غَضَبِهَا وَبَيَانِ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فِي «بَابِ نِكَاحٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنَ الْمَشْرَكَاتِ». وَقَوْلُهُ: (فَلَمَّا أَبَى الْكُفَّارُ أَنْ يَقْرَءُوا بِأَدَاءِ مَا أَتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنْتُمْ لِيْسَلُوا مَا أَنْتُمْ لَهَا﴾ [الممتحنة: ١٠] وَقَدْ بَيَّنَّهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَفِيهَا «لَا نَزَلَتْ حُكْمٌ عَلَى الْمَشْرِكِينَ يَمْلِكُ ذَلِكَ إِذَا جَاءَتْهُمْ امْرَأَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرُدَّ الصَّدَاقَ إِلَى زَوْجِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبُوا بِبَعْضِ الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فَاتَّاهَ الْمُؤْمِنُونَ فَاتَّفَقُوا بِحُكْمِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْمَشْرِكُونَ فَابْهَوُا أَنْ يَقْرَءُوا، فَاتَزَلَّ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَمَا يَقْتُمْ بِهِ﴾ [الممتحنة: ١١].

قوله: (وَالْعَقَبُ إِيَّاهُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَكسَرِ الْقَافِ.

قوله: (وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ ارْتَدَّتْ بَعْدَ إِهْمَانِهَا) هُوَ كَلَامُ الزَّهْرِيِّ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ الْعَاقِبَةَ الْمَذْكُورَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَبَانِيِّينَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْجَنْبِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ أَحَدًا مِنَ الْمَوَاقِفِ فَرَّتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْمَشْرِكِينَ خِلَافَ عَكْسِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ أَنَّ أَمَّ الْحَكَمِ بَنَتْ أَبِي سَفْيَانَ ارْتَدَّتْ وَفَرَّتْ مِنْ زَوْجِهَا عِيَاضَ بْنِ شَدَادٍ فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ ثَقِيفٍ وَلَمْ يَرْتَدَّ مِنْ قَرِشٍ غَيْرَهَا وَلَكِنَّمَا أَسْلَمَتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ تَقْيِيفٍ حِينَ أَسْلَمُوا، فَإِنَّ ثَبِتَ ذَلِكَ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ بِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ هَاجِرَتْ فِيمَا قَبْلَ ذَلِكَ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ أَشْيَاءٌ تَتَلَقَّى بِالنَّاسِكِ: مِنْهَا أَنَّ ذَا الْحُلَيْفَةِ مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لِلْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ، وَأَنَّ تَقْلِيدَ الْهَدْيِ وَسَوْقُهُ سَنَةٌ لِلْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ فَرْضًا كَانَ أَوْ سَنَةً، وَأَنَّ الْإِشْعَارَ سَنَةٌ لِمَثَلَةٍ، وَأَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ مِنَ التَّصْفِيرِ، وَأَنَّهُ نَسْكٌ فِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ مَحْصُورًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَحْصُورٍ، وَأَنَّ الْمَحْصَرُ يَنْحَرُ هَدْيَهُ حَيْثُ أَحْمَرُ وَلَوْ لَمْ يَحْلُ إِلَى الْحَرَمِ، وَيُقَاتَلُ مِنْ صَدِّهِ عَنِ الْبَيْتِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى فِي حَقِّهِ تَرْكُ الْقِتَالَةِ إِذَا وَجِدَ إِلَى الْمَسَاطِطِ طَرِيقًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ بِسَبْطِ أَكْثَرِهِ فِي كِتَابِ الْحُجِّ. وَفِيهِ أَشْيَاءٌ تَتَلَقَّى بِالْجِهَادِ: مِنْهَا جَوَازُ سَبْيِ ذُرَارِيِّ الْكُفَّارِ إِذَا انْفَرَدُوا عَنْ الْقِتَالَةِ وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْقِتَالِ. وَفِيهِ الْأَسْتِزَارُ عَنْ طُلُوعِ الْمَشْرِكِينَ، وَمُفَاجَأَتِهِمْ بِالْجَيْشِ لَطَبْعِ غَرْتِهِمْ، وَجَوَازُ التَّنَكُّبِ عَنِ الطَّرِيقِ السَّهْلِ إِلَى الطَّرِيقِ الْوَعْرِ لِدَفْعِ الْمُنْفَسِدَةِ وَتَحْصِيلِ الْمَصْلَحَةِ، وَاسْتِحْبَابُ تَقْدِيمِ الطَّلَامِ وَالْعِيُونِ بَيْنَ يَدَيْ الْجَيْشِ، وَالْأَخَذَ بِالْحَزَمِ فِي أَمْرِ الْعَدُوِّ لئَلَّا يَنْتَالُوا غُرَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَجَوَازُ الْخِدَاعِ فِي الْحَرْبِ، وَالتَّوْبِخُ بِذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّ كَانَ مِنْ خِصَالِهِ أَنَّهُ مَنَعِي عَنْ خَانَتَةِ الْأَعْيُنِ. وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا فَضْلُ الْاسْتِخْرَةِ لِمُخْرَاجِ رُوحِ الرَّأْيِ وَاسْتِطَاعَةِ تَلَوُّبِ الْأَتْيَاعِ، وَجَوَازُ بَعْضِ الْمَسَاحَةِ فِي أَمْرِ

الدين، واحتمال الضيم فيه ما لم يكن قادحاً في أصله إذا تعين ذلك طريقاً للسلامة في الحال والصلاح في المال سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم، وإن التتابع لا يليق به الاعتراض على التتابع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم، لأن التتابع أعرف بمآل الأمور غالباً بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي. وفيه جواز الاعتماد على غير الكافر إذا قامت القرينة على صدقه، قاله الخطابي مستدلاً بأن الخزاعي الذي بعثه النبي ﷺ عينا له لأبيته غير قريش كان حيثما كافرًا، قال: وإنما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والإطلاع على أسرارهم، قال: ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطيب الكافر. قلت: ويجتمل أن يكون الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشتر إسلامه حيثما، فليس ما قاله دليلاً على ما ادعاه، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

١٦- باب الشُّرُوطِ فِي الْقَرْضِ

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَطَاءٌ: إِذَا أَجَلُهُ فِي الْقَرْضِ جَازَ.

٢٧٣٤ - قَالَ الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا سَأَلَ بَعْضَ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّطَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَضَاهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى. (رواجع: ١٤٩٨).

قوله: (باب الشُّرُوطِ فِي الْقَرْضِ) ذكر فيه طرقاً من حديث أبي هريرة في قصة الذي اقترض الألف الدينار، وأثر ابن عمر وعطاء في تسهيل القرض، وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض، وسقط جميع ذلك هنا للنفسي، لكن زاد في الترجمة التي تليه فقال: «باب الشُّرُوطِ فِي الْقَرْضِ وَالْمَكَاتِبِ الْخ».

١٧- باب الْمُكَاتِبِ، وَمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي الْمُكَاتِبِ: شُرُوطُهُمْ يَتَّبَعُ.

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَرَ، أَوْ عُثْمَرُ: كُلُّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَيَقَالُ عَنْ كِلَيْهِمَا: عَنْ عُثْمَرَ وَابْنِ عُثْمَرَ.

٢٧٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُثْمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَتَيْتُهَا بِرَبْرَةٍ تَسْأَلُنِي فِي كِتَابِيهَا، فَقَالَتْ: إِنَّ حَيْثُ أَطْعَمْتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتُهُ ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَبِأَيِّهَا فَاطِيحِيهَا، لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَحَقُّ». ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْيَمِينِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ». (رواجع: ٤٥٦. أخرجه بطوله: ١٠٧٥، بقطعة لم ترد في هذه الطريق. أخرجه مسلم: ١٥٠٤، بولم: ٦٦).

قوله: (باب المكاتب، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله) تقدم في هذه الأبواب «باب ما يجوز من شروط المكاتب» وهذه الترجمة أصم من تلك وإن كان حديثهما واحداً، وتقدم في كتاب المتق أيضاً «ما يجوز من شروط المكاتب، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله» وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني، وهنا أراد تفسير قوله: «ليس في كتاب الله» وأن المراد به ما خالف كتاب الله، ثم استظهر على ذلك ما نقله عن عمر أو ابن عمر، وتوجيه ذلك أن يقال: المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه، وهو أصم من أن يكون نصاً أو مستنبطاً، وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله. والله أعلم.

قوله: (وقال جابر بن عبد الله في المكاتب: شروطهم بينهم) وصله سفیان الثوري في كتاب الغنائم له من طريق مجاهد عن جابر؛ ووقع لنا مروياً من طريق قبيصة عنه.

قوله: (وقال ابن عمر أو عمر: كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل [خ] كنا لا نكر، وفي رواية السنني « وقال ابن عمر » قط ولم يقل أو عمر؛ لكن في رواية كريمة من الزيادة « قال أبو عبد الله أي للمصنف يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر، قاله أعلم. ثم ذكر حديث عائشة في قصة بيرة، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر المتق

يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ.
قَالَ فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ، فَقَالَ: غَيْرَ مُسَائِلٍ مَالًا. [راجع: ٢٣١٣. أخرجه مسلم: ١٦٣٧].

قوله: (باب الشروط في الوقف) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر، وسبب الكلام عليه في أثناء الكتاب الذي يليه إن شاء الله تعالى.
(خاتمة): اشتمل كتاب الشروط من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً، المختص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة، والمعلق منها سبعة وعشرون طرفاً وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثراً والله أعلم.

١٨ - باب مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَشْرَاطِ وَالنِّسَاءِ فِي الْإِقْرَارِ،

وَالشُّرُوطِ الَّتِي يَتَخَارَفُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ، وَإِذَا قَالَ بَاةٌ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ لَتَيْنِ

وَقَالَ ابْنُ عَرُونَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: قَالَ رَجُلٌ لِكُرَيْبٍ: ارْجُلْ رِكَابَكَ، فَإِنْ لَمْ ارْجُلْ مَعَكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، فَلكَ بَاةٌ دِرْهَمٍ، فَلَمْ يَخْرُجْ، فَقَالَ شَرِيعٌ: مَنْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ طَاعَةً غَيْرَ مَكْرَهٍ فَهُوَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو ب: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: إِنْ رَجُلًا بَاعَ طَعَامًا وَقَالَ: إِنْ لَمْ آتِكَ الْأَرْبَعَاءُ فَلَنْتِسَ بَنِيَّ وَيَتَكَ تَبَخٌ، فَلَمْ يَحِمْ، فَقَالَ شَرِيعٌ بِالْمُشْتَرِي: أَنْتَ اخْلَعْتَ، فَقَضَى عَلَيْهِ.

٢٧٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَكَ سِتَّةٌ وَسِتِّينَ اسْمًا، بَاةٌ إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». [إبراهيم: ٤١٠، ٧٣٩٧. أخرجه مسلم: ٢٦٧٧].

قوله: (باب ما يجوز من الاشراط والنساء) يضم الثلاثة وسكون النون بعدها تحتانية مقصور أي الاستثناء (في الإقرار) أي سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل، واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازه، وعكسه مختلف فيه، فذهب الجمهور إلى جوازه أيضاً، وأقرى حبيبهم قوله تعالى: ﴿إِلَّا مِنْ أَتَمَكْ مِنَ الْعَارِينِ﴾ [الحجر: ٤٢] مع قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمَخْلُصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] لأن أحصاه أكثر من الآخر لا محالة، وقد استثنى كلا منهما من الآخر. وذهب بعض المالكية كابن الماجشون إلى فساده، وإلى ذهب ابن تيمية وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة، وأن الجواز لمذهب الكوفيين، وعن حكاة عنهم الفقهاء، وسيأتي بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال ابن عرون [خ] وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولفظه « أن رجلاً تكادى من آخر فقال: أخرج يوم الاثنين » فذكر نحوه.

قوله: (وقال أيوب عن ابن سيرين [خ] وصله سعيد بن منصور أيضاً عن سفيان عن أيوب، وحاصله أن رجلاً في المسائلين قضى على المشترط بما اشترطه على نفسه بغير إكراه، ووافقه على المسألة الثانية أبو حنيفة وأحمد وإسحاق، وقال مالك والأكثر: يصح البيع ويطل الشرط، وخالفه الناس في المسألة الأولى، ووجهه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمل يرسلها إلى المرحى، فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضر له الإبل فلم ينها للتاجر السفر أضر ذلك بحال الجمل لما يحتاج إليه من العلف، فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا اختلف ليستعين به الجمل على العلف. وقال الجمهور: هي عدة فلا يلزم الوفاء بها، والله أعلم

١٩ - باب الشُّرُوطِ فِي الْوَقْفِ

٢٧٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ:

حَدَّثَنَا ابْنُ عَرُونَ قَالَ: أَنْبَأَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَطَّابِ اصْطَبَ أَرْضًا بِغَيْرِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اصْطَبْتُ أَرْضًا بِغَيْرِ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَدْ أَفْسَ عَيْنِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ هُنَّ حَسَنَاتٌ اصْنَعْنَهَا وَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ: فَصَدَّقْتُ بِهَا عَمْرُو: أَنَّهُ لَا يَسَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَصَدَّقْتُ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْأَقْرَبَى، وَفِي الرُّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ، وَالطَّيِّفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مِنْ وَلِيِّهَا إِنْ

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الوصايا) كذا للسنني، وآخر الباقون بالبسملة. والوصايا جمع وصية كلدنيا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصي به من مال أو غيره من عهد ونحوه، فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء، وتكون بمعنى المقصود وهو الاسم. وفي الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت، وقد يصحبه التبرع. قال الأزهري: الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو وصية إذا وصلته، وسميت وصية لأن الميت يعمل لها ما كان في حياته بعد موته، ويقال وصية بالتشديد، ووصاية بالتخفيف بخير حمز. وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات ولحلت على المأمورات.

١ - باب الوصايا

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُحِبُّ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ. فَمَنْ بَذَلَ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّهُ يُكْفَرُ عَلَى الَّذِينَ يُكْفَرُونَ إِنَّ اللَّهَ وَسِيعٌ عَلِيمٌ. فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصِي جَنَاحًا أَوْ إِنَّمَا فَاضَلَعَ بَيْنَهُمْ فَلَا رِمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨٠-١٨٢]. جَنَاحًا: مَيْلًا. ﴿فَصَلِّاَتٌ﴾ [الأنعام: ٣]: مَائِلٌ.

٢٧٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٌ، لَهُ حَيَّةٌ يُوصِي فِيهِ، يَسْتَلْتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». [أخرجه مسلم: ١٦٧٧].

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٧٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَرْثُودٍ الْجُمَيْي، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، حَتَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَخِي جُبَيْرَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ، قَالَ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَقْدًا، وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا، إِلَّا بَلَغَهُ الْيَتَامَى، وَسِلَاحَهُ، وَأَرْضًا جَهْلًا صَلَاقَةً. [إبراهيم: ٤٧٨٧، ٥٢٩١٢، ٥٣٠٨، ٤٣٦١١].

٢٧٤٠ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ: هُوَ ابْنُ يَمْعُولٍ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مَرْثُودٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْصَى؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: كَيْفَ يُحِبُّ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةَ، أَوْ

أَمَرُوا بِالْوَصِيَّةِ قَال: أَوْصَى بِكَيْسَابِ اللَّهِ. (الطبر: ٤٤٦٠، ٥٠٢٢). أخرجه مسلم: ١٦٣٤.

٢٧٤١ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ زُرَّادَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسَدِ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ، وَقَدْ كُنْتُ مُسْتَدَكَّةً إِلَى صَدْرِي، أَوْ قَالَتْ: حَجَرِي، فَعَدَا بِالطُّسْتِ، فَلَقَدْ انْحَسَتْ فِي حَجَرِي، فَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟. (الطبر: ٤٤٥٩). أخرجه مسلم: ١٦٣٦.

قوله: (باب الوصايا) أي حكم الوصايا.

قوله: (وقول النبي ﷺ: وصية الرجل مكتوبة عنده) لم أتف على هذا الحديث باللفظ المذكور، وكأنه بالمعنى، فإن المرء هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب، ولا فلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة، ولا يشترط فيها إسلام ولا رشد ولا ثبوت ولا إذن زوج، وإنما يشترط في صحتها العقل والحريّة، وأما وصية الصبي المميز فيها خلاف: منها الخفية والشايفي في الأظهر، وصحها مالك وأحمد والشافعي في قول رحمه ابن أبي عسرون وغيره، ومال إليه السبكي وأبده بأن الوارث لا حق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز، قال: والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصي به. وروى الموطأ فيه أثرًا عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يخلط، وذكر البيهقي أن الشافعي علق القول به على صحة الأثر المذكور، وهو قوي فإن رجلاه ثقلت وله شاهد، وتفيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخلط، وأحد سبع وعنه بشر.

قوله: (وقال الله عز وجل: كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين إلى جفائ) كذا لأبي ذر، وللنسائي الآية، وساق الباقرن الآيات الثلاث إلى ﴿فغور رحم﴾ (البقرة: ١٨٠ ١٨٢) وتقدر الآية: كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت، ويعجز أن تكون الوصية مفصول كتب، أو الوصية مبتدأ وخبر للوالدين، وحل قوله: ﴿إن ترك خيراً﴾ (البقرة: ١٨٠) بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له الوصية بالمال، وقيل المراد بالخير المال الكثير فلا تشرع لمن له مال قليل. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التائه من المال أنه لا تنتب له الوصية، وفي نقل الإجماع نظر، فالتأب عن الزهري أنه قال: جعل الله الوصية حقا فيما قل أو كثر، والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من غير تفریق بين قليل وكثير. نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم: إن كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له تفرقه عليهم، وقد تكون الوصية بغير المال كان يعين من ينظر في مصالح ولده أو يبعد إليهم ما يملونه من بدم من مصالح دينهم وديارهم، وهذا لا يدفع أحد نديته. واختلف في حد المال الكثير في الوصية، فمن علي سمعته مال قليل، وعنه ثمانية مال قليل، وعن ابن عباس نحو، وعن عائشة فمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلاثة آلاف ليس هذا مال كثير. وحاصله أنه أمر نسي يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والله أعلم.

قوله: (جفائ مالا) هو تفسير عطاه واه الطبري عنه بإستاد صحيح، وغوه قول أبي عبيدة في الجواز: الجف العدول عن الحق وأخرج السدي وغيره أن الجف الخطأ والإثم الممد.

قوله: (مجانف معصايل) كذا للأكثر، ولأبي ذر «مائل». قال أبو عبيدة في الجواز: قوله: ﴿غير متجانف لإثم﴾ (الثلاثة: ٢٣) أي غير منجس مائل للإثم، ونقل الطبري عن ابن عباس وغيره أن معناه غير متمدد لإثم. ثم ذكر للمصنف في الباب أربعة أحاديث:

أحدها حديث ابن عمر من وجهين:

قوله: (ما حق امرئ مسلم) كذا في أكثر الروايات، وسقط لفظ «مسلم» من رواية أحمد عن إسحاق بن عيسى عن مالك، والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، أو ذكر التهجيج لتفع المبادرة لا مثاله لما يشعر به من بقي الإسلام عن تارك ذلك، ووصية الكافر جائزة في الجملة، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع، وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا يصل له بعد الموت، وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالإعتاق وهو يصح من التمي والحري والله أعلم.

قوله: (له شيء يوصي فيه) قال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ، ورواه أيوب عن نافع بلفظ «له شيء يريد أن يوصي فيه» ورواه عبد الله بن عمر عن نافع مثل أيوب أخرجهما مسلم، ورواه أحمد عن سفيان عن أيوب بلفظ «حتى على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه» الحديث. ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ «ما حق امرئ يؤمن بالوصية» الحديث، قال ابن عبد البر: فسرره ابن عينة أي يؤمن بأنها حق أحد وأخرجه أبو عرواة من طريق هشام بن الفاز عن نافع بلفظ «لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين» الحديث. وذكره ابن عبد البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله، وأخرجه الطبراني من طريق الحسن بن ابن عمر مثله، وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح بن عبادة عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ «ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه» وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ «لا يحل لامرئ مسلم له مال» وأخرجه الطحاوي أيضا، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال أبو عمر: لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة. قلت: إن عنى عن نافع بلفظها فمسلم، ولكن للمعنى يمكن أن يكون متحدا كما سيأتي. وإن عنى عن ابن عمر فرمود لما سيأتي قريبا ذكر من رواه عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ، قال ابن عبد البر: قوله: «له مال» أولى عندي من قول من روى «له شيء» لأن الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال، كذا قال، وهي دعوى لا دليل عليها، وعلى تسليمها فرواية «شيء» أشمل لأنها تعم ما يتناول وما لا يتناول كالخصصات والله أعلم.

قوله: (يبيت) كان فيه حلقا تقديره أن يبيت، وهو كقوله تعالى: ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ (الروم: ٢٤) الآية. ويعجز أن يكون «بيت» صفة لمسلم وبه جزم الطبري قال: هي صفة ثانية، وقوله: «يوصي فيه» صفة شيء، ومفعول «بيت» مخلوق تقديره آمن أو ذكرا، وقال ابن التين: تقديره موعركا، والأول أولى لأن استحباب الوصية لا يختص بالمرء. نعم قال العلماء: لا يتب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب. والله أعلم.

قوله: (لياليتين) كذا لأكثر الرواة، ولأبي عرواة والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب «بيت ليلة أو ليلتين»، ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه «بيت ثلاث ليال»، وكان ذكر اللياليتين الثلاث لرفع الخرج لتراحم أشغال المرء التي يحتاج إلى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتعريب لا للتعميد، وللمعنى لا يضي عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيته مكتوبة، وفي إشارة إلى اختصار الزمن اليسير، وكان الثلاث غاية للتأخير، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة «إن أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندي» قال الطبري: في تخصيص اللياليتين والثلاث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة، أي لا ينبغي أن يبيت زمانا ماء، وقد ماغته في اللياليتين والثلاث فلا ينهي له أن يتجاوز ذلك.

قوله: (إياه محمد بن مسلم) هو الطائفي (عن عمرو) هو ابن دينار (عن ابن عمر) يعني في أصل الحديث، ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجهما الدارقطني في الأفراد من طريقه قال: تفرد به عمران بن أبان يعني الواسطي عن محمد بن مسلم، وعمران أخرجه النسائي وخضعه، قال ابن عدي: له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا، ولفظه عند الدارقطني «لا يحل لمسلم أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية، وبه قال الزهري وأبو مجلز وعطاء وطلمة بن مصرف في آخرين، وحكاها البيهقي عن الشافعي في التنبه، وبه قال إسحاق وداود، واختاره أبو عرواة الإفرائي وابن جرير وآخرون. ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب إلى الإجماع سوى من شذ، كذا قال، واستدل لعدم الوجوب من حيث للمعنى لأنه لو لم يوصي لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية، وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سيأتي بعد أربعة أبواب «كان للمال للولد وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما نسخ فعمل لكل واحد من الأبوين السمس» الحديث. وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ للوالدين والأقارب الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه، وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله: «ما حق امرئ» بأن المراد الحزم والاحتياط، لأنه قد ينجوه الموت وهو على غير وصية، ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له، وهذا عن الشافعي، وقال غيره: لحن لغة الشيء الثابت، ويطلق شرعا على ما ثبت به للحكم، والحكم الثالث أهم من أن يكون واجبا أو مندوبا، وقد يطلق على المباح أيضا كقوله بقرطبي، قال: فإن اقترن به «على» أو نحوها كان ظاهرا في

الرجوب، وإلا فهو على الاحتمال، وعلى هذا التقدير فلا حاجة في هذا الحديث لمن قال بالرجوب، بل اقترن هذا الحق بما يدل على التنبؤ وهو تفريض الوصية إلى إرادة الورعي حيث قال: «له شيء يريد أن يوصي فيه» فلو كانت واجبة لما قلها بإرادته، وأما الجواب عن الرواية التي يلفظ «لا يحل» فلا احتمال أن يكون رواها ذكرها بسلامتي وأراد بنفي الحل ثبوت الجواز بسلامتي الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمتنوب والمباح، واختلف القائلون بوجوب الوصية فآخروهم ذهب إلى وجوبها في الجملة، وعن طائوس وقادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين «نحب للقرابة الذين لا يرثون خاصة» أخرجه ابن جرير وغيره عنهم، قالوا: فإن أوصى لغير قرابته لم تنفذ ويهدر الثلث كله إلى قرابته وهذا قول طائوس، وقال الحسن وجابر بن زيد: ثلثا الثلث، وقال قتادة: ثلث الثلث، وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من حديث حمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعيال له لم يكن له مال غيرهم، فدعاهم النبي ﷺ فجزأهم ستة أجزاء فأعطى اثنين وأرق أربعة، قال فجعل حقه في الرض وصية، ولا يقال: لعلمهم كانوا أقارب الممتق لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قرابة، وإنما تملك من لا قرابة له أو كان من المجهوم، فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت في هؤلاء، وهو استدلال قوي والله أعلم. ويقال ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يجزئ أن يبيع على صاحبه إن لم يوص به كوجبة ودين لله أو لأدمي، قال: ويدل على ذلك تعميمه بقوله: «له شيء يريد أن يوصي فيه» لأن فيه إشارة إلى قدرته على تنجيزه ولو كان موجبا. فإنه إذا أراد ذلك سأل له، وإن أراد أن يوصي به سأل له، وحاصله يرجع إلى قول الجمهور إن الوصية غير واجبة لعينها، وإن الواجب لعينه الخروج من المحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجيز أو وصية، وعمل وجوب الوصية إنما هو فيما إذا كان عاجزا عن تنجيز ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره عن يثبت الحق بشهادته، فأما إذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب، وعرف من يجمع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر، ومكرهة في عكسه، وبإباحة فيمن استوى الأمران فيه، وهرة فيما إذا كان فيها إفسار كما ثبت عن ابن عباس «الإفسار في الوصية من الكفار» ورواه سعيد بن منصور موقوفا بإسناد صحيح، ورواه النسائي ورجاله ثقات، واحتج ابن بطال تبعاً لغيره بأن ابن عمر لم يوص. فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث، وتعقب بأن ذلك إن ثبت عن ابن عمر فالعبرة بما روى لا بما رأى، على أن الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم أنه قال: «لم أبت ليلة إلا وأوصيت مكتوبة عندي» والذي احتج بأنه لم يوص اعتماد على ما رواه جابر بن زيد عن أبيوب عن أنس قال: «قيل لأبي عمر في مرض موته: أوصي توصي؟ قال: أما مالي فإعلم ما كنت أصنع فيه، وأما رباي فأسب أن يشارك

ولدي فيها أحد» أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح، ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم بالحمل على أنه كان يكتب وصيته ويتأملها، ثم صار ينجز ما كان يوصي به معلقا، وإليه الإشارة بقوله: «فأله يعلم ما كنت أصنع في مالي». ولعل الحامل له على ذلك حديث الذي سيأتي في الرقاق «إذا أسيئت فلا تنتظر الصباح» الحديث، فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم ينجح إلى تمليق، وسيأتي في آخر الروايات أنه وقف بعض دوره، فهذا يحصل التوفيق والله أعلم. واستدل بقوله: «مكتوبة عنده» على جواز الاحتداد على الكتابة والمخط ولو لم يقرن ذلك بالشهادة، وخص أحد وعهد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام، وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به، قالوا: ومعنى «وصيته مكتوبة عنده» أي بشرطها. وقال الحب الطبري: إضمار الإشهاد فيه بعد، وأوجب بأنهم استأثروا على اشتراط الإشهاد بأمر خارج كقوله تعالى: ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية﴾ [البقرة: ٢٣٦] فإنه يدل على اعتبار الإشهاد في الوصية، وقال القرطبي: ذكر الحديث بمالفة في زيادة الترتيب، وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة والله أعلم. واستدل بقوله: «وصيته مكتوبة عنده» على أن الوصية تنفذ وإن كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره، وكذلك لو جعلها عند غيره ولزمها، وفي الحديث متبة لابن عمر لما جازته لامتناع قول الشارع ومواظبه عليه، وفيه التنبؤ إلى التناهب للموت والاحتراز قبل الموت، لأن الإنسان لا يدري متى يسجد الموت، لأنه ما من من يفرض إلا وقد مات فيه جمع جم، وكل واحد بينه جواز أن يموت في الحال، فينبغي أن يكون متأنبا لذلك فيكتب وصيته، ويجمع فيها ما يحصل له به الأجر ويحيط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده، والله المستعان. واستدل بقوله: «له شيء» أو «له مال» على صحة الوصية بالتنازع، وهو قول الجمهور. ومنه ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداد واتباعه، واختاره ابن عبد البر. وفي الحديث الحذف على الوصية ومطلقها يتناول الصحيح، لكن

قوله: (حدثنا إبراهيم بن الحارث) هو بنيادي سكن نيسابور وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وشيخه يحيى بن أبي بكر بالتصغير وأداة الكنية هو الكرمتي وليس هو يحيى بن بكر المصري صاحب الليث وأبو إسحاق هو السبيعي وعمر بن الحارث هو الحزاعي المصطفي آخر جويوية بالميم والتصغير أم المؤمنين، ووقع التصريح بسماح أبي إسحاق له من عمرو بن الحارث في الحنف من هذا الكتاب.

قوله: (ولا عبداً ولا أمه) أي في الرق، وفيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي ﷺ في جميع الأخبار كان إما ممت وإما أعتقه، واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية وأمة لإبراهيم ابن النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ، وأما على قول من قال إنها ماتت في حياته ﷺ فلا حاجة فيه.

قوله: (ولا شياً) في رواية الكشيبي «ولا شاة» والأول أصح، وهي رواية الإسماعيلي أيضاً من طريق زهير، نعم روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة قالت: «ما ترك رسول الله ﷺ درهماً ولا ديناراً ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصي بشيء».

قوله: (ولا يلقاه اليهء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة) سيأتي ذكر البضلة والسلاح في آخر المغازي، وأما الصدقة فهي رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق في أواخر المغازي «وأرضاً جعلها لابن السيل صدقة» قال ابن المنذر: أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا حديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر، قال: لكن الصدقة المذكورة يحتل أن تكون قبله ويحتل أن تكون موصى بها فطابق الترجمة من هذه الحيثية انتهى. ويظهر أن المطابقة تحصل على الاحتمالين لأنه تصديق بتمتعة الأرض فصار حكمها حكم الوقت، وهو في هذه الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت، ولعل البخاري قصد ما وقع في حديث عائشة الذي هو شيء حديث عمرو بن الحارث، وهو نفي كونه ﷺ أوصي.

الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبي أوفى وإسناده كله كوفيون، وقوله: «حدثنا مالك» هو ابن مفول، ظاهره أن شيخ البخاري لم ينسبه للشيخ قال البخاري: «هو ابن مفول» وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو، وذكر الترمذي أن مالك بن مفول يفرد به.

قوله: (هل كان النبي ﷺ أوصي؟ فقال: لا) حكنا أطلاق الجواب، وكأنه فهم أن السؤال وقع من وصية خاصة فلذلك سأل فيها، لأنه أراد نفي الوصية مطلقاً، لأنه أثبت بعد ذلك أنه أوصي بكتاب الله.

قوله: (أو أمروا بالوصية) شك من الراوي: هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية، أو قال كيف أمروا بها؟ زاد المصنف في فضائل القرآن «لم يوص» وبذلك ينم الاعتراض، أي كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعل النبي ﷺ؟ قال النووي: لحل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلث ماله لأنه لم يترك بعده مالا، وأما الأرض فقد سبيلها في حياته، وأما السلاح والبضلة وغر ذلك فقد أخبر بأنها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة، فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المالية. وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى فيها، ويحتل أن يكون للنبي وصية إلى علي بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذي بعده، ويؤيده ما وقع في رواية الدارمي عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه، وكذلك عند ابن ماجه وأبي حنيفة في آخر حديث الباب «قال طلحة قال هزيل بن شرحبيل: أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ﷺ، وهو أبو بكر أنه كان وجد عهداً من رسول الله ﷺ فجزأه الله عز وجل» وهزيل هذا بالزاي مشعر أحد كبار التابعين ومن تحت أهل الكوفة، فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشتر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة وغر ذلك لا مطلق الوصية. قلت: أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مفول بلفظ هزيل الإشكال فقال: «سئل ابن أبي أوفى: هل أوصى رسول الله ﷺ؟ قال: ما ترك شيئاً يوصي فيه. قيل: فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص؟ قال: أوصى بكتاب الله» وقال القرطبي: استبعاد طلحة وواضح لأنه أطلق، فلو أراد شيئاً يبيته نفسه به، فاعتزله بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلها النبي ﷺ؟ لتأباه ما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد، قال: وهذا يشر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كانا يمتنعان أن الوصية واجبة، كذا قال،

وقول ابن أبي أوفى « أوصى بكتاب الله » أي بالتسك به والعمل بمقتضاه، ولعله أشار لقوله ﷺ: « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله »، وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ: « أوصى عند موته بثلاث: لا يبقين جزيرة العرب دينان » وفي لفظ « أخرجوا اليهود من جزيرة العرب » وقوله: « أخرجوا الرافض بنحو ما كنت أجيهم به » ولم يذكر الراوي الثالثة، وكذا ما ثبت في السناني أنه ﷺ: « كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم » وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبعية، فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه، ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم، ولأن فيه تبيان كل شيء، إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى: ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ [الحشر: ٧] الآية، أو يكون لم يخص شيئاً من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله، والأولى أنه إذا أراد بالتبني الوصية بالخلافة أو بالخلافة، وساغ إطلاق النبي أما في الأول فبقية الحال وأما في الثاني فبأنه المتبادر عرفاً، وقد صح عن ابن عباس: « أنه ﷺ لم يوص » أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه، مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه ﷺ أوصى بثلاث، والجميع بينهما على ما تقدم. وقال الكرماني: قوله: « أوصى بكتاب الله » إياه زائدة أي أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة، فلا منافاة بين النبي والإمام، قلت: ولا ينبغي بعد ما قال وتكلفه، ثم قال: أو المضي الوصية بالخلافة أو الإمامة، والمثبت الوصية بكتاب الله، أي بما في كتاب الله أن يحصل به انتهى. وهذا الأخير هو المحتمد.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا عمرو بن زرارعة) هو النيسابوري، وهو بفتح العين وزرارة بضم الزاي، وأما عمر بن زرارعة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخاري شيئاً. ووقع في رواية أبي علي بن السكن بهذا « عمرو بن زرارعة » في هذا الحديث « إسماعيل بن زرارعة » يعني الرقي، قال أبو علي الجبائي: « لم أر ذلك لغير، قال: وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ البخاري إسماعيل بن زرارعة الثوري ولم يذكره الكليني ولا الحاكم.

٢- باب أن يترك ورثة أهليه خير من أن يتكفوا الناس

٢٧٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَخُوذُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ بِكَرَّةٍ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِي بِمَالِي كَلِّهِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: الْفُلْتُ؟ قَالَ: «وَقَالَتْ: وَكُلْتُ كَيْفَ؟ لَيْتَ أَنْ تَدْعَ وَرَثَتَكَ أَهْلِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَهْلِيهِمْ، وَإِنَّكَ مِنْهُمْ أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، خَشِيَ الْفَقْمَةَ الَّتِي تَرْفَعُنِي إِلَيَّ فِي امْرِئِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفُقَكَ، فَيَقْطَعَ بِكَ نَسَبًا وَيَحْضُرَ بِكَ آخَرُونَ». وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ. [رواه: ٥٦. أخرجه مسلم: ٢٦٢٨].

قوله: (باب أن يترك ورثته أهليه خير من أن يتكفوا الناس) هكذا اقتصر على لفظ الحديث ترجمه به. ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال إلا القليل لم تندب له الوصية كما مضى.

قوله: (عن سعد بن إبراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف، وعامر بن سعد شيخه هو خاله لأن أم سعد بن إبراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران مثنيان تابعيان، ووقع في رواية مسر عن سعد بن إبراهيم « حدثني بعض آل سعد قال: مرض سعد » وقد حفظ سفيان اسمه ووصله فروايته مقدمة، وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضاً جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجنائز، وسأني في الهجرة وغيرها، ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير عامر كما سأشير إليه.

قوله: (جاء النبي ﷺ يهودني وأنا بمكة) زاد الزهري في روايته « في حجة الوداع من وجع اشتد بي » وله في الهجرة « من وجع أشفيت منه على الموت » واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع، إلا ابن عينة فقال: « في فتح مكة » أخرجه الترمذي وغيره من طريقه، واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه. وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال: « بمكة » ولم يذكر الفتح، وقد وجدت لابن عينة مستنداً فيه، وذلك فيما أخرجه أحمد والبيهقي والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القاري « أن رسول الله ﷺ قدم فخلع سعداً مريضاً حيث خرج إلى حنين، فلما قدم من الهجرة معتراً دخل عليه وهو مغلوب فقال: يا رسول الله إن لي مالا، وإني أورت كلاله، فأوصي بمالي » الحديث، وفيه: « قلت: يا رسول الله أبيت أنا

وقول ابن أبي أوفى « أوصى بكتاب الله » أي بالتسك به والعمل بمقتضاه، ولعله أشار لقوله ﷺ: « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله »، وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ: « أوصى عند موته بثلاث: لا يبقين جزيرة العرب دينان » وفي لفظ « أخرجوا اليهود من جزيرة العرب » وقوله: « أخرجوا الرافض بنحو ما كنت أجيهم به » ولم يذكر الراوي الثالثة، وكذا ما ثبت في السناني أنه ﷺ: « كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم » وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبعية، فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه، ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم، ولأن فيه تبيان كل شيء، إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى: ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ [الحشر: ٧] الآية، أو يكون لم يخص شيئاً من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله، والأولى أنه إذا أراد بالتبني الوصية بالخلافة أو بالخلافة، وساغ إطلاق النبي أما في الأول فبقية الحال وأما في الثاني فبأنه المتبادر عرفاً، وقد صح عن ابن عباس: « أنه ﷺ لم يوص » أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه، مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه ﷺ أوصى بثلاث، والجميع بينهما على ما تقدم. وقال الكرماني: قوله: « أوصى بكتاب الله » إياه زائدة أي أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة، فلا منافاة بين النبي والإمام، قلت: ولا ينبغي بعد ما قال وتكلفه، ثم قال: أو المضي الوصية بالخلافة أو الإمامة، والمثبت الوصية بكتاب الله، أي بما في كتاب الله أن يحصل به انتهى. وهذا الأخير هو المحتمد.

قوله: (حدثنا عمرو بن زرارعة) هو النيسابوري، وهو بفتح العين وزرارة بضم الزاي، وأما عمر بن زرارعة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخاري شيئاً. ووقع في رواية أبي علي بن السكن بهذا « عمرو بن زرارعة » في هذا الحديث « إسماعيل بن زرارعة » يعني الرقي، قال أبو علي الجبائي: « لم أر ذلك لغير، قال: وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ البخاري إسماعيل بن زرارعة الثوري ولم يذكره الكليني ولا الحاكم.

قوله: (ذكروا عند عائشة أن علياً رضي الله عنهما كان وصياً) قال القرطبي: كانت الشبهة قد وضعا أحاديث في أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعلي، فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك، وكذا من بعدهم، فمن ذلك ما استندت به عائشة كما سأني، ومن ذلك أن علياً لم يذع ذلك لنفسه، ولا بعد أن ولي الخلافة، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة. ومولاه تقتصوا علياً من حيث قصدوا تنظيمه، لأنهم نسبوه مع شجاعته العظمى وصلاته في الدين إلى المدامنة والتقية والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك. وقال غيره: الذي يظهر أنهم ذكروا عندهما أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها إنكار ذلك، واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك. فسأغ لها نفي ذلك، لكونه منحصراً في مجالس معينة لم تنقب عن شيء منها. وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوي وصححه من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي ﷺ في مرضه أبا بكر أن يصلي بالناس، قال في آخر الحديث: « مات رسول الله ﷺ ولم يوص » وسأني في الوفاة النبوية من عمر « مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف » وأخرج أحمد والبيهقي في « الدلائل » من طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال: « يا أيها الناس، إن رسول الله ﷺ لم يمهّد لينا في هذه الإمارة شيئاً » الحديث. وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجمع منها أشياء: منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السري في « الزهد » وابن سعد في « الطبقات » وابن خزيمة كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي ﷺ قال في وجهه الذي مات فيه « ما فعلت الذهنية؟ قلت: عتدي. فقال: أنفقها » الحديث، وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلمة عن عائشة نحوه، ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد وزاد فيه « ابشئي بها إلى علي بن أبي طالب ليتصدق بها » وفي « للفتاوى لابن إسحاق » رواية يونس بن بكير عنه حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: « لم يوص رسول الله ﷺ عند موته إلا بثلاث: لكل من الدارين والراويين والأشعرين بمائة مائة وسق من خير، وإن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وإن ينفذ بعت إمامة » وأخرج مسلم في حديث ابن عباس « وأوصى بثلاث: أن تحجزوا الوفد بنحو ما كنت أجيهم » الحديث، وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل هذا «

قوله: (قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله) في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب « أفانصق بثلثي مالي » وكذا وقع في رواية الزهري، فاما التعبير بقوله: « أفانصق » فيحمل التخييل والتعليق بخلاف « أفانصقي » لكن المخرج متنفذ فيحمل على التعليق للجمع بين الروايين، وقد تمسك بقوله: « أفانصق » من جعل تبرعات المريض من الثلث، وحلوه على النجزة وفيه نظر لما بيته، وأما الاختلاف في السؤال فكأنه سأل أولاً عن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث، وقد وقع مجموع ذلك في رواية جبر بن يزيد عند أحد وفي رواية بكير بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد، وكذا هما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد، وقوله في هذه الرواية « قلت فالشطر » هو بالجر عطفاً على قوله: « بمالي كله » أي أفانصقي بالنصف، وهذا رجحه السهلي، وقال الزعزعي: هو بالنصب على تقدير فعل أي أسمي الشطر أو عين الشطر، ويجوز الرفع على تقدير أجوز الشطر.

قوله: (قلت الثلث؟ قال فالثلث، والثلث كثير) كذا في أكر الروايات، وفي رواية الزهري في الهجرة « قال الثلث يا سعد، والثلث كثير » وفي رواية مصعب بن سعد عن أبيه عند مسلم « قلت فالثلث؟ قال: نعم، والثلث كثير » وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه « قال: الثلث، والثلث كثير أو كثير » وكذا للنسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد وفيه « قال: أوصيت؟ قلت: نعم. قال: بكسر؟ قلت: بمالي كله. قال: فما تركت لوليك؟ » وفيه « أوصي بالعشر، قال فما زال يقول وأقول، حتى قال: أوصي بالثلث والثلث كثير أو كبير » يعني بالثلثة أو بالوحدة، وهو شك من الراوي والمخوف في أكثر الروايات بالثلثة، ومعناه كثير بالنسبة إلى ما دونه، وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذي بعد هذا، وقوله: « قال الثلث والثلث كثير » ينصب الأول على الإغراء، أو بفعل مضمر نحو عين الثلث، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير يخفك الثلث أو الثلث كاف، ويحتمل أن يكون قوله: « والثلث كثير » موقفاً لبيان الجواز بالثلث وأن الأولى أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يستره الفهم، ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره، ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي رحمه الله « وهذا أولى معانيه » يعني أن الكثرة أمر نسبي، وعلى الأول عول ابن عباس كما سيأتي في حديث الباب الذي بعده.

قوله: (إنا أن لدع) بفتح « أن » على التلليل ويكسرهما على الشريطة، قال النووي: هما صحيحان صوريان، وقال القرطبي: لا معنى للشطر هنا لأنه يصير لا جواب له ويقى « خير » لا رافع له. وقال ابن الجوزي: سمعناه من رواة الحديث بالكسر، وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد يعني ابن الحنابل وقال: لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له خلط لفظ « خير » من الفاء وغيرها بما اشترط في الجواب، ومتفق بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك: جزمه الشرط بفتح « خير » أي فهو خير، وحذف الفاء جازاً وهو كقراءة طاروس: ﴿ ويسألونك عن اليتامى قل أصلب لهم خير ﴾ [البقرة: ٢٢٠] قال: ومن خص ذلك بالشعر بعد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق، لأنه كثير في الشعر قليل في غيره، وأشار بذلك إلى ما وقع في الشعر فيما أشده سبويه « من يفعل الحسنات الله يشكرها » أي فآله يشكرها، وإلى الرد على من زعم أن ذلك خاص بالشعر قال: ونظيره قوله في حديث اللقطة « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بخلاف الفاء وقوله في حديث اللعان « البينة وإلا حد في ظهورك ».

قوله: (ورويك) قال الزين بن المنير: إنما عبر به بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بتك مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق، لأن سعداً إنما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبقيته بعده حتى ترثه، وكان من الجائز أن يموت هي قبله فأجاب الله بكلام كلي مطابق لكل حالة وهو قوله: « ورويك » ولم يخص بتاً من غيرها، وقال الفاكهي شارح العمدة: إنما عبر بالورثة لأنه أطلع على أن سعداً سبيش ربيته أولاد غير البنت المذكورة فكان كذلك، ولولد له بعد ذلك أربعة بنين وأحد أحفادهم، ولعل الله أن يفتح بذلك. قلت: وليس قوله: « أن تدع بتاً » أن تدع بتاً من ميراثه لم يكن منحصراً فيها، فقد كان لأخيه عتبة بن أبي وقاص أولاد إذ ذلك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين، وسأذكر بسط ذلك، فجاز التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرها عن يرث لو وقع موته إذ ذلك أو بعد ذلك. وأما قول الفاكهي إنه ولد له بعد ذلك أربعة بنين وإنه لا يعرف أسماهم ففيه قصور شديد فإن أسماهم في رواية هذا الحديث بيته عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثهم عن سعد، ووقع ذكر عمر بن سعد فيه في موضع آخر، ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم

بالدار الذي خرجت منها مهاجراً؟ قال: لا، إني لأرجو أن يرفعك الله حتى يتنص بك أقوام « الحديث، فلعل ابن عتبة انتقل فذعه من حديث أبي حنيفة، ويمكن الجمع بين الروايين بأن يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع، ففي الأولى لم يكن له وارث من الأولاد أصلاً، وفي الثانية كانت له ابنة فقط، قاله أعلم.

قوله: (وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها) يحتمل أن تكون الجملة حالاً من الفاعل أو من المفعول، وكل منهما محتمل، لأن كلاً من النبي ﷺ ومن سعد كان يكره ذلك، لكن إن كان حالاً من المفعول وهو سعد ففيه التضايف لأن السياق يقتضي أن يقول: « ولما أكره » وقد أخرجه مسلم من طريق حيد بن عبد الرحمن عن ثلثة من ولد سعد عن سعد بلفظ: « قال: يا رسول الله خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة » وللنسائي من طريق جبر بن يزيد عن عامر بن سعد « لكن البائس سعد بن خولة مات في الأرض التي هاجر منها » وله من طريق بكير بن مسمار عن عامر بن سعد في هذا الحديث « قال سعد: يا رسول الله أموت بالأرض التي هاجرت منها؟ قال: لا إن شاء الله تعالى » وسيأتي بقية ما يتعلق بكراهة الموت بالأرض التي هاجر منها في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال يرحم الله ابن عصفراء) كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحد والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن صفيان « قال النبي ﷺ: يرحم الله سعد بن عصفراء ثلاث مرات » قال الدودي: قوله: « ابن عصفراء » غير محفوظ، وقال الديلمي: هو وهم، والمعروف « ابن خولة » قال: ولعل الوهم من سعد بن إبراهيم فإن الزهري أحفظ منه وقال فيه « سعد بن خولة » يشير إلى ما وقع في روايته بلفظ « لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة » قلت: وقد ذكرت آنفاً من وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا أنه شهد بدءاً ومات في حجة الوداع، وقال بعضهم في اسمه « خولي » بكسر اللام وتشديد التحتانية واقتضى على سكون الواو، وأغرب ابن التين فحكى عن القاسمي تسجيها، ووقع في رواية ابن عتبة في الفرائض « قال صفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي » اهـ وذكر ابن إسحاق أنه كان حليفاً لهم ثم لأبي رهم بن عبد المزي منهم، وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن، وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى في حديث سبيعة الأسلمية، وإني شرحت حديث سبيعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح، وجزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بأن سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح، خلافاً لما قال إنه مات في مدة الهجرة مع قرش ستة سبيع، وجوز أبو عبد الله بن أبي الحصل الكاتب المشهور في حواشيه على البخاري أن المراد بابن عصفراء عوف بن الحارث أخو معاذ ومعوذ أولاد عصفراء وهي أمهم، والحكمة في ذكره ما ذكره ابن إسحاق أنه قال يوم بدر « ما يفسدك الرب من عبده؟ قال: أن يفسس يده في العدو حاسراً، فآلقى الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل » قال: ويحتمل أن يكون لما رأى اشتياق سعد بن أبي وقاص للموت وعلم أنه يبقى حتى يلي الولايات ذكر ابن عصفراء وحب للموت ورغبته في الشهادة كما يذكر الشيء بالشئ، فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عصفراء مستحسنًا لبيته اهـ ملخصاً. وهو مردود بالتخصيص على قوله: « سعد بن عصفراء » فأنشأ أن يكون المراد عوف وأيضاً فليس في شيء من طرق حديث سعد بن أبي وقاص أنه كان رافياً في الموت، بل في بعضها عكس ذلك وهو أنه « بكى فقال له رسول الله ﷺ: ما يبكيك؟ فقال: خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة » وهو عند النسائي، وأيضاً فمخرج الحديث متحد والأصل عدم التعدد، فالاحتمال بعيد لو صرح بأنه عوف ابن عصفراء والله أعلم. وقال التيمي: يحتمل أن يكون لأمه اسمان خولة وعصفراء اهـ ويحتمل أن يكون أحدهما اسماً والآخر لقباً أو أحدهما اسم أمه والآخر اسم أبيه أو والآخر اسم جدة له، والآخر أن عصفراء اسم أمه والآخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو خولي، وقول الزهري في روايته « يرثي له إلخ » قال ابن عبد البر: زعم أهل الحديث أن قوله: « يرثي إلخ » من كلام الزهري، وقال ابن الجوزي وغيره: هو مخرج من قول الزهري: قلت: وكأنهم استندوا إلى ما وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فإنه فصل ذلك، لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن إسحاق عن إبراهيم بن سعد في آخره « لكن البائس سعد بن خولة، قال سعد: رثي له رسول الله ﷺ إلخ » فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بإدراجه، ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة « ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي وبطني ثم قال: اللهم اشف سعداً وأقم له هجرته، قال: فما زلت أبعد بردها » ولمسلم من طريق حيد بن عبد الرحمن المذكورة « قلت فادع الله أن يشفي، فقال: اللهم اشف سعداً ثلاث مرات ».

الولد أو من خواص الورثة أو من النساء، وإلا فقد كان لسعد عصبان لأنه من بني زهرة وكاتروا كثيراً. وقيل معناه لا يرثي من أصحاب الفروض، أو خصها بالذكر على تقدير لا يرثي من أخاف عليه الضياع والعجز إلا هي، أو ظن أنها ترث جميع المال، أو استكثر لها نصف التركة. وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة، فإن كان عفوفاً فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنه في الباب الذي يليه وفي الطب، وهي تابعة عمريت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة، لكن لم يذكر أحد من النساين لسعد بنتاً تسمى عائشة خير هذه، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة، وذكروا له بنات أخرى أمهاتهن متاخرات الإسلام بعد الوفاة النبوية، فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأهله، ولم أو من حر ذلك. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للإمام فمن دونه، وتأكيد اشتداد المرض وفيه وضع اليد على جهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه والمسح له في طول العمر، وجواز إخبار المريض بشدة مرضه وقوة الله إذا لم يقترب من ذلك شيء مما يمنع أو يكره من التبريم وعدم الرضا بل حيث يكون لطلب دعاء أو دواء وربما استسحب، وأن ذلك لا ينافي الانصاف بالصبر المحمود، وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الإخبار به بعد البرء أجوز، وأن أعمال البر والطاعة إذا كان منها ما لا يمكن استدراكه قام غيره في الثواب والأجر مقامه، وربما زاد عليه، وذلك أن سعداً خاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فيؤت عليه بعض أجر هجرته، فأخبره ﷺ بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل مصلحاً من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر موعود ما فاتته من الجهة الأخرى، وفيه إباحة جميع المال بشرطه لأن التبرين في قوله: «وأنما ذو مال» للكره وقد وقع في بعض طرقه صريحاً «وأنما ذو مال كثير» واخت على صلة الرحم والإحسان إلى الأقارب، وأن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد، والإنفاق في وجوه الخير لأن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة، وقد نزل على ذلك باطل المخطوط الذنوبية العادة وهو وضع القلعة في فم الزوجة إذ لا يكون ذلك غالباً إلا عند الملاحة والملازمة ومع ذلك فيؤجر فاعله إذا قصد به قصداً صحيحاً، فكيف بما هو فوق ذلك، وفيه منع نقل الميت من بلد إلى بلد إذ لو كان ذلك مشروعاً لأمر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي، ويان من لا وارث له تجوز له الوصية بائناً من الثلث لقوله ﷺ: «أن تذر ورثتك أهلية» فمفهومه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية ما زاد لأنه لا يترك ورثته يخشى عليهم الفقر، وتعقب بأنه ليس تعليلاً محضاً وإنما فيه تنبيه على الأخطأ، ولو كان تعليلاً محضاً لالتصق بجواز الوصية بائناً من الثلث لمن كانت ورثته أهلية، ولنقد ذلك عليهم بغير إجازتهم له لا قائل بذلك، وعلى تقدير أن يكون تعليلاً محضاً فهو للتقص من الثلث لا للزيادة عليه، فكأنه ما شرع الإبقاء بالثلث وأنه لا يمتنع على الموصي إلا أن الاخطأ عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثة غير أهلية، فيه سعداً على ذلك، وفيه سد التريسة لقوله ﷺ: «ولا تردهم على أفعالهم» فلا يتخرج بالمرض أحد لأجل حب الوطن قاله ابن عبد البر. وفيه تنبيه مطلق القرآن بالسنة لأنه قال سبحانه وتعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ [النساء: ١١] فأطلق، وقيدت السنة الوصية بالثلث، وأن من ترك شيئاً لله لا ينهي له الرجوع فيه ولا في شيء من ختاراً، وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب، وفيه حديث «من سامة سيئة» وأن من ذلك بائناً إلى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاتته أمر من الأمور بتحصيل المال لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تلزمه نفقة وقد تقدمت المسألة في كتاب الزكاة، وفيه الاستعاضة عن المحتل إذا احتل جبرها لأن سعداً لما منع من الوصية بجميع المال احتل عنه المنع فيما دونه وإلجوا فاستعاض عنه دون ذلك، وفيه النظر في مصالح الورثة، وأن خطاب الشارع للواحد بمع من كان بعفته من الكلفين لإبطاء العليلة على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الإفراد، ولقد أبعد من قال: إن ذلك يخص بسعد ومن كان في مثل حاله من يخلف وارثاً ضعیفاً أو كان ما يخلفه قليلاً لأن البنت من شأنها أن يطمع فيها، وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها، وفيه أن من ترك مالا قليلاً فالاختيار له ترك الوصية وإبقاء المال للورثة، واختلف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الوصايا، واستدل به التيمي لفصل الغني على الفقير وفيه نظر، وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية، وفيه أن الثلث في حد الكثرة، وقد اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية، ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الثلث للحكم المعلن، واستدل بقوله: «لا يرثي إلا ابنة» في من قال بالرد على ذوي الأرحام للحصر في قوله: «لا يرثي إلا ابنة» وتعقب بأن المراد من ذوي الفروض كما تقدم، ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها فرضها ثم يردون

انقصر القرطي على ذكر الثلاثة، ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة من الذكور غير الثلاثة وهم عمر وإبراهيم ويحيى وإسحاق، وعزا ذكرهم لابن المديني وغيره، وفاته أن ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان وإسحاق الأصغر وعمر الأصغر وعصير مصفراً وغيرهم، وذكر له من البنات ثنتي عشرة بنتاً. وكان ابن المديني انقصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم.

قوله: (عالة) أي فقراء وهو جمع عال وهو الفقير والفعل منه عال يعيل إذا افتقر.
قوله: (يتكفون الناس) أي يسألون الناس بأفهمهم، يقال تكفف تكفف الناس واستكف إذا بسط كفه للسؤال، أو سأل ما يكف عنه الجوع، أو سأل كفاً كفاً من طعام.
وقوله: (في أيديهم) أي بأيديهم أو سألوا بأفهمهم وضع المسؤول في أيديهم وقع في رواية الزهري أن سعداً قال: «وأنما ذو مال» ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب، وهذا اللفظ يؤذن بمال كثير، وذو المال إذا تصدق بثلثه أو بشرطه وأبقى ثلثه بين ابنته وغيرها لا يصيرون عائلة، لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لأن قضاء المال الكثير إنما هو على سبيل التقدير وإلا فلو تصدق المريض بثلثه مثلاً ثم طالت حياته وتقص وفي المال فقد تحف الوصية بالورثة، فرد الشارع الأمر إلى شيء معتدل وهو الثلث.

قوله: (وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة) هو معطوف على قوله: «إنك أن تدع» وهو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث، كأنه قيل لا تفعل لأنك إن مت تركت ورثتك أهلية وإن عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين، وقوله: «فإنها صدقة» كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري «وإنك أن تنفق نفقة تبقي بها وجه الله إلا أجزت بها» مقيدة بأنفاته وجه الله، وعلق حصول الأجر بذلك وهو المختبر، ويستفاد منه أن أجر الواجب يزداد بالبائنة لأن الإنفاق على الزوجة واجب وفي فعله الأجر، فإذا نوى به ابتغاء وجه الله أزداد أجره بذلك قاله ابن أبي جرة، قال: وبنه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والإحسان.

قوله: (حتى اللقمة) بالنصب عطفًا على نفقة ويجوز الرفع على أنه مبتدأ و«تجعلها» الخبر، وسباني الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى، ووجه تعلق قوله: «وإنك أن تنفق نفقة إلخ» بقصة الوصية أن سؤال سعد يشعر بأنه رغب في تكثير الأجر فلما منعه الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلياة أن جميع ما تفعله في مالك من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو كانت واجبة تجوز بها إذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى، ولعله خص المرأة بالكره لأن نفقتها مستمرة بخلاف غيرها، قال ابن دقيق العيد: فيه أن الثواب في الإنفاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله، وهذا صريح إذا عارضه مقتضى الشهرة، فإن ذلك لا يحصل الفرض من الثواب حتى يتبين به وجه الله، وسبق تخليص هذا المقصود مما يشوبه، قال: وقد يكون فيه دليل على أن الواجب إذا أدبت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله آتيت عليها، فإن قوله: «حتى ما تجعل في في امرأتك» لا تخصيص له بغير الواجب ولفظة «حتى» هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الأجر بالنسبة إلى المعنى، كما يقال جاء الحاج حتى المشاة.

قوله: (وعسى الله أن يرزقك) أي يعيل عموك، وكذلك أئمتك، فإنه عاش بعد ذلك أربعين سنة بل قريباً من خمسين، لأنه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور، فيكون عاش بعد حجة الوداع خمساً وأربعين وثمانياً وأربعين.

قوله: (فيضع بك ناس ويضر بك آخرون) أي يتبع بك المسلمون بالفئام كما سيفتح الله على يديك من بلاد الشرك، ويضر بك المشركون الذين يهلكون على يديك، وزعم ابن التين أن المراد بالضع ما وقع من الفتح على يديه كالكادمية وغيرها، وبالضر ما وقع من تأخير ولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه، وهو كلام مردود لتكلفه لغز ضرورية تحمل على إرادة الضرر الصادر من ولده، وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة إلى الكفار، وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكر بن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي ﷺ هذا فقال: لما أمر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستأبهم قتال بعضهم وانتع بعضهم فقتلهم، فانتفع به من تآب وحصل الضرر للآخرين. قال بعض العلماء: «لعل» وإن كانت للترجي لكنها من الله للأمر الواقع، وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالباً.

قوله: (ولم يكن له يومئذ إلا ابنة) في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعداً قال: «ولا يرثي إلا ابنة واحدة» قال النووي وغيره: معناه لا يرثي من

عليها الباقي، وظاهر الحديث أنها توثت الجميع ابتداء.

٣- باب الوصية بالثلث

وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا يَجُوزُ لِلذَّمِيِّ وَصِيَّةٌ إِلَّا الْثُلُثُ.

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾. [المائدة: ٤٩].

٢٧٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَوْ غَضَّ النَّاسُ إِلَى الرَّبِّعِ، لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ (أَوْ كَثِيرٌ)». [إخرجه مسلم: ١٦٢٩].

٢٧٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ: حَدَّثَنَا مَرْوَانَ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: مَرَّضْتُ، فَتَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ لَا يُرْفِئَنِي عَلَى عَقْبِي، قَالَ: «لَعَلَّ اللَّهَ يُرْفِئَكَ، وَيَتَقَّ بِكَ نَاسًا». قُلْتُ: أَرِيدُ أَنْ أَوْصِيَ، وَإِنَّمَا لِي ابْنَةٌ، فَقُلْتُ: أَوْصِي بِالنِّصْفِ؟ قَالَ: «النِّصْفُ كَثِيرٌ». قُلْتُ: فَالْثُلُثُ؟ قَالَ: «الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، أَوْ كَثِيرٌ». قَالَ: فَأَوْصَى النَّاسُ بِالْثُلُثِ، وَجَازَ ذَلِكَ لَهُمْ. [راجع: ٥٩. أخرجه مسلم: ١٦٢٨].

جواب، أو شرطية والجواب محذوف، وقد وقع في رواية ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان بلفظ «كان أحب إلي» أخرجه الإسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله أيضاً وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ «كان أحب إلي رسول الله ﷺ».

قوله: (إلى الربيع) زاد الحميدي «في الوصية» وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلفظ «وددت أن الناس غضوا من الثلث إلى الربيع في الوصية» الحديث، وفي رواية ابن غير عن هشام عند مسلم «لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربيع».

قوله: (لأن رسول الله ﷺ قال) هو كالتعليل لما اختاره من نقصان عن الثلث، وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه ﷺ الثلث بالكثرة، وقد عدنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذي قبله، ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كإسحاق بن راهويه، والمعروف في ملحق الشافعي استحباب النقص عن الثلث، وفي شرح مسلم للنسوي: إن كان الورثة فقراء استحسب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا.

قوله: (والثلث كثير) في رواية مسلم «كثير أو كبير» بالثك هل هي بالموحدة أو بالثنية.

قوله: (حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاغة وهو من أقران البخاري وأكبر منه قليلاً.

قوله: (حدثنا مروان) هو ابن معاوية الفزاري.

قوله: (عن هاشم بن هاشم) أي ابن حنيفة بن أبي وقاص، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجتين، لأنه يروي عن مكى بن إبراهيم ومكى يروي عن هاشم المذكور، وسيأتي في مناقب سعد له بهذا الإسناد حديث عن مكى عن هاشم عن عاصم بن سعد عن أبيه.

قوله: (فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردني على عقي) هو إشارة إلى ما تقدم من كراهية الموت بالأرض التي هاجر منها وقد تقدم توجيهه وفسحه في الباب الذي قبله.

قوله: (لعل الله يرفعلك) زاد أبو نعيم في «المستخرج» في روايته من وجه آخر عن زكريا بن عدي «يعني يقيمك من مرضك».

قوله: في هذه الرواية: (قلت أوصي بالنصف؟ قال: النصف كثير) لم أر في غيرها من طرقه وصف النصف بالكثرة، وإنما فيها قال لا في كله، ولا في ثلثيه، وليس في هذه الرواية إشكال إلا من جهة وصف النصف بالكثرة ووصف الثلث بالكثرة فكيف امتنع النصف دون الثلث؟ وجوابه أن الرواية الأخرى التي فيها جواب النصف دلت على منع النصف ولم يأت مثله في الثلث بل اقتصر على وصفه بالكثرة، وعلل بأن إيقاع الورثة أغنياء أولى، وعلى هذا فاقوله: (الثلث) خبر مبتدا محذوف تقديره مباح، ودل قوله: (والثلث كثير) على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم.

قوله: (قال وأوصى الناس بالثلث فجاز ذلك لهم) ظاهره أنه من قول سعد بن أبي وقاص، ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم، وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثلث في حديث ابن عباس للاستحباب لا للمنع منه، جمعاً بين الحديثين، والله أعلم.

٤- باب قول الموصي لوصييه: تعاهد ولدي،

وَمَا يَجُوزُ لِلذَّمِيِّ مِنَ الدَّخْوَى

٢٧٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ بِنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عَهْدُ بَنِي أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ مَنِي، فَأُفِيَتْهُ بِذَلِكَ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: ابْنُ أُجْسِي قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَتَمَّامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَأَبْنُ أُمِّهِ أَبِي، وَلَدٌ عَلَى إِفْرَاسِهِ، فَتَسَاوَلَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أُجْسِي، كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفَرَّاسِ وَلِلْعَامِرِ الْحَجَرِ». ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «

قوله: (باب الوصية بالثلث) أي جوازها أو مشروعيتها، وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي قبله، واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث، لكن اختلف فيما كان له وارث، وسيأتي تحريمه في «باب لا وصية لوارث» وفيمن لم يكن له وارث خاص فمنته الجمهور وجوزه الحنفية وإسحاق وشريك في رواية وهو قول علي وابن مسعود، واحتجوا بأن الوصية مطلقة بالآية فقيدها السنن بمن له وارث فيبقى من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله توجيهه ثم آخر. واختلفوا أيضاً هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت؟ على قولين، وهما وجهان للشافعية أصبحهما الثاني، فقال بالأول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن حيد العزني، وقال بالتالي أبو حنيفة وأحمد والباقر وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجماعة من التابعين، وتمسك الأولون بأن الوصية عقد والعقد يعتبر بأولها، وبأنه لو نفر أن يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حالة النذر اتفاقاً، وأوجب بأن الوصية ليست عقداً من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها القوية ولا القبولة، وبالفرق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم، وشتم هذا الخلاف تظهر لينا لو حدث له مال بعد الوصية، واختلفوا أيضاً: هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ ما علمه الموصي دون ما خفي عليه أو تجزئه له ولم يعلم به؟ وبالأول قال الجمهور، وبالتالي قال مالك، وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعدد مقدار المال حالة الوصية اتفاقاً ولو كان عالماً بحسنه، فلو كان العلم به شرطاً لما جاز ذلك.

(فاللغة): أول من أوصى بالثلث في الإسلام البراء بن معمر ومهملات، أوصى به للنبي ﷺ وكان قد مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر، فقبله النبي ﷺ ورده على ورثته، أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي ثناء عن أبيه عن جده.

قوله: (وقال الحسن) أي البصري (لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث) قال ابن بطال: أراد البخاري بهذا الرد على من قال كالحنفية بجواز الوصية بزيادة على الثلث لمن لا وارث له، قال: ولذلك احتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ والذي حكم به النبي ﷺ من الثلث هو الحكم بما أنزل الله، فمن تجاوز ما حله فقد أتى ما نهى عنه. وقال ابن المنذر: لم يرد البخاري هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذمي إذا تخاكم إلينا ورثته لا ينقد من وصية إلا الثلث، لأننا لا نحكم فيهم إلا بحكم الإسلام لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] الآية.

قوله: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة فإن قتيبة لم يلق الثوري.

قوله: (عن هشام بن عروة) وفي رواية الحميدي في مسنده عن سفيان «حدثنا هشام» وليس لعروة بن الزبير عن ابن عباس في البخاري سوى هذا الحديث الواحد.

قوله: (لو غضى الناس) بمعجمتين أي نقص، و«لو» للتمني فلا يحتاج إلى

ابن عباس بلفظ « وكانت الوصية للوالدين والأقربين [لأن] فظهرت المناسبة بهذه الزيادة، وقد وافق محمد بن يوسف - وهو القرياني في روايته إياه عن ورقاء - عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جرير، وخالف ورقاء شبل عن ابن أبي نجيح فجعل مجاهد موضع عطاه أخرجه ابن جرير أيضاً، ويحتمل أنه كان عند ابن أبي نجيح على الوجهين. والله أعلم.

قوله: (وجعل للمرأة الثمن والربع) أي في حالين وكذلك الزوج، قال جهور العلماء: كانت هذه الوصية في أول الإسلام واجبة للوالدي الميت وأقربائه على ما يراه من المساواة والفضل، ثم نسخ ذلك بأية الفرائض، وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد فإنهم كانوا يرثون ما يبقى بعد الوصية، وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والأقربين بمقدار القرينة التي في علم الله قبل أن يترضا، واشتد إنكار إمام الحرمين عليه في ذلك. وقيل إن الآية خصوصاً لأن الأقربين أصم من أن يكونوا

ورثاء، وكانت الوصية واجبة لجميعهم فخص منها من ليس بوارث بأية الفرائض ويقولون: « لا وصية لوارث » وفي حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طلاس وغيره، وقد قلعت الإشارة إليه قبل. واختلف في تعيين ناسخ آية « الوصية للوالدين والأقربين » [البقرة: ١٨٠] فقيل آية الفرائض وقيل الحديث المذكور، وقيل دأ الإجماع على ذلك وإن لم يتبين دليله. واستدل عديت « لا وصية لوارث » بأنه لا تصح الوصية للوارث أصلاً كما تقدم، وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره ما زاد على الثلث ولو أجازت الورثة، وبه قال المزني وداود، وقواه السبكي واحتج بـ محمد بن عمران بن حصين في الذي احتج سنة أجد فيه عند مسلم « فقال له النبي ﷺ قولاً شديداً » وفسر القول الشديد في رواية أخرى بأنه قال: « لو علمت ذلك ما صليت عليه » ولم يقل إلا راجع الورثة فدل على منعه مطلقاً، ويقول في حديث سعد بن أبي وقاص: « وكان بعد ذلك الثلث جائزاً » فإن مفهومه أن الزائد على الثلث ليس بجائز، وبأنه منع سعداً من الوصية بالشرط ولم يستن صورة الإجازة واحتج من أجازوه بالزيادة المطلقة وهي قوله: « إلا أن يشاء الورثة » فإن صححت هذه الزيادة فهي حجة واضحة. واحتجوا من جهة المعنى بأن النسخ إنما كان في الأصل لحق الورثة، فإذا أجازوه لم ينتج واختلفوا بعد ذلك في وقت الإجازة فالجمهور على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان ثم الرجوع متى شاءوا، وإن أجازوا بعده فغلب فضل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره فالخوف مرض الموت بما بعده، واستثنى بعضهم ما إذا كان المميز في عائلة الموصي وخشي من امتناعه انقطاع معروف عنه لو عاش فلان لثل هذا الرجوع، وقال

الزهري وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقاً وافقوا على اعتبار كون الموصي له وارثاً بيوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن فيجب الأخ المذكور فولد له ابن قبل موته فيجب الأخ فالوصية للأخ المذكور صحيحة، وعلى منعه وصية من لا يورث إلا من قبل موت الموصي فهي وصية لوارث، واستدل به على منعه وصية من لا يورث له سوى بيت المال لأنه ينتقل إرثاً للمسلمين، والوصية للوارث باطلة، وهو وجه ضعيف جداً حكاه القاضي حسين، ويلزم قائله أن لا يميز الوصية للذمي أو يقيدها ما أطلق، والله أعلم.

٧- باب الصدقة عند الموت

٢٧٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: « أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ خَرِيصٌ، تَأْخُلُ الْفَيْسَى، وَتَخْشَى الْفَقْرَ، وَلَا تُنْهَلِ، حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَقْلَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَلَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ ». [رواجع: ١٤١٩. أخرجه مسلم: ١٠٣٢ بلفظ « صحيح »].

قوله: (باب الصدقة عند الموت) أي جوازها، وإن كانت في حال الصحة أفضل. أورد فيه حديث أبي هريرة قال: « قال رجل: يا رسول الله أي الصدقة أفضل؟ قال: أن تصدق وأنت صحيح » الحديث، وقد تقدم في كتاب الزكاة من وجه آخر، وبينت هناك اختلاف الفاظ. ووقع التصريح بالتحديث هناك في جميع إسناده بدل النعمة هنا.

قوله: (أن تصدق) بتخفيف الصاد على حذف إحدى التامين، وأصله أن تصدق، وبالتشديد على إدغامها.

قوله: (ولا تهمل) بالإسكان على أنه نهى، وبالرفع على أنه نهي، ويميز النصب. قوله: (قلت لفلان كذا ولفلان كذا) وقد كان لفلان لفلان الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال، وقال الخطابي: فلان الأول والثاني الموصي له وفلان الأخير

أخشي منه... لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بَعْضَهُ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى قَبِيَ اللَّهُ. [رواجع: ٢٠٥٣. أخرجه مسلم: ١٤٥٧ مختصراً].

قوله: (باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدي وما يجوز للوصي من الدعوى) أورد فيه حديث عائشة في قصة خاصة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة، وقد ترجم له في كتاب الإشخاص « دعوى الموصي للميت » أي عن الميت، وانتزع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى.

٥- باب إذا أوصى المريض برأيه إشارة بيّنة جازت

٢٧٤٦- حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَبِي عَسَاةٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ يَهُودِيًّا رَضِيَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ، أَلْفَلَانَ، أَوْ فُلَانَ، حَتَّى سَمَّى الْيَهُودِيَّ، فَأَوْثَمَاتِ بِرَأْسِهَا، فَجَبَّ بِهٖ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى اغْتَرَفَ، فَأَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ. [رواجع: ٢٤١٣. أخرجه مسلم: ١٦٧٢].

قوله: (باب إذا أوصى المريض برأيه إشارة بيّنة تعرف) أي هل يحكم بها؟ أورد فيه حديث أنس في قصة الجارية التي رضى اليهودي رأسها، وسيأتي الكلام عليه في القصاص إن شاء الله تعالى.

٦- باب لا وصية لوارث

٢٧٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَوْقَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ غَطَّاءَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَسَخَّ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ يَنْصِلُ حَقَّ الْأُنثَى، وَجَعَلَ لِلْأَبْنَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّشْنُ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الْفُسْنَ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشُّطْرَ وَالرُّبْعَ. [رواجع: ٥٧٨، ٦٧٣٩].

قوله: (باب لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستثنى بما يعطى حكمه. وقد أخرجه إبراهيم داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة « سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته في حجة الوداع: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » وفي إسناده إسماعيل بن عياش، وقد تورى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري. وهذا من روايته عن شريح بن مسلم وهو شامي ثقة، وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي: حديث حسن. وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي، وعن أنس عند ابن ماجه، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضاً وقال: الصواب إرساله، وعن علي بن عبد الله بن أبي شيبة، ولا يخلو إسناد كل منها من مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً، بل جنع الشافعي في « الأم » إلى أن هذا المتن متواتر فقال: وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح « لا وصية لوارث » ويؤثرون عن حفظه عنه عن أهل العلم، فكان نقل كافة من كافته، فهو أقوى من نقل واحد. وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواتراً وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهر من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالأسوة لكن المحجة في هذا الإجماع على مقتضاها كما صرح به الشافعي وغيره، والمولد بعدم صحة وصية الوارث عدم اللزوم، لأن الأكثر أنها موقوفة على إجازة الورثة كما سيأتي بيانه، وروى الدارقطني من طريق ابن جريج عن عطاه عن ابن عباس مرفوعاً « لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة » كما سيأتي بيانه، ورواه قتات، إلا أنه معلول: فقد قيل إن عطاه هو الحراساني. والله أعلم. وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث، وأخرج من طريق عطاه وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظاً، إلا أنه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير، ووجه دلالة الترجمة لجهة أن نسخ الوصية للوالدين والزيات للميراث لها بدلًا منها يشعر بأنه لا يجمع لها بين الميراث والوصية، وإذا كان كذلك كان من دونها أولى بأن لا يجمع ذلك له، وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن

٢٧٤٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَاوُذٍ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جُبَيْرٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ أَبُو سَهْلٍ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَهْلُ الْمَنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أُمِّنَ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ». [راجع: ٣٣. أخرجه مسلم: ٥٩].

قوله: (باب قول الله عز وجل: من بعد وصية يوصي بها أو دين) أراد المصنف والله أعلم بهذه الترجمة الاحتجاج بما اختاره من جواز إقرار المريض بالدين مطلقاً، سواء كان المقر له وارثاً أو أجنبياً. ووجه الدلالة أنه سبحانه وتعالى سوى بين الوصية والدين في تقديمها على الميراث ولم يفصل، فخرجت الوصية للوارث بالدليل الذي تقدم، وبقي الإقرار بالدين على حاله، وقوله تعالى: ﴿من بعد وصية﴾ ما يتعلق بها من الميراث كلها إلا بما يليه وحده، وكأنه قيل قسمة هذه الأشياء تقع من بعد وصية والوصية هنا المال الموصى به، وقوله: ﴿يوصي بها﴾ [النساء: ١١] هذه الصفة تنيد الموصوف، وفالانته أن يعلم أن لليت أن يوصي، قاله السهيلي، قال: وأفاد تذكير الوصية أنها متبوعة، إذ لو كانت واجبة لقال من بعد الوصية، كما قال.

قوله: (ويذكر أن شريحاً وعمراً بن عبد العزيز وطاوساً وعطاء وابن أذينة أجازوا إقرار المريض بدين) كأنه لم يميز بالمثل عنهم لضعف الإسناد إلى بعضهم، فاما أثر شريح فوصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ: «إذا أقر في مرض الموت لورث بدين لم يميز إلا بينه، وإذا أقر لغير وارث جاز» وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف، وأخرجه من طريق آخر أضعف من هذه، ولكن سيأتي له إسناد أصح من هذا بعد. وأما عمر بن عبد العزيز فلم أقف على من وصله عنه، وأما طاوس فوصله ابن أبي شيبة أيضاً عنه بلفظ: «إذا أقر لورث جاز» وفي الإسناد لث بن أبي سليم وهو ضعيف. وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ: «ورجال إسناده ثقات»، وأما ابن أذينة واسمه عبد الرحمن وكان قاضي البصرة وأبوه بالمهمله مصر وهو تابعي ثقة مات سنة خمس وتسعين من الهجرة وهم من ذكره في الصحابة وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضاً من طريق قتادة عنه «في الرجل يقر لورث بدين قال: يجوز» ورجال إسناده ثقات.

قوله: (وقال الحسن: أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة) هذا أثر صحيح ورواه بطو في مسند الدارمي من طريق قتادة قال: «قال ابن سيرين عن شريح: لا يجوز إقرار لورث، قال وقال الحسن: أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا».

قوله: (وقال إبراهيم والحكم: إذا أبرأ الوارث من الدين برعته) وصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم «في المريض إذا أبرأ الوارث برى» وعن مطرف عن الحكم مثله.

قوله: (وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أغلق عليه بابها) في رواية المتشلي والسرخسي «عن مال أغلق عليه بابها» ولم أقف على هذا الأثر موصلاً بعد.

قوله: (وقال الحسن إذا قال لمملوكه عند الموت: كنت أعصتك جازاً) لم أقف على من وصله وهو على طريقة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقاً.

قوله: (وقال الشعبي: إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضائي وقبضت منه جازاً، قال ابن التين: وجهه أنها لا تنهم بالليل إلى زوجها في تلك الحال، ولا سيما إذا كان ما ولد من غيره.

قوله: (وقال بعض الناس لا يجوز إقراره أي المريض لسوء الظن به للوثة) وفي رواية المتشلي «سوء الظن» بالمرحلة بدل اللام.

قوله: (لم استحسن فقال: يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة) قال ابن التين: إن أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلاً للورث لزمه التناقص ولا فلا، وقرر بعض الحنفية بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدين المحض. وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن إقرار المريض لغير الورث جاز، لكن إن كان عليه دين في الصقة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة: يبدأ بدين الصحة ويتخاص أصحاب الإقرار في المرض، واختلفوا في إقرار المريض للورث فأجازوه مطلقاً الأوزاعي وإسحاق وأبو ثور، وهو المرجح عند الشافعية، وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر لربه ومعها من يشاركها من غير الولد كابن العم مثلاً، قال: لأنه يتهم في أن يزيد بته ويقض ابن عمه من غير عكس، واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف محبتها والميل

الوارث لأنه إن شاء الله وإن شاء أباه، وقال غيره: يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصي له وإنما أدخل «كان» في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك، وقال الكرمانلي: يحتمل أن يكون الأول الوارث والثاني الورث والثالث الموصي له. قلت: ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقراراً، وقد وقع في رواية ابن المبارك عن سفيان عند الإسماعيلي «قلت اصنعوا لفلان كذا وتصدقوا بكذا» ووقع في حديث بسر بن جحاش وهو بضم الموحدة وسكون المهمله وأبوه بكسر الجيم وتخفيف المهمله وآخره شين معجمة عند أحمد وابن ماجه وصححه واللفظ لابن ماجه قال: «بقر النبي ﷺ في كفه ثم وضع إصبعه السبابة وقال: يقول الله أني يعجزني ابن آدم، وقد خلقتك من قبل من مثل هذه، فإذا بلغت نفسك إلى هذه وأشار إلى حلقه قلت أنت صدق، وأنى أوان الصدقة» وزاد في رواية أبي اليمان «حتى إذا سوتك وعطيتك مشيت بين برديين وللأرض منك وريد، فجمعت ومنعت، حتى إذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا» وفي الحديث أن تجيز وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي الصقة أفضل منه بعد الموت وفي المرض، وأشار ﷺ إلى ذلك بقوله: «وأنت صحيح حريص تأمل النبي الخ» لأنه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يغتر به الشيطان ويؤمن له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى: ﴿الشيطان يعدكم الفقر﴾ [البقرة: ٢٦٨] الآية، وأيضاً فإن الشيطان ربما زين له الخيف في الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتحضر فضيل الصدقة الناجزة، قال بعض السلف من بعض أهل الترف: يعصون الله في أموره مرتين: يخولون بها وهي في أبنهم يعني في الحياة ويسرفون فيها إذا خرجت عن أبنهم يعني بعد الموت. وأخرج الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الخرداء مرفوعاً قال: «مثل الذي يمتنع ويتصدق عند موته مثل الذي يهمل إذا شيع»، وهو يرجع إلى معنى حديث الباب، وروى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً «لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدينهم خير له من أن يتصدق عند موته بماله»

٨- باب قول الله عز وجل: ﴿من بعد وصية يوصي

بها أو دين﴾ [النساء: ١١].

وَيَذْكُر: أَنْ شَرِّحَا وَغَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَطَاوَسَا وَعَطَاءُ وَابْنُ أَذِينَةَ: أَجَازُوا إِقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدَيْنٍ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: أَحَقُّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ الرَّجُلُ آخِرَ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلَ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحَكَمُ: إِذَا أَبْرَأَ الْوَارِثُ مِنَ الدَّيْنِ بَرَعَهُ. وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: أَنْ لَا تُكْشِفَ امْرَأَتُهُ الْفَزَارِيَّةَ عَمَّا أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابُهَا.

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا قَالَ لِمَمْلُوكِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ: كُنْتُ أَعْصُوكَ، جَازَ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ مَوْتِهَا: إِنَّ زَوْجِي قَضَائِي وَقَبَضْتُ مِنْهُ، جَازَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ لِلْوَرَثَةِ، ثُمَّ اسْتَحْسَنَ فَقَالَ: يَجُوزُ إِقْرَارُهُ بِالْوَدِيعَةِ وَالْبَضَاعَةِ وَالْمُضَارَبَةِ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْخَبِيرِ». [راجع: ٥١٤٣]

وَلَا يَجِزُ مَالُ الْمُسْلِمِينَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَهْلُ الْمَنَافِقِ: إِذَا أُمِّنَ خَانَ». وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. فَلَمْ يَخْصُ وَارِدًا وَلَا غَيْرَهُ.

فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ٣٤]

[راجع: ١٤٧٢. أخرجه مسلم: ١٠٣٥ مختصراً.]

٢٧٥١- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّخِينِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عَسْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْءُ فِي نِسْتِ زَوْجَتِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ مَسْلُوبِهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَنْ قَدْ قَالَ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ». [راجع: ٨٩٣.

أخرجه مسلم: ١٨٢٩.]

قوله: (باب تأويل قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أودين﴾) [والنساء: ١١] أي بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المقدم في الأداء. وبهذا يظهر السر في تكرار هذه الترجمة.

قوله: (ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث وهو الأورع عن علي بن أبي طالب قال: «قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية، وأتمم تفرقون الوصية قبل الدين» لفظ أحمد وهو إسناد ضعيف، لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم، وكان البخاري اعتمد عليه لاحتضانه بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضاً، ولم يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية إلا في صورة واحدة وهي ما لو أوصى لشخص بألف مثلاً وصدة الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ثمة الميث ديناً يستغرق موجوده وصدة الوارث ففي وجه للشافعية تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة، ثم قد نازع بعضهم في إطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في الآية لأنه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الوارث إذا تقب بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية، وأتى بأول الإباحة وهي كقولك جالس زيداً أو عمراً أي لك مجلسة كل منهما اجتماعاً أو افتراقاً، وإما قدمت لمعنى اتقضى الاجتماع لتقدمها واختلف في تعيين ذلك للمعنى، وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور: أحدها الحق والحق كريمة ومضرة، فمضرة أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر، وهذا يرجع إلى اللفظ. ثانيها بحسب الزمان كعاد وتمود. ثالثها بحسب الطبع ككلاش ورياح. رابعها بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة أو الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال، خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى: ﴿عزيز حكيم﴾ [المائدة: ٣٨] قال بعض السلف عز فلما عز حكم. مدهسها بالشراف والفضل كقوله تعالى: ﴿من النبيين والصديقين﴾ [النساء: ٦٩]. وإذا تقرر ذلك فقد ذكر السهيلي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فإنه يقع غالباً بعد الميث يتبع فترقب فترقب البداية بالوصية لكونها أفضل. وقال غيره: قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عرض والدين يؤخذ بعروض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين، وكان أداؤها مظنة التفریط، بخلاف الدين فإن الوارث مطمئن بإخراجه فقدمت الوصية لذلك. وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً، والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال، كما صرح أن لصاحب الدين مقالاً، وأيضاً فالوصية ينشأ للموصي من قبل نفسه فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب أداؤه سواء ذكر أو لم يذكر. وأيضاً فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجوبها فإنه يقول بلزومها لكل أحد فيشارك فيها جميع للمخاطبين لأنها تقع بالمال وتقع بالبعد كما تقدم وقل من يخلو عن شيء من ذلك، بخلاف الدين فإنه يمكن أن يوجد وأن لا يوجد، وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه. وقال الزين بن المنير: تقدم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضي تقدمها في المعنى لأنها معاً قد ذكرا في سياق البعديّة، لكن للمراتب يلي الوصية في البعديّة ولا يلي الدين بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الأداء ثم الوصية ثم الميراث، فينتقض حينئذ أن الوصية تقع بعد الدين حال الأداء باعتبار القبليّة، فتقدم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار البعديّة فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم.

قوله: (وقال ابن عباس: لا يوصي العبد إلا بإذن أهله) وصله ابن أبي شية

إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما إن كان له منها في تلك الحالة ولده وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعندهما فإن قدمت جاز وإلا فلا، وهو اختيار الروياني من الشافعية. وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز إقراره لو ارث إلا لزوجه بصدقتها، وعن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول زعم ابن المنذر أن الشافعي رجع عن الأول إليه، وبه قال أحد لا يجوز إقرار المريض لو ارثه مطلقاً لأنه منع الوصية له فلا يأمن أن يزيد الوصية له فيجعلها إقراراً، واحتج من أجاز مطلقاً بما تقدم عن الحسن أن التهمة في حق المحتضر بعيدة، وبالفارق بين الوصية والدين لأنهم اتفقوا على أنه لو أوصى في صحته لو ارثه بوصية وأقر له بدين ثم رجع أن رجوعه عن الإقرار لا يصح، بخلاف الوصية فيصح رجوعه عنها، واتفقوا على أن المريض إذا أقر بوارث صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار له بالمال، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل، فإن أمره فيه إلى الله تعالى.

قوله: (وقد قال النبي ﷺ: لا يأكم والظن فإن الظن أكذب الحديث) هو طرف من حديث وصله المصنف في الأدب من وجهين عن أبي هريرة، وقصد بذكره هنا الرد على من أساء الظن بالمريض ففتح تصرفه ومعنى قوله: «أكذب الحديث» أي أكذب في الحديث من غيره لأن الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن.

قوله: (ولا يهل مال المسلمين لقول النبي ﷺ: آية المنافق إذا اتعن خان) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الإيمان، ووجه تعلقه بالرد على من منع إجازة إقرار المريض من جهة أنه دال على عدم الحياة، فلو ترك ذكر ما عليه من الحق وكتمه لكان خائناً للمستحق فلو لم يوجب ترك الحياة وجوب الإقرار لأنه إذا كتم صار خائناً، ومن لم يعتبر إقراره كان حله على الكتمان.

قوله: (وقال الله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾ فلم يخص وارثاً ولا غيره) أي لم يفرق بين الوارث وغيره في الأمر بأداء الأمانة، فيصح الإقرار سواء كان حله على الكتمان.

قوله: (فيه عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ) يعني حديث آية المنافق الذي علقه مختصراً، وقد تقدم موصولاً بتناهم في كتاب الإيمان ولفظه «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً. وفيه وإذا أوفين خان» وحديث أبي هريرة الذي أورده في هذا الباب بلفظ «آية المنافق ثلاث» تقدم هناك أيضاً بإسناده ومثته، وتقدم شرحه أيضاً والله المستعان

٩- باب تأويل قوله تعالى: ﴿من بعد وصية

يوصي بها أو دين﴾ [النساء: ١١].

وَيَذْكُرُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. فَكَأَنَّهُ الْأَمَانَةُ أَحَقُّ مِنْ تَطَوُّعِ الْوَصِيَّةِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا مَنَاقَةَ إِلَّا عَنِ ظَهْرِ غِيٍّ».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يُوصِي الْمَتَدِّ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَمْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ» [راجع: ١٤٢٦، ١٤٢٧]

٢٧٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغُرُورَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ لِي: «هَذَا حَكِيمٌ، إِنَّ هَذَا الْمَتَلَ خَصِيرٌ خُلِقَ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بَوْرَكَ لَهُ فِيهِ وَتَمَنَّ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يَمَرَّكَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالَّذِي أَعْطَانِي خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ الْمُسْقَى. قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي بَخَلَ بِالْحَقِّ، لَا أَرَىٰ أَحَدًا يَخْلُقُ شَيْئًا، خَيْرَ الْفَرَقِ الدُّنْيَا. فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَذْهَبُ حَكِيمًا يُعْطِيهِ الْفُطَاءَ فَأَيُّ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَا يُعْطِيهِ فَأَيُّ أَنْ يَقْبَلَ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْكَ حَقَّةَ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا الْقَسَمِ فَأَيُّ أَنْ يَأْخُذَهُ. فَلَمْ يَزِدْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ خَسَىٰ نُفُوزِي رَحِمَةَ اللَّهِ.

من طريق شبيب بن عرفة عن جندب قال: «سأل طهمان ابن عباس: أبووصي العبد؟ قال: لا إلا يأذن أهله.»

قوله: (وقال النبي ﷺ: العبد راعٍ في مال سيده) هو طرف من حديث تقدم ذكره موصولاً في «باب كراهية التناول على الرقيق» من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر، وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور، قال ابن المنير: لما تعارض في مال العبد حق سيده قدم الأقوى وهو حق السيد وجعل العبد مسؤولاً عنه، وهو أحد المحظوظة فيه، فكذلك حق الدين لا عارضه حق الرقبة والدين واجب والرغبة تطوع وجب تقديم حق الدين، فهذا وجه مناسبة هذا الأثر والحديث للترجمة. ثم أورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث حكيم بن حزام «إن هذا المال خضر حلو» الحديث، وقد تقدم شرحاً في كتاب الزكاة قال ابن المنير: وجه دخوله في هذا الباب من جهة أنه ﷺ زهد في قبول العطية، وجعل يد الأخذ سفلى تفضيلاً عن قبولها، ولم يقع مثل ذلك في تقاضي الدين، فالخاسل أن تقاضي الرقبة يده سفلى وتقاضي للدين مستوفٍ لحقه، إما أن تكون يده علماً بما يفضله من القرص، وإما أن لا تكون يده سفلى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الرقبة. ثانيهما حديث «كلكم راع ومسؤول عن رعيته» من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وقد تقدم من وجه آخر في العتق، وثاني الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. وقد خالف الطحاوي في هذه المسألة أصحابه فلذكر اختلاف العلماء ثم ما سبق، ثم ذكر أن الصحيح ما ذهب إليه الجماعة، وصرح بتبزي ما تقدم من أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف وعبد في هذه المسألة.

(تبيينه) وقع في شرح مغناطيا أن البخاري قال هنا: «وقال إسماعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن إسحاق عن أنس في قصة يبرحاء» ونقلت عن أبي العباس الطبري أن البخاري وصله عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل، وقال شيخنا ابن الملقن: إن هذا وهم، وإنما ذكره البخاري في «باب من تصدق إلى وكيله» كما سيأتي.

١٠- باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه، ومن الأقارب؟

وقال ثابت: عَنْ أَنَسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا بِيَّ طَلْعَةٍ: «اجْتَنِبْ لِقَرَّاءِ أَقْرَابِكَ. فَجَعَلَهَا لِحَسَانٍ وَأَيَّ بَنِي كَعْبٍ.»

وقال الأنصاري: حَتَّى يَأْتِيَ، عَنْ ثَمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ مَعْلٍ خَلِيفَ كَعْبٍ، قَالَ: «اجْتَنِبْهَا لِقَرَّاءِ قُرَيْشٍ.»

قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلَهَا لِحَسَانٍ وَأَيَّ بَنِي كَعْبٍ، وَكَفَا الْقُرْبَ إِلَيْهِ يَمْنَى، وَكَانَ قَرَأَةً حَسَنًا وَأَيَّ بَنِي أَبِي طَلْحَةَ، وَاسْمُهُ زَيْدٌ بَنِي مَهْلٍ بَنِي الْأَسَدِ بَنِي حَرَامٍ بَنِي عَمْرِو بَنِي زَيْدٍ مَنَاءَ بَنِي عَبْدِ بَنِي عَمْرِو بَنِي مَالِكِ بَنِي النُّجَارِ. وَحَسَانٌ بَنِي ثَابِتٍ بَنِي الْحُلَيْبِ بَنِي حَرَامٍ، فَجَعَلَهَا إِلَى حَرَامٍ، وَهُوَ أَبِي الْغَالِثِ، وَحَرَامٌ بَنِي عَمْرِو بَنِي زَيْدٍ مَنَاءَ بَنِي عَبْدِ بَنِي عَمْرِو بَنِي مَالِكِ بَنِي النُّجَارِ، فَهُوَ يَجْمَعُ حَسَانَ وَأَيَّ طَلْحَةَ وَأَيَّ بَنِي السَّخِ: «فَهُوَ يَجْمَعُ حَسَانَ أَبَا طَلْحَةَ وَأَيَّ»، وَبِي لَسَمَةِ: «وَأَيَّ» إِلَى سَبْعَةِ أَهَاءَ إِلَى عَمْرِو بَنِي مَالِكٍ. وَهُوَ أَيُّ بَنِي كَعْبٍ بَنِي قَيْسٍ بَنِي غَنْدَرٍ بَنِي زَيْدٍ بَنِي مَعْلَةَ بَنِي عَمْرِو بَنِي مَالِكِ بَنِي النُّجَارِ، فَعَمْرُو بَنِي مَالِكٍ يَجْمَعُ حَسَانَ وَأَيَّ طَلْحَةَ وَأَيَّ.

وَقَالَ يَعْزُبُهُمْ: إِذَا أَوْصَى لِقَرَّاءِهِمْ فَهُوَ إِلَى آيَاتِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

٢٧٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا ﷺ قَالَ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ لَا بِيَّ طَلْعَةٍ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ. قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: لَقَدْ لَمْ يَأْزَلْ رَسُولُ اللَّهِ، فَجَعَلَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَابِهِ وَتَبَيَّ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَالَّذِينَ عَشِيتُكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [المعمر: ٢١٤]. جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْذِيهِ، يَأْذِي يَمْنَى عَدِي. لِحُلُونِ قُرَيْشٍ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَالَّذِينَ عَشِيتُكَ الْأَقْرَبِينَ﴾. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

قوله: (باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه، ومن الأقارب؟) وقع في بعض

النسخ «وقف» بزيادة ألف وهي لغة قليلة، وحذف للمصنف جواب قوله: «إذا» إشارة إلى الخلاف في ذلك، أي هل يصح أم لا وأورد المصنف للمسألة الأخرى مورد الاستفهام لذلك أيضاً، وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والرغبة فيما يتعلق بالأقارب. وقد استطرد المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم ما ظهر له منها، ثم رجع أخيراً إلى تكملة كتاب الوصايا، وقد قال الماوردي يجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعاقل وجنون وموجود ومعدوم إذا لم يكن وارثاً ولا قسلاً، والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالفضة على وجه خصوص، وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة: القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم، ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم. وقال أبو يوسف ومحمد: من جعهم أب منذ الحجره من قبل أب أو أم من غير تفصيل، زاد زفر: ويقدم من قرب منهم، وهي رواية عن أبي حنيفة أيضاً. وأقل من يدفع إليه ثلاثة، وعند محمد اثنان، وعند أبي يوسف واحد، ولا يصرف للأخياء عنهم إلا أن يشترط ذلك. وقالت الشافعية: القريب من اجمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلماً كان أو كافراً خياً كان أو هجراً ذكر أو أنثى وارثاً أو غير وارث حرماً أو غير محرم، واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا: إن وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استحووا وقيل يقتصر على ثلاثة. وإن كانوا غير محصورين فقل الطحاوي الاتفاق على البطالة، وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهها بالبطالة يصرف منهم ثلاثة ولا تجب التسوية، وقال أحمد في القرابة الشافعية: إلا أنه أخرج الكافر، وفي رواية عنه: القرابة كل من جمه والموصي الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه، وقال مالك: يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا، ويبدأ بفقرائه حتى يمتلأ ثم يعطي الأخياء، وحديث الباب يدل ما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهر الاكفاء باتين، وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال ثابت عن أنس قال النبي ﷺ لا بِيَّ طَلْعَةٍ: «اجتمع لِقَرَّاءِ أَقْرَابِكَ، فجعلها لحسان وأبي بن كعب» هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت، وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب.

قوله: (وقال الأنصاري) هو محمد بن عبد الله بن المنى، وثامه هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك، والإسناد كله آسيون بصريون، وقد سمع البخاري من الأنصاري هذا كثيراً.

قوله: (عمل حديث ثابت قال: اجعلها لِقَرَّاءِ أَقْرَابِكَ، قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب) كذا اختصره هنا، وقد وصله في تفسير آل عمران مختصراً أيضاً عقب رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال: «حدثنا الأنصاري» فذكر هذا الإسناد قال: «فجعلها لحسان وأبي وكان أقرب إليه، ولم يجعل لي منها شيئاً» وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر، وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوي جميعاً عن ابن مروزق وأبو نعيم في «المستخرج» من طريقه، واليهيقي عن طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الأنصاري بضمه ولفظه «لا نزلت: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ﴾ [آل عمران: ٩٢] الآية أو ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً﴾ [البقرة: ٢٤٥] جاء أبو طلحة فقال: يا رسول الله، حاطلي لله، فلو استطعت أن أسره لم أعلنه، فقال: اجعله في قرابتك وقراء أهلك، قال أنس: فجعلها لحسان ولأبي، ولم يجعل لي منها شيئاً لأنها كانت أقرب إليه مني» لفظ أبي نعيم. وفي رواية الطحاوي: «كانت لأبي طلحة أرض فجعلها لله فأتى النبي ﷺ فقال له اجعلها في قراء قرابتك فجعلها لحسان وأبي وكان أقرب إليه مني» وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال: «حاطلي بكل ما وكل» وقال فيه: «فقال: اجعلها في قراء أهل بيتك. قال فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب» وأخرجه الدارقطني من طريق صافحة عن الأنصاري فذكر في الأنصاري شيخاً آخر فقال: «حدثنا حماد عن أنس قال: لا نزلت: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ﴾ [آل عمران: ٩٢] الآية أو ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً﴾ [البقرة: ٢٤٥]. قال أبو طلحة: يا رسول الله حاطلي في مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى» والباقى مثل رواية أبي حاتم إلا أنه قال: «اجعلها في قراء أهل بيتك وإقاربك» ثم ساقه بالإسناد الأول قال مثله وزاده في «فجعلها لأبي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب إليه مني» وإنما أوردت هذه الطرق لأن رأيت بعض الشراح ظن أن الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي طلحة من حسان وأبي بقيه من الحديث المذكور، وليس كذلك بل انتهى الحديث إلى قوله: «وكانا أقرب إليه مني» ومن قوله: «وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة إلخ» من كلام البخاري أو من شيخه فقال:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنْزِلْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. قَالَ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - اشْتَرَوْا أَفْسَكُمْ، لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِمَنْصُورٍ لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عِثْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا صَدِيقَةَ عَمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، مَلِكِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي، لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا».

تَابَعَهُ أَصْبَغٌ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. [الظر: ٢٣٥٢٧، ٤٧٧١ ل. أخرجه مسلم ٢٠٦].

قوله: (باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟) هكذا أورد الترجمة بالاستعانة لما في المسألة من الاختلاف كما تقدم. ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة قال: «قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ﴿وَأَنْزِلْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] قال: يا معشر قريش، أو كلمة نحوها، الحديث بطوله، وموضع الشاهد منه قوله فيه «ويا صديقة وعممة رسول الله ﷺ في ذلك بين عشيرته فعمهم أولاً ثم خص بعض البطون، ثم ذكر عمه العباس وعمته صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع أيضاً، وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً. ويحتمل أن يكون لفظ الأقربين صفة لازمة للعشيرة، والمراد بعشيرته قومه وهم قريش، وقد روى ابن مردويه من حديث عدي بن حاتم «أن النبي ﷺ ذكر قريشاً فقال: ﴿وَأَنْزِلْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] يعني قومه» وعلى هذا فيكون قد أمر بإنزال قومه فلا يختص ذلك بالأقرب منهم دون الأبعد، فلا حجة فيه في مسألة الوقف لأن صورتها ما إذا وقف على قريبه أو على أقرب الناس إليه مثلاً، والآية تتعلق بإنزال العشيرة فافترقا والله أعلم. وقال ابن المنير: لعله كان هناك قرينة فهم بها التي تعمم الإنزال فلذلك مهمم انتهى. ويحتمل أن يكون أولاً خص اتباعاً بظاهر القربة ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة.

(تبينه): يجوز في يا عباس وفي يا صديقة وفي يا فاطمة الضم والنصب.

قوله: (تابعه أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب) وصله الذهبي في «الزهراء» عن أصبغ، وهو عند مسلم عن حملة عن ابن وهب

١٢ - باب هل يتنفع الوألف بوقفه؟

وَلَقَدْ اشْتَرَطَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَا جَسَاحَ عَلَى مَنْ وَلَّيْتَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا. وَلَقَدْ بَلَغَ الْوَأَلْفُ وَغَيْرُهُ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ جَعَلَ بَذَنَةً أَوْ شَيْئاً لَهُ، فَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا كَمَا يَنْتَفِعُ بِهَا غَيْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ [راجع: ٢٣١٣]

٢٧٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْأَلُ بَذَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْكَبْهَا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّهَا بَذَنَةٌ، قَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ، أَوْ: وَيَحْلِكُ. [راجع: ١٦٩٠، أخرجه مسلم: ١٢٣٢].

٢٧٥٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ الزُّبَايْرِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْأَلُ بَذَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّهَا بَذَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ». فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ. [راجع: ١٦٩٨، أخرجه مسلم: ١٢٣٢].

قوله: (باب هل ينتفع الوألف بوقفه) أي بأن يقف على نفسه ثم على غيره، أو بأن يشترط لنفسه من المنفعة جزءاً معيناً، أو يجعل الناظر على وقفه شيئاً ويكون هو الناظر؟ وفي هذا كله خلاف، فاما الوقف على النفس فسيأتي البحث فيه في «باب الوقف كيف يكتب» وأما شرط شيء من المنفعة فسيأتي في «باب قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٦] وأما ما يتعلق بالنظر فاذكره هنا. ووقع قبل الباء في «

واسمه أي اسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام وهو بالمهملتين ابن عمرو بن زيد مائة وهو بالإضافة ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار. وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يعني ابن عمرو المذكور فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث «ووقع هنا في رواية أبي ذر «وحرام بن عمرو» وساق النسب ثانياً إلى النجار، وهو زيادة لا معنى لها، ثم قال: «وهو يجمع حسان وأبا طلحة وأبياً إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك «هكذا أطلق في معظم الروايات، فقال الدماطي ومن تبعه: هو ملبس مشكل، وشرع الدماطي في بيانه، ويعني من ذلك ما وقع في رواية المستملي حيث قال عقب ذلك «وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، فعمره بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبياً» اهـ وقال أبو داود في السنن: بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال: «أبو طلحة هو زيد بن سهل» فساق نسبة ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم، ثم قال الأنصاري: فيبن أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء، قال: «وعمره بن مالك يجمع حساناً وأبياً وأبا طلحة» فظهر من هذا أن الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الأنصاري والله أعلم. وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في «كتاب المدينة» من مرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس ولفظه «أن أبا طلحة تصدق بماله وهو موضعه قصر بني حذيلة، فذمعه إلى رسول الله ﷺ فرده على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وثيب بن جابر وشهداد بن أوس أو ابنه أوس بن ثابت فقاموه، فصار لحسان، فباعه من معاوية بمائة ألف فابنتي قصر بني حذيلة في موضعها» اهـ. وجد ثيب بن جابر مالك بن عدي بن زيد مائة بن عدي بن مالك بن النجار يجمع مع أبي بن كعب في مالك بن النجار، فهو أبعد من أبي بن كعب بواحد، وابن زبالة ضعيف فلا يخرج بما ينفرده به فكيف إذا خالف، وملخص ذلك أن أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب إليه من الآخر فحسان يجمع معه في الأب الثالث وأبي يجمع معه في الأب السادس، فلو كانت الأقربة مبنية خص بذلك حسان بن ثابت دون غيره فدل على أنها غير معتبرة، وإما قال أنس «لأنهما كانا أقرب إليه مني» لأن الذي يجمع أبا طلحة وأبياً النجار لأنه من بني عدي بن النجار وأبو طلحة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فلماذا كان أبي بن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أنس. ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعى فيمن أعطاه من قرابته الفقير لكن استثنى من كان مكيفاً عن تحب عليه نفقته لذلك لم يدخل أنساً نظراً لأن ذلك لبعد قرابته منه، والله أعلم. واستدل لأحد بأن المراد بذئ القرى في قوله تعالى: ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ [الحشر: ٧] بأن هشام وبنو المطلب لتخصيص النبي ﷺ ليأهم بهم ذي القرى وإما يجمع مع بني عبد المطلب في الأب الرابع، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان المراد ذلك لشرك معهم بني نوفل وبني عبد شمس لأنهما ولدا عبد مناف كالطلب وهاشم، فلما خص بني هشام وبني المطلب دون بني نوفل وجعل شمس دل على أن المراد بهم ذوي القرى دفعه لناس مخصوصين بينه النبي ﷺ بتخصيصه بني هشام وبني المطلب فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقرابته، بل يحمل اللفظ على مطلقة وعمومه حتى يثبت ما يقبده أو يختصه والله أعلم.

قوله: (وقال بعضهم) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم، ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس، أوردتها مختصرة، وسنأتي بتامها في «باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود».

قوله: (وقال ابن عباس لما نزلت: ﴿وَأَنْزِلْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]) جعل النبي ﷺ ينادي: يا بني فهر، يا بني عدي، لبطون من قريشاً هكذا أوردته مختصراً وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بتامه من طريق عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وأورد في آخر الجنازات طرفاً منه في قصة أبي هب موصولة، وسنأتي شرحه وشرحه الذي بعده في تفسير سورة الشعراء إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال أبو هريرة: لما نزلت: ﴿وَأَنْزِلْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] قال النبي ﷺ: يا معشر قريش) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده

١١ - باب هل يدخل النساء والولدة في الأقارب؟

٢٧٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَامَ

المستخرج، لأبي نعيم، كتاب الأوقاف، باب هل يتنعح الواقف بوقفه، ولم أر ذلك لغيره.

قوله: (وقد اشوط عمر إلخ) هو طرف من قصة وقف عمر، وقد تقدمت موصولة في آخر الشروط، وقوله: «وقد بلي الواقف وغيره إلخ». هو من تنقحه المصنف، وهو يقتضي أن ولاية النظر للواقف لا نزاع فيها، وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار عنه، وإلا فمقدّم المالكية أنه لا يجوز، وقيل إن دفعه الواقف لغيره ليجمع غلته ولا يتولى تصرفها إلا الواقف جاز، قال ابن بطال: وإنما منع مالك من ذلك سداً للزريعة لتلا بصير كأنه وقف على نفسه، أو يطول العهد فيتسبى الوقف، أو يفسد الواقف فيصرف فيه لنفسه، أو يموت فيصرف فيه ورثته، وهذا لا يمنع الجواز إذا حصل الأمن من ذلك، لكن لا يلزم من أن النظر يجوز للواقف أن يتنعح به. نعم إن شرط ذلك جواز على الراجح، والذي احتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز، ثم قوله بقوله: «وكذلك كل من جعل بنة أوشيتاً لله أنه أن يتنعح به كما يتنعح غيره وإن لم يشترطه» ثم أورد حديثي أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البينة وأمره بركوبها، وقد تقدمت الكلام عليه في الحج مستوفى وبينت هناك من أجاز ذلك مطلقاً ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة، وقد تنكس به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جاز له الانتفاع بما أهداه بعد خروجه عن ملكه بغير شرط فجوازه بالشرط أولى، وقد اعترضه ابن كثير بأن الحديث لا يطابق الترجمة إلا عند من يقول: إن التكلم داخل في عموم خطابه، وهي من مسائل الخلاف في الأصول، قال: والراجح عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقرينة. وقال ابن بطال: لا يجوز للواقف أن يتنعح بوقفه لأنه أخرجه لله وقطعه عن ملكه فانتفعه بشيء منه رجوع في صدقته، ثم قال: وإنما يجوز له ذلك إن شرطه في الوقف أو افتقر هو أو ورثته انتهى. والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في أواخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة، ومن فروع المسألة: لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحد من ذريته هل يتناول ذلك؟ والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يتجنس به لتلا يدعي أنه ملكه بعد ذلك.

١٣ - باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره

فهو جائز لأن عمر رضي الله عنه وقف، فقال: لا جناح على من وليته أن يأكل، ولم يخص إن وليته عمر أو غيره

قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يرى أن تجعلها في الآخرين. فقال: الحسن، فقسمها في الآخرين وتبى عنه.

قوله: (باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز) أي صحيح وهو قول الجمهور، وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض، وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول، واحتج الشافعي للمصنف بأن الوقف شبيه بالمعاقلة لا اشتراكهما في أنهما لملك لله تعالى فينبذ بالقول المجرى عن القبض، وبما روي في أنها تملك لأدعي فلا تتم إلا قبضه، واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال: لأن عمر أوقف وقال: لا جناح على من وليه أن يأكل، ولم يخص إن وليه عمر أو غيره، وفي وجه الدلالة منه غموض، وقد تعقب بأن غاية ما ذكر من عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيع له تناول، وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها، ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور، بل الوقف لا بد له من متول، فيحصل أن يكون صاحب الوقف ويمثل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يبين أحد الاحتمالين، والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط له بأمره النبي صلى الله عليه وسلم بإخراجه عن يده فكان تقريره لذلك دالاً على صحة الوقف وإن لم يقبضه الواقف عليه، وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لخصه فرود كما سأوضحه في «باب الوقف كيف يكتب» إن شاء الله تعالى.

(كيفية): قوله: «أوقف» كنا ثبت للاكثر وهي لغة نادرة، والفصح المشهور «وقف» بغير ألف، وروى من زعم أن أوقف لحن، قال ابن التين قد ضرب على ألف في بعض النسخ، وإسقاطها صواب، قال: ولا يقال أوقف إلا أن فعل شيئاً ثم نزع عنه.

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يرى أن تجعلها في الآخرين) الحديث تقدم موصلاً قريباً، وهذا لفظ إسحاق بن أبي طلحة، قال الداودي: ما استدل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة حلل للشئ على ضده وتغلبه بغير جنسه ودفع للظاهر عن وجهه، لأنه هو روى أن عمر دفع الوقف لابته، وأن أبا طلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب وحسان، وأجاب ابن التين بأن

البخاري إنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله: «هي لله صدقة» ولما يقول مالك: إن الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول إنها لا تتم إلا بالقبض، نعم استدلاله بقصة عمر متعزز وانتقاد الداودي صحيح انتهى، وقد قلعت توجيحه، وأما ابن بطال فتنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت من يده ويحتمل أنها استمرت فلا دلالة فيها، وأجاب ابن كثير بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي صلى الله عليه وسلم مصرفها، فلما قال له: «أرى أن تجعلها في الآخرين» ففوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة. قلت: وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب، وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلاً، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان عين له جهة المصروف لكنه أجل فاقصر على الآخرين، فلما لم يكن أبا طلحة أن يعم بها الآخرين لانتشارهم اقتصر على بعضهم فخص بها من اختار منهم.

١٤ - باب إذا قال: ذاري صدقة لله

ولم يبين للفقراء أو غيره فهو جائز ويصحها في الآخرين أو حيث أراد
قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يطلعه حين قال: أحب أموالي إليّ يرحمها، وإنها صدقة لله، فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك.

وقال يعضد: لا يجوز حتى يبين لمن، والاول أصح.

قوله: (باب إذا قال ذاري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيره فهو جائز، ويعطيها للآخرين أو حيث أراد) أي تتم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء.

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يطلعه إلخ) هو من سياق إسحاق بن أبي طلحة أيضاً، وقوله: (فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك) هو من تنقحه المصنف.

وقوله: (وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن) أي حتى يعين، وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه.

١٥ - باب إذا قال: أرضي أو يستألي

صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك

٢٧٥٦ - حدثنا محمد بن سلام: أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني يعلى: أنه سمع عكرمة يقول: أنا ابن عباس رضي الله عنهما: أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه توفيته عنها، فقال: يا رسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، أبلغها شيء؟ تصدقت به عنها؟ قال: نعم. قال: فإني أهدئك أن خاطي الميخرف صدقة عليها. ٢٧٦٢، ٢٧٧٠ لم

قوله: (باب إذا قال أرضي أو يستألي صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك) هذه الترجمة أشنع من التي قبلها، لأن الأولى فيما إذا لم يبين للتصدق عنه ولا للتصدق عليه، وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط، قال ابن بطال: ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه، ووافقه أبو يوسف وعبد الشافعي في قول، قال ابن القصار: وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فلما أراد به البر والقرية، وأولى الناس بره أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء، وهو كمن أوصى بثلاث ماله ولم يعين مصرفه فله يصح ويصرف في الفقراء. والقول الآخر للشافعي أن الوقف لا يصح حتى يبين جهة مصرفه ولا فهو باق على ملكه، وقال بعض الشافعية: إن قال وقفته وأطلق فهو حل الخلاف، وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزءاً، ودليله قصة أبي طلحة.

قوله: (حدثنا محمد) كنا للاكثر غير منسوب، وفي رواية أبي فر و ابن شبيب

قوله: (وأخبرني يعلى) هو ابن مسلم سماه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه، وهو مكى أصله من البصرة، وهو الطرقي في زعمه أنه ابن حكيم، وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في البخاري سوى هذا الموضع، ورجال الإسناد ما بين مكى وبصري.

حزم أن ثمن حصة حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان.

١٨ - باب قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ

أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾. [النساء: ٨].

٢٧٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو الشَّعْثَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ هَلِيهِ الْآيَةَ نَسِخَتْ، وَلَا وَاللَّهِ مَا نَسِخَتْ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا تَهْلُونَ النَّاسَ، هُمَا وَالْيَتَامَى، وَالْأَيُّ يَزُقُّ، وَذَاكَ الَّذِي يَزُقُّ، وَوَال لَا يَرِثُ فَذَاكَ الَّذِي يَقُولُ بِالْمَعْرُوفِ، يَقُولُ: لَا أَطْلِكُ لَكَ أَنْ أَطْلِكَ. [نظر: ٥٧٦، ٥٧٦].

قوله: (باب قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس قال: «إن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت» الحديث، وسألتني الكلام عليه في التفسير، وذكر من أراد ابن عباس بقوله: «إن ناساً يزعمون» وأن منهم عائشة رضي الله عنها، وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو منسوخة.

١٩ - باب ما يستحب لمن توفي فجأة

أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ، وَلِقَاءَ النَّوَرِ عَنِ الْمَيِّتِ

٢٧٦٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ جِهَانٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُمِّي أَتَيْتُ نَفْسَهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَصَدَّقُ عَنْهَا». [راجع: ١٣٨٨، أخرجه مسلم: ١٠٠٤، وفي الوصية: ١٢].

٢٧٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ ﷺ اسْتَفَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، فَقَالَ: «فَقْبِرْ عَنْهَا». [نظر: ٦٩٩٨، ٦٩٩٩، أخرجه مسلم: ١٦٣٨].

قوله: (باب ما يستحب لمن توفي فجأة) بضم الفاء وبالجيم الحفيفة والمدة، ويجوز فتح الفاء وسكون الجيم بغير مد (أن يتصدقوا عنه، ولقاء النور عن الميت) أورد فيه حديث عائشة «أن رجلاً قال: إن أمي أتت نفسي» وحديث ابن عباس: «أن سعد بن عبادة قال إن أمي ماتت وعليها نذر» وكأنه رمز إلى أن الميت في حديث عائشة هو سعد بن عبادة، وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادة بلفظ آخر، ولا تنافي بين قوله: «إن أمي ماتت وعليها نذر» وبين قوله: «إن أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء» إن تصدقت به عنها «لا احتمال أن يكون سال عن النذر وعن الصدقة عنها، وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة قال: «قلت: يا رسول الله إن أمي ماتت، أتصدق عنها؟ قال: نعم. قلت: فأي الصدقة أفضل؟ قال: سقي لأمه» وأخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق حماد بن خالد عنه بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ «إن سعداً قال: يا رسول الله انتفع أمي إن تصدقت عنها وقد مسأت؟ قال: نعم. قال فما تأمرني؟ قال: اسقِ لأمه» والمخطوط من مالك ما وقع في هذا الباب والله أعلم، وقد تقدمت تسمية أم سعد قريباً.

قوله: (الطفت) بضم المنة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام أي أخذت فتنة أي بنته،

وقوله: (نفسها) بالضم على الأشهر، وبالفتح أيضاً وهو موت الفجأة، والمراد بالنفس هنا الروح.

قوله: (وأراها لو تكلمت تصدقت) بضم حمزة «أراها» وقد تقدم في الجنازة من وجه آخر عن هشام بلفظ «وأظنها» وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ «وإنها لو تكلمت» تصحيف وظاهر أنها لم تكلم فلم تصدق، لكن في الموطأ عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده

قال: «خرج سعد بن عبادة مع النبي ﷺ في بعض مغزاه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة، فقبل لها أوصي، فقالت: فيم أوصي؟ لئال مال سعد توفيت قبل أن يقدم سعد» فذكر الحديث، فإن أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تكلم أي بالصدقة «ولو تكلمت لتصدقت» أي فكيف أمضي ذلك؟ أو يحمل على أن سعداً ما عرف بما وقع منها، فإن الذي روى هذا الكلام في الموطأ هو سعيد بن سعد بن عبادة أو ولده شرحبيل مرسلًا، فعلى التفسيرين لم يتحد راوي الإتيان وراوي الذي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم.

قوله: (أما تصدق عنها) في الرواية المتقدمة في الجنازة «فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: نعم» ول بعضهم «تصدق عليها أو أصره على مصلحتها».

قوله: (أن سعد بن عبادة) كذا رواه مالك وتابعه الليث ويكره وائل وغيرهما عن الزهري، وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عبادة «أنه استسقى» جعله من مستند سعد، أخرج جميع ذلك النسائي، وأخرجه أيضاً من رواية الأوزاعي ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين، وقد قلعت أن ابن عباس لم يترك القصة، فتبين ترجيح رواية من زاد فيه «عن سعد بن عبادة ويكون ابن عباس قد أخذه عنه، ويحتمل أن يكون أخذه عن غيره ويكون قول من قال: «عن سعد بن عبادة» لم يقصد به الرواية، وإنما أراد من قصة سعد بن عبادة فتشدد الروايات.

قوله: (وعليها نذر، فقال: القصة عنها) في رواية قتيبة عن مالك «لم تقضه» وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة «أفجيزه» عنها أن أعتق عنها؟ قال: أعتق من أمك» فأفادت هذه الرواية بيان ما هو الطر المذكور، وهو أنها نذرت أن تعتق رقية فماتت قبل أن تفعل، ويحتمل أن تكون نذرت نذراً مطلقاً غير معين فيكون في الحديث حجة لمن اتى في النذر المطلق بكفارة يمين، والعتق أعلى فكارات الأيمان، فلذلك أمره أن يعتق عنها، وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أن النذر الذي كان على والدته سعد صبيام، واستند إلى حديث ابن عباس المتقدم في الصوم «أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم» للحديث، ثم رده بأن في بعض الروايات عن ابن عباس «جاءت امرأة فقالت: إن أخي مات». قلت: والحق أنها قصة أخرى، وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام. وفي حديث الباب من الفوائد: جواز الصدقة عن الميت، وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا سيما إن كان من الولد وهو خصص لمصوم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [التجيم: ٢٩] ويلاحظ بالصدقة العتق عنه عند الجمهور خلافاً للمشهور عند المالكية، وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالحج والصوم؟ وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام. وفيه أن ترك الوصية جائز لأنه ﷺ لم يلم أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر، وتمتع بأن الإنكار عليها قد تعذر لو أنها وسقط عنها التكليف، وأجب بأن فائدة إنكار ذلك لو كان منكراً ليمتنع غيرها من سماعه فلما أقر على ذلك دل على الجواز. وفيه ما كان الصحابة عليه من اشتراط النسبي ﷺ في أمور الدين، وفيه العمل بالظن الغالب، وفيه الجهاد في حياة الأم وهو محمول على أنه استأذنها، وفيه السؤال عن التحمل والمساعدة إلى عمل البر والمباودة إلى بر الوالدين، وأن إظهار الصدقة قد يكون خيراً من إخفائها وهو عند اختتام صدق النية فيه، وأن للحاكم تحمل الشهادة في غير مجلس الحكم، نه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي جرة رحمه الله تعالى، وفي بعضه نظر لا يخفى، وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أبسط من هذا الباب.

٢٠ - باب الإشهاد في الوقف والصدقة

٢٧٦٢ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى: أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَتَانَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ ﷺ أَخَا بَنِي سَاعِدَةَ، تَوَفَّيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي تَوَفَّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهَا عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَبَاتِي أَشْهَدُكَ أَنَّ حَاطِي الْمَخْرَافَ صَدَقَ عَنْهَا. [راجع: ٢٧٥٦].

قوله: (باب الإشهاد في الوقف والصدقة) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور اتفاقاً لقوله فيه: «أشهدك أن حاطي المخراف صدقة» والحق المصنف الوقف بالصدقة،

باب وما لِلْوَصِيِّ أَنْ يَفْعَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلَاتِهِ.

٢٧٦٤ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ الْأَسَدِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى أَبِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْنَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ نَمْعٌ، وَكَانَ نَخْلًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اسْتَعَذْتُ مَالًا، وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقْ بِصَالِهِ، لَا يَسَاحُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُمَوَّرُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ قَمَرُهُ». فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ، فَصَنَعَتْهُ بِلْتًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَفِي الرِّقَابِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَالْعَتِيقِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَلِلْيَةِ الْقُرْبَى، وَلَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ رَزَقَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُؤْكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مَقْمُولٍ بِهِ. [رواجع: ٢٣١٣. أخرجه مسلم: ١٦٢٢. بدون قوله: فع وعملان.]

٢٧٦٥ - حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ إسماعيل: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَصِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ». [السنة: ٦]. قالت: أُنْزِلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ: أَنْ يُصِيبَ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُضْجًا، بِقَدْرِ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ. [رواجع: ٢٣١٢. أخرجه مسلم: ٣٠١٩.]

قوله: (وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عمله) كلا للاكثر، وسقطت «ما» الأولى لأبي ذر، وعمله من مسائل الخلاف: فقيل يجوز للوصي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عمله وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه إلا عند الحاجة ثم استخفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد: إذا أكل ثم أيسر قضى وقيل لا يجب القضاء وإن كان ذمياً أو فقة لم يجوز أن يأخذ منه شيئاً إلا على سبيل القرض، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس، وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما، أخرجه جميع ذلك بن جرير في تفسيره، وقال هو يوجب القضاء مطلقاً وانتصر له، ومذهب الشافعي يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح، وحكى ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقر والغنى في هذه الآية اليتيم أي إن كان غنياً فلا يسرف في الإنفاق عليه وإن كان فقيراً فليطعمه من ماله بالمعروف، ولا دلالة فيها على الأكل من مال اليتيم أصلاً والمشهور ما تقدم. ثم أورد المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث عمر.

قوله: (حدثنا هارون بن الأعمش) هو المحدثاني يسكنون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخاري، ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع، ووقع في بعض الروايات كرواية النسفي «حدثنا هارون» غير منسوب، فزعم ابن عدي أنه هارون بن يحيى المكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء، والمعتد ما وقع عنه أبي ذر وغيره منسباً.

قوله: (تصدق بمال له) هو من إطلاق العام على الخاص لأن المراد بالمال هنا الأرض التي لها غلة.

قوله: (يقال له نَمْعٌ) بفتح المثلثة وسكون الميم بعدها معجمة، ومنهم من فتح الميم حكاية المنذري، قال أبو عبيد البكري هي أرض تطلق للمبنة كانت لعمر. قلت: وسأذكر في «باب الوقت كيف يكتب» كيفية مصيره إلى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (فصنعه تلك) كذا للشمسبني ولغيره «ذلك».

قوله: (ولا جناح على من وليه أن يأكل مما بالمعروف) قال المهلب: شبه البخاري الوصي بناظر الوقف، ووجه الشبه أن النظر للمعروف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامي، وتعقبه ابن المنير بأن الواقف هو المالك لمافع ما وقع، فإن شرط لمن يلي نظره شيئاً ساء له ذلك، والوصي ليس كذلك لأن ولده يملكون المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالتواقف أحد ومقتضاه أن الوصي إذا جعل للوصي أن يأكل من مال الوصي عليهم لا يصبح ذلك، وليس كذلك بل هو سائغ إذا عينه، وإلغا اختلاف

لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظر، لأن قوله: «أشبهك» يحتمل إرادة الإشهاد المعبر ويحتمل أن يكون معناه الإعلاء، واستدل المهلب للإشهاد في الوقت بقوله تعالى: «وأنشهدوا إذا تباعتم» [البقرة: ٢٨٢] قال فإذا أمر بالإشهاد في البيع وله عرض فلان يشرع في الوقت الذي لا عرض له أولى. وقال ابن المنير: كان البخاري أراد دفع الترهيم ممن يظن أن الوقت من أعمال البر فينبغ إخفاؤه، فينبأ أنه يشرع إظهاره لأنه يصدد أن يتنازع فيه ولا سيما من الورثة.

٢١ - باب قول الله تعالى: «وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ»

وَلَا تَقْبَلُوا الْغَنِيَّتَ بِالطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا. وَإِنْ يَحْكُمَنَّ أَنْ لَا تَفْطِيلُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ. [النساء: ١٢ - ١٣.]

٢٧٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ غُرُورُ بْنُ الرَّبِيعِ يُحَدِّثُ: أَنَّ سَالَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَأَنْ يَحْكُمَنَّ أَنْ لَا تَفْطِيلُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ». قالت: هِيَ الْيَتِيمَةُ فِي حَجَرٍ وَلَيْتَهَا، قُرْبُهَا فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَبُيُوتُهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَىٰ مِنْ سُنَّةٍ بِسَائِلَةٍ فَتَهْوَىٰ عَنْ يَكَاحِهَا، إِلَّا أَنْ يَفْطِيلُوا لَهَا فِي إِحْسَالِ الصَّدَقِ، وَأَيُّرُوا بِكَاحٍ مِنْ مِوَاهِنَ مِنَ النَّسَاءِ.

قالت عائشة: ثُمَّ اسْتَفْضَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَيَسْتَفْضُونَكَ فِي النَّسَاءِ فُلِيَ اللَّهُ بِفَيْحِكُمْ يَهْنُ» [النساء: ١٢٧]. قالت: فَيَنْتِ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْيَتِيمَةِ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالَ وَغِيْرًا فِي يَكَاحِهَا، وَلَمْ يَفْطِيلُهَا بِسَائِلَةٍ يَحْتَمِلُ الصَّدَقِ، فَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَزَوَّجَهَا وَالْقَمَسُوا غُرُورًا مِنَ النَّسَاءِ، قَالَ: فَكَمَا يَتَزَوَّجُهَا حِينَ يَزَوَّجُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا زَوَّجُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يَفْطِيلُوا لَهَا الْأَوَّلَىٰ مِنَ الصَّدَقِ، وَيَفْطِيلُوا حَقَّهَا. [رواجع: ٢٤٩٤. أخرجه مسلم: ٣٠١٨.]

قوله: (باب قوله عز وجل «وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَقْبَلُوا الْغَنِيَّتَ بِالطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ» - إلى قوله - «فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ») أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى: «وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ» [النساء: ٣] وفي تفسير قوله تعالى: «وَيَسْتَفْضُونَكَ فِي النَّسَاءِ» قل الله يفتكم فيهن [النساء: ١٢٧] سيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير، وقد أغفل المزي عزو هذا الحديث إلى كتاب الوصايا.

٢٢ - باب قول الله تعالى: «وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ»

حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَصِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا. [الزَّحٰل: ٦].

قوله: (باب قول الله تعالى: «وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ» حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) ساق في رواية الأصيلي وكريمة: إلى قوله «نصيباً مفروضاً» وأما في رواية أبي ذر فقال بعد قوله: «ورشداً» إلى قوله: «وما قل منه أو أكثر نصيباً مفروضاً» [النساء: ٧].

قوله: (حسباً يعني كافياً) كذا للاكثر، وسقط «يعني» لأبي ذر قال ابن التين: فسره غيره علماً وقيل عسباً وقيل مقتصراً وفي تفسير الطبري عن السدي «وكفى بالله حسباً» أي شهيداً.

السلف فيما إذا أوصى ولم يعين للوصي شيئاً مل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا؟ وقال الكرماني: وجه المطابقة هو من جهة أن القصد أن الوصي يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر «لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف». ثانيهما حديث عائشة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفْ﴾ الآية، قالت عائشة: أنزلت في ولي اليتيم، وفي رواية للمستطلي: ﴿وَالْيَ مَالِ الْيَتِيمِ الْيَتِيمُ﴾ وقد قمت ببيان الاختلاف في ذلك، وبإتي بقية شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى

٢٣- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾

إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾.

٢٧٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ فُؤَادِ بْنِ زَيْدٍ الْمَنْكَبِيِّ، عَنْ أَبِي الْقَيْسِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَجْتَبَا السَّعْيَ الْمُؤَقَّتَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُوَ؟ قَالَ: «الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقُلُّ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَآكُلَ مَالِ الْيَتِيمِ، وَافْتَرَى يَوْمَ الزُّحْفِ، وَقَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْعَلَامَاتِ». [مطهر: ٥٧٦٤، ٦٨٥٧، أخرجه مسلم: ٢٨٩].

قوله: ﴿باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾] أورد فيه حديث أبي هريرة في السبع الموقفات وفيه «أكل مال اليتيم» وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى، وكنت قدمت في الشهادات أنني أشرح هذا الحديث هنا، ثم حصل دخول فاستدركته في الموضع الذي أجاد فيه للصف من كتاب الحدود وذكرت الاختلاف في ضابط الكبيرة وعندها في أوائل كتاب الأدب.

٢٤- باب قول الله عز وجل: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾

قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ غَيْرُ وَانْ تَخَالِطُوهُمْ فَإِنِ عَاوَنَكُمْ وَاللَّهُ يَقَعُمُ الْمُفْسِدِينَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَكَأَنَّ شَاءَ اللَّهُ لَاغْتَنَمُ إِنَّ اللَّهَ غَرِيبٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾. [لاغتفكم: لأخرجكم وحقق عليكم]. ﴿وَعَسَى﴾ [مزم: ٢١١] خُصِفَتْ.

٢٧٦٧- وَقَالَ لَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: مَا رَأَى ابْنُ عُمَرَ عَلَى أَحَدٍ وَصِيَّةً.

وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ أَحَبَّ الْأَشْيَاءِ إِلَيْهِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَنْ يَجْتَنِبَ إِلَيْهِ نَصَحَاتُهُ وَأَوْرَاقُهُ، فَيَنْظُرُوا إِلَيْهِ فَوْزَ لَّهُ.

وَكَانَ طَاوُسٌ: إِذَا سِيلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْيَتَامَى قَرَأَ: ﴿وَاللَّهُ يَقَعُمُ الْمُفْسِدِينَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾.

وَقَالَ عَطَاءٌ فِي يَتَامَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ: يُقْبَلُ الْوَلِيُّ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ يَقْدِرُهُ مِنْ جَمِيعِهِ.

قوله: ﴿باب﴾ يسألونك عن اليتامى قبل إصلاح لهم عور، وإن تخالطوهم لأخراكمكم ﴿البرق: ٢٢٠﴾ إلى آخر الآية) كنا لآبي ذر ساق غيره الآية. قوله: ﴿لاغتفكم لأخرجكم وحقق﴾ هو نصير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وزاد بعد قوله ضيق عليكم» ولكنه وسع ويسر وقال: ومن كان غنياً فليستعفف، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف» يقول بإكل الفقير إذا ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله ومغفته ما لم يسرف أو يبدد، ثم أخرج من طريق سعيد بن جبير قال في قوله: ﴿لاغتفكم﴾: لأخرجكم إحد وقوله: اعتمك فعل ماضٍ من العنت بفتح المهملة والتون بعدها مثناة والمزة للتعلية أي أوتعكم في العنت.

قوله: ﴿وعنت خضعت﴾ كنا وقع هنا، واستغرب لأنه لا تعلق له بقوله: ﴿

قوله: ﴿وقال لنا سليمان بن حرب﴾ هو موصول، وسليمان من شيوخ البخاري، وجرت عادة البخاري الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات غالباً وفي المتابعات نادرًا، ولم يصب من قال إنه لا يأتي بها إلا في المذاكرة، وأبعد من قال إن ذلك للإجازة.

قوله: ﴿ما رآه ابن عمر على أحد وصيته﴾ يعني أنه كان يقبل وصية من يوصي إليه، قال ابن التين كأنه كان يتنصي الأجر بملكك لحديث «أنا وكافل اليتيم كهاتين» الحديث إحد وسباني في كتاب الأدب مع الكلام عليه، وعمل كراهة الدخول في الرضا ما ينشئ التهمة أو الضعف عن القيام بجهها.

قوله: ﴿وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه﴾ لم آتف عليه موصولاً عنه.

قوله: ﴿وكان طائوس﴾ وصله سفيان بن عيينة في تفسيره عن هشام بن حجير بمهمة ثم جيم مصغر عن طائوس أنه «كان إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ: ﴿يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخراكمكم والله يعلم المقصد من المصلح﴾ [البرق: ٢٢٠].»

قوله: ﴿وقال عطاء﴾ وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه «أنه سئل عن الرجل يلي أموال أيتام فيهم الصغير والكبير وماهم جميع لم يقسم، قال: يتفق على كل إنسان منهم من ماله على قدره» وقد روى عبد بن حميد من طريق قتادة قال: «ما نزلت: ﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾ [الإسراء: ٣٤] كانوا لا يخالطونهم في مطعم ولا غيره، فاشتد عليهم، فنزل الله الرخصة» وإن تخالطوهم فإخراكمكم والله يعلم المقصد من المصلح» وروى الثوري في تفسيره عن سالم الأطلس عن سعيد بن جبير «أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت: ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً﴾ [النساء: ١٠] عزلوا أموالهم عن أموالهم، ففزلت: ﴿قل إصلاح لهم خير، وإن تخالطوهم فإخراكمكم﴾ قال فخلطوا أموالهم بأموالهم» وهذا هو المحفوظ مع إرساله، وقد وصله عطاء بن السائب بن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «ما نزلت هذه الآية: ﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾ [الإسراء: ٣٤] ﴿وإن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً﴾ [النساء: ١٠] اجتبت الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم، فشكوا إلى النبي ﷺ ذلك فنزلت: ﴿يسألونك عن اليتامى﴾ [البرق: ٢٢٠] الآية» ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن السائب موصولاً أيضاً بزاد فيه «وأصل لم خلطهم» وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حماد بن عمار عن ابن عباس قال: «المخالطة أن تشرب من لبنه وتشرب من لبنك وتاكل من قصعتك وتأكل من قصعتك» والله يعلم المقصد من المصلح ﴿البرق: ٢٢٠﴾ من يعتمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه» وقال أبو عبد الله المراد بالمخالطة أن يكون اليتيم بين يدي اللول عليه فيشت عليه إفرز طعامه، فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتعدي فيطعم ببقية عياله، ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والتقصان خشوا من ذلك، فوسع عليه، وهو نظير النهي حيث وسع عليهم في خلط الأزواد في الأسفار كما تقدم في الشركة. والله أعلم

٢٥- باب استخدام اليتيم في السفر والحضر،

إِذَا كَانَ صَاحِبًا لَهُ وَنَظَرَ الْأُمَّ وَزَوْجَهَا لِلْيَتِيمِ.

٢٧٦٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ يَدَيْهِ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُنْسًا غُلَامٌ كَبِيرٌ فَلْيَحْمِلْهُ، قَالَ: فَحَمَلْتُهُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، مَا قَالَ: لِي لِيَشِيءَ صَنْعُهُ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لِيَشِيءَ لِمَ اصْنَعْتَهُ لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟

الظاهر: ٤٦٠٣٨، ٦٩٩١١ هـ. أخرجه مسلم: ٢٣٠٩.

قوله: (باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أو زوجها لليتيم) أورد فيه حديث أنس قال: «قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم فأخذ أبو طلحة بيدي فأتاني بي » الحديث، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى: أما صدره ففي الجهاد، وأما بقية ففي كتاب الأدب. وعبد العزيز المذكور في الإسناد هو ابن صهيب، والإسناد كله بصريون. وأبو طلحة كان زوج أم سليم والسيدة أنس فالحديث مطابق لأحد ركني الترجمة، وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكأنه استبعد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك إلا بعد رضا أم سليم، أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه «أن أم سليم هي التي أحضرته إلى النبي ﷺ أول ما قدم المدينة » وأما أبو طلحة فأحضره إليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك صريحاً في «باب من غزا بصبي للخدمة » من كتاب الجهاد، ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس، وقد اختلف في حكم ما ترجم به: فمن المالكية للام وغيرها التصرف في مصالح من في كفالته من الأيتام وإن لم يكونوا أوصياء واستشكل بعضهم جواز ذلك فإنه بنفسه إلى أن اليتيم يشتغل بالخدمة من التاديب وهو ضد المطلوب، وجوابه أن اتراح الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التقييد بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون عند من يؤديه ويضع يتاديه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فإنه استفاد الموافقة عليها من الأهاب ما فات غيره عن أدبه أبوه.

٢٦- باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، وكذلك الصدقة

٢٧٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ سَمْعَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالاً مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ تَرَحُّاءُ، مُسْتَظِلَّةُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ فِيهَا طَبِيبٌ. قَالَ أَنَسٌ فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَنْ تَأْكُلُوا أَرْضَ آبَائِهِمْ تَقِيْفُوا﴾ وَمِمَّا تَقِيْفُونَ ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِمَّا تَحْسِبُونَ﴾. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ تَأْكُلُوا أَرْضَ الْيَتِيمِ حَتَّى تَقِيْفُوا﴾ وَمِمَّا تَقِيْفُونَ ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِمَّا تَحْسِبُونَ﴾. وَإِنْ أَحَبَّ أَحَدُكُمْ إِلَيَّ تَرَحُّاءُ، وَإِنَّمَا مَسْئَلَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بَرِّهَا وَذَوْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَصَلِّهَا حَتَّى أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، أَوْ رَابِعٌ - هَذَا أَنْتُمْ مُسَلِّمَةٌ - وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَغْلَبَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفَعَلَّ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي الْأَقْرَبِينَ وَتَبَيَّ عَمُّهُ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ: «رَابِعٌ». [رواجع: ١٤٩١. أخرجه مسلم: ٩٩٨].

٢٧٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَسَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أُمَّةً تَوَقَّعَتْ أَنْ يَنْفَقَهَا إِنْ تَصَدَّقْتَ عَنْهَا قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنِّي لَمِ مِخْرَافًا، فَأَنَا أَشْهَدُكَ أَنِّي تَصَدَّقْتُ بِهَ عَنَّا. [رواجع: ٢٧٥٦].

قوله: (باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، وكذلك الصدقة) كل ما أطلق الجواز وهو محمول على ما إذا كان الموقوف أو المتصدق به مشهوراً متميزاً بحيث يؤمن أن يتلبس بغيره، وإلا فلا بد من التحديد اتفاقاً لكن ذكر الغزالي في فتاويه أن من قال: أشهدوا على أن جمع أملاكى وقف على كذا وذكر مصرفها ولم يحدد شيئاً منها صارت جميعها وقفاً ولا يضر جهل الشهود بالحدود. ويحتمل أن يكون مراد البخاري أن الوقف يصح بالصيغة التي لا تحدد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وإرادته لشيء معين في نفسه، وإنما يعتبر التحديد لأجل الإشهاد عليه ليعين حق الغير والله أعلم.

قوله: (أكثر الأنصار) في رواية الكشيبي «أكثر أنصاري» أي أكثر كل واحد

من الأنصار، والإضافة إلى المفرد التكرار عند إرادة التفضيل سائغ.

قوله: (مالا من نخل) تقدم في رواية عبد العزيز للماجشون عن إسحاق تسمية حدائق أبي طلحة قريباً.

قوله: (وكان النبي ﷺ يدخلها) زاد في رواية عبد العزيز «ويستظل فيها».

قوله: (ببرجاء) تقدم شيء من ضبطها في الزكاة، ومنه عند مسلم «برجاء» بفتح الموحدة وكسر الراء وتقديهما على التحتانية الساكنة ثم جاء مهملة، ورجح هذا صاحب الفائق وقال: هي وزن فيلاء من البراء وهي الأرض الظاهرة المكتشفة، وعند أبي داود برباءاء وهو بإشباع الموحدة والباقي مثله، ووجه من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهزئة، فإن أرجاء من الأرض المقدسة، ويحتمل إن كان عفوفاً أن تكون سميت باسمها قال عياض: رواية المغاربة أعراب الراء والقصر في جاء، وخطأ هذا الصوري، وقال الباجي: أدركت أهل العلم ومنهم أبو فر يفتحون الراء في كل حال، زاد الصوري: وكذلك البناء أي أوله، وقد قلعت في الزكاة أنه انتهى الخلاف في الغلق بها إلى عشرة أوجه، ونقل أبو علي الصديقي عن أبي فر يخروفي أنه جزم أنها مركبة من كلمتين بئر كلمة وساء كلمة ثم صارت كلمة واحدة، واختلف في جاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أخضيت إليه البئر أو هي كلمة زجر للإبل وكان الإبل كانت ترمى هناك وتجر بهذه اللفظة فأضيفت البئر إلى اللفظة المذكورة.

قوله: (ببخ) بفتح الموحدة وسكون المعجمة، وقد تنون مع التثنية والتخفيف بالكسر والرفع والسكون ويجوز التنوين لغات، ولو كسرت فالاختيار أن تنون الأولى وتسكن الثانية، وقد يسكتان جميعاً كما قال الشاعر: بخ بخ لوالده وللمولود. ومنعها تنعيم الأمر والإحباب به.

قوله: (رابع أو رابع شك ابن مسلمة) أي الغني أي هل هو بالتحتانية أو بالموحدة.

قوله: (أفعل) بضم اللام على أنه قول أبي طلحة.

قوله: (فقسمها أبو طلحة) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها «أفعل قسمها» أنه حصل الأول واحتمل أن يكون أفعل صيغة أمر وفعل قسمها اني ﷺ، واتضح هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية. وذكر ابن عبد البر أن إسماعيل القاضي رواه عن القعني عن مالك فقال في روايته «فقسمها رسول الله ﷺ في أقاربه وبني عمه»، قال وقوله: «في أقاربه» أي أقارب أبي طلحة، قلت: ووقع في رواية ثابت بن أنس كما تقدم، وكذا في رواية همام عن إسحاق بن أبي طلحة: «فقال ﷺ: ضمها في قرابتك، فجعلها حدائق بين حسان بن ثابت وأبي بن كعب» لفظ إسحاق أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه، وحديث ثابت نحوه، قال ابن عبد البر: إضافة القسم إلى رسول الله ﷺ وإن كان سائفاً شائفاً في لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك، والصواب رواية من قال «فقسمها أبو طلحة».

قوله: (في أقاربه وبني عمه) في رواية ثابت للخدمة «فجعلها حسان وأبي» وكذا في رواية همام عن إسحاق كما ترى، وكذا في رواية الأنصاري عن أبيه عن ثمامة، وقد تمسك به من قال: أقل من بطن من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين بشأن، وفيه نظر لأنه وقع في رواية الماجشون عن إسحاق الملقمة «فجعلها أبو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب» فدل على أنه أعطى غيرها معهم، ثم رأيت في مرسل أبي بكر بن حزم المقدم «فرد على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه وأبن أخيه شداد بن أوس ونييط بن جابر فتقاسموه، فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم».

قوله: (وقال إسماعيل) أي ابن أبي أيسر (وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك) أي بهذا الإسناد (رابع) أي بالتحتانية، وقد وصل حديث إسماعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن يحيى في الوكالة، وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة. وفي قصة أبي طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن منقطع الآخر في الوقف يصرف لأقرب الناس إلى الواقف، وأن الوقف لا يحتاج في اعتقاده إلى قبول الموقوف عليه. واستدل به بعض المالكية على صحة الصدقة المطلقة ثم يعينها المتصدق لمن يريد، واستدل به للجمهور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي صحت وصيته وبقية الوصي في سبيل الخير ولا يأكل منه شيئاً ولا يعطي منه وارثاً للبيت، وغالب في ذلك أبو ثور وواقف الحنفية في الأول دون الثاني. وفيه جواز التصديق من الحي في غير مرض بائع من ثلث ماله لأنه ﷺ لم يستفصل أباً طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص «الثلث كثير» وفيه تقديم

قوله: (لا تطلب منه إلا إلى الله) أي لا تطلب منه من أحد لكن هو مصروف إلى الله، فلا استثناء على هذا التصدير منقطع، أو التقدير لا تطلب منه إلا مصروفاً إلى الله، فهو متصل

٢٨ - باب الوُفْوِ كَيْفَ يُكْتَبُ؟

٢٧٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ بَعْضَ أَرْضِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَصَبْتُ أَرْضاً، لَمْ أَحِبَّ مَالاً لِقَدْ أَنْفَسَ مِنْهُ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: إِنْ هِيَ حَسَنَةٌ أَصْلَحْتَ وَتَصَدَّقْتَ بِهَا. فَصَدَّقَ عُمَرُ: أَنَّهُ لَا يَسَإُغُ أَصْلَحُهَا، وَلَا يُؤْهَبُ، وَلَا يُورَثُ، فِي الْفُقَرَاءِ، وَالْقُرْبَى، وَالرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْعَتِيفِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَّيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُعْطِمَ صَاحِبُهَا غَيْرَ مُتَعَوِّلٍ فِيهِ. [راجع: ٢٣١٣. أخرجه مسلم: ١٦٣٢.]

٢٩ - باب الوُفْوِ لِلْفَقِيرِ وَالْفَقِيرِ وَالْعَتِيفِ

٢٧٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ ﷺ وَجَدَ مَالاً بِبَعْضِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، قَالَ: إِنْ هِيَ تَصَدَّقَتْ بِهَا. فَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَالْعَتِيفِ. [راجع: ٢٣١٣. أخرجه مسلم: ١٦٣٢.]

قوله: (باب الوُفْوِ كَيْفَ يُكْتَبُ) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر، وقد ترجم له في آخر الشروط في الوقت، وترجم له بعد هذا الوقت على الفقي والفقير، وبعد ما بين نفقة قيم الوقت، ومن قبل أبواب ما للوصي أن يعمل في مال اليتيم، هذا جميع المواضع التي أورد فيها موصلاً لظرفه في بعضها واستدل منه بأطراف تطبيقاً في مواضع منها في المزاورة وفي باب هل يتنعى الواقف بوقفه، وفي باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره.

قوله: (حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع) كذا اختصر عليه، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن يزيد بن زريع ويشترى من الفضل ويحيى القطان ثلاثهما عن عبد الله بن عون، وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون يقصد به عن نافع، وليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية صخر بن جوية عن نافع كما تقدم قبل أبواب، وأخرجه خضراً وأحمد والدارقطني طولاً من رواية أيوب، وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، والنسائي من رواية عبد الله بن عمر الأكبر المصفر، وأحمد والدارقطني من رواية عبد الله بن عمر الأصغر المكبر كلهم عن نافع، وسأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن نافع) في رواية الأنصاري عن ابن عون الماضية في آخر الشروط عن ابن عون «أبناي نافع» والإنهاء بمعنى الإخبار عند المتكلمين جزءاً، وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون «أخبرني نافع» والأصنافي المذكور أحد شيوخ البخاري أخرجه عنه عدة أحاديث بنصر واسطة منها حديث أبي بكر في نصبة الزكاة وأخرج عنه في مواضع بواسطة، وكان الأنصاري المذكور قاضي البصرة وقد تلخص للكونيين في الأوقاف، وصنف في الكلام على هذا الحديث جزءاً مفرداً.

قوله: (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر) كذا لأكثر الرواة عن نافع، ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر، لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيان الثوري والنسائي من رواية أبي إسحاق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون، والنسائي من رواية سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر، والمشهور الأول.

قوله: (يخبر أرضاً) تقدم في رواية صخر بن جوية أن اسمها شغ، وكذا لأحمد من رواية أيوب «أن عمر أصاب أرضاً من يهود بني حارة يقال لها شغ» ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكورة، وكذا للدارقطني من طريق الدراودي عن عبد الله بن عمر، وللطحاوي من رواية يحيى بن سعيد، وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم «أن عمر رأى في المنام ثلاث ليال أن يتصدق بشغ» وللنسائي

الأقرب من الأقارب على غيرهم، وفي جواز إضافة حب المال إلى الرجل الفضائل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الإنسان «إنه لحب الخير لشديد» [المائدات: ٨] وأخبر هنا المال اتفاقاً، وفي اتخاذ الحواط والمساكين ودخول أهل الفضل والعلم فيها والاستقلال بظلمها والأكل من ثمرها والراحة والتزهد فيها، وقد يكون ذلك مستحباً يترتب عليه الأجر إذا قصد به إجماع النفس من تعب العبادات وتنشيطها للطاعة، وفيه كسب المقار، وإياحة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضراً إذا علم طيب نفسه، وفيه إياحة استمذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض، وفيه التمسك بالمعوم لأن أبا طلحة فهم من قوله تعالى: «لن نتناول البر حتى تنفقوا مما تحبون» [آل عمران: ٩٢] تناول ذلك بجميع أفرادها، فلم يبق فقه حتى يرد عليه البيان عن شيء يمتنع به بدر إلى إنفاق ما يحبه، وأقره النبي ﷺ على ذلك. واستدل به لما ذهب إليه مالك من أن الصدقة تصح بالقول من قبل القبض، فإن كانت لعين استحق المطلوبة قبضها، وإن كانت لجهة عامة خرجت عن ملك القائل وكان للإمام صرفه في سبيل الصدقة، وكل هذا ما إذا لم يظهر مراد المتصدق فإن ظهر اتبع. وفيه جواز تولي المتصدق قسم صدقته، وفيه جواز أخذ الفتي من صدقة التطوع إذا حصل له بنصر سائلة، واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافاً لمن منع ذلك وأبطله، ولا حجة فيه لا احتمال أن تكون صدقة أبي طلحة غليظة وهو ظاهر سياق الماحشون عن إسحاق كما تقدم، وفيه زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافاً لمن قيدها به، وفيه فضيلة أبي طلحة لأن الآية تضمنت الحث على الإنفاق من المحبوب فترقى هو إلى إنفاق أحب المحبوب فصبوب ﷺ وإياه وشكره عن ربه فله، ثم أمره أن يخص بها أهله، وكتب عن رضاه بذلك بقوله: «بخ». وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقفاً، وتقدم البحث فيه قبل أبواب، وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج إلى قبول معين بل للإمام قبولها منه ووضعها فيما يراه كما في قصة أبي طلحة. وفيه أنه لا يعتبر في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لا رابع ولا غيره، لأن أياً إنما يجمع مع أبي طلحة في الأب السادس، وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب الأبعد لأن حسابه وأهله أقرب إلى أبي طلحة من أبي نبيط، ومع ذلك فقد أشرك معهما أبا ونبيط بن جابر، وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لأن بني حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيراً فضلاً عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبا طلحة وأبياً.

قوله في حديث ابن عباس: (أن رجلاً هو سعد بن عبادة كما تقدم قريباً

٢٧ - باب إذا أوقف جماعة أرضاً

مُشَاعاً فَهُوَ جَائِزٌ

٢٧٧١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَنَى الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ النَّبِيِّ ﷺ يَا نَبِيَّ بَحَائِبِكُمْ هَذَا. قَالُوا: لَا وَاللَّهِ، لَا تَطْلُبُ فَنَفْسَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ. [راجع: ٢٣٤. أخرجه مسلم: ٥٢٤ مطولاً.]

قوله: (باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز) قال ابن المنير: احتزروا عما إذا وقف الواحد المشاع فإن مالاً لا يميزه لئلا يدخل الضرر على الشرك، وفي هذا نظر، لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من ينكر وقف المشاع مطلقاً، وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجم «إذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز» وهو وقف الواحد المشاع، وقد تقدم البحث فيه هناك. وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد، وقد تقدم بهذا الإسناد مطولاً في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة، والغرض منه هنا ما اختصر عليه من قوله «لا تطلب نفسه إلا إلى الله عز وجل» فإن ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل، قبل النبي ﷺ، فله دليل لما ترجم له، وأما ما ذكره الواقدي أن أبا بكر دفع ثمن الأرض لملكها منهم وقدره عشرة دنانير فإن ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك، فلو كان وقف المشاع لا يجوز لأنكر عليهم وبين لهم الحكم، واستدل بهذه القصة على أن حكم المسجد يثبت للبناء إذا وقع بصورة للمسجد ولو لم يعصر الباني بذلك، وعن بعض المالكية إن أدان فيه ثبت له حكم المسجد وعن الحنفية إن أدان للجماعة بالصلاة فيه ثبت والمسألة مشهورة، ولا يثبت عند الجمهور إلا أن صرح الباني بالوقية أو ذكر صيغة عتمة ونوى معها. وجزم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات خاصة، والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لإثبات ذلك ولا نفيه والله أعلم.

من رواية سفيان عن عبد الله بن عمر ؓ جاء عمر فقال: يا رسول الله إني أصبت مسالماً لم أصب مالا مثله قط، كان لي مائة رأس فاشترت بها مائة سهم من خيبر من أهلها فيحتمل أن تكون ثمن من جلة أراضي خيبر وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي ﷺ بين من شهد خيبر، وهذه المائة السهم غير المائة السهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخير التي حصلها من جزئه من الغنيمة وغيره، وسيأتي بيان ذلك في صفة كتاب وقف عمر من عند أبي داود وغيره، وذكر عمر بن شبة بإسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت في سنة سبع من الهجرة.

قوله: (أنفس منه) أي أجود، والتفليس الجلب للمغتب به، يقال نفست بفتح النون وضمة الفاء نفاة، وقال الداودي: سمي نفيساً لأنه يأخذ بالنفس، وفي رواية صخر بن جويرية ؓ: إني استقلت مالا وهو عندي نفيس فلزمت أن أتصدق به ؓ وقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى في المنام الأمر بذلك، ووقع في رواية للدارقطني إسناده ضعيف « أن عمر قال: يا رسول الله إني نلت أن أتصدق بمالي ؓ ولم يثبت هذا وإنما كان صدقة تطوع كما سأوضحه من حكاية لفظ كتاب الوقف المذكور إن شاء الله تعالى.

قوله: (فكيف تأمرني به؟) في رواية يحمى بن سعيد ؓ أن عمر استشار رسول الله ﷺ في أن يتصدق ؓ.

قوله: (إن شئت حبست أصلها وتصدق بها) أي بجمعها، وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر ؓ أحبس أصلها وسبل ثمرتها ؓ وفي رواية يحمى بن سعيد ؓ تصدق بشره وحبس أصله ؓ.

قوله: (فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث) زاد في رواية مسلم من هذا الوجه ؓ ولا يتباع ؓ زاد الدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ؓ حيس ما دامت السماوات والأرض ؓ كذا لأكثر الرواة عن نافع، ولم يختلف فيه عن ابن عوف إلا ما وقع عند الطحاوي من طريق سعيد بن سفيان الجصدي عن ابن عوف فذكره بلفظ صخر بن جويرية ؓ الأبي، والجدري إذا رواه عمر صخر لا عن ابن عوف، قال النسكي: اغتبط بما وقع في رواية يحمى بن سعيد عن نافع عند البيهقي ؓ تصدق بشره وحبس أصله لا يباع ولا يورث ؓ وهذا ظاهر أن الشرط من كلام النبي ﷺ بخلاف بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهر أنه من كلام عمر، قلت: قد تقدم قبل خمسة أبواب من طريق صخر بن جويرية عن نافع بلفظ ؓ فقال النبي ﷺ تصدق بأصله، لا يباع ولا يوهب ولا يورث، ولكن ينفق ثمره ؓ وهي أم الروايات وأصرحها في المقصود فمزعها إلى البخاري أولاً، وقد علق البخاري في المزاغة بلفظ ؓ قال النبي ﷺ لعمر: تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن لينفق ثمره تصدق به ؓ وحكى هناك أن الداودي الشارح أنكروا هذا اللفظ، ولم يظهر لي إذ ذاك سبب إنكاره، ثم ظهر لي أنه بسبب التصريح برفع الشرط إلى النبي ﷺ، على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فما فعله إلا لما فهمه من النبي ﷺ حيث قال له ؓ أحبس أصلها وسبل ثمرتها ؓ وقوله: ؓ تصدق ؓ صيغة أمر وقوله: ؓ فتصدق ؓ بصيغة الفعل الماضي.

قوله: (في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضياف وابن السبيل) جمع هؤلاء الأصناف إلا الضيف هم المذكورون في آية الزكاة، وقد تقدم بيانهم في كتاب الزكاة. وقوله: ؓ ولذي القربى ؓ يحتمل أن يكون في من ذكر في الخمس كما سيأتي بيانهم، ويحتمل أن يكون المراد بهم قريى الواقف، وبهذا الثاني جزم القرطبي، والضيف معروف وهو من نزل يقوم بريد القرى وقد تقدم القول فيه في الحية.

قوله: (أن يأكل منها بالمعروف) تقدم البحث فيه قبل أبواب، قال القرطبي: جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه يستحب ذلك منه، والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة، وقيل القدر الذي يدفع به الشهوة، وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله، والأول أولى.

قوله: (أو يطعمهم) في رواية صخر ؓ أو يؤكل ؓ بإسكان الواو وهي بمعنى يطعمهم.

قوله: (غير معمول فيه) وفي رواية الأنصاري الماضية في آخر الشروط ؓ غير متمول به ؓ والمعنى غير منخذ منها مالا أي ملكاً، والمراد أنه لا يملك شيئاً من رقباتها، و« مالا » منصوب على التمييز، وزاد الأنصاري وسليم قال: فحدثت به ابن سيرين فقال: « غير متائل مالا » والقاتل « فحدثت به » هو ابن عوف رواه عن نافع، بين ذلك الدارقطني من طريق أبي أسامة عن ابن عوف قال: ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره، زاد سليم: قال ابن عوف: وأبائي من قرأ هذا الكتاب أن فيه « غير متائل مالا » وفي رواية الترمذي من طريق ابن علي بن عمر بن عوف « حدثني رجل أن قراها في قطعة أديم أحر » قال ابن علي: وأنا قرأتها عند ابن عبيد الله بن عمر كذلك. وقد أخرج أبو داود صفة

كتاب وقف عمر من طريق يحمى بن سعيد الأنصاري قال: « نسخها لي عبد الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر ؓ فذكره وفيه « غير متائل » والمتائل بمنزلة شئ مثله مشددة بينهما حمزة من التثنية، والتائل اتخذ المال حتى كأنه عنده قديم، والثلة كل شيء أصله، قال الشاعر: « ودانك الجبد المثلث أمثالي » واشترط نفي التائل بقوي ما ذهب إليه من قال: المراد من قوله: « يأكل بالمعروف » حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر الحاجة قاله القرطبي، وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث، قال حماد: وزعم عمرو بن دينار أن عبد الله بن عمر كان يهدي في عبد الله بن صفوان من صدقة عمر، وكذا رواه عمر بن شبة من طريق حماد بن زيد عن عمر، وزاد عمر بن شبة عن يزيد بن هارون عن ابن عوف في آخر هذا الحديث « وأوصى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكارم من آل عمر » ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند الدارقطني، وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد « يليه ذوو الرأي من آل عمر » فكأنه قال أولاً بشرط أن النظر فيه لذوي الرأي من أهله ثم عين عند وصيته لحفصة، وقد بين عمر بن شبة عن أبي حسان المني قال: هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فسختها حرفاً حرفاً « هذا ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في ثمنه، أنه إلى حفصة ما عاشت تنفق ثمره حيث أراها الله، فإن توفيت فلي ذري الرأي من أهلها ؓ. قلت: فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال: « والمائة وسق الذي أطعمني النبي ﷺ فلها مع ثمن علي سنته الذي أمرت به، وإن شاء ولي ثمن أن يشتري من ثمره رقيقاً يعملون فيه فعل. وكتب يعقوب وشهد عبد الله بن الأرقم ؓ وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا. وذكرنا جميعاً كتاباً آخر نحو هذا الكتاب، وفيه من الزيادة « وصرة بن الأكرع والعبد الذي فيه صدقة كذلك » وهذا يقتضي أن عمر إنما كتب كتاب وقفه في خلافته لأن يعقوباً كان كاتبه في زمن خلافته، وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين، فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي ﷺ باللفظ وتولى هو النظر عليه إلى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب، ويحتمل أن يكون آخر وقفته ولم يقع منه قبل ذلك إلا استشارته في كيفية. وقد روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال: « قال عمر: لولا أنني ذكرت صدقتي لرسول الله ﷺ لرددتها » فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وأنه لم ينجز الوقف إلا عند وصيته. واستند الطحاوي بقول عمر هذا لأبي حنيفة وزفر في أن إيقاف الأرض لا يمنع من الرجوع فيها، وأن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي ﷺ فكره أن يفارقه على أمر ثم يخالفه في غيره، ولا حجة فيما ذكره من وجهين: أحدهما أنه منقطع لأن ابن شهاب لم يرد عمر، ثانيهما أنه يحتمل ما قلناه، ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف ولزومه إلا أن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع. وقد روى الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بأن الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وإن ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند المالكية وفيه قال ابن سريج وقال: تمود منافعه بعد المدة المعنية إليه ثم إلى ورثته، فلو كان للتعلق مالا صح اتفاقاً كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء، وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف، قال أحمد: « حدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال: أول صدقة أبي موقوفة كانت في الإسلام صدقة عمر » وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال: « سألنا عن أول حبس في الإسلام فقال المهاجرون: صدقة عمر، وقال الأنصار: صدقة رسول الله ﷺ. وفي إسناده الواقدي. وفي مغازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الإسلام أراضي خيبر بالمعجمة مصر التي أوصى بها إلى النبي ﷺ فوقها النبي ﷺ، قال الترمذي: لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين، وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس، ومنهم من تأوله، وقال أبو حنيفة لا يلزم، وخالفه جميع أصحابه إلا زفر بن الحذيل فضحك الطحاوي عن عيسى بن إبان قال: كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف، فبلغه حديث عمر هذا فقال: من سمع هذا من ابن عوف؟ فحدثه به ابن علي، فقال: هذا لا يسع أحداً خلافاً، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد أهد ومع حكاية الطحاوي هذا فقد اتصرت كعادته فقال: قوله في قصة عمر « حبس الأصل وسبل الثمرة » لا يستلزم التأييد، بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره لذلك ولا يتحقق ضيف هذا التأويل، ولا يفهم من قوله: « وقتت وجبت » إلا التأجيل حتى يصرح بالشرط عند من يلزم إليه، وكأنه لم يفت على الرواية التي فيها « حبس ما دامت السماوات والأرض » قال القرطبي: رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه، وأحسن ما يعتذر به عمر رده ما قاله أبو يوسف فإنه أعلم بأبي حنيفة من غيره. وأشار الشافعي إلى أن الوقف من خصائص أهل الإسلام، أي وقف الأراضي والمغار، ولا تعرف أن ذلك وقع في الجعالية، وصحيفة الوقف شرعاً ورود صيغة تقطع

الأرض، وحكى بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر. واستدل به على أن خير فحمت عروة، وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى

٣٠- باب وقف الأرض للمسجد

٢٧٧٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، لَا تَمْنُونِي بِحَالِكُمْ هَذَا». فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ، لَا نَطْلُبُ نَفْعًا إِلَّا إِلَى اللَّهِ. [راجع: ٢٣٤. أخرجه مسلم: ٥٢٤ مطروح].

قوله: (باب وقف الأرض للمسجد) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لا من أنكر الوقف ولا من نفيه، إلا أن في الجزء المشاع احتمالاً لبعض الشافعية، قال ابن الرقعة: يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الانتفاع به لا يصح، وجزم ابن الصلاح بالصحة حتى يجرم على الجنب المكث فيه ونسوز في ذلك، قال الزين بن المنير: لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد، وكأنه قال قد نفذ وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجداً فدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد، ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب منها إلا إلى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة ثم استعاد الوقف قبل البناء، فيؤخذ منه أن من وقف أرضاً على أن يبنوها مسجداً انعقد الوقف قبل البناء. قلت: ولا يخفى تكلفه.

قوله: (حدثني إسحاق) كلما للجميع إلا الأصلي نفيه قال: «حدثنا إسحاق بن منصور» ووقع في رواية أبي علي بن شبيه «حدثنا إسحاق هو ابن منصور»، وأما عبد الصمد فهو ابن عبد المورث، والإسناد كله بصريون.

قوله: (بالمسجد) في رواية الكشميهني «ببناء المسجد» وستأتي بقية سياحت الحديث في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى.

٣١- باب وقف الدواب والكراع والغروض والصاميت

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: يَمُنُّ جَعَلَ الْفَ بِيَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدَقَّقَهَا إِلَى غُلَامٍ لَهُ تَاجِرٌ يَتَجَرُّ بِهَا، وَجَعَلَ رِبْعَهُ صَدَقَةً لِلْمَسَاكِينِ وَالْأَفْرَافِ، هَلْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ رِبْعِ تِلْكَ الْأَفْرِ شَيْئاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَ رِبْعَهَا صَدَقَةً فِي الْمَسَاكِينِ، قَالَ: كَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا.

٢٧٧٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ: أَمَرَ حَمَلًا عَلَى فَرَسٍ لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَطْعَامًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَحْمَلَ عَلَيْهَا رَجُلًا، فَأَخْبِرَ عُمَرُ أَنَّهُ لَقَدْ وَقَّعَهَا يَمِينُهَا، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّعَاهَا، فَقَالَ: «لَا تَتَّعَهَا، وَلَا تُرْجِعْ فِي صَدَقَتِكَ». [راجع: ١٤٨٩. أخرجه مسلم: ١٦٦١].

قوله: (باب وقف الدواب والكراع والغروض والصاميت) هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المتقولات، والكراع بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل، فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام. والغروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع ما عدا القند من المال. والصامت بالمهملة بلفظ ضد الناطق، والمراد من القند الذهب والفضة، ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف المتقولات فيلحق به ما في معناه من المتقولات إذا وجد الشرط وهو تحيis العين، فلا تباع ولا توهب بل يتنع بها، والانتفاع في كل شيء بحسبه.

قوله: (وقال الزهري إلخ) هو ذهاب من الزهري إلى جواز مثل ذلك، وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم وجهه بيباع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة، واعترضه الإسماعيلي فقال: لم يذكر في الباب إلا الأثر عن الزهري، والحديث في قصة الفرس التي حل عليها عمر فقط، وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي أخذ فيه النبي ﷺ لعمر بأن يجبس أصله ويتنع بشرته، والصامت

تصرف الواقف في رقية الموقوف الذي يدوم الانتفاع به، وتثبت صرف منفعة في جهة خير. وفي حديث الباب من الفوائد جواز ذكر الولد أباه باسمه المجرد من غير كنية ولا لقب، وفيه جواز إسناد الوصية، والنظر على الوقف للمرأة وتقدتها على من هو من أقرانها من الرجال؛ وفيه إسناد النظر إلى من يسم إذا وصف بصفة معينة تمجيزاً، وأن الواقف يلي النظر على وقفه إذا لم يستند لغيره، قال الشافعي: لم يزل العدد الكثير من الصحابة فمن بعدهم يولون أوقافهم، نقل ذلك الألو ف عن الألو ف في مختلفون فيه. وفيه استشارة أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية، وأن المشير بشير بأحسن ما يظهر له في جميع الأمور. وفيه فضيلة ظاهرة لعمر لرغبته في اشتال قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وفيه فضيل الصدقة الجارية، وصحة شروط الواقف واتباعه فيها، وأنه لا يشترط تعيين للصرف لفظاً. وفيه أن الوقف لا يكون إلا فيما له أصل يدوم الانتفاع به، فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالطعام. وفيه أنه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال: تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف إليها شيئاً آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقية أو وقف المنفعة فإذا أضاف إليها ما يميز أحد المختلين صح، بخلاف ما لو قال وقتت أو حسبت فإنه صريح في ذلك على الراجح، وقبل الصريح الوقف خاصة، وفيه نظر لثبوت التحيis في قصة عمر هذه، نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح، وتمسك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله: «فصدق بها عمر» ولا حجة في ذلك لما قلتم من أنه أضاف إليها «لا تباع ولا توهب» ويحمل أيضاً أن يكون قوله: «فصدق بها عمر» راجعاً إلى الثمرة على حذف مضاف أي فصدق بشترتي فليس فيه متعلق لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة مجرداً وبهذا الاحتمال الثاني جزم القرطبي. وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوي القربى والضييف لم يقيد بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية. وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف لأن عمر شرط لمن ولي وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط، وإذا جاز في المهم الذي تبينه العادة كان فيما يجنيه هو أجور، ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأرجح عنه، وقال به من المالكية ابن شعبةان، وجهورهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً يسيراً بحيث لا يهتم أنه قصد حرمان ورثته، ومن الشافعية ابن سريج وطائفة، وصف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جزءاً ضخماً واستدل له بقصة عمر هذه، وقصة رابك البدينة، وحديث أنس في أنه ﷺ اعتق صفيية وجعل عطاها صداقتها، ووجه الاستدلال به أنه أخرجهما عن ملكه بالتقوى وردعا إليه بالشرط، وسيأتي البحث فيه في النكاح. وقصة عثمان الأتية بعد الأبواب. وراجع للمناون بقوله في حديث الباب «سبل الثمرة» وتيسيل الثمرة لملكها للغير والإنسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه، وتعقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه إنما هو لعدم الفائدة والغائلة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير استحقاقه إياه وقفاً ولا سيما إذا ذكر له ما لا آخر فإنه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف، واحتجوا أيضاً بأن الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عقلته ولذلك منعه أن يتخذ لنفسه من ما لا فائدة كان يؤخذ منه صحة الوقف على النفس من منعه من الانتفاع، وكأنه اشترط لنفسه أمراً لو سكت عنه لكان يستحقه لقيامه، وهذا على أرجح قولي العلماء أن الواقف إذا لم يشترط للنظر قدر عمله جاز له أن يأخذ بقدر عمله، ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجرة فني صحة هذا الشرط عند الشافعية بخلاف، كالحاشي إذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم الساميين؟ والراجح الجواز، ويهذه حديث عثمان الآتي بعد، واستدل به على جواز الوقف على الورث في مرض الموت فإن زاد على الثلث رد وإن خرج منه لزم، وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن عمر جعل النظر بعده لحصة وهي عن يرثه وجعل لمن ولي وقفه أن يأكل منه، وتعقب بأن وقف عمر صدر منه في حياة النبي ﷺ والذي أوصى به إنما هو شرط النظر، واستدل به على أن الواقف إذا شرط للنظر شيئاً أخذه وإن لم يشترط له لم يجوز إلا أن يدخل في صفة أهل الوقف كالفقراء والمساكين. فإن كان على معين ورضوا بذلك جاز، واستدل به على أن تعليق الوقف لا يصح لأن قوله: «حسب الأصل» يناقض تاقية، وعن مالك وابن سريج يصح، واستدل بقوله: «لا تباع» على أن الوقف لا يتناقل به، وعن أبي يوسف إن شرط الواقف أنه إذا تعلقت منافعه بيع وصرف ثمنه في غيره ويوقف في ما سمي في الأول، وكذا إن شرط البيع إذا رأى الخط في نقله إلى موضع آخر. واستدل به على وقف المشاع لأن المائة سهم التي كانت لعمر يجبر أن تكن منقسمة. وفيه أنه لا سراية في الأرض الموقوفة بخلاف المتق والم يفتل أن الوقف سرى من حصه عمر إلى غيرها من باقي

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ: لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ رَزَقَهُ أَنْ يَأْكُلَ، وَقَدْ يَلِيهِ الْوَأَقِفُ وَخَيْرُهُ، فَهُوَ وَاسِعٌ لِكُلِّ رَافِعٍ لِفَضْلِ الصَّحَابَةِ، بَاب ٢٧.

قوله: (باب إذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين) هذه الترجمة معقودة لمن يشترط لنفسه من وقف منفعة، وقد قيد بعض العلماء الجواز بما إذا كانت المنفعة عامة كما تقدم.

قوله: (ووقف أنس) هو ابن مالك (فأما فكان إذا قدم نزلها) وصله البيهقي من طريق الأنصاري «حدثني أبي عن ثمامة عن أنس أنه وقف داراً له بالمدينة فكان إذا حج مر بالمدينة فنزل داره» وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يوقف الدار ويستتي لنفسه منها بيتاً.

قوله: (وتصدق الزبير بدوره) وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضرب بها فإن استغنت بزوج فليس لها حق وصله الدارمي في مستنده من طريق هشام بن عروة عن أبيه «أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه، لا يتباع ولا توهب ولا تورث، وأن للمردودة من بناته» فذكر نحوه، ووقع في بعض النسخ «من نسائه» وصريحها بعض المتأخرين فوهم فإن الواقع بخلافها، وقوله غير مضرة ولا مضرب بها بكسر الضاد الأولى وفتح الثانية.

قوله: (وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى للودي الحاجات من آل عبد الله بن عمر) وصله ابن سعد بمناه وفيه «أنه تصدق بداره بحسبة لا يتباع ولا توهب».

قوله: (وقال عبدان) كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بسلا رواية، وقد وصله الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه، وأبو إسحاق المذكور في إسناده هو السبيعي، وأبو عبد الرحمن هو السلمي، قال الدارقطني يتردد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة، وقد اختلف فيه على أبي إسحاق فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضاً، وتأبعه أبو قلن عن يونس أخرجه أحمد. قلت: وتقدم عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة، واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من افتراء يونس عن أبي إسحاق، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم فيتمارض الترجيح فلعل لأبي إسحاق فيه إستاندين.

قوله: (أن عثمان) أي ابن عفان.

قوله: (حيث) في رواية الكشيبي حين (حوصي) أي لما حاصره المصريون الذين أنكروا عليه تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح، والقصة مشهورة، وقد وقع في رواية النسائي من طريق زيد بن أبي أنيسة المذكورة قال: «لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام فأشرف عليهم» الحديث.

قوله: (أنشدكم الله) في رواية الأحنف عند النسائي «أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو» زاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حزن عن عثمان «أنشدكم الله والإسلام».

قوله: (من حفر رومة) قال ابن بطال: هذا وهم من بعض رواة والمعروف أن عثمان اشتراها لا أنه حفرها. قلت: هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق فقال فيه: «هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من مائها إلا بشم» لكن لا يتبين الوهم فقد روى البخاري في «الصحابة» من طريق بشر بن بشر الأسلمي عن أبيه قال: «لما قدم المهاجرون المدينة استكروا الماء وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القرية بمد فقال له النبي ﷺ تبيعنيها بعين في الجنة؟ فقال: يا رسول الله ليس لي ولا ليعالي غيرها، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم، ثم أتى النبي ﷺ فقال: اتبعني في ما جعلت له؟ قال: نعم. قال: قد جعلتها للمسلمين» وإن كانت أولاً عيناً فلا مانع أن يفرها عثمان بئراً ولعل العين كانت تجري إلى بئر فوسعا وطواها فنسب حفرها إليه.

قوله: (فصدقه بما قال) في رواية حمصة بن معاوية التيمي قال: «أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال: احضروا غداً، فأشرف عليهم» فذكر الحديث بطله أخرجه سيف في الفتوح، وللنسائي من طريق الأحنف بن قيس أن الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص، وزاد الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي إسحاق في روايته «هل

إذا يتبعه بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره، وليس هذا بتحييس الأصل والانتفاع بالثمرة بل المأذون فيه ما عاد منه نفع بفضل كالثمرة والعلقة والارتفاق والمعين قائمة، فأما ما لا يتبع به إلا بأفاته عينه فلا. اهـ ملخصاً. وجواب هذا الاعتراض أن الذي حصره في الانتفاع بالصامت ليس بمسلم، بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الارتفاق بأن يجبس مثلاً منه ما يجوز لبسه للمرأة فيصح بأن يجبس أصله ويتبع به النساء بالبس عند الحاجة إليه كما قدمت توجيهه والله أعلم.

٣٢ - باب نفقة القيم للوقف

٢٧٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْسِمُ زَوْجِي دِينَاراً، وَلَا دِرْهَمًا مَا تَرَكْتَ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْلَانِ عَامِلِي، فَهُوَ صَدَقَةٌ». [رواه: ٣٠٩٦، ١٧٢٩، أخرجه مسلم: ١٧٦٠].

٢٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَفْقِهِ: أَنْ يَأْكُلَ مِنْ رِزْقِهِ وَيُكْسِلَ صُلَيْبَهُ، غَيْرَ مُقْتُولٍ مَالاً. [رواه: ٢٣١٣، أخرجه مسلم: ١٦٣٢ مرفوعاً مطولاً].

قوله: (باب نفقة القيم للوقف) في رواية الحموي «نفقة بقية الوقف» والأول أظهر، فإنه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً «لا تقسم زوجتي ديناراً ولا درهماً، ما تركت بعد نفقة نسائي ومولتي عاملي فهو صدقة» وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف، والمрад بالمعامل في هذا الحديث القيم على الأرض والأجير ونحوهما أو الخليفة بعده ﷺ، وروهم من قال إن المراد به أجرة حافر قبره.

وقوله: «لا تقسم زوجتي» بإمكان الميم على النبي وبضمها على النبي وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك ﷺ مالا يورث عنه، وتوجيه رواية النبي أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئاً بل كان ذلك احتمالاً فنهام من نسمة ما يخلف إن اتفق أنه خلف، وقوله ﷺ «ورثي» مساهم ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة، لكن منهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله: «لا نورث ما تركنا صدقة» وسياقي شرحه مستوفى في كتاب الخمس إن شاء الله تعالى. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل بباب، وقد اعترضه الإسماعيلي بأن المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع «أن عمر» ليس فيه ابن عمر، ثم أورد ذلك من طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد. قلت: لكن البخاري أخرجه عن قتبية عنه، وكتيبة من الحفاظ، وقد تأبعه يونس بن محمد عن حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً، ووصله أيضاً يزيد بن زريع عن أيوب أخرجه الإسماعيلي، وقال الحميدي: لم ألق على طريق قتبية في صحيح البخاري، وهو دمول شديد منه، فإنه ثابت في جميع النسخ.

٣٣ - باب إذا وقف أرضاً أو بئراً، واشترط لنفسه

مثل دلاء المسلمين

وَوَقَّفَ أَنْسَ دَاراً، فَكَانَ إِذَا قَدِمَ نَزَلَهَا

وَصَدَّقَ الزُّبَيْرَ بِدَوْرِهِ، وَقَالَ: لِلْمُرَدَّةِ مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضْرِبٍ وَلَا مُضْرِبٍ بِهَا، فَإِنْ اسْتَغْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ.

وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ نَصِيبَهُ مِنْ دَارِ عُمَرَ مَسْكًى لِلْوَدِيِّ الْحَاجَةِ مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ.

٢٧٧٨ - وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عُمَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْرَفَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَنْشَدَكُمْ اللَّهَ، وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا اصْخَابَ النَّبِيِّ ﷺ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةً فَلَهُ الْجَنَّةُ». فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ». فَجَهَّزْتُ، قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ.

تلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ: أثبت حراء، فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد؟ قالوا: نعم. وسيأتي هذا من حديث أنس في مناقب عثمان إن شاء الله تعالى. وفي رواية زيد أيضاً ذكر رومة « ما يكن يشرب منها إلا يشن، فابتعتها فجعلتها للفقير والغني وابن السبيل » وزاد النسائي من طريق الأحف عن عثمان « فقال اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك » وزاد في روايته أيضاً « وأشبهه عددها » فمن تلك الأشياء ما وقع في رواية ثمانية بن حزن المذكورة « هل تلمعون أن المسجد ضاق بأهله فقال رسول الله ﷺ: من يشتري بقة آل فلان فيزدها في المسجد يغير منها في الجنة؟ فاشتريتها من صلب مالي، فأتيت اليوم غنموني أن أصلي فيها، ونحوه لإسحاق بن راهويه وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولاً، وزاد النسائي من رواية الأحف بن فليس عن عثمان « أنه اشتراها بعشرين ألفاً أو ثلثية وعشرين ألفاً ». وزاد في ذكر جيش العمرة « فجهزتهم حتى لم يبقوا عقلاً ولا خطماً » وللترمذي من حديث عبد الرحمن بن حباب السلمي أنه جهزهم بثلاثمائة بعير، وأحد من حديث عبد الرحمن بن سمرة « أنه جاء بألف دينار في ثوبه فضيها في حجر النبي ﷺ حين جهز جيش العمرة فقال ﷺ: ما على عثمان من عمل بعد اليوم » وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصحابة « من مرسل كذا » حل عثمان على ألف بعير وسبعين فرساً في العمرة « وعند أبي يعلى من وجه آخر ضعيف « فجهز عثمان بسبعمائة أوقية ذهب. وعند ابن عدي بسند ضعيف جداً من حديثه « أن النبي ﷺ استعان عثمان في جيش العمرة فجاء بمشرة آلاف دينار » ولعلها كانت عشرة آلاف درهم، فتوافق رواية عبد الرحمن بن سمرة من صرف الدينار بمشرة دراهم.

ومن تلك الأشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أحد والنسائي « أشد الله رجلاً شهد رسول الله ﷺ يوم بيعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان » الحديث وسيأتي بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر إن شاء الله تعالى. ومنها ما روى البارظني من طريق ثمانية بن حرب عن عثمان أنه قال: « هل تلمعون أن رسول الله ﷺ زوجني ابنته واحدة بعد أخرى رضي بي ورضي عني؟ قالوا: نعم. » ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الحميري قال: « أشرف عثمان فقال: يا طلحة أشدك الله، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليأخذ كل رجل منكم يد جليسه، فأخذ بيدي فقال: هذا جليسي في الدنيا والآخرة؟ قال: نعم. » وللحاكم في المستدرک « من طريق أسلم « أن عثمان حين حضر قال لطلحة: أشكر إذ قال النبي ﷺ: إن عثمان رفيقي في الجنة؟ قال: نعم « في هذا الحديث من القوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه، وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة، وإما يكره ذلك عند المخافة والمكاتبة والمعجب.

قوله: (وقال عمر في وقته) تقدم شرحه مستوفى قبل ثلاثة أبواب، وقد ادعى الإسماعيلي وغيره أنه ليس في أحاديث الباب شيء يوافق ما ترجم به إلا أثر أنس، وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابق لما، فأما قصة أنس فظاهرة في الترجمة، وأما قصة الزبير فمن جهة أن البتة ربما كانت بكراً أطلقت قبل الدخول فتكون مؤبته على أبيها فيلزمه إسكانها إذا أسكنها في وقته فكانه اشترط على نفسه رفع كلفة. وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الأولاد كبارهم وصغارهم. وأما قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي من طريق ثمانية بن حزن قال: « شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان فقال: أشدكم بالله وبالإسلام، هل تلمعون أن رسول الله ﷺ قدم للجنة وليس فيها ما يستلعب غير بشر رومة فقال: من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين يغير له منها في الجنة؟ فاشتريتها من صلب مالي » الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب التبريد. وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها، وقد تقدم توجيه ذلك قبل أبواب.

٣٤- باب إذا قال الوافق: لا تطلب ثمنه

إِلَّا إِلَى اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ

٢٧٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيدِ، عَنْ أَبِي الثَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «دَا بَنِي النَّجَارِ، فَايْمُونِي بِحَالِكُمْ». قَالُوا: لَا تَطْلُبْ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ. [رواه: ٢٣٤. أخرجه مسلم: ٥٢٤ مطولاً.]

قوله: (باب إذا قال الوافق لا تطلب ثمنه إلا إلى الله تعالى) أورد فيه حديث أنس في قول بني النجار « لا تطلب ثمنه إلا إلى الله » أورد مختصراً جداً، وقد

تقدم بسنده وزيادة في متنه قبل ختمه أبواب، قال الإسماعيلي المعنى أنهم لم يبيعوه ثم جعلوه مسجداً، إلا أن قول المالک لا اطلب ثمنه إلا إلى الله لا يصير وقفاً، وقد يقول الرجل هذا لعبد فلا يصير وقفاً ويقول له الملبس فيجوز بيعه، وقال ابن المنير: مراد البخاري أن الوقف يصح بأي لفظ دل عليه إما بمجرد وإما بقرينة والله أعلم، كذا قال، وفي الجوزم بأن هذا مراده نظر، بل يحتمل أنه أراد أنه لا يصير بمجرد ذلك وقفاً.

٣٥- باب قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ

بَيْنَكُمْ

إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُوَا عَدْلٍ بَيْنَكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَقَمْتُمْ شَرْعَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْكُمْ مَصِيبَةَ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ نَشْرِنَا يَوْمَ قَمْنَاهُ وَكَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا لَكُمْ شَهَادَةُ اللَّهِ إِذَا لَكُمُ الْاُولَوَيْنِ. فَإِنْ غُيِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِنَّمَا آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَضَىٰ عَلَيْهِمُ الْاُولَوَيْنِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِكُمَا وَمَا أَضْيَبْنَا إِذَا لَكُمُ الْغَالِيَيْنِ. ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ آمَنُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَحَاوِرُوا أَنْ تَرُدَّ إِيْمَانُ بَعْدَ آمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْتَمُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦ - ١٠٨].

﴿الْاُولَوَيْنِ﴾: وَاحِدُهُمَا أَوَّلَى، وَمِنْهُ أَوَّلَى بِهِ

غَيْرُ: أَطَهَرُ. ﴿آخَرَتَا﴾: الْكَلِمَاتُ: ٧١. أَطَهَرَتَا.

٢٧٨٠- وَقَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَقَمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلِيلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَنَاءٍ، فَصَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضِ تَمِيمٍ بِهَا مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمَا بِعَرَبِيَّةٍ قَدَّتَا جَمَاعاً مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ قُصْبٍ، فَأَخْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ وَجَدَ الْجَمَاعَ بِمَكَّةَ، فَقَالُوا: انْصَبْ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيِّ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَاءِ السَّهْمِيِّ، فَحَفَّا: لَشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِكُمَا، وَإِنَّ الْجَمَاعَ لِصَاحِبِهِمْ. قَالَ: وَلِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ

الْمَوْتَ﴾ [المائدة: ١٠٦].

قوله: (باب قول الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم﴾ - إلى قوله - ﴿والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ [المائدة: ١٠٦ - ١٠٨]) كذا لا يذو وساق في رواية الأصيلي وكرمة الآيات الثلاث، قال الزجاج في « المعاني » هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن إعراباً وحكماً ومعنى.

قوله: (الاوليان واحدهما أولى، ومنه أولى به) أي أحق به، ووقع هذا في رواية الكشيبي لأي ذر وحده وكذا الذي بعده، والمعنى وآخران أي شاهدان آخران يقومان مقام الشاهدين الأولين، من الذين استحق عليهم أي من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته، والاوليان أي الأحناء بالشهادة لقربانتهما ومعرفتهما، وارتفع الاوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدان؟ فاجاب الاوليان، أو هما بذكر من الضمير في يقومان أو من آخران، ويحوز أن يرتقا باستحقاق أي من الذين استحق عليهم اشتداد الاوليين منهم للشهادة لاطلاعهم علي حقيقة الحال، ولهذا قال أبو إسحاق الزجاج: هذا الموضع من أصعب ما في القرآن إعراباً، قال الشهاب السمين: ولقد صدق والله فيما قال. ثم بسط القول في ذلك وختمه بأن قال: وقد جمع الزخري ما قلته بأوجز عبارة فقال فذكر ما تقدم فلذلك انصرفت عليه.

قوله: (عمر ظهور، أعزها أظهرنا) قال أبو عبيدة في « المجاز » قوله: « فإن عثر على أنهما استحقا إنما » أي فإن ظهر عليه. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة « فإن عثر على أنهما استحقا إنما إن اطلع منهما على خيانة » وأما ضمير أعزنا فقال الفراء: قوله أعزنا عليهم أي أظهرنا وأطلنا، قال: وكذلك قوله فإن عثر أي اطلع.

قوله: (فقام رجلان من أولياء السهمي) أي الميت، وقع في رواية الكلبي وقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم «وسمى مقاتل بن سليمان في تفسير الآخر المطلب بن أبي داعة وهو سهمي أيضاً، لكنه سمي الأول عبد الله بن عمرو بن العاص، وكذا جزم به يحيى بن سلام في تفسيره، وقول من قال عمرو بن العاص أظهر، والله أعلم. واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعي فيحلف ويستقن وسيأتي البحث فيه. واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور للحكم بالشاهد واليمين، وتكلف في انتزاعه قال: إن قوله تعالى: ﴿فإن عثر على أيهما استحقا لنأماً﴾ لا يخلو إما أن يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد وإمرأتان أو شاهد على الطالب، وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والإمرأتين فلم يبق إلا شاهد واحد فلتلك استحققت الطالبان بينهما مع الشاهد الواحد. وهذا الذي قاله متعب بأن القصة وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد، بل في رواية الكلبي فسلمه البيئة فلم يهدوا فأمرهم أن يستحقوه أي عداً بما يعظم على أهل دينه. واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى «منكم» أي من أهل دينكم «أو آخران من غيركم» (الملائكة: ١٠٦) أي من غير أهل دينكم، ولذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه، ومتعب بأنه لا يقول بظاهرهما فلا يميز شهادة الكفار على المسلمين، وإنما يميز شهادة

قوله: (وقال لي علي بن عبد الله) أي ابن الحسين، كنا لأبي ذر الأكثر، وفي رواية النسفي «وقال علي» بحذف المجرور، وكذا جزم به أبو نعيم، لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال: «حدثنا علي بن الحسين» وهذا ما يقوي ما قرره غير مرة من أنه يعبر بقوله: «وقال لي» في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون مرفوعة، ولما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالتأولة فليس عليه دليل.

قوله: (ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا، ومحمد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرجه حديثه هذا هنا، فروى النسفي عن البخاري قال: لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي. وفي نسخة الصفاني: كما أشتبه. وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة: وكان علي بن عبد الله يعني ابن الحسين استحسنه. وزاد في نسخة الصفاني أن الفريري قال: قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا. وقد روى عنه أبو أسامة أيضاً لكنه ليس بمشهور، وروى عمر الجبيري بالمرحمة والجهم مصغراً عن البخاري نحو هذا وزاد: قيل له رواه يعني هذا الحديث غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا، وهو غير مشهور. قلت: وما له في البخاري ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد بن جبير غير هذا الحديث الواحد، ورجال الإسناد ما بين علي بن عبد الله وابن عباس كوفيون.

قوله: (خرج رجل من بني سهم) هو بزيل موحدة وزاي مصغر، وكذا ضبطه ابن ماكولا، ووقع في رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري بديل بدل الزاي، ورأيت في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بديل براه بنير نقطة، ولأن منه من طريق السدي عن الكلبي بديل بن أبي مارية، ومطه في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مرسلًا لكنه لم يسمه، وروى من قال فيه بديل بن ورقاء فإنه خزاعي وهذا سهمي، وكذا وهم من ضبطه بنيل بالذال للمعجمة، ووقع في رواية ابن جريج أنه كان مسلماً، وكذا أخرجه بسنده في تفسيره.

قوله: (مع تميم الداري) أي الصحابي المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كما سيأتي، وعلى هذا فهو من مرسل الصحابي لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة، وقد جاء في بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه، بين ذلك الكلبي في روايته المذكورة فقال: «عن ابن عباس عن تميم الداري قال: يرى الناس من هذه الآية غيري وغير عدي بن بداه. وكانا نصرانيين يخلفان إلى الشام قبل الإسلام فأثابا الشام في تجارتها وقدم عليهما مولى لبني سهم «ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الإسلام ثم تأخرت المحاكمة حتى أسلموا كلهم فإن في القصة ما يشعر بأن الجميع تحاكموا إلى النبي ﷺ فلعلها كانت محكمة سنة الفتح.

قوله: (وعدي بن بداه) يفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المد، لم يختلف الروايات في ذلك إلا ما رأيت في «كتاب القضاء للكريسي» فإنه سماه البداه بن عاصم، وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة، ووقع عند الواقدي أن عدي بن بداه كان أخا تميم الداري فإن ثبت فله أخوه أله أمه أو من الرضاغة، لكن في تفسير مقاتل بن حيان «أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والأخر هذلي».

قوله: (فقام السهمي بأرض ليس بها مسلم) في رواية الكلبي «فمرض السهمي فأوصى إليهما وأمرهما أن يلبغا ما ترك أهله، قال تميم: فلما مات أخلنا من تركه جاماً وهو أعظم تجارتهم فبناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدي».

قوله: (فلما أقدموا بكهركه فقلوا جاماً) في رواية ابن جريج عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصية يده ثم دسها في متاعه ثم أوصى إليهما، فلما مات فتحا متاعه ثم قما على أهله فدفعوا إليهم ما أرادوا، ففتح أهله متاعه فوجدوا الوصية وقلوا أشياء فسألوهما عنها فنجدنا، فرفضوهما إلى النبي ﷺ، فنزلت هذه الآية إلى قوله: ﴿من الآتين﴾ (الملائكة: ١٠٦)، فأمرهم أن يستحلفوهما.

قوله: (جاماً) بالهميم وتخفيف الميم أي إزاء.

قوله: (غرضاً) بضم حاء معجمة وواو ثقيلة بفتحها مهملة أي منقوشاً فيه صفة الخوص، ووقع في بعض نسخ أبي داود «غرضاً» بالضاد للمعجمة أي عموماً والأول أشهر، ووقع في رواية ابن جريج عن عكرمة «إنه من فضة منقوشة بذهب» وزاد في روايته أن تيمماً وعلياً لما سلا عنه قالوا اشترياه منه، فارتفعوا إلى النبي ﷺ فنزلت: ﴿فإن عثر على أيهما استحقا لنأماً﴾ (الملائكة: ١٠٧) ووقع في رواية الكلبي عن تميم «فلما أسلمت تأتمت، فأثبت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت إليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي مثله».

بعض الكفار على بعض، وأوجب بأن الآية دلت بمطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم، وبإثباتها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى، ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فثبتت شهادة الكافر على الكافر على حالها، وخص جامعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حيث، منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشرح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أخلوا بظاهر الآية، وقرئ ذلك عندهم حديث الباب فإن سياقه مطابق لظاهر الآية، وقيل المراد بالغير العشرة والمعنى: منكم أو من غيركم، أو آخران من غيركم أو من غير عشيرتكم وهو قول الحسن، واحتج له النحاس بأن لفظ «آخر» لا بد أن يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسرع أن تقول مرت برب رجل كريم ولتهم آخر، فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فثبت أن يكون الآخران كذلك، وبذلك يتعقب بأن هذا وإن ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك، والصحابي إذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقاً، وأيضاً ففي ما قال رد المختلف فيه بالمختلف فيه لأن اتصاف الكافر بالعدالة يختلف في وهو فرع قبول شهادته فمن قبلها وصفه بها ومن لا فلا، واعترض أبو حيان على المثال الذي ذكره النحاس بأنه غير مطابق فلو قلت جاني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاني رجل مسلم وكافر آخر، والآية من قبل الأولى لا الثاني، لأن قوله أو آخران من جنس قوله اتسان لأن كلا منهما صفة رجلان «فكانه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران، وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن نسخها قوله تعالى: ﴿عن تزكون من الشهداء﴾ [البقرة: ٢٨٢] واحتجوا بالإجماع على رد شهادة الفاسق، والكافر شر من الفاسق، وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالأحاديث ولا لجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صرح عن ابن عباس وعائشة وعمرو بن شرحبيل وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة، وعن ابن عباس «أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين، فإن أيهما استحلها» أخرجه الطبري بإسناد رجاله ثقات، وأكرر أحد على ما قال إن هذه الآية منسوخة، وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي ﷺ، فروى أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال: حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة بدقوق لم يجد أحداً من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب، فقدموا الكوفة بتركه ووصيته فأخبر الأشعري قال: هذا لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ، فأحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كلبنا ولا كسنا ولا بدلاً وأمضى شهادتهما ورجع الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ خطاب للمؤمنين، فلما قال: ﴿أو آخران﴾ وضع أنه أراد غير المشاطين فتمين أيهما من غير المؤمنين، وأيضاً فجواز استشهاده المسلم لمشروطاً بالسفر وإن أبا موسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة، وذهب الكريسي ثم الطبري وآخرون إلى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين، قال: وقد سمي الله اليمين شهادة في آية اللعان، وأيدوا ذلك بالإجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق، قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله: ﴿فيقسمان بالله﴾ أي يخلفان، فإن عرف أنهما حلفا على الإثم رجعت اليمين على الأولياء، وتعقب بأن اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة، بخلاف الشهادة، وقد اشترط في هذه القصة

مضى اثنان وأربعون حديثاً والخالص ثمانية عشر حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عمرو بن الحارث « ما ترك رسول الله ﷺ شيئاً » وحديث ابن عباس « كان المال للولد »، وحديثه « هما واليان » وحديثه في قصة عيم الدزاري، وحديث الدين قبل الوصية، وأما حديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » فمذكور عند مسلم بالمتن، وأما حديث عثمان بن بثر رومة فما هو عنه لكن تقدم في الشرب مختصراً معلقاً، وأغفله المزني في الأطراف هنا وهناك. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم اثنان وعشرون أثراً. والله تعالى أعلم.



٥٦- كتاب الجهاد والسير

قوله: (كتاب الجهاد) كذا لا ين شويه، وكذا للنسفي لكن قدم البسملة، وسقط « كتاب » للباين واقتصروا على « باب فضل الجهاد » لكن عند القاسمي « كتاب فضل الجهاد » ولم يذكر باب، ثم قال بعد أبواب كثيرة « كتاب الجهاد. باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام » وسبأني. والجهاد بكسر الجيم أصله لغة المشقة، يقال: جهدت جهاداً بلغت للمشقة. وشراً بذل الجهد في قتال الكفار، ويطلق أيضاً على مجاهدة النفس والشيطان والفاسق. فأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل بها ثم على تعليمها، وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشهوات وما يزينه من الشهوات، وأما مجاهدة الكفار فتع باليد والمال واللسان والقلب، وأما مجاهدة الفاسق فباليد ثم باللسان ثم القلب، وقد روى النسائي من حديث سيرة بفتح المهمل وسكون الموحدة ابن الفاكه بالقاء وكسر الكاف بعدها هاء في أثناء حديث طويل قال: « فيقول أي الشيطان يضاجب الإنسان: مجاهد فهو جهد النفس والمال » واختلف في جهاد الكفار هل كان أولاً فرض عين أو كفاية. وسبأني البحث فيه في « باب وجوب الفير ».

١- باب فضل الجهاد والسير

وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِيُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمُوتُوا وَخَلَّدَ عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي الشُّرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أُولَىٰ بِمَهْدِيهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَشِيرُوا بِرَأْيِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (العنبر: ١٩١، ١٩٢).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْخُلُودُ: الطَّاعَةُ.

٢٧٨٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَاحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ يَمِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْعَزَّازِ: ذَكَرَ عَنْ أَبِي عُمَرَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَسْعُودٍ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: « الصَّلَاةُ عَلَى مِقَاتِهَا ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: « ثُمَّ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ». فَسَكَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ اسْتَوَدْتُكَ لَرَأَيْتُكَ. (راجع: ٥٢٧. أخرجه مسلم: ٨٥).

٢٧٨٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَسْعُودٌ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبُشَّةٌ، وَإِذَا اسْتَشِيرْتُمْ فَافْتَرُوا ». (راجع: ١٣٤٩. أخرجه مسلم: ١٣٥٣، مطولاً، وهو في الإمرة: ٨٥).

٢٧٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ

قُتَيْبٍ حَلَبِيٍّ عَلَى أَنَّهَا شَهَادَةٌ. وَأَمَّا اخْتِلَالُ مَنْ اعْتَلَى فِي رَدِّهَا بِأَنَّهَا تَخَالُفُ الْقِيَاسَ وَالْأَصُولَ لَمْ يَهْمَ فِيهَا مَنْ قَبِلَ شَهَادَةَ الْكَافِرِ وَحَسِبَ الشَّاهِدَ تَحْلِيلَهُ وَشَهَادَتَهُ لِلدَّعَى لِنَفْسِهِ وَاسْتِحْقَاقَهُ بِمَجْدِ الْيَمِينِ قَدْ اجْلَبَ مِنْ قَالِ بِهِ بِأَنَّهُ حُكْمٌ بِنَفْسِهِ مُسْتَفْتَى عَنْ نَظَرِهِ، وَقَدْ قَبِلَتْ شَهَادَةُ الْكَافِرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَمَا فِي الْعَلَبِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْحَالِسِ السَّجْنِ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْإِسْكَالَ لِلْيَمِينِ لِيَحْلِفَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا تَحْلِيلُ الشَّاهِدِ فَهُوَ غَرَضٌ مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ عِنْدَ قِيَامِ الرِّبَا، وَأَمَّا شَهَادَةُ الدَّعَى لِنَفْسِهِ وَاسْتِحْقَاقَهُ بِمَجْدِ الْيَمِينِ فَإِنَّ الْآيَةَ تَضَمَّنَتْ نَقْلَ الْآيَاتِ إِلَيْهِمْ عِنْدَ ظُهُورِ الْبُوتِ بَيَانَةَ الرُّصَيْنِ، فَيُشْرَعُ لَهَا أَنْ يَحْلِفَ وَيَسْتَحِقَّ كَمَا يَشْرَعُ لِلدَّعَى فِي الْقِسَامَةِ أَنْ يَحْلِفَ وَيَسْتَحِقَّ، فَلَيْسَ مِنْهُ مَنْ شَهَادَةُ الدَّعَى لِنَفْسِهِ بَلْ مِنْ بَابِ الْحُكْمِ لَهُ يَبِينُهُ الْقَائِمَةُ مَقَامَ الشَّهَادَةِ لِقُوَّةِ جَانِبِهِ، وَفِي فَرْقٍ بَيْنَ ظُهُورِ الْبُوتِ فِي صَحَّةِ الدَّعَى بِالْأَمْرِ وَظُهُورِهِ فِي صَحَّةِ الدَّعَى بِالْمَالِ وَحُكْمِ الطَّيْرِ أَنْ يَعْضُوهَا قَالَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ ائْتَانِ ذُوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ الرُّصَيْنَانِ، قَالَ: وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿ شَهَادَةُ بَيْنَكُم ﴾ مَعْنَى الْمَحْضُورِ لَمْ يَوْصِيْهَا بِهِ الرُّصَيْنَانِ، ثُمَّ زَيْفَ ذَلِكَ.

٣٦- باب قضاء الوصي ديون الميّت بغير محض من الورثة

٢٧٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، أَوْ الْفَضْلُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَبِيبَانِ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: قَالَ الشَّيْخُ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَاهُ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَكَرَّكَ مَيْتَ بَنَاتٍ، وَكَرَّكَ عَلَيْهِ ذَنْبًا، فَلَمَّا خَضَرَ جِلْدُ الدُّخْلِيِّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ وَالِدِي اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَكَرَّكَ عَلَيْهِ ذَنْبًا كَبِيرًا، وَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَرَاكَ الْفَرَسَاءُ، قَالَ: « أَحَبُّ قِتْلَيْنِ كُلُّ تَمَرٍ عَلَى نَاحِيَةٍ ». فَقُلْتُ: ثُمَّ دَعَوْتُهُ فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ اغْرَوْا بِي بِلُكِّ السَّاعَةِ، فَلَمَّا رَأَى مَا يَصْنَعُونَ طَافَ حَوْلَ أَظْهُرِهَا يَتَدَرَّى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: « إِذَا عَصَاكَ ». فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَهَى اللَّهُ أَهَانَةَ وَالِدِي، وَأَنَا وَاللَّهِ رَاضٍ أَنْ يُؤَدِّيَ اللَّهُ أَهَانَةَ وَالِدِي، وَلَا أَرْجِعُ إِلَى أَخَوَاتِي تَمَرَةً، فَسَلِمَ وَاللَّهِ الْبُتَّارُ كُلُّهُمْ، حَتَّى أَنِّي أَنْظُرُ إِلَى الْبُتَّارِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ تَمَرَةً وَاحِدَةً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اغْرَوْا بِي: يَغْيِي هِيْجُوا بِي: ﴿ فَاغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْقِتَادَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ (المائدة: ١٤). (راجع: ٢١٢٧).

قوله: (باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محض من الورثة) قال الداودي: لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة أنه جائز.

قوله: (حدثنا محمد بن سابق، أو الفضل بن يعقوب عنه) هكذا وقع هنا بالمشك، وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء وفي المازني والنكاح والأشربة، ولم يرو عنه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك، وأما الفضل بن يعقوب فقدم ذكره في البيوع، وأخرجه عنه أيضاً في الجزية وغيرها، وشيئاً هو ابن عبد الرحمن، وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء. وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة، وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها، وقوله فيه: (أحب فيسدر) يفتح الموحدة وسكون التحتانية بعدها دال مكسورة بصيغة فعل الأمر، أي اجعل كل صف في يدر أي جرين يحميه. ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي « فبادر ». وقوله: (ولا أرجع إلى أخواتي تمرة) كذا للاكثر بنزع الحافظ، وللشمسي « بتمرة » بإثباتها.

قوله: (قال أبو عبد الله: داغروا بِي، يعني هيجوا بِي) ﴿ فَاغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ وقع هذا للمستعصي وحده واغروا بضم الهزرة مبني لما لم يسم فاعله، يقال اغري بكنا إذا لجع به واولع، وقال أبو عبيدة في « المجاز » في قوله تعالى: ﴿ فَاغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ (المائدة: ١٤): الإغراء التيسيع والإنسان، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الأحاديث المرفوعة على ستين حديثاً، الملقق منها ثمانية عشر طريقاً والبقية موصولة، المكر منها فيه وفيما

الكلام عليه في الباب الذي يليه.

قوله: (قال ومن يستطيع ذلك) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان قال لا استطيع ذلك « وعنه فضيلة ظاهرة للمجاهد في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجهاد شيء من الأعمال، وأما ما تقدم في كتاب العيدين من حديث ابن عباس مرفوعاً « ما العمل في أيام أفضل منه في هذه يعني أيام العشر قالوا: ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: ولا الجهاد، فيحتمل أن يكون عموم حديث الباب خاص بما دل عليه حديث ابن عباس، ويحتمل أن يكون الفضل الذي في حديث الباب خصوصاً بمن خرج قاصداً للمخاطرة بنفسه وماله فأصيب كما في بقية حديث ابن عباس « خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء « فمفهومه أن من رجع بذلك لا يتال الفضيلة المذكورة. لكن يشكل عليه ما وقع في آخر حديث الباب « وتوكل الله للمجاهد إلخ « ويمكن أن يجاب بأن الفضل المذكور أولاً خاص بمن لم يرجع، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون لمن يرجع أجر في الجملة كما سيأتي البحث فيه في الذي بعده. وأشد ما تقدم في الإشكال ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « إلا أنيكم بغير أفعالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم تنضربوا عنقكم ويضربوا عنقكم؟ قالوا بلى. قال: ذكر الله فإنه ظاهر في أن الذكر بمجرد أفضل من أبلغ ما يقع للمجاهد وأفضل من الإنفاق مع ما في الجهاد والثقة من النفع المتعدي. قال عياض: اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد، لأن الصيام وغيره ما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صارت جميع حالات الجهاد وتصرفاته المباحة معادلة لأجر المراتب على الصلاة وغيرها، ولهذا قال ﷺ: « لا تستطيع ذلك « وفيه أن الفضائل لا تترك بالقياس وإنما هي إحسان من الله تعالى لمن شاء، واستدل به على أن الجهاد أفضل الأعمال مطلقاً لا تقدم تقريره. وقال ابن دقيق العيد: القياس يقتضي أن يكون الجهاد أفضل الأعمال التي هي وسائل لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخاد الكفر ودحضه، فضيلته بحسب فضيلة ذلك والله أعلم.

قوله: (قال أبو هريرة إن فرس المجاهد ليساق) أي يمرح بنشاط، وقال الجوهري: هو أن يرفع يديه ويظهرهما معاً، وقال غيره: أن يلج في عدوه مقبلاً أو مدبراً. وفي المثل « استنت الفصائل حتى القرعى « يضرب لمن يتشبه بمن هو فوقه.

وقوله: (في طوله) بكسر المهملة وفتح الواو وهو الخيل الذي يشد به الدابة ويسلك طرفه ويسول في المرعى.

وقوله: (فيكتب له حسنات) بالنصب على أنه مفعل لأن أي يكتب له الاستئذان حسنات، وهذا القدر ذكره أبو حصين عن أبي صالح هكذا مرفوعاً، وسيأتي بعد بضعة وأربعين باباً في « باب الخيل ثلاثة « من طريق زيد بن أسلم عن أبي صالح مرفوعاً، ويأتي بقية الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

٢- باب أفضل الناس مؤمن مجاهد

بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ يَخْرَاجَ تَنَجِّكُمْ مِنْ عَذَابِ الْإِمْ. تَوْبُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَا تَوْفَّاءُ لَكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَخْرُجُ لَكُمْ دَارُكُمْ وَيَذْخَلُكُمْ جَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِينُ ظِلِّيَّةٍ يَنْتَابُ جَنَّاتٍ عَذْنٌ ذَلِكِ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [الصف: ١٠-١٢].

٢٧٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّحْظِيُّ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْعَنْدَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ». فَأُتِيَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: « وَمُؤْمِنٌ فِي شَيْبٍ مِنَ الشَّعَابِ، يَتَّقِي اللَّهَ وَيَتَذَرُّ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ ». [الترمذي: ٢٦٩٤. أخرجه مسلم: ١٨٨٨].

٢٧٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « مَنْ

عَالِمَةٌ بَشَرٌ طَلَعَتْ، عَنْ عَالِمَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَمَّا نَجَاهِدُ؟ قَالَ: « لَكِنْ أَفْضَلَ الْجِهَادِ خَجٌّ مَبْرُورٌ ». [راجع: ١٥٢٠].

٢٧٨٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ [بْنُ مَنْصُورٍ]: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَصِينٍ: أَنَّ ذَكَوَانَ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ذَلِكِي عَلَى عَمَلٍ يَمْلِكُ الْجِهَادَ، قَالَ: « لَا أَجِدُهُ ». قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَهُ، فَتَقُومَ وَلَا تَقْرَأَ، وَتَصُومَ وَلَا تَقْطُرَ؟ قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ فَرَسَ الْمُجَاهِدِ لَيَسْتَنْ فِي طَوْلِهِ، فَيَكْتَسِبُ لَهُ حَسَنَاتٍ. [أخرجه مسلم: ١٨٧٨ باختلاف. ومود قول أبي هريرة].

قوله: (باب فضل الجهاد والسيور) بكسر المهملة وفتح التحتانية جمع سيورة، وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها متلفة من أحوال النبي ﷺ في غزواته.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ﴾) [التوبة: ١١١] الآيتين إلى قوله: ﴿ وبشر المؤمنين ﴾ كلنا للنسفي وابن شويه، وساق في رواية الأصلي وكريمة الآيتين جميعاً، وعند أبي ذر إلى قوله: ﴿ وعدا عليه حقاً ﴾ ثم قال: إلى قوله: ﴿ والمخاضون لحود الله وبشر المؤمنين ﴾ [التوبة: ١١١] والمراد بالمبايعة في الآية ما وقع في ليلة العقبة من الأنصار أو أصم من ذلك، وقد ورد ما يدل على الاحتمال الأول عند أحمد عن جابر، وعند الحاكم في « الاكبل » عن كعب بن مالك، وفي مرسل محمد بن كعب « قال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله اشترط لربك ولنفسك ما شئت، قال: اشترط لربي أن تبديوه ولا تشركوا به شيئاً، واشترط لنفسي أن تمنعوني عما تمنعون منه أنفسكم. قالوا: فما لنا إذا فعلنا ذلك؟ قال: الجنة. قالوا: ربيع البيع، لا تقبل ولا نستقبل فنزل ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى ﴾ الآية.

قوله: (قال ابن عباس الحمدود الطاعة) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿ تلك حدود الله ﴾ يعني طاعة الله، وكأنه تفسير باللائز، لأن من أطاع وقف عند امتثال أمره واجتناب نهيه ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الأول حديث ابن مسعود « أي العمل أفضل « وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت، وأغرب الداودي فقال في شرح هذا الحديث: إن أوقع الصلاة في ميقاتها كان الجهاد مقدماً على بر الوالدين، وإن أخرها كان البر مقدماً على الجهاد. ولا أصر له في ذلك مستنداً، فالذي يظهر أن تقديم الصلاة على الجهاد والبر لكونها لازمة للمكلف في كل أحيان، وتقدم البر على الجهاد لثبوته على إذن الأبوين. وقال الطبري: إنما خص ﷺ هذه الثلاثة بالذكر لأنه عنوان على ما سواها من الطاعات، فإن من ضيع الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها من غير عذر من خفة مؤنتها عليه وعظيم فضلها فهدم ما سواها أضيع، ومن لم يبر والديه مع وفور حقهما عليه كان لغريمهما أقل برراً، ومن ترك جهاد الكفار مع شدة عداوتهم للدين كان لجهاذ غيرهم من الفساق أثر، فظهر أن الثلاثة تجتمع في أن من حافظ عليها كان ما سواها أحفظ، ومن ضيعها كان ما سواها أضيع.

الغالي: حديث ابن عباس « لا هجرة بعد الفتح « وسيأتي شرحه بعد أبواب في « باب وجوب الفتح ».

الثالث: حديث عائشة « جهادكن الحجج « وقد تقدم شرحه في كتاب الحج، ووجه دخوله في هذا الباب من تقريره ﷺ لقولها: « نرى الجهاد أفضل الأعمال ». [الرايع: قوله: (حدثنا إسحاق) كنا للاكثر غير منسوب، وللأصلي وابن عساكر «حدثنا إسحاق بن منصور « وأما أبو علي الجبائي فقال: لم أراه منسوباً لأحد، وهو إما ابن راهويه أو ابن منصور.

قوله: (جاء رجل) لم اتف على اسمه.

قوله: (لا لا أجده) هو جواب النبي ﷺ. وقوله: « قال هل تستطيع « كلام مستأنف، ولمسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ « قيل: ما يعدل الجهاد؟ قال: لا تستطيعونه، فأعادوا عليه مرتين أو ثلاثة كل ذلك يقول: لا تستطيعونه. وقال في الثالثة: مثل الجهاد في سبيل الله « الحديث. وأخرج الطبراني نحو هذا الحديث من حديث سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه وقال في آخره « لم يبلغ العشر من عمله « وسيأتي بقية

المُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْثَرُ مَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ، كَمَثَلِ الصَّالِمِ الْقَائِمِ، وَكَوَكَلِ اللَّهِ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ بِأَنْ يَرْكَأَهُ: أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ. [راجع: ٣٦. أخرجه مسلم: ١٨٧٦ مختصراً آخره].

قوله: (باب أفضل الناس مؤمن مجاهد) في رواية الكشيبي: «يجاهد» بلفظ المضارع.

قوله: (وقوله يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة) أي تفسير هاتين الآيتين، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير «أن هذه الآية لما نزلت قال المسلمون: لو علمنا هذه التجارة لأعطينا فيها الأموال والأهلين، فنزلت: تؤمنون بالله ورسوله، ومجاهدون (الصف: ١١) الآية» هكذا ذكره مرسلًا، وروى هو والطبري من طريق قتادة قال: «لولا أن الله يبينها ودل عليها لتهلف عليها رجال أن يكونوا يعلمونها حتى يطلبوها».

قوله: (قيل يا رسول الله) لم أتف على اسمه، وقد تقدم أن أبا ذر سألته عن نحو ذلك.

قوله: (أي الناس أفضل) في رواية مالك من طريق عطاء بن يسار مرسلًا، ووصله الترمذي والنسائي وابن حبان من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن عن عطاء بن يسار عن ابن عباس «خير الناس منزلاً» وفي رواية للحاكم «أي الناس أكمل إيماناً» وكان المراد باللائم من قام بما تعين عليه القيام به ثم حصل هذه الفضيلة، وليس المراد من اقتصر على الجهاد وأهل الواجبات العينية، وسيأتي يظهر فضل المجاهد لما فيه من بلل نفسه وماله لله تعالى، ولما فيه من الشغف للعدوي، ولما كان المؤمن المعتزل يتلو في الفضيلة لأن الذي يحاطل الناس لا يسلم من ارتكاب الآثام فقد لا يفي هذا بهنًا، وهو مفيد بوقوع الفتن.

قوله: (مؤمن في شعب) في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري «رجل معتزل».

قوله: (يعني الله) في رواية مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري «يعبد الله» وفي حديث ابن عباس «معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ومعتزل شرور الناس» والمترمذي وحسنه والحاكم وصححه من طريق ابن أبي خناب عن أبي هريرة «أن رجلاً من شعب فيه عين عذبة، فأعجبته فقال: لو اعتزلت، ثم استأذن النبي ﷺ فقال: لا تفعل، فإن مقام أحذكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً» وفي الحديث فضل الانفراد لما فيه من السلامة من الغيبة واللغو ونحو ذلك، وأما اعتزال الناس أصلاً فقال الجمهور: حمل ذلك عند وقوع الفتن كما سيأتي بسطه في كتاب الفتن، ويؤيد ذلك رواية بعجة بن عبد الله عن أبي هريرة مرفوعاً «يأتي على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من أخذ بعتان فرسه في سبيل الله يطلب الموت في مقامه، ورجل في شعب من هذه الشعاب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خير»

أخرجه مسلم وابن حبان من طريق أسامة بن زيد الليثي عن بعجة، وهو بموحدة وجسيم مفتوحين بينهما همزة ساكنة، قال ابن عبد البر: إنما أوردت هذه الأحاديث بذكر الشعب والجبل لأن ذلك في الأغلب يكون خالياً من الناس، فكل موضع يبعد على الناس فهو داخل في هذا المعنى.

قوله: (محل المجاهد في سبيل الله، والله أعلم بمن يجاهد في سبيله) فيه إشارة إلى اعتبار الإخلاص، وسيأتي بيانه في حديث أبي موسى بعد اثني عشر باباً.

قوله: (كمثل الصائم القائم)، ولسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة «كمثل الصائم القائم القانت بأبائ الله لا يفتر من صلاة ولا صيام» زاد النسائي من هذا الوجه «الحائض الرابع الساجد» وفي الموطأ وابن حبان «كمثل الصائم القائم الدائم الذي لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع» ولأحمد والبرزالي من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً «مثل المجاهد في سبيل الله كممثل الصائم نهاره القائم ليله» وشبه حال الصائم القائم بحال المجاهد في سبيل الله في نيل الثواب في كل حركة وسكون لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة من العبادة فأجره مستمر، وكذلك المجاهد لا تضيق ساعة من ساعاته بغير ثواب لما تقدم من حديث «أن المجاهد تستقر فرسه فيكتب له حسنتان» وأصرح منه قوله تعالى: ﴿لَظَلَّ بَاتِمًا لَا يَصِيحُ ظُلُمًا وَلَا نَصَبًا﴾ [التوبة: ١٢٠-١٢١] الآيتين.

قوله: (ووكّل الله إخراج) تقدم معناه مفرداً في كتاب الإيمان من طريق أبي ذرعة عن أبي هريرة وسياقه أم، ولفظه «انتدب الله»، ولسلم من هذا الوجه بلفظ «تضمن

الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان به» وفيه الفتاة «وإن» فيه انتقالاً من ضمير الحضور إلى ضمير الغيبة. وقال ابن مالك: فيه حذف القول والاكتماء بالقول، وهو سائق شائع سواء كان حالاً أو غير حال، فمن الحال قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رُبَّنَا وَسِعْتَ﴾ [آخاف: ٧] أي قائلين ربنا، وهذا مثله أي قائلًا لا يخرجه إلخ، وقد اختلفت الطرق عن أبي هريرة في سياقه، فرواه مسلم من طريق الأخرج عنه بلفظ «تكتفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا جهاد في سبيله وتصدق كلته» وسيأتي كذلك من طريق أبي الزناد في كتاب الحمص، كذلك أخرجه مالك في الموطأ عن أبي الزناد في كتاب الحمص، وأخرجه الدرهمي من وجه آخر عن أبي الزناد بلفظ «لا يخرجه إلا للجهاد في سبيل الله وتصدق كلماته»، نعم أخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر، فوقع في روايته التصريح بأنه من الأحاديث الإلهية، ولفظه «عن رسول الله ﷺ فيما يحكي عن ربه قال: أما عبد من عبادي خرج مجاهداً في سبيلي ابتغاء مرضاتي ضمنت له إن رجعت أن أرحمه بما أصاب من أجر أو غنime» الحديث رجاله ثقات، وأخرجه الترمذي من حديث عبادة بلفظ «يقول الله عز وجل: المجاهد في سبيلي هو عليّ ضمان إن رجعت رجعت بأجر أو غنime» الحديث وصححه الترمذي، وقوله: «تضمن الله وتكفل الله وانتدب الله» بمعنى واحد، ومصلحة تحقيق الوجود للمذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١] وذلك لتحقيق على وجه الفضل منه سبحانه وتعالى، وقد عبر «عن الله سبحانه وتعالى بلفظه بالتأنيب بلفظ الضمان ونحوه مما جرت به عادة المخاطبين فيما تطمئن به نفوسهم.

قوله: (لا يخرجه إلا للجهاد) نص على اشتراط خلوص النية في الجهاد، وسيأتي بسط القول فيه بعد أحد عشر باباً.

قوله: (فهو عليّ ضمان) أي مضمون، أو معناه أنه ذو ضمان.

قوله: (بأن يوفاه) أن يدخله الجنة أي بأن يدخله الجنة إن توفاه، في رواية أبي ذرعة الدمشقي عن أبي إيمان «إن توفاه» بالشرطية والفعل الماضي أخرجه الطبراني وهو أوضح.

قوله: (أن يدخله الجنة) أي بغير حساب ولا عذاب، أو المراد أن يدخله الجنة ساعة موته، كما ورد «أن أرواح الشهداء تسرح في الجنة» وبهذا التقرير يتدفع إيراد من قال: ظاهر الحديث التسوية بين الشهيد والراعي سائلاً لأن حصول الأجر يستلزم دخول الجنة، وحصل الجواب أن المراد بدخول الجنة دخول خاص.

قوله: (أو يرجعه) يفتح أوله، وهو منصوب بالمعطف على يتوفاه.

قوله: (مع أجر أو غنime) أي مع أجر خالص إن لم ينضم شيئاً أو مع غنime خالصة معها أجر، وكأنه سكت عن الأجر الثاني الذي مع الغنime لنقصه بالنسبة إلى الأجر الذي بلا غنime، وإحاط على هذا التأويل أن ظاهر الحديث أنه إذا غنم لا يحصل له أجر، وليس كذلك مراد بل المراد أو غنime معها أجر انقص من أجر من لم ينضم، لأن القواعد تقتضي أنه عند عدم الغنime أفضل منه وأتم أجراً عند وجودها، فالحديث صريح في نفي الحرمان وليس صريحاً في نفي الجمع. وقال الكرماني: معنى الحديث أن المجاهد إما يستشهد أو لا، والثاني لا ينك من أجر أو غنime مع إمكان اجتماعهما، فهي قضية مانعة المحل لا الجمع، وقد قيل في الجواب عن هذا الإشكال: إن أو بمعنى الواو، وبه جزم عبد البر والقرطبي ورجحهما التوريشي، والتقدير بأجر وغنime. وقد وقع كذلك في رواية لمسلم من طريق الأخرج عن أبي هريرة رواه كذلك عن يحيى بن يحيى عن

مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد، وقد رواه جعفر الفريابي وجماعة عن يحيى بن يحيى فقالوا: أجر أو غنime بصيغة أو، وقد رواه مالك في الموطأ بلفظ «أو غنime» ولم يختلف عليه إلا في رواية يحيى بن بكير عنه فوقع فيه بلفظ «وغنime» ورواية يحيى بن بكير عن مالك فيها مقال. ووقع عند النسائي من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بالواو أيضاً وكذا من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة، وكذلك أخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة بلفظ «بما نال من أجر وغنime» فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن «أو» في هذا الحديث بمعنى الواو كما هو مذهب غلاة الكوفيين، لكن فيه إشكال صعب لأنه يقتضي من حيث المعنى أن يكون الضمان وقع بمجموع الأمرين لكل من رجع، وقد لا يتحقق ذلك فإن كثيراً من الفزاة يرجع بغير غنime، فما ربه الذي ادعى أن «أو» بمعنى الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على ظاهرها أن من رجع بغنime رجع بغير أجر، كما يلزم على أنها بمعنى الواو أن كل غاز يجمع له بين الأجر والغنime معاً، وقد روى مسلم من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص

عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، جَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَزْهِبِ أَلْبَسِي وَلَدَ لَيْحًا». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ مِائَةُ ذَرَجَةٍ، أَخَذَهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الذُّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاَسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ - أَرَأَيْتُمْ قَالَ وَلَوْ أَنَّ عَرْشَ الرَّحْمَنِ - وَهُنَا تَجْعَلُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ: وَلَوْ أَنَّ عَرْشَ الرَّحْمَنِ. [هـ: ٢٧٤٢٣].

٢٧٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا جَبْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءَ، عَنْ سَمُورَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَيُّ الْمَلَكَةِ رَجُلَيْنِ أَنْبَأِي، فَصَيِّدَا بَيْتِ الشَّجَرَةِ، وَأَدْخَلَا بِي قَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَالْفُضْلُ، لَمْ أَوْ قَطُّ أَحْسَنُ مِنْهَا، قَالَا: أَمَا هَلَا هِيَ الْكَاثِرُ الشَّهَادَةُ». [لراجع: ٨٤٥. أخرجه مسلم: ٢٢٧٥].

قوله: (باب درجات المجاهدين في سبيل الله) أي ياتيهما، وقوله: «يقال هذه سبيلي» أي أن السبيل يذكر ويؤتى وبذلك جزم الفراء فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَسِيلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَتَخَلَّجُوا مَرُوءًا﴾ [القصص: ٦] الضمير يعود على آيات القرآن وإن شئت جعلته للسبيل لأنها قد توتت قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٥٨] وفي قراءة أبي بن كعب «وإن يروا سبيل الرشداً يتخللونها سبيلاً» [الأعراف: ١٤٦] انتهى. ويحتمل أن يكون قوله تعالى: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي﴾ إشارة إلى الطريقة أي هذه الطريقة المذكورة هي سبيلي فلا يكون فيه دليل على ثابت السبيل.

قوله: (فَوْزًا) يضم للمعجمة وتشديد الزاي مع التثنية (واحدًا غلًا) وقع هذا في رواية المستملي وحده وهو من كلام أبي عبيدة، قال: وهو مثل قولك وقال انتهى.

قوله: (هم درجات لهم درجات) هو من كلام أبي عبيدة أيضاً قال: قوله: ﴿هم درجات﴾ [آل عمران: ١٦٣] أي منازل ومعناه لهم درجات، وقال غيره: التقدير هم فؤاد درجات.

قوله: (عن هلال بن علي) في رواية محمد بن فليح عن أبيه «حدثني هلال».

قوله: (عن عطاء بن يسار) كنا لأكثر الرواة عن فليح، وقال أبو عامر العقدي «من فليح بن هلال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة» بدل عطاء بن يسار أخرجه أحمد وإسحاق في مستدبرهما عنه، وهو وهم من فليح في حال تحديده لأبي عامر، وعند فليح بهذا الإسناد حديث غير هذا سياتي في الباب الذي بعد هذا، فلمنع انتقل فحتمه من حديث إلى حديث، وقد نبه يونس بن محمد في روايته عن فليح على أنه كان ربما شك فيه، فأخرج أحمد عن يونس عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة وعطاء بن يسار عن أبي هريرة فذكر هذا الحديث، قال فليح: ولا أعلمه إلا ابن أبي عمرة، قال يونس: ثم حدثنا به فليح فقال: عطاء بن يسار ولم يشك انتهى، وكأنه رجع إلى الصواب فيه. ولم يقف ابن حبان على هذه الملة فأخرجه من طريق أبي عامر، والله الهادي إلى الصواب. وقد وافق فليحاً على روايته إياه عن هلال عن عطاء عن أبي هريرة محمد بن جحادة عن عطاء أخرجه الترمذي من روايته مختصراً، ورواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار فاختلف عليه: فقال هشام بن سعد وخضض بن ميسرة والدارودي عنه عن عطاء عن معاذ بن جبل أخرجه الترمذي وابن ماجه، وقال هشام بن زيد عن عطاء عن عبادة بن الصامت أخرجه الترمذي والمحاكم ورجح رواية الدارودي ومن تابعه على رواية هشام، ولم يتعرض لرواية هلال مع أن بين عطاء بن يسار ومعاذ انقطاعاً.

قوله: (وصام رمضان إلخ) قال ابن بطال لم يذكر الزكاة والحج لكونه لم يكن فرض. قلت: بل سقط ذكره على أحد الرواة فقد ثبت الحج في الترمذي في حديث معاذ بن جبل وقال فيه «لا أدري أذكر الزكاة أم لا» وأيضاً فإن الحديث لم يذكر ليان الأركان فكان الاختصار على ما ذكر إن كان محفوظاً لأنه هو المتكرر غالباً وأما الزكاة فلا تجب إلا على من له مال بشرطه، والحج فلا يجب إلا مرة على التراخي.

قوله: (وجلس في بيته) فيه تأنيص لمن حرم الجهاد وأنه ليس محروماً من الأجر، بل له من الإيمان والتزام الفرائض ما يوصله إلى الجنة وإن قصر عن درجة المجاهدين.

قوله: (فقالوا يا رسول الله) الذي خاطبه بذلك هو معاذ بن جبل كما في رواية

الترمذي، أو أبو الدرداء كما وقع عند الطبراني، وأصله في النسائي لكن قال فيه «قلنا» قوله: (وإن في الجنة مائة درجة) قال الطبراني: هذا الجواب من أسلوب الحكيم، أي بشرهم بدخولهم الجنة بما ذكر من الأعمال ولا تكف بذلك بل بشرهم بالدرجات، ولا تنتعج بذلك بل بشرهم بالفردوس الذي هو أعلاها. قلت: لو لم يرد الحديث إلا كما وقع هنا لكان ما قال متجهاً، لكن وردت في الحديث زيادة دلت على أن قوله: «في الجنة مائة درجة» تعليل لترك الإشارة المذكورة، فعند الترمذي من رواية معاذ المذكورة «قلت يا رسول الله ألا أخبر الناس قال فر الناس يعملون، فإن في الجنة مائة درجة» فظهر أن المراد لا تبشر الناس بما ذكرته من دخول الجنة لمن آمن وعمل الأعمال المفروضة عليه فبقوا عند ذلك ولا يتجاوزوه إلى ما هو أفضل منه من الدرجات التي تحصل بالجهاد، وهذه هي النكتة في قوله: «أعدها الله للمجاهدين» وإذا تقرر هذا كان فيه تعقب أيضاً على قول بعض شراح المصباح: سوى النبي ﷺ بين الجهاد في سبيل الله وبين دفعه وهو الجلوس في الأرض التي ولد المرء فيها، ووجه التعقب أن التسوية ليست على عمومها وإنما هي في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قررته. والله أعلم. وليس في هذا السياق ما ينبغي أن يكون في الجنة درجات أخرى أصدت لغير المجاهدين دون درجة المجاهدين.

قوله: (كما بين السماء والأرض) في رواية محمد بن جحادة عند الترمذي «ما بين كل درجتين مائة عام» وللطبراني من هذا الوجه «خمسائة عام» فإن كانتا عرفتتين كان اختلاف العدد بالنسبة إلى اختلاف السير، زاد الترمذي من حديث أبي سعيد «لو أن المعلن اجتمعوا في إحسان لو سمعتم».

قوله: (أوسط الجنة وأعلى الجنة) المراد بالأوسط هنا الأعدل والأفضل كقوله تعالى: ﴿كُلُّكُمْ جَنَّاتُكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] فعلى هذا فنعطف الأعلى عليه للتأكيد، وقال الطبراني: المراد بأحدهما العلم الحسي وبالأخر العلم المعنوي. وقال ابن حبان: المراد بالأوسط السعة، وبالأعلى الفوقية.

قوله: (وَأَرَى) يضم المقصورة، وهو شك من يحيى بن صالح شيخ البخاري فيه، وقد رواه غيره عن فليح فلم يشك منهم يونس بن محمد عند الإسماعيلي وغيره.

قوله: (ومنه تفجر أنهار الجنة) أي من الفردوس، وهم من زعم أن الضمير للعرش، وقد وقع في حديث عبادة بن الصامت عند الترمذي «والفردوس أعلاها درجة ومنها أي من الدرجة التي فيها الفردوس تفجر أنهار الجنة الأربعة ومن فوقها يكون عرش الرحمن» وروى إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق شيان عن قتادة عنه قال: «الفردوس أوسط الجنة وأفضلها» وهو يؤيد الضمير الأول.

قوله: (قال محمد بن فليح عن أبيه: وفوقه عرش الرحمن) يعني إن محمداً روى هذا الحديث عن أبيه بإسناده هذا فلم يشك كما شك يحيى بن صالح بل جزم عنه بقوله: «وفوقه عرش الرحمن» قال أبو علي الجبائي: وقع في رواية أبي الحسن القاسبي «حدثنا محمد بن فليح» وهو وهم لأن البخاري لم يذكره. قلت: وقد أخرج البخاري رواية محمد بن فليح لهذا الحديث في كتاب التوحيد عن إبراهيم بن المنذر عنه بتمامه، وبما بقيه شرحه هناك ورجال إسناده كلهم مدنيون. والفردوس هو البستان الذي يجمع كل شيء، وقيل: هو الذي فيه العنب، وقيل: هو بالرومية وقيل: بالبطيئة وقيل: بالسرانية وبه جزم أبو إسحاق الزجاج، وفي الحديث فضيلة ظاهرة للمجاهدين، وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها، وفيه إشارة إلى أن درجة المجاهد قد تنالها غير المجاهد إما بالنية الخالصة أو بما يوزنه من الأعمال الصالحة لأنه «أمر الجميع بالدهاء بالفردوس بعد أن أعلمهم أنه أعد للمجاهدين، وقيل فيه جواز الدهاء بما لا يحصل للداعي لما ذكرته، والأول أولى والله أعلم.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل وجبر هو ابن حازم، وحديث سمرة تقدم بطوله في الجناز، وهذه القطعة شائعة لحديث أبي هريرة المذكور قبله ومفسرة، لأن المراد بالأوسط الأفضل لوصفه دار الشهداء في حديث سمرة بأنها أحسن وأفضل.

٥ - باب الغدوة والروحة في سبيل الله، وقاب قَوْسِي أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ

٢٧٩٢ - حَدَّثَنَا مَعْنَى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِنْ

الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا . [الطبر: ٢٧٩٦، ٦٠٦٨، أخرجه مسلم: ١٨٨٠].

٢٧٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ، لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، يُسْرُهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدَ، لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يُسْرُهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، فَيَقْتُلَ مَرَّةً أُخْرَى .» [الطبر: ٢٨١٧، أخرجه مسلم: ١٨٧٧].

٢٧٩٦- قَالَ: «وَسَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «مَرْوَحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَدَوَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَقَابٌ قُرُوسٍ أَخَذَكُمْ مِنْ الْجَنَّةِ، أَوْ مَوْضِعٌ يُدَى - يَبْعِي سَوَطَهُ - خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَكَوْنُ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَقَتْ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ لِأَصْدَاتِ مَا يَتَّبِعْنَ، وَكَمَلَتْهُ رِيحًا، وَلَتَصِفِيهَا عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا .» [راجع: ٢٧٩٧، أخرجه مسلم: ١٨٨٠].

قوله: (الحور العين وصفتهن) كذا لأبي ذر بغير باب وثبت لغيره، ووقع عند ابن بطال «باب نزول الحور العين إلخ» ولم أزه لغيره.

قوله: (بخار فيها الطورف) أي تصغير، قال ابن التين: هذا يشعر بأنه رأى أن اشتقاق الحور من الحيرة، وليس كذلك، فإن الحور بالواو والحيرة بالياء، وأما قول الشاعر «حوراء عيناء من العين الحيرة» فهو للإتباع، قلت: لحال البخاري لم يرد الاشتقاق الأصغر.

قوله: (شديدة سواد العين شديدة البياض العين) كأنه يريد تفسير العين والعين بكسر جمع عيناء وهي الرواسية العين الشديدة السواد والبياض قال أبو عبيدة.

قوله: (وزوجاتهم بخور: أنكحناهم) هو تفسير أبي عبيدة ولفظه: زوجناهم أي جعلناهم أزواجاً أي اثنين اثنين كما تقول زوجت النعل بالنعل، وقال في موضع آخر: أي جعلنا ذكراً أهل الجنة أزواجاً بخور من النساء، وتعقب بأن زوج لا يتدنى بالياء قاله الإسماعيلي وغيره، وفيه نظر لأن صاحب الحكم حكاه لكن قال: إنه قليل، والله أعلم.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي، وهو من شيوخ البخاري يروي عنه تارة بواسطة كما هنا وتارة بلا واسطة كما في كتاب الجمعة.

قوله: (حدثنا أبو إسحاق) هو الفزاري إبراهيم بن محمد، واشتمل هذا السياق على أربعة أحاديث: الأول: يأتي شرحه بعد ثلاثة عشر باباً، والثاني: تقدم شرحه في الذي قبله، الثالث والرابع: يأتي شرحهما في صفة الجنة من كتاب الرقاق. وقوله في الباب: «ولقاب قوس أحذكم» تقدم شرح القاب في الذي قبله، وقوله هنا: «أو موضع قيد يعني سوطه» شك من الراوي هل قال قاب أو قيد، وقد تقدم أنهما بمعنى وهو التقدير. وقوله: «يعني سوطه» تفسير للقيد غير معروف، ولهذا جزم بعضهم بأنه تصحيف وأن الصواب «قد» بكسر القاف وتشديد الدال وهو السوط لمتخذ من الجلد. قلت: ودعوى الزعم في التفسير أسهل من دعوى التصحيف في الأصل ولا سيما والقيد بمعنى القاب كما بيته، والمقصود من ذلك لهذه الترجمة الأخيرة، وقوله فيه: «ولنصفها» يفتح النون وكسر الصاد المهملة بعدها تخاتية ساكنة ثم فاء هو الحصار بكسر المعجمة وتخفيف الميم، قال الملهب: إنما أورد حديث أنس هذا لبيان المعنى الذي من أجله يتمنى الشهيد أن يرجع إلى الدنيا ليقول مرة أخرى في سبيل الله، لكونه يرى من الكرامة بالشهادة فرق ما في نفسه، إذ كل واحدة يطعها من الحور العين لو أطاعت على الدنيا لأصامت كلها انتهى. وروى ابن ماجه من طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال: ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: لا تجف الأرض من دم الشهيد حتى يتبدنه زوجته من الحور العين وفي يد كل واحدة منها حلة خير من الدنيا وما فيها «ولأحد والطيراني من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً «إن للشهيد عند الله سبع خصال» فذكر الحديث وفيه: «وزوج اثنين وسبعين زوجة من الحور العين» إسناده حسن، وأخرجه الترمذي من حديث المقدام بن معديكرب وصححه.

٢٧٩٣- حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْخَلِيلِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَلْبِشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَقَابٌ قُرُوسٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَقْرُبُ .» وَقَالَ: «لَعْدَوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَقْرُبُ .» [الطبر: ٢٧٩٣، أخرجه مسلم: ١٨٨٢، مختصراً باختلاف].

٢٧٩٤- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الرَّوْحَةُ وَالْعَدَوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا .» [الطبر: ٢٨٢٢، ٣٢٥٠، ٦٤١٥، أخرجه مسلم: ١٨٨١].

قوله: (باب العدوة والروحة في سبيل الله) أي فضله، والعدوة بالفتح المرة الواحدة من العدو وهو الخروج في أي وقت كان من أول النهار إلى منتصفه، والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أي وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها. قوله: (في سبيل الله) أي الجهاد.

قوله: (وقاب قورس أحذكم) أي قدره، والقاب بتخفيف القاف وآخره موحدة معناه القدر، وكذلك القيد بكسر القاف بعدها تخاتية ساكنة ثم دال وبالوحدة بدل الدال، وقيل: القاب ما بين مقبض القوس وسيته، وقيل: ما بين الزور والقوس، وقيل: المراد بالقوس هنا الذراع الذي يقاس به، وكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة.

قوله: (عن أنس) في رواية أبي إسحاق عن حيد «سمعت أنس بن مالك» وهو في الباب الذي يليه، والإسناد كله بصريون.

قوله: (لعدوة) في رواية الكشيبي العدوة بزيادة الف في أوله بصيغة التعريف والأول أشهر واللام للشمس.

قوله: (خير من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد: يمتثل وجهين: أحدهما: أن يكون من باب تنزيل المنيب منزلة المحسوس تحقيقاً له في النفس لكون الدنيا محسوسة في النفس مستعظمة في الطباع فلذلك وقعت المناضلة بها، وإلا فمن المعلوم أن جميع ما في الدنيا لا يساوي ذرة ما في الجنة. الثاني: أن المراد أن هذا القدر من الثواب خير من الثواب الذي يحصل لمن لو حصل له الدنيا كلها لأتفقهها في طاعة الله تعالى. قلت: ويؤيد هذا الثاني ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً فيهم عبد الله بن رواحة، فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: والذي نفسي بيده لو أنفقت ما في الأرض ما أدركت فضل غدوتهم» والحاصل أن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الجهاد، وأن من حصل له من الجنة قدر سوط يصير كأنه حصل له أمر أعظم من جميع ما في الدنيا فكيف بمن حصل منها أعلى الدرجات، والنكته في ذلك أن سبب التأخر عن الجهاد الليل إلى سبب من أسباب الدنيا فيه هذا المتأخر أن هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما في الدنيا.

قوله: (عن عبد الرحمن بن أبي عمرة) هو الأنصاري، والإسناد كله مدنيون.

قوله: (لقاب قورس في الجنة) في حديث أنس في الباب الذي يليه «لقاب قورس أحذكم» وهو الطابق لترجمة هذا الباب.

قوله: (خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب) هو المراد بقوله في الذي قبله «خير من الدنيا وما فيها».

قوله: (حدثنا سفیان) هو الثوري.

قوله: (عن أبي حازم) هو ابن دينار.

قوله: (الروحة والعدوة في سبيل الله أفضل) في رواية مسلم من طريق وكيع عن سفیان «عدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا» والمعنى واحد، وفي الطبراني من طريق أبي غسان عن أبي حازم «لروحة» بزيادة لام القسم.

٦- باب الحور العين وصفتهن

يَحَارُ فِيهَا الطُّرْفُ، شَدِيدَةُ سَوَادِ الْعَيْنِ، شَدِيدَةُ بَيَاضِ الْعَيْنِ.

﴿وَزَوْجَاتُهُمْ بِحُورٍ﴾ [الدخان: ٥٤]. أَنْكَحَاهُمْ.

وغيرهما أن الآية نزلت في رجل كان مسلماً مقيماً بمكة، فلما سمع قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجَرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧] قال لأهله وهو مريض أخرجوني إلى جهة المدينة فأخرجوه، فمات في الطريق، فنزلت. واسمه ضمرة على الصحيح، وقد أوضحت ذلك في كتابي في الصحابة.

قوله: (وقع: وجب) ليس هذا في رواية المستطلي وثبت لغيره، وهو تفسير أبي عبيدة في «الجزاز» قال: قوله قد وقع أجره على الله أي وجب ثوابه. ثم ذكر المصنف حديث أم حرام وقد تقدم قريباً أن شرحه يأتي في كتاب الاستئذان. والشاهد منه قوله فيه: «قربت إليها دابة تركبها فصرعتها فماتت مع دعاء النبي ﷺ لها أن تكون من الأولين وأنهم كاللؤلؤ على الأسرة في الجنة، وقوله في الرواية الماضية «فصرعت عن دابتها» لا يعارض قوله في هذه الرواية: «قربت لتركبها فصرعتها» لأن التقدير قُربت إليها دابة لتركبها فركبتها فصرعتها. قال ابن بطال: وروى ابن وهب من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً «من صرع عن دابته في سبيل الله فمات فهو شهيد» فكأنه لما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه في الترجمة. قلت: هو عند الطبراني وإسناده حسن قال: وفي حديث أم حرام أن حكم الراعي من الغزو حكم الداهب إليه في الثواب. ويحيى المذكور في هذا الإسناد هو ابن سعيد الأنصاري، وفي الإسناد تابعيان هو وشيخه وصحابيان أنس وخاله، وقوله فيه: «أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية» كان ذلك في سنة ثمان وعشرين في خلافة عثمان.

٩- باب مَنْ يُكَبُّ أَوْ يُطْعَنُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

٢٨٠١- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غُسَّارٍ [الْحَوْسِيُّ]: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ إِلَى بَنِي غَامِرٍ فِي سَبِيلِهِ، فَلَمَّا قَدِمُوا: قَالَ لَهُمْ: عَسَائِي: أَتَقَاتِلُكُمْ، فَإِنْ أَشْرَبْتَنِي حَتَّى أَتَلَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِلَّا كُنْتُمْ مِنِّي قَرِيبًا، فَتَقَلَّمتُ فَأَشْرَبْتُهُ، فَيَسَّامُ يَحْدِثُهُمْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَوْفَرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَطَعْنَاهُ فَطَعْنَةً، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَرُزْتُ وَرَبَّ الْكَتِفَةِ، ثُمَّ مَاتُوا عَلَى بَنِيهِ اصْنَابِهِمْ فَطَعُوهُمْ إِلَّا رَجُلًا [في النسخة: رَجُلًا] أَخْرَجَ صَبِيحَةَ الْجَدَلِ - قَالَ هَمَّامٌ: وَأَرَاهُ آخِرَ مَمَّةٍ - فَأَخْبَرْتُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّهُمْ قَدْ قُتِلُوا رَهْمَهُ، فَوَضِعَ عَنْهُمْ وَالزَّاهِمَهُ، فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ تَلْفُوا قَوْمًا، أَنْ قَدْ لَقِينَا رَهْمًا، فَوَضِعَ عَنْهُمَا وَزَاهِمًا - ثُمَّ نَسِخَ بَعْدَ: فَذَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، عَلَى رَهْلٍ، وَذَكَوَانٍ، وَتَنِي لَحْيَانٍ، وَتَنِي شَهِتَةً، أَلْبِينُ عَصَوًا اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ. [راجع: ١٠٠١. أخرجه مسلم: ٦٧٧ مختصراً باختلاف، وفي الإملوءة: ١٤٧].

٢٨٠٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ هُوَ ابْنُ قَبِيصٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سَلْفَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ الْمَشَاهِدِ، وَقَدْ قَبِيتَ إصْبَعَهُ، فَقَالَ:

هَلْ أَسَنْتُ إِلَّا إصْبَعٌ قَبِيتَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِيتَ

[انظر: ١١٤٦، أخرجه مسلم: ١٧٩٦].

قوله: (باب من يكب) بضم أوله وسكون النون وفتح الكاف بعدها مرحلة، والكتابة أن يصيب العضو شيء فيلميه، والمراد بيان فضل من وقع له ذلك في سبيل الله. ثم ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث أنس في قصة قتل خاله وهو حرام بن ملحان وسيأتي شرحه في كتاب المغازي في غزوة بدر معونة، وقوله فيه: «عن إسحاق» هو ابن عبد الله بن أبي طلحة.

قوله: (بعث النبي ﷺ أقواماً من بني سليم إلى بني عامر) قال الديلمطي: هو وهم، فإن بني سليم مبعوث إليهم، والمبعوث هم القراء وهم من الأنصار. قلت: التحقيق أن المبعوث إليهم بنو عامر، وأما بنو سليم فشدوا بالقراء المذكورين، والوهم في هذا السياق من خص بن عمر شيخ البخاري، فقد أخرجه هو في المغازي عن موسى بن إسماعيل عن همام قال: «بعث أمراً لأم سليم في سبعين ركباً، وكان رئيس المشركين

عامر بن الطفيل» الحديث، ويأتي شرحه مستوفى هناك، فلعل الأصل «بعث أقواماً معهم آخر أم سليم إلى بني عامر» فصارت من بني سليم، وقد تكلف لتأويله بعض الشراح فقال: يعمل على أن أقواماً منصوب بترفع الحفاظ أي بعث إلى أقوام من بني سليم منضمين إلى بني عامر وحلف مفعول بعث اكتفاء بصفة المفعول عنه، أو «في» زائدة ويكون «سبعين» مفعول بعث، ويحتمل أن تكون «من» ليست بيانية بل ابتدائية، أي بعث أقواماً ولم يصفهم من بني سليم أو من جهة بني سليم انتهى. وهذا أقرب من الترجيح الأول ولا يخفى ما فيها من التكلف. وقوله في آخر الحديث: «على رعل» بكسر الراء وسكون المهملة بعدها لام هم بطن من بني سليم، وكذا بعض من ذكر معهم، وسيأتي الحديث في أواخر الجهاد أنه دعا على أحياء من بني سليم حيث قتلوا القراء، وهو أصرح في المقصود.

ثانيهما: حديث جندب، وسيأتي الكلام عليه في «باب ما يجوز من الشعر» من كتاب الأدب، ووقع فيه بلفظ «نكت إصبعه» وهو الموافق للترجمة، وكأنه أشار فيها إلى حديث معاذ الذي أشير إليه في الباب الذي يليه، وفي الباب ما أخرجه أبو داود والحاكم والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً «من وقصه فرسه أو بعيره في سبيل الله أو لدفعه هامة أو مات على أي حلف شاء الله فهو شهيد».

١٠- باب مَنْ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٢٨٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَكُلَّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهِ أَكْبَرُ - بِسَنِّ يَكُلَّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاللَّوْنُ لَوْنِ الدَّمِ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمُسْلِمِ». [راجع: ٢٣٧. أخرجه مسلم: ١٨٧٦].

قوله: (باب من يجرح في سبيل الله) أي فضله.

قوله: (لا يكلم) بضم أوله وسكون الكاف وفتح اللام أي يجرح.

قوله: (أحد) قيده في رواية همام عن أبي هريرة بالمسلم.

قوله: (والله أعلم بمن يكلم في سبيله) جملة معترضة قصد بها التنبيه على شرطية الإخلاص في نيل هذا الثواب.

قوله: (إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم) في رواية همام عن أبي هريرة الماضية في كتاب الطهارة «تكون يوم القيامة كهيئة إذا طعنت تفجر دماً».

قوله: (والريح ريح المسك) في رواية همام: «والعرف» بفتح المهملة وسكون الراء بعدها فاء وهو الرائحة، ولأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل «من جرح جرحاً في سبيل الله أو نكب نكبة فإنها نجمة» يوم القيامة كأخضر ما كانت، لونها الزعفران وريحها المسك» وعصر في هذه الزيادة أن الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد بل هي حاصلة لكل من جرح، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الجرح هو ما يمت بصاحبه بسببه قبل انتماله لا ما يتبدل في الدنيا فإن أثر الجراحة وسيلان الدم يزول، ولا يظني ذلك أن يكون فضل في الجملة، لكن الظاهر أن الذي دفعه يوم القيامة وجرحه يثبت دماً «من فارق الدنيا وجرحه كذلك، ويقيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور «عليه طابع الشهداء».

وقوله: (كأخضر ما كانت) لا ينافي قوله: «كهيته» لأن المراد لا ينقص شيئاً بطول العهد، قال العلماء: الحكمة في بقاء كذلك أن يكون معه شاهد بفضيلته يذله نفسه في طاعة الله تعالى.

واستدل بهذا الحديث على أن الشهيد يدفن بدمائه وثيابه ولا يزال عنه الدم بفصل ولا غيره، ليجي يوم القيامة كما وصف النبي ﷺ، وفيه نظر لأنه لا يلزم من غسل الدم في الدنيا أن لا يمت كذلك، ويعني عن الاستئصال لترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله ﷺ في شهداء أحد «معلوم بدمائهم» كما سيأتي بسطه في مكانه إن شاء الله تعالى.

[بإسقاط]

١١ - باب قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا

إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ [المرة: ٥٢]

وَالْخَوَربُ سِجَالٌ.

٢٨٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح)

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سُلَيْمَانَ - أَرَاهُ - عَنْ مُحَمَّدٍ
بْنِ أَبِي عَقِيْقٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ زَيْدٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ:
نَسَخْتُ الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، فَقَدَّضْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ، كُنْتُ
أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقْرَأُ بِهَا، فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خُرَيْمَةَ بِنْتِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ،
الَّتِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ
رِجَالٌ صَلَّوْا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣] . [الطبر: ٤٠٤٩، ٤٠٧٩، ٤٧٨٤، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٧١٩١، ٧٢٤٥] .

قوله: (باب قول الله عز وجل ﴿ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَلَّوْا مَا عَاهَدُوا
اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣] الآية) المراد بالمعاهدة المذكورة ما تقدم ذكره من قوله
تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَاتَبْنَا عَاهِدًا لِلَّهِ مِنْ قَبْلِ لَا يُولُونَ الْأَدْيَارَ ﴾ . وكان ذلك أول ما خرجوا
إلى أحد، وهذا قول ابن إسحاق، وقيل: ما وقع عليه العقبة من الأنصار إذ بايعوا النبي صلى الله عليه وآله
أَنْ يُؤَدُّوا وَيَصْرُوهَ وَيَسْمَعُوهُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وقوله: ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي مات، وأصل النحب
التنذر، فلما كان كل حي لا بد له من الموت فكأنه تنذر لازم له، فلذا مات فقد قضاه،
والمراد هنا من مات على عهده لمقابلته بمن ينتظر ذلك، وأخرج ذلك ابن أبي حاتم بإسناد
حسن عن ابن عباس.

قوله: (حدثنا محمد بن سعيد الخزازي) هو بصري يلقب بمروديه ما له في
البخاري سوى هذا الحديث وآخر في غزوة خيبر، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى
السامي بالمهمل.

قوله: (مسالت أنسًا) كذا أورده وعطف عليه الطريق الأخرى فاشعر بأن السياق
لهذا، وأفادت رواية عبد الأعلى تصريح جده له بالسماع من أنس فأمّن تلبسه. وقد
أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية ثابت عن أنس.

قوله: (حدثنا زياد) لم أره منسوبا في شيء من الروايات، وزعم الكلاباذي ومن
تبعه أنه ابن عبد الله البكائي بفتح الموحدة وتشديد الكاف، وهو صاحب ابن إسحاق
ورواي المغازي عنه، وليس له ذكر في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (غاب عني أنس بن النضر) زاد ثابت عن أنس « الذي سميت به ».

قوله: (عن قتال بن بلز) زاد ثابت « فكير عليه ذلك ».

قوله: (أول قتال) أي لأن بدأ أول غزوة خرج فيها النبي صلى الله عليه وآله بنفسه مقاتلا، وقد
تقدمها غيرها لكن ما خرج فيها صلى الله عليه وآله بنفسه مقاتلا.

قوله: (لئن الله أشهدني) أي أحضرنى.

قوله: (لوين الله ما أصنع) بتشديد النون للتأكيد، واللام جواب القسم المقدّر،
ووقع في رواية ثابت عند مسلم « ليراني الله » بتخفيف النون بعدها تحتانية.

وقوله: (ما أصنع) أمره النروي بدلًا من ضمير المتكلم، وفي رواية محمد بن
طلحة عن عبد الآتي في المغازي « لوين الله ما أجذ » وهو بضم الهززة وكسر الجيم
وتشديد الدال، وأبفتح الهززة وضم الجيم مأخوذ من الجذ ضد الهزل، وزاد ثابت «
وهو أب أن يقول غيرها » أي عشي أن يلتزم شيئا فيعجز عنه فأبهم، وعرف من السياق
أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار.

قوله: (وانكشف المسلمون) في رواية عبد الوهاب الثقفي عن حيد عند
الإسماعيلي « وانتهز الناس » وسيأتي بيان ذلك في غزوة أحد.

قوله: (أعطيني) أي من فرار المسلمين (وابرا) أي من فعل المشركين.

قوله: (ثم تقدم) أي نحو المشركين (فأسقطه سعد بن معاذ) زاد ثابت عن أنس
« منهزمًا » كذا في مستد الطيالسي، ووقع عند النسائي مكانها « مهيم » وهو تصحيف
فيما أظن.

قوله: (فقال: يا سعد بن معاذ، الجنة ورب النضر) كأنه يريد والده، ويحتمل
أن يريد ابنه فإنه كان له ابن يسمى النضر وكان إذ ذاك صغيراً. ووقع في رواية عبد

٢٨٠٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِجٍ: حَدَّثَنَا الثَّوَالِي قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُنَيْدَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ
ابْنَ خُزَيْمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرْقُلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ كَيْفَ كَانَ لِقَاءُكَ لِيَاءَ، فَوَعَيْتُ أَنَّ
الْخَوَربُ سِجَالٌ وَكُؤُفٌ، فَكَذَبْتُكَ الرُّسُلَ تَبْلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمْ الْعَاقِبَةُ . [راجع: ٧ .
أخرجه مسلم: ١٧٧٣ مطولاً].

قوله: (باب قول الله عز وجل: قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ
سِيبَانِي فِي تفسير برامة تفسير ﴿ إحدى الحسينين ﴾ [التوبة: ٥٢] أنه الفتح أو الشهادة،
وبه تبين مناسبة قول المصنف بعد هذا « والحرب سجال » وهو بكسر الملهمة وتخفيف
الجيم أي تارة وتارة، فشي غلبة المسلمين يكون هم الفتح وفي غلبة المشركين يكون
للمسلمين الشهادة ثم أورده المصنف طرفًا من حديث أبي سفيان في قصة هرقل، وقد
تقدم شرحه في كتاب بدء الوحي، والغرض منه قوله فيه: « فرمعت أن الحرب يتكلم
سجال أو دول » وقال ابن كثير: التحقيق أنه ما ساق حديث هرقل إلا لقوله: « وكذلك
الرسول يتبلى ثم تكون لهم العاقبة » قال: فليترك يتحقق أن هم إحدى الحسينين، إن
انتصروا فلهن المعالجة والعاقبة وإن انتصروا عدوهم فالرسول للعاقبة انتهى. وهذا لا
يستلزم نفى التقدير الأول ولا يعارضه، بل الذي يظهر أن الأول أولى لأنه من نقل أبي
سفيان عن حال النبي صلى الله عليه وآله، وأما الآخر فمن قول هرقل مستندًا فيه إلى ما نقله من الكتب.
(لكثرة أفاد القزاز أن دال « دول » مثله).

١٢ - باب قول الله عز وجل: ﴿ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَلَّوْا
مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا بَلِيلًا ﴾
[الأحزاب: ٢٣].

٢٨٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْخُزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ
خَمِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا . قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ قَالَ:
حَدَّثَنِي خَمِيدُ الطُّوَيْلِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: غَابَ عَنِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَنْ قِتَالِ
بَنِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِثْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالٍ قَاتَلْتُ الْمُشْرِكِينَ، لَيْسَ اللَّهُ
أَشْهَدُنِي قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ لَيْتَنِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، وَانْكَشَفَ
الْمُسْلِمُونَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْبِرُكَ بِمَا صَنَعَ هَؤُلَاءِ، بَغِيي أَصْحَابَهُ، وَابْتَرَأَ
إِلَيْكَ بِمَا صَنَعَ هَؤُلَاءِ، بَغِيي الْمُشْرِكِينَ . ثُمَّ تَقَدَّمَ فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ،
فَقَالَ: يَا سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ الْجَنَّةُ وَرَبُّ النَّضْرِ، إِنِّي أَجِدُ رِيحَهَا مِنْ فَوْقِ أُحُدٍ، قَالَ
سَعْدُ: فَمَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا صَنَعُ . قَالَ أَنَسٌ: فَوَجَدْنَا بِهِ بَعْضًا
وَلَمَّا نَيْنَ: خُرْتُه بِالْسَيْفِ أَوْ طَعَنَهُ بِرُمْحٍ أَوْ رَمَيْتُهُمْ بِسَهْمٍ، وَوَجَدْنَاهُ قَدْ قُتِلَ وَقَدْ
قُتِلَ بِالْمُشْرِكُونَ، فَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلَّا أَخْتَهُ بَنِيَّاهُ.

قَالَ أَنَسٌ: كَمَا نَرَى - أَوْ نَنْظُرُ - أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَصْحَابِهِ:
﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَلَّوْا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣]. إِنْ أَيْضًا
الآية . [الطبر: ٤٠٤٨، ٤٧٨٣، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٧١٩١، ٧٢٤٥] . أخرجه مسلم: ١٩٠٣.

٢٨٠٦ - وَقَالَ: إِنَّ أَخْتَهُ - وَهِيَ تَسْمَى الرِّيحَ - كَسَرَتْ قِيَّةَ امْرَأَةٍ،
فَأَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِالْمَصَاحِ، فَقَالَ أَنَسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي يَخْطُكُ بِالْحَقِّ،
لَا تَكْشُرْ قِيَّتَهَا، فَرَحُّوا بِالْأَرْضِ وَتَوَكَّوْا الْقِيَصَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: « إِنَّ
مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا يَفُؤُهُ » . [راجع: ٢٧٠٣ . أخرجه مسلم: ١٦٧٥ .

١٣٩٣	٥٦- كتاب الجهاد والسير	١٣- باب عمل صالح قبل القتال	٢٨٠٨
------	------------------------	-----------------------------	------

الرهاب » قوله: « وفي رواية عبد الله بن بكر عن حيد عند الحارث بن أبي أسامة عنه «والذي نفسي بيده » والظاهر أنه قال بعضها والبقية بالمعنى، وقوله: « الجنة » بالنصب على تقدير عامل نصب أي أريد الجنة أو نحو، ويجوز الرفع أي هي مطلوب.

قوله: «إني أجد ربحها» أي ربح الجنة (من دون أحد) وفي رواية ثابت « وإما لربح الجنة أجدها دون أحد » قال ابن بطال وغيره: يجتمل أن يكون على الحقيقة وأنه وجد ربح الجنة حقيقة أو جد ربحاً طيباً ذكره عليها بطيب ربح الجنة، ويجوز أن يكون أراد أنه استحضر الجنة التي أعدت للشهيد فتصور أنها في ذلك الموضع الذي يقاتل فيه فيكون المعنى إني أعلم أن الجنة تكسب في هذا الموضع فاشتاق لها. وقوله: « وإما » قاله إما تعجباً وإما تشوقاً إليها، فكانه لما ارتاح لها واشتاق إليها صارت له قوة من استشفها حقيقة.

١٣- باب عمل صالح قبل القتال

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: إِنَّمَا تَقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ.

وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، كَثِيرٌ مَقَالٌ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ. إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوعٌ ﴾ [الصف: ٢-٤].

٢٨٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا ضَبَابَةُ بْنُ مَوَارٍ الْفَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ؓ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيَّ ؐ رَجُلٌ مَقْنَعٌ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقَاتِلْ أَوْ أَسْلِمْ؟ قَالَ: « أَسْلِمْ ثُمَّ قَاتِلْ ». فَاسْلَمْ ثُمَّ قَاتَلَ فَقُتِلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « عَمِلَ قَلِيلاً وَأَجِرَ كَثِيراً. » [أخرجه مسلم: ١٩٠٠ باختلاف].

قوله: (باب عمل صالح قبل القتال. وقال أبو الدرداء إنما تقاتلون بأعمالكم) هكذا وقع عند الجميع، ولمه كان قاله أبو الدرداء وقال: « إنما تقاتلون بأعمالكم » وإنما قلت ذلك لأنني وجدت ذلك في المجالسة للدينوري من طريق أبي إسحاق الفزاري « عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي الدرداء قال: إياها الناس عمل صالح قبل الغزوة، لإيها تقاتلون بأعمالكم ». ثم ظهر لي سبب تفصيل البخاري، وذلك أن هذه الطريق منقطعة بين ربيعة وأبي الدرداء، وقد روى ابن المبارك في كتاب الجهاد عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن ابن جليس بفتح المهمل والمروحة بينهما لام ساكنة وآخره سين مهمل « عن أبي الدرداء قال: إنما تقاتلون بأعمالكم » ولم يذكر ما قبله فافتقر البخاري على ما ورد بالإسناد المتصل فعزاه إلى أبي الدرداء، ولذلك جزم به عنه، واستعمل بقية ما ورد عنه بالإسناد المتقطع في الترجمة إشارة إلى أنه لم ينفله.

قوله: (وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ إلى قوله بنهائ موصوع) [الصف: ٢-٤]. ذكر فيه حديث البراء في قصة الذي قتل حين أسلم، قال ابن المنير: مناسبة الترجمة والآية للحديث ظاهرة وفي مناسبة الترجمة للآية خفاء وكأنه من جهة أن الله عاتب من قال إنه يفعل الخير ولم يفعله، وأتى على من وفى وثبت عند القتال، أو من جهة أنه أنكر على من قدم على القتال قولاً غير مرضي فكشف الغيب أنه أخلف، فمفهوما ثوب الفضل في تقديم الصدق والعزم الصحيح على الوفاء وذلك من أصلح الأعمال انتهى. وهذا الثاني أظهر فيما أرى والله أعلم. وقال الكرماني: المقصود من الآية في هذه الترجمة قوله في آخرها « صفّا كأنهم بنیان مرقوع » [الصف: ٤] لأن الصف من القتال في العمل الصالح قبل القتال، انتهى. وسيأتي تفسير قوله: «مرصوع» [الصف: ٤] في التفسير.

قوله: (حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

قوله: (أتى النبي ﷺ رجل) لم آتف على اسمه ووقع عند مسلم من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق أنه من الأنصار ثم من بني البيت بفتح النون وكسر الموحدة بعد ما تختانية ساكنة ثم مثاة فوق ولولا ذلك لأمكن تفسيره بعمرو بن ثابت بن وقش بفتح الواو والقف بعدها مجعولة وهو المعروف بأصم بن عبد الأشهل، فإن بني عبد الأشهل بطن من الأنصار من الأوس وهم غير بني النضير، وقد أخرج ابن إسحاق في المغازي قصة عمرو بن ثابت بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه كان يقول: « أخبروني عن رجل دخل الجنة لم يصل صلاة » ثم يقول: هو عمرو بن ثابت » قال ابن إسحاق

الرهاب » قوله: « وفي رواية عبد الله بن بكر عن حيد عند الحارث بن أبي أسامة عنه «والذي نفسي بيده » والظاهر أنه قال بعضها والبقية بالمعنى، وقوله: « الجنة » بالنصب على تقدير عامل نصب أي أريد الجنة أو نحو، ويجوز الرفع أي هي مطلوب.

قوله: «إني أجد ربحها» أي ربح الجنة (من دون أحد) وفي رواية ثابت « وإما لربح الجنة أجدها دون أحد » قال ابن بطال وغيره: يجتمل أن يكون على الحقيقة وأنه وجد ربح الجنة حقيقة أو جد ربحاً طيباً ذكره عليها بطيب ربح الجنة، ويجوز أن يكون أراد أنه استحضر الجنة التي أعدت للشهيد فتصور أنها في ذلك الموضع الذي يقاتل فيه فيكون المعنى إني أعلم أن الجنة تكسب في هذا الموضع فاشتاق لها. وقوله: « وإما » قاله إما تعجباً وإما تشوقاً إليها، فكانه لما ارتاح لها واشتاق إليها صارت له قوة من استشفها حقيقة.

قوله: (قال سعد: فما استطعت يا رسول الله ما صنع أنس) قال ابن بطال يريد ما استطعت أن أصف ما صنع أنس من كثرة ما أغنى وأبلى في المشركين. قلت: وقع عند يزيد بن هارون عن حيد « قلت أنا معك فلم أستطع أن أصنع ما صنع » وظاهرة أنه نفى استطاعة إقدامه الذي صدر منه حتى وقع له ما وقع من الصبر على تلك الأحوال بحيث وجد في جسده ما يزيد على الثمانين من طعنة وضربة ورمية، فاعترف سعد بأنه لم يستطيع أن يقدم إقدامه ولا يصنع صنيعه، وهذا أولى مما تأوله ابن بطال.

قوله: (فوجدنا به) في رواية عبد الله بن بكر « قال أنس فوجدناه بين القتلى وبه. » قوله: (بعضاً ونهائين) لم أر في شيء من الروايات بيان هذا البضع وقد تقدم أنه ما بين الثلاث والتسع، وقوله: « ضربة بالسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم » أو هنا للتصميم، ويجتمل أن تكون معنى الواو، وتفصيل مقدار كل واحدة من المذكورات غير معين.

قوله: (وقد هلل به) بضم الميم وكسر المثلثة وتخفيفها وقد تشدد وهو من المثلثة بضم الميم وسكون المثلثة وهو قطع الأضواء من أنف وأذن وغوفا.

قوله: (فما عرفه أحد إلا أخيه) في رواية ثابت « قتلت عصي الربيع بنت النضر أخته: فما عرفت أنسي إلا ببنايه » زاد النسائي من هذا الوجه « وكان حسن البناء » والبناء الأصعب، وقيل: طرف الأصعب، ووقع في رواية محمد بن طلحة المذكورة بالشك « ببنايه أو بشامة » بالشين للمعجمة والأولى أكثر.

قوله: (قال أنس: كما نرى أو نلظن) شك من الراوي وهما بمعنى واحد، وفي رواية أحمد عن يزيد بن هارون عن حيد « فكنا نقول » وكذا لعبد الله بن بكر، وفي رواية أحمد بن منان عن يزيد « وكانوا يقولون » أخرجه ابن أبي حاتم عنه، وكان التردد فيه من حيد، ووقع في رواية ثابت « وأنزلت هذه الآية » بالجرم.

قوله: (وقال إن أخيه) كلما وقع هنا عند الجميع ولم يبين القتال، وهو أنس بن مالك راوي الحديث، والضمر في قوله: « أخيه » للنضر بن أنس، ويجتمل أن يكون فاعل « قال » واحداً من الرواة دون أنس ولم آتف على تعيينه، ولا استخرج الإسماعيلى هذا الحديث هنا، وهي تسمى قصتها في كتاب القصص، وفي قصة أنس بن وهي عمه أنس بن مالك، وسيأتي شرح قصتها في كتاب القصص، وفي قصة أنس بن النضر من الفوائد جواز بدل النفس في الجهاد، وفضل الوفاء بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل إلى إهلاكها، وأن طلب الشهادة في الجهاد لا يتناولها النهي عن الالتقاء إلى التهلكة. وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر وما كان عليه من صحة الإيمان وكثرة التوحي والتورع وقوة اليقين. قال الزين بن المنير: من أبلغ الكلام وأوضحه قول أنس بن النضر في حق المسلمين « اعتذر إليك » وفي حق المشركين « أبرأ إليك » فأشار إلى أنه لم يرض الأمرين جميعاً مع تغايرهما في المعنى، وسيأتي في غزوة أحد من المغازي بيان ما وقعت الإشارة إليه هنا من انتهاز بعض المسلمين ورجوعهم وعفو الله عنهم، رضي الله عنهم أجمعين.

قوله: (وحدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال « أراه عن محمد بن أبي عتيق » هو بضم الهمزة أي أخيه، وهو قول إسماعيل المذكور.

قوله: (عن خارجة بن زيد) أي ابن ثابت، وللزهري في هذا الحديث شيخ آخر وهو عبيد بن السباق، لكن تختلف خارجة وعبيد في تعيين الآية التي ذكر زيد أنه وجدها مع خزيمة قتال خارجة: إنها قوله تعالى: « من المؤمنين رجال صدقوا » [الأحزاب: ٢٣] وقال عبيد إنها قوله تعالى: « لقد جاءكم رسول من أنفسكم » [التوبة: ٢٨] وقد

قال الحسين بن محمد: قلت لمحمد بن يزيد: كيف كانت قصته؟ قال: كان يأبى الإسلام، فلما كان يوم أحد بدا له فأخذ سيفه حتى أتى القوم فدخل في عرض الناس فقاتل حتى وقع جريحاً، فوجدته قومه في المعركة فقالوا: ما جاء بك؟ اشتقة على قومك، أم رغبة في الإسلام؟ قال: بل رغبة في الإسلام. فقاتلت مع رسول الله ﷺ حتى أصابني ما أصابني، فقال رسول الله ﷺ: إنه من أهل الجنة. وروى أبو داود والحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: كان عمرو يأبى الإسلام لأجل رياء كان له في الجاهلية، فلما كان يوم أحد قال: أين قومي؟ قالوا بأحد، فأخذ سيفه ولحفهم، فلما راهو قالوا: إليك عنا، إني قد أسلمت، فقاتل حتى جرح، فجاءه سعد بن معاذ فقال: خرجت غضباً لله ولرسوله، ثم مات فدخل الجنة وما صلى صلاة. فيجمع بين الروايتين بأن الذين راهو وقالوا له: إليك عنا، ناس غير قومه، وأما قومه فما شعروا بحبيته حتى وجدوه في المعركة، ويجمع بينهما وبين حديث الباب بأنه جاء أولاً إلى النبي ﷺ فاستشاره ثم أسلم ثم قاتل، فرأه أولئك الذين قالوا له إليك عنا. ويؤيد هذا الجمع قوله لم: «قاتلت مع رسول الله ﷺ» وكان قومه وجدوه بعد ذلك فقالوا له ما قالوا: ويؤيد الجمع أيضاً ما وقع في سياق حديث البراء عند النسائي، فإنه أخرجه من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق نحو رواية إسرائيل وفيه أنه قال لرسول الله ﷺ: لو أتني حلت على القوم فقاتلت حتى أقتل أكان خيراً لي ولم أصل صلاة؟ قال نعم ونحوه لسعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي إسحاق وزاد في أوله أنه قال: «أخبرني أن أسلم؟ قال نعم. فأسلم، فإنه موافق لقول أبي هريرة» إنه دخل الجنة وما صلى لله صلاة. وأما كونه من بني عبد الأشهل ونسب في رواية مسلم إلى بني النبيت فيمكن أن يعمل على أن له في بني النبيت نسبة ماء، فإنهم إخوة بني عبد الأشهل فيجمعهم الانتساب إلى الأوس.

قوله: (مفتح) بفتح القاف والتون مشددة، وهو كتابة عن نطقه وجهه بألف الحرب.

قوله: (وأجر كقولاً) بالضم على البناء أي أجر أجراً كثيراً، وفي هذا الحديث أن الأجر الكثير قد يحصل بالمثل السير فضلاً من الله وإحساناً.

١٤ - باب من أتاه منهم غروب فقتله

قوله: (أصابه سهم غروب) أي لا يعرف راميته، أو لا يعرف من أين أتى، أو جاء على غير قصد من راميته قاله أبو حنيفة وغيره. والثابت في الرواية بالتثنية وسكون الراء، وأكثروا ابن كتيبة فقال: كذا تقوله العامة والأجود فتح الراء والإضافة، وحكى المحرري عن ابن زبد: إن جاء من حيث لا يعرف فهو بالتثنية والإسكان، وإن عرف راميته لكن أصاب من لم يقصد فهو بالإضافة وفتح الراء، قال: وذكره الأزهري بفتح الراء لا غير، وحكى ابن دريد وابن فارس والقرطبي وصاحب المنهاج وغيرهم الوجهين مطلقاً، وقال ابن سيده: أصابه سهم غرب وغرب إذا لم يدرك من رماه، وقيل: إذا أتاه من حيث لا يدرك، وقيل: إذا قصد غيره فأصابه، قال وقد يوصف به. قلت: فحصلنا من هذا على أربعة أوجه. وقصة حادثة منزلة على الثاني فإن الذي رماه قصد غرته فرماه وحاوله لا يشعر به، وقد وقع في رواية ثابت عند أحمد أن حادثة خرج نظاراً، زاد النسائي من هذا الوجه: ما خرج لقتال.

قوله: (اجتهدت عليه في البكاء) قال الخطابي: أقره النبي ﷺ على هذا أي فيؤخذ منه الجواز. قلت: كان ذلك قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه، فإن تحريمه كان عقب غزوة أحد، وهذه القصة كانت عقب غزوة بدر. ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة «اجتهدت في الدعاء» بدل قوله: «في البكاء» وهو خطأ، ووقع ذلك في بعض النسخ دون بعض، ووقع في رواية حيد الآتية في صفة الجنة من الرقاق وعند النسائي «فإن كان في الجنة لم ألبك عليه» وهو دال على صحة الرواية بلفظ البكاء، وقال في رواية حيد هذه «والا فستري ما أصنعه» ونحوه في رواية حماد عن ثابت عند أحمد.

قوله: (إنها جنان في الجنة) كذا هنا، وفي رواية سعيد بن أبي عروبة «إنها جنان في جنة» وفي رواية أبان عند أحمد «إنها جنان كثيرة في جنة» وفي رواية حيد المذكورة «إنها جنان كثيرة» فقط، والضمير في قوله: «إنها جنان» بفسره ما بعده، وهو قولهم: هي العرب تقول ما شامت، والقصد بذلك التضخيم والتعظيم، ومضى الكلام على الفردوس قريباً.

٢٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا حُثَيْبٌ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ أُمَّ الرَّبِيعِ بِنْتَ الْبَرَاءِ، وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سَرَاةَ، أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَا تَحْلُثْنِي عَنْ حَارِثَةَ - وَكَانَ قَبْلَ يَوْمِ بَدْرٍ، أَصَابَتْ سَهْمُ غُرَبٍ - فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ صَبْرَتْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، أَجْهَدْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ. قَالَ: يَا أُمَّ حَارِثَةَ، إِنَّهَا جَنَّاتٌ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنْ أَبْشَلَ أَصَابَ الْفُرْقَانُ الْأَخْلَى. [إسطر: ٣٩٨٢، ٦٥٥٠، ٦٥٦٧].

قوله: (باب من أتاه سهم غروب) يتبين سهم ويفتح للمعجزة وسكون الراء بعد ما موحة هذا هو الأشهر، وسيأتي بيان الخلاف فيه.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الله) جزم الكلابياني وتبعه غير واحد بأنه الذهلي، وهو محمد بن يحيى بن عبد الله، نسبة البخاري إلى جده، ووقع في رواية أبي علي بن السكن «حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخزومي» بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء، فإن لم يكن ابن السكن نسبة من قبل نفسه ولا لما قاله هو للمحدث. وقد أخرجه ابن خزيمة في التوحيد من صحيحه عن محمد بن يحيى الذهلي عن حسين بن محمد وهو الروزي بهذا الإسناد.

قوله: (إن أم الربيع بنت البراء) كذا لجميع رواية البخاري، وقال بعد ذلك «وهي أم حارثة بنت سرة» وهذا الثاني هو المحدث، والأول وهم بن علي غير واحد من آخرهم اللديماطي فقال: قوله أم الربيع بنت البراء وهم، وإنما هي الربيع بنت النضر عمة

أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن عمرو، وقد تقدم ذكر قتل أخيها أنس بن النضر وذكرها في آخر حديث قريباً وهي أم حارثة بنت سرة بنت الحارث بن عدي من بني عدي بن النجار ذكره ابن إسحاق وموسى بن عتبة وغيرهما فيمن شهد بدراً، واتفقوا على أنه رماه حيان بكسر المهملة بعد ما موحة تقيلة ابن العرة بفتح المهملة وكسر الراء بعدها قاف وهو على حوض فأصاب غره فمات. قلت: ووقع في رواية ابن خزيمة المذكورة أن الربيع بنت البراء بخلاف «أم» فهذا أشبه بالصواب، لكن ليس في نسب الربيع بنت النضر أحد اسمه البراء فلملح كان فيه «الربيع عمة البراء» فإن البراء بن مالك أخو أنس

١٥- باب من قاتل لئكون كلمة الله هي العليا

نغتنم شيئاً، فقال: اللهم لا تكلم لي! الحديث. وفي إجابة النبي ﷺ ما ذكر غاية البلاغة والإيجاز، وهو من جوامع كلمه ﷺ، لأنه لو أجابه بأن جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احتل أن يكون ما عدا ذلك كله في سبيل الله وليس كذلك، فعدل إلى لفظ جامع عدل به عن الجواب عن ماعية القتال إلى حال القتال تضمن الجواب وزيادة، يحتل أن يكون الضمير في قوله: «فهو» راجعاً إلى القتال الذي في ضمن قاتل أي قتاله قتال في سبيل الله، واشتمل طلب إعلاء كلمة الله على طلب رضاه وطلب ثوابه طلب دحض أعدائه وكلها متلازمة. الحاصل ما ذكر أن القتال منشؤه القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية، ولا يكون في سبيل الله إلا الأول، وقال ابن بطال: إنما عدل النبي ﷺ عن لفظ جواب السائل لأن الغضب والحمية قد يكرنان لله فعدل النبي ﷺ عن ذلك إلى لفظ جامع فافاد دفع الإلباس وزيادة الإقحام، وفيه بيان أن الأعمال إنما تحسب بالنية الصالحة، وأن الفضل الذي ورد في المجاهد يخص بمن ذكر. وقد تقدم بعض مباحثه في أواخر كتاب العلم وفي جواز السؤال عن العلة وتقدم العلم على العمل، وفيه ذم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة

١٦- باب من اغتبرت قدماء في سبيل الله

وقول الله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - إِي قَوْلِهِ - أَنْ يُضَيِّعَ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الطه: ١٢].

٢٨١١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنُ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَيسَى، هُوَ عُبَيْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « مَا اغْتَرَبَا قَدَمًا عَنِّي فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَتَسْتُهُ النَّارَ ». [راجع: ٩٠٧].

قوله: (باب من اغتبرت قدماء في سبيل الله) أي بيان ما له من الفضل. قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيْعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ قال ابن بطال: مناسبة الآية للترجمة أنه سبحانه وتعالى قال في الآية: ﴿ وَلَا يَطْلُوْنَ مَوْسَطًا يَغِيْظُ الْكَفَّارَ ﴾ [التوبة: ١٢٠] وفي الآية: ﴿ إِلَّا كَتَبَ لِمَنْ يَمُوجْعُ صَالِحٌ ﴾ قال: ففسر العمل الصالح أن النار لا تمس من عمل بذلك، قال: والمراد في سبيل الله جميع طاعته اه وهو كما قال، إلا أن الشاهد عند الإطلاق في لفظ سبيل الله الجهاد، وقد أورد المصنف في فضل المشي إلى الجمعة: استعملاً للفظ في عمومه، ولفظه هناك حرمة الله على النار، وقال ابن المنير: مطابقة الآية من جهة أن الله أنجاهم بخطواتهم وإن لم يمشروا قتلاً، وكذلك دل الحديث على أن من اغتربت قدماء في سبيل الله حرمة الله على النار سواء بآثر قتالاً أم لا انتهى. ومن تمام المناسبة أن الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغير القدم ولا سيما في ذلك الزمان.

قوله: (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي: نسبة الأصميلي ابن منصور. قلت: وأخرجه الإسماعيلي من طريق إسحاق بن زيد الخطابي زهبل حران عن محمد بن المبارك المذكور، لكن زاد في آخر المتن قوله: « تقسمهما النار أبداً » فالظاهر أنه ابن منصور، ويؤيده أن أبا نعيم أخرجه من طريق الحسن بن سفيان عن إسحاق بن منصور، ويؤيد المذكور في الإسناد بالزاي، وعناية بفتح المهمل، وأبو عيسى يسكون الموحدة هو ابن جبر يفتح الجيم وسكون الموحدة.

قوله: (ما اغتربت) كذا في رواية المستملي بالتثنية وهو لفة، وللباقين « ما اغتربت » وهو الأصح، زاد أحد من حديث أبي هريرة « ساعة من نهار ». وقوله: « تقسمه النار » بالنصب، والمعنى أن المس يتغي بوجود الغيار المذكور، وفي ذلك إشارة إلى عظيم قدر التصرف في سبيل الله، فإذا كان مجرد مس الغيار للقدر يجرم عليها النار فكيف بمن سعى وبذل جهده واستغنى وسعاه وللحديث شواهد: منها ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي الدرداء مرفوعاً « من اغتربت قدماء في سبيل الله باعد الله منه النار مسيرة ألف عام للراكب المستمتع » وأخرج ابن حبان من حديث جبار أنه كان في غزاة فقال: « سمعت رسول الله ﷺ يقول » فذكر نحو حديث الباب، قال: فتوابع الناس عن دوابهم، فما روي أكثر ماثياً من ذلك اليوم

٢٨١٠- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرَّبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي وَاكِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلنَّعْمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلدُّعَى، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِرَى مَكَائِهِ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: « مَنْ قَاتَلَ لئكون كلمة الله هي العليا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ». [راجع: ١٢٣. أخرجه مسلم: ١٩٠٤].

قوله: (باب من قاتل لئكون كلمة الله هي العليا) أي فضله، أو الجواب محذوف تقديره فهو المختار.

قوله: (عن عمرو) هو ابن مرة. قوله: (عن أبي) والصل عن أبي موسى) في رواية غندر عن شعبة في فرض الخمس « سمعت أبا وائل حدثنا أبا موسى ».

قوله: (جاء رجل) في رواية غندر المذكورة « قال أعرابي » وهذا يدل على وهم ما وقع عند الطبراني من وجه آخر « عن أبي موسى أنه قال يا رسول الله « فذكره، فإن أبا موسى وإن جاز أن يهيم نفسه لكن لا يصفها بكونه أعرابياً، وهذا الأعرابي يصلح أن يفسر بلاحق بن ضميرة، وحديثه عند أبي موسى اللدني في « الصحابة » من طريق غير بن معدان « سمعت لاحق بن ضميرة الباهلي قال: وفلست على النبي ﷺ فسلته عن الرجل يلمس الأجر والذكر فقال: لا شيء له « الحديث، وفي إسناده ضعف، وروينا في « فوائد أبي بكر بن أبي الحديد » بإسناد ضعيف، عن معاذ بن جبل أنه قال: يا رسول الله كل بني سلمة يقاتل فمنهم من يقاتل رياء. الحديث فلو صح لا احتل أن يكون معاذ أيضاً سال عما سأل عنه الأعرابي، لأن سؤال معاذ خاص وسؤال الأعرابي عام، ومعاذ أيضاً لا يقال له أعرابي فيحمل على التمدد.

قوله: (الرجل يقاتل للمعنى) في رواية منصور عن أبي وائل الماضية في العلم « قتال ما القتال في سبيل الله » فإن أخذنا يقاتل «.

قوله: (والرجل يقاتل للذكر) أي ليدكر بين الناس ويشتهر بالشجاعة وهي رواية الأعمش عن أبي وائل الآتية في التوحيد حيث قال: « ويقال شجاعة ».

قوله: (والرجل يقاتل لرى مكانه) في رواية الأعمش « ويقال رياء » فمرجع الذي قبله إلى السمة ومرجع هذا إلى الرياء وكلاهما منموم، وزاد في رواية منصور والأعمش « ويقال حية » أي لن يقاتل لأجله من أهل أو عشيرة أو صاحب، وزاد في رواية منصور « ويقال غضباً » أي لأجل حظ نفسه، ويحتل أن يفسر القتال للحمية بدفع المضرة، والقتال غضباً يجلب المنفعة، فالحاصل من رواياتهم أن القتال يقع بسبب خمسة أشياء: طلب الممن، وإظهار الشجاعة، والرياء، والحمية، والغضب، وكل منها يتناول المدح والذم، فلهذا لم يحصل الجواب بالإثبات ولا بالنفي.

قوله: (من قاتل لئكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) المراد بكلمة الله دعوة الله إلى الإسلام، ويحتل أن يكون المراد أنه لا يكون في سبيل الله إلا من كان سبب قتاله طلب إعلاء كلمة الله فقط بمعنى أنه لو أضاف إلى ذلك سبباً من الأسباب المذكورة اخل بذلك، ويحتل أن لا يخل إذا حصل ضمناً أصلاً ومقصوداً، وبذلك صرح الطبري فقال: إذا كان أصل الباعث هو الأول لا يضره ما عرض له بعد ذلك، وبذلك قال الجمهور، لكن روى أبو داود والنسائي عن حديث أبي أمامة بإسناد جيد قال: « جاء رجل فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً غزاً يلمس الأجر والذكر ما له؟ قال: لا شيء له، فاعادها ثلاثاً كل ذلك يقول: لا شيء له، ثم قال رسول الله ﷺ: « إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وباتني به وجهه » ويمكن أن يحصل هذا على من قصد الأجرين معاً على حد واحد فلا يخالف المربع أولاً، تصير المراتب خمساً: أن يقصد الشئين معاً، أو يقصد أحدهما صرفاً أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمناً، فالخالدون أن يقصد غير الإعلاء، فقد يحصل الإعلاء ضمناً، وقد لا يحصل ويدخل تحت مرتبتان، وهذا ما دل عليه حديث أبي موسى، ودونه أن يقصد معاً غلور أيضاً على ما دل عليه حديث أبي أمامة، والمطلوب أن يقصد الإعلاء صرفاً، وقد يحصل غير الإعلاء وقد لا يحصل فيه مرتبتان أيضاً، قال ابن أبي جرة: ذهب الحقون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لا يضره ما انضاف إليه أحد ويدل على أن دخول غير الإعلاء ضمناً لا يقدر في الإعلاء إذا كان الإعلاء هو الباعث الأصلي ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال: « بثنا رسول الله ﷺ على أقداننا فنغنم، فرجعنا ولم

١٧- باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله

٢٨١٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ: اصْطَبَحَ نَاسُ الْخَمْرِ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ قَلَبُوا شَهَدَاءَهُ، فَقِيلَ لِسُفْيَانَ: مِنْ أَعْيَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: لَيْسَ هَذَا فِيهِ. [انظر: ٤٠٤٤، ٤٦٦٨]

قوله: (باب فضل قول الله تعالى: ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون إلى قوله وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين) كذا لأبي ذر، وساق الأصيلي وكرمة الأيتيم ومعنى قوله: «فضل قول الله» أي فضل من ورد فيه قول الله، وقد حذف الإسمايلي لفظ فضل من الترجمة. ثم ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث أنس في قصة الذين قتلوا في بئر معونة أوردوها مختصرة، وسنأتي بتمامها في المغازي، وأشار بإيراد الآية إلى ما ورد في بعض طرقه كما سآذكره هناك في آخره عند قوله: «فأنزل فيهم بلغوا قوماً أنا قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه» زاد عمر بن يونس عن إسحاق بن أبي طلحة فيه «ففسخ بعدما قرأناه زماناً وأنزل الله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله﴾» [ال عمران: ١٦٩] الآية.

الثانيهما: حديث جابر «اصطحب ناس لخمير يوم أحد ثم قتلوا شهداء» سيأتي في المغازي أن والد جابر كان من جملة من أشار إليهم، قال ابن المنير: مطابقتها للترجمة فيه عسر، إلا أن يكون مراده أن لخمير التي شربوها يومئذ لم تضرهم لأن الله عز وجل أنشئ عليهم بعد موتهم ووقع عنهم الحزف والحزن، وإنما كان ذلك لأنها كانت يومئذ مباحة. قلت: ويمكن أن يكون أوردته للإشارة إلى أحد الأقوال في سبب نزول الآية المترجم بها، فقد روى الترمذي من حديث جابر أيضاً أن الله لما كلم والد جابر وعمنى أن يرجع إلى الدنيا ثم قال: «يا رب بلغ من ورائي، فأنزل الله ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله﴾» [ال عمران: ١٦٩] الآية.

قوله: (ف قيل لسفيان: «من آخر ذلك اليوم» قال: ليس هذا فيه) أي أن في الحديث «قتلوا شهداء من آخر ذلك اليوم» فأنكر ذلك سفيان، وقد أخرجه الإسمايلي من طريق القواريري عن سفيان بهذه الزيادة ولكن بلفظ «اصطحب قوم لخمير أول النهار وقاتلوا آخر النهار شهداء» فقلل سفيان كان نسيه ثم تذكر، وقد أخرجه المصنف في المغازي عن عبد الله بن محمد عن سفيان بدون الزيادة، وأخرجه في تفسير الملائكة عن صدقة بن الفضل عن سفيان بإثباتها، وسيأتي بقية شرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

٢- باب ظل الملائكة على الشهيد

٢٨١٦- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: جِيءَ بَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ مَلَأَ بِهِ، وَوُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَحْتُ أَكْشِفَ عَنْ وَجْهِهِ، فَهَاتَيْ قَوْمِي، فَسَمِعَ صَوْتَ نَائِيحَةٍ، فَقِيلَ: ابْنَةُ عَمْرٍو، أَوْ اخْتُ عَمْرٍو، فَقَالَ: «لِمَ تَبْكِي - أَوْ: لَا تَبْكِي - مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَطْلُعُ بِأَجْنِحِهَا». فَلْتُ لِهَذِهِ: ابْنَةُ عَمْرٍو؟ قَالَ: رُبَّمَا قَالَهُ. [راجع: ١٢٤٤. أخرجه مسلم: ٢٤٧١].

قوله: (باب ظل الملائكة على الشهيد) ذكر في حديث جابر في قصة قتل أبيه، وسيأتي بيانه في غزوة أحد، وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الجنائز.

قوله: (قلت لصدقة القتالي هو المصنف، وصدقة هو ابن الفضل شيخه فيه، وقد تقدم في الجنائز عن علي بن عبد الله وهو ابن المديني عن سفيان وفي آخره «حتى رفع» وكذلك رواه الحميدي وجماعة عن سفيان)

٢١- باب تمنى المجاهد أن يرجع إلى الدنيا

٢٨١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَوْ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا

٢٨١٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ وَلِطَلِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: إِنِّي أَبَا سَعِيدٍ فَأَسْأَلُكَ مِنْ حَدِيثِهِ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ وَاحِدٌ فِي حَاطِطٍ لَهْمًا يَسْقِيهِ، فَلَمَّا رَأَى جَاءَ فَأَخْبَى وَجَلَسَ، فَقَالَ: كَمَا تَقُولُ بَيْنَ الْمَسْجِدِ لَبَّةُ لَبَّةٍ، وَكَانَ عُمَارٌ يَقُولُ لَبَّتَيْنِ لَبَّتَيْنِ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الْغُبَارَ، وَقَالَ: «وَبِحَ عُمَارُ، فَطَلَعَ الْفَيْئَةُ الْبَاقِيَةُ، عُمَارٌ يَذْهَبُهُمْ إِلَى اللَّهِ وَيَذْهَبُونَ إِلَى النَّارِ». [راجع: ٤٤٧].

قوله: (باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله) قال ابن المنير: ترجم بهذا وبالبني بعده دفماً لترجم كرامة غسل الغبار ومسحه لكونه من جملة آثار الجهاد كما كرهه بعض السلف المسح بعد الوضوء. قلت: والفرق بينهما من جهة أن التنظيف مطلوب شرعاً، والغبار أثر الجهاد وإذا انقضى فلا معنى لبقائه أثره. وأما الوضوء فالمقصود به الصلاة فاستحب بقاء أثره حتى يحصل المقصود فالفرق للمسحان. ثم أورد حديث أبي سعيد في قصة عمار في بناء المسجد وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب التصانوف في بناء المسجد» في أوائل الصلاة، وفيه ما يتعلق بقوله: «فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما» والمراد منه هنا قوله: «ومر به النبي ﷺ فمسح عن رأسه الغبار».

١٨- باب الفصل بعد الحرب والغبار

٢٨١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عُثَيْمَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَجَعَ يَوْمَ الْحُنَيْنِ، وَوَضَعَ السِّلَاحَ وَاتَّخَذَ قَاتَانِ جَبْرِيلَ وَقَدْ غَسَبَ رَأْسَهُ الْغُبَارُ، فَقَالَ: وَحَسَبْتَ السِّلَاحَ، قَوْلَ اللَّهِ مَا وَضَعَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَاتَيْنَ؟» قَالَ: هَ هُنَا - وَأَوْتَمَّا إِلَى نَبِيِّ قُرَيْشَةٍ - قَالَتْ: فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٤٦٣. أخرجه مسلم: ١٧٦٩، مطولاً].

قوله: (باب الفصل بعد الحرب والغبار) تقدم توجيهه في الباب الذي قبله، وذكر فيه حديث عائشة في اغتساله لما رجع من الحنين، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي.

وقوله في هذه الرواية: (ووضع أي السلاح وصرح بذلك في رواية الأصيلي وغيره).

قوله: (حدثنا محمد) كذا للأكثر، ونسبه أبو ذر فقال: «ابن سلام» وقوله: «عصب» بفتح للمهملتين والتخفيف أي احاط به فصار عليه مثل المصابة

١٩- باب فضل قول الله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً﴾

بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَكَفَّلَ وَآلَ اللَّهِ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿

[ال عمران: ١٦٩-١٧١]

٢٨١٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قُتِلُوا اصْحَابَ بَنِي مُؤَتَةَ لثَلَاثِينَ غَدَاةً، عَلَى رِغْلِ وَذُكْرَانٍ وَغَصِيَّةٍ، غَصَّتِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

قَالَ أَنَسٌ: أَتَوَّلَ فِي الَّذِينَ قُتِلُوا بِسَبْعِ مِائَةِ قُرْآنِ قِرَاءَةٍ، ثُمَّ لَمَسَ بَعْدُ: بَلَّغُوا قَوْمًا أَن قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا، فَرَضِيْنَا عَنَّْا وَرَضِينَا عَنْهُ. [راجع: ١٠٠١. أخرجه مسلم: ١٦٧٧].

الشَّهِيدُ، يَتَعَنَّى أَنْ يُرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيَقْتُلَ عَشْرَ مَرَاتٍ، لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ .

[راجع: ٢٧٩٥ . أخرجه مسلم: ١٨٧٧] .

قوله: (باب تمجي المجاهد أن يرجع إلى الدنيا) أورد فيه حديث قتادة « سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ: ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا » الحديث، وقد ورد بلفظ التمني وذلك فيما أخرجه النسائي والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: « يؤتى بالرجل من أهل الجنة فيقول الله تعالى: يا ابن آدم كيف وجدت منزلك؟ فيقول: أي رب خير منزل، فيقول: سئل وتمنه، فيقول: ما أسألك وأتمنه؟ أسألك أن تردني إلى الدنيا فأقتل في سبيلك عشر مرات، لما رأى من فضل الشهادة » الحديث، وسلم من حديث ابن مسعود رفعه في الشهداء قال: « فاطلع عليهم ربك أطلاعة فقال: هل تشعنون شيئا؟ قالوا: نريد أن نرد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى » ولابن أبي شيبة من مرسل سعيد بن جبيرة أن المخاطب بذلك حزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير، وللمتري وحسنه والحاكم وصححه من حديث جابر قال: « قال في رسول الله ﷺ: ألا أخبرك ما قال الله لأبيك؟ قال: يا عبد الله نمي علي أعطك، قال: يا رب تحييي فأقتل فيك ثانية، قال: إنه سبق مني أنهم إليها لا يرجعون » . قول شعبه في الإسناد (سمعت قتادة) في رواية أبي خالد الأحمر عن شعبه عن قتادة وحيد كلاهما عن أنس أخرجه مسلم.

قوله: (ما أحد)، في رواية أبي خالد « ما من نفس » .

قوله: (يدخل الجنة) في رواية أبي خالد « لها عند الله خير » .

قوله: (وله ما على من شيء) في رواية أبي خالد « وأن لها الدنيا وما فيها » .

قوله: (لما يرى من الكرامة) في رواية أبي خالد « لما يرى من فضل الشهادة »، ولم يقل عشر مرات، وكان أباه خالد ساقه على لفظ حيد والله أعلم. قال ابن بطال: هذا الحديث أجل ما جاء في فضل الشهادة، قال: وليس في أعمال البر ما تبذل فيه النفس غير الجهاد فلذلك عظم فيه الثواب.

٢٢- باب المَجَنَّةُ تَحْتَ بَارِقَةِ السَّيْفِ

وَقَالَ الْمُثَوِّرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: أَخْبَرَنَا نَيْبُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ رَبِّنَا: « مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى المَجَنَّةِ » [راجع: ٣١٥٩] .

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ النَّبِيِّ ﷺ: أَلَيْسَ قِتْلَانَا فِي المَجَنَّةِ وَقِتْلَانَهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: بَلَى. [راجع: ٣١٨١] .

٢٨١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ كَاتِبَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « وَاعْلَمُوا أَنَّ المَجَنَّةَ تَحْتَ لِبَاسِ السَّيْفِ » .

تَابَعَهُ الْأَوْسِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّوَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ. [إسناده: ٢٨٣٣، ٢٩٣٣، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٤١١٥، ٤٩٩٢، ٥٧٣٧، ٥٧٤٨٩ . أخرجه مسلم: ١٧٤٢ مطرولاً] .

قوله: (باب الجنة تحت بارقة السيوف) هو من إضافة الصفة إلى الموصوف وقد تطلق البارقة ويراد بها نفس السيوف تكون الإضاءة بيانية، وقد أورد بلفظ « تحت ظلال السيوف » وكأنه أشعار بالترجمة إلى حديث عمار بن ياسر، فأخرج الطبراني بإسناد صحيح عن عمار بن ياسر أنه قال يوم صفين « الجنة تحت الأبارقة » كذا وقع فيه والصبواب البارقة وهي السيوف اللامعة، وكذا وقع على الصواب في ترجمة عمار من طبقات ابن سعد، وروى سعيد بن منصور بإسناد رجاله ثقات من مرسل أبي عبد الرحمن الجلي مرفوعاً « الجنة تحت الأبارقة » ويمكن تخريجها على ما قاله المصطفي الأبارقة جمع ليريق وسمي السيوف ليريقاً فهو أفضل من البريق، ويقال ليريق الرجل بسيفه إذا لمع به والبارقة المعان، قال ابن المنير: كان البخاري أراد أن السيوف لما كانت لها بارقة كان لها أيضاً ظل، قال القرطبي: وهو من الكلام الفيس الجامع الموجز المشتمل على ضروب من البلاغة مع الوجازة وعلوية اللفظ: فإنه أفاد الحظ على الجهاد والإخبار بالثواب

عليه والحظ على مقاربة العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تصير السيوف تظل القتلتين، وقال ابن الجوزي، المراد أن الجنة تحصل بالجهاد. والظلال جمع ظل وإذا تلتاني الخصمان صار كل منهما تحت ظل سيف صاحبه لحرصه على رفعه عليه ولا يكون ذلك إلا عند التحام القتال.

قوله: (وقال المثيرة إرج) هو طرف من حديث طويل وصله المصنف بتمامه في الجزية، وقوله هنا: « عن رسالة ربنا » ثبت للكشيمبي وحده وهو كذلك في الطريق الموصولة، ويحتمل أن يكون حذف هنا اختصاراً.

قوله: (وقال عمر إرج) هو طرف من حديث سهل بن حنيف في قصة عمرة الحديبية، وسيأتي بتمامه موصولاً في المغازي، وتقدمت الإشارة إليه في الشروط.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وأبو إسحاق هو الفزاري وعمر بن عبيد الله أي ابن معمر هو التيمي وكان أميراً على حرب الخوارج.

قوله: (وكان كاتبه) أي أن سالماً كان كاتب عبد الله بن أبي أوفى. قال: « كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى » الضمير لعمر بن عبيد الله، قال الدارقطني في التبعية: أخرجا حديث موسى بن عقبة عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله قال: « كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى فقرأته » الحديث. قال وأبو النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى فهو حجة في رواية المكاتب، وتعقب بأن شرط الرواية بالمكاتبه عند أهل الحديث أن تكون الرواية صادرة إلى المكتوب إليه، وابن أبي أوفى لم يكتب إلى سالم إنما كتب إلى عمر بن عبيد الله فعلى هذا تكون رواية سالم له عن عبد الله بن أبي أوفى من صور الوجداء، ويمكن أن يقال: الظاهر أنه من رواية سالم عن مولا عمر بن عبد الله بقرائه عليه لأنه كان كاتبه أي من عبد الله بن أبي أوفى أنه كتب إليه فيصير حيث من صور المكاتبه. وفيه تعقب على من صنف في رجال الصحيحين فإنهم لم يذكروا لعمر بن عبيد الله ترجمة، وقد ذكره ابن أبي حاتم وذكر له رواية عن بعض التابعين ولم يذكر فيه جرحاً.

قوله: (واعلموا أن الجنة) هكذا أوردته هنا مختصراً، وذكر طرفاً منه أيضاً بهذا الإسناد بعد أبواب في « باب الصبر عند القتال » وأخرجه بعد أبواب كثيرة في « باب تأخير القتال حتى تزول الشمس » بهذا الإسناد مطولاً، ثم أخرجه بعد أبواب أيضاً مطولاً من وجه آخر في النهي عن تحي لقاء العدو، وسيأتي الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابعه الأوسي) عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة قلت: الأوسي هو عبد العزيز بن عبد الله أحد شيوخ البخاري، وقد حدث عنه بهذا الحديث موصولاً خارج الصحيح، ورويناه في كتاب الجهاد لابن أبي حاتم قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري به، وقد رواه عمر بن شبة عن الأوسي فبين أن ذلك كان يوم الحندق. قال المهلب: في هذه الأحاديث جواز القول بأن قتل المسلمين في الجنة، لكن على الإجمال لا على التحيين.

٢٣- باب مَنْ طَلَبَ الْوَلَدَ لِلْجِهَادِ

٢٨١٩- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَنْظَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « قَالَ سَلْمَانُ بْنُ قَاوَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: لأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ - أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ - كُلُّهُنَّ يَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يُخَيَّلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، نَوَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانًا أَجْمَعُونَ » . [إسناده: ٣٤٢٤، ٥٢٤٢، ٦٦٣٩، ٦٩٧٠، ٦٩٧٤] .

قوله: (باب من طلب الولد للجهاد) أي بنيوي عند الجامعة حصول الولد ليجاهد في سبيل الله فيحصل له بذلك أجر وإن لم يقع ذلك.

قوله: (وقال الليث إرج) وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن بكير عن الليث بهذا الإسناد وسيأتي الكلام عليه في كتاب الأيمان والتفويض إن شاء الله تعالى، ثم تعجلت فشرحته في ترجمة سليمان

٢٤- باب الشجاعة في الحرب والجهن

مِنْ عَدَائِي الْقَبْرِ . (انظر: ٧٨٩٣، ٤٧٠٧، ٦٣٦٧، ٤٦٣٦٩، ٦٣٧١. أخرجه مسلم: ٢٧٠٦).

قوله: (باب ما يتعدى من الجبن) كنا للجميع بضم أول يتعدى على البناء للمجهول، وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث سعد وهو ابن أبي وقاص في التمدد من الجبن وغيره وسيأتي شرحه في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى، وقوله في آخره: «فحدثت به مصعباً فصدق» قائل ذلك هو عبد الملك بن عير، ومصعب هو ابن سعد بن أبي وقاص، وأغرب المزي قال في الأطراف في رواية عمرو بن ميمون هذه عن سعد: لم يذكر البخاري مصعباً وذكره النسائي، كما قاله وهو ثابت عند البخاري في جميع الروايات.

وقوله في أوله: (كان سعد يعلم بنيه) لم أتف على تعيينهم، وقد ذكر محمد بن سعد في الطبقات أولاً سعد فذكر من الذكور أربعة عشر نفساً ومن الإناث سبع عشرة وروى عنه الحديث منهم خمسة: عامر ومحمد ومصعب وعائشة وعمر.

ثانيهما: حديث أنس بن مالك في التمدد من المعز والكلل وغيرهما وسيأتي شرحه أيضاً في الدعوات، والفرق بين المعز والكلل أن الكلل ترك الشيء مع القدرة على الأخذ في عمله، والمعز عدم القدرة.

٢٦- باب مَنْ حَدَّثَ بِمَشَاهِدِهِ فِي الْحَرْبِ

قَالَ أَبُو حُفَمَانَ: عَنْ سَعْدٍ [راجع: ٣٧٢٣، ٤٣٢٢، ٤٣٢٧].

٢٨٢٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَصَفْدًا، وَالْعُقَيْدَ بْنَ الْأَنْثُودِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالُوا: سَمِعْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَوْمِ أُحُدٍ. [انظر: ٤٠٦٢].

قوله: (باب من حدث بمشاهدته في الحرب، قاله أبو عثمان) أي التهدي (عن سعد) أي ابن أبي وقاص، وأشار بذلك إلى ما سيأتي موصولاً في المنازعة عن أبي عثمان عن سعد «إني أول من رمى بسهم في سبيل الله» وإلى ما سيأتي أيضاً موصولاً في فضل طلحة عن أبي عثمان «لم يبق مع النبي ﷺ في تلك الأيام التي قاتل فيها غير طلحة وسعد، عن حديثهما» أي إنهما حدثاه بذلك.

قوله: (حدثنا حاتم) هو ابن إسماعيل، ومحمد بن يوسف هو الكندي وهو سبط للسائب المذكور، والسائب صحابي صغير ابن صحابين، والإسناد كله مدنيون إلا قتيبة.

قوله: (وسعداً) أي ابن أبي وقاص.

قوله: (فما سمعت أحداً منهم يحدث عن رسول الله ﷺ) في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن السائب «صحب سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ بحديث واحد» أخرجه ابن ماجه، وسعد بن مالك هو ابن أبي وقاص، وأخرجه آدم بن أبي إياس في العلم له من هذا الوجه فقال فيه: «صحب سعداً كنا وكلنا سنة».

قوله: (إلا أني سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد) لم يبين ما حدث به من ذلك، وقد أخرج أبو يعلى من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد ضمن حديثه عن طلحة أنه ظاهر بين درعين يوم أحد، قال ابن بطال وغيره: كان كثير من كبار الصحابة لا يجادلون عن رسول الله ﷺ خشية المزيد والنقصان، وقد تقدم بيان ذلك في العلم، وأما تحديث طلحة فهو جائز إذا أمن الرياء والمجب، ويسترقى إلى الاستحباب إذا كان هناك من يقتدى بفعله.

٢٧- باب وَجُوبِ النَّفِيرِ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الْجِهَادِ وَالْيَتَةِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعْتُمُوهُ وَكَانَ يَنْبَغُ عَلَيْهِمْ الشُّقَّةُ وَسَخِطُوهُ بِاللَّهِ. (آية: ٩٥).

٢٨٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ قَابِطٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَضْيَعَ النَّاسِ وَاجِدًا النَّاسِ، وَلَقَدْ فَرَعَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ: فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَبَقَهُمْ عَلَى قَرَسٍ، وَقَالَ: «وَجَدْنَاهُ بَحْرًا». [راجع: ٢٦٢٧. أخرجه مسلم: ٢٣٠٧].

٢٨٢١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَبْرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَبْرِ بْنُ مُطْعِمٍ: أَنَّهُ يَتِمُّ هُوَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَقَهُ النَّاسَ، مَقْلَعَةً مِنْ خَيْبٍ، فَتَلَقَّى النَّاسَ يَسْأَلُونَهُ، حَتَّى احْطَرَوْهُ إِلَى سَفَرَةٍ فَخَبَّتْ رِقَابَهُ، فَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَطْلُبُونِي رِقَابِي، لَوْ كَانَ لِي عَدُوٌّ هَلَاكِتُ لَعَمَّا قَسَمْتُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَحْلًا، وَلَا كَلْبًا». [انظر: ٣١٤٨].

قوله: (باب الشجاعة في الحرب والجبن) أي مدح الشجاعة وذم الجبن، والجبن بضم الجيم وسكون الواو ضد الشجاعة ولورده فيه حديثين.

أحدهما عن أنس قال كان النبي ﷺ أشجع الناس، وسيأتي شرحه بعد عشرين باباً، ومضى بعض شرحه في آخر الحجة. وقوله: «وجدها بحراً» أي واسع الجري.

ثانيهما: حديث جبير بن مطعم في مقفله ﷺ من حين، والفرض منه قوله في آخره: «ثم لا تجدوني بَحْلًا وَلَا كَلْبًا» وسيأتي شرحه في كتاب فرض الخمس. وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم لم يرو عنه غير الزهري، وقد وثقه النسائي، وهذا مثال لرد على من زعم أن شرط البخاري أن لا يروي الحديث الذي يخرج عن أقل من اثنين عن أقل من اثنين، فإن هذا الحديث ما رواه عن محمد بن جبير غير ولده عمر، ثم ما رواه عن عمر غير الزهري، هذا مع تفرد الزهري بالرواية عن عمر مطلقاً، وقد سمع الزهري من محمد بن جبير أحاديث، وكانه لم يسمع هذا منه فعمله عن ولده والله أعلم.

وقوله: (فيه مقفله) يفتح الميم، وسكون القاف وفتح القاء وباللام يعني زمان رجوعه.

وقوله: (فعلقت) يفتح العين وكسر اللام الخفيفة بعدها قاف، وفي رواية الكشيبي «فلفقت» وهو بوزنه ومعناه.

وقوله: (احطروه إلى سفرة) أي الجوار إلى شجرة من شجر البادية ذات شوك، وقوله: «فخطفت» بكسر الطاء، وقوله: «العضاء» بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وفي آخره هاء هو شجر ذو شوك، يقرأ في الرصد وفي الوقف بالهاء.

وقوله: (لعم) يفتح النون والعين كما لا يبي ذر بالرغم على أنه اسم كان. «وعدد» بالنصب خبر مقدم، ولغيره «نعم» بالنصب إما على التمييز وإما على أنه الخبر وعدد هو الاسم، والله أعلم.

٢٥- باب مَا يَتَّعَدُ مِنَ الْجَبْنِ

٢٨٢٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو بْنِ تَيْمُونٍ الْأَوْدِيُّ قَالَ: كَانَ سَعْدٌ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، كَمَا يُعَلِّمُ الْمُعَلِّمُ الْفُلَّانَ الْكِبَانَ، وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَّعَدُ مِنْهُمْ ذَرَّ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَرُدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمَرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». فَحَدَّثْتُ بِهِ مُصَنَّبًا فَصَلَّاهُ. [انظر: ٦٣٦٥، ٦٣٧٠، ٦٣٧٤، ٦٣٩٠].

٢٨٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَخْبَرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْكَسَلِ، وَالْجَبْنِ وَالْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحَاةِ وَالْمَمَاتِ، وَأَعُوذُ بِكَ

[٤٢، ٤١].

طريق علي بن أبي طلحة عنه بهذا، أي خرجوا سرية بعد سرية، أو انفروا جميعاً أي مجتمعين، وزعم بعضهم أنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿انفروا خفاً وتسللاً﴾ والتحقيق أن لا نسخ، بل الرجوع إلى الآيتين إلى تعيين الإمام إلى الحاجة إلى ذلك.

(تنبيه) وقع في رواية أبي ذر والقياسي «بأنا» بالفتح، وهو غلط لا وجه له لأنه جمع ثبة كما سترى.

قوله: (ويقال واحد الثبات ثبة) أي يقسم الثالثة وتخفيف الموحدة بعد ما هاء تأنيث، وهو قول أبي عبيدة في «الجزا» و«زاد» ومعناه جماعات في تفرقة، ويؤيده قوله بعده: ﴿أو انفروا جميعاً﴾ قال وقد يجمع ثبة على ثين وقال النحاس ليس من هذا ثبة الحوض وهو وسطه سمي بذلك لأن الماء يتوب إليه أي يرجع إليه ويجمع فيه لأنها من ثاب يتوب وتصغيرها ثوية، وثبة بمعنى الجماعة من ثاب يتوب وتصغيرها ثوية، والله أعلم.

قوله: (لا هجرة بعد الفتح) أي فتح مكة، قال الخطابي وغيره: كانت الهجرة فرضاً في أول الإسلام على من أسلم لقلعة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع، فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجاً فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدو انتهى. وكانت الحكمة أيضاً في وجوب

الهجرة على من أسلم ليسلم من أدى فوه من الكفار فلزمهم كانوا يملكون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه، وفيهم نزلت ﴿إن الذين توافموا مع الكافرين ظالمين﴾ قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض، قالوا إن تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ﴿النساء: ٩٧﴾ الآية، وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها، وقد روى النسائي من طريق بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً «لا يقبل الله من مشرك عبداً بعد ما أسلم أو يفرق للمشركون» ولأبي داود من حديث سمرة مرفوعاً «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين» وهذا محمول على من لم يأمن على دينه، وسيأتي مزيد لذلك في أبواب الهجرة من أول كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (ولكن جهاد نية) قال الطبري وغيره: هذا الاستلزام يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية، وكذلك المفارقة بسبب نية صلحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن والنية في جميع ذلك.

قوله: (وإذا استفرغتم فالانفروا) قال النووي: يريد أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة، وإذا أكرمكم الإمام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فاجتهدوا فيه. وقال الطبري: قوله: «ولكن جهاد» معطوف على عمل منقطع «لا هجرة» أي الهجرة من الوطن إما للفرار من الكفار أو إلى الجهاد أو إلى غير ذلك كطلب العلم، فانقطعت الأولى وبقي الآخرين فاختتموهما ولا تقاعدوا عنهما، بل إذا استفرغتم فانفروا.

قلت: وليس الأمر في انقطاع الهجرة من الفرار من الكفار على ما قال، وقد تقدم تحرير ذلك. وقال ابن العربي: الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكانت فرضاً في عهد النبي ﷺ واستمرت بعده لمن خاف على نفسه، والتي انقطعت أصلاً هي القصد إلى النبي ﷺ حيث كان. وفي الحديث بشارة بأن مكة تبقى دار إسلام أبداً. وفيه وجوب تعيين الخروج في الفزوة على من عينه الإمام، وإن الأعمال تعتبر بالنيات.

(تكملة): قال ابن أبي جرة ما حصله: إن هذا الحديث يمكن تنزيهه على أحوال السالك لأنه أولاً يؤمر بهجرة ما لوفاته حتى يحصل له الفتح، فإذا لم يحصل له أمر بالجهاد وهو مجاهد النفس والشیطان مع النية الصالحة في ذلك.

٢٨- باب الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، فيسدد

بَعْدُ وَيُقْتَلُ

٢٨٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ

الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ» يُقَالُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقْتُلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ، كَيْسَفْتُهُ. [إخرجه مسلم: ١٨٩٠].

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَلِقُوا إِلَى الْأَرْضِ أَرْحَبَ بَاطِحَاتِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ إِبْنُ قُرَيْبٍ - عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [البقرة: ٢١٨، ٢١٩].

وَيَذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿انْفِرُوا ثَابِتٍ﴾ [النساء: ٧١]: مَرَاكِبًا مَضْرُوقِينَ. يُقَالُ: وَاحِدُ الثَّابِتِ ثَبَةٌ.

٢٨٢٥- حَدَّثَنَا عُسْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَوْمَ الْفَتْحِ «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَثْبَةٌ، وَإِذَا اسْتَفْرَغْتُمْ فَانْفِرُوا». [راجع: ١٣٤٩]. أخرجه مسلم: ١٣٥٣ مطولاً، وهو في الإسمارة [٨٥].

قوله: (باب وجوب البقي) بفتح التون وكسر الفاء أي الخروج إلى قتال الكفار، وأصل البقي مفارقة مكان إلى مكان لأمر حرك ذلك.

قوله: (وما يجب من الجهاد والنية) أي وبيان القدر الواجب من الجهاد ومشروعية النية في ذلك للناس في الجهاد حالان: أحدهما في زمن النبي ﷺ، والآخرى بعده. فاما الأولى فأول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية إلى المدينة اتفاقاً، ثم بعد أن شرع هل كان فرض عين أو كفاية؟ قولان مشهوران للعلماء، ومما في ملخص الشافعي، وقال الماوردي: كان عيناً على المهاجرين دون غيرهم، ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم إلى المدينة لنصر الإسلام، وقال السهيلي: كان عيناً على الأنصار دون غيرهم، ويؤيده مبايعتهم النبي ﷺ ليلة العقبة على أن يكونوا رسول الله ﷺ وينصروه، فيخرج من قولهما أنه كان عيناً على الطائفتين كفاية في حق غيرهم، ومع ذلك فليس في حق الطائفتين على التعميم، بل في حق الأنصار إذا طرق المدينة طارق، وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار ابتداء، ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما ذكره ابن إسحاق، فإنه كان كالصرع في ذلك، وقيل كان عيناً في الفزوة التي يخرج فيها النبي ﷺ دون غيرها، والتحقيق أنه كان عيناً على من عينه النبي ﷺ في حقه ولو لم يخرج. المالح الثاني بعده: فهو فرض كفاية على المشهور إلا أن تدعو الحاجة إليه كان يهدم العدو ويثمن على من عينه الإمام، ويتأدى فرض الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور، ومن حجته أن الجزية يجب بدلاً عنه ولا يجب في السنة أكثر من مرة أضافاً فليكن بدلاً كذلك، وقيل: يجب كلما أمكن وهو قوي، والذي يظهر أنه استمر على ما كان عليه في زمن النبي ﷺ إلى أن تكاملت تروح معظم البلاد وانتشر الإسلام في أقطار الأرض ثم صار إلى ما تقدم ذكره. والتحقيق أيضاً أن جنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم إما بيده وإما بلسانه وإما بماله وإما بقلبه والله أعلم.

قوله: (وقوله الله عز وجل: ﴿انفروا خفاً وتسللاً﴾ [البقرة: ٤١] الآية) هذه الآية متأخرة عن التي بعدها، والأمر فيها مفيد بما قبلها لأنه تعالى عاتب المؤمنين الذين يتأخرون بعد الأمر بالسير ثم عقب ذلك بأن قال: ﴿انفروا خفاً وتسللاً﴾ وكان المصنف قدم آية الأمر على آية العتاب لعمومها، وقد روى الطبري من رواية أبي الضمير قال: «أول ما نزل من براءة» ﴿انفروا خفاً وتسللاً﴾ وقد فهم بعض الصحابة من هذا الأمر الموصوف فلم يكونوا يتخلفون عن الفزوة حتى مات منهم أبو أيوب الأنصاري والقناد بن الأسود وغيرهم. ومعنى قوله خفاً وتسللاً: متاهين أو غير متاهين نشاطاً أو غير نشاط، وقيل: رجالاً وركباناً.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَلِقُوا إِلَى الْأَرْضِ﴾ [الآية] قال الطبري: يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفِرُوا مِنْكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٢] خاصاً والمراد به من استنفره رسول الله ﷺ فامتنع، وأخرج عن الحسن البصري وعكرمة أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾ [التوبة: ٢٢] ثم تعقب ذلك، والذي يظهر أنها مخصوصة وليست بمنسوخة والله أعلم. وطريق عكرمة أخرجه أبو داود من وجه آخر حسن عنه عن ابن عباس.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس انفروا ثبات سرايا مضروكين) وصله الطبري من

قتل في سبيل الله فهو في الجنة .

قوله: (حدثنا الزهري) في رواية علي بن اللديني في المغازي عن سفيان سمعت الزهري وسأله إسماعيل بن أمية « وفي رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان سمعت إسماعيل بن أمية يسأل الزهري » .

قوله: (أخبرني عيسى) بفتح المهملة وسكون النون (ابن سعيد) أي ابن العاص بن سعيد بن العاص بن أبي العاص بن أمية .

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية الزبيدي عن الزهري التصريح بسماع عيسى له من أبي هريرة وسيأتي بيان ذلك في المغازي .

قوله: (قتال بعض بني سعيد بن العاص لا تسهم له) هو أبان بن سعيد كما بيته رواية الزبيدي .

قوله: (قتلت هذا قاتل ابن قوئل) بقافين وزن جعفر يعني النعمان بن مالك بن ثعلبة بن أصرم بمهملتين وزن أحد بن فهم بن ثعلبة بن غنم بفتح المجمة وسكون النون بعدما ميم ابن عمرو بن عوف الأنصاري الأسدي، وقوئل لقب ثعلبة وقيل: لقب أصرم، وقد ينسب النعمان إلى جده فيقال النعمان ابن قوئل، وله ذكر في حديث جابر عند مسلم قال: « جاء النعمان بن قوئل فقال: يا رسول الله أرأيت إذا صليت المكتوبات: الحديث . وروى البغوي في الصحابة » أن النعمان بن قوئل قال يوم أحد: أقسمت عليك يا رب أن لا تغيث البغوي في الصحابة » أن النعمان بن قوئل قال يوم أحد: اليوم، فقال النبي ﷺ: لقد رأيت في الجنة » وذكر بعض أهل المغازي أن صفوان بن أمية هو الذي قتله، وهو مرجوح بهذا الحديث الذي في البخاري، ولعلهما جميعاً اشتركا في قتله، وسيأتي بقية شرح حديث أبي هريرة هذا في كتاب المغازي، والمراد منه هنا قول أبان « أكرمه الله على يدي ولم يهني على يديه » وأراد بذلك أن النعمان استشهد بيد أبان فأكرمه الله بالشهادة ولم يقتل أبان على كفره فيدخل النار، وهو المراد بالإمامة، بل عاش أبان حتى تاب وأسلم، وكان إسلامه قبل خيبر بعد الحديبية، وقال ذلك الكلام بحضرة النبي ﷺ وآثره عليه، وهو موافق لما تضمنته الترجمة .

قوله: (من قتل حنان) قال ابن دقيق العيد: وقع للجميع هنا بالنون، إلا في رواية الهمداني فيقال وهو الصواب وهو السدر البري، قلت وسيأتي في غزوة خيبر بأسط من هذا .

قوله: (فلا أروي أسهم له أم لم يسهم) سيأتي في غزوة خيبر في آخره « فقال له يا أبان اجلس، ولم يسهم لهم » واحتج به من قال: إن من حضر بعد فراغ الوقعة ولو كان خرج مدداً فسم أن لا يشارك من حضرها وهو قول الجمهور، وعند الكوفيين يشاركهم وأجاب عنهم الطحاوي بأن النبي ﷺ كان أرسل إلى محمد قبل أن يشرع في التجهيز إلى خيبر فلذلك لم يسهم له، وأما من أراد الخروج مع الجيش فمات مع عاتق ثم لحقه فإنه الذي يسهم له كما أسهم النبي ﷺ لعثمان وغيره ممن لم يحضر الوقعة، لكن كانوا ممن أراد الخروج مع عاتقهم من ذلك حواقي شرعية .

قوله: (قال صفيان) أي ابن عينة، ووقع في رواية الحميدي في مسنده « عن سفيان وحديثه السعدي أيضاً » وفي رواية ابن أبي عمر « عن سفيان سمعت السعدي » .

قوله: (وحديثه السعدي) هو مطوف حلى قوله: « حدثنا الزهري » وهو موصل بالإسناد الذي قبله .

قوله: (السعدي هو عمرو إخ) هو كلام البخاري، ووقع لغير أبي ذر « قال أبو عبد الله » فذكره .

٢٩- باب من اختار الفزوة على الصوم

٢٨٢٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ لَا يَصُومُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَجْلِ الْفَزْوَى، فَلَمَّا فَهِضَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ أَرَهُ مُفْطِرًا إِلَّا يَوْمَ فُطِرَ أَوْ أَضْحَى .

قوله: (باب من اختار الفزوة على الصوم) أي لتلا يصومه الصوم عن القتال، ولا يمتنع ذلك لمن عرف أنه لا ينقصه كما سيأتي بعد سنة أبواب .

قوله: (لا يصوم) في رواية أبي الوليد عبد أبي نعم وعلي بن الجعد كلاهما عن شعبة عند الإسماعيلي « لا يكاد يصوم » وفي رواية عاصم بن علي عن شعبة عند

٢٨٢٧- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا مَتْنَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْبِرُ بَعْدَ مَا أَفْتَحُوهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْمُهُ لِي، فَقَالَ بَعْضُ نَبِيِّ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: لَا تَسْمُهُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقُلٍ، فَقَالَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: وَأَعَجِبَ لَوَيْتُ، تَذَكَّرْتُ عَلَيْنَا مِنْ قُلُومِ حَنَانٍ، يَنْصِي عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ وَلَمْ يَهْنِ عَلَى يَدَيْهِ . قَالَ: فَلَا أَذْرِي أَسْمُهُ لَهُ أَمْ لَمْ يُسْمِهِ لَهُ . [الطبر: ٤٤٢٣٧، ٤٤٢٣٨، ٤٤٢٣٩] .

قَالَ مَتْنَانُ: وَحَدَّثَنِي السَّعِيدِيُّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: السَّعِيدِيُّ عُمَرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عُمَرُو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ .

قوله: (باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم) أي القاتل يسدد بعد أي يعيش على سداد أي استقامة في الدين .

قوله: (ويقتل) في رواية النسفي « أو يقتل » وعليها انحصار ابن بطال والإسماعيلي، وهي التي مراد المصنف . قال ابن كثير: في الترجمة « يسدد » والتي وقع في الحديث « يستشهد » وكأنه بن ذلك على أن الشهادة ذكرت للتبعية على وجوه التسديد، وإن كل تسديد كذلك وإن كانت الشهادة أفضل، لكن دخول الجنة لا يختص بالشهد، فجعل المصنف الترجمة كالشرح لعنى الحديث، قلت: ويظهر لي أن البخاري أشار في الترجمة إلى ما أخرجه أحد والنسائي والحاكم من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً « لا يجتمعان في النار مسلم قتل كافراً ثم سدد المسلم وقارب » الحديث .

قوله: (عن أبي الزناد) كذا هو في الموطأ، ولما كان فيه إسناد آخر رواه أيضاً عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس أخرجه الدارقطني .

قوله: (يضحك الله إلى الرجلين) في رواية النسائي من طريق ابن عينة عن أبي الزناد « إن الله يحب من رجلين » قال الخطابي: الضحك الذي يعثر البشر عندما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جاز على الله تعالى، وإنما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يجل عمل الإعجاب عند البشر فإذا أواه أضحكهم، ومعناه الإخبار عن رضا الله بفعل أحدهما وقبوله للآخر ومجازاتهم على صنيعهما بالجنة مع اختلاف حالهما، قال: وقد تأول البخاري الضحك في موضع آخر على معنى الرجة وهو قريب، وتأوله على معنى الرضا أقرب، فإن الضحك يدل على الرضا والقبول، قال: والكرام يوصفون عندما يسلمهم السائل بالشر وحسن اللقاء، فيكون المعنى في قوله: « يضحك الله » أي يجزل العطاء . قال وقد يكون معنى ذلك أن يحب الله ملاكته ويضحكهم من صنيعهما، وهذا يتخرج على الجواز ومثله في الكلام يكثر . وقال ابن الجوزي: أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ويؤذنه كما جاء وبينه أن يراعى في مثل هذا الإمرار اعتقاد أنه لا تشبه صفات الله صفات الخلق، ومعنى الإمرار علم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه . قلت: ويدل على أن المراد بالضحك الإقبال بالرضا تمليته بالى تقول: ضحك فلان إلى فلان إذا توجه إليه طلق الوجه مظهراً للرضا عنه .

قوله: (يدخلان الجنة) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة: « قالوا كيف يا رسول الله ؟ »

قوله: (يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل) زاد همام فيلج الجنة، قال ابن عبد البر: معنى هذا الحديث عند أهل العلم أن القاتل الأول كان كافراً . قلت: وهو الذي استنبطه البخاري في ترجمته، ولكن لا مانع أن يكون مسلماً لمعوم قوله: « ثم يتوب الله على القاتل » كما لو قتل مسلم مسلماً عدواً بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد في سبيل الله، وإنما تمت دخول مثل هذا من يذهب إلى أن قاتل المسلم عدواً لا تقبل له توبة، وسيأتي البحث فيه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى، ويؤيد الأول أنه وقع في رواية همام « ثم يتوب الله على الآخر فيهدى إلى الإسلام » وأصرح من ذلك ما أخرجه أحد من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ « قيل كيف يا رسول الله؟ قال: يكون أحدهما كافراً فيقتل الآخر ثم يسلم فيغزو فيقتل » .

قوله: (ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد) زاد همام « فيهدى إلى الإسلام، ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد » قال ابن عبد البر: يستفاد من هذا الحديث أن كل من

وهو بكسر المهملة وتشديد اللام، وللنسائي من حديث عقبة بن عامر «حس من قبض فيه من فوه شهيد» فذكر فيهم النساء وروى أصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث سعيد بن زيد مرفوعاً «من قتل دون ماله فهو شهيد» وقال في الدين والدم والأهل مثل ذلك، وللنسائي من حديث سعيد بن مقرن مرفوعاً «من قتل دون مظلمته فهو شهيد» قال الإسماعيلي الترجمة مخالفة للحديث. وقال ابن بطلان: لا تخرج هذه الترجمة من الحديث أصلاً، وهذا يدل على أنه مات قبل أن يهتذب كتابه. وأجاب ابن كثير بأن ظاهر كلام ابن بطلان أن البخاري أراد أن يدخل حديث جابر بن عتيك فأعجلته المنية عن ذلك، وفيه نظر، قال: ويحتمل أن يكون أراد التنبيه على أن الشهادة لا تنحصر في القتل بل لها أسباب أخرى وتلك الأسباب اختلفت الأحاديث في عددها فني بعضها حسنة وفي بعضها سيئة، والذي وافق شرط البخاري الخمسة فنية بالترجمة على أن العدد الوارد ليس على معنى التحديد انتهى.

وقال بعض المتأخرين يحتمل أن يكون بعض الرواة - يعني رواية الخمسة - نسي الباقي. قلت: وهو احتمال بعيد، لكن يقره ما تقدم من الزيادة في حديث أبي هريرة عند مسلم، وكذا وقع آخر عنه «والجواب شهيد» يعني صاحب ذات الجنب، والذي يظهر أنه أعلم بالأقل ثم أعلم بزيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد الحصر في شيء من ذلك. وقد اجتمع لنا من الطرق الجيدة أكثر من عشرين خصلة، فإن مجموع ما قدمته ما اشتملت عليه الأحاديث التي ذكرتها أربع عشرة خصلة، وتقدم في «باب من ينكب في سبيل الله» حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً «من وقصه فرسه أو بعيره أو لدغته هامة أو مات على فراشه على أي حشف شاء الله تعالى فهو شهيد» وصحح الدارقطني من حديث ابن عمر «موت الغريب شهادة» ولاين حبان من حديث أبي هريرة «من مات مرابطاً مات شهيداً» الحديث وللطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً «لزم الموت على فراشه في سبيل الله شهيد» وقال ذلك أيضاً في المبطون والدينق والغريب والشريق والذي يفرسه السبع والخار عن ذاته وصاحب الهدم وذات الجنب. ولأبي داود من حديث أم حرام «المات في البحر الذي يصيبه القيء» له أجر شهيد، «و قد تقدمت أحاديث في طلب الشهادة بنية صادقة أنه يكتب شهيداً في باب تحمي الشهادة. ويأتي في كتاب الحديث فيمن صبر في الطاعون أنه شهيد، وتقدم حديث عقبة بن عامر فيمن صرعه دابته وأنه عند الطبراني. وعنده من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح «أن من يتردى من رؤوس الجبال وتأكله السباع ويفرق في الجحار لشهيد عند الله» ووردت أحاديث أخرى في أمور أخرى لم أخرج عليها لضعفها، قال ابن التين: هذه كلها ميتات فيها شدة تفضل الله على أمة محمد ﷺ بأن جعلها قميصاً لنزولهم وزيادة في أجورهم يخلفهم بها مراتب الشهداء.

قلت: والذي يظهر أن المذكورين ليسوا في المرتبة سواء، ويدل عليه ما روى أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث جابر والدرايم وأحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن حبشي، وابن ماجه من حديث عمرو بن حنيفة «أن النبي ﷺ سئل أي الجهاد أفضل؟ قال: من عقر جواده وأهريق دمه» وروى الحسن بن علي الطحاوي في «كتاب المعرفة» أنه بإسناد حسن من حديث ابن أبي طالب قال: «كل مائة يموت بها المسلم فهو شهيد» غير أن الشهادة تتفاضل، وسيأتي شرح كثير من هذه الأمراض المذكورة في كتاب الطب، وكذا الكلام على حديث أنس في الطاعون إن شاء الله تعالى. ويتحصل مما ذكر في هذه الأحاديث أن الشهداء قسمان: شهيد الدنيا، وشهيد الآخرة وهو من يقتل في حرب الكفار مقيلاً غير منبر خلاصاً. وشهيد الآخرة وهو من ذكر، بمعنى أنهم يعطون من جنس أجر الشهداء ولا تجري عليهم أحكامهم في الدنيا. وفي حديث العرياض بن سارية عند النسائي وأحمد من حديث عتبة بن عبد نوح مرفوعاً يتخصم الشهداء والمتزفون على القرش في الذين يتزفون من الطاعون فيقولون: انظروا إلى جراحهم، فإن أشبهت جراح المقتولين فلهم معهم ومنهم، فإذا جراحهم قد أشبهت جراحهم «وإذا تقرر ذلك فيكون إطلاق الشهداء على غير المقتول في سبيل الله مجازاً، فيجوز به من يميز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازاً، والمنع يجيب بأنه من عموم المجاز فقد يطلق الشهيد على من قتل في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لعرض منعه كالاتهام وفساد النية والله أعلم.

قوله: (الشهداء خمسة - ثم قال - والشهيد في سبيل الله) قال الطيبي: يلزم منه حل الشيء على نفسه لأن قوله: «خسة» خبر للمبتدأ والمعلوم بعده بيان له، وأجاب بأنه من باب قول الشاعر «أنا أبو النجم وشعري وشعري» ويحتمل أن يكون المراد بالشهيد في سبيل الله المقتول، فكأنه قال والمقتول فمعر عنه بالشهيد، ويؤيده قوله في رواية جابر بن عتيك «الشهداء سبعة سوى القاتل في سبيل الله» ويجوز أن يكون لفظ

الإسماعيلي «كان قلما يصوم»، فدل على أن النبي في رواية آدم ليس على إطلاقه، وقد وافق آدم سليمان بن حرب عند الإسماعيلي أيضاً.

قوله: (إلا يوم فطر أو أضحى) أي تكان لا يصومهما، والمراد بيوم الأضحية ما تشرع فيه الأضحية فيدخل أيام التشريق، وفي هذه القصة إشعار بأن أبا طلحة لا يمكن بيلزم الفطر بعد النبي ﷺ، وإنما ترك التطوع بالصوم لأجل الغزو خشية أن يضعفه عن القتال، مع أنه في آخر عمره رجع إلى الغزو، فروى ابن سعد والحاكم وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بن أنس «أن أبا طلحة قرأ ﴿انفروا خفافاً وثقالاً﴾ [التوبة: ٤١] فقال: استغفرنا الله شيوعاً وشباناً جهزوني، فقال له بنوه: نحن نفزو عنك، فأبى فجهزوه، ففزا في البحر فمات، فدفنوه بعد سبعة أيام ولم يتغير». قال الملهب: مثل النبي ﷺ المجاهد بالصائم لا يفطر، يعني كما تقدم في أول الجهاد فلذلك قدمه أبو طلحة على الصوم، فلما تورطوا بالإسلام وعلم أنه صار في سعة أراد أن يأخذ حظه من الصوم إذ فاتته الغزو، وفيه أنه كان لا يرى بصيام الدهر بأساً.

(تيسره). وقع عند الحاكم في المستدرک من رواية حماد بن سلمة عن ثابت بن أنس «أن أبا طلحة أقام بعد رسول الله ﷺ أربعين سنة لا يفطر إلا يوم فطر أو أضحى». وعلى الحاكم فيه ماخذان أحدهما أن أصله في البخاري فلا يستدرك، ثانيهما: أن الزيادة في مقدار حياته بعد النبي ﷺ غلط فإنه لم يقم بعده سوى ثلاث أو أربع وعشرين سنة. فلعلها كانت أربعاً وعشرين فتضيق.

٣٠- باب الشهادة سبغ سوي القتل

٢٨٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشَّهَادَةُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمُتَوَكَّنُ، وَالْفَرَقُ، وَمَصَابِئُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [راجع: ٦٥٣. أخرجه مسلم: ١٩١٤ مطرولاً.]

٢٨٣٠- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عاصِمٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». [انظر: ٥٧٣٣. أخرجه مسلم: ١٩١٦ بإسناد.]

قوله: (باب الشهادة سبع سوى القتل) اختلف في سبب تسمية الشهيد شهيداً، فقال النضر بن شميل: لأنه حي تكان أرواحهم شاهدة أي حاضرة. وقال ابن الأثيري: لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة. وقيل: لأنه يشهد عند خروج روحه ما أهد له من الكرامة، وقيل: لأنه يشهد بالأمان من النار. وقيل لأن عليه شاهدة بكونه شهيداً. وقيل: لأنه لا يشهد عند موته إلا ملائكة الرحمة. وقيل: لأنه الذي يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل. وقيل: لأن للملائكة تشهد له بحسن الخلق. وقيل: لأن الأنبياء تشهد له بحسن الرسل. وقيل: لأن الله يشهد له بحسن نيته وإخلاصه. وقيل: لأنه يشاهد عند احتضاره. وقيل: لأنه يشاهد للملكوت من دار الدنيا ودار الآخرة، وقيل لأنه مشهود له بالأمان من النار، وقيل: لأن عليه علامة شاهدة بأنه قد نجى. وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله، وبعضها يعم غيره، وبعضها قد ينزاع فيه. وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مالك من رواية جابر بن عتيك بفتح المهملة وكسر اللام بعدها تحتانية ساكنة ثم كاف «أن النبي ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت» فذكر الحديث وفيه «ما تمدون الشهيد فيكم؟ قالوا: من يقتل في سبيل الله» وفيه «الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله» فذكر زيادة على حديث أبي هريرة الحريق، وصاحب ذات الجنب، والمرأة تموت بجمع. وتوارد مع أبي هريرة في المبطون والطاعون والغريق وصاحب الهدم، فأما صاحب ذات الجنب فهو مرض معروف ويقال له الشوصة، وأما المرأة تموت بجمع فهو بضم الجيم وسكون الميم، وقد تختص الجيم وتكسر أيضاً وهي النساء، وقيل التي يموت ولدها في بطنها ثم تموت بسبب ذلك. وقيل: التي تموت بمزلفة وهو خطأ ظاهر. وقيل: التي تموت عندهم والأول أشهر.

قلت: حديث جابر بن عتيك أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن حبان، وقد روى مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة شاهدة لأحديث جابر بن عتيك ولفظه «ما تمدون الشهداء فيكم» وزاد فيه ونقص، فمن زيادته: «ومن مات في سبيل الله فهو شهيد» ولأحد من حديث عبادة بن الصامت نحو حديث جابر بن عتيك ولفظه «وفي النساء يقتلها ولدها جمماً شهادة» وله من حديث راشد بن حبيش نحوه وفيه: «والسَّل»

الشهيد مكرراً في كل واحد منها فيكون من التفصيل بعد الإجمال والتقدير الشهيد خمسة الشهيد كلنا والشهيد كلنا إلى آخره .

٣١- باب قول الله عز وجل: ﴿ لا يسئري القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون ﴾

في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين - إلى قوله - غلوراً وجميعاً [المعاد: ٩٥-٩٦]

٢٨٣١- حدثنا أبو الوليد: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعتُ البراءة رضي الله عنه يقول: لما نزلت: ﴿ لا يسئري القاعدون من المؤمنين ﴾ . دعا رسول الله ﷺ زيداً، فجاءه يحكي كفتها، وشكا ابن أم مكتوم شراكتها، فنزلت: ﴿ لا يسئري القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ﴾ . [المحر: ٤٥٩٢، ٤٥٩٤، ٤٩٩٠ . أخرجه مسلم: ١٨٩٨.]

٢٨٣٢- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله: حدثنا إبراهيم بن سفيان الزهرري قال: حدثني صالح بن كيسان، عن ابن جهم، عن سهل بن سفيان الساعدي أنه قال: رأيتُ مروان بن الحكم جالساً في المسجد، فالتفتُ حتى جلستُ إلى جنبه، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخيراً: أن رسول الله ﷺ أملى علي: ﴿ لا يسئري القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله ﴾ . قال: فجاءه ابن أم مكتوم وهو يبكيها، فقال: يا رسول الله لو استطعتُ الجهاد لجاهدتُ - وكان رجلاً أحمى - فأقولُ الله تبارك وتعالى على رسولِهِ ﷺ وقبيلة على قبيلتي، فقلتُ علي حتى عرفتُ أن زعم قبيلتي، ثم سري عنه، فأقولُ الله عز وجل: ﴿ غير أولي الضرر ﴾ . [المحر: ٤٥٩٢، وأظهر في الصلاة، باب ١٢.]

قوله: (باب قول الله عز وجل: لا يسئري القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر) ذكر فيه حديث البراء بن عازب وزيد بن ثابت في سبب نزوله، وفيه ذكر ابن أم مكتوم وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في تفسير سورة النساء.

٣٢- باب الصبر عند القتال

٢٨٣٣- حدثني عبد الله بن محمد: حدثنا معاوية بن عمرو: حدثنا أبو إسحاق، عن موسى بن عتبة، عن سالم أبي النضر: أن عبد الله بن أبي أوفى كتب، فقرأته: إن رسول الله ﷺ قال: «إذا قيعنهم فاصبروا» . [راجع: ٢٨١٨ . أخرجه مسلم: ١٧٤٧ مطرواً.]

قوله: (باب الصبر عند القتال) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن أبي أوفى، وقد تقدم التنبيه عليه قريباً.

٣٣- باب التحريض على القتال

وقول الله عز وجل: ﴿ حرض المؤمنين على القتال ﴾ [المعاد: ٩٥]

٢٨٣٤- حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا معاوية بن عمرو: حدثنا أبو إسحاق، عن حميد قال: سمعتُ أنساً رضي الله عنه يقول: خرج رسول الله ﷺ إلى الخندق، فإذا المهاجرون والأنصار يخفرون في غداة باردة، فلم يكن لهم، غيرَ يفتلون ذلك لهم، فلما رأى ما بهم من الضرب والخرع، قال: «اللهم إن العنصر عثم الأجيعة فاصبروا لأنصار والمهاجرة، فقلوا: مجيبين له:

نحن الذين يأتونوا محمدًا على الجهاد ما يقينا أهلكا

[المحر: ٢٨٣٥، ٢٩٦١، ٢٩٧٩، ٣٧٧٦، ٤٠٩٩، ٤١٠٠، ٤١١٣، ٤٦٧٠١، وأظهر في الجهاد والسير، باب ١٦١ . أخرجه مسلم: ١٨٠٥ بإسلاف.]

قوله: (باب التحريض على القتال) ذكر فيه حديث أنس في حفر الخندق، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي. وانتزع الترجمة منه من جهة أن في مباشرته الحفر بنفسه تحريضاً للمسلمين على العمل ليتأسوا به في ذلك.

٣٤- باب حفر الخندق

٢٨٣٥- حدثنا أبو معمر: حدثنا عبد الوارث: حدثنا عبد العزيز، عن أنس رضي الله عنه قال: جعل المهاجرون والأنصار يخفرون الخندق حول المدينة، ويتقلبون التراب على رؤوسهم، ويقولون:

نحن الذين يأتونوا محمدًا على الجهاد ما يقينا أهلكا

وأنسى رضي الله عنه يجهنهم، ويقول:

«اللهم إنه لا خير إلا خير الأجيعة قبارك في الأنصار والمهاجرة» . [راجع: ٢٨٣٤ . أخرجه مسلم: ١٨٠٥ بإسلاف.]

٢٨٣٦- حدثنا أبو الوليد: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، سمعتُ البراءة رضي الله عنه يقول: كان النبي ﷺ ينقل ويقول: «لو أنت ما اعتدنا» . [المحر: ٢٨٣٧، ٣٠٣٤، ٤١٠٤، ٣٠٣٤، ٦٩٢٠، ٧٣٣٦ . أخرجه مسلم: ١٨٠٣ بإسلاف.]

٢٨٣٧- حدثنا حفص بن عمر: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراءة رضي الله عنه قال: رأيتُ رسول الله ﷺ يوم الأحزاب ينقل التراب، وقد وازى التراب يمين يمينه، وهو يقول:

لو أنت ما اعتدنا ولا تصدقا ولا متنا

فأقول السكينة علينا وكتب الأندام إن لاقتنا

إن الألى قد بقوا علينا إذا أركوا فية أيتنا

[راجع: ٢٨٣٦ . أخرجه مسلم: ١٨٠٣ بإسلاف، ويوقع بها صوته، ويدون: «ولت» .]

قوله: (باب حفر الخندق) ذكر فيه حديث أنس من وجه آخر وسيأتي في المغازي، وسيأتي هناك أمم، وذكر فيه حديث البراء بن عازب في ذلك من وجهين، وسيأتي هناك شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى.

٣٥- باب من حبسه العدو عن العدو

٢٨٣٨- حدثنا أحمد بن يونس: حدثنا زهير: حدثنا حميد: أن أنساً حدثهم قال: رجعتُ من غزوة بكة مع النبي ﷺ . [المحر: ٢٨٣٩، ٤٤٧٣.]

٢٨٣٩- حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد، هو ابن زيد، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان في غزاة، فقال: «إن الروما بالمدينة خلفنا، ما سلكنا فيها ولا دنيا إلا وهم معنا فيه، حبسهم العدو» . [راجع: ٢٨٣٨.]

وقال موسى: حدثنا حماد، عن حميد، عن موسى بن أنس، عن أبيه قال: النبي ﷺ.

قال أبو عبد الله: الأول أصح.

قوله: (باب من حبسه العدو عن العدو) المذر الرصف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه، ولم ذكر الجواب، وتقديره هو أجر المغازي إذا صدقت نيته.

١٤٠٣	٥٦- كتاب الجهاد والسير	٣٦- باب فضل الصوم في سبيل الله	٢٨٤٢ ح
------	------------------------	--------------------------------	--------

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خيمشة الجعفي، وقرن روايته برواية حاد بن زيد عن أن في رواية زهير تعيين الغزوة وتصريح أنس بالتحديث، وفي كل منهما فائدة ليست في رواية حاد لكنه أراد أن زهيراً لم يفرقه بقوله «عن حيد عن أنس» وقد تابعهما على ترك الواسطة بين حيد وأنس معتمر بن سليمان وجماعة.

قوله: (خلفنا) يسكون اللام أي ورائنا، وضبطه بعضهم بتشديد اللام وسكون الفاء.

قوله: (ولا وهم معنا فيه حبسهم العذر) في رواية الإسماعيلي من طريق أخرى عن حاد بن زيد «إلا وهم معكم فيه بالنية» ولا بن حيان وأبي عوانة من حديث جابر «إلا شركوكم في الأجر» بديل قوله: «إلا كانوا معكم» والمراد بالعذر ما هو أهم من المرض وعدم القدرة على السفر، وقد رواه مسلم من حديث جابر بلفظ «حبسهم المرض» وكأنه يحول على الأغلب.

قوله: (وقال موسى) أي ابن إسماعيل (حدثنا حاد) هو ابن سلمة.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف (الأول عندني أصبح) يعني حلف موسى بن أنس من الإسناد، وقد خالفه الإسماعيلي في ذلك فقال: حاد عالم بحديث حيد مقدم فيه على غيره انتهى. قلت: وإنما قال ذلك لتصريح حيد بتحديث أنس له كما تراه من رواية زهير، وكذلك قال معتمر. قلت: ولا مانع من أن يكونا خطوطين، فلعل حيدا سمعه من موسى عن أبيه. ثم لقي أنسا فحدث به، أو سمعه من أنس فثبت فيه ابنه موسى، ويؤيد ذلك أن سياق حاد عن حيد آثم من سياق زهير ومن وافقه عن حيد، فقد أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل بالإسناد المذكور بلفظ «لقد تركتم بالمدينة أقواماً ما سرتهم من سير ولا اتفقتم من نفقة ولا قطعتم من واد وإلا وهم معكم فيه. قالوا: يا رسول الله وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة؟ قال: حبسهم العذر» وكذلك أورده أحد عن عفان عن حاده، وأخرجه عن أبي كامل عن حاد فلم يذكر في الإسناد حيدا. نعم أخرجه أحد عن ابن أبي عدي عن حيد عن أنس مرسوماً في سياق حاد إلا أنه لم يذكر النفقة، قال المذهب: يشهد هذا الحديث قوله تعالى: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾ [النساء: ٩٥] الآية فإنه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ثم استثنى أولي الضرر من القاعدين فكأنه أحقهم بالقاضلين. وفيه أن المرء يبلغ بنته أجرة العامل إذا منعه العذر عن العمل.

٣٦- باب فضل الصوم في سبيل الله

٢٨٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: أَنَّهُمَا سَمِعَا النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَعَّدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». [أخرجه مسلم: ١١٥٣].

قوله: (باب فضل الصوم في سبيل الله) قال ابن الجوزي: إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد. وقال القرطبي: سبيل الله طاعة الله، فالمراد من صام قاصداً وجهه الله. قلت: ويحتمل أن يكون ما هو أهم من ذلك. ثم وجدته في «فوائد أبي الطاهر الذهلي» من طريق عبد الله بن عبد العزيز الليثي عن المقبري عن أبي هريرة بلفظ «ما من رابط يرابط في سبيل الله فيصوم يوماً في سبيل الله» الحديث، وقال ابن دقيق العيد: العرف الأكثر استعمالاً في الجهاد، فإن حل عليه كانت الفضيلة لاجتماع المبادئين، قال: ويحتمل أن يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت، والأول أقرب، ولا يعارض ذلك أن القطر في الجهاد أولى لأن الصائم يضعف عن اللقاء كما تقدم تقريره في «باب من اختار الغزو على الصوم» لأن الفضل المذكور محمول على من لم يتحش ضعفاً، ولا سيما من اعتاد به فصار ذلك من الأمور النسبية، فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم في حقه أفضل ليجمع بين الفضيلتين، وقد تقدم مزيد لذلك في كتاب الصيام في الكلام على الصوم في السفر.

قوله: (وأخبرني يحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وسهّل بن أبي صالح لم يخرج له البخاري موصولاً إلا هذا، ولم ينجح به لأنه قرنه بجيحي بن سعيد، وقد اختلف في إسناده على سهيل فرواه الأكثر عنه هكذا، وخالفهم شعبة فرواه عنه عن صفوان بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي، ولعل سهيل في شيوخه. وأخرجه النسائي أيضاً من طريق

٣٧- باب فضل النفقة في سبيل الله

٢٨٤١- حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَتَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دَعَا عَزْرَةَ الْجَنَّةِ، كُلَّ عَزْرَةٍ بِأَبٍ: أَيُّ فُلٍ هَلُمَّ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَاكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ». [راجع: ١٨٩٧. أخرجه مسلم: ١٠٢٧].

٢٨٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْنَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْوَسْطِيِّ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يَفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ». ثُمَّ ذَكَرَ زُفْرَةَ الدُّنْيَا، فَبَيَّنَا بِأَحَادِثِهَا وَتَنَبَّأَ بِالْآخِرَى، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ بَيَّنَّا الْخَيْرَ بِالْأَرْضِ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. فَلَمَّا بُوْخِيَ إِلَيْهِ، وَسَكَتَ النَّاسُ كَانَ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطُّيْرُ، ثُمَّ إِنَّهُ مَسَحَ عَنْ وَجْهِهِ الرُّخَصَاءَ، فَقَالَ: «هَئِنِ السَّائِلُ إِنْفَا، أَوْخَسِرَ هُوَ - نَلَاؤُ - إِنْ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ، وَإِنَّهُ كَلَّمَا بُنِيَ الرَّيْحُ مَا يَقْتُلُ حَطَا، أَوْ يَلْمُ، كَلَّمَا أَكَلَتْ، خَشِيَ إِذَا أَشْلَكَتْ خَاصِرَتَاهَا، اسْتَفْتَحَتِ الشَّمْسُ، فَطَلَّتْ وَتَأَلَّتْ ثُمَّ رَكَتْ، وَإِنْ هَذَا الْمَالُ خَصِيرَةٌ خُلُوعٌ، وَيَنْتَضِعُ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ لِمَنْ أَخَذَهُ بِخَطِّهِ فَيَجْعَلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِسْمَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَمَنْ لَمْ يَأْخُذْهُ بِخَطِّهِ فَهُوَ كَالْأَكْلِي الَّذِي لَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٩٢١. أخرجه مسلم: ١٠٥٢].

قوله: (باب فضل النفقة في سبيل الله) ذكر فيه حديثين:

أحدهما عن أبي هريرة «من أنفق زوجين في سبيل الله» وقد تقدم في أول الصوم من وجه آخر، وقوله في هذا الإسناد عن أبي سلمة يأتي الكلام عليه وعلى قوله «أي فل» في فضل أبي بكر، وأن الخطابي جزم أنه ترخيص من فلان، وجزم غيره بأنه لغة فيه، وتقدم في «باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين» التنبية على وهم القابسي في قوله: «سعيد بن حفص».

وقوله: (زوجين) أي شيتين من أي نوع كان ما ينفق، والزوج يطلق على الواحد وعلى الاثنين وهو هنا على الواحد جزماً، وقوله: (كل عزوة باب) كأنه من المقلوب لأن المراد عزوة كل باب، قال المذهب: في هذا الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال، لأن المجاهد يعطى أجر الصلي والصائم والمتصدق وإن لم يفعل ذلك، لأن باب الريان للصائمين، وقد ذكر في هذا الحديث أن المجاهد يدعى من تلك الأبواب كلها بإتفاق قليل المال في سبيل الله انتهى. وما جرى فيه على ظاهر الحديث يرده ما قلتم في الصيام من زيادة في الحديث لأحد حيث قال فيه: «لكل أهل عمل باب يدعون بذلك العمل» وهذا يدل على أن المراد بسبيل الله ما هو أهم من الجهاد وغيره من الأعمال الصالحة، وقوله: «لا توى عليه» بيلان والآخر أنه مقصور، وحكى ابن فارس المد. ثانيهما: حديث أبي سعيد «إنما أخشى عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من بركات الأرض» وسيأتي شرحه مستوفى في الرقاق إن شاء الله تعالى، والغرض منه هنا قوله: «جعل في

سبيل الله ۞ فإنه مطابق لما ترجم له، وقد روى النسائي وصححه ابن حبان من حديث خريم بالراه مصغر ابن فاكك بغاء ومثناة مكسورة ورفعه ۞ من أثنى نفقة في سبيل الله كعب له سبعمئة ضعف ۞ قلت: وهو موافق لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١] الآية.

وقوله في هذه الرواية: (وإنه كسل ما ينبت الربيع يقتل أو يلجم) بضم أوله وكسر اللام وتشديد الميم أي يقرب من القتل.

وقوله: (أكلت حتى إذا امتلأت) وقع في السياق حلف بقلبه إلا أكلة الخضرة أكلت، وقد بين في الرواية الأخرى، وكذا أثبت الأصيلي هنا وسقط للباقيين، وكذا سقط قوله (حبطاً) وهو بفتح المهملة والموحدة، وهو انتفاخ البطن من كثرة الأكل.

٣٨- باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير
٢٨٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْثٍ: حَدَّثَنَا الْخُسْنُ قَالَ:
حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي بُسَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ع: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَّفَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا». [أخرجه مسلم: ١٨٩٥].

٢٨٤٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ: عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ ع: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ بَيْتًا بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِ، فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ: «إِنِّي أَرْحُمُهَا فَقِيلَ أَخُوهَا مَعِي». [أخرجه مسلم: ٢٤٥٥].

قوله: (باب فضل من جهز غازياً) أي ميا له أسباب سفره (أو خلفه) بفتح الميمجة واللام الخفيفة أي قام بخلاف من يتركه.

قوله: (حدثنا الحسين) هو المعلم نسيه الطبراني عن خصص بن عمر عن أبي معمر، وكذا صرح به مسلم في روايته من وجه آخر عنه، ويحيى هو ابن أبي كبير، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو وأبو سلمة وسر هو بضم الموحدة وسكون المهملة، وقد سمع أبو سلمة من زيد بن خالد وحدث عنه هنا بواسطة وحدث عنه بهلا واسطة في غير هذا عند أبي داود والترمذي وصححه وغيرهما.

قوله: (فقد غزا) قال ابن حبان: معناه أنه مثله في الأجر وإن لم يغر حقيقة. ثم أخرجه من وجه آخر عن بسر بن سعيد بلفظ «كعب له مثل أجره» غير أنه لا يقتضي من أجره شيء ۞ ولابن ماجه وابن حبان من حديث عمر نحوه بلفظ «من جهز غازياً حتى يستقل كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع ۞ وأما في حديثي: إحداهما: أن الودع المذكور مرتب على تمام التعجيز، وهو المراد بقوله: «حتى يستقل ۞» ثانيهما: أنه يستوي معه في الأجر إلى أن تنقضي تلك الغزوة. وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد: «أن رسول الله ﷺ بعث بعتاً وقال: ليخرج من كل رجلين رجل والأجر بينهما ۞» وفي رواية له ۞ ثم قال للناقد: وأبكم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج ۞ فيه إشارة إلى أن الغازي إذا جهز نفسه أو قام بكفائه من يخلفه بعده كان له الأجر مرتين، وقال القرطبي: لفظه «نصف ۞» يشبه أن تكون مقسمة، أي منزلة من بعض الرواة، وقد احتج بها من ذهب إلى أن المرداد بالأحاديث التي وردت بمثل ثواب الفعل حصول أصل الأجر له بخير تضعيف، وأن التضعيف يخص بمن باشر العمل، قال القرطبي: ولا حجة له في هذا الحديث لوجهين:

أحدهما: أنه لا يتناول عمل الزواج لأن المطلوب إما هو أن الدال على الخير مثلاً هل له مثل أجر فاعله مع التضميف أو بخير تضعيف، وحدث الباب إما يقتضي المشاركة والمشاركة فافترا.

ثانيهما: ما تقدم من احتمال كون لفظه «نصف ۞» زائفة. قلت: ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح، والذي يظهر في توجيهها أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع الثواب الحاصل للغازي والخالف له بخير، فإن الثواب إذا انقسم بينهما نصيبين كان لكل منهما مثل ما للأخر فلا تعارض بين الحديثين، وأما من وعد بمثل ثواب العمل وإن لم يعملها إذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو نية صالحة فليس على إطلاقه في عدم التضعيف لكل أحد، وصرف الخبر عن ظاهره يحتاج إلى مستند، وكان مستند القائل أن العامل يباشر للمشقة بنصف بخلاف الدال وغیره، لكن من يجهز الغازي بماله مثلاً وكذا من

قوله: (باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير)

قوله: (باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير)

قوله: (باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير)

ابن عون حدثنا موسى بن أنس عن مالك قال: لما كان يوم اليمامة جثت إلى ثابت بن قيس بن شماس، فذكره، وأخرجه الحاكم في المستدرک من طريق أخرى عن الأنصاري كذلك.

قوله: (وقد حسرت بمهملتين مفتوحتين أي كشف وزنه ومعناه).

قوله: (يا عجم) إنما دعاه بذلك لأنه كان أسن منه، ولأنه من قبيلة الخزرج.

قوله: (ما يحبسك) أي يؤخرك، وفي رواية الأنصاري: «قلت يا عجم ألا ترى ما يلقي الناس» زاد معاذ بن معاذ عن ابن عون عند الإسماعيلي «ألا تحمي» وكذا أخرجه خليفة في تاريخه عن معاذ وقال في جوابه «بلى يا ابن أخي الآن».

قوله: (ألا) بالتشديد وتحمي بالنصب.

قوله: (وجعل يصحط يعني من الحنوط) كذا في الأصل، وكان قائلها أراد دفع من يتوهم أنها من الحنطة، ولم يقع ذلك في رواية الأنصاري المذكورة.

قوله: (فلذكر من الناس انكشافا) في رواية ابن أبي زائدة «فجاء حتى جلس في الصف، والناس ينكشون» أي ينهزون.

قوله: (فقال: هكذا عن وجوهنا) أي اغمروا لي حتى أقاتل.

قوله: (ما هكذا كنا نفعل مع رسول الله ﷺ) أي بل كان الصف لا يتحرر من موضعه.

قوله: (بئس ما عودتم أقرانكم) كذا للأكبر، ووقع في رواية المستطلي «عودكم أقرانكم» أي نظرائكم، وهو جمع قرن بكسر القاف، وهو الذي يعادل الآخر في الشدة، والقرن بكسر القاف من يعادل في السن، وأراد ثابت بقوله هذا توبيخ المنهزمين، أي عودتم نظرائكم في القوة من عودكم الفرار منهم حتى طعموا فيكم، وزاد معاذ بن معاذ الأنصاري وابن أبي زائدة في روايتهما «فقدم قاتل حتى قتل».

قوله: (رواه حماد) أي ابن سلمة (عن ثابت بن أنس) كذا قال، وكأنه أشار إلى أصل الحديث، وألا فرواه حماد ثم من رواية موسى بن أنس، وقد أخرجه ابن سعد والطبراني والحاكم من طرق عنه ولفظه «أن ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم اليمامة وقد تحطت وليس ثوبين أبيضين يكفن فيهما وقد انهزم القوم، فقال: اللهم إني أبرأ إليك عما جاء به هؤلاء المشركون واعتلر إليك عما صنع هؤلاء ثم قال بئس ما عودتم أقرانكم منذ اليوم، خلوا بيننا وبينهم ساعة، فحمل قاتل حتى قتل، وكانت درعه قد مسرت، فرأه رجل فيما يرى النائم فقال: إنها في قدر تحث [كاف يمكن كذا، فأوصاه بوصايا، فوجدوا الدرع كما قال: وأنفلوا وصاياه». وأخرج الحاكم قصة الدرع والوصية مطولة من وجه آخر عن بنت ثابت بن قيس المذكورة وفيها: «أنه أوصى بعثق بعض رقيقه»، وسمي الوافقي في كتاب الردة من وجه آخر من أوصى بعثقه وهم سعد وسالم، وأفاد الواقدي أن رأي النمام هو بلال المؤمن، قال المهلب وغيره: فيه جواز استهلاك النفس في الجهاد وترك الأخذ بالرخصة، والتهمة للموت بالتحنط والتكنيف، وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة بقیته ونيته، وفيه التحاضق إلى الحرب والتحريض عليها وتوبيخ من يفر، وفيه الإشارة إلى ما كان الصحابة عليه في عهد النبي ﷺ من الشجاعة والثبات في الحرب، واستدل به علي أن الفخذ ليست عورة، وقد مضى البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة.

قوله: (باب سفر الاثنين) أي جوازه، والمراد سفر الشخصين لا سفر يوم الاثنين، بخلاف ما فهمه النادوي ثم اعترض على البخاري، ورده ابن التين بأن البخاري أورد فيه حديث مالك بن الحويرث «أنا وأقيما» وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أن النبي ﷺ قال لما ذلك حين أرادا السفر إلى قومهما، فيؤخذ لجواز من إسنه لما. قلت: وكأنه لم يضعف الحديث الولد في الزجر عن سفر الواحد والاثنين، وهو ما أخرجه أصحاب السنن من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «الراكب شيطان والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب». قلت: وهو حديث حسن الإسناد، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم، وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة وصححه وترجم له ابن خزيمة «النهى من سفر الاثنين وأن ما دون الثلاثة عصاة» لأن معنى قوله شيطان أي حاص وقال الطبري: هذا الزجر زجر أدب ولإرشاد لما يتجشئ على الواحد من الوحشة والوحدة، وليس بحرام فالسائر وحده في فلاة وكلها البات في بيت وحده، لا بأمن من الاستيحاء لا سيما إذا كان ذا فكرة وحيية وقلب ضعيف، وإلحق أن الناس يتباهون في ذلك فيحتمل أن يكون الزجر عن ذلك وقع لحسم المائدة فلا يتناول ما إذا وقعت الحاجة لذلك. وقيل في تفسير قوله: «الراكب شيطان»: أي سفره وحده يحمله عليه الشيطان أو أشبه الشيطان في فعله، وقيل: إنما كره ذلك لأن الواحد لو مات في سفره ذلك لم يجد من يقوم عليه، وكذلك الاثنان إذا ماتا أو أحدهما لم يجد من يبعثه، بخلاف الثلاثة ففي الغالب تومن تلك الحشية. وسيأتي الإلام بشيء من هذا بعد أبواب كثيرة في «باب السير وحده»، ومضى شرح حديث مالك بن الحويرث في كتاب الصلاة.

قوله: (باب فضل الطليعة) أي من يبعث إلى العدو ليطلع على أحوالهم، وهو اسم جنس يشمل الواحد فمما فوقه، وقد تقدم في كتاب الشروط في حديث المسور الطويل بيان ذلك.

قوله: (حدثنا سفیان) هو الثوري.

قوله: (من يأتي بخير القوم يوم الأحزاب) في رواية وهب بن كيسان عن جابر عند السائي «لما اشتد الأمر يوم بني قريظة قال رسول الله ﷺ: من يأتي بخبرهم».

قوله: (باب فضل الطليعة) أي من يبعث إلى العدو ليطلع على أحوالهم، وهو اسم جنس يشمل الواحد فمما فوقه، وقد تقدم في كتاب الشروط في حديث المسور الطويل بيان ذلك.

قوله: (حدثنا سفیان) هو الثوري.

قوله: (من يأتي بخير القوم يوم الأحزاب) في رواية وهب بن كيسان عن جابر عند السائي «لما اشتد الأمر يوم بني قريظة قال رسول الله ﷺ: من يأتي بخبرهم».

٤١- باب هل ينعث الطليعة وحده؟

٢٨٤٧- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ - قَالَ صَدَقَةُ: أَطْلَعَهُ - يَوْمَ الْحَنْدَقِ، فَاتَّعَدَّ الرُّمِيُّ، ثُمَّ نَدَبَ النَّاسَ، فَاتَّعَدَّ الرُّمِيُّ، ثُمَّ نَدَبَ النَّاسَ، فَاتَّعَدَّ الرُّمِيُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، حَوَارِي الرُّمِيِّ بَنُ الْقَوْمِ». [رواجع: ٢٨٤٦، أخرجه مسلم: ٢٤١٥].

قوله: (باب هل ينعث الطليعة وحده) ذكر فيه حديث جابر المذكور من رواية سفیان بن عیینة، وقوله: «ندب النبي ﷺ الناس قال صدقة أطلعه يوم الحندق» صدقة هو ابن الفضل شيخ البخاري فيه، وما ظنه هو الواقع فقد رواه الحميدي عن ابن عينة فقال فيه: «يوم الحندق» ولم يشك، وفي الحديث جواز استعمال التجسس في الجهاد، وفيه منقبة للزبير وقوة قلبه وصحة بقیته، وفيه جواز سفر الرجل وحده، وأن النهي عن السفر وحده، إنما هو حيث لا تدعو الحاجة إلى ذلك، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في أوآخر الجهاد في «باب السير وحده». واستدل بعض المالكية على أن طليعة اللصوص المحاربين يقتل وإن كان لم يباشر قتلاً ولا سلباً، وفي أخذه من هذا الحديث تكلف.

٤٢- باب سفر الاثنين

٢٨٤٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَصْرَفْتُ مِنْ حَيْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَنَا، أَنَا وَصَاحِبِي لِي: «أَذْنًا وَأَيِّمًا، وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْثَرُ كَمَا». [رواجع: ٦٢٨، أخرجه مسلم: ٦٧٤].

قوله: (باب سفر الاثنين) أي جوازه، والمراد سفر الشخصين لا سفر يوم الاثنين، بخلاف ما فهمه النادوي ثم اعترض على البخاري، ورده ابن التين بأن البخاري أورد فيه حديث مالك بن الحويرث «أنا وأقيما» وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أن النبي ﷺ قال لما ذلك حين أرادا السفر إلى قومهما، فيؤخذ لجواز من إسنه لما. قلت: وكأنه لم يضعف الحديث الولد في الزجر عن سفر الواحد والاثنين، وهو ما أخرجه أصحاب السنن من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «الراكب شيطان والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب». قلت: وهو حديث حسن الإسناد، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم، وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة وصححه وترجم له ابن خزيمة «النهى من سفر الاثنين وأن ما دون الثلاثة عصاة» لأن معنى قوله شيطان أي حاص وقال الطبري: هذا الزجر زجر أدب ولإرشاد لما يتجشئ على الواحد من الوحشة والوحدة، وليس بحرام فالسائر وحده في فلاة وكلها البات في بيت وحده، لا بأمن من الاستيحاء لا سيما إذا كان ذا فكرة وحيية وقلب ضعيف، وإلحق أن الناس يتباهون في ذلك فيحتمل أن يكون الزجر عن ذلك وقع لحسم المائدة فلا يتناول ما إذا وقعت الحاجة لذلك. وقيل في تفسير قوله: «الراكب شيطان»: أي سفره وحده يحمله عليه الشيطان أو أشبه الشيطان في فعله، وقيل: إنما كره ذلك لأن الواحد لو مات في سفره ذلك لم يجد من يقوم عليه، وكذلك الاثنان إذا ماتا أو أحدهما لم يجد من يبعثه، بخلاف الثلاثة ففي الغالب تومن تلك الحشية. وسيأتي الإلام بشيء من هذا بعد أبواب كثيرة في «باب السير وحده»، ومضى شرح حديث مالك بن الحويرث في كتاب الصلاة.

٤٣- باب الخيل معقود في نواصيها الخير

إلى يوم القيامة

٢٨٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وأبو التياح مثنى وتحتانية ثقيلة وآخره مهملة، والإسناد كله بصريون.

قوله: (البركة في نواصي الخيل) كذا وقع، ولا بد فيه من شيء محذوف يتعلق به الجور وأولى ما يقدر ما ثبت في رواية أخرى فقد أخرجه الإسمايلي من طريق عاصم بن علي بن شعبة بلفظ «البركة تنزل في نواصي الخيل» وأخرجه من طريق ابن مهدي عن شعبة بلفظ «الخيل معقود في نواصي الخيل» وسيأتي في علامات النبوة من طريق خالد بن الحارث عن شعبة بلفظ حديث عروة البارقي إلا أنه ليس فيه «إلى يوم القيامة» قال عياض إذا كان في نواصيها البركة فيبعد أن يكون فيها شوم، فيحتمل أن يكون الشوم الذي ذكره في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد وأن الخيل التي أعدت له هي المخصوصة بالخير والبركة أو يقال الخير والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة، فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم، ولا يمنع أن يكون ذلك القوس مما يتشامم به. قلت: وسيأتي مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب.

قوله: (الخيل) المراد بها ما يتخذ للغزو بأن يقاتل عليه أو يرتبط لأجل ذلك لقوله في الحديث الأتي بعد أربعة أبواب «الخيل ثلاثة» الحديث، فقد روى أحد من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً «الخيل في نواصيها الخير معقود إلى يوم القيامة» فمن ربطها عدة في سبيل الله وافق عليه احتساباً كان شجعها وجوعها وربها وظموها وأروائها وأبولها فلاحاً في موازينه يوم القيامة» الحديث، ولقوله في رواية ذكرها كما في الباب الذي يليه «الأجر والمغنم» وقوله الأجر بدل من قوله الخير، أو هو خبر مبتدأ محذوف أي هو الأجر والمغنم، ووقع عند مسلم من رواية جرير عن حصين «قالوا: ما ذا بك يا رسول الله؟ قال: الأجر والمغنم» قال الطبري: يحتمل أن يكون الخير الذي فسر بالأجر والمغنم استمارة لظهوره وملازمته، وخص الناصية لرفعة قدرها وكأنه شبهه لظهوره بشيء محسوس معقود على مكان مرتفع فنسب الخير إلى لازم المشبه به وذكر الناصية تمجيداً للاستمارة، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجبهة قال الخطابي وغيره. قالوا: ويحتمل أن يكون كنى بالناصية عن جميع ذات القوس كما يقال فلان مبارك الناصية، ويبعد لفظ الحديث الثالث، وقد روى مسلم من حديث جرير قال «رأيت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرسه بأصبعه ويقول» فذكر الحديث فيحتمل أن تكون الناصية خصت بذلك لكونها المقدم منها، إشارة إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو دون المؤخر لما فيه من الإشارة إلى الإديار، واستدل به على أن الذي ورد فيها من الشوم على غير ظاهره، لكن يحتمل أن يكون المراد هنا جنس الخيل، أي أنها يصعد أن يكون فيها الخير، فاما من ارتباطها لعمل غير صالح ففصول الوزر لطريقان ذلك الأمر المعارض، وسيأتي مزيد لذلك في مكانه بعد أبواب. قال عياض: في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والعلوية ما لا يزيد عليه في الحسن، مع الجناس السهل الذي بين الخيل والخير. قال الخطابي: وفيه إشارة إلى أن المال الذي يكتب بانحياز الخيل من خير وجوه الأموال وأطيبها، والعرب تسمى المال خيراً كما تقدم في الرصافي في قوله تعالى: «إن ترك خيراً الوصية» [البقرة: ١٨٥]. وقال ابن عبد البر: فيه إشارة إلى تفصيل الخيل على غيرها من الدواب، لأنه لم يأت عنه ﷺ في شيء غيرها مثل هذا القول، وفي النسائي عن أنس بن مالك «لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ من الخيل». الحديث الثالث.

٤٤ - باب الجهاد ماضٍ مع التبر والفاجر

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٢٨٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ الْبَارِقِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ». [راجع: ٢٨٥٠. أخرجه مسلم: ١٨٧٣].

قوله: (باب الجهاد ماضٍ مع التبر والفاجر) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه بنحوه أبو داود وأبو يعلى مرفوعاً وموقوفاً عن أبي هريرة، ولا بأس بروايته، إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة. وفي الباب عن أنس أخرجه سعيد بن منصور وأبو داود أيضاً وفي إسناده ضعف.

قوله: (قول النبي ﷺ الخيل معقود الخ) سبقه إلى الاستدلال بهذا الإمام أحمد، لأنه ذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة، وفسره بالأجر والمغنم المغنم المقترن بالأجر إما يكون من الخيل بالجهاد، ولم يقد ذلك ما إذا كان الإمام عادلاً.

بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [الطبري: ٣٦٤٤. أخرجه مسلم: ١٨٧١].

٢٨٥٠ - حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْخَجْدِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: سَلَيْمَانُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْخَجْدِ.

تَابَهُ مُسَدَّدٌ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ حُصَيْنِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْخَجْدِ. [الطبري: ٢٨٥٢، ٣٦١٩، ٣٦٤٣. أخرجه مسلم: ١٨٧٣ زيادة الأجر والمغنم].

٢٨٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي الْفُحَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُرْكََةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ». [الطبري: ٣٦٤٥. أخرجه مسلم: ١٨٧٤].

قوله: (باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) مكنا ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد، وقد استنبط منه ما يأتي في الباب بعده وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث ابن عمر.

قوله: (الخيل في نواصيها الخير) كذا في الموطأ ليس في «معقود» ووقع يائنها عند الإسمايلي من رواية عبد الله بن نافع عن مالك، وسيأتي في علامات النبوة من طريق عبيد الله بن عمر بن نافع يائنها وذلك في رواية أبي ذر عن الكشيبي وحده. الحديث الثاني: حديث عروة بن الجعد.

قوله: (عن حصين) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن، وابن أبي السفر يفتح المهملة والفاء هو عبد الله.

قوله: (عن عروة بن الجعد) في رواية ذكرها بن الشعبي «حدثنا عروة» وهو في الباب الذي بعده.

قوله: (قال سليمان) هو ابن حرب (عن شعبة عن عروة بن أبي الجعد) يعني أن سليمان بن حرب خالف حصين بن عمر في اسم والد عروة فقال حصين «عروة بن الجعد» وقال سليمان «عروة بن أبي الجعد» وطريق سليمان وصلها الطبراني عن أبي مسلم الكجي عنه، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي مسلم، قال الإسمايلي: قال أكثر الرواة عن شعبة. «عروة بن الجعد» إلا سليمان وابن أبي عدي. قلت: رواية ابن أبي عدي عند النسائي وتابهما مسلم بن إبراهيم أخرجه ابن أبي خيثمة عنه، ولشعبة فيه إسناد آخر فقال فيه: «عروة بن الجعد» أيضاً أخرجه مسلم من طريق غندر عنه عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن عروة.

قوله: (تابه مسدد عن هشيم عن حصين الخ) هكذا روينا موصولاً في مسند رواية معاذ بن المنثى وقال فيه «عروة بن أبي الجعد» كما قال البخاري، ولكن رواه أحد في مسنده عن هشيم فقال «عروة البارقي» وكذا قال زكريا في الباب الذي بعده، وكذا أخرجه مسلم من طريق ابن فضيل وابن إدريس عن حصين، وأخرجه من طريق جرير عن حصين فقال «عروة بن الجعد» وصوب ابن المديني أنه «عروة بن أبي الجعد» وذكر ابن أبي حاتم أن اسم أبي الجعد مسدد، وأما الرضاقي فقال: وعروة بن عياض بن أبي الجعد نسب في الرواية إلى جده، قال: وكان ممن شهد فتح الشام ونزها، ثم نقله عثمان إلى الكوفة. قلت: ويأتي في علامات النبوة أنه كان يرتبط الخيل الكثيرة حتى قال الراوي: رأيت في داره سبعين فرساً. ولمسدد في هذا الحديث شيخ آخر سيأتي في «باب حل الغنائم» عنه عن خالد وهو الطحان عن حصين وقال فيه أيضاً عروة البارقي، ووقع في رواية ابن إدريس عن حصين في هذا الحديث من الزيادة «والإبل عز لأهلها والمغنم بركة» أخرجه البرقاني في مستخرجه وتنبه عليه المحمدي. والبارقي بالموحدة وكسر الراء بعدها قاف نسبة إلى بارق جبل باليمن، وقيل ماء بالسراة نزل به عدي بن حارثة بن عمر، وقيلة من الأزد، ولقب به منهم سعد بن عدي وكان يقال له بارق، وزعم الرضاقي أنه منسوب إلى ذي بارق قبيلة من ذي رعين.

فدل على أن لا فرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر. وفي الحديث الترغيب في الغزو على الخليل. وفيه أيضاً بشرى بقاء الإسلام وأهله إلى يوم القيامة، لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون، وهو مثل الحديث الآخر « لا تزال طائفة من أمتي يقاثلون على الحق » الحديث. واستنبط منه الخطابي إثبات سهم للفرس يستحقه الفارس من أجله، فإن أراد السهم الزائد للفارس على الرجل فلا نزاع فيه، وإن أراد أن للفرس سهمين غير سهم ركبه فهو محل النزاع ولا دلالة من الحديث عليه، وسيأتي القول فيه قريباً إن شاء الله تعالى.

(تبيينه): حكى ابن التين أنه وقع في رواية أبي الحسن القاسبي في لفظ الترجمة «الجهاد ماض على البر والفاجر» قال: ومعناه أنه يجب على كل أحد. قلت: إلا أنه لم يقع في شيء من النسخ التي وقفنا عليها، وقد وجدته في نسخة قديمة من رواية القاسبي كالجماعة، والذي يليق بلفظ الحديث ما وقع في سائر الأصول بلفظ «مع» بدل «على» والله أعلم.

(تكملة): روى حديث «الخليل» معقود في نواصيها الخير «جمع من الصحابة غير من تقدم ذكره وهم ابن عمر وعروة وأنس وجابر، وعن لم تقدم سلمة بن نجيل وأبو هريرة عند النسائي وعنه بن عبد الله أبي داود وجابر وأسماء بنت يزيد وأبو ذر عند أحمد والخليفة وابن مسعود عند أبي يعلى وأبو بكشة عند أبي حنيفة وابن حبان في صحيحيهما وحذيفة عند الزبارة وسودة بن الربيع وأبو أمامة وعرب - هو يفتح المهملة وكسر الراء بعدها ثنائية ساكنة ثم موحدة - المليك والتمنان بن بشير وسهل بن الحنظلة عند الطبراني وعن علي بن عبد الله أبي حنيفة في الجهاد. وفي حديث جابر من الزيادة «في نواصيها الخير والنيل» وهو يفتح النون وسكون التحتانية بعدها لام. وزاد أيضاً «وأهلها معانين عليها، فخلوا بنواصيها وأدعوا بالبركة»، وقوله «وأهلها معانين عليها» في رواية سلمة بن نجيل أيضاً.

٢٨٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَخَلَّفَ أَبُو قَتَادَةَ مَعَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَهُمْ مُعْرَمُونَ وَهُوَ غَيْرُ مُعْرَمٍ، فَرَأَوْا جِمَارًا وَخَشِرَ قَبْلَ أَنْ يَرَوْهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُ تَرَكُوهُ حَتَّى رَأَى أَبُو قَتَادَةَ، فَزَكِبَ فَرَسًا لَهُ يَقَالُ لَهُ الْجَرَادَةُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَتَأَوَّلُوهُ سَوَطَةً فَأَتَوْا، فَتَوَلَّاهُ فَحَمَلَ فَفَرَّ، ثُمَّ أَكَلَ فَأَكَلُوا، فَهَيَّوْا [وفي نسخة: قَدَّيْوْا] فَلَمَّا أَذْرَكُوهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» قَالَ: «مَعًا رَجُلُهُ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَكَلَهَا». [راجع: ١٨٢١]. أخرجه مسلم: ١١٩٦ دون ذكر اسم الفرس وانهم أكلوا منه جميعاً.

٢٨٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ حُثَّاسٍ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يَقَالُ لَهُ اللَّحْخَفُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمُ: اللَّحْخَفُ.

٢٨٥٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ يَحْيَى بْنَ آدَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاذٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى جِمَارٍ يَقَالُ لَهُ غَفِيرٌ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ هَلْ تَسُدِّي حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقَّ الْعِبَادُ عَلَى اللَّهِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، قَالَ: «فَإِنْ حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادُ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَتَبَشَّرُ بِالنَّاسِ؟ قَالَ: «لَا تَبَشِّرُهُمْ فَتَكْثُرُوا». [الطبر: ٥٩٦٧، ٦٩٦٧، ٦٩٥٠، ٤٧٣٧٣]. أخرجه مسلم: ٣٠.

٢٨٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ فَرَسٌ، بِالْمَدِينَةِ فَاسْتَأْزَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لَمَّا يَقَالُ لَهُ: مُنْذُوبٌ، فَقَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ فَرَسٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَجَرًا». [راجع: ٢٩٦٧].

قوله: (باب اسم الفرس والجمال) أي مشروعية تسميتهما، وكذا غيرهما من الدواب بأسماء تخصها غير أسماء أجناسها. وقد اعتنى من ألف في السيرة النبوية بسرد أسماء ما ورد في الأخبار من خيل ﷺ وغير ذلك من دوابه، وفي الأحاديث الواردة في هذا الباب ما يقري قول من ذكر أنساب بعض الخيول العربية الأصلية لأن الأسماء توضع للتعيين بين أفراد الجنس. وذكر البخاري في هذا الباب أربعة أحاديث:

الأول حديث أبي قتادة في قصة صيد الحمار الوحشي، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج، والغرض منه قوله فيه «فركب فرساً يقال له الجردة» وهو يفتح الجيم وتغنيف الراء، والجردة اسم جنس، ووقع في السيرة لابن هشام أن اسم فرس أبي قتادة الحزوة أي يفتح المهملة وسكون الزاي بعدها واو، غلما أن يكون لها اسمان، ولما أن أحدهما تصحف والذي في الصحيح هو المتمد، ومحمد بن بكر شيخ البخاري فيه هو المتمد، وحكى أبو علي الجبائي أنه وقع في نسخة أبي زيد المروزي «محمد بن بكر»

فدل على أن لا فرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر. وفي الحديث الترغيب في الغزو على الخليل. وفيه أيضاً بشرى بقاء الإسلام وأهله إلى يوم القيامة، لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون، وهو مثل الحديث الآخر « لا تزال طائفة من أمتي يقاثلون على الحق » الحديث. واستنبط منه الخطابي إثبات سهم للفرس يستحقه الفارس من أجله، فإن أراد السهم الزائد للفارس على الرجل فلا نزاع فيه، وإن أراد أن للفرس سهمين غير سهم ركبه فهو محل النزاع ولا دلالة من الحديث عليه، وسيأتي القول فيه قريباً إن شاء الله تعالى.

(تبيينه): حكى ابن التين أنه وقع في رواية أبي الحسن القاسبي في لفظ الترجمة «الجهاد ماض على البر والفاجر» قال: ومعناه أنه يجب على كل أحد. قلت: إلا أنه لم يقع في شيء من النسخ التي وقفنا عليها، وقد وجدته في نسخة قديمة من رواية القاسبي كالجماعة، والذي يليق بلفظ الحديث ما وقع في سائر الأصول بلفظ «مع» بدل «على» والله أعلم.

(تكملة): روى حديث «الخليل» معقود في نواصيها الخير «جمع من الصحابة غير من تقدم ذكره وهم ابن عمر وعروة وأنس وجابر، وعن لم تقدم سلمة بن نجيل وأبو هريرة عند النسائي وعنه بن عبد الله أبي داود وجابر وأسماء بنت يزيد وأبو ذر عند أحمد والخليفة وابن مسعود عند أبي يعلى وأبو بكشة عند أبي حنيفة وابن حبان في صحيحيهما وحذيفة عند الزبارة وسودة بن الربيع وأبو أمامة وعرب - هو يفتح المهملة وكسر الراء بعدها ثنائية ساكنة ثم موحدة - المليك والتمنان بن بشير وسهل بن الحنظلة عند الطبراني وعن علي بن عبد الله أبي حنيفة في الجهاد. وفي حديث جابر من الزيادة «في نواصيها الخير والنيل» وهو يفتح النون وسكون التحتانية بعدها لام. وزاد أيضاً «وأهلها معانين عليها، فخلوا بنواصيها وأدعوا بالبركة»، وقوله «وأهلها معانين عليها» في رواية سلمة بن نجيل أيضاً.

٤٥- باب من احتسب فرساً في سبيل الله

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

٢٨٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُضَيْفٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا طَلْحَةُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ الْمَقْبُرِيِّ يَحْدُثُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَحْتَسِبَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِيقَانًا بِاللَّهِ، وَتَصْلِيْقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ حِمَّتَهُ وَرِيَّةَ وَرَوَّتَهُ وَتَوَلَّاهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قوله: (باب من احتسب فرساً في سبيل الله لقوله عز وجل: ومن رباط الخيل) أي بيان فضله، وروى ابن مردويه في التفسير من حديث ابن عباس في هذه الآية قال «إن الشيطان لا يستطيع ناصية فرس».

قوله: (حدثنا علي بن حفص) هو المروزي، قال البخاري في التاريخ: لقيه بعسقلان سنة سبع عشرة. قلت: وما أخرج عنه غير هذا الحديث وآخر في مناقب الزبير موقوفاً وآخر في آخر كتاب الفدر قرنه فيه ببشر بن محمد، وقد تعقب ابن أبي حاتم تسميته على البخاري في الجزء الذي جمع فيه أوامره وقال: الصواب أنه ابن الحسين بن نشيط يفتح النون وكسر المعجمة بوزن عظيم. قال: وقد لقيه أبي بعسقلان سنة سبع عشرة. قلت: فيحتمل أن يكون حفص اسم جده، وقد وقع للبخاري نسبة بعض مشايخه إلى أجداده.

قوله: (أخبرنا طلحة بن أبي سعيد) هو المصري تزيل الاسكندرية وكان أصله من المدينة، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، بل قال أبو سعيد بن يونس: ما روى حديثاً مسنداً غيره.

قوله: (وتصليقاً بوعده) أي الذي وعد به من الثواب على ذلك، وفيه إشارة إلى المعاد كما أن في لفظ الإيمان إشارة إلى البقاء.

وقوله: (شبهه) بكسر أوله أي ما يشبه به، وكذا.

قوله (ريه) بكسر الراء وتشديد التحتانية ووقع في حديث أسماء بنت يزيد الذي أشرت إليه في الباب الماضي «ومن ربطها رياه وسمعة» الحديث وقال فيه «فإن شبعها وجوعها إلخ خسران في موازينه».

قال المهلب وغيره: في هذا الحديث جواز وقف الخيل للمدافعة عن المسلمين،

وهو غلط.

الثاني حديث سهل وهو ابن سعد الساعدي.

قوله: (يقال له اللحيف) يعني بالمهمله والتصغير، قال ابن قرقول: وضبطوه عن ابن سراج بوزن رغيف. قلت: ورجحه النعماني، وبه جزم الهروي وقال: سمي بذلك لطول ذنبه، فميل بمعنى فاعل، وكأنه يلحف الأرض بذنبه.

قوله: (وقال بعضهم للخفيف) بالخاء المعجمة، وحكوا فيه الوجهين، وهذه رواية عبد المهيمن بن عباس بن سهل وهو أخو أبي بن عباس، ونلفظه عند ابن مندبه «كان لرسول الله ﷺ عند سعد بن سعد والد سهل ثلاثة أفراس، فسمعت النبي ﷺ يسميهم لزان بكسر اللام ويزاين الأولى خفيفة والظرب بفتح المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة، والخفيف» وحكى سبط ابن الجوزي أن البخاري قيد بالتصغير والمعجمة قال: وكذا حكاه ابن سعد عن الواقدي وقال: أهله له ربيعة بن أبي البراء مالك بن عامر العامري وأبوه الذي يعرف بملاعب الأسته انتهى. ووقع عند ابن أبي شيحة: أهله له غفوة بن عمرو. وحكى ابن الأثير في النهاية أنه روي بالجمع بدل الخفاء المعجمة، وسبقه إلى ذلك صاحب الميث ثم قال: فإن صح فهو سهم عريض النصل كأنه سمي بذلك لسرعة. وحكى ابن الجوزي أنه روي بالثون بدل اللام من النحافة.

الثالث حديث معاذ بن جبل.

قوله: (عن عمرو بن ميمون) هو الأوادي بفتح المعجمة وسكون الواو من كبار التابعين، وسيأتي أنه أدرك الجاهلية في أخبار الجاهلية. وأبو إسحاق الراوي عنه هو السبيعي. والإسناد كله كثرين إلا الصحابي، وأبو الأحوص شيخ يحمي بن آدم فيه كنت أظن أنه سلام بالتشديد وهو ابن سليم وعلى ذلك يدل كلام المزني، لكن أخرج هذا الحديث النسائي عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخزومي عن يحمي بن آدم شيخ شيخ البخاري فيه فقال «عن عمار بن رزق عن أبي إسحاق» والبخاري أخرجه ليحيى بن آدم عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق، وكنتي عمار بن رزق أبو الأحوص فهو هو، ولم أر من نبه على ذلك. وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبو داود عن هناد بن السري كلاهما عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق، وأبو الأحوص هذا هو سلام بن سليم لأن أبي بكر وهناد أدركاه ولم يدركا عماداً والله أعلم.

قوله: (كنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له عفي) بالمهمله والفاء مصغر مأخوذ من العفر وهو لون التراب كأنه سمي بذلك لونه والعفرة حرة يغالطها بياض، وهو تصغير أفر أخرجه عن بناء أصله كما قالوا بسويد في تصغير أسود، ووهم من ضبطه بالتعين المعجمة وهو غير الحمار الذي يقال له بعفور، وضم ابن عبدوس أنها واحد وقراه صاحب الحديث، ورده النعماني فقال: غير أهله المقورس وبعفور أهله فروة بن عمرو وقيل العكس. وبعفور بسكون المهمله وضم الفاء هو اسم ولد الظبي كأنه سمي بذلك لسرعة. قال الواقدي: نفق بعفور منصرف النبي ﷺ من حجة الوداع، وبه جزم النووي عن ابن الصلاح، وقيل طرح نفسه في بئر يوم مات رسول الله ﷺ، وقع ذلك في حديث طويل ذكره ابن حبان في ترجمة محمد بن مرثد في الضعفاء، وفيه أن النبي ﷺ غنمه من خيبر، وأنه كلم النبي ﷺ وذكر له أنه كان يهودي وأنه خرج من جده ستون حماراً لركوب الأنبياء فقال: ولم يبق منهم غيري، وأنت خاتم الأنبياء فسماء بعفوراً. وكان يركبه في حاجته ويرسله إلى الرجل فيقرع بابه براسه فيعرف أنه أرسل إليه، فلما مات النبي ﷺ جاء إلى بئر أبي لهيثم بن التيهان فتردى فيها فصارت قبره، قال ابن حبان: لا أصل له، وليس سنه بشيء.

قوله: (أن تصليوه ولا تتركوا) في رواية الكشميهني «أن تميدوا» بحذف المقول.

قوله: (فيتكلموا) بتشديد اللام، وفي رواية الكشميهني بسكون النون، وقد تقدم شرح ذلك في أواخر كتاب العلم، وسيأتي هذا الحديث في الرقاق من طريق أنس بن مالك عن معاذ ولم يسم فيه الحمار، وتنسلك بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى، وتقدم في العلم من حديث أنس بن مالك أيضاً لكن فيما يتعلق بشهادة أن لا إله إلا الله، وهذا فيما يتعلق بحق الله على العباد فهما حديثان، ووهم الحليبي ومن تبعه حيث جعلهما حديثاً واحداً. نعم وقع في كل منهما منعه ﷺ أن يغيب بذلك الناس لئلا يتكلموا، ولا يلزم من ذلك أن يكونا حديثاً واحداً. وزاد في الحديث الذي في العلم «فأخبر بها معاذ عند موته تأملاً» ولم يقع ذلك هنا والله أعلم.

الحديث الرابع: حديث أنس في فرس أبي طلحة، وقد تقدم في أواخر الجبة مع شرحه، وهو ظاهر فيما ترجم به هنا

٤٧- باب ما يُذكر من شؤم القرص

٢٨٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْقُرْصِ، وَالْمَرَاةِ، وَالْكَارِ». [راجع: ٢٠٩٩. أخرجه مسلم: ٢٢٢٥].

٢٨٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ: قَبِي الْمَرَاةِ، وَالْقُرْصِ، وَالْمَسْكِرِ». [الطبر: ٥٠٩٥. أخرجه مسلم: ٢٢٢٦].

قوله: (باب ما يذكر من شؤم القرص) أي هل هو على عموم، أو خصوص ببعض الخيل؟ وهل هو على ظاهره، أو مؤول؟ وسيأتي تفصيل ذلك. وقد أشار بإيراد حديث سهل بعد حديث ابن عمر إلى أن الحصر الذي في حديث ابن عمر ليس على ظاهره، وبترجمة الباب الذي بعده وهي «الحيل لثلاثة» إلى أن الشؤم خصوص ببعض الخيل دون بعض وكل ذلك من لطيف نظره ودقيق فكره.

قوله: (أخبرني سالم) كذا صرح شعيب عن الزهري بإخبار سالم له، وشذ ابن أبي ذئب داخل بين الزهري وسالم محمد بن زيد بن قنفذ، واقتصر شعيب على سالم وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند أبي عوانة وكذا عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري كما سيأتي في الطب، وكذا قال أكثر أصحاب سفيان عنه عن الزهري، ونقل الترمذي عن ابن المنذر والحسيني أن سفيان كان يقول: لا يروى الزهري هذا الحديث إلا عن سالم انتهى. وكذا قال أحمد عن سفيان: إنما تحفظه عن سالم. لكن هذا الحصر مرفود فقد حدث به مالك عن الزهري عن سالم وحزرة أبي عبد الله بن عمر عن أبيهما، ومالك من كبار الحفاظ ولا سيما في حديث الزهري، وكذا رواه ابن أبي عمير عن سفيان نفسه أخرجه مسلم والترمذي عنه، وهو يقتضي رجوع سفيان عما سبق من الحصر. وأما الترمذي فجعل رواية ابن أبي عمير هذه مرجوحة، وقد تابع مالكاً أيضاً يونس من رواية ابن وهب عنه كما سيأتي في الطب، وصالح بن كيسان عند مسلم وأبو أويس عند أحمد ويحيى بن سعد وابن أبي عتيق وموسى بن عتبة لثلاثتهم عند النسائي كلهم عن الزهري عنهما، ورواه إسحاق بن راشد عن الزهري فاقصر على حصة أخرجه النسائي، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو عوانة من طريق عقيل وأبو عوانة من طريق شبيب بن سعيد كلاهما عن الزهري، ورواه القاسم بن سرور عن يونس فاقصر على حصة أخرجه النسائي أيضاً، وكذا أخرجه أحمد من طريق رباح بن زيد عن معمر مقتصراً على حصة، وأخرجه النسائي من طريق عبد الواحد عن معمر فاقصر على سالم، فالظاهر أن الزهري يجمعهما تارة ويفردهما أخرى، وقد رواه إسحاق في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال: عن سالم أو حصة أو كلاهما، وله أصل عن حصة من غير رواية الزهري أخرجه مسلم من طريق عتبة بن مسلم عنه والله أعلم.

قوله: (إنما الشؤم) بضم المعجمة وسكون المعجمة وقد تسهل قصير وأوَّأ.

قوله: (في ثلاث) يتعلق بمخولف تقديره كأن قاله ابن العربي: قال: والحصر فيها بالثلاثة إلى العادة لا سيما بالنسبة إلى الخلقة انتهى. وقال غيره: إنما خصت بالذكر لطول ملازمتها، وقد رواه مالك وسفيان وسائر الرواة بحذف «إنما»، لكن في رواية عثمان بن عمر «لا عدوى ولا طيرة، وإنما الشؤم في الثلاثة» قال مسلم لم يذكر أحد في حديث ابن عمر «لا عدوى» إلا عثمان بن عمر. قلت: ومثله في حديث سعد بن أبي وقاص الذي أخرجه أبو داود، لكن قال فيه «إن تكن الطيرة في شيء» الحديث، والطيرة والشؤم بمعنى واحد كما سألته في أواخر شرح الطب إن شاء الله تعالى، وظاهر الحديث أن الشؤم والطيرة في هذه الثلاثة، قال ابن تينية: ووجه أن أهل الجاهلية كانوا يتطهرون فنهائم النبي ﷺ وأعلمهم أن لا طيرة، فلما أبوا أن يتهوا بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة. قلت: فمشى ابن تينية على ظاهره، ويلزم على قوله أن من تشاءم بشيء منها نزل به ما يكره، قال القرطبي: ولا يظن به أنه يجعله على ما كانت الجاهلية تعتقه بناء على أن ذلك يضر ويغيب بذاته فإن ذلك خطأ وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطهر به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبغى له أن يتركه ويستبدل به غيره. قلت: وقد وقع في رواية عمر المغيرة وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن

ابن عمر كما سيأتي في النكاح بلفظ « ذكروا الشوم فقال: إن كان في شيء قبيح » ولمسلم « إن يك من الشوم شيء حق » وفي رواية عتبة بن مسلم « إن كان الشوم في شيء » وكذا في حديث جابر عند مسلم وهو موافق لحديث سهل بن سعد ثاني حديثي الباب، وهو يقتضي عدم الجرم بذلك بخلاف رواية الزهري، قال ابن العربي: معناه إن كان خلق الله الشوم في شيء ما جرى من بعض العادة فإنما يخلق في هذه الأشياء، قال المازري، يجعل هذه الرواية إن يكن الشوم حقاً فهذه الثلاث أحق به، بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها. وجاء عن عائشة أنها أنكرت هذا الحديث، فروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن محمد بن راشد عن مكحول قال: قيل لعائشة إن أبا هريرة قال « قال رسول الله ﷺ الشوم في ثلاثة » فقالت: لم يحفظ أنه دخل وهو يقول « قاتل الله اليهود يقرلون الشوم في ثلاثة » فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله. قلت: ومكحول لم يسمع من عائشة فهو مقطوع، لكن روى أحمد وابن خزيمة وإلحاقهم من طريق قتادة عن أبي حسان « أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة فقالا: إن أبا هريرة قال « أن رسول الله ﷺ قال: الطيرة في الفرس والمرأة والدنار » فغضبت غضباً شديداً وقالت ما قاله، وإنما قال « إن أهل الجاهلية كانوا يطهرون من ذلك » انتهى ولا معنى لإلحاح ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكرنا من الصحابة له في ذلك، وقد تأوله غيرها على أن ذلك سبق لبيان اعتقاد الناس في ذلك، لا أنه إخبار من النبي ﷺ بثبوت ذلك، وسيأتي الأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها يبعد هذا التأويل. قال ابن العربي: هذا جواب ساقط لأنه ﷺ لم يبحث ليخبر الناس عن معتقداتهم الماضية والحاصلة، وإنما بحث ليعلمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه انتهى. وأما ما أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال: « سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا شوم، وقد يكون اليمن في المرأة والدنار والفرس » قبيح إسناده ضعيف مع مخالفة للأحاديث الصحيحة. وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر سمعت من يفسر هذا الحديث يقول: شوم المرأة إذا كانت غير ولود، وشوم الفرس إذا لم يخر عليه، وشوم الدنار جاز السوء. وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك أنه سئل عنه فقال: كم من دار سكنها ناس فهلكوا. قال المازري: فيحمله القاسم على ظاهره، والمني أن قدر الله ربنا اتفاق ما يكره عند سكتي الأختير في ذلك كالتسبيح فتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعاً. وقال ابن العربي: لم يرد مالك إضافة الشوم إلى الدنار، وإنما هو عبارة عن جري العادة فيها فأشار إلى أنه ينبغي للمرء للخروج عنها صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل. وتقول: معنى الحديث أن هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها مع كرامة أمرها لالازمتها بالسكنى والصحية ولو لم يعتقد الإنسان الشوم فيها، فأشار الحديث إلى الأمر بفرقتها ليزول التعذيب. قلت: وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أوله، وهو نظير الأمر بالفرار من الجندوم مع صحة نفسي العدوى، والمعاد بللك جسم المادة وسد الذريعة لتلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك. والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلاً أن يبادر إلى التحول منها، لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم. وأما ما رواه أبو داود وصححه الحاكم من طريق إسحاق بن طلحة عن أنس « قال رجل: يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عدونا وأمواتنا، فتحولنا إلى أخرى فقل فيها ذلك، فقال: ذروها ذمية » وأخرج من حديث فروة بن مسيك بالجملة مصغراً ما يدل على أنه هو السائل، وله شاهد من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد أحد كبار التابعين، وله رواية، بإسناد صحيح إليه عند عبد الرزاق، قال ابن العربي ورواه مالك عن يحيى بن سعيد مقطوعاً قال: والدنار المذكورة في حديثه كانت دار مكمل بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم بعدها لام وهو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف قال: وإنما أمرهم بالخروج منها لاعتقادهم أن ذلك منها، وليس كما ظنوا، لكن الخالق جل وعلا جعل ذلك وفقاً لظهور قضائه، وأمرهم بالخروج منها لتلايق مع بعد ذلك شيء فيستمر اعتقادهم. قال ابن العربي: وأفاد وصفها بكونها ذمية جواز ذلك، وأن ذكرها بيقين ما وقع فيها سائق من غير أن يعتقد أن ذلك كان منها، ولا يمتنع ذم عمل المكروه، وإن كان ليس منه شعراً كما يلزم المعاصي على معصيته وإن كان ذلك بقضاء الله تعالى. وقال الخطابي: هو استثناء من غير الجنس، ومعناه إبطال مذهب الجاهلية في الطير، فكأنه قال: إن كانت لأحدكم دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس يكره سيره فليفرقه. قال وتقول إن شوم الدنار ضيقها وسوء جوارها، وشوم المرأة أن لا تلد، وشوم الفرس أن لا ينزى عليه. وقيل للمنى ما جاء بإسناد ضعيف رواه الديلماني في الخيل « إذا كان الفرس ضروباً فهو مشووم، وإذا حنت المرأة إلى بعلها الأول فهي مشوومة، وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد لا يسمع منها الأذان فهي مشوومة » وقيل: كان قوله ذلك في أول

(تكميل): اتفقت الطرق كلها على الاتصاف على الثلاثة المذكورة، ووقع عند ابن إسحاق في رواية عبد الرزاق المذكورة، قال معمر قالت أم سلمة « والسيف » قال أبو عمر: رواه جويرية عن مالك عن الزهري عن بعض أهل أم سلمة عن أم سلمة، قلت: أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » وإسناده صحيح إلى الزهري، ولم يتفرده به جويرية بل تابعه سعيد بن داود عن مالك أخرجه الدارقطني أيضاً قال: ولله الممكور هو أبو عبيدة بن عبد الله بن زعفة، ساء عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري في روايته. قلت: أخرجه ابن ماجه من هذا الوجه موصولاً فقال « عن الزهري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زعفة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أنها حدثت بهذه الثلاثة وزادت فيهن والسيف » وأبو عبيدة المذكور هو ابن بنت أم سلمة أمه زينب بنت أم سلمة، وقد روى النسائي حديث الباب من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري فادرج فيه السيف وخالف فيه في الإسناد أيضاً.

قوله: (عن أبي حازم) هو سلمة بن دينار.

قوله: (إن كان في شيء قبيح ففي المرأة والفرس والمسكن) كذا في جميع النسخ، وكذا هو في المطاوعة لكن زاد في آخره « يعني الشوم » وكذا رواه مسلم، ورواه إسحاق بن عمر عن مالك ويحمد بن سليمان الخزازي عن مالك بلفظ « إن كان الشوم في شيء قبيح المرأة إلخ » أخرجهما الدارقطني، لكن لم يقل إسحاق في شيء، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من رواية هشام بن سعد عن أبي حازم قال « ذكروا الشوم عند سهل بن سعد فقال « فذكرو، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر لكن لم يسق لفظه.

٤٨- باب الخيل لإفلاحة

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِجُرْكُمَهَا وَزِينَةِ وَتَحْلُوقِ مَا لَا تَحْلُقُونَ ﴾ [النحل: ٨].

٢٨٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « الْخَيْلُ إِفْلَاحَةٌ: لِجُلِّ أَجْرٍ، وَلِجُلِّ سَيْرٍ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزَّرَ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ قَرَجُلٌ رَتَّلَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَاعَ فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْحَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي جِلْبِهَا ذَلِكَ مِنَ الْفَرَجِ أَوْ الرُّوحَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ جِلْبَهَا، فَاسْتَشْتِ حَرْفًا أَوْ حَرْفَيْنِ، كَانَتْ أَرْوَاهَا وَأَقَارَهَا حَسَنَاتٌ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِبَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ تَرُدْ أَهْلَ يَسْتَبِيحِهَا كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي هَمِيَ عَلَيْهِ وَزَّرَ فَهُوَ رَجُلٌ رَتَّلَهَا فَخَرَّ وَرَبَّاءٌ وَنَوَءٌ لَأَهْلِ الْإِسْلَامِ هَمِي وَزَّرَ عَلَى ذَلِكَ . وَسَيَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ: « مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَلِيلُ الْآيَةِ الْجَامِئَةِ الْقَادَةِ: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ . » [البقرة: ٧-٨] . [راجع: ٢٣٧١ . أخرجه مسلم: ٩٨٧ موطأ]

قوله: (باب الخيل لثلاثة) هكذا اقتصر على صدر الحديث، وأحال بقسره على ما ورد فيه، وقد فهم بعض الشراح منه الحصر فقال: اتخاذه الخيل لا يخرج عن أن يكون مطلوباً أو مباحاً أو منوعاً، فيدخل في المطلوب الواجب والمنسوب، ويدخل في المنوع المكروه والحرام بحسب اختلاف المقاصد. واعترض بعضهم بأن المباح لم يذكر في الحديث لأن القسم الثاني الذي يتخلل فيه ذلك جاء مقيداً بقوله: «ولم ينس حق الله فيها» فيلتحق بالمنسوب قال والسري أنه ﷺ غالباً إنما يعني بذكر ما فيه حصر أو منع، وأما المباح الصريح فيسكت عنه لا عرف أن سكوتاً عنه فهو. ويمكن أن يقال: القسم الثاني هو في الأصل المباح إلا أنه ربما ارتقى إلى التنب بالقصد بخلاف القسم الأول فإنه من ابتدائه مطلوب، والله أعلم.

قوله: (وروى أبو عبد الله عن رجل من الخيل والمهاجرين والحمر) [الحمل: ٨] الآية أي أن الله خلقها للركوب والزينة، فمن استعملها في ذلك فعل ما أباح له، فإن اقترن بفعله قصد طاعة ارتقى إلى التنب، أو قصد معصية حصل له الإثم، وقد دل حديث الباب على هذا التخصيص.

قوله: (عن الرجل يركبها ويحملها) [الحمل: ٨] الآية أي أن الله خلقها للركوب والزينة، فمن استعملها في ذلك فعل ما أباح له، فإن اقترن بفعله قصد طاعة ارتقى إلى التنب، أو قصد معصية حصل له الإثم، وقد دل حديث الباب على هذا التخصيص.

قوله: (عن زيد بن أسلم) الإسناد كله منديون. قوله: (الخيل لثلاثة) في رواية الكشيحي «الخيل ثلاثة» ووجه الحصر في الثلاثة أن النبي يقني الخيل إما أن يقتنيها للركوب أو للتجارة وكل منهما إما أن يقترن به فعل طاعة لله وهو الأول، أو معصية وهو الأخير، أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني.

قوله: (في مروج أو وروحه) شك من الروي، والمرج موضع الكلا، وأكثر ما يطلق على الموضع للمطنن، والروضة أكثر ما يطلق في الموضع المرتفع، وقد مضى الكلام على قوله «أرواتها وأقارها» قبل بابين.

قوله: (لها أصابت في طيلها) بكسر الطاء المهملة وفتح التحتانية بعدها لام هو الخيل الذي تربط به وطولها لترعى، ويقال له طول بالواو المقترحة أيضاً كما تقدم في أول الجهاد، وتقدم تفسير الاستئذان هناك.

قوله: (ولم يرد أن يسقيها) فيه أن الإنسان يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة إذا قصد أصلها وإن لم يقصد تلك التفاصيل، وقد تأوله بعض الشراح فقال ابن كثير: قيل إنما أجر لأن ذلك وقت لا يتسع بشربها فيه فيتمت صاحبها بذلك فيوجر، وقيل إن المراد حيث تشرب من ماء النهر بغير إذنه فيتمت صاحبها لذلك فيوجر، وكل ذلك عدول عن القصد.

قوله: (رجل يطعمها فخر) هكذا وقع بحذف أحد التلاوة وهو من ربطها تغنياً، وسيأتي بتمامه بهذا الإسناد بعينه في علامات النبوة، وتقدم تأماً من وجه آخر عن مالك في أوائل كتاب الشرب.

قوله: (لغنيا) بفتح اللامنة والمجمعة ثم نون ثقيلة مكسورة وتحتانية أي استغناء عن الناس تقول تغنيت بما يزني الله تغنياً وتغلتت تغنياً واستغنت استغناء كلها بمعنى، وسيأتي بسط ذلك في فضائل القرآن في الكلام على قوله «ليس منا من لم يثمن بالقرآن».

قوله: (تغلفاً) أي من السؤال، والمعنى أنه يطلب بتاجها أو بما يحصل من أجرها ممن يركبها أو نحو ذلك الغنى عن الناس والتغلف عن مسألتهم، ووقع في رواية سهيل عن أبيه عند مسلم «وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تغلفاً وتكرماً وتجملاً» وقوله «ولم ينس حق الله في رقابها» قيل المراد حسن ملكها وتمهيد شبعها وريها والشفقة عليها في الركوب، وإنما خص رقابها بالذكر لأنها تستمر كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى ﴿تصير رقبه﴾ وهذا جواب من لم يوجب الزكاة في الخيل وهو قول الجمهور، وقيل المراد بالحق إطراق فعلها والحمل عليها في سبيل الله وهو قول الحسن والشعبي، وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول حماد وأبي حنيفة، وخالفه أصحابه وفتحهم الأصم، قال أبو عمر: لا أعلم أحداً سبقه إلى ذلك.

قوله: (فخر) أي تماظفاً.

قوله: (ورواه) أي إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك. ووقع في رواية سهيل المذكورة «وأما الذي هي عليه وزر فالتى يتخذها أشراً ويطرأ ويذخا ورياء للناس».

قوله: (ونواه لأهل الإسلام) بكسر النون ولله هو مصدر تقول نأوت نأوتاً العدو متأوتاً ونواه، وأصله من نأ إذا نهض ويستعمل في المأداة، قال الخليل: نأوت الرجل ناهضته بالمأداة، وحكى عياض عن الدودي الشارح أنه وقع عنده «ونوى» بفتح النون والقصر قال: ولا يصح ذلك، قلت حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس، فإن ثبت فمعناه: وبعداً لأهل الإسلام، أي منهم. والظاهر أن الراوي في قوله ورياء

قوله: (فخر) أي تماظفاً.

قوله: (ورواه) أي إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك. ووقع في رواية سهيل المذكورة «وأما الذي هي عليه وزر فالتى يتخذها أشراً ويطرأ ويذخا ورياء للناس».

قوله: (ونواه لأهل الإسلام) بكسر النون ولله هو مصدر تقول نأوت نأوتاً العدو متأوتاً ونواه، وأصله من نأ إذا نهض ويستعمل في المأداة، قال الخليل: نأوت الرجل ناهضته بالمأداة، وحكى عياض عن الدودي الشارح أنه وقع عنده «ونوى» بفتح النون والقصر قال: ولا يصح ذلك، قلت حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس، فإن ثبت فمعناه: وبعداً لأهل الإسلام، أي منهم. والظاهر أن الراوي في قوله ورياء

قوله: (فخر) أي تماظفاً.

قوله: (ورواه) أي إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك. ووقع في رواية سهيل المذكورة «وأما الذي هي عليه وزر فالتى يتخذها أشراً ويطرأ ويذخا ورياء للناس».

قوله: (ونواه لأهل الإسلام) بكسر النون ولله هو مصدر تقول نأوت نأوتاً العدو متأوتاً ونواه، وأصله من نأ إذا نهض ويستعمل في المأداة، قال الخليل: نأوت الرجل ناهضته بالمأداة، وحكى عياض عن الدودي الشارح أنه وقع عنده «ونوى» بفتح النون والقصر قال: ولا يصح ذلك، قلت حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس، فإن ثبت فمعناه: وبعداً لأهل الإسلام، أي منهم. والظاهر أن الراوي في قوله ورياء

قوله: (فخر) أي تماظفاً.

قوله: (ورواه) أي إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك. ووقع في رواية سهيل المذكورة «وأما الذي هي عليه وزر فالتى يتخذها أشراً ويطرأ ويذخا ورياء للناس».

قوله: (باب الخيل لثلاثة) هكذا اقتصر على صدر الحديث، وأحال بقسره على ما ورد فيه، وقد فهم بعض الشراح منه الحصر فقال: اتخاذه الخيل لا يخرج عن أن يكون مطلوباً أو مباحاً أو منوعاً، فيدخل في المطلوب الواجب والمنسوب، ويدخل في المنوع المكروه والحرام بحسب اختلاف المقاصد. واعترض بعضهم بأن المباح لم يذكر في الحديث لأن القسم الثاني الذي يتخلل فيه ذلك جاء مقيداً بقوله: «ولم ينس حق الله فيها» فيلتحق بالمنسوب قال والسري أنه ﷺ غالباً إنما يعني بذكر ما فيه حصر أو منع، وأما المباح الصريح فيسكت عنه لا عرف أن سكوتاً عنه فهو. ويمكن أن يقال: القسم الثاني هو في الأصل المباح إلا أنه ربما ارتقى إلى التنب بالقصد بخلاف القسم الأول فإنه من ابتدائه مطلوب، والله أعلم.

قوله: (وروى أبو عبد الله عن رجل من الخيل والمهاجرين والحمر) [الحمل: ٨] الآية أي أن الله خلقها للركوب والزينة، فمن استعملها في ذلك فعل ما أباح له، فإن اقترن بفعله قصد طاعة ارتقى إلى التنب، أو قصد معصية حصل له الإثم، وقد دل حديث الباب على هذا التخصيص.

قوله: (عن زيد بن أسلم) الإسناد كله منديون.

قوله: (الخيل لثلاثة) في رواية الكشيحي «الخيل ثلاثة» ووجه الحصر في الثلاثة أن النبي يقني الخيل إما أن يقتنيها للركوب أو للتجارة وكل منهما إما أن يقترن به فعل طاعة لله وهو الأول، أو معصية وهو الأخير، أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني.

قوله: (في مروج أو وروحه) شك من الروي، والمرج موضع الكلا، وأكثر ما يطلق على الموضع للمطنن، والروضة أكثر ما يطلق في الموضع المرتفع، وقد مضى الكلام على قوله «أرواتها وأقارها» قبل بابين.

قوله: (لها أصابت في طيلها) بكسر الطاء المهملة وفتح التحتانية بعدها لام هو الخيل الذي تربط به وطولها لترعى، ويقال له طول بالواو المقترحة أيضاً كما تقدم في أول الجهاد، وتقدم تفسير الاستئذان هناك.

قوله: (ولم يرد أن يسقيها) فيه أن الإنسان يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة إذا قصد أصلها وإن لم يقصد تلك التفاصيل، وقد تأوله بعض الشراح فقال ابن كثير: قيل إنما أجر لأن ذلك وقت لا يتسع بشربها فيه فيتمت صاحبها بذلك فيوجر، وقيل إن المراد حيث تشرب من ماء النهر بغير إذنه فيتمت صاحبها لذلك فيوجر، وكل ذلك عدول عن القصد.

قوله: (رجل يطعمها فخر) هكذا وقع بحذف أحد التلاوة وهو من ربطها تغنياً، وسيأتي بتمامه بهذا الإسناد بعينه في علامات النبوة، وتقدم تأماً من وجه آخر عن مالك في أوائل كتاب الشرب.

قوله: (لغنيا) بفتح اللامنة والمجمعة ثم نون ثقيلة مكسورة وتحتانية أي استغناء عن الناس تقول تغنيت بما يزني الله تغنياً وتغلتت تغنياً واستغنت استغناء كلها بمعنى، وسيأتي بسط ذلك في فضائل القرآن في الكلام على قوله «ليس منا من لم يثمن بالقرآن».

قوله: (تغلفاً) أي من السؤال، والمعنى أنه يطلب بتاجها أو بما يحصل من أجرها ممن يركبها أو نحو ذلك الغنى عن الناس والتغلف عن مسألتهم، ووقع في رواية سهيل عن أبيه عند مسلم «وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تغلفاً وتكرماً وتجملاً» وقوله «ولم ينس حق الله في رقابها» قيل المراد حسن ملكها وتمهيد شبعها وريها والشفقة عليها في الركوب، وإنما خص رقابها بالذكر لأنها تستمر كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى ﴿تصير رقبه﴾ وهذا جواب من لم يوجب الزكاة في الخيل وهو قول الجمهور، وقيل المراد بالحق إطراق فعلها والحمل عليها في سبيل الله وهو قول الحسن والشعبي، وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول حماد وأبي حنيفة، وخالفه أصحابه وفتحهم الأصم، قال أبو عمر: لا أعلم أحداً سبقه إلى ذلك.

قوله: (فخر) أي تماظفاً.

قوله: (ورواه) أي إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك. ووقع في رواية سهيل المذكورة «وأما الذي هي عليه وزر فالتى يتخذها أشراً ويطرأ ويذخا ورياء للناس».

قوله: (ونواه لأهل الإسلام) بكسر النون ولله هو مصدر تقول نأوت نأوتاً العدو متأوتاً ونواه، وأصله من نأ إذا نهض ويستعمل في المأداة، قال الخليل: نأوت الرجل ناهضته بالمأداة، وحكى عياض عن الدودي الشارح أنه وقع عنده «ونوى» بفتح النون والقصر قال: ولا يصح ذلك، قلت حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس، فإن ثبت فمعناه: وبعداً لأهل الإسلام، أي منهم. والظاهر أن الراوي في قوله ورياء

قوله: (فخر) أي تماظفاً.

قوله: (ورواه) أي إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك. ووقع في رواية سهيل المذكورة «وأما الذي هي عليه وزر فالتى يتخذها أشراً ويطرأ ويذخا ورياء للناس».

قوله: (ونواه لأهل الإسلام) بكسر النون ولله هو مصدر تقول نأوت نأوتاً العدو متأوتاً ونواه، وأصله من نأ إذا نهض ويستعمل في المأداة، قال الخليل: نأوت الرجل ناهضته بالمأداة، وحكى عياض عن الدودي الشارح أنه وقع عنده «ونوى» بفتح النون والقصر قال: ولا يصح ذلك، قلت حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس، فإن ثبت فمعناه: وبعداً لأهل الإسلام، أي منهم. والظاهر أن الراوي في قوله ورياء

قوله: (فخر) أي تماظفاً.

قوله: (ورواه) أي إظهاراً للطاعة والباطن بخلاف ذلك. ووقع في رواية سهيل المذكورة «وأما الذي هي عليه وزر فالتى يتخذها أشراً ويطرأ ويذخا ورياء للناس».

قوله: (ونواه لأهل الإسلام) بكسر النون ولله هو مصدر تقول نأوت نأوتاً العدو متأوتاً ونواه، وأصله من نأ إذا نهض ويستعمل في المأداة، قال الخليل: نأوت الرجل ناهضته بالمأداة، وحكى عياض عن الدودي الشارح أنه وقع عنده «ونوى» بفتح النون والقصر قال: ولا يصح ذلك، قلت حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس، فإن ثبت فمعناه: وبعداً لأهل الإسلام، أي منهم. والظاهر أن الراوي في قوله ورياء

٥٠- باب الرُّكُوب عَلَى الدَّابَّةِ الصَّغِيرَةِ

وَالْفُحُولَةِ مِنَ الْخَيْلِ

وَقَالَ رَاحِدُ بْنُ مَعْدٍ: كَانَ السَّلَفُ يَسْتَحْبِبُونَ الْفُحُولَةَ، لِأَنَّهَا أَجْرَى وَأَجْسَرُ.

٢٨٦٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَرَسٌ، فَاسْتَحَارَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: مُشْرُوبٌ، وَكُنِيَّةٌ، وَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ فَرَسٍ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ لَكِبْرًا». [أخرجه مسلم: ٢٣٠٧].

قوله: (باب الرُّكُوب عَلَى الدَّابَّةِ الصَّغِيرَةِ) يسكون العين أي الشديدة.

قوله: (والفُحُولَةُ) بالفاء والمهمله جمع فحل والثاء فيه تأكيد الجمع كما جوزه الكرماني، وأخذ المصنف ركوب الصغيرة من ركوب الفحل لأنه في الغالب أصعب ممارسة من الأثني، وأخذ كونه كان فعلاً من ذكره، بضمير المذكر، وقال ابن المنير هو استدلال ضعيف، لأن العود يصح على اللفظ ولفظ الفرس مذكر وإن كان يقع على المؤنث وعكسه الجملامة، فيجوز إعادة الضمير على اللفظ وعلى المعنى، قال: وليس في حديث الباب ما يدل على تفضيل الفُحُولَةِ إِلَّا أَنْ نَقُولَ أَثْنَى عَلَيْهِ الرَّسُولُ وَسَكَتَ عَنِ الْأَثْنَى فَتُبْتُ التَّضْيِيلَ بِذَلِكَ. وقال ابن بطال: معلوم أن المدينة لم تحل عن إناث الخيل، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا جملة من أصحابه أنهم ركبوها غير الفُحُولِ، إلا ما ذكر عن سعد بن أبي وقاص، كلما قال وهو محل توقف وقد روى الدارقطني أن فرس المقداد كان أثني.

قوله: (وقال راحد بن معد) هو المقرأ بفتح الميم وتضم وسكون القاف وتفتح الراء بعدها همزة تايبي وسط شامي، مات سنة ثلاث عشرة ومائة، وما له في البخاري سوى هذا الأمر الواحد.

قوله: (كان السلف) أي من الصحابة من بعدهم. وقوله: (أجراً وأجسراً) بهمز «أجراً» من الجراءة ويغير همز من الجبري، و«أجسراً» بالهمزة والمهمله من الجسارة، وحذف المفضل عليه اكتضاء بالسياق أي من الإناث أو المخصية. وروى أبو عبيدة في «كتاب الخيل» له عن عبد الله بن مبريز نحو هذا الأثر وزاد «وكانوا يستحبون إناث الخيل في الغارات والبيات» وروى الوليد بن مسلم في الجهاد له من طريق عبادة بن نسي بنز ومهمله مصغراً وابن مبريز «أنهم كانوا يستحبون إناث الخيل في الغارات والبيات ولما خفي من أمور الحرب يستحبون الفحول في الصفوف والمخبرون ولما ظهر من أمور الحرب». وروى عن خالد بن الوليد أنه كان لا يقاثل إلا على أثني لأنها تدفع البرل وهي أقل سهلاً والفحل يسهل في جره حتى يشتق ويؤذي بسهله. ثم ذكر المصنف حديث أنس في فرس أبي طلحة وقد تقدم قريباً وأن شرحه سبق في كتاب الهبة، وأحد من محمد بن محمد بن المروزي ولقبه مردويه واسم جده موسى، وقال الدارقطني هو الذي لقبه بشيروه واسم جده ثابت، والأول أكثر.

٥١- باب سِهَامِ الْقَرْسِ

وَقَالَ مَالِكٌ: يُسَمُّوهُمُ لِلْخَيْلِ، وَالرَّوَاتِبِينَ مِنْهَا، يَقُولُونَ: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ الْأَحْمِرَ لِيَرْكَبُوها﴾ [النحل: ٨]. وَلَا يُسَمُّوهُمُ لِأَكْثَرِ مِنْ قَرَسٍ.

٢٨٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَمَلَ لِلْقَرْسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا. [الترمذي: ٢٢٨٠]. أخرجه مسلم: ١٧٢٦ باللفظ وللرجل.

قوله: (باب سهام القرس) أي ما يستحقه القارس من الغنمية بسبب فرسه.

قوله: (وقال مالك: يسهم للخيل والبراذين) جمع برذون بكسر اللوحدة وسكون الراء وتفتح للمجمة والمراد الجفأة المختلفة من الخيل، وأكثر ما تجلب الروم وما جلد على السير في الشعب والجلال والرعير بخلاف الخيل العربية.

قوله: (قوله تعالى: والخيل والبغال والحمير لوكبوها) قال ابن بطال: وجه

الاحتجاج بالآية أن الله تعالى امتن بركوب الخيل، وقد أسهم لها رسول الله صلى الله عليه وسلم. واسم الخيل يقع على البرذون والمهجين بخلاف البغال والحمير، وكان الآية استوعبت ما يركب من هذا الجنس لا يقتضيه الامتنان، فلما لم ينص على البرذون والمهجين فيها دل على دخولها في الخيل. قلت: وإنما ذكر المهجين لأن مالكا ذكر هذا الكلام في الموطن وفيه «والمهجين»، والمراد بالمهجين ما يكون أحد أبويه عربياً والآخر غير عربي، وقيل: المهجين الذي أبوه فقط عربي، وأما الذي أمه فقط عربية فيسمى المقرف. وعن أحمد: المهجين البرذون. ويحتمل أن يكون أراد في الحكم. وقد وقع لسعيد بن منصور وفي المراسيل لأبي داود عن مكحول «إن النبي صلى الله عليه وسلم هجن المهجين يوم خيبر وعرب العرب، فجعل للعرسي سهمين وللمهجين سهماً» وهذا منقطع، ويؤيده ما روى الشافعي في «الأم» وسعيد بن منصور من طريق علي بن الأعمر قال: «أشارت الخيل فأدركت العرب وتأنخت البراذن، فقام ابن المنذر الروادي فقال: لا أجعل ما أدرك كمن لم يدرك، فيبلغ ذلك عمر فقال: هببت الروادي أمه لقد أدركت به، أمضوها على ما قال. فكان أول من أسهم للبراذين دون سهام العرب» وفي ذلك يقول شاعرهم:

ومنا الذي قد سنن في الخيل سنة وكانت سواء قبل ذاك سهامها

وهذا منقطع أيضاً، وقد أخذ أحمد يقتضى حديث مكحول في المشهور عنه كالجماعة، وعنه إن بلغت البراذين مبالغ العربية سوي بينهما وإلا فضلت العربية، واختارها الجوزجاني وغيره. وعن الليث: يسهم للبرذون والمهجين دون سهم الفرس.

قوله: (ولا يسهم لأكثر من فرس) هو بقية كلام مالك وهو قول الجمهور، وقال الليث وأبو يوسف وأحمد وإسحاق: يسهم لفرسين لا لأكثر، وفي ذلك حديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف عن أبي عمرة قال «أسهم لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لفرسي أربعة أسهم ولي سهماً، فأخذت خمسة أسهم» قال القرطبي: ولم يقل أحد إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا ما روى عن سليمان بن موسى أنه يسهم لكل فرس سهمان بالفاء ما بلغت، ولصاحبه سهماً أي غير سهمي الفرس.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر المعري.

قوله: (جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً) أي غير سهمي الفرس فيصير للفراس ثلاثة أسهم، وسيأتي في غزوة خيبر أن نافعا فسره كذلك ولفظه «إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن معه فرس فله سهم» ولأبي داود عن أحد عن أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر بلفظ «أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفرسه» وبهذا التفسير يبين أن لا سهم فيما رواه أحد بن منصور الروادي عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة وابن ثمر كراهما عن عبيد الله بن عمر فيما أخرجه الدارقطني بلفظ «أسهم للفراس سهمين» قال الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابوري: وهم فيه الرماذي وشيخه. قلت: لا، لأن المعنى أسهم للفراس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المخصص به، وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسند بهذا الإسناد فقال: «للفرس» وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب الجهاد له عن ابن أبي شيبة، وكان الرماذي رواه بالمتن. وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن ثمر معاً بلفظ «أسهم للفرس» وعلى هذا التأويل أيضاً يحمل ما رواه نعيم بن حاد عن ابن المبارك عن عبيد الله مثل رواية الرماذي أخرجه الدارقطني وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق وهو أثبت من نعيم بن ابن المبارك بلفظ «أسهم للفرس» وقسم بظاهر هذه الرواية بعض من احتج لأبي حنيفة في قوله: أن للفرس سهماً واحداً ولراكبه سهم آخر، فيكون للفراس سهمان فقط، ولا حاجة فيه لما ذكرنا. واحتج له أيضاً بما أخرجه أبو داود من حديث جمع بن جارية بالهمز والتحتانية في حديث طويل في قصة خيبر قال: «فأعطى للفراس سهمين وللراكب سهماً» وفي إسناده ضعف، ولو ثبت يحمل على ما تقدم لأنه يحتصل الأمرين، والجمع بين الروايتين أولى، ولا سيما والأسانيد الأولى أثبت ومع روايات زيادة علم، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل إنسان سهماً فكان للفراس ثلاثة أسهم» وللنسائي من حديث الزبير «أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له وسهماً لفراتيه» قال محمد بن سحنون: اتفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الأمصار، ونقل عنه أنه قال: أكره أن أفضل بهيمة على مسلم، وهي شبيهة ضعيفة لأن السهام في الحقيقة كلها للرجل. قلت: لو لم يثبت الخبر لكانت الشبهة قوية لأن المراد المفاضلة بين الراجل والفراس فلولا الفرس ما ازداد الفارس سهمين من الراجل، فمن جعل للفراس سهمين قد سوي بين الفرس وبين الرجل، وقد تمقب هذا أيضاً لأن الأصل عدم المساواة بين البهيمة والإنسان، فلما خرج هذا عن الأصل بالمساواة فلتكن المفاضلة كذلك، وقد فضل الحنفية الدابة على الإنسان في بعض الأحكام فقالوا: «لو قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة

﴿: اسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَوْمٍ غَزِيٍّ، مَا عَلَيْهِ سَرَجٌ، فِي عُنُقِهِ مَسِيْفٌ. [راجع: ٢٩٢٧. أخرجه مسلم: ٢٣٠٧].

قوله: (باب ركوب الفرس العربي) يضم للمهمله وسكون الراء، أي ليس عليه سرج ولا اناقة ولا يقال في الاعمين إنما يقال عريان قاله ابن فارس، قال: وهي من النوازل انتهى. وحكى ابن التين أنه ضبط في الحديث بكسر الراء وتشديد التحتانية، وليس في كتب اللغة ما ساعده. ذكر فيه حديث أنس: «أن النبي ﷺ استقبلهم على فرس عربي ما عليه سرج في عنقه سيف» وهو طرف من الحديث الذي تقدم في أنه استأجر فرساً لأبي طلحة، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أخرى عن حاد بن زيد وفي أوله «فرع أهل المدينة ليلة، فتلقاهم النبي ﷺ قد سبقهم إلى الصوت، وهو على فرس بغير سرج» وفي رواية له «وهو على فرس لأبي طلحة» وقد سبق في «باب الشجاعة في الحرب» في حديث أوله: «كان النبي ﷺ أحسن الناس وأشجع الناس» بعض هذا الحديث، وقد سبق شرحه في الحبة، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والفروسية البالغة فإن الركوب المذكور لا يفعله إلا من أحكم الركوب وادمن على الفروسية، وفيه تعليق السيف في العنق إذا احتاج إلى ذلك حيث يكون أعور له، وفي الحديث ما يشير إلى أنه ينبغي للفراس أن يتعاهد الفروسية ويروض طباعه عليها لتلا فنجاه شدة فيكون قد استمد لها.

٥٥- باب الفرس القُطُوفِ

٢٨٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَافَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ قَرَعُوا مَرَّةً، فَوَسَّيَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ كَانَ يُقَطِّفُ - أَوْ كَانَ فِيهِ قَطَافٌ - فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «وَجَدْنَا فَرَسَكُمْ هَذَا بَهْرًا». [لكننا نبتدئ ذلك لا يُجَارَى. لراجع: ٢٩٢٧. أخرجه مسلم: ٢٣٠٧].

قوله: (باب الفرس القطوف) أي البطر المشي، قال أبو زيد وغيره: قطفت الدابة تعطف طافاً وطُفواً، والقطوف من الدواب المقارب الخطو وقيل الضيق المشي، وقال الثعالبي: إن مشى وثباً فهو قطوف، وإن كان يرفع يديه ويقوم على رجله فهو سيوت، وإن التوى براكبه فهو قمرص، وإن منع ظهره فهو شمسوس. ذكر في حديث أنس «أن أهل المدينة زعموا مرة فركب النبي ﷺ فرساً لأبي طلحة كان يقطف» الحديث، وقوله: «يقطف» بكسر الطاء ويضمها وقد سبق شرحه في الحبة، وقوله: (أو كان فيه قطاف) شك من الراوي، وسيأتي في «باب السرعة والركض» من طريق عماد بن سيرين عن أنس بلفظ فركب فرساً لأبي طلحة بطيئاً، وقوله: «لا يمارى» يضم أوله زاد في نسخة الصخاني «قال أبو عبد الله أي لا يسابق» لأنه لا يسبق في الجري، وفيه بركة النبي ﷺ لكونه ركب ما كان بطيئاً فصار سابقاً، وسيأتي في رواية عماد بن سيرين المذكورة «فما سبق بعد ذلك اليوم».

٥٦- باب السبق بين الخيل

٢٨٦٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُثَيْلِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَجْرَى النَّبِيُّ ﷺ مَا شَمَّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخَيَْاءِ إِلَى قِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَاجْرَى مَا لَمْ يَشَمَّرَ مِنَ الْقِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكَثُرَتْ يَمَنُ اجْرَى.

قَالَ غُثَيْلُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي غُثَيْلُ اللَّهِ. قَالَ سُفْيَانُ: يَسْنُ الْخَيَْاءَ إِلَى قِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةَ أَهْالٍ أَوْ سِتَّةً، وَتَمِنُ قِيَّةً إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلًا. [راجع: ٤٢٠. أخرجه مسلم: ١٨٧٠].

قوله: (باب السبق بين الخيل) أي مشروعية ذلك، والسبق بفتح للمهمله وسكون الموحدة مصدر وهو المراد هنا، وبالتحريك الرهن الذي يوضع للكل.

آلاف أهاها، فإن قتل عبداً مسلماً لم يؤد فيه إلا دون عشرة آلاف درهم، والحق أن الاعتماد في ذلك على الخبر، ولم يتقدم أبو حنيفة بما قال فقد جاء عن عمر وعلي وأبي موسى، لكن الثابت عن عمر وعلي كالجهور، واستدل للجهور من حيث للمعنى بأن الفرس يحتاج إلى مؤنة خدمته وعلفها، ويأن يحصل بها من الغنى في الحرب ما لا ينقص، واستدل به علي أن المشرك إذا حضر الوقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له، وبه قال بعض التابعين كالشعبي، ولا حجة فيه إذا لم يرد هنا صيغة عموم، واستدل للجهور بحديث فلم تحمل الغنائم لأحد قبلاً، وسيأتي في مكانه. وفي الحديث خفض على اكتساب الخيل واتخاذها للفرز لما فيها من البركة وإعلاء الكلمة وإعظام الشوكة كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ رِبَاطُ الْخَيْلِ تَرْهَوْنَهُ بِعَدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] واختطف فيمن خرج إلى الغزو ومعه فرس فمات قبل حضور القتال، فقال مالك: يستحق سهم الفرس وقال الشافعي والباقر: لا يسهم له إلا إذا حضر القتال، فلو مات الفرس في الحرب استحق صاحبه وإن مات صاحبه استمر استحقيقه وهو للورثة. وعن الأوزاعي فيمن وصل إلى موضع القتال فباع فرسه: يسهم له، لكن يستحق البائع مما خضوا قبل العقد والمشتري مما بعده، وما أشتبه قسم. وقال غيره: يوقف حتى يصلحها. وعن أبي حنيفة: من دخل أرض العدو واجلاً لا يقسم له إلا سهم راجل ولو اشترى فرساً وقاتل عليه. واختلف في غزاة البحر إذا كان معهم خيل، فقال الأوزاعي والشافعي: يسهم له.

(تكميل): هذا الحديث يذكره الأصوليون في مسائل القياس في مسألة الإيما، أي إذا اقرن الحكم بوصف لولا أن ذلك الوصف للتعليل لم يقع الاتزان فلما جاء سياق واحد أنه أعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً دل على اتزان الحكم.

٥٢- باب من قاذ ذبابة غيره في الحرب

٢٨٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ رَجُلٌ لِلرَّءِ بْنِ عَارِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَوْرَثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْرَ، إِنْ هَوَّازَ كَانُوا قَوْمًا رَمَاءً، وَإِنَّا لَمَّا قَبِلْنَاهُمْ حَمَلْنَا عَنْهُمْ فَأَنْهَرْتُمُو، فَاقْبَلُ الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْغَدَامِ وَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقْرَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَهُوَ لَعْلَى بَطْلَيْهِ النَّحْشَاءِ، وَكَانَ أَبَا سُفْيَانَ أَخِيَةً يُلَاحِظَانِي وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». [الطبر: ٧٨٧٤، ٧٩٣٠، ٤٣٠٤٢، ٤٣١٥٠، ٤٣١٩٦، ٤٣٢١٧].

ث. وأعطى في الخالط، باب ١٣. أخرجه مسلم: ١٧٧٦].

قوله: (باب من قاذ ذبابة غيره في الحرب) ذكر فيه حديث البراء بن عازب «أن هوازن كانوا قوماً رماء» الحديث، والفرس منه قوله فيه: «وأبو سفيان وهو ابن الحارث بن عبد المطلب أخذ بلجامها» وسيأتي شرحه مستوفى في غزوة حنين من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

٥٣- باب الركايب والغرز للذبابة

٢٨٦٥- حَدَّثَنِي غُثَيْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: عَنْ أَبِي أَسَمَةَ، عَنْ غُثَيْلِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا ادْخَلَ رَجُلُهُ فِي الْغَرَزِ، وَاسْتَوْتَرَتْ بِهِ نَافَقَةً قَائِمَةً، أَهْلٌ مِنْ عِيْدٍ مَسْجِدِ بَنِي الْحَارِثَةِ. [راجع: ١٩٦. أخرجه مسلم: ١١٨٧. وأخرجه: ١٩٦٧ بطلته لم ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب الركايب والغرز للذبابة) قيل: الركايب يكون من الحديد والخشب والغرز لا يكون إلا من الجلب، وقيل: هما مترادفان، أو الغرز للجميل والركايب للفرس، وذكر فيه حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ كان إذا ادخل رجله في الغرز أهل» الحديث، وهو ظاهر فيما ترجم له من الغرز، وأما الركايب فلحقه به لأنه في معناه. وقال ابن بطال كأنه أشار إلى أن ما جاء عن عمر أنه قال: «أعطوا الركب وثبوا على الخيل وثباً» ليس على منع اتخاذ الركب أصلاً، وإنما أراد تدريبهم على ركوب الخيل.

٥٤- باب ركوب الفرس العربي

٢٨٦٦- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ

٥٧- باب إضمار الخيل للسبق

٢٨٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: سَابِقُ تَيْنِ الْخَيْلِ الْيَمَى لَمْ تَضْمَرْ، وَكَانَ امْتَلَعًا مِنْ التَّيَّةِ إِلَى مَسْجِدِي زَيْتِي، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ سَابِقًا بِهَا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَمَدًا: غَايَةً: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ [الحديث: ١٦].
[راجع: ٤٢٠. أخرجه مسلم: ١٨٧٠].

ثم قال: (باب إضمار الخيل للسبق) إشارة إلى أن السنة في المسابقة أن يتقدم إضمار الخيل وإن كانت التي لا تضمر لا تحتسب المسابقة عليها.

٥٨- باب غَايَةِ السَّبْقِ لِلْخَيْلِ الْمُضْمَرَةِ

٢٨٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَحَسَنِ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: سَابِقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَيْنِ الْخَيْلِ الْيَمَى قَدْ أَضْمَرْتَ، فَأَرْسَلَهَا مِنَ الْخَفَاءِ، وَكَانَ امْتَلَعًا تِيَّةَ الْوَدَاعِ - قُلْتُ لِمَوْسَى: فَكَمْ كَانَ تَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِئَةً أَمْثَالٍ أَوْ سِتَّةً - وَسَابِقُ تَيْنِ الْخَيْلِ الْيَمَى لَمْ تَضْمَرْ، فَأَرْسَلَهَا مِنَ تِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَكَانَ امْتَلَعًا مَسْجِدَ بَنِي زَيْتٍ - قُلْتُ: فَكَمْ تَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِيلٌ أَوْ نَحْوُهُ - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ مَعَهُ سَابِقًا فِيهَا. [راجع: ٤٢٠. أخرجه مسلم: ١٨٧٠].

ثم قال: (باب غاية السباق للخيل المضمرة) أي بيان ذلك ويبين غاية التي لم تضمر، وذكر في الأبواب الثلاثة حديث ابن عمر في ذلك، وقوله في الطريق الأولى: (من الخفاء) بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية ومد: مكان خارج المدينة من جهة ويجوز القصر، وحكى الحازمي تقديم الياء التحتانية على الفاء وحكى عياض ضم أوله وخطأه، وقوله فيها: «أجرى» قال في التي عليها «سابق» وهو بمعناه، وقال فيها: «قال ابن عمر وكنت فيمن أجرى» وقال في الرواية التي عليها «وإن عبد الله بن عمر كان من سابق بها» وسفيان في الرواية الأولى هو الثوري وشيخه عبد الله بن الضمير هو ابن عمر العمري، والطريق الثانية عن الليث مختصرة، وقد أخرجها تامة الشافعي عن ثبية عن الليث، وهو عند مسلم لكن لم يبق لفظه، وقوله في الأولى: «قال عبد الله قال سفيان حدثني عبيد الله» فبيد الله هو ابن الوليد المعني كذا وروناه في جامع سفيان الثوري من روايته عنه، وأراد بذلك تصريح الثوري عن شيخه بالحديث، ووه من قال فيه: وقال أبو عبد الله، وزاد الإسماعيلي من طريق إسحاق وهو الأزرق عن الثوري في آخره «قال ابن عمر وكنت فيمن أجرى فوبى بي فرسي جداراً» وأخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع وقال فيه «فسبق الناس، فلفظ بي الفرس مسجد بني زريق» أي جاوز بي المسجد الذي كان هو الغاية، وأصل التطييف مجاوزة الحد. وقوله في آخر الثانية: «قال أبو عبد الله» هو المصنف وقوله: «أما: غاية: فطال عليهم الأمد» وقع هذا في رواية المستملي وحده، وهو تفسير أبي عبيدة في «الجزاز» وهو متفق عليه عند أهل اللغة قال النابغة: سبق الجواد إذا استولى على الأمد. ومعاوية في الرواية الثالثة هو ابن عمرو الأزدي، وأبو إسحاق هو الفزاري، وقوله فيها: «قال سفيان» هو موصول بالإسناد المذكور، ولم يسم سفيان ذلك. وقد ذكر غيره موسى بن عبيدة في الرواية الثالثة، إلا أن سفيان قال في المسافة التي بين الخفاء والتية خمسة أوسنة، وقال موسى ستة أوسبة وهو اختلاف قريب، وقال سفيان في المسافة الثانية ميل أو نحوه، وقد وقع في رواية الترمذي من طريق عبيد الله بن عمر إدراج ذلك في نفس الخبر والخبر بالسنة وبالميل، قال ابن بطال: إنما ترجم لطريق الليث بالإضمار وأورد به بلفظ «سابق بين الخيل التي لم تضمر» ليشير بذلك إلى تمام الحديث. وقال ابن كثير: لا يلتزم ذلك في تراجم بل ربما ترجم مطلقاً لما قد يكون ثابتاً ولما قد يكون متغيّراً، فمضى قوله: «إضمار الخيل للسبق» أي هل هو شرط أم لا؟ فبين بالرواية التي سابقها أن ذلك ليس بشرط، ولو كان غرضه الاقتصاد المجرى لكان الاقتصاد على الطرف المطابق للترجمة أولى، لكنه عدل عن ذلك للنكتة المذكورة، وأيضاً فلازلة اعتماد أن التضمير لا يجوز لما فيه من مشقة سوقها والمخطر فيه، فبين أنه ليس بمنع بل مشروع والله أعلم. قلت: ولا منافاة بين كلامه وكلام ابن بطال بل أفاد النكتة في الاقتصاد.

قوله: (أضمرت) يضم أوله، وقوله لم تضمر، بسكون الضاد المعجمة، والمراد به أن تملف الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقلل عليها بقدر القوت وتدخل بيتاً وتغشى بالجلال حتى تحمى فتسرق ليلها جف عرفها خف لحمها وقويت على الجري، وفي الحديث مشروعية المسابقة، وأنه ليس من العبت بل من العجبة، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة تحصيل للمقاصد في الغزو والانتفاع بها عند الحاجة، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك، قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام، وكذا التراخي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب، وفيه جواز إضمار الخيل، ولا يخفى اختصاص استحبها بالخيل للعدة للغزو. وفيه مشروعية الإعلام بالابتداء والانتهاه عند المسابقة، وفيه نسبة الفعل إلى الأمر به لأن قوله: «سابق» أي أمر أو أباح.

(تنبه): لا يتعرض في هذا الحديث للمراتعة على ذلك، لكن ترجم الترمذي له «باب المراتعة على الخيل» ولعله أشار إلى ما أخرجه أحمد من رواية عبد الله بن عمر المكير عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وراهن» وقد أجمع العلماء كما تقدم على جواز المسابقة بغير عوض، لكن قصرها مالك والشافعي على الخف والحافر والتصل، وخصه بعض العلماء بالخيل، وأجازوه عطاء في كل شيء، واشتقوا على جوازها بعوض بشرط أن يكون من غير المتسابقين، كالإمام حيث لا يكون له مهم فرس وجوز الجمهور أن يكون من أحد الجانبين من المتسابقين، وكذا إذا كان معها ثالث علل بشرط أن لا يخرج من عنده شيئاً ليخرج العقد عن صورة القمار، وهو أن يخرج كل منهما شيئاً لمن غلب أخذ السيقين فاتفقوا على منعه، ومنهم من شرط في الحفل أن يكون لا يتحقق سبق في مجلس سبق. وفيه أن المراد بالمسابقة بالخيل كونها مكرية لا مجرد إرسال القوسين بغير راكب، لقوله في الحديث: «وإن عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها» كذا استدل به بعضهم، وفيه نظر لأن الذي لا يشترط الركوب لا يمنع صورة الركوب، وإنما احتج الجمهور بأن الخيل لا تهتدي بأنفسها لغصد الغاية بغير راكب وربما نفرت، وفيه نظر لأن الاحتذاء لا يختص بالركوب فلو أن السائق كان ساهراً في الجري بحيث لو كان مع كل فرس ساع يهديها إلى الغاية لأمكن، وفيه جواز إضافة المسجد إلى قوم مخصوصين، وقد ترجم له البخاري بذلك في كتاب الصلاة، وفيه جواز معاملة الهائم عند الحاجة بما يكون تحذيراً لها في غير الحاجة كالإجماعة والإجراء، وفيه تنزيل الحلق منزلهما لأنه غايير بين منزلة المضر وغير المضر ولو خلطهما لانتخب غير المضر.

٥٩- باب نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: أُرْدِفَ النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةً عَلَى الْقَصْوَاءِ.

وَقَالَ الْمُسَوِّزُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا خَلَّاتِ الْقَصْوَاءُ» [راجع: ٢٧٣١، ٢٧٣٢].

٢٨٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا ع يَقُولُ: كَانَتْ نَاقَةُ النَّبِيِّ ﷺ يُقَالُ لَهَا الْقَصْوَاءُ. [الطر: ٢٨٧٢، ٢٨٥١].

٢٨٧٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسِ ع قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةٌ تُسَمَّى الْقَصْوَاءَ، لَا تُسَبِّقُ - قَالَ حَمِيدٌ: أَوْ لَا تَكْذِبُ تُسَبِّقُ - فَجَاءَ أَهْرَاقِي عَلَى قَمْرِهِ فَسَبَّحَهَا، فَسَبَّحَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى عَرَفَهُ، فَقَالَ: «حَقَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ».

طَوَّلَهُ مُوسَى، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ ع، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٨٧١].

قوله: (باب ناقة النبي ﷺ) كذا أفرد الناقه في الترجمة إشارة إلى أن المصنف والقصاص واحدة.

قوله: (وقال ابن عمر: أُرْدِفَ النبي ﷺ أسامة على القصواء) هو طرف من حديث وصله المصنف في الحميم وقد تقدم شرحه في حجة الوداع قوله وقال المسور ما خللات القصواء هو طرف من الحديث الطويل الماضي مع شرحه في كتاب الشروط وفيه

ضبط القصاص.

قوله: (حدثنا معاوية) هو ابن عمرو الأزدي وأبو إسحاق هو الفزاري.

قوله: (طوله موسى عن حماد عن ثابت عن أنس) أي رواه مطولاً، وهذا التعليق وقع في رواية المستملي وحده هنا، وموسى هو ابن إسماعيل التودكي وحماد هو ابن سلمة، ووقع في رواية من عبد الحاروي بعد سياق رواية زهير، وقد وصله أبو داود عن موسى بن إسماعيل المذكور وليس سياقه بأطول من سياق زهير بن معاوية عن حماد، نعم هو أطول من سياق أبي إسحاق الفزاري فتزجج رواية المستملي، ولكنه اعتمد رواية أبي إسحاق لما وقع فيها من التصريح بسماع حميد من أنس، وأشار إلى أنه روي مطولاً من طريق ثابت ثم وجده من رواية حميد أيضاً مطولاً فخرجه والله أعلم.

قوله: (لا تسبق) قال حميد أو لا تكاد تسبق) شك منه، وهو موصول بالإسناد المذكور، وفي بقية الروايات بغير شك، وقوله: (أن لا يرفع شيء من الدنيا) وفي رواية موسى بن إسماعيل: «أن لا يرفع شيئاً» وكذا للمصنف في الرقاق، وكذا قال الغزالي عن زهير عند أبي داود، وفي رواية شعبة عند النسائي: «أن لا يرفع شيء نفسه من الدنيا».

وقوله: (فجاء أعرابي فسبقها) في رواية ابن المبارك وغيره عن حميد عند أبي نعيم «فسابها فسبقها»، وفي رواية شعبة «سابق رسول الله ﷺ أعرابي»، ولم أنف على اسم هذا الأعرابي بعد التبع الشديد.

قوله: (على قصود) يفتح القاف ما استحق الركوب من الإبل، قال الجوهري: هو البر حتى يركب وأقل ذلك أن يكون ابن ستن إلى أن يدخل الساحة فيسقى جملاً. وقال الأزهرى: لا يقال إلا للذكر، ولا يقال للأنثى فمقدمة وإما يقال لما قلوص، قال: وقد حكى الكسائي في «النادر» مقصودة للقلوص وكلام الأكثر على خلافه، وقال الحليل: المقصودة من الإبل ما يقمده الراعي لحمل مناعه، والماء فيه للعبادة.

قوله: (حصى عرفه) أي عرف أثر المسكة، وفي رواية المصنف في الرقاق: «فلما رأى ما في وجوههم وقالوا سبقت المعضاء» الحديث، والمعضاء بفتح الميملة وسكون المعجمة بعدها موحدة ومد في المقطوعة الأذن أو المشقوق، وقال ابن فارس: كان ذلك لقباً لما لقوله تسمى المعضاء. ولقوله: «يقال لها المعضاء» ولو كانت تلك صفتها لم يحتاج لذلك، وقال الغزيري: المعضاء منقول من قولهم ناقة عضباء أي قصيرة البعد واختلط حمل المعضاء هي القصواء أو غيرها، فيجزم الحاربي بالأول وقال: تسمى المعضاء والقصواء والجدهاء، وروى ذلك ابن سعد عن الواقدي، وقال غيره بالثاني وقال: الجدهاء كانت شبهاء وكان لا يحمل عند نزول الرحي غيرها، وذكر له عدة نوق غير هذه تبعها من اعتنى بجمع السيرة. وفي الحديث اتخاذ الإبل للركوب والمسابقة عليها، وفيه التزهد في الدنيا للإشارة إلى أن كل شيء منها لا يرتفع إلا اتضع. وفي الحديث على التواضع. وفيه حسن خلق النبي ﷺ وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه.

٦٠- باب الغزو على الحمير

قوله: (باب الغزو على الحمير) كذا في رواية المستملي وحده بغير حديث، وضم النسي هذه الترجمة للتي بعدها قال: «باب الغزو على الحمير، وبغلة النبي ﷺ البيضاء»، ولم يتعرض لذلك أحد من الشراح، وهو مشكل على الخالين، لكن في رواية المستملي أسهل لأنه يحمل على أنه وضع الترجمة وأخلى يابضاً للحديث اللاتين بها فاستمر ذلك، وكأنه أراد أن يكتب طرفاً لحديث معاذ «كت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له غدير» وقد تقدم قريباً في «باب اسم الفرس والحمار» وكونه كان راكباً يحمّل أن يكون في الحضر وفي السفر فيحصل مقصود الترجمة على طريقة من لا يفرق بين المطلق والعام والله أعلم. وأما رواية النسفي فليس في حديثي الباب إلا ذكر البغلة خاصة، ويمكن أن يكون أخلى آخر الباب يابضاً كما قلنا في رواية المستملي، أو يؤخذ حكم الحمار من البغلة. وقد أخرج عبد بن حميد من حديث أنس «أن النبي ﷺ كان يوم خيبر على حمار غظوم يحمل من ليف» وفي سنده مقال.

٦١- باب بغلة النبي ﷺ البيضاء

قَالَ أَنَسُ [رَاجِع: ٣١٤٦].

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَهْدَى مَلِكٍ أَبْلَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ [رَاجِع: ١٤٨١].

٢٨٧٣- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ الْخَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا بَغْلَةً بَيْضَاءَ، وَسِلَاحَهُ وَارْتَضَاهُ تَرْكَهَا صَدَقَةً. [رَاجِع: ٢٧٧٩].

٢٨٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: عَنْ سُفْيَانَ

قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ التِّرْمِذِيِّ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عُمَارَةَ يُؤَمُّ حَتْنٌ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، وَلَكِنْ وَلَّى سَرَعَانَ النَّاسِ، فَلَقِيَهُمْ هَوَازِنُ الْبَنَاتِلِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْخَارِثِ أَخَذَ بِجِلْبَانِي، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَلِيبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». [رَاجِع: ٢٨٦٤. أخرجه مسلم: ١٧٧٦].

قوله: (باب بغلة النبي ﷺ البيضاء) قال أنس يشير إلى حديثه الطويل في قصة حنين، وسيأتي موصولاً مع شرحه في المغازي وفيه «وهو على بغلة بيضاء».

قوله: (وقال أبو حميد: أهدى ملك أبلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء) يشير إلى حديثه الطويل في غزوة تبوك، وقد مضى موصولاً في أواخر كتاب الزكاة وفيه هذا القدر وزيادة، وتعلقت الإشارة إلى اسم صاحب أبلة هناك مع بقية شرح الحديث. ومما ينبغي عليه هنا أن البغلة البيضاء التي كان عليها في حنين غير البغلة البيضاء التي أهداها له ملك أبلة، لأن ذلك كان في تبوك وغزوة حنين كانت قبلها. وقد وقع في مسلم من حديث العباس أن البغلة التي كانت تحته في حنين أهداها له فروة بن نفاثة بضم النون بعدما فاه خفيقة ثم مثقة، وهذا هو الصحيح، وذكر أبو الحسين بن عبدوس أن البغلة التي ركبها يوم حنين لدلل وكانت شهباء أهداها له القرقس وأن التي أهداها له فروة يقال لها فضة، ذكر ذلك ابن سعد وذكر عكسه، والصحيح ما في مسلم. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما: حديث عمرو بن الحارث وهو أخو جويبر أم المؤمنين قال: «ما ترك رسول الله ﷺ إلا بغلته البيضاء» الحديث، وقد تقدم في أول الوصايا وأن شرحه يأتي في الوفاة آخر المغازي. ثانيهما: حديث البراء في قصة حنين وقد تقدم قريباً وفيه «والنبي ﷺ على بغلة بيضاء» وسيأتي شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى، واستدل به على جواز اتخاذ البغال وإنزاه الحمير على الخيل. وأما حديث علي أن النبي ﷺ قال: «إما يفعل ذلك الذين لا يعلمون» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان فقال الطحاوي: أخذ به قوم فحرموا ذلك، ولا حجة فيه لأن معناه الحظ على تكثير الخيل لما فيها من الثواب، وكان المراد الذين لا يعلمون الثواب المرتب على ذلك.

٦٢- باب جهاد النساء

٢٨٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَحَسْبِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «جِهَادُكُمْ الْحَجُّ».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ: بِهَذَا. [رَاجِع: ١٥٢٠].

٢٨٧٦- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بِهَذَا.

وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: سَأَلَهُ سِلَاحُهُ عَنِ الْجِهَادِ، فَقَالَ: «يَعْنِي الْجِهَادُ الْحَجُّ». [رَاجِع: ١٥٢٠].

قوله: (باب جهاد النساء) ذكر فيه حديث عائشة «جهادكن الحج»، وقد تقدم في أول الجهاد ومضى شرحه في كتاب الحج. وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه النسائي بإلفظ: «جهاد الكير» أي العاجز الضعيف - والمرأة الحج والعمرة -.

قوله فيه: (وقال عبد الله بن الوليد) هو المدني، وروايته موصولة في «جامع سفیان» وقوله في الطريق الآخر: «وعن حبيب بن أبي عمرة» هو موصول من رواية قبصة المذكورة. والحاصل أن عتده فيه عن سفیان إسنادين، وقد وصله الإسماعيلي من طريق هناد بن السري عن قبصة كذلك.

وأخرجه الإسمايلي بن طريق أبي خيثمة عن معاوية بن عمرو عن زائدة وحده به، وكذا أخرجه أبو عروانة في صحيحه عن جعفر الصائغ عن معاوية فوضحت صحة ما وقع في الصحيح والله الحمد.

قائمه: هذا الحديث، رواه عن أنس إسحاق بن أبي طلحة ومحمد بن يحيى بن حبان وأبو طرلة، فقال إسحاق في روايته عن أنس: «كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام» وقال أبو طرلة في روايته: «دخل رسول الله ﷺ على بنت ملحان» وكلاهما ظاهر في أنه من مستند أنس، وأما محمد بن يحيى فقال: «عن أنس عن خالته أم حرام» وهو ظاهر في أنه من مستند أم حرام وهو المعتمد، وكان أنس لم يحضر ذلك فعلمه على خالته، وقد حدث به عن أم حرام عمير بن الأسود أيضاً كما سيأتي بعد أبواب، وقد أحال الزبي برواية أبي طرلة في مستند أنس على مستند أم حرام ولم يفضل ذلك في رواية إسحاق بن أبي طلحة فأوهم خلاف الواقع الذي حرره، والله الهادي.

٦٤- باب حمل الرجل امرأته في الغزو

دُون بَعْضِ نِسَائِهِ

٢٨٧٩- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَزْوَةَ النَّمِرِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ غَزْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَمِعَهُ بِنَ الْمُسَبِّبِ، وَعَلَقَمَةَ ابْنَ قُلَاصٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَدِيجَةَ عَائِشَةَ، كُلُّ حَدَّثِيي طَائِفَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَفْرَعَ تَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّهُنَّ يَخْرُجُ سَهْمَهَا خَرَجَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَفْرَعُ يَتَنَا فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا، فَيَخْرُجُ فِيهَا سَهْمِي، فَيَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الْجَحَابُ. [راجع: ٢٥٩٣. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠. مطرولاً.]

قوله: (باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نساءه) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في قصة الإفك وهو ظاهر فيما ترجم له، وسيأتي شرح حديث الإفك تأماً في التفسير، وفيه التصريح بأن حمل عائشة معه كان بعد القرعة بين نساءه.

٦٥- باب غزو النساء وقائلهن مع الرجال

٢٨٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ اخْتِلافِ النَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: وَقَدْ زِلْتُ عَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَإِنَّهُمَا لَمُشْتَرِكَانِ، أَرَى خَدَمَ سَوَاقِهِمَا، تَتَفَرَّقَانِ الْقُرْبَ. وَقَالَ خُزَّاءُ: تَتَقَلَّبَانِ الْقُرْبَ عَلَى مُتْرِبِهِمَا، ثُمَّ يَفْرُغُهُ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، ثُمَّ يُزَجِّجَانِ سَمَلَاتِهِمَا، ثُمَّ يَجْمَعَانِ فَيُفَرِّغُهُمَا [وفي نسخة: فَيُفَرِّغُهُمَا] فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ. [انظر: ٢٩٠٢، ٣٨١١، ٤٠٦٤. أخرجه مسلم: ١٨١٠ دون ذكر عائشة، ١٨١١. مطرولاً.]

قوله: (باب غزو النساء وقائلهن مع الرجال) وقع في هذه الترجمة حديث الربيع بنت معوذ، وسيأتي بعد باب. وفي حديث أم عطية الذي مضى في الحيض وفي حديث ابن عباس عند مسلم «كان يغزو بهن فيدائرن الجرحى» الحديث، ووقع في حديث آخر مرسل أخرجه عبد الرزاق من معمر عن الزهري قال: «كان النساء يشهدن مع النبي ﷺ المشاهد ويسقين المقاتلة ويدائرن الجرحى» ولأبي داود من طريق حشرج بن زياد عن جدته أنها خرجن مع النبي ﷺ في حنين وفيه: «أن النبي ﷺ سألهن عن ذلك فقلن: خرجنا نزل الشر ونعني في سبيل الله وتداوي الجرحى ونناول السهام ونسقي السويق، ولم أر في شيء من ذلك التصريح بأنهن قاتلات، ولأجل ذلك قال ابن المنير: بوب علي قاتلهن وليس هو في الحديث، فلما أن يريد أن يعائنتهن للغزاة غزوا وإما أن يريد أنهن ما يثبت لسنن الجرحى وغزو ذلك إلا ومن يصدق أن يدافعن عن أنفسهن، وهو الغالب انتهى. وقد وقع عند مسلم من وجه آخر عن أنس «أن أم سليم اتخذت خنجرًا يوم حنين فقالت: اتخذته إنا كنا معي أحد من المشركين بقرت به بطنه» ويحتمل أن يكون غرض البخاري بالترجمة أن يبين أنهم لا يقاتلون وإن خرجن في الغزو، فالتقدير بقوله: «وقائلهن مع الرجال» أي هل هو سائق، أو إذا خرجن مع الرجال في الغزو يقتصرن على ما ذكر من مداواة الجرحى ونحو ذلك؟ ثم ذكر المصنف حديث أنس «لما

وقال ابن بطال: دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء، ولكن ليس في قوله: «جهادكن الحج» أنه ليس لمن أن يتطوعن بالجهاد، وإنما لم يكن عليهن واجبا لما فيه من متايمة المطلوب منهن من الستر ومجانبة الرجال؛ فذلك كان الحج أفضل لمن من الجهاد. قلت: وقد لح البخاري بذلك في إيراد الترجمة جملة وتعقيها بالترجم المصراحة بخروج النساء إلى الجهاد.

٦٣- باب غزو المرأة في البحر

٢٨٧٧، ٢٨٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، هُوَ الْفَزَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا ﷺ يَقُولُ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنَةِ مِلْحَانَ فَاتَّكَأَ عِنْدَهَا، ثُمَّ حَتَّجَتْ، فَقَالَتْ: لِمَ تَحْتَكِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَهْلِ يَوْكُونَ الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَقْلُهُمْ مَقْلُ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ». فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَذْغَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مِنْهُمْ». ثُمَّ عَادَ فَحَتَّجَتْ، فَقَالَتْ: لَهْ يَمْلُ أَوْ مَهْ ذَلِكْ؟ فَقَالَ لَهَا يَمْلُ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: أَذْغَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَلَسْتَ مِنَ الْآخِرِينَ». قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: فَتَوَزَّجَتْ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، فَرَكِبَتْ الْبَحْرَ مَعَ بِنْتِ قُرْظَةَ، فَلَمَّا قَلَّتْ، رَكِبَتْ دَائِبَتَهَا، فَوَلَّصَتْ بِهَا، فَسَقَطَتْ عَنْهَا فَمَاتَتْ. [راجع: ٢٧٨٨، ٢٧٨٩. أخرجه مسلم: ١٩١٢.]

قوله: (باب غزو المرأة في البحر) ذكر فيه حديث أنس في قصة أم حرام، وقد تقدم قريباً في «باب فضل من يصرع في سبيل الله» وبإني شرحه في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى. وقوله في آخره: «وقال أنس فتزوجت عبادة بن الصامت» ظاهره أنها تزوجته بعد هذه المقالة، ووقع في رواية إسحاق عن أنس في أول الجهاد بلفظ: «وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله ﷺ» وظاهره أنها كانت حينئذ زوجته، فلما أن يحمل على أنها كانت زوجته ثم طلقها ثم راجعها بعد ذلك وهذا جواب ابن التين، ولما أن يجعل قوله في رواية إسحاق: «وكانت تحت عبادة» جملة معترضة أراد الراوي وصفها به غير مفيد بحال من الأحوال، وظهر من رواية غيره أنه إنما تزوجها بعد ذلك وهذا الثاني أولى لموافقة محمد بن يحيى بن حبان عن أنس على أن عبادة تزوجها بعد ذلك كما سيأتي بعد أبي عشرين باباً وقوله في آخره: «فركبت البحر مع بنت قرظة» هي زوج معاوية واسمها فاختة وقيل كنود، وكانت تحت عتبة بن سهل قبل معاوية، ويحتمل أن يكون معاوية تزوج الأختين واحدة بعد الأخرى، وهذه رواية ابن وهب في موطنه عن ابن هزيمة عمن سمع، قال: ومعاوية أول من ركب البحر للغزاة، وذلك في خلافة عثمان، وأبوها قرظة بنته خلف والراه والظالم للمجعة هو ابن عمرو بن نوفل بن عبد مناف، وهي قرظية نوفلية، وظن بعض الشراح أنها بنت قرظة بن كعب الأنصاري فوهم، والذي قلته صرح به خليفة بن خياط في تاريخه وزاد أن ذلك كان سنة ثمان وعشرين، والبلاذري في تاريخه أيضاً وذكر أن قرظة بن عبد عمرو مات كافراً فيكون لها هي روية، وكذا لأخيها مسلم بن قرظة الذي قتل يوم الجمل مع عائشة.

(تبيين) يتعلقان بهذا الإسناد:

أحدهما: وقع في هذا الإسناد «حدثنا أبو إسحاق هو الفزاري عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري» هكذا هو في جميع الروايات ليس بينهما أحد، وزعم أبو مسعود في «الأطراف» أنه سقط بينهما «زائدة بن قدامة» وأقره المزني على ذلك وقواه بأن المسيب بن واضح رواه عن أبي إسحاق الفزاري عن زائدة عن أبي طرلة، وقد قال أبو علي الجبائي: تأمله في «السير لأبي إسحاق الفزاري» فلم أجد فيه زائدة، ثم ساقه من طريق عبد الملك بن حبيب عنه عن أبي طرلة ليس بينهما زائدة، ورواية المسيب بن واضح خطأ، وهو ضعيف لا يقضى زيادته على خطأ ما وقع في الصحيح، ولا سيما وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن معاوية بن عمرو شيخ البخاري فيه كما أخرجه البخاري سواء ليس في أبي زائدة، وبسبب الروم من أبي مسعود أن معاوية بن عمرو رواه أيضاً عن زائدة عن أبي طرلة، فظن أبي مسعود أنه عند معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق عن زائدة، وليس كذلك بل هو عنده عن أبي إسحاق وزائدة معاً جميعهما تارة وفريقهما أخرى، أخرجه أحمد عنه عطفًا لروايته عن أبي إسحاق على روايته عن زائدة،

١٤١٧	٥٦- كتاب الجهاد والسير - باب الجرمية في الفوز في سبيل الله	٢٨٨٧ ح
------	--	--------

٧- باب الجرمية في الفوز في سبيل الله

«ولكن لطبتن قلبي» وقال عليه الصلاة والسلام «اعقلها وتركول» قال ابن بطال: نسخ ذلك كما دل عليه حديث عائشة؛ وقال القرطبي: ليس في الآية ما ينافي الحراسة كما أن إعلم الله نصر دينه وإظهاره ما يمنع الأمر بالقتال وإعداد المدد، وعلى هذا فالمراد العصمة من الفتنة والإضلال أو إزهاق الروح والله أعلم. ثانيهما: عن أبي هريرة. قوله: (وزاد لنا عمرو) ابن مرزوق هكذا، وعمرو هو من شيوخ البخاري وقد صرح بسماحه منه في مواضع أخرى، وجيع الإسناد سواء مذكور، وفيه تابيعان عبد الله بن دينار وأبو صالح، والمراد بالزيادة قوله في آخره: «تمس وانتكس الخ» وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي مسلم الكجي وغيره عن عمرو بن مرزوق وسيأتي مزيد لهذا في التذييل إن شاء الله تعالى.

قوله: (تمس عبد اللطنان) الحديث سيأتي بهذا الإسناد والمثل في كتاب الرقاق ونذكر شرحه هناك إن شاء الله تعالى، والغرض منه هنا قوله في الطريق الثانية «طوى لعيد أخذ بعتان فرسه» الحديث لقوله «إن كان في الحراسة كان في الحراسة».

قوله: (تمس) يفتح أوله وكسر الهملة ويجوز فتحها وهو ضد سعد، تقول تمس فلان أي شفي، وقيل معنى التمس الكلب على الوجه، قال الخليل: التمس أن يعثر فلا يفيق من عثرته، وقيل: التمس الشر، وقيل: البعد، وقيل: الهلاك، وقيل: التمس أن يغر على وجهه والنكس أن يغر على رأسه، وقيل: تمس اسطحا حجة وبينة.

وقوله: (واتكس) بالمهمل أي عارده المرص، وقيل: إذا سقط اشتغل بسقطته حتى يسقط أخرى. وكسى عياض أن بعضهم رواه «انتكش» بالمعجمة وفسره بالرجوع، وجعله دعاء له لا عليه، والأول أولى.

قوله: (وإذا شيك فلا التقش) شيك: بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها كاف، وانتش: بالقاف والمعجمة، والمعنى إذا أصابه الشوك فلا وجد من يخرجهما منه بالمشاق، تقول نقشت الشوك إذا استخرجته. وذكر ابن قتيبة أن بعضهم رواه بالعين الهملة بدل القاف، ومعناه صحيح لكن مع ذكر الشوك تعوي رواية القاف. ووقع في رواية الأصليين عن أبي زيد المروزي «وإذا شيت» بفتحة فوائدة بدل الكاف وهو تغيير فاحش، وفي الدعاء بذلك إشارة إلى مكس مقصود لأن من عثر فدخلت في رجلة الشوك فلم يجد من يخرجهما يصير حاجزا عن الحركة والسعي في تحصيل الدنيا. وفي قوله: «طوى لعيد الخ» إشارة إلى الخفض على العمل بما يحصل به خير الدنيا والآخرة.

قوله: (أشعث) صفة لعيد وهو مجرور بالفتحة لعدم الصرف (ورأسه) بالرفع الفاعل، قال الطبري: «أشعث رأسه مغبرة قنما» حالان من قوله: «لعيد» لأنه موصوف. وقال الكرماني: يجوز الرفع ولم يوجهه وقال غيره: ويجوز في أشعث الرفع على أنه صفة رأس، أي رأسه أشعث، وكذا قوله: «مغبرة قنما».

قوله: (إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقية كان في الساقية) هذا من المواضع التي اتحد فيها الشرط والجزاء لفظا لكن المعنى مختلف، والتقدير إن كان لهم في الحراسة كان فيها، وقيل: معنى «فهر في الحراسة» أي فهو في ثوب الحراسة، وقيل: هو للتعظيم أي إن كان في الحراسة فهو في أمر عظيم، والمراد منه لا زمة أي فعلية أن يأتي بلوازمه ويكون مشغلا بمجبة عمله. وقال ابن الجوزي: للمعنى أنه شامل الذكر لا يقصد السمو، فإن اتفق له السير سار، فكأنه قال: إن كان في الحراسة استمر فيها، وإن كان في الساقية استمر فيها.

قوله: (إن استأذن لم يؤذن له وإن شفع لم يشفع) فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الخمول والتواضع، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (لفصا، كانه يقول لفصهم الله) وقع هذا في رواية المستملي، وهي على عادة البخاري في شرح اللفظة التي توافق ما في القرآن بتفسيرها، وهكذا قال أهل التفسير في قوله تعالى: «والذين كفروا فصمهم» [محمد: ٨]

قوله: (طوى فعل من كل شيء طيب، وهي ياء حولت إلى الواو وهو من يطيب) كذا في رواية المستملي أيضاً والقول فيه كالتقول في الذي قبله، وقال غيره: المراد الدعاء له بالجنة، لأن طوى أشهر شجرها وأطيب، فدعا له أن ينالها، ودخل الجنة ملزوم نيلها.

(تكميل): ورد في فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخاري، منها حديث عثمان مرفوعاً «حرس ليلة في سبيل الله خير من ألف ليلة يقام ليها ويصام نهارها» أخرجه ابن ماجه وإسحاق، وحديث سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعاً «من حرس وراء المسلمين متطوعاً لم ير الثواب بعينه إلا لحلة القسم» أخرجه أحمد، وحديث أبي مجانة

٢٨٨٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَامِرٍ بْنُ رَيْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَهْرًا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: «لَيْتَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِي صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ». إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ مِلاَحٍ، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقَالَ: أَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ جِئْتُ لَأَحْرُسَكَ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ. [الطبر: ٧٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٤١٠].

٢٨٨٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ عَثِدَ الدُّنْيَا، وَالْزَّهْرَمَ، وَعَثِدَ الزَّهْرَمَ، وَعَثِدَ الْخَمِيصَةَ، إِنَّ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». [الطبر: ٢٨٨٧، ٦٤٣٥].

٢٨٨٧- وَكَذَلِكَ عَمَرُو قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ عَثِدَ الدُّنْيَا، وَعَثِدَ الزَّهْرَمَ، وَعَثِدَ الْخَمِيصَةَ، إِنَّ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَبَسَّ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْقِصَ، طَوَى لَيْتَهُ أَجَلَ بَعَانٍ قَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَشْعَثَ رَأْسَهُ، مُغْبِرَةً قَنَمًا، إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقِيَةِ كَانَ فِي السَّاقِيَةِ، إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ يُؤْذَنَ إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ. وَقَالَ: «نَمَسًا» فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: فَانْقَسَمَهُمُ اللَّهُ.

«طَوَى» فَعَلَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ طَيِّبٍ، وَهِيَ يَاءٌ حَوَّلَتْ إِلَى الْوَاوِ، وَهِيَ مِنْ: يَطِيبُ. [راجع: ٢٨٨٦].

قوله: (باب الحراسة في الفوز في سبيل الله) أي بيان ما فيها من الفضل. وذكر فيه حديثين: أحدهما: عن عائشة.

قوله: (أخبرنا يحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وعبد الله بن عامر بن ربيعة هو المعزلي له روية ولأبيه صبية.

قوله: (كان النبي ﷺ مَهْرًا، فلما قدم المدينة قال: ليست رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة) هكذا في الرواية ولم يبين زمان السهر، وظاهره أن السهر كان قبل القدم والقول بعده، وقد أخرجه مسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد وفيه «سهر رسول الله ﷺ مقدمه المدينة ليلة قال: فذكره، وظاهره أن السهر والقول معاً كانا بعد القدوم، وقد أخرجه النسائي من طريق أبي إسحاق الفزاري عن يحيى بن سعيد بلفظ «كان رسول الله ﷺ أول ما قدم المدينة يسهر من الليل» وليس المراد بقدمه المدينة أول قدومه إليها من الهجرة لأن عائشة إذ ذاك لم تكن عنده ولا كان سعد أيضاً من سبق، وقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد بلفظ «إن رسول الله ﷺ سهر ذات ليلة وهي إلى جنبه، قالت فقلت: ما شأئك يا رسول الله» الحديث. وقد روى الترمذي من طريق عبد الله بن بشير عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يحرس حتى نزلت هذه الآية: والله يصمكم من الناس» وإسناده حسن واختلف في وصله وإرساله.

قوله: (جئت لأحرسك) في رواية الليث المذكورة «قال: وقع في نفسي خوف على رسول الله ﷺ فجئت أحرسه، فدعا له رسول الله ﷺ».

قوله: (فهام النبي ﷺ) زاد المصنف في التذييل من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد «حتى سمعنا غيطه». وفي الحديث الأخذ بالخطر والاحتراس من العدو، وإن على الناس أن يجربوا سلطانهم خشية القتل. وفيه التناء على من تبرع بالخير وتسميته صالحاً وإنما عانى النبي ﷺ ذلك مع قوة تركه للاستئذان به في ذلك، وقد ظاهر بين درعين مع أنهم كانوا إذا اشتد البأس كان أمام الكل. وأيضاً فالترك لا ينافي تعاطي الأسباب لأن الترك عمل القلب وهي عمل البدن وقد قال إبراهيم عليه السلام

مرفوعاً « حرمت النار على عين سهرت في سبيل الله » أخرجه النسائي، وغوه للترمذي عن ابن عباس، والطبراني من حديث معاوية بن حيدة، ولأبي يعلى من حديث أنس وإسناده حسن، وللحاكم عن أبي هريرة نحوه.

قوله: (أكثرنا غلاً من يستظل بكسائه) في رواية مسلم « وأكثرنا غلاً صاحب الكساء » وزاد « ومنا من يتي الشمس بيده ».

قوله: (وأما الذين أصابوا لهم يصنعوا شيئاً) في رواية مسلم « فسقط الصوم » أي عجزوا عن العمل.

قوله: (وأما الذين أفطروا فبعضهم الركاب) أي أشاروا الإبل لخدمتها وسقيها وعلفها، وفي رواية مسلم « فضرّبوا الأضيعة وسفروا الركاب ».

قوله: (بالأجر) أي الوافر، وليس المراد نقص أجر الصوم بل المراد أن المقطرين حصل لهم أجر عملهم ومثل أجر الصوم لتماطيلهم وأشغالهم وأشغال الصوم، فلذلك قال « بالأجر كله » لوجود الصفات المكتفية لتحصيل الأجر منهم، قال ابن أبي صفرة: فيه أن أجر الخدمة في الغزو أعظم من أجر الصيام. قلت: وليس ذلك على العموم. وفيه المحض على المعاناة في الجهاد، وعلى أن الفطر في السفر أولى من الصيام. وأن الصيام في السفر جائز خلافاً لمن قال لا يفتد. وليس في الحديث بيان كونه إذ ذلك كان صوم فرض أو تطوع. وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردتها المصنف أيضاً في غير مظهرها لكونه لم يذكره في الصيام واقتصر على إيرادها هنا. والله أعلم

٧٢- باب فضل من حمل مَنَاعَ صاحبه في السفر

٢٨٩١- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: « كُلُّ سَلَامَةٍ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ، يُعِينُ الرَّجُلَ فِي دِينِهِ، بِحَامِلِهِ عَلَيْهَا، أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَنَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، وَكُلُّ خَطْوَةٍ يَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ ». [راجع: ٢٧٠٧. أخرجه مسلم: ١٠٠٩، بعض الإصحاح].

قوله: (باب فضل من حمل مَنَاعَ صاحبه في السفر) ذكر فيه حديث أبي هريرة، وهو ظاهر فيما ترجم له، لأنه يتناول حالة السفر من هذا الاطلاق بطريق الأولى، والسلامة تقدم تفسيره في الصالح مع بعض الكلام عليه، وبأن يتيه بعد خمسين باباً في « باب من أخذ بالركاب ».

وقوله: (حدثنا إسحاق بن نصر) هو ابن إبراهيم بن نصر نسب جده السعدي وهو بالهلمة الساكنة وتبع أوله وقيل: بالقسم والمجعة.

وقوله: (كل يوم) منصوب على الظرفية.

وقوله: (يعين) يأتي توجيهه.

وقوله: (بحامله) أي يساعده في الركوب، وفي الحمل على الدابة. قال ابن بطال: وبين في الرواية الآتية في « باب من أخذ بالركاب » أن المراد من أحان صاحب الدابة عليها حيث قال: « ويعين الرجل على دابته » قال: وإذا أجر من فعل ذلك بداية غيره فإذا حل غيره على دابة نفسه أحساباً كان أعظم أجراً.

وقوله: (كل الطريق) بفتح الدال أي بيانه أن احتاج إليه، وهو بمعنى الدلالة.

٧٣- باب فضل رِبَاطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا ﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ [آل عمران: ٢٠٠].

٢٨٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ: سَمِعَ أَبَا النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْخَيْلِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالزُّوْحَةُ يَوْمَهَا الْقُدُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْعُدُوَّةُ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ». [راجع: ٢٧١٤. أخرجه مسلم: ١٨٨١، مختصراً آخره].

قوله: (باب فضل رباط يوم في سبيل الله، وقول الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا ﴾ وصابروا) [آل عمران: ٢٠٠] الآية) الرباط بكسر الراء وبالوحد الحظيفة ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم،

٧١- باب فضل الخِدمة في الغزو

٢٨٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ عَن، ثَابِتِ الْكُنَّانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: « صَحِبْتُ جَبْرِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَكَانَ يَخْدُمُنِي وَهُوَ أَكْبَرُ مِنِّي أَنَسٍ، قَالَ جَبْرِ: إِنِّي وَابْتُ الْأَنْصَارِ يَصْنَعُونَ شَيْئاً، لَا أَحَدٌ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا أَكْرَمَهُ ». [أخرجه مسلم: ٢٥١٣].

٢٨٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ خَطْبَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: « خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى حَيْبِ أَخْمَةَ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم رَاجِعاً وَتَدَلَّاهُ أَخَذَ، قَالَ: « هَذَا جَلَّ بَحْثًا وَنَجْهًا ». ثُمَّ أَحَارَ يَدَهُ إِلَى الْعُنَيْتَةِ، قَالَ: « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مَا تَنْ لَا يَنْفَعُنِي، تَكْفِيرُ لِي إِثْمِي وَمَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدَّنَا ». [راجع: ٣٧١، ٢٨٩٣. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي المسح (٤٦٦) زيادة].

٢٨٩٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَاوَدَ أَبُو الرَّبِيعِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ ذَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ مُورِقِ الْعِجَظِيِّ، عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه قَالَ: « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَكْثَرْنَا ظِلًّا الَّذِي يَسْتَظِلُّ بِكَسَائِهِ، وَأَمَّا الَّذِينَ صَامُوا فَلَمْ يَغْمَلُوا شَيْئاً، وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا فَفَعَلُوا الرِّكَابَ وَامْتَنَعُوا وَعَالَجُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: « ذَهَبَ الْمُطْعَمُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ ». [أخرجه مسلم: ١١١٩].

قوله: (باب الخدمة في الغزو) أي فضلها، سواء كانت من صغير لكبير أو عكسه أو مع المساواة، وأحاديث الباب الثلاثة يؤخذ منها حكم هذه الأقسام، وثلاثها عن أنس.

قوله: (حدثنا محمد بن عرورة) بمهملتين، وقد ذكر الطبراني في « الأوسط » أنه تفرد به عن شعبة، وهو من كبار شيوخ البخاري عن روى عنه الباقون بواسطة.

قوله: (صحبت جبر بن عبد الله) في رواية مسلم عن نصر بن علي عن محمد بن عرورة « خرجت مع جبر بن عبد الله الجبلي في سفر ».

قوله: (فكان يخدمني وهو أكبر مني) فيه التثنية أو تحريده، لأنه قال: « من أنس » ولم يقل مني، وفي رواية مسلم عن محمد بن المنذر عن ابن عرورة « وكان جبر أكبر من أنس » ولعل هذه الجملة من قول ثابت، وزاد مسلم عن نصر بن علي « قلت لا تفعل ».

قوله: (يصنعون شيئاً) في رواية نصر « يصنعون برسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً » أي من التعظيم وإليه ذلك مبالغة في تكثر ذلك.

قوله: (لا أحد أحداً منهم إلا أكرمه) في رواية نصر « أكرمت أي خلقت أن لا أصبح أحداً منهم إلا خدمته » وفي رواية لإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عرورة « لا يزال أحب الأنصار » وفي هذا الحديث فضل الأنصار وفضل جبر وتواضعه وعيته للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردتها المصنف في غير مظهرها، واليق للمواضع بها المناسب.

الحديث الثاني: حدث أنس أيضاً « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر اخدعه » سيأتي بآدم من هذا السياق بعد بابين.

الحديث الثالث: حدث أنس أيضاً، وعاصم هو ابن سليمان، ومورق بتشديد الراء المكسورة، وهما تابعا في نسق والإسناد كله بصريون.

قوله: (كما مع النبي صلى الله عليه وسلم) زاد مسلم من وجه آخر عن عاصم « في سفر، فمنا الصائم ومنا المفطر، قال فنزلنا منزلاً في يوم حار ».

قوله: (باب من غزا بصبي للخدمة) يشير إلى أن الصبي لا يخاطب بالجهاد ولكن يجوز الخروج به بطريق التبعة. ويقرب المذكور في الإسناد هو ابن عبد الرحمن الاسكندراني. وعمره هو ابن أبي عمر ومولى المطلب، وسأذكر معظم شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. وقد اشتمل على عدة من أحداث الاستمارة ويأتي شرحها في الدعوت، وقصة صفية بنت حيي والبناء بها ويأتي شرح ذلك في الكناح، وقوله ﷺ لأحد: «هذا جبل بيننا ونحبه» وقوله من المدينة: «اللهم إني أحرم ما بين لابتيها» وقد تقدم شرحه في أواخر الحج، وقد تقدم من أصل الحديث شيء يتعلق بستر العورة في كتاب الصلاة لكن ذلك القدر ليس في هذه الرواية، والفرض من الحديث هنا صدوره، وقد استشكل من حيث أن ظاهره أن ابتداء خدمة أنس للنبي ﷺ من أول ما قدم المدينة لأنه أصبح عنه أنه قال: «خدمت النبي ﷺ تسع سنين» وفي رواية «عشر سنين» وخير كانت سنة سبع يلزم أن يكون إما خلمه أربع سنين قاله الداودي وغيره، وأوجب بأن معنى قوله لأي طلحة «التس» في غلاماً من غلمانكم «تعيين من يخرج معك في تلك السفر» فعين له أبو طلحة أنس، فينقطع الاتمسك على الاستئذان في المسافرة به لا في أصل الخدمة فإنها كانت متقدمة فيجسع بين الحديثين بذلك. وفي الحديث جواز استخدام اليتيم بشر أن لا يكون له من يبيع ذكره في هذا الحديث، وحمل الصبيان في الغزو كما قاله بعض الشراح وتبعوه، وفي نظر لأن أنساً حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لأن خيبر كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين، ولا يلزم من عدم ذكر الأجرة عدم وقوعها.

قوله: (هذا جبل بيننا ونحبه) قيل: هو على الحقيقة ولا مانع من وقوع مثل ذلك بأن يخلف الله الحبة في بعض الجماعات، وقيل: هو على الجاز والمراد أهل أحد، على حد قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرَى﴾ وقال الشاعر:
وما حب الديار شغفت قلبي ولكن حب من سكن الديار

٧٥- باب رُكوب البحر

٢٨٩٥، ٢٨٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَصَدُ بْنُ زَيْدٍ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ حَرَامٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا فِي بَيْتِهَا: فَاسْتَقْبَطَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَضْحَكُكَ، قَالَ: «عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أَقْبِي يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ كَأَنَّهُمْ عَلَى الْأَمْرِ». ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ». ثُمَّ نَامَ فَاسْتَقْبَطَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مُرَكَّبِينَ أَوْ لَدَلًا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقِيلَ: «أَنْتَ مِنْ الْأَوَّلِينَ». فَتَرَوُجُ بِهَا عَادَةً بَيْنَ الصَّائِتِ، فَخَرَجَ بِهَا إِلَى الْغَزْوِ، فَلَمَّا رَجَعَتْ قُرِئَتْ ذَاتُ يَوْمٍ لِرُكُوبِهَا، فَقُلْتُ لَمَّا نَدَّتْ عُقْفَهَا. [راجع: ٢٧٨٨، ٢٧٨٩. أخرجه مسلم: ٤١٩١٢].

قوله: (باب ركوب البحر) كما أطلق الترجمة، وخصوص لإبراده في أبواب الجهاد يشير إلى تخصيصه للغزو، وقد اختلف السلف في جواز ركوبه، وتقدم في أوائل البيوع قول طبر الوراق: ما ذكره، الله إلا حق، واحتج بقوله تعالى: ﴿هو الذي يسيركم في البر والبحر﴾ [يونس: ٢٢] وفي حديث زهير بن عبد الله يرفعه «من ركب البحر إذا ارتجع قد برئت منه الذمة» وفي رواية «فلا يلزم إلا نفسه» أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» وزهير مختلف في صحته، وقد أخرج البخاري حديثه في تاريخه فقال في روايته «عن زهير عن رجل من الصحابة» وإسناده حسن. وفيه تقييد اللحن بالارتجاج، ومفهومه الجواز عند عدمه، وهو المشهور من أقوال العلماء، فإذا غلبت السلامة فالبر والبحر سواء. ومنهم من فرق بين الرجل والمرأة وهو عن مالك، فمنعه للمرأة مطلقاً، وهذا الحديث حجة للجمهور، وقد تقدم قريباً أن أول من ركبته للغزو معاوية بن أبي سفيان في خلافة عثمان، وذكر مالك أن عمر كان يمنع الناس من ركوب البحر حتى كان عثمان فما زال معاوية يستأنفه حتى أذن له.

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري، وقد سبق الحديث قريباً وأن شرحه سيأتي في كتاب الاستئذان.

قال ابن التين: بشرط أن يكون غير الوطن، قاله ابن حبيب عن مالك. قلت: وفيه نظر في إطلاعه فقد يكون وطنه وينوي بالإقامة فيه دفع العدو، ومن ثم اختار كثير من السلف سكني الثنور، فين الرباطة والحراسة عموم وخصوص وجهي، واستدلال المصنف بالآية اختيار لأشهر الضامير، فمن الحسن البصري وقائد «أصبروا» على طاعة الله ﴿وَصَابِرُوا﴾ أعداء الله في الجهاد ﴿وَرَابِطُوا﴾ [آل عمران: ٢٠٠] في سبيل الله. وعن محمد بن كعب القرظي: أصبروا على الطاعة وصابروا وانتظار الوعد ورابطوا العدو واتقوا الله فيما بينكم. وعن زيد بن أسلم: أصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا الخيل. قال ابن تقيية أصل الرباط أن يربط هؤلاء خيلهم وهؤلاء خيلهم استعداداً للقتال، قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وأخرج ذلك ابن أبي حاتم وابن جرير وغيرهما، وتفسيره رباط الخيل يرجع إلى الأول. وفي الموطأ عن أبي هريرة مرفوعاً: «انتظار الصلاة فلذلك الرباط» وهو في السنن عن أبي سعيد، وفي المستدرك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن الآية نزلت في ذلك، احتج بأنه لم يكن في زمن رسول الله ﷺ غزو فيه رباط انتهى. وحمل الآية على الأول أظهر، وما احتج به أبو سلمة لا حجة فيه ولا سيما مع ثبوت حديث الباب، فعلى تقدير تسليم أنه لم يكن في عهد رسول الله ﷺ رباط فلا يمنع ذلك من الأمر به والترغيب فيه، ويجعل أن يكون المراد كلاً من الأميين أو ما هو أهم من ذلك، وأما التقييد باليوم في الترجمة وإطلاعه في الآية فكأنه أشار إلى أن مطلقاً يقيد بالحديث، فإنه يشير بأن أقل الرباط يوم لسياقه في مقام المبالغة، وذكره مع موضع سوط يشير إلى ذلك أيضاً.

قوله: (سمع أبا القيس) هو هاشم بن القاسم، والتقدير أنه سمع، وهي تخلف من الخط كثيراً.

قوله: (خير من الدنيا وما عليها) تقدم في أوائل الجهاد من حديث سهل بن سعد هذا مختصراً بلفظ «وما فيها» والتعبير بقوله: «وما عليها» أبلغ، وتقدم الكلام هناك على حديث الروحة والنفوة وكذا على حديث «موضع سوط أحذركم» لكن من حديث أنس، وسيأتي من حديث سهل بن سعد أيضاً في صفة الجنة، ووقع في حديث سلمان عند أحمد والنسائي وابن حبان «رباط يوم أو ليلة خير من صيام شهر وقيامه» ولأحد والترمذي وابن ماجه عن عثمان «رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيسا سواء من المنازل» قال ابن بزيعة ولا تمارض بينهما لأنه يحمل على الإسلام بالزيادة في الثواب عن الأول، أو باختلاف العاملين، قلت: أو باختلاف العمل بالنسبة إلى الكثرة والقلّة، ولا يمارضان حديث الباب أيضاً لأن صيام شهر وقيامه خير من الدنيا وما عليها.

٧٤- باب من غزا بصبي للخدمة

٢٨٩٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَأَبِي طَلْحَةَ: «الْقِسْمُ غِلَامًا مِنْ غِلَامَيْكُمْ يَخْدُمُنِي حَتَّى أَخْرُجَ إِلَى غَيْرِهِ». فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ مُرَوِّبِي، وَأَنَا غِلَامٌ رَاقِشٌ الْعِلْمِ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْتَمَعُ كَثِيرًا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْخُزْنِ، وَالْفَقْرِ وَالْكَسَلِ، وَالْخَبْلِ وَالْجُنَنِ، وَتَحَلُّعِ الثَّيْبِ، وَغَلْبَةِ الرُّجَالِ». ثُمَّ قَدِمْنَا حَيْثُ، فَلَمَّا قَبَّحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجِسْنَ ذَكَرَ لَهُ جَمَالَ صَغِيَّةٍ بَنَتْ حَسْبِي بَيْنَ أُطْبَلِ، وَلَكِنْ قِيلَ رُؤُوسُهَا، وَكَانَتْ غَرُوسًا فَاصْتَقَفَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَقْبِي، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغَا سَدَ الصَّغِيَّاءِ حَلَّتْ قَبَسِي بِهَا، ثُمَّ صَنَعَ حَسْبًا لِي يَطْعُ صَبِي، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مِنْ حَوَلَتْ». فَكَانَتْ بِلَئِكَ وَلِيَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَغِيَّةٍ. ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْوِي لَهَا وَرَأَاةً بَعَادَةً، ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ، فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ، فَتَضَعُ صَغِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ، فَيَسِرْنَا حَتَّى إِذَا أَشْرَقْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ نَظَرَ إِلَيَّ أَحَدٌ، فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ». ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ الْمَدِينَةَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا بِوَحْلِي مَا حَرَّمَ لِإِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِينِهِمْ وَصَاحِبِهِمْ». [راجع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، في الحج ٤٦٢ بدون ذكر دعاء اللهم وصلى، وذكر صفة في الكناح (٨٤)، وأخرجه: ٢٧٠٦].

٧٦- باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب

وقال ابن عباس: أخبرني أبو سفيان قال: قال لي قيس: سألتك: أشرف الناس أجرة أم ضغفأهم؟ فزعمت ضغفأهم، وهم أتباع الرسل.

٢٨٩٦- حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن طلحة: عن طلحة

عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد رضي الله عنه أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: «هل تصرون وتزفون إلا بضغفأكم».

٢٨٩٧- حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا سفيان: عن عمرو: سمع

جابرًا، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ قال: «يأتي زمان يغزو فيه من الناس، يقال: فيكم من صلب النبي ﷺ؟ يقال: نعم، فيفتح عليهم، ثم يأتي زمان، يقال: فيكم من صلب أصحاب النبي ﷺ؟ يقال: نعم، فيفتح، ثم يأتي زمان، يقال: فيكم من صلب صاحب أصحاب النبي ﷺ؟ يقال: نعم، فيفتح».

(الط: ٤٥٩، ٤٦٩، أخرجه مسلم: ٢٥٣٧).

قوله: (باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب) أي ببركتهم ودهانتهم.

قوله: (وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان) أي ابن حرب فذكر طرفاً من

الحديث الطويل وقد تقدم موصلاً في بدء الوحي، والغرض منه قوله في الضعفاء: وهم أتباع الرسل وطريق الاحتجاج به حكاية ابن عباس ذلك وتقريره له. ثم ذكر في الباب حديثين:

الأول: قوله: (حدثنا محمد بن طلحة) أي أبو مصرف.

وقوله: (عن طلحة) أي أبو مصرف وهو والد محمد بن طلحة الراوي عنه، (ومصعب بن سعد) أي ابن أبي وقاص.

وقوله: (رأى سعد) أي ابن أبي وقاص وهو والد مصعب الراوي عنه. ثم إن صورة هذا السياق مرسل لأن مصعباً لم يترك هذا القول، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي فأخرجه من طريق معاذ بن هاني. حدثنا محمد بن طلحة فقال فيه: «عن مصعب عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكر المرفوع دون ما في أوله، وكذا أخرجه هو والنسائي من طريق مسمر عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً أيضاً لكنه اختصره ولفظه «ينصر المسلمون بدعاء المستضعفين» أخرجه أبو نعيم في ترجمه في الحلية من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن عمرو بن مرة وقال: غريب من حديث عمرو تفرد به عبد السلام.

قوله: (روى) أن ظن وهي رواية النسائي.

قوله: (على من دونه) زاد النسائي «من أصحاب رسول الله ﷺ» أي بسبب شجاعتهم ونحو ذلك.

قوله: (هل تصرون وتزفون إلا بضغفأكم) في رواية النسائي «إنما نصر الله

هذه الأمة بضغفأهم، بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم» وله شاهد من حديث أبي الدرداء عند أحد والنسائي بلفظ «إنما تصرون وتزفون بضغفأكم» قال ابن بطال: تأويل الحديث أن الضعفاء أشد إخلاصاً في الدماء وأكثر خشوعاً في العبادة خللاء قلوبهم عن التعلق بزخرف الدنيا، وقال المهلب: أراد «بذلك خفض سعد على التواضع ونفي الزهو على غيره وترك احتقار المسلم في كل حالة، وقد روى عبد الرزاق من طريق مكحول في قصة سعد هذه زاعم إذ إرساها فقال: «قال سعد يا رسول الله أرايت رجلاً يكون حامية القوم ويدفع عن أصحابه أيكون نصيبه كصيب غيره؟» ذكر الحديث، وعلى هذا المراد بالفضل إزادة الزيادة من النعمة، فأعلمه ﷺ أن سهام المقاتلة سواء فإن كان القوي يترجح بفضل شجاعته فإن الضعيف يترجح بفضل عدائه وإخلاصه، وبهذا يظهر السر في تعقيب المصنف له بحديث أبي سعيد التائي.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار، وجابر هو ابن عبد الله، وروايته عن أبي سعيد

من رواية الأقران.

قوله: (يغزو فنام) بكسر الفاء فتحها وبهمزة على التحتانية ويموز تسهيلها

أي جماعة، وسيأتي شرحه في علامات النبوة وفضائل الصحابة، قال ابن بطال: هو كقولهم في الحديث الآخر «خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» لأنه يفتح للصحابة لفضلهم ثم للتابعين لفضلهم ثم لتابعيه لفضلهم، قال ولذلك كان الصلاح والنفس والنصر للطبقه الرابعة أقل تكيف من بعمهم والله المستعان

٧٧- باب لا يقول: فلان شهيد

قال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «الله اعظم بمن يجاهد في سبيله، والله اعظم بمن يكلم في سبيله» [راجع: ٣٩، ٢٣٧].

٢٨٩٨- حدثنا قتيبة: حدثنا يقظوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم،

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ألقى هو والمشركون فاقبلوا، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل، لا يدع لهم حاجة ولا حاجة إلا أتتها بغيرها بسببهم، فقال: ما أجزأنا اليوم أحد كذا جزاء فلان، فقال رسول الله ﷺ: «أما إنه من أهل النار». فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه كذا وكف وكف معه، وإذا أسرع معه، قال: فخرج الرجل جرحاً شديداً، فاستجعل الموت، فوضع نصل سيوفه بالأرض، وذبابه بين لثتيه، ثم تحامل على سيوفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أهدئك أنك رسول الله، قال: «وما ذلك». قال الرجل: أليتي ذكرت آتياً أنه من أهل النار، فأعظم الناس ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جرح جرحاً شديداً، فاستجعل الموت فوضع نصل سيوفه في الأرض، وذبابه بين لثتيه، ثم تحامل على سيوفه فقتل نفسه، فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: «إن الرجل كفعل عسل أهل الجنة، فيما يتلو للناس، وغو من أهل النار، وإن الرجل كفعل عسل أهل النار، فيما يتلو للناس، وغو من أهل الجنة» [الط: ٤٢٠٣، ٤٢٠٤، ٤٢٠٥، ٤٢٩٣، ٢٩٠٧، أخرجه مسلم: ١١١٢].

قوله: (باب لا يقال فلان شهيد) أي على سبيل القطع بذلك إلا إن كان بالوحي، وكأنه أشار إلى حديث عمر أنه خطب فقال: «تقولون في مغازيكم فلان شهيد ومات فلان شهيداً، ولعله قد يكون قد أقر راحته، إلا لا تقولوا ذلكم ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ: من مات في سبيل الله أو قتل فهو شهيد» وهو حديث حسن أخرجه أحمد ومسلم بن منصور وغيرهما من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء بفتح المهملة وسكون الجيم ثم فاه عن عمر، وله شاهد في حديث مرفوع أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن الصلت عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصدق الشهيد قالوا: من أصابه السلاح. قال: كم من أصابه السلاح وليس بشهيد ولا حيد، وكم من مات على فراشه حشف الله عند الله صديق وشهيد» وفي إسناده نظر، فإنه من رواية عبد الله بن حبيب بالمعجمة والموحدة والقاف مصغر عن يوسف بن أسباط الزاهد المشهور، وعلى هذا فإيراد النبي عن تعيين وصف واحد بعينه بأنه شهيد بل يجوز أن يقال ذلك على طريق الإجمال.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: الله اعلم بمن يجاهد في سبيله والله اعلم بمن يكلم في سبيله) أي يجرح، وهذا طرف من حديث تقدم في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باللفظ الأول، ومن طريق الأخرج عنه باللفظ الثاني، ووجه أخذ الترجمة منه يظهر من حديث أبي موسى الماضي «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» ولا يطلع على ذلك إلا بالوحي، فمن ثبت أنه في سبيل الله أعطي حكم الشهادة، قوله: «والله أعلم بمن يكلم في سبيله» أي فلا يعلم ذلك إلا من أعلمه الله، فلا ينبغي إطلاق كون كل مقتول في الجهاد أنه في سبيل الله. ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الذي بالغ في القتال حتى قال المسلمون: ما أجزأ أحد ما أجزأ، ثم كان آخر أمره أن قتل نفسه، وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي حيث ذكره المصنف، ووجه أخذ الترجمة منه أنهم شهدوا ببرجائه في أمر الجهاد، فلم كان قتل لم ينتج أن يشهدوا بالشهادة، وقد ظهر منه أنه لم يقاتل لله وإنما قاتل غضباً

واسمه ذكوان والله أعلم.

قوله: (قالوا كيف نرمي وأنت معهم) اسم قاتل ذلك منهم فضلة الأسلمي ذكره ابن إسحاق في المغازي عن سفيان بن فروة الأسلمي عن أشياخ من قومه من الصحابة قالوا: «بينا معجن بن الأدرع يناضل رجلاً من أسلم يقال له فضلة» فذكر الحديث وفيه «فقال فضلة وألقى قومه من يده: والله لا أرمي معه وأنت معه».

قوله: (وأنا معكم كلكم) بكسر اللام، ووقع في رواية عروة «وأنا مع جماعتكم» والمراد بالمية مية القصد إلى الخير، ويحتمل أن يكون قام مقام المثلل فيخرج السبق من عنده ولا يخرج كما تقدم، ولا سيما وقد خصه بعضهم بالإمام، قال المهلب: يستغاد منه أن من صار السلطان عليه في جملة المناضلين له أن لا يتعرض لذلك كما فعل هؤلاء القوم حيث أسكروا لكون النبي ﷺ مع الفريق الآخر خشية أن يغلبوهم فيكون النبي ﷺ مع من وقع عليه القلب فأسكروا عن ذلك تأدياً معه انتهى. وتعب بان المعنى الذي أسكروا له لم ينحصر في هذا بل الظاهر أنهم أسكروا لما استشعروا من قوة قلوب أصحابهم بالقلبة حيث صار النبي ﷺ معهم وذلك من أعظم الوجوه المشعرة بالنصر. وقد وقع في رواية حمزة بن عمرو عند الطبراني «فقالوا من كنت معه فقد غلب» وكذا في رواية ابن إسحاق «فقال فضلة: لا تغلب من كنت معه» واستدل بهذا الحديث على أن الذين من بني إسماعيل، وفيه نظر لما سيأتي في مناقب قريش من أنه استدلال بالآخر على الأهم. وفيه أن الجدل الأعلى يسمى أبى، وفيه التنويه بذكر الماهر في صناعته بيان فضله وتطبيب قلوب من هم دونه. وفيه حسن خلق النبي ﷺ ومعرته بأمور الحرب. وفيه الذنب إلى اتباع خصال الأبناء المحمودة، والعمل بمثلها. وفيه حسن أدب الصحابة مع النبي ﷺ.

الحديث الثاني: حديث أبي أسيد بضم الهزء، ووقع في رواية السرخسي وحده بفتحها، وهو خطأ.

قوله: (إذا أكتبوك) كذا في نسخ البخاري مثله ثم موحدة، والكتب بفتحين القرب، فالمعنى إذا دونوا منكم. وقد استشكل بأن الذي يليق بالدنو المطاعة بالرمح والمضاربة بالسيف، وأما الذي يليق برمي النبل فالبعيد، وزعم الداودي أن معنى أكتبوك كاتروكم، قال: وذلك أن النبل إذا رمي في الجسم لم يخطئه غالباً فيه ردهم، وقد تعقب هذا التفسير بأنه لا يعرف، وتفسير الكتب بالكثرة غريب، والأول هو المعتمد وقد بيته رواية أبي داود حيث زاد في آخره «واستبقوا نبلكم» وفي رواية له «ولا تسلبوا السيوف حتى يشعوك» فظهر أن معنى الحديث الأمر بترك الرمي والقتال حتى يقرىوا لأنهم إذا رموه على بعد قد لا تصل إليهم وتلعب في غير منفعة، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «واستبقوا نبلكم» وعرف بقوله: «ولا تسلبوا السيوف حتى يشعوك» أن المراد بالقرب المطلوب في الرمي قرب نسبي تجلج السهام لأقرب قريب بحيث يتعمدون معهم، والنبل يفتح الثون وسكون الموحدة جمع نبله ويجمع أيضاً على نبال وهي السهام العربية اللطاف.

(تنبيه): وقع في إسناد هذا الحديث اختلاف سائيه إن شاء الله تعالى في غزوة بدر

٧٩- باب اللُّهُ بِالْحَرَابِ وَنَحْوِهَا

٢٩٠١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَقْسَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا الْحَبَشَةُ يَلْبَثُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِحَرَابِهِمْ دَخَلَ عُمَرُ فَأَهْوَى إِلَى الْخَصِي فَخَصَّصَهُمْ بِهَا، فَقَالَ: «ذَعُفَهُمْ يَا عُمَرُ».

رَأَى عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ فِي الْمَسْجِدِ . [أخرجه مسلم: ٨٩٣].

قوله: (باب اللُّهُ بِالْحَرَابِ ونحوها) أي من آلات الحرب، وكأنه يشير بقوله ونحوها إلى ما روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً «ليس من اللُّهُ أي من مشروء أو مطلوب إلا تأديب الرجل فرسه وملاحيته أهله ورميه بقوسه ونبله» ثم أورد فيه حديث أبي هريرة «بينا الحبشة يلعبون عند النبي ﷺ، والحديث، ولم يقع في هذه الرواية ذكر الحراب، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما تقدم بيانه في «باب أصحاب الحراب في المسجد» من كتاب الصلاة وذكرنا فوائد هناك، وفي كتاب العيدين، قال ابن التين يحتمل أن يكون عمر لم ير رسول الله ﷺ

لقومه، فلا يطلق على كل مقتول في الجهاد أنه شهيد لاحتمال أن يكون مثل هذا، وإن كان مع ذلك يعطى حكم الشهداء في الأحكام الظاهرة، ولذلك أطبق السلف على تسمية المقتولين في بدر واحد وغيرهما شهداء، والمراد بذلك الحكم الظاهر المبني على الظن الغالب والله أعلم. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد قال: «لما خرج رسول الله ﷺ إلى تبوك قال: لا يخرج معنا إلا مقوى فخرج رجل على بكر ضعيف فوقف فمات، فقال الناس: الشهيد الشهيد، فقال رسول الله ﷺ: يا بلال ناد إن الجنة لا يدخلها عاص» وفيه إشارة إلى أن الشهيد لا يدخل النار لأنه ﷺ قال: «إنه من أهل النار» ولم يبين منه إلا قتل نفسه وهو بذلك عاص لا كافر، لكن يحتمل أن يكون النبي ﷺ أطلع على كفره في الباطن أو أنه استحل قتل نفسه. وقد تعجب من المهلب حيث قال: إن حديث الباب ضد ما ترجم به البخاري لأنه قال: «لا يقال فلان شهيد» والحديث فيه ضد الشهادة، وكأنه لم يتأمل مراد البخاري، وهو ظاهر كما قرره بحمد الله تعالى

٧٨- باب التَّخْرِيطِ عَلَى الرُّمِيِّ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَنِزَاطٍ بِالْأَيْدِي يُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

٢٨٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمٍ يَنْتَقِلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْمُوا نِيسِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، ارْمُوا وَأَنَا مَعَ نِيسِي فَلَانَ». قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْقَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ». قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْمُوا فَإِنَّا مَعَكُمْ كُلَّكُمْ». [الطبر: ٤٣٧٣، ٤٣٥٠، ٧].

٢٩٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَسِيلِ، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ، حِينَ صَفَّيْنَا لِقَرَشٍ: «وَصَلُّوا نَا إِذَا أَكْبَرَكُمْ فَتَكَلَّمُوا بِالنِّبْلِ». [الطبر: ٣٩٨٤، ٣٩٨٥].

قوله: (باب التَّخْرِيطِ عَلَى الرُّمِيِّ وقول الله عز وجل: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ﴾ الآية) لمح ما جاء في تفسير القوة في هذه الآية أنها الرمي، وهو عند مسلم من حديث عقبة بن عامر وللفظه «سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾» [الأنفال: ٦٠] إلا إن القوة الرمي ثلاثاً، ولأبي داود وابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر رفعه «إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة: صانه يحتسب في صنعة الحرب، والرامي به، ومنبله، فارموا واركبوا، وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا» الحديث، وفيه «ومن ترك الرمي بعد علمه رغبة عنه فإنها نعمة كفرها، ولمسلم من وجه آخر عن عقبة رفعه «من علم الرمي ثم تركه فليس منا أو فقد عصي» ورواه ابن ماجه بلفظ «فقد عصاني» قال القرطبي: إنما فسر القوة بالرمي وإن كانت القوة تظهر بإعداد غيره من آلات الحرب لكون الرمي أشد تكلية في السبل وأسهل مؤنة، لأنه قد يرسي رأس الكتيبة فيصاب فينهزم من خلفه. وذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما: حديث سلمة بن الأكوع.

قوله: (مر النبي ﷺ على نفر من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة، وهي بلفظ أفضل التفضيل من السلامة.

قوله: (يقتضون) بالضاد المعجمة أي يترامون، والتناضل الترامي للسبق، وتفضل فلان فلاناً إذا غلبه.

قوله: (وأنا مع بني فلان) في حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة عند ابن حبان والبخاري «وأنا مع ابن الأدرع» انتهى، واسم ابن الأدرع معجن، ووقع ذلك من حديث حمزة بن عمرو الأسلمي في هذا الحديث عند الطبراني قال فيه: «وأنا مع معجن بن الأدرع» ومثله في مرسل عروة أخرجه السراج عن عتيبة عن ابن ليعة عن أبي الأسود عنه، وهو صحابي معروف له حديث آخر في الأدب المرفد للبخاري وفي أبي داود والنسائي وابن خزيمة، وتيل: اسم ابن الأدرع سلمة حكاية ابن منه قال: والأدرع لقب

ولم يعلم أنه رَأَمَهُ، أو ظن أنه رَأَمَهُ واستحيا أن يَنْمَهُم، وهذا أولى لقوله في الحديث «وهم يلعبون عند رسول الله ﷺ». قلت: وهذا لا يمنع الاحتمال المذكور أولاً، ويحصل أن يكون إنكاره لهذا شبيه إنكاره على المغنيتين، وكان من شدته في الدين ينكر خلاف الأولى، والجند في الجملة أولى من اللب المباح. وأما النبي ﷺ فكان يصدد ببيان الجواز. وقوله: زاد علي حدثنا عبد الرزاق، وقع في رواية الكشيبي «زادنا علي».

٨٠- باب المِجَنِّ وَمَنْ يَتْرُسُ بِتَرْسِ صَاحِبِهِ

٢٩٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَتْرُسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِتَرْسٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ حَسَنَ الرُّمِيِّ، فَكَانَ إِذَا رَمَى تَشَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَظَرُوا إِلَى مَوْضِعِ تَرْسِهِ. [إرواج: ٢٨٨٠. أخرجه مسلم: ١٨١١، مطولاً].

٨١- باب اللُّرُقِ

٢٩٠٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ غُرُوقَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَغِيْدِي جَارِيَتَانِ تَغْتَابُ بِغِيَاةٍ مَضَاتٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوْلَ وَجْهَهُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَأَتَاهُ زَيْدٌ وَقَالَ: يَزْمَرُ الشَّيْطَانُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعْهُمَا». فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَعَرَجْنَا. [إرواج: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٢].

٢٩٠٧- ثَلَاثٌ: وَكَانَ يَوْمٌ جَدِيدٌ، يَلْقَبُ السُّودَانَ بِاللُّرُقِ وَالْجَوَارِبِ، فَلَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا قَالَ: «تَشْهَبُ تَنْطَرِينَ». فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَلْقَانِي وَرَأَيْتُهُ، خَذِي عَلَى عَدُوٍّ، يَقُولُ: «ذُوكُمْ يَتِي أَوْلَدَةٌ». حَتَّى إِذَا مَلَيْتُ، قَالَ: «حَسْبُكَ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَالْغِي». [إرواج: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٢].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ: فَلَمَّا غَفَلَ. [إرواج: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٢].

قوله: (باب اللُّرُقِ) جمع درة أي جواز اتخاذ ذلك أو مشروعيته.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أيسر كما جزم به المزني في الأطراف وأغفل ذلك في التهذيب. وهذا الحديث قد تقدم في أول الميدين عن أحد عن ابن وهب، وبينت هناك الاختلاف في أبيه وهو المراد بقوله في هذا الباب «قال أحد» يعني عن ابن وهب بهذا السند، وقوله فيه: «فقال دعهما» فلما غفل غمزتاهما فخرجتا في رواية أبي ذر «عد» بدل «غفل» وكلنا في رواية أبي زيد المروزي، قال عياض: ورواية الأكثر هي الوجه

٨٢- باب الْحَمَائِلِ وَتَلْقِي السِّيفِ بِالْعُنُقِ

٢٩٠٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَشَجَعَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَرَّغَ أَهْلُ الْمَلِيَّةِ لَيْلَةً، فَعَرَجُوا نَحْوَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ اسْتَبْرَأَ الْخَيْرَ، وَهُوَ عَلَى فَرْسٍ لَا يَبِي طَلْحَةَ غَرِي، وَلَمَّا غَفِيَ السِّيفُ، وَهُوَ يَقُولُ: «كَمْ تَرَاغَا، كَمْ تَرَاغَا». ثُمَّ قَالَ: «وَجَدَنَاهُ بَخْرًا». أَوْ قَالَ: «إِنَّهُ تَخَرَّ». [إرواج: ٢٩٢٧. أخرجه مسلم: ٢٣٠٧، بإضافة في الأثر، وصلة من الشمال].

قوله: (باب الحمائل وتلقي السيف بالعنق) الحمائل بالهملة جمع حملة وهي ما يقلد به السيف، وأورد فيه حديث أنس وقد تقدم في «باب الفرس العربي» و«باب الشجاعة في الحرب» وسبقه هنا أنهم وسبق شرحه في الهبة، والغرض منه هنا قوله: «وفي عقه السيف» فدل على جواز ذلك.

٢٩٠٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: لَمَّا كَسَرَتْ بَيْضَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ، وَأُذِيَتْ وَجْهَهُ، وَكَسَرَتْ رِجْلَيْهِ، وَكَانَ عَلَيَّ بِخَيْطٍ بِلَمَاءٍ فِي الْمِجَنِّ، وَكَانَتْ قَاطِمَةً نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَمَّ يَزِيدُ عَلَى الْمَاءِ كَثُورَةً، عَمَدَتْ إِلَى خَصِيٍّ فَأَخْرَجَتْهَا، وَأَلْقَتْهَا عَلَى جُرْحِهِ، فَوَقَّأَ الْمَمَّ. [إرواج: ٢٤٣. أخرجه مسلم: ١٧٩٠].

٢٩٠٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُثَمُورٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَكَّانِ، عَنْ غَمَرٍ ﷺ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ نَبِيِّ النَّعِيرِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، مِمَّا لَمْ يَوْجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ يَخِيلُ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَةً، وَكَانَ يُنْقِطُ عَلَى أَهْلِ نَفَقَةِ سَبِيٍّ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالْكَوْاعِ، عُذَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. [أظهر: ٣٠٩٤، ٤٠٣٣، ٤٠٨٨٥، ٤٠٥٥٧، ٥٣٠٥٨، ٦٧٢٨، ٧٣٠٥. أخرجه مسلم: ١٧٥٧].

٢٩٠٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ عَلِيٍّ.

حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُفْذِي رَجُلًا بَعْدَ سَعْدٍ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَرَمَ فَإِنَّهُ أَيْسَى وَأَمْسَى». [أظهر: ٤٠٥٨، ٤٠٥٩، ٤٠٩٨٤. أخرجه مسلم: ٢٤١١].

قوله: (باب المِجَنِّ) في رواية ابن شبيه «الترسة» جمع ترس، والمِجَنُّ بكسر الميم وتفتح الجيم وتثنية النون أي الدرع، قال ابن المنير: وجه هذه الترجمة دفع من يتخيل أن اتخاذ هذه الآلات ينافي التوكل، والحسن أن الحنبل لا يورد القدر، ولكن يضيئ مسالك الوسوسة لما طبع عليه البشر.

قوله: (ومن يلوّس صاحبه) أي فلا بأس به، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث:

الأول: حديث أنس «كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ بترس واحد» الحديث، وأورد مختصراً من هذا الوجه، وسيأتي بآتم من هذا السياق في المناب في غزوة أحد قيل: إن الرامي يجتاح إلى من يستره لشغله يديه جميعاً بالرمي، فلذلك كان النبي ﷺ يترسه بترسه.

ثانيهما: حديث سهل وهو ابن سعد «لما كسرت بيضة النبي ﷺ على رأسه» الحديث، والغرض منه قوله: «وكان علي يختلف بلما في الجُن» وقد تقدمت له طريق أخرى قريباً، وبأن الكلام عليه في غزوة أحد إن شاء الله تعالى.

ثالثهما: حديث عمر «كانت أموال بني النضير مما آتاه الله على رسوله» الحديث، ذكر منه طرفاً، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب فرض الخمس وفي الفرائض والغرض منه قوله هنا: «ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة» لأن المِجَنِّ من جلة

والفائها: حديث عمر «كانت أموال بني النضير مما آتاه الله على رسوله» الحديث، ذكر منه طرفاً، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب فرض الخمس وفي الفرائض والغرض منه قوله هنا: «ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع عدة» لأن المِجَنِّ من جلة

١٤٢٣	٥٦- كتاب الجهاد والسير	٨٣- باب مَا جَاءَ فِي حِلْيَةِ السُّيُوفِ	ح ٢٩١٣
------	------------------------	---	--------

وقوله: (لم تراعوا) وقع في رواية الحموي والكشيبني مرتين، قال ابن المنير: مقصود المصنف من هذه التراجم أن بين زي السلف في آلة الحرب وما سبق استعماله في زمن النبي ﷺ ليكون أطيب للنفس وأتقى للبدعة.

٨٣- باب مَا جَاءَ فِي حِلْيَةِ السُّيُوفِ

٢٩٠٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ حَبِيبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ يَقُولُ: لَقَدْ فَتَحَ الْقُصُوفُ قَوْمٌ، مَا كَانَتْ حِلْيَةُ سَيُوفِهِمُ الذَّهَبَ وَلَا الْفِضَّةَ، إِنَّمَا كَانَتْ حِلْيَتُهُمُ الْفَلَابِي وَالْأَثَلُ وَالْحَبِيدَةُ.

قوله: (باب ما جاء في حلية السيوف) أي من الجواز وعلمه.

قوله: (سمعت سليمان بن حبيب) هو الحاربي قاضي دمشق في زمن عمر بن عبد العزيز وغيره ومات سنة عشرين أو بعدها، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث. قوله: (لقد فتح القصوف قوم) وقع عند ابن ماجه لتحدث أبي امامة بذلك سبب وهو «دخلنا على أبي امامة فرأى في سيفنا شيئا من حلية فضة، فنفسب وقال: «فذكره، وزاد الإسماعيلي في روايته أنه دخل عليه بمصمص وزاد فيه «لأنتم أهل من أهل الجاهلية، إن الله يرزق الرجل منكم الدرهم ينقعه في سبيل الله بسبب ما أتم تمسكون» وأخرجه هشام بن عمار في فوائده والطبراني من طريقه من وجه آخر عن سليمان بن حبيب قال: «نزلنا حصص قاطلين من الروم فإذا بيد الله بن أبي زكريا ومكحول، فانطلقنا إلى أبي امامة فإذا شيخ هرم، فلما تكلم إذا رجل يبلغ حاجته، ثم قال: إن رسول الله ﷺ بلغ ما أرسل به، وأتمت تبخلون عنا، ثم نظر إلى سيفنا فإذا فيها شيء من الفضة فنفسب حتى اشتد غضبه.»

قوله: (العلائي) بفتح الملهة وتخفيف اللام وكسر الموحدة جمع عليها يسكون اللام، وقد فسره الأوزاعي في رواية أبي نعيم في «المستخرج» فقال: العلائي الجلود الخام التي ليست بمذبوغة. وقال غيره: العلائي المصعب تؤخذ رطبة فيشد بها فضون السيوف وتلوى عليها تنجف، وكذلك تلوى رطبة على ما يصعد من الرماح. وقال الخطابي: هي عصب المتع، وهي أمتن ما يكون من عصب البعير. وزعم الداودي أن العلائي ضرب من الرصاص فانطعا كما نه عليه القزاز في «شرح غريب الجامع» وكأنه لما رآه قرن بالآثك ظنه ضرباً منه، وزاد هشام بن عمار في روايته «والخديد» وزاد فيه أشياء لا تتعلق بالجهاد. والآثك بالمد وغسم التزن بعدها كاف وهو الرصاص، وهو واحد لا جمع له، وقيل: هو الرصاص الخالص، وزعم الداودي أن الآثك القصدير. وقال ابن الجوزي: الآثك الرصاص القلعي وهو بفتح اللام منسوب إلى القلعة موضع بالبادية ينسب ذلك إليه، وتنسب إليه السيوف أيضاً فيقال سيوف قلعية، وكأنه معدن يوجد فيه الخديد والرصاص. وفي هذا الحديث أن تحلية السيوف وغيرها من آلات الحرب بغير الفضة والذهب أولى. وأجاب من أباحها بأن تحلية السيوف باللعب والفضة إما شرع لإرهاب العدو، وكان لأصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك غيبة لشدهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم.

٨٤- باب مَن عُلِقَ سَيْفُهُ

بِالشَّجَرِ فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ

٢٩١٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَيَانُ بْنُ أَبِي سَيَانَ الذُّؤْلِيُّ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُمَا: أَنَّهُ عَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فَلَمَّا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ مَعَهُ، فَأَذَرَتْهُمْ الْقَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ الْعِضَاءِ، فَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفَرَّقَ النَّاسُ يَسْتَبْطِلُونَ بِالشَّجَرِ، فَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ سَمَرَةٍ وَعُلِقَ بِهَا سَيْفُهُ، وَمِمَّا نَوْمَهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُونَا، وَإِذَا عِنْدَهُ اغْرَابِي، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا اخْتَرَطَ عَلَيَّ سَيْفِي وَأَنَا نَائِمٌ، فَاسْتَقِظْتُ وَهُوَ فِي يَدَيَّ مَصْنُوعًا، فَقَالَ: مَن يَمْتَلِكُ مِنِّي؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ (كَلَامًا). وَلَمْ يُعَايَنِي وَجَلَسَ. [المط: ٢٩١٣، ٤٤١٣٤، ٤٤١٣٦، أخرجه مسلم: ٨٤٣، فضائل: ١٣].

قوله: (باب من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة) ذكر فيه حديث جابر بن قصة الأعرابي الذي اختلط سيف النبي ﷺ وهو نائم، والغرض منه قوله: «فتزل تحت شجرة فعلق بها سيفه» وسيأتي شرحه في كتاب المغازي.

٨٥- باب لَيْسَ الْبَيْضَةُ

٢٩١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ ﷺ: أَنَّهُ سِيلَ عَنْ جُرْحِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرْحُ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكُسِرَتْ رِجْلُهُ، وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَفْسِلُ الدَّمَ وَعَلَى يَمِينِكَ، فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الدَّمَ لَا يَبِيدُ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ حَصِيرًا فَأَخْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، ثُمَّ الرُّقْعَةَ فَاسْتَمْسَكَ الدَّمَ. [راجع: ٢٤٣، أخرجه مسلم: ١٧٩٠].

قوله: (باب ليس البيضة) بفتح الموحدة، وهي ما بليس في الرأس من آلات السلاح، ذكر فيه حديث سهل بن سعد الماضي قبل أربعة أبواب لقوله فيه «وهشمت البيضة على رأسه» وقد تقدمت الإشارة إلى مكان شرحه.

٨٦- باب مَن لَمْ يَرَ كَسْرَ السَّلَاحِ

وَعَقَرِ الدُّوَابَّ عِنْدَ الْمَوْتِ

٢٩١٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا سِلَاحَهُ، وَتَلَقَّاهُ بَيْضَةً، وَأَرْضًا جَعَلَهَا بِخَيْرٍ صَلَافَةٍ. [راجع: ٢٧٣٩].

قوله: (باب من لم ير كسر السلاح وعقر الدواب عند الموت) كأنه يشير إلى رد ما كان عليه أهل الجاهلية من كسر السلاح وعقر الدواب إذا مات الرئيس فيهم، وربما كان يعهد بذلك لهم. قال ابن المنير: وفي ذلك إشارة إلى انقطاع عمل الجاهلي الذي كان يعمل له لغير الله وطلان آثاره وخمول ذكره، بخلاف سنة المسلمين في جميع ذلك انتهى. ولعل المصنف لمح بذلك إلى من قلل عنه أنه كسر رمح عند الاصطدام حتى لا يمتنه العدو أن لو قتل وكسر جفن سيفه وضرب بسيفه حتى قتل كما جاء نحو ذلك عن جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة، فأشار إلى أن هذا شيء فعله جعفر وغيره من اجتهد، والأصل عدم جواز إتلاف المال، لأنه يفعل شيئاً عققاً في أمر غير محقق. وذكر فيه حديث عمرو بن الحارث الخزاعي «ما ترك النبي ﷺ - أي عند موته - إلا سلاحه» الحديث وقد تقدم في الوصايا، وسيأتي شرحه في المغازي. وزعم الكرماني أن مناسبه للترجمة أنه «مات وعليه دين ولم يبع فيه شيئاً من سلاحه ولو كان رهن دونه، وعلى هذا فالرأى بكسر السلاح بيعه، ولا ينفى بعده.

٨٧- باب تَفَرُّقِ النَّاسِ عَنِ الْإِمَامِ عِنْدَ الْقَائِلَةِ،

وَالِاسْتِظْلَالِ بِالشَّجَرِ

٢٩١٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا سَيَانُ بْنُ أَبِي سَيَانَ سَلَمَةَ: أَنَّ جَابِرًا أَخْبَرَهُ. [راجع: ٢٩١٠، أخرجه مسلم: ٨٤٣، فضائل: ١٣].

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَيَانَ بْنِ أَبِي سَيَانَ الذُّؤْلِيِّ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَذَرَتْهُمْ الْقَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ الْعِضَاءِ، فَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْعِضَاءِ يَسْتَبْطِلُونَ بِالشَّجَرِ، فَزَلَّ النَّبِيُّ ﷺ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَعُلِقَ بِهَا سَيْفُهُ، ثُمَّ نَامَ، فَاسْتَقِظَ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا اخْتَرَطَ سَيْفِي، فَقَالَ: فَمَنْ يَمْتَلِكُ؟ قُلْتُ: اللَّهُ، فَقَامَ السَّيْفُ، فَمَا هُوَ ذَا جَالِسٍ.» ثُمَّ لَمْ يُعَايَنِي. [راجع: ٢٩١٠، أخرجه مسلم: ٨٤٣، فضائل: ١٣].

٨٩- باب ما قيل في ذرع النبي ﷺ والقميص في الحرب

وقال النبي ﷺ: «أما خالد فقد أحسب أخراجه في سبيل الله» [راجع: ١٤٦٨].

٢٩١٥- حدثني محمد بن النُضَي: حدثنا عبد الوهاب: حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ وهو في قبّة: «اللهم إني أنشدك عهدك وعهدة، اللهم إن جئت لم تعذب بعد اليوم». فأخذ أبو بكر يديه فقال: حسبت يا رسول الله، فقد الحقت على ربك، وهو في الدرع، فخرج وهو يقول: «سَهَرَمَ الجَمْعُ ويُولُون الثَّيْرَ بِلِ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُم والسَّاعَةُ أَهْيَ وَأَمَرُ» [المع: ٤٥، ٤٦].

وقال وقّبه: حدثنا خالد: يوم بدر. [المع: ٤٧٧، ٤٨٧، ٤٩٥، ٥٠٣].

٢٩١٦- حدثنا محمد بن كثير: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها قالت: نَوَّسِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وِزْعَةً مَرْفُوعَةً عِنْدَ يَهُودِيٍّ، بِلَايِنٍ صَاعًا مِنْ حَبِيرٍ.

وقال يعلى: حدثنا الأعمش: ذرع من خيل.

وقال مئلى: حدثنا عبد الواحد: حدثنا الأعمش وقال: رَعَنَ ذِرَاعًا مِنْ خَيْلٍ. [راجع: ٢٠٦٨. أخرجه مسلم: ١٦٠٣، بدون ذكر لايين صاعًا من حبر].

٢٩١٧- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا وقّبه: حدثنا ابن طائس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «مَدَّ الْبَيْهَلُ وَالْمُصَدِّقُ مَلَّ وَرَجَلَيْنِ عَلَيْهِمَا جَنَانٌ مِنْ حَبِيرٍ، قَدْ اضْطَرَّتْ إِلَيْهِمَا إِلَى تَرَائِيهِمَا، فَكَلَّمَا هُمَ الْمُصَدِّقُ بِمَنْكِبَيْهِ اسْتَعْتَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَقْمِي آثَرَهُ، وَكَلَّمَا هُمَ الْبَيْهَلُ بِالصَّلْبَةِ الْقَبِيضَتِ كُلَّ حَلْفَةٍ إِلَى صَاحِبَيْهَا وَتَقْلَعَتِ عَلَيْهِ، وَانْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَائِيهِ. فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: قَبِضْتُهُ أَنْ يُوسِّعَا فَلَا تَسْعُ». [راجع: ١٤٤٣. أخرجه مسلم: ١٠٢١].

قوله: (باب ما قيل في ذرع النبي ﷺ) أي من أي شيء كانت؟ وقوله (والقميص في الحرب) أي حكمه وحكم لبسه.

قوله: (وقال النبي ﷺ: أما خالد فقد أحسب أخراجه في سبيل الله) هو طرف من حديث أبي هريرة تقدم شرحه في كتاب الزكاة، والأدراج جمع ذرع وهو القميص المتخذ من الزرد، وأشار المصنف بذكر هذا الحديث إلى أن النبي ﷺ كما لبس الدرع فيما ذكره في الباب ذكر الدرع ونسبه إلى بعض الشجعان من الصحابة فدل على مشروعيته وأن لبسها لا ينافي التركل. ثم ذكر فيه أحاديث:

الأول: حديث ابن عباس في دعاء النبي ﷺ يوم بدر، والغرض منه قوله: «وهو في الدرع».

وقوله فيه: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الجيد التقي.

قوله: (وقال وهيب) يعني ابن خالد (حدثنا خالد: يوم بدر) يعني أن وهيب بن خالد رواه عن خالد وهو الخلاء شيخ عبد الوهاب فيه عن عكرمة عن ابن عباس فزاد بعد قوله: وهو في قبّة «يوم بدر». وقد رواه محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبيد الوهاب كذلك كما سيأتي في المغازي، وكذلك قال إسحاق بن راهويه عن عبد الوهاب التقي، فعمل محمد بن المثنى شيخ البخاري لم يفظها، ورواية وهيب وصلها المؤلف في تفسير سورة القمر، وبآتي بيان ما استشكل من هذا الحديث في غزوة بدر، وهو من مراسيل الصحابة لأن ابن عباس لم يحضر ذلك، وسيأتي ما فيه هناك. ثانيها: حديث عائشة «توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة» الحديث.

قوله: (وقال يعلى حدثنا الأعمش: ذرع من خيل) يعني أن يعلى وهو ابن عبيد رواه عن الأعمش بالإسناد المذكور فزاد أن الدرع كانت من حديد، وقد وصله

قوله: (باب تفرق الناس عن الإمام عند القاتلة والاستغلال بالشجر) ذكر فيه حديث جابر الماضي قبل بابين من وجهين وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدمت الإشارة إلى مكان شرحه، قال القرطبي: هذا يدل على أنه ﷺ كان في هذا الوقت لا يحرسه أحد من الناس، بخلاف ما كان عليه في أول الأمر فإنه كان يحرس حتى نزل قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ بِعَصْمِكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]. قلت: قد تقدم ذلك قبل أبواب، لكن قد قيل: إن هذه القصة سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِعَصْمِكَ مِنَ النَّاسِ﴾ وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «كنا إذا نزلنا طلبنا للنبي ﷺ أعظم شجرة وأظلمها، فنزل تحت شجرة، فجاء رجل فأخذ سيفه فقال: يا محمد من يمنعك مني، قال: الله. فأنزل الله: وَاللَّهُ بِعَصْمِكَ مِنَ النَّاسِ وهذا إسناد حسن، فيحتمل إن كان عطفًا أن يقال كان خبيرًا في اتخاذ الحرس فتركه مرة لقوة يتيه، فلما وقعت هذه القصة ونزلت هذه الآية ترك ذلك.

٨٨- باب ما قيل في الرماح

ويذكر عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «جبل رزقي تحت جبل زمجي، وجبل الذلّة والصغار على من خالف أمري».

٢٩١٤- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري، عن أبي قتادة ﷺ: أنه كان مع رسول الله ﷺ، حتى إذا كان بغض طريق مكة، تخلف مع أصحابه لهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى جَمْرًا وَحَشًا، فَاسْتَوَى عَلَى قَرْنِهِ، فَسَأَلَ اصْحَابَهُ أَنْ يَنَاقِلُوهُ مَسْوُطَةً فَأَبَوْا، فَسَأَلَهُمْ رَمْعَةً فَأَبَوْا، فَأَعَادَهُ ثُمَّ خَذَ عَلَى الْجِمَارِ فَفَقَّاهُ، فَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ اصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَعْضٌ، فَلَمَّا اذْكُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: «أَنَا هِيَ خُفْعَةٌ أَطْعَمَكُمْوَهَا اللَّهُ».

وعن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي قتادة: في الجمار الوحشي، وفي خيل أبي النضر، قال: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟». [راجع: ١٨٢١. أخرجه مسلم: ١١٩٦].

قوله: (باب ما قيل في الرماح) أي في المخاض واستعملها أي من الفضل.

قوله: (ويذكر عن ابن عمر الخ) هو طرف من حديث أخرجه أحد من طريق أبي منيب بضم الميم وكسر النون ثم ثمانية ساكنة ثم موحدة الجريسي بضم الجيم وفتح الراء بدلها معجمة عن ابن عمر بلفظ «بعت بين يدي الساعة مع السيف، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلّة والصغار على من خالف أمري» ومن تشبه بقوم فهو منهم» وأخرج أبو داود منه قوله «من تشبه بقوم فهو منهم» حسب من هذا الوجه، وأبو منيب لا يعرف اسمه. وفي الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ختلف في توثيقه، وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن النبي ﷺ بتمامه، وفي الحديث إشارة إلى فضل الرمح، وإلى حل الغنائم هذه الأمة وإلى أن رزق النبي ﷺ جعل فيها لا في غيرها من المكاسب، ولهذا قال بعض العلماء إنها أفضل للمكاسب، والمراد بالصغار وهو بفتح المهملة وبالجمجمة بنذل الجزية، وفي قوله: «تحت ظل رمحي» إشارة إلى أن ظله ممدود إلى أبد الآباء، والحكمة في الاختصار على ذكر الرمح دون غيره من آلات الحرب كالسيوف أن عاصدهم جرت بجمل الرايات في أطراف الرمح، فلما كان ظل الرمح أسبق كان نسبة الرزق إليه أبقى. وقد تعرض في الحديث الآخر لظل السيف كما سيأتي قريباً من قوله ﷺ «الجنة تحت ظلال السيوف» فنسب الرزق إلى ظل الرمح لما ذكرته أن المقصود بذكر الرمح الريبة، ونسبت الجنة إلى ظل السيف لأن الشهادة تقع به غالباً ولأن ظل السيف يكثر ظهوره بكثره حركة السيف في يد المقاتل، ولأن ظل السيف لا يظهر إلا بعد الضرب به لأنه قبل ذلك يكون ممدوداً معلقاً، وذكر المصنف في الباب حديث أبي تاتة في قصة الحمار الوحشي بإسنادين للثعلبي، وقد تقدم شرحه مستوفى في الحج، والغرض منه قوله: «فسلم رمحه فأبوا».

لؤلؤف في السلم كذلك.

حكة. قلت: ويمكن الجمع بأن الحكة حصلت من القمل فنسبت العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب، ووقع في رواية محمد بن بشر عن غندر « رخص أو أرخص » كذا بالثك، وقد أخرجه أحمد عن غندر بلفظ « رخص رسول الله ﷺ » وكذا قال وكيع عن شعبة كما سيأتي في كتاب اللباس، وأما تقيده بالحرب فكأنه أخذه من قوله في رواية همام: « فرأيت عليهما في غزاة » ووقع في رواية أبي داود « في السفر من حكة » وقد ترجم له في اللباس « ما يرخص للرجال من الحرير للحكة » ولم يقيده بالحرب، فزعم بعضهم أن الحرب في الترجمة بالجميم وفتح الراء، وليس كما زعم لأنها لا يبقى لها في أبواب الجهاد مناسبة، ويلزم منه إعادة الترجمة في اللباس، إذ الحكة والحرب متقاربان. وجعل العلوي جوازها في الغزو مستتباً من جوازها للحكة فقال: دلت الرخصة في لبسه بسبب الحكة أن من قصد لبسه ما هو أعظم من أدنى الحكة كدفع سلاح العدو ونحو ذلك فإنه يجوز، وقد تبع الترمذي البخاري فترجم له « باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب ». ثم المشهور عن القائلين بالجواز أنه لا يختص بالسفر، وعن بعض الشافعية يختص، وقال القرطبي: الحديث حجة على من منع إلا أن يدعي الخصوصية بالزير وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى. قلت: قد جئنا إلى ذلك عمر رضي الله عنه، فروى ابن عساکر من طريق ابن عوف عن ابن سيرين « إن عمر رأى علي بن خالد بن الوليد قميص حرير فقال: ما هذا؟ فذكر له خالد قصة عبد الرحمن بن عوف فقال: وأنت مثل عبد الرحمن؟ أو لك مثل ما لعبد الرحمن؟ ثم أمر من حضره فمزقوه » رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً. وقد اختلف السلف في لباسه فنعى مالك وأبو حنيفة مطلقاً، وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة، وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه يستحب في الحرب، وقال المذهب: لباسه في الحرب لإرهاب العدو وهو مثل الرخصة في الاختيال في الحرب انتهى. ووقع في كلام النووي تبعاً لغيره أن الحكمة في لبس الحرير للحكة لما فيه من البرودة، وتعقب بأن الحرير جاز فالصواب أن الحكمة فيه خاصة في لدفع ما تنشأ عنه الحكة كالقمل. والله أعلم.

٩٠- باب الجبّة في السفر والخبر

٢٩١٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الضُّحَى مُسْلِمٌ، هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَمْثُورَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ، فَلَقِيَهُ بِمَاءٍ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ شَامِيَةٌ، فَغَسَّغَ رَأْسَهُ وَغَسَلَ وَجْهَهُ، فَلَذَّبَ يَخْرُجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيْهِ، وَكَانَا صُحْبَتَيْنِ، فَاعْرَضَهُمَا مِنْ تَحْتِ فَغَسَّغَهُمَا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَعَلَى خُفَّيْهِ. [راجع: ١٨٢. أخرجه مسلم: ٢٧٤].

قوله: (باب الجبة في السفر والحرب) ذكر فيه حديث للغيرة في قصة المسح على الخفين وفيه: « وعليه جبة شامية » وفيه فذهب يخرج يديه من كفيه وكانا صديقين وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدم الكلام على الحديث مستوفى في « باب المسح على الخفين » من كتاب الطهارة.

٩١- باب الحرير في الحرب

٢٩١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَصَ لِبَدَائِلِ الرُّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصٍ مِنْ خَرِيرٍ، مِنْ جَبَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا. [الطبر: ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٥٨٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٧٦].

٢٩٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَّانٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ: شَكَرَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - بَغْيِي الْقَتْلِ - فَأَرْخَصَ لَهُمَا فِي الْحَرِيرِ، فَرَأَيْتُهُمَا فِي غَزَاةٍ. [راجع: ٢٩١٩. أخرجه مسلم: ٢٠٧٦].

٢٩٢١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ عَمْرٍو قَالَ: رَخَصَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَدَائِلِ الرُّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي خَرِيرٍ. [راجع: ٢٩١٩. أخرجه مسلم: ٢٠٧٦، بإضافة].

٢٩٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: رَخَصَ - أَوْ رَخَصَ - لَهُمَا لِجَبَّةٍ بِهِمَا. [راجع: ٢٩١٩، أخرجه مسلم: ٢٠٧٦ مطولاً].

قوله: (باب الحرير في الحرب) ذكر فيه حديث أنس في الرخصة للزبير وعبد الرحمن بن عوف في قميص الحرير، ذكره من خمسة طرق، ففي رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « من حكة كانت بهما » وكذا قال شعبة في أحد الطريقين، وفي رواية همام عن قتادة في أحد الطريقين « يعني القمل » وروى ابن التين الرواية التي فيها الحكة وقال: لعل أحد الرواة تأولها فاشكك، وجمع السوادني بإحتمال أن يكون إحدى الملتين بإحد الرجلين، وقال ابن العربي: قد ورد أنه أرخص لكل منهما فالأفراد يقتضيان أن لكل

٩٢- باب ما يذكّر في السكين

٢٩٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيُّومِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبراهيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الضُّمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ مِنْ كَبْشٍ يَخْرُجُ مِنْهَا، ثُمَّ دَعَى إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَكَمْ يَتَوَضَّأُ. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَزَادَ: فَالْقَى السَّكِينَ. [راجع: ٢٠٨. أخرجه مسلم: ٣٥٥].

قوله: (باب ما يذكّر في السكين) ذكر فيه حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه قال « رأيت النبي ﷺ يخرجه من كف شاة » الحديث، وفي الطريق الأخرى « فلقى السكين » وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة.

٩٣- باب ما قيل في قتال الروم

٢٩٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي فَوْزُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْلَانَ: أَنَّ غَمَيْرَ بْنَ الْأَسَدِ الضُّبَيْيَّ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ اتَى عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، وَهُوَ نَائِلٌ فِي سَاحَةِ حِمصَ، وَهُوَ فِي بِنَاءٍ لَهُ، وَنَعْمَةُ أُمِّ حَرَامٍ.

قَالَ غَمَيْرٌ: فَحَدَّثَنَا أُمُّ حَرَامٍ: أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أَتَمِّي يَغْزُونَ الْبَحْرَ قَدْ أَجْتَابُوا ». قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا فِيهِمْ؟ قَالَ: « أَنْتِ فِيهِمْ ». ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أَتَمِّي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ ». فَقُلْتُ: أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « لَا ». [راجع: ٢٧٨٩].

قوله: (باب ما قيل في قتال الروم) أي من الفضل. واختلف في الروم فالأكثر أنهم من ولد عيص بن إسحاق بن إبراهيم، واسم جدهم قيل روماني وقيل هو ابن ليطا بن يونان بن يافث بن نوح.

قوله: (عن خالد بن معدان) يفتح الميم وسكون المهملة، والإسناد كله شاميون وإسحاق بن يزيد شيخ البخاري فيه هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراءسي نسبة لجده.

قوله: (عمر بن الأسود العنسي) بالنون والمهمله، وهو شامي قديم يقال اسمه عمرو، وعمر بالتصغير لقبه، وكان حابداً خضرماء، وكان عمر يثنى عليه، ومات في خلافة معاوية، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عند من يفرق بينه وبين أبي حياض عمرو بن الأسود، والراجح الفرقه وأم حرام بمهملتين تقدم ذكرهما في أوائل الجهاد حتى حديث أنس، وقد حدث عنها أنس هذا الحديث ثم من هذا السباق. وأخرج الحسن بن سفيان هذا الحديث في مسنده من هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة بسند البخاري وزاد في آخره «قال هشام: رأيت قبرها بالساحل».

قوله: (يعقوب مدينة قيس) يعني القسطنطينية، قال المهلب: في هذا الحديث متبقة لماوية لأنه أول من غزا البحر، ومتبقة لولده يزيد لأنه أول من غزا مدينة قيصر. وتعبقها ابن التين وابن اللبني ما حاصله: أنه لا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بتدليل خاص إذ لا يختلف أهل العلم أن قوله ﷺ مغفور لهم شروط بأن يكونوا من أهل المغفرة حتى لو لرب واحد من غزاه بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم اتفاقاً فدل على أن المراد مغفور لمن وجد شرط المغفرة فيه منهم. وأما قول ابن التين فيتمثل أن يكون لم يخرج مع الجيش فمردود، إلا أن يزيد لم يشارك القتال فيمكن فإنه كان أمير ذلك الجيش بالاتفاق. وجوز بعضهم أن المراد مدينة قيصر المدينة التي كان بها يوم قال النبي ﷺ تلك القلعة وهي حصن وكانت دار ملكه إذ ذاك، وهذا ينفع بأن في الحديث أن اللعين يفتنون البحر قبل ذلك وأن أم حرام فيهم، وحسن كانت قد فتحت قبل الغزوة التي كانت فيها أم حرام والله أعلم. قلت: وكانت غزوة يزيد للذكورة في سنة اثنين وخمسين من الهجرة، وفي تلك الغزاة مات أبو أيوب الأنصاري فأوصى أن يدفن عند باب القسطنطينية وأن يعفي قبره ففعل به ذلك، فيقال إن الروم صاروا بعد ذلك يستسقون به. وفي الحديث أيضاً التزييف في سكنى الشام.

وقوله: (قد أوجبوا) أي فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة

٩٤- باب قتال اليهود

٢٩٢٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَتَّابِلُونَ الْيَهُودَ، حَتَّى يَتَّخِذُوا أَعْنَاقَهُمْ وَرَأْسَ الْحَجَرِ، يَقُولُونَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأْسِي فَاكُفُّهُ». [انظر: ٣٥٩٣، أخرجه مسلم: ٢٩٢٦].

٢٩٢٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَبْرِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَتَّاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرُمُ السَّاعَةَ حَتَّى تَقَاتِلُوا الْيَهُودَ، حَتَّى يَقُولَ الْحَجَرُ وَرَأْسُ الْيَهُودِيِّ: يَا مُسْلِمِي، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأْسِي فَاكُفُّهُ». [أخرجه مسلم: ٢٩٢٢، مختصراً].

قوله: (باب قتال اليهود) ذكر فيه حديثي ابن عمر وأبي هريرة في ذلك، وهو إخبار بما يقع في مستقبل الزمان.

قوله: (القرروي) يفتح القاء والراء منسوب إلى جده أبي فروة، وإسحاق هذا غير إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الضمير، وهو أمي إسحاق بن عبد الله عم والد هذا. وإسحاق هذا ربما روى عنه البخاري بواسطة. وهذا الحديث مما حدث به مالك خارج الموطن، ولم يتفرده به إسحاق المذكور بل تابعه ابن وهب ومن بن عيسى وسعيد بن داود والوليد بن مسلم أخرجهما اللطفي في غرائب مالك، وأخرج الإسماعيلي طريق ابن وهب فقط.

قوله: (هاتلون) فيه جواز مخاطبة الشخص والمراد غيره ممن يقول بقول ويعتقد اعتقاداً لأنه من المعلوم أن الوقت الذي أشار إليه ﷺ لم يأت بعد وإنما أراد بقوله «هاتلون» مخاطبة المسلمين. ويستفاد منه أن الخطاب الشفاهي بعدم المخاطبة ومن بعدهم، وهو متفق عليه من جهة الحكم. وإنما وقع الاختلاف فيه في حكم الشائين: هل وقع بتلك المخاطبة نفسها، أو بطريق الإحفاق؟ وهذا الحديث يؤيد من ذهب إلى الأول. وفيه إشارة إلى بقاء دين الإسلام إلى أن يتزل عيسى عليه السلام، فإنه الذي يقتل

٩٥- باب قتال الترك

٢٩٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَبْرِ بْنُ حَارِثٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَلْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَلْبِشٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَقَاتِلُوا قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ بَعَالِ الشَّعْرِ، وَإِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَقَاتِلُوا قَوْمًا عِرَاضَ الْوُجُوهِ، كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَخَانُ الْمُنْطَرَقَةُ». [انظر: ٣٥٩٢].

٢٩٢٨- حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ مَحْمُودٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْرُمُ السَّاعَةَ حَتَّى تَقَاتِلُوا الْتُرْكَ، صِفَارَ الْأَعْيُنِ، حُمْزَ الْوُجُوهِ، ذَلْفَ الْأَنْوَابِ، كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَخَانُ الْمُنْطَرَقَةُ، وَلَا تَقْرُمُ السَّاعَةَ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا يَبَالُغُهُمُ الشَّعْرُ». [انظر: ٢٩٢٩، ٣٥٨٧، ٣٥٩٠، ٣٥٩١، أخرجه مسلم: ٢٩١٢].

قوله: (باب قتال الترك) اختلف في أصل الترك فقال الخطابي: هم بنو قنطوره أمة كانت لإبراهيم عليه السلام. وقال كراع: هم الديلم. وتعقب بأنهم جنس من الترك، وكللك الغز. وقال أبو عمرو: هم من أولاد يافث وهم أجناس كثيرة. وقال وهب بن منبه: هم بنو حم ياجوج وماجوج، لا بنو ذو القرنين السد كان بعض ياجوج وماجوج غاليين فتركوا لم يدخلوا مع قومهم فسماوا الترك. وقيل: إنهم من نسل تبع، وقيل: من ولد الفريديون بن سام بن نوح، وقيل: ابن يافث لصليبه، وقيل: ابن كرمي بن يافث. ذكر في حديثين: أحدهما: حديث عمرو بن تغلب يفتح للثلاثة وسكون المعجمة وكسر اللام بدلها موحقة، والآخر هو البصري، والإسناد كله بصريون.

قوله: (من أشراط الساعة) زاد الكشيبي في أوله: «إن».

قوله: (ينتعلون نعال الشعر) هذا والحديث الذي بعده ظاهر في أن اللبني ينتعلون الشعر غير الترك. وقد وقع للإسماعيلي من طريق محمد بن حباد قال: بلغني أن أصحاب بابك كانت تعلم الشعر. قلت: بابك يوحدين مفتوحين وآخره كاف يقال له الحرمي بضم المعجمة وتشديد الراء المفتوحة، وكان من طائفة من الزنادقة استباحوا الحرمات، وكانت لهم شركة كبيرة في أيام المأمون، وغلبوا على كثير من بلاد العجم كطبرستان والري، إلى أن قتل بابك المذكور في أيام المتعصم، وكان خروجهم في سنة إحدى ومائتين أو قبلها، وقتله في سنة اثنين وعشرين.

قوله: (الجهان) بالجمم وتشديد الراء جمع جحيم، وقد تقدم ذكره قبل أبواب. وللمطرفة التي البست الأشرطة من الجلود وهي الأغشية، تقول طارت بين النعلين أي جعلت إحسانها على الأخرى. وقال الحروي: هي التي اطرفت بالعصب أي البست به. ثانيهما: حديث أبي هريرة في ذلك

٩٦- باب قتال الذين ينتعلون الشعر

٢٩٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَيْدِ بْنِ مَسْبُوحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرُمُ السَّاعَةَ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا يَبَالُغُهُمُ الشَّعْرُ، وَلَا تَقْرُمُ السَّاعَةَ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَخَانُ الْمُنْطَرَقَةُ».

قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ فِيهِ أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَأْسَهُ: «صِفَارَ الْأَعْيُنِ، ذَلْفَ الْأَنْوَابِ، كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَخَانُ الْمُنْطَرَقَةُ». [راجع: ٢٩٢٨، أخرجه مسلم: ٢٩١٢].

قوله: (باب قتال الذين ينتعلون الشعر) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور من وجه آخر.

قوله: (قال سفيان وزاد فيه أبو الزناد) هو موصول بالإسناد المذكور، وأخطأ من زعم أنه ملحق، وقد وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن عبادة عن سفيان

بالإستاديين معاً.

قَالَتْهُ عَنَّا: فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيَّ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيَّ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيَّ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيَّ بِقُرَيْشٍ». لَأَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَغُثَيْبَةُ بْنُ رِيعَةَ، وَغُثَيْبَةُ بْنُ رِيعَةَ، وَغُثَيْبَةُ بْنُ رِيعَةَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ غُثَيْبٍ، وَأَبِي بَنْدٍ خَلْفِي، وَغُثَيْبَةُ بْنُ أَبِي مُطَيْطٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ فِي قَلْبِ بَنْدٍ قَلْبِي».

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ السَّابِعَ. وَقَالَ يُوسُفُ بْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: أُمِّيَةُ بْنُ خَلْفٍ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: أُمِّيَةُ أَوْ أُمِّي.

وَالصَّحِيحُ أُمِّيَةُ. [راجع: ٢٤٠. أخرجه مسلم: ١٧٩٤ باختلاف].

٢٩٣٥- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ الْيَهُودَ دَخَلُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، [إِي سَخَا: وَلَعَنَهُمْ]، فَقَالَ: «مَا لَكُمْ». قُلْتُ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «لَمْ تَسْمَعْ مَا قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ». [الطبر: ١٠٢٤، ١٠٣٠، ١٢٥٦، ١٢٣٩، ١٤٠١، ١٦٩٢٧. أخرجه مسلم: ٢١٦٥، باختلاف لفظ الحواشي].

قوله: (باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة) ذكر فيه خمسة أحاديث: الأول حديث علي «لما كان يوم الأحزاب» الحديث.

قوله: (عن هشام) هو الدستوائي، وزعم الأصيلي أنه ابن حسان، ورام بذلك تضعيف الحديث فأخطأ من وجهين، ونجاسر الكرمانى فقال: المناسب أنه هشام بن عروة. وسبأني شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى، وفيه الدعاء عليهم بأن يملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً، وليس فيه الدعاء عليهم بالهزيمة، لكن يؤخذ ذلك من لفظ الزلزلة لأن في إحراق بيوتهم غاية التزلزل لنفوسهم.

ثانيها: حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت وفيه «اللهم اشد وطأتك على مصر» ودخله في الترجمة بطريق المصمم، لأن شدة الوطأة يدخل تحتها ما ترجم به، فإن المراد اشد عليهم البأس والعقوبة والأخذ الشديد. وابن ذكوان المذكور في الإسناد هو أبو الزناد واسمه عبد الله، وقد تقدم من وجه آخر في كتاب الوتر، وبأني شرحه مستوفى في التفسير إن شاء الله تعالى.

ثالثها: حديث ابن أبي أوفى، وهو ظاهر فيما ترجم له، والمراد الدعاء عليهم إذا نهزموا أن لا يستقر لهم قرار. وقال الداودي: أراد أن تطيش عقولهم، وترعد أقدامهم عند اللقاء فلا يثبتوا. وقد ذكر الإسماعيلي من وجه آخر زيادة في هذا الدعاء، وسبأني التنبيه عليها في «باب لا تتنوا لقاء العدو» إن شاء الله تعالى.

رابعها: حديث عبد الله بن مسعود في قصة الجوزور التي غرقت بمكة وفيه «اللهم عليك بقرش» وفيه ما قرره في الحديث الثاني.

قوله: (قال أبو إسحاق) هو بالإسناد المذكور، وكأنه لما حدث سفيان بهذا الحديث كان نسي السابع.

وقول المصنف (قال يوسف بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق: أمية بن خلف، وقال شعبة: أمية أو أمي، والصحيح أمية) أراد بذلك أن أبا إسحاق حدث به مرة فقال أبي بن خلف وهذه رواية سفيان وهو الثوري هنا، وحدث به أخرى فقال أمية وهي رواية شعبة وحدث به أخرى فشكل فيه. ويوسف المذكور هو ابن إسحاق بن أبي إسحاق نسبة إلى جده، وقد وصل المصنف حديثه بطوله في الطهارة، وطريق شعبة وصلها المؤلف أيضاً في كتاب البيعت، وقد بينت في الطهارة أن إسرائيل روى عن أبي إسحاق هذا الحديث فسمى السابع وذكرنا ما فيه من البحث. خامسها: حديث عائشة في قصة اليهود وفيه «للم تسمي ما قلت وعليك» وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه في آخره «يستجاب لنا فيهم ولا يستجاب لهم فينا»، وقد ذكرها الإسماعيلي هنا من الوجه الذي أخرجه البخاري، ففيه مشروعية الدعاء على المشركين ولو خشى الداعي أنهم يدعون عليه، وسبأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى

٩٧- باب من صف أصحابه عند الهزيمة،

وَنَزَلَ عَنْ ذَاتِيهِ وَاسْتَصْرَ

٢٩٣٥- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ الْخَوَلِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ - وَسَأَلَهُ رَجُلٌ: أَكْتُمَ قُرَيْشٌ مَا بَيْنَا غِمَارَةَ يَوْمَ حُتَيْنَ - قَالَ: لَا وَاللَّهِ، مَا وَكَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شَبَابُ أَصْحَابِهِ وَخِيفَتُهُمْ خَشَرًا لَيْسَ بِسِلَاحٍ، فَاتُّوا قَوْمًا رَمَاءَ، جَمَعَ هَوَازِنٌ وَتَيْسٌ نَصْرٌ، مَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، فَرَفَعُوهُمْ رَهَقًا مَا يَكُونُونَ يَخْطِئُونَ فَاقْبَلُوا هُنَالِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَلْعَلِيهِ الْيَتْمَاءِ، وَابْنُ عَمْرِو أَبُو سَفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَقُتِلَ وَاسْتَصْرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». ثُمَّ صَفَّ أَصْحَابَهُ. [راجع: ٢٨٩٤. أخرجه مسلم: ١٧٧٦].

قوله: (باب من صف أصحابه عند الهزيمة) أي صف من ثبت معه بعد هزيمة من انهزم. ذكر فيه حديث البراء في قصة حنين، وهو ظاهر فيما ترجم له، ووقع في آخره «ثم صف أصحابه وذلك بعد أن نزل واستصصر» والمراد بقوله: واستصصر أي استصبر الله بعد أن رمى الكفار بالتراب، وسبأني شرح ذلك مستوفى في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

٩٨- باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة

٢٩٣١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَيْسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَتَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَقَلُونَا نَارًا، صَلَّوْنَا عَنِ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ». [الطبر: ٤١١١، ٤٥٣٣، ٥٣٩٦. أخرجه مسلم: ١٦٢٧].

٢٩٣٢- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو فِي الْقُنُوتِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنِ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ احْذُقْ وَطَأَتِكَ عَلَى مُصْرَ، اللَّهُمَّ سَيِّئَ كَيْبِي يُوسُفَ». [راجع: ٨٠٤. أخرجه مسلم: ٦٧٥].

٢٩٣٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنِزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمِهِمْ وَزَلِّزِهِمْ». [راجع: ٢٨١٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٤].

٢٩٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ لِي ظِلَّ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَتَأَسَّ مِنْ قُرَيْشٍ، وَتَجَرَّتْ جُزُورٌ بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ، فَارْتَمَلُوا فَجَاوُوا مِنْ سَلَاهَا وَطَرَحُوهُ عَلَيْهِ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ

٩٩ - باب هل يُرِيدُ الْمُسْلِمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَوْ يَعْلَمُهُمُ الْكِتَابُ؟

٢٩٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هِنَاهِبٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِثْقَانَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ رُومَ: «إِنَّ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِسْمَ الْأَرَبِيِّينَ». [إسناده: ٢٩٤٠. وهو قطعة من حديث ابن عباس عن أبي سفيان الثوري: ٧].

قوله: (باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب) المراد بالكتاب الأول التوراة والإنجيل، وبالكتاب الثاني ما هو أسم منها ومن القرآن وغير ذلك. وأورد فيه طرفاً من حديث ابن عباس في شأن هرقل، وقد ذكره بعد باين من وجه آخر عن ابن شهاب بطوله، وإسحاق شيخه فيه هو ابن منصور، وهذه الطريق أهلها المزي في الأطراف وإرشادهم منه ظاهر، وأما تعليمهم الكتاب فكانه استنبطه من كونه كتب إليهم بعض القرآن بالعربية وكانه سلطهم على تعليمه إذ لا يقرؤون حتى يترجم لهم ولا يترجم لهم حتى يعرف المترجم كيفية استخراجها، وهذه المسألة مما اختلف فيه السلف فمنع مالك من تعليم الكافر القرآن، وروى أبو حنيفة، واختلف قول الشافعي. والذي يظهر أن الراعي التخصيص بين من يرجى منه الرغبة في الدين والدخول مع الأمن منه أن يتسلط بذلك إلى الطعن فيه، وبين من يتحقق أن ذلك لا ينفع فيه أو يظن أنه يتوصل بذلك إلى الطعن في الدين والله أعلم. ويفرق أيضاً بين القليل منه والكثير كما تقدم في أوائل كتاب الحيف.

١٠٠ - باب الدُّعَاءُ لِلْمُشْرِكِينَ بِالْهُدَى لِيَتَّفِقَهُمُ

٢٩٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدِمَ طِفْلٌ مِنْ عَمْرِو الدُّوسِيِّ وَأَصْحَابُهُ، عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُوسًا عَصَتْ وَأَبَتْ، فَأَدَّغَ اللَّهُ عَيْنَهَا، فَقِيلَ: فَلَكْتُ فُوسًا. قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ فُوسًا وَانْتِ بِهِمْ». [إسناده: ٢٩٩٢، ٦٣٩٧. أخرجه مسلم: ٢٥٢٤].

قوله: (باب الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم) ذكر في حديث أبي هريرة في قدوم الطليل بن عمر الدوسي وقول النبي ﷺ: «اللهم اهد فوساً» وهو ظاهر فيما ترجم له، وقوله «ليتألفهم» من تنفع المصنف إشارة منه إلى الفرق بين المقامين، وأنه كان تارة يدعو عليهم وتارة يدعو لهم، فالخلة الأولى حيث تشتت شوكتهم ويكثر أذاهم كما تقدم في الأحاديث التي قبل هذا باب، والخلة الثانية حيث تؤمن غفلتهم ويرجى تألفهم كما في قصة دوس وسياتي شرح الحديث المذكور في المغازي إن شاء الله تعالى.

١٠١ - باب دُعْوَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى

وَعَلَى مَا يَفْتَالُونَ عَلَيْهِ، وَمَا كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ، وَالْأَطْرُوفِ قَبْلَ الْقِتَالِ.

٢٩٣٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُجْدِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ قَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى رُومٍ، قِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَخْرُومًا، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، لَكَانِي أَنْظُرَ إِلَى يَاصِيهِ فِي يَدِهِ، وَنَفَسَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [إسناده: ٦٥. أخرجه مسلم: ٢٠٩٢].

٢٩٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ

الْبَحْرَيْنِ، يَدْفَعُهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، لَمَّا قَرَأَهُ كِسْرَى حَرْفَهُ، فَحَسِبَتْ أَنَّ سَيِّدَ بَنِ الْمُسَبِّبِ قَالَ: لَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ يَمُرُّوا كُلُّ مُمَرِّقٍ». [إسناده: ٦٤].

[إسناده: ٦٤].

قوله: (باب دعوة اليهود والنصارى) أي إلى الإسلام، وقوله: (وعلى ما يفتالون عليه) إشارة إلى أن ما ذكر في الباب الذي بعده من علي حيث قال: «تقاتلوهم حتى يكونوا مثلنا» وفيه أمره ﷺ له بالتزول بساحتهم ثم دعائهم إلى الإسلام ثم القتال، ووجه أخذه من حديث الباب أنه ﷺ كتب إلى الروم يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يتوجه إلى مقاتلتهم.

قوله: (وما كتب النبي ﷺ إلى كسرى وفيه) قد ذكر ذلك في الباب مستنداً. وقوله: (والدعوة قبل القتال) كأنه يشير إلى حديث ابن عون في إشارة النبي ﷺ على بني المصطلق على غرة، وهو متخرج عنه في كتاب الفتا وهو محمول عند من يقول باشتراط الدعاء قبل القتال على أنه بلغتهم الدعوة، وهي مسألة خلافية: فذهب طائفة منهم عمر بن عبد العزيز إلى اشتراط الدعاء إلى الإسلام قبل القتال، وذهب الأكثر إلى أن ذلك كان في بدء الأمر قبل انتشار دعوة الإسلام، فإن وجد من لم تبلغه الدعوة لم يقاتل حتى يهدي نص عليه الشافعي. وقال مالك: من قربت داره قوتل بغير دعوة لاشتهار الإسلام، ومن بعدت داره فالدعوة أقطع للشك. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي أحد كبار التابعين قال: كنا ندعو وتدع. قلت: وهو منزل على الخالين المتضمنين. ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أنس في اتخاذ الخاتم، وسياتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس.

الثانيهما: حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ بعث كتابه إلى كسرى» وسياتي شرحه في أواخر المغازي وفيه أن المبعوث به كان عبد الله بن حذافة السهمي، وتذكر هناك ما يتعلق بكسرى وما المراد بعظيم البحرين.

وفي الحديث الدعاء إلى الإسلام بالكلام والكتابة وأن الكتابة تقوم مقام النطق. وفيه إرشاد للمسلم إلى الكافر، وأن العادة جرت بين الملوك بترك قتل الرسل ولهذا مزق كسرى الكتاب ولم يتعرض للرسل.

١٠٢ - باب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ

النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْأُتُورَةِ، وَأَنْ لَا يَسْخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [إسناده: ٦٧].

٢٩٤٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَزَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ رُومَ يَدْفَعُهُ إِلَى عَظِيمٍ يُهْرَئِي يَدْفَعُهُ إِلَى قَيْصَرَ. وَكَانَ قَيْصَرٌ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ جُبَّةَ فَرَسٍ، مَشَى مِنْ جَمْعٍ إِلَى إِبِلَاءٍ شُكْرًا لِمَا آتَاهُ اللَّهُ، لَمَّا جَاءَ قَيْصَرَ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ حِينَ قَرَأَهُ: اجْعِسُوا لِي مَا هَذَا أَحَدًا مِنْ قَوْمِي، لَأَسْأَلَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إسناده: ٢٩٣٦].

٢٩٤١ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ بْنُ خَزِيمَةَ: أَنَّهُ كَانَ بِالشَّامِ فِي رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدِيمُوا بِنَارًا، فِي الْمُدَّةِ أَيْسَى كَانَتْ تَبْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَتَبْنِي كَفَّارَ قُرَيْشٍ.

قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: فَوَجَدْنَا رَسُولَ قَيْصَرَ يَبْغِي الشَّامَ، فَانْطَلَقَ بِي وَبِأَصْحَابِي، حَتَّى قَدِمْنَا إِبِلَاءَ فَأَدْعَلْنَا عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي مَجْلِسٍ مُلْكِيٍّ، وَعَلَيْهِ التَّاجُ، وَإِذَا حَوْلَهُ عِظَمَاءُ الرُّومِ.

وَسَأَلْتُ: هَلْ يَغْيِرُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرَّسُولُ لَا يَغْيِرُونَ.

وَسَأَلْتُ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ وَلَقَاتَلَكُمْ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ قَدْ قُتِلَ، وَأَنْ حَرَبَكُمْ وَحَرَبْتُمْ تَكُونُ ذُلًّا، وَبَدَلًا عَلَيْكُمْ الْمَرَّةَ وَتَكُونُونَ عَلَيْهِ الْآخَرَى، وَكَذَلِكَ الرَّسُولُ يُكَلِّمُ وَتَكُونُ لَهَا الْعَاقِبَةُ.

وَسَأَلْتُ: بِمَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَتَهْتَكُمْ عَمَّا كَانَ يَهْدِي أَبَاؤَكُمْ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْعَقَابِ، وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، قَالَ: وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيِّ، قَدْ كُنْتُ اعْلَمُ أَنَّهُ حَارِجٌ، وَلَكِنْ لَمْ اعْلَمْ أَنَّهُ مِنْكُمْ، وَأَنْ يَكُنْ مَا قُلْتَ حَقًّا، فَوَيْلٌكَ أَنْ يَمْلِكُكَ مُوَاعِجٌ قَدَمَتِي هَازِنٌ، وَلَوْ أَرَجُو أَنْ أَهْلَسَ إِلَيْهِ لَتَجَشَّعْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَفَسَلْتُ قَدَمَيْهِ.

قَالَ أَبُو سُهَيْبَانَ: ثُمَّ دَعَا بِكِبَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ قِرَاءَةً يَبِينُ فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَا بَعْدُ: فَإِنِّي أَذْخُلُكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْتَ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرًا مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْأَوَّلِينَ، وَهِيَ يَا أَهْلَ الْكِبَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَلَا تَبْعِدُوا بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١﴾ [ال عمران: ٦٤].

قَالَ أَبُو سُهَيْبَانَ: فَلَمَّا أَنْ قَضَى مَقَامَهُ عِلَّتْ أَصَوَاتُ الَّذِينَ حَوْلَهُ مِنْ عَظَمَاءِ الرُّومِ، وَكَثُرَ لَفْظُهُمْ، فَلَا أَذَى مَاذَا قَالُوا، وَأَمَرَ بِنَا فَأَخْرَجْنَا، فَلَمَّا أَنْ خَرَجْتُ مَعَ أَصْحَابِي وَخَلَوْتُ بِهِمْ، قُلْتُ لَهُمْ: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرٌ ابْنُ أَبِي كَثْبَةَ، هَذَا مَلِكُ نَبِيِّ الْأَنْصَرِ يَخَافُهُ، قَالَ أَبُو سُهَيْبَانَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ ذَلِيلًا مُسْتَفِيفًا بِأَنْ أَمْرُهُ سَيَطْفُرُ، حَتَّى أَذْخَلَ اللَّهُ قَلْبِي الْإِسْلَامَ وَأَنَا كَارِهٌ. [راجع: ٧. أخرجه مسلم: ١٧٧٣].

٢٩٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرٍ: «وَالْعَظِيمِينَ الرَّابَّةَ رَجُلًا يَتَّبِعُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ». فَقَالُوا: يَرْجُونَ لِذَلِكَ أَنَّهُمْ يُعْطَى، فَقَدَّرُوا وَكُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَى، فَقَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا؟». فَقِيلَ: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَأَمَرَ لَدَعِي لَهُ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، قَبْرًا مَكَانَهُ حَتَّى كَانَهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ، فَقَالَ: نَقَالِيهِمْ حَتَّى يَكُونُوا يَمْلِكُنَا. فَقَالَ: «وَعَلَى رَسِيكَ، حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ أَذْخَلَهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ خُمْرِ النَّعَمِ». [الطبري: ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠. أخرجه مسلم: ٢٤٠٦].

٢٩٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا، أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمًا لَمْ يَغْرُ حَتَّى يَصْبِيحَ، فَإِنْ سَمِعَ إِذَا مَا أَسْلَمْتَ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ إِذَا مَا أَعَارَ بَعْدَ مَا يَصْبِيحُ، فَنَزَلْنَا خَيْرَ لَيْلٍ. [راجع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي الجهاد: ١٢٠ قطعة ليس فيها إلا ذكر خير ليل].

٢٩٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا. [راجع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي الجهاد: ١٢٠ مطولاً].

فَقَالَ لِرَجُلَيْهِ: سَلُّهُمُ إِلَيْهِمْ أَقْرَبَ نَسَبًا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، قَالَ أَبُو سُهَيْبَانَ: فَقُلْتُ: أَا أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ نَسَبًا.

قَالَ: مَا قَرَأْتُ مَا يَنْسِكُ وَتَبْنُهُ؟ فَقُلْتُ: هُوَ ابْنُ عَمٍّ، وَلَيْسَ فِي الرِّسْبِ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ مِنْ نَبِيِّ عِدَمَتَابٍ غَيْرِي.

فَقَالَ قِصْرُ: أَذْهَبُ، وَأَمَرَ بِأَصْحَابِي فَجَعَلُوا خَلْفَ ظَهْرِي عِنْدَ كَيْفِي.

ثُمَّ قَالَ لِرَجُلَيْهِ: قُلْ لِمَصْحَابِي: إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا الرَّجُلَ عَنِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَبَ فَكَلِّبُوهُ، قَالَ أَبُو سُهَيْبَانَ: وَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ يَوْمَئِذٍ، مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَصْحَابِي عَنِّي الْكَذِيبَ، لَكَلِّبْتُهُ حِينَ سَأَلْتِي عَنْهُ، وَلَكِنِّي اسْتَحْيَيْتُ أَنْ يَأْتِرُوا الْكَذِيبَ عَنِّي فَصَدَّقْتُ.

ثُمَّ قَالَ لِرَجُلَيْهِ: قُلْ لَهُ كَيْفَ نَسَبَ هَذَا الرَّجُلِ إِلَيْكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ بِنَا دُو نَسَبٍ.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا.

فَقَالَ: كُنْتُ تَتَّبِعُونَهُ عَلَى الْكَذِيبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آيَاتِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَأَشْرَافَ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ مَضْطَّاعُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلَى مَضْطَّاعُهُمْ.

قَالَ: فَيَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلَى يَزِيدُونَ.

قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مَخْطَأَةً لِيَدِيهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ يَغْيِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَتَحْنُ الْآنَ مِنْهُ فِي مِثْلِهِ نَحْنُ نَخَافُ أَنْ يَغْيِرَ. قَالَ أَبُو سُهَيْبَانَ: وَلَمْ يُمْكِنِي كَلِمَةً أَذْخِلَ فِيهَا شَيْئًا أَنْتَظِعُهُ بِهِ لَا أَحَافَ أَنْ تَوَثِّرَ عَنِّي غَيْرُهَا -

قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ أَوْ قَاتَلَكُمْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَتْ حَرَبُهُ وَخَرَبُكُمْ؟ قُلْتُ: كَانَتْ ذُلًّا وَسِجَالًا، بَدَلًا عَلَيْهَا الْمَرَّةَ وَبَدَلًا عَلَيْهِ الْآخَرَى، قَالَ: فَمَاذَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ؟ قَالَ: يَأْمُرُنَا أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَهْتَكُمْ عَمَّا كَانَ يَهْدِي آبَاؤُنَا، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْعَقَابِ، وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ. فَقَالَ لِرَجُلَيْهِ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ لَهُ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ إِلَيْكُمْ فَرَعَمْتَ أَنَّهُ دُو نَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرَّسُولُ يُبْعَثُ فِي نَسَبٍ قَوْمِيهَا.

وَسَأَلْتُ: هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، قُلْتُ رَجُلٌ بِأَمْرِ يَقُولُ قَدْ بَلَ بَلَهُ.

وَسَأَلْتُ: هَلْ كُنْتُ تَتَّبِعُونَهُ عَلَى الْكَذِيبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَهَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْعُ الْكَذِيبَ عَلَى النَّاسِ وَتَكْذِيبَ عَلَى اللَّهِ.

وَسَأَلْتُ: هَلْ كَانَ مِنْ آيَاتِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آيَاتِهِ مَلِكٌ، قُلْتُ يَطْلُبُ مَلِكُ آيَاتِهِ.

وَسَأَلْتُ: أَشْرَافَ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ مَضْطَّاعُهُمْ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ مَضْطَّاعُهُمْ أَتَبْعُوهُ، وَهُمْ أَتَابُ الرَّسُولِ.

وَسَأَلْتُ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَسِمَ. وَسَأَلْتُ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مَخْطَأَةً لِيَدِيهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تَخْلُطُ بِشَادِثَةِ الْقُلُوبِ لَا يَنْخَطُّ أَحَدٌ.

٢٩٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُمْ لَيْلًا - وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَوْمًا لَيْلًا لَا يُبِيرُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ - فَلَمَّا صَبَحَ خَرَجَتْ يَهُودُ بَسَاجِيهِمْ وَمَكَالِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ. فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: وَاللَّهِ أَكْثَرُ خَرَجْتُ خَيْرًا، إِذَا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَغْلِبِينَ. [راجع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي الجهاد ١٢٠ بإسقاط].

٢٩٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُثَنَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَمِيتُ أَنْ أَقْبِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَغَالَةَ إِلَّا بِحَقٍّ، وَحِسَابَهُ عَلَى اللَّهِ» [أخرجه مسلم: ٢١].

رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. [أخرجه مسلم: ٢١].
قوله: (باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنسوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، وقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ﴾ [آل عمران: ٧٩] أورد فيه أحاديث: أحدها: حديث ابن عباس في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيصر، وفيه حديث عن أبي سفيان بن حرب وقد تقدم بطوله في بدء الرحي والكلام عليه مستوفى، وهو ظاهر فيما ترجم به، وباتي شيء من الكلام عليه في تفسير سورة آل عمران إن شاء الله تعالى. وأما قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ فالمراد من الآية الإنكار على من قال: ﴿ كونوا عباداً لي من دون الله ﴾ [آل عمران: ٧٩] ومثلها قوله تعالى: ﴿ يا عيسى ابن مريم آتت قلت للناس ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿ اغتلبوا أخبارهم ورجلهم أرباباً من دون الله ﴾ [التوبة: ١٣١]، ثانیها: حديث سهل بن سعد في إعطاء علي الراية يوم خيبر، وسيأتي شرحه في المغازي، والغرض منه قوله: « ثم ادعهم إلى الإسلام ». ثالثها: حديث أنس في ترك الإغارة على من سمع منهم الأذان، ذكره من وجهين، وسيأتي شرحه في غزوة خيبر أيضاً، وهو دل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغیر دعوة، فيجمع بينه وبين حديث سهل الذي قبله بأن الدعوة مستجابة لا شرط، وفي دلالة على الحكم بالدليل لكونه كشف عن القتل بمجرد سماع الأذان، وفيه الأخذ بالأحوط في أمر الدعاء لأنه كلف عنهم في تلك الحالة مع احتمال أن لا يكون ذلك على الحقيقة، ووقع هنا « فلما أصبح خرجت يهود خيبر بمساحيهم » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « فأتيناهم حين بزغت الشمس » ويجمع بأنهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا فقتلوا فخرجوها، وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم فرسه حيث في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس. رابعها: حديث أبي هريرة « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الحديث، وهو ظاهر فيما ترجم له أولاً حيث قال: « وعلام تقتلون » وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في الكلام على حديث ابن عمر، لكن في حديث ابن عمر زيادة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وقد وردت الأحاديث بذلك زائدا بعضها على بعض، ففي حديث أبي هريرة الاكتفاء على قول لا إله إلا الله، وفي حديثه من وجه آخر عند مسلم « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وفي حديث ابن عمر ما ذكرت، وفي حديث أنس الماضي في أبواب القبلة « فإذا صلوا واستقبلوا وأكلوا فبيحتنا » قال الطبري وغيره: أما الأول: فقوله في حالة قتاله لأهل الأوثان الذين لا يقرن بالوحيد، وأما الثاني: فقوله في حالة قتال أهل الكتاب الذين يمترون بالوحيد ويحسبون نبوته عموماً أو خصوصاً. وأما الثالث: ففيه الإشارة إلى أن من دخل في الإسلام وشهد بالوحيد وبالنبوة لم يعمل بالطعامات أن حكمهم أن يقتلوا حتى يلحقوا إلى ذلك، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في أبواب القبلة.

قوله: (باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنسوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، وقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ﴾ [آل عمران: ٧٩] أورد فيه أحاديث: أحدها: حديث ابن عباس في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيصر، وفيه حديث عن أبي سفيان بن حرب وقد تقدم بطوله في بدء الرحي والكلام عليه مستوفى، وهو ظاهر فيما ترجم به، وباتي شيء من الكلام عليه في تفسير سورة آل عمران إن شاء الله تعالى. وأما قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ فالمراد من الآية الإنكار على من قال: ﴿ كونوا عباداً لي من دون الله ﴾ [آل عمران: ٧٩] ومثلها قوله تعالى: ﴿ يا عيسى ابن مريم آتت قلت للناس ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿ اغتلبوا أخبارهم ورجلهم أرباباً من دون الله ﴾ [التوبة: ١٣١]، ثانیها: حديث سهل بن سعد في إعطاء علي الراية يوم خيبر، وسيأتي شرحه في المغازي، والغرض منه قوله: « ثم ادعهم إلى الإسلام ». ثالثها: حديث أنس في ترك الإغارة على من سمع منهم الأذان، ذكره من وجهين، وسيأتي شرحه في غزوة خيبر أيضاً، وهو دل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغیر دعوة، فيجمع بينه وبين حديث سهل الذي قبله بأن الدعوة مستجابة لا شرط، وفي دلالة على الحكم بالدليل لكونه كشف عن القتل بمجرد سماع الأذان، وفيه الأخذ بالأحوط في أمر الدعاء لأنه كلف عنهم في تلك الحالة مع احتمال أن لا يكون ذلك على الحقيقة، ووقع هنا « فلما أصبح خرجت يهود خيبر بمساحيهم » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « فأتيناهم حين بزغت الشمس » ويجمع بأنهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا فقتلوا فخرجوها، وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم فرسه حيث في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس. رابعها: حديث أبي هريرة « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الحديث، وهو ظاهر فيما ترجم له أولاً حيث قال: « وعلام تقتلون » وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في الكلام على حديث ابن عمر، لكن في حديث ابن عمر ما ذكرت، وفي حديث أنس الماضي في أبواب القبلة « فإذا صلوا واستقبلوا وأكلوا فبيحتنا » قال الطبري وغيره: أما الأول: فقوله في حالة قتاله لأهل الأوثان الذين لا يقرن بالوحيد، وأما الثاني: فقوله في حالة قتال أهل الكتاب الذين يمترون بالوحيد ويحسبون نبوته عموماً أو خصوصاً. وأما الثالث: ففيه الإشارة إلى أن من دخل في الإسلام وشهد بالوحيد وبالنبوة لم يعمل بالطعامات أن حكمهم أن يقتلوا حتى يلحقوا إلى ذلك، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في أبواب القبلة.

قوله: (باب من أراد غزوة فزرى بغيرها، ومن أحب الخروج إلى السفر يوم الخميس) أما الجملة الأولى فمعنى « زرى » ستر وتستعمل في إظهار شيء مع إرادة غيره، وأصله من الزري ففتح ثم سكون وهو ما يجعل وراء الإنسان لأن من زرى بشيء كانه جعله وراءه، وقيل: هو في الحرب أخذ العدو على غرة، وقيل: السير في شرح سيره بالهجرة قال: وأصحاب الحديث لم يضبطوا فيه الحزم وكانهم سهلوا. وأما الخروج يوم الخميس فلعل سببه ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم « بورك لأمتي في بكورها يوم الخميس » وهو حديث ضعيف أخرجه الطبراني من حديث نبيب بنون وموحدة مصنف ابن شريط ففتح المجعولة أوله. وروى عنه كان يجب الخروج يوم الخميس لا يستلزم للمواظبة عليه لقيام مانع منه، وسيأتي بعد باب أنه خرج في بعض أسفاره يوم السبت، ثم أورد المصنف أطرافاً من حديث كعب بن مالك الطويل في قصة غزوة تبوك ظاهرة فيما ترجم له، وروى سعيد بن منصور عن مهدي بن ميمون عن واصل مولى أبي عتية قال: « بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر أحب أن يخرج يوم الخميس ».

وقوله في الطريق الثانية: (وعن يونس عن الزهري) هو موصول بالإسناد الأول عن عبد الله وهو ابن المبارك عن يونس، وروى من زعم أن الطريق الثانية معلقة، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن المبارك عن يونس بالحدِيث جيباً بالوجهين، نعم توقف الدارقطني في هذه الرواية التي وقع فيها التصريح بسماع عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك من جده. وقد أوضحت ذلك في المقدمة. والحاصل أن رواية الزهري للجملة الأولى هي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، وروايته للجملة الثانية المتعلقة بيوم الخميس هي عن عبد الله بن كعب بن مالك، وقد سمع الزهري منهما جميعاً، وحديث يونس عنه بالحدِيثين مفصلاً، وأراد البخاري بذلك دفع الروم واللبس عن يظن فيه اختلافاً، وسيأتي مزيد بسط لذلك في المغازي إن شاء الله تعالى.

١٠٤- باب الخروج بعد الظهر

٢٩٥١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الثَّوْبِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ ارْتِمَاءً، وَالْعَصْرَ ٢٩٤٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ

١٠٣- باب من أراد غزوة فزرى بغيرها،
وَمَنْ أَحَبَّ الْخُرُوجَ إِلَى السَّفَرِ يَوْمَ الْخَمِيسِ

١٠٧- باب التوديع

٢٩٥٤- وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ، فَقَالَ لَنَا: «إِنْ قُيِّمَ فَلَا نَأْكُلُ وَلَا شَرِبَ» - لِيَجْلِسَ مِنْ قُرَيْشٍ سِتْمَاهَا - فَمَرُّوهُمَا بِالنَّارِ. قَالَ: ثُمَّ اتَّيَنَا نَوْدُغَةَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ. فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمُرُّكُمْ أَنْ تَحْرُقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا بِالنَّارِ، وَإِنْ أَسَارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ أَخَذْتُمُوهَا فَاقْتُلُوهُمَا». [الطبر: ١٦، ١٧].

قوله: (باب التوديع) عند السفر أي أهم من أبين يكون من المسافرين للمقيم أو عكسه، وحديث الباب ظاهر للأول، ويؤخذ الثاني منه بطريق الأولى، وهو الأكثر في الوقف.

قوله: (وقال ابن وهب إلخ) وصله النسائي والإسماعيلي من طريقه، وسيأتي موصولاً للمصنف من وجه آخر ويأتي شرحه هناك بعد اثنين وأربعين باباً، وفيه تسمية من أبهم في هذا

١٠٨- باب السمع والطاعة للإمام

٢٩٥٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنْدِيَّاهُ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَاحٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ غُنْدِيَّاهُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ مَا كُنْتُ أَمُرُّ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرْتُ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». [الطبر: ٧١٤٤. أخرجه مسلم: ١٨٣٩، بإسناد].

قوله: (باب السمع والطاعة للإمام) زاد في رواية الكشيبي ما لم يأم بمعصية، والإطلاق محمول عليه كما هو في نص الحديث. ثم ساق حديث ابن عمر في ذلك من وجهين، وساقه على لفظ الرواية الثانية، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، وساقه هنا بلفظ الرواية الأولى، وقيد الترجمة هناك بما وقع هنا في رواية الكشيبي.

وقوله: (فلا سمع ولا طاعة) بالفتح فيهما، والمراد نفي الحقيقة الشرعية لا الوجودية.

١٠٩- باب يُقَاتِلُ مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ وَيَقِي بِهِ

٢٩٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْأَخْيَرُونَ السَّابِقُونَ». [راجع: ٢٣٨. أخرجه مسلم: ٨٥٥ مطولاً].

٢٩٥٧- وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ: «مَنْ اطَّاعَنِي فَقَدْ اطَّاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ طَعَلَ الْأَمِيرَ فَقَدْ اطَّاعَنِي، وَمَنْ نَفَعَنِي الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتِلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَقِي بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِظُورَى اللَّهِ وَعَدَلَ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ». [الطبر: ١٧٣٧، ٥. أخرجه مسلم: ١٨٣٥، أوله. وأخرجه: ١٨٤٦ آخره].

قوله: (باب يقاتل من وراء الإمام ويقي به) يقاتل بفتح اللام، ولم يزد البخاري على لفظ الحديث. والمراد به المقاتلة للدفع عن الإمام، سواء كان ذلك من خلفه حقيقة أو قدماً، ووراء يطلق على المعين.

قوله: (نحن الآخرون السابقون) وبهذا الإسناد «من اطاعني فقد اطاع الله» الحديث، الجملة الأولى طرف من حديث سبق بيانه في كتاب الجمعة، وسبق في الطهارة أن عادته في إيراد هذه النسخة وهي شبيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

بِلَيْدِي الْخَلِيفَةُ رَكَعَتَيْنِ، وَسَوَّغَتْهُمُ يَضْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا. [راجع: ١٠٨٩. أخرجه مسلم: ٢٩٠ باختلاف يسير].

قوله: (باب الخروج بعد الظهر) ذكر فيه حديث أنس وقد تقدم في الحج، وكأنه أورده إشارة إلى أن قوله ﷺ: «بورك لأمتي في بكورها» لا يمنع جواز التصرف في غير وقت البكور، وإثما خص البكور بالبركة لكونه وقت النشاط، وحديث «بورك لأمتي في بكورها» أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث صخر الغامدي بالسلفين المعجمة، وقد اعتنى بعض الحفاظ بجمع طرقه فبلغ عدد من جاء عنه من الصحابة نحو العشرين نفساً.

١٠٥- باب الخروج آخر الشهر

وَقَالَ كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ لِيَحْمِيَ بَقِيَّةَ مِنْ دِي الْقَعْدَةِ، وَكَيْدَمَ مَكَّةَ لِأَتِيعَ كِبَالَ خُلُودٍ مِنْ دِي الْحَبِيبَةِ.

٢٩٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَحْمِيَ كِبَالَ بَقِيَّةٍ مِنْ دِي الْقَعْدَةِ، وَلَا تُؤَيَّ إِلَّا الْحُجَّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَحِلَّ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ يَلْحَمُ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْخَبَرَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ وَاللَّهِ بِالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِهِ. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب الخروج آخر الشهر) أي رداً على من كره ذلك من طريق الطيرة، وقد نقل ابن بطال أن أهل الجاهلية كانوا يتحرون أوائل الشهور للأعمال، ويكرهون التصرف في عاقب القمر.

قوله: (وقال كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما: انطلق النبي ﷺ من المدينة لخمس بقين) هو طرف من حديث وصله المصنف في الحج. ثم أورد حديث عمرة عن عائشة في ذلك، وقد مضى الكلام عليهما في كتاب الحج، وفيه استعمال الفصح في التاريخ وهو ما دام في النصف الأول من الشهر يورخ بما خلا، وإذا دخل النصف الثاني يورخ بما بقي. وقد استشكل قول ابن عباس وعائشة «أنه خرج لخمس بقين» لأن ذا الحجة كان أوله الخميس للاتفاق على أن الوقفة كانت الجمعة فيلزم من ذلك أن يكون خرج يوم الجمعة، ولا يصح ذلك لقول أنس في الحديث الذي قبله «إنه صلى الله عليه وسلم بالمدية أربعاً ثم خرج» وأجيب بأن الخروج كان يوم السبت، وإثما قال الصحابة «لخمس بقين» بناء على العدد، لأن ذا القعدة كان أوله الأربعاء فافتقروا إلى جاء ناقصاً، فجاء أول ذي الحجة الخميس، فظهر أن الذي كان بقي من الشهر أربع لا خمس، كذا أجاب به جمع من العلماء، ويحتمل أن يكون الذي قال خمس بقين أراد ضم يوم الخروج إلى ما بقي لأن التامع وقع في أوله وإن اتفق التأخير إلى أن صليت الظهر، فكانهم لما تأمروا باتوا ليلة السبت على سفر اعتدوا به من جملة أيام السفر، والله أعلم

١٠٦- باب الخروج في رمضان

٢٩٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ غُنْدِيَّاهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَلْبَدَةَ الْفُطْرَ.

قَالَ سُفْيَانُ قَالَ: الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي غُنْدِيَّاهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ... وَمَسَاقِ الْخَلِيفَةِ. [راجع: ١٩٤٤].

قوله: (باب الخروج في رمضان) ذكر فيه حديث ابن عباس في ذلك، وقد مضى شرحه في كتاب الصيام، وأراد به رفع وهم من يتوهم كرامة ذلك.

وأهل جرا؟ وفي الحديث أنهم كانوا يعقّدون وجوب طاعة الإمام. وأما توقف ابن مسعود عن خصوص جوابه وعدوله إلى الجواب العام فلا إشكال الذي وقع له من ذلك، وقد أشار إليه في بقية حديثه، ويستفاد منه الترفق في الإثاء فيما اشكل من الأمر كما لو أن بعض الأجناد استفتى أن السلطان عينه في أمر خوف مجرد التشهي وكلفه من ذلك ما لا يطيق، فمن أجابه بوجوب طاعة الإمام اشكل الأمر لما وقع من الفساد، وإن أجابه بجواز الامتناع اشكل الأمر لما قد يفرض به ذلك إلى الفتنة، فالصواب التوقف عن الجواب في ذلك وأمثاله. والله الهادي إلى الصواب

١١٢- بَابُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يَقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ

أَخْرَجَ الْقِتَالَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ

٢٩٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ الْقَزَّازِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَرَأْتُهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ لَيَقْبِي لَيْلِي، أَنْتَظِرُ حَتَّى مَأْكَلَتِ الشَّمْسُ. [راجع: ٢٨١٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٢ مع الحديث الثاني].

٢٩٦٦- ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ غَطِيًّا قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! لَا تَقْتُمُوا لِقَاءَ الْقَتْلِ، وَسَلُّوا إِلَهُ الْعَالِيَةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْخَيْبَةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَزِّلِ الْكِتَابَ، وَمُجِرِّي السَّخَابِ، وَمَهَازِمَ الْأَخْرَابِ، اظْهَرْمَهُمْ وَأَنْصَرْنَا عَلَيْهِمْ». [راجع: ٢٨١٨ و ٢٩٣٣. أخرجه مسلم: ١٧٤٢ مع الحديث السابق].

قوله: (باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس) أي لأن الرياح تهب غالباً بعد الزوال فيحصل بها تبريد حدة السلاح والحرب وزيادة في النشاط. أورد فيه حديث عبد الله بن أبي أوفى بمعنى ما ترجم به، لكن ليس فيه «إذا لم يقاتل أول النهار» وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق، فعند أحد من وجه آخر عن موسى بن عبيدة بهذا الإسناد «أنه كان ﷺ يجب أن ينهض إلى عدوه عند زوال الشمس» ولسميد بن منصور من وجه آخر عن ابن أبي أوفى «كان رسول الله ﷺ يجهل إذا زالت الشمس ثم ينهض إلى عدوه» وللمصنف في الجزية من حديث التمسان بن مقرن «كان إذا لم يقاتل أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح وتحسر الصلوات» وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من وجه آخر وصححه، وفي روايتهم «حتى تزول الشمس وتهب الأرواح ويستزل النصر» فيظهر أن فائدة التأخير تكون أوقات الصلاة مثلاً إجابة للدعاء، وهبوب الريح قد وقع النصر به في الأحزاب فصار مظنة لذلك والله أعلم. وقد أخرج الترمذي حديث التمسان بن مقرن من وجه آخر عنه لكن فيه انقطاع، ولفظه يوافق ما قلته قال: «غزوت مع النبي ﷺ فكان إذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس فإذا طلعت قاتل، فإذا انتصف النهار أمسك حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس قاتل، فإذا دخل وقت العصر أمسك حتى يصلحها ثم يقاتل، وكان يقال عند ذلك تهيج رياح النصر ويدعو المؤمنون لجيشهم في صلاتهم».

(تنبيه): وقع في رواية الإسمايلي من هذا الوجه زيادة في الدعاء، وسيأتي التنبيه عليها في «باب لا تمتنوا لقاء العدو» مع بقية الكلام على شرحه إن شاء الله تعالى.

١١٣- بَابُ اسْتِئْذَانِ الرَّجُلِ الْإِمَامَ لِقَوْلِهِ:

﴿يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ الْيَهُودُ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْأَلُوهُ إِنْ الْيَهُودُ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ (النور): [٦٢].

٢٩٦٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْمُبَوِّدِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَتَلْتُ بَنِي النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَا عَلَى نَاصِيَةٍ لَنَا قَدْ أَتَيْتُهَا، فَلَا يَكْذَابُ يَسِيرُ

أبَا مُسْلِمٍ هِيَ كِتَابَةُ سُلَيْمَةَ بِنِ الْأَكْرَعِ، وَالْقَاتِلُ «قَتَلْتُ» الرَّابِي عَنْهُ وَهُوَ زَيْدُ بْنُ أَبِي عَيْدٍ مَوْلَاهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحَدُ ثَلَاثَاتِ الْبَخَارِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ فِي الْأَحْكَامِ أَيْضاً وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ ابْنُ الْمُنْزِلِ: الْحِكْمَةُ فِي تَكَرُّارِ الْبَيْعَةِ لِسُلَيْمَةَ أَنَّهُ كَانَ مُقَدِّمًا فِي الْحَرْبِ فَادَّكَ عَلَيْهِ الْمَقْدُ احْتِطَاءً. قُلْتُ: أَوْ لَأَنَّهُ كَانَ يُقَاتِلُ قِتَالَ الْفَارَسِ وَالرَّاجِلِ فَتَعَدَّدَتْ الْبَيْعَةُ بِتَعَدُّدِ الصِّفَةِ. رَابِعُهَا حَدِيثُ أَنَسٍ «كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ تَقُولُ: لَحْنُ الَّذِينَ يَأْمُرُوا بِمُحَمَّدٍ، عَلَى الْجِهَادِ مَا يَقِينُ أَبَدًا» وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرْجَمُ بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي أَوَّلِ الْجِهَادِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَغَازِي إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. خَامِسُهَا حَدِيثُ جُمَاهُش وَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَخُوهُ اسْمُهُ جُمَاهُش وَسَمَّاهُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَغَازِي فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١١١- بَابُ غَزَمِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ فِيمَا يَطِيقُونَ

٢٩٦٤- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أَتَانِي الْيَوْمَ رَجُلٌ، فَسَأَلَنِي عَنْ أَمْرٍ مَا ذَرَيْتُ مَا أُرِدُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا مُؤْمِياً نَشِيطًا، يُخْرُجُ مَعَ أَمْرٍ فِي الْمَغَازِي، يَغْزِمُ عَيْنًا فِي احْتِجَاءٍ لَا تُحْصِيهَا. فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ مَا أَخْبَرَنِي مَا أَقُولُ لَكَ، إِلَّا أَنَا كَمَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَسَى أَنْ لَا يَغْزِمَ عَيْنًا فِي أَمْرٍ إِلَّا مَرَّةً حَتَّى نَفْعَلَهُ، وَإِنْ أَحَدُكُمْ لَنْ يُزَالَ بِخَيْرٍ مَا أَتَى اللَّهَ، وَإِذَا شَكَّ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَجُلًا فَشَفَّاهُ مِنْهُ، وَأَوْحَشَتْ أَنْ لَا تَجِدُوهُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا أَذْكَرُ مَا غَبَرَ مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا كَالْفَصْرِ، حَرْبٌ صَفْوَةٌ وَتَقِي كَفْرَةٌ.

قوله: (باب غزم الإمام على الناس فيما يطيقون) المراد بالعزم الأمر الجازم الذي لا تردد فيه، والذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف تقديره مثلاً عمله، والمعنى وجوب طاعة الإمام عمله فيما لم به طاقة.

قوله: (قال عبد الله) أي ابن مسعود، وهذا الإسناد كله كزبيون.

قوله: (أتاني اليوم رجلاً) لم أقف على اسمه.

قوله: (مؤمياً) بهزئة ساكنة وتحتانية خفيفة أي كامل الأداء أي أداة الحرب، ولا يجوز حذف الحزنة منه لتلا بصير من أودى إلى ذلك. وقال الكرماني: معناه قوياً، وكأنه فسره باللازم. وقوله: «نشطاً» بنون ومجمعة من النشاط.

قوله: (يخرج مع أمرائنا) كذا في الرواية بالنون من قوله نخرج، وعلى هذا فالمراد بقوله رجلاً أحسنًا، أو هو محذوف الصفة أي رجلاً مثلاً، وعلى هذا صول الكرماني لأن السياق يقتضي أن يقول مع أمرائه، وفيه حيثن الضافات. ويمثل أن يكون بالثحتانية بدل النون وفيه أيضاً الضافات.

قوله: (لا تحصىها) أي لا تطيقها لقوله تعالى ﴿علم أن لن تحصوه﴾ [الزلزل: ٢٠] وقيل لا ندري أي طاعة أم معصية، والأول مطابق لما فهم البخاري فترجم به، والثاني موافق لقول ابن مسعود «وإذا شك في نفسه شيء سأل رجلاً فشفاه منه» أي ما تقوى الله أن لا يقدم المرء على ما يشك فيه حتى يسأل من عنده علم فيلده على ما فيه شفاؤه.

وقوله: (شك نفسه في شيء) من المقلوب، إذ التقدير: وإذا شك نفسه في شيء، أو ضمن شك معنى لصق، والمراد بالشيء ما يتردد في جوارحه وعلمه.

وقوله: (حتى يفعله) غاية لقوله «لا يهزم» أو للعزم الذي يتعلق به المستتي وهو مرة. والحاصل أن الرجل سأل ابن مسعود عن حكم طاعة الأمير فاجابه ابن مسعود بالجواب بشرط أن يكون المأمور به موافقاً لقوى الله تعالى.

قوله: (ما غير) بمجمعة وموحدة مفتوحين أي مضى، وهو من الأضداد يطلق على ما مضى وعلى ما بقي، وهو هنا مختل للأمرين. قال ابن الجوزي: هو بالماضي هنا أشبه بقوله: «ما أذكر». والفتب بمثناة مفتوحة ومجمعة ساكنة ويحذف فتحها، قال القزاز: وهو أكثر، وهو القدير يكون في ظل فيرد مأذو ويروق، وقيل هو ما يجتريه السيل في الأرض المنخفضة فيصير مثل الأخدود فيبقى الماء فيه فتصغره الريح فيصير صافياً بارداً، وقيل هو تفرة في صخرة يبقى فيها الماء كذلك، فشب ما مضى من الدنيا بما شرب من صفوه، وما بقي منها بما تأخر من كدره. وإذا كان هذا في زمان ابن مسعود وقد مات هو قبل مقتل عثمان ووجود تلك الفتن العظيمة فمافذا يكون اعتقاده فيما جاء بعد ذلك

الصلاة.

(البهتان)

أحدهما: أورد الداودي هذه الترجمة محرفة ثم اعترضها، وذلك أنه وقع عنده باب من اختار الغزو قبل البناء، فاعترضه بأن الحديث فيه أنه اختار البناء قبل الغزو. قلت: وعلى تقدير صحة ما وقع عند الداودي فلا يلزمه الاعتراض، لأنه أورد الترجمة مورد الاستفهام فكانه قال: ما حكم من اختار الغزو قبل البناء هل يمنع كما دل عليه الحديث، أو يسوغ؟ ويعمل الحديث على الأولوية.

ثانيهما: قال الكرمانى كأنه اكتفى بالإشارة إلى هذا الحديث لأنه لم يكن على شرطه قلت: ولم يستحضر أنه أوردته موصولاً في مكان آخر كما سيأتي قريباً. والجواب الصحيح أنه جرى على عادته الغفلة في أنه لا يعيد الحديث الواحد إذا أعده خرجة في مكانين بصورته غالباً، بل يتصرف فيه الاختصار ونحوه في أحد الموضعين.

١١٦- باب مبادرة الإمام عند الفرع

٢٩٦٨- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ فُرْعٌ، فَوَكَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُرْسًا لِأَبِي طَلْحَةَ، فَقَالَ: «مَا وَثَّقْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ يُخْبِرُهُ». [رواه: ٢٩٦٧. أخرجه مسلم: ٢٣٠٧].

قوله: (باب مبادرة الإمام عند الفرع) ذكر فيه حديث أنس في ركوب النبي ﷺ فرس أبي طلحة وقد تقدم الكلام عليه في المحبة، ومضى مراراً منها في «باب الشجاعة في الحرب».

١١٧- باب السرعة والركن في الفرع

٢٩٦٩- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: فُرِعَ النَّاسُ، فَوَكَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُرْسًا لِأَبِي طَلْحَةَ بَطِينًا، ثُمَّ عَرَجَ يَوْمَئِذٍ وَحْدَهُ، فَوَكَّبَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ خَلْفَهُ، فَقَالَ: «لَمْ تَزَاغُوا، إِنَّهُ لَيُخْبِرُ». فَمَا سَبِقَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ. [رواه: ٢٩٦٧. أخرجه مسلم: ٢٣٠٧].

قوله: (باب السرعة والركن في الفرع) ذكر فيه حديث أنس المذكور من وجه آخر وقد تقدم. وعهد المذكور في إسناده هو ابن سيرين.

١١٨- باب الخروج في الفرع وحده

قوله: (باب الخروج في الفرع وحده) كما ثبتت هذه الترجمة بنسب حديث، وكأنه أراد أن يكتب فيه حديث أنس المذكور من وجه آخر فاخترم قبل ذلك. قال الكرمانى: ويشمل أن يكون اكتفى بالإشارة إلى الحديث الذي قبله، كما قال وفيه بعد، وقد ضم أبو علي بن شويه هذه الترجمة إلى التي بعدما قال «باب الخروج في الفرع وحده والجائز الخ» وليس في أحاديث باب الجيائل مناسبة لذلك أيضاً، إلا أنه يمكن حله على ما قلت أولاً. قال ابن بطال: جملة ما في هذه التراجم أن الإسام يبينى له أن يشح بنفسه لما في ذلك من النظر للمسلمين، إلا أن يكون من أهل الغناء الشديد والبيات البالغ فيحمل أن يسرعه في ذلك، وكان في النبي ﷺ من ذلك ما ليس في غيره، ولا سيما مع ما علم أن الله يحصيه وينصره.

١١٩- باب الجيائل والخمائل في السبيل

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: قُلْتُ لِأَبْنِ عُمَرَ: الْفُرْعُ، قَالَ: إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَعِيكَ بِطَائِفَةٍ مِنْ عَالِي، قُلْتُ: أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيَّ، قَالَ: إِنَّ عِيَاكَ لَكَ، وَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَالِي فِي هَذِهِ الْوُجُوْءِ [رواه: ٣٨٩٩].

وَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ نَاسًا يَأْخُذُونَ مِنْ هَذَا الْمَالِ لِيَجَاهِدُوا، ثُمَّ لَا يَجَاهِدُونَ، فَمَنْ فَعَلَهُ فَحَنُّ أَحَقُّ بِمَالِهِ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ مَا أَخَذَ.

قَالَ لِي: «مَا يَصِيرُ لَهَا». قَالَ: قُلْتُ: أَحِبَّا، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجْرَةً وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ يَنْ يَدِي الْإِبِلِ فَلَدَمَهَا يَسِيرُ، فَقَالَ لِي: «كَيْفَ تَرَى يَصِيرُ لَهَا؟». قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ. قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَةُ، قَالَ: «أَقْبِيئِيهِ». قَالَ: فَامْتَحَيْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا سَاحِبٌ غَيْرُهُ، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَبِغْيِيهِ». فَبَشَّهْهُ إِلَهًا عَلَى أَنْ لِي قَدَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى ابْلُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقَيْتُ خَالِي، فَسَأَلَنِي عَنْ الْبَصِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ بِهِ، فَلَاغِي، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنَ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكَرَامٍ؟». قُلْتُ: تَزَوَّجْتُ كَيْبًا، فَقَالَ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكَرَامٍ تَلَايَهَا وَتَلَايَكِ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَوَلَّيْتُ وَالِدِي، أَوْ اسْتَشْهَدَ - وَلِي أَحْوَاتُ حِمَارًا، لَكِرْهَتْ أَنْ تَزَوَّجَ يَطْلُقَنَّ فَلَا تَوَدَّهِنَّ وَلَا تَقْرَمَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ كَيْبًا لِقَرَمَ عَلَيْهِنَّ وَتَوَدَّهِنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قِيمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، عُدْتُ عَلَيْهِ بِالْبَصِيرِ، فَأَطْعَمَنِي كَمَنَةً وَزِدَّةً عَلَيَّ. قَالَ الْمَغِيرَةُ: هَذَا فِي فَتَاتِنَا حَسَنٌ لَا تَرَى بِهِ نَاسًا. [رواه: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥، محصراً وبإسلاف وبطاقة ليست في هذه الطريق. وهو في الرجام ٥٤ والمسانة ١٠٩ بعهو].

قوله: (باب استئذان الرجل أي من الرعية (الإمام) أي في الرجوع أو التخلّف من الخروج أو نحو ذلك.

قوله: (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوا). قال ابن التين: هذه الآية احتج بها الحسن على أنه ليس لأحد أن يذهب من المعسكر حتى يستأذن الأمير، وهذا عند سائر الفقهاء كان خاصاً بالنبي ﷺ، كما قال، والذي يظهر أن الحصرية في عموم وجوب الاستئذان، ولا فلو كان من حينه الأمام نظراً له ما يقتضي التخلّف أو الرجوع فإنه يحتاج إلى الاستئذان. ثم أورد فيه حديث جابر في قصة جملة وقد تقدم شرحه في كتاب الشروط، والغرض منه هنا قوله «إني عروس فاستأذنته فلأذن لي» وسيأتي الكلام على ما يتعلق بتزويجه في النكاح.

(كيبه): قوله في آخر هذا الحديث «قال المغيرة: هذا في قضائنا حسن لا نرى به بأساً» هذا موصول بالإسناد المذكور إلى المغيرة، وهو ابن مقسم القاضي أحد فقهاء الكوفة، ومراده بذلك ما وقع من جابر من اشتراط ركوب جملة إلى المدينة. وأغرب الداودي فقال: مراده جواز زيادة الغريم على حقه، وأن ذلك ليس خاصاً بالنبي ﷺ. وقد تعقبه ابن التين بأن هذه الزيادة لم ترد في هذه الطريق هنا، وهو كما قال

١١٤- باب من غزا وهو حديث عهد بغريمه

فيه جابر، عن النبي ﷺ [رواه: ٤٤٣].

قوله: (باب من غزا وهو حديث عهد بعمره) بكسر العين أي بزواجه، وبضمها أي بزمان عرسه. وفي رواية الكشيبي «بعرس» وهو يزيد الاحتمال الثاني.

قوله: (فيه جابر عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثه المذكور في الباب قبله وأن ذلك في بعض طرقه، وسيأتي في أوائل النكاح من طريق سيار عن الشعبي بلفظ «قال ما يجعلك؟ قلت: كنت حديث عهد بعمره» الحديث.

١١٥- باب من اختار الفرع بعد البناء

فيه أبو هريرة، عن النبي ﷺ [رواه: ٣١٦٧].

قوله: (باب من اختار الفرع بعد البناء، فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثه الآتي في المحسن من طريق حمام عنه فقال «غزا نبي من الأنبياء فقال: لا يبيح رجل ملك يضع امرأة ولم يبن بها» الحديث وسيأتي شرحه هناك، وترجم عليه في النكاح «من أحب البناء بعد الغزو» وساق الحديث والفرض هنا من ذلك أن يتفرغ قلبه للجهاد ويقبل عليه بنشاط، لأن الذي يعقد عهده على امرأة يبقى متملك الخاطر بها، بخلاف ما إذا دخل بها فإنه يصير الأمر في حقه أخف غالباً، ونظيره الاشتغال بالأكل قبل

وَقَالَ طَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ: إِذَا دَفِعَ إِلَيْكَ شَيْءٌ تَخْرُجُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا حِبَبْتَ، وَصَنَعَهُ عِنْدَ أَهْلِكَ.

٢٩٧٠ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ أَنَسٍ: فَقَالَ زَيْدٌ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ غَزَمُ بْنُ الْأَخْطَابِ: حَمَلْتُ عَلَى قَوْسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَرَاتُهُ يُبَاغ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَشْرِي؟ فَقَالَ: لَا تَشْرِيهِ، وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ. [راجع: ١٤٩٠. أخرجه مسلم: ١٦٢٠].

٢٩٧١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَزَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ غَزَمَ بْنَ الْأَخْطَابِ حَمَلَ عَلَى قَوْسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاغ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَاغَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَالَ: لَا تُبَاغُهُ، وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ. [راجع: ١٤٨٩. أخرجه مسلم: ١٦٢١].

٢٩٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدًا عَلَى أُمِّي مَا تَخَلَّفَ عَنْ سَرِيٍّ، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ حَمُولَةً، وَلَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ، وَتَشَى عَلَيَّ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي قَاتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقُتِلْتُ، ثُمَّ أَحْيِيتُ ثُمَّ قُتِلْتُ ثُمَّ أَحْيِيتُ». [راجع: ٣٦. أخرجه مسلم: ١٨٧٦ مطولاً بإسلاف].

قوله: (باب الجمال والجمالين في السبيل) الجمال بالجمع جمع جميلة وهي ما يجعله القاعد من الأجرة لمن يفرز عنه، والجمالان بضم الميم مصدر كالحمل، تقول حمل حلاً وحملان، قال ابن بطال: إن أخرج الرجل من ماله شيئاً قطعوا به أو أمان الغازي على غزوة بفرس وغوها فلا نزاع فيه، وإنما اختلفوا فيما إذا أجر نفسه أو فرسه في الغزو فذكره ذلك مالك وكره أن يأخذ جملاً على أن يقدم إلى الحصن، وكره أصحاب أبي حنيفة الجمالين إلا أن كان بالمسلمين ضعف وليس في بيت المال شيء، وقالوا إن أمان بعضهم بعضاً جاز لا على وجه البذل. وقال الشافعي: لا يجوز أن يفرزوا بجمل يأخذوه، وإنما يجوز من السلطان دون غيره، لأن الجهاد فرض كفاية فمن فعله وقع عن الفرض ولا يجوز أن يستحق على غيره عوضاً انتهى. ويؤيده ما رواه عبد الرزاق من طريق ابن سيرين عن ابن عمر قال: «يمنع القاعد الغازي بما شاء، فاما أنه يبيع غزوه فله» ومن وجه آخر عن ابن سيرين: سئل ابن عمر عن الجمالين فذكره وقال: «أرى الغازي يبيع غزوه، والجمال يفر من غزوه» والسني يظهر أن البخاري أشار إلى الخلاف فيما يأخذوه الغازي: هل يستحقه بسبب الغزو فلا يتجاوز له إلى غيره أو يملكه فيصرف فيه بما شاء كما سيأتي بيان ذلك.

قوله: (وقال مجاهد قلت لابن عمر الغزو) هو بالنصب على الإغراء والتقدير عليك الغزو، أو على حذف فعل أي أريد الغزو، وفي رواية الكشيحي «أنفرو» بالاستفهام. وهذا الأثر وصله في المغازي في غزوة الفتح بمعناه وسيأتي بيانه هناك، وبه على مراد ابن عمر بالأثر الذي رواه عنه ابن سيرين وأنه لا يكره إعانة الغازي.

قوله: (وقال عمر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحاق سليمان الشيباني عن عمرو بن قرة قال: جاءنا كتاب عمر بن الخطاب إن أماناً، فذكر مثله، قال أبو إسحاق: فقلت لابي عمر بن عمرو فحدثه بما قال، فقال: صدق، جاءنا كتاب عمر بذلك. وأخرجه البخاري في تاريخه من هذا الوجه وهو إسناده صحيح.

قوله: (وقال طاووس ومجاهد الخ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه عنهما. ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث عمر في قصة الفرس الذي حمل عليه فوجده يباع، الحديث، وقد تقدم شرحه في الجبة.

ثانيها حديث ابن عمر في هذه القصة نفسها وقد تقدم أيضاً.

ثالثها حديث أبي هريرة في التحريض على الغزو، وقد تقدم في أول الجهاد. ووجه دخول قصة فرس عمر من جهة أن النبي ﷺ أقر الحمل على التصرف فيه بالبيع وغيره فدل على تقوية ما ذهب إليه طاووس من أن لاخذ التصرف في المأخوذ. وقال ابن

المنير: كل من أخذ مالا من بيت المال على عمل إذا أعمل يرد ما أخذ، وكذا الأخذ على عمل لا يتأهل له، ويحتاج إلى تأويل ما ذهب إليه عمر في الأمر المذكور بأن يحمل على الكراهة، وقد قال سعيد بن المسيب من أمان بشيء في الغزو فإنه للذي يعطاه إذا بلغ رأس المغزى، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وروى مالك في الموطأ عن ابن عمر «إذا بلغت وادي القرى فشأنك به» أي تصرف فيه، وهو قول الليث والثوري. ووجه دخول حديث أبي هريرة أنه متعلق بالركن الثاني من الترجمة وهو الحملان في سبيل الله لقوله أولاً «ولا أجد ما أحملهم عليه»

١٢٠ - باب الأجر

وَقَالَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ: يُقَسَّمُ لِلْأَجْرِ مِنَ الْمَغْنَمِ. وَأَخَذَ عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ فَرَساً عَلَى النِّصْفِ، فَكَبَغَ سَهْمَهُ الْقَوْسِ أَرْبَعَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَخَذَ مِائَتَيْنِ، وَأَعْطَى صَاحِبَةَ مِائَتَيْنِ.

٢٩٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَحَمَلْتُ عَلَى بُكْرٍ، فَهُوَ أَوْثَقُ أَهْضَالِي فِي نَفْسِي، فَاسْتَأْجَرْتُ أَجْرًا، فَقَاتَلَ رَجُلًا، فَفُضَّ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ، فَأَنْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ يَدِهِ قِيَّةً، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَهْلَزَهَا، فَقَالَ: «أَهْلَقَ يَدَهُ إِلَيْكَ فَتَقَطَّعْتُهَا كَمَا يَقْتَضِي الْفَحْلُ؟». [راجع: ١٨٤٨. أخرجه مسلم: ١٦٤٧ مختصراً بإسلاف، وأخرجه بنحوه في القصة ٢٢٢].

قوله: (باب الأجر) للأجر في الغزو حالان: إما أن يكون استأجر للخدمة أو استأجر لقتال، فالأول قال الأوزاعي وأحمد وإسحاق: لا يسم له، وقال الأكثر: يسم له لحديث مسلم «كنت أجيراً لطلحة أسوس فرسه» أخرجه مسلم، وفيه أن النبي ﷺ أسهم له، وقال الثوري: لا يسم للأجر إلا إن قاتل، وأما الأجر إذا استأجر لقتال فقال المالكية والحنفية: لا يسم له، وقال الأكثر: له سهمه. وقال أحمد: واستأجر الإمام قوماً على الغزو لم يسم لهم سوى الأجرة. وقال الشافعي: هذا فيمن لم يجب عليه الجهاد، أما الحر البالغ المسلم إذا حضر الصف فإنه يمين عليه الجهاد فيسم له ولا يستحق أجرة.

قوله: (وقال الحسن وابن سيرين: يقسم للأجر من المغنم) وصله عبد الرزاق عنهما بلفظ «يسم للأجر» ووصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ «العبد والأجير إذا شهدا القتال أعطوا من النغمة».

قوله: (وأخذ عطية بن قيس فرساً على النصف الخ) وهذا الصنيع جائز عند من يميز المخابرة، وقال بصحته هنا الأوزاعي وأحمد خلافاً للثلاثة، وقد تقدمت مباحث المخابرة في كتاب المزارعة. ثم ذكر المصنف حديث صفوان بن يعلى عن أبيه، وهو يعلى بن أمية قال «غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك» الحديث، وسيأتي شرحه في القصص، والغرض من قوله «فاستأجرت أجراً» قال المذهب: استئيط البخاري من هذا الحديث جواز استئجار الحر في الجهاد، وقد خاطب الله المؤمنين بقوله ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء» فإن الله خسه﴾ [الأنفال: ٤١] الآية فدخل الأجر في هذا الخطاب، قلت: وقد أخرج الحديث أبو داود من وجه آخر عن يعلى بن أمية أوضح من الذي هنا ولفظه «أذن رسول الله ﷺ في الغزو وأنا شيخ ليس لي خادم، فالتصمت أجيراً يكفني وأجره لي سهمي، فوجدت رجلاً، فلما ذنا الرحيل أتاني فقال: ما أدري ما سهمك وما يبلغ، فسم لي شيئاً كان السهم أو لم يكن، فسميت له ثلاثة دنانير» الحديث. وقرئ في هذه الرواية «فهو أوثق أهضالي» في رواية السرخسي أحضالي بالهملة، وللمستطلي بالميم، والذي قاتل الأجير هو يعلى بن أمية نفسه كما رواه مسلم من حديث عمران بن حصين.

(تبينان): الأول وقع في رواية المستطلي بين أثر عطية بن قيس وحديث يعلى بن أمية «باب استعارة الفرس في الغزو» وهو خطأ لأنه يستلزم أن يتخلل باب الأجر من حديث مرفوع، ولا مناسبة بينه وبين حديث يعلى بن أمية، وكأنه وجد هذه الترجمة الطرة خالية عن حديث فظن أن هذا موضوعها. وإن كان كذلك فتحكمها حكم الترجمة الماضية قريباً وهي «باب الخروج في الفرز وحده» وكأنه أراد أن يورد فيه حديث أنس في قصة فرس أبي طلحة أيضاً فلم يتفق ذلك، ويقري هذا أن ابن شبريه جعل هذه

الترجمة مستقلة قبل « باب الأجير » بغير حديث، وأوردتها الإسماعيلي عقب باب الأجير وقال: لم يذكر فيها حديثاً، ثانيهما: وقع في رواية أبي ذر تقديم « باب الجعائل » وما بعده إلى هنا وآخر ذلك الباقون وقدموا عليه « باب ما قيل في لواء النبي ﷺ ». والمختب فيه قريب.

١٢١ - باب ما قيل في لواء النبي ﷺ

٢٩٧٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الْقُرَظِيُّ: أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيَّ ﷺ - وَكَانَ صَاحِبَ لَوَاءٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَرَادَ الْحَجَّ فَرَجَلَ.

٢٩٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ نُرَيْدِ بْنِ أَبِي عْتَبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ ﷺ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرٍ، وَكَانَ بِوَمَدٍّ، فَقَالَ: أَنَا تَخَلَّفْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَيَّ قَلْبَجٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءَ التَّلَّةِ أَتَنِي فَصَحَّاهُ فِي صَاحِبَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا أُعْطِينَ الرَّايَةَ - أَوْ قَالَ: لَأُخَذَلَا - غَدًا وَرَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ ». فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيِّ وَمَا نَزَجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ. [الطبر: ٧٠٤، ٧٠٩، أخرجه مسلم: ٢٤٥٧].

٢٩٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوقَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِلزُّبَيْرِ وَحِيسَى اللَّهُ عَنْهُمَا: هَا هُنَا أَمْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تَرَكُوا الرَّايَةَ.

قوله: (باب ما قيل في لواء النبي ﷺ) اللواء بكسر اللام والمدة هي الراية، ويسمى أيضاً العلم، وكان الأصل أن يسكنها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه، وقال أبو بكر بن العربي: اللواء غير الراية، فاللواء ما يعقد في طرف الرمح ويلبسه عليه، والراية ما يعقد فيه ويترك حتى تصفقه الرياح. وقيل اللواء دون الراية، وقيل اللواء العلم الضخم. والعلم علامة على الأمير يدور معه حيث دار، والراية يتولاها صاحب الحرب. وجنح الترمذی إلى الفقرة فترجم بالألوية وأورد حديث جابر « أن رسول ﷺ دخل مكة ولوائه أبيض » ثم ترجم للرايات وأورد حديث البراء « أن رايته رسول الله ﷺ كانت سوداء مرمية من حمرة » وحديث ابن عباس « كانت رايته سوداء ولوائه أبيض » أخرجه الترمذی وابن ماجه، وأخرج الحديث أبو داود والنسائي أيضاً، ومثله لابن عدي من حديث أبي هريرة، ولأبي يعلى من حديث بريدة، وروى أبو داود من طريق سماك عن رجل من قومه عن آخر منهم « رأيت راية رسول الله ﷺ صفراء » ويجمع بينها باختلاف الأوقات، وروى أبو يعلى عن أنس رفعه « أن الله أكرم أمي بالألوية » إسناده ضعيف، ولأبي الشيخ من حديث ابن عباس « كان مكتوباً على رايته: لا إله إلا الله محمد رسول الله » وسنده واه. وقيل كات له راية تسمى العقاب سوداء مرمية، وراية تسمى الراية البيضاء، وربما جعل فيها شيء أسود. وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث.

أحداً: قوله: (عن ثعلبة بن أبي مالك) تقدم ذكره في « باب حل النساء القرب في الغزو ».

قوله: (أن قيس بن سعد) أي ابن عبادة الصحابي ابن الصحابي وهو سيد الخزرج ابن سيدهم، وسيأتي للمصنف من حديث أنس في الأحكام أنه كان عند رسول الله ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة.

قوله: (وكان صاحب لواء النبي ﷺ) أي الذي يختص بالخزرج من الأنصار، وكان النبي ﷺ في منازبه يدفع إلى رأس كل قبيلة لواء يقاتلون تحته. وأخرج أحمد بإسناد قوي من حديث ابن عباس « أن راية النبي ﷺ كانت تكون مع علي، وراية الأنصار مع سعد بن عبادة » الحديث.

قوله: (أراد الحج فرجل) هو بتشديد الجيم وأخطأ من قالها بالمهمله، واقتصر البخاري على هذا القدر من الحديث لأنه موقوف وليس من غرضه في هذا الباب وإنما

أراد منه أن قيس بن سعد كان صاحب اللواء النبوي ولا يتقرر في ذلك إلا بإذن النبي ﷺ، فهذا القدر هو المرفوع من الحديث تاماً وهو الذي يحتاج إليه هنا، وقد أخرج الإسماعيلي الحديث تاماً من طريق الليث الذي أخرجه المصنف منها فقال بعد قوله فرجل أحد شقي رأسه « فقام غلام له فقلده هديه، فظفر قيس هديه وقد قلده فأهل بالهلع ولم يرجل شقي رأسه الآخر » وأخرجه من طريق آخرى عن الزمهرى بتمامه نحوه، وفي ذلك مصير من قيس بن سعد إلى أن الذي يريد الإحرام إذا قلده هديه يدخل في حكم الحرم. وقرأت في كلام بعض المتأخرين أن بعض الشارحين غير في شرح القدر الذي وقع في البخاري، وتكلف له وجوهاً عجيبه، فلينظر المراد بالشارح المذكور فياني لم أقف عليه. ثم رأيت ما نقله المتأخر المذكور في كلام صاحب « المطالع » وأبهم الشارح الذي غير وقال: إنه حل الكلام ما لا يحملة. وذكر الديلماني في الحاشية أن البخاري ذكر بقية الحديث في آخر الكتاب وليس في الكتاب شيء من ذلك. ثانياً حديث سلمة بن الأكوع في قصة علي يوم خيبر، وسيأتي شرحه في كتاب المغازي، والغرض منه قوله « لأعطين الراية غداً رجلاً يحبه الله ورسوله » فإنه مشعر بأن الراية لا تكن خاصة بشخص معين بل كان يعطونها في كل غزوة لمن يريد، وقد أخرجه أحمد من حديث بريدة بلفظ « إني دافع اللواء إلى رجل يحبه الله ورسوله » الحديث، وهذا مشعر بأن الراية واللواء سواء، ثالثاً حديث نافع بن جبير « سمعت العباس أي ابن عبد المطلب يقول للزبير أي ابن العوام: مهنا أمرك النبي ﷺ أن تترك الراية » وهو طرف من حديث أوردته المصنف في غزوة الفتح، وسيأتي شرحه مستوفى هناك، وأبين هناك إن شاء الله تعالى ما في سياقه من صورة الإرسال والجواب عن ذلك، وأبين تعيين المكان المشار إليه وأنه الحجون، وهو بفتح المهملة وضم الجيم الخفيف، قال الطبري: في حديث علي أن الإمام يومر على الجيش من يوثق بقوته وبصيرته ومعرفته، وسيأتي بقية شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى. وقال المذهب: وفي حديث الزبير أن الراية لا تترك إلا بإذن الإمام، لأنها علامة على مكانه فلا يتصرف فيها إلا بأمره. وفي هذه الأحاديث استحباب اتخاذ الألوية في الحروب، وأن اللواء يكون مع الأمير أو من يقيه لذلك عند الحرب، وقد تقدم حديث أنس « أخذ الراية زيد بن حارثة فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب » الحديث، وباتي تمام شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى أيضاً.

١٢٢ - باب قول النبي ﷺ: « نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ »

وقول الله جل وعز: ﴿ سَنُقْلِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥١]. قاله جابر، عن النبي ﷺ [راجع: ٣٣٥].

٢٩٧٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْزَرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بُهِتَ بِجَوَارِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، قَيْسًا أَنَا نَسِيتُ أَوَيْسَ فَتَصَابِحُ غَزَايَا الْأَرْضِ قَوْصِيحِي فِي يَدَيَّ».

قال أبو هريرة: «وَقَدْ ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَتَبَلَّوْنَهَا». [الطبر: ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠١٣، ٧٢٧٣، أخرجه مسلم: ٥٢٢].

٢٩٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَحِيسَى اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَتَا: أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَظْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ وَهُوَ بِأَيْلَاقَ، ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَرَأَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ كَفَّرَ عَنْهُ الصُّحْبَ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرٌ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ إِنَّهُ يُغَالَةُ مَلِكٌ نَسِي الْأَصْفَرِ. [راجع: ٧، أخرجه مسلم: ١٧٧٣ مطولاً].

قوله: (باب قول النبي ﷺ) نصرت بالرعب مسيرة شهر « وقول الله عز وجل ﴿ سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب ﴾ [آل عمران: ١٥١] قاله جابر عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثه الذي أوله « أعطيت حسماً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي » فإن فيه « ونصرت بالرعب مسيرة شهر » وقد تقدم شرحه في التيسر، ووقع في الطبراني من حديث أبي أمامة « شهراً أو شهرين » وله من حديث السائب بن يزيد « شهراً أمامي وشهراً خلفي » وظهر لي أن الحكمة في الاقتصاد على الشهر أنه لم يكن بينه

وتبين للممالك الكبار التي حوله أكثر من ذلك، كالشام والعراق واليمن ومصر، ليس بين المدينة النبوية للراحة منها إلا شهر فما هوته، ودل حديث السائب على أن التردد في الشهر والشهرين إما أن يكون الراوي سمعه كما في حديث السائب وإما أنه لا أثر لترده وحديث السائب لا ينافي حديث جابر، وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو وما ينشأ عنه من الظفر بالعدو. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

أحدهما حديث أبي هريرة الذي أوله « بعثت جوامع الكلم » وفيه « ونصرت بالرحب، وبينما أنا نائم أوتيت بمفاتيح خزائن الأرض » وسياقي شرحه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. وجوامع الكلم القرآن فإنه تقع فيه المعاني الكثيرة بالانفاظ القليلة، وكذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير من ذلك. ومفاتح خزائن الأرض المراد منها ما يفتح لأمته من بعده من الفتح، وقيل المعادن، وقول أبي هريرة « وأتمت تنظيرها » بوزن فتعملونها من الشل بالنون والمثناة أي تستخرجونها، فتسول ثلث البشر إذا استخرجت رباها.

ثانيهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

ثالثهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

رابعهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

خامسهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

سادسهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

سابعهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

ثامنهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

تاسعهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

عاشرهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

الحديث في حمله الزاد في الفزوة

باب حمل الزاد على الرقاب

٢٩٨٣- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ وَهْبٍ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجْنَا وَنَحْنُ لثَلَاثَةِ نَحْمِلُ زَادًا عَلَى رِقَابِنَا، فَفَتِيَ زَادًا، حَتَّى كَانَ الرَّجُلُ يَمْسُ بِمَا يَأْكُلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ تَمَرَةً، قَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّغْرَةُ تَقَعُ مِنَ الرَّجُلِ؟ قَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا قَدَعًا حِينَ قَدَعْنَا، حَتَّى آتَيْنَا الْبَحْرَ، فَإِذَا حُوتٌ قَدْ قَلَعَهُ الْبَحْرُ، فَالْتَمَسْنَا مِنْهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَا أَحْبَبْنَا. [رابع: ٢٤٨٣. أخرجه مسلم: ١٩٣٥].

قوله: (باب حمل الزاد على الرقاب) أي عند تمرز حله على الدواب، ذكر فيه حديث جابر في قصة العزير متصراً على بعضه، والغرض منه قوله: « ونحن ثلاثانة نحمل زادنا على رقابنا » وسياقي شرحه مستوفى في أواخر المغازي.

وين للممالك الكبار التي حوله أكثر من ذلك، كالشام والعراق واليمن ومصر، ليس بين المدينة النبوية للراحة منها إلا شهر فما هوته، ودل حديث السائب على أن التردد في الشهر والشهرين إما أن يكون الراوي سمعه كما في حديث السائب وإما أنه لا أثر لترده وحديث السائب لا ينافي حديث جابر، وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو وما ينشأ عنه من الظفر بالعدو. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

أحدهما حديث أبي هريرة الذي أوله « بعثت جوامع الكلم » وفيه « ونصرت بالرحب، وبينما أنا نائم أوتيت بمفاتح خزائن الأرض » وسياقي شرحه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. وجوامع الكلم القرآن فإنه تقع فيه المعاني الكثيرة بالانفاظ القليلة، وكذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير من ذلك. ومفاتح خزائن الأرض المراد منها ما يفتح لأمته من بعده من الفتح، وقيل المعادن، وقول أبي هريرة « وأتمت تنظيرها » بوزن فتعملونها من الشل بالنون والمثناة أي تستخرجونها، فتسول ثلث البشر إذا استخرجت رباها.

ثانيهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

ثالثهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

رابعهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

خامسهما حديث أبي صفيان في قصة هرقل ذكر طرفاً منها، وقد تقدم بهذا الإسناد بطوله في بدء الرعي، والغرض منه هنا قوله « إنه يخافه ملك بني الأصفر » لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذي كان يقصر يتزل فيه مدة شهر أو نحو.

٢٩٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، وَخَدَّيْتِي أَيْضًا فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَفَّتْ سَفَرَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تِسْتِ أَبِي بَكْرٍ، حِينَ أَرَادَ أَنْ يَهَاجِرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَتْ: فَلَمْ نَجِدْ لِسَفَرِكُمْ، وَلَا لِسَفَرِي مَا نَرِي بَعْضَهُمَا بِهِ، فَقُلْتُ لَا بِي بَكْرٍ، وَاللَّهِ مَا أَجِدُ شَيْئًا أُرْبِطُ بِهِ إِلَّا بِطَائِي، قَالَ: فَشَقِيهِ بَاتَيْنَ فَارِطِيهِ: يَوَاجِدُ السَّفَاءَ وَالْأَخَرِ السَّفَرَةَ، فَفَعَلْتُ فَلِلَّذَلِكَ سُمِّيَتْ: ذَاتُ النُّطَاقَيْنِ. [الطبر: ٣٩٠٧، ٣٩٨٨].

٢٩٩٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ عَمْرِو قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا نَتَوَدَّدُ لِحُومِ الْأَصْحَابِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ. [راجع: ١٧١٩. أخرجه مسلم: ١٩٧٢].

٢٩٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُسَيْ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنِي بِشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّ سُوَيْدَةَ بْنَ الْمُغَمَّانِ ﷺ أَخْبَرَتْ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ خَيْبَرٍ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْمُهَنْدَاءِ - وَهِيَ مِنْ خَيْبَرٍ، وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرٍ - فَصَلُّوا الْعَصْرَ، فَقَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْأُغْلَمَةِ، وَلَمْ يَزُتِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا بِسَوْبِي، فَلَمَّا فَالَكْنَا وَهَرَيْنَا، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَمَضَضَ وَمَضْمَضَنَا وَصَلَّنَا. [راجع: ٢٧٠٩].

٢٩٩٢- حَدَّثَنَا بِشَيْرُ بْنُ مَرْحُومٍ: حَدَّثَنَا حَالِمٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ تَرْوَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ﷺ قَالَ: خَفَّتْ أَرْوَادُ النَّاسِ وَأَمْلَقُوا، فَأَتَا النَّبِيُّ ﷺ فِي بَحْرِ إِيْلَهُمْ فَإِذَا لَهُمْ، فَلَقِيَهُمْ عَمْرٌ فَخَبَرُوهُ، فَقَالَ: مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِلَيْكُمْ؟ فَدَخَلَ عَمْرٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِيْلَهُمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « نَادِ فِي النَّاسِ يَا تُونُ بِفَضْلِ أَرْوَاحِهِمْ ». فَدَعَا وَتَرَكَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَرْوَاحِهِمْ، فَخَسَى النَّاسُ حَتَّى قَرَعُوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا نَهَيْتُكُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٢٤٨٤].

قوله: (باب حمل الزاد في الفزوة) وقوله الله عز وجل: وتزودوا فإن خير الزاد الفزوة) أشار بهذه الترجمة إلى أن حمل الزاد في السفر ليس سنناً للتوكل، وقد

١٢٥ - باب إرداف المرأة خلف أخيها

٢٩٨٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ الْأَسَدِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُزَوجُ اصْنَحَابَكَ بِأَجْرٍ حَجٍّ وَغُمَرَةٍ، وَلَمْ أَرِ عَلَى الْحَجِّ؟ فَقَالَ لَهَا: «وَأَذْبَحِي، وَلَمْ يَزِدْكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ». فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنْ يَغْمُرَهَا مِنَ الْقَتِيمِ، فَانْتَظَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَعْلَى مَكَّةَ حَتَّى جَاءَتْ. [رواجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

٢٩٨٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ غُمَرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ غُمَرِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّنْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَرُدَّ عَائِشَةَ، وَأَغْمُرَهَا مِنَ الْقَتِيمِ. [رواجع: ١٧٨٤. أخرجه مسلم: ١٢١٢].

قوله: (باب إرداف المرأة خلف أخيها) ذكر فيه حديث عائشة في إردافها في المرأة خلف أخيها عبد الرحمن وحديث عبد الرحمن بن أبي بكر في ذلك، وقد تقدم الكلام عليهما مستوفى في كتاب الحج، وشبه أن يكون وجه دخوله هنا حديث عائشة المتقدم «جهادك الحج».

١٢٦ - باب الإرداف في الغزو والحج

٢٩٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَبُوهُ، عَنْ أَبِي لَيْلَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِلَهُمْ لَيَسْرُخُونَ بَيْنَهُمَا جَمِيعًا: الْحَجَّ وَالْغُمَرَةَ. [رواجع: ١٠٨٩. أخرجه مسلم: ٦٩٠ فطاعة لم ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب الإرداف في الغزو والحج) ذكر فيه حديث أنس «كنت رديف أبي طلحة، وإنهم ليصرخون بهما» وقد تقدم شرحه في الحج.

١٢٧ - باب الردف على الجمار

٢٩٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى جِمَارٍ، عَلَى كِتَافٍ عَلَيْهِ قُطَيْفَةٌ، وَأَرْدَفَ أَسَمَةَ وَرَأَاهُ. [أظهر: ٥٦٦ ط، ٥٦٣ ط، ٥٦٩ ط، ٦٢٠ ط، ٦٢٤ ط. أخرجه مسلم: ١٧٩٨ مطولاً].

٢٩٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: يُونُسُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، مُرَوِّفًا أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَمَقَّةَ بِلَالٍ، وَمَقَّةَ غُفَّانَ بْنَ طَلْحَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، حَتَّى آتَا فِي الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِفْتَاحِ الْبَيْتِ فَفَتَحَ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَقَّةُ أَسَمَةَ وَبِلَالٌ وَغُفَّانُ، فَكُنْتُ فِيهَا نَهَارًا طَوِيلًا، ثُمَّ خَرَجَ، فَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَوَجَدَ بِلَالًا وَرَاءَ الْبَابِ قَائِمًا، فَسَأَلَهُ ابْنُ صُلَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَاتِلًا لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَبَّحْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى مِنْ مَسْجِدٍ. [رواجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩].

قوله: (باب الردف على الجمار) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد مختصراً في إردافه النبي ﷺ، وقد سبق الإشارة إليه في الصلح، ويأتي شرحه مستوفى في آخر تفسير آل عمران، ويظهر وجه دخوله في أبواب الجهاد. وحديث عبد الله وهو ابن عمر في صلاة النبي ﷺ في الكعبة، وقد تقدم في الصلاة وفي الحج، والغرض منه قوله في أوله

«أقبل يوم الفتح مردفاً أسامة بن زيد» لكنه كان يومئذ ركباً على راحلة.

١٢٨ - باب من أخذ بالركاب ونحوه

٢٩٨٩ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سَلَامِي مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَلَافٌ، كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، يَخْلِفُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ صَلَافٌ، وَبَيْنَ الرَّجُلِ عَلَى دَابَّتِهِ قِيَحُولٌ عَلَيْهَا - أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَنَاعَةً - صَلَافٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَلَافٌ، وَكُلُّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَلَافٌ، وَتَوْبِطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَلَافٌ». [رواجع: ٢٧٠٧، وأظهر في الأدب، باب ٣٤. أخرجه مسلم: ١٠٠٩].

قوله: (باب من أخذ بالركاب ونحوه) أي من الإعادة على الركوب وغيره. قوله: (حدثنا إسحاق) أخبرنا عبد الرزاق) كنا هو غير منسوب، وقد تقدم في «باب فضل من حل متاع صاحبه في السفر» عن إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق لكن سبناه مغاير لسبناه هنا، وتقدم في الصلح عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق مقتصراً على بعضه، وهو أشبه بسبائه هنا فيلغى هذا المجهل هنا.

قوله: (كل سلامي) بضم الهملة وتخفيف اللام أي أهلة، وقيل: كل عظم يحرف صغير، وقيل: هو في الأصل عظم يكون في فرس البعير واحده وجمعه سواء، قيل: جمعه سلاميات.

وقوله: (كل يوم عليه صلقة) ينصب كل على الظرفية.

وقوله: (عليه) مشكل، قال ابن مالك: للمعهود في «كل» إذا أضيفت إلى نكرة من غير تمييز وغيرهما أن يعمى على وفق المضاف فقولته تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِفَةٌ لِمَوْتٍ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وهنا جاء على وفق «كل» في قوله: «كل سلامي عليه صلقة» وكان القياس أن يقول عليها صلقة، لأن السلامي مؤنثة، لكن دل مجيئها في هذا الحديث على الجواز، ويحتمل أن يكون ضمن السلامي معنى العظم أو المفضل فأصاح الضمير عليه كذلك، وللمعنى على كل مسلم مكلف بعدد كل مفصل من عظامه صلقة لله تعالى على سبيل الشكر له بأن جعل عظامه مفصلات يتمكن بها من القبض والبسط، ونخصت بالذكر لما في التصرف بها من دقائق الصنائع التي يختص بها الأممي.

قوله: (يعدل) فاعله الشخص المسلم المكلف وهو مبتدأ على تقدير العدل نحو «تسمع بالمعديني خير من أن تراه» وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يَرْيَكُمُ الْبَرَقَ﴾ [الزمر: ١٢].

قوله: (وبين الرجل على دابته ليحمل عليها) هو موضع الترجمة، فإن قوله: «ليحمل عليها» أهم من أن يريد يحمل عليها المتاع أو الراكب.

قوله: (أو يرفع عليها متاعه) إما شك من الراوي أو تنوين، وحل الراكب أهم من أن يحملة كما هو أو يهني في الركوب فتصح بالترجمة. قال ابن المنير: لا تؤخذ الترجمة من مجرد صيغة الفعل فإنه مطلق، بل من جهة صوم المعنى، وقد روى مسلم من حديث العباس في غزوة حنين قال: «وإنما أخذ بركاب رسول الله ﷺ» الحديث.

قوله: (ويط الأذى عن الطريق) تقدم في «باب إمطة الأذى عن الطريق» من هذا الوجه معللاً، وحكى ابن بطال عن بعض من تقدمه أن هذا من قول أبي هريرة موقوف، وتعقبه بأن الفضائل لا تترك بالقياس، وإنما تؤخذ توقيفاً من النبي ﷺ.

١٢٩ - باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو

وكذلك يؤزى عن محمد بن بشر: عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وأما ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو، وهم يلقون القرآن.

٢٩٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى

٢٩٩١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: صَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا، وَقَدْ خَرَجُوا بِالْمَسَاحِي عَلَى أَغْلَابِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: هَذَا مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، فَلَجَّوْا إِلَى الْحِمَى، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرَبَتْ خَيْرٌ، إِنْ إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ مَبَاحِ الْمُنْذَرِينَ». وَاصْبُوا حُمْرًا فَلْيَبْخَرُوا، فَنَادَى مُنَادِي

٢٩٩٦ح	٥٦- كتاب الجهاد والسير ١٣٤- باب يُكْتَبُ لِلْمَسَافِرِ مِنْهُ مَا كَانَ يَفْعَلُ	١٤٤٠
-------	--	------

تَأْتِيهِمْ عَلَيْهِمْ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِلُونَ . صَلَّاتُ اللَّهِ وَحَدَّةٌ . وَتَصَرُّعَةٌ ، وَهَزَمَ الْأَخْرَابَ وَحَدَّةٌ .

قَالَ صَالِحٌ : قُلْتُ لَهُ : أَلَمْ يَقُلْ عَبْدُ اللَّهِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ قَالَ : لَا . [راجع : ١٩٩٧ . أخرجه مسلم : ١٣٤٤] .

ثم قال : (باب التفكير إذا علا شرفاً) وأورد فيه حديث جابر المذكور وفيه «وإذا تصورتوا سبحاناً أي الحمدنا والتصويب والتزود، والتفقد بفاصلين مفتوحين بينهما مهمله هي الأرض الغليظة ذات الحصى وقيل المستوية وقيل المكان المرتفع الصلب» .

وقوله : (حديثاً عبد الله حدثني عبد العزيز بن أبي سلمة) زعم أبو مسعود أن عبد الله هو ابن صالح، وتعبه الجلياني بأنه وقع في رواية ابن السكن عبد الله بن يوسف وهو المعتد، وسام المذكور في إسناده هو ابن أبي الجعد، وأما سالم المذكور في الذي بعده فهو ابن عبد الله بن عمر، وقد تقدم الحديث من طريق أخرى عن ابن عمر في أواخر الحج، والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه : «كلما أوتي على ثنية أو فغد كبر ثلاثاً» قال المذهب : تكبيره ﷺ عند الارتقاء استشعاراً لكبرياء الله عز وجل وعظمته يقع عليه العين من عظم خلقه أنه أكبر من كل شيء، وتسيحه في بطون الأودية مستبطن من قصة يونس فإن تسيحه في بطن الحوت لمجاهد الله من الظلمات فصح النبي ﷺ في بطون الأودية لينجيها الله منها، وقيل مناسبة التسيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التسيح هو التزهي فناسب تزهي الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة، ولا يلزم من كون جهتي الملوك والسفلى حال على الله أن لا يوصف بالملوك لأن وصفه بالملوك من جهة المعنى والمستعمل كون ذلك من جهة الحس، ولللك ورد في صفته العالي والمعالي والتعالي ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علماً جل وعز .

١٣٤- باب يُكْتَبُ لِلْمَسَافِرِ مِنْهُ مَا كَانَ يَفْعَلُ

في الإقامة

٢٩٩٦- حَدَّثَنَا مَعْرُ بْنُ الْفَضْلِ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ : حَدَّثَنَا الْعَوَامُ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا يُزَيْدَ ، وَاصْطَحَبَ هُوَ وَيَزِيدُ ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ فِي سَفَرٍ ، فَكَانَ يَزِيدُ يَصُومُ فِي السَّيْرِ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو يُزَيْدَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مِرَاراً يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مَرَضَ الْعَمِدُ ، أَوْ سَافَرَ ، كُتِبَ لَهُ مِنْهُ مَا كَانَ يَفْعَلُ مَقِيماً صَحِيحاً » .

قوله : (باب يكتب للمسافر ما كان يعمل في الإقامة) أي إذا كان سفره في غير مصيبة .

قوله : (أخبرنا العوام) هو ابن حوشب بمهمله ثم معجمة وزن جعفر .

قوله : (سمعت أبا يوزة) هو ابن أبي موسى الأشعري .

قوله : (واصطحب هو ويوزيد بن أبي كبشة في سفر) أي مع يزيد ويوزيد بن أبي كبشة هذا شامي، واسم أبيه حويل بنفتح المهلهة وسكون التحتانية وكسر الواو بعدها تختانية أخرى ساكنة ثم لا، وهو ثقة في عراج السند لسليمان بن عبد الملك ومات في خلافته، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع .

قوله : (فكان يزيد يصوم في السفر) في رواية هشيم عن العوام بن حوشب وكان يزيد بن أبي كبشة يصوم الدهر أخرجه الإسماعيلي .

قوله : (قال رسول الله ﷺ) في رواية هشيم عن العوام عند أبي داود سمعت النبي ﷺ يقول غير مرة ولا مرتين .

قوله : (إذا مرض العمد أو سافر) في رواية هشيم «إذا كان العمد يعمل عملاً صالحاً فشفله عن ذلك مرض» .

قوله : (كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً) هو من اللف والنشر المقلوب، فالإقامة في مقابل السفر والصحة في مقابل المرض، وهو في حق من كان يعمل طاعة ففتح منها وكانت نيته لولا المانع أن يدم عليها كما ورد ذلك صريحاً عند أبي داود من طريق العوام بن حوشب بهذا الإسناد في رواية هشيم، وعنده في آخره «كأصلح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم» ووقع أيضاً في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

مرفوعاً «إن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة ثم مرض قيل للملك للموكل به اكتب له مثل عمله إذا كان طليقاً حتى أطلقه أو أكتفه لي» أخرجه عبد الرزاق وأحمد وصححه الحاكم، وأحمد من حديث أنس رفته «إذا ابتلى الله العبد المسلم بيلة في جسده قال الله : اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل، فإن شفاء غسله وطهره، وإن قبضه غفر له ورحه» . ولرواية إبراهيم السكسكي عن أبي بردة من أبيه عن طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ «إن الله يكتب للمريض أفضل ما كان يعمل في صحته ما دام في وثاقه» الحديث، وفي حديث عائشة عند النسائي «ما من امرئ تكون له صلاة من الليل يغلبه عليها نوم أو وجع إلا كتب له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة» قال ابن بطال : وهذا كله في الترافل، وأما صلاة الفرائض فلا تسقط بالسفر والمرض والله أعلم . وتعقبه ابن المنير بأنه حجر وأسماء، ولا مانع من دخول الفرائض في ذلك، بمعنى أنه إذا عجز عن الإتيان بها على الهيئة الكاملة أن يكتب له أجر ما عجز عنه، كصلاة المريض جالساً يكتب له أجر القيام انتهى . وليس اعتراضه بجيد لأنها لم يترودا على هل واحد واستدل به على أن المريض والمسافر إذا تكلف العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقيم، وفي هذه الأحاديث تعقب على من زعم أن الأعداء المروضة لترك الجماعة تسقط الكرامة والإثم خاصة من غير أن تكون محصلة للفضيحة، وبذلك جزم النووي في «شرح المذهب» وسأول جزم الرواسي في «التلخيص»، وشهد لا قال حديث أبي هريرة رفته «من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج إلى المسجد فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر، لا ينقص ذلك من أجره شيئاً» أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وإسناده قوي، وقال السبكي الكبير في «الحلييات» : من كانت عافته أن يصلي جماعة فتعلم فافتقد كتب له ثواب الجماعة، ومن لم تكن له عادة لكن أراد الجماعة فتعلم فافتقد يكتب له ثواب قصده لا ثواب الجماعة، لأنه وإن كان قصده الجماعة لكنه قصد مجرد، ولو كان يشترل منزلة من صلى جماعة كان دون من جمع والأولى سبقها فعل، ويدل للأول حديث الباب وللثاني أن أجر الفضل يضاهف وأجر القصد لا يضاهف ببذل «من هم بمسنة كتبت له حسنة واحدة» كما سيأتي في كتاب الرقاق، قال ويمكن أن يقال : إن الذي صلى منفرداً ولو كتب له أجر صلاة الجماعة لكونه اجتماعاً فيكتب له ثواب صلاة منفرد بالأصالة وثواب جميع الفضل . انتهى ملخصاً

١٣٥- باب السير وحده

٢٩٩٧- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ نَسَبَ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ ، فَاتَّقَبَ الزُّبَيْرُ ، ثُمَّ لَتَتْهُمْ فَاتَّقَبَ الزُّبَيْرُ ، ثُمَّ لَتَتْهُمْ فَاتَّقَبَ الزُّبَيْرُ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ لَكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ ، وَحَوَارِيُّ الزُّبَيْرِ » .

قَالَ سُفْيَانٌ : الْحَوَارِيُّ النَّاصِرُ . [راجع : ٢٨٤٦ . أخرجه مسلم : ٢٤١٥] .

٢٩٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (ج) .

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَوْ نَعْلَمُ النَّاسَ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَهْلُهَا ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِبَلَدٍ وَحْدَةً » .

قوله : (باب السير وحده) ذكر في حديثين : أحدهما : عن جابر في تشلاب الزبير وحده، وقد تقدم في «باب هل يبعث الطليعة وحده» وتعقبه الإسماعيلي فقال : لا أعلم هذا الحديث كيف يدخل في هذا الباب، وقرره ابن المنير بأنه لا يلزم من كون الزبير انتدب أن لا يكون سار معه غيره متابعاً له . قلت : لكن قد ورد من وجه آخر ما يدل على أن الزبير توجه وحده، وسيأتي في مناقب الزبير من طريق عبد الله بن الزبير ما يدل على ذلك، وفيه «قلت يا أبت رأيتك تختلف» . قال رسول الله ﷺ : من يأتيي بخبر بني قريظة فاطلقت الحديث .

قوله : (قال سفیان : الحواري الناصر) هو موصل عن الحميدي عنه . ثانيهما :

حديث ابن عمر .

قوله: (لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب ليليل وحده) ساقه على لفظ أبي نعيم، وقوله: «ما أعلم» أي الذي أعلمه من الآفات التي تحصل من ذلك. والوحدة يفتح الواو ويموز كسرهما ومنعه بعضهم.

(تبيينها): أحدهما: قال المزي في «الأطراف»: قال البخاري حدثنا أبو الوليد عن عاصم بن محمد به، وقال بعده: «وأبو نعيم عن عاصم» ولم يقل حدثنا أبو نعيم، ولا في كتاب حاد بن شاكر حدثنا أبو نعيم انتهى. والذي وقع لنا في جميع الروايات عن الفريري عن البخاري «حدثنا أبو نعيم» وكذلك وقع في رواية النسفي عن البخاري فقال: «حدثنا أبو الوليد» فساق الإسناد ثم قال: «وحدثنا أبو الوليد وأبو نعيم قالاً: حدثنا عاصم» فذكره، وبذلك جزم أبو نعيم الأصمباني في «المستخرج» فقال بعد أن أخرجه من طريق عمرو بن مرزوق عن عاصم بن محمد «أخرجه البخاري عن أبي نعيم وأبي الوليد» فلمل لفظ حدثنا في رواية أبي نعيم سقط من رواية حاد بن شاكر وحده.

١٣٧- باب إِذَا حَمَلَ عَلَى قَرْسٍ فَرَأَاهَا تَبَاغُ

٣٠٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى قَرْسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ تَبَاغُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْغَاهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَبْغَهُ، وَلَا تَقْدُ فِي صَدْرِكَ». [رواجع: ١٤٨٩. أخرجه مسلم: ١٦٦١]

٣٠٠٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى قَرْسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَبْغَاهُ - أَوْ قَاتَلْتُهُ - أَلَيْسَ كَانَ عِيْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَهُ، وَطَلَسْتُ أَنَّهُ بَائِغُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَشْرَوْهُ وَإِنْ بَدِزْتُمْ، فَإِنَّ الْعَايِدَ فِي يَدَيْهِ، كَالْكَلْبِ يَتَوَدُّ فِي قَبْرِهِ». [رواجع: ١٤٩٠. أخرجه مسلم: ١٦٦٠]

قوله: (باب إذا حمل على قرس فرأها تباع) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك، وحديث عمر نفسه، وقد تقدم قريباً وبيان مكان شرحهما.

وقوله في حديث عمر: (ابغاه أو قاتلته) شك من الراوي، ولا معنى لقوله: «ابتاعه» لأنه لم يشتره وإنما عرضه للبيع، فيحتل أن يكون في الأصل باعه فهو بمعنى عرضه للبيع. والله أعلم.

١٣٨- باب الْجِهَادِ يَإِذْنَ الْأَبَوَيْنِ

٣٠٠٤- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَاسِ السَّاعِرَ - وَكَانَ لَا يُتُّمُّ فِي خَدْيِهِ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُسْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَتْهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَخِي وَاللَّهِ لَا». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فِيهِمَا فَجَاهِدْ». [الطبر: ٥٩٧٢. أخرجه مسلم: ٢٥٤٩]

قوله: (باب الجهاد ياذن الأبوين) كذا أطلق، وهو قول الثوري، وقيد بالإسلام الجمهور، ولم يقع في حديث الباب أنهما متناه، لكن لعله أشار إلى حديث أبي سعيد الآتي.

قوله: (جمعت أبا العباس الشاعر وكان لا يتهم في حديثه) تقدم القول في ذلك في «باب صوم داود» من كتاب الصيام، وقد خالف الأعمش شعبة فرواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو، فلمل حبيب فيه إسنادين، ويؤيده أن بكر بن بكار رواه عن شعبة عن حبيب عن عبد الله بن باباه كذلك.

قوله: (جاء رجلاً) يمتثل أن يكون هو جاهمة بن العباس بن مرداس، فقد روى النسائي واحد من طريق معاوية بن جاهمة «أن جاهمة جاء إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أردت الغزو وجئت لأستشيرك، فقال هل لك من أم؟ قال نعم. قال الزمها» الحديث، ورواه البيهقي من طريق ابن جريج عن محمد بن طلحة بن ركانة عن معاوية بن جاهمة السلمي عن أبيه قال: «أبى النبي ﷺ استأذنه في الجهاد» فذكره، وقد اختلف في إسناده على محمد بن طلحة اختلافاً كثيراً بيته في ترجمة جاهمة من كتابي في الصحابة.

قوله: (ففيهما فجاهد) أي خصصهما بجهاد النفس في رضاهما، ويستفاد منه جواز التعبير عن الشيء بقصد إذا فهم المعنى، لأن صيغة الأمر في قوله: «فجاهد»

قوله: (لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب ليليل وحده) ساقه على لفظ أبي نعيم، وقوله: «ما أعلم» أي الذي أعلمه من الآفات التي تحصل من ذلك. والوحدة يفتح الواو ويموز كسرهما ومنعه بعضهم.

(تبيينها): أحدهما: قال المزي في «الأطراف»: قال البخاري حدثنا أبو الوليد عن عاصم بن محمد به، وقال بعده: «وأبو نعيم عن عاصم» ولم يقل حدثنا أبو نعيم، ولا في كتاب حاد بن شاكر حدثنا أبو نعيم انتهى. والذي وقع لنا في جميع الروايات عن الفريري عن البخاري «حدثنا أبو نعيم» وكذلك وقع في رواية النسفي عن البخاري فقال: «حدثنا أبو الوليد» فساق الإسناد ثم قال: «وحدثنا أبو الوليد وأبو نعيم قالاً: حدثنا عاصم» فذكره، وبذلك جزم أبو نعيم الأصمباني في «المستخرج» فقال بعد أن أخرجه من طريق عمرو بن مرزوق عن عاصم بن محمد «أخرجه البخاري عن أبي نعيم وأبي الوليد» فلمل لفظ حدثنا في رواية أبي نعيم سقط من رواية حاد بن شاكر وحده.

ثانيهما: ذكر الترمذي أن عاصم بن محمد تفرد برواية هذا الحديث، وفيه نظر لأن عمر بن محمد أخاه قد رواه معه عن أبيه أخرجه النسائي. قال ابن المنير: السير لصلحة الحرب أخص من السفر، والخبر ورد في السفر فيؤخذ من حديث جابر جواز السفر مفرداً للضرورة وللصلحة التي لا تنظم إلا بالافراد كارسال الجاسوس والطلعية، والكرامة لا عند ذلك. ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بال حاجة عند الأمن وحالة الملح مقيدة بالمخوف حيث لا ضرورة، وقد وقع في كتب المغازي بمثل كل من حذيفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس وخوات بن جبير وعمرو بن أمية وسالم بن عمير ويسبة في عدة مواطن وبعضها في الصحيح، وتقدم في الشروط شيء من ذلك، ويأتي في باب الجاسوس بعد قليل.

١٣٩- باب السَّعَةِ فِي السَّيْرِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي مُصْعِلٌ إِلَى الْمَيْمَنَةِ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصْعَلَ مَعِيَ فَلْيَصْعَلْ». [رواجع: ١٤٨١]

٢٩٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَحْيَى يَقُولُ: وَأَنَا أَسْمَعُ - فَقَطَعَ عَنِي - عَنْ سَيِّرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ: فَكَانَ سَيِّرُ الْعَنْقِ، فَإِذَا وَجَدَ فُجُوةَ نَصْرٍ. وَالنَّصْرُ فَوْقَ الْعَنْقِ. [رواجع: ١٦٦٦. أخرجه مسلم: ٢٢٨٦]

٣٠٠٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرَبٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ - هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَلَمَّ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ شِدَّةً وَجَعَ، فَاسْتَرْحَ السَّيْرَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ زَلَّ لَهْجَتِي الْمَغْرِبَ وَالْحَمَّةَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: إِنِّي وَابْتُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا جَدُّ بِهِ السَّيْرَ أَخْرَ الْمَغْرِبَ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا. [رواجع: ١٠٩١. أخرجه مسلم: ٧٠٣]

٣٠٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّيْرُ قِطْعَةٌ مِنَ الصَّدَابِ، يَضَعُ أَحَدُكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَضَرْبَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ فَلْيَصْعَلْ إِلَى أَهْلِهِ». [رواجع: ١٨٠٤. أخرجه مسلم: ١٩٢٧]

قوله: (باب السَّعَةِ فِي السَّيْرِ) أي في الرجوع إلى الوطن.

قوله: (وقال أبو حيد قال النبي ﷺ إني مصعل إلى) مصعل (إخ) هو طرف من حديث سبق في الزكاة بطوله. وتقدم الكلام عليه هناك. ثم ذكر في ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أسامة بن زيد في سير العنق، وقد تقدم شرحه مستوفى في الحج، وقوله: «قال سئل أسامة بن زيد كان يحمي يقول: وأنا أسمع فسقط عني» القتال ذلك هو محمد بن المنذر شيخ البخاري، وقد أخرجه الإسمايلي من طريق بندار والدورقي وغيرهما عن يحيى بن سعيد وقال فيه: «سئل أسامة وأنا شاهده».

الجزري: ربما صحف من لا علم له بالحديث فقال وير بالمرحمة. قلت: حكى ابن التين أن الدودي جزم بذلك وقال: وما ينتزع عن الجمال يشبه الصوفه قال ابن التين: فصحب. قال ابن الجزري: وفي الرواد بالآوتار ثلاثة أقوال: أحدها: أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتار القسي لثلاث نصيبها العين بزعمهم، فأمروا بقطعها إعلاماً بأن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئاً، وهذا قول مالك. قلت: وقع ذلك متصلاً بالحديث من كلامه في الرواد وعند مسلم وأبي داود وغيرهما، قال مالك: أرى أن ذلك من أجل العين، ويؤيده حديث عتبة بن عامر رفته «من علق قيمة فلا أتم الله له» أخرجه أبو داود أيضاً، والقيمة ما علق من الفلاد خشية العين ولغو ذلك، قال ابن عبد البر: إذا اعتقد الذي قلناه أنها ترد العين فقد ظن أنها ترد القدر وذلك لا يجوز اعتقاده. ثانياً: النهي عن ذلك لثلاث خيوط الغلبة بها عند شدة الركض، ويحكى ذلك عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وكلام أبي عبد يرجعه فإنه قال: نهى عن ذلك لأن الدواب تنادي بذلك ويضيق عليها نفسها ويجهها، وربما تعلقت بشجرة فاشتقت أو تموت عن السير. ثالثاً: أنهم كانوا يخلطون فيها الأجراس حكاك الخطاطي وعليه يدل تبرج البخاري، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أم حبيبة أم المؤمنين مرفوعاً «لا تصحب الملائكة رقعة فيها جرس» وأخرجه النسائي من حديث أم سلمة أيضاً، والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه، فقد أخرجه الدارقطني من طريق عثمان بن عمر المذكور بلفظ «لا تيقن قلادة من وتر ولا جرس في حتى يعبر إلا قطع». قلت: ولا فرق بين الإبل وغيرها في ذلك، إلا على القول الثالث فلم يجر العادة بتعليق الأجراس في رقاب الخيل، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب الحسائي رفته «أربطوا الخيل وقلدها، ولا تقلدوها كرامة تزييه». فدل على أن اختصاص الإبل، فلعلم التقييد بها في الترجمة للغالب. وقد حل النضر بن شميل الأوتار في هذا الحديث على معنى الثار فقال: معناه لا تطلبوا بها دخول الجاهلية، قال القرطبي: وهو تأويل بعيد. وقال الثوري: ضعيف. وإلى نحو قول النضر جرح وكيع فقال: لعني لا تركبوا الخيل في الفتن، فإن من ركبها لم يسلم أن يتعلق به وتر يطلب به. والدليل على أن المراد بالآوتار جمع الوتر بالتحريك لا الوتر بالإسكان ما رواه أبو داود أيضاً من حديث روفيع بن ثابت رفته «من حقد لحية أو قتل وترأ فإن عمداً يريه منه» فإنه عند الرواة أجمع يفتح المشاة، والجرس يفتح الجهم والراء ثم همزة معروف، وحكى عياض إسكان الراء، والتحقيق أن الذي يفتح اسم الآلة والإسكان اسم الصوت. وروى مسلم من حديث العلماء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفته «الجرس مزارم الشيطان» وهو دال على أن الكرامة ليس لصورته لأن فيها شيئاً بصرت النافوس وشكله، قال الثوري وغيره: الجمهور على أن النهي للكرامة وإنما كرامة تزييه. وقيل للتحريم، قال: يمنع منه قبل الحاجة، ويجوز إذا وقعت الحاجة. وعن مالك تخصص الكرامة من الفلاد الوتر، ويجوز غيرها إذا لم يقصد دفع العين. هذا كله في تعليق التمام وغيرها ما ليس فيه قرآن ونحوه، فاما ما فيه ذكر الله فلا نهي فيه فإنه إنما يجعل للتركب به والتعوذ بأسمائه وذكره، وكذلك لا نهي عما يعلق لأجل الزينة ما لم يبلغ الخيلاء أو السرف. واختلفوا في تعليق الجرس أيضاً. ثالثاً: يجوز بقدر الحاجة، ومنهم من أجاز الصنوبر منها دون الكبير. وأخرى ابن حبان فزعم أن الملائكة لا تصحب الرقعة التي يكون فيها الجرس إذا كان رسول الله ﷺ فيها

ظاهراً لإصال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما لها، وليس ذلك مراداً قطعاً، وإنما المراد إصال القدر المشترك من كلفة الجهاد وهو تعب البدن والمال، ويؤخذ منه أن كل شيء يتعب النفس يسمى جهاداً، وفيه أن ير المراد قد يكون أفضل من الجهاد، وأن المستشار يشير بالصيغة المحضة، وأن للكلف يستصل عن الأفضل في أعمال الطاعة ليمثل به لأنه سمع فضل الجهاد فبادر إليه، ثم لم يقنع حتى استأذن فيه فدل على ما هو أفضل منه في حقه، ولو لا السؤال ما حصل له العلم بذلك. ولمسلم وسعيد بن منصور من طريق ناصم مولى أم سلمة عن عبد الله بن عمرو في نحو هذه القصة قال: «أوجع لي والجهك فأحسن صحبتها» وأبي داود وابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو «أرجع فأضحكهما كما أبكتهما» وأصرح من ذلك حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ «أرجع فاستأذنها فإن أذنا لك فجاهد، وإلا فبرها» وصححه ابن حبان. قال جمهور العلماء: يحرم الجهاد إذا منع الأيون أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين، لأن برهما فرض عين عليه والجهاد فرض كفاية، فإذا تعين الجهاد فلا إذن. ويشهد له ما أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو «جاه رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن أفضل الأعمال، قال: الصلاة، قال ثم؟ قال: الجهاد. قال: فإن في الدين، فقال: أسرك بوالدك خيراً. وقال والذي يهتك بالحلف نبياً لأجاهدن ولا تركتها قال فأتت أعلم» وهو محمول على جهاد فرض العين توفيقاً بين الحديتين، وهل يلحق الجهد والجد بالأيون في ذلك؟ الأصح عند الشافعية نعم، والأصح أيضاً أن يفرق بين الحر والرقيق في ذلك لشمول طلب البر، فلو كان الولد رقيقاً قلن له سيده لم يحترق إذن أبويه، ولما الجرح في الإذن إلا أن حضر الصف، وكذا لو شرط أن لا يقتل فحضر الصف فلا أثر للشرط، واستدل به على تحريم السفر بغير إذن لأن الجهاد إذا منع مع فضيلته فالسفر المباح أولى نعم إن كان سفره لتعلم فرض عين حيث يتبين السفر طريفاً إليه فلا منع، وإن كان فرض كفاية ففيه خلاف. وفي الحديث فضل بر الوالدين وتعظيمهما وكثرة الثواب على برهما، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

١٣٩ - باب ما قيل في العزيم ونحوه في افعال الإبل

٣٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَعِيمٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْأَنْصَارِيَّ ﷺ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حِينَئِذٍ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّاسِ فِي بَيْبِهِمْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا: «لَا تَقْنَنَّ فِي رَقَبَةٍ بِعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ - أَوْ قِلَادَةً - إِلَّا قُطِعَتْ». [أخرجه مسلم: ٢١١٥ بذكر قول مالك.]

قوله: (باب ما قيل في الجرس ونحوه في افعال الإبل) أي من الكرامة، وتفيد بالإبل لرواد الخبر فيها بخصوصها.

قوله: (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم، وعبد الله بن تميم هو المازني، وهو وشيخه الراوي عنه أنصاريون مذبذون، وعبد الله وعبد الله بن تميم.

قوله: (إن أبا بكر الأنصاري أخبره) ليس لأبي بكر بشر وهو يفتح الموحدة ثم معجمة في البخاري غير هذا الحديث الواحد، وقد ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرف اسمه، وقيل: اسمه تيس بن عبد الحريز بمهمات مصغر ابن عمرو، ذكر ذلك ابن سعد وساق نسبه إلى مازن الأنصاري، وفيه نظر لأنه وقع في رواية عثمان بن مضر عن مالك عند الدارقطني نسبة أبي بكر ساعداً، فإن كان تيس يكتسب أبا بكر أيضاً فهو غير صاحب هذا الحديث، وأبو بكر المازني هذا حاش إلى بعد الستين وشهد الحرة وجرح بها ومات من ذلك.

قوله: (في بعض أسفاره) أي ألق على تميمها.

قوله: (قال عبد الله حسبت أنه قال) عبد الله هو ابن أبي بكر الراوي، وكأنه شك في هذه الجملة، ولم أرها من طريقه إلا هكذا.

قوله: (فأرسل) قال ابن عبد البر: في رواية روح بن عباد عن مالك «أرسل مولا زيدا» قال ابن عبد البر: وهو زيد بن حارثة فيما يظهر لي.

قوله: (في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة) كذا هنا بلفظ «أو» وهي للشك أو للتويع، ووقع في رواية أبي داود عن التميمي بلفظ «ولا قلادة» وهو من عطف العام على الخاص، وبهذا جزم المذهب، ويؤيد الأول ما روي عن مالك أنه سئل عن القلادة فقال: ما سمعت بكرامتها إلا في الوتر، وقوله وتر بالمشاة في جميع الروايات، قال ابن

١٤٠ - باب من اكتسب في جيش فخرجت امرأته حاجّة

أَوْ كَانَ لَهُ عَزْرٌ، هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ؟

٣٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تَخْلُفُ امْرَأَةٌ إِلَّا وَتَعَهَا مَحْرَمَةٌ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، وَخَرَجْتُ امْرَأَتِي حَاجَّةً، قَالَ: «أَفْضَبْ فَأَخْجِجْ مَعَ امْرَأَتِكَ». [رواجع: ١٨٦٢. أخرجه مسلم: ٢١٣٤١.]

قوله: (باب من اكتسب في جيش فخرجت امرأته حاجّة أو كان له عزر هل يؤذن له) ذكر فيه حديث ابن عباس في ذلك، وفيه قوله: «أذهب فأحجج مع امرأتك» وقد سبق الكلام عليه في أواخر أبواب المحصر من الحج، ويستفاد منه أن الحج في حق مثله أفضل من الجهاد لأنه اجتمع له مع حج الطلوع في حقه تحصيل حج الفرض لمراته وكان اجتماع ذلك له أفضل من مجرد الجهاد الذي يحصل المقصود منه بغيره، وفيه مشروعية كتابة الجيش ونظر الإمام لأمره بالصلحة.

١٤١- باب الجاسوس

وقول الله عز وجل: ﴿ لَا تَتَّبِعُوا عَدُوِّي وَعَدُوْكُمُ أَوْلِيَاءُ ﴾ [الممتحنة: ١]. التَّجَسُّسُ: التَّحَقُّقُ.

٣٠٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ مِنْهُ مَرْثِيًّا قَالَ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: بَغَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْبُقْعَاءُ بْنُ الْأَسَدِ، وَقَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْحَةَ خَارِجٍ، فَإِنَّ بِهَا طَلِبَةَ، وَمَعَهَا كِتَابٌ فَعَلُوهُ مِنْهَا». فَانْطَلَقْنَا نَعَادِي بَنِي خَيْلَنَا، حَتَّى أَتَيْنَاهَا إِلَى الرُّوحَةِ، فَبَادَا نَحْنُ بِالطَّلِبَةِ، فَقُلْنَا: أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ، فَقُلْنَا: لَتُخْرِجِي الْكِتَابَ أَوْ نَلْقِيَنَّ الْقِيَامَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِصَاهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ: مِنْ خَاطِبٍ بَنِي أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى النَّاسِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يُخْبِرُهُمْ بِبَغْيِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا خَاطِبُ مَاذَا؟». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا مُطْلَقًا فِي قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنَ الْفَرَسِيَّةِ، وَكَانَ مِنْ مَقَلٍّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ، يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَاحْتَبْتُ إِذْ قَاتَيْتُ ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ، أَنْ أَتَّخِذَ عَيْنَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قُرَابَتِي، وَمَا قُلْتُ كُفْرًا وَلَا ارْتِدَادًا، وَلَا رِجْسًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ صَدَقْتَ». فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبِي احْتَرَبَ عَنِّي هَذَا الضَّالِّفُ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بِنَدَاءٍ، وَمَا يُذَرِّكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ: اعْمَلُوا مَا حِشْمُ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ».

قَالَ سُفْيَانُ: وَأَيُّ إِسْنَادٍ هَذَا. [الطبر: ٣٠٠٨١، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤، ٤٨٧٤، ٤٨٩٠، ٤٢٥٩، ٦٩٩٣، واطهر في الأدب باب: ٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٩٤].

قوله: (باب الجاسوس) يجيب ومهلين أي حكمه إذا كان من جهة الكفار، ومشروعيته إذا كان من جهة المسلمين.

قوله: (والتجسس التحق) هو تفسير أبي عبيدة.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿ لَا تَتَّبِعُوا عَدُوِّي وَعَدُوْكُمُ أَوْلِيَاءُ ﴾ [الآية: ١] مناسبة الآية إما لسيأتي في التفسير أن القصة المذكورة في حديث الباب كانت سبب نزولها، وإما لأن يتزوج منها حكم جاسوس الكفار، فإذا اطلع عليه بعض المسلمين لا يكتم أمره بل يرفعه إلى الإمام ليرى فيه رايه. وقد اختلف العلماء في جواز قتل جاسوس الكفار، وسيأتي البحث فيه بعد أحد وثلاثين باباً. ثم ذكر فيه حديث علي في قصة خاطب بن أبي بلتعة، وسيأتي الكلام على شرحه في تفسير سورة المتحنة إن شاء الله تعالى، ونذكر فيه المرأة وتسمية من عرف عن كاتبه خاطب من أهل مكة. وقوله فيه: «روضة خاج» بمقوطين من فوق، والظنية بالظاء المعجمة المرأة، وقوله في آخره: «قال سفیان وای إسناد هذا» أي عجباً بجلالة رجاله وصريح اتصاله

١٤٢- باب الكسوة للأسارى

٣٠٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عُمَرُو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَنِي بَسَارَى، وَأَتَى بِالْبَاسِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ فَظَنَرُ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ قِيصًا، فَوَجَدُوا قِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ عَلَيْهِ، فَكَسَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِيَّاهُ، فَلِلَّذَلِكَ نَزَعَ النَّبِيُّ ﷺ قِيصَهُ الَّذِي كَسَاهُ.

قَالَ ابْنُ عُثَيْمَةَ: كَانَتْ لَهُ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ يَدٌ، فَخَافَ أَنْ يَكْفِيَهُ. [أخرجه مسلم: ٢٧٧٣].

قوله: (باب الكسوة للأسارى) أي بما يورثهم، إذ لا يجوز النظر إليها.

قوله: (عن عمرو) مر ابن دينار.

قوله: (لما كان يوم بدر أتى بأسارى) من المشركين.

قوله: (وأتى بالباس) أي ابن عبد المطلب.

قوله: (يقدر عليه) بضم الدال، وإنما كان ذلك لأن العباس كان بين الطول، وكذلك كان عبد الله بن أبي.

قوله: (لذلك نزع النبي ﷺ قميصه الذي كساه) أي لعبد الله بن أبي عند دفنه، وقد تقدم شرح ذلك في أواخر الجنازة وما يعتدل في ذلك من الإدرج.

وقوله في آخر هذا الحديث: (قال ابن عسبة كانت له) أي لعبد الله بن أبي.

وقوله: (يد) أي نعمة، وهو حصل ما سبق من قوله في الجنازة: «كانوا يرون الخ»

١٤٣- باب فضل من أسلم على يديه رجل

٣٠٠٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ: «لَأُعْطِينَ الرَّأْيَةَ غَدًا رَجُلًا يَقَعُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَنَجِيَّةُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». قَاتَ النَّاسُ ثَلَاثَتَهُمْ: أَبُو يَنْفَى، فَعَدُوا كُلَّهُمْ يَوْمَهُ، فَقَالَ: «أَنْتَ عَلِيٌّ؟». فَقِيلَ: يَشْكِي عَيْنِي، قَبَضَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ، قَرَأَ كَانَ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَاهْطَأَ، فَقَالَ: أَقْبَلْتُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلًا. فَقَالَ: «اللَّهُ عَلَى رَسُولِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحِيحِهِمْ، ثُمَّ ادْخُلْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَاخْرِجْهُمْ بِمَا يُحِبُّ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ لَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا، خَيْرَ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْزُ النِّعَمِ». [راجع: ٢٩٤٢. أخرجه مسلم: ٢٤٠٦].

قوله: (باب فضل من أسلم على يديه رجل) ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة علي يوم خيبر، والمراد منه قوله: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» وهو ظاهر فيما ترجم له وسيأتي شرح الحديث في المغازي إن شاء الله تعالى.

١٤٤- باب الأسارى في السلاسل

٣٠١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ: عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ». [الطبر: ٤٥٥٧].

قوله: (باب الأسارى في السلاسل) ذكر فيه حديث أبي هريرة: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل» وقد أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد بلطف: «يقادون إلى الجنة بالسلاسل» وقد تقدم توجيه العجب في حق الله في أوائل الجهاد وأن معناه الرضا ونحو ذلك، قال ابن المنير: إن كان المراد حقيقة وضع السلاسل في الأعتاق فالترجمة مطابقة، وإن كان المراد الجناز من الإكراه فليست مطابقة. قلت: المراد بكون السلاسل في أعتاقهم مقيد بحالة الدنيا، فلا مانع من حمله على حقيقة، والتقدير يدخلون الجنة، وكانوا قبل أن يسلموا في السلاسل، وسيأتي في تفسير آل عمران من وجه آخر عن أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿ كَسَمَّ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال: «خير الناس للناس يأتون بهم في السلاسل في أعتاقهم حتى يدخلوا في الإسلام»، قال ابن الجوزي: معناه أنهم أسروا وقيدوا، فلما عرفوا صحة الإسلام دخلوا طوعاً فدخلوا الجنة، فكان الإكراه على الأسر والتقدير هو السبب الأول. وكأنه أطلق على الإكراه التسلسل، ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام المسبب مقام السبب. وقال الطبري: ويحتمل أن يكون المراد بالسلسلة الجندب الذي يجذب الحق من خلص عباده من الضلالة إلى الهدى ومن المبطوط في مهادوي الطبيعة إلى العروج للدرجات، لكن الحديث في تفسير آل عمران يدل على أنه على الحقيقة. ونحوه ما أخرجه من طريق أبي الطيب رفته: «رأيت ناساً من أمي يساقون إلى الجنة في السلاسل كرها». قلت: يا رسول الله من هم؟ قال قوم من المعجم يسيهم المهاجرون فيدخلونهم في

قوله: (باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والفراري) أي هل يجوز ذلك أم لا؟ ويبتون مبيت للفعول وفهم من تقيده بإصابة من ذكر قصر الخلاف عليه، وجواز البيات إذا عري عن ذلك. قال أحمد: لا بأس بالبيات ولا أعلم أحدا كرهه.

قوله: (بياتاً ليل) كذا في جميع النسخ بالوحدة ثم التثنية الخفيفة وبعد الألف مثاق، وهذه عادة المصنف إذا وقع في الخبر لفظة توافق ما وقع في القرآن أورد تفسير اللفظ الواقع في القرآن جمعاً بين المصلحين وتبركا بالأميرين. ووقع عند غير أبي زر من الزيادة هنا «لبيته ليلاً، بيت ليلاً» وهذا جمع ما وقع في القرآن من هذه المادة، وهذه الأخيرة «بيت» يريد قوله: «بيت طائفة غيرهم الذي تقول» [النساء: ١٨] وهي في السبعة قال أبو عبيدة: كل شيء قدر ببل بيت، قال الشاعر:

بيت لتعلسي ببليل اسمع سفها تيشك الملاحة فامجمي

وأغرب ابن المثير فصنف «بياتاً» فجعلها نياماً بنون وميم من التون فصارت هكذا «فيصاب الولدان والفراري نياماً ليلاً» ثم تعقبه فقال: العجب من زيادته في الترجمة نياماً وما هو في الحديث إلا ضمة، إلا أن الضالاب أنهم إذا وقع بهم ليلاً كان أكثرهم نياماً، لكن ما الحاجة إلى التثنية بالنون والحكم سواء نياماً كانوا أو أيقاظاً؟ إلا أن يقال: إن قتلهم نياماً أدخل في الاختيار بل كنهم أيقاظاً، فبني على جواز مثل ذلك انتهى. وقد صحت ثم تكلف. ومعنى البيات المراد في الحديث أن يغار على الكفار بالليل بحيث لا يميز بين أفرادهم.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة، ووقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفیان عن الزهري «أخبرني عبيد الله».

قوله: (فصل) لم أتف على اسم السائل، ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب قال: «سألت رسول الله ﷺ عن أولاد للمشركين تقتلهم معهم» قال نعم «فظهر أن الراوي هو السائل».

قوله: (عن أهل الدار) أي المنزلة هكذا في البخاري وغيره، ووقع في بعض النسخ من مسلم «سئل عن الفراري» قال عياض: الأول هو الصواب. ووجه النووي الثاني وهو واضح.

قوله: (هم منهم) أي في الحكم تلك الحالة، وليس المراد إبادة قتلهم بطريق القصد إليهم، بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية فإذا أصبوا لا اختلاطهم بهم جاز قتلهم.

قوله: (وصححه يقول) كذا للأكثر ولأبي زر «قسمته» بالفاء والأول أوضح، قوله: «لا حي إلا الله ولرسوله» تقدم الكلام عليه في الشرب، وقوله: «وعن الزهري» هو موصول بالإستاد الأول، وكان ابن عينة يحدث بهذا الحديث مرتين مرة مجرداً هكذا ومرة يذكر فيه سماعة إياه أولاً من عمرو بن دينار عن الزهري عن النبي ﷺ ثم يذكر سماعة إياه من الزهري. ونسب على تكة في المتن، وهي أن في رواية عمرو بن دينار قال: «م من آبائهم» وفي رواية الزهري قال «منهم» وقد أوضح ذلك الإسماعيلي في روايته بن جعفر الفريابي عن علي بن المديني وهو شيخ البخاري فيه فذكر الحديث وقال: «قال علي: رده سفیان في هذا المجلس مرتين». وقوله في سياق هذا الباب: «عن الزهري عن النبي ﷺ» يوهم أن رواية عمرو بن دينار عن الزهري هكذا بطريق الإرسال وبذلك جزم بعض الشراح، وليس كذلك فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق العباس بن يزيد حدثنا سفیان قال: «كان عمرو يحدثنا قبل أن يقدم المدينة الزهري عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب، قال سفیان تقدم علينا الزهري فسمعتهم يبيده ويديه» فذكر الحديث، وزاد الإسماعيلي في طريق جعفر الفريابي عن علي عن سفیان «وكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال: وأخبرني ابن كعب بن مالك عن عبيد الله رسول الله ﷺ لا يمت إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والصبيان» انتهى، وهذا الحديث أخرجه أبو حنيفة بمناه من وجه آخر عن الزهري، وكان الزهري أشار بذلك إلى نسخ حديث الصعب، وقال مالك والأوزاعي: لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو ترس أهل الحرب بالنساء والصبيان أو تحصنوا بمصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لا يمز ومهم ولا تحرقهم. وقد أخرج ابن حبان في حديث الصعب زيادة في آخره «ثم نهى عنهم يوم حنين» وهي ملوكة في حديث الصعب، وذلك بين في سنن أبي داود فإنه قال في آخره: «قال سفیان قال الزهري: ثم نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان» ويؤيد كون النهي في غزوة حنين مسابقي في حديث رباح بن الربيع الآتي: «فقال لأحدهم: لحق خالداً قتل له لا تقتل ذرية ولا عسفاً» والعصيف بمهملتين وفاء الأجير وزناً ومعنى، وخالد أول مشاهدته مع النبي ﷺ غزوة

الإسلام مكرومين «وأما إبراهيم الحريمي فمنع حمله على حقيقة التقييد وقال: المعنى بقادون إلى الإسلام مكرومين فيكون ذلك سبب دخولهم الجنة، وليس المراد أن تم سلسلة. وقال غيره: يحتمل أن يكون المراد للمسلمين للمأسورين عند أهل الكفر يموتون على ذلك أو يقتلون فيحشرون كذلك، وعبر عن الحشر بدخول الجنة لثبوت دخولهم عقبه. والله أعلم.

١٤٥- باب فضل من أسلم من أهل الكيكانين

٣٠١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ خَيْثَمٍ أَبُو حَسَنٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْقَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأُنْثَى، فَيَعْلَمُهَا كَحَبْسٍ تَعْلِمُهَا، وَيُؤْتِيهَا كَحَبْسٍ آتَاهَا، ثُمَّ يُعْطِيهَا فَيَتَزَوَّجُهَا فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمُؤْمِنٌ أَهْلُ الْكِتَابِ، الَّذِي كَانَ مُؤْمِنًا، ثُمَّ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَالْعَبْدُ الَّذِي يُؤْذِي حَقَّ اللَّهِ وَيَنْتَضِعُ لِسَبِيهِ».

ثُمَّ قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَأَعْطَيْنَاهَا بِغَيْرِ خِيَرَةٍ وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرُوحِلُ فِي أَهْوَاؤِهَا إِلَى الْعَمَلِيَّةِ. [راجع: ٩٧. أخرجه مسلم: ١٥٤. وفي الحشاك ٨٦، بقطة الجارية].

قوله: (باب فضل من أسلم من أهل الكيكانين) ذكر فيه حديث أبي بردة وأنه سمع أباه يقول «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين» الحديث وقد تقدم الكلام عليه في المتن، قال المهلب: جاء النص في هؤلاء الثلاثة لئنه به على سائر من أحسن في معنيين في أي فعل كان من أفعال البر، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في كتاب المهلب وباتي الكلام على ما يتعلق بمن يعتق الأمة ثم يتزوجها في كتاب الكناح إن شاء الله تعالى. قال ابن المثير: كوزن أهل الكتاب لا بد أن يكون مؤمناً بيننا «لا أخذ الله عليهم من العهد والميثاق، فإذا بعث فإيمانه مستمر فكيف يتمدد إيمانه حتى يتمدد أجره». ثم أجاب بأن إيمانه الأول بأن الموصوف بكذا رسول، والثاني بأن محمداً هو الموصوف فظهر التشاير فثبت التمديد انتهى. ويحتمل أن يكون تمعد أجره لكونه لم يعاند كما عاند غيره عن أصله الله على علم، فحصل له الأجر الثاني بمجاهدته نفسه على مخالفة أفتاره.

١٤٦- باب أهل الدار يبيتون، فيصاب الولدان والفراري

﴿يَتَاتَا﴾ [الأعراف: ٤، ٩٧، ويوس: ٥٠]: لَيْلًا. ﴿لَيْتَهُ﴾ [الفصل: ٤٩]: لَيْلًا. ﴿بَيْتٌ﴾ [النساء: ٨١]: لَيْلًا.

٣٠١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصُّنْبُرِيِّ بْنِ جُنَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَنْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ، فَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يَحْتُونُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَصَابُ مِنْ إِبْسَالِهِمْ وَفَرَاتِهِمْ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». وَسَمِعْتُ يَقُولُ: «لَا جَمْعَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ». [راجع: ١٨٢٥. أخرجه مسلم: ١١٩٣، ١١٩٤. أخرجه مسلم: ١٧٤٥].

٣٠١٣- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا الصُّنْبُرِيُّ فِي الدَّارِ.

كَانَ عَمْرُو يَحْكُمُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَسَوَّغَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصُّنْبُرِيِّ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ».

وَكَمْ يَقُولُ كَمَا قَالَ عَمْرُو: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ». [راجع: ١٨٢٥، أخرجه مسلم: ١١٩٣، ١١٩٤، ١٧٤٥ بقطة لم ترد في هذه الطريق].

الله، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ. [راجع: ٢٥٩٤].

٣٠١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَّقَ قَوْمًا، قَبْلَ أَنْ يَنْعَاسَ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَعْرِفْهُمْ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْتُلُوا بِعَذَابِ اللَّهِ». وَوَقَّعَتْهُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَكَى يَنْسَأَ قَاتِلَهُ». [انظر في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ٢٨ وانظر: ٦٩٢٢].

قوله: (باب لا يعذب بعذاب الله) هكذا بت الحكم في هذه المسألة لوضوح دليلها عنده، ومعه إذا لم يتعين التحريق طريقاً إلى الغلبة على الكفار حال الحرب.

قوله: (عن بكري) بموحدة وكاف مصغر، ولأحد عن هشام بن القاسم عن الليث «حدثني بكير بن عبد الله بن الأشج» فأفاد نسبه وتصريحه بالتحديث.

قوله: (عن أبي هريرة) كذا في جميع الطرق عن الليث ليس بين سليمان بن يسار وأبي هريرة فيه أحد، وكذلك أخرجه النسائي من طريق عمرو بن الحارث وغيره عن بكير ومضى قبل أبواب معلقاً، وخالفهم محمد بن إسحاق فرواه في السيرة عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير فأدخل بين سليمان وأبي هريرة رجلاً وهو أبو إسحاق الدوسي، وأخرجه الدارمي وابن السكن وابن حبان في صحيحه من طريق ابن إسحاق، وأشار الترمذي إلى هذه الرواية، ونقل عن البخاري أن رواية الليث أصح، وسليمان قد صححه سمعه من أبي هريرة، يعني وهو غير ملس فتكون رواية ابن إسحاق من المزيد في متصل الأسانيد.

قوله: (بعث رسول الله ﷺ في بعث فقال إن وجدتم فلاناً وفلاناً) زاد الترمذي عن تيبه بهذا الإسناد «رجلين من قریش» وفي رواية ابن إسحاق «بعث رسول الله ﷺ سرية ثمانية فيها» قلت: وكان أمير السرية المذكورة حزة بن عمرو الأسلمي أخرجه أبو داود من طريقه بإسناد صحيح لكن قال في روايته «إن وجدتم فلاناً فأحرقوه بالثار» هكذا بالأفراد، وكذلك رواه «في فوائده» عن ابن حبان عن ابن أبي نجيح مرسلاً وسماه هبار بن الأسود، ووقع في رواية ابن إسحاق «إن وجدتم هبار بن الأسود والرجل الذي سبق منه إلى زنب ما سبق فحرقوهما بالثار» يعني زنب بنت رسول الله ﷺ وكان زوجها أبو العاص بن الربيع لما أسره الصحابة ثم أطلقه النبي ﷺ من المدينة شرط عليه أن يجهز له ابنته زنب فجهزها، تشبهها هبار بن الأسود ورفيقه فنحسا بعيرها فأسقطت ومزمت من ذلك، والقصة مشهورة عند ابن إسحاق وغيره، وقال في روايته «وكانا نخسا بزنب بنت رسول الله ﷺ حين خرجت من مكة» وقد أخرجه سعيد بن منصور عن ابن حبان عن ابن أبي نجيح «أن هبار بن الأسود أصاب زنب بنت رسول الله ﷺ بشيء» وهي في خبرها فأسقطت، فبعث رسول الله ﷺ سرية فقال: إن وجدتموه فاجعلوه بين حزمي، حلب ثم أشعلوا فيه النار» ثم قال: «إني لأستحي من الله، لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله» الحديث، فكان أفراد هبار بالذكر لكونه كان الأصل في ذلك والآخر كان تبعاً له، وسمى ابن السكن في روايته من طريق ابن إسحاق الرجل الآخر نافع بن عبد قيس، وبه جزم ابن هشام في «زوائد السيرة» عليه، وحكى السهيلي من مسند البزار أنه خالد بن عبد قيس فلعله تصحف عليه، وإنما هو نافع، كذلك هو في النسخ للمتمم من مسند البزار، وكذلك أورده ابن بشكوال من مسند البزار، وأخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في تاريخه من طريق ابن أبي عمير، قلت: وقد أسلم هبار هذا، في رواية ابن أبي نجيح المذكورة «فلم تصبه السرية وأصابه الإسلام فهاجر» فذكر قصة إسلامه، وله حديث عند الطبراني وآخر عند ابن منده، وذكر البخاري في تاريخه لسليمان بن يسار عنه رواية في قصة جرت له مع عمر في الحج، وعاش هبار هذا إلى خلافة معاوية، وهو بفتح الهاء وتشديد الموحدة، ولم اتف لرفيقه على ذكر في الصحابة فلعله مات قبل أن يسلم.

قوله: (ثم قال رسول الله ﷺ حين أُرْدنا الحِجْر) في رواية ابن إسحاق: «حتى إذا كان من الغد» في رواية عمرو بن الحارث «فأبنا نودعه حين أُرْدنا الحِجْر» وفي رواية ابن أبي عمير «فلما ودعنا» وفي رواية حزة الأسلمي «فوليت فناداني فرجعت».

قوله: (وإن النار لا يعذب بها إلا الله) هو خبر بمعنى النهي، ووقع في رواية ابن أبي عمير «وإنه لا ينبغي» وفي رواية ابن إسحاق «ثم رأيت أنه لا ينبغي أن يعذب بالثار إلا الله» وروى أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه «أنه لا ينبغي أن يعذب بالثار إلا رب النار» وفي الحديث قصة، واختلف السلف في التحريق: فذكره ذلك عمر

الفتح، وفي ذلك العام كانت غزوة حنين، وأخرج الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن عمر قال: «لما دخل النبي ﷺ مكة أتى بامرأة مقتولة فقال: ما كانت هذه قتلت ونهي؟ فذكر الحديث، وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة «أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال: ألم أنه عن قتل النساء، من صاحبها؟ فقال رجل: أنا يا رسول الله أردتها فأرادت أن تصرعني فتقتلي فقتلتها، فأمر بها أن تروى» ويحتمل في هذه التسديد، والذي جرح إليه غيرهم الجمع بين الحديثين كما تقدمت الإشارة إليه، وهو قول الشافعي والكوفي، وقالوا: إذا قتلت المرأة جاز قتلها. وقال ابن حبيب من المالكية: لا يجوز القصد إلى قتلها إذا قتلت إلا إن باشرت القتل وقصدت إليه. قال: وكذلك الصبي المراهق. ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رباح بن الربيع وهو بكسر الراء والختانية التميمي قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فرأى الناس مجتمعين فرأى امرأة مقتولة فقال: ما كانت هذه لتقتل؟ فإن مفهومها أنها لو قتلت لقتلت، واتفق الجميع كما نقل ابن بطال وغيره على منع القصد إلى قتل النساء والولدان، أما النساء فلضعفهن، وأما الولدان فلضعورهم عن فعل الكفر، ولما في استيفائهم جميعاً من الانتفاع بهم إما بالرق أو بالقتال فيمن يجوز أن يفادى به، وحكى الحازمي قولاً يجوز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب، وزعم أنه ناسخ لأحاديث النهي، وهو غريب، وسيأتي الكلام على قتل المرأة المرتدة في كتاب القصاص. وفي الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص، لأن الصحابة تسكروا بالمعومات الدالة على قتل أهل الشرك ثم نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان فخص ذلك العموم، ويحتمل أن يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة. ويستتبع منه الرد على من يخلى عن النساء وغيرهن من أصناف الأموال زهداً لأنهم وإن كان قد يحصل منهم الضرر في الدين لكن يتوقف نفعهم على حصول ذلك الضرر، فتى حصل اجتناب ولا يلتفتل من ذلك بقدر الحاجة

١٤٧- باب قتل الصبيان في الحرب

٣٠١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً. فَاتَّكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ. [انظر: ٣٠١٥. أخرجه مسلم: ١٧٤٤].

قوله: (باب قتل الصبيان في الحرب) أورده فيه حديث ابن عمر من طريق ليث وهو ابن سعد بلفظ «فاتكر».

١٤٨- باب قتل النساء في الحرب

٣٠١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَسَمَةَ: حَدِّثْكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَجَدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ. [راجع: ٣٠١٤. أخرجه مسلم: ١٧٤٤].

ثم قال: (باب قتل النساء في الحرب) وأورد الحديث للذكر من طريق عبيد الله وهو ابن عمر بلفظ «نهى» وإسحاق بن إبراهيم شيخه فيه هو ابن راهويه، هكذا أورده في مسنده بهذا السياق وزاد في آخره «فاتكر به أبو أسامة» وقال: نعم» وعلى هذا فلا حجة فيه لمن قال فيه أن قال لشيخه حدك فلان فسكت جاز ذلك مع القرينة لأنه تبين من هذه الطريق الأخرى أنه لم يسكت، وقد تقدمت أسكتهم في الباب الذي قبله. ورواه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي سعيد قال: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان وقال: هما لمن غلب».

١٤٩- باب لا يعذب بعذاب الله

٣٠١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالثار». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئَ أَرْدْنَا الْخُرُوجَ: «إِنِّي أَمَرْتُكُمْ أَنْ تَحْرِقُوا فَلاناً وفلاناً، وَإِنَّ النَّارَ لَا يَعْذِبُ بِهَا إِلَّا

ولابن عباس وغيرهما مطلقاً سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال مقاتلة أو كان قصاصاً، وإجازة علي وخالد بن الوليد وغيرهما، وسيأتي ما يتعلق بالقصاص قريباً. وقال المذهب: ليس هذا النهي على التحريم بل على سبيل التواضع، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة، وقد سمل النبي ﷺ أعين المرتين بلخيد الحمي، وقد حرق أبو بكر البغاة بالدار بحضرة الصحابة، وحرق خالد بن الوليد بالدار ناساً من أهل الردة، وأكثر علماء المدينة يميزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها قالة الثوري والأوزاعي. وقال ابن المنير وغيره: لا حجة فيما ذكر للجزائر، لأن قصة المرتين كانت قصاصاً أو منسوخة كما تقدم. وتحويز الصحابي معارض بمنع صحابي آخر، وقصة الحصون والمراكب مقيدة بالضرورة إلى ذلك إذا تعين طريقاً للظفر بالعدو، ومنهم من قيده بأن لا يكون معهم نساء ولا صبيان كما تقدم. وأما حديث الباب فظاهر النهي فيه التحريم، وهو نسخ لأمره للمقدم سواء كان يرحي إليه أو باجتهاد منه، وهو محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه. وقد اختلف في ملحق مالك في أصل المسألة وفي التحسين وفي القصاص بالدار، وفي الحديث جواز الحكم بالشية اجتهدا ثم الرجوع عنه، واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الإلباس، والاستمابة في الحدود ونحوها، وإن طول الزمان لا يرفع العقوبة عن يستحقها. وفي كراهة قتل مثل اليرغوث بالدار. وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق. وفي مشروعية توديع لساقر لأكار أهل بلد، وتوديع أصحابه له أيضاً. وفي جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به، وهو اتفاق إلا عن بعض الملتزم فيما حكاه أبو بكر بن العربي. وهذه المسألة غير المسألة المشهورة في الأصول في وجوب العمل بالتاسخ قبل العلم به، وقد تقدم شيء من ذلك في أوائل الصلاة في الكلام على حديث الإسراء. وقد اتفقوا على أنهم إن تمكنا من العلم به ثبت حكمه في حقه اتفاقاً، فإن لم يتمكنا فليجوز أن لا يثبت، وقيل يثبت في اللغة كما لو كان نائماً ولكنه مملوك.

قوله: ﴿وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لَنِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَفْخُجَ فِي الْأَرْضِ بِعَنِي يَغْلِبُ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾﴾ الآية [الألف: ٢٧] كذا وقع في رواية أبي ذر وكريمة، وسقط للباقيين، وتفسير يفخج بمعنى يغلب قاله أبو عبيدة وزاد: ويبالغ. ومن جملة: الإيخان القتل، وقيل: المبالغة فيه، وقيل: معناه حتى يتمكن في الأرض. وأصل الإيخان في اللغة الشدة والقوة. وأشار للمصنف بهذه الآية إلى قول مجاهد وغيره من منع أخذ القداء من أسارى الكفار، وحجبتهم منها أنه تعالى أنكر إطلاق أسرى كفار بدر على مال فذل على عدم جواز ذلك بعد، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] قال: فلا يستنى من ذلك إلا من يجوز أخذ الجزية منه، وقال الضحاك بل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَا بَعْدَ وَإِنَّا فَعْدُ﴾ [محمد: ٤] ناسخ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وقال أبو عبيد: لا نسخ في شيء من هذه الآيات بل هي محكمة، وذلك أنه ﷺ عمل بما دلت عليه كلها في جميع أحكامه: قتل بعض الكفار يوم بدر، وفدى بعضاً، ومن على بعض. وكذا قتل بني قريظة، ومن على بني المصطلق، وقتل ابن خطل وغيره بمكة ومن على سارقهم. وسى هوازن ومن عليهم. ومن على ثمانية بن أثال. فدل كل ذلك على ترجيح قول الجمهور إن ذلك راجع إلى رأي الإمام. وحصل أحولهم تخيير الإمام بين الأسر بين حرب الجزية لمن شرع أخذها منه أو القتل أو الاسترقاق أو اللان بلا عرض أو يعرض، هذا في الرجال، وأما النساء والصبيان فيرقون بنسب الأسر، ويميزو المفاداة بالأسيرة الكافرة بأسير مسلم أو مسلمة عند الكفار، ولو أسلم الأسير زال القتل اتفاقاً، وهل يصير رقيقاً أو تبقى بقية الحصار؟ قولان للعلماء.

١٥١- باب هَلْ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَخْدَعَ الَّذِينَ أَسَرُّوهُ

حَتَّى يَنْجُوَ مِنَ الْكُفْرَةِ ؟

فِيهِ الْيُسُورُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب هل للأسير أن يقتل أو يخدع الذين أسروه حتى ينجو من الكفرة، فيه اليسور عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى قصة أبي بصير، وقد تقدم بسطها في أوامر الشروط، وهي ظاهرة فيما ترجم له، وهي من مسائل الخلاف أيضاً، ولهذا لم يمت الحكم فيها، قال الجمهور: إن اتهموه بف لم يباله، حتى قال مالك: لا يجوز أن يهرب منهم. وخالفه أشهب فقال: لو خرج به الكافر ليفدي به فله أن يقتله وقال أبو حنيفة والطبري: إصطالة العهد على ذلك باطل، ويجوز له أن لا يضي له. وم قال الشافعية: يجوز أن يهرب من أيديهم، ولا يجوز أن يأخذ من أموالهم، قالوا: وإن لم يكن بينهم عهد جاز له أن يتخلص منهم بكل طريق ولو بالقتل وأخذ المال وتحريق الدار وغير ذلك، وليس في قصة أبي بصير تصريح بأنه كان بينه وبين من تسلمه ليرده إلى

وابن عباس وغيرهما مطلقاً سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال مقاتلة أو كان قصاصاً، وإجازة علي وخالد بن الوليد وغيرهما، وسيأتي ما يتعلق بالقصاص قريباً. وقال المذهب: ليس هذا النهي على التحريم بل على سبيل التواضع، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة، وقد سمل النبي ﷺ أعين المرتين بلخيد الحمي، وقد حرق أبو بكر البغاة بالدار بحضرة الصحابة، وحرق خالد بن الوليد بالدار ناساً من أهل الردة، وأكثر علماء المدينة يميزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها قالة الثوري والأوزاعي. وقال ابن المنير وغيره: لا حجة فيما ذكر للجزائر، لأن قصة المرتين كانت قصاصاً أو منسوخة كما تقدم. وتحويز الصحابي معارض بمنع صحابي آخر، وقصة الحصون والمراكب مقيدة بالضرورة إلى ذلك إذا تعين طريقاً للظفر بالعدو، ومنهم من قيده بأن لا يكون معهم نساء ولا صبيان كما تقدم. وأما حديث الباب فظاهر النهي فيه التحريم، وهو نسخ لأمره للمقدم سواء كان يرحي إليه أو باجتهاد منه، وهو محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه. وقد اختلف في ملحق مالك في أصل المسألة وفي التحسين وفي القصاص بالدار، وفي الحديث جواز الحكم بالشية اجتهدا ثم الرجوع عنه، واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الإلباس، والاستمابة في الحدود ونحوها، وإن طول الزمان لا يرفع العقوبة عن يستحقها. وفيه كراهة قتل مثل اليرغوث بالدار. وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق. وفي مشروعية توديع لساقر لأكار أهل بلد، وتوديع أصحابه له أيضاً. وفي جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به، وهو اتفاق إلا عن بعض الملتزم فيما حكاه أبو بكر بن العربي. وهذه المسألة غير المسألة المشهورة في الأصول في وجوب العمل بالتاسخ قبل العلم به، وقد تقدم شيء من ذلك في أوائل الصلاة في الكلام على حديث الإسراء. وقد اتفقوا على أنهم إن تمكنا من العلم به ثبت حكمه في حقه اتفاقاً، فإن لم يتمكنا فليجوز أن لا يثبت، وقيل يثبت في اللغة كما لو كان نائماً ولكنه مملوك.

قوله: (عن أيوب) صرح الحميدي عن سفيان بن عيينة بتحديث أيوب له به.

قوله: (أن علياً حرق قوماً) في رواية الحميدي المذكورة: «أن علياً أحرق المرتدين» يعني الزنادقة. وفي رواية ابن أبي عمر ومحمد بن حنبل عند الإسماعيلي جميعاً عن سفيان قال: «رأيت عمرو بن دينار وأيوب وصاروا ألحقي اجتماعاً فظفكروا الذين حرقهم علي، فقال أيوب» فذكر الحديث «فقال صام لم يحرقتهم، ولكن حفر لهم خنادق وغرق بعضهم إلى بعض ثم دخن عليهم، فقال عمرو بن دينار قال الشاعر: لترم بي المتأبى حيث شئت إذا لم ترم بي في الحفرتين إذا ما أجمعوا طلباً ونسراً هناك الموت قدأ غير دين»

انتهى. وكان عمرو بن دينار أوله بذلك الرد على عمار الدوسي في إنكاره أصل التحريق. ثم وجدت في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص «حدثنا لوين حدثنا سفيان بن عيينة» فذكره عن أيوب وحده ثم أورده عن عمار وحده، قال ابن عيينة: فذكرته لعمرو بن دينار فأنكره وقال: «أبى قوله: «أرقت ناري ودعوت قتيلاً» فظهر بهذا صحة ما كنت ظنته، وسيأتي للمصنف في استجابة المرتدين في آخر الحدود من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال: «أبي علي بزيادة فأحرقهم» وأحد من هذا الوجه «أن علياً أتى بقوم من هؤلاء الزنادقة ومعهم كتب، فأمر بنار فأجبت ثم أحرقهم وكتبهم» وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال: «كان ناس يبدلون الأصنام في السر ويأخذون المعاد، فأتى بهم علي فوضعهم في السجن واستشار الناس، فقالوا: اقتلهم، فقال: لا بل اصنع بهم كما صنع أبائنا ليرأهم، فحرقهم بالنار».

قوله: (ولأن النبي ﷺ قال: لا تهلوا بعلاب الله) هذا أصح من النهي من الذي قبله، وزاد أحد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن أيوب في آخره «فبلغ ذلك علياً فقال: ويح ابن عباس، وسيأتي الكلام على قوله: «من بدل دينه فاقتلوه» في استجابة المرتدين إن شاء الله تعالى.

١٥٥- باب ﴿فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ وَثْقَا فِتْنَةٍ﴾ [محمد: ٤]

فِيهِ حَدِيثُ ثَمَامَةَ [راجع: ٤٦٧].

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لَنِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَفْخُجَ فِي الْأَرْضِ بِعَنِي يَغْلِبُ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾﴾ الآية [الألف: ٢٧]
قوله: (باب ﴿فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ وَإِنَّا فَعْدُ﴾ فيه حديث ثمامة) كانه يشير إلى حديث أبي هريرة في قصة إسلام ثمامة بن أثال، وستأتي موصولة مطولة في أواخر كتاب

المشركين عهداً، ولهذا تعرض للقتل، فقتل أحد الرجلين وانفلت الآخر، ولم ينكر عليه النبي ﷺ كما تقدم مستوفى.

١٥٢- باب إِذَا حَرَّقَ الْمُشْرِكُ الْمُسْلِمَ هَلْ يُحَرَّقُ؟

١٨-٣٠ خلقنا مئلي بن اسد: خلقنا وقب، عن ابوب، عن ابي
 قلاية، عن ابي بن مالك ؓ: ان رجلا من غل، ثمانية، قديموا على النبي
 ؐ، فاجروا المدينة، فقالوا: يا رسول الله ابغنا رجلا، قال: «ما اجد لكم
 الا ان تلحقوا بالذو». فانطلقوا فقتلوا من ابوابها والديها، حتى صموا
 وسبوا، وقتلوا الرامي واستألفوا الذو، وكفروا بغد اسلامهم. فأتى الصريح
 النبي ؐ، فبعت الطلب، فما ترجل النهار حتى ابي بهم، فقطع ايديهم
 وارجلهم، ثم امر بمسامين فاحويت كحلهم، بها وطرحتهم بالحرو،
 يستشون فما يستون، حتى ماتوا

قَالَ أَبُو لَيْلَى: قُتِلُوا وَسَبُّوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ وَسَعَوْا فِي الْأَرْضِ فَسَادًا. [راجع: ٢٣٣. أخرجه مسلم: ١٦٧١].

قوله: (باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق؟) أي جزاء فعله. هذه الترجمة تليق أن تذكر قبل باين، فلم تأخيرها من تصرف القتل، ويؤيد ذلك أنها سقطت جعياً لسني، وثبت عنه ترجمة «إذا حرق المشرك» تلو ترجمة «لا يذب بذب الله» وكأنه أشار بذلك إلى تخصيص النهي في قوله «لا يذب بذب الله» بما إذا لم يكن ذلك على سبيل القصص، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك. وقد أورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة العرينين، وليس فيه التصريح بأنهم فعلوا ذلك للرءاء لكنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه، وذلك فيما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس قال «إنما سمل النبي ﷺ أمين العرينين لأنهم سملوا أمين الرءاء» قال ابن بطال: ولو لم يرد ذلك لكان أخذ ذلك من قصة العرينين بطريق الأولى، لأنه إذا جاز سمل أمينهم وهو تغليب بالتأثر ولو لم يفعلوا ذلك بالمسلمين فيجزأه إن فعلوه أولى. وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الطهارة في «باب أبوال إبل» وهو في أبوال أبواب الوضوء قبل كتاب الفسل.

وقوله: (حدثنا علي) بضم الميم وهو ابن أسد، وثبت كذلك في رواية الأصيلي وأتسرين.

وقوله فيه (أبعثنا رسلاً) أي أعنا على طلبه، والرسول بكسر الراء الدال من اللين. والنزود بفتح النون المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة: الثلاث من الإبل إلى العشرة، والصريح: صوت المستغيث. وترجل بالحميم أي ارتفع.

۱۵۳- باب

٣٠١٩- خلقا يحيى بن يحيى: خلقا اللبث: عن يونس، عن أبي
جهايم، عن سيدي بن المسيب وأبي سلمة: أن أبا هريرة رضي قال: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «قرضت نملة نيا من الأنبياء، فأمر بهزيمة النمل
فأخزيت، فألحى الله إليي: أن قرضت نملة أخزيت أمة من الأمم تسبح
الله»، (الترمذي: ٣٣١٩، أخرجه مسلم: ٢٢٤٤).

قوله: (باب) كذا لم يهر بترجة، وهو الكافصل من الباب قبله، والناسبة بينهما أن لا يتجاوز بالتحريك حيث يجوز إلى من لم يستوجب ذلك، فإنه أورد فيه حديث أبي هريرة في تحريك قرية النعل، وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه « أن الله أوحى إليه فهلا واحدة » فإن فيه إشارة إلى أنه لو حرق التي قرصته وحدها لما حوت، ولا يخفى على سعة الاستدلال بذلك متفردة على أن شرع من قبله هو شرع لنا؟ وسبأتي الكلام على شرعه مستوفي في بده خلقنا إن شاء الله تعالى.

١٥٤- باب حَرْق الدُّورِ وَالنَّخِيلِ

٣٠٢٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ

بَنِي أَبِي حَارِثٍ قَالَ: قَالَ لِي جَرِيرٌ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَرَاهُ فِي مَنَ دِي
الْعُلَمَاءِ - وَكَانَ يَتَأَمَّلُ فِي عِصْمِ بَيْتِي حَتَّى الْيَمَانِيَّةِ - قَالَ: فَانْقَلَبْتُ فِي
خَمْسِينَ وَمِائَةً فَرَأَيْتُ مِنْ أَحْسَنَ، وَكَانُوا اصْحَابَ عَيْلٍ، قَالَ: وَكُنْتُ لَا أَكُنْتُ
عَلَى الْعَيْلِ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي خَشَى رَأَيْتُ أَفْرَاصِيغَهُ فِي صَدْرِي وَقَالَ:
«وَاللَّهِ كَيْدُهُ، وَاجْتَلَى هَادِيًا مَهْدِيًا». فَانْطَلَقَ إِلَيْهَا فَكَسَرَهَا وَحَرَّقَهَا، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُخْبِرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا جِئْتُكَ
خَشَى تَرَكْتُهَا كَأَنَّهُ جَمَلُ الْجَوْفِ، أَوْ اجْتَرَبَ. قَالَ: فَبَارَكْ لِي عَيْلُ أَحْسَنَ
وَوَجَّاهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ. [الطبر: ٤٣٠٣، ٤٣٠٧، ٤٣١٢، ٤٣٥٥، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧، ٤٣٥٨، ٤٣٥٩، ٤٣٦٠، ٤٣٦١، ٤٣٦٢، ٤٣٦٣، ٤٣٦٤، ٤٣٦٥، ٤٣٦٦، ٤٣٦٧، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٤٣٧٠، ٤٣٧١، ٤٣٧٢، ٤٣٧٣، ٤٣٧٤، ٤٣٧٥، ٤٣٧٦، ٤٣٧٧، ٤٣٧٨، ٤٣٧٩، ٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٤٣٨٢، ٤٣٨٣، ٤٣٨٤، ٤٣٨٥، ٤٣٨٦، ٤٣٨٧، ٤٣٨٨، ٤٣٨٩، ٤٣٩٠، ٤٣٩١، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣، ٤٣٩٤، ٤٣٩٥، ٤٣٩٦، ٤٣٩٧، ٤٣٩٨، ٤٣٩٩، ٤٤٠٠، ٤٤٠١، ٤٤٠٢، ٤٤٠٣، ٤٤٠٤، ٤٤٠٥، ٤٤٠٦، ٤٤٠٧، ٤٤٠٨، ٤٤٠٩، ٤٤١٠، ٤٤١١، ٤٤١٢، ٤٤١٣، ٤٤١٤، ٤٤١٥، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤١٨، ٤٤١٩، ٤٤٢٠، ٤٤٢١، ٤٤٢٢، ٤٤٢٣، ٤٤٢٤، ٤٤٢٥، ٤٤٢٦، ٤٤٢٧، ٤٤٢٨، ٤٤٢٩، ٤٤٣٠، ٤٤٣١، ٤٤٣٢، ٤٤٣٣، ٤٤٣٤، ٤٤٣٥، ٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨، ٤٤٣٩، ٤٤٤٠، ٤٤٤١، ٤٤٤٢، ٤٤٤٣، ٤٤٤٤، ٤٤٤٥، ٤٤٤٦، ٤٤٤٧، ٤٤٤٨، ٤٤٤٩، ٤٤٥٠، ٤٤٥١، ٤٤٥٢، ٤٤٥٣، ٤٤٥٤، ٤٤٥٥، ٤٤٥٦، ٤٤٥٧، ٤٤٥٨، ٤٤٥٩، ٤٤٦٠، ٤٤٦١، ٤٤٦٢، ٤٤٦٣، ٤٤٦٤، ٤٤٦٥، ٤٤٦٦، ٤٤٦٧، ٤٤٦٨، ٤٤٦٩، ٤٤٧٠، ٤٤٧١، ٤٤٧٢، ٤٤٧٣، ٤٤٧٤، ٤٤٧٥، ٤٤٧٦، ٤٤٧٧، ٤٤٧٨، ٤٤٧٩، ٤٤٨٠، ٤٤٨١، ٤٤٨٢، ٤٤٨٣، ٤٤٨٤، ٤٤٨٥، ٤٤٨٦، ٤٤٨٧، ٤٤٨٨، ٤٤٨٩، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٢، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤، ٤٤٩٥، ٤٤٩٦، ٤٤٩٧، ٤٤٩٨، ٤٤٩٩، ٤٥٠٠، ٤٥٠١، ٤٥٠٢، ٤٥٠٣، ٤٥٠٤، ٤٥٠٥، ٤٥٠٦، ٤٥٠٧، ٤٥٠٨، ٤٥٠٩، ٤٥١٠، ٤٥١١، ٤٥١٢، ٤٥١٣، ٤٥١٤، ٤٥١٥، ٤٥١٦، ٤٥١٧، ٤٥١٨، ٤٥١٩، ٤٥٢٠، ٤٥٢١، ٤٥٢٢، ٤٥٢٣، ٤٥٢٤، ٤٥٢٥، ٤٥٢٦، ٤٥٢٧، ٤٥٢٨، ٤٥٢٩، ٤٥٣٠، ٤٥٣١، ٤٥٣٢، ٤٥٣٣، ٤٥٣٤، ٤٥٣٥، ٤٥٣٦، ٤٥٣٧، ٤٥٣٨، ٤٥٣٩، ٤٥٤٠، ٤٥٤١، ٤٥٤٢، ٤٥٤٣، ٤٥٤٤، ٤٥٤٥، ٤٥٤٦، ٤٥٤٧، ٤٥٤٨، ٤٥٤٩، ٤٥٥٠، ٤٥٥١، ٤٥٥٢، ٤٥٥٣، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥، ٤٥٥٦، ٤٥٥٧، ٤٥٥٨، ٤٥٥٩، ٤٥٦٠، ٤٥٦١، ٤٥٦٢، ٤٥٦٣، ٤٥٦٤، ٤٥٦٥، ٤٥٦٦، ٤٥٦٧، ٤٥٦٨، ٤٥٦٩، ٤٥٧٠، ٤٥٧١، ٤٥٧٢، ٤٥٧٣، ٤٥٧٤، ٤٥٧٥، ٤٥٧٦، ٤٥٧٧، ٤٥٧٨، ٤٥٧٩، ٤٥٨٠، ٤٥٨١، ٤٥٨٢، ٤٥٨٣، ٤٥٨٤، ٤٥٨٥، ٤٥٨٦، ٤٥٨٧، ٤٥٨٨، ٤٥٨٩، ٤٥٩٠، ٤٥٩١، ٤٥٩٢، ٤٥٩٣، ٤٥٩٤، ٤٥٩٥، ٤٥٩٦، ٤٥٩٧، ٤٥٩٨، ٤٥٩٩، ٤٦٠٠، ٤٦٠١، ٤٦٠٢، ٤٦٠٣، ٤٦٠٤، ٤٦٠٥، ٤٦٠٦، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٤٦٠٩، ٤٦١٠، ٤٦١١، ٤٦١٢، ٤٦١٣، ٤٦١٤، ٤٦١٥، ٤٦١٦، ٤٦١٧، ٤٦١٨، ٤٦١٩، ٤٦٢٠، ٤٦٢١، ٤٦٢٢، ٤٦٢٣، ٤٦٢٤، ٤٦٢٥، ٤٦٢٦، ٤٦٢٧، ٤٦٢٨، ٤٦٢٩، ٤٦٣٠، ٤٦٣١، ٤٦٣٢، ٤٦٣٣، ٤٦٣٤، ٤٦٣٥، ٤٦٣٦، ٤٦٣٧، ٤٦٣٨، ٤٦٣٩، ٤٦٤٠، ٤٦٤١، ٤٦٤٢، ٤٦٤٣، ٤٦٤٤، ٤٦٤٥، ٤٦٤٦، ٤٦٤٧، ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٤٦٥٠، ٤٦٥١، ٤٦٥٢، ٤٦٥٣، ٤٦٥٤، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧، ٤٦٥٨، ٤٦٥٩، ٤٦٦٠، ٤٦٦١، ٤٦٦٢، ٤٦٦٣، ٤٦٦٤، ٤٦٦٥، ٤٦٦٦، ٤٦٦٧، ٤٦٦٨، ٤٦٦٩، ٤٦٧٠، ٤٦٧١، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣، ٤٦٧٤، ٤٦٧٥، ٤٦٧٦، ٤٦٧٧، ٤٦٧٨، ٤٦٧٩، ٤٦٨٠، ٤٦٨١، ٤٦٨٢، ٤٦٨٣، ٤٦٨٤، ٤٦٨٥، ٤٦٨٦، ٤٦٨٧، ٤٦٨٨، ٤٦٨٩، ٤٦٩٠، ٤٦٩١، ٤٦٩٢، ٤٦٩٣، ٤٦٩٤، ٤٦٩٥، ٤٦٩٦، ٤٦٩٧، ٤٦٩٨، ٤٦٩٩، ٤٧٠٠، ٤٧٠١، ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، ٤٧٠٥، ٤٧٠٦، ٤٧٠٧، ٤٧٠٨، ٤٧٠٩، ٤٧١٠، ٤٧١١، ٤٧١٢، ٤٧١٣، ٤٧١٤، ٤٧١٥، ٤٧١٦، ٤٧١٧، ٤٧١٨، ٤٧١٩، ٤٧٢٠، ٤٧٢١، ٤٧٢٢، ٤٧٢٣، ٤٧٢٤، ٤٧٢٥، ٤

٣٠٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَوْسَى بْنِ عُفَيْهٍ، عَنْ النَّبِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَرَسُولِ اللَّهِ عَمَهُمَا قَالَ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَعْلَ يَتِي النَّظِيرِ. [راجع: ٢٣٢٦، أخرجه مسلم: ١٧٤٦].

قوله: (باب حرق النور والتخيل) أي التي للمشرئين. وكذا وقع في جميع النسخ «حرق» وضبطوه بفتح أوله وإسكان الراء، وفيه نظر لأنه لا يقال في المصدر حرق وإنما يقال تحريق وإحراق لأنه رباعي، فقلعه كان حرق بتشديد الراء بلفظ الفعل الماضي وهو المأخوذ من الحرق بالفتح والفاعل محذوف تقديره **الذي** بفعله أو إيقانه. وقد ترجم في السني نقلها «باب إذا حرق» وعلى هذا قوله النور منصوب بالفعولية والتخيل كذلك نسقا عليه. ثم ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له: أحدهما عن جرير في قصة ذي الحليفة بفتح المعجمة واللام والمهمله وحكي تكوين اللام، وسيأتي شرحه في أواخر المساق. وقوله فيه «كعبة الجمانية» أي كعبة الجهة الجمانية على رأي البصريين. ثانيهما حديث ابن عمر «حرق رسول الله ﷺ لخل بني النضير» أورده مختصراً هكذا، وسيأتي تبينه في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي واليث وأبو ثور، واحتجوا بوجه أبي بكر بجوشه أن لا يفعلوا شيئاً من ذلك، وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المجنتيق على القضاة، وهو حرم ما به الجواب به في النهي عن قتل النساء والصبيان، ولهذا قال أكثر أهل العلم، وغر ذلك القتل بالتحريق. وقال فيه: إنما نهى أبو بكر جريته عن ذلك لأنه علم أن تلك البلاد مستنح فلواد إيقاه على المسلمين. والله أعلم.

١٥٥- باب قَتْلِ الْمُشْرِكِ النَّائِمِ

٣٠٢٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ
 قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ غِلَازٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
 بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَاطَ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ يَطْلُبُوهُ، فَأَنطَلَقَ رَجُلٌ
 مِنْهُمْ فَدَخَلَ جِصْنَهُمْ، قَالَ: فَدَخَلْتُ فِي مَرْبُوءَابَ لَهُمْ، قَالَ: وَاعْلَمُوا بِأَبِ
 الْحِصْنِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَتَلُوا جِمَارًا لَهُمْ، فَخَرَجُوا يَطْلُبُونَهُ، فَخَرَجْتُ يَمِينُ عَرَجٍ،
 أَرَاهِمُ ابْنِي أَطْلُبُهُ مِنْهُمْ، فَوَجَدُوا الْحِمَارَ فَدَخَلُوا وَدَخَلْتُ، وَاعْلَمُوا بِأَبِ
 الْحِصْنِ كَيْلًا، فَوَضَعُوا الْمِفْتَاحَ فِي كُرْوَةٍ حَيْثُ أَرَاهَا، فَلَمَّا نَافَا أَعَدْتُ
 الْمِفْتَاحَ، فَتَفَتَّحَ بِأَبِ الْحِصْنِ، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا رَافِعٍ، قَالَتَانِي،
 فَتَمَدَّدْتُ الصَّوْتَ لَصَرْيَتِهِ فَصَاحَ، فَخَرَجْتُ ثُمَّ جِئْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ كَأَنِّي مِنْهُ،
 فَقُلْتُ: يَا أَبَا رَافِعٍ - وَخَرِجْتُ صَوِي - فَقَالَ: مَا لَكَ لَأَمَّاكَ الْوَيْلَ، قُلْتُ: مَا
 شَأْنُكَ؟ قَالَ: لَا أَذِي مِنْ دَخَلٍ عَلَيَّ لَصَرْيَتِي، قَالَ: فَوَضَعْتُ سَيْفِي فِي يَطْيِيهِ،
 ثُمَّ تَحَامَلْتُ عَلَيْهِ حَتَّى قَرَعَ الْعَظْمَ، ثُمَّ خَرَجْتُ وَأَنَا دَيْشٌ، فَأَيْتُ سُلَمًا لَهُمْ
 الْإِنْوَالُ مِنْهُ فَوَقَفْتُ، فَوَكَّعْتُ رَجُلِي، فَخَرَجْتُ إِلَى امْتَحَابِي فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِأَبِ رَافِعٍ
 حَتَّى أَسْمَعَ النَّاعِيَةَ، فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى صَوِّفْتُ نَعْمَانَا أَبِي رَافِعٍ تَاجِرُ أَهْلِ الْحِجَاوِ،
 قَالَ: قُضِيَ وَمَا بِي قَلْبَةً، حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ [إِسْر: ٥٣، ٥٢].

٥٤٠٣٨، ٥٤٠٣٩، ٥٤٠٤٠ .

يُحِبُّ النَّهْيَ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ الشُّكُّ فِي الْمصلحةِ أَوْ حُصولِ الضررِ، وَإِلَّا فَانْقِطَاعُ فضيلةِ وطاعةِ. وَيُؤَيِّدُ الأولُ تَعْيِيبُ النَّهْيِ بِقَوْلِهِ « وَسَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ » وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مَرْسَلًا « لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ عَسَى أَنْ يَتَّبِعُوا بِهِمْ » وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لَمَّا كَانَ لِقَاءُ الْمَوْتِ مِنْ أَشَقِّ الْأَشْيَاءِ عَلَى النَّفْسِ وَكَانَتْ الْأُمُورُ الْعَافِيَةَ لَيْسَتْ كَالْأُمُورِ الْمُحَقَّقَةِ لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْوُقُوعِ كَمَا يَنْبَغِي فَيَكُونُ التَّخَنُّعُ لِلذَّكِّ وَلَا فِيهِ لَوْ وَقَعَ مِنْ أَحْتِمَالٍ أَنْ يَخَالَفَ الْإِنْسَانُ مَا وَعَدَ مِنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ وَقُوعِ الْحَقِيقَةِ انْتَهَى. وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَنْعِ طَلَبِ الْمُبَارَزةِ، وَهُوَ رَأْيُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَكَانَ عَلَيْهِ يَقُولُ: لَا تَدْعُ إِلَى الْمُبَارَزةِ، فَإِذَا دَعَيْتَ فَاجِبٌ فَتَصَرَّ، لِأَنَّ الدَّاعِيَ بَاغٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ ذَلِكَ.

قوله: (ثم قال: اللهم منزل الكتاب) إشار بهذا الدعاء إلى وجوه النصر عليهم، فيالكتاب إلى قوله تعالى ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعْلِمَ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (التوبة: ١٤) ويجرى السحاب إلى القدرة الظاهرة في تسخير السحاب حيث يحرك الريح بمشيئة الله تعالى، وحيث يستمر في مكانه مع هبوب الريح، وحيث تطفئ تارة وأخرى لا تطفئ، فالتأثر بحركة إلى إرادة المجامعين في حركتهم في القتال، ويوقوه إلى إسماعيل أبندي الكفار عنهم، ويأزِلُ المطر إلى غيصة ما معهم حيث يهتق قتلهم، ويعلمه إلى هزيمتهم حيث لا يحصل الظفر بشيء منهم، وكلها أحوال صالحة للمسلمين. وأشار بهزائم الأحزاب إلى التوسل بالنعمة السابقة، وإلى تجريد التوكل، واعتقاد أن الله هو المخضر بالفعل. وفيه التنبيه على عظم هذه النعم الثلاث، فإن يأتزال الكتاب حصلت النعمة الأخروية وهي الإسلام، ويجزأ السحاب حصلت النعمة الدنيوية وهي الرزق، وبهزيمة الأحزاب حصل حفظ الثمنين، وكأنه قال: اللهم كما أمنتهم بطغيم الثمنين الأخروية والدنيوية وحفظتهما فاقبهما. وروى الإسماعيلي في هذا الحديث من وجه آخر أنه دعا أيضاً فقال « اللهم أنت ربنا وربهم، ونحن هيئلك وهم هيئلك نواصيتنا ونواصيتهم يديك فاهزمهم وانصرتنا عليهم » ولسعيد بن منصور من طريق أبي عبد الرحمن الحبلي عن النبي ﷺ مرسلاً نحوه لكن بصيغة الأمر حطفاً على قوله « وَسَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ: فَإِنَّ بَلِيَمَ بِهِمْ يَقُولُوا اللَّهُمَّ ذَكَرَهُ زَادٌ » وغضوا أبصاركم واحلوا عليهم على بركة الله .

قوله: (وقال موسى بن عقبة) هو معطوف على الإسناد الماضي، وكأنه يشير إلى أنه عنده بالإسناد الواحد على وجهين مطولاً وختصراً، وهذا ما في رواية أبي ذر، واقتصر غيره لهذا الشأن المختصر على الإسناد المذكور ولم يسوقوه مطولاً والله أعلم.

قوله: (وقال أبو عامر) هو المعقدي، وقال الكرماني: لعله عبد الله بن براء الأشمري، كما قال ولم يصب، فإنه ما لابن براء رواية عن المعقدي. وقد وصله مسلم والنسائي والإسماعيلي وغيرهم من طرق عن أبي عامر المعقدي عن مشيرة به، وفي الحديث استحباب الدعاء عند اللقاء والاستتار، ووصية المقاتلين بما فيه صلاح أمرهم وتعليمهم بما يحتاجون إليه، وسؤال الله تعالى بصفاته الحسنى ونعمته السالفة، ومراعاة نشاط الغرس لفعل الطاعة، ولحث على سلوك الأدب وغير ذلك.

١٥٧- باب الحرب خدعة

٣٠٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُورْفَى: أَخْبَرَنَا مَقْعَرٌ عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: « هَلَكْتُ كَيْسَرِي، ثُمَّ لَا يَكُونُ كَيْسَرِي بَعْدَهُ، وَيَكُونُ كَيْسَرِي لَيْلَكُنْ ثُمَّ لَا يَكُونُ كَيْسَرِي بَعْدَهُ، وَتَقْسَمُنَّ كَوُزُومًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ». (الطبر: ٤١٢٠، ٣٦١٨، ٤٦٦٣٠. أخرجه مسلم: ٢٩١٨).

٣٠٢٨- وَسَمِعْتُ الْحَرْبَ خَدْعَةً. (الطبر: ٣٠٢٩. أخرجه مسلم: ١٧٤٠).

٣٠٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَنَا مَقْعَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ الْحَرْبَ خَدْعَةً. (الطبر: ٣٠٢٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٠).

٣٠٣٠- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عُمَرَ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « الْحَرْبُ خَدْعَةٌ ». (أخرجه مسلم: ١٧٣٩).

٣٠٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ فَذَلَعُوا عَلَيْهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَيْلَةَ يَتِيمًا لَيْلًا، فَقَطَعَهُ وَهُوَ نَائِمٌ. (راجع: ٣٠٢٢).

قوله: (باب قتل المشرك النائم) ذكر فيه قصة قتل أبي رافع اليهودي من حديث البراء بن عازب، أوردته من وجهين مطولاً وختصراً، وسيأتي شرحها في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى، وهي ظاهرة فيما ترجم له، لأن الصحابي طلب قتل أبي رافع وهو نائم، وإنما ناداه ليتحقق أنه هو لئلا يقتل غيره، عن لا غرض له إذ ذاك في قتله وبعد أن أجابه كان في حكم النائم لأنه حينئذ استمر على خياله نومه، بليل أنه بعد أن ضربه لم يفر من مكانه ولا تحول من مضجعه حتى عاد إليه فقتله. وفيه جزاء التجسس على المشركين وطلب فرطهم، وجواز اغتيال ذوي الأمانة البالغة منهم وكان أبو رافع يهادي رسول الله ﷺ ويؤبى عليه الناس ويؤخذ منه جزاء قتل المشرك بغير دعوة إن كان قد بلغت الدعوة قبل ذلك، وأما قتله إذا كان نائماً فمحملة أن يعلم أنه مستمر على كفره وأنه قد ينس من فلاحه وطريق العلم بذلك إما بالوحي وإما بالقرائن الدالة على ذلك.

١٥٦- باب لا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ

٣٠٢٤- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ يُوسُفَ الْبَرِّي: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَامٌ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، كُنْتُ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، حِينَ خَرَجَ إِلَى الْخَزْرَجِيَّةِ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَهْلِيهِ أَلَيْ لَقِي فِيهَا الْعَدُوَّ، انْظُرْ حَتَّى مَاتَ الشَّمْسُ. (راجع: ٢٨١٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٢، مع الحديث الآتي).

٣٠٢٥- ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيْفِ ». ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجَرِّبِ السَّحَابِ، وَهَازِمِ الْأَحْزَابِ أَهْلِيهِمْ، وَانْصَرْنَا عَلَيْهِمْ ».

وقال موسى بن عُثَيْمٍ: حَدَّثَنِي سَلَامٌ أَبُو النَّضْرِ: كُنْتُ كَاتِبًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَكَانَ يَكْتُبُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ». (الطبر: ٢٩٣٣، ٢٨١٨، النظر في النص: باب: ٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٢، مع الحديث السابق).

٣٠٢٦- وَقَالَ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا مُؤَيَّرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: « لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا ». (الطبر: في النص: باب: ٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٩).

قوله: (باب لا تمنوا لقاء العدو) ذكر فيه حديث عبد الله بن أبي أوفى في ذلك، وقد تقدم مقطعا في أبواب منها « الجنة تحت البارقة » اقتصر على قوله « واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف ومنها » الصبر عند القتال » واقتصر على قوله « وإذا لقيتموه فاصبروا » ومنها « الدعاء على المشركين بالمزعة » واقتصر على الفصل المتعلق بالحديث منه، وقد تقدم الكلام في على شيء في إسناده في أول ترجمة، ولورده بتسامه في « القتال بعد الزوال » وتقدم الكلام فيما يتعلق بذلك.

قوله: (لا تمنوا لقاء العدو، وسألو الله العافية، فإذا لقيتموه فاصبروا) قال ابن بطال: حكمة النبي أن المرء لا يعلم ما يؤول إليه الأمر، وهو نظير سؤال العافية من الفتن، وقد قال الصديق « لأن أعاني فأشكر أحب إلي من أن أبغى فأصبر » وقال غيره: إنما نهى عن تمنى لقاء العدو لما فيه من صورة الإعجاب والاحتكال على النفوس والرتوق بالقرعة وقلة الاعتماد بالعدو، وكل ذلك يبين الاحتياط والأخذ بالحزم. وقيل

قوله: (باب الحرب خدعة) أوردته من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مطولاً وغتصراً ومن حديث جابر مختصراً وفي أول المطول ذكر كسرى وقيصر، وسيأتي الكلام على هذا في علامات النبوة.

وقوله: (خدعة) يفتح المعجمة ويضمها مع سكنون المهملات فيهما ويضم أوله وفتح ثانيه. قال النووي: اتفقوا على أن الأولى الأنصَح، حتى قال تلمب: بلغنا أنها لغة النبي ﷺ، وبذلك جزم أبو ذر الهروي والقزاز. والثانية غبِطت كذلك في رواية الأصيلي. قال أبو بكر بن طلحة: أريد تلمب أن النبي ﷺ كان يستعمل هذه البنية كثيراً لوجازة لفظها ولكونها تعطي معنى البتين الأخيرتين، قال: ويعطي معناها أيضاً الأمر باستعمال الحيلة مهما أمكن ولو مرة ولا قتال، قال فكتكت مع اختصارها كثيرة للمعنى. ومعنى خدعة بالإسكان أنها تخدع أهلها، من وصف الفاعل باسم المصدر، أو أنها وصف للمفعول كما يقال هذا الدرهم ضرب الأمير أي مضروب. وقال الخطابي: معناه أنها مرة واحدة، أي إذا خدع مرة واحدة لم تقل عثرته. وقيل الحكمة في الإتيان بالباء للدلالة على الوحدة فإن الخداع إن كان من المسلمين فكأنه حضمهم على ذلك ولو مرة واحدة، وإن كان من الكفار فكأنه حذرهم من مكروهم ولو وقع مرة واحدة، فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسدة ولو قل، وفي اللغة الثالثة صيغة المبالغة كهمزة ولزعة، وحكى المتدري لغة رابعة بالفتح فيهما، قال: وهو جمع خداع أي أن أهلها بهذه الصفة، وكأنه قال أهل الحرب خدعة. قلت: وحكى مكى ومحمد بن عبد الواحد لغة خاصة كسر أوله مع الإسكان، قرأت ذلك بخط مغلط، وأصل الخداع إظهار أمر وإخسار خلافه. وفيه التحريض على أخذ الحذر في الحرب، والتدبيل إلى خداع الكفار، وأن من لم يتيقظ لذلك لم يأمن أن يتكسب الأمر عليه، قال النووي: واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيما يمكن، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يجوز، قال ابن العربي: الخداع في الحرب يقع بالتحريض وبالكمين وغير ذلك. وفي الحديث الإشارة إلى استعمال الرأي في الحرب: بل الإحتياج إليه أكد من الشجاعة، ولهذا وقع الانتصار على ما يشير إليه بهذا الحديث، وهو قوله «الحج عرفة»، قال ابن المنير: معنى الحرب خدعة أي الحرب الجدية لصاحبها الكاملة في مقصودها إما هي المخادعة لا المواجهة، وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع المخادعة بغير خطر.

(تكميل): ذكر الواقدي أن أول ما قال النبي ﷺ «الحرب خدعة» في غزوة الخندق.

١٥٩ - باب الفتن بأهل الحرب

٣٠٣٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُثَيْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَيْعَ بِبَنِي الْأَشْرَفِ؟» فَقَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلَمَةَ: «أَجِبْ أَنْ أَقْلَهُ؟» قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: «فَأَذِنَ لِي فَأَقُولُ» قَالَ: «قَدْ قُلْتُ». [إرجاع: ٢٥١٠ أخرجه مسلم: ١٨٠١، مطولاً].

قوله: (باب الفتن بأهل الحرب) أي جواز قتل العربي سراً، وبين هذه الترجمة وبين الترجمة الماضية وهي قتل المشرك التام عموم وخصوص وجهي، وذكر هنا طرفاً من حديث جابر في قصة قتل كعب بن الأشرف، وقد تقدم التنبيه عليه في الباب الذي قبله، وإما فتكوا به لأنه نقض العهد، وأعان على حرب النبي ﷺ، وهجاء، ولم يقع لأحد من توجه إليه تأمين له بالتصريح، وإما أوموه ذلك وآسوه حتى تمكثوا من قتله.

١٦٠ - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْأَخْيَالِ وَالْحَدَرِ،

مَعَ مَنْ تُخْشَى مَعْرَئُهُ

٣٠٣٣ - قَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «أَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ أُمِّي أَبُو كَعْبٍ، قَبِلَ ابْنُ صِدَادٍ - فَخَذْتُ بِوَلِيِّي نَعْلٍ - فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النِّعْلَ، طَفِقَ يَبْكِي بِخُذُوعِ النِّعْلِ، وَابْنُ صِدَادٍ لِي طِفْطِيفٌ لَهُ فِيهَا زَمْزَمَةٌ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صِدَادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا صَدِّيقَ هَذَا مُحَمَّدٌ، فَوَكَّبَ ابْنُ صِدَادٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَرَكْتَهُ يَتِيمًا».

أخرجه مسلم: ٢٩٣١.

قوله: (باب ما يجوز من الأخيال والحذر مع من يخشى معرته) يفتح الميم

١٥٨ - باب الكذب في الحرب

٣٠٣١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُثَيْرٍ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَيْعَ بِبَنِي الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ لَدْ أَدَى اللَّهُ وَرَسُولَهُ».

قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلَمَةَ: «أَجِبْ أَنْ أَقْلَهُ بِمَا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: «فَأَنَّهُ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا - بَيْحُ النَّبِيِّ ﷺ - لَدْ غَنَاءُ وَسَالَتَا الصَّدَقَةَ، قَالَ: وَأَيْضًا، وَاللَّهِ لَتَمْلُكُنَّ، قَالَ: فَإِنَّا لَذِهِ أَبْغَضَاءُ فَكَّرَهُ أَنْ نَدْعُهُ، حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُهُ حَتَّى اسْتَمَكَّنَ مِنْهُ فَفَقَلَهُ. [إرجاع: ٢٥١٠، أخرجه مسلم: ١٨٠، مطولاً].

قوله: (باب الكذب في الحرب) ذكر فيه حديث جابر في قصة قتل كعب بن الأشرف، وسيأتي مطولاً مع شرحه في كتاب المغازي. قال ابن المنير: الترجمة غير مطابقة، لأن الذي وقع منهم في قتل كعب بن الأشرف يمكن أن يكون تعريضاً، لأن قولهم «عنا» أي كلنا بالأوامر والتواهي، وقولهم «سألنا الصدقة» أي طلبها منا ليضعضع مواضعها، وقولهم «فكره أن ندعه الخ» معناه نكره فراقه، ولا شك أنهم كانوا يسيرون الكون معه أبداً انتهى. والذي يظهر أنه لم يقع منهم فيما قالوه بشيء من الكذب أصلاً، وجمع ما صدر منهم تلويح كما سبق، لكن ترجم بذلك لقول محمد بن مسلمة للنبي ﷺ «أولاً» لأنني لا أن أقول، قال قل «فإنه يدخل في الإذن في الكذب تصريحاً وتلويحاً وهذه الزيادة وإن لم تذكر في سياق حديث الباب فهي ثابتة فيه كما في الباب الذي بعده، على أنه لو لم يرد ذلك لما كانت الترجمة منافرة للحديث، لأن معناها حيث بدأ بالكذب في الحرب هل يسوغ مطلقاً أو يجوز منه الإيماء دون التصريح، وقد جاء من ذلك صريحاً ما أخرجه الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً لا يحمل الكذب إلا في ثلاث:

والمهلة وتشديد الرأي شره وفساده.

قوله: (وقال الليث إلى أخوه) وصله الإسمايلي من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح كلاهما عن الليث، وقد علق المصنف طرفاً منه في أواخر الجنازات كما مضى، وسيأتي شرحه قريباً بعد ستة عشر باباً.

١٦١- باب الرجز في الحرب ورفع الصوت

في حفر الخندق

في سهل وأنس عن النبي ﷺ [راجع: ٢٨٣٤، ٢٧٩٧].

وفيه يزيد عن سلمة [راجع: ٤١٩٦].

٣٠٣٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَبْرَاءِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَهُوَ يَقُولُ الْعَرَبَ حَسَى وَارَى الْعَرَبَ حَسَرَ صَنْدِرِهِ، وَكَانَ رَجُلًا يَكْثُرُ الشَّعْرَ، وَهُوَ يُوجِزُ بِرَجَزِ عَبْدِ اللَّهِ:

«اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا أَهْلَيْتُنَا وَلَا تَصَلَّيْنَا وَلَا مَتَّعْتُنَا
لَا تَزِلُّنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَكَتَبْتَ الْأَقْدَامَ إِنَّ لَاقِينَا
إِنَّ الْأَعْدَاءَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا قِتْلَنَا»

يُوقَعُ بِهَا صَوْتُهُ. [راجع: ٢٨٣٦. أخرجه مسلم: ١٨٠٣، بدون ذكر عبدالله وقت وبلغت ياحس بطنه].

قوله: (باب الرجز في الحرب، ورفع الصوت في حفر الخندق) الرجز يفتح الراء والجيم والزاي من مجوز الشعر على الصحيح، وجرت عادة العرب باستعماله في الحرب ليزيد في النشاط ويحث المهنم، وفيه جواز لثقل النبي ﷺ بشعر غيره، وسيأتي بسط ذلك في أوائل المغازي إن شاء الله تعالى. وفيه جواز رفع الصوت في حمل الطاعة لينشط نفسه وغيره.

قوله: (فيه سهل وأنس عن النبي ﷺ وفيه يزيد عن سلمة) أما حديث سهل وهو ابن سعد فوصله في غزوة الخندق وفيه «اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة» وسيأتي، وأما حديث أنس فقد تقدم موصولاً في «باب حفر الخندق» في أوائل الجهاد، وفيه مثل ذلك أيضاً بزيادة. وأما حديث يزيد وهو ابن أبي حنيفة عن سلمة وهو ابن الأكرع فسبني في غزوة خيبر وفيه «اللهم لولا أنت ما اهتدينا» وقصة عامر بن الأكوع، وسيأتي أيضاً بعد أربعة أبواب ارتماز سلمة أيضاً بقوله «واليوم يوم الرضع».

وقوله هنا في حديث الأبراء (أن العدا قد بغوا علينا) يأتي الكلام عليه في كتاب التنبي مقب كتاب الأحكام وكان المصنف أشار في الترجمة بقوله «ورفع الصوت في حفر الخندق» إلى أن كرامة رفع الصوت في الحرب خاصة بحالة القتال، وذلك فيما أخرجه أبو داود من طريق قيس بن عباد قال «كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون الصوت عند القتال»

١٦٢- باب من لا يثبت على الخيل

٣٠٣٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ ﷺ قَالَ: مَا حَجَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْذُ اسْلَمْتُ، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا تَسْمِيَّ فِي وَجْهِهِ [في نسخة: وجهه]. [طهر: ٣٨٢٢، ٣٠٩٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٥].

٣٠٣٦- وَلَقَدْ شَكَّوْتُ إِلَيْهِ إِي لِي لَا أَثْبِتُ عَلَى الْخَيْلِ، فَضَرَبَ يَدَيْهِ فِي صَنْدَرِي وَقَالَ: «اللَّهُمَّ كُنْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا». [راجع: ٣٠٢٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٥].

قوله: (باب من لا يثبت على الخيل) أي يبنني لأهل الخير أن يدعوا له بالثبات، وفيه إشارة إلى فضيلة ركوب الخيل والثبات عليها، ذكر فيه حديث جرير «ما

حجني رسول الله ﷺ منذ اسلمت» وسيأتي الكلام عليه في المناقب، وقوله (إلا تبسم في وجهه) فيه التفاضل من التكلم إلى الغيبة، ووقع في رواية السرخسي والكشيحي على الأصل بلفظ «في وجهي» وقوله (ولقد شككت إليه أني لا أثبت على الخيل) هو موضع الترجمة وقد تقدم في «باب حرق الدود والنخيل» ويأتي شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى. وقوله (هادياً مهدياً) زعم ابن بطل أن فيه تقدماً وتأخيراً قال: لأنه لا يكون هادياً لغيره إلا بعد أن يهتدي هو فيكون مهدياً انتهى، وليست هنا صيغة ترتيب.

١٦٣- باب دواء الجرح بإحراق الحصى

وغسل المرأة عن أيها الدم عن وجهه، وغسل الماء في الترس.

٣٠٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ:

سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ ﷺ: بَأَيِّ شَيْءٍ فُودِيَ جَرْحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَظْلَمَ بِي مِنِّي، كَانَ عَلَيَّ يَجِيءُ بِالْمَاءِ فِي تَوْبِيهِ، وَكَانَتْ - بَيْحِي فَاطِمَةُ - تَفْعِلُ الْمَمَّ عَنْ وَجْهِهِ، وَأَخَذَ حَصِيًّا فَأَخْرَقَ، ثُمَّ خَشِيَ بِوَجْهِ جَرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٢٤٣. أخرجه مسلم: ١٧٩٠ بزيادة].

قوله: (باب دواء الجرح بإحراق الحصى، وغسل المرأة عن أيها الدم عن وجهه، وحمل الماء في الترس) اشتمل هذا الباب على ثلاثة أحكام، وحديث الباب ظاهر فيها، وقد أورد الثاني منها في كتاب الطهارة وأورد فيه هذا الحديث بعينه، وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى.

١٦٤- باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب

وعقوبة من عصى إمامه

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيكُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦] يعني: الحرب.

قَالَ قَادَةُ: الرِّجْزُ: الْحَرْبُ.

٣٠٣٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَى إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تَعْسِرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تَفْسِرُوا، وَتَطَوَّعُوا وَلَا تَحْتَلِفُوا». [راجع: ٢٢٦١. أخرجه مسلم: ١٧٣٣، وقصة البعث في الإمارة ١٥، وهو مطبوع باختلاف في الأسرة ٢٧٠٠].

٣٠٣٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْوَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرُّجَالِ يَوْمَ أُحُدٍ - وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا - عَبْدِ اللَّهِ بْنُ جَبْرِ فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتُمُنَا تَحْتَظِقُ الطَّيْرَ فَلَا تَنْزَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ، وَإِنْ رَأَيْتُمُنَا هَرَمْنَا الْقَوْمَ وَأَوْطَانَهُمْ، فَلَا تَبْرَحُوا حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ».

فَهَرَمَوْهُمْ، قَالَ: فَأَنَا وَاللَّهِ رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشُدُّنَ، قَدْ بَدَتْ خِلَافُهُنَّ وَاسْتَوْفُنَّ، وَاصْبَحَتْ يَدَاهُنَّ.

فَقَالَ اصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ: الْغِيَمَةُ أَيْ قَوْمُ الْغِيَمَةِ، فَهَرَمَ اصْحَابُكُمْ

فَمَا تَنْتَظِرُونَ؟

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبْرِ: أَنْيَسْتُمْ مَا قَالَ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَيْنُ النَّاسَ فَالْمُسْتَمِينَ مِنَ الْغِيَمَةِ.

فَلَمَّا اتَّوَعَهُمْ صُرِفَتْ وَجُوهُهُمْ فَأَقْبَلُوا مُنْزَوِينَ، فَلَمَّا إِذْ يَدْعُوهُمْ الرَّسُولُ فِي أَخْرَانِهِمْ، فَلَمْ يَنْقُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَاصْبَحُوا مِثْلَ سَبْعِينَ،

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَاصِحَاتُهُ أَصَابَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَنِي أَرْبَعِينَ وَبِئْرَةِ، سَبْعِينَ أَمْيَراً وَسِتِّينَ قَبِيلاً.

فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ: أَلَيْسَ الْقَوْمُ مُعْتَصِدٌ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَهَاجَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجِيبُوهُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ الْقَوْمُ ابْنُ أَبِي قَحْطَاةٍ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ الْقَوْمُ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ.

فَقَالَ: أَمَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ قِيلُوا، لِمَا عَلَتْ عَنْهُمْ نَفْسُهُ، فَقَالَ: كَلْبَتِ وَاللَّهِ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، إِنَّ الَّذِينَ عَدَدْتَ لِجَاحِدٍ كُلَّهُمْ، وَقَدْ بَقِيَ لَكَ مَا يَسْوِؤُكَ.

قَالَ: يَوْمَ يَوْمٍ بَنِي، وَالْحَرْبُ سِجَالٌ، إِنَّكُمْ سَتَجِدُونِي فِي الْقَوْمِ مُقْبِلَةً، لَمْ أَغْرِبْهَا وَلَمْ تَسْأَلْنِي، ثُمَّ أَخَذَ يُرْتَجِ: أَطْلُ هَبْلٌ، أَطْلُ هَبْلٌ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَجِيبُونَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُ قَوْلَانَا وَلَا مَوْتِي لَكُمْ». قَالُوا: اللَّهُ أَطْلَى وَأَجَلُّ.

قَالَ: إِنَّ لَنَا الْغُرَى وَلَا غُرَى لَكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَجِيبُونَهُ؟». قَالُوا: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُ قَوْلَانَا وَلَا مَوْتِي لَكُمْ». [الطبر: ٤٣٩٨٦، ٤٣٩٨٧، ٤٤٠٤٣، ٤٤٠٦٧، ٤٤٠٦٩، ٤٤٠٧٠].

قوله: (باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب) أي من المقاتلة في أحوال الحرب.

قوله: (وعقوبة من عصى إمامه) أي بالمزعة وحرمان الغنيمة.

قوله: (وقال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فِي شَيْءٍ مِنْهُ لِيُكَلِّمَهُمُ الْبَارِئُ﴾) يعني الحرب) كذا لأبي ذر، وقوله: «يعني الحرب» للكشيبني وحده، ووقع في رواية الأصيلي في هذا الموضع «قال قتادة: الريح الحرب» وهذا قد وصله عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة بهذا نحوه، وهو تفسير مجازي، فالمراد بالريح القوة في الحرب، والفشل بفتح الفاء والمجئمة الجين يقال فشل إذا هاب أن يقدم جيناً. وذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أبي موسى وفيه «ولا تختلفا» وسيأتي شرحه في مكانه من أواخر المغازي.

ثانيهما: حديث الجراء في قصة غزاة أحد، والغرض منه أن المزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة لقول النبي ﷺ: «لا تبرحوا من مكانكم» وسيأتي شرحه أيضاً مستوفى في الكلام على غزوة أحد إن شاء الله تعالى.

١٦٥ - باب إذا فرغوا بالليل

٣٠٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ قَابِطٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَشَجَّ النَّاسِ، قَالَ: وَقَدْ فَرَعَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَيْلَةً، سَبْعُ مَرَّاتٍ، قَالَ: فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ غُرَبِيٍّ، وَهُوَ مُقْبِلٌ سَيْفُهُ، فَقَالَ: «لَمْ تَرَوْا لَمْ تَرَوْا؟». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَجَدْتُهُ يَهْرَأُ». يَهْيِي الْفَرَسُ. [رواجع: ٢٦٢٧، أخرجه مسلم: ٢٢٣٠٧].

قوله: (باب إذا فرغوا بالليل) أي يبنغي لأمر السكران يكشف الخبر بنفسه أو بمن يندبه لذلك. ذكر فيه حديث أنس في فرس أبي طلحة، وقد تقدم شرحه في أواخر الهبة، وتقدم في كتاب الجهاد مراراً.

١٦٦ - باب من رأى العدو فتنادى بأعلى صوته:

يَا صَبَاحَا، حَتَّى يُسْمِعَ النَّاسَ

٣٠٤١ - حَدَّثَنَا الْمُكَلِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ

سَلَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: خَرَجْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ ذَاهِباً نَحْوَ الْقَابَةِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَيْتَةِ الْقَابَةِ لَقِيتُ غُلَامَ لَعْبِ الْوَحْشَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقُلْتُ: وَيَحْكَ مَا بَكَ؟ قَالَ: أَخَذْتُ لِسَاحَ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْتُ مَنْ أَخَذَهُ؟ قَالَ: غَطَفَانٌ وَقَرَارَةٌ، فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ أَسْمَعُ مَا تَبِينُ لَأَيَّتِهِنَّ: يَا صَبَاحَا يَا صَبَاحَا، ثُمَّ انْدَفَعْتُ حَتَّى أَقْبَاهُمْ وَقَدْ أَخَذُوا، فَجَعَلْتُ أَرْبِيهِمْ وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَحِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْغِ

فَاسْتَقْبَلَتْهَا مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَشْرَوْا، فَأَقْبَلْتُ بِهَا أَسْوَفَهَا، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْقَوْمَ عَطَّاشٌ، وَأَنِّي اغْتَلْتُهُمْ أَنْ يَشْرَوْا سَيْفَهُمْ، فَأَنْتَ فِي إِثْرِهِمْ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْأَكْوَحِ: مَلَكْتُ فَاسْتَجِيبْ، إِنَّ الْقَوْمَ يَفْرَوْنَ فِي قَوْمِهِمْ». [انظر: ٤١٩٤، وانظر في الجهاد والسير باب ١٦٧، أخرجه مسلم: ١٨٠٦، باسناد].

قوله: (باب من رأى العدو فتنادى بأعلى صوته: يا صباحاه حتى يسمع الناس) ذكر فيه حديث سلمة بن الأكوع في قصة غطفان وفزارة، وسيأتي شرحه في غزوة ذي قرد من كتاب المغازي.

وقوله: (يا صباحاه) هو منادى مستغاث، والألف للاستغاثه والهاء للسكت، وكأنه نادى الناس استغاثه بهم في وقت الصباح. وقال ابن المنير: الهاء للتدنية وربما سقطت في الوصل، وقد ثبتت في الرواية يوقف عليها بالسكون. وكانت عاداتهم يغيرون في وقت الصباح، فكانه قال: تأهبوا لما دهمكم صباحاً.

وقوله: (الرضغ) بتشديد المعجمة بصيغة الجمع، والمراد بهم اللشام أي اليوم يوم هلاك اللشام.

وقوله: (فاستجيب) بهزمة قطع أي أحسن أو أرفق.

وقوله: (يقرون) بضم أوله والتخفيف من القري، والراء مفتوحة ومضمومة، قيل: معنى الضم يجمعون الماء واللبن، وقيل: يفرزون بين معجونة وزاي هو تصفيف. قال ابن المنير: موضع هذه الترجمة أن هذه الدعوة ليست من دعوى الجاهلية المنهي عنها لأنها استغاثة على الكفار.

١٦٧ - باب من قال: خذها وأنا ابن فلان

وَقَالَ سَلَمَةُ: خَذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَحِ [راجع: ٣٠٤١].

٣٠٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرَةَ، أَوَلَيْتُمْ يَوْمَ حَنْيُنَ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَأَنَا أَسْمَعُ: أَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمْ يَوَلُّ يَوْمَيْهِ، كَمَا أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ ابْنُ الْخَارِثِ أَخِيذًا بِضَانٍ بَغْلِيٍّ، فَلَمَّا غَشِيَ الْمُشْرِكُونَ نَزَلَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». قَالَ: لِمَا رَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ أَخَذَ مِنْهُ. [راجع: ٢٨٦٤، أخرجه مسلم: ١٧٧٦].

قوله: (باب من قال خذها وأنا ابن فلان) هي كلمة يقال عند التمذبح «قال ابن المنير: موقعها من الأحكام أنها خارجة عن الاختيار المنهي عنه لانتفاء الحال ذلك. قلت: وهو قريب من جواز الاختيار بالهاء المعجمة في الحرب دون غيرها.

قوله: (وقال سلمة: خذها وأنا ابن الأكوع) هذا طرف من حديثه المذكور في الباب الذي قبله لكنه بمعناه، وقد أخرجه مسلم بلفظه من طريق أخرى عن سلمة بن الأكوع وقال فيه: «فخرجت في آثار القوم والحق رجلاً منهم فاصكه سهماً في رجله حتى خلص نصل السهم من كتفه، قال قلت: خذها وأنا ابن الأكوع، واليوم يوم الرضغ» الحديث. ثم ذكر المصنف حديث البراء بن عازب في ثبات النبي ﷺ يوم حنين وقوله: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب»، وسيأتي شرحه في غزوة حنين إن شاء الله تعالى.

١٦٨- باب إذا نزل العدو على حكم رجل

٣٠٤٣- حَدَّثَنَا سَلَمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ هُوَ ابْنُ سَهْلٍ بْنِ خَنْبٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ، هُوَ ابْنُ مَعَادٍ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ - فَيْصَاةَ عَلَى جِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ». فَيْصَاةٌ فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ». قَالَ: فَأَنَّى احْكُمُ أَنْ تَقُلَّ الْمَقَاطِلَةُ، وَإِنْ نَسَى الرَّبِّيَّةُ، قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». [الطبر: ٤١٢١، ٣٨٠٤، ١٢٦٢، والظهر في المع: ١٧. أخرجه مسلم: ١٧٦٨].

قوله: (باب إذا نزل العدو على حكم رجل) أي فاجازه الإمام نفسه ذكر فيه حديث أبي سعيد في نزول بني قريظة على حكم سعد بن معاذ وسباني شرحه في غزوة بني قريظة إن شاء الله تعالى قال ابن المنير: يستفاد من الحديث لزوم حكم المحكم برضا المحكمين.

١٦٩- باب قتل الأسير، وقتل الصبر

٣٠٤٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جَهَّابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ حَامَ الْقَحْصِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْبَغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطْلِي مُتَمَلِّقٌ بِأَسَارِ الْكُتَيْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ». [الراجع: ١٨٤٦. أخرجه مسلم: ١٣٥٧].

قوله: (باب قتل الأسير وقتل الصبر) في رواية الكشيبي «قتل الأسير صبرا» وهي مختصر. أورد فيه حديث أنس في قتل ابن خطل، وقد تقدم شرحه في أوخر المسج، وقد تقدم أن الإمام يتخير - متبعا ما هو الأصل للإسلام والمسلمين - بين قتل الأسير أو لمن عليه بقاءه أو بغير بقاءه، أو استرقاقه.

١٧٠- باب هل يستأمر الرجلُ ومن لم يستأمر، ومن ركب

ركعتين عند القتل

٣٠٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنُ أَبِيهِ بْنِ جَابِرَةَ الْغَفِيِّ - وَهُوَ خَلِيفَةُ يَتِيمِي زُهْرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ -

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ زَعَطٍ سَرِيَّةَ عَثَا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ جَدَّ عَاصِمِ بْنِ غَزَرٍ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَنْتَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْهَذَا - وَهُوَ تَيْنُ غَسْفَانَ وَتَكَّةَ - ذَكُرُوا لِيَحْيَى مِنْ هَذَيْلٍ، يُقَالُ لَهُمْ بَنُو لَحْيَانَ، فَتَقَرَّرُوا لَهُمْ قَرِيبًا مِنْ يَأْتِي رَجُلٌ كُلُّهُمْ زَامٌ، فَأَقْبَصُوا أَفْأَرَهُمْ حَتَّى وَجَدُوا مَا كُلُّهُمْ تَمَرًا تَزَوُّوهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَقَالُوا: هَذَا تَمَرٌ يَغْرِبُ.

فَأَقْبَصُوا أَفْأَرَهُمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ لَجُّوا إِلَى ذَلِكَ وَخَاطَبُوا بِهِمُ الْقَوْمَ، فَقَالُوا لَهُمْ: انْزِلُوا وَاعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ، وَلَكُمْ الْهَيْدُ وَالْمَيْثَاقُ، وَلَا نَقْتُلُ مِنْكُمْ أَحَدًا.

فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ أَمِيرُ السَّرِيَّةِ: أَمَا أَنَا قَوْلَالَهُ لَا أَنْزِلُ الْيَوْمَ فِي دِفْعَةٍ كَالِي، اللَّهُمَّ أَخْبِرْ عَنَّا نَبِيَّكَ.

فَرَمَوْهُمْ بِالْثَلَاثِ فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةٍ، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةَ زَعَطٍ بِالْهَيْدِ وَالْمَيْثَاقِ، مِنْهُمْ خُصْبُ الْأَنْصَارِيِّ وَابْنُ دِفْعَةٍ وَرَجُلٌ آخَرٌ.

لَمَّا اسْتَمَكُّوا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسِيهِمْ فَأَوَقَعُوهُمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ الْفَالِثُ: هَذَا أَوَّلُ الْغَنَرِ، وَاللَّهِ لَا أَصْحَبُكُمْ، إِنْ لِي فِي هَؤُلَاءِ لَأَسْوَءُ، يُؤْمِدُ الْقَتْلَى، وَتَجْرُؤُهُ وَعَالُوهُ عَلَى أَنْ يَصْحَبَهُمْ فَأَيَّ قَتْلُوهُ.

فَأَنْتَلَقُوا بِخُصْبٍ وَابْنِ دِفْعَةٍ حَتَّى بَاغَوْهُمَا بِمَكَّةَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، فَأَبْنَعَ خُصْبًا بَنُو الْخَارِثِ بْنِ عَامِرِ بْنِ تَوَيْلٍ بْنِ عَبْدِغَفَفٍ، وَكَانَ خُصْبٌ هُوَ قَتَلَ الْخَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلَبِثَ خُصْبٌ يَتَنَعَّمُ أَسِيرًا.

فَأَخْبَرَنِي خُصْبُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ: أَنَّ بَنَاتِ الْخَارِثِ أَخْبَرْنَهُ: أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا فَأَخَارَتْهُ، فَأَخَذَ ابْنُ لِي وَأَنَا غَابِلَةً حَتَّى أَنَاهُ.

قَالَتْ: فَوَجَدْتُهُ مُجْلِسًا عَلَى قَبِيلِهِ وَالْمُوسَى يَدِيهِ، فَزَعَتْ لِرُغَّةِ عَرْفَتِهَا خُصْبٌ لِي وَجْهِي، فَقَالَ: تَحْسِبُنَ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ.

وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أَسِيرًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ خُصْبٍ، وَاللَّهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ يَوْمًا يَأْكُلُ مِنْ لِفْطُو عَيْسٍ لِي يَدِي، وَأَنَّهُ لَمَوْلُوقٌ لِي الْخَلِيدِ، وَمَا بِمَكَّةَ مِنْ قَبْرِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّهُ لَرَزَقٌ مِنَ اللَّهِ رِزْقَةً خَيْرًا.

لَمَّا خَرَجُوا مِنَ الْحَرَمِ يَقْتُلُوهُ فِي الْجَلِّ، قَالَ لَهُمْ خُصْبٌ: ذُرُونِي ارْكَبْ رُكْعَتَيْنِ، فَمَرَّوهُ فَرُكِعَ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تَطْشُوا أَنْ مَا بِي جَزَعٌ لَطَوَّلْتُهَا، اللَّهُمَّ أَحْبِبْهُمْ عِنْدًا:

وَلَسْتُ أَبْأَلِي حِينَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيْ جِسْقٍ كَانَ لِلَّهِ وَذَلِكَ لِي ذَاتُ الْإِلَهِ وَإِنْ نَشَأَ يُسَارِلَا عَلَى أَوْصَالٍ سِلَاقٍ فَقَطَّعَهُ ابْنُ الْخَارِثِ فَكَانَ خُصْبٌ هُوَ سَنَ الرُّكْعَتَيْنِ لِكُلِّ أَمْرٍ مُسْلِمٍ قُتِلَ صَبْرًا.

فَاسْتَحَابَ اللَّهُ لِعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ يَوْمَ أُصَيْبٍ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ وَمَا أَسِيرًا.

وَبَعَثَ نَاسٌ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ إِلَى عَاصِمٍ حِينَ خُدُّوا أَنَّهُ قُتِلَ يُؤْتُونَ بِشْيءٍ مِنْهُ يَغْرَفُ، وَكَانَ لَقَدْ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ عِظَمَائِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ، كَبِثَ عَلَى عَاصِمٍ مِثْلُ الظَّلَّةِ مِنَ الدُّبُرِ، فَحَسَنَهُ مِنْ رَسُولِهِمْ، فَلَسَمَ يَقْتُلُونَهُ عَلَى أَنْ يَقْطَعُوا مِنْ لَحْمِهِ شَيْئًا. [الطبر: ٣٩٨٩، ٤٠٨٩، ٧٤٠٢].

قوله: (باب هل يستأمر الرجل؟ ومن لم يستأمر) أي هل يسلم نفسه للأسير أم لا؟ (من صلى) ذكر فيه حديث أبي هريرة في بعث عاصم بن ثابت مع بني لحيان، وقصة قتل خبيب بن عدي، وسباني شرحا مستوفى في المغازي، وفيها ما ترجم له من الأمور الثلاثة، وقوله فيه «فأخبرني عبيد الله بن عياض» القائل «فأخبرني» هو ابن شهاب كما سيأتي لإيضاحه هناك.

١٧١- باب فكك الأسير

فيه عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

٣٠٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُكُّوا الْعَانِي- يَغِي: الْأَسِيرَ - وَأَطْعَمُوا الْجَالِعَ، وَغُودُوا الْمَرِيضَ». [الطبر: ٥١٧٤، ٥٣٧٣، ٥٦٤٩، ٧١٧٣].

٣٠٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَطْرُوفٌ: أَنَّ عَامِرًا خَدَّاهُ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ لِغُلَامٍ رضي الله عنه: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنْ

١٧٣- باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان

٣٠٥١- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - وَهُوَ فِي سَفَرٍ - فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ انْقَلَبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَطْلُبُوهُ وَأَقْلُبُوهُ». فَهَظَّاهُ فَقُلَّهْ مَلِكًا. [أخرجه مسلم: ١٧٥٤ مطولاً].

قوله: (باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير أمان) هل يجوز قتله؟ وهي من مسائل الخلاف. قال مالك يتخير فيه الإمام، وحكمه حكم أهل الحرب. وقال الأوزاعي والثامي: إن أدى أنه رسول قبل منه. وقال أبو حنيفة وأحمد لا يقبل ذلك منه، وهو فيه للمسلمين.

قوله: (أبو العميس) بالمهملتين مصغر.

قوله: (عن إياس) بكسر الهزة وتخفيف التثنية، وفي رواية الطحاوي من طريق أخرى عن أبي نعيم عن أبي العميس «حدثنا إياس».

قوله: (أبي النبي ﷺ عين من المشركين) لم أقف على اسمه ووقع في رواية حكوة بن عمار عن إياس عند مسلم أن ذلك كان في غزوة هوازن، وسمي الجاسوس عيناً لأن جل عمله بعينه، أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأن جميع بصره صار عيناً.

قوله: (فجلس عند أصحابه يتحدث) لم انقل في رواية النسائي من طريق جعفر بن عون عن أبي العميس «فلما طعم نسل»، وفي رواية حكوة عند مسلم «فقيده الجمل ثم تقدم يتخذى مع القروم وجعل ينظر، وفيها ضغطة ورقية في الظهر، إذ خرج يشتد».

قوله: (أطلبوه وأقلبوه) زاد أبو نعيم في المستخرج: «من طريق يحيى الحماني عن أبي العميس «أدركوه فإنه عين» زاد أبو داود عن الحسن بن علي عن أبي نعيم فيه «فسيقتهم إليه فقتله».

قوله: (فهظأه فقلله ملكاً) كذا فيه، وفيه التثنية من ضمير الملك إلى الغيبة، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلني وهي رواية أبي داود، وزاد هو ومسلم من طريق حكوة بن عمار المذكور «فاتمه رجل من أسلم على ناقة ورواه، فخرجته أهدو حتى أخذت بظلام الجمل فالتقت، فلما وضع ركبته بالأرض اختزلت سيفي فاضرب رأسه فبدر، فنجت برأحله وما عليها أقرعاء، فاستقلني رسول الله ﷺ فقال: من قتل الرجل؟ قالوا: ابن الأكرع، قال: له سلبه أجمع» وترجم عليه النسائي «قتل عيون المشركين» وقد ظهر من رواية حكوة الباعث على قتله وأنه أطلع على صورة المسلمين ويأمر ليعلم أصحابه فيقتلون غرضهم، وكان في قتله مصلحة للمسلمين قال النووي فيه قتل الجاسوس الحربي الكافر وهو باضاق، وأما للمهاد والمهي فقال مالك والأوزاعي: يقتضيه عهد بذلك. وعند الشافعية خلاف. أما لو شرط عليه ذلك في عهده فيقتضى اتفاقاً. وفيه حجة لمن قال إن السلب كله للقاتل، وأجاب من قال لا يستحق ذلك إلا بقول الإمام أنه ليس في الحديث ما يدل على أحد الأمرين بل هو محتمل لهما، لكن أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن ربيعة عن أبي العميس بلفظ «قام رجل فأخبر النبي ﷺ أنه عين للمشركون فقال: من قتله فله سلبه، قال فأدركته فقتلته، فقلني سلبه» فهذا يزيد الاحتمال الثاني، بل قال القرطبي: لو قال القاتل يستحق السلب بمجرد القتل لم يكن لقول النبي ﷺ: «له سلبه أجمع» مزيد فائدة، وتمتص باحتمال أن يكون هذا الحكم إنما ثبت من حيثل. وقد استدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن قوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء﴾ [الأنفال: ٤١] عام في كل غنيمة، فين بعد ذلك بزمان طويل أن السلب للقاتل سواء قتلنا ذلك بقول الإمام أم لا، وأما قول مالك «لم يبلغي أن النبي ﷺ قال ذلك إلا يوم حنين» فإن أراد أن ابتداء هذا الحكم كان يوم حنين فهو مردود لكن على غير مالك من منعه، فإن مالك إنما نفى البلاغ، وقد ثبت في سنن أبي داود عن عوف بن مالك أنه قال لخالد بن الوليد في غزوة مؤتة إن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل، وكانت مؤتة قبل حنين بالاتفاق، وقال القرطبي: فيه أن للإمام أن ينقل جميع ما أخذه السرية من الغنيمة لمن يراه منهم، وهذا يتوقف على أنه لم يكن هناك غنيمة إلا ذلك السلب. قلت: وما ابتداء احتمالاً هو الواقع، وقد وقع في رواية حكوة بن عمار أن ذلك كان في غزوة هوازن وقد اشتهر ما وقع فيها بعد ذلك من الغنائم. قال ابن المثير: ترجم بالحربي إذا دخل بغير أمان وأورد الحديث المتعلق بعين

الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعظمه إلا فهما يعطييه الله رجلاً في القرآن، وما في عليه الصديقة. قلت: وما في الصديقة؟ قال: أنقل، وكذاك الأسير، وإن لا يقتل مسلم بكافر. [راجع: ١١١. أخرجه مسلم: ١٣٧٠، وفي البقي مطولاً باختلاف برقم ٢٠٥].

قوله: (باب فكك الأسير) أي من أيدي العدو بمال أو بغيره، وفكك بفتح الفاء ويجوز كسرهما التخلص. وأورد فيه حديثين:

أحدهما: حديث أبي موسى «بكوا العاني» أي الأسير، وكذا وقع في تفسير العاني في الحديث، وهو بالمهمل والنون وزن القاضي، والتضير من قبل جرير أو تنية، إلا فقد أخرج المصنف في الطب من طريق أبي حنيفة عن منصور فلم يذكره، وأخرجه في الأطنمة من طريق الثوري عن منصور وقال في آخره «قال سفيان: العاني الأسير» قال ابن بطال: فكك الأسير واجب على الكفاية، وبه قال الجمهور. وقال إسحاق بن راهويه: من بيت المال. وروي عن مالك أيضاً. وقال أحمد بن حنبل بالرووس، وأما بالمال فلا أهره. ولو كان عند المسلمين أسارى وعند المشركين أسارى واتفقوا على الفداء تمنت، ولم تجز مفاجأة أسارى المشركين بالمال.

ثانيهما: حديث أبي جحيفة «قلت لعلي: هل عندكم شيء من الوحي» الحديث، وقد مضى شرحه في كتاب العلم، وسيأتي الكلام على بقية ما فيه في الدييات إن شاء الله تعالى.

١٧٢- باب فداء المشركين

٣٠٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقَيْةٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقَيْةٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَقْتُلُونَا لِأَنَّا أَخْبَا عَنَّا فِدَاءَهُ. فَقَالَ: «لَا تَدْعُونَهَا يَرْفَعُهَا». [راجع: ٢٠٣٧].

٣٠٤٩- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطْعِمِي، فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَقَادَيْتُ عَقِيلًا. فَقَالَ: «خُذْ». فَأَعْطَاهُ فِي نَوْمِهِ. [راجع: ٤٢١].

٣٠٥٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حُدَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُعْتَمِدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ جَاءَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ. [راجع: ٧٦٥. أخرجه مسلم: ٤٦٣].

قوله: (باب فداء المشركين) أي مال يؤخذ منهم، تقدم في الباب الذي قبله القول في شيء من ذلك، وأورد فيه ثلاثة أحاديث: أولها: حديث أنس في استئذان الأنصار أن يتركوا للعباس فداءه، وقد تقدم إرواه في كتاب العتق. ثانيها: حديثه قال: «أُتِيَ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ»، فقال العباس: أعطني فإني فاديت نفسي وعقيلًا، وأورده معلقاً مختصراً، وقد تقدم بآتمه في المساجد وبيان من وصله. وقوله «فاديت نفسي وعقيلًا» يريد ابن أبي طالب، ويقال إنه أسر معهما أيضاً الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وإن العباس اقتاده أيضاً وقد ذكر ابن إسحاق كيفية ذلك.

واستدل به ابن بطال على جواز إعطاء بعض الأصناف من الزكاة، ولا دلالة فيه لأن المال لم يكن من الزكاة، وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة. فإن قيل: إنما أعطاه من سهم الغارمين كما أشار إليه الكرماني فقد تعقب، ولكن الحق أن المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الجزية. ثالثها: حديث جرير بن مطعم «سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور» ذكره لقوله فيه «وكان جاء في أسارى بدر» أي في طلب فداء أسارى بدر، وقد تقدم شرح المتن في القراءة في الصلاة، ويأتي الكلام على ما تضمنته هذه الأحاديث الثلاثة في غزوة بدر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

طريقة يختبر حاله بها، أي فهو السبب في انطلاق النبي ﷺ إليه. وقد روى أحد من حديث جابر قال: «ولدت امرأة من اليهود غلاماً مسوحاً عنه، والأخرى طالمة ناتئة، فأتى النبي ﷺ أن يكون هو الدجال»، وللتزمذي عن أبي بكر مرفوعاً «يمكث أبو الدجال وأمه ثلاثين عاماً لا يولد لها ثم يولد لها غلام أضمر شيء وأقله ثمعة، قال ونعمتا فقال: أما أبوه فظويل ضرب اللحم كان أنفه مغوار، وأما أمه ففراخعة» أي بفاه مفتوحة وراء ساكنة ومجمعتين، والمعنى أنها ضخمة طويلة اليدين «قال فسمعنا بمولود بتلك الضفة، فذهبنا أنا والوزير بن العوام حتى دخلنا على أبويه يعني ابن صياد فإذا هما بتلك الضفة» ولأحمد واليزار من حديث أبي ذر قال: «بعثني النبي ﷺ إلى أمه فقال: سلها كم حلت به؟» فقالت حلت به اثني عشر شهراً، فلما وقع صباح صباح العسي ابن شهر «انتهى، فكان ذلك هو الأصل في إرادة استكشاف أمره.

قوله: (ماذا ترى؟) قال ابن صياد: يأتي صادقي وكاذبي في حديث جابر عند الترمذي ونحوه مسلم «قال أرى حقاً وباطلاً، وعرشاً على الماء» وفي حديث أبي سعيد عنه «أرى صادقين وكاذباً» ولأحمد «أرى عرشاً على البحر حوله الخيتان».

قوله: (قال ليس) بضم اللام وتخفيف الواو الموحدة المكسورة بعدها همزة أي خلط، وفي حديث أبي الطفيل عند أحمد فقال: «تعرفوا بالله من شر هذا».

قوله: (إني قد خيأت لك خيئاً) بكسر المعجمة ويفتحها وسكون الموحدة بعدها همز، ويفتح المعجمة وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم همز أي أخفيت لك شيئاً.

قوله: (هو الدخ) بضم الدال المهملة بعدها معجمة، وحكى صاحب المحكم الفتح، ووقع عند الحاكم «الرخ» بفتح الزاي بدل الدال وفسره بالجماع، واتفق الأئمة على تغليب في ذلك، ويروى ما وقع في حديث أبي ذر للمكسور «فأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ» وللإيزار والطبراني في الأوسط «من حديث زيد بن حارثة قال: وكان النبي ﷺ خبياً له سورة الدخان» وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها، فإن عند أحمد عن عبد الرزاق في حديث الباب «وعبأت له: يوم تأتي السماء بدخان مبين» وأما جواب ابن صياد بالدخ فقليل إنه أتدعش فلم يقع من لفظ الدخان إلا على بعضه، وحكى الخطابي أن الآية حيث كانت مكتوبة في يد النبي ﷺ فلم يهتد ابن صياد منها إلا لهذا القدر الناقص على طريقة الكهنة، ولهذا قال له النبي ﷺ «إلا تمردت قنورك» أي قدر مثلك من الكهان الذين يحفظون من إلقاء شياطينهم ما يحفظونه غثظاً صدق بكتبه. وحكى أبو موسى المديني أن السرا في امتحان النبي ﷺ له بهذه الآية الإشارة إلى أن عيسى ابن مريم يقتل الدجال بجبل الدخان، فأراد التمرض لابن صياد بذلك واستبعد الخطابي ما تقدم وصوب أنه خبياً له الدخ وهو نبت يكون بين البساتين، وسبب استبعاده له أن الدخان لا ينبت إلا في اليد ولا الكرم. ثم قال: «لأن يكون خبياً له اسم الدخان في ضميره، وعلى هذا فيقال: كيف اطلع ابن صياد أو شيطانه على ما في الضمير؟ ويمكن أن يجاب باحتمال أن يكون النبي ﷺ تحدث مع نفسه أو أصحابه بذلك قبل أن يختبره فاسترق الشيطان ذلك أو بعضه.

قوله: (أخسأ) سبأ الكلام عليها في كتاب الأدب في باب مفرد.

قوله: (فلن تعد قنورك) أي لن تجاوز ما قدر الله فيك أو مقدار أمثالك من الكهان. قال العلماء: استكشف النبي ﷺ أمره ليبين لأصحابه قبحه لئلا يتبس حاله على ضعيف لم يتمكن في الإسلام وعصم ما أجاب به النبي ﷺ أنه قال له على طريق الفرض والتزير: «إن كنت صادقاً في دعواك الرسالة ولم يخلط عليك الأمر آمنت بك، وإن كنت كاذباً واخلط عليك الأمر فلا. وقد ظهر كذبك والتباس الأمر عليك فلا تمنو قنورك.

قوله: (إن يكن هو) كذا للأكثر، وللكتيبهني «إن يكن» على وصل الضمير، واختار ابن مالك جوازه، ثم الضمير لغير مذكور لفظاً، وقد وقع في حديث ابن مسعود عند أحمد «أن يكون هو الذي تخاف فلن تستطيعه» وفي مرسل عروة عند الحارث بن أبي أسامة «إن يكن هو الدجال».

قوله: (فلن تسلط عليه) في حديث جابر «فلست بصاحبه، إنما صاحبه عيسى ابن مريم».

قوله: (وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله) قال الخطابي: وإنما لم يأذن النبي ﷺ في قتله مع إدعائه النبوة بحضرة لأنه كان غير بالغ، ولأنه كان من جلة أهل المهمل، قلت: الثاني هو الثمين، وقد جاء مصرحاً به في حديث جابر عند أحمد، وفي مرسل عروة «لا يحل لك قتله» ثم إن في السؤال عندي نظراً لأنه لم يصرح بدعوى النبوة، وإنما أومع أنه يدعي الرسالة، ولا يلزم من دعوى الرسالة دعوى النبوة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا

أَمَرْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَاذَا تَرَى؟». قَالَ ابْنُ صَيَادٍ: يَأْتِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُطِبَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي قَدْ خَيَّاتُ لَكَ خِيئَةً. قَالَ ابْنُ صَيَادٍ: هُوَ الدُّخُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْسَأْ، فَلَنْ تَعْلُوَ قَنْدَرَكَ». قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدْرِي لِي فِيهِ أَضْرَبُ غُفَّةً، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قِتْلِهِ». [إرجاع: ١٣٥٤. أخرجه مسلم: ٢٩٣٠].

٣٠٥٦- قَالَ ابْنُ عُثَرٍ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ كَعْبٍ، يَأْتِيَانِ النَّخْلَ الَّذِي فِيهِ ابْنُ صَيَادٍ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ النَّخْلَ، طَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَقِي بِجُلُوعِ النَّخْلِ، وَهُوَ يَخِيلُ ابْنَ صَيَادٍ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَادٍ شَيْئاً قَبْلَ أَنْ يَمُرَّ، وَابْنُ صَيَادٍ مُتَمَلِّعٌ عَلَى فِرَاحِهِ لِي قَطِيفَةٍ لَهَا فِيهَا رَمَزَةٌ، فَمَرَّتْ أُمُّ ابْنِ صَيَادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَقِي بِجُلُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَادٍ: أَيُّ صَافٍ، وَهُوَ اسْمُهُ، فَصَارَ ابْنُ صَيَادٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكْتَهُ يَمِينٌ». [إرجاع: ١٣٥٥. أخرجه مسلم: ٢٩٣١].

٣٠٥٧- وَقَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُثَرٍ: ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ، فَقَالَ: «إِنِّي أَنْبِئُكُمْ شَيْئاً، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمُهُ، قَدْ أَنْذَرَهُ نُوْحٌ قَوْمَهُ، وَكَانَ سَاقِلٌ لَكُمْ فِيهِ قَوْلٌ لَمْ يَقْلُهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ: تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَهْوَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَهْوَرَ». [الطبر: ٣٣٣٧، ٣٣٣٩، ٤٤٠٢، ٤١٧٥، ٤٧١٢٣، ٤٧١٢٧، ٤٧٤٠٧. أخرجه مسلم: ١٩٩، وفي الفتن (٩٥) و(١٠٠)].

قوله: (باب كيف يعرض الإسلام على الصبي) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة ابن صياد، وقد تقدم ترجمه هذه الترجمة في «باب هل يعرض الإسلام على الصبي» في كتاب الجنائز، ووجه مشروعية عرض الإسلام على الصبي في حديث الباب من قوله «لابن صياد» أتشهد أبي رسول الله «وكان إذ ذاك لم يعلم أنه يندل على المدعى، ويدل على صحة إسلام الصبي، وأنه لو أقر قبل لأنه فائتة العرض.

قوله: (أن عمو اطلق إخ) هذا الحديث فيه ثلاث قصص أوردها المصنف تامة: في الجنائز من طريق بونس، وهنا من طريق معمر، وفي الأدب من طريق شعيب، واقتصر في الشهادات على الثانية، وذكرها أيضاً في ما مضى من الجهاد من وجه آخر، واقتصر في الفتن على الثالثة، وقد مضى شرح أكثر مفرداته في الجنائز.

وقوله: (قبل ابن صياد) بكسر القاف وفتح الموحدة إلى أي جهة.

وقوله: (ولقد قارب ابن صياد يومئذ يحلطم) في رواية بونس وشعيب «وقد قارب ابن صياد الحطم» ولم يقع ذلك في رواية الإسمايلي فاعترض به فقال: لا يلزم من كونه غلاماً أن يكون لم يعلم.

قوله: (أشهد أنك رسول الأمين) فيه إشعار بأن اليهود الذين كان ابن صياد منهم كانوا معترفين بنبوة رسول الله ﷺ، لكن يدعون أنها خصوصاً بالعرب، وفساد حجتهما واضح جداً، لأنهم إذا أقروا بأنه رسول الله استحال أن يكذب على الله، فإذا ادعى أنه رسول إلى العرب وإلى غيرهما تبين صدقه، فوجب تصديقه.

قوله: (فقال ابن صياد: أتشهد أنني رسول الله) في حديث أبي سعيد عند الترمذي «فقال أتشهد أنت أنني رسول الله».

قوله: (قال له النبي ﷺ: آمنت بالله ورسوله) وللمستلمي «ورسوله» بالإنفراد، وفي حديث أبي سعيد «آمنت بالله وملكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر» قال الزين بن الميز، إنما عرض النبي ﷺ الإسلام على ابن صياد بناء على أنه ليس الدجال المحلر منه. قلت: ولا يتبين ذلك، بل الذي يظهر من أمره كان احتمالاً فأراد باستطاقه فإن أجاب غلب ترجيح أنه ليس هو، وإن لم يجب تمادى الاحتمال، أو أراد باستطاقه إظهار كلبه المنافي لدعوى النبوة، ولما كان ذلك هو المراد أجابه بجواب منصف فقال: «آمنت بالله ورسوله». وقال القرطبي: كان ابن صياد على طريقة الكهنة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى، فشاع ذلك ولم يستزل في شأنه وحى، فأراد النبي ﷺ سلوك

لرسلنا الشياطين على الكافرين ﴿ الآية [مریم: ٨٣].

الصِّرْمَةِ، وَرَبَّ الْفَتَمَةِ: إِنَّ تَهْلِكَ مَا شِئْتُهُمَا، يَأْتِي بِبَيْنِهِ قَوْلُونَ: يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنِينَ؟ أَتَقَارِكُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ؟ فَأَلَمَاءُ وَالْكَلَاءُ تَسَرُّ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَإِنَّ اللَّهَ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ، إِنَّمَا لِيَلْذَمُّهُمْ فَجَاءُوا عَلَيْهَا فِي الْجَبَالِيَّةِ، وَاسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوَلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْبَبْتُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ يَدِيهِمْ شَيْئًا.

قوله: (باب إذا أسلم قوم في دار الحرب وهم مال وأرضون فهي لهم) أشار بذلك إلى الرد على من قال من الحنفية إن الحرب إذا أسلم في دار الحرب وأقام بها حتى غلب المسلمون عليها فهو أحق بجميع ماله إلا أرضه وعقاره فإنها تكون فريسة للمسلمين، وقد خالفهم أبو يوسف في ذلك فوافق الجمهور، ووافق الترجمة حديث أخرجه أحمد من صخر بن الحيلة البجلي قال: « فر قوم من بني سليم عن أرضهم فأخلفنا، فأسلموا وعاصموني إلى النبي ﷺ، فرمنا عليهم وقال: إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله ».

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن خيلان، وقوله: « حدثنا عبد الله » هو ابن المبارك، وهذه رواية أبي فرح حده، وللباقين « عبد الرزاق » بدل عبد الله، وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم.

قوله: (قلت يا رسول الله أين تنزل غدا؟ الحديث) ذكره، مختصراً، وقد تقدم في « باب توثيق دور مكة وشرايتها » من كتاب الحج يتناهمه وتقدم شرحه هناك، وفيه ما ترجمه هناك، لكنه مبني على أن مكة تحت حنوة والمشهور عند الشافعية أنها تحت صلحا، وسيأتي تحريه مباحث ذلك في غزوة الفتح من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. ويمكن أن يقال: لا أتر النبي ﷺ حقبلا على تصرفه فيما كان لأخوه علي وجعفر ولعلي ﷺ من الدور والرياح بالبيع وغيره ولم يغير النبي ﷺ ذلك ولا تزعجها عن هي في يده لما ظفر كان في ذلك دلالة على تقرير من يبيده دار أو أرض إذا أسلم وهي في يده بطريق الأولى. وقال القطراني: يجهل أن يكون مراد البخاري أن النبي ﷺ من على أهل مكة بأموالهم ودورهم من قبل أن يسلموا، ففقر من أسلم يكون بطريق الأولى.

قوله: (وذلك أن بني كنانة خالفت قريشا على بني هاشم أن لا يتابعوه ولا يؤووههم) هكذا وقع هذا القدر مطعوا على حديث أسامة وذكر الخطيب أن هذا مدرج في رواية الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة، وإنما هو عند الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وذلك أن ابن أبي وهب رواه عن يونس عن الزهري ففصل بين الحديثين. ودرو محمد بن أبي حفصة عن الزهري الحديث الأول فقط، ودرو شعيب والتمان بن راشد وإبراهيم بن سعد والأوزاعي عن الزهري الحديث الثاني فقط، لكن عن أبي سلمة عن أبي هريرة. قلت: أحاديث الجميع عند البخاري، وطريق ابن أبي وهب عنده حديث أسامة في الحج، وحديث أبي هريرة في التوحيد، وأخرجهم مسلم معاً في الحج وقد قدمت في الكلام على حديث أسامة في الحج ما وقع فيه من إدراج أيضاً والله المستعان.

قوله: (أن عمرو بن الخطاب استعمل مولى له يدعي هنيئاً بالزمن مصنف بن حيزم وقد بهزم، وهذا المولى لم أر من ذكره في الصحابة مع إدراكه، وقد وجدت له رواية عن أبي بكر وعمر وعمر بن العاص، روى عنه ابنه عمير وشيخ من الأنصار وغيرهما، وشهد صفين مع معاوية ثم تحول إلى علي لما قتل عمار، ثم وجدت في كتاب مكة لعمر بن شبة أن آل هني يتسبون في همدان وهم موال آل عسر، انتهى. ولولا أنه كان من الفضلاء لنبهنا المروثون بهم لما استعمله عمر.

قوله: (على الحمصي) بين ابن سعد من طريق عمير بن هني عن أبيه أنه كان على حمى الرينة، وقد تقدم بعض ذلك في كتاب الشرب.

قوله: (أضخم جناحك عن المسلمين) أي اكفف يدك عن ظلمهم، وفي رواية معن بن عيسى عن مالك عند الدارقطني في الغرائب « أضخم جناحك للناس » وعلى هذا فمعناه استرحمهم بجناحك، وهو كناية عن الرحمة والشفقة.

قوله: (واتق دعوة المسلمين) في رواية الإسماعيلي والدارقطني وأبو نعيم « دعوة المظلوم ».

قوله: (وإدخل) بهزمة مفتوحة ومعجمة مكسورة، والصيغة بالهمزة مصغر وكنا الفتية أي صاحب القطعة القليلة من الإبل والغنم، ومتعلق الإدخال محذوف والمراد المرحى.

قوله: (قال ابن عمر: انطلق النبي ﷺ هو وأبي بن كعب) هذه هي القصة الثانية من هذا الحديث، وهو موصول بالإسناد الأول، وقد أفرده أحمد عن عبد الرزاق بإسناد حديث الباب، ووقع في حديث جابر « ثم جاء النبي ﷺ ومعه أبو بكر وعمر ونضر من المهاجرين والأنصار وأنا معهم » ولأحمد من حديث أبي الطفيل أنه حضر ذلك أيضاً، وقد تقدم في الجناز شرح ما في هذا الفصل من المفردات وبيان اختلاف الرواة.

وقوله: (طقق) أي جعله « يهتق » أي يستر ويختل « أي يسع في خفية. ووقع في حديث جابر « رجاء أن يسع من كلامه شيئاً ليعلم أصادق هو أم كاذب.

قوله: (أي صاف) بهجمة وفاء وزن باه، زاد في رواية يونس « هذا محمد » وفي حديث جابر « فقال يا عبد الله هذا أبو القاسم قد جاء » وكان الراوي عبر باسمه الذي تسمى به في الإسلام، وأما اسمه الأول فهو صاف.

قوله: (لو تركه بين) أي أظهر لنا من حاله ما نطلع به على حقيقته، والضمير لأم ابن صباد، أي لو لم تعلمه بجيتنا لتأدى على ما كان فيه فسمنا ما يستكشف به أمره. وغفل بعض الشراح فجعل الضمير للزخمة، أي لو لم يتكلم بها لفهمنا كلامه لكن علم فهمنا لما بقرل كونه بهمهم، كلما قاله، والأول هو المعتد.

قوله: (وقال سالم قال ابن عمر) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة بالإسناد المذكور، وقد أفرده أحد أيضاً، وسيأتي الكلام عليها في الفتن. وفي قصة ابن صباد اهتمام الإمام بالأمر التي ينشئ منها الفساد والتثقيب عليها، وإظهار كذب المدعي الباطل واتحانه بما يكشف حاله، والتجسس على أهل الرب، وأن النبي ﷺ كان يجهد فيما لم يوح إليه فيه. وقد اختلف العلماء في أمر ابن صباد اختلافاً كثيراً سألستوفيه إن شاء الله تعالى في الكلام على حديث جابر « إنه كان يخلف أن ابن صباد هو الدجال » حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. وفيه الرد على من يدعي الترجمة إلى الدنيا لقوله ﷺ لعمر: « إن يكن هو الذي تخاف منه قلن تستطيعه » لأن لو جاز أن الميت يرجع إلى الدنيا لما كان بين قتل عمر له حيث ذكروا عيسى ابن مريم هو الذي يقتله بعد ذلك منافاة. والله أعلم.

١٧٩- باب قول النبي ﷺ لِلْيَهُودِ: اسْلِمُوا تَسْلَمُوا

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: رَوَاهُ: [٣١٦٧].

قوله: (باب قول النبي ﷺ لليهود اسلموا تسلموا، قاله القتيبي عن أبي هريرة) هو طرف من حديث سياتي موصولاً مع الكلام عليه في الجزية.

١٨٠- باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون، فهي لهم

٣٠٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ حَفْصَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ تَنَزَّلَ غَدَا؟ فِي حِجْيِهِ، قَالَ: « وَهَلْ تَسْرُكُ لَنَا عَقِيلٌ مَنِيْلًا؟ ». ثُمَّ قَالَ: « نَحْنُ لَنَذْهَبُ غَدَا بِعَثْمَانَ بْنِ كِنَانَةَ الْمُخَضَّمِ، حَتَّى قَاسَمَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ ». وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ خَالَفَتْ قُرَيْشًا عَلَى نَبِيِّ هَاشِمٍ: أَنْ لَا يَتَابَعُوهُمْ وَلَا يُؤْوُوهُمْ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَالْخَيْفُ: الْوَادِي. رَوَاهُ: [١٥٨٨]. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: [١٣٥١]. مختصراً.

٣٠٥٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَ مَوْلَاهُ لَهُ يَدْعِي هُنَيْئاً عَلَى الْحِمَى، فَقَالَ: يَا هُنَيْئُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَتَقِ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ دَعَاكَ الْمَظْلُومُ مُسْتَجَابَةً، وَإِذْخِلْ رَبَّ الصِّرْمَةِ، وَرَبَّ الْفَتَمَةِ وَيَأْتِيهِ نَعْمَ إِنَّ عَوْفَ نَعْمَ إِنَّ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكَ مَا شِئْتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَيَّ نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ

قوله: (ولما) فيه تحذير المتكلم نفسه، وهو شاذ عند النحاة، كذا قيل، والذي

يظهر أن الشذوذ في لفظه، وإلا فالمراد في التحقيق إما هو تحذير المخاطب، وكأنه بتحذير نفسه حذره بطريق الأولى فيكون أبلغ، وغوّه نهي المرء نفسه و مراده نهي من يخاطبه كما سيأتي قريباً في باب الغلول.

وقوله: (فيه ابن عوف) هو عبد الرحمن، وابن عفان هو عثمان، وخصهما بالذكر على طريق المثال لكثرة نعمهما لأنهما كانا من ميسري الصحابة، ولم يرد بذلك منعهما البتة، وإما أراد أنه إذا لم يسع للمرء إلا نعم أحد الفريقين فنعّم المقلين أولاً، فنهاه عن إيثارهما على غيرهما أو تقديمهما قبل غيرهما، وقد بين حكمة ذلك في نفس الخبر.

قوله: (بنيته) كذا للأكثر بمثابة قبلها محتاجة ساكنة بلفظ مفرد البيت، وللكتشبيهي بتون قبل التحتانية بلفظ جمع البنين، والمعنى متقارب.

قوله: (يا أمير المؤمنين، يا أمير المؤمنين) حذف المقول للدلالة السياق عليه، ولأنه لا يتعين في لفظه، والتقدير يا أمير المؤمنين أنا فقير، يا أمير المؤمنين أنا أحق ونحو ذلك.

قوله: (أشاركم أنا) استفهام إنكار ومعناه لا أنكرهم محتاجين.

وقوله (لا أبا لك) بفتح الحزنة والموحدة، وظاهره الدعاء عليه، لكنه على مجازه لا على حقيقته، وهو بغير ترتين لأنه صار شيئاً بالضاف وإلا فأصل لا أبا لك، والحاصل أنهم لو منعوا من الماء والكلال هلكت مواشيهم فاحتاج إلى تمويصهم بصرف الذهب والفضة هم لسد خلتهم، وربما عارض ذلك الاحتياج إلى النقد في صرفه في مهم آخر.

قوله: (إنهم ليرون) بضم التحتانية أوله بمعنى الظن، وبفتحها بمعنى الاعتقاد. وقوله: «أني قد ظلمتهم» قال ابن التين يريد أرباب المواشي الكثيرة، كذا قال، والذي يظهر في أنه أراد أرباب المواشي القليلة لأنهم المظلم والأكثر وهم أهل تلك البلاد من يراعي المدينة، ويدل على ذلك قول عمر «إنها لبلادهم» وإما عمر لعمرك ذلك لأنه كان موثقاً فحماه لنعم الصدقة لمصلحة عموم المسلمين. وقد أخرج ابن سعد في الطبقات عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه «أن عمر أتاه رجل من أهل البادية فقال: يا أمير المؤمنين بلادنا قاتلتنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها في الإسلام، ثم نحى علينا؟ فنجل عمر بنفسه وبقتل شاربه» وأخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق ابن وهب عن مالك بنحوه وزاد «فلما رأى الرجل ذلك ألح عليه، فلما أكثر عليه قال: المال مال الله والبادع عبد الله، ما أنا بفاعل» وقال ابن المنير: لم يدخل ابن عفان ولا ابن عوف في قوله: «قاتلوا عليها في الجاهلية» فالكلام حائد على عموم أهل المدينة لا عليهما والله أعلم. وقال الملبس: إنما قال عمر ذلك لأن أهل المدينة أسلموا عفواً وكانت أموالهم لهم، ولهذا ساوم بني النجار بمكان مسجده، قال فائق العلماء على أن من أسلم من أهل الصلح فهو أحق بأرضه، ومن أسلم من أهل المنعة فارضه فيه للمسلمين، لأن أهل المنعة غلبوا على بلادهم كما غلبوا على أموالهم بخلاف أهل الصلح في ذلك. وفي نقل الاتفاق نظر لما بينا أول الباب، وهو ومن بعده حلوا الأرض على أرض أهل المدينة التي أسلم أهلها عليها وهي في ملكهم، وليس المراد ذلك هنا، وإما حي عمر بعض المرات ما فيه نيات من غير معالجة أحد وخص إيل الصدقة وغيور المجاهدين، وأذن لمن كان مقلداً أن يرضي فيه مواشي رفقاً به، فلا حجة فيه للمخالف. وأما قوله: «يرون أني ظلمتهم» فأشار به إلى أنهم يدعون أنهم أولى به، لا أنهم منعوا حقهم الواجب لهم.

قوله: (ولو لا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله) أي من الإبل التي كان يحمل عليها من لا يجد ما يركب، وجاء عن مالك أن عده ما كان في الحمى في عهد عمر بلغ أربعين ألفاً من إبل وخيل وغيرها، وفي الحديث ما كان فيه عمر من القوة وجودة النظر والشفقة على المسلمين. وهذا الحديث ليس في الموطأ قال الدارقطني في «غرائب مالك» هو حديث غريب صحيح.

١٨١- باب كِتَابَةِ الإِمَامِ النَّاسِ

قوله: (وما معاوية: ما بين معاوية إلى سبوعاوية). [أخرجه مسلم: ١٤٩ باختلاف].

٣٠٦١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ، عَنْ عُمَرَوِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْقِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، وَأَمْرًاي حَاجَةً. قَالَ: «ارْجِعْ فَحُجَّ مَعَ أَهْلِكَ». [راجع: ١٨٦٢. أخرجه مسلم: ١٤٩١].

قوله: (باب كتابة الإمام الناس) أي من المقاتلة أو غيرهم، والمراد ما هو أهم من كتابته بنفسه أو بامرء.

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو القرياني، وسفيان هو الثوري.

قوله: (أكتبوا لي من لفظك بالإسلام) في رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم «أصروا» بذكر الكسرة، وهي أهم من أكتبوا، وقد يفسر أصروا بأكتبوا.

قوله: (فقلنا بخلاف) هو استفهام تعجب وحذف منه أداة الاستفهام وهي مقدرة، وزاد أبو معاوية في روايته «قال إنكم لا تدرون لملكم أن تتبوا» وكان ذلك وقع عند تقرب ما يخاف منه، ولعله كان عند غروبهم إلى أحد أو غيرها. ثم رأيت في شرح ابن التين الجزء بأن ذلك كان عند حفر الخندق. وحكى الداودي احتمال أن ذلك وقع لما كانوا بالمدينة لأنه قد اختلف في عدهم هل كانوا ألفاً وخمسمائة أو ألفاً وأربعمائة أو غير ذلك مما سيأتي في مكانه وأما قول حذيفة «فلقد رأيتنا ابتلينا إلخ» فيشبه أن يكون أشار بذلك إلى ما وقع في أواخر خلافة عثمان من لاية بعض أمراء الكوفة كالأوليد بن عتبة حيث كان يخرجه الصلاة أو لا يقمها على وجهها، وكان بعض الورعين يصلي وحده سرّاً ثم يصلي معه خشية من وقوع الفتنة، وقيل: كان ذلك حين أتم عثمان الصلاة في السفر وكان بعضهم يقصر سرّاً وحده خشية الإنكار عليه، وهم من قال إن ذلك كان أيام قتل عثمان لأن حذيفة لم يحضر ذلك، وفي ذلك علم من أعلام النبوة من الإخبار بالشئ قبل وقوعه، وقد وقع أشد من ذلك بعد حذيفة في زمن الحجاج وغيره.

قوله: (حدثنا عبدان عن أبي حرة عن الأعمش فوجدناهم خمسمائة) يعني أن أبا حرة خالف الثوري عن الأعمش في هذا الحديث بهذا السند فقال خمسمائة ولم يذكر الألف.

قوله: (قال أبو معاوية ما بين سبوعاوية إلى سبعمائة) أي أن أبا معاوية خالف الثوري أيضاً عن الأعمش بهذا الإسناد في العدة، وطريق أبي معاوية هذه وصلها مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه، وكان رواية الثوري رجحت عند البخاري فلذلك اعتدما لكونه أحفظهم مطلقاً وزاد عليهم، وزيادة الثقة الحفاظ مقدمة، وأبو معاوية وإن كان أحفظ أصحاب الأعمش بخصوصه ولذلك أقصر مسلم على روايته لكنه لم يجزم بالعدد فقدم البخاري رواية الثوري لزيادة بالنسبة لرواية الاثنين ولجزمها بالنسبة لرواية أبي معاوية. وأما ما ذكره الإسماعيلي أن يحيى بن سعيد الأموي وأبا بكر بن عياش وأما أبا حرة في قوله: خمسمائة تتمازج الأكثرية والأحظلية فلا يخلص بعد ذلك الترجيح بالزيادة، وبهذا يظهر رجحان نظر البخاري على غيره. وسلك الداودي الشارح طريق الجمع فقال: لعلهم كتبوا مرات في مواطن. وجمع بعضهم بأن المراد بالألف وخمسمائة جمع من أسلم من رجل وامرأة وعبد وصبي، وما بين الستمائة إلى السبعمائة الرجال خاصة وبالمخمسمائة للمقاتلة خاصة. وهو أحسن من الجمع الأول وإن كان بعضهم أبطله بقوله في الرواية الأولى ألف وخمسمائة رجل لإمكان أن يكون الراوي أراد بقوله رجل نفس، وجمع بعضهم بأن المراد بالمخمسمائة المقاتلة من أهل المدينة خاصة، وما بين الستمائة إلى السبعمائة هم ومن ليس بمقاتل، وبالألف وخمسمائة هم ومن حولهم من أهل القرى والبادي. قلت: ويغش في وجوه هذه الاحتمالات كلها اتحاد خرج الحديث ومداره على الأعمش بسنده واختلاف أصحابه على في العدد المذكور والله أعلم، وفي الحديث مشروعية كتابة دواوين الجيوش، وقد يتعين ذلك عند الاحتياج إلى تمييز من يصلح للمقاتلة من لا يصلح، وفيه وقوع العقوبة على الإعجاب بالكثرة وهو نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ جَعَلْتُمْ كُرْهُكُمْ﴾ الآية (التوبة: ٢٥). وقال ابن المنير: موضع الترجمة من الفقه أن لا يتخير أن كتابة الجيش وإحصاء عدده يكون ذريعة لارتفاع البركة، بل الكتابة المأمور بها لمصلحة دينية، والمواخاة التي وقعت في حين كانت

٣٠٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَكْتُبُوا لِي مِنْ تَلَفَّظَ بِالإِسْلَامِ مِنَ النَّاسِ». فَكُنْتُ لَهُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةٍ رَجُلٍ، فَقُلْنَا نَعَاثُ وَنَحْنُ أَلْفٌ

من جهة الإعجاب. ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس « قال رجل يا رسول الله إنني أكتب في غزوة كذا » وهو يرجع الرواية الأولى بلفظ « كتبوا » لأنها مشعرة بأنه كان من عاهدكم كتابه ممن يتعين للخروج في المغازي، وقد تقدم شرح الحديث في الحج مستوفى.

١٨٢- باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر

٣٠٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « قَالَ: حَدَّثَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ: « هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ ». فَلَمَّا خَضَرَ الْيَقِينَ قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا خَشِيمًا قَاصِدَةً جَرَّاحَةً، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ لَكَ لَهُ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالًا خَشِيمًا وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « إِيَّيْهِ ». قَالَ: فَكَأَذَى بَعْضِ النَّاسِ أَنْ يَتَوَكَّبَ، فَيَسْمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ يَلِين: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنْ بِهِ جَرَّاحٌ خَشِيمٌ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَهْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: « اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنِّي عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ». ثُمَّ أَمَرَ بِرَأْسِهِ لِقَادَى النَّاسِ: « إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ ». (المطهر: ٤٢٠٤، ٤٦٠٦).

أخرجه مسلم: [١١١]

قوله: (باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الرجل الذي قاتل وقال النبي ﷺ: إنه من أهل النار. وظهر بعد ذلك أنه قتل نفسه، وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي، وهو ظاهر فيما ترجم به، وساقه هنا على لفظ معمر وهذا هو السبب في عطفه لطريقه على طريق شعيب، وقال المهلب وغيره: لا يعارض هذا قوله ﷺ: « لا نستعين بمشرك » لأنه إما خاص بذلك الوقت، وإما أن يكون المراد به الفاجر غير المشترك. قلت: للحديث أخرجه مسلم، وأجاب عنه الشافعي بالأول، وحجة النسخ شهود صفوان بن أمية حينما مع النبي ﷺ وهو مشرك وقصته مشهورة في المغازي، وأجاب غيره في الجمع بينهما بأوجه غير هذه منها أنه ﷺ تنكرس في الذي قال له « لا أستعين بمشرك » الرغبة في الإسلام فرده رجاء أن يسلم فصديق ظنه، ومنها أن الأمر فيه إلى رأي الإمام، وفي كل منهما نظر من جهة أنها نكرة في سياق النبي فيحتاج مدعي التخصيص إلى دليل. وقال الطحاوي: قصة صفوان لا يعارض قوله: « لا أستعين بمشرك » لأن صفوان خرج مع النبي ﷺ بانتخابه لا بأمر النبي ﷺ له بذلك، قلت: وهي تنفرقة لا دليل عليها ولا أثر لها، وبيان ذلك أن المخالف لا يقبل به مع الإكراه، وأما الأمر فالترتيب يقوم مقامه. قال ابن المنير: موضع الترجمة من الفقه أن لا يتخيل في الإسلام إذا حى حوزة الإسلام وكان غير عادل أنه يطرح الشك في الدين لفجوره فيجوز الخروج عليه، فأراد أن هذا التخيل متناف مع هذا النص، وأن الله قد يؤيد دينه بالفاجر، وفجوره على نفسه.

١٨٣- باب من تأمر في الحرب

مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ إِذَا خَافَ الْعَدُوَّ

٣٠٦٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ بْنِ جِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: « مَاخِذُوا الرِّيَاةَ نِزْدَ قَاصِبٍ، ثُمَّ اخْتَلَعُوا جَنْفَرُ قَاصِبٍ، ثُمَّ اخْتَلَعُوا عِدَالَهُ مِنْ رِوَاخَةٍ، قَاصِبٍ ثُمَّ اخْتَلَعُوا خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفُتِحَ عَلَيْهِ، وَمَا يَسْرُهُ، أَوْ قَالَ: مَا يَسْرُهُمْ، أَنَّهُمْ عِنْدَنَا ». وَقَالَ: وَإِنْ عَنَيْتُمْ قَتْلُوكُمْ. (راجع: [١٢٤٦].

قوله: (باب من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو) أي جاز ذلك، ذكر فيه حديث أنس في قصة أخذ خالد الرابية في يوم مؤتة، وسيأتي شرحه في

١٨٤- باب العون بالمدد

٣٠٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَسَهْلُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ رَعْلَ وَذَكَوَانَ وَعَصِيَّةَ وَتَوَّ لِحَاتٍ، فَرَعَوْهُمَا أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَمَوْا، وَاسْتَعْنَوْهُ عَلَى قَوْمِهِمْ، فَأَمْتَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِسِتِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ.

قَالَ أَنَسٌ: كَمَا نُسَمِّيهِمُ الْقُرَّةَ، يَخْطُونَ بِالنَّهَارِ وَيَصْلُونَ بِاللَّيْلِ، فَأَنْطَلَقُوا بِهِمْ، حَتَّى بَلَغُوا بَرْ مَعُونَةَ غَزَاوَهُمْ بِهِمْ وَقَتْلَوْهُمْ، فَكُنْتُ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رَعْلٍ وَذَكَوَانَ وَتَوَّ لِحَاتٍ.

قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّهُمْ قَرَّوْا بِهِمْ قُرُونًا: أَلَا بَلَغُوا غَا قُرُونًا، بَأَنَا قَدْ قَتَلْنَا رَعْلًا، قَرَحِي غَا وَأَرْضَانًا. ثُمَّ رَفَعَ ذَلِكَ بَعْدَ. (راجع: ١٠٠١. أخرجه مسلم: ٦٧٧، معصرة باحلاف وفي الإمارة ١٤٧ مطولاً).

قوله: (باب العون بالمدد) يفتح الميم: ما يمد به الأمير بعض المسكر من الرجال، ذكر فيه حديث أنس في قصة بئر معونة وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي، وهو ظاهر فيما ترجم به أيضاً. قال ابن المنير: وفيه أن الاجتهاد والعمل بالظاهر لا يفسر صاحبه أن يقع التخلف عن ظن به الوفا.

(تكملة): قال المعاطي: قوله في هذه الطريق « أنه راعل وذكوان وعصية ولحيان » وهم، لأن هؤلاء ليسوا أصحاب بئر معونة وإنما هم أصحاب الرجيع، وهو كما قال، وسأين ذلك وأضاح في المغازي إن شاء الله تعالى.

١٨٥- باب من غلب العدو فقام على عرسهم ثلاثاً

٣٠٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: ذَكَرَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا هَزَرَ عَلَى قَوْمِ الْقَوْمِ بِالْعُرْسِ لَثَلْ لَيْالٍ.

تَابَهُ مُعَاذٌ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (المطهر: ٣٩٧٦. أخرجه مسلم: ٢٨٧٥، بقطعة في ترد في هذه الطريق).

قوله: (باب من غلب العدو فقام على عرسهم ثلاثاً) العرصة يفتح للمهلتين وسكون الراء بينهما: هي البقعة الواسعة بغير بناء من دار وغيرها.

قوله: (ذكر أن أنس بن مالك عن أبي طلحة) كذا رواه قتادة، ورواه ثابت عن أنس بغير ذكر أبي طلحة، وهذه الطريق من روح بن عبادة عن سعيد وهو ابن أبي عروة مختصرة. وقد أوردوا المصنف في المغازي في غزوة بدر عن شيخ آخر عن روح بن سالم من هذا السياق، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابعه معاذ وعبد الأعلى عن قتادة إلخ) أما متابعة معاذ وهو ابن معاذ العنبري فوصلها أصحاب السنن الثلاثة من طريقه ولفظه « أحب أن يقيم بالعرصة ثلاثاً » وأما متابعة عبد الأعلى وهو ابن عبد الأعلى السامي بالمهلمة فوصلها أبو بكر بن أبي شيبة عنه ومن طريق الإسماعيلي. وأخرجه مسلم عن يوسف بن حماد عنه، قال المهلب: حكمة الإقامة لإراحة الظهر والأنفس، ولا ينفسى أن عمله إذا كان في أمن من العدو وطرق، والاعتصار على ثلاث يؤخذ من أن الأريمة إقامة. وقال ابن الجوزي: إنما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الأحكام وقلة الاحتفال، فكانه يقول: من كانت فيه قوة منكم فليرجع إليها. وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون المراد أن تقع خيافة الأرض التي

وقعت فيها المعاصي يلقاق الطاعة فيها يذكر الله وإظهار شعار المسلمين، وإذا كان ذلك في حكم الضيافة ناسب أن يقيم عليها ثلاثاً لأن الضيافة ثلاثة.

١٨٦- باب من قسم الغنمة في غزوه وسفرو

وَقَالَ رَافِعٌ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبَلَدِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَلَيْلًا، فَصَلَّيْنَا عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِبَيْتِ رَافِعٍ [راجع: ٢٤٨٨].

٣٠٦٦- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هُمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا أَخْبَرَهُ قَالَ: اخْتَصَمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْجَعْرَانَةِ، حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ. [راجع: ١٧٧٨، أخرجه مسلم: ١٢٥٣ مطولاً].

قوله: (باب من قسم الغنمة في غزوه وسفرو) أشار بذلك إلى الرد على قول الكوفيين إن الغنائم لا تقسم في دار الحرب، واعتلوا بأن للملك لا يتم عليها إلا بالاستيلاء، ولا يتم الاستيلاء إلا بإحرازها في دار الإسلام. وقال الجمهور: هو راجع إلى نظر الإمام واجتهاده، وغام الاستيلاء يحصل بإحرازها بأيدي المسلمين. وبذلك على ذلك أن الكفار لو اعتصروا حيثاً رقيقاً لم ينفذ عقوبتهم، ولو أسلم عبد أخربي لحق بالمسلمين صار حراً، ثم ذكر فيه طرفاً من حديث رافع وهو ابن خديج معلقاً، وسيأتي بتمامه موصولاً مع شرحه في كتاب الذبائح، وحديث أنس «اختصم النبي ﷺ من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين» وهو طرف من حديث المتقدم في الحج بهذا الإسناد، وسيأتي في غزوة الحديبية أيضاً بتمامه، وكلا الحديثين ظاهر فيما ترجم له.

١٨٧- باب إذا غنم المشركون مال المسلم، ثم وجدته المسلم

٣٠٦٧- وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ فَأَخَذَهُ الْقُدُورِيُّ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ فَرَدُّهُ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَتَى عَبْدَهُ لَهُ فَلَحِقَ بِالرُّومِ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ، فَرَدُّهُ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. [الطبر: ٣٠٦٨، ٣٠٦٩].

٣٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اخْتَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدًا لِابْنِ غَمَرٍ أَتَى فَلَحِقَ بِالرُّومِ فَظَهَرَ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَرَدُّهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنَّ فَرَسًا لِابْنِ غَمَرٍ عَارَ فَلَحِقَ بِالرُّومِ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ فَرَدُّهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَارٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَبْرِ، وَلَهُوَ جِمَارٌ، وَخَشِي إِهْيَ: هَرَبٌ. [راجع: ٣٠٦٧].

٣٠٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ عَلَى فَرَسٍ يَوْمَ لَيْسَى الْمُسْلِمُونَ، وَأَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ يُؤْتِيهِمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، بَعَثَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَخَذَهُ الْقُدُورِيُّ، فَلَمَّا هَرَمَ الْقُدُورِيُّ وَدَّ خَالِدٌ فَرَسَهُ. [راجع: ٣٠٦٧].

قوله: (باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته المسلم) أي هل يكون أحق به، أو يدخل الغنمة؟ وهذا عما اختلف فيه، فقال الشافعي وجماعة: لا يملك أهل الحرب بالغلبة شيئاً من مال المسلم، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبمدها. وعن علي والزهري وعمرو بن دينار والحسن: لا يرد أصلاً، ويختص به أهل المأثم. وقال عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء واليث ومالك وأحمد وآخرون، وهي رواية عن الحسن أيضاً ونقلها ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة: إن وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به، وإن وجده بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقسمة، واحتجوا بحديث عن ابن عباس مرفوعاً بهذا التفصيل أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف جداً، وعن أبي حنيفة كقول مالك إلا في الأتيقن قال هو والثوري: صاحبه أحق به مطلقاً.

قوله: (وقال ابن عمر) يعني عبد الله، وطريقه هذه وصلها أبو داود وابن ماجه.

قوله: (ذهب). وقوله (فأخذه) في رواية الكشميهني «ذهب» وقال: «فأخذها» والفرس اسم جنس يذكر ويؤنث.

قوله: (في زمن رسول الله ﷺ) كذا وقع في رواية ابن عمر أن قصة الفرس في زمن النبي ﷺ وقصة العبد بعد النبي ﷺ، وخالفه يحيى وهو القطان عن عبيد الله وهو العمري كما هي الرواية الثانية في الباب فجعلهما معاً بعد النبي ﷺ، وكذا وقع في رواية موسى بن عقبة عن نافع وهي الرواية الثالثة في الباب فصرح بأن قصة الفرس كانت في زمن أبي بكر، وقد وافق ابن عمر إسماعيل بن زكريا أخرجه الإسماعيلي من طريقه، وأخرجه من طريق ابن المبارك عن عبد الله فلم يعين الزمان، لكن قال في روايته «إنه افتدى الغلام برومين» وكان هذا الاختلاف هو السبب في ترك المصنف الجزم في الترجمة بالحكم لتردد الرواة في رفعه ووقفه، لكن للقاتل به أن يجتزع بوقوع ذلك في زمن أبي بكر الصديق والصحابه متوافرون من غير تكثير منهم. وقوله في رواية موسى بن عقبة «يوم لقي المسلمون» كذا هنا بخلاف المقبول، وبينه الإسماعيلي في روايته عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة وأبو نعيم من طريق أحمد بن يحيى الحلواني كلاهما عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال فيه: «يوم لقي المسلمون طيباً وأسدأ» وزاد فيه سبب أخذ العدو لفرس ابن عمر فيه «فاتحتم الفرس بعبد الله بن عمر جوفاً فصرعه وسقط ابن عمر فعاد الفرس» والباقي مثله. وروى عبد الرزاق أن العبد الذي أبقي لابن عمر كان يوم اليرموك أخرجه من معمر عن أيوب عن نافع عنه.

قوله: (قال أبو عبد الله عار) بمهمله وراه (مشتق من العير وهو حمار وحش، أي حرب) قال ابن التين: أراد أنه فعل فعله في الضار. وقال الخليل: يقال عار الفرس والكلب عياراً أي أفلت وذهب. وقال الطبري: يقال ذلك للفرس إذا فعله مرة بعد مرة، ومنه قيل للبطال من الرجال الذي لا يثبت على طريقة: عيار، ومنه سهم عاير إذا كان لا يدرى من أين أتى.

١٨٨- باب من تكلم بالفارسية والرطانة

وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَالْوَالِيكَم﴾ [الروم: ٢٢].
وَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [الروم: ٤٤].

٣٠٧٠- حَدَّثَنَا غَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا حُظَيْفَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: أَخْبَرَنَا سَيْدُ بْنُ مَيْمَنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَخِلْنَا بَهْمَةً لَنَا، وَطَخَسْتُ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَقَالَ أَنْتَ وَلَقَرٌ، فَصَاحَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْخُدُودِ، إِنَّ جَابِرًا قَدْ صَنَعَ سُورًا، فَحَيَّ خَلَا بِكُمْ». [الطبر: ٤١٠١، ٤١٠٢]. أخرجه مسلم: ٢٠٣٩ مطولاً.

٣٠٧١- حَدَّثَنَا جِيَانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَيْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ خَالِدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ سَيْدِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَخَبَّرْتُهُ بِمَا كَانَ بَيْنَ أَبِي وَغُلَيْبِ بْنِ أَصْفَرٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَنَةِ سَنَةٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَجِيءَ بِالْحَتِيشَةِ: حَسَنَةٌ.

قالت: فَلَبَّثْتُ اللَّيْلَ بِخَاتَمِ النَّبِيِّ، فَوَتَرَكِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعَاهَا». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِي وَأَخِي، ثُمَّ أَبِي وَأَخِي، ثُمَّ أَبِي وَأَخِي».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجِئْتُ حَتَّى ذَكَرَ. [الطبر: ٣٨٧٤، ٥٨٢٣، ٥٨٤٥، ٥٩٩٣].

٣٠٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْأَحْسَنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخَذَ تَعْمَرَةَ مِنْ تَمْرِ الصَّنَدَلِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْفَارِسِيَّةِ: «كَيْفَ كَيْفَ؟» أَمَا تَعْرِفُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّنَدَلَةَ؟. [راجع: ١٤٨٥]. أخرجه مسلم: ١٠٦٩.

قوله: (باب من تكلم بالفارسية) أي بلسان الفرس، قيل إنهم يتسبون إلى

القائفة في التنبه على سبب كنية أم خالد.

قائلها: حديث أبي هريرة « أن الحسن بن علي أخذ ثمرة من ثمر الصدقة » الحديث والغرض منه قوله: « كبح كبح » وهي كلمة زجر للصبي عما يريد فعله، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الزكاة وقد نازع الكرمانى في كون الانفاط الثلاثة عجيبة، لأن الأول يجوز أن يكون من توافق اللغتين، والثاني يجوز أن يكون أصله « حسنة » فحلف أوله « إيجازاً »، والثالث من أسماء الأصوات وقد أجاب عن الأخير ابن المنير فقال: وجه مناسبتها أنه « خاطبه بما يفهمه بما لا يتكلم به الرجل مع الرجل » فهو كمخاطبة المجمي بما يفهمه من لغته. قلت: وبهذا يجاب عن الباقي، ويؤاد بأن يجوز حذف أول حرف من الكلمة لا يعرف، وتشيبه بقوله: « كنى بالسيف شاة » لا يتجه، لأن حذف الأخير معهود في الترخيم، والله أعلم.

١٨٩ - باب الغلول

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ ﴾ [آل عمران: ١٦١].

٣٠٧٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَتَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: فَذَكَرَ الْغُلُولَ فَتَضَمُّهُ وَعَطَّمُ امْرَأَةً، قَالَ: « لَا الْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شاةٌ لَهَا نَعَاءٌ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ قَرْسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْضِي، فَأَقُولُ: لَا امْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَتَمَّلْتُ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَيْرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْضِي، فَأَقُولُ: لَا امْلِكُ لَكَ شَيْئاً قَدْ أَتَمَّلْتُكَ وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَائِتٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْضِي، فَأَقُولُ: لَا امْلِكُ لَكَ شَيْئاً قَدْ أَتَمَّلْتُكَ، أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِئُ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْضِي، فَأَقُولُ: لَا امْلِكُ لَكَ شَيْئاً قَدْ أَتَمَّلْتُكَ ».

وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: عَنْ أَبِي حَتَّانَ: « قَرْسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ ». [راجع: ٢٣٧١. أخرجه مسلم: ٩٨٧، بقطعة في رد في هذه الطريق، الغلول. أخرجه مسلم: ١٨٣١].

قوله: (باب الغلول) بضم اللام أي الحياطة في المنقب، قال ابن تيمية: سمى بذلك لأن أخذه يغله في مناعه أي يخبئه فيه. ونقل النووي الإجماع على أنه من الكبائر.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ ﴾ [آل عمران: ١٦١]) أورد فيه حديث أبي هريرة « قام فينا النبي ﷺ فذكر الغلول فظمه » الحديث، ويحيى هو القطان، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي.

قوله: (لا الفين) بضم أوله وبالقاف أي لا أجده، هكذا الرواية للأكثر بلطف الضمي المؤكد والمراد به النبي وبالقاف وكذا عند الحمصوي والمستملي، لكن روي بفتح الحمرزة وبالقاف من اللقاء وكذا لبعض رواة مسلم والمعنى قريب. ومنهم من حذف الألف على أن اللام للقسم وفي توجيهه تكلف، والمعروف أنه بلطف الضمي المراد به النبي، وهو وإن كان من نهي المرء نفسه فليس المراد ظاهره، وإنما المراد نهي من يخاطبه عن ذلك وهو أبلغ.

قوله: (أحدكم يوم القيامة على رقبته) في رواية مسلم « يحيى يوم القيامة وعلى رقبته » وهو حال من الضمير في يحيى، و « شاة » فاعل الظرف لاحتضاده أي هي حالة شينة ولا ينبغي لكم أن ترواكم عليها يوم القيامة. وفي حديث عبادة بن الصامت في السنن « إياكم والغلول، فإنه عار على أهله يوم القيامة ».

قوله: (على رقبته شاة لها نعاء) بضم الثالثة وتخفيف المعجمة وبالد صوت الشاة يقال ثقت تنقو، وقوله: فرس له حمحة يأتي في آخر الحديث.

قوله: (لا املك لك شيئاً) أي من المغنرة، لأن الشفاعة أمرها إلى الله، وقوله: « قد بلغتك » أي فليس لك عذر بعد الإبلاغ، وكأنه « أبرز هذا الغوليد في مقام الزجر والتخليط » ولا فهو في القيامة صاحب الشفاعة في منفي الأمة.

قوله: (يعور له رغاء) بضم الراء وتخفيف المعجمة وبالد صوت البعير.

قوله: (صامت) أي الذبب والفضة، وقيل: ما لا روح فيه من أصناف المال. وقوله: « رقع تخفق » أي تتفقع وتضطرب إذا حركها الريح، وقيل: مناه تلعب والمراد بها الثياب قاله ابن الجوزي، وقال الحميداني: المراد بها ما عليه من الحشوق المكتوبة في

فارس بن كورم، واختلف في كورم قيل: إنه من ذرية سام بن نوح وقيل: من ذرية يافث بن نوح وقيل: إنه ولد آدم لصلبه وقيل: إنه آدم نفسه. وقيل لهم الفرس لأن جدهم الأعلى ولد له سبعة عشر ولداً كان كل منهم شجاعاً فارساً فسموا الفرس، وفيه نظر لأن الاشتقاق يختص باللسان العربي والمشهور أن إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام أول من ذللت له الخيل، والفرسية ترجع إلى الفرس من الخيل وأمة الفرس كانت موجودة.

قوله: (والرطانة) بكسر الراء ويجوز فتحها، هو كلام غير العربي، قالوا: نقه هذا الباب يظهر في تأنيب المسلمين لأهل الحرب بالسهم، وسيأتي مزيد لذلك في أواخر الجزية في « باب إذا قالوا صبياناً ولم يقلوا أسلماً » وقال الكرمانى: الحديث الأول كان في غزوة الخندق والأخراخ بالتيبة، كذا قال، ولا يخفى بعده، والذي أشرت إليه أقرب.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿ وَاصْلَحْ السُّعُودَ وَالْوُكُوعَ ﴾ [الروم: ٢٢]) وقال « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » [إبراهيم: ٤] كانه أشار إلى أن النبي ﷺ كان يعرف الألسنة لأنه أرسل إلى الأمم كلها على اختلاف ألسنتهم فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته فاتضح أن يعرف ألسنتهم ليفهم منهم ويفهموا عنه، قيل له: لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الألسنة لإمكان الترجمان للموتوق به عندهم. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: طرف من حديث جابر في قصة بركة الطعام الذي صنعه بالحنديق، وسيأتي بشامه بهذا الإسناد مع شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى، والغرض منه قوله: « إن جابراً قد صنع سوراً » وهو بضم المهملة وسكون الواو قال الطبري: السور غير همز الصنيع من الطعام الذي يدهى إليه وقيل الطعام مطلقاً، وهو بالفارسية وقيل بالحبشية، وبلفظ بقية الشيء. والأول هو المراد هنا. قال الإسماعيلي: السور كلمة بالفارسية. قيل له: ليس هو القفلة؟ قال لم يكن هناك شيء فضل ذلك منه، إنما هو بالفارسية من أتى دعوى. وأشار المصنف إلى ضعف ما ورد من الأحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث « كلام أهل النار بالفارسية » وكحديث « من تكلم بالفارسية زادت في خبه ونقصت من مروءته » أخرجه الحاكم في مستدركه وسنده واه، وأخرجه فيه أيضاً عن عمر رفته « من أحسن العربية فلا يتكلمن بالفارسية فإنه يورث الفساق » الحديث وسنده واه أيضاً.

قائلها: حديث أم خالد بنت خالد، وسيأتي بهذا الإسناد في كتاب الأدب، ويأتي شرحه في اللباس، والغرض منه قوله « سنة سنة » وهو بفتح النون وسكون اللام، وفي رواية الكشيبي « سنة » بزيادة ألف للماء وفيها للسكت وقد تحذف، قال ابن ترقول: هو بفتح النون الخفيفة عند أبي ذر وشدها الباقر وهو يفتح أوله للجميع إلا القاسبي ذكره.

قوله في آخره: (قال عبد الله الله فقيت حتى ذكرني أي ذكر الراوي من بقائها أمداً طويلاً، وفي نسخة الصنفاني وغيرها « حتى ذكرت » وليبعضهم « حتى دكن » بمهملة وآخره نون أي استخ، وسيأتي في كتاب الأدب. ووقع في نسخة الصنفاني هنا من الزيادة في آخر الباب « قال أبو عبد الله هو المصنف: لم تمس امرأة مثل ما عاشت هذه يعني أم خالد ». قلت: وإدراك موسى بن عتبة حال على طول عمرها لأنه لم يلق من الصحابة غيرها.

(تنبه): خالد بن سعيد المذكور في السند شيخ عبد الله وهو ابن المبارك هو خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص أخو إسحاق بن سعيد وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد كرره عنه كما نبهت عليه. وفي طبقة خالد بن سعيد بن أبي مريم للمدني لكن لم يخرج له البخاري ولا لابن المبارك عنه رواية، وأوهم الكرمانى أن شيخ ابن المبارك هنا هو خالد بن الزبير بن العوام. ولا أدري من أين له ذلك؟ بل لم أر خالد بن الزبير رواية في شيء من الكتب الستة. ثم راجعت كلامه فعملت مراده فإنه قال: لفظ خالد المذكور هنا ثلاث مرار، والثاني غير الأول، وهو خالد بن الزبير بن العوام، والثالث غير الثاني وهو خالد بن سعيد بن العاص، بقوله: « والثاني » يومه أن المراد خالد بن سعيد وإنما مراده خالد المذكور في كنية أم خالد، وكان يشي عن هذا التطويل أن يقول: إن أم خالد سمت ولداً باسم والدها، وكان الزبير بن العوام تزوجها فولدت له خالد بن الزبير، فهذا يوضح المراد مع مزيد القائفة. والذي نبه عليه ليس تحته كبير أمر، فإن خالد بن سعيد الراوي عن أم خالد لا يلق أحد أبوها إلا من يقف مع مجرد التجويز المقل، فإن من المقطوع به عند الحديث أن عبد الله بن المبارك ما أدركها فضلاً عن أن يروي عن أبيها، وأبوها استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر فاحصرت

ثم أخرجه من وجه آخر عن عمرو بن شعيب موقوفاً عليه وهو الراجح، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث أحد في روايته، وهو قول مكحول والأوزاعي، وعن الحسن: يجرى متاعه كله إلا الخيوان والمصحف، وقال الطحاوي: لو صبح الحديث لاحتمل أن يكون حين كانت العقوبة بالمال.

(تنبيه): حكى بعض الشراح عن رواية الأصلي أنه وقع فيها هنا « ويذكر عن عبد الله بن عمرو إلخ » بدل قوله: « ولم يذكر عبد الله بن عمرو » فإن كان كما ذكر فقد عرف المراد بذلك ويكون قوله هنا أصح إشارة إلى أن حديث الباب الذي لم يذكر فيه التحريق أصح من الرواية التي ذكرها بصيغة التمرىض وهي التي أشرت إليها من نسخة عمرو بن شعيب.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار، وكذا هو عند ابن ماجه عن هشام بن عمار عن سفیان.

قوله: (على ثقل) بمثلة وقاف مفتوحين: العيال وما يتقله حله من الأمتة.

قوله: (كركرة) ذكر الواقدي أنه كان أسود يمسك دابة رسول الله ﷺ في القتال، وروى أبو سعيد التيسابري في « شرف المصطفى » أنه كان نوبياً أهله له هوة بن علي الحنفي صاحب اليمامة فأهضه، وذكر البلاذري أنه مات في الرق أو اختلف في ضبطه فذكر عياض أنه يقال بفتح الكافين ويكسرهما، وقال النووي إنما اختلف في كانه الأولى وأما الثانية فمكسورة افتضاً، وقد أشار البخاري، إلى الخلاف في ذلك بقوله في آخر الحديث « قال ابن سلام كركرة » وأراد بذلك أن شيعة محمد بن سلام رواه عن ابن عينة بهذا الإسناد بفتح الكاف، وصرح بذلك الأصلي في روايته فقال: يعني بفتح الكاف والله أعلم. قال عياض: هو للآخر بالفتح في رواية علي والكسر في رواية ابن سلام وعند الأصلي بالكسر في الأول، وقال القاسبي: لم يكن عند الروزي فيه ضبط إلا أنني أعلم أن الأول خلاف الثاني. وفي الحديث تحريم قليل الغلول وكثيره، وقوله: « هو في النار » أي يذهب على مصيبيته، أو المراد هو في النار إن لم ينف الله عنه.

١٩١ - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ ذُبْحِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَائِمِ

٣٠٧٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ رِافَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبِلْيِ الْخَلِيفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسُ جُوعٌ، وَأَصْبَحْنَا يَلَا وَغَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَغْرَافِ النَّاسِ، فَصَبُّوا الْقُدُورَ، فَأَتَرَ بِالْقُدُورِ فَأَخْفَتِ: ثُمَّ قَسَمَ فَقَدَلْ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بَعِيرٍ، قَدْ مِثْنًا بَعِيرٍ، وَلَمْ يَلَمْ الْقَوْمُ خَيْلَ يَسِيرٍ، فَطَلَبُوا فَأَخْفَاهُمْ، فَأَقْبَضُوا إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَحَسَنَةُ اللَّهِ، فَقَالَ: « هَذِهِ الْبَهَائِمُ لَهَا أَوْلَادٌ كَأَوْلَادِ الْوَحْشِ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ، فَاصْنَعُوا بِهَا كَمَا نَدَّ الْوَحْشُ ». فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَزَجُو، أَوْ نَعَاثُ أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَكِنْ مَعَا مَدَى، أَقْبَلْتُ بِالْقَصْبِ؟ فَقَالَ: « مَا أَنْهَرَ النَّمَّ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفَرُ، وَمَا حَذَّكَكُمْ عَنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا السِّنُّ قَطْعُهُ، وَأَمَّا الظُّفَرُ فَمُدَى الْحَيَاةِ ». [راجع: ٢٤٨٨. أخرجه مسلم: ١٩٦٨.]

قوله: (باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغام) ذكر فيه حديث رافع بن خديج في ذبحهم الإبل التي أصابوها لأجل الجوع ونصهم، وأمر النبي ﷺ بإكفاه القديس، وفيه قصة البعير الذي ند، وفيه السؤال عن الذبح بالقصب وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الذبائح، وقد مضى في الشركة وغيرها، وموضع الترجمة منه أمره ﷺ بإكفاه القدور فإنه مشعر بكراهة ما صنوا من الذبح بغير إذن. وقال المذهب: إنما أكفاه القدور ليعلم أن الغنمة إنما يستحقونها بعد قسمته لها، وذلك أن القصة وقعت في دار الإسلام لقوله فيها « بني الحليفة » وأجاب ابن المنير بأنه قد قيل إن الذبح إذا كان على طريق التمدي كان المذبح ميتة، وكان البخاري انتصر لهذا المذهب أو حل الإكفاه على العقوبة بالمال وإن كان ذلك المال لا ينحصر بأولئك الذين ذبحوا، لكن لا تعلق به طمعهم كانت النكاحية حاصلة لهم، قال: وإذا جوزنا هذا النوع من العقوبة فعقوبة صاحب المال في ماله أولى، ومن ثم قال مالك: يراق اللبن المشوش ولا يترك لصاحبه وإن زعم أنه يتنقع به بغير البيع أبدأ له، انتهى. وقال القرطبي: المأمور بإكفائه إنما هو المرق مقربة للذين تعجلوا، وأما نفس اللحم فلم يتلف، بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغام لأن النهي عن

الرقاع، واستعمله ابن الجوزي لأن الحديث سبق لذكر الغلول الحسي فحمله على الثياب أنسب، وزاد في رواية مسلم « نفس لها صياح » وكأنه أراد بالنفس ما يخله من الرقيق من امرأة أو صبي قال المذهب: هذا الحديث وعيد لمن أنفذه الله عليه من أهل المعاصي، ويحتمل أن يكون الحمل المذكور لا بد منه عقوبة له بذلك ليفتضح على رؤوس الأشهاد، وأما بعد ذلك فإل الله الأمر في تعذيبه أو العفو عنه، وقال غيره: هذا الحديث يفسر قوله عز وجل: ﴿ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] أي يأت به حاملاً له على رقبته، وبإل فإن بعض ما يسرق من النقد أخف من البعير مثلاً والبعير أرخص ثمناً فكيف يعاقب الأخف جناية بالأثقل وعكسه؟ لأن الجواب أن المراد بالعقوبة بذلك فضيحة الحمل على رؤوس الأشهاد في ذلك الموقف العظيم لا بالثقل والخفة، قال ابن المنير: أظن الأمراء فهموا تحريص السارق ونحوه من هذا الحديث، وقد تقدم شرح بعض هذا الحديث في أوائل الزكاة.

(تكميل): قال ابن المنير: أجمعوا على أن على الغال أن يعيد ما غل قبل القسمة، وأما بعدما فقال الثوري والأوزاعي والليث ومالك: يدفع إلى الإمام خمس ويتصدق بالباقي، وكان الشافعي لا يرى بذلك ويقول إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به، وإن كان لم يملكه فليس له الصدقة بمال غيره، قال: والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة.

قوله: (وقال أيوب عن أبي حيان فرس له حممة) كذا للآخر في الموضعين « فرس له حممة » يهملتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ثم ميم قبل الهاء، وهو صوت الفرس عند العلف، وهو دون الصهيل. ووقع في رواية الكشيبي في الرواية الأولى « على رقبته له حممة » بخلاف لفظ فرس، وكذا هو في رواية النسفي وأبي علي بن شبيب فعلى هذا تكون فائدة ذكر طريق أيوب التنصيص على ذكر الفرس. ولمسلم من طريق ابن علي عن أبي حيان بالإسناد الأول « فرس له حممة » وهو الموجود في الروايات كلها، وطريق أيوب وصلها مسلم من طريق حماد ومن طريق عبد الوالد جميعاً عن أيوب عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة ولم يسق لفظها، وقد رويناهما في كتاب الزكاة ليوسف القاضي بالحديث بتمامه وفيه « وبقي » رجل على عنقه فرس له حممة » ورويت في بعض النسخ في الرواية الأولى « فرس له حممة » بميم واحدة ولا معنى له، فإن كان مضبوطاً فكأنه نية بهذه الرواية المعلقة على وجه الصواب.

١٩٠ - باب الْقَلِيلِ مِنَ الْغُلُولِ

وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ حُرِّقَ مَتَاعُهُ، وَهَذَا أَصَحُّ.

٣٠٧٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرَةٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « هُوَ فِي النَّارِ ». فَلَعَنُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عِبَادَةً قَدْ غَلَّهَا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: كِرْكِرَةٌ، يَعْني يَفْتَحُ الْكَافِ، وَهُوَ مَضْبُوطٌ كَذَا.

قوله: (باب القليل من الغلول) أي هل يلتحق بالكثير في الحكم أم لا.

قوله: (ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه) يعني في حديث الذي ساقه في الباب في قصة الذي غل العبادته وقوله: « وهذا أصح » أشار إلى تضعيف ما روي عن عبد الله بن عمرو في الأمر بحرق رجل الغال، والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذي ساقه، والأمر بحرق رجل الغال أخرجه أبو داود من طريق صالح بن محمد بن زائدة الليثي المدني أحد الضعفاء قال: دخلت مع مسلمة بن عبد الملك أرض الروم فأتي برجل قد غل، فسأل سالماً أي ابن عبد الله بن عمر عنه فقال: سمعت أبي يحدث عن عمر عن النبي ﷺ قال: « إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه » ثم ساقه من وجه آخر عن سالم موقوفاً قال أبو داود: هذا أصح. وقال البخاري في التاريخ: يجتنبون بهذا الحديث في إحراق رجل الغال، وهو باطل ليس له أصل وروايه لا يعتمد عليه، وروى الترمذي عنه أيضاً أنه قال: صالح منكرو الحديث. وقد جاء في غير حديث ذكر الغال وليس فيه الأمر بحرق متاعه. قلت: وجاء من غير طريق صالح بن محمد أخرجه أبو داود أيضاً من طريق زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده،

﴿مَكَّة: [الر: ٣٩٠٠، ٣٩١٢]. أخرجه مسلم: ١٨٦٤ بغير هذا اللفظ.﴾

قوله: (باب لا هجرة بعد الفتح) أي فتح مكة أو المراد ما هو أعم من ذلك إشارة إلى أن حكم غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه المسلمون، أما قبل فتح البلد فمن به من المسلمين أحد ثلاثاً: الأول: قادر على الهجرة منها لا يمكنه إظهار دينه ولا أداء واجباته فلمجرة منه واجبة، الثاني: قادر لكنه يمكنه إظهار دينه وأداء واجباته فمستحبة لتكثير المسلمين بها ومعونتهم وجهاد الكفار والأمن من غدرهم والراحة من رؤية المنكر بينهم، الثالث: عاجز يعذر من أسر أو مرض أو غيره فتجوز له الإقامة فإن حل على نفسه وتكفل الخروج منها أجز. وقد ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث ابن عباس وقد تقدم في «باب وجوب الثغر» في أوائل الجهاد.

الثاني: حديث مجاشع بن مسعود وقد تقدم في باب البيعة في الحرب.

الثالث: حديث عائشة «انقطعت الهجرة منذ فتح الله على نبيه مكة» وسيأتي بآتم من هذا السياق في «باب الهجرة إلى المدينة» أول المغازي.

١٩٥- باب إذا اضطُرَّ الرَّجُلُ إِلَى النَّظَرِ فِي شُؤْرٍ

أَهْلٍ الدَّمَةِ،

وَالْمُؤْمِنَاتِ إِذَا عَصَيْنَ اللَّهَ، وَتَخْرِيجهنَّ.

٣٠٨١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ الطَّائِفِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ غُمَانِيًّا، فَقَالَ لِابْنِ عُبَيْدَةَ، وَكَانَ عَلَوِيًّا، إِنِّي لَأَعْلَمُ مَا الَّذِي جَرَّ صَاحِبَكِ عَلَى الدَّمَاءِ، مَسِيحُهُ يَقُولُ: بَعْضُ النَّبِيِّ ﷺ وَالزَّوْجَرُ، فَقَالَ: «أَتُوا زَوْجَتَهُ كَذًّا، وَتَجِدُونَهَا بِهَا أَمْرًا، أَعْطَاهَا حَاطِبٌ كِتَابًا». فَأَتَيْنَا الزَّوْجَةَ فَقُلْنَا: الْكِتَابُ، قَالَتْ: لَمْ يُعْطِنِي، فَقُلْنَا: لَتُخْرِجُنَّ أَوْ لَأُجْرِدَنَّكَ، فَأَخْرَجَتْ مِنْ حُجْرَتِهَا، فَأَرْسَلَتْ إِلَى حَاطِبٍ، فَقَالَ: لَا تَعْمَلْ، وَاللَّهِ مَا تَحْكُمُ وَلَا أَدْعُوكَ لِلإِسْلَامِ إِلَّا حُبًّا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا وَلَهُ بَيْتٌكَ مِنْ بَدَلِ اللَّهِ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَقَالِي، وَلَمْ يَكُنْ لِي أَحَدٌ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَخُذَ عِنْدَهُمْ بَدًّا، فَصَلَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: ذَهَبِي اضْرِبِي عَقْفَ لِيْلَةٍ قَدْ نَافَقَ، فَقَالَ: «مَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَلْحَقَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِي فَقَالَ: اظْمَلُوا مَا فِيكُمْ». فَهَذَا الَّذِي جَرَّاهُ. [رابع: ٣٠٧. أخرجه مسلم: ١٤٩٤.]

قوله: (باب إذا اضطُرَّ الرجل إلى النظر في شعور أهل الدمة، والمؤمنات إذا عصين الله، وتخريجهن) أورد فيه حديث علي في قصة المرأة التي كتب معها حاطب إلى أهل مكة، ومناسبتة للترجمة ظاهرة في رؤية الشعر من قوله في الرواية الأخرى «فاخرجته من عقاصها» وهي ذوابها المفضورة، وفي التبريد من قول علي «الأجردك» وقد تقدم في «باب الجاسوس» من وجه آخر عن علي، ويأتي شرحه في تفسير سورة الممتحنة.

وقوله في الإسناد: (عن أبي عبد الرحمن) هو السلمي.

وقوله: (وكان عثمان) أي يقدم عثمان على علي في الفضل.

وقوله (فقال لابن عتبة) هو حبان بكسر المهملة وبالموحدة على الصحيح كما سيأتي في استنباط المرتدين.

وقوله: (وكان علويًا) أي يقدم عليًا في الفضل على عثمان وهو مذهب مشهور لجماعة من أهل السنة بالكونية، قال ابن المنير: ليس في الحديث بيان هل كانت المرأة مسلمة أو ذمية، لكن لا استوى حكمهما في تحريم النظر لغير حاجة شغلها الدليل. وقال ابن التين: إن كانت مشركة لم توافق الترجمة، ولوجب بأنها كانت ذلت عهد فتحكمها حكم أهل الدمة.

وقوله (فاخرجت من حجرتها) كذا هنا بحذف الفصول، وفي الأخرى «فاخرجت» والحجزة بضم المهملة وسكون الجيم بعدها زاي: معقد الإزار والسراري. ووقع في رواية القاسبي «من حرزها» بحذف الجيم، قيل هي لغة عامية، وتقدم في «باب الجاسوس» أنها أخرجته من عقاصها، وجمع بينهما بأنها أخرجته من حجرتها فأخضته في الجاسوس.

إضاعة المال تقدم، والحجانية بطيخه لم تقع من الجميع إذ من جعلتهم أصحاب الخمس ومن الغائبين من لم يباشر ذلك، وإذا لم يقبل أنهم أحقره وأنفروه تمين تأويله على وفق القواعد الشرعية، ولهذا قال في الحسر الأهلية لما أمر بإراتها «إنها رجس» ولم يقل ذلك في هذه القصة، فدل على أن خروجهما لم تترك بخلاف تلك والله أعلم، وسيأتي بيان ما أبيع للغازي من الأكل من الغنم ما داموا في بلاد العدو في «باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب» في أواخر فرض الخمس.

١٩٢- باب البشارة في الفتح

٣٠٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ: قَالَ لِي جَبْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ؟». وَكَانَ يَتَأَمَّرُ بِهِ خُصَمٌ، يُسَمَّى كَتَبَةُ الْيَمَانِيَّةِ، فَأَنْطَلَقْتُ فِي خَمْسِينَ وَمِائَةً مِنْ أَحْمَسَ، وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ، فَأَخْبَرَتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي لَا أَثْبُتُ عَلَى الْخَيْلِ، فَصَرَبَ لِي صَدْرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَرَى أَصَابِيهِ فِي صَدْرِي فَقَالَ: «اللَّهُمَّ كُفِّهِ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مُهْدِيًا». فَأَنْطَلَقْتُ إِلَيْهَا فَكَسَرَهَا وَخَرَّوْهَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَحْسِرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ جَبْرِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي يَبْطُلُ بِالْحَقِّ، مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرْكَبَهَا كَأَنَّهَا جَمَلُ اجْرَبٍ، قَبَّارَةٌ عَلَى خَيْلِي أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسٌ مَرَاتٍ.

قال مستدرك: ثبت في ختم. [رابع: ٣٠٧٠. أخرجه مسلم: ١٤٧٩.]

قوله: (باب البشارة في الفتح) ذكر فيه حديث جرير في قصة ذي الخلصة، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي والمراد منه قوله في آخره «فارس إلى النبي ﷺ يسره» وقوله في آخره «قال مسدد بيت في ختم» يريد أن مسددًا رواه عن يحيى القطان بالإسناد الذي ساقه المصنف عن محمد بن المثنى عن يحيى فقال بدل قوله: «وكان يبيتًا في ختم» وهذه الرواية هي الصواب. وقد رواه أحد في مسنده عن يحيى فقال: «بيتًا لختم» وهي موافقة لرواية مسدد.

١٩٣- باب ما يُعطَى البشيرُ

وَأَعْطَى كَتَبٌ بْنُ مَالِكٍ لَوْثِينَ حِينَ بَشَّرَ بِالْوَعْدَةِ [رابع: ٢٧٥٧.]

قوله: (باب ما يعطى للبشير، وأعطى كعب بن مالك لوبين حين بشر بالوعدة) يشير إلى حديث الطويل في قصة تخلفه في غزوة تبوك، وسيأتي في المغازي، وهو ظاهر فيما ترجم له، وسيأتي أن البشير هو سلمة بن الأكوع.

١٩٤- باب لا هجرة بعد الفتح

٣٠٧٧- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبُيُوتَةٌ، وَإِذَا اسْتَفْرَغْتُمْ فَانْفِرُوا». [رابع: ١٣٤٩. أخرجه مسلم: ١٣٥٣ مطروء وهو بهذا اللفظ في الإمارة (٨٥).]

٣٠٧٨، ٣٠٧٩- حَدَّثَنَا إِزِيدُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي غُمَانَ الْهَنْدِيِّ، عَنْ مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ مُجَاشِعٌ بِأَخِيهِ مُجَالِدِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَذَا مُجَالِدٌ يُبَايِعُكَ عَلَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَكِنْ أَبَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ». [رابع: ٢٩٦٢، ٢٩٦٣. أخرجه مسلم: ١٨٦٣ بزيادة.]

٣٠٨٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عُمَرُو وَابْنُ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يَقُولُ: ذَمَّتْ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ مُجَاوِدَةٌ بِبَيْرٍ، قَالَتْ: لَنَا انْقَطَعَتِ الْهِجْرَةُ مُنْذُ فَتَحَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ

١٩٧ - باب مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزَا

٣٠٨٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَتَلَ كَبْرًا لَقَا، قَالَ: «أَيُّونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَأَيُّونَ، عَابِلُونَ حَامِلُونَ، لِرَبِّنَا سَاجِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَخْرَابَ وَخَذَهُ». [رواجع: ١٧٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٤٤ باختلاف].

٣٠٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَقْفَلَةً مِنْ عُسْفَانَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى رَاحِلَيْهِ، وَقَدْ ارْتَدَفَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيبٍ، فَفَزَعَتْ نَافِعَةَ فَصَرَعَا جَمِيعًا، فَاقْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ بِكَذَا، قَالَ: «عَلَيْكَ الْمَرَّةُ». فَلَبَّ ثَوْبًا عَلَى وَجْهِهِ وَأَتَاهَا نَافِعَةُ عَلَيْهَا، وَاصْلَحَ لَهَا مَرْكَبُهَا فَرَكِبَا، وَارْتَفَعَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا اشْرَقُوا عَلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: «أَيُّونَ تَأَيُّونَ، عَابِلُونَ، لِرَبِّنَا حَامِلُونَ. فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ، حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ». [انظر: ٣٠٨٦، ٣٠٩٨، ٦١٨٥، وانظر في الدعوات باب ٥٢. أخرجه مسلم: ١٣٤٥ بمصنف].

٣٠٨٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَمَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَفِيَّةُ يُرِيدُهَا عَلَى رَاحِلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ بَعْضُ الطَّرِيقِ غَفَرَتْ نَافِعَةُ، فَصَرَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَالْمَرْءُ، وَإِنَّ أَبَا طَلْحَةَ - أَخِيهِ - قَالَ - اقْبَحَ عَنْ بَعِيرِهِ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ بِكَذَا، هَلْ اصْطَلَحَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْمَرْءِ». فَاتَّقَى أَبُو طَلْحَةَ ثَوْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَصَدَّ قَصْدَهَا، فَاتَّقَى ثَوْبَهُ عَلَيْهَا، فَاقْبَحَ الْمَرْءُ، فَشَدَّ لَهَا عَلَى رَاحِلَيْهَا فَرَكِبَا، فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ - أَوْ قَالَ: اشْرَقُوا عَلَى الْمَدِينَةِ - قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّونَ تَأَيُّونَ عَابِلُونَ، لِرَبِّنَا حَامِلُونَ». فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا، حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ. [رواجع: ٣٠٨٥. أخرجه مسلم: ١٣٤٥ بمصنف].

قوله: (باب ما يقول إذا رجع من الغزوة) ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث ابن عمر في قوله: «أَيُّونَ تَأَيُّونَ» الحديث، وقد تقدم شرحه في أواخر الحج.

ثانيهما: حديث أنس في قصة وقوع صفيّة عن الناقة أخرجه من وجهين الثاني منهما في رواية الكشيبي وحده، وسأني شرحه في غزوة خيبر إن شاء الله تعالى. وقوله فيه: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم مقفلة من عسفان» قال الديلمي: هذا وهم لأن غزوة عسفان إلى بني لحيان كانت سنة ست، وإرداف صفيّة كان في غزوة خيبر سنة سبع، وجوز بعضهم أن يكون في طريق خيبر مكان يقال له عسفان وهو مرمود، والذي يظهر أن الراوي أضاف القفل إلى عسفان لأن غزوة خيبر كانت عليها وكان له بعد بالإقامة المتخللة بين الغزوتين لتقاربهما، وهذا كما قيل في حديث سلمة بن الأكوع الأسدي في تحريم النخلة في غزوة أوطاس، وإنما كان تحريم النخلة بمكة فأضافها إلى أوطاس لتقاربهما، والمعلم عند الله تعالى.

١٩٨ - باب الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

٣٠٨٧ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرِيبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، قَالَ لِي: «ادْخُلِ الْمَسْجِدَ، فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». [رواجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥ بزيادة ومطوّل في الرّاح ٥٤ والمسالمة ١٠٩].

٣٠٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي جَرِيحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

عقاصها ثم اضطرت إلى إخراجها أو بالمعكس، أو بأن تكون عقبتها طوية بحيث تصل إلى حوزتها فربطته في عقبتها وخرزته بمجزئتها وهذا الاحتمال أرجح. وأجاب بعضهم باحتمال أن يكون معها كتابان إلى طائفتين، أو المراد بالحجزة المقدسة مطلقاً وتكون رواية العقبة أوضح من رواية الحجزة، أو المراد بالحجزة الجبل لأن الحجز هو شد وسط يدي البعير بجبل ثم يخالف فتعقد رجلاه ثم يشد طرفاه إلى حقويه. ويسمى أيضاً الحجاز.

١٩٦ - باب استقبال الغزاة

٣٠٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَحُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ لَابْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْذَرُكُمْ إِذْ تَلَقَّيَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَا وَأَنْتَ وَابْنُ حُبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَحَمَلْنَا وَتَرَكَتْ». [أخرجه مسلم: ٢٤٢٧].

٣٠٨٣ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدٍ رضي الله عنه: فَخَبْنَا تَلَقَّيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَعَ الصَّيَّانِ إِلَى فَيْيَةِ الْوُكَاعِ. [انظر: ٤٤٢٦، ٤٤٢٧].

قوله: (باب استقبال الغزاة) أي عند رجوعهم.

قوله: (حدثنا عبد الله بن الأسود) في رواية الكشيبي ابن أبي الأسود، وهو عبد الله بن محمد بن حيد الأسود وحيد جده يكنى أبا الأسود وهو الذي قرنه يزيد بن زريع فنسب تارة إلى جده وأخرى إلى جد أبيه، وما لحيد بن الأسود في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير سورة البقرة. وقرنه فيه أيضاً يزيد بن زريع. وعبد الله شيخ البخاري يكنى أبا بكر وهو بها أشهر وكان من الحفاظ، وهو ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي.

قوله: (قال ابن الزبير لابن جعفر) كل منهما يسمى عبد الله.

قوله: (قال نعم فحملنا وتركك) ظاهره أن القتال «فحملنا» هو عبد الله بن جعفر وأن المتروك هو ابن الزبير، وأخرجه مسلم من طريق أبي أسامة وابن علية كلاهما عن حبيب بن الشهيد بهذا الإسناد مقولاً ولفظه «قال عبد الله بن جعفر لابن الزبير» جعل المستشهد عبد الله بن جعفر والقتال «فحملنا» عبد الله بن الزبير، والذي في البخاري أصح، ويؤيده ما تقدم من الحج عن ابن عباس قال «لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة استقبلته أقملة من بني عبد المطلب فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه» فإن ابن جعفر من بني عبد المطلب بخلاف ابن الزبير وإن كان عبد المطلب جد أبيه لكنه جده لأمه. وأخرج أحمد والنسائي من طريق خالد بن سارة عن عبد الله بن جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم حله خلفه وحمل قثم بن عباس بين يديه، وقد حكى ابن التين عن السداودي أنه قال: في هذا الحديث من الفوائد حفظ البيت، يشير إلى أن جعفر بن أبي طالب كان مات فطفت النبي صلى الله عليه وسلم على ولده عبد الله فحملته بين يديه، وهو كما قال. وأغرب ابن التين فقال: إن في الحديث النص بأنه «حل ابن عباس وابن الزبير ولم يحمل ابن جعفر» قال: ولعل السداودي ظن أن قوله «فحملنا وتركك» من كلام ابن جعفر وليس كذلك، كذا قال، والذي قاله السداودي هو الظاهر من سياق البخاري، فما أدري كيف قال ابن التين إنه نص في خلافه، وقد نبه عياض على أن الذي وقع في البخاري هو الصواب، قال: وتأتي رواية مسلم أن يحمل الضمير في «حملنا» لابن جعفر فيكون المتروك ابن الزبير، قال ووقع على الصواب أيضاً عند ابن أبي شيبة وابن أبي عثيمة وغيرهما. قلت: وقد روى أحمد الحديث عن ابن علية فبين سبب الوهم ولفظه مثل مسلم، لكن زاد بعد قوله «قال نعم» قال فحملنا «قال أحمد» وحديثنا به مرة أخرى فقال فيه: قال نعم فحملنا «يعني وأمسقط» قال «الذي بعد نعم» قلت: وثباتها توافق رواية البخاري وبخلافها تخالفها والله أعلم. وفي حديث ابن جعفر أيضاً جواز الغفر بما يقع من إكرام النبي صلى الله عليه وسلم وثبوت الصحة له لابن الزبير وهما متقاربان في السن وقد حفظا غير هذا، ثم ذكر المصنف حديث السائب بن يزيد في الملاحقة، وسأني في أواخر المغازي. ووقع لابن التين هنا في المراد بشية الوداع شيء رده عليه شيخنا ابن الملقن، والصواب مع ابن التين.

ثلاثة أميال منها من جهة المشرق وقوله في أول السند «حدثنا محمد» هو ابن سلام، وقد حدث به عن وكيع، وعن يسي محمد بن شيوخ البخاري محمد بن المثنى ومحمد بن العلاء وغيرهما، لكن نقرر أن البخاري حيث يطلق محمد لا يريد إلا النخعي أو ابن سلام، ويعرف تعيين أحدهما من معرفة من يروي عنه والله أعلم. وقوله «زاد معاذ» أي ابن معاذ النخعي وهو موصول عند مسلم، وأراد البخاري بإيراد طريق أبي الوليد الإشارة إلى أن القدر الذي ذكره طرف من الحديث، وبهذا يتدفع اعتراض من قال إن حديث أبي الوليد لا يطابق الترجمة، وإن اللائق به الباب الذي قبله. والحاصل أن الحديث عند شعبة عن محارب، فروى وكيع طرفاً منه وهو ذبيح البقرة عند قدوم المدينة، وروى أبو الوليد وسليمان بن حرب عنه طرفاً منه وهو أمره جابرًا بصلاة ركعتين عند القدوم، وروى عنه معاذ جميعه وفيه قصة البعير وذكر شئته لكن باختصار، وقد تابع كلاً من هؤلاء عن شعبة في سياحه جماعة.

(حاشية): اشتمل كتاب الجهاد من أوله إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على ثلاثمائة وستة وسبعين حديثاً، للمعلق منها أربعون طريقاً والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى مائتان وستة وستون والحاصل مائة وعشرة أحاديث وأما مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة «الجنة مائة درجة» وحديث «لولا أن رجلاً» وحديث جابر «اصطليح ناس الحمر» وحديث المغيرة «بلغنا نينبا» وحديث سهل بن حنيف في قول عمر، وحديث السائب بن يزيد عن طلحة، وحديث أنس عن أبي طلحة، وحديثه في قصة ثابت بن قيس، وحديث سهل في أسماء الخليل وحديث أنس في العشاء لا تسبق، وحديث سعد «إذا تصرون بضمفانكم» وحديث سلمة «أرسلوا وأنا مع ابن الأدرع» وحديث أبي أسيد «إذا كتبكم» وحديث أبي أمامة في حلية السيوف، وحديث ابن عمر «بعث بين بني الساعية» وحديث ابن عباس في الدعاء ببلدر، لكن أخرجه من طريق أخرى عن ابن عباس عن عمر، وحديث عمرو بن تغلب في قتال الترك، وحديث أبي هريرة في التصديق، وحديث ابن مسعود فيما خبر من الدنيا، وحديث قيس بن سعد في الترجيل، وحديث العباس في الرابة، وحديث جابر في التسيح، وحديث أبي موسى «إذا مرض العبد»، وحديث ابن عمر في السير وحده، وحديث أبي هريرة في الأسارى، وحديث ابن عباس مع طسي، وحديث أبي هريرة في قصة تفل خبيب، وفيه حديث بنت حياض وحديث سلمة في عين المشركين، وحديث عمر في بني، وحديث عبد الله بن عمرو في قصة الغلال، وحديث السائب بن يزيد في اللقاة. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة وعشرون أثراً. والله أعلم.

عَدِلَاوَحْمَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ وَعَمُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضَحَى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُسَ. [راجع: ٢٧٥٧. أخرجه مسلم: ٧١٦ وأخرجه مسلم: ٢٧٦٩ مطولاً].

قوله: (باب الصلاة إذا قدم من سفر) ذكر فيه حديث جابر في ذلك، وقد تقدم في أبواب الصلاة، وهو ظاهر فيما ترجم له، وكذا الذي بعده، وحديث كعب بن مالك تقدم في الصلاة أيضاً، وهو طرف من حديث الطويل.

١٩٩- باب الطعام عند القدوم

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفْطِرُ لِمَنْ يَفْشَاهُ.

٣٠٨٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، وَكَعْبٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، نَحَرَ جُرُورًا أَوْ بَقَرَةً.

زَادَ مُعَاذٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَارِبٍ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: اشْتَرَى مِثْيَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا بَوَاقِيْنِ، وَبِزَوْجِهِ أَوْ يَوْمَتَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ صَوْرًا، أَمَرَ بِبَقَرَةٍ فَلَبِثَتْ فَكَأَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ فَاصْلَيْ رَكَعَتَيْنِ، وَوَزَّنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ. [راجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥، وهو باطل في الرضاع ٥٤، وفي الحديث في المسألة ١٠٩].

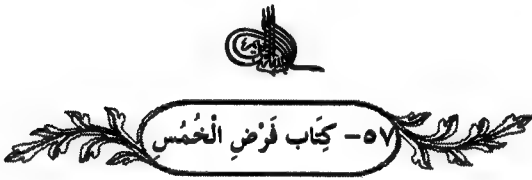
٣٠٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَدِمْتُ مِنْ سَفَرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّ رَكَعَتَيْنِ».

صَوْرًا مَوْضِعَ نَاحِيَةِ بِالْمَدِينَةِ. [راجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٧١٥، ومطولاً في الرضاع ٥٤ والمسألة ١٠٩].

قوله: (باب الطعام عند القدوم) أي من السفر، وهذا الطعام يقال له النقيعة بالنون والفاء، قيل اشتق من الفتح وهو الغبار لأن المسافر يأتي وعليه غبار السفر، وقيل النقيعة من اللبن إذا برد، وقيل غير ذلك.

قوله: (وكان ابن عمر يفتقر لمن يفتشاه) أي لأجل من يفتشاه والأصل فيه أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر لا فطراً ولا تطوعاً وكان يكثر من صوم التطوع في الحضر، وكان إذا سافر أظفر وإذا قدم صام إتماماً قضاءً إن كان سافر في رمضان وإما تطوعاً إن كان في غيره، لكنه يفتقر أول قدومه لأجل الدهن يشتره للسلام عليه والتهنئة بالقدوم ثم يصوم. ووقع في رواية الكشميهني «يصنع» بدل يفتقر والمعنى صحيح، لكن الأول أصوب، فقد وصله إسماعيل القاضي في «كتاب أحكام القرآن» من طريق أبيوب عن نافع قال «كان ابن عمر إذا كان مقيماً لم يفتقر، وإذا كان مسافراً لم يصم، فإذا قدم أظفر إتماماً لغاشيته ثم يصوم» قال ابن بطال: فيه إتمام الإسماء والرئيس أصحابه عند القدوم من السفر، وهو مستحب عند السلف، ويسمى النقيعة بنون وفتاح وزن عظيمة. ونقل عن المذهب أن ابن عمر كان إذا قدم من سفر أظفر من ياتيه ويفطر معهم ويترك قضاء رمضان لأنه كان لا يصوم في السفر فإذا انتهت الطعام ابتدأ قضاء رمضان. قال وقد جاء هذا مفسراً في «كتاب الأحكام» لإسماعيل القاضي، وتعبه ابن بطال بأن الأثر الذي أخرجه إسماعيل ليس فيه ما ادعاه المذهب، يعني من التقييد بـرمضان، وإن كان يتناول بعومهم، وإنما حل للمذهب على ذلك ما جاء عن ابن عمر أنه كان يقول فيصم نوى الصوم ثم أظفر: إنه متلاصق وإنه دمي إلى وليمة فحضر ولم ياكل واعتذر بأنه نوى الصوم، فاحتاج أن يقده بقضاء رمضان، والحق أنه لا يحتاج إلى ذلك إذا حل على الصورة التي ابتدأت بها وهو أنه لا ينوي الصوم حينئذ بل بقصد الفطر لأجل ما ذكر، ثم يستأنف الصوم تطوعاً كان أو قضاء، والله أعلم.

ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بيع جله من طريق محارب عنه باختصار، والغرض من قوله «فلما قدم صرراً أمر ببقرة فذبحت فأكالوا منها» الحديث وصرار بكسر الهملة والتخفيف، ووم من ذكره معجزة أوله، وهو موضع بظاهر المدينة على



١- باب فرض الخمس

٣٠٩١- حَدَّثَنَا عَدْنَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارَفٌ مِنْ نَقِيصِي مِنَ الْمَتَمِّ يَوْمَ بَدْرَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَطْعَمَنِي شَارَفًا مِنَ الْخُمُسِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ آتِيَ بِطَائِمَةٍ بَنَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَعَدْتُ رَجُلًا صَوَاغًا مِنْ نِيسِي فَنَقَعْتُ أَنْ يُوْتَجِلَ مَعِي، فَأَتَانِي بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَيْعُهُ الصَّوَاغِينَ، وَأَضْمِنَ بِهِ فِي وَلِيْمَةٍ غُرْبِي، فَبَيَّنَّا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارَفِي مَتَاعًا مِنْ الْأَقْبَابِ وَالْفَرَاسِ وَالْجِبَالِ، وَشَارَفَايَ فَنَاحَتَانِ إِلَى جَنْبِ خُزْرَةٍ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَرَجَعْتُ حِينَ جَعَفْتُ مَا جَعَفْتُ، لِإِذَا شَارَفَايَ قَدْ اجْتَسَبَ اسْتِمْتَهُمَا، وَتَقَرَّتْ خَوَارِجُهُمَا وَأَخَذَ مِنْ كِتَابِهِمَا، وَلَمْ أَهْلِكْ عَيْشِي حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ الْمُظْطَرَّ مِنْهُمَا، فَقُلْتُ: مَنْ قَتَلَ هَذَا؟ فَقَالُوا: قَتَلَ حَمْرَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى ادْخُلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

وَعِنْدَهُ زَيْدٌ بَنُ حَارِثَةَ، فَقَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ الَّذِي لَقِيتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لَكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا زِلْتُ كَأَنِّي قَطُّ، عِنْدَ حَمْزَةٍ عَلَى نَاقَتِي، فَجَبَّ أَسْمِيهِمَا، وَتَقَرَّرَ خَوَاصِرُهُمَا، وَهَذَا هُوَ ذَا فِي يَسْتِ مَعَهُ شَرِبْتُ، لَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِرِدَائِهِ فَأَرْتَدِي، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّخَذَهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ آتِيَتِ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةٌ، فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنُوا لَهُمْ، فَبَادَا هُمُ شَرِبَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حَمْزَةً يَمَّا قَعَلَ، فَبَادَا حَمْزَةً قَدْ قِيلَ، فَحَمْزَةً عَيْنَاهُ، فَظَنَرُ حَمْزَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرُ، فَظَنَرُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرُ، فَظَنَرُ إِلَى سُرْبِهِ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرُ فَظَنَرُ إِلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةً: هَلْ أَتَمُّ إِلَّا عَيْدٌ لَائِي، فَقَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ، فَكَصَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَقْبِيهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجْنَا مَعَهُ. [راجع: ٢٠٨٩. أخرجه مسلم: ١٩٧٩].

قَالَ غَمَرٌ: تَدَكُّمُ، انْشَدَكُمُ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً؟». يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ قَالَ الرُّطْبُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ.

قَالَ غَمَرٌ عَلَى عَلِيٍّ وَعُثَايَ، فَقَالَ: انْشَدَكُمَا بِاللَّهِ، انْظُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالََا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ.

قَالَ غَمَرٌ: فَإِنِّي أَخَذْتُكُمُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ فِي هَذَا الْقَبْرِ بِخِيٍّ لَمْ يُعْطِ أَحَدًا خَيْرَهُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ إِلَى قَوْلِهِ - فَكَيْفَ؟. فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ نَسَا أَحَازَهَا فَوَلَّكُمُ، وَلَا اسْتَغْنَى بِهَا عَنْكُمْ، قَدْ أَطْعَمَكُمُوهَا وَبَنَى بِكُمْ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفِيقُ عَلَى أَهْلِيهِ نَفَقَةً مِنْهُمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلُ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ حَيَاتَهُ، انْشَدَكُمُ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ.

ثُمَّ قَالَ عَلِيُّ وَعُثَايَ: انْشَدَكُمَا بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَ غَمَرٌ: ثُمَّ تَوَقَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَصَّهَا أَبُو بَكْرٍ، فَعَمِلَ فِيهَا بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ: إِنَّهُ فِيهَا لَصَادِقُ بَارٍّ رَاحِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تَوَقَّى اللَّهُ أَبُو بَكْرٍ، فَكُنْتُ أَنَا وَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ، فَخَصَّهَا سَتَتَيْنِ مِنْ إِمَارَتِي أَهْلًا، فِيهَا بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ: إِنِّي فِيهَا لَصَادِقُ بَارٍّ رَاحِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ.

ثُمَّ جِئْتَنِي تَكَلَّمَالِي، وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ، وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ جِئْتَنِي يَا عُثَايُ تَسْأَلُنِي نَصِيكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَجَاءَنِي هَذَا - يُرِيدُ عَلِيًّا - يُرِيدُ نَصِيْبَ امْرِئِيهِ مِنْ أَيْهَا، فَقُلْتُ لَكُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». قُلْنَا بَنَّا لِي أَنْ أَذْفَعُ إِلَيْكُمَا، قُلْتُ: إِنْ شِئْتَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا، عَلَى أَنْ عَلَيُّكُمَا عَيْدُ اللَّهِ وَرِيَاةُ: تَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ، وَمَا عَمِلَتْ فِيهَا مُنْذُ وَلَيْتَهَا، فَقُلْتُمَا: أَذْفَعُهَا إِلَيْنَا، فَبَذَلْتُ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا، فَانْشَدَكُمُ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهَا بِذَلِكَ؟ قَالَ الرُّطْبُ: نَعَمْ.

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعُثَايَ، فَقَالَ: انْشَدَكُمَا بِاللَّهِ، هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ؟ قَالََا: نَعَمْ.

قَالَ: فَتَقْلِمَانِ مِنِّي قَضَاءٌ غَيْرُ ذَلِكَ؟ فَوَاللَّهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ لَا أَقْبِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ، فَإِنِّي أَكْفِيكُمَاهَا. [راجع: ٢٩٠٤. أخرجه مسلم: ١٧٥٧].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب فرض الخمس) كذا وقع عند الإسماعيلي، وللأكثر «باب» وحذف بعضهم، وثبتت البسملة للأكثر. «والمس» بضم المعجمة والميم ما يؤخذ من الغنيمة، والمراد بقوله «فرض الخمس» أي وقت فرضه أو كيفية فرضه أو ثبوت فرضه، والجمهور على أن ابتداء فرض الخمس كان بقوله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء» فإن الله حمله وللرسول ﷺ الآية [الأنفال: ٤١]، وكانت الغنائم تقسم على خمسة أقسام: فيعزل خمس منها يصرف فيمن ذكر في الآية،

وَعِنْدَهُ زَيْدٌ بَنُ حَارِثَةَ، فَقَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ الَّذِي لَقِيتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا لَكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا زِلْتُ كَأَنِّي قَطُّ، عِنْدَ حَمْزَةٍ عَلَى نَاقَتِي، فَجَبَّ أَسْمِيهِمَا، وَتَقَرَّرَ خَوَاصِرُهُمَا، وَهَذَا هُوَ ذَا فِي يَسْتِ مَعَهُ شَرِبْتُ، لَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِرِدَائِهِ فَأَرْتَدِي، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّخَذَهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ آتِيَتِ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةٌ، فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنُوا لَهُمْ، فَبَادَا هُمُ شَرِبَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حَمْزَةً يَمَّا قَعَلَ، فَبَادَا حَمْزَةً قَدْ قِيلَ، فَحَمْزَةً عَيْنَاهُ، فَظَنَرُ حَمْزَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرُ، فَظَنَرُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرُ، فَظَنَرُ إِلَى سُرْبِهِ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرُ فَظَنَرُ إِلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةً: هَلْ أَتَمُّ إِلَّا عَيْدٌ لَائِي، فَقَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ، فَكَصَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَقْبِيهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجْنَا مَعَهُ. [راجع: ٢٠٨٩. أخرجه مسلم: ١٩٧٩].

٣٠٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَأَلَتْهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَتَقَسَّمَ لَهَا مِيرَاثُهَا، مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا آتَاكَ اللَّهُ عَلَيْهِ. [المطهر: ٣٠٩٣، ٣٧١١، ٤٤٠٣، ٤٤٠٤، ٤٦٢٥، ٤٦٢٥. أخرجه مسلم: ١٧٥٩، مع الحديث الثاني].

٣٠٩٣ - فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «(لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». فَخَصَّيْتُ فَاطِمَةَ بَنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَجَرْتُهَا أَبَا بَكْرٍ، فَلَمْ تَزَلْ مُهَاجِرَةً حَتَّى تَوَفَّيْتُ، وَعَاشَيْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ قَالَتْ: وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيْبًا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَبِيرٍ وَلَدَيْهِ، وَصَدَقَةٌ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، فَإِنِّي أَخْشِي إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ. فَأَمَّا صَدَقَةُ بِالْمَدِينَةِ فَدَفَعْتُهَا غَمَرٌ إِلَى عَلِيٍّ وَعُثَايَ، وَأَمَّا خَبِيرٌ وَقَدْ كَانَ فَاسْتَكْبَحَ غَمَرٌ وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْ لِيُخَوِّفِيهِ الْيَمِي تَعْرُوهُ وَتَوَالِيهِ، وَأَمْرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، قَالَ: فَهَمَّا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْغَرَرَاتُ الْفُتُلُتْ مِنْ عُرْوَةِ فَاصْبَتْهُ. وَمِنْهُ تَعْرُوهُ وَأَخَوَّالِي. [المطهر: ٤٣٧١٢، ٤٠٣٦، ٤٢٤٩، ٤٦٢٦. أخرجه مسلم: ١٧٥٩ مع الحديث السابق. بدون زيادة عمر و به اختصار].

٣٠٩٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَوَيْ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّادِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ ذَكَرَ لِي وَكُرًا مِنْ خَبِيرِهِ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْخَبِيرِ، فَقَالَ مَالِكٌ: يَتِمُّ أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ مَضَى النَّهَارُ، إِذَا رَسُولُ غَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَأْتِيَنِي، فَقَالَ: أَجِبْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى غَمَرٍ، فَبَادَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى رِمَالٍ سَرِيرٍ، لَسْتُ يَتَنَّهُ وَتَتَنَّهُ لِرَاسِهِ، مَكْبِي عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَقَالَ: يَا مَالُ، إِنَّهُ قَدِيمٌ عَلَيْنَا مِنْ قَوْمِكَ أَهْلُ الْيَتَامَى، وَقَدْ أَمَرْتُ بِهِمْ بِرَحْمَةٍ، فَأَقْبَضُوا فَاقْبِضْ مِنْهُمْ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ أَمَرْتَ لَمْ غَيْرِي، قَالَ: فَأَقْبِضْ أَهْلَ الْغُرْمَةِ.

فَيَتِمُّ أَنَا جَالِسٌ عِنْدَهُ أَنَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَأُ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ يَسْتَأْذِنُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِذَا لَمْ يَدْفَعُوا فَادْفَعُوا لَكُمْ وَأَجْلَسُوا.

قوله: (لوجعت حين جمعت ما جمعت) زاد في رواية ابن جريج عن ابن شهاب في الشرب « وحزة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت » أي الذي أتاه الشارفين بجانبه « ومعه قينة » يفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هي الجارية المغنية « فقالت: ألا يا حزن لشرب النواء » والشرب جمع شارب كما تقدم، والنواء بكسر النون والمد مخففاً جمع نأوة وهي الناقة السميكة، وحكى الخطابي أن ابن جرير الطبري رواه « ذا الشرف » يفتح الشين وفسره بالرفعة وجعله صفة لحزمة، وقبح نون النواء وفسره بالبعد أي الشرف البعيد أي مثاله بعيد، قال الخطابي: وهو خطأ وتصحيح، وحكى الإسماعيلي أن أبا يعلى حدثه به من طريق ابن جريج فقال « النواء » بالثاء المثلثة، قال فلم نضبته، ووقع في رواية القاسبي والأصيلي النوى بالقصر وهو خطأ أيضاً، وقال الداودي: النواء الخباء، وهذا أفصح في القلق. وحكى للرزاني في معجم الشعراء أن هذا الشعر لعبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي جد أبي السائب المخزومي المدني، ووقيته:

وهن معقلات بالفضاء
فضع السكين في اللبائ منها
وعجل من أطايعها لشرب
فقيداً من طيخ أو شواء

والشرب يفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة جمع شارب، كساجر ونجر. والثناء بكسر الفاء والمد: الجائز، أي جانب الدار التي كانوا فيها. والقديد المبطوخ والتضريح بمعجمة وجيم: الطبخ، لأن كان ثاباً قد عرف بعض للمهم في قوله « في شرب من الأنصار » لكن المخزومي ليس من الأنصار، وكان قاتل ذلك أطلقه عليهم بالمعنى الأعم. ولرؤد الذي نظم هذا الشعر وأمر القينة أن تغني به أن يعث حمة حزة لما عرف من كرمه على غير التائين لياكلوا من لحمهما، وكأنه قال: انهض إلى الشرف فأغرهما، وقد تبين ذلك من بقية الشعر.

وفي قولها (لشرف) بصيغة الجمع مع أنه لم يكن هناك إلا تثنان دلالة على جواز إطلاق صيغة الجمع على التائين.
وقوله (يا حزن) ترخيم وهو يفتح الزاي ويجوز ضمها.

قوله: (قد أجمعت) وقع مثله في رواية عتبة في المنازعة، وهو بضم أوله، وفي رواية الكشميهني هنا « قد جئت » بضم الجيم بغير ألف أي قطعت وهو الصواب، وعند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس « قد أجميت » وهو صواب أيضاً، والجبب الاستصاال في القطع.

قوله: (وأخذ من أكبادهما) زاد ابن جريج « قلت لابن شهاب، ومن السنام، قال: قد جب أسنمتها » والسنام ما على ظهر البعير.
وقوله (هقر) يفتح الموحدة والقاف أي شق.

قوله: (هلم أمك عني حين رأيت) في رواية الكشميهني « حيث رأيت » والمراد أنه يكن من شدة القهر الذي حصل له. وفي رواية ابن جريج « رأيت منظرًا أظنني » بقاء وعطاء مثالة معجبة، أي نزل بي أمر مقطع أي خيف مهول، وذلك تصوره تأخر الابتاء بزوجه بسبب فوات ما يستبان به عليه، أو لخشية أن ينسب في حقها إلى تعصير لا لجرد فوات التائين.

قوله: (حصى أدخل) كنا بصيغة المضارع مبالغة في استحضار صورة الحال.
قوله: (فطلق يلوم حزة) في رواية ابن جريج « فدخل على حزة فتخبط عليه ».

قوله: (هل أتم إلا عبيد لأبي) في رواية ابن جريج « لأبائي » قيل: أراد أن أباه عبد المطلب جدد للنبي ﷺ ولمسلي أيضاً، والجبد يدعى سيده، وحاصله أن حزة أراد الافتخار عليهم بأنه أقرب إلى عبد المطلب منهم.

قوله: (القهقري) هو للمشي إلى خلف، وكأنه فصل ذلك خشية أن يزداد حيث حزة في حال سكره فيقتل من القتل إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع من حزة بمرأى منه ليدفعه إن وقع منه شيء.

قوله: (وخرجنا معه) زاد ابن جريج « وذلك قبل تحريم الخمر » أي ولذلك لم يؤخذ النبي ﷺ حزة بقوله. وفي هذه الزيادة رد على من احتج بهذه القصة على أن طلاق السكران لا يقع، فإنه إذا عرف أن ذلك كان قبل تحريم الخمر كان ترك المواخعة لكونه لم يدخل على نفسه الضرر، والذي يقول يقع طلاق السكران ينتج بأنه أدخل على نفسه السكر وهو محرم عليه تعزيب يامشاه الطلاق عليه، فليس في هذا الحديث حجة لإثبات ذلك ولا فيه. قال أبو داود: سمعت أحمد بن صالح يقول: في هذا الحديث أربع وعشرون سنة. قلت: وفيه أن الغام يعطى من الغنمة من جهتين: من الأربعة أخماس

وسباني البحث في مستحقه بعد أبواب، وكان خمس هذا الخمس لرسول الله ﷺ، واختلف فيمن يستحقه بعده: فمذهب الشافعي أنه يصرف في المصالح، وعنه يرد على الأصناف الثمانية المذكورين في الآية، وهو قول الحنفية مع اختلافهم فيهم كما سباني، وقيل يختص به الخليفة، ويقسم أربعة أخماس الغنمة على العاقين إلا السلب لفته للقتال على الرجاء كما سباني. وذكر للصف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث علي بن أبي طالب في قصة الشارفين.

قوله: (كانت لي شارف من نصبي من الغنم يوم بدلت للشارف المسن من النوق، ولا يقال للذكر عند الأكثر، وحكى إبراهيم الحربي عن الأصمعي جوازها، قال عياض: جمع فاعل على فعل بضمين قليل.

قوله: (وكان النبي ﷺ أعطاني شارقاً من الخمس) قال ابن بطال: ظاهره أن الخمس شرع يوم بدر، ولم يختلف أهل السير أن الخمس لم يكن يوم بدر، وقد ذكر إسماعيل القاضي في غزوة بني قريظة قال: قيل إنه أول يوم فرض فيه الخمس، قال: وقيل نزل بعد ذلك، قال: ولم يأت ما فيه بيان شافه، وإنما جاء صريحاً في خنالم حين. قال ابن بطال: وإذا كان كذلك فيحتاج قول علي إلى تأويل، قال: ويمكن أن يكون ما ذكر ابن إسحاق في سرية عبد الله بن جحش التي كانت في رجب قبل بدر بشهرين، وأن ابن إسحاق قال: ذكر في بعض آل جحش أن عبد الله قال لأصحابه إن لرسول الله ﷺ ما غنمنا الخمس، وذلك قبل أن يفرض الله الخمس، فعزل له الخمس وقسم سائر الغنمية بين أصحابه، قال فوقع رضا الله بذلك، قال فيحصل قول علي « وكان قد أعطاني شارقاً من الخمس » أي من الذي حصل من سرية عبد الله بن جحش. قلت: ويحرم عليه أن في الرواية الآتية في المغازي « وكان النبي ﷺ أعطاني » عما أفاء الله عليه من الخمس يومئذ « والمعجب أن ابن بطال عزا هذه الرواية لأبي داود وجعلها شاهدة لما تأوله، وفعل من كونها في البخاري الذي شرهه ومن كون ظاهرها شاهدة على ما له، ولم أتف على ما نقله من أهل السير صريحاً في أنه لم يكن في خنالم بدر خمس، والمعجب أنه ثبت في غنمة السرية التي قبل بدر لخمس ويقول إن الله رضي بذلك ويغنيه في يوم بدر مع أن الأنفال التي فيها التصريح بفرض الخمس نزل غالبها في قصة بدر، وقد جزم الداودي الشارح بأن آية الخمس نزلت يوم بدر، وقال السبكي: نزلت الأنفال في بدر وغنالمها. والذي يظهر أن آية قسمة الغنمة نزلت بعد تفرقة الغنالم، لأن أهل السير نقلوا أنه ﷺ تسما على السواء وأعطاهما لمن شهد الرقعة أو غاب لعذر تركها منه، لأن الغنمة كانت أولاً تنص أول سورة الأنفال للنبي ﷺ، قال: ولكن يمكن على ما قاله أهل السير حديث علي، يعني حديث الباب حيث قال « وأعطاني شارقاً من الخمس يومئذ » فإنه ظاهر في أنه كان فيها خمس. قلت: ويحتمل أن تكون قسمة خنالم بدر وقعت على السواء بعد أن أخرج الخمس للنبي ﷺ على ما تقدم من قصة سرية عبد الله بن جحش، وأفادت آية الأنفال وهي قوله تعالى: ﴿ وأعلموا أنما غنمتم ﴾ [الأنفال: ٤١] إلى آخرها بيان مصرف الخمس لا مشروعية أصل الخمس والله أعلم. وأما ما نقله من أهل السير فأخرجه ابن إسحاق بإسناد حسن ينتج بثله من عبادة بن الصامت قال « فلما اختلفنا في الغنمة وسامت أخلاقنا انتزعها الله منا فجعلها لرسوله، قسمها على الناس من سواء » أي على سواء، ساقه مطولاً، وأخرجه أحد والمحكم من طريقه، وصححه ابن حبان من وجه آخر ليس فيه ابن إسحاق.

قوله: (أبغني بفاطمة) أي أدخل بها، والبناء الدخول بالزوجة، وأصله أنهم كانوا من أراد ذلك بنت له فبة فعلا فيها أهلها. واختلف في وقت دخول علي بفاطمة، وهذا الحديث يشعر بأنه كان عقب وقعة بدر، ولعله كان في شوال سنة اثنين، فإن وقعة بدر كانت في رمضان منها، وقيل تزوجها في السنة الأولى، ولعل قاتل ذلك أثره، ونقل ابن الجوزي أنه كان سفر سنة اثنين، وقيل في رجب، وقيل في ذي الحجة، قلت: وهذا الأخير يشبه أن يحصل على شهر الدخول بها، وقيل تأخر دخوله بها إلى سنة ثلاث، فدخل بها بعد وقعة أحد حكاية ابن عبد البر، وفيه بعد.

قوله: (واعلنت رجلاً صواغاً) يفتح الصاد المهملة والتشديد، ولم أتف على اسمه. ووقع في رواية ابن جريج في الشرب طابع بمهملتين وموحدة وطالع بلام بدل الموحدة أي من بدله ويساعده، وقد يقال إنه اسم الصانع المذكور، كنا قال بعضهم وفيه بعد.

قوله: (مناعتان) كنا للاكثر، وهو باعتبار المضي لأنهما ناتتان. وفي رواية كريمة «مناعتان» باعتبار لفظ الشارف.

قوله: (للي جنب حجرة رجل من الأنصار) لم أتف على اسمه.

بحق الغنيمة، ومن الخمس إذا كان من له فيه حق، وأن مالك الناقة الانتفاع بها في الحمل عليها. وفيه الإتاخة على باب الغير إذا عرف رضاه بذلك وعدم تقصيره به، وأن البكاء الذي يجلبه الخزن غير معلوم، وأن المرأة قد لا يملك دمه إذا غلب عليه الغيظ. وفيه ما ركب في الإنسان من الأسف على قوت ما فيه نفعه وما يحتاج إليه، وأن استعلاء المظلوم على من ظلمه وإخياره بما ظلم به خارج عن الغيبة والتنمية. وفيه قبول خبر الواحد، وجواز الاجتماع في الشرب المباح، وجواز تناول ما يوضع بين أيدي القوم، وجواز الغناء بالمباح من القول، وإنشاد الشعر والاستماع من الأمة، والتخير فيما يأكله، وأكل الكبد وإن كانت دماً. وفيه أن السكر كان مباحاً في صدر الإسلام، وهو رد على من زعم أن السكر لم يبع قط، ويمكن حل ذلك على السكر الذي يفقد معه التمييز من أصله. وفيه مشروعية وليمة العرس، وسيأتي شرحها في النكاح، ومشروعية الصباغة والتكسب بها وقد تقدم في أوائل البيوع، وجواز جمع الأخرى وغيره من المباحات والتكسب بذلك، وقد تقدم في أواخر الشرب. وفيه الاستماعة في كل صناعة بالمعارف بها، قال المذهب: وفيه أن المعادة جرت بأن جناية ذوي الرحم منقضية. قلت: وفيه نظر لأن أبي شيبة روى عن أبي بكر بن عياش أن النبي ﷺ أجاز حرم ثمن الناقين، وفيه علة تحريم الخمر، وفيه أن للإمام أن يمضي إلى بيت من بلغه أنهم على منكر لغيره، وقال غيره: فيه حل تذكية الغاصب، لأن الظاهر أنه ما يقر خواصهما وجب استنهما إلا بعد التذكية المعترضة. وفيه سنة الاستئذان في الدخول، وأن الإذن للرئيس يشمل أتباعه، لأن زيد بن الحجرة، وعلياً دخلوا مع النبي ﷺ وهو الذي كان استأذن فأتوا له، وأن السكران يلام إذا كان يعقل اللوم، وأن للكبير في بيته أن يلقي رداءه تحفيظاً، وأنه إذا أراد لقاء أتباعه يكون على أكمل هيئة لأنه ﷺ لا أراد أن يخرج إلى حرة أخذ رداءه. وأن الصاحي لا ينبغي له أن يخاطب السكران، وأن الذاهب من بين يدي زائل العقل لا يوليه ظهره كما تقدم. وفيه إشارة إلى عظم قدر عبد المطلب، وجواز المبالغة في المدح لقول حرة هل أتمم إلا عبيد لأبي؟ ومراده كالمبيد، ونكتة التشبيه أنهم كانوا عنه في الخضوع له وجواز تصرفه في ماله من حكم العبيد. وفيه أن الكلام يختلف باختلاف القائلين. قلت: وفي كثير من هذه الانتزاعات نظر والله أعلم.

الطائي: حديث عائشة في قصة فاطمة.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان.

قوله: (إن فاطمة سألت أبا بكر) زاد معمر عن الزهري «والباس أياً ما بكر» وسيأتي في الفرائض.

قوله: (ما ترك) هو بدل من قوله «ميراثها» وفي رواية الكشيبي «ما ترك» وفي هذه القصة رد على من قرأ قوله: «لا يورث» بالتحانية أوله «و صدقة» بالنصب على الحال، وهي دعوى من بعض الرافضة فسادى أن الصواب في قراءة هذا الحديث هكذا، والذي توراد عليه أهل الحديث في القديم والحديث «لا نورث» بالثنون «و صدقة» بالرفع، وأن الكلام جملتان «و ما تركناه» في موضع الرفع بالابتداء «و صدقة» خيرة. ويؤيده وروده في بعض طرق الصحيح «ما تركناه فهو صدقة» وقد احتج بعض المحدثين على بعض الرافضة بأن أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنهما فيما التمس منه من الذي خلفه رسول الله ﷺ من الأراضي وهما من أفصح النصحاء وأعلمهم بملذولات الأنفاظ، ولو كان الأمر كما يقرؤه الرافضة لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقاً لسؤلها، وهذا واضح لمن أنصف.

قوله: (ما آفاه الله عليه) سيأتي بيانه قريباً.

قوله: (إن رسول الله ﷺ) في رواية معمر «سمعت رسول الله ﷺ» وهو يرد تأويل الداودي الشارح في قوله إن فاطمة حملت كلام أبي بكر على أنه لم يسمع ذلك من رسول الله ﷺ وإنما سمعه من غيره ولذلك غضبت، وما قمته من التأويل أولى.

قوله: (فغضبت فاطمة فهجرت أبا بكر فلم تزل مهاجرة) في رواية معمر «فهجرت فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت»، ووقع عند عمر بن شبة من وجه آخر عن معمر «لم تكلمه في ذلك المال»، وكذا نقل الترمذي عن بعض مشايخه أن معنى قول فاطمة لأبي بكر وعمر «لا أكلمكما أي في هذا الميراث، وتعبني الشاشي بأن قريظة قوله: «غضبت» تدل على أنها انتمت من الكلام جملة وهذا صريح المجرى، وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود من طريق أبي الطفيل قال «أرسلت فاطمة إلى أبي بكر: أنت ورثت رسول الله ﷺ أم أهله؟ قال: لا بل أهله، قالت: فأين سهم رسول الله ﷺ؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله إذا علم نبياً طمعه ثم قبضه جعلها للذي يرقم من بعده، فزأيت أن أرده على المسلمين. قالت: فأتيت وما سمعته» فلا يعارض ما في

قوله: (وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها) ترك رسول الله ﷺ من غير وفلك وصفه بالمدينة) هذا يؤيد ما تقدم من أنها لم تطلب من جميع ما خلف، وإنما طلبت شيئاً خصوصاً، فاما غير ففي رواية معمر المذكورة «وسهم من غير»، وقد روى أبو داود بإسناد صحيح إلى سهل بن أبي غيثمة قال: «قسم رسول الله ﷺ خير نصيفين: نصفها لزوجته وحاجته، ونصفها بين المسلمين: قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً» ورواه بمعناه من طرق أخرى عن بشر بن يسار مرسل ليس فيه سهل. وأما فلك وهي بفتح الفاء والمهمله بعد ما كاف: بلد بينهما وبين المدينة ثلاث مراحل، وكان من شأنها ما ذكر أصحاب المغازي فاطمة بن أهل فلك كانوا من يهود، فلما فتحت خيبر أرسل أهل فلك يطلبون من النبي ﷺ الأمان على أن يتركوا البلد ويرحلوا، وروى أبو داود من طريق ابن إسحاق عن الزهري وغيره قالوا: «بقيت بقية من خيبر فخصنوا، فسألوا النبي ﷺ أن يحنّ معاهم ويسيرهم ففعل، فسمع بذلك أهل فلك فذلوا على مثل ذلك، وكانت لرسول الله ﷺ خاصة»، ولأبي داود أيضاً من طريق معمر عن أبي شهاب «صالح النبي ﷺ» أهل فلك وقرى سماها وهو يحاصر قوماً آخرين «بني بني أهل خيبر. وأما صدقة بالمدينة فروى أبو داود من طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فذكر قصة بني النضير فقال في آخره «وكانت غل بني النضير لرسول الله ﷺ خاصة أعطاهم إياه فقال ﴿ما آفاه الله على رسوله منهم﴾ الآية [الخبر: ١٧]، قال فاعطى أكثرها للمهاجرين، وبقي منها صدقة رسول الله ﷺ التي في أيدي بني فاطمة»، وروى عمر بن شبة من طريق أبي عون عن الزهري قال: «كانت صدقة النبي ﷺ بالمدينة أموالاً لخيريق بالمجمعة والقاف مصغر وكان يهودياً من بقايا بني قينقاع نازلاً ببني النضير، فشهد أحداً قتل به، فقال النبي ﷺ: خيريق سابق يهود، وأوصى خيريق بأمواله للنبي ﷺ، ومن طريق الواقدي يستند عن عبد الله بن كعب قال: «قال خيريق إن أصبت فاموالياً فاحمد بضعها حيث أراه الله» ففعل حامة صدقة رسول الله ﷺ. وكانت أموال خيريق في بني النضير، وعلى هذا قوله في الحديث الآتي «وهما يختصمان فيما آفاه الله على رسوله من بني النضير» شمل جميع ذلك.

قوله: (لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به) في رواية شعيب عن الزهري الآتية في المناقب «وإني والله لا أغير شيئاً من صدقات رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ» وهذا تمسك به من قال: إن مهم النبي ﷺ يصرفه الخليفة بعده لن كان النبي ﷺ يصرفه له، وما بقي منه يصرف في المصالح، وعن الثعالب يصرف في المصالح وهو لا يثنى الذي قبله. وفي وجه: هو للإمام. وقال مالك والزهري: يجتهد فيه الإمام. وقال أحمد يصرف في الخيل والسلاح. وقال ابن جرير يرد إلى الأرمية قال ابن المنذر: كان أحق الناس بهذا القول من يوجب قسم الزكاة بين جميع الأصناف، فإن قد صنف رد على الباقي يعني الشافعي. وقال أبو حنيفة يرد مع مهم ذوي القرى إلى الثلاثة، وقيل: يرد لخمس الخمس من الغنيمة إلى الغنيين ومن بقي إلى المصالح.

قوله: (فأما صدقه) أي صدقة النبي ﷺ.

قوله: (فلعلها عمر إلى علي وعباس) سيأتي بيان ذلك في الحديث الذي يليه.

وقيل: هو ما قبل الزوال. ووقع في رواية مسلم من طريق جويرية عن مالك « حين تعالي النهار » وفي رواية يونس عن ابن شهاب عند عمر بن شبة « بعدما أرتفع النهار ».

قوله: (إذا رسول عمن) أن أوقف على اسمه، ويحتمل أن يكون هو يرفأ الحاجب الأيمن ذكره.

قوله: (علي رمال سري) بكسر الراء وقد تفسر، وهو ما ينسج من سعف النخل. وأغرب الدودي قال: هو السري الذي يعمل من الجريد، وفي رواية جويرية « فوجده في يته جالساً على سري مفضياً إلى رماله، أي ليس تحته فراش » والإفضاء إلى الشيء لا يكون محالاً، وفيه إشارة إلى أن العادة أن يكون على السري فراش.

قوله: (فقال يا مال) كذا هو بالترخيم أي ممالك، ويجوز في اللام الكسر على الأصل، والضم على أنه صار اسماً مستقلاً فيرب إعراب المتأنيق المقرد.

قوله: (إنه قدم علينا من قومك) أي من بني نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن. وفي رواية جويرية عند مسلم « دف أهل أبيات » أي ورد جماعة بأهلهم شيئاً بعد شيء يسرون قليلاً قليلاً، والدنيف السير اللين، وكثمت كانوا قد أصابهم جذب في بلادهم فاتجمعوا المدينة.

قوله: (بروض) بفتح الواو وسكون المعجمة بعدها خاء معجمة أي عطية غير كثيرة ولا مقدرة.

قوله: (لو أمرت به غوري) قاله تخرجاً من قبول الأمانة، ولم بين ما جرى له فيه اكتفاء بقرينة الحال، والظاهر أنه قبضه لعزم عمر عليه ثاني مرة.

قوله: (أنا حاجبه يرفأ) بفتح التحتانية وسكون الراء بعدها فاء مشبعة بغير همز وقد تميز وهي روايتان من طريق أبي ذر، ويرفأ هذا كان من موالى عمر أدرك المجاهلية ولا تعرف له صفة، وقد حج مع عمر في خلافة أبي بكر، وله ذكر في حديث ابن عمر، قال « قال عمر لحولي له يقال له يرفأ إذا جاء طعام يزيد بن أبي سفيان فاعلمي » فذكر قصة. وروى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن يرفأ قال: « قال لي عمر: إني أنزلت نفسي من مال المسلمين منزلة مال اليتيم » وهذا يشعر بأنه عاش إلى خلافة معاوية.

قوله: (هل لك في عثمان) أي ابن عفان (وعبد الرحمن)، ولم أر في شيء من طرقه زيادة على الأربعة المذكورين إلا في رواية للنسائي وعمر بن شبة من طريق عمرو بن دينار عن ابن شهاب وزاد فيها « وطلحة بن عبيد الله » وكلنا في رواية الإسماعيلي عن ابن شهاب عند عمر بن شبة أيضاً، وكذا أخرجه أبو داود من طريق أبي البخترى عن رجل لم يسمه قال: « دخل العباس وعلي » فذكر القصة بطولها وفيها ذكر طلحة، لكن لم يذكر عثمان.

قوله: (فأذن لهم فدخلوا) في رواية شعب في المغازي « فادخلهم ».

قوله: (ثم قال: هل لك في علي وعباس) زاد شبيب يستأذنان.

قوله: (فقال عباس يا أمير المؤمنين أقض بيني وبين هذا) زاد شبيب ويونس « فأسب علي وعباس » وفي رواية عقيل عن ابن شهاب في الفرائض « أقض بيني وبين هذا الظالم، أسباً » وفي رواية جويرية « وبين هذا الكاذب الأثم الفاسد الخائن » ولم أر في شيء من الطرق أنه صدر من علي في حق العباس شيء بخلاف ما يفهم قوله في رواية عقيل « أسباً » واستصوب المازري صنيع من حلف هذه الألفاظ من هذا الحديث وقال: لعل بعض الرواة وهم فيها، وإن كانت محظوة فاجرد ما تحمل عليه أن العباس قالها دلالاً على علي لأنه كان عنده بمنزلة الوالد فأراد دفعه عما يعتقد أنه خطيء فيه، وأن هذه الأوصاف تصف به لو كان يفعل ما يفعله من عبادة، قال: ولا بد من هذا التأويل لوقوع ذلك بمحضر الحليفة ومن ذكر معه ولم يصدر منهم إنكار لذلك مع ما علم من تشدهم في إنكار المنكر.

قوله: (وهما يتخصمان فيما آفاه الله على رسوله من مال بني النضير) يأتي القول فيه قريباً.

قوله: (فقال الرهط) في رواية مسلم « فقال القوم » وزاد « فقال مالك بن أوس: يتجمل لي أنهم قد كانوا قد قمعوم لذلك ». قلت: وروايت في رواية معمر عن الزهري في مسند أبي ابن عمر « فقال الزبير بن العوام: أقض بينهما » فأفادت تعيين من باشر سؤال عمر في ذلك.

قوله: (فهدكم) كذا في رواية أبي ذر بفتح اللام وكسر التحتانية مهموز وفتح الدال، قال ابن التين أصلها تيدكم، والتودة الرق. ووقع في رواية الأصيلي بكسر أوله

أي لم يدفعها لغيره، وبين سبب ذلك. وقد ظهر بهذا أن صدقة النبي ﷺ تختص بما كان من بني النضير، وأما سهمه من خير وفلك فكان حكمه إلى من يقرم بالأمر بعده، وكان أبو بكر يقدم نفقة نساء النبي ﷺ وغيرها مما كان يصرفه من خير وفلك، وما فضل من ذلك جملة في المصالح. وعمل عمر بعده بذلك. فلما كان عثمان تصرف في فلك بحسب ما رآه، فرأى أبو داود من طريق مغيرة بن مقسم قال: « جمع عمر بن عبد العزيز بني مروان فقال إن رسول الله ﷺ كان يفتق من فلك على بني هاشم ويزوج أمهم، وإن فاطمة سألت أن يجعلها لها فأبى، وكانت كذلك في حياة النبي ﷺ وأبى بكر وعمر، ثم أعطها مروان يعني في أيام عثمان » قال الخطابي، إنما أعط عثمان فلك لمروان لأنه تأول أن الذي يخص بالنبي ﷺ يكون للخليفة بعده، فاستغنى عثمان عنها بأمواله فوصل بها بعض قرابته. وشهد لصنيع أبي بكر حديث أبي هريرة المرفوع الأيمن بعد باب بلفظ « ما تركت بعد نفقة نسائي ومووتة عملي فهو صدقة » فقد عمل أبو بكر وعمر بتفصيل ذلك بالدليل الذي قام هما، وسيأتي تمام البحث في قوله: « لا تورث » في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى.

قوله: (فهما على ذلك إلى اليوم) هو كلام الزهري أي حين حدث بذلك.

قوله: (قال أبو عبد الله) أي المصنف (عواك الفصلت) كذا فيه، ولمله كان « فصلتكم » وكذا وقع في « الجاز » أي مدينة.

قوله: (من غروته فاصبه ومنه يعروه) وأصلها (أراد بذلك شرح قوله: « يعروه » وبين تصاريفه وأن معناه الإصبة كيفما تصرف، وأشار إلى قوله تعالى: ﴿ إن تقول إلا اعتراك بعض آتينا بسوءه ﴾ (هود: ٥٤) وهذه عادة البخاري يفسر اللفظة الغريبة من الحديث بتفسير اللفظة الغريبة من القرآن.

الحديث الثالث: حديث عمرو مع العباس وعلي، وقع قبله في رواية أبي ذر وحده قصة فلك، وكأنها ترجمة لحديث من أحاديث الباب، وقد بينت أمر فلك في الذي قبله.

قوله: (حدثنا إسحاق بن محمد القروي) هو شيخ البخاري الذي تقدم قريباً في « باب قتال اليهود » وقد حدث عنه بواسطة كما تقدم في الصلح، وفي رواية ابن شبيب عن القروي « حدثنا محمد بن إسحاق القروي » وهو مقلوب، وحكى عياض عن رواية القاسبي مثله قال: وهو وهم. قلت: وهذا الحديث مما رواه مالك خارج للموطأ. وفي هذا الإسناد لطيفة من علوم الحديث مما لم يذكره ابن الصلاح وهي تشابه الطرفين، مثاله ما وقع هنا: ابن شهاب عن مالك وعنه مالك، الأعلى ابن أوس والأدنى ابن أنس.

قوله: (وكان محمد بن جبير) أي ابن مطعم (قد ذكر في ذكرنا من حديثه ذلك) أي الآتي ذكره.

قوله: (فانطلقت حتى أدخل) كذا فيه بصيغة المضارعة في موضع الماضي في الموضعين، وهي بالغة لإرادة استحضار صورة الحال، ويجوز ضم « أدخل » على أن حتى عاطفة، أي انطلقت فدخلت. والفتح على أن حتى بمعنى إلى أن.

قوله: (مالك بن أوس) ابن الحنثان بفتح المهملة والثالثة، وهو نصري بالثون المنقوشة والصاد المهملة الساكنة، وأبوه صحابي، وأما هو فقد ذكر في الصحابة، وقال ابن أبي حاتم وغيره لا تصح له صفة، وحكى ابن أبي شيبة عن مصعب أو غيره أنه ركب الخيل في الجاهلية. قلت: فعلى هذا لعله لم يدخل المدينة إلا بعد موت النبي ﷺ كما وقع لقيس بن أبي حازم: دخل أبوه وصحب وتأخر مع أوس إمكان ذلك، وقد تشارك أيضاً في هذا الحديث وآخر في البيوع، وفي صنيع ابن شهاب ذلك أصل في طلب علو الإسناد لأنه لم يقتنع بالحديث مع حتى دخل عليه ليشافه به، وفيه حرص ابن شهاب على طلب الحديث وتحصيله.

(تبيينه) ظن قوم أن الزهري تفرد برواية هذا الحديث، فقال أبو علي الكرابيسي: أنكره قوم وقالوا هذا من مستكر ما رواه ابن شهاب، قال: فلن كانوا علماء أنه ليس بفرد فيهيات، وإن لم يعلموا فهو جهل، فقد رواه عن مالك بن أوس عكرمة بن خالد وأيوب بن خالد وعمر بن عمرو بن عطاء وغيرهم.

قوله: (حين مع النهار) بفتح الميم والثناة الحفيدة بعدها مهملة أي علا وامتد،

اعلم حمل الأمر في ذلك على ما تقدم في الحديث الذي قبله في حق فاطمة، وأن كلاً من علي وفاطمة والعباس اعتقد أن عموم قوله: «لا نورث» مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض، ولذلك نسب عمر إلى علي وعباس أنهما كانا يعتقدان ظلم من خلفهما في ذلك.

وأما خاصة علي وعباس بعد ذلك ثانياً عند عمر فقال إسماعيل القاضي فيما رواه الدارقطني من طريقه: لم يكن في الميراث، إنما تنازعا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف، كما قال، لكن في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي البخري ما يدل على أنهما أرادا أن يقسم بينهما على سبيل الميراث، ولطفه في آخره: «ثم جثماني الآن تختصمان: يقول هذا أريد نصيب من ابن أخي، ويقول هذا أريد نصيب من امرأتي، والله لا أقضي بينكما إلا بذلك»، أي إلا بما تقدم من تسليمها لهما على سبيل الولاية. وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد بن مالك بن أوس نحوه. وفي السنن لأبي داود وغيره، «أراد أن عمر يقسمها ليفرد كل منهما بنظر ما يتولاه، فامتنع عمر من ذلك وأراد أن لا يقع عليها اسم قسم ولذلك أقسم على ذلك»، وعلى هذا اقتصر أكثر الشراح واستحسنوه، وفيه من النظر ما تقدم. وأعجب من ذلك جزم ابن الجوزي ثم الشيخ محيي الدين بأن علياً وعباساً لم يطلبوا من عمر إلا ذلك، مع أن السياق صريح في أنهما جاءه مرتين في طلب شيء واحد، لكن الصلح لابن الجوزي والثوري أنهما شرحا اللفظ الموراد في مسلم دون اللفظ الموراد في البخاري والله أعلم. وأما قول عمر: «يجتي يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك»، فإما عبر بذلك ليبان قسمة الميراث كيف يقسم أن لو كان هناك ميراث، لا أنه أراد الغض منهما بهذا الكلام. وزاد الإسماعي عن ابن شهاب عند عمر بن شبة في آخره: «فأصلحنا أمركما وإلا لم يرجع والله إليك». فقاسا وتركوا الخصومة وأمضيت صدقة «وزاد شعب بن أخيه» قال ابن شهاب فحدثت به عروة فقال: صدق مالك بن أوس، أنا سمعت عائشة تقول «فذكر حديثاً قال: وكانت هذه الصدقة على يدي علي منعتها عباساً فقلبه عليها، ثم كانت يدي الحسن ثم يدي الحسين ثم يدي علي بن الحسين والحسن بن الحسين ثم يدي زيد بن الحسن وهي صدقة رسول الله ﷺ». وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مثله وزاد في آخره: قال معمر ثم كانت يدي عبد الله بن حسن حتى ولي هؤلاء يعني بني العباس قبضوها. وزاد إسماعيل القاضي أن إعراس العباس عنها كان في خلافة عثمان، قال عمر بن شبة: سمعت أبا خشان هو محمد بن يحيى المدني يقول: إن الصدقة المذكورة اليوم بيد الخليفة يكتب في عهد يولي عليها من قبله من يقبضها ويفرقها في أهل الحاجة من أهل المدينة. قلت: كان ذلك على رأس المائتين، ثم تغيرت الأمور والله المستعان.

واختلف العلماء في مصرف الفتي. فقال مالك: الفتي والخمس سواء، يحملان في بيت المال ويعطي الإمام أقاتير النبي ﷺ بحسب اجتهداه، وفرق الجمهور بين خمس الغنيمة وبين الفتي. فقال: الخمس موضوع فيما عينه الله فيه من الأصناف المستثنى في آية الخمس من سورة الأنفال لا يتعدى به إلى غيرهم، وأما الفتي فهو الذي يرجع النظر في مصرفه إلى رأي الإمام بحسب المصلحة. وانفرد الشافعي كما قال ابن المنذر وغيره بأن الفتي الخمس، وإن أرمه إخماسه للنبي ﷺ، وله خمس الخمس كما في الغنيمة، وأرمه إخماس الخمس لمستحق نظيره من الغنيمة. وقال الجمهور: مصرف الفتي كله إلى رسول الله ﷺ، واحتجوا بقول عمر: «كانت هذه لرسول الله ﷺ خاصة» وتناول الشافعي قول عمر المذكور بأنه يريد الأخماس الأرمية.

قال ابن بطال: مناسبة ذكر حديث عائشة في قصة فاطمة في «باب فرض الخمس» أن الذي سألت فاطمة أن تأخذه من جلته خير، والمراد به سهمه ﷺ منها وهو الخمس، وسيأتي في المغازي بلفظ «ما آتاه الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خير». وفي حديث عمر أنه يجب أن يتولى أمر كل قبيلة كبيرهم لأنه أصرف باستحقاق كل رجل منهم، وأن لإمام أن يتأدي الرجل الشريف الكبير باسمه وبالترجيح حيث لم يرد بذلك تنقيصه. وفيه استعفاء المرء من الولاية، وسؤاله الإمام ذلك بالرفق، وفيه اتخاذ الحاجب، والجلوس بين يدي الإمام، والشفاععة عنده في إنفاذ الحكم وتبيين الحاكم وجه حكمه. وفي إقامة الإمام من ينظر على الوقف نياحة عنه، والتشريك بين الاثنين في ذلك. ومنه يؤخذ جواز أكثر منهما بحسب المصلحة. وفيه جواز الأخذ خلافاً لقول من أنكروه من مشددي المنتهدين، وأن ذلك لا ينافي التوكل. وفيه جواز اتخاذ المقار واستغلال منفعتها، ويؤخذ منه جواز اتخاذ غير ذلك من الأموال التي يحصل بها النماء والمنفعة من زراعة وتجارة وغير ذلك. وفيه أن الإمام إذا قام عنده الدليل صار إليه وقضى بمقتضاه ولم يتجشع إلى أخذه من غيره. ويؤخذ منه جواز حكم الحاكم بعلمه، وأن الأتباع إذا رأوا من الكبير اقتباساً لم يأنفخوا حتى يفتاحهم بالكلام. واستدل به على أن النبي ﷺ كان لا يملك شيئاً

وضم الدال وهو اسم فعل كروياً أي اصبروا وأملوا وعلى رسلكم. وقيل: إنه مصدر تاديتيد، كما يقال صبروا صبركم. ورد بأنه لم يسمع في اللغة. ويؤيد الأول ما وقع في رواية عقيل وشعب «ابتدوا» أي تمهلوا، وكذا عند مسلم وأبي داود. وللإسماعيلي من طريق بشر بن عمر عن مالك «فقال عمر ابتد» بلفظ الأمر للمفرد.

قوله: «أنشدكما تعلمان أن رسول الله ﷺ قد قال ذلك» كذا فيه، وفي رواية مسلم «قالا نعم»، ومعنى أنشدكما أسألكما رافعاً تشدي أي صوتي.

قوله: «إن الله قد خص رسول الله ﷺ في هذا الفتي بشيء» في رواية مسلم «مخاصة لم يخص بها غيره» وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن شهاب في التفسير «كانت أموال بني النضير مما آتاه الله على رسوله، فكانت له خاصة، وكان يتفق على أهله منها نفقة سنة، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع علة في سبيل الله»، وفي رواية صفيان عن معمر عن الزهري الآتية في النفقات «كان النبي ﷺ يبيع غل بني النضير ويبيع لأهله قوت سنتهم» أي ثمر التخل. وفي رواية أبي داود من طريق أسامة بن زيد عن ابن شهاب «كانت لرسول الله ﷺ ثلاث صفايا: بنو النضير، وفدك، فأما بنو النضير فكانت حياً لتوابعه، وأما فدك فكانت حياً لأبناء السبيل، وأما خير فجزاها بين المسلمين ثم قسم جزءاً لنفقة أهله، وما فضل منه جعله في قراء المهاجرين» ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يقسم في قراء المهاجرين وفي مشرى السلاح والكراع، وذلك مفسر لرواية معمر عند مسلم، ويجعل ما بقي منه يجعل مال الله. وزاد أبو داود في رواية أبي البخري المذكورة «وكان يتفق على أهله ويتصدق بفضله»، وهذا لا يعارض حديث عائشة «أنه توفي ودرعه مرهونة على شير» لأنه يجمع بينهما بأنه كان يدخر لأهله قوت سنتهم ثم في طول السنة يحتاج لمن يعطيه إلى إخراج شيء منه فيخرجه، فيحتاج إلى أن يعوض من يأخذ منها عوضه، فلذلك استدان.

قوله: «ما احتجنا» كنا للأكثر بمهمة وزاي معجمة، وفي رواية الكشيحي بمجاه معجمة وراه مهمة، هذا ظاهر في أن ذلك كان مختصاً بالنبي ﷺ، إلا أنه وأسى به أقرباءه وغيرهم بحسب حاجتهم. ووقع في رواية عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس عند النسائي ما يؤيد ذلك.

قوله: «لم قال لعلي وعباس: أنشدكما الله هل تعلمان ذلك؟» زاد في رواية عقيل «قالا نعم».

قوله: «رسم توفى الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله ﷺ فقبطها أبو بكر فعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ» زاد في رواية عقيل «وأنما حينئذ وأقبل على علي وعباس تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا» وفي رواية شعب «كما تقولان» وفي رواية مسلم من الزيادة «فجئتما: تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأتك من أبيها فقال أبو بكر قال النبي ﷺ: لا نورث ما تركناه صدقة فإرتماه كاذباً كماً غادراً خائفاً» وكان الزهري كان يحدث به تارة فيصرح وتارة فيكفي. وكذلك مالك. وقد حلف ذلك في رواية بشر بن عمر عن عبد الإسماعيلي وغيره. وهو نظير ما سبق من قول العباس لعلي. وهذه الزيادة من رواية عمر عن أبي بكر حدثت من رواية إسحاق الفروي شيخ البخاري. وقد ثبت أيضاً في رواية بشر بن عمر عن عند أصحاب السنن والإسماعيلي وعمرو بن مرزوق وسعيد بن داود كلاهما عند الدارقطني عن مالك على ما قال جويوة عن مالك، واجتماع هؤلاء من مالك يدل على أنهم حفظوه. وهذا القدر المأخوذ من رواية إسحاق ثبت من روايته في موضع آخر من الحديث، لكن جعل القصة فيه لعدم حرج قال: «يجتي يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك» وفيه «قلت لكما إن رسول الله ﷺ قال: لا نورث» فاشتعل هذا الفصل على مخالفة إسحاق لبقية الرواة عن مالك في كونهم جعلوا القصة عند أبي بكر وجعلوا الحديث المرفوع من حديث أبي بكر من رواية عمر عنه، وإسحاق الفروي جعل القصة عند عمر وجعل الحديث المرفوع من روايته عن النبي ﷺ بغير واسطة أبي بكر. وقد وقع في رواية شعب عن ابن شهاب نظير ما وقع في رواية إسحاق الفروي سواء، وكذلك وقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند عمر بن شبة، وأما رواية عقيل الآتية في الفرائض فاقصر فيها على أن القصة وقعت عند عمر بغير ذكر الحديث المرفوع أصلاً، وهذا يشعر بأن لسياق إسحاق الفروي أصلاً، فلعل القصتين مخوفتان، واقصر بعض الرواة على ما لم يذكره الآخر، ولم يتعرض أحد من الشراح ليبان ذلك. وفي ذلك إشكال شديد وهو أن أصل القصة صريح في أن العباس وعلياً قد علما بأنه ﷺ قال: «لا نورث» فإن كانا سماعاً من النبي ﷺ فكيف يظلم علي بن أبي بكر؟ وإن كان سماعاً من أبي بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يظلمه بعد ذلك من عمر؟ والذي يظهر والله

الثوري عن أبي الزناد عند الترمذي في الشامل واستدل به على أجرة القسام.

ثانيها: حديث عائشة في قصة الشعر الذي كان في رفاها فكانته قضي، وسيأتي بسنده ومثله وشرحه في الرقاق، وتقدم الإلمام بشيء من ذلك في «باب ما يستحب من الكيل» أوائل البيوع. قال ابن التير: وجه دخول حديث عائشة في الترجمة أنها لو لم تستحق الفقة بعد موت النبي ﷺ لأخذ الشعر منها.

ثالثها: حديث أبي إسحاق وهو السبيعي عن عمرو بن الحارث «ما ترك النبي ﷺ إلا سلاحه» الحديث وقد تقدم في الوصايا وأن شرحه يأتي مستوفى في أواخر المغازي، ووقع عند القاسبي في أوله «حدثنا يحيى عن سفيان» فسقط عليه شيخ البخاري مسدد ولا بد منه، نبه عليه الجبائي، ولو كان على ظاهر ما عنده لأمكن أن يكون يحيى هو ابن موسى أو ابن جعفر وسفيان هو ابن عينة.

٤- باب ما جاء في يوت أزواج النبي ﷺ،

وَمَا نُسِبَ مِنْ اثْيُوتِ إِيَّاهُ

وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ فِي تَبْوِكُنْ﴾ [الاحزاب: ٣٣]. و: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْخِلَكُمُ﴾ [الاحزاب: ٥٣].

٣٠٩٩- حَدَّثَنَا حِثَّانُ بْنُ مُوسَى وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَتَوْسَنُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ بْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ أَنْ يُعْرَضَ لِي يَتَيَّ قَالُونَ لَهُ: [راجع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨ مطولاً].

٣١٠٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرَبٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي تَوْبَتِي، وَتَيْنِ سَخْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللَّهُ تَيْنَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ. قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَوَّادٍ، فَصَنَّفَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْهُ، فَأَخَذَتْهُ فَمَضَعَتْهُ، ثُمَّ سَنَّتْهُ بِو. [راجع: ٨٩٠. أخرجه مسلم: ٢٤٤٣].

٣١٠١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَيْهَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جِبْهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزُورُهُ، وَهُوَ مُعْكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ، فِي الْمَعْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ قَامَتْ تَقْلِبُ، فَجَاءَهَا مَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ قَرِيبًا مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرَّ بِهِمَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيَّ وَسَلَامُكُمْ». قَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَبِّرْ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَتْلَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ مِتْلَعًا لِدَمِهِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَتْلِفَ لِي قُلُوبُكُمْ حَتَّى أَ». [راجع: ٢٠٣٥. أخرجه مسلم: ٢١٧٥].

٣١٠٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ارْتَفَعَتْ فَوْقَ بَيْتِ خَفْصَةَ، فَزَارَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِقَفْصِي حَاجَتَهُ، مُسْتَذِرَةً الْفِتْلَةَ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ. [راجع: ١٤٥. أخرجه مسلم: ٢٢٩٦].

٣١٠٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْكِي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ خَجَرِهَا. [راجع: ٥٢٢. أخرجه مسلم: ٦١١].

من النبي. ولا خسر الغنمة إلا قدر حاجته وحاجة من يمونه، وما زاد على ذلك كان له فيه التصرف بالقسم والعطية. وقال آخرون لم يجعل الله لنبيه ملك رقة ما عنده، وإنما ملكه منافعه وجعل له منه قدر حاجته، وكذلك القائم بالأمر بعده. وقال ابن الباقلائي في الرد على من زعم أن النبي ﷺ يورث: احتجوا بعنهم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] قال: أما من أنكر العموم فلا استغراق عنده لكل من مات أنه يورث، وأما من أثبت فلا يسلم دخول النبي ﷺ في ذلك، ولو سلم دخوله لوجب تخصيصه لصحة الخبر، وخبر الأحاد يخص وإن كان لا ينسخ، فكيف بالخبر إذا جاء مثل مجيء هذا الخبر وهو «لا نورث».

٢- باب أداء الخمس من الدين

٣٠٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الطُّهْمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَدِمَ وَلَدٌ عَبْدًا لِقَبْسٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الْخَبْرَ مِنْ رِبْعَةٍ، بَيْنَا وَبَيْنَكَ كَهَذَا مَعْرُوفًا، فَلَسْنَا نَعْلَمُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَعَرَّضْنَا بَأْسَ نَاحِلٍ بِهِ وَنَدَّخِرُ إِلَيْهِ مِنْ زَوَائِمَا، قَالَ: «أَمَرْتُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، الْإِيمَانُ بِاللَّهِ: جَهَادُهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ يَدِي - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِقْيَاةُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تَوَكَّلُوا لِلَّهِ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَاكُمْ عَنِ اللَّبَاءِ، وَالْفَقِيرِ، وَالْخَنَسِ، وَالْمَرْقَسِ». [راجع: ٥٣. أخرجه مسلم: ١٧، وأما قطعة الدماء في الأجرة: ٣٩].

قوله: [باب أداء الخمس من الدين] أورد فيه حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان، وترجم عليه هناك «أداء الخمس من الإيمان» وهو على قاعدته في ترادف الإيمان والإسلام والدين وقد تقدم في كتاب الإيمان من شرح ذلك ما فيه كفاية، وتقدم في أول الخمس بيان ما يتعلق به.

٣- باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته

٣٠٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَقَسَّمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْلَةٍ غَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ». [راجع: ٢٧٧٦. أخرجه مسلم: ١٧٦٠].

٣٠٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَتِّبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا لِي بِنِسِي مِنْ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ ذُو كَبِيرٍ، إِلَّا شَطْرَ شِعْرٍ فِي رَأْسِي، فَالْكُلْتُ مِنْهُ حَتَّى طَالَ عَلَيَّ، فَكَلِّتُهُ فَنَفِصِي. [انظر: ٦٤٥١. أخرجه مسلم: ٢٩٧٣].

٣٠٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرُو بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا سِلَاحَهُ، وَبَقْلَتَهُ الْبَيْضَاءَ وَزَارِعًا، تَرَكَهَا صَدَقَةً [٢٧٧٩].

قوله: [باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته] ذكر فيه ثلاثة أحداث:

أحدها: حديث أبي هريرة «لا تنقسم ورثتي ديناراً» وقد تقدم بهذا الإسناد في أواخر الوقت، وقد تقدم ما يتعلق بشرحه قبل باب، وسيأتي بقية ما يتعلق بالميراث في الفرائض. واختلف في المراد بقوله: «عاملي» قليل الخليفة بعده، وهذا هو المعتد وهو الذي يوافق ما تقدم في حديث عمر. وقيل: يريد بذلك العامل على النخل، وبه جزم الطبري وابن بطال، وأبعد من قال: المراد بعامله حافر قبره عليه الصلاة والسلام. وقال ابن دحية في الخصائص: المراد بعامله خادمه، وقيل: العامل على الصدقة. وقيل: العامل فيها كالأجير.

وقوله في هذه الرواية (ديناراً) كذا وقع في رواية مالك عن أبي الزناد في الصحيحين، فقيل: هو تنبيه بالأدنى على الأعلى. وأخرجه مسلم من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ «ديناراً ولا درهماً» وهي زيادة حسنة، وتابعه عليها سفيان

٣١٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُبَيْرٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَظِيًّا، فَخَارَ نَحْوَ مَسْكَنِ عَالِشَةَ، فَقَالَ: هَا هُنَا الْفِتْنَةُ - ثَلَاثًا - مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قُرْنُ الشَّيْطَانِ. [الطبر: ٢٢٧٩، ٢٢٨١، ٥٢٩٦، ٧٠٩٢، ٧٠٩٣. أخرجه مسلم: ٢٩٠٥].

٣١٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْرَجَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهُ سَمِعَتْ صَوْتَ إِنْسَانٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَاهُ فَلَا - لَعَنَ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ - الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ. [راجع: ٢٦٤٤. أخرجه مسلم: ١٤٤٤].

قوله: (باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ وما نسب من البيوت إليهن، وقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ﴿وَلَوْ لَا لَدَخَلُوا بِبُيُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]) قال ابن المنير غرضه بهذه الترجمة أن يبين أن هذه النسبة تحقق دوام استحقاقهن للبيوت ما بقين، لأن نفقتهن وسكنانهن من خصائص النبي ﷺ، والسر فيه حبسهن عليه. ثم ذكر فيه سبعة أحاديث: الأول: حديث عائشة - استأذن أزواجه أن يمرض في بيته - ذكره مختصراً.

ثانيها: حديثها: توفي في بيته وفي نوبتي - وفيه ذكر السواك مع عبد الرحمن وسيأتي الكلام عليها مستوفى في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى.

ثالثها: حديث صفية بنت حيي أنها جاءت تزوره وهو متكف، والفرس منه قوما فيه عند باب أم سلمة - وقد تقدم شرحه في الاحتكاف.

رابعها: حديث ابن عمر - ارتقيت فوق بيت حفصة - وقد تقدم شرحه في الطهارة.

خامسها: حديث عائشة كان يصلي العصر والشمس لم تخرج من حجرتها وقد تقدم شرحه في المواتية.

سادسها: حديث عبد الله وهو ابن عمر - الفتنة هنا - وسيأتي شرحه في الفتن، والفرس منه قوله «وأشار نحو مسكن عائشة» واعترض الإسماعيلي بأن ذكر المسكن لا يناسب ما قصد، لأنه يستوي فيه الملك والمستعير وغيرهما.

سابعها: حديث عائشة: «أنها سمعت صوت إنسان يستأذن في بيت حفصة» وقد تقدم بهذا الإسناد في الشهادات، ويأتي شرحه في الرضاح.

(تيسره): وقع في سياقه في الشهادات زيادة على سبيل الروم في رواية أبي ذر، وكذا في رواية الأصمعي عن شيخه، وقد ضرب عليها في بعض نسخ أبي ذر والصواب حذفها، ولفظ الزيادة «قلت يا رسول الله أراه ثلاثاً لعم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة» فهذا القدر زائد والصواب حذفه كما به عليه صاحب المشارق، قال الطبري: قيل: كان النبي ﷺ ملكاً كلاً من أزواجه البيت الذي هي فيه يسكن بعده فيهن بذلك التملك، وقيل: إنما لم يبايعهن في مسكنهن لأن ذلك من جملة موتهن التي كان النبي ﷺ يستأمنها من ما كان يده إمام حياته حيث قال: «ما تركت بعد نفقة نسائي» قال: وهذا أرجح، ويؤيده أن ورثتهن لم يرثن منهن منازلهن، ولو كانت البيوت ملكاً لهن لانتقلت إلى ورثتهن، وفي ترك ورثتهن حقوقهم منها دلالة على ذلك، ولهذا زيدت بيوتهن في المسجد النبوي بعد موتهن لعموم نفعه للمسلمين كما فعل فيما كان يصرف لهن من النفقات والله أعلم. وادعى المذهب أن النبي ﷺ كان حبس عليهن بيوتهن، ثم استبد به على أن من حبس داراً جاز له أن يسكن منها في موضع. وتعبه ابن المنير بمنع أصل الدعوى، ثم على التنزل لا يوافق ذلك مذهبه إلا أن صرح بالاستئمان، ومن أين له ذلك؟

٣١١١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ مُثَنَّى، عَنْ ابْنِ الْحَكَمِيِّ قَالَ: لَوْ كَانَ عَلِيٌّ ﷺ ذَاكَرًا عُثْمَانَ ﷺ ذَكَرَةً يَوْمَ جَاءَهُ نَاسٌ، فَشَكَرُوا سَعَةَ عُثْمَانَ، فَقَالَ: لِي عَلِيٌّ أَذْهَبَ إِلَى عُثْمَانَ فَأَخْبَرَهُ: أَنَّهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَرَّ سَعَاتُكَ بِعَمَلِهَا بِهَا. فَاتَّخَذَ بِهَا، فَقَالَ: أَغْنَيْهَا عَنْهَا، فَاتَّخَذَ بِهَا عَلِيٌّ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ضَعُفَا حَيْثُ أَخَذْتَاهَا. [الطبر: ٣١١٢].

٣١١٢- وَقَالَ الْحَمَلِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُثَنَّى الْفُزَارِيَّ، عَنْ ابْنِ الْحَكَمِيِّ قَالَ: أَرَسَنِي إِمَامِي خُذْ هَذَا الْكِتَابَ فَأَذْهَبْ بِهِ إِلَى عُثْمَانَ، فَإِنَّ فِيهِ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ. [راجع: ٣١١١].

٥- باب ما ذكر من ذرع النبي ﷺ

وَعَصَاهُ وَسَبَّحَهُ وَقَدَحِيهِ وَخَاتَمِيهِ، وَمَا اسْتَمْعَلَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَمْ يَذْكُرْ لِسَمْعَتِهِ، وَمِنْ شَعْرِهِ وَنَقْلِهِ وَأَنَّتِيهِ وَمِمَّا تَرَكَا أَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ بَعْدَ وَقْتِهِ

قوله: (باب ما ذكر من جرح النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدره وخافه، وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك) الغرض من هذه الترجمة تثبيت أنه ﷺ لم يورث ولا بيع موجوده، بل ترك بيد من صار إليه للترك به، ولو كانت ميراثاً لبيعت وقسمت، ولهذا قال بعد ذلك: «ما لم تذكر قسمته» وقوله: «ما ترك أصحابه» أي به، وحذفه للعلم به، كذا للأصلي، ولأي ذكر عن شيوخه «شرك» بالئين من الشركة وهو ظلم، وفي رواية الكشميهني «ما يترك به أصحابه» وهو يقوي رواية الأصلي. وأما قول المهلب: إنه إنما ترجم بذلك ليتأسى به وفاة الأمور في اتخاذ هذه الآلات، ففيه نظر، وما تقدم أولى وهو الأليق للخولة في أبواب المحسن. ثم ذكر فيه أحاديث ليس فيها ما ترجم به إلا الخاتم والنمل والسيف، وذكر فيه الكساء والإزار ولم يصرح بهما في الترجمة، فمما ذكره في الترجمة ولم يفرج حديثه في الباب الدرع، ولعله أراد أن يكذب فيها حديث عائشة «أنه توفي ودرعه مرهونة» فلم يفتق ذلك، وقد سبق في البيع والرهن. ومن ذلك العصا ولم يقع لها ذكر في الأحاديث التي أوردها، ولعله أراد أن يكذب حديث ابن عباس «أنه كان يستلم الركن بمحجن» وقد مضى في الحج وسياتي في حديث علي في تفسير سورة ﴿والليل إذا يشأ﴾ [الليل: ١١] ذكر المصخرة وأنه ﷺ جعل يكتسب بها في الأرض، وهي عصا بمسكها الكبير يكتسب عليها، وكان قضيه ﷺ من شوحط، وكانت عند الخلفاء بعده حتى كسرها جهجاه الغفاري في زمن عثمان. ومن ذلك الشعر، ولعله أراد أن يكذب فيه حديث أنس المصافي في الطهارة في قول ابن سيرين: «عندنا شعر من شعر النبي ﷺ صغر إلينا من قبل أنس» ولما قوله: «وكتبه» بعد ذكر الفصح فمن عطف العام على الخاص، ولم يذكر في الباب من الآية سوى الفصح، وفيه كفاية لأنه يدل على ما عداه.

وأما الأحاديث التي أوردها في الباب:

فالأول منها حديث أنس في الخاتم، والغرض منه قوله فيه: «إن أبا بكر ختم الكتاب بخاتم النبي ﷺ» فإنه مطابق لقوله في الترجمة وما استعمل الخلفاء من ذلك «وسيأتي في اللباس فيه من الزيادة أنه كان في يد أبي بكر وفي يد عمر بعده وأنه سقط من يد عثمان، ويأتي شرحه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى.

الثاني حديثه: «أنه أخرج ثملين جردولين» بابلجيم أي لا شعر عليهما، وقيل: خلقتين.

قوله: (لهما) في رواية الكشميهني «ها» (قبالان) بكسر القاف وتخفيف الموحدة.

قوله: (فحدثني ثابت) القائل هو عيسى بن طهمان راوي الحديث عن أنس، وكأنه رأى الثملين مع أنس ولم يسمع منه نسبتها، فحدثه بذلك ثابت عن أنس، وسيأتي شرحه في اللباس أيضاً إن شاء الله تعالى.

الثالث: حديث عائشة:

قوله: (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى.

قوله: (كساء هلباء) أي ثخن وسطه وصفق حتى صار يشبه اللب، ويقال للمراد هنا المرتع.

قوله: (وزاد سليمان) هو ابن المثيرة (عن حميد) هو ابن هلال، وصله مسلم عن شيان بن فروخ عن سليمان بن المغيرة به، وسيأتي بقية شرحه في كتاب اللباس أيضاً.

الرابع: حديث أنس.

قوله: (عن أبي حمزة) هو السكري.

قوله: (عن عاصم عن ابن سيرين) كذا للأكثر، ووقع في رواية أبي زيد المروزي بإسقاط ابن سيرين وهو خطأ، وقد أخرجه الزبلي في مسنده عن البخاري بهذا الإسناد وقال لا تعلم من رواه عن عاصم هكذا إلا أبا حمزة، وقال الدارقطني: خالفه شريك عن عاصم عن أنس لم يذكر ابن سيرين، والصحيح قول أبي حمزة، قلت: قد رواه أبو عوانة عن عاصم فضل بعضه عن أنس وبعضه عن ابن سيرين عن أنس، وسيأتي بيانه في الأثرية، ونبه على ذلك أبو علي الجبائي وسياتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (إن فلاح النبي ﷺ انكسر فاختلج) في رواية أبي ذر بضم المثناة على البناء للمفعول، وفي رواية غيره بفتحها على البناء للفعل والضمير للنبي ﷺ أو لأنس، وجزم بعض الشراح بالثاني واحتج برواية بلفظ «فجعل مكان الشعب سلسلة» ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون فجعلت بضم الجيم على البناء للمجهول فرجع إلى الاحتمال لإيهام الجلباع.

قوله: (قال عاصم) هو الأحول الراوي (رايت الفتح وشربت فيه).

الخامس: حديث المسور بن عخرمة في خطبة علي بنت أبي جهل، وسياتي الكلام عليه مستوفى في النكاح، والغرض منه ما دار بين المسور بن عخرمة وعلي بن الحسين في أمر سيف النبي ﷺ، وأراد المسور بذلك صيانة سيف النبي ﷺ لتلا باعده من لا يعرف قدره. والذي يظهر أن المراد بالسيف المذكور ذو الفقار الذي تنقله يوم بدر ورأى فيه الرؤيا يوم أحد. وقال الكرماني: مناسبة ذكر المسور لقصة خطبة بنت أبي جهل عند طلبه للسيف من جهة أن رسول الله ﷺ كان يجترع عما يوجب وقسوع التكدير بين الأقره، أي فكذلك ينبغي أن تعطى السيف حتى لا يحصل بينك وبين أقرباك كدورة بسية، أو كما أن رسول الله ﷺ كان يرأي جانب بني عمة العيشمين فأتت أيضاً راع جانب بني عمة التوفيلين لأن للمسور توفلي، كذا قال، والمسور زهري لا توفلي، قال: أو كما أن رسول الله ﷺ كان يحب رفاة خاطر فاطمة عليها السلام فاتاً أيضاً أحب رفاة خاطرك لكونك ابن ابنتها فأعطني السيف حتى أحفظه لك. قلت: وهذا الأخير هو للمتمد وما قبله ظاهر التكلف، وسأذكر إشكالات تتعلق بذلك في كتاب التناقب إن شاء الله تعالى.

السادس:

قوله: (عن محمد بن سوفة) يضم المهمله وسكون الواو ثقة عابد مشهور، وهو وخيغه منظر بن يعلى أبو يعلى الثوري كوفيان من صفار التابعين.

قوله: (لو كان علي فأكبر عثمان) زاد الإسماعيلي عن الحسن بن صفيان عن ثيبة «فأكبر عثمان بسوء» وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن محمد بن سوفة «حدثني منظر قال: كنا عند ابن الحنفية فقال بعض القوم من عثمان فقال: مه، قلنا له: أكان أبوك يسب عثمان؟ فقال ما سبه، ولو سبه يوماً لسبه يوم جنته» فذكره.

قوله: (جاءه ناس فشكوا سعة عثمان) لم أتف على تعيين الشاكين ولا المشكور. والسعاة جمع ماع وهو العامل الذي يسمى في استخراج الصدقة بمن تجب عليه ويحصل إلى الإمام.

قوله: (فقال لي علي: اذهب إلى عثمان فأخبره أنها صدقة رسول الله ﷺ) أي أي الصحيفة التي أرسل بها إلى عثمان مكتوب فيها بيان مصارف الصدقات، وقد بين في الرواية الثانية أنه قال له «خذ هذا الكتاب فإن فيه أمر النبي ﷺ في الصدقة» وفي رواية ابن أبي شيبة «خذ كتاب السعاة فاذبح به إلى عثمان».

قوله: (أضناها) بهززة مفتوحة وممجمة ساكنة وكسر النون أي اصرفها تقول: أضن وجهك عني أي اصرفه، ومثله قوله: «لكل امرئ يومئذ شأن يغني» أي يصده ويصرفه عن غيره، ويقال قوله: «أضناها» بالفتح وصل من الثلاثي وهي كلمة معناها الترك والإعراض، ومنه: «واستنى الله ﷻ» [التفانين: ٦] أي تركهم الله لأن كل من استنى عن شيء تركه يقول غي فلان عن كذا فهو غان بوزن علم فهو عالم، وفي رواية ابن أبي شيبة «لا حاجة لنا فيه» وقيل: كان علم ذلك عند عثمان فاستنى عن النظر في الصحيفة، وقال الحميدي في «الجمع»: قال بعض الرواة عن ابن عيينة: لم يجد علي بنا حين كان عنده علم أنه أن يهيه إليه، ونرى أن عثمان إنما رده لأن عنده علماً من ذلك فاستنى عنه، ويستفاد من الحديث بذل النصيحة للأمرء وكشف أحوال من يقع منه الفساد من أربابهم وللإمام التقبيل عن ذلك. ويحتمل أن يكون عثمان لم يثبت عنده ما طعن به على سعادته، أو ثبت عنده وكان التبشير يلتفتي تأخير الإنكار، أو كان الذي أنكره من المستعجل لا من الواجبات ولذلك عذره علي ولم يذكره بسوء.

قوله: (فأخبرته فقال: ضمها حيث أخذتها) في رواية ابن أبي شيبة «ضمه موضعه».

قوله: (وقال الحميدي إلخ) هو في «كتاب التواد» له بهذا الإسناد والحميدي من شيوخ البخاري في الفقه والحديث كما تقدم في أول هذا الكتاب، وأراد بروايته هذه بيان تصريح صفيان بالحديث، وكذا التصريح بسماع محمد بن سوفة من منظر، ولم أتف في شيء من طرق علي تعيين ما كان في الصحيفة، لكن أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» من طريق عطية عن ابن عمر قال: «بعث علي إلى عثمان بصحيفة فيها: لا تأخذوا الصدقة من الرخعة ولا من النخعة» قال الخطابي: النخعة بنون وممجمة أولاد الغنم، والرخعة براء وممجمة أيضاً أولاد الإبل انتهى. وسنده ضعيف لكنه مما يحتمل.

٦- باب الدليل على أن الخمس لنوابي رسول

الله والمساكين

ويُخبر النبي ﷺ أهل الصفة والأرامل، حين سأله فاطمة وشكت إليه الطعن والرخي: أن يخليها من السي فوكها إلى الله.

٣١١٣- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْمُخْتَرِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنَا عَلِيُّ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ اشْتَكَتْ مَا تَلْقَى مِنَ الرُّخَى مِمَّا تَطْعَنُ، فَلَفَّهَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيُّ يَسْئِرُ، فَاتَّعَتْ تَسْأَلُهُ عَادِمًا فَلَمْ تَوَافِقْهُ، فَذَكَرَتْ لِعَالِشَةَ لَعْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ عَالِشَةُ لَهُ، فَأَتَانَا وَلَدُ خَدِجَةَ مَضَاجِصًا، فَلَمَّحْنَا لِقَوْمِهِ، فَقَالَ: «عَلَى مَكَائِكُمَا». حَتَّى وَجَدْتُمْ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، فَقَالَ: «أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَانِي؟ إِذَا اخْتَلَمَا مَضَاجِغَكُمَا فَكَبِّرَا اللَّهَ ارْتَعَا وَكَلَّيْنِ، وَاحْمَدَا ثَلَاثًا وَكَلَّيْنِ، وَسَبِّحَا ثَلَاثًا وَكَلَّيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمَا مِمَّا سَأَلْتُمَا». [أهر: ٣٧٠٥، ٣٧١١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٨، أخرجه مسلم: ٢٧٢٧].

قوله: (باب الدليل على أن الخمس) أي خمس الغنيمة (لنوابي رسول الله ﷺ والمساكين) النواب جمع نابة وهو ما ينوب الإنسان من الأمر الحياتي (ويُخبر النبي ﷺ أهل الصفة والأرامل حين سأله فاطمة وشكت إليه الطعن في رواية الكشيهي والطيني) (والرشي أن يغمها من السي، فوكها إلى الله تعالى). ثم ذكر حديث علي «أن فاطمة اشكت ما تلقى من الرخي مما تطعن، فبلغها أن النبي ﷺ أتني بسي، فأتته تسأله عادمًا» فذكر الحديث وفيه «ألا أدلكم على خير مما سألتكم» فذكر الذكر عند الترمذي، وسيأتي شرحه في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى، وليس فيه ذكر أهل الصفة ولا الأرامل، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته، وهو ما أخرجه أحمد من وجه آخر عن علي في هذه القصة معلولاً وفيه «والله لا أصليكم وأدع أهل الصفة تطرو بطونهم من الجرح لا أجد ما أتفق عليهم، ولكن أبيهم وأتفق عليهم أئمتهم» وفي حديث الفضل بن الحسن الضمري عن شيباعة أو أم الحكم بنت الزبير قالت: «أصاب النبي ﷺ سياء، فلبثت أنا وأخوتي فاطمة تسأله، فقال: سيئكما ينأى بدر» الحديث أخرجه أبو داود، وتقدم من حديث ابن عمر في الغبة «أن النبي ﷺ أسر فاطمة أن ترسل السر إلى أهل بيت بهم حاجة» قال إسماعيل القاضي: هذا الحديث يدل على أن للإمام أن يقسم الخمس حيث يرى، لأن الأربعة الأخماس استحقاق للغنائم، والذي يخص بالأمام هو الخمس، وقد منع النبي ﷺ ابنته وأمر الناس عليه من آفريه وصرفه إلى غيرهم، وقال نحوه الطبري: لو كان سهم ذوي القربى قسمًا مفروضاً لأخذ به ابنته ولو يكن ليدع شيئاً اختاره الله لها وأمن به على ذوي القربى، وكذا قال الطحاوي وزاد: وإن أباً بكر وعمر أخذوا بذلك وقسموا جميعاً ولم يجعلوا لذوي القربى منه حقاً خصوصاً به بل بحسب ما يرى الإمام، وكذلك فعل علي. قلت: في الاستدلال بحديث علي هذا نظراً، لأنه يشتمل أن يكون ذلك من النبي، وأما خمس الخمس من الغنيمة فقد روى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: «قلت يا رسول الله إن رأيت أن تولني حتماً من هذا الخمس» الحديث، وله من وجه آخر عنه «ولاني رسول الله ﷺ خمس الخمس فوضعت مواضعه حياته» الحديث، فيحتمل أن تكون قصة فاطمة وقعت قبل فرض الخمس والله أعلم. وهو بعيد، لأن قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ حُشَّةً﴾ الآية [الأنفال: ٤١] نزلت في غزوة بدر، وقد مضى قريباً أن الصحابة أخرجوا الخمس من أول غنيمة غنموها من المشركين فيحتمل أن خمسة خمس الخمس وهو حق ذوي القربى من الغني المذكور لم يبلغ قدر الرأس الذي طلبه فاطمة فكان حقها من ذلك يسيراً جداً، يلزم منه أن لو أعطاهم الرأس أثر في حق بقية المستحقين عن ذكر. وقال المهلب: في هذا الحديث أن للإمام أن يؤثر بعض مستحقي الخمس على بعض، ويعطي الأوكد فالأوكد. ويستاد من الحديث حل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من الظل والزهد في الدنيا والقنوع بما أهد الله لأوليائه الصابرين في الآخرة. قلت: وهذا كله بناء على ما يقتضيه ظاهر الترجمة، وأما مع الاحتمال الذي ذكرته أخيراً فلا يمكن أن يؤخذ من ذكر الإشراف عدم وقوع الاشتراك في الشيء، فبي ترك القسمة وإعطاء المستحقين دون الآخر لإشراك الآخر

على المنوع، فلا يلزم منه نفي الاستحقاق وسيأتي مزيد في هذه المسألة بعد ثمانية أبواب.

٧- باب قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾

[الأنفال: ٤١]. يعني: للرسول قسم ذلك.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَخَادِمٌ وَاللَّهِ يَغْطِي».

٣١١٤- حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ وَقَعَادَةَ أَنَّهُمْ سَمِعُوا سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: وَلَدُ لِرَجُلٍ مِنَّا مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامٌ، فَأَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا.

قَالَ شُعْبَةُ فِي حَدِيثِ مَنْصُورٍ: إِنَّ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: خَلَعَهُ عَلَى غُثْيِي فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ.

وَلِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ: وَلَدَ لَهُ غُلَامٌ، فَأَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا، قَالَ: سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي، فَإِنِّي إِنَّمَا جِئْتُ قَاسِمًا قَاسِمُ يَتَكَبَّرُ.

وَقَالَ حَصَيْنٌ: «يُحِثُّ قَاسِمًا قَاسِمُ يَتَكَبَّرُ».

وَقَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: عَنْ قَعَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا، عَنْ جَابِرٍ: أَرَادَ أَنْ يُسَمِّيَهُ الْقَاسِمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي». [أهر: ٣٧١٥، ٣٧٢٨، ٣٦١٨٦، ٣٦١٨٧، ٣٦١٨٩، ٣٦١٩٦، أخرجه مسلم: ٢١٣٣].

٣١١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: وَلَدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: لَا تَكْنِيكُ أَبَا الْقَاسِمِ وَلَا تُعَمِّكُ عُنَا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ لِي غُلَامٌ، فَسَمَّيْتُهُ الْقَاسِمَ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: لَا تَكْنِيكُ أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَا تُعَمِّكُ عُنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْسَنُ الْأَنْصَارُ سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي، فَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ». [أربع: ٣١١٤، أخرجه مسلم: ٢١٣٣].

٣١١٦- حَدَّثَنَا جِيَانُ بْنُ نَوْسٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُوَدِّدُ اللَّهَ يُوَدِّدُ خَوْرًا يُفْقَهُهُ فِي اللَّيْلِ، وَاللَّهُ الْمُغْطِي وَأَنَا الْقَاسِمُ، وَلَا تَوَالٍ هَذِهِ الْأُمَّةُ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ». [أربع: ٧١، أخرجه مسلم: ١٠٣٧، مختصراً بن يناد، وأخرجه في كتاب الزكاة ١٠٠ مختصراً].

٣١١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمَانَ: حَدَّثَنَا فَلَيْحٌ: حَدَّثَنَا جِلَالٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَظْهِمَكُمْ وَلَا أَشْتَكُمُكُمْ إِنَّمَا، أَنَا قَاسِمٌ أَضَعُ حَيْثُ أَمَرْتُ».

٣١١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْيُثُوبِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، وَأَسْمَةُ نَعْمَانُ، عَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ رَجُلًا يَخْرُجُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَخْرُقُ حَقٌّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ حُشَّةً وَلِلرَّسُولِ﴾ يعني: للرسول قسم ذلك) هذا اختيار من لأحد الآيات في تفسير هذه الآية، والأكثر على أن السلام في قوله: «لِلرَّسُولِ» للملك، وأن للرسول خمس الخمس من الغنيمة سواء حضر القتال أو

لم يحضر، وهل كان يملكه أو لا؟ وجهان للشافعية، ومال البخاري إلى الثاني واستدل له. قال إسماعيل القاضي: لا حجة لمن ادعى أن القميص يملكه النبي ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ خُصْمًا وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١] لأنه تعالى قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] واتفقوا على أنه قبل فرض القميص كان يعطى الغنمية للغانين بحسب ما يؤدي إليه اجتهداه، فلما فرض القميص تبين للغانين أربعة أحاسن الغنمية لا يشاركهم فيها أحد، وإنما خص النبي ﷺ بنسبة القميص إليه إشارة إلى أنه ليس للغانين فيه حق بل هو مفوض إلى ربه، وكذلك إلى الإمام بعده، وقد تقدم نقل الخلاف فيه في الباب الأول. وأجمعوا على أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِلرَّسُولِ﴾ إلا ما جاء عن أبي العالية فإنه قال: تقسم الغنمية خمسة أسهم ثم السهم الأول يقسم قسمين قسم لله وهو للفقراء وقسم الرسول له، وأما من بعده فيضعه الإمام حيث يراه.

قوله: ﴿وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنَا قَاسِمٌ وَخِزَانٌ، وَاللَّهِ يَعْطِي﴾ لم يقع هذا اللفظ في سياق واحد، وإنما هو مأخوذ من حديثين: أما حديث «إِمَّا أَنَا قَاسِمٌ» فهو طرف من حديث أبي هريرة المذكور في الباب، وتقدم في العلم من حديث معاوية بلفظ «وَأَمَّا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهِ يَعْطِي» في أثناء حديث. وأما حديث «إِمَّا أَنَا خِزَانٌ وَاللَّهِ يَعْطِي» فهو طرف من حديث معاوية المذكور، ويأتي موصلاً في الانضمام بهذا اللفظ. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث جابر ذكره من طرق.

قوله: (عن سليمان) هو الأصم، وبين البخاري الاختلاف على شعبة: هل أراد الأنصاري أن يسمي ابنه عمداً أو القاسم، وأشار إلى ترجيح أنه أراد أن يسميه القاسم برواية سفيان وهو الثوري له عن الأصم فسماه القاسم، وترجح أنه أيضاً من حيث المعنى لأنه لم يقع الإنكار من الأنصار عليه إلا حيث لزم من تسمية ولده القاسم أن يصير يكنى أبا القاسم، وسيأتي البحث في هذه المسألة في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿قَالَ شُعْبَةُ فِي حَدِيثٍ مَنْصُورٍ إِنَّ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: حَلَلَهُ عَلَى عَقْبِي﴾ هذا يقتضي أن يكون الحديث من رواية جابر عن الأنصاري، بخلاف رواية غيره فإنها من مسند جابر.

قوله: ﴿وَقَالَ حَصِينٌ بَعَثَ قَاسِمًا لَكُمْ يَنْكُمُ﴾ هو من رواية شعبة عن حصين أيضاً كما سيأتي في الأدب.

قوله: ﴿وَقَالَ عُمَرُو﴾ هو ابن مرزوق وهو من شيوخ البخاري، وطريقه هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج، وكان شعبة كان تارة يحدث به عن بعض مشايخه دون بعض وتارة يجمعهم ويفصل الفاظهم.

وقوله: ﴿لَا تَكُونُوا﴾ وقع في رواية الكشيبي «ولا تكونوا» بفتح الكاف وتشديد النون.

وقوله في رواية سفيان عن الأصم «لا تكفيك ولا تعملك عبداً» وقع في رواية الكشيبي بالجزم فيها في اللزعين، ومعنى قوله: «لا تنسك عبداً» لا تكرمك ولا تفر حيث يملك، وسيأتي في الأدب من الزيادة من وجه آخر عن جابر «أن النبي ﷺ قال لأنصاري: سم ابنك عبد الرحمن».

الثاني: حديث معاوية، وهو يشتمل على ثلاثة أحكام: «من يرد الله به غيراً يفقه في الدين» وقد تقدم شرح صدره في كتاب العلق ويأتي شرح الأخير منه في الانضمام، والغرض منه قوله: «والله للمطي وأنا القاسم» وهذا مطابق لأحاديث الباب.

الثالث: حديث أبي هريرة.

قوله: ﴿مَا أُعْطِيَكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ﴾ في رواية أحمد عن شرح بن النعمان عن فليح في أوله «والله للمطي» والمعنى لا أنصرف فيكم بعتية ولا منع برباي.

وقوله: ﴿إِمَّا أَنَا الْقَاسِمُ أَضَحَّ حَيْثُ أَمَرْتُ﴾ أي لا أعطى أحداً ولا أمنع أحداً إلا بأمر الله، وقد أخرجه أبو داود من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ «إن أنا إلا خزنة».

الرابع:

قوله: ﴿حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ﴾ هو أبو عبد الرحمن المقرئ.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَادٍ الْمُسَلَّمِيُّ﴾ ابن أبي أيوب «وأبو الأسود هو التوفلي

الذي يقال له بيتهم عرودة. والنعمان بن أبي عياش بالتحانية والمعجمة أنصاري، وهو زرقى، وبذلك وصفه الدورقي، واسم أبي عياش عبيد، وقيل: زيد بن معاوية بن الصامت.

قوله: (عن غزوة الأنصارية) في رواية الإسماعيلي بنت ثامر الأنصارية، وزاد في أوله «الدنيا خضرة حلوة وإن رجلاً» وأخرجه الترمذي من طريق سعيد المقبري عن أبي الوليد سمعت غزوة بنت قيس وكانت تحت حمزة بن عبد المطلب سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا المال خضرة حلوة، من أصابه بحقه بورك له فيه، ورب متخوض فيما شامت نفسه من مال الله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار» قال الترمذي: حسن صحيح، وأبو الوليد اسمه عبيد. قلت: فرق غير واحد بين غزوة بنت ثامر وبين غزوة بنت قيس، وقيل: إن قيس بن قهد بالغلاف لقبه ثامر وبذلك جزم علي بن المديني، فعلى هذا فهي واحدة، وقوله: «خضرة» أتت على تأويل الغنمية بليل قوله «من مال الله» ويحتمل ما هو أهم من ذلك. وقوله «خضرة» أي مشتهرة، والثغوس قيل إلى ذلك. وقوله: «من مال الله» مظهر أنهم مقام الضمر إشعاراً بأنه لا ينبغي التخوض في مال الله ورسوله والتصرف فيه بمجرد التشهي، وقوله: «ليس له يوم القيامة إلا النار» حكم مرتب على الوصف المناسب وهو الخوض في مال الله، فيه إشعار بالغلبة.

قوله: (يفخضون) بالجمعيتين (في مال الله يفسد حق) أي يفسدون في مال المسلمين بالباطل، وهو أهم من أن يكون بالقصة وبغيرها، وبذلك تناسب الترجمة.

(قصة): قال الكرماني مناسبة حديث غزوة للترجمة خفية، ويمكن أن تؤخذ من قوله: «يتخوضون في مال الله بغير حق» أي بغير قسمة حق، واللفظ وإن كان حاسماً لكن خصصناه بالقصة لنظم منه الترجمة. قلت: ولا تحتاج إلى قيد الاختصار لأن قوله: «بغير» يدخل في عموم الصورة المذكورة فيصح الاحتجاج به على شرطية القصة في أمور النبي والغنمية بحكم العمل وإتياع ما ورد في الكتاب والسنة، وكان المصنف أراد بإبراده تحريف ذلك. ويستفاد من هذه الأحاديث أن بين الاسم والمسمى به مناسبة، لكن لا يلزم إيراد ذلك، وأن من أخذ من الغنائم شيئاً بغير قسم الإمام كان حاصياً. وفيه ردع الولاة أن يأخذوا من المال شيئاً بغير حقه أو يمتنعوا من أهله.

٨- باب قول النبي ﷺ: «أَجَلْتُ لَكُمْ الْقَاتِلِينَ»

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَالِيمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَجَبَلْ لَكُمْ هَلِيبٌ﴾ [الصق: ٢٠].

وَحَيْ لِمَا نَعُوذُ حَتَّى يَنْتَهِي الرَّسُولُ ﷺ.

٣١١٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا: خَالِدٌ: حَدَّثَنَا: حَصِينٌ، عَنْ عَابِرٍ، عَنْ غُرَّةِ الْبَارِقِيِّ، عَنْ أَبِي النَّبِيِّ، قَالَ: «الْحَبِيلُ مَقْشُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ، الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [رواجع: ٢٨٥٠. أخرجه مسلم: ١٨٧٣].

٣١٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَايْ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَلْفَنَنَّ كَوْزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [أخر: ٣٠٢٧. أخرجه مسلم: ٢٩١٨].

٣١٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: سَمِعَ جَبْرًا، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَلْفَنَنَّ كَوْزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [أخر: ٣١١٩، ٣١٢٩. أخرجه مسلم: ٢٩١٩].

٣١٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْقَفِيرُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلْتُ لِي الْقَاتِلِينَ». [رواجع: ٣٣٥. أخرجه مسلم: ٥٢١. مطرولاً].

٣١٢٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْ، عَنْ

رواه الحاكم من طريق كعب الأجار وبين تسمية القرية كما سيأتي، وقد ورد أصله من طريق مرفوعة صحيحة أخرجهما أحد من طريق هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ إن الشمس لم تحبس لبشر إلا ليوشع بن نون لئلا يسيار إلى بيت المقدس» وأغرب ابن بطلال فقال في «باب استئذان الرجل الإمام»: في هذا المعنى حديث لداود عليه الصلاة والسلام أنه قال في غزوة خرج إليها لا يتبعني من ملك بضع امرأة ولم يبن بها، أو بنى داراً ولم يسكنها «ولم ألق على ما ذكره مستنداً، لكن أخرج الخطيب في «ذم النجوم» له من طريق أبي حنيفة والبخاري في «الابتداء» له بإسناد له من علي قال: «سأل قوم يرويه عنه أنه يطلهم على بدء الخلق وأجافهم، فأراهم ذلك في ماء من شمامة أمطرها الله عليهم، فكان أحدهم يعلم متى يموت، فبقوا على ذلك إلى أن قاتلهم داود على الكفر، فأنجزوا إلى داود من لم يحضر أجله فكان يقتل من أصحاب داود ولا يقتل منهم، فشكا إلى الله ودعاه فصبت عليهم الشمس فزبد في النهار فاستطاعت الزيادة بالليل والنهار، فاختلط عليهم حسابهم». قلت: وإسناده ضعيف جداً، وحديث أبي هريرة المشار إليه عند أحد أولي، فإن رجال إسناده محتج بهم في الصحيح، فالتفتد أنها لم تحبس إلا ليوشع، ولا يعارضه ما ذكره ابن إسحاق في «الابتداء» من طريق يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه «أن الله لما أمر موسى بالمسير ببني إسرائيل أمره أن يحمل تابوت يوسف فلم يلد عليه حتى كاد الفجر أن يطلع، وكان وعد بني إسرائيل أن يسير بهم إذا طلع الفجر، فدعا ربه أن يؤخر الطلوع حتى فرغ من أمر يوسف ففعل «لأن الحصر إنما وقع في حق يوشع بطليح الشمس فلا ينبغي أن يحبس طلوع الفجر لغيره، وقد اشتهر حبس الشمس ليوشع حتى قال أبو تمام في قصيدته: فوالله لا أدري الإسلام ناسم الملت بنا أم كان في المركب يوشع ولا يعارضه أيضاً ما ذكره يونس بن بكير في زيادته في مفازي ابن إسحاق «أن النبي ﷺ لما أخبر قريشاً صحيفة الإسراء رأى العير التي لهم وأنها تقدم مع شروق الشمس، فدعا الله فصبت الشمس حتى دخلت العير «وهذا منقطع، لكن وقع في «الأوسط للطبراني» من حديث جابر «أن النبي ﷺ أمر الشمس فتأخرت ساعة من نهار» وإسناده حسن، ووجه الجمع أن الحصر محمول على ما مضى للأنبياء قبل نبينا ﷺ فلم تحبس الشمس إلا ليوشع، وليس فيه نفي أنها تحبس بعد ذلك لينا ﷺ. وروى الطحاوي والطبراني في «الكبير» والحاكم والبيهقي في «الدلائل» عن أسماء بنت عيسى أنه ﷺ دعا لما نام على ركة علي ففاته صلاة العصر فردت الشمس حتى صلى على ثم غربت، وهذا أبغ في المعجزة وقد أخطأ ابن الجوزي بإيرادها في «الموضوعات» وكذا ابن تيمية في كتاب الرد على الزوافي في زعم وضمه والله أعلم. وأما ما حكى حياض أن الشمس ردت للنبي ﷺ يوم الحندق لما شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى العصر كذا قال وعزاه للطحاوي، والذي رأيته في «مشكل الآثار للطحاوي» ما قدمت ذكره من حديث أسماء. فإن ثبت ما قال فهذه قصة ثالثة والله أعلم. وجاء أيضاً أنها حبست لومس لما حل تابوت يوسف كما تقدم قريباً. وجاء أيضاً أنها حبست لسلیمان بن داود عليها السلام وهو فيما ذكره الثعلبي ثم البهري عن ابن عباس قال «قال لي علي: ما بلغك في قول الله تعالى حكاية عن سليمان عليه الصلاة والسلام «فروها علي» (ص: ٣٣)؟ قلت: قال لي كعب: كانت أريمة عشر فرساً عرضها، فغابت الشمس قبل أن يصلي العصر، فأمر بردها فضرب سوقها وأعانها بالسيف فقتلها، فسلبه الله ملكه أريمة عشر يوماً لأنه ظلم الخليل بقتلها، فقال علي: كذب كعب، وإنما أراد سليمان جهاد عدوه فتشغل بعرض الخليل حتى غابت الشمس فقال للملائكة الموكلين بالشمس يأذن الله لهم: ردوها علي، فردوها عليه حتى صلى العصر في وقتها، وإن أنبياء الله لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم «قلت: أورد هذا الأثر جماعة ساكتين عليه جازمين بقوله: «قال ابن عباس قلت لملي: وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره، والثابت عن جمهور أهل العلم بالتفسير من الصحابة ومن بعدهم أن الضمير الموث في قوله: «فردوها» (ص: ٣٣) لل خليل والله أعلم.

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أحلت لكم الغنائم) كذا للجميع، ووقع عند ابن التين «أحلت لي» وهو أشبه، لأنه ذكر بهذا اللفظ في هذا الباب، وهذا الثاني طرف من حديث جابر الماضي في التيمم، وقد تقدم بيان ما كان من قبلنا يصنع في الغنيمة.

قوله: (وقال الله عز وجل: ﴿وعدكم الله مغام كثيرة تأخذونها﴾ الآية [الص: ٢٧]) هذه الآية نزلت في أهل الحديبية بالاتفاق، ولما انصرفوا من الحديبية فتحوا خيبر كما سيأتي في مكانه.

قوله: (فهى للعامة أي الغنيمة لمعوم المسلمين عن قتال).

قوله: (حتى يبينه الرسول) أي حتى يبين الرسول من يستحق ذلك ممن لا يستحقه، وقد وقع بيان ذلك بقوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله حصة﴾ الآية [الأضال: ٤١]، ثم ذكر فيه ستة أحاديث:

أحدها: حديث عروة البارقي في الخيل، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد والغرض منه قوله في آخره: «الأجر والمغنم».

ثانيها: حديث أبي هريرة «إذا ملك كسرى فلا كسرى بعده» وسيأتي الكلام عليه في علامات النبوة، والغرض منه قوله: «لتنظف كنوزهما في سبيل الله» وقد انفقت كنوزهما في المغانم.

ثالثها: حديث جابر بن سمرة مثله، وإسحاق هو ابن راهويه وجريرو هو ابن عبد الحميد وعبد الملك هو ابن عمير. وذكر أبو علي الجبائي أنه لم ير إسحاق هذا منسوباً لأحد من الرواة، لكن وجدناه بعده في مسند إسحاق بهذا السياق، فقلب على الظن أنه المراد.

رابعها: حديث جابر بن عبد الله ذكره مختصراً بلفظ «أحلت لي الغنائم» وقد تقدم شرحه مستوفى في التيمم.

خامسها: حديث أبي هريرة «تكفل الله لمن جاهد في سبيله» وقد تقدم شرحه في أوائل الجهاد، والغرض منه قوله في آخره: «من أجر أو غنيمة».

سادسها: حديثه في قصة النبي الذي غزا القرية.

قوله: (عن ابن المبارك) كذا في جميع الروايات، لكن قال أبو نعيم في المستخرج «أخرجه البخاري عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك أو غيره» وهذا الشك إنما هو من أبي نعيم، فقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك وحده به.

قوله: (غزا نهي من الأنبياء) أي أراد أن يغزو، وهذا النبي هو يوشع بن نون كما

الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله، لا يخرجته إلا الجهاد في سبيله وتصدق كلمته، بأن يذبحه الجنة، أو يؤججه إلى مسكبه، الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة». [راجع: ٣٩. أخرجه مسلم: ١٨٧٦].

٣١٢٤- حدثنا محمد بن العلاء: حدثنا ابن المبارك، عن معمر، عن هشام بن مكي، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «غزا نهي من الأنبياء، فقال لقومه: لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة، وهو يريد أن ولها يبن بها، ولا أحد تني يوتاً ولم يؤفّق شوقها، ولا آخر أشرى غمها أو خيلفت، وهو يتنظر ولا ذكاً، فغزا، فذنا من القرية صلاة العصر، أو قريباً من ذلك، فقال للشمس: إنيك مأثورة وأنا مأثور، اللهم أحسنها عليّ، فحسنت حتى فتح الله عليهما، فجمع الغنائم فجاءت - يعني النار - بإكلتها فلم تطفئها، فقال: إن يكتم غلوا، فليأني من كل قبيلة رجل، فلوقت يد رجل يديه، فقال: يكتم الغلوا، فليأني قبيلتك، فلوقت يد رجلين أو ثلاثة يديه، فقال: يكتم الغلوا، فجاءوا برأس ميل رأس بقره من الذهب، فوضعوها، فجاءت النار فأكلتها، ثم أحل الله لنا الغنائم، رأى حنظلاً وعجوزاً، فأحلها لنا». [نظر: ٥١٥٧. أخرجه مسلم: ١٧٤٧].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أحلت لكم الغنائم) كذا للجميع، ووقع عند ابن التين «أحلت لي» وهو أشبه، لأنه ذكر بهذا اللفظ في هذا الباب، وهذا الثاني طرف من حديث جابر الماضي في التيمم، وقد تقدم بيان ما كان من قبلنا يصنع في الغنيمة.

قوله: (وقال الله عز وجل: ﴿وعدكم الله مغام كثيرة تأخذونها﴾ الآية [الص: ٢٧]) هذه الآية نزلت في أهل الحديبية بالاتفاق، ولما انصرفوا من الحديبية فتحوا خيبر كما سيأتي في مكانه.

قوله: (فهى للعامة أي الغنيمة لمعوم المسلمين عن قتال).

قوله: (حتى يبينه الرسول) أي حتى يبين الرسول من يستحق ذلك ممن لا يستحقه، وقد وقع بيان ذلك بقوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله حصة﴾ الآية [الأضال: ٤١]، ثم ذكر فيه ستة أحاديث:

أحدها: حديث عروة البارقي في الخيل، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد والغرض منه قوله في آخره: «الأجر والمغنم».

ثانيها: حديث أبي هريرة «إذا ملك كسرى فلا كسرى بعده» وسيأتي الكلام عليه في علامات النبوة، والغرض منه قوله: «لتنظف كنوزهما في سبيل الله» وقد انفقت كنوزهما في المغانم.

ثالثها: حديث جابر بن سمرة مثله، وإسحاق هو ابن راهويه وجريرو هو ابن عبد الحميد وعبد الملك هو ابن عمير. وذكر أبو علي الجبائي أنه لم ير إسحاق هذا منسوباً لأحد من الرواة، لكن وجدناه بعده في مسند إسحاق بهذا السياق، فقلب على الظن أنه المراد.

رابعها: حديث جابر بن عبد الله ذكره مختصراً بلفظ «أحلت لي الغنائم» وقد تقدم شرحه مستوفى في التيمم.

خامسها: حديث أبي هريرة «تكفل الله لمن جاهد في سبيله» وقد تقدم شرحه في أوائل الجهاد، والغرض منه قوله في آخره: «من أجر أو غنيمة».

سادسها: حديثه في قصة النبي الذي غزا القرية.

قوله: (عن ابن المبارك) كذا في جميع الروايات، لكن قال أبو نعيم في المستخرج «أخرجه البخاري عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك أو غيره» وهذا الشك إنما هو من أبي نعيم، فقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك وحده به.

قوله: (غزا نهي من الأنبياء) أي أراد أن يغزو، وهذا النبي هو يوشع بن نون كما

الدخول وما استمر تعلق القلب، لكن ليس هو كما قبل الدخول غالباً.

قوله: (ولم يرفع مقرها) في صحيح مسلم ومسنّد أحمد « ولما يرفع سقفها » وهو بضم القاف والفاء لتوافق هذه الرواية، وهوم من ضبط بالإسكان وتكلف في توجيه الضمير المؤنث للسقف.

قوله: (أو خلقات) بفتح المعجمة وكسر اللام بعدها فاء خفيفة جمع خلفه وهي الحامل من النوق، وقد يطلق على غير النوق، وه « أو » في قوله: غنماً أو خلقات للتوسيع ويكون قد حذف وصف الغنم بالحمل لدلالة الثاني عليه، أو هو على إطلاقه لأن الغنم يقل صبرها فيخشي عليها الضياع بخلاف النوق فلا يخشى عليها إلا مع الحمل، ويحتمل أن يكون قوله: « أو » للشك أي هل قال غنماً بخير صفة أو خلقات أي بصفة أنها حوامل، كذا قال بعض الشراح، والمعتمد أنها للتوسيع، فقد وقع في رواية أبي يعلى عن محمد بن العلاء، « ولا رجل له غنم أو بقرة أو خلقات ».

قوله: (وهو يتنظر ولادها) بكسر الواو وهو مصدر ولد ولاداً وولادة.

قوله: (فهر) أي بن تيمه عن لم يتصف بتلك الصفة.

قوله: (فلذا من القرية) هي أرميا بفتح المعجمة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ومهملة مع القصير، سماها الحاكم في روايته عن كعب، وفي رواية مسلم « فادنى للقرية » أي قرب جيوشها.

قوله: (فقال للشمس إنك مأمورة) في رواية سعيد بن المسيب « فقلني المدو عند غيبوبة الشمس » وبين الحاكم في روايته عن كعب سبب ذلك فإنه قال: « إنه وصل إلى القرية وقت عصر يوم الجمعة، فكانت الشمس أن تغرب ويدخل الليل وبهذا يتبين معنى قوله: « وأنا مأمور » والفرق بين المأمورين أن أمر الجساعات أمر تسخير وأمر العقلاء أمر تكليف وخطابه للشمس يحتمل أن يكون على حقيقته وإن الله تعالى خلق فيها تمييزاً وإدراكاً كما سيأتي البحث فيه في الفتن في سجودها تحت العرش واستئذانها من أن تطعم، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل استحضاره في النفس لما تقرر أنه لا يمكن تحوّلها من عاداتها إلا بقرئ العادة، وهو نحو قول الشاعر « شكا ليّ جلبي طول السرى » ومن ثم قال: « اللهم احبسها » ويؤيد الاحتمال الثاني أن في رواية سعيد بن المسيب فقال: « اللهم إنها مأمورة وأني مأمور فأحبسها علي حتى تقضي بيني وبينهم، فحبسها الله عليه ».

قوله: (اللهم احبسها علينا) في رواية أحمد « اللهم احبسها علي شيئاً » وهو منصوب نصب المصدر، أي قدر ما تقضي حاجتنا من فتح البلد، قال عياض: اختلف في حبس الشمس هنا، فقيل ردت على أدرجائها، وقيل: وقتت، وقيل بطئت حركتها، وكل ذلك محتمل والثالث أرجح عند ابن بطال وغيره. ووقع في ترجمة هارون بن يوسف الرمادي أن ذلك كان في ربيع شرعي حزيناً وحيداً يكون النهار في غاية الطول.

قوله: (فحبست حتى فتح الله عليه) في رواية أبي يعلى « فوقع القوم فظفر ».

قوله: (فجمع الغنائم فجاءت يعني النار) في رواية عبد الرزاق عند أحمد ومسلم « فجمعوا ما غنموا فأقبلت النار » زاد في رواية سعيد بن المسيب « وكانوا إذا غنموا غنيمة بعث الله عليها النار فتأكلها ».

قوله: (فلم تطعمها) أي لم تلق لها طعاماً، وهو بطريق المبالغة.

قوله: (فقال إن فيكم غلولاً) هو السرقة من الغنيمة كما تقدم.

قوله: (فلما يعني من كل قبيلة رجل فلوقت) فيه حذف يظهر من سياق الكلام أي فبايعهم فلزقت.

قوله: (فلزقت يد رجلين أو ثلاثة) في رواية أبي يعلى « فلزقت يد رجل أو رجلين » وفي رواية سعيد بن المسيب « رجلان » بالجزم، قال ابن المنير جمل الله علامة الغلول لئلا يذوق يد الغال، وفيه تنبيه على أنها بد عليها حتى يطلب أن يتخلص منه، أو أنها يد يبنين أن يضرب عليها ويعبس صاحبها حتى يؤدي الحق إلى الإمام، وهو من جنس شهادة اليد على صاحبها يوم القيامة.

قوله: (فيكم الغلول) زاد في رواية سعيد بن المسيب « فقال أجل غلنا ».

قوله: (فجاءوا برأس مثل رأس بقرة من اللحم فوضعوها، فجاءت النار فأكلتها ثم أحل الله لنا الغنائم) في رواية السائي « فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: إن الله أطعمنا الغنائم رحمة ورحمنا وتخفيفاً خفف عنا ».

قوله: (رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا) في رواية سعيد بن المسيب « لما رأى

من ضعفنا » وفيه إشعار بأن إظهار المعجز بين يدي الله تعالى يستوجب ثبوت الفضل، وفيه اختصاص هذه الأمة بكل الغنيمة وكان ابتداء ذلك من غزوة بدر. وفيها نزل قوله تعالى: ﴿ فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً ﴾ [الأنفال: ٦٩] فأحل الله لهم الغنيمة، وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس، وقد قدمت في أوائل فرض الخمس أن أول غنيمة خست غنيمة السرية التي خرج فيها عبد الله بن جحش وذلك قبل بدر بشهرين ويمكن الجمع ما ذكر ابن سعد أنه « أخر غنيمة تلك السرية حتى رجع من بدر قسمها مع غنائم بدر. قال المهلب: في هذا الحديث أن فرق الدنيا تدعو النفس إلى الملهع ومجة البقاء، لأن من ملك بضعة امرأة ولم يدخل بها أو دخل بها وكان على قرب من ذلك فإن قلبه متعلق بالرجوع إليها ويعد الشيطان السبيل إلى شغل قلبه عما هو عليه من الطاعة، وكذلك غير المرأة من أموال الدنيا، وهو كما قال، لكن تقدم ما يمكن على إلحاقه بما بعد الدخول وإن لم يطل بما قبله، ويدل على التعميم في الأمور الدنيوية ما وقع في رواية سعيد بن المسيب من الزيادة « أو له حاجة في الرجوع » وفيه أن الأمور المهمة لا ينبغي أن تخوض إلا لحازم فارغ البال لها، لأن من له تعلق بما ضعفته هزيمته وقلت رغبته في الطاعة، والقلب إذا تفرق ضعف فعل الجسوارح وإذا اجتمع قوي، وفيه أن من مضى كانوا يفترون ويأخون أموال أصنامهم وأصنامهم، لكن لا يصبرون فيها بل يبيعونها، وعلامة قبول غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتأكلها، وعلامة عدم قبوله أن لا تنزل. ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الغلول، وقد من الله على هذه الأمة ورحمها لشرف نبينا عنده فأحل لهم الغنيمة، وسر طليهم الغلول، فطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول، فله الحمد على نعمته ترضى. ودخل في صوم أكل النار الغنيمة والسبي، وفيه بعد لأن مقتضاه إهلاك اللرية ومن لم يقاتل من النساء، ويمكن أن يستتروا من ذلك، ويلزم استئذانهم من تحريم الغنائم عليهم، ويؤيده أنهم كانت لهم عبيد وإماء فلو لم يجز لهم السبي لما كان لهم أرقاء. ويشكل على المحصر أنه كان السارق يسترق كما في قصة يوسف، ولم أر من صرح بذلك. وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفهائها. وفيه أن أحكام الأنبياء قد تكون بحسب الأمر الباطن كما في هذه القصة، وقد تكون بحسب الأمر الظاهر كما في حديث « إنكم تختصمون إليّ، لعلني، واستدل به ابن بطال على جواز إحراق أموال المشركين، وتمتدح بأن ذلك في تلك الشريعة وقد نسخ بحلّ الغنائم هذه الأمة، وأوجب عنه بأنه لا ينبغي عليه ذلك ولكنه استبط من إحراق الغنيمة بأكل النار جواز إحراق أموال الكفار إذا لم يوجد السبيل إلى أخذها غنيمة، وهو ظاهر لأن هذا القدر لم يرد التصريح بنسخه فهو محتمل على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخه. واستدل به أيضاً علي أن قتال آخر النهار أفضل من أوله، وفيه نظر لأن ذلك في هذه القصة إنما وقع اتفاقاً كما تقدم، نعم في قصة النعمان بن مقرن مع المخزومية بن شعبة في قتال الفرس التصريح باستحباب القتال حين تزول الشمس وتهب الرياح، فالاستدلال به ينفي عن هذا.

٩- باب الغنيمة لمن شهد الوقعة

٣١٢٥- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: لَوْلَا أَجْرُ الْمُسْلِمِينَ، مَا فَتَحَتْ قُرَيْشٌ إِلَّا لِقَسَمَتَيْنِ أَهْلِيهَا، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَيْبَر. [راجع: ٢٣٣٤].

قوله: (باب) بالتثنية (الغنيمة لمن شهد الوقعة) هذا لفظ أثر أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طارق بن شهاب « أن عمر كتب إلى عمار أن الغنيمة لمن شهد الوقعة ذكره في قصة.

قوله: (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل وقد تقدم هذا الحديث سنناً ومتناً في المازعة، ووجه أخذه من الترجمة أن عمر في هذا الحديث أيضاً قد صرح بما دل عليه هذا الأثر إلا أنه عارض عنده حسن النظر لآخر المسلمين فيما يتعلق بالأرض خاصة فوقعها على المسلمين وضرب عليها الحراج الذي يجمع مصلحتهم، وتآل قوله تعالى: ﴿والذين جاوزوا من بعدلهم﴾ [الحشر: ١٠]، وروى أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريق ابن إسحاق عن حارثة بن مضرب عن عمر « أنه أراد أن يقسم السواد، فشاؤرو في ذلك، فقال له علي: دعم يكونوا مادة للمسلمين، فتركهم » ومن طريق عبد الله بن أبي قيس « أن عمر أراد قسمة الأرض، فقال له معاذ: إن قسمتها صار الربع العظيم في أيدي القوم يبتدرون فيصير إلى الرجل الواحد أو المرأة، ويأتي القوم يسدون من الإسلام مسداً فلا يكونون شيئاً فانظر أماً يسع أولهم وآخرهم، فاتقضى رأي عمر تأخير قسم الأرض، وضرب الحراج عليها للغانين ولن يجيء بعدهم » ففي ما عدا ذلك على اختصاص

قوله: (باب من قاتل للمغتم هل ينقص من أجره؟) ذكر فيه حديث أبي موسى « قال أعرابي للني: الرجل يقاتل للمغتم » الحديث، وقد تقدم شرحه في إنشاء الجهاد، قال ابن المنير: أراد البخاري أن قصد الغنيمة لا يكون مثافيا للأجر ولا متقصا إذا قصد معه إعلاء كلمة الله، لأن السبب لا يستلزم المحصر، ولهذا ثبت الحكم الواحد بأسباب متعددة، ولو كان قصد الغنيمة يتاني قصد الإعلاء لما جاء الجواب عاما ولقال مثلا: من قاتل للمغتم فليس هو في سبيل الله. قلت: وما ادعى أن مراد البخاري فيه بعد، والذي يظهر أن النقص من الأجر أمر نسبي كما تقدم تحرير ذلك في أوائل الجهاد، فليس من قصد إعلاء كلمة الله محضا في الأجر مثل من ضم إلى هذا القصد قصدا آخر من غنيمة أو غيرها. وقال ابن المنير في موضع آخر: ظاهر الحديث أن من قاتل للمغتم يعني خاصة فليس في سبيل الله وهذا لا أجر له البتة، فكيف يترجم له بنقص الأجر؟ وجوابه ما تقدمت.

١١- باب قِسْمَةُ الْإِمَامِ مَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ، وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ يَخْضِرْهُ أَوْ غَابَ عَنْهُ

٣١٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثُيُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَيْتَ لَهُ أَقْبِيَّةً مِنْ دِيَارِجَ، مُزَوَّدَةً بِاللَّحْمِ، فَحَسَمَهَا فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَخَزَلَ مِنْهَا وَاحِدًا لِمَعْرُومَةٍ بِنْتِ لَوْلُجٍ، فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنَةُ الْمُسَوِّرِ بِنْتُ مَعْرُومَةَ، فَسَأَمَ عَلَى الْبَابِ فَقَالَ: ادْخُلِي، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ صَوْتَهُ، فَادْخَلَ بَابَهُ فَجَاءَهُ، وَاسْتَقْبَلَهُ بِأَزْوَارِهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْمُسَوِّرِ عَيَّاتٌ هَذَا لَكَ، يَا أَبَا الْمُسَوِّرِ عَيَّاتٌ هَذَا لَكَ . وَكَانَ فِي خُلُقِهِ شَيْءٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ثُيُوبٍ.

وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ: حَدَّثَنَا ثُيُوبٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمُسَوِّرِ بِنْتِ مَعْرُومَةَ: قَبِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةً.

تَابَعَهُ اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ. [راجع: ٢٥٩٩].

قوله: (باب قسمة الإمام ما يقدم عليه) أي من جهة أهل الحرب. **قوله:** (ويخبا لمن لم يخضره) أي في مجلس القسمة، أو غاب عنه أي في غير بلد القسمة، قال ابن المنير: فيه رد لما اشترى بين الناس أن الهدية لمن حضر. قلت: قد سبق الكلام في إلبية على شيء من ذلك.

قوله: (عن عبد الله بن أبي مليكة أن النبي ﷺ) هذا هو المعتد أنه من هذا الوجه مرسل، ووقع في رواية الأصليين عن ابن أبي مليكة عن المسور، وهو وهم، ويبدل عليه أن المصنف قال في آخره « رواه ابن علي عن أيوب » أي مثل الرواية الأولى، قال وقال حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور، وتابعه الليث عن ابن أبي مليكة، فاتفق اثنان عن أيوب على إرساله ووصله ثالث عن أيوب، ووافقه آخر عن شيخهم، واعتمد البخاري الموصول لحظ من وصله، ورواية إسماعيل بن علي تاتي موصولة في الأدب، ورواية حاتم بن وردان تقدمت موصولة في الشهادات، ورواية الليث تقدمت موصولة في إلبية وسيأتي شرح الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى، والغرض منه قوله: « أن النبي ﷺ أهديت له أقبية ».

قوله فيه: (عيات لك هذا) وهو مطابق لما ترجم له، قال ابن بطال: ما أهدى إلى النبي ﷺ من الشريكين لحلال له أخذه لأنه في، وله أن يهب منه ما شاء ويؤثر به من شاء كالقبي، وأما من بعده فلا يجوز له أن ينقص به لأنه إنما أهدى إليه لكونه أميرهم، وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب إلبية

١٢- باب كَيْفَ قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قُرَيْظَةَ وَالنَّصِيرَ، وَمَا أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ فِي نَوَائِبِهِ

٣١٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

الغنائم به وبه قال الجمهور، وذهب أبو حنيفة إلى أن الجيش إذا فصلوا من دار الإسلام مدحا لجيش آخر فوافوهم بعد الفتح أنهم يشتركون معهم في الغنيمة، واحتج بما قسم ﷺ للأشعرين لما قدموا مع جعفر من خير، وبما قسم النبي ﷺ لمن لم يحضر الوقعة كعثمان في بدر وغيره، أما قصة الأشعرين فسيأتي في سياقها في غزوة خيبر، والجواب عنها سيأتي بعد أبواب، وأما الجواب عن مثل قصة عثمان فأجاب الجمهور عنها بأجوبة أحدها: أن ذلك خاص به لا بمن كان مثله.

ثانيها: أن ذلك حيث كانت الغنيمة كلها للنبي ﷺ عند نزول « يسألونك عن الأنفال: [١] ثم نزلت بعد ذلك » واعلموا أننا غنمتم من شيء فإن لله خمس وللرسول « [الأنفال: ٤١] فصارت أربعة أخماس الغنيمة للغنائم.

ثالثها: على تقدير أن يكون ذلك بعد فرض الخمس فهو محمول على أنه إعطاء من الخمس، وإلى ذلك جنح المصنف كما سيأتي.

رابعها: التفرقة بين من كان في حاجة تتعلق بمغفرة الجيش أو بإذن الإمام فيسهم له بخلاف غيره، وهذا مشهور مذهب مالك. وقال ابن بطال: لم يقسم النبي ﷺ في غير من شهد الوقعة إلا في خير، فهي مستثناة من ذلك فلا يجعل أصلا يقاس عليه. فإنه قسم لأصحاب السفينة لشدة حاجتهم، ولذلك أعطى الأنصار عوضا ما كانوا أعطوا المهاجرين أول ما قدموا عليهم.

قال الطحاوي: ويحتمل أن يكون استطاب أنفس أهل الغنيمة بما أعطى الأشعرين وغيرهم، وهذا كله في الغنيمة المتولدة، وقد تقدم في المزاوعة بيان الاختلاف في الأرض التي يملكها المسلمون عنوة، قال ابن المنير: ذهب الشافعي إلى أن عمر استطاب أنفس الشافعين الذين اقتسحوا أرض السواد، وأن الحكم في أرض العنوة أن تقسم كما قسم النبي ﷺ خيبر، وتعقب بأنه خلاف لتبديل عمر بقوله: « لولا آخر المسلمين »، لكن يمكن أن يقال: معناه لولا آخر المسلمين ما استطبت أنفس الغنائم، وأما قول عمر: « كما قسم رسول الله ﷺ خيبر » فإنه يريد بعض خير لا جميعها، قال الطحاوي: وأشار إلى ما روي عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار « أن النبي ﷺ لما قسم خيبر عزل نصفها لنوابه ما يتزل به، وقسم النصف الباقي بين المسلمين، فلم يكن لهم عمل فقدموا على اليهود ليملأوها على نصف ما يخرج منها » الحديث، والمراد بالذي عزله ما افتتح صلحا، وبالذي قسمه ما افتتح عنوة، وسيأتي بيان ذلك بأدلة في المخازي إن شاء الله تعالى. قال ابن المنير: ترجم البخاري بأن الغنيمة لمن شهد الوقعة، وأخرج قول عمر المتضمن لوقف الأرض المغنومة وهذا ضد ما ترجم به، ثم أجاب بأن المطابق لترجمته قول عمر « كما قسم رسول الله ﷺ خيبر » فالأمر البخاري إلى ترجيح القسمة الناجزة، والحجة فيه أن الآتي الذي لم يوجد بعد لا يستحق شيئا من الغنيمة الحاضرة، بليل أن الذي يقبض من الوقعة لا يستحق شيئا بطريق الأولى، قلت: ويحتمل أن يكون البخاري أراد التوفيق بين ما جاء عن عمر أن الغنيمة لمن شهد الوقعة، وبين ما جاء عنه أنه يرى أن توقف الأرض، بحمل الأول على أن عمره مخصص بغير الأرض، قال ابن المنير: وجه احتجاج عمر بقوله تعالى: « والذين جاءوا من بعدهم » [الحشر: ١٠] أن الواو عاطفة فيحصل اشتراك من ذكر في الاستحقاق والجملة في قوله تعالى: « يقولون » [الحشر: ١٠] في موضع الحال فهي كالشرط للاستحقاق، والمعنى أنهم يستحقون في حال الاستفراق، ولو أخرجناها استثنائية للزم أن كل من جاء بعدهم يكون مستفرا ثم الواقع بخلافه تضييق الأول، واختلف في الأرض التي أبقاها عمر بغير قسمة، فذهب الجمهور إلى أنه وقفها لنواب المسلمين وأجرى فيها الخراج ومنع بيعها وقال بعض الكوفيين: أبقاها ملكا لمن كان بها من الكفرة وضرب عليهم الخراج، وقد اشدت تكبر كثير من فقهاء أهل الحديث على هذه المقالة، ولبسها موضع غير هذا، والله أعلم

١٠- باب مَنْ قَاتَلَ لِلْمَغْتَمِ هَلْ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ؟

٣١٢٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَمْرُو قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ﷺ قَالَ: قَالَ أَعْرَابِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْتَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَذْكُرَ، وَيُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، مَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: « مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْغَلِيَّةُ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ». [راجع: ١٢٣. أخرجه مسلم: ١٩٠٤].

سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النَخْلَاتِ، حَتَّى الْقَتَبَ قَرْيَةَ وَالنَّضِيرَ، فَكَانَ يَبْذُلُ ذَلِكَ يَوْمَ عَظَمِهِمْ. [راجع: ٢٦٣٠. ارجعه مسلم: ١٧٧١ موطأ.]

قوله: (باب كيف قسم النبي ﷺ قريظة والنضير، وما أعطى من ذلك من نوابه) ذكر فيه حديث أنس رضي الله عنه كان الرجل يجعل للنبي ﷺ النخلات حتى اتسع قريظة والنضير، وهو مختصر من حديث سيأتي بشماه مع بيان الكيفية للترجم بها في المغازي، وتقدم التنبيه عليه في أواخر الحبة. وعصل القصة أن أرض بني النضير كانت مما آفاه الله على رسوله وكانت له خالصة، لكنه أثر بها المهاجرين وأمرهم أن يعيدوا إلى الأنصار ما كانوا وأسرهم به لما قدموا عليهم المدينة ولا شيء لهم فاستثنى الفريقان جميعا بذلك، ثم فتحت قريظة لما تقصوا العهد فحوصروا فنزلوا على حكم سعد بن معاذ وقسمها النبي ﷺ في أصحابه وأعطى من نصيبه في نوابه أي في نفقات أهله ومن بطرا عليه ويعمل الباقى في السلاح والكراع عدة في سبيل الله كما ثبت في الصحيحين من حديث مالك بن أوس من عمر في بعض طرقه مختصرا.

١٣- باب بركة الغاري في ماله حيا وميتا،

مع النبي ﷺ وولاه الأمر

قَدِمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَعِنْدَهُ عُمَرُو بْنُ عُثْمَانَ وَالْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ زُعَمَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: كَمْ قَوْمَتِ الْعَقَبَةُ؟ قَالَ: كُلُّ سِتِّ مِائَةِ أَلْفٍ، قَالَ: كَمْ بَقِيَ؟ قَالَ: أَرْبَعَةٌ أَسْهُمُ وَكُصِفَتْ فَقَالَ الْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ: قَدْ اخْتَلَتْ سِتُّهُمَا بِوَأْتِئِ الْغَرِ، وَقَالَ عُمَرُو بْنُ عُثْمَانَ: قَدْ اخْتَلَتْ سِتُّهُمَا بِوَأْتِئِ الْغَرِ، وَقَالَ ابْنُ زُعَمَةَ: قَدْ اخْتَلَتْ سِتُّهُمَا بِوَأْتِئِ الْغَرِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: كَمْ بَقِيَ؟ فَقَالَ: سِتُّهُمُ وَكُصِفَتْ، قَالَ: [قَدْ] اخْتَلَتْ بِعِشْمَيْنِ وَمِائَةِ أَلْفٍ.

قَالَ: وَتَرَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُفَيْرٍ نَصِيبَهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِسِتِّ مِائَةِ أَلْفٍ، فَلَمَّا فَرَغَ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ قَسَاءِ قِتْيِهِ، قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: أَلَيْسَ بَيْنَنَا بَوَاكِبُ، قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَلَيْسَ بَيْنَكُمْ حَتَّى آتَاوِي بِالْمَوْنِمِ أَرْبَعِ سِيبِينَ: أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ قِتْنٌ فَلْيَأْتِ فَلْيَقْبِعِهِ.

قَالَ: فَجَعَلَ كُلُّ سِتَّةِ يَدَاوِي بِالْمَوْنِمِ، فَلَمَّا مَضَى أَرْبَعُ سِيبِينَ قَسَمَ بَيْنَهُمْ، قَالَ: وَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ بَسُوقَ، وَزَعَقَ الْفُلُكُ، قَاصَبَاتُ كُلِّ امْرَأَةٍ أَلْفٌ أَلْفٌ وَمِائَتَا أَلْفٍ، فَجَمِيعُ مَالِهِ عِشْمُونَ أَلْفٍ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ.

قوله: (باب بركة الغاري في ماله) هو بالموحدة من البركة، وصحفها بعضهم فقال: «تركة» بالثاء قال عياض: وهي وإن كانت متجهة باعتبار أن في القصة ذكر ما خلفه الزبير، لكن قوله: «حيا وميتا مع النبي ﷺ وولاه الأمر» يدل على أن الصواب ما وقع عند الجمهور بالموحدة، وقصة الزبير بن العوام في دينه وما جرى لابنه عبد الله في وفاته من الأحاديث المذكورة في غير مظهرها، والذي يدخل في المرفوع منه قول ابن الزبير «وما لي إمارة قط ولا جباية خراج ولا شيء، إلا أن يكون في غزوة مع النبي ﷺ، وهذا القدر هو المطابق للترجمة، وما عدا ذلك كله موقوف. وقد ذكروه في مسند الزبير، والأولى أن يذكر في مسند عبد الله بن الزبير، إلا أن يعمل على أنه نقل ذلك عن أبيه، ومع ذلك فلا بد من ذكره في حديث عبد الله بن الزبير لأن أكثره موقوف عليه، وقد روى الترمذي من وجه آخر عن هشام بن عمار عن أبيه قال: «أوصى الزبير ابنه عبد الله الله يوم الجمل قال: ما مني حضور إلا وقد خرج مع رسول الله ﷺ».

وقوله: «قلت لأبي أسامة أحدكم هشام بن عروة إلخ» لم يقل في آخره نعم، وهو ثابت في مسند إسحاق بن راهويه بهذا الإسناد، ولم أر هذا الحديث بشماه إلا من طريق أبي أسامة، وقد ساقه أبو ذكر الخروي في روايته من وجه آخر عنه عاليا فقال: حدثنا أبو إسحاق المسلمي حدثنا محمد بن حبيب حدثنا جوهري بن محمد حدثنا أبو أسامة، ووقف على قطع ثم من رواية علي بن مسهر وغيرهما سائيتنا إن شاء الله تعالى.

قوله: (وما وقف الزبير يوم الجمل) يريد الوقفة المشهورة التي كانت بين علي بن أبي طالب ومن معه وبين عائشة رضي الله عنها ومن معها من جملتهم الزبير، ونسبت الرواية إلى الجمل لأن علي بن أمية الصحابي المشهور كان معهم فارتكب عائشة على جل عظيم اشتراه بمائة دينار وقيل: ثمانين وقيل أكثر من ذلك فوقف به في الصف، فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عقر الجمل فوقعت عليهم المزة، هذا ملخص القصة، وسيأتي الإلمام بشيء من سببها في كتاب الفن إن شاء الله تعالى. وكان ذلك في جمادى الأولى أو الآخرة سنة ست وثلاثين.

قوله: (لا يقبل اليوم إلا ظالم أو مظلوم) قال ابن بطال: معناه ظالم عند خصمه مظلوم عند نفسه لأن كلا من الفريقين كان يتأول أنه على الصواب، وقال: ابن التين: معناه أنهم إما صحابي متأول فهو مظلوم وإما غير صحابي قاتل لأجل الدنيا فهو ظالم، وقال الكرماني: إن قيل جميع الحروب كذلك فالجواب أنها أول حرب وقعت بين

سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النَخْلَاتِ، حَتَّى الْقَتَبَ قَرْيَةَ وَالنَّضِيرَ، فَكَانَ يَبْذُلُ ذَلِكَ يَوْمَ عَظَمِهِمْ. [راجع: ٢٦٣٠. ارجعه مسلم: ١٧٧١ موطأ.]

قوله: (باب كيف قسم النبي ﷺ قريظة والنضير، وما أعطى من ذلك من نوابه) ذكر فيه حديث أنس رضي الله عنه كان الرجل يجعل للنبي ﷺ النخلات حتى اتسع قريظة والنضير، وهو مختصر من حديث سيأتي بشماه مع بيان الكيفية للترجم بها في المغازي، وتقدم التنبيه عليه في أواخر الحبة. وعصل القصة أن أرض بني النضير كانت مما آفاه الله على رسوله وكانت له خالصة، لكنه أثر بها المهاجرين وأمرهم أن يعيدوا إلى الأنصار ما كانوا وأسرهم به لما قدموا عليهم المدينة ولا شيء لهم فاستثنى الفريقان جميعا بذلك، ثم فتحت قريظة لما تقصوا العهد فحوصروا فنزلوا على حكم سعد بن معاذ وقسمها النبي ﷺ في أصحابه وأعطى من نصيبه في نوابه أي في نفقات أهله ومن بطرا عليه ويعمل الباقى في السلاح والكراع عدة في سبيل الله كما ثبت في الصحيحين من حديث مالك بن أوس من عمر في بعض طرقه مختصرا.

٣١٢٩- حَلَمْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَسَامَةَ: اخْتَلَكُمُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ، دَعَانِي فَجَعَلْتُ إِلَيْ جَنْبِهِ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِسَاءَ لَا يَجْعَلُ الْيَوْمَ إِلَّا خَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، وَإِنِّي لَا أَرَايَ إِلَّا سَأَلْتُ الْيَوْمَ مَظْلُومًا، وَإِنْ مِنْ أَحَبِّهِمْ مَنِي لَكُنِي، أَقْرَى بَقِيَّةٍ مِنْ مَالِي حَتَّى قَالَ: يَا بَنِي بَعْ مَالِكَ فَالْعَاقِبَةُ، وَأَوْصَى بِالْفُلُكِ، وَلَكِي بِهِ يَوْمَ - يَقِي بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - يَقُولُ: قُلْتُ الْفُلُكُ فَإِنْ لَعَلَّ مِنْ مَالِي فَجَعَلَ يَبْذُلُ قَسَاءَ الْقِتْيِ فَلَمَّا يَوْمُكَلَّةَ.

قَالَ هِشَامُ: وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ وَازَى بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ - خُصِيبٌ وَعَبَّادٌ - وَلَهُ يَوْمَئِذٍ سِتَّةٌ بَيْنَ وَكُصِفَتْ بَنَاتُ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَجَعَلْتُ يَوْمَئِذٍ بِدِينِهِ وَيَقُولُ: يَا بَنِي إِنْ عَجَزْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسْتَعِزْ عَلَيْهِ مَوْلَايَ. قَالَ: قَوْلَالله مَا فَزَيْتَ مَا أَرَادَ حَتَّى قُلْتُ: يَا أَبَتَ مَنْ مَوْلَايَ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: قَوْلَالله مَا وَقَفْتُ فِي كَرْبَةٍ مِنْ دِينِهِ إِلَّا قُلْتُ: يَا مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَلَيْسَ عَنْهُ دِينُهُ لِقَضِيهِ، فَقَبِلَ الزُّبَيْرُ رضي الله عنه وَكَمْ يَدْعُ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرْحَضَ، فِيهَا الْعَقَبَةُ وَإِخْدَى عَشْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ، وَفَارَسَ بِالسَّيْفِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ.

قَالَ: وَإِنَّمَا كَانَ دِينُهُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْ الرَّجُلُ كَانَ يَلْبِسُهُ بِالْمَالِ فَسَوَّغَهُ إِلَيْهِ، يَقُولُ الزُّبَيْرُ: لَا، وَلَكِنَّهُ سَلَفَ، فَإِنِّي أَخْضَى عَلَيْهِ الصُّبَّةَ، وَمَا وَلِي إِسَاءَةَ قَدْ، وَلَا جَبَاةَ خَرَجَ، وَلَا شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: فَحَسِبْتُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فَرَجَعْتُهُ إِلَى الْغَرِ، وَيَقِي الْغَرِ.

قَالَ: قُلْتُ حَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، كَمْ عَلَى أَخِي مِنَ الدِّينِ؟ لَكُمَّةٌ، فَقَالَ: مِائَةُ أَلْفٍ، فَقَالَ حَكِيمُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى امْرَأَتَكَ تَسْعُ لَيْلِي. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ أَلْفِي الْغَرِ وَمِائَتِي الْغَرِ؟ قَالَ: مَا أَرَأَيْتَ تُطِيقُونَ هَذَا، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسْتَعِزُوا بِي.

قَالَ: وَكَانَ الزُّبَيْرُ اشْتَرَى الْعَقَبَةَ بِسِتِّينَ وَمِائَةِ أَلْفٍ، قَبَاعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بِالْأَلْفِ

يلازم من قولنا فتحت عترة امتناع بناء أحد الغافلين ولا غيرهم فيها.

قوله: (لا ولكنه سلف) أي ما كان يقبض من أحد ودعة إلا إن رضي صاحبها أن يجعلها في ذمته، وكان غرضه بذلك أنه كان يتخشى على المال أن يضيع فيظن به التصدير في حقله فرأى أن يجعله مضموناً ليكون أوثق لصاحب المال وأبقى لرومته. زاد ابن بطال: ولطيف له ربيع ذلك المال. قلت: وروى الزبير بن بكار من طريق هشام بن عروة أن كلأ من عثمان وعبد الرحمن بن عوف ومطيع بن الأسود وأبي العاص بن الربيع وعبد الله بن مسعود والمقداد بن عمرو أوصى إلى الزبير بن العوام.

قوله: (وما ولي خراجاً قط إلخ) أي أن كثرة ماله ما حصلت من هذه الجهات المتضمنة لظن السوء بأصحابها. بل كان كسبه من الفئمة ونحوها. وقد روى الزبير بن بكار بإسناده أن الزبير كان له ألف علكو يودون إليه الخراج، وروى يعقوب بن سفيان مثله من وجه آخر.

قوله: (قال عبد الله بن الزبير) هو متصل بالإسناد المذكور.

وقوله: (فحسبت) بفتح السين المهملة من الحساب.

قوله: (فلقي حكيم بن حزام) بالرفع على الفاعلية، وعبد الله بالنصب على المفعولية. قال ابن بطال: إن قال له مائة ألف وكتب الباقي لثلاث يستعظم حكيم ما استدان به الزبير فيظن به عدم الخزم ويذهب الله عدم الوفاء بذلك فيظن إليه بعين الاحتياج إليه، فلما استعظم حكيم أمر مائة ألف احتاج عبد الله أن يذكر له الجميع ويعرفه أنه قادر على وفائه، وكان حكيم بن حزام ابن عم الزبير بن العوام قال ابن بطال: ليس في قوله مائة ألف وكتماه الزائد كذب، لأنه أخبر ببعض ما عليه وهو صادق. قلت: لكن من يعتبر مفهوم العدد يراه إخباراً بغير الواقع، ولهذا قال ابن التين: في قوله «فإن عجزتم عن شيء فاستنبوا بي» مع قوله في الأول «ما أراكم تطفون هذا» بعض التجوز، وكذا في كتمان عبد الله بن الزبير ما كان على أبيه، وقد روى يعقوب بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك أن حكيم بن حزام بذل لعبد الله بن الزبير مائة ألف إعانة له على وفاء دين أبيه فامتنع، فبذل له مائتي ألف فامتنع إلى أربعمئة ألف ثم قال: لا أرد منك هذا، ولكن تطلق علي إلى عبد الله بن جعفر. فانطلق معه وعبد الله بن عمر يستشفع بهم عليه، فلما دخلوا عليه، قال: اجثت بهؤلاء تستشفع بهم علي؟ هي لك. قال: لا أريد ذلك. قال: فاعطني بها نعليك هاتين أو نحوهما، قال: لا أريد. قال فهي عليك إلى يوم القيامة؟ قال: لا. قال: فحكمتك. قال: أعطيك بها رخصاً. فقال نعم. فاعطاه. قال فرغب معاوية فيها فاشترها منه بأكثر من ذلك.

قوله: (وكان الزبير اشترى الغاية بسبعين ومائة ألف فباعها عبد الله) أي ابن الزبير (بألف وستمئة ألف) كأنه قسمها ستة عشر سهماً لأنه قال بعد ذلك لمعاوية إنها قومت كل منهم مائة ألف.

قوله: (فأثابه عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب.

قوله: (وقال عبد الله) أي ابن الزبير.

قوله: (فباع منها) أي من الغاية والدور لا من الغاية وحدها لأنه تقدم أن الدين ألف ألف ومائتا ألف وأنه باع الغاية بألف ألف وستمئة ألف، وقد جاء من وجه آخر أنه باع نصيب الزبير من الغاية لعبد الله بن جعفر في دينه، فذكر الزبير بن بكار في ترجمة حكيم بن حزام من عمه مصعب بن عبد الله بن ثابت بن عبد الله بن الزبير قال: سمعت أبي يقول: قال عبد الله بن الزبير قتل أبي وترك ديناً كثيراً، فأثيت حكيم بن حزام استعير برأيه واستشره فذكر قصة فيها: قال ابن أخي ذكرت دين أبيك فإن كان ترك مائة ألف فنصفها علي، قلت أكثر من ذلك، إلى أن قال: هه أنت! كم ترك أبوك؟ قال: فذكرت له أنه ترك ألفي ألف قال: ما أراد أبوك إلا أن يدهتا عالة. قلت: فإنه ترك وفاء وإنما جثت أمشيترك فيها بسبعمئة ألف لعبد الله بن جعفر وله شرك في الغاية، فقال: أذهب قاسمه فإن سألك البيع قبل القسمة فلا تبعه ثم اعرض عليه فإن رغب فيه، قال فثبت ففعل أمر القسمة لي فقسمتها وقلت: اشتر مني إن شئت، فقال: كان في دين وقد أخذتها منك به، قال قلت: هي لك، فبعت فاشترها كلها منه بألفي ألف. ويمكن الجمع بإطلاق الكل على المظن، فقد تقدم أن كان بقي منها بغير بيع أربعة أسهم ونصف بأربعمئة ألف وخمسين ألفاً فيكون الحاصل من ثمنها إذ ذلك ألف ألف ومائة ألف وخمسين ألفاً خاصة فيبقى من الدين ألف ألف وخمسون ألفاً، وكله باع بها شيئاً من الدور، وقد وقع عند أبي نعم في «المستخرج» من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة قال: «توفي الزبير وترك عليه من الدين ألفي ألف ففرضها عبد الله بن الزبير فاداهم، ولم تقع في التركة داره التي بمكة ولا التي بالكوفة ولا التي بمصر» هكذا

المسلمين، قلت: ويحتمل أن تكون «أوه» للشك من الراوي، وإن الزبير إنما قال أحد اللفظين: أو للتوزيع والمعنى لا يقتل اليوم إلا ظالم بمعنى أنه ظن أن الله يجعل للظالم منهم العقوبة، أو لا يقتل اليوم إلا مظلوم بمعنى أنه ظن أن الله يجعل له الشهادة، وظن على التقديرين أنه يقتل مظلوماً إما لاعتقاده أنه كان مصيباً وإما لأنه كان سمع من النبي ﷺ ما سمع علي وهو قوله لا جاءه قاتل الزبير: «بشر قاتل ابن صفية بالتر» ورفعه إلى النبي ﷺ كما رواه أحد وغيره من طريق زر بن حبیش عن علي بإسناد صحيح، ووقع عند الحاكم من طريق عثام بن علي عن هشام بن عروة في هذا الحديث مختصراً قال: «والله لئن تثلث لا تكتلن مظلوماً والله ما فعلت وما فعلت» يعني شيئاً من المعاصي.

قوله: (وإني لا أراي) بضم الحزنة من الظن، ويجوز فتحها بمعنى الاعتقاد، وظنه أنه سيقتل مظلوماً قد تحقق لأنه قتل غدرًا بعد أن ذكره علي فاتصرف عن القتال فنام بمكان فتك به رجل من بني غنيم يسمى عمرو بن جرموز بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وآخره زاي، فروى ابن أبي شيمة في تاريخه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «إن ألع علي لما التقى الصفان فقال: أين الزبير؟ فجاءه الزبير، فجعلنا ننظر إلى يدي علي يشير بها إذ ولي الزبير قبل أن يقع القتال» وروى الحاكم من طريق متعددة أن علياً ذكر الزبير بأن النبي ﷺ قال له لتقاتلن علياً وأنت ظالم له، فرجع لذلك. وروى يعقوب بن سفيان وخليفة في تاريخهما من طريق عمرو بن جواون بابليهم قال: فالتقى الزبير منصرفاً فقتله عمرو بن جرموز بوادي السباع.

قوله: (وإن من أكبر همي لديني) في رواية عثام «انظر يا بني ديني، فإني لا أدر شيئاً أهم لي منه».

قوله: (وإني بالثلاث) أي ثلاث ماله (وثلاثة) أي ثلاث الثلث، وقد فسره في الخبر.

قوله: (فإن فضل من مالنا فضل بعد قضاء الدين فلهه لولدك) قال الملب: معناه ثلث ذلك الفضل الذي أوصى به من الثلث لنيه، كما قال، وهو كلام معروف من خارج لكنه لا يوضح اللفظ الواجد، وضبط بعضهم قوله (فلهه لولدك) بتشديد اللام بصيغة الأمر من التثنية وهو أقرب.

قوله: (قال هشام) هو ابن عروة وراي الخبر، وهو متصل بالإسناد المذكور.

قوله: (وكان بعض ولد عبد الله) أي ابن الزبير (قد وازي) بالزاي أي ساوي، وفيه استعمال وازي بالواو خلافاً للجوهري فإنه قال يقال أزي بالهمزة ولا يقال وازي والمراد أنه سواهم في السن. قال: ابن بطال يحتمل أنه ساوي بنو عبد الله في أنصبتهم من الرصبة أولاد الزبير في أنصبتهم من الميراث، قال: وهذا أولى، وإلا لم يكن لذكر كثرة أولاد الزبير معنى. قلت: وفيه نظر لأنه في تلك الحالة لم يظهر مقدار المال للموروث ولا الموصى به.

وأما قوله: (لا يكون له معنى) فليس كذلك لأن المراد أنه إما خص أولاد عبد الله دون غيرهم لأنهم كبروا وتأهلوا حتى ساووا أصنامهم في ذلك، فجعلهم هم نصيباً من المال ليتوفر على أبيهم حسنة.

وقوله: (خبيب) بالمجمة والموحدين مصغر وهو أكبر ولد عبد الله بن الزبير وبه كان يكنى من لا يريد تعظيمه لأنه كني في الأول بكنية جده لأنه أبي بكر.

وقوله: (خبيب وعبد) بالرفع أي هم خبيب وعبد وغيرهما واقتصر عليهما كالمثال ولا فني أولاده أيضاً من ساوي بعض ولد الزبير في السن، ويجوز جره على أنه بيان للخبش.

وقوله: (وله) أي للزبير وأغرب الكرماني فجعله ضميراً لعبد الله فلا يفتقر به.

وقوله: (تسعة بنين وتسع بنات) فاما أولاد عبد الله إذ ذاك فهم خبيب وعبد وقد ذكرنا، وهاشم وثابت، وأما سائر ولده لقولنا بعد ذلك، وأما أولاد الزبير فالسبعة المذكور هم عبد الله وعروة والمتنزه لهم أسماء بنت أبي بكر، وعمرو وخالد أمهما ما خالد بنت خالد بن سعيد، ومصعب وحزرة أمهما الرباب بنت أبي نف، وعبيدة وجعفر أمهما زينب بنت بشر، وسائر ولد الزبير غير هؤلاء ماتوا قبله والتسع الإناث من خديجة الكبرى وأم الحسن وعاتشة أمهن أسماء بنت أبي بكر، وحبيبة وسودة وهند أمهن أم خالد، ورملة أمها أم الرباب، وحفصة أمها زينب، وزينب أمها أم كلثوم بنت عقبة.

قوله: (لا أرضين منها الغاية) كذا فيه، وصوابه «منها» بالثنية، والغاية بالغين للمجمة والموحدة الخفيفة أرض عظيمة شهيرة، وهو المراد بالثنية.

قوله: (وإذاً بمصر) استدلل به على أن مصر فتحت صلحاً، وفيه نظر لأنه لا

أورده مختصراً، فأفاد أنه كان له دار بمكة ولم يقع ذكرها في الحديث الطويل ويستفاد ما أولته، لأنه تقدم أنه كان له إحدى عشرة داراً بالمدينة وداران بالبصرة غير ما ذكر وروى أبو العباس السراج في تاريخه «حدثنا أحد بن أبي السفر حدثنا أبو أسامة بسنده للذكر قال: لما قدم يعني عبد الله بن الزبير مكة فاستقر عنده أي ثبت ثل الزبير نظر فيما عليه من الدين فجاءه عبد الله بن جعفر فقال: إنه كان لي على أخي شيء ولا أحسبه ترك به وفاء انتحب أن أجعله في حل؟ فقال له ابن الزبير: وكم هو؟ قال: أربعمائة ألف قال: فإنه ترك بها وفاء محمد الله».

قوله: (تقدم على معاوية) أي في خلافته، وهذا فيه نظر لأنه ذكر أنه آخر القصة أربع سنين استبرأه للدين كما سيأتي فيكون آخر الأربع سنة أربعين وذلك قبل أن يجتمع الناس على معاوية، ففعل هذا القدر من الغاية كان ابن الزبير أخذه من حشته أو من نصيب أولاده، ويؤيده أن في سياق القصة ما يؤيد أنه أن هذا القدر دار بينهم بعد وفاء الدين، ولا يمنعه قوله بعد ذلك: «فلما فرغ عبد الله من قضاء الدين» لأنه يحمل على أن قصة وفادته على معاوية كانت بعد وفاء الدين، وما اتصل به من تأخر القصة بين الورقة لاستبرأه بقية من له دين، ثم وقد بعد ذلك، وبهذا يتدفق الإشكال للمضم وتكون وفادته على معاوية في خلافته جزءاً والله أعلم.

قوله: (ووال ابن زعما) هو عبد الله (قد احتلت سهماً مائة ألف) هو نصب مائة على نزع الخافض.

قوله: (فباع عبد الله بن جعفر نصيبه من معاوية) أي بعد ذلك (بستائة ألف) أي فريح مائتي ألف.

قوله: (وكان للزبير أربع نسوة) أي مات عنهن، ومن أم خالده والرباب وزينب المذكورت قبل، وماتت بنت زيد أخت سعيد بن زيد أحد المشرك، وأما أسماء وأم كلثوم فكانن طفلهما، وقيل أجداد أسماء وطلق عاتكة قتل وهي في عفتها منه فصولت كما سيأتي.

قوله: (ووقع الثلث) أي الموصى به.

قوله: (فأصاب كل امرأة ألف ألف ومائتا ألف) هذا يقتضي أن الثمن كان أربعة آلاف ألف ومائتا ألف.

قوله: (فجميع ماله) فحسون ألف ألف ومائتا ألف) في رواية أبي نعيم من طريق أبي مسعود الراوي عن أبي أسامة أن ميراث الزبير قسم على حسين ألف ألف ومائتي ألف، زاد على رواية إسحاق وثيف، وفيه نظر لأنه إذا كان لكل زوجة ألف ألف ومائتا ألف فنصيب الأربع أربعة آلاف ألف ومائتا ألف وهذا هو الثمن، ويرفع من عربة في ثمانية ثمانية وثلاثون ألف ألف وأربعمائة ألف وهذا القدر هو الثلثان، فإذا ضم إليه الثلث الموصى به وهو قدر نصف الثلاثين وجملة تسعة عشر ألف ألف ومائتا ألف كان جملة ما له على هذا سبعة وخمسين ألف ألف ومائتا ألف. وقد نه على ذلك قديماً ابن بطال ولم يجب عنه، لكنه وهم فقال: وتسعمائة ألف. وتعبه ابن المنير فقال: الصواب وتسعمائة ألف، وهو كما قال ابن التين: نقص عن التحرير سبعة آلاف ألف وأربعمائة ألف يعني خارجاً عن قدر الدين، وهو كما قاله، وهذا تفاوت شديد في الحساب. وقد ساق البلاذري في تاريخه هذا الحديث عن الحسن بن علي بن الأسود عن أبي أسامة بسنده فقال فيه «كان للزبير أربع نسوة فأصاب كل امرأة من ثمن عقارته ألف ألف ومائة ألف، وكان الثمن أربعة آلاف ألف وأربعمائة ألف، وكان ثلثا المال الذي انقسمه الورثة حصة وثلاثين ألف ألف ومائتي ألف» وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبي أسامة، فعلى هذا إذا انضم إليه نصفه وهو سبعة عشر ألف ألف ومائتا ألف كان جميع المال اثنين وخمسين ألف ألف ومائتا ألف فيسند عصا وقع في الحديث ألفي ألف ومائتا ألف وهو أقرب من الأول فلعل المراد أن القدر المذكور وهو أن لكل زوجة ألف ألف ومائة ألف كان لو قسم المال كله بنير وفاء الدين لكن خرج الدين من حصة كل أحد منهم فيكون الذي يورث ما عدل ذلك، وبهذا التقرير يخف الوهم في الحساب ويبقى التفاوت لأربعمائة ألف فقط. لكن روى ابن سعد بسند آخر ضعيف عن هشام بن عروة عن أبيه أن تركه الزبير بلغت أحداً أو اثنين وخمسين ألف ألف وهذا أقرب من الأول، لكنه أيضاً لا تحرير فيه، وكان القوم أثراً من عدم إلقاء البالي لتحرير الحساب، إذ الفرض فيه ذكر الكثرة التي نشأت عن البركة في تركه الزبير إذ خلف ديناً كثيراً ولم يخلف إلا المقار المذكور، ومع ذلك فيورث فيه حتى تحصل منه هذا المال العظيم.

وقد جرت للمرب عادة بإلقاء الكسور تارة وجبرها أخرى فهذا من ذاك، وقد وقع إلقاء الكسور في هذه القصة في عدة روايات بصفات مختلفة، فهي رواية علي بن مسهر

قلت: وهو غلط فاحش يتعجب من وقوع مثله فيه مع تيقظه للوهم الذي في الأصل وتفرغ باله للجمع والقسم، وذلك أن نصيب كل زوجة إذا كان ألف ألف ومائة ألف لا يصح معه أن يكون جميع المال حسين ألف ألف ومائة ألف، بل إنما يصح أن يكون جميع المال حسين ألف ألف ومائة ألف إذا كان نصيب كل زوجة ألف ألف وثلاثة وأربعين ألفاً وبسبعة وخمسين على التحرير، وقرأت بخط القطب الحلبي عن النبطي أن الروم إنما وقع في رواية أبي أسامة عند البخاري في قوله في نصيب كل زوجة إنه ألف ألف ومائتا ألف وأن الصواب أنه ألف ألف سواء بنير كسر، وإذا اختص الوهم بهذه اللفظة وحدها خرج بقية ما فيه على الصحة لأنه يقتضي أن يكون الثمن أربعة آلاف ألف فيكون ثلثاً من أصل اثنين وثلاثين، وإذا انضم إليه الثلث صار ثمانية وأربعين، وإذا انضم إليها الدين صار الجميع خمسين ألف ألف ومائتي ألف، فلعل بعض روايته لما وقع له ذكر مائتا ألف عند الجملة ذكرها عند نصيب كل زوجة سهواً، وهذا توجيه حسن، ويؤيده ما روى أبو نعيم في «المعرفة» من طريق أبي معشر عن هشام عن أبيه قال: «ورثت كل امرأة للزبير ربع الثمن ألف ألف درهم» وقد وجهه النبطي أيضاً بأحسن منه فقال ما حاصله: أن قوله فجميع مال الزبير فحسون ألف ألف ومائتا ألف صحيح والمراد به قيمة ما خلفه عند موته، وأن الزائد على ذلك وهو تسعة آلاف ألف وتسعمائة ألف يقتضي ما يحصل من ضرب ألف ألف ومائتي ألف وهو ربع الثمن في ثمانية مع ضم الثلث كما تقدم ثم قدر الدين حتى يرتفع من الجميع تسعة وخمسون ألف ألف ومائتا ألف حصل هذا الزائد من غاء المقار والأراضي في المدة التي أخرج فيها عبد الله بن الزبير قسم الميراث استبرأه للدين كما تقدم، وهذا التوجيه في غاية الحسن لعدم تكلفه وتيقه الرواية الصحيحة على وجهها وقد تلقاه الكرماني فذكره ملخصاً ولم ينسبه لقلاته ولعله من توارد الخواطر والله أعلم.

وأما ما ذكره الزبير بن بكار في النسب في ترجمة عاتكة وأخرجه المحاكم في «المستدرک» أن عبد الله بن الزبير صالح عاتكة بنت زيد عن نصيبها من الثمن على ثمانين ألفاً فقد استشكله النبطي وقال: يه وين ما في الصحيح بدون بعيد، والعجب من الزبير كيف ما تصلى لتحرير ذلك. قلت: وهكمن الجميع بأن يكون القدر الذي صولحت به قدر ثلثي العشر من استحقاقها وكان ذلك برضاها، ورد عبد الله بن الزبير بقية استحقاقها على من صاحبها له، ولا ينافي ذلك أصل الجملة، وأما ما أخرجه الواقدي عن أبي بكر بن أبي سبرة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قيمة ما تركه الزبير أحد وخمسون ألف ألف فلا يارضى ما تقدم لعدم تحريره، وقال ابن عينة قسم مال الزبير على أربعين ألف ألف أخرجه ابن سعد، وهو محمول على إلغاء الكسر.

وفي هذا الحديث من القوائد ندب الوصية عند حضور أمر يجشى منه الفوت، وأن للوصي تأثير قسمة الميراث حتى توفي ديون الميت وتنفذ وصاياه إن كان له ثلث، وأن له أن يستبرئ أمر الدين وأصحابها قبل القسمة، وأن يؤخرها بحسب ما يؤدي إليه اجتهاده، ولا يخفى أن ذلك يتوقف على إجازة الورثة ولا فمن طلب القسمة بعد وفاء الدين الذي وقع العلم به وصمم عليها أجيب إليها ولم يترص به انتظار شيء متروهم، فإذا ثبت بعد ذلك شيء استبعد منه، وبهذا يتبين ضعف من استدلل بهذه القصة لمالك حيث قال: إن أجل للمقرد أربع سنين، والذي يظهر أن ابن الزبير إنما اختار التأخير أربع سنين لأن المدن الواقعة التي يلقى الحجاز من جهتها إذ ذاك كانت أربعاً: اليمن والعراق والشام ومصر، فبنى على أن كل قطر لا يتأخر أهله في الغالب عن الحج أكثر من ثلاثة أعوام فيحسن استيعابهم في مدة الأربع، ومنهم في طول المدة يبلغ المغرب من ورامهم من

٣١٣٠- خَلَقْنَا مُوسَى: خَلَقْنَا أَبُو عَوَّالَةَ: خَلَقْنَا غُثَمَانُ بْنُ مُوَهَّبٍ، عَنِ ابْنِ عَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّمَا تَعَبَ غُثَمَانُ عَنْ بَنِي، فَإِنَّهُ كَانَ تَحْتَهُ بَنَاتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ مَرْيَمَةَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَنِيَّ وَنَهَمَهُ. . المصدر: ٣٦٩٧، ٣٧٠٤، ٤٠٦٦، ٤٠٦٣، ٤٠٦٤، ٤٦٥٠، ٤٦٥١، ٤٧٠٥.

وقوله: (وعنده رجل من بني تيم الله) هو نسبة إلى بطن من بني بكر بن عبد مناة وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في الإيمان والسنور، وإبين هناك ما قيل في اسمه ومناسبه للترجمة من جهة اسمه سالوه فلم يجد ما يحملهم عليه، ثم حضر شيء من الغنم فحملهم منها، وهو محمول على أنه حملهم على ما يخص بالخص، وإذا كان التصرف بالتجزيم من غير تعليق فكان له التصرف بتجزيم ما علق.

الثالث: حديث ابن عمر .

قوله: (بعث سرية) ذكرها المصنف في المغازي بعد غزوة الطائف، وسيأتي بيان ذلك في مكانه.

قوله: (قال لجد) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهتها.

قوله: (فغنموا إلا كثيراً) في رواية عند مسلم « فاصبنا إلا وغنم » .

قوله: (فكانت سهامهم) أي أنصباؤهم، والمراد أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر، وتوهم بعضهم أن ذلك جمع الأنصبة قال النووي وهو غلط.

قوله: (أني عشر بغيراً أو أحد عشر بغيراً) ونفلسوا بغيراً) هكذا رواه مالك بالشك والاختصار وإيهام الذي نقلهم، وقد وقع بيان ذلك في رواية ابن إسحاق عن نافع عند أبي داود ولفظه « فخرجت فيها فاصبنا نعماً كثيراً وأعطانا أميرنا بغيراً بغيراً لكل إنسان، ثم قدمنا على النبي ﷺ قسم بيننا غنيمة فاصب كل رجل منا اثنا عشر بغيراً بعد الخمس » وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق شعيب بن أبي حزة عن نافع ولفظه « بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل لجد وأتبعته سرية من الجيش، وكان سهمان الجيش اثني عشر بغيراً، وأني عشر بغيراً، ونقل أهل السرية بغيراً بغيراً، فكانت سهامهم ثلاثة عشر بغيراً ثلاثة عشر بغيراً » . وأخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته « إن ذلك الجيش كان أربعة آلاف » قال ابن عبد البر: اتفق جماعة رواة الموطأ على روايته بالشك، إلا الوليد بن مسلم فإنه رواه عن شعيب ومالك جميعاً فلم يشك، وكأنه حمل رواية مالك على رواية شعيب . قلت: وكذا أخرجه أبو داود عن القعني عن مالك والليث بغير شك، فكأنه أيضاً حمل رواية مالك على رواية الليث . قال ابن عبد البر: وقال سائر أصحاب نافع « أني عشر بغيراً » بغير شك لم يقع الشك فيه إلا من مالك.

قوله: (ونفلسوا بغيراً) بلفظ الفعل الماضي من غير مسمى، والنفل زيادة يزادها الغزاة على نصيبه من الغنمة، ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا الفرض. واختلف الرواة في القسم والتفصيل هل كان جميعاً من أمير ذلك الجيش أو من النبي ﷺ أو أحدهما من أحدهما، فرواية ابن إسحاق صريحة أن التفصيل كان من الأمير والقسم من النبي ﷺ، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن ذلك صدر من أمير الجيش، وأن النبي ﷺ كان مقرراً لذلك ويجوز له لأنه قال فيه « ولم يفره النبي » وفي رواية عبد الله بن عمر عنه أيضاً « ونفلسوا رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً » وهذا يمكن أن يحمل على التقرير فتجتمع الروايات. قال النووي: معناه أن أمير السرية نقلهم فجازاه النبي ﷺ فجازت نسبته لكل سهم.

وفي الحديث أن الجيش إذا انفرد منه قطعة فغنموا شيئاً كانت الغنمة للجميع، قال ابن عبد البر: لا يختلف الفقهاء في ذلك، أي إذا خرج الجيش جميعه ثم انفردت منه قطعة انتهى. وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الإسلام فإنه لا يشارك الجيش الخارج إلى بلاد العدو، بل قال ابن دقيق العيد: إن الحديث يستدل به على أن القطع من الجيش عن الجيش الذي فيه الإمام ينفرد بما بينهما، قال: وإذا قالوا بشارقة الجيش هم إذا كانوا قريباً منهم بالحكم عنه وغرته لو استجاروا انتهى. وهذا القيد في مذهب مالك. وقال إبراهيم النخعي: للإمام أن ينقل السرية جميع ما غنمت دون بقية الجيش مطلقاً، وقيل إنه انفرد بذلك. وفي مشروعية التفصيل، ومعناه تخصيص من له أثر في الحرب بشيء من المال، لكنه خصه عمرو بن شعيب بالنبي ﷺ دون من بعده، نعم وكره مالك أن يكون بشرط من أمير الجيش كأن يمرض على القتال بعيد بأن ينقل الربع إلى الثلث قبل القسم، واعتل بأن القتال حينئذ يكون للدنيا قال فلا يجوز مثل هذا انتهى. وفي هذا رد على من حكي الإجماع على مشروعيته. وقد اختلف العلماء هل هو من أصل الغنمة أو من الخمس أو من خمس الخمس أو مما عدا الخمس على أقوال، والثلاثة الأول مذهب الشافعي والأصح عندهم أنها من خمس الخمس، ونقله منذر بن سعيد عن مالك وهو شاذ عندهم. قال ابن طلال: وحديث الباب يرد على هذا لأنهم نقلوا نصف السدس وهو أكثر من خمس الخمس وهذا واضح، وقد زاده ابن المنذر أيضاً فقال: لو فرضنا أنهم كانوا مائة لكان قد حصل لهم ألف ومائتا بغير ويكون الخمس من الأصل ثلاثمائة بغير وخمسها ستون، وقد نطق الحديث بأنهم نقلوا بغيراً بغيراً فكانوا مائة بغير،

الرابع: حديثه « كان ينقل بعض من بيعت من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش » وأخرجه مسلم وزاده في آخره: والخمس واجب في ذلك كله، وليس فيه حجة لأن النفل من الخمس لا من غيره. بل هو محتمل لكل من الأقوال. نعم فيه دليل على أنه يجوز تخصيص بعض السرية بالتفصيل دون بعض، قال ابن دقيق العيد: للحديث تعلق بمسائل الإخلاص في الأعمال، وهو موضع دقيق المأخذ، ووجه تعلقه به أن التفصيل يقع للترغيب في زيادة العمل والمخاطرة في الجهاد، ولكن لا يضرهم ذلك قطعاً لكونه صدر من النبي ﷺ فيدل على أن بعض المقاصد الخارجة عن بعض التعبد لا تندفع في الإخلاص، لكن ضبط قانونها وتغييرها عما تضر مدخلته مشكل جداً.

الخامس: حديث أبي موسى في بيعته من الحبشة وفي آخره « وما قسم لأحد غاب عن فتح خير منها شيئاً إلا لن شهد معه، إلا أصحاب سقيتنا مع جعفر وأصحابه قسم لهم معه » وسيأتي شرحه مستوفى في غزوة خيبر من كتاب المغازي، والغرض منه هذا الكلام الأخير. قال ابن المنذر: أحاديث الباب مطابقة لما ترجم به، إلا هذا الأخير فإن ظاهره أنه عليه الصلاة والسلام قسم لهم من أصل الغنمة لا من الخمس، إذ لو كان من الخمس لم يكن لهم بذلك خصوصية، والحديث ناطق بها، قال: لكن وجه المطابقة أنه إذا جاز للإمام أن يجهذ ويغذ اجتهداه في الأخماس الأربعة المخصصة بالغاين فيقسم منها لمن يشهد الواقعة، فلأن يغذ اجتهداه في الخمس الذي لا يستحقه معين وإن استحقه صنف مخصوص أولى. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون أعطاهم برضا بقية الجيش انتهى. وهذا

وقوله: (وعنده رجل من بني تيم الله) هو نسبة إلى بطن من بني بكر بن عبد مناة وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في الإيمان والسنور، وإبين هناك ما قيل في اسمه ومناسبه للترجمة من جهة اسمه سالوه فلم يجد ما يحملهم عليه، ثم حضر شيء من الغنم فحملهم منها، وهو محمول على أنه حملهم على ما يخص بالخص، وإذا كان التصرف بالتجزيم من غير تعليق فكان له التصرف بتجزيم ما علق.

الثالث: حديث ابن عمر .

قوله: (بعث سرية) ذكرها المصنف في المغازي بعد غزوة الطائف، وسيأتي بيان ذلك في مكانه.

قوله: (قال لجد) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهتها.

قوله: (فغنموا إلا كثيراً) في رواية عند مسلم « فاصبنا إلا وغنم » .

قوله: (فكانت سهامهم) أي أنصباؤهم، والمراد أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر، وتوهم بعضهم أن ذلك جمع الأنصبة قال النووي وهو غلط.

قوله: (أني عشر بغيراً أو أحد عشر بغيراً) ونفلسوا بغيراً) هكذا رواه مالك بالشك والاختصار وإيهام الذي نقلهم، وقد وقع بيان ذلك في رواية ابن إسحاق عن نافع عند أبي داود ولفظه « فخرجت فيها فاصبنا نعماً كثيراً وأعطانا أميرنا بغيراً بغيراً لكل إنسان، ثم قدمنا على النبي ﷺ قسم بيننا غنيمة فاصب كل رجل منا اثنا عشر بغيراً بعد الخمس » وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق شعيب بن أبي حزة عن نافع ولفظه « بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل لجد وأتبعته سرية من الجيش، وكان سهمان الجيش اثني عشر بغيراً، وأني عشر بغيراً، ونقل أهل السرية بغيراً بغيراً، فكانت سهامهم ثلاثة عشر بغيراً ثلاثة عشر بغيراً » . وأخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته « إن ذلك الجيش كان أربعة آلاف » قال ابن عبد البر: اتفق جماعة رواة الموطأ على روايته بالشك، إلا الوليد بن مسلم فإنه رواه عن شعيب ومالك جميعاً فلم يشك، وكأنه حمل رواية مالك على رواية شعيب . قلت: وكذا أخرجه أبو داود عن القعني عن مالك والليث بغير شك، فكأنه أيضاً حمل رواية مالك على رواية الليث . قال ابن عبد البر: وقال سائر أصحاب نافع « أني عشر بغيراً » بغير شك لم يقع الشك فيه إلا من مالك.

قوله: (ونفلسوا بغيراً) بلفظ الفعل الماضي من غير مسمى، والنفل زيادة يزادها الغزاة على نصيبه من الغنمة، ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا الفرض. واختلف الرواة في القسم والتفصيل هل كان جميعاً من أمير ذلك الجيش أو من النبي ﷺ أو أحدهما من أحدهما، فرواية ابن إسحاق صريحة أن التفصيل كان من الأمير والقسم من النبي ﷺ، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن ذلك صدر من أمير الجيش، وأن النبي ﷺ كان مقرراً لذلك ويجوز له لأنه قال فيه « ولم يفره النبي » وفي رواية عبد الله بن عمر عنه أيضاً « ونفلسوا رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً » وهذا يمكن أن يحمل على التقرير فتجتمع الروايات. قال النووي: معناه أن أمير السرية نقلهم فجازاه النبي ﷺ فجازت نسبته لكل سهم.

وفي الحديث أن الجيش إذا انفرد منه قطعة فغنموا شيئاً كانت الغنمة للجميع، قال ابن عبد البر: لا يختلف الفقهاء في ذلك، أي إذا خرج الجيش جميعه ثم انفردت منه قطعة انتهى. وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الإسلام فإنه لا يشارك الجيش الخارج إلى بلاد العدو، بل قال ابن دقيق العيد: إن الحديث يستدل به على أن القطع من الجيش عن الجيش الذي فيه الإمام ينفرد بما بينهما، قال: وإذا قالوا بشارقة الجيش هم إذا كانوا قريباً منهم بالحكم عنه وغرته لو استجاروا انتهى. وهذا القيد في مذهب مالك. وقال إبراهيم النخعي: للإمام أن ينقل السرية جميع ما غنمت دون بقية الجيش مطلقاً، وقيل إنه انفرد بذلك. وفي مشروعية التفصيل، ومعناه تخصيص من له أثر في الحرب بشيء من المال، لكنه خصه عمرو بن شعيب بالنبي ﷺ دون من بعده، نعم وكره مالك أن يكون بشرط من أمير الجيش كأن يمرض على القتال بعيد بأن ينقل الربع إلى الثلث قبل القسم، واعتل بأن القتال حينئذ يكون للدنيا قال فلا يجوز مثل هذا انتهى. وفي هذا رد على من حكي الإجماع على مشروعيته. وقد اختلف العلماء هل هو من أصل الغنمة أو من الخمس أو من خمس الخمس أو مما عدا الخمس على أقوال، والثلاثة الأول مذهب الشافعي والأصح عندهم أنها من خمس الخمس، ونقله منذر بن سعيد عن مالك وهو شاذ عندهم. قال ابن طلال: وحديث الباب يرد على هذا لأنهم نقلوا نصف السدس وهو أكثر من خمس الخمس وهذا واضح، وقد زاده ابن المنذر أيضاً فقال: لو فرضنا أنهم كانوا مائة لكان قد حصل لهم ألف ومائتا بغير ويكون الخمس من الأصل ثلاثمائة بغير وخمسها ستون، وقد نطق الحديث بأنهم نقلوا بغيراً بغيراً فكانوا مائة بغير،

جزم به موسى بن عتبة في مغازبه. ويحتمل أن يكون إنما أعطاهم من الخمس، وبهذا جزم أبو عبيد في «كتاب الأموال» وهو الموافق لترجمة البخاري، وأما قول ابن المنير لو كان من الخمس لم يكن هناك تخصيص فظاهر، لكن يحتمل أن يكون من الخمس وضمهم بذلك دون غيرهم عن كان من شأنه أن يعطى من الخمس، ويحتمل أن يكون أعطاهم من جميع الغنيمة لكونهم وصلوا قبل قسمة الغنيمة وبعد حوزها، وهو أحد القولين للشافعي. وهذا الاحتمال يترجح بقوله «أسهم لهم» لأن الذي يعطى من الخمس لا يقال له حقه أسهم له إلا تجوزاً، ولأن سياق الكلام يقتضي الاختصار ويستدعي الاختصاص بما لم يقع لغيرهم كما تقدم والله أعلم.

السادس: حديث جابر.

قوله: (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المدني، وسفيان هو ابن عيينة.

قوله: (لو قد جاءنا مال البحرين) سيأتي ذلك في أول «باب الجزية» من حديث عمرو بن عوف وأنه من الجزية، لكن فيه «قدم أبو عبيدة بمال من البحرين» فيحمل على أن الذي وعد به النبي ﷺ جابراً كان بعد السنة التي قدم فيها أبو عبيدة بمال، وظهر بذلك جهة المال المذكور وأنه من الجزية، فافنى ذلك من قول ابن بطال: يحتمل أن يكون من الخمس أو من الفتي.

قوله: (أمر أبو بكر صانداً فنادى) لم اتف على اسمه، ويحتمل أن يكون بلالاً.

قوله: (لحقني لي) بالمهمله والمخففة.

قوله: (وقال مرة) القائل هو سفيان بهذا السند وقد تقدم الحديث في الحبة بالسند الأول بدون هذه الزيادة إلى آخرها، وتقدمت الزيادة بهذا الإسناد في الكفالة والخرقة إلى قوله «خذ ثلثها».

قوله: (قال سفيان) هو متصل بالسند المذكور، وعمرو هو ابن دينار، وعمد بن علي أي ابن الحسين بن علي. وظهر من هذه الرواية المراد من قوله في رواية ابن المنكدر «فحشني في ثلاثاً» لكن قوله «فحشني في حبة» مع قوله في الرواية التي قبلها «وجعل سفيان يحش بكفيه» يقتضي أن الحبة ما يؤخذ باليدين جميعاً، والذي قاله أهل اللغة أن الحبة ما ملاً الكف، والحفنة ما ملاً الكفين. نعم ذكر أبو عبيد الهروي أن الحبة والحفنة بمعنى، وهذا الحديث شاهد لذلك، وقوله «حبة» من حشني، ويجوز حشوة من حشا يحشونها لثنتان، وقوله «تبخل عني» أي من جهتي.

قوله: (وقال يعني ابن المنكدر) الذي قال «وقال» هو سفيان والذي قال «يعني» هو علي بن المدني.

قوله: (وأي داء أدوى من البخل) قال عياض: كذا وقع «أدوى» غير مهموز، من دوي إذا كان به مرض في جوفه، والصواب أدواً بالمعنى لأنه من الداء، فيحمل على أنهم سهلوا الحزمة، ووقع في رواية الحميدي في سنده عن سفيان في هذا الحديث «وقال ابن المنكدر في حديثه» فظهر بذلك اتصاله إلى أبي بكر بخلاف رواية الأصمعي فإنها تنشر بأن ذلك من كلام ابن المنكدر وقد روى حديث «أي داء أدوى من البخل»، وقد تقدم في الكفالة توجيه وفاء أبي بكر لصدقات النبي ﷺ، وكذا في كتاب الحبة، وأن وعده ﷺ لا يجوز إخلافه فنزل منزلة الضمان في الصحة، وقيل: إنما فعله أبو بكر على سبيل التطوع، ولم يكن يلزمه قضاءه ذلك، وما تقدم في «باب من أمر بإعجاز الوعد» من كتاب الشهادات أولى، وأن جابراً لم يدع أن له ديناً في فقة النبي ﷺ فلم يطالبه أبو بكر ببينة ووفى ذلك له من بيت المال الموكول الأمر فيه إلى اجتهد الإمام، وعلى ذلك يحوم المصنف وبه ترجم، وإنما أخر أبو بكر إعطاه جابر حتى قال له ما قال إلا لأمر أهم من ذلك، أو خشية أن يحمله ذلك على الحرص على الطلب أو لئلا يكسر الطالبون ثلث ذلك، ولم يرد به المنع على الإطلاق، ولهذا قاله ما سن مرة إلا وأتأريد أن أعطيك» وسيأتي في أوائل الجزية بيان الخلاف في مصرفها، وظاهر ليراد البخاري هذا الحديث هنا أن مصرفها عنه مصرف الخمس، والله أعلم.

الحديث السابع:

قوله: (حدثنا قرة) بضم القاف وتشديد الراء ثم هاء، وفي الإسناد بصريان هو والراوي عنه، وحجازيان شيخه والضحك، وقد خالف زيد بن الحباب مسلم بن إبراهيم فيه فقال «عن قرة عن أبي الزبير» بدل عمرو بن دينار أخرجه مسلم، وسيأتي أمه، ورواية البخاري أرجح فقد وافق شيخه على ذلك عن قرة عثمان بن عمرو عند الإسماعيلي والنضر بن شميل عند أبي نعيم، فاتفقا هؤلاء الحفاظ الثلاثة أرجح عند أفراد زيد بن الحباب عنهم، ويحتمل أن يكون الحديث عند قرة عن شيخين ببديل أن في

١٦- باب مَا مَنِ النَّبِيُّ ﷺ

عَلَى الْأَسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَّسَ

٣١٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ فَصْلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي أَسَارَى بَنِي، لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّسَى، لَرَأَيْتُهُمْ لَهُ». [هـ: ٢٤٤ ج ٥].

قوله: (باب ما من النبي ﷺ من غير أن يخمس) أراد بهذه الترجمة أنه كان له أن يتصرف في الغنيمة بما يراه مصلحة فيقبل من رأس الغنيمة وتارة من الخمس، واستدل على الأول بأنه كان يمن على الأسارى من رأس الغنيمة وتارة من الخمس، فدل على أنه كان له أن يعطى من رأس الغنيمة، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك، وذكر فيه حديث جبير بن مطعم «لو كان المطعم حياً وكلمني في هؤلاء الناس لتركتهم له» قال ابن بطال: وجه الاحتجاج به أنه لا يجوز في حقه أن يخرج عن شيء لو وقع لفعله وهو غير جائز، فدل على أن للإمام أن يمن على الأسارى بغير فداء خلافاً لمن منع ذلك كما تقدم، واستدل به على أن الغنائم لا يستقر ملك الغنائم عليها إلا بعد القسمة وبه قال المالكية والحنفية، وقال الشافعي: يملكون بغنى الغنيمة، والجواب عن حديث الباب أنه محمول على أنه كان يستلبي أنفس الغنائم، وليس في الحديث ما يمنع ذلك فلا يصلح للاحتجاج به، وللفريقين احتجاجات أخرى وأجوبة تتعلق بهذه المسألة لم أطل بها هنا لأنها لا تؤخذ من حديث الباب لا نفيًا ولا إثباتاً. واستبعد ابن المنير الحمل المذكور فقال: إن طيب قلوب الغنائم بذلك من العقود الاختيارية فيحتمل أن لا يذعن بعضهم، فكيف بت القول بأنه يعطيه بإيham مع أن الأمر موقوف على اختيار من يحتمل أن لا يسبح؟ قلت: والذي يظهر أن هذا كان باعتبار ما تقدم في أول الأمر أن الغنيمة كانت للنبي ﷺ يتصرف فيها حيث شاء، وفرض الخمس إنما نزل بعد قسمة غنائم بدر كما تقرر فلا حجة إذا في هذا الحديث لما ذكرنا. وقد انكر الداودي دخول التخفيس في أسارى بدر فقال: لم يقع فيه غير أمرين إما ألن بغير فداء وإما الفداء بمال، وسن لم يكن له مال علم أولاد الأنصار الكتابة، وأطال في ذلك، ولم يأت بطلان. ولا يلزم من وقوع شيء أو شيئين ما فيه غير منع التخير، وقد قتل النبي ﷺ منهم عتبة بن أبي معيط وغيره، وإدعاه أو قرشاً لا يدخلون تحت الرقي يحتاج إلى دليل خاص، وإلا فاصل الخلاف هل يسترق العربي أو لا ثابت مشهور والله أعلم، وسيأتي بقية شرحه في غزوة بدر إن شاء الله تعالى.

وقوله: (النسبي) بنونين مفتوحين بينهما مشنة ساكنة مقصور جمع نعن أو تبنين كزمن وزمنى أو جرح وجرحى، وروي بمهمله فموحدة ساكنة وهو تصحيف، وأبعد من جملة هو الصواب.

١٧- باب وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ

وَأَنَّهُ يُعْطَى بَعْضَ قَرَأَتَيْهِ دُونَ بَعْضٍ: مَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي الْمُطَّلِبِ وَتَبَنِي هَاشِمٍ مِنْ خُمْسٍ خَيْرٍ.

قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ: لَمْ يَعْطَهُمْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَخُصَّ قَرِيباً دُونَ مَنْ هُوَ أَخْرَجَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ إِلَهِي أُعْطِيَ لِمَا يَشْكُرُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَاجَةِ، وَلِمَا مَسْتَقْتَمُ فِي حَبْنِهِ، مِنْ قَرِيبِهِمْ وَخَلْفَائِهِمْ.

٣١٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُفَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطَعْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ وَكَرَسْنَا، وَنَحْنُ وَهْمُ بَيْنِكَ بَيْنَ رَأْسِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَيَتَوُ هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

قوله: (وقال الليث حدثني يونس) أي بهذا الإسناد (وزاد قال جبير ولم يقسم النبي ﷺ لبي عبد شمس ولا لبي نوفل) هو عتدي من رواية عبد الله بن يوسف أيضاً عن الليث فهو متصل، ويحتمل أن يكون معلقاً، وقد وصله المصنف في المغازي عن يونس بن بكير عن الليث عن يونس بن شمامه، وزاد أبو داود في رواية يونس بهذا الإسناد «وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ، غير أنه لم يكن يعطي قريش رسول الله ﷺ، وكان عمر يعطيهم منه وعثمان بعده» وهذه الزيادة بين الذهلي في «جمع حديث الزهري» أنها مدرجة من كلام الزهري، وأصح ذلك مفصلاً من رواية الليث عن يونس، وكان هذا هو السر في حذف البخاري هذه الزيادة مع ذكره لرواية يونس. وروى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق ابن شهاب عن يزيد بن هرمز عن ابن عباس في سهم ذوي القربى قال «هو لقريش رسول الله ﷺ تسمة لهم النبي ﷺ وقد كان عمر عرض علينا أن ذلك شيئاً رأيناه دون حقنا، فردناه» وللنسائي من وجه آخر «وقد كان عمر دعانا أن نكبح أئمتنا ونعتمد حائلنا ويقضي عن غارمنا فأبينا إلا أن يسلمه لنا، قال فتركناه».

قوله: (وقال ابن إسحاق إ) وصله المصنف في التاريخ.

وقوله: (عائكة بنت مرة) أي ابن هلال من بني سليم.

وقوله: (وكان نوفل أخاهم لأبهم) لم يسم أمه وهي واقدة بالقاف بنت أبي عدي واسمه نوفل بن عبادة من بني مازن بن صعصعة. وذكر الزبير بن بكار في النسب أنه كان يقال هاشم والمطلب البردان، ولعبد شمس ونوفل الأبهوان، وهذا يدل على أن بين هاشم والمطلب اتلفاً سري في أولادهما من بعدهما، ولهذا لما كتبت قريش الصديقة بينهم وبين بني هاشم وحصرهم في الشعب دخل بنو المطلب مع بني هاشم ولم تدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس، وستأتي الإشارة إلى ذلك في أول المبحث إن شاء الله تعالى. وفي الحديث حجة للشافعي ومن وافقه أن سهم ذوي القربى لبني هاشم والمطلب خاصة دون بقية قرابة النبي ﷺ من قريش، وعن عمر بن عبد العزيز هم بنو هاشم خاصة، وبه قال زيد بن أرقم وطائفة من الكوفيين، وهذا الحديث يدل لإحقاق بني المطلب بهم، وقيل هم قريش كلها لكن يعطي الإمام منهم من يراه، وبهذا قال أصبغ، وهذا الحديث حجة عليه، وفيه توهين قول من قال إن النبي ﷺ إنما أعطاهم بعلة الحاجة إذ لو أعطاهم بعلة الحاجة لم يخصص قوماً دون قوم، والحديث ظاهر في أنه أعطاهم بسبب النصرة وما أصابهم بسبب الإسلام من بقية قومه الذين لم يسلموا، والمختص أن الآية نعتت على استحقاق قريش النبي ﷺ وهي متحلقة في بني عبد شمس لأنه شقيق، وفي بني نوفل إذا لم تتبر قرابة الأم. واختلف الشافعية في سبب إخراجهم قليل: العلة القرابة مع النصرة فلذلك دخل بنو هاشم وبنو المطلب ولم يدخل بنو عبد شمس وبنو نوفل لفقدان جزء العلة أو شرطها، وقيل: الاستحقاق بالقرابة، ووجدت بني عبد شمس ونوفل مانع لكونهم محازوا عن بني هاشم وحاربوهم. والثالث أن القريش عام مخصوص وبيتته السمة. قال ابن بطال: وفيه رد لقول الشافعي إن خمس الخمس يقسم بين ذوي القربى لا يفضل غني على فقير، وأنه يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. قلت: ولا حجة فيه لما ذكر لا إثباتاً ولا نفيًا، أما الأول فليس في الحديث إلا أنه قسم خمس الخمس بين بني هاشم والمطلب ولم يتعرض لتفضيل ولا عدمه، وإذا لم يتعرض فالأصل في القسمة إذا أطلقت التسوية والتعميم، فالحديث إذا حجة للشافعي لا عليه. ويمكن التوصل إلى التعميم بأن يأمر الإمام نائبه في كل إقليم بضبط من فيه ويجوز النقل من مكان إلى مكان للحاجة، وقيل لا بل يخصص كل ناحية بمن فيها. وأما الثاني فليس فيه تعرض لكيفية القسم، لكن ظاهره التسوية وبها قال الرزني وطائفة، فيحتاج من جعل سبيله سبيل الميراث إلى دليل، والله أعلم. وذعب الأكثر إلى تعميم ذوي القربى في قسمة سهمهم عليهم بخلاف اليتامى فيخصص الفقراء منهم عند الشافعي وأحمد، وعن مالك يعمهم في الإعطاء، وعن أبي حنيفة يخصص الفقراء من الضعيفين، وحجة الشافعي أنهم لما منعوا الزكاة عموا بالسهم ولأنهم أعطوا بجهة القرابة إكراماً لهم، بخلاف اليتامى فإنهم أعطوا لسد الخلة. واستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة، فإن ذوي القربى لفظ عام خص بني هاشم والمطلب، قال ابن الحاجب: ولم ينقل اقتران إجمالي مع أن الأصل عدمه.

قوله: (قال الليث: حدثني يونس، وزاد: قال جبير: وأقسم يقسم النبي ﷺ لبي عبد شمس ولا لبي نوفل)،

وقال: (ابن إسحاق: عتد شخص هاشم والمطلب إخوة لأم، وأهمهم عائكة بنت مرة، وكان نوفل أخاهم لأبهم). (الطبر: ٣٥٠٢، ٤٢٢٩).

قوله: (باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام) تقدم توجيه ذلك قبل باب. **قوله:** (وقال عمر بن عبد العزيز لم يعمهم) أي لم يعم قريشاً. وقوله «ولم يخص قريشاً دون من أخرج إليه» أي دون من هو أخرج إليه، قال ابن مالك: فيه حذف المعتاد على الموصول وهو قليل، ومنه قرأة يمين بن يعمر «فأما على الذي أحسن» [الأمم: ١٥٤] بضم النون أي الذي هو أحسن، قال: وإذا طال الكلام فلا ضعف ومنه «وهو الذي في السماء إليه وفي الأرض إليه» [الزخرف: ٨٤] أي وفي الأرض هو إليه.

قوله: (وإن كان الذي أعطى) أي أبعد قرابة من لم يعط، ووقع في هذا اختصار اقتضى توقفاً في فهمه، وقد من الله وله الحمد بتوجيهه، وسياقه عند عمر بن شبة في «اختيار المدينة» موصولاً معطوفاً فقال فيه «وقسم لهم تسماً لم يسم حسانهم ولم يخص به قريباً دون من أخرج منه، ولقد كان يومئذ فيمن أعطى من هو أبعد قرابة» أي من لم يعط.

وقوله: (لما يشك) تحليل لمطية الأبعد قرابة.

وقوله: (في جنبه) أي جانبه.

وقوله: (من قومهم وحلفائهم) أي وحلفاء قومهم بسبب الإسلام، وأشار بذلك إلى ما لقى النبي ﷺ وأصحابه بمكة من قريش بسبب الإسلام، وسيأتي بسطه في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن ابن المسيب) في رواية يونس عن ابن شهاب عند أبي داود وأخبرني سعيد بن المسيب.

قوله: (عن جبير بن مطعم) في المغازي من رواية يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب «أن جبير بن مطعم أخبره».

قوله: (مشيت أنا وعثمان بن عفان) زاد أبو داود والنسائي من طريق يونس عن ابن شهاب «فيما قسم من الخمس بين بني هاشم وبني المطلب» ولهذا من رواية ابن إسحاق عن ابن شهاب «وضع سهم ذوي القربى في بني هاشم وبني المطلب وترك بني نوفل وبني عبد شمس» وإنما اختص جبير وعثمان بذلك لأن عثمان من بني عبد شمس وجبير بن مطعم من بني نوفل، وعبد شمس ونوفل وهاشم والمطلب سواء، الجميع بنو عبد مناف، فهذا معنى قولهما «ونحن وهم منك بمنزلة واحدة» أي في الانتساب إلى عبد مناف. ووقع في رواية أبي داود المذكورة «وقربائنا وقربائهم منك واحدة»، وله في رواية ابن إسحاق «قلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا نذكر فضلهم للموضع الذي وضعك الله منهم، فما بال إخواننا بني المطلب أعطيتهم وتركنا».

قوله: (شيء واحد) لاكثر الباشين المعجمة المقترحة والمهزأة، وقال عياض: رويت هكذا في البخاري بغير خلاف انتهى. وقد وجدت في أصلي هنا من رواية الكشميهني وفي المغازي من رواية المستطلي في مناقب قريش من روايته وفي رواية الحمري بكسر الملهة وتشديد التعتانية، وكذلك كان يرويه يمين بن معين وحده، قال الخطابي: هو أجود في المعنى، وحكاها عياض رواية خارج الصحيح وقال: الصواب رواية الكافة لقوله فيه «وشيك بين أصابعه» وهذا دليل على الاختلاط والامتزاج كالشيء الواحد لا على التمثيل والتنظير. وهذه الزيادة التي أشار إليها وقعت في رواية ابن إسحاق المذكورة ولفظه «فقال: إنا وبنو المطلب لم نفرق في جابية ولا إسلام، وإنما نحن وهم شيء واحد، وشيك بين أصابعه» ووقع في رواية أبي زيد المرزوي «شيء أحده» بغير واو ويهز الألف، قليل هما بمعنى، وقيل الأحد الذي يفرغ بشيء لا يشاركه

١٨- باب من لم يَحْمَسِ الأسلاب

وَمَنْ قَتَلَ قِتِيلًا فَلَهُ سَكَّةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْمَسَ.

وَحُكْمُ الْإِمَامِ فِيهِ.

٣١٤١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ الْأَعْمَاسِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَرَافِعٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَنُو، فَظَنَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بِفُلَانٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَافِيَةً أَسْأَلُهُمَا، تَمَنَيْتُ أَنْ أَكُونَ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَبَيْنَهُمَا، فَفَزَعَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمَّ هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، مَا حَاضَكُ إِلَيْهِ يَا أَبَا نَحِيٍّ؟ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّهُ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي لَيْسَ بِيَدِي، فَبَيْنَ رَافِعٍ لَا يَهَارِقُ سَوَادِي سَوَادَةً حَتَّى يَمُوتَ الْأَحْمَلُ بَيْنَا، فَصَبَّحْتُ لِلذَّكَاءِ، فَفَزَعَنِي الْأَعْرُ، فَقَالَ لِي مِقْلَاهُ، فَلَمْ أَنْصَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَجُولُ فِي النَّاسِ، قُلْتُ: إِيَّا، إِنَّ هَذَا صَاحِبُكُمْ إِلَيَّ سَاقِيًا، فَأَبْهَرَنِي بِسَيْفَيْهِمَا، فَضَرَبَنِي حَتَّى قَتَلَنِي، ثُمَّ أَصْرَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاصِرَةً، قَالَ: «إِنَّمَا قَتَلَنِي؟». قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْخَمُنَا سَيْفَيْكُمَا؟». قَالََا: لَا، فَظَنَرَنِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ، سَكَّةٌ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ». وَكَانَ مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو وَمُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ يُوسُفَ صَالِحًا، وَإِبْرَاهِيمَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. [إطر: ٤٣٩٨٨، ٤٣٩٩٤، أخرجه مسلم: ١٧٥٧].

٣١٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِصٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَادَةَ، عَنْ أَبِي قَادَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزَا حَتِينَ، فَلَمَّا الْقَيْنَا، كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَوَلَّيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ غَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدْرَكْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى ضَرَبَنِي بِالسَّيْفِ عَلَى خَدِّي عَظِيمٍ، فَأَبْلَى عَلَيَّ لَعْنَتِي حَشْمَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَهْرَكَهُ الْمَوْتَ فَارْتَسَلَنِي، فَلَجِثْتُ غَمْرَ بَنِي الْعُظَابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمَرُ اللَّهُ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتَةٌ فَلَهُ سَكَّةٌ». فَقُلْتُ: قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ يَشْهَدُ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتَةٌ فَلَهُ سَكَّةٌ». فَقُلْتُ: قُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: «الْيَتَةُ مِثْلُهَا، فَقُلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا قَادَةَ؟». فَأَلْفَصَعْتُ عَلَيْهِ الْيَتَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَكَّةٌ عِنْدِي فَأَرْجُوهُ عَنِّي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ: لَا مَا اللَّهُ، إِذَا لَا يَفْعِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، يُغِيثُكَ سَكَّةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ». فَأَعْطَانِي، فَبَيْتَ الدَّرْعَ، فَأَبْضَعْتُ بِهِ مَخْرَافًا لِي يَبْسِي سَلِيمَةً، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَايَ كَاتَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ. [رواه: ٢١٠٠، وإطر في الجهاد والسير، باب ٣، أخرجه مسلم: ١٧٥١].

قوله: (باب من لم يَحْمَسِ الأسلاب) السلب بفتح المهملة واللام بعد ما موعدة هو ما يوجد مع المحارب من ملابس وغيره عند الجمهور، وعن أحمد: لا تدخل الدابة، وعن الشافعي يَحْمَسُ بآداء الحرب.

قوله: (ومن قتل قيتلاً فله سلبه من غير أن يَحْمَسَ، وحكم الإمام فيه) أما قوله (ومن قتل قيتلاً فله سلبه) فهو قطعة من حديث أبي قتادة ثاني حديثي الباب، وقد أخرجه المصنف بهذا القدر حسب من حديث أس. وأما قوله (من غير أن يَحْمَسَ) فهو من تفقهه، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى

الخلاف في المسألة وهو شير، وإلى ما تضمنته الترجمة ذهب الجمهور، وهو أن القاتل يستحق السلب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قيتلاً فله سلبه أو لم يقل ذلك، وهو ظاهر حديث أبي قتادة ثاني حديثي الباب. وقال: إنه خشي من النبي ﷺ وإخبار عن الحكم الشرعي، وعن المالكية والحنفية لا يستحقه القاتل إلا إن شرط له الإمام ذلك. وعن مالك بخير الإمام بين أن يعطي القاتل السلب أو يحمسه واختاره إسماعيل القاضي، وعن إسحاق إذا كثرت الأسلاب خست، ومكحول والشوري يَحْمَسُ مطلقاً، وقد حكى عن الشافعي أيضاً، ونسكوا بعموم قوله ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء﴾ فإن لله حصة ﴿[الأنفال: ٤١]﴾ ولم يستثن شيئاً، واحتج الجمهور بقوله ﷺ «من قتل قيتلاً فله سلبه» فإنه خصص ذلك العموم، وتعقب بأنه ﷺ لم يقل من قتل قيتلاً فله سلبه إلا يوم حنين، قال مالك: لم يبلغني ذلك في غير حنين. وأجاب الشافعي وغيره بأن ذلك حفظ من النبي ﷺ في عدة مواطن، منها يوم بدر كما في أول حديثي الباب، ومنها حديث حاطب بن أبي بطة أنه قتل رجلاً يوم أحد فسلم له رسول الله ﷺ سلبه أخرجه البيهقي، ومنها حديث جابر بن عبد الله بن أبي طالب قتل يوم مؤتة رجلاً فسلمه النبي ﷺ. ثم كان ذلك مقررًا عند الصحابة كما روى مسلم من حديث عوف بن حذاف في قصة مع خالد بن الوليد وإنكاره عليه أخذه السلب من القاتل.. الحديث بطوله، وكما روى الحاكم والبيهقي بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص «أن عبد الله بن جحش قال يوم أحد تعال بنا ندعوا، فدعا سعد فقال: اللهم لوزني رجلاً شديداً بأسه فأتانيه ويقاتلني ثم لوزني عليه العقر حتى أكلته وأخذ سلبه». الحديث، وكما روى أحمد بإسناد قوي عن عبد الله بن الزبير قال «كانت صفية في حسن حسان بن ثابت يوم الحندق» فذكر الحديث في قصة قتلها اليهودي، وقولها لحسان «اتزل فاسلبه»، فقال: ما لي بسلبه حاجة؟ وكما روى ابن إسحاق في المغازي في قصة قتل علي بن أبي طالب عمرو بن عبد ود يوم الحندق أيضاً فقال له عمر «هلا استلبت دونه فإنه ليس للرب خير منها»، فقال: إنه أقتلني بسوائه». وأيضاً فأنني «إنما قال ذلك يوم حنين بعد أن فرغ القتال، كما هو صريح في ثاني حديثي الباب، حتى قال مالك بكراً للإمام أن يقول من قتل قيتلاً فله سلبه لئلا تصعب نيات المجاهدين، ولم يقل النبي ﷺ ذلك إلا بعد انقضاء الحرب. وعن الحنفية لا كراهة في ذلك، وإذا قاله قبل الحرب أو في انتهائها استحق القاتل». ثم أخرج المصنف فيه حديثين:

أحدهما: حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل، والغرض منه هنا قوله في آخره «كلاكما قتله، سلبه لحاذ بن عمرو بن الجموح». فقد احتج به من قال إن إصطاف القاتل السلب مفروض إلى رأي الإمام، وقرره الطحاوي وغيره بأنه لو كان يجب للقاتل كان السلب مستحقاً بالقتل ولكن جعله بينهما لاشتراكهما في قتله، فلما خص به أحدهما دل على أنه لا يستحق بالقتل وإنما يستحق بتعيين الإمام. وأجاب الجمهور بأن في السياق دلالة على أن السلب يستحقه من أثنى في القتل ولو شاركه غيره في الضرب أو الطعن، قال المذهب: نظره ﷺ في السيفين واستللهما هو ليرى ما يبلغ الدم من سيفيهما ومقدار عمق دخولهما في جسم المقتول ليحكم بالسلب لمن كان في ذلك أبغى، ولذلك سلموا أولاً له مستحقاً سيفيهما أم لا؟ لأنهما لو مسحاها لما تبين المراد من ذلك وإنما قال كلاكما قتله وإن كان أحدهما هو الذي أثنى عليه ليطيب نفس الآخر. وقال الإسماعيلي: اقول إن الأنصارين ضرباه فآثناهما ويلغا به المبلغ الذي يعلم معه أنه لا يجوز بقاؤه على تلك الحال إلا قدر ما يظفر، وقد دل قوله «كلاكما قتله» على أن كلا منهما وصل إلى قطع الحشوة ولبانتها أو بما يعلم أن عمل كل من سيفيهما أكمل الآخر، غير أن أحدهما سبق بالضرب فنصار في حكم الحبث لجراحه حتى وقمت به ضربة الثاني فاشتراكا في القتل، إلا أن أحدهما قتله وهو متبع والآخر قتله وهو مثبت فلذلك قضى بالسلب للسابق إلى إتيانه وسبباني تمة شره في غزوة بدر مع قول ابن مسعود إنه قتله، وثاني كيفية الجمع هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (حديثه) بالجر صفة للغلامين «و استأتهما» بالرفع.

قوله: (بين أحضل منهما) كنا لاكثر بفتح أوله وسكون للمجمة وضم اللام فجمع ضلع، وروي بضم اللام وفتح العين من الضلعة وهي القوة، ووقع في رواية الحموي وحمه «بين أصحح منهما» بالصاد والحاء المهملتين ونسبه ابن بطال لسد شيخ البخاري، وقد خالفه إبراهيم بن حزة عند الطحاوي وموسى بن إسماعيل عند ابن سبج وغان عند ابن أبي شيبة يعني كلهم عن يوسف شيخ البخاري فيه فقالوا «أضلع» بالضاد للمجمة والعين، قال واجتماع ثلاثة من الحفاظ أولى من افتراء واحد انتهى. وقد ظهر أن الخلاف على الرواة عن الفريري فلا يلحق الجزم بأن سعداً نطق به هكذا، وقد رواه أحمد في مسنده وأبو يعلى عن عبيد الله القزويني وبشر بن الوليد وغيرهما كلهم

عن يوسف كالجماعة، وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان كذلك.

قوله: (لا يفارق سواده) يفتح السين وهو الشخص.

قوله: (حتى يموت الأعرجل منها) أي الأقرب أجلاً، وقيل إن لفظ الأعرجل تحريف وإنما هو الأعرج، وهو الذي يقع في كلام العرب كثيراً والصواب ما وقع في الرواية لوضوح معناها.

قوله: (قال محمد) هو المصنف (جمع يوسف) يعني ابن الماجشون (صاحباً) يعني ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف المذكور في الإسناد (وسمع إبراهيم أباه عبد الرحمن بن عوف) وهذه الزيادة لأبي ذر وأبي الوقت هنا، وتقدم في الرواية في حديث آخر بهذا الإسناد مثله وبينت هناك سماع إبراهيم من أبيه. وأما سماع يوسف من صالح فوقع في رواية عفان عند الإسماعيلي، ولعل البخاري أشار إلى أن الذي أدخل بين يوسف وصالح في هذا الحديث رجلاً لم يثبت، وذلك فيما أخرجه الزبارة، والرجل هو عبد الواحد بن أبي عون، ويحتمل أن يكون يوسف سمعه من صالح وثبته فيه عبد الواحد والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أبي قتادة وسياقه شرحه مستوفى في المغازي.

وقوله فيه (عن ابن أفلح) نسبة إلى جده، وهو عمر بن كبر بن أفلح، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق وكلمهم مثنويون إلا الروي عن مالك وقد نزها.

وقوله (فاستدبروت) كذا للاكثر وللكتشيبي هـ فاستدبرته بغير موحدة.

قوله: (فقال رجل: صدق يا رسول الله، وسلبه عندي) لم أتف على اسمه، واستدل به على دخول من لا يسهم له في عموم قوله «ما قتل قتلاً» وعن الشافعي في قوله، وبه قال مالك لا يستحق السلب إلا من استحق السهم لأنه قال إذا لم يستحق السهم فلا يستحق السلب بطريق الأولى، وعروض بأن السهم علق على المظنة، والسلب يستحق بالقتل فهو أولى، وهذا هو الأصل، واستدل به على أن السلب للقاتل في كل حال حتى قال أبو ثور وابن المنذر: يستحق ولو كان المقتول منهزماً، وقال أحد لا يستحقه إلا بالمبارزة، وعن الأوزاعي إذا ألقى الزحطان فلا سلب، واستدل به على أنه يستحق للقاتل الذي أثنىه بالقتل دون من ذهب عليه كما سيأتي في قصة ابن مسعود مع أبي جهل في غزوة بدر، واستدل به على أن السلب يستحقه القاتل من كل مقتول حتى لو كان المقتول امرأة، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، وقال الجمهور: شرطه أن يكون المقتول من المقاتلة، واتفقوا على أنه لا يقبل قول من ادعى السلب إلا بينة تشهد له بأنه قتله، والحجة فيه قوله في هذا الحديث «له عليه بينة» فمفهومه أنه إذا لم تكن له بينة لا يقبل، وسياقه أبي قتادة يشهد لذلك، وعن الأوزاعي يقبل قوله بغير بينة لأن النبي ﷺ أعطاه لأبي قتادة بغير بينة وفيه نظر لأنه وقع في «مغازي الواقدي» أن أوس بن خويلد شهد لأبي قتادة، وعلى تقدير أن لا يصح فيحمل على أن النبي ﷺ علم أنه القاتل بطريق من الطرق، وأبعد من قال من المالكية: إن المراد بالبينة هنا الذي أقر له أن السلب عنه فهو شاهد، والشاهد الثاني وجود السلب فإنه بمنزلة الشاهد على أنه قتله ولذلك جعل لوثاً في «باب القسامة»، وقيل إنما استحقه أبو قتادة بإقرار الذي هو بيده، وهذا ضعيف لأن الإقرار إنما يفيد إذا كان المال منسوباً لمن هو بيده فيؤاخذ بإقراره، والمال هنا منسوب لجميع الجيش. ونقل ابن عطية عن أكثر الفقهاء أن البينة هنا شاهد واحد يكفي به.

١٩- باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم

وغيرهم من الخمس ونحوه

رواه عبد الله بن زبید، عن النبي ﷺ. [راجع: ٤٨٣٠].

٣١٤٣- حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير: أن حكيم بن حزام ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ، فأعطاني، ثم سأله فأعطاني، ثم قال لي: «يا حكيم، إن هذا أمان خير خلق، فمن أخذه بسخاوة نفس يورث له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يورث له فيه، وكان كالدبي يأكل ولا يشبع، وأشد الفلأ خبز من اليد السلي». قال حكيم: فقلت: يا رسول الله، وألذي يهلك بالحق، لا أزرأ

أحدًا بذلك شيئاً حتى أفارق الدنيا، فكان أبو بكر يذبح حكيماً يعطيه القطاء قبلي أن يقبل منه شيئاً، ثم إن عمر دعى يعطيه قبلي أن يقبل منه، فقال: يا معشر المسلمين، إني أعرض عليكم هذه الذي قسم الله له من هذا القبي قبلي أن يأخذ. فلم يوزأ حكيم أحدًا من الناس شيئاً بعد النبي ﷺ حتى توفي. [راجع: ١٤٧٢. أخرجه مسلم: ١٠٣٥. مختصراً].

٣١٤٤- حدثنا أبو الغسان: حدثنا حماد بن زبید، عن الثوب، عن نافع: أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: يا رسول الله، إنه كان علي أعرجاً يوم في الجاهلية، فأمره أن يقبل به، قال: وأصاب عمر جارتين من سبي خنيس، فوجهن في بعضي يوت مكة، قال: فمن رسول الله ﷺ علي سبي خنيس، فقبلوا يستقون في السكك، فقال عمر: يا عبد الله، انظر ما هذا؟ قال: من رسول الله ﷺ علي السبي، قال: أذهب قاربيل الجاهليين.

قال نافع: ولم يغير رسول الله ﷺ من الجفارة، ولو أغير كم يخف على عبد الله.

رواه جبريل بن حازم، عن الثوب، عن نافع، عن ابن عمر، وقال: من الغنم.

ورواه معمر، عن الثوب، عن نافع، عن ابن عمر في السبي، ولم يقبل يوم. [راجع: ٢٠٣٢. أخرجه مسلم: ١١٥٦].

٣١٤٥- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا جبريل بن حازم، حدثنا الحسن قال: حدثني عمرو بن قنبل ﷺ قال: أعطى رسول الله ﷺ قوماً ومنع آخرين، فكانهم غنوا عليه، فقال: «إني أعطيت قوماً أخاف ظنهم وجزعتهم، وأكل القوما إلى ما جعل الله في قلوبهم من الخير والفساد، منهم عمرو بن قنبل». فقال عمرو بن قنبل: ما أحب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ خمر النعم.

رواه عاصم، عن جبريل قال: سمعت الحسن يقول: حدثنا عمرو بن قنبل: أن رسول الله ﷺ أتى بمال أو بسبي فقسمة... بهذا. [راجع: ٩٢٣].

٣١٤٦- حدثنا أبو الوليد: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «إني أعطيت قريشاً أمثالهم، لأنهم خيبت عهدي بجاهليتي». [الطبر: ٣١٤٧، ٣٥٢٨، ٣٧٧٨، ٣٧٩٣، ٤٣٣١، ٤٣٣٢، ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٤٣٣٧، ٥٨٦٠، ٦٧٩٦، ٧٤٤٩، والطر في الجهاد والسير باب ٦١. أخرجه مسلم: ١٠٥٩. مطولاً].

٣١٤٧- حدثنا أبو الغسان: أخبرنا شبيب: حدثنا الزهري قال: أخبرني أنس بن مالك: أن ناساً من الأنصار قالوا لرسول الله ﷺ، حين أفاء الله على رسوله ﷺ من أموال هوازن ما أفاء، فعلق يعطي رجلاً من قريش العانة من الإبل، فقالوا: يغير الله لرسول الله ﷺ، يعطي قريشاً ويدعنا، وسؤوفنا نقتطع من وقاتلهم. قال أنس: فحدث رسول الله ﷺ بمقاليهم، فأرسل إلى الأنصار فجعلهم في قب من آدم، ولم يذغ منهم أحدًا غيرهم، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله ﷺ فقال: «ما كان خيبت بلغني عنكم؟». قال له فقهاؤهم: أما ذوو أربابنا يا رسول الله فلم يقولوا شيئاً، وأما أناس منا خيبت استأنهم، فقالوا: يغير الله لرسول الله ﷺ، يعطي قريشاً، ويترك الأنصار، وسؤوفنا نقتطع

٢٢٨٥ . أخرجه مسلم: [١٥٥١] .

قوله: (باب ما كان رسول الله ﷺ يعطي الملوقة فللويهم) سيأتي بينهم، وأنهم من أسلم وبنيه ضعيفة، أو كان يتربع بإعطائه إسلام نظاره في تفسير برادة.
قوله: (وغيرهم) أي غير الملوقة عن تظهر له المصلحة في إعطائه.

قوله: (من الخمس وخمسة) أي من مال الخراج والجزية والنسيء، قال إسماعيل القاضي: في إعطاء النبي ﷺ للملوقة من الخمس دلالة على أن الخمس إلى الإمام يفعل فيه ما يرى من المصلحة. وقال الطبري استدل بهذه الأحاديث من زعم أن النبي ﷺ كان يعطي من أصل الغنمة لغير المقاتلين، قال: وهو قول مرفود بدليل القرآن والآثار الثابتة. واختلف بعد ذلك من أين كان يعطي الملوقة؟ فقال مالك وجعاجة: من الخمس، وقال الشافعي وجعاجة من خمس الخمس، قيل ليس في أحاديث الباب شيء صريح بالإعطاء من نفس الخمس.

قوله: (رواه عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ) يشير إلى حديث الطويل في قصة حينئذ سيأتي هناك موصولاً مع الكلام عليه، والغرض منه هنا قوله «ما آناه الله على رسوله يوم حين قسم في الناس في الملوقة فللويهم» الحديث. ثم أورد في الباب تسعة أحاديث:

أحدها: حديث حكيم بن حزام «سألت رسول الله ﷺ فأعطاني» الحديث بطوله، وفيه قصة مع عمر، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الزكاة.

ثانيها: حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية وفيه «وأصاب عمر جباريتين من بني حنين» وهو مرفوع الترجمة.

قوله: (عن نافع أن عمر قال: يا رسول الله إنه كان عليّ إصكاف يوم) كذا رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع مرسلاً ليس فيه ابن عمر، وسيأتي في المغازي أن البخاري نقل أن بعضهم رواه عن حماد بن زيد موصولاً، وهو عند مسلم وابن خزيمة لكن في القصة الثالثة المتصلة بصحة الجاهلية لا في جميع الحديث، وذكر هنا أن معمرأ وصله أيضاً عن أيوب، ورواية معمر وصلها في المغازي وهو في قصة النذر فقط، وذكر في المغازي أيضاً أن حماد بن سلمة رواه موصولاً، وسيأتي بيان ذلك واضحاً أيضاً هناك وأنه أيضاً في النذر فقط، وبما الكلام على ما يتعلق منه بالنذر في كتاب الأيمان والنذور، والذي قلته اتفق عليه جميع رواة البخاري إلا الجرجاني فقال «من نافع عن ابن عمر» وهو وهم منه، ويظهر ذلك من تصرف البخاري هنا وهو في المغازي، وبذلك جزم أبو علي الجبلي، وقال الدارقطني: حديث حماد بن زيد مرسلاً وحديث جرير بن حازم موصول، وحاد أثبت في أيوب من جرير، فأما رواية معمر الموصولة فهي في قصة النذر فقط دون قصة الجباريتين قال: وقد روى سفيان بن عيينة عن أيوب حديث الجباريتين فوصله عنه قوم وأرسله آخرون.

قوله: (لأمره) في رواية جرير بن حازم عند مسلم أن سؤاله لذلك وقع وهو بالجيرة بعد أن رجع إلى الطائف.

قوله: (وأصاب عمر جباريتين من بني حنين) أي من هوازن، من أر من سماعها، وفي رواية ابن عبيد عن الإسماعيلي موصولاً أن عمر قال، فذكر حديث النذر، قال «فأمرني أن أعتكف فلم أعتكف حتى كان بعد حنين». وكان النبي ﷺ أعطاني جارية، فبينما أنا معتكف إذ سمعت تكبيراً» الحديث.

قوله: (قال من رسول الله ﷺ علي السبي) سبني صفة ذلك في المغازي، وفي هذا السياق حذف تقديره فنظر أو سال عن سبب سبيهم في السكك قليل له فقال لعمر، وفي رواية ابن عبيد للذكورة «قلت ما هذا؟ قالوا السبي أسلموا فأرسلهم النبي ﷺ، فقلت ولجارية فأرسلها».

قوله: (قال أذهب فأرسل الجباريتين) يستفاد منه الأخذ بغير الواحد.

(تسبه): اتفقت الروايات كلها على أن قوله «ورواه معمر» بفتح الميم بينهما ماملة ساكنة، وحكى بعض النحاة أنه يضم الميم وبعد العين مشاة مفتوحة ثم يميم مكسورة وهو تصحيف.

قوله: (قال نافع: ولم يعمر رسول الله ﷺ من الجيرة ولو أعمر لم يخف على عبد الله) حكاه أبو النعمان شيخ البخاري مرسلاً، ووصله مسلم وابن خزيمة جميعاً عن أحد بن عتبة عن حماد بن زيد فقال في روايته عن نافع «ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجيرة فقال: لم يعتمر منها» وقد ذكرت في أبواب العمرة الأحاديث الواردة في اعتباره من الجيرة، وتقدم في أواخر الجهاد في «باب من قسم

من وجالهم». فقال رسول الله ﷺ: «إني لأعطي رجلاً حيث عهدتهم بكفر، أما ترخصون أن يذهب الناس بالأموال، وترجعوا إلي وخالكم برسول الله ﷺ، فوالله ما تقبلون به خير مما تقبلون به». قالوا: بلى يا رسول الله قد رخصنا، فقال لهم: «إنكم سترون يقدي أثرة شديدة فأصبروا حتى تلقوا الله ورسوله ﷺ على الحوض». قال أنس: فلم نصبر. [راجع: ٣١٤٦. أخرجه مسلم: [١٥٥٩].

٣١٤٨- حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأديسي: حدثنا إبراهيم بن سفيان، عن صالح، عن ابن جهمان قال: أخبرني عمر بن محمد بن جبير بن مطعم: أن محمد بن جبير قال: أخبرني جبير بن مطعم: أنه بينا هو مع رسول الله ﷺ ومعه الناس، فمبلاً من حنين، غلقت رسول الله ﷺ الأبواب، يسألونه، حتى اضطروه إلى مشرة فغلقت، وقام، فوقف رسول الله ﷺ فقال: «أطوبني وكمالي، فلو كان عند هذه البعثة نعماً لقسمته بينكم، ثم لا تجلبوني بخيلاً، ولا كلباً، ولا جناً». [راجع: ٢٨٢١].

٣١٤٩- حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس بن مالك قال: كنت أغشي مع النبي ﷺ وعليه برد نجدي غليظ الحادية، فأدركه أهراقي فقبلته جليلة شديدة، حتى نظرت إلى متحفه عيني النبي ﷺ، فذا أوثق به خاتمة الرثاء من جلد جدي، ثم قال: «سألي من مال الله أليي عندك، فألفت إليه فصحك، ثم أمر له بصل». [مطهر: ٥٨٠٩، ٦٠٨٨، واطر في اللبس، ٧. أخرجه مسلم: [١٥٥٧].

٣١٥٠- حدثنا عثمان بن أبي شيبة: حدثنا جرير، عن منصور، عن أبي واك، عن عبد الله قال: لما كان يوم حنين، أكر النبي ﷺ أناساً في القسمة، فأعطى الأفرع بن خابس مائة من الإبل، وأعطى غنمة يفل ذلك، وأعطى أناساً من أحزاب العرب، فأزعم يوقيت في القسمة، قال رجل: والله إن هذه القسمة ما غلب فيها، وما أريد بها وجه الله. فقلت: والله لأخبرن النبي ﷺ، فأخذه فأخبرته، فقال: «فمن يغلب إذا لم يغلب الله ورسوله، ورحم الله مؤسسى، قد أودى بأكبر من هذا فسيبر». [مطهر: ٥٣٣٥، ٥٣٣٥، ٤٤٣٣٦، ٤٤٣٣٦، ٤٦٠٠٩، ٤٦٠١٠، ٤٦٢٩١، ٤٦٣٣٦. أخرجه مسلم: [١٥٦٢].

٣١٥١- حدثنا مخنف بن زيد: حدثنا أبو أسامة: حدثنا هشام بن أخبرني أبي، عن أسامة بنس أبي بكر رضي الله عنهما قالت: كنت أقل النوى من أرض الزبير أبي الطغفة رسول الله ﷺ على رأسي، وحيي يني على قلبي فرسيح.

وقال أبو حنيفة: عن هشام، عن أبيه: أن النبي ﷺ قطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير. [مطهر: ٥٢٢٤، أخرجه مسلم: ٢١٨٢ موطأ].

٣١٥٢- حدثني أحمد بن الموقد: حدثنا الفضل بن سليمان: حدثنا موسى بن غنم قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الجحاز، وكان رسول الله ﷺ لما ظهر على أهل غنم أراد أن يخرج اليهود منها، وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللمسلمين، فسأل اليهود رسول الله ﷺ أن يعزهمهم على أن ينفخوا العمل ولهم نصف الفجر، فقال رسول الله ﷺ: «فعركم على ذلك ما شئنا». قالوا: حتى أجلاهم عمر في إمارته إلى خيامة وإريحا. [راجع:

الغنية في غزوه « أيضاً حديث أنس في ذلك، وذكرت في أبواب العمرة سبب خضاه عمرة النبي ﷺ من الجفراة على كثير من أصحابه فليراجع منه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. قال ابن التين: ليس كل ما علمه ابن عمر حدث به نافعاً، ولا كل ما حدث به نافعاً حفظه. قلت: وهذا يردّه رواية مسلم التي ذكرتها، فإن حاصله أن ابن عمر كان يحرفها ولم يحدث بها نافعاً، ودلت رواية مسلم على أن ابن عمر كان يحفظها. قال « وليس كل ما علمه ابن عمر لم يدخل عليه فيه نسيان » انتهى. وهذا أيضاً يقتضي أنه كان عرف بها ونسيها، وليس كذلك بل لم يعرف بها لا هو ولا عدد كثير من الصحابة.

ثالثها: حديث عمرو بن قنبل يفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعد ما موحدة وهو النري يفتح النون والميم.

قوله: «أخاف ظلمهم» يفتح الظاء المعجمة المشالة واللام وبالمهملة أي اهو جاجهم (وجزهم) بالميم والزاي بوزنه، وأصل الظلج الليل، وأطلق هنا على مرض القلب وضعف البصيرة.

قوله: «والغناء» يفتح المعجمة ثم النون ومد وهو الكفاية، وفي رواية الكشيبي بالكسر والقصر بلفظ ضد الفقر، وقوله « بكلمة رسول الله ﷺ » أي التي قالها في حقه وهي إدخاله إياه في أهل الخير والغناء، وقيل المراد الكلمة التي قالها في حق غيره، فالغنى لا أحب أن يكون لي حر النعم بدلاً من الكلمة المذكورة التي لي أو يكون لي ذلك وتقال تلك الكلمة في حقي.

قوله: «زاد أبو عاصم عن جري» هو ابن حازم، وقد تقدم موصولاً في أوخر الجمعة عن محمد بن عمر عن أبي عاصم، وهو من المواضع التي تمسك بها من زعم أن البخاري قد علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينهم فيه واسطة مثل هذا، فإن أبا عاصم شيخه وقد علق هنا هذا، ولما ساقه موصولاً أدخل بينه وبين أبي عاصم واسطة.

قوله: «أو بسبي» في رواية الكشيبي «بشيء» وهو أشمل.

رابعها: حديث أنس في عطية المؤمنين يوم حنين، ذكره مطولاً ومختصراً، وسيأتي شرحه مستوفى في غزوة حنين فقد ذكره هناك من أربعة أوجه عن أنس.

خامسها: حديث جبير بن مطعم، وإبراهيم في إسناده هو ابن سعد، وصالح هو ابن كيسان، وعمر بن محمد بن جبير تقدم ذكره في أوائل الجهاد في «باب الشجاعة في الحرب» مع الكلام على بعض شرح المتن.

وقوله «مقله من حنين» أي مرجعه، كذا للكشيبي، ووقع لغيره هنا «مقبلاً» وهو منصوب على الحال. و«السرة» بفتح الميم وضمة الهمزة طويلة متفرقة الرأس قليلة الظل صغيرة الورق والشوك صلبة الخشب قاله ابن التين، وقال القزاز: والمضاء شجر الشوك كالطلح والعروص والسدر، وقال الداودي: السرة هي المضاء، وقال الخطابي: ورق السرة أثبت وظلها أكثف، ويقال هي شجرة الطلح. واختلف في واحدة العضاء قليل عضه بفتحين مثل شفة وشفاه والأصل عضه وشفهة فحذفت الهاء، وقيل واحدا عضاهة.

قوله: «فطعظت رداءه» في مرسل عمرو بن سعيد عند عمر بن شبة في كتاب مكة «حتى عدلوا بناتقته عن الطريق، فمر بسرعات فانتهن ظهره وانتزعن رداءه فقال: ناولوني رداي» فذكر نحو حديث جبير بن مطعم وفيه «فتزل ونزل الناس معه، فاقبلت هوازن فقالوا: جتنا نستشفع بالمؤمنين إليك ونستشفع بك إلى المؤمنين» فذكر القصة. وفيه ثم الحاصل المذكورة وهي البخل والكذب والميلين، وأن إمام المسلمين لا يصلح أن يكون فيه خصلة منها. وفيه ما كان في النبي ﷺ من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جهاء الأعراب. وفيه جواز وصف المرأة نفسه بالحاصل الحميدة عند الحاجة كخوف ظن أهل الجهل به خلاف ذلك، ولا يكون ذلك من الفخر المفسوم. وفيه رضا السائل للحق بالوعد إذا تحقق من الواعد التنجيز. وفيه أن الإمام خير في قسم الغنية إن شاء بعد فراغ الحرب وإن شاء بعد ذلك، وقد تقدم البحث فيه.

سادسها: حديث أنس في قصة الأعرابي الذي جبر رداء النبي ﷺ وهو في معنى الذي قبله. ويجزآن بنون وجسيم وزن شعبان بلدة مشهورة، وسيأتي شرحه في الأدب، والغرض منه قوله «ثم أمر له بطاء».

سابعها: حديث ابن مسعود قال «لما كان يوم حنين أكر النبي ﷺ أناساً في القسمة» الحديث، وسيأتي شرحه في غزوة حنين إن شاء الله تعالى وعينية بمهملة وتحتانية مصفراً هو ابن حصن القزازي.

ثامنها: حديث أسماء بنت أبي بكر «كنت أنقل النوى من أرض الزبير»

الحديث، وسيأتي في كتاب النكاح بآتم من هذا السياق، ويأتي شرحه هناك. وقوله «وقال أبو ضمرة» هو أنس بن عياض، وهشام هو ابن عروة بن الزبير، والغرض بهذا التعليل بيان فائدتين: إحداهما أن أبا ضمرة خالف أبا أسامة في وصله فارسله، ثانيتهما أن في رواية أبي ضمرة تعيين الأرض المذكورة وأنها كانت ما آفاه الله على رسوله من أموال بني النضير فأقطع الزبير منها، وبذلك يرتفع اشتكال الخطابي حيث قال: لا أدري كيف أقطع النبي ﷺ أرض المدينة وأهلها قد أسلموا راغبين في الدين، إلا أن يكون المراد ما وقع من الأنصار أنهم جعلوا للنبي ﷺ ما لا يملكه المؤمن من أرضهم، فأقطع النبي ﷺ من شاء منه.

تاسعها: حديث ابن عمر في معاملة أهل غدير، وفيه قصة إجلاء عمر لهم باختصار، وقد مر شرحه في كتاب المزارعة، وقوله فيه «ترتركهم» من الترك وفي رواية الكشيبي «تركم» من التفرير. وقوله هنا «وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول ﷺ وللمسلمين» كذا للأكثر، وفي رواية ابن السكن «لما ظهر عليها لله وللرسول وللمسلمين» فقد قيل إن هذا هو الصواب، وقال ابن أبي ضمرة والذي في الأصل صحيح أيضاً، قال: والمراد بقوله «لما ظهر عليها» أي لما ظهر على فتح أكثرها قبل أن يسأله اليهود أن يصلحوه فكانت لليهود، فلما صالحهم على أن يسلموا له الأرض كانت لله ولرسوله، ويحمل أن يكون على حذف مضاف أي ثمرة الأرض، ويحمل أن يكون المراد بالأرض ما هو أهم من المتحة وغير المتحة، والمراد بظهوره عليها غلبته لم فكان حيثما بعض الأرض لليهود وبعضها للرسول وللمسلمين. وقال ابن المنير: أحاطت اليد مطابقة للترجة إلا هذا الأخير فليس فيه للملاء ذكر، ولكن فيه ذكر جهات مطابقة للترجة قد علم من مكان آخر أنها كانت جهات عطاء، فهذه الطريق تدخل تحت الترجمة، والله أعلم.

٢٠- باب ما يعصّب من الطعام في أرض الحرب

٣١٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرٍ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجَرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَزَوَّتْ لَأَخِي، فَأَلْقَيْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ. (الطبر: ٤٢٢٤، ٤٥٠٨، أخرجه مسلم: ١٧٧٢).

٣١٥٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَصِيبُ فِي مَنَازِلِنَا الْقَسَلَ وَالْيَسْبَ، فَأَكَلْتُهُ وَلَا نَرُوقُهُ.

٣١٥٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوَّلَى رضي الله عنه يَقُولُ: اصْطَبَا مَجَاعَةً لَيْلِي خَيْبَرٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرٍ وَقَفَا فِي الْحُمْرِ الْأَخْيَةِ فَاتَّخَرْتَاهَا، فَلَمَّا غَلَسَ الْقُفُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَخْبِشُوا الْقُسُورَ، فَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لَحُومِ الْحُمْرِ شَيْئاً. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قُلْنَا: إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّهُا لَمْ تَغْمَسْ، قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ: حَرَمَهَا الْبَقَّةُ، وَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَرَمَهَا الْبَقَّةُ. (الطبر: ٤٢٢٠، ٤٢٢٢، ٤٢٢٤، أخرجه مسلم: ١٩٣٧).

قوله: «باب ما يعصّب» أي الجاعد (من الطعام في أرض الحرب) أي هل يجب تخمسه في الغنائم، أو يباح أكله للمقاتلين؟ وهي مسألة خلاف، والجمهور على جواز أخذ الغنائم من القوت وما يصلح به وكل طعام يشتاد أكله عموماً، وكذلك علف الدواب، سواء كان قبل القسمة أو بعدها، بإذن الإمام وبغير إذنه، والمعنى فيه أن الطعام يوزن في دار الحرب فأباح للضرورة. والجمهور أيضاً على جواز الأخذ ولو لم تكن الضرورة تاجز. واتفقوا على جواز ركوب دوابهم وليس ثيابهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب، ورد ذلك بعد انقضاء الحرب وشرط الأوزاعي فيه إذن الإمام، وعليه أن يرد كلما فرغت حاجته، ولا يستعمله في غير الحرب، ولا يتطهر برده انقضاء الحرب لئلا يجرعه للهلاك، وحججه حديث روفيع بن ثابت مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من الغنم فيركبها حتى إذا أصعبها ردها إلى الغنام» وذكر في الشرب مثل ذلك، وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والطحاوي، ونقل عن أبي يوسف أنه

قوله: (وسألت معبد بن جبير) قاتل ذلك هو الشيباني ورواية الشيباني عن سعيد بن جبير لغير هذا الحديث عند النسائي.



٥٨- كتاب الجزية والموادعة

١- باب الجزية والموادعة

مع أهل اللمة والحرب

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يُخَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ خَسِ يَنْظُرُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [آهوسة: ٢٩]. إِذْلَاقُ: وَ: ﴿لَمَسْكَنَهُمْ﴾ [البرق: ٦١] وَ[آل عمران: ٩١٢]: مُصَلِّتُ الْمُسْكِينِ، يُقَالُ: فَلَانٌ اسْكُنَ مِنْ فَلَانٍ: أَخْرَجَ مِنْهُ وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى السُّكُونِ.

وَمَا جَاءَ فِي أَخْلِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَنْجُوسِ وَالْمَجْعَمِ.

وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمَةَ: عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: قُلْتُ لِإِسْحَاقَ: مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دَنَاقِيرٍ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ عَلَيْهِمْ يَنْزَارٌ؟ قَالَ: جُيْلٌ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْبَسَارِ.

٣١٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عُشْرًا قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعُشْرُو ابْنِ أَوْسٍ، فَحَدَّثَنِي بِخَالَةِ سَنَةِ سَبْعِينَ، عَامَ حَجٍّ مُصْطَبٍ مِنَ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ فَرْجِ زُرْجَمٍ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِبَعْضِ بَنِي مُقَايَاةَ، عَمَّ الْأَخْفَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ، فَوُفِّدُوا تَيْنَ كُلِّ ذِي مَعْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ.

٣١٥٧- حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ عَجَزٍ.

٣١٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَعْرُومَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُشْرًا بْنُ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ خَلِيفَةُ بَنِي غَالِبٍ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرٍ - أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُثَيْبَةَ بْنِ الْخَزَّاجِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ بِأَهْلِ بَحْرَيْنِهِمَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ صَالِحُ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَأَمْرُهُ عَلَيْهِمُ الْغَلَاةُ بْنُ الْخَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُثَيْبَةَ بِأَهْلِ الْبَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتْ الْأَنْصَارُ بِقُدُومِ أَبِي عُثَيْبَةَ فَوَاقَعَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَتَّى بِهِمْ الْفَقِيرُ الْفَتْرَفُ، فَصَرَّحُوا لَهُ فَنَسِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُمْ، وَقَالَ: «إِذْ كُنْتُمْ لَدَى مَسِيحٍ أَنْ أَبَا عُثَيْبَةَ قَدْ جَاءَ بِشَيْءٍ». قَالُوا: أَجَلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَاتَّبِعُوا وَأَمْلُوا مَا يَسْرُكُمُ، فَإِنَّهُ لَا أَفْقَرَ أَحْسَنَ عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَحْسَنَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُسَبِّطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا، كَمَا تُسَبِّطُ عَلَى مَنْ كَانَ لَكُمْ، فَتَأْسِفُوهَا كَمَا تَأْسِفُوهَا، وَتَهْلِكُكُمْ كَمَا هَلَكْتُمْ». [الطبر: ١٥٠، ١٥١، ١٥٢. أخرجه مسلم: ٢٩٦١].

٣١٥٩- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الرَّقِّي: حَدَّثَنَا الْمُعْجُورُ بْنُ سَلَمَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُفَيْي: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ

حله على ما إذا كان الأخذ غير محتاج بقي دابته أو ثوبه بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة. وقال الزهري: لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام، وقال سليمان بن موسى: يأخذ إلا إن نهي الإمام. وقال ابن المنذر: قد وردت الأحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول، واتفق علماء الأصمار على جواز أكل الطعام، وجاء الحديث بنحو ذلك فليقتصر عليه، وأما الملقف فهو في معناه. وقال مالك: يباح ذبح الأنعام للأكل كما يجوز أخذ الطعام، وتبذره الشافعي بالضرورة إلى الأكل حيث لا طعام، وقد تقدم في «باب ما يكره من ذبح الإبل» في أواخر الجهاد شيء من ذلك. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها:

قوله: (عن عبد الله بن مغفل) بالمعجمة والغاء وزن محمد، ورواية بهز بن أسد عن شعبة عن مسلم «سمعت عبد الله بن مغفل» وفي رواية سليمان بن المغيرة عن جند بن هلال «حدثني عبد الله بن مغفل» والاستناد كله بصريون.

قوله: (يهرمي الإنسان) لم اتف على اسمه ولأبي داود من طريق سليمان بن المغيرة «حلي بجرباب يوم خيبر فالتزمت».

قوله: (بجرباب) بكسر الجيم.

قوله: (فتزوت) بالزوت والزاوي أي وثبت مسرعاً، ووقع في رواية سليمان بن المغيرة «فالتزمت» قلت لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً» وقد أخرج ابن وهب بسند معضل «أن صاحب المقام كعب بن عمرو بن زيد الأنصاري أخذ منه الجرباب، فقال النبي ﷺ: خل بينه وبين جربابه» ويهنا يتبين معنى قوله فاستحييت من رسول الله ﷺ، ولعله استحيما من فعله ذلك ومن قوله معاً، وموضع الحجبة من عدم إنكار النبي ﷺ، بل في رواية مسلم ما يدل على رضا فإنه قال فيه «فإذا رسول الله ﷺ تمسكاً» وزاد أبو داود الطيالسي في آخره «فقال هو لك» وكأنه عرف شدة حاجته إليه فسرع له الاستئثار به. وفي قوله «فاستحييت» إشارة إلى ما كانا عليه من توثير النبي ﷺ، ومن معاناة التنزه عن خوارم المروءة. وفيه جواز أكل الشحوم التي توجد عند اليهود، وكانت محرمة على اليهود، وكرهها مالك، وعن أحد نحرهما، وسيأتي ذلك في باب مفرد في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى.

ثالثها: حديث ابن عمر «كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فتأكله ولا نرفعها» رواه يونس بن محمد عن أبي نعيم وأحد بن إبراهيم عند الإسمايلي كلاهما عن حماد بن زيد فزاد فيه «والفواكه» ورواه الإسمايلي من طريق ابن المبارك عن حماد بن زيد بلفظ «كنا نصيب العسل والسنن في المغازي فتأكله» ومن طريق جرير بن حازم عن أيوب بلفظ «أصبنا طعاماً وأغنأنا يوم اليرموك فلم يقسم» وهذا الموقف لا يخار الأول لاختلاف السياق، وللأول حكم المرفوع للتصريح بكونه في زمن رسول الله ﷺ، وأما يوم اليرموك فكان بعده فهو موقف يوافق المرفوع.

قوله: (ولا نرفعها) أي ولا نحمله على سبيل الادخار، ويعتدل أن يريد ولا نرفعها إلى متولي أمر الغنيمة أو إلى النبي ﷺ ولا نستأنفه في أكله اكفاء بما سبق منه من الإذن.

رابعها: حديث عبد الله بن أبي أوفى في ذبحهم الحمر الأهلية يوم خيبر، وفيه الأمر بإزاحتها، وفيه اختلافهم في سبب النهي هل هو لكونها لم تخمس أو لتحريم الحمر الأهلية، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الذبائح، والفرض منه هنا أنه بشعر بيان عاداتهم جرت بالإسراع إلى المأكولات وإطلاق الأيدي فيها ولولا ذلك ما قاموا بمحضرة النبي ﷺ على ذلك، وقد ظهر أنه لم يأمرهم بإزالة حرم الحمر إلا لأنها لم تخمس، وأما حديث ثعلبة بن الحكم قال «أصبنا يوم خيبر غنماً» فذكر الأمر بإزاحتها وفيه «فإنها لا تحمل النبهة» قال ابن المنذر إنما كان ذلك لأجل ما وقع من النبهة، لأن أكل نعم أهل الحرب غير جائز. ومن أحاديث الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى أيضاً «أصبنا طعاماً يوم خيبر، فكان الرجل يبيع فيأخذ منه مقدار ما يكفي ثم ينصرف» أخرجه أبو داود والحاكم والطحاوي ولفظه «فيأخذ منه حاجته».

قوله: (قال عبد الله) هو ابن أبي أوفى راوي الحديث، وبين ذلك في المغازي من وجه آخر عن الشيباني بلفظ «قال ابن أبي أوفى تحدثنا» فذكر نحوه، ولمسلم من طريق علي بن مسهر عن الشيباني قال: «حدثنا يونس» أي الصحابة.

وقوله: (وقال آخرون) أي من الصحابة. وإحاصل أن الصحابة اختلفوا في علة النهي من لحم الحمر هل هو لذاتها أو لمعارض، وسيأتي في المغازي في هذا الحديث قول من قال: لأنها كانت تأكل المنزلة.

«أُسْكِنَ» من المسكنة لا من السكون، وإن كان أصل المادة واحداً، ووجه ذكر المسكنة هنا أنه لا مما لصغار بالذلة وجاء في وصف أهل الكتاب أنهم «ضربت عليهم الذلة والمسكنة» [البقرة: ٦١] ناسب ذكر المسكنة عند ذكر الذلة.

قوله: (وما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والعجم) هذه بقية الترجمة، قبل وعطف العجم على من تقدم ذكره من عطف الخاص على العام، وفيه نظر، والظاهر أن بينهما خصوصاً وعموماً وجهياً، فاما اليهود والنصارى فهم المراد بأهل الكتاب بالاتفاق، وأما المجوس فقد ذكر مستلذه في الباب، وقرق الحنفية فقالوا: تؤخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب، وحكى الطحاوي عنهم تقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جمع كزار العجم ولا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف، وعن مالك قبل من جمع الكفار إلا من ارتد، وبه قال الأوزاعي وقتهاه الشام، وحكى ابن القاسم عنه لا تقبل من قريش، وحكى ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من المجوس، لكن حكى ابن التين عن عبد الملك أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط، ونقل أيضاً الاتفاق على أنه لا يجل نكاح نسائهم ولا كل ذنابهم، لكن حكى غيره عن أبي ثور حل ذلك، قال ابن قدامة: هذا خلاف إجماع من تقدمه، قلت: وفيه نظر، فقد حكى ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب أنه لم يكن يرى بليحية المجوسي بأساً إذا أمره للمسلم بذبحها، وروى ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار أنهم لم يكونوا يرون بأساً بالتسري بالمجوسية، وقال الشافعي: تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماً وينتخب بهم المجوس في ذلك، واحتج بالآية المذكورة فإن مفهومها أنها لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أدخلها النبي ﷺ من المجوس فدل على إلحاقهم بهم واقتصر عليه. وقال أبو عبيد: ثبت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى المجوس بالسنة، واحتج غيره بموضع قوله في حديث بريدة وغيره «فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوا وإلا فالجزية» واحتجوا أيضاً بأن أدخلها من المجوس يدل على ترك مفهوم الآية، فلما انتفى تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على أن لا مفهوم لقوله «من أهل الكتاب»، وأجيب بأن المجوس كان لهم كتاب ثم رفع، وروى الشافعي وغيره في ذلك حديثاً عن علي، وسياقي في هذا الباب ذكره. وتعقب بقوله تعالى «إما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلك» [الأنعام: ١٥٦]، وأجيب بأن المراد بما أطلع عليه القائلون وهم قريش لأنهم لم يشتهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب إلا اليهود والنصارى، وليس في ذلك نفي ببقية الكتب المنزلة كالتوراة وصحف إبراهيم وغير ذلك.

قوله: (وقال ابن عيينة إجماع) وصله عبد الرزاق عنه به وزاد بعد قوله أهل الشام «من أهل الكتاب تؤخذ منهم الجزية إلخ» وأشار بهذا الأثر إلى جواز التنازل في الجزية، وأقل الجزية عند الجمهور دينار لكل سنة، وخصه الحنفية بالفقير، وأما المتوسط فعليه ديناران وعلى الثاني أربعة، وهو موافق لأثر مجاهد كما دل عليه حديث عمر، وعند الشافعية أن للإمام أن يماكس حتى يأخذها منهم وبه قال أحمد، روى أبو عبيد من طريق أبي إسحاق عن حارثة بن مفرب «أن عمر ابن الخطاب بعث عثمان بن حنيف بوضع موضع على أهل السواد ثمانية وأربعين وأربعة ومشرين وأثني عشر» وهذا على حساب الدينار باثني عشر. وعن مالك لا يزداد على الأربعين، ويتقص منها عمن لا يطيق، وهذا محتمل أن يكون جعله على حساب الدينار بعشرة، والقدر الذي لا بد منه دينار، وفيه حديث مسروق عن معاذ «أن النبي ﷺ حين بعث إلى اليمن قال: خذ من كل حاكم ديناراً» أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي والحاكم، واختلفت السلف في أخذها من الصبي فالجمهور لا على مفهوم حديث معاذ، وكذا لا تؤخذ من شيخ فان ولا زمن ولا امرأة ولا جنون ولا عاجز عن الكسب ولا أمير ولا من أصحاب الصوامع والديارات في قول، والأصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر أعرفاً. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث يشتمل الأخير على حديثين:

أحدها حديث عبد الرحمن بن عوف:

قوله: (جمعت عمرواً) هو ابن دينار.

قوله: (كنت جالساً مع جابر بن زيد) هو أبو الشثاء البصري (وعمر بن أوس) هو الضفي المتقدم ذكر روايته عن عبد الرحمن بن أبي بكر في الحج وعن عبد الله بن عمرو في التهجيد، وليست له هنا رواية، بل ذكره عمرو بن دينار ليعين أن بحالة لم يقصد بالتحديث وإنما حدثت غيره فسمعه هو، وهذا وجه من وجوه التحمل بالاتفاق، وإنما اختلفوا هل يسرع أن يقول «حدثنا»؟ فالجمهور على الجواز، ومنع منه النسائي وطائفة قليلة، وقال البراقني: يقول «سمعت فلاناً»:

قوله: (فدخلهما بحالة) هو بفتح الموحدة والجيم الحنفية تابعي شهر كبير فيسمى

عبد الله المؤمري وزيد بن جبير، عن جبير بن حبة قال: بعث عمر الناس في إلقاء الأمصار يقاتلون المشركين، فسلم الهززان، فقال: إني مستجير بك في معاري هذه، قال: نعم، مثلها ومثل من فيها من الناس من عدو المسلمين مثل طائر: له رأس وله جناحان وله رجلان، فإن كسر أحدهما تحبست طائر: له رأس وله جناحان وله رجلان، فإن كسر الجناح الآخر تحبست الرجلان والرأس، وإن شرد الرأس تحبست الرجلان والجناحان والرأس، فالرأس كسر، والجناح قيسر، والجناح الآخر، فأرسل قمر المسلمين فلقبوا إلى كسرى.

وقال بكر وزيد جميعاً: عن جبير بن حبة قال: قد بعثنا عمر، واستغفل عنا النعمان بن مقرن، حتى إذا كنا بأرض العدو، وعرج عنا عامل كسرى في أربعين ألفاً، فقام ترجمان فقال: ليكنني رجل منكم، فقال المفيضة: سل عما شئت، قال: ما أنتم؟ قال: نحن أناس من العرب، كنا في شقاء شديد، وتلاء شديد، نمص الجذلة والنوى من الجوع، ونلبس الوتر والشعر، ونعبد الشجر والحجر، فبينا نحن كذلك إذ بعث رب السموات ورب الأرضين - تعالى ذكره، وجئت عظمتهم - إلينا نبياً من أنفسنا يعرف آباء وأُمَّه، فأمرنا نبياً، رسول ربنا ﷺ: أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤكفوا الجزية، وأخبرنا نبياً ﷺ عن رسالة ربنا: أنه من قبل منا صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثلها قط، ونحن بقينا من ملك ولقائكم. (انظر: ٥٧٣٠، وانظر في الجهاد والسر، باب ٢٢ - الجزية والموادعة، باب ١١).

٣١٦٠ - فقال النعمان: ربنا استهلك الله مملكتنا مع النبي ﷺ فلم نبق منكم ولم نخزله، ولكن شهدنا القتال مع رسول الله ﷺ، كان إذا لم يقاتل في أول النهار، انتظر حتى تهبط الأرواح، وتخضر الصلوات.

قوله: (باب الجزية) كذا للكثر، ووقع عند ابن بطال وأبي نعيم «كتاب الجزية» ووقع لجميعهم ببسلة أوله سوى أبي فر.

قوله: (الجزية والموادعة مع أهل اللغة والحروب) فيه لف ونشر مرتب، لأن الجزية مع أهل الذمة، والموادعة مع أهل الحرب. والجزية من جزأت الشيء إذا قسمته ثم سهلت الحزم، وقيل من الجزاء أي لأنها جزاء تركهم ببلاد الإسلام، أو من الإجزاء لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة دمه. والموادعة المتاركة، والمراد بها متاركة أهل الحرب مدة معينة لمصلحة. قال ابن كثير: وليس في أحاديث الباب ما يوافقها إلا الحديث الأخير في تأخير النعمان بن مقرن القتال وانتظاره زوال الشمس. قلت: وليست هذه الموادعة المعروفة، والذي يظهر أن الصواب ما وقع عند أبي نعيم من إثبات لفظ «كتاب» في صدر هذه الترجمة ليكون الكتاب مفعولاً للجزية والمهادنة، والأبواب المذكورة بعد ذلك مفرقة عنه، والله أعلم. قال العلماء: الحكمة في وضع الجزية أن الذل الذي يلحقهم ويملهم على الدخول في الإسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاضلاع على محاسن الإسلام، واختلف في سنة مشروعيها فقيل في سنة ثمان، وقيل في سنة تسع.

قوله: (وقول الله عز وجل: قاتلوا الذين إجماع هذه الآية هي الأصل في مشروعية الجزية، ودل منطوق الآية على مشروعيها مع أهل الكتاب، ومفهومها أن غيرهم لا يشاركهم فيها).

قوله: (يعني أذلاء) هو تفسير «وهم صاغرون» [التوبة: ٢٩] قال أبو عبيدة في المجاز: الصاغر الذليل الحقير. قال: وقوله «عن يد» [التوبة: ٢٩] أي عن طبيب نفس، وكل من أطاع لقاهر وأعطاه عن طبيب نفس من يده فقد أعطاه عن يد. وقيل معنى قوله «عن يد» أي نعمة منكم عليهم، وقيل يعطيها من يده ولا يبعث بها، وعن الشافعي: المراد بالصغار هنا التزام حكم الإسلام، وهو يرجع إلى التفسير اللغوي، لأن الحكم على الشخص بما لا يعتقد ويضطر إلى احتماله يستلزم الذل.

قوله: (والمسكنة مصدر المسكين، فلان أسكن من فلان أحوج منه، ولم يذهب إلى السكون) هذا الكلام ثبت في كلام أبي عبيدة في الجواز والقائل «ولم يذهب إلى السكون» قيل هو الفريري الراوي عن البخاري، أراد أن يبه على أن قول البخاري

بصري وهو ابن حيلة بفتح الهملة والموحدة، ويقال فيه عبد بالسكون بلا هاء، وما له في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة) أي وحج حيثما بجالة معه، وبذلك صرح أحد في روايته عن سفيان، وكان مصعب أميراً على البصرة من قبل أخيه عبد الله بن الزبير. وقتل مصعب بعد ذلك سنة أو ستين.

قوله: (كنت كاتباً لجزء) بفتح الجيم وسكون الزاي بعدما همزة هكنا يقول المحدثون، وضبطه أهل النسب بكسر الزاي بعدما تحتانية ساكنة ثم همزة ومن قاله بلفظ التصغير فقد صحف. وهو ابن معاوية بن حصن بن عباد التميمي السلمي، عم الأحنف بن قيس، وهو معدود في الصحابة. وكان حامل عمر على الأهواز. ووقع في رواية الترمذي أنه كان على تادر (قلت) هي من قرى الأهواز. وذكر البلاذري أنه عاش إلى خلافة معاوية، وولي لزيد بعض عمله.

قوله: (قبل موته بسنة) كان ذلك سنة اثنين وعشرين، لأن عمر قتل سنة ثلاث.

قوله: (فرقوا بين كل ذي محرم من الجوس) زاد مسند وأبو يعلى في روايتهما «انتكروا كل ساحر». قال: فقلنا في يوم ثلاث سواحر، وفرقنا بين المحرم منهم، وصنع طعاماً فدحاهم وعرض السيف على فخذيه، فاكلوا بغير ززمة «قال الهلالي أراد عمر بالفرقة بين المحرم من الجوس منهم من إظهار ذلك وإفشاء حقوقهم به، وهو كما شرط على النصاري أن لا يظهروا صليبيهم، قلت قد روي سعيد بن منصور من وجه آخر عن بجالة ما يبين سبب ذلك ولفظه «أن فرقوا بين الجوس وبين محارمهم كما نلحهم بأهل الكتاب» فهذا يدل على أن ذلك عند عمر شرط في قبول الجزية منهم، وأما الأمر بقتل الساحر فهو من مسائل الخلاف، وقد وقع في رواية سعيد بن منصور المذكورة من الزيادة «واقبلوا كل ساحر وكاهن» وسيأتي الكلام على حكم الساحر في «باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر».

قوله: (ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف) قلت: إن كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل وتكون فيه رواية عمر عن عبد الرحمن بن عوف، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه «فجاءنا كتاب عمر: انظر جوس من قبلك فخذ منهم الجزية، فإن عبد الرحمن بن عوف أخبرني» فذكره لكن أصحاب الأطراف ذكروا هذا الحديث في ترجمة بجالة بن حيلة عن عبد الرحمن بن عوف وليس بجيد، وقد أخرج أبو داود من طريق قشير بن عمرو عن بجالة عن ابن عباس قال: «جاء رجل من جوس هجر إلى النبي ﷺ فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شر، الإسلام أو القتل. قال: وقال عبد الرحمن بن عوف: قبل منهم الجزية. قال ابن عباس فأخذ الناس يقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت» وعلى هذا فيجاء يرويه عن ابن عباس سماعاً وعن عمر كتابة كلاماً عن عبد الرحمن بن عوف، وروى أبو عبيد بإسناد صحيح عن حذيفة «لولا أني رأيت أصحابي أخذوا الجزية من الجوس ما أخذتها» وفي الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه «أن عمر قال: لا أدرى ما أصنع بالجوس» فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: ستوا بهم سنة أهل الكتاب» وهذا منقطع مع ثقة رجاله، ورواه ابن المنذر والدارقطني في «الغرائب» من طريق أبي علي الحنفى عن مالك فزاد فيه «عن جده» وهو منقطع أيضاً لأن جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن بن عوف ولا عمر، فإن كان الضمير في قوله «عن جده» يعود على محمد بن علي فيكون متصلاً لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف، وله شاهد من حديث مسلم بن الملاء بن الحضرسي أخرجه الطبراني في آخر حديث بلفظ «ستوا بالجوس سنة أهل الكتاب» قال أبو عمر: هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص، لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط قلت: وقع في آخر رواية أبي علي الحنفى «قال مالك في الجزية: واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب» لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي «كان الجوس أهل كتاب يقرؤونه وعلم يدرسونه، فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته، فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال: إن آدم كان يتكسح أولاده بنتاه، فأطاعوه وقتل من خلفه فارسى على كتابهم وعلى ما في قلبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء» وروى عبد بن حيد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن أريق «لا همز للمسلمون أهل فارس قال عمر: اجتمعوا. قال: إن الجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عليهم ولا من جبة الأوثان تجري عليهم أحكامهم فقال علي: بل هم أهل كتاب» فذكر نحوه لكن قال موقع على إنبته وقال في آخره «فوضع الأخدود لمن خلفه» فهذا حجة لمن قال كان

قوله (وكان النبي ﷺ هو صالح أهل البحرين) كان ذلك في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة، والعلاء بن الحضرمي صحابي شهير واسم الحضرمي عبد الله بن مالك بن ربيعة، وكان من أهل حضرموت فقدم مكة محالفاً بها بني غزوم، وقيل كان اسم الحضرمي في الجاهلية زهرمز، وذكر عمر بن شبة في «كتاب مكة» عن أبي عثمان عن عبد العزيز بن عمران أن كسرى لما أغار بنو قيس وبنو شيبان على ما أرسل إليهم عسكرياً عليهم زهرمز فكانت وقعة ذى قار فقتلوا الفرس وأسروا أميرهم، فاشتره صخر بن زرين الدبلي فسرقه منه رجل من حضرموت فنتبته صخر حتى اقتداه منه فقدم به مكة، وكان صناعاً ففقت وأقام بمكة وولده له أولاد فجاء وتزوج أبو سفيان ابنته الصعبة فصاروا دهرام في آل حرب، ثم تزوجها عبيد الله بن عثمان والد طلحة أحد المشرة فولدت له طلحة. قال وقال غير عبد العزيز إن كلثم بن زرين أو أشاء الأسود خرج تاجراً فرأى بحضرموت عبداً فارسياً نجاراً يقال له زهرمز فقدم به مكة ثم اشتراه من مولاه وكان حبرياً يكتي أباً رفاعاً فأقام بمكة فصار يقال له الحضرمي حتى غلب على اسمه، فجاء أبو سفيان وانقطع إليه، وكان آل زرين حلفاء لحرب بن أمية، وأسلم العلاء قديماً ومات الثلاثة المذكورون أبو عبيدة والعلاء باليمن وعمر بن عوف في خلافة عمر رضي الله عنهم.

قوله: (فقدم أبو عبيدة) تقدم في كتاب الصلاة بيان المال المذكور وقدره وقصة العباس في الأخذ منه وهي التي ذكرت هنا أيضاً.

قوله: (فسمعت الأنصار يقدم أبي عبيدة فوافقت صلاة الصبح) يؤخذ منه أنهم كانوا لا يجتمعون في كل الصلوات في التجمع إلا لأمر بطاء، وكانوا يصلون في مساجدهم، إذ كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه، فلأجل ذلك عرف النبي ﷺ أنهم اجتمعوا لأمر، وولت القرية على تعيين ذلك الأمر وهو احتياجهم إلى المال للترسعة عليهم فأبوا إلا أن يكون للمهاجرين مثل ذلك، وقد تقدم هناك من حديث أنس، فلما قدم المال وأوا أن لهم فيه حقاً. ويجعل أن يكون وعدهم بأن يعطيه من إذا حضر، وقد وعد جابراً بعد هذا أن يعطيه من مال البحرين فوفى له أبو بكر.

قوله: (فحضرهوا له) أي ساروا، بالإشارة.

قوله: (قالوا أجلي يا رسول الله) قال الأخفش: أجل في المعنى مثل نعم، لكن نعم يحسن أن يقال جواب الاستهزاء، وأجل أحسن من نعم في التصديق.

قوله (وكان مصعب أميراً على البصرة من قبل أخيه عبد الله بن الزبير. وقتل مصعب بعد ذلك سنة أو ستين).

قوله (كنت كاتباً لجزء) بفتح الجيم وسكون الزاي بعدما همزة هكنا يقول المحدثون، وضبطه أهل النسب بكسر الزاي بعدما تحتانية ساكنة ثم همزة ومن قاله بلفظ التصغير فقد صحف. وهو ابن معاوية بن حصن بن عباد التميمي السلمي، عم الأحنف بن قيس، وهو معدود في الصحابة. وكان حامل عمر على الأهواز. ووقع في رواية الترمذي أنه كان على تادر (قلت) هي من قرى الأهواز. وذكر البلاذري أنه عاش إلى خلافة معاوية، وولي لزيد بعض عمله.

قوله (قبل موته بسنة) كان ذلك سنة اثنين وعشرين، لأن عمر قتل سنة ثلاث.

قوله (فرقوا بين كل ذي محرم من الجوس) زاد مسند وأبو يعلى في روايتهما «انتكروا كل ساحر». قال: فقلنا في يوم ثلاث سواحر، وفرقنا بين المحرم منهم، وصنع طعاماً فدحاهم وعرض السيف على فخذيه، فاكلوا بغير ززمة «قال الهلالي أراد عمر بالفرقة بين المحرم من الجوس منهم من إظهار ذلك وإفشاء حقوقهم به، وهو كما شرط على النصاري أن لا يظهروا صليبيهم، قلت قد روي سعيد بن منصور من وجه آخر عن بجالة ما يبين سبب ذلك ولفظه «أن فرقوا بين الجوس وبين محارمهم كما نلحهم بأهل الكتاب» فهذا يدل على أن ذلك عند عمر شرط في قبول الجزية منهم، وأما الأمر بقتل الساحر فهو من مسائل الخلاف، وقد وقع في رواية سعيد بن منصور المذكورة من الزيادة «واقبلوا كل ساحر وكاهن» وسيأتي الكلام على حكم الساحر في «باب هل يعفى عن الذمي إذا سحر».

قوله (ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف) قلت: إن كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل وتكون فيه رواية عمر عن عبد الرحمن بن عوف، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه «فجاءنا كتاب عمر: انظر جوس من قبلك فخذ منهم الجزية، فإن عبد الرحمن بن عوف أخبرني» فذكره لكن أصحاب الأطراف ذكروا هذا الحديث في ترجمة بجالة بن حيلة عن عبد الرحمن بن عوف وليس بجيد، وقد أخرج أبو داود من طريق قشير بن عمرو عن بجالة عن ابن عباس قال: «جاء رجل من جوس هجر إلى النبي ﷺ فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شر، الإسلام أو القتل. قال: وقال عبد الرحمن بن عوف: قبل منهم الجزية. قال ابن عباس فأخذ الناس يقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت» وعلى هذا فيجاء يرويه عن ابن عباس سماعاً وعن عمر كتابة كلاماً عن عبد الرحمن بن عوف، وروى أبو عبيد بإسناد صحيح عن حذيفة «لولا أني رأيت أصحابي أخذوا الجزية من الجوس ما أخذتها» وفي الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه «أن عمر قال: لا أدرى ما أصنع بالجوس» فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: ستوا بهم سنة أهل الكتاب» وهذا منقطع مع ثقة رجاله، ورواه ابن المنذر والدارقطني في «الغرائب» من طريق أبي علي الحنفى عن مالك فزاد فيه «عن جده» وهو منقطع أيضاً لأن جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن بن عوف ولا عمر، فإن كان الضمير في قوله «عن جده» يعود على محمد بن علي فيكون متصلاً لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف، وله شاهد من حديث مسلم بن الملاء بن الحضرسي أخرجه الطبراني في آخر حديث بلفظ «ستوا بالجوس سنة أهل الكتاب» قال أبو عمر: هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص، لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط قلت: وقع في آخر رواية أبي علي الحنفى «قال مالك في الجزية: واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب» لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي «كان الجوس أهل كتاب يقرؤونه وعلم يدرسونه، فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته، فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال: إن آدم كان يتكسح أولاده بنتاه، فأطاعوه وقتل من خلفه فارسى على كتابهم وعلى ما في قلبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء» وروى عبد بن حيد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن أريق «لا همز للمسلمون أهل فارس قال عمر: اجتمعوا. قال: إن الجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عليهم ولا من جبة الأوثان تجري عليهم أحكامهم فقال علي: بل هم أهل كتاب» فذكر نحوه لكن قال موقع على إنبته وقال في آخره «فوضع الأخدود لمن خلفه» فهذا حجة لمن قال كان

قوله (وكان النبي ﷺ هو صالح أهل البحرين) كان ذلك في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة، والعلاء بن الحضرمي صحابي شهير واسم الحضرمي عبد الله بن مالك بن ربيعة، وكان من أهل حضرموت فقدم مكة محالفاً بها بني غزوم، وقيل كان اسم الحضرمي في الجاهلية زهرمز، وذكر عمر بن شبة في «كتاب مكة» عن أبي عثمان عن عبد العزيز بن عمران أن كسرى لما أغار بنو قيس وبنو شيبان على ما أرسل إليهم عسكرياً عليهم زهرمز فكانت وقعة ذى قار فقتلوا الفرس وأسروا أميرهم، فاشتره صخر بن زرين الدبلي فسرقه منه رجل من حضرموت فنتبته صخر حتى اقتداه منه فقدم به مكة، وكان صناعاً ففقت وأقام بمكة وولده له أولاد فجاء وتزوج أبو سفيان ابنته الصعبة فصاروا دهرام في آل حرب، ثم تزوجها عبيد الله بن عثمان والد طلحة أحد المشرة فولدت له طلحة. قال وقال غير عبد العزيز إن كلثم بن زرين أو أشاء الأسود خرج تاجراً فرأى بحضرموت عبداً فارسياً نجاراً يقال له زهرمز فقدم به مكة ثم اشتراه من مولاه وكان حبرياً يكتي أباً رفاعاً فأقام بمكة فصار يقال له الحضرمي حتى غلب على اسمه، فجاء أبو سفيان وانقطع إليه، وكان آل زرين حلفاء لحرب بن أمية، وأسلم العلاء قديماً ومات الثلاثة المذكورون أبو عبيدة والعلاء باليمن وعمر بن عوف في خلافة عمر رضي الله عنهم.

قوله: (فأشروا) أمر معناه الإخبار بمحصل المقصود.

قوله: (فأشروا) يأتي الكلام عليه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى. وفي هذا الحديث أن طلب العلم من الإمام لا غشاضة فيه، وفيه البشري من الإمام لأبائهم وتوسيع أمهم منه، وفيه من أعلام النبوة إخباره ﷺ بما يفتح عليهم، وفيه أن المنافسة في الدنيا قد يمر إلى هلاك الدين. ووقع في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم مرفوعاً «تتافسون، ثم تتحاسدون، ثم تتبايرون، ثم يتباغضون» أو نحو ذلك، وفيه إشارة إلى أن كل خصلة من المذكورات مسببة عن التي قبلها، وسببها بقية الكلام على ذلك في الرقاق إن شاء الله تعالى. ثالثها:

قوله: (حدثنا المعمر بن سليمان) كذا في جميع النسخ بسكون العين المهملة وفتح الشدة وكسر الميم، وكذا وقع في مستخرج الإسماعيلي وغيره في هذا الحديث، وزعم الدماطي أن الصواب للمعمر بفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة بشر مشاة قال: لأن عبد الله بن جعفر الرقي لا يروي عن المعتمر البصري، وتعقب بأن ذلك ليس بكاف في رد الروايات الصحيحة، وهب أن أحدهما لم يدخل بلد الآخر أما يجوز أن يكون التثنية مثلاً في الحج أو في الغزو؟ وما ذكره معارض مثله، فإن المعمر بن سليمان رقي وسعيد بن عبيد الله بصري فمهما استبعد من لقاء الرقي البصري جاء مثله في لقاء الرقي للبصري، وإيضاً فالذين جمعوا رجال البخاري لم يذكروا فهم المعمر بن سليمان الرقي وأطبوا على ذكر المعتمر بن سليمان التيمي البصري، وأغرب الكرماني فحكي أنه قيل: الصواب في هذا معمر بن راشد يعني عبد الرزاق. قلت: وهذا هو الخطأ بعينه، فليست لعبد الله بن جعفر الرقي عن معمر بن راشد رواية أصلاً، والله المستعان. ثم رأيت سلف الدماطي فيما جزم به فقال ابن قرقول في المطالع: وقع في التوحيد وفي الجزية عن الفضل بن يعقوب عن عبد الله بن جعفر عن معتمر بن سليمان عن سعيد بن عبيد الله كذا للجميع في الموضوعين، قالوا وهو وهم، وإنما هو المعمر بن سليمان الرقي، وكذا كان في أصل الأصمعي فزاد فيه التاء وأصلحه في الموضوعين، قال الأصمعي: المعتمر هو الصحيح، وقال غيره: المعمر هو الصحيح والرقي لا يروي عن المعتمر، قال: ولم يذكر الحافك ولا البايعي في رجال البخاري للمعمر بن سليمان، بل قال البايعي في ترجمة عبد الله بن جعفر: يروي عن المعتمر، ولم يذكر له البخاري عنه رواية.

قوله: (حدثنا سعيد بن عبيد الله الكوفي) هو ابن جبير بن حية المذكور بعد، وزاد بن جبير شيخه هو ابن حية.

قوله: (عن جبير بن حية) هو جد زياد حية أبوه مهملة وتحتانية مثقلة، وهو من كبار التابعين، واسم جده مسعود بن متبب مهملة ومثناة ثم موحدة، ومنهم من عدّه في الصحابة وليس ذلك عندي ببيد، لأن من شهد الفتوح في وسط خلافة عمر يكون في عهد النبي ﷺ، وقد نقل ابن عبد البر أنه لم يبق في سنة حجة الفوارج من قريش وتقيف أحد إلا أسلم وشهدوا وهذا منهم، وهو من بيت كير فإن عمه عروة بن مسعود كان رئيس تقيف في زمانه والمغيرة بن شعبة ابن عمه، ووقع في رواية الطبري من طريق مبارك بن فضالة عن زياد بن جبير - حدثني أبي - ولسعيد خبيد رواية أخرى في الأشربة والتوحيد، وعمه زياد بن جبير تقدمت له روايات أخرى في الصوم والحج، وذكر أبو الشيخ أن جبير بن حية ولي إمرة أسبهان ومات في خلافة عبد الملك بن مروان.

قوله: (بعث عمر الناس في قضاء الأمصار) أي في مجسوع البلاد الكبيرة، والأبناء بالفاء والنون ممدود جمع فتر بكسر الفاء وسكون النون، ويقال فلان من أفتاء الناس إذا لم تعين قبيلته. والمصر المدينة العظيمة، ووقع عند الكرماني «الأنصار» بالنون بدل الميم وشرح عليه ثم قال: وفي بعضها الأمصار.

قوله: (فأسلم الهرمزان) في السياق اختصار كثير لأن إسلام الهرمزان كان بعد قتال كبير بينه وبين المسلمين بمدينة تسر، ثم نزل على حكم عمر فأسره أبو موسى الأشعري وأرسل به إلى عمر مع أنس فأسلم فصار عمر يقربه ويستشير به، ثم اتفق أن عبيد الله بالتصريح ابن عمر بن الخطاب اتهمه بأنه وأطاماً بالولوسة على قتل عمر فعدا على الهرمزان قتله بعد قتل عمر، وستأتي قصة إسلام الهرمزان بعد عشرة أبواب. وهو بضم الهاء وسكون الراء وضم الميم بعدها زاي، وكان من عظماء الفرس.

قوله: (إني مستشيرك في ههنا) بالشديد، وهذه إشارة إلى ما في قصده، ووقع في رواية ابن أبي شيبة عن طريق معقل بن يسار «أن عمر شاور الهرمزان في فارس وأسبهان وأذربيجان» أي بأهله، وهذا يشعر بأن المراد أنه استشاره في جهات مخصوصة، والهرمزان كان من أهل تلك البلاد وكان أعلم بأحوالها من غيره، وعلى هذا ففي قوله في حديث الباب «فأرأس كسرى والجناح قصر والجناح الآخر فارس» نظره،

لأن كسرى هو رأس أهل فارس، وأما قصر صاحب الروم فلم يكن كسرى رأساً لهم. وقد وقع عند الطبري من طريق مبارك بن فضالة المذكورة قال: «فإن فارس اليوم رأس وجناح» وهذا موافق لرواية ابن أبي شيبة وهو أولى، لأن قصر كان بالشام ثم ببلاد الشمال ولا تعلق لهم بالعراق وفارس والمشرق. ولو أراد أن يجعل كسرى رأس الملوك وهو ملك المشرق وقصر ملك الروم دونه ولذلك جعله جناحاً لكان المناسب أن يجعل الجناح الثاني ما يقابله من جهة اليمن كملوك الهند والصين مثلاً، لكن دلت الرواية الأخرى على أنه لم يرد إلا أهل بلاده التي هو عالم بها، وكان الجيوش إذ ذاك كانت بالبلاد الثلاثة، وأكثرها وأعظمها بالبلدة التي فيها كسرى لأنه كان رأسهم.

قوله: (فامر المسلمين للنفروا إلى كسرى) في رواية مبارك بن الهرمزان قال: «فاصلع الجناحين يأن لك الرأس» فانكر عليه عمر فقال: «بل أقطع الرأس أولاً» فيحتمل أنه لما أنكر عليه عاد فأشار عليه بالصواب.

قوله: (واسعمل علينا النعمان بن مقرن) بالقاف وتشديد الراء وهو الزني، وكان من أفاضل الصحابة هاجر هو وإخوة له سبعة وقيل عشرة، وقال ابن مسعود «إن للإيمان يوتاً، وإن يأت آل مقرن من بيوت الإيمان» وكان النعمان قدم على عمر بفتح القامضية فهي رواية ابن أبي شيبة المذكورة «فدخل عمر المسجد فإذا هو بالنعمان يصلي فقدم، فلما فرغ قال: إني مستعملك، قال: أما جلياً فلا، لكن غائباً، قال: فإنك غائب، فخرج معه الزبير وحليفه وابن عمر والأشعث وعمر بن عبدكرب» وفي رواية الطبري المذكورة «فأراد عمر السير بنفسه، ثم بعث النعمان ومعه ابن عمر وجعاه، وكب إلى أبي موسى أن يسير بأهل البصرة، وإلى حليفه أن يسير بأهل الكوفة، حتى يجتمعوا بيهنوند، وهي بفتح النون والهاء والواو وسكون الثانية، قال: وإذا التقيتم فامركم النعمان بن مقرن».

قوله: (حتى إذا كما بأرض العدو) وقد عرف من رواية الطبري أنها نهاوند.

قوله: (خرج علينا عامل كسرى) سماء مبارك بن فضالة في روايته ببناء، وعند ابن أبي شيبة أنه ذو الجناحين، فمل أحدهما قبله.

قوله: (فقام تروخان) في رواية الطبري من الزيادة «فلما اجتمعوا أرسل بندگان إليهم أن أرسلوا إلينا رجلاً نكلهم، فأرسلوا إليه المغيرة» وفي رواية ابن أبي شيبة «وكان بينهم نهر. فخرج إليهم للمغيرة، فعب النهر، فشار ذو الجناحين أصحابه كيف تقعد للرسول؟ فقالوا له: أقعد في هيئة الملك وبهجته، فقدم على سريره ووضع الساج على رأسه وقام أبناء الملوك حوله سماطين عليهم أساور الذهب والقرطة والديباغ، قال فأذن للمغيرة فأخذ بضميه رجلاً ومعه رعه وسيفه، فجعل يطن برعه في بسطهم ليظهروا» وفي رواية الطبري «قال المغيرة: ففضيت وتكست رأسي فدغمت فقلت لهم: إن الرسول لا يقبل به هنا».

قوله: (ما أنتم) هكذا خاطبه بصيغة من لا يعقل احتراماً له، وفي رواية ابن أبي شيبة «قال إنكم معشر العرب أصحابكم جوع وسعد فجت، فإن شتمت مرتاكم» بكسر الميم وسكون الراء أي أعطيتكم الميرة أي الزاد «ورجعت» وفي رواية الطبري «إنكم معشر العرب أطول الناس جوعاً وأبعد الناس من كل خير، وما منعني أن أمر هؤلاء الأساورة أن يتطعمكم بالنشاب إلا تتجسأ لجيفكم» قال «فحملت الله وأثيت عليه ثم قلت: ما أصطلت شيئا من صفتنا، كذلك كنا حتى بعث الله إلينا رسوله».

قوله: (تعرف أباه وأمه) زاد في رواية ابن أبي شيبة «في شرف سنه، أوسطنا حسباً، وأصدقنا حديثاً».

قوله: (فأمرنا لبنا رسول ربنا أن تقتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تزدوا الجزية) هذا القدر هو الذي يحتاج إليه في هذا الباب، وفي إخبار المغيرة أن النبي ﷺ أمر بقتال الجيوش حتى يزدوا الجزية، ففيه دفع لقول من زعم أن عبد الرحمن بن عوف تفرد بذلك، وزاد في رواية الطبري «وإنا والله لا نرجع إلى ذلك الشقاء حتى تغلبكم على ما في أيديكم».

قوله: (فقال النعمان) هكذا وقع في هذه الرواية مختصراً، قال ابن بطال: قول النعمان للمغيرة «وما أشهدك الله مثلاً» أي مثل هذه الشدة، وقوله «فلم يتدملك» أي ما لقيت منه من الشدة «ولم يترك» أي لو قلت معه لملكت بما تعبير إليه من التعم وترواب الشهادة، قال وقوله «ولكني شهدت إلح» كلام مستأنف وإبداء قصة أخرى اهـ وقد بين مبارك بن فضالة في روايته عن زياد بن جبير ارتباط كلام النعمان بما قبله، وسياقه يتبين أنه ليس قصة مستأنفة، وحاصله أن المغيرة أنكر على النعمان تأخير القتال فاعتذر النعمان بما قاله، وما أول به قوله «فلم يتدملك إلح» فيه أيضاً نظر، والذي يظهر

أته أراد بقوله « ظم يندمك » أي على التآني والصبر حتى تزول الشمس، وقوله « ولم يتركك » شرحه على أنه بالمهلة والنون من الحزن وفي رواية للمستعني بلغة للمجمة

بغير نون وهو أوجه لرفاق ما قبله، وهو نظير ما تقدم في وفد عبد القيس « خير خزايها ولا نداسي » ولفظ مبارك ملخصاً أنهم « أرسلوا إليهم إما أن تمسروا إلينا النهر أو نمسّر إليكم، قال النعمان أعبروا إليهم، قال تلاقوا وقد قرن بعضهم بعضاً ولفقوا حسك الحديد خلفهم لئلا يفروا، قال فرأى المضيرة كثرتهم فقال لم أر كالهم فشيلاً إن علونا يتركون يتأهبون، أما والله لو كان الأمر لي لقد أجمعتهم » وفي رواية ابن أبي شيبة « فضاقتناهم فرشقونا حتى أسرعوا فينا، فقال للمغيرة للنعمان إنه قد أسرع في الناس فلو حملت، فقال النعمان: إنك لئدو مناقب، وقد شهدت مع رسول الله ﷺ مثلها، وفي رواية الطبري « قد كان الله أشهدك أمثالها، والله ما منسي أن أسأجهم إلا شيء، شهدت من رسول الله ﷺ ».

قوله: (حسب تهب الأرواح) جمع ربح وأصله الولو، لكن ما أنكر ما قبل الوارو الساكنة انقلب باء والجمع يرد الأشياء إلى أصولها، وقد حكى ابن جني جمع ربح على أرواح.

قوله: (وتحضر الصلوات) في رواية ابن أبي شيبة « وتزول الشمس » وهو بالمدني، وزاد في رواية الطبري « ويطلب القتال » وفي رواية ابن أبي شيبة « ويترن النصر » وزاد معاً واللفظ المبارك بن فضالة عن زيد بن جبير « قال النعمان: اللهم إني أسألك أن تقر صبي اليوم بفتح يكون فيه عز الإسلام وذل الكفر والشهادة » في « قال » إني هاز اللواء فتيسرو للقتال »، وفي رواية ابن أبي شيبة « فليض الرجل حاجته وليتوضأ، ثم هاز الثانية فتأهبوا » وفي رواية ابن أبي شيبة « فيلظر الرجل إلى نفسه ويومي من سلاحه، ثم هاز الثالثة فاحلوا، ولا يلون أحد على أحد، ولو قتلت فإن قتلت فعلى الناس حليفة. قال فحمل وحمل الناس، فوالله ما علمت أن أحداً يؤمض يريد أن يرجع إلى أهله حتى يقتل أو يظفر، فقتلوا، ثم انهزموا، فحمل الواحد يقع على الآخر فيقتل سبعة، وجعل الحسك الذي جعلوه خلفهم يهرقهم » وفي رواية ابن أبي شيبة « ووقع ذو الجناحين عن بغلة فشبه فأتشقت بطنه، ففتح الله على المسلمين » وفي رواية الطبري « وجعل النعمان يتقدم بالواء، فلما تحقق الفتح جاءت مشاة في خاضته فصرخته، فسجده أخوه معقل ثوباً وأخذ اللواء، ورجع الناس فزلوا وباهوا حليفة، فكتب بالفتح إلى مصر مع رجل من المسلمين: قلت: وسماه سيف في « الفتح » طريف بن سهم، وعند ابن أبي شيبة من طريق علي بن زيد بن جدصان عن أبي عثمان هو النهدي أنه ذهب بالشارة إلى مصر، فيمكن أن يكونا تراقا، وذكر الطبري أن ذلك كان سنة تسع عشرة وقيل سنة إحدى وعشرين، وفي الحديث مقبلة للنعمان ومعرفة للمغيرة بالهروب وقوة نفسه وشهامته وقصاحته وبلافته، ولقد اشتمل كلامه هذا الرجز على بيان أحوالهم الدينية من المعظم والملبس وغرهماء، وعلى أحوالهم الدينية أولاً وثانياً، وعلى معتقدتهم من التوحيد والرسالة والإيمان بالله، وعلى إيمانهم بمعجزات الرسول ﷺ وإخباره بالمغنيات ووقعها كما أخبر، وفيه فضل المشورة وأن الكبير لا ينقص عليه في مشاورة من هو دونه، وأن الفضول قد يكون أميراً على الأفضل، لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقاً، ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر كما سيأتي في أواخر المغازي، وفيه ضرب المثل وجودة تصور المرمزان ولذلك استشاره عمر، وتشبيه لغالب الجوس بمخاض محسوس لتفريه إلى الفهم، وفيه البداة بقتال الأهم فالأهم، ويبان ما كان العرب عليه في الجاهلية من الفقر وشظف العيش، والإرسال إلى الإمام بالشارة، وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله، وقد تقدم ذلك في الجهاد، ولا يعارضه ما تقدم أنه ﷺ كان يغير أصحاباً لأن هذا عند المصافقة وذلك عند الغارة

٢- باب إذا وادع الإمام ملك القرية،

هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لِقِيَتِهِمْ

٣١٦١- حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ غُفْرَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عُمَارِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حَتْمَةَ السَّاعِدِيِّ: قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَنُوكَ، وَأَهْدَى مَلِكٌ ابْنَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ، وَكَسَاءَ بَرْدًا، وَكَتَبَ لَهُ بِخَرَجِهِمْ. [إرجاع: ١٤٨١، أخرجه مسلم: ١٣٩٢، بقطعة ليست في هذه الطريق].

قوله: (باب إذا وادع الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لقيتهم) أي

٣- باب الوصاة بأهل دمة رسول الله ﷺ

وَالْمَلَّةُ: الْقَهْدُ، وَالْإِلَ: الْقَرَابَةُ.

٣١٦٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ: قَالَ: سَمِعْتُ جُوَيْرِيَةَ بِنْتُ لُقَاةَ الْفُجِيِّيَّةِ: قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَا: أَوْصَانَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: قَالَ: أَوْصِيَكُمْ بِبِلْمَةِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ دِمَةٌ بَيْنَكُمْ، وَرِزْقٌ عِيَالِكُمْ. [إرجاع: ١٣٩٢].

قوله: (باب الوصاة بأهل دمة رسول الله ﷺ) الوصاة بفتح الواو والمهملة خففاً بمعنى الوصية، تقول وأوصيته توصية والاسم الوصاة والوصية. وقد تقدم بسطه في أول كتاب الوصايا.

قوله: (والملة العهد والإل القرابة) هو تفسير الضحاك في قوله تعالى ﴿ لَا يَرْجُونَ فِي مَوْنٍ وَلَا ذَمٍّ ﴾ (التوبة: ١٠) وهو تقول الشاعر:

وَأَشْهَدُ أَنْ إِلَكَ مِنْ قَرِيشٍ كَبَالَ السَّبَبِ مِنْ رَأَى النِّعَامِ

وقال أبو عبيدة في « المجاز » « إل العهد والميثاق واليمين، ومجاز الملة التلثم والجمع ضم. وقال غيره: يطلق إل أيضاً على العهد وعلى الجوار. وعن مجاهد: إل الله، وأكثره عليه غير واحد.

قوله: (حدثنا أبو جعفر) هو بالجيم والراء الضبي صاحب ابن عباس، وجويرة بن قدامة بالجيم مصغر ما له في البخاري سوى هذا الموضوع، وهو مختصر من حديث طويل في قصة مقتل عمر، وسأذكر ما فيه من فائدة زائدة في الكلام على حديث عمر المذكور في مناقبه، وقيل إن جويرة هذا هو جارية بن قدامة الصحابي المشهور، وقد بينت في كتابي في الصحابة ما يقويه، فإن ثبت وألا فهو من كبار التابعين.

قوله: (أوصيكم بلمة الله) فإنه دمة لبيكم ووزق عيالكم) في رواية عمرو بن ميمون « وأوصيه بلمة الله وذمة رسوله أن يوفي لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، وأن لا يكلفوا إلا طاعتهم » قلت: ويستفاد من هذه الزيادة أن لا يؤخذ من أهل الجزية إلا قدر ما يطيق المأخوذ منه. وقوله في هذه الرواية « ووزق عيالكم » أي ما يؤخذ منهم من الجزية والحراج، قال الملهب: في الحديث الحضر على الوفاء بالعهد، وحسن النظر في عواقب الأمور، والإصلاح لمعاني المال وأصول الاكتساب.

٤- باب ما أقطع النبي ﷺ من البحرين،

وَمَا وَعَدَ مِنْ مَالِ الْبَحْرَيْنِ وَالْجَزِيرَةِ وَلَمَنْ يَفْسُمُ الْقِيَّةَ وَالْجَزِيرَةَ

٣١٦٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

وقال: سمعت أنساً رضي الله عنه قال: دعا النبي ﷺ الأنصار ليكتب لهم بالبحرين، فقالوا: لا والله حتى يكتب لإخواننا من قریش بغيرها، فقال: ذلك لهم ما شاء الله على ذلك. يقولون له، قال: فإنكم سترون بعدي أمة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض. [راجع: ٢٣٧٦].

٣١٦٤- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال: أخبرني روح بن القاسم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ قال لي: «لو قد جاءنا مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا». قلنا: فبعض رسول الله ﷺ وجاءنا مال البحرين، قال أبو بكر: من كانت له عند رسول الله ﷺ عدة فلينأني، فأنتم قلت: إن رسول الله ﷺ قد كان قال لي: «لو قد جاءنا مال البحرين لأعطيتك هكذا وهكذا وهكذا». فقال لي: اخذه، فخرجت حية، فقال لي: غداً، فعادتها فإذا هي خمسمائة، فأعطاني ألفاً وخمسمائة. [راجع: ٢٢٩٦. أخرجه مسلم: ٣١١٤].

٣١٦٥- وقال إبراهيم بن طهمان، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: أتى النبي ﷺ بمال من البحرين، فقال: «أنشروا في المسجد». فكان أكثر مال أبي بكر رضي الله عنه وما رسول الله ﷺ، ما رسول الله، أعطني إني لأتيت نفسي ولقد أتيت عبيلاً. فقال: «خذ». فحذا في ثوبه، ثم ذهب بإياله، فلم يستطع، فقال: أؤثر بعضهم يؤثفه إلي، قال: «لا». فأرأته أنت علي، قال: «لا». فقرأ منه ثم ذهب بإياله فلم يؤثفه، فقال: فسر بعضهم يؤثفه علي، قال: «لا». قال: فأرأته أنت علي، قال: «لا». فقرأ منه ثم اختمته على كاهله، ثم انطلق فما زال يؤثفه بصرة حتى خفي علينا، عجباً من جرمه، فما قام رسول الله ﷺ ولم ينهنا يومه. [راجع: ٤٢١].

٣١٦٦- حدثنا قيس بن خفيص: حدثنا عبد الواحد: حدثنا الحسن بن عمرو: حدثنا مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من قتل معاهداً لم يرحم وأبنة الجنة، وإن يفتحها فوجد من مسيرة أربعين عاماً». [أشهر: ٦٩١٤].

قوله: (باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم) كذا فيه في الترجمة، وليس التثنية في الخبر، لكنه مستفاد من قواعد الشرح، ووقع منصوباً في رواية أبي معاوية الأثني ذكرها بلفظ «بغير حق» وفيما أخرجه النسائي وأبو داود من حديث أبي بكر بلفظ «من قتل نفساً معاهداً بغير حقها جرم الله عليه الجنة» وسبب الكلام على المتن في الحديث فإنه ذكره فيه بهذا الإسناد بعبارة. وعبد الواحد شيخ شيخه هو ابن زياد، والحسن بن عمرو هو الفقيه بالقاء والقاف مصغر، كوفي ثقة، ما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الأدب.

قوله: (مجاهد عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص، كذا قال عبد الواحد عن الحسن بن عمرو، وتابعه أبو معاوية عند ابن ماجه وعمر بن عبد الغفار الفقيمي عند الإسماعيلي فهؤلاء ثلاثة رووه هكذا، وخالفهم مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو فزاد فيه رجلاً بين مجاهد وعبد الله بن عمرو وهو جندة بن أبي أمية أخرجه من طريقه النسائي، ورجح الدارقطني رواية مروان لأجل هذه الزيادة، لكن سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو ثابت، وليس بمجلس فيحصل أن يكون مجاهد سمعه أولاً من جندة ثم لقي عبد الله بن عمرو، أو سمعاه معاً وثبته فيه جندة فحدث به عن عبد الله بن عمرو تارة وحدث به عن جندة أخرى، ولعل السر في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ فإن لفظ النسائي من طريقه «من قتل قتيلاً من أهل اللمة لم يجد ربح الجنة» فقال «من أهل اللمة» لم يقل معاهداً وهو بالفتح، ووقع في رواية أبي معاوية «بغير حق» كما تقدم، ووقع في رواية الجميع «أربعين عاماً» إلا عمرو بن عبد الغفار فقال «سبعين» ووقع مثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي.

(تبيينها): أحدهما اتفقت النسخ على أن الحديث من مسند عبد الله عمرو بن العاص، إلا ما رواه الأصيلي من لجراني عن الفريزي قال «عبد الله بن عمرو» بضم العين بغير واو، وهو تصحيف فيه عليه الجاني.

لأبيها: قوله (لم يرحم) بفتح الياء والراء وأصله يراح أي وجد الريح، وحكى ابن التين ضم أوله وكسر الراء، قال: والأول أجود وعليه الأكثر، وحكى ابن الجوزي ثالثة وهو فتح أوله وكسر ثالثة من راح يروح، والله أعلم.

٣١٦٤- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال: أخبرني روح بن القاسم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ قال لي: «لو قد جاءنا مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا وهكذا». قلنا: فبعض رسول الله ﷺ وجاءنا مال البحرين، قال أبو بكر: من كانت له عند رسول الله ﷺ عدة فلينأني، فأنتم قلت: إن رسول الله ﷺ قد كان قال لي: «لو قد جاءنا مال البحرين لأعطيتك هكذا وهكذا وهكذا وهكذا». فقال لي: اخذه، فخرجت حية، فقال لي: غداً، فعادتها فإذا هي خمسمائة، فأعطاني ألفاً وخمسمائة. [راجع: ٢٢٩٦. أخرجه مسلم: ٣١١٤].

٣١٦٥- وقال إبراهيم بن طهمان، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: أتى النبي ﷺ بمال من البحرين، فقال: «أنشروا في المسجد». فكان أكثر مال أبي بكر رضي الله عنه وما رسول الله ﷺ، ما رسول الله، أعطني إني لأتيت نفسي ولقد أتيت عبيلاً. فقال: «خذ». فحذا في ثوبه، ثم ذهب بإياله، فلم يستطع، فقال: أؤثر بعضهم يؤثفه إلي، قال: «لا». فأرأته أنت علي، قال: «لا». فقرأ منه ثم ذهب بإياله فلم يؤثفه، فقال: فسر بعضهم يؤثفه علي، قال: «لا». قال: فأرأته أنت علي، قال: «لا». فقرأ منه ثم اختمته على كاهله، ثم انطلق فما زال يؤثفه بصرة حتى خفي علينا، عجباً من جرمه، فما قام رسول الله ﷺ ولم ينهنا يومه. [راجع: ٤٢١].

قوله: (باب ما أقطع النبي ﷺ من البحرين، وما وعد من مال البحرين والجزية، ولن يقسم النبي والجزية) اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة أحكام، وأحاديث الباب ثلاثة موزعة عليها على الترتيب. فاما إقطاعه ﷺ من البحرين فالحديث الأول دال على أنه هم بذلك وأشار على الأنصار به مراراً فلما لم يقبلوا تركه، فنزل للمصنف ما بالقرعة منزلة ما بالفتح، وهو في حقه واضح لأنه لا بأس إلا بما يجوز فعله والمراد بالبحرين البلد المشهور بالمعراق، وقد تقدم في فرض الحسن أن النبي ﷺ كان صالحهم وضرب عليهم الجزية، وتقدم في كتاب الشرب في الكلام على هذا الحديث أن المراد بإقطاعها للأنصار تخصيصهم بما ينصلح من جزيتهم وخراجهم لا لتقليد رقبتهما لأن أرض الصلح لا تقسم ولا تقطع. وأما ما وعد من مال البحرين والجزية فحدث جابر دال عليه وقد مضى في الحسن مشروحاً. وأما مصرف النبي والجزية فعطف الجزية على النبي من عطف الخاص على العام لأنها من جملة النبي، قال الشافعي وغيره من العلماء: النبي كل ما حصل للمسلمين مما لا يوجبوا عليه غيل ولا ركاب، وحدث أنس الملق بغيره بأنه راجع إلى نظر الإمام بفضل من شاء بما شاء، وقد تقدم الحديث بهذا الإسناد الملق بعينه في المساجد من كتاب الصلاة، وذكرت هناك من وصله وبعض فوائده، وأما في الجهاد وغيره فأبصر من هذا، وتقدم في الحسن أن المال الذي أتى به من البحرين كان من الجزية وأن مصرف الجزية مصرف النبي، وتقدم بيان الاختلاف في مصرف النبي، وأن للمصنف يختار أنه إلى نظر الإمام والله أعلم. وروى عبد الرزاق في حديث عمر الطويل حين دخل عليه العباس وعلي يخصصان قال «قرأ عمر ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى» الآية [الحشر: ٧]، فقالوا: استوجبت هذه المسلمين، ورواه أبو عبيدة من وجه آخر وقال فيه «فاستوجبت هذه الآية الناس، فلم يبق أحد إلا له فيها حق، إلا بعض من تملكون من أرقانكم» قال أبو عبيد: حكم النبي والخراج والجزية واحد، ويتحقق به ما يؤخذ من مال أهل اللمة من العشر إذا اتجروا في بلاد الإسلام، وهو حق للمسلمين يعم به الفقير والغني وتصرف منه أعطية المقاتلة وأرزاق الفرية وما يتوب الإمام من جميع ما فيه صلاح الإسلام والمسلمين.

٦- باب إخراج اليهود من جزيرة العرب

وَقَالَ عُمَرُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الرُّومُ مَا الرُّومُ اللَّهُ». [راجع: ٢٢٨٥].

ﷺ: ذلك أريد، أي التبليغ.
قوله: (لمن يجد منكم بماله) من الوجدان أي يبيد مشترياً، أو من الوجد أي الحية أي يبيد، والغرض أن منهم من يشق عليه فراق شيء من ماله مما يسر تحويله فقد أذن له في بيده.

ثانيهما: حديث ابن عباس فيما قال النبي ﷺ عند وفاته، والغرض منه قوله: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» ووقع في رواية الجرجاني «أخرجوا اليهود» والأول أثبت.

قوله: (حدثنا محمد حدثنا ابن عيينة) محمد هذا هو ابن سلام، وقد تقدم في كتاب الرضوة في حديث آخر «حدثنا محمد بن سلام حدثنا ابن عينة» وسبأتي الكلام على شرح المتن في الوفاة آخر المغازي إن شاء الله تعالى. قال الطبري: فيه أن على الإمام إخراج كل من دان بغير دين الإسلام من كل بلد غلب عليها المسلمون سنة إذا لم يكن بالمسلمين ضرورة إليهم كعمل الأكراد وغير ذلك، وعلى ذلك أقر عمر من أقر بالسواد والشام، وزعم أن ذلك لا يختص بجزيرة العرب بل يلتحق بها ما كان على حكمها

٧- باب إذا غلب المشركون بالمسلمين، هل يُغنى عنهم؟

٣١٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: لَمَّا لَبِثَتْ خَيْبَرُ أَهْلَيْتِ لِلنَّبِيِّ ﷺ شاةً فِيهَا سَمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْمَرُوا لِي مِنْ كَأَنَ مَا هَذَا مِنْ يَهُودَ». فَجُمِعُوا لَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَقُلْتُمْ صَافِيٌّ هَذِهِ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: لَهُمْ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَتَوْكُمْ؟». قَالُوا: فُلَانٌ. فَقَالَ: «كَلْبَتُمْ، بَلْ أَتَوْكُمْ فُلَانٌ». قَالُوا: صَدَقْتَ. قَالَ: «فَهَلْ أَتَمَّ صَافِيٌّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتَهُ عَنْهُ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ بَلْ أَتَا أَقَابِيسَ، وَإِنْ كَلْبَتْنَا عَرَلَتْ كَلْبَتَنَا كَمَا عَرَلَتْهُ لِي ابْنَا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ أَهْلُ الدَّارِ؟». قَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ تَخَلَّفُوا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْسَرُوا فِيهَا، وَاللَّهِ لَا تَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا». ثُمَّ قَالَ: «هَلْ أَتَمَّ صَافِيٌّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟». قَالُوا: نَعَمْ بَلْ أَتَا أَقَابِيسَ. قَالَ: «هَلْ جَعَلْتُمْ لِي هَذِهِ الشَّاةُ سَمًّا؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟». قَالُوا: أَرَدْنَا إِنْ كُنْتُ كَاتِبًا نَسْرِيحَ، وَإِنْ كُنْتُ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ. [طبر: ٥٤٢٤٩، ٥٧٧٧].

قوله: (باب إذا غلب المشركون بالمسلمين هل يغني عنهم) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة اليهود في سم الشاة بعد فتح خيبر، وسبأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي، ولم يجزم البخاري بالحكم إشارة إلى ما وقع من الاختلاف في معاقبة المرأة التي أهدت السم، وسبأتي بسطه هناك إن شاء الله تعالى.

٨- باب دُعَاءُ الْإِمَامِ عَلِيٍّ مِنْ نَكْتِ عَهْدِهِ

٣١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْفَعَّانِ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ ﷺ عَنِ الْقَتْرِ، قَالَ: قَبْلَ الرُّمُوحِ، فَقُلْتُ: إِنْ لَمْ يَزَعْجْ أَنْتَ قُلْتُ بَعْدَ الرُّمُوحِ، فَقَالَ: كَلْبَتِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَسَتْ شَهْرًا بَعْدَ الرُّمُوحِ، يُذَوُّ عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، قَالَ: بَقَتْ أَرْبَعِينَ - أَوْ سِتِينَ، يَشْكُ إِلَيْهِ - مِنْ الْقَرَمِ، إِلَى أَنَسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَعَرَضَ لَهُمْ هَؤُلَاءِ فَقَتَلُوهُمْ، وَكَانَ يَنْهَاهُمْ وَلَيِّنَ النَّبِيُّ ﷺ عَهْدَهُ، فَمَا رَأَيْتُهُ وَجَدَ عَلَى أَحَدٍ مَا وَجَدَ عَلَيْهِمْ. [راجع: ١٠٠١. أخرجه مسلم: ٩٧٧، بإسقاط].

قوله: (باب دعاء الإمام علي من نكت عهده) ذكر فيه حديث أنس في القنوت، وقد سبق شرحه مستوفى في كتاب الوتر.

قوله: (حدثنا ثابت بن يزيد) أوله محتاتبة، وروى من قال فيه زيد بن سير، وعاصم شيخه هو الأحول، والإسناد كله بصريون

٣١٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ الْمُقْبَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: يَتِمَّا نَحْنُ لِي الْمَسْجِدِ، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ». فَعَرَجْنَا حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْأَيْلُوثِ، فَقَالَ: «اسْلُمُوا تَسْلُمُوا، وَاعْظَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ يَجِدُ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَقْبِضْهُ، وَلَا فَاظْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ». [طبر: ٦٩٤٤، ٧٣٤٨. وظهر في الجهاد والسر، باب ١١٥ و١٧٩. أخرجه مسلم: ١٧٩٥، بإسقاط].

٣١٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَحْوَلِ: سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: يَوْمَ الْغَمِيمِ وَمَا يَوْمَ الْغَمِيمِ، ثُمَّ يَكْسِي حَتَّى بَلِّ دَفْعَةَ الْخَصَى، قُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ: مَا يَوْمَ الْغَمِيمِ؟ قَالَ: أَحَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعَهُ، فَقَالَ: «الشَّعْرِي يَكْفِيكَ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بِشَيْءٍ أَبَدًا». فَتَنَازَعُوا، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ، فَقَالُوا: مَا لَهُ؟ أَهَجَرْتُمْ اسْمَهُمْ؟ قَالَ: «فَرُوسِي، فَالْيَئِى أَنَا لِيهِ عَمْرٌ مِمَّا تَدْعُوهُ إِلَيْهِ». فَاتَرَهُمْ يَفْلَاحُ، قَالَ: «أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَخْرَجُوا الْوَلَدَ بِغَيْرِ مَا كُنْتُ أَجْزُهُمْ». وَالتَّائِبَةُ، إِنَّمَا أَنْ سَكَّتْ عَنْهَا، وَإِنَّمَا لَهَا فَاسِيحَةٌ.

قَالَ سُلَيْمَانٌ: هَذَا مِنْ قَوْلِ سُلَيْمَانَ. [راجع: ١١٤. أخرجه مسلم: ١٦٣٧].

قوله: (باب إخراج اليهود من جزيرة العرب) تقدم الكلام على جزيرة العرب في «باب هل يشتغل إلى أهل اللغة» من كتاب الجهاد، وتقدم فيه حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب ولفظه «أخرجوا المشركين» وكان المصنف اقتصر على ذكر اليهود لأنهم يوجدون الله تعالى إلا القليل منهم ومع ذلك أمر بإخراجهم فيكون إخراجهم غيرهم من الكفار بطريق الأولى.

قوله: (وقال عمر عن النبي ﷺ أفركم ما أفركم الله) هو طرف من قصة أهل خيبر، وقد تقدم موصولاً في المزارعة مع الكلام عليه، ثم ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة عن قوله ﷺ لليهود: «اسلموا تسلموا» وسبأتي باتم من هذا السياق في كتاب الإكراه وفي الاعتصام، ولم أر من صرح بنسب اليهود المذكورين، والظاهر أنهم بقايا من اليهود تأخروا بالمدينة بعد إجلاء بني قريظة والنضير والفراخ من أمرهم، لأنه كان قبل إسلام أبي هريرة، وإنما جاء أبو هريرة بعد فتح خيبر كما سبأتي بيان ذلك كله في المغازي، وقد أقر النبي ﷺ يهود خيبر على أن يعملوا في الأرض كما تقدم، واستمرروا إلى أن أجلاهم عمر، ويحتل والله أعلم أن يكون النبي ﷺ بعد أن فتح ما بقي من خيبر هم بإجلاء من بقي من صالح من اليهود ثم سألوه أن يقيمهم ليعملوا في الأرض فيقاهم، أو كان قد بقي بالمدينة من اليهود المذكورين طائفة استمرروا فيها معتمدين على الرضا بإبقائهم للعمل في أرض خيبر ثم منهم النبي ﷺ من سكنى المدينة أصلاً والله أعلم، بل سياق كلام القرطبي في شرح مسلم يقتضي أنه فهم أن المراد بذلك بني النضير، ولكن لا يصح ذلك لتقدمه على عبي أبي هريرة، وأبو هريرة يقول في هذا الحديث إنه كان مع النبي ﷺ، ويست المدراس بكسر أوله هو البيت الذي يدرس فيه كتابهم، أو المراد بالمدراس المسام الذي يدرس كتابهم، والأول أرجح لأن في الرواية الأخرى «حتى أتى المدراس».

وقوله: (اسلموا تسلموا) من الجئنا الحسن لسهولة لفظه وعدم تكلفه، وقد تقدم نظيره في كتاب هرقل «اسلم تسلم» وقوله: «اسلموا» جملة مستأنفة كأنهم قالوا في جواب قوله اسلموا تسلموا: لم قلت هذا وكبرته؟ قال: اسلموا أي أريد أن أجلبكم فإن اسلمتم سلمتم من ذلك وما هو أشق منه.

وقوله: (قد بلغت) كلمة مكر ومدجاة ليدفاهم بما يومه ظاهراً ولذلك قال

٩- باب أمان النساء وجوارهن

الأحرار الأسير في أرض العرب فقال: لا يخذل أماته، وكذلك الأجير. وقد مضى كثير من فوائد هذا الحديث في فضل المدينة، وتأتي بقيته في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى.

١- باب إذا قالوا صبياناً ولم يحسنوا أسلمنا

وقال ابن عمر: فجعل خالد يقتل، فقال النبي ﷺ: «إبرأ إليك مما صنع خالد». [راجع: ٤٣٣٩].

وقال عمر: إذا قال قائل قدامي، إن الله يعلم الألسنة كلها. وقال: تكلم لا بأس. [راجع: ٣١٥٩].

قوله: (باب إذا قالوا) أي المشركون حين يقاتلون (صبياناً) أي وأرادوا الإخبار بأنهم أسلموا (ولم يحسنوا أسلمنا) أي جرى منهم على لغتهم، هل يكون ذلك كافياً في رفع القتال عنهم أم لا قال ابن المنير: مقصود الترجمة أن المقاصد تعتبر بأدلتها كيفما كانت الأدلة لفظية أو غير لفظية بأي لغة كانت.

قوله: (وقال ابن عمر: فجعل خالد يقتل، فقال النبي ﷺ: إبرأ إليك مما صنع خالد) هذا طرف من حديث طويل أخرجه المؤلف في غزوة الفتح من المغازي، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك، وحاصله أن خالد بن الوليد غزا بأمر النبي ﷺ قوماً قالوا صبياناً وأرادوا أسلمنا، فلم يقبل خالد ذلك منهم وقتلهم بناء على ظاهر اللفظ، فبلغ النبي ﷺ ذلك فأنكره، فدل على أنه يكفى من كل قوم بما يعرف من لغتهم، وقد عذر النبي ﷺ خالد بن الوليد في اجتهاده، ولذلك لم يقد منه. وقال ابن بطال: لا خلاف أن الحاكم إذا قضى بغيره أو بخلاف قول أهل العلم إنه مردود، لكن ينظر فيمن كل على وجه الاجتهاد فإن الإثم ساقط، وأما الضمان فيلزم عند الأكثر. وقال الثوري وأهل الرأي وأحمد وإسحاق: ما كان في قتل أو جراح قضى بيت المال. وقال الأوزاعي والشافعي وصاحب أبي حنيفة: على العاقلة. وقال ابن الماجشون لا يلزم فيه ضمان. وسبأتي البحث في ذلك في كتاب الأحكام، وهذا من المواضع التي يتبسك بها في أن البخاري يترجم ببعض ما ورد في الحديث وإن لم يورده في تلك الترجمة فإنه ترجم بقوله «صبياناً» ولم يوردها، واكتفى بطرف الحديث الذي وقعت هذه اللفظة فيه.

قوله: (وقال عمر: إذا قال: «مرس» فقد آمنه، إن الله يعلم الألسنة كلها) وصله عبد الرزاق من طريق أبي واثل قال: «جاءنا كتاب عمر ونحن نحاصر قصر فارس فقال: إذا حاصرتم قسراً فلا تقولوا أنزل على حكم الله فإنكم لا تدرون ما حكم الله، ولكن أنزلوهم على حكمكم ثم أقضوا فيهم وإذا لقي الرجل الرجل فقال لا تخف فقد آمنه، وإذا قال «مرس» فقد آمنه، إن الله يعلم الألسنة كلها». وأول هذا الأثر أخرجه مسلم من طريق بريدة مرفوعاً في حديث طويل. و«مرس» كلمة فارسية معناها لا تخف وهي يفتح الميم وتشديد اللامتين وإسكان الراء بعدها مهملة وقد تخفف الشاء وبه جزم بعض من لغتيه من العجم، وقيل بإسكان الشاء وفتح الراء ووقع في الوطأ رواية يحمي بن يحيى الأندلسي مطرس بالطاء بدل اللام، قال ابن قرقول: هي كلمة أعجمية، والظاهر أن الراوي فخم اللام فصار تشبه الطاء كما يقع من كثير من الأندلسيين.

قوله: (وقال تكلم لا بأس) فاعل قال هو عمر، وروى ابن أبي شيبة ويعقوب بن سفيان في تاريخه من طرق بإسناد صحيح عن أنس بن مالك قال: «حاصرنا تستر، ففزل الهرمزاني على حكم عمر، فلما قدم به عليه استجهم، فقال له عمر: تكلم لا بأس عليك، وكان ذلك ثمانين من عمر». وروى عنه مطولاً في سنن سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا حميد، وفي نسخة إسماعيل بن جعفر من طريق ابن خزيمة عن علي بن حجر عنه عن حميد عن أنس قال: «بثت معي أبو موسى بالهرمزاني إلى عمر، فجعل عمر يكلمه فلا يتكلم، فقال له: تكلم، قال: أكلام حمي أم كلام ميت؟ قال: تكلم لا بأس» فذكر القصة، قال فأراد قتله فقلت: لا سبيل لي ذلك، قد قلت له تكلم لا بأس، فقال من يشهد لك؟ فشهد لي الزبير بمثل ذلك، فتركه فأسلم، وفرض له في العطاء. قال ابن المنير: يستداه من أنه الحاكم إذا نسي حكمه فشهد عنه اثنان به بقله، وأنه إذا تورق في قبول شهادة الواحد فشهد الثاني بوقته انتفت الرية ولا يكون قدحاً في شهادة الأول.

وقوله: (إن الله يعلم الألسنة كلها) المراد اللغات، ويقال إنها ثلثان وسبعون لغة: ستة عشر في ولد سام، ومثلها في ولد حام، والبقية في ولد يافث.

٣١٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِي ابْنَةِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِي ابْنَةَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَتَقَبَّلُ، وَطَائِفَةُ ابْنَتِهِ تَسْتَرُّهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟». فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَباً بِأُمِّ هَانِي». فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى كَمَا نَزَلَ رَكَعَاتِهِ، مُطْعِمًا فِي تَوْبٍ وَاجِدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي، عَلَيْهِ، أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَخْرَجْتَهُ، فَلَا بَنَ هَبِيرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ أَخْرَجْتِ يَا أُمُّ هَانِي. قَالَتْ أُمُّ هَانِي: وَذَلِكَ ضَحَى. [راجع: ٢٨٠]. أخرجه مسلم: ٣٣٦، بدون ذكر الإجازة.

قوله: (باب أمان النساء وجوارهن) الجوار بكسر الجيم وضمها المجاورة، والمراد هنا الإجازة، تقول جاورته أجاوره مجاورة وجواراً. وأجرته أجيره إجازة وجواراً. ذكر فيه حديث أم هاني. وقد تقدم في أوائل الصلاة ما يتعلق بالمراد بسلام ابن هبيرة وغير ذلك من فوائده، ووقع هنا للدوايدي الشارح وهم، فإنه قال: قوله عام الحديثية وهم من عبد الله بن يوسف والذي قاله غيره يوم الفتح، وتعقب ابن التين بأن الروايات كلها على خلاف ما قال الدوايدي وليس فيها إلا يوم الفتح على الصواب. قال ابن التين: أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة، إلا شيئاً ذكره عبد الملك يعني ابن الماجشون صاحب مالك لا أحفظ ذلك عن غيره قال: إن أمر الأمان إلى الإمام، وتأول ما ورد مما يخالف ذلك على قضايها خاصة، قال ابن المنذر: وفي قول النبي ﷺ: «يسمى بلمتهم أذانهم» دلالة على إغفال هذا القتال انتهى. وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال: هو إلى الإمام، إن أجازته جاز وإن رده.

١٠- باب دُمة المسلمين وجوارهم واحدة

يسمى بها أذانهم

٣١٧٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلَيْهِ فَقَالَ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، فَقَالَ: لَهَا الْجَرَاحَاتُ وَأَسَانُ الْإِسْلَامِ. وَالْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ ابْنِ كَلْدٍ، لَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى لَهَا مُحَدِّثًا، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَقَلْبُهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَدُمةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْضَرَ مُسْلِمًا فَقَلْبُهُ مِثْلُ ذَلِكَ. [راجع: ١١١]. أخرجه مسلم: ١٣٧٠، بالفتح إلى ثور. وبالفتح هو وثور في الحد [٢٠].

قوله: (باب دمة المسلمين وجوارهم واحدة) يسمى بلمتهم أذانهم ذكر فيها حديث علي في الصحيفة، وعهد شيخه هو ابن سلام نسبة ابن السكن، والفرض منه قوله فيه: «دُمة المسلمين واحدة، فمن أخضر مسلماً فعليه مثل ذلك» أي مثل ما ذكر من الوعيد في حق من أحدث في المدينة حدثاً، وهو ظاهر فيما يتعلق بصدر الترجمة. وأما قوله: «يسمى بلمتهم أذانهم» فظاهر به إلى ما ورد في بعض طرقه، وقد تقدم بيانه في فضل المدينة في أواخر الحج، ويأتي بهذا اللفظ بعد خمسة إبراب، ودخل في قوله: «أذانهم» أي أهلهم كل وضيع بالنسب وكل شريف بالفحوى فدخل في أذانهم المرأة والعبد والصبي والجنون. فاما المرأة فتقدم في الباب الذي قبله، واما العبد فأجاز الجمهور أمانه قاتل أو لم يقتل، وقال أبو حنيفة: إن قاتل جاز أمانه وإلا فلا، وقال سحنون: إذا أذن له سيده في القتال صح أمانه وإلا فلا. وأما الصبي فقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز، قلت: وكلام غيره يشير التفرقة بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذي يعقل، والخلاف عن المالك والحابلة. وأما الجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف كالكاثر. لكن قال الأوزاعي: إن غزا النبي مع المسلمين فأمّن أحداً فإن شاء الإمام أمضاه ولا يلزمه إن مات، وحكى ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال

١٢ - باب المواذع والمصالح

مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ،

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَفِرْ بِالْمَهْدِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ جَنَحُوا: طَلَبُوا السَّلَامَ ﴿فَاجْتَنِّ لَهُمَا﴾

[الأنفال: ٦١].

٣١٧٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَبِي الْمَعْطَلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ بُخَيْرِ بْنِ بَسَّارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَمَةَ قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَتَحَصُّمَةً بِنِ مَسْعُودٍ بِنِ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ مَلْجَأٌ، فَتَرَفَا، فَأَتَى مُحْتَمَةً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَحَضَّطُ فِي فَيْعٍ قِيْلًا، فَتَقَفَ ثُمَّ قَدِمَ الْمَيْمَنَةَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَتَحَصُّمَةً وَخَمَةَ ابْنًا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَلَّعَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِكَلِمَةٍ، فَقَالَ: «كَثُرَ كَثْرًا - وَهُوَ اخْتَلَفَ الْقَوْمُ - فَسَكَتَ فَكَلِمًا، فَقَالَ: «اتَّخِذُوا وَتَسْتَحْيُونَ لَنَا لَكُمْ، أَوْ صَاحِبَكُمْ». قَالُوا: وَكَيْفَ نَخِطُفُ وَكَمْ نَشْهَدُ وَلَمْ نَر؟ قَالَ: «فَرَبَّكُمْ يَهُودُ يَغْمِسِينَ». قَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ إِيْمَانًا قَوْمٌ كَقَارٍ؟ فَقَفَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ خَيْبَرِ. [إجماع: ٢٧٠٢]. أخرجه مسلم:

[١٩٦٩].

قوله: (باب المواذع والمصالح مع المشركين بالمال وغيره) أي كالأسرى.

قوله: (وإن جنحوا للسلم جئوا طلبوا السلم فاجتنب لهما [الأنفال: ٦١])

أي أن هذه الآية دالة على مشروعية المصالح مع المشركين، وتفسير جنحوا طلبوا هو للمصنف، وقال غيره: معنى جنحوا مالوا، وقال أبو عبيدة: السلم والسلم واحد وهو الصلح. وقال أبو عمر: والسلم بالفتح الصلح، والسلم بالكسر الإسلام. ومعنى الشرط في الآية أن الأمر بالصلح مفيد بما إذا كان الأسط للإسلام المصالح، أما إذا كان الإسلام ظاهراً على الكفر ولم تظهر المصلحة في المصالح فلا. ذكر فيه حديث سهل بن أبي خنصة في قصة عبد الله بن سهل وقله بخير. والغرض منه قوله: «انطلق إلى خيبر وهي يومئذ صلح» وفهم المذهب من قوله في آخره «فعلقه النبي ﷺ من عنده» أنه يوافق قوله في الترجمة: «والمصالح مع المشركين بالمال» فقال: إما واده من عنده استئثافاً لليهود وطعماً في دخولهم في الإسلام. وهذا الذي قاله يرد ما في نفس الحديث من غير هذه الطريق «فكره النبي ﷺ أن يظل دمه» فإنه مشر بأن سبب إصطائه دمه من عنده كان تطبيقاً لقلوب أهله. ويجعل أن يكون كل منهما سبباً لذلك. ولهذا تتم الترجمة. وأما أصل المسألة فاختلف فيه. فقال الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي عن موادة إمام المسلمين أهل الحرب على مال يؤدونه إليهم فقال: لا يصلح ذلك إلا عن ضرورة كشغل المسلمين عن حربهم. قال ولا بأس أن يصلحهم على غير شيء يؤدونه إليهم كما وقع في الحديبية. وقال الشافعي: إذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين جازت لهم مهادنتهم على غير شيء يعطونهم، لأن القتل للمسلمين شهادة، وإن الإسلام أعز من أن يعطى للمشركين على أن يكفوا عنهم، إلا في حالة خافة اضطلام المسلمين لكثرة العدو، لأن ذلك من معاني الضرورات، وكذلك إذا أسر رجل مسلم فلم يطلق إلا بفدية جاز. وأما قول المصنف «وأن من لم يفر بالمهد» فليس في حديث الباب ما يشعر به، وسيأتي البحث في كتاب القسامة من كتاب النباهات إن شاء الله تعالى.

(قصة): قوله في نسب حمصة بن مسعود: «ابن زيد» يقال إن الصواب «كعب» بدل زيد

١٣ - باب فضل الولاء بالمهد

٣١٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِثَاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ خَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، كَانُوا يَجَارُوا بِالشَّامِ، فِي الْمُدَّةِ الَّتِي سَأَلَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا سَفْيَانَ فِي كَفَّارِ

قُرَيْشٍ. [إجماع: ٧]. أخرجه مسلم: ١٧٧٣ مطولاً.

قوله: (باب فضل الولاء بالمهد) ذكر فيه طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل، قال ابن بطال: أشار البخاري بهذا إلى أن الفدر عند كل أمة قبيح مذموم، وليس هو من صفات الرسل.

١٤ - باب هل يفتى عن الذمي إذا سحر؟

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: سُئِلَ أَعْلَى بْنُ سَحَرٍ مِنْ أَهْلِ الْمَهْدِ قُلٌّ؟ قَالَ: بَلَّغْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَدَا صَنِيعَ لَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْتُلْ مِنْ صَنَعَةٍ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

٣١٧٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَحَرَ، حَتَّى كَانَ يُحِبُّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَلَمْ يَصْنَعْهُ. [المطهر: ٤٣٢٦٨، ٤٣٢٦٩، ٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٦٠٦٣، ٦٠٦٤]. أخرجه مسلم: ٢١٨٩.

قوله: (باب هل يفتى عن الذمي إذا سحر) قال ابن بطال: لا يقتل ساحر أهل المهد لكن يعاقب، إلا أن قتل ساحره يقتل، أو أحدث حدثاً فيؤخذ به. وهو قول الجمهور. وقال مالك: إن أدخل ساحره ضرراً على مسلم تنقض عهده بذلك. وقال أيضاً: يقتل الساحر ولا يستتاب، وبه قال أحد وجاعة وهو عندهم كالزنتيق.

وقوله: (وقال ابن وهب إجماع) وصله ابن وهب في جامعه هكذا.

قوله: (وكان من أهل الكتاب) قال الكوراني: ترجمه بلطف الذمي وسئل الزهري بلطف أهل المهد وأجاب بلطف أهل الكتاب، فالأولان متقربان، وأما أهل الكتاب فمفارقة من له منهم عهد، وكان الأمر في نفس الأمر كذلك. قال ابن بطال: لا حجة لابن شهاب في قصة الذي سحر النبي ﷺ لأنه كان لا يتقدم لنفسه، ولأن السحر لم يضره في شيء من أمور الوحي ولا في بدنه، وإنما كان اهتراله شيء من التخيل، وهذا كما تقدم أن عفرتنا نزلت عليه ليقطع صلته فلم يتسكن من ذلك، وإنما ناله من ضرر السحر ما يتألم المريض من ضرر الحمى. قلت: ولهذا الاحتمال لم يجزم المصنف بالحكم. ثم ذكر طرفاً من حديث عائشة «أن النبي ﷺ سحر» وأشار بالترجمة إلى ما وقع في بقية القصة «أن النبي ﷺ لما عوفي أمر بالتر فدمت وقال: كرهت أن أثير على الناس شرّاً وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى حيث ذكره المصنف تماماً في كتاب الطب إن شاء الله تعالى

١٥ - باب ما يحذر من القدر

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا أَن يَدْعُواكَ فَإِنْ حَسَبَكَ اللَّهُ﴾. [الأنفال: ٦٢].

٣١٧٦ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْغَدَّاءِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ بُشَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ قَالٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بُوْلَا - وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ - فَقَالَ: «اغْدُو سَيِّئًا تَبْدِي السَّافَةَ: قَوْمِي، ثُمَّ قَبْحَ يَسْتِ الْمُقْبِسِ، ثُمَّ مَوْتَانِ يَأْخُذُ بِكُمْ كَقَفَاصِ الْقَعَمِ، ثُمَّ اسْتَغَاثَةَ الْقَالَ حَتَّى يَغْفِي الرَّجُلُ مِائَةَ دِينَارٍ قِيْلَ سَاطِطٌ، ثُمَّ قِيْلَ لَا يَبْقَى نَيْتٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْ، ثُمَّ هَذَانِ كَوْنُ يَنْكُمُ وَيَتَنِي الْأَصْفَرُ، قِيْلَ يَرَوْنَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا». [المطهر في الصلح، باب ١٧].

قوله: (باب ما يحذر) بضم أوله مخفياً ومثلاً (من القدر).

قوله: (وقول الله عز وجل «وإن يردوا أن يدعوك فإن حسبك الله» [الأنفال: ٦٢]) ما بالجر عطفاً على لفظ القدر، وحسب بإسكان الهمزة أي كاف. وفي هذه الآية إشارة إلى أن احتمال طلب العدو للصلح خديعة لا يمنع من الإجابة إذا ظهر للمسلمين، بل يعزم ويتوكل على الله سبحانه.

الفتن لتعيم بن حاد أن هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل

١٦- باب كيف يُنبأ إلى أهل العهد؟

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا تَعَالَى مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ قَائِدٌ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾. [الآية: الألفال: ٥٨].

٣١٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حُصَيْنٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لِيَسْمَعَ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْنِي، لَا يَخُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفُ بِأَبْنَيْتِ غُرَتَانِ، وَيَوْمَ الْحَجِّ الْأَخْبَرِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَإِنَّمَا قِيلَ الْأَكْبَرُ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ النَّاسِ: الْحَجُّ الْأَصْفَرُ، فَقَبِلَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ إِلَى النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ، فَلَمْ يَخُجَّ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، الَّذِي حَجَّ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مُشْرِكًا. [راجع: ٣٦٩، أخرجه مسلم: ١٣٤٧].

قوله: (باب كيف ينذر إلى أهل العهد، وقول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا تَعَالَى مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ قَائِدٌ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الآفال: ٥٨]) أي اطرح إليهم عهدهم، وذلك بأن يرسل إليهم من يعلمهم بأن العهد انتقض، قال ابن عباس: أي على مثل، وقيل: على عدل، أعلمهم أنك قد حاربتهم حتى يصيروا مثلك في العلم بذلك. وقال الأزهري: المعنى إذا عاهدت قوماً فانتقضت منهم النقص فلا توقع بهم مجرد ذلك حتى تعلمهم. ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة: «بني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى» الحديث، وقد تقدم شرحه في الحج وأنه سيشرح في تفسير براءة، قال المذهب: خشي رسول الله ﷺ غدر المشركين لذلك بعث من ينادي بذلك.

١٧- باب إثم من عاهد ثم غدر

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْوَةٍ وَهُمْ لَا يَقُونُ﴾. [الآفال: ٥٦].

٣١٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَمُرْقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُسْوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْتِعْ خِيَالَ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ نَاقِصًا خَالِصًا، مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ. وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُمْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ الْفَاقِ حَتَّى يَذْغَبَهَا». [راجع: ٣٤، أخرجه مسلم: ٥٨].

٣١٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: مَا كُنَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الْقُرْآنَ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَالِيٍّ إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَخَذَ حَدَّثًا أَوْ أَرَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرَفٌ، وَدُمَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْقَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخَذَ مُسْلِمًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرَفٌ وَلَا عَدْلٌ. وَمَنْ وَكَلَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرَفٌ وَلَا عَدْلٌ». [راجع: ١١١، أخرجه مسلم: ١٣٧٠، بلطف (ما ينو به هو إلى نور) وبهذا اللفظ عنه في الحق (٢٠)].

٣١٨٠- قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَيْفَ أَتَمُّ إِذَا لَمْ تَجْعَلُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا؟ قِيلَ لَهُ: وَكَيفَ تَرَى ذَلِكَ كَاتِبًا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: إِي وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَدِيهِ، عَنْ قَوْلِ الصَّادِقِ الْمُصْطَفَى، قَالُوا: عَمَّ ذَاكَ؟ قَالَ: تَنْتَهَكُ دِمَّةَ اللَّهِ وَدِمَّةَ رَسُولِهِ ﷺ، قَبِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قُلُوبَ أَهْلِ الدِّمَةِ، فَمَنْعُوا مَا

قوله: (صمعت بسر بن عبيد الله) بضم الموحدة وسكون المهمل، والإسناد كله شاميون إلا شيخ البخاري، وفي تصريح عبد الله بن العلاء بالسامع له من بسر دلالة على أن الذي وقع في رواية الطبراني من طريق دحيم عن الوليد بن عبد الله بن الصلاء عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله، فزاد في الإسناد زيد بن واقد فهو من الزيد في متصل الأسانيد. وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه والإسماعيلي وغيرهم من طرق ليس فيها زيد بن واقد.

قوله: (أبنت النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من آدم) زاد في رواية المولم بن الفضل عن الوليد عند أبي داود: «فسلمت فرد. فقال ادخل. فقلت: أكلي يا رسول الله؟ قال: كلك. فدخلت». فقال الوليد قال عثمان بن أبي العاتكة إنما قال ذلك من صغر القبة.

قوله: (متأ أي ست علامات لقيام الساعة، أو لظهور أشرائها المقترية منها. قوله: (ثم موتان) بضم الميم وسكون الواو، قال القزاز: هو الموت. وقال غيره الموت الكثير الوقوع، ويقال بالضم لغة تميم وغيرهم يفتحونها. ويقال للبليد موتان القلب يفتح الميم والسكون، وقال ابن الجوزي: يغلط بعض المحمدين فيقول موتان يفتح الميم والواو، وإنما ذلك اسم الأرض التي لم تحي بالزرع والإصلاح.

(تسمية): في رواية ابن السكن: «ثم موتان» بلطف التنية وحيث أنه يفتح الميم.

قوله: (كمقاص الغنم) بضم الميم والمهمل وتخفيف القاف وآخره مهمل، هو داء يأخذ الدواب فيسيل من أنفها شيء فتصوت فجأة. قال أبو عبيد: ومنه أخذ الإقصاص وهو القتل مكانه وقال ابن فارس: المقاص داء يأخذ في الصدر كأنه يكرس العنق. ويقال إن هذه الآية ظهرت في طاعون عمواس في خلافة عمر وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس.

قوله: (ثم استفاضة المال) أي كثرته، وظهرت في خلافة عثمان عند تلك الفتوح العظيمة، والفتنة المشار إليها انتشرت بقتل عثمان، واستمرت الفتن بعده، والسادة لم تحي بعد.

قوله: (هدنة) بضم الهاء وسكون المهمل بعدما نون هي الصلح على ترك القتال بعد التحرك فيه.

قوله: (بني الأصغر) هم الروم.

قوله: (غاية) أي راية، وسميت بذلك لأنها غاية المتبع إذا وقت وقفت. ووقع في حديث ذي خبر بكر الميم وسكون المعجمة وفتح الموحدة عند أبي داود في نحو هذا الحديث بلطف «راية» بدل غاية، وفي أوله «ستمسحون الروم صلحا أمنا، ثم تغزون أتم وهم عدواً تصنعون، ثم تغزون مرجاً يرفع رجل من أهل الصليب الصليب فيقول غلب الصليب، فيضرب رجل من المسلمين فيقوم إليه يديقه، فعند ذلك تغدر الروم ويهجمون للملحمة فيأتون» فذكره. ولابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا وقعت الملحمة بعث الله بعثاً من الموالى يؤيد الله بهم الدين» وله من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً «للحملة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر» وله من حديث عبد الله بن بسر رحمه «بين للملحمة وفتح المدينة ست سنين، ويخرج الدجال في السابعة» وإسناده أصح من إسناد حديث معاذ، قال ابن الجوزي: رواه بعضهم «غاية» بموحدة بدل التحتانية والغاية الأجمة كأنه شبه كثرة الرماح بالأجمة. قال الخطابي: الغاية الغيضة فاستمرت للرايات ترفع لرؤساء الجيش لما يشرع معها من الرماح، وجلة العدد المشار إليه تسعمائة ألف وستون ألفاً، ولعل أصله ألف ألف فالتيت كسوره. ووقع مثله في رواية ابن ماجه من حديث ذي خبر ولفظه «فيجتمعون للملحمة، فيأتون تحت ثمانين غاية تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً»، ووقع عند الإسماعيلي من وجه آخر عن الوليد بن مسلم قال: تذكرون هذا الحديث وشيخاً من شيوخ المدينة فقال: أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول في هذا الحديث مكان فتح بيت المقدس «عمران بيت المقدس» قال المذهب فيه أن الغدر من أشرار الساعة. وفيه أشياء من علامات النبوة قد ظهر أكثرها. وقال ابن المنير: أما قصة الروم فلم تجتمع إلى الآن ولا بلغنا أنهم غزوا في البر في هذا البلد فهي من الأمور التي لم تقع بعد. وفيه بشارة ونذارة، وذلك أنه دل على أن العاقبة للمؤمنين مع كثرة ذلك الجيش، وفيه إشارة إلى أن عدد جيوش المسلمين سيكون أضعاف ما هو عليه. ووقع في رواية للحاكم من طريق الشعي عن عوف بن مالك في هذا الحديث «أن عوف بن مالك قال لحماذ في طاعون عمواس إن رسول الله ﷺ قال لي: أعد ستاً بين يدي الساعة، فقد وقع منهن ثلاث بعني موته ﷺ وفتح بيت المقدس والطاعون، قال وفي ثلاث قتال له معاذ: إن لهذا أهلاً». ووقع في

لِلنَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَكَانَ يُعْبِتُهُ اللَّهُ أَبَدًا، فَتَزَلَّتْ سُورَةُ الْقَفْحِ، فَرَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى غَمَرٍ إِلَى آخِرِهَا، فَقَالَ غَمَرٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ قَتَحَ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». [رواجع: ٣١٨١. أخرجه مسلم: ١٧٨٥].

٣١٨٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَلَامٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ غُرُوقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: قُلِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمُذَيَّبَهُمْ مَعَ أَبِيهَا، فَاسْتَفْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي قُلِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاجِيَةٌ، فَأَهْلِيلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ حَلِيلُهَا». [رواجع: ٢٦٢٠. أخرجه مسلم: ١٧٠٣].

قوله: (باب) كذا هو بلا ترجمة عند الجميع، وهو كالفصل من الباب الذي قبله، وذكر فيه حديثين: أحدهما: عن سهل بن حنيف في قصة الحديث، وذكره من وجهين، والطريق الأول منهما مختصر، وقد ساقه منها بشماه في الاعتصام، وقد تقدمت الإشارة إلى فوائده في الكلام على حديث المسور في كتاب الشروط، وسيأتي ما يتعلق منه بصفين في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. والثاني: حديث أسماء بنت أبي بكر في وفود أمها، ووجه تعلق الأول من جهة ما آل إليه أمر قرش في نقضها العهد من الغلبة عليهم وقهرهم بفتح مكة، فإنه يوضح أن مال الفدر لمعوم ومقابل ذلك ملحوم، ومن هنا يتبين تعلق الحديث الثاني، ووجهه أن عدم الفدر اقتضى جواز صلة القريب ولو كان على غير دين الواصل، وقد تقدم حديث أسماء في الهبة مشروحاً.

وقول سهل بن حنيف (يوم أبي جندل) أراد به يوم الحديث، وإثنا نسبه لأبي جندل لأنه لم يكن فيه على المسلمين أشد من قصته كما تقدم بيانه، وعبد العزيز بن سياه في إسناده بالهمله المكسورة بعدها تحتانية خفيفة وباءه وصلوا ووقفاً، وهو مصروف مع أنه أصح، وكأنه ليس يعلم عنهم. وإثنا قال سهل بن حنيف لأهل صفين سأ قال لما ظهر من أصحاب علي كراهية التحكيم فاعلمهم بما جرى يوم الحديث من كراهة أكثر الناس للصلح، ومع ذلك فاعقب خبراً كثيراً، وظهر أن رأي النبي ﷺ في الصلح أم واحد من رأيهم في المنازعة، وسيأتي بقية فوائده في كتاب التفسير والاعتصام إن شاء الله تعالى.

١٩- باب الْمَصَالِحَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ وَقْتٍ مَعْلُومٍ

٣١٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ غَفَّانٍ عَنْ حَكِيمٍ: حَدَّثَنَا شَرِيحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا الْإِسْرَافِيلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي الرَّأْيُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْضِرَ أَرْسَلَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، يَسْتَأْذِنُهُمْ لِيَدْخُلَ مَكَّةَ، فَاسْتَحْطَرُوا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَقِيمَ بِهَا إِلَّا فَلَاتَ لَيْالٍ، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِطَبَّانِ السَّلَاحِ، وَلَا يَدْعُو مِنْهُمْ أَحَدًا، قَالَ: فَأَخَذَ يَكْتُبُ الشُّرُطَ يَتَبَهَّمُ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، لَكْتُبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نَمْنَعَكَ وَكَانَتْ فَتَاكُ، وَلَكِنْ اكْتُبْ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: «أَنَا وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَا وَاللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ». قَالَ: وَكَانَ لَا يَكْتُبُ، قَالَ: فَقَالَ لِيَلِي: «اسْمَعْ رَسُولُ اللَّهِ». فَقَالَ عَلِيٌّ: وَاللَّهِ لَا أَمْنَاهُ أَبَدًا، قَالَ: «وَأَرِيهِ». قَالَ: فَأَرَاهُ إِيَادَةَ فَصَحَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَبِيه. فَلَمَّا دَخَلَ وَمَضَى الْأَيَّامُ، أَوَّاهُ عَلَيْهِ فَقَالُوا: مَرُّ صَاحِبِكَ فَلْيَرْجِعْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عَلِيُّ ﷺ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «نَعَمْ». فَارْتَحَلَ. [رواجع: ١٧٨١. أخرجه مسلم: ١٧٨٣].

قوله: (باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم) أي يستخاف من وقوع المصالحة على ثلاثة أيام جوارها في وقت معلوم ولو لم تكن ثلاثة، وأورد فيه حديث البراء في المرة، وقد تقدم في الصلح، وسيأتي شرح ما يتعلق بكتابة الصلح منه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (باب) إثم من عاهد ثم غدر) الفدر حرام باتفاق، سواء كان في حق المسلم أو الكفري.

قوله: (وقول الله: الذين عاهدت منهم) ذكر فيه ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث عبد الله بن عمرو في علامات المنافق وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان. ثانيها: حديث علي «ما كتبنا من النبي ﷺ إلا القرآن» الحديث، وقد تقدم التبيه عليه قريباً، والمراد منه قوله: «من أخضر مسلماً» وهو بالخاء المعجمة والفاء أي نقض عهده. أخضر مسلماً وهو بالخاء المعجمة والفاء أي نقض عهده. ثالثها: حديث أبي هريرة.

قوله: (وقال أبو موسى) هو عبد بن المنشى شيخ البخاري، وقد تكرر نقل الخلاف في هذه الصيغة هل تقوم مقام المنفعة فتحمل على السماع أو لا تحمل على السماع، إلا عن جرت عاداته أن يستعملها فيه؟ وبهذا الأخير جزم الخطيب. وهذا الحديث قد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق موسى بن عباس عن أبي موسى مثله، ووقع في بعض نسخ البخاري «حدثنا أبو موسى» والأول هو الصحيح وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم وغيرهما، و(إسحاق بن سعيد) أي ابن عمرو بن سعيد بن العاص، وقد وثقه أخوه خالد بن سعيد أخرجه الإسماعيلي من طريقه بنحوه.

قوله: (إذا لم تجبوا) من الجبابة بالجمجمة والموحدة وبعد الألف تحتانية، أي لم تأخذوا من الجزية واخراج شيئاً.

قوله: (تصهك) بضم أوله أي تتناول ما لا يحل من الجور والظلم.

قوله: (فيمنعون ما في أيديهم) أي يمتنعون من أداء الجزية، قال الحميدي: أخرج مسلم معنى هذا الحديث من وجه آخر عن سهل بن أبيه عن أبي هريرة رفعه «منعت المراق درهمها وقيزها» وساق الحديث بلفظ الفعل الماضي، والمراد به ما يستقبل بالقبلة في الإشارة إلى تحقق وقوعه، ولسلم عن جابر أيضاً مرفوعاً «يوشك أهل العراق أن لا يجئني إليهم بعير ولا درهم، قالوا: أم ذلك؟ قال: من قبل المعجم بمنعون ذلك» وفيه علم من أعلام النبوة، والترصية بالوفاء لأهل النعمة لا في الجزية التي تؤخذ منهم من نفع المسلمين، وفي التحذير من ظلمهم وأنه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجب للمسلمون منهم شيئاً قضى أحوالهم، وذكر ابن حزم أن بعض المالكية احتج بقوله في حديث أبي هريرة: «منعت العراق درهمها» الحديث على أن الأرض المنعومة لا تقسم ولا يتباع وأن المراد بالمتع منع الخراج، ورده بأن الحديث ورد في الإنذار بما يكون من سوء العاقبة وأن المسلمين سيمنعون حقوقهم في آخر الأمر، وكذلك وقع

١٨- باب

٣١٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَخْبَرَنَا أَبُو حُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ: شَهِدْتَ مَيْمُونًا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْفِيَةَ يَقُولُ: أَنَّهُمَا رَأَيْتُكُمْ، وَأَتَيْتُ يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ اسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا أَسْبَاقًا عَلَى غَرَضَيْنَا لِأَنْتُمْ يَغْطِضُونَ إِلَّا اسْتَهْلَنَّا بِنَا إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ غَيْرَ أَمْرِنَا هَذَا. [إسناده: ٣١٨٢، ٤١٩٩، ٤٨٤٤، ٥٧٣٨، وأبو هريرة في المهاد والسر باب ٢٢. أخرجه مسلم: ١٧٨٥].

٣١٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَقَمٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَائِلٍ قَالَ: كُنَّا بَصَفَيْنَ، فَجَاءَ سَهْلُ بْنُ حَنْفِيَةَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ أَتَيْتُكُمْ، فَإِنَّا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْحَنْظِيَّةِ، وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا، فَجَاءَ غَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ؟ فَقَالَ: «بَلَى». فَقَالَ: أَلَسَ قِتَالُنَا فِي الْحَقِّ وَقِتَالُهُمْ فِي الْبَاطِلِ؟ قَالَ: «بَلَى». قَالَ: فَكَلِمَةُ نَغْطِي الدُّيَّةَ فِي دِينِنَا؟ أَرْجِعْ وَكَمْ يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَكَانَ يُعْبِتُنِي اللَّهُ أَبَدًا». فَانْطَلَقَ غَمَرٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ:

٢٠- باب الموادعة من غير وقت

وقول النبي ﷺ: «أقرمكم على ما أقرمكم الله». [راجع: ٢٢٨٥].

قوله: (باب الموادعة من غير وقت، وقول النبي ﷺ: «أقرمكم على ما أقرمكم الله» هو طرف من حديث معاملة أهل خيبر، وقد تقدم شرحه في الزاخرة وبيان الاختلاف في أصل المسألة وأما ما يتعلق بالجهاد فالموادعة فيه لا أحد لها معلوم لا يميز غيره، بل ذلك راجع إلى رأي الإمام بحسب ما يراه الأخط والأحوط للمسلمين.

٢١- باب طرح جيف المشركين

في البئر، ولا يؤخذ لهم ثمن

٣١٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَبَا النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِذْ جَاءَ غُفَّةٌ بِنْتُ أَبِي مُعَيْطٍ بَسَلَى جَزُورًا، وَقَدْ لَعَنَ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ، فَأَخَذَتْ مِنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَيَّكَ الْمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيَّكَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامٍ، وَغُفَّةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَهَيْثَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَغُفَّةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، أَوْ: أَبِي بَنَ خَلْفٍ». فَلَقَدْ رَأَيْنَهُمْ قِيلُوا يَوْمَ بَنُو، فَالْقَوْمُ فِي بَنِي، غَيْرَ أُمَيَّةٍ أَوْ أَبِي، فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا ضَعْفًا، فَلَمَّا جَرَّوهُ تَقَطَّعَتْ أَوْعَالُهُ قَبْلَ أَنْ يُلْقَى فِي الْبَيْرِ. [راجع: ٢٤٠]. أخرجه مسلم: [١٧٩٤].

قوله: (باب طرح جيف المشركين في البئر، ولا يؤخذ لهم ثمن) ذكر فيه حديث ابن مسعود في دعاء النبي ﷺ على أبي جهل بن هشام وغيره من قريش وفيه: «فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدر فالتقوا في بئر» وقد تقدم بهذا الإسناد في «باب الطهارة» ومضى شرحه أيضاً. وباتي في المغازي مزيد لذلك.

قوله: (ولا يؤخذ لهم ثمن) أشار به إلى حديث ابن عباس: «أن للمشركين أرواحاً أن يشتروا جسد رجل من المشركين فأبى النبي ﷺ أن يبيعهم» أخرجه الترمذي وغيره، وذكر ابن إسحاق في المغازي: «أن للمشركين سألو النبي ﷺ أن يبيعهم جسد نوفل بن عبد الله بن المغيرة، وكان اتهم الخندق، قال النبي ﷺ: لا حاجة لنا بشيء ولا جسده» فقال ابن هشام: بلغنا عن الزهري أنهم بلغوا فيه عشرة آلاف، وأخذه من حديث الباب من جهة أن العادة تشهد أن أهل قتل بدر لو فهموا أنه قبل منهم فداء أجسادهم لبلغوا فيها ما شاء الله، فهذا شاهد لحديث ابن عباس، وإن كان إسناده غير قوي.

٢٢- باب إثم الغادر للبئر والفاجير

٣١٨٦، ٣١٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلِمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَعَنْ قَابِطٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِسَاءَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ أَحَدُهُمَا: يُنْصَبُ، وَقَالَ الْآخَرُ: يُؤَكَّدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُعْرَفُ بِهِ». [أخرجه مسلم: ١٧٣٦ و ١٧٣٧، بالفاظ مختلفة].

٣١٨٨- حَدَّثَنَا سَلِمَةُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِسَاءَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِغَيْرِ كَرَمٍ». [أخرجه: ١٧٨٨، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١

يُحِلُّهُ اللَّهُ لَهَا سَاعَةً، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا جَازَلَ هُ: قُلْتُ: وَيَجْتَمِعُ أَنْ يَكُونَ أَشْأَارُ بَنِيكَ إِلَى مَا وَقَعَ مِنْ سَبَبِ الْفَتْحِ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ وَمَوْ غَدْرُ قُرَيْشٍ خِزَانَةَ حُلَاهُ الَّذِي ﷺ لَمَّا تَخَارَبُوا بِمَا يَكُرُّ حُلَاهُ قُرَيْشٍ، فَأَمَدَتْ قُرَيْشُ بِبُكَرٍ وَأَعَانُوهُ عَلَى خِزَانَةِ وَيَتَوَهَّمُ قَتْلَهُ مِنْهُمْ جَمَاعَةً، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ شَاعِرُهُمْ يُحَاطَبُ النَّبِيَّ ﷺ

إِنْ قُرَيْشًا أَخْلَقُوكَ الْمَوَدَّاهُ وَتَقَضَّوْا مِثْلَاقَ الْمُلُوكِ

وسيتي شرح ذلك في المغازي مفصلاً، فكان عاقبة نقض قريش العهد بما فعلوه أن غزاهم المسلمون حتى فتحوا مكة واضطروا إلى طلب الأمان وصاروا بعد العز والقسوة في غابة الوهن إلى أن دخلوا في الإسلام وأكثرهم لذلك كاره، ولعله أشار بقوله في الترجمة «بالر» إلى المسلمين «وبالفاجر» إلى خزاعة لأن أكثرهم إذ ذاك لم يكن أسلم بهند، والله أعلم.

(خاتمة): اشتملت احاديث فرض الحسب والجزية والمواذعة وهي في التحقيق بقايا الجهاد، وإنما افردوها زيادة في الإيضاح، كما أفردت العمرة وجزاء الصيد من كتاب الحج من الاحاديث المرفوعة على مائة وستة عشر حديثاً، للمعلق منها سبعة عشر طريقاً وبالبقية موصولة، المكرر منها فيها وثلاثا ماضى سبعة وستون حديثاً والبقية خالصة، واقفه مسلم على تحريجهما سوى حديث أنس في صفة نقش الحاتم، وحديثه في التلميع، وحديثه في القفح، وحديث أبي هريرة : « ما أطعكم ولا أنكممكم » وحديث خولة : « إن رجلاً يثوضون » وحديث تركه الزبير وحديث سؤال هولزن من طريق عمرو بن شعيب، وحديث إعطاء جابر من ترك غريخ، وحديث ابن عمر : « لا يستر من الجاهلعة »، وحديث « كما نصيب في منازلنا السبل » فلهذه في الحسب، وحديث عبد الرحمن بن عوف في الجرس، وحديث عمر بن عبد الله، وحديث ابن عمرو : « من قتل معاهداً » وحديث ابن شهاب فيمن سحر، وحديث عوف في الملاحم، وحديث أبي هريرة : « كيف أنتم إذا لم تجدوا دنباراً ولا درهماً » وفيها من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم عثرون الثراء. والله أعلم



٥٩ - كتاب بدء الخلق

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب بدء الخلق) كذا للكثير، وسقط البسملة لأبي ذر، وللنسفي «ذكر» بدل كتاب، وللصفاي «أبواب» بدل كتاب. و«بدء الخلق» بفتح أوله ويألف أي ابتداءه والمراد خلق المخلوق.

١- باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧].

قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ وَالْحَسَنُ: كُلُّ عَلَيْهِ هَيْنٌ.

مِنْ وَهَيْنٍ مِثْلُ: لَيْنٌ وَلَكِن، وَمَيْتٌ وَمَيِّتٌ، وَضَيْقٌ وَضَيْقٌ.

﴿الْفَيْنَا﴾ [١٠: ١٠]: أَلَا حَيَا عَلَيْنَا حِينَ أَنْشَأَكُمْ وَأَنْشَأَ خَلْقَكُمْ.

﴿لُغُوبٌ﴾ [لاظ: ٣٥] و[ق: ٣٨]، النَّصَبُ . ﴿أَطْوَارًا﴾ [يوح: ١٤]: طَوْرًا كَلَّا
وَطَوْرًا كَلَّا، عَنَّا طَوْرَةٌ أَيْ: لَفْزَةٌ.

٣١٩٠- عَلَيْنَا مُحَمَّدٌ بْنُ كَبِيرٍ أَخْبَرَنَا مَيْثَانَ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَلَالٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ نَفَرٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا بَنِي تَيْمٍ تَعِيبُوا أَهْلَ الْيَمَنِ، فَقَالُوا: بَشَرْنَا فَاغْضَبْنَا، فَكَبَّرُوا وَجْهَهُ، فَجَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ فَقَالَ: يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، أَقْبِلُوا الْبُشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَيْمٍ. قَالُوا: قَبِلْنَا، فَادَّخَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْدُثُ بَيْنَهُ الْخَلْقِ وَالنِّفْسِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ رَأَيْتَكَ تَقْلُبُتَ، لَيْسَ لَكَ أَلَمٌ. [أهـ:]

. [٧٤١٨ ، ٤٤٣٨٦ ، ٤٣٦٠ ، ٣١٩١]

٣١٩١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خُضَيْمٍ عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مَعْرُورٍ: أَنَّهُ حَدَّثَنَا، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَقَلْتُ نَاقِي بِالْبَابِ، فَاتَّاهَ نَاسٌ مِنْ بَنِي تَيْمِيمٍ، فَقَالَ: «اِقْبُلُوا الْبَشْرَى يَا بَنِي تَيْمِيمٍ». قَالُوا: قَدْ بَشَرْنَا فَاغْطِئَا، مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «اِقْبُلُوا الْبَشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِنْ لَمْ يَبْقَيْلَا بَنُو تَيْمِيمٍ». قَالُوا: قَدْ قَبِلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالُوا: جِئْنَاكَ نَسْتَأْذِنُكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَكَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكُتِبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلِقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ». فَقَادَى فَمَتَّأ: فَهَتَّ نَاقَتُكَ يَا ابْنَ الْحَمِينِ، فَأَنْطَلَقَ فَإِذَا هِيَ تَقَطِّعُ فَوْهَهَا الشَّرَابَ، فَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ تَرْكُهَا. [رواه: ٣١٩٠].

٣١٩٢- وَرَوَى عِيسَى، عَنْ رَقِيقَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ
 هِشَامٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَامَ يَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ مَقَامًا فَاجْتَمَعُوا عَنْ بَيْتِهِ
 الْعَلِيِّ حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَتَّى حُفَّتْ ذَلِكَ مِنْ
 حُفَّتِهِ وَنَسِيَتْهُ مِنْ نَسِيَةٍ.

[illegible]

٣١٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيَّةُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْدِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْعَلَنُ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ: هُوَ عَيْنُهُ فَوْقَ الْقُرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**. [الطبر: ٧٤٥٤، ٧٤٥٣، ٧٤٥٢، ٧٤٥١، أخرجه مسلم: ٢٧٥١].

قوله: (باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ﴾ [الروم: ٢٧] وقال الربيع بن خثيم) بالمعجمة والثلاثة مضمر، وهو كوفي من كبار التابعين، والحسن هو البصري.

قوله: (كُلُّ عَلَيْهِ هَيْئٌ) أَي الْبَيْتُ وَالْإِعَادَةُ، أَي أَتَمُّهَا حَلًّا أَمُونٌ عَلَى غَيْرِ التَّضْيِيلِ وَأَنْ لِمَرَادِهَا بِالصِّفَةِ كَقَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَتْلُ الشَّاعِرِ «لِعَمْرِكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لِلْأَرْجَلِ» أَي وَإِنِّي لَوَجِلُّ، وَأَمَّا الرَّبِيعُ وَصَلَهُ الطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيقٍ مِثْلَ الشُّوَرِيِّ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ فَرَوَى الطَّبَرِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ مُتَّفَاقَةٍ وَأَفْظَنَهُ عَنِ الْحَسَنِ وَلَكِنْ لَفْظُهُ «وَأَعَادَتُهُ أَمُونٌ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِهِ، وَكُلٌّ عَلَى اللَّهِ هَيْئٌ» وَظَاهَرُ هَذَا اللَّفْظِ إِيقَاعُ صِيغَةِ أَفْعَلٍ عَلَى بَابِهَا، وَكَذَا قَالَ جَاهِدٌ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ تَلْكَدَةَ أَنَّ ابْنَ مَسْرُودٍ كَانَ يَقْرَأُهَا «وَهُوَ عَلَيْهِ هَيْئٌ» وَرَكَعِيٌّ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمَخْلُوقِ لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ نَظْفَةً ثُمَّ عُلِقَ ثُمَّ مَضَى، وَالْإِعَادَةُ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ فَهُوَ أَمُونٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ أَنْتَهَى. وَلَا يَثْبُتُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْ هُوَ مِنْ تَفْسِيرِ الْكَلْبِيِّ كَمَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَخَصُّصَهُ بِالْحَيَوَانِ وَلِأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَهُ لِكُلِّ الْأَعْلَى» [الرُّومُ: ٢٧] بِصِيغَةٍ مَطْفُوفًا عَلَى غَيْرِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ قَرِيبًا. وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِي قَوْلِهِ: «أَمُونٌ عَلَيْهِ» [الرُّومُ: ٢٧] أَيْسَرُ. وَأَمَّا الزَّجَاجُ: فَعُودُ الْبَعَادِ مَا يَبْقَلُونُ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّمٌ مِنَ الْبَيْتِ أَمُونٌ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ فَجَمْعُهُ مِثْلًا وَلَهُ لِكُلِّ الْأَعْلَى، وَفَكَرَ الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالًا: «هُوَ أَمُونٌ عَلَيْهِ» أَي فِي الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، لَا أَنَّ شَيْئًا يَعْظُمُ عَلَى اللَّهِ، لِأَنَّهُ يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ مُتَصِلًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ نَحْوَهُ عَنِ الضَّحَّاكِ وَإِلَيْهِ نَحَا الْفَرَّاءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وهين وهين مثل لين ولين وميت وميت وضيق وضيق) الأول

التوحيد «وتنطق في الدين» وكذا هي في قصة نافع بن زيد التي أشرت إليها آنفاً.
قوله: (عن هذا الأمر) أي الحاضر الموجود، الأمر يطلق ويوارد به المأمور ويوارد به الشأن والحكم والحث على الفعل غير ذلك.

قوله: (كان الله ولم يكن شيء غيره) في الرواية الآتية في التوحيد «ولم يكن شيء قبله» وفي رواية غير البخاري «ولم يكن شيء معه» والقصة متحدة فاتفقت ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى، ولعل راويها أخذها من قوله ﷺ في دعائه في صلاة الليل كما تقدم من حديث ابن عباس «أنت الأول فليس قبلك شيء» لكن رواية الباب أصرح في العدم، وفي دلالة على أنه لم يكن شيء غيره لا الماء ولا العرش ولا غيرهما، لأن كل خلق غير الله تعالى، ويكون قوله: «وكان عرشه على الماء» معناه أنه خلق الماء سابقاً ثم خلق العرش على الماء، وقد وقع في قصة نافع بن زيد الحميري بلفظ «وكان عرشه على الماء» ثم خلق القلم فقال: اكتب ما هو كائن، ثم خلق السموات والأرض وما فيها من فصرح بترتيب المخلوقات بعد الماء والعرش.

قوله: (وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض) هكذا جاءت هذه الأمور الثلاثة معطوفة بالواو، ووقع في الرواية التي في التوحيد «ثم خلق السموات والأرض» ولم يقع بلفظ «ثم» إلا في ذكر خلق السموات والأرض. وقد روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «إن الله قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء» وهذا الحديث يؤيد رواية من روى «ثم خلق السموات والأرض» باللفظ الدال على الترتيب.

(قريبه): وقع في بعض الكتب في هذا الحديث «كان الله ولا شيء معه» وهو الآن على ما عليه كان «وهي زيادة ليست في شيء» من كتب الحديث، نبه على ذلك العلامة تقي الدين بن تيمية، وهو مسلم في قوله: «وهو الآن» إلى آخره، وأما لفظ «ولا شيء معه» فرواية الباب بلفظ «ولا شيء غيره» بمنهاها. ووقع في ترجمة نافع بن زيد الحميري المذكور «كان الله لا شيء غيره» وبغير واو.

قوله: (وكان عرشه على الماء) قال الطيبي: هو فصل مستقل لأن القديم من لم يسبقه شيء، ولم يعارضه في الأول، لكن أشار بقوله «وكان عرشه على الماء» إلى أن الماء والعرش كانا مبدأ هذا العالم لكونهما خلقاً قبل خلق السموات والأرض، ولم يكن تحت العرش إذ ذاك إلا الماء. وعصّل الحديث أن مطلق قوله: «وكان عرشه على الماء» مقيد بقوله: «ولم يكن شيء غيره» والمراد بكان في الأول الأزل وفي الثاني الحدوث بعد العدم. وقد روى أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي رزين العقيلي مرفوعاً «إن الماء خلق قبل العرش» وروى السلي في تفسيره بأسانيد متصلة «إن الله لم يخلق شيئاً مما خلق قبل الماء» وأما ما رواه أحمد والترمذي وصححه من حديث جابر بن الصامت مرفوعاً «أول ما خلق الله القلم، ثم قال اكتب، فخرى بما هو كائن إلى يوم القيامة» فيجزم بينه وبين ما قبله بأن أولية القلم بالنسبة إلى ما عدا الماء والعرش أو بالنسبة إلى ما منه صدر من الكتابة، أي أنه قبل له اكتب أول ما خلق، وأما حديث «أول ما خلق الله العقل» فليس له طريق ثبت، وعلى تقدير ثبوته فهذا التقدير الأخير هو تأويله والله أعلم. وحكى أبو العلاء المصنعي أن للعلماء قولين في أيهما خلق أولاً العرش أو القلم؟ قال: والأكثر على سبق خلق العرش، واختار ابن جرير ومن تبعه الثاني، وروى ابن أبي حازم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «خلق الله اللوح المحفوظ مسجراً خضرة عام، فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق وهو على العرش: اكتب، فقال وما اكتب؟ قال: علمي في خلقي إلى يوم القيامة» ذكره في تفسير سورة سبحان، وليس فيه سبق خلق القلم على العرش، بل فيه سبق العرش. وأخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» من طريق الأعشى عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال: «أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب، فقال: يا رب وما اكتب؟ قال اكتب القدر، فخرى بما هو كائن من ذلك اليوم إلى قيام الساعة» وأخرج سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن أبي بشر عن جاهد قال: «بده الخلق العرش والماء والهواء، وخلق الأرض من الماء» والجمع بين هذه الآثار واضح.

قوله: (وكتب) أي قدر (في الذكر) أي في عمل الذكر أي في اللوح المحفوظ (كل شيء) أي من الكائنات، وفي الحديث جواز جواب السؤال عن مبدأ الأشياء والبحث عن ذلك وجواز جواب العلم بما يستحضره من ذلك، وعليه الكف إن خشي على السائل ما يدخل على مقصده. وعنه أن جنس الزمان نوعه حادث، وإن الله أوجد هذه المخلوقات بعد أن لم تكن، لا عن غير من ذلك بل مع القدرة. واستنبط بعضهم من سؤال الأشعرين عن هذه القصة أن الكلام في أصول الدين وحديث العلم مستتران في

بالتشديد والثاني بالتخفيف في الجميع، قال أبو عبيدة في تفسير الفرقان في قوله تعالى: «نحيي» ببلدة ميتة» [الفرقان: ٤٩] هي مخففة بمنزلة حين ولين وضيق بالتخفيف فيها والتشديد وسيأتي ذلك أيضاً في آخر تفسير سورة النحل، وعن ابن الأعرابي أن العرب تمدح بالعين اللين خفياً وتذم بهما مطلقاً، فالعين بالتخفيف من الهون وهو السكينة والوقار ومنه: يمشون هوناً، وعنه واو، بخلاف العين بالتشديد.

قوله: (أفأعيا أفعيا علينا حين أنشأكم وأنشأ خلقكم) كأنه أراد أن معنى قوله: «فأعينا» [ق: ١٥] استهزاء إنكار، أي ما أعجزنا الخلق الأول حين أنشأناكم، وكأنه عدل عن التكلم إلى الغيبة لمراعاة اللفظ الوارد في القرآن في قوله تعالى: «هو أحلم بكم إذ أنشأكم من الأرض» [النجم: ٣٢] وقد روى الطبري عن طريق ابن أبي نجيم عن جاهد في قوله تعالى: «فأعينا بالخلق الأول» [ق: ١٥] يقول: أفأعيا علينا إنشأؤكم خلقاً جديداً فتشكروا في البيت؟ وقال أهل اللغة، عييت بالأمر إذا لم أعرف وجهه، ومنه ألمي في الكلام.

قوله: (لغوب النصب) أي تفسير قوله: «وما منا من لغوب» [ق: ٣٨] أي من نصب، والنصب الثعب وزنا ومعنى، وهذا تفسير جاهد فيما أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرج من طريق فائدة قال: اكتب الله جل وعلا اليهود في زعمهم أنه استراح في اليوم السابق فقال: «وما منا من لغوب» [ق: ٣٨] أي من إعياء، وظل الداودي الشارح ظن أن النصب في كلام المصنف يسكون الصاد وأنه أراد ضبط اللغوب فقال متعجباً عليه: لم أر أحداً نصب اللام في الفعل، قال وإنما هو بالنصب الأحق.

قوله: (أطواراً أطواراً كذا وطوراً كذا) يريد تفسير قوله تعالى: «وقد خلقكم أطواراً» [نوح: ١٤] والأطوار الأحوال المختلفة وأصلها طور الفتح، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في معنى الأطوار كونه مرة نظفة ومرة حلقة الخ، وأخرج الطبري عن ابن عباس وجماعة نحوه وقال: المراد اختلاف أحوال الإنسان من صفة ومنه: وقيل: معناه أصنافاً في الألوان واللغات. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث:

أحدها: حديث عمران بن حصين.

قوله: (عن صفوان بن محرز عن عمران) في رواية أبي حاتم عن صفيان في المغازي «حدثنا صفوان حدثنا عمران».

قوله: (جاء نعر من بني تميم يعني ولدهم، وسيأتي بيان وقت قدومهم ومن عرف منهم في أواخر المغازي).

قوله: (أبشروا) بهزة قطع من البشارة.

قوله: (فقالوا يشرافنا) فقال ذلك منهم الأقرع بن حابس، ذكره ابن الجوزي.

قوله: (فصبر وجهه) إما لئلا يفسد عليهم كيف أتوا الدنيا، وإما لكونه لم يحضره ما يعطيهم فيلتفهم به، أو لكل منهما.

قوله: (فجاءه أهل اليمن) هم الأشعريون قوم أبي موسى، وقد أورد البخاري حديث عمران هذا وفيه ما يستأنس به لذلك. ثم ظهر لي أن المراد بأهل اليمن هنا نافع بن زيد الحميري مع من وفد معه من أهل حير، وقد ذكرت مستند ذلك في «باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن» وأن هذا هو السر في عطف أهل اليمن على الأشعرين مع أن الأشعرين من جلة أهل اليمن، لما كان زمان قدوم الطائفتين مختلفاً ولكل منهما قصة غير قصة الآخرين وقع المطف.

قوله: (القبلى البشرى) يضم أوله وسكون المعجمة والقصر أي أقبلوا مني ما يقتضي أن تبشروا إذا أخذتم به بالجنة، كالتفة في الدين والعمل به، وحكى صياض أن في رواية الأصيلي «السرى» بالتثنية وللهمة، قال: والصواب الأول.

قوله: (إلا لم يقبلها) في الرواية الأخرى «أن لم يقبلها» وهو يفتح «أن» أي من أجل تركهم لها، ويروى بكسر إن.

قوله: (فأخذ النبي ﷺ يتحدث بدء الخلق والعرش) أي عن بدء الخلق وعن حال العرش، وكأنه ضمن «يحدث» معنى يذكر، وكأنهم سألوا عن أحوال هذا العالم وهو الظاهر، ويحتمل أن يكونوا سألوا عن أول جنس المخلوقات، فعلى الأول يقتضي السياق أنه أخبر أن أول شيء خلق منه السموات والأرض، وعلى الثاني يقتضي أن العرش والماء تقدم خلقهما قبل ذلك، ووقع في قصة نافع بن زيد «نسالك عن أول هذا الأمر».

قوله: (قالوا جئنا نسالك) كنا للكشيهي، ولنغيره «جئناك لنسالك» وزاد في

ونسيه من نسيه « ثم سمع الحديث وقال: حسن. وفي الباب عن حنيفة وأبي زيد بن أنطاب وأبي مريم والمغيرة بن شعبة انتهى. ولم يقع له حديث عصر حديث الباب وهو على شرطه، وأفاد حديث أبي زيد بيان للقيام المذكور زماناً ومكاناً في حديث عمر رضي الله عنه وأنه كان على المنبر من أول النهار إلى أن غابت الشمس، والله أعلم.

ثالثها: حديث أبي هريرة، وهو من الإليات.

قوله: (عن أبي أحمد) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري وسفيان هو الثوري.

قوله: (يشتمني ابن آدم) بكسر التاء من « يشتمني » والشتم هو الوصف بما يقتضي النقص، ولا شك أن دعوى الولد لله يستلزم الإمكان المستدعي للحلول، وذلك غاية النقص في حق الباري سبحانه وتعالى، والمراد من الحديث هنا قوله ليس يعني كما بدأتي وهو قول منكري البحث من جبال الأوتان.

رابعها: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: (ما قضى الله الخلق) أي خلق الخلق قوله تعالى: ﴿ قضاها من سموات ﴾ [صافات: ١٢] أو المراد أوجد جنسه، وقضى يطلق بمعنى حكم وأقرن وفرغ وأمضى.

قوله: (كتب في كتابه) أي لمر القلم أن يكتب في اللوح المحفوظ، وقد تقدم في حديث عبادة بن الصامت قريباً « فقال للعلم كتب، فجزى بما هو كائن » ويحتمل أن يكون المراد بالكتاب اللفظ الذي قضاه، وهو قوله تعالى: ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ﴾ [المجادلة: ٢١].

قوله: (فهر عنده فوق العرش) قبل معناه دون العرش، وهو قوله تعالى: ﴿ بهوضه فما فوقها ﴾ [البقرة: ٢٦]، والحال على هذا التأويل استبعاد أن يكون شيء من المخلوقات فوق العرش، ولا غور في إجراء ذلك على ظاهره لأن العرش خلق من خلق الله، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: « فهو عنده » أي ذكره أو علمه فلا تكون العندية مكانية بل هي إشارة إلى كمال كونه غفياً عن الخلق مرفوعاً عن حيز إدراكهم، وحكي الكرماني أن بعضهم زعم أن لفظ « فوق » زائد كقوله ﴿ فإن كن نساء فوق اثنين ﴾ [النساء: ١١] والمراد اثنتان فصاعداً، ولم يتبعه وهو متعقب، لأن محل دعوى الزيادة ما إذا بقي الكلام مستقيماً مع حذفها كما في الآية، وأما في الحديث فإنه يقيس مع الحلف، فهو عنده العرش وذلك غير مستقيم.

قوله: (إن رحمتي) يفتح إن على أنها بدل من كتب، ويكسرهما على حكاية مضمون الكتاب.

قوله: (غلبيت) في رواية شعيب عن أبي الزناد في التوحيد « سبقت » بدل غلبت، والمراد من الغضب لازمه وهو إرادة إصالح العذاب إلى من يقع عليه الغضب، لأن سبق الغلبة بالمجاز التعلق أي تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب، لأن الرحمة مقضى ذاته القlementة وأما الغضب فإنه مترقب على سابقة عمل من العبد الحادث، وبهذا التقرير يتفهم استشكل من أورد وقوع العذاب قبل الرحمة في بعض المواطن، كمن يدخل النار من الموحدين ثم يخرج بالشفاعة وغيرها. وقيل: معنى الغلبة الكثرة والشمول، تقول غلب على فلان الكرم أي أكثر أفعاله، وهذا كله بناء على أن الرحمة والغضب من صفات الذات، وقال بعض العلماء الرحمة والغضب من صفات الفعل لا من صفات الذات، ولا مانع من تقديم بعض الأعمال على بعض فتكون الإشارة بالرحمة إلى إسكان آدم لجنة أول ما خلق مثلاً ومقابلها ما وقع من إخراجها منها، وعلى ذلك استمرت أحوال الأمم بتقديم الرحمة في خلقهم بالتوسيع عليهم من الرزق وغيره، ثم يقع بهم العذاب على كفرهم. وأما ما أشكل من أمر من يطلب من الموحدين فالرحمة سابقة في حقهم أيضاً، ولولا وجودها خللوا أبداً. وقال الطيبي في سبق الرحمة إشارة إلى أن نطق الخلق منها أكثر من تسقطهم من الغضب وأنها تتألف من غير استحقاق وإن الغضب لا يتألف إلا باستحقاق، فالرحمة تشمل الشخص جنباً وروحياً وفضيماً وناشئاً قبل أن يصدر منه شيء من الطاعة، ولا يلحقه الغضب إلا بعد أن يصدر عنه من الذنوب ما يستحق معه ذلك.

٢- باب ما جاء في سبع أوزعين

وقول الله تعالى: ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمثر يَنْهَن يُنْطَلَوْنَ إِنَّ الله على كُلِّ شيء قدير وإن الله قد أحاط بكلِّ

ذريتهم حتى ظهر ذلك منهم في أبي الحسن الأشعري، أشار إلى ذلك ابن عساکر.

قوله: (فنادى مناد) في الرواية الأخرى « فجاء رجل فقال: يا عمران » ولم أتف على اسمه في شيء من الروايات.

قوله: (ذهبت ناطقاً يا ابن الحصين) أي انتقلت، ووقع في الرواية الأولى «فجاء رجل فقال يا عمران راحلتك، أي أدرك راحلتك فهو بالنصب، أو ذهبت راحلتك فهو بالرفع، ويؤيده الرواية الأخرى ولم أتف على اسم هذا الرجل.

وقوله: (فهللت) بالغاء أي شردت.

قوله: (إذا هي يقطع) يفتح أوله (دونها السراب) بالسهم أي يحول بيني وبين رؤيتها، والسراب بالمهمله معروف، وهو ما يرى نهراً في الفلاة كأنه ماء.

قوله: (فوالله لو ددت أنني كنت تركتها) في التوحيد « أنها ذهبت ولم أتم » يعني لأنه قام قبل أن يكمل النبي ﷺ حديثه في ظنه، فأنفست على ما فاتته من ذلك. وفيه ما كان عليه من الحرص على تحصيل العلم، وقد كنت كثير التقلب لتحصيل ما ظن عمران أنه فاتته من هذه القصة إلى أن وقتت على قصة نافع بن زيد الحميري فقري في ظني أنه لم يفته شيء من هذه القصة بمخصوصها فخلو قصة نافع بن زيد عن قدر زائد على حديث عمران، إلا أن في آخره بعد قوله وما فيه « واستوى على عرشه عز وجل ».

الحديث الثاني: حديث عمرو قال: « قام فينا رسول الله ﷺ مقافاً فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم » الحديث.

قوله: (وروى عيسى عن ربيعة) كذا للأكثر وسقط منه رجل فقال ابن الفلكي: ينبغي أن يكون بين عيسى وربيعة أبو حزة، وبذلك جزم أبو مسعود وقال الطرقي: سقط أبو حزة من كتاب الفريري وثبت في رواية حماد بن شاذكر فضده عن البخاري « روى عيسى عن أبي حزة عن ربيعة قال « وكذا قال ابن ربيع عن الفريري، قلت: وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » وهو يروي الصحيح عن الجرجاني عن الفريري. فالاختلاف فيه حيثن عن الفريري، ثم رأيت سقط أيضاً من رواية النسفي، لكن جعل بين عيسى وربيعة ضبة، وغلب على الظن أن أبا حزة أحق في رواية الجرجاني وقد وصفوه بقلة الاتقان، وعيسى المذكور هو ابن موسى البخاري ولقبه خنجرار بمجمعة مضمومة ثم نون ساكنة ثم جيم، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع، وقد وصل الحديث المذكور من طريق عيسى للمذكور عن أبي حزة وهو محمد بن يمين السكري عن ربيعة الطبراني في مسند ربيعة المذكور، وهو يفتح الرء والقاف والوحدة الخفيفة ابن مصقلة يفتح الميم وسكون الصاد المهمله وقد تبدل سيناً بعدها قاف، ولم يفرده به عيسى فقد أخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حزة نحوه، لكن بإسناد ضعيف.

قوله: (حتى دخل أهل الجنة) هي غاية قوله: « أخبرنا » أي أخبرنا عن مبتدأ الخلق شيئاً بعد شيء إلى أن انتهى الإخبار عن حال الاستقرار في الجنة والنار، ووضع الماضي موضع المضارع مبالغة للتشويق المستفاد من خبر الصامق، وكان السياق يقتضي أن يقول: حتى يدخل، ودل ذلك على أنه أخبر في المجلس الواحد بجميع أحوال المخلوقات منذ ابتدئت إلى أن تنهى إلى أن تمت، فشمل ذلك الإخبار عن المبدأ والمعاش والمعاد، وفي تسير لإيراد ذلك كله في مجلس واحد من غوارق العادة أمر عظيم، ويقرب ذلك مع كون معجزاته لا مزية في كثرتها أنه ﷺ أعطي جوامع الكلم، ومثل هذا من جهة أخرى ما رواه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: « خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال للذي في يده اليمنى: هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم أجعل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبداً، ثم قال للذي في شماله مثله في أهل النار » وقال في آخر الحديث « فقال بيديه فنبههما ثم قال: فرج ربكم من العباد فريق في الجنة وفريق في السعير » وإسناده حسن. ووجه الشبه بينهما أن الأول فيه تيسير القول الكثير في الزمن القليل، وهذا فيه تيسير الجرم التوسع في الظرف الضيق، وظاهر قوله: فنبههما بعد قوله وفي يده كتابان أنهما كانا مرتين ثم والله أعلم. ولحديث الباب شاهد من حديث حنيفة سياتي في كتاب القدر إن شاء الله تعالى، ومن حديث أبي زيد الأنصاري أخرجه أحمد ومسلم قال:

« صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، ثم نزل فصلى بنا الظهر ثم صعد المنبر فخطبنا ثم صلى العصر كذلك حتى غابت الشمس، فحدثنا بما كان وما هو كائن، فأعلمنا أحفظنا لفظ أحمد. وأخرجه من حديث أبي سعيد مختصراً ومطولاً، وأخرجه الترمذي من حديث مطولاً، وترجم له « باب ما قام به النبي ﷺ ما هو كائن إلى يوم القيامة » ثم ساقه بلفظ « صلى بنا رسول الله ﷺ يوماً صلاة العصر ثم قام فحدثنا فلم يدع شيئاً يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به، حفظه من حفظه

شيء علماً ﴿[الطلاق: ١٧]﴾. ﴿والسقف المرفوع﴾ [الطور: ٥]: السَّمَاءُ. ﴿سَمَكُهَا﴾ [الزمرات: ٢٨]: بِنَاءُهَا. ﴿الْحَبْكُ﴾ [الدرجات: ٧]: اسْتَوَاؤُهَا وَحُسْنُهَا. ﴿وَأَذْنَتْ﴾ [الإشفاق: ٥]: سَوَّغَتْ وَأَطَاعَتْ. ﴿وَأَلْقَتْ﴾ أَخْرَجَتْ مَا فِيهَا مِنَ الْمَوْتَى ﴿وَتَخَلَّتْ﴾ [الإشفاق: ٤]: غَشِيَهُمْ. ﴿طَحَاهَا﴾ [النسب: ٦]: دَحَاهَا. ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [الزمرات: ١٤]: وَجْهَ الْأَرْضِ، كَانَ فِيهَا الْحَيَوَانُ، نَوْمُهُمْ وَسَهَرُهُمْ.

٣١٩٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَتْ يَتَنَّهُ أَنْسَابُ مَحْصُومَةٍ فِي أَرْضٍ، فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ لَهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، اجْزِيبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِدْرَ حَبِيرٍ طَوَّلَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [راجع: ٢٤٥٣]. أخرجه مسلم: [١٦١٧].

قوله: (سحكما) بفتح المهملة وسكون الميم (بناءها) بالذ يريد تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ سَمَكَهَا﴾ أي رفع بنيانها، وهو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عنه، ومن طريق أبي ليلى عن طريق أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عنه، ومن طريق أبي ليلى عن طريق أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عنه، ومن طريق أبي ليلى عن طريق أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عنه.

قوله: (والحبك استواؤها وحسنها) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه، وأخرج من طريق سعد الإسكافي عن عكرمة عنه بلفظ: «ذات الحبك، أي البهاء والجمال، غير أنها كالبرد المسلسل» ومن طريق علي بن أبي طلحة عنه قال: «ذات الحبك أي الخلق الحسن» والحبك بضمين جمع حبكة كطرق وطريقة وزناً ومعنى، وقيل: واحدتها حباك كشال ومثل، وقيل: الحبك الطريق التي ترى في السماء من آثار النجوم، وروى الطبري عن الضحاك نحوه، وقيل: هي النجوم أخرجه الطبري بإسناد حسن عن الحسن، وروى الطبري عن عبد الله بن عمرو أن المراد بالسماء هنا السماء السابعة.

قوله: (وأذنت) سمعت وأطاعت) يرد تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَفَّتْ﴾ [الإشفاق: ٢-١] أي ومعنى سمعها وأطاعتها قبولها ما يراد منها، وروى ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ﴿وأذنت لربها﴾ أي أطاعت، ومن طريق الضحاك ﴿أذنت لربها﴾ أي سمعت، ومن طريق سعيد بن جبير ﴿وحقت﴾ أي حق لها أن تطيع.

قوله: (وألقت) أخرجت ما فيها من الموتى ﴿وتخلت﴾ أي عنهم) يرد تفسير بقية الآيات، وهو عند ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد نحوه، ومن طريق سعيد بن جبير ألفت ما استودعها الله من عبادته وتخلت عنهم إليه.

قوله: (طحاهها دحاهها) هو تفسير مجاهد أخرجه عبد بن حيد وغيره من طريقه، والمعنى بسطها بيناً وشمالاً من كل جانب، وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً عن طريق ابن عباس والسدي وغيرهما: دحاه أي بسطها.

قوله: (بالساهرة وجه الأرض، كان فيها الحيوان نومهم وسهرهم) هو تفسير عكرمة أخرجه ابن أبي حاتم، أو المراد بالأرض أرض القيامة، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق مصعب بن ثابت عن أبي حازم عن سهل بن سعد بن أبي وقيل: ﴿فإذا هم بالساهرة﴾ قال: أرض بيضاء غفراء كالحبيرة، وسيأتي من وجه آخر عن أبي حازم مرفوعاً في الرقاق لكن ليس به تفسير الساهرة. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: أحدها: حديث عائشة «من ظلم قيد شبر» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الظالم.

ثانيها: حديث ابن عمر في المعنى، وقد تقدم هناك أيضاً، وعبد الله في إسناده هو ابن المبارك، والرواية عنه بشر بن محمد مروزي سمع من ابن المبارك بخراسان، وهو يؤيد البحث الذي قدمته من أنه لا يلزم من كون هذا الحديث ليس في كتب ابن المبارك بخراسان أن لا يكون حدث به هناك، ويحتمل أن يكون بشر صحب ابن المبارك فسمعه منه بالبصرة فيصح أنه لم يحدث به إلا بالبصرة والله أعلم.

ثالثها: حديث أبي بكر: «إن الزمان قد استدار كهيته» وسيأتي بآتم من هذا السياق في آخر المنازعي في الكلام على حجة الوداع، وباتي شرحه في تفسير براءة، ومضى شرح أكثره في العلم وبعضه في الحج.

٣١٩٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَتْ يَتَنَّهُ أَنْسَابُ مَحْصُومَةٍ فِي أَرْضٍ، فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ لَهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، اجْزِيبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِدْرَ حَبِيرٍ طَوَّلَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [راجع: ٢٤٥٣]. أخرجه مسلم: [١٦١٧].

٣١٩٦- حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، خَسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». [راجع: ٢٤٥٤].

٣١٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُقَرَّبَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ، وَرَجَبُ مُضَرَ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ» [راجع: ٦٧]. أخرجه مسلم: [١٦١٧، ١٦١٩].

٣١٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غُفْرِ بْنِ نَفِيلٍ: أَنَّهُ خَاصِمَتُهُ أَرْوَى - فِي حَقِّ زَعَتِ أَنْهُ انْقَضَتْ لَهَا - إِلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّا أَنْقَضَ مِنْ حَقِّهَا شَيْئاً، أَتَاهُذْ لَسَيِّئَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ حَبِيرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، فَإِنَّهُ يَطْوِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

قَالَ ابْنُ أَبِي الزُّوَادِ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ لِي سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ... [راجع: ٢٤٥٢]. أخرجه مسلم: [١٦١٠ بن بريدة].

قوله: (باب ما جاء في سبع أراضين) أو في بيان وضعها.

قوله: (وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ الآية [الطلاق: ١٢]) قال الداودي: فيه دلالة على أن الأرضين بعضها فوق بعض مثل السماوات وتقل عن بعض المتكلمين أن المتالية في العدد خاصة وأن السبع متجاورة، وحكى ابن التين عن بعضهم أن الأرض واحدة، قال وهو مردود بالقرآن والسنة. قلت: لعله القول بالتجاورة، وإلا فيصير صريحاً في المخالفة، ويدل للقول الظاهر ما رواه ابن جرير عن طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في هذه الآية ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ [الطلاق: ١٢]: قال: في كل أرض مثل إبراهيم، ونحو ما على الأرض من الخلق، هكذا أخرجه مختصراً وإسناده صحيح. وأخرجه الحاكم والبيهقي عن طريق عطاء بن السائب عن أبي الضحى مطولاً وأوله أي سبع أرضين ﴿في كل أرض آدم كادهم نوح كنوحهم وإبراهيم كإبراهيمكم ويعيسى كعيسى وبني كنيعكم﴾ قال البيهقي: إسناده صحيح، إلا أنه شاذ مرة. وروى ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد عن ابن عباس قال: لو حدثكم بتفسير هذه الآية لكفرتم وكفرتم تكذيبكم بها. ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه وزاد ومن مكتوبات بعضهن على بعض. وظاهر قوله تعالى: ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ [الطلاق: ١٢] يرد

قوله: (عن محمد بن مبرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة) اسم ابن أبي بكرة عبد الرحمن كما تقدم في «باب رب مبلغ أوعى من سامع» في كتاب العلم من وجه آخر عن أيوب، وذكر أبو علي الجبائي أنه سقط من نسخة الأصلية هنا عن ابن أبي بكرة وثبت لسائر الرواة عن القميري، قلت: وكذا ثبت في رواية النسفي عن البخاري، قال الجبائي: ووقع في رواية القابسي هنا عن أيوب عن محمد بن أبي بكرة، وهو وهم فاش. قلت: واتفق الأصلية لكن صفح «عن» فصار «ابن» فلذلك وصفه بفحش الوهم وسبأني هذا الحديث بالسند المذكور هنا في «باب حجة الوداع» من كتاب المغازي علي الصواب للجماعة أيضاً حتى الأصلي، واستمر القابسي على وهمه فقال هناك أيضاً: «عن محمد بن أبي بكرة».

وابهيا: حديث سعيد بن زيد في قصته مع أروى بنت أبيس في خاصتها له في الأرض، وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في كتاب المظالم.

قوله: (كهيفه) الكاف صفة مصدر محذوف تقديره استلخ استلخه مثل صفته يوم خلق السماء، والزمان اسم لليل وكثيره وزعم يوسف بن عبد الملك في كتابه «تفضيل الأزمنة» أن هذه لقطة صلدت من النبي ﷺ في شهر مارس وهو آذار وهو برمهات بالبطية، وفي سبوي الليل والنهار عند حلول الشمس برج الحسل.

قوله: (وقال ابن أبي الزناد عن هشام) أي ابن عروة (عن أبيه قال في سعيد بن زيد) أراد المحقق بهذا الحديث بيان لقاء عروة سعيداً، وقد لقي عروة من هو أتم وفاء من سعيد كوالده الزبير وعلي وغيرهما.

٣ - باب في النُّجُوم

وَقَالَ قَادَةُ: ﴿وَقَدْ رُتِّبَتْ السَّمَاءُ لِلنَّاسِ بِمَصَارِحَ﴾ [الملك: ٥]، خَلَقَ خَلِيَةَ النُّجُومِ لِفَلَاحِهِ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَزُجُجَ مَا لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلَامَاتٌ يُفَكِّدُ بِهَا، فَمَنْ قَوْلٌ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكِ أَعْطَا، وَاحْتَرَعَ نَعِيَةً، وَكَتَفَ مَا لَا يَعْلَمُ لَهُ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّاسٍ: ﴿هَشِيمًا﴾ [الحج: ٤٥]، مُتَقَبَّرًا. وَالْأَبُ مَا يَأْكُلُ الْأَنْفُسَ. ﴿وَالْأَنَامُ﴾ [الرحمن: ١٠]، الْخَلْقُ. ﴿تَرْزُخُ﴾ [الرايسون: ١٠٠] [الرحمن: ٢٠]، حَاجِبٌ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْفَأْفَا﴾ [الباء: ١٦]، مُلْتَفَةٌ. وَالْغَلْبُ: الْمُلْتَفَةُ. ﴿فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، مِهْدًا كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾. ﴿نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]، قَلِيلًا.

قوله: (باب في النجوم) وقال قادة (إخ) وصله عبد بن حيد من طريق شيان عنه به وزاد في آخره: «وإن ناساً جهلة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من غرس بنجم كذا كان كذا ومن سافر بنجم كذا كان كذا ولعمري ما من النجوم نجم إلا ويولد به الطويل والقصير والأحر والأبيض والحسن والديميم، وما علم هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر شيء من هذا الغيب» انتهى. وبهذه الزيادة تظهر مناسبة إيراد المصنف ما أورده من تفسير الأشياء التي ذكرها من القرآن وإن كان ذكر بعضها وقع استطرافاً والله أعلم. قال السلاوي: قول تشاد في النجوم حسن، إلا قوله: «أعطى وأضاع نفسه» فإنه قصر في ذلك، بل قاتل ذلك كافر انتهى. ولم يتعين الكفر في حق من قال ذلك، وإنما يكفر من نسب الاختراع إليها، وأما من جعلها علامة على حدوث أمر في الأرض فلا، وقد تقدم تقرير ذلك وتفصيله في الكلام على حديث زيد بن خالد أسير قال: «مطرنا بنو كذا» في «باب الاستسقاء» وقال أبو علي الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهَا رِجُومًا﴾ [الملك: ٥] الضمير للسما، أي وجعلنا شهباً رجوماً على حذاف مضاف، فصار الضمير للمضاف إليه. وذكر ابن دحية في «التنوير» من طريق أبي عثمان النهدي عن سليمان الفارسي قال: النجوم كلها معلقة كالقناديل من السماء الدنيا كتعليق القناديل في المساجد.

قوله: (وقال ابن عباس هشيماً متقبراً) لم أره عنه من طريق موثقة. لكن ذكره إسماعيل بن أبي زياد في تفسيره عن ابن عباس. وقال أبو عبيدة: قوله: «هشيماً» أي يابساً مستقناً، و«تزدور الرياح» [الكهف: ٤٥] أي تفرقه.

قوله: (والأب ما تأكل الأنعام) هو تفسير ابن عباس أيضاً، وصله ابن أبي حاتم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال: الأب ما أثبتت الأرض عما تأكله الدواب لكن

ذكره إسماعيل بن أبي زياد في تفسيره عن ابن عباس. وقال أبو عبيدة: قوله: «هشيماً» أي يابساً مستقناً، و«تزدور الرياح» [الكهف: ٤٥] أي تفرقه.

قوله: (والأب ما تأكل الأنعام) هو تفسير ابن عباس أيضاً، وصله ابن أبي حاتم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال: الأب ما أثبتت الأرض عما تأكله الدواب

٤ - باب صِفَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

﴿بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] قَالَ مُجَاهِدٌ: كَحُسْبَانِ الرُّخَى.

وَقَالَ قُرْطُوبُ: بِحِسَابٍ وَمَنْزِلٍ لَا يَغْتَوَايَا. حُسْبَانٌ: جَمَاعَةُ حِسَابٍ، يُقَالُ حِسْبَانٌ وَحُسْبَانٌ.

﴿شُحَاخَا﴾ [الشمس: ١]، مَوْزُونًا. ﴿أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠]، لَا يَسْتَوْزِنُ مَوْزُونًا أَحَدُهُمَا مَوْزُونُ الْآخَرِ، وَلَا يُنَبِّئُ لَهْمَا ذَلِكَ. ﴿سَابِقِ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، يَسْطَلُّانِ، حَيْثُ يَنْزِلُ. ﴿تَسْلُخُ﴾ [يس: ٣٧]، نَخْرُجُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ وَتُجْزِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. ﴿وَرَايَةً﴾ [المائدة: ١٦]، وَثَبَّتْهَا تَشَقُّقُهَا. ﴿وَرَجَائِيهَا﴾ [المائدة: ١٧]، مَا لَمْ يَنْشَقْ مِنْهَا، فَهُوَ عَلَى حَاقِيقَتِهَا، كَقَوْلِكَ: عَلَى أَرْجَاءِ الْبَرْقِ. ﴿أَغْطَشَ﴾ [الزمر: ٢٩]، وَ«جَزَ» [الأنعام: ٦٦]، أَظْلَمَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿كُوْرَتْ﴾ [التكوير: ١]، تَكُوْرُ حَتَّى يَلْقَبَ مَوْزُونًا. ﴿وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٧]، جَمَعَ مِنْ قَابَةٍ. ﴿اتَّسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٨]، اسْتَوَى. ﴿بُورُوجًا﴾ [الحجر: ١٦]، مَنْزِلِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ. ﴿الْعُرُورُ﴾ [الطور: ٢١]، بِالنَّهَارِ مَعَ الشَّمْسِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَوْجَتُهُ: الْعُرُورُ بِاللَّيْلِ، وَالسُّومُومُ بِالنَّهَارِ، يَقَالُ: ﴿يُؤَلِّجُ﴾ [الحج: ٦١]، يَكُوْرُ. ﴿وَلِيَجْعَلَ﴾ [البقرة: ١٦]، كُلُّ شَيْءٍ أَذْخَلَهُ فِي

شمس.

قوله: (هـ حسان) «الأصنام: ٩٦» جماعة الحساب) يعني أن حسان جماعة الحساب كشهبان جمع شهاب، وهذا قول أبي عبيدة في المجاز، وقال الإسماعيلي من جعله من الحساب احتمل الجمع واحتمل المصدر، تقول حسب حساباً، ثم هو من الحساب بالفتح ومن الظن بالكسر أي في الماضي.

قوله: ﴿صُحَّاهَا﴾ ضَوْوُهَا) وصله عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال (والشمس وضحاها) قال: ضَوْوُهَا. قال الإسماعيلي: يريد أن الضمى يقع في صدر النهار وعنده تشتت إضاءة الشمس، وروى ابن أبي حاتم عن طريق قتادة والضحاك قال: ضحاها النهار.

قوله: (أَن تَلَرَكِ الْقَمَرُ لَيْسَ: [٤٠]): لا يستر ضوء أحدهما ضوء الآخر (إلخ) وصله القرطبي في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بتمامه.

قوله: (سَلِخَ لَيْسَ: [٣٧] خَرَجَ [إلخ] وصله القرطبي من طريقه أيضاً بلفظ يخرج أحدهما من الآخر ويجري كل منهما في ذلك.

قوله: (وَاهِيَا تَشَقَّقُهَا) هو قول الفراء، وروى الطبري عن ابن عباس في قوله ﴿وَاهِيَا﴾ [الحاقة: ١٦] قال متزعة ضعيفة.

قوله: (أَرْجَاهَا [الحاقة: ١٧] ما لم تشق منها فهو على حافيتها) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧] ووقع في رواية الكشميهني: فهو على حافتها، وكأنه أورد باعتبار لفظ الملك جمع باعتبار الجنس، وروى عبد بن حيد من طريق قتادة في قوله: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ أي على حافات السماء، وروى الطبري عن سعيد بن المسيب مثله، ومن سعيد بن جبير: على حافات الدنيا، وصوب الأول، وأخرج عن ابن عباس قال والملك على حافات السماء حين تشق، والأرجاء بلد جمع رجا بالقصر والمراء النواحي.

قوله: (أَغْطَشَ وَجَن: أَظْلَمَ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿أَغْطَشَ لَيْلَهَا﴾ [النازعات: ٢٩] وتفسير قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ [الأأنام: ٧٦] أي أظلم في الموضعين، والأول تفسير قتادة أخرجه عبد بن حيد من طريقه قال: قوله: ﴿أَغْطَشَ لَيْلَهَا﴾ [النازعات: ٢٩] أي أظلم ليلها، وقد توقف فيه الإسماعيلي فقال: معنى أغطش ليلها جملة مظلمة، وأما أغطش غير متدد فإن ساغ فهو صحيح المعنى ولكن المعروف أظلم الوقت جاءت ظلمت وأظلمنا وقمنا في ظلمة. قلت: لم يرد البخاري القاصر لأنه في نفس الآية متدد وإنما أراد تفسير قوله أغطش فقط، وأما الثاني فهو تفسير أبي حبيدة قال في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ [الأأنام: ٧٦] أي غشى عليه وأظلم.

قوله: (وَقَالَ الْحَسَنُ: كَوْرَتُ تَكْوَرُ حَتَّى يَهْبَسَ ضَوْوُهَا) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي رجا، عنه، وكان هذا كان يقوله قبل أن يسمع حديث أبي سلمة عن أبي هريرة التي ذكره في هذا الباب، ولا فمعنى التكوير التكوير اللف تقول كوروت العمامة تكويراً إذا لففتها، والتكوير أيضاً الجمع تقول كورته إذا جمته، وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كَوَّرَتْ﴾ [التكوير: ١] يقول: أظلمت، ومن طريق الربيع بن خثيم قال: كوروت أي رمى بها، ومن طريق أبي يحيى عن مجاهد كوروت قال: اضمحلت. قال الطبري: التكوير في الأصل الجمع وعلى هذا فالمراد أنها تلف ويرمى بها فيهب ضَوْوُهَا.

قوله: (وَاللَّيْلُ وَمَا وَسَقَ [الانشقاق: ١٧] أَي جَمَعَ مِنْ دَابَّةٍ) وصله عبد بن حيد من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن نحوه.

قوله: (الْأَسْقُ اصْصَوْرُ) وصله عبد بن حيد أيضاً من طريق منصور عنه في قوله: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا اسْتَقَى﴾ [الانشقاق: ١٧] قال: استوى.

قوله: (بِرُوحِ الْجَمْرِ: [١٦] مَنَازِلُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ) وصله ابن حيد، وروى الطبري من طريق مجاهد قال: البروج الكواكب ومن طريق أبي صالح قال هي النجوم الكبار، وقيل: هي قصور في السماء واه عبد بن حيد من طريق يحيى بن رافع، ومن طريق قتادة قال هي قصور على أبواب السماء فيها الحرس، وعند أهل الهيئة أن البروج غير المنازل، فالبروج اثنا عشر والمنازل ثمانية وعشرون، وكل برج عبارة عن منزلتين وثلاث منها.

قوله: (فَالْخُرُورُ بِالنَّهَارِ مَعَ الشَّمْسِ) وصله إبراهيم الحربي عن الأثرم عن أبي حبيدة قال: الخُرُورُ بالنهار مع الشمس، وقال الفراء: الخُرُورُ الحر الدائم ليلاً كان أو نهاراً، والسموم بالنهار خاصة.

٣١٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي عَرَبٍ ذَرَّجٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ جِئْتَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ: «اتَّخِذِي مِنْ تَلْخَبٍ ٢». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، قَالَ: «فَإِنَّهَا تَلْخَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْغُرْبِيِّ، فَتَسْأَلُ كَيْدَ لَهَا، وَتُؤْخِذُ أَنْ تَسْجُدَ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا، وَتَسْأَلُ فَلَا يُؤْذِنُ لَهَا، فَيَقَالُ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَطُلْعِي مِنْ مَقَرِّهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَغْرِي لِمُنْطَهَرٍ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْغُرْبِيِّ الْعَلِيمِ﴾ ٣». (س: ٣٨). (الطبري: ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٢٤، ٤٧٤٣٣). أخرجه مسلم: ١٥٩٩.

٣٢٠٠- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُحَاطَرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الدَّنَاجُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مَسْلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُكَوَّرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٣٢٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّكَ كَانَ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آتَا مِنْ آتَاءِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَكُلُّوهُ». (لراجع: ١٠٤٢). أخرجه مسلم: ٩١٤.

٣٢٠٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ اسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آتَايَا مِنَ آتَاءِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ ٤». (راجع: ٢٩). أخرجه مسلم: ٩٠٧. معلولاً.

٣٢٠٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي هُرَيْرَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ قَامَ كَبِيرٌ وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَجَعَ رَجُوعاً طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ٥». وَقَامَ كَمَا هُوَ، فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، وَهِيَ آدَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَجَعَ رَجُوعاً طَوِيلًا، وَهِيَ آدَى مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَجَدَ سُجُوداً طَوِيلًا، ثُمَّ قَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَفْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ سَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّسَتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ فِي كُتُوبِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آتَايَا مِنَ آتَاءِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْكُرُوا إِلَى الصَّلَاةِ ٥». (راجع: ١٠٤٤). أخرجه مسلم: ٩٠١.

٣٢٠٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آتَايَا مِنَ آتَاءِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَكُلُّوا ٥». (راجع: ١٠٤٩). أخرجه مسلم: ٩١١.

قوله: (باب صفة الشمس والقمر بحسبان) أي تفسير ذلك، وقوله: «قال مجاهد كحسبان الرمي» وصله القرطبي في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، ومرواه أنهما يجران على حسب الحركة الروحية الدورية وعلى وضعهما.

وقوله: (وقال غيره بحسبان ومنازل لا يعملونها) ووقع في نسخة الصنفاني هو ابن عباس وقد وصله عبد بن حيد من طريق أبي مالك وهو الغضاري مثله، وروى الحربي والطبري عن ابن عباس نحوه بإسناد صحيح وه جزم الفراء.

٥- باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ نُشْرًا يَبْرِئُ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾

[الفرقان: ٤٨]. [قرأ عاصم: ونشراً، وقرأ حمزة والكسائي ونشراً، وقرأ ابن عامر:

نُشْرًا]

﴿قَاصِبًا﴾ [الإسراء: ٦٩]: تَقْصِيفُ كُلِّ شَيْءٍ. ﴿لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] مَلَاقِحٌ مُلْقِعةٌ. ﴿إِعْصَارٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]: رِيحٌ عَاصِفٌ تَهْبُ مِنْ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ كَقَمْعٍ فِيهِ نَارٌ. ﴿صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧]: بَسْرَةٌ. ﴿نُشْرًا﴾: مَقْرَفَةٌ.

٣٢٠٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَالِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نُعِزَّتْ بِالصَّبَا، وَأُخْلِكَتْ عَادُ بِالْثُبُورِ». [راجع: ١٠٣٥. أخرجه مسلم: ٩٠٠].

٣٢٠٦- حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَابِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى مُعِيلةً فِي السَّمَاءِ الْبَلْبَلِ وَاقِفَةً، وَدَخَلَ وَخَرَجَ وَتَكَرَّرَ وَجْهَهُ، فَيَأْتِي أَنْظَرَتِ السَّمَاءُ سُورِيَّ عَنْهُ، فَعَرَفَتْهُ عَابِثَةُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا أَذْرِي لَكُلَّ كَمَا قَالَ: قَوْمٌ عَادُ ﴿لَقَدْ رَأَوْهُ عَارِجًا مُسْتَقْبِلَ أَوْتُونِهِمْ﴾. [البقرة: ٢٤]. [الطبري: ٨٢٩]، واطبري في أحاديث الأنبياء، باب ٦. أخرجه مسلم: ٨٩٩].

قوله: (باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ نُشْرًا يَبْرِئُ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]) نُشْرًا بِضَمِّ النُّونِ والمُعِيلةُ وسِيَّاتِي تفسيره في الباب.

قوله: (قَاصِبًا تَقْصِيفُ كُلِّ شَيْءٍ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿فِيرْسِلْ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِنَ الرِّيحِ﴾ [الإسراء: ٦٩] قال أبو عبيدة في التي تقصف كل شيء أي تحطم، وروى الطبري من طريق ابن جرير قال: قال ابن عباس القاصف التي تفرق، هكذا ذكره مقطوعاً.

قوله: (لَوَاقِحَ مَلَقِعةٌ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] وإن أصل لَوَاقِحَ مَلَقِعةٌ وواحداً مَلَقِعةٌ، وهو قول أبي عبيدة وفقاً لابن إسحاق وأبو بكر فبرهما قالوا لَوَاقِحَ جمع لَاقِعةٌ ولَاقِصٌ، وقال الفرار: فإن قيل الريح مَلَقِعةٌ لأنها تلتق الشجر فتكف قبل ما لَوَاقِحُ؟ فالجواب على وجهين: أحدهما: أن تحمل الريح في التي تلتق بمرورها على التراب والماء فيكون فيها اللقاح فيقال ريح لَاقِصٌ كما يقال ماء مَلَقِصٌ، ويؤيده وصف ريح العذاب بأنها عقيم. ثانيهما: أن وصفها باللقح لكون اللقح يقع فيها كما تقول: ليل نائم، وقال الطبري: الصواب أنها لَاقِعةٌ من وجه مَلَقِعةٌ من وجه لأن لقحها حلها الماء، والقاسح عملها في السحاب، ثم أخرج من طريق قوي عن ابن مسعود قال: «يرسل الله الريح فتحمل الماء فتلقح السحاب، وغر به فتسر كما تسر اللقحة، ثم تغر» وقال الأزهري: جعل الريح لَاقِصاً لأنها تحمل السحاب وتصرفه، ثم غر به فتستدره، والعرب تقول للريح الجَنُوبُ: لَاقِصٌ وحاملٌ، وللشمال: حائلٌ وعقيمٌ.

قوله: (إِعْصَارٌ) رِيحٌ عَاصِفٌ تَهْبُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ كَقَمْعٍ فِيهِ نَارٌ يريد تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِعْصَارٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦] وهو تفسير أبي عبيدة بلفظه، وروى الطبري عن السدي قال: الإِعْصَارُ الرِّيحُ، والنَّارُ السُّمُومُ. وعن الضحاك قال: الإِعْصَارُ رِيحٌ فِيهَا بَرْدٌ شَدِيدٌ. والأول أظهر لقوله تعالى ﴿فِيهِ نَارٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

قوله: (صِرٌّ) يريد تفسير قوله تعالى ﴿رِيحٌ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧] قال أبو عبيدة: الصر شدة البرد. وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق معمر قال كان الحسن يقول ﴿فَإِعْصَارٌ﴾ يقول صر برد. كذا قال.

قوله: (نُشْرًا مَقْرَفَةٌ) هو مقتضى كلام أبي عبيدة فإنه قال: قوله: ﴿نُشْرًا﴾ أي من كل مهب وجانب وناحية. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

قوله: (وقال ابن عباس وروية: الحور بالليل والسوم بالنهار) أما قول ابن عباس فلم أراه موصولاً عنه بعد. وأما قول روية وهو ابن المجاج التميمي الراجز المشهور فذكره أبو عبيدة عنه في المجاز، وقال السدي: المراد بالظل والحور في الآية الجنة والنار أخرجه ابن أبي حاتم عنه.

قوله: (يقال يولج يكور) كذا في رواية أبي ذر، ورويت في رواية ابن شبيب «يكون» بنون وهو أشبه، وقال أبو عبيدة: يولج أي يقص من الليل فيزيد في النهار وكذلك النهار، وروى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال: ما نقص من أحدهما دخل في الآخر يتقاصن ذلك في الساعات. ومن طريق قتادة نحوه قال: يولج ليل الصيف في نهاره أي يدخل، ويدخل نهار الشتاء في ليله.

قوله: (ولجية [البقرة: ١٦٩]: كل شيء أدخلته في شيء) هو قول عبيدة قال قوله: «من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة» كل شيء أدخلته في شيء ليس منه فهو وليجة، والمضى لا تخلوا أولياءه ليس من المسلمين. ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث:

أولها: حديث أبي ذر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ هَـ﴾ [يس: ٣٨] وسِيَّاتِي شرحه مستوفى في تفسير سورة يس، والغرض من هنا بيان سير الشمس في كل يوم وليجة، وظاهره مغاير لقول أهل الحجة إن الشمس مرصعة في الفلك، فإنه يقتضي أن الذي يسير هو الفلك وظاهر الحديث أنها هي التي تسير وتغير، ومثله قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿كُلٌّ فِي فَلكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠] أي يدورون، قال ابن العربي: أكثر قوم سجعوا وهو صحيح ممكن، وتأوله قوم ما هي عليه من التسخير الدائم، ولا مانع أن تخرج من مجراها فتسجد ثم ترجع. قلت: إن أراد بالفتروج الوقوف فواضح، وإلا فلا دليل على الخروج ويحتمل أن يكون المراد بالسجود مسجود من هو موكل بها من الملائكة، أو تسجد بصورة الحال فيكون عبارة عن الزيادة في الاتقياء والمخضري في ذلك الحين.

ثانيها: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن عبد الله الملائج) يخفي التون وآخره جيم هو لقبه ومعناه العالم بلغة الفرس، وهو في الأصل دانه ضرب، وجد الله المذكور تابعي صغير، واسم أبيه فيروز، وذكر البرزاري أنه لم يرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن غير هذا الحديث، ووقع في روايته من طريق يونس بن محمد عن عبد العزيز بن المختار عنه سمعت أبا سلمة يحدث في زمن خالد القسري في هذا المسجد وجاءه الحسن أي البصري فجلس إليه، فقال أبو سلمة: حدثنا أبو هريرة فذكره، ومثله أخرجه الإسماعيلي وقال: «في مسجد البصرة» ولم يقل خالد القسري، وأخرجه الخطابي من طريق يونس بهذا الإسناد فقال: «في زمن خالد بن عبد الله» أي أبي أسيد أي يفتح الحفرة وهو أصح لأن خلافاً هذا كان قد ولي البصرة بعد الملك قبل الحجاج بخلاف خالد القسري.

قوله: (مكوراً) زاد في رواية البرزاري ومن ذكر معه «في النار، فقال الحسن: وما ذنبهما؟ فقال أبو سلمة أحذتكم عن رسول الله ﷺ وتقول وما ذنبهما؟ قال البرزاري لا يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه انتهى. وأخرج أبو يعلى عنه من حديث أنس وفيه: «ليراهما من عبيدهما» كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]. وأخرجه الطيالسي من هذا الوجه مختصراً. وأخرج ابن وهب في كتاب الأحوال «عن عطاء بن يسار في قوله تعالى: ﴿وَجَمْعُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ [القيامة: ٩] قال: يجمعان يوم القيامة ثم يفلقان في النار، ولابن أبي حاتم عن ابن عباس نحوه موقوفاً أيضاً، قال الخطابي: ليس المراد بكونهما في النار تذبذبهما بلملك، ولكنه تبيكت إن كان مبيدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لها كانت باطلاً. وقيل: إنهما خلقا من النار فأعيدا فيها. وقال الإسماعيلي: لا يلزم من جعلهما في النار تذبذبهما، فإن الله في النار ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذاباً وألّة من آلات العذاب وما شاء الله من ذلك، فلا تكون هي معبدة. وقال أبو موسى اللخفي في «غرب الحديث» لما وصف بأنها يسبحان في قوله: ﴿كُلٌّ فِي فَلكٍ يَسْبَحُونَ﴾. وأن كل من عبد من دون الله إلا من سبقت له الحسنى يكون في النار وكان في النار يذبذب بهما أهلها بحيث لا يبرحان منهما فصارا كأنهما ثوران عقيران.

ثالثها: بقية الأحاديث عن عبد الله بن عمرو ومن بعده في ذكر الكسوف، وقد تقدمت كلها مشروحة في كتاب الكسوف، وقوله في الحديث الأخير «عن أبي مسعود» كذا في الأصول بإدلة الكنية، وهو أبو مسعود البصري، ووقع في بعض النسخ «عن ابن مسعود» بالوحدة والتون وهو تصحيح

أحدهما: حديث ابن عباس.

قوله: (عن الحكم) مر ابن حنبل بالثبوت والمرحمة مصغر.

فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّالِثَةَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ، قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ، قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلَيْعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْتُ عَلَى يُوسُفَ فَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَبِي.

فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ، قِيلَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلَيْعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْتُ عَلَى إِدْرِيسَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَبِي.

فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلَيْعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْنَا عَلَى هَارُونَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَبِي.

فَأَتَيْنَا عَلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ مَرْحَبًا بِهِ وَلَيْعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْتُ عَلَى مُوسَى فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَبِي، فَلَمَّا جَاوَزْتَ بَكِّي، فَقِيلَ: مَا الْبُكَاءُ؟ قَالَ: يَا رَبِّ هَذَا الْعَلَامُ الَّذِي بُعِثَ بَعْدِي، يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أَمِيرِهِ الْفَضْلُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أَمِيرِي.

فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ السَّابِعَةَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ، قِيلَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ، مَرْحَبًا بِهِ وَلَيْعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ ابْنِ وَبِي، فَرَفَعَ لِي الْيَدَ الْأَعْمُورُ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ فَقَالَ: هَذَا آيَةُ الْمَعْمُورِ، يُصَلِّي فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ سِتُّونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا عَرَّجُوا لَمْ يَقُودُوا إِلَيْهِ أَجْرًا مَا عَلَيْهِمْ، وَزُفَّتْ لِي سِنُونُ الْمُتَهَيِّ، لِإِذَا نَبَّهَهَا كَانَتْ لِقَالِ هَجَرٍ، وَوَرَقَهَا كَانَتْ أَذَانُ الْقَبُولِ، لِي اصْلَحَهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِيَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ فَقَالَ: أَمَّا الْبَاطِيَانِ فِيهِ الْجَنَّةُ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ الْبَيْلُ وَالْفَرَاتُ.

ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ خَمْسُونَ صَلَاةً، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جِئْتُ مُوسَى فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: فُرِضَتْ عَلَيَّ خَمْسُونَ صَلَاةً، قَالَ: أَنَا أَظْلَمُ بِالنَّاسِ مِنْكَ، غَالَجْتَ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْعَالَجَةِ، وَإِنْ أَتَيْتَ لَا تُطِيقُ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَسَلِّ، فَرَجَعْتُ فَسَأَلَتْهُ، فَجَعَلَهَا أَرْبَعِينَ، ثُمَّ يَمَلَّةً، ثُمَّ فَلَاحِينَ، ثُمَّ يَمَلَّةً، فَجَعَلَ عِشْرِينَ، ثُمَّ يَمَلَّةً، فَجَعَلَ عِشْرًا، فَأَتَيْتُ مُوسَى فَقَالَ: يَمَلَّةً، فَجَعَلَهَا خَمْسًا، فَأَتَيْتُ مُوسَى فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: جَعَلَهَا خَمْسًا، فَقَالَ: يَمَلَّةً. قُلْتُ: فَسَلَّمْتُ فُرُودِي: إِنِّي لَمَّا امْتَنَيْتُ فِرْعَوْنِي وَخَفَّضْتُ عَنْ عِبَادِي، وَاجْرِي الْحَسَنَةَ عِشْرًا.

وَقَالَ هَمَامٌ: عَنْ قَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِي الْيَدِ الْأَعْمُورِ». [الطبر: ٥٣٣٩٣، ٥٣٤٣٠، ٥٣٨٨٧، أخرجه مسلم: ١٦٤].

٣٢٠٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ: قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْنُوعُ، قَالَ: «إِنْ أَحَدُكُمْ يَخُجَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَقْلًا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضَعَّةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَتَعَثَّ اللَّهُ مَلَكًا يُؤْتَمِرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتَبْ عَمَلَهُ، وَرَدِّقْهُ، وَاجْلَعْ وَهْقِي أَوْ سَعِيدَ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ يَتَنَزَّلُ الْجَنَّةَ إِلَّا ذِرَاعَ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كَيَاكِبُهُ، يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَقَعَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ يَتَنَزَّلُ النَّارَ إِلَّا ذِرَاعَ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكَيَاكِبُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ». [الطبر: ٥٣٣٧٢].

قوله: (نصرت بالصبا) يفتح المهملة وتخفيف الواحدة مقصور هي الريح الشرقية، والدبور يفتح أوله وتخفيف الواحدة الضمومة مقابلة، يشير ﷺ إلى قوله تعالى في قصة الأحزاب ﴿فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩] وروى الشافعي بإسناد فيه انقطاع أن النبي ﷺ قال: «نصرت بالصبا، وكانت غلباً على من كان قبلاً» وقيل: إن الصبا هي التي حلت ريح قميص يوسف إلى يعقوب قبل أن يصل إليه، قال ابن بطال: في هذا الحديث تفضيل بعض المخلوقات على بعض، وفيه إخبار المرء عن نفسه بما فضله الله به على سبيل التحدث بالعملة لا على الفخر، وفيه الإخبار عن الأمم الماضية وأهلاها.

لأيهما: حديث عائشة وقد تقدم شرحه في كتاب الاستسقاء.

وقوله فيه: (مخيلة) يفتح الميم وكسر للمعجمة بعدها تحتانية ساكنة هي السحابة التي يقال فيها المطر.

قوله: (فإذا أمطرت السماء سوري عنه) فيه رد على من زعم أنه لا يقال أمطرت إلا في الغلب وأما الرقة يقال مطرت.

وقوله: (سوري عنه) يضم المهملة وتشديد الراء بلفظ المجهول أي كشف عنه. وفي الحديث تذكر ما ينزل المرء عنه ما وقع للأمام الخالية، والتخدير من السير في سبيلهم خشية من وقوع مثل ما أصابهم. وفيه شفقة ﷺ على أمته وراثة بهم كما وصفه الله تعالى. قال ابن العربي: فإن قيل كيف يخشى النبي ﷺ أن يعذب القوم وهو فيهم مع قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] والجواب أن الآية نزلت بعد هذه القصة، ويتعين الحمل على ذلك لأن الآية دلت على كرامة له ﷺ ورفعه فلا يتخيل الخطأ درجته أصلاً. قلت: ويمكن عليه أن آية الأفعال كانت في المشركين من أهل بدر، وفي حديث عائشة إشعار بأنه كان يواظب على ذلك من صنيعة، كان إذا رأى فعل كذا. والأولى في الجواب أن يقال إن آية الأفعال احتساب الشخص ببعض المذكورين أو بوقت دون وقت أو مقام الخوف يقتضي غلبة عدم الأمن من مكر الله، وأولى من الجميع أن يقال خشى على من ليس هو فيهم أن يقع بهم العذاب، أما المؤمن فشفقة عليه لإيمانه، وأما الكافر فلرجاء إسلامه، وهو بعت رحمة للمؤمنين.

٦- باب ذكر الملائكة

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. [راجع: ٣٣٢٩].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿تَسْعَى الْمَاضُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]: الْمَلَائِكَةُ.

٣٢٠٧- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَادَةَ.

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَهَشَامٌ قَالَا: حَدَّثَنَا قَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَتَنَا أَنَا عِنْدَ الْيَدِ الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ - وَذَكَرَ: يَغِي رَجُلًا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ - فَأَتَيْتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مَلَانِ جَكَمَةٍ وَإِيمَانًا، فَشَقَّ مِنْ الشَّخْرِ إِلَى مَرَاكِ الْأَطْنِ، ثُمَّ غَسَلَ الْبَطْنَ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ مَلَأَ جَكَمَتَهُ وَإِيمَانًا، وَأَتَيْتُ بِدَبَابَةِ آتِيهِ، فَوْنُ الْبَطْلِ وَفَوْقَ الْيَمَامَرِ: الْبُرَاقُ، فَانطَلَقْتُ مَعَ جِبْرِيلَ حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلَيْعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْتُ عَلَى آدَمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ ابْنِ وَبِي.

فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلَيْعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْتُ عَلَى عِيسَى وَيَحْيَى فَقَالَا: مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَبِي.

٦٥٩٤، ٧٤٥٤. أخرجه مسلم: ٢٦٤٣.

٣٢٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ:
أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ غَفْبَةَ، عَنْ نَالِجٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَتَانَهُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ نَادَى جِبْرِيلُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحْبِبْهُ، كِهْجَةُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحْبِبُوهُ، كِهْجَةُ أَهْلِ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُنَادِي لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ».

[الطبر: ٦٠٤٠، ٧٤٨٥، أخرجه مسلم: ٢٦٣٧، زكاة].

٣٢١٠- عَلِيًّا مُحَمَّدًا: عَلِيًّا ابْنُ أَبِي مَرْثَمَ: أَخُوْنَا الْوَلَدِ: عَلِيًّا ابْنَ
أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَسْبِ
اللَّهِ عَنْهَا، وَزَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ
تَنْزِلُ فِي الْقَدَاسِ، وَهُوَ السَّحَابُ، قَدْ كُتِبَ الْأَمْرُ فَيُسَبِّحُ فِي السَّمَاءِ، فَتُسَوِّقُ
الشَّيَاطِينُ السَّمَعَ فَتَسْمَعُهُ، فَتُجْرِي إِلَى الْكُفَّانِ، فَتَكَلِّمُونَهَا بِأَقْوَامٍ كَلَّمَ بِهَا
عَنْهُ الْأَنْبِيَاءُ. (الطبري: ٣٢١٨، ٥٧٦٢، ٦٧١٣، ٧٥٦١. أخرجه مسلم: ٢٢٢٨
بإسناد).

٣٢١١- عَلَّقَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: عَلَّقَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ: عَلَّقَا ابْنُ
هَبَابٍ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالْأَفَرَّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ
كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ: كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنَ الْبُيُوتِ الْمَسْجِدِ الْمَلَائِكَةُ يَكْتُبُونَ
الْأَوَّلَ لِلْأَوَّلِ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأَ الصُّحُفَ، وَجَلَّوْا يَسْمَعُونَ الذِّكْرَ.

[راجع: ٨٨١. أخرجه مسلم: ٨٥٠، وفي كتاب الجمعة: ٢٤].

٣٢١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: عَنْ
سَيِّدِ بْنِ الْمُسْتَبِيرِ قَالَ: مَرَّ غُفَرٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَخَسَنٌ يَنْشُدُ، فَقَالَ: كُنْتُ
أُنْشِدُ بِهِ، وَلَيْسَ مِنْهُ خَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ لَفَّتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: انْشُدْ بِاللَّهِ،
اسْمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَجِبَ غُفَرٌ، اللَّهُمَّ الْيَدِ بِرُوحِ الْقُدْسِ» .
قَالَ: نَعَمْ. [راجع: ٤٥٣، أخرجه مسلم: ٢٤٨٥].

٣٢١٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُمَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نَابِتٍ، عَنْ
الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَسَّانٍ وَالهَجْهَمِ - أَوْ هَاجِمٍ - وَجَبْرِئِيلَ
مَعَكَ ه. [بخاری: ٤١٢٣، ٤١٢٤، ٤١٥٣، أخرجه مسلم: ٢٤٨٦].

٣٢١٤- خَلَقْنَا مُوسَىٰ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، خَلَقْنَا جِبْرِيلَ (ج) خَلَقْنَا إِسْحَاقَ؛
أَخَوَاتًا وَهَبْنَا بَنِي جِبْرِيلَ: خَلَقْنَا أَبِي قَالَن: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانِي أَنْظُرُ إِلَى عِبَادٍ سَاطِعٍ لِي مِثْلُ نَبِيِّ غَنَمٍ،
رَأَىٰ مُوسَى: مُوَكَّبَ جِبْرِيلَ.

٣٢١٥- حَدَّثَنَا قُرُوبٌ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ، مَالَ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ قَالَ: وَكُلُّ ذَلِكَ، يَأْتِيهِ الْمَلَكُ أَحْتَاً فِي بَيْتِي مُتَصَلِّياً الْحَرَسِ، فَيَقْعَمُ عَنِّي وَلَا رَعْبَ مَا قَالَ، وَهُوَ احْتِلُهُ عَلَيَّ، وَيَتَحَقَّلُ لِي الْمَلَكُ أَحْتَاً رَجُلًا، فَيَكَلِّمُنِي فَمَا يَقُولُ. ٥. [راجع: ٧. أخرجه مسلم: ٢٣٣٣، بقطعة لم ترد [نا].

٣٢١٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي

سَلَّمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ افْتَقَرَ زَوْجَتَيْنِ لِي سَبِيلَ اللَّهِ دَخَعَهُ خَزَنَةُ الْحَيَاةِ: أَيْ قُلٌّ هَلُمَّ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ذَلِكَ الَّذِي لَا تَوَقَّى عَلَيْهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَزْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ». [إمام: ١٨٩٧، أخرجه مسلم: ٩٠٢٧].

٣٢١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ الزُّهْرِيِّ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ: هَذَا جَبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ. وَقَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. تَرَى مَا لَا أَرَى تَبُذُّهُ النَّبِيُّ ﷺ. [المطهر: ٣٧٦٨، ٦٢٠١، ٦٢٤٩، ٦٢٥٣، والمطهر في الاستيعان باب ١٨. أخرجه مسلم: ٢٤٤٧].

۳۲۱۸- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ دُرٍّ (ح)

وجبريل موكل بالوحي الذي يحصل به الإصلاح العام، وقد قيل إنه عربي وإنه مشتق من جبروت الله، واستبعد للإتفاق على منع صرفه. وفي اللفظة ثلاث عشرة لغة.

أولها جبريل بكسر الجيم وسكون الموحدة وكسر الراء وسكون التحتانية بغير همز ثم لام خفيفة وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر ونافع ورواية عاصم.

ثانيها: يفتح الجيم قراها ابن كثير.

ثالثها: مثله لكن يفتح الراء ثم همزة قراها حمزة والكسائي.

رابعها: مثله بخلاف ما بين همزة واللام قراها يحيى بن يعمر ورويت عن عاصم.

خامسها: بتشديد اللام رويت عن عاصم.

سادسها: زيادة ألف بعد الراء ثم همزة ثم ياء ثم لام خفيفة قراها عكرمة.

سابعها: مثلها بغير همز قراها الأعمش.

ثامنها: مثل السادسة إلا أنها ياء قبل الهمز.

تاسعها: جبرال يفتح ثم سكون وألف بعد الراء ولام خفيفة.

عاشرها: مثله لكن يياء بعد الألف قراها طلحة بن مصرف.

حادي عشرها: جرين مثل كثير لكن بنون.

ثاني عشرها: مثله لكن بكسر الجيم.

ثالث عشرها: مثل حمزة لكن بنون بدل اللام لخصته من إعراب السمين.

وروى الطبري عن أبي العالية قال: جبريل من الكرويين وهم سادة الملائكة وروى الطبراني من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ جبريل على أي شيء أنت ؟ قال: على الريح والجنود، وعلى أي شيء ميكائيل ؟ قال: على النبات والقطر، قال: وعلى أي شيء ملك الموت ؟ قال: على قبض الأرواح، الحديث وفي

إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعف لسوء حفظه ولم يترك. وروى الترمذي من حديث أبي سعيد مرفوعاً وزيد أي من أهل السماء جبريل وميكائيل الحديث. وفي الحديث الذي أخرجه الطبراني في كيفية خلق آدم ما يدل على أن خلق

جبريل كان قبل خلق آدم، وهو مقتضى عموم قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ وفي التفسير أيضاً أنه يموت قبل موت ملك الموت بعد فناء العالم، والله أعلم.

وأما ميكائيل فروى الطبراني عن أنس أن النبي ﷺ قال لجبريل ما لي أم ميكائيل ضاحكاً ؟ قال: ما ضحك منذ خلقت النار، وأما ملك التصوير فلم ألق على اسمه.

وأما مالك خازن النار فيأتي ذكره في تفسير سورة الزخرف إن شاء الله تعالى، وأما ملك الجبال فلم ألق على اسمه أيضاً، ومن مشاهير الملائكة إسرافيل ولم يقع له ذكر في

أحاديث الباب، وقد روى النقاش أنه أول من سجد من الملائكة فجوزي بولاية اللوح المحفوظ، وروى الطبراني من حديث ابن عباس أنه الذي نزل على النبي ﷺ فخير بين أن يكون نبياً عبداً أو نبياً ملكاً، فأشار إليه جبريل أن تواضع، فاختار أن يكون نبياً عبداً،

وروى أحمد والترمذي عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: كيف أنعم وصاحب القرن فدانتم القرن وحني جبهته وانتظر أن يؤذن له، الحديث، وقد اشتمل كتاب

القطعة لأبي الشيخ من ذكر الملائكة على أحاديث وكتابات كثيرة فليطلبها منه من أراد الوقوف على ذلك، وفيه عن علي أنه ذكر الملائكة قال: منهم الأمانة على وحيه،

والحفظ لبيده، والسنة لجناحه، والثابتة في الأرض السفلى أقدامهم، المراقبة من السماء العليا أعتاقهم، الخارجة من الأنوار أكتافهم، الماسة لقوائم العرش أكتافهم.

الحديث الأول: حديث الإسراء وأورد بطوله من طريق قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة، وسأذكر شرحه في السيرة النبوية قبيل أبواب الهجرة إن شاء الله

تعالى، والغرض منه هنا ما يتعلق بالملائكة، وقد ساقه هنا على لفظ خليفة، وهناك على لفظ هدية بن خالد، وسأبين ما بينهما من التفاوت إن شاء الله تعالى.

وقوله: (بطست من ذهب ملآن) كذا الأكثر وللشمسيي « ملأى » والتذكير باعتبار الإناة والثاني باعتبار الطست أنها مؤنثة، ووجدت بخط الدمشقي « ملأى » بضم الميم على لفظ الفعل الماضي، فعلى هذا لا تغاير بينه وبين قوله: « ملآن ».

وقوله: (مراق البطن) يفتح الميم وتخفيف الراء وتشديد القاف هو ما سفل من البطن ورق من جلده، وأصله مراقق، وسميت بذلك لأنها موضع رقة الجلد.

وقوله: (بداية أيهه) ذكره باعتبار كونه مركباً.

وقوله في آخره: (وقال همام عن قتادة) يريد أن هماماً فصل في سياقه قصة البيت المعمور من قصة الإسراء، فروى أصل الحديث عن قتادة عن أنس، وقصة البيت

الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: « الْمَلَائِكَةُ يَصَالُونَ: مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، وَيَحْضُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَفِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَنْزِعُ إِلَيْهِ الَّذِينَ يَأْتُوا إِلَيْكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ يَقُولُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَقَالُوا: تَرَكْنَاهُمْ يَمُوتُونَ وَيَأْتِيَانَهُمْ يَمُوتُونَ. » [إجماع: ٥٥٥. أخرجه مسلم: ٦٣٢].

قوله: (باب ذكر الملائكة) جمع ملك يفتح اللام، قليل: غف من مالك وقيل: مشتق من الألوكة وهي الرسالة وهذا قول سيويه والجمهور، وأصله لآك، وقيل: أصله الملك يفتح ثم سكون وهو الأخذ بقوة وحسب لا مدخل للميم فيه، وأصل وزنه مفعل فتركت الهمزة لكثرة الاستعمال وطهرت في الجمع وزيدت الهاء إما للمبالغة وإما لتساوي الجمع، وجمع على القلب وإلا لقليل ملكة، وعن أبي عبيدة الميم في الملك أصلية وزنه فعل كاسد هو من الملك بالفتح وسكون اللام وهو الأخذ بقوة، وعلى هذا فوزن ملائكة فاعلة، ويؤيده أنهم جوزوا في جمعه أملاك، وأفعال لا يكون جمعاً إلا في أوله ميم زائفة، قال جمهور أهل الكلام من المسلمين: الملائكة أجسام لطيفة أعطيت قدرة على التشكل بأشكال مختلفة ومسكنها السموات، وأبطل من قال إنها الكواكب أو إنها الأنفس الخفية التي فارقت أجسادها وغير ذلك من الأقوال التي لا يوجد في الألة السمعية شيء منها. وقد جاء في صفة الملائكة وكثرتهم أحاديث: منها ما أخرجه مسلم عن عائشة مرفوعاً « خلقت الملائكة من نور » الحديث، ومنها ما أخرجه الترمذي وابن ماجه والبخاري من حديث أبي ذر مرفوعاً « أظن السماء وحق لها أن تتكلم، وما فيها موضع أربع أصابع إلا وعليه ملك ساجد » الحديث. ومنها ما أخرجه الطبراني من حديث جابر مرفوعاً « ما في السموات السبع موضع قدم ولا شبر ولا كف إلا وفيه ملك قائم أو راكع أو ساجد » وللطبراني نحوه من حديث عائشة. وذكر في « ربيع الأبرار » عن سعيد بن المسبب قال للملائكة ليسوا ذكوراً ولا إناثاً ولا ياكلون ولا يشربون ولا يتكلمون ولا يتوالدون. قلت: وفي قصة الملائكة وسارة ما يرويه أنهم لا ياكلون، وأما ما وقع في قصة الأكل من الشجرة أنها شجرة الخلد التي تأكل منها الملائكة فليس بشايت، وفي هذا وما ورد من القرآن رد على من أنكر وجود الملائكة من الملاحدة. وقدم المصنف ذكر للملائكة على الأنبياء لا كونهم أفضل عنه بل لتقدمهم في الخلق ولسبق ذكرهم في القرآن في عدة آيات كقوله تعالى: ﴿ كُلْ أَسْنِ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ ﴾، [البقرة: ٢٨٥] «ومن يحقر بالله وملائكته وكتبه ورسله»، [النساء: ١٣٦] «ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين» [البقرة: ١٧٧] وقد وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم صفة الحج « ابتدؤا بما بدأ الله به » ورواه النسائي بصيغة الأمر « ابتدأ بما بدأ الله به »، وأنهم وسائط بين الله وبين الرسل في تبليغ الوحي والشرائع فغاسب أن يقدم الكلام فيهم على الأنبياء، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أفضل من الأنبياء، وقد ذكرت مسألة تفصيل الملائكة في كتاب التوحيد عند شرح حديث ذكرته في ملاخير منهم، والله أعلم. ومن أدلة كثرتهم ما يأتي في حديث الإسراء « أن البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ثم لا يبعدون ».

قوله: (وقال أنس قال عبد الله بن سلام) هو طرف من حديث المصنف في كتاب الهجرة، وسيأتي بآتم من هذا السياق هناك مع شرحه.

قوله: (وقال ابن عباس) نحن الصالحون الملائكة وصله عبد الرزاق من طريق سماك عن عكرمة عنه، وللطبراني عن عائشة مرفوعاً: ما في السماء موضع قدم

إلا وعليه ملك قائم أو ساجد، فذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٥]. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث تزيد على ثلاثين حديثاً، وهو من نوافر ما

وقع في هذا الكتاب، أمي كثرة ما فيه من الأحاديث، فإن عادة المصنف غالباً يفصل الأحاديث بالترجم ولم يصنع ذلك هنا، وقد اشتملت أحاديث الباب على ذكر بعض

من أشهر من الملائكة كجبريل، ووقع ذكره في أكثر أحاديثه، وميكائيل وهو في حديث سمره وحده، والملك الموكل بتصوير ابن آدم، ومالك خازن النار، وملك الجبال،

والملائكة الذين في كل سماء، والملائكة الذين ينزلون في السحاب، والملائكة الذين يدخلون البيت المعمور، والملائكة الذين يكتبون الناس يوم الجمعة، وخزنة الجنة،

والملائكة الذين يتعاقبون. ووقع ذكر الملائكة على العموم في كونهن لا يدخلون بيتاً فيه تصاوير، وأنهم يؤمنون على قراءة المصلي ويقولون: ربنا ولك الحمد، ويدعون لمثلير الصلاة، ويلعنون من هجرت فراش زوجها، وما بعد الأول محتمل أن يكون المراد خاصاً

منهم، فاما جبريل فقد وصفه الله تعالى بأنه روح القدس وبأنه الروح الأمين وبأنه رسول كريم ذو قوة مكين مطاع أمين، وسيأتي في التفسير أن معناه عبد الله وهو وإن كان

سريانياً لكنه وقع فيه موافقة من حيث المعنى للغة العرب لأن الجبر هو إصلاح ما وهى،

عن قتادة عن الحسن، وأما سعيد وهو ابن أبي عروبة وهشام وهو الدستوائي فالوجا قصة البيت المعمور في حديث أنس، والصواب رواية همام وهي موصولة هنا عن هذبة عنه، ووهب من زعم أنها معلقة، فقد روى الحسن بن سفيان في مسنده الحديث بطوله عن هذبة فاقصص الحديث إلى قوله: « فرغ في البيت المعمور » قال قتادة « فحدثنا الحسن عن أبي هريرة أنه رأى البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يمودون فيه » وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان وأبي يعلى والبخاري وغير واحد كلهم عن هذبة به مفصلاً، وعرف بذلك مراد البخاري بقوله: « في البيت المعمور » وأخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: ذكر لنا أن رسول الله ﷺ قال: «البيت المعمور مسجد في السماء بخلاء الكعبة لا خير لحرق عليها، يدخله سبعون ألف ملك كل يوم إذا خرجوا منه لم يمودوا» وهذا وما قبله يشعر بأن قتادة كان تارة يدرج قصة البيت المعمور في حديث أنس وتارة يفصلها، وحين يفصلها تارة يذكر مستحوا وتارة يهيمه، وقد روى إسحاق في مسنده والطبري وغير واحد من طريق خالد بن هريرة عن علي « أنه سئل عن السقف المرفوع قال: السماء، وعن البيت المعمور قال: بيت في السماء يحيط البيت حرمة في السماء كحرمة هذا في الأرض، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يمودون إليه » وفي رواية للطبري أن السائل عن ذلك هو عبد الله بن الكواء ولابن مردويه عن ابن عباس نحوه وزاد « وهو على مثل البيت الحرام لو سقط لسقط عليه » من حديث عائشة، ونحوه بإسناد صالح، ومن حديث عبد الله بن عمرو نحوه بإسناد ضعيف وهو عند الفاكهي في « كتاب مكة » بإسناد صحيح عنه لكن موقوفاً عليه، وروى ابن مردويه أيضاً وابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث علي وزاد « وفي السماء نهر يقال له نهر الحيوان يدخله جبريل كل يوم فينفض ثم يخرج فينفض فيخبر عنه سبعون ألف قطرة يغلق الله من كل قطرة ملكاً، فهم الذين يصلون فيه ثم لا يمودون إليه » وإسناده ضعيف، وقد روى ابن المنذر نحوه بدون ذكر النهر من طريق صحيحة عن أبي هريرة لكن موقوفاً، وجاء عن الحسن ومحمد بن عباد بن جعفر أن البيت المعمور هو الكعبة، والأول أكثر وأشهر، وأكثر الروايات أنه في السماء السابعة. وجاء من وجه آخر عن أنس مرفوعاً أنه في السماء الرابعة، وبه جزم شيخنا في القاموس، وقيل هو في السماء السادسة، وقيل: هو تحت العرش، وقيل: إنه بناء آدم لما أهبط إلى الأرض ثم رفع زمن الطوفان، وكان هذا شبهة من قال إنه الكعبة، ويسمى البيت المعمور الضراح والضريح.

الحديث السادس: حديث أبي هريرة في الدعاء لحسان، والغرض منه ذكر روح القدس، وقد تقدم شرحه في المساجد من كتاب الصلاة وبيئت أنه من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أو عن حسان وأنه لم يحضر مراجعته لحسان. وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان قال: ما حفظت عن الزهري إلا عن سعيد عن أبي هريرة، فعلى هذا فكان أبا هريرة حدث سعيداً بالقصة بعد وقوعها بمكة، ولهذا قال الإسماعيلي: سياق البخاري صورته صورة الإرسال، وهو كما قال، وقد ظهر الجواب عنه بهذه الرواية.

الحديث السابع: حديث البواء بن عازب في ذكر حسان أيضاً والغرض منه الإشارة إلى أن المراد بروح القدس في الحديث الذي قبله جبريل، وسيأتي شرحه في كتاب الأدب، وقوله « قال النبي ﷺ لحسان » يقتضي أنه من مسند البراء بن عازب، ولكن أخرجه الترمذي من رواية يزيد بن زريع عن سعيد فجعله من رواية البراء عن حسان.

الحديث الثامن: حديث أنس « كاني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بني غنم » السكة بكسر الهملة والشديد الزقاق، ونحو ذلك بفتح المعجمة وسكون النون بطن من الخبزج. وهم بنو غنم بن مالك بن النجار. منهم أبو أيوب الأنصاري وآخرون. ووهب من زعم أن المراد بهم هنا بنو غنم حي من بني تغلب بفتح التثنية وسكون المعجمة فإن أولئك لم يكونوا بالمدينة يومئذ.

قوله: (زاد موسى هو كعب جبريل) موسى هو ابن إسماعيل التبوذكي. ومراده أنه روى هذا الحديث عن جبريل بن حازم بالإسناد المذكور فزاد في المتن هذه الزيادة. وطريق موسى هذه موصولة في المغازي عنه وهو ما يدل على أنه قد بطل عن بعض مشايخه ما سمعه منه فلم يطرده له في ذلك محل مستمر فإن كلاً من أبي حاصم وموسى من مشايخه، وقد علق عن أبي حاصم ما أخذه عنه بواسطة، وعلق عن موسى ما أخذه عنه بغير واسطة، وفيه رد على من قال: كل ما يعلقه عن مشايخه محمول على أنه سمعه منهم، وفيه رد على من قال: إن الذي يذكر عن مشايخه من ذلك يكون مما حمله عنهم بالناوالة لأنه صرح في المغازي بتحديث موسى له بهذا الحديث، فلو كان ناوالة لم يصرح بالتحديث.

وقوله: (هو كعب جبريل) يميز فيه الحركات الثلاث كظناؤه ورجع ابن التين الحفص. وإسحاق المذكور في الرواية الأولى هو ابن راهويه كما بينه ابن السكن وجزم به الكلبي، وسيأتي بقية شرح المتن في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

الحديث التاسع: حديث عائشة « أن الحارث بن هشام سأل عن كيفية جميء الوحي » وقد تقدم شرحه في أول الكتاب، وقدمت أن عامر بن صالح الزبيري روى عن هشام فجعله من رواية عائشة عن الحارث بن هشام، وأبي وجدت له تابعاً على ذلك عند ابن منده، وهو يتضمن الرد على الحاكم حيث زعم أن عامر بن صالح تفرد بالزيادة المذكورة، والمتابع المذكور أخرجه ابن منده من طريق عبد الله بن الحارث عن هشام عن عائشة عن الحارث بن هشام قال: « سألت ».

الحديث العاشر: حديث أبي هريرة « من أتق زوجين » وقد تقدم الكلام عليه في أول الجهاد والغرض منه ذكر خزانة الجنة وقوله في الإسناد: « حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلس عن أبي هريرة » قال الإسماعيلي في الجهاد: أدخل الأوزاعي بين يحيى وأبي سلمة في هذا الحديث محمد بن إبراهيم التيمي. قلت: روايته عنه عند النسائي، ويحيى معروف بالرواية عن أبي سلمة، فلعل محمداً أثبت في هذا الحديث.

الحديث الحادي عشر: حديث عائشة في سلام جبريل، وسيأتي الكلام عليه

عن قتادة عن الحسن، وأما سعيد وهو ابن أبي عروبة وهشام وهو الدستوائي فالوجا قصة البيت المعمور في حديث أنس، والصواب رواية همام وهي موصولة هنا عن هذبة عنه، ووهب من زعم أنها معلقة، فقد روى الحسن بن سفيان في مسنده الحديث بطوله عن هذبة فاقصص الحديث إلى قوله: « فرغ في البيت المعمور » قال قتادة « فحدثنا الحسن عن أبي هريرة أنه رأى البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يمودون فيه » وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان وأبي يعلى والبخاري وغير واحد كلهم عن هذبة به مفصلاً، وعرف بذلك مراد البخاري بقوله: « في البيت المعمور » وأخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: ذكر لنا أن رسول الله ﷺ قال: «البيت المعمور مسجد في السماء بخلاء الكعبة لا خير لحرق عليها، يدخله سبعون ألف ملك كل يوم إذا خرجوا منه لم يمودوا» وهذا وما قبله يشعر بأن قتادة كان تارة يدرج قصة البيت المعمور في حديث أنس وتارة يفصلها، وحين يفصلها تارة يذكر مستحوا وتارة يهيمه، وقد روى إسحاق في مسنده والطبري وغير واحد من طريق خالد بن هريرة عن علي « أنه سئل عن السقف المرفوع قال: السماء، وعن البيت المعمور قال: بيت في السماء يحيط البيت حرمة في السماء كحرمة هذا في الأرض، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يمودون إليه » وفي رواية للطبري أن السائل عن ذلك هو عبد الله بن الكواء ولابن مردويه عن ابن عباس نحوه وزاد « وهو على مثل البيت الحرام لو سقط لسقط عليه » من حديث عائشة، ونحوه بإسناد صالح، ومن حديث عبد الله بن عمرو نحوه بإسناد ضعيف وهو عند الفاكهي في « كتاب مكة » بإسناد صحيح عنه لكن موقوفاً عليه، وروى ابن مردويه أيضاً وابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث علي وزاد « وفي السماء نهر يقال له نهر الحيوان يدخله جبريل كل يوم فينفض ثم يخرج فينفض فيخبر عنه سبعون ألف قطرة يغلق الله من كل قطرة ملكاً، فهم الذين يصلون فيه ثم لا يمودون إليه » وإسناده ضعيف، وقد روى ابن المنذر نحوه بدون ذكر النهر من طريق صحيحة عن أبي هريرة لكن موقوفاً، وجاء عن الحسن ومحمد بن عباد بن جعفر أن البيت المعمور هو الكعبة، والأول أكثر وأشهر، وأكثر الروايات أنه في السماء السابعة. وجاء من وجه آخر عن أنس مرفوعاً أنه في السماء الرابعة، وبه جزم شيخنا في القاموس، وقيل هو في السماء السادسة، وقيل: هو تحت العرش، وقيل: إنه بناء آدم لما أهبط إلى الأرض ثم رفع زمن الطوفان، وكان هذا شبهة من قال إنه الكعبة، ويسمى البيت المعمور الضراح والضريح.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود « حدثنا الصادق المصدوق » وسيأتي شرحه في كتاب القدر، والغرض منه قوله فيه: « ثم يبعث الله ملكاً ويؤمر بأربع كلمات، فإن فيه أن الملك موكل ما ذكر عند تصوير الأدبي، وسيأتي ما وقع فيه من الاختلاف هناك، والمراد بقوله: « الصادق » أي في قوله « المصدوق » أي فيما وعده به ربه.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة أوردته من طريقين موصولة ومعلقة وساقه على لفظ المعلقة، وهي متتابعة أبي حاصم، وقد وصلها في الأدب عن عمرو بن علي عن أبي حاصم، وساقه على لفظه هنا، وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه قد بطل عن بعض مشايخه ما هو عنده عنه بواسطة، لأن أبا حاصم من شيوخه.

قوله: (إذا أحب الله العبد إلخ) زاد روح بن عباد عن ابن جريج في آخره عند الإسماعيلي « وإذا أبغض فمثل ذلك » وقد أخرجه أحمد عن روح بدون الزيادة، وسيأتي تمام شرحه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع: حديث عائشة.

قوله: (حدثنا محمد حدثنا ابن أبي هريرة) قال الجبائي: محمد هذا هو الذهلي، كما قال، وقد قال أبو زر بعد أن ساق: محمد هذا هو البخاري، وهذا هو الأرجح عندي، فإن الإسماعيلي وأبا نعيم لم يجدوا الحديث من غير رواية البخاري فأخرجاه عنه، ولو كان عند غير البخاري لما ضاق عليها عجزه، ونصف هذا الإسناد الأعلى مدينون ونصفه الأدنى مصريون، ولبيت في هذا الحديث شيخ آخر سياتي في صفة إيليس قرياً، ويأتي شرحه مستوفى في الطب.

وقوله: (الغان) هو السحاب وزناً ومعنى وواحدة غانة كسحابة كذلك، وقوله: وهو السحاب من تفسير بعض الرواة أدرجه في الخبر.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة، وقد تقدم شرحه في الجملة.

وقوله فيه: (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن.

وقوله: (والأغبر) كذا للأكثر بالمعجمة والراء الثقيلة، ووقع في رواية الكشيبي والأعرج بالعين المهملة الساكنة وآخره جيم، والأول أرجح فإنه مشهور من رواية الأغبر،

الأصح حديثه: أن يُسر بن سعيد حديثه: أن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه حدثه. ومع يسر بن سعيد عبد الله الخولاني، الذي كان في حجره ميمونة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، حديثهما زيد بن خالد: أن أبا طلحة حديثه: أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة».

قال يسر: فمرحى زيد بن خالد، فحدثنا قباداً نحن في بيتي يسر يسو تصابرو، فقلت: لعبد الله الخولاني: ألم يحدثنا في التصابرو؟ فقال: إنه قال: «لا رقيم في ثوب». ألا سمعته؟ قلت: لا، قال: بلى قد ذكر. [راجع: ٣٢٢٥. أخرجه مسلم: ٢١٠٦].

٣٢٢٧ - حدثنا يحيى بن سليمان قال: حدثني ابن وهب قال: حدثني عمرو بن سالم، عن أبيه قال: وعد النبي ﷺ جبريل فقال: «إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب». [أخر: ٥٩٦٠].

٣٢٢٨ - حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن سفيان، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حيد، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه». [راجع: ٧٩٦. أخرجه مسلم: ٤٠٩].

٣٢٢٩ - حدثنا إبراهيم بن المنذر: حدثنا [محمّد] بن فضال: حدثنا أبي، عن هلال بن علي، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه، والملائكة تقول: اللهم اغفر له وارحمه، ما لم يتم من صلاته، أو يحدث». [راجع: ١٧٦. أخرجه مسلم: ٣٦٢، أخرجه: ٦٤٩ بقصة ليست في هذه الطريق وأخرجه مطولاً في المساجد (٧٧٢)].

٣٢٣٠ - حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان، عن عمرو، عن غطاء، عن صفوان بن يحيى، عن أبيه [هـ] قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ على النبي: ﴿وَأَذُوا يَا مَال﴾.

قال سفيان: في رواية عبد الله: «وَأَذُوا يَا مَال». [أخر: ٤٣٦٦، ٤٨١٩. أخرجه مسلم: ٨٧١، بقص: مالك].

٣٢٣١ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني يونس، عن ابن جهم قال: حدثني عروة: أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حدثت: أنها قالت للنبي ﷺ: هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أُخذ قال: «قد بقيت من قولك ما بقيت، وكان أشد ما بقيت منهم يوم الفتح، إذ عرضت نفسي على ابن عبد ياليل بن عبد كلال، فلم يجنيبني إلى ما أردت، فأنطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم يستجب لي وأنا بقرن الضالبي، فرفعت رأسي، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني، فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني فقال: إن الله قد سمع قول قومك لك، وما ردوا عليك، وقد بعث إليك ملك الجبال، لأمره بما فيك منهم، فناداني ملك الجبال، فسلم علي، ثم قال: يا محمد، قال: ذلك لما فيك، إن فيك أن أطبق عليهم الأخشيش؟ فقال النبي ﷺ: «بل أجزأ أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده، لا يشرك به شيئاً». [أخر: ٤٧٣٨٩. أخرجه مسلم: ١٧٩٥].

٣٢٣٢ - حدثنا قتيبة: حدثنا أبو عروبة: حدثنا أبو إسحاق الشيباني

في المناقب، وإسماعيل شيخ البخاري فيه هو ابن أبي أويس وسليمان هو ابن بلال، ويونس هو ابن يزيد الأيلي، وقد خالفه معمر بن الزهري في إسناد قتال عن عروة عن عائشة أخرجه النسائي وقال: هذا خطأ والصواب رواية يونس.

الحديث الثاني عشر: حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى: ﴿وما تنزل إلا بأمر ربك﴾ (مرم: ٦٤) وسباني شرحه في تفسير سورة مريم، وسبانه هنا على لفظ وكيع، ويحيى الراوي عنه هو ابن موسى، ويقال ابن جعفر وعمر بن ذر بضم العين اتفاقاً، وغلط من قال فيه عمرو.

الحديث الثالث عشر: حديثه في الأحرف السبعة، وسباني شرحه في فضائل القرآن.

الحديث الرابع عشر: حديثه في مدارسة جبريل في رمضان، وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام، وقوله: «وعن عبد الله أخبرنا معمر بهذا الإسناد» هو موصول عن محمد بن مقاتل وكان ابن المبارك كان يفضل الرواية فيه عن شيخه، وقد تقدم نظير ذلك في بدء الوحي.

الحديث الخامس عشر والسادس عشر: قوله: «روى أبو هريرة وفاطمة رضي الله عنهما هنا عن النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضه القرآن» أما حديث أبي هريرة فوصله في فضائل القرآن وباني شرحه هناك إن شاء الله تعالى، وأما حديث فاطمة فوصله في علامات النبوة وباني شرحه هناك أيضاً إن شاء الله تعالى. حديث فاطمة فوصله في علامات النبوة وباني شرحه هناك أيضاً إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع عشر: حديث أبي مسعود في صلاة جبريل بالنبي ﷺ، وتقدم مشروحاً في أوائل الصلاة، وقوله: «فصلى أمام رسول الله ﷺ» ففتح للمصرة من أمام، وحكى ابن مالك أنه روي بالكسر واستشكله، لأن «إمام» معرفة والموضع موضع الحال فوجب جملة نكرة بالتأويل.

الحديث الثامن عشر: حديث أبي ذر وقد تقدم مضموماً إلى حديث آخر في كتاب الاستقراض، وباني مطولاً في الاستئذان وباني شرحه هناك إن شاء الله تعالى. وقوله هنا: «قال وإن زنى» لم يبين القاتل، وبين في تلك الرواية أنه ابوزر الراوي، وقوله في آخره: «قال وإن» فيه دلالة على جواز حذف فعل الشرط والإكثاف بحرفه، قاله ابن مالك، وفيه نظر لأنه يبين بالرواية الأخرى أن هذا من تصرف بعض الرواة.

الحديث التاسع عشر: حديث أبي هريرة رضي الله عنه للملائكة يتماقون «تقدم مشروحاً في أوائل الصلاة».

٧- باب إذا قال أحدكم: آمين

والملائكة في السماء، آمين فوافقت إحداها الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه.

٣٢٢٤ - حدثنا محمد: أخبرنا محمد: أخبرنا ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية: أن نافعاً حديثه: أن القاسم بن محمد حديثه: عن عائشة رضي الله عنها قالت: حشوت للنبي ﷺ ومادة فيها تماثيل، كأنها لمزقة، فجاء قيام بين الناس، وجعل يتكبر وجهه، فقلت: ما لنا يا رسول الله، قال: «ما بال هلوب [الومادة]». قلت: ومادة جعلت لك ليطنطج عليها، قال: «أما علبس أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة؟ وأن من صنع الصورة يعذب يوم القيامة، فيقول: أخيرا ما خلقتم». [راجع: ٢١٠٥. أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

٣٢٢٥ - حدثنا ابن فضال: أخبرنا عبد الله: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن غيثة بنت عبد الله: أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول: سمعت أبا طلحة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة تماثيل». [أخر: ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٤٠٠٢، ٥٩٤٩، ٥٩٥٨. أخرجه مسلم: ٢١٠٦].

٣٢٢٦ - حدثنا أحمد: حدثنا ابن وهب: أخبرنا عمرو: أن بكير بن

الْمَلَائِكَةُ الْمَلِيَّةِيَّةُ مِنَ الدُّجَالِ . [الطبر: ٣٣٩٦. أخرجه مسلم: ١٦٥٠].

الحديث العشرون: حديث أبي هريرة ؓ إذا قال أحدكم آمين الحديث وهو بإسناد الذي قبله عن أبي اليسار عن شبيب عن أبي الزناد عن الأعرج عنه، ووقع في كثير من النسخ هنا «باب إذا قال أحدكم» إلى آخر الحديث فصار ترجمة بغير حديث وصارت الأحاديث التي تلوه لا تعلق لها به فاشكل أمره جداً، وسقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر فنفخ الإشكال لكن لو قال وبهذا الإسناد أو وبه قال أو نحو ذلك لزال الإشكال، وقد صنع ذلك الإسماعيلي فإنه ساق حديث «بتماقرون» فلما فرغ قال: «وبهذا الإسناد إذا قال أحدكم» فساقه من طريقين عن أبي الزناد كذلك، وظهر بهذا أن هذا الحديث وما بعده من الأحاديث بقية ترجمة ذكر الملائكة والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون: حديث عائشة ؓ حشرت وسادة «تقدم في البيع وبأي شره في اللباس، وعهد شيخ البخاري فيه هو ابن سلام، وقد تقدم قبل أبواب حديث آخر قال فيه: «حدثنا ابن سلام حدثنا خالد بن يزيد».

الحديث الثاني والعشرون: حديث أبي طلحة، وشيخ البخاري فيه هو أحمد بن صالح كما جزم به أبو نعيم، قال الدارقطني: لم يذكر الأوزاعي ابن عباس في إسناده، يعني حيث رواه عن الزهري عن حيد الله، قال: والقول قول من أثبت، قال: ورواه سالم أبو النصر عن حيد الله نحو رواية الأوزاعي. قلت: هو عند الترمذي والنسائي من طريق أبي النصر عن حيد الله قال «دخلت على أبي طلحة» ثم خروا، وأخرج النسائي رواية الأوزاعي فأثبت ابن عباس تارة واسقطه تارة ورجع رواية من أثبت، وسباني شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث والعشرون: حديث ابن عمر.

قوله: (حدثني عمرو) كنا للآكر، وظن بعضهم أنه ابن الحارث، وهو خطأ لأنه لم يترك سلماً والصواب عمر بضم العين وبئر واو، وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وثبت كذلك في رواية الكشيبي، وكذا وقع في اللباس عن يحيى بن سليمان بهذا الإسناد، وقوله: «وهد النبي ﷺ جويل فقال إنا لا ندخل» كذا أورده هنا مختصراً وساق في اللباس بتمامه، وسباني شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع والعشرون: حديث أبي هريرة ؓ إذا قال الإمام سمع الله لمن حده «تقدم مشروحاً في صفة الصلاة».

الحديث الخامس والعشرون: حديثه «أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه» وقد تقدم مشروحاً أيضاً في صفة الصلاة، وابن فليح هو محمد، ووقع في بعض النسخ ابن طلح وهو تصحيح.

الحديث السادس والعشرون: حديث يعلى بن أمية.

قوله: (حدثنا سفیان) هو ابن عيينة، وعمرو هو ابن دينار، وعطاء هو ابن أبي رباح، وصفوان بن يعلى أي ابن أمية، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق وهم مكيون.

قوله: (يقرأ على النسيب) ونادوا يا مالاً في رواية الكشيبي. «ونادوا يا مالاً» [الزغرف: ٧٧] وسباني الكلام عليه في التفسير.

قوله: (قال سفیان) هو ابن عينة (في قراءة عبد الله) أي ابن مسعود «ونادوا يا مال» يعني بئر كاف.

الحديث السابع والعشرون: حديث عائشة أنها قالت للنبي ﷺ «هل أتى عليك يوم أشد من يوم أحد» الحديث.

قوله: (ابن عبد ياليل) بفتح ياء، وبعد الألف لام مكسورة ثم ثمانية ساكنة ثم لام (ابن عبد كلال) بضم الكاف وتخفيف اللام وآخره لام واسمه كنانة، والذي في المغازي أن الذي كلمه هو عبد ياليل، نفسه، وعند أهل النسب أن عبد ياليل مسعود وله أخ أمسى له ذكر في السيرة في قذف النجوم عند الملبث النبوي، وكان ابن عبد ياليل من أكابر أهل الطائف من ثقيف، وقد روى عبد بن حيد في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح عن جهماد في قوله تعالى: «على رجل من الثقيتين عظيم» [الزغرف: ٣١] قال نزلت في عتبة بن ربيعة وابن عبد ياليل الثقيفي، ومن طريق قتادة قال: هما الوليد بن المغيرة وعمره بن مسعود ورواه وكانة بن عبد بن عمرو بن عمير عظيم أهل الطائف. وقد ذكر موسى بن عتبة وابن إسحاق أن كنانة بن عبد ياليل وقد مع وفد الطائف سنة عشر فأسلموا، وذكره ابن عبد البر في الصحابة لذلك، لكن ذكر الملبثي أن الوفد أسلموا إلا

قال: سألت زر بن حبیش عن قول الله تعالى: ﴿كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْخَى إِلَى غَيْبِهِ مَا أَوْخَى﴾ [الجم: ٩، ١٠] قال: حدثنا ابن مسعود: أنه رأى جبريل ﷺ ليلة جحاح. [الطبر: ٤٨٥٦، ٤٨٥٧. أخرجه مسلم: ١٧٤].

٣٢٣٣ - حدثنا حفص بن غمر، حدثنا شعبة، عن الأعمشي، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ: ﴿قد رأى من آيات ربه الكبرى﴾. قال: رأى رؤيا أخضر سد ألقي السماء. [الطبر: ٤٨٥٨].

٣٢٣٤ - حدثنا محمد بن عبد الله بن إسماعيل: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن ابن عون: أن أبا القاسم، عن عائشة رضي الله عنها قالت: من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أخطأ، ولكن قد رأى جبريل في صورته، وعقله ساداً ما بين الألفي. [الطبر: ٣٢٣٥، ٤٦١٢، ٤٨٥٥، ٧٣٨٠، ٧٥٣١. أخرجه مسلم: ١٧٧ مطرولاً].

٣٢٣٥ - حدثني محمد بن يوسف: حدثنا أبو أسامة: حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن ابن الأضرع، عن الشعي، عن مسروق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: أأين قوله: ﴿مَنْ دَنَا قَدَنِي، كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ قال: ذاك جبريل، كان يأتيه في صورة الرجل، وإنما أتى عليه المرأة في صورة أبيه في صورته، فسأ الألفي. [راجع: ٣٢٣٤. أخرجه مسلم: ١٧٧].

٣٢٣٦ - حدثنا موسى: حدثنا جريح: حدثنا أبو رجاء، عن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «وَأَتَى الْمَلَكُ زَكْرِيَّا، قَالَا: الَّذِي يُؤَدُّ الْفَرَسَ مَالِكُ حَارِثِ النَّارِ، وَأَنَا جَبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ». [راجع: ٨٤٥. أخرجه مسلم: ٢٢٧٥].

٣٢٣٧ - حدثنا مسدد: حدثنا أبو عروبة، عن الأعمشي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراجه قالت، قالت غيباً عنها، أعتها الملائكة حتى تصبح».

قائمة شعبة، وأبو حفصة، وابن قاتو، وأبو معاوية، عن الأعمشي. [الطبر: ٥١٩٣، ٥١٩٤. أخرجه مسلم: ١٤٣٦].

٣٢٣٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا المثل قال: حدثني غنبل، عن أبي جهاد قال: سمعت أبا سلمة قال: أخبرني جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «مَنْ قَرَعَ عَنِي الْوُحْيَ قَرَعَهُ، فَيُنَادِي أَنَا أَشْيِي، سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَتَقَفْتُ بَصَرِي يَلُوقُ السَّمَاءَ، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِجَاءٍ، فَأَعَادَ عَلَيَّ كُرْسِيَّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَجِئْتُ مِنْهُ حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ، فَجِئْتُ أَهْلِي فَقُلْتُ: وَمُلُوبِي وَمُلُوبِي، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ - إِي - فَاهْبِزْ».

قال أبو سلمة: والرجز الأوكال. [راجع: ٤. أخرجه مسلم: ١٦٦١].

٣٢٣٩ - حدثنا محمد بن بشر: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن قتادة.

وقال لي خليفة: حدثنا يزيد بن زريع: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أبي القاسم: حدثنا ابن عم ليكنم، يعني ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «وَأَتَى لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي مُوسَى، وَرَجُلًا أَقَمَ، طَوَّالًا جَسَدًا، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَوْعَةَ، وَكَأَنَّهُ عِيسَى رَجُلًا مَرْبُوعًا، مَرْبُوعُ الْخَلْقِ إِلَى الْخُمْرَةِ وَالْيَاسِي، سَبَّ الرُّسُ، وَكَأَنَّهُ مَالِكًا حَارِثَ النَّارِ، وَالْذُّجَالُ، فِي آيَاتِ أَرَاهُنَّ اللَّهُ إِثَابَهُ: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرَّةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ قَالَ أَنَسُ وَأَبُو بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَحْرُسُ

بالمعجزة والراء والموحدة مصغر فوصلها مسند في مسنده الكبير عنه، وأما متابعة أبي معاوية فوصلها مسلم والنسائي من طريقه.

الحديث الثالث والثلاثون: حديث جابر في فترة الرحي، وقد تقدم مشروحاً في بدء الرحي.

الحديث الرابع والثلاثون: حديث ابن عباس في رؤية الأنبياء ومالك خازن النار وغير ذلك، وسبأتي شرحه في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى. قال الإسماعيلي: جمع البخاري بين روايتي شعبة وسعيد وساقه على لفظ سعيد، وفي روايته زيادة ظاهرة على رواية شعبة. قلت: سأبين ذلك هناك إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون:

قوله: **قال أنس وابو بكرة عن النبي ﷺ: تحرس الملاحة المدينة من الدجال** أما حديث أنس فوصله المؤلف في فضل المدينة أواخر الحج وتقدم الكلام عليه هناك، وكذا حديث أبي بكرة وقد وصله المؤلف أيضاً في الفتن، وباتي الإلام بما يتعلق به هناك إن شاء الله تعالى. وقوله: **(آدم طواها)** هو عبد ألف آدم كلفظ جد البشر، والمراد هنا وصف موسى والأدماة وهي لون بين البياض والسواد.

٨- باب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: «مُطَهَّرَةٌ مِنْ النَّجَسِ وَالْبَوْلِ وَالْبُحْبُوحِ» كَلَّمَا رُفِعُوا، أَوْ بَشِيَ، ثُمَّ أَوْ بَاغَوْا، قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلِ، أَيْنَا مِنْ قَبْلِ، وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا» [البردة: ٢٥]: **نُشِبَةُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَتَحْيَيفُ فِي الطُّعُومِ.**

«فَطَوَّقَهَا بِطُفُوفٍ كَيْفَ شَاؤُوا» قَائِيَةً [الحاشية: ٢٣]: **قُرَيْبَةً. «الْأَرْكَانُ» [الكهف: ٣١] «وَلَسَ» [٥٦]: السُّرُورُ.**

وَقَالَ الْحَسَنُ: النَّصْرَةُ فِي الْوُجُوهِ وَالسُّرُورُ فِي الْقُلُوبِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «سَلَسِيلاً» [الإسراء: ١٨]: **خَلِيصَةُ الْجَنَّةِ «عَرُونَ» وَجَعِ الْبَطْنِ «يَنْزَلُونَ»** [الصافات: ٤٧]: **لَا تَلْعَبُ غُفُولُهُمْ.**

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يَدْعَاؤُا» [الباء: ٣٤]: **مُتَعَبًا. «كَوَاعِبُ»** [الباء: ٣٣]: **نَوَاهِدُ. الرَّحِيقُ: الْعَمَرُ. السُّبْيِيُّ: يَقُولُ شَرَابُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «خِطَابَةٌ» طِينَةٌ «يَسْكُ»** [الطهين: ٢٦]: **نَضَاصَاتُ»** [الرحمن: ٦٦]: **قِيَاسَاتٍ.**

يُقَالُ: «مَوْضُونَةٌ» [الروحة: ١٥]: **مُسَوَّجَةٌ، مِنْهُ وَحْيٌ نَاقِلٌ. وَالْكُوبُ: مَا لَا أَذْنَ لَهُ وَلَا غُرُورَ، وَالْإِهَابِيُّ: قُوَاتُ الْأَذَانِ وَالْمُرَى.**

«غُرْبًا» [الروحة: ٣٧]: **مُنْقَلَّةٌ، وَاجْتِلَاءُ غُرُوبٍ، وَفُلٌ حَبُورٌ وَصَبْرٌ، يُسَمَّى أَهْلُ مَكَّةَ الْقَرِيَّةَ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ الْغَيْجَةَ، وَأَهْلُ الْوَرَقِ الشَّكِلَةَ.**

قَالَ مُجَاهِدٌ: «رَوْحٌ» [الروحة: ٨٩]: **جَنَّةٌ وَرَحَاءٌ، وَالْبَيْحَانُ الرَّزْقُ، وَالْمَنْشُودُ الْمَوْزُ. وَالْمَنْشُودُ الْمَوْفُورُ خَمَلًا، وَيُقَالُ: أَيْضًا: لَا حَوْلَ لَهُ، وَالْغُرْبُ: الْمُتَحَبِّثَاتُ إِلَى الْأَوَاجِيهِ.**

وَيُقَالُ: «مَسْكُوبٌ» [الروحة: ٣٢]: **جَارٌ. «وَقُرْشٌ مَوْفُوعَةٌ»** [الروحة: ٣٤]: **بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ. «لَمَّوْا»** [الباطل: ٢١]: **تَأَلَّمُوا. «الْروحة: ٢٥» كَلِمَةً. «قَاتَانُ»** [الرحمن: ٤٨]: **أَغْصَانُ. «وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ ذَاتُ»** [الرحمن: ٥٤]: **مَا يَجْنَى قُرَيْبٍ. «مُنْعَاثَانِ»** [الرحمن: ٦٤]: **مَوْذَوَانِ مِنَ الرَّيِّ.**

٣٢٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ، فَإِنَّهُ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْفَنَاءِ وَالْعُشِيِّ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ،**

كَانَتْ فَخْرٌ لِي الرُّومِ وَمَاتَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَذَكَرَ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ فِي الْمَغَازِي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٌ تَوَجَّهَ إِلَى الطَّائِفِ رَجَاءً أَنْ يُوْرُوهُ، فَمَعَدَ لِي ثَلَاثَةَ نَفَرٍ مِنْ تَقِيفٍ وَهُمْ سَادَتُهُمْ وَهُمْ إِخْوَةُ عَبْدِ بَالِيلٍ وَحَبِيبٍ وَمَسْعُودُ بْنُ عَمْرٍو فَمَرَضَ عَلَيْهِمْ نَفْسَهُ وَشَكَّى إِلَيْهِمْ مَا أَتَتْهُ مِنْ قَوْمِهِ فَرَدُّوا عَلَيْهِ أَقْبَحَ رَدٍّ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ مَطُولًا، وَذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي شَوَالِ سَنَةِ عَشَرَ مِنَ الْمِائَةِ وَأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي طَالِبٍ وَخَدِيجَةٍ.

قوله: **(على وجهي)** أي على الجهة المواجهة لي.

قوله: **(يقرون الصالح)** هو ميقات أهل نجد ويقال له قرن المنازل أيضاً، وهو على يوم وليلة من مكة، وقرن كل جبل صغير متقطع من جبل كبير، وحكي عياض أن بعض الرواة ذكره بفتح الراء قال: هو غلط، وحكي القاسبي أن من سكن الراء أراد الجبل ومن حركها أراد الطريق الذي يقرب منه، وأفاد ابن سعد أن مدة إقامته ﷺ بالطائف كانت عشرة أيام.

قوله: **(ملك الجبال)** أي الموكل بها.

قوله: **(سلم علي ثم قال: يا محمد، فقال: ذلك فيما شئت إن شئت) كذا** لأبي ذر عن شيعته، وله عن الكشيبي مثله إلا أنه قال: **«لما شئت»**. وقد رواه الطبراني عن مقدم بن داود عن عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فقال: **«يا محمد إن الله بعثني إليك وأنا ملك الجبال لثامرتي بامرئ كما شئت إن شئت»** قوله: **«ذلك»** مبتدأ وخبره مخلوف تقديره كما علمت أو كما قال جبريل، وقوله: **«ما شئت»** استفهام وجزؤه مقرر أي إن شئت فعلت.

قوله: **(الأعشىين)** بالمعنيين هما جبلا مكة أبو قبيس والذي يقابله وكانه قبيعان، وقال الصغاني: بل هو لجبل الآخر الذي يشرف على قبيعان، وهم من قال هو ثور كالكرماني، وسما بذلك لصلابتهما وغلظ جوارتهما، والمراد بالطائفتين أن يلتصبا على من مكة، ويمثل أن يردا بينهما بصيران طبقاً واحداً.

قوله: **(بل أرجو) كذا لأكثرهم، وللکشيبي «أنا أرجو»** وفي هذا الحديث بيان شفقة النبي ﷺ على قومه، ومزيد صبره وحلمه، وهو موافق لقوله تعالى: **«فبما رحمة من الله لنت لهم»** [آل عمران: ١٥٩] وقوله: **«وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين»** [الأنبياء: ١٠٧].

الحديث الثامن والعشرون: حديث ابن مسعود في قوله تعالى: **«فكان قاب قوسين»** [النجم: ٩] وسبأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم.

الحديث التاسع والعشرون: حديثه في قوله تعالى: **«لقد رأى من آيات ربه الكبرى»** [النجم: ١٨] وسبأتي الكلام عليه أيضاً في تفسير سورة النجم، وقوله فيه **«رأى رُفْرُفًا أَخْضَرَ»** كذا لأكثر، وفي رواية الحموي والمستمل: **«خضراً»** وهو يفتح أوله وكسر ثانيه مصروفاً يقولون أخضر خضر كما قالوا: **«أمر عور، ولبعضهم يسكون ثانيه بلفظ التانيث، ويحتاج إلى ثبوت أن الرفع يوثق، وقد زعم بعضهم أنه جمع رفرة فعلى هذا فيجوز»** وقال الكرماني تبعاً للخطابي: **يمثل أن يكون جبريل بسط أجنحته كما يسط الثوب، وهذا لا يخفى بعد.**

الحديث الثلاثون: حديث عائشة، ذكره من وجهين: أحدهما: من رواية القاسم عنها قالت: **«من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم»** أي دخل في أمر عظيم، أو الخبر مخلوف والثاني: من رواية مسروق قال: **«قلت لعائشة: فأين قوله: ثم دنى فتسلى»** الحديث نحوه، ومحمد بن يوسف شيعته فيه هو اليكندي كما جزم به أبو علي الجبلي، وابن أشوع بالمعجزة وزن أحمد واسمه سعيد بن عمرو بن أشوع نسبة لجده، وللأثر ابن الأشوع، وهم من قال هنا عن أبي الأشوع فلها ليست كنيته، وسبأتي شرحه أيضاً في تفسير سورة النجم.

الحديث الحادي والثلاثون: حديث سمرة: **«رأيت الليلة رجلين أتاني»** ذكره مختصراً جداً، وقد مضى مطولاً في أواخر الجائزات، والمقصود منه ذكر مالك خازن النار وجبريل وميكائيل.

الحديث الثاني والثلاثون: حديث أبي هريرة: **«إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه الحديث»**

قوله: **(تابعه شعبة وأبو حمزة وابن داود وأبو معاوية عن الأعمش)** أي عن أبي حازم عن أبي هريرة، فاما متابعة شعبة فوصلها المؤلف في النكاح وسبأتي شرح المتن هناك، وأما متابعة أبي حمزة فلم أجدها، وأما متابعة ابن داود وهو عبد الله الحارثي

فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ. [راجع: ١٣٧٩].

أَرَادَ - تَقَرَّبَ. [راجع: ٣٢٤٥. أخرجه مسلم: ٢٨٣٤].

٣٢٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سَلَمٌ بْنُ زَبِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُطْلِفَتْ فِي الْجَنَّةِ قُرَابَاتُ أَكْثَرِ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءُ، وَأُطْلِفَتْ فِي النَّارِ قُرَابَاتُ أَكْثَرِ أَهْلِهَا النَّسَاءُ». [مهر: ٥٠١٩٨، ٦٤٤٩، ٦٥٤٦. أخرجه مسلم: ٢٧٣٨، مختصراً].

٣٢٤٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا الْيَاقُوتُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلٌ، عَنْ ابْنِ جَهَّابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: يَتَنَا نَحْنُ عِبْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ قَالَ: «يَبْنَأُ أَنَا وَأَيُّمُ الرَّائِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّعَتْ إِلَى جَانِبِ قَبْرِى، قُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَبْرُ؟ فَقَالُوا: لِمَنْ بَنَى الْعَصَابِ، فَلَذَكَرَتْ عَمْرَةً، فَوُتِّتْ مَثِيرًا. فَكُنِيَ عَمْرٌ وَقَالَ: اعْلَيْكَ إِعْزَازُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». [مهر: ٣٦٨٠، ٥٢٢٧، ٥٠٢٣، ٧٠٢٥. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

٣٢٤٣ - حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عِمْرَانَ الْجُبَرِيَّ يَخْتَلُفُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَشْجَرِيَّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجَنَّةُ ذُرَّةٌ مُجَوَّرَةٌ، طَوَّلُهَا فِي السَّمَاءِ ثَلَاثُونَ مِلاً، فِي كُلِّ ذَاوِيَةٍ مِنْهَا لِلْمُؤْمِنِ أَهْلٌ لَا يَزَامُهُمُ الْآخَرُونَ». [راجع: ٣٦٨٠، ٥٢٢٧، ٥٠٢٣، ٧٠٢٥. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

٣٢٤٤ - حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عِمْرَانَ الْجُبَرِيَّ يَخْتَلُفُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَشْجَرِيَّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجَنَّةُ ذُرَّةٌ مُجَوَّرَةٌ، طَوَّلُهَا فِي السَّمَاءِ ثَلَاثُونَ مِلاً، فِي كُلِّ ذَاوِيَةٍ مِنْهَا لِلْمُؤْمِنِ أَهْلٌ لَا يَزَامُهُمُ الْآخَرُونَ». [راجع: ٣٦٨٠، ٥٢٢٧، ٥٠٢٣، ٧٠٢٥. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

٣٢٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَوُضِّعَ سَوِطٌ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الثَّيِّبِ وَمَا فِيهَا». [راجع: ٢٧٩٤. أخرجه مسلم: ١٨٨١، بقطعة لم ترد في هذه الطرق].

٣٢٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَطِيبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ ذُرَّةٍ تَلِجُ الْجَنَّةَ صُورَتُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا يَتَمَنُّونَ فِيهَا وَلَا يَمْتَصِعُونَ وَلَا يَتَوَطَّوْنَ، آتَيْنَهُمْ فِيهَا اللَّعِبَ ائْتِظَاهُ مِنَ اللَّعِبِ وَالْفَيْضَ، وَمَجَازِيَهُمُ الْأَلْوَةُ، وَزَخَفُهُمُ الْمِسْكُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَانِ، يُرَى مَخُ سَوَاقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْخَسَنِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاطُحَ، فَلَوْهُمْ قَلْبٌ وَاحِدٌ، يُسَبِّحُونَ اللَّهَ بِكُرَّةٍ وَعَشِيَةً». [مهر: ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٢٧٧. أخرجه مسلم: ٢٨٣٤].

٣٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ ذُرَّةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالَّذِينَ عَلَى إِرْهِمٍ كَأَشَدَّ كَوْكَبٍ إِسْجَاعَةً، فَلَوْهُمْ عَلَى قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاطُحَ، لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ زَوْجَانِ، يُرَى مَخُ سَوَاقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْخَسَنِ، لَا يَسْتَحُونَ اللَّهَ بِكُرَّةٍ وَعَشِيَةً». [مهر: ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٢٧٧. أخرجه مسلم: ٢٨٣٤].

٣٢٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَطِيبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ ذُرَّةٍ تَلِجُ الْجَنَّةَ صُورَتُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا يَتَمَنُّونَ فِيهَا وَلَا يَمْتَصِعُونَ وَلَا يَتَوَطَّوْنَ، آتَيْنَهُمْ فِيهَا اللَّعِبَ ائْتِظَاهُ مِنَ اللَّعِبِ وَالْفَيْضَ، وَمَجَازِيَهُمُ الْأَلْوَةُ، وَزَخَفُهُمُ الْمِسْكُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَانِ، يُرَى مَخُ سَوَاقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْخَسَنِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاطُحَ، فَلَوْهُمْ قَلْبٌ وَاحِدٌ، يُسَبِّحُونَ اللَّهَ بِكُرَّةٍ وَعَشِيَةً». [مهر: ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٢٧٧. أخرجه مسلم: ٢٨٣٤].

٣٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ ذُرَّةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالَّذِينَ عَلَى إِرْهِمٍ كَأَشَدَّ كَوْكَبٍ إِسْجَاعَةً، فَلَوْهُمْ عَلَى قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاطُحَ، لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ زَوْجَانِ، يُرَى مَخُ سَوَاقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْخَسَنِ، لَا يَسْتَحُونَ اللَّهَ بِكُرَّةٍ وَعَشِيَةً». [مهر: ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٢٧٧. أخرجه مسلم: ٢٨٣٤].

٣٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ ذُرَّةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالَّذِينَ عَلَى إِرْهِمٍ كَأَشَدَّ كَوْكَبٍ إِسْجَاعَةً، فَلَوْهُمْ عَلَى قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاطُحَ، لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ زَوْجَانِ، يُرَى مَخُ سَوَاقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ مِنَ الْخَسَنِ، لَا يَسْتَحُونَ اللَّهَ بِكُرَّةٍ وَعَشِيَةً». [مهر: ٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٢٧٧. أخرجه مسلم: ٢٨٣٤].

٣٢٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا جِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةٌ، يُسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا يَأْتِيهَا عَامٌ لَا يَنْقُطُهَا». [راجع: ٢٨٢٦. أخرجه مسلم: ٢٨٢٦، مختصراً].

٣٢٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَوُضِّعَ سَوِطٌ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الثَّيِّبِ وَمَا فِيهَا». [راجع: ٢٧٩٤. أخرجه مسلم: ١٨٨١، بقطعة لم ترد في هذه الطرق].

٣٢٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا جِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةٌ، يُسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا يَأْتِيهَا عَامٌ لَا يَنْقُطُهَا». [راجع: ٢٨٢٦. أخرجه مسلم: ٢٨٢٦، مختصراً].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْإِبْكَازُ: أَوَّلُ الْفَجْرِ، وَالْعَيْشِيُّ: قَبْلُ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ -

٣٢٥٠ - حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عِمْرَانَ الْجُبَرِيَّ يَخْتَلُفُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَشْجَرِيَّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجَنَّةُ ذُرَّةٌ مُجَوَّرَةٌ، طَوَّلُهَا فِي السَّمَاءِ ثَلَاثُونَ مِلاً، فِي كُلِّ ذَاوِيَةٍ مِنْهَا لِلْمُؤْمِنِ أَهْلٌ لَا يَزَامُهُمُ الْآخَرُونَ». [راجع: ٣٦٨٠، ٥٢٢٧، ٥٠٢٣، ٧٠٢٥. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

٣٢٥٥ - حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عِمْرَانَ الْجُبَرِيَّ يَخْتَلُفُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَشْجَرِيَّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجَنَّةُ ذُرَّةٌ مُجَوَّرَةٌ، طَوَّلُهَا فِي السَّمَاءِ ثَلَاثُونَ مِلاً، فِي كُلِّ ذَاوِيَةٍ مِنْهَا لِلْمُؤْمِنِ أَهْلٌ لَا يَزَامُهُمُ الْآخَرُونَ». [راجع: ٣٦٨٠، ٥٢٢٧، ٥٠٢٣، ٧٠٢٥. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

٣٢٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَرَوْنَ أَهْلَ الْغُرَفِ مِنْ قُرُوبِهِمْ كَمَا يَتَرَوْنَ الْكَوْكَبَ اللَّوْزِيُّ الْغَابِرُ فِي الْأَفْقِ مِنَ الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ لِغَضَلِ مَا بَيْنَهُمْ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَلْكَ تَنَازُلُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَلْقَاهَا غَيْرُهُمْ. قَالَ: بَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، رَجُلًا آمَنُوا بِاللَّهِ وَصَلَّوْا الْمُرْسَلِينَ». [الطبر: ٤٦٥٥٦]. أخرجه مسلم: ٤٢٨٣١.

قوله: (غول: وجع البطن. يتزفون: لا تلهب عروقهم) رواه عبد بن حميد عن طريق مجاهد قال في قوله لا فيها غول ولا هم عنها يتزفون فذكره.

قوله: (وقال ابن عباس: دهاقا: مخلقة) وصله عبد بن حميد عن طريق عكرمة عنه قال: الكاس الدهاق المخلقة المتشابهة، وسبأني في أيام الجاهلية من وجه آخر.

قوله: (كواعب: نواهد) وصله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿كواعب أتربا﴾ [التبا: ٢٣] قال: نواهد انتهت. وهو جمع ناهد والناهد هي التي بدأ نهدها.

قوله: (الرحيق: الخمر) وصله ابن جرير عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿رحيق خمر﴾ [المطففين: ٢٥] قال الخمر ختم بالمسك، وقيل: الرحيق هو الخالص من كل شيء.

قوله: (التسنيم يعلو شراب أهل الجنة) وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: التسنيم يعلو شراب أهل الجنة، وهو صرف للمفرقين، ويخرج لأصحاب البيت.

قوله: (ختمه طينه مسك) وصله ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد في قوله: ﴿ختمه مسك﴾ [المطففين: ٢٦] قال: طينه مسك. قال ابن القيم في «حادي الأرواح» تفسير مجاهد هذا يحتاج إلى تفسير، والمراد ما بقي آخر الإثم من الدردى مثلاً. قال وقال بعض الناس معناه آخر شربهم يتنعم براحة المسك. قلت: هذا أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً عن طريق أبي الدرداء قال في قوله ختمه مسك قال هو شراب أبيض مثل الفضة يتنسون به آخر شربهم، وعن سعيد بن جبير: ختمه آخر طعمه.

قوله: (فياضتان: فياضتان) وصله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: (يقال موضونة منسوجة، منه وضين الناقعة) هو قول الفراء، قال في قوله: ﴿موضونة﴾ [الواقعة: ١٥] أي منسوجة، وإنما سمت العرب وضين الناقعة وضينا لأنه منسوج. وقال أبو حنيفة في الجواز في قوله: ﴿على سرر موضونة﴾ [الواقعة: ١٥] يقال متداخلة كما يوصل حلق الدروع بعضها في بعض مضاعفة. قال: والوضين البطن إذا نسج بعضه على بعض مضاعفاً، وهو وضين في موضع موضون. وروى ابن أبي حاتم عن طريق الضحّاك في قوله: ﴿موضونة﴾ قال: التوضين التشبيك والنسج، يقول وسعها مشبك منسوج. ومن طريق عكرمة في قوله: ﴿موضونة﴾ قال: مشبكة بالدر والياقوت.

قوله: (والكوب ما لا أذن له ولا عروة، والأباريق خوات الأذان والعوى) هو قول الفراء سواء، وروى عبد بن حميد عن طريق قتادة قال: الكوب الذي دون الإبريق ليس له عروة.

قوله: (عربا مقلعة) أي مضمومة الراء (واحد) صروب مثل صبور (وصير) أي على وزنه، وهذا قول الفراء، وحكى عن الأعمش قال: كتبت أسمهم يقولون: «عربا» [الواقعة: ٢٧] بالتخفيف وهو كالرسل والرسل بالتخفيف في لغة قيس ويكره، قال الفراء الوجه التثنية لأن كل قول أو فعل أو فعل جمع على هذا المثال فهو مقلع مذكراً كان أو مؤنثاً، قلت: مرادهم بالتثنية الضم والتثنية الإسكان.

قوله: (يسمونها أهل مكة العربية إجماعاً) جزم الفراء بأنها الفنجة. وأخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة ومن طريق بريدة قال: هي الشكلة بلغة أهل مكة والمنفوعة بلغة أهل المدينة، ومثله في «كتاب مكة للفاكمي» وروى ابن أبي حاتم عن أبيه عن جده مرفوعاً «العرب كلهم عربي» وهو ضعيف منقطع، وأخرج الطبري عن طريق تميم بن حذاف في قوله: «عرباً» قال: العرب الحسنة التبر، كانت العرب تقول إذا كانت المرأة حسنة التبر أنها لعربية. ومن طريق عبد الله بن عبيد بن عمير للمكي قال: العربية التي تشبه زوجها، ألا ترى أن الرجل يقول للناقعة إنها عربية.

قوله: (وقال مجاهد: روح جنة ورعاء، والريحان الورق) يريد تفسير قوله

قوله: (باب ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة) أي موجودة الآن، وأشار بذلك إلى الردي من زعم من المعتبرة أنها لا توجد إلا يوم القيامة، وقد ذكر المصنف في الباب أحاديث كثيرة دالة على ما ترجم به: فمنها ما يتعلق بكونها موجودة الآن، ومنها ما يتعلق بصفتها. وأصرح ما ذكره في ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد قوي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لما خلق الله الجنة قال لجبريل: انهب فانظر إليها» الحديث.

قوله: (وقال أبو العالية: مطهرة من الخيض والبول والبصاق، كلما رزقوا منها إجماعاً) وصله ابن أبي حاتم عن طريقه مرفوعاً دون أوله، وأخرج عن طريق مجاهد نحوه وزاد «ومن المني والولد» ومن طريق قتادة لكن قال «من الأذى والإثم» وروى هذا عن قتادة موصولاً قال: عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً، ولا يصح إسناد. وأخرج الطبري نحو ذلك عن عطاء وأتم منه، وروى ابن أبي حاتم أيضاً عن طريق يحيى بن أبي كثير قال: «يظفر ولدان على أهل الجنة بالفواكه فياكلونها، ثم يؤتون بمثلها، فيقول أهل الجنة هذا الذي آتيتونا به أتقاً، فيقولون لم كلوا فإن اللون واحد والطعم مختلف» وقيل: المراد بالقبيلة هنا ما كان في الدنيا. وروى ابن أبي حاتم أيضاً والطبري ذلك عن طريق السدي بإسناده قال: «أثوا بالمرّة في الجنة، فلما نظروا إليها قالوا هذا الذي رزقنا من قبل في الدنيا» ورجع هذا الطبري من جهة ما دلت عليه الآية من عموم قوله ذلك في كل ما رزقوه قال: فيدخل في ذلك أول رزق رزقوه فيمتين أن لا يكون قبله إلا ما كان في الدنيا.

قوله: (يشبه بعضهم بعضاً ويختلف في الطعم) هو كقول ابن عباس ليس في الدنيا ما في الجنة إلا الأسماء. وقال الحسن: معنى قوله: «متشابهاً» أي خياراً لا رداءة فيه.

(تسميه) وقع في رواية الكشيبي «هذا الذي رزقنا من قبل أثنا» ولغيره «أوتينا» وهو الصواب، قال ابن التين: هو من أوتيته بمعنى أعطيت، وليس من أتيته بالصقر بمعنى جتته.

قوله: (يقطفونها: يقطفون كيف شاؤوا. دانية: قريبة)

أما قوله: (يقطفون كيف شاؤوا) فرواه عبد بن حميد عن طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال في قوله يقطفونها دانية قال: يتناول منها حيث شاء.

وأما قوله (دانية قريبة) فرواه ابن أبي حاتم عن طريق منصور الشوري عن أبي إسحاق عن البراء أيضاً، ومن طريق قتادة قال: دنت فلا يرد أيديهم عنها بعد ولا شوك.

قوله: (الأرائك: السرور) رواه عبد بن حميد بإسناد صحيح عن طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس قال: الأرائك السرور في الجبال. ومن طريق منصور عن مجاهد، نحوه ولم يذكر ابن عباس. ومن طريق الحسن ومن طريق عكرمة جميعاً أن الأريكة هي الحجلة على السرير. وعن ثعلب الأريكة لا تكون إلا سريراً متخذاً في قبة عليه شوارع.

قوله: (وقال الحسن: النظرة في الوجه والسرور في القلب) رواه عبد بن حميد عن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن في قوله تعالى: ﴿ولتغامن نضرة وسروراً﴾ [الإنسان: ١١] فذكره.

قوله: (وقال مجاهد: سلسيلاً حديدية الجرمية) وصله سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن طريق مجاهد، وحديدية بفتح للملهة وبذالين مهملتين أيضاً أي قوية الجرمية. وذكر عياض أن القاسبي رواها «حريدة» براء بدل الدال الأولى وفسرها بليئة: قال: والذي قاله لا يعرف وإنما فسروا السلسيل بالسهلة اللينة الجرمية. قلت: يشير بذلك إلى تفسير قتادة، رواه عبد بن حميد عنه قال في قوله تعالى: ﴿عينا فيها تسمى سلسيلاً﴾ [الإنسان: ١٨] قال سلسة لم يصرفونها حيث شاؤوا. وقد روى عبد بن حميد أيضاً عن

يقظة أو نومه سواء، وأنه قال: بينا أنا في الجنة إذ رأيت فيها جارية تقلت: لمن هذه ؟ فقلت: لعمر ابن الخطاب .

الرابع: حديث أبي موسى **الحقبة** درة جوفة طولها **كنا للاكثر وللرسخي** والمستلمي **در جوف طولها** . وقع عندهما بصيغة المذكور، ووجهه أن المقصود معنى الحقبة وهو الشيء الساتر وغير ذلك، وسيأتي شرح هذا الحديث في تفسير سورة الرحمن. **وقوله:** **وقال أبو عبد الصمد والحارث بن عبيد عن أبي عمران سون** (ملا) يعني إنيهما رويما هذا الحديث بهذا الإسناد فقالا **«ستون»** بدل قول حمام **«ثلاثون»** وطريق أبي عبد الصمد وهو عبد العزيز بن عبد الصمد العمي وصلها المؤلف هناك وطريق الحارث بن عبيد وهو ابن قدامة وصلها مسلم ولفظه **«إن للعبد في الجنة خيمة من لؤلؤة جوفة طولها ستون ميلا»**.

الخامس: حديث أبي هريرة فيما أهد لأهل الجنة سيأتي شرحه في تفسير سورة السجدة.

السادس والسابع: حديث أبي هريرة في صفة أهل الجنة أوردته من طريقين، وقد ذكره من طريق ثالثة سيأتي في هذا الباب أيضاً، وقد ذكر بعضه في صفة آدم من وجه رابع.

قوله: **(أول زمرة) أي جماعة.**

قوله: **(صورتهم على صورة القمر ليلة البدر) أي في الإضاءة، وسيأتي بيان** ذلك في الرقاق بلطف **«يدخل الجنة من أمي سبعون ألفاً نفسي»** ووجههم إضاءة القمر ليلة البدر **«وفي الرواية الثانية هنا: «والذين على الترمم كأشد كوكب إضاءة»** زاد مسلم في رواية أخرى **«ثم هم بعد ذلك منازل»**.

قوله: **(لا يصفون فيها ولا يصفونون ولا يصفونون) زاد في صفة آدم «ولا يولون ولا يظنون»** وفي الرواية الثانية **«لا يسمعون»** وقد اشتمل ذلك على نفي جميع صفات النقص عنهم. ولمسلم من حديث جابر: **«يأكل أهل الجنة ويشربون ولا يولون ولا يظنونون طعامهم»** ذلك جشاء كريح المسك **«وكانه خضر ما أخرجه النسي من حديث زيد بن أرقم قال: «جاء رجل من أهل الكتاب فقال: يا أبا القاسم ترغم أن أهل الجنة يأكلون ويشربون»** قال نعم، إن أحدهم ليمطى قوة مائة رجل في الأكل والشرب والجماع، قال: الذي يأكل ويشرب تكون له الحاجة وليس في الجنة أذى، قال: تكون حاجة أحدهم رشحاً يفيض من جلدهم كرش المسك **«وسمى الطيراني في روايته هذا السائل ثعلبة بن الحارث، قال ابن الجوزي: لما كانت أغلبية أهل الجنة في غابة اللطافة والاعتدال لم يكن فيها أذى ولا فصلة تستغلر، بل يتولد عن تلك الأغذية أطيب ربح وأحسن»**.

قوله: **(آيتهم فيها الذهب) زاد في الرواية الثانية «والفضة»** وقال في الأمشاط عكس ذلك، وكأنه اكتفى في الموضعين بذكر أحدهما عن الآخر فإنه يشتمل أن يكون الصنفان لكل منهما، ويشتمل أن يكون أحد الصنفين لبعضهما والآخر لبعض الآخر، ويؤيده حديث أبي موسى مرفوعاً **«جنتان من ذهب آيتهما وما فيهما وجنتان من فضة آيتهما وما فيهما»** الحديث متفق عليه، ويؤيده الأول ما أخرجه الطبراني بإسناد قوي عن أنس مرفوعاً إن أضي أهل الجنة درجة لمن يقوم على رأسه عشرة آلاف خادم بيد كل واحد صفتان واحدة من ذهب والأخرى من فضة الحديث.

(التيه): المشط بتثنية الميم والأفصح ضمها.

قوله: **(ومجارهم الألو) الألو** العود الذي يخر به، قيل جعلت مجارهم نفس العود، لكن في الرواية الثانية **«وقود مجارهم الألو»** فعلى هذا في رواية الباب يجوز، ووقع في رواية الصنفين بعد قوله الألو **«قال أبو البمان يعني العود»** والمجار جمع ججرة وهي المبخرة سميت بججرة لأنها يوضع فيها الجمر ليغرم به ما يوضع فيها من البخور، والألو يفتح الهززة ويجوز ضمها ويضم السلام وتشديد الواو وحكى ابن التين كسر الهززة وتخفيف الواو والهززة أصلية وقيل زائدة، قال الأصمعي أراها فارسية حريت. وقد يقال إن راحة العود إنما تنروح بوضعها في النار والجنة لا نار فيها ومن ثم قال الإسمايلي بعد ترجيح الحديث المذكور: ينظر هل في الجنة نار ؟ ويجب باحتمال أن يشتمل بغير نار بل بقوله: كن، وإنما سميت بججرة باعتبار ما كان في الأصل، ويشتمل أن يشتمل بنار لا ضرر فيها ولا إحراق، أو يفوح بغير اشتعال، ونحو ذلك ما أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً **«إن الرجل في الجنة ليشتهي الطير فيخر بين يديه مشواً»** وفيه الاحتمالات المذكورة، وقد ذكر نحو ذلك ابن القيم في الباب الثاني

تعالى: **«فروح وريحان»** قال الفريابي: حدثنا ورواه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: **«فروح»** [الرواية: ٨٩] قال جنه: **«وريحان»** [الرواية: ٨٩] قال رزق. وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق آدم عن ورواه بسنده بلطف **«فروح وريحان»** قال الروح جنه ورواه، والريحان رزق.

قوله: **(والمنضود الموز والمنضود المورق حلا، ويقال أيضاً الذي لا شوك له)** وصله الفريابي والبيهقي عن مجاهد في قوله: **«وطلع منضود»** [الرواية: ٩٠] قال الموز المتراكم. والسدر المنضود المورق حلا. ويقال أيضاً الذي لا شوك فيه، وذلك لأنهم كانوا يحبون بسوج وظلاله من طلع وسدر. قلت: وج يفتح الواو وتشديد الجيم بالطايف، وكان عياضاً لم يفت على ذلك فزعم في أواخر المشارق أن الذي وقع في البخاري تخليط، قال: والصواب والطلع الموز والمنضود للمورق حلا الذي نضد بعضه على بعض من كثرة حله. كذا قال، وقد نقل الطبري القولين عن جمع من العلماء بأسانيد إليهم، فقل الأول عن مجاهد والضحك وسعيد بن جبير، ونقل الثاني عن ابن عباس وقتادة وعكرمة وقسامة بن زهير وغيرهم، وكان عياضاً استبعد تفسير المنضود بالمثل لأن المنضد في اللغة القطع، وقد نقل أهل اللغة أيضاً أن المنضد التثني، وعليه يحمل التأويل الأول أي أنه من كثرة حله انتش، وأما التأويل الذي ذكره هو فقد نقل الطبري اتفاق أهل التأويل من الصحابة والتابعين على أن المراد بالطلع للمنضود للموز، واستند عن علي أنه كان يقولها والطلع بالعين، قال قتيل له: أفلا تنبرها ؟ قال: إن القرآن لا بهاج اليوم فظهر بذلك فساد الاعتراض، وأن الذي وقع في الأصل هو الصواب والله أعلم.

قوله: **(والعرب أجهبت إلى أزواجهن) كذا أخرجه عبيد بن حيد والفريابي والطبري وغيرهم من طريق مجاهد وغيره، رواه الفريابي من وجه آخر عن مجاهد قال:** العرب المواقش، وأخرج الطبري نحوه عن أم سلمة مرفوعاً.

قوله: **(مسكوب: جاز) يريد تفسير قوله تعالى: «وما مسكوب»** وقوله: **«وفرش مرفوعة»** [الرواية: ٣٤] بعضها فوق بعض، وصله والذي قبله الفريابي أيضاً عن مجاهد. وقال أبو عبيدة في الجواز: المرفوعة العالية، تقول بناء مرتفع أي عال. وروى ابن حبان والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري في قوله وفرش مرفوعة قال: ارتفعها مسيرة خمسمائة عام، قال القرطبي: معناه أن الفرش الدرجة وهذا القدر ارتفاع، قال: وقيل المراد بالفرش المرفوعة النساء المرتفعت القدر لحسن وجملهن.

قوله: **(لفوا باطلاً، تأثيماً كلباً) يريد تفسير قوله تعالى: «لا يسمعون فيها لفظاً ولا تآثيماً»** [الرواية: ٢٥] وقد وصله أيضاً الفريابي عن مجاهد كذلك.

قوله: **(أفغان: أغصان) يريد تفسير قوله تعالى: «فوات أفغان»** [الرحمن: ٤٨].

وقوله: **«وجنى الجنتين دان»** [الرحمن: ٥٤] ما يجنى من قريب، وصل ذلك الطبري عن مجاهد، ومن الضحك يعني أفغان ألوان من الفاكهة وواحد على هذا فن وعلى الأول نجن، وقوله: **«مدحانان»** [الرحمن: ٦٤] سوداوان من الري، وصله الفريابي عن مجاهد بلطف **«سوداتان»** وقال الفراء: قوله: **«مدحانان»** يعني خضراروان إلى السود من الري، وعن عطية: كادتنا أن تكونا سوداوين من شدة الري وهما خضراروان إلى السود. ثم ذكر المصنف في الباب ستة عشر حديثاً:

الأول: حديث ابن عمر في عرض مقعد الميت عليه، وقد تقدم شرحه في أواخر الجناز، وهو من أوضح الأدلة على مقصود الترجمة.

وقوله في آخره: **(فمن أهل النار) زاد إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه «حتى يبعث الله يوم القيامة»** أخرجه الإسمايلي، وقد تقدمت هذه الزيادة أيضاً والكلام عليها في الجناز.

الثاني: حديث أبي رجاء وهو العطاردي عن عمران بن حصين في أكثر أهل الجنة، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق مع بيان الاختلاف في علي أبي رجاء، والغرض منه هنا قوله: **«أطلعت في الجنة»** فإنه يدل على أنها موجودة حالة لإطلاع، وهو مقصود الترجمة. **«وسلم»** بفتح المهملة وسكون اللام **«وزير»** بوزن عظيم أوله زاي بمد ما رآه وآخره راء أيضاً.

الثالث: حديث أبي هريرة في قصة القصر الذي رأى لعمر في الجنة، وسيأتي شرحه في مناقبه، والغرض منه قوله: **«رأيتني في الجنة»** وهذا وإن كان متناً لكن رؤيا الأنبياء حق، ومن ثم أحمل حكم خبره عمر حتى امتنع من دخول القصر. وقد روى أحمد من حديث معاذ قال: **«إن عمر من أهل الجنة، وذلك أن النبي ﷺ كان ما يرى في**

الذهلي أنه قال: لست أدفع حديث فليح، يجوز أن يكون عطاء بن يسار حدث به عن أبي سعيد، وعن أبي هريرة انتهى. وقد رواه أيوب بن سويد عن مالك فقال عن أبي حازم عن سهل بن سعد ذكره الدارقطني في «الغرائب» وقال إنه وهم فيه أيضاً، قلت ولكنه له أصل من حديث سهل بن سعد عند مسلم وباتى أيضاً في «باب صفة أهل الجنة والنار» في الرقاق من حديث سهل أيضاً لكنه مختصر عند الشيخين.

قوله: (يعاينون) في رواية لاسلم «يرون» وللمنى أن أهل الجنة تتفاوت منازلهم بحسب درجاتهم في الفضل، حتى إن أهل الدرجات العلى ليرامون من هو أسفل منهم كالنجوم. وقد بين ذلك في الحديث بقوله: «لتفاضل ما بينهم»

قوله: (البرقي) هو النجم الشديد الإضاءة، وقال الفراء: هو النجم العظيم المقدار، وهو بضم المهملة وكسر الراء المشددة بعدها تحتية ثقيلة وقد تسكن وبعدها همزة ومد وقد يكرر أوله على الحالين فكل أربع لفحات ثم قبل إن للمنى مختلف، فبالشداد كأنه منسوب إلى الدر ليأبىه وضائعه، وأهمز كأنه مأخوذ من درأ أي دفع لانتداعه عند ظهوره. ونقل ابن الجوزي عن الكسائي ثلث الدال قال: فبالضم نسبة إلى الدر وبالكسر الجاري وبالفتح اللامع.

قوله: (الغابر) كذا للآخر وفي رواية لوطاً للغابر بالتحثية بدل للموحدة، قال عياض كأنه الداخل في الغروب. وفي رواية الترمذي «الغارب» وفي رواية الأصيلي بالمهملة والزاي، قال عياض: معناه الذي يبعد للغروب، وقيل: معناه الغائب، ولكن لا يحسن هنا لأن المراد أن بعده من الأرض كبعد شرف الجنة عن ربضها في رأي العين، والرواية الأولى هي المشهورة. ومعنى الغابر هنا الغائب، وقد فسره في الحديث بقوله: «من المشرق إلى المغرب» والمراد بالأفق السماء وفي رواية مسلم من الأفق من المشرق أو المغرب، قال القرطبي من الأولى لا لابتداء الغاية أو هي للظرفية، ومن الثانية مينة لها، وقد قيل إنها ترد لانتهاه الغاية أيضاً قال: وهو خروج من أصلها وليس معروفاً عند أكثر النحويين، قال: ووقع في نسخ البخاري «إلى المشرق» وهي أوضح، ووقع في رواية سهل بن سعد عند مسلم «كما ترامون الكواكب الدري في الأفق الشرقي أو الغربي» واستشكله ابن التين وقال: إما تغرب الكواكب في المغرب خاصة فكيف وقع ذكر للمشرق؟ وهذا مشكل على رواية الغابر بالتحثية، وأما بالموحدة فالغابر يطلق على الماضي والباقي فلا إشكال.

قوله: (قال بلى) قال القرطبي: بلى حرف جواب وتصديق، والسياق يقتضي أن يكون الجواب بالإضراب عن الأول وإيجاب الثاني، فلعلها كانت بل فغيرت بلى، وقوله: «رجال» خبر مبتدأ محذوف تقديره: وهم رجال، أي تلك المنازل منازل رجال آمنوا. قلت: حكى ابن التين أن في رواية أبي ذر «بل» بدل بلى، ويمكن توجيه «بلى» بأن التقدير نعم هي منازل الأنبياء بإيجاب الله تعالى لهم ذلك. ولكن قد يفضل الله تعالى على غيرهم بالوصول إلى تلك المنازل. وقال ابن التين يحتمل أن تكون بلى جواب النفي في قوله لا يبلغها غيرهم، وكأنه قال: بلى يبلغها رجال غيرهم.

قوله: (وصدقوا المرسلين) أي حق تصديقهم ولا لكان كل من آمن بالله وصدق رسله وصل إلى تلك الدرجة وليس كذلك، ويحتمل أن يكون التكرير في قوله رجال يشير إلى ناس خصوصين موصوفين بالصفة المذكورة، ولا يلزم أن يكون كل من وصف بها كذلك لاحتمال أن يكون لن بلغ تلك المنازل صفة أخرى، وكأنه سكت من الصفة التي اقتضت لهم ذلك، والسر فيه أنه قد يبلغها من له عمل خصوصي، ومن لا عمل له كان بلغها إما هو برحة الله تعالى. وقد وقع في رواية الترمذي من وجه آخر عن أبي سعيد «وإن أبا بكر وعمر لنهم ولعماس» وروى الترمذي أيضاً عن علي مرفوعاً «إن في الجنة لفرحاً ترى ظهورها من بطونها وبطونها من ظهورها. فقال أعرابي لمن هي يا رسول الله؟ قال: هي لمن آلان الكلام وأدام الصيام، وصلى بالليل والناس نيام، وقال ابن التين: قيل إن للمنى أنهم يبلغون درجات الأنبياء. وقال السدوسي: يعني أنهم يبلغون هذه المنازل التي وصف، وأما منازل الأنبياء فإنها فوق ذلك. قلت: ووقع في حديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي «قال بلى والذي نفسي بيده، وأقوام آمنوا بالله ورسوله» هكذا فيه زيادة الروا الماعقة فسد تأويل الداودي، والله المستعان. ويحتمل أن يقال: إن الغرف المذكورة لهذه الأمة، وأما من دونهم فهم الموحدون من غيرهم، أو أصحاب الغرف الذين دخلوا الجنة من أول وهلة، ومن دونهم من دخل بالشفاعات. ويؤيد الذي قبله قوله في صفته «هم الذين آمنوا بالله وصدقوا المرسلين» وتصديق جميع المرسلين إنما يتحقق لأمة محمد ﷺ بخلاف من قبلهم من الأمم فإنهم وإن كان فيهم من صدق بمن سيجي. من بعده من الرسل فهو بطريق التوقع لا بطريق الواقع، والله

اعلم.

٩- باب صفة أبواب الجنة

وقال النبي ﷺ: «من أتق زوجين دعي من باب الجنة»، فيه عبادة عن النبي ﷺ.

٣٢٥٧- حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ قَبَائِلُ أَبْوَابٍ، فِيهَا بَابٌ يُسَمَّى الرَّيَّانَ، لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا الصَّالِحُونَ». [راجع: ١٨٩٦. أخرجه مسلم: ١١٥٢ مطرولاً بدون ذكر (غاية أبواب)].

قوله: (باب صفة أبواب الجنة) هكذا ترجم بالصفة، ولعله أراد بالصفة العدد أو التسمية فإنه أورد فيه حديث سهل بن سعد مرفوعاً «في الجنة ثمانية أبواب» الحديث، وقال فيه: «قال النبي ﷺ من أتق زوجين في سبيل الله دعي من باب الجنة» وأشار بهذا إلى حديث أسنده في الصيام وفي الجهاد من حديث أبي هريرة وفيه: «فمن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ومن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة» الحديث، وقد سبق شرح حديث سهل بن سعد في الصيام، وحديث أبي هريرة فيه وفي الجهاد وباتى بقية شرحه في فضل أبي بكر إن شاء الله تعالى.

قوله: (فيه عبادة) كأنه يشير إلى ما وصله هو في ذكر حسي من أحداث الأنبياء من طريق جدته بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «من شهد أن لا إله إلا الله» الحديث وفيه: «أدخله الله من أبواب الجنة الثمانية أي شاء»، وقد وردت هذه العبارة لأبواب الجنة في عدة أحداث: منها حديث أبي هريرة المعلق في الباب ومنها حديث عبادة المعلق فيه أيضاً وعن عمر عند أحد وأصحاب السنن، وعن عتبة بن عبد عن الترمذي وابن ماجه، وورد في صفة أبواب الجنة أن ما بين المصراعين مسيرة أربعين سنة، ومن حديث أبي سعيد ومعاوية بن حيدة ولقبط بن عامر، وأحداث الثلاثة عند أحد وهي مرفوعة، ولها شاهد عند مسلم من حديث عتبة بن غزوان لكنه موقوف.

(تتبعه): وقع حديث سهل المسند مقدماً على الحديثين المعلقين في رواية أبي ذر، ووقع لغيره تأخير المسند عن المعلقين.

١٠- باب صفة النار، وأنها مخلوقة

﴿عَسَاءَ﴾ [النبا: ٢٥]: يُقَالُ: عَسَقْتُ عَيْنَهُ وَيَفْسِقُ الْخُرْجُ، وَكَأَنَّ الْعَسَاقَ وَالْفَسِقَ وَاحِدٌ. ﴿عِشْلِينَ﴾ [الحاقة: ٣٦]: كُلُّ شَيْءٍ عَسَقَتْهُ فَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ عِشْلِيْنٌ، يُعْلِيْنٌ مِنَ الْعَسَلِ مِنَ الْخُرْجِ وَالنَّارِ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ ﴿حَصَبٌ جَهَنَّمَ﴾ [النبا: ٩٨]: حَصَبٌ بِالْحِثْبَةِ. وَقَالَ غَيْرُهُ ﴿حَاصِبًا﴾ [الإسراء: ٩٨]: الرِّيحُ الْقَاصِيفُ، وَالْحَاصِبُ مَا تَرْمِي بِهِ الرِّيحُ، وَمِنْهُ ﴿حَصَبٌ جَهَنَّمَ﴾ يُرْمَى بِهِ فِي جَهَنَّمَ هُمُ حَصَبُهَا، وَيُقَالُ: حَصَبٌ فِي الْأَرْضِ دَقَبٌ، وَالْحَصَبُ مُشْتَقٌّ مِنْ حَصَبَاءِ الْجَوَارِ.

﴿صَلِيلٌ﴾ [إبراهيم: ١٦]: قَبْحٌ وَذَمٌّ. ﴿عَبَتْ﴾ [الإسراء: ٩٧]: طَلِفَتْ. ﴿تُورُونَ﴾ [الوعدة: ٧١]: تَسْتَخْرِجُونَ، أَوَزَيْتَ: أَوَقَدْتَ. ﴿لِلْمَقْرُونِ﴾ [الوعدة: ٧٣]: لِلْمُسَاوِرِينَ، وَالْقِي: الْقَفَرُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿مِصْرَاطُ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]: مَسَاقُ الْجَحِيمِ وَسَطُ الْجَحِيمِ. ﴿لُتُونًا مِنْ حِيمٍ﴾ [الصافات: ٦٧]: يَخْلُطُ طَعَامُهُمْ وَسَاطُ الْجَحِيمِ. ﴿زَلِيلٌ وَشَهْقٍ﴾ [مرد: ١٠٦]: صَوْتٌ شَدِيدٌ وَصَوْتٌ خَفِيفٌ. ﴿جُودَا﴾ [مرم: ٨٦]: عَطَاشًا. ﴿عَنَّا﴾ [مرم: ٨٦]: حُسْرًا.

وَقَالَ مَجَاهِدٌ ﴿يُسْتَحْرُونَ﴾ [طه: ٧٢]: تَوَلَّوْهُ بِهَمِّ النَّارِ. ﴿وَنَحْاسٌ﴾ [الرحمن: ٣٥]: الصُّفْرُ، يُصَبُّ عَلَى رُؤُوسِهِمْ. يُقَالُ: ﴿ذُوقُوا﴾ [الصكروت:

٣٢٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قِيلَ لِأَسَمَةَ: لَوْ أَنْتَ فَلَانٌ فَكَلَّمْتَهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ تَزُورُونَ أَنِّي لَا أَكَلِمَتُهُ إِلَّا أَسْمِعُكُمْ، إِنِّي أَكَلِمَتُهُ فِي السِّرِّ، ذُوْنُ أَنْ أَقْبَحَ بَابًا لَا أَكُوْنُ أَوَّلُ مَنْ فَحَقَهُ، وَلَا أَقُولُ لِرَجُلٍ أَنْ كَانَ عَلَيَّ أَمِيرًا: إِنَّهُ خَوَّنَ النَّاسَ، بَعْدَ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: وَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَيْفَى فِي النَّارِ، فَتَذَلُّقُ أَقْبَابُهُ فِي النَّارِ، فَيَذُورُ كَمَا يَذُورُ الْجَمَارُ بِرَحَاءِ، فَيَجْمَعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ: أَيُّ فَلَانٍ مَا شَأْنُكَ؟ أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: كُنْتُ أَفْرُقُكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَجِيبُ، وَأَنَا كُنتُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِيَّاهُ».

رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ شُعْبَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ. [الطبر: ٧٠، ٩٨. أخرجه مسلم: ٢٩٨٩].
قوله: (باب صفة النار وأنها مخلوقة) قوله فيه كالقول في «باب صفة الجنة» سواء.

قوله: (غساقًا) يقال غسقت عينه، ويسقط الجرح، وهذا مأخوذ من كلام أبي عبيدة، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿إِذَا حِمَاً وَغَسَقَاتُ﴾ [النبا: ٢٥] الحميم الماء الحار، والغساق ما همى وسال، يقال غسقت من العين ومن الجرح، ويقال عينه تغسقت أي تسيل، والمراد في الآية ما سال من أهل النار من الصديد، رواه الطبري من قول قتادة ومن قول إبراهيم وعطية بن سعد وغيرهم، وقيل: من دموعهم، أخرجه أيضاً من قول عكرمة وغيره، وقيل: الغساق البرد الذي يحرق ببرده رواه أيضاً من قول ابن عباس ومجاهد وأبي العالية، قال أبو عبيد المحرري: من قرأه بالتشديد أراد السائل، ومن قرأه بالتخفيف أراد البارء. وقيل: الغساق المتن رواه الطبري عن عبد الله بن بريدة وقال: إنها بالطحارية، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه الترمذي والحاكم مرفوعاً «لو أن دلواً من غساق يهراق إلى الدنيا لأن أهل الدنيا» وأخرج الطبري من حديث عبد الله بن عمر موقوفاً: الغساق القيح الخليلج، لو أن طيرة منه تهراق بالمغرب لأن أهل المغرب.

قوله: (وكان الغساق والغسق واحد) كذا لأبي ذر، والغسق بوزن فصيل، ولغيره والغسق يفتحين، قال الطبري في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقَاتٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣] الغاسق الليل إذا ليس الأشياء، وغطاها، وإذا أريد بذلك هجومه على الأشياء هجوم السيل، وكان المراد بالآلة السائل من الصديد الجامع بين شدة البرد وشدة النتن وبهذا تجتمع الأقوال والله أعلم.

قوله: (غسلين كل شيء غسله فخرج منه شيء فهو غسلين، فعلمين من الفصل من الجرح واللبس) هو كلام أبي عبيدة في الجاز، وقد روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الغسلين صديد أهل النار، والدير يفتح للمهملة والموحدة هو ما يصيب الإبل من الجراحات.

قوله: (قبيه) قوله تعالى في هذه الآية: ﴿وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غَسْلِينَ﴾ [الحاقة: ٣٦] يعارضه ظاهر قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦] وجمع بينهما بأن الضريع من الغسلين، وهذا يبرده ما سيأتي في التفسير أن الضريع نبات، وقيل: الاختلاف بحسب من يطعم من أهل النار، فمن اتصف بالصفة الأولى طعامه من غسلين، ومن اتصف بالثانية طعامه من ضريع، والله أعلم.

قوله: (وقال عكرمة: حصب جهنم حطب بالحشيشة. وقال غيره: حاصباً الرياح العاصف، والحاصب ما يرمي به الريح، ومنه حصب جهنم يرمي به في جهنم هم حصبها) أما قول عكرمة فوصله ابن أبي حاتم من طريق عبد الملك بن أبجر سمعت عكرمة بهذا، وروى الطبري عن مجاهد مثله لكن لا يقل بالحشيشة، وروى الفراء عن علي وعائشة أنهما قرأها «حطب» بالطاء، وروى الطبري عن ابن عباس أنه قرأها بالضاد للمعجمة قال: وكأنه أراد أنهم الذين تسجر بهم النار لأن كل شيء يهيج به النار فهو حصب لها، وأما قول غيره فقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧] أي ريحاً عاصفاً يحصب، وفي قوله: (حصب جهنم) كل شيء أقيته في النار فقد حصبتها به وروى الطبري عن الضحاك قال في قوله: (حصب جهنم) قال تحصب بهم جهنم وهو الرمي يقول يرمي بهم فيها.

قوله: (ويقال حصب في الأرض ذهب، والحصب مشتق من حصباء الحجارة) روى الطبري عن أبي جريح في قوله: (أو يرسل عليكم حاصباً) قال مطر

١٥٥: «بأهروا وجروا، وليس هذا من ذوق القلم». ﴿سارج﴾ [الرحن: ١٥]: خالص من النار، سرج الأمير زينة إذا غلامهم يمشون بفضهم على بعض، ﴿مهرج﴾ [ق: ٥]: ملبس، مرج أمر الناس اختلط. ﴿مَرَجَ الْبُخْرَيْنِ﴾ [الرحن: ١٩]: مَرَجَتْ دَابَّتُكَ تَرَكْتَهَا.

٣٢٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ». ثُمَّ قَالَ: «أَبْرِدْ». حَتَّى قَاءَ الْقَهْرَ، يَفِي لِلطَّلُولِ، ثُمَّ قَالَ: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ». [راجع: ٥٣٥. أخرجه مسلم: ٦١١٦].

٣٢٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ ذُكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ». [راجع: ٥٣٨].

٣٢٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَكَا النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبِّ أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشَّوْءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْثِ، فَأَصْدَتْ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَصْدَتْ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزُّهْمِ». [راجع: ٥٣٧. أخرجه مسلم: ٦١١٧].

٣٢٦١- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - هُوَ الْقُدَيْدِيُّ - حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي جَسْرَةَ الطُّيَمِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَجَالِسُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِمَكَّةَ، فَأَخَذَنِي الْحُمَى، فَقَالَ: أَبْرِدْهُ غَسَقُكُ بِمَاءِ زَمْزَمَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هِيَ الْحُمَى مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ، أَوْ قَالَ: بِمَاءِ زَمْزَمَ. ذَلِكَ هَمَّامٌ».

٣٢٦٢- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي وَائِلٌ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْحُمَى مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا عَنْكُمْ بِالْمَاءِ». [الطبر: ٥٧٢٦. أخرجه مسلم: ٢٢١٢].

٣٢٦٣- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَحُيَیَّ اللَّهِ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَى مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ». [الطبر: ٥٧٢٥. أخرجه مسلم: ٢٢١٠].

٣٢٦٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَحُيَیَّ اللَّهِ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَى مِنْ قُبْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ». [الطبر: ٥٧٢٣. أخرجه مسلم: ٢٢٠٩].

٣٢٦٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَأْرِكُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سِتِّينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَتْ لِكُلِّ آتِيَةٍ، قَالَ: «فَعَلَّاتٌ عَلَيْهِنَ يَسْتَعْرِفْنَ جُزْءًا، كُلُّهُنَّ يَفِلُّ حَرًّا». [أخرجه مسلم: ٢٨٤٣].

٣٢٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو: سَمِعَ عَطَاءَ يُخْبِرُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْوَيْلِيِّ: «هُوَ تَأْوَدُ يَا مَالِكُ». [راجع: ٣٢٣٠. أخرجه مسلم: ٨٧١].

الحجارة.

وهو دقيق، وروى ابن أبي حاتم عن طريق أبي برة الأسلمي مرفوعاً والطبري عن حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً لم يزل على أهل النار أبداً من هذه الآية: فلقوا فلن نزعكم إلا عناياً.

قوله: (مارج: خالص من النار) روى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وخلق الجنان من مارج من نار﴾ [الرحمن: ١٥] قال: من خالص النار، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال: خلقت الجن من مارج، وهو لسان النار الذي يكون في طرفها إذا انتهت، وسيأتي قول مجاهد في ذلك في تفسير سورة الرحمن إن شاء الله تعالى. وقال الفراء: المارج ناز دون الحجاب، ويرى خلق السماء منها ومنها هذه الصواعق.

قوله: (مرج الأبرار رحمة) إذا غلامهم يعلم بعضهم على بعض، فهم في أمر مرج أمر مخلص ومرج أمر الناس اخطأ في رواية الكشيبي «أمر منتشر» وهو تصحيف قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فهم في أمر مرج﴾ [ق: ٥] أي يخطئ يقال مرج أمر الناس أي اختلط وأهمل، وروى الطبري عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فهم في أمر مرج﴾ قال خنط، ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد قال: متلبس، ومن طريق قتادة قال: من ترك الحق مرج عليه ربه والتبس عليه دينه.

قوله: (مرج البحرين: مرجت دابك تركها) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿مرج البحرين يلتقيان بينهما﴾ [الرحمن: ١٩] هو كقولك مرجت دابتك خلعت عنها وتركتها، وقال الفراء: قوله: ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾ قال أرسلهما ثم يلتقيان بعد، وروى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: المراد بالبحرين هنا بحر السماء والأرض يلتقيان كل عام، ومن طريق سعيد بن جبير وابن أبيزى مثله، ومن طريق قتادة والحسن قال: هما بحر فارس والروم، قال الطبري: والأول أولى لأنه سبحانه وتعالى قال بعد ذلك: ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج اللؤلؤ من أصداف بحر الأرض عن ظهر السماء. قلت: ولي هذا لمن جزم بأن المراد بهما البحر الحلو والبحر المالح وجعل قوله: ﴿منهما﴾ من مجاز التغليب. ثم ذكر المصنف في الباب عشرة أحاديث.

الأول: حديث أبي ذر في الأمر بالإبراد وفيه قصة وقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة والغرض منه قوله: ﴿إن شدة الحر من فيح جهنم﴾.

الثاني: حديث أبي سعيد في ذلك وليس فيه قصة وقد تقدم كذلك.

الثالث: حديث أبي هريرة: اشكت النار لي ربه، الحديث، وقد تقدم كذلك. وهذه الأحاديث من أقوى الأدلة على ما ذهب إليه الجمهور من أن جهنم موجودة الآن.

الرابع: حديث ابن عباس في أن الحمى من فيح جهنم.

الخامس: حديث رافع بن خديج في ذلك.

السادس: حديث عائشة في ذلك.

السابع: حديث ابن عمر في ذلك، وسيأتي شرح الجميع في الطب إن شاء الله تعالى.

الظان: حديث أبي هريرة.

قوله: (تارك جزء) زاد مسلم في روايته «جزء واحد» قوله: (من صهيين جزءاً) في رواية لأحد «من مائة جزء» والجمع بأن المراد للمبالغة في الكثرة لا العدد الخاص أو الحكم للزائد، زاد الترمذي من حديث أبي سعيد «لكل جزء منها حر».

قوله: (إن كانت لكافية) «إن» هي المخففة من الثقلية أي إن نار الدنيا كانت مجزة لتذيب العصاة.

قوله: (فضلت عليهن) كذا هنا والمنسب على نيران الدنيا، وفي رواية مسلم «فضلت عليهن» أي على النار، قال الطبري ما حصله: إنما أعاد الله حكاية تفضيل نار جهنم على نار الدنيا إشارة إلى المنع من دعوى الاجزاء، أي لا بد من الزيادة ليشتم ما يصدر من الخلق من العذاب على ما يصدر من خلقه.

قوله: (مثل حرها) زاد أحمد وابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة «وضربت بالحر مرتين ولولا ذلك ما انتفع بها أحد» وغو للحاكم وابن ماجه عن أس وزاد «فإنها لتعوز الله أن لا يميدها فيها» وفي «الجامع لأبن عينة» عن ابن عباس رضي الله عنهما «هذه النار ضربت بماء البحر سبع مرات ولولا ذلك ما انتفع بها أحد».

التامع: حديث يعلى بن أمية، وقد تقدمت الإشارة إليه في «باب الملائكة».

قوله: (صليد: فيح ودم) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ويسقى من ماء صليد﴾ [إبراهيم: ١٦] قال: الصليد القيح والدم.

قوله: (نخيت: طفت) أخرج الطبري عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿كلما نخيت﴾ قال: طفت، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: سكنت، ومثله قال أبو عبيدة ورجح لأنهم يقولون للنار إذا سكن فيها وعلا الجمر رماد: نخيت، فإن طفي معظم الجمر قالوا جلت، فإن طفي كله قالوا همدت، ولا شك أن نار جهنم لا تنطفأ.

قوله: (كورون: تسعجرون، أوريت: أولدت) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿أورأيت النار التي تورون﴾ [الواقعة: ٧١] وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿تورون﴾ أي تستخرجون من أوريت، قال: وأكثر ما يقال وريت.

قوله: (المقوين: للمساكين، والقي: القى) روى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: ﴿المقوين﴾ [الواقعة: ٧٣] للمساكين، ومن طريق قتادة والضحاك مثله، ومن طريق مجاهد قال: للمقوين أي المستعينين للمسار والمخاض، وقال الفراء: قوله تعالى: ﴿ومتاعاً للمقوين﴾ [الواقعة: ٧٣] أي متعة للمساكين إذا نزلوا بالأرض، والأرض التي يعني بكسر القاف والتشديد القفر الذي لا شيء فيه، ورجح هنا الطبري واستشهد على ذلك.

قوله: (وقال ابن عباس: صراط الجميع) سواء الجميع ووسط الجميع) روى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فاطلع فراه في سواء الجحيم﴾ [الصافات: ٥٥] قال: في وسط الجحيم، ومن طريق قتادة والحسن مثله.

قوله: (لشوبا من حيم: يخلط طعامهم ويساط بالجميع) روى الطبري عن طريق السدي قال في قوله تعالى: ﴿ثم إنهم عليها لشوبا من حيم﴾ [الصافات: ٦٧] الشوب الخلط وهو المزج، وقال أبو عبيدة تقول العرب كل شيء خلطه بشيء فهو مشوب.

قوله: (زفير وشهيق: صوت شديد وصوت ضعيف) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عنه، ومن طريق أبي العالية قال: الزفير في الخلق والشهيق في الصدر، ومن طريق قتادة قال: هو كصوت الحمار أوله زفير وآخره شهيق، وقال الداودي الشهيق هو الذي يقى بعد الصوت الشديد من الحمار.

قوله: (ورداً: عطاشا) روى ابن حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ونسوق الجرمين إلى جهنم ورداً﴾ [مرم: ٨٦] قال: عطاشا، ومن طريق مجاهد قال: متقطعة أعتاقهم من الظما، وقوله ورداً هو مصدر وردت والتقدير ذوي ورد وهذا ينافي العطش، لكن لا يلزم من الورد على الماء الوصول إلى تناوله، فيأتي في حديث الشفاعة «إنهم يشكون العطش فترفع لهم جهنم سراب ماء فيقال: ألا تردون؟ فيردونها فيساقطون فيها».

قوله: (غيا: خسراً) أخرجه ابن أبي حاتم عن هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿فسوف يلقون غيا﴾ [مرم: ٥٩] قال: خسراً، وروى ابن أبي حاتم عن طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه في هذه الآية قال: واد في جهنم بعيد القمر غيبت الطعام.

قوله: (وقال مجاهد: يسجرون تولد لهم النسا) كذا في رواية أبي ذر وشيهر «بهم» وهو أوضح، وكذا أخرجه عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به.

قوله: (ونحاس الصقر يصب على رؤوسهم) أخرجه عبد بن حيد من طريق منصور عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿يرسل عليكما شواظ من نار﴾ [الرحمن: ١٥] قال قطعة من نار حرها ونحاس قال يذاب الصقر فيصب على رؤوسهم.

قوله: (يقال ذوقوا باهروا وجروا، وليس هذا من ذوق القسم) لم أر هذا لغیر المصنف وهو كما قال، والذوق يطلق ويراد به حقيقة وهو ذوق الظم، ويطلق ويراد به الذوق للضوي وهو الإدراك وهو المراد في قوله: ﴿ذوقوا ما كنتم تعملون﴾ [التكوير: ٥٥] وقوله: ﴿ذلك فلو نوره﴾ [الأنفال: ١٤] وقوله: ﴿ذوق إنك أنت العزيز الكريم﴾ [الدخان: ٤٩] وكذلك في قوله: ﴿لا ينذرون فيها الموت﴾ [الدخان: ٥٦] ويلغى عن بعض علماء العصر أنه فسر هنا بمعنى التخيل وجعل الاستثناء متصلاً

١٥٢٣	٥٩ - كتاب بدء الخلق	١١ - باب صفة إبليس وجنوده	ح ٣٢٨٠
------	---------------------	---------------------------	--------

العاشر: حديث أسامة بن زيد، قوله: (لو أتيت فلاناً بكلمته) مر عثمان كما في صحيح مسلم، وسأيت بيان ذلك وبيان السبب فيه في كتاب الفتن، وكذا طريق غندر عن شعبة التي عليها المصنف هنا فقد وصلها هناك، والله أعلم

١١ - باب صفة إبليس وجنوده

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَقْدُفُونَ﴾ (الصلوات: ٨): يُرْسُونَ. ﴿دُخُورًا﴾ (الصلوات: ٩): مَطْرُودِينَ. ﴿وَاصِبٌ﴾ (الصلوات: ٩): قَائِمٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿مَدُخُورًا﴾ (الأعراف: ١٨): مَطْرُودًا. يُقَالُ: ﴿غَرِبَ﴾ (النساء: ١١٧): مُضْمَرًا. يَنْكُثُ قَطْعَةً. ﴿وَاسْتَظَرَّ﴾ (الأنعام: ٦٤): الْفَرَسَ، وَالرَّجُلَ الرَّجُلَةَ، وَاحِدَهُمَا رَجُلٌ، وَفُلٌ صَاحِبٌ وَصَحْبٌ وَتَاجِرٌ وَتَجَرٍ. ﴿لَا حِجْنَ﴾ (الاسراء: ٦٢): لَمْ يَسْتَأْصِلْ. ﴿فَرِينٌ﴾ (الأعراف: ٣٦): شَيْطَانٌ.

٣٢٦٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَجَرُ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: كَتَبَ إِلَيَّ هِشَامٌ: أَنَّهُ سَمِعَهُ وَوَعَاهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَجَرُ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى كَانَ يُحِثُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا. ثُمَّ قَالَ: وَاسْتَحْزَنْتُ أَنَّ اللَّهَ أَتَانِي لِيَمَّا فِيهِ شَيْءٌ، أَنَا بِي رَجُلَانِ: فَفَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: مَا وَجَّعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ كَذَبَ؟ قَالَ لَيْدٌ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: لِيَمَّا ذَا؟ قَالَ: لِي مَشْطٌ وَمَشْطَانَةٌ وَجِئْتُ طَلَمَةَ ذَكَرَ، قَالَ: فَكَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: لِي بَقَرٌ ذُرَّوَانٌ. فَمَرَجَّحَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ: «لَعَلَّهَا كَانَتْ رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ». فَقُلْتُ: اسْتَخْرَجْتَهُ؟ فَقَالَ: «لَا، أَمَا أَنَا فَقَدْ شَفَّاهُ اللَّهَ، وَخَشِيتُ أَنْ يُبَيِّرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا». ثُمَّ ذُفِّسَ الْبُيُوتُ. [راجع: ٣١٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٨٩].

٣٢٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سَلَمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقْدُفُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَائِمٍ رَأْسَ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ غَدَقٍ، يَضْرِبُ عَلَى كُلِّ غَدَقَةٍ مَكَانَهَا: عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ لَارِقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ غَدَقَةٌ، فَإِنْ نَوَسًا انْحَلَّتْ غَدَقَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ غَدَقَةٌ كُلُّهَا، فَاصْبِرْ لَيْطًا كَيْبَ النَّفْسِ، وَلَا اصْبِرْ خَيْبَ النَّفْسِ كَسَلَانٍ». [راجع: ١١٤٢، أخرجه مسلم: ٧٧٦].

٣٢٧٠ - حَدَّثَنَا غُثَامُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى اصْبَحَ، قَالَ: «ذَلِكَ رَجُلٌ بَالُ الشَّيْطَانِ فِي أَذُنَيْهِ، أَوْ قَالَ: فِي أُذُنَيْهِ». [راجع: ١١٤٤، أخرجه مسلم: ٧٧٤].

٣٢٧١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْفَرِ، عَنْ كُرْتَبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أُمَّهُ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا، فَرَزَقًا وَلَكَمْ يَضُرُّهُ الشَّيْطَانُ». [راجع: ١٤١، أخرجه مسلم: ١١٤٣].

٣٢٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ». [راجع: ٥٨٣، أخرجه مسلم: ٨٢٩].

٣٢٧٣ - «وَلَا تَحِثُّوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، أَوْ الشَّيْطَانِ».

لَا أُذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَ هِشَامٌ. [أخرجه مسلم: ٨٢٨].

٣٢٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ شَيْءٌ، وَهُوَ يُصَلِّي، فَلْيَمْنَعْهُ، فَإِنْ أَتَى فَلْيَمْنَعْهُ، فَإِنْ أَتَى فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». [راجع: ٥٠٩، أخرجه مسلم: ٥٠٥].

٣٢٧٥ - وَقَالَ غُثَامُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: وَكَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةٍ وَمَعْنَانِ، فَأَتَانِي آتٌ فَجَعَلَ يَخْرُجُ مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا تَفْسُدْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - فَقَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاسِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَفْرُقَنَّ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَصَلِّكَ وَهُوَ كَلُوبٌ، ذَلِكَ شَيْطَانُ». [راجع: ٢٣١١].

٣٢٧٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غَزْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ يَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَأْسَكَ؟ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَتَوَضَّعْ». [أخرجه مسلم: ١١٣٤].

٣٢٧٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ، مَوْلَى الْيَمِينِ: أَنَّ آيَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ آيَةَ هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَخُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَمُسْلِمَاتُ الشَّيَاطِينِ». [راجع: ١٨٩٨، أخرجه مسلم: ١٠٧٩].

٣٢٧٨ - حَدَّثَنَا الْخُثَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَثِيرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ مُوسَى قَالَ لِقَاءَهُ: آيَا عَذَابًا، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى الصَّخْرَةِ، فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُرُوتَ، وَمَا أَسْتَايَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ، وَلَكِنْ يَجِدُ مُوسَى النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِوَيْهِ». [راجع: ٧٤، أخرجه مسلم: ٢٣٨٠، مطولاً].

٣٢٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُبَشِّرُ إِلَى الْمَشْرِقِ، فَقَالَ: «هَذَا ابْنُ الْفِتْنَةِ هَذَا هَذَا، ابْنُ الْفِتْنَةِ هَذَا هَذَا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ». [راجع: ٣١٠٤، أخرجه مسلم: ٢٩٠٥].

٣٢٨٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَجَبَ اللَّيْلُ، أَوْ: جُنَحَ اللَّيْلُ، فَكَلِّمُوا صَبَاتَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَشِيرُ حِينَئِذٍ،

٣٢٨١ ح	٥٩- كتاب بدء الخلق	١١- باب ميفة إليس وجنود	١٥٢٤
--------	--------------------	-------------------------	------

٣٢٨٧- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ الْمُفَيْرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قُبِضَتِ الشَّامُ، [قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟] قَالُوا: أَبُو الْفَرْدَاءِ، قَالَ: إِلَيْكُمْ إِلَهِي إِجَارَةُ اللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُفَيْرَةَ، وَقَالَ: إِلَهِي إِجَارَةُ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، يَحْيَى عُمَارًا. [الطبر: ٣٧٤٣، ٣٧٦١، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٦٢٧٨، ٨٢٤، أخرجه مسلم: ٨٢٤، بقطة لم ترد في هذه الطريق].

٣٢٨٨- قَالَ: وَقَالَ الْبُتْ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ نَبِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جِلَالٍ: أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدَ أَخْبَرَهُ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تَحْتَثُّ فِي الْغَانِ - وَالْغَانُ الْغَمَامُ - بِالْأَمْرِ بِكُونَ فِي الْأَرْضِ، فَسَمِعَ الشَّيْطَانُ الْكَلِمَةَ، فَفَرَّهَا فِي أُذُنِ الْكَاهِنِ كَمَا تَقْرَأُ الْقَارُورَةَ، فَيَبْلُغُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَلِمَةٍ». [راجع: ٣٢١٠، أخرجه مسلم: ٢٢٢٨، باحلاف].

٣٢٨٩- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُلَيْيٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَبِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ الْمُكْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الضَّالُّوبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَغَابَ أَخَذَكُمْ فَلْيُورِدْ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا قَالَ: هَذَا ضَحِكُ الشَّيْطَانِ». [الطبر: ٦٢٢٣، ٦٢٢٦، والطبر في الأدب، باب ١٢٤، أخرجه مسلم: ٢٩٩٤، دون اللفظ الأخير].

٣٢٩٠- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، قَالَ: جِئْنَا أَخْبَرَنَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ هَرَمَ الْمُشْرِكُونَ، فَصَاحَ لِلْإِسْلَامِ: أَيُّ عِبَادَةِ اللَّهِ أَحْرَأَكُمْ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ بَيْنَ وَأَخْرَاهُمْ، فَظَهَرَ خَلِيفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ، فَقَالَ: أَيُّ عِبَادَةِ اللَّهِ أَبِي أَبِي، قَوْلَ اللَّهِ مَا اخْتَجَرُوا حَتَّى قُتِلُوا، فَقَالَ خَلِيفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ.

قَالَ غُرُورَةُ: قَمَا زِلْتُ فِي خَلِيفَةِ مِنْهُ بَيْتُهُ خَيْرٌ حَتَّى لَجِئَ بِاللَّهِ. [الطبر: ٣٨٢٤، ٦٦٦٨، ٦٦٨٣، ٦٨٩٠].

٣٢٩١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْبَطَاتِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «هُوَ اخِيلَانٌ يَخْطِيسُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ أَخَذَكُمْ». [راجع: ٧٥١].

٣٢٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْمُفَيْرَةِ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الرُّبَا الْمَالِيَّةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْخُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ أَخَذَكُمْ خُلْمًا يَخَالِفُ قَلْبُكُمْ عَنْ نِسَارِهِ، وَلَيَعْبُودُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ». [الطبر: ٥٧٤٧، ٤٩٨٤، ٦٩٨٦، ٦٩٩٥، ٦٩٩٦، ٧٠٠٥، ٧٠٤٤، أخرجه مسلم: ٢٢٦١، بلطف (عن يساره لاف)].

٣٢٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَوْسَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَدَعَ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَمْ يَمُتْ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخُلْمِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَلِيلٌ. فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، كَانَتْ لَهُ عَدَلٌ عَشْرٍ رِقَابٍ، وَكُنْجَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ.

فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ الْبِشَاءِ فَعَلَوْهُمْ، وَأَغْلَقَ بَابَكَ وَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، وَأَطِيقْ مِصْبَاحَكَ وَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، وَأَتَوَلَّ مِصْبَاحَكَ وَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، وَخَمَرُ إِسَاعَةَ وَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، وَكُلُّ تَعَرُّضٍ عَلَيْهِ شَيْءٌ». [الطبر: ٤٣٠٤، ٤٣١٦، ٤٣٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، أخرجه مسلم: ٢٠١، باحلاف، وأخرجه: ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، أوله باحلاف، ٢٠١٤، بقطة الطيبة، وزيادة].

٣٢٨٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غِلَازٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مِقْسَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَبِيٍّ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخَضَّبًا فَأَتَتْهُ أُرُورَةُ ثَلَاثًا، فَحَلَّتْهُ ثُمَّ قُمْتُ فَأَقْبَلْتُ، فَقَامَ مَعِيَ يَطْفِئُ، وَكَانَ مَسْكَنًا فِي دَارِ أَسَمَةَ بِنْتِ زَيْدٍ، فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ اسْتَرْعَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رِجْلَيْكُمَا، إِنَّمَا صَفِيَّةٌ بِنْتُ حَبِيٍّ». فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَخْطِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَخْرَجَ الشَّمِّ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَتَلَفَّ فِي قُلُوبِكُمَا سُوءًا، أَوْ قَالَ: شَيْئًا». [راجع: ٢٠٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٧٥].

٣٢٨٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي خَفَرَةَ، عَنْ أَبِي خَفَرَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي نَابِتٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرْوٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَجُلَانِ يَسْتَبَانِ، فَأَخَذَهُمَا اخْمَرٌ وَجَهَهُ وَانْفَضَّتْ أَوْدَاجُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَلِمَةً أَوْ لَهَا ذَهَبَ عَنْهَا مَا يَجِدُ، أَوْ قَالَ: أَخُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَخَبَّ عَنْهُ مَا يَجِدُ». فَقَالُوا لَهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: تَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ. فَقَالَ: وَهَلْ بِي جُنُونٌ؟. [الطبر: ٦٠٤٨، ٦١١٥، أخرجه مسلم: ٢٦١٠].

٣٢٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مَنصُورٌ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنِي، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَشْرُهُ الشَّيْطَانُ، وَلَمْ يَسْلُطْ عَلَيْهِ».

قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ... وَبَقِيَ. [راجع: ١٤١، أخرجه مسلم: ١٤٣٤].

٣٢٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ غَرَضٌ لِي، فَكُنْتُ عَلَيَّ، يَطْلُعُ الصَّلَاةَ عَلَيَّ، فَاكْتَنِي اللَّهُ مِنْهُ ...» فَلَذَكَرَهُ. [راجع: ٤٦١، أخرجه مسلم: ٥٤١، مطولاً].

٣٢٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَتَى الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ، فَإِذَا قَضَى الْقُلَّ، فَإِذَا تَوَبَّ بِهَا أَتَى، فَإِذَا قَضَى الْقُلَّ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَقَلْبِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا، حَتَّى لَا يَنْتَرِي إِلَّا مَا صَلَّى أَمْ ارْتَعَا، فَإِذَا لَمْ يَنْتَرِ إِلَّا مَا صَلَّى أَوْ ارْتَعَا، مَسَجَدٌ مَسْجِدَتِي السُّهُورِ». [راجع: ٦٠٨، أخرجه مسلم: ٣٨٩، وفي المساجد ٨٢].

٣٢٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ نَبِيٍّ آدَمَ يَطْلُعُ الشَّيْطَانُ فِي جَنْبِهِ يَاسْتَعِيهِ حِينَ يُولَدُ، غَيْرَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، ذَهَبَ يَطْلُعُ قَطْعَنٌ فِي الْحِجَابِ». [الطبر: ٣٤٣١، ٤٥٤٨، ٥، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

قوله: (واستغفر استغف، يجلجلك القوسان، والرجل الرجالة واحدها راجل مثل صاحب وصحب وتاجر ونحوه) هو كلام أبي عبيدة أيضاً.

قوله: (لاحتكن: لأستاصلن) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ لا تحتكن فريته إلا قليلاً ﴾ [الإسراء: ٦٢] يقول لأستصلينهم ولأستاصلنهم يقال احتسك فلان ما عند فلان إذا أخذ جميع ما عنده.

قوله: (قرين: شيطان) روى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ قال قاتل منهم إني كان في قرين ﴾ [الصافات: ٥١] قال شيطان وعن غير مجاهد خلافة، وروى الطبري عن مجاهد والسدي في قوله تعالى: ﴿ وقبضنا لهم قرناء ﴾ [فصلت: ٢٥] قال شياطين. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: حديث عائشة قالت: « سحر النبي ﷺ » الحديث، وسيأتي شرحه في كتاب الطب، ووجه لإرواده هنا من جهة أن السحر إنما يتم باستعانة الشياطين على ذلك، وسيأتي إيضاح ذلك هناك، وقد أشكل ذلك على بعض الشراح.

قوله: (وقال الليث كتب إلي هشام بن عروة إلخ) رويناه موصولاً في نسخة عيسى بن حماد رواية أبي بكر بن أبي داود عنه.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة في عقد الشيطان على رأس النائم، تقدم شرحه في صلاة الليل، وأبو إسماعيل هو أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس، ووجه من سماه عبد الله.

الحديث الثالث: حديث ابن مسعود في بول الشيطان في أذن النائم عن الصلاة، تقدم شرحه في صلاة الليل أيضاً.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في الندب إلى التسمية عند الجماع، يأتي شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث ابن عمر في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس تقدم شرحه في الصلاة، والقاتل: « لا أدري أي ذلك قال هشام » هو عبيدة بن سليمان الراوي عنه.

وقوله: (حاجب الشمس) هو طرف قرصها الذي يبدو عند طلوع الشمس ويبقى عند الغروب، وقرنا الشيطان جانباً رأسه، يقال إنه يتصبب في محاذة مطلع الشمس حتى إذا طلعت كانت بين جانبي رأسه لتقع السجدة له إذا سجد عبدة الشمس لها وكذا عند غروبها، وعلى هذا قوله: (طلع بين قرني الشيطان) أي بالنسبة إلى من يشاهد الشمس عند طلوعها، فلو شاهد الشيطان لرأه متصبباً عندها. وقد تمسك به من رد على أهل الهيئة القائلين بأن الشمس في السماء الرابعة والشياطين قد منعوا من ولوج السماء ولا حجة فيه لما ذكرناه، وألحق أن الشمس في الفلك الرابع، والسموات السبع عند أهل الشرع غير الأفلاك خلافاً لأهل الهيئة. وعهد شيخ البخاري فيه هو ابن سلام ثبت كذلك عند ابن السكن وبه جزم أبو نعيم والجماي.

الحديث السادس: حديث أبي سعيد في الإذن بقتل المار بين يدي المصلي تقدم شرحه في الصلاة.

الحديث السابع: حديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان تقدم شرحه في كتاب الوكالة.

الحديث الثامن: حديث « يأتي الشيطان ».

قوله: (من خلق ربك فإذا بلغه فليستعذ بالله وليته) أي عن الاسترسال معه في ذلك، بل يلجأ إلى الله في دفعه، ويعلم أنه يريد إفساد دينه وعقله بهذه الوسوسة، فينبغي أن يجتهد في دفعها بالاشتغال بغيرها، قال الخطابي: وجه هذا الحديث أن الشيطان إذا وسوس بذلك فاستأذ الشخص بالله منه وكف عن مطاوعته في ذلك اندفع، قال: وهذا بخلاف ما لو تعرض أحد من البشر بذلك فإنه يمكن قطعه بالحجة والبرهان، قال: والفرق بينهما أن الأدمي يقع منه الكلام بالسؤال والجواب والحال معه محصور، فإذا راعى الطريقة وأصاب الحجة انقطع، وأما الشيطان فليس لوسوسته انتهاء، بل كلما ألزم حجة زاغ إلى غيرها إلى أن يقضي بالمرء إلى الحيرة، نمذ بالله من ذلك. قال الخطابي: على أن قوله من خلق ربك كلام متهاف ينفذ آخره لأنه لأن الخالق يستحيل أن يكون مخلوقاً، ثم لو كان السؤال متجهاً لاستلزام التسلسل وهو محال، وقد أثبت العقل أن المحدثات مفتقرة إلى محدث. فلو كان هو مفتقراً إلى محدث لكان من المحدثات، انتهى. والذي نحا إليه من التفرقة بين وسوسة الشيطان وخاطبة البشر فيه نظر، لأنه ثبت في مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث « لا يزال الناس يتساءلون حتى

ومضت عنه مائة سنة، وكانت له جزراً من الشيطان يؤمته ذلك حتى ينسي، ولم يأت أحد بإفضل مما جاء به، إلا أخذ عيلاً أكثر من ذلك ». [انظر: ٩٤٠٣، أخرجه مسلم: ٢٩٩١ بن عباد].

٣٢٩٤- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا يعقوب بن إبراهيم: حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب قال: قال: أخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد: أن محمد بن سعد بن أبي وقاص أخبره: أن أباه سعد بن أبي وقاص قال: استأذن عمر على رسول الله ﷺ وعنده نساء من قريش يكلمنه ويستكبرنه، غالية أصواتهن، فلما استأذن عمر فممن يتلىون الحجاب، فإذا له رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يصحك، فقال عمر: أضحك الله بك يا رسول الله، قال: « عجبت من هؤلاء الإجمي كن عبيدي، فلما سمعت صوتك أبتذن الحجاب ». قال عمر: قالت يا رسول الله كنت أحتل أن يهتن، ثم قال: أي عذوات أفسهن، انتهيت ولا تهتن رسول الله ﷺ؟ قلن: نعم، أنت أظ وأعظ من رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: « وألدي نفسي يدي، ما ليك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك ». [انظر: ٣٩٨٣، ٦٠٨٥، وانظر في الإيمان والنور، ٣، أخرجه مسلم: ٢٩٩٦].

٣٢٩٥- حدثني إبراهيم بن خزيمة قال: حدثني ابن أبي حازم، عن يزيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: « إذا استيقظ - أراه - أخذكم من منابه فمراً فليستبرئ لئلا، فإن الشيطان يبت على خيشومه ». [أخرجه مسلم: ٢٣٨].

قوله: (باب صفة إيليس وجنوده) إيليس اسم أعجمي عند الأكثر، وقيل: مشتق من إيلس إذا أبس، قال ابن الأثير: لو كان عربياً لصرف ككليل، وقال الطبري: إنما لم يصرف وإن كان عربياً لقلة نظيره في كلام العرب فشبهوه بالجمعي، وتعقب بأن ذلك ليس من موانع الصرف ويأن له نظائر كخبريط وإصليت، واستبعد كونه مشتقاً أيضاً بأنه لو كان كذلك لكان إما سمي إيليس بعد يسه من رجة الله يطرده ولعنه، وظاهر القرآن أنه كان يسمى بذلك قبل ذلك، كذا قيل، ولا دلالة فيه، لجواز أن يسمى بذلك باعتباره ما سيق له، نعم روى الطبري وابن أبي الدنيا عن ابن عباس قال: كان اسم إيليس حيث كان مع الملائكة عزازيل ثم إيليس بعد. وهذا يؤيد ذلك القول والله أعلم، ومن أسمائه الحارث والحكم، وكنية أبو مرة. وفي كتاب « ليس لابن خالويه » كنية أبو الكرويين، وقوله: « وجنوده » كانه يشير بذلك إلى حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً قال: « إذا أصبح إيليس بث جنوده فيقول: من أفضل مسلماً ألبسته التاج » الحديث أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني. ولمسلم من حديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول: « عرش إيليس على البحر، فيميت سراياه فيفتنون الناس، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة ». واختلف هل كان من الملائكة ثم مسخ لما طرد أو لم يكن منهم أصلاً؟ على قولين مشهورين سيأتي بيانهما في التفسير إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال مجاهد: ويقذفون يرمون، دحوراً: مطرودين) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿ ويقذفون من كل جانب دحوراً ﴾ [الصافات: ٩٨-٩٩] الآية، وقد وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي عييج عن مجاهد كذلك، هذه صفة من يسرق السمح من الشياطين، وسيأتي بيانه في التفسير أيضاً.

قوله: (وقال ابن عباس: مدحوراً مطروداً) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿ تنفض في جهنم ملوماً مدحوراً ﴾ [الإسراء: ٣٩] وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة، وإنما ذكره البخاري هنا استطراداً لذكره دحوراً قبله وإن كان لا يتعلق بإيليس وجنوده.

قوله: (ويقال مريداً متمرداً) هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿ وإن يدعون إلا شيطانا مريداً ﴾ [النساء: ١١٧] أي متمرداً.

قوله: (بتكه قطعه) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ فليبتكن آذان الأنعام ﴾ [النساء: ١١٩] أي ليقتطن، يقال بتكه أي قطعه.

حق، وفيه إباحية العمل اليسير في الصلاة، وأن المخاطبة فيها إذا كانت بمعنى الطلب من الله لا تمد كلاماً فلا يقطع الصلاة، لقوله ﷺ في بعض طرق هذا الحديث: «أعوذ بالله منك» كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع عشر: حديث أبي هريرة «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان» وقد تقدم شرحه في أواخر الصلاة في الكلام على سجود السهو.

الحديث الثامن عشر: حديثه «كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه بإصبعيه» وسيأتي شرحه في ترجمة عيسى ابن مريم من أحاديث الأنبياء، وقوله: «في جنبه» كذا للأكثر بالإفراد ولأبي ذر الجرجاني «جنبه» بالثنية، وذكر عياض أن في كتابه من رواية الأصلي «جنبه» بالإفراد لكن بيانه مشاة من تحت بدل الموحدة قال: وهو تصحيف. قلت: لعل نقطة سقطت من القلم فلا ينبغي أن يمد ذلك رواية، والله المستعان والمراد بالحجاب الجلدة التي فيها الجنين أو الثوب الملفوف على الطفل.

الحديث التاسع عشر: حديث أبي الدرداء في فضل عمار، أورده مختصراً جداً من وجهين، وسيأتي تباعده في المناقب، والفرغ من قوله: «الذي أجاره الله من الشيطان» فإنه يشعر بأن له مزية بذلك على غيره، ومقتضاه أن للشيطان تسلطاً على من لم يجره الله منه.

الحديث العشرون: حديث عائشة في ذكر الكهان أورده معلقاً من الليث، وقد تقدمت الإشارة إليه في صفة الملائكة، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي حاتم الرازي من أبي صالح كاتب الليث عنه وقال: «يقال إن البخاري حله عن عبد الله بن صالح».

الحديث الحادي والعشرون: حديث أبي هريرة في التناوب، وسيأتي شرحه في الأدب وبيان الاختلاف فيه على سعيد المقبري هل هو عنده عن أبي هريرة أو بواسطة أبيه.

الحديث الثاني والعشرون: حديث عائشة في قصة قتل والد حذيفة، وسيأتي شرحها في فزوة أحد.

الحديث الثالث والعشرون: حديثها في الالتفات في الصلاة، وقد تقدم شرحه في الصلاة.

الحديث الرابع والعشرون: حديث أبي قتادة «الربا الصالحة من الله، والحلم من الشيطان» الحديث، وأورده من وجهين وسيأتي شرحه في التعبير، وفائدة الطريق الثانية وإن كانت الأولى أعلى منها التصريح فيها بتعبد عبد الله بن أبي قتادة ليحيى بن أبي كبير.

الحديث الخامس والعشرون: حديث أبي هريرة في فضل قول لا إله إلا الله، وسيأتي شرحه في الدعوات.

الحديث السادس والعشرون: حديث سعد «استأذن عمر على النبي ﷺ وعنده نسوة» الحديث، وسيأتي شرحه في المناقب.

الحديث السابع والعشرون: حديث أبي هريرة في الأمر بالاستئثار، وفيه فإن الشيطان يبيت على خشومه «والخيشوم يفتح الحياء المعجمة ويسكون الياء التحاتية وضم المعجمة ويسكون الواو أو الأنف، وقيل: للمنخر».

وقوله: (فليستش) أكثر فائدة من قوله: «فليستش»، لأن الاستئثار يقع على الاستئثار بغير عكس، فقد يستش ولا يستثر، والاستئثار من تمام فائدة الاستئثار، لأن حقيقة جذب الماء بريح الأنف إلى أنفائه والاستئثار إخراج ذلك الماء، والمقصود من الاستئثار تنظيف داخل الأنف والاستئثار يخرج ذلك الروسخ مع الماء فهو من تمام الاستئثار، وقيل: إن الاستئثار مأخوذ من الشرة وهي طرف الأنف، وقيل: الأنف نفسه، فعلى هذا فمن استش قد استثر لأنه يصدق أنه تناول الماء بأفاه أو بطرف أنفه وفيه نظر.

ثم إن ظاهر الحديث أن هذا يقع لكل نائم ويمثل أن يكون خصوصاً من لم يمتس من الشيطان بشيء من الذكر، لحديث أبي هريرة المذكور قبل حديث سعد فإن فيه «فكانت له حرزاً من الشيطان» وكذلك آية الكرسي، وقد تقدم فيه «ولا يقربك شيطان» ويمثل أن يكون المراد بنبي القرب هنا أنه لا يقرب من المكان الذي يوسوس فيه وهو القلب فيكون مبيته على الأنف ليتوصل منه إلى القلب إذا استيقظ، فمن استثر منعه من التوصل إلى ما يقصد من الوسوسة، فحينئذ فالحديث متناول لكل مستيقظ. ثم إن الاستئثار من سنن الرضوخ اتفاقاً لكل من استيقظ أو كان مستيقظاً، وقالت طائفة

يقال هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً قليل آمنت بالله، فسوى في الكف عن الخوض في ذلك بين كل سائل عن ذلك من بشر وغيره.

وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة قال: سألت عنهما اثنتان، وكان السؤال عن ذلك لما كان وإما لم يستحق جواباً، أو الكف عن ذلك نظير الأمر بالكف عن الخوض في الصفات والذات. قال المازري: الخواطر على قسمين: فالتى لا تستقر ولا يجلها شبهة هي التي تندفع بالإعراض عنها، وعلى هذا ينزل الحديث، وعلى مثلها يطلق اسم وسوسة، وأما الخواطر المستقرة الناشئة عن الشبهة فهي التي لا تندفع إلا بالنظر والاستدلال وقال الطيبي: إنما أمر بالاستعاذة والأشتغال بأمر آخر ولم يأمر بالتأمل والاحتجاج لأن العلم باستغناء الله جل وعلا عن الموجد أمر ضروري لا يقبل المناظرة ولأن الاسترسال في الفكر لا يهد المرء إلا حيرة، ومن هذا حاله فلا علاج له إلا للملجأ إلى الله تعالى والاعتصام به، وفي الحديث إشارة إلى ذم كثرة السؤال عما لا يقع، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى.

الحديث التاسع عشر: حديث أبي هريرة: «إذا دخل رمضان صفدت الشياطين» تقدم شرحه في الصيام.

الحديث العاشر: حديث أبي بن كعب قصة موسى والخضر سيأتي شرحه في التفسير.

الحديث الحادي عشر: حديث ابن عمر في طلوع الفتن من قبل المشرق، سيأتي شرحه في الفتن، وحاصله أن منشأ الفتن من جهة المشرق وكذا وقع.

الحديث الثاني عشر: حديث جابر، وعبد بن عبد الله الأنصاري المذكور في السند هو من شيخ البخاري، وحدث عنه هنا بواسطة.

قوله: (إذا استصبح الليل أو كان جنح الليل) في رواية الكشيهي «أو قال جنح الليل» وهو بضم الجيم وبكسرهما، والمعنى إقباله بعد غروب الشمس، يقال جنح الليل أقبل واستصبح حان جنحه أو وقع وحكى عياض أنه وقع في رواية أبي ذر «استصبح» بالعين المهملة بدل الحاء وهو تصحيف، وعند الأصلي «أول الليل» بدل قوله أو كان جنح الليل، وه كان في قوله: «وكان جنح الليل» تأمة أي حصل.

قوله: (فخلوهم) كذا للأكثر بفتح الحاء المعجمة، وللسرخسي بضم الحاء المهملة، قال ابن الجوزي: إنما خيف على الصبيان في تلك الساعة لأن النجاسة التي تلوذ بها الشياطين موجودة معهم غالباً والذكر الذي يجرز منهم مفقود من الصبيان غالباً والشياطين عند انتشارهم يتلقون بما يمكنهم التعلق به، فلذلك خيف على الصبيان من ذلك الوقت. والحكمة في انتشارهم حينئذ أن حركتهم في الليل أمكن منها لهم في النهار، لأن الظلام أجمع للقوى الشيطانية من غيره، وكذلك كل سواد. ولهذا قال في حديث أبي ذر «فما يقطع الصلاة؟ قال: الكلب الأسود شيطان» أخرجه مسلم.

قوله: (وأخلق باليك) هو خطاب للمرد، والمراد به كل أحد، فهو عام بحسب المعنى، ولا شك أن مقابلة الفرد بالفرد تفيد التوزيع، وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث عشر: حديث صفية تقدم في الاحتكاف، وفيه: «إن الله جعل للشيطان قوة على التوصل إلى باطن الإنسان» وقيل: ورد على سبيل الاستعارة أي أن وسوسته تصل في مسام البدن مثل جري الدم من البدن.

الحديث الرابع عشر: حديث سليمان بن صرد في الاستعاذة، يأتي في الأدب. والودج بفتح الدال وبالجيم عرق في العنق.

الحديث الخامس عشر: حديث ابن عباس تقدم في الرابع.

وقوله: (قال وحلنا الأعمش) قاتل ذلك هو شعبة فله فيه شيخان.

الحديث السادس عشر: حديث أبي هريرة.

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن غيلان، وقد تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد في أواخر الصلاة.

وقوله هنا: (فلذكره) أي ذكر تمام الحديث، وتماه هناك «فدعته» ولقد هممت أن أوثقه إلى سارية» الحديث. وقد تقدم هناك شرح قوله «فدعته» وبقي الكلام على بقية فوائده في أحاديث الأنبياء في ترجمة سليمان عليه السلام، وبقي الكلام على إمكان رؤية الجن في أول الباب الذي يلي هذا. وفي الحديث إباحة ربط من يخشى هربه عن قتل

بوجوبه في الفسل وطاعة بوجوبه في الوضوء أيضاً، وهل تتأدى السنة مجرده بغير استئذان أم لا خلاف ؟ وهو محل بحث وتامل. والذي يظهر أنها لا تتم إلا به لما تقدم. والله اعلم

١٢- باب ذكر الجن ولوايهم وعقابهم

يقوله: ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي - إِلَى قَوْلِهِ - عَمَّا يَتَّبِعُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٠-١٣٢]. ﴿ بَخْسًا ﴾ [الجن: ١٣].

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا ﴾ [الصافات: ١٥٨]. قَالَ كُثَّارٌ قُرَشِيٌّ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، وَأُمَّهَاتُهُمْ بَنَاتُ سُرَوَاتِ الْجِنِّ.

قَالَ اللَّهُ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الْجِنَّةَ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٨] مُحْضَرُونَ لِلْجَسَابِ.

﴿ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ ﴾ [س: ٧٥]: جُنْدُ الْجَسَابِ.

٣٢٩٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْفَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَه: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْعَقَمَ وَالْبَاقِيَةَ، فَإِذَا كُنْتُ فِي غُيُوتِكَ وَتَوَافَيْتُكَ، قَالَتْ بِالضَّلَاقِ: فَارْتَفِعْ صَوْتُكَ بِاللَّذَاءِ، فَإِنَّهُ: « لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنَّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٦٠٩].

قوله: (باب ذكر الجن ولوايهم وعقابهم) أشار بهذه الترجمة إلى إثبات وجود الجن ولي كونهم مكلفين، فاما إثبات وجودهم فقد نقل إمام الحرمين في « الشامل » عن كثير من الفلاسفة والزنادقة والفكرية أنهم انكروا وجودهم وأساءوا قال: ولا تعجب ممن أنكر ذلك من غير المشرعين، إما المحجب من المشرعين مع تعرض القرآن والأخبار المتواترة، قال: وليس في قضية العقل ما يقدح في إثباتهم. قال واكثر ما استروح إليه من تفاهم حضورهم عند الإنس بحيث لا يرونهم ولو شأوا لأبدوا أنفسهم، قال: وإنما يستبعد ذلك من لم يحط علما بمجابه المقدورات. وقال القاضي أبو بكر: وكثير من هؤلاء يثبتون وجودهم وينفونهم الآن، ومنهم من يثبتهم وينفي تسلطهم على الإنس. وقال عبد الجبار المعتزلي: الدليل على إثباتهم السمع دون العقل، إذ لا طريق إلى إثبات أجسام غائبة لأن الشيء لا يدل على غير من غير أن يكون بينهما تعلق، ولو كان إثباتهم باضطراب لما وقع الاختلاف فيه، إلا أننا قد علمنا بالاضطراب أن الشيء كان يتدين لإثباتهم، وذلك أشهر من أن يتشاكل بإلزامه. وإذا ثبت وجودهم فقد تقدم في أوائل صفة النار تفسير قوله تعالى: ﴿ وخلق الجنان من سارج من نار ﴾ [الرحمن: ١٥] واختلف في صفتهم فقال القاضي أبو بكر الباقلائي قال بعض المعتزلة: الجن أجساد رقيقة بسيطة، قال: وهذا عندنا غير متعين إن ثبت به سمع. وقال أبو يعلى بن الفراء: الجن أجسام مؤلفة وأشخاص مختلفة، يجوز أن تكون رقيقة وأن تكون كثيفة خلافاً للمعتزلة في دهرهم أنها رقيقة، وأن امتناع رؤيتنا لهم من جهة رقتها. وهو مردود، فإن الرقة ليس بممانعة من الروية. ويجوز أن يخفى عن رؤيتنا بعض الأجسام الكثيفة إذا لم يخفى الله فينا إدراكها.

وروى البيهقي في « مناقب الشافعي » بإسناده عن الربيع سمعت الشافعي يقول: من زعم أنه يرى الجن أبطلنا شهادته، إلا أن يكون نبيا انتهى. وهذا محمول على من يدعي رؤيتهم على صورهم التي خلقوا عليها، وأما من أدعى أنه يرى شيئا منهم بعد أن يتطور على صور شتى من الحيوان فلا يقدح فيه، وقد تواردت الأخبار بتطورهم في الصور، واختلف أهل الكلام في ذلك قليل: هو تخيل فقط ولا ينتقل أحد عن صورته الأصلية، وقيل بل يتقلدون لكن لا يتأقدهم على ذلك بل بضرب من الفعل إذا قلعه انتقل كالسحر وهذا قد يرجع إلى الأول، وفيه أثر عن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح « أن الغيلان ذكروا عند عمر فقال: إن أحدا لا يستطيع أن يتحول عن صورته التي خلقه الله عليها، ولكن لهم سحرة كسحرتكم، فإذا رأيتم ذلك فاذنوا » وإذا ثبت

وجودهم فقد اختلف في أصلهم قليل: إن أصلهم من ولد إبليس، فمن كان منهم كافراً سمي شيطانا، وقيل: إن الشياطين خاصة أولاد إبليس ومن عداهم ليسوا من ولده، وحديث ابن عباس الأبي في تفسير سورة الجن يقوى أنهم نوع واحد من أصل واحد، واختلف صفة فمن كان كافراً سمي شيطانا وإلا قيل له جني، وأما كونهم مكلفين فقال ابن عبد البر: الجن عند الجماعة الدالة على ذلك كثيرة جدا، وإذا تقرر كونهم مكلفين، إلا ما حكى زرقات عن بعض الحشوية أنهم مضطرون إلى أفعالهم وليسوا بمكلفين، قال: والدليل للجماعة ما في القرآن من ذم الشياطين والتحرز من شرهم وما أحذ لهم من العذاب، وهذه الحصا لا تكون إلا لمن خالف الأمر وارتابك النهي مع تمكنه من أن لا يفعل، والآيات والأخبار الدالة على ذلك كثيرة جدا، وإذا تقرر كونهم مكلفين فقد اختلفوا هل كان فيهم نبي منهم أم لا ؟ فروى الطبري من طريق الضحاك بن مزاحم إثبات ذلك، قال: ومن قال بقول الضحاك احتج بأن الله تعالى أخبر أن من الجن والإنس رسلا أرسلوا إليهم، فلو جاز أن المراد يرسل الجن رسل الإنس لجاز عكسه وهو فاسد انتهى.

وأجاب الجمهور عن ذلك بأن معنى الآية أن رسل الإنس من قبل الله إليهم، ورسل الجن بينهم الله في الأرض فسمعوا كلام الرسل من الإنس وبلغوا قومهم، ولهذا قال قتادهم ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى ﴾ [الأحقاف: ٣٠] الآية، واحتج ابن حزم بالله ﷻ قال: « وكان النبي يبعث إلى قومه » قال وليس الجن من قوم الإنس، ثبت أنه كان منهم أنبياء إليهم، وقال: ولم يبعث إلى الجن من الإنس نبي إلا نبيا ﷻ لعدم بعثته إلى الجن والإنس باتفاق انتهى، وقال: ابن عبد البر: « لا يختلفون أنه ﷻ بعث إلى الإنس والجن » وهذا ما فضل به على الأنبياء، ونقل عن ابن عباس في قوله تعالى في سورة خافر ﴿ ولقد جادكم يوسف من قبل بالبينات ﴾ [خافر: ٣٤] قال: هو رسول الجن، وهذا ذكره. وقال إمام الحرمين في « الإرشاد » في أثناء الكلام مع الميسورية: وقد علمنا ضرورة أنه ﷻ ادعى كونه مبعوثا إلى الظلن، وقال ابن تيمية: اتفق على ذلك علماء السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، قلت وتثبت التصريح بذلك في حديث « وكان النبي ﷺ يبعث إلى قومه ويبعث إلى الإنس والجن » فيما أخرجه البزار بلفظ.

ومن ابن الكلبي كان النبي يبعث إلى الإنس فقط، وبعث محمد إلى الإنس والجن وإذا تقرر كونهم مكلفين فهم مكلفون بالترديد وأركان الإسلام، وأما ما عداه من الفروع فاختلف فيه لما ثبت من النهي عن الروث والعظم وأنهما زاد الجن، وسيأتي في السيرة النبوية حديث أبي هريرة في آخره « قلت ما بال الروث والعظم ؟ قال: هما طعام الجن الحديث، فدل على جواز تناولهم للروث وذلك حرام على الأنس، وكذلك روى أحمد والحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: « خرج رجل من خير تبعه رجلا وأخر يتلوها يقول أوجعا حتى ردهما، ثم لحقه فقال له إن هذين شيطانان فإذا أثبت رسول الله ﷺ فأقرأ عليه السلام وأخبره أنا في جمع صدقاتنا، ولو كانت تصلح له لبثتا بها إليه. فلما قدم الرجل المدينة أخبر النبي ﷺ بذلك فنهى عن الخلوة، أي السفر منفردا » واختلف أيضا هل يأكلون ويشربون ويتناكحون أم لا ؟ فقيل بالنفي وقيل بمقابله، ثم اختلفوا قليل اكلمهم وشربهم تشمم واستروح لا مضغ ولا بلع، وهو مردود بما رواه أبو داود من حديث أمية بن غنشي قال: « كان رسول الله ﷺ جالسا ورجل يأكل ولم يسم ثم سمي في آخره، فقال النبي ﷺ: ما ذا زال الشيطان يأكل معه فلما سمي استقام ما في بطنه » وروى مسلم من حديث ابن عمر قال: « قال رسول الله ﷺ لا يأكل أحدكم بشماله ويشررب بشماله، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشررب بشماله » وروى ابن عبد البر عن وهب بن منبه أن الجن أصناف فخالصهم ربح لا يأكلون ولا يشربون ولا يتوالدون، وجنس منهم يقع منهم ذلك ومنهم السعال والفلو والقطرب، وهذا إن ثبت كان جامعا للقولين الأولين، وزيده ما روى ابن حبان والحاكم من حديث أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله ﷺ: « الجن على ثلاثة أصناف: صف لهم أجنحة يطيرون في الهواء، وصف حيات وعقارب وصف يحلون ويظنون » وروى ابن أبي الدنيا من حديث أبي الدرداء مرفوعا نحوه لكن قال في الثالث: « وصف عليهم الحساب والعقاب » وسيأتي شي. من هذا في الباب الذي يليه، وروى ابن أبي الدنيا من طريق يزيد بن يزيد بن جابر أحد ثقات الشاميين من صفار التابعين قال: ما من أهل بيت إلا وفي سقف بيتهم من الجن، وإذا وضع الغداة نزلوا اقتصدوا معهم والعشاء كذلك، واستدل من قال بأنهم يتناكحون بقوله تعالى: ﴿ لم يظنهم إنس قبلهم ولا جان ﴾ [الرحمن: ١٧٤] ويقول تعالى: ﴿ اتخذوهم ذرياتهم أولياء من دوني ﴾ [الكهف: ٥٠] والدلالة من ذلك ظاهرة.

واعتل من أنكر ذلك بأن الله تعالى أنشأ ابن الجان خلق من نار، وفي النار من اليوسه والخفنة ما يمنع معه التوالد. والجواب أن أصلهم من النار كما أن أصل الأدمي من التراب، وكما أن الأدمي ليس طيناً حقيقة كذلك الجاني ليس ناراً حقيقة، وقد وقع في الصحيح في قصة تعرض الشيطان للنبي ﷺ أنه قال: «فأخذته فخصته حتى وجدت برد ريقه على يدي» قلت: وهذا الجواب يتدفع إيراد من استشكل قوله تعالى: ﴿إِنْ مِنْكُمْ خَافِلَةٌ لَلْخُفْطَةُ فَآتِيهِمْ شَهَابٌ ثَائِبٌ﴾ [الصافات: ١٠] فقال كيف تحرق النار النار؟ وأما قول المصنف: «وثوابهم وعقابهم» فلم يختلف من أثبت تكليفهم أنهم يعاقبون على المعاصي، واختلف هل يثابون؟ فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق أبي الزناد موقوفاً قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار قال الله لمؤمن الجان وسائر الأمم أي من غير الإنس: كونوا ثواباً، فيثبت بقول الكافر: يا ليتني كنت ثواباً» وروى ابن أبي الدنيا عن ليث بن أبي سليم قال: ثواب الجان أن يجلوا من النار ثم يقال لهم كونوا ثواباً.

١٤ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾

[البقرة: ١٦٤]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الثَّيَّانُ الْحَيَّةُ الذَّكَرُ مِنْهَا.

يُقَالُ: الثَّيَّانُ الْجَنَاسُ: الْجَانُّ وَالْأَفَاعِي وَالْأَسَاوِدُ.

﴿أَجْعَلْ بَنَاتِيهَا﴾ [هود: ٥٦]: أي وليكن وسلفاً لهن. يُقَالُ: ﴿صَافَاتٍ﴾ [الملك: ١٩]: بَسَطَ أَجْيَحِيخُنَّ. ﴿يَبْقِيَنَّ﴾ [الملك: ١٩]: يَبْقُرْنَ بِأَجْيَحِيخٍ.

٣٢٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «أَقُولُ الْحَيَّاتِ، وَأَقُولُ ذَا الطَّيْفَتَيْنِ وَالْأَنْثَرِ، فَإِنَّهُمَا طَيِّسَتَانِ الْبُصْرُ، وَيَسْتَقْبِلَانِ الْحَقْلَ». [نظر: ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٤٠١٦، ٤٠١٧، أخرجه مسلم: ٢٢٣٣، مع الحديث الثاني].

٣٢٩٨ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَبِيْثٌ أَنَا طَارِدٌ حَيَّةٌ لَأَقْلَهُهَا، فَيَذَلِّي أَبُو كَبْشَةَ: لَا تَقْلَهُهَا، قُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ. فَقَالَ: إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوَاتِ الْبُيُوتِ، وَهِيَ الْفَوَازِيرُ. [أخرجه مسلم: ٢٢٣٣، مع الحديث السابق].

٣٢٩٩ - وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مُعَمَّرٍ: فَرَأَيْتُ أَبُو كَبْشَةَ، أَوْ زَيْدُ بْنُ الْعَطَّابِ.

وَكَاثِبَةُ يُوسُفَ وَأَبْنُ عَشِيَّةَ وَإِسْحَاقَ الْكَلْبِيُّ وَالزُّهَيْدِيَّ.

وَقَالَ صَالِحٌ وَأَبْنُ أَبِي خَضَمَةَ وَأَبْنُ مُجَمِّعٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَرَأَيْتُ أَبُو كَبْشَةَ وَزَيْدُ بْنُ الْعَطَّابِ. [راجع: ٣٢٩٧، أخرجه مسلم: ٢٢٣٣، مع الحديث السابق].

قوله: (باب قول الله تعالى: وبث فيها من كل دابة) كأنه أشار إلى سبق خلق الملائكة والجان على الحيوان، أو سبق جميع ذلك على خلق آدم، والذابة لغة ما دب من الحيوان، واستثنى بعضهم الطير لقوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه﴾ [الأنعام: ٣٨] والأول أشهر لقوله تعالى: ﴿ما من دابة إلا هو أخذ بناصيتها﴾ [هود: ٥٦]، وعرفاً ذوات الأربع، وقيل: يختص بالفرس وقيل: بالحصار، والمراد هنا المعنى اللغوي، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم: «إن خلق الدواب كان يرم الأربعا» وهو حال على أن ذلك قبل خلق آدم.

قوله: (قال ابن عباس: الثيان الحيات الحية الذكر) وصله ابن أبي حاتم من طريقه، وقيل الثيان الكبير من الحيات ذكراً كان أو أنثى.

قوله: (يقال الحيات أجناس، الجان والأفاعي والأساود) في رواية الأصيلي «الجان أجناس» قال عياض: الأول هو الصواب، قلت هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير سورة القصص، قال في قوله: ﴿كانها جان﴾ [النمل: ١٥] وفي قوله: ﴿حية تسمى﴾ [طه: ٢٠] كانها جان من الحيات أو من حية الجان، فجري على أن ذلك شيء واحد، وقيل: كانت العصا في أول الحال جاثاً وهي الحية الصغيرة ثم صارت ثعباناً، فيثبت ألقى العصا، وقيل: اختلف وصفها باختلاف أحوالها: فكانت كالغاية في سعيها وكالجان في حركتها وكالثعبان في ابتلاعها، والأفاعي جمع أفعى وهي الأفعى من الحيات، والذكر منها أفعوان يضم الحزة والعين، وكتبه الأفعوان أبو حيان وأبو يعنى لأنه يعيش ألف سنة، وهو السحاح الأسود الذي يوابس الإنسان، ومن صفة الأفعى إذا فقت حينها عادت ولا تنمض حديقها البتة، والأساود جمع أسود قال أبو عبيد هي حية فيها سواد.

واعتل من أنكر ذلك بأن الله تعالى أنشأ ابن الجان خلق من نار، وفي النار من اليوسه والخفنة ما يمنع معه التوالد. والجواب أن أصلهم من النار كما أن أصل الأدمي من التراب، وكما أن الأدمي ليس طيناً حقيقة كذلك الجاني ليس ناراً حقيقة، وقد وقع في الصحيح في قصة تعرض الشيطان للنبي ﷺ أنه قال: «فأخذته فخصته حتى وجدت برد ريقه على يدي» قلت: وهذا الجواب يتدفع إيراد من استشكل قوله تعالى: ﴿إِنْ مِنْكُمْ خَافِلَةٌ لَلْخُفْطَةُ فَآتِيهِمْ شَهَابٌ ثَائِبٌ﴾ [الصافات: ١٠] فقال كيف تحرق النار النار؟ وأما قول المصنف: «وثوابهم وعقابهم» فلم يختلف من أثبت تكليفهم أنهم يعاقبون على المعاصي، واختلف هل يثابون؟ فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق أبي الزناد موقوفاً قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار قال الله لمؤمن الجان وسائر الأمم أي من غير الإنس: كونوا ثواباً، فيثبت بقول الكافر: يا ليتني كنت ثواباً» وروى ابن أبي الدنيا عن ليث بن أبي سليم قال: ثواب الجان أن يجلوا من النار ثم يقال لهم كونوا ثواباً.

وروى عن أبي حنيفة نحو هذا القول. ونصب الجمهور إلى أنهم يثابون على الطاعة، وهو قول الأئمة الثلاثة والأوزاعي وأبي يوسف ومهد بن الحسن وغيرهم، ثم اختلفوا هل يدخلون مدخل الإنس؟ على أربعة أقوال: أحدها: نعم وهو قول الأكثر، وثانيها: يكونون في رضى الجنة وهو منقول عن مالك وطائفة، وثالثها: أنهم أصحاب الأعراف، ورابعها: التوقف عن الجواب في هذا. وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي يوسف قال: قال ابن أبي ليلى في هذا لم ثواب: قال: فوجدنا مصداق ذلك في كتاب الله تعالى ﴿وكل درجات مما عملوا﴾ [التكوير: ١٢]، ولعل هذا أشار المصنف بقوله ثوابه ﴿يا معشر الجان ألم يأتكم رسل منكم﴾ فإن قوله ﴿وكل درجات مما عملوا﴾ [الأنعام: ١٣٢] بلى الآية التي بعد هذه الآية، واستدل بهذه الآية أيضاً ابن عبد الحكم، واستدل ابن وهب بمثل ذلك بقوله تعالى: ﴿أولئك الذين حق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجان والإنس﴾ [الأحاف: ١٥] الآية، فإن الآية بعدهما أيضاً: ﴿وكل درجات مما عملوا﴾ [الأحاف: ١٩] وروى أبو الشيخ في تفسيره عن منبث بن سمي أحد التابعين قال: ما من شيء إلا وهو يسمع زفير جهنم إلا العليل الذين عليهم الحساب والمقاب. ونقل عن مالك أنه استدلى على أن عليهم العقاب ولم الثواب بقوله تعالى: ﴿ولن خاف مقام ربه جنتان﴾ ثم قال: ﴿فبأي آلاء تكذبان﴾ [الرحمن: ٤٦] والمطالب للإنس والجبر، فإذا ثبت أن فيهم مؤمنين وللمؤمن من شأنه أن يخاف مقام ربه ثبت المطلوب والله أعلم.

قوله: (يخصاً لقضالاً) يريد تفسير قوله تعالى: حكاية عن الجان ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾ [الجن: ١٣] قال يعنى الفراء: الجنس النفس، والرهق الظلم، ومفهوم الآية أن يكثر فإنه يخاف، فدل ذلك على ثبوت تكليفهم.

قوله: (وقال مجاهد: وجعلوا بين وبين الجنة لسباً) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بن وهب: (نقل أبو بكر: فمن أمهاتهم؟) قالوا: بنات سروات الجن (الخ) وفيه: «قال علمت الجن أنهم سيحضرون للحساب». قلت: وهذا الكلام الأخير هو المتعلق بالترجة، وسروات بفتح المهملة والراء جمع سرية بتخفيف الراء أي شريفة، ووقع هنا في رواية أبي ذر «وأمهاتهن» ولغيره «وأمهاتهم» وهو أصوب، وقع أيضاً لغير الكشميهني ﴿جند محضرون﴾ [يس: ٧٥] بالإنفراد وروايته أشبه.

قوله: (جند محضرون عند الحساب) وصله الفريابي أيضاً بالإسناد للذكر عن مجاهد. ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد لا يسمع مدعى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له. وقد تقدم مشروحاً في كتاب الأذان، والغرض منه هنا أنه يدل على أن الجان يحشرون يوم القيامة، والله أعلم.

١٣ - باب قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا

مِنَ الْجِنِّ - إِلَى قَوْلِهِ - أُولَئِكَ لِي فَحَلَّالٍ مِّنْهُ﴾ [الأحاف: ٢٩-٣٠].

﴿مَصْرُوفًا﴾ [التكوير: ٥٣]: مَقْدُولًا. ﴿صَرَفًا﴾: أَي: وَجْهًا.

قوله: (باب قوله عز وجل: وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن إلى قوله أولئك لي فحلل مني) سيأتي القول في تعيينه وتعيين بلدهم في التفسير إن شاء الله تعالى. قوله: (صرفاً أي وجهاً) هو تفسير المصنف، وقوله: (مصرفاً معدلاً) هو تفسير أبي عبيدة، واستشهد بقول أبي كبير بالمرحلة الخليلي: لزهر هل عن ميتة من مصرف أم لا خلود لبازل متكلف (كفيه). لم يذكر المصنف في هذا الباب حديثاً، واللاق به حديث ابن عباس الذي

وهي أخبت الحيات، ويقال له أسود صالح لأنه يسلخ جلده كل عام. وفي سنن أبي داود والنسائي عن ابن عمر مرفوعاً: «أعوذ بالله من أسد وأسود» وقيل: هي حية رقيقة رقتها دقيقة العنق عريضة الرأس وربما كانت ذات قرنين ولها في الحية للوحدة، كدجاجة، وقد علما ابن خالويه في «كتاب ليس» سبعين أسماً.

قوله: (أخذ بناصرها في ملكه وسلطانه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ما من دابة إلا ما أوحى بناصرها﴾ [مرد: ٥٦] أي في قبضته وملكه وسلطانه، وخص الناصية بالذكر على عادة العرب في ذلك تقول: ناصية فلان في يد فلان إذا كان في طاعته، ومن ثم كانوا يجيزون ناصية الأسير إذا أطلقوه.

قوله: (ويقال صافات: بسط أجنتهن) وقوله: (يقبضن: يضرين بأجنتهن) هو قول أبي عبيدة أيضاً، قال في قوله تعالى: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات﴾ [الملك: ١٩] أي بإسقاط أجنتهن و﴿يقبضن﴾ يضرين بأجنتهن، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي ليحج عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿صافات﴾ قال: بسط أجنتهن. ثم ذكر المصنف في الباب أحداث.

الأول: حديث أبي لابة.

قوله: (والطوا ذا الطفتين) تنبئة طيبة بضم الطاء المهملة وسكون الفاء وهي خوصة المقل، والطنفي خوص المقل، شبه به الخط الذي على ظهر الحية، وقال ابن عبد البر: يقال إن ذا الطفتين جنس من الحيات يكون على ظهره خطان أيضاً.

قوله: (والأبل) هو مقطوع الذنب، زاد النضر بن شميل أنه أزرق اللون لا تنظر إليه حامل إلا لقت، وقيل: الأبر الحية القصيرة الذنب، قال الداودي: هو الأنسى التي تكون قدر شبر أو أكثر قليلاً.

قوله: (والأبل) يقتضي التغير بين ذي الطفتين والأبر، ووقع في الطريق الآتية «لا تقتلوا الحيات إلا كل أبر ذي طفتين» وظاهر اتحادهما، لكن لا ينبغي المغايرة.

قوله: (فإنهما يطعمان البصر) أي يمحوران نوره، وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عمر «ويذهب البصر» وفي حديث عائشة «فإنه يطمس البصر».

قوله: (ويستسقطان الجبل) هو بفتح المهملة والوحدة الجبلين، وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عمر الآتية بعد أحداث «فإنه يسقط الولد» وفي حديث عائشة الآتي بعد أحداث: «ويصيب الجبل» وفي رواية أخرى عنها ويذهب الجبل، وكلها بمعنى.

قوله: (قال عبد الله) هو ابن عمر، وفي رواية يونس عن الزهري التي يأتي التنبيه عليها «قال ابن عمر: فكنت لا أتذكر حية إلا قتلتها، حتى طاردت حية من فوات البيوت» الحديث.

قوله: (أطارد) أي أتبع وأطلب.

قوله: (فناداني أبو لابة) بضم اللام وموحدين صحابي مشهور اسمه بشير بفتح الموحدة وكسر المجمة وقيل: مصفر وقيل: بتحاتية ومهملة مصفر وقيل: رفاعه وقيل: بل اسمه كتيبة ورواه ويشير أخوه، وأسم جده زهير بزاي ووزن وموحدة وزن جعفر، وهو أوسي من بني أمية بن زيد، وشذ من قال اسمه مروان، وليس له في الصحيح إلا هذا الحديث، وكان أحد القتياء وشهد أحداً ويقال شهد بداراً، واستعمله النبي ﷺ على المدينة، وكانت معه راية قومه يوم الفتح، ومات في أول خلافة عثمان على الصحيح.

قوله: (إنه نهى بعد ذلك عن فوات البيوت) أي اللاتي يوجدن في البيوت، وظاهر التسميم في جميع البيوت، وعن مالك تخصيصه ببيوت أهل المدينة، وقيل: يختص ببيوت اللذون غيرهما، وعلى كل قول تقتل في البراري والصحاري من غير إنذار، وروي الترمذي عن ابن المبارك أنها الحية التي تكون كأنها فضة ولا تلتوي في مشيتها.

قوله: (وهي العوامر) هو كلام الزهري أدرج في الخبر، وقد بينه معمر في روايته عن الزهري فساق الحديث وقال في آخره «قال الزهري وهي العوامر» قال أهل اللغة عمار البيوت سكانها من الجن، وتسميتهن عوامر لطول لبثهن في البيوت مأخوذ من العمر وهو طول البقاء، وعند مسلم من حديث أبي سعيد مرفوعاً «إن لهذه البيوت عوامر، فإذا رأيت منها شيئاً فخرجوا عليه ثلاثاً، فإن ذهب ولا فائقوه» واختلف في المراد بالثلاث قليل ثلاث مرات، وقيل ثلاثة أيام، ومعنى قوله خرجوا عليهم أن يقال لمن أئتم في ضيق وخرج إن لبثت عندنا أو ظهرت لنا أودعت إلينا.

قوله: (وقال عبد الرزاق عن معمر: فرأني أبو لابة أو زيد بن الخطاب) يريد أن معمر رواه عن الزهري بهذا الإسناد على الشك في اسم الذي لقى عبد الله بن مسلم: [٥٢].

٣٣٠٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ غَفِيَّةَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي سَعْدٍ قَالَ: أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ نَحْوَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَمَانُ مَا هَذَا، إِلَّا أَلَا الْقِسْوَةَ وَخَلَعَ الْقُلُوبَ فِي الْقَدَائِمِ، عِنْدَ أَصُولِ أَذْيَابِ الْإِبِلِ، حَيْثُ يُطْلَعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فِي رَيْعَةٍ وَمَضَرَةٍ». [إسره: ٤٣٩٨، ٤٣٨٧، ٥٣٠٣، أخرجه مسلم: ٥١ بدون ذكر (جان)].

١٥- باب عَزْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ عَمَّ

يَتَّبِعُ بِهَا شَعْفَ الْجِبَالِ

٣٣٠٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَرْثُةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُؤْكَلُ أَدَى بَيْتِهِمْ مِنَ الْفَقْرِ، يَتَّبِعُ بِهَا شَعْفَ الْجِبَالِ وَمَوَازِيعَ الْقَطْرِ، يَلْمِزُ بَيْنَهُ مِنَ الْفَقْرِ». [زجاج: ١٩].

٣٣٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْرِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْقَفَرُ وَالْخِلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ، وَالْقَدَائِمُ فِي أَهْلِ الْوَتَرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْقَمَمِ». [إسره: ٤٣٩٨، ٤٣٨٨، ٤٣٨٩، ٤٣٩٠، أخرجه مسلم: ٥٢].

٣٣٠٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ غَفِيَّةَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي سَعْدٍ قَالَ: أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ نَحْوَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَمَانُ مَا هَذَا، إِلَّا أَلَا الْقِسْوَةَ وَخَلَعَ الْقُلُوبَ فِي الْقَدَائِمِ، عِنْدَ أَصُولِ أَذْيَابِ الْإِبِلِ، حَيْثُ يُطْلَعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فِي رَيْعَةٍ وَمَضَرَةٍ». [إسره: ٤٣٩٨، ٤٣٨٧، ٥٣٠٣، أخرجه مسلم: ٥١ بدون ذكر (جان)].

٣٣٠٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْمَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَوَّخُمْ صِيَاحُ الْمَلَائِكَةِ فَاسْتَأْذُوا اللَّهَ مِنْ قَضَائِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكَ، وَإِذَا سَوَّخُمْ نَهْيُ الْجِنِّارِ قَضَوْهُ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا». [إخرجه مسلم: ٢٧٧٩].

٣٣٠٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ، أَوْ انْتَسَبَ، فَكَلَّمُوا رَبِّبَاتِكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَشَوَّرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَتْ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَعَلَوْهُمْ، وَاغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا».

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي غُرُورُ بْنُ دِينَارٍ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ مَا أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ». [إخرجه: ٣٧٨٠. أخرجه مسلم: ٢٠١٢. بإسناد. وأخرجه: ٢٠١٣ مختصراً قوله بإسناد].

٣٣٠٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ مُخَبَّرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فُتِنَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَذُرُوا مَا قُلْتُ، وَأَنَّى لَا أَرَاهَا إِلَّا الْفَارَ، إِذَا وَجِعَ لَهَا الْبَاقِ الْإِبِلَ لَمْ تَضْرِبْ، وَإِذَا وَجِعَ لَهَا الْبَاقِ الشَّاءَ حَرَبَتْ».

فَحَدَّثْتُ كَتَبًا فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ لِي مِرَكَارٌ: قُلْتُ: أَفَأَلْفَا الْفَرَا؟ [إخرجه مسلم: ٢٩٩٧].

٣٣٠٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ غُرُورٍ: يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلرَّوْحِ: «الْقَوَيْسُ»، وَلَمْ اسْمَعْهُ أَمْرًا يَقُولُهُ.

وَرَوَّعَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ يَقُولُهُ. [إخرجه: ١٨٣١. أخرجه مسلم: ٢٢٣٩].

٣٣٠٧- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَبْرِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أُمَّ شَرِيكَةَ أَخْبَرَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا يَقُولُ الْأَوْزَاقَ. [إسناد: ٣٣٠٩. أخرجه مسلم: ٢٢٣٧].

٣٣٠٨- حَدَّثَنَا عُثَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْلُوا خَا الْعُقَيْتَيْنِ، فَإِنَّهُ يَطْلُسُ الْبَصَرَ، وَيُصِيبُ الْحَتْلَ».

تَابَهُ حُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَبَا أَسَمَةَ. [إسناد: ٣٣٠٩. أخرجه مسلم: ٢٢٣٧].

٣٣٠٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ الْإِبْرَ، وَقَالَ: «إِنَّهُ يُصِيبُ الْبَصَرَ، وَيَذْجِبُ الْحَتْلَ». [إخرجه: ٣٣٠٨. أخرجه مسلم: ٢٢٣٧. وله (في العقدين بعد الأربعين).]

٣٣١٠- حَدَّثَنِي غُرُورُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي يُونُسَ الْقَشِيرِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ: أَنَّ ابْنَ غُرْمٍ كَانَ يَقُولُ الْحَاتِثَ ثُمَّ نَهَى، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَدَمَ حَاطَاةً، فَوَجَدَ فِيهِ بِلَغٌ حَتْبَةً، فَقَالَ: «انظُرُوا أَهْلَ هُوَ» قَطَرُوا، فَقَالَ: «اقْلُوا». فَكُنْتُ أَقْلُهَا لِذَلِكَ. [إخرجه: ٣٢٩٧. أخرجه مسلم: ٢٢٣٣ بإسناد مع الحديث آخر].

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وإسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم.

٣٣١١- قُلْتُ أَبَا كُبَيْبَةَ: فَأَخْبَرَنِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْتُلُوا الْجَنَّ، إِلَّا كُلَّ ابْنِ دِي عَقْبَيْنِ، فَإِنَّهُ يُسْقِطُ الْوَلَدَ، وَيَذْجِبُ الْبَصَرَ، فَاقْلُوا». [إخرجه: ٣٢٩٧. أخرجه مسلم: ٢٢٣٣ مع الحديث السابق].

٣٣١٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ غُرْمٍ أَنَّهُ: كَانَ يَقُولُ الْحَاتِثَ. [إخرجه: ٣٢٩٧. أخرجه مسلم: ٢٢٣٣ مطولاً مع الحديث آخر].

٣٣١٣- فَحَدَّثَهُ أَبُو كُبَيْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ جَنِّ الثِّيُوتِ، فَأَمْسَكَ عَنْهَا. [إخرجه: ٣٢٩٧. أخرجه مسلم: ٢٢٣٣ مع الحديث السابق].

الطائي: حديث أبي سعيد الخدري يوشك أن يكون خبر ما قال المسلم الحديث، وقد تقدم في أوائل الإيمان، وباتي شرحه في كتاب الفتن.

(تبيينها):

الأول: ذكر لمزي في «الأطراف» تبعاً لأبي مسعود أن البخاري أورد الحديث من هذه الطريق في الجزية، وهو وهم، وإنما هو في بدء الخلق.

الطائي: وقع في أكثر الروايات قبل حديث أبي سعيد هذا «باب خبر ما قال المسلم غتم يتبع بها شفع الجبال» وسقطت هذه الترجمة من رواية النسفي ولم يذكرها الإسماعيلي أبداً، وهو اللاق بالحق، لأن الأحاديث التي تلي حديث أبي سعيد ليس فيها ما يتعلق بالغتم إلا حديث أبي هريرة المذكور بعده.

الثالث: حديث أبي هريرة.

قوله: (رأس الكفر نحو المشرق) في رواية الكشيبي «قبل المشرق» وهو بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهته، وفي ذلك إشارة إلى شدة كفر الجورس، لأن مملكة الفرس ومن أطاعهم من العرب كانت من جهة المشرق بالنسبة إلى المدينة، وكانوا في غاية القسوة والتكبر والتجبر حتى مزق ملكهم كتاب النبي ﷺ كما سيأتي في موضعه، واستمرت الفتن من قبل المشرق كما سيأتي بيانه وأضاح في الفتن.

قوله: (والفقيص) بالحاء المعجمة معروف، ومنه الإصجاب بالنفس، (والخيلاء) بضم المعجمة وفتح التحتية والذ: الكبر واحترار الغير.

قوله: (الفنادين) بتشديد الدال عند الأكثر، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو الشيباني أنه خفها وقال: إنه جمع فنان، والمراد به البقر التي يجرث عليها، وقال الخطابي: الفنادن أكلة الحوت والسكة، فعلى الأول فالفنادون جمع فنان وهو من يملو صوته في إبله ويغله وصره ونحو ذلك، والفتيد هو الصرور الشديد، وحكى الأخفش ورواه أن المراد بالفنادين من يسكن الفنادد جمع فلد وهو البراري والصحاري، وهو بعيد. وحكى أبو عبيدة معمر بن المثنى أن الفنادين هم أصحاب الإبل الكثيرة من الماتنين إلى الألف، وعلى ما حكاه أبو عمرو الشيباني من التخفيف فالمراد أصحاب الفنادين على حذف مضاف، ويؤيد الأول لفظ الحديث الذي بعده «وغلط القلوب في الفنادين عند أصول أفتاب الإبل» وقال أبو العباس: الفنادون هم الرعاة والجمالون، وقال الخطابي: إما ذم مولاه لاشتغاله بمعالجة ما هم فيه عن أمور دينهم وذلك بقضي إلى قسوة القلب.

قوله: (أهل الوبر) بفتح الواو والموحدة، أي ليسوا من أهل المدر، لأن العرب تمبر عن أهل المدر بأهل المدر وعن أهل البادية بأهل الوبر، واستشكل بعضهم ذكر الوبر بعد ذكر الخيل وقال: إن الخيل لا وبر لها، ولا إشكال فيه لأن المراد ما يبتشه. وقوله في آخر الحديث: «في ريمة ومضر» أي في الفنادين منهم.

قوله: (والسكنجة) تطلق على الطمانيئة والسكون والوقار والتواضع. قال ابن خالويه لا نظير لها أي في وزنها إلا قورمه على فلان غريبة أي خراج معلوم، وإنما خص أهل الغنم بذلك لأنهم غالباً دون أهل الإبل في التوسع والكرة وهما من سبب الفخر والخيلاء، وقيل: أراد بأهل الغنم أهل اليمن لأن غالب مواشيهم الغنم، بخلاف ريمة مضر فإنهم أصحاب إبل، وروى ابن ماجه من من حديث أم هانئ «أن النبي ﷺ قال لها: «اغزلي الغنم فإن فيها برقة».

الرابع: حديث أبي مسعود.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وإسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم.

قوله: (أشار رسول الله ﷺ بيده نحو اليمن فقال: الإيمان) فيه تعقب على من زعم أن المراد بقوله: «يأمن» الأصغر، لكون أصلهم من أهل اليمن لأن في إشارته إلى جهة اليمن ما يدل على أن المراد به أهلها حيث لا الذين كان أصلهم منها، وسبب التناء على أهل اليمن إسرارهم إلى الإيمان وقبولهم وقد تقدم قولهم البشري حين لم تقلها بنو تميم في أول بدء الخلق، وسيأتي بقية شرحه في أول المناقب، وبيان الاختلاف بقوله: «الإيمان يمان»

وقوله: (قرنا الشيطان) أي جانباً رأسه، قال الخطابي: ضرب المثل بقرني الشيطان فيما لا يحد من الأمور.

وقوله: (أرقى أقدمة) أي إن غشاء قلب أحدهم رقيق، وإذا رق الغشاء أسرع نفوذ الشيء إلى ما وراءه.

الخامس: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن جعفر بن ربيعة) هذا الحديث مما اتفق الأئمة الخمسة أصحاب الأصول على إخرجه عن شيخ واحد وهو تقيته بهذا الإسناد.

قوله: (إذا سمعتم صياح الديكة) بكسر المهملة وفتح التحتانية جمع ديك وهو ذكر الدجاج، وللديك خصيصة ليست لغيره من معرفة الوقت الليلي، فإنه يفسط أصواته فيها تسيطاً لا يكاد يتفاوت، ويوالي صياحه قبل الفجر ويعدله لا يكاد يخطئ، سواء أطل الليل أم قصر، ومن ثم أفسى بعض الشافعية باعتماد الديك الجرب في الوقت، ويؤيده الحديث الذي ساذكره عن زيد بن خالد.

قوله: (فإنها رأت ملكاً) يفتح اللام، قال عياض: كان السبب فيه رجاء تأمين الملائكة على دعائه واستغفارهم له وشهادتهم له بالأخلاص، ويؤخذ منه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين تبركاً بهم، وصحح ابن حبان وأخرجه أبو داود وأحمد من حديث زيد بن خالد رفعه «لا تسبوا الديك فإنه يدعو إلى الصلاة» وعند الزائر من هذا الوجه سبب قوله ﷺ ذلك وأن ديكاً صرخ فلعمه رجل فقال ذلك، قال الحلبي: يؤخذ منه أن كل من استعبد منه الخير لا ينبغي أن يسب ولا أن يستهان به، بل يكرم ويحسن إليه.

قوله: (وليس معنى قوله: «فإنه يدعو إلى الصلاة» أن يقول بصوته حقيقة صلوا أو حانت الصلاة، بل معناه أن العادة جرت بآته يصرخ عند طلوع الفجر وعند الزوال فطره فطره الله عليها.

قوله: (وإذا سمعتم نفاق الحليم) زاد النسائي والحاكم من حديث جابر «ونباح الكلاب».

قوله: (فإنها رأت شيطاناً) روى الطبراني من حديث أبي رافع رفعه «لا ينهق الحمار حتى يرى شيطاناً أو يتمثل له شيطان، فإذا كان ذلك فاذكروا الله وصلوا علي» قال عياض: وفائدة الأمر بالتعوذ لا يخشى من شر الشيطان وشر وسوسته، فليجأ إلى الله في دفع ذلك. قال الداودي: يتعلم من الديك خمس خصال: حسن الصوت، والقيام في السحر، والغيرة، والسخاء، وكثرة الجماع.

السادس: حديث جابر أورده من وجه آخر، وسيأتي شرحه في أثناء هذا الباب، والقاتل «قال وأخبرني عمرو» هو ابن جريح، وإسحاق المذكور في أوله هو ابن راهبه كما عند أبي نعيم، ويحتمل أن يكون ابن منصور، وقد أهمل المزي في الأطراف تبعاً لخلف عزوه إلى هذا الموضع.

السابع: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن خالد) هو الحذاء، وعهد هو ابن سيرين، والإسناد كله بصريون إلى أبي هريرة.

قوله: (وإني لا أراها إلا الفأر) بإسكان الهزء، وعند مسلم من طريق أخرى عن ابن سيرين بلفظ «الفأرة مسخ، وآية ذلك أنه يوضع بين يديها لبن الغنم فتشربه، ويوضع بين يديها لبن الإبل فلا تشربه».

قوله: (فحدثت كعباً) قال ذلك هو أبو هريرة، ووقع في رواية مسلم «فقال له كعب أنت سمعت هذا».

قوله: (فقلت أفأفأروا العوراة) هو استغفار إنكار، وفي رواية مسلم أفأفأزلت عليّ العوراة، وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب، وأن الصحابي الذي يكون كذلك أخبر بما لا مجال للراي والأجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع، وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه، وكأنهما جميعاً لم يبلغهما حديث ابن مسعود، قال: «وذكر عند النبي ﷺ القردة والخنازير فقال: إن الله لم يجعل

قوله: (لا تقتلوا الجنان إلا ذي طيتين) إن كان الاستثناء متصلاً ففيه تعقب على من زعم أن ذا الطيتين والأبتر ليس من الجنان، ويحتمل أن يكون متقطعاً، أي لكن كل ذي طيتين فاقطعوه. والجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان وهي الحية الصغيرة. وقيل: الرقيقة الخفيفة، وقيل الدقيقة البيضاء.

الحادي عشر: حديث عائشة وابن عمر في الحمصر التي لا جناح على الحرم في

المسح نسلًا ولا عقابًا، وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك «وعلى هذا يجعل قوله ﷺ: «لا أراها إلا الفأر» وكأنه كان يظن ذلك ثم أعلم بأنها ليست هي، قال ابن تقيية: إن صح هذا الحديث وإلا فالقردة والخنازير هي المسوخ بأعينها توالدت. قلت: الحديث صحيح، وسيأتي مزيد لذلك في أواخر أحاديث الأنبياء.

الثامن: حديث عائشة: «أن النبي ﷺ قال للوزغ فويسق ولم اسمعه أمر بقتله» هو قول عائشة رضي الله عنها، قال ابن التين: هذا لا حجة فيه، لأنه لا يلزم من عدم سماها عدم الوقوع، وقد حفظ غيرها كما ترى. قلت: قد جاء من عائشة من وجه آخر عند أحمد وابن ماجه أنه كان في بيتها رمح موضوع، فسلت فقالت: تقتل به الوزغ، فإن النبي ﷺ أخبرنا أن إبراهيم لما ألقي في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه النار، إلا الوزغ فإنها كانت تنفخ عليه فامر النبي ﷺ بقتلها انتهى. والذي في الصحيح أصح، ولعل عائشة سمعت ذلك من بعض الصحابة. وأطلقت لفظ أخبرنا مجازاً أي أخبر الصحابة، كما قال ثابت البناني «خطبنا عمران» وأراد أنه خطب أهل البصرة، فإنه لم يسمع منه، والله أعلم.

قوله: (وزعم سعد بن أبي وقاص) قائل ذلك يحتمل أن يكون عروة فيكون متصلاً فإنه سمع من سعد، ويحتمل أن تكون عائشة فيكون من رواية القرين عن قرينه، ويحتمل أن يكون من قول الزهري فيكون متقطعاً، وهذا الاحتمال الأخير أرجح فإن الدارقطني أخرجه في الغرائب من طريق ابن وهب عن يونس ومالك معاً عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة «أن النبي ﷺ قال للوزغ فويسق» وعن ابن شهاب عن سعد بن أبي وقاص «أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ» وقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وابن حبان حديث عائشة من طريق ابن وهب، وليس عندهم حديث سعد، وقد أخرج مسلم وأبو داود وأحمد وابن حبان من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه «أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسق» وكان الزهري وصله لعمر وأرسله ليونس، ولم أر من نبه على ذلك من الشراح ولا من أصحاب الأطراف فله الحمد.

التاسع: حديث أم شريك «أن النبي ﷺ أمر بقتل الأوزاغ» هكذا أورده مختصراً وسيأتي بآتم من هذا في قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء، وقد تقدم في الذي قبله حديث عائشة بآتم منه، وأم شريك اسمها غزية بالمعجمتين مصفرو، وقيل: غزيلة، يقال هي عامرية قرشية، ويقال أنصارية ويقال دوسية.

العاشر: حديث عائشة في قتل ذي الطيتين والأبتر، أورده بإسنادين إليها في كل واحد منهما، وأورد بعده حديث ابن عمر في ذلك عن أبي لبابة من وجهين، وقد تقدم من وجه آخر في أول الباب.

قوله: (في أول طريقني حديث عائشة: «تابعه حماد بن سلمة» يريد أن حامداً تابع أبا أسامة في روايته إياه عن هشام، واسم أبي أسامة أيضاً حماد، ورواية حماد بن سلمة وصلها أحمد عن عفان عنه.

قوله: (عن أبي يونس القشوري) هو حاتم بن أبي صغيرة، وهو بصري ومن دونه، وأما من فوقه فمذني.

قوله: (إن ابن عمر كان يقتل الحيات ثم نهى) هو بفتح النون، وفاعل نهى هو ابن عمر، وقد بين بعد ذلك سبب نهيه عن ذلك. وكان ابن عمر أولاً يأخذ بمعوم أمره ﷺ يقتل الحيات. وقد أخرج أبو داود من حديث عائشة مرفوعاً «اقتلوا الحيات، فمن تركهن خافة نارهن فليس مني».

قوله: (إن النبي ﷺ هدم حائطاً له فوجد فيه سلخ حية) هو بكسر السين المهملة وسكون اللام بعدها معجمة وهو جلدتها، وكذا وقع هنا مرفوعاً، وأخرجه مسلم من وجه آخر موقوفاً فأخرج من طريق الليث بن نافع «أن أبا لبابة كلم ابن عمر ليفتح له باباً في داره يسفر بها إلى المسجد، فوجد الغلمان جلد جان. فقال ابن عمر: التمسوه فاقطعوه، فقال أبو لبابة: لا تقتلوه» ومن طريق يحيى بن سعيد وعمر بن نافع عن نافع نخوة. ويحتمل أن تكون القصة وقعت مرتين. وبذلك لذلك قول ابن عمر في هذه الرواية «وكتت اقتلها لذلك» وهو القاتل «فليت أبا لبابة».

قوله: (لا تقتلوا الجنان إلا ذي طيتين) إن كان الاستثناء متصلاً ففيه تعقب على من زعم أن ذا الطيتين والأبتر ليس من الجنان، ويحتمل أن يكون متقطعاً، أي لكن كل ذي طيتين فاقطعوه. والجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان وهي الحية الصغيرة. وقيل: الرقيقة الخفيفة، وقيل الدقيقة البيضاء.

الحادي عشر: حديث عائشة وابن عمر في الحمصر التي لا جناح على الحرم في

قوله: (فقلت أفأفأروا العوراة) هو استغفار إنكار، وفي رواية مسلم أفأفأزلت عليّ العوراة، وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب، وأن الصحابي الذي يكون كذلك أخبر بما لا مجال للراي والأجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع، وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه، وكأنهما جميعاً لم يبلغهما حديث ابن مسعود، قال: «وذكر عند النبي ﷺ القردة والخنازير فقال: إن الله لم يجعل

قوله: (فحدثت كعباً) قال ذلك هو أبو هريرة، ووقع في رواية مسلم «فقال له كعب أنت سمعت هذا».

قوله: (فقلت أفأفأروا العوراة) هو استغفار إنكار، وفي رواية مسلم أفأفأزلت عليّ العوراة، وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب، وأن الصحابي الذي يكون كذلك أخبر بما لا مجال للراي والأجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع، وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه، وكأنهما جميعاً لم يبلغهما حديث ابن مسعود، قال: «وذكر عند النبي ﷺ القردة والخنازير فقال: إن الله لم يجعل

قوله: (فقلت أفأفأروا العوراة) هو استغفار إنكار، وفي رواية مسلم أفأفأزلت عليّ العوراة، وفيه أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب، وأن الصحابي الذي يكون كذلك أخبر بما لا مجال للراي والأجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع، وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه، وكأنهما جميعاً لم يبلغهما حديث ابن مسعود، قال: «وذكر عند النبي ﷺ القردة والخنازير فقال: إن الله لم يجعل

قوله: (فحدثت كعباً) قال ذلك هو أبو هريرة، ووقع في رواية مسلم «فقال له كعب أنت سمعت هذا».

قطن، وقع في حديث عائشة «الحدياء» وفي حديث ابن عمر «الحداة» والحدياء بصيغة

التصغير، وقد أنكر ثابت في الدلائل هذه الصيغة وقال الصواب الحدياء أو الحدياء أي بهيمة وزيادة هاء أو بالتشديد بغير همن، قال: والصواب أن الحدياء ليس من همن، وإنما هو من التحدي يقولون: فلان يتحدى فلاناً أي ينازعه ويغاليه، وعن ابن أبي حاتم، أهل الحجاز يقولون لهذا الطائر الحدياء ويجمونه الحمدلي، وكلاهما خطأ. وأما الأزهري فصوبه وقال: الحدياء تصغير الحدي. وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج.

١٦- باب خمس من الدواب فواسق،

يقتلن في الحرم

٣٣١٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي

الزُّوَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ، فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِهَا فَأَخْرَقَ بِالنَّارِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: فَهَلَا نَمْلَةٌ وَاحِدَةً؟» [إرجاع: ٣٠١٩.

أخرجه مسلم: ٢٢٤١].

(تجيه): وقع في رواية السرخسي هنا «باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه» ولا معنى لذكره هنا، ووقع عنده أيضاً «باب خمس من الدواب فواسق» وسقط من رواية غيره وهو أولى.

الطائي عشر: حديث جابر:

قوله: (حدثنا كوفي) هو ابن شاذان بكسر المعجمة وسكون النون بعدها طاء معجمة بصري قد قال فيه ابن معين: ليس بشيء، قال الحاكم: مراده بذلك أنه ليس له من الحديث ما يشتغل به. وقد قال فيه ابن معين مرة: صالح، وكذا قال أحمد. وقال ابن عدي: أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة. قلت وما له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد توبع عليه كما تراه في آخر الحديث، وآخر في السلام على الصلي، وله متابع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر.

قوله: (وفيه) كذا هنا، ووقع عند الإسماعيلي من وجهين عن حماد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ.

قوله: (خروا الآية) أي غطوها. ومضى في الرواية التي في صفة إيليس «وخر إنامك واذكر اسم الله ولو أن تعرض عليه شيئاً» وهو بضم الراء ويكسرهما وسباني مزيد للذك في الأثرية.

قوله: (وأوكوا) بكسر الكاف بعدها همزة أي اربطوها وشدوها، والوكاء اسم ما يسد به فم القربة.

قوله: (وأجفوا) بالميم والفاء أي أغلقوها تقول: أجفت الباب إذا أغلقته. وقال القزاز: تقول جفت الباب أغلقت. قال ابن التين: لم أر من ذكره هكذا غيره، وفيه نظر فإن أجفوا لاه فاء، وجفت لاه همزة. زاد في الرواية الماضية «وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله، فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً».

قوله: (واكفوا) بهمزة وصل وكسر الفاء ويجوز ضمها بعدها مثناة أي ضمومهم إليكم والمعنى امنعهم من الحركة في ذلك الوقت.

قوله: (عند المساء) في الرواية المتقدمة في هذا الباب «إذا جنح الليل أو أمسيت فكفوا صياتكم».

قوله: (فإن للجن التشاور) وخططة) بفتح الحاء المعجمة والطاء المهملة والفاء، في الرواية الماضية «فإن الشياطين تشتر حيشاً وإذا ذهبت مساعة من الليل» وفي رواية الكشميهني «فإذا ذهب» وكأنه ذكره باعتبار الوقت.

قوله: (فإن الفوسقة) هي الفأرة قد تقدم تفسير ذلك في الحج.

قوله: (اجلوت) بالميم وتشديد الراء، في رواية الإسماعيلي «وما جرت» وسباني في الاستئذان حديث ابن عمر مرفوعاً «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تناموا» قال النووي هذا عام يدخل فيه نار السراج وغيره، وأما القناديل المعلقة فإن خيف بسببها حريق دخلت في ذلك، وإن حصل الأمن منها كما هو الغالب فلا بأس بها لانتهاء العلة. وقال القرطبي: جميع أواخر هذا الباب من باب الإرشاد إلى المصلحة ويعتمد أن تكون للندب، ولا سيما في حق من يفعل ذلك بنية امتثال الأمر. وقال ابن العربي: ظن قوم أن الأمر بفتح الأبواب عام في الأوقات كلها، وليس كذلك وإنما هو مقيد بالليل، وكان اختصاص الليل بذلك لأن النهار غالباً محل التيقظ بخلاف الليل، والأصل في جميع ذلك يرجع إلى الشيطان فإنه هو الذي يسوق الفأرة إلى حرق الدار.

قوله: (قال ابن جريج وحبيب عن عطاء) فإن للشيطان يعني أن ابن جريج وحبيباً وهو المحدث روايا هذا الحديث عن عطاء عن عائشة كما رواه كثير بن شاذان، إلا أنها قالا في روايتهما «فإن للشيطان» بدل قول كثير في روايته «فإن للجن» ورواية ابن جريج قد تقدمت مصولة في أوائل هذا الباب، ورواية حبيب وصلها أحمد وأبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن حبيب المذكور.

٣٣١٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ فَوَاسِقٌ، يَقْتُلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْقَارَّةُ، وَالْقَرْبُ، وَالْخَيْثُ، وَالْقَرَابُ، وَالْكَلْبُ الْقَطُورُ». [إرجاع: ١٨٢٩. أخرجه مسلم: ١١٩٨].

٣٣١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ، مَنْ قَلَعْنَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ: الْقَرْبُ، وَالْقَارَّةُ، وَالْكَلْبُ الْقَطُورُ، وَالْقَرَابُ، وَالْخَيْثُ». [إرجاع: ١٨٢٦. أخرجه مسلم: ١١٩٩، وفي الحج (٧٦)].

٣٣١٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما رَفَعَهُ قَالَ: «عَمَرُوا الْآيَةَ، وَأَوْكُوا الْأَشْيَةَ، وَأَجِفُوا الْأَبْوَابَ، وَأَكْفُوا صَيَاتَكُمْ عِنْدَ الْمَسَاءِ، فَإِنَّ لِلْجِنِّ أَنْبِشَاراً وَخُطْفَةً، وَأَطْفُولاً الْمُصَابِيحَ عِنْدَ الزُّوَادِ، فَإِنَّ الْفَوَاسِقَ رَمَا اجْتَرَتْ الْفَيْلَةَ فَأَخْرَجَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ».

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَبِيبٌ: عَنْ عَطَاءٍ: «فَإِنَّ الشَّيْطَانَ». [إرجاع: ٣٢٨٠. أخرجه مسلم: ٢٠١٢، في بدء الخلق، وأخرجه: ٢٠١٣، بخطه الصبان مطبوعاً].

٣٣١٧- حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَقَمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، فَتَرَكْتُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ غُرّاً﴾، فَإِنَّا نَلْقَاهَا مِنْ يَوْمٍ، إِذْ عَرَجَتْ حَيَّةٌ مِنْ جُحْرٍ، فَأَبْتَدَرْنَاهَا لِنَلْقَاهَا، فَسَبَقَتْ فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْتَ حُرْمِكُمْ، كَمَا وَيْتُمُ حُرْمُهَا».

وَعَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: بِطَرَفٍ. قَالَ: وَإِنَّا نَلْقَاهَا مِنْ يَوْمٍ رَجَبَةٍ.

وَأَقَامَهُ أَبُو عَرَّانَةَ عَنْ مُوَيْرَةَ.

وَقَالَ حَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَمَلِكُ بْنُ قُرْمٍ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. [إرجاع: ١٨٣٠. أخرجه مسلم: ٢٢٣٤].

٣٣١٨- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدْنَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتْ أَمْرَأَةُ النَّارِ فِي هَرْمٍ رَطَبَتْهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا وَلَمْ تَدْعُهَا فَتَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

[إرجاع: ٢٣٦٥. أخرجه مسلم: ٢٢٤٢].

قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ

الأوطان فيقولون لسكن الإنسان وطن، وللسكن الإبل عطن، وللأسد عرين وغابة، وللنبي كناس، وللضب وجار، وللطائر عش، وللزنبور كور، ولليربوع ناقي، وللنمل قرية.

قوله: **(فهلّا غلّة واحدة)** يجوز فيها النصب على تقدير عامل محذوف تقديره **فهلّا أحرقت غلّة واحدة** وهي التي أذنتك بخلاف غيرها فلم يصدر منها جنابة. واستدل بهذا الحديث على جواز إحراق الحيوان المذنب بالنار من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يأت في شرعنا ما يرفعه ولا سيما إن ورد على لسان الشارع ما يشعر باستحسان ذلك، لكن ورد في شرعنا النهي عن التعذيب بالنار، قال النووي: هذا الحديث محمول على أنه كان جائزاً في شرع ذلك النبي جواز قتل النمل وجواز التعذيب بالنار، فإنه لم يقع عليه التنب في أصل القتل ولا في الإحراق بل في الزيادة على النملة الواحدة، وأما في شرعنا فلا يجوز إحراق الحيوان بالنار إلا في القصاص بشرطه، وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل لحديث ابن عباس في السنن «أن النبي ﷺ نهى عن قتل النملة والنحلة» انتهى، وقد قيد غيره كالخطابي انتهى عن قتله من النمل بالسليمان، وقال الفيدي: النمل الصغير الذي يقال له النر يجوز قتله، ونقله صاحب «الاستقصاء» عن الصيمري وبه جزم الخطابي.

وفي قوله أن القتل والاحراق كان جائزاً في شرع ذلك النبي نظر، لأنه لو كان كذلك لم يعاتب أصلاً رؤساً إذا ثبت أن الأدنى طبعه. وقال صياض: في هذا الحديث دلالة على جواز قتل كل مؤذ. ويقال إن هذه القصة سيئة، وهو أن هذا النبي مر على قرية أهلها الله تعالى بذنوب أهلها فوقف متعجباً فقال: يارب قد كان فيهم سيئان ودواب ومن لم يقتل ذنباً، ثم نزل تحت شجرة فحرت له هذه القصة، فنبه الله جل وعلا على أن الجنس المذنب يقتل وإن لم يؤذ، وتقتل أولاده وإن لم تبلغ الأدنى انتهى. وهذا هو الظاهر وإن ثبت هذه القصة لمخير المصير إليه. والمحاصل أنه لم يعاتب إنكاراً لما فعل بل جواباً له وبإضاحاً لحكمة شمول المهلاك لجميع أهل تلك القرية، فغضب له الشئ لذلك أي إذا اخطأ من يستحق الإهلاك بغيره وتمين إهلاك الجميع طريقاً إلى إهلاك المستحق جاز إهلاك الجميع، ولهذا نظائر كترس الكفار بالمسلمين وغير ذلك والله سبحانه أعلم. وقال الكرماني النمل غير مكلف فكيف أشير في الحديث إلى أنه لو أحرقت غلّة واحدة جاز مع أن القصاص إنما يكون بالمثل لقوله تعالى: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ [الشورى: ٤٠] ثم أجاب بتجوير أن التحريق كان جائزاً عنده، ثم قال يرد على قولنا كان جائزاً لو كان كذلك لما ذم عليه. وأجاب بأنه قد قدم الرضيع القدر على خلاف الأولى انتهى. والتعير بالدم في هذا لا يليق بمقام النبي، فينبغي أن يعبر بالعتاب. وقال القرطبي: ظاهر هذا الحديث أن هذا النبي إنما عاتب الله حيث انتقم لنفسه بإهلاك جمع قومه من واحد، وكان الأولى به الصبر والصنع، وكأنه وقع له أن هذا النوع مؤذ لبني آدم وحرمه بموت آدم وأكل من حرمة الحيوان، فلو افترد هذا النظر ولم ينضم إليه الشفهي لم يعاتب. قال: والذي يؤيد هذا التمسك بأصل عصمة الأنبياء وأنهم أعلم بالله وبأحكامه من غيرهم وأشدهم له خشية انتهى.

(كحكمة): النملة واحدة النمل وجمع الجميع غلال. والنمل أعظم الحيوانات حيلة في طلب الرزق. ومن عجيب أمره أنه إذا وجد شيئاً ولو قل أنذر الباقيين، ويحتكر في زمن الصيف للشئاء، وإذا خاف العفن على الحب أخرجه إلى ظاهر الأرض وإذا حضر مكانه انقذه تعاريج ثلاث يجري إليها ماء المطر، وليس في الحيوان ما يحمل أثقل منه غيره، والنمل في النمل كالزنبور في النحل.

قوله: **(أمة من الأمم مسبحة)** استدل به على أن الحيوان يسبح لله تعالى حقيقة، ويتأيد به قول من حل قوله ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ [الإسراء: ٤٤] على الحقيقة. وتعقب بأن ذلك لا يمنع الحمل على الجاز بأن يكون سبباً للتسبيح.

١٧- باب إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ

في شرابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ

لَإِنْ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرَى شِفَاءٌ.

٣٣٢٠- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حَتِّينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ

الحديث الثالث عشر: حديث ابن مسعود في قصة الحية:

قوله: **(وعن إسرائيل عن الأعشى)** يعني أن يحيى بن آدم رواه عن إسرائيل عن شيخين أقدمهما، ولم يختلف عليه في أنه من رواية إبراهيم وهو النخعي عن علقمة.

قوله: **(رطبة)** أي غضة رطبة في أول ما تلاها ووصفت هي بالرطوبة، والمراد بالرطوبة رطبة فيه أي أنهم أخذوها عنه قبل أن يجف ريقه من تلاوتها، ويعتدل أن يكون وصفها بالرطوبة لسهرتها، والأول أشبه. وقوله «وقيت شركم ووقيت شرها» أي قتلكم إياها هو شر بالنسبة إليها وإن كان خيراً بالنسبة إليهم، وفيه جواز قتل الحية في الحرم، وجواز قتلها في جحرها، والبحر بضم الجيم وسكون المهملة معروف.

الحديث الرابع عشر والحامس عشر: حديث ابن عمر وأبي هريرة معاً، وهو من طريق عبيد الله بالتصريح وهو ابن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر وعن سعيد القبري عن أبي هريرة، والقاتل «قال» و«حدثنا» عبيد الله هو ابن عبد الأعلى المذكور في الإسناد المذكور وهو ابن عبد الأعلى البصري.

قوله: **(وتابعه أبو عوانة عن مغيرة)** أي عن إبراهيم، وطريق أبي عوانة ستأتي في تفسير «المرسلات».

قوله: **(وقال حفص)** هو ابن غياث (وأبو معاوية وسليمان بن قرم عن الأعشى عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله) يعني أن هؤلاء الثلاثة خالفوا إسرائيل فجعلوا «الأسود» بدل علقمة. ورواية حفص وصلها المؤلف في الصحيح، وأما رواية أبي معاوية فأخرجها أحمد عنه وهي عند مسلم، وأما رواية سليمان بن قرم فلم ألق عليها موصولة.

قوله: **(دخلت امرأة)** أن آتف على اسمها، ووقع في رواية أنها حبرية، وفي أخرى أنها من بني إسرائيل، وكذا سلم، ولا تضاد بينهما لأن طائفة من حبر كانوا قد دخلوا في اليهودية فنسبت إلى دينها تارة وإلى قبيلتها أخرى، وقد وقع ما يدل على ذلك في «كتاب البعث لليهقي» وأبداه صياض احتمالاً، وأغرب النووي فأكرهه.

قوله: **(في هرة)** أي بسبب هرة. ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند مسلم من جرأ هرة وهو معناه، وجرا يفتح الجيم وتشديد الراء مقصور ويجوز فيه المد، والهرة أنثى السنور والهر الذكر، ويجمع الهر على هرة قنود وقردة وتجمع الهرة على هرر كقربة وقرب. ووقع في حديث جابر الماضي في الكسوف «وعرضت عليّ النار فأرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تعذب في هر هرة» الحديث.

قوله: **(من عخاش الأرض)** يفتح المعجمة ويجوز ضمها وكسرها ومعجمتين بينهما ألف الأولى خفيفة، والموارد هوام الأرض وحشراتهما من فارة ونحوها، وحكى النووي أنه روي بإلحاح المهمة، والمراد نبات الأرض، قال: وهو ضعيف أو غلط، وظاهر هذا الحديث أن المرأة عذبت بسبب قتل هذه الهرة بالهيس، قال صياض: يمتثل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بالنار حقيقة، أو بالهاسب لأن من نوقش الحساب عذب. ثم يمتثل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً بسبب ذلك، أو مسلمة وعذبت بسبب ذلك. قال النووي: الذي يظهر أنها كانت مسلمة وإنما دخلت النار بهذه المعصية، كذا قال، ولؤيد كونها كافرة ما أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» من حديث عائشة وفيه قصة لما مع أبي هريرة، وهو بتامه عند أحمد، وفيه جواز انقضاء الهرة ورباطها إذا لم يهمل إيطامها وسقيها، ويتحقق بذلك غير الهرة مما في معناها، وأن الحر لا يملك، وإنما يجب إيطامه على من حبسه، كذا قال القرطبي، وليس في الحديث دلالة على ذلك. وفيه وجوب نفقة الحيوان على مالكه، كذا قال النووي، وفيه نظر لأنه ليس في الخبر أنها كانت في ملكها، لكن في قوله «هرة هرة» كما هي رواية همام ما يقرب من ذلك.

الحديث السادس عشر: حديث أبي هريرة:

قوله: **(حدثنا إسماعيل)** هو ابن أبي أويس.

قوله: **(نزل نبي من الأنبياء)** قيل هو الزبير، وروى الحكيم السرمذني في «النوادر» أنه موسى عليه السلام، وبذلك جزم الكلاباذي في «معاني الأخبار» والقرطبي في التفسير.

قوله: **(فلدغته)** بالدال المهملة والنعين المعجمة أي قرصته، وليس هو بالذال المعجمة والنعين المهملة فإن ذاك معناه الإحراق.

قوله: **(فأمر بجهازه)** بفتح الجيم ويجوز كسرها بعدها زاي أي متاعه.

قوله: **(ثم أمر بيتهما فأحرق)** أي بيت النمل، وفي رواية الزهري الماضية في الجهاد فأمر بقرية النمل فأحرق، وقرية النمل موضع اجتماعهم، والمغرب تشرق في

لي إحدى جناحيه ذاء والأخرى شفاء. [المط: ٥٧٨٢].

٣٣٢١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّاحِبِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْزَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غَيْرُ لَامِرَاءَ مُوسَى: مَرَّتْ بِكَلْبٍ عَلَى رَأْسِ رِكْبِي يَلْتَهُثُ، قَالَ: كَذَّابٌ يَقْتُلُهُ الْقَطَنُ، فَتَزَعَتْ خُفَّيْهَا، فَأَوَقَعَتْ بِجَمَارِهَا، فَتَزَعَتْ لَهُ مِنَ الْمَاءِ، فَغَيَّرَ لَهَا بِذَلِكَ». [المط: ٣٤٦٧، أخرجه مسلم: ٢٢٤٥].

٣٣٢٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مِنَ الزُّهْرِيِّ كَمَا أَنَّكَ هَذَا: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنهم، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ». [راجع: ٣٣٢٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٦].

٣٣٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. [أخرجه مسلم: ١٥٧٠، ١٥٧١].

٣٣٢٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هُشَامٌ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِرَاطًا، إِلَّا كَلْبَ خَزْنٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ». [راجع: ٢٢٢٢، أخرجه مسلم: ١٥٧٥].

٣٣٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّيْثِي: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَقْسَى كَلْبًا، لَا يُغْنِي عَنْهُ زُرْعًا وَلَا حَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِرَاطًا». فَقَالَ السَّائِبُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَلِوُ الْفِتْلَةِ. [راجع: ٢٢٢٣، أخرجه مسلم: ١٥٧٦].

الحديث السابع عشر: حديث أبي هريرة في الباب إذا وقع في الإناء، وسيأتي شرحه في كتاب الطب.

(كسبه): وقع قبل هذا الحديث في رواية أبي ذر عن بعض شيوخه «باب إذا وقع الذباب في وسقك بلغم الحديث، وحذف عند الباين وهو أول فإن الأحاديث التي بعده لا تعلق لها بذلك كما تقدم نظير.

الحديث الثامن عشر: حديث أبي هريرة في المرأة التي سقت الكلب. وسيأتي شرحه في أواخر أحاديث الأنبياء في ترجمة عيسى ابن مريم.

الحديث التاسع عشر: حديث أبي طلحة في الصورة، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس.

الحديث العشرون: حديث ابن عمر قال «أمر النبي ﷺ بقتل الكلاب»، وسيأتي شرحه في كتاب الصيد.

الحديث الحادي والعشرون: حديث أبي هريرة «من أمسك كلباً ينقص من عمله» وقد تقدم شرحه في المزارعة.

الحديث الثاني والعشرون: حديث سفیان بن أبي زهير في المعنى، وسيأتي شرحه هناك أيضاً.

(خاتمة): اشتمل كتاب هذه الحلق من الأحاديث المرفوعة على مائة وستين حديثاً، الملقق منها اثنان وعشرون طريقاً والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وتسعون حديثاً والخالص سبعة وستون حديثاً، واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث عمران بن حصين في بدء الحلق، وحديث عمر فيه، وحديث أبي هريرة «تكرور الشمس والقمر» وحديث ابن عباس في زيارة جبريل، وحديث ابن عمر في الكلب، وحديث يعلى بن أمية «وتادوا يا مال» وحديث ابن مسعود في رؤية جبريل، وحديث عائشة في الرؤية، وحديث عمران «اطلعت في الجنة» وحديث سهل في درجات الجنة، وحديث

أنس «في الجنة شجرة» وحديث أبي هريرة فيه، وحديث ابن عباس في الحمى، وحديث عائشة في قتل والد حليفه، وحديث أبي هريرة «إذا وقع الذباب في الإناء» وفيه عن الصحابة ومن بعدهم أربعون أثراً. والله جل وعلا أعلم.



٦٠- كتاب أحاديث الأنبياء

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم: كتاب أحاديث الأنبياء) كذا في رواية كريمة في بعض النسخ، وفي رواية أبي علي بن شويه نحوه، وقدم الآية الآتية في الترجمة على الباب، ووقع في ذكر عدد الأنبياء حديث أبي ذر مرفوعاً «أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر» صححه ابن حبان. والأنبياء جمع نبي، وقد فرق بعضهم قبل هو الأصل وتركه تسهيل، وقيل الذي بالمعز من النبا والذي بغيره من النبوة. وهي الرفعة، والنبوة نعمة بين بها على من يشاء ولا يبلغها أحد بعلمه ولا كشفه ولا يستحقها باستعداد ولايته، ومعناها الحقيقي شرعاً من حصلت له النبوة. وليست راجعة إلى جسم النبي ولا إلى عرض من أعضائه، بل ولا إلى علمه بكونه نبياً، بل المرجع إلى إعلام الله له بأنّي نبيك أو جعلتك نبياً. وعلى هذا فلا تبطل بالموت كما لا تبطل بالنوم والغفلة.

١- باب خلق آدم وندريه

﴿صَلِّصَالٌ﴾ [المجر: ٢٦]: طِينٌ خُلِطَ بِرُفْلِ، فَصَلِّصَالٌ كَمَا يُصَلِّصَلُ الْفَخَّارُ. وَيُقَالُ: فَنِينٌ، يُرِيدُونَ بِهِ صَلٌّ، كَمَا يُقَالُ: صَرَّ الْبَابُ وَصَرَّصَرَّ عِنْدَ الْإِغْلَاقِ، مِثْلُ كَبَكَبَتْ يَحْيَى كَبْتَهُ.

﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]: اسْتَمَرَّتْ بِهَا الْحَمَلُ قَائِمَةً.

﴿أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٧]: أَنْ تَسْجُدَ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ: رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَمَّا عَلِيَهَا خَالِطٌ﴾ [الطارق: ٤]: إِلَّا عَلِيَهَا خَالِطٌ. ﴿فِي كَيْدٍ﴾ [البقرة: ٤]: فِي بَيْدَةٍ خَلَقِي. ﴿وَرِيَاءًا﴾ [الأعراف: ٢٦]: الْمَالُ.

وَقَالَ عُرْوَةُ: الرَّيَاضُ وَالرَّيْشُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنَ النَّبَاسِ.

﴿مَا تُمْنُونَ﴾ [الرواحه: ٥٨]: النُّطْفَةُ فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]: النُّطْفَةُ فِي الْإِخْلِيلِ.

كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فَهُوَ شَفَعٌ، السَّمَاءُ شَفَعٌ، وَالْوُتْرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [العين: ٤]: فِي أَحْسَنِ خَلْقِي. ﴿اسْفَلَّ سَافِلِينَ﴾ [العين: ٥]: إِلَّا مَنْ آمَنَ. ﴿خُسْرٍ﴾ [المصر: ٢]: ضَلَالٍ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ فَقَالَ إِلَّا مَنْ آمَنَ. ﴿لَا زُجْرٍ﴾ [الصافات: ١١]: لَا زَمَ. ﴿تَنْشِئُكُمْ﴾ [الرواحه: ٦١]: فِي أَيْ خَلْقِي نَشَأَ. ﴿تَسْخُبُ بِخَدَيْكَ﴾ [البقرة: ٣٠]: تَعْظُمُكَ.

وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: ﴿تَقَلَّبَى آدَمُ مِنْ رُبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]: فَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]. ﴿فَلَا زُلْمَ لَهَا﴾ [البقرة: ٣٦]: فَاسْتَرْتَلَمَهَا.

﴿ يَسْتَنَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: يَتَوَقَّرُ. ﴿ آسِنَ ﴾ [محمد: ١٥]: مُتَوَقَّرٌ. وَالْمُسْتَوَقَّرُ الْمَتَوَقَّرُ. ﴿ حَمًا ﴾ [الحجر: ٢٦]: جَعَلَ حَمَاةً وَهُوَ الطَّيْنُ الْمَتَوَقَّرُ. ﴿ يَخْصِفَانِ ﴾ [الأعراف: ٢٢]: أَخَذَ الْخِصَافَ مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ، يُؤَلِّقَانِ الْوَرَقَ وَيَخْصِفَانِ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ. ﴿ سَوَّاهُمَا ﴾ [الأعراف: ٢٢]: كَتَبَهُمَا عَنْ فَرْجِهِمَا. ﴿ وَتَنَازَعَا إِلَى حِينٍ ﴾ [الأعراف: ٢٤]: مَا هُنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الْحِينُ عِنْدَ الْغَرْبِ مِنْ سَاعَةِ إِلَى مَا لَا يَحْصَى عَدَدُهُ. ﴿ قِيلَهُ ﴾ [الأعراف: ٢٧]: جِيلُهُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ.

٣٣٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَلَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطَوَّلَهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ بَنِيَّ فَلَمَّ عَلَى أُولَئِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَاسْتَمَعَ مَا يَحْكُونُكَ، تَحِيَّتُكَ وَنَجْمُكَ ذُرِّيَّتُكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَوَضَعَهُ، وَرَحِمَهُ اللَّهُ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ». [الطبر: ٦٢٢٧، أخرجه مسلم: ٢٨٤٩].

٣٣٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جُبَيْرٌ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ ذُرِّيَّةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَيْتِ، ثُمَّ الْبَيْنَ يَتَوَلَّوْنَهُمْ عَلَى أَشَدِّ كَوَسِبٍ ذُرِّيَّةٌ فِي السَّمَاءِ إِسَاءَةً، لَا يُولَدُونَ وَلَا يَتَوَلَّدُونَ، وَلَا يَغْلِبُونَ وَلَا يَمَغْلِبُونَ، امْتِصَّطَهُمُ اللَّعَبُ، وَزَخَّعَهُمُ الْمَيْسَلُ، وَمَجَارِبُهُمُ الْآلُودُ - الْأَلْبُوجُ، غَوْدُ الطَّيْرِ - وَأَزْوَاجُهُمُ الْخَوَرُ الْعَيْنُ، عَلَى عُلْفَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، عَلَى صُورَةِ آدَمَ، آدَمَ، سِتُونَ ذِرَاعًا فِي السَّمَاءِ». [رواج: ٣٢٤٥، أخرجه مسلم: ٢٨٣٤].

٣٣٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَقِيلَ عَلَى الْمَرْأَةِ الْفُسْلُ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ. فَتَحَبَّكْتُ أُمَّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: تَحْلِمُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَ تَحْلِمُ الْوَلَدُ؟». [رواج: ١٣٠، أخرجه مسلم: ٣١٣].

٣٣٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا الْقَزَّازِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَلَغَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ مَقَامَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ قَائِمًا، فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ فَلَاحٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ قَالَ: قَالَ: مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟ وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَبْرُغُ الْوَلَدُ إِلَى آيِهِ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَبْرُغُ إِلَى آخِرِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَبْرِي بِهِنَّ أَيْضًا جَنَابِلُ». قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ذَلِكَ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَقَارُ تَحَشُّرِ النَّاسِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَرِيَادَةُ كَبِدِ خَوْتٍ، وَأَمَّا الشَّيْءُ فِي الْوَلَدِ: فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَشِيَ الْمَرْأَةَ فَسَبَقَهَا مَاءُهُ كَانَ الشَّيْءُ لَهُ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُهَا كَانَ الشَّيْءُ لَهَا».

قَالَ: أَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ يَهْتَمُّونَ بِأَنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ بِعَرَبِيٍّ عِنْدَكَ، فَجَاءَتْ الْيَهُودُ وَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ الْبَيْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ رَجُلٍ فِيكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ؟».

قَالُوا: أَكْثَمُنَا، وَابْنُ أَكْثَمِنَا، وَآخِرُنَا، وَابْنُ آخِرِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ؟». قَالُوا: أَعَادَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ.

فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: شَرُّنَا، وَابْنُ شَرِّنَا، وَوَقَعُوا فِيهِ. [الطبر: ٣٩١١، ٣٩٣٨، ٤٤٨٠، والطبر في بلد الخلق، باب ٦ - الف، باب ٢٤].

٣٣٣٠ - حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، يَقِي: «لَوْلَا بُنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَرِ اللَّهُمَّ، وَلَوْلَا خَوَاءُ لَمْ تَخْنُ أُنْقَى زَوْجَهَا». [الطبر: ٣٣٩٩، أخرجه مسلم: ١٤٧٠].

٣٣٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَثُمُوسُ بْنُ حِزَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَيْدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خَلَقَتْ مِنْ صَلْبِ، وَإِنْ أُخْرِجَ شَيْءٌ فِي الصَّلْبِ أَغْلَاهُ، فَإِنْ دَخَلَتْ تَيْمَمَةُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أُخْرِجُ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ». [الطبر: ٥٠١٨٦، ٥٠١٨٤، أخرجه مسلم: ١٤٦٨].

٣٣٣٢ - حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ حُطَيْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمُنْصَوِّقُ: «إِنْ أَحَدُكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مِثْلَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَمُتُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: فَيَكْتُبُ عَمَلَهُ، وَاجِلَهُ، وَزِدَّهُ وَحَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَفْعَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، قَسَبُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، قَسَبُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ». [رواج: ٣٢٠٨، أخرجه مسلم: ٢٦٤٣].

٣٣٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غُنَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَكَلَّ فِي الرُّوحِ مَلَكًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ نَفْسٌ، يَا رَبِّ عِلَقَةٌ، يَا رَبِّ مُنْعَمَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهَا قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ، أَمْ أُنْقَى، يَا رَبِّ حَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ، فَمَا الرُّزْقُ، فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ». [رواج: ٣١٨، أخرجه مسلم: ٢٦٤٦].

٣٣٣٤ - حَدَّثَنَا قُسَيْبُ بْنُ حُطَيْصٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسٍ يَزِيدُهُ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ أَنَّ لَكَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ كُنْتَ تَقْعُدِي بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَدْ سَأَلْتُكَ مَا هُوَ أَهْوَى مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صَلْبِ آدَمَ: أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي، فَأَنْتَ إِلَّا الشِّرْكَ». [الطبر: ٦٠٥٧، ٦٠٥٣٨، أخرجه مسلم: ٢٨٠٥].

٣٣٣٥ - حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ حُطَيْصٍ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَةَ، عَنْ سَمُرُقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْعَلْ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ يَحْفَلُ مِنْ ذِيهَا، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ». [الطبر: ٤٩٨٦٧، ٧٣٢١، والطبر في المجازة، باب ٣٢، أخرجه مسلم: ١٦٧٧].

قوله: (باب خلق آدم وذريته) ذكر المصنف آثارًا، ثم أحاديث تتعلق بذلك، وعلما يذكره ما رواه الترمذي والنسائي والبيهقي وصححه ابن حبان من طريق سعيد القبري وغيره عن أبي هريرة مرفوعًا «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ تَرَابٍ فَعَمَلَهُ طِينًا ثُمَّ تَرَكَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ حَمًا مَسْتَوْنًا خَلَقَهُ وَصُورَهُ ثُمَّ تَرَكَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ صَلْبًا كَالْفَخَّارِ كَانَ إِبْلِيسُ يَرِي بِهِ فَيَقُولُ: لَقَدْ خَلَقْتَ لِأَمْرِ عَظِيمٍ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ. وَكَانَ أَوَّلُ مَا

جـرى فيه الروح بصره وخياشيمه، فطس قال: الحمد لله. فقال الله: يرحمك ربك. الحديث. وفي الباب عدة أحاديث: منها حديث أبي موسى مرفوعاً «إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدم على قدر الأرض» الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان. ومنها حديث أنس رفعه «ما خلق الله آدم تركه ما شاء أن يدهم، فجعل إيليس يظف به، فلما رآه أجوف عرف أنه لا يملك» رواه أحمد ومسلم. وآدم اسم سرياني وهو عند أهل الكتاب آدم بإشباع تحت الدال بوزن خاتم وزنه فاعال، وامتنع صرفه للمجعة والعلمية. وقال الثعلبي: التراب بالمرتبطة آدم فسمي آدم به، وحذفت الألف الثانية. وقيل هو عربي جزم به الجوهري والجلوليقي. وقيل هو بوزن أفمل من الأدمة وقيل من الأديم لأنه خلق من أجسم الأرض وهذا من ابن عباس، وجوهوه بأن يكون كاهن ومنع الصرف للوزن والعلمية، وقيل هو من أدمت بين الشيتين إذا خلطت بينهما لأنه كان ماء وطيناً فخلطاً جيداً.

قوله: (صلصال طين خلط به مل فخلصل كما يخلصل الفخار) هو تفسير الفراء، مكناً ذكره. وقال أبو عبيدة: الفصلال اليابس الذي لم تصبه نار، فإذا تفرته صل فسمت له صلصلة، فإذا طبخ بالنار فهو فخار. وكل شيء له صوت فهو الصلصال. وروى الطبري عن قتادة بإسناد صحيح نحوه.

قوله: (ويقال من يبولون به صل كما يبولون صر الباب وصرصر عند الإغلاخ، مثل كيبكه يعني كيبه) أما تفسيره بالثقل فهو الطبري عن مجاهد، وروى عن ابن عباس أن المتن نصيره المسنون، وأما بقيته فكأنه من كلام المصنف.

قوله: (فمرت به استمر بها الحمل فائمه) هو قول أبي عبيدة.

قوله: (أن لا تسجد: أن تسجد) يعني أن لا تسجد، وأخذه من كلام أبي عبيدة، وكذا قاله وزاد: ولا لا من حروف الزوائد كما قال الشاعر:

وتلحيني في اللهور أن لا أجبه وللهور داح دالك غير خافل

وقيل ليست زائدة، بل فيه حلف تقديره ما منعك من السجود فحملك على أن لا تسجد ؟

قوله: (وقول الله عز وجل: وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) كذا وقع هنا، ووقع في رواية أبي علي بن شبريه في صدر الترجمة وهو أولى ومثله للنسفي، ولبعضهم هنا «باب» وللمراد بالخليفة آدم أسننه الطبري من طريق ابن سابط مرفوعاً قال: والأرض مكة، وذكر الطبري أن مقتضى ما نقله السدي عن مشايخه أنه خليفة الله في الأرض، ومن وجه آخر أنهم يمتنعون في آدم يخلف بعضهم بعضاً، ومن ثم قالت الملائكة «أجعل فيها من يفسد فيها» [البقرة: ٣٠]، وحكى الماوردي قولين آخرين أنه خليفة للملائكة أو خليفة الجن وكل منهما بناء على أنه كان في الأرض من سكنها قبل آدم، وذكر الطبري قال: زعم أبو عبيدة أن «إد» في قوله «وإذا قال ربك» [البقرة: ٣٠] صلة، ورد عليه فقال القرطبي: إن جميع المفسرين ردوه حتى قال الزجاج إنها جرامة من أبي عبيدة.

قوله: (لما عليها حافظ: إلا عليها حافظ) وصله ابن أبي حاتم وزاد إلا عليها حافظ من الملائكة، وقال أبو عبيدة في قوله «إن كل نفس لما عليها حافظ» [الطارق: ٤] ما زائدة.

قوله: (في كبد: في شدة خلق) هو قول ابن عباس أيضاً، ورويناه في تفسير ابن عيينة بإسناد صحيح، وزاد في آخره «ثم ذكر مولده ونبت أسنانه» وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال أبو عبيدة الكبيد الشدة، قال ليلى:

يا عين هلا بكيت أريد إذ قمنا وقام المخصوص في كبد

قوله: (وريشا: المال) هو قول ابن عباس أيضاً، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه.

قوله: (ورال غيره الرياش والريش واحد، وهو ما ظهر من اللباس) هو قول أبي عبيدة، وزاد: تقول أصطلي ريشه أي كسوته، قال: والرياش أيضاً للماش.

قوله: (ما تخنون: النطفة في أرحام النساء) هو قول الفراء قال: يقال أمنى ومنى، والأول أكثر وقوله «تخنون» يعني النطفة إذا قلقت في أرحام النساء «أتم تخلفونه ذلك أم غن» [الرواق: ٥٩].

قوله: (وقال مجاهد: على رجعه لقادر في النطفة في الإحليل) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه وقبل مناه قادر على رجع النطفة التي من الإحليل إلى الصلب وهو محتمل، ويحتمل على تفسير مجاهد أن بقية الآيات دالة على أن الضمير

للإنسان ورجعه يوم القيامة لقوله «يوم تبلى السرائر الخ» [الطارق: ٩].

قوله: (شيء خلقه فهو شفع، السماء شفع والوتر الله) هو قول مجاهد أيضاً، وصله الفريابي والطبري ولفظه «كل خلق الله شفع: السماء والأرض، والبحر، والجن والإنس، والشمس والقمر ونحو هذا شفع، والوتر الله وحده، وبهذا زال الاشتكال، فإن ظاهر إيراد المصنف في اقتضاه على قوله: «السماء شفع» يسترض عليه بأن السموات سبع والسبع ليس بشفع، وليس ذلك مراد مجاهد وإنما مراده كل شيء له مقابل يقابله ويذكر معه فهو بالنسبة إليه شفع، كالسماء والأرض والجن والإنس الخ، وروى الطبري عن مجاهد أيضاً قال في قوله تعالى «ومن كل شيء خلقنا زوجين» [الذريات: ٤٩] الكثر والإيمان، والشقاء والسعادة والحسد والفضيلة، والليل والنهار، والسماء والأرض، والجن والإنس، والوتر الله. وروى من طريق أبي صالح نحوه. وأخرج عن ابن عباس من طريق صحيحة أنه قال: الوتر يوم حرقه والشفع يوم النبع، وفي رواية أبي داود الخ. وهذا يتناسب ما فسروا به قوله قبل ذلك «وليل عثر» [التفسير: ٢] أن للراد بها عشر ثلج الحجة.

قوله: (في أحسن تقويم: في أحسن خلق. أسفل سافلين إلا من آمن) هو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي أيضاً.

قوله: (عسر خلل: ثم استسنى فقال إلا من آمن) هو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي أيضاً، قال في قوله «إن الإنسان لفي عسر» [العصر: ٢] يعني في خلل شم، استسنى قال «إلا من آمن» وكأنه ذكره بالمعنى، وإلا فالتلاوة «إلا الذين آمنوا».

قوله: (لازب: لازم) يريد تفسير قوله تعالى: «فاستختمهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا، إنا خلقناهم من طين لازب» [الصافات: ١١] وقد روى الطبري عن مجاهد في قوله «من طين لازب» قال لازق. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: من التراب والماء يصير طيناً يلزق. ولما نصيره باللازم، فكأنه بالمعنى، وهو تفسير أبي عبيدة قال: معنى اللازب اللازم قال النابغة «ولا يحسبون الشر ضرباً لازب» أي لازم.

قوله: (تشغفك في أي خلق لشاء) كأنه يريد تفسير قوله تعالى «وتنشقكم فيما لا تعلمون» [الرواق: ٦١] وقوله (أي أي خلق نشاء) هو تفسير قوله «فيما لا تعلمون» [الرواق: ٦١].

قوله: (سبح بحمك: تعظمك) هو تفسير مجاهد، نقله الطبري وغيره عنه.

قوله: (وقال أبو العالية فطلي آدم هو قوله تعالى: ربنا ظلمنا أنفسنا) وصله الطبري بإسناد حسن، واشتكل بأن ظاهر الآيات أن هذا التلقي كان قبل المبروط لأن بعده «قلنا أخطأنا منها جيباً» [البقرة: ٣٨] ويمكن الجواب بأن قوله قلنا أخطأنا كان سابقاً للتلقي، وليس في الآيات صيغة ترتيب.

قوله: (وقال فافهمنا: استغفمنا، ويعسنه: يغير. «أسن» [محمد: ٥]: المسنون المتغير. «حأ» [الحجر: ٢٦]: جمع حاة وهو الطين المتغير) كذا وقع عند أبي فراء وهو يومئذ من كلام أبي العالية، وليس كذلك بل هي من تفسير أبي عبيدة، وكأنه كان في الأصل: وقال غيره. ووقع في رواية الأصيلي وغيره. مجتف «قال» فكان الأمر فيه إشكال. وقوله «فازلمنا» [البقرة: ٣٦] أي دعاهما إلى الزلة، وإيراد قوله «يتسه» يتغير «في اثنا قصة آدم ذكر بطريق التبعية للمسنون لأنه قد يقال إنه مشتق منه، قال الكرماني هنا بعد أن قال أن تفسير يتسه وأسن: لعله ذكره بالتبعية لقوله مسنون، وفي هذا تكثر لحجم الكتاب لا لتكثر القوائد، والله أعلم بمقصوده. قلت: وليس من شأن الشارح أن يعترض على الأصل بمثل هذا، ولا لثبات في أن إيراد شرح غريب الألفاظ الواردة في القرآن فوائده، وإدخاله نفي تكثر الفائدة مردود، وهذا الكتاب وإن كان أصل موضوعه إيراد الأحاديث الصحيحة فإن أكثر العلماء فهموا من إيراد أقوال الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أن مقصوده أن يكون كتابه جامعاً للرواية والدراية، ومن جملة الدراية شرح غريب الحديث. وجرت عادته أن الحديث إذا وردت فيه لفظة غريبة وقعت أو أصلها أو نظيره في القرآن أن يشرح اللفظة القرآنية فيفيد تفسير القرآن وتفسير الحديث معاً، ولما لم يجد في يده الحلق وتخصص الأنبياء ونحو ذلك أسديت توافق شرطه سد مكانها ببيان تفسير الغريب الراقي في القرآن، فكيف يسوغ نفي الفائدة عنه.

قوله: (يخصفان أخذ الخصاف من ورق الجنة يؤلفان الورق ويخصفان بعضه إلى بعض) هو تفسير أبي عبيدة، وروى الطبري عن مجاهد في قوله «يخصفان» [الأعراف: ٢٢] قال: يرقمان كهيئة الثوب، وتقول العرب خصفت النعل أي خرزتها.

قوله: («مواتهما» [الأعراف: ٢٢] كتابة عن فرجهما) هو تفسير أبي

عبيدة أيضاً.

قوله: ﴿ومتاع إلى حين﴾ [الأعراف: ٢٤] الحين عند العرب من ساعة إلى ما لا يحصى عنده، وهو هنا إلى يوم القيامة قال أبو عبيدة في قوله ومتاع إلى حين: أي إلى وقت يوم القيامة، ورواه الطبري من طريق ابن عباس نحوه.

قوله: ﴿قيل له جيله الذي هو منهم﴾ هو تفسير أبي عبيدة أيضاً وروى الطبري عن مجاهد في قوله ﴿وقيل﴾ [الأعراف: ٢٧] قال: قال: الجن والشياطين. ثم ذكر المصنف في الباب أحد عشر حديثاً أفرد الأخير منها بباب في بعض النسخ.

الحديث الأول حديث أبي هريرة: «خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً» كذا وقع من هذا الوجه، وعبد الله الراوي عن معمر هو ابن المبارك، وقد روى عبد الرزاق عن معمر قال: «خلق الله آدم على صورته وطوله ستون ذراعاً»، وهذه الرواية تأتي في أول الاستئذان، وقد تقدم الكلام على معنى هذه اللفظة في إنشاء كتاب العقق، وهذه الرواية تؤيد قول من قال إن الضمير لآدم، والمعنى أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها في بطن أمه في نشأة أحوالاً ولا يرد في الأرحام أطواراً كذريته بل خلقه الله رجلاً كاملاً سوياً من أول ما فُتح في الروح، ثم عقب ذلك بقوله «وطوله ستون ذراعاً» فعاد الضمير أيضاً على آدم، وقيل معنى قوله «على صورته» أي لم يشركه في خلقه أحد، إبطالاً لقول أهل الطباع، وخص بالذكر تنبيهاً بالأعلى على الأدنى، والله أعلم.

قوله: ﴿مكون ذراعاً﴾ يحتمل أن يريد بقدر الذراع المتعارف يومئذ عند المخاطبين، والأول أظهر لأن ذراع كل أحد بقدر ريعه فلو كان بالذراع المعهود لكانت يده قصيرة في جنب طول جسده.

قوله: ﴿لما خلقه قال: اذهب فسلم﴾ سيأتي شرحه في أول الاستئذان.

قوله: ﴿لكل من يدخل الجنة على صورة آدم﴾ أي على صفته، وهذا يدل على أن صفات النفس من سواد وغيره تنفي عند دخول الجنة، وقد تقدم بيان ذلك في «باب صفة الجنة» وزاد عبد الرزاق في روايته هنا «وطوله ستون ذراعاً» وثابت الواو فيه لتلا يوحى أن قوله «طوله» تفسير لقوله «على صورة آدم» وعلى هذا فقول «وطوله الخ» من الخاص بعد المأم، ووقع عند أحد من طريق معبد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً «كان طول آدم ستين ذراعاً في سبعة أذرعاً عرضاً» وأما ما روى عبد الرزاق من وجه آخر مرفوعاً «أن آدم لما أبطت كانت رجلاً في الأرض ورأسه في السماء، فخلق الله إلى ستين ذراعاً» فظاهره أنه كان مفرط الطول في ابتداء خلقه، وظاهر الحديث الصحيح أنه خلق في ابتداء الأمر على طول ستين ذراعاً وهو المختص، وروى ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن أبي بن كعب مرفوعاً «أن الله خلق آدم رجلاً طولاً كثير شعر الرأس كأنه غلغل سموق».

قوله: ﴿فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن﴾ أي أن كل قرن يكون نشأته في الطول أقصر من القرن الذي قبله، فانتهى تناقص الطول إلى هذه الأمة واستقر الأمر على ذلك. وقال ابن التين قوله «فلم يزل الخلق ينقص» أي كما يزيد الشخص شيئاً فشيئاً، ولا يتبين ذلك فيما بين الساعتين ولا اليومين حتى إذا كثر الأيام تبين، كذلك هذا الحكم في النفس، ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم السالفة كديار ثمود فإن مساكنهم تدل على أن قاعاتهم لم تكن مفرطة الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق، ولا شك أن عهدهم قديم، وأن الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة، ولم يظهر في الآن ما يزيل هذا الاشكال.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة في صفة الجنة وقد تقدم في «باب صفة الجنة» وقوله «الأنجوع» بفتح الحزة والسلام وسكون النون بيمين الأولى مضمومة والواو ساكنة: هو المود الذي يتجر به، ولفظ الأنجوع هنا تفسير الألو، والمود تفسير النصير.

وقوله في آخره (على خلق رجل واحد) هو بفتح أول خلق لا بضمه، وقوله «ستون ذراعاً في السماء» أي في العلو والارتفاع.

الحديث الثالث: حديث أم سلمة في سؤلها عن غسل المرأة إذا احتلمت وقد تقدم الكلام عليه في الطهارة، والغرض منه قوله في آخره «فيم يشبه الولد».

الحديث الرابع: حديث أنس في قصة إسلام عبد الله بن سلام، وسيأتي بآتم من هذا السياق في أوائل الهجرة، والغرض منه بيان سبب الشبه، وقد علله هنا بالسبق، وفي حديث ثوبان عند مسلم بالمرء، وسأذكر وجه الجمع بينهما في المكان المذكور إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة:

قوله: ﴿عن النبي ﷺ نحوه﴾ لم يسبق للمتن المذكور طريق يعود عليها هذا الضمير وكأنه يشير به إلى أن اللفظ الذي حدث به شيخه هو بمعنى اللفظ الذي ساقه، فكانه كتب من حفظه وتردد في بعضه ويؤيده أنه وقع في نسخة الصناني بعد قوله «نحوه يعني» ولم أره من طريق ابن المبارك عن معمر إلا عند المصنف، وسيأتي عنده في ذكر موسى عليه السلام من رواية عبد الرزاق عن معمر بهذا اللفظ، إلا أنه زاد في آخره «الدهر».

قوله: ﴿لولا بنو إسرائيل لم ينجز اللحم﴾ ينجز بفتح أوله وسكون الحاء وكسر النون ويفتحها أيضاً بعدما زاي أن يتن والحنز التثنية والنن، قبل أصله أن بني إسرائيل ادخروا لحم السليوى وكثرت أنهارها من ذلك ففوقوا بذلك حكاك القرطي وذكره غيره عن قتادة. وقال بعضهم: معناه لولا أن بني إسرائيل سئروا ادخار اللحم حتى أتت لما ادخر فلم يتن، وروى أبو نعيم في «الحلية» عن وهب بن منبه قال: في بعض الكتب لولا أني كتبت الفساد على الطعام لخرت الأغيان عن الفقراء.

قوله: ﴿ولولا حواء﴾ أي امرأة آدم وهي بالمذ قبل سميت بذلك لأنها أم كل حي، وسيأتي صفة خلقها في الحديث الذي بعده، وقوله «لم ينجز أنثى زوجها» فيه إشارة إلى ما وقع من حواء في تزويجها لآدم الأكل من الشجرة حتى وقع في ذلك، فمعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها إبليس حتى زنته لآدم، وما كانت هي أم بنات آدم أشبهها بالولادة ونزع العرق فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالقلع أو بالقول، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش حاشا وكلا، ولكن ما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عند ذلك خيانه له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانه كل واحدة منهن بحسبها. وقريب من هذا حديث «جحد آدم فجعلت ذريته» وفي الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نسايتهم بما وقع من أمهم الكبرى، وأن ذلك من طبعهن فلا يفرط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه أو على سبيل الندور، ويخبرني من أن لا يتسكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع بل يغبطن أنفسهم ويجهلن هوائهن، والله المستعان.

الحديث السادس:

قوله: ﴿موسى بن حوام﴾ بكسر المهملة بعدما زاي خفيفة، وهو ترمذي نزل بلخ، ووقت السني وغيره، وكان زاهداً عالماً بالسنن، وما له في البخاري إلا هذا الموضع.

قوله: ﴿عن ميسرة﴾ هو ابن عمارة الأشجعي الكوفي، وما له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد ذكره في الكناح من وجه آخر وله حديث آخر في تفسير آل عمران.

قوله: ﴿اصعوصوا﴾ قيل معناه تراضوا بهن، والباء للتضمنة والاستفعال بمعنى الإفعال كالاستجابة بمعنى الإجابة، وقال الطيبي: السين للطلب وهو للمبالغة أي اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقن، أو اطلبوا الوصية من غيركم بهن كمن يعود مريضاً فيستحب له أن يشه على الوصية والوصية بالنساء لضعفهن واحتياجهن إلى من يقوم بأمرهن، وقيل معناه اقبلوا وصيتي فيهن وأصعلوا بها وارقروا بهن وأحسنوا عشرتهن. قلت: وهذا أوجه الأوجه في نظري، وليس مخالفاً لما قال الطيبي.

قوله: ﴿خلقت من ضلع﴾ بكسر المعجمة وفتح السلام ويحذف تسكينها، قيل فيه إشارة إلى أن حواء خلقت من ضلع آدم الأيسر وقيل من ضلعه القصير، أخرجه ابن إسحاق وزاد «اليسرى من قبل أن يدخل الجنة وجعل مكانه لحم». ومعنى خلقت أي أخرجت كما تخرج النخلة من النواة، وقال القرطبي: يحتمل أن يكون معناه أن المرأة خلقت من مبلغ ضلع فهي كالضلع، زاد في رواية الأخرج عن أبي هريرة عند مسلم «لن تستقيم على كل طريقة».

قوله: ﴿وإن أعرج هي﴾ في الضلع أعلاه قيل فيه إشارة إلى أن أعرج ما في المرأة لسانها، وفي استعمال أعرج استعمال لأصل في العيوب وهو شاذ وفاللة هذه المقطعة أن المرأة خلقت من ضلع أعرج فلا ينكر أعوجاجها، أو الإشارة إلى أنها لا تقبل التقويم كما أن الضلع لا يقبله.

قوله: ﴿فإن ذهبت تقيمته كسرته﴾ قيل هو ضرب مثل للطلاق أي إن أردت منها أن ترك أعوجاجها أفنى الأمر إلى فراقتها، ويؤيده قوله في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند مسلم «وإن ذهبت تقيمها كسرتها، وكسرها طلاقها» ويستفاد من حديث الباب أن الضلع مذكر خلافاً لأن جزم بأنه مؤنث واحتج برواية مسلم ولا حجة فيه لأن التأنيث في روايته للمرأة، وقيل إن الضلع يذكر ويؤنث وعلى هذا فاللفظان صحيحان.

الحديث السابع حديث عبد الله وهو ابن مسعود «يجمع خلق أحدهم في بطن

أما الحديث بتمامه، وسيأتي شرحه في كتاب القدر مستوفى إن شاء الله تعالى، ومناصبه للترجمة من قوله فيها « ذريته » فإن فيه بيان خلق ذرية آدم. الحديث الثامن حديث أنس في ذلك وسيأتي أيضاً هناك.

الحديث التاسع حديث أنس

قوله: (يوفيه) هي لفظة يستعملها المحدثون في موضع قال رسول الله ﷺ وغير ذلك.

قوله: (إن الله تعالى يقول لأهون أهل النار عليهما) يقال هو أبو طالب، وسيأتي شرحه في أواخر كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى، ومناصبه للترجمة من قوله فوأتت في صلب آدم، فإن فيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رِبْكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الحديث العاشر حديث عبد الله وهو ابن مسعود « لا تقتل نفس ظمأً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها » وسيأتي شرحه في القصص، وأوردته هنا ليلصق بقصة ابني آدم حيث قتل أحدهما الآخر، ولم يصح على شرطه شيء من قصتهما، وفيما قصه الله علينا في القرآن من ذلك كفاية من غيره. واختلف في اسم القاتل فالشهور قليل يوزن لقتل لکن أوله هاء وقيل اسم المقتول « قين » بلفظ الحداد وقيل « قاین » بزيادة الف. وذكر السدي في تفسيره من مشايخه بأسمائهم أن سبب قتل قليل لأخيه هابيل أن آدم كان يزوج ذكر كل بطن من ولده بأشي الآخر، وإن أخذت قليل كقتل أحسن من أخذ هابيل فلقد قليل أن يستأثر بأخته فمنعه آدم، فلما ألح عليه امره أن يقربا قارب قليل حزمة من زرع وكان صاحب زرع، وقرب هابيل جلعلة سمية وكان صاحب مواش، فترلت نار فاكلت قربان هابيل دون قليل، وكان ذلك سبب الشر بينهما وهذا هو المشهور. ونقل التلمبي بسند واه عن جعفر الصادق أنه أنكر أن يكون آدم زوج أبناً له بانه له وإنا زوج قليل جنية وزوج هابيل حورية فغضب قليل فقال: يا بني ما ضلت إلا بأمر الله، قارباً قرباناً. وهذا لا يثبت عن جابر ولا عن غيره، ويلزم منه أن بني آدم من ذرية ليلس لأنه أبو لجن كلهم أو من ذرية الحور العين. وليس لذلك أصل ولا شاهد.

٣- باب قول الله عز وجل: ﴿ وَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾

(هود: ٢٥)

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ بِأَدْنَى الرَّأْيِ ﴾ (هود: ٢٧) [قرا هو أي عمرو: بادهي] مَا ظَهَرَ لَنَا. ﴿ أَلْفِي ﴾ (هود: ٤٤): أُنْكِسِي. ﴿ وَقَارَ السُّورُ ﴾ (هود: ٤٥): نَجَحَ أَلْعَاءُ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: وَجْهُ الْأُزْحِي.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ الْجُسُودِ ﴾ (هود: ٤٤): جَبَلٌ بِالسَّجَرَةِ. ﴿ ذَابِرٌ ﴾

[المن: ٣١]. وَيُقَالُ خَالٍ.

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [نوح: ١]. إِلَى آخِرِ السُّورَةِ

﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّ كُنَّكُمْ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَكَذِّبْتُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ - مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾. [يوس: ٧١-٧٢].

٣٣٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نُوَيْسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ سَالِمٌ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، قَاتِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدُّجَانِ فَقَالَ: « إِنِّي لَأَنْذِرُكُمْ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَهُ قَوْمُهُ، فَقَدْ أَنْذَرَ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلِكِنِّي أُنْذِرُ لَكُمْ بِهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ قَوْمِي: تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَهْوَرُ، وَإِنَّ اللَّهَ كَسِبَ بِأَهْوَرٍ ». [راجع: ٣٠٥٧. أخرجه مسلم: ١٦٩، وفي الفن (٩٥)].

٣٣٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا أَهْذِلُكُمْ خِيَابًا عَنْ الدُّجَالِ، مَا حَدَّثَ بِوَيْي قَوْمُهُ: إِنَّهُ أَهْوَرُ، وَإِنَّهُ يَجِيءُ مَعَهُ بِغَالِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَأُتِيَ بِقَوْلِ ابْنِهَا الْجَنَّةَ هِيَ النَّارُ، وَإِنِّي أَنْذِرُكُمْ كَمَا أَنْذَرَ بِوَيْي نُوحٌ قَوْمَهُ ». [أخرجه مسلم: ٢٩٣٦].

٣٣٣٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « يَجِيءُ نُوحٌ وَأُمَّتُهُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: هَلْ بَلَّغْتُ؟ يَقُولُ: نَعَمْ يَا رَبِّ، يَقُولُ لِأُمِّيَّةٍ: هَلْ بَلَّغْتُكُمْ؟ يَقُولُونَ: لَا مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيٍّ، يَقُولُ لِنُوحٍ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ يَقُولُ

أما الحديث بتمامه، وسيأتي شرحه في كتاب القدر مستوفى إن شاء الله تعالى، ومناصبه للترجمة من قوله فيها « ذريته » فإن فيه بيان خلق ذرية آدم.

الحديث الثامن حديث أنس في ذلك وسيأتي أيضاً هناك.

الحديث التاسع حديث أنس

قوله: (يوفيه) هي لفظة يستعملها المحدثون في موضع قال رسول الله ﷺ وغير ذلك.

قوله: (إن الله تعالى يقول لأهون أهل النار عليهما) يقال هو أبو طالب، وسيأتي شرحه في أواخر كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى، ومناصبه للترجمة من قوله فوأتت في صلب آدم، فإن فيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رِبْكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الحديث العاشر حديث عبد الله وهو ابن مسعود « لا تقتل نفس ظمأً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها » وسيأتي شرحه في القصص، وأوردته هنا ليلصق بقصة ابني آدم حيث قتل أحدهما الآخر، ولم يصح على شرطه شيء من قصتهما، وفيما قصه الله علينا في القرآن من ذلك كفاية من غيره. واختلف في اسم القاتل فالشهور قليل يوزن لقتل لکن أوله هاء وقيل اسم المقتول « قين » بلفظ الحداد وقيل « قاین » بزيادة الف. وذكر السدي في تفسيره من مشايخه بأسمائهم أن سبب قتل قليل لأخيه هابيل أن آدم كان يزوج ذكر كل بطن من ولده بأشي الآخر، وإن أخذت قليل كقتل أحسن من أخذ هابيل فلقد قليل أن يستأثر بأخته فمنعه آدم، فلما ألح عليه امره أن يقربا قارب قليل حزمة من زرع وكان صاحب زرع، وقرب هابيل جلعلة سمية وكان صاحب مواش، فترلت نار فاكلت قربان هابيل دون قليل، وكان ذلك سبب الشر بينهما وهذا هو المشهور. ونقل التلمبي بسند واه عن جعفر الصادق أنه أنكر أن يكون آدم زوج أبناً له بانه له وإنا زوج قليل جنية وزوج هابيل حورية فغضب قليل فقال: يا بني ما ضلت إلا بأمر الله، قارباً قرباناً. وهذا لا يثبت عن جابر ولا عن غيره، ويلزم منه أن بني آدم من ذرية ليلس لأنه أبو لجن كلهم أو من ذرية الحور العين. وليس لذلك أصل ولا شاهد.

٢- باب الأزواج جُنُود مُجَنَّدَةٌ

٣٣٣٦- قَالَ: وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « الْأَزْوَاجُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا الْتَفَّ، وَمَا تَاكَرَّ مِنْهَا اخْتَلَفَ ».

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: بِهِذَا. [أخرجه مسلم:

٢٩٣٨. من حديث أبي هريرة].

قوله: (باب الأزواج جُنُود مُجَنَّدَةٌ) كذا ثبت هذه الترجمة في معظم الروايات، وهي متعلقة بترجمة خلق آدم وذريته، للإشارة إلى أنهم ركبو من الأجسام والأرواح.

قوله: (وقال البيهقي) وصله المصنف في « الأدب المفرد » عن عبد الله بن صالح عنه.

قوله: (الأرواح جُنُود مُجَنَّدَةٌ) قال الخطابي: يحتمل أن يكون إشارة إلى معنى التشاكل في الخير والشر والصالح والفساد، وأن الخير من الناس يمين إلى شكله والشرير نظير ذلك يميل إلى نظيره فتعارف الأرواح يقع بحسب الطباع التي جبلت عليها من خير وشر، فإذا اختلفت تعارفت، وإذا اختلفت تآكرت. ويحتمل أن يراد الإخبار عن بده المخلوق في حال الغيب على ما جاء أن الأرواح خلقت قبل الأجسام، وكانت تنظي فتشاهم، فلما حلت بالأجسام تعارفت بالأمر الأول فصار تعارفها وتآكرها على ما سبق من العهد المتقدم. وقال غيره: المراد أن الأرواح أول ما خلقت خلقت على قسمين، ومعنى تعاقبها أن الأجساد التي فيها الأرواح إذا التقت في الدنيا التقت أو اختلفت على حسب ما خلقت عليه الأرواح في الدنيا إلى غير ذلك بالتعارف. قلت: ولا يكره عليه أن بعض المتأخرين ربما اتلفا، لأنه محمول على مبدأ التلاقي، فإنه يتعلق بأصل الخلقة بخير سبب. وأما في ثاني الحال فيكون مكتسباً لتجدد وصف يقتضي الألفة بعد الفسرة كإيمان الكافر وإحسان المسي. وقوله « جنود مجندة » أي اجناس مجندة أو جوع جمعة، قال ابن الجوزي: ويستفاد من هذا الحديث أن الإنسان إذا وجد من نفسه نفرة عن له فضيلة أو صلاح فينبغي أن يبحث عن المتقضى لذلك ليسعى في إزالته حتى يتخلص من الوصف المنعوم، وكذلك القول في حكمه. وقال القرطبي: إن اختلفت في كونها أرواحاً

موضع ذكر فيه نبأ من الأنبياء في هذه السورة بأن السلام عليه فكل ذلك السلام في هذا الموضع على إلياس المبدأ بذكره وإنما زيدت فيه الياء والتون كما قالوا في إدريس وإدريسين والله أعلم.

قوله: ﴿قال ابن عباس﴾ وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿سلام على إيسا﴾ (الصفحات: ١٧٣٠) بذكر بعير.

قوله: ﴿ويذكر عن ابن مسعود وابن عباس أن إلياس هو إدريس﴾ أما قول ابن مسعود فوصله عبد بن حميد وابن أبي حاتم بإسناد حسن عنه قال: إلياس هو إدريس، ويعقوب هو إسرائيل. وأما قول ابن عباس فوصله جوهير في تفسيره عن الضحاك عنه وإسناده ضعيف، ولهذا لا يجوز به البخاري. وقد أخذ أبو بكر بن العربي من هذا أن إدريس لم يكن جداً لنوح وإنما هو من بني إسرائيل لأن إلياس قد ورد أنه من بني إسرائيل، واستدل على ذلك بقوله عليه السلام للبي: ﴿مرحبا بالبي الصالح والأخ الصالح﴾ ولو كان من أجداده لقال له كما قال له آدم وإبراهيم والابن الصالح وهو استدلال جيد إلا أنه قد يجاب عنه بأنه قال ذلك على سبيل التواضع والتلطف فليس ذلك نصاً فيما زعم. وقد قال ابن إسحاق في أول السيرة النبوية لما ساق النسب الكريم فلما بلغ إلى نوح قال: ابن لك بن موشلخ بن خنوخ وهو إدريس النبي فيما يزعمون، وأشار بذلك إلى أن هذا القول مأثور عن أهل الكتاب. واختلف في ضبطه فالأكثر خنوخ بمجمعتين بعد الأولى نون بوزن ثمود، وقيل بزيادة الف في أوله وسكون المعجمة الأولى، وقيل غير ذلك لكن بحذف الواو، وقيل: كذلك لكن بدل الحاء الأولى هاء، وقيل: كالثاني لكن بدل المعجمة مهملة. واختلف في لفظ إدريس فقيل هو عربي واشتقاقه من الدراسة وقيل له ذلك لكثرة درسه الصحف، وقيل: بل هو سرياني، وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان أنه كان سريانياً، ولكن لا يمنع ذلك كون لفظ إدريس عربياً إذا ثبت بأن له اسمين.

٥ - باب ذكر إدريس عليه السلام

وهو جد أبي نوح، وتعالى: جد نوح، عليهما السلام

وقول الله تعالى: ﴿ورفعناه مكاناً علياً﴾ (مريم: ٥٧).

٣٣٤٢ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى: أخبرنا يونس، عن الزعفراني،

(ح).

حدثنا أحمد بن صالح: حدثنا غنم: حدثنا يونس، عن أبي هيثم: قال: قال أنس بن مالك: كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث: أن رسول الله ﷺ قال: ﴿فخرج عن سفوف بيتي وأنا بمكة فقول: جبريل ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب، مئتلي حكمة وإيماناً، فأفرغها في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي ففرج بي إلى السماء﴾.

فلما جاء إلى السماء الدنيا قال جبريل لإخارن السماء: افتح، قال: من هذا؟ قال: هذا جبريل، قال: منك أحد؟ قال: معي محمد، قال: أومئ إليه؟ قال: نعم فاتفتح.

فلما علونا السماء الدنيا إذا رجل عن يمينه أشودة وعن يساره أشودة، فإذا نظر قبل يمينه حنك، وإذا نظر قبل شماله بكى، فقال: مرحباً بالبي الصالح والابن الصالح، قلت: من هذا يا جبريل؟ قال: هذا آدم، وهابو الأشودة عن يمينه وعن شماله نسم يمينه، فأهل الجحيم منهم أهل الجنة، والأشودة التي عن شماله أهل النار، فإذا نظر قبل يمينه حنك، وإذا نظر قبل شماله بكى.

ثم عرج بي جبريل حتى أتى السماء الثانية، فقال لإخارن: افتح، فقال له خازنها: بئنا ما قال الأول ففتح.

قال أنس: فلذكر أنه وجد في السموات إدريس وموسى وعيسى وإبراهيم، ولم يثبت لي كيف منازلتهم، غير أنه قد ذكر: أنه وجد آدم في السماء الدنيا، وإبراهيم في السادسة.

وقال أنس: ﴿فلما مر جبريل بإدريس قال: مرحباً بالبي الصالح والأخ الصالح، فقلت: من هذا؟ قال: هذا إدريس، ثم مررت بموسى، فقال: مرحباً بالبي الصالح والأخ الصالح، قلت: من هذا؟ قال: هذا موسى، ثم مررت بعيسى، فقال: مرحباً بالبي الصالح والأخ الصالح، قلت: من هذا؟ قال: عيسى، ثم مررت بإبراهيم، فقال: مرحباً بالبي الصالح، والابن الصالح، قلت: من هذا؟ قال: هذا إبراهيم.﴾

قال: وأخبرني ابن خزم: أن ابن عباس وأبا حنيفة الأنصاري كانا يقولان: قال النبي ﷺ: ﴿ثم خرج بي، حتى فُهِرْتُ لِمُسْغَى اسْتَعَصَى صَرِيفَ الْأَلَامِ.﴾

قال ابن خزم وأبو مالك رضي الله عنهما قال النبي ﷺ: ﴿ففرس الله عليّ خمسين صلاة، فرجعت بذلك، حتى أمر بموسى، فقال موسى: ما الذي فرس عليّ أمي؟ قلت: فرس عليهم خمسين صلاة، قال: فرأيت ربك، فإن أمك لا تطيق ذلك، فرجعت فرأيت ربّي فرس شطراً، فرجعت إلى موسى، فقال راجع ربك، فلذكر بقله فرس شطراً، فرجعت إلى موسى فأخبرته فقال: راجع ربك، فإن أمك لا تطيق ذلك، فرجعت فرأيت ربّي، فقال: هي غمس وهي غمسون، لا يئذل القبول لذي، فرجعت إلى موسى، فقال: راجع ربك، فقلت: قد استعصت من ربّي.﴾

ثم انطلق حتى أتى بي السكرة المنصية، ففتحتها ألوان لا أفري ما هي، ثم أدخلت الجنة، فإذا فيها جبابدة اللؤلؤ، وإذا ترائبها المونك، (راجع: ٣٤٩، أخرجه مسلم: ١١٢٢).

قوله: (باب ذكر إدريس) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر وزاد في رواية الخفسي «وهو جد أبي نوح وقيل: جد نوح». قلت: الأول أولى من الثاني كما تقدم، ولعل الثاني أطلق ذلك مجازاً لأن جد الأب جد. وتقل بعضهم الإجماع على أنه جد لنوح، وفيه نظر لأنه إن ثبت ما قال ابن عباس أن إلياس هو إدريس لزم أن يكون إدريس من ذرية نوح لا أن نوحاً من ذرية لقوله تعالى في سورة الأنعام ﴿ونوحاً هدانا من قبل ومن ذرية داود وسليمان إن قوله وعيسى وإلياس﴾ فدل على أن إلياس من ذرية نوح سواء قلنا إن الصمير في قوله: «ومن ذرية» لنوح أو لإبراهيم، لأن إبراهيم من ذرية نوح فمن كان من ذرية إبراهيم فهو من ذرية نوح لا محالة. وذكر ابن إسحاق في «المبدأ» أن إلياس هو ابن نسي بن فنحاص بن العيزار بن هارون أخي موسى بن عمران فآله أعلم. وذكر وهب في «المبدأ» أن إلياس عمر كما عمر الخضر وأنه يقبى إلى آخر الدنيا في قصة طوبى، وأخرج الحاكم في «المستدرک» من حديث أنس أن إلياس اجتمع بالبي ﷺ وأكلا جميعاً وإن طوله ثلاثمائة ذراع وأنه قال إنه لا يأكل في السنة إلا مرة واحدة، أبوه الذمي في ترجمة يزيد بن يزيد البجلي وقال: إنه خير باطل.

قوله: (وقوله تعالى: ورفعناه مكاناً علياً) ثم ساق حديث الإسراء من رواية أبي ذر، وقد تقدم شرحه في أوائل الصلاة، وكأنه أشار بالترجمة إلى ما وقع فيه أنه وجد في السماء الرابعة وهو مكان علي بغير شك، واستشكل بعضهم ذلك بأن غيره من الأنبياء لرفع مكاناً منه ثم أجاب بأن المراد أنه لم يرفع إلى السماء من هو حي غيره، وفيه نظر لأن عيسى أيضاً قد رفع وهو حي على الصحيح، وكون إدريس رفع وهو حي لم يثبت من طريق مرفوعة قوية، وقد روى الطبري أن كعباً قال لابن عباس في قوله تعالى: ﴿ورفعناه مكاناً علياً﴾ [مريم: ٥٧] أن إدريس سأل صديقاً له من الملائكة فحمله بين جناحيه ثم صعد به، فلما كان في السماء الرابعة تلقاه ملك الموت فقال له أريد أن تعلمني كم بقي من أجل إدريس؟ قال: وابن إدريس؟ قال: هو معي، فقال: إن هذا لشيء عجيب، أمرت بأن أقبض روحه في السماء الرابعة فقلت: كيف ذلك وهو في الأرض؟

قوله: (باب قول الله تعالى: وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا) هو هود بن عبد الله بن رباح بن جاور بن عاد بن عوص بن إرم بن سام بن نوح. وسماه أخاهم لكونه من قبيلتهم لا من جهة أمه الدين، هذا هو الرابع في نسبه. وأما ابن هشام فقال اسمه عابر بن ارفخشذ بن سام بن نوح.

قوله: (إذ أنزل قرمه بالأحاف) إلى قوله كذلك نجزي القوم الجرمين [الأحاف: ٢١] الأحاف جمع حقف بكسر الميملة وهو المروج من الرمل، والمراد به هنا مساكن عاد، وروى عباد بن حميد عن طريق قتادة أنهم كانوا يبتلون الرمل بأرض الشحر وما والاه، وذكر ابن قتيبة أنهم كانوا ثلاث عشرة قبيلة يبتلون الرمل بالدو والدعناه وعالج وويار ومعان إلى حضرموت، وكانت ديارهم أنصب البلاد وأكثرها جناناً، فلما سخط الله جل وعلا عليهم جعلها مفاوز.

قوله: (فبه عطاء وسليمان عن عائشة عن النبي ﷺ) انتهى، أما رواية عطاء وهو ابن أبي رباح فوصلها المؤلف في باب ذكر الريح من بدء الخلق وأوله «كان إذا رأى غيلة أبتل وأدبر» وفي آخره «وما أدري لعله كما قال قوم عاد» فلما راوه عارضاً مستقبل أوديتهم [الأحاف: ٢٤]، وأما رواية سليمان وهو ابن يسار فوصلها المؤلف في تفسير سورة الأحاف، وباتي بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقول الله عز وجل «وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بَرِيحَ صَرْصَرٍ شديدة عاتية» قال ابن عينة: عتت على الخزان) أما تفسير الصرصر بالشديدة فهو قول أبي حنيفة في الجواز، وأما تفسير ابن عينة فروياه في تفسيره رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن غير واحد في قوله: «عاتية» [الحاقة: ٦] قال: عتت على الخزان، وما خرج منها إلا مقدار الخاتم، وقد وقع هذا متصلاً بمحدث ابن عباس الذي في هذا الباب عند الطبراني من طريق مسلم الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن مسلم الأعمش في أن الزيادة ملوثة من مجاهد، وجاء نحوها عن علي مرفوقاً أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه قال: «لم يبتل الله شيئاً من الريح إلا يوزن على يدي ملك إلا يوم عاد فإنه أذن لها دون الخزان فعتت على الخزان» ومن طريق قتيبة بن ذؤيب أحد كبار التابعين غره بإسناد صحيح.

قوله: (حسوماً: متابعة) هو تفسير أبي حنيفة، قال في قوله: «سخرها عليهم» أي أدامها «سبع ليال وثمانية أيام حسوماً» [الحاقة: ٧]: ولاء متتابعة، وقال الخليل: هو من الحسم بمعنى القطع.

قوله: (أعجاز نخل خاوية أصوها فهل ترى لهم من بالية) بقية، هو تفسير أبي حنيفة أيضاً قال: قوله: «خاوية» أي أصوها وهي على رأي من أنث النخل، وشبههم بأعجاز النخل إشارة إلى عظم أجسامهم، قال وهب بن منبه: كان رأس أحدهم مثل القبة، وقيل: كان طولها اثني عشرة ذراعاً، وقيل كان أكثر من عشرة، وروى ابن الكلبي قال: كان طول أقصرهم ستين ذراعاً وأطولهم مائة والكلبي بالكاف. وفي قوله: «فهل ترى لهم من بالية» [الحاقة: ٨] أي من بقية، وفي التفسير أن الريح كانت تحمل الرجل فترفعه في الهواء ثم تلقاه فتشده رأسه فيبقى جثة بلا رأس فلذلك

قوله: («كلهم أعجاز نخل خاوية» [الحاقة: ٧]) وأعجاز النخل هي التي لا رؤس لها. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث.

أحدها: حديث ابن عباس وفيه «وأهلك عاد بالديور» وورد في صفة إهلاكهم بالريح ما أخرجه ابن أبي حاتم من حديث ابن عمر والطبراني من حديث ابن عباس رفاه «ما فتح الله على عاد من الريح إلا موضع الخاتم، فمرت باهل البادية فحملتهم ومواسيهم وأمواهم بين السماء والأرض، ففأهم الحاضرة فقالوا: هذا عارض مطرنا، فالتفتهم عليهم فهلكوا جميعاً».

ثانيها: حديث أبي سعيد الخدري في ذكر الخواارج.

قوله: (وقال ابن كثير عن سفیان) كذا وقع هنا، وأوردته في تفسير براءة قالوا: «حدثنا محمد بن كثير» فوصله لكنه لم يسقه بتمامه وإنما اقتصر على طرف من أوله وسبأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى. والفرض منه هنا قوله: «لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» أي قتل لا يلقى منهم أحداً، وإشارة إلى قوله تعالى: «فهل ترى لهم من بالية» [الحاقة: ٨] ولم يرد أنه يقتلهم بالالة التي قتلت بها عاد وبينها، ويحتمل أن يكون من الإضافة إلى الفاعل ويراد به القتل الشديد القوي، إشارة إلى أنهم موصوفون بالشدة والقرعة، ويؤيده أنه وقع في طريق أخرى «قتل ثمود».

ثالثها: حديث عبد الله «سمعت النبي ﷺ يقرأ: فهل من مذكر» [القصص: ١٥]

قبض روحه، فذلك قوله تعالى: «ورفعناه مكاناً علياً» [مریم: ٥٧] وهذا من الإسرائيليات، والله أعلم بصحة ذلك. وذكر ابن قتيبة أن إدريس رفع وهو ابن ثلاثمائة وخمسين سنة. وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان أن إدريس كان نبياً رسولاً وأنه أول من خط بالقلم، وذكر ابن إسحاق له أوليات كثيرة، منها أنه أول من خاط الثياب.

(نصية): وقع في أكثر الروايات «وقال عباد» وفي روايتنا من طريق أبي ذر «حدثنا عباد» وصله أيضاً الجوزقي من طريق محمد بن الليث عن عبد الله بن عثمان وهو عباد بن.

٦٠ - باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ

يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٦٥]

وقوله: ﴿إِذْ أَنْزَلْنَا قُرْآنَهُ بِالْأَحْقَافِ - إِلَى قَوْلِهِ - كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾. [الأحاف: ٢١-٢٥]

ليو: عَنْ عَطَاءٍ وَسُلَيْمَانَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ٣٢٠٦، ٤٨٢٨].

وقول الله عز وجل ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بَرِيحَ صَرْصَرٍ شديدة عاتية﴾.

قال ابن عثمة: عتت على الخزان ﴿سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ متتابعة.

﴿فَرَى الْقَوْمُ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَحْجَازٌ نَعْلٍ خَاوِيَةٌ﴾ أصولها ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَالِيَةٍ﴾ بقية [الحاقة: ٨-٩].

٣٣٤٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُرْغَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَصُرْتُ بِالْهَبَاءِ، وَأَهْلَيْكَتُ عَادَ بِالْهَبِيرِ». [راجع: ١٠٣٥. أخرجه مسلم: ٩٠٠].

٣٣٤٤ - قَالَ: وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَ عَلِيُّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَمَّتِي، فَجَسَمَهَا بَيْنَ الْأَنْفَةِ: الْأَفْرَعِ بْنِ حَابِسِ الْحَنْظَلِيِّ ثُمَّ الْمُخَاجِجِيِّ، وَغَيْشَةَ بْنِ بَشْرِ الْقُرَازِيِّ، وَزَيْدَ الطَّائِي ثُمَّ أَحْمَدَ بْنَ بُهَانَ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ غُلَاقَةَ الْغَامِرِي، ثُمَّ أَحْمَدَ بْنَ يَسَى، فَطَعْنَتْ فَرَّتْشَ وَالْأَنْصَارَ، قَالُوا: يُغْطِي صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدْعُنَا، قَالَ: «إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ». فَاقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرَ الْعَيْنَيْنِ مُشْرِفَ الْوُجْهَتَيْنِ، سَأَلَهُ الْجَبِينِ، كَيْتَ اللَّحْيَةِ مَخْلُوقٍ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: «مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتَ؟ يَا أَبَتِي اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَلَا تَأْمُرُونِي؟». فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَلْبَهُ - أَحْسِبُهُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ - فَمَنْعَهُ، فَلَمَّا وَكَّى قَالَ: «إِنْ مِنْ حَيْضَتِي هَذَا، أَوْ: فِي عَقِبِهِ هَذَا قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَاجِرَتَهُمْ، يَمُوتُونَ مِنَ الدَّيْنِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الزُّمَيْةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ، لَيْنَ أَنَا أَذْكُرُكُمُ لَأَقْتُلَنَّكُمْ قَتْلَ عَادٍ». [الطبر: ٣٦١٠، ٤٣٥١، ٤٣٦٧، ٥٠٨، ٤٥٠٨، ٩١٦٣، ٤٦٩٣٣، ٤٦٩٣٤، ٧٤٣٢. أخرجه مسلم: ١٠٦٤، ١٠٦٥].

٣٣٤٥ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القصص: ١٥]. [راجع: ٣٣٤١. أخرجه مسلم: ٨٢٣ مطولاً].

[في هذا الموضع جاء الباب (١٧) في الفتح بعد الباب (٦)]

وسباني في التفسير إن شاء الله تعالى.

١٧ - باب قول الله تعالى: ﴿وَأَلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾

[عود: ٦١]

﴿كَذَّبَ اصْحَابُ الْحِجْرِ﴾ [الحجر: ٨٠]: الْحِجْرُ مَوْضِعٌ ثَمُودَ. وَأَمَّا حَزَنُ حِجْرٍ ﴿[الأنعام: ١٣٨]: حَرَامٌ، وَكُلُّ مَمْنُوعٍ فَهُوَ حِجْرٌ وَبَنُوهُ﴾ حِجْرًا مَحْجُورًا ﴿[الفرقان: ٥٣]: وَالْحِجْرُ كُلُّ بِنَاءٍ بَنِيَهُ، وَمَا حَزَنَتْ عَلَيْهِ مِنْ الْأَرْضِ فَهُوَ حِجْرٌ، وَبَنُوهُ سُمِّيَ حِطِيمُ النَّبِيِّ حِجْرًا، كَأَنَّهُ مَشَقُّ مِنْ مَحْطُومٍ، فَيُلْقَى قَبِيلٌ مِنْ مَقُولٍ، وَيُقَالُ لِلْأَتَى مِنَ الْغَيْلِ: الْحِجْرُ، وَيُقَالُ لِلْعَقْلِ: حِجْرٌ وَحِجِي، وَأَمَّا حِجْرُ الثَّمَامَةِ فَهُوَ مَثَلٌ.

٣٣٧٧ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوزٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَكَرَ أَلِيَّيَ عَقْرَ النَّاقَةِ، قَالَ: «الْعَدْبُ لَهَا زَجَلٌ ذُو عِزٍّ وَمَنْعٌ فِي قَوْمِيهِ كَأَيِّ زَفْعَةٍ». [عطر: ٤٩٤٢، ٥٧٠٤، ٤٩٤٢]. أخرجه مسلم: ٢٨٥٥ [بخاري].

٣٣٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْبَانَ بْنِ أَبِي خَسَنٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَسَّانَ بْنِ خَتَّانَ أَبُو ذَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدَانَ، عَنْ ابْنِ عَسَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا نَزَلَ الْحِجْرَ فِي غَزْوَةِ بَكْلَةَ، أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَشْرَبُوا مِنْ بَرِّهَا، وَلَا يَسْقُوا مِنْهَا، فَقَالُوا: قَدْ عَصَيْنَا مِنْهَا وَاسْتَقْنَا، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطْرَحُوا ذَلِكَ الْعَجِينَ، وَيَهْرَقُوا ذَلِكَ الْمَاءَ. [عطر: ٣٣٧٩]. أخرجه مسلم: [٢٩٨١].

وَيُرْوَى عَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ وَأَبِي الشُّمُوسِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِلْقَاءِ الطَّعَامِ.

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَخْضَرَ بِمَالِهِ».

٣٣٧٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّبِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ حِثَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَسَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْضَ ثَمُودَ، الْحِجْرَ، وَاسْتَقَوْا مِنْ بَرِّهَا وَاشْتَبَوْا بِهِيَ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَهْرَقُوا مَا اسْتَقَوْا مِنْ بَرِّهَا، وَأَنْ يَطْلُقُوا الْإِبِلَ الْعَجِينَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْقُوا مِنَ الْبَرِّ أَلِيَّيَ كَأَن تَرَدُّهَا النَّاقَةُ.

تَابِعَهُ أَسَامَةُ، عَنْ نَافِعٍ. [راجع: ٣٣٧٨]. أخرجه مسلم: [٢٩٨١].

٣٣٨٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا مَرَّ بِأَلْيِ الْحِجْرِ قَالَ: «لَا تَدْخُلُوا مَسَاكِينَ الْبَلَيْنِ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِأَكِينٍ، أَنْ يُصِيبَكُمْ فَيْلٌ مِمَّا أَصَابَهُمْ». ثُمَّ تَفَحَّ بِرِدَائِهِ وَهُوَ عَلَى الرَّحْلِ. [راجع: ٤٣٣]. أخرجه مسلم: [٢٩٨٠].

٣٣٨١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَبِي: سَمِعْتُ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ: أَنَّ ابْنَ عَسَمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا مَسَاكِينَ الْبَلَيْنِ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِأَكِينٍ، أَنْ يُصِيبَكُمْ فَيْلٌ مِمَّا أَصَابَهُمْ». [راجع: ٤٣٣]. أخرجه مسلم: [٢٩٨٠].

قوله: (باب قول الله تعالى: وألى ثمود أخاهم صالحاً وقوله كذب أصحاب الحيي) هو صالح بن عبيد بن أسيف بن مائش بن عبيد بن حاجر بن ثمود

بن عابر بن إردم بن سام بن نوح، وكانت منازلهم بالحجر، وهو بين تبوك والحجاز.

قوله: (الحجر موضع ثمود، وأما حوث حجر: حرام) هو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وقالوا هذه أنعام وحرت حجر﴾ [الأنعام: ١٣٧] أي حرام.

قوله: (وكل ممنوع فهو حجر، ومنه حجراً محجوراً) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ويقولون حجراً محجوراً﴾ [الفرقان: ٥٣] أي حراماً محرماً.

قوله: (والحجر كل بناء بنيته، وما حجرت عليه من الأرض فهو حجر، ومنه سمي حطيم البيت حجراً) قال أبو عبيدة: ومن الحرام سمي حجر الكعبة، وقال غيره: سمي حطيماً لأنه أخرج من البيت وترك هو محطوماً، وقيل: الحطيم ما بين الركن والباب سمي حطيماً لازدحام الناس فيه.

قوله: (كانه مشق من محطوم) أي الحطيم (مثل قبيل من مقعول) وهذا على رأي الأكثر، وقيل: سمي حطيماً لأن العرب كانت تطرح فيه ثيابها التي تطوف فيها وتركها حتى تستطعم وتفسد بطول الزمان، وسباني هذا فيما بعد عن ابن عباس، فعلى هذا هو قبيل بمعنى فاعل، وقيل: سمي حطيماً لأنه كان من جملة الكعبة فأخرج منها وكأنه كسر منها فيصبح لهم قبيل بمعنى مقعول.

وقوله: (مشق) ليس هو محسولاً على الاشتقاق الذي حدث اصطلاحه.

قوله: (ويقال للأبن من الحبل حجر، ويقال للحبل حجر وحجي) هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿لذي حجر﴾ [التجوير: ٥] أي عقل، قال ويقال للأبن من الحبل حجر.

قوله: (وأما حجر البيمة فهو المنزل) ذكره استطراداً، وإلا فهذا يفتح أوله هي قصة البيمة البلد المشهور بين الحجاز واليمن، ثم ذكر المصنف في الباب حديث عبد الله بن زعمه في ذكر عاقرة الناقة.

قوله: (ومع) يفتح الميم والنون والمهمله.

قوله: (في قومه) كلا للأكثر، وللكتيبين والسرخسي «في قوة».

قوله: (كأبي زعمه) هو الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى، وسباني بيان ذلك في التفسير حيث سأل المصنف مطولاً وليس لمبد الله بن زعمه في البخاري غير هذا الحديث، وهو يشتمل على ثلاثة أحداث وقد فرقها في النكاح وغيره، وعافر الناقة اسمه قنار بن سالف، قيل: كان أحر أزرق أصهب. وذكر ابن إسحاق في «المبتدأ» وغير واحد أن سبب عقرهم الناقة أنهم كانوا اقترحوا على صالح عليه السلام فأجابهم إلى ذلك بعد أن تعشوا في وصفها، فأخرج الله له ناقة من صخرة بالصفة المطلوبة، فأمن بعض وكثر بعض، واقتفوا على أن يتركوا الناقة ترمي حيث شامت وترد الماء يوماً بعد يوم، وكانت إذا وردت تشرب ماء البئر كله، وكانوا يرفسون حاجتهم من الماء في يومهم للعد، ثم ضاق بهم الأمر في ذلك فانتدب تسعة رطع منهم قنار المذكور فباشر عقرها، فلما بلغ ذلك صالحاً عليه السلام أحلهمم بأن العذاب سيقع بهم بعد ثلاثة أيام، فوقع كذلك كما أخبر الله سبحانه وتعالى في كتابه. وأخرج أحمد وابن أبي حاتم من حديث جابر روى «إن الناقة كانت ترد يومها فتشرب جميع الماء ويحتلبون منها مثل الذي كانت تشرب» وفي سننه إسماعيل بن عياش وفي روايته عن غير الشاميين ضعف وهذا منها. ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في بئر ثمود:

قوله: (حدثنا سليمان) هو ابن بلال.

قوله: (فأمرهم أن يطرحوا ذلك العجين ويهرقوا ذلك الماء) بيان في روايته نافع عقب هذا عن ابن عمر أنه أمرهم أن يهرقوا ما استقوا من بيارها وأن يطلقوا الإبل المعجين.

قوله: (ويروى عن سيرة بن معبد وأبي الشُّمُوس أن النبي ﷺ أمر بإلقاء الطعام) أما حديث سيرة بن معبد فوصله أحمد والطبراني من طريق عبد العزيز بن الربيع بن سيرة بن معبد عن أبيه عن جده سيرة وهو يفتح المهمله وسكون الواوطة الجيهي قال: «قال رسول الله ﷺ لأصحابه حين راح من الحجر: من كان عجن منكم من هذا الماء عجيناً أو حاس به حيساً فليلقه» وليس لسيرة بن معبد في البخاري إلا هذا الموضع، وقد أغفله المزني في الأطراف كالذي بعده، وأما حديث أبي الشُّمُوس وهو بمعجمة ثم مهمله وهو بكري لا يعرف اسمه فوصل حديث البخاري في «الأدب المفرد» والطبراني وابن منته من طريق سليم بن مطير عن أبيه عنه قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فذكر الحديث وفيه قالني ذو المعجين عجينه وذو الحيس حيسه» ورواه ابن أبي عاصم من هذا الوجه وزاده «قللت يا رسول الله قد حسيت حيسة أفألقئها راحلي؟

قال نعم .

قوله: (وقال أبو ذر عن النبي ﷺ من اعتجن بماله وصله البزار من طريق عبد الله بن قدامة عنه «أنهم كانوا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فأتوا على واد فقال لهم النبي ﷺ: إنكم بواد ملحون فأسرعوا، وقال: من اعتجن عجينه أو طبخ قلدا فليكبها» الحديث وقال: لا أعلمه إلا بهذا الإسناد.

قوله في آخر حديث نافع: (وأمرهم أن يستقروا من البئر التي كان تردھا الناقة) في رواية الكشميني «التي كانت تردھا الناقة» وتضمنت هذه الرواية زيادة على الروايات الماضية. وسئل شيخنا الإمام البلقيني: من أين علمت تلك البئر ؟ فقال: بالتواتر، إذ لا يشترط فيه الإسلام انتهى.

والذي يظهر أن النبي ﷺ علمها بالوحي، ويعمل كلام الشيخ على من سيجيء بعد ذلك. وفي الحديث كرامة الاستقاء من بيار ثمود، ويتحقق بها نظائرها من الآبار والعيون التي كانت لمن هلك بتعلبب الله تعالى على كفره. واختلف في الكرامة المذكورة هل هي للتزبد أو للتحريم ؟ وعلى التحريم هل يتمتع صحة التطهر من ذلك الماء أم لا ؟ وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في «باب الصلاة في مواضع الخسف والعلذاب» من أوائل الصلاة.

قوله: (تابعه أسامة) يعني ابن زيد اللبني (عن نافع) أي عن ابن عمر، وروينا هذه الطريق موصولة في حديث حرمة عن ابن وهب قال: «أخبرنا أسامة بن زيد» فذكر مثل حديث عبيد الله وهو ابن عمر العمري في آخره «وأمرهم أن يتزولوا على بئر ناقة صالح ويستقروا منها».

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل، وعبد الله هو ابن المبارك.
قوله: (لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا) زاد رواية الكشميني «انفسهم» وهذا يتناول مساكن ثمود وغيرهم ممن هو كصفتهم وإن كان السبب ورد فيهم.

قوله: في الرواية الأخرى: (حدثنا وهب) هو ابن جرير بن حازم ويونس هو ابن يزيد الأيلي.

قوله: (ولا أن تكونوا باكين) كذا للجميع، لكن زعم ابن التين أنه وقع في رواية القابسي «ولا أن تكونوا باكين» بتحسين قال: وليس يصحح لأن الياء الأولى مكسورة في الأصل فاستقلت الكسرة وحلفت إحدى اليائين لالتقاء الساكنين.

قوله: (أن يصيبكم ما أصابهم) أي كرامة أو خشية أن يصيبكم، والتقدير عند الكوفيين ثلث يصيبكم، ويؤيد الأول أنه وقع في رواية لأحد «إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فتباكو خشية أن يصيبكم ما أصابهم». وروى أحد والحاكم بإسناد حسن عن جابر قال: «لا مرسل الله ﷺ بالبحر قال: لا تسالوا الآيات، فقد سالها قوم صالح، وكانت الناقة ترد من هذا الفج وتصل من هذا الفج، فمشوا عن أمر ربهم، وكانت تشرب يوماً ويشربون ليها يوماً فمفروها فاختلعتهم صيحة أهدد الله من تحت أديم السماء منهم إلا رجلاً واحداً كان في حرم الله وهو أبو رغال، فلما خرج من الحرم أصابه ما أصاب قومه» وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أبو رغال هو الجبد الأعلى للقيظ، وهو بكسر الراء وتخفيف الغين المعجمة.

(قريبه): وقع هذا الباب في أكثر نسخ البخاري متأخراً عن هذا الموضع بعد أبواب والصواب إثباته هنا، وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي أن نسخة الأصل من البخاري كانت ورقاً غير محبوك، فربما وجدت الورقة في غير موضعها فنسخت على ما وجدت فوقع في بعض التراجم إشكال بحسب ذلك ولا نقد وقع في القرآن يدل على أن ثمود كانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح.

٧- باب قصة ياجوج وماجوج

وقول الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقُرْآنِ إِنَّ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ مَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾

وقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْآنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا. إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآيَاتَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَسْبًى. فَاتَّبَعَ سَبًى فِي مَسْبًى: طَرِيقًا إِلَى قَرْيَةٍ فِي تَوْبَى زَيْتِ الْحَبِيدِ وَوَاحِدًا ذُرَّةً وَجَبَى الْقِطْعِ﴾ «حَتَّى إِذَا سَأَلُوا بَيْنَ الصَّدَاقَيْنِ» يُقَالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْجَبَتَيْنِ، وَالسَّائِلَيْنِ الْجَبَتَيْنِ

﴿خَرَجَاهُ أَجْرًا﴾ قَالَ أَتَقْعُوا حَتَّى إِذَا جَعَلْنَا نَارًا قَالِ اتَّوْبَى أَمْرُغَ عَلَيْهِ قِطْرًا أَصْبَغَ عَلَيْهِ رَصَاصًا، وَيُقَالُ: الْحَبِيدُ، وَيُقَالُ: الصَّفَرُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: النَّحَاسُ. ﴿فَمَا اسْتَغَاوَا أَنْ يَظْهَرُوا﴾ يَعْلَمُوا، اسْتَطَاعَ اسْتَفْعَلَ، مِنْ أَطْعَمَ لَهُ، فَلِذَلِكَ فَجَّ اسْتَطَاعَ يَسْطِيعُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْتَطَاعَ يَسْطِيعُ. ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ قَالَ هَذَا رَحْمَةُ مِنْ رَبِّي لِإِذَا جَاءَ وَعَدُ رَبِّي جَعَلْنَا دَكَّاءَ أَوْقَعُ بِالْأَرْضِ، وَنَاقَةٌ دَكَّاءٌ لَا سَمَّ لَهَا، وَالْأَكْثَرُ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلُهُ، حَتَّى صَلَبَ وَتَكَبَّدَ. ﴿وَكُنَّا وَعَدُ رَبِّي حَقًّا. وَكَرَّحْنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجَ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٨٣-٩٩] ﴿حَتَّى إِذَا فُجِّعَتْ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦].

قَالَ قَتَادَةُ: حَدَّثَ أَكْمَةُ، قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: رَأَيْتُ السُّدَّ يَمْلَأُ الْبُرُودَ الْمُحْبَرِ، قَالَ: قَدْ رَأَيْتُهُ.

٣٣٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غَزِيلٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْبَ بَنَتِ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بَنَتِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ زَيْبِ بَنَتِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَرَأَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقُلْ لِلْقُرْبَى مِنْ هَرٍ لَيْدِ الْقُرْبَى» فَجَعَلَ يَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْخُوجُ وَمَاجُوجُ يَمْلَأُ هَلْوَةً - وَحَلَقَ بِاصْتِغَابِ الْإِنْتِهَامِ وَأَلْبَسَ ثِيَابًا - فَقَالَتْ زَيْبُ بَنَتُ جَعْفَرٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَهْلِكُ وَلَيْسَ الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْحَبَشُ». [الطبري: ٤٣٥٩٨، ٥٧٠٥٩، ٧١٣٥. أخرجه مسلم: ٢٨٨٠].

٣٣٤٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِفْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَجَّحَ اللَّهُ مِنْ رَدَمٍ يَأْخُوجُ وَمَاجُوجُ يَمْلَأُ هَذَا». وَحَدَّثَ يَدْيُوسُ بْنُ سَعِيدٍ. [الطبري: ٧١٣٦. أخرجه مسلم: ٢٨٨١].

٣٣٤٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَعْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ، قُمْ لِقَوْمِكَ وَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ، وَالْخَوَافُ فِي بَيْتِكَ، قَبُولُ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارَ، قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارَ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ الْوَيْسَةِ وَمَا وَبَسَتْهُ وَبَسَتْ، فَبَعَثَ يَسِيبَ الصَّغِيرِ، وَصَعَعَ كُلَّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمَلًا، وَزَيَّ النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّا ذَلِكَ الْوَاحِدُ؟ قَالَ: «أَنْبِشُوا، فَإِنْ يَنْكَمْ رَجُلًا وَمِنْ يَأْخُوجَ وَمَاجُوجَ الصَّا. ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِي، إِنِّي أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رِيعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». فَكُفِّرْنَا، فَقَالَ: «أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا لِقَتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ». فَكُفِّرْنَا، فَقَالَ: «أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا يَصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». فَكُفِّرْنَا، فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْقَاءِ فِي جِلْدِ نَوْرٍ أَيْحَنَ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ بَيْضَاءَ فِي جِلْدِ نَوْرٍ أَسْوَدَ». [الطبري: ٤٣٥٩٩، ٥٧٠٥٩، ٧١٣٥. أخرجه مسلم: ٢٨٨٢].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْآنَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿مَسْبًى﴾ [الكهف: ٨٣، ٨٤] كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية ونسبوا اتفاقاً إلى قوله تعالى: ﴿اتَّوْبَى زَيْرُ الْحَبِيدِ﴾ [الكهف: ٩٦]، وفي إيراد المصنف ترجمة ذي القرنين قبل إبراهيم إشارة إلى توهم قول من زعم أنه الإسكندر اليوناني، لأن الإسكندر كان قريباً من زمن عيسى عليه السلام، وبين زمن إبراهيم وعيسى أكثر من ألفي سنة، والذي يظهر أن الإسكندر المتأخر لقب بذو القرنين تشبيهاً بالمتقدم لسمعة ملكه وغلبته على البلاد الكثيرة أو لأنه لا غلب على الفرس وقتل ملكهم انتظم له ملك الملكين الرواسيتين الروم والفرس فلقب ذا القرنين لذلك، والحق أن الذي قص الله نبأه في القرآن هو

القديم، والفرق بينهما من أوجه: أحدها: ما ذكرته، والذي يدل على تقدم ذي القرنين ما روى القاهقي من طريق عبيد بن صير أحد كبار التابعين أن ذا القرنين حج ماشياً فسمع به إبراهيم فتلقاه، ومن طريق عطاء بن إبن عباس أن ذا القرنين دخل المسجد الحرام فسلم على إبراهيم وصافحه، ويقال إنه أول من صافح. ومن طريق عثمان بن ساج أن ذا القرنين سأل إبراهيم أن يدع له فقال: وكيف وقد أفسدت بطني؟ فقال له: لا يمكن ذلك عن أمري، يعني أن بعض الجند فعل ذلك بغير علمه. وذكر ابن هشام في «التيجان» أن إبراهيم تحاكم إلى ذي القرنين في شيء فحكم له، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أحمد أن ذا القرنين قدم مكة فوجد إبراهيم وإسماعيل ينيان الكعبة فاستسهما عن ذلك فقالا: نحن عبيدان مأموران، فقال من يشهد لكما؟ فقامت خمسة أكبيش فشهدت، فقال: قد صدقتم، قال وأظن الأكبيش المذكورة حجارة، ويحتمل أن تكون خنماً فهذه الآثار يشد بعضها بعضاً. ويدل على قدم عهد ذي القرنين ثاني الأوجه: قال الفخر الرازي في تفسيره: كان ذو القرنين نبياً. وكان الإسكندر كافراً، وكان معلمه ارسطاطاليس وكان يلقب بأمره وهو من الإسكندر بلا شك، وسأذكر ما جاء في أنه كان نبياً أم لا. ثالثاً: كان ذو القرنين من العرب كما سنذكر بعد، وأما الإسكندر فهو من اليونان، والعرب كلها من ولد سام بن نوح بالاتفاق، وإن وقع الاختلاف هل هم كلهم من بني إسماعيل أو لا؟ واليونان من ولد يافث بن نوح على الأرجح فافترقا.

وشبهه من قال إن ذا القرنين هو الإسكندر ما أخرج الطبري ومحمد بن ربيع الجيزي في «كتاب الصحابة الذين نزلوا مصر» بإسناد فيه ابن هبة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن ذي القرنين فقال: كان من الروم فأطلى ملكاً فصار إلى مصر وبني الإسكندرية، فلما فرغ أهله من ملك فخرج به فقال: انظر ما تحسبك، قال: لرى مدينة واحدة، قال: تلك الأرض كلها، وإما أراد الله أن يريك وقد جعل لك في الأرض سلطناً، فصر فيها وعلم الجاهل وثبت العالم. وهذا لو صح لرفع النزاع ولكنه ضعيف، والله أعلم.

وقد اختلف في ذي القرنين قليل كان نبياً كما تقدم، وهذا مروى أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعليه ظاهر القرآن. وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة قال النبي ﷺ: «لا يرى ذو القرنين كان نبياً أو لا»، وذكر وهب في «المبتدأ» أنه كان عبداً صالحاً وإن الله بعثه إلى أربعة أسم اثنين بينهما طول الأرض واثنين بينهما عرض الأرض وهي ناسك ونسيك وتاول وهاتيل، فذكر قصة طويلة حكاهما الثعلبي في تفسيره. وقال الزبير في أوائل: «كتاب النسب» حدثنا إبراهيم بن المنذر عن عبد العزيز بن عمران عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل سمعت ابن الكوكبي يقول لعلي بن أبي طالب: أخبرني ما كان ذو القرنين؟ قال: كان رجلاً أحب الله فأجبه، بعثه الله إلى قومه فضربوه على قرنه ضرباً مات منها، ثم بعثه الله إليهم فضربوه على قرنه ضرباً مات منها، ثم بعثه الله فسي ذو القرنين. وعبد العزيز ضعيف، ولكن تروى على أبي الطفيل، أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه عن ابن أبي حسين عن أبي الطفيل عنه، وزاد: فنام الله فنامحه. وفيه ما يمكن نبياً ولا ملكاً. وسنده صحيح سمعته في الأحاديث المختارة للحافظ الضياء، وفيه إشكال لأن قوله: «لم يكن نبياً» مغاير لقوله «بعثه الله إلى قومه» إلا أن يحصل البحث على غير رسالة النبوة. وتقول: كان ملكاً من الملائكة حكاه الثعلبي، وهذا مروى عن عمر أنه سمع رجلاً يقول يا ذا القرنين فقال: تسميه بأسماء الملائكة؟ وحكى الجاحظ في «الحيوان» أن أمه كانت من بنات آدم وأبها كان من الملائكة، قال وأسم أبيه فيري وأسم أمه غيرة، وتقول: كان من الملوك وعليه الأكثر، وقد تقدم من حديث علي ما يوسى إلى ذلك، وسياهي في ترجمة موسى في الكلام على أخبار الحضرة، واختلف في سبب تسميته ذا القرنين فتقدم قول علي، وتقول: لأنه بلغ للشرق والمغرب أخرجه الزبير بن بكار من طريق سليمان بن أسيد عن ابن شهاب قال: إسمي ذا القرنين لأنه بلغ قرن الشمس من مغربها وقرن الشمس من مطلعها، وتقول: لأنه ملكهما. وتقول: رأى في منامه أنه أخذ بقرني الشمس، وتقول: كان له قرنان حقيقة، وهذا أتكره على رواية القاسم بن أبي بزة، وتقول: لأنه كان له ضفيران توراهما ثيابه، وتقول: لأنه كانت له غديرتان طولتان من شعره، حتى كان يطأ عليهما، وتسمية الصغيرة من الشعر قرناً معروف ومنه قول أم علي «وضفرنا شعرها ثلاثة قرون» ومنه قول جميل «فلمت فاهما أخذاً بقرنها» وتقول: كانت صفحتا رأسه من نحاس وتقول لتاجه قرنانه، وتقول كان في رأسه شبه القرنين، وتقول لأنه دخل النور والظلمة، وتقول لأنه عمر حتى فني في زمنه قرنان من الناس، وتقول: لأن قرني الشيطان عند مطلع الشمس وقد بلغه، وتقول: لأنه كان كريم الطرفين أم وأبوه من بيت شرف، وتقول: لأنه كان إذا قاتل قاتل يديه وركابيه جميعاً، وتقول: لأنه أعطي علم الظاهر والباطن، وتقول: لأنه ملك فارس والروم.

وقد اختلف في اسمه فروى ابن مردويه من حديث ابن عباس وأخرجه الزبير في «كتاب النسب» عن إبراهيم بن المنذر عن عبد العزيز بن عمران عن إبراهيم بن إسحاق عن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن كرمه عن ابن عباس قال: ذو القرنين عبد الله بن الضحّاك بن معد بن عدنان، وإسناده ضعيف جداً لضعف عبد العزيز وشيخه، وهو مبني لما تقدم أنه كان في زمن إبراهيم فكيف يكون من ذريته لاسيما على قول من قال كان بين عدنان وإبراهيم أربعون عاماً أو أكثر، وتقول: اسمه الصعب وبه جزم كعب الأحرار وذكره ابن هشام في «التيجان» عن ابن عباس أيضاً، وقال أبو جعفر بن حبيب في كتاب «المعبر» هو المنذر بن أبي القيس أحد ملوك الحيرة وأمه ماء السماء مارية بنت عوف بن جشم، قال وتقول: اسمه الصعب بن قرن بن مهال من ملوك حمير، وقال الطبري هو إسكندروس بن فيلبوس وتقول فيلبس وبالتالي جزم المسعودي، وتقول: اسمه لميسع ذكره الهذلي في كتب النسب قال: وكنيته أبو الصعب وهو ابن عمرو بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، وتقول: ابن عبد الله بن قريش بن منصور بن عبد الله بن الأزد، وتقول يلسقط عبد الله الأول، وأما قول ابن إسحاق الذي حكاه ابن هشام عنه أن اسم ذي القرنين مزيان بن مريدة، بذلك هملة وتقول: يزاي فقد صرح بأنه الإسكندر، ولذلك اشتهر على الألسنة لشهرة السيرة لابن إسحاق.

قال السهيلي: والظاهر من علم الأخبار أنهم اثنان أحدهما كان على عهد إبراهيم ويقال إن إبراهيم لحاكم إليه في بئر السبع بالشام فقبض إبراهيم والآخر كان قريباً من عهد عيسى. قلت: لكن الأشبه أن المذكور في القرآن هو الأول بدليل ما ذكر في ترجمة الحضرة حيث جرى ذكره في قصة موسى قريباً أنه كان على مقدمة ذي القرنين، وقد ثبت قصة الحضرة موسى وموسى كان قبل زمن عيسى قطعاً وثاني بقية أخبار الحضرة هناك إن شاء الله تعالى. فهذا على طريقة من يقول إنه الإسكندر، وحكى السهيلي أنه قيل: إنه رجل من ولد يونان بن يافث اسمه هرمس ويقال هرميس، وحكى القرطبي الحضرة تبعاً لسهيلي أنه قيل إنه أفريدون، وهو الملك القديم للفرس الذي قتل الضحّاك الجبار الذي يقول فيه الشاعر:

فكان الضحّاك في فتاكته

بالمالين وأتت أفريدون

وللضحّاك قصص طويلة ذكرها الطبري وغيره. والذي يقوى أن ذا القرنين من العرب لكثرة ما ذكره في أشعارهم، قال أعرابي ابن ثعلبة:

والصعب ذو القرنين أمسى ثارياً

بالحنو حيث جثت هناك مقبم

والحنو بكسر المهملة وسكون النون في ناحية المشرق. وقال الربيع بن خبيط:

والصعب ذو القرنين عمر ملكه

الثنين أمسى بعد ذلك وميماً

وقال قس بن ساعدة:

والصعب ذو القرنين أصبح ثارياً

بالحلد بين ملاعب الأرياح

وقال نبح الحميري:

قد كان ذو القرنين قبلي مسلماً

ملكاً تدبى له للملوك وتحشد

من بعده بلقيس كانت عممي

ملكهم حتى أتاهم المحدث

وقال بعض الحارثيين يفتخر بكون ذي القرنين من اليمن يخاطب قوماً من مضر:

سما لنا واحداً منكم فنعرفه

في الجاهلية لاسم الملك محتملاً

كالتيمين وذو القرنين يقلبه

أهل الحبي وأحق القول ما قيل

وقال النعمان بن بشير الأنصاري الصحابي ابن الصحابي:

ومن ذا عبادتنا من الناس معشر

كرام وذو القرنين منا وحام

انتهى. ويؤخذ من أكثر هذه الشواهد أن الراجح في اسمه الصعب، ووقع ذكر ذي القرنين أيضاً في شعر امرئ القيس وأوس بن حجر وطرفة بن العبد وغيرهم، وأخرج الزبير عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن الضحّاك بن عثمان عن أبيه عن سفيان الثوري قال: بلغني أنه ملك الدنيا كلها أربعة: مومنان وكافران، سليمان عليه السلام وذو القرنين وغرود ويختصر. ورواه وكيع في تفسيره عن العلاء بن عبد الكريم سمعت مجاهد يقول:

ملك الأرض أربعة فسماهم.

قوله: (صباحاً طرفاً) هو قول أبي عبيدة في «الجزء»، وروى ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعاً أنه قيل له: كيف بلغ ذو القرنين للشرق والمغرب؟ قال: سخر له السحاب ويسط له النور ويبدل له الأسباب.

قوله: (زير الحديد واحدها زيرة وهي القطع) هو قول أبي عبيدة أيضاً قال:

زير الحديد أي قطع الحديد واحدها زيرة.

تَسِرَ عَنْ هَذَا تَسَالُكًا، قَالَ: «فَعَن مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسَالُونُ؟ خِيَارُهُمْ فِي الْأَحَادِيثِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا فَتَّهُوا».

قَالَ أَبُو أُسَامَةَ وَمُتَعَمِّرٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [المط: ٣٣٧٤، ٣٣٨٣، ٥٣٩٠، ٤٩٨٩، والمط في احاديث الانبياء، باب ١٣- الخلف، باب ١٣. أخرجه مسلم: ٢٢٣٧٨].

٣٣٥٤- حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا سُرَّةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي اللَّيْلَةُ آيَاتَانِ، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ طَوِيلٍ، لَا أَكَادُ أَرَى رَأْسَهُ طَوِيلًا وَإِسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ ﷺ». [إرجع: ٨٤٥. أخرجه مسلم: ٢٢٧٥. بقطة ليست في هذه الطريق].

٣٣٥٥- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ: عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَذَكَرُوا لَهُ الدُّجَانُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ، أَوْ لَفَرٌ - قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَنَا إِبْرَاهِيمُ فَأَنْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَنَا مُوسَى فَجَعَلْ أَقَمَ، عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، مَخْطُومٍ بِعُلْبَةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَخْبَرَنِي فِي الْوَادِي». [إرجع: ١٥٥٥].

٣٣٥٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُعِينَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبَنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ ابْنُ لَمَّا بَيْنَ سَنَةٍ، بِأَقْلُومِهِ». [المط: ٦٢٩٨. أخرجه مسلم: ٢٢٣٧٠].

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ وَقَالَ: «بِأَقْلُومِهِ مُخَفَّفَةً».

وَأَتَانَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ.

تَابَعَهُ عَجَلَانٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

٣٣٥٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ قَبِيلَةَ الرُّمَيْثِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَبْرِ بْنُ خَارِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثًا». [إرجع: ٢٢١٧. أخرجه مسلم: ٢٣٧١، مطولاً].

٣٣٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، بَيْنَهُنَّ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾. [الصلوات: ٨٩] وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ لَعَنَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾. [الانباء: ١٣]. وَقَالَ: بَيْنَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ وَمَسَارَةٍ، إِذْ أَتَى عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَّارَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَذَا رَجُلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ فَسَأَلَتْهُ عَنْهَا، فَقَالَ: سَنَ هَلِو؟ قَالَ: أَحْسَى، فَأَتَى مَسَارَةً قَالَ: يَا مَسَارَةُ تَسِرْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤَيِّنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ، وَإِنْ هَذَا سَأَلَنِي فَأَخْبِرْتُهُ أُنْكَ أَحْسَى، فَلَا تَكْذِبْنِي، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهَا، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ دَخَبَ يَتَأَوَّلَهَا يَبِيدُ فَأَخَذَهُ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلَا أَحْزُرْكَ، فَدَعَتِ اللَّهَ فَأَطْلُقْ، ثُمَّ تَتَأَوَّلَهَا النَّبَاةُ فَأَخَذَهُ يَطْلُقُهَا أَوْ اخْذُ، فَقَالَ: ادْعِي اللَّهَ لِي وَلَا أَحْزُرْكَ، فَدَعَتِ فَأَطْلُقْ، فَدَعَا بَعْضَ حَبِيبِهِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَمْ تَأْتُوْنِي بِإِنْسَانٍ، إِنَّمَا أَتَيْتُمُونِي بِشَيْطَانٍ، فَأَخَذْتُمَا هَاجِرًا، فَاتَّعَهُ وَهُوَ قَاتِمٌ بِعَتْلَى، فَأَوْتَمَا يَبِيدُ. فَهَيَّا؟ قَالَت: رَدُّ

اللَّهُ كَيْدَ الْكَافِرِ، أَوْ الْقَاجِرِ، لِي تَحْرِيرِهِ، وَأَخَذْتُمَا هَاجِرًا».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: بَلَّغْتُ أُمَّكُمْ، يَا نَبِيَّ مَاءِ السَّمَاءِ. [إرجع: ٢٢١٧. أخرجه مسلم: ٢٢٣٧١].

٣٣٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى - أَوْ ابْنُ سَلَامٍ عَنْهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ شَرِيكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغِ. وَقَالَ: «كَانَ يَنْفَعُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ». [إرجع: ٢٣٠٧. أخرجه مسلم: ٢٢٣٧، بلا ذكر لإبراهيم].

٣٣٦٠- حَدَّثَنَا غَمَرُ بْنُ غُصْنٍ بِنِ جَنَاحٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا: الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُلَيْقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا تَوَلَّيْتُ ﴿الْبَلَدَيْنِ﴾ أَتَوْنَا وَلَمْ يَلْبَسُوا إِهَابَهُمْ يَطْلُمُ ﴿.﴾ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا لَا يَطْلُمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «تَسِرْ كَمَا تَقُولُونَ ﴿لَمْ يَلْبَسُوا إِهَابَهُمْ يَطْلُمُ﴾ بِشَرِّكَ، أَوْ كَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لَقَمَانَ لِأَخِيهِ ﴿يَا بَنِي لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَاءَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾». [إرجع: ١٣. أخرجه مسلم: ١٢٤].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٦٥] وقوله: ﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَالَا هُوَ﴾ [الصلح: ١٢٠] وقوله: ﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٤] وكأنه أشار بهذه الآيات إلى ثناء الله تعالى على إبراهيم عليه السلام، وإبراهيم بالسرانية معناه أب راحم، والخليل فعيل بمعنى فاعل وهو من الخلقة والضم وهي الصداقة والغاية التي تحللت القلب فصارته خللاً، وهذا صحيح بالنسبة لما في قلب إبراهيم من حب الله تعالى. وأما إطلاقه في حق الله تعالى فعلى سبيل المقابلة، وقيل: الخلقة أصلها الاستصفاة وسمي بذلك لأنه يوالي ويهادي في الله تعالى وخله الله له نصره وجعله إماماً، وقيل: هو مشتق من الخلقة بفتح للمعجزة وهي الحاجة، سمي بذلك لانتفاعه إلى ربه وقصر حاجته عليه، وسيأتي تفسير الآية في تفسير التحل إن شاء الله تعالى. وإبراهيم هو ابن آزر واسمه تارح بمثناة وراه مفتوحة وآخره حاء مهملة ابن ناحور بنون ومهملة مضمومة ابن شاروخ بمعجمة وراه مضمومة وآخره معجمة ابن راخوه وبثين معجمة ابن فالخ بفاء ولام مفتوحة بعدها معجمة ابن عيبر ويقال عابر وهو مهملة وموحدة ابن شالخ بمعجمتين ابن أرفخشذ بن سام بن نوح. لا يختلف جمهور أهل النسب ولا أهل الكتاب في ذلك، إلا في النطق ببعض هذه الأسماء. نعم ساق ابن حبان في أول تاريخه خلاف ذلك وهو شاذ.

قوله: (وقال أبو ميسرة الرحيم بلسان الحبشة) يعني الأواه، وهذا الأثر وصله وكعب في تفسيره من طريق أبي إسحاق عن أبي ميسرة معمر بن شريحيل قال: الأواه الرحيم بلسان الحبشة. وروى ابن أبي حاتم عن طريق ابن مسعود بإسناد حسن قال: الأواه الرحيم، ولم يقل بلسان الحبشة. ومن طريق عبد الله بن شدداد أحد كبار التابعين قال: «قال رجل: يا رسول الله الأواه؟ قال: الخافض المنضرع في الدعاء» ومن طريق ابن عباس قال: الأواه الموقن. ومن طريق مجاهد قال: الأواه الخفيف، الرجل يذهب النذب سرّاً ثم يتوب منه سرّاً. ومن وجه آخر عن مجاهد قال: الأواه المنيب الفقيه الموقن. ومن طريق الشعبي قال: الأواه المسبح. ومن طريق كعب الأحبار في قوله أواه قال: كان إذا ذكر النار قال أواه من عذاب الله. ومن طريق أبي ذر قال: «كان رجل يطوف بالبيت ويقول في دعائه أواه أوه فقال النبي ﷺ إنه أواه» رجاله ثقات إلا أن فيه وجلاً بهيماً، وذكر أبو عبيدة أن فعال من التأوه ومعناه متضرع شغفاً ولزوماً لطاعة ربه. ثم ذكر المصنف في الباب عشرين حديثاً.

أحمله: حديث ابن عباس في صفة الحشر، والمقصود منه قوله: «وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم عليه السلام» وروى البيهقي في «الأنساب» من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً: أول من يكسى إبراهيم حلة من الجنة، ويؤتى بكرسي فيطرح عن يمين العرش، ويؤتى بي فأكسى حلة لا يقوم لها البشر» ويقال إن الحكمة في خصوصية إبراهيم بذلك لكونه ألقي في النار عرياناً، وقيل: لأنه أول من لبس السراويل. ولا يلزم من خصوصيته عليه السلام بذلك تفضيله على نبينا محمد ﷺ لأن المفضل قد يمتاز بشيء يخص به ولا يلزم منه الفضيلة المطلقة. ويمكن أن يقال لا يدخل النبي ﷺ في ذلك على القول بأن التكلم لا يدخل في معوم خطابه. وسيأتي مزيد هذا في أواخر

الرقاق. وقد ثبت لإبراهيم عليه السلام أوليات أخرى كثيرة: منها أول من ضاف الضيف، وقص الشارب واختن رأى الشيب وغير ذلك، وقد أتيت على ذلك بأدلة في كتابي «إقامة الدلائل على معرفة الأوائل» وسيأتي شرح حديث الباب مستوفى في أواخر الرقاق إن شاء الله تعالى.

ثانيها: حديث أبي هريرة «يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة» وسيأتي شرحه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى.

ثالثها: حديث ابن عباس في رؤية الصور في البيت أخرجه من وجهين، وقد مضى أيضاً في الحج، ويأتي شرحه فيما يتعلق بالأزلام في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى.

رابعها: حديث أبي هريرة «قيل يا رسول الله من أكرم الناس» وسيأتي شرحه في قصة يعقوب.

قوله: (وقال أبو أسامة ومعتز عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة) يعني أنهما خالفاً يحكى القطان في الإسناد فلم يقلوا فيه «عن سعيد عن أبيه» ورواية أبي أسامة وصلها المصنف في قصة يوسف، ورواية معتز وصلها المؤلف في قصة يعقوب.

خامسها: حديث سمرة في المنام الطويل الذي تقدم مع بعض شرحه في آخر الجناز، ذكر منه هنا طرفاً وهو قوله: «فأتينا على رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً وإنه إبراهيم عليه السلام» وسيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب التمييز.

سادسها: حديث ابن عباس وقد سبق في الحج ويأتي شرحه في ذكر الدجال وغيره، والغرض منه قوله: «أما إبراهيم فاستقر إلى صاحبكم» وأشار بذلك إلى نفسه فإنه كان أشبه الناس بإبراهيم عليه السلام.

سابعها: حديث أبي هريرة «اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقندوم» رويته بالتشديد عن الأصمعي والقاسبي، ووقع في روايته غيرهما بالتخفيف، قال النووي: لم يختلف الرواة عند مسلم في التخفيف، وأكثر يعقوب بن شبة التشديد أصلاً، واختلف في المراد به فقيل: هو اسم مكان، وقيل اسم آلة التجار، فعلى الثاني هو بالتخفيف لا غير، وعلى الأول فنية للثخان، هذا قول الأكثر وعكسه الداودي، وقد أنكر ابن السكيت التشديد في الآلة، ثم اختلف فقيل هي قرية بالشام، وقيل نية بالسراة، والراجح أن المراد في الحديث الآلة، فقد روى أبو يعلى عن طريق علي بن رباح قال: «أمر إبراهيم بالثخان، فاختن بقندوم فاشتد عليه، فأسوح إليه إله أن جعلت قبل أن نامرك بآلته، فقال: يا رب كرهت أن أؤخر أمرك».

قوله: (حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد وقال بالقندوم مخففة) يعني أنه روى الحديث المذكور بالإسناد المذكور أولاً وصرح بتخفيف الدال، وهذا يؤيد رواية الأصمعي والقاسبي.

(تنبيه): وقع في بعض النسخ تقديم رواية أبي اليمان بعد رواية قتيبة، والذي هنا هو الملتزم.

قوله: (تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد، وتابعه عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة). أما متابعة عبد الرحمن بن إسحاق فوصلها مسند في مسنده عن بشر بن الفضل عنه ولفظه «اختن إبراهيم بعدما مرت به ثمانون واختن بالقندوم» وأما متابعة عجلان فوصلها أحد عن يحيى القطان عن ابن عجلان مثل رواية قتيبة، وأما رواية محمد بن عمرو فوصلها أبو يعلى في مسنده من هذا الوجه ولفظه «اختن إبراهيم على رأس ثمانين سنة واختن بالقندوم» فالتفت هذه الروايات على أنه كان ابن ثمانين سنة عند اختنائه. ووقع في الموطأ مرفوعاً عن أبي هريرة. وعند ابن حبان مرفوعاً «أن إبراهيم اختن وهو ابن مائة وعشرين سنة» والظاهر أنه سقط من المتن شيء، فإن هذا القندوم هو مقدار عمره، ووقع في آخر «كتاب العقيدة لأبي الشيخ» من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب موصولاً مرفوعاً مثله وزاد «وعاش بعد ذلك ثمانين سنة» فعلى هذا يكون عاش مائتي سنة والله أعلم. وجمع بعضهم بأن الأول حسب من مبدأ نبوته والثاني من مبدأ مولده.

الحديث الثامن:

قوله: (حدثنا سعيد بن تليد) بفتح المثناة وكسر اللام وبعد التثنية الساكنة مهمة الرعي بمهملتين ونون مصغر مصري مشهور، وأيوب هو السخيتاني، ومحمد هو ابن سيرين. وقد أورده المصنف من وجهين عن أيوب وماتفه على لفظ حماد بن زيد عن

قوله: (بينما هو ذات يوم وصار) في رواية مسلم «وواحدة في شأن سارة» فإنه قدم أرض جبار ومعه سارة وكانت أحسن الناس واسم الجبار المذكور عمرو بن أمسيء القيس بن سبا وإنه كان على مصر، ذكره السهيلي وهو قول ابن هشام في «التيجان» وقيل: اسمه صالوق وحكاية ابن قتيبة وكان على الأردن، وقيل: سنان بن علوان بن عبيد بن عريج بن عملاق بن لادود بن سام بن نوح حكاه الطبري ويقال إنه أخو

أيوب، ولم يقع التصريح برعفه في روايته، وقد رواه في النكاح عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد فصرح برعفه لكن لم يسق لفظه، ولم يقع رفعه هنا في رواية السنني ولا كريمة، وهو الملتزم في رواية حماد بن زيد، وكذا رواه عبد الرزاق عن معمر بن مَرْزُوق، والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جرير بن حازم وكما في رواية هشام بن حسان عن ابن سيرين عند النسائي والبيهقي وابن حبان وكذا تقدم في البيهقي من رواية الأضرع عن أبي هريرة مرفوعاً، ولكن ابن سيرين كان غالباً لا يصرح برعفه كثير من حديثه.

قوله: (لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات) فقال أبو البقاء: الجيد أن يقال بفتح الذال في الجمع لأنه جمع كلمة يسكون الذال وهو اسم لا صفة لأنك تقول كذب كلمة كما تقول رجع كلمة ولو كان صفة لسكن في الجمع.

وقد أورده على هذا المصحر ما رواه مسلم من حديث أبي زرعة عن أبي هريرة في حديث الشفاعة الطويل فقال في قصة إبراهيم: وذكر كذباته، ثم ساقه من طريق أخرى من هذا الوجه وقال في آخره، وزاد في قصة إبراهيم وذكر قوله في الكوكب: «هذا ربي» وقوله لأنهم: «بل فعله كبرهم هذا» [الأنبياء: ٦٣] وقوله: «إني سقيم» [الصافات: ٨٩] انتهى. قال القرطبي: ذكر الكوكب يقتضي أنها أربع، وقد جاء في رواية ابن سيرين بصيغة المحسر فيحتاج في ذكر الكوكب إلى تأويل. قلت: الذي يظهر أنها وهم من بعض الرواة فإنه ذكر قوله في الكوكب بدل قوله في سارة، والذي اتفقت عليه الطرق ذكر سارة دون الكوكب، وكأنه لم يعد مع أنه أدخل من ذكر سارة ما نقل أنه قاله في حال الطفولية فلم يعدها لأن حال الطفولية ليست بمجال تكليف وهذه طريقة ابن إسحاق، وقيل: إنما قال ذلك بعد البلوغ لكنه قاله على طريق الاستغفار الذي يقصد به التريخ، وقيل قاله على طريق الاحتجاج على قومه تنبيهاً على أن الذي يتغير لا يصلح للربوبية وهذا قول الأكثر أنه قال تنبيهاً لقومه أو تنهياً بهم وهو الملتزم، ولهذا لم يعد ذلك في الكذبات وأما اطلاع الكذبات على الأمور الثلاثة فلكونه قال قولاً يعتقد السامع كذباً لكنه إذا حقق لم يكن كذباً لأنه من باب المعاريض المحتملة للأمرين فليس يكذب محض، وقوله: «إني سقيم» [الصافات: ٨٩] يحتمل أن يكون أراد أني سقيم أي ساقم واسم الفاعل يستعمل بمعنى المستقبل كثيراً، ويحتمل أنه أراد أني سقيم ما قدر علي من الموت أو سقيم الحاجة على الخروج معهم، وحكى النووي عن بعضهم أنه كان تأخذه الحمى في ذلك الوقت، وهو بعيد لأنه لو كان كذلك لم يكن كذباً لا تصريحاً ولا تنريضاً، وقوله «بل فعله كبرهم» قال القرطبي قاله قهيدا للاستدلال على أن الأضنام ليست بأفظة قطعاً لقومه في قولهم إنها تضر وتنفع، وهذا الاستدلال يتجزأ فيه الشرط المصل، ولهذا أورد قوله: «بل فعله كبرهم» بقوله: «فأسألهم إن كانوا يظنون» [الأنبياء: ٦٣] قال ابن قتيبة معناه إن كانوا يظنون فقد فعله كبرهم هذا، فالخاسل أنه مشترك بقوله: «إن كانوا يظنون» [الأنبياء: ٦٣] أو أنه أسند إليه ذلك لكونه السبب. وعن الكسائي أنه كان يهف عند قوله بل فعله أي فعله من فعله كاتماً من كان ثم يتبدى كبرهم هذا وهذا خبر مستقل ثم يقول فأسألهم إلى آخره، ولا يخفى تكلفه. وقوله: «هذه أخي» يعتذر عنه بأن مراده أنها أخته في الإسلام كما سيأتي واضحاً، قال ابن عقيل: دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثقاً به ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع، وعلى تقديره فلم يصدر ذلك من إبراهيم عليه السلام يعني إطلاق الكذب على ذلك إلا في حال شدة الخوف لعلو مقامه، وإلا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعا لأخطئهما، وأما تسميته إياها كذبات فلا يريد أنها تدم، فإن الكذب وإن كان قبيحاً خللاً لكنه قد يحسن في مواضع وهذا منها.

قوله: (لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات) فقال أبو البقاء: الجيد أن يقال بفتح الذال في الجمع لأنه جمع كلمة يسكون الذال وهو اسم لا صفة لأنك تقول كذب كلمة كما تقول رجع كلمة ولو كان صفة لسكن في الجمع.

وقد أورده على هذا المصحر ما رواه مسلم من حديث أبي زرعة عن أبي هريرة في حديث الشفاعة الطويل فقال في قصة إبراهيم: وذكر كذباته، ثم ساقه من طريق أخرى من هذا الوجه وقال في آخره، وزاد في قصة إبراهيم وذكر قوله في الكوكب: «هذا ربي» وقوله لأنهم: «بل فعله كبرهم هذا» [الأنبياء: ٦٣] وقوله: «إني سقيم» [الصافات: ٨٩] انتهى. قال القرطبي: ذكر الكوكب يقتضي أنها أربع، وقد جاء في رواية ابن سيرين بصيغة المحسر فيحتاج في ذكر الكوكب إلى تأويل. قلت: الذي يظهر أنها وهم من بعض الرواة فإنه ذكر قوله في الكوكب بدل قوله في سارة، والذي اتفقت عليه الطرق ذكر سارة دون الكوكب، وكأنه لم يعد مع أنه أدخل من ذكر سارة ما نقل أنه قاله في حال الطفولية فلم يعدها لأن حال الطفولية ليست بمجال تكليف وهذه طريقة ابن إسحاق، وقيل: إنما قال ذلك بعد البلوغ لكنه قاله على طريق الاستغفار الذي يقصد به التريخ، وقيل قاله على طريق الاحتجاج على قومه تنبيهاً على أن الذي يتغير لا يصلح للربوبية وهذا قول الأكثر أنه قال تنبيهاً لقومه أو تنهياً بهم وهو الملتزم، ولهذا لم يعد ذلك في الكذبات وأما اطلاع الكذبات على الأمور الثلاثة فلكونه قال قولاً يعتقد السامع كذباً لكنه إذا حقق لم يكن كذباً لأنه من باب المعاريض المحتملة للأمرين فليس يكذب محض، وقوله: «إني سقيم» [الصافات: ٨٩] يحتمل أن يكون أراد أني سقيم أي ساقم واسم الفاعل يستعمل بمعنى المستقبل كثيراً، ويحتمل أنه أراد أني سقيم ما قدر علي من الموت أو سقيم الحاجة على الخروج معهم، وحكى النووي عن بعضهم أنه كان تأخذه الحمى في ذلك الوقت، وهو بعيد لأنه لو كان كذلك لم يكن كذباً لا تصريحاً ولا تنريضاً، وقوله «بل فعله كبرهم» قال القرطبي قاله قهيدا للاستدلال على أن الأضنام ليست بأفظة قطعاً لقومه في قولهم إنها تضر وتنفع، وهذا الاستدلال يتجزأ فيه الشرط المصل، ولهذا أورد قوله: «بل فعله كبرهم» بقوله: «فأسألهم إن كانوا يظنون» [الأنبياء: ٦٣] قال ابن قتيبة معناه إن كانوا يظنون فقد فعله كبرهم هذا، فالخاسل أنه مشترك بقوله: «إن كانوا يظنون» [الأنبياء: ٦٣] أو أنه أسند إليه ذلك لكونه السبب. وعن الكسائي أنه كان يهف عند قوله بل فعله أي فعله من فعله كاتماً من كان ثم يتبدى كبرهم هذا وهذا خبر مستقل ثم يقول فأسألهم إلى آخره، ولا يخفى تكلفه. وقوله: «هذه أخي» يعتذر عنه بأن مراده أنها أخته في الإسلام كما سيأتي واضحاً، قال ابن عقيل: دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثقاً به ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع، وعلى تقديره فلم يصدر ذلك من إبراهيم عليه السلام يعني إطلاق الكذب على ذلك إلا في حال شدة الخوف لعلو مقامه، وإلا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعا لأخطئهما، وأما تسميته إياها كذبات فلا يريد أنها تدم، فإن الكذب وإن كان قبيحاً خللاً لكنه قد يحسن في مواضع وهذا منها.

قوله: (حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد وقال بالقندوم مخففة) يعني أنه روى الحديث المذكور بالإسناد المذكور أولاً وصرح بتخفيف الدال، وهذا يؤيد رواية الأصمعي والقاسبي.

(تنبيه): وقع في بعض النسخ تقديم رواية أبي اليمان بعد رواية قتيبة، والذي هنا هو الملتزم.

قوله: (تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد، وتابعه عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة). أما متابعة عبد الرحمن بن إسحاق فوصلها مسند في مسنده عن بشر بن الفضل عنه ولفظه «اختن إبراهيم بعدما مرت به ثمانون واختن بالقندوم» وأما متابعة عجلان فوصلها أحد عن يحيى القطان عن ابن عجلان مثل رواية قتيبة، وأما رواية محمد بن عمرو فوصلها أبو يعلى في مسنده من هذا الوجه ولفظه «اختن إبراهيم على رأس ثمانين سنة واختن بالقندوم» فالتفت هذه الروايات على أنه كان ابن ثمانين سنة عند اختنائه. ووقع في الموطأ مرفوعاً عن أبي هريرة. وعند ابن حبان مرفوعاً «أن إبراهيم اختن وهو ابن مائة وعشرين سنة» والظاهر أنه سقط من المتن شيء، فإن هذا القندوم هو مقدار عمره، ووقع في آخر «كتاب العقيدة لأبي الشيخ» من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب موصولاً مرفوعاً مثله وزاد «وعاش بعد ذلك ثمانين سنة» فعلى هذا يكون عاش مائتي سنة والله أعلم. وجمع بعضهم بأن الأول حسب من مبدأ نبوته والثاني من مبدأ مولده.

قوله: (حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد وقال بالقندوم مخففة) يعني أنه روى الحديث المذكور بالإسناد المذكور أولاً وصرح بتخفيف الدال، وهذا يؤيد رواية الأصمعي والقاسبي.

(تنبيه): وقع في بعض النسخ تقديم رواية أبي اليمان بعد رواية قتيبة، والذي هنا هو الملتزم.

قوله: (تابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي الزناد، وتابعه عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة). أما متابعة عبد الرحمن بن إسحاق فوصلها مسند في مسنده عن بشر بن الفضل عنه ولفظه «اختن إبراهيم بعدما مرت به ثمانون واختن بالقندوم» وأما متابعة عجلان فوصلها أحد عن يحيى القطان عن ابن عجلان مثل رواية قتيبة، وأما رواية محمد بن عمرو فوصلها أبو يعلى في مسنده من هذا الوجه ولفظه «اختن إبراهيم على رأس ثمانين سنة واختن بالقندوم» فالتفت هذه الروايات على أنه كان ابن ثمانين سنة عند اختنائه. ووقع في الموطأ مرفوعاً عن أبي هريرة. وعند ابن حبان مرفوعاً «أن إبراهيم اختن وهو ابن مائة وعشرين سنة» والظاهر أنه سقط من المتن شيء، فإن هذا القندوم هو مقدار عمره، ووقع في آخر «كتاب العقيدة لأبي الشيخ» من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب موصولاً مرفوعاً مثله وزاد «وعاش بعد ذلك ثمانين سنة» فعلى هذا يكون عاش مائتي سنة والله أعلم. وجمع بعضهم بأن الأول حسب من مبدأ نبوته والثاني من مبدأ مولده.

قوله: (حدثنا سعيد بن تليد) بفتح المثناة وكسر اللام وبعد التثنية الساكنة مهمة الرعي بمهملتين ونون مصغر مصري مشهور، وأيوب هو السخيتاني، ومحمد هو ابن سيرين. وقد أورده المصنف من وجهين عن أيوب وماتفه على لفظ حماد بن زيد عن

قوله: (بينما هو ذات يوم وصار) في رواية مسلم «وواحدة في شأن سارة» فإنه قدم أرض جبار ومعه سارة وكانت أحسن الناس واسم الجبار المذكور عمرو بن أمسيء القيس بن سبا وإنه كان على مصر، ذكره السهيلي وهو قول ابن هشام في «التيجان» وقيل: اسمه صالوق وحكاية ابن قتيبة وكان على الأردن، وقيل: سنان بن علوان بن عبيد بن عريج بن عملاق بن لادود بن سام بن نوح حكاه الطبري ويقال إنه أخو

الضحك الذي ملك الأتاليين.

قوله: (فَقِيلَ لِمَ هَذَا رَجُلٌ) في رواية المستطلي «إن ههنا رجلاً» وفي كتاب التيجان أن قاتل ذلك رجل كان إبراهيم يشتري منه القمح فتم عليه عند الملك، وذكر أن من جملة ما قاله للملك إني رأيتها تطحن، وهذا هو السبب في إعطاء الملك لها هاجر في آخر الأمر وقال إن هذه لا تصلح أن نخدم نفسها.

قوله: (من أحسن الناس) في صحيح مسلم في حديث الإسراء الطويل من رواية ثابت عن أنس في ذكر يوسف أعطى شطر الحسن، زاد أبو يعلى من هذا الوجه أعطى يوسف وأمه شطر الحسن يعني سارة، وفي رواية الأعرج الماضية في أواخر البيوع «هاجر إبراهيم بسارة فدخل بها قرية فيها ملك أو جبار، فقيل: دخل إبراهيم بسارة هي من أحسن النساء» واختلف في والد سارة مع القول بأن اسمه هارون فقيل: هو ملك حران وإن إبراهيم تزوجها لما هاجر من بلاد قومه إلى حران وقيل: هي ابنة أخيه وكان ذلك جائزاً في تلك الشريعة حكاه ابن تقيّة والنفاش واستنبهه وقيل: بل هي بنت عمه، وتوافق الاسمان، وقد قيل في اسم أيها تويل.

قوله: (فَارْسَلْ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ مِمَّنْ هَذِهِ؟ قَالَ أَخِي، فَكَيْتُ سَارَةَ فَقَالَ: يَا سَارَةَ لَيْسَ عَلَيَّ وَجْهُ الْأَرْضِ إِنْ هَذَا ظَاهِرٌ مِنْ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْهَا أَوْ لَا ثُمَّ أَعْلَمَهَا بِذَلِكَ لِثَلَاثَةِ عَشْرَ عَشْرَ، وَفِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ هَذَا الْجَبَّارُ إِنْ يَعْلَمُ أَنَّكَ أَمْرَاتِي يَغْلِبُنِي عَلَيْكَ فَإِنَّ سَأَلَكَ فَخَبِرْهُ أَنَّكَ أَخِي، وَتَمَّكَ أَخِي فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْضَهُ رَأَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْجَبَّارِ قَاتِلَهُ فَقَالَ: لَقَدْ قَدِمْتُ أَرْضَكُمْ أَسْرَةً لَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ إِلَّا لَكَ، فَارْسَلْ إِلَيْهَا» الحديث فيمكن أن يجمع بينهما بأن إبراهيم أحسن بأن الملك سيطرهما منه فأرسلها ما أوصاها، فلما وقع ما حسبه أحد عليها الوصية. واختلف في السبب الذي حل إبراهيم على هذه الوصية مع أن ذلك الظالم يريد اغتصابها على نفسها أمّا كانت أو زوجة، فقيل: كان من حين ذلك الملك أن لا يتعرض إلا لنحوات الأزواج، كذا قيل، ويحتاج إلى تمة وهو أن إبراهيم أراد دفع أعظم الضررين بارتكاب أخفهما، وذلك أن اغتصاب الملك إياها واقع لا محالة، لكن إن علم أن لها زوجاً في الحياة حلته الغيرة على قتله وإعدامه أو حبسه وإفسارده، بخلاف ما إذا علم أن لها أخاً فإن الغيرة حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لا من قبل الملك فلا يبال به. وقيل: أراد أن علم أنك امرأتي الزمي بالطلاق، والتقرير الذي قرره جاء صريحاً عن وهب بن منبه فيما أخرجه عبد بن حديد في تفسيره من طريقه. وقيل: كان من حين الملك أن الأخ أحق بأن تكون أخته زوجته من غيره فلذلك قال هي أختي اعتماداً على ما يعتقد الجبار فلا ينزعه فيها، وتعجب بأنه لو كان كذلك لقال هي أختي وأنا زوجها فلم أقصر على قوله هي أختي؟ وأيضاً فالجواب إنما يفيد لو كان الجبار يريد أن يتزوجها لا أن يقتصبها نفسها. وذكر المنطري في «حاشية السنن» عن بعض أهل الكتاب أنه كان من رأي الجبار المذكور أن كانت متزوجة لا يقربها حتى يقتل زوجها فلذلك قال إبراهيم هي أختي، لأنه إن كان عادلاً غلبها منه ثم يرجو مصادقته عنها، وإن كان ظالماً خلص من الفتل، وليس هذا بعيد عما قرره أولاً، وهذا من كلام ابن الجوزي في «مشكل الصحيحين» فإنه نقله عن بعض علماء أهل الكتاب أنه سأل من ذلك فأجاب به.

قوله: (لَيْسَ عَلَيَّ وَجْهُ الْأَرْضِ مُؤَمَّرٌ غَيْرِي وَغَيْرُكَ) يشكل عليه كون لوط كان معه كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا لَوْطُ﴾ ويمكن أن يجاب بأن مراده بالأرض الأرض التي وقع له فيها ما وقع ولم يكن معه لوط إذ ذلك.

قوله: (فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ذَهَبَ بِهَا وَهِيَ يَدُهَا مُرْتَمِلَةٌ) كذا في أكثر الروايات، وفي بعضها «ذهب بناؤها يده» وفي رواية مسلم «فقام إبراهيم إلى الصلاة، فلما دخلت عليه أي على الملك لم يتمالك أن يسقط يده إليها فقبضت يده قبضة شديدة» وفي رواية أبي الزناد عن الأعرج من الزيادة «فقام إليها فقامت تودها وتصلي»

وقوله في هذه الرواية: (فَلَمَّا) هو بضم المعجمة في أوله، وقوله: حتى ركض برجله يعني أنه أشتت حتى صار كأنه مصروع، قيل: اللفظ صوت التام من شدة الضخ، وحكى ابن القيم أنه ضبط في بعض الأصول بفتح الفين والصواب ضمها، ويمكن الجمع بأن حروف تارة بقبض يده وتارة بانصرامه.

وقوله: (فَلَمَّا دَخَلَتْ) من الدعاء في رواية الأعرج المذكورة ولفظه «فَقَالَتْ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَحْبَبْتُ فِرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تَسْلُطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ» ويجاب عن قوله «إِنْ كُنْتَ» مع كونها قاطعة بأنه سبحانه وتعالى يعلم ذلك بأنها ذكرته على سبيل القرض هضماً لنفسها.

قوله: (فَقَالَ ادْعِي اللَّهَ لِي وَلَا أَضْرُكَ) في رواية مسلم «فقال لها ادعي الله أن

يطلق يدي ففعلت» في رواية أبي الزناد المذكورة «قال أبو سلمة قال أبو هريرة: قالت اللهم إن كنت تقولوا ما قال فرسل».

قوله: (لَمْ يَأْتُوا الْخَاتِمَةَ) في رواية الأعرج «ثم قام إليها فقامت تودها وتصلي».

قوله: (فَأَخَذَ مِثْلَهَا أَوْ أَشَدَّ) في رواية مسلم «فقبضت أشد من القبضة الأولى».

قوله: (فَلَمَّا بَعْضُ حُجَّتِهِ) بفتح المهملة والجيم والموحدة جمع حاجب، في رواية مسلم «ودعا الذي جاء بها» ولم أقف على اسمه.

قوله: (إِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِإِسْنَانٍ، إِنَّمَا أَتَيْتَنِي بِشَيْطَانٍ) في رواية الأعرج «ما أرسلتم إليّ إلا شيطاناً. أوجعوا لي إبراهيم» وهذا يناسب ما وقع له من الصرع، والمراد بالشيطان للشمر من الجن، وكثيراً قبل الإسلام يظنون أمر الجن جداً ويرون كل ما وقع من الحفارات من فعلهم وتصرفهم.

قوله: (فَأَخَذَهَا هَاجِرٌ أَيْ وَهَبَهَا لَهَا لِتَخْدُمَهَا لِأَنَّهُ اعْظَمَهَا أَنْ تَخْدُمَ نَفْسَهَا، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «فَأَخْرَجَهَا مِنْ أَرْضِي وَأَعْطَاهَا آجَرَ» ذكرها بهزئة بدل الماء، وهي كذلك في رواية الأعرج ولجيم مفتوحة على كل حال وهي اسم سرياني، ويقال إن أباه كان من ملوك القبط وإنها من حنن بفتح المهملة وسكون الفاء في قرية عصر، قال يعقوبي: كانت مدينة انتهى، وهي الآن كفر من عمل أئمتنا بالبر الشرقي من الصعيد في مقابلة الأشمونين، وفيها آثار عظيمة باقية.

قوله: (فَلَمَّا كُنْتُ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ «فَأَقْبَلْتُ فَشَيْ فَلَمَّا رَأَاهَا إِبْرَاهِيمَ».

قوله: (مَهْمٌ) في رواية المستطلي «مها» وفي رواية ابن السكن «مهي» بنون وهي بدل الميم، وكان المستطلي ما سمعها بنون عليها نون تنوين، ويقال إن الخليل أول من قال هذه الكلمة ومعناها ما أخبر.

قوله: (رَدَّ اللَّهُ كَيْدَ الْكَافِرِ أَوْ الْفَاجِرِ فِي نَحْوِهِ) هذا مثلي نقوله العرب لمن أراد أمراً باطلاً فلا يصل إليه، ووقع في رواية الأعرج «أشمرت أن الله كبت الكافر وأخدم وليلة» أي جارية للخدمة، وكبت بفتح الكاف والموحدة ثم مثناة أي رده خاسئاً، ويقال أصله «كيد» أي بلغ كيدهم كهم ثم أبدلت الدال مثناة، ويحتمل أن يكون «وأخدم» معطوفاً على «كبت» ويحتمل أن يكون فاعل أخدم هو الكافر فيكون استئنافاً.

قوله: (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: تِلْكَ أَمْكُم بِأَيِّ مَاءِ السَّمَاءِ) كأنه خاطب بذلك العرب لكثرة ملازمتهم للغلات التي بها مواقع القطر لأجل رعي دوابهم، ففيه تمسك لمن زعم أن العرب كلهم من ولد إسماعيل، وقيل: أراد بماء السماء زمزم لأن الله أنعمها لهاجر فغاش ولما بها فصاروا كأنهم أولادها. قال ابن حبان في صحيحه: كل من كان من ولد إسماعيل يقال له ماء السماء، لأن إسماعيل ولد هاجر وقد ربي بماء زمزم وهي من ماء السماء. وقيل سمو بذلك لخلوص نسبهم وصفاته فأشبه ماء السماء وعلى هذا فلا تمسك فيه، وقيل: المراد بماء السماء عامر ولد عمرو بن عامر بن بقاء بن حارثة بن الخزفري وهو جد الأوس والخزرج، قالوا: إنما سمي بذلك لأنه كان إذا قحط الناس أقام لهم ماله مقام المطر، وهذا أيضاً على القول بأن العرب كلها من ولد إسماعيل، وسيأتي زيادة في هذه المسألة في أوائل المائيات إن شاء الله تعالى. وفي الحديث مشروعية أخوة الإسلام وإباحة المعاريض، والرخصة في الانتفاء للظالم والغاصب، وقبول صلة الملك الظالم، وقبول هدية المشرك، وإجابة الدعاء بإخلاص التوبة، وكفاية الرب لمن أخلص في الدعاء بعمله الصالح، وسيأتي نظيره في قصة أصحاب الغار. وفيه ابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم، ويقال إن الله كشف لإبراهيم حتى رأى حال الملك مع سارة معانية وإنه لم يصل منها إلى شيء، ذكر ذلك في «التيجان» ولفظه «فامر بإدخال إبراهيم وسارة عليه ثم غشى إبراهيم إلى خارج القصر وقام إلى سارة، فجعل الله القصر لإبراهيم كالقارورة الصافية فصار إبراهيم ويسع كلامهما» وفيه أن من نابه أمر مهم من الكبر ينبغي له أن يفرغ إلى الصلاة، وفيه أن الموضوع كان مشروعاً للألم قبلنا وليس غشاً بهذه الأمة ولا بالأنبياء، لثبوت ذلك عن سارة، والجمهور على أنها ليست بنبية. الحديث التاسع:

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَوْ ابْنُ سَلَامٍ عَنْهُ) كان البخاري شك في سماعه له من عبد الله بن موسى وهو من أكبر مشايخه وتحقق أنه سمعه من محمد بن سلام فآوذه هكذا، وقد وقع له نظير هذا في أماكن عديدة.

قوله: (عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ) هو ابن شبة بن عثمان الجبلي، والإسناد كله حجازيون من ابن جريج فصاعداً، وفي رواية الإسماعيلي من طريق جيمس القطان وأبي عاصم عن ابن جريج «أخبرني عبد الحميد».

السلام وهي ترفعهم، معها شاة - لم يرفعهم - ثم جاء بها إبراهيم وبانيتها إسماعيل. [راجع: ٢٣٦٨].

٣٣٦٤- وحديثي عبدالله بن محمد: حدثنا عبدالله بن أبي: أخبرنا مغمم، عن الثوب السخاني وكثير بن كثير بن المطلب بن أبي وقاعة - يزيد أحدهما على الآخر - عن سعيد بن جبش: قال ابن عباس: أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم إسماعيل، اتخذت منطقاً لتعفي أزهارها على مسارة، ثم جاء بها إبراهيم وبانيتها إسماعيل وهي ترفعهم، حتى وضعهما عند البيت، عند فوخة فوق زمزم في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، فوضعهما هناك، ووضع عندهما جراباً فيه تمر، وسقاء فيه ماء، ثم قفى إبراهيم منطقاً، فبعضه أم إسماعيل، فقالت: يا إبراهيم، أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي، الذي ليس فيه إنس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مرة، وجعل لا يلتفت إليها، فقالت له: الله الذي أمرنا بهذا؟ قال: نعم، قالت: إذن لا يضيعنا، ثم رجعت.

فانطلق إبراهيم حتى إذا كان عند الشيعة حيث لا يروونه، استقبل بوجهه البيت، ثم دعا هؤلاء الكليبات، وركع بكنيته فقال: ﴿ربنا إني استكثرت من فرعي بوادٍ غير ذي زرع - حتى تبلغ - يشكرون﴾ وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل وتضرب من ذلك الماء، حتى إذا نفذ ما في السقاء عطشت وعطش أهلها، وجعلت تنظر إليه تئولاً - أو قال تنلبط - فانطلقت كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض يليها، فقامت عليه، ثم استغلت الوادي تنظر هل ترى أحداً، فلم تر أحداً فهبطت من الصفا حتى بلغت الوادي رفعت طرف دبرها، ثم سعت سعي الإنسان المجهود حتى جاوزت الوادي، ثم أتت المروة فقامت عليها فنظرت هل ترى أحداً فلم تر أحداً، ففعلت ذلك سبع مرات.

قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «فذلك سعي الناس بينهم». فلما اشتركت على المروة سبعت صوتاً، فقالت: صد - يزيد نفسها - ثم تسبعت، فسبعت أيضاً، فقالت: قد استغثت إن كان عندك غوث، فإذا هي بالملك عند موضع زمزم، فبحث بقبه، أو قال: بجناحه، حتى ظهر الماء، فجعلت تحركه وتقول يديها هكذا، وجعلت تفرغ من الماء في يديها وهو يفيض بغير ما تعرف.

قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم - أو قال: لو لم تعرف من الماء - لكأنت زمزم عنا مينا».

قال: فشربت وأرضعت ولدها، فقال لها الملك: لا تخافوا الضيعة، فإن ما هنا بيت الله ينبي هذا الغلام وآبؤه، وإن الله لا يضيع أهله، وكان البيت مرتفعاً من الأرض كالرابية، تأليه السيول، فآخذ عن يمينه وشماله.

فكانت كذلك حتى مرت بهم زلفة من جرهم - أو أهل يثرب من جرهم - فقبلين من طريق كذا، فنزلوا في أسفل مكة، فرأوا طائراً عابثاً، فقالوا: إن هذا الطائر ليأشور على ماء، فلهذا بهذا الوادي وما فيه ماء، فآشوروا جرماً أو جرثمين فإذا هم بالماء، فرجعوا فآشورهم بالماء فآشوروا، قال: وأم إسماعيل عند الماء، فقالوا: أتأذنين لنا أن نولع عندك؟ قالت: نعم، ولكن لا حق لكم في الماء، قالوا: نعم.

قوله: (أم هانئ) في رواية أبي حاتم «إحدى نساء بني عامر بن لؤي» ولفظ المتن أنها استأمرت التي ﷺ في قتل الرزغات فأمر بقتلهم ولم يذكر الزيادة، والرزغات بالفتح جمع وزغة وهي بالفتح أيضاً، وذكر بعض الحكماء أن الرزغ أصم، وأنه لا يدخل في مكان فيه العفران، وأنه يلقح بفيه، وأنه يبيض، ويقال لكبارها سام أبرص وهو بتشديد الميم.

الحديث العاشر: حديث ابن مسعود ؓ لما نزل: الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ؓ [الأنعام: ٨٢] الحديث، مضى شرحه في كتاب الإيمان، قال الإسماعيلي: كذا أورد هذا الحديث في ترجمة إبراهيم، ولا أعلم فيه شيئاً من قصة إبراهيم، وكذا قال، وخشي عليه أنه حكاية عن قول إبراهيم عليه السلام، لأنه سبحانه لما فرغ من حكاية قول إبراهيم في الكواكب والقمر والشمس ذكر حاجة لومه له، ثم حكى أنه قال لهم: «وكيف أخاف ما أشركم ولا تخافون أنكم أشركم بالله ما لا ينزل به عليكم سلطاناً. فأي الفريقين أحق بالأمن؟» [الأنعام: ٨١] فهذا كله عن إبراهيم، وقوله: ﴿إن كنتم تعلمون﴾ [الأنعام: ٨١] خطاب لقومه، ثم قال: ﴿الذين آمنوا﴾ [الأنعام: ٨٢] إلخ يعني أن الذين هم أحق بالأمن هم الذين آمنوا، وقال بعد ذلك: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه﴾ فظهر تعلق ذلك بترجمة إبراهيم، وروى الحاكم في «المستدرک» من حديث علي ؓ أنه قرأ هذه الآية ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ قال: نزلت هذه الآية في إبراهيم وأصحابه، وانصر الكرمانى على قوله: مناسبة هذا الحديث لقصة إبراهيم اتصال هذه الآية بقوله: ﴿وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه﴾ [الأنعام: ٨٣].

الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة في الشفاعة، ذكر طرفاً منه، والغرض منه قول أهل الموقف لإبراهيم: أنت نبي الله وخليفه من الأرض. ووقع عند إسحاق بن راهويه ومن طريقه الحاكم في «المستدرک» من وجه آخر عن أبي زرعة عن أبي هريرة في هذا الحديث «فيقولون يا إبراهيم أنت خليل الرحمن قد سمع غلثك أهل السموات والأرض» وقد تقدم القول في معنى الحلة، وباتي شرح حديث الشفاعة في الرقاق.

قوله: (أمر بقتل الرزغ) وقال كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام) ووقع في حديث عائشة عند ابن ماجه واحد «أن إبراهيم لما قفى في النار لم يكن في الأرض دابة إلا اطفأت عنه، إلا الرزغ فإنها كانت تنفخ عليه، فأمر النبي ﷺ بقتلها».

قوله: (تابه أسس عن النبي ﷺ) وصله المؤلف في التوحيد وفي غيره وسيأتي.

٩- باب ﴿يَرْفَعُونَ﴾

[المصنفات: ٩٤]: السَّلَافُ في المَشْيِ.

٣٣٦٩- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن نصر: حدثنا أبو أسامة، عن أبي حنبل، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ؓ قال: أتى النبي ﷺ يوماً يلحم فقال: «إن الله ينجح يوم القيامة الأولين والآخرين في صيد واحد، فيسوقهم الداعي ويبيداهم البعير، وتذو الشمن بينهم» - فذكر حديث الشفاعة - فيأتون إبراهيم فيقولون: أنت نبي الله وخليفه من الأرض، اشفع لنا إلى ربك، فيقولون - فذكر كذابين - نفسي نفسي، اذهبوا إلى موسى.

تأنيده أسس عن النبي ﷺ. [راجع: ٣٣٤٠، أخرجه مسلم: ١٩٤ مطولاً].

٣٣٦٢- حديثي أحمد بن سعيد أبو عبدالله: حدثنا وهب بن جرير، عن أبيه، عن الثوب، عن عبدالله بن سعيد بن جبش، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «يرحم الله أم إسماعيل، لولا أنها عجلت، لكان زمزم عنا مينا».

٣٣٦٣- قال الأنصاري: حدثنا ابن جرير قال: أما كثير بن كثير، فحدثني قال: إني وعفان بن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبش، فقال: ما هكذا حدثني ابن عباس، وكيفية قال: أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهما

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَأَقْبَىٰ ذَٰلِكَ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تُحِبُّ الْإِنْسَانَ. فَزَلُّوا وَارْتَمَوْا إِلَىٰ أَهْلِهَا فَنَزَلُوا مَعَهُمْ، حَتَّىٰ إِذَا كَانَ بِهَا أَهْلُ الْإِيمَانِ مِنْهُمْ، وَحُبُّ الْعِلْمِ وَتَعَلُّمُ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهُمْ، وَافْتِسَاهُمْ وَاجْتَمَعَتْهُمْ جِئْنَ حُبًّا، فَلَمَّا انْزَلَتْ زَوْجُوهَ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ.

وَمَاتَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ، فَجَاءَ إِزْرَاهِيمَ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ إِسْمَاعِيلُ بِطَالِغِ قُرَيْشٍ، فَلَمَّ يَجِدُ إِسْمَاعِيلَ، فَسَأَلَ امْرَأَتَهُ عَنْهُ فَقَالَتْ: خَرَجَ يَتِيمًا لَنَا، ثُمَّ سَأَلَهَا عَنْ عَشِيرَتِهِمْ وَمَتَنِيهِمْ، فَقَالَتْ: نَحْنُ بَشَرٌ، نَحْنُ فِي حَيْثُ وَجَدْتِ، فَشَكَتْ إِلَيْهِ، قَالَ: فَإِذَا جَاءَ زَوْجُوكَ فَاقْرَئِي عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَقُولِي لَهُ بِعَرِّ عَنَّةٍ بَابِهِ.

فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ كَأَنَّهُ آتَىٰ حَيْثُ، فَقَالَ: هَلْ جَاءَكُمْ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، جَاءَنَا شَيْخٌ كَلَّمَ رَجُلًا، فَسَأَلْنَا عَنْكَ فَأَخْبَرْتَنِي، وَسَأَلَنِي كَيْفَ عَشِيرَتِكَ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَا فِي جَدِّهِ وَجَدْتِ، قَالَ: فَهَلْ أَوْصَاكَ بِشَيْءٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَتَقُولَ عَنِّي عَنَّةٌ بِبَابِكَ، قَالَ: ذَاكَ أَبِي، وَقَدْ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ، الْحَيَّ بِأَهْلِكَ، فَطَلَقَهَا، وَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ أُخْرَىٰ.

فَلَبَّ عَنْهُمْ إِزْرَاهِيمَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَاهُمْ بَعْدَ قَلَمٍ يَجِدُهُ، فَدَخَلَ عَلَىٰ امْرَأَتِهِ فَسَأَلَهَا عَنْهُ، فَقَالَتْ: خَرَجَ يَتِيمًا لَنَا، قَالَ: كَيْفَ أَتَيْتُمْ؟ وَسَأَلَهَا عَنْ عَشِيرَتِهِمْ وَمَتَنِيهِمْ، فَقَالَتْ: نَحْنُ بَشَرٌ وَسَمِعْنَا وَاتَّخَذْنَا عَلَىٰ اللَّهِ. فَقَالَ: مَا طَعَمْتُمْ؟ قَالَتْ: الْلَحْمَ، قَالَ: فَمَا خَرَجْتُمْ؟ قَالَتْ: الْمَاءَ، قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي الْلَحْمِ وَالْمَاءِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ حِسَابٌ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ دَعَا لَهُمْ فِيهِ». قَالَ: فَهَئِنَّا لَا يَخْلُو عَلَيْهِمَا أَحَدٌ بِغَيْرِ مَكَّةَ إِلَّا لَمْ يَوَاقِفَا، قَالَ: فَإِذَا جَاءَ زَوْجُوكَ فَاقْرَئِي عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَتَوَدَّيْ عَنَّةً بِبَابِهِ. فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ قَالَ: هَلْ أَتَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، أَنَا شَيْخٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ، - وَاتَّخَذْتُ عَلَيْهِ - فَسَأَلَنِي عَنْكَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَسَأَلَنِي كَيْفَ عَشِيرَتِكَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَا بِغَيْرِ، قَالَ: فَأَوْصَاكَ بِشَيْءٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، هُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَيَأْمُرُكَ أَنْ تَقْبَلَ عَنَّةً بِبَابِكَ، قَالَ: ذَاكَ أَبِي وَأَنْتِ الْفَضَّةُ، أَمَرَنِي أَنْ أَسْئَلَكَ.

ثُمَّ لَبَّ عَنْهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَٰلِكَ، وَإِسْمَاعِيلُ يَبْرِي نَبْلًا لَهُ تَحْتَ دُوْحَةٍ قَرِيبًا مِنْ زَمْزَمَ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَامَ إِلَيْهِ، فَصَنَعَ كَمَا يَصْنَعُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ وَالْوَلَدُ بِالْوَالِدِ، ثُمَّ قَالَ: يَا إِسْمَاعِيلُ، إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِأَمْرٍ، قَالَ: فَاصْنَعْ مَا أَمَرَكَ رَبُّكَ، قَالَ: وَتَعَيَّنِي؟ قَالَ: وَأَعْيَلُكَ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَتِيَّ مَا هُنَا تَيْمًا - وَأَشَارَ إِلَىٰ أَكْمَةِ مَرْيَمَةَ عَلَىٰ مَا حَوَّلَهَا - قَالَ: فَبَعْدَ ذَٰلِكَ رَفَعَا الْقَوَارِجَ مِنَ التَّيْمِ، فَجَعَلَ إِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ وَإِزْرَاهِيمُ يَتْبَعُ، حَتَّىٰ إِذَا ارْتَفَعَ الْبَنَاءُ، جَاءَ بِهَئِلَ الْعَجَرِ فَوَضَعَهُ لَعَقَامَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَتْبَعُ وَإِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ، وَهَمَّا يَقُولَانِ ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ قَالَ: فَجَعَلَا يَتَبَيَّنَانِ حَتَّىٰ يَنْوَرَا حَوْلَ التَّيْمِ وَهَمَّا يَقُولَانِ ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. [البقرة: ١٢٧]. [الدرر: ٢٣٦٨].

ثُمَّ لَبَّ عَنْهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَٰلِكَ، وَإِسْمَاعِيلُ يَبْرِي نَبْلًا لَهُ تَحْتَ دُوْحَةٍ قَرِيبًا مِنْ زَمْزَمَ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَامَ إِلَيْهِ، فَصَنَعَ كَمَا يَصْنَعُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ وَالْوَلَدُ بِالْوَالِدِ، ثُمَّ قَالَ: يَا إِسْمَاعِيلُ، إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِأَمْرٍ، قَالَ: فَاصْنَعْ مَا أَمَرَكَ رَبُّكَ، قَالَ: وَتَعَيَّنِي؟ قَالَ: وَأَعْيَلُكَ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَتِيَّ مَا هُنَا تَيْمًا - وَأَشَارَ إِلَىٰ أَكْمَةِ مَرْيَمَةَ عَلَىٰ مَا حَوَّلَهَا - قَالَ: فَبَعْدَ ذَٰلِكَ رَفَعَا الْقَوَارِجَ مِنَ التَّيْمِ، فَجَعَلَ إِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ وَإِزْرَاهِيمُ يَتْبَعُ، حَتَّىٰ إِذَا ارْتَفَعَ الْبَنَاءُ، جَاءَ بِهَئِلَ الْعَجَرِ فَوَضَعَهُ لَعَقَامَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَتْبَعُ وَإِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ، وَهَمَّا يَقُولَانِ ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ قَالَ: فَجَعَلَا يَتَبَيَّنَانِ حَتَّىٰ يَنْوَرَا حَوْلَ التَّيْمِ وَهَمَّا يَقُولَانِ ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. [البقرة: ١٢٧]. [الدرر: ٢٣٦٨].

قَالَ: فَقَامَا فَجَعَلَ إِزْرَاهِيمُ يَتْبَعُ، وَإِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ وَيَقُولَانِ ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ حَتَّىٰ ارْتَفَعَ الْبَنَاءُ، وَصَغُفَ الشَّيْخُ عَنْ ثَقُلِ الْحِجَارَةِ، فَقَامَ عَلَىٰ حَجَرِ الْمَقَامِ، فَجَعَلَ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ وَيَقُولَانِ ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. [البقرة: ١٢٧]. [الدرر: ٢٣٦٨].

(قوله): وَفِي رِوَايَةِ الْحُسَيْنِيِّ قَبْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا مَا صَوَّرَهُ «يزفون النسلان في المشي» وفي رواية للمستلمي والباقيين «باب» بغير ترجمة، وسقط ذلك من رواية السنن، وروى عنده «باب يزفون النسلان» فإنه كلام لا معنى له، والذي يظهر ترجيح ما وقع عند المستلمي، وقوله: «باب» بغير ترجمة يقع عندهم كالفصل من الباب، وتعلقه بما قبله واضح فإن الكل من ترجمة إزراهم، وأما تفسير هذه الكلمة من القرآن فإنها من جملة قصة إزراهم عليه السلام مع قومه حين كسر أصنامهم قال الله تعالى: «فَاتَّبَعُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ» [الصافات: ٩٤] قال مجاهد: الزيف النسلان أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق السدي قال: «رجع إزراهم عليه السلام إلى أهلكم فلذا هي في يهو عظيم مستقبل باب البهو صنم عظيم إلى جنبه أصغر منه بعضها

ينزل بمكة حتى يرجع فقربت إليه امرأة إسماعيل المقام فوضع رجله على يابزل، فقال سعيد بن جبير: ليس مكنا حدثنا ابن عباس ولكن « فساخ الحديث بطوله. وأخرجه الفاكهي عن ابن أبي عمر عن عبد الرزاق بلفظ « قال: يا معشر الشباب سلوني، فإني قد أوشكت أن أدعب من بين أظهركم. فأنكر الناس مسأله، فقال له رجل: أصلحك الله لأريت هذا المقام هو كما كنا نتحدث ؟ قال: وما كنت نتحدث ؟ قال: كنا نقول أن إبراهيم حين جاء عرضت عليه امرأة إسماعيل التزول فأبى أن ينزل فجاءته بهذا الحاجر فوضعت له، قال: ليس كذلك « وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طرق عن معمر.

قوله: (أول ما اتخذ النساء المنطق) بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء هو ما يشد به الوسط، ووقع في رواية ابن جريج المنطق بضم النون والطاء وهو جمع منطق، وكان السبب في ذلك أن امرأة كانت وهبت هاجر لإبراهيم فحملت منه بإسماعيل، فلما ولدت غارت منها فحلفت لتقطعن منها ثلاثة أعضاء فانفذت هاجر منطقاً فشدت به وسطها وهربت وجرت فليها لتخفي أثرها على سارة، ويقال أن إبراهيم شفع فيها وقال لسارة: حللي يمينك بأن تنقني أظنيها وتحضنها وكانت أول من فعل ذلك. ووقع في رواية ابن علية عند الإسماعيلي « أول ما أحدث العرب جر الذبول عن أم إسماعيل « وذكر الحديث. ويقال إن امرأة اشتدت بها الغيرة فخرج إبراهيم بإسماعيل وأمه إلى مكة لذلك. وروى ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد وغيره « إن الله لما برأ إبراهيم مكان البيت خرج بإسماعيل وهو طفل صغير وأمه، قال وحملوا فيما حدثت على البراق».

قوله: (حتى وضعهما) في رواية الكشيبي « فوضعها ».

قوله: (عند دوحه) بفتح المهملة وسكون الواو ثم مهملة: الشجرة الكبيرة.

قوله: (فوق الزومزم) في رواية الكشيبي « فوق زمزم » وهو المعروف، وسيأتي شرح أمرها في أوائل السيرة النبوية.

قوله: (في أعلى المسجد) أي مكان المسجد، لأنه لم يكن حيث يبني.

قوله: (وسقاه فيه ماء) السقاء بكسر أوله قرية صغيرة، وفي رواية إبراهيم بن نافع عن كثير التي بعد هذه الرواية « ومعهما شاة » بفتح المعجمة وتشديد النون وهي القرية المتعة.

قوله: (ثم قسمي لإبراهيم) أي ولي راجعاً إلى الشام. وفي رواية ابن إسحاق « فانصرف إبراهيم إلى أهله بالشام وترك إسماعيل وأمه عند البيت».

قوله: (فصبه أم إسماعيل) في رواية ابن جريج « فادركته بكده » وفي رواية عمر بن شبة من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير أنها « فادته ثلاثاً فأجابها في الثالثة، فقالت له: من أمرك بهذا ؟ قال: الله ».

قوله: (لأن لا يضيها) في رواية عطاء بن السائب « فقالت لن يضيها » وفي رواية ابن جريج « فقالت حسبي » وفي رواية إبراهيم بن نافع عن كثير المذكورة بعد هذا الحديث في الباب « فقالت رغبتي بالله ».

قوله: (حتى إذا كان عند الضية) بفتح المثلثة وكسر النون وتشديد التحتية،

وقوله: (من طريق كدها) بفتح الكاف مدود هو الموضع الذي دخل النبي ﷺ مكة منه وهو معروف وقد مضى الكلام عليه في الحج، ووقع في رواية الأصيلي « البنية » بالموحدة بدل المثلثة وهو تصحيف، وضبط ابن الجوزي كدى بالضم والقصر وقال: هي التي بأسفل مكة عند قتيبان، قال: لأنه وقع في الحديث أنهم نزلوا بأسفل مكة. قلت: وذلك ليس بمنع أن يرجع من أعلى مكة، فالصواب ما وقع في الأصول بفتح الكاف والمدة.

قوله: (ربما إنني أسكنت من فريخي) [إبراهيم: ٣٧] في رواية الكشيبي « رب إنني أسكنت » والأول هو الموافق للتلاوة.

قوله: (حتى إذا نفذ ما في السقاء عطشت) زاد الفاكهي من حديث أبي جهم « فانقطع لبنها » وفي روايته « وكان إسماعيل حيث بن ستين ».

قوله: (فجعلت تنظر إليه يطير أو قال يطيط) في رواية الكشيبي « يتلمظ » وهي رواية معمر أيضاً، ومعنى يتلمظ وهو موحدة ومهملة يتسرع وضرب بنفسه الأرض، ويقرب منها رواية عطاء بن السائب « فلما ظمى إسماعيل جعل يضرب الأرض ببقية » وفي رواية إبراهيم بن نافع « فلما ينشغ للموت » وهو بفتح الياء وسكون النون وفتح المعجمة بعد ما غين معجمة أي يشتهي ويعلو صوته وينخفض كالذي يتنازع.

إلى جنب بعض، فإذا هم قد جعلوا طعاماً بين يدي الأصنام وقالوا: إذا رجعنا وجدنا الآفة بركت في طعامنا فأكلنا، فلما نظر إليهم إبراهيم قال: ﴿ألا تأكلون ؟ ما لكم لا تطبقون ؟﴾ [الصافات: ٩١-٩٢] فأخذ حديدة ففر كل صنم في حافته ثم علق القناس في الصنم الأكبر ثم خرج، فلما رجعوا جمعوا لإبراهيم الحطب حتى أن المرأة لتمرض فتقول لئن عافاني الله لأجعلن لإبراهيم حطباً. فلما جمعوا له وأكثروا من الحطب وإرادوا إحراقه قالت السماء والأرض والجبال وللأكمة: ربنا خليك إبراهيم يحرق ؟ قال: أنا أعلم به، وإن دعاكم فاقبلوه. فقال إبراهيم: اللهم أنت الواحد في السماء وأنت الواحد في الأرض ليس أحد في الأرض يبيدك خيري، حسبي الله ونعم الوكيل « انتهى. وأظن البخاري إن كانت الترجمة عموطة أشار إلى هذا المقدر فإنه يناسب قولهم في حديث الشفاعة « أنت خليل الله من الأرض ».

الحديث الثاني عشر: حديث ابن عباس في قصة إسماعيل وزمزم، ساقه من ثلاثة طرق:

الأولى.

قوله: (عن عبد الله بن سعيد بن جبير) وقص في رواية ابن السكك والإسماعيلي من طريق حجاج بن الشاعر عن وهب بن جبير زيادة « أبي بن كعب »، ورواه النسائي عن أحمد بن سعيد شيخ البخاري بإسقاط عبد الله بن سعيد بن جبير وزيادة أبي بن كعب. قال النسائي: قال أحمد بن سعيد قال وهب وحديثنا عن أبي زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ولم يذكر أبي بن كعب، فوضع أن وهب بن جبير كان إذا رواه عن أبيه لم يذكر عبد الله بن سعيد وذكر أبي بن كعب، وإذا رواه عن حماد بن زيد ذكر عبد الله بن سعيد ولم يذكر أبي بن كعب. وفي رواية النسائي أيضاً « قال وهب بن جبير أتيت سلام بن أبي مطيع فحدثني بهذا عن حماد بن زيد فأنكره إنكاراً شديداً ثم قال لي: فأبرك ما يقول ؟ قلت: يقول عن أيوب عن سعيد بن جبير، فقال: قد غلط، إنما هو أيوب عن حكرمة بن خالد « انتهى.

وليس يبعد أن يكون لأيوب فيه عدة طرق، فإن إسماعيل بن علية من كبار الحفاظ وقد قال فيه: « عن أيوب نثت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس » ولم يذكر أبياً، وهو ما يوقد رواية البخاري، أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن إسماعيل أحدهما هكذا والأخر قال فيه: « عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير » وقد رواه معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير بلا واسطة كما أخرجه البخاري كما ترى، وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراج رواية أيوب لأضطرابها، والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير، وإن كان أخرجه مقروناً بأيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة أو بواسطة ولده عبد الله. ولا يستلزم ذلك قدحاً لثقة الجميع، فظهر أنه اختلاف لا يفسر لأنه يدور على ثقات حفاظ: إن كان يثبت عبد الله بن سعيد بن جبير وأبي بن كعب فلا كلام، وإن كان بإسقاطها فأيوب قد سمع من سعيد بن جبير، وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي ﷺ فهو من مرسل الصحابة ولم يثبت البخاري على هذا الإسناد الخافض كما ترى. وقد سبق إلى الاعتراض عن البخاري ورد كلام الإسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو علي الجبائي في « تنقيح المهمل ».

الطريق الثانية:

قوله: (وقال الأنصاري حدثنا ابن جريج قال أما كنو بن كنو فحدثني قال إني وعضمان بن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبير فقال: ما هكذا حدثني ابن عباس، ولكنه قال: أقبل لإبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام وهي ترضعه معها شاة، لم يوفعه) انتهى، هكذا ساقه مختصراً معلقاً، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » عن فاروق الخطابي عن عبد العزيز بن معاوية عن الأنصاري وهو محمد بن عبد الله، لكنه أورده مختصراً أيضاً، وكذلك أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن محمد بن عبد الله الأنصاري وزاد في روايته « إني وعضمان ومهر بن أبي سليمان وعضمان بن حبشي جلوس مع سعيد بن جبير » فكانه كان عند الأنصاري كذلك. وقد رواه الأزرق من طريق مسلم بن خالد الزنجي والفاكهي من طريق محمد بن جهمش كلاهما عن ابن جريج فيمن فيه سبب قول سعيد بن جبير « ما هكذا حدثني ابن عباس » ولفظه « عن ابن جريج عن كثير بن كثير قال: كنت أنا وعضمان بن أبي سليمان وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين في أناس مع سعيد بن جبير بأعلى المسجد ليلاً فقال سعيد بن جبير: سلوني قبل أن لا تروني، فسأله القوم فأنكروا، فكان مما سئل عنه أن قال رجل: أحق ما سمعنا في المقام مقام إبراهيم أن إبراهيم حين جاء من الشام حلف لأمرائه أن لا

قوله: (لم استقبلت الوادي) في رواية عطاء بن السائب «والوادي يوشد عميق» وفي حديث أبي جهم «تستخث ربه وتدعوه».

قوله: (لم سمعت سعي الإنسان المجهود) أي الذي أصابه الجهد وهو الأسر المشق.

قوله: (سبع مرات) في حديث أبي جهم «وكان ذلك أول ما سمي بين الصفا والمروة» وفي رواية إبراهيم بن نافع «أنها كانت في كل مرة تنفذ إسماعيل وتنتظر ما حدث له بعدها» وقال في روايته: «فلم تقرأها نفسها» وهو بضم أوله وكسر القاف، ونفسها بالرفع الفاعل أي لم تتركها نفسها مستقرة تشاهده في حال الموت فرجعت، وهذا في المرة الأخيرة.

قوله: (فقال صه) يفتح الميملة وسكون الهاء ويكسرهما منزلة، كأنها خاطبت نفسها فقالت لها اسكني، وفي رواية إبراهيم بن نافع وابن جريج «فقال أغشي إن كان عندك خير».

قوله: (إن كان عندك غواث) يفتح أوله للأكثر وتخفيف الرواء وآخره مثقلة، وقيل: وليس في الأصوات فعال يفتح أوله غيره، وحكى ابن الأثير ضم أوله والمراد به على هذا المستثني، وحكى ابن قزول كسره أيضاً والضم رواية أبي ذر وجزءا الشرط مخلوف تقدير: فأنشئ.

قوله: (فإذا هي بالملك) في رواية إبراهيم بن نافع وابن جريج ليذا جبريل، وفي حديث علي عند الطبري بإسناد حسن «فناداه جبريل فقال: من أنت؟ قالت: أنا هاجر أم ولد إبراهيم، قال: فلي من وكلكما؟ قالت: إلى الله. قال: وكلكما لي كاف».

قوله: (فبيح بعبه، أو قال ببحاه) شك من الراوي، وفي رواية إبراهيم بن نافع «فقال بعبه هكذا، وشمز عبه على الأرض» وهي تعين أن ذلك كان بعبه. وفي رواية ابن جريج «فرض جبريل برجله» وفي حديث علي «فحصص الأرض بإصبعه فبنت زمزم» وقال ابن إسحاق في روايته «فزم العلماء أنهم لم يزالوا يسمون أمها همزة جبريل».

قوله: (حتى ظهر الماء) في رواية ابن جريج «فأض الماء» وفي رواية ابن نافع «فأبشق الماء» وهي بنون وموحدة ومثثة وقاف أي تفجر.

قوله: (فجعلت نحوضة) بماء مهملة وضاد معجمة وتشديد أي جعله مثل الحوض، وفي رواية ابن نافع «فجعلت أم إسماعيل فجعلت نحوضة» وفي رواية الكشيبي «فجعلت أم إسماعيل» بنون بدل الراء والأول أصوب، ففي رواية عطاء بن السائب «فجعلت نحوضة أي بيدها».

قوله: (وقول يبعها هكذا) مر حكاية فعلها، وهذا من إطلاق القول على الفعل، وفي حديث علي «فجعلت نجس الماء فقال دعيه فإنها رواء».

قوله: (لو تركت زمزم، أو قال لو لم تعرف من زمزم) شك من الراوي، وفي رواية ابن نافع «لو تركه» وهذا القدر صرح ابن عباس برفعه عن النبي ﷺ وفيه إشعار بأن جميع الحديث مرفوع.

قوله: (عينا معينا) أي ظاهراً جلياً على وجه الأرض، وفي رواية ابن نافع «كان الماء ظاهراً» فعلى هذا قوله معينا صفة الماء فلذلك ذكره، ومعين يفتح أوله إن كان من عانه فهو بوزن فاعل وأصله ميعون فحذفت الواو، وإن كان من المعين وهو المبالغة في الطلب فهو بوزن فاعل، قال ابن الجوزي: كان ظهور زمزم نعمة من الله محضة بغير عمل حاصل، فلما خلطها بحطب هاجر داخلها كسب البشر تقصرت على ذلك فأفنى ذلك عن توجيه تذكير معين، مع أن للموصوف وهو المعين مؤنث.

قوله: (لا تخافوا الضيعة) يفتح للضميمة وسكون التحتانية أي الملاك، وفي حديث أبي جهم «لا تخافوا أن يخذ الماء» وفي رواية علي بن النوازع عن أيوب عند الفاكهي «لا تخافوا على أهل هذا الوادي ظمأ فإنها عيش يرب بها غيضان الله» زاد في حديث أبي جهم «فقال بشارك الله بغير».

قوله: (فإن هذا بيت الله) في رواية الكشيبي «فإن هذا بيت الله».

قوله: (يعني هذا الغلام) كنا فيه بحذف المقول، وفي رواية الإسماعيلي «بينه» زاد ابن إسحاق في روايته «وأشار لها إلى البيت وهو يوشد مدرة حمراء فقال: هذا بيت الله العتيق، وأعلمني أن إبراهيم وإسماعيل يرفعانه».

قوله: (وكان البيت مرتفعاً من الأرض كالرابية) بالموحدة ثم التثنية، وروى

ابن أبي حاتم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «لما كان زمن الطوفان رفع البيت، وكان الأنبياء يمجرونه ولا يعلمون مكانه حتى بواه الله لإبراهيم وأعلمه مكانه» وروى البيهقي في «الدلائل» من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً «بعث الله جبريل إلى آدم فأمره ببناء البيت فبناه آدم، ثم أمره بالطواف به وقيل له أنت أول الناس وهذا أول بيت وضع للناس» وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن آدم أول من بنى البيت، وقيل: بنته للملائكة قبله «وعن وهب بن منبه «أول من بناء شيث بن آدم» والأول أثبت، وسيأتي مزيد لذلك آخر شرح هذا الحديث.

قوله: (فكانت) أي هاجر (كنك) أي على الحال الموصوفة، وفيه إشعار بأنها كانت تختفي بهاء زمزم فيكفيها عن الطعام والشراب.

قوله: (حتى مريت بهم رقعة) بضم الراء وسكون الفاء ثم قاف وهم الجماعة المختلطون سواء كانوا في سفر أم لا.

قوله: (من جرهم) هو ابن قحطان بن عامر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح، وقيل ابن يقطن، قال ابن إسحاق «وكان جرهم وأخوه قطورا أول من تكلم بالعربية عند تلبيل الأكنس، وكان رئيس جرهم مضاض بن عمرو ورئيس قطورا السبيح وطلق على الجميع جرهم». وفي رواية عطاء بن السائب «وكانت جرهم يوشد بواد قريب من مكة، وقيل: إن أصلهم من العمالة».

قوله: (مقبلين من طريق كذا فزولوا في أسفل مكة) وتبع في جميع الروايات يفتح الكاف والماء، واستشكله بعضهم بأن كذا بالفتح والماء في أعلى مكة، وأما الذي في أسفل مكة فيالضم والقصر، يعني فيكون الصواب هنا بالضم والقصر، وفيه نظر لأنه لا مانع أن يدخلوها من الجهة العليا وينزلوا من الجهة السفلى.

قوله: (فأرأوا ظاهراً عالياً) بالمهملة والفاء هو الذي يحوم على الماء ويتردد ولا يغمي عنه.

قوله: (فأرسلوا جرياً) يفتح الجيم وكسر الراء وتشديد التحتانية أي رسلاً، وقد يطلق على الوكيل وعلى الأجير، قيل: سمي بذلك لأنه يجري مجرى مرسله أو موكله، أو لأنه يجري مسرعا في حوائجه.

قوله: (جرياً أو جريين) شك من الراوي (هل أرسلوا واحداً أو اثنين) وفي رواية إبراهيم بن نافع «فأرسلوا رسلاً» ويعتدل الزيادة على الواحد ويكون الأفراد باعتبار الجنس لقوله «فأذا هم بالاء» بصيغة الجمع، ويعتدل أن يكون الأفراد باعتبار المقصود بالإرسال والجمع باعتبار من يتبعه من خدام ونحوه.

قوله: (فألقى ذلك) بالفاء أي وجد (أم إسماعيل) بالنصب على المقعولة (وهي تحب الأنس) بضم الهمزة ضد الوحشة ويوزن الكسر أي تحب جنسها.

قوله: (وذهب الغلام) أي إسماعيل، وفي حديث أبي جهم «ونشأ إسماعيل بين ولدته».

قوله: (وتعلم العربية منهم) فيه إشعار بأن لسان أمه وأبيه لم يكن عربياً، وفيه تضعيف لقول من روى أنه أول من تكلم بالعربية، وقد وقع ذلك من حديث ابن عباس عند الحاكم في «المستدرک» بلفظ «أول من نطق بالعربية إسماعيل» وروى الزبير بن بكار في النسب من حديث علي بإسناد حسن قال: «أول من نطق الله لسانه بالعربية للبيئة إسماعيل» وبهذا التقيد يجمع بين الخبرين فتكون أوليته في ذلك بحسب الزيادة في البيان لا لأولية المطلقة فيكون بعد تعلمه أصل العربية من جرهم أمه الله العربية الفصحى للبيئة فقط بعباء، وشهد لهذا ما حكاه ابن هشام عن الشرقي بن قسطامي «أن عرية إسماعيل كانت أقصع من عرية يهرب بن قحطان ويقايا حير وجرهم» ويعتدل أن تكون الألفية في الحديث مقبولة بإسماعيل بالنسبة إلى بقية إخوانه من ولد إبراهيم فأسماعيل أول من نطق بالعربية من ولد إبراهيم، وقال ابن دويد في «كتاب الوشاح» أول من نطق بالعربية يهرب بن قحطان ثم إسماعيل، قلت: وهذا لا يوافق من قال إن العرب كلها من ولد إسماعيل وسيأتي الكلام فيه في أوائل السيرة النبوية.

قوله: (وأنفسهم) يفتح الفاء بلفظ أفضل التفضيل من التفاسية أي كثرت رغبتهم فيه، ووقع عند الإسماعيلي «وأنفسهم» بغير فاء من الأنس، وقال الكرماني: أنفسهم أي رغبتهم في مصارته لغائته عندهم، وقال ابن الأثير: أنفسهم، عطفاً على قوله: تعلم العربية أي رغبتهم فيه إذ صار نفساً عندهم.

قوله: (زوجه امرأة منهم) حكى الأزرقعي عن ابن إسحاق أن اسمها عمارة بنت سعد بن أسامة، وفي حديث أبي جهم أنها بنت صدى ولم يسمها، وحكى السهيلي

أن اسمها جدى بنت سعد، وعند عمر بن شبة أن اسمها حسي بنت أسعد بن عملق، وعند الفاكهي عن ابن إسحاق أنه خطبها إلى أبيها فزوجها منه.

قوله: (وماتت) هاجر أي في خلال ذلك.

قوله: (فجاء إبراهيم بعدما تزوج إسماعيل) في رواية عطاء بن السائب «قدم إبراهيم وقد ماتت هاجر».

قوله: (يطالع تركته) بكسر الراء أي يتفقد حال ما تركه هناك، وغضبها بعضهم بالسكون وقال: التركة بالكسر بيض النعام ويقال لها التريكة، قيل لها ذلك لأنها حين تبيض تترك بيضها وتذهب ثم تعود تطلبه فتحضن ما وجدت سواء كان هو أم غيره، وفيها ضرب الشاعر المثل بقوله:

كتاركة يبيضها بالعمراء وحاضنة بيض أخرى صباحا

قال ابن التين: هذا شعر بأن الذبيح إسحاق لأن المأمور بدمه كان عندما بلغ السعي، وقد قال في هذا الحديث «إن إبراهيم ترك إسماعيل رضيعاً وعاد إليه وهو متزوج» فلو كان هو المأمور بدمه لذكر في الحديث أنه عاد إليه في خلال ذلك بين زمان الرضاع والتزويج، ومتفق بأنه ليس في الحديث نفي هذا الجهي، فيحتمل أن يكون جاء وأمر بالذبح ولم يذكر في الحديث. قلت: وقد جاء ذكر جبهته بين الزمانين في خبر آخر، فني حديث أبي جهم «كان إبراهيم يزور هاجر كل شهر على البراق يندو غلوة فيأتي مكة ثم يرجع فيقبل في منزله بالشام» وروى الفاكهي من حديث علي بإسناد حسن نحوه وأن إبراهيم كان يزور إسماعيل وأمه على البراق، فعلى هذا قوله: «فجاء إبراهيم بعدما تزوج إسماعيل» أي بعد جيته قبل ذلك مراراً والله أعلم.

قوله: (فقال خرج يعطي لنا) أي يطلب لنا الرزق، وفي رواية ابن جريج «وكان عيش إسماعيل الصيد يخرج فيصيد» وفي حديث أبي جهم «كان إسماعيل يرضع ماشيته ويخرج متنبكاً قوسه فريمي الصيد» وفي حديث ابن إسحاق «وكانت مسارحه التي يرضع فيها السدرة إلى السر من نواحي مكة».

قوله: (ثم سألها عن عيشهم) زاد في رواية عطاء بن السائب «وقال هل عندك ضيافة».

قوله: (فقال: نحن بشر، نحن في ضيق وشدّة، فشكت إليه) في حديث أبي جهم «وقال لها: هل من منزل؟ قالت: لا ما الله إذن، قال: فكيف عيشكم؟ قالت: فذكرت جهداً فقالت: أما الطعام فلا طعام، وأما الشاة فلا تحلب إلا المصراي والشخب المجمعثة ثم موحدة السيلان».

قوله: (فجاءنا شيخ كذا وكذا) في رواية عطاء بن السائب كالمستخفة بشاته.

قوله: (حجة باليك) بفتح المهملة والمثناة الموحدة كتابة عن المرأة، وسماها بذلك لما فيها من الصفات المواقفة لها وهو حفظ الباب وصون ما هو داخله وكونها محل الوطء. ويستغاد منه أن تغير عتبة الباب يصح أن يكون من كتابات الطلاق كان يقول مثلاً غيرت عتبة بابي أو عتبة بابي مغيرة وينوي بذلك الطلاق فيقع، أخبر بذلك عن شيخنا الإمام البلقيني، وقامه التفرع على شرع من قبلنا إذا حكاها النبي ﷺ ولم ينكره.

قوله: (وتزوج منهم امرأة أخرى) ذكر الواقدي ونبهه المسعودي ثم السهيلي أن اسمها سامة بنت مهلهل بن سعد، وقيل: اسمها عاتكة، ورايت في نسخة قديمة من «كتاب مكة لعمر بن شبة» أنها بشامة بنت مهلهل بن سعد بن عوف وهي مضبوطة بشامة موحدة ثم معجمة خفيفة قال: وقيل اسمها جدلة بنت الحارث بن مضاض، وحكى ابن سعد عن ابن إسحاق أن اسمها رعدة بنت مضاض بن عمرو الجهمية، وعن ابن الكلبي أنها رعدة بنت شجيب بن يعرب بن لؤبان بن جهم، وذكر الدارقطني في «المختلف» أن اسمها السيدة بنت مضاض وحكاها السهيلي أيضاً. وفي حديث أبي جهم «ونظر إسماعيل إلى بنت مضاض بن عمرو فأعجبته فخطبها إلى أبيها فتزوجها» وحكى محمد بن سعد الجواني أن اسمها هالة بنت الحارث وقيل: الحفصاء وقيل سلسي، فحصلنا من اسمها على ثمانية أقوال ومن أبيها على أربعة.

قوله: (نحن بخير ولحم كثير وماء طيب) «نحن في خير عيش بمحمد الله، ونحن في لبن كثير ولحم كثير وماء طيب».

قوله: (ما طعامكم؟ قالت اللحم، قال: فما شربكم؟ قالت الماء) في حديث أبي جهم ذكر اللبن مع اللحم والماء.

قوله: (اللهم بارك لهم في اللحم والماء) في رواية إبراهيم بن نافع «اللهم بارك

لهم في طعامهم وشربهم، قال قال: أبو القاسم ﷺ بركة بدعوة إبراهيم» وفيه حذف تقديره في طعام أهل مكة وشربهم بركة.

قوله: (لهم لا يخلو عليهما أحد بغير مكة إلا لم يوافقاه) في رواية الكشيبي «لا يخلوان» بالثنية. قال ابن القوطية: خلوت بالشيء واختلت إذا لم أخلط به غيره، ويقال أخلى الرجل اللبن إذا لم يشرب غيره. وفي حديث أبي جهم «ليس أحد يخلو على اللحم والماء بغير مكة إلا اشتكى بطنه» وزاد في حديثه وكذا في حديث عطاء بن السائب نحوه «فقلت أنزل رحلك الله فاطم وأشرب. قال: إني لا أستطيع النزول. قالت: فإني أراك أشعث أفلا أغسل رأسك وأدعنه؟ قال: بلى إن شئت. فجاءته بالقمام وهو يومئذ أبيض مثل المهاء، وكان في بيت إسماعيل ملقى فوضع قلعه اليمنى وقدم إليها شق رأسه وهو على حافته ففسلت شق رأسه الأيمن» فلما فرغ حوله له المقام حتى وضع قدمه اليسرى وقدم العقب بالأسف الأيسر، فبالأثر الذي في المقام من ذلك ظاهر فيه موضع العقب والأصبع» وعند الفاكهي من وجه آخر عن ابن جريج عن رجل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «إن سارة داخلتها غيره، فقال لها إبراهيم: لا أنزل حتى أرجع إليك ونحوه في رواية عطاء بن السائب عند عمر بن شبة.

قوله: (هل أتاكم من أحد) في رواية عطاء بن السائب «فلما جاء إسماعيل وجد ريح أبيه فقال لأمراه: هل جاءك أحد، قالت نعم شيخ أحسن الناس وجهاً وأطيهم ريحاً».

قوله: (يقت حبة بابك) زاد في حديث أبي جهم «فإنها صلاح المنزل».

قوله: (أن أمسكك) زاد في حديث أبي جهم «ولقد كنت عليّ كريمة وقد ازدت عليّ كرامة، فولدت لإسماعيل عشرة ذكور» زاد معمر في روايته «فسمعت رجلاً يقول: كان إبراهيم يأتي على البراق» يعني في كل مرة، وفي رواية عمر بن شبة «وأعجب إبراهيم بمجدة بنت الحارث فدعاها بالبركة».

قوله: (يوري) بفتح أوله وسكون الموحدة، والتبيل بفتح النون وسكون الموحدة السهم قبل أن يركب فيه نصله ورثته، وهو السهم العربي. ووقع عند الحكماء من رواية إبراهيم بن نافع في هذا الحديث «يصلح بيتاً له» وكأنه تصحيف، والذي في البخاري هو الموافق لغيرها من الروايات.

قوله: (فوحدة) هي التي نزل إسماعيل وأمه تحتها أول قدومها كما تقدم. ووقع في رواية إبراهيم بن نافع من وراء زمزم.

قوله: (فصنعا كما يصنع الوالد بالوالد والولد بالوالدة) يعني من الانتناق والمصاحبة وتبيل اليد ونحو ذلك، وفي رواية معمر قال سمعت رجلاً يقول: بكيا حتى أجابهما الطير، وهذا إن ثبت يدل على أنه تابعد لقائهما.

قوله: (إن الله أمرني بأبي) في رواية إبراهيم بن نافع «إن ريك أمرني أن أبني له بيتاً» ووقع في حديث أبي جهم عند الفاكهي «أن عمر إبراهيم كان يومئذ مائة سنة وعمر إسماعيل ثلاثين سنة».

قوله: (ويعني؟ قال وأعصك) في رواية الكشيبي «فأصك» بالفاء، وفي رواية إبراهيم بن نافع «إن الله قد أمرني أن تعيني عليه قال إن أفضل» بنصب اللام قال ابن التين: يحتمل أن يقال أمره الله أن يبني أولاً وحده، ثم أمره أن يعينه إسماعيل، قال فيكون الحديث الثاني متأخراً بعد الأول. قلت: ولا يخفى تكلفه، بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون أمره أن يبني وأن إسماعيل يعينه، فقال إبراهيم لإسماعيل: إن الله أمرني أن أبني البيت وتعيني. وتحلل بين قوله أبني البيت وبين قوله وتعيني قول إسماعيل فاصنع ما أمرك ربك.

قوله: (وأشار إلى أكمة) بفتح الهمزة والكاف وقد تقدم بيان ذلك في أوائل الكلام على هذا الحديث، وللفاكهي من حديث عثمان «فبنا إبراهيم وإسماعيل وليس معهما يومئذ غيرها» يعني في مشاركتها في البناء، وإلا فقد تقدم أنه كان قد نزل الجهميون مع إسماعيل.

قوله: (ولها القواعد من البيت) في رواية أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد عن ابن عباس «القواعد التي رفعها إبراهيم كانت قواعد البيت قبل ذلك» وفي رواية مجاهد عن ابن أبي حاتم «أن القواعد كانت في الأرض السابعة» ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس «رفع القواعد التي كانت قواعد البيت قبل ذلك» ومن طريق عطاء قال: «قال آدم يا رب إني لا أسمع أصوات الملائكة، قال ابن يبيثا ثم اخف به كما رأيت الملائكة تحف بيبي الذي في السماء» وفي حديث عثمان وأبسي جهم

قوله: (نحن بخير وسعة) في حديث أبي جهم «نحن في خير عيش بمحمد الله، ونحن في لبن كثير ولحم كثير وماء طيب».

قوله: (ما طعامكم؟ قالت اللحم، قال: فما شربكم؟ قالت الماء) في حديث أبي جهم ذكر اللبن مع اللحم والماء.

قوله: (اللهم بارك لهم في اللحم والماء) في رواية إبراهيم بن نافع «اللهم بارك

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٧١ و ٢٨٩٣. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي الحج (٤٦٢) مطولاً.]

٣٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ: أَخْبَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكِنْعَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَوَدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقَالَ: «لَوْلَا جِدَانُ قَوْمِكَ بِالْكَنْفِ».

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: «بَيْنَ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَلَّى اسْتِلاَمَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ، إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمْسُمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». [راجع: ١٢٦. أخرجه مسلم: ١٣٣٣.]

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَكْرٍ.

٣٣٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقَانِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَمْدٍ السَّاعِدِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَعْمَلُ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآزْوَاجِهِ وَوَرَثَتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَتَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآزْوَاجِهِ وَوَرَثَتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ خَيْرُ مَجِدِّهِ». [مطهر: ٥٦٣٦. أخرجه مسلم: ٤٥٧.]

٣٣٧٠ - حَدَّثَنَا قَبِيصُ بْنُ خَفْصٍ وَثَوَمَسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّةٍ مُسْلِمُ بْنُ سَالِمٍ الْهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: لَقِيتُ كُفْبَ بْنَ عُجْرَةَ فَقَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَأَهْدِنِي إِيَّاهُ فَقَالَ: سَأَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نَسَلُكُمْ عَلَيْكُمْ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ خَيْرُ مَجِدِّهِ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ خَيْرُ مَجِدِّهِ». [مطهر: ٤٧٩٧، ٤٦٣٥٧. أخرجه مسلم: ٤٥٦.]

٣٣٧١ - حَدَّثَنَا عُفَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ ابْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، وَيَقُولُ: «إِنَّ آتَاكُمَا كَانَ بِعَدُوِّكُمَا بِهَا إِسْمَاعِيلُ وَاسْتَحَاقَ: ائْتُوا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الْتَامَةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَخَاشِعَةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَا مِقْدَرُ».

الحديث الثالث عشر:

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك وفي رواية لمسلم وابن خزيمة من طريق أخرى عن الأعمش عن إبراهيم التيمي «كنت أنا ولبي غلس في الطريق فيعرض علي القرآن وأعرض عليه، فقرأ القرآن فوجد، فقلت تسجد في الطريق؟ قال: نعم سمعت أبا ذرٍّ «فذكر».

قوله: (أي مسجد وضع في الأرض أول) بضم اللام قال أبو البقاء: وهي ضمة بناء لقطعه من الإضافة مثل قبل وبعد، والتقدير أول كل شيء، ويجوز الفتح مصروفًا وغير مصروف.

«فلج إبراهيم من الأساس أساس آدم وجعل طولهُ في السماء تسعة أذرع وعرضه في الأرض يعني دوره ثلاثين فراعاً، وكان ذلك لإبراهيم، وزاد أبي جهم «وأدخل الحجر في البيت، وكان قبل ذلك زبراً لغتم إسماعيل، وإذ بناه بحجارة بعضها على بعض ولم يجعل له سقفاً وجعل له باباً وحفر له بئراً عند بابهِ خزانة للبيت يلقى فيها ما يهدي للبيت» وفي حديثه أيضاً «أن الله أوحى إلى إبراهيم أن اتبع السكينة، فحلقت على موضع البيت كأنها سحابة، فحفرنا بريدان أساس آدم الأول» وفي حديث علي عند الطبري والحاكم «رأى علي رأسه في موضع البيت مثل القمامة فيه مثل الرأس فكلمه فقال: يا إبراهيم ابن علي ظلي أو علي قدري ولا ترد ولا تنقص، وذلك حين يقول الله ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الجمعة: ٢٦] الآية».

قوله: (جاء بهذا الحديث) يعني المقام، وفي رواية إبراهيم بن نافع حتى ارتفع البناء وضعف الشيخ من نقل الحجارة فقام على حجر المقام «زاد في حديث عثمان «ونزل عليه الركن والمقام فكان إبراهيم يقوم على المقام يعني عليه ويرفعه له إسماعيل، فلما بلغ الموضع الذي فيه الركن وضعه يومئذ موضعهم وأخذ المقام فجعل له اصقافاً بالبيت، فلما فرغ إبراهيم من بناء الكعبة جاء جبريل فراه المناسك كلها، ثم قام إبراهيم على المقام فقال: يا أيها الناس أجيئوا ربكم، فوقف إبراهيم وإسماعيل تلك المواقف، وحججه إسحاق وسارة من بيت المقدس، ثم رجع إبراهيم إلى الشام فمات بالشام «وروى الفاكهي بإسناد صحيح من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: «قام إبراهيم على الحجر فقال: يا أيها الناس كتب عليكم الحج، فاسمع مني في أصلاب الرجال وأرحام النساء، فأجابه من آمن ومن كان سبق في علم الله أنه يحج إلى يوم القيامة: لبيك اللهم لبيك «وفي حديث أبي جهم «ذهب إسماعيل إلى الوادي يطلب حجراً، فنزل جبريل بالحجر الأسود، وقد كان رفع إلى السماء حين غرقت الأرض، فلما جاء إسماعيل فرأى الحجر الأسود قال من أين هذا، من جاءك به؟ قال إبراهيم: من لم يكن لي إليك ولا لي حجرك» ورواه أبو أبي حاتم من طريق السدي نحوه، وأنه كان يلهو وكان ياقوتة يضاء مثل النخامة. وهي بالثلثة والمجعة طير أبيض كبير، وروى الفاكهي من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «والله ما بنياه بقصة ولا مدر، ولا كان لها من السنة والأومان ما يسفغانه «ومن حديث علي «كان إبراهيم يبي كل يوم ساقاً «ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عنه وعبد ابن أبي حاتم «أنه كان بناء من خسة أجبل: من حراء وثبير ولبنان وجبل الطور وجبل الحمر «قال ابن أبي حاتم: جبل الحمر يعني بفتح الحاء المعجمة هو جبل بيت المقدس. وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء «أن آدم بناه من خسة أجبل: حراء وطور زينا وطور سيناء والجودي ولبنان، وكان ريشه من حراء «ومن طريق محمد بن طلحة التيمي قال: «سمعت أنه أسس البيت من ستة أجبل: من أبي قبيس ومن الطور ومن قدس ومن ورقان ومن رضوى ومن أحد».

الطريق الثالثة.

قوله: (حدثنا أبو عامر) هو المقدسي وإبراهيم بن نافع هو المخزومي المكي.

قوله: (لما كان بين إبراهيم وبين أهله) يعني سارة (ما كان) يعني من غير سارة لما ولدت هاجر إسماعيل، وقد مضت بقية شرح الحديث ضمن الذي قبله.

٩٠ - باب

٣٣٦٦ - حَدَّثَنَا ثَوَمَسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ». قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى». قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ سَنَةً، ثُمَّ إِنَّمَا أَفْرَكْتُ الصَّلَاةَ بَعْدَ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ الْفَضْلَ لِيهِ». [مطهر: ٣٤٢٥. أخرجه مسلم: ٥٢٠.]

٣٣٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي غَرْوٍ مَوْلَى الْمُطَّلِبِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ مِثْنًا وَنَحْبُهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا».

قوله: (لم أي) بالتثنية وتركه كما تقدم في حديث ابن مسعود «أي الأعمال أفضل» وهذا الحديث يفسر المراد بقوله تعالى: ﴿إِنْ أُولَ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لِدُنْيَاكَ﴾ [آل عمران: ٩٦] ويدل على أن المراد بالبيت العبادة لا مطلق البيوت، وقد ورد ذلك صريحاً عن علي أخرج إسحاق بن راهويه وابن أبي حاتم وغيرهما بإسناد صحيح عنه قال «كانت البيوت قبلة، ولكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله».

قوله: (المسجد الأقصى) يعني مسجد بيت المقدس، وقيل له الأقصى لبعده المسافة بينه وبين الكعبة، وقيل لأنه لم يكن وراءه موضع عبادة، وقيل لبعده عن الأقدار والحياث، والمقدس المطهر عن ذلك.

قوله: (أربعون سنة) قال ابن الجوزي: فيه إشكال، لأن إبراهيم بنى الكعبة وسليمان بنى بيت المقدس وبينهما أكثر من ألف سنة انتهى، ومستنده أن سليمان عليه السلام هو الذي بنى المسجد الأقصى ما رواه النسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بإسناد صحيح «أن سليمان لما بنى بيت المقدس سأل الله تعالى خلافاً ثلاثاً» الحديث، وفي الطبراني من حديث رافع بن حميرة «أن داود عليه السلام ابتدأ بيتاً بيت المقدس، ثم أوحى الله إليه: إني لأقضي ببناءه على يد سليمان» وفي الحديث قصة قال: وجوابه أن الإشارة إلى أول البناء ووضع أسامس المسجد وليس إبراهيم أول من بنى الكعبة ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس، فقد روي أن أول من بنى الكعبة آدم ثم انتشر ولده في الأرض، فجاثر أن يكون بعضهم قد وضع بيت المقدس ثم بنى إبراهيم الكعبة بنص القرآن، وكذا قال القرطبي: إن الحديث لا يدل على أن إبراهيم وسليمان لما بنيا المسجدين ابتداءً وضمهما لهما، بل ذلك تمجيد لما كان أسسه غيرهما.

قوله: (وقال إسماعيل: عبد الله بن أبي بكر) يعني أن إسماعيل بن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك كما رواه عبد الله بن يوسف فقال يدل قول عبد الله بن يوسف أن ابن أبي بكر أخير «أن عبد الله بن أبي بكر أخير» وأبو بكر جد عبد الله المذكور هو الصديق، وقد ساق المصنف حديث إسماعيل في التفسير ولفظه «عبد الله بن محمد بن أبي بكر» وهو الواقع، وكأنه عند التعليق نسب لجدّه، وأغفل المزّي ذكر هذا التعليق في أحاديث الأنبياء.

الحديث السابع عشر حديث أبي حميد الساعدي في صفة الصلاة على النبي ﷺ، وسببها شرحه في الدعوات. والغرض منه قوله فيه «كما صليت على إبراهيم»

الحديث الثامن عشر حديث كعب بن عجرة في صفة الصلاة على النبي ﷺ، وسببها شرحه في الدعوات أيضاً. وقد أورده في أواخر تفسير الأحزاب، وتأتي الإشارة إليه هناك إن شاء الله تعالى. وروى المزّي في الأطراف نقلاً رواية كعب بن عجرة هذه في الصلاة فقال: روى البخاري في الصلاة عن قيس بن حصص وموسى بن إسماعيل كلاهما عن عبد الواحد بن زياد في آخر كلامه، وأغفل بذلك شيخنا ابن الملقن فإنه لما وصل إلى شرح هذا الحديث هنا أحال بشرحه على الصلاة وقال: تقدم في الصلاة، وكأنه تبع شيخه مغفلاً في ذلك فإنه كذلك صنع، ولم يتقدم هذا الحديث عند البخاري في كتاب الصلاة أصلاً، والله الهادي إلى الصواب.

الحديث التاسع عشر حديث ابن عباس في التوحيد بكلمات الله التامة.

قوله: (حدثنا جرير) لثمان بن أبي شبة فيه شيخ أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى وإبراهيم بن موسى قالاً حدثنا عثمان بن أبي شبة حدثنا جرير، وأبو حصص الأبار فرقهما عن منصور.

قوله: (عن منصور) هو ابن المعتز (عن المنهال) هو ابن عمرو، والإسناد إلى سعيد بن جبير كوفيون، وقد رواه النسائي من طريق جرير عن الأعمش عن المنهال فقال «عن عبد الله بن الحارث» يدل سعيد، ولم يذكر فيه عن ابن عباس، ورواه الإسماعيلي من طريق أبي حصص الأبار عن الأعمش ومنصور فحمل رواية الأعمش على رواية منصور، والصواب التخصيص، ولذلك لم يخرج رواية الأبار.

قوله: (إن أباكم) يريد إبراهيم عليه السلام وسماه أباً لكونه جدّاً أعلى.

قوله: (بكلمات الله) قيل المراد بها كلامه على الإطلاق، وقيل أقصيته، وقيل ما وعد به كما قال تعالى: ﴿وَقَدْ كَلِمَةَ رَبِّكَ الْحَسَنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] والمراد بها قوله تعالى: ﴿وَنَزِذْنَا عَنْ نَحْنِ عَلَى الدِّينِ اسْتَغْفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصاص: ٥] المراد بالتامة الكاملة وقيل التامة وقيل الشافية وقيل المباركة وقيل القاضية التي تحضي وتستمر ولا يردّها شيء ولا يدخلها نقص ولا عيب، قال الخطابي: كان أحد يستدل بهذا الحديث على أن كلام الله غير مخلوق، ويحتاج بأن النبي ﷺ لا يستعبد لمخلوق.

قوله: (من كل شيطان) يدخل تحته شياطين الإنس والجن.

قوله: (وهامة) بالشدّيد واحدة الغوام ذوات السموم، وقيل كل ما له سم يقتل فلماً ما لا يقتل سمه فيقال له السوام، وقيل المراد كل نسمة تهم بسوء.

قوله: (ومن كل عين لامة) قال الخطابي: المراد به كل داء وآفة تلم بالإنسان من جنون وخبل. وقال أبو عبيد: أصله من أملت إلاماً، وإلماً قال «لامه» لأنه أراد أنها ذات لَمْ، وقال ابن الأثير: يعني أنها تأتي في وقت بعد وقت، وقال لامة ليؤاخي لفظ هامة لكونه أخف على اللسان.

١١ - باب قول الله عز وجل: ﴿وَيَنْهَى عَنْ مَيْمُونِ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٥١]

[وقوله: ﴿وَلَكِنْ لِيُطِيعُنِي قُلُوبِي﴾].

قوله: (لم أي) بالتثنية وتركه كما تقدم في حديث ابن مسعود «أي الأعمال أفضل» وهذا الحديث يفسر المراد بقوله تعالى: ﴿إِنْ أُولَ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لِدُنْيَاكَ﴾ [آل عمران: ٩٦] ويدل على أن المراد بالبيت العبادة لا مطلق البيوت، وقد ورد ذلك صريحاً عن علي أخرج إسحاق بن راهويه وابن أبي حاتم وغيرهما بإسناد صحيح عنه قال «كانت البيوت قبلة، ولكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله».

قوله: (المسجد الأقصى) يعني مسجد بيت المقدس، وقيل له الأقصى لبعده المسافة بينه وبين الكعبة، وقيل لأنه لم يكن وراءه موضع عبادة، وقيل لبعده عن الأقدار والحياث، والمقدس المطهر عن ذلك.

قوله: (أربعون سنة) قال ابن الجوزي: فيه إشكال، لأن إبراهيم بنى الكعبة وسليمان بنى بيت المقدس وبينهما أكثر من ألف سنة انتهى، ومستنده أن سليمان عليه السلام هو الذي بنى المسجد الأقصى ما رواه النسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بإسناد صحيح «أن سليمان لما بنى بيت المقدس سأل الله تعالى خلافاً ثلاثاً» الحديث، وفي الطبراني من حديث رافع بن حميرة «أن داود عليه السلام ابتدأ بيتاً بيت المقدس، ثم أوحى الله إليه: إني لأقضي ببناءه على يد سليمان» وفي الحديث قصة قال: وجوابه أن الإشارة إلى أول البناء ووضع أسامس المسجد وليس إبراهيم أول من بنى الكعبة ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس، فقد روي أن أول من بنى الكعبة آدم ثم انتشر ولده في الأرض، فجاثر أن يكون بعضهم قد وضع بيت المقدس ثم بنى إبراهيم الكعبة بنص القرآن، وكذا قال القرطبي: إن الحديث لا يدل على أن إبراهيم وسليمان لما بنيا المسجدين ابتداءً وضمهما لهما، بل ذلك تمجيد لما كان أسسه غيرهما.

قوله: (وقد مثنى ابن حبان في صحيحه على ظاهر هذا الحديث فقال: في هذا الخبر رد على من زعم أن بين إسماعيل وداود ألف سنة، ولو كان كما قال لكان بينهما أربعون سنة وهذا عين الحال لطول الزمان بالافتقار بين بناء إبراهيم عليه السلام البيت وبين موسى عليه السلام. ثم إن في نص القرآن أن قصة داود في قتل جالوت كانت بعد موسى بمدة.

وقد تعقب الحافظ الضياء بنحو ما أجاب به ابن الجوزي. وقال الخطابي: يشبه أن يكون المسجد الأقصى أول ما وضع ببناءه بعض أولياء الله قبل داود وسليمان ثم داود وسليمان فزاد فيه ووسعاه فأضيف إليهما بناءه، قال: وقد ينسب هذا المسجد إلى إيلياه فيحتمل أن يكون هو بانيه أو غيره، ولست أحقق لم أضيف إليه. قلت: الاحتمال الذي ذكره أولاً موجه، وقد رأيت لغيره أن أول من أسس المسجد الأقصى آدم عليه السلام وقيل للملائكة وقيل سام بن نوح عليه السلام وقيل يعقوب عليه السلام، فعلى الأولين يكون ما وقع من بعدهما تمجيداً كما وقع في الكعبة، وعلى الآخرين يكون الواقع من إبراهيم أو يعقوب أصلاً وتامياً ومن داود تمجيداً لذلك وإبتداء ببناءه فلم يكمل على يده حتى أكمله سليمان عليه السلام، لكن الاحتمال الذي ذكره ابن الجوزي أوجه.

وقد وجدت ما يشهد له ويؤيد قول من قال: إن آدم هو الذي أسس كل أسن المسجدين، فذكر ابن هشام في «كتاب النيجان» أن آدم لما بنى الكعبة أمره الله بالسير إلى بيت المقدس وأن يبنيه فيناه ونسك فيه، وبناء آدم للبيت مشهور، وقد تقدم قريباً حديث عبد الله بن عمرو أن البيت رفع زمن الطوفان حتى بواه الله لإبراهيم. وروى ابن أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة قال: وضع الله البيت مع آدم لما هبط، ففقد أصوات الملائكة وتسيبهم، فقال الله له: يا آدم إني قد أجهت بيتاً يطاف به كما يطاف حول عرشي فانطلق إليه، فخرج آدم إلى مكة، وكان قد هبط بالهند ومد له في خطوه، فأتى البيت فطاف به «وقيل إنه لما صلى إلى الكعبة أمر بالتوجه إلى بيت المقدس فاتخذ فيه مسجداً وصلى فيه ليكون قبلة لبعض فرثه. وأما ظن الخطابي أن إيليا أسس رجل ففيه نظر، بل هو اسم البلد فأضيف إليه المسجد كما يقال مسجد المدينة ومسجد مكة. وقال أبو عبيد البكري في «معجم البلدان»: إيليا مدينة بيت المقدس فيه ثلاث لغات: مد آخره وقصره وحلف الياء الأولى، قال الفروزي:

لوى ابن أبي الفراق عيينه بعدما دنّا من أعالي إيلياه وغرّوا

وعلى ما قاله الخطابي يمكن الجمع بأن يقال: إنها سميت باسم بانيها كغيرها. والله أعلم.

قوله: (فصله) بهاء ساكنة وهي هاء السكت، وللكشيني بهذا.

قوله: (فإن الفضل فيه) أي في فعل الصلاة إذا حضر وقتها، زاد من وجه آخر عن الأعمش في آخره «والأرض لك مسجد» أي للصلاة فيه، وفي «جامع سفيان بن عيينة» عن الأعمش «فإن الأرض كلها مسجد» أي صالحة للصلاة فيها. ويخص هذا

لَاتُؤْخَلُ: لَا تُخَفَّ

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنحِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

إبراهيم خليلاً استأذنه ملك الموت أن يشربه فأذن له - فذكر قصة معه في كيفية قبض روح الكافر والمؤمن، قال «قام إبراهيم يدعو ربه: رب أرني كيف تنحي الموتى حتى أعلم أنني خليك» وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي العوام عن أبي سعيد قال «يطمئن قلبي بالخلعة ومن طريق قيس بن مسلم عن سعيد بن جبير قال «يطمئن قلبي أنني خليك» ومن طريق الضحاك عن ابن عباس «أعلم أنك تنحي إذا دعوتك». وإلى هذا الأخير جنح طريق علي بن أبي طلحة عنه «أعلم أنك تنحي إذا دعوتك». وإلى هذا الأخير جنح القاضي أبو بكر الباقلاني، وحكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه قال: طلب إبراهيم ذلك لتعجب عنه شدة الحرق، قال ابن التين: وليس ذلك بالبين، وقيل كان سبب ذلك أن نمرود لما قال له ما ربك؟ قال ربي الذي يحيي ويميت، فذكر ما قص الله مما جرى بينهما، فسأل إبراهيم بعد ذلك ربه أن يريه كيفية إحياء الموتى من غير شك منه في القدرة، ولكن أحب ذلك واشتاق إليه فاراد أن يطمن قلبه بمحصل ما أراد، أخرجه الطبري عن ابن إسحاق، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة

٤٥٥٣٧، ٤٦٩٩٤، ٤٦٩٩٩، أخرجه مسلم: [١٥١].

قال: المراد ليطمئن قلبي أنهم يعلمون أنك تنحي الموتى. وقيل معناه أقتدرني على إحياء الموتى تصادف في السؤال. وقال ابن الحصار: إنما سأل أن يحيي الله الموتى على يديه فلهذا قيل له في الجواب «فصرهم إليك» [البقرة: ٢٦٠]. وحكى ابن التين عن بعض من تحصل عنه أنه أراد بقوله: «قلبي» رجلاً صالحاً كان يصعب سأل عن ذلك، وأبعد منه ما حكاه القرطبي المفسر من بعض الصوفية أنه سأل من ربه أن يريه كيف يحيي القلوب، وقيل أراد طمأنينة النفس بكثرة الألفة، وقيل عبة المراجعة في السؤال. ثم اختلفوا في معنى قوله ﴿عَنْ أَحَقِّ بَالَشِكْ﴾ فقال بعضهم: معناه نحن أشد اشتياقاً إلى رؤية ذلك من إبراهيم، وقيل معناه إذا لم نشك نحن فإبراهيم أولى أن لا يشك، أي لو كان الشك متطراً في الأنبياء لكانت أنا أحق به منهم، وقد علمت أنني لم أشك فاعلموا أنه لم يشك. وإنما قال ذلك تواضعاً منه، أو من قبل أن يعلمه الله بأنه أفضل من إبراهيم، وهو كقولنا في حديث أنس عند مسلم «أرجلنا قال للنبي ﷺ: يا خير البرية، قال ذلك إبراهيم» وقيل أن سبب الحديث أن الآية لما نزلت قال بعض الناس: شك إبراهيم ولم يشك نبياً قبله ذلك فقال: نحن أحق بالشك من إبراهيم، وأراد ما جرت به العادة في المخاطبة لئلا أراد أن يدفع عن آخر شيئاً قال: مهما أريدت أن تقول لفلان فقله لي، ومقصوده لا تقل ذلك وقيل: أراد بقوله نحن أمته الذين يجوز عليهم الشك وإخراجه هو منه بدلالة الصمّة.

وقيل: معناه الذي ترون أنه شك أنا أولى به لأنه ليس بشك إنما هو طلب لزيد البیان. وحكى بعض علماء العربية أن أفضل رما جاءت لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تَبِعَ﴾ [الدخان: ٣٧] أي لا خير في الفريقين، ونحو قول القائل: الشيطان خير من فلان أي لا خير فيهما، فعلى هذا فمعنى قوله «نحن أحق بالشك من إبراهيم» لا شك عندنا جميعاً. وقال ابن عطية: ترجم الطبري في تفسيره فقال: وقال آخرون شك إبراهيم في القدرة. وذكر أثر ابن عباس وعطاء، قال ابن عطية: وعمل قول ابن عباس عندي «أنتما أرجى آية» لما فيها من الإلال على الله وسؤال الأحياء في الدنيا، أو لأن الإيمان يكفي فيه الإجمال ولا يحتاج إلى تقرير ويبحث. قال: وعمل قول عطاء «دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس» أي من طلب المعاينة.

قال وأما الحديث فمبني على نفي الشك، والمراد بالشك فيه الحواطر التي لا تثبت، وأما الشك المصطلح وهو التوقف بين الأمرين من غير مزية لأحدهما على الآخر فهو منفي عن الحليل قطعاً لأنه يبعد وتوقعه عن رسوخ الإيمان في قلبه فكيف بمن بلغ رتبة النبوة. قال: وأيضاً فإن السؤال لما وقع بكيف دل على حال شيء موجود مقرر عند السائل والمسؤول، كما تقول كيف علم فلان؟ فكيف في الآية سؤال من هيئة الإحياء لا عن نفس الإحياء فإنه ثابت مقرر. وقال ابن الجوزي: إنما صار أحق من إبراهيم لما عانى من تكذيب قومه وردهم عليه وتعجبهم من أمر البعث فقال: أنا أحق أن أسأل ما سأل إبراهيم، لعظم ما جرى لي مع قومي المنكرين لإحياء الموتى ولمعرفتي بتفضيل الله لي، ولكن لا أسأل في ذلك.

قوله: ﴿قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ﴾ الاستهزاء للتعقير، ووجهه أنه طلب الكيفية وهو مشعر بالتصديق بالإحياء.

قوله: ﴿بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ أي ليزيد سكناً بالمشاهدة المنضمة إلى اعتقاد القلب، لأن تظاهر الأدلة أسكن للقلوب، وكأنه قال أنا مصدق، ولكن للبيان لطيف معنى. وقال عياض: لم يشك إبراهيم بأن الله يحيي الموتى، ولكن أراد طمأنينة القلب

٣٣٧٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَسْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنحِي الْمَوْتَى﴾ قَالَ: أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ: بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي. وَتَرْخَهُ اللَّهُ لَوْطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رَحْنِ شَيْطَانٍ، وَكَوْنُ لَيْفَتْ فِي السَّحْنِ طَوْلًا مَا لَيْسَ يُوَسِّفُ، لَأَجَبْتُ النَّاسِي. [المطر: ٤٣٣٧٥، ٤٣٣٧٨].

قوله: (باب قوله: ﴿وَلِيَسْمَعَ عَنْ صَيفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية. لا توجل: لا تخف) كذا اختصر في هذا الباب على تفسير هذه الكلمة، وبذلك جزم الإسماعيلي وقال: ساق الآيتين بلا حديث انتهى. والتفسير المذكور مروى عن عكرمة عند ابن أبي حاتم، ولعله كان عقب هذا في الأصل يياض فخلف، وقصة أضياف إبراهيم أوردها ابن أبي حاتم من طريق السدي مبيّة، وفيها أنه لما قرب إليهم العجل قالوا: إنا لا نأكل طعاماً إلا بئس، قال إبراهيم: إن له ثمناً. قالوا: وما ثمنه؟ قال: تذكرون اسم الله على أوله ومحمدونه على آخره، قال فظفر جبريل إلى ميكايل فقال: حق لهذا أن يتخذه ربه خليلاً. فلما رأى أنهم لا يأكلون فزع منهم. ومن طريق عثمان بن محسن قال «كانوا أربعة: جبريل وميكايل وإسرافيل ودافيل» ومن طريق نوح بن أبي شبل «أن جبريل مسح بجناب العجل فقام يدرج حتى بلغه في النار».

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنحِي الْمَوْتَى﴾ كذا وقع هذا الكلام لأبي ذر مصلاً بالباب، ووقع في رواية كريمة بدل قوله «ولكن ليطمئن قلبي» وحكى الإسماعيلي أنه وقع عنده «باب قوله وإذ قال إبراهيم الخ» وسقط كل ذلك للنسفي فصار حديث أبي هريرة تكلمة الباب الذي قبله، فكمكمت به الأحاديث عشرين حديثاً، وهو متجه.

قوله: (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب) في رواية الطبري من طريق عمرو بن الحارث عن يونس عن الزهري «أخبرني أبو سلمة وسعيد» كذا قال يونس بن يزيد عن الزهري، ورواه مالك عن الزهري فقال «إن سعيد بن المسيب وأبا عبيدة أخبراه عن أبي هريرة» وسأني ذلك للمصنف قريباً، وتابع مالكا أبو أوس عن الزهري أخرجه أبو عوامة من طريقه، ورجع ذلك عند النسائي فاقصر عليه، وكان البخاري جنح إلى تصحيح الطريقين فأخرجهما معاً، وهو نظر صحيح، لأن الزهري صاحب حديث، وهو معروف بالرواية عن هؤلاء فلهذا سمعهم منهم جميعاً، ثم هو من الأحاديث التي حدث بها مالك خارج الموطأ واشتهر أن جويرية تفرد به عنه، ولكن تابعه سعيد بن داود عن مالك أخرجه الدارقطني في غرائب من طريقه.

قوله: (نحن أحق بالشك من إبراهيم) سقط لفظ الشك من بعض الروايات. واختلف السلف في المراد بالشك هنا، فحمله بعضهم على ظاهره وقال: كان ذلك قبل النبوة، وحمله أيضاً الطبري على ظاهره وجعل سببه حصول وسوسة الشيطان، لكنهما لم تستقر ولا زلزلت الإيمان الثابت، واستند في ذلك إلى ما أخرجه هو وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والحاكم من طريق عبد العزيز للأجشون عن محمد بن المنكدر عن ابن عباس قال: أرجى آية في القرآن ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنحِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] الآية، قال ابن عباس: هذا لما يعرض في الصدور وسوس به الشيطان، فرضي الله من إبراهيم عليه السلام بأن قال: بلى.

ومن طريق معمر عن قتادة عن ابن عباس نحوه، ومن طريق علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس نحوه، وهذه طرق يشد بعضها بعضاً وإلى ذلك جنح عطاء فروى ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج «سألت عطاء عن هذه الآية قال: دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فقال ذلك» وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال «ذكر لنا أن إبراهيم أتى على دابة توزعها الدواب والسباع» ومن طريق حجاج عن ابن جريج قال «بلغني أن إبراهيم أتى على جيفة حمار عليه السباع والطير فمجب وقال: رب لقد علمت لتجمعنهما، ولكن رب أرني كيف تنحي الموتى» وذهب آخرون إلى تأويل ذلك، فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق السدي قال «لا اتخذ الله

وترك المنازعة لمشاهدة الإحياء فصل له العلم الأول بوقوعه، وأراد العلم الثاني بكيفية ومشاهدته، ويحتمل أنه سأل زيادة اليقين وإن لم يكن في الأول شك لأن المعلوم قد تتفاوت في قوته فأراد الترتي من علم اليقين إلى عين اليقين والله أعلم.

قوله: (ويروحم الله لوطاً إلخ) يأتي الكلام عليه قريباً في ترجمة لوط.

قوله: (ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي) أي لأسرعت الإجابة في الخروج من السجن ولا قدمت طلب البراءة، فوصفه بشدة الصبر حيث لم يبادر بالخروج وإنما قاله ﷺ تواضعاً، والتواضع لا يحط مرتبة الكبير بل يزيده رفعة وجلالاً، وقيل هو من جنس قوله «لا تفضلوني على يونس» وقد قيل إنه قاله قبل أن يعلم أنه أفضل من الجميع، وسببها تكلمه لهذا الحديث في قصة يوسف.

١٢- باب قول الله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ

إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾ (مريم: ٥٤)

٣٣٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي غَثِيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: قَالَ: مَرْءُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَّبِعُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْمُوا نَبِيَّ إِسْمَاعِيلَ، فَإِنْ أَبَاكُمْ كَانَ رَيْباً، ارْمُوا وَأَنَا مَعَ نَبِيِّ فُلَانٍ». قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْقَرِيقَيْنِ بِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَهُ؟». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟ قَالَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلَّكُمْ». [رواجع: ٢٨٩٩].

قوله: (باب قول الله تعالى: «وذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد») تقدم في أواخر الشهادات سبب تسميته صادق الوعد. ثم ذكر المصنف حديث سلمة بن الأكوع «أرما بني إسماعيل» وقد تقدم شرحه في «باب التعريض على الرمي» من كتاب الجهاد، واحتج به المصنف على أن اليمن من بني إسماعيل كما سيأتي في أوائل المناقب مع الكلام عليه.

قوله: (وأنا مع ابن فلان) وقع في رواية الكشيبي «وأنا مع بني فلان» وكذا هو في الجهاد، قيل والصواب الأول لقوله في حديث أبي هريرة «وأنا مع ابن الأدرع» وقد تقدم تسمية ابن الأدرع في الجهاد، وقد تقدم كثير من أخبار إسماعيل فيما مضى قريباً

١٣- باب قصة إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام

في ابن عمر وأبو هريرة، عن النبي ﷺ.

قوله: (قصة إسحاق بن إبراهيم النبي ﷺ) ذكر ابن إسحاق أن هاجر لما حلت بإسماعيل غارت سارة فحملت بإسحاق فوضعت ما فشب الغلامان. ونقل عن بعض أهل الكتاب خلاف ذلك وأن بين مولعها ثلاث عشرة سنة والأول أولى.

قوله: (فه ابن عمر وأبو هريرة) كانه يشير بحديث ابن عمر إلى ما سيأتي في قصة يوسف، وبحديث أبي هريرة إلى الحديث المذكور في الباب الذي يليه، وأخبر ابن التين فقال: لم يلق البخاري على سننه فأرسله، وهو كلام من لم يفهم مقاصد البخاري، لأنه يستلزم أن يكون البخاري أثبت في كتابه حديثاً لا يعرف له سندا ومع ذلك ذكره مرسله، ولم يجر للبخاري بذلك حافة حتى يحمل هذا الموضع عليها، ونحوه قول الكرماني: قوله في أي الباب حديث من رواية ابن عمر في قصة إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام فأشار البخاري إليه إجمالاً ولم يذكره بعينه لأنه لم يكن بشرطه اهـ وليس الأمر كذلك لما بيته، والله المستعان.

١٤- باب

﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ - إِلَيَّ قَوْلِهِ - وَتَحَنَّنَ لَهُ فَسَلِّمُوا﴾ [القرة: ١١٣].

٣٣٧٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ الْمُخَوَّرَ، عَنْ غَيْثِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَنْ

أَكْرَمَ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَكْرَمُهُمْ أَهْلَاهُمْ». قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، تَسْأَلُ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَأَكْرَمُ النَّاسِ يُوسُفُ بْنُ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ غَيْثِ اللَّهِ». قَالُوا: تَسْأَلُ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «أَفْسَنَ مَعَادُونَ الْقَرْيَبِ تَسْأَلُونَنِي». قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَعَيَّارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا فَتَّهُوا». [رواجع: ٣٣٥٢. أخرجه مسلم: ٢٣٧٨].

قوله: (باب أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه الآية) أورد فيه حديث أبي هريرة «أكرم الناس يوسف بن الله ابن نبي الله» الحديث، ومناسبة هذه الترجمة من جهة مراقبة الحديث الآية في سياق نسب يوسف عليه السلام، فإن الآية تضمنت أن يعقوب خاطب أولاده عند موته عرضاً لهم على الشبث على الإسلام، وقال له أولاده أنهم يعبدون إلهه وإله آباءه إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ومن جملة أولاد يعقوب يوسف عليهم السلام، فنص الحديث على نسب يوسف وأنه ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم وزاد أن الأربعة أنبياء في نسق.

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهبه الإمام المشهور.

قوله: (سمع المعمر) أي أنه سمع المعمر وهم يحذرون «أنه» خطأ كما يحذرون قال خطأ ولا بد من ثبوتهما لفظاً، وعبيد الله هو ابن عمر العمري.

قوله: (أكرمهم ألقابهم) هو موافق لقوله تعالى ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّقَاتُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

قوله: (قالوا يا بني الله ليس عن هذا نسألك، قال: فأكرم الناس يوسف) الجواب الأول من جهة الشرف بالأعمال الصالحة، والثاني من جهة الشرف بالنسب الصالح.

قوله: (ألفن معادن العرب) أي أصولهم التي ينسبون إليها ويتأخرون بها، وإنما جعلت معادن لما فيها من الاستعداد للتفاوت، أو شبههم بالمعادن لكونهم أوعية الشرف كما أن المعادن أوعية للجواهر.

قوله: (لخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا) يحتمل أن يريد بقوله «خياركم» جمع خير، ويحتمل أن يريد أفضل التفضيل تقول في الواحد خير وأخير ثم القسمة رابعة، فإن الأفضل من جمع بين الشرف في الجاهلية والشرف في الإسلام وكان شرفهم في الجاهلية بالخصل المحمودة من جهة ملازمة الطبع ومنازلة خصيصاً بالانساب إلى الآباء والتصنيف بذلك، ثم الشرف في الإسلام بالحصول المحمودة شرعاً، ثم أرفعهم مرتبة من أضاف إلى ذلك التقف في الدين، ومقابل ذلك من كان مشروفاً في الجاهلية واستمر مشروفاً في الإسلام فهذا أدنى المراتب، والقسم الثالث من شرف في الإسلام ووقف ولم يكن شرفياً في الجاهلية، ودونه من كان كذلك لم ينفقه، والقسم الرابع من كان شرفياً في الجاهلية ثم صار مشروفاً في الإسلام فهذا دون السلي قبله، فإن تقفه فهو أعلى مرتبة من الشريف الجاهل

١٥- باب ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ. إِنْ أَنْتُمْ لَأَتَاوُنَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَهْتَلُونَ. فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْفُسٌ يَظْهَرُونَ. فَانْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِذْ أَخْرَجْنَاهُ مِنَ الْغَابِرِينَ. وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا نَسَاءً مَطَرُ الْمُتَلَفِّينَ﴾ [النمل: ٥٤-٥٨].

٣٣٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُغْفِرُ اللَّهُ لِلْوَطِ، إِنْ كَانَ يُقَاوِي إِلَى رُكْنَيْ شَيْدٍ». [رواجع: ٣٣٧٢. أخرجه مسلم: ١٥١ مطولاً].

قوله: (باب ولو طاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة إلى قوله فساء مطر المتلدين) يقال إنه لوط بن هاران بن تارخ وهو ابن أخي إبراهيم عليه السلام، وقد نص الله تعالى قصته مع قومه في الأصراف وهود والشجره والنمل والصفات وغيرها وحاصلها أنهم ابتعدوا وطه المذكور فدعاهم لوط إلى الترحيد وإلى الإلتاع عن الفاحشة فأصروا على اللامتناع، ولم يقف أن يساعده منهم أحد، وكانت مدلتهم تسمى سلوم وهي بغور زغر من البلاد الشامية، فلما أراد الله إهلاكهم بعث جبريل وميكائيل

كَلْبُوا، قَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ، لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَنْظُرُ ذَلِكَ بَرْتَهَا، وَأَمَّا هَلِيبُ الْآيَةِ، قَالَتْ: هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ، وَعَلَى عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ، وَاسْتَخَرَهُمْ النَّصْرَ، حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَأَ مِنْهُمْ كَلْبُهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَظَنُّوا أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ كَذَّبُوهُمْ، جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿اسْتَيْسَأَ﴾ اسْتَغْفَلُوا، مِنْ يَسْتُ ﴿مِنْهُ﴾ مِنْ يُوسُفَ. ﴿لَا تَيَسَّوْا مِنْ رُوحِ اللَّهِ﴾ مَغْضَاهُ مِنَ الرَّجَاءِ. [المط: ٤١٤٥٢٥، ٤١٤٦٩٦، ٤١٤٦٩٥].

٣٣٩٠- أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكِرِيمُ، ابْنُ الْكِرِيمِ، ابْنُ الْكِرِيمِ ابْنُ الْكِرِيمِ، يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ». [راجع: ٣٣٨٢].

قوله: (باب قول الله تعالى: لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسالكين) اسم إخوة يوسف: روبيل بضم الراء وسكون الواو وكسر الواو بعدها تخانية ساكنة ثم لام وهو أكبرهم، وشمعون بالشين المعجمة، ولاوي، ويهوذا، وداني، ونفتالي بفاء ومثناة، وكاد، وأشير وأيساجر، ورياحلون، ونيامين وهم الأسباط. وقد اختلف فيهم قليل: كانوا أنبياء، ويقال لم يكن فيهم نبي وإنما المراد بالأسباط قبائل من بني إسرائيل، فقد كان فيهم من الأنبياء عدد كثير. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث. أحدهما: حديث أبي هريرة في «أكرم الناس» أي أصلاً، ذكره من وجهين عن عبد الله بن عمر.

ثانيهما: قال فيه: «أخبرنا محمد بن سلام أخبرني عبد» وهو ابن سليمان.

ووقع في «المستخرج» لأي نعيم ابن البخاري أخرجه عن عثمان بن أبي شيبة عن حيدة قاله أعلم، وقد تقدم شرحه قريباً. الحديث الثاني: حديث عائشة «مروا أباً بكر فيفضل بالناس» وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة، وأورد هنا مختصراً، والغرض منه قوله: «إنكم صواب يوسف» وقوله في أول الإسناد «حدثنا الربيع بن يحيى» في رواية أبي ذر بن عوف، ولازم، وزاد في رواية كريمة «البصري» ووقع في نسخة «حدثنا النضر حدثنا زائدة» وهو خطأ فاحش تصحيف من «البصري» وقد تقدم ذكر مناسبه هناك، وقد قص الله تعالى قصة يوسف مطولة في سورة لم يذكر فيها قصة لغيره وقد روى ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً «رحم الله يوسف، لولا الكلمة التي قلها فذكرني عند ربك ما لبث في السجن ما لبث» الثالث: حديث أبي موسى في المعنى وقد تقدم أيضاً.

الرابع: حديث أبي هريرة في الدعاء عند الرفع من الركوع «اللهم أنج المستضعفين» وقد تقدم شرحه في الصلاة أيضاً، والغرض منه قوله «اجعلوا عليهم سنين كسني يوسف» المراد بسني يوسف ما قصه الله من ذكر السنين المجيدة في زمانه، ويقال اسم الملك الذي رأى الرقيا الريان بن الوليد من فرية لاؤذ بن مام بن نوح.

الخامس: حديثه في ذكر لوط ويوسف، وقد تقدم في ترجمة إبراهيم.

السادس: حديث أم رومان والدة عائشة في قصة الإنكسار، أورده لقول عائشة فيه: «نفطي ومثلكم كمثل يعقوب وبنيه» وسيأتي في تفسير التور في سياق قصة الإنكسار عن عائشة بلفظ «والثمنت اسم يعقوب فلم أجده، فقلت: ما أبجد في ولكم مثلاً إلا أباً يوسف» وباتي الكلام على ما قيل في هذا الإسناد من التعليل بالانقطاع، والجواب عنه في غزوة بني المصطلق من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

السابع: حديث عائشة في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَأَ الرُّسُلَ﴾ [يوسف: ١١] وسيأتي شرحه في آخر تفسير سورة يوسف.

قوله: (استيسأوا استغفلوا من يستست، منه من يوسف) وقع في كثير من الروايات «اتصلوا» والصواب الأول. وفي تفسير ابن أبي حاتم من طريق ابن إسحاق «فلما استيسأوا» [يوسف: ٨٠] أي لما حصل لهم اليأس من يوسف.

قوله: (ولا تياسوا من روح الله معناه من الرجاء) وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن بشر عن قتادة «لا تياسوا من روح الله أي من رحمة الله».

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. [راجع: ٣٣٥٣، أخرجه مسلم: ٢٣٧٨].

٣٣٨٤- حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْحَمَّزِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ غُرُورَ بْنَ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَهَا مَرْيُ أَبَا بَكْرٍ يَمْلِكُ بِالنَّاسِ». قَالَتْ: إِنَّهُ رَجُلٌ أَمِيفٌ، مَتَى يَهْمُ مَقَامَكَ رَقِي، فَهَذَا فَهَذَا.

قَالَ شُعْبَةُ فَقَالَ: فِي الْعَائِشَةِ أَوْ الرَّبِيعَةِ: «إِنَّكُمْ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ ...». [راجع: ١٩٨، أخرجه مسلم: ٤١٨].

٣٣٨٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي نُورَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَكَيْفَ بِالنَّاسِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ كَذَّابٌ، فَقَالَ بَطْنُهُ، فَقَالَتْ بَطْنُهُ: «مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّكُمْ صَوَاحِبُ يُوسُفَ». فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ حَسَنٌ: عَنْ زَائِدَةَ: رَجُلٌ رَافِقٌ. [راجع: ١٩٨، أخرجه مسلم: ٤٢٠].

٣٣٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْزَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنِ أَبِي رَيْحَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اخْذْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُعَرَّةٍ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَسِيرَ كَسْبِي يُوسُفَ». [راجع: ٨٠٤، أخرجه مسلم: ١٧٥].

٣٣٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ، [هُوَ] ابْنُ أَخِي جُوَيْرِيَةَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ أَسْمَاءَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ: سَمِعَهُ مِنْ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوحَمُ اللَّهُ لَوْطَا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنِي شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي لِأَجْتَنِّهِ». [راجع: ٣٣٧٢، أخرجه مسلم: ١٥١ مطولاً].

٣٣٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لُحَيْلٍ: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ رُومَانَ، وَهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ، لَمَّا لَبِثَ فِيهَا مَا قِيلَ، قَالَتْ: يَسُّمَا أُمَّ مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَانِ، إِذْ وَجَعَتْ عَلَيْهَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهِيَ تَقُولُ: قَتَلَ اللَّهُ بَفْلَانَ وَقَتَلَ، قَالَتْ فَقُلْتُ: لِمَ؟ قَالَتْ: إِنَّهُ نَمَى ذِكْرُ الْحَبِيثِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَيُّ حَبِيثٍ؟ فَأَخْبَرْتَهَا. قَالَتْ: فَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَخَرْتُ مَغْشِيَةً عَلَيْهَا، فَمَا أَفَاقَتْ إِلَّا وَعَلَيْهَا حُمَى بِنَافِضٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا لِيْهِ؟». قُلْتُ: حُمَى أَخَذَتْهَا مِنْ أَجْلِ حَدِيثٍ تُحَدِّثُ بِهِ، فَقَعَدَتْ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَئِنْ خَلَفْتُ لَا تُصَدِّقُونَنِي، وَلَكِنْ اخْذَرْتُ لَا تَغْلُزُونَنِي، فَمَنْعَنِي وَمَنْعَكُمْ كَمَنْعِي بِقُضُوبٍ وَتَبِيٍّ، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ. فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ مَا أَنْزَلَ فَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: بِحَمْدِ اللَّهِ لَا بِحَمْدِ أَحَدٍ. [المط: ٤١٤٣، ٤١٤٦٩٦، ٤١٤٧٥١].

٣٣٨٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورُ: أَنَّ سَالَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أَرَابِيَةَ قَوْلَ اللَّهِ: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَأَ الرُّسُلَ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا﴾ أَوْ كَلْبُوا؟ قَالَتْ: بَلْ كَلْبُهُمْ قَوْمُهُمْ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ وَمَا هُوَ بِالظَّنِّ، فَقَالَتْ: يَا غُرَيْرَةُ لَقَدْ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ، قُلْتُ: فَلَمَّا هَذَا

(تسبيح): مطابقة هذا الحديث للترجمة وقوله الآية في سورة يوسف ودخوله هو في عموم قوله: ﴿وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم﴾ [يوسف: ١٠٩] وكان مقامه في السجن تلك المدة الطويلة إلى أن جاء النصر من عند الله تعالى بعد اليأس، لأنه أمر الفتى الذي ظن أنه ناج أن يذكر قصته وأنه حزين ظلاماً، فلم يذكرها إلا بعد سبع سنين وفي مثل هذا يحصل اليأس في العادة المطردة. الحديث الثامن حديث ابن عمر «الكريم ابن الكريم» الحديث تقدم شرحه قبل هذا. وعبدية شيخ المصنف هو ابن عبد الله المروزي، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن دينار

٢٠- باب قول الله تعالى: ﴿وأيوب إذ نادى ربه

أني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين﴾ [الأنبياء: ٨٣]

﴿اركن﴾ [ص: ٤٢]: اضرب ﴿يركضون﴾ [الأنبياء: ١٢]: يهلثون.

٣٣٩١- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُضَيْيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا قَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «يَتِمُّ أَيُّوبُ بِفَيْسَلٍ غُرَبَاءَ، خَرَّ عَلَيْهِ وَجَلَّ جَرَادٌ مِنْ فَيْسَلٍ، فَجَعَلَ يَخْسِي فِي قُورِهِ، فَدَافَعَهُ رُبُّهُ، يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَخَذْتُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرِّكَاتِكَ». [راجع: ٢٧٩].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وأيوب إذ نادى ربه﴾ [الأنبياء: ٨٣] الآية) يقال هو أيوب بن ساري بن رخوايل بن عيصو بن إسحاق بن إبراهيم، وقيل: اسم أبيه موص بالياقي سواء، وقيل موص بن رزاح بن عيص، وقيل أيوب بن رزاح بن موص بن عيصو، ومنهم زاد بين موص وعيص ليقرون، وزعم بعض المتأخرين أنه من فريسة روم بن عيص ولا يثبت ذلك، وحكى ابن عسكار أن أمه بنت لوط عليه السلام وأن أباه كان من آمن بإبراهيم وعلى هذا فكان قبل موسى. وقال ابن إسحاق: الصحيح أنه كان من بني إسرائيل ولم يصح في نسبه شيء إلا أن اسم أبيه امص والله أعلم. وقال الطبري: كان بعد شبيب. وقال ابن أبي شيبة: كان بعد سليمان، وكان عيصو تزوج بشمت بنت عمه إسماعيل فوزق منها رخوايل وهو بشين مجعلة.

قوله: (اركن اضرب يركضون يهلثون) روى ابن جرير من طريق شعبة عن قتادة في قوله: ﴿اركن يركض يركض﴾ قال: ضرب برجله الأرض فإذا عيان تيمان فشرّب من إحداهما واغتسل من الأخرى. وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿إذا هم منها يركضون﴾ [الأنبياء: ١٢] أي يهربون وأخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله: ﴿لا تركضوا﴾ [الأنبياء: ١٣] أي لا تفرّوا.

قوله: (بين أيوب) أصل «بين» بين أشبعت الفتحة، ويفتسل خبر المبتدأ والمجمل في محل الجواب بإضافة بين إليه والمعامل «خر عليه» أو هو مقدر وخر مفسر له، ووقع عند أحد وابن حبان من طريق بشير بن نهيك عن أبي هريرة «لا عافى الله أيوب أنطر عليه جراداً من ذهب».

قوله: (عريالاً) تقدم القول فيه في كتاب الفسل.

قوله: (خر عليه) أي سقط عليه.

وقوله: (رجل جراد) أي جماعة جراد، والجراد اسم جمع واحده جرادة كتمر وغرة، وحكى ابن سيده أنه يقال للذكر جراد وللأنثى جرادة.

قوله: (يخسّي) بالظنة أي يأخذ بيديه جيماً، وفي رواية بشير بن نهيك «يلتقط».

قوله: (في قوربه) في حديث ابن عباس عند ابن أبي حاتم «فيجعل أيوب ينشر طرف ثوبه فيأخذ الجراد فيجعله فيه فكلموا ابتلاً ناحية نشر ناحية».

قوله: (فدافعه) فدافعه أي يحمي أن يكون بواسطة أو يظلم، ويحتمل أن يكون بشير واسطة.

قوله: (قال بلى) أي اغثيتي.

قوله: (ولكن لا غنى لي) بالعصر بشير تزوين وخبر لا قوله لي أو قوله عن بركتك، وفي رواية بشير بن نهيك «فقال ومن يشبع من رحمتك» أو قال: «من فضلك». وفي الحديث جواز الحرص على الاستكثار من الحلال في حق من وثق من نفسه بالشكر عليه، وفيه تسمية المال الذي يكون من هذه الجهة بركة، وفيه فضل الذي

(تسبيح): لم يثبت عند البخاري في قصة أيوب شيء، فاكثرت بهذا الحديث الذي على شرطه. وأصح ما ورد في قصته ما أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير وصححه ابن حبان والحاكم من طريق نافع بن يزيد عن عقيل عن الزهري عن أنس «أن أيوب عليه السلام ابتلي فلبث في بلاءه ثلاث عشرة سنة، فرفضه القريب والبعيد إلا رجلين من إخوانه فكانا ينفذون إليه ويروحان، فقال أحدهما للآخر: لقد أفتب أيوب ذنباً عظيماً ولا لكشف عنه هذا البلاء، فذكره الآخر لأيوب، يعني فحزن ودعا الله حيث فخرج حاجته وأمسكت امرأته بيده فلما فرغ أبطلت عليه، فأوحى الله إليه أن اركض برجلك، ففرض برجله الأرض فبعت حين فاختل منها فرجع صحيحاً، فجاءت امرأته فلم تعرفه، فسأته عن أيوب فقال: إني أنا هو، وكان له أندران: أحدهما: للقمح والأخر: للشعير، فبعت الله له سحابة فأفترقت في أندر القمح اللعب حتى فاض، وفي أندر الشعير النفضة حتى فاض».

وروى ابن أبي حاتم نحوه من حديث ابن عباس وفيه «فكساه الله حلة من حلل الجنة، فجاءت امرأته فلم تعرفه فقالت: يا عبد الله هل أبصرت المبتلى الذي كان هنا، ففعل اللئاب ذهبت به؟ قال: ويحك أنا هو» وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن حبيب بن عمر نحوه حديث أنس، وفي آخره «قال فسجد وقال: وعزتك لا أرفع رأسي حتى تكشف عني فكشف عنه» وعن الضحاك عن ابن عباس «رد الله على امرأته شياها حتى ولدت له ستة وعشرين ولداً ذكراً» وذكر وهب بن منبه وعبد بن إسحاق في «المبتدأ» قصة مطولة جداً وحاصلها أنه كان بحوران، وكان له البنية سهلهما وجبلها، وله أهل ومال كثير وولد، فسلب ذلك كله شيئاً فشيئاً وهو يصبر ويحسب، ثم ابتلي في جسده بآلوا من البلاء حتى ألقى خارجاً من البلى، فرفضه الناس إلا امرأته، فبلغ من أمرها أنه كانت تخدم بالأجرة وتعلمه إلى أن تجتهد الناس خشية العلوى فباعت إحدى صغيرتيها من بعض بنات الأشراف وكانت طويلة حسنة فاشترت له به طعاماً طيباً، فلما أحضرته له حلف أن لا يأكله حتى يخبره من أين لها ذلك، فكشفت عن رأسها، فاشتد حزنه وقال حيث: ﴿رب إني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين﴾ [الأنبياء: ٨٣] فغافاه الله تعالى، وروى ابن أبي حاتم عن مجاهد أن أيوب أول من أصابه الجدري. ومن طريق الحسن أن إيليس أتى امرأته فقال لها: إن أكل أيوب ولم يسم صولي فرفضت ذلك على أيوب فحلف ليضربها مائة، فلما عوفي أمره الله أن يأخذ عرجوناً فيه مائة شمر أخ يفضيها ضربة واحدة، وقيل: بل قعد إيليس على الطريق في صورة طيب فقال لها: إذا داوتيه فقال أنت شفتي فتعت بذلك، فرفضت ذلك عليه فغضب وكان ما كان. وذكر الطبري أن اسمها لما بنت يعقوب، وقيل: رحة بنت يوسف بن يعقوب، وقيل: بنت افراميم أو ميشا بن يوسف، وأفاد ابن خالويه أنه يقال لها م زيد واختلف في مدة بلاءه قليل ثلاث عشرة سنة كما تقدم، وقيل ثلاث سنين وهذا قول وهب، وقيل: سبع سنين وهو عن الحسن وقطادة، وقيل: إن امرأته قالت له: ألا تدعو الله ليافيك فقال: قد عشت صحيحاً سبعين سنة أفلا أصبر سبع سنين؟ والصحيح ما تقدم أنه لبث في بلاءه ثلاث عشرة سنة. وروى الطبري أن مدة عمره كانت ثلاثاً وتسعين سنة فملى هذا فيكون عاش بعد أن عوفي عشر سنين، والله أعلم.

٢١- باب ﴿وَأَذْكُرْ لِي الْكِتَابَ مُوسَى

إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصاً وَمَنَّاناً رَسُولاً نَبِيّاً وَلَذِينَاهُ مِنْ حَبَابِ الطُّورِ الْأَمِينِ وَرَقَرَبَاتِهِ نَجِيّاً﴾ كَلِمَةً ﴿وَوَعَدْنَا لَهُ مِنْ وَحْمِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيّاً﴾ [مريم: ٥١]

[٥٣]

يُقَالُ لِلْوَاحِدِ وَاللَّاتَيْنِ وَالْجَمِيعِ نَجِيٌّ، وَيُقَالُ: ﴿عَلِمُوا نَجِيّاً﴾ [يوسف: ٨٠]: اعترفوا نَجِيّاً، وَالْجَمِيعُ نَجِيَّةٌ يَتَأَخَّرُونَ.

﴿تَلَفَّفُ﴾ [الأعراف: ١١٧]: تَلَفَّفُ.

٣٣٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثَيْلٌ،

عَنِ ابْنِ جِبْهَابٍ: سَمِعْتُ غُرَافَةَ قَالَ: قَالَتْ عَلِيَّةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى خَلِيجَةٍ يُرْخَفُ فُرَادُهُ، فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ - وَكَانَ رَجُلًا تَصَرُّ بِقُرْآنِ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ - فَقَالَ وَرَقَةُ: مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، وَإِنْ أَذْرَكْنِي يَوْمَئِذٍ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا.

النَّامُوسُ: صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي يُطْلَعُهُ بِمَا يَسْتَعْرِهُ عَنْ غَيْرِهِ. [راجع: ٣. أخرجه مسلم: ٦٦٠، مطولاً].

قَالَ مُجَاهِدٌ: عَلَى قَدَرٍ ﴿طه: ٤٠﴾: مُوَاعِدَةٌ. ﴿لا تَبْئِسْ﴾ ﴿طه: ٤٢﴾: لَا تَعْصِفْ. ﴿يَبْسًا﴾ ﴿طه: ٧٧﴾: يَابَسًا. ﴿مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ﴾ ﴿الْخَلْيَبِ الَّذِي اسْتَخَارُوا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ. ﴿فَقَلَقَتْهَا﴾ الْقَبِيحَةُ. ﴿الْقَلْبَى﴾ ﴿طه: ٨٧﴾: مَنَعٌ. ﴿قَسِيًّا﴾ ﴿طه: ٨٨﴾: مُوسَى، هُمْ يَقُولُونَهُ: أَخْطَأَ الرَّبُّ. ﴿أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ ﴿طه: ٨٩﴾: فِي الْعِجْلِ.

٣٣٩٣- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ حَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِصْفَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِي بِهِ: «حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْغَاسِمَةَ، فَبِأُفٍّ هَارُونَ، قَالَ: هَذَا هَارُونَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ قَوْلًا، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. فَأَبَقَتْ نَابِتٌ، وَعَبَّادُ بْنُ أَبِي عُلَيْيٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٢٠٧. أخرجه مسلم: ١٦٤، مطولاً].

قوله: (باب قول الله عز وجل: وهل آتاك خبير) وهل آتاك حديث موسى إذ رأى ناراً إلى قوله بالوادي المقدس طوى) سقط لفظ «باب» عند أبي ذر وكرمة.

قوله: (آنست أبصرت) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿آنس من جانب الطور نارا﴾ [القصص: ٢٩] أي أبصر.

قوله: (قال ابن عباس: المقدس المبارك، طوى اسم الوادي) هكذا وقع هذا التفسير وما بعده في رواية أبي ذر عن المستملي والكشيمبي خاصة ولم يذكره جميع رواة البخاري هنا، وإنما ذكروا بعضه في تفسير سورة طه وها أنا أشرحه هنا وأبين إذا أعيد في تفسير طه إن شاء الله تعالى ما سبق منه هنا. وقول ابن عباس هذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، وروى هو والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أنه سمي «طوى» لأن موسى طواه ليلاً قال الطبري: فعلى هذا فالمنى إنك بالوادي المقدس طوبته وهو مصدر أخرج من غير لفظه كأنه قال: طويت الوادي المقدس طوى. وعن سعيد بن جبير قال: قيل له طوى أي طأ الأرض حافياً، وروى الطبري عن مجاهد مثله، وعن عكرمة أي طأ الوادي، ومن وجه آخر عن ابن عباس كذلك، وروى ابن أبي حاتم من طريق بشر بن عبيد والطبري من طريق الحسن قال: قيل له طوى لأنه قدس مرتين. وقال الطبري: قال آخرون معنى قوله طوى أي تشى، أي ناداه ربه مرتين إنك بالوادي المقدس، وأتشد لذلك شاهداً قول عدي بن زيد:

أصاذل إن اللوم في غير حينه علي طوى من غيرك المتردد

وقال أبو عبيدة: طوى بكسر أوله قومه، فقول الشاعر: «وإن كان حياناً عدى آخر الدهر» قال: ومن جعل طوى اسم أرض لم يترن، ومن جملة اسم الوادي صرفه، ومن جعله مصدراً بمعنى نودي مرتين صرفه تقول: نادته ثنى وطوى أي مرة بعد مرة، وأتشد البيت المذكور.

قوله: (سيرتها حالها) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١] يقول حالها الأولى، ورواه ابن جرير كذلك. ومن طريق مجاهد وقادة سيرتها هيبتها.

قوله: (واللهي التقى) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينٍ﴾ إن في ذلك لآيات لأولي النهى ﴿طه: ١٢٨﴾ قال: لأولي التقى. ومن طريق سعيد عن قتادة «لأولي النهى: لأولي الورع» قال الطبري خص أولي النهى لأنهم أهل التفكير والاعتبار.

قوله: (بملكنا بأمرنا) وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿مَا اخْلَفْنَا مَوْعِدَكُنَا بِمَلَكِنَا﴾ [طه: ٨٧] يقول: بأمرنا، ومن

قوله: (باب واذكر في الكتاب موسى إنه كان مخلصاً وكان رسولا نبياً إلى قوله لجيا) في رواية أبي ذر قوله الله واذكر الخ «ليس فيه» «باب» وساق في رواية كريمة إلى قوله: ﴿أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٣].

قوله: (يقال للواحد والآخر) زاد الكشيمبي: والجمع نجى (وقال خالصوا) احتزلوا نجيا والجمع النجوة، يتناجون) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿خَالَصُوا نجياً﴾ [يوسف: ٨٠]: أي احتزلوا نجياً يتناجون، والتجي يقع لفظه على الواحد والجمع أيضاً. وقد يجمع فيقال نجى وأنجية، قال لبيد:

وشهدت النجوة الإفاقة عالياً كعبي، وأرداف الملوك شهود

وموسى هو ابن عمران بن لاهب بن عازر بن لاي بن يعقوب عليه السلام لا اختلاف في نسبه، ذكر السدي في تفسيره بإسانيده أنه يده أمر موسى أن فرعون رأى كأن ناراً أقبلت من بيت المقدس فأحرقت دهر مصر وجميع القبط إلا دور بني إسرائيل، فلما استيقظ جمع الكهنة والسحرة فقالوا: هذا غلام يولد من هؤلاء يكون خراب مصر على يده، فأمر بقتل الغلمان، فلما ولد موسى أوحى الله إلى أمه أن أرضعيه، فإذا خضت عليه فالقيه في اليم، قالوا فكانت ترضعه، فإذا خافت عليه جعلته في تابوت وقلته في البحر وجعلت الخيل عندها، فنسبت الخيل يوماً فجرى به النيل حتى وقف على باب فرعون فالتقطه الجوّاري فأحضره عند امرأته، ففتحت التابوت فرائه فأعجبها، فاسترته من فرعون فوهبه لها، فربته حتى كان من أمره ما كان.

قوله: (تلقي تلقيم) هو تفسير أبي عبيدة قاله في سورة الأعراف، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث يده الوحي، وقد تقدم شرحه بشامه في أول الكتاب، والخرص منه قوله: «الناموس الذي أنزل على موسى».

قوله: (الناموس صاحب السر الذي يطلع بما يسره عن غيره) هو قول المصنف، وقد تقدم قول من خصه بسر الخير.

قوله: (باب قول الله عز وجل: ﴿وَهَلْ آتَاكَ خَبِيرٌ﴾) [طه: ٨٩-٩٢]

﴿آنست﴾: أبصرت. ﴿نارا﴾ لعلّي آتيكم بينها بقس ﴿الآية طه: ١٠﴾

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْمُقَدَّسُ﴾: الْمُبَارَكُ. ﴿طَوًى﴾: اسْمُ الْوَادِي. ﴿سِيرَتَهَا﴾ [طه: ٢١]: حَالَتُهَا. ﴿وَاللَّهِىَ﴾: النَّحْيَ. ﴿بِمَلَكِنَا﴾ [طه: ٨٧]: بِأَمْرِنَا. ﴿هَوًى﴾ [طه: ٨١]: شَقِيًّا. ﴿فَارْعَاهُ﴾ [القصص: ١٠]: إِلا مِنْ ذِكْرِ مُوسَى. ﴿رِشْعًا﴾ [القصص: ٣٤]: كَيْ يَمْكِنَنَّي، وَيَقَالُ: مُعِينًا أَوْ مُعِينًا. يَتَطَشُّ وَيَتَطَشُّ. ﴿يَتَمَتَّعُونَ﴾ [القصص: ٢٠]: يَتَشَاوَرُونَ. وَالْجَذْوَةُ قِطْعَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ أَحْشَبٍ لَيْسَ فِيهَا لَهَبٌ. ﴿سَنُعِيدُ﴾ [القصص: ٣٥]: سَنُعِيدُكَ، كَلِمَا عَزَّزْتُ شَيْئًا فَقَدْ جَعَلْتُ لَهُ عَضُدًا.

وَقَالَ غُرَيْرٌ [من مجاز القرآن لابي صيد ١٢٨/٢]: كُلُّ مَا لَمْ يَنْطِقْ بِخَرَفٍ أَوْ لِيهِ تَمَتُّعَةٌ أَوْ قَالَاةٌ فِيهِ غَفْدَةٌ. ﴿أَزْرِي﴾ [طه: ٣١]: ظَهْرِي. ﴿فَيَسْجُدْكُمْ﴾ [طه: ٦١]: فَيَهْلِكْكُمْ. ﴿الْمُنْتَلَى﴾ [طه: ٦٣]: تَأْتِيهِ الْأَنْفَالُ، يَقُولُ: بَلِييَكُمْ، يُقَالُ: خَذِ الْمُنْتَلَى خِذِ الْأَنْفَالَ. ﴿ثُمَّ اتَّوَا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤]: يُقَالُ: هَلْ أَتَيْتَ الصَّفَّ الْيَوْمَ؟ بِغَيِّ الْمُنْتَلَى الَّذِي يُصْنَى لِيهِ. ﴿فَاَوْجِسْ﴾ [طه: ٦٧]: اخْشَرْ خَوْفًا،

طريق سعيد عن قتادة : « ملكتنا أي بطانتنا » وكذا قال السدي، ومن طريق ابن زيد يهوانا. واختلف أهل القراءة في ميم ملكتنا فقرأوا بالضم وبالفتح وبالكسر، ويمكن تخريج هذه التأويلات على هذه القراءات .

قوله: (هوى شقي) وصله ابن أبي حاتم عن الطريق المذكورة في قوله تعالى: ﴿ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى﴾ [طه: ٨١] قال: يعني شقي. وكذا أخرجه الطبري.

قوله: (فارغاً إلا من ذكر موسى) وصله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي في

قوله: (ثم اتوا صفاء، يقال هل آتيت الصف اليوم يعني المصلى الذي يصلي فيه) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ثم اتوا صفاء﴾ [طه: ٦٤] أي صفوفاً، وله معنى آخر من قولهم: هل آتيت الصف اليوم؟ أي المصلى الذي يصلي فيه.

قوله: (فلوجس) اضمر خوفاً فلجعت الواو من خيفة لكسرة الحاء) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فلوجس منهم خيفة﴾ [طه: ٦٧] أي فاضمر منهم خيفة أي خوفاً، فلجعت الواو فصارَتْ ياء من أجل كسرة الحاء. قال الكرماني: مثل هذا الكلام لا يليق بحمالة هذا الكتاب أن يذكر فيه انتهى. وكأنه رأى فيه ما يخالف اصطلاح اللسانين الأوّل. وأم موسى اسمها بلخونا وقيل: بألفخت ويقال يوحاند.

قوله: (ردوا كي يصدقني) وصله ابن أبي حاتم من الطريق المذكورة قبل، وروى الطبري من طريق السدي قال: كما يصدقني، ومن طريق مجاهد وقادة رداً أي عونا.

قوله: (ويقال معنياً أو معنياً) يعني بالمعجمة والثلاثة وبالمهملة والتون، قال أبو

عبيدة في قوله ردداً بصدقني: أي معيّن، يقال فيه أرفأت فلاناً على عدوه أي اكتفته وأعتته، أي صرت له كفّاً.

قوله: (يطش ويطش) بمعنى بكسر الطاء ويضمها، قال أبو عبيدة في تفسير قوله الشاعر «هم صلوا العبدى في جنح نخلة» وقال: إنما جاء على موضع في إشارة لبيان شدة التمكن في الظرفية.

قوله: ﴿عَطِيكُ يَا لَك﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿قال فما عطيك﴾ (طه: ٩٥) أي ما بالك وشأنك؟ قال: الشاعر «يا عجباً ما عطيه وعطيه» وروى الطبري من طريق السدي في قول الله: ﴿قال فما عطيك﴾ قال: مالك يا سامري واسم السامري المذكور يأتي.

ليقتلوك ﴿ القصص: ٣٤ ﴾ أي يهون بك وتأمرون وتشاورون انتهى. وهي بمعنى تأمرون، ومنه قول الشاعر:

أرى الناس قد أحسنوا شيعة وفي كل حادثة يؤمر

وقال ابن قتيبة: معناه يأمر بعضهم بعضاً فقولوه: ﴿ واتسمروا بينهم معروف ﴿ الطلاق: ٦ ﴾.

قوله: (والجلوة قطعة غليظة من الخشب ليس لها لب) قال أبو مينة في قوله تعالى: ﴿وَأَجْلُوهُ مِنَ الثَّارِ﴾ [التقصص: ٢٩]: أي قطعة غليظة من الخشب ليس فيها لب، قال الشاعر:

فأصبح من ذلك كالسامري إذ قال موسى له لا سامسا
قال: والماسة والمخالطة واحد، قال: ومنهم من جعلها اسماً فكسر آخرها بنون تنوين، قال الشاعر:

باتت حواطب ليلى ياتمنن لها
جزل الجفدا غير غوار ولا دهر
تيمم كرهط السامري وقوله
الا لا مرهد السامري مساس
والجلوة مثلة الجهم.
اجراها عبرى قطام وحزام.

قوله: (لننصفنه: لنلزيه) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ لننصفنه في اليم نصفاً ﴾ [طه: ٩٧] يقول لنلزيه في البحر.

قوله: (الضياء الحلي) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ وإنك لا تعلم فيها ولا

قوله: ﴿وَلَا يَغْرِهَ كَلِمًا يَنْتَقِلُ بِحَرْفٍ أَوْ فِيهِ ثَمَّةٌ أَوْ قَالَةً فِيهِ عَقْدَةٌ﴾ هو قول أبي حنيفة، قال في قوله تعالى: ﴿وَإِصْلَاحَ عَقْدَةٍ مِنْ لِسَانِي﴾ ﴿طه: ٢٧﴾: المقددة في اللسان ما لم ينتقل بحرف أو كانت من ثمة أو قالة. وروى الطبري من

قوله: (قصصه: اتبعي أثره، ولقد يكون أن يقص الكلام: نحن نقص عليك) طريق السدي قال: لا يحرك موسى أخذته أسية امرأة فرعون ترصه ثم ناولته لفرعون، فأخذ موسى بلحيته فتصفاها، فاستعصى فرعون الفلبين، فقاتلت أسية ابنه صبي لا يقبل، فوضع له جراً وناولته وإن أخذ الفلبين فاذبح وإن أخذ الحماره فاحرقه أو لا يقبل، فجهاد جبريل طرقت في بطنه جرة طهرتها في فاحترق فاحترق لفسادها في لسانه عقلة من يومئذ. ومن طريق مجاهد وسعيد بن جبير نحو ذلك، التمسمة هي التردد في

الطغى بالمتانة الموقانية، والغافاة بالمزعة التردد في الخطب بالغاء.

قوله: (عن جنب: عن بعد، وعن جناية وعن اجتناب واحمد) روى الطبري من طريق مجاهد في قوله: ﴿عن جنب﴾ [القصص: ١١] قال: عن بعد. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فيصرت به عن جنب﴾ أي عن بعد وتجنب، ويقال ما تأتينا إلا عن جناية وعن جنب، قال الشاعر:

قوله: ﴿فَیَسْأَلُكُمْ﴾ وصله الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهو قول أبي عبيدة قال: وتقول سخته واسخته بمعنى، قال الطبري سحت أكثر من أسحت. وروى من طريق قتادة في قوله: ﴿فَیَسْأَلُكُمْ﴾ [طه: ٦١] أي

٢٣- باب ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾

إِلَى قَوْلِهِ ﴿ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ [غافر: ٢٨]

قوله: (باب) وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه إلى قوله هو مسرف كذاب) كذا وقعت هذه الترجمة بغير حديث، ولعله أدخل يائضاً في الأصل فوصل كذا، ووقع هذا في رواية النسفي مضموماً إلى ما في الباب الذي بعده وهو متجه. واختلف في اسم هذا الرجل قيل هو يوشع بن نون وبه جزم ابن التين وهو بعيد لأن يوشع كان من ذرية يوسف عليه السلام ولم يكن من آل فرعون، وقد قيل إن قوله: ﴿ من آل فرعون ﴾ [غافر: ٢٨] متعلق بكتم إيمانه، والصحيح أن المؤمن المذكور كان من آل فرعون، واستدل لذلك الطبري بأنه لو كان من بني إسرائيل لم يصح فرعون إلى كلامه ولم يستمع منه. وذكر العلوي عن السدي ومقاتل أنه ابن ابن عم فرعون، وقيل: اسمه شمعان بالشين للمعجمة، قال الفارطاني في «المؤلف»: لا يعرف شمعان بالشين للمعجمة إلا هذا وصححه السهيلي، وعن الطبري اسمه حيزور وقيل حزقيل برحاييا وقيل: حزاييا قاله وهب بن منبه وقيل: حاويو، وعن ابن عباس اسمه حبيب وهو ابن عم فرعون، أخرجه عبد بن حديد، وقيل: هو حبيب التجار وهو غلط، وذكر الوزير أبو القاسم المغربي في «أدب الخراف»: إن اسم صاحب فرعون حوتكة بن سود بن أسلم من قضاة، وعزاه لرواية أبي هريرة.

٢٤- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَهَلْ آتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾

[طه: ٩]

﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [السا: ١٦٤].

٣٣٩٤- حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْلَةُ أُسْرِي بِي: رَأَيْتُ مُوسَى، وَإِذَا هُوَ رَجُلٌ ضَرْبُ رَجُلٍ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَوْعَةَ، وَرَأَيْتُ عِيسَى، إِذَا هُوَ رَجُلٌ رُبْعَةُ أَحْمَرٍ، كَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ دِقَاسٍ، وَأَنَا أَتَيْتُهُ وَلَوْ إِبرَاهِيمَ رضي الله عنه يَوْمَ، ثُمَّ آتَيْتُ يَأْقَانَ: فِي أَخِيهِمَا كُنَّ وَفِي الْأَخْرِ خَيْرٌ، فَقَالَ: احْزَبُ إِلَهُمَا حِينَئِذٍ، فَأَخَذَتِ اللَّيْلُ لَقَسْرَتِي، فَقِيلَ: أَخَذَتِ الْفَيْطَرَةَ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْغَمْرَ هَوَتْ أَعْيُنُكَ». [طه: ٣٧٧، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩

ثانيهما: حديث ابن عباس في ذلك وفيه ذكر يونس.

ثالثها: حديثه في صوم عاشوراء، وقوله في حديث أبي هريرة « رأيت موسى إذا هو رجل ضرب » بفتح المجمة وسكون الراء بعدها موحدة أي تخيف.

قوله: (رجل) يفتح الراء وكسر الجيم أي مدين الشعر مسترسله، وقال ابن السكيت: شعر رجل أي غير جعد.

قوله: (كانه من رجال شعوة) بفتح المجمة وضم النون وسكون الواو بعدها همزة ثم هاء تأنيث: حي من اليمن ينسبون إلى شعوة إلى شعوة كان بينه وبين أهله، والنسبة إليه شونلي بالهمز بعد الواو والمعلم بغير واو، قال ابن قتيبة: سمي بذلك من قولك رجل فيه شعوة أي تقزز، والتقزز بقاء وزاين التباعد من الأذناس، قال الداودي: رجال الأزد معروفون بالطول انتهى. ووقع في حديث ابن عمر عند المصنف بعد « كانه من رجال الزط » وهم معروفون بالطول والأكمة.

قوله: (ورأيت عيسى) سيأتي الكلام على ذلك في ترجمة عيسى.

قوله: (وأنأ أخيه وله إبراهيم به) أي الحليل عليه السلام، وزاد مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر « ورأيت جبريل فإذا أقرب الناس به شهبا دحية ».

قوله: (ثم ألتهم بالناحين) سيأتي الكلام عليه في حديث الإسراء في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى، وقوله في حديث ابن عباس « سمعت أبا العالية » هو الرصاصي بكسر الراء وتخفيف اللحتانية ثم مهمله رفع واسمه رافع بالقاء مصفرا، وروى عن ابن عباس آخر يقال له أبو العالية وهو البراء بالتشديد نسبة إلى بري السهام، واسمه زياد بن فيروز وقيل غير ذلك، وحديثه عن ابن عباس سبق في تعصير الصلاة.

قوله: (لا ينبغي لعبد) يأتي الكلام عليه في ترجمة يونس عليه السلام.

قوله: (وذكر النبي ﷺ ليلة أسري به) في رواية الكشيبي « ليلة أسري بي » على الحكاية. وهذا الحديث الواحد أفرد أكثر الرواة فجعلوه حديثين: أحدهما: يتعلق بيونس عليه السلام، والثاني حديث آخر. وقوله: « فقال: موسى آدم طوال » زعم ابن التين أنه وقع هنا « آدم جسيم طوال » ولم أر لفظ « جسيم » في هذه الرواية. وقوله آدم بالمد أي أسمر، وطوال بضم المهمله وتخفيف الواو. وأما حديث ابن عباس في صوم عاشوراء فسبق شرحه في كتاب الصيام.

٢٥- باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾

وَأَمْنَمْنَاهَا بِعَشْرِ قِمِّ مِثْقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلَحْ وَتَلَّى صَبْرَ سَبِيلِ الْمُتَّقِينَ. وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَاكَ - إِلَى قَوْمِهِ - وَأَنَا آوَدُ الْمُؤْمِنِينَ. [الأعراف: ١٤٢ - ١٤٣].

يقال: ذكته زلزلته، ﴿ فذكنا ﴾ [الحاقة: ١٤]، فذككن، جعل الجبال كأنواراً واحدة، كما قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا ﴾ [الأنعام: ٣٠]. ولم يقل: كن، رتقا: ملتصقتين.

﴿ أشرىوا ﴾ [البقرة: ٩٣]: قوب مشرب مصبوغ.

قال ابن عباس: ﴿ أتبخت ﴾ [الأعراف: ١٦٠]: انفجرت. ﴿ وإذ نقصنا الجبل ﴾ [الأعراف: ١٧١]: رتقا.

٣٣٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَمْرُو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « السَّمُ يُصْقَطُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَكَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يُلْقَى، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخِي بِقَالِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْقُرْصِ، فَلَا أَذَى أَفَاقَ لَيْلِي، أَمْ جُوزِي بِصَفْحَةِ الطُّورِ ». [راجع: ٢٤١٢. أخرجه مسلم: ٢٣٧٤].

٣٣٩٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا

مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « لَوْلَا بُنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَرْ اللَّهُمَّ، وَلَوْلَا خَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَتَى زَوْجَهَا الشَّرَّ ». [راجع: ٣٣٠. أخرجه مسلم: ١٤٧٠].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً إِلَى قَوْلِهِ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٢-١٤٣]) ساق في رواية كريمة الآيتين كلتيهما. وقوله: ﴿ وَأَمْنَمْنَاهَا بِعَشْرِ ﴾ فيه إشارة إلى أن المواعدة وقعت مرتين، وقوله: ﴿ صَفْحًا ﴾ أي منشياً عليه.

قوله: (يقال ذكته زلزلته) هذا ذكره هنا لقوله في قصة موسى عليه السلام « فلما نحلى ربه للجبل جعله دكا ﴾ [الأعراف: ٤٣] قال أبو عبيدة جعله دكا أي مسترباً مع وجه الأرض، وهو مصدر جعل صفة، ويقال ناقة ذكاه أي ذابها السنام مستو ظهرها. ووقع عند ابن مرفوعة مرفوعاً « إن الجبل ساخ في الأرض فهو يهوي فيه إلى يوم القيامة » وسنده واه، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي مالك رفعه « لما نحلى الله للجبل طارت لظمته ستة أجبل فوقعت ثلاثة بمكة: حرى وثور وثبير، وثلاثة بالمدينة: أحد ورضوى وورقان » وهذا غريب إرساله.

قوله: (فلذا كان جعل الجبال كالواحدة كما قال الله عز وجل ﴿ إِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا ﴾ [الأنعام: ٣٥] ولم يقل كن رتقا) ذكر هذا استطراداً إذ لا تعلق له بقصة موسى، وكذا قوله: « رتقا ملتصقتين » وقال أبو عبيدة الرتق الذي ليس فيها ثقب، ثم فتح الله السماء بالمطر وفتح الأرض بالشجر.

قوله: (أشربوا، قوب مشرب مصبوغ) يشير إلى أنه ليس من الشرب، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا ﴾ في قلوبهم المعجل ﴿ [البقرة: ٩٣] أي سقوه حتى غلب عليهم، وهو من مجاز الحلف أي أشربوا في قلوبهم حب المعجل. ومن قال إن المعجل أحرق ثم ذري في الله فشيروه فلم يعرف كلام العرب، لأنها لا تقول في الماء: أشرب فلان في قلبه.

قوله: (قال ابن عباس: النجست الفجوت) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ذلك.

قوله: (وإذ نقصنا الجبل رفعا) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه أيضاً. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين.

أحدهما: حديث أبي هريرة في أن الناس يصمقون وسيأتي شرحه قريباً.

ثانيهما: حديثه « لولا بنو إسرائيل لم يخن اللحم » وصيق شرحه في ترجمة آدم

٢٦- باب طوفان من السيل

يَقَالُ لِلْمَوْتِ الْكَثِيرِ طُوفَانٌ، الْقَمْلُ: الْخُمْثَانُ بِشِبْهِ صِفَارِ الْحَمَلِ.

حَقِيقٌ ﴿ حَقٌّ ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

﴿ سَقَطَ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]: كُلُّ مَنْ نَدِمَ فَقَدْ سَقَطَ فِي يَدِهِ.

قوله: (باب) كنا لم نغير ترجمة، وهو الكافصل من الباب الذي قبله وتعلقه به ظاهر، وسقط جميعه من رواية التنسي.

قوله: (طوفان من السيل، ويقال للموت الكثير طوفان) قال أبو عبيدة: الطوفان مجاز من السيل، وهو من الموت المتتابع الزرع.

قوله: (القمل: الخمتان يشبه صفار الحطم) قال أبو عبيدة: القمل عند العرب هي الخمتان قال الأثرم الراوي: عنه والخمتان يعني بالهملة ضرب من القردان، وقيل: هي أصغر، وقيل: أكبر، وقيل: الدبا بفتح المهمله وتخفيف الموحدة مقصور.

قوله: (حقيق حق) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلِي ﴾ [الأعراف: ١٠٥] عجزه حق علي أن لا أقول على الله إلا الحق، وهذا على قراءة من قرأ حقيق علي بالتشديد وأما من قرأها « علي » فإنه يقول معناه حريص أو حق.

قوله: (سقط، كل من ندم فقد سقط في يده) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ ولما سقط في أيديهم ﴾ [الأعراف: ١٤٩]: يقال لكل من ندم وعجز عن شيء سقط في يده

٢٧- باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام

٣٤٠٠- حدثنا عمرو بن محمد، حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال:

حدثني أبي، عن صالح، عن أبي جهم، أن عبيد الله بن عبد الله: أخبثه عن أبي عباس: أنه تبارى هو وأخوه بن قيس الفزاري في صاحب موسى، قال ابن عباس: هو خضر، فمر بهما أبي بن كعب، فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى، الذي سأل السبل إلى لقيته، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر شأنه؟ قال: نعم؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُسَمَّى موسى في ملا من بني إسرائيل جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدًا أعظم مني؟ قال: لا، فأوحى الله إلى موسى: بلي، عذبتا خضر، فقال موسى السبل إليه، فبُحِلَّ له الخوت آية، وقيل له: إذا فقدت الخوت فارجع فبُحِلَّ سقفة، فكان يَتَّبِع أثر الخوت في البحر، فقال لموسى قاه: أرايت إذا أوتينا إلى الصخرة فإني نسيت الخوت، وما أنساه إلا الشيطان أن أذكره، فقال موسى: ذلك ما كنا نبع فارثنا على آثارهما قصصًا، فوجدنا خضرًا، فكان من شأنهما الذي قص الله في كتابه». (راجع: ٧٤، أخرجه مسلم: ٢٣٨٠).

٣٤٠١- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفیان: حدثنا عمرو بن دينار

قال: أخبرني سعيد بن جبير قال: قلت لأبي عباس: إن نوحًا الكليلي يزعم: أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بن إسرائيل، إنما هو موسى آخر، فقال: كذب عذو الله، حدثنا أبي بن كعب، عن النبي ﷺ: «أن موسى قام خطيبًا في بني إسرائيل، فسئل أي الناس أعظم؟ فقال: أنا، فغضب الله عليه، إذ لم يؤد العلم إليه، فقال له: بلي، لي عذ بمنجم البحرين هو أعظم منك، قال: أي رب ومن لي به؟ - وروى قال سفیان، أي رب، وكيف لي به؟ - قال: تأخذ حوتا، فحفظه في بكتل، حتى ما فقدت الخوت فهو ثم وروى قال: فهو ثم.

وأخذ حوتا فحفظه في بكتل، ثم أطلق هو وقاه يوحى بن ثون، حتى إذا أتت الصخرة وحما رؤوسهما، فرقد موسى واضطرب الخوت فخرج، فسقط في البحر فاتخذ سبيلا في البحر سربًا، فامسك الله عن الخوت جرمة الماء، فصار رجل الطاق - هكذا يغل الطاق - فأنطلقا بمنشيان بنية لآبهما ويومهما، حتى إذا كان من المد قال لقاه: آية عدا، لقد لقيت من سفرنا هذا نصبا، ولم يجد موسى النصب حتى جاوز حيث أمره الله، قال له قاه: أرايت إذا أوتينا إلى الصخرة، فإني نسيت الخوت، وما أنساه إلا الشيطان أن أذكره، واتخذ سبيلا في البحر عجا، فكان للخوت سربًا ولهما عجا، قال له موسى: ذلك ما كنا نبعي، فارثنا على آثارهما قصصًا - رجعا يقصان آثارهما - حتى أتيا إلى الصخرة، فإذا رجل مستحي بروب، سلم موسى فرده عليه، فقال: وأنى بارحك السلام؟ قال: أنا موسى، قال: موسى بن إسرائيل؟ قال: نعم، أتيتك لئلا تظنني مما غلبت رضاء، قال: يا موسى إني على علم من علم الله عليه الله لا تعلم، وأنت على علم من علم الله علمك الله لا أعلم، قال: هل أتيتك؟ قال: «إنك أن تستطيع معي صبرا، وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرًا - إلى قوله - إسرًا». فأنطلقا بمنشيان على ساحل البحر، فمررت بهما سينة كلوهم أن يخلوهم، ففرقا الخضر فحملوه بغير تول، فلما ركبنا في السفينة جاء عصفور، فوقع على حارب السفينة فقرر في البحر نقرة أو نقرتين، قال له الخضر: يا موسى ما نقص علمي وعلمك من علم الله

إلا يقل ما نقص هذا العصفور ببقائه من البحر، إذ أخذ القمار فنزع لوحًا، قال: فلم يبق موسى إلا ولقد فلق لوحًا بالقدوم، فقال له موسى: ما صنعت؟ قوم حملونا بغير تول عمدت إلى سفينتهم فخرقتها ليعرف أهلها، لقد جئت شيئا إيرا، قال: ألم أقل لك إنك أن تستطيع معي صبرا؟ قال: لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهني من أمري، غمرنا، فكانت الأولى من موسى بسينا، فلما خرجنا من البحر مروا بسلام تلعب مع الصبيان، فأخذ الخضر برأيه فقلعه يديه هكذا، وأوتنا سفينا بأطراف أصابعه كأنه يقطف شيئا، فقال له موسى: أقلت نفسا زكية بغير نفس؟ لقد جئت شيئا نكرا، قال: ألم أقل لك إنك أن تستطيع معي صبرا؟ قال: إن سألتك عن شيء بغنا فلا تصاحني، قد بلغت من لدني عذرا، فأنطلقا، حتى إذا أتت أهل قرية استطعنا أهلها، فأبوا أن يضيئوا لنا فوجدنا فيها جدرا يريد أن ينقض، فابلا، أوتنا يديه هكذا، وأحار سفينا كأنه يمنع شيئا إلى فوق، فلم استطع سفينا بذكر مالا إلا مرة.

قال: قوم اتباهم فلم يعلمونا ولم يعترفونا، عمدت إلى حبالهم، كؤ حيث لا تعلمت عليه آخرًا. قال: هذا يراي تبني وتبنيك، سألتك بأول ما كنم تشيع عليه صبرا.

قال النبي ﷺ: «وودنا أن موسى كان صبرا فقص الله علينا خبره».

قال سفیان: قال النبي ﷺ: يزعم الله موسى، لو كان صبرا نقص علينا من أمره».

وقرأ ابن عباس: «إمامهم تلك باخذ كل سفينه صالحة غصبا». «وإذا الغلام فكان قابلا وكان أبوه مؤمنين».

ثم قال لي سفیان: سويته بين مرتين، وحفظته منه، قيل لسفیان: حفظته قبل أن تستع من عمرو، أو تحفظته من إنسان؟ فقال: ومن أحفظه؟ ورواه أخذ عن عمرو غبري؟ سويته بين مرتين، أو ثلاثا، وحفظته منه. (راجع: ٧٤، أخرجه مسلم: ٢٣٨٠).

٣٤٠٢- حدثنا محمد بن سعيد بن الأشج، أخبرنا ابن المبارك، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة روى، عن النبي ﷺ قال: «إنما سمي الخضر لأنه جلس على قروة يتعنه، فإذا هي تهرت من خلفه خضره».

[قال العمري: قال محمد بن يوسف بن مضر القزويني: حدثنا علي بن خنفر، عن سفیان بطوله].

قوله: (باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام) ذكر فيه حديث ابن عباس عن أبي بن كعب من وجهين، وسياقي أولهما باتم من سياقه في تفسير سورة الكهف ونسري شرحه هناك، ووقع هنا في رواية أبي زر عن المستملي خاصة عن الفرير «حدثنا علي بن خنفر حدثنا سفیان بن عيينة» الحديث بطوله وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك في كتاب العلم، وذكر المصنف في هذا الباب حديث أبي هريرة «إنما سمي الخضر لأنه جلس على قروة يضاء فإذا هي تهرت من خلفه خضره» وتعلقه بالباب ظاهر من جهة ذكر الخضر فيه، وقد زاد عبد الرزاق في مصنفه بعد أن أخرجه بهذا الإسناد: الفرو الحشيش الأبيض وما أشبهه. قال عبد الله بن أحمد بعد أن رواه عن أبيه عنه: اظن هذا تفسيرا من عبد الرزاق انتهى. وجزم بذلك عياض. وقال الحرابي: الفروة من الأرض قطعة باصة من حشيش، وهذا موافق لقول عبد الرزاق. وعن ابن الأعرابي: الفروة أرض يضاء ليس فيها نبات، وبهذا جزم الخطابي ومن تبعه، وحكي عن مجاهد أنه قيل له الخضر لأنه كان إذا صلى اخضر ما حوله. والخضر قد اختلف في

التي سمع وهو في المسجد كلاماً قال: يا أئس اذهب إلى هذا القائل قتل له يستغفر لي، فذهب إليه قال: قل له إن الله فضلك على الأنبياء بما فضل به رمضان على الشهور. قال فذهبوا ينظرون فإذا هو الخضر في إسناده ضعيف.

وروى ابن عساکر من حديث أنس نحوه بإسناد أوهى منه، وروى الدارقطني في «الأفراد» من طريق عطاء عن ابن عباس مرفوعاً «يجتمع الخضر والياس كل عام في المرسى فيحلق كل واحد منهما رأس صاحبه، ويفترقان عن هؤلاء الكلمات: بسم الله ما شاء الله» الحديث، في إسناده محمد بن أحمد بن زيد بمجموعة ثم موحدة ساكنة وهو ضعيف. وروى ابن عساکر من طريق هشام بن خالد عن الحسن بن يحيى عن ابن أبي رواد نحوه وزاد «ويشرب من ماء زمزم شربة تكفيهما إلى قابل» وهذا مضلل. ورواه أحد في الزهد بإسناد حسن عن ابن أبي رواد وزاد أنهما «يصومان رمضان بيوت المقدس» وروى الطبري من طريق عبد الله بن شاذب نحوه. وروى عن علي أنه «دخل الطواف فسمع رجلاً يقول يا من لا يشغله سمع عن سمع» الحديث فإذا هو الخضر، أخرجه ابن عساکر من وجهين في كل منهما ضعيف، وهو في «الجليلة» من الوجه الثاني. وجاء في اجتماعه ببعض الصحابة فمن بعدهم أخبار أكثرها واهي الإسناد منها ما أخرجه ابن أبي الدنيا والبيهقي من حديث أنس «لما قبض النبي ﷺ دخل رجل فتخطاه فذكر الحديث في التزنية فقال أبو بكر وعلي: هذا الخضر» في إسناده عباد بن عبد الصمد وهو واه. وروى سيف في الردة نحوه بإسناد آخر مجهول. وروى ابن أبي حاتم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي نحوه. وروى ابن وهب من طريق ابن المنكدر «أن عمر صلى على جنازة فسمع قائلًا يقول: لا نسينا ذكر القصة وفيها: أنه دعا للحيت، فقال عمر: خلوا الرجل، فتولّى عنهم فإذا أثر قمعه فراح، فقال عمر: هذا والله الخضر» في إسناده مجهول مع انقطاعه. وروى أحد في الزهد من طريق مسمر عن معن بن عبد الرحمن عن عون بن عبد الله قال: بينا رجل بمصر في فتنة ابن الزبير مهموماً إذ لقى رجل فسأله فأخبره بأهتاهما بما فيه الناس من الفتن، فقال: قل اللهم سلني وسلم مني، قال فقاما فسلم. قال مسمر: يرون أنه الخضر. وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه وأبو عروبة من طريق رباح التميمي عن عبيدة قال: رأيت رجلاً يمشي عسر بين عبد المنزير متمبداً على يديه فلما انصرف قلت له من الرجل؟ قال: قال؟ رأيت؟ قلت: نعم. قال أحسبك رجلاً صالحاً، ذاك أخي الخضر بشرني أبي سأولي وأعد، لا بأس برجاله.

ولم يقع لي إلى الآن خبر ولا أثر بسند جيد فيه، وهذا لا يعارض الحديث الأول في مائة سنة فإن ذلك كان قبل المائة. وروى ابن عساکر من طريق كرز بن وبرة قال: أتاني أخ لي من أهل الشام فقال قبل مني هذه الهدية، إن إبراهيم التيمي حدثني قال: كنت جالساً بفناء الكعبة أذكر الله، فيأتي رجل فسلم علي، فلم أر أحسن وجهاً منه ولا أطيب ريحاً، فقلت: من أنت؟ قال أنا أخوك الخضر. قال فسلمه شيئاً إذا فعله رأى النبي ﷺ في المنام. ولي إسناده مجهول وضعيف. وروى ابن عساکر في ترجمة أبي زرعة الرازي بسند صحيح أنه رأى وهو شاب رجلاً نهض عن غشيان أبواب الأمراء، ثم رآه بعد أن صار شيخاً كبيراً على حالته الأولى فنهض عن ذلك أيضاً، قال فالتفت لأكله فلم أره، فوقع في نفسي أنه الخضر. وروى عمر الجهمي في فرائده والشمسي في «كتاب مكة» بسند جيد عن جعفر بن محمد أنه رأى شيخاً كبيراً يحدث أباه ثم ذهب، فقال له لوه رده علي، قال فتطليته فلم أقدر عليه، فقال لي أبي: ذاك الخضر. وروى البيهقي من طريق الحجاج بن قراصة أن رجلاً كان يتابعان عند ابن عمر، فقام عليهم رجل فنهضهما عن الحلف بالله وعظمهم بمحظة، فقال ابن عمر لأحدهما: اكبها منه، فاستمدها حتى حفظها ثم تطلىه فلم يره، قال: وكانوا يرون أنه الخضر.

٢٨ - باب

٣٤٠٣- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّانَ بْنِ مَتَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾. فَبَدَّلُوا، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْطِهَا، وَقَالُوا: حِطَّةٌ لِي سِحْرَةٌ». [الترمذي: ٤٤٧٩، ٤٤٨١، أخرجه مسلم: ٣٠١٥].

٣٤٠٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عَدَةَ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدَ وَخَيْلِاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

أما قبل ذلك وفي اسم أبيه وفي نسبه في نبوته وفي تعميره، فقال وهب بن منبه: هو بلياً يفتح للمرحلة وسكون اللام بعدها محتاجة، ووجد بخط الديلمي في أول الاسم بتطنتين، وقيل: كالأول بزيادة ألف بعد الباء، وقيل اسمه إلياس، وقيل اليسع، وقيل عامر، وقيل خضر ون والأول أثبت ابن ملكان بن فالغ بن عابر بن شافع بن أرفخشذ بن سام بن نوح، فعلى هذا فنولده قبل إبراهيم الخليل لأنه يكون ابن عم جد إبراهيم، وقد حكى التلمني قولين في أنه كان قبل الخليل أو بعده، قال وهب وكتبه أبو العباس، وروى الدارقطني في «الأفراد» من طريق مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس قال: هو ابن آدم لصلبه، وهو ضعيف مقطوع، وذكر أبو حاتم السجستاني في «المعبرين» أنه ابن قاييل بن آدم رواه عن أبي عبيدة وغيره، وقيل: اسمه أرميا بن طيفاه حكاية ابن إسحاق عن وهب، وأرميا بكسر أوله وقيل بضمه وأشبعها بعضهم ولاء، واختلف في اسم أبيه فقيل ملكان وقيل: كليات وقيل: حاميل وقيل: قاييل والأول أشهر، وعن إسماعيل بن أبي أويس: هو العمر بن مالك بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وحكى السهيلي عن قوم أنه كان ملكاً من الملائكة وليس من بني آدم، وعن ابن هبيرة كان ابن فرعون نفسه، وقيل ابن بنت فرعون، وقيل: اسمه خضر بن عازل بن معمر بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم، وقيل: كان أبوه فارساً وأبوه الطبري من طريق عبد الله بن شاذب، وحكى ابن ظفر في تفسيره أنه كان من قرية بعض من آمن بإبراهيم، وقيل: إنه الذي أماته الله مائة عام ثم بعثه فلا يموت حتى يفتح في الصورة وروى الدارقطني في الحديث المذكور قال: مد للخضر في أهله حتى يكذب الجبال.

وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر في قصة الذي يقتله الدجال ثم يحييه: بلغني أنه الخضر. وكذا قال إبراهيم بن سفيان الراوي عن مسلم في صحيحه. وروى ابن إسحاق في «المنبت» عن أصحابه أن آدم أخبر بنيه عند الموت بأمر الطوفان، وهذا لمن يحفظ جسده بالتعمير حتى يذنبه، فجمع نوح بنيه لما وقع الطوفان وأعلمهم بذلك فحفظوه، حتى كان الذي تولى دفنه الخضر. وروى خزيمة بن سليمان من طريق جعفر الصادق عن أبيه أن ذا القرنين كان له صديق من الملائكة، فطلب منه أن يبله على شيء يطول به عمر، فبله على عين الحياة وهي داخل الظلمة، فسار إليها والخضر على مقدمته فظفر بها الخضر ولم يظفر بها ذو القرنين.

وروي عن مكحول عن كعب الأحبار قال: أربعة من الأنبياء أحياء أمان لأهل الأرض: إثنان في الأرض الخضر والياس، وإثنان في السماء إدريس وعيسى. وحكى ابن عطيبة البخري عن أكثر أهل العلم أنه نبي ثم اختفوا هل هو رسول أم لا؟ وقالت طائفة منهم القشيري هو ولي. وقال الطبري في تاريخه: كان الخضر في أيام أترهيدون في قول عامة علماء الكتاب الأول، وكان على طائفة بني القرنين الأكبر. وأخرج الفاضل إشبيلياً كثيرة تدل على بقاءه لا تقوم بشيء منها حجة قاله ابن عطية، قال: ولو كان قائماً لكان له في ابتداء الإسلام ظهور، ولم يثبت شيء من ذلك. وقال التلمني في تفسيره: هو معمر على جميع الأقوال، محبوب عن الأبطال. قال وقد قيل إنه لا يموت إلا في آخر الزمان حين يرفع القرآن. وقال القرطبي: هو نبي عند الجيهور والآية تشهد بذلك، لأن النبي ﷺ لا يتعلم من هو دونه، ولأن الحكم بالباطل لا يطلع عليه إلا الأنبياء. وقال ابن الصلاح: هو حي عند جمهور العلماء والعامة معهم في ذلك، وإنما شذ بإفكاره بعض الحديثين. وتبعه النووي وزاد أن ذلك متفق عليه بين الصوفية وأهل الصلاح، وحكايتهم في رؤيته والاجتماع به أكثر من أن تحصر انتهى. والذي جزم بأنه غير موجود الآن البخاري وإبراهيم الحربي وأبو جعفر بن المنادي وأبو يعلى بن الفراء وأبو طاهر العبادي وأبو بكر بن العربي وطائفة، وعملتهم الحديث المشهور عن ابن عمر وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ قال في آخر حياته: «لا يبقى على وجه الأرض بعد مائة سنة من هو عليهما اليوم أحد» قال ابن عمر: أراد بذلك الخضر.

وأجاب من أثبت حياته بأنه كان حينئذ على وجه البحر، أو هو غصون من الحديث كما خص من إلياس بالتحاق. ومن حجج من أنكسر ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وحديث ابن عباس «ما بعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولنصرنه» أخرجه البخاري ولم يأت في خير صحيح أنه جاء إلى النبي ﷺ ولا قاتل معه، وقد قال: يوم بلر: اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض، فلو كان الخضر موجوداً لم يصح هذا التضييق. وقال ﷺ: «رحم الله موسى لو دنا لو كان صبر حتى يقبض علينا من خيرهما» فلو كان الخضر موجوداً لما حسن هذا التضييق ولأخضره بين يديه وأراه المنجاب وكان آدمي لإيمان الكفرة لا سيما أهل الكتاب. وجاء في اجتماعه مع النبي ﷺ حديث ضعيف أخرجه ابن عدي من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده «أن

والأول هو المعروف، وظاهره أنه دخل الماء عرباناً. وعليه بوب المصنف في الغسل « من اغتسل عرباناً » وقد تمت توجيهه في كتاب الغسل، وتقل ابن الجوزي عن الحسن بن أبي بكر النيسابري أن موسى نزل إلى الماء مؤترراً، فلما خرج تتبع الحجر والمغزير بمثل الماء علموا عند رؤيته أنه غير آدم، لأن الأذرة تين تحت الثوب الملبس بالماء انتهى. وهذا إن كان هذا الرجل قاله احتمالاً فيحتمل لكن المنقول يخالفه، لأن رواية علي بن زيد عن أسد أحد في هذا الحديث « إن موسى كان إذا أراد أن يدخل الماء لم يلق ثوبه حتى يوردي حورته في الماء ».

قوله: (علما بخره) بالعين المهملة أي مضى مسرعاً.

قوله: (ثوبي حجر، ثوبي حجر) هو بفتح الياء الأخيرة من ثوبي أي أعطني ثوبي، أو رد ثوبي، وحجر بالضم على حذف حرف النداء، وتقدم في الغسل باللفظ ثوبي يا حجر.

قوله: (وأبواه) بما يقولون في رواية قتادة عن الحسن عن أبي هريرة عند ابن مردويه وابن خزيمة « وأعله صورة » وفي روايته « فقلت بني إسرائيل قاتل الله الأفاكين وكانت براءته » وفي رواية روح بن عبادة المذكورة « فأراه كاحسن الرجال خلقاً، فبراه مما قالوا ».

قوله: (وقام حجر فأخذ بثوبه) قلت كذا فيه، وفي « مسند إسحاق بن إبراهيم » شيخ البخاري فيه « وقام الحجر » بالألف واللام، وكذا أخرجه أبو نعيم وابن مردويه من طريقه.

قوله: (فوالله إن بالحجر لندبا) ظاهره أنه بقية الحديث، بين في رواية همام في الغسل أنه قول أبي هريرة.

قوله: (لألا أو أربأ أو حسناً) في رواية همام المذكورة « ستة أو سبعة » ووقع عند ابن مردويه من رواية حبيب بن سالم عن أبي هريرة الجرم بست ضربات.

قوله: (فلذلك قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا) لم يقع هذا في رواية همام، وروى ابن مردويه من طريق عكرمة عن أبي هريرة قال: « قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى ﴾ [الأحزاب: ٦٩] الآية، قال: إن بني إسرائيل كانوا يقولون: إن موسى آدم، فانتقل موسى إلى النهر فينسل فذكر نحوه. وفي رواية علي بن زيد المذكورة قريباً في آخره « فأراه ليس كما قالوا، فأقول تعالى: لا تكونوا كالذين آذوا موسى » وفي الحديث جبرائيل المني عرباناً للضرورة، وقال ابن الجوزي: لما كان موسى في خلوة وخرج من الماء فلم يجد ثوبه تبع الحجر بناء على أن لا يصادف أحداً وهو عربان، فاتفق أنه كان هناك قوم فاجتاز بهم، كما أن جواب الأنهار وإن خلت غالباً لا يؤمن بوجود قوم قريب منها، فبنى الأمر على أنه لا يراه أحد خلاه المكان، فاتفق رؤيته من أراء، والذي يظهر أنه استمر يتبع الحجر على ما في الخبر حتى وقف على مجلس لبني إسرائيل كان فيهم من قال فيه ما قال. وبهذا تظهر الفائدة، وإلا فلا كان الوقوف على قوم منهم في الجملة لم يقع ذلك الموضع. وفيه جواز النظر إلى العورة عند الضرورة الداعية لذلك من مدلواة أو براءة من عيب، كما لو ادعى أحد الزوجين على الآخر البرص ليفسخ النكاح فأنكر. وفيه أن الأنبياء في خلفهم وخلقهم على غاية الكمال، وأن من نسب نبياً من الأنبياء إلى نقص في خلقه فقد آذاه ويخشى على فاعله الكفر. وفيه معجزة ظاهرة لموسى عليه السلام، وأن آدمي يقلب عليه طبع البشر، لأن موسى علم أن الحجر ما سار بثوبه إلا بأمر من الله، ومع ذلك عامله معاملة من يعقل حتى ضربه. ويحتمل أنه أراد بيان معجزة أخرى لقرمه بتأثير الضرب بالمصا في الحجر. وفيه ما كان في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الصبر على الجهاد واحتمال آذاهم وجعل الله تعالى العاقبة لهم على من آذاهم، وقد روي أحد عن أبيه من مسنده بإسناد حسن والطحاوي وابن مردويه من حديث علي أن الآية المذكورة نزلت في طعن بني إسرائيل على موسى، بسبب هارون لأنه توجه معه إلى زيارة فمات هارون فدفنه موسى، فطعن فيه بعض بني إسرائيل، وقالوا: أنت قتلت، فبرأه الله تعالى بأن رفع لهم جسد هارون وهو ميت فخطبهم بأنه مات. وفي الإنسان ضعف. ولو ثبت لم يكن فيه ما يمنع أن يكون في الفريقين معاً لصديق إن كلاً منهما آذى موسى فبرأه الله مما قالوا والله أعلم. ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن مسعود في قول الرجل « إن هذه لقسمه ما أريد بها وجه الله » والفرس منه ذكر موسى، وقد تقدم في أواخر فرض الحسن من الجهاد في « باب ما كان النبي ﷺ يعطي من المولفة » وعين هناك موضع شرحه، والله أعلم.

« إن موسى كان رجلاً خيماً، لا يرى من جلده شيء استحياء منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستحى هذا الصخر، إلا من عيب بجلده: إما برص، وإما أذرة، وإما آفة، وإن الله أراد أن يتركه ميثاً فقالوا لموسى، فخلأ يوماً وحده، فوضع يده على الحجر، ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل إلى يديه يأخذها، وإن الحجر عند يديه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملا من بني إسرائيل، فقرأه عرباناً أحسن ما خلق الله، وأبواه ميثاً يقولون، وقام الحجر، فأخذ ثوبه قلبه، وطق بالحجر ضرباً بعصاه، فقال الله إن بالحجر لندبا من أفر ضرب، فلأنا أو أربأ أو حسناً، فلذلك قوله: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجهها ﴾ ». [راجع: ٢٧٨. أخرجه مسلم: ٣٢٩].

٣٤٠٥ - حدثنا أبو الوليد: حدثنا شعبة، عن الأعمش قال: سمعت أبا وائل قال: سمعت عبد الله ﷺ قال: قال: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَسَمًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا أُريدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، فَاتَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْرَضْتُ، فَغَضِبَ حَتَّى رَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: « يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوْدِيَ بِكَتَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرٌ ». [راجع: ٣١٥٠. أخرجه مسلم: ١٠٦٢، مطرولاً].

قوله: (باب) كذا لبي ذر وغيره بغير ترجمة، وهو كافصل من الباب الذي قبله، وتعلقه به ظاهر، وأورد فيه أحداث.

أحدها: حديث أبي هريرة « قيل لبني إسرائيل ادخلوا الباب سجداً » وسيأتي شرحه في تفسير الأعراف.

ثانيها: حديث: « إن موسى كان رجلاً حياً » بفتح المهملة وكسر التحتانية الخفيفة بعدها أخرى مثقلة بوزن فعيل من الحياة.

وقوله: (ستيراً) بوزنه من الستر، ويقال ستيراً بالشدشد.

قوله في الإسناد: (حدثنا عوف) هو الأعرابي.

قوله: (عن الحسن ومحمد وخلص) أما الحسن فهو البصري وأما محمد فهو ابن سيرين وسامعه عن أبي هريرة ثابت، فقد أخرج أحد هذا الحديث عن روح عن عوف عن محمد وحده عن أبي هريرة. وأما خلاص فبكرس المعجمة وتخفيف اللام وآخره مهملة هو ابن عمر بصري، يقال إنه كان على شرطة علي، وحديثه عنه في الترمذي والنسائي، وجزم يحيى القطان بأن روايته عنه من صحيفته. وقال أبو داود عن أحمد: لم يسمع خلاص من أبي هريرة. وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرة كان يحيى القطان يقول: روايته عن علي من كتاب، وقد سمع من همار وعائشة وابن عباس قلت: إذا ثبت سماعه من همار وكان على شرطة علي كيف يمتنع سماعه من علي؟ وقال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحيفة من علي، وليس بقوي، يعني في علي. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: كان يحيى القطان يتوق أن يحدث عن خلاص عن علي خاصة. وأطلق بقية الأئمة توثيقه. قلت: وما له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد أخرجه له مقروناً بغيره، وأماهه سنناً ومثلاً في تفسير الأحزاب. وله عنه حديث أخرجه ابن الأثير والنسائي مقروناً أيضاً بمحمد بن سيرين عن أبي هريرة، ورواه المزي نسبة إلى الصرم. وأما الحسن البصري فلم يسمع من أبي هريرة عند الحفاظ النقاد، وما وقع في بعض الروايات مما يخالف ذلك فهو محكوم بوجهه عندهم، وما له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا مقروناً. وله حديث آخر في بدء الخلق مقروناً بابن سيرين، وثالث ذكره في أوائل الكتاب في الإيمان مقروناً بابن سيرين أيضاً.

قوله: (لا يرى من جلده شيء استحياء منه) هذا يشعر بأن اغتسال بني إسرائيل عراة محض منهم كان جائزاً في شرعهم. وإنما اغتسل موسى وحده استحياء.

قوله: (رواها أذرة) بضم الهزرة وسكون الدال على المشهور ويفتحين أيضاً فيما حكاه الطحاوي عن بعض مشايخه ورجح الأول وتقدم بيانه في كتاب الغسل، ووقع في رواية ابن مردويه من طريق عثمان بن الجهم عن عوف الجرم بأنهم قالوا إنه آدم. قوله: (فخلأ يوماً وحده فوضع يده) في رواية الكشميهني ثياباً أي ثياباً له،

٢٩- باب ﴿يَكْفُرُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]

﴿مَتَرٌ﴾ [الأعراف: ١٣٩]: خُسْرَانٌ. ﴿وَلِيَتَّبِعُوا﴾ يَتَّبِعُوا. ﴿مَا عَلَّمُوا﴾

[الإسراء: ٧]: مَا عَلَّمُوا.

٣٤٠٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْحَى: حَدَّثَنَا الْيَاقُوتُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَخْبِي الْكَيْثَ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ»، قَالُوا: أَكْتَثَرُ تَرَعَى الْغَنَمَ؟ قَالَ: «وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَفَعَاهَا؟» [الطبر: ٥٤٥٣]. أخرجه مسلم: [٢٠٥٠].

قوله: ﴿باب يكفرون على أصنامهم﴾. متر خسران، وليتبعوا، يلمدروا. ما علما ما علما، ثم ساق حديث جابر ؓ كتاب مع رسول الله ﷺ غبي الكيـث، وإن رسول الله ﷺ قال: عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه، قالا: أكت ترعى الغنم؟ قال: وهل من نبي إلا وقد رافعاه، والكبيـث بفتح الكاف والموحدة الخفيفة وآخره مثله هو ثمر الأراك ويقال ذلك للخبيث منه، كما نقله الثوري عن أهل اللغة، وقال أبو حنيفة: هو ثمر الأراك إذا يبس وليس له صميم، وقال القزاز: هو الغض من ثمر الأراك، وإنما قال له الصحابة «أكت ترعى الغنم؟» لأن في قوله لهم عليكم بالأسود منه دلالة على تمييزه بين أبراهه، والذي يميز بين أنواع ثمر الأراك غالباً من يلازم رعي الغنم على ما أفقوه، وقوله في الترجمة: ﴿باب يكفرون على أصنامهم﴾ أي تفسير ذلك، والمراد بتفسير قوله تعالى ﴿وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوله يكفرون على أصنامهم﴾ ولم يفسر المؤلف من الآية إلا قوله تعالى فيها: ﴿إن هؤلاء متبر ما هم فيه﴾ [الأعراف: ١٣٩] فقال: إن تفسير متر خسران، وهذا أخرجه الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله: ﴿إن هؤلاء متبر ما هم فيه﴾ قال: خسران، والحسران تفسير التبر الذي اشتق منه المتبر، وأما قوله: ﴿وليتبعوا﴾ يلمدروا فذكره استطراداً، وهو تفسير فتاة أخرجه الطبري عن طريق سعيد عنه في قوله: ﴿وليتبعوا ما علوا تبيراً﴾ قال: يلمدروا ما علوا عليه تدميراً. وأما حديث جابر في رعي الغنم فمتنسبه للترجمة غير ظاهرة، وقال شيخنا ابن الملقن في شرحه: قال بعض شيوخنا لا مناسبة، قال شيخنا: بل هي ظاهرة لدخول حسي فيمن رعى الغنم، كما رأيت في النسخة، وكأنه سبق قلم وإنما هو موسى لا عيسى، وهذا مناسب لذكر الحق في أخبار موسى، وأما مناسبة الترجمة للحديث فلا، والذي يجهس في خاطري أنه كان بين التفسير للذكور وبين الحديث بياض أخلي الحديث يدخل في الترجمة ولترجمة تصحح الحديث جابر، ثم وصل ذلك كما في نقله. ومناسبة حديث جابر لفصل موسى من جهة مرم قوله: ﴿وهل من نبي إلا وقد رافعاه؟﴾ فدخل فيه موسى كما أشار إليه شيخنا، بل وقع في بعض طرق هذا الحديث: ﴿ولقد بعث موسى ورمي الغنم﴾ وذلك فيما أخرجه النسائي في التفسير من طريق أبي إسحاق عن نصر بن حزن قال: ﴿اختر أهل الإبل والشاة، فقال النبي ﷺ: بعث موسى وهو راعي غنم﴾ الحديث. ورجال إسناده ثقات، ويؤيد هذا الذي قلت أنه وقع في رواية النسائي «باب» بغير ترجمة وساق فيه حديث جابر ولم يذكر ما قبله، وكأنه حذف الباب الذي فيه التفسير الموقوفة كما هو الأغلب من عاداته واقتصر على الباب الذي فيه الحديث المرفوع، وقد تكلف بعضهم وجهه للمناسبة وهو الكرماني فقال وجه المناسبة بينهما أن بني إسرائيل كانوا مستضعفين جهالاً يفضلهم الله على العالمين. وسياق الآية يدل عليه أي فيما يتعلق ببني إسرائيل لكللك الأنبياء كانوا أولاً مستضعفين بحيث أنهم كانوا يروعن الغنم انتهى.

والذي قاله الأكمة أن الحكمة في رعاية الأنبياء للغنم ليأخذوا أنفسهم بالتواضع، وتعتاد قلوبهم بالخلوة، ويتقروا من سياستها إلى سياسة الأمم، وقد تقدم إيضاح هذا في أوائل الإجارة، ولم يذكر المصنف من الآيات بالمباراة والإشارة إلا قوله: ﴿متبر ما هم فيه﴾ [الأعراف: ١٣٩] ولا شك أن قوله: ﴿وهو فضلكم على العالمين﴾ [الأعراف: ١٤٠] إنما ذكر بهذا فكيف يحصل على الله أشار إليه دون ما قبله فالمعتد ما ذكرته. ونقل الكرماني عن الخطابي قال: أراد أن الله لم يضع التبر في أبناء الدنيا والمتربين منهم، وإنما جعلها في أهل التواضع كرامة الشاة وأصحاب الحرف. قلت: وهذه أيضاً مناسبة للمتن لا لخصوص الترجمة، وقد نقل القطب الحلبي هذا عن الخطابي ثم قال: وينظر في وجه مناسبة هذا الحديث للترجمة.

٣٠- باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُتْبِعُوا بِقَرَّةَ﴾ [الآية: ٦٧]

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: الْقَوَارِ: النَّصْفُ تَيْنَ الْبَكْرِ وَالْهَرَمَةِ. ﴿فَاتَّقِ﴾ [البقرة: ٦٩]: صَافٍ. ﴿لَا ذُلُّونَ﴾ كَمْ يَلْبِثُهَا الْقَمَلُ ﴿تُبَيِّرُ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]: لَيْسَتْ بِذُلُولٍ تُبَيِّرُ الْأَرْضَ وَلَا تَقْمَلُ فِي الْحَرْثِ. ﴿مُسْلِمَةً﴾ مِنَ الْغُيُوبِ ﴿لَا شَيْءَ﴾ [البقرة: ٧١]: تَيَّابٌ. ﴿صَفَرَاءَ﴾ [البقرة: ٦٩]: إِنْ شِئْتَ سَوْدَاءَ، وَيُقَالُ: صَفَرَاءُ، كَقَوْلِهِ: ﴿جَمَالَاتٌ صَفَرٌ﴾ [الموسى: ٢٣]. ﴿فَاعَارِثُكُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]: اِخْتَلَفْتُمْ.

قوله: ﴿باب﴾ وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تلحقوا بقرة الآية) لم يذكر في سوي شيء من التفسير عن أبي العالمة، وقصة البقرة أبودها آدم بن أبي إياس في تفسيره قال: حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالمة في قوله تعالى ﴿إن الله يأمركم أن تلحقوا بقرة﴾ [البقرة: ٦٧] قال: كان رجل من بني إسرائيل غنياً ولم يكن له ولد وكان له قريب وإرث يقتله ليرثه ثم اللقاء على جميع الطريق، وأتى موسى فقال إن قريبي قتل وأتى لي امر عظيم، وإنني لا أجد أحداً بيني وبين قاتله غيرك يا نبي الله، فنادى موسى في الناس: من كان عنده علم من هذا فليبينه، فلم يكن عندهم علم، فأوحى الله إليه: قل لهم فليلحقوا بقرة، فعجبوا وقالوا: كيف نطلب معرفة من قتل هذا القاتل فنزول ببيع بقرة؟ وكان ما قصه الله تعالى قال: ﴿إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر﴾ [البقرة: ٦٨] يعني لا حرة ولا صغيرة ﴿عوان بين ذلك﴾ أي نصف بين البكر والحرة ﴿قالوا ادع لنا ربك لين لنا ما لونها، قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقم لونها﴾ [البقرة: ٦٩] أي صاف ﴿تسر الناظرين﴾ أي تعجبهم ﴿قالوا ادع لنا ربك لين لنا ما هي﴾ [البقرة: ٧٠] الآية ﴿قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول﴾ أي لم يلحقها العمل - تبيير الأرض - يعني ليست بذلول فتسير الأرض ﴿ولا تسقي الحرت﴾ أي يقول: ولا تصل في الحرت ﴿مسلمة﴾ أي من الميوب، ﴿لا شاة فيها﴾ أي لا بياض - قالوا الآن جئت بالحق﴾ [البقرة: ٧١] قال ولو أن القوم حين أمروا ببيع بقرة استرضوا أي بقرة كانت لأجزأت منهم، ولكنهم شددوا فشدد عليهم، ولولا أنهم استترا فقالوا ﴿وانا إن شاء الله لمهندون﴾ [البقرة: ٧٠] ما اعتدوا إليها أبداً.

فيلحقنا أنهم لم يحدوها إلا عند عجوز، فأقلت عليهم في الثمن، فقال لهم موسى: أتمت شدةكم على أنفسكم فاعطوها ما سألت، فذهبوا، فأخذوا عظماً منها ففرضوا به القاتل ففأش، فسمى لهم قاتله، ثم مات مكانه فأخذ قاتله، وهو قريبه الذي كان يريد أن يره يقتله الله على أسوأ عمله، وأخرج ابن جرير هذه القصة مطولة من طريق العمري عن ابن عباس، ومن طريق السدي كذلك. وأخرجها أبو إبي حاتم ومحمد بن حنبل بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني أحد كبار التابعين.

وأما قوله (صفراء) إن شئت سوداء ويقال صفراء كقوله جمالات صفراء) فهو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿صفراء فاقم لونها﴾: إن شئت صفراء وإن شئت سوداء كقوله جمالات صفراء سوداء، والمعنى أن الصفرة يمكن حلها على معناها المشهور وعلى معنى السوداء كما في قوله ﴿جمالات صفراء﴾ فإنها فسرت بأنها صفراء تضرب إلى سوداء. وقد روي عن الحسن أنه أخذ أنها سوداء من قوله ﴿فاقم لونها﴾. وقوله: ﴿فاعارثكم﴾ اختلقتهم هو قول أبي عبيدة أيضاً قال: وهو من التداوى وهو التنازع.

٣١- باب وَفَاةَ مُوسَى وَذِكْرَهُ بَعْدُ

٣٤٠٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَوْسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَعَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: أُرْسِلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، قَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى خَدِّي فَوْزٌ، فَلَهُ بِمَا غَطَّتْ يَدَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ، قَالَ: أَيُّ رَبٍّ، ثُمَّ سَأَفَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ: فَلَا، قَالَ: فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُدْخِلَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمَةً بِحَجَرٍ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:

عمار : فأتاه فقال له ما بعد هذا ؟ قال: الموت قال: فالآن ولأن ظرف زمان غير متمكن، وهو اسم لزمان الحال الفاصل بين الماضي والمستقبل.

قوله: (فسأل الله أن يلدنه من الأرض المقدسة رمية بحجر) قد تقدم شرح ذلك وبيانه في الجنازة.

قوله: (فلو كنت لم) يفتح اللظة أي هناك.

قوله: (من جانب الطريق) في رواية الستملي والكشميهي « إلى جانب الطريق » وهي رواية حمام.

قوله: (تحت الكتيب الأحمر) في روايتهما « عند الكتيب الأحمر » وهي رواية حمام أيضاً، والكتيب بالثقة وآخره موحدة وزن عظيم: الرمل المتجمع، وزعم ابن حبان أن قبر موسى بمدين بين المدينة وبيت المقدس، وتعبه الضياء بأن أرض مدين ليست قريبة من المدينة ولا من بيت المقدس، قال وقد اشتهر عن قبر أبراهيم عنده كتيب أحمر أنه قبر موسى، وأبراهيم من الأرض المقدسة، وزاد عمار في روايته « فشمه شمة قبض روحه، وكان يأتي الناس خفية، يعني بعد ذلك، ويقال إنه أتاه بفاحشة من الجنة فشمها فمات. وذكر السدي في تفسيره أن موسى لما مات وفاته مشى هو وشاه يوشع بن نون فجمعت ريح سوداء، فظن السدي يوشع أنها الساعة فالتزم موسى، فأنسل موسى من تحت القنص، فأقبل يوشع بالقبض، وعن وهب بن منبه أن للملائكة تولوا دفنه والصلاة عليه، وأنه عاش مائة وعشرين سنة.

قوله: (قال وأخبرنا معمر عن حمام) هو موصول بالإسناد المذكور، وهو من قال إنه معلق، فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر، ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق كذلك، وقوله في آخره: « نحوه » أي أن رواية معمر عن حمام بمعنى روايته عن ابن طاوس لا يلفظه، وقد بينت ذلك فيما مضى، قال ابن خزيمة: أنكر بعض المتبعة هذا الحديث وقالوا إن كان موسى عرفه فقد استخف به، وإن كان لم يعرفه فكيف لم يقتض له من قرة عينه ؟ والجواب أن الله لم يبعث ملك الموت لموسى وهو يريد قبض روحه حيثك، وإنما بعث إليه اختياراً وإنما ظلم موسى ملك الموت لأنه رأى آدمياً دخل داره بغير إذنه ولم يعلم أنه ملك الموت، وقد أباح الشارع نكاحه عين الناظر في دار المسلم بغير إذنه، وقد جاءت الملائكة إلى إبراهيم وإلى لوط في صورة آدميين فلم يعرفهم ابتداء ولو عرفهم إبراهيم لما قدم لهم المأكول، ولو عرفهم لوط لما خاف عليهم من قومه. وعلى تقدير أن يكون عرفه فمن أين لهذا المبتدع مشروعية القصاص بين الملائكة والبشر ؟ ثم من أين له أن ملك الموت طلب القصاص من موسى فلم يقتض ؟! ولخص الخطابي كلام ابن خزيمة وزاد فيه أن موسى دفعه عن نفسه لما ركب فيه من الحدة، وأن الله رد عين ملك الموت ليعلم موسى أنه جاءه من عند الله فلهذا استسلم حيثك. وقال النووي لا يمتنع أن يأذن الله لموسى في هذه اللطمة امتحاناً للملطوم. وقال غيره إنما لطمه لأنه جاء لقبض روحه من قبل أن يخبره، لما ثبت أنه لم يقبض نبي حتى يخبر، فلهذا لما خبره في المرة الثانية أذن، قيل: وهذا أولى الأقوال بالصواب، وفيه نظر لأنه يعود أصل السؤال فيقال: لم أقدم ملك الموت على قبض نبي الله وأصله بالشرط ؟ فيعود الجواب أن ذلك وقع امتحاناً.

وزعم بعضهم أن معنى قوله: « قفا عينه » أي أبطل حجه، وهو مردود بقوله في نفس الحديث « فرد الله عينه » بقوله: « لطمه وصكه » وغير ذلك من تراكيب السياق. وقال ابن قتيبة: إنما قفا موسى العين التي هي تخيل وتخييل وليست عيناً حقيقية، ومعنى رد الله عينه أي أعاده إلى خلقته الحقيقية، وقيل على ظاهره، ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية ليرجع إلى موسى على كمال الصورة فيكون ذلك أقوى في اعتباره، وهذا هو المتمد. ويجوز أن يكون أذن له أن يفصل ملك الموت وأمر ملك الموت بالصبر على ذلك كما أمر موسى بالصبر على ما يصنع الحضر. وفيه أن الملك يمثل بصورة الإنسان، وقد جاء ذلك في عدة أحاديث. وفيه فضل الدفن في الأرض المقدسة، وقد تقدم شرح ذلك في الجنازة.

واستدل بقوله: « فلك بكل شجرة سنة » على أن الذي بقي من الدنيا كثير جداً لأن عدد الشجر الذي تولاه اليد قدر المدة التي بين موسى وبشعة نبيينا ﷺ مرتين وأكثر. واستدل له على جواز الزيادة في العمر وقد قال به قوم في قوله تعالى: « وما يمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب » [فاطر: ١١] أنه زيادة وتنقص في الحقيقة. وقال الجمهور: والضمير في قوله: « من عمره » للجنتى للعين، أي ولا ينقص من عمر آخر، وهذا قولهم عندي ثوب ونصفه أي ونصف ثوب آخر. وقيل المراد بقوله ولا ينقص من عمره أي وما ينهب من عمره، فالجميع معلوم عند الله تعالى. والجواب عن

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَوْ كُنْتُ لَمْ لَا تَرْتَكِبْ قَبْرَهُ، إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ تَحْتَ الْكُتَيْبِ الْأَحْمَرِ ».

قَالَ: وَاخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامٍ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. [راجع: ١٣٣٩. أخرجه مسلم: ٢٣٧٧.]

٣٤٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْهَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: اسْتَبْأَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَلَقَ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَى الْعَالَمِينَ، فِي قَسَمٍ يَقْسِمُ بِهِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَلَقَ مُوسَى ﷺ عَلَى الْعَالَمِينَ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ عِنْدَ ذَلِكَ يَدَهُ فَلَطَمَ الْيَهُودِيَّ، فَلَقَّبَ الْيَهُودِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَخَابَرَهُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمَرَ الْمُسْلِمَ، فَقَالَ: « لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْطَفُونَ، فَكَاوُنْ أَوَّلَ مَنْ يُقْبِلُ، فَإِذَا مُوسَى بَاتِلَ بِجَانِبِ الْقَرْيَةِ، فَلَا أَذْرِي أَكَانَ لِيَمَنْ صَبَقَ فَلَأَقِ قَلْبِي، أَوْ كَانَ مِنْهُ اسْتَبْأَ إِلَهُ ». [راجع: ٢٤١١. أخرجه مسلم: ٢٣٧٧.]

٣٤٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَا حَاجَّ أَتَمَّ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ أَتَمُّ الَّذِي أَخْرَجَكَ عَيْلَتِكَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ أَتَمُّ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَلَقَ إِلَهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قُلْتُمْ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ » فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « فَحَاجَّ أَتَمُّ مُوسَى مُوَكَّلِينَ ». [المطر: ٤٧٣٦، ٤٧٣٨، ٤٦٩٤، ٥٠١٥. أخرجه مسلم: ٢٦٥٢.]

٣٤١٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ مُعْمَرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، قَالَ: « غُرِجْتُ عَلَى الْأُمَمِ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَلْفَ، فَيُقِيلُ: هَذَا مُوسَى فِي قَوْمِهِ ». [المطر: ٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٤٦٧٢، ٦٠٤١. أخرجه مسلم: ٢٢٠ مطولاً.]

قوله: (وفاة موسى وذكره بعد) كذا لابي ذر بإسقاط « باب » وآخره يأتيه. وقوله: (وذكره بعد) بضم دال بعد على البناء. ثم أورد فيه أحاديث.

الأول: حديث أبي هريرة في قصة موسى مع ملك الموت. أوردته موقوفاً من طريق طاوس عنه، ثم عقبه برواية حمام عنه موقوفاً وهذا هو المشهور عن عبد الرزاق، وقد رفع محمد بن يحيى عنه رواية طاوس أيضاً أخرجه الإسماعيلي.

قوله: (أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه) أي ضربه على عينه، وفي رواية حمام من أبي هريرة عند أحمد ومسلم « جاء ملك الموت إلى موسى فقال: أجب ربك، فظلم موسى عين ملك الموت ففقاها » وفي رواية عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عند أحمد والطبري « كان ملك الموت يأتي الناس حيناً، فأتى موسى فظلمه ففقا عينه ».

قوله: (لا يبرء الموت) زاد حمام « وقد قفا عيني، فرد الله عليه عينه » وفي رواية عمار « فقال يا رب عبدك موسى قفا عيني، ولولا كرامته عليك لشقت عليه ».

قوله: (فقل له يضح يده) في رواية أبي يونس « قل له الحياة تريد ؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك ».

قوله: (على حق) يفتح الميم وسكون اللامته هو الظهور، وقيل: مكتف الصلب بين المعصب واللحم، وفي رواية عمار على جلد ثور.

قوله: (لله بما غطي يده) في رواية الكشميهي، ما غطت يده.

قوله: (ثم الموت) في رواية أبي يونس « قال فالآن يا رب من قريب » وفي رواية

قصه موسى أن أجله قد كان قرب حضوره ولم يبق منه إلا مقدار ما طو بينه وبين ملك الموت من المراجعتين، فلم يقبض روحه أولاً مع سبق علم الله أن ذلك لا يقع إلا بعد المراجعة وإن لم يطلع ملك الموت على ذلك أولاً. والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة أيضاً.

وقوله: (وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب) كذا قال شعيب عن الزهري. وتابعه محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب كما سيأتي في التوحيد. وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة والأعرج، كما سيأتي في الرقاق، والحديث محفوظ للزهري على الوجهين. وقد جمع المصنف بين الروایتين في التوحيد إشارة إلى ثبوت ذلك عنه على الوجهين، وله أصل من حديث الأعرج من رواية عبد الله بن الفضل عنه وسيأتي بعد ثلاثة أبواب، ومن طريق أبي الزناد عنه كما سيأتي في الرقاق، ومن طريق أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو، ورواه مع أبي هريرة أبو سعيد وقد تقدم في الإشتباه بضمه.

وقوله: (واستب رجل من المسلمين ورجل من اليهود) وقع في رواية عبد الله بن الفضل سبب ذلك، وأول حديثه: «يئنا يهودي يعرض سلمة أصلي بها شيئاً كرهه فقال: لا والذي أصطلي موسى على البشر» ولم أقب على اسم هذا اليهودي في هذه القصة، وزعم ابن بشكوال أنه فتاح بن بكر الفاء وسكون التون وممليتين وعزاه لابن إسحاق، والذي ذكره ابن إسحاق لفتحاح مع أبي بكر الصديق في لطمه إياه قصة أخرى في نزول قوله تعالى: ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله قدير ونحن نخشى الله﴾ الآية [آل عمران: ١٨١]. وأما كون اللطم في هذه القصة هو الصديق فهو مصرح به فيما أخرجه سنن ابن عينة في جامعهم وابن أبي الدنيا في «كتاب البعث» من طريقه عن عمرو بن دينار عن عطاء، وابن جعدان عن سعيد بن المسيب قال: «كان بين رجل من أصحاب النبي ﷺ وبين رجل من اليهود كلام في شيء» فقال عمرو بن دينار: هو أبو بكر الصديق «فقال اليهودي والذي أصطلي موسى على البشر لطمه المسلم» الحديث.

وقوله: (ورفع المسلم يده عند ذلك لطمم اليهودي) أي عند سماعه قول اليهودي: «والذي أصطلي موسى على العالمين» وإنما صنع ذلك لما فهمه من عموم لفظ العالمين فدخل فيه محمد ﷺ، وقد تقرر عند المسلم أن محمداً أنزل، وقد جاء ذلك مبيناً في حديث أبي سعيد أن الضارب قال لليهودي حين قال ذلك: «أي حيث على محمد» فدل على أنه لطم اليهودي عقوبة له على كذبه عنده. ووقع في رواية إبراهيم بن سعد «لطم وجه اليهودي» ووقع عند أحد من هذا الوجه «لطم على اليهودي» وفي رواية عبد الله بن الفضل «فسمعه رجل من الأنصار لطمم وجهه وقال: أشكوك هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا» وكذا وقع في حديث أبي سعيد أن الذي ضربه رجل من الأنصار، وهذا يكرر على قول عمرو بن دينار أنه أبو بكر الصديق، إلا أن كان المراد بالأنصار المعنى الأعم فإن أبا بكر الصديق ﷺ من أنصار رسول الله ﷺ قطعاً، بل هو رأس من نصره، ومقدمهم وسابقتهم.

وقوله: (وأخبرني الذي كان من أمر المسلم) زاد في رواية إبراهيم بن سعد «فخفا النبي ﷺ المسلم فسأله عن ذلك فأخبره» وفي رواية ابن الفضل «قال أي اليهودي يا أبا القاسم إن لي ذمة وعهداً فما بال فلان لطم وجهي؟ فقال: لم لطمت وجهه؟ فذكره فضبط النبي ﷺ حتى روي في وجه» وفي حديث أبي سعيد: «فقال: ادعوه له، فجاء فقال: أضرت» قال: سمعت بالسوق يخلف في القصة.

وقوله: (لا تخفوني على موسى) في رواية ابن الفضل «قال لا تخفوا بين أنبياء الله» وفي حديث أبي سعيد «لا تخفوا بين الأنبياء».

وقوله: (وإن الناس يصحفون فأكون أول من يفتح) في رواية إبراهيم بن سعد «فإن الناس يصحفون يوم القيامة فأصعب معهم، فأكون أول من يفتح» لم يبين في رواية الزهري من الطريقين هل الإفاقة من أي الصعتين. ووقع في رواية عبد الله بن الفضل «فإنه يفتح في الصور فيصنع من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله» ثم يفتح فيه أخرى فأكون أول من يفتح» وفي رواية الكشميهني «أول من يفتح» والمراد بالصنع غشي يلحق من سمع صوتاً أو رأى شيئاً يفرغ منه. وهذه الرواية ظاهرة في أن الإفاقة بعد الضعة الثانية، وأصرح من ذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة في تفسير لزمن بلفظ «إني أول من يرفع رأسه بعد الضعة الأخيرة» ولما ما وقع في حديث أبي سعيد «فإن الناس يصحفون يوم القيامة فأكون أول من تشق عنه الأرض» وكذا وقع بهذا اللفظ في كتاب الإشتباه، ووقع في غيرها «فأكون أول من يفتح» وقد استشكل، وجزم المزني فيما نقله عن ابن القيم في «كتاب الروح» أن هذا اللفظ وهم من رآويه وإن

والصواب ما وقع في رواية غيره «فأكون أول من يفتح» وإن كونه ﷺ أول من تشق عنه الأرض صحيح، لكنه في حديث آخر ليس فيه قصة موسى انتهى.

ويمكن الجمع بأن الضعة الأولى يبقها الصنع من جميع الخلق أحياهم وأمواتهم، وهو الفتح كما وقع في سورة النمل «ففتح من في السموات ومن في الأرض» [النمل: ٨٧] ثم يفتح ذلك الفتح للموتى زيادة فيما هم فيه وللأحياء موتاً، ثم يفتح الثانية للبعث فييقنون أجمعين، فمن كان مقبوراً أشقت عنه الأرض فخرج من قبره، ومن ليس مقبور لا يحتاج إلى ذلك. وقد ثبت أن موسى عن قبر في الحياة الدنيا، ففي صحيح مسلم عن أنس أن النبي ﷺ قال: «مردت على موسى ليلة أسري بي عند الكعب الأجر وهو قائم يصلي في قبره» أخرجه عقب حديث أبي هريرة وأبي سعيد المذكورين ولعله أشار بذلك إلى ما قرره. وقد استشكل كون جميع الخلق يصحفون مع أن الموتى لا إحساس لهم، فليل المراد أن الذين يصحفون هم الأحياء، ولما الموتى فهم في الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إلا من شاء الله﴾ [النمل: ٨٧] أي إلا من سبق له الموت قبل ذلك فإنه لا يصح، وإلى هذا جرح القرطبي. ولا يعارضه ما ورد في هذا الحديث أن موسى عن استئى الله لأن الأنبياء أحياء عند الله وإن كانوا في صورة الأموات بالنسبة إلى أهل الدنيا، وقد ثبت ذلك للشهداء.

ولا شك أن الأنبياء أرفع رتبة من الشهداء وورد التصريح بأن الشهداء عن استئى الله أخرجه إسحاق بن راهويه وأبو يعلى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة. وقال عياض: يجمل أن يكون المراد صفة فرع بعد البعث حين تشق السماء والأرض، وتغيب القرطبي بأنه صرح ﷺ بأنه حين يخرج من قبره يلتقي موسى وهو متعلق بالعرش، وهذا إما هو عند ضعة البعث انتهى. ويرويه قوله صريحاً كما تقدم: «إن الناس يصحفون فأصعب معهم» كما أن آخر ما تقدم، وكذا، ويرويه أنه عبر بقوله: «أنا» لأنه إما يقال أفان من تشق ويمت من الموت، وإلا فلا عبر من صفة الطور بالإفاقة لأنها لم تكون موتاً بلا شك، وإذا تقرر ذلك كله ظهر صحة الحمل على أنها خشية لحصل للناس في الموقف. هذا حاصل كلامه وتعليقه.

وقوله: (فأكون أول من يفتح) لم تخلف الروايات في الصحيحين في إطلاق الأولية، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد عند أحد والنسائي «فأكون في أول من يفتح» أخرجه أحد عن أبي كامل، والنسائي من طريق يونس بن محمد كلاهما عن إبراهيم، ففرد أن إطلاق الأولية في غيرها محمول عليها، وسببه التردد في موسى عليه السلام كما سيأتي، وعلى هذا يحمل سائر ما ورد في هذا الباب، كحديث أنس عند مسلم رفعه «أنا أول من تشق عنه الأرض» وحديث عبد الله بن سلام عند الطبراني.

وقوله: (وأذا موسى باطش بمجانب العرش) أي أخذ بشيء من العرش بقوة، والباطش الأخذ بقوة، وفي رواية ابن الفضل «فإذا موسى أخذ بالعرش» وفي حديث أبي سعيد «أخذ بفأفة من قوائم العرش» وكذا في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وقوله: (فلا أدري أكان من صنع فلان قبلي أو كان ممن استئى الله) أي فلم يكن ممن صنع، أي فإن كان أفان قبلي فهي فضيلة ظاهرة وإن كان ممن استئى الله فلم يصنع فهي فضيلة أيضاً. ووقع في حديث أبي سعيد «فلا أدري أكان فيمن صنع أي أفان قبلي أم حوسب بصعته الأولى» أي التي صنعها فلا مسائل الرقية، وبين ذلك ابن الفضل في روايته بلفظ «أحوسب بصعته يوم الطور» ولجميع بينه وبين قوله: «أو كان ممن استئى الله» أن في رواية ابن الفضل وحديث أبي سعيد بيان السبب في استئائه، وهو أنه حوسب بصعته يوم الطور فلم يكلف بصعته أخرى. والمراد بقوله: «ممن استئى الله» قوله: ﴿إلا من شاء الله﴾ وأغرب الدلاوي الشارح فقال: معنى قوله: «استئى الله» أي جملة نائياً، كذا قال، وهو غلط شنيع. وقد وقع في مرسل الحسن في «كتاب البعث لابن أبي الدنيا» في هذا الحديث «فلا أدري أكان ممن استئى الله أن لا تصيب الضعة أو بعث قبلي» وزعم ابن القيم في «كتاب الروح» أن هذه الرواية وهو قوله: «أكان ممن استئى الله» وهم من بعض الرواة والمخفوط «أو جوزي بصعته الطور» قال: لأن الذين استئى الله قد ماتوا من صفة الضعة لا من الصعقة الأخرى، فظن بعض الرواة أن هذه صفة الضعة وأن موسى داخل فيمن استئى الله، قال: وهذا لا يلتزم على سياق الحديث، فإن الإمامة حينئذ هي إفاقة البعث فلا يحسن التردد فيها، ولما الصعقة السابعة إليها تقع إذا حوسم الله تعالى لفصل القضاء فيصنع لخلق حينئذ جميعاً إلا من شاء الله، ووقع التردد في موسى عليه السلام.

قال: ويدل على ذلك قوله: «وأكون أول من يفتح» وهذا دال على أنه ممن صنع،

وتردد في موسى هل صقع فافاق قبله أم لم يصقع ؟ قال: ولو كان المراد الصقعة الأولى
لزم أن يكون النبي ﷺ جزم بأنه مات، وتردد في موسى هل مات أم لا، والواقع أن
موسى قد كان مات لما تقدم من الأدلة، فدل على أنها حقيقة فزع لا صقعة مروت، والله
أعلم. ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عند ابن مروه: «أنا أول من تشققت
عنه الأرواح في القبر»، أتفصح التراب عن راسي، فأتاني قاعة العرش فاجد موسى
قائما متعذرا فلا يدري أتفصح التراب عن راسه قبل أن كان أسمى الخلق، ويحصل
قوله في هذه الرواية «أتفصح التراب قبلي» تجويد للمعية في الخروج من القبر أو هي كتابة
عن الخروج من القبر، وعلى كل تقدير ففيه فضيلة لموسى كما تقدم.

(تكميل): زعم ابن حزم أن الشخصات يوم القيامة أربع: الأولى: نفخة إمامة يموت فيها من بقي حياً في الأرض، والثانية نفخة إحياء يقوم بها كل ميت وينشرون من القبور ويمعجون للحساب، والثالثة نفخة فزع وصنع يقفون منها كالغشي عليه لا يموت منها أحد، والرابعة: نفخة إفاقة من ذلك الغشي. وهذا الذي ذكره من كون الشتين أرضاً ليس بواضح بل هما فختان قطع، ووقع التغافر في كل واحدة منهما باعتبار من يستمعها، فالأولى: يموت بها كل من كان حياً وغشى على من لم يموت عن استئني الله، والثانية: يعيش بها من مات وبقين بها من غشي عليه والله اعلم. قال العلماء في نهيه ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء: إنما نهى عن ذلك من بقوله براه لا من بقوله بليلى أو من بقوله بحيث يؤدي إلى تقيص المفضل أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع، أو المراد لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضل فضيلة، فالإمام مثلاً إذا قلنا إنه أفضل من المؤذن لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان، وقيل: النهي عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها لقوله تعالى: ﴿ لا تفرق بين أحد من رسله ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ولم ينه عن تفضيل القولات على بعض لقوله: ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. وقال الحليمي الأخبار الواردة في النهي عن التفضيل إنما هي في عجلة أهل الكتاب وتفضيل بعض الأنبياء على بعض الآخر، لأن الاختراع إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى ازدراء بعض فيفضي إلى الكفر، فلما إذا كان التخيير مستنداً إلى مقابلة الفضائل لتحقيق الوجدان فلا يدخل في النهي، وسياقي مزيد لذلك في قصة يونس إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة «احتج آدم وموسى» سيأتي شرحه في كتاب القدر، والغرض منه شهادة آدم لموسى أن الله اصطفاه.

(قصيه): قوله: «ثم تلميذ» كلما للأكثر بالثنية والميم المشددة، ووقع للأصلي والمستعمل بالمرحلة وتقييف الميم. الحديث الرابع: حديث ابن عباس في عرض الأمم، أورد مختصراً، وسيأتي بتمامه مع شرحه في الرقاق إن شاء الله تعالى، وفيه أن أمة موسى أكثر الأمم بعد أمة محمد ﷺ.

۳۲- باب قول الله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ۖ

لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةً فِرْعَوْنَ ﴿٤٠﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْغَابِیِّینَ﴾ ﴿٤١﴾

[التحریم: ۱۱]

٣٤١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ
 بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَرْثَةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «كَمَلُ مِنَ الرِّجَالِ كَيِّسٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا أَمِيَّةٌ امْرَأَةٌ فِرْعَوْنُ، وَمَرْثَةُ
 بِنْتُ عَمْرٍاءَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الْفَرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّمَامِ».

[نظر: ٣٤٣٣، ٣٧٦٩، ٥٤١٨، أخرجه مسلم: ٢٤٣١].

قوله: ﴿بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَحُزِبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ امرأة فرعون إلى قوله وكانت من القاتلتين ﴿كُلًّا لَّا تَكُونُ﴾ وسقط من رواية أبي ذر ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ امرأة فرعون ﴿وَالنَّحْرُومُ﴾ من هذه الترجمة ذكر أسية وهي بنت مزاحم ابنة فرعون، قيل إنها من بني إسرائيل وإنها عمة موسى، وقيل إنها من المالقي، وقيل: ابنة فرعون. وإنما من قبلي ذكرها مفردة بعد.

قوله: (عن عمرو بن مرة عن مرة المحدثي) مرة والد عمرو غير مرة شيخه، وهو عمرو بن مرة بن عبيد الله بن طارق الجملي، يفتح الجيم والميم المرادي، ثقة عابد من صغار التابعين. وقد وقع في الأطنمة عمرو بن مرة الجملي، وأما شيخه مرة فهو ابن شراحيل، خضرم ثقة عابد أيضاً من كبار التابعين، يقال له مرة الطيب ومرة الحبر.

قوله: (كمل) بضم الميم ويفتحها.

قوله: (وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا أَسِيَةَ امْرَأَاتِ فِرْعَوْنَ وَمَرْيَمَ بِنْتُ عِمْرَانَ) استدل بهذا الحصر على أنها نبيان لأن أكمل النوع الإنساني الأنبياء ثم الأولياء والصديقون والشهداء، فلو كانتا غير نبيين لزم ألا يكون في النساء ولية ولا صديقة ولا شهيدة، والواقع أن هذه الصفات في كثير منهن موجودة فكانه قال ولم ينبا من النساء إلا فاطمة وفلانة، ولو قال لم تثبت صفة الصديقة أو الولاية أو الشهادة إلا لفلانة وفلانة لم يخلو لوجود ذلك في غيرهن، إلا أن يكون المراد في الحديث كمال غير الأنبياء فلا يتم الدليل على ذلك لأجل ذلك والله أعلم.

وعلى هذا فالمراد من تقدم زمانه عليه السلام ولم يتعرض لأحد من نساء زمانه إلا لعائشة،
 وأوليس فيه تصريح بأفضلية عائشة رضي الله عنها على غيرها لأن فضل الزهراء على غيرها
 من الطعام إنما هو ما فيه من تيسر المونة وسهولة الإساءة، وكان أجل أطمعهم يومئذ
 كل هذه الحاصل لا تستلزم ثبوت الأفضلية له من كل جهة، فقد يكون مفضلاً بالنسبة
 لغيره من جهات أخرى. وقد ورد في هذا الحديث من الزيادة بعد قوله: **ومريم ابنة**
عمران **وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد** أخرجه الطبراني عن يوسف بن
 يعقوب القاضي عن عمرو بن مَرْزُوق عن شعبة بالسند المذكور هنا، وأخرجه أبو نعيم
 في **الحلية** في ترجمة عمرو بن مرة أحد رواة عند الطبراني بهذا الإسناد وأخرجه
 النسائي في **تصغيره** عن طريق عمرو بن مَرْزُوق به، وقد ورد من طريق صحيح ما يقتضي
 أفضلية خديجة وفاطمة على غيرها في ذلك ما سيأتي في قصة مريم من حديث علي
 بن يقطين **مخير نسائها خديجة** **وخديجة بنت خويلد** **وأبو بكر** **وعائشة** **وفاطمة**
وذلك فيما أخرجه ابن حبان وأبو يعلى والطبراني وأبو داود في كتاب الزهد
والمحاكم كلهم عن طريق موسى بن عتبة عن كرب عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال: قال رسول الله ﷺ أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد
ومريم بنت عمران وأسية امرأة فرعون **وله شاهد** من حديث أبي هريرة في **الأوسط**
للطبراني **ولأحد** في حديث أبي سعيد رفعه **فاطمة سيدة نساء أهل الجنة** إلا ما كان
 من مريم بنت عمران **وإسعاد حسن**، وإن ثبت فيه حجة لمن قال إن أسية امرأة
 فرعون ليست نبيه، وسيأتي في مناقب فاطمة قوله عليها السلام **ها إننا سيدة نساء أهل الجنة مع**
مزيد بسط لهذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى، ويأتي في الأعمدة زيادة فيما يتعلق
 بالزهد، قال القرطبي: **الصحيح أن مريم نبيه لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك،**
وأولاً أسية ظلم يرد ما بطل على نبتها. وقال الكرماني: لا يلزم من لفظة الكمال ثبوت
 يوبتها لأنه يطلق لتمام الشيء وتناهيه في بابها، فالمراد بلوغها النهاية في جميع الفضائل التي
 للنساء.

قال: وقد نقل الإجماع على عدم نبوة النساء، كلما قال، وقد نقل عن الأشعري أن من النساء من نبى، ومن مت: حواء وسارة وأم موسى وهاجر وآسية ومريم، والضابط منه أن من جاءه الملك عن الله يحكم من أمر أو نهى أو بإعلام مما سيأتي فهو نبى، وقد ثبت بحجج الملك هؤلاء بأمور شتى من ذلك من عند الله عز وجل، ووقع التصريح بالتنوع فيها إلا في عصره بقرطبة، وحكى عنهم أقوالاً تألها الوقت، قال: حجة الماتمين ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً﴾ [النحل: ٤٣] قال: وهذا لا حجة فيه فإن أحداً لم يدع فيه الرسالة، وإنما الكلام في النبوة فقط. قال: وأصرح ما ورد في قصة مريم، وفي قصة أم موسى ما يدل على ثبوت ذلك لها من مبادرتها بإلقاء ولدها في البحر بمجرد الوحي إليها بذلك، قال: وقد قال الله تعالى بعد أن ذكر مريم والأنياب معنما (اولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين) ﴿مريم: ٥٨﴾ فدخلت في صومه والله علم. ومن فضائل الذين أمراء فروع أنها اختارت القتل على الملك والمذاب في الدنيا ﴿فوة العين﴾ التي كانت فيه، وكانت فراستها في موسى عليه السلام صادقة حين قالت ﴿فوة العين علي﴾ [التقصص: ٩]

۳۳- باب ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ الْآيَةُ

[القصة: ٧٦]

﴿تَوَّء﴾: تَفْعِلُ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أُولَى الْقُوَّةِ﴾ لَا يَرْفَعُهَا الْقَصَبَةُ مِنَ الرِّجَالِ، يُقَالُ: (الْفَرْحَيْنِ) الْمَرْحَيْنِ. ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾ [القصاص: ٨٧]: مِثْلُ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ.

﴿يَسِطُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَغْيِرُ﴾ [القصص: ٨٢]. وَلَوْصَحَ عَلَيْهِ وَيَسْطُرُ.

قوله: ﴿باب إن قارون كان من قوم موسى الآية﴾ هو قارون بن يصفد بن يصره ابن عم موسى، وقيل: كان عم موسى، والأول أصح فقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان ابن عم موسى قال: وكذا قال قتادة وإبراهيم النخعي وعبد الله بن الحارث وسماك بن حرب، واختلف في تفسير بني قارون فقيل: الخسدة لأنه قال: ذهب موسى وهارون بالأمر فلم يبق في شيء. وقيل: إنه وأهل امرأة من البغايا أن تغلب موسى بنفسها فالفهما الله أن اعتزفت بأنه هو الذي أحلها على ذلك. وقيل: الكبر، لأنه طغى بكثرة ماله. وقيل: هو أول من أطل ثيابه حتى زادت على قامته شبرا.

قوله: ﴿نقوء: لتظلل﴾ هو تفسير ابن عباس أوردته ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿ما إن فافقه لتزوء بالعصبة﴾ [القصص: ٨٦] يقول تظلل.

قوله: ﴿قال ابن عباس: أولي القوة لا يرفعها العصبة من الرجال﴾ واختطف في العصبة قبيل عشرة، وقيل: خمسة عشر، وقيل: أربعون، وقيل: من عشرة إلى أربعين.

قوله: ﴿الفرحين: المرحون﴾ هو تفسير ابن عباس أوردته ابن أبي حاتم أيضاً من طريق أبي أبي طلحة عنه في قوله: ﴿إن الله لا يحب الفرحين﴾ [القصص: ٧٦] أي المرحون، والمعنى أنهم يطرون فلا يشكرون الله على نعمه.

قوله: ﴿ويكأن الله، مثل أن لو أن الله﴾ هو قول أبي عبيدة، واستشهد بقول الشاعر:

ويكأن من يكن له نسب يميم

وذبح قارب إلى أن «وي» كلمة تصنع وه كان «حرف تشبيه، وعن القراء هي كلمة موصولة.

قوله: ﴿يسط الرزق لمن يشاء ويقدر: يوسع عليه ويضيق﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿قل إن ربي يسط الرزق لمن يشاء﴾ [سبا: ٣٦] يوسع ويكثر، وفي قوله: ﴿ويقدر﴾ هو مثل قوله: ﴿ومن قدر عليه رزقه﴾ [الطلاق: ٧] أي ضاق.

(قصة): لم يذكر المصنف في قصة قارون إلا هذه الآثار، وهي ثابتة في رواية المستملي والكشميهني فقط. وقد أخرج ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: كان موسى يقول لبني إسرائيل إن الله يأمركم بكل ما حتى دخل عليهم في أموالهم فشق ذلك على قارون فقال لبني إسرائيل: إن موسى يقول: من زنى رجباً قتالوا لجهنم لبني شيثاً حتى تقول إن موسى فعل بها ليرجم فنستريح منه، ففعلوا ذلك، فلما خطبهم موسى قالوا له: وإن كنت أنت؟ قال: وإن كنت أنا. قالوا: فقد زنت، فنجزع فأرسلوا إلى المرأة فلما جاءت عظم عليها موسى، وسألهما بالذي فلق البحر لبني إسرائيل إلا صدقت، فأقرت بالحق، فخر موسى ساجداً يبيكي، فأوحى الله إليه: إنني أمرت الأرض أن تطيعك فلما بما شئت، فأمرها فخضعت بقارون ومن معه. وكان من قصة قارون أنه حصل أمر بالأطمية جداً حتى قيل: كانت مفتاح خزائنه كانت من جلود تحمل على أربعين نبلاً وكان يسكن تنيس، فحكى ابن عبد العزيز الحاروري ظفر ببعض كنوز قارون وهو أمير على تنيس، فلما مات تاجر ابنه علي مكانه وتزوج ابنه الحسن بن عبد العزيز عن ذلك فيقال: إن علياً كتب إلى أخيه الحسن إنني استطيعت لك من مال أبيك مائة ألف دينار فخذها فقال: أنا تركت الكثير من ماله لأنه لم يطلب لي فكيف أخذ هذا القليل؟ وقد روى البخاري في هذا الصحيح عن الحسن بن عبد العزيز هذا.

٣٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَن أَخَاهُمْ شُعَيْباً﴾

[هود: ٨٤]

إِلَى أَهْلِ مَدْيَن، لِأَنَّ مَدْيَنَ بَلَدٌ.

وَيُطَلُّ: ﴿وَإِسْطَالُ الْقَرْيَةِ﴾ [يوسف: ٨٢].

﴿وَإِسْطَالُ الْمَدْيَنِ﴾ [يوسف: ٨٢]: يَخِي أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَهْلَ الْمَدْيَنِ.

﴿وَرَدَاكُمْ ظَهْرِيّاً﴾ [هود: ٩٧]: لَمْ يَلْقَيْوْا إِلَيْهِ. يُقَالُ: إِذَا لَمْ تَقْضِ حَاجَتَكَ: ظَهَرْتَ حَاجَتِي وَجَمَلْتَنِي ظَهْرِيّاً. قَالَ: الظَّهْرِيُّ أَنْ تَأْخُذَ مَعَكَ دَابَّةً أَوْ وَعَاءً تَسْتَظْهِرُ بِهِ، مَكَاتِنُهُمْ وَمَكَاتِنُهُمْ وَاحِدٌ.

﴿يَهْشُوا﴾ [الأعراف: ٩٢]: يَهْشُوا. ﴿تَأْسٍ﴾ [الأنعام: ٢٦، ٢٨]: تَحْزَنُ.

﴿أَسَى﴾ [الأعراف: ٩٣]: أَخْزَنَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْعَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]: يَسْتَهْزِئُونَ بِهِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لَيْكَةُ: الْأَيْكَةُ. ﴿يَوْمَ الظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩]: إِطْلَالُ الْأَعْيَامِ الظُّلَابِ عَلَيْهِمْ.

قوله: ﴿باب قول الله تعالى: وإلى مدين أخاهم شعيباً﴾ هو شعيب بن مكيل بن يشجر بن لاوي بن يعقوب، كما قال ابن إسحاق ولا يثبت. وقيل: يشجر بن عتقا بن مدين بن إبراهيم. وقيل: هو شعيب بن صفور بن عتقا بن ثابت بن مدين. وكان مدين من آمن بإبراهيم لما أحرق. وروى ابن حبان في حديث أبي ذر الطويل «أربعة من العرب: هود وصالح وشعيب وعبد»، فعلى هذا هو من العرب العاربة. وقيل: إنه من بني حنزة بن أسد، فبن حنثة سلمة بن سعيد الحنزي «إنه قدم على النبي ﷺ فانتسب إلى حنزة فقال: نعم لحي حنزة مبنى عليهم منصورون رطط شعيب وأختان موسى» أخرجه الطبراني، وفي إسناده مجاهيل.

قوله: ﴿إلى أهل مدين، لأن مدين بلد ومطه﴾ وإسأل القرية وإسأل المدين، يعني أهل القرية وأهل المدين هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير سورة هود.

قوله: ﴿ورادكم ظهرياً لم يلقوا إليه﴾ ويقال إذا لم تقض حاجته ظهرت حاجتي وجمعتني ظهرياً قال: الظهري أن تأخذ معك دابة أو وعاء تستظهر به) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ورادكم ظهرياً﴾ [هود: ٩٧] أي ألقواهم خلف ظهوركم فلم تلتفتوا إليهم، وتقول للذي لا يقضي حاجتك ولا يلتفت إليك: ظهرت حاجتي وجمعتني ظهرياً أو خلف ظهرك، قال الشاعر: «وجدنا بني البراء من ولد الظهر» أي من الذين يظهرون بهم ولا يلتفتون إليهم.

قوله: ﴿مكاتنهم ومكانهم واحد﴾ هكذا وقع، وإنما هو في قصة شعيب ﴿مكاتنهم﴾ في قوله: ﴿وإلى قوم أصحوا على مكاتنهم﴾ [هود: ٩٣]، ثم هو قول أبي عبيدة قال في تفسير سورة يس في قوله: ﴿مكاتنهم﴾ [يس: ٦٧] المكان والمكانة واحد.

قوله: ﴿يَهْشُوا﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿كان لم يغزوا فيها﴾ [هود: ٩٥] أي لم يتزاولوا فيها ولم يعيشوا فيها، قال: والمعنى الدار، الجبع مشائي، يقضى بالعين المعجمة.

قوله: ﴿تأس تحزن، أسى أحزن﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿كيف أسى﴾ أي أحزن وأتدم وأتوجع، والمصدر الأسى، وأما قوله: «تأس تحزن» فهو من قوله تعالى لموسى: ﴿فلا تأس على القوم الفاسقين﴾ [الأنعام: ٢٦] وذكر المصنف هنا استطراداً.

قوله: ﴿وقال الحسن: إليك لأنت الحليم الرشيد يستهزئون به﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي المليلح بن الحسن البصري بهذا، وأراد الحسن أنهم قالوا له ذلك على سبيل الاستعارة التكمية ومرادهم مكس ذلك.

قوله: ﴿وقال مجاهد: لَيْكَةُ الْأَيْكَةُ، يَوْمَ الظُّلَّةِ إِطْلَالُ الْعِلَابِ عَلَيْهِمْ﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي غيث عن مجاهد في قوله: ﴿كذب أصحاب لَيْكَةَ﴾ [الشعراء: ٧٦] كلما قرأها، وهي قراءة أهل مكة ابن كثير وغيره، وفي قوله: ﴿عذاب يوم الظلة﴾ قال: إطلال العذاب لإياهم.

(قصة): لم يذكر المصنف في قصة شعيب سوى هذه الآثار، وهي للكشميهني والمستملي فقط. قد ذكر الله تعالى قصة في الأعراف وهود والشعراء والعنكبوت وغيرها، وجاء عن قتادة أنه أرسل إلى اثنين: أصحاب مدين وأصحاب الأيكة، ورجع بأنه وصف في أصحاب مدين بأنه أخوهم بخلاف أصحاب الأيكة. وقال في أصحاب مدين «أخذتهم الرجفة» [الأعراف: ٩١] «والصيحة» [هود: ٩٤] وفي أصحاب الأيكة «أخذهم عذاب يوم الظلة» والجمهور على أن أصحاب مدين هم أصحاب الأيكة، وأجابوا عن ترك ذكر الأخيرة في أصحاب الأيكة بأنه لما كانوا يبيعون الأيكة ووقع في صدر الكلام بأنهم أصحاب الأيكة ناسب أن لا يذكر الأخوة. وعن الثاني بأن الأخيرة في أنواع العذاب إن كانت تقتضي المغالبة في المذنبين فيكون الذين علنوا بالرجفة غير الذين علنوا بالصيحة والحق أنهم أصابهم جميع ذلك، فإزهم أصابهم حر شديد فخرجوا من البيوت فاطلعتهم سحابة فاجتمعوا تحتها فرجفت بهم الأرض من تحتهم وأخذتهم الصيحة من فوقهم، وسبأني الكلام على الأيكة في التفسير إن شاء الله تعالى

٣٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

إلى قوله: ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾

قَالَ مُجَاهِدٌ: مُذْنِبٌ. الْمَشْحُونُ: الْمَوْفُورُ. ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ﴾ الْآيَةُ. ﴿فَبَلَدَهُ بِالْعَرَاءِ﴾ بَوَاحِشِ الْأَرْضِ ﴿وَهُوَ سَقِيمٌ. وَأَنْبَتَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ﴾ مِنْ غَيْرِ ذَاتِ أَصْلِ: الدُّبَاءُ وَنَحْوُهُ ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَبْلُغُونَ. فَأَتَوْهُا مُتَمَتِّعِينَ إِلَى حِجِّينَ﴾ [الصافات: ١٣٩-١٤٨] ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [الأنعام: ٤٨]: كَظِيمٌ، وَهُوَ مَغْمُومٌ.

٣٤١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُهَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ (ح) حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْبٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَبِيٍّ: قَالَ: «لَا يَقُولُونَ أَحَدُكُمْ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ». زَادَ مُسَدَّدٌ: «يُونُسَ بْنِ مَتَّى». [المط: ٤٦٠٣، ٤٨٠٤].

٣٤١٣- حَدَّثَنَا خُضْعِرُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَسَادَةَ، عَنْ أَبِي الْغَالِقَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لِقَبُولِ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى». وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ. [إرجاع: ٣٣٩٥]. أخرجه مسلم [٢٣٧٧].

٣٤١٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاضِي، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: تَبَيَّنَا يَهُودِيٌّ يَخْرُجُ سَلْمَةً، أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لَا، وَالَّذِي اصْطَقَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: تَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَقَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ تَبَيَّنَ أَطْهَرُنَا؟ فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَبَا الْقَاضِي، إِنَّ لِي دِيْنَةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلَانٍ لَعَنَ وَجْهِي؟ فَقَالَ: «لِمَ لَعَنْتَ وَجْهَهُ؟». فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَمَى فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَا تَفْضَلُوا تَبَيَّنَ أَنْبَاءُ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَفْخَعُ فِي الصُّورِ، فَيَمْتَنِقُ فِي السُّنُوفَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَنْفَعُ فِي أُخْرَى، فَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ يَبُثُّ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالْعُرْوَةِ، فَلَا أَفْرِي أَوْ سَبِّ بِصَفَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ يَبُثُّ قَلْبِي». [إرجاع: ٢٤١١]. أخرجه مسلم: [٢٣٧٧].

٣٤١٥- «وَلَا أَقُولُ: إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلَ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى». [المط: ٣٤١٦، ٤٦٠٤، ٤٦٣١، ٤٨٠٥]. أخرجه مسلم: [٢٣٧٣، ٢٣٧٦].

٣٤١٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِقَبُولِ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى». [إرجاع: ٣٤١٥]. أخرجه مسلم: [٢٣٧٣، ٢٣٧٦].

قوله: (باب قول الله تعالى: وإن يونس لمن المرسلين إلى قوله وهو ملِيم) هو يونس بن متى يفتح الميم وتشديد اللام مقصور، ووقع في تفسير عبد الرزاق أنه اسم أمه، وهو مردود بما في حديث ابن عباس في هذا الباب «ونسبه إلى أبيه» فهذا أصح، ولم أتفق في شيء من الأخبار على اتصال نسبه، وقد قيل إنه كان في زمن ملوك الطوائف من الفرس.

قوله: (قال مجاهد: ملذب) يعني تفسير قوله: ﴿وهو ملِيم﴾ وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد قال: فالتقه الحوت وهو ملِيم، من آلام الرجل إذا أتى بما يلام عليه. ثم قال الطبري: الملِيم هو المكتسب اللوم.

قوله: (والمشحون الموقر) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد قال للمشحون المملوء، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس المشحون الموقر.

قوله: (فلولا أنه كان من المسيحين الآية قبلدناه بالعراء: بوجه الأرض) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَبَلَدَهُ بِالْعَرَاءِ﴾ [الصافات: ١٤٥]: أي بوجه الأرض، والعرب تقول يذته بالعراء أي بالأرض الفضاء، قال الشاعر: «ونبتت بالبليد العراء ثيابي» والعراء الذي لا شيء فيه يوراني من شجر ولا غيره، وقال الفراء: العراء المكان الخالي.

قوله: (من يقطين: من غير ذات أصل، الدباء ونحوه) وصله عبد بن حيد من طريق مجاهد وزاد: ليس لها ساق، وكذا قال أبو عبيدة: كل شجرة لا تقوم على ساق فهي يقطين نحو الدباء والخنظل والبطيخ، والمشهور أنه القرع، وقيل الثين وقيل الموز، وجاء في حديث مرفوع في القرع «هي شجرة أمي يونس».

قوله: (ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم. كظيم: مغموم) كذا فيه. والذي قاله أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [الأنعام: ٤٨] أي من الغم مثل كظيم. وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿وهو مكظوم﴾ يقول: مغموم. ثم ذكر حديث ابن مسعود «لا يقولن أحدكم إني خير من يونس بن متى» وحديث ابن عباس «لا ينبغي لبد أن يقول إني خير من يونس بن متى، ونسبه إلى أبيه» وحديث أبي هريرة في قصة المسلم الذي لعن اليهودي وقد تقدم شرحها في أواخر قصة موسى، وقال في آخره في هذه الرواية «ولا أتول إن أحدا أفضل من يونس بن متى» وحديثه من وجه آخر مختصرا مقتصرًا على مثل لفظ حديث ابن عباس.

وقد وقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني بلفظ «لا ينبغي لني أن يقول الخ» وهذا يزيد ابن قوله في الطريق الأول: «أن» المراد بها النسب ﷺ، وفي رواية للطبراني في حديث ابن عباس «ما ينبغي لأحد أن يقول أنا عند الله خير من يونس» وفي رواية للطحاوي «أنه سبحانه في الظلمات» فاشار إلى جهة الحقيقة المذكورة، وأما قوله في الرواية الأولى «ونسبه إلى أبيه» فيه إشارة إلى الرد على من زعم أن متى اسم أمه، وهو عكس من ذهب بن منه في «اللبث»، وذكره الطبري وتبعه ابن الأثير في «الكامل» والذي في الصحيح أصح. وقيل: سبب قوله: «ونسبه إلى أبيه» أنه كان في الأصل يونس ابن فلان فسمي الراوي اسم الأب وكفى عنه بفلان، وقيل: إن ذلك هو السبب في نسبته إلى أمه فقال الذي نسي اسم أبيه يونس بن متى وهو أمه ثم اختصر فقال ونسبه أي شيخه إلى أبيه أي سماه نفسه، ولا يخفى بعد هذا التأويل وتكلفه، قال العلماء إنهما قال ﷺ ذلك تواضعا إن كان قاله بعد أن أعلم أنه أفضل للحوت، وإن كان قاله قبل علمه بذلك فلا إشكال، وقيل: خص يونس بالذكر لما يخشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له فبالغ في ذكر فضله لهد له الذريعة.

وقد روى قصة السدي في تفسيره بأسانيد عن ابن مسعود وغيره «أن الله بعث يونس إلى أهل نينوى وهي من أرض الموصل فكلبوه، فوجدهم يتزول العذاب في وقت معين، وخرج منهم منافضاً لهم، فلما رأوا آثار ذلك خضعوا وتضرعوا وأمنوا، فرجعهم الله فكشف عنهم العذاب، وذهب يونس فركب سفينة فلبجبت به، فاقترعوا فيس بطرحونه منهم فوقعت القرعة عليه ثلاثاً، فالتقه الحوت» وروى ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن ميمون عن ابن مسعود بإسناد صحيح إليه نحو ذلك وفيه: «وأصبح يونس فائسرف على القرية فلم ير العذاب وقع عليهم، وكان في شربتهم من كلب قتل، فانطلق منافضاً حتى ركب سفينة وقال فيه فقال لهم يونس إن معهم عبداً آمناً من ربه وإنها لا تسير حتى تلقوه، فقالوا: لا نلتقيك يا بني الله أبداً، قال فاقترعوا فخرج عليه ثلاث مرات، فالتقه فالتقه الحوت فبلغ به قرار الأرض، فسمع تسبيح المحمدي فتنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنا لا آية. وروى البزار وابن جرير من طريق عبد الله بن نافع عن أبي هريرة رفعه «ما أراد الله حبس يونس في بطن الحوت أمر الله الحوت أن لا يكره له عظما ولا ينجس له طعاماً، فلما انتهى به إلى قعر البحر سبح الله فالتقه الملائكة: يا ربنا إنا نسمع صوتاً ضعيفاً بأرض غريبة. قال: فاذك عبيدي يونس، فشفعوا له، فأمر الحوت فقتله في الساحل قال ابن مسعود كهيئة الفرج ليس عليه ريش» وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك قال: لبث في بطن الحوت أربعين يوماً. ومن طريق جعفر الصادق قال: سبعة أيام، ومن طريق قتادة قال: ثلاثاً، ومن طريق الشعبي قال: التقه ضحى، ولفظه عشيّة.

٣٦- باب قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ غَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ

حَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾

يَعْدُونَ يَجَاوِزُونَ فِي السَّبْتِ ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِجَابُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا﴾
شَوَارِعَ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿كُونُوا لِرَبِّكُمْ خَائِضِينَ﴾ [الأعراف: ١٦٣-١٦٦].

قوله: (باب قوله تعالى: وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر) الجمهور أن القرية المذكورة أيلة وهي التي على طريق الحاج الناهب إلى مكة من مصر، وحكى ابن التين عن الزمري أنها طرية.

قوله: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾: يصلون، يجاوزون) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]: أي يصدون فيه عما أمروا به ويتجاوزون.

قوله: (شروعاً: شوارعاً) إلى قوله كونوا لربكم خاضعين) هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: (بخس) شديد قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٥]: أي شديد وزناً ومعنى، قال الشاعر:

حُفَا عَلِيٍّ وَمَا تَسْرَى لِي فِيهِمْ أَمْرًا بَيْشًا

ومنا على إحدى القرامتين، والأخرى بوزن حذر وقرى شافاً بوزن حين وحين مذكرين.

(كسبه) لم يذكر المصنف في هذه القصة حديثاً مستنداً، وقد روى عبد الرزاق عن حديث ابن عباس يستد فيه منهم، وحكا مالك عن يزيد بن رومان معضلاً، وكذا قال قتادة: إن أصحاب السبت كانوا من أهل أيلة وأنهم لما غلبوا على صيد السمك بأن نصبروا الشباك يوم السبت ثم صادوا يوم الأحد فأتوا عليهم قوم ونهوههم فأغلظوا لهم، فقالت طائفة أخرى دعوههم واعتزلوا بنا عنهم، فأصحبوا يوماً فلم يروا الذين اعتزلوا، ففتحوا أبوابهم فأمرؤ رجلاً أن يصعد على سلم فأشرف عليهم فرأهم قد صاروا قرعة، فدخلوا عليهم فجعلوا يلوفون بهم، فيقول الذين نهوههم: ألم نقل لكم، ألم نهكم؟ فيشيرون برؤوسهم. وروى ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد عن ابن عباس: «إنهم لم يعيشوا إلا قليلاً وهلكوا» وروى ابن جرير عن طريق العوفي عن ابن عباس «صار شباههم قرعة وشيوخهم خنازير»

٣٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾

[النساء: ١٦٣]

الزُّورُ: الكُتُبُ، واحداً زَبُورٌ، زَبُورٌ كَتَبْتُ. ﴿وَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مَا يَشَاءُ يَا جِبَالُ أَوَّيْ مَعَهُ﴾.

قَالَ مُجَاهِدٌ: مَبْحِي مَعَهُ ﴿وَالطَّيْرُ وَالْأَنْثَى الْخَيْدُ. أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾
الدُّرُوعُ ﴿وَقَدْزِي فِي السَّرْدِ﴾ الْمَسَامِيرُ وَالْحَلَقُ، وَلَا تَرَى الْمَسَامِيرَ قَسَنَسُ،
وَلَا تَعْمَلْ قَبْقِصَ ﴿أَفْرِغْ﴾ [الكهف: ٩٦، أنزل: ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]:
زِيَادَةً وَفَضْلاً. ﴿وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنَّمَا نَعْمَلُ بِمَعْرِفٍ﴾ [سبا: ١٠٤-١١].

٣٤١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ،
عَنْ هَمَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خُفَّ عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ الْقُرْآنُ، فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَوَابِّهِ فَتُسْرَجُ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ تُسْرَجَ دَوَابُّهُ،
وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَدَّيْهِ».

زَوَاةُ مُوسَى بْنِ هُفَيْفَةَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٠٧٣].

٣٤١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ
جِبَابٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَوَّلُ
لَا صَوْمَ النَّهَارِ وَلَا قَوْمَ اللَّيْلِ مَا عِشْتُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَ أَنتَ
الَّذِي تَقُولُ: وَاللَّهِ لَا صَوْمَ النَّهَارِ وَلَا قَوْمَ اللَّيْلِ مَا عِشْتُ؟. قُلْتُ: قَدْ قُلْتُ،
قَالَ: «إِنَّكَ لَا تَسْطِيعُ ذَلِكَ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَتَمَّ وَتَمَّ، وَصُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِمِثْرِ امْتِثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ النَّفَرِ». قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ
الْفَضْلَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ». قَالَ: قُلْتُ:
إِنِّي أُطِيقُ الْفَضْلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، وَذَلِكَ صِيَامٌ دَاوُدَ،
وَهُوَ أَهْلُ الْفَضْلِ». قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ الْفَضْلَ مِنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا
الْفَضْلَ مِنْ ذَلِكَ». [راجع: ١١٣١، أخرجه مسلم: ١١٥٩].

٣٤١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مِسْقَرٌ: حَدَّثَنَا خَبِيبُ بْنُ أَبِي
ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الثَّامِسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ أَتَاكَ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ:
«هَؤُلَاءِ إِذَا قُلْتُ ذَلِكَ فَجَمَعَتِ الْعَيْنُ، وَتَهَيَّتِ النَّفْسُ، صُمَّ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ، فَلْيَكُ صَوْمُ النَّفَرِ، أَوْ صَوْمُ النَّفَرِ». قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ بِي - قَالَ مِسْقَرٌ:
يَحْيَى قُرَّةً - قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ
يَوْمًا، وَلَا يَقُولُ إِذَا لَاقَى». [راجع: ١١٣١، أخرجه مسلم: ١١٥٩].

قوله: (باب قول الله تعالى: وآتينا داود زبوراً) هو داود بن إيشا بكسر الهمز
وسكون الحاتية بعدما جمعة ابن عويد بوزن جعفر بمجمة وموحدة ابن باهر بموحدة
ومجمة مفتوحة ابن سلمان بن يارب بختانية وآخره، موحدة ابن رام بن حضرون
بمجمة ثم جمعة ابن فارص بقاء وآخره، مجمة ابن يهوذا بن يعقوب.

قوله: (الزبور الكتب واحداً زبور، زبور: كسبت) قال أبو عبيدة في قوله
تعالى: ﴿فِي زَبْرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]: أي كتب الأولين واحداً زبور، وقال
الكسائي: زبور بمعنى مزبور، بقوله زبورته فهو مزبور مثل كتبه فهو مكتوب، وقرئ
بضم أوله وهو جمع زبور. قلت: الضم قراءة حمزة.

قوله: (أزوي معاً قال مجاهد: سجي معه) وصله الفريابي من طريق مجاهد
مثله، وعن الضحاك هو بلسان الحشية، وقال قتادة: معنى أزوي سيري.

قوله: (أن اعمل سابغات: الدروع) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿أَنِ اعْمَلْ
سَابِغَاتٍ﴾ أي دروعاً واسعة طرية.

قوله: (وقدر في السرد: المسامير والخلق، ولا تسرق المسامير فيلس، ولا
تعظم فينقصم) كذا في رواية الكشميهني، ولغيره «لا تدق» بالذال بدل الراء، وعندهم
«فينسل» وفي آخره «يفصم» بنير نون، وواقفه الأصيلي في قوله: «فينسل» وهو
يفتح اللام ومعناه فيخرج من الثقب برفق أو يصير متحركا فلين عند الخروج. وأما
الرواية الأخرى «فينسل» أي يصير كالسلسلة في اللين، والأول أوجه، والفصم بالناء
القطع من غير إبانة. وهذا التصريح وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله: ﴿وقدر في
السرد﴾ (سبأ: ١١) أي قدر المسامير والخلق، وروى إبراهيم الحريسي في «غريب
الحديث» من طريق مجاهد في قوله: ﴿وقدر في السرد﴾: «لا تسرق المسامير فيلس، ولا
تعظم فينقصم». وقال أبو عبيدة: يقال درع مسرة أي مستديرة الخلق، قال أبو ذؤيب:
وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تبع

وهو مثل مسمار السفينة.

قوله: (أفرغ أنزل) لم أعرف المراد من هذه الكلمة هنا، واستغرقت قصة داود في
المواضع التي ذكرت فيها فلم أجدها، وهذه الكلمة والتي بعدها في رواية الكشميهني
وحده.

قوله: (بسطة: زيادة وفضلاً) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وزاده بسطة في العلم
والجسم﴾ [البقرة: ٢٤٧]: أي زيادة وفضلاً وكثرة، وهذه الكلمة في قصة طالوت وكتابه
ذكرها لما كان آخرها متعلقاً بداود فلمح بشيء من قصة طالوت، وقد قصها الله في
القرآن. ثم ذكر ثلاثة أحاديث: الأول: حديث همام عن أبي هريرة: «خفف على داود
القرآن» في رواية الكشميهني «القراءة» قيل: المراد بالقرآن القراءة، والأصل في هذه

٣٩- باب ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَفَصَّلَ الْخِطَابَ﴾ (ص: ١٧- ٢٠)

قَالَ مُجَاهِدٌ: الْقَهْمُ فِي الْقَضَاءِ.

﴿وَلَا تَشْطُطْ﴾ لَا تُسْرِفْ ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ إِنَّ هَذَا أَحْمَدُ لَهُ يَسَعُ وَكَسَوْنُ نَجَّةٌ ﴿يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ نَجَّةٌ، وَيُقَالُ لَهَا أَنْصَا شاةٌ﴾ وَهِيَ نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ قَالُوا أَكْثَلِيهَا ﴿يَقُولُ﴾ وَكَلَّهَا زَكْرِيَّا ﴿[آل عمران: ٣٧]: ضَمُّهَا وَغَزَلِي وَغَلِيي، صَارَ أَغْزَى مِنِّي، أَغْزَزْتُهُ جَعَلْتُهُ غَيْرًا﴾ فِي الْخِطَابِ ﴿يُقَالُ: الْمُخَاوَرَةُ﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمْتُ بِسْوَالِ نَجِيكِ إِلَى نَجَاجِي وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الشُّرَكَاءِ ﴿تَنِي﴾ إِلَى قَوْلِهِ - أَمَّا قَضَاءُ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اخْتَرْنَا.

وَقَرَأَ عُمَرُ: قَضَاءُ، بِشَدِيدِ الْفَاءِ

﴿فَاسْتَغْفِرُ رَبِّي وَعَزَّ رَأْيَا وَأَنَابَ﴾ (ص: ٢٢ - ٢٤)

٣٤٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَوَامَ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَلَسْتُ فِي ﴿ص﴾ ٩ قَرَأَ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ- حَتَّى آتَى - فَبَدَّاهُمْ أَقْبَدَهُ﴾ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَبِيَّكُمْ ﷺ مِنْ أَمْرِ أَنْ يَقْبَدِي بِهِمْ. [راجع: ١٠٦٩].

٣٤٢٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَيْسَ ﴿ص﴾ مِنْ غَزَالِمِ السُّجُودِ، وَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا. [راجع: ١٠٦٩].

قوله: (باب واذكر عبدنا داود ذا الأيد إله أواب إلى قوله وفصل الخطاب) الأيد القوة، وكان داود موصوفاً بفرط الشجاعة، والأواب يأتي تفسيره قريباً.

قوله: (قال مجاهد: القهم في القضاء أي المراد بفصل الخطاب، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي بشر عن مجاهد قال: الحكمة الصواب. ومن طريق ليث عن مجاهد: فصل الخطاب إصابة القضاء وفهمه، ومن طريق ابن جريج عن مجاهد قال: فصل الخطاب العدل في الحكم وما قال من شيء أنفذه. وقال الشعبي: فصل الخطاب قوله أما بعد، وفي ذلك حديث مستند من طريق بلال بن أبي بردة عن أبيه عن جده قال: «أول ما قال أما بعد داود النبي ﷺ وهو فصل الخطاب» أخرجه ابن أبي حاتم، وذكر عن ابن جريج بإسناد صحيح عن الشعبي مثله، وروى ابن أبي حاتم من طريق شريح قال: «فصل الخطاب الشهود والأيمان» ومن طريق أبي عبد الرحمن السلمي نحوه.

قوله: (ولا تشطط: لا تسرف) كذا وقع هنا، وقال الفراء: معناه لا تجهر، وروى ابن جريج من طريق قتادة في قوله: ولا تشطط أي لا تجمل، ومن طريق السدي قال لا تخفف.

قوله: (يقال للمرأة نجدة ويقال لها أيضاً شاة) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (ص: ٢٣) أي امرأة، قال الأعشى:

فَرِمْتَ غَفْلَةً عَيْنَهُ عَنْ شَاتِهِ فَاصْبَتْ حَبَّةَ قَلْبِهَا وَطَحَلَهَا

قوله: (فقال أكثليها، مثل وكثليها زكرياء ضمه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿أَكْثَلِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ (ص: ٢٣) هو كقولهِ: ﴿وَكَلَّهَا زَكْرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي ضمها إليه، وتقول كُثِلْتُ بالنفس أو بالمال ضمت.

قوله: (وعزني غلبي صار أعز مني، أعزته جعلته عزيزاً، في الخطاب يقال المخاورة) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿عَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ (ص: ٢٣) أي صار أعز مني فيه. وروى الطبري من طريق المعنى عن ابن عباس قال: إن دعا ودعوت كان أكثر مني، وإن بطشت وبطش كان أشد مني. ومن طريق قتادة قال: معناه قهرني وظلمي. وأما قوله: ﴿يَقَالُ الْمَخَاوَرَةُ﴾ فمراده تفسير الخطاب بالمخاورة، وهي بالحاء المهملة أي المراجعة بين الخصمين، وهذا تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾.

اللفظة الجمع وكل شيء جمته فقد قرأته، وقيل: المراد الزبور وقيل: التوراة، وقراءة كل نبي تطلق على كتابه الذي أوحى إليه، وإنا سماء قرأنا للإشارة إلى وقوع المعجزة به كوقوع المعجزة بالقرآن أشار إليه صاحب «المصباح» والأول أقرب، وإنا تردداً بين الزبور والتوراة لأن الزبور كله مواضع، وكانوا يتلقون الأحكام من التوراة. قال قتادة: كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة كلها مواضع وثناء، ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود، بل كان اعتماداً على التوراة، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره. وفي الحديث أن البركة قد تقع في الزمن اليسير حتى يقع فيه العمل الكثير. قال النووي: أكثر ما بلغنا من ذلك من كان يقرأ أربع ختمات بالليل وأربعاً بالنهار، وقد بالغ بعض الصوفية في ذلك فادعى شيئاً مفرطاً، والعلم عند الله.

قوله: (بلوايه) في رواية موسى بن عقبة الألفية «بدايته» بالإنفراد، وكذا هو في الضمير، ويعمل الأفراد على الجنس، أو المراد بها ما يختص بركوبه، ويسالجم ما يضاف إليها مما يركبه أتباعه.

قوله: (اقرأ القرآن قبل أن تسرج) في رواية موسى «فلا تسرج حتى يقرأ القرآن».

قوله: (ولا ياكل إلا من عمل يده) تقدم شرحه في أوائل السبع وإن فيه دليلاً على أنه أفضل المكاسب، وقد استدل به على مشروعية الإجارة من جهة أن عمل اليد أهم من أن يكون للغير أو للنفس، والذي يظهر أن الذي كان يعمل داود بيده هو نسج الدروع، والآن الله له الحبد، فكان ينسج الدروع ويبيعها ولا ياكل إلا من ثمن ذلك مع كونه كان من كبار الملوك، قال الله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾، وفي حديث الباب أيضاً ما يدل على ذلك، وأنه مع سعة بحيث أنه كان له دواب تسرج إذا أراد أن يركب ويتولى خدمتها غيره، ومع ذلك كان يتورع ولا ياكل إلا مما يعمل بيده.

قوله: (رواه موسى بن عقبة عن صفوان بن سليم إلخ) وصله المصنف في كتاب خلق أعمال العباد عن أحد بن أبي عمرو عن أبيه وهو جفص بن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة.

الحديث الثاني والثالث: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في مراجعة النبي ﷺ في قيام الليل وصيام النهار، أوردته من طريقين، وقد تقدم في صلاة الليل والغرض منه قوله: «صيام داود»

٣٨- باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود

وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ: كَانَ يَنَامُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ وَيَقُومُ لَلْفَةِ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهُوَ قَوْلُ عَالِيَةِ: مَا أَقْدَأَ الشَّحَرَ عَيْنِي إِلَّا نَائِمًا [راجع: ١١٣٣].

٣٤٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ أَوْسٍ الْقَطَنِيِّ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرُو قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَيَّ اللَّهُ صِيَامُ دَاوُدَ: كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَيَّ اللَّهُ صَلَاةُ دَاوُدَ: كَانَ يَنَامُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ وَيَقُومُ لَلْفَةِ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ».

[راجع: ١١٣١. أخرجه مسلم: ١١٥٩].

قوله: (باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود إلخ) يشير إلى الحديث المذكور قبله.

قوله: (قال علي: هو قول عائشة ما ألقاه السحر عندي إلا نائماً) هكذا وقع في رواية المستملي والكشميهني، وأما غيرهما فذكر الطريق الثالثة مضمومة إلى ما قبله دون الباب ودون قول علي، ولم أره منسوباً، وأظنه علي بن الحسين شيخ البخاري، وأراد بذلك بيان المراد بقوله: «ينام سدسه» أي السدس الأخير، وكأنه قال: يوافق ذلك حديث عائشة «ما ألقاه» بالفاء أي وجده والضمير للنبي ﷺ والسحر الفاعل، أي لم يبيح السحر والنبي ﷺ عندي إلا وجده نائماً، كما تقدم بيان ذلك في قيام الليل.

قوله: (الخطباء الشركاء) حكا ابن جرير أيضاً.

قوله: (فما قال ابن عباس: أخبرناه، وقرأ عمر فهاه بتشديد التاء) أما قول ابن عباس فوصله ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وأما قراءة عمر فمذكورة في الشواذ ولم يذكرها أبو عبيد في القراءات المشهورة، ونقل التشديد أيضاً عن أبي رجاء الطلحدي والحسن البصري. ثم ذكر حديث ابن عباس في السجود في ص أوورده من وجهين، ومحمد شيعة في الطريق الأول هو ابن سلام، والعمام هو ابن حوشب بمهمة ثم مجمعة.

قوله: (المنجد) بنون، وللكشميهي والمستعلي السجد وسيأتي شرح الحديث في التفسير إن شاء الله تعالى

٤٠- باب قول الله تعالى: ﴿ وَوَعَدْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ ﴾

بِعَمِّ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿ (ص: ٣٠)

الراجع: المنيب.

وقوله: ﴿ حَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْهِيَ لِأَخِي مِنْ يَدِي ﴾ (ص: ٣٥).

وقوله: ﴿ وَابْتَوَا مَا تَلَّوَا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ (البقرة: ١٠٢).

﴿ وَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُلُومًا هَوًّا وَزَوَّاجَهَا هَوًّا وَاسْتَأْذَنَ لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ ﴾ أَذْنًا لَهُ عَيْنَ الْحَبَلِ

﴿ وَبَيْنَ الْجَنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِذِنْ رِيحُ وَهْنٍ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرٍ نَافِلَةٍ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ. يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ ﴾ قَالَ مُجَاهِدٌ: بَيَانٌ مَا هُوَ الْقُصُورُ وَتَكْوِيلٌ وَجَفَانٌ كَالْجَوَابِ ﴿ كَالْحَايِضِ لِلْإِبِلِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَالْجَوَارِيَةِ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ وَقُلُودٌ وَرِاسِيَاتٌ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ ﴿ الْأَرْضُ ﴾ تَأْكُلُ مِنْسَأَةً ﴿ عَصَا ﴾ فَلَمَّا عَزَّ - إِلَىٰ قَوْلِهِ - فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿ (ص: ١٢ - ١٤).

﴿ حَبْ الْغَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَئِي ... فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ (ص: ٣٣): يَسْمَحُ أَصْرَافَ الْخَيْلِ وَغَرَايِبَهَا.

﴿ الْأَصْفَادُ ﴾ (ص: ٣٨): الْوَتَاكُ.

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ الصَّافِيَاتِ ﴾ صَفَنَ الْقُرْآنُ رَفَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ حَتَّىٰ تَكُونَ عَلَىٰ طَرَفِ الْحَاوِيِ ﴿ الْحَبَادُ ﴾ (ص: ٣٤): السَّرَاغُ. ﴿ جَسَدًا ﴾ (ص: ٣١): شَيْطَانًا. ﴿ رَعَاةٌ ﴾ مَلِكَةٌ ﴿ حَتَّىٰ أَصَابَ ﴾ (ص: ٣٦): حَيْثُ شَاءَ. ﴿ قَامَتُنْ ﴾ أَغْطَى.. بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿ (ص: ٣٩): بِغَيْرِ حَرَجٍ.

٣٤٢٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ عَرِيَ عَا مِنْ الْجَنِّ فَلَمَّتْ الْبَارِحَةُ لِقَطْعِ عَلِيِّ صَلَاحِي، فَانْكَبَتِ اللَّهُ مِنْهُ فَاعْلَمَتْ، فَارْدَتْ أَنْ ارْتَبَعَتْ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَاكِرِ الْمَسْجِدِ حَتَّىٰ تَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلَّكُمْ، فَذَكَرْتُ دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ: ﴿ رَبِّ حَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْهِيَ لِأَخِي مِنْ يَدِي ﴾. فَرَدَّدْتُ خَائِبًا. (راجع: ٤٦١. أخرجه مسلم: ٥٤١).

﴿ عَفِيتُ ﴾ مَعْتَرَدٌ مِنْ إِنْسٍ أَوْ جَانٍّ، يَمَلُ زَيْنَةً جَمَاعَتُهُ زَيْنَاتُهُ.

٣٤٢٤- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ

دَاوُدَ: لِأَطْوَفِ اللَّيْلَةِ عَلَىٰ مَسْنِينِ امْرَأَةٍ: تَحْمِلُ كُلَّ امْرَأَةٍ قَارِصًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، وَلَمْ تَحْمِلْ شَيْئًا إِلَّا وَاحِدًا، سَاقِطًا أَحَدٌ حَقِيْبُهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ لَافًا لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. (الطبر: ٥٢٤٢، ٦٦٣٩، ٦٧٢٠، ٦٧٦٩، ٦٧٨٦. أخرجه مسلم: ١٦٥٤).

قَالَ شُعْبَةُ وَابْنُ أَبِي الزُّنَادِ: « يَسْنِينٌ. » وَهُوَ أَحْسَنُ.

٣٤٢٥- حَدَّثَنِي عُزْرَةُ بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْشَشُ: حَدَّثَنَا الزُّوَاهِرِيُّ الْقَيْسِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ أَوَّلُ؟ قَالَ: « الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ. » قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: « ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى. » قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: « اَرْبَعُونَ، ثُمَّ قَالَ: حَتَّىٰ أَذْرَكَكَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ، وَالْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ. (راجع: ٣٣٦٦. أخرجه مسلم: ٥٢٠).

٣٤٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: « يَقُولُ مَطْيٌ وَمَطْلُ النَّاسِ، كَمَطَلٍ وَجَلِيٍّ اسْتَوْدَعَهُ نَارًا، فَجَعَلَ الْقُرْآنُ وَحْدَهُ الشُّوَابُ تَفْعٌ فِي النَّارِ. » (أخرجه مسلم: ٢٢٨٤).

٣٤٢٧- وَقَالَ: « كَانَتِ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ اللَّذَبُ فَلَذَبَ بَابِنِ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ صَاحِبَتُهَا: إِنَّمَا ذَعَبَ بَابِيكَ، وَقَالَتْ الْأُخْرَى: إِنَّمَا ذَعَبَ بَابِيكَ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَىٰ دَاوُدَ فَقَضَىٰ بِهِ لِلْكَثْبَىٰ، فَغَرَجَتَا عَلَىٰ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ فَاعْتَرَفَتَا، فَقَالَ: أَتَوَيْي بِالسَّكِينِ أَشْفَقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَزَحْمَكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَىٰ بِهِ لِلصُّغْرَى. »

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَاللَّهِ إِنْ سَفِيتَ بِالسَّكِينِ إِلَّا يُوَفِّيكَ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُنْتَهَى. (الطبر: ٦٧٦٩، أخرجه مسلم: ١٧٢٠).

قوله: (قول الله تعالى ووعدنا لداود سليمان) في رواية غير أبي ذر « باب قول الله. »

قوله: (نعم العبد إنه أواب الراجع المنيب) هو تفسير الأواب. وقد أخرج ابن جريج من طريق مجاهد قال: الأواب الرجاء عن الذنوب. ومن طريق ثالثة قال: المطيع، ومن طريق السدي قال: هو المسبح.

قوله: (من محارب)، قال مجاهد: بَيَانٌ مَا هُوَ الْقُصُورُ) وصله عبد بن حديد عنه كذلك وقال أبو عبيدة الخارِبِ جمع محارب وهو مقدم كل بيت، وهو أيضاً المسجد والمصلى.

قوله: (وجفان كالجواب كالحايض للإبل، وقال ابن عباس كالجوبة من الأرض) أما قول مجاهد فوصله عبد بن حديد عنه، وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم عنه، وقال أبو عبيدة: للجوابي جمع جابية، وهو الحوض الذي يجيب فيه الماء.

قوله: (دابة الأرض) الأرض.

قوله: (منسأة: عصاة) هو قول ابن عباس وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، قال أبو عبيدة: للنسأة العصا. ثم ذكر تصرفها وهي مفعلة من نسات إذا زجرت الإبل أي ضربتها بالمنسأة.

قوله: (لفطق مسحاً بالسوق والأعناق، يمسح أعراف الخيل وعراقيبها) هو قول ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه وزاد في آخره «حياً لها»، وروى من طريق الحسن قال: كشف عراقيبها وضرب أعناقها وقال: لا تشغلني عن عبادة ربي مرة أخرى. قال أبو عبيدة: ومنه قوله مسح علاقته إذا ضرب عقه. قال ابن جرير: وقول ابن عباس أقرب إلى الصواب.

قوله: (الأصفاذ الوثاق) روى ابن جرير من طريق السدي قال: مفرقين في الأصفاذ: أي يجمع البدين إلى العنق بالأغلال. وقال أبو عبيدة: الأصفاذ الأغلال واحداً صنف، ويقال للفتاة أيضاً صنف.

قوله: (قال مجاهد: الصافات، صفن القموس رفع إحدى رجله حتى يكون على طرف الخافى وصله القرطبي من طريقه قال: صفن القموس إلخ، لكن قال «بني» ووقع في أصل البخاري «رجليه» وصوب عياض ما عند القرطبي. وقال أبو عبيدة: الصافن الذي يجمع بين يديه ويثنى مقدم حافر إحدى رجله.

قوله: (الجهاد السراخ) وصله القرطبي من طريق مجاهد أيضاً. روى ابن جرير من طريق إبراهيم التيمي أنها كانت عشرين فرساً ذوات أجنحة.

قوله: (جسداً شيطاناً) قال القرطبي: حدثنا ورقاء عن ابن أبي عجيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّ جِسْداً﴾ قال: شيطاناً يقال له أصف، قال له سليمان كيف تفنن الناس؟ قال أرني خاتك أعبرك، فأعطاه، فنبذه أصف في البحر فسأخ، فذهب ملك سليمان وقعد أصف على كرسيه، ومنعه الله نساء سليمان فلم يقربهن، فأنكرته أم سليمان، وكان سليمان يستطعم ويعرفهم بنفسه فيكنونونه حتى أعطته امرأة حوثاً ضليط بطه فوجد خاتمه في بطنه فرد الله إليه ملكه، وفر أصف فدخل البحر. وروى ابن جرير من وجه آخر عن مجاهد أن اسمه أصر آخره راء، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن اسم الجنى صخر، ومن طريق السدي كذلك وأخرج القصة من طريق مطولة، والمشهور أن أصف اسم الرجل الذي كان عنده علم من الكتاب والله أعلم.

قوله: (رخاء طيبة) في رواية الكشميهني «طيباً» رواه القرطبي من الوجه المذكور في قوله: «رخاء» قال طيبة.

قوله: (حيث أصاب حيث شاء) وصله القرطبي كذلك.

قوله: (فأعطى، بغير حساب بغير حرج) وصله القرطبي من طريق مجاهد كذلك، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿بغير حساب﴾ أي بغير ثواب ولا جزاء، أو بغير منة ولا قلة. ثم أورد المصنف أربعة أحاديث.

أولها: حديث أبي هريرة في ثقلت العفريت على النبي ﷺ.

قوله: (ثقلت علي) بتشديد اللام أي تعرض في ثلثة أي بئنة.

قوله: (البارحة) أي الليلة الخالية الزائلة، والبارح الزائل ويقال من بعد الزوال إلى آخر النهار البارحة.

قوله: (فلذكرت دعوة أحمي سليمان) أي قوله: ﴿وهب لي ملكاً لا ينهي لأحد من بعدي﴾ [ص: ٣٥] وفي هذه إشارة إلى أنه تركه رعاية لسليمان عليه السلام، ويحتمل أن تكون خصوصية سليمان استخدام الجن في جميع ما يريد لا في هذا القدر فقط، واستدل الخطابي بهذا الحديث على أن أصحاب سليمان كانوا يبرون الجن في أشكائهم وميتهم حال تصرفهم، قال: وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ وَهُوَ قَائِلٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ فالمراد الأكثر الأغلب من أحوال بني آدم، وتعب بأن نفسي رؤية الإنس للجن على ميتهم ليس بقاطع من الآلة بل ظاهر ما أنه ممكن، فإن نفسي رؤيتنا لإياهم مفيد بحال رؤيتهم لنا ولا ينفي إمكان رؤيتنا لهم في غير تلك الحالة، ويحتمل العموم.

هذا الذي فهمه أكثر العلماء حتى قال الشافعي: من زعم أنه يرى الجن إبطنا شهادته، واستدل بهذه الآية. والله أعلم.

قوله: (عفريت معمر من إلس أو جان مثل زبينة جماعته زبانية) الزبانية في الأصل اسم أصحاب الشرقة، مشتق من الزين وهو الدفع، وأطلق على الملائكة، ذلك لأنهم يدفعون الكفار في النار، وواحد الزبانية زنية وقيل: زني وقيل: زابن وقيل: زباني وقال قوم لا واحد له من لفظه وقيل واحد زنييت وزن عفريت، ويقال عفرية لفة مستقلة ليست مأخوذة من عفريت، ومراد المصنف بقوله: «مثل زبينة» أي أنه قيل في عفريت عفرية، وهي قرارة رويت في السراخ عن أبي بكر الصديق، وعن أبي رجاء العطاردي وأبي السمال بالهملة واللام، وقال ذو الرمة:

كانه كوكب في إثر عفرية مصوب في ظلام الليل منتصب

وقد تقدم كثير من بيان أحوال الجن في «باب صفة إبليس وجزده» من بدء الخلق. قال ابن البر: الجن على مراتب، فالأصل جني، فإن خالط الإنس قيل: عامر، ومن تعرض منهم للصبيان قيل: أرواح، ومن زاد في الحب ثيل شيطان، فإن زاد على ذلك قيل: مارو، فإن زاد على ذلك قيل: عفريت. وقال الراغب: العفريت من الجن هو العارم الحديث، وإذا بولغ فيه قيل عفريت نفريت. وقال ابن قتيبة: العفريت المورث للخلق، وأصله من العفر وهو التراب، ورجل عفر بكسر أوله وثانيه وتثنية ثالثه إذا بولغ فيه أيضاً.

قوله: (حدثنا عفيرة بن عبد الرحمن) هو الحزامي وليس بالمخزومي، واسم جد الحزامي عبد الله بن خالد بن حزام، واسم جد المخزومي الحارث بن عبد الله.

(قال سليمان بن داود لأطوفن الليلة) في رواية الحموي والمستلمي «لأطوفن» وهما لغتان. طاف بالشيء. وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه، وهو هنا كتابة عن الجماع، واللام جواب القسم وهو محذوف، أي والله لأطوفن، ويؤيده قوله في آخره «لم يجث» لأن الحديث لا يكون إلا عن قسم، والقسم لا بد له من مقسم به.

قوله: (على سبعين امرأة) كنا هنا من رواية مفترية، وفي رواية شبيب كما سيأتي في الأيمان والنور «قال تسعين» وقد ذكر المصنف ذلك عقب هذا الحديث ووجه تسعين بتقديم المثانة على سبعين وذكر أن ابن أبي الزناد رواه كذلك. قلت: وقد رواه سفيان بن عيينة عن أبي الزناد قال: «سبعين» وسيأتي في كفاية الأيمان من طريقه. ولكن رواه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان قال: «سبعين» بتقديم السين، وكذا هو في «مسند الحليم» عن ابن علقمة، وكذا أخرجه مسلم من رواية ورقاء عن أبي الزناد، وأخرجه الإسماعيلي والنسائي وابن حبان من طريق هشام بن عروة عن أبي الزناد قال: «مائة امرأة» وكذا قال طائوس عن أبي هريرة كما سيأتي في الأيمان والنور، من رواية معمر، وكذا قال أحمد عن عبد الرزاق من رواية هشام بن حجير عن طائوس «تسعين» وسيأتي في كفاية الأيمان، ورواه مسلم عن عبد بن حيد عن عبد الرزاق قال: «سبعين» وسيأتي في التوحيد من رواية أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة «كان لسليمان ستون امرأة» ورواه أحمد وأبو عروبة من طريق هشام عن ابن سيرين قال: «مائة امرأة» وكذا قال عمران بن خالد عن ابن سيرين عند ابن مرقويه، وتقدم في الجهاد من طريق جعفر بن ربيعة عن الأخرج قال: «مائة امرأة أو تسع وتسعون» على الشك، فمحصل الروايات ستون وسبعون وتسعون ومائة، والجميع بينها أن الستين كن حرائر وما زاد طيهن كن سراير أو بالعكس، وأما لسبعون فللمبالغة، وأما التسعون والمائة فكن دون المائة ووفق التسعين فمن قال تسعون ألفي الكسر ومن قال مائة جبره ومن ثم وقع التردد في رواية جعفر، وأما قول بعض الشراح: ليس في ذكر القليل نفي الكثير وهو من مفهوم العدد وليس بحجة عند الجمهور فليس بكاف في هذا المقام، وذلك أن مفهوم العدد معتبر عند كثيرين والله أعلم. وقد حكى وهب بن منبه في «اللبثا» أنه كان لسليمان ألف امرأة ثلاثمائة مهيبة وسيمامة سريعة، ونحوه مما أخرجه الحاكم في «المستدرک» من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب قال: بلغنا أنه كان لسليمان ألف بيت من قواير على الخشب فيها ثلاثمائة صريخة وسيمامة سريعة.

قوله: (كحمل كل امرأة فارساً مجاهد في سبيل الله) هذا قاله على سبيل التسيي للخير، وإنما جزم به لأنه غلب عليه الرجاء، لكونه قصد به الخير وأمر الآخر لا لغرض الدنيا. قال بعض السلف: نبه ﷺ في هذا الحديث على آفة التسيي والإعراض عن التضرع، قال: ولذلك نسي الاستثناء ليضي في القدر.

قوله: (وقال له صاحبه: إن شاء الله) في رواية معمر عن طائوس الأكنية «قال له الملك» وفي رواية هشام بن حجير «قال له صاحبه، قال سفيان يعني الملك» وفي هذا إشعار بأن تفسير صاحبه بالملك ليس بفرص، لكن في «مسند الحميدي» عن سفيان «قال له صاحبه أو الملك» بالمشك، ومثلها أسلف وفي الجملة فقيه رد على من فسّر صاحبه بأنه الذي عنده علم من الكتاب، وهو أصف بالمد وكسر الهملة بعدها فاء ابن برخيا ينتج الموحدة وسكون الراء وكسر المعجمة بعدها تحتانية. وقال القرطبي في قوله: «قال له صاحبه أو الملك» إن كان صاحبه يعني به وذو من الإنس والجن، وإن كان الملك فهو الذي كان ياتيه بالوحي، قال: وقد أبعد من قال المراد به خاطره. وقال النووي: قيل: المراد بصاحبه الملك، وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القريب، وقيل: صاحب له أقمي، قلت: ليس بين قوله صاحبه والملك منافاة، إلا أن لفظه «صاحبه» أهم، فمن ثم نشأ لهم الاحتمال، ولكن الشك لا يؤثر في الجزم، فمن جزم بأنه الملك حجة على من لم يجزم.

قوله: (فلم يقل) قال عياض: بين في الطريق الأخرى بقوله: «فسي». قلت: هي رواية ابن عيينة عن شيخه، وفي رواية معمر قال: «ونسي أن يقول إن شاء الله» ومعنى قوله: «فلم يقل» أي بلسانه لا أنه أن يفرض إلى الله بل كان ذلك ثابتاً في قلبه، لكنه اكتفى بذلك أولاً ونسي أن يجريه على لسانه لما قيل له لشيء عرض له.

قوله: (طاف بهم) في رواية ابن عيينة، «فاطاف بهم» وقد تقدم توجيهه.

قوله: (إلا واحداً صافطاً أحد شقيقه) في رواية شبيب «فلم يجعل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل» وفي رواية أيوب عن ابن سيرين «ولدت شق غلام»

وفي رواية هشام عنه « نصف إنسان » وهي رواية معمر، حكى النقاش في تفسيره أن الشئ المذكور هو الجسد الذي ألقى على كرسبه، وقد تقدم قول غير واحد من المفسرين إن المراد بالجسد المذكور شيطان وهو المعتبد والنقاش صاحب منكر.

قوله: (وَلَوْ جَاءَهُمْ جَاهِلُ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) في رواية شعيب « لو قال إن شاء الله » وزاد في آخره « فرساناً أجمون » وفي رواية ابن سيرين « لو استنسى لحملت كل امرأة منهن فولدت فارساً يقاتل في سبيل الله » وفي رواية طلاس « لو قال إن شاء الله لم يمت وكان دركاً لحاجته » كذا عند المصنف من رواية هشام بن حجير، وعند أحمد ومسلم مثله من رواية معمر، وعند المصنف من طريق معمر « وكان أرجى لحاجته »

وقوله: (هَذَا كَأَنَّ بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِيمَانِ وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا﴾ [طه: ٧٧] أَي حَافًا، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ يَحْصِلُ لَهُ مَا طَلِبَ وَلَا يَزَالُ مِنْ إِخْبَارِهِ ﷺ بِبَلَدِكَ فِي حَقِّ سَلِيمَانَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ يَفْعَ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ لَمَسْتَنِي فِي أَمْنِيَّتِهِ، بَلْ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ رَجَوِ الْوُقُوعِ وَلَمْ يَتْرَكِ الْأَسْتِثْنَاءَ خَشْيَةَ عَدَمِ الْوُقُوعِ، وَبِهَذَا يَجِبُ عَنْ قَوْلِ مُوسَى لِلْخَضِرِ «تَجِدْنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا» [الكهف: ٦٩] مع قول الخضر له «تَصَرَّأَ» فَذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا» [الكهف: ٨٢] وفي الحديث فضل فعل الخير وتماضي أسبابه، وأن كثيراً من المباح والملاذ بصير مستحباً بالنية والقصد. وفي استحباب الاستثناء لمن قال سأفعل كذا، وأن إتياع المشيئة البين يرفع حكمها، وهو متفق عليه بشرط الاتصال، وسيأتي بيان ذلك في الأيمان والنذور مع بسط فيه.

وقد استدل بهذا الحديث من قال: الاستثناء إذا عطف البين ولو تخلل بينهما شيء يسير لا يفسد، فإن الحديث دل على أن سليمان لو قال إن شاء الله عطف قول الملك له قل إن شاء الله لأنقاد مع التخلل بين كلاميه بمقتضى كلام الملك وأجاب القرطبي بأحسان أن يكون الملك قال ذلك في أثناء كلام سليمان، وهو احتمال يمكن بسط به الاستدلال المذكور وفيه أن الاستثناء لا يكون إلا باللفظ ولا يكتفي فيه بالنية. وهو اتفاق إلا ما حكى عن بعض المالكية. وفيه ما خص به الأنبياء من القوة على الجسام الدال ذلك على صحة البنية وقوة الضميمة وكمال الرجولية مع ما هم فيه من الاشتغال بالعبادة والعلوم. وقد وقع للنبي ﷺ من ذلك أبلغ المعجزة لأنه مع اشتغاله بعبادة ربه وعلومه ومعالجة الخلق كان متفلاً من المآكل والمشرب لاختصاصه لضعف البدن على كثرة الجسام، ومع ذلك فكان يطوف على نساءه في ليلة بفسل واحد ومن إحدى عشرة امرأة، وقد تقدم في كتاب الغسل، ويقال إن كل من كان ألقى لله فشوته أشد لأن الذي لا يفتي بضرر بالنظر ونحوه.

وفي جواز الإخبار عن الشيء ووقوعه في المستقبل بناء على غلبة الظن فإن سليمان عليه السلام جزم ما قال ولم يكن ذلك عن وحى ولا لوقع، كذا قيل. وقال القرطبي: لا يظن بسليمان عليه السلام أنه قطع بذلك على ربه إلا من جهل حال الأنبياء وأدبهم مع الله تعالى. وقال ابن الجوزي: فإن قيل من أين لسليمان أن يخلق من ماله هذا العدد في ليلة ؟ لا جاز أن يكون يوحى لأنه ما وقع، ولا جاز أن يكون الأمر في ذلك إليه لأن الإرادة لله. والجواب أنه من جنس التمني على الله والسؤال له أن يفعل والقسم عليه كقول أنس بن النضر « والله لا يكسر سنًا » ويحتمل أن يكون لما أجاب الله دعوته أن يهب له ملكاً لا ينهي لأحد من بعده هذا عنه من جملة ذلك فجزم به. وأقرب الاحتمالات ما ذكره أولاً والله التوفيق. قلت: ويحتمل أن يكون لوصى إليه بذلك مقيداً بشرط الاستثناء فاستثنى، فلم يقع ذلك لفقدان الشرط، ومن ثم ساء له أولاً أن يخلف. وأبعد من استدلاله على جواز الخلف على غلبة الظن. وفيه جواز السهر على الأنبياء، وأن ذلك لا يقدم في علم منصفهم، وفيه جواز الإخبار عن الشيء أنه سميع ومستند المخبر الظن مع وجود القرينة القوية لذلك. وفيه جواز إخبار المفسم به في اليمين لقوله: « لأطوفن » مع قوله عليه السلام: « لم يمت » فدل على أن اسم الله فيه مقدر، فإن قال أحد بجواز ذلك فالحديث حجة له بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد تقديره على لسان الشارع، وإن وقع الاتفاق على عدم الجواز فيجاء إلى تأويله كأن يقال لعل التلفظ باسم الله وقع في الأصل وإن لم يقع في الحكاية، وفلك ليس بمتعنت، فإن من قال: والله لأطوفن يصدق أن قال لأطوفن فإن اللفظ بالربك لا ينفذ بالقرء، وفيه حجة لمن قال لا يشترط التصريح بمقسم به معين، فمن قال أحلف أو أشهد ونحو ذلك فهو بين وهو قول الحنفية، وقده المالكية بالنية، وقال بعض الشافعية ليست بيمين مطلقاً. وفيه جواز استعمال لو ولولا، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد عقده له المصنف في أواخر الكتاب. وفيه استعمال الكتابة في اللفظ الذي يستعجز ذكره لقوله « لأطوفن » بدل قوله لأجامن. الحديث الثالث:

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِيهِ) هو يزيد بن شريك.

قوله: (أَي مَسْجِدَ وَضَعَ أَوَّلَ) تقدم التنبيه عليه في أثناء قصة إبراهيم عليه السلام. وقوله: « أدركك الصلاة » أي وقت الصلاة، وفيه إشارة إلى أن المكان الصلاة في أول وقتها، ويضمن ذلك التنبؤ إلى معرفة الأوقات. وفيه إشارة إلى أن المكان الأفضل للعبادة إذا لم يحصل لا يترك للمأمور به لقوته بل بفعل المأمور في المفضول لأنه ﷺ كانه فهم عن أبي زر عن شخصه السؤال عن أول مسجد وضع عنه يريد تخصيص صلاته فيه فنه على أن إيقاع الصلاة إذا حضر لا يتوقف على المكان الأفضل. وفيه فضيلة الأمة المحمدية لما ذكر أن الأسم قبلهم كانوا لا يصلون إلا في مكان مخصوص وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب التيمم. وفيه الزيادة على السؤال في الجسواب لا سيما إذا كان للسائل في ذلك مزيد فائنة. الحديث الرابع:

قوله في الإسناد: (عن عبد الرحمن) هو الأخرج، وهو كذلك في نسخة شعيب عن أبي الزناد عند الطبراني.

قوله: (رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَطْلِي وَمِثْلِي النَّاسَ كَمِثْلِي رَجُلٍ اسْتَوْذَعَ نَارًا فَجِئِلَ الْقَرَأَشُ وَهَذِهِ السُّلُوبُ تَقَعُ فِي النَّارِ، وَقَالَ كَانَتْ أَمْرَاتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا) مَكَذَا أُرْوَدُ، وَمِثْلَهُمَا الْحَدِيثُ الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي تَرْجَةِ سَلِيمَانَ، وَكَانَ ذَكَرَ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ لَكُنْهُ سَمِعَ نَسْخَةَ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْآخَرِ، وَسَمِعَ الْإِسْنَادُ فِي السَّابِقِ دُونَ الَّذِي بِهِ فَاتِحُ أَنْ يَذْكُرَ شَيْئاً مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ لِأَجْلِ الْإِسْنَادِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ لِلْمَصْنُوعِ مِثْلُ هَذَا الصَّنِيعِ فَذَكَرَ مِنْ هَذِهِ النُّسخَةِ بَعْضَهَا حَدِيثٌ « لَا يُولَسَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ » وَذَكَرَ قَبْلَهُ طَرَفًا مِنْ حَدِيثٍ « نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ » وَلَمَّا ذَكَرَ فِي الْجُمُعَةِ حَدِيثٍ « نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ » لَمْ يَضْمِمْ مَعَهُ شَيْئاً، وَذَكَرَ فِي الْجِهَادِ حَدِيثٍ « مَنْ أَطَاعَنِي قَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » الْحَدِيثُ قَتَلَ قَبْلَهُ: « نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ » أَيْضاً، وَذَكَرَ فِي الدِّيْنِ حَدِيثٍ « لَوْ أَطْلَعَ عَلَيْكَ رَجُلٌ » وَقَدْ ذَكَرَ قَبْلَهُ أَيْضاً، لَكِنَّهُ أُرْوَدَ حَدِيثَ الْمَرَاتَيْنِ فِي الْفَرَأَشِ وَلَمْ يَضْمِمْ مَعَهُ فِي أَوَّلِهِ شَيْئاً مِنْ الْحَدِيثِ الْآخَرِ وَكَذَا فِي بَقِيَةِ هَذِهِ النُّسخَةِ فَلَمْ يَطْرُدْ لِلْمَصْنُوعِ فِي ذَلِكَ عَمَلٌ، وَكَانَ حَيْثُ ضَمَّ إِلَيْهِ شَيْئاً أَرَادَ الْإِحْتِطَاءَ، وَحَيْثُ لَمْ يَضْمِمْ نَبَهَ عَلَى الْجَوَازِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا مَسْلَمٌ فَهُوَ فِي نَسْخَةِ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَنَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْإِسْنَادَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا فَهُوَ يَسُوقُ الْإِسْنَادَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ يَقُولُ: فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا كَذَا وَكَذَا. وَصْنِيحُهُ فِي ذَلِكَ حَسَنٌ جِدًّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(تنبيه): لم أر الحديث الأول تأساً في صحيح البخاري، وقد أورده الحميدي في «الجمع» من طريق شعيب هذه وساق المتن بتمامه وقال: إنه لفظ البخاري وإن مسلماً أخرجه من رواية مغيرة وسفيان عن أبي الزناد به، ومن طريق همام عن أبي هريرة، وكذلك أطلق المزني أن البخاري أخرجه في أحاديث الأنبياء، فإن كان عنى هذا الموضع فليس هو فيه بتمامه، وإن كان عنى موضعاً أخر فلم أره فيه. ثم وجدته في «باب الانتهاء للمعاصي» من كتاب الرقاق، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (مَطْلِي) أي في دعائي الناس إلى الإسلام المتخذ لهم من النار ومثل ما تزين لهم أنفسهم من التماضي على الباطل (كمثل رجل الخ) والمراد تمثيل الجملة بالجملة لا تمثيل فرد بفرد.

قوله: (اسْتَوْذَعَ) أي أوقد، وزيادة السين والتاء للإشارة إلى أنه حالج لإفادها وسعى في تحصيل الآثما. ووقع في حديث جابر عند مسلم « مطني ومثلكم كمثلي رجل أوقد ناراً » زاد أحمد ومسلم من رواية همام عن أبي هريرة « فلما أضاءت ما حوله ».

قوله: (فَجِئِلَ الْقَرَأَشُ) بفتح القاء والسين والمعجمة معروف ويطلق القرائش أيضاً على غزاة الجراد الذي يكثر ويترام. وقال في «الحكم» القرائش دواب مثل البعوض واحتشها فرائشة، وقد شبه الله تعالى الناس في المحشر بالقرأش للبعوض أي في الكثرة والانتشار والإسراع إلى الداعي.

قوله: (وهذه الدواب تقع في النار) قلت: منها البرغش والبعوض، ووقع في حديث جابر « فجعل الجنابذ والقراش » والجنابذ جمع جنبد وهو على القلب، والمعروف الجنابذ جمع جنبد بفتح الدال وضما والجيم مضمومة وقد تكسر، وهو على خلقة الجراد يصر في الليل صرا شديداً، وقيل: إن ذكر الجراد يسمى أيضاً الجنابذ.

قوله: (تَقَعُ فِي النَّارِ) كذا فيه، وإنما هو في نسخة شعيب كما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج»: « وهذه الدواب التي تقع في النار تقع فيها » قال النووي: مقصود الحديث أنه ﷺ شبه المخالفين له بالقرأش وتساوقهم في نار الآخرة بتساوق القرأش في

لنا بعد الحكم أن الحق خصمه. وفي استعمال الجبل في الأحكام لاستخراج الحرق، ولا يتأتى ذلك إلا بمزيد القطة وعامرة الأحوال.

قوله: (لا تفعل يرحك الله) وقع في رواية مسلم والإسماعيلي من طريق رداء عن أبي الزناد «لا يرحك الله» قال القرطبي ينبغي على هذه الرواية أن يقف قليلاً بعد «لا» حتى يتبين للسامع أن الذي بعده كلام مستأنف، لأنه إذا وصله بما بعده يتروم السامع أنه دعا عليه وإلما هو دعاه له، ويؤول الإيهام في مثل هذا بزيادة واو كأن يقول: لا ويرحك الله. وفي حجة لمن قال: إن الأم تستلحق، والمشهور من مذهب مالك والشافعي أنه لا يصح، وقد تعرض للمصنف لذلك في أواخر كتاب الفرائض، وباتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال أبو هريرة) يعني بالإسناد إليه وليس تعليقاً، وقد وقع كذلك في رواية الإسماعيلي من طريق رداء عن أبي الزناد، والمدة مثله الميم قيل: للسكين، ذلك لأنها تقطع مدى حياة الحيوان، والسكين تذكر وتؤنس، قيل لما ذلك لأنها تسكن حركة الحيوان

٤١- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾

أَن احْكُمَ ۖ لِلَّهِ

إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي قَوْمًا كَلَّافًا مُّخَالِفِينَ﴾ [لقمان: ١٧-١٨].
﴿وَلَا تَصْغُرْ﴾: الإعراض بالوَجْهِ.

٣٤٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قَالَ اصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّمَا لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ؟ فَنَزَلَتْ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾. [لقمان: ١٣]. [راجع: ٣٢. أخرجه مسلم: ١٢٤، ب: ١٥٤].

٣٤٢٩- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَرَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا لَا يَلْبِسُ ظُلْمًا؟ قَالَ: هَئِنِ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لَأَبْنَيْهِ وَهُوَ يَهْطِلُ: ﴿يَا بَنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾. [راجع: ٣٢. أخرجه مسلم: ١٢٤].

قوله: (باب قول الله تعالى: وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ إلى قوله عظيم) [لقمان: ١٣] اختلف في لقمان قبل كان حبشياً، وقيل: كان نوبياً، واختلف هل كان نبياً؟ قال السهيلي: كان نوبياً من أهل أيلة، واسم أبيه عفا بن شيرون. وقال غيره هو ابن ياعور بن ناجر بن آزد فهو ابن أخي إبراهيم. وذكر وهب في «المبتدأ» أنه كان ابن أخت أبوب، وقيل: ابن خالته. وروى الثوري في تفسيره عن أشعث عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان لقمان عبداً حبشياً نجاراً. وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن خالد بن ثابت الربيعي أحد التابعين مثله، وحكى أبو حنيفة البكري في «شرح الأمالي» أنه كان مولى لقوم من الأزدي، وروى الطبري من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب كان لقمان من سوادن مصر ذو مشافر، أعطاه الله الحكمة ومنعه النبوة. وفي «المستدرک» بإسناد صحيح عن أسن قال: كان لقمان عند داود وهو يسرد الدرع، فجعل لقمان يتعجب ويهد أن يسأله عن فائدته فتعنه حكمته أن يسأل. وهذا صريح في أنه عاصر داود عليه السلام. وقد ذكره ابن الجوزي في «التلخيص» بعد إبراهيم قبل إسماعيل وإسحاق والصحيح أنه كان في زمن داود. وقد أخرج الطبري وغيره عن مجاهد أنه كان قاضياً على بني إسرائيل زمن داود عليه السلام، وقيل: إنه عاش على سنة، نقل عن ابن إسحاق وهو غلط عن قاله، وكأنه اختلط عليه بلقمان بن عاد وقيل: إنه كان يفتي قبل بعث داود، وأغرب الواقدي فزعم أنه كان بين عيسى ونبينا عليهما الصلاة والسلام، وشبهته ما حكاه أبو عبيدة البكري أنه كان عبداً لبني الحسحاس بن الأزدي والأكثر أنه كان صالحاً. قال شعبة عن الحكم عن مجاهد كان صالحاً ولم يكن نبياً، وقيل: كان نبياً أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق إسرائيل عن جابر عن عكرمة. قلت: وجابر هو

نار الدنيا مع حرصهم على الوقوع في ذلك ومنعه إياهم، وإجماع بينهم اتباع الهوى وضعف التمييز وحرص كل من الظافنين على هلاك نفسه. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: هذا مثل كثير الممان، والمقصود أن الخلق لا يأتون ما يجرهم إلى النار على قصد الملكة، وإلما يأتونه على قصد المنفعة واتباع الشهوة، كما أن القراض يقتحم النار لا ليهلك فيها بل لما يجبه من الضياء. وقد قيل: إنها لا تبصر بحال وهو بعيد، وإلما قيل إنها تكون في ظلمة فإذا رأت الضياء اعتقدت أنها كوة يظهر منها النور فتصده لأجل ذلك فتحترق وهي لا تشعر. وقيل: إن ذلك لضعف بصرها فظن أنها في بيت مظلم وأن السراج مثلاً كوة ترمي بنفسها إليه وهي من شدة طيراتها تجاوزه فتقع في الظلمة فترجع إلى أن تحترق. وقيل: إنها تنصرف بشدة النور فتصده لإطفاءه فلشدة جهلها تورط نفسها فيما لا قدرة لها عليه، ذكر مغلطاً أنه سمع بعض مشايخ الطب يقوله. وقال الغزالي: التمثيل وقع على صورة الإكباب على الشهوات من الإنسان يأكباب القراض على التهاوت في النار، ولكن جهل الأممي أشد من جهل القراض، لأنها باغترابها بظواهر الضوء إذا احترقت انتهى عليها في الحال، والأممي يبقى في النار مدة طويلة أو أبداً والله المستعان.

قوله: (وقال كانت امرأتان) ليس في سياق البخاري تصريح برفعه، وهو مرفوع عنه من أبي اليمان عن شعب في أواخر كتاب الفرائض أو رده هناك، وكذا هو في نسخة شعب عند الطبراني وغيره، وفي رواية السنائي من طريق علي بن عياش عن شعب «حدثني أبو الزناد عما حدثه عبد الرحمن الأعرج ما ذكره أنه سمع أبا هريرة يحدث به عن رسول الله ﷺ قال: بينما امرأتان. قلت: ولم أتف على اسم واحدة من هاتين المرأتين ولا على اسم واحد من ابنتيهما في شيء من الطرق.

قوله: (فصاحكهما) في رواية الكشيبي «فصاحكهما» وفي نسخة شبيب «فاختصما».

قوله: (فقضى به للكبرى إلخ) قيل: كان ذلك على سبيل الفتيا منهما لا الحكم، ولذلك ساء لسلیمان أن يقضه. وتعقبه القرطبي بأن في لفظ الحديث أنه قضى بأمهما تحكما، ويأن فتيا النبي وحكمه سواء في وجوب تنفيذ ذلك. وقال الداودي: إنما كان منهما على سبيل المشاورة فوضع لداود صحة رأي سليمان فأضاه. وقال ابن الجوزي: استمر عند داود في البذل، فقدم الكبرى للسكن. وتعقبه القرطبي وحكى أنه قيل: كان من شرع داود أن يحكم للكبرى قال: وهو فاسد لأن الكبير والصغير وصف طردي كالطول والقصر والسواد والياض، ولا أثر لشيء من ذلك في الترجيح، قال: وهذا ما يكاد يقطع بقساه.

قال: والذي ينبغي أن يقال إن داود عليه السلام قضى به للكبرى لسبب اقتضى به عنه ترجيح قولها، إذ لا بيئة لواحدة منهما، وكونه لم يعين في الحديث اختصاراً لا يلزم منه عدم وقوعه، فيحتمل أن يقال: إن الولد الباقي كان في يد الكبرى وحجزت الأخرى عن إقامة البينة قال: وهذا تأويل حسن جاز على القواعد الشرعية وليس في السياق ما يباه، ولا يمتنع، فإن قيل كيف ساء لسلیمان نقض حكمه؟ فالجواب أنه لم يعمد إلى نقض الحكم، وإلما احتمال بميلة لطيفة أظهرت ما في نفس الأمر، وذلك أنها لما أخبرت سليمان بالقصة فدعا بالسكين ليقتله بينهما، ولم يعزم على ذلك في الباطن، وإلما أراد استكشاف الأمر، فحصل مقصوده لذلك لجزم الصغرى الدال على عظيم الشفقة، ولم يلتفت إلى إقرارها بقولها هو ابن الكبرى لأنه علم أنها أثرت حيائه، فظهر له من قرينة شفقة الصغرى وعدمها في الكبرى مع ما انضاف إلى ذلك من القرينة الدالة على صدقها ما مهج به على الحكم للصغرى. ويحتمل أن يكون سليمان عليه السلام عن يسوغ له أن يحكم بعلمه، أو تكون الكبرى في تلك الحالة اعترفت بأسبق لما رأت من سليمان الجهد والعزم في ذلك. ونظير هذه القصة ما لو حكم حاكم على مدع منكر بيمين، فلما مضى ليحلفه حضر من استخرج من المنكر ما اقتضى إقراره بما أراد أن يخلص على جملة، فإنه والحالة هذه يحكم عليه بإقراره سواء كان ذلك قبل اليمين أو بعدها، ولا يكون ذلك من نقض الحكم الأول، ولكن من باب تبدل الأحكام بتبدل الأسباب. وقال ابن الجوزي: استبط سليمان لما رأى الأمر محتلاً فأجابه، وكلاماً حكم بالاجتهاد، لأنه لو كان داود يحكم بالنص لما ساء لسلیمان أن يحكم بخلافه. ودلت هذه القصة على أن القطة والقهم موهبة من الله لا تتعلق بكبر سن ولا صفته. وفيه أن الحق في جهة واحدة، وأن الأنبياء يسوغ لهم الحكم بالاجتهاد وإن كان وجود النص ممكناً لديهم بالرحي، لكن في ذلك زيادة في أجورهم، ولصحتهم من الخطأ في ذلك إذ لا يقررون لمصنهم على الباطل. وقال الثوري: إن سليمان فعل ذلك تحيلاً على إظهار الحق، فكان كما لو اعترف المحكوم

الجعفي ضعيف، ويقال إن عكرمة نفرد بقوله كان نبياً، وقيل: كان رجلاً من بني إسرائيل فاعطاه وأعطاه مالا يتجر فيه. وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن بشر عن قتادة أن لقمان خير بين الحكمة والنبوة فاختار الحكمة، فقتل عن ذلك فقال: خفت أن أضعف عن حمل أعباء النبوة. وفي سعيد بن بشر ضعيف، وقد روى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ ﴾ [لقمان: ١٧] قال التفهيم في الدين ولم يكن نبياً، وقد تقدم تفسير المراد بالحكمة في أوائل كتاب العلم في شرح حديث ابن عباس: «اللهم علمه الحكمة» وقيل كان خياطاً وقيل نجاراً. وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ ﴾ [لقمان: ١٣] قال السهيلي: اسم ابنه باران موحدة ورواه مهمله، وقيل فيه بالذال في أوله، وقيل: اسمه أنثم، وقيل: شكور وقيل بابلي.

قوله: ﴿ وَلَا تَصْعَرُ ﴾ الإعراف بالوجه هو تفسير لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَصْعَرْ خَدُكَ لِلنَّاسِ ﴾ [لقمان: ١٨] وهو تفسير عكرمة أوردته عنه الطبري، وأورد من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ وَلَا تَصْعَرْ خَدُكَ لِلنَّاسِ ﴾: لا تكبر عليهم، قال الطبري: أصل الصعر يعني بالهملتين دام يأخذ الإبل في أمتاعها حتى تلفت أمتاعها عن رؤوسها، فيشبه به الرجل التكبر للمرض عن الناس انتهى.

وقوله: ﴿ تَصْعَرُ ﴾ هي قراءة عاصم وابن كثير وأبي جعفر، وقال أبو عبيدة في «القرآن» له: حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه قرأها كذلك وقرأها الباقون «تصارع» قال أبو عبيدة والأول أحب إلي لما في الثانية من المقابلة، والغالب أنه من اثنين، وتكون الأولى أشمل في اجتباب ذلك. وقال الطبري: القراءتان مشهورتان وممتناهما صحيح والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢] وسيأتي شرحه في تفسير الأنعام أوردته من وجهين وإسحاق شيخه في الطريق الثانية هو ابن راعيهم وبذلك جزم أبو نعيم في «المستخرج».

٤٢ - باب ﴿ وَاحْتَرِبَ لَهُمْ مَثَلًا اصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ الآية

[ع: ١٣]

﴿ فَهَرُزْنَا ﴾ [ع: ١٤]: قَالَ مُجَاهِدٌ: هَزَدْنَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ طَالُوْكُمْ ﴾ [ع: ١٩]: نَصَبَيْكُمْ.

قوله: ﴿ وَاحْتَرِبَ لَهُمْ مَثَلًا اصْحَابَ الْقَرْيَةِ الْآيَةِ ﴾. فهزنا، قال مجاهد: هزدنا، وقال ابن عباس طالوكم مصابكم) أما قول مجاهد فوصفه الفريابي من طريق ابن أبي ليلى عنه بهذا، وأما قول ابن عباس فوصفه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه به. والقراءة المراد بها التلاكية فيما ذكر ابن إسحاق وروى في «اللبنة» ولعلها كانت مدينة بالقرب من هذه المرجوة، لأن الله أخبر أنه أهلك أهلها. وليس لذلك أثر في هذه المدينة الموجودة الآن، ولم يذكر المصنف في ذلك حديثاً مرفوعاً، وقد روى الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً «السبق ثلاثة يوشع إلى موسى، وصاحب يس إلى عيسى، وعلي إلى محمد ﷺ» وفي إسناده حسين بن حسين الأشقر وهو ضعيف فإن ثبت دل على أن القصة كانت في زمن عيسى أو بعده، وصنع المصنف يتنصيص أنها قبل عيسى. وروى ابن إسحاق في «اللبنة» عن أبي طلحة عن كعب الأحبار أن اسم صاحب بن حبيب النجار، وروى الثوري في تفسيره من عاصم عن أبي جاز قال: كان اسمه حبيب بن يري، وعن حبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس: هو حبيب النجار، وعن السدي كان قصاراً، وقيل: كان إسكافاً. قال ابن إسحاق واسم الرسل الثلاثة صادق وصادوق وشلوم، وقال ابن جريج عن وهب بن سليمان عن شبيب الجعفي بابليهم والموحدة ولمعن بلا مد: كان اسم الرمولين شمعون ويوحنا واسم الثالث بولس. وعن قتادة: كانوا رسلان من قبل المسيح. والله أعلم.

٤٣ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾

إِذْ نَادَى رَبَّهُ يَنَادُ حَتَّىٰ، قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ لَمْ يَنْجُزْ لَهُ مِنْ قَبْلِ سَيِّئًا ﴾. [مرم: ٢ - ٧].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَفْعَلُ، يَقَالُ: وَحَتَّىٰ مَرْضِيًّا.

﴿ حَتَّىٰ ﴾ عَصِيًّا، عَصَا يَعْصُو. ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ

أمرأتِي غَافِرًا وَلَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عَصِيًّا - إِلَى قَوْلِهِ - ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ وَيُقَالُ: صَحِيحًا. ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ فَأَوْحَى: فَأَنشَأَ. ﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَوْ أَنَّهُ نَفَعْتُ خَدًّا ﴾ [مرم: ٢ - ١٥].

﴿ حَتَّىٰ ﴾ [مرم: ٤٧]: لَطِيفًا. ﴿ غَافِرًا ﴾ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى مَوَازٍ.

٣٤٣٠ - حَدَّثَنَا هُذَيْلَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَفْصَةَ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةٍ أُسْرِيَ فِيهَا: «لَمْ يَصِدْ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْفَاطِيَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْمِلُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا يَحْيَى وَعِيسَى وَهَمَّا ابْنَا خَالَةٍ، قَالَ: هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى، فَسَلَّمْ عَلَيْهِمَا، فَسَلَّمْتُ فَرَدَا، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِأَبَاغِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.». [راجع: ٣٢٠٧، أخرجه مسلم: ١٦٤، مطولاً].

قوله: ﴿ وَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَيِّئًا ﴾ ﴾ في ذكرها أربع لسانات: للد والقصير وحذف الألف مع تخفيف الياء وفي تشديدها أيضاً وحذفها، وقال الجوهري: لا يصرف مع اللد والقصير. قوله: ﴿ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَثَلًا ﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَيِّئًا ﴾ [مريم: ٦٥] يقول: هل تعلم له مثلاً أو شيئاً، ومن طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَيِّئًا ﴾ [مريم: ٧] قال: قال: لم يسم يحمى قبله غيره، وأخرجه الحاكم في «المستدرک».

قوله: ﴿ يَقَالُ رَحِيًّا مَرَضِيًّا ﴾ حكاية الطبري قال: مرضياً مرضاه أنت وعبادك.

قوله: ﴿ عَصِيًّا عَصَا يَعْصُو ﴾ كذا في بعض النسخ، والله أعلم بالصواب بالسين، وروى الطبري بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: «ما أدري أكان رسول الله ﷺ يقرأ حَتَّىٰ أو عَصِيًّا» وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ وَقد بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عَصِيًّا ﴾ [مريم: ٨] كل ما بلغ من كبر أو كفر أو فساد فقد عنت عتياً.

قوله: ﴿ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ويقال صحيحاً هو قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه ابن أبي حاتم عنه قال في قوله: ﴿ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٠] وثالث صحيح، فحسب لسانه فكان لا يستطيع أن يتكلم وهو يقرأ التوراة ويسبح ولا يستطيع أن يتكلم الناس، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه، وأخرج من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: اعتقل لسانه من غير مرض.

قوله: ﴿ فَأَوْحَى: فَأَنشَأَ ﴾ هو قول محمد بن كعب ومجاهد وغير واحد أخرجه ابن أبي حاتم عنهم.

قوله: ﴿ رَحِيًّا ﴾ لطيفاً هو قول ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ [مريم: ٤٧] أي حَفِيًّا، يقال فحيت بفلان.

قوله: ﴿ وَغَافِرًا الذِّكْرَ وَالْأُنْثَى ﴾ سواء قال أبو عبيدة العاقر الذي لا تلد، والعاقر الذي لا ولد، قال عامر بن الطفيل:

لَيْسَ الْفَتَى إِنْ كَانَ أَمُورَ عَاقِرًا جَبَاتًا فَمَا عَدْرِي لَدَى كُلِّ مَحْضَرٍ

وقال أيضاً: لفظ الذكر به مثل لفظ الأنثى. قال التلخي: ولد يحيى وهو زكريا مائة وعشرون سنة وقيل تسعين وقيل اثنين وتسعين وقيل مائة إلا ستين وقيل إلا سنة. ثم أورد المصنف طرفاً من حديث الإسراء من رواية أنس عن مالك بن صفصعة والغرض منه ذكر يحيى بن زكريا، وقال فيه وفي عيسى ابن مريم إنهما ابنا خالة وزكريا هو ابن آدن ويقال ابن شوي ويقال ابن بارخيا ويقال ابن أبي ابن بارخيا، ومريم بنت عمران بن ناظم، وهما من ذرية سليمان بن داود عليهما السلام، واسم أم مريم حنة بمهمله ونون بنت قافود اسم اختها والدة يحيى لإسحاق قال ابن إسحاق في «اللبنة» كانت حنة عند عمران واختها عند زكريا وكانت حنة أمسك عنها الولد ثم حملت يهرم فمات عمران وهي حامل. وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد الرحمن بن القاسم: سمعت مالك بن

الزهرى، وقال السدي: عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه الطبري.
قوله: (ما من بني آدم مولود إلا حسسه الشيطان حين يولده) في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة للماضية في «باب صفة إيليس» بيان للس المذكور لفظه «كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه يابسه حين يولد، غير عيسى ابن مريم ذهب يطعن طعن في الحجاب» أي في المشيمة التي فيها الولد قال القرطبي: هذا الطعن من الشيطان هو ابتداء التشليل، فحفظ الله مريم وابنها منه ببركة دعوة أمها حيث قالت: ﴿إني أعصيا بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾ [آل عمران: ٣٦] ولم يكن لمريم ذرية غير عيسى. ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم «إلا تحسه الشيطان» بنون وغياء مجعثة ثم مفعلة.

قوله: (فيستهل صارخاً من مس الشيطان) في رواية معمر المذكورة «من تحسه الشيطان» أي سبب صارخ الصبي أول ما يولد الألم من مس الشيطان لئلا، والاستهلال الصياح.

قوله: (غير مريم وابنها) تقدم في «باب إيليس» بذكر عيسى خاصة فيحتمل أن يكون هذا بالنسبة إلى المس وذاك بالنسبة إلى الطعن في الجنب، ويحتمل أن يكون ذلك قبل الإعلام بما زاد، وفيه بعد لأنه حديث واحد، وقد رواه خلاص عن أبي هريرة بلفظ «كل بني آدم قد طعن الشيطان فيه حين ولد، غير عيسى وأمه جعل الله دون الطعنة حجاباً فأصاب الحجاب ولم يصعبهما» والذي يظهر أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، والزيادة من الحفاظ مقبولة، وأما قول بعضهم يحتمل أن يكون من العطف التضييري والمقصود الابن كقولك أصحبي زيد وكرمه فهو تصف شديد.

قوله: (ثم يقول أبو هريرة: وإني أعصيا بك) في بيان لأن في رواية أبي صالح عن أبي هريرة إدراجاً وإن تلاوة الآية موقوفة على أبي هريرة

٤٥- باب ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ، ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَتَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَهُمْ بِكَلَمِ اللَّهِ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَتَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٢-٤٤].

قوله: (وإني أعصيا بك وذريتها من الشيطان الرجيم) ثم يقول أبو هريرة: «وإني أعصيا بك وذريتها من الشيطان الرجيم» [آل عمران: ٣٦]. [راجع: ٣٢٨٦، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾) [آل عمران: ٣٦]. [راجع: ٣٢٨٦، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾) [آل عمران: ٣٦]. [راجع: ٣٢٨٦، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾) [آل عمران: ٣٦]. [راجع: ٣٢٨٦، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

انس يقول: بأنني أن عيسى ابن مريم ويحيى بن زكريا كان حملهما جميعاً، فلبني أن أم يحيى قالت لمريم: إني أرى ما في بطني يسجد لما في بطنك، قال مالك: أراه لفضل عيسى على يحيى. وقال الثعلبي: ولد يحيى قبل عيسى بستة أشهر. واختلف في قوله: ﴿وَاتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحاً﴾ [مريم: ١٢] فقيل نبيء وهو ابن تسع سنين وقيل أقل من ذلك، والمراد بالحكم القهم في الدين؛ قال ابن إسحاق: كان زكريا وابنه آخر من بعث من بني إسرائيل قبل عيسى، وقال أيضاً: أراد بنو إسرائيل تذل زكريا قعر منهم، فمر بشجرة فانقلقت له فدخل فيها فالتأت عليه، فأخذ الشيطان بهدية ثوبه فأروها فوضعوا المنشار على الشجرة فنشروها حتى قطعوه من وسطه في جوفها. وأما يحيى فقتل بسبب امرأة أراد ملكهم أن يتزوجها، فقال له يحيى: إنها لا تحل لك لكونها كانت بنت امرأته، فتوصلت إلى الملك حتى تذل يحيى، قال ابن إسحاق: كان ذلك قبل أن يرفع عيسى. وروى أصل هذه القصة الحاكم في «المستدرک» من حديث عبد الله بن الزبير، وروى أيضاً من حديث ابن عباس أن دم يحيى كان ينفور حتى تذل عليه فتنس من بني إسرائيل سبعين ألفاً فسكن.

٤٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾

إِذْ أَنْبَأَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً﴾ [مريم: ١٦]

﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥].

﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣-٣٧].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَآلُ عِمْرَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِشْرَانَ وَآلِ يَاسِينَ وَآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، يَقُولُ: ﴿إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَتَيْنِ أَنْبَأَهُ﴾ [آل عمران: ٦٨]: وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ. وَيُقَالُ: آتَى يَتَّقُوبُ أَهْلَ يَتَّقُوبَ، إِذَا صَفَرُوا آتَى ثُمَّ رَوَّاهُ إِلَى الْأَصْلِ قَالُوا: أَهْلًا.

٣٤٣١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَمَا مِنْ نَبِيٍّ آدَمَ مَوْلُودٌ إِلَّا حَسَّهَ الشَّيْطَانُ حِينَ يُولَدُ، فَيَنْهَلُ صَارِخاً مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ، غَيْرَ مَرْيَمَ وَآدَمَ.

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَإِنِّي أَعْصِيَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾) [آل عمران: ٣٦]. [راجع: ٣٢٨٦، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾) [آل عمران: ٣٦]. [راجع: ٣٢٨٦، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

قوله: (ويقال آل يعقوب أهل يعقوب، إذا صفروا آل رحوه إلى الأصل قالوا أهمل) اختلف في «آل» قيل أصله أهل فقلت الهاء حمزة بدليل ظهور ذلك في التصغير وهو ريد الأشياء إلى أصلها، وهذا قول سيوري والجمهور، وقيل: أصله أول من آل يقول إذا رجع إلى الإنسان يرجع إلى أهله فتحركت الواو وانتحى ما قبلها فقلت ألفاً، وتصغيره على أويل.

قوله: (عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب) كذا قال أكثر أصحاب

قوله: (حدثنا القاضي هو ابن شميل، ومثام هو ابن عروة بن الزبير، وعبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب. قال الدارقطني: رواه أصحاب هشام بن عروة عنه هكذا، وخالفهم ابن جريج وابن إسحاق فروياه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر زاد في الإسناد عبد الله بن الزبير، والصواب إسقاطه، والله أعلم.

قوله: (خير نسائها مريم) أي نساء أهل الدنيا في زمانها، وليس المراد أن مريم خير نسائها لأنه يصير قولهم زيد أفضل إخوانه، وقد صرحوا بمتنعه، فهو كما لو قيل فلان أفضل الدنيا. وقد رواه النسائي من حديث ابن عباس بلفظ «أفضل نساء أهل الجنة» فعلى هذا فالمتى خير نساء أهل الجنة مريم، وفي رواية «خير نساء العالمين» وهو كقوله تعالى: «واصفواك على نساء العالمين» [آل عمران: ٤٢] وظاهره أن مريم أفضل من جميع النساء وهذا لا يمتنع عند من يقول إنها نية. وأما من قال ليست بنية فيحمله على عالمي زمانها، وبالأول جزم الزواج وجاعة واختاره القرطبي، ويحمل أيضاً أن يواد نساء بني إسرائيل أو نساء تلك الأمة أو «من» فيه مضمرة والمعنى أنها من جلة النساء الفضائل، ويدفع ذلك حديث أبي موسى المتقدم بصيغة المحصر أنه لم يكمل من النساء غيرها وغير آسية.

قوله: (وخير نسائها خديجة) أي نساء هذه الأمة قال القاضي أبو بكر بن العربي: خديجة أفضل نساء الأمة مطلقاً لهذا الحديث، وقد تقدم في آخر قصة موسى حديث أبي موسى في ذكر مريم وآسية وهو يقتضي فضلها على غيرها من النساء، ودل هذا الحديث على أن مريم أفضل من آسية وأن خديجة أفضل نساء هذه الأمة، وكأنه لم يتعرض في الحديث الأول لنساء هذه الأمة حيث قال: ولم يكمل من النساء، أي من نساء الأمم الماضية، إلا إن حملنا الكلام على النبوة فيكون على إطلاقه. وعند النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس «أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية» وعند الترمذي بإسناد صحيح عن أنس «حبك من نساء العالمين» فذكرهن. وللحاكم من حديث خديجة «إن رسول الله ﷺ أتاه ملك فبشره أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» وسياي مزيد لذلك في ترجمة خديجة من مناقب الصحابة.

قوله: (وقال إبراهيم: المسيح الصديق) وصله سفيان الثوري في تفسيره رواية أبي حنيفة موسى بن سعد عنه عن منصور عن إبراهيم هو التخيبي قال: المسيح الصديق. قال الطبري: مراد إبراهيم بذلك أن الله مسح فطهره من الذنوب، فهو فعيل بمعنى مفعول. قلت: وهذا خلاف تسمية الدجال للمسيح فإنه فعيل بمعنى فاعل يقال إنه سمي بذلك لكونه مسح الأرض وقيل: سمي بذلك لأنه مسح العين فهو بمعنى مفعول، قيل في المسيح عيسى أيضاً أنه مشتق من مسح الأرض لم يكن يستقر في مكان، ويقال سمي بذلك لأنه كان لا يمسح ذا عاة إلا برى، وقيل لأنه مسح بدهن البركة مسح زكريا وقيل: يحيى، وقيل: لأنه كان مسح الأخصبين، وقيل: لأنه كان جليلاً يقال: مسح الله أي خلقه خلقاً حسناً ومته قولهم به مسحة من جمال وأغرب الداودي فقال لأنه كان يلبس المسح.

قوله: (وقال مجاهد: الكهل الحليم) وصله القريابي من طريق أبي أبي ليحج عن مجاهد في قوله: «وكهلاً من الصالحين» [آل عمران: ٤٦] قال: الكهل الحليم انتهى، وقد قال أبو جعفر النحاس: إن هذا لا يعرف في اللغة، وإنما الكهل عندهم من ناهز الأربعين أو قاربها، وقيل: من جاوز الثلاثين وقيل ابن ثلاث وثلاثين انتهى. والذي يظهر أن مجاهداً فسر بلامه الغالب، لأن الكهل غالباً يكون فيه وقار وسكينة، وقد اختلف أهل العربية في قوله: «وكهلاً» هل هو معطوف على قوله: «وجيهاً» أو هو حال من الفصير في يكلم أي يكلمهم صغيراً وكهلاً، وعلى الأول ينتجه تفسير مجاهد.

قوله: (الأكهه من يصير بالهيار ولا يصير بالليل، وقال غيره من يولد أعمى) أما قول مجاهد فوصله القريابي أيضاً، وهو قول شاذ تفرد به مجاهد، والمعروف أن ذلك هو الأعمى. وأما قول غيره فهو قول الجمهور وبه جزم أبو عبيدة وأخرجه الطبري عن ابن عباس، وروى عبد بن حيد من طريق سعيد عن قتادة: كنا نتحدث أن الأكهه الذي يولد وهو مضوم العين، ومن طريق حكيمه: الأكهه الأعمى. وكذا رواه الطبري عن السدي، وعن ابن عباس أيضاً، وعن الحسن ونحوهم، قال الطبري: الأكهه بتسيير الآية قول قتادة، لأن علاج مثل ذلك لا يدهيه أحد، والآية سيقت لبيان معجزة عيسى عليه السلام، فالأكهه أن يولد المراد عليها ويكون أبغى في إثبات المعجزة والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديثين: أحدهما: حديث أبي موسى الأشعري في فضل مريم وآسية، وقد تقدم شرحه في آخر قصة موسى عليه السلام. ثانيهما: حديث أبي هريرة في فضل نساء قرش.

قوله: (وقال ابن وهب [بخ] وصله مسلم عن حرملة عن ابن وهب، وكذلك أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن حرملة، وسياي للمصنف موصولاً من وجه آخر عن ابن وهب في النكاح، قال القرطبي: هذا تفضيل لنساء قرش على نساء العرب خاصة، لأنهم أصحاب الإبل غالباً، وسياي بقية شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: (أحناء) أشفق، حتى يحنو ويحنى من التلاشي، وأحنى يحنى من الرصاص: أشفق عليه وعطف، والحانية التي تقوم بولدها بعد موت الأب، قال: وحنت المرأة على ولدها إذا لم تتزوج بعد موت الأب. قال ابن التين: فإن تزوجت فليست بحانية. قال الحسن في الحانية التي لها ولد ولا تتزوج. وفي بعض الكتب: أحنى بتشديد النون والتنين حكاية ابن التين وقال: لعله مأخوذ من الحنان بفتح وتخفيف وهو الرحمة، وحنت المرأة إلى ولدها وإلى زوجها سواء كان بصوت أم لا، ومن الذي بالصوت حين الجذع وأصله ترجيع صوت الناقة على أثر ولدها، وكان القياس أحناناً لكن جرى لسان العرب بالإفراء، وقوله: «ولم تترك مريم بعيداً قط» إشارة إلى أن مريم لم تتدخل في هذا

قوله: (حدثنا القاضي هو ابن شميل، ومثام هو ابن عروة بن الزبير، وعبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب. قال الدارقطني: رواه أصحاب هشام بن عروة عنه هكذا، وخالفهم ابن جريج وابن إسحاق فروياه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر زاد في الإسناد عبد الله بن الزبير، والصواب إسقاطه، والله أعلم.

قوله: (وخير نسائها خديجة) أي نساء هذه الأمة قال القاضي أبو بكر بن العربي: خديجة أفضل نساء الأمة مطلقاً لهذا الحديث، وقد تقدم في آخر قصة موسى حديث أبي موسى في ذكر مريم وآسية وهو يقتضي فضلها على غيرها من النساء، ودل هذا الحديث على أن مريم أفضل من آسية وأن خديجة أفضل نساء هذه الأمة، وكأنه لم يتعرض في الحديث الأول لنساء هذه الأمة حيث قال: ولم يكمل من النساء، أي من نساء الأمم الماضية، إلا إن حملنا الكلام على النبوة فيكون على إطلاقه. وعند النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس «أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية» وعند الترمذي بإسناد صحيح عن أنس «حبك من نساء العالمين» فذكرهن. وللحاكم من حديث خديجة «إن رسول الله ﷺ أتاه ملك فبشره أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» وسياي مزيد لذلك في ترجمة خديجة من مناقب الصحابة.

٤٦- باب قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بَكِيمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾
إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٥-٤٧].

يُشْرِكُ يُشْرِكُ وَاحِدٌ، ﴿وَجِيهًا﴾ هَرِيهًا.
وَقَالَ لِبَرَاهِيمَ: ﴿الْمَسِيحُ﴾ الصَّدِيقُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْكَهْلُ: الْحَلِيمُ، وَالْأَكْهَمَةُ مَنْ يَهْبِرُ بِالْهَيَارِ وَلَا يَهْبِرُ بِاللَّيْلِ.

وَقَالَ غُرَيْرٌ: مَنْ يُولَدُ أَعْمَى.

٣٤٣٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غُرَيْرٍ عَنْ مَرْثَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مَرْثَةَ الْهَمْدَلِيَّ يُحَدِّثُ: عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَضَّلَ عَلَانَةً عَلَى النِّسَاءِ فَفَضَّلَ الْفَرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطُّغَمَاءِ، كَمَلَّ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَآمِيَّةُ امْرَأَةُ لُزْعُونَ». [رواجع: ٣٤٣١. أخرجه مسلم: ٣٤٣١].

٣٤٣٤- وَقَالَ ابْنُ زُهَيْرٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِإِسَاءِ قُرَيْشٍ خَيْرٌ بِإِسَاءِ رَجُلَيْنِ الْإِبِلِ، أَحَدُهُمَا عَلَى ظِفْرِ، وَآخَرُهُمَا عَلَى رُجُوجٍ فِي ذَاتِ يَدَيْهِ».

يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى إِبْرَ ذَلِكَ: وَلَمْ تَرَكِبْ مَرْثَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ بَعِيداً قَطُّ.
تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. [انظر: ٥٠٨٢، ٥٠٨٣].

عبد القاسم بن سلام، ووقع نظيره في كلام أبي عبيدة معمر بن المثنى، وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ملة.

قوله: (وقال غيره: وروح منه أحياء فجعله روحاً) هو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَتْهُمُ الْقَاهِلَةُ إِلَى مَرِيَمَ ﴾ [النساء: ١٧١] قوله كن فكان، وروح منه الله تبارك وتعالى أحياء فجعله روحاً ولا تقولوا ثلاثة: أي لا تقولوا هم ثلاثة.

قوله: (ولا تقولوا ثلاثة) هو بقية الآية التي فسرها أبو عبيدة.

قوله: (عن الأوزاعي) في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن المديني عن الوليد بن حذنا الأوزاعي،

قوله: (عن عباد) هو ابن الصامت، في رواية ابن المديني المذكورة « حذني عباد » وفي رواية مسلم عن جناد « حذنا عباد بن الصامت ».

قوله: (وأن عيسى عبد الله ورسوله) زاد ابن المديني في روايته « وابن أمته » قال القرطبي: مقصود هذا الحديث التنبيه على ما وقع للنصارى من الضلال في عيسى وأمه، ويستفاد منه ما نقله النصراني إذا أسلم، قال النووي: هذا حديث عظيم الموضع، وهو من أجع الأحاديث المشتملة على العقائد، فإنه جمع فيه ما يخرج عنه جميع ملل الكفر على اختلاف مقلداهم وتباعهم. وقال غيره: في ذكر عيسى تعرضي بالنصارى وليدان بأن إيمانهم مع قولهم بالتثليث شرك محض، وكذا قوله: « عبده » وفي ذكر « رسوله » تعرضي باليهود في إنكارهم رسالته وقذفه بما هو منزله عنه وكذا أمه، وفي قوله: « وابن أمته » تشريف له، وكذا تسميته بالروح ووصفه بأنه « منه » بقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مِّنَ السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الحجرات: ١٧] فاستدل أنه كان منه كما أن معنى الآية الأخرى أنه سخر هذه الأشياء كافة منه، أي أنه مكون كل ذلك وموجده بقدرة وحكمته.

قوله: ﴿ وَكَلَّمَتْهُ ﴾ [النساء: ١٧١] إشارة إلى أنه حجة الله على عباده أبدعه من غير أب وانطفئ في غير أوانه وأجس الموتى على يده، وقيل: سمي كلمة الله لأنه أوجده بقوله كن، فلما كان بكلامه سمي به كما يقال سيف الله وأسد الله، وقيل: لما قال في صفه إني عبد الله، وأما تسميته بالروح فلما كان أقدره عليه من إحياء الموتى، وقيل: لكونه ذا روح وجد من غير جزء من ذي روح. وقوله: « أدخله الله الجنة من أي أبواب الجنة شاء » يقتضي دخوله الجنة وتقديره في الدخول من أبوابها، وهو بخلاف ظاهر حديث أبي هريرة لماضي في بده الخلق فإنه يقتضي أن لكل داخل الجنة باباً معيناً يدخل منه، قال: ويجمع بينهما بأنه في الأصل غير، لكنه يرى أن الذي يختص به أفضل في حقه فيختاره فيدخله مختاراً لا مجبوراً ولا بمنعاً من الدخول من غيره. قلت: ويحتمل أن يكون فاعل شاء هو الله، وللمتن أن الله يوقفه لعمل يدخله برحة الله من الباب المحد لمعامل ذلك العمل.

قوله: (قال الوليد) هو ابن مسلم، وهو موصول بالإسناد المذكور، وقد أخرجه مسلم عن داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر وحده به ولم يذكر الأوزاعي، وأخرجه من وجه آخر عن الأوزاعي.

قوله: (عن جنادة وزاد) أي عن جنادة عن عبادة بالحدث المذكور وزاد في آخره، وكذا أخرجه مسلم بالزيادة واللفظ « أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء » وقد تقدمت الإشارة إليه في صفة الجنة من بده الخلق، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بدخول جميع الموحدين الجنة في كتاب الإيمان بما أغنى عن إعادته.

ومعنى قوله: (على ما كان من العمل) أي من صلاح أو نساء، لكن أهل الترحيد لا بد لهم من دخول الجنة، ويحتمل أن يكون معنى قوله « على ما كان من العمل » أي يدخل أهل الجنة على حسب أعمال كل منهم في الدرجات.

(تنبيه): وقع في رواية الأوزاعي وحده فقال في آخره: « أدخله الله الجنة على ما كان عليه من العمل » بدل قوله في رواية ابن جابر: « من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء » وبينه مسلم في روايته، وأخرج مسلم من هذا الحديث قطعة من طريق الصنابحي عن عبادة « من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرم الله عليه النار » وهو يؤيد ما سياتي ذكره في الرقاق في شرح حديث أبي ذر أن بعض الرواة يختصر الحديث، وأن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع الفاظ المتن إذا صحت الطرق ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما نسر بالحديث. قال البيضاوي في قوله « على ما كان عليه من العمل » دليل على المعترضة من وجهين:

التفضيل بل هو خاص بمن يركب الإبل، والفضل الوارد في خديجة وفاطمة وعائشة هو بالنسبة إلى جميع النساء إلا من قبل إنها نبيّة، فإن ثبت في حق امرأة أنها نبيّة فهي خارجة بالشروع لأن درجة النبوة لا شيء بعدها، وإن لم يثبت فيحتاج من يخرجهن إلى دليل خاص لكل منهن، فأشار أبو هريرة إلى أن مريم لم تدخل في هذا الصوم، لأنه قيد أصل الفضل بمن يركب الإبل ومريم لم تركب بهراً فقد. وقد اعترض بعضهم فقال: كان أبا هريرة ظن أن البعير لا يكون إلا من الإبل، وليس كما ظن بل يطلق البعير على الحمار. وقال ابن خالويه: لم تكن إخوة يوسف ركباً إلا على أحره، ولم يكن عندهم إبل، وإنما كانت تحملهم في أسفارهم وغيرها الأحره، وكذا قال جاهد هنا: البعير الحمار، وهي لفظة حكاهما الكواشي، واستدل بقوله: ﴿ اصطفاك على نساء العالمين ﴾ [آل عمران: ٤٢] على أنها كانت نبيّة، ويؤيد ذكرها في سورة مريم بمثل ما ذكر به الأنبياء، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة فإن يوسف وصف بذلك مع كونه نبياً، وقد نقل عن الأشعري أن في النساء نبيات. وجزم ابن حزم بـ: حواء وسارة وهاجر وام موسى وآسية ومريم، ولم يذكر القرطبي سارة ولا هاجر، ونقله السهيلي في آخر « الروض » عن أكثر الفقهاء، وقال القرطبي: الصحيح أن مريم نبيّة، وقال عياض: الجمهور على خلافه. وذكر النووي في « الأذكار » عن إمام الحرمين أنه نقل الإجماع على أن مريم ليست نبيّة، ونسب في « شرح المهذب » لجساعة، وجاء من الحسن البصري ليس في النساء نبيّة ولا في الجن، وقال السبكي: اختلف في هذه المسألة ولم يصح عندني في ذلك شيء.

قوله: (يقول أبو هريرة على أثر ذلك: ولم تركب مريم بنت عمران بهراً قط) في رواية لأحمد وأبي يعلى « وقد علم رسول الله ﷺ أن مريم لم تركب بهراً قط » أراد أبو هريرة بذلك أن مريم لم تدخل في النساء المذكورات بالغيرة لأنه يدهن بركوب الإبل ومريم لم تكن عن يركب الإبل، وكأنه كان يرى أنها أفضل النساء مطلقاً.

قوله: (تابعه ابن أخي الزهري وإسحاق الكلي عن الزهري) أما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو أحمد بن عدي في الكامل من طريق الدراوردي عنه، وأما متابعة إسحاق الكلي فوصلها الزهري في « الزهريات » عن يحيى بن صالح عنه

٤٧- باب قولِهِ: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ

وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمَتْهُمُ الْقَاهِلَةُ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآتَيْنَا بِاللَّهُ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهَوْا غَيْرَ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [النساء: ١٧١].

قَالَ أَبُو عَظِيمٍ: ﴿ كَلِمَتُهُ ﴾ كُنْ فَكَانَ. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ أَحْيَا فَجَعَلَهُ رُوحًا. وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً.

٤٣٥- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ:

حَدَّثَنِي غُمَيْرُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: « مَنْ جَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ الْقَاهِلَةُ إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ الْعَمَلِ ».

قَالَ الْوَلِيدُ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ، عَنْ غُمَيْرٍ، عَنْ جُنَادَةَ، وَزَادَ: « مِنْ أَهْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ أَيُّهَا شَاءَ ». [أخرجه مسلم: ٢٨، بدون ذكر (رسوله) وذكر (وابن أمه)].

قوله: (باب قوله تعالى: يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم إلى وكلا) قال عياض: وقع في رواية الأصيلي « قل يا أهل الكتاب » ولغيره بمجذ « قل » وهو الصواب. قلت: هذا هو الصواب في هذه الآية التي هي من سورة النساء لكن قد ثبت « قل » في الآية الأخرى في سورة المائدة « قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق » [المائدة: ٧٧]، ولكن مراد المصنف آية سورة النساء بدليل إيرادها لتفسير بعض ما وقع فيها فلا اعتراض متجه.

قوله: (قال أبو عبيد كلمته كن فكان) مكذا في جميع الأصول، والمراد به أبر

قوله: (قصيا: قاصيا) هو تفسير مجاهد أخرجه الطبري عنه، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿مكاناً قصياً﴾ [مریم: ٢٢] أي بعيداً.

قوله: (فرها عظيماً) هو تفسير مجاهد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجیح عنه، ومن طريق سعيد عن قتادة كذلك، قال أبو عبيدة في قوله: ﴿أفقد جئت شيئاً فرياً﴾ [مریم: ٢٧] أي عجباً فاقاً.

قوله: (قال ابن عباس: نسباً لم أكن شيئاً) وصله ابن جرير من طريق ابن جريج «أخبرني عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً﴾ [مریم: ٢٣] أي لم أخلق ولم أكن شيئاً.

قوله: (وقال غيره النسي الخفي) هو قول السدي، وقيل: هو ما سقط في منازل المرتحلين من وفاة أمتهن، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال في قوله: «وكنتم نسياً» أي شيئاً لا يذكر.

قوله: (وقال أبو واليل: علمت مريم أن الطغي هو نهية قالت إن كنت تقياً) وصله عبد بن حيد من طريق عاصم قال: قرأ أبو واليل ﴿إني أحوذ بالرحمن منك إن كنت تقياً﴾ [مریم: ١٨] قال: لقد علمت مريم أن الطغي هو نهية، وقوله نهية: يضم الثور وسكون الهاء أي ذو عقل وانتهاء عن فعل القبيح، وأغرب من قال إنه اسم رجل يقال له تقي كان مشهوراً بالفضاد فاستعاضت عنه.

قوله: (وقال وكيع عن إسرائيل إلخ ذكر خلف في «الأطراف» أن البخاري وصله عن يحيى عن وكيع، وأن ذلك وقع في التفسير، ولم تقف عليه في شيء من النسخ، فلعله في رواية حماد بن شاكر عن البخاري.

قوله: (سرياً: نهر صغير بالسريانية) كذا ذكره موقوفاً من حديث البراء معلقاً، وأورده الحاكم في «المستدرک» وابن أبي حاتم من طريق الثوري والطبري من طريق شعبة كلاهما عن أبي إسحاق مثله، وأخرجه ابن مردويه من طريق آدم عن إسرائيل به لكن لم يقل بالسريانية وإنما قال البراء: السري الجدول وهو النهر الصغير، وقد ذكر أبو عبيدة أن السري النهر الصغير بالعربية أيضاً وأنشد لبيد بن ربيعة:

فرسى بها عرض السري فغادراً مسجورة متجاوزاً أقالهما

والعرض بالضم الناحية، وروى الطبري من طريق حصين عن عمرو بن ميمون قال: السري الجدول، ومن طريق الحسن البصري قال: السري هو عيسى، وهذا شاذ. وقد روى ابن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمر مرفوعاً «السري في هذه الآية نهر أخرجه الله لمریم لتشرب منه». ثم ذكر المصنف في الباب عشرة أحاديث.

أولها: حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب وغيره، والغرض منه ذكر الذين تكلموا في المهد، وأورده في ترجمة عيسى لأنه أولهم.

قوله: (لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة) قال القرطبي: في هذا المحصر نظر، إلا أن يحمل على أنه قال ذلك قبل أن يعلم الزيادة على ذلك، وفيه بعد، ويحصل أن يكون كلام الثلاثة المذكورين مقيداً بالمهد وكلام غيرهم من الأطفال بغير مهد، لكنه يكرر عليه أن في رواية ابن قتيبة أن الهسي السدي طرحة أمه في الأخدود كان ابن سبعة أشهر، وصرح بالمهد في حديث أبي هريرة، وفيه تعقب علي النووي في قوله: إن صاحب الأخدود لم يكن في المهد، والسبب في قوله هذا ما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد واليزار وابن حبان والحاكم «لم يتكلم في المهد إلا أربعة» فلم يذكر الثالث الذي هنا وذكر شاهد يوسف والعسي الرضيع الذي قال لأمه وهي ماضقة بنت فرعون لما أراد فرعون القاء أمه في النار «أصبري يا أمه فإنا على الحق». وأخرج الحاكم نحوه من حديث أبي هريرة، فيجتمع من هذا حجة.

ووقع ذكر شاهد يوسف أيضاً في حديث عمران بن حصين لكنه موقوف، وروى ابن أبي شيبة من مرسل هلال بن يساف مثل حديث ابن عباس إلا أنه لم يذكر ابن الماشطة. وفي صحيح مسلم من حديث صهيب في قصة أصحاب الأخدود «إن امرأة جبي بها لتلقى في النار أو لتفكر، ومعها صبي يرضع، فتعاضت، فقال لها: يا أمه أصبري فإني على الحق» وزعم الضحاك في تفسيره أن يحيى تكلم في المهد أخرجه الثعلبي، فإن ثبت صاروا سبعة. وذكر البغوي في تفسيره أن إبراهيم الخليل تكلم في المهد، وفي «سير الراقي» أن النبي «تكلم أوائل ما ولد». وقد تكلم في زمن النبي ﷺ مبارك اليمامة وقصته في «دلائل النبوة للبيهقي» من حديث معرض بالفضاد المجنونة، والله أعلم. على أنه اختلف في شاهد يوسف: قليل قال صغيراً، وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس وسنده ضعيف، وروى قال الحسن وسعيد بن جبير. وأخرج عن ابن عباس أيضاً

عن هشام، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «رأى عيسى ابن مريم رجلاً يسرق، فقال له: أسترقت؟ قال: كلا، والله الذي لا إله إلا هو، فقال عيسى: آمنت بالله، وكذبت عيني». [أخرجه مسلم: ٢٦٩٨].

٣٤٤٥ - حدثنا أحمد بن حنبل قال: سمعت الزهري يقول: أخبرني عبيدة بن عبد الله، عن ابن عباس: سمع عمر بن الخطاب يقول على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تطروني، كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله». [راجع: ٢٤٦٢. أخرجه مسلم: ١٦٩١ بقطعة ليست في هذه الطريق].

٣٤٤٦ - حدثنا محمد بن قيس قال: أخبرنا عبد الله: أخبرنا صالح بن حي: أن رجلاً من أهل خراسان قال للشيعة: فقال الشيعة: أخبرني أبو بردة، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أذب الرجل أخته فأحسن تأديتها، وعلمتها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها فزوجها كان له اجران، وإذا آمن بعيسى، ثم آمن بي لله اجران، وأعتق إذا أتى ربه وأطاع مواليه لله اجران». [راجع: ٩٧. أخرجه مسلم: ١٥٤، بإسقاط، وفي الكناح بقطعة الجارية (٨٦)].

٣٤٤٧ - حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا صفوان، عن المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يخشون خفاة غداة غدا، ثم قرأ ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَلَىٰ عُنُقِنَا إِذَا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾. قالوا: من يخشى إلهه، ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي، فيقال: إنهم لم يؤكلوا مؤنتين على أظفارهم منذ فارقتهم، فأقول: كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُفِنْتُ فِيهِمْ فَمَنْ أَوْفَّقَنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ. إِنَّ عَذَابَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْيِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾».

قال محمد بن يوسف القزويني: ذكر عن أبي عبد الله، عن قبيصة قال: هم المؤمنون الذين ارتكبو على عهد أبي بكر، فقال لهم أبو بكر ﷺ: [راجع: ٣٣٤٩. أخرجه مسلم: ٢٨٦٠].

قوله: (باب قول الله تعالى: **وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ** **إِذْ** أتتته من أهلها) هذا الباب مقفول لأخبار عيسى عليه السلام، والأبواب التي قبله لأخبار أمه مريم، وقد روى الطبري من طريق السدي قال: أصاب مريم حيض فخرجت من المسجد فأقامت شرقي الحراب.

قوله: (فيهدأه: ألقياه) وصله الطبري من طريق حلي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فيهدأه﴾ [الصافات: ١٤٥] قال: ألقياه. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿إذ أتتته﴾ [مریم: ١٦] أي أتتته وتحت. قوله (أتتته شرقاً) ما يلي الشرق) قال أبو عبيدة في قوله «مكاناً شرقياً» ما يلي الشرق، وهو عند العرب خير من الغربي الذي يلي الغرب.

قوله: (فاجامها: أفعلت من جئت ويقال أجامها اضطرها) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فاجامها المخاض﴾ [مریم: ٢٣] جازاه أفعلاً من جات، وأجامها غيرها إليه، يعني نهر من مزيد جاء، قال زهير:

وجاء وسار معتصداً إليكم أجاءته الخافاة والرجاء
ولمأني لجأته. وقال الزخري: إن أجاء مقول من جاء، إلا أن استعماله تغير بعد النقل إلى معنى الإجماع.

قوله: (تساقط: تسقط) هو قول أبي عبيدة، وضبط تسقط بضم أوله من الرباعي والفعل التخله عند من قرأها بالثناة أو الجلف عند من قرأها بالثناة.

وجاهد أنه كان ذا خفية. وعن قتادة والحسن أيضاً كان حكيماً من أهلها.

قوله: (فأتوه فكسروا صومعه وأنزلوه) وفي رواية أبي رافع: « فأتبوا بفؤوسهم ومساحيقهم إلى الدبر فتأوه فلم يكلمهم، فأتبوا يهيمون دبره » وفي حديث عمران: « فما شعر حتى سمع بالفؤوس في أصل صومعه فجعل يسألهم: ولكم ما لكم؟ فلم يجيبوه، فلما رأى ذلك أخذ الحبل فقتل ».

قوله: (وسوه) زاد أحمد بن وهب ابن جرير « وضربوه » فقال: ما شأنكم؟ قالوا: إنك زنت بهن « وفي رواية أبي رافع عنه « فقالوا أي جريح أنزل فأتى يقبل على صلاته، فأخذوا في هدم صومعه، فلما رأى ذلك نزل فجعلوا في عقه وعقها حبلاً وجعلوا يطوفون بهما في الناس »، وفي رواية أبي سلمة « فقال له الملك: ويحك يا جريح، كما نراك خير الناس فأجبتهم لأفصوا به فاصلبوه » وفي حديث عمران « فجعلوا يضربونه ويقولون: مرأه نتخذ الناس بملكه وفي رواية الأخرج « فلما مروا به نحو بيت الزواني خرج بن يظنون فبسم، فقالوا: لم يضحك، حتى مر بالزواني ».

قوله: (فحوضاً وصلى) وفي رواية وهب بن جرير « قدام وصلى ودعا » وفي حديث عمران « قال فتولوا حي، فتولوا عنه فصلى ركعتين ».

قوله: (لم أتى الغلام فقال: من أبوك يا غلام؟ فقال: الراعي) زاد في رواية وهب بن جرير « فطمع بإصبعه فقال: بالله يا غلام من أبوك؟ فقال: أنا ابن الراعي » وفي مرسل الحسن عند ابن المبارك « في البر والصلة » أنه « سالم أن يظنوه فأنظروه، فرأى في المنام من أثره أن يعطى في بطن المرأة فيقول: أيتها السخلة من أبوك؟ ففعل، فقال: راعي الغنم » وفي رواية أبي رافع « ثم مسح رأس الصبي فقال: من أبوك؟ قال راعي الضأن » وفي رواية عند أحمد « فوضع إصبعه على بطنها » وفي رواية أبي سلمة « فأتى بالمرأة والصبي وطمع في ثديها فقال له جريح: يا غلام من أبوك؟ ففتتح الغلام فاه من الثدي وقال أي راعي الضأن؟ وفي رواية الأخرج « فلما أدخل على ملكهم قال جريح: أين الصبي الذي ولدت؟ فأتى به فقال من أبوك؟ قال: فلان، سمي أباه. قلت ولم أتت على اسم الراعي، ويقال إن اسمه صهيبي، وأما الابن فتقدم في أواخر الصلاة بلفظ « قال يا أبا بوس » وتقدم شرحه أواخر الصلاة وأنه ليس اسمه كما زعم الجاهلي وإنما المراد به الصغير، وفي حديث عمران « ثم انتهى إلى شجرة فأخذ منها خضاً ثم أتى الغلام وهو في مهده فضربه بذلك الفصن فقال: من أبوك؟ ووقع في « التثنية لأبي الليث السمرقندي » بغير إسناد أنه قال للمرأة: أين أصبتك؟ قالت: تحت شجرة، فأتى تلك الشجرة فقال: يا شجرة أسالك بالذي خلقتك من زنى بهذه المرأة؟ فقال كل خصن منها: راعي الغنم. ويجمع بين هذا الاختلاف بوقوع جميع ما ذكر بأنه مسح رأس الصبي، ووضع إصبعه على بطن أمه، وطمع بإصبعه، وضربه بطرف المعصا التي كانت معه. وأبعد من جمع بينها بتعدد القصة وأنه استنطقه وهو في بطنها مرة قبل أن تلد ثم استنطقه بعد أن ولد، زاد في رواية وهب بن جرير « فطربوا إلى جريح فجعلوا يقلبونه » وزاد الأخرج في روايته « فأبى الله جريحاً وأعظم الناس أمر جريح » وفي رواية أبي سلمة « فسبح الناس وعجبوا ».

قوله: (قالوا لبي صومعك من ذهب: قال: لا إلا من طين) وفي رواية وهب بن جرير « أبوه من طين كما كانت » وفي رواية أبي رافع « قالوا نبي ما هلعنا من دوك بالذهب والفضة، قال: لا ولكن أصيلوه كما كان، ففعلوا » وفي نقل أبي الليث « فقال له الملك نبيها من ذهب: قال: لا. قال من فضة: قال: لا إلا من طين » زاد في رواية أبي سلمة « فدهوا فرجع في صومعه، فقالوا له: بالله سم ضحكك؟ فقال ما ضحكك إلا من دعوة دعوتها علي أمي » وفي الحديث إشاراً لإجابة ألهم على صلاة التطوع لأن الاستمرار فيها نافلة وإجابة علي أمي « وأجاب، قال النووي وغيره: إنما دعيت عليه فأجبت لأنه كان يمكنه أن يخفف ويخيبه، لكن لعله خشي أن تدعوه إلى مفارقة صومعه والعودة إلى الدنيا وتعلقها، كما قال النووي، وفيه نظر لما تقدم من أنها كانت تأتيه فيكلمها، والظاهر أنها كانت تشفق إليه فتروده وتقتنع برويته وتكليمه، وكأنه إنما لم يخفف ثم يخيبه لأنه خشي أن يقطع خضوعه.

وقد تقدم في أواخر الصلاة من حديث يزيد بن حوشب عن أبيه « أن النبي ﷺ قال: لو كان جريح فيها لعلم أن إجابة أمه أول من عبادة ربه » أخرجه الحسن بن سفيان، وهذا إذا حل على إطلاقه استفيد منه جواز قطع الصلاة مطلقاً لإجابة نداء الأم فلا كانت أو فرضاً، وهو وجه في مذنب الشافعي حكاه الروياتي، وقال النووي فيما لغيره: هذا محمول على أنه كان مباحاً في شرعهم، وفيه نظر قدمته في أواخر الصلاة، والأصح عند الشافعية أن الصلاة إن كانت فلا وعلم تأذي الوالد بالترك وجبت الإجابة ولا فلا، وإن كانت فرضاً وضاق الوقت لم تجب الإجابة، وإن لم يضق وجب عند إمام

قوله: (وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريح) يجمعين مصفر، وقد روى حديثه عن أبي هريرة محمد بن سيرين كما هنا وتقدم في المطام من طريقه بهذا الإسناد، والأخرج كما تقدم في أواخر الصلاة، وأبو رافع وهو عند مسلم واحد، وأبو سلمة وهو عند أحمد، ورواه عن النبي ﷺ مع أبي هريرة عمران بن حصين، وسأذكر ما في رواية كل منهم من الفائدة. وأول حديث أبي سلمة « كان رجل في بني إسرائيل تاجراً، وكان ينقص مرة ويؤخذ أخرى. قال: ما في هذه التجارة غير، لأتضمن تجارة هي خير من هذه، فبني صومعة وترهب فيها، وكان يقال له جريح » فذكر الحلي، ودل ذلك على أنه كان بعد عيسى ابن مريم، وأنه كان من أتباعه لأنهم ابتدعوا الترهيب وجسب النفس في الصوامع. والصومعة بنتح للمسلة وسكون الملو في البناء المرتفع المحدث أصلاً، ووزنها فوعلة من صنعت إذا دقت لأنها دقيقة الرأس.

قوله: (جاءته أمه) في رواية الكشيبي « فجاءته أمه » وفي رواية أبي رافع « كان جريح يتبذل في صومعه فأتته أمه » ولم أتف في شيء من الطرق على اسمها. وفي حديث عمران بن حصين « وكانت أمه تأتيه فتدنيه فيشرف عليها فيكلمها، فأتته يوماً وهو في صلاته » وفي رواية أبي رافع عند أحمد « فأتته أمه فلت يوم فدأته قالت: أي جريح أشرف علي أكلك، أنا أمك ».

قوله: (فلعله فقال أجيها أو أصلي) زاد المصنف في المطام بالإسناد الذي ذكره هنا « فأبى أن يجيها » ومعنى قوله أمي وصلاتي أي اجتمع علي إجابة أمي وإتمام صلاتي فوقتي لأضلهما، وفي رواية أبي رافع « لصادته يصلي، فوضعت يدها على حاجبها فقالت: يا جريح، فقال: يا رب أمي وصلاتي، فاختار صلاته، فرجعت. ثم أتته لصادته يصلي فقالت: يا جريح أنا أمك فكلمني، فقال مظه « فذكره. وفي حديث عمران بن حصين أنها جاءت ثلاث مرات تلذبه في كل مرة ثلاث مرات، وفي رواية الأخرج عند الإسماعيلي « فقال أمي وصلاتي لربي، أوتر صلاتي على أمي، ذكره ثلاثاً وكل ذلك محمول على أنه قال في نفسه لا أنه نطق به، ويحتمل أن يكون نطق به على ظاهره لأن الكلام كان مباحاً عندهم، وكذلك كان في صدر الإسلام، وقد قدمت في أواخر الصلاة ذكر حديث يزيد بن حوشب عن أبيه رافع « لو كان جريح عالماً لعلم أن إجابة أمه أولى من صلاته ».

قوله: (فقال: اللهم لا تجع حتى ترهب وجوه المومسات) في رواية الأخرج « حتى ينظر في وجوه المياميس، ومثله في رواية أبي سلمة وفي رواية أبي رافع « حتى ترهب المومسة » بالافراد وفي حديث عمران بن حصين « فغضبت فقالت: اللهم لا يوترن جريح حتى ينظر في وجوه المومسات » والمومسات جمع مومسة بضم الميم وسكون الواو وكسر الميم بدلها مهملة وهي الزانية وتجس على مواميس بالواو، وجمع في الطريق المذكورة بالتحانية، وأنكره ابن الحشاش أيضاً ووجهه غيره كما تقدم في أواخر الصلاة وجزء صاحب « المطالع » فيه الهزئة بدل الباء بل أيتها روايته، ووقع في رواية الأخرج « فقالت أيت أن تطلع لي وجهك، لا أماتك الله حتى تنظر في وجهك زواني المدينة ».

قوله: (فصرخت له امرأة فكلمته فأبى، قالت راعياً فأمكنته من نفسها) في رواية وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عند أحمد « فذكر بنو إسرائيل عبادة جريح، فقالت بغي منهم: إن شئت لأنتنه، قالوا قد شئت. فأتته فتعرضت له فلم يلتفت إليها، فأمكنته نفسها من راع كان يزوي غنمه إلى أصل صومعة جريح » ولم أتف على اسم هذه المرأة لكن في حديث عمران بن حصين أنها كانت بنت ملك القرية، وفي رواية الأخرج « وكانت تأتي إلى صومعه راضية ترعى الغنم » وغره في رواية أبي رافع عند أحمد، وفي رواية أبي سلمة « وكان عند صومعه راعي ضأن وراضية مزمري » ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأنها خرجت من دار أبيها بغير علم أهلها متكرة وكانت تمسك للفساد إلى أن ادعت أنها تستطيع أن تفتن جريحاً فأحتال بأن خرجت في صورة راضية ليتمكن أن تراه في ظل صومعه لتتوصل بذلك إلى قتله.

قوله: (وهلدت غلاماً) فيه حذف تقديره فحملت حتى انتضت إياها فولدت، وكذا قوله: « قتلت من جريح » فيه حذف تقديره فسلت عن هذا؟ قتلت من جريح، وفي رواية أبي رافع التصريح بذلك ولفظه « قتل ما من هذا؟ قتلت هو من صاحب الدبر » وزاد في رواية أحمد « فأخذه، وكان من زنى منهم قتل قتل ما من هذا؟ قتلت هو من صاحب الصومعة » زاد الأخرج « نزل لي من صومعه » وفي رواية الأخرج « قتل ما من صاحبك؟ قالت جريح الراعي، نزل لي في فاصلي » زاد أبو سلمة في روايته « فذمير إلى الملك فأخبروه، قال: أدركوه، فأتوه به ».

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة في ذكر موسى وعيسى وقد تقدم في قصة موسى من هذا الوجه، لكن زاد هنا إسناداً آخر فقال «حدثنا محمود وهو ابن غيلان عن عبد الرزاق» وساقه على لفظه، وكان ساقه هناك على لفظ هشام بن يوسف، وقوله في هذه الرواية «فلذا رجل حسبته قال مضطرب» والقاتل «حسبه» وهو عبد الرزاق، والمضطرب الطويل غير الشديد، وقيل الخفيف اللحم، وتقدم في رواية هشام بلفظ «ضرب» وفسر بالتحيف، ولا منافاة بينهما. وقال ابن التين: هذا الوصف مغاير لقوله بعد هذا «إنه جسيم» يعني في الرواية التي بعد هذه، وقال: والذي وقع نعته بأنه جسيم إنما هو الدجال. وقال عياض: رواية من قال «ضرب» أصح من رواية من قال «مضطرب» لما فيها من الشك، قال وقد وقع في الرواية الأخرى «جسيم» وهو ضد الضرب، إلا أن يروا بالجسيم الزيادة في الطول، وقال التيمي: لعل بعض لفظ هذا الحديث دخل في بعض، لأن الجسيم إنما ورد في صفة الدجال لا في صفة موسى انتهى. والذي يتعين المصير إليه ما جوزه عياض أن المراد بالجسيم في صفة موسى الزيادة في الطول، ويؤيده في قوله في الرواية التي بعد هذه «كانه من رجال الزط» وهم طولاء غير غلاظ، ووقع في حديث الإسراء هو في بدء الخلق «رايت موسى جعداً طويلاً» واستكروه النابودي فقال: لا أراه مغفراً لأن الطويل لا يوصف بالجعد وتعقب بأنهما لا يتنايان. وقال النابودي: المجموعة في صفة موسى جمود الجسم وهو اكتنازه واجتماعه لا جمود الشعر لأنه جاء أنه كان رجل الشعر.

قوله في صفة عيسى: (ربعة) هو بفتح الراء وسكون الموحدة ويجوز فتحها وهو المربع، والمراد أنه ليس بطويل جداً ولا قصير جداً بل وسط.

وقوله: (من دحاس) هو بكسر الهملة وسكون التحتية وأخوه مهمل.

قوله: (يعني الخمام) هو تفسير عبد الرزاق، ولم يقع ذلك في رواية هشام، والنحاس في اللغة السرب، ويطلق أيضاً على الكن، والخمام من جملة الكن. المراد من ذلك وصفه بصفاء اللون ونضارة الجسم وكثرة ماء الوجه حتى كأنه كان في موضع كن فخرج منه وهو عرقان، وسيأتي في رواية ابن عمر بعد هذا «يظف رأسه ماء» وهو محتمل لأن يواد الحقيقة، وأنه عرق حتى نطر الماء من رأسه، ويحتمل أن يكون كتابه عن مزيد نضارة الوجه، ويؤيده أن في رواية عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة عند أحمد وإبني داود «يقطر رأسه ماء وإن لم يصبه بلل».

قوله: (ورأيت ياساعين) يأتي الكلام عليه في الكلام على الإسراء في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث:

قوله: (أخبرنا عثمان بن المغيرة) هو الثقفى مولاهم الكوفي ويقال له عثمان بن أبي زرعقة، وهو ثقة من صفاء التابعين، وليس له في البخاري غير هذا الحديث الواحد.

قوله: (عن ابن عمر) كذا وقع في جميع الروايات التي وقعت لنا من نسخ البخاري، وقد تعقب أبو ذر في روايته فقال: كذا وقع في جميع الروايات المسنوعة عن الفريري «مجاهد عن ابن عمر». قال: ولا أدري أمكداً حدث به البخاري أو غلط فيه الفريري لأنني رأيت في جميع الطرق عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد عن ابن عباس، ثم ساقه بإسناده إلى حنبل بن إسحاق قال: حدثنا محمد بن كثير، وقال فيه ابن عباس.

قال: وكذا رواه عثمان بن سعيد الدارمي عن محمد بن كثير قال: وتابعه نصر بن علي عن أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل، وكذا رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن إسرائيل انتهى. وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» عن الطبراني عن أحمد بن مسلم المزني عن محمد بن كثير وقال: رواه البخاري عن محمد بن كثير فقال مجاهد عن ابن عمر، ثم ساقه من طريق نصر بن علي عن أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل فقال ابن عباس انتهى. وأخرجه ابن مندة في «كتاب الإيمان» من طريق محمد بن أيوب بن الفريسي وموسى بن سعيد الدنداني كلاهما عن محمد بن كثير فقال فيه ابن عباس ثم قال: قال البخاري عن محمد بن كثير عن ابن عمر والصواب عن ابن عباس، وقال أبو مسعود في «الأطراف» إنما رواه الناس عن محمد بن كثير فقال مجاهد عن ابن عباس، ووقع في البخاري في سائر النسخ مجاهد عن ابن عمر وهو غلط، قال: وقد رواه أصحاب إسرائيل منهم يحيى بن أبي زائدة وإسحاق بن منصور والنضر بن شميل وأدم بن أبي إياس وغيرهم عن إسرائيل فقالوا إن عباس قال: وكذلك رواه ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس انتهى. ورواية ابن عون تقدمت في ترجمة إبراهيم عليه السلام، ولكن لا ذكر لميسى عليه السلام فيها. وأخرجه مسلم عن شيخ البخاري فيها وليس فيها لميسى ذكر

الحرمين. وخالفه غيره لأنها تليق بالشرع، وعند المالكية أن إجابة الوالد في النافلة أفضل من التماضي فيها، وحكى القاضي أبو الوليد أن ذلك يختص بالأب دون الأب، وعند ابن أبي شيبة من مرسل محمد بن المنكدر ما يشهد له وقال به مكحول، وقيل إنه لم يقل به من السلف غيره. وفي الحديث أيضاً عظم بر الوالدين وإجابة دعائهما ولو كان الولد معلوماً، لكن يختلف الحال في ذلك بحسب المقاصد، وفيه الفرق بالتابع إذا جرى منه ما يقتضي التأديب لأن أم جريج مع غضبها منه لم تدع عليه إلا بما دعت به خاصة، ولو لا طلبها الفرق به لدعت عليه بوقوع الفاحشة أو القتل.

وفي أن صاحب الصدق مع الله لا تنصره الفتن. وفيه قوة يقين جريج المذكور وصحة رجائه، لأنه استنطق المولود مع كون العادة أنه لا يتلق، ولو لا صحة رجائه بطقه ما استنطقه. وفيه أن الأمrein إذا تعارضا ببدىء بأهمهما، وأن الله يجعل لأوليائه عند ابتلائهم خارج، وإنما يتأخر ذلك من بعضهم في بعض الأوقات تلهيماً وزيادة هم في الثواب. وفي إثبات كرامات الأولياء، وقوع الكرامة لهم باختيارهم وطلبهم. وقال ابن بطال: يحتمل أن يكون جريج كان نبياً فتكون معجزة، كذا قال، وهذا الاحتمال لا يتأتى في حق المرأة التي كلمها ولدها المرضع كما في بقية الحديث. وفيه جواز الأخذ بالأشد في العبادة لمن علم من نفسه قوة على ذلك. واستدل به بعضهم على أن بني إسرائيل كان من شرهم أن المرأة تصدق فيما تدعيه على الرجال من الوطء ويلحق به الولد، وأنه لا يتفقه جعد ذلك إلا بحجة تدفع قولها. وفيه أن مرتكب الفاحشة لا تبقى له حرمة، وأن المفزع في الأمور المهمة إلى الله يكون بالتوجه إليه في الصلاة. واستدل بعض المالكية بقول جريج «من أبوك يا غلام» بأن من زني بامرأة فولدت بنتاً لا يحل له التزوج بتلك البنت خلافاً للشافعية ولابن الماجشون من المالكية. ووجه الدلالة أن جريجاً نسب ابن الزنا للزاني وصدق الله نسبته بما عرق له من العادة في نطق المولود بشهادة له بذلك، وقوله أبي تلان الراعي، فكانت تلك النسبة صحيحة فيلزم أن يجري بينهما أحكام الأبوة والبنوة، يخرج التوارث والولاء بدليل ففي ما عدا ذلك على حكمه. وفيه أن الوضوء لا يختص بهج الأمة خلافاً لمن زعم ذلك، وإنما الذي يختص بها الفرة والتحميل في الأخرى، وقد تقدم في قصة إبراهيم أيضاً مثل ذلك في خبر سارة مع إلهبار والله أعلم.

قوله: (وكانت امرأة) بالرفع، أو ألق على اسمها ولا على اسم ابنها ولا على اسم أحد عن ذكر في القصة المذكورة.

قوله: (إذ هو بها راكب) وفي رواية خلاص عن أبي هريرة عند أحمد «فارس متكبر».

قوله: (فو شارقة) بالشين المعجمة أي صاحب حسن وقيل: صاحب هيئة ومنظر وملبس حسن يتعجب منه ويشار إليه، وفي رواية خلاص «فو شارقة حسنة».

قوله: (قال أبو هريرة كاني أنظي) هو موصول بالإسناد المذكور، وفيه المبالغة في إيضاح الخبر بتشبيهه بالعلم.

قوله: (ثم من) بضم الميم على البناء للمجهول.

قوله: (بأمة) زاد أحمد عن وهب بن جبر «ضرب» وفي رواية الأعرج عن أبي هريرة الأتمة في ذكر بني إسرائيل «مجر ويلعب بها» وهي مجيم مفتوحة بعد ما رآه قليلة ثم رآه أخرى.

قوله: (وقالت له ذلك) أي سألت الأم ابنها عن سبب كلامه.

قوله: (قال الراكب جبار) في رواية أحمد «قال يا أمتاه، أما الراكب ذو الشارة فجبار من الجبابرة» وفي رواية الأعرج فإنه كافر.

قوله: (يقولون سولت زليت) بكسر اللامتين فهما على المخاطبة ويسكونها على الخبر.

قوله: (ولم تهمل) في رواية أحمد «يقولون سرقت ولم تسرق، زنت ولم ترن، وهي تقول حسي الله» وفي رواية الأعرج «يقولون لما ترني وتقول حسي الله، ويقولون لما تسرق وتقول حسي الله» ووقع في رواية خلاص المذكورة أنها كانت حشيشة أو زغبة وأنها ماتت فجروها حتى اتقوا، وهذا معنى قوله في رواية الأعرج «مجر». وفي الحديث أن نفوس أهل الدنيا تنفق مع الخيال الظاهر فتخاف سوء الحال، بخلاف أهل التحقيق فوقهم مع الحقيقة الباطنة فلا يبالون بذلك مع حسن السيرة كما قال تعالى حكاية عن أصحاب قارون حيث خرج عليهم «يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون وقال الذين أوتوا العلم ولكم ثواب الله خير». [القصص: ٧٩] وفيه أن البشر طبعوا على إيثار الأولاد على الأنفس بالخير لطلب المرأة الخيرة لابنها ودفع الشر عنه ولم تذكر نفسها.

قوله: «كاشبه من رأيت بآبن لطفن» بفتح القاف والمهملة يأتي في الطريق التي تلي هذه.

قوله: «تابعه عبيد الله» يعني ابن عمر العمري (عن نافع) أي عن ابن عمر، وروايته وصلها أحمد ومسلم من طريق أبي أسامة ومحمد بن بشر جميعاً عن عبد الله بن عمر في ذكر المسيح الدجال فقط إلى قوله «عنه طافية» ولم يذكر ما بعده، وهذا يشعر بأنه يطلق الثابتة ويريد أصل الحديث لا جميع ما اشتغل عليه.

قوله: «حدثنا أحمد بن محمد المكي» هو الأزرقى واسم جده الوليد بن عتبة، ووهب من قال أنه القواس واسم جد القواس عون.

قوله: «عن سالم» هو ابن عبد الله بن عمر.

قوله: «لا والله ما قال رسول الله ﷺ لعيسى آحن اللام» في قوله «لعيسى» بمعنى عن وهي تحوّل تعال: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه﴾ [الأحزاب: ١١] وقد تقدم بيان الجمع بين ما أنكره ابن عمر وأثبتته غيره، وفيه جواز اليمين على غلبة الظن لأن ابن عمر ظن أن الوصف اشتبه على الراوي وأن الموصوف يكونه أحر إما هو الدجال لا عيسى، وقرب ذلك أن كلاهما يقال له المسيح وهي صفة مدح لعيسى وصفة مذم للدجال كما تقدم، وكان ابن عمر قد سمع سماعاً جزماً في وصف عيسى أنه آدم فسأله عن الملقب على ذلك لما غلب على ظنه أن من وصفه بأنه أحر وأهم.

قوله: «ربما أتا نائم أطوف بالكعبة» هذا يدل على أن رؤيته للأنبياء في هذه المرة غير المرة التي تعلقت في حديث أبي هريرة، فإن تلك كانت ليلة الإسراء وإن كان قد قيل في الإسراء إن جميعه منام، لكن الصحيح أنه كان في اليقظة، وقيل: كان مرتين أو مراراً كما سيأتي في مكانه، ومثله ما أخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رحمه «ليلة أسري بي وضمت قلبي حيث يضع الأنبياء أقدامهم من بيت المقدس، فمرض علي عيسى ابن مريم»، الحديث، قال عياض: ربما النبي ﷺ للأنبياء على ما ذكر في هذه الأحاديث إن كان مناماً فلا إشكال فيه، وإن كان في اليقظة ففيه إشكال. وقد تقدم في الحج ويأتي في اللباس من رواية ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس في حديث الباب من الزيادة «وأما موسى فرجل آدم جدد على جبل أحر عظموم بخلبة، كآني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي» وهذا مما يزيد الإشكال.

وقد قيل من ذلك أجوبة: أحدها أن الأنبياء أفضل من الشهداء والشهداء أحياء عند ربهم فكذلك الأنبياء فلا يبعد أن يصلوا ويحجوا ويقربوا إلى الله بما استطاعوا ما دامت الدنيا وهي دار تكليف باقية. ثانيها: أنه أرى حاكم التي كانوا في حياتهم عليها فظنوا له كيف كانوا وكيف كان حجهم وتبتيهم، ولهذا قال أيضاً في رواية أبي العالية عن ابن عباس عند مسلم «كآني أنظر إلى موسى، وكآني أنظر إلى يونس» ثالثها: أن يكون أخبر عما أوحى إليه ﷺ من أمرهم وما كان منهم، فهذا أدخل حرف التشبيه في الرواية، وحيث أطلقها فهي عمولة على ذلك والله أعلم. وقد جمع البيهقي كتاباً لطيفاً في حياة الأنبياء في قبورهم أورد فيه حديث أنس «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون» أخرجه من طريق يحيى بن أبي كثير وهو من رجال الصحيح عن المستلم بن سعيد، وقد وثقه أحمد وابن حبان عن الحجاج الأسود وهو ابن أبي زياد البصري وقد وثقه أحمد وابن معين عن ثابت عنه، وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده من هذا الوجه وأخرجه الزبوري لكن وقع عنده من حجاج الصواف وهو وهم والصواب الحجاج الأسود كما وقع التصريح به في رواية البيهقي وصححه البيهقي.

وأخرجه أيضاً من طريق الحسن بن قتيبة عن المستلم، وكذلك أخرجه البزار وابن عدي، والحسن بن قتيبة ضعيف. وأخرجه البيهقي أيضاً من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد فقهاء الكوفة عن ثابت بلفظ آخر قال: «إن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بعد أربعين ليلة ولكنهم يصلون بين يدي الله حتى ينفخ في الصور» ومحمد بن سفيان. والحفظ. وذكر الغزالي ثم الرافعي حديثاً مرفوعاً «أنا أكرم على ربي من أن يتركي في قبري بعد ثلاث وأصلي له»، إلا إن أخذ من رواية ابن أبي ليلى هذه وليس الأخذ بجيد لأن رواية ابن أبي ليلى قابلة للتأويل، قال البيهقي: إن صح فالمراد أنهم لا يتركون يصلون إلا هذا المقدار ثم يكونون مصليين بين يدي الله، قال البيهقي: وشاهد الحديث الأول ما ثبت في صحيح مسلم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رحمه «مررت بموسى ليلة أسري بي عند الكعب الأحر وهو قائم يصل في قبره» وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن أنس، فإن قيل هذا خاص بموسى قلنا قد وجدنا له شاهداً من

إثما فيها ذكر إبراهيم وموسى حسب. وقال محمد بن إسماعيل التيمي: ويقع في خاطري أن الوهم فيه من غير البخاري فإن الإسماعيلي أخرجه من طريق نصر بن علي عن أبي أحمد وقال فيه عن ابن عباس ولم يثبت على أن البخاري قال فيه عن ابن عمر، فلو كان وقع كذلك لنبه عليه كعادته، والذي يرجح أن الحديث لابن عباس لا لابن عمر ما سيأتي من إنكار ابن عمر على من قال إن عيسى أحر وحلفه على ذلك، وفي رواية مجاهد هذه «فأما عيسى فأحر جدد» فهذا يؤيد أن الحديث لمجاهد عن ابن عباس لا عن ابن عمر، والله أعلم.

قوله: «سبط» بفتح المهمله وكسر الواو الحدة أي ليس بمجدد وهذا نعت لشعر رأسه.

قوله: «كانه من رجال الزوط» بضم الزاي وتشديد المهمله جنس من السودان وقيل: هم نوع من المزدن وهم طوال الأجسام مع محاكاة فيها، وقد زعم ابن التين أن قوله في صفة موسى «جسيم» مخالف لقوله في الرواية الأخرى في ترجمته «ضرب من الرجال» أي خفيف اللحم قال فاعلم راوي الحديث دخل له بعض لفظه في بعض، لأن الجسيم ورد في صفة الدجال. وأجيب بأنه لا مانع أن يكون مع كونه خفيف اللحم جسيماً بالنسبة لطوله، فلو كان غير طويل لاجتمع لحمه وكان جسيماً.

الحديث الرابع: حديث ابن عمر في ذكر عيسى والدجال، أوردته من طريق نافع عنه من وجهين موصولة ومعلقة، ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

قوله: «حدثنا موسى» هو ابن عتبة.

قوله: «بين ظهوري» بفتح الفاء المعجمة وسكون الهاء بلفظ التشبيه أي جالساً في وسط الناس، والمراد أنه جلس بينهم مستظلاً لا مستخفياً، وزيدته في الألف والنون تأكيداً، أو معناه أن ظهراً منه قدماه وظهراً خلفه وكأهم خفا به من جانبيه فهذا أصله، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة في قوم مطلقاً، ولهذا زعم بعضهم أن لفظة ظهوراتي في هذا الموضع زائدة.

قوله: «إلا أن المسيح الدجال أعور العين اليمنى» كأنه عينه عتية طافية أي بارزة، وهو من طفا الشيء بظفا بغير همز إذا علا على غيره وشبهها بالعتية التي تقع في المتقود بارزة عن نظائرها، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن.

قوله: «وإرواني» بفتح الهمز، ذكر بلفظ المضارعة مبالغة في استحضار صورة الحال.

قوله: «آدم» بالمد أي أسمر.

قوله: «كأحسن ما يروى» في رواية مالك عن نافع الآتية في كتاب اللباس «كأحسن ما أتت راء».

قوله: «تضرب لفته» بكسر اللام أي شعر رأسه، ويقال له إذا جاوز شحمة الأذنين وألم بالمتكئين لمة، وإذا جاوزت المتكئين فهي جة وإذا قصرت عنهما فهي وفرة.

قوله: «وجعل الشعر بكسر الجيم أي قد سرحه ودعنه، وفي رواية مالك» له لمة قد رجلها فهي تغطي ماء» وقد تقدم أنه يحتمل أن يريد أنها تنظر من الماء الذي سرحها به أو أن المراد الاستراة وكفى بذلك من مزيد النظافة والنضارة، ووقع في رواية سالم الآتية في نعت عيسى «أنه آدم سبط الشعر» وفي الحديث الذي قبله في نعت عيسى «أنه جدد» والجدد ضد السبط فيمكن أن يجمع بينهما بأنه سبط الشعر ووصفه لجموده في جسمه لا شعره والمراد بذلك اجتماعه واكتنازه، وهذا الاختلاف نظير الاختلاف في كونه آدم أو أحر، والأحر عند العرب الشديد البياض مع الحمرة، وال آدم الأسمر، ويمكن الجمع بين الوصفين بأنه أحر لونه بسبب كالتعب وهو في الأصل أسمر، وقد وافق أبو هريرة على أن عيسى أحر فظهر أن ابن عمر أنكر شيئاً حفظه غيره، وأما قول الداودي أن رواية من قال «آدم» أثبت فلا أدري من أين وقع له ذلك مع اتفاق أبي هريرة وابن عباس على مخالفة ابن عمر. وقد وقع في رواية عبد الرحمن بن أنس عن أبي هريرة في نعت عيسى «أنه مبروح إلى الحمرة واليباض» والله أعلم.

قوله: «واضعاً يديه على منكبي رجلين» لم أتف على اسمها، وفي رواية مالك مكتناً على عوات رجلين والمواتق جمع عاتق وهو ما بين المنكب والعتق.

قوله: «لفظاً» بفتح القاف والمهمله بعد ما مثلها هذا هو المشهور، وقد تكرر الطاء الأولى، والمراد به شدة جموده الشعر، ويطلق في وصف الرجل ويراد به الشدة يقال جمع الدين وجد الأصابع أي غيظ، ويطلق على القصير أيضاً، وأما إذا أطلق في الشعر فيحتل الدم والمذبح.

حديث أبي هريرة أخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه « لقد رأيته في الحجر وقريش تسألني عن مسري » الحديث وفيه « وقد رأيته في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي، فإذا رجل ضرب جعد كأنه وفيه: وإذا عيسى ابن مريم قائم يصلي أقرب الناس به شبيهاً عروة بين مسعود، وإذا إبراهيم قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم، فحانت الصلاة فأنتمهم » قال البيهقي: وفي حديث سعد بن المسيب عن أبي هريرة أنه لقيه ببيت المقدس فحضرت الصلاة فأمهم نبينا ﷺ ثم اجتمعوا في بيت المقدس.

وفي حديث أبي ذر ومالك بن صعصعة في قصة الإسراء أنه لقيه بسموات، وطرق ذلك صحبة، فيحمل على أنه رأى موسى قائماً يصلي في قبره، ثم خرج به هو ومن ذكر من الأنبياء إلى السموات فلقبهم النبي ﷺ، ثم اجتمعوا في بيت المقدس فحضرت الصلاة فأمهم نبينا ﷺ. قال: وصلاتهم في أوقات مختلفة وفي أماكن مختلفة لا يرد العقل، وقد ثبت به النقل، فدل ذلك على حيائهم. قلت: وإذا ثبت أنهم أحياء من حيث النقل فإنه يقربهم من حيث النظر كون الشهداء أحياء بنص القرآن، والأنبياء أفضل من الشهداء. ومن شواهد الحديث ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه وقال فيه: « وصلوا علي فإن صلاتكم تبليني حيث كنتم » سند صحيح، وأخرجه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » بسند جيد بلفظ « من صلى علي عند قبري سمعته، ومن صلى علي نأياً بقلته » وعند أبي داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره عن أوس بن أوس رفعه في فضل يوم الجمعة « فأكثروا علي من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة علي. قالوا يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرست ؟ قال: إن الله حرم علي الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء » وما يشكل علي ما تقدم ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام » ورواته ثقات. ووجه الإشكال فيه أن ظاهره أن عود الروح إلى الجسد يقتضي انفصالها عنه وهو الموت، وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة.

أحدها: أن المراد بقوله: « رد الله علي روحي » إن رد روحه كانت سابقة عقب دفنه لا أنها تعاد ثم تنزع ثم تعاد.

الثاني: سلمنا، لكن ليس هو نزع موت بل لا مشقة فيه.

الثالث: أن المراد بالروح الملك الموكل بذلك.

الرابع: المراد بالروح النطق تتجوز فيه من جهة خطابها بما يفهمه.

الخامس: أنه يستغرق في أمور الملائكة الأعلى، فإذا سلم عليه رجع إليه فهمه ليجيب من سلم عليه. وقد استشكل ذلك من جهة أخرى، وهو أنه يستلزم استغراق الزمان كله في ذلك لاتصال الصلاة والسلام عليه في أقطار الأرض عن لا يحصى كثرة، وأجيب بأن الأمور الآخرة لا تترك بالمقل، وأحوال البرزخ أشبه بأحوال الآخرة والله أعلم.

قوله: (سبط الشعر) تقدم ما فيه.

قوله: (بهادي) أي يمشي متحايلاً بينهم.

قوله: (ينطف) بكسر الطاء المهملة أي يقطر ومنه النطفة، كذا قال الداودي، وقال غيره النطفة الماء الصافي. وقوله: « أو بهراق » هو شك من الراوي.

قوله: (أعور عينه اليمنى) كذا هو بالإضافة وعينه بالجر للأكثر وهو من إضافة الموصوف إلى صفته وهو جازئ عند الكوفيين وتقديره عند البصريين عين صفحة وجهه اليمنى، ورواه الأصيلي « عينه » بالرفع كأنه وقف على وصفه أنه أعور وأبتدأ الخبر عن صفته عينه فقال: « عينه كأنها كذا » وأبرز الضمير. وفيه نظر لأنه يصير كأنه قال عينه كان عينه، ويحتمل أن يكون رفع علي البدل من الضمير في أمور الرابع على الموصوف وهو بدل بعض من كل، وقال السهلي: لا يجوز أن يرتفع بالصفة كما ترفع الصفة المشبهة باسم الفاعل لأنه أعور لا يكون نعمتاً إلا للذكر، ويجوز أن تكون عينه مرمقة بالابتداء وما بعدها الخبر.

قوله: (كان عينة طافية) بالنصب على اسم كان والخبر محذوف تقديره كان في وجهه، وشاهده قول الشاعر « إن عللاً وإن مرحلاً » أي إن لنا عللاً وإن لنا مرحلاً.

قوله: (كان عينة طافية) كذا للكشيب وغيره « كان عينه عينة طافية » وقد تقدم ضبطه قبل.

قوله: (وأقرب الناس به شياً ابن قطن، قال الزهري) أي بالإسناد المذكور (رجل) أي ابن قطن (من خوزاعة هلك في الجاهلية). قلت: اسمه عبد العزى بن

قوله: (أنا أولى الناس بابن مريم) في رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة « بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة » أي أخص الناس به وأقربهم إليه لأنه بشر بأنه يأتي من بعده. قال الكرماني التوفيق بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿ إِنْ أُولَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ ﴾ [آل عمران: ٦٨] إن الحديث وارد في كونه متبرعاً والآية واردة في كونه تابعاً، كذا قال. ومساق الحديث كمساق الآية فلا دليل على هذه التفرقة. ولحق أنه لا منافاة لاحتياج إلى الجمع، فكما أنه أولى الناس بإبراهيم كذلك هو أولى الناس بعيسى. ذلك من جهة قوة الاقتداء به وهذا من جهة قوة قرب العهد به.

قوله: (والأنبياء أولاد علات) في رواية عبد الرحمن المذكورة « والأنبياء إخوة لعلات » والعلات بنت الحارث، وأصله أن من تزوج امرأة ثم تزوج أخرى كأنه عل منها، والعلل الشرب بعد الشرب، وأولاد العلات الإخوة من الأب وأمهاتهم شتى، وقد بينه في رواية عبد الرحمن فقال: « أمهاتهم شتى ودينهم واحد » وهو من باب التفسير كقوله تعالى: ﴿ إِنْ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ سَوْعاً ﴾ [المعارج: ١٩، ٢٠] ومعنى الحديث أن أصلهم دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع، وقيل المراد أن أزمستهم مختلفة.

قوله: (ليس بيني وبينه لبي) هذا أورده كالشاهد لقوله إنه أقرب الناس إليه. ووقع في رواية عبد الرحمن بن آدم « وأنا أولى الناس بعيسى لأنه لم يكن بيني وبينه نبي »، واستدل به على أنه لم يمت بعد عيسى أحد إلا نبياً ﷺ، وفيه نظر لأنه ورد أن الرسل الثلاثة الذين أرسلوا إلى أصحاب القرية المذكورة قصتهم في سورة يس كانوا من أتباع عيسى، وأن جبرئيل وخالد بن سنان كانا نبيين وكانا بعد عيسى، والجناب أن هذا الحديث بضمف ما ورد من ذلك فإنه صحيح بلا تردد في غيره فقال، أو المراد أنه لم يمت بعد عيسى نبي بشريعة مستقلة، وإما يمت بعده من يمت بتقرير شريعة عيسى، وقصة خالد بن سنان أخرجه الحاكم في « المستدرک » من حديث ابن عباس، ولها طرق جعتمها في ترجمته في كتابي في الصحابة.

الحديث السادس: حديث أبي هريرة « رأى عيسى رجلاً يسرق » الحديث أورده من طريقين موصولة ومعلقة.

قوله: (وقال إبراهيم بن طهمان إلخ) وصله النسائي عن أحمد بن حفص بن عبد الله التيسابوري عن أبيه عن إبراهيم، وأحد من شيوخ البخاري.

قوله: (كلا والذي لا إله إلا الله) في رواية الكشيبيني « إلا هو » وفي رواية ابن طهمان عند النسائي « فقال لا والذي لا إله إلا هو ».

قوله: (وكذبت عيني) بالتشديد على التثنية، وليضمهم بالافراد، وفي رواية المستملي « كذبت » بالتخفيف وفتح الموحدة و « عيني » بالافراد في محل رفع، وقع في رواية مسلم « وكذبت نفسي » وفي رواية ابن طهمان « وكذبت بعصري » قال ابن التين: قال عيسى ذلك على المبالغة في تصديق الخائف. وأما قوله « وكذبت عيني » فلم يرد حقيقة للتكذيب، وإما أراد كذبت عيني في غير هذا، قاله ابن الجوزي وفيه بعد. وقيل: إنه أراد بالتصديق والتكذيب ظاهر الحكم لا باطن الأمر ولا فالشاهدة أعلى البقين فكيف يكذب عينه ويصدق قول المدعي ؟ ويحتمل أن يكون رآه مد يده إلى الشيء فظن أنه تناوله، فلما حلف له رجع عن ظنه. وقال القرطبي: ظاهر قول عيسى للرجل « سرتك » أنه خير جازم عما فعل الرجل من السرقة لكونه رآه أخذ مالا من حوز في خفية. وقول الرجل كذا يعني لذلك ثم أكده باليمين، وقول عيسى: « آمنت بالله وكذبت عيني » أي صدقت من حلف بالله وكذبت ما ظهر لي من كون الأخذ المذكور سرقة فإنه يحتمل أن يكون الرجل أخذ ما له فيه حق، أو ما أخذ له صاحبه في أخذه، أو أخذه لقلبه وينظر فيه ولم يقصد الغصب والاستيلاء. قال: ويحتمل أن يكون عيسى كان غير جازم بذلك، وإما

«كَيْفَ أَتَمُّ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ لِيُكَلِّمَ، وَإِنَّمَا كُنْتُمْ مِنْكُمْ».

تَابِعَهُ عُقَيْلٌ وَالْأَوَّاعِيُّ. [راجع: ٢٢٢٢. أخرجه مسلم: ١٥٥].

قوله: (نزول عيسى ابن مريم) يعني في أواخر الزمان، كما لا يخفى «باب» وأئبته غيرهم، وذكر فيه المصنف حديثين عن أبي هريرة.

أحدهما: حديث «والذي نفسي بيده يوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم» الحديث.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وإنما جازمت بذلك مع تجرؤ أبي علي الجبائي أن يكون هو أو إسحاق بن منصور لتعبيره بقوله أخبرنا يعقوب بن إبراهيم لأن هذه العبارة يعتمد عليها إسحاق بن راهويه كما عرف بالاستقراء من عاداته أنه لا يقول إلا «أخبرنا» ولا يقول «حدثنا» وقد أخرج أبو نعيم في «الستخرج» هذا الحديث من مستند إسحاق بن راهويه وقال: «أخرجه البخاري عن إسحاق».

قوله: (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (والذي نفسي بيده) فيه الحلف في الخبر بالمبالغة في تأكيده.

قوله: (يوشكن) بكسر المعجمة أي يقرب أي لا بد من ذلك سرعة.

قوله: (أن ينزل فيكم) أي في هذه الأمة، فإنه خطاب لبعض الأمة ممن لا يدرك نزوله.

قوله: (حكماء) أي حاكماً، والمعنى أنه ينزل حاكماً بهذه الشريعة فإن هذه الشريعة باقية لا تتبطل، بل يكون عيسى حاكماً من حكام هذه الأمة. وفي رواية الليث عن ابن شهاب عند مسلم «حكماً مطلقاً» وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب «إماماً مطلقاً» والمقتضى المعادل بخلاف القاطن فهو الجائر. ولأحد من وجه آخر عن أبي هريرة «أقرؤوه من رسول الله السلام» وعند أحد من حديث عائشة «وبعث عيسى في الأرض أربعين سنة» ولطبراني من حديث عبد الله بن مغفل «ينزل عيسى ابن مريم مصداقاً لمحمد على ملته».

قوله: (فليكسر الصليب ويقتل الخنزير) أي يبطل دين النصرانية بأن يكسر الصليب حقيقة يبطل ما تزعمه النصارى من تعظيمه، ويستفاد منه تحريم اقتناء الخنزير وتحريم أكله وأنه نجس، لأن الشيء المتعبد به لا يشرع إتلافه، وقد تقدم ذكر شيء من ذلك في أواخر البيوع. ووقع لطبراني في الأوسط «من طريق أبي صالح عن أبي هريرة» فيكسر الصليب ويقتل الخنزير والفرد «زاد فيه الفرد وإسناده لا بأس به، وعليه هذا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة عين الخنزير لأن الفرد ليس بنجس العين اتفاقاً، ويستفاد منه أيضاً تغيير المنكرات وكسر آلة الباطل. ووقع في رواية عطاء بن ميناء عن أبي هريرة عند مسلم «ولتذعن الحشنة والتباغض والتحامد».

قوله: (ويضع الحرب) في رواية الكشيبي «الجزية»، والمعنى أن الدين يصير واحداً فلا يبقى أحد من أهل اللمة يودي الجزية، وقيل معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فتترك الجزية استثناء عنها. وقال عياض: يحتمل أن يكون المراد بوضع الجزية تقريرها على الكفار من غير عماية، ويكون كثرة المال بسبب ذلك. وتعبه النووي وقال: الصواب أن عيسى لا يقبل إلا الإسلام. قلت: ويؤيده أن عند أحد من وجه آخر عن أبي هريرة «وتكون الدعوى واحدة» قال النووي: ومعنى وضع عيسى الجزية مع أنها مشروعة في هذه الشريعة أن مشروعتها مفيدة بنزول عيسى، لما دل عليه هذا الخبر، وليس عيسى يتناسخ لحكم الجزية بل نبينا ﷺ هو المين للنسخ بقوله هذا، قال ابن بطال: وإنما قيلنا قبل نزول عيسى للحاجة إلى المال بخلاف زمن عيسى فإنه لا يحتاج فيه إلى المال فإن المال في زمنه يكثر حتى لا يقبله أحد، ويحتمل أن يقال إن مشروعية قبولها من اليهود والنصارى لما في أيديهم من شبهة الكتاب وتعلقهم بشرع قديم بزعمهم، فإذا نزل عيسى عليه السلام زالت الشبهة بحصول معانيته فيصبرون كمبدة الأوثان في انقطاع حجبهم وانكشاف أمرهم، فناسب أن يعاملوا معاملتهم في عدم قبول الجزية منهم. هكذا ذكره بعض مشايخنا احتمالاً والله أعلم.

قوله: (ويفيض المال بفتح أوله وكسر القاء وبالفاء المعجمة أي يكثر)، وفي رواية عطاء بن ميناء المذكورة «وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد» وسبب كثرة نزول البركات وتوالي الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم وحيث تخرج الأرض كنوزها

أراد استغفامه بقوله سرقت؟ وتكون أداة الاستغفام محذوفة وهو سائغ كثير انتهى. واحتمال الاستغفام بعيد مع جمه ﷺ بأن عيسى رأى رجلاً يسرق، واحتمال كونه يحمل له الأخذ بعيد أيضاً بهذا الجزم بعينه، والأول ما عوذ. من كلام القاضي عياض، وقد تعبته ابن القيم في كتابه «إغاثة اللهيان» فقال: هذا تأويل متكلف، والحق أن الله كان في قلبه أجل من أن يخلف به أحد كاذباً، فإثار الأمر بين تهمة الخالف وتهمة بصره فرد التهمة إلى بصره، كما ظن آدم صدق لإيلس لما حلف أنه له ناصح. قلت: وليس بدون تأويل القاضي في التكلف، والتشبيه غير مطابق والله أعلم. واستدل به علي دره الحد بالشبهة، وعلى منع القضاء بالمعلم، والراجع عند المالكية والخنابلة منعه مطلقاً، وعند الشافعية جوازها إلا في الحدود وهذه الصورة من ذلك، وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع: حديث ابن عباس عن عمرو، هو من رواية الصحابي عن الصحابي.

قوله: (لا تطروني) بضم أوله، والإطراء الملح بالباطل تقول اطربت فلاناً مدحته فافطرت في مدحه.

قوله: (كما أطرت النصارى ابن مريم) أي في دعوام في الإلغية وغير ذلك، وهذا الحديث طرف من حديث السقيفة، وقد ساقه المصنف مطولاً في كتاب المغاربي، وذكر منه قطعاً متفرقة فيما مضى وباتي التنبية عليها في مكانها. الحديث الثامن:

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (إن رجلاً من أهل خراسان قال للشيء: قال الشيء) حذف السؤال وقد بينه في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك فقال: «إن رجلاً من أهل خراسان قال للشيء: إنا نقول عندنا إن الرجل إذا أعتق أم ولده ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته، فقال الشيء: فذكره، أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عنه.

قوله: (إذا أدب الرجل أمته) يأتي الكلام عليه في النكاح.

قوله: (وإذا آمن الرجل بعيسى لم آمن بي لله أجراً) تقدم مباحث ذلك في كتاب العلم مستوفاه، وفيه إشارة إلى أنه لم يكن بين عيسى وبين نبينا ﷺ نهي، وقد تقدم البحث في ذلك.

قوله: (والعهد إذا اتقى ربه إلخ) تقدمت الإشارة إليه في كتاب المتق. الحديث التاسع: حديث ابن عباس «إنكم مشهورون إلى الله خفا» الحديث وسيأتي البحث فيه في أواخر الرقاق، والغرض منه ذكر عيسى ابن مريم في قوله: «وكت عليهم شهيداً ما دمت فيهم». [الثلاثة: ١١٧]

قوله: (قال القرطبي ذكر عن أبي عبد الله) هو البخاري (عن قبيصة) هو ابن عتبة أحد شيوخ البخاري، أي أنه حل قوله: «من أصحابي» أي باعتباره ما كان قبل الردة لا أنهم ماتوا على ذلك، ولا شك أن من ارتد سلب اسم الصحبة لأنها نسبة شريفة إسلامية فلا يستحقها من ارتد بعد أن أنصف بها، وقد أخرج الإسماعيلي الحديث المذكور عن إبراهيم بن موسى عن إسحاق بن قبيصة عن سفيان الثوري به

٤٩- باب نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام

٣٤٤٨- حدثنا إسحاق: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم: حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب: أن سمجة بن المسكين: سمع أبا هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لو شكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً، فليكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويبيض المال حتى لا يقبأه أحد، حتى تكون الساعة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها».

ثم يقول أبو هريرة: وأقرؤوا إن شئتم: «وإن من أهل الكتاب إلا يؤمنن به قبل موته ويؤمن القيامة يكون عليهم شهيداً». [راجع: ٢٢٢٢. أخرجه مسلم: ١٥٥].

٣٤٤٩- حدثنا ابن بكير: حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن نافع مولى أبي قحافة الأنصاري: أن أبا هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ:

الحديث العاشر:

وتقل الرغبات في اقتناء المال لمعلمه بقرب الساعة.

قوله: (عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري) هو أبو عمدة بن عياش الأتصر، قال ابن حبان: هو مولى امرأة من غفار وقيل له مولى أبي قتادة الملازمة له. قلت: وليس له من أبي هريرة في الصحيح سوى هذا الحديث الواحد.

قوله: (كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم) سقط قوله: «فيكم» من رواية أبي ذر.

قوله: (تابعه عقيل والأوزاعي) يعني تابعه يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث، فأما متابعة عقيل فوصلها ابن مندة في «كتاب الإيمان» من طريق الليث عنه ولفظه مثل سياق أبي ذر سواء، وأما متابعة الأوزاعي فوصلها ابن مندة أيضاً وابن حبان والبيهقي في «البعث» وابن الأعرابي في معجمه من طرق عنه ولفظه مثل رواية يونس، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ «وأما منكم منكم» قال الوليد بن مسلم: سقطت لابن أبي ذئب إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري فقال: «وأما منكم منكم» قال ابن أبي ذئب أنبأني ما أنكم منكم؟ قلت تخبرني، قال: فأمكم بكتاب ربكم. وأخرجه مسلم من رواية ابن أخي الزهري عن عمه بلفظ «كيف بكم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمكم» وعند أحمد من حديث جابر في قصة الدجال ونزول عيسى «وإذا هم بعيسى، فيقال تقدم يا روح الله، فيقول ليقيمكم إمامكم فيلصق بكم» ولا يسن ما جبه في حديث أبي أمامة الطويل في الدجال قال: «وكلمه أي المسلمون ببيت المقدس وإمامهم رجل صالح قد تقدم ليصلي بهم، إذ نزل عيسى فرفع الإمام ينكس ليقيمكم عيسى، فيقف عيسى بين كتفيه ثم يقول: تقدم فإنها لك أقيمت» وقال أبو الحسن الحسني الأبلدي في مناقب الشافعي: تواترت الأخبار بأن المهدي من هذه الأمة وإن عيسى يصلي خلفه، ذكر ذلك رداً للحديث الذي أخرجه ابن ماجه عن أنس وفيه «ولا مهدي إلا عيسى» وقال أبو ذر الهروي: حدثنا الجوزي عن بعض المتضمنين قال: معنى قوله: «وأما منكم منكم» يعني أنه يحكم بالقرآن لا بالإجماع. وقال ابن التين: معنى قوله: «وأما منكم منكم» أن الشريعة المحمدية متصلة إلى يوم القيامة، وإن في كل قرن طائفة من أهل العلم. وهذا والذي قبله لا يبين كون عيسى إذا نزل يكون إماماً أو مأموماً، وعلى تقدير أن يكون عيسى إماماً فمعناه أنه يصير معكم بالجماعة من هذه الأمة. قال الطيبي: المعنى يؤمكم عيسى حال كونه في دينكم. ويعبر عليه قوله في حديث آخر عند مسلم «فيقال له: صل لنا، فيقول: لا، إن بعضمكم على بعض أمراء تكمة هذه الأمة» وقال ابن الجوزي: لو تقدم عيسى إماماً لوقع في النقص إشكالاً ولقيل: أثرا تقدم نائباً أو مبتدئاً شرعاً، فصلى مأموماً لتلا يتنصن بغير الشبهة وجه قوله: «لا نبي بعدي». وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة. والله أعلم.

٥٠- باب مَا ذُكِرَ عَنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ

٣٤٥٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ دِهْجِ بْنِ جَرَّاشٍ قَالَ: قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُمرُو لِحَنْفَةَ: أَلَا تَحَدَّثُنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ مَعَ الدَّجَالِ إِذَا خَرَجَ مَاءَ بَارَدٍ، فَأَمَّا الَّذِي يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ النَّارُ فَمَاءٌ بَارِدٌ، وَأَمَّا الَّذِي يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ فَتَارٌ نَحْرُوقُ، فَمَنْ أَهْرَلَا مِنْكُمْ فَلْيَقْعْ فِي الَّذِي يَرَى أَنَّهُ نَارٌ فَإِنَّهُ عَذَابٌ بَارِدٌ». (نظر: ٥٧١٣٠، أخرجه مسلم: ٢٩٣٤، مختصراً، وأخرجه: ٢٩٣٥).

٣٤٥١- قَالَ حَنْفَةَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ رَجُلًا كَانَ يَمِينُ كَانِ

فِيكَمُ، أَنَّهُ الْمَلَكُ يُفِيضُ رُوحَهُ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ عَلِمْتَ مِنْ غَيْرِهِ؟ قَالَ: مَا أَعْلَمُ، قِيلَ لَهُ: انْظُرْ قَالَ: مَا أَعْلَمُ شَيْئاً غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَهْبِغُ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا وَأَجَارِيهِمْ، فَأَنْظِرُ الْمُؤْمِرِينَ وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُفْسِرِينَ، فَاذْخُلْهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ». (راجع: ٢٠٧٧، أخرجه مسلم: ١٥٦٠).

٣٤٥٢- قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَلَمَّا تَنَسَّ

مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا كَثِيرًا، وَأَوَّلُوا لِي نَارًا،

قوله: (حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها) أي أنهم حينئذ لا يتقربون إلى الله إلا بالعبادة، لا بالتصدق بالمال، وقيل: معناه أن الناس يرغبون عن الدنيا حتى تكون السجدة الواحدة أحب إليهم من الدنيا وما فيها. وقد روى ابن مردويه من طريق عمدة بن أبي حفصة عن الزهري بهذا الإسناد في هذا الحديث «حتى تكون السجدة واحدة لله رب العالمين».

قوله: (ثم يقول أبو هريرة: وأروا إن شئتم) وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴿الآية﴾ [النساء: ١٥٩] هو موصول بالإسناد المذكور، قال ابن الجوزي: إنما قال أبو هريرة هذه الآية للإشارة إلى مناسبتها لقوله: «حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها» فإنه يشير بذلك إلى صلاح الناس وشدة إيمانهم وإقبالهم على الخير، فهم لذلك يؤثرون الرزمة الواحدة على جميع الدنيا. والسجدة تطلق ويراد بها الرزمة، قال القرطبي: معنى الحديث أن الصلاة حينئذ تكون أفضل من الصدقة لكثرة المال إذ ذاك وعدم الانتفاع به حتى لا يقبله أحد. قوله في الآية: ﴿وإن﴾ بمعنى ما، أي لا يبقى أحد من أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى إذا نزل عيسى إلا آمن به، وهذا مصير من أبي هريرة إلى أن الضمير في قوله: ﴿إلا ليؤمنن به﴾ وكذلك في قوله: ﴿قبل موته﴾ يعود على عيسى، أي إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، وبهذا جزم ابن عباس فيما رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عنه بإسناد صحيح، ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال قبل موت عيسى: والله إنه الآن خلي ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون، ونقله عن أكثر أهل العلم ورجحه ابن جرير وغيره. ونقل أهل التفسير في ذلك أقوالاً أخرى وإن الضمير في قوله: ﴿به﴾ يعود لله أو لعبد، وفي «موته» يعود على الكتابي على القولين؛ وقيل: على عيسى. وروى ابن جرير من طريق عكرمة عن ابن عباس «لا يموت يهودي ولا نصراني حتى يؤمن بعيسى، فقال له عكرمة أرايت إن خبر من بيت أو احترق أو أكله السبع؟ قال: لا يموت حتى يحرك شفتيه بالإيمان بعيسى» وفي إسناده خفيف وفيه ضعف.

ورجح جماعة هذا المذهب بقراءة أبي بن كعب «إلا ليؤمنن به قبل موتهم» أي أهل الكتاب. قال النووي: معنى الآية على هذا ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المماتة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته، ولكن لا يفهم هذا الإيمان في تلك الحالة كما قال تعالى: ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن﴾ [النساء: ١٨] قال: وهذا المذهب أظهر لأن الأول يخص الكتابي الذي يترك نزول عيسى، وظاهر القرآن عمومته في كل كتابي في زمن نزول عيسى وقيله. قال العلماء: الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الأنبياء الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوه، فينبأ الله تعالى كلهم وأنه الذي يقتلهم، أو نزوله لنحو أجله ليدين في الأرض، إذ ليس مخلوق من التراب أن يموت في غيره. وقيل: إنه دعا الله ما رأى صفة محمد وأنه أن يجعلهم فاستجاب الله دعاه وأبشاه حتى ينزل في آخر الزمان مجدداً لأمر الإسلام، فيوافق خروج الدجال، فيقتله، والأول أوجه.

وروى مسلم من حديث ابن عمر في مدة إقامة عيسى بالأرض بعد نزوله أنها سبع سنين، وروى نعيم بن حاد في «كتاب الفتن» من حديث ابن عباس أن عيسى إذا ذك بتزوج في الأرض ويقام بها تسع عشرة سنة، وإسناده فيه مبهمة عن أبي هريرة يقيم بها أربعين سنة، وروى أحمد وأبو داود بإسناد صحيح من طريق عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة مثله مرفوعاً. وفي هذا الحديث «ينزل عيسى عليه ثوبان مضمران فيلبس الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويدعو الناس إلى الإسلام، ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام، ويتبع الأئمة في الأرض حتى ترتفع الأسود مع الإبل وتلبس الصبيان بالحيات وقال في آخره: ثم يترقى ويعصلي عليه المسلمون» وروى أحمد ومسلم من طريق حنظلة بن علي الأسلمي عن أبي هريرة «ليهن ابن مريم ببيع الرواح بالبيع والعمره» الحديث، وفي رواية لأحد من هذا الوجه: ينزل عيسى فيقتل الخنزير ويحيي الصليب ويجمع له الصلاة ويغطي المال حتى لا يقبل ويضع الخراج، وينزل الرواح فيبيع منها أو يشتري أو يجمعها وتلا أبو هريرة «وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به» الآية. قال حنظلة قال أبو هريرة: يؤمن به قبل موت عيسى. وقد اختلف في موت عيسى عليه السلام قبل رفعه، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿إني متوفيك ورافعك﴾ [آل عمران: ٥٥] فقيل على ظاهره، وعلى هذا فإذا نزل إلى الأرض ومضت المدة المقدرة له يموت ثانياً. وقيل: معنى قوله: ﴿متوفيك﴾ من الأرض، فعلى هذا لا يموت إلا في آخر الزمان. واختلف في عمره حين رفع فقيل ابن ثلاث وثلاثين وقيل مائة وعشرين.

خَيَ إِذَا أَكَلَتْ لَحْمِي وَخَلَصْتَ إِلَى عَظْمِي فَأَمْشِجْشْتَ، فَعَلَوْهَا فَأَطْحَوْهَا، ثُمَّ انْظُرُوا يَوْمًا رَاحًا فَأَذْرُوهُ فِي النَّارِ، فَفَعَلُوا، فَجَمَعَهُ اللَّهُ فَقَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ. (مهر: ٣٤٥٧، ٣٤٥٨).

قَالَ غُضَبَةُ بْنُ عَمْرِو: وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ: «وَكُنَّا نَكَاةً». (مهر: ٣٤٥٧، ٣٤٥٨).

٣٤٥٣، ٣٤٥٤ - حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مُعْمَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي مَعْمَرُ بْنُ وُثَيْلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَائِشَةَ وَأَبْنَ عَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَافَ يَطْرُقُ حَيْصَةَ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا أَحْمَقُ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: وَهِيَ كَذَلِكِ. وَهَذَا اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ. يَحْلُزُ مَا مَتَعُوا. (راجع: ٤٣٥، ٤٣٦. وأخرجه مسلم: ٥٣١، من عهدة وابن حبان. وأخرجه مسلم: ٥٢٩ من عهدة).

٣٤٥٣، ٣٤٥٤ - حَدَّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَمِيَّةٍ، عَنْ أَبِي كَثْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَتْلَوْنَ عَنِّي وَلَوْ آتَى، وَخَذُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا خَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدًّا فَلْيَتَوَّأْ مُتَعَدًّا مِنَ النَّارِ».

٣٤٥٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فَرَاتِ الْقُرَظِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَارِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَسَنَ سَيِّئٍ، فَسَمِعْتُهُ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُومُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خَلَفَاءُ يَهْتَكِرُونَ». قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فَوَا بَيْتَةَ الْأَوَّلِ لِأَوَّلِهِ، اطْهَرُوهُمْ حَتَّى يَرَى اللَّهُ سَائِلَهُمْ عَمَّا اسْتَرْفَعَاهُمْ». (أخرجه مسلم: ١٨٤٢).

٣٤٥٦ - حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَسَّانٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَيْدٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَبِعُنْ مَنْ سَنَ مِنْ قُلُوبِكُمْ حِينَ أَمْرٍ، وَفِرَاكًا بِلِوَاغٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكَوا جَهَنَّمَ حَسْبَ لَسَلَكْتُمُوهَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «وَقَمْنُ». (مهر: ٣٤٢٠، ٣٤٢١. أخرجه مسلم: ٢٦٦٩).

٣٤٥٧ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَسْرُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّارُوسَ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَتَفَقَّحَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ. (راجع: ٦٠٣. أخرجه مسلم: ٣٧٨).

٣٤٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي الشَّيْخِ، عَنْ مَسْرُورٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَتْ تَكْذُرُهُ أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ فِي خَاصِرِيهِ، وَتَقُولُ: إِنَّ الْيَهُودَ فَعَلُوا، تَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ.

٣٤٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَجْلُكُمْ فِي أَجَلٍ مِنْ خَلَا مِنْ الْأُمَمِ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَوْلَاكُمْ وَمَتَّلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَفْعَلَ غَمَلًا، فَقَالَ: مَنْ يَفْعَلْ لِي إِلَى يَصْفُو النَّهَارَ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاطٍ؟ فَعَمِلَتْ الْيَهُودُ إِلَى يَصْفُو النَّهَارَ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَفْعَلْ لِي مِنْ يَصْفُو النَّهَارَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاطٍ؟ فَعَمِلَتْ النَّصَارَى مِنْ يَصْفُو النَّهَارَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطٍ قِرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَفْعَلْ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ، أَلَا، فَأَتَمَّ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، عَلَى قِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ، أَلَا لَكُمْ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ، فَفَعِلَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ

قوله: (إن مع الدجال إذا خرج ماء) الحديث يأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتق، والغرض هنا تلويد ما يليه وهو قصة الرجل الذي كان يبيع الناس، وقصة الرجل الذي أوصى به أن يخرقه. فاما قصة الذي كان يبيع الناس فقد أوردنا أيضاً في أواخر هذا الباب من حديث أبي هريرة، وتقدم الكلام عليه في أثناء كتاب البيع، وقوله في هذه الرواية: «كنت أبيع الناس في الدنيا وأجازيهم، أي أقاضيهم، والمجازة المقاضاة، أي أخذ منهم وأعطى. ووقع في رواية الإسماعيلي «وأجازيهم» بالجمع والزاي والفاء. وفي أخرى بالهمزة والراء، وكلاهما تصحيف لا يظهر، والله أعلم. وأما قصة الذي أوصى به أن يخرقه فيأتي الكلام عليها في أواخر هذا الباب حيث أورد المصنف مفرداً إن شاء الله تعالى.

قوله: (فاحتجست) بضم اللام وكسر الهمزة بدلها معجمة أي احترقت، ولبعضهم بوزن احترقت وهو أشبه.

قوله: (لم انظروا يوماً يوماً راحاً) أي شديد الريح.

مختصراً، وقد مضى شرحه تماماً في كتاب الصلاة.

الحديث السادس: حديث عائشة ؓ كانت تكره أن يعمل المصلي يده في خاضعته وتقول إن اليهود تملعه في رواية أبي نعيم عن طريق أحمد بن القرات عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه بلفظ «إنها كرهت الاختصار في الصلاة وقالت: إنما يفعل ذلك اليهود» ووقع عند الإسماعيلي عن طريق يزيد بن هارون عن سفيان وهو الثوري بهذا الإسناد يعني وضع اليد على الخاضعة في الصلاة، وقد تقدم البحث في هذه المسألة في أواخر الصلاة في الكلام على حديث أبي هريرة ؓ نهي عن الحصر في الصلاة.

قوله: (تابعه شعبة عن الأعمش) وصله ابن أبي شيبة عن طريقه.

الحديث السابع: حديث ابن عمر ؓ مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً، الحديث، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة.

الحديث الثامن: حديث عمر ؓ قاتل الله فلاناً، أورده مختصراً، وقد تقدم تماماً في كتاب البيوع في أواخره مع شرحه.

قوله: (تابعه جابر وأبو هريرة عن النبي ﷺ) يعني في تحريم شحوم الميتة دون القصة، فاما حديث جابر فورثه المصنف في أواخر البيوع أيضاً من طريق مسيد بن المسيب عنه.

الحديث التاسع:

قوله: (عن أبي كشيبة السلولي) تقدم ذكره في كتاب الحبة في حديث آخر، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين.

قوله: (بلغوا عني ولو آية) قال المعاني النهرواني في «كتاب الجليس» له الآية في اللغة تطلق على ثلاثة معان: العلامة الفاصلة، والأعجوبة المحاصلة، والهيئة النازلة. فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَتَيْكَ أَتَاكُمُ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَسُولًا﴾ ومن الثاني «إن في ذلك لآية» ومن الثالث جعل الأمير فلاناً اليوم آية. ويصح بين هذه المعاني الثلاثة أنه قيل لها آية لدلائلها وفصلها وإياتها. وقال في الحديث «ولو آية» أي واحدة ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآي ولو قل لينصل بذلك نقل جميع ما جاء به ﷺ. اهـ كلامه.

قوله: (وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم من ﷺ الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك، وكان النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال الخطر وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار، وقيل: معنى قوله «لا حرج» لا تضيق صدوركم بما تسامعون عنهم من الأعاجيب فإن ذلك وقع معكم بكثير، وقيل: لا حرج في أن لا تحدثوا عنهم لأن قوله أولاً: «حدثوا» صيغة أمر تقتضي الوجوب فإشار إلى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله: «ولا حرج» أي في ترك التحديث عنهم. وقيل: المراد رفع الحرج عن حاكمي ذلك لما في أخبارهم من الألفاظ الشديدة نحو قولهم «أذهب أنت وربك فقاتلا» [المائدة: ٢٤] وقولهم: «اجعل لنا إلهاً» [الأعراف: ١٣٨] وقيل: المراد ببني إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه وهم أولاد يعقوب، والمراد حدثوا عنهم بقصصهم مع أشيعهم يوسف، وهذا أبعد الأوجه. وقال مالك المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا. وقيل: المعنى حدثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح. وقيل: المراد جواز التحديث عنهم بأي صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتصلر الاتصال في التحديث عنهم، بخلاف الأحكام الإسلامية فإن الأصل في التحديث بها الاتصال، ولا يتعذر ذلك لقرب العهد. وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يميز التحديث بالكذب، فالمنع حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تملكون كذبه، وأما ما يجوزونه فلا حرج عليكم في التحديث به عنهم وهو نظير قوله: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» ولم يرد الإذن ولا المنع من التحديث بما يقطع بصده.

قوله: (ومن كذب علي معصداً) تقدم شرحه مستوفى في كتاب العلم، وذكر عدد من رواه وصفه خارجاً بما يعني عن الإعادة. وقد اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ وأنه من الكبائر، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فحكم بكفر من وقع منه ذلك، وكلام القاضي أبي بكر بن العربي يميل إليه. وجهل من قال من الكرامة وبعض المتزعمين أن الكذب على النبي ﷺ يجوز فيما يتعلق بقراءة أمر الدين وطريقة أهل السنة والترتيب، واعتلوا بالوعيد ورد في حق من كذب عليه لا في الكذب له، وهو اعتلال باطل لأن المراد بالوعيد من نقل عنه الكذب سواء كان له أو عليه،

قوله في آخره: (قال عقيبة بن عمرو، وأنا سمعته) يعني النبي ﷺ (يقول ذلك، وكان نباشاً) ظاهره أن الذي سمعه أبو مسعود هو الحديث الأخير فقط، لكن تبين من رواية شعبة عن عبد الملك بن عبيد أنه سمع الجميع، فإنه أورده في الفقه قصة الذي كان يبايع الناس من حديث حذيفة، وقال في آخره «قال أبو مسعود وأنا سمعته» وكذلك قال في حديث الذي أوصى بينه كما سيأتي في أواخر هذا الباب.

وقوله: (وكان نباشاً) ظاهره أنه من زيادة أبي مسعود في الحديث، لكن أورده ابن حبان من طريق ربيعة عن حذيفة قال: «تولي رجل كان نباشاً فقال لولده أصرقني» فدل على أن قوله: «وكان نباشاً» من رواية حذيفة وأبي مسعود معاً. ووقع في رواية للطبراني بلفظ «بينما حذيفة وأبو مسعود جالسين فقال أحدهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول إن رجلاً من بني إسرائيل كان ينشئ القبور» فذكره، وعرف منها وجه دخوله في هذا الباب.

الحديث العاشر:

قوله: (لما نزل) بضم أوله، وفي نسخة عند أبي ذر ففتحته (برسول الله ﷺ) يعني الموت أو ملك الموت، ونقل الثوري أنه في مسلم للأكثر بالضم، وفي رواية بزيادة مثناة يعني الميتة، أورده مختصراً وقد تقدم بآم من هذا في الصلاة. ويأتي شرحه في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى، والغرض منه ذم اليهود والنصارى في اتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد، وعبد الله الذي في الإسناد هو ابن المبارك.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (عن فروات القرظان) بقاء وزاين معجمتين وهو فروات بضم الفاء وتخفيف الراء آخره مثناة ابن عبد الرحمن، وأبو حازم هو سلمان الأشجعي.

قوله: (تسوسهم الأنبياء) أي أنهم كانوا إذا ظهر فيهم فساد بحث الله لهم نبياً يقيم لهم أمرهم ويزيل ما غيروا من أحكام التوراة وفيه إشارة إلى أنه لا بد للربة من قائم بأمرها يملأ على الطريق الحسنة وينصف المظلوم من الظالم.

قوله: (والله لا يبي بعدي) أي فيقول ما كان أولئك يفعلون.

قوله: (وسيكون خلفاء) أي بعدي، وقوله: (فيكونون) بالمثلثة وحكى عياض أن منهم من ضبطه بالموحدة وهو تصحيف، ووجهه بأن المراد إخبار بفتح فعلهم.

قوله: (فوا) فعل أمر بالوفاة، والمعنى أنه إذا بوع خليفة بعد خليفة فيبعض الأول صحيحة يجب الوفاء بها وببيعة الثاني باطلاً، قال الثوري: سواء مقدوا للثاني عاين بعقد الأول لا، سواء كانوا في بلد واحد أو أكثر. سواء كانوا في بلد الإمام المتفصل أم لا. هذا هو الصواب الذي عليه الجمهور، وقيل تكون لمن عقدت له في بلد الإمام دون غيره، وقيل: يقرع بينهما قال: وهما قولان فاسدان، وقال القرطبي: في هذا الحديث حكم بيعة الأول وأنه يجب الوفاء بها، وسكت عن بيعة الثاني. وقد نص عليه في حديث عرفة في صحيح مسلم حيث قال: «فاضربوا عتق الآخر».

قوله: (أعطوهم حقهم) أي أطعموهم وعاشروهم بالسبع والطاعة، فإن الله يجاسمهم على ما يفعلونه بهم، وسنأتي تسمية القول في ذلك في أوائل كتاب الفتن.

قوله: (فإن الله سائلهم عما استوعبهم) هو حديث ابن عمر المتقدم «كلكم راع وكلكم مسؤول من رعيته» وسنأتي شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. وفي الحديث تقدم أمر الدين على أمر الدنيا لأنه ﷺ أمر بتوفية حق السلطان لما فيه من إصلاح كلمة الدين وكشف الفتنة والشر، وتأخير أمر المطالبة بعهده لا يسقطه، وقد وعده الله أنه يخلصه ويوفيه إياه ولو في الدار الآخرة.

الحديث الرابع: حديث أبي سعيد.

قوله: (لتصين) بضم العين وتشديد النون (سنن) بفتح المهملة أي طريق (من) قبلكم، أي الذين قبلكم.

قوله: (جصص) بضم الجيم وسكون المهملة (غصب) بفتح المعجمة وتشديد اللوحدة دوية معروفة يقال غصبت بالذكر لأن الغصب يقال له قاضي البهائم. والذي يظهر أن التخصيص إنما وقع لجرح الغصب لشدة غيبه وردامته، ومع ذلك فإنهم لاقتضاهم آثارهم واتباعهم طاعتهم أو دخلوا في مثل هذا الضيق الردي لتبهم.

قوله: (قال النبي ﷺ: لعن) ؟ هو استفهام إنكاري، أي ليس المراد غيرهم، وسنأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاعتصام.

الحديث الخامس: حديث أنس ؓ ذكروا النار والناقموس، الحديث أورده

والدين حمد الله كامل غير محتاج إلى تقويته بالكذب.
الحديث العاشر:

قوله: (إن اليهود والنصارى لا يصفون لفخا القوم) يقتضي مشروعية الصبغ، والمراد به صبغ شيب اللحية والראس، ولا يمارضه ما ورد من النهي عن إزالة الشيب لأن الصبغ لا يقتضي الإزالة. ثم إن المأثور فيه مقيد بغير السواد لما أخرجه مسلم من حديث جابر أنه ﷺ قال: «غيروه وجنوه السواد» ولأبي داود وصححه ابن حبان من حديث ابن عباس مرفوعاً «يكون قوم في آخر الزمان يصبون كحواصل الحمام لا يحدون ريع الجنة» وإسناده قوي، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وعلى تقدير ترجيح وقفه فمثله لا يقال بالرأي فحكمه الرفع، ولهذا اختار النووي أن الصبغ بالسواد بكرة كرامة تحريم. وعن الطحاوي أن الكرامة خاصة بالرجال دون النساء فيجوز ذلك للمرأة لأجل زوجها. وقال مالك: الحناء والكتم واسع، والصبغ بغير السواد أحب إلي. ويستثنى من ذلك المجاهد اتفاقاً. وليس المراد بالصبغ في هذا الحديث صبغ الثياب ولا خضب اليدين والرجلين بالحناء مثلاً لأن اليهود والنصارى لا يتركون ذلك. وقد صرح الشافعية بتحريم لبس الثياب المزعزة للرجل وتحريم خضب الرجال أيديهم ولرجلهم إلا للتلاوي، وسيأتي بسط القول في ذلك في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن معمر، نسبة ابن السكن عن الفريري، وقيل: هو النعملي.

قوله: (حدثنا حجاج) هو ابن منهال وجريرو هو ابن حازم والحسن هو البصري.

قوله: (في هذا المسجد) هو مسجد البصرة.

قوله: (وما لبينا منذ حدثنا) أشار بذلك إلى تحققه لما حدث به وقرب مهده به واستمرار ذكره.

قوله: (وما لحظني أن يكون جندب كلب) فيه إشارة إلى أن الصحابة عدول، وأن الكذب مأمون من قبلهم ولا سيما على النبي ﷺ.

قوله: (كان ليعن كان قبلكم رجلاً) لم أقف على اسمه.

قوله: (به جرح) بضم الجيم وسكون الراء بعدها مهملة، وتقدم في الجنازة بلفظ به جراح وهو بكسر الجيم، وذكره بعضهم بضم المعجمة وآخره جيم وهو تصحيف، ووقع في رواية مسلم «أن رجلاً خرجت به قرحة» وهي بفتح القاف وسكون الراء: حبة تخرج في البدن، وكأنه كان به جرح ثم صار قرحة.

قوله: (فخرج) أي فلم يصبر على ألم تلك القرحة.

قوله: (فاخذ مسكناً فحز بها يده) السكن تذكروا، وتوثق، وقوله: «حز» بالحاء المهملة والزاي هو القلق بغير إبتاء، ووقع في رواية مسلم «فلما أدته انتزع سهماً من كتاته ففكها» وهو بالثمن والحزم أي غمس موضع الجرح، ويمكن الجمع بأن يكون فحز الجرح بذبابة السهم فلم يضعه فحز موضعه بالسكين، ودلت رواية البخاري على أن الجرح كان في يده.

قوله: (فما رقا الدم) بالقاف والحزم أي لم ينقطع.

قوله: (قال الله عز وجل: يا فخرني عبدي بنفسه) هو كتابة عن استعمال المذكر الموت، وسيأتي البحث فيه. وقوله: «حرمت عليه الجنة» جاز مجرى التعليل للمقولة لأنه لا استعمال الموت بتعاطي سببه من إنفاذ مقاتله فجعل له فيه اختياراً عصى الله به فأناسب أن يحاقبه. ودل على ذلك أنه حرها إرادة الموت لا لفصد الحلاوة التي يخلب على النظر الانتفاع بها. وقد استشكل قوله: «بادوني بنفسه» وقوله: «حرمت عليه الجنة» لأن الأول يقتضي أن يكون من قتل فقد مات قبل أجله لما يوهمه سياق الحديث من لو لم يقتل نفسه كان قد تأخر عن ذلك الوقت وعاش، لكنه بادر فقدم، والثاني يقتضي تغليب الواحد في النار. والجواب عن الأول أن المبادرة من حيث التسبب في ذلك والفصد له والاختيار، وأطلق عليه المبادرة لوجود صورته، وإنما استحق المعاقبة لأن الله لم يطلعه على اقتضائه أجله فاختار هو قتل نفسه فاستحق المعاقبة لمصيانته. وقال القاضي أبو بكر: فضاه الله مطلق ومقيد بصفة، فالطلق يضي على الوجه بلا صراف، والمقيد على الوجهين، مثاله أن يقتل لواحد أن يعيش عشرين سنة إن قتل نفسه وثلاثين سنة إن لم يقتل وهذا بالنسبة إلى ما يعلم به المخلوق كملك الموت مثلاً، وأما بالنسبة إلى علم الله فإنه لا يقع إلا ما علمه. ونظير ذلك الواجب المخير فالواقع مع ما علم عند الله

والعبد غير في أي الحاصل يفعل، والجواب عن الثاني من أوجه:
أحدها: أنه كان استحل ذلك الفعل فصار كافراً.

ثانيها: كان كافراً في الأصل وعوقب بهذه المعصية زيادة على كفره.

ثالثها: أن المراد أن الجنة حرمت عليه في وقت ما كالوقت الذي يدخل فيه السابقون أو الوقت الذي يعتب فيه الموحدون في النار ثم يخرجون.

رابعها: أن المراد جنة معينة كالفرودس مثلاً.

خامسها: أن ذلك ورد على سبيل التخليط والتخريف وظاهره غير مراد.

سادسها: أن التقدير حرمت عليه الجنة إن شئت استمر ذلك.

سابعها: قال النووي يحتل أن يكون ذلك شرع من مضي أن أصحاب الكباثر يكفرون بفعلها.

وفي الحديث تحريم قتل النفس سواء كانت نفس القاتل أم غيره، وقتل الغير يؤخذ تحريمه من هذا الحديث بطريق الأولى. وفيه الوقوف عند حقوق الله ورحمته بخلقه حيث حرم عليهم قتل نفوسهم وأن الأنفس ملك الله. وفيه التحذير على الأمم الماضية وفضيلة الصبر على البلاء وترك التضجر من الآلام لتلا يفضي إلى أشد منها. وفيه تحريم تعاطي الأسباب المضية إلى قتل النفس. وفيه التنبيه على أن حكم السراية على ما يترتب عليه ابتلاء القتل. وفيه الاحتياط في التحذير وكيفية الضبط له والتخفيف فيه بذكر المكان والإشارة إلى ضبط الحديث وتوثيقه إن حدث ليركن السامع لذلك، والله أعلم

٥٩- باب حديث أنس وأخيه وأخوه في بني إسرائيل

٣٤٦٤- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا هَمْرُو بْنُ غَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي هُبَيْرُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ (ج).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا هُبَيْرُ بْنُ رَجَاءَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي هُبَيْرُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّ لَنَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: الْوَصْ وَالْفَرْغَ وَأَهْمَى، بَدَأَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْتَلِيَهُمْ، فَهَبَتْ إِلَيْهِمْ مَلَكًا.

فَأَتَى الْإِبْرَصَ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْ أَنَّ حَسَنَ، وَجَلَدْتُ حَسَنَ، قَدْ قَلْبِي النَّاسَ، قَالَ: فَمَسَحَ فَكَتَبَ عَنْهُ، فَأَعْطَى لَوْ أَنَّ حَسَنًا، وَجَلَدْتُ حَسَنًا، فَقَالَ: أَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْإِبِلُ - أَوْ قَالَ: الْبَقَرُ - هُوَ خَيْرٌ لِي فِي ذَلِكَ، إِنَّ الْإِبْرَصَ وَالْأَفْرَغَ، قَالَ: أَخَذَهُمَا الْإِبِلَ، وَقَالَ: الْآخَرُ: الْبَقَرُ - فَأَعْطَى نَاقَةً غَضْرَاءَ، فَقَالَ: يَهْدُوكَ لَكَ فِيهَا.

وَأَتَى الْأَفْرَغَ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: خَيْرٌ حَسَنَ، وَتَلَقَّبُ عَنِّي هَذَا، قَدْ قَلْبِي النَّاسَ، قَالَ: فَمَسَحَ فَكَتَبَ، وَأَعْطَى خَيْرًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقَرُ، قَالَ: فَأَعْطَاهُ بَقْرَةً حَامِلًا، وَقَالَ: يَهْدُوكَ لَكَ فِيهَا.

وَأَتَى الْأَهْمَى فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: يَهْدُوكَ إِلَيَّ بَصْرِي، فَأَهْبِرْ بِهِ النَّاسَ، قَالَ: فَمَسَحَ فَكَتَبَ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصْرَةً، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ، فَأَعْطَاهُ خَاتَمًا وَكَلْدًا.

فَأَتَى هَذَانِ وَوَلَدَ هَذَا، فَكَانَ لِهَذَا وَادٌ مِنْ إِبِلٍ، وَلِهَذَا وَادٌ مِنْ بَقَرٍ، وَلِهَذَا وَادٌ مِنْ غَنَمٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الْإِبْرَصَ فِي صُورِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مَسْكِينٌ، تَقَطَّعَتْ يَدُهُ

الحيات في سفره، فلا يلاغ اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي أخطأك اللون الحسن والجلد الحسن والسمان، بغير أنبلع عليه في سفره، فقال له: إن الخشوق كثيرة، فقال له: كائي اطرقت، ألم تكن أبرص بقلبك الناس فقيراً فأعطاك الله؟ فقال: لقد ورثت لكبير عن كابر، فقال: إن كنت كاذباً فصورك الله إلى ما كنت.

قوله: (يبارك لك فيها) كذا وقع « يبارك » بضم أوله. وفي رواية شيان « بارك الله » بلفظ الفعل الماضي وإبراز الفاعل.

قوله: (لمسحه) أي مسح على عينه.

قوله: (شاة والده) أي ذات ولد ويقال حامل.

قوله: (فانتج هذان) أي صاحب الإبل والبقر (ورولد هذا) أي صاحب الشاة، وهو بتشديد اللام، وأنتج في مثل هذا شاة والمشهور في اللغة نتجت الناقة بضم النون ونتج الرجل الناقة أي حل عليها الفحل، وقد سمع أنتجت الفرس إذا ولدت فهي تروح.

قوله: (لم إنه أتى الأبرص في صورته) أي في الصورة التي كان عليها لما اجتمع به وهو أبرص ليكون ذلك البلى في إقامة الحجة عليه.

قوله: (رجل مسكين) زاد شيان وابن سبيل (فقطعت به الحبال في سفره) في رواية الكشيبي « بي الحبال في سفره » والحبال بكسر الميملة بعدما موحدة خفيفة جمع حبل أي الأسباب التي يقطعها في طلب الرزق، وقيل العقبات، وقيل الحبل هو المستطيل من الرمل. ولبعض رواية مسلم « أخيل » بالمهملة والتخاتية جمع حيلة، أي لم يبق لي حيلة، ولبعض رواية البخاري « الجبال » وبالجيم والموحدة وهو تصحيف. قال ابن التين قول الملك له « رجل مسكين الخ » أراد أنك كنت هكذا، وهو من المعارض والمراد به ضرب المثل ليتيقظ المخاطب.

قوله: (أبلغ عليه) في رواية الكشيبي « أبلغ به » وأبلغ بالعين للمعجمة من البلفة وهي الكفاية والمعنى أتوصل به إلى مرادي.

قوله: (لقد ورثت لكابر عن كابر) في رواية الكشيبي « كابر عن كابر » وفي رواية شيان « إنما ورثت هذا المال لكابر عن كابر » أي كبير عن كبير في العز والشرف.

قوله: (فقال إن كنت كاذباً فصورك الله) أورده بلفظ الفعل الماضي لأنه أراد المبالغة في الدعاء عليه.

قوله: (فعلما ما شئت) زاد شيان « ودع ما شئت ».

قوله: (لا أجهدك اليوم بشيء أخذك الله) كذا في البخاري بالمهملة والميم، كذا قال عياض إن رواية البخاري لم تختلف في ذلك، وليس كما قاله، والمعنى لا أحملك على ترك شيء تحتاج إليه من مالي، كما قال الشاعر « وليس على طول الحياة تنم » أي فوت طول الحياة، وفي رواية كريمة وأكثر روايات مسلم « لا أجهدك » بالهمزة والماء أي لا أشق عليك في رد شيء تطلبه مني أو تأخذ، قال عياض: لم يتضح هذا المعنى لبعض الناس فقال له « لا أحملك » بمهملة وتشديد الدال بغير ميم أي لا أمتنك، قال: وهذا تكلف انتهى. ويحتمل أن يكون قوله: « أحملك » بتشديد الميم أي لا أطلب منك الحمد، من قومه فلان يتحمد على فلان أي يمتن عليه، أي لا أمتن عليك.

قوله: (فإنما ابتليكم) أي امتحمتهم.

قوله: (فقد رضي عنك) بضم أوله على البناء للمجهول في رضي وسخط، قال الكرمانى ما محصله: كان مزاج الأعمى أصح من مزاج رفيقه، لأن البرص مرض يحصل من فساد المزاج وخلل الطبيعة وكذلك الفروع، بخلاف العمى فإنه لا يستلزم ذلك بل قد يكون من أمر خارج فلها حسنت طباع الأعمى وسادت طباع الآخرين. وفي الحديث جواز ذكر ما اتفق لمن مضى ليتضح به من سمعه ولا يكون ذلك غيبة فيهم، ولعل هذا هو السر في ترك تسميتهم، ولم ينصح بما اتفق ثم بعد ذلك، والذي يظهر أن الأمر فيهم وقع كما قال الملك. وفيه التحذير من كفران النعم والتغريب في شكرها والاعتراف بها وحده الله عليها، وفيه فضل الصدقة والحث على الفرق بالضعفاء وإكرامهم وتبليغهم مآربهم، وفيه الزجر عن البخل، لأنه حل صاحبه على الكذب، وعلى جحد نعمة الله تعالى.

٥٢- باب « أم حبيب أن أصحاب الكهف والرقيم »

[الكهف: ٩]

﴿ الكهف ﴾: الفتح في النجلى، ﴿ والرقيم ﴾: الكتاب، ﴿ مرقوم ﴾ [الطهين: ٩]: مكتوب، من الرقيم. ﴿ ربطنا على قلوبهم ﴾ [الكهف: ١٤]: ألقمناهم صبراً. ﴿ شطط ﴾ [الكهف: ١٤]: إفرطاً. الوصيذ: الفناء، وجمعه

وأتى الأفرع في صورته وخيبيته، فقال له: فقل ما قال لهذا، فرد عليه فقل ما رد عليه هذا، فقال: إن كنت كاذباً فصورك الله إلى ما كنت.

وأتى الأعمى في صورته، فقال: رجلاً مسكيناً وابن سبيل، وقطعت به

الحيات في سفره، فلا يلاغ اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاة أنبلع بها في سفره، وقال له: قد كنت أعمى فرد الله بصري، وقبلاً فقد أخاني، فخذ ما فيك، قاله لا أجهدك اليوم بشيء أخذك الله.

فقال: أمشك مالك، فإنما ابتليكم، فقد رضي الله عنك، وسخط على صاحبك. [انظر: ٦٩٥٣، أخرجه مسلم: ٢٩٦٤].

قوله: (حدث أبرص وأفرع وأعمى) هكذا ترجم لهذا الحديث في أثناء ذكر بني إسرائيل وهو الحديث الثاني عشر.

قوله: (حدثنا أحمد بن إسحاق) هو السمراري بفتح الميملة ويموز كسرهما وبعدما رآه ساكنة نسبة إلى سمرارة من قرى بخارى، الزاهد المجاهد وهو من أقران البخاري، مات سنة اثنين وأربعين ومائتين.

قوله: في السند الثاني (وحدثني محمد حدثنا عبد الله بن رجاء) يقال إن عمداً هذا هو الذهلي، ويقال إنه المصنف نفسه كما قيل في الحديث الذي قبله، ويؤيد ذلك أنه روى عن عبد الله بن رجاء في اللغة عدة مواضع بغير واسطة، لكن جزم أبو ذر بأنه عند المصنف عن محمد غير منسوب عن عبد الله بن رجاء وجوز أنه الذهلي وساقه عن الجوزي عن مكى بن حيدان عن الذهلي بطوله، وكذلك جزم أبو نعيم وساقه من طريق موسى بن العباس عن محمد بن يحيى، وسيأتي في التوحيد حديث آخر أخرجه البخاري بهذين السنتين سواء إلى أبي هريرة، وليس في البخاري لإسحاق بن أبي طلحة عن عبد الرحمن بن أبي عمرة سوى هذين الحديثين.

قوله: (عن إسحاق بن عبد الله) هو ابن أبي طلحة صرح به شيان في روايته عن همام عند مسلم والإسمايلي.

قوله: (بدا لله) بتخفيف الدال المهملة بغير همز أي سبق في علم الله فاراد إظهاره، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافياً لأن ذلك محال في حق الله تعالى، وقد أخرجه مسلم عن شيان بن فروخ عن همام بهذا الإسناد بلفظ « أراد الله أن يتليهم »، فلعل التغيير فيه من الرواة، مع أن في الرواية أيضاً نظراً لأنه لم يزل مريداً والمعنى أظهر الله ذلك فيهم. وقيل: معنى أراد قضى. وقال صاحب « المطالع » ضبطناه على متضي شيوخنا بالهمز أي ابتدا الله أن يتليهم، قال: ورواه كثير من الشيخ بغير همز وهو خطأ انتهى. وسبق إلى التخلفة أيضاً الخطابي، وليس كما قال لأنه موجه كما ترى، وأولى ما يحمل عليه أن المراد قضى الله أن يتليهم، وأما البله الذي يراد به تغير الأمر عما كان عليه فلا.

قوله: (قلروني الناس) بفتح القاف والذال المعجمة المكسورة أي اشمأزوا من رؤيتي، وفي رواية حكاهما الكرمانى « قلروني الناس » وهي على لغة أكلوني البراغيث.

قوله: (لمسحه) أي مسح على جسمه.

قوله: (فقال وأي المال) في رواية الكشيبي بخلاف الراو.

قوله: (الإبل، أو قال البقر، هو شك في ذلك أن الأبرص والأفرع قال أحدهما الإبل وقال الآخر البقر) وقع عند مسلم عن شيان بن فروخ عن همام التصريح بأن الذي شك في ذلك هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة راوي الحديث.

قوله: (فأعطى ناقة عسراء) أي الذي غنى الإبل، والعسراء بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة مع الد هي الحامل التي أتى عليها في حلها عشرة أشهر من يوم

قوله: **﴿فَضْرَبَ اللَّهُ عَلَى آذَانِهِمْ قَنَاقًا﴾** هو قول ابن عباس كما ساذكره من طريقه، وقيل معنى: **﴿فَضْرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ﴾** [الكهف: ١١] أي سددنا عن نفوذ الأصوات إليها قوله: **﴿رَجَعَا بِاللَّيْلِ لَمْ يَسْتَيْنِ﴾** قال عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله: **﴿رَجَعَا بِاللَّيْلِ﴾** [الكهف: ٢٢] قال: **﴿قَدَفَا بِالظُّلَمِ﴾** وقال أبو عبيدة في قوله: **﴿رَجَعَا بِاللَّيْلِ﴾** قال: الرجوع ما لم يستيقظ من الظن، قال الشاعر:

وما الحرب إلا ما علمتم ودقتم

قوله: **﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَقَرُّضُهُمْ﴾﴾** [الكهف: ١٧] **﴿تَقَرُّضُهُمْ﴾**

﴿تَقَرُّضُهُمْ﴾ (تقريبه): لم يذكر المصنف في هذه الترجمة حديثاً مستنداً. وقد روى عبد بن حديد بإسناد صحيح عن ابن عباس قصة أصحاب الكهف مطولة غير مرفوعة، وملخص ما ذكر أن ابن عباس غزا مع معاوية الصائفة فمروا بالكهف الذي ذكر الله في القرآن، فقال معاوية أريد أن أكشف عنهم، فسمعه ابن عباس، فصمم ويحث ناساً، فبعث الله رجلاً فأخرجهم، قال فيلغ ابن عباس فقال: إنهم كانوا في ملكة جبار بعيد الأوثان فلما راوا ذلك خرجوا منها فجمعهم الله على غير ميعة، فأخذ بعضهم على بعض المهود والمواثيق، فجاء أهاليهم يطلبونهم فقتلهم، فأخبروا الملك فأمر بكتابة أسمائهم في لوح من رصاص وجعله في خزائنه، فدخل الفتية الكهف فضرَبَ الله على آذانهم قَنَاقًا.

فلما فرس الله من يلقهم وحول الشمس عنهم فلما طلعت عليهم لأحرقهم، ولولا أنهم يلقون لأكلتهم الأرض. ثم ذهب ذلك الملك وجاء آخر فكسر الأوثان وعبد الله وعمل، فبعث الله أصحاب الكهف فأرسلوا واحداً منهم بإتيهم بما يكونون فدخل المدينة مستخفياً فرأى مينة ناساً أنكرهم لطول المدة، فدفع درهماً إلى خباز فاستكر خبزه وهم بأن يرمه إلى الملك، فقال اقتروني بالملك وأبي دهقانه ؟ فقال من أبوك ؟ فقال: فلان، فلم يعرفه، فاجتمع الناس فرموه إلى الملك فسأله فقال علي بالروح وكان قد سمع به فسمى أصحابه فرمهم من اللوح، فكير الناس وانطلقوا إلى الكهف وسبق الفتى، لثلا يخافون من الجيش، فلما دخل عليهم عسى الله على الملك ومن معه المكان فلم يدر أين ذهب الفتى، فاتفق رأيهم أن يبنوا عليهم مسجداً فجعلوا يستقرونهم وهم ويدعونهم. وذكر ابن أبي حاتم في تفسيره عن شهر بن حوشب قال: كان لي صاحب قوي النفس، فمر بالكهف فأراد أن يدخله فنهى، فأبى فأشرف عليهم فابيضت عيناه وتغير شعره، وعن عكرمة أن السبب فيما جرى لهم أنهم تذكروا هل يبعث الله الروح والجسد أو الروح فقط، فالتقى الله عليهم النوم فناموا المدة المذكورة ثم بعثهم فعرفوا أن الجسد يبعث كما تبعث الروح. وعن ابن عباس أن اسم الملك الأول دقيانوس واسم الفتية مكلمينا وعشليشا وقلخيا ومرطونس وكشطونس ويبرونس وهنموس، وفي النطق بها اختلاف كبير، ولا يقع الوثوق من ضبطها بشيء. وأخرج أيضاً عن مجاهد أن اسم كلهم قنبروا، وعن الحسن قنبر، وقيل: غير ذلك. أما لونه فقال مجاهد كان أصفر وقيل غير ذلك، وعن مجاهد أن دراعمهم كانت كخفاف الإبل وأن ليلخها هو الذي كان رسوهم لشراء الطعام. وقد ساق ابن إسحاق قصتهم في «المبتدأ» مطولة، وأفاد أن اسم الملك الصالح الذي عاشوا في زمنه بترويس وروى الطبري من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير أن الكلب الذي كان معهم كان كلب صيد، وعن وهب بن منبه أنه كان كلب حرث، وعن مقاتل كان الكلب لكبيرهم وكان كلب غنم، وقيل: كان إنساناً طابعاً تبهمهم وليس بكلب حقيقة، والأول المتمد.

٥٣ - باب حديث الغار

٣٤٦٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَمِينًا ثَلَاثَةٌ تَفَرُّ مِنْ كَانَتْ قَبْلَهُمْ يَمْشُونَ، إِذَا أَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَأَوُّوا إِلَى غَارٍ فَانْطَبَقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّهُ وَاللَّهِ بَا هَؤُلَاءِ، لَا يَنْجِيكُمْ إِلَّا الصَّدَقُ، فَلَمَّا دَخَلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَتَّقِمُ أَنْهُ قَدْ صَدَّقَ يَدِي».

فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَحِبُّ عَمِلٍ لِي عَلَى فَرَقٍ مِنْ أَرْضٍ، فَلَذَبْتُ وَتَرَكْتُ، وَأَنِّي عَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرَقِ فَرَزَعْتُهُ، فَصَارَ مِنْ أَمْرِهِ أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقَرًا، وَأَنَّهُ أَتَانِي يَطْلُبُ الْجَزَّةَ، فَقُلْتُ لَهُ: اعْمِدْ إِلَيَّ بِتِلْكَ الْبَقَرِ فَسَفَّهْتُ، فَقَالَ لِي: إِنَّمَا لِي عِنْدَكَ فَرَقٌ مِنْ أَرْضٍ، فَقُلْتُ لَهُ: اعْمِدْ إِلَيَّ بِتِلْكَ

وَصَالِدٌ وَزَوْدٌ، وَقَالَ: الرَّصِيدُ الْبَابُ. **﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾** [المد: ٢٠] و[المزعة: ٨]: **﴿مُطَبَّقَةٌ، أَصَدَ الْبَابُ وَأَوْصَدَ.﴾** **﴿بَعْضُهُمْ﴾** [الكهف: ١٩]: **﴿أَحْيَانُهُمْ﴾** **﴿أَزْكَى﴾** [الكهف: ١٩]: **﴿أَكْثَرُ رَيْعًا.﴾** **﴿فَضْرَبَ اللَّهُ عَلَى آذَانِهِمْ قَنَاقًا.﴾** **﴿رَجَعَا بِاللَّيْلِ﴾** [الكهف: ٢٢]: **﴿لَمْ يَسْتَيْنِ﴾**.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: **﴿تَقَرُّضُهُمْ﴾** [الكهف: ١٧] **﴿تَقَرُّضُهُمْ﴾**.

قوله: **﴿وَمُحَسَّبٌ أَنَّ أَصْحَابَ الْكُهْفِ﴾** كذا لأبي ذر عن الحسن بن علي بن فضال، و[المزعة: ٨] وقيل: **﴿وَمُحَسَّبٌ أَنَّ أَصْحَابَ الْكُهْفِ﴾**، وسقط كله من رواية السفي.

قوله: **﴿الْكُهْفُ الْفَتْحُ فِي الْجَبَلِ﴾** هو قول الضحاك أخرجه عنه ابن أبي حاتم، واختلف في مكان الكهف فالذي تصافرت به الأخبار أنه في بلاد الروم، وروى الطبري بإسناد ضعيف عن ابن عباس أنه بالقرب من أيلة، وقيل: بالقرب من طرسوس، وقيل: بين أيلة وفلسطين، وقيل: بالقرب من زيزاء، وقيل: بغرناطة من الأندلس. وفي تفسير ابن مردويه عن ابن عباس: أصحاب الكهف أحوال المهدي وسنده ضعيف، فإن ثبت حمل على أنهم لم يموتوا بل هم في المنام إلى أن يثيروا لإعانة المهدي. وقد ورد في حديث آخر بسند واه أنهم يخرجون مع عيسى ابن مريم.

قوله: **﴿وَالرَّقِيمُ الْكِتَابُ مَرْقُومٌ مَكْتُوبٌ مِنَ الرَّقِيمِ﴾** روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الرقيم الكتاب، وقوله مرقوم مکتوب هو قول أبي عبيدة قال في تفسير قوله: **﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَجَنٌ مَرْقُومٌ﴾** [المطففين: ٨-٩] ووراء ذلك أقوال أخرى، فأخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة ومن طريق عطية العمري وكذا قال أبو عبيدة الرقيم الوادي الذي فيه الكهف، وأخرج الطبري أيضاً من طريق ابن عباس عن كعب الأحبار قال: هو اسم القرية. وروى ابن أبي حاتم من طريق أنس بن مالك ومن طريق سعيد بن جبير أن الرقيم اسم الكلب، وقيل: الرقيم هو الغار كما سألني في حديث الغار، وقيل: الرقيم الصخرة التي أطبق على الوادي، وسألني في تفسير سورة الكهف قول ابن عباس إن الرقيم لوح من رصاص كتبت فيه أسماء أصحاب الكهف لما توجهوا عن قومهم ولم يدروا أين توجهوا، وسألني إليه هنا مختصراً. وقيل: إن الذي كان مكتوباً في الرقيم شرعهم الذي كانوا عليه. وقيل: الرقيم الدواة. وقال قوم أخبر الله عن قصة أصحاب الكهف ولم يخبر عن قصة أصحاب الرقيم. قلت: وليس كذلك، بل السياق يقتضي أن أصحاب الكهف هم أصحاب الرقيم والله أعلم.

قوله: **﴿رَبُّنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ: أَحْمَنَانَهُمْ صَبْرًا﴾** هو قول أبي عبيدة.

قوله: **﴿شَطَطًا: إِفْرَاطًا﴾** قال أبو عبيدة في قوله: **﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا﴾** [الكهف: ١٤] أي جوراً وغلواً، قال الشاعر:

ألا يا قريظي قد أشطت حوافلي

ويزعن أن أودى بحقي باطلي

وروى الطبري من سعيد عن قتادة في قوله: **﴿شَطَطًا﴾** قال كلباً.

قوله: **﴿الرَّصِيدُ الْقَنَاءُ﴾** هو بكسر القاء والمدة، وهو قول ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير عن سعيد بن جبير.

قوله: **﴿وَجَمْعُهُ وَصَالِدٌ وَوَصَدٌ وَيُقَالُ الرَّصِيدُ الْبَابُ، مُؤَصَّدَةٌ مَطْبِقَةٌ أَصَدُ الْبَابُ وَأَوْصَدُ﴾**

قال أبو عبيدة في قوله: **﴿وَكَلْبُهُمْ بِاسْطِ فَرَاغِهِ بِالْوَصِيدِ﴾** [الكهف: ١٨] أي على الباب ويضاهي الباب، لأن الباب يوصد أي يغلط والجمع وصاله ووصد، وقالوا الرصيد حبة الباب أيضاً تقول: أوصد بابك وأصلده، وذكر الطبري عن أبي عمرو بن العلاء أن أهل اليمن وتهامة يقولون الرصيد، وأهل نجد يقولون الأصيد.

قوله: **﴿مُؤَصَّدَةٌ مَطْبِقَةٌ﴾** قال أبو عبيدة في قوله: **﴿نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾** [المزعة: ٨] أي مطبقة تقول: أوصدت وأصدلت أي أطبقت، وهذا ذكره المؤلف استطراداً.

قوله: **﴿بَعْضُهُمْ أَحْيَانُهُمْ﴾** هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: **﴿أَزْكَى: أَكْثَرُ رَيْعًا﴾** قال أبو عبيدة في قوله: **﴿إِنَّمَا أَزْكَى طَعَامًا﴾** [الكهف: ١٩] أي أكثر، قال الشاعر:

فإنكنا سبج وأنتمم ثلاثة

وللسبج أزكى من ثلاث وأطيب

وروى عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله: **﴿أَزْكَى طَعَامًا﴾** قال:

خير طعاماً، وروى الطبري عن سعيد بن جبير أهل، ورجحه الطبري.

ذلك، وإجيب بأنه ترد في عمله ذلك هل له اعتبار عند الله أم لا، وكأنه قال: إن كان عملي مقبولا فأجيب دعائي، وبهذا التفسير يظهر أن قوله «اللهم» على بابها في النداء، وقد ترد بمعنى تحقق الجواب كمن يسأل آخر عن شيء كان يقول رأيت زيدا فيقول اللهم نعم، وقد ترد أيضاً للنداء المستنثى كان يقول شيئاً ثم يستثني منه فيقول اللهم إلا إن كان كذلك.

قوله: (على فرق) يفتح الفاء والراء بعدها قاف وقد تسكن الراء. وهو مكيا ل يسع ثلاثة أصع لقوله: (من أرو) فيه ست لغات فتح الألف وضمها مع الراء وضمهم الألف مع سكن الراء وتشديد الزاي وتخفيفها، وقد تقدم في المزاورة أنه فرق ذرة، وتقدم هناك بيان الجمع بين الروايتين، ويحتمل أنه استاجر أكثر من واحد، وكان بعضهم بفرق ذرة وبعضهم بفرق أرو، ويؤيد ذلك أنه وقع في رواية سالم «استاجرت أجراً فأعطيتهم أجروهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب» وفي حديث النعمان بن بشير غره كما ساذكره، ووقع في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند الطبراني في الدعاء «استاجرت قوماً كل واحد منهم نصف درهم، فلما فرغوا أعطيتهم أجروهم، فقال أحدهم: والله لقد عملت عمل اثنين، والله لا آخذ إلا درهماً، فذهب وتركه، فبلوت من ذلك النصف درهم إلخ» ويجمع بينهما بأن الفرق المذكور كانت قيمته نصف درهم إذ ذاك.

قوله: (فذهب وتركه) في رواية موسى بن عتبة «فأعطيته فأبى ذلك أن يأخذ» وفي روايته في المزاورة «فلما قضى عمله قال أعطني حتي، فعرضت عليه حقه فرفضه عنه» وفي حديث أبي هريرة «فعمل لي نصف النهار فأعطيتهم أجراً فسخطوه ولم يأخذ» ووقع في حديث النعمان بن بشير بيان السبب في ترك الرجل أجرته ولفظه «كان لي أجراء يحملون فجاءني عمال فاستاجرت كل رجل منهم بأجر معلوم، فجاء رجل ذات يوم نصف النهار فاستاجرت بشرط أصحابه فعمل لي نصف نهاره كما عمل رجل منهم في نهاره كله فأرابت علي في الدمام أن لا أنقص مما استاجرت به أصحابه لما جهد في عمله، فقال رجل منهم تعطي هذا مثل ما أعطيتني؟ قلت يا عبد الله لم أحسك شيئاً من شرطك، وإنما هو مالي أحكم فيه بما شئت، قال فغضب وذهب وترك أجره» وأما ما وقع في حديث أنس «فأبى يطلب أجره وأنا غضبان فزبرته فانطلق وترك أجره» فلا يتأني ذلك، وطريق الجمع أن الأجر لما حسد الذي عمل نصف النهار وعاتب المستاجر غضب منه وقال: لم أحسك شيئاً إلخ وزبره فغضب الأجر وذهب، ووقع في حديث علي «ترك واحد منهم أجره وزعم أن أجره أكثر من أجور أصحابه».

قوله: (وإني عمدت إلى ذلك الفرق فزورته فصار من أمره أني اشتريت) وفي رواية الكشيبي «أن اشتريت» (منه بقرا وأنه أتاني يطلب أجره فقلت له اعمد إلى تلك البقرة فسفها) وفي رواية موسى بن عتبة «فزرت حتى اشتريت منه بقراً وراعيها» وفيه فقال: اشتريته بي؟ قلت: لا «وفي رواية أبي صمرة «فأخذها» وفي رواية سالم «فتمرت أجره حتى كثرت منه الأموال» وفيه «فقلت له كل ما ترى من الإبل والبقر والغنم والريق من أجرك» وفي رواية الكشيبي «من أجلك» وفيه «فاستاقه فلم يترك منه شيئاً» ودلت هذه الرواية على أن قوله في رواية نافع «واشترت بقراً» أنه لم يرد أنه لم يشتر غيرها وإنما كان الأكثر الأغلب البقر فلذلك اقتصر عليها، وفي حديث أنس وأبي هريرة جميعاً فجمعت وثمرته حتى كان منه كل المال «وقال فيه: فأعطيته ذلك كله ولو لشت لم أعطه إلا الأجر الأول» ووقع في حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه دفع إليه عشرة آلاف درهم، وهو محمول على أنها كانت قيمة الأشياء المذكورة، وفي حديث النعمان بن بشير «فبذرته على حدة فأضعف، ثم بلزته فأضعف، حتى كثر الطعام وفيه: فقال أنظمني وتسخر بي» وفي رواية له «ثم مرت بي بقري فاشترت منها فضيلة فبعت ما شاء الله» والجمع بينهما يمكن بأن يكون زرع أولاً ثم اشترى من بعضه بقرة ثم نتجت.

قوله: (فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك) وفي رواية موسى بن عتبة: «ابتناه وجهك» وكذا في رواية سالم، والجمع بينهما ممكن، وقد وقع في حديث علي عند الطبراني «من تخافتك وابتناه مرضاتك» وفي حديث النعمان رجاء رحمتك وخافة عذابك».

قوله: (ففرج عنا) في رواية موسى بن عتبة «فأفرج» بوصل وضم الراء من الثلاثي، وضبطه بعضهم بهزة وكسر الراء من الرباعي وزاد في روايته «فأفرج عنا فرجة نرى منها السماء» وفيه تنييد لإطلاق قوله في رواية سالم «فرج عنا ما نحن فيضحه» وقوله: «قال ففرج عنهم» وفي رواية أبي صمرة «فرج الله فرأوا السماء» ولمسلم من

الفرج، فإنها من ذلك الفرق، فسأفها، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا، فأنساخت عنهم الصخرة.

قَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ: أَنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَكُنْتُ أَتِيهِمَا كُلَّ تَلَةٍ بَلَيْنَ عَمَّ لِي، فَأَبْطَأَتْ عَلَيْهِمَا تَلَةٌ، فَجُنْتُ وَقَدْ رَقَدَا، وَاهْلِي وَيَعَالِي يَتَضَاوَنَ مِنَ الْجُوعِ، وَكُنْتُ لَا أَسْقِيهِمْ حَتَّى يَشْرَبَ أَبَوَايَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَقْطِعَهُمَا وَكَرِهْتُ أَنْ أَدْعُهُمَا فَيَسْتَكْبِرَا لِشَرِّتِيهِمَا، فَلَمْ أَزَلْ أَنْظُرُ حَتَّى طَلَعَ الْقَبْرُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَانْسَاخَتْ عَنْهُمْ الصَّخْرَةُ حَتَّى نَطْرُقُوا إِلَى السَّمَاءِ.

قَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي ابْنَةٌ عَمَّ، مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَأَنِّي رَأَوْتُهَا عَنْ نَفْسِيهَا فَأَبَتْ إِلَّا أَنْ أَتِيَهَا بِمَالَةٍ يَسَارَ، فَطَلَبْتُهَا حَتَّى قَلْبَرْتُ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا فَلَقَعْتُهَا إِلَيْهَا فَأَمْسَكْتَنِي مِنْ نَفْسِيهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَتَى اللَّهَ وَلَا تَقْضِ الْأَعْتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَكُنْتُ وَكَرِهْتُ الْمَوَاتَةَ وَيَسَارَ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَفَرَّجُوا.

[راجع: ٢٢١٥. أخرجه مسلم: ٢٧٤٣].

قوله: (حديث الغار) عقب المصنف قصة أصحاب الكهف بحديث الغار إشارة إلى ما ورد أنه قد قيل: إن الرقيم المذكور في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩] هو الغار الذي أصاب فيه الثلاثة ما أصابهم، وذلك فيما أخرجه البزار والطبراني بإسناد حسن عن النعمان بن بشير أنه سمع النبي ﷺ يذكر الرقيم قال: انطلق ثلاثة فكانوا في كهف، فوقع الجبل على باب الكهف فأوصد عليهم، فذكر الحديث.

قوله: (بينما ثلاثة نفر ممن كان قبلكم) لم آتف على اسم واحد منهم، وفي حديث عتبة بن عامر عند الطبراني في الدعاء أن ثلاثة نفر من بني إسرائيل.

قوله: (بعشرون) في حديث عتبة وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن حبان والبزار أنهم خرجوا يرتادون لأهلهم.

قوله: (فلأولوا إلى غار) يجوز قصر ألف «أورا» ومدها. وفي حديث أنس عند أحد وأبي يعلى والبزار والطبراني «فدخلوا غاراً فسقط عليهم حجر متجاف حتى ما يرون منه خصاصه» وفي رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه «حتى أولوا المبيت إلى غار» كذا للمصنف، ولمسلم من هذا الوجه «حتى أوامهم المبيت» وهو أشهر في الاستعمال، والمبيت في هذه الرواية منصوب على المفعولية، وتوجيه أن دخول الغار من فعلهم فحسن أن ينسب الإيواء إليهم.

قوله: (فانطلق عليهم) أي باب الغار وفي رواية موسى بن عتبة عن نافع في المزاورة فأنطقت على ثم غارهم صخرة من الجبل فانطقت عليهم ويأتي في الأدب بلفظ «فانطقت عليهم» وفيه حذف المفعول والتقدير نفسها أو المتخذ، ويؤيده أن في رواية سالم «فدخلوه فأنطردت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار» زاد الطبراني في حديث النعمان بن بشير من وجه آخر «إذ وقع حجر من الجبل عما يهبط من خشية الله حتى سد ثم الغار»

قوله: (الهدى كل رجل منكم بما يعلم أنه قد صدق فيه) في رواية موسى بن عتبة المذكورة «انظروا أصلاً علمتموها صالحة لله» ومثله لمسلم، وفي رواية الكشيبي «خالصة ادعوا الله بها» ومن طريقه في البيهقي ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه، وفي رواية سالم «إنه لا ينجيكم إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم» وفي حديث أبي هريرة وأنس جميعاً «قال بعضهم لبعض عفا الأثر ووقع الحجر ولا يعلم بما كانوا إلا الله، ادعوا الله بأوتى أعمالكم» وفي حديث علي عند البزار «فذكروا في أحسن أعمالكم فادعوا الله بها لعل الله يفرج عنكم». وفي حديث النعمان بن بشير «إنكم لن تجدوا شيئاً خيراً من أن يدعوا كل امرئ منكم غير عمله قط».

قوله: (فقال: اللهم إن كنت تعلم) كذا أي خبر والنسفي وأبي الوقت لم يذكر القائل، والباقيين «فقال واحد منهم».

قوله: (اللهم إن كنت تعلم) فيه إشكال لأن المؤمن يعلم قطعاً أن الله يعلم

مى حتى الملت بها سنة أي منه فحطت فجاءتني فأعطيتها « ويجمع بينه وبين رواية نافع بأنها امتعت أولاً عفة ودافعت بطلب المال فلما احتاجت أجابته.

قوله: (ولا تقضي) بألفاء والمعجمة أي لا تكسر، والخاتم كناية عن عذرتها، وكأنها كانت بكراً، وكنت عن الإنصاف بالكسر، وعن الفرج بالخات لأن في حديث النعمان ما يدل على أنها لم تكن بكراً، ووقع في رواية أبي ضمرة « ولا تفتح الخاتم » والألف واللام يدل من الضمير أي خاتمي، ووقع كذلك في حديث أبي العالية عن أبي هريرة عند الطبراني في الدعاء بلفظ « إنه لا يحل لك أن تقضي خاتمي إلا بحقه » وقولها «عنه» أرادته به الحلال، أي لا حل لك أن تقربي إلا بتزويج صحيح، ووقع في حديث علي « فقلت أذكرك الله أن تبرك مني ما حرم الله عليك قال: فقلت أنا أحق أن أخاف ربي » وفي حديث النعمان بن بشير فلما أمكنتني من نفسيها بكت، فقلت ما يبكيك ؟

قالت: فقلت هذا من الحاقية، فقلت انطلقني « وفي رواية أخرى عن النعمان أنها ترددت إليه ثلاث مرات تطلب منه شيئاً من معروفه ويبأى عليها إلا أن تمكته من نفسيها، فأجابته في الثالثة بعد أن استأذنت زوجها فأذن لها وقال لها أفني عيالك، قال: فرجعت فتأشفتي بالله فليت عليها، فأسلمت إلي نفسها، فلما كشفتها أوتعتت من محبي، فقلت مالك ؟ قالت أخاف الله رب العالمين، فقلت خفتي في الشدة ولم أخفه في الرخاء فتركها، وفي حديث ابن أبي أوفى « فلما جلست منها مجلس الرجل من المرأة أذكرت النار فقامت منها » والجمع بين هذه الروايات ممكن والحديث يفسر بعضه بعضاً. وفي هذا الحديث استحباب الدعاء في الكرب، والتعرب إلى الله تعالى بذكر صالح العمل واستعجاز وعده بسؤاله. واستنبط منه بعض الفقهاء استحباب ذكر ذلك في الاستسقاء واستشكاله الحب الطبري لما فيه من رؤية العمل، والاحتقار عند السؤال في الاستسقاء أولى لأنه مقام التضرع، وأجاب من قصة أصحاب الغار بأنهم لم يشتغلوا بأعمالهم وإنما سألوا الله أن كانت أعمالهم خالصة وقبلت أن يجعل جزاءهم الفرج عنهم، فقصص جوازه تسليم السؤال لكن بهذا القيد وهو حسن، وقد تعرض النووي لهذا فقال في كتاب الأذكار « باب دعاء الإنسان وتوسله بصالح عمله إلى الله » وذكر هذا الحديث، ونقل عن القاضي حسين وغيره استحباب ذلك في الاستسقاء من قال: وقد يقال إن فيه نوعاً من ترك الانتظار المطلق، ولكن النبي ﷺ أتى عليهم بفعلهم فدل على تصويب فعلهم، وقال السبكي الكبير: ظهر لي أن الضرورة قد تلجئ إلى تمجيز جزء بعض الأعمال في الدنيا وأن هذا منه، ثم ظهر لي أنه ليس في الحديث رؤية عمل بالكلية لقول كل منهم «إن كنت تعلم أنني فعلت ذلك ابتغاء وجهك» فلم يمتد أحد منهم في عمله الإخلاص بل أحال أمره إلى الله، فإذا لم يجزوا بالإخلاص فيه مع كونه أحسن أعمالهم فغيره أولى، فيستد من أن الذي يصلح في مثل هذا أن يعتقد الشخص تقصيره في نفسه وبسيء الظن بها ويبحث على كل واحد من عمله بأنه أخلص فيه فيفوض أمره إلى الله ويعلق الدعاء على علم الله به، فيحتسب يكون إذا دعا راجياً لإجابة خائفاً من أن يرذل من يطلب على ظنه إخلاصه ولو في عمل واحد فليفتد عنه حده ويستحي أن يسأل بعمل ليس بخالص، قال وإمّا قالوا: « ادعوا الله بصالح أعمالكم » في أول الأمر ثم عند الدعاء لم يطلقوا ذلك ولا قال واحد منهم آدموك بعلمي، وإمّا قال: « إن كنت تعلم » ثم ذكر عمله انتهى ملخصاً.

وكأنه لم يقف على كلام الحب الطبري الذي ذكرته فهو السابق إلى التنبيه على ما ذكره، والله أعلم. وفيه فضل الإخلاص في العمل، وفضل بر الوالدين وخدمتهما وإظهارهما على الولد والأهل وتحمل المشقة لأجلهما. وقد استشكل تركه أولاده الصغار يكون من الجوع طول ليلتهم مع قدرته على تسكين جوعهم فقيل: كان في شرعهم تقديم نفقة الأصل على غيرهم، وقيل: يحمل أن يكافهم ليس من الجوع، وقد تقدم ما يبره. وقيل: لهم كانوا يطلبون زيادة على سد الرمي وهذا أولى. وفيه فضل العفة والاكتماف عن الحرام مع القدرة، وأن ترك المعصية محمى مقدمات طلبها، وأن التوبة تجب ما قبلها. وفيه جواز الإجارة بالطعام للمعلوم بين المشأجرين، وفضل أداء الأمانة، وإثبات الكرامة للصالحين. واستدل به على جواز بيع الفضولي، وقد تقدم البحث فيه في البيوع. وفيه أن المستودع إذا أقر في مال الوديعة كان الربح لصاحب الوديعة. قاله أحمد، وقال الخطابي: خالفه الأكثر فقالوا: إذا تربت المال في ذمة الوديعة وكذا المضارب كان تصرفه فيه بغير ما أذن له فيلزم ذمته أنه إن أقر به فيه كان الربح له. وعن أبي حنيفة في الغزاة عليه، وما الربح فهو له لكن يتصدق به. وفصل الشافعي فقال: إن اشترى في ذمته ثم نقد الثمن من مال الغير فالقصد له والربح له، وإن اشترى بالعين فالربح للمالك، وقد تقدم نقل الخلاف فيه في البيوع أيضاً. وفيه الإخبار عما جرى للأمر الماضية ليعتبر

هذا الوجه « فخرج الله منها فرجة فأروا منها السماء »

قوله: (فانساخت عنهم الصخرة) أي انشقت، وأكبره الخطابي لأن معنى انساخ بالمعجمة غاب في الأرض، ويقال انصاح بالصاد المهملة بدل السين أي انشق من قبل نفسه، قال: والصابر انصاحت بالحاء المهملة أي انصمت ومنه ساحة الدار، قال وانصاح بالصاد المهملة بدل السين أي تصدع، يقال ذلك للبريق قلت: الرواية بالخاء للمعجمة صحيحة وهي بمعنى انشقت، وإن كان أصله بالصاد فالصاد قد قلبت شيئاً ولا سيما مع الحاء المعجمة كالصخر والسخر. ووقع في حديث سالم « فانفجرت شيئاً لا يستطيعون الخروج » وفي حديث النعمان بن بشير « فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء » وفي حديث علي « فانصدع الجبل حتى طمعوا في الخروج ولم يستطيعوا » وفي حديث أبي هريرة وأنس « فزال ثلث الحجر ».

قوله: (فقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أنه كان في) كنا للاكثر، ولأبي ذر ينفذ « أنه »

قوله: (أبوان) هو من التغليب والمراد الأب والأم، وصرح بذلك في حديث ابن أبي أوفى.

قوله: (شيطان كبيران) زاد في رواية أبي ضمرة من موسى « ولي صبية صغار فكتت أرمي عليهم » وفي حديث علي « أبوان ضعيفان فقيران ليس لهما خادم ولا راع ولا ولي غيري فكتت أرمي لهما بالثار وأوأي إليهما بالليل »

قوله: (فأبطلت عنهما ليلة) وفي رواية سالم « فأتى بي طلب شيء يوماً فلم أرح عليهما حتى نأما » وقد تقدم شرح قوله: « نأى » و« الشيء » لم يفسر ما هو في هذه الرواية، وقد بين في رواية مسلم من طريق أبي ضمرة ولفظه « وإني نأى بي فلت يرم الشجر » والمراد أنه استلزم عن غنمه في الرمي إلى أن يبعد عن مكانه زيادة على المادة فلذلك أبطل، وفي حديث علي « فإن الكلا تنأى علي » أي يتعاضد والكلا المرعى.

قوله: (وأهلي وعيالي) قال الداودي: يريد بذلك الزوجة والأولاد والرفيق والدواب، وتقية ابن التين بأن الدواب لا معنى لها هنا. قلت: إمّا قال الداودي ذلك في رواية سالم « وكنت لا أبق قبلهما أصلاً ولا مالاً » وهو متجه فإنه إذا كان لا يقدم عليهما أولاده فكذلك لا يقدم عليهما دوابه من باب الأولى.

قوله: (بعضاؤون) بالمعجمتين والضفاء بالمد الصباح بياء، وقوله: « من الجسوع » أي بسبب الجوع وفيه رد على من قال لعل الصباح كان بسبب غير الجوع، وفي رواية موسى بن عتبة « والصبية يتضاؤون »

قوله: (وكتت لا أسقيهم حتى يشرب أبوأي، فكرهت أن أوقفهما، وكرهت أن أدعهما ليمسكنا لشربتهما) أما كراهته لإيقافهما فظاهر لأن الإنسان يكره أن يوقف من نومه، ووقع في حديث علي « ثم جلست عند رؤوسهما يأناني كراهية أن أؤرقهما أو أؤدبهما » وفي حديث أنس « كراهية أن أرد وسنهما » وفي حديث ابن أبي أوفى « وكرهت أن أوقفهما من نومهما فيشك ذلك عليهما » وأما كراهته أن يدعهما فقد فسره بقوله: « فيسكتنا لشربتهما أي يضعفنا لأنه عشاؤهما وترك العشاء يهرم، وقوله: « يستكنا » من الاستكانة، وقوله: « لشربتهما » أي لعدم شربتهما فيصيران ضعيفين مسكينين والمسكين الذي لا شيء له.

قوله: (من أحب الناس إلي) هو مفيد لإطلاق رواية سالم حيث قال فيها: «كانت أحب الناس إلي» وفي رواية موسى بن عتبة كاشد ما يجب الرجل النساء والكاف زائفة، أو أراد تشبيهه بآشد المحبات.

قوله: (روادتها عن نفسها) أي بسبب نفسها أو من جهة نفسها، وفي رواية سالم « فآرادتها على نفسها » أي ليستعلمي عليها.

قوله: (فأبت) في رواية موسى بن عتبة « فقلت لا ينال ذلك منها حتى »

قوله: (إلا أن أتياها بمائة دينار) وفي رواية سالم « فأعطيتها عشرين ومائة دينار » ويعمل على أنها طلبت منه المائة فزادها هو من قبل نفسه عشرين، أو ألقى غير سالم الكسر، ووقع في حديث النعمان وعقبة بن عامر « مائة دينار » وأبهم ذلك في حديث علي وأنس وأبي هريرة، وقال في حديث ابن أبي أوفى « مالا ضخماً ».

قوله: (فلما علمت بين رجلين) في رواية سالم « حتى إذا قدرت عليهما » زاد في حديث ابن أبي أوفى « وجلست منها على الرجل من المرأة » وفي حديث النعمان بن بشير « فلما كشفنها » وبين في رواية سالم سبب إيجابتها بعد امتناعها فقال: « فامتعت

السامعون بأصاغرهم فيعمل بحسنها ويترك فيحيها، والله أعلم.

خُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجَّ عَلَى الْوُسْطَى، قَتَاوُلَ لُصَّةٍ مِنْ شَعْرٍ، وَكَانَتْ لِي بَيْدِي حَرْبِي، فَقَالَ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، إِنِّي غَلَمًاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَنْ بَدْلِ بْنِ هَلْبَةَ، وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَآئِيلَ حِينَ أَخَذَلَهَا إِسْرَآؤُهُمْ». [الطبر: ٣٤٨٨، ٥٩٣٢، ٥٩٣٨. أخرجه مسلم: ٢١٢٧].

٣٤٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ لِي مَا مَضَى بَلْ كَلِمَةٍ مِنَ الْأَمْرِ مَحْذُورُونَ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لِي أَتَمُّ هَلْبَةٍ مِنْهُمْ لَأَنَّهُ عَصَرُ نَبِيٍّ الْمُطَابَبِ». [الطبر: ٣٦٩٩].

٣٤٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِيِّ النَّاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ لِي يَسَى إِسْرَآئِيلَ رَجُلٌ قَبْلَ بَسْمَةٍ وَكُسْمِينَ إِسْمَاءًا، ثُمَّ خَرَجَ يَسْأَلُ، فَأَتَى رَأِيهَا فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ: هَلْ مِنْ قَوْمَةٍ؟ قَالَ: لَا، فَقَطَعَهُ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنْتَ قَوْمَةٌ كَذَا وَكَذَا، فَأَذْرَكَ الْقَوْمَ، فَسَأَلَ بَصْتَرَهُ نَحْوَهَا، فَاتَّخَصَّصَتْ لِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَأَوْخَى اللَّهُ إِلَى هَلْبَةٍ أَنْ تَقْرُبِي، وَأَوْخَى اللَّهُ إِلَى هَلْبَةٍ أَنْ تَبَاعِدِي، وَقَالَ: لِيَسَا مَا يَتَّبِعُهُمَا، فَوَجَدَ إِلَى هَلْبَةٍ الرَّبِّ بِشِيرٍ، فَفُفِرَ لَهُ». [أخرجه مسلم: ٢٧٦٦، ٢٧٦٨].

٣٤٧١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا رَجُلٌ يَسْأَلُ بِقَرَّةٍ إِذْ رَكِبَهَا لَعْنَتُهَا، فَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَخْلُقْ لِهَذَا، إِنَّمَا خَلَقْنَا لِلْخَيْرِ». فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ بِقَرَّةٍ تَكَلَّمُ؟ فَقَالَ: «لِي أَوْيُنَ بِهَذَا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - وَمَا هُمَا تَم - وَبَيْنَمَا رَجُلٌ لِي غَمٌّ إِذْ عَدَا اللَّذْبُ فَلَلَعَبَ مِنْهَا بِسَاقٍ، فَطَلَبَ حَتَّى كَانَهُ اسْتَقْبَلَهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ اللَّذْبُ هَذَا: اسْتَقْبَلْتَنِي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ، يَوْمَ لَا رَأِي لَهَا غَيْرِي؟». فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ ذُنْبٌ بِكَلِمَةٍ؟ قَالَ: «لِي أَوْيُنَ بِهَذَا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ». وَمَا هُمَا تَم. [راجع: ٢٣٢٤. أخرجه مسلم: ٢٣٨٨].

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِطَوِيلٍ.

٣٤٧٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَعْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جُرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي، إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ مِنْكَ الْأَرْضَ، وَلَمْ أَتَّعْ مِنْكَ اللَّعْبَ. وَقَالَ الَّذِي لَهُ الْأَرْضُ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا، فَصَاحَكَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَصَاحَكَا إِلَيْهِ: الْكُفَّاءُ وَكَلَّدَا. قَالَ احْتَفَمَا: لِي غَلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ، قَالَ: انْكِحُوا الْغَلَامَ الْجَارِيَةَ، وَانْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مِنْهُ وَكَصَلَّيَا. [أخرجه مسلم: ١٧٢١].

٣٤٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِيرِ، وَعَنْ أَبِي النُّعْمَانِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي قُصَابٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ أَسْمَةَ بْنَ زَيْدٍ: مَسَافًا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّاعُونِ؟ فَقَالَ أَسْمَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونُ وَجَسٌ،

(تبيه): لَمْ يَخْرُجِ الشَّيْخَانِ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَمْرٍ، وَجَاءَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الدُّعَاءِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ حَسَنٍ، وَبِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ فِي صَحِيحِ ابْنِ جَبَانَ. وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ حَسَانٍ أَحَدُهَا عَنْ أَحْمَدَ وَالْبَزْزَارَ وَكُلُّهَا عَنْ عَبْدِ الطَّبْرَانِيِّ، وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَقِيبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَإِبْنَ أَبِي أَوْفَى بِإِسْنَادٍ ضَعِيفَةٍ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَ طَرِيقَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي صَحِيحِهِ وَطَّبْرَانِيِّ فِي الدُّعَاءِ، وَاتَّفَقَتْ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّ الْقِصَصَ الثَّلَاثَةَ فِي الْأَجِيرِ وَالْمَرَاةِ وَالْأَبْيُونِ إِلَّا حَدِيثَ عَقِيبَةَ بْنِ عَامِرٍ بَدَلِ الْأَجِيرِ أَنَّ الثَّلَاثَ قَالَ: «كَتَبْتُ فِي غَنَمٍ أَرْعَاهَا فَحَضَرَتْ الصَّلَاةَ فَقَعَمْتُ أَصْلِي فَجَاءَ اللَّذْبُ فَدَخَلَ الْغَنَمَ فَكَرِهْتُ أَنْ أَقْطَعَ صَلَاتِي فَصَبِرْتُ حَتَّى فُرِغَتْ». فَلَوْ كَانَ إِسْنَادُهُ قَوِيًّا لَحُمِلَ عَلَى تَمَدُّدِ الْقِصَّةِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمْرِيِّ عَنْ نَافِعٍ تَقْدِيمُ الْأَجِيرِ ثُمَّ الْأَبْيُونِ ثُمَّ الْمَرَاةِ، وَخَالَفَهُ مُوسَى بْنُ عَقِيبَةَ مِنَ الْوَجْهِينِ فَقَدَّمَ الْأَبْيُونِ ثُمَّ الْمَرَاةَ ثُمَّ الْأَجِيرَ، وَوَأَقْبَلَتْ رَوَايَةُ سَالِمٍ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَرَاةَ ثُمَّ الْأَبْيُونِ ثُمَّ الْأَجِيرَ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْأَبْيُونِ ثُمَّ الْأَجِيرِ ثُمَّ الْمَرَاةَ، وَفِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ الْأَجِيرِ ثُمَّ الْمَرَاةَ ثُمَّ الْأَبْيُونِ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى مَعَ الْمَرَاةَ ثُمَّ الْأَجِيرِ ثُمَّ الْأَبْيُونِ وَفِي اخْتِلَافِهِمْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى عِنْدَهُمْ سَائِلَةٌ شَائِعَةٌ، وَأَنَّ لَا أَثَرَ لِلتَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَارْتِجَاسُهَا فِي نَظَرِي رَوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقِيبَةَ لِمُطَابَقَةِ سَالِمٍ فِيهَا أَصَحُّ طَرِيقٍ هَذَا الْحَدِيثِ وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْإِسْنَادِ، وَلَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَيُظْهِرُ آيَةُ الثَّلَاثَةِ كَانَتْ اتَّعَجُّ لَأَصْحَابِهِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ الثَّلَاثَ لَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي امْتَكَنَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا بِدَعَايِهِ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ أَفَادَ إِخْرَاجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَةِ، وَالثَّانِي أَفَادَ الزِّيَادَةَ فِي ذَلِكَ وَإِمَّاكَانَ التَّرْسُلَ إِلَى الْخُرُوجِ بِأَن يَمُوتَ مِثْلًا مِنْكَ مِنْ يَمَاجِ لَكُمْ، وَالثَّلَاثَ هُوَ الَّذِي نَهَى لَكُمْ الْخُرُوجَ بِسَبَبِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ لَكُمْ مِنْ نِيَهِنِي أَنْ يَكُونَ عَمَلُ الثَّلَاثِ أَكْثَرَ فَضْلًا مِنْ عَمَلِ الْآخَرِينَ.

وَيُظْهِرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الثَّلَاثَةِ: فَصَاحِبُ الْأَبْيُونِ مَقْصُودُهُ عَلَى نَفْسِهِ لَأَنَّهُ أَفَادَ أَنَّهُ كَانَ بَارًا بِأَبِيهِ، وَصَاحِبُ الْأَجِيرِ نَفْعُهُ مُتَمَدِّدٌ وَأَنَّهُ كَانَ عَظِيمَ الْأَمَانَةِ، وَصَاحِبُ الْمَرَاةِ أَفْضَلُهُمْ لَأَنَّهُ أَفَادَ أَنَّهُ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَشْيَةٌ رِيبَةٍ، قَدْ شَهِدَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكُ بَانَ لِمَنْ لَجِنَةُ حَيْثُ قَالَ: «وَأَمَّا مِنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ» [التَّزَاوَات: ٤١، ٤٠]. وَقَدْ أَضَافَ هَذَا الرَّجُلُ إِلَى ذَلِكَ تَرْكَ اللَّعْبِ الَّذِي أَصْغَاهُ لِلْمَرَاةِ فَأَضَافَ إِلَى الْبُغْضِ الْقَاصِرِ الْبُغْضَ الْمُتَعَدِّيَّ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ إِنَّهَا كَانَتْ بَسَتْ عَمَّهُ، فَكَوْنُ فِيهِ مِثْلُهُ رَحِمَ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي سِتَّةِ تَحْطُّ فَكَوْنُ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ آخَرِي، فَيُتَرَجَّعُ عَلَى هَذَا رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ نَافِعٍ. وَقَدْ جَاءَتْ قِصَّةُ الْمَرَاةِ أَيْضًا آخِرِيَةً فِي حَدِيثِ أَنَسٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٤ - باب

٣٤٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَنِيَا امْرَأَتَا تَرْمِضِي إِذَا مَرَّ بِهَا رَاكِبٌ وَهِيَ تَرْمِضُهُ، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تُبْسِئْ أُنْبِيَّ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَنِي مِثْلَهُ، ثُمَّ رَجَعَ فِي الشَّذِيِّ، وَفَرَّ بِمَرَاةٍ تَحْرُزُ وَيَتَلَبَّسُ بِهَا، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ أُنْبِيَّ مِثْلَهَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا، فَقَالَ: أَمَّا الرَّاَكِبُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ، وَأَمَّا الْمَرَأَةُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ لَهَا: تَرْمِي، وَقَوْلُهُ: حَسْبِيَ اللَّهُ، وَيَقُولُونَ: تَسْرِقُ، وَقَوْلُهُ: حَسْبِيَ اللَّهُ». [راجع: ١٢٠٦. أخرجه مسلم: ٢٥٠٠].

٣٤٦٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلَيْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنِيَا كَلْبُ يَطِيفُ بِرَكِيَّةٍ، كَادَ يَقْتُلُهُ النَّطَشُ، إِذْ رَأَتْهُ بَيْعِي مِنْ بَغْلَانِي يَسَى إِسْرَآئِيلَ، فَتَزَعَّتْ مَوْتَهَا، فَسَفَقَتْ قُفَيْرٌ لَهَا بِهِ». [راجع: ٣٣٢١. أخرجه مسلم: ٢٣٤٥].

٣٤٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

أَرْسِلْ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ، أَوْ: عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِي وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاقًا مِنْهُ .

قَالَ أَبُو النَّضْرِ: « لَا يُغْرِيكُمْ إِلَّا فِرَاراً مِنْهُ » . [الطبر: ٥٧٢٨ هـ، ٦٩٧٤،
أخرجه مسلم: ٢٢١٨].

٣٤٧٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا قَاوُذُ بْنُ أَبِي الْقُرَاتِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْقَرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونِ، فَأَجَبَنِي: «أَنَّهُ عَبْدُ بَيْتِهِ اللَّهُ عَلَى عَيْنِ نِسَاءِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَخُفُّ الطَّاعُونُ، فَيَمُوتُ فِي بَيْتِهِ صَابِرًا مُخْضِعًا، يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يُعْمِيهِ إِلَّا مَا تَحِبُّ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ». [مهر: ٥٧٣٤، ٦٦١٩].

٣٤٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ
عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمُّهُمْ شَأْنَ الْمَرْأَةِ الْمُخْرُوجَةِ
أَتَى سَرَقٌ: فَقَالُوا: وَمَنْ يَكْلُمُ لَيْلًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْرِي عَلَيْهِ
إِلَّا أَسَافَةٌ بَنُو تَيْمٍ، جِبْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. كَلَّمَتْهُ أَسَافَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنَّمَا أَهْلُكَ». ثُمَّ لَمَّ قَامَتْ لَيْلًا: ثُمَّ لَمَّ قَامَتْ لَيْلًا: ثُمَّ لَمَّ قَامَتْ لَيْلًا: ثُمَّ لَمَّ قَامَتْ لَيْلًا:
الَّذِينَ يَكْلُمُكَ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ لَيْلًا الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ لَيْلًا
الضَّعِيفُ أَتَوْا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَبِهِمُ اللَّهُ لَوْ أَنَّ قَامَةَ بَنَاتٍ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتَ
بَنَاتًا. هـ. [راجع: ٢٦٤٨، أخرجه مسلم: ٢٦٨٨].

٣٤٧٦- خَلَقْنَا آدَمَ، خَلَقْنَا نُوحًا، خَلَقْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، خَلَقْنَا هَارُونَ وَأَصْحَابَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا، فَذَرْنَاهُمْ فِي عَذَابِهِمْ وَمَتَّعْنَا إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ وَهَارُونَ وَيُوشَعَ بْنِ نُونٍ وَنُوحًا وَقَدْ بَنَى الْكَلْبَةَ عَلَى الْبَحْرِ فَأَسْلَمَتْ وَكَانَ ثَمَرُهَا حُلُمًا عَذْبًا لِقَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ. [رابع: ٢٦١].

٣٤٧٧- حَدَّثَنَا غَيْرُ بْنُ حَضِيٍّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ:
حَدَّثَنِي حُذَيْفٌ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ
حُزْبَةَ قَوْمِهِ قَادُورَةَ، وَفَوْ يَسْمَعُ الْمَرْءَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي
فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ». [الترمذي: ٩٤٩٩، أخرجه مسلم: ١٧٩٢].

٣٤٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ غُفَيْثِ بْنِ
عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَلْكُمُكُمْ، وَخَسَهُ
اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ رَبِّي لِمَا خَسِرَ: أَيُّ أَمْرِ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: غَيْرُ آبٍ، قَالَ: فَإِنِّي
لَمْ أَهْمَلْ غَيْرًا قَطُّ، إِذَا مِتُّ فَاحْضَرُونِي، ثُمَّ إِسْأَلُونِي، ثُمَّ ذَرُونِي يَوْمَ
عَاصِفٍ، فَقُولُوا: لِحَبْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: مَا خَسَمْتُكَ، قَالَ: مَخَافَتِكَ، فَتَلَقَّاهُ
بِرَحْمَتِهِ.»

وَقَالَ مُعَاذٌ: خَلَّكَ شَعْبُهُ، عَنْ قِادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ
سَمِعْتُ أَبَا سَمِيحَةَ الْخَلْدِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [الطبر: ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٥، أخرجه
مسلم: ٢٧٥٧].

٣٤٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّالَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: قَالَ غُبَّةٌ لِحُلَيْفَةَ: أَلَا تَحَدَّثَانِ مَا سَمِعْتِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا خَضِرَ الْمَوْتُ، لَمَّا أَيْسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى

أَهْلَهُ: إِذَا مِتُّ فَأَجْعَلُوا لِي حَقِيًّا كَثِيرًا، ثُمَّ أَوْزُوا نَارًا، حَتَّى إِذَا أَكَلْتُمْ لَحْمِي، قَطَعُواهَا فَأَطْعَمُونَهَا قَلْبُورِي فِي الْيَمِّ فِي يَوْمِ حَارٍّ، أَوْ رَاحَ، فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ قَالًا؟ لِمَ قُلْتُمْ؟ قَالَ: [مِنْ] حَقِيَّتِكَ، فَغَفَرَ لَهُ. قَالَ غَفِيَّةٌ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ. [إبراهيم: ٣٤٥٢].

خَلَقْنَا مُوسَى: خَلَقْنَا أَبُو غُرَافَةَ: خَلَقْنَا عَثَاةَ الْمَلِكِ وَقَالَ: فِي يَوْمٍ رَاجٍ.
 ٣٤٨- خَلَقْنَا عَثَاةَ الْغُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: خَلَقْنَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي
 ذِيَابٍ، عَنْ عَثَاةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثَاةٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ يَتَكَبَّرُ النَّاسَ، لَكُنَّ يَقُولُ لِقَعْدَةٍ: إِذَا أَتَيْتَ مُغْسِرًا فَيَجَاوِزْ
 عَثَاةَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجَاوِزَ عَثَاةَ، قَالَ: فَلْيَلِ اللَّهَ فَيَجَاوِزْ عَثَاةَ». [راجع: ٢٠٧٨،
 أخرجه مسلم: ١٥٦٢].

٣٤٨١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِيَجِئَنِي: إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَخْرُجْنِي، ثُمَّ اطْحُونِي، ثُمَّ ذَرُونِي فِي الرِّيحِ، قَوْلَهُ كَيْنَ لَقَدْ أَلَّهِ عَلَيَّ كَمَلَّتْنِي عِلْمًا مَا عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَلَمَّا مَاتَ قِيلَ بِهِ ذَلِكَ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَقَالَتْ: اجْمعي ما فيها مِنِّي، فَفَعَلَتْ، فَبِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: يَا رَبِّ خَشِيتُكَ، فَفَعَلْتُ لَهُ.

وَلَقَدْ خِيعُوا بِمَعْشَرَكَ يَا رَبِّ ۝ [الفر: ٧٥٠، ٧٥١، أخرجه مسلم: ٢٧٥٦].

٣٤٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بِنْتُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُلِبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرْوَ وَطَقَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، لَفْخَلَتْ لَهَا النَّارُ، لَا هِيَ أَلْفَمَتْهَا وَلَا مَقَتْهَا إِذْ حَسَنَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَضَائِ الْأَرْضِ ۝ [راجع: ٢٣٦٥، أخرجه مسلم: ٢٧٤٢].

٣٤٨٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُسْوَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَاجِيَّ بْنَ جِرَاحٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَذَلُّهُ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوِّ: إِذَا لَمْ تَنْحَ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». [راجع: ١٣٤٨٣].

٣٤٨٥- خَلَقْنَا بَشَرًا مِّنْ طِينٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ خَلَفَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَتِمَّا رَجُلٌ
يَخْرُ لِدَاكَةَ مِنَ الْخِلَاءِ عَظِيفَ بِهِ، فَهُوَ يَجْعَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. [الطبري: ٧٥٩٠].

٣٤٨٦- خَلَقْنَا مُوسَىٰ ابْنَ إِسْمَاعِيلَ: خَلَقْنَا وَهَبَ قَالَ: خَلَقْنِي ابْنَ
طَافُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ
السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَدُ كُلِّ أُمَّةٍ أَوْثَرُ الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِهَا، وَأَوْتَمَا مِنْ بَعْدِهِمْ،
فَهَلَّا يَوْمَ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَعَدَا لِلْهَوَىٰ وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَىٰ». (راجع: ٢٣٨).

اخرجه مسلم: ٨٥٥.

٣٤٨٧- عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ مَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمٌ يَفْعِلُ رَأْسَهُ

وَجَسَدَهُ. [راجع: ٨٩٧. أخرجه مسلم: ٨٤٩، بزيادة: ح ٥٦].

٣٤٨٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا حُتَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ: سَمِعْتُ سَمِيْعَةَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَدِمَ مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْمُنْبِئَةَ آخِرَ قَلَمَةٍ قَدِمَهَا، فَخَطَبَنَا فَأَخْرَجَ كُبَّةً مِنْ شَعَرٍ، فَقَالَ: مَا تَحْتَ أَرَى إِذَا أَحَدًا يَقُولُ هَذَا غَيْرَ الْيَهُودِ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَاءُ الزُّورِ. يَخِيحُ الْوَصَالَ فِي الشَّعْرِ.

قَاتِلَةُ عُثْمَانَ، عَنْ حُتَيْبٍ. [راجع: ٣٤٦٨. أخرجه مسلم: ٢١٢٧].

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي كانت ترضع ولدا وتكلم، وقد تقدم شرحه في قصة عيسى ابن مريم. وعبد الرحمن المذكور في الإسناد هو الأخرج.

الحديث الخامس عشر: حديثه في قصة المرأة التي سقت الكلب.

قوله: (لطيف) بضم أوله من أطاف يقال أطفت بالشيء إذا عدت للزور حوله. قوله: (بركة) بفتح الواو وكسر الكاف وتشديد التحتية: البئر مطوية أو غير مطوية، وغير المطوية يقال لها جب وقلب ولا يقال لها بئر حتى تطوى، وقيل الركي البئر قيل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوى.

قوله: (يحيي) بفتح الموحدة وكسر المجمة هي الزانية، وتطلق على الأمة مطلقاً.

قوله: (موهله) بضم الميم سكن الواو بعدها قاف هو الخف، وقيل ما يلبس فوق الخف.

قوله: (لفظ لها) زاد الكشيبي «به» وقد تقدم الكلام على هذا الحديث مشروحاً في كتاب الشرب، لكن وقع هناك في الطبخة أن الذي سقى الكلب رجل، وأنه سقاء في شفه، ويحتمل تعدد القصة. وقلعت بقية الكلام في كتاب الشرب، والله أعلم.

الحديث السادس عشر: حديث معاوية:

قوله: (عام حج) في رواية سعيد بن المسيب الآتية آخر الباب «آخر قدمة قدمها» قلت: وكان ذلك في سنة إحدى وخمسين وهي آخر حجة حبشاً في خلافته.

قوله: (فتناول قصبة) بضم القاف وتشديد للمهمله هي شعر الناصية، والحرسى منسوب إلى الحرس وهو واحد الحرامس.

قوله: (أين علماءكم) فيه إشارة إلى أن العلماء إذ ذاك فيهم كانوا قد قتلوا، وهو كذلك لأن غالب الصحابة كانوا يرمط قد ماتوا، وكأنه رأى جبال عوامهم صمنوا ذلك فأراد أن يذكر علماءهم وينبههم بما تركوه من إنكار ذلك، ويحتمل أن يكون ترك من بقي من الصحابة ومن أكابر التابعين إذ ذاك الإنكار إما اعتقاد عدم التحريم عن بلغه الخبر فحمله على كراهة التنبه، أو كان يخشى من سطوة الأمراء في ذلك الزمان على من يستبد بالإنكار لتلا ينسب إلى الاعتراض على أولي الأمر، أو كانوا ممن لم يبلغهم الخبر أصلاً، أو بلغ بعضهم لكن لم يتذكروه حتى ذكروهم به معاوية، فكل هذه أحوال ممكنة لمن كان موجوداً إذ ذاك من العلماء، وأما من حضر خطبة معاوية وخاطبهم بقوله أين علماءكم، فلعل ذلك كان في خطبة غير الجمعة ولم يتفق أن يحضره إلا من ليس من أهل العلم فقال أين علماءكم، لأن الخطاب بالإنكار لا يترجه إلا على من علم الحكم وأقره. قوله: (ويقول) هو معطوف على «ينهى» وفاعل ذلك النبي ﷺ.

قوله: (إذا هلك بنو إسرائيل حين اتخدها نسائهم) فيه إشعار بأن ذلك كان حراماً عليهم، فلما فعلوه كان سبباً لهلاكهم، مع ما انضم إلى ذلك من ارتكابهم ما لوتكبره من المنافي، وسيأتي شرح ذلك مبسوطاً في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (عن أبي هريرة) هذا هو المشهور عن إبراهيم بن سعد وقيل عنه عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة كما سيأتي.

الحديث السابع عشر: حديث أبي هريرة:

قوله: (إنه قال كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون) بفتح الدال للمهمله، وسيأتي شرحه مستوفى في مناقب عمر، فإن فيه أنهم كانوا من بني إسرائيل.

قوله: (وأنه كان في أمي هذه منهم) في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم

بن سعد «وأنه إن كان في أمي أحد منهم».

قوله: (فإنه عمر بن الخطاب) كذا قال النبي ﷺ على سبيل التوقع، وكأنه لم يكن اطلع على أن ذلك كائن، وقد وقع بحمد الله ما توقعه النبي ﷺ في عمر رضي الله عنه، ووقع من ذلك لغيره ما لا يحصى ذكره.

الحديث الثامن عشر: حديث أبي سعيد:

قوله: (عن أبي الصديق الناجي) في رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة أنه سمع أبا الصديق الناجي، واسم أبي الصديق وهو بكسر الصاد المهمله وتشديد الدال المكسورة بكسر، واسم أبيه عمرو وقيل قيس، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (كان في بني إسرائيل وجل) لم آتف على اسمه ولا على اسم أحد من الرجال من ذكر في القصة، زاد مسلم من طريق هشام عن قتادة عند مسلم «فسأل عن أعلم أهل الأرض فدل على رابع».

قوله: (فأبى رابعاً) فيه إشعار بأن ذلك كان بعد رفع عيسى عليه السلام، لأن الرهبانية إنما ابتدأها أتباعه كما نص عليه في القرآن.

قوله: (فقال: له توبة؟) بخلاف أداة الاستفهام، وفيه تهديد أو التضا، لأن حق السياق أن يقول: «لبي توبة؟» ووقع في رواية هشام «قال إن تفل تسمة وتسمين نفساً فهل له من توبة؟» وزاد «ثم سأل من أعلم أهل الأرض فدل على رجل عالم وقال فيه ومن يحول بينه وبين التوبة».

قوله: (فقال له رجل انت قرية كذا وكذا) زاد في رواية هشام «فإن بها أناساً يعبدون الله فأعبد الله معهم ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء فأتاها حتى إذا كان نصف الطريق أتاه ملك الموت» ووقفت في تسمية القرية المذكورتين من حديث جند الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً في «للمجم الكبير للطبراني» قال فيه إن اسم الصالحة نصرة واسم القرية الأخرى كفر.

قوله: (فناء) بنون ومد أي بعد أو المعنى مال أو نهض مع شاق، فعلى هذا فالمنى فمال إلى الأرض التي طلبها، هذا هو المعروف في هذا الحديث وحكى بعضهم فيه فناء بغير مد قيل للمز، وبإشباعها بوزن سمي تقول نأى نأياً بعدد وحلى هذا فالمنى فبعد على الأرض التي خرج منها. ووقع في رواية هشام عن قتادة ما يشمر بأن قوله «فناء بصدرة» إدراج، فإنه قال في آخر الحديث «قال قتادة قال الحسن: ذكر لنا أنه لما أتاه الموت ناه بصدرة».

قوله: (فاختصمت فيه) في رواية هشام من الزيادة «فقال ملائكة الرحمة جاء تائباً مقبلاً يقبله إلى الله وقالت ملائكة العذاب إنه لم يحمل خيراً قط، فأتاه ملك في صورة آدمي فجعلوه بينهم فقال: قيسوا ما بين الأرضين فإلى أيهما كان أدنى فهو لها».

قوله: (فأوحى الله إلى هذه أن تبايعني) أي إلى القرية التي خرج منها (وإلى هذه أن تحربي) أي القرية التي قصدتها. وفي رواية هشام «فقاوسه فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد».

قوله: (أقرب بشير لفظ له) في رواية معاذ عن شعبة «فجعل من أهلها» وفي رواية هشام «فقبضته ملائكة الرحمة» وفي الحديث مشروعية التوبة من جميع الكبائر حتى من قتل الأنفس، ويصل على أن الله تعالى إذا قبل توبة القاتل تكفل برضا خصمه. وفيه أن المني قد يجيب بالخطأ، وفعل من زعم إنه إذا قتل الأخير على سبيل التنازل لكونه أثناء بغير علم لأن السياق يقتضي أنه كان غير عالم بالحكم حتى استمر يستغيث، وأن الذي أفتاه استبعد أن تصح توبته بعد قتله لمن ذكر أنه قتله بغير حق، وأنه إنما قتله بناء على العمل بفتواه لأن ذلك اقتضى عنه أن لا نجاة له فيس من الرحمة، ثم تداركه الله فتد على ما صنع فرجع يسأل. وفيه إشارة إلى قلة فطنة الرابح، لأنه كان من حقه التترج عن اجترأ على القتل حتى صار له عادة بأن لا يواجهه بخلاف مراده وأن يستعمل معه للمراض ملادة من نفسه، هذا لو كان الحكم عنده صريحاً في عدم قبول توبة القاتل فضلاً عن أن الحكم لم يكن عنده إلا مظنوناً. وفيه أن للملائكة للموكلين بيبي آدم يختلف اجتهدهم في حقه بالنسبة إلى من يتكبره مطيعاً أو عاصياً، وأنهم يختصمون في ذلك حتى يقضي الله بينهم، وفيه فضل التحول من الأرض التي يصيب الإنسان فيها للحصية لما يخلب بحكم العادة على مثل ذلك إما لتذكره لأفعاله الصادرة قبل ذلك والفتنة بها ولما لوجود من كان يمينه على ذلك ويغضه عليه، ولهذا قال له الأخير: ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء، فيه إشارة إلى أن التائب ينبغي له مفارقة الأحوال التي اعتادها

له: خلد ذهبك فإنما اشتريت منك الأرض ولم أبع الذهب) وهذا صريح في أن العقد إذا وقع بينهما على الأرض خاصة، فاعتقد البائع دخوله ما فيها ضماناً واعتقد المشتري أنه لا يدخل. وأما صورة الدعوى بينهما فومت على هذه الصورة وأنهما لم يختلفا في صورة العقد التي وقعت، والحكم في شرعنا على هذا في مثل ذلك أن القول قول المشتري وأن الذهب باق على ملك البائع، ويحتل أنهما اختلفا في صورة العقد بأن يقول المشتري لم يقع تصريح ببيع الأرض وما فيها بل ببيع الأرض خاصة، والبائع يقول وقع التصريح بذلك، والحكم في هذه الصورة أن يتحلفا ويستردا للمبيع وهذا كله بناء على ظاهر اللفظ أنه وجد فيه جرة من ذهب، لكن في رواية إسحاق بن بشر أن المشتري قال إنه اشترى داراً ففصرها فوجد فيها كتره، وأن البائع قال له لما دعاه إلى أخذه ما دفنت ولا علمت، وأنهما قالوا للقاضي: لبثت من يفيضة وتضعه حيث رايت، فامتنع، وعلى هذا فحكم هذا المال حكم الركاك في هذه الشريعة إن عرف أنه من دينين الجاهلية، وإلا فإن عرف أنه من دينين المسلمين فهو لقطعة، وإن جهل فحكمه حكم المال الضائع يوضع في بيت المال، ولعلمهم لم يكن في شرعهم هذا التفصيل فلهاذا حكم القاضي بما حكم به.

قوله: (وقال الذي له الأرض) أي الذي كانت له، ووقع في رواية أحمد عن عبد الرزاق بيان المراد من ذلك ولفظه «قال الذي باع الأرض: إنما بعك الأرض» ووقع في نسخ مسلم اختلاف، فالأكثر رويوه بلفظ «قال الذي شري الأرض» والمراد باع الأرض كما قال أحمد، وليعضهم «قال الذي اشترى الأرض، وذهما القرطبي قال: إلا إن ثبت أن لفظ «اشترى» من الأضداد كشرى فلا وهم، وقوله «تحمكاً» ظاهره أنهما حكماء في ذلك، لكن في حديث إسحاق بن بشر التصريح بأنه كان حاكماً منصوباً للناس، فإن ثبت ذلك فلا حجة فيه لمن جوز للتداعين أن يحكما بينهما رجلاً ويضد حكمه وهي مسألة غتلف فيها: فاجاز ذلك مالك والشافعي بشرط أن يكون فيه أهلية الحكم وأن يحكم بينهما بائعاً سواء وافق ذلك رأي قاضي البلد أم لا واستثنى الشافعي الحدود وشرط أبو حنيفة أن لا يختلف ذلك رأي قاضي البلد، وجزم القرطبي بأنه لم يصدر منه حكم على أحد منهما، وإنما أصحح بينهما لما ظهر له أن حكم المال المذكور حكم المال الضائع، فرأى أنهما أحق بذلك من غيرهما لما ظهر له من ورعهما وحسن حالهما وأرغمي من طيب نسلهما وصلاح ذريتهما، ويروى ما جزم به الغزالي في «نصيحة الملوك» أنهما تحكما إلى كسرى، فإن ثبت هذا لزمنا المباحث الماضية المتعلقة بالتحكيم لأن الكافر لا حجة فيما يحكم به. ووقع في روايته عن أبي هريرة «لقد رأيتنا يكثر ثمارنا ومنازعتنا عند النبي ﷺ أيهما أكثر أمانة».

قوله: (ألكما ولد؟) ينتج الواو واللام، والمراد الجنس، لأنه يستحيل أن يكون للرجلين جيماً ولد واحد، والمعنى الكل منكما ولد؟ ويجوز أن يكون قوله «ألكما ولد» بضم الواو وسكون اللام وهي صيغة جمع أي أولاده، ويجوز كسر الواو أيضاً في ذلك.

قوله: (فقال أحدهما في غلام) بين في رواية إسحاق بن بشر أن الذي قال في غلام هو الذي اشترى المقار.

قوله: (ألكوا الغلام الجارية وأنفقوا على أنفسهما منه وتصدقاً) هكذا وقع بصيغة الجمع في الإنكاح والإنفاق وبصيغة التثنية في النفسين وفي التصديق، وكان السر في ذلك أن الزوجين كانا عجبورين وإنكاحهما لا بد فيه مع وليهما من غيرهما كالشاهدين، وكذلك الإنفاق قد يحتاج فيه إلى المعين إسحاق بن بشر ما يشعر بالإشارة إلى اختصاص الزوجين بذلك. وقد وقع في رواية إسحاق بن بشر ما يشعر بذلك ولفظه «أذهب فزوج ابنتك من ابن هذا وهجوهما من هذا المال وادعنا إليهما ما بقي يمشيان به» وأما تثنية التصديق فلاشارة إلى أن يباشرهما بغير واسطة لما في ذلك من الفضل، وأيضاً فهي تبرع لا يصدر من غير الرشيد ولا سيما ممن ليس له فيها ملك. ووقع في رواية مسلم «وأنفقوا على أنفسهما» والأول أوجه والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون حديث أسامة بن زيد في الطاعون وسيأتي شرحه مستوفى في الطب، والغرض منه هنا قوله في الحديث «الطاعون رجس أرسل على بني إسرائيل» ووقع هنا «رجس» بالسين المهملة بدل الزاي والمخفوظ بالزاي، وجهه القاضي بأن الرجس يقع على العقوبة أيضاً، وقد قال الفارابي والجوهري الرجس المناب.

قوله: في آخر الحديث (فلا تخرجوا فراراً منه، قال أبو النضر: لا يخرجكم إلا فراراً منه) يريد أن الأولى رواية محمد بن المنكدر والثانية رواية أبي النضر، فاما رواية ابن المنكدر فلا إشكال فيها، وأما رواية أبي النضر فروايتها بالنصب كالذي هنا مشكلة، ورواها جماعة بالرفع ولا إشكال فيها، قال عياض في الشرح ووقع لأكثر رواة الموطأ

في زمن المعصية، والتحول منها كلها والاشتغال بغيرها، وفيه فضل العالم على العابد لأن الذي أتاه أولاً أن لا توبة له غلبت عليه العبادة فاستعظم وقعه ما وقع من ذلك القتال من استجرته على قتل هذا العدد الكثير، وأما الثاني فغلب عليه العلم فأتاه بالصواب ودله على طريق النجاة، قال عياض: وفيه أن التوبة تنفع من القتل كما تنفع من سائر الذنوب، وهو وإن كان شرعاً لن قبلنا وفي الاحتجاج به خلاف لكن ليس هذا من موضع الخلاف لأن موضع الخلاف إذا لم يرد في شرعنا تقريره ومواقفته، أما إذا ورد فهو شرع لنا بلا خلاف، ومن الوارد في ذلك قوله تعالى ﴿إن الله لا يفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ وحديث عبادة بن الصامت فبني بعد قوله ولا تقتلوا النفس وغير ذلك من المنهايات «فمن أصاب من ذلك شيئاً فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء علبه» متفق عليه. قلت: ويؤخذ ذلك أيضاً من جهة تخفيف الأصار عن هذه الأمة بالنسبة إلى من قبلهم من الأمم، فإذا شرع لهم قبول توبة القتال ففسرونها لنا بطريق الأولى، وسيأتي البحث في قوله تعالى ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم﴾ الآية في التفسير إن شاء الله تعالى، واستدل به على أن في بني آدم من يصلح للحكم بين الملائكة إذا تنازعوا، وفيه حجة لمن أجاز التحكيم، وأن من رضي الفريقان بتحكيمه فحكمه جائز عليهم، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك في الحديث الذي يلي ما بعده، وفيه أن للحاكم إذا تعرضت عنه الأحوال وتعدلت البيئات أن يستدل بالفراق على الترجيح.

الحديث التاسع عشر حديث أبي هريرة في قصة البقرة التي تكلمت:

قوله: (عن الأعرج عن أبي سلمة) هو من رواية الأقران، وقد رواه الزهري أيضاً عن أبي سلمة، وسيأتي مع شرحه مستوفى في المناقب.

قوله: (بينما رجل يسوق بقرة) لم أتف على اسمه.

قوله: (إذ ركبها فضرها فقاتل إنا لم نخلق لها) استدل به على أن الدواب لا تستعمل إلا فيما جرت العادة باستعمالها فيه، ويحتمل أن يكون قولها إنما خلقنا للحراث للإشارة إلى معظم ما خلقت له، ولم ترد المحصر في ذلك لأنه غير مراد اتفاقاً، لأن من أجل ما خلقت له أنها تليح وتوكل بالاتفاق، وقد تقدم قول ابن بطال في ذلك في كتاب المزارعة.

قوله: (فإني أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر) هو معمول على أنه كان أخبرهما بذلك صدقاً، أو أطلق ذلك ما اطلس عليه من أنهما يصدقان بذلك إذا سمعاه ولا يترددان فيه.

قوله: (وما هما لم) ينتج المثلثة أي ليسا حاضرين، وهو كلام الراوي، ولم يقع ذلك في رواية الزهري.

قوله: (وبينا رجل) هو معطوف على الخبر الذي قبله بالإستاد المذكور.

قوله: (إذ علما اللبب) بالعين المهملة من المدون.

قوله: (هذا استقلتها مني) في رواية الكشيبي «استقلها» بإيهام الفاعل.

قوله: (حدثنا علي حدثنا سفيان عن مسهر) هذا يدل على أنه سمعه من شيخه مرفقاً، والحاصل أن لسفيان فيه إسناده: أحدهما أبو الزناد عن الأعرج، والآخر مسهر عن سعد بن إبراهيم، كلاهما عن أبي سلمة، وفي كل من الإسناده رواية القرنين عن قرينه، لأن الأعرج قرين أبي سلمة كما تقدم لأنه شاركه في أكثر شيوخه ولا سيما أبو هريرة، وإن كان أبو سلمة أكبر سنّاً من الأعرج. وسفيان بن عيينة قرين مسهر، لأنه شاركه في أكثر شيوخه لا سيما سعد بن إبراهيم، وإن كان مسهر أكبر سنّاً من سفيان.

الحديث العشرون حديث أبي هريرة أيضاً «اشترى رجل من رجل حماراً» لم أتف على اسمهما ولا على اسم أحد من ذكر في هذه القصة، لكن في «المبتدا» لوهب بن منبه أن الذي تحاكم إليه هو داود التي عليه السلام، وفي المبتدا إسحاق بن بشر «أن ذلك وقع في زمن ذي القرنين من بعض قضائته فآله أعلم. وصنيع البخاري يقتضي ترجيح ما وقع عند وهب لكونه أورده في ذكر بني إسرائيل.

قوله: (عقاراً) المقار في اللغة المنزل والضيعة وخصه بعضهم بالنخل، ويقال للمتاع النخيل الذي للمنزل عقار أيضاً، وأما عياض فقال: العقار الأصل من المال، وقيل المنزل والضيعة، وقيل متاع البيت فجعله خلافاً. والمعروف في اللغة أنه مقول بالاشتراك على الجميع والمراد به هنا الدار، وصرح بذلك في حديث وهب بن منبه.

قوله: (وهوجد الرجل الذي اشترى المقار في عقاره جرة فيها ذهب، فقال

يتخلف بعض دعائه على بعض أو عن بعض، وفيه نظر ثبوت «أعطاني اثنين ومنعني واحدة» وسيأتي في تفسير سورة الأنعام، ثم وجدت في «مسند أحمد» من طريق عاصم عن أبي واثل ما يمتنع تأويل القرطبي، ويعين الغزوة التي قال فيها رسول الله ﷺ ذلك ولفظه «قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين بالجمرات قال فازدوا عليه فقال: إن عبداً من عباد الله بعته الله إلى قومه فكثيره وشجره، فجعل مسح الدم عن جبينه ويقول: رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون، قال عبد الله فكانني أنظر إلى رسول الله ﷺ مسح جبهته يحكي الرجل». قلت: ولا يلزم من هذا الذي قاله عبد الله أن يكون النبي ﷺ مسح أيضاً، بل الظاهر أنه حكى صفة مسح جبهته خاصة كما مسحها ذلك النبي، وظهر بذلك لساد ما زعمه القرطبي.

الحديث السادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون
أحاديث أبي سعيد وحليفه وأبي هريرة في قصة الذي أوصى بأن يعمق إذا مات، أورده من طرق، وتقدم في هذه الترجمة من وجه آخر، وسأذكر جميع فوائده هنا إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن عقبة بن عبد الغفار) بين في الرواية المعلقة تلو هذه سماع تشادة من عقبة، وعقبة المذكور أزدي بصري، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر تقدم في الوكالة. وطريق معاذ هذه وصلها مسلم عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه به.

قوله: (ورحمه الله) يفتح الراء والفين المعجمة بعدها سين مهملة أي كثر ماله، وقيل رخص كل شيء أصله فكانه قال جعل له أصلاً من مال. ووقع في مسلم «راسه» الله «بهمز بدل الفين المعجمة» قال ابن التين: وهو غلط، فإن صح أي من جهة الرواية فكانه كان فيه «راسه» يعني بالفتح ساكنة بغير همز ويشين معجمة، والريش والرياش المال انتهى. ويحتمل في توجيه رواية مسلم أن يقال: معنى «راسه» جعله رأساً ويكون تشديد الهزء، وقوله «مالاً» أي بسبب المال.

قوله: (قال عقبة لحليفه) هو عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري البصري.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التودكي، وفي رواية الكشميهني «حدثنا مسدد» وسوب أبو ذر رواية الأكثر وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج أن عن موسى، وموسى ومسدد جميعاً قد سمعا من أبي عوانة، لكن الصواب هنا موسى لأن المصنف ساق الحديث عن مسدد ثم بين أن موسى خالفه في لفظة «وهي قوله» في يوم راح «فإن في رواية مسدد» يوم حار «وقد تقدم سياق موسى في أول «باب ذكر بني إسرائيل» وقال فيه «انظروا يوماً راحاً» وقوله راحاً أي كثير الريح، ويقال ذلك للموضع الذي تفرقه الرياح، قال الجوهري: يوماً راح أي شديد الريح، وإذا كان طيب الريح يقال الريح تشديد الباء. وقال الخطابي: يوم راح أي ذو ريح كما يقال رجل مال أي ذو مال، وأما رواية الباب فقوله «في يوم حار» فهو تخفيف الراء، قال ابن فارس: الحور ريح تحن كحنين الإبل، وقد نه أبو علي الجبائي على ما وقع من ذلك، وظن بعض المشايخين أنه عن بذلك ما وقع في أول ذكر بني إسرائيل فاعترض عليه بأنه ليس هناك إلا روايته عن موسى بن إسماعيل في جميع الطرق وهو صحيح، لكن سراد الجبائي ما وقع هنا، وهو بين أن تأمل ذلك.

قوله: (حدثنا عبد الملك) هو ابن عمير المذكور في الإسناد الذي قبله، وممراده أن عبد الملك رواه بالإسناد المذكور مثل الرواية التي قبله إلا في هذه اللفظة، وهذا يقتضي خطأ من أورده في الرواية الأولى بلفظ «راح» وهي رواية السرخسي، وقد رواه أبو الوليد عن أبي عوانة فقال فيه «في ريح عاصف» أخرجه المصنف في الرقاق.

قوله: (حدثنا هشام) هو ابن يوسف.

قوله: (كان رجل يسرف على نفسه) تقدم في حديث حليفه أنه كان نباشاً، وفي الرواية التي في الرقاق أنه كان يسيء الظن بعمله، وفيه أنه لم يبتز خيراً، وسيأتي نقل الخلاف في تحريها هناك إن شاء الله تعالى، وفي حديث أبي سعيد «أن رجلاً كان قبلكم».

قوله: (أوروا) بفتح الهزء وسكون الواو وضم الراء أي اقدحوا وأشعلوا.

قوله: (إذا أنا فاتح لقومي ثم أطحتوني ثم ذروني) بضم المعجمة وتشديد الراء، في حديث أبي سعيد «فقال لبني ما حضر بضم المهملة وكسر المعجمة أي حضره الموت أي أب كنت لكم» قالوا: خير أب، قال: فإني لم أصنع خيراً قط، فإذا مت فاتحوني ثم إسحقوني ثم ذروني «بفتح أوله والتخفيف، وفي رواية الكشميهني «ثم

بالرفع وهو بين أن السبب الذي يخرجكم الفرار ويجرد قصد لا غير ذلك، لأن الخروج إلى الأسفار والخروج مباح، وطابق الرواية الأخرى «لا تخرجوا فراراً» منه «قال ورواه بعضهم «إلا فراراً» منه «قال وقال ابن عبد البر: جاء بالوجهين، ولعل ذلك من ممالك، وأهل العربية يقولون دخول «إلا» هنا بعد النفي لإيجاب بعض ما نفي قبل من الخروج، فكانه نهي عن الخروج إلا للفرار خاصة، وهو ضد المقصود فإن المنهي عنه إنما هو الخروج للفرار خاصة لا لغيره، قال وجوز ذلك بعضهم وجعل قوله «إلا» حالاً من الاستثناء أي لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلا للفرار، قال عياض: ووقع لبعض رواة الموطأ «لا يخرجكم الإفرار» بأداة التعريف وبعدها إفرار بكسر الهزء وهو وهم ولحن. وقال في «المشارك» ما حاصله: يجوز أن تكون الهزء للتعدية يقال أفره كذا من كذا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم «إن كان لا يفر من هذا إلا ما ترى» فيكون المعنى لا يخرجكم إفراره إياكم، وقال القرطبي في «المفهم» هذه الرواية غلط لأنه لا يقال أفر وإما يقال فر، قال: وقال جماعة من العلماء إدخال «إلا» فيه غلط، وقال بعضهم هي زائدة وتجويز زيادته كما تزداد لا، وأخرجه بعضهم بأنها للإيجاب فذكر نحو ما مضى قال: والأقرب أن تكون زائدة، وقال الكرماني: الجمع بين قول ابن المنكسر «لا تخرجوا فراراً» منه «وبين قول أبي النضر «لا يخرجكم» إلا فراراً» منه «مشكل فإن ظاهره التناقض، ثم أجاب بأجوبة: أحدها أن غرض الراوي أن أبا النضر فسر لا تخرجوا بأن المراد منه المحصر يعني الخروج المنهي هو الذي يكون مجرد الفرار لا لغرض آخر فهو تفسير للمعلل المنهي عنه لا للنهي. قلت: وهو بعيد لأنه يقتضي أن هذا اللفظ من كلام أبي النضر زاده بعد الخبر وأنه موافق لابن المنكسر على اللفظ الأول رواية، والتباين خلاف ذلك. والجواب الثاني كالأول والزيادة مرفوعة أيضاً فيكون روى اللفظين ويكون التفسير مرفوعاً أيضاً. الثالث إلا زائدة بشرط أن تثبت زيادته في كلام العرب.

الحديث الثاني والعشرون حديث عائشة في ذلك وسيأتي شرحه في الطب أيضاً.

الحديث الثالث والعشرون حديث عائشة في قصة المخزومية التي سرقت، وسيأتي شرحه في كتاب الحدود، وأورده هنا بلفظ «إنما أهلك الذين من قبلكم» وفي بعض طرقه «إن بني إسرائيل كانوا» وهو المطابق للترجمة وسيأتي بسط ذلك إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع والعشرون حديث ابن مسعود في النهي عن الاختلاف في القراءه، وسيأتي شرحه في فضائل القرآن.

الحديث الخامس والعشرون حديث عبد الله وهو ابن مسعود، وشقيق هو أبو واثل.

قوله: (كانني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء حضره قومه فادموه) لم أقف على اسم هذا النبي صريحاً، ويحتمل أن يكون هو نوح عليه السلام، فقد ذكر إسحاق في «المبتدأ» وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسير الشعراء من طريق ابن إسحاق قال «حدثني من لا أتهم عن عبيد بن عمير الليثي أنه بلغه أن قوم نوح كانوا يطشون به فيخافونه حتى ينشئ عليه فإذا أفاق قال: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون». قلت: وإن صح ذلك فكان ذلك كان في ابتداء الأمر، ثم لما ينش منهم قال «رب لا تلنر على الأَرْض من الكافرين دياراً» [نوح: ٢٦] وقد ذكر مسلم بعد تخرجه هذا الحديث حديث أنه ﷺ قال في قصة أحد «كيف يفلح قوم دموا وجهه نبيهم» «فأنزل الله» ليس لك من الأمر شيء «[آل عمران: ١٧٨] ومن ثم قال القرطبي: إن النبي ﷺ هو الحساكي والحكي كما سيأتي. وأما التروي فقال: هذا النبي الذي جرى له ما حكاه النبي ﷺ من المتقدمين، وقد جرى لنبينا نحو ذلك يوم أحد.

قوله: (وهو يمسح الدم عن وجهه) يحتمل أن ذلك لما وقع للنبي ﷺ ذكر لأصحابه أنه وقع لنبي آخر قبله، وذلك فيما وقع له يوم أحد لما شج وجهه وجرى الدم منه. فاستحضر في تلك الحالة قصة ذلك النبي الذي كان قبله فذكر قصته لأصحابه تطبيقاً لقولهم. وأغرب القرطبي فقال: إن النبي ﷺ هو الحساكي وهو الحكيم عنه، قال وكأنه أوحى إليه بذلك قبل وقوع القصة، ولم يسم ذلك النبي، فلما وقع له ذلك تعين أنه هو المعنى بذلك. قلت: ويمكسر عليه أن الترجمة لبني إسرائيل فيعين الحمل على بعض أنبيائهم، وفي «صحيح ابن حبان» من حديث سهل بن سعد «أن النبي ﷺ قال: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» قال ابن حبان: معنى هذا الدعاء الذي قال يوم أحد لما شج وجهه أي اغفر لهم ذنوبهم في شج وجهي، لأنه أراد الدعاء بهم بالغفرة مطلقاً، إذ لو كان كذلك لأوجب ولو أوجب لأسلموا كلهم، كذا قال، وكأنه بناء على أنه لا يجوز أن

أذني « بزيادة همزة مفتوحة في أوله، فالأول بمعنى دعوني أي اتركوني، والثاني من قوله أذرت الريح الشيء إذا فرقه بهبوبها، وهو موافق لرؤية أبي هريرة.

قوله: (في الريح) تقدم ما في رواية حذيفة من الخلاف في هذه اللفظة، وفي حديث أبي سعيد « في يوم عاصف » أي عاصف ريحه، وفي حديث معاذ عن شعبة عند مسلم « في ربح عاصف » ووقع في حديث موسى بن أسماعيل في أول الباب « حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي وامتدحت، وهو بضم المنة وكسر المهلة بعدها شين معجزة أي وصل الحرق العظام، والحش إحراق النار الجلد.

قوله: (هو الله لمن قدر الله علي) في رواية الكشيبي « لمن قدر علي ربي » قال الخطابي: قد يستشكل هذا فيقال كيف يغفر له وهو منكر للبعث والقدرة على إحياء الموتى ؟ والجواب أنه لم ينكر البعث وإنما جعل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعتقاده بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله. قال ابن تقيّة: قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين فلا يتخرون بذلك، ورده ابن الجوزي وقال: جعله صفة القدرة كفر اتفاقاً، وإنما قيل إن معنى قوله « لمن قدر الله علي » أي ضيق وهي كقولهم « ومن قدر عليه رزقه » [الطلاق: ٧] أي ضيق، وأما قوله لملي أصل الله » فمعناه لملي أفته، يقال ضل الشيء إذا فلت وزهد، وهو كقولهم « لا يضل ربي ولا ينسى » [طه: ٥٢] ولعل هذا الرجل قال ذلك من شدة جرحه وخوفه كما غلط ذلك الآخر فقال أنت عبيدي وأنا ربك، ويكون قوله « لمن قدر علي » بتشديد الدال أي قدر علي أن يهديني ليمضي، أو على أنه كان مبدئاً للصانع وكان في زمن الفترة فلم تبلغه شرائط الإيمان، وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دمته وغلبة الحروف عليه حتى ذهب بعقله لما يقول، ولم يقله قاصداً لحقيقة معناه بل في حالة كان فيها كالتفاضل والذم والثناء الذي لا يؤاخذ بما يصدر منه، وأبعد الأقوال قول من قال إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر.

قوله: (فامر الله الأرض فقال اجعي ما ليك منه ففعلت) وفي حديث سلمان الفارسي عند أبي هريرة في صحيحه « قال الله له كن فكان كاسرع من طرفة العين » وهذا جيمع كما قال ابن عثيمين إخبار عما يسبق له يوم القيامة، وليس كما قال بعضهم إنه غاصب روحه، فإن ذلك لا يناسب قوله فجميعه الله « لأن التحريك والتفريق إنما وقع على الجسد وهو الذي يجمع ويعد عند البعث.

قوله: (وقال غفر غشيتك) الغفر المذكور هو عبد الرزاق، كذا رواه عن معمر بلفظ « غشيتك » بدل غشائك، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق بهذا، وقد وقع في حديث أبي سعيد « غشائك » وفي حديث حذيفة « غشيتك ».

قوله في آخر حديث أبي سعيد: (فلقاه رحمة) في رواية الكشيبي خلافاً قال ابن التين: أما لقاه بالالف فواضح، لكن المشهور تعديته بالباء وقد جاء هنا بغير تعدية، وعلى هذا الفارحة منصوبة على المقولية، ويجتمل أن يكون ذكر الرحمة وهي على هذا بالرفع، قال وأما « تلافه » بالفاء فلا أعرف له وجهاً إلا أن يكون أصله تلتلفه أي غشاه، فلما اجتمعت ثلاث فاءات أبدلت الأخيرة ألفاً مثل « دساها » كذا قال ولا يخفى تكلفه، والذي يظهر أنه من الثلاثي، والقول فيه كالقول في التلقي. وقد وقع في حديث سلمان « عما تلافه عندها أن غفر له ».

الحديث التاسع والعشرون حديث أبي هريرة في الذي كان يداين الناس، وقد تقدم في البيوع.

الحديث الثلاثون حديث عبد الله وهو ابن عمر في التي ربطت المرأة ولم أتف على اسمها، لكن تقدم أنها سوداء وأنها هيرية وأنها من بني إسرائيل، وأنه لا تنافي بين ذلك، وتقدم شرحه في أواخر بلد الخلق.

الحديث الحادي والثلاثون.

قوله: (عن أبي مسعود) هذا هو المحفوظ ورواه إبراهيم بن سعد عن منصور عن عبد الملك فقال « من ربي بن حراش من حذيفة » حكاية للبرقي في « الملل » قال: ورواه أبو مالك الأشجعي أيضاً عن ربي من حذيفة، قلت: روايته عند أحمد، وليس بعيد أن يكون ربي سمع من أبي مسعود ومن حذيفة جيمعاً.

قوله: (إن مما أدرك الناس من كلام النبوة) الناس بالرفع في جميع الطرق ويجوز النصب أي ما بلغ الناس، وقوله « من كلام النبوة » أي ما اتفق عليه الأنبياء، أي أنه ما ندب إليه الأنبياء ولم ينسخ فيما نسخ من شرائعهم، لأنه أمر أبطقت عليه العقول، وزاد أبو داود وأحمد وغيرهما « النبوة الأولى » أي التي قبل نبينا ﷺ.

قوله: (فاصنع ما شئت) هو أمر بمعنى الخبر، أو هو للتهديد أي اصنع ما شئت فإن الله يجزيك، أو معناه انظر إلى ما تريد أن تفعله فإن كان ما لا يستحي منه فافعله وإن كان ما يستحي منه فدعه، أو المعنى أنك إذا لم تستح أن تفعل شيء من شيء يجب أن لا تستحي منه من أمر الدين فافعله ولا تبال بالخلق، أو المراد الحث على الحياء والتتويه بفضل، أي لما لا يميز صنع جميع ما شئت لم يميز ترك الاستحياء.

الحديث الثاني والثلاثون حديث ابن عمر « بينما رجل يمر بإزاره من الخيلاء خفف به » سيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس، وعبد الله هو ابن المبارك، وقد رواه عن يونس أيضاً عبد الله بن وهب أخرجه النسائي وأبو هريرة في صحيحه.

قوله: (تابعه عبد الرحمن بن خالد) أي ابن مسافر (عن الزهري) أي بهذا الإسناد وطريق عبد الرحمن هذه وصلها المؤلف في كتاب اللباس.

الحديث الثالث والثلاثون حديث أبي هريرة في فضل يوم الجمعة، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة.

الحديث الرابع والثلاثون حديث معاوية في النهي عن الوصل في الشعر، وقد تقدم في هذا الباب من وجه آخر، وتقدمت الإشارة إلى مكان شرحه.

قوله: (تابعه غندر عن شعبة) وصله مسلم والنسائي من طريقه، وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن غندر وهو محمد بن جعفر به.

(ملاحظة): اشتمل كتاب أحاديث الأنبياء وما بعده من ذكر بني إسرائيل من الأحاديث المرفوعة علي ما في حديث وتسعة أحاديث، المكر منها فيه وفيما مضى مائة وسبعة وعشرون حديثاً، والخاص بالثلاثون حديثاً، المعلق منها ثلاثون طريقاً وسائرهما موصول، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة « الأرواح جنود » وحديث « قال رجل رأيت السد » وهذا معلقان، وحديث أبي هريرة « يلقى إبراهيم أباه » وحديث ابن عباس في قصة زمزم وبناء البيت بطوله، وحديث في تمويذ الحسن والحسين، وحديث سيرة بن معبد، وحديث أبي الشوس، وحديث أبي ذر وهذه الثلاثة معلقان، وحديث أم رومان في قصة الإنك، وحديث أبي هريرة « إنما سمي الخضر » وحديث ابن مسعود في يونس عليه السلام، وحديث أبي هريرة « خفف على داود القرآن » وحديث عمر « لا تطروني » وحديث عائشة في كراهية الإنكاء على الحاضرة، وحديث عبد الله بن عمرو « بلغوا عني » وحديث أبي هريرة « أن اليهود لا يصبنون » وحديث عائشة في الطاعون، وحديث أبي مسعود في الجلاء. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة وثلاثون أثراً، والله أعلم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



٦١- كتاب المناقب

١- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ

مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وقوله: ﴿وَأَقْرَبُكُمْ إِلَيَّ﴾ أي أقربكم إليّ، وقوله ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ أي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعرفوا.

قوله: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ أي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعرفوا.

قوله: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ أي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعرفوا.

قوله: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ أي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعرفوا.

٣٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ وَالْإِمَامِ يَمَانَ، وَالْحَكَمِ يَمَانِيَةَ .

قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَتْقَاهُمْ». قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَيُؤَسِّدُ نَبِيَّ اللَّهِ». (راجع: ٣٣٤٩، أخرجه مسلم: ٢٣٧٨، مطولاً).

٣٤٩١- حَدَّثَنَا قُسَيْبُ بْنُ خُضَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا كَلْبُ بْنُ وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِّنَ النَّبِيِّ ﷺ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: قُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ أَكَانَ مِنْ مَعْزَرَةٍ قَالَتْ: فِيمَنْ كَانَ إِلَّا مِنْ مَعْزَرٍ، مِنْ بَنِي الْعُسْزَنِ كِبَانَةَ. [الطبري: ٣٤٩٢].

٣٤٩٢- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا كُتَيْبٌ: حَدَّثَنَا رَبِيعَةُ
النَّيْسَابُورِيُّ - وَاهْلُهَا رَجُلٌ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبَاءِ وَالْحَتَمِ
وَالْغَيْرِ وَالْمَرْفُوعِ، وَقُلْتُ لَهَا: أَخْبِرِي النَّبِيَّ ﷺ مِمَّنْ كَانَ مِنْ مُضَرٍّ كَانَ؟
قَالَتْ: فَمِمَّنْ كَانَ إِلَّا مِنْ مُضَرٍّ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ بْنِ كَيْانَةَ.

٣٤٩٣- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَخْبَرَنَا جَبْرِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحْتَوْنَ النَّاسَ مَعَانٍ، حَيَاتُهُمْ فِي الْخَالِدِيَةِ حَيَاتُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا قَبِلُوهَا، وَتَحْتَوْنَ خَيْرَ النَّاسِ فِي عِلَالِ الثَّانِ أَحَدُهُمْ لَهُ كَرَاهِيَةٌ». [الطبر: ٣٤٩٦، ٣٥٨٨. أخرجه مسلم: ٢٥٢٦، بإسناد].

٣٤٩٤- وَكَيْفَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ ذَا الْوُجْهِينَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْ هَؤُلَاءِ بَوَّحُوا،
وَيَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ. [الطبر: ٥٨، ٦٠، ٧١٧٩]. أخرجه مسلم: ٧٥٧٦، وفي كتاب البر
[١٩٩٠].

٣٤٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُؤَيَّدُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَنْبِيَاءُ تَبِعَ لِقَائِهِمْ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ.» [أخرجه مسلم: ١٨١٨].

٣٤٩٦- وَأَلْفَاسُ مَعَادٍ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا قُبِلُوا، تَجَلُّوْنَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّ النَّاسِ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الشَّانِ حَتَّى يَبْقَى فِيهِ. [راجع: ٣٤٩٣. أخرجه مسلم: ٢٥٢٦].

٣٤٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿إِلَّا الْفُرْقَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾
[الدورى: ٢٣]. قَالَ: فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: قُرْآنُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ
ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْرَأُ مِنْ قُرْآنٍ إِلَّا وَكَلَهُ فِيهِ قِرَاءَةً، فَزَكَتْ عَلَيْهِ: إِلَّا أَنْ تَصِلُوا قِرَاءَةَ
نَبِيِّ وَتَيْكُم. [الطبر: ٤٨١٨].

٣٤٩٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، يُتْلَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مِنْ هَا هُنَا جَاءَتِ الْفِتْنُ، نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْجَنَازَ وَغُلَّتِ الْقُلُوبُ فِي الْقَادِمِينَ أَهْلِ الْوَتَرِ، عِنْدَ أَسْوَطِ أَتْنَابِ الْإِبِلِ وَالْفَرَسِ، فِي رَيْحَةٍ وَمُضَرٍّ» . [راجع: ٣٣٠٢، أخرجه مسلم: ٥١، بإسناد].

٣٤٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْفَقْرُ وَالْخِلَاءُ فِي الْفُقَرَاءِ أَهْلُ الْوُثَرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ».

وَالْإِيمَانُ يَمَانٌ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سُمِّيَتْ الْيَمَنُ لِأَنَّهَا عَنْ يَمِينِ الْكَعْبَةِ، وَالشَّامُ لِأَنَّهَا عَنْ يَسَارِ الْكَعْبَةِ، وَالْمَشَاقِمَةُ الْمَمْسُورَةُ، وَالْيَدُ الْمَسْرُورَةُ الشُّؤْمَى، وَالْجَوَابُ الْإِسْرُ الْأَشْأَمُ. [راجع: ٣٣٠٩. أخرجه مسلم: ٥٢].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم: باب المناقب) كذا في الأصول التي وقت عليها من كتاب البخاري، وذكر صاحب الأطراف وكذا في بعض الشروح أنه قال «كتاب المناقب» فعلى الأول هو من جلة كتاب أحاديث الأنبياء، وعلى الثاني هو كتاب مستقل، والأول أولى فإنه يظهر من تصرفه أنه قصد به سياق الترجمة النبوية بأن يجمع فيه أمور النبي ﷺ من المبدأ إلى المنتهى، فبدأ بمقدمتها من ذكر ما يتعلق بالنسب الشريف فذكر أشياء تتعلق بالأنساب ومن ثم ذكر أموراً تتعلق بالقبائل، ثم انتهى عن دعوى الجاهلية لها من فضلها فذكرهم كان بالأنساب ثم ذكر صفه النبي ﷺ وشماله ومعجزاته، واستطرد منها لفضائل أصحابه، ثم أتبعها بأحواله قبل الهجرة وما جرى له بمكة فذكر المبعث، ثم إسلام الصحابة وهجرة الحبشة والعراج وفود الأنصار والهجرة إلى المدينة، ثم ساق المخازي في تربيته عنده ثم الوفا، فهذا آخر هذا الباب وهو من جلة تراجم الأنبياء وختمها بخاتم الأنبياء ﷺ .

قوله: ﴿قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾﴾ يشير إلى ما تضمنته هذه الآية من أن الماتب عند الله إنما هي بالتقوى بأن يعمل بطاعته ويكف عن معصيته، وقد ورد في الحديث ما يوضح ذلك: ففي صحيحه ابن خزيمة وابن حبان وتفسير ابن مردويه من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال هـ «خطب النبي ﷺ يوم الفتح فقال: أما بعد يا أيها الناس، فإن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وغيرها. يا أيها الناس، الناس رجلان مؤمن تقى كريم على الله، وما فجر شقي من على الله. ثم تلى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾﴾ [المحجرات: ١٦] ورجاله ثقات إلا أن ابن مردويه ذكر أن محمد بن القري رايوه عن عبد الله بن رجاء عن موسى بن عتبة وهم في قوله موسى بن عتبة وإنما هو موسى بن عبيدة، وابن عتبة ثقة وابن عبيدة ضعيف، وهو معروف برواية موسى بن عبيدة، كذلك أخرجه ابن أبي حاتم وغيره، وروى أحد المحارث وابن أبي حاتم من طريق أبي نضرة «مثنى من شهد خطبة النبي ﷺ» مثنى وهو على بعير يقول: يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحر إلا بالتقوى، خيركم عند الله اتقاهم».

قوله: (لتعارفوا) أي ليعرف بعضكم بعضاً بالنسب يقول فلان ابن فلان وفلان ابن فلان، أخرجه الطبري عن مجاهد.

قوله: (وقوله تعالى: واتقوا الله الذي تسعون به والأرحام) قال ابن عباس: أي اتقوا الأرحام وصلوها، أخرجه ابن أبي حاتم عنه، والأرحام جمع رحم، وذوو الرحم الأقارب يطلق على كل من يجمع بينه وبين الآخر نسب، والقراءة المشهورة: «والأرحام» نصباً وعليها جاء التفسير، وقراء حزة: «والأرحام» بالجر، واختلف في توجيهه فقل معطوف على الضمير المحرور في «به» من غير إعادة الجار وهو جائز عند جمع، ومنه البصريون، وقراها ابن مسعود فيما قيل بالرفع فإن ثبت فهو مبتدأ والخبر مخلوف تقديره: أو ما يتقى أو ما يسأل به، والمراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى الاحتياج إلى معرفة النسب أيضاً لأنه يعرف به ذوو الأرحام المأمور بصلتهم، وذكر ابن حزم في مقدمة «كتاب النسب» أنه فصل في الرد على من زعم أن علم النسب علم لا يتفق وجهل لا يضر بأن في علم النسب ما هو فرض على كل أحد، وما هو فرض على الكفاية، وما هو مستحب. قال: فمن ذلك أن يعلم أن محمداً رسول الله ﷺ هو ابن عبد الله الهاشمي، فمن زعم أنه لا يكن هاشمياً فهو كافر، وأن يعلم أن الخليفة من قرش، وأن يعرف من يلقاه بنسب في رحم محرمة ليجنب تزويج ما يحرم عليه منهم، وأن يعرف من يتصل به ممن يرثه أو يجب عليه بره من صلة أو نفقة أو معاونة وأن يعرف أمهات المؤمنين وأن يتكاهن حرام على المؤمنين، وأن يعرف الصحابة وأن جههم مطلوب، وأن يعرف الأنصار ليعرف من إليهم لثبوت الوصية بذلك ولأن جههم إيمان ويفضهم نفاق، قال: ومن التفاهة من يسرق في الجزية وفي الاسترقاق بين العرب والعجم فتجنيه في علم النسب الكفاية، وكذا من يفرق بين نصاري بين ثلث وغيرهم من الجزية فتجنيه في الصدقة. قال: وما فرض عمر رضي الله عنه الديان إلا على القبائل، ولو لا علم النسب ما تخلص له ذلك، وقد

مالك بن النضر واسمه قيس بن كنانة بن خزعة بن مدركة واسمه عمرو بن إلياس بن مضر. وروى الطبراني بإسناد جيد عن عائشة قالت «استقام نسب الناس إلى معد بن عدنان» ومضر بضم الميم وفتح للمجمة يقال سمي بذلك لأنه كان مولداً بشرب اللبن الماضر وهو الحامض، وفيه نظر لأنه يستدعي أنه كان له اسم غيره قبل أن يتصف بهذا الصفة، نعم يمكن أن يكون هذا اشتقاقاً، ولا يلزم أن يكون متصفاً به حالة التسمية، وهو أول من حدا الإبل. وروى ابن حبيب في تاريخه عن ابن عباس قال «مات عدنان وأبوه وابنه معد وربيعة ومضر وقيس وتيمم وأسود وضبة على الإسلام على ملة إبراهيم» وروى الزبير بن بكار من وجه آخر عن ابن عباس «لا تسبوا مضر ولا ربيعة فإنهما كانا مسلمين»، ولابن سعد من مرسل عبد الله بن خالد رفعه «لا تسبوا مضر فإنه كان قد أسلم».

قوله: (من بني النضر بن كنانة) أي المذكور، وروى أحد وابن سعد من حديث الأعمش بن قيس الكلبي قال «قلت يا رسول الله إننا نزم أنكم منا يعني من اليمن فقال نحن بنو النضر بن كنانة»، وروى ابن سعد من حديث عمرو بن العاص بإسناد فيه ضعف مرفوعاً «أنا محمد بن عبد الله، وانتسب حتى بلغ النضر بن كنانة، قال فمن قال غير ذلك فقد كذب» انتهى. وإلى النضر تنسب أنساب قريش، وسباني يبان ذلك في الباب الذي يليه، وإلى كنانة تنسب أنساب أهل الحجاز، وقد روى مسلم من حديث وثالة مرفوعاً «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاك من بني هاشم» ولابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقري: ثم اختار بني هاشم من قريش ثم اختار بني عبد المطلب من بني هاشم.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التبردي.
قوله: (وأهلها زينب) كان قائله موسى، لأن قيس بن حصص في الرواية التي قبلها قد جزم بتأي زينب، وشيخهما واحد. لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية حبان بن حلال عن عبد الواحد قال: لا أصلها إلا زينب فكان الشك فيه من شيخهم عبد الواحد، كان يزم بها تارة ويشك فيها أخرى.

قوله: (لهي التي) عن الدباء) بضم المهملة وتشديد اللامحة سباني شرحه في كتاب الأشربة، وأوردته هنا لكونه سمع الحديث على هذه الصورة وهذا هو المرفوع منه فلم ير حذفه من السياق، على أنه لم يرد له في ذلك عمل: فإنه تارة يأتي بالحديث على وجهه كما صنع هنا، وتارة يقتصر على موضع حاجته منه كما تقدم في عدة مواضع.
قوله: (والحقير والمؤثف) كلا وقع هنا بالميم والقاف المفتوحة، قال أبو ذر: هو خطأ والصواب التثنية يعني بالنون وكسر القاف وهو واضح لئلا يلزم منه التكرار إذا ذكر المؤثف.

الحديث الثالث يشتمل على ثلاثة أحاديث.

أولها:

قوله: (حدثني إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهويه.

قوله: (تجدون الناس معادن) أي أصلاً مختلفة، والمعادن جمع معدن وهو الشيء المستقر في الأرض، فتارة يكون نفيساً وتارة يكون خبيثاً، وكذلك الناس.

قوله: (خيرهم في الجاهلية خيرهم في الإسلام) وجه التشبيه أن المعدن لما كان إذا استخرج ظهر ما أخفى منه ولا يتغير صفته فكذلك صفة الشرف لا تتغير في ذاتها بل من كان شريفاً في الجاهلية فهو بالنسبة إلى أهل الجاهلية رأس فإن أسلم استمر شرفه وكان أشرف عن أسلم من المشركين في الجاهلية، وأما قوله إذا فقهوا فيه إشارة إلى أن الشرف الإسلامي لا يتم إلا بالتحفة في الدين، وعلى هذا تنقسم الناس أربعة أقسام مع ما يقابلها: الأول شريف في الجاهلية أسلم وثق، ويقابله مشرّف في الجاهلية لم يسلم ولم يثق. الثاني شريف في الجاهلية أسلم ولم يثق، ويقابله مشرّف في الجاهلية لم يسلم وثق. الثالث شريف في الجاهلية لم يسلم ولم يثق، ويقابله مشرّف في الجاهلية أسلم ثم ثق. الرابع شريف في الجاهلية لم يسلم وثق، ويقابله مشرّف في الجاهلية أسلم وثق. فأنواع الأقسام من شرف في الجاهلية ثم أسلم وثق، ويلي من كان مشرّفاً ثم أسلم وثق، ويلي من كان شريفاً في الجاهلية ثم أسلم ولم يثق، ويلي من كان مشرّفاً ثم أسلم ولم يثق. وأما من لم يسلم فلا اعتبار به سواء كان شريفاً أو مشرّفاً سواء ثق أو لم يثق والله أعلم. والمراد بالخير والشرف وغير ذلك من كان متصفاً بمحاسن الأخلاق، كالكرم والعفة والحلم وغيرها، متوقفاً لمساوئها كالبلخ والفجور والظلم وغيرها.

تبعه على ذلك عثمان وعلي وغيرهما. وقال ابن عبد البر في أول كتابه النسب: ولمصري لم ينصف من زعم أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر انتهى. وهذا الكلام قد روي مرفوعاً ولا يثبت، وروي عن عمر أيضاً ولا يثبت بل ورد في المرفوع حديث «تعلّموا من أنسابكم ما تصلون به أرحمكم» وله طرق أقوالها ما أخرجه الطبراني من حديث العلاء بن خزيمة، وجاء هذا أيضاً عن عمر ساقه ابن حزم بإسناد رجاله موثوقون إلا أن فيه انتقاعاً، والذي يظهر حل ما ورد من فمه على التعمق فيه حتى يشتغل عما هو أهم منه، وحل ما ورد في استحسانه على ما تقدم من الوجوه التي أوردتها ابن حزم، ولا يخفى أن بعض ذلك لا يختص بعلم النسب والله المستعان.

قوله: (وما ينهي عن دعوى الجاهلية) سباني الكلام عليه بعد أبواب قبلا.

قوله: (الشعوب النسب البعيد، والقبائل دون ذلك) هو قول جهمد أخرجه الطبري عنه، وذكر أبو عبيدة مثال الشعب مضر وربيعة، ومثال القبيلة من دون ذلك، وأشد لعمر بن أمّ:

من شعب همدان أو سعد العثيرة أو خولان أو ملحج هاجر له طرباً

قوله: (حدثنا أبو بكر) هو ابن عباس الكوفي وكذا سائر الإسناد وأبو حصين يفتح أوله هو عثمان بن عاصم.

قوله: (الشعوب القبائل العظام، والقبائل البطون) أي أن المراد بلفظ القبائل في القرآن ما هو في اصطلاح أهل النسب البطون، وقد روى الطبري هذا الحديث عن خلاد بن أسلم وأبي كريب كلاهما عن أبي بكر بن عياش بهذا الإسناد لكن قال في المتن «الشعوب الجماع» أي الذي يجمع مغزقات البطون، قال خلاد قال أبو بكر: القبائل مثل بني تميم، وودونها الأفخاذ انتهى. وقد قسمها الزبير بن بكار في «كتاب النسب» إلى شعب ثم قبيلة ثم عمارة بكسر العين ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة، وزاد غيره قبل الشعب الجلم ويعد الفصيلة العثيرة، ومنهم من زاد بعد العثيرة الأسرة ثم العثرة فمثال الجلم عدنان ومثال الشعب مضر ومثال القبيلة كنانة ومثال العمارة قريش وأمثلة ما دون ذلك لا تحصى. ويقع في عباراتهم أشياء مرادقة لما تقدم فكولهم حي وبيت وعقيلة وأرومة وجروثة ووطع وغير ذلك، ورويتها محمد بن أسعد النسابة المعروف بالحراني جميعها وأردفها فقال: جلم ثم جمهور ثم شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم عثيرة ثم فصيلة ثم رمط ثم أسرة ثم عثرة ثم ذرية. وزاد غيره في انتهائها ثلاثة وهي بيت وحي وجاع فزادت على ما ذكر الزبير عشرة. وقال أبو إسحاق الزجاج: القبائل للعرب كالأسباط لغير إسرائيل، ومعنى القبيلة الجماعة، ويقال لكل ما جمع على شيء واحد قبيلة أخذاً من قبائل الشجرة وهو خصوصاً أو من قبائل الرأس وهو أعضاؤه، سميت بذلك لاجتماعها. ويقال: المراد بالشعوب في الآية بطون العجم والقبائل بطون العرب. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث.

الأول حديث أبي هريرة «قل يا رسول الله من أكرم الناس؟ قال «أقوام» الحديث، أوردته مختصراً، وقد مضى في قصة يوسف، والغرض منه واضح، وإنما أطلق على يوسف أكرم الناس لكونه رابع نبي في نسق ولم يقع ذلك لغيره، فإنه اجتمع له الشرف في نسبه ومن وجهين.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد.

قوله: (حدثنا كليب بن وائل) هذا هو المفروق، ورواه عثمان عن عبد الواحد فقال «عن عاصم بن كليب» أخرجه الإسماعيلي وهو خطأ من عفان، وكليب بن وائل تابعي وسط كوفي أصله من المدينة، وهو ثقة عند الجميع إلا أن أبا زرعة ضعفه بشير قاض، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (حدثني ربيعة النبي) هي بنت أم سلمة زوج النبي.

قوله: (قالت ممن كان إلا من مضى في رواية الكشيبي «فمن كان» بزيادة فاء في الجواب وهو استفهام إنكار، أي لم يكن إلا من مضى.

قوله: (مضى) هو ابن زيار بن معد بن عدنان والنسب ما بين عدنان إلى إسماعيل بن إبراهيم يختلف فيه كما سباني، وأما من النبي إلى عدنان فمتفق عليه. وقال ابن سعد في «الطبقات» حدثنا هشام بن الكلبي قال «علمي أبي وأنا غلام ونسب النبي فقال: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وهو شبيه الحمد ابن شمس وهاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر وإليه جماع قريش، وما كان فوق فهر فليس بقريشي بل هو كنانتي، ابن

قوله: (إذا فقهوا) بضم القاف ويموز كسرها.

ثالثها:

وقال الله قد أرسلت عبداً يقول الحق ليس به خفاء
يريد أنه من قول الله بالمتنى. قلت: والذي يظهر لي أن الضمير في قوله « فترتل »
[الشرى: ٢٣] وقوله « إلا أن تصلوا » كلام ابن عباس تفسير لقوله تعالى « إلا المودة في
القرى » وقد أوضحت ذلك رواية الإسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة فقال
في روايته « فقال ابن عباس: إلا أن تصلوا قرأتي من بطون قريش إلا للنبي ﷺ فيه قرابة
فترتل » قل لا أسألكم عليه أجراً إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة فصرف بهذا أن
زروع عن شعبة مثله لكن قال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة فصرف بهذا أن
المراد ذكر بعض الآية بالمتنى على جهة التفسير، وسبب ذلك خفاء معناها على سعيد بن
جبير، وسيأتي ذكر ما يتعلق بذلك في التفسير إن شاء الله تعالى.
الحديث السادس:

قوله: (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم.

قوله: (يبلغ به الي) هذا صريح في رفعه، وليس صريحاً في أن الصحابي
سمعه من النبي ﷺ.

قوله: (من ههنا) أي المشرق.

قوله: (جاءت القان) ذكره بلفظ الماضي مبالغة في تحقق وقوعه وإن كان المراد أن
ذلك سيجي.

قوله: (نحو المشرق) أي وأشار إلى جهة المشرق، وقد تقدم في بدء الخلق من وجه
آخر عن إسماعيل « حدثني قيس عن عتبة بن عمرو أبي مسعود قال إشارة رسول الله
ﷺ فذكر الحديث.

قوله: (والجفاء وغلظ القلوب) قال القرطبي هما شيئان لمسمى واحد كقوله
«إنما أشكر ربِّي وحزني إلى الله» [يوسف: ٨٦] والبهت هو الحزن، ويعتقد أن يقال:
المراد بالجفاء أن القلب لا يلين بالموعظة ولا ينشع لتذكيره والمراد بالغلظ أنها لا تظم
المراد ولا تعقل المعنى، وقد مضى في الرواية التي في بدء الخلق بلفظ « القسوة » بدل
الجفاء.

قوله: (في القنادين) تقدم شرحه في بدء الخلق، قال الكرماني: مناسبة هذا
الحديث والذي بعده الترجمة من ضرورة أن الناس باعتبار الصفات كالقبائل، وكون
الأقبي منهم هو الأكرم انتهى. ولقد أبدت النجدة، والذي يظهر أنها من جهة ذكر ريصة
ومضى، لأن معظم العرب يرجع نسبه إلى هذين الأصلين وهم كانوا أجل أهل المشرق،
وقريش الذين بعث فيهم النبي ﷺ أحد فروع مضر فاما أهل اليمن فتعرض لهم في
الحديث الذي بعده، وسيأتي لهم ترجمة « من نسب العرب كلهم إلى إسماعيل ».

الحديث السابع:

قوله: في حديث أبي هريرة: (والإيمان بمان والحكمة بمائية) ظاهره نسبة الإيمان
إلى اليمن لأن أصل ماني محذوف بام السب وعوض بالألف بدلها، وقوله « بمائية »
هو بالتخفيف، وحكى ابن السيد في « الاقتضاب » أن التشديد لغة. وحكى الجوهرى
وغيره أيضاً عن سيوره جواز التشديد في ماني وأشد:

مائيّاً يظنل يشدد كبيراً وينفخ دائماً لمب الشواط

واختلاف في المراد به قليل معناه نسبة الإيمان إلى مكة لأن مبداءه مناه، ومكة بمائية
بالنسبة إلى المدينة.

وقيل: المراد نسبة الإيمان إلى مكة والمدينة وهما بمائتان بالنسبة للشام بناء على أن
هذه المقالة صدرت من النبي ﷺ وهو حينئذ بتبوك، ويؤيده قوله في حديث جابر عند
مسلم « والإيمان في أهل الحجاز »، وقيل المراد بذلك الانتصار لأن أصلهم من اليمن
ونسب الإيمان إليهم لأنهم كانوا الأصل في نصر الذي جاء به النبي ﷺ. حكى جميع ذلك
أبو عبيدة في « غريب الحديث » له. وتعبه ابن الصلاح بأنه لا مانع من إجراء الكلام
على ظاهره، وأن المراد تفضيل أهل اليمن على غيرهم من أهل المشرق، والسبب في
ذلك إذعانهم إلى الإيمان من غير كبير مشقة على المسلمين، بخلاف أهل المشرق وغيرهم،
ومن اتصف بشيء وقوي قيامه به نسب إليه إشماراً بكمال حاله فيه، ولا يلزم من ذلك
نفي الإيمان عن غيرهم، وفي القاطع أيضاً ما يقتضي أنه أراد به أقواماً بأعيانهم فاشار إلى
من جاء منهم لا إلى بلد معين، لقوله في بعض طرقه في الصحيح « أتاكم أهل اليمن، هم
الذين قلوباً وأرقب أفئدة، الإيمان بمان والحكمة بمائية، ورأس الكفر قبل المشرق » ولا مانع
من إجراء الكلام على ظاهره وحل أهل اليمن على حقيقته. ثم المراد بذلك الموجود

قوله: (ويحملون خير الناس في هذا الشأن) أي الولاية والإمرة، وقوله «أشدهم
له كرامته» أي أن النحول في مهنة الإمرة مكروه من جهة تحمل المشقة فيه، وإنما تشتد
الكراهة له عن يتصف بالعقل والدين، لما فيه من صعوبة العمل بالعدل وحمل الناس
على رفع الظلم، ولما يترتب عليه من مطالبة الله تعالى للقيام به من حقوق عياده، ولا
يخفى خيرية من خاف مقام ربه. وأما قوله في الطريق التي بعد هذه « وتجدون من خير
الناس أشد الناس كرامة لهذا الشأن حتى يقع فيه » فإنه قيد الإطلاق في الرواية الأولى
وعرف أن من فيه مراده، وأن من اتصف بذلك لا يكون غير الناس على الإطلاق. وأما
قوله « حتى يقع فيه » فاختلف في مفهومه قليل: معناه أن من لم يكن حريصاً على الإمرة
غير راغب فيها إذا حصلت لا بغير سؤال تزول عنه الكرامة فيها لما يرى من إغاة الله له
عليها، فيأمن على دينه عن كان يخاف عليه منها قبل أن يقع فيها، ومن ثم أحب من
أحب استمرار الولاية من السلف الصالح حتى قاتل عليها، وصرح بعض من عزل
منهم بأنه لم تسره الولاية بل ساءه العزل. وقيل المراد بقوله « حتى يقع فيه » أي إذا وقع
فيه لا يجوز له أن يكرمه، وقيل معناه أن العادة جرت بذلك وأن من حرص على الشيء
ورغب في طلبه قل أن يحصل له، ومن أعرض عن الشيء وقلبت رغبته فيه يحصل له
غالباً والله أعلم.

ثالثها:

قوله: (وتجدون خير الناس ذا الوجهين) سيأتي شرحه في كتاب الأدب، فقد
أوردته من وجه آخر مستقلاً.

الحديث الرابع يشتمل على ثلاثة أحاديث اثنين في الذي قبله وثالثها:

قوله: (الناس تفرق قريش) قيل هو خير معنى الأمر، ويدل عليه قوله في رواية
أخرى « فتموا قريشاً ولا تفعوها » أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح، لكنه مرسل وله
شواهد، وقيل هو خبر على ظاهره، والمراد بالناس بعض الناس وهم سائر العرب من
غير قريش، وقد جمعت في ذلك تأليفاً سببه « لئلا العيش، بطرق الأكمة من قريش »
وسأذكر مقاصده في كتاب الأحكام مع إيضاح هذه المسألة. قال عياض: استدل الشافعية
بهذا الحديث على إمامة الشافعي وتقدمه على غيره، ولا حجة فيه لأن المراد به هنا
الخلفاء. وقال القرطبي: صحبت المستدل بهذا غفلة مقارنة لمصمم التقليد. وتعقب بأن
مراد المستدل أن القريش من أسباب الفضل والتقدم كما أن من أسباب التقدم الورع
مثلاً، فالتسوية في خصال الفضل إذا غيز أحدهما بالورع مثلاً كان مقدماً على رفيقه،
كذلك القريش، ثبت الاستدلال بها على تقدم الشافعي وتقدمه على من سواه في
العلم والدين لمشاركتة له في الصفتين وتميزه عليه بالقريش، وهذا واضح، ولعل الغفلة
والمصيبة صحبت القرطبي فله الأمر.

وقوله (كافروهم تبع لكافروهم) وقع مصداق ذلك لأن العرب كانت تعظم
قريشاً في الجاهلية بسكانها الحرم، فلما بعث النبي ﷺ ودعا إلى الله توقف غالب العرب
عن اتباعه وقالوا ننظر ما يصنع قوم، فلما فتح النبي ﷺ مكة وأسلمت قريش تبعتهم
العرب ودخلوا في دين الله أفواجاً، واستمرت خلافة النبوة في قريش، فصدق أن
كافروهم كان تبعاً لكافروهم وصار مسلمهم تبعاً لمسلمهم. الحديث الخامس:

قوله: (حدثني عبد الملك) هو ابن مسيرة، وقع منسوباً في تفسير حم عسق
ويأتي شرحه مستوفى هناك، ودخله في هذه الترجمة واضح من جهة تفسير المودة
المطلوبة في الآية بصلة الرحم التي بينه وبين قريش وهم الذين خطبوا بذلك، وذلك
يستدعي معرفة النسب التي تحقق بها صلة الرحم. قال عكرمة: كانت قريش تصل
الأرحام في الجاهلية، فلما دعاهم النبي ﷺ إلى الله خالفوه وقاطعوه، فأمرهم بصلة
الرحم التي بينه وبينهم. وسيأتي بيان الاختلاف في المراد بقوله « المودة في القرى » في
التفسير وقوله هنا « إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا وله فيه قرابة فترتل فيه إلا
أن تصلوا قرابة بيني وبينكم » كذا وقع هنا من رواية يحيى وهو القطان عن شعبة، ووقع
في التفسير من رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة بلفظ « إلا كان له فيهم قرابة
فقال إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة » وهذه الرواية واضحة والأولى مشككة
لأنها توهم أن المذكور بعد قوله « فترتل » من القرآن وليس كذلك، وقد مضى بعض
الشراح على ظاهره فقال: كان هذا قرآناً فسخ، وقال غيره يحتمل أن هذا الكلام معنى
الآية فنسب إلى التزول مجازاً، وهو كقول حسان في قصيدته المشهورة:

٣٥٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسود، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الرُّمَيْثِ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّمَيْثِ أَحَبَّ الْبَشَرِ إِلَيَّ عَشِيَّةَ يَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ أَبُو النَّاسِ بِهِ، وَكَانَتْ لَا تُفْصِلُ شَيْئًا مِمَّا جَاءَنَا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ ﷻ [لَا] تُفْصِلَتْ، فَقَالَ ابْنُ الرُّمَيْثِ: يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى يَدَيْهَا، فَقَالَتْ: أَلَا تُؤْخَذُ عَلَى يَدَيْ، عَلَيَّ لَنْزِلِ كَلِمَتِهِ، فَاسْتَشْفَعَتْ إِلَيْهَا بِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَبِأَخَوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً فَامْتَنَعَتْ، فَقَالَ لَهُ الْوُضَيْرِيُّ: أَخُوَالِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسودِ بْنُ عَبْدِ يَغُوثٍ، وَالْوُسُوزُ بْنُ مَعْرُومَةَ: إِذَا اسْتَأْنَفْنَا فَالْحِجَابَ، فَتَقَبَّلَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا بِعَشْرِ رِغَابٍ فَأَخَذَتْهُمْ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تُنْفِقُهُمْ، حَتَّى بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ، فَقَالَتْ: وَوَدِدْتُ أَنِّي جَعَلْتُ حِينَ خَلَقْتُ عَمَلًا أَهْمُهُ فَافْرُغَ مِنْهُ. [راجع: ٣٥٠٣].

قوله: (باب مناقب قريش) هم ولد النضر بن كنانة، ولذلك جزم أبو حنيفة إشرجه ابن سعد عن أبي بكر بن الجهم، وروى عن هشام بن الكلبي عن أبيه: كان سكان مكة يزعمون أنهم قريش دون سائر بني النضر حتى رحلوا إلى النبي ﷺ فسألوه: من قريش؟ قال: من ولد النضر بن كنانة. وقيل: إن قريشاً هم ولد فهر بن مالك بن النضر، وهذا قول الأكثر وهو جزم مصعب قال: ومن لم يلد فهر فليس قريشياً، وقد قلمت مثله عن ابن الكلبي. وقيل: أول من نسب إلى قريش قصي بن كلاب، فروى ابن سعد أن عبد الملك بن مروان سأل محمد بن جبير: متى سميت قريش قريشاً؟ قال: حين اجتمعت إلى الحرم بعد نحرها. فقال: ما سمعت بهذا، ولكن سمعت أن قصياً كان يقال له القريشي، ولم يسم أحد قريشاً قبله. وروى ابن سعد من طريق المقداد: لما فرغ قصي من نفي خزاعة من الحرم جمعت إليه قريش فسميت يومئذ قريشاً لحال تجمعها، والنضر تجمع. وقيل: لتبليهم بالتجارة وقيل: لأن أبجد الأهل جاء في ثوب واحد متجمعاً فيه فسمي قريشاً، وقيل: من القريش وهو أخذ الشيء أولاً فالأول. وقد أكثر ابن دحية من نقل الخلاف في سبب تسمية قريش قريشاً ومن أول من تسمى به. وحكى الزبير بن بكار عن مصعب أن أول من تسمى قريشاً قريش بن بدر بن هلد بن النضر بن كنانة، وكان دليل بني كنانة في حروبهم، فكان يقال قلمت عبر قريش، فسميت قريش به قريشاً، وأبو صاحب بدر الموضع المعروف. وقال المطري: سميت قريش بداية في البحر هي سيدة الدواب البحرية، وكذلك قريش سادة الناس، قال الشاعر:

قريش هي التي تسكن البحر - ر بها سميت قريش قريشاً
فتاكل الفث والسمين ولا تد - حرك فيه لبني جناسين ريشاً
فهكنا في البلاد حي قريش - ياكلون البلاد أكلاً كيشاً
فولهم آتسر الزمان نسي - بكشر القتل فيهم والخوشا

وقال صاحب المحكم: قريش دابة في البحر لا تدع دابة في البحر إلا أكلتها، فجميع الدواب تخافها. وأشد البيت الأول. قلت: والذي سمعته من أقوال أهل البحر: القريش بكسر القاف وسكون الراء، لكن البيت المذكور شاعده صحيح فلعله من تغيير العامة، فإن البيت الأخير من الآيات المذكورة يدل على أنه من شعر الجاهلية ثم ظهر لي أنه مصغر القريش الذي بكسر القاف. وقد أخرج البيهقي من طريق ابن عباس قال: قريش تصغير قريش وهي دابة في البحر لا تمر بشيء من غث ولا سمين إلا أكلته، وقيل: سمي قريشاً لأنه كان يقرش عن خلة الناس وحاجتهم وسددها، والقريش هو التفقيش، وقيل: سموا بذلك لمررتهم بالقطان، والقريش وقع الأسته، وقيل: القريش التنزه عن زناهم الأمور، وقيل: هو من أقرشت الشجة إذا صعدت العظم ولم تهشمه، وقيل: أقرش بكذا إذا سعى فيه فوقع له، وقيل غير ذلك. ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث الأول:

قوله: (كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث) سيأتي في الأحكام الرد على من زعم أن الزمري لم يسمعه من المذكور وأذكر إن شاء الله شرح هذه المسألة هناك.

قوله: (من قحطان) هو جماع اليمن، وفي إنكار معاوية ذلك نظر لأن الحديث الذي استدل به مفيد بإقامة الدين فيحتمل أن يكون خروج القحطاني إذا لم يسم قريش أمر الدين وقد وجد ذلك، فإن الخلاف لم ينزل في قريش والناس في طاعتهم إلى أن استخفوا بأمر الدين فضعف أمرهم وتلاشى إلى أن لم يبق لهم من الخلاف سوى اسمها الجرد في بعض الأقطار دون أكثرها، وسيأتي مصداق قول عبد الله بن عمرو بعد قليل

منهم حيث لا كل أهل اليمن في كل زمان، فإن اللفظ لا يقتضيه. قال: والمراد بالقحط الفهم في الدين، والمراد بالحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله انتهى. وقد أبعد الحكيم الترمذي حيث زعم أن المراد بذلك شخص خاص وهو أويس القرني، وسيأتي في «باب ذكر قحطان» زيادة في هذا والله أعلم.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (سميت اليمن لأنها عن يمين الكعبة) هو قول أبي حنيفة قاله في تفسير الواقعة، وروى عن قطرب قال: إنما سمي اليمن يميناً ليمنه والشام شمالاً لشومه، وقال الهذلي في «الأنساب»: لما ظنعت العرب العاربة أقبل بنو قطن بن حامر قتياموا، فقاتلت العرب: فقاتلت بنو قطن بنو قطن، وتشاطم الآخرون فسماوا شاماً. وقيل إن الناس لما تفرقت الستم حين تبللت ببابل أخذ بعضهم عن يمين الكعبة فسماوا يميناً وأخذ بعضهم عن شمالها فسماوا شاماً، وقيل إنما سميت اليمن يمين بن قحطان وسميت الشام بسم بن نوح، وأصله شام بالمعجمة ثم عرب بالمهمل.

قوله: (والشامة المرساة الخ) يريد بها معنى، قال ابن حنيفة في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَصْحَابُ الشَّامَةِ﴾ ما أصحاب للشامة ﴿والواقعة: ٩﴾ أي أصحاب اليسرة ويقال لليد اليسرى الشوamy قال: ويقال للجانب الأيسر الأضام انتهى، ويقال: المراد بأصحاب الشامة أصحاب النار لأنهم يرمي بهم إليها وهي على ناحية الشمال، ويقال لهم ذلك لأنهم يتناولون كبهم بالشمال، والله تعالى أعلم.

٢- باب مناقب قريش

٣٥٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدٌ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يَحْتَلُّ: أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ حَيَّةٌ فِي وَدٍ مِنْ قُرَيْشٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ النَّاصِ يَحْتَلُّ: أَنَّهُ سَكَّوْهُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانٍ، فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ، فَقَامَ قَائِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنَّهُ بَلَّغِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يَصْعَكُونَ أَخَابِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُؤْتَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوَلَيْتُمْ جَهْلَكُمْ، فَإِنَّمَا وَالْأَسْمَاءُ أَلْبِي تَعْبِلُ أَهْلَهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يَصْلِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَتَاوُوا النَّبِيَّ». [مط: ٧١٣٩].

٣٥٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا غَالِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَتَانِ». [مط: ٧١٤٠. أخرجه مسلم: ١٨٢٠].

٣٥٠٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُفَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: تَشَبَّهْتُ أَنَا وَغُفَمَانُ بْنُ غَفَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغْضِبْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ وَتَرَكْتَنَا، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شِيَةٌ وَاحِدَةٌ». [راجع: ٣١٤٠].

٣٥٠٨- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسودُ مُحَمَّدٌ، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الرُّمَيْثِ قَالَ: ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّمَيْثِ مَعَ النَّاسِ مِنْ نَبِيِّ زُهْرَةَ إِلَى عَشِيَّةٍ، وَكَانَتْ أَرْقَ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ، لِقَرَاتِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [مط: ٣٥٠٥، ٦٠٧٣].

٣٥٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ (ح) وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَكْرِ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُرَيْشٌ، وَالْأَنْصَارُ، وَجُهَنَةُ، وَمُزَيْنَةُ، وَاسْلَمُ، وَهَجْرٌ، وَغِفَارٌ، وَكُلٌّ، لَيْسَ لَهُمْ مَوْتٌ حَتَّى يَمُوتَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». [مط: ٣٥١٢. أخرجه مسلم: ٢٧٢٠].

ربط وإنما لم من الخلافة الاسم فقط، وحسبته هو خبر بمعنى الأمر ولا فقد خرج هذا الأمر عن قريش في أكثر البلاد، ويمتثل حله على ظاهره، وأن التغلبين على النظر في أمر الرعية في معظم الأقطار وإن كانوا من غير قريش لكنهم معترفون أن الخلافة في قريش ويكون المراد بالأمر مجرد التسمية بالخلافة لا الاستقلال بالحكم، والأول أظهر، والله أعلم.

الحديث الرابع حديث جبير بن مطعم في السؤال عن بني نوفل وعبد شمس، تقدم شرحه في كتاب الخمس.

قوله: (كان عبد الله بن الزبير أحب البشر إلى عائشة) هو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر وكانت قد تولت تربيته حتى كانت تكفي به.

قوله: (وكانت لا تمسك شيئاً) أي لا تدخر شيئاً مما يأتيها من المال. (ينبغي أن يؤخذ على يديها) أي يجبر عليها وصرح بذلك في حديث المسور بن غزوة كما سيأتي بأوضح من هذا السياق هذه القصة في كتاب الأدب وسأذكر شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقالت وددت أني جعلت حين خلعت عملاً أعمله فأفرغ منه) استدل به على اتعاف النذر المجهول، وهو قول المالكية لكنهم يعملون فيه كفارة بين، وظاهر قول عائشة وصيحتها أن ذلك لا يفي وأنها يحمل على أكثر ما يمكن أن ينذر، ويمتثل أن تكون فعلت ذلك تورعاً لتيقن براءة الذمة، وأبعد من قال غنمت أن بدومها العمل الذي عمله للكفارة أي تصير تعتق دأماً، وكذا من قال غنمت أنها بادرت إلى الكفارة حين خلعت ولم تكن مهربت عبد الله بن الزبير تلك الذمة، ووجه بعد الأول أنه لم يكن في السياق ما يقتضي منها من التقي كفيك تمنى ما لا مانع لها من إيقاعه ؟ ثم إنه يقيد باعتدائها عليه لا إلزامها به مع عدم الاعتدال، وأما بعد الثاني فلقرنها في بعض طرق الحديث كما سيأتي إنها كانت تذكر نذرهما تنكيح حتى يبل دمعاها فخارها، فإن فيه إشارة إلى أنها كانت تظن أنها ما وقت ما يجب عليها من الكفارة. واستشكل ابن التين وقوع الحنث عليها بمجرد دخول ابن الزبير مع الجماعة قال: إلا أن يكون لما سلموا عند دخولهم ردت عليهم السلام وهو في جلته فوقع الحنث قيل أن يقتحم الحجاب انتهى. وفعل مما وقع في حديث المسور الذي أشرت إليه وفيه « فقالت عائشة إنني نذرت والنذر شديد فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير » مع أن التأويل الذي تأوله ابن التين لو لم يرد هذا التصريح لكان متعجباً، ووجهه أنه يجوز لها رد السلام عليهم إذا نوت إخراجها ولا تحت بذلك، والله أعلم.

٣- باب نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلسانِ قُرَيْشٍ

٣٥٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَتَسَوَّحُوا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرُّهَيْطِ الْقُرَشِيِّ الثَّالِثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنْ الْقُرْآنِ، فَاكْتُبُوا بِلسانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلسَانِهِمْ. فَفَعَلُوا ذَلِكَ. [أظهر: ٤٩٨٤هـ، ٩٨٧هـ، وانظر في العلم، ص ٧].

قوله: (باب نزل القرآن بلسان قريش) أورد فيه طرفاً من حديث أنس في أمر عثمان بكتابة المصاحف، وسيأتي مبسوطاً مشروحاً في فضائل القرآن، ووجه دخوله في مناقب قريش ظاهر. والله أعلم.

٤- باب نِسْبَةِ النِّصْنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ

مِنْهُمْ اسْمُ بَنِي الْحَصَى بْنِ خَارَةَ بْنِ عَفْرَةَ بْنِ غَامِرٍ، مِنْ خُرَازْمَ.

٣٥٠٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَيْنَةَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ   قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ   عَلَى قَوْمٍ مِنْ اسْمِهِمْ تَسَاحَلُونَ بِالسُّوقِ، فَقَالَ: «أَمْثُوا نَبِيَّ إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ زَاكِيًا، وَأَنَا مَعَ نَبِيِّ فَلَانٍ». لِأَخِي الْقُرَيْشِيِّ، فَاكْتَسَبُوا بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ: «مَا لَهُمْ؟». قَالُوا: وَكَثِيفَ نَزْمِي وَأَنْتَ مَعَ نَبِيِّ فَلَانٍ؟ قَالَ: «أَمْثُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلَّكُمْ». [راجع: ٢٨٩٩].

من حديث أبي هريرة، وقول عبد الله بن عمرو « يكون ملك من قحطان » بين نعيم بن حاد في كتاب الفتن من وجه قوي عن عمرو بن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو أنه ذكر الخلفاء ثم قال: « ورجل من قحطان » وأخرجه بإسناد جيد أيضاً من حديث ابن عباس قال فيه « ورجل من قحطان كلهم صالح » وروى أحمد والطبراني من حديث ذي غمر الحبشي مرفوعاً « كان الملك قبل قريش في حير وسيمود إليهم » وقال ابن التين: إنكار الحبشي على عبد الله بن عمرو لأنه حله على ظاهره، وقد يخرج القحطاني في ناحية لا أن حكمه يشمل الأقطار، وهذا الذي قاله بعيد من ظاهر الخبر.

الحديث الثاني:

قوله: (إذا بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد) هي رواية الأكثر ووقع للحموي « سي واحد » بكسر الميملة وتشديد التحتانية، وحكى ابن التين أن أكثر الروايات بالمعجمة وأن فيها أحد بدل واحد. واستشكله بأن لفظ أحد إنما يستعمل في الشيء تقول ما جاني أحد، وأما في الإتيان فتقول جامدي واحد.

الحديث الخامس:

قوله: (وقال الليث حدثني أبو الأسود محمد) أي ابن عبد الرحمن (صن عروة بن الزبير قال: ذهب عبد الله بن الزبير عن أناس من بني زهرة إلى عائشة وكانت أرق شيء عليهم لقربهم من رسول الله  ) هذا طرف من الحديث الذي أوردته مورسلاً بعده عن عبد الله بن يوسف عن الليث وفيه بيان السبب في ذلك، ولم أره في جميع النسخ إلا هكذا معلقاً، وقراءة بني زهرة من رسول الله   من وجهين: أحدهما: أنهم أقارب أمه لأنها أمة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة، والثاني: أنهم إخوة قسي بن كلاب بن مرة وهو جد والد عبد الله  ، والمشهور عند جميع أهل النسب أن زهرة اسم الرجل، وشذ ابن قتيبة فزعم أنه اسم امرأته وأن ولداها غلب عليهم النسب إليها، وهو مردود بقول إمام أهل النسب هشام بن الكلبي، أن اسم زهرة المشيرة، فإن ثبت قول ابن قتيبة فالغيرة اسم الأب وزهرة اسم امرأته فنسب أولادهما إلى أمهم ثم غلب ذلك حتى ظن أن زهرة اسم الأب فقيل زهرة بن كلاب، وزهرة بضم الزاي بلا خلاف.

قوله: (حدثنا أبو نعيم حدثنا صفيان هو الثوري عن مسعد بن إبراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عرف (ح قال يعقوب بن إبراهيم) أي ابن مسعد بن إبراهيم (حدثنا أبي عن أبيه) أما طريق أبي نعيم فسيأتي بهذا المتن بعد ثلاثة أبواب مع شرح الحديث. وأما طريق يعقوب بن إبراهيم فقال أبو مسعود: حل البخاري متن حديث يعقوب على متن حديث الثوري، ويعقوب إنما قال عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الأخرج كما أخرج مسلم ولفظه « غفار وأسلم ومزينة ومن كان من جهة خير عند الله من أسد وغطان وطهي » انتهى. فحاصله أن رواية يعقوب مخالفة لرواية الثوري في المتن والإسناد، لأن الثوري يروي عن مسعد بن إبراهيم عن الأخرج ويعقوب يروي عن أبيه عن صالح عن الأخرج. قلت: ولم يصب أبو مسعود فيما جزم به فإنهما حديثان متغايران متنا وإسناداً، روى كلاهما إبراهيم بن مسعد: أحدهما: الذي أخرجه مسلم وهو عنده عن صالح عن الأخرج والأخر: الذي علقه البخاري وهو عنده أبيه عن الأخرج، ولو كان كما قال أبو مسعود لاتضح أن البخاري أخطأ في قوله: (حدثنا أبي عن أبيه حديثي الأخرج) وكان الصواب أن يقول حدثنا أبي عن صالح عن الأخرج ونسبة البخاري إلى الروم في ذلك لا تقبل إلا ببيان واضح قاطع، ومن أين يوجد وقد ضاع يخرج على الإسمايلي فأخرج به طريق البخاري نفسه معلقاً ولم يتعقبه، ولا يلزم من عدم وجود هذا المتن بهذا الإسناد بعد التبع عدمه في نفس الأمر، والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنا » قال الكرمانى: ليست الحكومة في زماننا لقريش كيف يطابق الحديث ؟ وإجاب عن ذلك بأن في بلاد الغرب خليفة من قريش وكذا في مصر، وتعقب بأن الذي في الغرب هو الخفصى صاحب تونس وغيرها وهو منسوب إلى أبي حفص رقيق عبد المؤمن صاحب ابن تومرت الذي كان على رأس المائة السادسة ادعى أنه المهدي ثم غلب أتباعه على معظم الغرب وسدوا بالخلافة وهم عبد المؤمن وفريته، ثم انتقل ذلك إلى ذرية أبي حفص ولم يكن عبد المؤمن من قريش، وقد تنسب بالخلافة هو وأهل بيته. وأما أبو حفص فلم يكن يدعي أنه من قريش في زمانه، وإنما ادعاء بعض ولده لما غلبوا على الأمر فزعموا أنهم من ذرية أبي حفص عمر بن الخطاب، وليس يليهم الآن إلا المغرب الأدنى، وأما الأقصى فمع بني الأحمر وهم منسوبون إلى الأنصار، وأما الأوسط فمع بني مرين وهم من البربر. وأما قوله: « خليفة من مصر » فصحيح ولكنه لا حل بيده ولا

الذي تقدم مع الاضطراب فيه استعمالهم أن يكون بين معد وهو في عصر عيسى ابن مريم وبين إسماعيل أربعة آباء أو خمسة من طول المدة، وما فروا منه وتفاوتوا في نظيره كما أشرت إليه، فالأقرب ما حررت وهو إن ثبت أن معد بن عدنان كان في زمن عيسى فالمعتمد أن يكون بينه وبين إسماعيل العدد الكثير من الآباء، وإن كان في زمن موسى فالمعتمد أن بينهما العدد القليل، والله اعلم.

قوله: (منهم أسلم بن أقصى) بفتح الهزة وسكون الفاء بعد ما هملة مقصورة، ووقع في رواية الجرجاني أقصى بعين هملة بدل الصاد وهو تصحيف، وقوله ابن حارثة بن عمرو بن عامر ابن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد قال الرضائي: الأزد جرثومة من جرائيم قحطان، وفيهم قبائل، فمنهم الأنصار وخزاعة وحصان ويولق وخامد والعتيك وغيرهم، وهو الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وأراد المصنف أن نسب حارثة بن عمرو متصل باليمن، وقد خاطب النبي ﷺ بني أسلم بأنهم من بني إسماعيل كما في حديث سلمة بن الأكوع الذي في هذا الباب، فدل على أن اليمن من بني إسماعيل. وفي هذا الاستدلال نظر لأنه لا يلزم من كون بني أسلم من بني إسماعيل أن يكون جميع من ينسب إلى قحطان من بني إسماعيل لاحتمال أن يكون وقع في أسلم ما وقع في إخوانهم خزاعة من الخلفاء هل هم من بني قحطان أو من بني إسماعيل، وقد ذكر ابن عبد البر من طريق القمعاق بن أبي حنبل في حديث الباب « أن النبي ﷺ مر بناس من أسلم وخزاعة وهم يتناحرون فقال: أروا بني إسماعيل » فعلى هذا فلعن من كان هناك من خزاعة كانوا أكثر فقال ذلك على سبيل التغليب، وأجاب المحدثي النسابة عن ذلك بأن قوله لم: يا بني إسماعيل لا يدل على أنهم من ولد إسماعيل من جهة الآباء، بل يقتضي أن يكون ذلك لكونهم من بني إسماعيل من جهة الأمهات، لأن القحطانية والمندائية قد اختلطوا بالصاهرة والقحطانية من بني إسماعيل من جهة الأمهات، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في كتاب الجهاد، وما استدلل به على أن اليمن من ولد إسماعيل قول ابن المنذر بن عمرو بن حرام جد حسان بن ثابت:

ورثنا من البهلول عمرو بن عامر وحارثة القطريف مجداً مؤثلاً
مأثر من آل ابن بنسب ابن مالك وينت ابن إسماعيل ما إن تحولاً
وهذا أيضاً ما يمكن تأويله كما قال المحدثي، والله اعلم.

٥ - باب

٣٥٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَفَسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْعُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَفَسٍ: أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدَ الدَّبْلِيِّ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِقَبْرِ أَبِيهِ - وَهُوَ يَفْتُلُهُ - إِلَّا كَفَّرَ بِاللَّهِ، وَمَنْ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ نَسَبٌ، فَلْيَتَوَقَّافَةً مِنْ النَّارِ.» [طهر: ٩٠، أخرجه مسلم: ٦١، مطولاً].

٣٥٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاشٍ: حَدَّثَنَا حَرِيزٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ النَّضْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ وَابِلَةَ بْنَ الْأَسَدِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ أَهْظَمِ الْقَوْمِ أَنْ يَدَّعِي الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يَرِي عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ، أَوْ يَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ.»

٣٥١٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَفَاذٌ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَدِمَ وَقَدْ عَدَّ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا مِنْ هَذَا الْخَنِي مِنْ رِبْعَةٍ، قَدْ خَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُنْفَارٌ مُعْتَرٍ، فَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي كُلِّ شَهْرٍ حَرَامٍ، فَلَوْ أَمَرْتَنَا بِإِمْرٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَتَبْلُغُهُ مِنْ وَرَأَيْنَا: قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَرَكُمْ بِأَرْبَعَةٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعَةٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِعْيَادُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تَوَكَّلُوا إِلَى اللَّهِ خُشْعًا مَا غِيَمْتُمْ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَقْمِ، وَالْقَصْرِ، وَالْمَرْقَةِ.» [راجع: ٥٣، أخرجه مسلم: ١٧، وإما قطعة الدُّبَاءِ في الأخرى: ٣٩٠].

قوله: (باب نسبة اليمن إلى إسماعيل) أي ابن إبراهيم الخليل، ونسبة مضر وربيعة إلى إسماعيل متفق عليها، وأما اليمن فجماع نسبهم ينتمي إلى قحطان، واختلف في نسبة فالأكثر أنه ابن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، ويقبل هو من ولد هود عليه السلام، وقيل ابن أخيه. ويقال إن قحطان أول من تكلم بالعربية وهو والد العرب المتبرعة، وإما إسماعيل فهو والد العرب المستعربة، وأما العرب المعاربة فكانوا قبل ذلك كعاد وثمود وطسم وجديس ومعليق وغيرهم. وقيل: إن قحطان أول من قيل له أبيت اللعن وعم صباحا، وزعم الزبير بن بكار أن قحطان من ذرية إسماعيل وأنه قحطان بن الميسع بن تيم بن نبت بن إسماعيل عليه السلام، وهو ظاهر قول أبي هريرة المتقدم في قصة هاجر حيث قال وهو يخاطب الأنصار «تلك أمكم يا بني ماء السماء» هذا هو الذي يترجح في نقدي، وذلك أن عدد الآباء بين المشهورين من الصحابة وغيرهم وبين قحطان متقارب من عدد الآباء بين المشهورين من الصحابة وغيرهم وبين عدنان، فلو كان قحطان هو هود أو ابن أخيه أو قريباً من عصره لكان في عدد عاشر جد لعدنان على المشهور أن بين عدنان وبين إسماعيل أربعة آباء أو خمسة، وأما على القول بأن بين عدنان وإسماعيل نحو من أربعين أباً فذلك أبعد وهو قول غريب عند الأكثر، مع أنه حكاية كثيرون وهو أرجح عند من يقول إن معد بن عدنان كان في عصر مختصر، وقد وقع في ذلك اضطراب شديد واختلاف متفاوت حتى أعرض أكثر من سياق النسب بين عدنان وإسماعيل، وقد جمعت ما وقع في من ذلك أكثر من عشرة أقوال، فقرأت في «كتاب النسب لأبي روية على محمد بن نصر» فذكر فيه أصلاً في نسب عدنان فقال: قالت طائفة من أبين أن معد بن زيد بن معد بن مقدم بن ميسع بن نبت بن قيدر بن إسماعيل، وقالت طائفة: ابن أدد بن ميسع بن نبت بن سلمان بن حمل بن نبت بن قيدر، وقالت طائفة: ابن أدد بن ميسع المقوم بن ناحور بن يصرح بن يشجب بن مالك بن أهن بن نبت بن قيدر، وقالت طائفة هو ابن أدد بن الميسع بن يشجب بن سعد بن بريح بن ثير بن حيل بن منجم بن لاث بن الصابح بن كنانة بن العوام بن ثابت بن قيدر، وقالت طائفة: بين عدنان وإسماعيل أربعون أباً قال: واستخرجوا ذلك من كتاب رخصا كاتب أرميا النبي، وكان رخصا قد حمل معد بن عدنان من جزيرة العرب ليلي بمختصر عرقا عليه من معرة الجيش فأنبت نسب معد بن عدنان في كتبه فهو معروف عند علماء أهل الكتاب. قال: ووجدت طائفة من علماء العرب قد حفظت لمعد أربعين أباً بالعربية إلى إسماعيل، واحتجت في استقامتهم بأشعار من كان عالماً بأمر الجاهلية كامية بن أبي الصلت، قال: فقابلته يقول أهل الكتاب فوجدت العدد متقافاً واللفظ مختلفاً. ثم ساق أسماء أربعين أباً بينهما. وقد وجدت لغيره حكاية خلاف أزيد مما حكاه، فعند ابن إسحاق أنه عدنان بن أدد بن يشجب بن يعرب بن قنتر، وعنه أيضاً عدنان بن أدد بن مقدم بن يصرح بن ناحور بن يعرب بن يشجب بن نابت بن إسماعيل، وعن إبراهيم بن المنذر هو عدنان بن أدد بن الميسع بن نابت بن إسماعيل، وحكاية مرة عن عبد الله بن عمران المدني فزاد فيه ابن أدد والميسع زيدا، وحكى أبو الفرج الأصبهاني عن دغفل النسابة أنه ساق بين عدنان وإسماعيل سبعة وثلاثين أباً فذكرها وهي مغايرة للمذكور قبل، وقال هشام بن الكلبي في «كتاب النسب» له ونقله ابن سعد عنه قال: أخبرني عن أبي ولم أسمع منه أنه ساق بين عدنان وإسماعيل أربعين أباً. قلت: فذكرها وفيها مغايرة لما تقدم، قال هشام: وأخبرني رجل من أهل تدمر يكنى أبا يعقوب من مسلمي أهل الكتاب وعلمائهم أن رخصا كاتب أرميا أثبت نسب معد بن عدنان والأسماء التي عنده نحو هذه الأسماء، والخلاف من قبل اللغة. قال: وسمعت من يقول: إن معد بن عدنان كان على عهد عيسى ابن مريم، كذا قال، وحكى المحدثي في الأنساب ما حكاه ابن الكلبي ثم ساق الأسماء سيافة أخرى يكثر من هذا العدد بآتين ثم قال: وهذا ما أنكروه، وما ينبغي أن يعقل ولا يذكر ولا يستعمل بمخالفتها لم المشهور بين الناس، كذا قاله والذي يترجح في نظري أن الاختلاف على ما قاله ابن إسحاق أولى، وأولى ما أخرجه الحاكم والطبراني من حديث أم سلمة قالت: عدنان هو ابن أدين زيد بن بري ابن أعراق الثري، وأعراق الثري هو إسماعيل، وهو موافق لما ذكرته آنفاً عن إبراهيم بن المنذر عن عبد الله بن عمران، وهو موافق من يقول إن قحطان من ذرية إسماعيل لأنه والحالة هذه يتقارب عدد الآباء بين كل من قحطان وعدنان وبين إسماعيل، وعلى هذا فيكون معد بن عدنان كما قال بعضهم في عهد موسى عليه السلام لا في عهد عيسى عليه السلام، وهذا أولى لأن عدد الآباء بين نينا وبين عدنان نحو العشرين، فبعد مع كون المدة التي بين نينا وبين عيسى عليه السلام كانت ستامة سنة كما سيأتي في صحيح البخاري مع ما عرف من طول أعمارهم أن يكون معد في زمن عيسى، وإنما رجح من رجح كون بين عدنان وإسماعيل العدد الكبير

٣٥١١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ أَلْفُ نَفْسٍ» يَشِيرُ إِلَى الْمُشْرِكِ - مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قُرْنُ الشَّيْطَانِ. [راجع: ٣١٠٤. أخرجه مسلم: ٢٩٠٥].

قوله: (باب) كذا هو بلا ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله، ووجه تعلقه به من الحديثين الأولين ظاهر وهو الزجر عن الادياع إلى غير الأب الحقيقي، لأن اليمين إذ ثبت نسبهم إلى إسماعيل فلا ينبغي لهم أن ينسبوا إلى غيره، وأما الحديث الثالث فله تعلق بأصل الباب وهو أن عبد القيس ليسوا من مضر، وأما الرابع فللإشارة إلى ما وقع في بعض طرقه من الزيادة بذكر ربيعة ومضر، فأما الحديث الأول وهو حديث أبي ذر قنوله في الإسناد «عن الحسين» هو ابن واقد المعلم، ووقع في رواية مسلم «حدثنا حسين المعلم». وقوله «عن أبي ذر» في رواية الإسماعيلي «حدثني أبو ذر» وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق، وقوله «ليس من رجل» من زائدة، والتعبير بالرجل للغالب وإلا فالرأى كذلك حكمها.

قوله: (أدعي) لمير أبيه وهو يعلمه إلا كفر بالله كذا وقع هنا كفر بالله ولم يقع قوله: «بالله» في غير رواية أبي ذر ولا في رواية مسلم ولا الإسماعيلي وهو أولى، وإن ثبت ذاك فالمراد من استعمل ذلك مع علمه بالتحريم، وعلى الرواية المشهورة فالمراد كفر النعمة، وظاهر اللفظ غير مراد وإنما ورد على سبيل التخليط والزجر لفاعل ذلك، أو المراد بإطلاق الكفر أن فاعله فعل فعلاً شبيهاً بفعل أهل الكفر، وقد تقدم تقرير هذه المسألة في كتاب الإيمان، وقوله: «ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوا مقعده من النار» في رواية مسلم والإسماعيلي «ومن ادعى ما ليس له فليس منا، وليتبوا مقعده من النار» وهو أعم مما تدل عليه رواية البخاري، على أن لفظة «نسب» وقعت في رواية الكشميهني دون غيره ومع حذفها يبقى متعلق الجار والمجرور محذوفاً فيحتاج إلى تقدير، ولفظ نسب أولى ما قدر لوروده في بعض الروايات.

قوله: (الليثوي) أي ليثخند منزلاً من النار، وهو إما دعاء أو خبر بلفظ الأمر ومعناه هذا جزاءه إن جوزي، وقد يعنى عنه، وقد يتوب فيسقط عنه، وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان في حديث «من كذب علي» وفي الحديث تحريم الانتقام من النسب المعروف والادياع إلى غيره، وقد في الحديث بالمعلم ولا بد منه في الحالتين إثباتاً وتقياً لأن الإثم إنما يترتب على العالم بالشيء المتعمد له، وفيه جواز إطلاق الكفر على المعاصي لقصد الزجر كما قرنا، ويؤخذ من رواية مسلم تحريم الدعوى بشيء ليس هو للعدوى، فيدخل فيه الدعوى الباطلة كلها مآلاً وعلماً وتعلماً ونسباً وحالاً وصلاًحاً ونعمة وولاء وغير ذلك، ويزاد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة على ذلك، واستدل به ابن دقيق العيد للملكية في تصحيحهم الدعوى على الغالب بغير مسخر لدخول المسخر في دعوى ما ليس له وهو يعلم أنه ليس له، والقاضي الذي يقبضه أيضاً يعلم أن دعواه باطلة، قال: وليس هذا القانون منصوباً في الشرع حتى يمتنع به عسوم هذا الوعيد، وإما المقصود بإصالح الحق لمستحقه ترك مراعاة هذا القدر، وتحصيل المقصود من إيصال الحق لمستحقه أولى من الدخول تحت هذا الوعيد العظيم.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا علي بن عباس) بتحتانية ومعمجة.

قوله: (حدثنا علي بن عباس) بتحتانية ومعمجة.

قوله: (حدثنا علي بن عباس) بتحتانية ومعمجة.

٦- باب ذكر أسلم، و غفار، و زينة، و جهينة، و أشجع

٣٥١٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُرْمَرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُرَيْشٌ، وَالْأَنْصَارُ، وَجُهَيْنَةُ، وَزَيْنَةُ، وَأَسْلَمُ، وَغِفَارٌ، وَأَشْجَعٌ، قَوْمًا لَيْسَ لَهُمْ قَوْلٌ دُونَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». [راجع: ٣٥٠٤. أخرجه مسلم: ٢٥٢٠].

٣٥١٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ: «غِفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَأَسْلَمٌ سَأَلَهَا اللَّهُ، وَغُصَيَّةٌ غَصَّتَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». [أخرجه مسلم: ٢٥١٨].

٣٥١٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْقُفَيْي: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْلَمُ سَأَلَهَا اللَّهُ، وَغِفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا». [أخرجه مسلم: ٢٥١٥].

٣٥١٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ج) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

قوله: (أدعي) لمير أبيه وهو يعلمه إلا كفر بالله كذا وقع هنا كفر بالله ولم يقع قوله: «بالله» في غير رواية أبي ذر ولا في رواية مسلم ولا الإسماعيلي وهو أولى، وإن ثبت ذاك فالمراد من استعمل ذلك مع علمه بالتحريم، وعلى الرواية المشهورة فالمراد كفر النعمة، وظاهر اللفظ غير مراد وإنما ورد على سبيل التخليط والزجر لفاعل ذلك، أو المراد بإطلاق الكفر أن فاعله فعل فعلاً شبيهاً بفعل أهل الكفر، وقد تقدم تقرير هذه المسألة في كتاب الإيمان، وقوله: «ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوا مقعده من النار» في رواية مسلم والإسماعيلي «ومن ادعى ما ليس له فليس منا، وليتبوا مقعده من النار» وهو أعم مما تدل عليه رواية البخاري، على أن لفظة «نسب» وقعت في رواية الكشميهني دون غيره ومع حذفها يبقى متعلق الجار والمجرور محذوفاً فيحتاج إلى تقدير، ولفظ نسب أولى ما قدر لوروده في بعض الروايات.

قوله: (الليثوي) أي ليثخند منزلاً من النار، وهو إما دعاء أو خبر بلفظ الأمر ومعناه هذا جزاءه إن جوزي، وقد يعنى عنه، وقد يتوب فيسقط عنه، وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان في حديث «من كذب علي» وفي الحديث تحريم الانتقام من النسب المعروف والادياع إلى غيره، وقد في الحديث بالمعلم ولا بد منه في الحالتين إثباتاً وتقياً لأن الإثم إنما يترتب على العالم بالشيء المتعمد له، وفيه جواز إطلاق الكفر على المعاصي لقصد الزجر كما قرنا، ويؤخذ من رواية مسلم تحريم الدعوى بشيء ليس هو للعدوى، فيدخل فيه الدعوى الباطلة كلها مآلاً وعلماً وتعلماً ونسباً وحالاً وصلاًحاً ونعمة وولاء وغير ذلك، ويزاد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة على ذلك، واستدل به ابن دقيق العيد للملكية في تصحيحهم الدعوى على الغالب بغير مسخر لدخول المسخر في دعوى ما ليس له وهو يعلم أنه ليس له، والقاضي الذي يقبضه أيضاً يعلم أن دعواه باطلة، قال: وليس هذا القانون منصوباً في الشرع حتى يمتنع به عسوم هذا الوعيد، وإما المقصود بإصالح الحق لمستحقه ترك مراعاة هذا القدر، وتحصيل المقصود من إيصال الحق لمستحقه أولى من الدخول تحت هذا الوعيد العظيم.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا علي بن عباس) بتحتانية ومعمجة.

قوله: (حدثنا علي بن عباس) بتحتانية ومعمجة.

قوله: (إن من أعظم القوم) بكسر الفاء مقصور وعود وهو جمع فرية والفرية

قوله: (موالي) بتشديد التحتانية إضافة إلى النبي ﷺ أي أنصاري، وهذا هو المناسب هنا وإن كان للمولى عدة معان، ويروى بتخفيف التحتانية والمضاف محذوف أي موالي الله ورسوله، ويدل عليه قوله: «ليس لهم مولى دون الله ورسوله» وهذه فضيلة ظاهرة هؤلاء القتال، والمراد من آمن منهم، والشرف يحصل للنبي إذا حصل لبعضه، قبل إنما خصوا بذلك لأنهم يأمروا إلى الإسلام فلم يسبقوا كما سبى غيرهم، وهذا إذا سلم يحمل على الغالب، وقيل: المراد بهذا الخبر النهي عن استرقاقهم وأنهم لا يدخلون تحت الرق، وهذا بعيد.

الحديث الثاني: حديث «غفار غفر الله له».

قوله: (حدثنا محمد بن غري) هو بالمجمة والراء المكررة مصغر.

قوله: (إن عبد الله) هو ابن عمر.

قوله: (غفار غفر الله له) هو لفظ خبر يروى به الدعاء، ويحتمل أن يكون خبراً على بابه، ويؤيده قوله في آخره: «وعصية عصمت الله ورسوله» وعصية من يملن من بني سليم ينسبون إلى عصية يمهلتين مصغر ابن خضاف بضم المعجمة وفاء من تخفف ابن امرئ القيس بن بهته بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها مثله ابن سليم، وإنما قال فيهم ذلك لأنهم عاهدوه ففدوا كما سيأتي بيان ذلك في كتاب المغازي في غزوة بدر معونة، وقد تعلقت له طرق في الاستسقاء، وحكى ابن التين أن بني غفار كانوا يسرقون الحاج في الجاهلية فدعا لهم النبي ﷺ بعد أن أسلموا ليصحبهم فذلك العار، ووقع في هذا الحديث من استعمال جناس الاشتقاق ما يلزم على السمع لسهولة وتسجيله، وهو من الاشتاقات اللطيفة.

(تسوية) وقع هنا في رواية كريمة وغيرها «باب ابن أخت القوم منهم» وذكر فيه حديث أس بن ذلك، وهو عند أبي ذر قبل «باب قصة الحبش» وسياقي. ووقع بعده أيضاً بضمهم «باب قصة زمزم» وفيه حديث إسلام أبي ذر، وهو عند أبي ذر بعد «باب قصة خزاعة» وسياقي شرح هذين البابين في مكانهما إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة في ذلك.

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن سلام، وقرأت بخط مغلفي: قيل هو ابن سلام وقيل ابن يحيى الذهلي، وهذا الثاني وهم فإن الذهلي لم يدرك عبد الوهاب الثقفي، والصواب أنه ابن سلام كما ثبت عند أبي علي بن السكن في غير هذا الحديث، ويحتمل أن يكون ابن حوشب فقد خرج البخاري في تفسير «أقربت» وفي الإكرام عن محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الله الثقفي فهو أول من يفسر به من عهد بني يحيى، وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو يحيى عن طريق محمد بن المنثري عن عبد الوهاب فيحتمل أن يكون هو فإنه من شيوخ البخاري.

قوله: (عن أيوب) هو السخيتاني، ومحمد هو ابن سيرين، وذكر الإسماعيلي عن المنيعي أن عبد الوهاب الثقفي تفرد برواية هذا الحديث عن أيوب. الحديث الرابع: أوردته من طرق:

قوله في الطريق الأولي: (أرايتهم) للمخاطب بذلك الأقرع بن حابس كما في الرواية التي بعدها.

قوله: (مخيراً من بني تميم) أي ابن من بضم الميم وتشديد الراء ابن أدم بضم الألف وتشديد الدال ابن طائفة بن إلياس بن مضر، وفيهم بطون كثيرة جداً.

قوله: (وبني أسد) أي ابن خزاعة من منكرة بن إلياس بن مضر، وكانوا عدداً كثيراً، وقد ظهر مصداق ذلك عقب وفاة رسول الله ﷺ فارتد هؤلاء مع طليحة بن خويلد، ولزاد الذين قبلهم وهم بنو تميم مع سجاح.

قوله: (ومن بني عبد الله بن غطفان) بفتح المعجمة ثم المهمله ثم الفاء والتخفيف أي ابن سعد بن قيس عيلان بن مضر، وكان اسم عبد الله بن غطفان في الجاهلية عبد المزى نصيره النبي ﷺ عبد الله، وبنوه يعرفون ببني الحولة، (ومن بني عامر بن صعصعة) أي ابن معاوية بن بكر بن هوازن، وسياقي نسب هوازن في الحديث الذي بعده.

قوله: (فقال رجل نعم) هو الأقرع بن حابس التيمي كما في الرواية التي بعده.

قوله: (عن محمد بن أبي يعقوب) هو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب بن نسب إلى جده وهو بصري من بني تميم، قال شعبة: حدثني محمد بن أبي يعقوب وهو سيد بني

أبي بكر، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «أرايتهم إن كان جنيته ومزينة وأسلم وغفار خيراً من بني تميم، وبني أسد ومن بني عبد الله بن غطفان، ومن بني عامر بن صعصعة؟» فقال رجل: «نجل: خاؤها وخيرها»، فقال: «هم خير من بني تميم، ومن بني أسد، ومن بني عبد الله بن غطفان، ومن بني عامر بن صعصعة». [انظر: ٣٥١٦، ٦١٣٥، أخرجه مسلم: ٢٥٢٢].

٣٥١٦ - حدثني محمد بن بشر: حدثنا عثمان بن عيسى: حدثنا شعبة، عن محمد بن أبي يعقوب قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه: أن الأقرع بن حابس قال للنبي ﷺ: «إنما يهلك سراق الحجاج، من أسلم وغفار ومزينة» وأخبرني وجنيته، أن أبي يعقوب شك - قال النبي ﷺ: «أرايت إن كان أسلم وغفار ومزينة» وأخبرني وجنيته - خيراً من بني تميم، وبني عامر، وأسلم، وغطفان، خاؤها وخيرها؟» قال: نعم، قال: «والذي نفسي بيده إنهم لخير منهم». [راجع: ٣٥١٥، أخرجه مسلم: ٢٥٢٢].

٣٥١٦ - حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد، عن أيوب، عن محمد بن أبي هريرة قال: قال: «أسلم، وغفار، وخيصة من مزينة وجنيته، أو قال: خيصة من جنيته أو مزينة خير عند الله - أو قال: يوم القيامة - من أسد، وكيم، وخوازن، وغطفان».

[الأحاديث ٣٥١٧ - ٣٥٢١ جاءت في الرواية طب الحديث رقم ٣٥٢٢]

قوله: (باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع) هذه خمس قبائل كانت في الجاهلية في القوة والمكانة دون بني عامر بن صعصعة وبني تميم بن سر وغيرهما من القبائل، فلما جاء الإسلام كانوا أسرع دخولا فيه من أولئك فانقلب الشرف إليهم بسبب ذلك، فاما أسلم فقد تقدم ذكر نسبهم في الباب الماضي، وأما غفار فبكر السخيت المعجمة وتخفيف الفاء وهم بنو غفار بن مليل بجم ولامين مصغر ابن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وسبق منهم إلى الإسلام أبو ذر الغفاري وأخوه أنيس كما سيأتي شرح ذلك قريباً، ورجع أبو ذر إلى قومه فأسلم الكثير منهم. وأما مزينة فبضم الميم وفتح الزاي وسكون التحتانية بعدها نون وهو اسم امرأة عمرو بن أبن طائفة بالموحدة ثم المعجمة ابن إلياس بن مضر، وهي مزينة بنت كلب بن وبرة، وهي أم أوس وعثمان ابني عمرو، فولد هذين يقال لهم بنو مزينة والمزنيون، ومن قدماء الصحابة منهم عبد الله بن مغفل بن عبد نهم المزني وعنه خزاعي بن عبد نهم وإلياس بن هلال وابنه قرة بن إلياس وهذا جد القاضي إلياس بن معاوية بن قرة وآخرون وأما جهينة فهم بنو جهينة بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بضم اللام بن الحاف بالمهمله والفاء وزن إلياس بن قضاة، بن مشهوري الصحابة منهم عتبة بن عامر الجهني وغيره، واختلف في قضاة فالأكثر أنهم من حبر فريج نسبهم إلى قحطان، وقيل هم من ولد معد بن عدنان. وأما أشجع فبالمعجمة والجيم وزن آخر وهم بنو أشجع بن ريث بفتح الراء وسكون التحتانية بعدها مثله ابن غطفان بن سعد بن قيس، من مشهوري الصحابة منهم نعيم بن مسعود بن عامر بن أنيف. والحاصل أن هذه القبائل الخمس من مضر، أما مزينة وغفار وأشجع فبالاشتقاق، وأما أسلم وجهينة فعلى قول ويرجعه أن الذين ذكروا في مقابلهم وهم تميم وأسد وغطفان وهوازن جميعهم من مضر بالاشتقاق، وكانت منازل بني أسد بن خزاعة طار مكة حتى وقع بينهم وبين خزاعة قتل فضالة بن عباد بن سمرارة الأسدي هلال بن أمية لخزاعي قتل خزاعة فضالة بصاحبها فنشبت الحرب بينهم فبرحت بنو أسد عن منازلهم فحالفوا غطفان فصار يقال للطائفتين الحليفان أسد وغطفان، وتأخر من بني أسد آل جيش بن رباب فحالفوا بني أمية، فلما أسلم آل جيش وهاجروا احتوى أبو سفيان على دورهم بذلك الحلف، ذكر ذلك عمر بن شبة في «أخبار مكة». ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث.

الأول:

قوله: (فريش والأنصار) تقدم ذكر فريش، وسياقي ذكر الأنصار في أوائل المجرة.

نعيم وهو ثقة عند الجميع.

قوله: (إن الأقرع بن حابس) بمهمله وموحدة مكسورة وبعدها سين مهمله.

قوله: (إنما بايعك سراق الحجيج) بالموحدة وبعد الألف تخاتية، وفي رواية بالثناة وبعد الألف موحدة.

قوله: (ابن أبي يعقوب شك) هو مقول شعبة وقد ظهر من الرواية التي قبلها أن لا أثر لشكها، وأن ذلك ثابت في الخبر.

قوله: (لأخير منهم) كذا فيه بوزن أفضل وهي لغة قليلة، والمشهورة «لخير منهم» وثبت كذلك في رواية الترمذي، وإنما كانوا أخيراً لأنهم سبقوهم إلى الإسلام، والمراد الأكثر الأغلب.

قوله: (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أسلم وغفان) كذا فيه بحذف فاعل قال الثاني، وهو اصطلاح لحمد بن سيرين إذا قال عن أبي هريرة قال: «قال» ولم يسم قائلاً والمراد به النبي ﷺ، وقد نهى عن ذلك الخطيب وبيعه بأن الصلاح، وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن زهير بن حرب عن ابن علية عن أيوب فقال فيه: «قال رسول الله ﷺ» كذا أخرجه أحمد عن طريق معمر عن أيوب.

قوله: (وهي من مزينة وجهينة) فيه تنقيح لما أطلق في حديث أبي بكره الذي قبله، وكذا في قوله: «يوم القيامة» لأن للمتر بالخير والشر إذا ظهر في ذلك الوقت.

قوله: (وهوازن وغطفان) أما غطفان فتقدم ذكره في حديث أبي هريرة، وأما هوازن فذكرت في حديث أبي هريرة بدلي بن عامر بن مصعمة، وبنو عامر بن مصعمة من بني هوازن من غير عكس، فذكر هوازن أشمل من ذكر بني عامر، ومن قبائل هوازن غير بني عامر بنو نصر بن معاوية وبنو سعد بن بكر بن هوازن وتقيف وهو قيس بن منبه بن بكر بن هوازن، والجميع يجمعهم هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بفتح المعجمة ثم المهمله ثم الفاء والتخفيف ابن قيس.

٧- باب ذكر قحطان

٣٥١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ نَوْزٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْقَعْسِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ، يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ». [أثر: ٧١١٧، أخرجه مسلم: ٢٩١٠].

قوله: (باب ذكر قحطان) تقدم القول فيه وهل هو من ذرية إسماعيل أم لا ؟ ولق قحطان تنتهي أنساب أهل اليمن من حمير وكندة ومعدان وغيرهم.

قوله: (عن نوز بن زيد) هو الدبلي المدني، وأبو الفتح شيخه اسمه سالم.

قوله: (لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان) لم أفت على اسمه ولكن جواز القرطبي أن يكون جهجاه الذي وقع ذكره في مسلم من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ «لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل يقال له جهجاه» أخرجه عقب حديث القحطاني.

قوله: (يسوق الناس بعصاه) هو كناية عن الملك، شبهه بالرأعي وشبه الناس بالغنم، ونكتة التشبيه التصرف الذي يملكه الراعي في الغنم، وهذا الحديث يدخل في علامات النبوة من جملة ما أخبر به ﷺ قبل وقوعه ولم يقع بعد، وقد روى نعيم بن حماد في الفتن من طريق أرطاة بن المنذر أحد التابعين من أهل الشام أن القحطاني يخرج بعد المهدي ويسير على سيرة المهدي، وأخرج أيضاً من طريق عبد الرحمن بن قيس بن جابر الصدقي عن أبيه عن جده مرفوعاً «يكون بعد المهدي القحطاني، والذي بعثني بالخلق ما هو دونه» وهذا الثاني مع كونه مرفوعاً ضعيف الإسناد، والأول مع كونه مرفوعاً أصح إسناداً منه، فإن ثبت ذلك فهو في زمن عيسى ابن مريم، ما تقدم أن عيسى عليه السلام إذا نزل يجد المهدي إمام المسلمين، وفي رواية أرطاة بن المنذر «أن القحطاني يعيش في الملك عشرين سنة» واستشكل ذلك كيف يكون في زمن عيسى يسوق الناس بعصاه والأمر إنما هو لعيسى ؟ ويجاب بجواز أن يقيمه عيسى نائباً عنه في أمور مهمة عامة، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

٨- باب ما ينهى من دعوى الجاهلية

٣٥١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَابَ مَعَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا، وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَقَابٌ، لَكَسَعَ أَنْصَارِيًّا، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَدَاعَوْا، وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ دَعْوَى أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟ ثُمَّ قَالَ: مَا شَأْنُهُمْ؟». فَأَخْبِرْ بِكُسْفَةِ الْمُهَاجِرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَوْهَا لِإِنِّهَا خِيْبَةٌ». وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنَسٍ سَلَوْنُ: أَفَلَا تَدْعَاؤُا عَلَيْنَا؟ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَقَالَ عَمْرٌ: لَا تَقُلْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ هَذَا الْخَبِيثَ؟ لِعَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَخْدُثُ النَّاسُ أَنَّهُ كَانَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ». [أثر: ٩٠٥، ٩٠٦، أخرجه مسلم: ٢٥٨٤].

٣٥١٩- حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَعَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَرِبَ الْخُمْلُودَ، وَشَقَّ الْجُبُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ». [راجع: ١٢٩٤، أخرجه مسلم: ١٠٣].

قوله: (باب ما ينهى من دعوى الجاهلية) ينهى بضم أوله ودعوى الجاهلية الاستغاثة عند إرادة الحرب. كانوا يقولون: «يا آل فلان» فيجتمعون فينصرون القاتل ولو كان ظالماً، فجاء الإسلام بالنهي عن ذلك، وكان المصنف أشار إلى ما ورد في بعض طرق جابر المذكور، وهو ما أخرجه إسحاق بن راهويه والبخاري في «الفوائد الأصهبانية» من طريق أبي الزبير عن جابر قال: «أقتل غلام من المهاجرين وغلغام من الأنصار» فذكر الحديث، وفيه «فقال رسول الله ﷺ أدعوى الجاهلية؟ قالوا لا. قال: لا بأس، ولنصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً، فإن كان ظالماً فلينه فإنه له نصر» وعرف من هذا أن الاستغاثة ليست حراماً وإنما إهراءم ما يرتب عليها من دعوى الجاهلية.

قوله: (حدثنا محمد) كذا للجمع غير منسوب، وهو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج» وأبو علي الجاني، ويؤيد ذلك ما وقع في «الوصايا» بمثل هذه الطريق، فثبت الأكثر حدثنا محمد غير منسوب، وعند أبي ذر حدثنا محمد بن سلام.

قوله: (غزونا) هذه الغزوة هي غزوة المريسج.

قوله: (ثابت معه) بمثابة موحدة أي اجتمع.

قوله: (رجل لعاب) أي بظال، وقيل: كان يلعب بالحراير كما تصنع الحشيشة، وهذا الرجل هو جهجاه بن قيس الغفاري وكان أجبر عمر بن الخطاب، والأنصاري هو ستان بن وبرة حليف في سلم الحزرجي، وسيأتي بيان ذلك في تفسير سورة المنافقين.

قوله: (فكسع) بفتح الكاف والمهملتين أي ضربه على دبره.

قوله: (حتى تداعوا) كذا للأكثر بسكون الواو بصيغة الجمع، وفي بعض النسخ عن أبي ذر «تداعوا» بفتح العين والواو بصيغة التثنية، والمشهور في هذا تداعيا بالياء عوض الواو، وكأنه بقاها على أصلها بالواو.

قوله: (دعواها فإنها خبيثة) أي دعوى الجاهلية، وقيل: الكسفة، والأول هو المعتمد.

قوله: (ولا تقتل) بالنون وبالثناة أيضاً.

قوله: (هذا الخبيث لعبد الله) اللام بمعنى عن والتقدير قال عمر يزيد عبد الله لا تقتل هذا الخبيث؟ وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في التفسير إن شاء الله تعالى.

قوله: (وعن سفیان عن زيد) هو معطوف على قوله: «حدثنا سفیان عن الأعمش» وهو موصول وليس معلق، وقد تقدم في الجناز من رواية أبي نعيم عن سفیان عن زيد، ومن رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان عن الأعمش، فكأنه كان

عند ثابت بن محمد عن سفيان عن شيخه، وكأنه سمعه منه مرفقاً فحدث به، فنقل عنه كذلك.

٩ - باب قصة خزاعة

٣٥٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ: عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ ابْنُ قَمْعَةَ بْنِ خَيْلَفَةَ أَبُو خَزَاعَةَ».

٣٥٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «الْحَبِيرَةُ الَّتِي يُنْسَبُ ذُرِّيَّهَا لِلطَّوْغِيَةِ وَلَا يَحْتَلِبُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، وَالسَّائِيَةُ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهَا لَأَبَائِهِمْ فَلَا يَحْتَمِلُ عَلَيْهَا شَيْءٌ».

قَالَ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ عَامِرٍ ابْنَ لُحَيٍّ الْخَزَاعِيَّ يَجْرُ قَصَبُهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَبَّ السَّوَالِبَ». [المطهر: ٤٦٣].
أخرجه مسلم: ٢٨٥٦.

قوله: (باب قصة خزاعة) المختطف في نسبهم مع الأصناف على أنهم من ولد عمرو بن لحي باللام والمهمله مصغر وهو ابن حارثة بن عمرو بن عامر بن ماء السلاء، وقد تقدم نسبة في أسلم وأسلم هو عم عمرو بن لحي، ويقال إن اسم لحي ربيعة، وقد صحف بعض الرواة فقال عمرو بن يحيى، ووقع مثل ذلك في الجمع للحمدي والصواب باللام وتشديد الباء آخره مصغر، ووقع في حديث جابر عند مسلم «رأيت أبا ثمامة عمرو بن مالك» وفيه تغيير لكن أفاد أن كنية عمرو أبا ثمامة، ويقال خزاعة بنو كعب، نسبوا إلى جدهم كعب بن عمرو بن لحي، قال ابن الكلبي: لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم بنو عمرو بنو مازن بنو مازن على ماء يقال له خسان، فمن أقام به منهم فهو خساني، وانخرعت منهم بنو عمرو بن لحي من قومهم فتنزلوا مكة وما حولها فسموا خزاعة، وتفرقت سائر الأزد، وفي ذلك يقول حسان بن ثابت:

ولما نزلنا بطن مر نخزعت خزاعة منا في جسوع كراكر

ووقع في حديث الباب أنه عمرو بن لحي بن قمعته ابن خندف، وهذا يؤيد قول من يقول إن خزاعة من مضر، وذلك أن خندف بكسر المعجمة وسكون النون وفتح الدال بعدها فاء اسم امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلى بنت حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة، لقيت مختلف لشيتها، واختلقت المهرولة، واشتهر بنوها بالنسبة إليها دون أبيهم لأن إلياس لما مات حزنت عليه حزناً شديداً بحيث مجرت أهلها ودارها وساحت في الأرض حتى ماتت، فكان من رأى أولادها الصغار يقول من هؤلاء ؟ فيقال بنو خندف، وإشارة إلى أنها ضيعتهم، وقمعة بفتح القاف ولام بعدها مهمله خفيفة ويقال بكسر القاف وتشديد الميم، وجمع بعضهم بين القولين أي نسبة خزاعة إلى اليمن وإلى مضر فزعم أن حارثة بن عمرو لما مات قمعة ابن خندف كانت امرأته حاملاً بلحي فولدت له وهي عند حارثة فبناه فنسب إليه، فعلى هذا فهو من مضر بالولادة ومن اليمن بالنسبة. وذكر ابن الكلبي أن سبب قيام عمرو بن لحي بأمر الكعبة ومكة أن أمه هفيرة بنت عمرو بن الحارث بن مضاها الجهمي وكان أبوها آخر من ولي أمر مكة من جرهم فقام بأمر البيت مسيطر عمرو بن لحي فصار ذلك في خزاعة بعد جرهم، ووقع بينهم في ذلك حروب إلى أن المجلت جرهم من مكة، ثم تولت خزاعة أمر البيت ثلاثمائة سنة إلى أن كان آخرهم يدعى أبا عبشان بضم المعجمة وسكون الموحدة بعدها معجمة أيضاً واسمه الحمرش بمهمله ثم معجمة ابن حليل بمهمله ولأمين مصغر ابن حبشية بفتح المهمله وسكون الموحدة بعدها معجمة ثم ياء نسب ابن سلول بفتح المهمله ولأمين الأولى مضموه ابن عمرو بن لحي، وهو خال قصي بن كلاب آخر أمه حتى بضم المهمله وتشديد الموحدة مع الإمالة، وكان في عقله شيء فخذله قصي فاشتري أمه البيت بأزداد من الإبل، ويقال بترق خمر، فغلب قصي حينئذ على أمر البيت، وجمع بطون بني فهر وحارب خزاعة حتى أخرجهم من مكة، وفيه يقول الشاعر:

أبركم قصي كان يدعى جمعاً به جمع الله القبائل من فهر

وشرح قصي لغريش السقاء والرفادة، فكان يصنع الطعام أيام منى والحياض للماء، فيطعم الحبيص ويسقيهم، وهو الذي عمر دار الندوة بمكة، فإذا وقع لغريش شيء اجتمعوا فيها واعدوه بها.

قوله: (عمرو بن لحي بن قمعته ابن خندف أبو خزاعة) أي هو أبو خزاعة، ووقع في رواية أبي نعيم عن إسرائيل بهذا السند عند الإسماعيلي «خزاعة بن قمعته بن عمرو ابن خندف» وفيه تغيير بالتقديم والتأخير، وعنده من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل «عمرو أبو خزاعة بن قمعته ابن خندف» وهذا يوافق الأول لكن بخلاف لحي، ويأن عراب ابن قمعته إعراب عمرو لا إعراب أبو خزاعة، وأصوبها الأول، وهكذا روى أبو حصين هذا الحديث عن أبي صالح مختصراً، وأخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أتم منه ولفظه «رأيت عمرو بن لحي بن قمعته ابن خندف يمر قصبه في النار» وأورد ابن إسحاق في «السيرة الكبرى» عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي صالح أتم من هذا ولفظه «سمعت رسول الله ﷺ يقول لأكرم بن الجسور: رأيت عمرو بن لحي يمر قصبه في النار، لأنه أول من خير دين إسماعيل، فنصب الأوثان وسبب ابن مردويه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه نحوه، وللحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، لكنه قال: «عمرو بن قمعته» فنسب إلى جده، وروى الطبراني من حديث ابن عباس رفعه «أول من خير دين إبراهيم عمرو بن لحي بن قمعته ابن خندف أبو خزاعة» وذكر الشافعي من طريق عكرمة نحوه ومرسلاً وفيه «فقال لفلان: يا رسول الله من عمرو بن لحي ؟ قال: أبو هؤلاء لحي من خزاعة» وذكر ابن إسحاق أن سبب عبادة عمرو بن لحي الأصنام أنه خرج إلى الشام وبها يومئذ العماليق وهم يعبدون الأصنام فاستوهمهم واحداً منها وجاء به إلى مكة فنصبه إلى الكعبة وهو هبل، وكان قبل ذلك في زمن جرهم قد فجر رجل يقال له أساف بامرأة يقال لها نائلة في الكعبة فمسخهما أهل جبل وعلا حجرين، فأخذهما عمرو بن لحي فنصبهما حول الكعبة، فصار من يطوف يتمسح بهما، يبدأ بأساف ويختم بنائلة. وذكر محمد بن حبيب عن ابن الكلبي أن سبب ذلك أن عمرو بن لحي كان له تابع من الجن يقال له أبو ثمامة فأتاه ليلة فقال: أجب أبا ثمامة فقال: ليك من ثمامة، فقال: ادخل بلا ملامة، فقال: اختر سيف جلد، فخذ أكمة معدة، فخذها ولا تهيب، وادع إلى عبادتها فحب. قال فترجى إلى جلة فوجد الأصنام التي كانت تعبد في زمن نوح وإدريس، وهي ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، فحملها إلى مكة ودعا إلى عبادتها فانتشرت بسبب ذلك عبادة الأصنام في العرب، وسيأتي زيادة شرح ذلك في تفسير سورة نوح إن شاء تعالى.

قوله في الرواية الأخرى عن أبي هريرة: (عمرو بن عامر الخزاعي) كذا وقع نسبة في حديث ابن مسعود عند أحد ولفظه «أول من سبب السوابب وعبد الأصنام عمرو بن عامر أبو خزاعة» وهذا مغاير لما تقدم، وكأنه نسب إلى جده لأنه عمرو بن حارثة بن عمرو بن عامر، وهو مغاير لما تقدم من نسبة عمرو بن لحي إلى مضر، فإن عامراً هو ابن ماء السلاء بن سبأ وجد جده عمرو بن لحي عند من نسبة إلى اليمن، ويحتمل أن يكون نسب إليه بطريق التي كما تقدم من قبل، وسيأتي الكلام على الوصيلة والسبابة وغيرها في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى.

١٠ - باب قصة إسلام أبي ذر

الغفاري رضي الله عنه

٣٥٢٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي جَهْرَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِأَخِيهِ: ارْكَبْ إِلَى هَذَا الْوَادِي فَأَعْلِمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُزْعَمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، يَا أَيُّهَا النَّحْرُ مِنَ السَّمَاءِ، وَاسْمِعْ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ أَيْتَنِي، فَأَنْطَلِقُ الْإِخَ حَتَّى لَقِيَهُ، وَسَمِعَ مِنْ قَوْلِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ أَبِي ذَرٍّ فَقَالَ لَهُ: رَأَيْتَهُ يَأْمُرُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَكَلَامًا مَا هُوَ بِالشَّرِّ، فَقَالَ: مَا شَفَعَنِي، مِمَّا أَرَدْتُ فَتَرَوُدَ وَحَمَلْتُ شَيْئاً لَهُ فِيهَا مَاءٌ حَتَّى قَدِمْتُ مَكَّةَ، فَاتَى الْمَسْجِدَ فَأَلْقَمَسَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا يَعْرِفُهُ، وَكَرِهَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ حَتَّى أَذْرَكَهُ بَعْضُ اللَّيْلِ، فَرَأَتْهُ عَلِيٌّ فَعَرَفَ أَنَّهُ غَرِيبٌ، فَلَمَّا رَأَتْهُ تَعَمَّ لَمَمَ يَسْأَلُ وَاحِدَهُ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَنْ شَيْءٍ حَتَّى اصْبَحَ، ثُمَّ احْتَمَلَ قَرِينَتَهُ وَزَادَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَظَلَّ ذَلِكَ أَيَّاماً وَلَا يَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى امْسَى، فَعَادَ إِلَى مَضْجَعِهِ فَمَرَّ بِهِ عَلِيٌّ فَقَالَ: أَمَا نَالَ لِمَ لَمْ يَدْخُلْ أَنْ يَعْلَمْ مَنْزِلَهُ؟ فَالْقَامَةُ فَلَحَبَ بِهِ مَعَهُ، لَا يَسْأَلُ وَاحِدَهُ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَنْ شَيْءٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ

يَوْمَ الْفُلِّ، فَقَادَ عَلِيٌّ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، فَلَقَاهُ مَعَهُ ثُمَّ قَالَ: أَلَا تَحْدِثُنِي مَا أَلْبَسِي أَفْتَدَنَكَ، قَالَ: إِنْ أَطْعَمْتَنِي غَدًا وَيَمَخُافَا تَرُدُّحِدَتِي فَقُلْتُ، فَفَعَلَ فَأَخْبَرَنِي، قَالَ: فَإِنَّهُ حَقٌّ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَصْبَحْتَ فَاتَّبِعْنِي، فَإِنِّي إِنْ رَأَيْتَ شَيْئًا أَخَافُ عَلَيْكَ فَقُلْتُ كَأَنِّي أَرِيقُ الْمَاءَ، فَإِنْ مَضَيْتَ فَاتَّبِعْنِي حَتَّى تَدْخُلَ مَذْحِجِي فَقَعْلٌ، فَاَنْطَلَقَ يَقْفُوهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَخَلَ مَعَهُ، فَسَمِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَأَسْلَمَ مَكَانَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَى قَوْمِكَ فَأَخْبِرْهُمْ حَتَّى يَأْتِيَكَ أَمْرِي». قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَصْرُخَنَّ بِهَا بَيْنَ ظُهُورَانِهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، فَهَادَى بِأُظْلَى صَوْبِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ الْقَوْمُ فَصَرَّيُوهُ حَتَّى احْتَضَمُوهُ، وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَكْبَ عَلَيْهِ، قَالَ: وَتِلْكَمُ السُّنَمُ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ مِنْ عِفَارٍ، وَإِنْ طَرِيقَ بَحَارِكُمْ إِلَى الشَّامِ، فَأَنْقَذَهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ عَادَ مِنَ الْعَدُوِّ لِيُطْلِعَهَا، فَصَرَّيُوهُ وَكَارَوْا إِلَيْهِ، فَأَكْبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ. [إخرجه

مسلم: [٢٤٧٤]. (لم يرد هذا الحديث في البوينة) [انظر الحديث: [٢٨٦١]

١١- باب قصة زعزم

قوله: (باب قصة إسلام أبي ذر الغفاري) هكذا في رواية أبي ذر عن الحسوي وحده، وسقط للباقين، وكانه أولى لأن هذه الترجمة سستني بعد إسلام أبي بكر وسعد وغيرهما. ووقع للأكثر هنا « قصة زعزم » ووجه تعلُّقها بقصة أبي ذر ما وقع له من الاكتفاء بما زعم في المدة التي أقام فيها بمكة، وسيأتي شرح ذلك في مكانه إن شاء الله تعالى.

١٢- باب قصة زعزم وجهل العرب

٣٥٢٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الثُّوبِ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ: «أَسْلَمَ، وَخِيفَارُ، وَخِشْيَةُ مِنْ مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ، أَوْ قَالَ: خِشْيَةُ مِنْ جُهَيْنَةَ أَوْ مُزَيْنَةَ خَيْرٌ عِنْدَ اللَّهِ - أَوْ قَالَ: يَوْمَ الْيَاقَةِ - مِنْ أَسَدٍ، وَكَيْسٍ، وَهَوَارِثٍ، غَطَفَانٍ». [إخرجه مسلم: [٢٥٢١]. (لم يذكر هذا الحديث هنا في البوينة، وهو الصواب، فقد جاء برقم ٣٥١٦ على الصواب]

٣٥٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو غُوَالَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا سَرَّكَ أَنْ تَعْلَمَ جَهْلَ الْعَرَبِ، فَأَلْفَرَا مَا قَوْلُ الْفُلَانِ وَيَأْتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَهْوًا يَهْتَمُّ عَلَيْهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

قوله: (باب قصة زعزم وجهل العرب) كذا لأبي ذر، ولغيره « باب جهل العرب » وهو أولى إذ لم يميز في حديث الباب لزعم ذكر، وأما الإسماعيلي فجمع هذه الأحاديث في ترجمة واحدة وهو متجه. قوله: (قد خسر الذين قتلوا أولادهم) أي بناتهم، وسيأتي بيان ذلك في التفسير إن شاء الله تعالى، ويؤخذ من هذه الآية مطابقتها للترجمة من قول ابن عباس «إذا سرك أن تعرف جهل العرب».

١٣- باب من انتسب إلى آباءه في الإسلام والجاهلية

وَقَالَ ابْنُ عَسْرٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْكَرِيمَ، ابْنَ الْكَرِيمِ، ابْنِ الْكَرِيمِ، ابْنِ الْكَرِيمِ، يُوسُفُ بْنُ يَتُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ». [راجع: [٣٣٨٢، [٣٣٥٣].

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». [راجع: [٢٨٦٤].

٣٥٢٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْبِئْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي بِأَيِّ فِئَةٍ، يَأْتِي عِدِيَّ، يُطْلُونَ قُرَيْشٍ. [راجع: [١٣٩٤، [٢٠٨، مطولاً].

٣٥٢٦- وَقَالَ لَقَا قَبِيصَةُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي تَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْبِئْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْغُوهُمْ قِبَالَ قِبَالٍ. [راجع: [١٣٩٤، [٢٠٨، مطولاً].

٣٥٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَالَ يَا يَسِيَّ عَبْدَ مَنْطَرٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، يَا يَسِيَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، يَا أُمَّ الْقُرَيْشِ بْنِ

يَوْمَ الْفُلِّ، فَقَادَ عَلِيٌّ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، فَلَقَاهُ مَعَهُ ثُمَّ قَالَ: أَلَا تَحْدِثُنِي مَا أَلْبَسِي أَفْتَدَنَكَ، قَالَ: إِنْ أَطْعَمْتَنِي غَدًا وَيَمَخُافَا تَرُدُّحِدَتِي فَقُلْتُ، فَفَعَلَ فَأَخْبَرَنِي، قَالَ: فَإِنَّهُ حَقٌّ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَصْبَحْتَ فَاتَّبِعْنِي، فَإِنِّي إِنْ رَأَيْتَ شَيْئًا أَخَافُ عَلَيْكَ فَقُلْتُ كَأَنِّي أَرِيقُ الْمَاءَ، فَإِنْ مَضَيْتَ فَاتَّبِعْنِي حَتَّى تَدْخُلَ مَذْحِجِي فَقَعْلٌ، فَاَنْطَلَقَ يَقْفُوهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَخَلَ مَعَهُ، فَسَمِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَأَسْلَمَ مَكَانَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَى قَوْمِكَ فَأَخْبِرْهُمْ حَتَّى يَأْتِيَكَ أَمْرِي». قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَصْرُخَنَّ بِهَا بَيْنَ ظُهُورَانِهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، فَهَادَى بِأُظْلَى صَوْبِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ الْقَوْمُ فَصَرَّيُوهُ حَتَّى احْتَضَمُوهُ، وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَكْبَ عَلَيْهِ، قَالَ: وَتِلْكَمُ السُّنَمُ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ مِنْ عِفَارٍ، وَإِنْ طَرِيقَ بَحَارِكُمْ إِلَى الشَّامِ، فَأَنْقَذَهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ عَادَ مِنَ الْعَدُوِّ لِيُطْلِعَهَا، فَصَرَّيُوهُ وَكَارَوْا إِلَيْهِ، فَأَكْبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ. [إخرجه مسلم: [٢٤٧٤]. (لم يرد هذا الحديث في البوينة) [انظر الحديث: [٢٨٦١]

قَالَ: فَمَرَّ بِي عَلِيٌّ فَقَالَ: كَأَنَّ الرَّجُلَ غَرِيبٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَاَنْطَلَقَ إِلَى الْمَنْزِلِ، قَالَ: فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ وَلَا أُخْبِرُهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ غَدَوْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ لِأَسْأَلَ عَنْهُ، وَلَكِنْ أَحَدٌ يُغَرِّبُنِي عَنْهُ بِشَيْءٍ، قَالَ: فَمَرَّ بِي عَلِيٌّ، فَقَالَ: أَمَا نَأَلُ لِمِثْلِ يَجُوفِ مَنْزِلَةٍ يَنْقُذُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: اَنْطَلِقْ مَعِي، قَالَ: فَقَالَ: مَا أَسْأَلُكَ، وَمَا أَفْتَدُكَ خَلِيوُ الْبَلَدَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنْ كَتَمْتُ عَنْكَ أَخْبَرْتُكَ، قَالَ: فَإِنِّي أَفْعَلُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بَلِّغْنَا أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ هَا هُنَا رَجُلٌ يُزْعِمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَأَرْسَلْتُ أَحْمِي إِلَيْكَلْمَةَ، فَرَجَعَ وَكَلَّمَ يَشْفِينِي مِنَ الْخَبَرِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقَادَ، فَقَالَ لَهُ: أَمَا إِنَّكَ قَدْ رَحَدْتَ، هَذَا وَجْهِي إِلَيْهِ فَاتَّبِعْنِي، أَدْخُلْ حَيْثُ أَدْخُلُ، فَإِنِّي إِنْ رَأَيْتَ أَحَدًا أَخَافُهُ عَلَيْكَ، فَقُمْتُ إِلَى الْخَالِطِ كَأَنِّي أَصْلَحُ نَعْلِي وَأَمْسُ أَنْتَ، فَمَضَى وَصَحْبَتِي مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ وَدَخَلْتُ مَعَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: اغْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، فَمَرَحَنَ فَاسْتَلَمْتُ مَكَانِي، فَقَالَ لِي: «يَا أَبَا ذَرٍّ، احْكُمْ هَذَا الْأَمْرَ، وَارْجِعْ إِلَى بَلَدِكَ، فَإِذَا بَلَغْتَ ظُهُورَنَا فَاقْبَلْ». فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَخَلَ بِالْحَقِّ، لَأَصْرُخَنَّ بِهَا بَيْنَ ظُهُورِهِمْ، فَجَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَفَرَّشَ يَدَهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، إِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَقَالُوا: قُومُوا إِلَى هَذَا الصَّائِبِ، فَقَامُوا فَصَرَّيْتُمُ لَأَمْسُوتَ، فَأَذْرَكُنِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَكْبَ عَلَيَّ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنِهِمْ، فَقَالَ: وَتِلْكَمُ قَطْلُونَ رَجُلًا مِنْ عِفَارٍ، وَمَنْعَرَكُمْ وَمَنْعَرَكُمْ عَلَى عِفَارَةٍ فَأَلْفَعُوا عَنِّي، فَلَمَّا أَنْ أَصْبَحْتُ الْعَدُوَّ رَجَعْتُ، فَقُلْتُ مِثْلَ مَا قُلْتُ بِالْأَنْبِيَاءِ، فَقَالُوا: قُومُوا إِلَى هَذَا الصَّائِبِ، فَصَبَّحَ بِي

منهم ومولى القوم منهم ، وأخرج أحمد نحوه من حديث أبي موسى والطبراني نحوه من حديث أبي سعيد .

(تبيينه) : لم يذكر المصنف حديث « مولى القوم منهم » مع ذكره في الترجمة ، فزعم بعضهم أنه لم يقع له حديث على شرطه فأشار إليه ، وفيه نظر لأنه قد أورد في الفرائض من حديث أنس ولفظه « مولى القوم من أنفسهم » والمراد بالمولى هنا للمقت بفتح المشاء أو الحليف ، وأما المولى من أعلى فلا يراد هنا ، وسيأتي في غزوة حنين بيان سبب حديث الباب ، ووقع في حديث أبي هريرة عند الزيار مضمون الترجمة وزيادة عليها بلفظ « مولى القوم منهم ، وحليف القوم منهم ، وابن أخت القوم منهم »

١٥- باب قصة الحبش

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « يَا بَنِي أَرْفَلَةَ » .

٣٥٢٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ غَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ ، عَنْ غُرَّةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا ، وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي آثَامٍ مِثْلَ ثَلَاثَيْنِ وَتَحْزِينَانِ ، وَكَانَتِي بِقُرْبِهِ ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ ، فَقَالَ : « يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنِّي أَنَا عِيدٌ » . وَكَانَتِ الْآثَامُ آثَامَ بَنِي . [لراجع : ٤٥٤ . أخرجه مسلم : ٨٩٢ ، مطولاً .]

٣٥٣٠- وَكَانَتْ عَائِشَةُ : رَأَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَوِي : وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَقِيقَةِ ، وَهُمْ يَتَلَوْنَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَرَجَعَهُمْ غَضَرٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « دَعْهُمْ ، أَفَنَأْتِي أَرْفَلَةَ » . يَخْفَى مِنَ الْأَمْنِ . [لراجع : ٤٥٤ . أخرجه مسلم : ٨٩٢ .]

قوله : (باب قصة الحبش وقول النبي ﷺ يا بني أرفلة) هو بفتح الحزوة وسكون الراء وكسر الفاء اسم بلد لهم . وقيل : معنى أرفلة الأمة ، وقد تقدم شيء من ذلك في أبواب العيين . والحبش هم الحبشة يقال إنهم من ولد حبش بن كوش بن حام بن نوح ، وهم مجاورون لأهل اليمن يقطع بينهم البحر ، وقد غلبوا على اليمن قبل الإسلام وملكوها ، وغزا أبرهة من ملوكهم الكعبة ومعه الفيل ، وقد ذكر ابن إسحاق قصته مطولة ، وأخرجها الحاكم ثم البيهقي من طريق قابوس بن أبي عليان عن أبيه عن ابن عباس ملخصة ، وإلى هذا القدر أشار المصنف بذكرهم في مقدمة السيرة النبوية ، واستدل قوم من الصوفية بحديث الباب على جواز الرقص وسماع آلات اللاممي ، وطعن فيه الجمهور باختلاف المقصدين ، فإن لعب الحبشة بحرابهم كان للتمرين على الحرب فلا يحتاج به للرقص في اللهو ، والله أعلم .

١٦- باب من أحب أن لا يسب نسبه

٣٥٣١- حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ حَسَّانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ ، قَالَ : « كَيْفَ يَسْتَفِي ؟ » . فَقَالَ حَسَّانُ : لِأَنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا نَسَلُ الشَّعْرَةَ مِنَ النَّعْجِ .

وَعَنْ أَبِيهِ قَالَ : دَعَتْ أَسْبَ حَسَّانَ عِنْدَ عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : لَا نَسَبُ ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَالِحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . [الطبر : ٤١٤٥ ، ٦١٥٠ . أخرجه مسلم : ٢٤٨٧ و ٢٤٨٩ .]

قوله : (باب من أحب أن لا يسب نسبه) هو يضم أول يسب والمراد بالنسب الأصل وبالسب الشتم ، والمراد أن لا يشتم أهل نسبه .

قوله : (حدثنا عبيدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة .

قوله : (استأذن حسان بن ثابت) أي ابن المنذر بن عمرو بن حرام الأنصاري الحزرجي ، وبسبب هذا الاستئذان مبين عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ : أجهرا المشركين فإنه أشد عليهم من رشق النبل ، فأرسل إلى ابن رواحة فقال : أجههم ، فهجأهم فلم يرض ، فأرسل إلى مكعب بن مالك ، ثم أرسل إلى حسان فقال : قد أن لكم أن ترسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذي . ثم أدلع لسانه فجعل

أَقْرَبُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ، يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، اشْرَبِي أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ ، لَا أَتْلُكَ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، سَلَامِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمَا » . [راجع : ٢٧٥٣ . أخرجه مسلم : ٢٠٤ ، ٢٠٦ .]

قوله : (باب من النسب إلى آتاه في الإسلام والجاهلية أي جواز ذلك خلافاً لمن كرهه مطلقاً فإن عمل الكرامة ما إذا أورد على طريق للفاخرة وللشاجرة ، وقد روى أحمد وأبو يعلى بإسناد حسن من حديث أبي ربيعة رفته « من نسب إلى تسعة آباء كفار يريد به عزاً أو كرامة فهو عاشرهم في النار » .

قوله : (وقال ابن عمر وأبو هريرة عن النبي ﷺ إن الكريم ابن الكريم إلخ) تقدم حديث كل منهما موصولاً في أحاديث الأنبياء ، ووجه دلالة للترجمة أنه لما وقع من النبي ﷺ نسبة يوسف عليه السلام إلى آتاه كان دليلاً على جواز ذلك لغيره في غيره ويكون ذلك مطابقاً لركن الترجمة الأول .

قوله : (وقال البواء عن النبي ﷺ : أنا ابن عبد المطلب) هو طرف من حديث تقدم موصولاً في الجهاد وهو في قصة غزوة حنين ، ووجه الدلالة منه أنه ﷺ انتسب إلى جده عبد المطلب فيكون مطابقاً لركن الترجمة الثاني .

قوله : (بما نزل ﴿ وَأَنْزَلْ عَشْرَتِكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء : ٢١٤]) جمل النبي ﷺ بتأيدي يا بني فهر ، يا بني عدي ، بطون قرشي) في رواية الكشميهني « لبطون » بلام بدل للموحدة ، ونحوه للقبائل من قرشي قبل عشيرته الأنثيين ليكرز إنشله عشيرة ، ولدخلوا قرشي كلها في آقاربه ، ولأن إنشله العشيرة يقع بالطبيع ، وإنشله غيرهم يكون بطريق الأول .

قوله : (وقال لنا قيسة إلخ) هو موصول وليس معلق ، وقد وصله الإسماعيلي من وجه آخر عن قيسة .

قوله : (جعل النبي ﷺ يدهم قبائل قبائل) قد نسره الذي قبله وأنه كان يسمى رؤوس القبائل كقرية يا بني عدي ، وأوضح منه حديث أبي هريرة الذي بعده حيث ناداهم طبة بعد طبة إلى أن انتهى إلى عمته صفية بنت عبد المطلب وهي أم الزبير بن العوام وإلى ابنته فاطمة عليها السلام ، وسيأتي شرح ذلك مبسوطاً في تفسير سورة الشعراء ، وهذه القصة إن كانت وقعت في صدر الإسلام بمكة فلم يدرها ابن عباس لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ولا أبو هريرة لأنه إنما أسلم بالمدينة ، وفي نداء فاطمة يورثه أيضاً ما يقتضي تأخر القصة لأنها كانت حينئذ صغيرة أو مرافقة ، وإن كان أبو هريرة حضرها فلا يناسب الترجمة لأنه إنما أسلم بعد الهجرة بمكة والذي يظهر أن ذلك وقع مرتين مرة في صدر الإسلام ورواية ابن عباس وأبي هريرة لها من مرسل الصحابة ، وهذا هو الموافق للترجمة من جهة دخولها في مبتدأ السيرة النبوية ، ويؤيد ذلك ما سيأتي من أن أبا لب كان حاضراً لذلك وهو مات في أيام بدر ، ومرة بعد ذلك حيث يمكن أن تدعى فيها فاطمة عليها السلام أو يحضر ذلك أبو هريرة أو ابن عباس

١٧- باب ابن أخت القوم منهم ومولى القوم منهم

٣٥٢٨ح- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : دَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ فَقَالَ : « هَلْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْكُمْ عَيْرُكُمْ ؟ » . قَالُوا : لَا ، إِلَّا ابْنُ أَخْتِ كَأ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ » . [راجع : ٣١٤٦ . أخرجه مسلم : ١٠٥٩ ، مطولاً .] [جاء في الوهبة عقب الحديث ٣٥٢٣ ، وقيل الحديث رقم : ٣٥٢٢ .]

قوله : (باب ابن أخت القوم منهم ، ومولى القوم منهم) أي فيما يرجع إلى المناظرة والتعاون وغير ذلك ، وأما بالنسبة إلى الميراث فيه نزاع ، كما سيأتي بسطه في كتاب الفرائض .

قوله : (إلا ابن أخت لنا) هو النعمان بن مقرن المزني كما أخرجه أحد من طريق شعبة عن معاوية بن قرة في حديث أنس هذا ، ووقع ذلك في قصة أخرى كما أخرجه الطبراني من حديث عتبة بن غزوان « أن النبي ﷺ قال يوماً لقرشي : هل فيكم من ليس منكم ؟ قالوا لا ، إلا ابن أختنا عتبة بن غزوان ، فقال : ابن أخت القوم منهم » . وله من حديث عمرو بن عوف أن النبي ﷺ دخل بيته قال : ادخلوا علي ولا يدخل علي إلا قرشي ، فقال : هل معكم أحد غيركم ؟ قالوا : معنا ابن الأخت والمولى ، قال حليف القوم

والحمد الذي حمد مرة بعد مرة كالمحمد، قال الأعشى:

إليك آيت اللعن كان وجيفها إلى الماجد القرم الجواد الحمد

أي الذي حمد مرة بعد مرة، أو الذي تكلمت فيه الحصاد المحمود، قال عياض: كان رسول الله ﷺ أحد قبل أن يكون محمداً كما وقع في الوجود لأن تسميته أحد وقعت في الكتب السابقة، وتسميته محمداً وقعت في القرآن العظيم، وذلك أنه حمد ربه قبل أن يحمد الناس، وكذلك في الآخرة يحمد ربه فيشفه فيحمله الناس. وقد خص بسورة الحمد ويلواه الحمد ويلقاه المحمود، وشرع له الحمد بعد الأكل وبعد الشرب وبعد الدعاء وبعد القعود من السفر، وسُميت أمته الحماديين، فجمعت له معاني الحمد وأنواعه. وذكر فيه حديثين: أحدهما قوله: «عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه» كذا وقع موصولاً عند معين بن عيسى عن مالك، وقال الأكثر «عن مالك عن الزهري عن محمد بن جبير» مرسل، ووافق معنا على وصله عن مالك جويبة بن أسماء عند الإسماعيلي ومحمد بن المبارك وعبد الله بن نافع عن أبي عروانة، وأخرجه الدراقطني في «الغرائب» عن آخرين عن مالك، وقال: إن أكثر أصحاب مالك أرسلوه. قلت: وهو معروف الاتصال عن غير مالك، وصله يونس بن يزيد وعقيل ومعمار وحديثهم عند مسلم، وشعبة وحديثه عند المصنف في التصريح، وابن عينة عند مسلم أيضاً والتزمي كلهم عن الزهري، ورواه عن جبير بن مطعم أيضاً ولده الآخر نافع وفي حديثه زيادة، وعند المصنف في التاريخ، وأخرجه أحمد وابن سعد وصححه الحاكم، وفي الباب عن أبي موسى الأشعري عند مسلم والمصنف في التاريخ، وعن حذيفة عند المصنف في التاريخ والتزمي وابن سعد، وعن ابن عباس وأبي الطفيل عند ابن عدي، ومن مرسل مجاهد عند ابن سعد، وسأذكر ما في رواياتهم من زيادة فائدة.

قوله: (عن محمد بن جبير) في رواية شعيب للمذكورة عن الزهري أخبرني محمد بن جبير.

قوله: (في خمسة أسماء) في رواية نافع بن جبير عن ابن سعد أنه دخل على عبد الملك بن مروان فقال له: أخصني أسماء رسول الله ﷺ التي كان جبير بن مطعم يبعدها؟ قال: نعم، هي ست. فذكر خمسة التي ذكرها محمد بن جبير وزاد الحاتم، لكن روى البيهقي في «الدلائل» قال يعني الحاتم، وفي حديث حذيفة «أحد ومحمد والحاشر والمقفي ونبي الرحمة» وكذا في حديث أبي موسى إلا أنه لم يذكر الحاشر، وزعم بعضهم أن العدد ليس من قول النبي ﷺ وإنما ذكره الراوي بالمعنى، وفيه نظر لتصرّحه في الحديث بقوله: «إن لي خمسة أسماء» والذي يظهر أنه أراد أن لي خمسة أسماء اختص بها لم يسم بها أحد قبلي، أو معظمها أو مشهورها في الأمم الماضية، لا أنه أراد الحصر فيها. قال عياض: حتى الله هذه الأسماء أن يسمى بها أحد قبلي، وإنما تسمى بعض العرب محمداً قرب ميلاده لما سمعوا من الكهان والأحبار أن نبياً سيثبت في ذلك الزمان يسمى محمداً فرجوا أن يكونوا هم نسوا أبناءهم بذلك، قال: وهم ستة لا سبع لهم، كذا قال، وقال السهيلي في «الروض» لا يعرف في العرب من تسمى محمداً قبل النبي ﷺ إلا ثلاثة: محمد بن سفيان بن مجاشع، ومحمد بن أحيحة بن الجلاح، ومحمد بن حمران بن ربيعة. وسبق السهيلي إلى هذا القول أبو عبد الله بن خالويه في كتاب «ليس» وهو حصر مردود، وقد جمعت أسماء من تسمى بذلك في جزء مفرد بلقنوا نحو العشرين لكن مع تكرر في بعضهم وروم في بعض، فيتلخص منهم خمسة عشر نفساً، وأشهرهم محمد بن عدي بن ربيعة بن سواة بن جشم بن سعد بن زيد مناة بن تميم السدي، روى حديثه البغوي وابن سعد وابن شاهين وابن السكن وغيرهم من طريق العلاء بن الفضل عن أبيه عن جده عبد الملك بن أبي سوية عن أبيه عن أبي سوية عن أبيه خليفة بن جعدة المزني قال: سألت محمد بن عدي بن ربيعة كيف سماك أبوك في الجاهلية محمداً؟ قال سألت أبي عما سألتني فقال: خرجت رابع أرملة من بني تميم أنا أجدهم وسفيان بن مجاشع وي زيد بن عمرو بن ربيعة وأسماء بن مالك بن حبيب بن العنبر نريد ابن جفنة الضنابي بالشام، فنزلنا على غدير عند دير، فأشرف علينا الديارني فقال لنا: إنه يبعث منكم وشيكاً نبي فسارعوا إليه، قلنا ما اسمه؟ قال: محمد. فلما انصرفنا ولد لكل منا ولد فسماه محمداً لذلك، انتهى وقال ابن سعد «أخبرنا علي بن محمد عن مسلمة بن عمار بن قتادة بن السكن قال: كان في بني تميم محمد بن سفيان بن مجاشع، قيل لأبيه إنه سيكون نبي في العرب اسمه محمد فسمى ابنه محمداً» فهؤلاء أرملة ليس في السياق ما يشعر بأن فيهم من له صفة إلا محمد بن عدي. وقد قال ابن سعد ما ذكره في الصحابة: عواده في أهل الكوفة، وذكر عبدان المروزي أن محمد بن أحيحة بن الجلاح أول من

يحره ثم قال: والذي يبعثك بالحق لأفرينهم بلساني فري الأديم، قال لا تعجل! وروى أحد من حديث كعب بن مالك قال: «قال لنا رسول الله ﷺ: اهبطوا المشركين بالشعر، فإن للأمرن مجاهد بنسبه وماله، والذي نفس محمد بيده كاتبنا تصحونهم بالنيل» وروى أحد والبرار من حديث عمار بن ياسر قال: «لما هجنا للمشركون قال لنا رسول الله ﷺ: قولوا لهم كما يقولون لكم».

قوله: (كيف ينسب فيهم) أي كيف تهجر قرشاً مع اجتماعي معهم في نسب واحد؟ وفي هذا إشارة إلى أن معظم طرق الهجو المعنى بالأباء.

قوله: (لأسلمك منهم) أي لأخلصن نسبك من نسبهم بحيث يختص الهجو بهم دونك، وفي رواية أبي سلمة المذكور «قال: انتأبنا بكر فإنه أعلم قرش بأبائهم حتى يخلص لك نسي» فأنا حسان، ثم رجع فقال: قد حطى في نسبك.

قوله: (كما تلسل الشعرة من العجين) أشار بذلك إلى أن الشعرة إذا انخرجت من العجين لا يتعلق بها منه شيء لنموها، بخلاف ما إذا صلت من العسل مثلاً فإنها قد يعلق بها منه شيء، وأما إذا صلت من الخبز فإنها قد تنقطع قبل أن تخلص.

قوله: (وعن أبيه) هو موصول بالإسناد المذكور إلى عروة وليس معلق، وقد أخرجه المصنف في الأبواب عن محمد بن سلام من جده بهذا الإسناد فقال فيه: «وعن هشام عن أبيه» فذكر الزيادة، وكذلك أخرجه في «الأدب المفرد».

قوله: (كان ينافح) بكسر الفاء بعدها همزة ومعناها يدافع أو يراسي، قال الكشيبي في رواية أبي ذر عنه: نعمت الدابة إذا رهت بجوافرها، ونفحه بالسيف إذا تناوله من بعيد وأصل النفع بالمهمل الضرب، وقيل للمطاع نفع كان المعطي يضرب السائل به، ووقع في رواية أبي سلمة المذكورة «قالت عائشة فسمعت النبي ﷺ يقول لحسان: إن روح القدس لا يزال يؤيك ما ناضحت عن الله ورسوله» قالت وسمعتة يقول: «مجاهم حسان فشفي وأشفى» وقد تقدم في أوائل الصلاة ما يدل على أن المراد بروح القدس جبريل عليه السلام، ويأتي الكلام على الشعر وأحكامه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

١٧- باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ

وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يُغَدِّبِ اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

٣٥٣٢- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى: قَالَ حَدَّثَنِي مَعْنٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءَ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاجِي الَّذِي يَمْشُو اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُخَشِّرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمَيْ، وَأَنَا الْعَالِي» [الطهر: ٤٨٩٦]. أخرجه مسلم: ٢٣٥٤، دون قوله في خمسة.

٣٥٣٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْتَبُونِ كَيْفَ يَصِفُ اللَّهُ عَنِّي خَتَمَ قُرَيْشٍ وَلَقَبَهُمْ؟ يَتَشَبَّهُونَ مُدَمِّمًا وَيَلْقَنُونَ مُدَمِّمًا، وَأَنَا مُحَمَّدٌ».

قوله: (باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ) وقوله عز وجل: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار﴾ [الفتح: ٢٩] وقوله: ﴿من يغدب اسمي أحمد﴾ [الصف: ٦] كأنه يشير إلى أن هذين الاسمين أشهر أسمائه، وأشهرهما محمد، وقد تكرر في القرآن، وأما أحد فذكر فيه حكاية عن قول عيسى عليه السلام، فأما محمد فمن باب التفضيل للمبالغة، وأما أحد فمن باب التفضيل، وقيل: سمي أحد لأنه علم مقول من صفة وهي أفضل التفضيل ومعناه أحد الحمادين، وسبب ذلك ما ثبت في الصحيح أنه يفتح عليه في المقام المحمود بمحمد لم يفتح بها على أحد قبله، وقيل الأنبياء حادون وهو أحدهم، أي أكرمهم حداً أو أعظمهم في صفة الحمد، وأما محمد فهو مقبول من صفة الحمد أيضاً وهو بمعنى محمود وفيه معنى المبالغة، وقد أخرج المصنف في «التاريخ الصغير» من طريق علي بن زيد قال كان أبو طالب يقول: وشئت له من اسمه ليجله فلو العرش محمود وهذا محمد

سفيان بن عيينة عند الترمذي وغيره بلفظ «الذي ليس بعدي نبي» ووقع في رواية نافع بن جبير أنه عقب الأنبياء، وهو مختل للرفع والوقف. وما وقع من أسمائه في القرآن بالاتفاق «الشاهد المشر التبري اللين الداعي إلى الله السراج المنير» وفيه أيضاً: «المذكر والرحمة والنعمة والمهدي والشهيد والأمين والمزمل والمدرّس» وتقدم حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «الترك» ومن أسمائه المشهورة «المختار والمصطفى والشميع المشفع والصادق المصدوق» وغير ذلك قال ابن دحية في تصنيف له مفرد في الأسماء النبوية: قال بعضهم أسماء النبي ﷺ عدد أسماء الله الحسنى تسعة وتسعون اسماً، قال: ولو بحث عنها باحث لبغيت ثلاثمائة اسم، وذكر في تصنيفه المذكور أماكنها من القرآن والأخبار وضبط أفاضلها وشرح معانيها واستطرد كعادته إلى فوائد كثيرة، وغالب الأسماء التي ذكرها وصف بها النبي ﷺ ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية، مثل هذه اللمبة بفتح اللام وكسر الواوحة ثم النون في أسمائه للحديث المذكور في الباب بعده في القصر الذي من ذهب وفضة إلا موضع لبنة قال: «كنت أنا اللبنة» وكذا وقع في حديث أبي هريرة، وفي حديث جابر «موضع اللبنة» وهو المراد. ونقل ابن العربي في شرح الترمذي عن بعض الصوفية أن لله ألف اسم ولرسوله ألف اسم وقيل: الحكمة في الاختصار على الخمسة المذكورة في هذا الحديث أنها أشهر من غيرها موجودة في الكتب القديمة وبين الأمم السالفة.

الحديث الطائي:

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (عن أبي الزناد) في رواية «حدثنا أبو الزناد».

قوله: (ألا تعجبون) في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عند المصنف في التاريخ «يا عبد الله انظروا» وله من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ «ألم تروا كيف» وبالنبي سواء.

قوله: (يشعرون مذهباً) كان الكفار من قرش من شدة كراهتهم في النبي ﷺ لا يسمونه باسمه الدال على المدح فيقولون مذموم، وإذا ذكروه، يسوءه قالوا فعل الله بهم، ولم يسمه ولا يعرف به فكان الذي يقع منهم في ذلك مصروفاً إلى غيره. قال ابن التين: استدل بهذا الحديث من أسقط حد الغضب بالتعريض وهم الأكثر خلافاً للملك، وأجاب بأنه لم يقع في الحديث أنه لا شيء عليهم في ذلك بل الواقع أنهم عوقبوا على ذلك بالفعل وغيره انتهى. والتحقيق أنه لا حجة في ذلك إثباتاً ولا نفيًا، والله أعلم. واستنبط منه النسائي أن من تكلم بكلام منافي لعنى الطلاق ومطلق الفرة وقصد به الطلاق لا يقع، كمن قال لزوجته كلي وقصد الطلاق فأنها لا تطلق، لأن الأكل لا يصلح أن يفسر به الطلاق بوجه من الوجوه، كما أن مذمماً لا يمكن أن يفسر به محمد عليه أفضل الصلاة والسلام بوجه من الوجوه.

١٨- باب حاتم النبيين ﷺ

٣٥٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمَانَ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَثَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ صَبَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ وَظَلَّ الْأَنْبِيَاءَ، كَرَّجَلٍ بَنَى قَارًا فَأَكْمَلَهَا وَأَحْسَنَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا وَيَخْرُجُونَ وَيَقُولُونَ: لَوْلَا مَوْضِعُ اللَّبَنَةِ». [أخرجه مسلم: ٢٢٨٧، بإسناد].

٣٥٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ ظَلَمَ وَظَلَّ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا، فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا وَيَخْرُجُونَ لَهَا وَيَقُولُونَ: هَلَا وَحَيْثُ هَلَا هِيَ اللَّبَنَةُ؟ قَالَ: قَالَا اللَّبَنَةُ، وَأَنَا حَاتِمُ النَّبِيِّينَ». [أخرجه مسلم: ٢٢٨٩].

قوله: (باب حاتم النبيين) أي أن المراد بالخاتم في أسمائه أنه خاتم النبيين، ولمح بما وقع في القرآن، وأشار إلى ما أخرجه في التاريخ من حديث العرياض بن سارية رفعه إلى عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لتجدل في طيبته الحديث، وأخرجه أيضاً أحمد وصححه ابن حبان والحاكم فأورد فيه حديثي أبي هريرة وجابر ومعناهما واحد وسياق أبي هريرة

تسمى في الجاهلية عمداً، وكأنه تلقى ذلك من قصة تبع لما حاصر المدينة وخسر إليه أحيحة المذكور هو والخبر الذي كان عندهم يثيرب خابره الخبر أن هذا بلد نبي يبحث يسمى عمداً فسمى ابنه عمداً. وذكر البلاذري منهم محمد بن عقبة بن أحيحة، فلا أدري أهما واحد نسب مرة إلى جده أم هما أثنان. ومنهم محمد بن البراء البكري ذكره ابن حبيب، وضبط البلاذري أباه فقال: محمد بن بَرٍّ بشديد الراء ليس بعدها ألف ابن طريف بن عتارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، ولهذا نسبوه أيضاً العتاروي. وغفل ابن دحية فقد فيه محمد بن عتارة وهو هو نسب جلد الأعلى. ومنهم محمد بن الجهم للأزد ذكره المنجبع البصري في كتاب «المعقد» ومحمد بن خولي المحدثي وذكره ابن هريث. ومنهم محمد بن حرماز بن مالك اليمري ذكره أبو موسى في الذهب. ومنهم محمد بن حران بن أبي حران واسمه ربيعة بن مالك الجهمي المعروف بالشوهر ذكره المرزباني فقال: هو أحد من سمي عمداً في الجاهلية، وله قصة مع امرئ القيس. ومنهم محمد بن خزاعي بن علقمة بن حراة السلمي من بني ذكوان ذكره ابن سعد عن علي بن محمد عن سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق قال: سمي محمد بن خزاعي طمعا في النبوة. وذكر الطبري أن أبرهة الحبشي توجه وأمره أن يفتروا بني كنانة فقتلوه فكان ذلك من أسباب قصة الفيل. وذكره محمد بن أحمد بن سليمان الهروي في كتاب «الدلائل» فيمن تسمى عمداً في الجاهلية. وذكر ابن سعد لأخيه قيس بن خزاعي يذكره من أبيات يقول فيها:

فلذلكم فو الشجاج منا محمد وروايته في حومة الموت تحفظ

ومنهم محمد بن عمرو بن مغفل يضم أوله وسكون المعجمة وكسر الفاء ثم لام وهو والد هيب بمحدثين مصغر وهو على شرط المذكورين فإن لولده صحبة ومات هو في الجاهلية. ومنهم محمد بن الحارث بن حديج بن حيص ذكره أبو حاتم السجستاني في «كتاب المعين» وذكر له قصة مع عمرو وقال: إنه أحد من سمي في الجاهلية عمداً. ومنهم محمد القفطي، ومحمد الأسدي، ذكرهما ابن سعد ولم ينسبهما بأكثر من ذلك، فصرف بهذا وجه الرد على المحصر الذي ذكره السهيلي، وكذا الذي ذكره القاضي، وعجب من السهيلي كيف لم ينف على ما ذكره حياض مع كونه كان قبله، وقد تحرر لنا من أسمائهم قدر الذي ذكره القاضي مرتين بل ثلاث مرار فإنه ذكر في السنة الذين جزم بهم محمد بن مسلمة، وهو غلط فإنه ولد بعد ميلاد النبي ﷺ بمدة فضلل له حصة وقد خلص لنا خمسة عشر والله المستعان.

قوله: (وأنا المحامي الذي يحو الله بي الكفر) قيل المراد إزالة ذلك من جزيرة العرب، وفيه نظر لأنه وقع في رواية عقيل ومعمر «محو بي الله الكفرة» ويجب أن المراد إزالة الكفر بإزالة أهله، وإما قيد بجزيرة العرب لأن الكفر ما محو من جميع البلاد، وقيل: إنه محمول على الأغلب أو أنه ينحى بسببه أولاً فاولاً إلى أن يضمحل في زمن عيسى ابن مريم فإنه يرفع الجزية ولا يقبل إلا الإسلام، وتعقب بأن الساعة لا تقرب إلا على شرار الناس، ويجب بهواز أن يرتد بعضهم بعد موت عيسى وترسل الريح فتقبض روح كل مؤمن ومؤمنة فتحيث فلا يبقى إلا الشرار، وفي رواية نافع بن جبير «وأنا المحامي فإن الله يحو به سيئات من أتبه» وهذا يشبه أن يكون من قول الراوي.

قوله: (وأنا الحاشر الذين يحشر الناس على قلبي) أي على اثري أي أنه يحشر قبل الناس، وهو موافق لقوله في الرواية الأخرى: «يحشر الناس على قلبي» ويمتثل أن يكون المراد بالقدم الزمان أي وقت قيامي على قلبي يظهر علامات الحشر، إشارة إلى أنه ليس بعدي نبي ولا شريعة. واستشكل التفسير بأنه يقضي بأنه محشور فكيف يفسر به حاشر وهو اسم فاعل، وأجيب بأن إسناد الفعل إلى الفاعل إضافة والإضافة تصح بأدنى ملابسة، فلما كان لا أمة بعد أمته لأنه لا نبي بعده نسب الحشر إليه لأنه يقع عقبه، ويمتثل أن يكون معناه أنه أول من يحشر كما جاء في الحديث الآخر «أنا أول من تنشق عنه الأرض» وقيل معنى القدم السبب، وقيل المراد على مشاهدتي قائماً لله شاهداً على الأمم. ووقع في رواية نافع بن جبير «وأنا حاشر بعثت مع الساعة» وهو يرجع الأول.

(تنبه): قوله: «على قلبي» بكسر الواوحة خففاً على الأفراد، ولبعضهم بالتشديد على التنية والموحدة مفتوحة.

قوله: (وأنا العالق) زاد يونس بن يزيد في روايته عن الزهري «الذي ليس بعدي نبي». وقد سماه الله رؤوفاً رحيماً «قال البيهقي في «الدلائل» قوله: «وقد سماه الله إلخ» مدرج من قول الزهري. قلت: وهو كذلك وكأنه أشار إلى ما في آخر سورة براءة. وأما قوله: (الذي ليس بعدي نبي) فنظاره الإدراج أيضاً، لكن وقع في رواية

أم، ووقع في آخر حديث جابر عند الإسماعيلي من طريق عفان عن سليم بن حيان «فأما موضع اللبنة جثت فخنمت الأنبياء».

٣٥٣٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «سَمِعُوا بِأَسْمِي، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي». [إرجاع: ١١٠. أخرجه مسلم: ٣، بقطعة ليست في هذه الطريق. وأخرجه: ٢١٣٤].

قوله: (باب كنية النبي ﷺ) الكنية بضم الكاف وسكون النون مأخوذة من الكتابة تقول: كتبت عن الأمر بكذا إذا ذكرته بغير ما يستدل به عليه صريحاً. وقد اشتهرت الكنى للعرب حتى ربما غلبت على الأسماء كأبي طالب وأبي لهب وغيرهما، وقد يكون للواحد كنية واحدة فأكثر، وقد يشتهر باسمه وكنيته جميعاً، فالاسم والكنية واللقب يجمعها العلم بفتحين، وتشير بأن اللقب ما أشعر بمدح أو ذم، والكنية ما صدرت بأب أو أم، وما عدا ذلك فهو اسم. كان النبي ﷺ يكنى أبا القاسم بولده القاسم وكان أكبر أولاده، واختلف هل مات قبل البعثة أو بعدها، وقد ولد له إبراهيم في المدينة من مارية، ومضى شيء من أمره في الجنائز. وفي حديث أنس أن جبريل قال للنبي ﷺ «السلام عليك يا أبا إبراهيم» وأورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث أنس أورد مختصراً وقد مضى في البيوع بآتم منه، وفيه أن الرجل قال له لم احسبك، وحديث نهى عن التكني بكنيته. ثانيها: حديث جابر وسالم الراوي عنه هو ابن الجعد، وأورده أيضاً مختصراً وقد مضى في الخمس بآتم منه أيضاً، وقوله في أوله: «حدثنا محمد بن كثير حدثنا شعبة» كذا للآخر، وفي رواية أبي علي بن السكن «سفيان» بدل شعبة، ومال الجبائي إلى ترجيح الأكثر فإن مسلماً أخرجه من طريق شعبة عن منصور. ثالثها: حديث أبي هريرة، قوله: «قال أبو القاسم ﷺ: كذا وقع في هذه الطريق وهو لطيف، وتقدم في العلم بلفظ» قال رسول الله ﷺ. «وقد اختلف في جواز التكني بكنيته ﷺ فالمشهور عن الشافعي المنع على ظاهر هذه الأحاديث، وقيل: يختص ذلك بزمانه، وقيل بمن تسمى باسمه، وسيأتي بسط ذلك وتوجيه هذه المذاهب في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

٢١- باب

٣٥٤٠- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْقُضَيْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ الْفَيْحَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ زَيْدٍ، ابْنَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ، جُلُوداً مُغْدِلًا، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ: مَا فَتَحْتُ بِهِ سَمْعِي وَتَبَصَّرْتُ إِلَّا بِذِئْدَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنَّ خَالَتِي ذَهَبَتْ بِي إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أَخِي خَالِكٍ، فَادَّخَلَ اللَّهُ لَهُ، قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ عَلَى صَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [إرجاع: ١٩٠. أخرجه مسلم: ٢٢٤٥].

قوله: (باب) كذا للآخر بغير ترجمة كأبي ذر وأبي زيد من رواية القاسمي عنه وكرمه، وكذا للنسفي، وجزم به الإسماعيلي، وضمه بعضهم إلى الباب الذي قبله ولا تظهر مناسبة له، ولا يصلح أن يكون فصلاً من الذي قبله، بل هو طرف من الحديث الذي بعده، ولعل هذا من تصرف الرواة، نعم وجهه بعض شيوخنا بأنه أشار إلى أن النبي ﷺ وإن كان ذا اسم وكنية لكن لا ينبغي أن يتأذى بشيء منهما بل يقال له يا رسول الله ﷺ كما خاطبته خالة السائب لما أتت به إليه، ولا ينبغي تكلفه. **قوله: (جلوداً)** بفتح الجيم وسكون اللام أي قرواً صلباً.

قوله: (ابن أربع وتسعين) يشعر بأنه رأى سنة اثنين وتسعين، لأنه كان له يوم مات النبي ﷺ ثمان سنين كما ثبت من حديثه، ففيه رد لقول الواقدي إنه مات سنة إحدى وتسعين، على أنه يمكن ترجيعه قوله، وأبعد من قال مات قبل التسعين، وقد قيل: إنه مات سنة ست وتسعين وهو أشبه، قال ابن أبي داود هو آخر من مات من الصحابة بالمدينة، وقال غيره بل محمود بن الربيع، قيل: بل محمود بن لبيد فإنه مات سنة تسع وتسعين

٢٢- باب خاتم النبوة

٣٥٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ الْجُعْفِيِّ بْنِ

قوله: (مظلي) ومثل الأنبياء كرجل بني داراً، قيل: المشبه به واحد والمشبه جماعة فكيف صح التشبيه؟ وجوابه أنه جعل الأنبياء كرجل واحد، لأنه لا يتم ما أراد من التشبيه إلا باعتبار الكل، وكذلك الدار لا تتم إلا باجتماع البنيان، ويحتمل أن يكون من التشبيه التمثيلي وهو أن يوجد وصف من أوصاف المشبه ويشبه مثله من أحوال المشبه به، فكأنه شبه الأنبياء وما بثوا به من إرشاد الناس ببيت أسست قواعده ورفع بنيانه وبقي منه موضع به يتم صلاح ذلك البيت، وزعم ابن العربي أن اللبنة المشار إليها كانت في أسس الدار المذكورة وأنها لولا وضعها لانقضت تلك الدار، قال: وبهذا يتم المراد من التشبيه المذكور انتهى. وهذا إن كان مقبولاً فهو حسن ولا يلبس بسلام، نعم ظاهر السياق أن تكون اللبنة في مكان يظهر عدم الكمال في الدار بفقدها وقد وقع في رواية همام عند مسلم «إلا موضع لبنة من زاوية من زواياها» فيظهر أن المراد أنها مكملة حسنة وإلا لاستلزم أن يكون الأمر بدونها كان ناقصاً، وليس كذلك فإن شريعة كل نبي بالنسبة إليه كاملة، فالمراد هنا النظر إلى الأكمل بالنسبة إلى الشريعة المحمدية مع ما مضى من الشرائع الكاملة.

قوله: (لولا موضع اللبنة) يفتح اللام وكسر الموحدة بعدها نون ويكسر اللام وسكون الموحدة أيضاً هي القطعة من الطين تعجن وتجبل وتعد لبناء ويقال لها ما لم تحرق لبنة، فإذا احترقت فهي آجرة. وقوله: «موضع اللبنة» بالرفع على أنه مبتدأ وخبره عنذوف أي لولا موضع اللبنة يومئذ النقص لكان بناء الدار كاملاً، ويحتمل أن تكون «لولا» تحضيضية وفعلها عنذوف تقديره لولا أكمل موضع اللبنة. ووقع في رواية همام عند أحمد «الا وضعت هنا لبنة فيتم بيتناك». وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للأهلام وفضل النبي ﷺ على سائر النبيين، وأن الله ختم به المرسلين، وأكمل به شرائع الدين

١٩- باب وفاة النبي ﷺ

٣٥٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَفَّى وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ.

وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بِقِطْعَةٍ. [إظر: ٤٩٦].
أخرجه مسلم: ٢٢٤٩.

قوله: (باب وفاة النبي ﷺ) كذا وقعت هذه الترجمة عند أبي ذر وسقطت من رواية النسفي ولم يذكرها الإسماعيلي، وفي ثبوتهما هنا نظر فإن عملها في آخر المغازي كما سيأتي، والذي يظهر أن المصنف قصد بإيراد حديث عائشة هنا بيان مقدار عمر النبي ﷺ فقط لا خصوص زمن وفاته وأورده في الأسماء إشارة إلى أن من جلة صفاته عند أهل الكتاب أن مدة عمره القدر الذي عاشه، وسيأتي نقل الخلاف في مقداره في آخر المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني سعيد بن المسيب) مظهري أي مثل ما أخبر عروة عن عائشة، وقول ابن شهاب موصول بالإسناد المذكور، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق موسى بن عتبة عن ابن شهاب بالإسنادين معاً مرفوعاً وهو من مرسل سعيد بن المسيب، ويحتمل أن يكون سعيد أيضاً سمعه من عائشة رضي الله عنها

٢٠- باب كنية النبي ﷺ

٣٥٣٧- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُرَيْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَأَلْقَتْ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «سَمِعُوا بِأَسْمِي، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي». [إرجاع: ٢١٢٠. وأخرجه مسلم: ٢١٣١].

٣٥٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَسَمَّوْا بِأَسْمِي، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي».

البراءة: أَكَانَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلَ السَّيْفِ، قَالَ: لَا، بَلْ وَمِثْلَ الْقَمَرِ.

٣٥٥٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مَنْصُورٍ أَبُو عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرُ بِالنَّمِصَةِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحْثِفَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَاجِرَةِ إِلَى الْبَطْحَاءِ، فَوَضَا، ثُمَّ صَلَّى الْفُطْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَتَيْنِ يَدَيْهِ غَزَاةً.

قَالَ شُعْبَةُ: وَكَادَ يُوْغِي عَوْنُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَحْثِفَةَ قَالَ: كَانَ يَهْرُ مِنْ وَرَائِهِا الْمَرَاةُ، وَقَامَ النَّاسُ، فَجَعَلُوا يَأْخُذُونَ يَدَيْهِ فَيَسْخُونُ بِهِمَا وَجُوهَهُمْ، قَالَ: فَأَخَذْتُ يَدَيْهِ فَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا هِيَ ابْرَأَدُ مِنَ الْفُلْجِ، وَأَطْلَبُ رَابِعَةً مِنَ الْمُسَلِّ، [إخرجه مسلم: ٢٢٤٧ وله زيادة في الخبر].

٣٥٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُكَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الْوُهَيْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ، حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ، وَكَانَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ قِيَادَةَ الْقُرْآنِ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ. [إخرجه: ٦، أخرجه مسلم: ٢٣٠٨].

٣٥٥٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوزَةَ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا مَسْرُورًا، تَرَقَّى اسَابِرَ وَجْهِهِ، فَقَالَتْ: أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ الْمَلْأَجِجُ لِرَبِّهِ وَأَسَافَةَ وَزَايَ الْفُلَمَاءِ: إِنَّ بَعْضَ هَلِيلِهِ الْأَفْئَامُ مِنْ بَعْضِ. [الطبر: ٤٣٧٢، ٦٧٧٠، ٦٧٧١، أخرجه مسلم: ١٤٥٩].

٣٥٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَتَبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ حِينَ تَخْلَعُ عَنْ ثَوْبِهِ، قَالَ: فَلَمَّا سَلَمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَرُقُّ وَجْهَهُ مِنَ السُّرُورِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سُرَّ اسْتَبَارَ وَجْهَهُ، حَتَّى كَانَهُ لِبَطْمَةٍ قَمَرٍ، وَكَانَ تَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُ. [إخرجه: ٢٧٥٧، أخرجه مسلم: ٧١٦، بقطعة ليست في هذه الطرق، ٢٧٦٩، مطروحة].

٣٥٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ ابْنِ مَرْثُودَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هُبِئْتُ مِنْ غَيْرِ قُرُونٍ بِي آتَمَ، قَرْنَا قَرْنَا، حَتَّى كُنْتُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي كُنْتُ مِنْهُ.

٣٥٥٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْلُكُ شِعْرَةً، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رُؤُوسَهُمْ، فَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْلُكُونَ رُؤُوسَهُمْ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِيبُ مُوَاقِفَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ لِمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ بِشَيْءٍ، ثُمَّ فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ. [الطبر: ٤٣٩٤، ٩١٧، أخرجه مسلم: ٢٣٣٦].

٣٥٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُكَانُ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلَا مُفْضَحًا، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنْ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا». [الطبر: ٤٣٧٥، ٦٠٢٩، ٦٠٣٥، أخرجه مسلم: ٢٣٢١].

٣٥٤٤- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْلٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحْثِفَةَ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يُشَبِّهُهُ، قُلْتُ لَا بِي جَحْثِفَةَ: مِثْلَهُ لِي، قَالَ: كَانَ أَتْيَسَ قَدْ شَبِعَ، وَأَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ قُلُوصًا، قَالَ: فَفِيضَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَهَا. [إخرجه: ٣٥٤٣، أخرجه مسلم: ٢٢٤٣، مصدق].

٣٥٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ وَهْبِ أَبِي جَحْثِفَةَ السُّوَالِي قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَيْتُ تِيَاحَا مِنْ تَحْتِ شِقْبِهِ السُّفْلَى، الْعُقْفَةَ. [إخرجه مسلم: ٢٢٤٧ وله زيادة في الخبر].

٣٥٤٦- حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا حَزْرَبُ بْنُ عُثْمَانَ، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَرْصَةَ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ شَيْخًا؟ قَالَ: كَانَ: فِي عَقْفِهِ شَعْرَاتٌ يَبُصُّ.

٣٥٤٧- حَدَّثَنِي ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جِلَالٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَصِفُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَمَقًا مِنَ الْقُرْمِ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ، أَزْهَرُ اللَّوْنِ، لَيْسَ بِأَتْيَسَ أَهْوَقَ وَلَا أَدَمَ، لَيْسَ بِجَعْدٍ قَطَطٍ وَلَا سَطِيعٍ رَجُلٍ، أُنْزِلَ عَلَيْهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ، فَلَيْثَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سَبْعِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سَبْعِينَ، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً يَبْصَا.

قَالَ رِبْعَةُ: قَرَأْتُ شَعْرًا مِنْ شَعْرِهِ، فَإِذَا هُوَ أَحْمَرُ، فَسَأَلْتُ: فَيَسَلُ: أَحْمَرُ مِنَ الطَّيِّبِ. [الطبر: ٤٣٥٨، ٤٥٩٠، أخرجه مسلم: ٢٢٤٧، مصدق].

٣٥٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَازِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ، وَلَا بِالْأَتْيَسِ الْأَهْوَقِ، وَلَيْسَ بِالْأَدَمِ، وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ، وَلَا بِالْسَطِيعِ، بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سَبْعِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سَبْعِينَ، قَوْلًا لِلَّهِ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً يَبْصَا. [إخرجه: ٣٥٤٧، أخرجه مسلم: ٢٢٤٧].

٣٥٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا، وَأَحْسَنَ خَلْقًا، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَازِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ. [إخرجه مسلم: ٢٣٣٧].

٣٥٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: هَلْ خَضَبَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا كَانَ حَشِيَّةً فِي صَدْقِهِ. [الطبر: ٥٨٩٤، ٥٨٩٥، أخرجه مسلم: ٢٣٤١، زيادة].

٣٥٥١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا، بَعِيدَ مَا تَبَيَّنَ الْمُتَكِنِينَ، لَهُ شَعْرٌ يَلْتَمِسُ خَشَمَةَ أُذُنِهِ، وَأَيْشُهُ فِي خَلْفِ حُمْرَاءَ، لَمْ أَرِ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ.

وَقَالَ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ: إِلَى مُتَكِنِيهِ. [الطبر: ٥٨٤٨، ٥٩٠١، أخرجه مسلم: ٢٣٣٧].

٣٥٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سُلِّ

٣٥٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ تَيْنَ امْرِئَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ لِمَا، فَإِنْ كَانَ لِمَا كَانَ أَيْسَرَ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا نَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تَنَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ، فَيَتَّقِمَ لِنَفْسِهِ بِهَا. [الطبر: ١٦٢٦، ٦٧٨٦، ٤٦٨٥٣. أخرجه مسلم: ٢٢٢٧].

٣٥٦١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَرَابٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: مَا مَسَيْتُ خَيْرًا وَلَا دَجِجْتُ أَحَدًا مِنْ كُفِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا حَمِيتُ رِيحًا وَلَا عَرَفًا قَطُّ أَطْبَحَ مِنْ رِيحِ أَوْ عَرَفِ النَّبِيِّ ﷺ. [الرجع: ١١٤١. أخرجه مسلم: ١١٥٨. بقية ليست بهذه الطريق].

٣٥٦٢- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَثَّةٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعُلَرَاءِ فِي خِيَلِهَا. [الطبر: ٦١٠٢، ٦١١٩. أخرجه مسلم: ٣٢٢٠. بزيادة].

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَابْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِطْلَعٌ: وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عَرَفَ فِي وَجْهِهِ.

٣٥٦٣- حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْمُضَلَّيْ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: مَا غَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِلَّا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَلَا تَرَكَهُ. [الطبر: ٥٤٠٩. أخرجه مسلم: ٢٠٦٤].

٣٥٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُعْزٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ نُجَيْعَةَ الْأَسَدِيِّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ فَرَجَ تَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى تَرَى يَنْطَبِئَ.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ: تَيَّاهُ يَنْطَبِئُ. [الرجع: ٣٩٠. أخرجه مسلم: ٤٩٥].

٣٥٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا ﷺ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْأَسْتِغْثَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَمُرَّ تَيَّاهُ يَنْطَبِئُ. [الرجع: ١٠٣٠. أخرجه مسلم: ٨٩٥].

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: «دَعَا النَّبِيُّ ﷺ وَرَفَعَ يَدَيْهِ».

٣٥٦٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ يَمْلُوكَ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْنَ بْنَ أَبِي جَعْفَرٍ، ذَكَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دُفِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْأَبْطَحِ فِي قُبَّةٍ، كَانَ بَالِهَا جَارَةٌ، خَرَجَ بِلَالٌ قَادِيًا بِالصَّلَاةِ ثُمَّ دَخَلَ، فَأَخْرَجَ فَضَّلَ وَضَوَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَقَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ بِأَخْلُوتٍ مِنْهُ، ثُمَّ دَخَلَ فَأَخْرَجَ الْقَنْزَةَ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ أَنْظَرُ إِلَى وَيَصُصُ سَاقِيَهُ، فَوَكَّرَ الْقَنْزَةَ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَرَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ وَرَكَعَتَيْنِ، يَمُرُّ تَيْنَ يَدَيْهِ الْجِمَارُ وَالْمَرْوَةُ. [الرجع: ١٨٧. أخرجه مسلم: ٥٠٣].

٣٥٦٧- حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبُزْجَارِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ غُرَّةٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُ حَبِيبًا لَوْ عُدَّتْ الْعَادَةُ لِأَخْصَاءِهِ. [الطبر: ٥٣٦٨. أخرجه مسلم: ٢٤٩٣].

٣٥٦٨- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرَّةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَا يُغْجِبُكَ أَبُو فَلَانٍ، جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى

جَانِبِ خُجْرِي يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّغِي ذَلِكَ، وَتَكُنْتُ أَسْتَحْجِ، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ مَسْجِي، وَكَأَنَّكَ لَزَدْتِ عَلَيْهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرَوْكُمْ. [الرجع: ٣٥٦٧. أخرجه مسلم: ٢٤٩٣].

قوله: (باب صفة النبي ﷺ) أي خلقه وخلقه. وأورد فيه أربعة وعشرين حديثاً.

الأول حديث أبي بكر المشتمل على أن الحسن بن علي كان يشبه جده ﷺ.

قوله: (عن ابن أبي مليكة) في رواية الإسماعيلي «أخبرني» وفي أخرى «حدثني ابن أبي مليكة».

قوله: (عن عقبه بن الحارث) في رواية الإسماعيلي «أخبرني عقبه بن الحارث».

قوله: (صلى أبو بكر رضي الله عنه العصر ثم خرج يمشي) زاد الإسماعيلي في رواية «بعد وفاة النبي ﷺ ليلاً، وعلى يمشي إلى جانبه».

قوله: (بابي) فيه حذف تقديره أدبية بابي، ووقع في رواية الإسماعيلي «وارتجز فقال: وبابني، شبيه بالنبي». وفي تسمية هذا رجزاً نظراً، لأنه ليس بموزون، وكأنه أطلق على السجع رجزاً. ووقع من بعض الرواة تغيير وتصحيح رواية الأصل، ولعلها كانت «وبابني وبابني» كما دلت عليه رواية الإسماعيلي المذكورة، فهذا يكون من مجزوء الرجز، لكن قوله: «شبيه بالنبي» يحتاج إلى شيء، فلهذا كان شخص أو أنت شبيهه بالنبي ﷺ أو نحو ذلك، ولما التفتل فموزون.

قوله: (وعلي يصفحك) في رواية الإسماعيلي «وعلي يتسم» أي رضا بقول أبي بكر وتصديقاً له. وقد وافق أبا بكر على أن الحسن كان يشبه النبي ﷺ أبو جحيفة كما سيأتي في الحديث الذي بعده، ووقع في حديث أنس كما سيأتي في المناقب أن الحسن بن علي كان أشبههم بالنبي ﷺ، وسيأتي وجه التوفيق بينهما في المناقب إن شاء الله تعالى، وأذكر فيه من شاركهما في ذلك إن شاء الله تعالى. وفي الحديث فضل أبي بكر ومعه لقراءة النبي ﷺ، وسيأتي في المناقب قوله: «لقراءة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرأني» وفيه ترك الصي المميز لمحب، لأن الحسن إذا كان ابن سبع سنين، وقد سمع من النبي ﷺ وحفظ عنه، ولمعه محمول على ما يلقى مثله في ذلك الزمان من الأشياء المباحة، بل على ما فيه تحمين وتنشيط ونحو ذلك. والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أبي جحيفة أورد من طريقين وإسماعيل فيها هو ابن أبي خالد وابن فضال بالتصغير هو محمد.

قوله: (كان أبيض قد شطط) بفتح المعجمة وكسر الميم أي صار سواد شعره خالطاً ليأضه وقد بين في الرواية التي تلي هذا أن موضع الشطط كان العنفة ويؤيد ذلك حديث عبد الله بن بسر المذكور بعده، والعنفة ما بين الذقن والشفة السفلى سواء كان عليها شعر أم لا. وتطلق على الشعر أيضاً. وعند مسلم من رواية زهير «عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة رأيت رسول الله ﷺ وهماً منه بيضاء وأشار إلى عنفته قبل مثل من أنت يومئذ؟ قال: أري النبل وأرشيها».

قوله: (وأمر لنا) أي له ولقرعه من بني سؤادة بضم المهملة وتخفيف الواو والمذ والممز وأخبره هاء تائب ابن عامر بن مصعقة، وكان أمر لهم بذلك على سبيل جائزة الوعد.

قوله: (فلو صا) بفتح القاف، هي الأثني من الإبل، وقيل: الشاة، وقيل: الطويلة القوائم. وقوله: (لفضي النبي ﷺ قبل أن نقبضها) فيه إشعار بأن ذلك كان قرب وفاته ﷺ، وقد شهد أبو جحيفة ومن معه من قومه حجة الوداع كما في الرواية التي بعد هذه، فالذي يظهر أن أبا بكر وفيهم بالوعد المذكور كما صنع بهزمهم. ثم وجدت ذلك متقولاً صريحاً، ففي رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن فضيل بالإسناد المذكور «فلحقنا نقبضها فأتانا موته فلم يعطونا شيئاً، فلما قام أبو بكر قال: من كانت له عند رسول الله ﷺ عنة فليجيء»، فتمت إليه فأخبرته فأمر لنا بها» وقد تقدم البحث في هذه المسألة في الحبة.

الحديث الثالث: حديث أبي جحيفة أيضاً.

قوله: (عن وهب أبي جحيفة) هو اسم أبي جحيفة، وهو مشهور بكنيته أكثر من اسمه، وكان يقال له أيضاً وهب الله وهب الخير.

قوله: (ورأيت ياضاً من تحت شفته السفلى العنفة) بالكسر على أنه بدل من الشفة، وبالنصب على أنه بدل من قوله: «ياضاً»، ووقع عند الإسماعيلي من

طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بهذا الإسناد « من تحت شفته السفلى مثل موضع إصبع العقفة » وأصبح في هذه الرواية بآلتين، وإعراب العقفة كالذي قبله. وفي رواية شاذة بن سوار عن إسرائيل عنه « رأيت النبي ﷺ شابت عقفته ».

الحديث الرابع: وهو من ثلاثيات.

قوله: (حدثنا عصام بن خالد) هو أبو إسحاق الحمصي الحضرمي من كبار شيوخ البخاري، وليس له عنه في الصحيح غيره. وأما حريز فهو بفتح الحاء المهملة وتقدم قريباً أنه من صفار التابعين.

قوله: (أرأيت النبي ﷺ) يحتمل أن يكون « أرأيت » بمعنى أخبرني و« النبي » بالرفع على أنه اسم كان، والتقدير: أخبرني أكان النبي ﷺ شيئاً ؟ ويحتمل أن يكون « أرأيت » استفهاماً منه هل رأى النبي ﷺ ؟ ويكون « النبي » بالنصب على المفعولية. وقوله: « كان شيئاً » استفهام ثانٍ حذف منه أداة الاستفهام، ويقيد هذا الثاني رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن حريز بن عثمان قال: « رأيت عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ يحمص والناس يسألونه، فذنوت منه وأنا غلام فقلت: أنت رأيت رسول الله ﷺ ؟ قال: نعم، قلت: شيخ كان رسول الله ﷺ أم شاب ؟ قال: فبسم « وفي رواية له « فقلت له: أكان النبي ﷺ صبغ ؟ قال: يا ابن أخي لم يبلغ ذلك ».

قوله: (قال كان في عقفته شعرات بيض) في رواية الإسماعيلي « إنما كانت شعرات بيض. وأشار إلى عقفته » وسياقي بعد حديثين قول أنس « إنما كان شيء في صدفيه » وسياقي وجه الجمع بينهما إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث أنس من رواية ربيعة عنه، وهو ابن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه المدني المعروف بريعة الرأي، وقد أوردته من طريقين: أحدهما: من رواية خالد، وهو ابن يزيد الجمحي المصري، وكان من أقران الليث بن سعد لكنه مات قبله، وقد أكثر عنه الليث.

قوله: (كان ربعة) يفتح الراء وسكون الموحدة أي مربوعاً، والثاني باعتبار النفس، يقال رجل ربعة وامرأة ربعة، وقد فسره في الحديث المذكور بقوله: « ليس بالطويل البائن ولا بالقصير » والمراد بالطويل البائن المقطر في الطول مع اضطراب القامة، وسياقي في حديث البراء بعد قليل أنه قال: « كان النبي ﷺ مربوعاً » ووقع في حديث أبي هريرة عند الذهلي في « الزهريات » بإسناد حسن « كان ربعة وهو إلى الطول أقرب ».

قوله: (أزهر اللون) أي أبيض مشرب بحمرة، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أنس من وجه آخر عند مسلم، وعند سعيد بن منصور والطائفي والترمذي والحاكم من حديث علي قال: « كان النبي ﷺ أبيض مشرباً بياضه بحمرة » وهو عند ابن سعد أيضاً عن علي، وعن جابر، وعند البيهقي من طرق عن علي، وفي « الشمائل » من حديث هناد بن أبي هالة أنه أزهو اللون.

قوله: (ليس بأبيض أمهق) كذا في الأصول، ووقع عند الداودي تبعاً لرواية المروزي « أمهق ليس بأبيض » واعترضه الداودي، وقال عياض: إنه وهم، قال: وكذلك رواية من روى أنه ليس بالأبيض ولا الآدم ليس بصواب، كذا قال، وليس بجيد في هذا الثاني، لأن المراد أنه ليس بالأبيض الشديد البياض ولا بالآدم الشديد الأمهق، وإنما يخالف بياضه الحمرة، والعرب قد تطلق على من كان كذلك أسمر، ولهذا جاء في حديث أنس عند أحمد والبراء وابن منده بإسناد صحيح وصححه ابن حبان « أن النبي ﷺ كان أسمر » وقد رد المحب الطبري هذه الرواية بقوله: في حديث الباب من طريق مالك عن ربيعة « فوالأبيض الأمهق وليس بالآدم » والجمع بينهما ممكن وأخرجه البيهقي في « الدلائل » من وجه آخر عن أنس فذكر الصفة النبوية قال: « كان رسول الله ﷺ أبيض بياضه إلى السمرة » وفي حديث يزيد الرقاشي عن ابن عباس في صفة النبي ﷺ « رجل بين رجلين جسمه ولحمه أحمر » وفي لفظ « أسمر إلى البياض » أخرجه أحمد وسنده حسن، وتبين من مجموع الروايات أن المراد بالسمر الحمرة التي تغلط البياض، وأن المراد بالبياض الملبث ما يتخالطه الحمرة، والمخني ما لا يتخالط، وهو الذي تكبره العرب لونه وتسيمه أمهق، وبهذا تبين أن رواية المروزي « أمهق ليس بأبيض » مقبولة والله أعلم، على أنه يمكن توجيهها بأن المراد بالأهمق الأخضر اللون الذي ليس بياضه في الغاية ولا سمرة ولا حمرة، فقد نقل عن روية أن المهق خضرة الماء، فهذا التوجيه يتم على تقدير ثبوت الرواية، وقد تقدم في حديث أبي جحيفة إطلاق كونه أبيض، وكذا في حديث أبي الطفيل عند مسلم، وفي رواية عند الطبراني « ما أنسى شدة بياض وجهه مع شدة سواد شعره ».

وكذا في شعر أبي طالب المتقدم في الاستسقاء « وأبيض يستسقى الغمام بوجهه » وفي حديث سراقه عند ابن إسحاق « فجعلت أنظر إلى ساقه كأنها حجارة » ولأحد من حديث عرش الكعبة في عمرة الجعنة أنه قال: « فظفرت إلى ظهره كأنه سبيكة فضة » وعن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يصف النبي ﷺ فقال: « كان شديد البياض » أخرجه يعقوب بن سفيان والبراء بإسناد قوي، والجمع بينهما بما تقدم، وقال البيهقي: يقال إن المشرب منه حمرة وإلى السمرة ما ضمني منه للشمس والريح، وأما ما تحت الثياب فهو الأبيض الأزهري. قلت: وهذا ذكره ابن أبي شيبة عقيب حديث عائشة في صفته ﷺ بأبسط من هذا وزاد « ولونه الذي لا يشك فيه الأبيض الأزهري » وأما ما وقع في فزيادات عبد الله بن أحمد في المسند « من طريق علي « أبيض مشرب شديد الوضع » فهو مخالف لحديث أنس « ليس بالأهمق » وهو أصح، ويمكن الجمع بجعل ما في رواية علي على ما تحت الثياب مما لا يلاقي الشمس، والله أعلم.

قوله: (ليس بجعد قطط ولا بسط) يفتح أوله وكسر الموحدة، والجموعة في الشعر أن لا يتكسر ولا يسترسل والسبوطه ضده، فكانه أراد أنه وسط بينهما. ووقع في حديث علي عند الترمذي وابن أبي خيثمة « ولم يكن بالجعد القطط، ولا بالسبط، كان جعداً رجلاً » وقوله: رجل بكسر الجيم ومنهم من يسكنها أي مشرب، وهو مرفوع على الاستسقاء، أي هو رجل. ووقع عند الأصمعي بالخفض وهو وهم لأنه يصير مطروفاً على المثني، وقد وجه على أنه خفضه على الجائز، وفي بعض الروايات بفتح اللام وتشديد الجيم على أنه فعل ماض.

قوله: (أقول عليه) في رواية مالك « بعث الله ».

قوله: (وهو ابن أربعين) في رواية مالك « على رأس أربعين » وهذا إما يتم على القول بأنه بعث في الشهر الذي ولد فيه، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في شهر ربيع الأول وأنه بعث في شهر رمضان، فعلى هذا يكون له حين بعث أربعون سنة ونصف أو تسع وثلاثون ونصف، فمن قال أربعين أفنى الكسر أو جبر، لكن قال المسعودي وابن عبد البر: إنه بعث في شهر ربيع الأول، فعلى هذا يكون له أربعون سنة سواء. وقال بعضهم: بعث وله أربعون سنة وعشرة إلهام، وعند الجعاني أربعون سنة وشيرون يوماً، وعن الزبير بن بكار أنه ولد في شهر رمضان وهو شاذ، فإن كان محظوظاً وضم إلى المشهور أن المبعث في رمضان فيصح أنه بعث عند إكمال الأربعين أيضاً. وأبعد منه قول من قال: بعث في رمضان وهو ابن أربعين سنة وشهرين، فإنه يقتضي أنه ولد في شهر رجب، ولم أر من صرح به. ثم رأيت كذلك مصرحاً به في « تاريخ أبي عبد الرحمن العتقي » وعزاه للنسبين بن علي وزاد « لسبع وعشرين من رجب » وهو شاذ. ومن الشاذ أيضاً ما رواه الحاكم من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: « أنزل على النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين » وهو قول الواقدي، وتبعه البلاذري وابن أبي عاصم، وفي « تاريخ يعقوب بن سفيان » وغيره عن مكحول أنه بعث بعد ثنتين وأربعين.

قوله: (فلتب بمكة عشر سنين ينزل عليه) مقتضى هذا أنه عاش ستين سنة، وأخرج مسلم من وجه آخر عن أنس « أنه ﷺ عاش ثلاثاً وستين » وهو موافق لحديث عائشة الماضي قريباً وبه قال الجمهور، وقال الإسماعيلي: لا بد أن يكون الصحيح أحدهما، وجع غيره بإلغاء الكسر، وسياقي بقية الكلام على هذا الموضوع في الوفاة آخر المغازي إن شاء الله تعالى.

قوله: (وليس في رأسه وخيته عشرون شعرة بيضاء) أي بل دون ذلك، ولا بن أبي خيثمة من طريق أبي بكر بن عياش « قلت لربيعة: جالست أنساً ؟ قال: نعم، وسمته يقول: شاب رسول الله ﷺ عشرين شيئاً منها يعني العقفة » ولإسحاق بن راهويه وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر « كان شيب رسول الله ﷺ نحواً من عشرين شعرة بيضاء في مقدمه » وقد اقتضى حديث عبد الله بن بسر أن شيبه كان لا يزيد على عشر شعرات لإرواده بصيغة جمع القلة، لكن خص ذلك بعقفته، فيحمل الزائد على ذلك في صدفيه كما في حديث البراء، لكن وقع عند ابن سعد أيضاً بإسناد صحيح عن حيد عن أنس في أثناء حديث قال: « ولم يبلغ ما في خيته من الشيب عشرين شعرة » قال حيد: « وأومأ إلى عقفته سبع عشرة » وقد روى ابن سعد أيضاً بإسناد صحيح عن ثابت عن أنس قال « ما كان في رأس النبي ﷺ لمخية إلا سبع عشرة أو ثمانى شعرة » وابن أبي خيثمة من حديث حيد عن أنس « لم يكن في خيبة رسول الله ﷺ عشرون شعرة بيضاء. قال حيد: كن سبع عشرة » وفي مسند عبد بن حيد من طريق حاد عن ثابت عن أنس « ما عدت في رأسه وخيته إلا أربع عشرة شعرة، وعند ابن ماجه من وجه آخر عن أنس « إلا سبع عشرة أو عشرين شعرة » وروى الحاكم في « المستدرک »

من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن أنس قال: «لو عدت ما أقبل عليّ من شيء في رأسه ولحيته ما كنت أزيد من على إحدى عشرة شية». وفي حديث المهيم بن زهير عند ثلاثين عدداً.

قوله: (قال ربيعة) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (فرايت شعراً من شعره فإذا هو أحر) فسألت فقيل: أحر من الطيب) لم أعرف المسؤول الجيب بذلك، إلا أنه في رواية ابن عقيل المذكورة من قبل أن عمر بن عبد العزيز قال لأنس: «هل غضب النبي ﷺ؟ فإني رأيت شعراً من شعره قد لون، فقال: إنما هذا الذي لون من الطيب الذي كان يطيب به شعر رسول الله ﷺ فهو الذي غير لونه». فيحتمل أن يكون ربيعة سأله عن ذلك فاجابه. ووقع في «رجال مالك» للبارقضي وهو في «غرائب مالك» له عن أبي هريرة قال: «لما مات النبي ﷺ غضب من كان عنده شيء من شعره ليكون أبهى ما أها. قلت: فإن ثبت هذا استقام إنكار أنس، ويقل ما أثبت سواء التأويل، ومتأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

الحديث السادس: حديث البراء.

قوله: (حدثنا إبراهيم بن يوسف) أي ابن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.

قوله: (وأحسنه خلقاً) ينفع للمجملّة للأكثر، وضبطه ابن التين بضم أوله واستشهد بقوله تعالى: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ [القصم: ٤] ووقع في رواية الإسماعيلي بالشك «وأحسنه خلقاً أو خلقاً» ويؤيد قوله قبله «أحسن الناس وجهاً» فإن فيه إشارة إلى الحسن الحسي، فيكون في الثاني إشارة إلى الحسن المعنوي. وقد وقع في حديث أنس الذي يتعلق بغرس أبي طلحة الذي قال فيه: «إن وجدناه لبحراً» وهو عنه في مواضع، منها أن في أوله في باب الشجاعة في الحرب «كان أحسن الناس وأشجع الناس وأجود الناس» فجمع صفات القوى الثلاث العقلية والغضبية والشهوانية، فالشجاعة تدل على الغضبية، والجود يدل على الشهوية، والحسن تابع لاحتمال المزاج المستجع لصفاء النفس الذي به جودة القرينة الدال على العقل، فوصف بالأحسنة في الجميع. ومضى في الجهاد والخماس حديث جبير بن مطعم أنه ﷺ قال: «ثم لا تحذوني بخيل ولا كدوبا ولا جباناً، فأشار بعدم الجبن إلى كمال القوة الغضبية وهي الشجاعة، وبعدم الكذب إلى كمال القوة العقلية وهي الحكمة، وبعدم البخل إلى كمال القوة الشهوانية وهو الجود.

قوله: (ليس بالطويل البائن ولا بالقصير) تقدم في حديث ربيعة عن أنس أنه كان ربيعة، ووقع في حديث عائشة عند أبي خزيمة «لم يكن أحد بمأشبه من الناس ينسب إلى الطول إلا طاله رسول الله ﷺ، ولربما اكتفه الرجال الطويلان فيطولهما، فإذا فارقه نسا إلى الطول، ونسب رسول الله ﷺ إلى الربيعة» وقوله: «البائن» بالموحدة اسم فاعل من بان أي ظهر على غيره أو فارق من سواء.

الحديث السابع: حديث قتادة «سألت أنساً: هل غضب النبي ﷺ؟ قال: إنما كان شيء في صدغيه» الصدغ بضم المهملة وإسكان الدال بعدها مجعلة ما بين الأذن والعين، ويقال ذلك أيضاً للشعر المتبلى من الرأس في ذلك المكان، وهذا مغاير للحديث السابق أن الشعر الأبيض كان في عفتقه، ووجه الجمع ما وقع عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة عن أنس قال: «لم يَغضب رسول الله ﷺ، وإنما كان البياض في عفتقه وفي الصدغين، وفي الرأس نبت» أي مرقق، وعرف من مجرى ذلك أن الذي شاب من عفتقه أكثر ما شاب من غيره، ومراء أنس أنه لم يكن في شعره ما يحتاج إلى الخضاب، وقد مرص بذلك في رواية محمد بن سيرين قال: «سألت أنس بن مالك: أكان رسول الله ﷺ خضب؟ قال: لم يبلغ الخضاب» ولمسلم من طريق حاد عن ثابت عن أنس «لو شئت أن أعد شعطت كن في رأسه لفعلت» زاد ابن سعد والحاكم «ما شأنه بالشيب» ولمسلم من حديث جابر بن سمرة «قد شعط مقدم رأسه ولحيته، وكان إذا دهن لم يتبين، فإذا لم يدهن تبين» وأما ما رواه الحاكم وأصحاب السنن من حديث أبي رمة قال «أثبت النبي ﷺ عليه بردان أخضران، ولم شعر قد علاه الشيب، وشبهه أحر خضوب بالخنا» فهو موافق لقول ابن عمر «رأيت رسول الله ﷺ يَغضب بالصفرة» وقد تقدم في الحج وغيره، والجمع بينه وبين حديث أنس أن يحمل نفي أنس على غلبة الشيب حتى يحتاج إلى خضابه ولم يتفق أنه رآه وهو غضب، ويعمل حديث من أثبت الخضب على أنه فعله لإزالة بيان الجواز ولم يواظب عليه. وأما ما تقدم عن أنس وأخرجه الحاكم من حديث عائشة قالت: «ما شأنه الله ببيضاء» فمحمول على أن تلك الشعرات البيضاء لم

الحديث الثامن: حديث البراء.

قوله: (بعد ما بين المنكبين) أي عريض أعلى الظهر، ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن سعد «رجب الصدر».

قوله: (له شعر يبلغ شحمة أذنيه) في رواية الكشيبي «أذنيه» بالثنية. وفي رواية الإسماعيلي «تكاد جته تصيب شحمة أذنيه».

قوله: (وقال يوسف بن أبي إسحاق) هو يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق نسبة إلى جده.

قوله: (إلى منكبيه) أي زاد في روايته عن جده أبي إسحاق عن البراء في هذا الحديث له شعر يبلغ شحمة أذنيه إلى منكبيه، وطريق يوسف هذه أوردها المصنف قبل هذا الحديث لكنه اختصرها، قال ابن التين تبعاً للداودي: قوله: «يلغ شحمة أذنيه» مغاير لقوله: «إلى منكبيه» وأجيب بأن المراد أن معظم شعره كان عند شحمة أذنيه، وما استمر من متصل إلى المنكب. أو يحمل على حائتين وقد وقع نظير ذلك في حديث أنس عند مسلم من رواية قتادة عنه أن شعره «كان بين أذنيه وعاتقه» وفي حديث حميد عنه «إلى أنصاف أذنيه» ومطه عند الترمذي من رواية ثابت عنه، وعند ابن سعد من رواية حاد عن ثابت عنه «لا يجاوز شعره أذنيه» وهو محمول على ما قدمته، أو على أحوال متغيرة. وروى أبو داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كان شعر رسول الله ﷺ فوق الوفرة ودون الجسمة» وفي حديث هند بن أبي هالة في صفة رسول الله ﷺ عند الترمذي وغيره «فلا يجاوز شعره شحمة أذنيه إذا هو وفرة» أي جملة وفرة، فهذا التقيد يؤيد الجمع المتقدم. وروى أبو داود والترمذي من حديث أم هانئ قالت: «رأيت رسول الله ﷺ له أربع غنائر» ورجاله ثقات.

الحديث التاسع: حديث البراء أيضاً.

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية وأبو إسحاق هو السبيعي.

قوله: (سئل البراء) في رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن يونس عن زهير «حدثنا أبو إسحاق عن البراء قال له رجل».

قوله: (مثل السيف؟ قال: لا بل مثل القمر) كان السائل أراد أنه مثل السيف في الطول، فرد عليه البراء فقال: «بل مثل القمر» أي في التدوير، ويحتمل أن يكون أراد مثل السيف في اللعنان والصلقال فقال: بل فوق ذلك، وعدل إلى القمر لجمعه الصفتين من التدوير واللمعان: ووقع في رواية زهير المذكورة «أكان وجه رسول الله ﷺ حديثاً مثل السيف؟» وهو يؤيد الأول. وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة «أن رجلاً قال له: أكان وجه رسول الله ﷺ مثل السيف؟ قال: لا بل مثل الشمس والقمر مستديراً» وإنما قال: «مستديراً» للتشبيه على أنه جمع الصفتين، لأن قوله «مثل السيف» يحتمل أن يريد به الطول أو اللعنان، فردّه المسؤول ردّاً بليغاً. ولما جرى التعارف في أن التشبيه بالشمس إنما يراد به غالباً الإسراق، والتشبيه بالقمر إنما يراد به الملاحظة دون غيرهما، أتى بقوله: «وكان مستديراً» إشارة إلى أنه أراد التشبيه بالصفتين معاً: الحسن والاستدارة. ولأحد وابن سعد وابن حبان عن أبي هريرة «ما رأيت شيئاً أحسن من رسول الله ﷺ، كان الشمس تجري في جبهته» قال الطيبي: شبه جريان الشمس في فلكتها بجريان الحسن في وجهه ﷺ، وفيه عكس التشبيه للمبالغة، قال: ويحتمل أن يكون من باب تناهي التشبيه جعل وجهه مقراً ومكاناً للشمس. وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق يونس بن أبي يعفور عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأة من همدان قالت: «حجبت مع رسول الله ﷺ، فقلت لها: شبيهه. قالت: كالقمر ليلة البدر، لم أر قبله ولا بعده مثله» وفي حديث الربيع بنت معوذ «لو رأيته لرأيت الشمس طالعة» أخرجه الطبراني والدارمي، وفي حديث يزيد القزافي المتقدم قريباً عن ابن عباس «جبل دوائر الوجه، قد ملأت لحيته من هذه إلى هذه حتى كادت تحملا غمره» وروى الذهلي في «الزهرات» من حديث أبي هريرة في صفته ﷺ «كان أسيل الخدين، شديد سواد الشعر، أكحل العينين، أهدب الأنف» الحديث. وكان قوله: «أسيل الخدين» هو الحامال على من سأل: أكان وجهه مثل السيف؟ ووقع في حديث هلي عند أبي عبيد في الغريب «وكان في وجهه تدوير» قال أبو عبيد في شرحه: يريد أنه لم يكن في غاية من التدوير بل كان فيه سهولة، وهي أحلى عند العرب.

الحديث العاشر:

قوله: (حدثنا الحسن بن منصور البغدادي هو أبو علي البغدادي الشطري بفتح المعجمة ثم المهمل، لا يخرج عنه البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (قال شعبة) هو متصل بالإسناد المذكور.

قوله: (وزاد فيه عون عن أبيه أبي جعفر) سيأتي هذا الحديث بزيادته من وجه آخر في آخر الباب، وقد تقدم ما يتعلق بذلك في أوائل الصلاة.

قوله: (فإذا هي أبود من الطلح وأطيب رائحة من المسك) وقع مثله في

حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه عند الطبراني بإسناد قوي، وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم في أثناء الحديث قال: «فمسح صدي فوجدت ليد برداً أو ريحاً كأنها أخرجها من جوة عطار» وفي حديث وائل بن حجر عند الطبراني والبيهقي «لقد كنت أصاح رسول الله ﷺ أو مس جلدي جلده فآثره بعد في يدي وإنه لأطيب رائحة من المسك» وفي حديثه عند أحمد «أبى رسول الله ﷺ بدلو من ماء، فغسب منه ثم مسح في الدلو ثم في البئر فراح منه مثل ريح المسك» وروى مسلم حديث أنس في جمع أم سليم عرقه وجعلها إياه في الطيب، وفي بعض طرقه «وهو أطيب الطيب». وأخرج أبو يعلى والطبراني من حديث أبي هريرة في قصة النبي استعان به «على تجهيز ابنته» فلم يكن عنده شيء، فاستدعى ببارورة فسل له فيها من عرقه وقال له: مرها فلتطيب به، فكانت إذا تطيب به شم أهل المدينة رائحة ذلك الطيب فسموا بيت المطيبين «وروى أبو يعلى والبخاري بإسناد صحيح عن أنس «كان رسول الله ﷺ إذا مر في طريق من طرق المدينة وجد منه رائحة المسك، فيقال مر رسول الله ﷺ».

الحديث الحادي عشر: حديث ابن عباس «كان النبي ﷺ أجود الناس» تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام، والغرض منه وصفه عليه الصلاة والسلام بالجود.

الحديث الثاني عشر: حديث عائشة في قصة القاض، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا قولها: «تبرق أسارى وجهه» والأسارى جمع أسرار وهي جمع سر وهي الخطوط التي تكون في الجبهة.

الحديث الثالث عشر: حديث كعب بن مالك وهو طرف من قصة توبته، وسيأتي بطوله في المغازي مستوفى شرحه إن شاء الله تعالى.

قوله: (استار وجهه كأنه قطعة قمر) أي الموضع الذي بين العين والسرور، وهو جبينه، فلذلك قال: «قطعة قمر» ولعله كان حينئذ ملثماً، ويحتمل أن يكون يريد بقوله قطعة قمر القمر نفسه. ووقع في حديث جبير بن مطعم عند الطبراني «التفت إلينا النبي ﷺ بوجهه مثل شفة القمر» فهذا محمول على صفته عند الالتفات، وقد أخرج الطبراني حديث كعب بن مالك من طرق في بعضها «كأنه دائرة قمر».

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن عمرو) هو ابن أبي عمرو مولى الخطاب، واسم أبي عمرو ميسرة.

قوله: (بعثت من خير فروع بني آدم فرأى فرقة) القرن الطيبة من الناس المجتمعين في عصر واحد، ومنهم من حله مائة سنة وقيل بسبعين، وقيل بغير ذلك. فحكى الخبر الاختلاف فيه من عشرة إلى مائة وعشرين، ثم تعقب الجميع وقال: الذي أراه أن القرن كل أمة ملكت حتى لا يبق منها أحد.

وقوله: (فرأى) بالنصب حال للتوضيل.

قوله: (حتى كنت من القرن الذي كنت منه) في رواية الإسماعيلي «حتى بعثت من القرن الذي كنت فيه» وسيأتي في أول مناقب الصحابة حديث عمران بن حصين «خير الناس قرني» والكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس عشر: حديث ابن عباس.

قوله: (عن ابن شهاب أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة) هذا هو المشهور عن ابن شهاب، وحنه فيه إسناد آخر أخرجه الحاكم من طريق مالك عن زياد بن سعد عن أنس «سئل رسول الله ﷺ ناصيته ما شاء الله، ثم فرق بعد» وأخرجه أيضاً أحد وقال: تفرد به حاد بن خالد عن مالك وأخطأ فيه، والصواب عن عبد الله بن عبد الله. وقال ابن عبد البر: الصواب عن مالك فيه عن الزهري مرسلاً كما في للموطأ.

قوله: (يسدل شعره) بفتح أوله وسكون للمهمل وكسر الدال، ويعجز ضمها، أي يترك شعر ناصيته على جبهته. قال النووي: قال العلماء المراد إرساله على الجبين واتخاذها كالقصة، أي يضم الغلاف بعدها مهمل.

قوله: (ثم فرق بعد) بفتح الفاء والراء أي ألقى شعر رأسه إلى جانبي رأسه فلم يترك منه شيئاً على جبهته، ويفرقون بضم الراء ويكسرهما وقد روى ابن إسحاق عن محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة قالت: «لما فرقت لرسول الله ﷺ رأسه» أي شعر رأسه عن يافوخه، ومن طريقه أخرجه أبو داود، وفي حديث هند بن أبي هالة في صفة النبي ﷺ أنه «إن انفردت حقيقة أي شعر رأسه الذي على ناصيته فرق ولا فلا يجاوز شعره شعرة أنه» قال ابن تيمية في غريبه: العقيقة شعر رأس النبي قبل أن يسلق، وقد يطلق عليه بعد الحلق جازاً. وقوله: «كان لا يفرق شعره إلا إذا انفرد» محمول على ما كان أولاً لا يئنه حديث ابن عباس.

قوله: (وكان يحب موافقة أهل الكتاب) أي حيث كان جاهد الأوثان كثيرين.

قوله: (فيما لم يؤمر فيه بشيء) أي فيما لم يخالف شرعه لأن أهل الكتاب في زمانه كانوا متمسكين ببقايا من شرائع الرسل فكانت موافقتهم أحب إليه من موافقة جاهد الأوثان، فلما أسلم غالب جاهد الأوثان أحب ﷺ حينئذ مخالفة أهل الكتاب. واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يجرى في شرعنا ما يخالفه، وتعقب بأنه عبر بالهجرة، ولو كان كذلك لمع بالوجوب. وعلى التسليم فقي نفس الحديث أنه رجع عن ذلك آخراً والله أعلم.

الحديث السادس عشر: حديث عبد الله بن عمرو أي ابن العاص

قوله: (عن أبي هريرة) هو السكري، والإسناد كله كوفيون سوى طرفيه وقد دخلهما.

قوله: (عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص، في رواية مسلم عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش بسنده دخلنا على عبد الله بن عمرو حين قدم مع معاوية الكوفة فذكر رسول الله ﷺ قال.

قوله: (فاحشاً ولا متحشياً) أي ناطقاً بالفحش، وهو الزيادة على الحد في الكلام السيئ، والمتحش المتكلف لذلك أي لم يكن له الفحش خلقاً ولا مكتسباً، ووقع عند الترمذي من طريق أبي عبد الله الجليلي قال «سألت عائشة عن خلق النبي ﷺ فقالت: لم يكن فاحشاً ولا متحشياً، ولا سخاباً في الأسواق، ولا يميز بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح» وتقدمت هذه الزيادة في حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر يأتي من هذا السياق، ويأتي في تفسير سورة الفتح، وقد روى المصنف في الأدب من حديث أنس «لم يكن رسول الله ﷺ سباباً ولا فحاشاً ولا لعاناً، كان يقول لأحدنا عند المعينة: ما له تربت جبهته» ولأحد من حديث أنس «أن النبي ﷺ كان لا يوجه أحداً في وجهه بشيء» يكرهه «ولأبي داود من حديث عائشة «كان رسول الله ﷺ إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل: ما بال فلان يقول؟ ولكن يقول: ما بال أقوام يقولون».

قوله: (وكان يقول) أي النبي ﷺ. ووقع في رواية مسلم «قال وقال رسول الله ﷺ».

قوله: (إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً) في رواية مسلم «أحسنكم» وحسن الخلق: اختيار الفضائل، وترك الرذائل. وقد أخرج أحمد من حديث أبي هريرة رفعه «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق» وأخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ «مكارم» بدل «صالح» وأخرج الطبراني في الأوسط بإسناد حسن عن صفية بنت حيي قالت: «ما رأيت أحداً أحسن خلقاً من رسول الله ﷺ» وعند مسلم من حديث عائشة «كان خلقه القرآن، يقضب لنفسه ويرضى لرضا».

الحديث السابع عشر: حديث عائشة

قوله: (بين أمرين) أي من أمور الدنيا، يدل عليه قوله «ما لم يكن إنشاً» لأن أمور الدين لا يتم فيها، وأبهم فاعل «غير» ليكون أهم من أن يكون من قبل الله أو من قبل المخلوقين.

وقوله (لا أخذ أسيرهما) أي أسهلها.

وقوله (ما لم يكن إنشاً) أي ما لم يكن الأسهل مقتضياً للإثم فإنه حينئذ يختار الأشد. وفي حديث أنس عند الطبراني في الأوسط «إلا اختار أسيرهما ما لم يكن لله فيه سخط» ووقع التخيير بين ما فيه إثم وما لا إثم فيه من قبل المخلوقين واضح، وأما من قبل الله ففيه إشكال لأن التخيير إنما يكون بين جائزين، لكن إذا حلتها على ما يفضي إلى الإثم أمكن ذلك بأن يتخير بين أن يفتح عليه من كوز الأرض ما يفضي من الاشتغال به أن لا يفرغ للعبادة مثلاً وبين أن لا يؤتية من الدنيا إلا الكفاف فيختار الكفاف وإن

قوله: (عن عبد الله بن أبي عمير) بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة، وهو مولى أنس، وهذا هو المحفوظ عن قتادة. وقد رواه الطبراني من وجه آخر عن شعبة عن قتادة قال: «عن أبي السوار العدوي عن عمران بن حصين به».

قوله: (أشد حياء من العنقاء) أي البكر، وقوله «في خدرها» بكسر المعجمة أي سترها، وهو من باب التضييق، لأن العنقاء في الخفوة يشتد حياؤها أكثر مما تكون خلوته، تكون الخفوة مظنة وقوع الفعل بها، فالظاهر أن المراد تضيقه بما إذا دخل عليها في خدرها لا حيث تكون مفردة فيه، وعمل وجود الحياء منه ﷺ في غير حدود الله، ولهذا قال للذي اعترف بالزنا أنكها لا يكتي كما سيأتي بيانه في الحدود. وأخرج البراز هذا الحديث من حديث أنس وزاد في آخره «وكان يقول الحياء غير كله» وأخرج من حديث ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يقتسل من وراء الحجرات، وما رأى أحد عورته قط» وإسناده حسن.

قوله: (حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى وابن مهدي قالا حدثنا شعبة مطلق) يعني سننًا ومتنًا، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أبي موسى محمد بن المنذر عن عبد الرحمن بن مهدي بسنده وقال فيه «سمعت عبد الله بن أبي عتبة يقول سمعت أبا سعيد الخدري يقول» وأخرجه ابن حبان من طريق أحمد بن سنان القطان قال «قلت لعبد الرحمن بن مهدي: يا أبا سعيد أكان رسول الله ﷺ أشد حياء من العنقاء في خدرها؟ قال: نعم عن مثل هذا فسل يا شعبة» فذكره بتمامه.

قوله: (وإذا كره شيئاً عرف في وجهه) أي ابن بشار زاد هنا على رواية سنده، وهذا يحمل أن يكون في رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده، وأن يكون في رواية يحيى أيضاً ولم يقع لسند والأول للمتمم قد أخرجه الإسماعيلي من رواية المقدمي وأبي خزيمة وابن غزاة عن يحيى بن سعيد وليس فيه الزيادة، وأخرجه من رواية أبي موسى من عبد الرحمن بن مهدي فذكرها، وكذا أخرجه مسلم عن زهير بن حرب وأبي موسى محمد بن المنذر وأحمد بن سنان القطان كلهم عن ابن مهدي، وأخرجه من حديث معاذ والإسماعيلي من حديث علي بن الجعد كلاهما عن شعبة كذلك، وأخرجه ابن حبان من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة كذلك، وقوله «عرفناه في وجهه» إشارة إلى تصحيح ما تقدم من أنه لم يكن يواجه أحداً بما يكرهه بل بتغيير وجهه فيهم أصحابه كراهية لذلك.

الحديث العشرون: حديث أبي هريرة:

قوله: (عن أبي حازم) هو الأشجعي واسمه سلمان، وليس هو أبا حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد.

قوله: (ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط) في رواية غندر عن شعبة عند الإسماعيلي «ما رأيت رسول الله ﷺ عاب طعاماً قط» وهو محمول على الطعام المباح كما سيأتي تقرير ذلك في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى.

الحديث الحادي والعشرون: حديث عبد الله بن مالك ابن بحينة، هو يتبين مالك وإعراب ابن بحينة إعراب بن مالك لأن مالكا أبوه وبحينة أمه.

قوله: (الأسدي) هو بسكون المهملة، ويقال فيه الأسدي بسكون الزاي، وهذا مشهور في هذه النسبة يقال بالزاي وبالسین، وغفل الداودي فقرأه بفتح السین ثم أنكره، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة، وكذا قوله «قال ابن بكير» أي يحيى بن عبد الله بن بكير (حدثنا بكر) أي ابن مضر بالإسناد المذكور.

قوله: (يباض إيطيه) أي ابن يحيى زاد لفظ «يباض» لأن في رواية تقيبة «حتى يرى إيطيه» وابتدأ في المراد بوصف إيطيه باليباض فقيل: لم يكن تحتها شعر فكانا كلون جسده، ثم قيل لم يكن تحت إيطيه شعر البتة، وقيل كان لتمام تمهده له لا يبقى فيه شعر، ووقع عند مسلم في حديث «حتى رأينا عفرة إيطيه» ولا تنافي بينهما لأن الأعرس ما ييباضه ليس بالناصح، وهذا شأن الغائبين يكون لونها في البياض دون لون بقية الجسد.

الحديث الثاني والعشرون: حديث أنس في رفع اليدين في الاستسقاء، تقدم في موضعه مشروحاً، والغرض منه ذكر يباض إيطيه والمراد بالخصر فيه الرفع على هيئة مخرصة لا أصل الرفع فقه ثابت عنه كما في الخبر الذي بعده.

الحديث الثالث والعشرون: حديث أبي موسى، ذكر منه طرفاً معلقاً، هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في الناقب في ترجمة أبي عامر الأشعري، وقد علق طرفاً منه في الوضوء أيضاً.

كانت السعة أسهل منه، والإيم على هذا أمر نسبي لا يبراد منه معنى المخطئة لثبوت العصمة له.

قوله: (وما انتقم لنفسه) أي خاصة، فلا يرد أمره بقتل عتبة بن أبي معيط وعبد الله بن خطيل وغيرهما ممن كان يؤذيه لأنهم كانوا مع ذلك يتكفرون حرمان الله، وقيل أرادت أنه لا يتم إذا أؤذي في غير السبب الذي يخرج إلى الكفر، كما حذا عن الأعرابي الذي جفا في رفع صوته عليه، وعن الآخر الذي جبد برأفته حتى أثر في كفه وحمل الداودي عدم الانتقام على ما يختص بالله، قال: وأما المرض فقد اقتصر عن نال منه، قال: واقتصر من لئله في مرضه بعد نفيه عن ذلك بأن أمر بلدهم مع أنهم كانوا في ذلك تأولوا إنما ناههم عن عادة البشرية من كراهة النفس للدواء، وقد أخرج الحاكم هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري بهذا الإسناد مطولاً وأوله «ما لعن رسول الله ﷺ مسلماً يذكر أي يصريح اسمه ولا ضرب يده شيئاً قط إلا أن يضرب بها في سبيل الله، ولا سئل في شيء قط فتمعه إلا أن يسأل ماتماً، ولا انتقم لنفسه من شيء إلا أن تنتهك حرمان الله فيكون لله ينتقم» الحديث. وهذا السياق سوى صدر الحديث عند مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه به، وأخرجه الطبراني في «الأسوط» من حديث أنس وفيه «وما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله، فإن انتهكت حرمة الله كان أشد الناس غضباً لله» وفي الحديث الحديث على ترك الأخذ بالشيء العسر، والانتقام باليسر، وترك الإلحاح فيما لا يضطر إليه. ويؤخذ من ذلك التذلل إلى الأخذ بالرخص ما لم يظهر الخطأ، والحث على العفو إلا في حقوق الله تعالى والتذلل إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعمل ذلك ما لم يفض إلى ما هو أشد منه. وفيه ترك الحكم للنفس وإن كان الحاكم مستكناً من ذلك بحيث يؤمن من الخلف على الحكم عليه، لكن لحسم المادة والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: حديث أنس أخرجه من طريق حماد بن زيد، وأخرجه مسلم بتمامه من رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عنه

قوله: (ما مسست) بمهملتين الأولى مكسورة ويحذف فتحها والتخية ساكنة، وكذا القول في ميم شمت.

قوله: (ولا فهاجاً) هو من صنف الخاص على الصام، لأن الفياض نوع من الحرير، وهو بكسر المهملة وحكي فتحها، وقال أبو عبيدة الفتح مولد أي ليس بهرمي.

قوله: (ألين من كف رسول الله ﷺ) قيل هذا يخالف ما وقع في حديث أنس الآتي في كتاب اللباس «أنه كان صخماً البدين» وفي رواية له والقلمين «وفي رواية له «شن القدمين والكفين» وفي حديث هند بن أبي هالة الذي أخرجه الترمذي في صفة النبي ﷺ فإن فيه أنه «كان شثن الكفين والقلمين» أي غليظهما في خشونة وهكذا وصفه علي من عدة طرق عنه عند الترمذي والحاكم وابن أبي شيعة وغيرهما، وكذا في صفة عائشة له عند ابن أبي شيعة، والجميع بينهما أن المراد اللين في الجلد والغلظ في العظام فيجتمع له نومة البدن وقوته، أو حيث وصف باللين واللطافة حيث لا يعمل بهما شيئاً كان بالنسبة إلى أصل الخلقة، وحيث وصف بالغلظ والخشونة فهو بالنسبة إلى امتنانهما بالعمل، فإنه يتماثل كثيراً من أسوره بنفسه، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى. وفي حديث معاذ عند الطبراني والبرزخ «أردني النبي ﷺ خلفه في سفر، فما مسست شيئاً قط ألين من جلده».

قوله: (أو عوفاً) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها فاء، وهو شك من الراوي، ويدل عليه قوله بعد «أطيب من ريح أو عرف» والعرف الريح الطيب. ووقع في بعض الروايات بفتح الراء وبالفتح، و«أو» على هذا للتنوين والأول هو المعروف، فقد تقدم في الصيام من طريق حميد عن أنس «مسكة ولا عترة أطيّب وألحمة من ريح رسول الله ﷺ».

قوله (عترة) ضبط بوجهين: أحدهما بسكون التنوين بعدها موحدة، والآخر بكسر اللوحة بعدها تحتانية، والأول معروف، والثاني طيب معمول من إصطلاح يجمعها الزعفران، وقيل هو الزعفران نفسه. ووقع عند البيهقي «ولا شمتت مسكاً ولا عتراً ولا عتيراً» ذكرهما جميعاً وقد تقدم شيء من هذا في الحديث العاشر.

قوله (من ريح أو عرف) يخفف ريح بغير تنوين لأنه في حكم اللصاف فتقول الشاعر: بين ذراعي وجهية الأسد». ووقع في أول الحديث عند مسلم «كان رسول الله ﷺ أزهر اللون كان عرقه للؤلؤ، إذا مشى يتكأ، وما مسست الخ».

الحديث التاسع عشر: حديث أبي سعيد أورد من طريقين:

قوله: (حدثنا الحسن بن الصباح) هو البزار الذي أخرج عنه الحديث الذي بعده، وقيل بل هذا هو الزعفراني نسبة إلى جده لأنه الحسن بن محمد بن الصباح.

قوله: (صحت عون بن أبي جحيفة ذكر عن أبيه) في رواية شعبة عن عون «سمعت أبي» كما تقدم في أوائل الصلاة.

قوله: (دعفت) بضم أوله أي أنه وصل إليه عن غير قصد، والأبطح هو الذي خارج مكة يتوزل فيه الحاج إذا رجع من منى.

وقوله (وكان بالمأجرة) استئناف أو حال، وقد تقدم هذا الحديث من وجه آخر في هذا الباب وهو الحديث العاشر، والمراد منه قوله «كأنني أنظر إلى ويسع ساقه» والويسع بالمرحدة والمهمله البريق وزنا ومعنى. الحديث الرابع والمشروع حديث عائشة:

قوله: (حدثنا الحسن بن الصباح البزار) بتقديم الزاي على الراء، وهو واسطي سكن بغداد، وكان من أئمة الحديث. وسفيان هو ابن عيينة فبان الحسن بن الصباح ما لحق الثوري، والثوري لا يروي عن الزهري إلا بواسطة.

قوله: (لو عدده العباد لأحصاه) أي لو عد كلماته أو مفرداته أو حروفه لأطاق ذلك وبلغ آخرها، والمراد بذلك المبالغة في الترتيل والتفهيم. هذا الحديث هو الحديث الذي بعده. اختلف الرواة في سياقه بسطاً واختصاراً.

قوله: (وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في «الزهرات» عن أبي صالح عن الليث.

قوله: (ألا يعجبك) بضم أوله وإسكان ثانيه من الإعجاب ويفتح ثانيه والتشديد من التعجب.

قوله: (أبا فلان) كذا للأكثر قال عياض: هو منادى بكنيته. قلت وليس كذلك لما سأذكره، وإنما خاطبت عائشة عروة بقولها «ألا يعجبك» وذكرت له التعجب منه فقالت «أبا فلان» وحق السياق أن تقول أبو فلان بالرفع على أنه فاعل، لكنه جاء مكسباً على اللغة القليلة ثم حككت وجه التعجب فقالت «جاء فجلس الخ» ووقع في رواية الأصلي وكريمة «أبو فلان» ولا إشكال فيها، وتبين من رواية مسلم وأبي داود أنه هو أبو هريرة، فأخرجه مسلم عن هارون بن معروف وأبو داود عن محمد بن منصور الطوسي كلاهما عن سفيان، لكن قال «هارون عن سفيان عن هشام بن عروة» وقال الطوسي «عن سفيان عن الزهري» وكذا أخرجه الإسماعيلي عن ابن أبي عمير عن سفيان عن هشام عن أبي يعلى وعن أبي صمر عن سفيان عن الزهري وكذا أخرجه أبو نعيم عن طريق الفعني عن سفيان عن الزهري، فكان لسفيان فيه شيخان، وفي رواية للجميع أنه أبو هريرة. ووقع في رواية ابن وهب عند الإسماعيلي «ألا يعجبك أبو هريرة، جاء فجلس» ولأحمد ومسلم وأبي داود من هذا الوجه «ألا أعجبك من أبي هريرة» ووقع للقاسبي يفتح الهزء بعدها مثناة مفتوحة فعل ماض من الإتيان، وفلان بالرفع والتثنية وهو تصحيف لأنه تبين من الرواية الأخرى أنه بصيغة الكنية لا بلفظ الاسم المجرد عنها، والمعجب أن القاسبي أنكر عين روايته، وقال عياض: هي الصواب لولا قوله بعدها «جاء». قلت: لأنه يصير تكراراً.

قوله: (وكتبت أصبح) أي أصلي نافلة، أو على ظاهره أي أذكر الله، والأول أوجه.

قوله: (ولو أدر كنهه لوددت عليه) أي لأنكرت عليه ويثبت له أن الترتيل في التحديث أولى من السرد.

قوله: (لم يكن يسرد الحديث كسردكم) أي يتابع الحديث استمعجلاً بعض إثر بعض لئلا يلبس على المستمع. زاد الإسماعيلي من رواية ابن المبارك عن يونس «إما كان حديث رسول الله ﷺ فصلاً، فمما تفهمه القلوب» واعتذر عن أبي هريرة بأنه كان واسع الرواية كثير المحفوظ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث كما قال بعض البلغاء: أريد أن أقصر فتترجم القوافي عليّ في

٢٤- باب كان النبي ﷺ تَامَ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ

رواه سعيد بن ميناء، عن جابر، عن النبي ﷺ. [راجع: ٧٢٨١].

٣٥٦٩- حدثنا عبد الله بن مسleme، عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أنه سأل عائشة رضي الله عنها: كيف كانت

صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ قالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة. يصلي أربع ركعات، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطُولِهِنَّ، ثُمَّ يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حُسْنِهِنَّ وطُولِهِنَّ، ثُمَّ يصلي ثلاثاً، فقلت: يا رسول الله تَامَ قَبْلَ أَنْ تُؤَيَّرَ؟ قال: «تَامَ عَيْنِي وَلَا يَنَامُ قَلْبِي». [راجع: ١١٤٧، أخرجه مسلم: ٧٣٨].

٣٥٧- حدثنا إسماعيل قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن شريك بن عبد الله بن أبي نحر: سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري بالنبي ﷺ من مسجد الكعبة: جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، وهو نائم في مسجد الحرام، فقال أولهم: أيهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، وقال آخرهم: خلوا خيرهم، فكانت تلك، فلم يزمهم حتى جاؤوا ليلة أخرى فيما نوى قلبه، والنبي ﷺ نائم عينا ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تَامَ أَهْلُهُمْ وَلَا تَامَ قُلُوبُهُمْ، فتَوَلَّاهُ جبريل، ثُمَّ عَرَّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ. [الطبر: ٤٩٦٤، ٥٦١٠، ٥٨١، ٧٥١٧، أخرجه مسلم: ١٦٢، مطولاً].

قوله: (باب كان النبي ﷺ تَامَ عَيْنُهُ) في رواية الكشميهني «عينه» (ولا ينام قلبه).

قوله: (رواه سعيد بن ميناء عن جابر) وصله في كتاب الاعتصام مطولاً، وسياقي شرحه هناك إن شاء الله تعالى. وأخرجه المصنف في الباب من حديث عائشة في صلاته ﷺ بالليل وفي آخره «قلت يا رسول الله تَامَ قَبْلَ أَنْ تُؤَيَّرَ؟ قال: تَامَ عَيْنِي وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» وهذا قد تقدم في صلاة التطوع، وتقدم حديث ابن عباس في ذلك في صلاته ﷺ بالليل، ثم ذكر طرفاً من حديث شريك عن أنس في المعراج مسياً بآتم من هذا في التوحيد.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أويس.

قوله: (حدثنا أخي) هو أبو بكر عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال.

قوله: (جاء ثلاثة نفر) هم ملائكة، ولم اتحقق أسماءهم.

قوله: (فقال أولهم: أيهم) هو مشعر بأنه كان نائماً بين اثنين أو أكثر، وقد قيل إنه كان نائماً بين عمة حزة وابن عمة جعفر بن أبي طالب.

قوله: (فكانت تلك) أي القصة أي لم يقع في تلك الليلة غير ما ذكر من الكلام.

قوله: (حتى جاءوا إليه ليلة أخرى) أي بعد ذلك، ومن هنا يحصل رفع الإشكال في قوله «قبل أن يوحى إليه» كما سياقي بيانه في مكانه.

قوله: (ليما يرى قلبه والنبي ﷺ نائم عينا ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تَامَ أَهْلُهُمْ وَلَا تَامَ قُلُوبُهُمْ) قد تقدم مثل هذا من قول عبيد بن عمير في أوائل الطهارة، ومثله لا يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في أن ذلك من خصائصه ﷺ لكنه بالنسبة للأمة، وزعم القضاة أنه مما اختص به عن الأنبياء أيضاً، وهذا الحديثان يردان عليه، وقد تقدم في التيسر في الكلام على حديث عمران في قصة المرأة صاحبة المزداني ما يتعلق بكونه ﷺ كان تَامَ عَيْنَهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ. فليراجع منه من أراد الوقوف عليه.

٢٥- باب علامات النبوة في الإسلام

٣٥٧١- حدثنا أبو الوليد: حدثنا مسلم بن زهير: سمعت أبا رجاء قال: حدثنا عمران بن حصين: أنهم كانوا مع النبي ﷺ في مسير، فاذبحوا ليلتهم، حتى إذا كان وجه الصبح غرسوا، فلعلتهم آهنتهم حتى ارتفعت الشمس، فكان أول من استيقظ من منابه أبو بكر، وكان لا يوقظ رسول الله ﷺ من منابه حتى يستيقظ، فاستيقظ غرس، فقعد أبو بكر عند رأسه، فجعل يكثر وترفع صوته حتى استيقظ النبي ﷺ، فنزل وصلى بنا الفلاة، فاعتزل رجل من القوم لم يصل معنا، فلما انصرف قال: «يا فلان، ما يمنعك أن تصلنا معاً؟»

الأنون، فشرينا وكوشانا، قلت: كم كنتم؟ قال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة. [الطبر: ٤١٥٢، ٤١٥٣، ٤١٥٤، ٤١٤٥، ٤١٤٦، ٥٦٣٩. أخرجه مسلم: ١٨٥٦، مختصراً].

٣٥٧٧- حدثنا مالك بن إسماعيل: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه قال: كنا يوم الخندق أربع عشرة مائة، والخندقية بنت، فخرنا حتى لم نزل لها قطرة، فجلس النبي صلى الله عليه وسلم على شفير البئر فدعا بماء، فمضض ونزع في البئر، فمكثا غير بعيد، ثم استقينا حتى روينا، ورويت أو صدزت ركبتنا. [الطبر: ٤١٥٠، ٤١٥١، ٢].

قوله (باب علامات النبوة في الإسلام) العلامات جمع علامة، وعبر بها المصنف لكون ما يورده من ذلك أهم من المعجزة والكرامة، والفرق بينهما أن المعجزة انحصرت لآلة بشرية فيها أن يتحدى النبي صلى الله عليه وسلم من كذبه بأن يقول: إن فعلت كذلك اصدق بآتي صادق؟ أو يقول من يتحدا: لا اصدقك حتى تفعل كذا. ويشترط أن يكون للتحدي به ما يعجز عنه البشر في العادة المستمرة. وقد وقع الزعمان للنبي صلى الله عليه وسلم في عدة مواطن، وسميت المعجزة لعجز من يقع عندهم ذلك عن معارضتها، والهاد فيها للمبالغة، أو هي صفة مخلوف. وأشهر معجزات النبي صلى الله عليه وسلم القرآن لأنه تحدى به العرب وهم أصح الناس لساناً وأشدهم اقتداراً على الكلام بأن يأتوا بسورة مثله فنجزوا مع شدة عدوتهم له وصدعهم عنه، حتى قال بعض العلماء: أقسر سورة في القرآن ﴿إنا أصطياك الكثر﴾ [الكوثر: ١] فكل قرآن من سورة أخرى كان قدر ﴿إنا أصطياك الكثر﴾ سواء كان آية أو أكثر أو بعض آية فهو داخل فيها فنعلم به، وعلى هذا فصل معجزات القرآن من هذه الحيلة إلى عدد كثير جداً، ووجوه إعجاز القرآن من جهة حسن تأليفه واتمام كلماته وفصاحته وإيجازه في مقام الإيجاز، وبلاغته ظاهرة جداً مع ما انضم إلى ذلك من حسن نظمه وغرابة أسلوبه، مع كونه على خلاف قواعد النظم والشعر، هذا إلى ما اشتمل عليه من الإخبار بالمغيبات بما وقع من أخبار الأمم الماضية مما كان لا يعلمه إلا أفراد من أهل الكتاب ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع بأحد منهم ولا أخذ عنهم، وما سيعرف على وفق ما أخبر به في زمنه صلى الله عليه وسلم، وهذا مع الحيلة التي تقع عند تلاوته والحقيقة التي تلحق سامعه وعدم دخول الملل والسآمة على قارئه وسامعه، مع تيسر حفظه لتعلمه وتسهيل بيده لتأليفه، ولا ينكر شيئاً من ذلك إلا جاهل أو معاند، ولهذا أطلق الأئمة أن معظم معجزات النبي صلى الله عليه وسلم القرآن، ومن أظهر معجزات القرآن إيقاظه مع استمرار الإيجاز، وأشهر ذلك تحدي اليهود أن يتنصروا الموت فلم يقع من سلف منهم ولا خلف من تصدى لذلك ولا أقدم، مع شدة عدوتهم لهذا الدين وحرصهم على إفساده والصد عنه، فكان في ذلك أوضح معجزة. وأما ما عدا القرآن من نبع الماء من بين أصابعه وتكثير الطعام وانشاقاق القمر ونطق الجماد فمعه ما وقع التحدي به ومنه ما وقع دألاً على صدقه من غير سبق تحد، وجميع ذلك يفيد القطع بأنه ظهر على يده صلى الله عليه وسلم من خوارق العادات شيء كثير، كما يقطع بوجود جود حاتم وشجاعة علي، وإن كانت أفراد ذلك غريبة ووردت مورد الأحاد مع أن كثيراً من المعجزات النبوية قد اشتهر وانتشر ورواه العدد الكثير والجم الغفير، وأفاد الكثير من القطع عنه أهل العلم بالأنبار، والعناية بالسيرة والأخبار، وإن لم يصل عند غيرهم إلى هذه الرتبة لعدم عنايتهم بذلك، بل لو ادعى مدح أن غالب هذه الوقائع مفيدة للقطع بطريق نظري لما كان مستبعداً وهو أنه لا مرة أن رواة الأخبار في كل طبقة قد حدثوا بهذه الأخبار في الجملية، ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافة الراوي فيما حكاه من ذلك ولا الإنكار عليه فيما هنالك، فيكون السكوت منهم كالتناقض، لأن جمهورهم محفوظ من الإغضاء على الباطل. وعلى تقدير أن يوجد من بعضهم إنكار أو طعن على بعض من روى شيئاً من ذلك فإنما هو من جهة توقف في صدق الراوي أو تهمة بكذب أو توقف في ضبطه ونسبته إلى سوء الحفظ أو جواز الغلط، ولا يوجد من أحد منهم طعن في المروي كما وجد منهم في غير هذا الفن من الأحكام والآداب وحروف القرآن ونحو ذلك، وقد قرر القاضي عياض ما قدمته من وجود إفساد القطع في بعض الأخبار عند بعض العلماء دون بعض تقريراً حسناً، ومثل ذلك بأن الفقهاء من أصحاب مالك قد تواتر عنهم النقل أن منعه أجزاء النبي من أول رمضان للشامي في إيجابها في كل ليلة، وكذا إيجاب مسح جميع الرأس في الوضوء خلافاً للشامي في إجزاء بعضها، وأن منعهما معاً إيجاب النية في أول الوضوء، واشترط الولي في الكاح خلافاً لأبي حنيفة،

قال: أصابني جفنة، فأمرة أن يقيم بالمعبد، ثم صلي، وجعلني رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوب بين يدي، وقد غطينا غطشاً خليداً فيتنا نحن نسيو، إذا نحن بأمره سادو رجلاً بين مراكيب، قلنا لها: أين الماء؟ قالت: إنه لا ماء، قلنا: كم بين أولئك وبين الماء؟ قالت: يوم وكيلة، قلنا: انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالت: وما رسول الله؟ فلم نملكها من امرها حتى استقبلنا بها النبي صلى الله عليه وسلم، فحدثه بعقل الذي حدثنا، غير أنها حدثنا أنها مؤمنة، فامر بمراكبتها، فمسخ في الغزاة، فشرينا عطاشاً أربعين رجلاً حتى روينا، فملأنا كل قربة من ماء وإفاوة، غير أنه لم نسي يوماً، وهي كذا تبس من البول، ثم قال: هاتوا ما عندكم، فجمع لها من الكسر والغم، حتى أتت أهلها. قالت: فبث استخر الناس، أو هو نبي؟ كما زعموا، فهذه الله ذاك الصرم يذك المرقاة، فاستلمت واستلموا. [راجع: ٣٤٤. أخرجه مسلم: ٦٨٢].

٣٥٧٢- حدثني محمد بن بشر: حدثنا ابن أبي عمير، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: أتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالوزراء، فوضع يده في الإناء، فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فوضنا القوم.

قال قتادة: قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: ثلاثون، أو ثمانية ثلاثون. [راجع: ١٦٩. أخرجه مسلم: ٢٢٧٩].

٣٥٧٣- حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر، فاقبوس الوضوء فلم يجدوه، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده في ذلك الإناء، فامر الناس أن يوضؤوا منه، فوأت الماء ينبع من تحت أصابعه، فوضنا الناس، حتى توضؤوا من جنبه آخرهم. [راجع: ١٦٩. أخرجه مسلم: ٢٢٧٩].

٣٥٧٤- حدثنا عبد الرحمن بن مزارك: حدثنا حزم قال: سمعت الحسن قال: حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم في بعضي مغاربه، ومعه ناس من أصحابه، فانطلقوا يسبون فحضرت الصلاة، فلم يجدوا ماء يوضؤون، فانطلق رجل من القوم، فجاء بقدح من ماء يسير، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فوضنا، ثم مد أصابعه الأربع على القدح، ثم قال: قوضوا قوضوا. فوضنا القوم حتى بلغوا ليم يربون من الوضوء، وكانوا سبعين أو نحو. [راجع: ١٦٩. أخرجه مسلم: ٢٢٧٩].

٣٥٧٥- حدثنا عبد الله بن مزيو: سمع يزيد: أخبرنا حميد، عن أنس رضي الله عنه قال: حضرت الصلاة، فقام من كان قرب المار من المسجد يوضأ، وبقي قوم، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بمخضب من جفارة فيه ماء، فوضع كفه، فمضض الموضب أن يسقط فيه كفه، فمضض أصابعه فوضفها في الموضب، فوضنا القوم كلهم جميعاً. قلت: كم كانوا؟ قال: ثمانون رجلاً. [راجع: ١٦٩. أخرجه مسلم: ٢٢٧٩].

٣٥٧٦- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عبد العزيز بن مسلم: حدثنا حصين، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عنهما قال: عطين الناس يوم الخندق، وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بين يديه ركوة قوضا، فجعلش الناس نخوة، فقال: ما لكم؟ قالوا: ليس عندنا ماء نوضأ ولا نشرب إلا ما بين يديك، فوضع يده في الركوة، فجعل الماء يبور بين أصابعه كأنه

سنة قال: لما كانت الليلة التي ولد فيها رسول الله ﷺ انكسر إيوان كسرى وسقطت منه أربع عشرة شرافة، وولدت ناز فارس ولم تحمد قبل ذلك بألف عام، وغاضت بحيرة ساوة، ورأى المولود إبلاً صعباً قهراً عراباً قد قطعت دجلة وانتشرت في بلادها، فلما أصبح كسرى أفرجه ما وقع، فسأل علماء أهل ملكه عن ذلك فأرسلوا إلى سطيف فذكر القصة بطولها أخرجه ابن السكن وغيره في «معرفة الصحابة». ثم أورد المصنف في الباب نحو خمسين حديثاً.

الحديث الأول: حديث عمران بن حصين في قصة المرأة صاحبة المزادتين، والمعجزة فيها تكثير الماء القليل ببركة ﷺ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب التيمم.

وقوله في هذه الرواية: (لله) بكسر الهمزة وسكون التحتانية، وفي بعض النسخ «لها» بالتثنية مع الفتح، وحكى الجوهري جواز فتح الهمزة في هذه.

وقوله: (مؤلفة) أي ذات أيتام.

وقوله: (فمسخ بالزلازل) في رواية الكشي «في الزلازل» وهما تثنيتان عزلاء يسكن الزلازل ويملك وهو قم القرية والجمع عزالي بكسر اللام الخفيفة، وكذلك وقع في الرواية المخطئة.

قوله: (ففسدنا عطاشاً أربعون رجلاً) أي ونحن حيث أربعون، وفي رواية الكشي «أربعين» بالنصب وتوجيهها ظاهر.

وقوله: (وهي تكاد تهبط) بكسر الموحدة بعدها معجزة ثقيلة أي تسيل، وحكى عياض عن بعض الرواة بالصاد المهملة من البهيص وهو اللعان، ومعناه مستبعد هنا، فإن في نفس الحديث «تكاد تهبط من الماء» بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة، فكأنها تكاد تسيل من الماء، ظاهر، وأما كونها تلعب من الماء فبعد. وقال ابن التين: معنى قوله: «باللعجة أي تشق» يقال بض الماء من العين إذا تبع، وكذلك بض العرق، قال: وفيه روايات أخرى: روي «تنش» بنون وضاد معجمة، وروي «تيسر» بثاء مفتوحة بعدها تحتانية ساكنة وضاد مهملة ثم راء. قال وذكر الشيخ أبو الحسن أن معناه تشق، قال ومنه صير الباب أي شق الباب، ورده ابن التين بأن صير عنه حرف علة فكان يلزم أن يقول تصور، وليس هذا في شيء من الروايات. ورويت في رواية أبي ذر عن الكشي «تصب» بفتح المثناة وسكون النون وفتح الصاد المهملة بعدها موحدة، فتوافق الرواية الأولى لأنها بمعنى تسيل.

الحديث الثاني والثالث: عن أنس في نبع الماء من بين أصابعه ﷺ، أوردته من أربعة طرق: من رواية قتادة وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة والحسن البصري وحيد، وتقدم عنده في الطهارة من رواية ثابت كلهم عن أنس وعند بعضهم ما ليس عند بعض. وظهر في مجموع الروايات أنها قصتان في موطنين للنفار في عدد من حضر، وهي مغايرة واضحة يمد الجميع فيها، وكذلك تعيين المكان الذي وقع ذلك فيه، لأن ظاهر رواية الحسن أن ذلك كان في سفر، بخلاف رواية قتادة فأنها ظاهرة في أنها كانت بالمدينة، وسيأتي في غير حديث أنس أنها كانت في موطن آخر. قال عياض: هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير عن الجسم النضر عن الكافة متصلة بالصحابة وكان ذلك في موطن اجتماع الكثير منهم في المخالف وجمع السكار، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك، فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته. وقال القرطبي: قضية نبع الماء من بين أصابعه ﷺ تكررت منه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة، ووردت من طرق كثيرة فيند مجموعها العلم القطعي المستند من التواتر المنوي. قلت: أخذ كلام عياض وتصرف فيه، قال: ولم يسمع بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا ﷺ. وحديث نبع الماء جاء من رواية أنس عند الشيخين وأحمد وغيرهم من خمسة طرق: وعن جابر بن عبد الله من أربعة طرق، وعن ابن مسعود عند البخاري والترمذي، وعن ابن عباس عند أحمد والطبراني من طريقين، وعن ابن أبي ليلى والد عبد الرحمن عند الطبراني، فعند هؤلاء الصحابة ليس كما فهم من إطلاقهما، وأما تكثير الماء بأن يلمسه بيده أو يتنقل فيه أو يأمر بوضع شيء فيه كسهم من كئنته فجاء في حديث عمران بن حصين في الصحيحين، وعن البراء بن عازب عند البخاري وأحمد من طريقين، وعن أبي قتادة عند مسلم، وعن أنس البيهقي في «الدلائل»، وعن زياد بن الجارود الصدائي عنه، وعن حبان بن بع بضم الموحدة وتشديد المهملة الصدائي أيضاً، فإذا ضم هذا إلى هذا بلغ الكثرة المذكورة أو قاربها. وأما من رواها من أهل القرن الثاني فهم أكثر عدداً، وإن كان شطر طرقه أفراداً. وفي الجملة يستفاد منها الرد على ابن بطل حيث قال: هذا الحديث شهده جماعة

وتجدد العدد الكثير والجسم النضر من الفقهاء من لا يعرف ذلك من خلفهم فضلاً عن لم ينظر في الفقه وهو أمر واضح والله أعلم. وذكر النووي في مقدمة شرح مسلم أن معجزات النبي ﷺ تزيد على ألف ومائتين وقال البيهقي في «الدخل» بلفظ ألفاً، وقال الزاهدني من الخفية: ظهر على يديه ألف معجزة، وقيل: ثلاثة آلاف، وقد اعتنى بجمعها جماعة من الأئمة كأبي نعيم والبيهقي وغيرهما.

قوله: (في الإسلام) أي من حين الميث وعلم جراً دون ما وقع قبل ذلك، وقد جمع ما وقع من ذلك قبل الميث بل قبل المولد الحاكم في «الإكليل» وأبو سعيد النيسابوري في «شرف المصطفى» وأبو نعيم والبيهقي في «دلائل النبوة» وسيأتي منه في هذا الكتاب في قصة زيد بن عمرو بن نفيل في خروجه في ابتغاء الدين، ومضى منه قصة ورقة بن نوفل وسلمان الفارسي، وقلمت في «باب أسماء النبي ﷺ» قصة محمد بن عدي بن ربيعة في سبب تسميته محمداً، ومن مشهور ذلك قصة عيرا الراهب، وهي في السيرة لابن إسحاق.

وروي أبو نعيم في «الدلائل» من طريق شعيب أي ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده قال: «كان بمصر الظهران راهب يدعى عيصاً» فذكر الحديث وفيه أنه «أعلم عبد الله بن عبد المطلب ليلة ولد له النبي ﷺ بأنه نبي هذه الأمة» وذكر له أشياء من صفته. وروي الطبراني من حديث معاوية بن أبي سفيان عن أبيه أن أمية بن أبي الصلت قال له: إني أجد في الكتب صفة نبي يبعث من بلادنا، وكنت أظن أنني هو، ثم ظهر لي أنه من بني عبد مناف، قال فظننت لعم أجده فيهم من هو متصف بأخلاقه إلا عتية بن ربيعة، إلا أنه جاوز الأربعين ولم يرح إليه فعرفت أنه غيره. قال أبو سفيان: فلما بعث محمد قلت لأمية عنه، فقال: إنا إله حق فاتبعه، فقلت له: فأت ما يمنعك؟ قال: الحياء من نسيات تغيب أنني كنت أخبرهم أنني هو ثم أصير تباً لفتى من بعثني عبد مناف» وروي ابن إسحاق من حديث سلمة بن سلامة بن وقش، وأخرجه أحمد بضمحه ابن حبان من طريقه قال: «كان لنا جار من اليهود بالمدينة، فخرج علينا قبل البعثة بزمان فذكر الحشر والبعثة والنار، فقلنا له: وما آية ذلك؟ قال خروج نبي يبعث من هذه البلاد وأشار إلى مكة فقالوا: متى يقع ذلك؟ قال فرمى بظهره إلى السماء وأنا أصفر القوم فقال: إن يستفد هذا الغلام عمره بركه، قال فما ذهبت الأيام والليالي حتى بعث الله نبيه وهو حي فأنا به وكفر هو بانيا وحسداً» وروي يعقوب بن سفيان بإسناد حسن عن عائشة قالت: «كان يهودي قد سكن مكة، فلما كانت الليلة التي ولد فيها النبي ﷺ قال: يا معشر قريش هل ولد فيكم الليلة مولود؟ قالوا: لا نعلم. قال: فإنه ولد في هذه الليلة نبي هذه الأمة، بين كتبه علامة، لا يرضع لثنتين لأن عترتاً من الجن وضع يده على فمه، فانصرفوا فسالوا فقبل لهم: قد ولد لعبد الله بن عبد المطلب غلام، فذهب اليهودي معهم إلى أمه فأخرجته لهم، فلما رأى اليهودي العلامة خسر مفشياً عليه وقال: ذهبت النبوة من بني إسرائيل يا معشر قريش أما والله ليسطون بكم سطوة يخرج خبرها من المشرق والمغرب». قلت: ولهذا القصص نظائر يطول شرحها.

وما ظهر من علامات نبوته عند مولده ويعد ما أخرجه الطبراني عن عثمان بن أبي العاص الظنفي عن أمه أنها حضرت أمه أم النبي ﷺ فلما ضربها المخاض قالت: فجعلت أنظر إلى النجوم تنل حتى أقول لتعن علي، فلما ولدت خرج منها نور أضاء له البيت والدار. وشاهدته حديث العرياض بن سارية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إني عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لنجدل في طيئته، وسأخبركم عن ذلك: إني دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى بي، ورويا أمي التي رأت، وكذلك أمهات النبيين يرين، وإن أم رسول الله ﷺ رأت حين وضعت نوراً أضاءت له قصور الشام» أخرجه أحمد وضمحه ابن حبان والحاكم. وفي حديث أبي أمامة عند أحمد نحوه.

وأخرج ابن إسحاق عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أصحاب رسول الله ﷺ نحوه وقالت: «أضاءت له بصري من أرض الشام» وروي ابن حبان والحاكم في قصة رضاعة ﷺ من طريق ابن إسحاق بإسناده إلى حليمة السعدية الحديث بطوله، وفيه من العلامات كثرة اللين في ثديها، ووجود اللين في شاربها بعد المزال الشديد، وسرعة مشي حمارها، وكثرة اللين في شياها بعد ذلك، وتصب أرضها، وسرعة نباته، وشق الملكين صدره.

وهذا الأخير أخرجه مسلم من حديث أنس «أن النبي ﷺ أتاه جبريل وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه، فشق عن قلبه، فاستخرج منه علقة فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم، ثم جمعه فأعاد مكانه» الحديث. وفي حديث غزوم بن هانئ المخزومي عن أبيه وكان قد أتت عليه خمسون ومائة

رواية الكشيبي: «فجش» بزيادة فاء في أوله، وقوله: «فجعل الماء يشور» كنا لأكثر بمثله، وللكشيبي بالقاء، وما بمعنى. وقوله: «روينا» بكسر الواو من الري.

الحديث الخامس: حديث البراء في تكثير الماء بين الحديبية، وسيأتي الكلام عليه أيضاً في غزوة الحديبية وأبين هناك التوفيق بينه وبين حديث جابر الذي قبله إن شاء الله تعالى.

٣٥٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ سَلِيمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى عَلِمْتُ أَنَّهُ جَاءَ، فَخَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُهُ، فَهَلَلْتُ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجْتُ الْوَصَاءَ مِنْ حَيْثُ، ثُمَّ أَخْرَجْتُ حِمَارًا لَهَا، فَلَقِيتُ الْخَبَرَ بِغَضَبٍ، ثُمَّ سَمِعْتُ تَحْتَ يَدَيَّ وَلَاقِيًا بِغَضَبٍ، ثُمَّ ارْتَدَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: فَلَقِيتُ بِهِ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَ النَّاسِ، فَقَعْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: «بَعْدَاف؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَنْ مَعَهُ؟ قُلُوا: «يَا فَاطِمَةُ وَأَنْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمِّ سَلِيمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، وَتَسَّ عَيْنَانَا مَا نَطْلُبُهُمْ، فَجَاءَتِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْمَ، فَأَنْطَلَقْتُ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلِمْتُ يَا أُمِّ سَلِيمٍ، مَا عَيْنُكَ.» قَالَتْ بِذَلِكَ الْخَبَرُ، فَأَمَرَ بِوَسْوَءِ اللَّهِ ﷺ، فَقَعْتُ، وَغَضَبْتُ أُمِّ سَلِيمٍ عُنَّةً قَادِمَةً، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِنْ لَمْ يَشْرَوْهُ.» فَإِذَا لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ عَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِنْ لَمْ يَشْرَوْهُ.» فَإِذَا لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ عَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِنْ لَمْ يَشْرَوْهُ.» فَأَكَلُوا الْقَوْمَ كُلَّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا. [راجع: ٤٢٢. أخرجه مسلم: ٢٠٤٠.]

٣٥٧٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الْآيَاتِ بَرَكَةً، وَأَنَّهُمْ تَعْلَمُونَهَا تَخَوُّفًا، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقُلْنَا: لَمَاءٌ، فَقَالُوا: «أَطْلُبُوا فَضْلَةً مِنْ مَاءٍ.» فَجَاءُوا بِأَيَّاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ، فَأَدْخَلُ بَيْتَهُ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ قَالَ: «حَيَّ عَلَى الطَّهْرِ الْمُبَارَكِ، وَالْبَرَكَةِ مِنَ اللَّهِ.» فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْفُخُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَقَدْ كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهُوَ يُؤْكَلُ.

٣٥٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ: أَنَّ أَبَا تَوْفَى وَعَلِيَّ بْنَ قَتَادَةَ، قَالَتْ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي تَوَلَّى عَلَيْهِ قَدِيمًا، وَكُنْتُ عَيْنِي إِذَا مَا يَخْرُجُ لَحْلَةً، وَلَا يَتَلَعَّ مَا يَخْرُجُ سِوَيْ مَا عَلَيْهِ، فَأَنْطَلِقُ مَعِي لِكَيْ لَا يَفْجَحُ عَلَيَّ الْفَرَاءَةُ، فَمَشَى حَوْلَ بَيْتِي مِنْ تَيَادُرِ الْغَضْرِ لَدَعًا، ثُمَّ آخَرُ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «انْزِعُوهُ.» فَأَوَلَقَاهُمُ الْيَدِي لَهُمْ، وَبَقِيَ يَجُلُ مَا أَغْطَاهُمْ. [راجع: ٢١٢٧.]

٣٥٨١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مَجْشُورٌ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ: أَنَّهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَةِ كَانُوا أَنَاسًا فَقَرَاءَةً، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَرَّةً: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَنْزِبْ بَيْنَهُمَا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ فَلْيَنْزِبْ بِخَمْسَةٍ أَوْ سَادِسٍ.» أَوْ كَمَا قَالَ: وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِبَلَابِقٍ، وَأَنْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَشْرَةٍ، وَأَبُو بَكْرٍ ثَلَاثَةً،

كثيرة من الصحابة إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس، وذلك لطول عمره وتطلب الناس العلل في السند انتهى. وهو ينادي عليه بقلعة الاطلاع والاستحضار لأحاديث الكتاب الذي شرحه وبالله التوفيق. قال القرطبي: ولم يسمح بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا ﷺ حيث نبع الماء من بين أصابعه ﷺ، ولم يسمح بحمد الله، وقد نقل ابن عبد البر عن المزني أنه قال: «نبع الماء من بين أصابعه ﷺ، أبلغ في المعجزات من نبع الماء من الحجر حيث ضربه موسى بالعضا فتصجرت منه المياه، لأن خروج الماء من الحصاره معهود بخلاف خروج الماء بين اللحم والدم» انتهى. وظاهر كلامه أن الماء نبع من نفس اللحم الكائن في الأصابع، ويؤيده قوله في حديث جابر الأبي: «فرايت الماء يخرج من بين أصابعه» وأوضح منه ما وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني: «فجاءوا بشن فوضع رسول الله ﷺ يده عليه ثم فرق أصابعه فنبع الماء من أصابع رسول الله ﷺ، مثل عصا موسى، فإن الماء تجر من نفس العصا. فتسكبه به يفتضي أن الماء تجر من بين أصابعه، ويحصل أن يكون المراد أن الماء كان ينبع من بين أصابعه بالنسبة إلى رؤية الرائي، وهو في نفس الأمر للبركة الحاصلة فيه بغور ويكثر وكفه ﷺ في الماء، فرأه الرائي نابهاً من بين أصابعه، والأول أبلغ في المعجزة، وليس في الأخير ما يردوه هو أولى.

قوله: (عن سعيد) هو ابن أبي عروبة. قوله: (عن أنس) لم أره من رواية قتادة إلا منعته، لكن بقية الخبر تدل على أنه سمعه من أنس لقوله: «قلت كم كنتم» لكن أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» من طريق مكِّي بن إبراهيم عن سعيد قال: «عن قتادة عن الحسن بن أنس» فهذا لو كان محفوظاً اقتضى أن في رواية الصحيح انقطاعاً، وليس كذلك لأن مكِّي بن إبراهيم ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط.

قوله: (وهو بالزوراء) بتقديم الزاي على الراء، ويولد مكان معروف بالمدينة عند السوق. وزعم الداودي أنه كان مرتباً كالمنازة، وكأنه اخذ من أمر عثمان بالتأذين على الزوراء، وليس ذلك بلازم، بل الواقع أن المكان الذي أمر عثمان بالتأذين فيه كان بالزوراء لأنه أن الزوراء نفسها. ووقع في رواية حمام عن قتادة عن أنس «شهدت النبي مع أصحابه عند الزوراء، أو عند بيوت المدينة» أخرجه أبو نعيم. وعند أبي نعيم من رواية شريك بن أبي نجر عن أنس أنه هو الذي أحضر الماء، وأنه أحضره إلى النبي ﷺ من بيت أم سلمة، وأنه رده بعد فراغهم إلى أم سلمة وفيه قدر ما كان فيه أولاً. ووقع عنده في رواية عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس «أن النبي ﷺ خرج إلى قضاء، فأتى من بعض بيوتهم بقدر صغير» ووقع في حديث جابر الأبي التصريح بأن ذلك كان في سفر ففي رواية نبيح المعزبي عند أحمد عن جابر قال: «سافروا مع رسول الله ﷺ فحضرت الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: أما في القوم من طهور؟ فجاء رجل بفضلته في إدواة فضبه في قدح، فتروا رسول الله ﷺ، ثم إن القوم أتوا ببقية الطهور فقالوا: تمسحوا تمسحوا، فسمعهم رسول الله ﷺ فقال: على رؤسكم، ففرض بيده في القدح في جوف الماء ثم قال: امسحوا الطهور، قال جابر: فوالذي أذهب بعصري لقد رأيت الماء يخرج من بين أصابع رسول الله ﷺ حتى توضعوا أجمعون، قال حسبه قال: كنا مائتين وزيادة» وجاء عن جابر قصة أخرى أخرجه مسلم من وجه آخر عنه في أواخر الكتاب في حديث طويل فيه «أن الماء الذي أحضره له كان قطرة في إناء من جلد لو أفرغها لشربها يابس الإناء، وأنه لم يجد في الركب قطرة ماء غيرها، قال فأنشد النبي ﷺ فتكلم وغمز بيده ثم قال: ناد بجنته أفعى فجاء بها، فقال بيده في الجنته نيسبها ثم فرق أصابعه ووضع تلك القطرة في قعر الجنته فقال: خذ يا جابر صب عليّ، وقال بسم الله، ففعلت، قال: فرايت الماء يغور من بين أصابعه، ثم فارت الجنته ودارت حتى امتلأت، فأتى الناس فاستقوا حتى رويوا فرغ يديه من الجنته وهي ملاء، وهذه القصة أبلغ من جميع ما تقدم لاشتمالها على قلة الماء وعلى كثرة من استقى منه.

قوله: (زهاء ثلاثمائة) هو بضم الزاي ويولد أي قدر ثلاثمائة مأخوذة من زهوت الشيء إذا حصرت. ووقع عند الإسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن سعيد قال «ثلاثمائة بالجزم بدون قوله «زهاء» والله أعلم.

الحديث الرابع حديث جابر في نبع الماء أيضاً. قوله: (عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركوة) كنا وقع في هذه الطريق، ووقع في الأشربة من طريق الأعمش عن سالم أن ذلك كان لما حضرت صلاة العصر، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في غزوة الحديبية إن شاء الله تعالى. وقوله: (جهش) هو يفتح الجيم والماء بعدها معجزة أي أسرعوا لأخذ الماء وفي

قوله: (فأخرجت أقرصاً من شعير) في رواية عبد محمد بن سيرين عن أنس عند أحد قال: «عدلت أم سليم إلى نصف مد من شعير فطحتته » وعند المصنف من هذا الوجه ومن غيره عن أنس أن أمه أم سليم «عدلت إلى مد من شعير جرشته ثم علمته » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس عند أحد ومسلم « أتى أبو طلحة بمد من شعير فأمر به فصنع طعاماً » ولا منافاة بين ذلك لاحتمال أن تكون القصة تعدلت وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، ويمكن الجمع بأن يكون الشعير في الأصل كان صاعاً فأفردت بعضه لعيالهم وبعضه للنبي ﷺ، ويدل على التمدد ما بين العصيدة والخبر المقطرت اللتوت بالسمن من المغايرة، وقد وقع لأم سليم في شيء صنعه للنبي ﷺ لما تزوج زينب بنت جحش قريب من هذه القصة من تكثير الطعام وإدخال عشرة عشرة كما سيأتي في مكانه في الرواية من كتاب النكاح. ووقع عند أحد في رواية ابن سيرين عن أنس «عدلت أم سليم إلى نصف مد من شعير فطحتته» ثم معدت إلى عكة فيها شيء من سمن فاختلت من خلطيفة » الحديث والخلطيفة هي العصيدة وزناً ومعنى، وهذا يعني يأتي للمصنف في الأطعمة.

قوله: (ولاني بعضه) أي لغتي به يقال لاث العمامة على رأسه أي عصبها، والمراد أنها لقت بعضه على رأسه وبعضه على يده. ووقع في الأطعمة للمصنف عن إسحاق بن أبي أويس عن مالك في هذا الحديث فلفت الخبز ببعضه ودمت الخبز تحت ثوبي وردني ببعضه » تقول دس الشيء يدسه دساً إذا أدخله في الشيء وبهر وقوة.

قوله: (فقال لي رسول الله ﷺ أرسلك أبو طلحة ؟ قلت نعم، قال : بطعام قلت نعم. فقال رسول الله ﷺ لمن معه: قوموا) ظاهره أن النبي ﷺ فهم أن أبا طلحة استدعى إلى منزله فلذلك قال لمن عنده قوموا، وأول الكلام يقتضي أن أم سليم وأبا طلحة أرسلتا الخبز مع أنس، فيجمع بينهما أروافاً بإرسال الخبز مع أنس أن يأخذه النبي ﷺ فيأكله، فلما وصل أنس ورأى كثرة الناس حول النبي ﷺ استسحب وظاهر له أن يدعو النبي ﷺ ليقيم معه وسد إلى المنزل فيحصل مقصودهم من إطعامه، ويحتمل أن يكون ذلك عن رأي من أرسله، عهد إليه إذا رأى كثرة الناس أن يستدعي النبي ﷺ وحده خشية أن لا يتكهن ذلك الشيء هو ومن معه، وقد عرفوا بإشار النبي ﷺ وأنه لا يأكل وحده، وقد وجدت أن أكثر الروايات تقتضي أن أبا طلحة استدعى النبي ﷺ في هذه الواقعة، ففي رواية سعد بن سعيد عن أنس «بعثني أبو طلحة إلى النبي ﷺ لأدعوه وقد جعل له طعاماً » وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس «أمر أبو طلحة أم سليم أن تصنع للنبي ﷺ لنفسه خاصة، ثم أرسلتني إليه » وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « فدخل أبو طلحة على أبي قال: هل من شيء ؟ فقالت: نعم، عندي كسر من خبز، فإن جاءنا رسول الله ﷺ وحده أشبعناه، وإن جاء أحد معه قل عنهم » وجميع ذلك عند مسلم. وفي رواية مبارك بن فضالة المذكورة أن أبا طلحة قال: «أصحبني وأصلحني عسى أن تدعو رسول الله ﷺ فيأكل عندي، ففعلت، فقالت: ادع رسول الله ﷺ » وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس عند أبي نعيم وأصله عند مسلم « قال لي أبو طلحة: يا أنس اذهب قم قريباً من رسول الله ﷺ، فإذا قام فدعه حتى يفرق أصحابه، ثم اتبعه حتى إذا قام على متبة بابه فقل له: إن أبي يدعوك ». وفي رواية عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة عند أبي يعلى عن أنس « قال لي أبو طلحة: اذهب فداع رسول الله ﷺ » وعند المصنف من رواية ابن سيرين في الأطعمة عن أنس « ثم بعثني إلى رسول الله ﷺ، فأتيته وهو في أصحابه فدعوتهم » وعند أحد من رواية الضر بن أنس عن أبيه « قالت لي أم سليم: اذهب إلى رسول الله ﷺ » قل له: « إن رأيت أن تنادي عندي فافعل ». وفي رواية عمرو بن يحيى المازني عن أبي عن أنس عند البغوي « قال أبو طلحة اذهب يا بني إلى النبي ﷺ فادعه. قال ففعله فقلت له: إن أبي يدعوك » الحديث. وفي رواية محمد بن كعب « فقال يا بني اذهب إلى رسول الله ﷺ فادعه، ولا تدع معه غيره ولا تنفضني ».

قوله: (أرسلك أبو طلحة) بهمة مدعوة للاستئذان، وفي رواية محمد بن كعب « قال للرمز انطلقوا فانطلقوا وهم ثمانون رجلاً » وفي رواية يعقوب « فلما قلت له إن أبي يدعوك قال لأصحابه: يا هؤلاء تعالوا، ثم أخذ بيدي فشدها، ثم أتبل بأصحابه حتى إذا دنوا أرسل بيدي فدخلت، وأنا حزين لكثرة من جاء معه ».

قوله: (فقال أبو طلحة: يا أم سليم قد جاء رسول الله ﷺ بالناس، وليس عندي ما نطعمهم) أي قدر ما يتكهنهم (فقال: الله ورسوله أعلم) كأنها عرفت أنه فعل ذلك عدماً لظهور الكرامة في تكثير ذلك الطعام، ودل ذلك على فطنة أم سليم ورجحان عقلها. وفي رواية مبارك بن فضالة « فاستقبله أبو طلحة فقال: يا رسول الله ما

قال: فهو أنا وأبي وأمي، ولا أخري هل قال: أمزالي وحادي، بين بينا وبين بيت أبي بكر، وإن أبا بكر تعشى عند النبي ﷺ، ثم لبث حتى صلى العشاء، ثم رجع فلبث حتى تعشى رسول الله ﷺ، فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله، قالت له امرأته: ما حسبك عن أصحابك أو صديقك؟ قال: أو ما عشيهم؟ قالت: أتراها حتى تجيء، قد عرضوا عليهم فلبسوا، فذهبت فأخبرته، فقال: يا غففر - فجذع وسب - وقال: كلوا، وقال: لا أطمع أبداً، قال: وأيم الله، ما كنا نأخذ من اللقمة إلا رزاً من أسفلها أكثر منها حتى شبعوا، وصارت أكثر مما كانت قبل، فنظر أبو بكر: فإذا خشيته أو أكثر، قال لامرأته: يا أخت بني إبراهيم، قالت: لا وقوة غني، لئس إلا أكثر مما قبل بسلام موات. فأكل منها أبو بكر وقال: إنما كان الشيطان - يعني يمينه - ثم أكل منها لقمة، ثم حملها إلى النبي ﷺ فاصبحت عنده، وكان بينا وبين قوم عهدة، فمضى الأجل فطرقنا أنا عشر رجلاً، مع كل رجل منهم أناس، الله اعظم كم مع كل رجل، غير أنه بعث معهم، قال: أكلوا منها اجمعون. أو كما قال.

وغيره يقول: فمرافاً من البراءة [راجع: ٦٠٢. أخرجه مسلم: ٢٠٥٧].

٣٥٨٢ - حدثنا مسدد: حدثنا حماد، عن عبد العزيز، عن أنس.

وعن يونس، عن ثابت، عن أنس ﷺ قال: أصاب أهل المدينة قحطٌ على عهد رسول الله ﷺ، فبينما هو يغطب يوم الجمعة، إذ قام رجل فقال: يا رسول الله هلكت الكراع، هلكت الشاة، فاذع الله سقينا، فقد بديت ودعا، قال أنس: وإن الشاة لبش الوجاج، فهاجرت ربح أنشأت مسحاباً، ثم اجتمع، ثم أرسلت الشاة عزاليها، فخرجنا نحو من الساعة حتى أتينا منازلنا، فلم نزل نطعم إلى الجمعة الأخرى، فقام إليه ذلك الرجل أو غيره، فقال: يا رسول الله، تهدئت الثبوت، فاذع الله يحسنة، فقسيم ثم قال: « حواكين ولا علينا ». فظفرت إلى السحاب تصدع حول المدينة كأنه إكليل. [راجع: ٩٣٢.

أخرجه مسلم: ٨٩٧، بإسحاق.]

الحديث السادس: حديث أنس في تكثير الطعام القليل.

قوله: (قال أبو طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري زوج أم سليم والدة أنس، وقد اتفقت الطرق على أن الحديث المذكور من مسند أنس، وقد وافقه على ذلك أخوه لأنه عبد الله بن أبي طلحة فرواه مطولاً عن أبيه أخرجه أبو يعلى من طريقه بإسناد حسن، وأوله عن أبي طلحة قال: « دخلت المسجد ففرقت في وجه رسول الله ﷺ الجوع » الحديث، والمراد بالمسجد الموضع الذي أعده النبي ﷺ للصلاة فيه حين محاصرة الأحزاب للمدينة في حزة الحندق.

قوله: (ضعيفاً أعرف فيه الجوع) فيه العمل على القران. ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن بكر بن عبد الله وثابت عن أنس عند أحد « أن أبا طلحة رأى رسول الله ﷺ طويلاً » وعند أبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس « أن أبا طلحة بلغه أنه ليس عند رسول الله ﷺ طعام، فذهب فأجر نفسه بصاع من شعير بعمل بقية يومه ذلك ثم جاء به » الحديث، وفي رواية عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة وهو أخو إسحاق راوي حديث الباب عن أنس عند مسلم وأبي يعلى قال: « رأى أبو طلحة رسول الله ﷺ مضطجعاً يتقلب ظهراً لبطن » وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عند مسلم أيضاً عن أنس قال: « جئت رسول الله ﷺ فوجدته جالساً مع أصحابه يجدهم وقد عصب بطنه بصابة، فسألت بعض أصحابه فقالوا من الجوع، فذهبت إلى أبي طلحة فأخبرته، فدخل على أم سليم فقال: هل من شيء ». الحديث. وفي رواية محمد بن كعب عن أنس عند أبي نعيم « جاء أبو طلحة إلى أم سليم فقال: أعذتك شيء، فبني مررت على رسول الله ﷺ وهو يقرى أصحاب الصفة سورة النساء وقد ربط على بطنه حجراً من الجوع ».

الحديث السابع: حديث عبد الله وهو ابن مسعود في نبع الماء أيضاً وتسيح الطعام.

قوله: (كما نعد الآيات) أي الأمور المخافة للعادات.

قوله: (بركة، وأنتم تعدونها تخوفاً) الذي يظهر أنه أنكر عليهم عد جميع الخوارق تخوفاً، وإلا فليس جميع الخوارق بركة، فإن التحقيق يقتضي عد بعضها بركة من الله كتسبيح الحلق الكثير من الطعام القليل وبعضها تخويف من الله ككسوف الشمس والقمر، كما قال الله: ﴿إِنَّ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ﴾ وكان القوم الذين خاطبهم عبد الله بن مسعود بذلك فسكروا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخَوِيفًا﴾، ووقع عند الإسماعيلي من طريق الوليد بن القاسم عن إسرائيل في أول هذا الحديث «سمع عبد الله بن مسعود يخفف فقال: كنا أصحاب محمد نعد الآيات بركة» الحديث.

قوله: (كما مع رسول الله ﷺ في سفر) هذا السفر يشبه أن يكون غزوة الحديبية لثبوت نبع الماء فيها كما سيأتي. وقد وقع مثل ذلك في تبوك. ثم وجدت البيهقي في «الدلائل» جزم بالأول لكن لم يخرج ما يصح به. ثم وجدت في بعض طرق هذا الحديث عند أبي نعيم في «الدلائل» أن ذلك كان في غزوة خيبر، فانخرج من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن إبراهيم في هذا الحديث قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر فأصاب الناس عطش شديد فقال: يا عبد الله التمس في ماء، فأنشأت بفصل ماء في إدابة» الحديث، فهذا أولى، ودل على تكرار وقوع ذلك حضراً أو سفيراً.

قوله: (فقال اطلبوا فضلة من ماء، فجاؤوا بإناء فيه ماء قليل) ووقع عند أبي نعيم في «الدلائل» من طريق أبي الضحى عن ابن عباس قال: «دعا النبي ﷺ بلالاً بماء فطلب فلم يجده، فأتاه بشئ فيه ماء» الحديث وفي آخره «فجعل ابن مسعود يشرب ويكثر» وهذا يشعر بأن ابن عباس حمله عن ابن مسعود، وأن القصة واحدة، ويحتمل أن يكون كل من ابن مسعود وبلال أحضر الإداوة، فإن الشئ بفتح المعجمة وبالتالي هو الإداوة اليابسة.

قوله: (حي على الطهور المبارك) أي حملوا إلى الطهور، وهو بفتح الطاء، والمراد به الماء، ويجوز ضمها والمراد الفعل أي تطهروا.

قوله: (والبركة من الله) البركة مبتدأ والخبر من الله، وهو إشارة إلى أن الإيجاد من الله. ووقع في حديث عمار بن زريق عن إبراهيم في هذا الحديث «فجعلت أبا درهم إلى الماء أدخله في جوف لقوله: البركة من الله» وفي حديث ابن عباس «فبسط كفه فيه فثبت تحت يده حينئذ فجعل ابن مسعود يشرب ويكثر» والحكمة في طلبه ﷺ في هذه المواطن فضلة الماء لتلاظن أنه الموجد للماء، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن الله أجرى العادة في الدنيا غالباً بالتوالد، وأن بعض الأشياء يقع بينها التوالد وبعضها لا يقع، ومن جملة ذلك ما نشاهده من فوران بعض الماعطات إذا حورت وتوكت زماناً، ولم تجر العادة في الماء الصرف بذلك، فكانت المعجزة بذلك ظاهرة جداً.

قوله: (ولقد كنا نسمع تسيح الطعام وهو يؤكل) أي في عهد رسول الله ﷺ غالباً، ووقع ذلك عند الإسماعيلي صريحاً أخرجه عن الحسن بن سفيان عن بندار عن أبي أحمد الزبيري في هذا الحديث «كنا نأكل مع النبي ﷺ الطعام ونحن نسمع تسيح الطعام» وله شاهد أورده البيهقي في «الدلائل» من طريق قيس بن أبي حازم قال: «كان أبو الدرداء وسليمان إذا كتب أحدهما إلى الآخر قال له: بأية الصفة، وذلك أنهما يينا هما بإكلان في صفة إذ سبحت وما فيها» وذكر حياض عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: «مرض النبي ﷺ فأتاه جبريل يطبق فيه عنب ووطب فأكل منه تسبيح» قلت: وقد اشتهر تسيح الحصى، ففي حديث أبي ذر قال «تساوول رسول الله ﷺ تسبيح حصى فسيح في يده حتى سمعت لمن حنيناً، ثم وضعه في يد أبي بكر فسيح، ثم وضعه في يد عمر فسيح، ثم وضعه في يد عثمان فسيح» أخرجه البيهقي والطبراني في «الأوسط» وفي رواية الطبراني «فسمع تسيحهم من في الحلقة» وفيه «ثم فدمهم إني» فلم يسبح مع أحد منا» قال البيهقي في «الدلائل» كذا رواه صالح بن أبي الأخضر ولم يكن بالحافظ عن الزهري عن سويد بن يزيد السلمي عن أبي ذر، والحفوظ ما رواه شعب بن أبي حزة عن الزهري قال: «ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سليم كان كبير السن من أدرك أبا ذر بالريذة ذكر له عن أبي ذر بهذا».

(قائدة): ذكر ابن الحاجب عن بعض الشيعة أن انشقاق القمر وتسيح الحصى وحسين المجذع وتسليم الغزاة ما نقل أحاداً مع توفر الدواعي على نقله، ومع ذلك لم

عندنا إلا قرص عملته أم سليم «وفي رواية سعد بن سعيد» قال أبو طلحة: إنما صنعت لك شيئاً «ونحوه في رواية ابن سيرين، وفي رواية عمرو بن عبد الله» قال أبو طلحة: إنما هو قرص فقال: إن الله سيبارك فيه «ونحوه في رواية عمرو بن يحيى المازني، وفي رواية يعقوب» قال أبو طلحة: يا رسول الله إنما أرسلت أنساً يدعوك وحملك ولم يكن عندنا ما يشبع من أرى، فقال: أدخل فإن الله سيبارك فيما عندك «وفي رواية النضر بن أنس عن أبيه» فدخلت على أم سليم وأنا متعشى «وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى أن أبا طلحة قال: «يا أنس فضحتنا» وللطبراني في الأوسط «فجعل يرميني بالحجارة».

قوله: (فقال رسول الله ﷺ: هلمي يا أم سليم ما عندك) كذا لأبي ذر عن الكشيبي، وغيره «هلم» وهي لغة حجازية، هلم تعنم لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ والمراد بذلك طلب ما عندكما.

قوله: (وعصرت أم سليم عكة فافعه) أي صيرت ما خرج من العكة له إداماً، والعكة بضم المهملة وتشديد الكاف إدام من جلد مستدير يجعل فيه السم غالباً والعسل، وفي رواية مبارك بن فضالة «فقال هل من سم» قال أبو طلحة: قد كان في العكة سم، فجاء بها فجعلاً يصيرتها حتى خرج، ثم مسح رسول الله ﷺ به سبابة ثم مسح القرص فانفتح وقال: بسم الله، فلم يزل يصنع ذلك والقرص يتفتح حتى رأت القرص في الحلقة يتفتح «وفي رواية سعد بن سعيد» فسما رسول الله ﷺ ودعا فيها بالبركة «وفي رواية النضر بن أنس» فثبت بها ففتح رابطها ثم قال: بسم الله، اللهم أعظم فيها البركة «وعرف بهذا المراد بقوله: وقال فيها ما شاء الله أن يقول».

قوله: (ثم قال: الذين لعنوا، فأذن لهم) ظاهره أنه دخل منزل أبي طلحة وحده وصرح بذلك في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى ولفظه «فلما انتهى رسول الله ﷺ إلى الباب فقال لهم أقعدوا ودخل «وفي رواية يعقوب» أدخل علي ثمانية، فما زال حتى دخل عليه ثمانون رجلاً ثم دعاني ودعا أبي وأبا طلحة فأكلنا حتى شبعنا» انتهى. وهذا يدل على تعدد القصة، فإن أكثر الروايات فيها أنه أدخلهم عشرة عشرة سوى هذه فقال إنه أدخلهم ثمانية ثمانية، فإله أعلم.

قوله: (فأكلوا) في رواية مبارك بن فضالة «فوضع يده وسط القرص وقال: كلوا بسم الله، فأكلوا من حوالي القصة حتى شبعوا» وفي رواية بكر بن عبد الله «فقال لهم كلوا من بين أصابعي».

قوله: (ثم خرجوا) في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى «ثم قال لهم قوموا وليدخل عشرة مكانكم».

قوله: (والقوم سمعون أو ثمانون رجلاً) كذا وقع بالشك، وفي غيرها بالجزم بالثمانين كما تقدم من رواية محمد بن كعب وغيره، وفي رواية مبارك بن فضالة «حتى أكل منه بضعة وثمانون رجلاً» وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى «حتى فصل ذلك بشائين رجلاً، ثم أكل النبي ﷺ بعد ذلك وأهل البيت وتركوا سوياً» أي فضلاً. وفي روايته عند أحمد «قلت كم كانوا؟ قالوا: كانوا نيفاً وثمانين قال: وأفضل لأهل البيت ما يشبعهم» ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون ألفى الكسر، ولكن وقع في رواية ابن سيرين عند أحمد «حتى أكل منها أربعون رجلاً» وقيمت كما هي «وهذا يهتد الضأير الذي أشرت إليه، وأن القصة التي رواها ابن سيرين غير القصة التي رواها غيره، وزاد مسلم في رواية عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة «وأفضل ما بلعوا جيرانهم» وفي رواية عمرو بن عبد الله «وفضلت فضلة فأهديتها لجيراننا» ونحوه عند أبي نعيم من رواية عمار بن غزوة عن ربيعة عن أنس بلفظ «حتى أهدت أم سليم لجيراننا» ولمسلم في أواخر رواية سعد بن سعيد «حتى لم يبق منهم أحد إلا دخل فأكل حتى شبع» وفي رواية له من هذا الوجه «ثم أخذ ما بقي فجمعه، ثم دعا فيه بالبركة فعد كما كان» وقد تقدم الكلام على شيء من فوائد هذا الحديث في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة.

(تكملة): سئل في مجلس الإملاء لما ذكرت حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حكمة تبعضهم، فقلت: يحتمل أن يكون عرف أن الطعام قليل وأنه في صفة واحدة فلا يتصور أن يتحلق ذلك العدد الكثير، فقيل: لا بد دخل الكل وبعض لمن يسعه التحليق فكان البليغ في اشتراك الجميع في الاطلاع على المعجزة، بخلاف التبعض فإنه يطره احتمال تكرار وضع الطعام لصغر الصفة؟ فقلت: يحتمل أن يكون ذلك لضيق البيت، والله أعلم.

من أصناف أخرى فأولاهم وفضل من الجميع قدر الذي أوفاه، ويؤيده قوله في رواية نبيح المزني عن جابر « فكلت له من المعجزة فأوفاه الله وفضل لنا من التمر كذا وكذا » وكلت له من أصناف التمر فأوفاه الله وفضل لنا من التمر كذا وكذا، ووقع في رواية فراس عن الشيء ما قد يختلف ذلك، فنه « ثم دعوت رسول الله ﷺ، فلما نظروا إليه كأنما أغروا بي تلك الساعة » أي أنهم شددوا عليه في المطالبة لمدائنتهم لنتي ﷺ، قال: « فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها يبدوا ثلاث مرات ثم جلس عليه ثم قال: ادعهم، فما زال يكللهم حتى أدى الله أمانة والدي، وأنا راض أن يؤدبها الله ولا أرجع إلى أخواني بتمرة، فسلم الله إليهم أمانة كلها حتى أنني أنظر إلى البيدر الذي عليه رسول الله ﷺ، كأن لم ينقص من تمره واحدة ووجه المخالفة فيه أن ظاهره أن الكيل جميعه كان بحضرة رسول الله ﷺ، وأن التمر لم ينقص منه شيء البتة، والذي منس ظاهره أن ذلك بعد رجوعه وأن بعض الأئمة نقص، ويصحح بأن ابتداء الكيل كان بحضرة ﷺ، وبقيته كان بعد انصرافه، وكان بعض البيادر التي أوفى منها بعض أصحاب الدين حيث كان بحضرة رسول الله ﷺ لم ينقص منه شيء البتة، ولما انصرف بقيت آثار بركة فلذلك أوفى من أحد البيادر ثلاثين وسقاً وفضل سبعة عشر. وفي رواية نبيح ما يؤيد ذلك، ففي رواية قال: « كل له فإن الله سوف يؤفاه وفي حديثه » فإذا الشمس قد بكت قال: الصلاة يا أبي بكر، فاندفعوا إلى المسجد فقلت له أي للغيرم قرب أوعيتك وفيه « فبحثت أسمى إلى رسول الله ﷺ كاني شرارة، فوجدته قد صلى، فأخبرته فقال: أين عمر ؟ فجاه بهرول. فقال: سل جابراً عن تمره وخرجه فقال: ما أنا بسائله قد علمت أن الله سوفيه » الحديث وقصة عمر قد وقعت في رواية ابن كعب فيها « ثم جئت رسول الله ﷺ فقال لعمر: اسمع يا عمر، قال: ألا تكون قد علمنا أنك رسول الله ؟ والله إنك لرسول الله ﷺ » وفي رواية وهب « فقال عمر: لقد علمت حين مشى فيها رسول الله ﷺ ليباركن الله فيها »

وقوله في رواية ابن كعب (ألا تكون) بفتح الحزنة وتشديد اللام في الروايات كلها، وأصلها أن الخفية ضمت إليها لا الثانية، أي هذا السؤال إنما يحتاج إليه من لا يعلم أنك رسول الله ﷺ فلذلك يشك في الخبر فيحتاج إلى الاستدلال، وأما من علم أنك رسول الله ﷺ فلا يحتاج إلى ذلك. وزعم بعض المتأخرين أن الرواية فيه بتخفيف اللام وأن الحزنة فيه للاستعظام التقريبي فانكر عمر عدم علمه بالرسالة فاتجى إنكاره بثبوت علمه بها، وهو كلام موجه، إلا أن الرواية إنما هي بالتشديد وكذلك ضبطها حياض وغيره وقيل: النكتة في اختصاص عمر بإعلامه بذلك أنه كان محتجباً بقصة جابر مهمتها بشأنه مساعداً له على وفاء دين أبيه.

وقيل لأنه كان حاضراً مع النبي ﷺ ما شى في النخل وتحقق أن التمر الذي فيه لا يفي بعض الدين فأراد إعلامه بذلك لكنه شاهد أول الأمر، بخلاف من لم يشاهد. ثم وجدت ذلك صريحاً في بعض طرقه، ففي رواية أبي التوكل عن جابر عند أبي نعيم ذكر الحديث وفيه « فإذا رسول الله ﷺ وعمر فقال: انطلق بنا حتى نطوف بنخلك هذا » فذكر الحديث. وفي رواية أبي نضرة عن جابر عنده في هذه القصة قال: « فأتاه هو وعمر فقال: يا فلان خذ من جابر وأخره عن فاني، فكاد عمر يبطش به، فقال النبي ﷺ: مه يا عمر، هو حقه. ثم قال: اذهب بنا إلى نخلك » الحديث وفيه « فأثبت النبي ﷺ فأخبرته فقال: اتني بعمر فأثبته فقال: يا عمر سل جابراً عن نخله » فذكر القصة.

ووقع في رواية الذبيل بن حرملة أن أبي بكر وعمر جميعاً كانا مع النبي ﷺ وقال في آخره « قال فاطمك فأخبر أبى بكر وعمر، قال فاطمك فأخبرتهما » الحديث، ووهو في رواية وهب بن كيسان عن جابر، وجع البيهقي بين مختلف الروايات في ذلك بأن اليهودي المذكور كان له دين من تمر، ولغيره من الغرام ديون أخرى، فما حضر الغرام وطالبوا بمقوقهم وكال لهم جابر التمر ففضل تمر الحائط كأنه لم ينقص شيء فجاء اليهودي بعلومهم فطالب بدينه فجاءه جابر ما بقي على الخلات فأوفاه حقه منه وهو ثلاثون وسقاً، وفضلت منه سبعة عشر انتهى. وهذا الجمع يقتضي أنه لم ينقص من الذي في البيادر شيء. وقد صرح في الرواية المتقدمة أنها فضلت كلها كأنه لم ينقص منها شيء، فما تقدم من الطريق التي جمعت به أولى، والله أعلم. وفي الحديث من القوائد جواز الاستظار في الدين الحال، ويجوز تأخير الغريم لمصلحة المال الذي يوفى منه، وفيه مشى الإمام في حوائج رعيته، وشفاعته عند بعضهم في بعض، وفيه علم ظاهر من أعلام النبوة لتكثير القليل إلى أن حصل به وفاء الكثير وفضل منه.

الحديث الثامن: حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر. والمراد منه تكثير الطعام القليل.

يكتب روايتها. وأجاب بأنه استغنى عن نقلها تواتراً بالقرآن. وأجاب غيره بمنع نقلها أجاداً، وعلى تسليمه فمجموعها يزيد القطع كما تقدم في أول هذا الفصل والذي أقول إنها كلها مشهورة عند الناس، وأما من حيث الرواية فليست على حد سواء، فإن حين الجلفع واشتقاق القمر نقل كل منهما نقلاً مستقيماً يزيد القطع عند من يطلع على طرق ذلك من أئمة الحديث دون غيرهم من لا عارسة له في ذلك. وأما تسحيح الحصى فليست له إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها، وأما تسليم الغزاة فلم نجد له إسناداً لا من وجه قوي ولا من وجه ضعيف، والله أعلم.

الحديث الثامن: حديث جابر في قصة وفاء دين أبيه، أورده مختصراً وقد ذكره في مواضع أخرى مطولاً.

قوله: (حفظاً زكرياً) هو ابن أبي زائدة، وعامر هو الشيء.

قوله: (إن أباه) هو عبد الله بن عمرو بن حرام بالمهلين، وفي رواية مشيرة عن الشيء في البيوع « توفي عبد الله بن عمرو بن حرام وعليه دين » وفي رواية فراس عن الشيء في الرضايا « أن أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً » وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر « أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود فاستظف جابر فأبى أن ينظره، فكلم جابر رسول الله ﷺ ليشفع له، فكلم اليهودي ليأخذ تمر نخله بالذي له فأبى » وفي رواية ابن كعب بن مالك في الاستغراض والمبة عن جابر « أن أباه قتل يوم أحد شهيداً وعليه دين فاشتد التماسه في حقوقه، فأثبت النبي ﷺ فكلمته، فسألهم أن يقبلوا تمر حطاطي ويحللوا أبي فأبوا » ووقع عند أحد من طريق نبيح المزني عن جابر قال: « قال لي أبي: يا جابر لا عليك أن يكون في قطاري أهل المدينة حتى تعلم إلى ما يصير أمرنا فذكر قصة قتل أبيه ودفعه قال وترك أبي عليه ديناً من التمر، فاشتد عليّ بعض غرامه في التماسي، فأثبت النبي ﷺ فذكرت له وقلت: فأجاب أن تمني عليه لعله أن ينظرني طائفة من تمره إلى هذا الصرام القليل، قال: نعم أتيتك من شاء الله قريباً من نصف النهار » فذكر الحديث في الضيافة وفيه « ثم قال: ادع فلاناً للغيرم الذي اشتد في الطلب فجاء فقال: أنظر جابراً طائفة من دينك الذي على أبيه إلى الصرام القليل، فقال: ما أنا بفاحل، واعتل، وقال إنما هو مال يتامى ».

قوله: (وليس عسدي إلا ما يخرج لخله) يعني أنه لم يترك مالا إلا البستان المذكور.

قوله: (ولا يبلغ ما يخرج لخله سنين) أي في مدة سنين (ما عليه) أي من الدين.

قوله: (فاطمك معي لكيلا يفتش عليّ الغراماء، فمضى) فيه حذف تقديره: فقال نعم، فاطمك فوصل إلى الحائط فمضى. وقد بين من الروايات الأخرى التصريح بما وقع من ذلك، ففي رواية مشيرة « فقال أذهب فصنف تمر أصفافاً، ثم أرسل لي، ففعلت، فجاء فجلس على أعلام » وفي رواية فراس في البيوع « أذهب فصنف تمر أصفافاً: المعجزة على حدة، وعلق زيد على حدة »

وقوله: (علق زيد) بفتح المهملة، وزيد الذي نسب إليه اسم لشخص كأنه هو الذي كان ابتداء غرامه فنسب إليه، والمعجزة من أجود تمر المدينة.

قوله: (يصلح) بفتح الموحدة وكسر المهملة وهو فعل أمر، أي اجعل التمر في البيادر كل صنف في بيدر، والبيدر بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الدال المهملة للتبر كالجبرن للجب.

قوله: (فلهذا) في رواية ابن كعب بن مالك: فلهذا علينا ظفاف في النخل ودعا في تمره بالبركة « وفي رواية الذبيل بن حرملة عن جابر « فجاء هو وأبو بكر وعمر فاستفروا النخل، يقوم تحت كل نخلة لا أدري ما يقول، حتى مر على آخرها » الحديث أخرجه أحد.

قوله: (ثم آخر) أي مشى حول بيدر آخر فدعا، وفي رواية فراس « فدخل النبي ﷺ النخل فمشى فيها فقال أرغوه » أي أرغوه من البيدر، وفي رواية مشيرة « ثم قال: كل للقم، فكلتهم حتى أوفيتهم » وفي رواية فراس « ثم قال لجابر: جد فأوف الذي له، فجد بعد ما رجع النبي ﷺ ».

قوله: (فأولاهم الذي لهم وبقي مثل ما أعطاهم) في رواية مشيرة « وبقي تمرى وكأنه لم ينقص منه شيء » وفي رواية ابن كعب « وبقي لنا من تمرها بقية » ووقع في رواية وهب بن كيسان « فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت له سبعة عشر وسقاً »، ويصحح بالحمل على تعدد الغرام، فكان أصل الدين كان من ليهودي ثلاثون وسقاً من صنف واحد فأوفاه وفضل من ذلك البيدر سبعة عشر وسقاً، وكان منه لغير ذلك اليهودي أشياء أخر

قوله: (عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي أحد صغار التابعين. وفي رواية أبي النعمان عن معتمر «حدثنا أبي» كما تقدم في الصلاة. وأبو عثمان هو النهدي.

قوله: (إن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء) سيأتي ذكرهم في كتاب الرقاق، وأن الصفة مكان في مؤخر المسجد النبوي مظلّل أعد لتزول الغبراء فيه عن لا مأوى له ولا أهل، وكانوا يكثرون فيه ويقلون بحسب من يتزوج منهم أو يموت أو يسافر، وقد سرد أسماهم أبو نعيم في «الحلية» فزادوا على المائة.

قوله: (من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث) أي من أهل الصفة المذكورين. ووقع في رواية مسلم «فليذهب بثلاثة» قال عياض: وهو غلط، والصواب رواية البخاري لموافقتها لسياق باقي الحديث. وقال القرطبي: إن حمل على ظاهره فسد للمعنى، لأن الذي عنده طعام اثنين إذا ذهب معه بثلاثة لزم أن يأكله في خمسة وحيث لا يكفيهم ولا يسد رمقهم، بخلاف ما إذا ذهب بواحد فإنه يأكله في ثلاثة، ويؤيد قوله في الحديث الآخر «طعام الاثنين يكفي أربعة» أي القدر الذي يشبع الاثنين يسد رمق أربعة، وجهها النووي بأن التقدير فليذهب بفخاس بمن يتم من عنده ثلاثة، أو فليذهب بتمام ثلاثة.

قوله: (ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس، بسادس، أو كما قال) أي فليذهب بفخاس إن لم يكن عنده ما يقتضي أكثر من ذلك، وإلا فليذهب بسادس مع الفخاس إذا كان عنده أكثر من ذلك. والحكمة في كونه يزيد كل أحد واحد فقط أن يعيشهم في ذلك الوقت لم يكن متصفاً، فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنقص لا يضيف عليه أن يطعم الرابع من قوتهم، وكذلك الأربعة وما فوقها، بخلاف ما لو زيدت الأضياف بعدد العيال فلما ذلك يحصل الاكتفاء فيه عند اتساع الحال. ووقع في رواية أبي النعمان «وإن أربع فخاس أو سادس» و«أو» فيه للتبرع أو للتخيير كما في الرواية الأخرى، ويحتمل أن يكون معنى «أو سادس» وإن كان عنده طعام خمس فليذهب بسادس، فيكون من عطف الخامسة على الجمل.

وقوله: (وإن أربع لفخاس) باهر فيهما، والتقدير فإن كان عنده طعام أربع فليذهب بفخاس أو بسادس، فحذف عامل الجز وأبقى عمله، كما يقال مررت برجل صالح وإن لا صالح ظالم، أي إن لا أمر يصلح فقد مررت بطالم، ويميز الرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو أوجه، وقال ابن مالك: تضمن هذا الحديث حذف فعيلن وعاملين جر مع بقاء عملهما بعد أن وبعد الفاء، والتقدير من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن قام بأربعة فليذهب بفخاس أو سادس أحد وهذا قاله في الرواية التي في الصلاة، وأما هذه الرواية وهي قوله: «فخاس بسادس» فيكون حذف منها شيء آخر، والتقدير أو إن قام بخمسة فليذهب بسادس.

قوله: (وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق النبي ﷺ بعشرة) خبر عن أبي بكر بلطف الجي، لبعد منزله من المسجد وعن النبي ﷺ بالانطلاق لقربه.

وقوله بعد ذلك (وأبو بكر ثلاثة) بالنصب للأثر أي أخذ ثلاثة فلا يكون قوله قبل ذلك «جاء بثلاثة» تكراراً لأن هذا بيان لابتداء ما جاء به نصيبه، والأول لبيان من أحضرهم إلى منزله. وأبعد من قال ثلاثة بالرفع وقدره وأبو بكر أهله ثلاثة أي عدد أضيافه، ودل ذلك على أن أبا بكر كان عنده طعام أربعة ومع ذلك فأخذ خامساً وسادساً وسابعاً فكان الحكمة في أخذه واحداً زائداً عما ذكر النبي ﷺ أنه أراد أن يؤثر السابع بنصيبه إذ ظهر له أنه لم يأكل أولاً معهم. ووقع في رواية الكشي «وأبو بكر بثلاثة» فيكون مطلقاً على قوله «وانطلق النبي» أي وانطلق أبو بكر بثلاثة وهي رواية مسلم، والأول أوجه، والله أعلم.

قوله: (قال فهو أنا وأبي وأمي) القائل هو عبد الرحمن بن أبي بكر، وقوله: «فهو» أي الشأن، وقوله: «أنا» مبتدأ وخبره محذوف يدل عليه السياق وتقديره في الغار.

قوله: (ولا أدري هل قال أمراًتي وخادمي) في رواية الكشي «وخادم» بغير إضافة والقائل «هل قال» هو أبو عثمان الرلوخي عن عبد الرحمن كأنه شك في ذلك، وقوله: «بين بيتنا» أي خدمتها مشتركة بين بيتنا وبيت أبي بكر، وهو ظرف للخادم، وأم عبد الرحمن هي أم رومان مشهورة بكنيتها، واسمها زين وقيل: وعلة بنت عامر بن عويمر وقيل عبيدة، من ذرية الحارث بن غنم بن مالك بن كنانة، كانت قبل أبي بكر عند الحارث بن سبخرة الأزدي قدّم مكة فمات وخلف منها ابنة الطفيل، فتزوجها أبو بكر فولدت له عبد الرحمن وعائشة، وأسلمت أم رومان قديماً وهاجرت ومعهما عائشة، أما عبد الرحمن فتأخر إسلامه وهجرته إلى هدنة الحبشية، قدّم في سنة سبع أو

سنة ثمانية، واسم امرأته والدة أكبر أولاده أبي عتيق محمد أمينة بنت عدي بن قيس السهمية والحامد لم أعرف اسمها.

قوله: (وإن أبا بكر تعشى عند النبي ﷺ ثم لبث حتى صلى العشاء ثم رجع) ووقع في الرواية التي في الصلاة «ثم لبث حتى صليت العشاء» وفي رواية «حيث صليت ثم رجع» فشرحه الكرماني فقال: هذا يشعر بأن تعشى أبي بكر كان بعد الرجوع إلى النبي ﷺ والذي تقدم بكسرهما، والجواب أن الأول بيان حال أبي بكر في عدم احتياجه إلى الطعام عند أهله، والثاني فيه سياق القصة على الترتيب الواقع: الأول تعشى الصديق والثاني تعشى النبي ﷺ والأول من العشاء بفتحها أي الأكل، والثاني بكسرها أي الصلاة. فأحد هذه الاحتمالات أن أبا بكر لما جاء بالثلاثة إلى منزله لبث إلى وقت صلاة العشاء فرجع إلى النبي ﷺ حتى تعشى عنده، وهذا لا يصح لأنه يخالف صريح قوله في حديث الباب «وإن أبا بكر تعشى عند النبي ﷺ» ثم إن الذي وقع عند البخاري بلطف «ثم رجع» بلهيم ليس متطابقاً عليه من الرواية لما ساذرته، وظاهر قوله في هذه الرواية «ثم رجع» أي إلى منزله، وعلى هذا ففي قوله: «فلبث حتى تعشى رسول الله ﷺ فجاها بعد ما مضى من الليل ما شاء الله» تكرار وفائدة الإشارة إلى أن تأخره عند النبي ﷺ كان بمقدار أن تعشى معه وصلى العشاء وما رجع إلى منزله إلا بعد أن مضى من الليل قطعة، وذلك أن النبي ﷺ كان يجب أن يؤخر صلاة العشاء كما تقدم في حديث أبي هريرة، ووقع عند الإسماعيلي «ثم رجع» بالكاف أي صلى الثالثة بعد العشاء، فعلى هذا فالتكرار في قوله: «فلبث حتى تعشى» قطع وفائدة ما تقدم. ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي أيضاً «فلبث حتى نرس» بيمين وسين مهملتين مفتوحتين من النعاس وهو أوجه، وقال عياض إنه الصواب، وبه ينفي التكرار من المواضع كلها إلا في قوله: «فلبث» وسببه اختلاف تعلق اللبث، فالأول قال: «لبث حتى صلى العشاء» ثم قال: «فلبث حتى نرس» والحاصل أنه تأخر عند النبي ﷺ حتى صلى العشاء ثم تأخر حتى نرس النبي ﷺ، وقام لينام فرجع أبو بكر حيث لبث، وقد ترجم عليه المصنف في أبواب الصلاة قبيل الأذان «باب السمر مع الضيف والأهل» وأخذه من كون أبي بكر رجع إلى أهله وضيافته بعد أن صلى العشاء مع النبي ﷺ فنار بينهم وبينه ما ذكر في الحديث. ووقع في رواية أبي داود من رواية الجريسي عن أبي عثمان أو أبي السليل عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: «نزل بنا أضياف، وكان أبو بكر يتحدث عن النبي ﷺ فقال لا أرجع إليك حتى تخرج من ضيافة هؤلاء» وغیره يأتي في الأدب من طريق أخرى عن الجريسي عن أبي عثمان بلطف «إن أبا بكر تضيف رهاً، فقال لعبد الرحمن: دونك أضيافك، فإني معلق في النبي ﷺ» فافرح من قراهم قبل أن أجيء» وهذا يدل على أن أبا بكر أحضرهم إلى منزله وأمر أهله أن يضيفوهم ورجع هو إلى النبي ﷺ ويدل عليه صريح قوله في حديث الباب «وإن أبا بكر جاء بثلاثة»

قوله: (قالت له امرأته ما حسبك من أضيافك؟) في رواية الكشي «هي» عن أضيافك، وكذا هو في الصلاة ورواية مسلم.

قوله: (أو ضيفك) شك من الرواي، والمراد به الجنس لأنهم ثلاثة، واسم الضيف يطلق على الواحد وجمعهما وقال الكرماني: أو هو مصدر يتناول المثنى والجمع، كما قال وليس بواضح.

قوله: (أو عشيهم) في رواية الكشي «هي» أو ما عشيهم «زيادة ما النافية، وكذا في رواية مسلم والإسماعيلي، والمهزة للاستفهام والواو للمطغف على مقدر بعد المهزة، وفي بعضها عشيهم بإشباع الكسرة.

قوله: (قد عرضوا عليهم) بفتح العين والراء والفاعل محذوف أي المقدم أو الأهل أو نحو ذلك، (فقبلهم) أي أن آل أبي بكر عرضوا على الأضياف العشاء فأبوا فجاجهم فامتصوا حتى غلبهم. وفي الرواية التي في الصلاة «قد عرضوا» بضم أوله وتشديد الراء أي أطعموا من العراضة وهي الهدية، قاله عياض، قال وهو في الرواية بتخفيف الراء، وحكى ابن قزول أن القياس بتشديد الراء فيه جزم الجوهري، وقال الكرماني مرجحاً للتخفيف: أي عرض الطعام عليهم، فحلف الجار ووصل الفعل فهو من القلب كمرضت الناقة على الحوض، ووقع في الصلاة «قد عرضنا عليهم فامتصوا» وحكى ابن التين أنه وقع في بعض الروايات عرضوا بصاد مهمله، قال ولا أعرف لها وجهاً ووجهها غيره أنها من قوم عرس إذا نشط، فكأنه يريد أنهم نشطوا في العزبة عليهم، ولا ينبغي تكلفه. وفي رواية الجريسي «فانطلق عبد الرحمن قائماً بما عنده فقال: أطعموا، قال: إن رب منزلنا قال: أطعموا. قالوا: ما نحن بأكليين حتى يجيء. قال: اقبلوا عنا قراكم، فأنه إن جاء ولم تطعموا لنلقين منه أي شراً فأبوا» وفي رواية

مسلم « ألا تبقيلوا عنا فراكم ؟ » ضبطه عياض عن الأكثر بتخفيف السلام على استفتاح الكلام، قال القرطبي: ويلزم عليه أن يثبت النون في « تبقيلون » إذ لا موجب لحذفها، وضبطها ابن أبي جعفر بتشديد اللام وهو الوجه.

قوله: (قال فلهيت فاختبات) أي عوفاً من خصام أبي بكر له وتغيظه عليه.

وفي رواية الجريري « فرغت أنه يجد علي » أي يغضب « فلما جاء تغيت عنه، فقال: يا عبد الرحمن، فسكت. ثم قال: يا عبد الرحمن، فسكت ».

قوله: (فقال: يا غنفر فجذع وسب) في رواية الجريري فقال: يا غنفر أقسمت عليك إن كنت تسمع صوتي لما جئت، قال فخرجت فقلت والله ما لي ذنب، هؤلاء أضيافك فسلمهم. قالوا صدقت قد أنانا.

قوله: (فجذع وسب) أي دعا عليه بالجذع وهو قطعه الأذن أو الأنف أو الشفة، وقيل: المراد به السب، والأول أصح. وفي رواية الجريري « فجزع » بالزاي بدل الدال أي نسبة إلى الجزع بفحيتين وهو الخوف، وقيل: المجازة الخاصة فالعني خصام، قال القرطبي: ظن أبو بكر أن عبد الرحمن فرط في حق الأضياف، فلما تبين له الحال أدبه بقوله كلوا لا هنيئاً، وسب أي شتم. وحذف المقصود للعلم به، قوله: « غنفر » بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثناة، هذه الرواية المشهورة وحكي قسم المثناة، وحكي عياض عن بعض شيوخه فتح أوله مع فتح المثناة، وحكاها الخطابي بلفظ « حنتر » بلفظ اسم الشاعر المشهور وهو بالهملة والثناة المفتوحتين بينهما النون الساكنة، وروي عن أبي عمر عن ثعلب أن معناه اللذباب، وأنه سمي بذلك لصوته فشبهه به حيث أراد تحقيره وتصغيره. وقال غيره: معنى الرواية المشهورة القليل الزخم وقيل: الجاهل وقيل: السفه وقيل اللثيم، وهو مأخوذ من الفثر ونونه زائدة، وقيل: هو ذباب أزرق شبيه به لتحقيره كما تقدم.

قوله: (فقال كلوا) زاد في الصلاة « ولا هنيئاً » وكذا في رواية مسلم أي لا أكلتم هنيئاً وهو دعاء عليهم، وقيل خبر أي لم تتهنوا في أول نصحه، ويستفاد من ذلك جواز الدعاء على من لم يحصل منه الإنصاف ولا سيما عند المخرج والتغيب، وذلك أنهم تحكّموا على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتفوا بولده مع إفنه هم في ذلك، وكان الذي حلهم على ذلك رغبتهم في التبرك بمؤاكلته، ويقال إنه إنما خاطب بذلك أهله لا الأضياف، وقيل: لم يرد الدعاء وإنما أخبر أنهم فاتهم الهاء به إذ لم يأكلوه في وقته.

قوله: (وقال لا أطعمه أبداً) في رواية مسلم وكذا هو في الصلاة: « قال: والله لا أطعمه أبداً » وفي رواية الجريري « فقال فلما انتظرتوني، والله لا أطعمه أبداً، فقال الآخر والله لا نطعمه » وفي رواية أبي داود من هذا الوجه « قال أبو بكر فما منعكم ؟ قالوا: مكانك. قال والله لا أطعمه أبداً. ثم اتفقا فقال: لم أر في الشر كالليلة، ولكم ما أتم ؟ لم تبقيلونا عنا فراكم. هات طعامك، فوضع فقال: بسم الله الأول من الشيطان فأكل وأكلوا » قال ابن التين: لم يخاطب أبو بكر أضيافه بذلك إنما خاطب أهله، والرواية التي ذكرتها ترد عليه، ووقع في رواية مسلم « ألا تبقيلون » وهو بتشديد اللام للأكثَر، ولبعضهم بتخفيفها.

قوله: (وأيام الله) حمزة حمزة وصل عند الجمهور وقيل: يجوز القطع، وهو مبتدأ وخبره مخلوف أي أيام الله قسماً، وأصله أين الله الفاعلة حيثما حمزة قطع لكنها لكثرة الاستعمال خففت فوصلت، وحكي فيها لغات: أين الله مثله النون، ومن الله مختصرة من الأولى مثله النون أيضاً، وأيام الله كذلك، وم الله كذلك، وبكر الحمزة أيضاً. وأم الله. قال ابن مالك: وليس الميم بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك، ولا أين جمع بين خلافاً للكوكبين، وسبأني تمام هذا في كتاب الأيمان والنذور.

قوله: (ولا رأي) أي زاد.

قوله: (من أسفلها) أي الموضع الذي أخذت منه.

قوله: (فظهر أبو بكر فإذا شيء أو أكش) والتقدير فإذا هي شيء أي قدر الذي كان، كذا عند المصنف هنا، ووقع في الصلاة « فإذا هي أي الجفنة كما هي » أي كما كانت أولاً أو أكثر، وكذلك في رواية مسلم والإسماعيلي وهو الصواب.

قوله: (يا أخت بني فراس) زاد في الصلاة ما هذا « وخاطب أبو بكر بذلك امرأته أم رومان، وبين فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره هملة ابن غنم بن مالك بن كنانة، وقال النووي: التقدير يا من هي من بني فراس وفيه نظر، والمرب تطلق على من كان متسبباً إلى قبيلة أنه أخوهم كما تقدم في العلم « ضمام أخو بني سعد بن بكر » وقد تقدم أن أم رومان من ذرية الحارث بن غنم وهو أخو فراس بن غنم فلعل أبا بكر

قوله: (وأيام الله) حمزة حمزة وصل عند الجمهور وقيل: يجوز القطع، وهو مبتدأ وخبره مخلوف أي أيام الله قسماً، وأصله أين الله الفاعلة حيثما حمزة قطع لكنها لكثرة الاستعمال خففت فوصلت، وحكي فيها لغات: أين الله مثله النون، ومن الله مختصرة من الأولى مثله النون أيضاً، وأيام الله كذلك، وم الله كذلك، وبكر الحمزة أيضاً. وأم الله. قال ابن مالك: وليس الميم بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك، ولا أين جمع بين خلافاً للكوكبين، وسبأني تمام هذا في كتاب الأيمان والنذور.

قوله: (ولا رأي) أي زاد.

قوله: (من أسفلها) أي الموضع الذي أخذت منه.

قوله: (فظهر أبو بكر فإذا شيء أو أكش) والتقدير فإذا هي شيء أي قدر الذي كان، كذا عند المصنف هنا، ووقع في الصلاة « فإذا هي أي الجفنة كما هي » أي كما كانت أولاً أو أكثر، وكذلك في رواية مسلم والإسماعيلي وهو الصواب.

قوله: (يا أخت بني فراس) زاد في الصلاة ما هذا « وخاطب أبو بكر بذلك امرأته أم رومان، وبين فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره هملة ابن غنم بن مالك بن كنانة، وقال النووي: التقدير يا من هي من بني فراس وفيه نظر، والمرب تطلق على من كان متسبباً إلى قبيلة أنه أخوهم كما تقدم في العلم « ضمام أخو بني سعد بن بكر » وقد تقدم أن أم رومان من ذرية الحارث بن غنم وهو أخو فراس بن غنم فلعل أبا بكر

قوله: (وأيام الله) حمزة حمزة وصل عند الجمهور وقيل: يجوز القطع، وهو مبتدأ وخبره مخلوف أي أيام الله قسماً، وأصله أين الله الفاعلة حيثما حمزة قطع لكنها لكثرة الاستعمال خففت فوصلت، وحكي فيها لغات: أين الله مثله النون، ومن الله مختصرة من الأولى مثله النون أيضاً، وأيام الله كذلك، وم الله كذلك، وبكر الحمزة أيضاً. وأم الله. قال ابن مالك: وليس الميم بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك، ولا أين جمع بين خلافاً للكوكبين، وسبأني تمام هذا في كتاب الأيمان والنذور.

قوله: (ولا رأي) أي زاد.

قوله: (من أسفلها) أي الموضع الذي أخذت منه.

قوله: (فظهر أبو بكر فإذا شيء أو أكش) والتقدير فإذا هي شيء أي قدر الذي كان، كذا عند المصنف هنا، ووقع في الصلاة « فإذا هي أي الجفنة كما هي » أي كما كانت أولاً أو أكثر، وكذلك في رواية مسلم والإسماعيلي وهو الصواب.

عليه بعد ذلك غيره.

قوله: (كفحت الزجاجة) أي من شدة الصفاء ليس فيها شيء من السحاب.

قوله: (فهاجت ريح أنشأت سحاباً) قال بعض شراح البخاري: هذا فيه نظر، لأنه إنما يقال نشأ السحاب إذا ارتفع وأنشأ الله السحاب لقوله ﴿وَنُفِثَ السَّحَابُ﴾ [الفتح: ١٢]. قلت: المراد في حديث الباب الثاني، ونسبة الإنشاء إلى الريح مجازية وذلك بإذن الله، والأصل أن الكل بإنشاء الله وهو كقوله: ﴿أَتَتُّمُ تَرْوَعُونَهُ أَمْ لَحَنِinz الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤] وقد تقدم في بدء الحلق أن الريح تلقح السحاب.

قوله: (عزاليها) بإزاي الحديقة واللام المفتوحة بعدها تحتائية مسكنة تنبيه عزلي، وقد تقدم ضبطها وتفسيرها قريباً.

قوله: (فقام إليه ذلك الرجل أبو غيره) تقدم في الاستسقاء ما يقرب إنه خارجة

بن حصن الفزاري، وما يوضح أن الذي قام أولاً هو الذي قام ثانياً، وأن أنساً جزم به تارة وشك في أخرى.

قوله: (هصدح) في رواية الكشميهني تصدح وهو الأصل.

قوله: (أكليل) بكسر الحزة وسكون الكاف هي العصاية التي تحيط بالرأس، وأكثر ما تستعمل فيما إذا كانت العصاية مكللة بالجوهر وهي من سمات ملوك الفرس، وقد قيل: إن أصله ما أحاط بالظفر من اللحم ثم أطلق على كل ما أحاط بشيء. والله أعلم.

٣٥٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو حَسَّانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَضْرٍ، وَأَسَمَةُ غَمَرُ بْنُ الْفَلَاحِ، أَخُو أَبِي غَمْرٍ وَابْنُ الْفَلَاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، عَنْ ابْنِ غَمَرَ وَحَسْبِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِلَى جِدْعٍ، فَلَمَّا انْعَدَّ الْمَوْتُ تَحَوَّلَ إِلَيْهِ فَحَنَ الْجِدْعُ، فَأَنَّهُ لَمَسَّحَ يَدَهُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْحَمِيدُ: أَخْبَرَنَا غَفَّانُ بْنُ غَمَرَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ الْفَلَاحِ، عَنْ نَافِعٍ يَهُدَى، عَنْ ابْنِ أَبِي زَوَادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ غَمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٥٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِيمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَحَسْبِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى حَجْرَةٍ أَوْ نَخْلَةٍ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَوْ زَجَلْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَجْعَلْ لَكَ يَسْرًا؟ قَالَ: إِنْ يَشَاءُ. فَجَعَلُوا لَهُ يَسْرًا، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دُفِعَ إِلَى الْيَمِينِ، فَصَاحَتِ النُّخْلَةُ صِيَاحَ الصَّيِّ، ثُمَّ نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَشَبَّهَ [وأي نسبحه: فَتَشَبَّهَ] إِلَيْهِ، تَرَى ابْنَ الصَّيِّ الَّذِي يَسْكُنُ، قَالَ: هَ كَانَتْ تَكْبِي عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الْأَكْبَرِ عَيْنَهَا. [راجع: ٤٤٩].

٣٥٨٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَضْرُ بْنُ غَبِيَالَةَ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَحَسْبِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كَانَ الْمَسْجِدُ مَسْفُوفًا عَلَى جُلُوعٍ مِنْ نَخْلٍ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ يَقُومُ إِلَى جِدْعٍ مِثْلَهَا، فَلَمَّا صَنَعَ لَهُ الْمَوْتُ تَحَوَّلَ إِلَى جِدْعٍ فَتَشَبَّهَ لِلَّذِي كَانَ يَسْكُنُ، فَكَانَتْ تَكْبِي عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الْأَكْبَرِ عَيْنَهَا. [راجع: ٤٤٩].

الحديث الحادي عشر والثاني عشر: حديث ابن عمر وجابر في حين الجذع، أوردتهما من طرق: أما حديث ابن عمر فقوله في الطريق الأولى «حدثنا أبو حصن واسمه عمر بن العلاء أخو عمرو بن العلاء» تسمية أبي حصن لم أرها إلا في رواية البخاري، والظاهر أنه هو الذي سماه، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق بندار عن يحيى بن كثير فقال: «حدثنا أبو حصن بن العلاء» فذكر الحديث ولم يسمه، وقد تردد الحاكم أبو أحمد في ذلك فذكر في ترجمة أبي حصن في الكنى هذا الحديث فساقه من

وقد معيناً أو صفة مخصوصة، أي لا أطعمه الآن أو لا أطعمه معكم أو عند الغضب، وهو مبني على أن اليمين هل تقبل التقييد في النفس أم لا؟ ولا يخفى ما فيه من التكلف. وقول أبي بكر «والله لا أطعمه أبداً» يمين مؤكدة ولا تحتمل أن تكون من لغو الكلام ولا من سبق اللسان.

قوله: (ثم جعلها إلى النبي ﷺ فأصبحت عنده) أي الجفنة على حالها، وإنما لم يأكلا منها في الليل لكون ذلك وقع بعد أن مضى من الليل مدة طويلة.

قوله: (ففرقنا اثنا عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس) كذا هو هنا من التزيق أي جعلهم اثني عشرة فرقة، وحكي الكرماني أن في بعض الروايات «ففرقنا» بفاف وتحتانية من القرى وهو الضيافة، ولم أقف على ذلك.

قوله: (اثنا عشر رجلاً) كذا للمصنف، وعند مسلم اثني عشر بالنصب وهو ظاهر. والأول على طريق من يجعل المني بالرفع في الأحوال الثلاثة ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَسَاحِرُونَ﴾ [طه: ٦٣] ويحتمل أن يكون «ففرقنا» بضم أوله على البناء للمجهول، فالرفق اثنا عشر على أنه مبتدأ وخبره مع كل رجل منهم.

قوله: (الله أعلم كم مع كل رجل غير أنه بعث معهم) يعني أنه تحقق أنه جعل عليهم اثنا عشر رجلاً لكنه لا يدري كم كان تحت يد كل عريف منهم لأن ذلك يحتمل الكثرة والقلّة، غير أنه يتحقق أنه بعث معهم أي مع كل ناس رجلاً.

قوله: (قال أكلوا منها أجمعون، أو كما قال) هو شك من أبي حنسان في لفظ عبد الرحمن، وأما المعنى فالجاءل أن جميع الجيش أكلوا من تلك الجفنة التي أرسل بها أبو بكر إلى النبي ﷺ، وظهر بذلك أن تمام البركة في الطعام المذكور كانت عند النبي ﷺ لأن الذي وقع فيها في بيت أبي بكر ظهور أوائل البركة فيها، وأما انتهاؤها إلى أن تخشى الجيش كلهم فما كان إلا بعد أن صارت عند النبي ﷺ على ظاهر الخبر، والله أعلم. وقد روى أحمد والترمذي والنسائي من حديث سمرة قال: «أتي النبي ﷺ بقصعة فيها ثريد فاكل وأكل القوم، فما زالوا يتداولونها في قرب من الظفر يأكل قوم ثم يقومون ويبيعهم قوم فيتعاقبون، فقال رجل: هل كانت تمد بطعام؟ قال: أما من الأرض فلا لأن تكون كانت تمد من السماء». قال بعض شيوخنا يحتمل أن تكون هذه القصعة هي التي وقع فيها في بيت أبي بكر ما وقع، والله أعلم. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم اتجه الفقهاء إلى المساجد عند الاحتياج إلى اللواصة إذا لم يكن في ذلك إلحاح ولا إلحاف ولا تشويش على المصلين، وفيه استحباب مواسمهم عند اجتماع هذه الشروط، وفيه الترغيف في اللخصصة، وفيه جواز التيسر من الأمل والولد والضيف إذا أهدت لهم الكفاية، وفيه تصرف المرأة فيما تقدم للضيف والإطعام بغير إذن خاص من الرجل، وفيه جواز سب الولد للولد على وجه التأديب والترهين على أعمال الخسر وتعاطيه، وفيه جواز الحلف على ترك المباح، وفيه تأكيد الرجل الصادق بخبره بالقسم وجواز الحنث بعد عقد اليمين، وفيه التبرك بطعام الأولياء والصلحاء، وفيه عرض الطعام الذي تظهر فيه البركة على الكبار وقبولهم ذلك، وفيه العمل بالظن الغالب لأن أبا بكر ظن أن عبد الرحمن فرط في أمر الأضياف فبادر إلى سبه وقوى القرينة عنده اختلاؤه منه، وفيه ما يقع من لطف الله تعالى بأوليائه وذلك أن خاطر أبي بكر تشوش وكذلك ولده وأهله وأضيافه بسبب امتناعهم من الأكل، وتكرر خاطر أبي بكر من ذلك حتى احتاج إلى ما تقدم ذكره من الخروج بالحلف والحنث وبغير ذلك، فتدارك الله ذلك ورفعه عنه بالكرامة التي أبداه له، فانقلب ذلك الكدر صفاء والنكد سروراً و لله الحمد والمنة.

الحديث العاشر: حديث أنس في الاستسقاء والمراد منه وقوع إجابة الدعاء في الحال، وقد تقدم شرحه في الاستسقاء، وأوردته هنا من طريق حماد بن زيد، بقوله: «ومن يونس» هو ابن عبيد وهو معطوف على قوله: «عن عبد العزيز بن صهيب»، وحاصله أن حماد سمعه أن أنساً حياً ونازلاً، وذلك لأنه سمع من ثابت وحدث عنه هنا بواسطة، وذكر البزار أن حماداً يقرء بطريق يونس بن عبيد هذه.

قوله: (وغيره يقول لفرقتا) وهو من المرأة، وكذا اختلطت الرواة عند مسلم هل قال فرقتا أو فرقتا، وفي رواية الإسماعيلي «فرقتا» من المعرفة وجهاً واحداً، وسمي العريف عرفياً لأنه يعرف الإمام أحوال المعسكر. وزعم الكرماني أن فيه حلفاً تقديره فرجتنا إلى المدينة فرقتا، قلت: ولا يتعين ذلك لجواز أن يكون تعريضهم وإرسالهم قبل الرجوع إلى المدينة.

قوله: (هلكت الكراع) بضم أوله وحكي عن رواية الأصميلي كسرهما وخطئ، والمراد به الخيل، وقد يطلق على غيرها من الحيوان، لكن المراد به هنا الحقيقة لأنه عطف

طريق عبد الله بن رجاء الغداني « حدثنا أبو حفص بن العلاء » فذكر حديث الباب ولم يقل اسمه عمر، ثم ساقه من طريق عثمان بن عمر عن معاذ بن العلاء به، ثم أخرج من طريق معتمر بن سليمان « عن معاذ بن العلاء أبي غسان قال: وكذا ذكر البخاري في التاريخ أن معاذ بن العلاء يكنى أبا غسان، قال الحاكم: فالله أعلم أنهما أخوان أحدهما يسمى عمر والآخر يسمى معاذاً وحدثنا معاً عن نافع بن عبد الجندب أو أحد الطريقين غير محفوظ، لأن المشهور من أولاد العلاء أبو عمرو صاحب القراءات وأبو سفيان ومعاذ، فالأبو حفص عمر فلا أعرفه إلا في الحديث المذكور، والله أعلم. قلت: وليس لمعاذ ولا لعمر في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع، وأما أبو عمرو بن العلاء فهو أشهر الإخوة وأجلهم، وهو إمام القراءات بالبصرة، وشيخ العربية بها، وليس له أيضاً في البخاري رواية ولا ذكر إلا في هذا الموضع، واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً والأظهر أن اسمه كنيته وأما أخوه أبو سفيان بن العلاء فأخرج حديثه الترمذي.

قوله: (فأما فمصح يده عليه) في رواية الإسماعيلي من طريق يحيى بن السكن عن معاذ « فأما فاحتضنه فسكن فقال: لو لم أقبل لما سكن » ونحوه في حديث ابن عباس عند الدارمي بلفظ « لو لم احتضنه لمن لي يوم القيامة » ولأبي حنيفة وابن خزيمة وأبي نعيم في حديث أبي أسد « والذي نفسي بيده لو لم أتزمه لما زال هكذا إلى يوم القيامة حزننا على رسول الله ﷺ ثم أمر به فدفن » وأصله في الترمذي دون الزيادة، ووقع في حديث الحسن بن أنس: كان الحسن إذا حدث بهذا الحديث يقول: يا معشر المسلمين الخشية نحن إلى رسول الله ﷺ شوقاً إلى لقائه فأنتم أسحق أن تشاقلوا إليه. وفي حديث أبي سعيد عند الدارمي « فأمر به أن يحفر له ويدفن، وفي حديث سهل بن سعد عند أبي نعيم « فقال: ألا تعجبون من حين هذه الخشية ؟ فاقبل الناس عليها فسمعوا من حينها حتى كثر بكلامهم » وأما حديث جابر فقله في الطريق الأولى: « كان يقوم إلى شجرة أو غلظة أو هو شك من الراوي، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق وكيع عن عبد الواحد « فقام إلى غلظة » ولم يشك. وقوله: « فقالت امرأة من الأنصار أو رجل » شك من الراوي والمتقدم الأول، وقد تقدم بيانه في كتاب الجمعة والخلاف في اسمها والكلام على المتن مستوفى.

٣٥٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَانَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ حَدِيقَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: الْكُفْرُ يَحْطِقُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَيْقَةِ؟ فَقَالَ حَدِيقَةُ: أَنَا أَحْطَقُ كَمَا قَالَ، هَاتِي، إِنَّكَ لَكَيْرِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « قِسَّةَ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَبَنَاتِهِ وَجَارِهِ، تَكْفُرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ ». قَالَ: لَيْسَتْ خَلِيوِي، وَلَكِنِّي أَنِّي تَوَجَّعْتُ كَمَوْجَ الْبَحْرِ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا بَأْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ، قَالَ: يَنْفُصُ الْبَابُ أَوْ يَكْسُرُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ يُكْسَرُ، قَالَ: ذَلِكَ آخَرُى أَنِّي لَا يَنْقُلُ، قُلْنَا: عَلِمَ الْبَابُ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ عَبْدِ اللَّهِ، إِنِّي حَدَّثْتُ خَلِيئاً لَيْسَ بِالْأَخِي، فَبَيْنَا أَنْ نَسَّائَهُ، وَأَمَرْنَا مَسْرُوقاً فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَنْ الْبَابُ؟ قَالَ: غُفْرٌ. [راجع: ٥٧٥. أخرجه مسلم: ١٤٤، مطولاً باختلاف].

٣٥٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا يَبَالُغُهُمُ الشُّعْرُ، وَحَتَّى تَقَاتِلُوا الْفُرْقَةَ، صِفَارَ الْأَعْيُنِ، حُمْرَ الْوُجُوهِ، ذُلْفُ الْأَنْوَارِ، كَأَنَّ وَجُوهُهُمْ الْمَخَانُ الْمَطْرُوقَةُ ». [راجع: ٢٩٢٨. أخرجه مسلم: ٢٩١٢].

٣٥٨٨- « وَكَجِدُونَ مِنْ غَيْرِ النَّاسِ أَضْدَهُمْ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ، وَالنَّاسُ مَعَادُونَ، حَيَارَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ حَيَارَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ ». [راجع: ٣٤٩٣. أخرجه مسلم: ٢٥٢٦].

٣٥٨٩- « وَلَيَأْتِيَنَّ عَلَى أَحَدِكُمْ زَمَانٌ، لَأَنْ يَرَانِي أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَغْلُ أَهْلِي وَمَالِي ».

٣٥٩٠- حَدَّثَنِي يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هُشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا خَوْراً وَكُزَّامًا مِنَ الْأَعَاجِمِ، حُمْرَ الْوُجُوهِ، لُطَسَ الْأَنْوَارِ، صِفَارَ الْأَعْيُنِ، كَأَنَّ وَجُوهُهُمْ الْمَخَانُ الْمَطْرُوقَةُ، يَبَالُغُهُمُ الشُّعْرُ ».

تَابَعَهُ غُفْرَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. [راجع: ٢٩٢٨. أخرجه مسلم: ٢٩١٢].

٣٥٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي لَيْسَ قَالَ: أَنِنَا أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ فَقَالَ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ

طريق عبد الله بن رجاء الغداني « حدثنا أبو حفص بن العلاء » فذكر حديث الباب ولم يقل اسمه عمر، ثم ساقه من طريق عثمان بن عمر عن معاذ بن العلاء به، ثم أخرج من طريق معتمر بن سليمان « عن معاذ بن العلاء أبي غسان قال: وكذا ذكر البخاري في التاريخ أن معاذ بن العلاء يكنى أبا غسان، قال الحاكم: فالله أعلم أنهما أخوان أحدهما يسمى عمر والآخر يسمى معاذاً وحدثنا معاً عن نافع بن عبد الجندب أو أحد الطريقين غير محفوظ، لأن المشهور من أولاد العلاء أبو عمرو صاحب القراءات وأبو سفيان ومعاذ، فالأبو حفص عمر فلا أعرفه إلا في الحديث المذكور، والله أعلم. قلت: وليس لمعاذ ولا لعمر في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع، وأما أبو عمرو بن العلاء فهو أشهر الإخوة وأجلهم، وهو إمام القراءات بالبصرة، وشيخ العربية بها، وليس له أيضاً في البخاري رواية ولا ذكر إلا في هذا الموضع، واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً والأظهر أن اسمه كنيته وأما أخوه أبو سفيان بن العلاء فأخرج حديثه الترمذي.

قوله: (فأما فمصح يده عليه) في رواية الإسماعيلي من طريق يحيى بن السكن عن معاذ « فأما فاحتضنه فسكن فقال: لو لم أقبل لما سكن » ونحوه في حديث ابن عباس عند الدارمي بلفظ « لو لم احتضنه لمن لي يوم القيامة » ولأبي حنيفة وابن خزيمة وأبي نعيم في حديث أبي أسد « والذي نفسي بيده لو لم أتزمه لما زال هكذا إلى يوم القيامة حزننا على رسول الله ﷺ ثم أمر به فدفن » وأصله في الترمذي دون الزيادة، ووقع في حديث الحسن بن أنس: كان الحسن إذا حدث بهذا الحديث يقول: يا معشر المسلمين الخشية نحن إلى رسول الله ﷺ شوقاً إلى لقائه فأنتم أسحق أن تشاقلوا إليه. وفي حديث أبي سعيد عند الدارمي « فأمر به أن يحفر له ويدفن، وفي حديث سهل بن سعد عند أبي نعيم « فقال: ألا تعجبون من حين هذه الخشية ؟ فاقبل الناس عليها فسمعوا من حينها حتى كثر بكلامهم » وأما حديث جابر فقله في الطريق الأولى: « كان يقوم إلى شجرة أو غلظة أو هو شك من الراوي، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق وكيع عن عبد الواحد « فقام إلى غلظة » ولم يشك. وقوله: « فقالت امرأة من الأنصار أو رجل » شك من الراوي والمتقدم الأول، وقد تقدم بيانه في كتاب الجمعة والخلاف في اسمها والكلام على المتن مستوفى.

قوله: (وقال عبد الحميد أخونا عثمان بن عمرو) عبد الحميد هذا لم أر من ترجم له في رجال البخاري، إلا أن المزني ومن تبعه جزموا بأنه عبد بن حميد الحافظ المشهور وقالوا كان اسمه عبد الحميد وإنما قيل له عبد بغير إضافة تخفيفاً، وقد راجعت الموجود من مسنده وتفسيره فلم أر هذا الحديث فيه، نعم وجدته من حديث رفيقه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخرجه في مسنده المشهور عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد.

قوله: (أخبرنا معاذ بن العلاء) في رواية الإسماعيلي من طريق أبي عبيدة الحنيد « عن معاذ بن العلاء » وهو أخو أبي عمرو بن العلاء القاري.

قوله: (عن نافع) في رواية الإسماعيلي وابن حبان « سمعت نافعاً ».

قوله: (ورواه أبو عاصم) هو النبيل من كبار شيوخ البخاري.

قوله: (عن ابن أبي رواد) يعني عبد العزيز ورواد بفتح الراء المهملة وتشديد الواو اسمه ميمون، وطريق أبي عاصم هذه وصلها البيهقي من طريق سعيد بن عمر عن أبي عاصم مطولاً، وأخرجه أبو داود عن الحسن بن علي عن أبي عاصم مختصراً.

قوله: (دفع) بضم أوله بالبدال ولكنهم يبالوا.

قوله: (فضمه إليه) أي الجندب، في رواية الكشميهني « فضمها » أي الخشية.

قوله في الطريق الأخرى: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وأخوه هو أبو بكر، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، وروايته عن حفص من رواية الأثران لأنه في طبقته.

قوله: (كان المسجد مسقوفاً على جلوع من لخل) أي أن الجلوع كانت له كالأعمدة.

قوله: (فكان النبي ﷺ يقوم إلى جلدع منها) أي حين يخطب، وبه صرح الإسماعيلي بلفظ « كان إذا خطب يقوم إلى جلع ».

قوله: (كصوت العشار) بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة جمع عشاره تقدم شرحه في الجمعة، والعشار الناقة التي انتهت في حملها إلى عشرة أشهر، ووقع في رواية عبد الواحد بن أمين « فصاحت النخلة صباح الصبي » وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند السنائي في الكبير « اضطربت تلك السارية كحين الناقة المخلوج » انتهى. والمخلوج بفتح الحاء المعجمة وضم اللام الخفيفة وآخره جيم الناقة التي انتزع منها ولدعها، وفي

بالمعروف،

قوله: (ولكن التي تموج) أي الفتنة، وصرح بذلك في الرواية التي في الصلاة.
والفتنة بالنصب بتقدير فعل أي أريد الفتنة، ويحتمل الرفع أي مرادي الفتنة.

قوله: (تجوج كموج البحر) أي تضطرب اضطراب البحر عند هيجانه، كنى بذلك عن شدة المخاصمة وكثرة المنازعة وما ينشأ عن ذلك من المشاققة والمقاتلة.

قوله: (يا أمير المؤمنين لا بأس عليك منها) زاد في رواية ريمي " تعرض الفتى على القلوب فأي قلب أنكرها نكت في نكتة بيضاء حتى يصير أبيض مثل الصفاة لا يضره فتة، وأي قلب أشربها نكت في نكتة سوداء حتى يصير أسود كالكوز منكوساً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً، وحديثه أن بيننا وبينه باباً مغلقاً".

قوله: (إن يترك وبينها باباً مغلقاً) أي لا يخرج منها شيء، في حياتك، قال ابن كثير: أكثر حذيفة الحوص على حفظ السر ولم يصرح لعمر بما سأل عنه، وإنما كنى عنه بكناه، وكأنه كان ماخوفاً له في مثل ذلك، وقال النووي: يستعمل أن يكون حذيفة علم أن عمر يقتل، ولكنه كره أن يخاطبه بالقتل لأن عمر كان يعلم أنه الباب فأتى بمباراة يحصل منها المقصود وبغير تصريح بالقتل انتهى. وفي لفظ طريق ربهى ما يعكر على ذلك على ما سأذكره، وكانت تلك الفتى بدناء، ومثل حياة عمر يباب ما مخلوق، ومثل موته بفتح ذلك سأذكره، فما كانت حياة عمر مروجوة فهي الباب المغلق لا يخرج ما هو داخل تلك الدار شيء، فإذا مات فقد انفتح ذلك الباب فخرج ما في تلك الدار.

قوله: (قال يفتح الباب أو يفسو : قال : لا بل يفسو، قال ذلك أحرى
إحما **قال ذلك لأن العادة أن الغلق إنما يفتح في الصحيح، فاما إذا انكسر فلا يتصور غلقه حتى**
ينتهي. ويضلل أن يكون كنى عن الموت بالفتح وعن القتل بالكسر ولهذا قال في
رواية ريمي : قال عمر كسراً لا بالالك ولكن بقية رواية ريمي تدل على ما قدمته، فإن
يديه وحده أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت . وإحما قال عمر ذلك اعتماداً على ما
منعته من النصوص الصريحة في وقوع الفتن في هذه الأمة ووقوع البأس ينتهي إلى يرم
وسباني في الاعتصام حديث جابر في قوله تعالى ﴿ أو يلبسكم شيعاً ويقلبكم
الأية [الأنعام: ٦٥] ، وقد وافق حليفه على معنى روايته هذه أبو
فرز، فروى الطبراني بإسناد رجاله ثقات أنه «لقي عمر فأخذ يديه فضمها، فقال له أبو
فرز: أفسى يدي يا عمر الفتنة» الحديث. وفيه أن أبا فر قال: لا يهيكلم فتنة ما دام
الملك قائم» وأشار إلى كل الفتنة» روى البزار من طريقه أن عثمان بن أبيه عثمان أن
قال لمر يا غلق الفتنة، فسأله عن ذلك فقال «مررت ونحن جلوس عند النبي ﷺ فقال:
هذا غلق الفتنة، لا يزال بينكم وبين الفتنة باب شديد الغلق ما عاش» .

قوله: (فلما علم عمر الباب) في رواية جامع بن شداد «قلنا مسروق: سله كان عمر يعلم من الباب ؟ فسأله فقال: نعم» وفي رواية أحمد بن وكيع عن الأعمش فقال مسروق لحذيفة: يا أبا عبد الله كان عمر يعلم».

قوله: (كما أن دون هذا الليلة) أي أن ليلة قد أقرب إلى اليوم من غد.
قوله: (أني حدثه) هو بقية كلام حذيفة، والأغاليط جمع أغلوط وهو ما يخالط
في أي حديثه حديثاً صادقاً محققاً من حديث النبي ﷺ لamen اجتهد ولا رأي. وقال ابن
طال: إنما علم عمر أنه الباب لأنه كان مع النبي ﷺ على حراء وأبو بكر وعثمان،
مخرج، فقال: أثبت؛ فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان، أو فهم ذلك من قول حذيفة
بن بكره انتهى والذي يظهر أن عمر علم الباب بالنص كما قلتمت عن عثمان بن
مظنون وأبي ذر، فلعل حذيفة حضر ذلك، وقد تقدم في بدء الحلق حديث عمر أنه سمع
خطبة النبي ﷺ يتحدث عن بدء الحلق حتى دخل أهل الجفة منازلهم، وسأيت في هذا الباب
حديث حذيفة أنه قال «أنا أعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة» وفيه
قد سمع ذلك معه من النبي ﷺ جماعة ما رواه قبله، فإن قيل إذا كان عمر عارفاً بذلك فلم
يترك فيه فتناً سأل عنه؟ فاجابوا أن ذلك يقع مثله عند شدة الخوف، أو لعلة تخشى أن
يكون نسي فتناً من يذكره، وهذا هو المعتقد.

قوله: (فهنا) بكسر الهاء أي خفنا، ودل ذلك على حسن تأديبهم مع كبارهم.
قوله: (وأمرنا مسروراً) هو ابن الأجدع من كبار التابعين، وكان من أخصاء
صحاب ابن مسعود وحذيفة وغيرهما من كبار الصحابة.

قوله: (فسأله فقال: من الباب؟ قال: عمر) قال الكرمانى: تقدم قوله «إن بين الفتنة وبين عمر باباً» فكيف يفسر بعد ذلك أنه عمر؟ والجواب أن في الأول تمهيداً

مِينَ، لَمْ أَكُنْ لِي سِتْرٌ أَحْرَصُ عَلَى أَنْ أَعْلِيَّ الْحَبِثَ بَنِي إِهْنِ، سَبَّخَهُ يَقُولُ، وَقَالَ هَكَذَا يَدِي: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ قُتَابِلُونَ قَوْمًا يَغَالَهُمُ الشُّعْرُ». وَهُوَ هَذَا الْهَارُ.

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: وَهُمْ أَهْلُ الْبَازِرِ. [راجع: ٢٩٢٨. أخرجه مسلم: ٢٩٩٢].

٣٥٩٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَبْرِ بْنُ خَالِدٍ: سَمِعْتُ
الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَلْبِجٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«مَنْ يَدِيَ السَّاعِيَةَ يَقْبَلُونَ قَوْمًا يَتَعَلَّقُونَ الشَّعْرَ، وَيَقَالِبُونَ قَوْمًا كَانَ وَجْهُهُمْ
الْمَحْجَاةَ الْمَطْرُوقَةَ» [راجع: ٤٩٧٧].

٣٥٩٣- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «يَقْبَلُكُمْ الْيَهُودُ، فَيَسْأَلُونَ عَنْهُمْ حَتَّى يَقُولَ الْيَهُودُ: يَا مُسْلِمُ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَكَذَلِكَ قَالَتْهُ». [راجع: ٧٥٩٩. أخرجه مسلم: ٧٩٧٩].

الحديث الثالث عشر حليث في ذكر القصة:

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن جعفر الذي يقال له غنبر.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش، وقد وافقه على رواية أصل الحديث عن أبيه وإبل وهو شقيق بن سلمة جامع بن شداد أخرجه المصنف في الصوم، ووافق شقيقاً على روايته عن حذيفة ربيعي بن حراش أخرجه أحمد ومسلم.

قوله: (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أيكم يخطئ) في رواية يحيى القطان عن الأعمش في الصلاة: كما جالسوا عند عمر فقال: أيكم، والمخاطب بذلك الصحابة، ففي رواية ريمي عن حذيفة: أنه قدم من عند عمر فقال سال عمر أس اصحاب بعد أيكم سمع قول رسول الله ﷺ في الفتنة؟ قال أنا احفظ كما قاله، في رواية المصنف في الصلاة: أنا احفظه كما قاله.

قوله: (قال هات إليك لجريء) في الزكاة: «إنك عليه لجريء، فكيف».

قوله: (لقد الرجل في أهله وماله وجارِهِ) زاد في الصلاة ١ وولده ١.

قوله: (تكفرها الصلاة والصلوة) زاد في الصلاة والصوم قال بعض الشراح: يحتمل أن يكون كل واحد من الصلاة وما معها مكفرة للمذكورات كلها لا لكل واحدة منها، وأن يكون من باب ألف والنشر بأن الصلاة مثلاً مكفرة للفتنة في الأهل والصوم في الولد الخ. والمراد بالفتنة ما يعرض للإنسان مع من ذكر من البشر، أو الالتئام بهم أو أن يأتي لأجلهم بما لا يحل له أو يحل بما ييب عليه. واستشكل ابن أبي جرة وقوع التكفير بالمذكورات للوقوع في المحرمات والإخلال بالواجب، لأن الطاعات لا تسقط ذلك، فإن حل على الوقوع في المكروه والإخلال بالمستحب لم يناسب إطلاق التكفير، والجواب التزام اللفظ من الموضع من تكفير الحرام والواجب ما كان كبيرة فهي التي هي النزاع، وأما الصائر فلا نزاع أنها تكفر لكونها تعالى ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه تكفروا عنكم سيئاتكم﴾ الآية (التوبة: ٣١)، وقد دعى شيء من البحث في هذا في كتاب الصلاة. وقال الزين بن المنير: الفتنة بالأهل تقع بالليل اليهن أو عليهن في القسمة والإيثار حتى في أولادهن، ومن جهة الضرب في الحقوق الواجبة لهن، وبالمال يقع الاشتغال به عن العبادة أو يجلب عن إخراج حق الله، والفتنة بالأولاد تقع بالليل الطبيعي إلى الولد ويؤثره على كل أحد، والفتنة بالجار تقع بالحدس والمخاطرة والمزاحمة في المحقوق وإهمال التعامل، ثم قال: وأسباب الفتنة بمن ذكر غير منحصرة فيما ذكرت من الأمثلة، وأما تخصيص الصلاة وما ذكر معها بالتكفير عن سائر العبادات ففيه إشارة إلى تعظيم قدرها لا نفي أن غيرها من الحسنات ليس فيها صلاحية التكفير، ثم إن التكفير المذكور يحتمل أن يقع بنفس فعل الحسنات المذكورة، ويحتمل أن يقع بالموازنة، والأول أظهر، والله أعلم. وقال ابن أبي جرة: خص الرجل بالذكر لأنه في الغالب صاحب الحكم في داره وأهله، وإلا فالنساء شقائق الرجال في الحكم. ثم أشار إلى أن التكفير لا يقتضي ذكر المذكورات، بل نفيها عنه على ما عداها، والضابط أن كل ما يشغل صاحبه عن الله فهو فتنة، وكذلك المكفرت لا تختص بما ذكر بل نفيها عن كل ما عداها، فذكر من عبادة الأفعال الصلاة والصيام، ومن عبادة المال الصدقة، ومن عبادة الأقوال الأكر

والمراد بين الفتنة وبين حياة عمر، أو بين الفتنة بدنه، لأن البدن غير النفس.
(قريبه): غالب الأحاديث المذكورة في هذا الباب من حديث حذيفة وهلم جراً يتعلق بإخياره ﷺ عن الأمور الآتية بعده فوقعت على وفق ما أخبر به، واليسير منها وقع في زمانه، وليس في جميعها ما يخرج عن ذلك إلا حديث البراء في نزول السكينة، وحديثه عن أبي بكر في قصة سرقة، وحديث أنس في الذي ارتد فلم تقبله الأرض.

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريرة وهو يشتمل على أربعة أحاديث: أحدها قتال الترك، وقد أوردته من وجهين آخرين من أبي هريرة كما سأتكلم عليه، ثانيها حديث «تجلدون من خير الناس أشدهم كراهية لهذا الشأن» وقد تقدم شرحه في أول المناقب، وقوله في هذا الموضع «وتجلدون أشد الناس كراهية لهذا الأمر حتى يقع فيه» كذا وقع عند أبي ذر مختصراً إلا في روايته عن المستملعي فأوردته بتمامه وبه يتم المعنى.

ثالثها حديث «الناس معادن» وقد تقدم شرحه في المناقب أيضاً. رابعها حديث «يأتين على أحكمكم زمان لأن يراني أحب إليه من أن يكون له مثل أهله وماله» قال عياض: وقد وقع للجمع «ليأتين على أحكمكم» لكن وقع لأبي زيد الروزي في عرصة بغداد «أحدهم» بـهاء، والصواب بالكاف، كذا أخرجه مسلم انتهى. والأحاديث الأربعة تدخل في علامات النبوة لإخياره فيها عما لا يقع فوقع كما قال، لا سيما الحديث الأخير فإن كل أحد من الصحابة بعد موته ﷺ كان يود لو كان رآه وفقد مثل أهله وماله، وإنما قلت ذلك لأن كل أحد من بعدهم إلى زماننا هذا يتنسى مثل ذلك فكيف بهم مع عظيم منزلته عندهم ويحبهم فيه.

الحديث الخامس عشر: حديث أبي هريرة أوردته من طرق:

قوله: (لا تقوم الساعة حتى تقتالوا خوفاً) هو بضم الخاء المعجمة وسكون الواو بعدها زاي: قوم من العجم. وقال أحمد: وهم عبد الرزاق قتاله بالجليم بدل الخاء المعجمة. وقوله «وكرمان» هو بكسر الكاف على المشهور. ويقال بفتحها وهو ما صححه ابن السمعاني، ثم قال: لكن اشتهر بالكسر. وقال الكرماني: نحن أعلم ببلدنا. قلت: جزم بالفتح ابن الجواليقي وقيله أبو عبيد الكبري، وجزم بالكسر الأصلي وعبدوس، وتبع ابن السمعاني ياقوت والصفهاني، لكن نسب الكسر للامة، وحكى النووي الوجهين والراء ساكنة على كل حال، وتقدم في الرواية التي قبلها «تقاتلون الترك» واستشكل لأن خوفاً وكرمان ليسا من بلاد الترك، أما خوفاً فمن بلاد الأمواز وهي من عراق العجم.

وقيل لخوذاً صنف من الأحاجم، وأما كرمنا فبلدة مشهورة من بلاد العجم أيضاً بين خراسان وبحر الهند، ورواه بعضهم «خور كرمنا» براء مهمله وبالإضافة والإشكال باق، ويمكن أن يجاب بأن هذا الحديث غير حديث قتال الترك، ويتجنب منهما الإنذار بخروج الطائفتين، وقد تقدم من الإشارة إلى شيء من ذلك في الجهاد، ووقع في رواية مسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك قوماً كان وجوههم المجان المطرقة، يلبسون الشعر ويمشون في الشعر».

قوله: (حمر الوجوه طلس الأنوف) الطلس الانتراش، وفي الرواية التي قبلها «دلف الأنوف»، جمع أدلفة بالهمزة والمعجمة وهو الأشهر، قيل معناه الصغر، وقيل الدلف الاستواء في طرف الأنف ليس بعد غليظ، وقيل تشعب الأنف عن الشفة العليا، ودلف يسكنون اللام جمع أدلف مثل حمر وأحمر، وقيل الدلف غلظ في الأرنبة وقيل تطامن فيها، وقيل ارتفاع طرفه مع صغر أرنبته، وقيل قصره مع انتباحه، وقد تقدم بقية القول فيه في أثناء الجهاد.

قوله: (وجوههم المجان المطرقة) في الرواية الماضية «كان وجوههم المجان المطرقة» وقد تقدم ضبطه في أثناء الجهاد في «باب قتال الترك» قيل إن بلادهم ما بين مشارق خراسان إلى مغارب الصين وشمال الهند إلى أقصى المعمور، قال البيضاوي: شبه وجوههم بالترسة لسطوا وتدويرها وبالمطرقة لغلظها وكثرة شعها.

قوله: (نعالم الشعي) تقدم القول فيه في أثناء الجهاد في «باب قتال الترك» قيل المراد به طول شعورهم حتى تصير أطرافها في أرجلهم موضع القتال، وقيل المراد أن نعالم من الشعر بأن يعملوا نعالم من شعر مضفر، وقد تقدم التصريح بشيء من ذلك في «باب قتال الترك» من كتاب الجهاد. ووقع في رواية لاسلم كما تقدم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة «يلبسون الشعر» وزعم ابن دحية أن المراد به القندس الذي يلبسونه في الشرايش، قال وهو جلد كلب الملاء.

قوله: (تابعه غيره عن عبد الرزاق) كذا في الأصول التي وقفت عليها وكذا

ذكره المزي في «الأطراف» ووقع في بعض النسخ «تابعه عبدة» وهو تصحيف، وقد أخرجه الإمامان أحمد وإسحاق في مستنبيهما عن عبد الرزاق، وجعله أحد حديثين فصل آخره فقال «وقال رسول الله ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتالوا قوماً نعالمهم الشعر».

قوله في الرواية الأخرى: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة، و(إسماعيل) هو ابن أبي خالدة، و(قيس) هو ابن أبي حازم.

قوله: (أتينا أبا هريرة) في رواية أحمد عن سفيان عن إسماعيل عن قيس قال أنزل علينا أبو هريرة بالكوفة وكان بينه وبين مولانا قرابة قال سفيان: وهم أي ك قيس بن أبي حازم موالى لأحسن، فاجتمعت أحسن، قال قيس: فأتيناه نسلم عليه فقال له أبي: يا أبا هريرة هؤلاء أنسابك أتوك ليسلموا عليك ونحذتهم، قال: مرحباً بهم وأهلاً صحبتهم فذكره.

قوله: (ثلاث سنين) كذا وقع وفيه شيء، لأنه قدم في خير سنة سبع وكانت خير في صفر ومات النبي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة فتكون المدة أربع سنين وزائدة، وبذلك جزم حيد بن عبد الرحمن الحميري قال «صحبت رجلاً صاحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة» أخرجه أحمد وغيره، فكان أبا هريرة اعتبر المدة التي لازم فيها النبي ﷺ الملازمة الشديدة وذلك بعد قدومهم من خيبر، أو لم يعتبر الأوقات فيها سفر النبي ﷺ من غزوه وحجه وعمره، لأن ملازمته له فيها لم تكن كملازمته له في المدينة، أو المدة المذكورة بقيد الصفة التي ذكرها من الحرص، وما عداه لم يكن وقع له فيها الحرص المذكور، أو وقع له لكن كان حرصه فيها أقوى والله أعلم.

قوله: (لم أكن في سني) بكسر المعجمة والتون وتشديد التحتية على الإضافة أي في سني صغري، ووقع في رواية الكشي «في شيء» بفتح المعجمة وسكون التحتية بعدها همزة وإسناد الأشياء، وقوله «أحرص مني» هو أقفل تفضيل والمفضل عليه هو أبو هريرة، لكن بحتابين، فالأفضل المدة التي هي ثلاث سنين والمفضل بقية عمره، ووقع في رواية أحمد عن يحيى القطان عن إسماعيل بلفظ «ما كنت أقفل سني فيهن ولا أحب أن أحي ما يقول منها».

قوله: (وهو هذا البارز) وقال سفيان مرة وهم أهل البارز) وقع ضبط الأولى بفتح الراء بعدها زاي وفي الثانية بتقديم الزاي على الراء والمعروف الأول، ووقع عند ابن السكن وعبدوس بكسر الزاي وتقديمها على الراء وبه جزم الأصلي وابن السكن، ومنهم من ضبط بكسر الراء، قال القاسمي معناه البارزين لقتال أهل الإسلام، أي الظاهرين في براز من الأرض كما جاء في وصف علي أنه بارز وظاهر، ويقال معناه أن القوم الذين يقاتلون، تقول العرب هذا البارز إذا أشارت إلى شيء ضار، وقال ابن كثير: قول سفيان المشهور في الرواية تقديم الراء على الزاي وعكسه تصحيف كانه أشبه على الراوي من البارز وهو السوق بلختمه، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق مروان بن معاوية وغيره عن إسماعيل وقال فيه أيضاً وهم هذا البارز «وأخرجه أبو نعيم من طريق إبراهيم بن يشار عن سفيان في آخره» قال أبو هريرة وهم هذا البارز يعني الأكراد «وقال غيره: البارز الدليل لأن كلاهما يسكنون في براز من الأرض أو الجبال وهي بارزة عن وجه الأرض، وقيل هي أرض فارس لأن منهم من يعمل الغناء موحدة والزاي سينا وقيل غير ذلك، وقال ابن الأثير: ذكره أبو موسى في الباء والزاي، وقيل البارز ناحية قرية من كرمنا بها جبال فيها أكراد فكانهم سموا باسم بلادهم، وهو على حذف أهل، والذي في البخاري بتقديم الراء على الزاي وهم أهل فارس، فكأنه أبدل السين زايًا أي والفاء باء، وقد ظهر صدق الحديث، وقد كان مشهوراً في زمن الصحابة حديث «اتركوا الترك ما تركوكم» فروى الطبراني من حديث معاوية قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول» وروى أبو يعلى من وجه آخر عن معاوية بن خديج «كنت عند معاوية فأتاه كتاب حامله أنه وقع بالترك وهزمهم، ففضب معاوية من ذلك ثم كتب إليه: لا تقاتلهم حتى يأتوك أمرى، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الترك تجلي العرب حتى تلحقها نباتات الشج، قال: فاتنا أكره قتالهم لذلك» وقاتل المسلمون الترك في خلافة بني أمية، وكان ما بينهم وبين المسلمين مسدوداً إلى أن فتح ذلك شيئاً بعد شيء. وكثر السي منهم وتنافس الملوك فيهم لما فيهم من الشدة والبأس حتى كان أكثر عسكر المتعصم منهم، ثم غلب الأتراك على الملك فقتلوا ابنة المتوكل ثم أولاده واحداً بعد واحد إلى أن خالط الملكة الديلم، ثم كان الملوك السامانية من الترك أيضاً لمملوكوا بلاد العجم، ثم غلب على تلك الممالك آل سبكتكين ثم آل سلجوق وامتدت ملكتهم إلى العراق والشام والروم، ثم كان بقايا أتباعهم بالشام وهم آل زنكي وأتباع هؤلاء وهم بيت أيوب، واستكثر هؤلاء أيضاً من الترك فغلبهم على المملكة

بالديار المصرية والشامية والحجازية، وخرج على آل سلجوق في المائة الخامسة الغز فغزوا البلاد وفكروا في العباد، ثم جاءت الطامة الكبرى بالطاهر فكان خروج جنكز خان بعد السمتانة فأسمرت بهم الدنيا نارا خروصا للشرق بأسره حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم، ثم كان غراب فشداد وقتل الخليفة المستعصم آخر خلفائهم على أيديهم في سنة ست وخمسين وستامة، ثم لم تنزل بقلابهم بخيرين إلى أن كان آخرهم اللثك ومعناه الأمرج واسمها حجر يفتح اللثا وضرب الميم وربما أشبعت، فطرق الديار الشامية وعات فيها، وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها، ودخل الروم والمند وما بين ذلك، وطالت ملته إلى أن أخذه الله وتفرق بنوه البلاد وظهر بجميع ما أوردته مصداق قوله ﷺ «إن بني قنطورا أول من سلب أمي ملكهم» وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية، والمراد ببني قنطورا الترك وقنطورا قبيد ابن الجولاني في المغرب بالمد وفي كتاب البراء بالقصر، قيل كانت جارية لإبراهيم الخليل عليه السلام فولدت له أولادا فانتشر منهم الترك حكاية ابن الأثير واستبعده، وأما شيخنا في القاموس فجزم به، وحكى قولاً آخر أن المراد بهم السودان، وقد تقدم في «باب قتال الترك» من الجهاد بقية ذلك، وكأنه يريد بقوله «أمي» أمة النسب لا أمة الدعوة يعني العرب والله أعلم.

الحديث السادس عشر: حديث عمرو بن لطلب في معنى حديث أبي هريرة، وهو شاهد قوي، وقد تقدم شرحه بما فيه غنية، وتقدم ضبطه في أثناء كتاب الجهاد.

الحديث السابع عشر: حديث ابن عمر «قتلكم اليهود» الحديث تقدم من وجه آخر في الجهاد في «باب قتال اليهود».

قوله: «قتلكم اليهود فسلطون عليهم» في رواية أحد من طريق أخرى عن سالم بن أبيه «ينزل الدجال هذه السخنة أي خارج للمدينة ثم يسلط الله عليه المسلمين فيقتلون شيعة، حتى إن اليهودي ليختبيء تحت الشجرة والحجر فيقول الحجر والشجرة للمسلم: هذا يهودي فاقطعه، وعلى هذا فالردا يقتل اليهود وقوم ذلك إذا خرج الدجال ونزل ميسى، وكما وقع صريحا في حديث أبي أمامة في قصة خروج الدجال ونزول ميسى وفيه «وراء الدجال سبعون ألف يهودي كلهم ذو سيف على يديركه ميسى الله باب لد فيقتله وينهزم اليهود فلا يبقى شيء مما يتولوا به يهودي إلا انطلق ذلك الشيء» قال: يا حيد الله للمسلم هذا يهودي فقاتله، إلا الفرقد فإنها من شجرهم أخرجه ابن ماجه مطولا وأصله عند أبي داود وغوى في حديث سمرة عند أحمد بإسناد حسن، وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان من حديث خليفة بإسناد صحيح. وفي الحديث ظهور الآيات قرب قيام الساعة من كلام الجهاد من شجرة وحجر، وظاهره أن ذلك ينطق حقيقة. ويحتمل الجواز بأن يكون المراد أنهم لا يفتديهم الاخباء والأول أولى. وفيه أن الإسلام يبقى إلى يوم القيامة.

وفي قوله ﷺ «قتلكم اليهود» جواز خاطئة الشخص والمراد من هو منه بسبيل، لأن الخطاب كان للصحابة والمراد من يأتي بعدهم بدمر طويل، لكن لما كانوا مشتركين معهم في أصل الإيمان ناسب أن يضاهروا بذلك.

٣٥٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ؓ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَفْزُونَ، يَقَالُ [لَهُمْ]: يَكُفُّكُمْ مَنْ صَجِبَ الرَّسُولُ ﷺ؟ يَقُولُونَ: نَعَمْ، يَكْفَعُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَفْزُونَ يَقَالُ لَهُمْ: هَلْ يَكُفُّكُمْ مَنْ صَجِبَ مَنْ صَجِبَ الرَّسُولُ ﷺ؟ يَقُولُونَ: نَعَمْ، يَكْفَعُ لَهُمْ». (رواجع: ٢٨٩٧، أخرجه مسلم: ٢٥٣٧).

٣٥٩٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ: أَخْبَرَنَا سَعْدُ الطَّائِي: أَخْبَرَنَا مُجِيزُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَلِيمٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَاهُ زَعْلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرٌ فَشَكَا إِلَيْهِ قَطْعَ السَّيْلِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدِي، هَلْ رَأَيْتَ الْحَيْرَةَ؟» قُلْتُ: لَمْ أَرَهَا، وَقَدْ أَتَيْتُ عَنْهَا، قَالَ: «لَئِنْ طَلَّتْ بِكَ حَيَاتٌ، لَتَرَيْنَ الظَّهْيَةَ تَرْتَجِلُ مِنَ الْحَيْرَةِ، حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَتَبَةِ لَا تَعَاذُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهُ - قُلْتُ لِمَا تَوَسَّى وَتَمَنَّى نَفْسِي: فَاتَيْنَ دُغَارَ حَيٍّ الْيَمِينِ لَقَدْ سَفَرُوا الْبِلَادَ - وَكُنْتُ طَلَّاتُ بِكَ حَيَاتٌ لَتَفْتَحَنَّ كَوْزُ كِسْرَى». قُلْتُ: كِسْرَى نِي هُرْمُزُ؟ قَالَ: «كِسْرَى نِي هُرْمُزُ، وَكُنْتُ طَلَّاتُ بِكَ

حَيَاتٌ، لَتَرَيْنَ الزُّجُلَ يُخْرِجُ مِنْهُ كَلْبٌ أَوْ يَضْبِقُ، يَطْلُبُ مَنْ يَقْتُلُهُ مِنْهُ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْتُلُهُ مِنْهُ، وَلَتَقْلِبَنَّ اللَّهُ أَحْذَكُمْ يَوْمَ بَلْقَاءَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ يَرْجِمُ لَهُ، يَقُولُنَّ: أَلَمْ أَتَيْتُ إِلَيْكَ رَسُولًا يَقْلِقُكَ؟ يَقُولُنَّ: بَلَى، يَقُولُنَّ: أَلَمْ أَطْعَمْكَ مَالًا وَأَطْعِلَ عَلَيْكَ؟ يَقُولُنَّ: بَلَى، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا جَهَنَّمَ، وَيَنْظُرُ عَنْ يَسَارِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا جَهَنَّمَ».

قَالَ عَبْدُ عَزِيدٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ شِقِّ تَمْرَةٍ، فَلْيَكَلِمَةَ طَبَقَةٍ».

قَالَ عَبْدُ عَزِيدٍ: فَرَأَيْتُ الظَّهْيَةَ تَرْتَجِلُ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَتَبَةِ لَا تَعَاذُ إِلَّا اللَّهَ، وَكُنْتُ لِيَمِينِ الْقَصْحِ كَوْزُ كِسْرَى نِي هُرْمُزُ، وَكُنْتُ طَلَّاتُ بِكُمْ حَيَاتٌ لَتَوُفَّيَنَّ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَبُو الْقَاسِمِ ؓ: «يُخْرِجُ مِنْهُ كَلْبٌ». (رواجع: ١٦١٣، أخرجه مسلم: ١٠١٦، مختصرا).

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ يَسْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ: حَدَّثَنَا مُجِيزُ بْنُ خَلِيفَةَ، سَمِعْتُ عَلِيًّا: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٥٩٦- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ خُرَجِيلٍ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ غُثَيْبِ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَهْلِ أَخِي صَلَاتَةً عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَنْظُرُ إِلَى خَوْصِي الْآنَ، وَإِنِّي لَقَدْ أَطْغَيْتُ خَوَائِبَ مَقَالِيحِ الْأَرْحَى، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ بَعْدِي أَنْ تُشْرِكُوا، وَلَكِنْ أَخَافُ أَنْ تَقَاسُوا لِيَهَا». (رواجع: ١٦٤٤، أخرجه مسلم: ٢٢٩٦).

٣٥٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ غَسْبِيَّةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هُرْوَ، عَنْ أَسَافَةَ ؓ قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْمٍ مِنَ الْأَطْمِ، فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟ إِنِّي أَرَى: الْفَيْضَ تَلْعَقُ جِلَالُ تَبَوُّكُمْ مَوَاقِعَ الْقَطْرِ». (رواجع: ١٨٧٨، أخرجه مسلم: ٢٨٨٥).

٣٥٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي هُرْوَ بْنُ الزُّوَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَانَ حَدَّثَتْهَا، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَعْفَرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرَعَا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَتِلْكَ لَغَرْبِ بْنِ شَرٍّ قَدْ اقْرَبَ، فَبِيعَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذَا». وَخَلَقَ بِاصْتِوَابِ وَيَاقِي تِلْكَهَا، فَقَالَتْ زَيْنَبُ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَهْلِكُ وَلَيْسَ الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كُفِرَ الْحَبَثُ». (رواجع: ٣٣٤٦، أخرجه مسلم: ٢٨٨٠).

٣٥٩٩- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي يَسْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: اسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَوَائِبِ، وَمَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْفَيْضِ». (رواجع: ١١٥٠).

٣٦٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنُ الْمَاجَشُونِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَرْثُةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ قَالَ: قَالَ لِي: إِنِّي أَرَاكَ كَيْبَ الْقَتْمِ، وَتَضَلُّعًا، فَاصْلِحْهَا وَاصْلِحْ رِغَامَهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، تَكُونُ الْقَتْمُ فِيهِ خَيْرٌ مَالِ الْمُسْلِمِ، يَنْتَعِ بِهَا حَقَفُ الْجِبَالِ، أَوْ تَغْفُ الْجِبَالِ، فِي مَوَاقِعِ الْقَطْرِ، يَغِيرُ بِلَدِيهِ مِنَ الْفَيْضِ». (رواجع: ١٦٩).

يقطعون الطريق على من مر عليهم بغير جواز، ولذلك تعجب عدي كيف عمر المرأة عليهم وهي غير خافئة.

قوله: (قلد سمعوا البلاد) أي أوقدوا نار الفتنة، أي ملأوا الأرض شرّاً وفساداً، وهو مستعار من استعار النار وهو توفداه.

قوله: (ككوز كسرى) وهو علم على من ملك الفرس، لكن كانت المقالة في زمن كسرى بن هرمز ولذلك استعظم عدي بن حاتم عنه، وإما قال ذلك لعظمة كسرى في نفسه إذ ذك.

قوله: (فلا يجد أحداً يقبله منه) أي لعدم الفقراء في ذلك الزمان، تقدم في الزكاة قول من قال إن ذلك عند نزول موسى ابن مريم عليه السلام، ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز وبذلك جزم البيهقي وأخرج في «الدلائل» من طريق يعقوب بن سفيان بسنده إلى عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال «إما ولي عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهراً، ألا والله ما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يروح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيه فلا يجده، قد أغنى عمر الناس» قال البيهقي: فيه تصديق ما رويناه في حديث عدي بن حاتم انتهى. ولا شك في رجحان هذا الاحتمال على الأول لقوله في الحديث «ولئن طالت بك حياة».

قوله: (يشق غرة) بكسر اللامجة أي نصفها، وفي رواية المستملي «بشفة غرة» وكذا اختلفا في قوله بعده «فمن لم يجد شق غرة» قال المستملي «شفة» وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الزكاة.

قوله: (ولئن طالت بكم حياة لرون ما قال النبي ﷺ) هو مقول عدي بن حاتم، وقوله «يخرج ملء كفه أي من المال فلا يجد من يقبله» رواية أحمد المذكورة «والذي نفسي بيده لتكون الثالثة لأن النبي ﷺ قد قالها» وقد وقع ذلك كما قال النبي ﷺ وأمن به عدي، وقد تقدم في أواخر كتاب الحج من استدل به على جواز سفر المرأة وحملها في الحج الواجب والبحث في ذلك وتوجيه الاستدلال به بما أغنى عن إعادته هنا، والله التوفيق.

قوله: (حدثنا سعدان بن بشير) بكسر اللوحدة وسكون للمجمة يقال اسمه سعيد وسعدان لقبه، وليس له في البخاري ولا لشيخه ولا لشيخ شيخه غير هذا الحديث الواحد.

قوله: (حدثنا أبو مجاهد) هو سعد الطائي المذكور في الإسناد الذي قبله، وعمل بن خليفة في الإسنادين هو بضم الميم وكسر المعجمة بعدها لام، وقد قيل فيه بفتح المهملة، وتقدم سياق متن هذا الحديث في كتاب الزكاة وهو أخصر من سياق الذي قبله، وإطلاق المصنف قد يومئ أنهما سواء والله أعلم.

الحديث العشرون: حديث عقبة وهو ابن عامر الجهني.

قوله: (عن يزيد) هو ابن أبي حبيب، وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله، والإسناد كله بصريون.

قوله: (عن النبي ﷺ خرج يوماً) هذا مما حذف فيه لفظ «أنه» وهي تحذف كثيراً من الخط ولا بد من النطق بها وقل من نه على ذلك، فقد نبهوا على حذف «قال» خطأ، وقال ابن الصلاح لا بد من النطق بها، وفيه بحث ذكرته في النكت، ووقع هنا لتغير أبي ذر بلفظ «أن» بدل «عن».

قوله: (فصلى على أهل أحد) تقدم الكلام عليه مستوفى في الجناز، وقوله «ألا وإنني قد أعطيت مفاتيح خزائن إلخ» هو موثق لحديث أبي هريرة والكلام عليه مستغن عن إعادته، ووقع هنا لأبي ذر عن المستملي والسرخسي «خزائن مفاتيح» على القلب، وقد تقدم في الجناز والمغازي بلفظ «مفاتيح خزائن» وكذا عند مسلم والنسائي.

قوله: (ولكني أخاف أن تفساوا فيها) فيه إنذار بما سيقع فوقع كما قال ﷺ، وقد تحت عليهم الفتح بعده وآل الأمر إلى أن تحاسدوا وتقاتلوا ووقع ما هو للمشاهد المحسوس لكل أحد مما يشهد بمصدق خبره ﷺ، ووقع من ذلك في هذا الحديث إخباره بأنه فرطهم أي مايقفهم وكان كذلك، وإن أصحابه لا يشركون بعده فكان كذلك، ووقع ما أنذر به من التناقض في الدنيا، وتقدم في معنى ذلك حديث عمرو بن عوف مرفوعاً فما الفقر أغشى عليكم ولكن أغشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم» وحديث أبي سعيد في مناه فوقع كما أخبر وتحت عليهم الفتح الكثيرة وصبت عليهم الدنيا صبا، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق.

٣٦٠١- حدثنا عبد العزيز الأوزاعي: حدثنا إبراهيم، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن ابن أبي السائب، عن سلمة بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مستكون يسنّ القاعذ فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من المأسي، والمأسي فيها خير من الساعي، ومن تشرف لها تشرفه، ومن وجد ملجأ أو مقاداً فليجده به» [الطبر: ٧٠٨١، ٧٠٨٢، أخرجه مسلم: ٢٨٨٦].

٣٦٠٢- وعنه ابن شهاب: حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود، عن نوفل بن معاوية: فعل حديث أبي هريرة هذا، إلا أن أبا بكر يزيد: «من الصلاة صلاة، من فائتة، فكأنما ويّر أهله وماله».

٣٦٠٣- حدثنا محمد بن كثير: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «مستكون البرة وأشور تكثر ونها». قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال: «توثقوا الحق السلي على أنفسكم، وتسالوا الله الذي لكم». [الطبر: ٧٠٥٢، أخرجه مسلم: ١٨٤٣].

٣٦٠٤- حدثني محمد بن عبد الرحمن: حدثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم: حدثنا أبو أسامة: حدثنا شعبة، عن أبي التياح، عن أبي زرقة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤلك الناس هذا الحي من قريشي». قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «لو أن الناس احتزروكم».

قال معمر بن وهب: حدثنا أبو داود: أخبرنا شعبة، عن أبي التياح: سمعت أبا زرقة. [الطبر: ١٣٦٠، ٣٧٠٨، أخرجه مسلم: ٢٩١٧].

٣٦٠٥- حدثنا أحمد بن محمد النكفي: حدثنا عمرو بن يحيى بن سفيان الأنصاري، عن جده قال: كنت مع مروان وأبي هريرة، فسيفت أبا هريرة يقول: سيفت الصادق المصنوق يقول: «هلاكا أغشى على يدي غلظة من قريشي».

فقال مروان: غلظة؟ قال أبو هريرة: إن شئت أن أستمهم بين فلان وبين فلان. [راجع: ٣٦٠٤، أخرجه مسلم: ٢٩١٧].

الحديث الثامن عشر: حديث أبي سعيد «بأنى على الناس زمان ينزرون فيه» الحديث يأتي في أول مناقب الصحابة بآتم من هذا السياق، وقد تقدم في «باب من استعان بالضعفاء» من كتاب الجهاد.

الحديث التاسع عشر: حديث عدي بن حاتم أوردته من وجهين:

قوله: (أنا رجل فشكا إلهي القالة ثم أتاه أخى) لم آتف على اسم أحد منهما.

قوله: (الظئمة) بالمجمة: المرأة في المودج، وهو في الأصل اسم للهودج.

قوله: (الحرقة) بكسر المهملة وسكون التحتانية وفتح الراء كانت بلد ملوك العرب الذين تحت حكم آل فارس، وكان ملكهم يورث أهلها من قبضة الطائي ولها من تحت يد كسرى بعد قتل النعمان بن المنذر، ولهذا قال عدي بن حاتم «فأين دعار طيء»؟ ووقع في رواية لأحد من طريق الشعبي عند عدي بن حاتم «قلت يا رسول الله فأين مقاب طيء ورجالها» ومقاب بالقاف جمع مقتب وهو العسكر ويطلق على القرمات.

قوله: (حتى تطوف بالكعبة) زاد أحد من طريق أخرى عن عدي «في غير جواز أحد».

قوله: (فأين دعار طيء) الدعار جمع داعر وهو مهملتين وهو الشاطر الخيبت المفسد، وأصله עוד داعر إذا كان كثير الدخان قال الجواليقي: والعامة تقول به بالذال المعجمة فكأنهم دعجوا به إلى معنى الفزع والمعروف الأول والمراد قطاع الطريق. وطيء قبيلة مشهورة، منها عدي بن حاتم المذكور، ويلاصقهم ما بين العراق والحجاز، وكانوا

أيضاً بالنسبة لرواية شعبة درجتين لأنه سمع من جماعة من أصحابه، وهو من غرائب حديث شعبة.

وقوله في الطريق الثانية (فقال مروان: غلطة) قال الكرماني تعجب مروان من وقوع ذلك من غلطة، فأجاب أبو هريرة: «إن شئت صرحنا بأسمائهم» انتهى، وكأنه غفل عن الطريق المذكورة في الفتن فأنها ظاهرة في أن مروان لم يوردها مورد التعجب، فإن لفظه هناك «فقال مروان: لعنة الله عليهم غلطة» فظهر أن في هذا الطريق اختصاراً، ويحتمل أن يتمجب من فعلهم ويعلمهم مع ذلك، والله أعلم.

٣٦٠٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا الْوَكِيدُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ حَنْبَلَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يُسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْغَيْرِ، وَكَثُرَ أَسْأَلُهُ عَنِ الشُّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشُرٍّ، فَصَحَّحَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْغَيْرِ، فَبَلَغَ هَذَا الْغَيْرَ مِنْ شُرِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَهَلْ بَلَغَ هَذَا الشُّرُّ مِنْ غَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَيْسَ دَخَنٌ». قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «رَقَمَ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدًى، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُكَبِّرُ». قُلْتُ: فَبَلَغَ ذَلِكَ الْغَيْرَ مِنْ شُرِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ. دُعَاةُ إِلَى آبَائِهِمْ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَلْبُهُ لَهَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَهَلْمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «هَمٌّ مِنْ جَلْبَتَا، وَتَكَلُّمُونَ بِالْبَيْتَةِ». قُلْتُ: فَمَا تَأْتِيَنِي إِنْ أَخَذَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلَزَمَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَآمَنَهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاخْزُلْ بِذَلِكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَكُنْ أَنْ تَنْصُرَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ». [ص: ٣٦٠٧، ٤: ٧٠٨٤، أخرجه مسلم: ١٨٤٧].

٣٦٠٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ حَنْبَلَةَ ﷺ قَالَ: تَعَلَّمَ اصْحَابِي الْغَيْرِ، وَتَعَلَّمْتُ الشُّرَّ. [راجع: ٦٦٠٦، أخرجه مسلم: ١٨٤٧ مطولاً].

٣٦٠٨- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْبَلَ قِتَانٌ، دَعَاؤُهُمَا وَاحِدَةٌ». [راجع: ٨٥، أخرجه مسلم: ١٥٧، بقطعة لم ترد في هذه الطريق. وفي الفتن برقم (١٧)، بتأنيده].

٣٦٠٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْبَلَ قِتَانٌ، فَكُونَ بَيْنَهُمَا مَقْلَةً عَظِيمَةً، دَعَاؤُهُمَا وَاحِدَةٌ. وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُتَ دُجَالُونَ كَذَّابُونَ، قَرِيباً مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ». [راجع: ٨٥، أخرجه مسلم: ١٥٧، مختصراً، وفي الفتن ١٧، وفي الفتن (٨٤) بالقطعة الأخيرة].

الحديث الخامس والعشرون: حديث حنبلية «كان الناس يسألون عن الخير» يأتي في الفتن مع شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى. وقوله في الطريق الأخرى «تعلم أصحابي الخير وتعلمت الشر» هو طرف من الطريق الآخر وهو بمعناه، وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه باللفظ الأول إلا أنه قال «كان أصحاب رسول الله ﷺ» بدل قوله «كان الناس».

الحديث الثلاثون: حديث أبي هريرة «لا تقوم الساعة حتى تقتل قتان» الحديث، أورد من طريقين، وفي الثانية ذكر الدجالين. وهو حديث آخر مستقل من «صحيفة همام»، وقد أرفده أحمد ومسلم والترمذي وغيرهم.

وقوله (قتان) بكسر الفاء بعلها هزة مفتوحة تنبئة فتة أي جماعة، ووصفهما في الرواية الأخرى بالمعظم أي بالكثرة، والمراد بهما من كان مع علي ومعاوية لما تحاربا بصفتين.

وقوله (دعواهما واحدة) أي بينهما واحد لأن كلاً منهما كان يتسمى

الحديث الحادي والعشرون: حديث أسامة بن زيد، وقد تقدم شرح بعضه في أواخر الحج، ويأتي الكلام عليه في الفتن إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني والعشرون: حديث زبيب بنت جحش «ويل للرب من شر قد اقترب» وسيأتي شرحه مستوفى في آخر كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث والعشرون: حديث أم سلمة قالت «استيقظ رسول الله ﷺ فقال: سبحان الله، ماذا أنزل من الخفزان» أورد مختصراً، وسيأتي تمامه في كتاب الفتن مع شرحه إن شاء الله تعالى. وقوله فيه «وعن الزهري» هو معطوف على إسناده حديث زبيب بنت جحش وهو «أبو اليمان عن شبيب عن الزهري» ووهو من زعم أنه معطوف، فإنه أورد بهتمامه في الفتن عن أبي اليمان بهذا الإسناد.

الحديث الرابع والعشرون: حديث أبي سعيد «يأتي على الناس زمان تكون الغنم فيه غير مال المسلم» الحديث. وسيأتي الكلام عليه في الفتن إن شاء الله تعالى. وقوله في الإسناد «عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة» هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث نسب إلى جده الأعلى، وروايته لهذا الحديث عن أبيه عبد الله لا عن أبي صعصعة، ولا غيره من آبائه، وقد تقدم إيضاح ذلك في كتاب الإيمان، وقوله في هذه الرواية شفع الجليل أو سفع الجليل «بالعين للمهمله فيهما والشين للمجمة في الأول أو للمهمله في الثانية، والتي بالشين للمجمة معناه رؤوس الجبال، والتي بالمهمله معناه جريد النخل، وقد أشار صاحب المطالع إلى توهمهما، لكن يمكن تحريجهما على إرادة تشبيه أعلى الجبل بأعلى النخلة وجريد النخل يكون غالباً أعلى ما في النخلة لكونها قائمة، والله أعلم.

الحديث الخامس والعشرون: حديث أبي هريرة «ستكون فتن القاعد فيها خير من القاعد» الحديث، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الفتن.

الحديث السادس والعشرون: حديث نوفل بن معاوية قال مثل حديث أبي هريرة، وسيأتي شرح المتن في الفتن.

وقوله (وعن الزهري) هو بإسناده حديث أبي هريرة إلى الزهري، ووهو من زعم أنه معطوف، وقد أخرجه مسلم بالإسنادين معاً من طريق صالح بن كيسان عن الزهري.

وقوله (لا أن أبا بكر) يعني ابن عبد الرحمن شيخ الزهري.

وقوله: (يزيد من الصلاة صلاة من فاته فكأنما وتر أهله وماله) يحتمل أن يكون أبو بكر زاد هذا مسلماً، ويحتمل أن يكون زاده بالإسناد المذكور عن عبد الرحمن بن مطيع بن الأسود عن نوفل بن معاوية، وعبد الرحمن هذا هو أخو عبد الله بن مطيع الذي ولي الكوفة، وهو المذكور في الصحابة، وأما عبد الرحمن ثقاتي على الصحيح، وقد ذكره ابن حبان وابن مندب في الصحابة، وليس له في البخاري غير هذا الحديث، وشيخه نوفل بن معاوية صحابي قليل الحديث من سلسلة الفتح، خاص إلى خلافة يزيد بن معاوية، ويقال إنه جاوز المائة، وليس له في البخاري أيضاً غير هذا الحديث، وهو خال عبد الرحمن بن مطيع الراوي عنه. قال الزبير بن بكار: اسم أمه كلثوم، والمراد بالصلاة المذكورة صلاة العصر، كذا أخرجه النسائي مفسراً من طريق يزيد بن أبي جيب «عن عراك بن مالك عن نوفل بن معاوية سمعت رسول الله ﷺ يقول: من الصلاة صلاة» فذكر مثل لفظ أبي بكر بن عبد الرحمن وزاد «قال فقال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول هي صلاة العصر» وقد تقدم في الصلاة في المواقيت حديث يبردة في ذلك مشروحاً، وهو شاهد لصحة قول ابن عمر هذا والله أعلم.

(تعبه) ذكر البخاري هذه الزيادة هنا استطراداً لوقوعها في الحديث الذي أراد إيراده في هذا الباب، والله أعلم.

الحديث السابع والعشرون: حديث ابن مسعود «ستكون أثرة» يأتي الكلام عليه أيضاً في الفتن إن شاء الله تعالى.

الحديث الثامن والعشرون: حديث أبي هريرة في تقيش، وسيأتي أيضاً في الفتن. وقوله هنا في الطريق الأولى «قال حمود حدثنا أبو داود» أراد بذلك تصريح أبي التياح بسامعه له من أبي زرع بن عمرو، وأبو داود هذا هو الطيالسي، ولم يخرج له المصنف إلا استنهالاً، وحمود هذا هو ابن خيـلان أحد مشايخ المشهورين، وقد نزل المصنف في الإسناد الأول درجة بالنسبة إلى أبي أسامة، لأنه سمع من الجميع الكثير من أصحابه حتى من شيخه في هذا الحديث وهو أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الملقب، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة والإسماعيلي من رواية أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة عن أبي أسامة وهما من أكثر عنهما البخاري، وكأنه فاته عنهما. ونزل فيه

بالإسلام، أو المراد أن كلاً منهما كان يهدي، وذلك أن علياً كان إذ ذاك إمام المسلمين وأفضلهم يومئذ باتفاق أهل السنة، ولأن أهل الحل والعقد بايعوه بعد قتل عثمان، وتخلّف عن بيعته معاوية في أهل الشام، ثم خرج طلحة والزبير معهما عائشة إلى العراق فدعوا الناس إلى طلب قتل عثمان لأن الكثير منهم انضموا إلى عسكر علي، فخرج علي إليهم فرأسوه في ذلك فأيّ ما يدفعهم إليهم إلا بعد قيام دعوى من ولي الدم وثبت ذلك على من يشاره بنفسه، وكان بينهم ما سيأتي بسطه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. ورحل علي بالمسار طالباً للشام، داعياً لهم إلى الدخول في طاعته، بجيأا لم من شبههم في قتل عثمان بما تقدم، فرحل معاوية بأهل الشام فالتقوا بصفين بين الشام والعراق فكانت بينهم مقتلة عظيمة كما أخبر به الله، وآل الأمر بمعاوية ومن معه عند ظهور علي عليهم إلى طلب التحكيم، ثم رجع علي إلى العراق، فخرجت عليه الحزبية فقتلهم بالنهر وإن مات بعد ذلك، وخرج ابنه الحسن بن علي بعده بالمسار لقتال أهل الشام وخرج إليه معاوية فوقع بينهم الصلح كما أخبر به الله في حديث أبي بكره الأبي في الفتن «إن الله يصلح به بين فئتين من المسلمين». وسيأتي بسط جميع ذلك هناك إن شاء الله تعالى.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَاهْتَدَى أَنَسِي سَبْعَتِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاهْتَدَى أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَأَلْقَيْسَ فَأَيُّ بِهِ، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْسِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي نَعَسَ. [راجع: ٣٣٤٤. أخرجه مسلم: ١٠٦٤].

٣٦١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ خُفَيْمَةَ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: إِذَا حَدَّثَكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا تَأْخُذُوا مِنْ الشَّيْءِ أَحَدٌ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكَلِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثَكُمْ لِيَمَّا تَبَيَّنَ وَتَيَسَّرَ، فَإِنَّ الْحَرْبَ حَدَثَةٌ، سَبْعَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ، حَدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ: مِنْ خَيْرِ قَوْمٍ أَلْقِيَهُمْ، يَمُوتُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُوتُ السُّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ، لَا يَجَاوِزُ إِسْقَانَهُمْ حَاجِرُهُمْ، فَأَيَّمَا لَقِيَهُمُوهُمْ فَاقْلُوبُهُمْ، فَإِنَّ قَلْبَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [انظر: ٥٠٧، ٥٠٨، ٩٣٠. أخرجه مسلم: ١٠٦٦].

الحديث الثاني والثلاثون: حديث أبي سعيد في ذكر ذي الحليفة، وقد تقدم طرف منه في قصة عاد من أحاديث الأنبياء، وأحلت على شرحه في المغازي وهو في أواخرها من وجه آخر مطولاً، وقوله في هذه الرواية «فقال عمر اللئ في أحسب عقه لا ياتي قوله في تلك الرواية» فقال خالد: «لا احتمال أن يكون كل منهما سأل في ذلك. وقوله هنا (دعه فإن له أصحاباً) ليست الفاء للتعليل وإنما هي لتعقيب الأخبار، والحجة لذلك ظاهرة في الرواية الآتية.

وقوله (لا يجاوز) ويعتدل أنه لو كان لا تقفه قلوبهم ويعملونه على غير المراد به ويعتدل أن يكون المراد أن تلاتهم لا ترتفع إلى الله. وقوله (يموتون من الدين) إن كان المراد به الإسلام فهو حجة لمن يكثر الخواارج، ويعتدل أن يكون المراد بالدين الطاعة فلا يكون فيه حجة وإليه جنح الخطائي. وقوله (الرمية) بوزن فعيلة بمعنى مفعولة وهو الصيد الرمي، شبه مروقه من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه، ومن شدة سرعة خروجه لقوة الرامي لا يعلق من جسد الصيد شيء.

وقوله (ينظر في لصله) أي حديدة السهم و(وصاله) بكسر الراء ثم مهمله ثم فاء أي عصبه الذي يكون فوق مدخل النصل، والرصاص جمع واحد رصفة بحركات (والضحية) بفتح النون وحكي ضمها وبكسر المجمة بعدها تخاتية ثقيلة قد فسره في الحديث بالقدح بكسر القاف وسكون الدال أي عود السهم قبل أن يراش وينصل، وقيل هو ما بين الريش والنصل قاله الخطائي، قال ابن فارس: سمي بذلك لأنه بري حتى عاد تضواً أي مزبلاً. وحكى الجوهري عن بعض أهل اللغة أن النضى النصل، والأول أولى. و(القلذ) بضم القاف ومجمعين الأولى مفتوحة جمع قلذ وهي ريش السهم يقال لكل واحدة قلذ، ويقال هو أشبه به من القلذ بالقلذ لأنها تجعل على مثال واحد.

وقوله (أيهم) أي علامتهم، وقوله «بضعة» بفتح الموحدة أي قطعة لحم. وقوله (لدن) بالدين ورايين مهملات أي تضطرب، والمرتدة صوت إذا اندفع سمع له اختلاط.

وقوله (على حين لوفة) أي زمان فرقة، وهو بضم الفاء أي اختراق، وفي رواية الكشيبي «على خير» بخاء معجمة وراء أي أفضل، وفرقة بكسر الفاء أي طائفة وهي رواية الإسمايلي، ويولد الأول حديث مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد «فرق مارقة عند فرقة من المسلمين تنقلها أولى الطائفتين بالحق» أخرجه هكذا مختصراً من وجهين،

الحديث الحادي والثلاثون: حديث أبي هريرة المذكور. قوله: (حتى يهت) بضم أوله أي يخرج، وليس المراد باليهت معنى الإرسال المقارن للنبوة، بل هو كقوله تعالى «إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين». قوله: (دجالون كذابون) الدجل التغطية والتويه، ويطلق على الكذب أيضاً، فعلى هذا «كذابون» تأكيد. وقوله (قريباً من ثلاثين) كذا وقع بالنصب وهو على الحال من التكرة الموصوفة، ووقع في رواية أحمد «قريب» بالرفع على الصفة، وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة الجعفي بالعدد المذكور بلفظ «إن بين يدي الساعة ثلاثين كذاباً دجالاً كلهم يزعم أنه نبي وروى أبو يعلى بإسناد حسن عن عبد الله بن الزبير تسمية بعض الكذابين المذكورين بلفظ «لا تقرب الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً منهم مسيلة والعنسي والمختار». قلت وقد ظهر مصداق ذلك في آخر زمن النبي ﷺ فخرج مسيلة باليمامة والأسود العنسي باليمن، ثم خرج في خلافة أبي بكر طليحة بن خويلد في بني أسد بن خزيمه، وسجاح التميمية في بني تميم، وفيها يقول شبيب بن ريمي وكان مؤديها: أضحت نيتنا أتى نطيف بها وأصبحت أنبياء الناس ذكراً

وقتل الأسود قبل أن يموت النبي ﷺ وقتل مسيلة في خلافة أبي بكر، وتاب طليحة ومات على الإسلام على الصحيح في خلافة عمر، ونقل أن سجاح أيضاً تابته، وأخبار هؤلاء مشهورة عند الأخيارين. ثم كان أول من خرج منهم المختار بن أبي عبيد التميمي غلب على الكوفة في أول خلافة ابن الزبير فآظمه عية أهل البيت ودعا الناس إلى طلب قتل الحسين فتجهم قتل كثيراً من بأمر ذلك أو أمان عليه فاجبه الناس، ثم إنه زين له الشيطان أن ادعى النبوة وزعم أن جبريل يأتيه، فروى أبو داود الطيالسي بإسناد صحيح من رفاعه بن شداد قال «كنت أبعد شيء بالمختار فدخلت عليه يوماً فقال:

دخلت وقد قام جبريل قبل من هذا الكرسي» وروى يعقوب بن سفيان بإسناد حسن عن الشعبي أن الأحنف بن قيس أراه كتاب المختار إليه يذكر أنه نبي، وروى أبو داود في «السنن» من طريق إبراهيم التيمي قال قلت لعبيدة بن عمرو: أترى المختار منهم؟ قال: أما إنه من الرؤوس. وقتل المختار سنة بضع وستين. ومنهم الحارث الكذاب خرج في خلافة عبد الملك بن مروان فقتل. وخرج في خلافة بني العباس جماعة. وليس المراد بالحديث من ادعى النبوة مطلقاً فإنهم لا يحصون كثرة لكون غالبيهم ينشأ لهم ذلك عن جنون أو سوداء وإلما المراد من قامت له شوكة وبدت له شبهة كمن وصفنا، وقد أهلك الله تعالى من وقع له ذلك منهم وبقي منهم من يلحقه بأصحابه وأخروهم الدجال الأكبر، وسيأتي بسط كثير من ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

٣٦١٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَالَ: يَمَّا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ لِيَسْمَا، إِذْ أَنَاءَ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْدِلْ، فَقَالَ: «وَتِلْكَ، وَمَنْ يَدُلُّ إِذَا لَمْ اغْدِلْ، كَذَّابٌ وَخَبِيرٌ إِنَّ لَمْ أَكُنْ اغْدِلْ». فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدُلُّ لِي فِيهِ فَأَضْرِبُ غَضَةً؟ فَقَالَ: «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يَحْبِرُونَ أَحَدَكُمْ صَلَاحَهُ مَعَ

أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَالَ: يَمَّا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ لِيَسْمَا، إِذْ أَنَاءَ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْدِلْ، فَقَالَ: «وَتِلْكَ، وَمَنْ يَدُلُّ إِذَا لَمْ اغْدِلْ، كَذَّابٌ وَخَبِيرٌ إِنَّ لَمْ أَكُنْ اغْدِلْ». فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَدُلُّ لِي فِيهِ فَأَضْرِبُ غَضَةً؟ فَقَالَ: «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يَحْبِرُونَ أَحَدَكُمْ صَلَاحَهُ مَعَ

وفي هذا وفي قوله ﷺ «تقتل عماراً للغة الباغية» دلالة واضحة على أن علياً ومن معه كانوا على الحق وأن من قاتلهم كانوا عطلين في تأويلهم، والله أعلم.

وقوله في آخر الحديث (فأبي) أي يذي الخوصصة - حتى نظرت إليه على نعت النبي ﷺ الذي نعت «يريد ما تقدم من كونه أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة إلخ، قال بعض أهل اللغة: التمت بخصم بالمعاني كالطول والقصر والمسي والحرس، والصفة بالتمل كالضرب والجروح. وقال غيره: التمت للشيء الخاص والصفة أهم.

الحديث الثالث والثلاثون حديث علي في الخوارج وسيأتي شرحه في استنباط المرتدين.

وقوله (سويد بن غفلة) ينسب للمجعة والفاء، قال حمزة الكنتاني صاحب النسخة: ليس يصح لسويد عن علي غيره.

وقوله (الخوارج عذبة) تقدم ضبطه وشرحه في الجهاد.

وقوله (حدثنا الأسناني) أي صفارها، و«سفياء الأحلام» أي ضغفاه العقول.

وقوله (يقولون من قول خير البرية) أي من القرآن كما في حديث أبي سعيد الذي قبله «يقروون القرآن» وكان أول كلمة خرجوا بها قورهم: لا حكم إلا الله، وانتزعوها من القرآن وحلوا على غير عملها.

وقوله (لأن في قلوبهم أجراً لن قلوبهم) في رواية الكشيبي «فإن قلوبهم».

٣٦١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِّ قَالَ: سَكَنُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُوسِمٌ بُودَةً لَهُ فِي بَيْتِ الْكَعْبَةِ، قُلْنَا لَهُ: أَلَا تَسْتَعِيرُ لَنَا، أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لَنَا؟ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ لِيَمِنْ قَلْبِكُمْ يَنْظُرُ لِي فِي الْأَرْضِ، فَيَقُولُ لِي، فَيَجِدُنِي بِالْمَشَارِقِ فَيُوضِعُ عَلَى رَأْسِي قِشْرًا يَنْتَحِنُ، وَمَا يَصْنَعُ ذَلِكَ عَنْ رِيْبِي، وَيَمْشِطُ بِأَمْشَاطِ الْحَبِيدِ مَا ذُوْنُ لَحْيَةٍ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ، وَمَا يَصْنَعُ ذَلِكَ عَنْ رِيْبِي، وَاللَّهِ كَيْفَ هَذَا الْأَمْرُ، حَتَّى يَسِيرَ الرَّكَّابُ مِنْ صَنْعَانِ إِلَى خَضِرَمَوْتٍ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ أَوْ الدَّيْبَ عَلَى غَنِيمِهِ، وَلَكَيْتُكُمْ تَسْتَعْبِلُونَهُ». [الطبر: ٣٨٥٢، ٣٩٤٣، ٤٠٤٣]

الباب ١٨ - الإسناد، باب ٢٥

الحديث الرابع والثلاثون: حديث خباب، وسيأتي شرحه قريباً في «باب ما لقى النبي ﷺ وأصحابه بمكة» وقوله فيه «فيجاء» كذا للأكثر بالجمع، وقال صياض وقع في رواية الأصملي بالخاء والمهملة وهو تصحيف، والفتح الباب الواسع ولا معنى له هنا. قوله: (حتى يسير الركاب من صنعاء إلى حضرموت) يجتمل أن يريد صنعاء اليمن، وبينها وبين حضرموت من اليمن أيضاً مسافة بعيدة نحو خمسة أيام، ويجتمل أن يريد صنعاء الشام والمسافة بينهما أبعد بكثير، والأول أقرب، وقال باقوت: هي قرية على باب دمشق عند باب الفراديس تتصل بالمعينة. قلت: وسيت باسم من نزها من أهل صنعاء اليمن.

٣٦١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَتَانِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْقَدَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَعْظَمُ لَكَ عِلْمَةً، فَأَنَادَ فَوَجَدَهُ جَالِساً فِي بَيْتِهِ، فَمُكَّأَ رَأْسَهُ فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: شَرٌّ، كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ حَبَطَ عَمَلَهُ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَتَى الرَّجُلُ فَاسْخَرَهُ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ مُوسَى بْنُ أَنَسٍ: فَرَجَعَ الْمَرْءُ الْأَجْرَةَ بِإِشَارَةِ عَظِيمَةٍ، فَقَالَ: «اذْهَبْ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ: إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَكِنْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

[الطبر: ٤٨٤٦، أخرجه مسلم: ١٩٩، مطولاً بذكر آية ٢ من الحجرات وأن الرجل هو سعد بن معاذ].

الحديث الخامس والثلاثون: حديث أنس في قصة ثابت بن قيس بن شماس.

قوله: (أتاني موسى بن أنس) كذا رواه من طريق أزهر عن ابن عون، وأخرجه أبو عروانة عن يحيى بن أبي طالب عن أزهر، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية يحيى بن أبي طالب، ورواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين عن أزهر فقال: عن

ابن عون عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، أخرجه أبو نعيم عن الطبراني عنه وقال: لا أدرى عن الروم قلت: لم أراه في سند أحمد، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون عن موسى بن أنس قال «لما نزلت ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم﴾ فقد ثابت بن قيس في بيته» الحديث، وهذا صورته مرسل إلا أنه بقوي أن الحديث لابن عون عن موسى لا عن ثملة.

قوله: (أفقد ثابت بن قيس) أي ابن شماس خطيب رسول الله ﷺ، ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أنس قال «كان ثابت بن قيس بن شماس خطيب الأنصار».

قوله: (فقال رجل) وقع في رواية لمسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس «فقال النبي ﷺ سعد بن معاذ فقال: يا أبا عمرو ما شأن ثابت أشتكى؟» قال سعد: إنه كان جباري وما علمت له يشكوى، واستشكل ذلك الحفاظ بأن نزول الآية المذكورة كان في زمن الوفود بسبب الأقرع بن حابس وغيره وكان ذلك في سنة تسع كما سيأتي في التفسير وسعد بن معاذ مات قبل ذلك في بني قريظة سنة خمس، ويمكن الجمع بأن الذي نزل في قصة ثابت مجرد رفع الصوت والذي نزل في قصة الأقرع أول السورة وهو قوله ﴿ولا ترفعوا أصواتكم فوق صوتي﴾ والله ورسوله. وقد نزل من هذه السورة سابقاً أيضاً قوله: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا﴾ فقد تقدم في كتاب الصلح من حديث أنس وفي آخره أنها نزلت في قصة عبد الله بن أبي ابن سلول. وفي السياق «وذلك قبل أن يسلم عبد الله» وكان إسلام عبد الله بعد وقعة بدر، وقد روى الطبري وابن مردويه من طريق زيد بن الحباب «حدثني أبو ثابت بن ثابت بن قيس قال: لما نزلت هذه الآية فقد ثابت يكي، فمر به عاصم بن حدي فقال: ما يكيك؟ قال: اتخوف أن تكون هذه الآية نزلت في، فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تعيش حبيداً» الحديث، وهذا لا يخالف أن يكون الرسول إليه من النبي ﷺ سعد بن معاذ. وروى ابن المنذر في تفسيره من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن أنس في هذه القصة «فقال سعد بن عباد» يا رسول الله هو جباري» الحديث، وهذا أشبه بالصواب لأن سعد بن عباد بن قيلة ثابت بن قيس فهو أشبه أن يكون جاره من سعد بن معاذ لأنه من قبيلة أخرى.

قوله: (أنا أعلم لك علمه) كذا للأكثر، وفي رواية حكاهما الحرماني «ألا بلام بدل النون وهي للتبعية، وقوله «أعلم لك» أي لأهلك وقوله «علمه» أي خبره.

قوله: (كان يرفع صوته) كذا ذكره بلفظ الغيبة وهو الضات وكان السياق يقتضي أن يقول: كنت أرفع صوتي.

قوله: (كان يرفع صوته) كذا ذكره بلفظ الغيبة وهو الضات وكان السياق يقتضي أن يقول: كنت أرفع صوتي.

قوله: (فأتي الرجل فأخبره أنه قال كذا وكذا) أي مثل ما قال ثابت أنه لما نزلت ﴿لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي﴾ جلس في بيته وقال: أنا من أهل النار، وفي رواية لمسلم «فقال ثابت: أنزلت هذه الآية ولقد علمتم أنني من أرففكم صوتاً».

قوله: (فقال موسى بن أنس) هو متصل بالإسناد المذكور إلى موسى، لكن ظاهره أن يأتي الحديث مرسل، وقد أخرجه مسلم متصلاً بلفظ «قال فذكر ذلك سعد للنبي ﷺ فقال: بل هو من أهل الجنة».

قوله: (بشارة عظيمة) هي بكسر اللوحدة وحكى ضمها.

قوله: (ولكن من أهل الجنة) قال الإسماعيلي: إنما يتم الغرض بهذا الحديث أي من إيواده في «باب علامة النبوة» بالحديث الآخر أي الذي مفى في كتاب الجهاد في باب التحط عند القتال فإن فيه أنه قتل بإيماة شهيداً يعني وظهر بذلك مصداق قوله ﷺ «إنه من أهل الجنة» لكونه استشهد. قلت: ولعل البخاري أشار إلى ذلك إشارة لأن مخرج الحديثين واحد والله أعلم. ثم ظهر لي أن البخاري أشار إلى ما في بعض طرق حديث نزول الآية المذكورة وذلك فيما رواه ابن شهاب عن إسماعيل بن محمد بن ثابت قال «قال ثابت بن قيس بن شماس: يا رسول الله إنني أخشى أن أكون قد هلكت، فقال: وما ذاك؟ قال نهانا الله أن نرفع أصواتنا فوق صوتك وأنا جهم» الحديث، وفيه «فقال له عليه الصلاة والسلام: أما ترضى أن تعيش شهيداً وتقتل شهيداً وتدخل الجنة» وهذا مرسل قوي الإسناد أخرجه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عنه، وأخرجه الدارقطني في «الغرائب» من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك، ومن طريق سعيد بن كثير عن مالك فقال فيه «عن إسماعيل بن ثابت بن قيس» وهو مع ذلك مرسل لأن إسماعيل لم يلحق ثابته، وأخرجه ابن مردويه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري فقال «عن محمد بن ثابت بن قيس أن ثابته» فذكر نحوه، وأخرجه ابن جريو من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مفصلاً ولم يذكر فوه أحدًا وقال

تقدم شرح بعضه في آخر اللقطة، وقوله هنا في أوله «حدثنا محمد بن يوسف» هو اليكندي وهو من صفار شيخه، وشيخ الآخر محمد بن يوسف القرطبي أكبر من هذا وأقدم سماعاً وقد أقر البخاري عنه، وأحمد بن يزيد يعرف بالورثيس، يفتح الواو وسكون الراء وفتح المنة وتشديد الزن المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهمل، وزهير بن معاوية هو أبو خيشمة الجعفي قال الزبارة: لم يرو هذا الحديث تماماً عن أبي إسحاق إلا زهير وأخوه خديج وإسرائيل، وروى شعبة منه قصة اللين خاصة، انتهى. وقد رواه عن إسحاق مطولاً أيضاً حفيد يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق وهو في «باب الهجرة إلى المدينة» لكنه لم يذكر فيه قصة سراقه وزاد فيه قصة غيرها كما سيأتي.

قوله: (جاء أبو بكر) أي الصديق (إلى أبي) هو عازب بن الحارث بن عدي الأوسي من قدامه الأنصار.

قوله: (فاشوى منه رجلاً) يفتح الراء وسكون المهملة هو للثقة كالسرج للفرس.

قوله: (ابعت ابنك بحمله معي) قال فعله وخروج أبي ينقذ عنه فقال له أبي: يا أبا بكر حدثني كيف صنعنا) وقع في رواية إسرائيل الآتية في فضل أبي بكر «أن عازبا انتع من إرسال ابنه مع أبي بكر حتى يحذره أبو بكر بالحديث» وهي زيادة ثقة مقبولة لا تنافي هذه الرواية بل يحتمل قوله «فقال له أبي» أي من قبل أن أحله معه، أو أعاد عازب سؤال أبي بكر عن التحديث بعد أن شرطه عليه أولاً وأجابته إليه.

قوله: (حين سريت مع رسول الله ﷺ) قال: نعم أسرينا) هكذا استعمل كل منهما إحدى اللغتين، فإنه يقال سريت وأسريت في سير الليل.

قوله: (ليلنا) أي بعضهما، وذلك حين خرجوا من الغار كما سيأتي بيانه في حديث عائشة في الهجرة إلى المدينة، ففيها أتتهما لبثا في الغار ثلاث ليال ثم خرجا، وقوله: «ومن الغد» فيه تجوز لأن السير الذي طف عليه سير الليل.

قوله: (حتى قام قائم الظهيرة) أي نصف النهار، وسمي قائماً لأن الظل لا يظهر حينئذ فكأنه واقف، ووقع في رواية إسرائيل «أسرينا ليلتنا ويومنا حتى أظهرونا» أي دخلنا في وقت الظهر.

قوله: (فرفعت لنا صخرة) أي ظهرت.

قوله: (لم تأت عليها) أي على الصخرة، وللشمسي «لم تأت عليه» أي على الظل.

قوله: (وبسطت عليه فروة) هي معروفة، ويحتمل أن يكون المراد شيء من الحشيش اليابس، لكن يقرى الأول أن في رواية يوسف بن إسحاق «فرضت له فروة معي» وفي رواية خديج في جزء «لبن» فروة كانت معي.

قوله: (وأنا أنفض لك ما حولك) يعني من الغبار وغير ذلك حتى لا يثيره عليه الريح، وقيل: معنى النفض هنا الحراسة يقال نفضت المكان إذا نظرت جميع ما فيه، ويؤيده قوله في رواية إسرائيل «ثم انطلقت أنظر ما حولي هل أرى من الطلب أحداً».

قوله: (لرجل من أهل المدينة أو مكة) هو شك من الرواي أي اللفظين قال، وكان الشك من أحد بن يزيد فإن مسلماً أخرجه من طريق الحسن بن محمد بن أمية عن زهير فقال فيه «لرجل من أهل المدينة» ولم يشك، ووقع في رواية خديج «فسمى رجلاً من أهل مكة» ولم يشك، والمراد بالمدينة مكة ولم يرد بالمدينة النبوية لأنها حينئذ لم تكن تسمى المدينة وإنما كان يقال ما يربط، وأيضاً فلم يجر العادة للرجاة أن يعمدوا في المراعي هذه المسافة البعيدة، ووقع في رواية إسرائيل «فقال لرجل من قريش سماء فعرفته» وهذا يؤيد ما قرره لأن قريشاً لم يكونوا يسكنون المدينة النبوية إلا ذاك.

قوله: (أبي غنمك لبن) يفتح اللام والموحدة، وحكى عياض أن في رواية «لب» بضم اللام وتشديد الموحدة جمع «لبن» أي ذوات لبن.

قوله: (أفصلح؟) قال نعم) الظاهر أن مراده بهذا الاستفهام أمك إذن في الحلب لن يترك على سبيل الضافة؟ وهذا التقرير يندفع الإشكال الماضي في أواخر اللقطة وهو كيف استجاز أبو بكر أخذ اللين من الراعي بغير إذن مالك الغنم؟ ويحتمل أن يكون أبو بكر لما عرفه عرف رضاه بذلك بصدقته له أو إنه العام لذلك، وقد تقدم باقي ما يتعلق بذلك هنا.

قوله: (فقلت انفض الضرع) أي ندي الشاة، وفي رواية إسرائيل الآتية «وأمرته فاعتقل شاة» أي وضع رجلها بين فخذيه أو ساقيه منهما من الحركة.

في آخره «فماض جيداً وقتل شهيداً يوم مسيلة» وأصرح من ذلك ما روى ابن سعد بإسناد صحيح أيضاً من مرسل عكرمة قال «لا نزلت» يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم «الآية» قال ثابت بن قيس: كنت أرفع صوتي فأتا من أهل النار، فقامت بيته» فذكر الحديث نحو حديث أنس وفي آخره «بل هو من أهل الجنة فلما كان يوم اليمامة انهزم المسلمون فقال ثابت: أف هلولاً ولما يمدون، وأف هلولاً ولما يصنعون، قال ورجل قائم على ثلثة قتلته وقتل» وروى أبي حاتم في تفسيره من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس في قصة ثابت بن قيس فقال في آخرها «قال أنس: فكنا نراه بمشي بين أظهرنا ونحن نعلم أنه من أهل الجنة، فلما كان يوم اليمامة كان في بعضنا بعض الاكتشاف، فاقبل وقد تكفّن ونحط فقاتل حتى قتل» وروى ابن المنذر في تفسيره من طريق عطاء الخراساني قال: «حدثني بنت ثابت بن قيس قالت: لما أنزل الله هذه الآية دخل ثابت بيته فاعلق بابه فذكر القصة مطولة وفيها قول النبي ﷺ: «تعيش حيداً وتموت شهيداً» وفيها «فلما كان يوم اليمامة لبث حتى قتل».

٣٦١٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ النَّبَاةَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَرَأَ رَجُلٌ الْكَهْفَ، وَفِي الْمَارِ الدَّابَّةُ: فَحَقَّتْ قِيَرُ قَسَمٍ، فَإِذَا حَبَابَةٌ، أَوْ سَحَابَةٌ، غَشِيَتْهُ، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَفَرَأَيْتَ لَأَنْتَ، فَإِنَّهَا السَّكِينَةُ نَزَلَتْ لِلْقُرْآنِ، أَوْ نَزَلَتْ لِلْقُرْآنِ».

٤٨٣٩هـ، ٥٠١١هـ، أخرجه مسلم: [٧٩٥].

الحديث السادس والثلاثون: حديث البراء «قرأ رجل الكهف» هو أسيد بن حضير كما سيأتي بيان ذلك في فضائل القرآن بآتم منه.

٣٦١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ أَبَا الْحَسَنِ الْخَوَّارِيَّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ النَّبَاةَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ إِلَى أَبِي فِي مَنْزِلِهِ، فَاشْأَى مِنْهُ رَجُلًا، فَقَالَ لِعَازِبٍ: ابْعَثْ ابْنَكَ بِحِمْلِهِ مَعِي، قَالَ: فَحَمَلْتُهُ ثَمَّةً، وَخَرَجَ أَبِي بِثَمَّةَ ثَمَّةً، فَقَالَ لَهُ أَبِي: يَا أَبَا بَكْرٍ، حَدَّثَنِي كَيْفَ صَنَعْنَا حِينَ سَرَرْتُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَسْرَيْنَا لَيْلَتًا وَمِنْ الْغَدِ، حَتَّى قَامَ قَائِمُ الظُّهْرِ وَخَلَا الطَّرِيقُ لَا يَمُرُ بِهِ أَحَدٌ، فَوُفِّتْ لَنَا صَخْرَةٌ طَوِيلَةٌ لَهَا ظِلٌّ، لَمْ تَأْتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، فَتَوَلَّيْنَا عِيْنَهُ، وَسَوَّيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَكَانًا يَدِي بِنَاحِ عَلَيْهِ، وَبَسَطْتُ يَدِي فَرُوَّةً، وَقُلْتُ لَهُ: تَمَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنَا أَنْفُسُ لَكَ مَا حَوْلَكَ، قَامَ وَخَرَجْتُ أَنْفُسُ مَا حَوْلَهُ، فَإِذَا أَنَا بِرَاعٍ مُقْبِلٍ بِثَمَّةٍ إِلَى الصَّخْرَةِ، يُرِيدُ مِنْهَا مِثْلَ الَّذِي أَرَدْنَا، فَقُلْتُ لَهُ: لِمَنْ أَنْتَ يَا غُلَامُ؟ فَقَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ، قُلْتُ: أَهِيَ غَنِيمُكَ تَبْنَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَفَحَلَبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَخَذَ شَاةً، فَقُلْتُ: أَنْفُسُ الضَّرْعِ مِنْ الرُّوَابِ وَالشَّعْرِ وَالْقَذَى، قَالَ: فَرَأَيْتَ النَّبَاةَ يَضْرِبُ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى يَنْفُسُ، فَحَلَبَ لِي فَمَبْرُكَةٌ مِنْ لَبَنٍ، وَمَعِيَ إِذَاؤُهُ حَمَلْتُهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَتَوَدَّى مِنْهَا، يَشْرَبُ وَيَتَوَضَّأُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَكُفِّرْتُ أَنْ أَوْفَقَهُ، فَأَوَافَقَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَهُ، فَصَبَّيْتُ مِنَ الْمَاءِ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ اسْتَفْلَهُ، فَقُلْتُ: اشْرَبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيَتْ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَمْ يَأْنِ لِلرَّجُلِ؟»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَارْتَحَلْنَا بَعْدَ مَا مَالَتِ الشَّمْسُ، وَابْتَعَا سَرَاةً ابْنَ مَالِكٍ، فَقُلْتُ: أَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَا تَحْزَنْ إِنَّ إِلَهَ مَعَنَا»، فَدَعَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَارْتَحَلْتُ بِهِ فَرَسَهُ إِلَى بَطْنِيَا - أَرَى فِي جَلْدِي مِنَ الْأَرْضِ شَيْءٌ زَهْمٌ - فَقَالَ: إِنْ سَأَلْتُمَا قَدْ دَعَوْتُمَا عَلَيَّ، فَاذْعُوْا لِي، فَإِنَّهُ لَكُمْ أَنْ أَرُدَّ عَنْكُمَا الْطَّلَبَ، فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَجَعَلَ لَا يَلْقَى أَحَدًا إِلَّا قَالَ: قَدْ كَفَيْتُكُمْ مَا هُنَا، فَلَا يَلْقَى أَحَدًا إِلَّا رَدَّهُ، قَالَ: وَوَلَّى لَنَا. [رواجع: ٢٤٣٩هـ، أخرجه مسلم: ٢٠٠٩هـ، مختصراً، وأخرجه ٢٠٠٩هـ في الزهد برقم (٧٥) مطولاً].

الحديث السابع والثلاثون: حديث البراء عن أبي بكر في قصة الهجرة، وقد

قوله: (فاخذلت قدحاً فحلبت) في رواية « فامرت الراعي فحلب » ويجمع بأنه تجوز في قوله « فحلبت » ومراده أمرت بالحلب.

قوله: (كلمة) بضم الكاف وسكون اللثة وفتح الموحدة أي قدر قدح وقيل حلبه خفيفة، ويطلق على القليل من الماء واللين وعلى الجرة تبقى في الإناء وعلى القليل من الطعام والشراب وغيرهما من كل مجتمع.

قوله: (واتبعنا سراقاً بن مالك) في رواية إسرائيل « فارغنا والقوم يطلبونا فلم يدرنا غير سراق بن مالك بن جشم ».

قوله: (فارتطمت) بالطاء المهملة أي غاصت قوائمها.

قوله: (أرى) بضم الهزء (في جلد من الأرض شك زهير) أي الرواي هل قال

هذه اللفظة أم لا، والجلد بفتحين الأرض الصلبة، وفي رواية مسلم أن الشك من زهير في قول سراق « قد علمت أنكما قد دعوتما علي » ووقع في رواية خديج بن معاوية وهو أخو زهير « وعين في أرض شديدة كثافة بمجصة، فإذا بوقع من خلفي فالتفت فإذا سراقاً، فيكي أبو بكر فقال: أتينا يا رسول الله. قال: كلا. ثم دعا بدعوات » وستأتي قصة سراق في أبواب الهجرة إلى المدينة من حديث سراق نفسه بأتم من سياق البراء فلذلك أخرج شرحها إلى مكانها. وفي الحديث معجزة ظاهرة وفيه فوائد أخرى يأتي ذكرها في مناقب أبي بكر الصديق.

٣٦١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: وَاخْتَارَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْسَرٌ فَلَا قَيْسَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِي، تَلْقَفُنَّ كُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [رواج: ٣٠٢٧. أخرجه مسلم: ٢٩١٨].

الحديث الأربعون: حديث أبي هريرة « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده. »

قوله: (كسرى) بكسر الكاف ويحذف الفتح، وهو لقب لكل من ولي ملكة الفرس، ويصير لقب لكل من ولي ملكة الروم، قال ابن الأعرابي: الكسر أفصح في كسرى، وكان أبو حاتم يفتخره، وأبو الزجاج الكسر على ثعلب واحتج بأن النسبة إليه كسروي بالفتح، ورد عليه ابن فارس بأن النسبة قد ففتح فيها ما هو في الأصل مكسور أو مضموماً كما قالوا في بني تغلب بكسر اللام تغلبي بفتحها، وفي سلمة كذلك، فليس فيه حجة على تحطه الكسر، والله أعلم، وقد استشكل هذا مع بقاء ملكة الفرس لأن آخرهم قتل في زمان عثمان، واستشكل أيضاً مع بقاء ملكة الروم وأوجب عن ذلك بأن المراد لا يبقى كسرى بالعراق ولا قيصر بالشام، وهذا منقول عن الشافعي قال: وسبب الحديث أن قريشاً كانوا يأتون الشام والعراق تجاراً، فلما أسلموا خافوا انقطاع سفرهم إليهما لدخولهم في الإسلام، فقال النبي ﷺ: ذلك لهم تطبيقاً للغلوهم وتبشيراً لهم بأن ملكهما سيؤول عن الأتليين المذكورين. وقيل: الحكمة في أن قيصر بقي ملكه وإنما ارتفع من الشام وما والاها وكسرى ذهب ملكه أصلاً ورأساً أن قيصر لما جاءه كتاب النبي ﷺ قبله وكاد أن يسلم كتماناً كفى بسط ذلك في أول الكتاب، وكسرى لما أتاه كتاب النبي ﷺ مزقه فدعا النبي ﷺ أن يمزق ملكه كل ممزق فكان كذلك. قال الخطابي: معناه فلا قيصر بعده يملك مثل ما يملك، وذلك أنه كان بالشام وبها بيت المقدس الذي لا يتم للنصارى نسل إلا به، ولا يملك على الروم أحد إلا كان قد دخله إما سراً وإما جهراً، فالجمل على قيصر واستغنت خزائنه ولم يخلفه أحد من القياصرة في تلك البلاد بعد، ووقع في الرواية التي في « باب الحرب خدعة » من كتاب الجهاد « هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده، وليهلك قيصر » قيل: والحكمة فيه أنه قال ذلك لما هلك كسرى بن هرمز كما سيأتي في حديث أبي بكر في كتاب الأحكام قال: « بلغ النبي ﷺ أن أهل فارس ملكوا عليهم امرأة » الحديث، وكان ذلك لما مات شيرويه بن كسرى فأمرها عليهم بته بوران، وأما قيصر فعاش إلى زمن عمر ستة عشرين على الصحيح، وقيل مات في زمن النبي ﷺ، والذي حارب المسلمين بالشام ولده وكان يلقب أيضاً قيصر، وعلى كل تقدير فالمراد من الحديث وقع لا محالة لأنهما لم يبق علكتهما على الوجه الذي كان في زمن النبي ﷺ كما قرئته. قال القرطبي في الكلام على الرواية التي لفظها « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » وعلى الرواية التي لفظها « هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده »: بين اللفظين بون، ويمكن الجمع بأن يكون أبو هريرة سمع أحد اللفظين قبل أن يموت كسرى والأخر بعد ذلك، قال: ويحتمل أن يقع التناوب بالموت والهلاك، فقوله: « إذا هلك كسرى » أي هلك ملكه وارتفع، وأما قوله « مات كسرى ثم لا يكون كسرى بعده » فالمراد به كسرى حقيقة. هـ. ويحتمل أن يكون المراد بقوله « هلك كسرى » تحقق وقوع ذلك حتى عثر عنه بلفظ الماضي وإن كان لم يقع بعد للمبالغة في

قوله: (فاخذلت قدحاً فحلبت) في رواية « فامرت الراعي فحلب » ويجمع بأنه تجوز في قوله « فحلبت » ومراده أمرت بالحلب.

قوله: (كلمة) بضم الكاف وسكون اللثة وفتح الموحدة أي قدر قدح وقيل حلبه خفيفة، ويطلق على القليل من الماء واللين وعلى الجرة تبقى في الإناء وعلى القليل من الطعام والشراب وغيرهما من كل مجتمع.

قوله: (واتبعنا سراقاً بن مالك) في رواية إسرائيل « فارغنا والقوم يطلبونا فلم يدرنا غير سراق بن مالك بن جشم ».

قوله: (فارتطمت) بالطاء المهملة أي غاصت قوائمها.

قوله: (أرى) بضم الهزء (في جلد من الأرض شك زهير) أي الرواي هل قال هذه اللفظة أم لا، والجلد بفتحين الأرض الصلبة، وفي رواية مسلم أن الشك من زهير في قول سراق « قد علمت أنكما قد دعوتما علي » ووقع في رواية خديج بن معاوية وهو أخو زهير « وعين في أرض شديدة كثافة بمجصة، فإذا بوقع من خلفي فالتفت فإذا سراقاً، فيكي أبو بكر فقال: أتينا يا رسول الله. قال: كلا. ثم دعا بدعوات » وستأتي قصة سراق في أبواب الهجرة إلى المدينة من حديث سراق نفسه بأتم من سياق البراء فلذلك أخرج شرحها إلى مكانها. وفي الحديث معجزة ظاهرة وفيه فوائد أخرى يأتي ذكرها في مناقب أبي بكر الصديق.

٣٦١٦- حَدَّثَنَا مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِجْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَهْرَافٍ يَتَوَدُّهُ، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَتَوَدُّهُ قَالَ: «لَا بَأْسَ، طَهُورٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ». فَقَالَ لَهُ: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ: قُلْتُ: طَهُورٌ؟ كَلَّا، بَلْ هِيَ خُمَى تَقُورُ، أَوْ تَقُورٌ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تَرِبْرَةٌ الْقُبُورِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَقَعْمٌ إِذَا». [إسبر: ٥٠٦٩، ٥٠٦٩٢، ٥٠٦٩٤، ٥٠٦٩٥].

٣٦١٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمَ، وَقَرَأَ الْبُحْرَةَ وَأَلَّ عِزْرَانَ، فَكَانَ يَكْتَبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَعَادَ نَصْرَانِيًّا، فَكَانَ يَقُولُ: مَا يَدْرِي مُحَمَّدٌ إِلَّا مَا كُنْتُ لَهُ، فَأَمَاتَهُ اللَّهُ فَذَفَرُوهُ، فَاصْتَبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الْأَرْضُ، فَقَالُوا: هَذَا فِعْلٌ مُخْشَدٍ وَأَصْحَابِهِ لَمَّا حَرَّبَ مِنْهُمْ، تَبَشَّوْا عَنْ صَاحِبِنَا فَأَلْفَوْهُ، فَحَضَرُوا لَهُ فَأَعْمَقُوا، فَاصْتَبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الْأَرْضُ، فَقَالُوا: هَذَا فِعْلٌ مُخْشَدٍ وَأَصْحَابِهِ، تَبَشَّوْا عَنْ صَاحِبِنَا لَمَّا حَرَّبَ مِنْهُمْ فَأَلْفَوْهُ خَارِجَ الْقَبْرِ، فَحَضَرُوا لَهُ وَأَعْمَقُوا كَهَيْ الْأَرْضِ مَا اسْتَطَاعُوا، فَاصْتَبَحَ وَقَدْ لَفَظَتْهُ الْأَرْضُ، فَقِيلُوا: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ، فَأَلْفَوْهُ. [أخرجه مسلم: ٢٧٨١].

الحديث الثامن والثلاثون: حديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي أصابته الحمى فقال: «حي تقور على شيخ كبير » الحديث، وسيأتي شرحه في كتاب الطب، ووجه دخوله في هذا الباب أن في بعض طرقه زيادة تقتضي إبراده في علامات النبوة أخرجه الطبراني وغيره من رواية شريحيل والد عبد الرحمن فذكر نحو حديث ابن عباس، وفي آخره « فقال النبي ﷺ: أما إذا أتيت فهي كما تقول فضاء الله كائن، فما أسس من القدر إلا ميتاً » وبهذه الزيادة يظهر دخول هذا الحديث في هذا الباب. وصحبت للإسماعيلي كيف نه على مثل ذلك في قصة ثابت بن قيس وأغفلها هنا. ووقع في « ربيع الأبرار » أن اسم هذا الأعرابي قيس، فقال في « باب الأمراض والعلل » ودخل النبي ﷺ على قيس بن أبي حازم بموده، فذكر القصة. ولم أر أسميته لغيره، فهذا إن كان محظوظاً فهو غير قيس بن أبي حازم أحد المخضرمين، لأن صاحب القصة مات في زمن النبي ﷺ وقيس لم ير النبي ﷺ في حال إسلامه فلا صحة له، ولكن أسلم في حياته، ولأية صحة وعاش بعده دحراً طويلاً.

الحديث التاسع والثلاثون: حديث أنس في الذي أسلم ثم ارتد فدفن فلفظته الأرض.

قوله: (كان رجل نصرانياً) لم أتف على اسمه، لكن في رواية مسلم من طريق ثابت عن أنس « كان منا رجل من بني النجار ».

الله تعالى.

الحديث الخامس والأربعون: حديث ابن عباس ؓ كان عمر يدين ابن عباس ؓ الحديث في معنى هذه الآية «إذا جاء نصر الله والفتح» [النصر: ١] وسيأتي شرحه في تفسير سورة النصر.

الحديث السادس والأربعون: حديث ابن عباس ؓ أيضاً في خطبة النبي ﷺ في آخر عمره، وفيه وصيته بالانصار، وسيأتي شرحه في مناقب الأنصار إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع والأربعون: حديث أبي بكر ؓ في إن الحسن سيده، وسيأتي شرحه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

الحديث الثامن والأربعون: حديث أنس في قتل زيد بن حارثة وجمعهم من أبي طالب، أورد مختصراً، وسيأتي شرحه في شرح غزوة مؤتة إن شاء الله تعالى.

الحديث التاسع والأربعون: حديث جابر في ذكر الأنماط، وهي جمع نمط بفتحات مثل خير وأخبار، والنمط بساط له خل رقيق، وسيأتي شرحه في التكاثر، وإن النبي ﷺ قال له ذلك لما تزوج، وقوله هنا: «فأنا أقول ملأها» يعني امرأته كذا في الأصل، وسيأتي تسمية امرأته هناك. ولي استدلالها على جواز اقتضاء الأنماط بإخباره ﷺ بأنها ستكون نظر، لأن الإخبار بأن الشيء سيكون لا يقتضي إباحته إلا إن استدلت المستدل به على التثنية يقول أخبر الشارع بأنه سيكون ولم ينه عنه فكأنه أقره، وقد وقع قريب من هذا في حديث عدي بن حاتم الماضي في هذا الباب في خروج الطغينة من الحيرة إلى مكة بغير خفي، فاستدل به بعض الناس على جواز سفر المرأة بغير حرم، وفيه من البحث ما ذكر.

الحديث الخمسون: حديث عبد الله بن مسعود في إخبار سعد بن معاذ لأمية بن خلف أنه سيفل، وسيأتي شرحه مستوفى في أول المغازي إن شاء الله تعالى، وقد شرحه الأكرمي على أن المراد بقول سعد بن معاذ لأمية بن خلف أنه قاتلك أي أبو جهل ثم استشكل ذلك بكون أبي جهل على دين أمية، ثم أجاب بأنه كان السبب في خروجه وقلته فنسب قتله إليه، وهو فهم عيب، وإنما أراد سعد أن النبي ﷺ يقتل أمية، وسيأتي التصريح بذلك في مكانه بما يشفي الغليل إن شاء الله تعالى.

الحديث الحادي والخمسون: حديث أسامة بن زيد في ذكر جبريل، وسيأتي شرحه في غزوة طرقة إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني والخمسون: حديث ابن عمر في رؤيا أبي بكر ينتزع ذنوباً أو ذنوبين الحديث، وسيأتي شرحه في تعبير الرؤيا إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث والخمسون: حديث أبي هريرة في ذلك، أورد منه طرفاً معلقاً، وهو موصول في التعبير أيضاً من هذا الوجه ومن غيره، والله أعلم.

٢٦- باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٧٤]

٣٦٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَأَمْرًا رَدَّ: فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجْثُونَ فِي الْقَوْمِ فِي شَأْنِ الرَّجُلِ؟». فَقَالُوا: نَفَضْنَهُمْ وَتَجَلَّثُونَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كُلَّيْكُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجُلَ، فَأَمَرُوا بِأَمْرِهِ فَتَشَرُّوْهُ، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آتِةِ الرَّجُلِ، فَحَرَّ مَا قَلْبَهَا وَمَا بَقَعَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَهَا يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آتِةُ الرَّجُلِ، فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ، فِيهَا آتِةُ الرَّجُلِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُرْجَمَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَرَأْتُ الرَّجُلَ يَخْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَتَّقِيهَا الْحِجَارَةَ. [راجع: ١٢٢٩. أخرجه مسلم: ١٦٩٩، باختلاف].

قوله: (باب قول الله تعالى: يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) أورد فيه حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى، ونذكر هناك تسمية من أبهم في هذا الخبر، وقوله في آخره: «قال عبد الله فرايت الرجل» عبد الله المذكور هو ابن عمر راوي الحديث، وقد وقع في الحديث ذكر عبد الله بن سلام وذكر عبد الله بن صوريا الأعور وليس واحد منهما مراداً بقوله: «قال عبد

٣٦٣١- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عِثَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَتَبِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْمَاطٍ؟». قُلْتُ: وَأَنْتَى يَكُونُ لَنَا الْأَنْمَاطُ؟ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ الْأَنْمَاطُ». فَأَنَا أَقُولُ لَهَا - يَعْنِي امْرَأَتَهُ - أُخْرِي عَنْيَ أَنْمَاطُكَ، قَطُّوْلُ: أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ الْأَنْمَاطُ؟». فَأَدْعُهَا. [مطهر: ٥٠١٦١. أخرجه مسلم: ٢٠٨٣ باختلاف].

٣٦٣٢- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْطَلَقَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ مُضْجِرًا، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أُمِّهِ بْنِ خَلْفٍ أَبِي مَسْعُودٍ، وَكَانَ أُمُّهُ إِذَا انْطَلَقَ إِلَى الشَّامِ فَمَرَّ بِالْمَدِينَةِ نَزَلَ عَلَى سَعْدٍ، فَقَالَ أُمُّهُ لِسَعْدٍ: انْظُرْ حَتَّى إِذَا انْصَفَ النَّهَارُ وَخَفَلَ النَّاسُ انْطَلَقْتَ فَطَفْتُ، فَبَيْنَا سَعْدٌ يَطُوفُ إِذَا أَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا الَّذِي يَطُوفُ بِالْكُتُبِ؟ فَقَالَ سَعْدٌ: أَنَا سَعْدٌ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: تَطُوفُ بِالْكُتُبِ أَيْضًا، وَقَدْ أَرَأَيْتُمْ مُحَمَّدًا وَاصْحَابَهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَتَلَحَّيْتُمَا يَتِيمًا، فَقَالَ أُمُّهُ لِسَعْدٍ: لَا تَرَفِّعْ صَوْتَكَ عَلَى أَبِي الْحَكَمِ، فَإِنَّهُ سَيُذِلُّ أَهْلَ الْوَادِي، ثُمَّ قَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ لَيْنَ مَنَحِي أَنْ أُحِطَّ بِأَلَيْتٍ لَأَفْطَنُ مُضْجِرًا بِالشَّامِ. قَالَ فَبَجَلْتُ أُمُّهُ يَقُولُ لِسَعْدٍ: لَا تَرَفِّعْ صَوْتَكَ، وَجَعَلْتُ يَمْسِكُهُ، فَخَضِبَ سَعْدٌ فَقَالَ: دَعْنَا هَذَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَزْعُمُ أَنَّهُ قَاتِلُكَ، قَالَ: لَيْسَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا يَكْلِبُ مُحَمَّدٌ إِذَا حَدَّثَ، فَرَجَعَ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: أَمَّا تَعْلَمِينَ مَا قَالَ لِي أَحْمَدُ الْيَرْبُوعِيُّ؟ قَالَتْ: وَمَا قَالَ؟ قَالَ: زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدًا ﷺ يَزْعُمُ أَنَّهُ قَاتِلِي، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا يَكْلِبُ مُحَمَّدٌ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجُوا إِلَى بَلَدٍ، وَجَاءَ الصَّرِيحُ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: أَمَا ذَكَرْتَ مَا قَالَ لَكَ أَحْمَدُ الْيَرْبُوعِيُّ؟ قَالَ: قَارَأْتُ لَا يَخْرُجُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَهْلٍ: إِنَّكَ مِنْ أَشْرَافِ الْوَادِي فَمِيرَ لَوْ مَا أَوْ يَوْمَئِذٍ، فَسَارَ مَعَهُمْ، فَطَلَعَهُ اللَّهُ. [مطهر: ٣٩٥٠].

٣٦٣٣- حَدَّثَنِي عِثَانُ بْنُ عَثَانَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الزُّرَيْمِيِّ: حَدَّثَنَا مُعْزُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي حَدَّثَنَا أَبُو عُفَمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَجِئَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجِئْتُ لِحَدَّثْتُ ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأُمُّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟» أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَ: قَالَتْ: هَذَا وَجِئَهُ، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: أَيْمَ اللَّهِ مَا حَبِئْتُهُ إِلَّا لِإِيَاءِ، حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ يُخْبِرُ جَبْرِيلَ، أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عُفَمَانَ: مِنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. [مطهر: ٤٩٨٠. أخرجه مسلم: ٢٤٥١، باختلاف].

٣٦٣٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هِشَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُفَمَةَ، عَنْ سَلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّاسَ مُجْذِئِينَ فِي صَعِيدٍ، قَدَامَ أَبُو بَكْرٍ فَتَزَعَّ ذُنُوبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ، وَبَعْضُ نَوْعِهِ حَتَفٌ، وَاللَّهِ يَغْيِرُ لَهُ، ثُمَّ أُخْلَعُوا عُمُرُ، فَاسْتَحَالَتْ بَيْنَهُمْ غَرَبًا، فَلَمْ أَرَ عَقْرِيًّا فِي النَّاسِ يَقْرِي قَرِيَّهُ، حَتَّى حَضَرَ النَّاسُ يَغْطُونَ».

وَقَالَ هَمَّامٌ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَتَزَعَّ أَبُو بَكْرٍ ذُنُوبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ». [مطهر: ٣٦٧٦، ٣٦٨٢، ٥٠١٩، ٥٠٢٠. أخرجه مسلم: ٢٢٩٣].

الحديث الرابع والأربعون: حديث عائشة ؓ أقبلت فاطمة عليها السلام ؓ الحديث في ذكر وفاة النبي ﷺ وإسلامها بأنها أول أهل لحوق به، أخرجه من وجهين، وسيأتي في أواخر المغازي في الوفاة مشروحاً وذكر فيه وجه التوفيق بين الروايين إن شاء

الله ﷻ ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب علامات النبوة من جهة أنه أشار في الحديث إلى حكم التوراة وهو أمر لم يقرأ التوراة قبل ذلك فكان الأمر كما أشار إليه.

٢٧- باب سؤال المشركين ان يؤمنهم النبي ﷺ آية،

فأراهم انشقاق القمر

٣٦٣٦- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْقَضَائِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْقَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقِيقَتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنَّهُمَا».

[الطبر: ٣٨٦٩، ٤٣٨٧٠، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، أخرجه مسلم: ٢٨٠٠].

٣٦٣٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ح).

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَيْدٌ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْمِنَهُمْ آيَةً، فَأَرَاهُمْ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ. [الطبر: ٣٨٦٨، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، أخرجه مسلم: ٢٨٠٢].

٣٦٣٨- حَدَّثَنِي خَلْفُ بْنُ خَالِدٍ الْقُرَظِيُّ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مَعْمَرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْفَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْقَمَرَ انْشَقَّ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ. [الطبر: ٣٨٧٠، ٤٨٦٩، أخرجه مسلم: ٢٨٠٣].

قوله: (باب سؤال المشركين ان يؤمنهم النبي ﷺ آية، فأراهم انشقاق القمر) القمى فذكر فيه حديث ابن مسعود وأنس وابن عباس في ذلك، وقد ورد انشقاق القمر أيضاً من حديث علي وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم، فأما أنس وابن عباس فلم يعضرا ذلك لأنه كان مكة قبل الهجرة بنحو خمس سنين، وكان ابن عباس إذ ذاك لم يولد، وأما أنس فكان ابن أربع أو خمس بالمدينة، وأما غيرهما فيمكن أن يكون شاهد ذلك، وعن صرح برفقة ذلك ابن مسعود، وقد أورد المصنف حديثه هنا مختصراً وليس فيه التصريح بحضور ذلك وأورده في التفسير من طريق إبراهيم عن أبي معمر بتمامه وفيه: «فقال النبي ﷺ: انشدهوا» وبين في رواية معلقة تأتي قبل حجة الحبشة أن ذلك كان بمكة، ووقع في رواية لأبي نعيم في الدلائل من طريق حبة بن عبد الله بن عتبة عن عم أبيه ابن مسعود «فلقد رأيت أحد شقيه على الجبل الذي بمنى ونحن بمكة» وسبأتي بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

٢٨- باب

٣٦٣٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ ﷺ: أَنَّ زُجَلَيْنِ مِنَ اصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مَظْلُمَةٍ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْوَصِيحَتَيْنِ يُهَيَّيَانِ بَيْنَ أُبْدِيهِمَا، فَلَمَّا افترقا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ، وَبَيْنَهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ. [راجع: ٤٦٥].

٣٦٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ: سَمِعْتُ الثُّمَيْرَةَ بْنَ شَيْبَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ». [الطبر: ٥٧٣١، ٥٧٥٩، أخرجه مسلم: ١٩٢١].

٣٦٤١- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي غَمِيرُ بْنُ هَالِي: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بَأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ».

قَالَ عُثَيْمٌ: فَقَالَ: مَالِكُ بْنُ يُحَايِمِرٍ: قَالَ مُعَاذُ: وَهُمْ بِالشَّامِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكُ يُزَعِّمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّامِ. [راجع: ٧١، أخرجه مسلم: ١٠٣٧ بقطعة لم يرد في هذه الطريق، وفي الزكاة: ١٠٠٠، بقطعة لم يرد في هذه الطريق، وأخرج هذه القطعة في الإمرة (١٧٤)].

٣٦٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ عُرْقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ بْنَ خَدَّاجٍ، عَنْ غُرُورَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْعَمَ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهْ بِه شاةً، فَأَشْرَى لَهْ بِه شَاتَيْنِ، قَبَاعَ إِخْدَاهُمَا بِلَيْسَاءِ، فَجَاءَهُ بِلَيْسَاءُ وَشَاتٍ، فَذَعَا لَهْ بِالرَّكَّةِ فِي يَدَيْهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى الْوَرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ.

قَالَ سُفْيَانُ: كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ جَاءَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ شَيْبَةَ مِنْ غُرُورَةَ، فَاتَّبَعْتُ، فَقَالَ شَيْبَةُ: إِنِّي لَمْ أَسْمَعْ مِنْ غُرُورَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَيَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ.

٣٦٤٣- وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْخَيْرُ مَقْشُودُ بَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي ذَاوِهِ سَتِينَ قُرْسًا.

قَالَ سُفْيَانُ: يَشْتَرِي لَهْ شاةً، كَانَهَا اضْحِيَّةً.

[راجع: ٢٨٥٠، أخرجه مسلم: ١٨٧٣].

٣٦٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ مَقْشُودُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٢٨٤٩، أخرجه مسلم: ١٨٧١].

٣٦٤٥- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ خَفْصٍ: حَدَّثَنَا عَلِيدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي الْيَاقَحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ مَقْشُودُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ».

[راجع: ٢٨٥١، أخرجه مسلم: ١٨٧٤].

٣٦٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ لِفَلَاحِ: لِزَجَلٍ أَجْرٍ، وَلِزَجَلٍ سَيْرٍ، وَعَلَى زَجَلٍ وَزَجَلٍ، فَلَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجَلٌ رَتَّلَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاطَّالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْحَةٍ، فَمَّا أَصَابَتْ فِي جِلْطِهَا مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْحَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا فَلَعَتْ جِلْطَهَا فَاسْتَقَتْ شَرًّا أَوْ شَرَقَتْ، كَانَتْ أَرْوَأَهَا حَسَنَاتٌ، لَهُ وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِبَهْرٍ فَفَضَرَتْ وَلَمْ يَرُدَّ أَنْ يَسْقِيَهَا، كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ. وَزَجَلٌ رَتَّلَهَا تَغْنًا وَكَسْرًا وَكُتْفًا، وَلَمْ يَنْسُ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَظُهُورِهَا فَبَيَّ لَهْ كَذَلِكَ سَيْرٌ. وَزَجَلٌ رَتَّلَهَا فَعَرَا وَرَبَّاءَ وَبَوَاءَ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَبَيَّ وَزَجَلٌ».

وَسَيَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحُمْرِ، فَقَالَ: «مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَلِيلُ الْأَيَّةِ الْخَامَةِ الْقَادَةُ» ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿﴾. [الرواية: ٧- ٨]. [راجع: ٢٧٧١، أخرجه مسلم: ٩٨٧، مطولاً].

٣٦٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ بَكْرَةٍ وَقَدْ خَرَجُوا بِالْمَسَاحِي، فَلَمَّا رَأَوْه قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْحَمْدُ، فَاجْتَابُوا إِلَى الْحَمْدِ يَسْتَمِنُونَ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: «لَهُ أَكْبَرُ خَيْرَتِ خَيْرٍ، إِنَّمَا إِذَا تَوَلَّاهُمْ بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَمَلِّينَ». [راجع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي

الجهاد (١٢٠).

قوله: (قال سفيان) هو ابن عيينة، وهو موصل بالإسناد المذكور.

قوله: (كان الحسن بن عمار) هو الكوفي أحد الفقهاء المشفق على ضعف حديثهم، وكان قاضي بغداد في زمن المنصور ثاني خلفاء بني العباس، ومات في خلافته سنة ثلاث أو أربع وخمسين ومائة. وقال ابن المبارك: جرحه عندي شعبة وسفيان كلاهما. وقال ابن حبان: كان يبدل عن الثقات ما سمعه من الضعفاء عنهم فالتصقت به تلك الموضوعات. قلت: وما له في البخاري إلا هذا الموضع.

قوله: (جاءنا بهذا الحديث عنه) أي عن شبيب بن غرقدة.

قوله: (قال) أي الحسن (جمعه شبيب عن عروة فأتته) القائل سفيان والضمير لشبيب، وأراد البخاري بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عماره وأن شبيباً لم يسمع الأخير من عروة وإنما سمعه من أبيه ولم يسمعه عن عروة فالحديث بهذا ضعيف للجعل بحالهم، لكن وجد له متابع عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه من طريق سعيد بن زيد عن الزبير بن الحليف عن أبي ليلى قال حدثني عروة البارقي فذكر الحديث بمعناه، وقد قمعت ما في روايته من الفالفة وله شاهد من حديث حكيم بن حزام وقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان عن شبيب عن عروة ولم يذكر بينهما أحداً، ورواية علي بن عبد الله وهو ابن المديني شيخ البخاري فيه تدل على أنه وقعت في هذه الرواية تسوية، وقد وافق علياً على إدخاله الواسطة بين شبيب وعروة أحمد والحسيني في مستنهما وكذا مسند عبد أبي داود وابن أبي عمر والعباس بن الوليد عند الإسماعيلي، وهذا هو المعتد.

قوله: (قال سفيان يشري له شاة كأنها أضحية) هو موصل أيضاً، ولم أر في شيء من طرقه أنه أراد أضحية، وحديث الخليل تقدم الكلام عليه في الجهاد مستوفى، وزعم ابن القطان أن البخاري لم يرد يساق هذا الحديث إلا حديث الخليل ولم يرد حديث الشاة وبالغ في الرد على من زعم أن البخاري أخرج حديث الشاة محتجاً به لأنه ليس على شرطه لإيهام الواسطة فيه بين شبيب وعروة، وهو كما قال لكن ليس بذلك ما يمنع تحريجه ولا ما يحمله عن شرطه، لأن أبي عنتق في العادة تراطوهم على الكذب، ويضاف إلى ذلك ورود الحديث من الطريق التي هي الشاهد لصحة الحديث، ولأن المقصود منه الذي يدخل في علامات النبوة دعاء النبي ﷺ لعروة فاستجيب له حتى كان لو اشترى التراب لربح فيه. وأما مسألة بيع الفضولي فلم يردحها إذ لو أرادها لأوردتها في البيوع، كذا قرره المنذري، وفيه نظر لأنه لم يطرده له في ذلك عمل، فقد يكون الحديث على شرطه ويعارضه عنه ما هو أولى بالعمل به من حديث آخر فلا يخرج ذلك الحديث في بابه ويخرجه في باب آخر انتهى لئنه بذلك على أنه صحيح إلا أن ما دل ظاهره عليه غير معمول به عنده والله أعلم.

الحديث السادس والسابع: حديث ابن عمرو وأبى في الخليل أيضاً، وقد تقدم في الجهاد أيضاً.

الحديث الثامن: حديث أبي هريرة ؓ الخليل لثلاثة ؓ وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الجهاد، ولم يظهر في وجه إيراد هذه الأحاديث في أبواب علامات النبوة إلا أن يكون من جملة ما أخبر به فوقع كما أخبر، وقد تقدم تقرير هذا التوجيه في أوائل الجهاد في «باب الجهاد ماض مع البر والفاجر».

الحديث التاسع: حديث أنس في قوله: «الله أكبر خيرت خير» وسيأتي شرحه مستوفى في المخازي، ووجه إيراد هنا من جهة أنه فهم من قوله: «خيرت خير» الإخبار بذلك قبل وقوعه فوقع كذلك.

الحديث العاشر: حديث أبي هريرة ؓ في سبب عدم نسيانه الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب العلم، والله أعلم.

(خاتمة): اشتملت المناقب النبوية من أول المناقب إلى هنا من الأحاديث المرفوعة وما لها حكم المرفوع على مائة وتسعة وتسعين حديثاً، المعلق منها سبعة عشر طريقاً والبقية موصلة، المكرر منها فيها وفيها مئتي ثمانية وسبعون حديثاً والخالص مائة حديث وحديث، واقفه مسلم على تحريجهما سوى ثمانية وعشرين حديثاً وهي حديث ابن عباس في الشعوب، وحديث زينب بنت أبي سلمة ؓ من مضر ؓ وفي التبيذ، وحديث ابن عباس في تفسير «المودة في القربى» وحديث معاوية ؓ إن هذا الأمر في قريش وحديث عائشة والمسلم في النثر، وحديث عائشة ؓ من أعظم القرى ؓ وحديث أبي هريرة ؓ «اسلم وغفار خير من أسد ونجم» وحديث أبي هريرة ؓ في عمرو بن لحي، وحديث ابن عباس ؓ إن سرك أن تعلم جهل العرب ؓ وحديث أبي هريرة ؓ «لا تعجبون كيف يصرف

٣٦٤٨ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي الْقُدَيْلِكِ، عَنْ أَبِي إِبْنِ ذُنَيْبٍ، عَنْ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا فَأَنْسَاهُ، قَالَ: «أَنْسُتَ رِقَاعًا». فَسَطَفْتُ، فَفَرَفْتُ يَدِي فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «حُمَةُ». فَضَمَمْتُ، فَمَا نَسِيتُ حَدِيثًا بَعْدَ. [رواجع: ١١٨. أخرجه مسلم: ٢٤٩٢].

قوله: (باب) كذا في الأصول بغير ترجمة، وكان من حقه أن يكون قبل البابين اللذين قبله لأنه ملحق بعلامات النبوة وهو كالفضل منها، لكن لما كان كل من البابين راجعاً إلى الذي قبله وهو علامات النبوة سهل الأمر في ذلك وذكر فيه أحاديث.

الحديث الأول: حديث أنس.

قوله: (إن رجلين من أصحاب النبي ﷺ) هما أسيد بن حضير ومعاذ بن بشر، وسيأتي بيان ذلك في فضائل الصحابة قريباً إن شاء الله تعالى. الحديث الثاني: حديث المغيرة بن شعبة ؓ لا يزال ناس من أمي ظاهرين ؓ الحديث، وسيأتي الكلام عليه في الاعتصام إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث والرابع: حديث معاوية ومعاذ في المنى، والوليد في الإسناد هو ابن مسلم، وابن جابر هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ومالك بن جهمر بسم التحتانية بعدها معجمة خفيفة والميم مكسورة وهو السكسكي نزل حصص، وماله في البخاري سوى هذا الحديث، وقد أعاده بإسناده ومنته في التوحيد، وهو من كبار التابعين، وقد قيل إن له صحة ولا يصح ويأتي البحث في المراد بالذين لا يزالون ظاهرين قائمين بأمر الدين إلى يوم القيامة إن كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث عروة وهو البارقي.

قوله: (حدثنا شبيب بن غرقدة) هو بفتح للمجمة وموحلتين وزن سعيد وخرقة بفتح للمجمة وسكون الراء بعدها قاف، تابي صغير ثقة عنهم، ما له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (جمعت أجلي يتحدلون) أي قبيلته، وهم منسوبون إلى بارق جبل باليمن نزل به سعد بن عدي بن حارثة بن عمرو بن عامر مزينة فسبوا إليه، وهذا يقتضي أن يكون سمعه من جماعة أقدم ثلاثة.

قوله: (عن عروة) هو ابن الجعد أو ابن أبي الجعد، وقد تقدم بيان الصواب من ذلك في ذكر الخليل من كتاب الجهاد.

قوله: (أعطاه ديناراً يشري له به شاة) في رواية أبي ليلى عند أحمد وغيره «عن عروة بن أبي الجعد قال: عرض للنبي ﷺ جلب، فأعطاني ديناراً فقال: أي عروة انت الجلب فاشتر لنا شاة قال: فأتيت الجلب فساومت صاحبه فاشترت منه شاتين بدينار».

قوله: (لجاء أحدهما بدينار) أي وقي معه دينار. وفي رواية أبي ليلى فلقيني رجل فساومني فبته شاة بدينار، وجئت بالدينار والشاة.

قوله: (فدعا له بالبركة في يمه) في رواية أبي ليلى عن عروة ؓ فقال: اللهم بارك له في صفقة يمينه ؓ وفيه أنه أمضى له ذلك وأرضاه، واستدل به على جواز بيع الفضولي، وتوقف الشافعي فيه تناره قال: لا يصح لأن هذا الحديث غير ثابت، وهذه رواية المزني عنه، وثارة قال: إن صح الحديث قلت به، وهذه رواية البيهقي. وقد أجاب من لم يأخذ بها بأنها واقعة عين، فيحتمل أن يكون عروة كان وكيلاً في البيع والشراء معاً، وهذا بحث قوي يقف به الاستدلال بهذا الحديث على تصرف الفضولي والله أعلم. وأما قول الخطابي والبيهقي وغيرهما: إنه غير متصل لأن أبي لم يسم أحد منهم فهو على طريقة بعض أهل الحديث يسمون ما في إسناده مبهم مرسل أو مقطوعاً، والتحقيق إذا وقع التصريح بالجهاد أنه متصل في إسناده مبهم، إذ لا فرق فيما يتعلق بالاتصال والانتقطاع بين رواية الجبل والمعروف، فالجبل نظير المجهول في ذلك، ومع ذلك فلا يقال في إسناد صرح كل من فيه بالسماع من شيخه إنه مقطوع وإن كانوا أو بعضهم غير معروف.

قوله: (وكان لو اشترى الواجب لويح فيه) في رواية أبي ليلى المذكورة قال: «فلقد رأيتني أقت بكناسة الكوفة فأربع ألفاً قبل أن أصل إلى أهلي» قال وكان يشترى الجوزي ويبيع.

قوله: (ومن صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه) يعني أن اسم صحبة النبي ﷺ مستحق لمن صحبه أقل ما يطلق عليه اسم صحبة لغة وإن كان العرف يخص ذلك ببعض اللزمة. ويطلق أيضاً على من رآه رؤية ولو على بعد. وهذا الذي ذكره البخاري هو الراجح، لأنه أنه هل يشترط في الرائي أن يكون بحيث يميز ما رآه أو يكفي مجرد حصول الرؤية؟ هل نظر، وعمل من صف في الصحابة يدل على الثاني، فإنهم ذكروا مثل محمد بن أبي بكر الصديق، وإنما ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر وأيام، كما ثبت في الصحيح أنه أسماه بنت عيسى ولدته في حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة، وذلك في أواخر ذي القعدة سنة عشر من الهجرة، ومع ذلك فأحدث هذا الضرب مراسيل، والخلاف الجاري بين الجمهور وبين أبي إسحاق الإسفراييني ومن وافقه على رد المراسيل مطلقاً حتى مراسيل الصحابة لا يجري في أحاديث هؤلاء لأن أحاديثهم لا من قبيل مراسيل كبار التابعين ولا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ وهذا ما يلغى به فيقال: صحابي حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة. ومنهم من بالغ فكان لا يعد في الصحابة إلا من صحب الصحبة العرفية، كما جاء عن عاصم الأحمول قال: «رأى عبد الله بن سرجس رسول الله ﷺ، غير أنه لم يكن له صحبة» أخرجه أحمد، هذا مع كون عاصم قد روى عن عبيد الله بن سرجس هذا عدة أحاديث، وهي عند مسلم وأصحاب السنن، وأكثرها من رواية عاصم عنه، ومن جعلها قوله: أن النبي ﷺ استغفر له. فهذا رأي عاصم أن الصحابي من يكون صحب الصحبة العرفية، وكذا روي عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد في الصحابة إلا من أقام مع النبي ﷺ ستة فصاعداً أو غزا معه غزوة فصاعداً، والعمل على خلاف هذا القول لأنهم اتفقوا على عدم جمع جم في الصحابة لم يجتمعوا بالنبي ﷺ إلا في حجة الوداع، ومن اشترط الصحبة العرفية أخرج من له رؤية أو من اجتمع به لكنه فارقه عن قرب، كما جاء عن أنس أنه قيل له: هل بقي من أصحاب النبي ﷺ غيرك؟ قال: لا، مع أنه كان في ذلك الوقت عدد كثير من لقيه من الأعراب. ومنهم من اشترط في ذلك أن يكون حين اجتماعه به بالغاً، وهو مردود أيضاً لأنه يخرج مثل الحسن بن علي ونحوه من أحداث الصحابة، والذي جزم به البخاري هو قول أحمد والجمهور من الحديثين وقول البخاري «من المسلمين» قيد يخرج به من صحبه أو من رآه من الكفار، فأسلم من أسلم بعد موته منهم فإن كان قوله «من المسلمين» حالاً خرج من هذه صفته وهو المعتد. ويرد على الترخيف من صحبه أو رآه مؤبناً به ثم ارتد بعد ذلك ولم يعد إلى الإسلام فإنه ليس صحابياً اتفاقاً، فينبغي أن يضاف فيه «ومات على ذلك». وقد وقع في مسند أحمد حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجمعي وهو عن أسلم في الفتحة وشهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحقه الحذلان فلتحق في خلافة عمر بالروم وتصر بسبب شيء أغضبه، وإخراج حديث مثل هذا مشكل، ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده والله أعلم. فلو ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانياً بعد عوده فالصحيح أنه معدود في الصحابة لإطابق الحديثين على عدم الأشعث بن قيس ونحوه ممن وقع له ذلك، وإخراجهم أحاديثهم في المسانيد، وهل يخص جميع ذلك ببني آدم أو بعدم غيرهم من الملائكة؟ هل نظر، أما الجن فالراجح دخولهم لأن النبي ﷺ بعث إليهم قطعاً، وهم مكلفون، فيهم العصاة والطائعون، فمن عرف اسمه منهم لا ينبغي التردد في ذكره في الصحابة وإن كان ابن الأثير عاب ذلك على أبي موسى فلم يستند في ذلك إلى حجة. وأما الملائكة فيترقب عدمهم فيهم على ثبوت بعثته إليهم، فإن فيه خلافاً بين الأصوليين، حتى نقل بعضهم الإجماع على ثبوته، وعكس بعضهم، وفإن كله فيحسن رآه وهو في قيد الحياة الدنوية، أما من رآه بعد موته وقبل دفنه فالراجح أنه ليس بصحابي ولا لحد من اتفق أن يرى جسده المكرم وهو في قبره المعظم ولو في هذه الأعصار، وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرأه كذلك على طريق الكرامة، إذ حجة من أثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة، وهذه الحياة ليست دنوية وإنما هي أخروية لا تتعلق بها أحكام الدنيا، فإن الشهداء أحياء ومع ذلك فإن الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على أحكام غيرهم من الموتى، والله أعلم. وكذلك المراد بهذه الرؤية من اتفقت له ممن تقدم شرحه وهو بظان، أما من رآه في المنام وإن كان قد رآه حقاً فذلك مما يرجع إلى الأمور المعنوية لا الأحكام الدنوية فلذلك لا يعد صحابياً ولا يجب عليه أن يعمل بما أمره به في تلك الحالة والله أعلم. وقد وجدت ما جزم به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه علي بن الحسين، فترأت: «المستخرج» لأبي القاسم بن منته يستند إلى أحد بن سيار الحافظ المروزي قال: سمعت أحمد بن عتيق يقول قال علي بن الحسين: من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ، وقد بسطت هذه المسألة فيما جمعت من علوم الحديث، وهذا القدر في هذا المكان كاف. ثم ذكر المصنف في الباب

الله عني شتم قريش، وحديث أبي بكر الصديق في قوله «وإبني شبيه بالنبي» وحديث عبد الله بن بسر في صفة شيب النبي ﷺ، وحديث البراء «كان وجه رسول الله ﷺ مثل القمر» وحديث أبي هريرة «بعثت من خير قرون بني آدم»، وحديث جابر «كان النبي ﷺ تمام عيانه ولا ينأى قلبه» أورده معلقاً، وحديث ابن مسعود «كان نعد الآيات بركة» وحديث البراء «كان بالحديبية أربع عشرة مائة والحديبية بئر فترحاتها» الحديث، وحديث جابر في حنين الجذع، وحديث ابن عمر فيه، وحديث عمرو بن تغلب في قتال الترك، وحديث خباب «ألا تستصبر لنا» وحديث ابن عباس في الذي قال: «شيخ كبير، به حمى تغور» وحديث ابن عباس في تفسير «إذا جاء نصر الله» [النصر: ١] وحديثه في الوصية بالنصارى، وحديث سعد بن معاذ في قتل أمية بن خلف، وحديث معاذ في الذين لا يزالون ظاهرين بالشام. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سيرة آثار، والله أعلم بالصواب.



٦٢- كتاب فضائل الصحابة

١- باب فضائل أصحاب النبي ﷺ وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ

٣٦٤٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو قَانَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، يَقْبِضُوا فِيهِمُ مِنَ النَّاسِ، يَقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ يَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقْبِضُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، يَقْبِضُوا فِيهِمُ مِنَ النَّاسِ، يَقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ يَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقْبِضُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، يَقْبِضُوا فِيهِمُ مِنَ النَّاسِ، يَقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ يَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقْبِضُ لَهُمْ». [راجع: ٢٨٩٧. أخرجه مسلم: ٢٥٣٢].

٣٦٥٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا الصُّنْدُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ: سَمِعْتُ زُهَيْرَ بْنَ مَرْثُومٍ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حَصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قُرَيْشِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ - قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَذْرِي: أَذْكَرُ بَعْدَ قُرَيْشٍ قُرَيْشِي أَوْ لُثَالَا - ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَتَّبِعُونَ وَلَا يَسْتَفْهِنُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَتْلَوْنَ وَلَا يَقُولُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السُّنَنُ». [راجع: ٢٦٥١. أخرجه مسلم: ٢٥٣٥].

٣٦٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَيْسُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرَيْشِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ سَيِّئُ شَهَادَةِ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ».

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانُوا يَضْرِبُونَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْفَهْدِ وَنَحْوِ مِثَارٍ. [راجع: ٢٦٥٢. أخرجه مسلم: ٢٥٣٣].

قوله: (باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بطريق الإجمال ثم التفصيل. أما الإجمال فيشمل جميعهم، لكنه اقتصر فيه على شيء مما يوافق شرطه. وأما التفصيل فلأن ورد فيه شيء مخصوصه على شرطه. وسقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر وحده.

ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث جابر بن عبد الله عن أبي سعيد، وهو من رواية صحابي عن صحابي.

قوله: (يأتي على الناس زمان فيفوزو فقام) بكسر الفاء ثم تحتانية بهززة، وحكي فيه ترك الهززة أي جماعة، وقد تقدم ضبطه في «باب من استعان بالضعفاء» في أوائل الجهاد، ويستفاد منه بطلان قول من ادعى في هذه الأعصار للشارة الصعبة لأن الخبر يتضمن استمرار الجهاد والبعوث إلى بلاد الكفار وأنهم يسألون: هل فيكم أحد من أصحابه؟ فيقولون لا، وكذلك في التابعين وفي أتباع التابعين، وقد وقع كل ذلك فيما مضى وانقطعت البعوث عن بلاد الكفار في هذه الأعصار، بل استعسج الحال في ذلك على ما هو معلوم مشاهد من مدة متطاولة ولا سيما في بلاد الأندلس، وضبط أهل الحديث آخر من مات من الصحابة، وهو علي الإطلاق، أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي كما جزم به مسلم في صحيحه، وكان موته سنة مائة وقيل: سنة سبع ومائة وقيل: سنة عشر ومائة، وهو مطابق لقوله ﷺ قبل وفاته بشهر: «على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض من هو عليها اليوم أحد» ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ذكر طبقة رابعة ولفظه «يأتي على الناس زمان يبعث منهم البحث فيقولون انظروا هل نجدون فيكم أحداً من أصحاب النبي ﷺ؟ فيجد الرجل فيفتح لهم، ثم يبعث البحث الثاني فيقولون انظروا إلى أن قال ثم يكون البحث الرابع» وهذه الرواية شاذة، وأكثر الروايات مقتصر على الثلاثة كما سأوضح ذلك في الحديث الذي بعده. وعظه حديث واثلة رحمه «لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأيي وصاحبي، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأيي وصاحبي» الحديث أخرجه ابن أبي شيبة وإسناده حسن.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه وبذلك جزم ابن السكن وأبو نعيم في «المستخرج» والنضر هو ابن شميل، وأبو جرة بالجيم والراء صاحب ابن عباس وحدثنا عن تابعي مثله.

قوله: (خبر أمي قري) أي أهل قري، والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة، ويقال إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمن نبي أو رئيس يجمعهم على ملة أو ملحق أو عمل، ويطلق القرن على مدة من الزمان، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين لكن أم أو من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة، وما عدا ذلك فقد قال به قائل. وذكر الجوهري بين الثلاثين والثمانين، وقد وقع في حديث عبد الله بن بسر عند مسلم ما يدل على أن القرن مائة وهو المشهور، وقال صاحب المطالع: القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد، وثبت المائة في حديث عبد الله بن بسر وهي ما عند أكثر أهل العراق، ولم يذكر صاحب «الحكم» الخمسين وذكر من عشر إلى سبعين ثم قال: هذا هو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمن، وهذا أصل الأقوال وبه صرح ابن الأعرابي وقال: إنه مأخوذ من الأقران، ويمكن أن يحمل عليه المختلف من الأقوال المتقدمة من قال إن القرن أربعون فصاعداً، أما من قال إنه دون ذلك فلا يلتزم على هذا القول والله أعلم. والمراد بقرن النبي ﷺ في هذا الحديث الصحابة، وقد سبق في صفة النبي ﷺ قوله: «وبعث في خير قرون بني آدم» وفي رواية بريدة عند أحمد «خير هذه الأمة القرن الذين بعثت فيهم» وقد ظهر أن الذي بين البشة وآخر من مات من الصحابة مائة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل على اختلاف في وفاة أبي الطفيل، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعاً وتسعين، وأما قرن التابعين فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين، وأما الذين بعدهم فإن اعتبر منها كان نحواً من خمسين، فظهر بذلك أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان والله أعلم. واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين من يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً قاضياً، وأعطفت المعتزلة السنتها، ودفعت الفلاسة رءوسها، وامتنع أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تنيراً شديداً، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن، وظهر قوله ﷺ: «ثم يشو الكذب» ظهوراً بيناً حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات والله المستعان.

قوله: (ثم الذين يلونهم) أي القرن الذين بعدهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم أتباع التابعين، واقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من أتباع التابعين، لكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى الجمر أو الأفراد؟ محل بحث، وإلى الثاني غما الجمهور، والأول قول ابن عبد البر، والذي يظهر أن من قاتل مع النبي ﷺ أو في زمانه بأمره أو اتفق شيئاً من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده

كأنما من كان، وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْثَرُ أُعْظَمَ دَرَجَةُ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا﴾ الآية للحديث: ١٠٠. واحتج ابن عبد البر بحديث «مثل أمي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره» وهو حديث حسن له طرق قد يرتقى بها إلى الصحة، وأغرب التوروي فزاه في تناوئه إلى مستد أبي يعلى من حديث أسد بن سنان ضعيف، مع أنه عند الترمذي بإسناد أقوى منه من حديث أسد، وصححه ابن حبان من حديث عمار، وأجاب عنه التوروي بما حاصله: أن المراد من يشتبه عليه الحال في ذلك من أهل الزمان الذين يدركون عيسى ابن مريم عليه السلام ويعرون في زمانه من الخير والبركة وانتظام كلمة الإسلام ودخول كلمة الكفر، فيشتبه الحال على من شاهد ذلك أي الزماني خير، وهذا الاشياء منقطع بصريح قوله ﷺ: «خير القرون قري» والله أعلم. وقد روى ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير أحد التابعين بإسناد حسن قال: قال رسول الله ﷺ «ليكون المسيح أقواماً إليهم لتلكم أو خير ثلاثاً ولن يغزي الله أمة أنا أوها والمسيح آخرها» وروى أبو داود والترمذي من حديث أبي ثعلبة رحمه «تأتي أيام للعامل فيهن أجر حسين: قيل: منهم أو منا يا رسول الله؟ قال: بل منكم» وهو شاهد لحديث «مثل أمي مثل المطر»، واحتج ابن عبد البر أيضاً بحديث عمر رحمه «أفضل الخلق إيماناً قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولم يروني» الحديث أخرجه الطيالسي وغيره لكن إسناده ضعيف فلا حجة فيه. وروى أحمد والدارمي والطبراني من حديث أبي جمة قال: «أول أبي جمة: يا رسول الله، أحد خير منا؟ أسلمنا مملكت، وجاهدنا مملكت. قال: قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني» وإسناده حسن وقد صححه الحاكم. واحتج أيضاً بأن السبب في كون القرن الأول خير القرون أنهم كانوا غرياء في إيمانهم لكثرة الكفار حيث ذكروهم وصبرهم على أذاهم وتسميهم بدينهم، قال: فكل ذلك أواخرهم إذا أقاموا الدين وتسموا به وصبروا على الطاعة حين ظهور المصاحبي والفقن كانوا أيضاً عند ذلك غرياء، وزكت أعمالهم في ذلك الزمان كما زكت أعمال أولئك. ويشهد له ما رواه مسلم عن أبي هريرة رحمه «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطري للغرياء» وقد تعقب كلام ابن عبد البر بأن مقتضى كلامه أن يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة، وبذلك صرح القرطبي، لكن كلام ابن عبد البر ليس على الإطلاق في حق جميع الصحابة، فإنه صرح في كلامه باستثناء أهل بدر والحبيبية. نعم والذي ذهب إليه الجمهور أن فضيلة الصعبة لا يندفع عمل المشاهدة رسول الله ﷺ، وأما من اتفق له الذب عنه والسبق إليه بالهجرة أو النصره وضبط الشرع المتلقى عنه وتبليغه لمن بعده فإنه لا يعدله أحد من يأتي بعده، لأنه ما من خصلة من الخصال المذكورة إلا ولذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده، فظهر فضله. وعصل النزاع يتضح فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة كما تقدم، فإن جمع بين مختلف الأحاديث المذكورة كان متجهاً، على أن حديث «للعامل منهم أجر حسين منكم» لا يدل على أفضلية غير الصحابة على الصحابة، لأن مجرد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة، وإيضاً فالأجر يقع بتفاضله بالنسبة إلى ما تأمله في ذلك العمل فاما ما فاز به من شاهد النبي ﷺ من زيادة فضيلة المشاهدة فلا يعدله فيها أحد، فيهدد الطريق يمكن تأويل الأحاديث المتقدمة، وأما حديث أبي جمة فلم يتفق الرواة على لفظه، فقد رواه بعضهم بلفظ الخبرية كما تقدم، ورواه بعضهم بلفظ «قلنا يا رسول الله هل من قوم أعظم منا أجراً؟» الحديث أخرجه الطبراني وإسناده هذه الرواية أقوى من إسناد الرواية المتقدمة، وهي توافق حديث أبي ثعلبة، وقد تقدم الجواب عنه والله أعلم.

قوله: (فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة) وقع مثل هذا الشك في حديث ابن مسعود وأبي هريرة عند مسلم، وفي حديث بريدة عند أحمد، وجاء في أكثر الطرق بغير شك، منها عن النعمان بن بشير عند أحمد، وعن مالك عند مسلم من عائشة «قال رجل: يا رسول الله أي الناس خير؟ قال: القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني، ثم الثالث» ووقع في رواية الطبراني وسموه ما يفسر به هذا السؤال، وهو ما أخرجه من طريق بلال بن سعد بن غنيم عن أبيه قال قلت: يا رسول الله أي الناس خير؟ فقال: أنا وقري، فذكر مثله. وللطيالسي من حديث عمر رحمه، خير أمي القرن الذي أنا منهم، ثم الثاني، ثم الثالث، ووقع في حديث جمدة بن هيرة عند ابن أبي شيبة والطبراني إثبات القرن الرابع ولفظه «خير الناس قري»، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الأخرون لرداء ورجاله ثقات، إلا أن جمدة مختلف في صحته والله أعلم.

قوله: (ثم إن بعدهم قوماً) كذا للآثر، وليبعضهم «قوم» فيحتمل أن يكون من الناس على طريقة من لا يكتب الألف في المنصوب، ويحتمل أن تكون «إن» تقريرية بمعنى نعم وفيه بعد وتكلف. واستدل بهذا الحديث على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن

تفاوتت منازلهم في الفضل، وهذا محمول على الغالب والأكثرية، فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وجدت فيه الصفات المذكورة للمعومة لكن بقله، بخلاف من بعد القرون الثلاثة فإن ذلك كثر فيهم واشتهر، وفيه بيان من ترد شهادتهم وهم من اتصف بالصفات المذكورة، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «ثم يشو الكذب» أي يكثر. واستدل به على جواز المناظرة بين الصحابة قاله المازري، وقد تقدم باقي شرحه في الشهادات.

الحديث الثالث: حديث ابن مسعود في المعنى وقد تقدم في الشهادات سنداً ومثقلاً، وتقدم من شرحه هناك ما يتعلق بالشهادات، والله أعلم

٢- باب مناقب المهاجرين وفضلهم

مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ النِّجْمِيُّ رضي الله عنه.

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِزْقًا وَنَصْرًا وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَتَوْكَ هُمْ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

وَقَالَ: ﴿إِلَّا تَتَصَدَّقُوا فَقَدْ تَصَدَّقَ اللَّهُ - إِلَى قَوْلِهِ- إِنَّ اللَّهَ مَعَ﴾ [العنبر: ٤٠]. قَالَتْ عَائِشَةُ وَأَبُو سَيْدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْغَارِ.

٣٦٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ النَّوَّاسِ قَالَ: اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ عَازِبَ رَجُلًا بِعَلَاةٍ عَشْرَ دِينَهَارًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَازِبَ: مَرِ النَّوَّاسَ فَلْيَحْمِلْ إِلَيَّ رَحْلِي، فَقَالَ عَازِبٌ: لَا، حَتَّى تَخْدَنَا: كَيْفَ صَنَعْتَ أَنْتَ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ خَرَجْنَا مِنْ مَكَّةَ، وَالْمَشْرُكُونَ يَطْلُبُونَ نَكْمًا؟ قَالَ: ارْتَحَلْنَا مِنْ مَكَّةَ، فَاحْتَمْنَا، أَوْ: سَرَبْنَا لَيْلَتًا وَتَوَقَّسْنَا حَتَّى أَظْهَرْنَا وَقَامَ قَائِمُ الظُّهْرِ، فَرَبَّيْتُ بِصَعْرِي حَتَّى أَرَى مِنْ جِلْدِ قَاوِيٍّ يَبِيْءُ، فَإِذَا صَغُورَةٌ، أَتَيْتُهَا فَظَلَمْتُ بَيْتَهُ حَتَّى لَهَا نَسْرَتُهُ، ثُمَّ فَرَسْتُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَهْدِي، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: احْمِلْ بِنَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَاحْمِلْ بِنَا نَبِيَّ اللَّهِ، ثُمَّ انْطَلَقْتُ أَنْظُرُ مَا حَوْلِي حَتَّى أَرَى مِنْ الْعُلَاقِ أَحَدًا، فَإِذَا أَنَا بِرَاغِي عِنْدَ مَسْرُوقٍ عَتَمَ إِلَى الصَّخْرَةِ، يُرِيدُ مِنْهَا الَّذِي ارْتَدَا، فَسَأَلْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ: لِمَنْ أَنْتَ يَا غُلَامُ، قَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، سَمَاءُ فَرَقَتْهُ، قُلْتُ: هَلْ فِي عَيْتِكَ مِنْ تَبَنٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَهَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لَبَنًا تَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرْتُهُ فَاطْعَلْ شَاةً مِنْ عَيْتِهِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُخَ حَرَقَهَا مِنْ الْغَارِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُخَ كَفَّيْهِ، فَقَالَ: هَكَذَا، حَسْبُ إِحْدَى كَفَّيْهِ بِالْأُخْرَى، فَحَلَبَ لِي كَبَّةً مِنْ لَبَنٍ، وَقَدْ جَمَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا وَءَى فَمِهَا حَرَقَةٌ، فَصَبَّيْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ اسْتَفْلُهُ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَوَافَقْتُهُ قَدْ اسْتَبَقَهُ، فَقُلْتُ: احْرَبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَشَرِبَ حَتَّى رَحِيْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: قَدْ آتَى الرَّحِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بَلَى». فَارْتَحَلْنَا وَأَقْرَمُوا يَطْلُبُونَا، فَلَمَّ يَدْرُكُنَا أَحَدٌ مِنْهُمْ غَيْرَ سَرَاةً بَنِي مَالِكٍ بَنِي جُفْشَمٍ عَلَى قَوْمِي لَهُ، قُلْتُ: هَذَا الْعُلَاقُ قَدْ لَحِقَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ﴿لَا تَخْزَنَ إِنَّ اللَّهَ مَعَ﴾.

﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالْقَشِيِّ «تَسْرَحُونَ» [النحل: ٦٠] بالهدة. [راجع: ٢٤٣٩].
أخرجه مسلم: ٢٠٠٩، مختصره بزيادة، ٢٠٠٩ في الزهد ٧٥ مطولاً.

٣٦٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَنَا فِي الْغَارِ: لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لَأَبْصَرَنَا، فَقَالَ: «مَا ظَنُّكَ يَا أَبَا بَكْرٍ بِإِثْنَيْنِ اللَّهِ تَالِئِهِمَا». [الطبر: ٥٣٢٢].

أخرجه مسلم: ٢٣٨١.

قوله: (باب مناقب المهاجرين وفضلهم) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر،

قوله: (وقول الله عز وجل ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ الآية [الحشر: ٨] سابقاً الأصلي وكريمة إلى قوله: ﴿هُم الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] وأشار المنصف بهذه الآية إلى ثبوت فضل المهاجرين لما اشتملت عليه من أوصافهم الجميلة وشهادة الله تعالى لهم بالصدق.

قوله: (وقال الله تعالى: ﴿إِلَّا تَتَصَدَّقُوا فَقَدْ تَصَدَّقَ اللَّهُ﴾ الآية [العنبر: ٤٠]) ساق في رواية الأصلي وكريمة إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [ذاتوبة: ٤٠] وأشار المنصف بها إلى ثبوت فضل الأنصار فإنهم امتثلوا الأمر في نصرة، وكان نصر الله له في حال التوجه إلى المدينة بمخفه من أذى المشركين الذين اتبعوه ليردوه عن مقصده. وفي الآية أيضاً فضل أبي بكر الصديق لأنه افتقد بهذه المثابة حيث صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك السفرة ووقاه بنفسه كما سيأتي، وشهد الله له فيها بأنه صاحب نبيه.

قوله: (وقالت عائشة وأبو سعيد وابن عباس: كان أبو بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغار) أي لما خرجا من مكة إلى المدينة، حديث عائشة سيأتي مطولاً في «باب الهجرة إلى المدينة» وفيه «ثم لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بغار في جبل ثور» الحديث. وحديث أبي سعيد أخرجه ابن حبان من طريق أبي عروانة عن الأحمش عن أبي صالح عنه في قصة بعث أبي بكر إلى الحج، وفيه «قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أَنْتَ أَخِي وَصَاحِبِي فِي الْغَارِ» الحديث وحديث ابن عباس في تفسير براءة في قصة ابن عباس مع ابن الزبير، وفيها قول ابن عباس «وأما جدك فصاحب الغار» يريد أبو بكر، وابن عباس حديث آخر لعله أسس بالمراد أخرجه أحمد والحاكم من طريق عمرو بن ميمون عنه قال: «كان للمشركين يرمون علياً وهم يظنون أنه النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء أبو بكر فقال: يا رسول الله، فقال له علي: إنه انطلق نحو بني ميمون فأفركه، قال فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار» الحديث. وأصله في الترمذي والنسائي دون المقصود منه هنا. روى الحاكم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَاتَّوَلَّ اللَّهُ سَكِيَّتَهُ عَلَيْهِ﴾ قال: «على أبي بكر» وروى عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» من وجه آخر عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبو بكر صاحبي ومؤنسي في الغار» الحديث، ورجاله ثقات.

قوله: (حدثنا عبد الله بن رجاء) هو الغفاني بضم المعجمة وتخفيف الدال المهمة وبعد الألف نون بصري ثقة، وكذا بقية رجال الإسناد.

قوله: (فقال عازب: لا حتى تحدثنا) كذا وقع في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، وقد تقدم في «علامات النبوة» من رواية زهير عن أبي إسحاق بلفظ «فقال لعازب: ابث ابنك يحمله معي، قال: فحملته معه وخرج أبي يتقدم ثمنه، فقال له أبي: يا أبا بكر حدثني» وظاهرهما التخالف، فإن مقتضى رواية إسرائيل أن عازباً استنع من إرسال ولده مع أبي بكر حتى يهدمه، ومقتضى رواية زهير أنه لم يعلق التحديث على شرط، ويمكن الجمع بين الروايتين بأن عازباً أشرط أولاً وأجابه أبو بكر إلى سؤاله، فلما شرعوا في التوجه استنجز عازب منه ما وعده به من التحديث ففعل، قال الخطابي: تمسك بهذا الحديث من استبجاز أخذ الأجرة على التحديث، وهو تمسك باطل، لأن هؤلاء اتخذوا التحديث بضاعة، وأما الذي وقع بين عازب وأبي بكر فلأنه هو على مقتضى العادة

الجارية بين التجار بأن أتباعهم يحملون السلعة مع المشتري سواء أعطاهم أجرة أم لا، كما قاله، ولا ريب أن في الاستدلال للجواز بذلك بعداً، لثبوته على أن عزابه لو استمر على الانتفاع من إرسال ابنه لاستمر أبو بكر على الانتفاع من التحديث، والله أعلم.

قوله: (لماذا أنا براع) لم أتف على تسميته ولا على تسمية صاحب الغنم، إلا أنه جاء في حديث عبد الله بن مسعود شيء تنسك به من زعم أنه الراعي، وذلك فيما أخرجه أحمد وابن حبان من طريق عاصم، عن زر عن ابن مسعود قال: «كنت أرمي غنماً لعقبة بن أبي معيط، فمر بي رسول الله ﷺ وأبو بكر فقال: يا غلام هل من لبن؟ قلت: نعم، ولكن مؤثراً، الحديث وهذا لا يصلح أن يفسر به الراعي في حديث البراء لأن ذلك قيل له: «هل أنت حالب؟» فقال: نعم، وهذا أشار بأنه غير حالب، وذلك حلب من شاة حائل، وهذا من شاة لم تلحق، ثم إن في بقية هذا الحديث ما يدل على أن قصته كانت قبل الهجرة لقوله فيه: «ثم أتيت بعد هذا قلت: يا رسول الله علمني من هذا القول» فإن هذا يشعر بأنها كانت قبل إسلام ابن مسعود وإسلام ابن مسعود كان قديماً قبل الهجرة بزمان، فيطعن أن يكون هو صاحب القصة في الهجرة، والله أعلم.

قوله: (فشرب حتى رخصت) وقع في رواية أوس عن خديج عن أبي إسحاق قال أبو إسحاق فتكلم بكلمة والله ما سمعتها من غيره، كأنه يعني قوله: «حتى رخصت» فإنها مشعرة بأنه آمن في الشرب، وعادته المألوفة كانت عدم الإحسان.

قوله: (قد آن الرحيل يا رسول الله) أي دخل وقته، وتقدم في علامات النبوة فقال رسول الله ﷺ: ألم يأن الرحيل؟ قلت: بلى، فيجيب بينهما بأن يكون النبي ﷺ بدأ فقال، فقال له أبو بكر بلى، ثم أعاد عليه بقوله «قد آن الرحيل» قال المهلب بن أبي صفرة: إنما شرب النبي ﷺ من لبن تلك الغنم لأنه كان حيثن في زمن الكارمة، ولا يعارضه حديثه «لا يجلين أحد ماشية أحد إلا يذنه» لأن ذلك وقع في زمن التشاح، أو الثاني محمول على التسور والاختلاس والأول لم يقع فيه ذلك بل قدم أبو بكر سؤال الراعي هل أنت حالب؟ فقال: نعم، كأنه سأله هل أخذ لك صاحب الغنم في حلبها لمن يرد عليك؟ فقال: نعم أو جرى على العادة للمالوفة للحرب في إياحة ذلك والإيفن في الحلب على المار ولا ين السيل، فكان كل راع مالوفاً له في ذلك. وقال النلاوي: إنما شرب من ذلك على أنه ابن سبيل وله شرب ذلك إذا احتاج، ولا سيما النبي ﷺ، وأبعد من قال: إنما استجازه لأنه مال للحربي، لأن القتال لم يكن فرض بعد ولا أبيحت الغنائم. وقد تقدم شيء من هذه البحوث في هذه المسألة في آخر اللفظة، وفيها الكلام على إياحة ذلك للمسافر مطلقاً. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: خدمة التابع الحضر للمتبع في يفتته والذب عنه عند نومه، وشدة عبه أي بكر للنبي ﷺ وأدبه معه وإظهاره له على نفسه، وفيه أدب الأكل والشرب واستحباب التنظيف لما يؤكل ويشرب، وفيه استصحاب آلة السفر للإفادة والسفرة ولا يقدح ذلك في التزكّل، وسنأتي قصة سرقة في الهجرة مستوفاة إن شاء الله تعالى، وأوردنا هنا مختصرة جداً وفي علامات النبوة أم من.

(هـ): أورد الإسماعيلي هذا الحديث عن أبي خليفة عن عبد الله بن رجاء شيخ البخاري فيه فزاد في آخره «ومضى رسول الله ﷺ وأنا معه حتى أتينا المدينة ليلاً، فتنازعه القوم أيهم ينزل عليه» فذكر القصة مطولة، وسأذكر ما فيها من الفوائد في «باب الهجرة» إن شاء الله تعالى.

٣- باب قول النبي ﷺ: «سئوا الأنواب، إلا نأب أبي بكر»

قَالَ ابْنُ حَسَابٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ٤٦٧].

٣٦٥٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فَلَانٌ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، عَنْ بُرَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: عَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ عَبْدًا مِنَ الدُّنْيَا وَتَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاتَّخَذَ ذَلِكَ عَبْدًا مَا عِنْدَ اللَّهِ». قَالَ: فَكَيْ أَوْ بَكْرٍ، فَجَبَنَّا نَكْبَاهُ: أَنْ يُعَيِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْمُعَيَّرُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَكْظَمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ أَمْنِ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صَحْبِهِ وَعَالِيهِ أَمَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُنْخَلًا خَلِيلًا غَيْرَ زَيْ لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ وَمَوْدُئُهُ، لَا يَتَّقَنُ لِي الْمَسْجِدَ بَابَ إِلَّا مَدْ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ». [راجع: ٤٦٦. أخرجه مسلم: ٢٣٨٢].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: سئوا الأنواب، إلا نأب أبي بكر، قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) وصله المصنف في الصلاة بلفظ «سئوا عني كل خوخة» فكان ذكره بالمشي.

قوله: (حدثنا أبو عامر هو العقدي (وفليح) هو ابن سليمان، وهو ومن فوقه مدنيون.

قوله: (عن عبيد بن حنين) تقدم بيان الاختلاف في إسناده في «باب الخوخة في المسجد» في أوائل الصلاة.

قوله: (خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مالك عن أبي النضر الأتي في الهجرة إلى المدينة «جلس على المنبر فقال» وفي حديث ابن عباس الماضي تلو حديث أبي سعيد في «باب الخوخة» من أوائل الصلاة «في مرضه الذي مات فيه» ولمسلم من حديث جندب «سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بخمس ليال» وفي حديث أبي بكر «سمعت النبي ﷺ يقول قبل وفاته بثلاث» فذكر الحديث في خطبة أبي بكر، وهو طرف من هذا، وكان أبا بكر ﷺ فهم الرمز الذي أشار به النبي ﷺ من قرينة ذكره ذلك في مرض موته، فاستشعر منه أنه أراد نفسه فلذلك بكى.

قوله: (لماذا أنا براع) لم أتف على تسميته ولا على تسمية صاحب الغنم، إلا أنه جاء في حديث عبد الله بن مسعود شيء تنسك به من زعم أنه الراعي، وذلك فيما أخرجه أحمد وابن حبان من طريق عاصم، عن زر عن ابن مسعود قال: «كنت أرمي غنماً لعقبة بن أبي معيط، فمر بي رسول الله ﷺ وأبو بكر فقال: يا غلام هل من لبن؟ قلت: نعم، ولكن مؤثراً، الحديث وهذا لا يصلح أن يفسر به الراعي في حديث البراء لأن ذلك قيل له: «هل أنت حالب؟» فقال: نعم، وهذا أشار بأنه غير حالب، وذلك حلب من شاة حائل، وهذا من شاة لم تلحق، ثم إن في بقية هذا الحديث ما يدل على أن قصته كانت قبل الهجرة لقوله فيه: «ثم أتيت بعد هذا قلت: يا رسول الله علمني من هذا القول» فإن هذا يشعر بأنها كانت قبل إسلام ابن مسعود وإسلام ابن مسعود كان قديماً قبل الهجرة بزمان، فيطعن أن يكون هو صاحب القصة في الهجرة، والله أعلم.

قوله: (فشرب حتى رخصت) وقع في رواية أوس عن خديج عن أبي إسحاق قال أبو إسحاق فتكلم بكلمة والله ما سمعتها من غيره، كأنه يعني قوله: «حتى رخصت» فإنها مشعرة بأنه آمن في الشرب، وعادته المألوفة كانت عدم الإحسان.

قوله: (قد آن الرحيل يا رسول الله) أي دخل وقته، وتقدم في علامات النبوة فقال رسول الله ﷺ: ألم يأن الرحيل؟ قلت: بلى، فيجيب بينهما بأن يكون النبي ﷺ بدأ فقال، فقال له أبو بكر بلى، ثم أعاد عليه بقوله «قد آن الرحيل» قال المهلب بن أبي صفرة: إنما شرب النبي ﷺ من لبن تلك الغنم لأنه كان حيثن في زمن الكارمة، ولا يعارضه حديثه «لا يجلين أحد ماشية أحد إلا يذنه» لأن ذلك وقع في زمن التشاح، أو الثاني محمول على التسور والاختلاس والأول لم يقع فيه ذلك بل قدم أبو بكر سؤال الراعي هل أنت حالب؟ فقال: نعم، كأنه سأله هل أخذ لك صاحب الغنم في حلبها لمن يرد عليك؟ فقال: نعم أو جرى على العادة للمالوفة للحرب في إياحة ذلك والإيفن في الحلب على المار ولا ين السيل، فكان كل راع مالوفاً له في ذلك. وقال النلاوي: إنما شرب من ذلك على أنه ابن سبيل وله شرب ذلك إذا احتاج، ولا سيما النبي ﷺ، وأبعد من قال: إنما استجازه لأنه مال للحربي، لأن القتال لم يكن فرض بعد ولا أبيحت الغنائم. وقد تقدم شيء من هذه البحوث في هذه المسألة في آخر اللفظة، وفيها الكلام على إياحة ذلك للمسافر مطلقاً. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: خدمة التابع الحضر للمتبع في يفتته والذب عنه عند نومه، وشدة عبه أي بكر للنبي ﷺ وأدبه معه وإظهاره له على نفسه، وفيه أدب الأكل والشرب واستحباب التنظيف لما يؤكل ويشرب، وفيه استصحاب آلة السفر للإفادة والسفرة ولا يقدح ذلك في التزكّل، وسنأتي قصة سرقة في الهجرة مستوفاة إن شاء الله تعالى، وأوردنا هنا مختصرة جداً وفي علامات النبوة أم من.

(هـ): أورد الإسماعيلي هذا الحديث عن أبي خليفة عن عبد الله بن رجاء شيخ البخاري فيه فزاد في آخره «ومضى رسول الله ﷺ وأنا معه حتى أتينا المدينة ليلاً، فتنازعه القوم أيهم ينزل عليه» فذكر القصة مطولة، وسأذكر ما فيها من الفوائد في «باب الهجرة» إن شاء الله تعالى.

قوله: (ترجوه بالعشي، تسرحون بالغدوة) هو تفسير قوله تعالى: «ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون» [التحل: ٦] وهو تفسير أبي عبيدة في «الجزاز» وثبت هذا في رواية الكشيبي وحسنه، والصواب أن يثبت في حديث عائشة في قصة الهجرة فإن فيه «يرعى عليها عامر بن فهيرة ويروعيها عليهما» فهذا هو محل شرح هذه اللفظة بخلاف حديث البراء فلم يجر فيه هذه اللفظة ذكر، والله تعالى أعلم.

قوله: (عن ثابت) في رواية حبان بن ملال في التفسير عن همام «حدثنا ثابت».

قوله: (عن أنس عن أبي بكر) في رواية حبان المذكورة «حدثنا أنس حدثني أبو بكر».

قوله: (قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأنا في الفار) زاد في رواية حبان المذكورة «فرايت آثار المشركين» وفي رواية موسى بن إسماعيل عن همام في الهجرة «فرقت رأسي فلما أنا بأقدام القوم».

قوله: (لو أن أحدهم نظر تحت قدميه) فيه جمعي «لو» الشرطية للاستقبال خلافاً للآكثر واستدل من جوزه بمجيء الفعل المضارع بعدها بقوله تعالى: «لو يطعمكم في كثير من الأمر لستم»، وعلى هذا فيكون قاله حالة وقوفهم على الفار، وعلى القول الأكثر يكون قاله بعد مفاهيم شكر الله تعالى على صيانتها منهم. قوله: «لو أن أحدهم

قوله: (بين الدنيا وبين ما عنده) في رواية مالك المذكورة: بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده.

قوله: (فصحبنا لبيكاه) وقع في رواية محمد بن سنان في «باب الخوخة» المذكورة: «قلت في نفسي» وفي رواية مالك قال الناس انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله ﷺ عن عبده وهو يقول فذاك! ويجمع بأن أبا سعيد حدث نفسه بذلك فوافق حديث غيره بذلك فنقل جميع ذلك.

قوله: (وكان أبو بكر أعلمنا) في رواية مالك «وكان أبو بكر هو أعلمنا به» أي بالنبي ﷺ، أو بالمراد من الكلام المذكور، زاد في رواية محمد بن سنان: «قال: يا أبا بكر لا تنبئ».

قوله: (إن آمن الناس عليّ في صحبته وماله أبو بكر) في رواية مالك كذلك، وفي رواية محمد بن سنان: «إن من آمن الناس عليّ» بزيادة من، وقال فيها «أبا بكر» بالنصب للآكثر، ولبعضهم «أبو بكر» بالرفع، وقد قيل إن الرفع خطأ والصواب النصب لأنه اسم إن، ووجه الرفع بتقدير خبر الشأن أي إنه، والجاء والجور بصد خبر مقدم وأبو بكر مبتدأ مؤخر، أو عليّ أن يجمعرك التنية اسم فلا يعرب ما وقع فيها من الأداة أو «إنه» بمعنى نعم أو إن «من» زائدة على رأي الكسائي، وقال ابن بري: يجوز الرفع إذا جعلت من صفة لشيء علوف فتقديره إن رجلاً أو إنساناً من آمن الناس فيكون اسم إن علوفاً والجاء والجور في موضع الصفة، وقوله: «أبو بكر» الخبر، وقوله «أمن» أفضل تفصيل من لمن بمعنى العطاء والتبذل، بمعنى إن أبذل الناس لنفسه وماله، لا من النية التي تصد الصنعة، وقد تقدم تقرير ذلك في «باب الخوخة» وأغرب الداودي فشرحه على أنه من النية وقال: تقديره لو كان يترجيه لأحد الامتنان على نبي الله ﷺ لتوجه له، والأول أولى، وقوله: «أمن الناس» في رواية الباب ما يوافق حديث ابن عباس بلفظ «ليس أحد من الناس آمن عليّ في نفسه وماله من أبي بكر» وأما الرواية التي فيها «من» فإن قلنا زائدة فلا تخالف، ولا تحصل على أن المراد أن لغيره مشاركة ما في الأفضلية إلا أنه مقدم في ذلك بديل ما تقدم من السياق وما تأخر، ويؤيده ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ «ما لأحد له عندنا يد إلا كافأته عليها، ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يد» يكافئه الله بها يوم القيامة» فإن ذلك يدل على ثبوت ما لغيره، إلا أن أبي بكر رجحاناً. فلما فصل له حيث أطلق أراد أنه أرجحهم في ذلك، وحيث لم يطلق أراد الإشارة إلى من شاركه في شيء من ذلك، ووقع بيان ذلك في حديث آخر لابن عباس رفعه نحو حديث الترمذي وزاد «منه أعني بلالاً ومئة هاجر بنبيه» أخرجه الطبراني، وعنه في طريق أخرى «ما أحد أعظم عندني يداً من أبي بكر» وإسناني بنفسه وماله، وأتبعني إسناني به» أخرجه الطبراني، وفي حديث مالك بن دينار عن أنس رفعه «إن أعظم الناس علينا منّا أبو بكر، زوجي ابنته، وإسناني بنفسه. وإن غير المسلمين ما لأبو بكر، أعني من بلالاً، وحلي إلى دار الهجرة» أخرجه ابن عساکر، وأخرج من رواية ابن حبان التيمي عن أبيه عن علي بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت «أنتق أبو بكر عليّ النبي ﷺ أربعين ألف درهم» وروى الزبير بن بكار عن عروة عن عائشة «أنه لما مات ما ترك ديناراً ولا درهما».

قوله: (لو كنت معصياً لخليل الله) أي حاصله، ووقع في حديث ابن عباس الآتي بعد باب «أفضل» وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبيد الله بن تمام عن خالد الحذاء بلفظ «ولكن أخوة الإيمان والإسلام أفضل» وأخرجه أبو يعلى من طريق يعلى بن حكيم عن عكرمة بلفظ «ولكن خلة الإسلام أفضل» وفيه إشكال، فإن الخلة أفضل من أخوة الإسلام لأنها تستلزم ذلك وزيادة، فقيل المراد أن مودة الإسلام مع النبي ﷺ يفضل من مودة مع غيره، وقيل: أفضل بمعنى فاضل، ولا يمكن على ذلك اشتراك جميع الصحابة في هذه الفضيلة لأن رجحان أبي بكر عرف من غير ذلك وأخوة الإسلام ومودة متفاوتة بين المسلمين في نصر الدين وإعلاء كلمة الحق وتخصيل كثرة الشواهد، ولأبي بكر من ذلك أعظمه وأكثره، والله أعلم. ووقع في بعض الروايات «ولكن خوة الإسلام» بغير ألف فقال ابن بطال: لا أعرف معنى هذه الكلمة ولا أجد خوة بمعنى خلة في كلام العرب، وقد وجدت في بعض الروايات «ولكن خلة الإسلام» وهو الصواب: وقال ابن التين: لعل الألف سقطت من الرواية فإنها ثابتة في سائر الروايات، ووجهه إسن

قوله: (لا ياب أبي بكر) زاد الطبراني من حديث معاوية في آخر هذا الحديث بمعناه «فإني رأيت عليه نوراً».

قوله: (لا ياب أبي بكر) زاد الطبراني من حديث معاوية في آخر هذا الحديث بمعناه «فإني رأيت عليه نوراً».

قوله: (لا ياب أبي بكر) زاد الطبراني من حديث معاوية في آخر هذا الحديث بمعناه «فإني رأيت عليه نوراً».

لَا تَخْلُتُهُ. أَنْزَلَهُ أَبَا بَكْرٍ.

الصور، باب ٢٨، أخرجه مسلم: ٢٣٩٢.

٣٦٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقْدَالٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ غَفْوَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ قُوَّةَ غِيْلَةٍ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ أَخَذَ حِفْظِي قُوَّتِي يَسْتَرْحِمِي، إِلَّا أَنْ اتَّعَذَّ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ لَنْ تَصْنَعَ ذَلِكَ غِيْلَةً». قَالَ مُوسَى: فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَذْكَرَ عَبْدُ اللَّهِ: مَنْ جَرَّ لِيْلَةً؟ قَالَ: لَمْ أَشْعُرْ ذَكَرَ إِلَّا قُوَّةً. [مط: ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، أخرجه مسلم: ٢٠٨٥، بدون ذكر أبي بكر].

٣٦٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَرْبٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَفْقَرُ زَوْجَيْنِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دُعِيَ مِنْ أَهْوَابٍ - بَعْضُ: الْخَلَّةُ - بِأَعْيُنِ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ تَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، دُعِيَ مِنْ تَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، دُعِيَ مِنْ تَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ، دُعِيَ مِنْ تَابِ الصَّيَامِ، وَتَابَ الرِّثَاءِ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا عَلَى هَذَا الَّذِي يُدْعَى مِنْ يَلَدِ الْأَوْبَابِ مِنْ حُرُورَةٍ، وَقَالَ: هَلْ يُدْعَى مِنْهَا كُلُّهَا أَحَدٌ بِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ بِمَا بَا بَكْرٍ. [راجع: ١٨٨٧، أخرجه مسلم: ١٠٢٧].

٣٦٦٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوةُ بْنُ الْوَيْثَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَأَبُو بَكْرٍ بِالْمَشْرِجِ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ: بَعْضُ بِالْمَعَالِيَةِ - فَقَامَ غَمْرٌ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: وَقَالَ غَمْرٌ: وَاللَّهِ مَا كَانَ يَفْعُ فِي نَفْسِي إِلَّا ذَلِكَ، وَلَتَكُنَّ اللَّهُ، فَلَيَقَطْعَنَّ أَيْدِي رِجَالٍ وَأَرْجُلِهِمْ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَكَتَفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: قَالَ: يَا أَبَا أَنْتَ وَأُمِّي، طِبْتَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُلْقِيكَ اللَّهُ الْمَوْتَيْنِ أَبَدًا، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: أَيُّهَا الْخَالِفُ عَلَى رِسَالَتِكَ، لَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ جَلَسَ غَمْرٌ. [راجع: ١٢٤١].

٣٦٦٨- فَحَبَدَ اللَّهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَتَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِلَّا مَنْ كَانَ يَهْدِي مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَهْدِي اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، وَقَالَ: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ» [المر: ٣٠] وَقَالَ: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ فَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَتَلَّيْتُمْ عَلَى أَغْصَانِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَمُوتَ اللَّهُ حَيًّا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ» [آل عمران: ١٤٤]. قَالَ: فَشَجَّ النَّاسُ يَتَكُونُ، قَالَ: وَاجْتَمَعَتِ الْأَنْصَارُ إِلَى سَعْدِ بْنِ حَبَادَةَ فِي سَفِيحَةٍ بَيْنَ سَاعِدَةٍ، فَقَالُوا: بَيْنَا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، فَلَنَعْبُدَ إِلَهُكُمْ أَبُو بَكْرٍ وَغَمْرٌ بْنُ الْغَطَابِ وَأَبُو عُرَيْثَةَ بْنُ الْخِرَاجِ، فَلَنَعْبُدَ غَمْرٌ بِكُلِّكُمْ فَاسْتَكْبَرَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ غَمْرٌ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنِّي قَدْ حَيَّاتُ كَلَامًا قَدْ اغْتَضَيْتُ خِيَسَتِ أَنْ لَا يَلْفَظَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَلَّمَ أَتْلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ فِي كَلَامِهِ: نَحْنُ الْأَمْرَاءُ وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ، فَقَالَ حَسْبُ بْنُ الْمُسْلِبِ: لَا، وَاللَّهِ لَا نَقْبَلُ، بَيْنَا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا، وَلَكِنَّا الْأَمْرَاءُ، وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ دَارًا، وَأَحْرَثُهُمْ احْتِبَاءً، قَابِعُوا غَمْرًا وَأَبَا عُرَيْثَةَ بْنَ الْخِرَاجِ، فَقَالَ غَمْرٌ: بَلْ يُبْلِيكَ أَنْتَ، فَانْتَ سَيِّئًا، وَغَمْرٌ: وَاحْتَبَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاعْتَدَ غَمْرٌ بِبَيْتِهِ قَبَائِمَهُ، وَبَاهَمَةَ النَّاسِ، فَقَالَ قَابِلٌ: قَلْبُكُمْ سَعْدٌ بَيْنَ حَبَادَةَ، فَقَالَ غَمْرٌ: قَلْبُهُ اللَّهُ.

٣٦٥٩- حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَتْ إِسْرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَامْرَأَتَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ. قَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ جُنْتُ وَكَمْ أَجْدَلًا؟ كَانَهَا يَقُولُ: الْمَوْتُ، قَالَ ﷺ: «إِنْ لَمْ تَجِدِيْنِي فَأَيُّ أَبَا بَكْرٍ». [مط: ٥٧٢٠، ٥٧٢١، أخرجه مسلم: ٢٣٨٦].

٣٦٦٠- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْغُبَرِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشْرٍ، عَنْ وَثْقَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارًا يَقُولُ: وَابْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا مَعَهُ إِلَّا خَمْسَةُ أَطْبِئِ وَأَمْرَاتَانِ، وَأَبُو بَكْرٍ. [مط: ٣٨٥٧].

٣٦٦١- حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ عَالِدٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ يُسْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي الْمُرْقَادِ ﷺ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى أَبُو بَكْرٍ أَجَلًا بِغُرُوبِ قُوَّتِهِ حَتَّى أَهْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ خَامَرَ». فَسَلَّمَ وَقَالَ: إِنِّي كَانَ تَبِي وَتَبَنِ ابْنِ الْغَطَابِ شَيْءٌ، فَاسْتَرْحَتُ إِلَيْهِ ثُمَّ لَيْتَ، فَسَأَلَهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي فَأَبَى عَلَيَّ، فَقُلْتُ إِلَيْكَ، قَالَ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ». فَلَا، ثُمَّ إِنَّ غَمْرًا لَبِثَ فَأَتَى مَنَزِلَ أَبِي بَكْرٍ، فَسَأَلَ: أَنْتُمْ أَبُو بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: لَا، فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ [فَسَلَّمَ]، فَجَمَلَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ يَمْتَمَرُ، حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ عَلَى رُكْبَتِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَطْلَمَ، مَرَكِبِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَخْتِي إِلَيْكُمْ فَلَقْتُمْ كَلْبَتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ صَدَقَ، وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَأْوِرُوا لِي صَاحِبِي. مَرَكِبِينَ، لَمَّا أَوْفَى بِمَنْعَا. [مط: ٥٦٤٠].

٣٦٦٢- حَدَّثَنَا مَعْنَى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُعْتَصِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَلْدَاءُ، حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي خُفَّانٍ قَالَ: حَدَّثَنِي غَمْرٌ بْنُ الْقَاسِمِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلَى جَبَشٍ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَاتَّخَذَهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ». فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: «أَبُو هَامٍ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «غَمْرٌ بْنُ الْغَطَابِ». فَقَدْ رَجَلًا. [مط: ٥٤٥٨، أخرجه مسلم: ٢٣٨٤].

٣٦٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَرْبٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَمَا رَاحَ فِي غِيَمِهِ، عَدَا عَلَيْهِ اللَّذْبُ فَاحْذَرْتُ مِنْهَا شَاءَ، فَطَلَبَهُ الرَّامِي فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ اللَّذْبُ فَقَالَ: مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّحَرِ، يَوْمَ لَسَ لَهَا رَاحَ غَيْرِي؟ وَبَيْنَمَا وَجَلَّ يَسُوقُ بِقُرَّةٍ قَدْ حَمَلَ عَلَيْهَا، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَكَلَّمَتْهُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَمْ أَخْلَقْتُ لِهَذَا، وَلَكِنِّي خُلِفْتُ لِلْعُرْثِ». قَالَ النَّاسُ: مَبْهَاتُ اللَّهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقَبْنِي أَوْيُنَ بِذَلِكَ وَأَبُو بَكْرٍ وَغَمْرٌ بْنُ الْغَطَابِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. [راجع: ٢٣٢٤، أخرجه مسلم: ٢٣٨٨].

٣٦٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ، وَابْتُ عَلَى قَلْبِي عَلَيْهَا دَلُورٌ، فَتَرَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اخْتَلَعَا ابْنُ أَبِي لَهْعَةَ، فَزَعَّ بِهَا دُلُوبًا أَوْ ذُلُوبَيْنِ، وَبَيَّ نَزْعِهِ حَقَقْتُ، وَاللَّهِ يَغْفِرُ لِي حَقَقْتُ، ثُمَّ اسْتَخَالَتْ غَرَبًا، فَاخْتَلَعَا ابْنُ الْغَطَابِ، فَلَمَّ أَوْ غَفَرًا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ غَمْرٍ، حَتَّى حَزَبَ النَّاسُ بِطَلْعِهِ». [مط: ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٤٥، ومطري

[راجع: ١٧٤٢].

مَنْ هَذَا؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: عَلَى رَسُولِكَ، ثُمَّ دَعَيْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ؟ قَالَ: «أَفَلَا لَكَ وَبَشْرَةٌ بِالْحَقِّ». فَأَقْبَلْتُ حَتَّى قُلْتُ لَأَبِي بَكْرٍ: ادْخُلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُشْرِكُ بِالْحَقِّ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَجَلَسَ عَنْ يَمِينِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ لِي الْقَفِّ، وَدَلَّى رَجُلِي فِي الْبَيْتِ كَمَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَشَفَ عَنْ سَائِرِهِ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَجَلَسْتُ، وَقَدْ تَرَكْتُ أَخِي يَتَوَضَّأُ وَيَلْعَنِي، قُلْتُ: إِنَّ يَوْمَ اللَّهِ بَفُلَانٍ خَيْرًا - يُرِيدُ أَخَاهُ - يَا بُو، فَإِذَا إِنْسَانٌ يَحْرُكُ الْبَابَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قُلْتُ: عَلَى رَسُولِكَ، ثُمَّ جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، قُلْتُ: هَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْتَأْذِنُ؟ قَالَ: «أَفَلَا لَكَ وَبَشْرَةٌ بِالْحَقِّ». فَجِئْتُ قُلْتُ: ادْخُلْ، وَتَشْرُكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْحَقِّ، فَدَخَلَ فَجَلَسَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَفِّ عَنْ يَسَارِهِ، وَدَلَّى رَجُلِي فِي الْبَيْتِ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَجَلَسْتُ، قُلْتُ: إِنَّ يَوْمَ اللَّهِ بَفُلَانٍ خَيْرًا يَا بُو، فَجَاءَ إِنْسَانٌ يَحْرُكُ الْبَابَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، قُلْتُ: عَلَى رَسُولِكَ، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَبَّرْتُهُ، قَالَ: «أَفَلَا لَكَ وَبَشْرَةٌ بِالْحَقِّ، عَلَى بَلْوَى نَعِيكَ». فَجِئْتُ قُلْتُ: ادْخُلْ، وَتَشْرُكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْحَقِّ، عَلَى بَلْوَى نَعِيكَ، فَدَخَلَ فَوَجَدَ الْقَفَّ قَدْ مَلِئَ، فَجَلَسَ وَجَاهَهُ مِنْ الشَّقِّ الْأَخْرِي.

٣٦٧٠- ثُمَّ لَقِيَ بَصْرَ أَبِي بَكْرٍ النَّاسَ الْهَذَى وَغَرَفَهُمُ الْحَقُّ الْيَدِي عَلَيْهِمْ، وَخَرَجُوا بِهِ يَقُولُونَ: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ - إِلَى الشَّاكِرِينَ». [راجع: ١٧٤٢].

٣٦٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ أَبِي رَاحِدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو يَنْفَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَفِيفِ قَالَ: قُلْتُ لَأَبِي: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ، وَغَسِيِبَةُ ابْنُ يَظْنَ، عُثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

٣٦٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَادِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالنَّجْدِ، أَوْ بِبَنَاتِ الْجَبَلِ، انْفَطَحَ جَيْدِي لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْيَمَانِيَةِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَكَبَرُوا عَلَى مَاءٍ، وَكَبَسَ مَقَهُمْ مَاءً، فَاتَى النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ، أَفَأَتَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ مَعَهُ، وَكَبَرُوا عَلَى مَاءٍ وَكَبَسَ مَقَهُمْ مَاءً؟ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَاحِبٌ رَأْسُهُ عَلَى فَعِيلِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَسْبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَكَبَرُوا عَلَى مَاءٍ، وَكَبَسَ مَقَهُمْ مَاءً، قَالَتْ: فَعَانَيْتِي، وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَلْعَنِي يَدِي فِي خَاصِرِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَعِيلِي، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى اسْتَبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنزَلَ اللَّهُ آيَةً انْتَبَهَ قَتْمُهُمْ، فَقَالَ اسْبِئْهُ بْنُ الْخَطَّابِ: مَا هِيَ بِأَوْفَى بِرَجُلِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: جَبَحًا الْجَمِيرُ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعَيْدَ تَحْتَهُ. [راجع: ٣٣٤].

قَالَ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ: فَأَوَّلُهَا قُبُورُهُمْ. [المر: ٤٣٦٩٣، ٤٣٦٩٤، ٤٣٦٩٥، ٤٣٦٩٦، ٤٣٦٩٧، ٤٣٦٩٨، ٤٣٦٩٩، ٤٣٧٠٠، ٤٣٧٠١، ٤٣٧٠٢، ٤٣٧٠٣، ٤٣٧٠٤، ٤٣٧٠٥، ٤٣٧٠٦، ٤٣٧٠٧، ٤٣٧٠٨، ٤٣٧٠٩، ٤٣٧١٠، ٤٣٧١١، ٤٣٧١٢، ٤٣٧١٣، ٤٣٧١٤، ٤٣٧١٥، ٤٣٧١٦، ٤٣٧١٧، ٤٣٧١٨، ٤٣٧١٩، ٤٣٧٢٠، ٤٣٧٢١، ٤٣٧٢٢، ٤٣٧٢٣، ٤٣٧٢٤، ٤٣٧٢٥، ٤٣٧٢٦، ٤٣٧٢٧، ٤٣٧٢٨، ٤٣٧٢٩، ٤٣٧٣٠، ٤٣٧٣١، ٤٣٧٣٢، ٤٣٧٣٣، ٤٣٧٣٤، ٤٣٧٣٥، ٤٣٧٣٦، ٤٣٧٣٧، ٤٣٧٣٨، ٤٣٧٣٩، ٤٣٧٤٠، ٤٣٧٤١، ٤٣٧٤٢، ٤٣٧٤٣، ٤٣٧٤٤، ٤٣٧٤٥، ٤٣٧٤٦، ٤٣٧٤٧، ٤٣٧٤٨، ٤٣٧٤٩، ٤٣٧٥٠، ٤٣٧٥١، ٤٣٧٥٢، ٤٣٧٥٣، ٤٣٧٥٤، ٤٣٧٥٥، ٤٣٧٥٦، ٤٣٧٥٧، ٤٣٧٥٨، ٤٣٧٥٩، ٤٣٧٦٠، ٤٣٧٦١، ٤٣٧٦٢، ٤٣٧٦٣، ٤٣٧٦٤، ٤٣٧٦٥، ٤٣٧٦٦، ٤٣٧٦٧، ٤٣٧٦٨، ٤٣٧٦٩، ٤٣٧٧٠، ٤٣٧٧١، ٤٣٧٧٢، ٤٣٧٧٣، ٤٣٧٧٤، ٤٣٧٧٥، ٤٣٧٧٦، ٤٣٧٧٧، ٤٣٧٧٨، ٤٣٧٧٩، ٤٣٧٨٠، ٤٣٧٨١، ٤٣٧٨٢، ٤٣٧٨٣، ٤٣٧٨٤، ٤٣٧٨٥، ٤٣٧٨٦، ٤٣٧٨٧، ٤٣٧٨٨، ٤٣٧٨٩، ٤٣٧٩٠، ٤٣٧٩١، ٤٣٧٩٢، ٤٣٧٩٣، ٤٣٧٩٤، ٤٣٧٩٥، ٤٣٧٩٦، ٤٣٧٩٧، ٤٣٧٩٨، ٤٣٧٩٩، ٤٣٨٠٠، ٤٣٨٠١، ٤٣٨٠٢، ٤٣٨٠٣، ٤٣٨٠٤، ٤٣٨٠٥، ٤٣٨٠٦، ٤٣٨٠٧، ٤٣٨٠٨، ٤٣٨٠٩، ٤٣٨١٠، ٤٣٨١١، ٤٣٨١٢، ٤٣٨١٣، ٤٣٨١٤، ٤٣٨١٥، ٤٣٨١٦، ٤٣٨١٧، ٤٣٨١٨، ٤٣٨١٩، ٤٣٨٢٠، ٤٣٨٢١، ٤٣٨٢٢، ٤٣٨٢٣، ٤٣٨٢٤، ٤٣٨٢٥، ٤٣٨٢٦، ٤٣٨٢٧، ٤٣٨٢٨، ٤٣٨٢٩، ٤٣٨٣٠، ٤٣٨٣١، ٤٣٨٣٢، ٤٣٨٣٣، ٤٣٨٣٤، ٤٣٨٣٥، ٤٣٨٣٦، ٤٣٨٣٧، ٤٣٨٣٨، ٤٣٨٣٩، ٤٣٨٤٠، ٤٣٨٤١، ٤٣٨٤٢، ٤٣٨٤٣، ٤٣٨٤٤، ٤٣٨٤٥، ٤٣٨٤٦، ٤٣٨٤٧، ٤٣٨٤٨، ٤٣٨٤٩، ٤٣٨٥٠، ٤٣٨٥١، ٤٣٨٥٢، ٤٣٨٥٣، ٤٣٨٥٤، ٤٣٨٥٥، ٤٣٨٥٦، ٤٣٨٥٧، ٤٣٨٥٨، ٤٣٨٥٩، ٤٣٨٦٠، ٤٣٨٦١، ٤٣٨٦٢، ٤٣٨٦٣، ٤٣٨٦٤، ٤٣٨٦٥، ٤٣٨٦٦، ٤٣٨٦٧، ٤٣٨٦٨، ٤٣٨٦٩، ٤٣٨٧٠، ٤٣٨٧١، ٤٣٨٧٢، ٤٣٨٧٣، ٤٣٨٧٤، ٤٣٨٧٥، ٤٣٨٧٦، ٤٣٨٧٧، ٤٣٨٧٨، ٤٣٨٧٩، ٤٣٨٨٠، ٤٣٨٨١، ٤٣٨٨٢، ٤٣٨٨٣، ٤٣٨٨٤، ٤٣٨٨٥، ٤٣٨٨٦، ٤٣٨٨٧، ٤٣٨٨٨، ٤٣٨٨٩، ٤٣٨٩٠، ٤٣٨٩١، ٤٣٨٩٢، ٤٣٨٩٣، ٤٣٨٩٤، ٤٣٨٩٥، ٤٣٨٩٦، ٤٣٨٩٧، ٤٣٨٩٨، ٤٣٨٩٩، ٤٣٩٠٠، ٤٣٩٠١، ٤٣٩٠٢، ٤٣٩٠٣، ٤٣٩٠٤، ٤٣٩٠٥، ٤٣٩٠٦، ٤٣٩٠٧، ٤٣٩٠٨، ٤٣٩٠٩، ٤٣٩١٠، ٤٣٩١١، ٤٣٩١٢، ٤٣٩١٣، ٤٣٩١٤، ٤٣٩١٥، ٤٣٩١٦، ٤٣٩١٧، ٤٣٩١٨، ٤٣٩١٩، ٤٣٩٢٠، ٤٣٩٢١، ٤٣٩٢٢، ٤٣٩٢٣، ٤٣٩٢٤، ٤٣٩٢٥، ٤٣٩٢٦، ٤٣٩٢٧، ٤٣٩٢٨، ٤٣٩٢٩، ٤٣٩٣٠، ٤٣٩٣١، ٤٣٩٣٢، ٤٣٩٣٣، ٤٣٩٣٤، ٤٣٩٣٥، ٤٣٩٣٦، ٤٣٩٣٧، ٤٣٩٣٨، ٤٣٩٣٩، ٤٣٩٤٠، ٤٣٩٤١، ٤٣٩٤٢، ٤٣٩٤٣، ٤٣٩٤٤، ٤٣٩٤٥، ٤٣٩٤٦، ٤٣٩٤٧، ٤٣٩٤٨، ٤٣٩٤٩، ٤٣٩٥٠، ٤٣٩٥١، ٤٣٩٥٢، ٤٣٩٥٣، ٤٣٩٥٤، ٤٣٩٥٥، ٤٣٩٥٦، ٤٣٩٥٧، ٤٣٩٥٨، ٤٣٩٥٩، ٤٣٩٦٠، ٤٣٩٦١، ٤٣٩٦٢، ٤٣٩٦٣، ٤٣٩٦٤، ٤٣٩٦٥، ٤٣٩٦٦، ٤٣٩٦٧، ٤٣٩٦٨، ٤٣٩٦٩، ٤٣٩٧٠، ٤٣٩٧١، ٤٣٩٧٢، ٤٣٩٧٣، ٤٣٩٧٤، ٤٣٩٧٥، ٤٣٩٧٦، ٤٣٩٧٧، ٤٣٩٧٨، ٤٣٩٧٩، ٤٣٩٨٠، ٤٣٩٨١، ٤٣٩٨٢، ٤٣٩٨٣، ٤٣٩٨٤، ٤٣٩٨٥، ٤٣٩٨٦، ٤٣٩٨٧، ٤٣٩٨٨، ٤٣٩٨٩، ٤٣٩٩٠، ٤٣٩٩١، ٤٣٩٩٢، ٤٣٩٩٣، ٤٣٩٩٤، ٤٣٩٩٥، ٤٣٩٩٦، ٤٣٩٩٧، ٤٣٩٩٨، ٤٣٩٩٩، ٤٤٠٠٠، ٤٤٠٠١، ٤٤٠٠٢، ٤٤٠٠٣، ٤٤٠٠٤، ٤٤٠٠٥، ٤٤٠٠٦، ٤٤٠٠٧، ٤٤٠٠٨، ٤٤٠٠٩، ٤٤٠١٠، ٤٤٠١١، ٤٤٠١٢، ٤٤٠١٣، ٤٤٠١٤، ٤٤٠١٥، ٤٤٠١٦، ٤٤٠١٧، ٤٤٠١٨، ٤٤٠١٩، ٤٤٠٢٠، ٤٤٠٢١، ٤٤٠٢٢، ٤٤٠٢٣، ٤٤٠٢٤، ٤٤٠٢٥، ٤٤٠٢٦، ٤٤٠٢٧، ٤٤٠٢٨، ٤٤٠٢٩، ٤٤٠٣٠، ٤٤٠٣١، ٤٤٠٣٢، ٤٤٠٣٣، ٤٤٠٣٤، ٤٤٠٣٥، ٤٤٠٣٦، ٤٤٠٣٧، ٤٤٠٣٨، ٤٤٠٣٩، ٤٤٠٤٠، ٤٤٠٤١، ٤٤٠٤٢، ٤٤٠٤٣، ٤٤٠٤٤، ٤٤٠٤٥، ٤٤٠٤٦، ٤٤٠٤٧، ٤٤٠٤٨، ٤٤٠٤٩، ٤٤٠٥٠، ٤٤٠٥١، ٤٤٠٥٢، ٤٤٠٥٣، ٤٤٠٥٤، ٤٤٠٥٥، ٤٤٠٥٦، ٤٤٠٥٧، ٤٤٠٥٨، ٤٤٠٥٩، ٤٤٠٦٠، ٤٤٠٦١، ٤٤٠٦٢، ٤٤٠٦٣، ٤٤٠٦٤، ٤٤٠٦٥، ٤٤٠٦٦، ٤٤٠٦٧، ٤٤٠٦٨، ٤٤٠٦٩، ٤٤٠٧٠، ٤٤٠٧١، ٤٤٠٧٢، ٤٤٠٧٣، ٤٤٠٧٤، ٤٤٠٧٥، ٤٤٠٧٦، ٤٤٠٧٧، ٤٤٠٧٨، ٤٤٠٧٩، ٤٤٠٨٠، ٤٤٠٨١، ٤٤٠٨٢، ٤٤٠٨٣، ٤٤٠٨٤، ٤٤٠٨٥، ٤٤٠٨٦، ٤٤٠٨٧، ٤٤٠٨٨، ٤٤٠٨٩، ٤٤٠٩٠، ٤٤٠٩١، ٤٤٠٩٢، ٤٤٠٩٣، ٤٤٠٩٤، ٤٤٠٩٥، ٤٤٠٩٦، ٤٤٠٩٧، ٤٤٠٩٨، ٤٤٠٩٩، ٤٤١٠٠، ٤٤١٠١، ٤٤١٠٢، ٤٤١٠٣، ٤٤١٠٤، ٤٤١٠٥، ٤٤١٠٦، ٤٤١٠٧، ٤٤١٠٨، ٤٤١٠٩، ٤٤١١٠، ٤٤١١١، ٤٤١١٢، ٤٤١١٣، ٤٤١١٤، ٤٤١١٥، ٤٤١١٦، ٤٤١١٧، ٤٤١١٨، ٤٤١١٩، ٤٤١٢٠، ٤٤١٢١، ٤٤١٢٢، ٤٤١٢٣، ٤٤١٢٤، ٤٤١٢٥، ٤٤١٢٦، ٤٤١٢٧، ٤٤١٢٨، ٤٤١٢٩، ٤٤١٣٠، ٤٤١٣١، ٤٤١٣٢، ٤٤١٣٣، ٤٤١٣٤، ٤٤١٣٥، ٤٤١٣٦، ٤٤١٣٧، ٤٤١٣٨، ٤٤١٣٩، ٤٤١٤٠، ٤٤١٤١، ٤٤١٤٢، ٤٤١٤٣، ٤٤١٤٤، ٤٤١٤٥، ٤٤١٤٦، ٤٤١٤٧، ٤٤١٤٨، ٤٤١٤٩، ٤٤١٥٠، ٤٤١٥١، ٤٤١٥٢، ٤٤١٥٣، ٤٤١٥٤، ٤٤١٥٥، ٤٤١٥٦، ٤٤١٥٧، ٤٤١٥٨، ٤٤١٥٩، ٤٤١٦٠، ٤٤١٦١، ٤٤١٦٢، ٤٤١٦٣، ٤٤١٦٤، ٤٤١٦٥، ٤٤١٦٦، ٤٤١٦٧، ٤٤١٦٨، ٤٤١٦٩، ٤٤١٧٠، ٤٤١٧١، ٤٤١٧٢، ٤٤١٧٣، ٤٤١٧٤، ٤٤١٧٥، ٤٤١٧٦، ٤٤١٧٧، ٤٤١٧٨، ٤٤١٧٩، ٤٤١٨٠، ٤٤١٨١، ٤٤١٨٢، ٤٤١٨٣، ٤٤١٨٤، ٤٤١٨٥، ٤٤١٨٦، ٤٤١٨٧، ٤٤١٨٨، ٤٤١٨٩، ٤٤١٩٠، ٤٤١٩١، ٤٤١٩٢، ٤٤١٩٣، ٤٤١٩٤، ٤٤١٩٥، ٤٤١٩٦، ٤٤١٩٧، ٤٤١٩٨، ٤٤١٩٩، ٤٤٢٠٠، ٤٤٢٠١، ٤٤٢٠٢، ٤٤٢٠٣، ٤٤٢٠٤، ٤٤٢٠٥، ٤٤٢٠٦، ٤٤٢٠٧، ٤٤٢٠٨، ٤٤٢٠٩، ٤٤٢١٠، ٤٤٢١١، ٤٤٢١٢، ٤٤٢١٣، ٤٤٢١٤، ٤٤٢١٥، ٤٤٢١٦، ٤٤٢١٧، ٤٤٢١٨، ٤٤٢١٩، ٤٤٢٢٠، ٤٤٢٢١، ٤٤٢٢٢، ٤٤٢٢٣، ٤٤٢٢٤، ٤٤٢٢٥، ٤٤٢٢٦، ٤٤٢٢٧، ٤٤٢٢٨، ٤٤٢٢٩، ٤٤٢٣٠، ٤٤٢٣١، ٤٤٢٣٢، ٤٤٢٣٣، ٤٤٢٣٤، ٤٤٢٣٥، ٤٤٢٣٦، ٤٤٢٣٧، ٤٤٢٣٨، ٤٤٢٣٩، ٤٤٢٤٠، ٤٤٢٤١، ٤٤٢٤٢، ٤٤٢٤٣، ٤٤٢٤٤، ٤٤٢٤٥، ٤٤٢٤٦، ٤٤٢٤٧، ٤٤٢٤٨، ٤٤٢٤٩، ٤٤٢٥٠، ٤٤٢٥١، ٤٤٢٥٢، ٤٤٢٥٣، ٤٤٢٥٤، ٤٤٢٥٥، ٤٤٢٥٦، ٤٤٢٥٧، ٤٤٢٥٨، ٤٤٢٥٩، ٤٤٢٦٠، ٤٤٢٦١، ٤٤٢٦٢، ٤٤٢٦٣، ٤٤٢٦٤، ٤٤٢٦٥، ٤٤٢٦٦، ٤٤٢٦٧، ٤٤٢٦٨، ٤٤٢٦٩، ٤٤٢٧٠، ٤٤٢٧١، ٤٤٢٧٢، ٤٤٢٧٣، ٤٤٢٧٤، ٤٤٢٧٥، ٤٤٢٧٦، ٤٤٢٧٧، ٤٤٢٧٨، ٤٤٢٧٩، ٤٤٢٨٠، ٤٤٢٨١، ٤٤٢٨٢، ٤٤٢٨٣، ٤٤٢٨٤، ٤٤٢٨٥، ٤٤٢٨٦، ٤٤٢٨٧، ٤٤٢٨٨، ٤٤٢٨٩، ٤٤٢٩٠، ٤٤٢٩١، ٤٤٢٩٢، ٤٤٢٩٣، ٤٤٢٩٤، ٤٤٢٩٥، ٤٤٢٩٦، ٤٤٢٩٧، ٤٤٢٩٨، ٤٤٢٩٩، ٤٤٣٠٠، ٤٤٣٠١، ٤٤٣٠٢، ٤٤٣٠٣، ٤٤٣٠٤، ٤٤٣٠٥، ٤٤٣٠٦، ٤٤٣٠٧، ٤٤٣٠٨، ٤٤٣٠٩، ٤٤٣١٠، ٤٤٣١١، ٤٤٣١٢، ٤٤٣١٣، ٤٤٣١٤، ٤٤٣١٥، ٤٤٣١٦، ٤٤٣١٧، ٤٤٣١٨، ٤٤٣١٩، ٤٤٣٢٠، ٤٤٣٢١، ٤٤٣٢٢، ٤٤٣٢٣، ٤٤٣٢٤، ٤٤٣٢٥، ٤٤٣٢٦، ٤٤٣٢٧، ٤٤٣٢٨، ٤٤٣٢٩، ٤٤٣٣٠، ٤٤٣٣١، ٤٤٣٣٢، ٤٤٣٣٣، ٤٤٣٣٤، ٤٤٣٣٥، ٤٤٣٣٦، ٤٤٣٣٧، ٤٤٣٣٨، ٤٤٣٣٩، ٤٤٣٤٠، ٤٤٣٤١، ٤٤٣٤٢، ٤٤٣٤٣، ٤٤٣٤٤، ٤٤٣٤٥، ٤٤٣٤٦، ٤٤٣٤٧، ٤٤٣٤٨، ٤٤٣٤٩، ٤٤٣٥٠، ٤٤٣٥١، ٤٤٣٥٢، ٤٤٣٥٣، ٤٤٣٥٤، ٤٤٣٥٥، ٤٤٣٥٦، ٤٤٣٥٧، ٤٤٣٥٨، ٤٤٣٥٩، ٤٤٣٦٠، ٤٤٣٦١، ٤٤٣٦٢، ٤٤٣٦٣، ٤٤٣٦٤، ٤٤٣٦٥، ٤٤٣٦٦، ٤٤٣٦٧، ٤٤٣٦٨، ٤٤٣٦٩، ٤٤٣٧٠، ٤٤٣٧١، ٤٤٣٧٢، ٤٤٣٧٣، ٤٤٣٧٤، ٤٤٣٧٥، ٤٤٣٧٦، ٤٤٣٧٧، ٤٤٣٧٨، ٤٤٣٧٩، ٤٤٣٨٠، ٤٤٣٨١، ٤٤٣٨٢، ٤٤٣٨٣، ٤٤٣٨٤، ٤٤٣٨٥، ٤٤٣٨٦، ٤٤٣٨٧، ٤٤٣٨٨، ٤٤٣٨٩، ٤٤٣٩٠، ٤٤٣٩١، ٤٤٣٩٢، ٤٤٣٩٣، ٤٤٣٩٤، ٤٤٣٩٥، ٤٤٣٩٦، ٤٤٣٩٧، ٤٤٣٩٨، ٤٤٣٩٩، ٤٤٤٠٠، ٤٤٤٠١، ٤٤٤٠٢، ٤٤٤٠٣، ٤٤٤٠٤، ٤٤٤٠٥، ٤٤٤٠٦، ٤٤٤٠٧، ٤٤٤٠٨، ٤٤٤٠٩، ٤٤٤١٠، ٤٤٤١١، ٤٤٤١٢، ٤٤٤١٣، ٤٤٤١٤، ٤٤٤١٥، ٤٤٤١٦، ٤٤٤١٧، ٤٤٤١٨، ٤٤٤١٩، ٤٤٤٢٠، ٤٤٤٢١، ٤٤٤٢٢، ٤٤٤٢٣، ٤٤٤٢٤، ٤٤٤٢٥، ٤٤٤٢٦، ٤٤٤٢٧، ٤٤٤٢٨، ٤٤٤٢٩، ٤٤٤٣٠، ٤٤٤٣١، ٤٤٤٣٢، ٤٤٤٣٣، ٤٤٤٣٤، ٤٤٤٣٥، ٤٤٤٣٦، ٤٤٤٣٧، ٤٤٤٣٨، ٤٤٤٣٩، ٤٤٤٤٠، ٤٤٤٤١، ٤٤٤٤٢، ٤٤٤٤٣، ٤٤٤٤٤، ٤٤٤٤٥، ٤٤٤٤٦، ٤٤٤٤٧، ٤٤٤٤٨، ٤٤٤٤٩، ٤٤٤٥٠، ٤٤٤٥١، ٤٤٤٥٢، ٤٤٤٥٣، ٤٤٤٥٤، ٤٤٤٥٥، ٤٤٤٥٦، ٤٤٤٥٧، ٤٤٤٥٨، ٤٤٤٥٩، ٤٤٤٦٠، ٤٤٤٦١، ٤٤٤٦٢، ٤٤٤٦٣، ٤٤٤٦٤، ٤٤٤٦٥، ٤٤٤٦٦، ٤٤٤٦٧، ٤٤٤٦٨، ٤٤٤٦٩، ٤٤٤٧٠، ٤٤٤٧١، ٤٤٤٧٢، ٤٤٤٧٣، ٤٤٤٧٤، ٤٤٤٧٥، ٤٤٤٧٦، ٤٤٤٧٧، ٤٤٤٧٨، ٤٤٤٧٩، ٤٤٤٨٠، ٤٤٤٨١، ٤٤٤٨٢، ٤٤٤٨٣، ٤٤٤٨٤، ٤٤٤٨٥، ٤٤٤٨٦، ٤٤٤٨٧، ٤٤٤٨٨، ٤٤٤٨٩، ٤٤٤٩٠، ٤٤٤٩١، ٤٤٤٩٢، ٤٤٤٩٣، ٤٤٤٩٤، ٤٤٤٩٥، ٤٤٤٩٦، ٤٤٤٩٧، ٤٤٤٩٨، ٤٤٤٩٩، ٤٤٥٠٠، ٤٤٥٠١، ٤٤٥٠٢، ٤٤٥٠٣، ٤٤٥٠٤، ٤٤٥٠٥، ٤٤٥٠٦، ٤٤٥٠٧، ٤٤٥٠٨، ٤٤٥٠٩، ٤٤٥١٠، ٤٤٥١١، ٤٤٥١٢، ٤٤٥١٣، ٤٤٥١٤، ٤٤٥١٥، ٤٤٥١٦، ٤٤٥١٧، ٤٤٥١٨، ٤٤٥١٩، ٤٤٥٢٠، ٤٤٥٢١، ٤٤٥٢٢، ٤٤٥٢٣، ٤٤٥٢٤، ٤٤٥٢٥، ٤٤٥٢٦، ٤٤٥٢٧، ٤٤٥٢٨، ٤٤٥٢٩، ٤٤٥٣٠، ٤٤٥٣١، ٤٤٥٣٢، ٤٤٥٣٣، ٤٤٥٣٤، ٤٤٥٣٥، ٤٤٥٣٦، ٤٤٥٣٧، ٤٤٥٣٨، ٤٤٥٣٩، ٤٤٥٤٠، ٤٤٥٤١، ٤٤٥٤٢، ٤٤٥٤٣، ٤٤٥٤٤، ٤٤٥٤٥، ٤٤٥٤٦، ٤٤٥٤٧، ٤٤٥٤٨، ٤٤٥٤٩، ٤٤٥٥٠، ٤٤٥٥١، ٤٤٥٥٢، ٤٤٥٥٣، ٤٤٥٥٤، ٤٤٥٥٥، ٤٤٥٥٦، ٤٤٥٥٧، ٤٤٥٥٨، ٤٤٥٥٩، ٤٤٥٦٠، ٤٤٥٦١، ٤٤٥٦٢، ٤٤٥٦٣، ٤٤٥٦٤، ٤٤٥٦٥، ٤٤٥٦٦، ٤٤٥٦٧، ٤٤٥٦٨، ٤٤٥٦٩، ٤٤٥٧٠، ٤٤٥٧١، ٤٤٥٧

قوله: (إن جئت ولم أجده، كأنها تقول الموت) في رواية يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد عند البلاءدي «قالت فإن رجعت فلم أجده، تعرض بالموت»، وكذا عند الإسماعيلي من طريق ابن معمر عن إبراهيم، وهو يقرى جزم القاضي عياض أنه كلام جيد. وفي رواية الحميدي التي ذكرها في الأحكام «كانها تعني الموت» ومرادها إن جئت فوجدتك قد مت ماذا أصعل؟ واختلف في تعيين قائل «كانها» فجزم عياض بأنه جبير بن مطعم رآي الحديث وهو الظاهر، ويحتمل من دونه. وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال: «قلنا يا رسول الله لئى من ندفع صدقات أموالنا بعدك؟ قال: لئى أبي بكر الصديق» وهو لو ثبت كان أصحح في حديث الباب من الإشارة إلى أنه الخليفة بعده، لكن إسناده ضعيف. وروى الإسماعيلي في مجمع من حديث سهل بن أبي خيشمة قال: «بايع النبي ﷺ أعرابيا فسألهم أن أتى عليه أجله من يقضيه؟ فقال: أبو بكر. ثم سأله من يقضيه بعده؟ قال: عمر» الحديث. وأخرجه الطبراني في «الأوسط» من هذا الوجه مختصرا. وفي الحديث أن مواعيد النبي ﷺ كانت على من يتولى الخلافة بعده تنجزها. وفيه رد على الشيعة في زعمهم أنه نص على استخلاف علي والعباس، وسيأتي شيء من ذلك في «باب الاستخلاف» من كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي الطيب) هو المروزي، بغدادى الأصل يكتنى أبا سليمان واسم أبيه سليمان، وصفه أبو زرعة بالحافظ، وضعفه أبو حاتم، وليس له في البخاري غير هذا الحديث. وقد أخرجه من رواية غيره كما يأتي في «باب إسلام أبي بكر».

قوله: (حدثنا إسماعيل بن مجاهد) بابليه هو الكوفي، قواه يحيى بن معين وجماصة، ولينه بعضهم، وليس له عند البخاري أيضا غير هذا الحديث. وروية بفتح الواو والموحدة تابيه صغير.

قوله: (عن همام) هو ابن الحارث، وعند الإسماعيلي من طريق جمهور بن منصور عن إسماعيل «سمعت همام بن الحارث» وهو من كبار التابعين، وعمار هو ابن ياسر، والإسناد عن إسماعيل فصاعدا كوفيين.

قوله: (وما معه) أي عن أسلم.

قوله: (إلا خمسة أعبد و امرأتان وأبو بكر) أما الأعد فهم بلال وزيد بن حارثة وعامر بن نفيرة مولى أبي بكر، فإنه أسلم قديما مع أبي بكر وروى الطبراني من طريق عروة أنه كان عن كان يعذب في الله فاشتره أبو بكر واعتقه، وأبو فكيهة مولى صفوان بن أمية بن خلف ذكر ابن إسحاق أنه أسلم حين أسلم بلال فعذبته أمية فاشتره أبو بكر واعتقه. وأما الخامس فيحتمل أن يفسر بشقران، فقد ذكر ابن السكن في «كتاب الصحابة» عن عبد الله بن داود أن النبي ﷺ ربه من أبيه هو وأم أمين، وذكر بعض شيوخنا بدل أبي فكيهة عمار بن ياسر وهو محتمل، وكان ينبغي أن يكون منهم أبو هذيل الثلاثة كانوا ممن يعذب في الله وأمه أول من استشهدت في الإسلام طمئنا أبو جهل في قلبها بحرية فماتت، وأما المرأتان فخدجة والأخرى أم أمين أو سمية، وذكر بعض شيوخنا تبعاً للديماطي أنها أم الفضل زوج العباس، وليس بواضح لأنها وإن كانت قدمة الإسلام إلا أنها لم تذكر في السابقين، ولو كان كما قال لعبد أبو رافع مولى العباس لأنه أسلم حين أسلمت أم الفضل. كما عند ابن إسحاق. وفي هذا الحديث أن أبا بكر أول من أسلم من الأحرار المطلقة، ولكن مراد عمار بذلك عن أظهر إسلامه، وإلا فقد كان حبيبتا جماعة ممن أسلم لكنهم كانوا يفتخرون في أثارهم، وسيأتي قول سعد إن كان ثلثت الإسلام، وذلك بالنسبة إلى من أطلع على إسلامه ممن سبق إسلامه.

الحديث السادس:

قوله: (حدثنا زيد بن القاد) هو الدمشقي، ثقة قليل الحديث، وليس له في البخاري غير هذا الحديث الواحد، وكلهم مدشقيون، وسر بضم الموحدة وبالهملة.

قوله: (عن بسر بن عبيد الله) في رواية عبد الله بن العلاء بن زيد عند المصنف في التفسير «حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس سألت أبا الدرداء».

قوله: (أما صاحبكم) في رواية الكشميهني «أما صاحبك» بالإنفراد.

قوله: (فقد غامر) بالعين المعجمة أي خاض، والمعنى دخل في غمرة الخصومة، والغامر الذي يرمى بنسه في الأمر العظيم كالغمر وغيره. وقيل هو من الغمر بكسر المعجمة وهو الحق، أي صنع أمراً اقتضى أن يحقد على من صنعه معه ويعقد الآخر عليه، ووقع في تفسير الأعراف في رواية أبي ذر وحده «قال أبو عبد الله هو المصنف:

عبد الله ابن عمرو عن أحمد ما صنع المشركون برسول الله ﷺ، قال: رأيت غفيرة بن أبي معيط، جاء إلى النبي ﷺ وهو يصلي، فوضع رداءه في عنقه فخفف به خففا شديدا، فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه، فقال: «اتفلون رجلا أن يقول دعي الله، وقد جاءكم بالبينات من ربكم» [هاف: ٢٨]. [نظر: ٨١٥]. أخرجه مسلم: ٢٣٨٩.

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت متخذاً خليلاً، قاله أبو سعيد) يشير إلى حديثه السابق قبل باب ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي سعيد المذكور.

الحديث الثاني: حديث ابن عباس أخرجه من طرق ثلاث:

الأولى:

قوله: (لو كنت متخذاً خليلاً) زاد في حديث أبي سعيد «غير ربي» وفي حديث ابن مسعود عند مسلم «وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً». وقد تواروت هذه الأحاديث على نفي الخلقة من النبي ﷺ لأحد من الناس، وأما ما روي عن أبي بن كعب قال: «إن أحدث مهدي بنيك قبل موته بغمس، دخلت عليه وهو يقول: إنه لم يكن نبي إلا وقد اتخذ من أمته خليلاً، وإن خليلي أبو بكر. إلا وإن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً» أخرجه أبو الحسن الحريري في فوائده، وهذا يعارضه ما في رواية جندب عند مسلم كما قمته أنه سمع النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بغمس «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل» فإن ثبت حديث أبي أمكن أن يجمع بينهما بأنه لا يرى من ذلك تواضعا لربه وإعظاماً له أذن الله تعالى له فيه من ذلك اليوم لا رأى من تشوهه إليه وإكراماً لأبي بكر بذلك فلا يتناهى الخبران، أشار إلى ذلك المحب الطبري. وقد روى من حديث أبي أمامة نحو حديث أبي بن كعب دون التثيد بالخمس، أخرجه الواحدى في تفسيره، والخبران وأحيان، والله أعلم. وتفسيره، والخبران وأحيان، والله أعلم.

قوله: (ولكن أخى وصاحبي) في رواية خيشمة في «فضائل الصحابة» عن أحمد بن الأسود عن مسلم بن إبراهيم وهو شيخ البخاري فيه «ولكنه أخى وصاحبي في الله تعالى» وفي الرواية التي بعدها «ولكن أخوة الإسلام أفضل» وقد تقدم توجيهها قبل باب. وقوله في الرواية الثانية «حدثنا معلى بن أسد وموسى بن إسماعيل التودكي» كذا للأكثر وهو الصواب، ووقع في رواية أبي ذر وحده «التوخي» وهو تصحيف، وقد تقدم تفسير الخليل في ترجمة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء، واختلف في المودة والخلقة والحب والصدقة هل هي مترادفة أو مختلفة، قال أهل اللغة: الخلقة أرفع رتبة، وهو الذي يشعر به حديث الباب، وكذا قوله عليه السلام «لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي» فإنه يشعر بأنه لم يكن له خليل من بني آدم، وقد ثبت عنه جماعة من أصحابه كآبي بكر وفاطمة وعائشة والحسين وغيرهم، ولا يكره على هذا اتصاف إبراهيم عليه السلام بالخلقة ومحمد ﷺ بالحبية فتكون الحبة أرفع رتبة من الخلقة، لأنه يجب عن ذلك بأن محمداً ﷺ قد ثبت له الأمان معاً فيكون رجحانه من الجهتين، والله أعلم. وقال الزهشري: الخليل هو الذي يوافقك في خلاك ريسارك في طريقك، أو الذي يسد خللك وتسد خللك، أو يداخلك خلال منزلك انتهى. وكأنه يجوز أن يكون اشتقاقاً عما ذكر. وقيل: أصل الخلقة انقطاع الخليل إلى خليله، وقيل: الخليل من يتخلله سرك، وقيل: من لا يسمع قلبه غيرك، وقيل: أصل الخلقة الاستصفا، وقيل: المختص بالمودة، وقيل: اشتقاق الخليل من الخلقة بفتح الحاء وهي الحاجة، فعلى هذا فهو المحتاج إلى من يناله، وهذا كله بالنسبة إلى الإنسان، أما خلقة الله للعبد فبمعنى نصره له ومعاونته.

الحديث الثالث: حديث ابن الزبير في المعنى، وسيأتي الكلام على ما يتعلق منه بالجد في «كتاب الفرائض» إن شاء الله تعالى. والمراد بقوله «أبى كعب الكوفة» بعض أهلها وهو عبد الله بن جبير بن مسعود، وكان ابن الزبير جملة على قضاء الكوفة، أخرجه أحد من طريق سعيد بن جبير قال: «كنت عند عبد الله بن عتبة، وكان ابن الزبير جملة على القضاء فجاءه كتابه: كتبت تسألني عن الجد» فذكر نحوه وزاد بعد قوله: «لا تخذنت أبا بكر: ولكنه أخى في الدين، وصاحبي في الغار» ووقع في رواية أحمد من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة في هذا الحديث «لو كنت متخذاً خليلاً سوى الله حتى ألقاه»

الحديث الرابع: حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

قوله: (أنت امرأ) أي ألق على اسمها.

قوله: (وأريت) أي أخبرني.

بين هذه التخلات يدعو إلى الله، قال فأتى أهبان إلى النبي ﷺ فأخبره وأسلم، فيحتمل أن يكون أهبان لما أخبر النبي ﷺ بذلك كان أبو بكر وعمر حاضرين، ثم أخبر النبي ﷺ بذلك وأبو بكر وعمر غائبين، فلذلك قال النبي ﷺ «فأني أومن بذلك وأبو بكر وعمر» وقد تقدمت هذه الزيادة في هذه القصة من وجه آخر عن أبي سلمة في المزارعة وفيه: «قال أبو سلمة: وما هما يومئذ في القوم» أي عند حكاية النبي ﷺ ذلك. ويحتمل أن يكسر ﷻ قال ذلك لما أطلع عليه من غلبة صديق إيمانهما وقوة يقينهما، وهذا ألبتة بدخوله في مناقبهما.

قوله: (يوم السبع) قال عياض: يجوز ضم الموحدة وسكونها، إلا أن الرواية بالضم، وقال الحري: هو بالضم والسكون وحزم بأن المراد به الحيوان المعروف، وقال ابن العربي: هو بالإسكان والضم تصحيح، كذلك قاله، وقال ابن الجوزي: هو بالسكون والمجنون يروونه بالضم وعلى هذا أي الضم بالمعنى إذا أخذها السبع لم يقدر على خلاصتها منه فلا يرحاها حيث لا يبرحها، أي إنك تهرب منه وأكون أنا قريباً منه أرى ما يفضل لي منها. وقال الداودي: معناه من ما يوم يطرقه السبع أي الأسد فضر أنت منه فيأخذ منها حاجته ويخلف أنا لا راعي لما حيث لا يبرحها، ويقل: إنما يكون ذلك عند الاشتغال بالفتح قصير الغنم ملاً فتنبها السباع فيصير الذئب كالراعي لما لا تفرقه بها. وأما بالسكون فاختلف في المراد به قيل: هو اسم الموضع الذي يقع فيه الحشر يوم القيامة، وهذا نقله الأزهري في «تهذيب اللغة» عن ابن الأعرابي، ويؤيده أنه وقع في بعض طرقه عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة «يوم القيامة» وقد تعقب هذا بأن الذئب حيث لا يكون راعياً للغنم ولا تعلق له بها، وقيل: هو اسم يوم عيد كان لهم في الجاهلية يشغلون فيه باللهو واللعب فيفعل الراعي عن غنمه فيتمكن الذئب من الغنم، وإنما قال: «ليس لها راع غيري» مبالغة في فكته منها، وهذا نقله الإسماعيلي عن أبي عبيدة، وقيل: هو من سبحت الرجل إذا ذرعه، أي من ما يوم الفزع أو من أسبعت إذا أهملته، أي من ما يوم الإحمال. قال الأصمعي: السبع الحمل، وأوسع الرجل أهانه إذا تركها تصنع ما تشاء، ودجج هذا القول النووي. وقيل: يوم الأكل، يقال سبع الذئب الشاة إذا أكلها. وحكى صاحب «المطالع» أنه روي بسكون التحتانية آخر الحروف وفسره يوم الضياع، يقال أسبعت وأضيعت بمعنى، وهذا نقله ابن دحية عن إسماعيل القاضي عن علي بن المنبجي عن معمر بن المنسي، وقيل: المراد بيوم السبع يوم الشدة كما روي عن ابن عباس أنه سئل عن مسألة فقال: أجراً من سبع، ويريد أنها من المسائل الشدائد التي يشتد فيها الخطب على المقي، والله أعلم.

قوله: (ويصا رجل يسوق بقرة) تقدم الكلام عليه في المزارعة، ووقع عند ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في القصةين «قال الناس آمناً بما آمن به رسول الله ﷺ» وفي الحديث جواز التجنب من خوارق العادات، وتفاوت الناس في المعارف.

الحديث التاسع: حديث أبي هريرة في رؤيا النزح من القلب، وسيأتي شرحه في التبيين إن شاء الله تعالى.

الحديث العاشر: حديث ابن عمر في الزجر عن جر الشوب خيلاً، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس، وفيه فضيلة ظاهرة لأبي بكر لشحه على دينه، ولشهادة النبي ﷺ بما ينال ما يكره.

قوله: (قللت لسام) هو مقولة موسى بن عتبة، وسيأتي هناك الإشارة إلى نسوبة ابن عمر بين الثوب والإزار في الحكم.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة فيمن أتق زوجين أي شيتين.

قوله: (من شيء من الأضياء) أي من أصناف المال.

قوله: (في سبيل الله) أي في طلب ثواب الله، وهو أصم من الجهاد وغيره من العبادات.

قوله: (دعي من أبواب يعني الجنة) كذا وقع هنا وكان لفظة «الجنة» سقطت من بعض الرواة فلاجل مراعاة المحافظة على اللفظ زاد «يعني»، وقد تقدم في الصيام من وجه آخر عن الزهري بلفظ «من أبواب الجنة» بغير تردد. ومعنى الحديث أن كل عامل يدعى من باب ذلك العمل، وقد جاء ذلك صريحاً من وجه آخر عن أبي هريرة «لكل عامل باب من أبواب الجنة يدعى منه بذلك العمل» أخرجه أحد وابن شية بإسناد صحيح.

قوله: (يا عبد الله هذا خير) لفظ «خير» بمعنى فاضل لا بمعنى أفضل وإن كان

قوله: (دعي من أبواب يعني الجنة) كذا وقع هنا وكان لفظة «الجنة» سقطت من بعض الرواة فلاجل مراعاة المحافظة على اللفظ زاد «يعني»، وقد تقدم في الصيام من وجه آخر عن الزهري بلفظ «من أبواب الجنة» بغير تردد. ومعنى الحديث أن كل عامل يدعى من باب ذلك العمل، وقد جاء ذلك صريحاً من وجه آخر عن أبي هريرة «لكل عامل باب من أبواب الجنة يدعى منه بذلك العمل» أخرجه أحد وابن شية بإسناد صحيح.

قوله: (مات النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بالسج) تقدم ضبطه في أول الجائز وأنه يسكن النون، وضبطه أبو عبيد البكري بضمها وقال: إنه منازل بني الحارث من الحزرج بالموالي، وبينه وبين المسجد النبوي ميل.

قوله: (قال إسماعيل) هو شيخ المصنف فيه وهو ابن أبي أويس، وقوله: «يعني بالعالية» أراد تفسير قول عائشة بالسج.

قوله: (ما كان يقع في نفسي إلا ذاك) يعني عدم موته ﷺ، حيث، وقد ذكر عمر

مستند في ذلك كما سألته في موضعه.

قوله: (لا يذيقك الله الموتين) تقدم شرحه في أوائل الجناز، وقد تمسك به من أنكر الحياة في القبر، وأجيب عن أهل السنة المتيين لذلك بأن المراد نفي الموت اللازم من الذي أتته عمر بقوله «وليعتبه الله في الدنيا ليقطع أبدي القتالين بموته» وليس فيه تعرض لما يقع في البرزخ، وأحسن من هذا الجواب أن يقال: إن حياته ﷺ في القبر لا يعقبها موت بل يستمر حياة، والأنياء أحياء في قبورهم، ولعل هذا هو الحكمة في تعريف الموتين حيث قال لا يذيقك الله الموتين أي المروقتين المشهورتين الواقعتين لكل أحد غير الأنياء، وأما وقوع الحلف من عمر على ما ذكره فتأمله على ظنه الذي أداه إليه اجتهداه، وفيه بيان رجحان علم أبي بكر على عمر فمن دونه، وكذلك رجحانه عليهم لثباته في مثل ذلك الأمر العظيم.

قوله: (أبها الخائف على وسلوك) بكسر الراء أي حيثك ولا تستعمل، وتقدم في الطريق الذي بالجناز أن أبا بكر خرج وصحب يكلم الناس فقال: اجلس، فليشهد أبو بكر، فمال الناس إليه وتركوا عمر. وقد احتلر عمر عن ذلك كما سيأتي في «باب الاستخلاف» من كتاب «الأحكام».

قوله: (فشج الناس) يفتح التنوين وكسر للمجمة بعد ما جيم أي بكوا بشير انتخاب، والشج ما يعرض في حلق الباطني من القصة، وقيل: هو صوت معه ترجع كما يردد الصبي بكاءه في صدره.

قوله: (واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادته في سقيفة بني ساعدة) مر سعد بن عبادته بن دليم بن حارثة الخزرجي ثم الساعدي، وكان كبير الخزرج في ذلك الوقت. وذكر ابن إسحاق في آخر السيرة أن أسيد بن حضير في بني عبد الأشهل المخازرو إلى أبي بكر ومن معه وهؤلاء من الأوس. وفي حديث ابن عباس عن عمر «تخلفت هنا الأنصار باجتماعهم في سقيفة بني ساعدة» فيجمع بأنهم اجتمعوا أولاً ثم افتقدوا، وذلك أن الخزرج والأوس كانوا فريقين، وكان بينهم في الجاهلية من الحروب ما هو مشهور، فزال ذلك بالإسلام وبقي من ذلك شيء في الثغوم، فكانهم اجتمعوا أولاً، فلما رأى أسيد ومن معه من الأوس أبا بكر ومن معه افتقدوا من الخزرج إثاراً لتأخير المهاجرين عليهم دون الخزرج. وفيه أن علياً والزبير ومن كان معهم تخلفوا في بيت رسول الله ﷺ واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر.

قوله: (فلذهب إليهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة) في رواية ابن عباس المذكورة «قلت له: لا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار» وزاد أبو يعلى من رواية مالك من الزهري فيه «فبينما نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا رجل ينادي من وراء الجبل أن اخرج إلي يا ابن الخطاب، قلت: إليك عني فلما عنك مشاغل يعني بأمر رسول الله ﷺ، قال له: إنه قد حدث أمر، فإن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة فأدركهم قبل أن يجدوا أمراً يكون فيه حرب. قلت لأبي بكر: انطلق فذكره قال فانطلقنا نؤمهم حتى لقينا رجلاً صالِحاً فقالا: لا عليكم ألا تقربوهم، وانضوا أمركم. قال قلت: والله لنأتينهم، فانطلقنا، فإذا بين ظهرانيهم رجل زمزمل، قلت: من هذا؟ قالوا: «سعد بن عبادته» وذكر في آخر الحديث عن عروة أن الرجلين اللذين لقياهم هما عور بن ساعدة بن عباس بن قيس بن النعمان من بني مالك بن عوف، ومن بني عدي بن الجعد بن العجلان حلبيهم وهما من الأوس أيضاً وكذلك وقعت تسميتهما في رواية ابن عيينة عن الزهري، أخرجه الزبير بن بكار.

قوله: (فلذهب عمر يكلمكم، فأسكاه أبو بكر إلخ) وفي رواية ابن عباس «قال عمر: أردت أن أتكم، وقد كنت زورتي أبي هيات وحسنت مقالة أعجبني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أفردني منه بعض الحسد أي الحدة فقال: على رسلك، فركعت أن أغضبه».

قوله: (ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس) ينصب أبلغ على الحال، يجوز الرفع على الفاعلية، أي تكلم رجل هذه صفته. وقال السهيلي التنصب أوجه ليكون تأكيداً لمحذوف صرف الوهم عن أن يكون أحد موصوفاً بذلك غيره. وفي رواية ابن عباس قال: «قال عمر: والله ما ترك كلمة أعجبني في تزويري إلا قالها في بديته وأفضل حتى سكنت».

قوله: (فقال في كلامه) وقع في رواية حميد بن عبد الرحمن بيان ما قال في روايته «فتكلم أبو بكر فلم يترك شيئاً أنزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا ذكره» ووقع في رواية ابن عباس بيان بعض ذلك الكلام وهو «أما بعد فما ذكرت من خير فائتم أمه، ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، وهم أوسط

العرب نسباً وداراً» وعرف المراد بقوله بعد في هذه الرواية «هم أوسط العرب داراً وأحرمهم أسباً» والمراد بالدار مكة، وقال الخطابي أراد بالدار أهل الدار ومنه قوله: «خير دور الأنصار بنو النجار».

قوله: (أحساباً) الحسب الفضائل الحسان مأخوذ من الحساب إذا عدوا مناقبهم، فمن كان أكثر كان أعظم حسباً، ويقال النسب للأباء والحسب للأفعال.

قوله: (فقال حباب) بضم المهملة وموحدة الأولى خفيفة (ابن المنذر) أي ابن عمرو بن الجموح الخزرجي ثم السلمي بفتحين، وكان يقال له ذو الرأي.

قوله: (لا والله لا تفعل، منا أمير ومنكم أمير) زاد في رواية ابن عباس أنه قال: «أنا جديله المحكك، وعذيقه المرجب» وشرح هاتين الكلمتين ابن العليق بالذال المعجمة تصغير خلق وهو النخلة، والمرجب بالجيم والموحدة أي يدهم النخلة إذا كثر حملها، والجديل بالتصغير أيضاً والجلبج، والجلبج عود ينصب للإبل الجرياء لتحكك فيه، والمحكك بكافين الأولى مفتوحة فإرادته أنه يشتفي برأيه. ووقع عند ابن سعد من رواية يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد «قام حباب بن المنذر وكان بديهاً فقال: منا أمير ومنكم أمير، فلما والله ما نفس عليكم هذا الأمر، ولكننا نخاف أن يليه أقوام قلنا أباهم وإخوانهم. قال فقال له عمر: إذا كان ذلك فمت إن استطعت. قال فتكلم أبو بكر فقال: نحن الأمراء وأنتم الزوراء، وهذا الأمر بيننا وبينكم. قال فباع الناس وأولهم بشير بن سعد والد النعمان» وعند أحد من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد «قام خطيب الأنصار فقال: إن رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلاً منكم قرنه برجل منا، فتبايعوا على ذلك. قام زيد بن ثابت فقال: إن رسول الله ﷺ كان من المهاجرين وإنما الإمام من المهاجرين، فنحن أنصار الله كما كنا أنصار رسول الله ﷺ. قال أبو بكر: جزاكم الله خيراً. فبايعوه» ووقع في آخر «المغازي» لموسى بن عافية عن ابن شهاب أن أبا بكر قال في خطبته وكنا معشر المهاجرين أول الناس إسلاماً ونحن عشيرته وأقاربه وفؤادهم، ولبن تصلح العرب إلا يرجل من قريش، فالتاس لقرش تبع، وأنتم إخواننا في كتاب الله، وشركاؤنا في دين الله، وأحب الناس إلينا، وأنتم أحق الناس بالرضا بقضاء الله، والتسليم لنصية إخوانكم، وإن لا تحصلوهم على خير» وقال فيه: «إن الأنصار قالوا أولاً لغتار رجلاً من المهاجرين وإذا مات اخترنا رجلاً من الأنصار، فإذا مات اخترنا رجلاً من المهاجرين كذلك أبداً فيكون أجدر أن يشق القرشي إذا زاغ أن ينقض عليه الأنصاري وكذلك الأنصاري. قال فقال عمر: لا والله لا يخالفنا أحد إلا قلناه، فقام حباب بن المنذر فقال كما تقدم وزاد: وإن شتمت كررناها خدمة» أي أعدنا الحرب. قال فذكر القول حتى كاد أن يكون بينهم حرب فوثب عمر فاختد بيد أبي بكر، «وعند أحد من طريق حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال: «توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر في طائفة من المدينة فذكر الحديث قال فتكلم أبو بكر فقال: «والله لقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال: وأنت قاعد: قريش ولا هذا الأمر، فقال له سعد: صدقت».

قوله: (هم أوسط العرب) أي قريش.

قوله: (فبايعوا عمر بن الخطاب أو أبا عبيدة) في رواية ابن عباس عن عمر «وقد رزيت لكم أحد هذين الرجلين وأخذ بيدي ويد أبي عبيدة، فلم أكره مما قال غيرهما» وقد استشكل قول أبي بكر هذا مع معرفته بأنه الأحق بالخلافة بقرينة تقديمه في الصلاة وغير ذلك، والجواب أنه استحي أن يزكي نفسه فيقول مثلاً رزيت لكم نفسي، وانضم إلى ذلك أنه علم أن كل ما أتى به قبل ذلك، وقد أفضح عمر لضعف ذلك في القصة، وأبو عبيدة بطريق الأولى لأنه دون عمر في الفضل باتفاق أهل السنة، ويكنى أبا بكر كونه جيل الاختيار في ذلك لنفسه فلم ينكر ذلك عليه أحد، ففيه إيماء إلى أنه الأحق، فظهر أنه ليس في كلامه تصريح بتخليه من الأمر.

قوله: (فقال عمر: بل يابعك أنت، فانت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قد أورد بعض الرواة هذا القدر من هذا الحديث، فأخرجه الترمذي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن إسمايل بن أبي أويس شيخ المصنف فيه بهذا الإسناد «إن عمر قال لأبي بكر أنت سيدنا إلخ» وأخرجه ابن حبان من هذا الوجه، وهو أوضح ما يدخل في هذا الباب من هذا الحديث.

قوله: (فاخذ عمر بيده فبايعه) في رواية ابن عباس عن عمر «قال فذكر اللفظ وارتفعت الأصوات حتى غشيتنا الاختلاف، قلت أبسط يديك يا أبا بكر، فيسط يده فبايعته وبايع المهاجرون ثم الأنصار» وفي مغازي موسى بن عافية عن ابن شهاب «قال فقام أسيد بن الحضير وبشير بن سعد وغيرهما من الأنصار فبايعوا أبا بكر، ثم وثب أهل السقيفة يتنكرون البيعة» ووقع في حديث سالم بن عبيد عند الزبائر وغيره في قصة الوفاة

قوله: (قلت لأبي: أي الناس خير؟) في رواية محمد بن سقفة عن منذر عن محمد بن علي: «قلت لأبي: يا أبا بني من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أو ما تعلم يا بني؟ قلت: لا، قال: أبو بكر» أخرجه الدارقطني، وفي رواية الحسن بن محمد ابن الحنفية عن أبيه: «قال: سبحانه الله يا بني، أبو بكر»، وفي رواية ابن جحيفة عند أحمد: «قال لي علي: يا أبا جحيفة ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبينا؟ قلت: بلى، قال: ولم أكن أرى أن أحدا أفضل منه» وقال في آخره: «وبعدهما آخر ثالث لم يسمه»، وفي رواية للدارقطني في الفضائل من طريق أبي الضحى عن أبي جحيفة: «وإن شئتم أخبركم بخير الناس بعد عمر» فلا أدري استحي أن يذكر نفسه أو شغله الحديث.

قوله: (وخطبت أن يقول عثمان قلت: ثم أنت، قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين) في رواية محمد بن سقفة: «ثم صليت للحدثاء قلت: ثم أنت يا أباي، فقال: أبوك رجل من المسلمين» زاد في رواية الحسن بن محمد: «في ما لم وعلي ما عليهم» وهذا قاله علي تواضعا مع معرفته حين المسألة المذكورة أنه خير الناس يومئذ لأن ذلك كان بعد قتل عثمان، وأما خشية محمد بن الحنفية أن يقول عثمان فلان محمداً كان يعتقد أن أباه أفضل، فخشي أن علياً يقول عثمان علي سبيل التواضع منه والمهم لنفسه فيضطرب حال اعتقاده ولا سيما وهو في سن الحداثة كما أشار إليه في الرواية المذكورة. وروى خشيته في «فضائل الصحابة» من طريق عبيد بن أبي الجعد عن أبيه أن علياً قال، فذكر هذا الحديث وزاد: «ثم قال: ألا أخبركم بخير أمتكم بعد عمر؟ ثم سكت، فظننا أنه يعني نفسه» وفي رواية عبيد خبر عن علي أنه قال ذلك بعد وقعة النهروان وكانت في سنة ثمان وثلاثين، وزاد في آخر حديثه: «أحدثنا أمورا يفعل الله فيها ما يشاء» وأخرج ابن حبان في ترجمة عثمان من طريق خشيته في هذا الحديث أن علياً قال: «إن الثالث عثمان» ومن طريق أخرى أن أبا جحيفة قال: «فرجعت المولى يقولون: كفى من عثمان، والعرب تقول: كفى من نفسه» وهذا بين أنه لم يصرح بأحد، وقد سبق بيان الاختلاف في أي الرجلين أفضل بعد أبي بكر وعمر: عثمان أو علي؟ وأن الإجماع انقصد بأخرة بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، رضي الله عنهم أجمعين. قال القرطبي في «المقام» ما ملخصه: الفضائل جمع فضيلة، وهي الخصلة الجميلة التي يحصل لصاحبها بسببها شرف وعلو منزلة إما عند الحق وإما عند الخلق، والثاني لا عبرة به إلا إن أوصل إلى الأول، فإذا قلنا فلان فاضل فمعناه أن له منزلة عند الله، وهذا لا توصل إليه إلا بالنقل عن الرسول، فإذا جاء ذلك عنه إن كان قطعياً قطعنا به أو ظاهرياً قطعنا به، وإذا لم نجد الخبر فلا خفاء أننا إذا رأينا من أمانته الله على الخير ورسوله أسباباً أننا نرجو حصول تلك المنزلة له في الآخرة من ذلك، قال: وإذا تقرر ذلك فالقطع به بين أهل السنة بأفضلية أبي بكر ثم عمر، ثم اختلفوا فيمن بعدهما: فالجمهور على تقديم عثمان، وعن مالك التوقف، والمسألة اجتهادية، ومستندنا أن هؤلاء الأربعة اختارهم الله تعالى لخلافة نبيه وإقامة دينه فمترلتهم عنده بحسب ترتيبهم في الخلافة والله أعلم.

الحديث الخامس عشر: حديث عائشة في نزول آية التيمم، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم، والغرض منه قول أسيد بن الحضير في آخره: «ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر» وقد تقدم هناك ذكر ألفاظ أخرى تدل على فضلهم.

الحديث السادس عشر: حديث أبي سعيد.

قوله: (جمعت ذكوان) هو أبو صالح السمان.

قوله: (عن أبي سعيد) في رواية أخرى سألينها «عن أبي هريرة» والأول أولى كما سيأتي.

قوله: (لا تسوا أصحابي) وقع في رواية جرير وعاضد عن الأعمش وكذا في رواية عاصم عن أبي صالح ذكر سبب لهذا الحديث، وهو ما وقع في أوله قال: «كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء، فسيه خاله»، فذكر الحديث وسيأتي بيان من أخرجه.

قوله: (فلو أن أحدكم) فيه إشعار بأن المراد بقوله أولاً «أصحابي» أصحاب خصوصون، وإلا فالخطاب كان للصحابة، وقد قال «لو أن أحدكم اتفق» وهذا كقولته تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ قَبْلَ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ﴾ [الحديد: ١٥] الآية، ومع ذلك فهي بعض من أدرك النبي ﷺ وخطابه بذلك عن سبب من سبقه يقتضي زجر من لم يدرك النبي ﷺ ولم يخاطبه عن سبب من سبقه من باب الأولى، وغفل من قال إن الخطاب بذلك لغير الصحابة وإنما المراد من سيوجد من المسلمين القروضين في العقل تنزيلاً لمن سيوجد منزلة الموجود للقطع بوقوعه، ووجه التعقب عليه وقبح التصريح في نفس الخبر بأن المخاطب بذلك خالد بن الوليد وهو من الصحابة الموجودين إذ ذاك بالافتقار.

وقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فقال عمر وأخذ بيد أبي بكر أسيفان في غمد واحد؟ لا يصلحان، وأخذ بيد أبي بكر فقال: من له هذه الثلاثة؟ «إذ هما في الشار» من هما؟ «إذ يقول لصاحبه» من صاحبه؟ «إن الله معنا» [التوبة: ٤٠] مع من؟ ثم بسط يده فبايحه ثم قال: يايموه، فبايحه الناس.

قوله: (فقال قاتل: قطع سعد بن عباد) أي كدتم تقتلون، وقيل: هو كتابة عن الإعراض والخذلان، ويروى ما وقع في رواية موسى بن عتبة عن ابن شهاب: «فقال قاتل من الأنصار: أبوا سعد بن عباد لا تظلوهم، فقال عمر: اقتلوه قتله الله». نعم لم يرد عمر الأمر بقتله حقيقة، وأما قوله «قتله الله» فهو دعاء عليه، وعلى الأول هو إنبهار عن إعماله والإعراض عنه، وفي حديث مالك: «قلت وأنا مغضب قتل الله سعداً فإنه صاحب شر وثنة» قال ابن التين: إنما قالت الأنصار «منا أمير ومنكم أمير» على ما عرفوه من عادة العرب أن لا يتأخر على القبيلة إلا من يكون منها، فلما سمعوا حديث «الأمة من قرش» رجعوا من ذلك وأذنوا. قلت حديث: «الأمة من قرش» مسيئي ذكر من أخرجه بهذا اللفظ في كتاب الأحكام، ولم يقع في هذه القصة إلا بمضاء، وقد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابياً لا بدلني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرو إلا عن أبي بكر الصديق. واستدل به الداودي على أن إقامة الخليفة سنة مؤكدة لأنهم أقاموا مدة لم يكن لهم إمام حتى يورع أبو بكر، وتعقب بالاتفاق على فرضيتها وبأنهم تركوا لأجل إقامتها أعظم المهمات وهو التشاغل بدفن النبي ﷺ حتى فرغوا منها، والمدة المذكورة زمن يسير في بعض يوم يغتفر مثله لإجماع الكلمة، واستدل بقول الأنصار «منا أمير ومنكم أمير» على أن النبي ﷺ لم يستخلف، وبذلك صرح عمر كما سيأتي، ووجه الدلالة أنهم قالوا ذلك في مقام من لا يخاف شيئاً ولا يتقته، وكذلك ما أخرجه مسلم عن ابن أبي مليكة: «سئلت عائشة: من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً؟ قالت: أبو بكر. قيل: ثم من؟ قالت: عمر. قيل: ثم من؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح» ووجدت في الترمذي من طريق عبد الله بن شقيق ما يدل على أنه هو الذي سأل عائشة عن ذلك. قال القرطبي في «المقام»: لو كان عند أحد من المهاجرين والأنصار نص من النبي ﷺ على تعيين أحد بعينه للخلافة لما اختلفوا في ذلك ولا تفاوضوا فيه، قال: وهذا قول جمهور أهل السنة، واستند من قال إنه نص على خلافة أبي بكر بأصول كلية وقرائن حالية تقتضي أنه أحق بالإمامة وأولى بالخلافة. قلت: وقد تقدم بعضها في ترجمته، وسيأتي بعضها في الوفاة النبوية آخر «الغازي» إن شاء الله تعالى. **الحديث الثالث عشر:**

قوله: (قال عبد الله بن سالم) هو الحمصي الأشعري، تقدم ذكره في المزارعة، والزيدي هو محمد بن الوليد صاحب الزهري، وعبد الرحمن بن القاسم أي ابن أبي بكر الصديق. وهذه الطريق لا يوردها البخاري إلا معلقة ولم يسبقها بتمامها، وقد وصلها الطبراني في مسند الشاميين.

وقوله: (شخصي) بفتح المعجمة ثم مهمل أي ارفع.

وقوله: (وقضى الحديث) يعني فيما يتعلق بالوفاة.

وقول عمر: (إنه لم يمّت ولن يموت حتى يقطع أيدي رجال من المنافقين وأرجلهم) وقول أبي بكر: (إنه مات) وتلاوته الآيتين كما تقدم.

قوله: (قالت عائشة لما كانت من خطبتهما من خطبة إلا نفع الله بها) أي من خطبي أبي بكر وعمر، و«من» الأولى تبيضية أو بيانية، والثانية زائدة، ثم شرحت ذلك فقالت: (لقد عوف عمر الناس) أي بقوله المذكور، ووقع في رواية الأصملي: (لقد عوف أبو بكر الناس) وهو غلط، وقولها: (وإن فيهم لفتاك) أي إن في بعضهم منافقين، وهم الذين عرض بهم عمر في قوله المتقدم. ووقع في رواية الحميدي في الجمع بين الصحيحين «وإن فيهم لفتي» فقبله إن من إصلاحه، وإنه ظن أن قوله: «وإن فيهم لفتاك» تصحيح تفسيره «لفتي» كأنه استظمن أن يكون في المذكورين تفاقاً. وقال عياض: لا أدري هو إصلاح منه أو رواية؟ وعلى الأول فلا استظهار، فقد ظهر في أهل الردة ذلك، ولا سيما عند الحداث العظيم الذي أدخل عقول الأكابر فكيف بضعفاء الإيمان، فالصواب ما في النسخ انتهى. وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق البخاري وقال فيه «إن فيهم لفتاك».

الحديث الرابع عشر:

قوله: (حدثنا أبو يعلى) هو منذر بن يعلى الكوفي الثوري، وهو عن وافقت كنيته اسم أبيه، والإسناد كله كوفيون، ومحمد ابن الحنفية هو ابن علي بن أبي طالب، واسم الحنفية خولة بنت جعفر كما تقدم.

قوله: (ألق مثل أحد ذهباً) زاد البرقاني في المصاحفة: من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش: كل يوم: قال: وهي زيادة حسنة.

قوله: (مد أحدهم ولا نصيفه) أي للدم من كل شيء، والنصيف بوزن رغيث هو النصف كما يقال عشر وعشير وثمن وثمين، وقيل النصيف ميكال دون اللد، والمد بضم الميم ميكال معروف ضبط فقره في كتاب الطهارة، وحكى الخطابي أنه روي بفتح الميم قال: والمراد به الفضل والطور، وقد تقدم في أول «باب فضائل الصحابة» تقرير الأفضلية الصحابة ممن بعدهم، وهذا الحديث دلالة على الاختيار له بما تقدم من الاختلاف والله أعلم. قال البيهقي: معنى الحديث لا ينال أحدكم بإتفاق مثل أحد ذهباً من الفضل والأجر ما ينال أحدكم بإتفاق مد طعام أو نصيفه. وسبب التفات ما يقرون الأفضل من مزيد الإخلاص وصديق النبي. قلت: وأعظم من ذلك في سبب الأفضلية عظم موقع ذلك لشدة الاحتياج إليه، أشار بالأفضلية بسبب الإتيان إلى الأفضلية بسبب القتال كما وقع في الآية ﴿مَنْ أَتَقَى مِنْ قِبَلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٍ﴾ [١٠] فإن فيها إشارة إلى موقع السبب الذي ذكرته، وذلك أن الإتيان والقتال كان قبل فتح مكة طغياناً لشدة الحاجة إليه وقلة المعنى به بخلاف ما وقع بعد ذلك لأن المسلمين تكروا بعد الفتح ودخل الناس في دين الله أفواجا، فإنه لا يقع ذلك الموقع المتقدم. والله أعلم.

قوله: (تابعه جرير) هو ابن عبد الحميد، وعبد الله بن داود هو أخو أبي بالمجمعة والموحدة مصغر، وأبو معاوية هو الضريع، وعاصم بمهمله ثم معجمة بوزن جاهد عن الأعمش أي عن أبي صالح عن أبي سعيد، فأما رواية جرير فوصلها مسلم وابن ماجه وأبو يعلى وغيرهم، وأما رواية بخاري فمخبرها عن موصولة في «فوائد أبي الفتح الحلي» من طريق أحمد بن يونس القمي عن حماد بن المنصور ذكره مثل رواية جرير، لكن قال بين خالد بن الوليد وبين أبي بكر بلذ عبد الرحمن بن عوف وقول جرير أصح، وقد وقع كذلك في رواية عاصم عن أبي صالح الأتي ذكرها، وأما رواية عبد الله بن داود فوصلها مسند في مسنده عنه وليس فيه القصة، وكذا أخرجه أبو داود عن مسند، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحد عنه هكذا، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب ويعني بن يحيى ثلاثتهم عن أبي معاوية لكن قال فيه: «عن أبي هريرة» بدل أبي سعيد وهو وهم كما جزم به خلف وأبو مسعود وأبو علي الجبائي وغيرهم، قال المزني: كان مسلماً وهم في حال كتابته فإنه بدأ بطريق أبي معاوية، ثم نفي بحديث جرير فساقه بإسناده ومته، ثم ثلث بحديث وكيع وروى بحديث شيعة وأبو إسحاق بل قال بإسناده جرير وأبي معاوية، فلو أن إسناده جرير وأبي معاوية عنده واحد لما أحال عليهما معاً فإن طريق وكيع وشعبة جميعاً انتهى إلى أبي سعيد دون أبي هريرة اتفاقاً انتهى كلامه. وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة أحد شيوخ مسنده عنه في مسنده ومصفه عن أبي معاوية فقال: «عن أبي سعيد» كما قال أحد شيوخه، وكذا رواه عن طريق أبي نعيم في «المستخرج» من رواية عبيد بن غنام عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه أبو نعيم أيضاً من رواية أحمد ويعني بن عبد الحميد وأبي غنيمته واحد بن جواس كلهم عن أبي معاوية فقال: «عن أبي سعيد» وقال بعده: أخرجه مسلم عن أبي بكر وأبي كريب ويعني بن يحيى: فدل على أن الروم وقع فيه من دون مسلم إذ لو كان منه عن أبي هريرة لينه أبو نعيم، ويقري ذلك أيضاً أن الدارقطني مع جزمه في «العلل» بأن الصواب أنه من حديث أبي سعيد لا يتعرض في تنبيه أوامم الشيخين إلى رواية أبي معاوية عنه، وقد أخرجه أبو عبيدة في «غريب الحديث» ولبوزني من طريق عبد الله بن هاشم وغنيمته من طريق سعيد بن يحيى والإسماعيلي وابن حبان من طريق علي بن الجعد كلهم عن أبي معاوية فقالوا: «عن أبي سعيد» وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضاً عن أبي معاوية فقال: «عن أبي سعيد» كما قال الجعد، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجه اختلاف: ففي بعضها عن أبي هريرة وفي بعضها عن أبي سعيد، والصواب عن أبي سعيد لأن ابن ماجه جمع في سبيله بين جرير وكيع وأبي معاوية ولم يقل أحد في رواية وكيع وجرير إنها عن أبي هريرة، وكل من أخرجهما من المصنفين والمخرجين أورد عنهما من حديث أبي سعيد، وقد وجدته في نسخة قديمة جداً من ابن ماجه قوت في سنة بضع وسبعين وثلاثمائة وهي في غاية الإتيان فيها «عن أبي سعيد» واحتمال كون الحديث عند أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة جميعاً مستبعد، إذ لو كان كذلك لجمعهما ولو مرة، فلما كان غالب ما وجد عنه ذكر أبي سعيد دون ذكر أبي هريرة دل على أن في قول من قال عنه «عن أبي هريرة» شذوفاً والله أعلم، وقد جمعها أبو عروانة عن الأعمش ذكره الدارقطني وقال في العلل رواه مسند وأبو كامل وشيخان عن أبي عروانة كذلك، ورواه عفا ويعني بن حاد عن أبي عروانة فلم يذكرها فيه أباً سعيد قال ورواه زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وكذلك

قال نصر بن علي عن عبد الله بن داود قال والصواب من روايات الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد لا عن أبي هريرة، قال: وقد رواه عاصم عن أبي صالح فقال عن أبي هريرة والصحيح عن أبي صالح عن أبي سعيد انتهى وقد سبق إلى ذلك علي بن المنبجي فقال في «العلل»: رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، ورواه عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال والأعمش أثبت في أبي صالح من عاصم، فعرف من كلامه أن من قال فيه عن أبي صالح عن أبي هريرة فقد شذ، وكان سبب ذلك شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة فيسبى إليه الروم عن ليس يحافظ، وأما الحفاظ فيسبون ذلك. ورواية زيد بن أبي أنيسة التي أشار إليها الدارقطني أخرجهما الطبراني في «الأوسط» قال: ولم يروه عن الأعمش إلا زيد بن أبي أنيسة، ورواه شعبة وغيره عن الأعمش فقالوا: «عن أبي سعيد» انتهى. وأما رواية عاصم فأخرجها النسائي في «الكبرى» والمزيرو في مسنده وقال: ولم يروه عن عاصم إلا زائدة، وعن رواه عن الأعمش فقال: «عن أبي سعيد» أبو بكر بن عياش منذ عبد بن حميد، ويعني بن عيسى الرملي عند أبي عروانة، وأبو الأحوص عند أبي بن خيثمة، وإسرائيل عند تمام الرازي. وأما ما حكاه الدارقطني عن رواية أبي عروانة فقد وقع في من رواية مسند وأبي كامل وشيخان عنه على الشك، قال في روايته: «عن أبي سعيد أو أبي هريرة» وأبو عروانة كان يحدث من حفظه فرماهم وحديثه من كتابه أثبت، ومن لم يشك أحق بالتقدم عن شك، والله أعلم. وقد أمليت على هذا الموضوع جزءاً مفرداً خضعت مقاصده هنا بمعن الله تعالى.

(تكملة): اختلف في سبب الصحابي، فقال عياض: ذهب الجمهور إلى أنه يعزى، وعن بعض المالكية يقتل، ويخص بعض الشافعية ذلك بالشيخين والحسين فحكي القاضي حسين في ذلك وجهين، وقواه السبكي في حق من كفر الشيخين، وكذا من كفر من صرح النبي ﷺ بإيمانه أو تبشيره بالجنة إذا تواتر الخبر بذلك عنه لما تضمن من تكذيب رسول الله ﷺ.

الحديث السابع عشر: حديث أبي موسى.

قوله: (عن شريك بن أبي نجر) هو ابن عبد الله، وأبو نجر جده.

قوله: (مخرج وجهه هنا) كذا للاكثر بفتح الواو وتشديد الجيم أي توجه أو وجه نفسه، وفي رواية الكشيبي يسكون الجيم بلفظ الاسم مضافاً إلى الظرف أي جهة كذا.

قوله: (حتى دخل بئر أبيس) بفتح الألف وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهمل: بستان بالمدينة معروف يجوز فيه الصرف وعنده، وهو بالقرب من قباء. وفي بئرها سقط خاتم النبي ﷺ من إصبع عثمان رضي الله عنه.

قوله: (وتوسط قهها) بضم القاف وتشديد الفاء هو الداكاة التي تجعل حول البشر، وأصلها ما خلط من الأرض وارتفع، والجمع قفاف. ووقع في رواية عثمان بن غياث عن أبي عثمان عند مسلم «بين رسول الله ﷺ في حائط من حوائط المدينة وهو منكى» يكت بعدد معه بين الله والذين.

قوله: (وقلت لأكون بواباً للنبي صلى الله عليه وسلم اليوم) ظاهره أنه اختار ذلك فعله من تلقاء نفسه، وقد صرح بذلك في رواية محمد بن جعفر عن شريك في «الأدب» فزاد فيه «ولم يأمرني» قال ابن التين: فيه أن المرء يكون بواباً للإمام وإن لم يأمره، كذا قال. وقد وقع في رواية أبي عثمان الأتية في مناقب عثمان عن أبي موسى «أن النبي ﷺ دخل حائطاً وأمره بحفظ باب الحائط» ووقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب في هذا الحديث «قال: يا أبا موسى املك عليّ الباب، فاستطلق قضى حائطه وتروضا، ثم جاء فقدم على قف البئر» أخرجه أبو عروانة في صحيحه والروائي في مسنده، وفي رواية الترمذي من طريق أبي عثمان عن أبي موسى «قال لي: يا أبا موسى املك عليّ الباب فلا يدخلن عليّ أحد» فيجمع بينهما بأنه لما حدث نفسه بذلك صادف أمر النبي ﷺ بأن يحفظ عليه الباب، وأما قوله: «ولم يأمرني» فيريد أنه لم يأمره أن يستمر بواباً، وإنما أمره بذلك قدر ما يقضي حاجته وتروضا ثم استمر هو من قبل نفسه، وسيأتي له توجيه آخر في خبر الواحد، فبطل أن يستدل به لما قاله ابن التين، والعجب أنه نقل ذلك بعد عن اللودي، وهذا من مختلف الحديث، وكأنه خفي عليه وجه الجمع الذي قرره. ثم إن قول أبي موسى هذا لا يعارض قول أنس أنه ﷺ لم يكن له بواب كما سبق في كتاب الجنائز لأن المراد أنس أنه لم يكن له بواب مرتب لذلك على الدوام.

قوله: (فطبع الباب) في رواية أبي بكر «فجاء رجل يستأن».

قوله: (يشرك بالجنة) زاد أبو عثمان في روايته «فحمد الله» وكذا قال في عمر.

قوله: (وقد تركت أخوتي يوحنا ويحقي) كان لأبي موسى إخوان أبو رهم

قوله: (صعد أحداً) هو الجبل المعروف بالمدينة، ووقع في رواية لمسلم وأبو يعلى من وجه آخر عن سعيد « حراء » والأول أصح، ولولا اتحاد المخرج لجوزت تعدد القصة، ثم ظهر لي أن الاختلاف فيه من سعيد، فإنني وجدته في مستند الحارث بن أبي أسامة عن روح بن عبادة عن سعيد قال فيه: « أحداً أو حراء » بالفتح، وقد أخرجه أحمد من حديث بريدة بلفظ « حراء » وإسناده صحيح، وأخرجه أبو يعلى من حديث سهل بن سعد بلفظ « أحد » وإسناده صحيح، فترى احتمال تعدد القصة، وتقدم في أواخر الوقت من حديث عثمان أيضاً نحوه وفيه « حراء »، وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة ما يؤيد تعدد القصة فذكر أنه كان على حراء ومعه المذكورون هنا وزاد معهم غيرهم، والله أعلم.

قوله: (وأبو بكر وعمر) قال ابن التين: إنما رفع أبو بكر عطفاً على الضمير المرفوع الذي في « صعد » وهو جائز اتفاقاً لوجود الحال وهو قوله: « أحداً » وهو بخلاف قوله الآتي في آخر الباب « كنت وأبو بكر وعمر ».

قوله: (أبى) وقع في مناقب عمر « فضربه برجله وقال أبى » بلفظ الأكر من الثبات وهو الاستقرار، وأحد نادى وناداه وخطابه يتمثل الجواز، وحله على الحقيقة أولى. وقد تقدم شيء منه في قوله: « أحد جبل يحبنا ونحبه » ويؤيده ما وقع في مناقب عمر أنه ضربه برجله وقال أبى.

قوله: (فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد الأتي في مناقب عمر « فسا عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد » و « أو » فيها للتوحيح وشهيد للجنس.

الحديث التاسع عشر:

قوله: (حدثنا أحمد بن محمد أبو عبد الله) هو الرباطي واسم جده إبراهيم، وأما السرخسي فكنته أبو جعفر، واسم جده صخر.

قوله: (حدثنا صخر) هو ابن جورية.

قوله: (بيناً أنا على نبي أي في المنام كما تقدم التصريح به في هذا الباب من حديث أبي هريرة « بينا أنا نائم » وسبق من وجه آخر عن ابن عمر قبل « مناقب الصحابة » باب « رأيت الناس مجتمعين في صعيد واحد » وسأني في مناقب عمر بلفظ رأيت في المنام).

قوله: (أنزع منها) أي أملا بالله بالدلو.

قوله: (فزع ذنوباً أو ذنوبين) بفتح المعجمة والنون وآخره موحدة: الذللو الكبيرة إذا كان فيها لله واتقى من شرح هذا الحديث على أن ذكر الذنوب إشارة إلى صلة خلافته، وفيه نظر لأنه في ستين وبعض ستة، فلو كان ذلك المراد لقال ذنوبين أو ثلاثة، والذي يظهر لي أن ذلك إشارة إلى ما فتح في زمانه من الفتح الكبار وهي ثلاثة، ولذلك لم يتعرض في ذكر عمر إلى عدد ما نزع من الدلاء وإنما وصف نزعاً بالعظمة إشارة إلى كثر ما وقع في خلافته من الفتحات والله أعلم. وقد ذكر الشافعي تفسير هذا الحديث في « الأم » فقال بعد أن ساق: (ومعنى قوله: « وفي نزعه ضعف » قصر مدته وعجلة موته وشغله بالحرب لأهل الردة عن الاعتصام والازدياد الذي بلغه عمر في طول مدته، انتهت. فنجس في كلامه ما تفرق في كلام غيره، ويؤيد ذلك ما وقع في حديث ابن مسعود في نحو هذه القصة فقال: « قال النبي ﷺ: فاعبرها يا أبا بكر، فقال لي الأمر من عندك، ثم يليه عمر، قال: كذلك عبرها الملك » أخرجه الطبراني لكن في إسناده أيوب بن جابر وهو ضعيف.

قوله: (وفي نزعه ضعف) أي أنه على مهل ورفق.

قوله: (والله يفر له) قال النووي: هذا دعاء من التكلم، أي أنه لا مفهوم له. وقال غيره: فيه إشارة إلى قرب وفاة أبي بكر، وهو نظير قوله تعالى لنبيه عليه السلام « فسبح بحمد ربك واستغفر، إنه كان تواباً » للنصر: ٢٣ فإنها إشارة إلى قرب وفاة النبي ﷺ. قلت: ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن قلة الفتح في زمانه لا صنع له فيه، لأن سببه قصر مدته، فمعنى المغفرة له رفع اللامة عنه.

قوله: (فاستحالت في يده غرباً) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة، أي دلواً عظيمة.

قوله: (فلم أر عبقراً) بفتح المهملة وسكون الواحدة بعدها قاف مفتوحة وراء مكسورة وتحتانية ثقلية، والمراد به كل شيء بلغ النهاية، وأصله أرض يسكنها الجن ضرب بها العرب المثل في كل شيء عظيم وقيل: قرية يعمل فيها الثياب البالغة في الحسن، وسأني بقية ما فيه في مناقب عمر.

وأبو برة، وقيل إن له أشأ آخر اسمه محمد، وأشهرهم أبو برة واسمه عامر، وقد خرج عنه أحمد في مسنده حديثاً.

قوله: (فإذا إنسان يحرك الباب) فيه حسن الأدب في الاستئذان، قال ابن التين. ويحتمل أن يكون هذا قبل نزول قوله: « لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأذوا ». (النور: ٢٧) قلت: وما أبعد ما قال، فقد وقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة « فجاء رجل فاستأذن » وسأني في آخر مناقب عمر من طريق أبي عثمان النهدي عن أبي موسى بلفظ « فجاء رجل فاستفتح » فعرف أن قوله: « يحرك الباب » إنما حركه مستأذناً لا دافعاً له ليدخل بغير إذن.

قوله: (فقال: عثمان، فقلت: على رسلك، فجتحت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآخبرته، فقال: اللذن له) في رواية أبي عثمان « ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال اللذن له ».

قوله: (وبشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنته على بلوى نصيبك) في رواية أبي عثمان « فحمد الله ثم قال: الله المستعان » وفي رواية عند أحمد « فجعل يقول: اللهم صبراً، حتى جلس » وفي رواية عبد الرحمن بن حرملة « فدخل وهو يحمد الله ويقول: اللهم صبراً » ووقع في حديث زيد بن أرقم عند البيهقي في « الدلائل » قال: « بعثني النبي ﷺ فقال: انطلق حتى تأتي أبا بكر قتل له: إن النبيص يقرأ عليك السلام ويقول لك: أبش بالجنة. ثم انطلق إلى عمر كذلك، ثم انطلق إلى عثمان كذلك وزاد: بعد بلاء شديد. قال فانطلق فذكر أنه وجدهم على الصفة التي قال له وقال: أين نبي الله؟ قلت في مكان كذا وكذا، فانطلق إلي. وقال في عثمان فأخذ بيدي حتى أتينا رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن زيدا قال لي كذا، والذي بعثك بالحق ما تمنيت ولا تميت ولا مسست ذكرني يميني منذ بايعتك، فأبي بلاء يصيبي؟ قال هو ذاك » قال البيهقي إسناده ضعيف، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون النبي ﷺ أرسل زيد بن أرقم قبل أن يجيء أبو موسى، فلما جاءوا كان أبو موسى قد قعد على الباب فرأسلهم على لسانه بنحو ما أرسل به إليهم زيد بن أرقم والله أعلم. قلت: ووقع نحو قصة أبي موسى ليلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي قال: « دخل رسول الله ﷺ حائطاً من حوائط المدينة فقال لبلاط: أمسك عليّ الباب، فجاء أبو بكر يستأذن » فذكر نحوه. وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث أبي سعيد نحوه. وهذا إن صح حل على التعدد. ثم ظهر لي أن فيه وهماً من بعض رواته، فقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو وفي حديثه أن نافع بن عبد الحارث هو الذي كان يستأذن، وهو وهيم أيضاً، فقد رواه أحمد من طريق موسى بن حبة عن أبي سلمة عن نافع فذكره وفيه « فجاء أبو بكر فاستأذن فقال لأبي موسى فيما أعلم اللذن له » وأخرجه النسائي من طريق أبي الزناد عن أبي سلمة عن نافع بن عبد الحارث عن أبي موسى وهو الصواب، فراجع الحديث إلى أبي موسى وانحلت القصة والله أعلم. وأشار بالبلوى المذكورة إلى ما أصاب عثمان في آخر خلافته من الشهادة يوم الدار، وقد ورد عنه « أصرح من هذا فرؤى أحمد من طريق كليب بن وائل عن ابن عمر قال: « ذكر رسول الله ﷺ فتنة، فمر رجل فقال: يقتل فيها هذا يومئذ ظلماً. قال فنظرت فإذا هو عثمان » إسناده صحيح.

قوله: (فجلس وجاهه) بضم الواو ويكسرهما أي مقابله،

قوله: (قال شريك) هو موصل بالإسناد لماضي.

قوله: (قال سعيد بن المسيب: فاولئها قبورهم) فيه وتقرع التأويل في البقطة وهو الذي يسمى القراسة والمراد اجتماع الصاحبين مع النبي ﷺ في الدفن وانفراد عثمان عنهم في البقيع، وليس المراد خصوص صورة الجلوس الراقعة. وقد وقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب « قال سعيد: فاولت ذلك ابتداء قبره من قبورهم » وسأني في الفن بلفظ « اجتمعت منها وانفرد عثمان » ولو ثبت الخبر الذي أخرجه أبو نعيم عن عائشة في صفة القبور الثلاثة أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره لكان فيه تمام التشبيه، ولكن سنته ضعيف، وعارضه ما هو أصح منه. وأخرج أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد قال: « قلت لعائشة: يا أمه أكشفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه، فكشفت لي » الحديث وفيه « فرأيت رسول الله ﷺ فإذا أبو بكر رأسه بين كتفيه، وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ ».

الحديث الثامن عشر:

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وسعيد هو ابن أبي عروبة.

قوله: (بقرى) بفتح أوله وسكون الفاء وكسر الراء وسكون التحتية.

وقوله: (قرية) بفتح الفاء وكسر الراء وتشديد التحتية المفتوحة، وروي بسكون الراء وخطة الخليل، ومعناه يعمل عمله البالغ، ووقع في حديث ابن عمر بفتح نزع عمر.

قوله: (حتى ضرب الناس بطن) بفتح الميمتين وآخره نون، هو مناخ الإبل إذا شربت ثم صدرت، وسيأتي في مناقب عمر بلفظ «حتى روي الناس وضربوا بطن» ووقع في حديث أبي الطفيل يستأذن حسن عند البرار والطيراني أن رسول الله ﷺ قال: «بيننا أنا أنزع الليلة إذ وردت علي غنم سود وعفر، فجاء أبو بكر فستره» فذكره وقال في عمر «فلما الحياض وأروى الواردة» وقال فيه «فلوأت السود العرب والعفر المعجم».

قوله: (قال وهب) هو ابن جبرير شيخ شيخه في هذا الحديث، وكلامه هذا موصول بالسند المذكور، وقوله: «يقول حتى رويت الإبل فأنشأت» هو مقول وهب للمذكور، وسيأتي شيء من مباحث في كتاب التبيين إن شاء الله تعالى. قال الضياري: أشار بالبر إلى الذين الذي هو منبع ماله حياة القنوس وقام أمر المعاش والمعاد، والشرع منه إخراج الماء، وفيه إشارة إلى إشاعة أمره وإجراء أحكامه. وقوله: «بغير الله له» إشارة إلى أن ضعفه المراد به الرق غير قاطع فيه، أو المراد بالضعف ما وقع في إهامه من أمر الردة واختلاف الكلمة إلى أن اجتمع ذلك في آخر إهامه وتكمل في زمان عصر، وإليه الإشارة بالقوة. وقد وقع عند أحد من حديث سمرة «أن رجلاً قال: يا رسول الله رأيت كان دلوًا من السماء دلت، فجاء أبو بكر فشرب شرباً ضعيفاً» ثم جاء عمر فشرب حتى تضلع الحديث، ففي هذا إشارة إلى بيان المراد بالنزع الضعيف والنزع القوي، والله أعلم.

الحديث العشرون:

قوله: (حدثنا الوليد بن صالح) هو أبو محمد الضبي الجوزي النخاس بالنون وإخاه المعجمة، وثقه أبو حاتم وغيره، ولم يكذب عنه أحد لأنه كان من أصحاب الراي فرأه يصلي فلم تعجبه صلاته، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وسيأتي من وجه آخر في مناقب عمر عن ابن أبي حسين، فظهر أن البخاري لم ينجح به.

قوله: (كنت وأبو بكر وهما) قال ابن التين الأحسن عند النحاة أن لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده، حتى قال بعضهم إنه قبيح، لكن يرد عليهم قوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آبائنا﴾ [الأنعام: ١٤٨] وأوجب بأنه قد وقع الحذف وهو قوله: «لا» وتعب بأن المصنف قد حصل قبل «لا» قال: يرد عليهم أيضاً هذا الحديث انتهى. والتعقيب مردود فإنه وجد فاصل في الجملة، وأما هذا الحديث فلم يتفق الرواة على لفظه، وسيأتي في مناقب عمر من وجه آخر بلفظ «ذمبت أنا وأبو بكر وعمر» فحذف مع التأكيد مع اتحاد المخرج، فدل على أنه من تصرف الرواة، وسيأتي شرح هذا الحديث قريباً في مناقب عمر إن شاء تعالى.

الحديث الحادي والعشرون:

قوله: (حدثنا محمد بن يزيد الكوفي) قيل: هو أبو هاشم الرقاعي وهو مشهور بكتبه، وقال الحاكم والكلاباذي: هو غيره، ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري «محمد بن كثير» وهو وهم نبه عليه أبو علي الجبلي، لأن محمد بن كثير لا تعرف له رواية عن الوليد، والوليد هو ابن مسلم، وسيأتي الحديث في «باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة» من وجه آخر عن الوليد وفيه تصريحه وتصريح الأزاعي بالتحليل، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

(قائدة): مات أبو بكر ﷺ بمرض السل على ما قاله الزبير بن عمار، وعن الواقدي أنه اغتسل في يوم بارد فجم خمسة عشر يوماً، وقيل: بل ستة اليهود في حريرة أو غيرها وذلك على الصحيح لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة من الهجرة، فكانت مدة خلافته ستين وثلاثة أشهر وأياماً، وقيل غير ذلك، ولم يختلفوا أنه استكمل سن النبي ﷺ فمات وهو ابن ثلاث وستين، والله أعلم.

٦ - باب مناقب عمر بن الخطاب، أبي حفص،

القرشي العدوي ﷺ.

٣٦٧٩ - حدثنا حجاج بن منهال: حدثنا عبد العزيز بن الماجشون:

حدثنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «رأيتني دخلت الجنة، فإذا أنا بالرمضاء، امرأة إسمي طلحة،

وسميت حنيفة، فقلت: من هذا؟ قال: هذا بلال، ورأيت قصراً بيننا جارية، فقلت: لمن هذا؟ قالوا: لعمر، فأردت أن أدخله فانظر إليه، فذكرت غيرك. فقال عمر: يا أيها وأمي يا رسول الله، أغثك أعمار. [الطبر: ٥٥٢٢٦، ٥٧٠٢٤. أخرجه مسلم: ٢٣٩٤. أخرجه مسلم: ٢٤٥٧. مختصراً].

٣٦٨٠ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق: أخبرنا الليث قال: حدثني غفيل، عن ابن جيهان قال: أخبرني سعيد بن المسيب: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ قال: «يئنا أنا نائم رأيتني في الجنة، فإذا امرأة توفيتني إلى جانيب قصر، فقلت: لمن هذا القصر؟ قالوا: لعمر، فذكرت غيرك، فقلت: من هذا؟ قال: فبكى عمر وقال: أغثك أعمار يا رسول الله». [راجع: ٣٦٤٢].

٣٦٨١ - حدثنا محمد بن الصلت أبو جعفر الكوفي: حدثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري قال: أخبرني حمزة، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «يئنا أنا نائم شربت - يعني اللبن - حتى انظر إلى رأيي بقرى في ظهري، أو لي أظفاري، ثم ناولت عمر». فقالوا: يا رسول الله، فما أولئك؟ قال: «العلم». [راجع: ٨٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩١].

٣٦٨٢ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير: حدثنا محمد بن بشر: حدثنا غيث الله قال: حدثني أبو بكر بن سالم، عن سالم، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «أريت في المنام أني أنزع بذكرتي على قليب، فجاء أبو بكر فزغ ذنوباً أو ذنوبين زعاً ضيقاً، والله يخبرك، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غزناً، فلم أر عتقاً ينسري قرني، حتى روي الناس وضربوا بطن».

قال ابن جبير: المقري عناق الزوايي.

وقال يحيى: الزوايي العنايس لها عمل رقيق. ﴿مثنوة﴾ كثيرة. [راجع: ٣٦٤٤. أخرجه مسلم: ٩٢٩٣].

٣٦٨٣ - حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثني أبي، عن صالح، عن ابن جيهان: أخبرني عبد الحميد: أن محمد بن سفيان أخبره: أن أباة قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله: حدثنا إبراهيم بن سفيان، عن ابن جيهان، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد، عن محمد بن سفيان بن أبي وقاص، عن أبيه قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ، وعنده نسوة من قرشي يكلمنه وتكلمونه، عالية أصواتهن على صوتي، فلما استأذن عمر بن الخطاب، فأن قباذون الحجاب، فأذن له رسول الله ﷺ فدخل عمر ورسول الله ﷺ يتنخل، فقال عمر: أحضلك الله سبلك يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: «عجبت من هؤلاء اللاتي كن عبيدي، قلنا سيقن صوتك ابتذون الحجاب». فقال عمر: قالت أختي أن يهتني يا رسول الله، ثم قال عمر: يا غزوات أفهين أهتني ولا تهتني رسول الله ﷺ؟ فقلت: نعم، أنت أظ وأغلظ من رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «يها يا ابن الخطاب، وألبي نفسي بيده، ما ليك الشيطان سالكا فباً فط إلا سلك فباً غير فبكك». [راجع: ٣٣٩٤. أخرجه مسلم: ٢٣٩٦].

٣٦٨٤ - حدثنا محمد بن المتي: حدثنا يحيى، عن إسماعيل: حدثنا قيس قال: قال عبد الله: ما رآنا أعز منذ أسلم عمر. [الطبر: ٣٨٦٣].

٣٦٨٥ - حدثنا عبدان: أخبرنا عبد الله: حدثنا عمر بن سعيد، عن ابن

٣٦٩١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِجٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: اخْتَبَرَنِي أَبُو اسْمَاعِيلُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ خُنْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُنَبِّأُ آتَا نَائِمٍ، رَأَيْتُ النَّاسَ غُرُضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، قِيَمَتَا مَا يَتْلَعُ الْفَدَى وَيَمْنَاهَا، مَا يَتْلَعُ ذُو ذِيكَ، وَغُرُضٌ عَلَيَّ عُمَرُ وَعَلَيْهِ قِيَمُصٌ اجْتَرَهُ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَقَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِينَ». [راجع: ٢٣. أخرجه مسلم: ٢٣٩٠].

٣٦٩٢- حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ السُّوَرِ بْنِ مَخْرُومَةَ قَالَ: لَمَّا طَمَنَ عُمَرُ رضي الله عنه جَلَسَ يَأْتِمُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَكَأَنَّهُ يُخَوِّضُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ، لَقَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاحْسَنْتَ صَحْبَهُ، ثُمَّ لَارَقَهُ وَهُوَ عِنْدَكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ أَبَا بَكْرٍ فَاحْسَنْتَ صَحْبَهُ، ثُمَّ لَارَقَهُ وَهُوَ عِنْدَكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ صَحْبَهُمْ فَاحْسَنْتَ صَحْبَهُمْ، وَلَوْ أَنَّ لَارَقَهُمْ لَفَارَقَهُمْ وَهُمْ عِنْدَكَ رَاضُونَ، قَالَ: أَمَا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صَحْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِثَاةٍ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ رَبِّ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ يُوْهُ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صَحْبِ أَبِي بَكْرٍ وَرِثَاةٍ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ رَبِّ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ مَنْ يُوْهُ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا تَرَى مِنْ جَرْعِي، فَهُوَ مِنْ أَجْلِكَ وَأَجَلِي اصْحَابِكَ، وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ لِي بِلَاعُ الْأَرْضِ ذُفْعًا، لَأَقْبَلْتُ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ.

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ: بِهَذَا.

٣٦٩٣- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُفْمَانُ بْنُ جَرَّاحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُفْمَانَ الْيَهُودِي، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خِلَافٍ مِنْ حِطَانِ الْمَدِينَةِ، فَبَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْخَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْفَخُّ لَهُ وَتَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ». فَتَفَحَّصْتُ لَهُ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ، فَشَرُّهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. فَحَمِدَ اللَّهُ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْخَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْفَخُّ لَهُ وَتَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ». فَتَفَحَّصْتُ لَهُ فَإِذَا هُوَ عُمَرُ، فَاعْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهُ، ثُمَّ اسْتَفْخَ رَجُلٌ، فَقَالَ لِي: «الْفَخُّ لَهُ وَتَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ، عَلَى بَلْوَى فَعِيَةٍ». فَإِذَا عُفْمَانُ، فَاعْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. [راجع: ٣٦٩٤. أخرجه مسلم: ٢٤٥٣].

٣٦٩٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: اخْتَبَرَنِي خُوَّةٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو غَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْقِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ آخِذٌ يَدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. [إسره: ٦٢٦٤، ٦٢٦٢].

قوله: (باب مناقب عمر بن الخطاب) أي ابن نقيب بنون وفاة مصغر ابن عبد العزيز بن رباح بكسر الراء بعدها غنة وأخوه مهمل ابن عبد الله بن قسط بن زراح بفتح الراء بعدها زاي وأخوه مهمل ابن علي بن كعب بن لؤي بن غالب، يمتنع مع النبي ﷺ في كعب، وعدد ما بينهما من الآيات إلى كعب متفاوت بواحد، بخلاف أبي بكر فين النبي ﷺ وكعب سبعة آباء، وبين عمر وبين كعب ثمانية، وأم عمر حنيفة بنت هاشم بن المغيرة ابنة عم أبي جهل والحارث ابني هشام بن المغيرة، ووقع عند ابن منده أنها بنت هشام اخت أبي جهل وهو تصحيف نبه عليه ابن عبد البر وغيره.

قوله: (أبي حفص القرظي العلوي) أما كتبه فجاء في السيرة لابن إسحاق أن النبي ﷺ كتبه بها، وكانت حفصة أكبر أولاده، ولما قبله فهو الشاروق بانفاق، فقيل أول من لقبه به النبي ﷺ، رواه أبو جعفر بن أبي شيبة في تاريخه عن طريق ابن عباس عن عمر، ورواه ابن سعد من حديث عائشة، وقيل أهل الكتاب أخرجه ابن سعد عن الزهري،

أبي مُلَيْكَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: وَضِعَ عُمَرُ عَلَى سِرْبِهِ، فَكَتَفَهُ النَّاسُ يَدْعُونَ وَيُصَلُّونَ قَبْلَ أَنْ يُؤَلِّعَ، وَأَنَا فِيهِمْ، فَلَمْ يُؤَلِّعْ إِلَّا رَجُلًا آخِذًا مِنْكِي، فَإِذَا عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَزَحَمَهُ عَلَى عُمَرَ وَقَالَ: مَا خَلَقْتَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِوَفْلِ عَقْلِهِ مِنْكَ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، إِنْ كُنْتُ لَنْ أَنْ يَجْزَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبِكَ، وَحَبِيبَتِ: إِنِّي كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَغُرُجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ». [راجع: ٣٦٩٧. أخرجه مسلم: ٢٣٨٩].

٣٦٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ.

وقال لي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّاهٍ، وَكَهْمَسُ بْنُ الْوَيْهَالِ قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى أَخِي، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغُفْمَانُ، فَرَفَعَ بِهِمْ فَعَزَبَتْهُ بِرُجُلِهِ قَالَ: «أَبْتُ أَحَدًا، فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدَانِ». [راجع: ٣٦٩٥].

٣٦٩٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ، هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَنِي ابْنُ عُمَرَ عَنْ بَعْضِ شَأْنٍ - بَعْضِي عُمَرُ - فَأَعْبَرْتُهُ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ، يَنْدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جِنِّ قَبِيضٍ، كَانَ آخِذًا وَاجْتَوَى، حَتَّى انْتَهَى، مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

٣٦٩٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَرِيبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «وَمَاذَا أَهْذَذْتَ لَهَا». قَالَ: لَا حَيَّةَ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ، فَقَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ».

قَالَ أَنَسٌ: فَمَا فَرَحًا بِشَيْءٍ فَرَحًا يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ». قَالَ أَنَسٌ: فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَأُزْجِرُ أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحَيِّ لِسَانِهِمْ، وَإِنْ لَمْ أَهْتَمَّ بِوَفْلِ أَصْحَابِهِمْ. [إسره: ٦١٦٧، ٦١٦١، ٦١٥٣. أخرجه مسلم: ٢٦٣٩، مطولاً، وأخرجه: ٢٩٥٣ بطله لم ترد في هذا الطريق].

٣٦٩٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ كَانَ يَمِينًا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مَحْدُودُونَ، فَإِنْ يَكُنْ لِي أَمْرِي أَحَدٌ فَلَاهُ عُمَرُ».

زَادَ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَيْدَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ كَانَ يَمِينًا كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ وَرَجُلًا، يَكْلُمُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا الْبَيِّنَاتِ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْ أَمْرِي فِيهِمْ أَحَدٌ فَعُمَرُ». [راجع: ٣٤٦٩].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «مَنْ نَبِيٍّ وَلَا مَحْدُودٍ».

٣٦٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا غَقِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: سَمِعْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَمْنًا رَأَى فِي عَجْمِهِ عَمَلُ اللَّذِّبِ فَآخَذَ مِنْهَا شَاةً، فَطَلَّهَا حَتَّى اسْتَفْقَلَهَا، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ اللَّذِّبُ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّحَرِ، لَيْسَ لَهَا رَأْيٌ غَيْرِي». فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِنِّي أُوْمِنُ بِهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ». وَمَا ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. [راجع: ٢٣٢٤. أخرجه مسلم: ٢٣٨٨، مطولاً].

وقيل جبريل رواه البغوي. ثم ذكر المصنف في هذه الترجمة ستة عشر حديثاً.

الحديث الأول: حديث جابر وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث:

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن الماجشون) كنا لأبي ذر، وسقط لفظ «ابن» من رواية غيره، وهو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة المدني، والماجشون لقب جده وتلقب به أولاده.

قوله: (حدثنا محمد بن المنكدر) مكثنا رواه الأكثر من ابن الماجشون، ورواه صالح بن مالك عنه «من حيد من أنس» أخرجه البغوي في فوائده فلعن لعبد العزيز فيه شيخين، ويؤيده انتصاره في حديث حيد على قصة القصر قط، وقد أخرجه الترمذي والنسائي وابن حبان من وجه آخر «من حيد» كذلك.

قوله: (رأيتني دخلت الجنة، فإذا أنا بالرمضاء امرأة أبي طلحة) هي أم سليم، والرمضاء بالتحسين صفة لما رمض كان بيتها، واسمها سهيلة، وقيل ربيعة، وقيل غير ذلك، وقيل هو اسمها، ويقال فيه بالعين للمعجمة بدل الراء وثقل هو اسم اختها أم حرام، وقال أبو داود هو اسم أخت أم سليم من الرضاعة، وجوز ابن التين أن يكون المراد امرأة أخرى لأبي طلحة.

وقوله: (رأيتني) بضم اللام والضمير من التكلم، وهو من خصائص أفعال القلوب.

قوله: (وسمعت خشقة) بفتح المعجمتين والفاء أي حركة، وزناً ومعنى، ووقع لأحد «سمعت خشقاً» يعني صوتاً، وقال أبو عبد: الخشقة الصوت ليس بالشديد، قيل وأصله صوت ديب الحية، ومعنى الحديث هنا ما يسع من حس وقع القدم.

قوله: (قللت: من هذا؟ فقال: هذا بلال) وهذا قد تقدم في صلاة الليل من حديث أبي هريرة مطولاً، وتقدم من شرحه هناك ما يتعلق به، وتقدم بعض الكلام عليه في صفة الجنة حيث أورد هناك من حديث أبي هريرة.

قوله: (ورأيت قصراً بفناء جارية) في حديث أبي هريرة الذي بعده «توضاً إلى جانب قصر» وفي حديث أنس عند الترمذي «قصر من ذهب» والقناء بكسر القاء وتخفيف النون مع المد: جانب الدار.

قوله: (قللت لمن هذا؟ فقال) في رواية الكشيبي «فقالوا» والظاهر أن المخاطب له بذلك جبريل أو غيره من الملائكة، وقد أورد هذه القصة في النكاح وفي التعبير من وجه آخر عن ابن المنكدر.

قوله: (فذكرت غير ذلك) في الرواية التي في النكاح «فأردت أن أدخله فلم يمتني» إلا علمي بغيرك «ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن المنكدر وعمر بن دينار جميعاً عن جابر في هذه القصة الأخيرة» دخلت الجنة فأريت فيها قصراً يسع فيه ضوؤه، قللت: لمن هذا؟ قيل: لعمركم «والضوؤه مجتمعين مفتوحين بينهما واد ووالد، ووقع في حديث أبي هريرة «أن عمر بكى» ويأتي في النكاح بلفظ «بكى عمر، وهو في المجلس»

وقوله (ياي وأمي) أي أهلك بهما.

وقوله (عليك أغان) معلود من القلب، والأصل أهلها أغان منك؟

قال ابن بطال: فيه الحكم لكل رجل بما يعلم من خلقه، قال ويكاه عمر يحتمل أن يكون سروراً، ويحتمل أن يكون تشوقاً أو خشوعاً. ووقع في رواية أبي بكر بن عياش عن حيد من الزيادة «فقال عمر: وهل رضي الله إلا بك؟ وهل هداني الله إلا بك؟»؟ ورواه في «فرد عبد العزيز الحربي» من هذا الوجه وهي زيادة غريبة.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة في المنى، ذكره مقتصر على قصة رؤى المرأة إلى جانب القصر وزاد فيه «قالوا: لعمرك، فذكرت غيرته فوليت مدبراً» وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مراعاة الصحبة، وفيه فضيلة طاهرة لعمرك. وقوله فيه «توضاً» يحتمل أن يكون على ظاهره ولا ينكر كونها توضاً حقيقة لأن الرؤيا وقعت في زمن التكليف، والجنة وإن كان لا تكليف فيها فذلك في زمن الاستقرار بل ظاهر قوله «توضاً إلى جانب قصر» أنها توضاً خارجة منه، أو هو على غير الحقيقة، وروى للنام لا تحمل دائماً على الحقيقة بل تحتمل التأويل، فيكون معنى كونها توضاً أنها تحافظ في الدنيا على المباداة، أو المراد بقوله توضاً أي تستعمل الماء لأجل الوضوء على مدلوله اللغوي وفيه بعد. وأغرب ابن تيمية وتبعه الخطابي فزعم أن قوله توضاً تصحيف وتبديل من التناسخ، وإضا الصواب امرأة شوهاء، ولم يستند في هذه الدعوى إلا إلى استبعاد أن يقع في الجنة وضوء لأنه لا عمل فيها، وعدم الإطلاع على المراد من الخير لا يقتضي تغليب الحفاظ. ثم أخذ الخطابي في نقل كلام أهل اللغة في تفسير الشوهاء فقيل هي الحسناء ونقله عن أبي عبيدة،

وإنما تكون حسناء إذا وصفت بها الفرس، قال الجوهري: فرس شوهاء صفة حمودة «والشوهاء» الرواسعة الفم وهو مستحسن في الخيل والشوهاء من النساء القبيحة كما جزم به ابن الأعرابي وغيره، وقد تنقب القرطبي كلام الخطابي لكن نسب إلى ابن تيمية قط، قال ابن تيمية: يدل توضاً شوهاء ثم نقل أن الشوهاء تطلق على القبيحة والحسنة، قال القرطبي: والوضوء هنا لطلب زيادة الحسن لا للظافة لأن الجنة منزلة عن الأوساخ والأفكار، وقد ترجم عليه البخاري في كتاب التعبير «باب الوضوء في المنام» فبطل ما تخيله الخطابي، وفي الحديث فضيلة الرميضاء وأنها كانت مواظبة على المباداة، كذا نقله ابن التين عن غيره وفيه نظر.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا محمد بن الصلت أبو جعفر) هو الأسدي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وله شيخ آخر يقال له محمد بن الصلت يكنى أبا يعلى وهو بصري، وأبو جعفر أكبر من أبي يعلى وأقدم سماعاً.

قوله: (شريت يعني اللين) كنا أوردته مختصراً وسيأتي في التعبير عن جبدان عن ابن المبارك بلفظ «بيناً أنا تأم آتيت بقدر لين فشريت منه» أي من ذلك اللين.

قوله: (حس أنظر إلى الري) في رواية جبدان «حتى أتني» ويجوز فتح همزة أني وكسرهما وروية الري على سبيل الاستارة كأنه لا جعل الري جسماً أضاف إليه ما هو من خواص الجسم، وهو كونه مرئياً، وأما قوله «أنظر» فلأنما أتني به بصيغة المضارعة والأصل أنه ماض استحضاراً لصورة الحال، وقوله «أنظر» يؤيد أن قوله «أرى» في الرواية التي في العلم من رؤية البصر لا من العلم، والري بكسر الراء ويجوز فتحها.

قوله: (بجوري) أي اللين أو الري وهو حال.

قوله: (في ظفري أو أظفاري) شك من الراوي، وفي رواية جبدان «من أظفاري» ولم يشك، وكذا في رواية عقيل في العلم لكن قال «في أظفاري».

قوله: (ثم ناولت عمر) في رواية جبدان «ثم ناولت فضلي» يعني عمر، وفي رواية عقيل في العلم «ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب».

قوله: (قالوا فما أولته) أي ميرته (قال العلم) بالنصب أي أولته العلم، وبالرفع أي المولود به هو العلم، ووقع في «جزء الحسين بن عرفة» من وجه آخر عن ابن عمر «قال فقالوا: هذا العلم الذي أتاك الله، حتى امتلأت فضلت منه فضلة فأنشع عمر، قال أصبغ» وإسناده ضعيف فإن كان محطاً احتمل أن يكون بعضهم أولاً وبعضهم سناً، ووجه التعبير بذلك من جهة اشتراك اللين والعلم في كثرة النفع، وكونهما سبباً للسلاح، فاللين للذلة البدني والعلم للذلة المعنوي. وفي الحديث فضيلة عمر وأن الرؤيا من شأنها أن لا تحمل على ظاهرها وإن كانت رؤيا الأنبياء من الوحي، لكن منها ما يحتاج إلى تعبير ومنها ما يحمل على ظاهره، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. والمراد بالعلم هنا العلم بسياسة الناس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ واختص عمر بذلك لظول مدته بالنسبة إلى أبي بكر، وباتفاق الناس على طاعته بالنسبة إلى عثمان، فإن مده أي بكر كانت قصيرة فلم يكثر فيها الفتوح التي هي أعظم الأسباب في الاختلاف، ومع ذلك فساس عمر فيها مع طول مدته الناس بحيث لم يخلفه أحد، ثم ازدادت اتساعاً في خلافة عثمان فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء ولم يبق له ما اتفق لعمرك من طواعة الخلق له فنشأت من ثم الفتن، إلى أن أفضى الأمر إلى قتله، واستختلف حلي فما ازداد الأمر إلا اختلافاً وافقاً إلا انتشاراً.

الحديث الرابع: حديث ابن عمر في رؤية الترع من البشر، وقد تقدم قريباً في مناقب أبي بكر.

قوله: (حدثنا عبيد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله: (حدثني أبو بكر بن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر، وهو من أقران الراوي عنه، وهما مدنيان من صفار التميميين، وأما أبو سالم فمعدود من كبارهم، وهو أحد الفقهاء السبعة، وليس لأبي بكر بن سالم في البخاري غير هذا الموضع، ووقعه المعجلي. ولا يعرف له راو إلا عبيد الله بن عمر المذكور، وإنما أخرج له البخاري في المناقب. وقد مضى الحديث من طريق الزهري عن سالم.

قوله: (بدلو بكرة) بفتح الموحدة والكاف على المشهور وحكى بعضهم تليث أوله، ويجوز إسكانها على أن المراد نسبة الدلو إلى الأثنى من الإبل وهي الشاة، أي الدلو التي يسقى بها، وأما بالتحريك فالمراد الحثبة المستديرة التي يعلق فيها الدلو.

قوله: (قال ابن جبير: العبقري عتاق الزراني) وصله عبد بن حيد من طريقه،

وكذا رويته في «صفة الجنة لأبي نعيم» من طريق أبي بشر عن سعد بن جبير قال في قوله تعالى ﴿مكتبين على رفوف خضر وجعري حسان﴾ [الرحمن: ١٧٦] قال: الرفوف رياض الجنة، والعجري الزرابي. ووقع في رواية الأصيلي وكثرة وبعض النسخ عن أبي خرمنا «قال ابن غير» وقيل المراد محمد بن عبد الله بن غير شيخ المصنف فيه، وسيأتي بسط القول في كتاب التبيين، والمراد بالمتاق الحسن، والزراعي جمع زريبة وهي البساط العريض الفاخر، قال في المشارق: البقري الناذل الماضي الذي لا شبيهه، يفوقه، قال أبو عمر: وجعري القوم سيدهم وقيمهم وكبرهم، وقال الفراء: البقري السيد والفاخر من الحيوان والجوهر والبساط المنقوش، وقيل هو منسوب إلى عبق موضع بالبادية، وقيل قرية يعمل فيها الثياب البالغة الحسن والبسط، وقيل نسبة إلى أرض تسكنها الجن، تضرب بها العرب اللث في كل شيء عظيم قاله أبو عبيدة، قال ابن الأثير: فصاروا كلما رأوا شيئاً غريباً عما يصعب عمله وبدق أو شيئاً عظيماً في نفسه نسبوه إليها فقالوا عبقري، ثم اتسع فيه حتى سمي به السيد الكبير. ثم استورد المصنف كعادته فذكر معنى صفة الزرابي الواردة في القرآن في قوله تعالى ﴿وزرابي مشربة﴾ [الغاشية: ١٦]

قوله: (وقال يحيى) هو ابن زياد الفراء، ذكر ذلك في «كتاب معاني القرآن» له، وظن الكرماني أنه يحيى بن سعيد القطان فجزم بذلك واستند إلى كون الحديث ورد من روايته كما تقدم في مناقب أبي بكر.

قوله: (الطغاف) هي جمع طغفة وهي البساط.

قوله: (ها حلل) يفتح للمعجمة والميم بعدها لام أي أهداب، وقوله «رقيق» أي غير غليظة.

قوله: (مهمولة كثيرة) هو بقية كلام يحيى بن زياد المذكور. الحديث الخامس:

قوله: (عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد) أي ابن الخطاب، وفي الإسناد أربعة من التابعين على نسق: قرطان وهما صالح وهو ابن كيسان وابن شهاب، وقرطيان وهما عبد الحميد ومحمد بن سعد وكلهم مفيون.

قوله: (استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده نسوة من قرشي) هن من أزواجه، ويحتمل أن يكون مهن من غيرهن لكن قرينة قوله: «يستكرنه» يؤيد الأول، والمراد أنهم يطلبن منه أكثر مما يحيطهن. وزعم الداودي أن المراد أنهم يكرن التكلام عنده، وهو مردود بما وقع التصريح به في حديث جابر عند مسلم أنهم يطلبن الثقة.

قوله: (عالية) بالرغم على الصفة ويالنصب على الحال، وقوله «أصواتهن على صوته» قال ابن التين: يحتمل أن يكون ذلك قبل نزول النبي عن رفع الصوت على صوته، أو كان ذلك طبعهن انتهى. وقال غيره: يحتمل أن يكون الرفع حصل من جموعهن لا أن كل واحدة منهن كان صوتها أرفع من صوته، وفيه نظر. قيل ويحتمل أن يكون فيهن جهرة، أو النبي خاص بالرجال وقيل في قهقهة للتزنية، أو كن في حال للمخاصمة فلم يمتدعن، أو وقفن بعفوه. ويحتمل في الخطوة ما لا يحتمل في غيرها.

قوله: (أضحك الله سنك) لم يرد به الدعاء بكثرة الضحك بل لازمه وهو السرور، أو نفي ضد لازمه وهو الحزن.

قوله: (أكلهمني) من أكله أي توفرنه.

قوله: (أنت أظف وأغلظ) بالمجتمعين بصيغة أفضل التفضيل من النظافة والغلظة وهو يقتضي الشركة في أصل الفعل، ويعارضه قوله تعالى ﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب لا أضفلنك من هولك﴾ [آل عمران: ١٥٩] فإنه يقتضي أنه لم يكن فظاً ولا غليظاً، وبالغواب أن الذي في الآية يقتضي نفي وجود ذلك له صفة لازمة فلا يستلزم ما في الحديث ذلك، بل عرود وجود الصفة له في بعض الأحوال وهو عند إنكار المنكر مثلاً والله أعلم. وجوز بعضهم أن الأظف هنا بمعنى الضف، وفيه نظر للتصريح بالترجيح للتضيي لحمل أفضل على بابيه، وكان النبي ﷺ لا يواجه أزدماً بما يكره إلا في حق من حرق الله، وكان عمر يبالغ في الزجر عن الكروهات مطلقاً وطلب المتنويات، فلهمذا قال النسوة له ذلك.

قوله: (لها يا ابن الخطاب) قال أهل اللغة «لها» بالفتح والتثنية معناها لا تبتلثا محديث، وبغير توين كف من حديث عهدنا، وإنه «بالكسر والتثنية معناها حدثنا ما شئت وبغير التثنية زدنا ما حدثنا. ووقع في روايته بالنصب والتثنية. وحكى ابن التين أنه وقع له بغير توين وقال معناه كف عن لومهم، وقال الطبري: الأمر بتوقير رسول الله ﷺ مطلوب لذاته محمد الزيادة منه، فكان قوله ﷺ «إيه» استزادة منه في

قوله: (يأبى) أي يفتتح ويطلب، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، وعبد الله هو ابن مسعود. ووقع في رواية ابن عيينة عن إسماعيل كما سيأتي في «باب إسلام عمر» التصريح بذلك.

قوله: (هاؤنا أمة منذ أسلم عمر) أي لما كان فيه من الجلد والقوة في أمر الله. وروى ابن أبي شيبة والطبراني من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عبد الله بن مسعود «كان إسلام عمر عزاً، وهجرته نصراً، وإمارته رحمة. والله ما استطعنا أن نصلي حول البيت ظاهرين حتى أسلم عمر» وقد ورد سبب إسلامه مطولاً فيما أخرجه الدارقطني من طريق القاسم بن عثمان عن أنس قال «خرج عمر متقلداً السيوف، فلقبه رجل من بني زهرة فذكر قصة دخول عمر على أخته وإنكاره إسلامها وإسلام زوجها سعيد بن زيد وقراته سورة طه ورويته في الإسلام فخرج خياب فقال: أبشر يا عمر، فإني أرجو أن تكون دعوة رسول الله ﷺ لك، قال: اللهم أعز الإسلام بعمر أو بعمر بن هشام» وروى أبو جعفر بن أبي شيبة نحوه في تاريخه من حديث ابن عباس، وفي آخره «قلت يا رسول الله فيم الأخفاء؟ فخرجنا في صفيين: أنا في أحدهما، وحزرة في الآخر، فنظرت قرشي إيتنا فاصابتهم كابة لم يصبهم مثلاً» وأخرجه الزبارة من طريق أسلم مولى عمر عن عمر مطولاً، وروى ابن أبي خيثمة من حديث عمر نفسه قال «لقد رأيتني وما أسلم مع رسول الله ﷺ إلا تسعة وثلاثون رجلاً فمكلمتهم أربعين، فأنظر الله دينه، وأعز الإسلام» وروى الزبارة نحوه من حديث ابن عباس وقال فيه «فزل جبريل فقال: يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين» وفي «فضائل الصحابة» خيثمة من طريق أبي واقل عن ابن مسعود قال «قال رسول الله ﷺ: اللهم أهد الإسلام بعمر» ومن حديث علي مثله بلفظ «أعز» وفي حديث عائشة مثله أخرجه الحاكم بإسناد صحيح، وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر بلفظ «اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك: بأبي جهل أو بعمر، قال فكان أحبهما إليه عمر» قال الترمذي: حسن صحيح. قلت: وصححه ابن حبان أيضاً، وفي إسناده خارجة بن عبد الله صدوق فيه مقال، لكن له شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الترمذي أيضاً، ومن حديث أنس كما قدمته في القصة الطويلة، ومن طريق أسلم مولى عمر عن عمر عن خباب، وله شاهد مرسل أخرجه ابن سعد من طريق سعيد بن المسيب والإسناد صحيح إليه، وروى ابن سعد أيضاً من حديث صهيب قال «لما أسلم عمر قال المشركون انتصف القوم منا» وروى الزبارة والطبراني من حديث ابن عباس نحوه.

قوله في السند: (أخبرنا عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين، ووقع في رواية القاسمي «سعد» يسكون العين وهو وهم.

الحديث السابع: حديث ابن عباس قال: «وضع عمر على سريره، فتكفنه الناس» بنون وفاء أي أحاطوا به من جميع جوانبه، والأكافف التواحي.

قوله: (وضع عمر على سريره) تقدم في آخر مناقب أبي بكر بلفظ «إني لواقف مع قوم وقد وضع عمر على سريره» أي لما مات، وهي جملة حاله من عمر.

قوله: (فلم يزعجني) أي لم يزعجني، والمراد أنه رآه بنته.

قوله: (لا رجل أخذه) يوزن فاعل، وفي رواية الكشميهني «أخذ» بلفظ الفعل

للماضي.

قوله: (فروح علي عمر) تقدم في مناقب أبي بكر بلفظ « فقال يرحك الله ».

قوله: (أحب) يجوز نصبه ورفعه، و« أني » يجوز فيه الفتح والكسر. وفي هذا الكلام ما عليا كان لا يمتد أن لأحد عملاً في ذلك الوقت أفضل من عمل عمر. وقد أخرج ابن أبي شيبة ومسدّد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي نحو هذا الكلام وسنّه صحيح، وهو شاهد جيد لحديث ابن عباس لكون خروجه عن آل علي رضي الله عنهم.

قوله: (مع صاحبك) يمتل أن يريد ما وقع وهو دفنه عندهما، ويحتل أن يريد بالمعنى ما يؤول إليه الأمر بعد الموت من دخول الجنة ونحو ذلك، والمراد بصاحبه النبي ﷺ وأبو بكر، وقوله « وحسب أني » يجوز فتح الهمزة وكسرها، وتقدم في مناقب أبي بكر بلفظ « لأنني كثيراً ما كنت أسمع » واللام للتعليل، وما لإيهامية مؤكدة، وكثيراً ظرف زمان وعامله كان قدم عليه، وهو قوله تملأ ﴿ قليلاً ما تشكرون ﴾ ووقع للاكثر كثيراً ما كنت أسمع « بزيادة » من « ووجهت بأن التقدير أني أجد كثيراً ما كنت أسمع.

الحديث الثامن: حديث « أثبت أحد » تقدم شرحه في مناقب أبي بكر.

قوله: (و قال لي خليفة) هو ابن عياد، ومحمد بن سواء بمهمة وتخفيف ومد هو السدوسي البصري، أخرج له هنا وفي « الأدب »، وكهشم بمهمة ووزن جعفر هو ابن المنهال سدوسي أيضاً بصري ما له في البخاري غير هذا الموضوع، وسعيد هو ابن أبي عروبة، وسقط جميع ذلك من رواية أبي ذر في بعض النسخ واقتصر على طريق يزيد بن زريع.

قوله: (لما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد) تقدم في مناقب أبي بكر بلفظ « فإما عليك نبي وصديق وشهيدان » فتكون « أو » في حديث الباب معنى الواو، ويكون لفظ شهيد للجنس، ووقع لبعضهم بلفظ « نبي وصديق أو شهيد » قتل أو بمعنى الواو، وقيل تغيير الأسلوب للإشعار بمغايرة الحال لأن صفي الثيرة والصدقية كانتا حاصلتين حيثل بخلاف صفة الشهادة فأنها لم تكن وقعت حيثل.

الحديث التاسع:

قوله: (حدثني عمر هو ابن محمد) ووقع في رواية حرمة عن ابن وهب « حدثني عمر بن محمد بن زيد » أي ابن عبد الله بن عمر.

قوله: (سألت ابن عمر عن بعض شأنه يعني عمر) يريد أن ابن عمر سال أسلم مولى عمر عن بعض شأن عمر.

قوله: (فقال ما رأيت) هو مقول ابن عمر.

قوله: (وأجد) يفتح الجيم والتشديد لفعل من جدد إذا اجتهد وأجدد أفضل من الجدد.

قوله: (بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم) يمتل أن يكون المراد بالعبادة في الصفات ولا يتعرض فيه للزمان فيتناول زمان رسول الله ﷺ وما بعده، فيشكل بأبي بكر الصديق وبغيره من الصحابة من كان يتصف بالجو المقرط، أو بعد موت رسول الله ﷺ فيشكل بأبي بكر الصديق أيضاً، ويمكن تأويله بزمان خلافته، وأجدد أفضل من الجدد أي لم يكن أحد أجد منه في الأمور ولا أجد بالأمور، وهو محمول على وقت خصوص وهو مدة خلافته ليخرج النبي ﷺ وأبو بكر من ذلك.

قوله: (حتى انتهى) أي إلى آخر عمره، وهذا بناء على أن فاعل انتهى عمر، وقال ذلك ابن عمر، ويحتل أن يكون فاعل انتهى ابن عمر أي انتهى في الإنصاف بعد أجدد وأجدد حتى فرغ ما عنده، وقال ذلك نافع، والله أعلم.

الحديث العاشر: حديث أنس « أن رجلاً سال النبي ﷺ عن الساعة » هو ذو الخويصرة اليماني، وزعم ابن بشكوال أنه أبو موسى الأشعري أو أبو ذر. ثم ساق من حديث أبي موسى « قلت يا رسول الله المرء يحب القوم ولا يلحق بهم » ومن حديث أبي ذر « قلت يا رسول الله المرء يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم » وسؤال هذين إنما وقع عن العمل، والسؤال في حديث الباب إنما وقع عن الساعة، فدل على التمسد. وسيأتي في « الأدب » من طريق آخر عن أنس أن السائل عن الساعة أعرابي، وكذا وقع عند الدارقطني من حديث أبي مسعود أن الأعرابي الذي بال في المسجد قال « يا محمد متى الساعة؟ قال: وما أعددت لها » فدل على أن السائل في حديث أنس هو الأعرابي الذي بال في المسجد، وتقدم في الطهارة أنه ذو الخويصرة اليماني كما أخرجه أبو موسى المديني في « دلائل معرفة الصحابة »، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب « الأدب »،

والمراد منه ذكر أبي بكر وعمر في حديث أنس هذا وأنه قرنها في العمل بالنبي ﷺ، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة أوردته من وجهين.

قوله: (عن أبي هريرة) كلما قال أصحاب إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبي سلمة وخالفهم ابن وهب فقال « عن إبراهيم بن سعد بهذا الإسناد عن أبي سلمة عن عائشة » قال أبو مسعود: لا أعلم أحداً تابع ابن وهب على هذا، والمعروف عن إبراهيم بن سعد أنه عن أبي هريرة « لا عن عائشة، وتابعه زكريا بن أبي زائدة عن إبراهيم بن سعد يعني كما ذكره المصنف معلقاً هنا، وقال محمد ابن عجلان: « عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة » أخرجه مسلم والترمذي والنسائي، قال أبو مسعود: وهو مشهور عن ابن عجلان، فكان أباً سلمة سمعه من عائشة ومن أبي هريرة جميعاً. قلت: وله أصل من حديث عائشة أخرجه ابن سعد من طريق ابن أبي حنيفة عنها، وأخرجه من حديث خفاف بن إيماء أنه كان يصلي مع عبد الرحمن بن عوف فإذا خطب عمر سمعه يقول أشهد أنك مكلم.

قوله: (عجلان) يفتح الدال جمع محدث، واخطف في تأويله قليل: ملهم، قاله الأكثر قالوا: المحدث بالفتح هو الرجل الصادق الظن، وهو من أتى في روعه شيء من قبل الملائكة الأعلى فيكون كالذي حدثه غيره به، وهذا جزم أبو أحمد العسكري. وقيل من يجري الصواب على لسانه من غير قصد وقيل مكلم أي تكلمه الملائكة بغير نبوة، وهذا ورد من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ولفظه « قيل يا رسول الله وكيف يحدث؟ قال تكلم الملائكة على لسانه » وروناه في « فوائد الجوهري » وحكاها القفايس وآخرون، ويؤيده ما ثبت في الرواية الملققة. ويحتل رده إلى المعنى الأول أي تكلمه في نفسه وإن لم ير مكلماً في الحقيقة فيرجع إلى الإلهام، وفسره ابن التين بالترصم، ووقع في مسند « الحميدي » عقب حديث عائشة « المحدث الملهم بالصواب الذي يلقى على فيه » وعند مسلم من رواية ابن وهب « ملهمون، وهي الإجابة بغير نبوة » وفي رواية الترمذي عن بعض أصحاب ابن عيينة « محدثون يعني فهمون » وفي رواية الإسماعيلي « قال إبراهيم يعني ابن سعد رواه قوله محدث أي يلقى في روعه » انتهى، ويؤيده حديث « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر، وأحمد من حديث أبي هريرة، والطبراني من حديث بلال، وأخرجه في « الأوسط » من حديث معاوية وفي حديث أبي ذر عند أحمد وأبي داود « يقول به » بدل قوله « وقلبه » وصححه الحاكم، وكذا أخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث عمر نفسه.

قوله: (زاد زكريا بن أبي زائدة عن سعد) هو ابن إبراهيم المذكور، وفي روايته زياداتان: إحداهما بيان كونهم من بني إسرائيل، والثانية تفسير المراد بالحديث في رواية غيره فانه قال بلما « يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء ».

قوله: (منهم أحمد) في رواية الكشيهي « من أحد » ورواية زكريا وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما، وقوله « أو يك من أنبي » قيل لم يورد هذا القول مورد التزديد فإن أمته أفضل الأمم، وإذا ثبت أن ذلك وجد في غيرهم فإمكان وجوده فيهم أولى، وإنما أوردته مورد التأكيد كما يقول الرجل: إن يكن في صديق فإنه فلان، يريد اختصاصه بكمال الصداقة لا نفي الأصدقاء، ونحوه قول الأجير: إن كنت عملت لك فوفني حقي، وكلاهما عالم بالعمل لكن مراد القائل أن تأخيرك حقي عمل من عنده شك في كونني عملت. وقيل الحكمة أي أن وجودهم في بني إسرائيل كان قد تحقق وقرحه، وسبب ذلك احتياجهم حيث لا يكون حيثل فيهم نبي، واحتصل عنده أن لا تحتاج هذه الأمة إلى ذلك لاستغنائها بالقرآن من حدوث نبي، وقد وقع الأمر كذلك حتى إن الحديث منهم إذا تحقق وجوده لا يحكم بما وقع له بل لابد له من عرضه على القرآن، فإن وافقه أو وافق السنة عمل به وإلا تركه، وهذا وإن جاز أن يقع لكنه نادر ممن يكون أمره منهم مبنياً على اتباع الكتاب والسنة، وتخصت الحكمة في وجودهم وكثرتهم بعد العصر الأول في زيادة شرف هذه الأمة بوجود أمثالهم فيها، وقد تكون الحكمة في تكثيرهم مضاعفة بني إسرائيل في كثرة الأنبياء فيها، فلما فاتت هذه الأمة كثرة الأنبياء فيها لكون نبيها خاتم الأنبياء عرضوا بكثرة المهلمين. وقال الطيبي: المراد بالحديث الملهم البالغ في ذلك مبلغ النبي ﷺ في الصدق، والمعنى لقد كان فيما قبلكم من الأمم أنبياء ملهمون، فإن يك في أمي أحد هذا شأنه فهو عمر، فكانه جمعه في انقطاع قرينه في ذلك هل نبي أم لا فلذلك أتى بلفظ « إن » ويؤيده حديث « لو كان بعدي نبي لكان عمر » فلو فيه بمنزلة إن في الآخر على سبيل القرض والتقدير انتهى. والحديث المنار إليه أخرجه أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم من حديث عتبة بن عامر، وأخرجه الطبراني في « الأوسط »

نفسه وتواضعه لربه.

قوله: [طلاع الأرض] بكسر الطاء المهملة والتخفيف أي ملاها، وأصل الطلاع ما طلعت عليه الشمس، والمراد هنا ما يطلع عليها ويشرف فوقها من المال.

قوله: [قبل أن أراه] أي العذاب، وإنما قال ذلك لئلا يخوف الذي وقع له في ذلك الوقت من خشية التقصير فيما يجب عليه من حقوق الرعية، أو من الفتنة بملحهم.

قوله: [قال حماد بن زيد] وصله الإسماعيلي كما تقدم والله أعلم، وسيأتي مزيد في الكلام على هذا الحديث في قصة قتل عمر آخر مناقب عثمان. وأخرج ابن سعد من طريق أبي حنيفة مولى ابن عباس عن ابن عباس فذكر شيئاً من قصة قتل عمر.

الحديث الخامس عشر:

حدثني أبي موسى، تقدم مبسوطاً مع شرحه في مناقب أبي بكر بما يعني عن الإعادة.

الحديث السادس عشر:

قوله: [أخبرني حوفا] بفتح المهملة والواو بينهما تحتانية ساكنة هو ابن شريح المصري.

قوله: [عبد الله بن هشام] أي ابن زهرة بن عثمان التيمي ابن عم طلحة بن عبيد الله.

قوله: [كما مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب] هو طرف من حديث يأتي تمامه في الإيمان والنذور، وفيه: [قال له عمر يا رسول الله لأنت أحب إلي من كل شيء] الحديث وقد ذكرت شيئاً من مباحثه في كتاب الإيمان، وسيأتي بيان الوقت الذي قتل فيه عمر في آخر ترجمة عثمان إن شاء الله تعالى.

٧- باب مناقب عُفْمَانَ بْنِ عُفَانَ، أَبِي عَمْرِو الْقُرْظِيِّ ؓ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَحْزَنْ بِرُؤُوسَةِ رُؤُوسَةِ اللَّهِ الْحَيَّةِ». فَحَزَنَ عُفْمَانُ، وَقَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْفُسْرَةِ لِلَّهِ الْحَيَّةِ». فَجَهَّزَهُ عُفْمَانُ [راجع: ٢٧٧٧].

٣٦٩٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُفْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ؓ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ حَائِلًا وَأَمْرَيْنِ بِجَيْفٍ بِأَبِي الْحَافِظِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ، فَقَالَ: «الَّذِنَّ لَهُ وَبَشْرَةٌ بِالْحَيَّةِ». فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ يَسْتَأْذِنُ، فَقَالَ: «الَّذِنَّ لَهُ وَبَشْرَةٌ بِالْحَيَّةِ». فَإِذَا عُمَرُ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ يَسْتَأْذِنُ، فَسَكَتَ هَذِيهٗ ثُمَّ قَالَ: «الَّذِنَّ لَهُ وَبَشْرَةٌ بِالْحَيَّةِ، عَلَى بَلْوَى سَعْيِيهٗ». فَإِذَا عُفْمَانُ بْنُ عُفَانَ. [راجع: ٣٦٩٥. أخرجه مسلم: ٢٤٠٣].

قَالَ حَمَّادٌ: وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، وَعَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ: سَمِعَا أَبَا عُفْمَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي مُوسَى يَخْبُوهُ، وَرَأَى فِيهِ عَاصِمٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ، فَلَمَّا انْكَشَفَ عَنْ رُجَّتِيهِ، أَوْ رُجَّتِيهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عُفْمَانُ غَطَّاهَا.

٣٦٩٦- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يُونُسَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي غُرُورٌ: أَنَّ عُفْمَانَ بْنَ عُفَيْهِ بْنِ الْخَيْزَارِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمُسَوِّرَ بْنَ مَعْرُومَةَ وَعُثْمَانَ بْنَ الْأَسَدِ بْنِ عَتِيبَةَ قَالَا: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَكَلَّمَ عُفْمَانُ لِبُعِيهِ الْوَلِيدِ، فَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِيهِ؟ فَقَضَيْتَ لِعُفْمَانَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتَ: إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةٌ، وَهِيَ نَصِيحَةٌ لَكَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ مِنْكَ - قَالَ مَعْرُومٌ: أَرَأَيْتَ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ - فَأَنْصَرَفْتُ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِمْ إِذْ جَاءَ رَسُولُ عُفْمَانَ قَاتِلَهُ، فَقَالَ: مَا نَصِيحَتُكَ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بَقِيَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، وَكُنْتُ يَمُنُّ اسْتِجَابَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، فَهَاجَرْتُ الْمُهَاجِرِينَ، وَصَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَيْتُ هَذِيهٗ، وَقَدْ أَكْفَرَ النَّاسُ فِي شَأْنِ الْوَلِيدِ. قَالَ: أَذَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ خَلَصَ إِلَيَّ مِنْ عَلَيْهِ مَا يَخْلُصُ إِلَى الْعُلَازِ فِي مِغْرَاهُ، قَالَ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ بَقِيَ

من حديث أبي سعيد، ولكن في تقرير الطيبي نظر لأنه وقع في نفس الحديث «من غير أن يكونوا أنبياء» ولا يتم مراده إلا بفرض أنهم كانوا أنبياء.

قوله: [قال ابن عباس من نبي ولا يحدث] أي في قوله تعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى﴾ الآية [لمجلس: ٥٢]، كان ابن عباس زاد فيها ولا يحدث أخرجه سفيان بن عيينة في أوامر جامع وأخرجه عبد بن حيد من طريقه وإسناده إلى ابن عباس صحيح ونظفه عن عمرو بن دينار قال «كان ابن عباس يقرأ: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا يحدث». والسبب في تخصيص عمر بالذكر لكثرة ما وقع له في زمن النبي ﷺ من المواضع التي نزل القرآن مطابقتها، ووقع له بعد النبي ﷺ عدة إصابات.

الحديث الثاني عشر: حديث أبي هريرة في الذي كلمه اللئيب، أوردته مختصراً بدون قصة البقرة، وقد تقدم شرحه في مناقب أبي بكر.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي أمامة عن أبي سعيد.

قوله: [عن أبي سعيد الخدري] كذا رواه أكثر أصحاب الزهري، ورواه معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن بعض أصحاب النبي ﷺ فأنهم أخرجه أحمد، وقد تقدم في الإيمان من رواية صالح بن كيسان عن الزهري فصرح بذكر أبي سعيد، ووقع في التبيين من هذا الوجه عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد.

قوله: [رأيت الناس عرضوا علي] الحديث وفيه «عرض علي عمر وعليه قميص أجتره» أي لطلوه، وقد تقدم من رواية صالح بلفظ «يجره».

قوله: [قالوا فما أولت ذلك] سيأتي في التبيين أن السائل عن ذلك أبر بكر، وبأنه بقية شرحه هناك إن شاء الله تعالى. وقد استشكل هذا الحديث بأنه يلزم منه أن عمر أفضل من أبي بكر الصديق، والجواب عنه تخصيص أبي بكر من عموم قوله «عرض علي الناس» فلعل الذين عرضوا إذ ذلك لم يكن فيهم أبو بكر، وأن كون عمر عليه قميص يجره لا يستلزم أن لا يكون على أبي بكر قميص أطول منه وأسخ، فلعله كان كذلك إلا أن المراد كان حيث يدل بيان فضيلة عمر فاقصر عليها، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر:

قوله: [حدثنا إسماعيل بن إبراهيم] هو الذي يقال له ابن علي.

قوله: [عن المسور بن مخرمة] كذا رواه ابن علي ورواه حماد بن زيد كما علقه المصنف بعد فقال «عن ابن عباس» وأخرجه الإسماعيلي من رواية القواريري عن حماد ابن زيد موصلاً، ويحتمل أن يكون محفوظاً عن الأثنين.

قوله: [لما طعن عمر] سيأتي بيان ذلك بعد في أواخر مناقب عثمان.

قوله: [وكانه يجره] بالجيم والزايم الثقيلة أي ينسب إلى الجرح ويلبسه عليه، أو معنى يجره يزيل عن الجرح، وهو قوله تعالى ﴿حتى إذا فرغ من قومهم﴾ الآية [سبأ: ٢٣] أي أزيل عنهم الفزع، ومثله مره إذا عانى إزالة مرضه، ووقع في رواية الجرجاني «وكانه جرح» هذا يرجع الضمير فيه إلى عمر بخلاف رواية الجماعة فإن الضمير فيها لابن عباس. ووقع في رواية حماد بن زيد «وقال ابن عباس مسست جلد عمر فقلت جلد لا تمسه النار أبداً، قال فنظر لي نظرة كنت أرني له من تلك النظرة».

قوله: [ولئن كان ذلك] كذا في رواية الأكثر، وفي رواية الكشميهني «ولا كل ذلك» أي لا تبلغ في الجرح فيما أتت فيه، ولبعضهم. ولا كان ذلك، وكأنه دعاء، أي لا يكون ما تخافه، أو لا يكون الموت بتلك الطعنة.

قوله: [ثم فارقت] كذا بخلاف القول، وللکشميهني «ثم فارقه».

قوله: [ثم صحبتهم فأحسنت صحبتهم، ولئن فارقتهم] يعني للمسلمين، وفي رواية بعضهم «ثم صحبت صحبتهم» فتح الصاد والحاء والموحدة، أي أصحاب النبي ﷺ وأبي بكر، وفيه نظر للإتيان بصيغة الجمع موضع التثنية، قال عياض: يحتمل أن يكون «صحبت» زائدة وإنما هو ثم صحبتهم أي المسلمين، قال: والرواية الأولى هي الوجه، وروايتها في أمالي أبي الحسن بن رزويه من حديث ابن عمر قال «لما طعن عمر قال له ابن عباس» فذكر حديثاً قال فيه «ولما أسلمت كان إسلامك عزاً».

قوله: [لأن ذلك من] أي عطاء، وفي رواية الكشميهني «فإنما ذلك».

قوله: [فهو من أجلك ومن أجل أصحابك] في رواية أبي ذر عن الحموي والمستلمي «أصحابك» بالصغير، أي من جهة فكرته فيمن يستخلف عليهم، أو من أجل فكرته في سيرته التي سارها فيهم، وكأنه غلب عليه الحرف في تلك الحالة مع مضم

الجنة فجهره عثمان) هذا التعليق تقدم ذكر من وصله في أواخر كتاب الوقف وبسط هناك الكلام عليه، وفيه من مناقب عثمان أشياء كثيرة استوعبتها هناك فأغنى عن إعادتها، والمراد بجيش العسرة توبك كما سيأتي في المغازي، وأخرجه أحمد والترمذي من حديث عبد الرحمن بن حباب السلمي أن عثمان أمان فيها بثلاثمائة بعير، ومن حديث عبد الرحمن بن سبرة أن عثمان أتى فيها بالثمن دينار نصفا في حجر النبي ﷺ، وقد مضى في الوقف بقية طرقة، وفي حديث حذيفة عند ابن عدي «فجاء عثمان بمشرة آلاف دينار» وسنده واه، ولعلها كانت بمشرة آلاف درهم فتوافق رواية ألف دينار. ثم ذكر المصنف في هذا الباب خمسة أحاديث.

الأول: حديث أبي موسى في قصة الف ألف أوردتها مختصرة من طريق أبي عثمان عن أبي موسى، وقد تقدم شرحها في مناقب أبي بكر الصديق.

قوله: (فسكت هنيهة) بالتصغير أي قليلا.

قوله: (قال حماد وحدها عاصم) كذا للأكثر، وهو بقية الإسناد المتقدم، وحماد هو ابن زيد، ووقع في رواية أبي ذر وحده «وقال حماد بن سلمة حدثنا عاصم إلخ» والأول أصوب، فقد أخرجه الطبراني عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب «حدثنا حماد بن زيد عن أيوب» فذكر الحديث وفي آخره «قال حماد فحدثني علي بن الحكم وعاصم أنهما سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى نحو ما من هذا، غير أن عاصما زاده، فذكر الزيادة. وقد وقع في من حديث حماد بن سلمة لكن عن علي بن الحكم وحده أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن موسى بن إسماعيل، والطبراني من طريق حجاج بن منهال وهبة بن خالد كلهم عن حماد بن سلمة عن علي بن الحكم وحده وليست فيه الزيادة، ثم وجدته في نسخة الصغاني مثل رواية أبي ذر، والله أعلم.

قوله: (ورواه فيه عاصم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء قد كشف عن ركبته، فلما دخل عثمان غطاهما) قال ابن التين: أكثر الدواهي هذه الرواية وقال: هذه الزيادة ليست من هذا الحديث بل دخل لروايتها حديث في حديث، وإنما ذلك الحديث أن أبا بكر أتى النبي ﷺ وهو في بيته قد انكشف فخذه فجلس أبو بكر، ثم دخل عمر، ثم دخل عثمان فغطاهما الحديث. قلت: يشير إلى حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ مضطجعا في بيته كاشفا عن فخذه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو على تلك الحالة» الحديث، وفيه «ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك» - فقال: ألا استحي من رجل تستحي منه الملائكة «وفي رواية مسلم أنه ﷺ قال في جواب عائشة «إن عثمان رجل حيي، وإني خشيت إن أفتت له على تلك الحالة لا يبلغ لي في حاجته» انتهى، وهذا لا يلزم منه تغليب رواية عاصم، إذ لا مانع أن يفتي النبي ﷺ أن يغطي ذلك مرتين حين دخل عثمان، وأن يقع ذلك في موطنين، ولا سيما مع اختلاف خرج الحديثين وإنما يقال ما قاله الدوادبي حيث تنفق الخارج فيمكن أن يدخل حديث في حديث لا مع افتراق الخارج كما في هذا، والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث عبيد الله بن عدي بن الحمار في قصة الوليد بن المغيرة.

قوله: (ما يمنعك أن تكلم عثمان) في رواية معمر عن الزهري الأتية في هجرة الحبشة «أن تكلم خالك»، ووجه كون عثمان خاله أن أم عبيد الله هذا هي أم قتال بنت أسيد بن أبي العاص بن أمية وهي بنت عم عثمان، وأقارب الأم يطلق عليهم أخوال وأما أم عثمان فهي أروى بنت كرز بالتصغير ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، وأمها أم حكيم البشاة بنت عبد المطلب، وهي شقيقة عبد الله والد النبي ﷺ، ويقال إنها ولدا توأما حكاك الزبير بن بكار، فكان ابن بنت عمه النبي ﷺ، وكان النبي ﷺ ابن خال والدته، وقد أسلمت أم عثمان كما بينت ذلك في كتاب الصحابة. وروى محمد بن الحسين الخزومي في كتاب المدينة أنها ماتت في خلافة ابنها عثمان وأنه كان عن حملها إلى قبرها. وما أبهر فذلك في الجاهلية.

قوله: (لأخيه) اللام للتعليل أي لأجل أخيه، ويحتمل أن تكون بمعنى عن، ووقع في رواية الكشميهني «في أخيه».

قوله: (الولي) أي ابن عقبة، وصرح بذلك في رواية معمر، وعقبه هو ابن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس وكان أسما عثمان لأمه، وكان عثمان ولاء الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص، فإن عثمان كان ولاء الكوفة لما ولي الخلافة بوصية من عمر كما سيأتي في آخر ترجمة عثمان في قصة مقتل عمر، ثم عزله بالوليد وذلك سنة خمس وعشرين، وكان سبب ذلك أن سعدا كان أميرها وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال فأتراض سعد منه مالا، فجاءه بمقاضيها فاختصما، فبلغ عثمان فغضب عليها

محمدا ﷺ بالحق، فكثرت من استجاب لله ولرسوله، وأمنت بما بعث به، وهاجرت المهجرين، كما قلت، وصحبت رسول الله ﷺ واتبعته، فوالله ما عصيته ولا غشيتني حتى توفاه الله عز وجل، ثم أبو بكر يثله، ثم عمر يثله، ثم استخلفت، أليس لي من الحق مثل الذي لهم؟ قلت: بلى، قال فما عليه الأخاء التي تلغي عنكم؟ أما ما ذكرت من شأن الوليد، فسأخذ فيه بالحق إن شاء الله. ثم دعا عليا، فأمره أن يجلسه، فجلسته فمات. [إسناده: ٣٦٩٧، ٤٣٩٢٣].

٣٦٩٩ - حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن سفيان، عن ققادة: أن أنسا ﷺ حدثهم قال: صعد النبي ﷺ أحدا، ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فوقف، وقال: «استكن أحد - الله: حربة برجليه - فليس عليك إلا نبي، وصديق، وشهيدان». [رواه: ٣٦٩٥].

٣٦٩٧ - حدثني محمد بن حاتم بن بريح: حدثنا شاذان: حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا في زمن النبي ﷺ لا نغفل بابي بكر أحدا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نزلوا أصحاب النبي ﷺ لا فاضل بينهم. تابعه عبد الله، عن عبد العزيز. [رواه: ٣٦٩٥، ٣٦٩٥].

٣٦٩٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا أبو عروبة: حدثنا عثمان، هو ابن موهب، قال: جاء رجل من أهل مصر خج الميت، فرأى قوما جلوسا، فقال: من هؤلاء القوم؟ فقالوا: هؤلاء قرظ. قال: فمن الشيخ فيهم؟ قالوا: عبد الله بن عمر، قال: يا ابن عمر، إني سألتك عن شيء فحدثني، هل تعلم أن عثمان فر يوم أخيه؟ قال: نعم. قال: تعلم أنه تعجب عن بكر وكم يشهد؟ قال: نعم. قال: تعلم أنه تعجب عن تبعه الرضوان فلم يشهد؟ قال: نعم. قال: الله أكبر. قال ابن عمر: تعال آتني لك، أما فرأوه يوم أحد، فاشهد أن الله غفار غفر وعزير، وأما تعبه عن بكر فإنه كانت تحفه بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن لك أجر رجل من شهد بئروا وشهته». وأما تعبه عن تبعه الرضوان، فلما كان أحد أعز بكرى مكة من عثمان تحفه مكانه، فبعت رسول الله ﷺ عثمان، وكانت تبعه الرضوان بقى ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان». ففترب بها على يده، فقال: «هذه لعثمان». فقال له ابن عمر: أذهب بها الآن تمك.

٣٦٩٩ - [ذكر في الفتح بعد الحديث رقم (٣٦٩٦)]

قوله: (باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف يجمع مع النبي ﷺ في عبد مناف، وعدد ما بينهما من الأبناء متفاوت، فالتى ﷺ من حيث المبدأ في درجة عثمان كما وقع لعمر سواء، وأما كتيبه فهو الذي استقر عليه الأمر، وقد نقل مطبوع بن سفيان عن الزهري أنه كان يكنى أبا عبد الله بابه عبد الله الذي رقه من رقية بنت رسول الله ﷺ، ومات عبد الله المذكور صغيرا وله ست سنين، وحكى ابن سعد أن موته كان سنة أربع من الهجرة، وماتت أمه رقية قبل ذلك سنة اثنين والنبي ﷺ في غزوة بدر، وكان بعض من يتبعه يكنى أبا ليلي يشير إلى لين جانب، حكاك ابن كتيبة. وقد اشهر أن لقبه ذو النورين. وروى خيثمة في الفضائل «والدارقطني في الأفراد» من حديث علي أنه ذكر عثمان فقال «ذاك امرؤ يدعى في السماء ذا النورين» وسأذكر اسم أمه ونسبها في الكلام على الحديث الثاني من ترجمته.

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من يحضر بئر رومة فله الجنة فحضرها عثمان. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من جهز جيش العسرة فله

١٦٧٣	٦٢ - كتاب فضائل الصحابة ٧ - باب مناقب عثمان بن عفان أبي غنم القرظي	ح ٣٦٩٩
------	--	--------

وعزل سعداً، واستحضر الوليد وكان عاملاً بالجزيرة على عصرها فولاة الكوفة، وذكر ذلك الطبري في تاريخه.

قوله: (فقد أكثر الناس فيه) أي في شأن الوليد من القتل ووقع في رواية معمر وكان أكثر الناس فيما فعل به، أي من تركه إقامة الحد عليه، وإنكارهم عليه عزل سعد بن أبي وقاص به مع كون سعد أحد العشرة ومن أهل الشورى واجتمع له من الفضل والسنن والعلم والدين والسبق إلى الإسلام ما لم يتفق شيء منه للوليد بن عتبة، والعذر لعثمان في ذلك أن عمر كان عزل سعداً كما تقدم يانه في الصلاة وأوصى عمر من يلي الخلافة بعده أن يولي سعداً قال «لأني لم أعزله عن حياته ولا حيز» كما سيأتي ذلك في حديث مقتل عمر قريباً، فولاة عثمان امتثالاً لأوصية عمر، عزله للسبب الذي تقدم ذكره وولى الوليد لما ظهر له من خيانتها لذلك وليصل رحمه، فلما ظهر له سوء سيرته عزله، وإما آخر إقامة الحد عليه ليكشف عن حال من شهد عليه بذلك، فلما وضع له الأمر أمر بإقامة الحد عليه. وروى للمدائني من طريق الشعبي أن عثمان لما شهدوا عنده على الوليد حبسه.

قوله: (فقصدت لعثمان حتى خرج) أي أنه جعل غاية القصد خروج عثمان. وروى رواية الكشيبي «حين خرج» وهي تشير بأن القصد صادف وقت خروجه، بخلاف الرواية الأخرى فإنها تشير بأنه قصد إليه ثم انتظره حتى خرج، وليد الأول رواية معمر «فاتصبت لعثمان حين خرج».

قوله: (إن في إليك حاجة، وهي نصيحة لك، فقال: يا أيها المرء منك) كذا في رواية يونس.

قوله: (قال معمر أعوذ بالله منك) هذا تعليق أراد به المصنف بيان الخلاف بين الروایتين: ورواية معمر قد وصلها في هجرة الحبشة كما تقدمته ونلفظه منك «فقال يا أيها المرء أعوذ بالله منك» قال ابن التين: إنما استعاذ منه خشية أن يكلمه بشيء يقتضي الإنكار عليه وهو في ذلك معذور فيضيق بذلك صدره.

قوله: (فالتصرفت فرجعت إليهما) زاد في رواية معمر «فحدثتهما بالسبب قلت لعثمان وقال لي، فقالا: قد قضيت الذي كان عليك».

قوله: (إذا جاء رسول عثمان) في رواية معمر «فيما أنا جالس معهم إذ جاءني رسول عثمان فقالا لي: قد ابتلاك الله، فاطلقت» ولم أقف في شيء من الطرق على اسم هذا الرسول.

قوله: (وكتبت من استجاب) هو يفتح كنت على المخاطبة وكذا ما جرت وصحبته، وأراد بالمجترئين الهجرة إلى الحبشة والمهجرة إلى المدينة، وسيأتي ذكرهما قريباً، وزاد في رواية معمر «ورأيت عليه» أي هدي النبي ﷺ، وهو يفتح الماء وسكون الدال الطريقة، وفي رواية شعيب عن الزهري الأكنية في هجرة الحبشة «وكتبت صهر رسول الله ﷺ».

قوله: (ولقد أكثر الناس في شأن الوليد) زاد معمر «ابن عتبة» فتح عليك أن تقيم عليه الحد.

قوله: (قال أدركت رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقلت لا) في رواية معمر «فقال لي: يا ابن أخي» وفي رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عمر بن شبة «قال هل رأيت رسول الله ﷺ؟ قال لا» ومراده بالإدراك إدراك السماع منه والأخذ عنه، وبالرؤية رؤية المميز له، ولم يرد هنا الإدراك بالسمن فأنته ولدت في حياة النبي ﷺ، فسبأني في «الغازي» في قصة مقتل حوزة من حديث وحشي بن حرب ما يدل على ذلك، ولم يثبت أن أباه عدي بن الحيار تكل كافراً وإن ذكر ذلك ابن مأكولا وغيره، فإن ابن سعد ذكره في طبقة الفتحيين، وذكر المدائني وعمر بن شبة في «أخبار المدينة» أن هذه القصة المحكية هنا وقعت لعدي بن الحيار نفسه مع عثمان فأنه أعلم. قال ابن التين: إنما استثبت عثمان في ذلك لينبه على أن الذي ظنه من خائفة عثمان ليس كما ظنه. قلت: ويفسر المراد من ذلك ما رواه أحد من طريق مسلك بين حرب عن عبادة بن زاهر «سمعت عثمان خطب فقال: إنا والله قد صحبنا رسول الله ﷺ في السفر والحضر وإن نأما يعلموني سته عسى أن لا يكون أحدهم رأه قطه».

قوله: (خلف) يفتح المعجمة وضم اللام ويجوز فتحها بعدها مهملة أي وصل، وأراد ابن عدي بذلك أن علم النبي ﷺ لم يكن مكتوماً ولا خاصاً بل كان شاملاً زاهياً حتى وصل إلى الغبراء المستتر، فوصل إليه مع حرصه عليه أولى.

قوله: (ثم أبو بكر مظه لم عمر مظه) يعني قال في كل منهما فما عصيته ولا

خشعته. وصرح بذلك في رواية معمر.

قوله: (ثم استخلفت) بضم التاء، الأولى والثانية.

قوله: (أفليس لي من الحق الذي هم) في رواية معمر «أفليس لي عليكم من الحق مثل الذي كان لهم علي» ووقع في رواية الأصيلي وهم يأتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (فما هذه الأحاديث التي تبلفني عنكم) كأنهم كانوا يتكلمون في سبب تأخير إقامة الحد على الوليد، وقد ذكرنا عنده في ذلك.

قوله: (فأمره أن يجلد) في رواية الكشيبي «أن يجلد».

قوله: (فجلده ثمانين) في رواية معمر «فجلد الوليد أربعين جلدة» وهذه الرواية أصح من رواية يونس، والروم فيه من الراوي عنه شبيب بن سعيد، ويرجع رواية معمر ما أخرجه مسلم من طريق أبي ساسان قال: «شهدت عثمان أتى بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال أنيذكم، فشهد عليه رجلان أحدهما حوران يعني موسى عثمان أنه قد شرب الخمر، فقال عثمان يا علي قم فاجلده، فقال علي قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن ولأحارها من تولى قارها، فكانه وجد عليه فقال: يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده، فجلده، وعلي يده حتى بلغ أربعين فقال: أسكت. ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل ذلك سنة، وهذا أحب إلي» انتهى والشاهد الآخر الذي لم يسم في هذه الرواية قبل هو الصعب بن جثامة الصحابي المشهور رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه، وعند الطبري من طريق سيف في الفتوح أن الذي شهد عليه ولد الصعب واسمه جثامة كاسم جده، وفي رواية أخرى أن من شهد عليه أبا زنب بن حوف الأسدي وأبا مروح الأسدي، وكذلك روى عمر بن شبة في «أخبار المدينة» بإسناد حسن إلى أبي الفضي وقال: «لا بلغ عثمان قصة الوليد استشار علياً فقال: أرى أن تستحضره فإن شهدوا عليه بمحض منه حدثته، ففعل فشهد عليه أبو زنب وأبو مروح وجندب بن زهير الأزدي وسعد بن مالك الأشجري» فذكر نحو رواية أبي ساسان وفيه «فضربه بمحصرة لها راسان، فلما بلغ أربعين قال له: أسكت». وأخرج من طريق الشعبي قال: قال الحليفة في ذلك:

شهد الحليفة يرم يلقى ربه أن الوليد أحق بالعذر
نشأ وقد تمت صلاحهم أنيذكم سفهاً وما يدري
فاتوا أبا وهب ولو أذنوا لقرنت بين الشفع والوتر
كفروا عنانك إذ جريت ولو تركوا عنانك تم تزلنجري

وذكر المسعودي في «المروج» أن عثمان قال للذين شهدوا وما يدريكم أنه شرب الخمر؟ قالوا: هي إنا كنا نشرها في الجاهلية. وذكر الطبري أن الوليد ولي الكوفة خمس سنين، قالوا وكان جواداً، فولى عثمان بعده سعيد بن العاص فسار فيهم سيرة عادلة فكان بعض الموالى يقول:

يا ويلنا قد عزل الوليد وجائنا مجموعاً سعيد
يقصص في الصباح ولا يزيد

الحديث الثالث: حدثني أنس «أسكن أحد» بضم الدال على أنه نادى مفرداً، وحذف منه حرف النداء، وقد تقدم الكلام عليه في مناقب أبي بكر، ومن رواه بلفظ حراء، وأنه يمكن الجميع بالحملي على التعدد، ثم وجدت ما يؤيده: فعند مسلم من حديث أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ على حراء هو وأبو بكر وعمر عثمان وعلي وطعمة والزبير، فتمركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ «فذكرو» وفي رواية له «وسعد» وله شاهد من حديث سعيد بن زيد عند الترمذي وآخر من علي عند الدارقطني.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا شاذان) هو الأسود بن عامر، وعبد الله هو ابن عمر.

قوله: (ثم نزل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نفاضل بينهم) تقدم الكلام عليه في مناقب أبي بكر، قال الخطابي: إنما لا يذكر ابن عمر علياً لأنه أراد الشيخوخة وذوي الأسنان الذين كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر مشاورهم، وكان علي في زمانه حديث السن. قال ولم يرد ابن عمر الأزدراء به ولا تأخير عن الفضيلة بعد عثمان انتهى. وما اعترض به من جهة السن بعيد لا أثر له في التفضيل المذكور، وقد اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا لا تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم علي بعد عثمان ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدوا وغير ذلك، فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النبي أنهم كانوا يتجهون في

وله ست سنين.

قوله: (فلو كان أحد يطن مكة أعز من عثمان) أي على من بها (لبعث) أي النبي ﷺ (مكانه) أي بدل عثمان.

قوله: (فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عثمان وكانت بيعة الرضوان) أي بعد أن بعثه والسبب في ذلك أن النبي ﷺ بعث عثمان ليعلم قرشاً أنه إنما جاءهم مستمراً لا عارياً، فقي غيبة عثمان شاع عندهم أن المشركين تعرضوا لحرب المسلمين، فاستعد المسلمون للقتال وبابهم النبي ﷺ حينئذ تحت الشجرة على أن لا يفسروا وذلك في غيبة عثمان. وقيل بل جاء الخبر بأن عثمان قتل، فكان ذلك سبب البيعة، وسيأتي إيضاح ذلك في عمدة المحققين من المفسرين.

قوله: (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى) أي أشار بها.

قوله: (هذه يد عثمان) أي بطلها، ففرض بها على يده اليسرى فقال: «هذه أي البيعة لعثمان» أي عن عثمان.

قوله: (فقال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك) أي اقرب هذا العذر بالجواب حتى لا يبقى لك فيما أجبتك به حجة على ما كنت تتقدمه من غير عثمان. وقال الطيبي: قال له ابن عمر توكماً به، أي توجه بما تمسكت به فإنه لا يضرعك بعدما بينت لك، وسيأتي بقية ما دلل بهنما في ذلك في مناقب علي إن شاء الله تعالى.

(قصته) وقع هنا عند الأكثر حديث أنس للذكر قبل مجديتين، والسلي أوردها هو ترتيب ما وقع في رواية أبي ذر، والمخطب في ذلك سهل.

٨ - باب قصة النبی، والافتاق علی عثمان بن عفان ؓ.

ولیه مقتل عمر بن الخطاب ؓ

٣٧٠٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا أبو غوانة، عن خصيتين، عن عمرو بن ميمون قال: رأيت عمر بن الخطاب ؓ قبل أن يموت باليأس بالنبية، وقفت على خليفة بن الأيمان وعثمان بن حنيف قال: كيف فعلتما، أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق؟ قال: حملتاهما أمراً هي كنه مطيق، ما ليها كبر فعل. قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق، قال: لا، قال عمر: أين سلخني الله، لأدعن أرايل أهل العراق لا يضيغن إلي رجل يبغي أهدأ، قال: فما أتت عليه إلا رابعة حتى أصيب، قال: إني لقيت ما بقي ومنه إلا عبد الله بن عباس غداة أصيب، وكان إذا مر بين الصفتين قال: استروا، حتى إذا لم يَرِ إليهم خلا فقدم فكبر، وزمما قرأ سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الوضوء الأولى حتى يجمع الناس، فما هو إلا أن كبر فسمعه يقول: قلني - أو اكلمي - اكلمي، حين طعنه لطار الجلع يسكن ذات طرقي، لا يمر على أحد يمينا ولا شمالاً إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً، مات منهم سبعة، فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرخ عليه برأساً، فلما طر الجلع أنه ما عود نحر نفسه، وكانوا عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدمه، فمرن يلى غسر قد رأى الذي أرى، وأما نواحي المستجير بأنهم لا يذرون، غير أنهم قد قتلوا صوت عمر، وهم يقولون: سبحان الله سبحان الله، فملى بهم عبد الرحمن صلاة خيفة، فلما انصرفوا قال: يا ابن عباس، انظر من قليني، فجاء ساعة ثم جاء، فقال: غلام المميرة، قال: الصنع قال: نعم، قال: قلته الله، قد أمرت به مقروفاً، الحمد لله الذي لم يجعل يميني بيد رجل يدعي الإسلام، قد كنت أنت وأهلوك نحيان أن تكفر الفلج بالمدينة - وكان الناس أكثرهم ريقاً - فقال: إن حيث قتلنا، أي: إن حيث قتلنا؟ قال: كذبت، بقه ما تكلموا بلسانكم، وصلوا بقلوبكم، وخجوا حجكم.

فأحول إلى نبي، فأنطلقنا معه، وكان الناس لم يصبهم مصرية قبل يؤذيل،

التفضيل، فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهوراً يتأقجزمون به ولم يكونوا حينئذ اطلموا على التخصيص، ويؤيده ما روى البزار عن ابن مسعود قال: «كما تتحدث أن أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب» رجاله موثقون، وهو عمول على أن ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر، وقد حل أحد حديث ابن عمر على ما يتعلق بالترتيب في التفضيل، واحتج في التزييع بعلي حديث سفيان مرفوعاً «الخلافة ثلاثون سنة ثم نصير ملكاً» أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره، وقال الكرماني: لا حجة في قوله «كما ترك» لأن الأصوليين اختلفوا في صيغة «كما تفعل» لا في صيغة «كما لا تفعل» لتصوير تقرير الرسول في الأول دون الثاني، وعلى تقدير أن يكون حجة فما هو من المميزات حتى يكتفي فيه الظن، ولو سلمنا فقد عارضه ما هو أقوى منه. ثم قال: ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن ذلك كان وقع لم في بعض أئمة النبي ﷺ فلا يمنع ذلك أن يظهر بعد ذلك لهم، وقد مضت تمة هنا في مناقب أبي بكر، والله أعلم.

قوله: (واقعه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز) أي ابن أبي سلمة بإسناده المذكور، وابن صالح هنا هو الجاهلي كاتب البعث، وقيل هو المحلي والد أحد صاحب «كتاب الفتن» والله أعلم. وكان البخاري أراد بهذه للتأية إثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبي سلمة لأن عباساً النوري روى هذا الحديث عن شاذان قال: «عن الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن نافع» فكان لشاذان فيه شيعته، والله أعلم وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي عمار والرمادي وعثمان بن أبي شيبة وغير واحد عن أسود بن عامر المذكور، وكذلك رواه عن عبد العزيز عبدة أبو سلمة الخزامي وحجين بن اللثي.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل.

قوله: (عثمان هو ابن موهب) نسبة إلى جده وهو عثمان بن عبد الله بن موهب بفتح الميم وسكون الواو وقع الهاء بعدها موحدة مولى بني قيس، بصري تابعي وسط من طبقة الحسن البصري وهو ثقة بضافهم، وفي الرواة آخر يقال له عثمان بن موهب بصري أيضاً لكنه أصغر من هذا، روى عن أنس، وروى عنه زيد بن الحباب وحده أخرجه النسائي.

قوله: (جاءه رجل من أهل مصر وحج البيت) لم أتف على اسمه ولا على اسم من أجابه من القوم ولا على أسماء القوم، وسيأتي في تفسير قوله تعالى: «وقولهم حتى لا تكون فتنة» الآية [البقرة: ١٩٣] من سورة البقرة قد يقرب أنه العلاء بن عرار، وهو بمهمات، وكذا في مناقب علي بعد هذا، ويأتي في سورة الأنفال أن الذي باشر السؤال اسمه حكيم، وعليه اقتصر شيخنا ابن الملقن، وهذا كله بناء على أن الحديثين في قصة واحدة.

قوله: (قال لعن الشيخ) أي الكبير (فيهم) الذي يرجعون إلى قوله.

قوله: (هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد الخ) الذي يظهر من سياقه أن السائل كان عن يمين عثمان فأراد بالسائل الثلاث أن يقرر معتقده فيه، ولذلك كبر مستحسناً لما أجابه به ابن عمر.

قوله: (قال ابن عمر: تعال أبين لك) كان ابن عمر فهم من مراده لما كبر، وإلا لو فهم ذلك من أول سؤاله لقرن العذر بالجواب، وحاصله أنه عابه بثلاثة أشياء فافهم له ابن عمر العذر عن جميعها: أما القرار فيالمعق، وأما التخلف فيالأمر، وقد حصل له مقصود من شهد من ترتب الأمرين البدوي وهو السهم والأغروي وهو الأجر، وأما البيعة فكان مأذوناً له في ذلك أيضاً، ويد رسول الله ﷺ خير لعثمان من يده كما ثبت ذلك أيضاً عن عثمان نفسه فيما رواه البزار بإسناده جيد أنه عاب عبد الرحمن بن عوف فقال له: لم ترفع صوتك علي؟ ذكر الأمور الثلاثة فاجابه عثمان بمثل ما أجابه به ابن عمر. قال في حله: فشمائل رسول الله ﷺ خير لي من نفسي.

قوله: (فاشهد أن الله عفا عنه وغفر له) يريد قوله تعالى «إن الذين تولوا منكم يوم الثقي الجحيمان إنما استرهم الشيطان ببعض ما كسبوا، ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم» الآية [آل عمران: ١٥٥].

قوله: (وأما تعبه عن بدر فإنه كان نحوه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) هي رقية، فروى الحاكم في «المستدرک» من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال «خلف النبي ﷺ عثمان وأسامة بن زيد على رقية في مرضها لما خرج إلى بدر، فماتت رقية حين وصل زيد بن حارثة بالباشرة، وكان عمر رقية لا ماتت عشرين سنة، قال ابن إسحاق: ويقال إن أبنا عبد الله بن عثمان مات بعدها سنة أربع من الهجرة

فَقَاتِلْ يَقُولُ لَا بَأْسَ، وَقَاتِلْ يَقُولُ: أَخَافُ عَلَيْهِ، فَأَبَى بِبَيْدٍ فَشَرِبَهُ، فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ، ثُمَّ أَتَى بَلْنَ فَشَرِبَهُ، فَخَرَجَ مِنْ جَرْجِهِ، فَطَلَمُوا أَنَّهُ تَمَتَّ، فَذَخَلُوا عَلَيْهِ، وَجَاءَ النَّاسُ، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ عَلَيْهِ، وَجَاءَ رَجُلٌ شَابٌ فَقَالَ: أَبَشِرْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِشَرِّ اللَّهِ لَكَ، مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَمَّ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ وَلَيْتَ فَتَدَلَّتْ، ثُمَّ شَهَادَةٌ قَالَ: وَدِدْتُ أَنَّ ذَلِكَ كَتَفَ لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَلَمَّا أَقْبَرَ إِذَا إِزَارَةٌ يَمَسُّ الْأَرْضَ، قَالَ: رُفُوا عَلَيَّ الْعُلَامَ، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي ارْفَعْ تَوْبَكَ، فَإِنَّهُ أَتَى لِقَائِكَ، وَأَتَى لِقَائِكَ، يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، انْظُرْ مَا عَلَيَّ مِنَ الدَّنِيِّ، فَحَسِبُوا فَوَجَدُوا سِتَّةَ وَثَمَانِينَ أَلْفًا أَوْ نَحْوَهُ، قَالَ: إِنْ رَفَى لَمْ مَالٌ آلَ عُمَرَ قَادَهُ مِنْ أَمَوَالِهِمْ، وَإِلَّا فَسَلَّ فِي بَيْتِي عِيَالِي بِنَ كَسْبِي، فَإِنْ لَمْ تَفِرْ أَمَوَالَهُمْ فَسَلَّ فِي قُرَيْشٍ، وَلَا تَعْدُهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَأَذَى عَنِّي هَذَا الْمَالُ، انْطَلِقْ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْ: بَقَرًا عَلَيْكَ عُمَرُ السَّلَامِ، وَلَا تَقُلْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَمِيرًا، وَقُلْ يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَ صَاحِبِيهِ، فَسَلَّمَ وَاسْتَأْذَنَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِمَا، فَوَجَدَهُمَا قَاعِدَةً تَبْكِي، فَقَالَ: بَقَرًا عَلَيْكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ السَّلَامِ، وَاسْتَأْذِنَ أَنْ يَدْخُلَ مَعَ صَاحِبِيهِ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أَرِيدُهُ لِنَفْسِي، وَلَأَوْ يَرُونَهُ فِي يَوْمٍ عَلَى نَفْسِي، فَلَمَّا أَقْبَلَ، قِيلَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَدْ جَاءَ، قَالَ: ارْجِعُونِي فَاسْتَنْدَ رَجُلٌ إِلَيْهِ، فَقَالَ: مَا لَكَ؟ قَالَ: الَّذِي تُحِبُّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْنِي، قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ أَعَمُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذَا أَنَا قَعَنْتُ فَادْخُلُونِي، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَإِنْ إِذْنَتْ لِي فَادْخُلُونِي، وَإِنْ رُفِيَتْ رُدُّونِي إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.

وَجَاءَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ خُصْفَةً وَالنِّسَاءُ تَسِيرُ مَعَهَا، فَلَمَّا رَأَتْهَا قُتِنَتْ، فَوَلَّجَتْ عَلَيْهِ، فَكُنْتُ عِنْدَهُ سَاعَةً، وَاسْتَأْذَنَ الرَّجُلَ، فَوَلَّجَتْ فَادْخُلَا لَهُمْ، فَسَمِعْنَا بُكَاءَهُ مِنَ الدَّخْلِ، فَقَالُوا: أَوْصِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ، قَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ، أَوْ الرَّطِيطِ، الَّذِينَ تُوَفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَرَّ عَنْهُمْ رَأْسِي، فَسَمِعْتُ عَلَيْهِ وَخُفَّانَ وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَغَسَّاقًا وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَخْشَوْنَهُمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَلَيْسَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ - كَهَيْئَةِ النَّفَرَةِ - فَإِنْ أَصَابَتِ الْإِمْرَةُ سَعْدًا فَهُوَ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلْيَسْتَعِينْ بِهِ الْيَوْمَ مَا أَمُرُ، فَإِنِّي لَمْ أَهْزِلْهُ عَنْ عَجْزٍ وَلَا خِيَانَةٍ.

وَقَالَ: أَوْصِي الْخَلِيفَةَ مِنْ بَنِيهِ، بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَيَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ، وَأَوْصِيهِ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا: الَّذِينَ تَبَرَّأُوا السَّكَّارَ وَالْإِنِّانَ مِنْ قِبَلِهِمْ، أَنْ يَقْبَلَ مِنْ مُخْبِيهِمْ، وَأَنْ يَهْفَى عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَأَوْصِيهِ بِالْهَلِ الْأَنْصَارِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ رِذَّةُ الْإِسْلَامِ، وَجَسَدُ الْمَالِ، وَغَيْطُ الْعَدُوِّ، وَأَنْ لَا يُؤَاخِذَ بِهِمْ إِلَّا فَعَلْتَهُمْ عَنْ رِضَاهُمْ. وَأَوْصِيهِ بِالْأَغْرَابِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ أَصْلُ الْغُرَبِ، وَمَعَادَةُ الْإِسْلَامِ، أَنْ يُؤَاخِذَ مِنْ حَوَاشِي أَمَوَالِهِمْ، وَيُرَدَّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، وَأَوْصِيهِ بِبَيْتَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَيْتِهِ وَرَسُولِهِ ﷺ أَنْ يُوَفَّى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يَفْتَلَّ مِنْ زَوَالِهِمْ، وَلَا يَكْلُمُوا إِلَّا طَائِفَهُمْ.

فَلَمَّا قُبِضَ خَرَجًا بِهِ، فَانْطَلَقَا نَمِيشَ، فَسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَتْ: ادْخُلُوا، فَادْخُلْ، فَوَضَعَ هَاتِكَ مَعَ صَاحِبِيهِ، فَلَمَّا فُرِغَ مِنْ ذَوْبِهِ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الرُّفُطُ، فَقَالَ عُبَيْدُ الرَّحْمَنِ: اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْكُمْ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ طَلْحَةُ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عُثْمَانَ، وَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ جَعَلْتُ أَمْرِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ، فَقَالَ عُبَيْدُ الرَّحْمَنِ: أَيْكُمَا تَسَرَّ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ، فَجَعَلْتُ إِلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامُ.

تَنْتَهَرُونَ الْفَضْلَ فِيهِمْ فِي نَفْسِهِ؟ فَاسْتَكْبَرَ الشُّبَّانُ، فَقَالَ عُبَيْدُ الرَّحْمَنِ: اقْتَحِفُونَهُ إِلَيَّ وَاللَّهِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَوْعَى عَنْ الْفَضْلِكُمْ قَالَا: نَعَمْ، فَأَخَذَ يَدَا أَحَدِهِمَا فَقَالَ: لَكَ قُرْبَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقَدَمُ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَالَلَهُ عَلَيْكَ لَيْنَ اثْرُكَ لَتَعْلَمَنَّ، وَكَأَنَّ اثْرُتَ عُثْمَانَ تَسْمَعَنَّ وَلَطِيعَتَيْنِ، ثُمَّ خَلَا بِالْآخِرِ فَقَالَ لَهُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَخَذَ الْعِيَاقَ قَالَ: ارْفَعْ بِذَلِكَ يَا عُثْمَانُ، قَبَائِصَهُ، قَبَائِصَهُ لَكَ عَلَيَّ، وَوَلَّجَ أَهْلَ الدَّارِ قَبَائِصَهُ. [راجع: ١٣٩٢].

قوله: (باب قصة البعثة) أي بعد عمر.
قوله: (والأخلاق على عثمان) زاد السرخسي في روايته «ومقتل عمر بن الخطاب».

قوله: (عن عمرو بن ميمون) هو الأزدي، وهذا الحديث بطوله قد رواه عن عمرو بن ميمون أيضاً أبو إسحاق السبيعي، وروايته عند أبي شيبة والمحارث وابن سعد، وفي روايته زوائد ليست في رواية حصين. وروى بعض قصة مقتل عمر أيضاً أبو رافع وروايته عند أبي يعلى، وابن حبان وجابر وروايته عند ابن أبي عمر، وعبد الله بن عمر وروايته في «الأوسط» للطبراني، ومعدان بن أبي طلحة وروايته عند مسلم، وعند كل منهم ما ليس عنده الآخر، وسأذكر ما فيها وفي غيرها من فائدت زائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: (رايت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب) أي قبل أن يقتل (باباً) أي أربعة كماليات.

قوله: (بالمدنية) أي بعد أن صدر من الحج، وقد تقدم في الجنازة من حديث ابن عباس أن ذلك كان لما رجع من الحج، وفيه قصة صهيبي، وبني في الأحكام بنحو ذلك، وكان ذلك سنة ثلاث وعشرين بالاتفاق.

قوله: (روى علي حليفه بن اليمان وعثمان بن حنيف قال: كيف فعلتما. الخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق) الأرض المشار إليها هي أرض السواد، وكان عمر بعثهما يضربان عليها الخراج وعلى أهلها الجزية، بين ذلك أبر عبيدة في «كتاب الأموال» من رواية عمرو بن ميمون المذكور، وقوله «انظرا» أي في التحميل، أو هو كناية عن الجهد لأنه يستلزم النظر.

قوله: (فلا حملتما أماً هي له مطيقة) في رواية ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن حصين بهذا الإسناد «فقال حليفه لو شئت لأضفت أرضي» أي جعلت خراجها ضمتين، وقال عثمان بن حنيف: «لقد حملت أرضي أماً هي له مطيقة». وله من طريق الحكم عن عمرو بن ميمون «أن عمر قال لعثمان بن حنيف: لئن زوت على كل رأس درهمين وعلى كل جرب درهماً وفتيماً من طعام لأطاقوا ذلك، قال نعم».

قوله: (إني قاتل) أي في الصف تنتظر صلاة الصبح.

قوله: (ما يبني ويبنه) أي عمر (إلا عبد الله بن عباس) في رواية أبي إسحاق «إلا رجلاً».

قوله: (وكان إذا مر بين الصفيين قال: اسعروا، حي إذا لم ير ليهن) أي في الصفوف، وفي رواية الكشيبي «فيهم» أي في أهلها (خلعاً تقدم فكى) وفي رواية الإسماعيلي من طريق جبر بن حصين «وكان إذا دخل المسجد وأقيمت الصلاة تأخر بين كل صفين فقال استعروا، حتى لا يرى خللاً، ثم يتقدم ويكر» وفي رواية أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون شهدت عمر يوم طعن، فمنا منحي أن أكون في الصف الأول إلا هيته، وكان رجلاً مهيأ، وكنت في الصف الذي يليه، وكان عمر لا يكر حتى يستقبل الصف المقدم بوجهه، فإن رأى رجلاً متقدماً في الصف أو متأخراً ضربه بالدرية، فذلك الذي منحي منه».

قوله: (قلني أو اكلمي الكلب، حين طعنه) في رواية جبر «تقدم فمسا هو إلا أن كبر فطعن أبو لؤلؤة فقال: قلني الكلب» في رواية أبي إسحاق المذكورة «فعرض له أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، فآخى عمر غير بعيد، ثم طعنه ثلاث طعنات، فأرابت عمر قاتلاً بيده هكذا يقول: دونكم الكلب فقد قلني» واسم أبي لؤلؤة فيروز كما سيأتي، فروى ابن سعد بإسناد صحيح إلى الزمهرى قال «كان عمر لا ياذن لسي قد احتلم في دخول المدينة، حتى كتب المغيرة بن شعبة وهو على الكوفة يذكر له غلاماً عنده صائماً ويستأذنه أن يدخله المدينة ويقول: إن عنده أعمالاً تنفع الناس، إنه حداد نقاش نجار، فأذن له، فضر به عليه المغيرة كل شهر مائة، فشكى إلى عمر شدة الخراج، فقال له: ما خراجك بكثير في جنب ما تعمل، فانصرف سائطاً، فلبث عمر ليلالي، فمر به العبد

عباس: فرأيت البشر في وجهه.

قوله: (الصنع) ينتج الهملة والنون. وفي رواية ابن فضيل عن حصين عند ابن أبي شيبة وابن سعد «الصناع» يخيف النون، قال أهل اللغة رجل صنع اليد واللسان وامرأة صنع اليد، وحكى أبو زيد الصناع والصنع يقعان معاً على الرجل والمرأة.

قوله: (لم يجعل محبتي) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مشناة أي تلتقي، وفي رواية الكشيبي «منيتي» ينتج الميم وكسر النون وتشديد التحتانية.

قوله: (رجل يدعي الإسلام) في رواية ابن شهاب «قال الحمد لله الذي لم يجعل قلتي يحاجني عند الله بسجدة سجدها لم قط» وفي رواية مبارك بن فضالة «يحاجني يقول لا إله إلا الله»، ويستفاد من هذا أن المسلم إذا قل متعمداً ترجى له المغفرة خلافاً لما قال إنه لا يغفر له أبداً، وسيأتي بسط ذلك في تفسير سورة النساء، وفي رواية ابن أبي شيبة «فأثله الله، لقد أمرت به مرفوعاً» أي أنه لم يحف عليه فيما أمره به، وفي حديث جابر «فقال عمر: لا تجلوا على الذي قلتي، قليل: إنه قتل نفسه، فاسترجع عمر، فقليل له إنه أبو لؤلؤة، فقال الله أكبر».

قوله: (قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكفر بالملوك بالمدينة) في رواية ابن سعد من طريق محمد بن سيرين عن ابن عباس «قال عمر: هذا من عمل أصحابك، كنت أريد أن لا يدخلها علي من السي فقلتوني» وله من طريق أسلم مولى عمر قال «قال عمر من أصحابي» قالوا أبو لؤلؤة وأسمه فيروز، قال قد نهيتكم أن تجلبوا عليها من علوهم أحداً فصيتوني» وغرر في رواية مبارك بن فضالة، وروى عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال «بلغي أن العباس قال لعمر لا قال لا تدخلوا علينا من السي إلا الوصفاء: إن عمل المدينة شديد لا يستقيم إلا بالملوك».

قوله: (إن شئت فعلت) قال ابن التين: إنما قال له ذلك لعله بأن عمر لا يامر بقتله.

قوله: (كلبت) هو على ما ألف من شدة عمر في الدين، لأنه فهم من ابن عباس من قوله «إن شئت فعلنا» أي قتلناه فاجابه بذلك، وأهل الحجاز يقولون «كلبت» في موضع أخطأت، وإنما قال له «بعد أن صلوا» لعله أن المسلم لا يحل قتله، ولعل ابن عباس إنما أراد قتل من لم يسلم منهم.

قوله: (فأني بنيت لفوهي) زاد في حديث أبي رافع «ليظهر ما قدر جرحه» وفي رواية أبي إسحاق «فلما أصبح دخل عليه الطبيب فقال أي الشراب أحب إليك؟ قال: النبيذ فدعا بنيداً فشرب فخرج من جرحه، فقال: هذا صديد الترنبي بلين، فأني بلين فشره فخرج من جرحه، فقال الطبيب: أوص فإني لا أظنك إلا ميتاً من يومك أو من غد».

قوله: (فخرج من جوفه) في رواية الكشيبي «من جرحه» وهي أصوب، وفي رواية أبي رافع «فخرج النبيذ فلم يدر أمر نبيذ أم دم» وفي روايته «قالوا لا بأس عليك يا أمير المؤمنين» فقال إن يكن القتل بأساً فقد قلت «وفي رواية ابن شهاب «قال فاجبرني سالم قال: سمعت ابن عمر يقول: فقال عمر: أرسلوا إلى طبيب ينظر إلى جرحي، قال: فأرسلوا إلى طبيب من العرب فسأه نبيذاً فشبه النبيذ بالدم حين خرج من الطعنة التي تحت السرة، قال فدعوت طبيباً آخر من الأنصار فسأه لبناً فخرج اللبن من الطعنة أبيض فقال: أعهد يا أمير المؤمنين. فقال عمر: صدقتي، ولو قال غير ذلك لكذبته» وفي رواية مبارك بن فضالة «ثم دعا بشربة من لبن فشرها فخرج مشاش اللبن من الجرحين فعرف أنه الموت فقال: الآن لو أن في الدنيا كلها لاكتنبت به من هول الطلع، وما ذك ولحمد لله أن أكون رأيت إلا غيراً».

(قصه): المراد بالنبيذ المذكور غمرات نبئت في ماء أي تقمت فيه، كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء، وسيأتي بسط القول فيه في الأثرية.

قوله: (وجاء الناس يتشون عليه) في رواية الكشيبي «فجعلوا يشون عليه» ووقع في حديث جابر عند ابن سعد من تسمية من أثنى عليه عبد الرحمن بن عوف، وأنه أجابه بما أجاب به غيره، وروى عمر بن شبة من طريق سليمان بن يسار أن المغيرة أثنى عليه وقال له هنيئاً لك الجنة وأجابه بنحو ذلك، وروى ابن أبي شيبة من طريق المسور بن غزمة أنه من دخل على عمر حين طعن. وعند ابن سعد من طريق جوييرة بن قدامة «فدخل عليه الصحابة ثم أهل المدينة ثم أهل الشام ثم أهل العراق فكلما دخل عليه قوم بكوا وأثنوا عليه» وقد تقدم طرف منه من هذا الوجه في الجزية، ووقع في رواية أبي إسحاق عند ابن سعد «وأنه كعب أي كعب الأجل قال: أم أقل لك إنك لا تموت إلا

قال: ألم أحدث أنك تقول لو أنشاء لصنعت رحي تطحنن بالريح؟ فالتفت إليه عباساً فقال: لأصنعن لك رحي يتحدث الناس بها، فأقبل عمر على من معه فقال: توعدني المبد. فلبث ليالي ثم اشتعل على خنجر ذي رأسين نصابه وسطه فكنس في زاوية من زوايا المسجد في الناس حتى خرج عمر يوقظ الناس: الصلاة الصلاة، وكان عمر يفعل ذلك، فلما دنا منه عمر وثب إليه فطعته ثلاث طعنات إحداهن تحت السرة قد خربت الصفاق وهي التي قتله، وفي حديث أبي رافع «كان أبو لؤلؤة مبدلاً للمغيرة، وكان يستغله أربعة دراهم - أي كل يوم فلقى عمر فقال: إن المغيرة أثقل علي، فقال: اتق الله وأحسن إليه، ومن نية عمر أن يلقي المغيرة فيكلمه فيخفف عنه، فقال المبد: وسع الناس عدله فبري، وأضمر على قتله، فاصطنع له خنجرأ له رأسان وسمه، فحزى صلاة الغداة حتى قام عمر فقال: أقبموا صفوفكم، فلما كبر طعنه في كتفه وفي خصره فسقط» وعند مسلم من طريق معدان بن أبي طلحة «أن عمر خطب فقال رأيت هيكاً تقرني ثلاثاً تقرت، ولا أراه إلا حضور أجلي» وفي رواية جوييرة بن قدامة عن عمر نحوه «زاد فما من إلا تلك الجمعة حتى طعن» وعند ابن سعد من رواية سعيد بن أبي حلال قال: «بلغي أن عمر» ذكر نحوه «زاد» فحملها أسماء بنت حميس فحملتني أنه يقتلي رجل من الأعاجم» وروى عمر بن شبة في «كتاب المدينة» من حديث ابن عمر بإسناد حسن «أن عمر دخل بأبي لؤلؤة البيت ليصلح له فبه له فقال له: سر للمغيرة أن يضع يدي من غرابي، قال إنك لتكسب كسباً كثيراً فاصبر» للمدينة. وللطبراني في «الأوسط» «بسند صحيح عن المبارك بن فضالة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر «طعن أبو لؤلؤة عمر طعنتين» ويعمل على أنه لم يذكر الثالثة التي قتله.

قوله: (حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً) في رواية أبي إسحاق «أثنى عشر رجلاً» معه وهو ثالث عشر «زاد ابن سعد من رواية إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون فوعلي عمر إزاراً أصفر قد رفضه على صدره، فلما طعن قال: وكان أمر الله قديراً مقبوراً».

قوله: (مات منهم سبعة) أي وعاش الباقيون، ووقت من أسماهم على كليب بن البكير الليثي وله ولأخوته عاقل وحامر ولياس صبية، فروينا في «جزء أبي الجهم» بالإسناد الصحيح إلى ابن عمر أنه «كان مع عمر صابراً من الحج، فمر بامارة فذنها كليب الليثي فشكل له ذلك عمر وقال: أرجو أن يدخله الله الجنة، قال فطعته أبو لؤلؤة لما طعن عمر فمات» وروى عبد الرزاق من طريق نافع نحوه ومن طريق الزهري «طعن أبو لؤلؤة أثنى عشر رجلاً فمات منهم عمر وكليب» وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن في قصة قتل عمر «طعن أبو لؤلؤة كليب بن البكير فأجهز عليه».

قوله: (فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برساً) وقع في ذيل الاستيعاب لابن تيمون من طريق سعيد بن يحيى الأموي قال: «حدثنا أبي حدثني من سمع حصين بن عبد الرحمن في هذه القصة قال: فلما رأى ذلك رجل من المهاجرين يقال له حطان التيمي البريوي طرح عليه برساً» وهذا أصح مما رواه ابن سعد بإسناد ضعيف منقطع قال «طعن أبو لؤلؤة نقرأ فاعذ أباً لؤلؤة رهط من قرش منهم عبد الله بن عوف وهاشم بن حنبة الزهريان ورجل من بني سهيل، وطرح عليه عبد الله بن عوف خيصة كانت عليه» فإن ثبت هذا حمل على أن الكل اشتكروا في ذلك. وروى ابن سعد عن الواقدي بإسناد آخر «أن عبد الله بن عوف المذكور استر رأس أبي لؤلؤة».

قوله: (وكانوا عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقتله) أي للصلاة بالناس.

قوله: (فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة) في رواية أبي إسحاق «بأصغر سورتين في القرآن: إنا أعطيك الكوثر، وإذا جاء نصر الله والفتح» وزاد في رواية ابن شهاب للمذكورة «ثم غلب عمر الترف حتى غشي عليه، فاستمته في رهط حتى أدخلته بيته فلم يزل في غشيته حتى أسفر فظفر في وجهها فقال: أصلى الناس؟ قلت نعم، قال: لا إسلام لمن ترك الصلاة. ثم ترضأ وصلى» وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال «ترضأ وصلى الصبح فقرأ في الأولى والعصر وفي الثانية بما أيها الكافرون، قال: وتنادى لي وجرحه ينفذ دماً، أي لأضع أصبعي الوسطي فما تسد الفتق».

قوله: (فلما انصرفوا قال: يا ابن عباس انظر من قلتي) في رواية أبي إسحاق «قال عمر يا عبد الله بن عباس انظر فنادى في الناس: أمن ملا منكم كان هذا؟ فقالوا: معاذ الله، ما علمنا ولا أظننا» وزاد مبارك بن فضالة «ظن عمر أن له ذنباً إلى الناس لا يعلمه فدعا ابن عباس وكان يبه ويدينه فقال: أحب أن تعلم عن ملا من الناس كان هذا؟ فخرج لا يمر بملا من الناس إلا وهم يكونون، فكأنما قدوا إبكاء أولادهم، قال ابن

شهيداً، وإنك تقول من أين وإني في جزيرة العرب.

قوله: (وجاء رجل شاب) في رواية جريح عن حصين السابقة في الجنائز « وولج عليه شاب من الأنصار » وقد وقع في رواية سماك الحنفي عن ابن عباس عند ابن سعد أنه أتى على عمر فقال له لغوا ما قال هنا للشاب، فلو لا أنه قال في هذه الرواية إنه من الأنصار لسان أن يفسر المذهب بآب عباس، لكن لا مانع من تعدد المذنبين مع اتحاد جوابه كما تقدم. ويؤيده أيضاً أن قصة هذا الشاب أنه لما ذهب رأى عمر إزاره يصل إلى الأرض فأنكر عليه، ولم يقل ذلك في قصة ابن عباس، وفي إنكاره على ابن عباس ما كان عليه من الصلاة في الدين، وأنه لم يشغله ما هو فيه من الموت عن الأمر بالمعروف، وقوله: « ما قد علمت » مبتدأ وخبره « لك » وقد أشار إلى ذلك ابن مسعود فروى عمر بن شبة من حديثه نحو هذه القصة وزاد « قال عبد الله يرحم الله عمر، لم يمنعه ما كان فيه من قول الحق ».

قوله: (وقلم) بفتح القاف وكسرهما فالأول بمعنى الفضل والثاني بمعنى السبق.

قوله: (لم شهادة) بالرفع عطفاً على ما قد علمت، وبالجزم عطفاً على صحة، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف والأول أقوى، وقد وقع في رواية ابن جبر « ثم الشهادة بعد هذا كله ».

قوله: (لا علي ولا لي) أي سواء بسواء.

قوله: (أنقى لوليك) بالثون ثم القاف للكثر، وبالوحدة بدل النون للكشميهني، ووقع في رواية المبارك بن فضالة قال ابن عباس: وإن قلت ذلك فجزاك خيراً، أليس قد دعا رسول الله ﷺ أن يعز الله بك الدين والمسلمين إذ يخافون بك، فلما أسلمت كان إسلامك عزاً، وظهر بك الإسلام، وما جرت فكانت هجرتك تحباً، ثم لم تغب عن مشهد شهده رسول الله ﷺ من قتال المشركين، ثم قبض وهو عندك راض، وواظرت الخليفة بعده على مناجاة النبي ﷺ فضررت من أوبر من قبل، ثم قبض الخليفة وهو عندك راض، ثم وليت خير ما ولي الناس: مصر لك الله الأوصياء، وجباً بك الأموال، ونفى بك العدو وأدخل بك على أهل بيت من سيروسهم في دينهم وأرزاقهم، ثم ختم لك بالشهادة، فهنيئاً لك. فقال: والله إن للفرور من تغرونه. ثم قال: أشهد في يا عبد الله عند الله يوم القيامة، فقال: نعم. فقال: اللهم لك الحمد « وفي رواية مبارك بن فضالة أيضاً « قال الحسن البصري وذكر له فعل عمر عند موته وخشيته من ربه فقال: هكذا المؤمن جمع إحساناً وشفقة، والناظر جمع إساءة وعزّة. والله ما وجدت إنساناً ازداد إحساناً إلا وجدته ازداد شاقة وشفقة، ولا ازداد إساءة إلا ازداد حزمة ».

قوله: (يا عبد الله بن عمر، انظر ماذا عليّ من الدين. فحسبوه فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحو) في حديث جابر « ثم قال: يا عبد الله، أقسمت عليك بحق الله وحق عمر إذا مت فدفنتي أن لا تغسل رأسك حتى تتبع من رباب آل عمر بثمانين ألفاً فتضعها في بيت مال المسلمين، فسأله عبد الرحمن بن عوف، فقال: أنقضتها في جميع حججتها، وفي نوابك كانت تنوي، « وعرف بهذا جهة دين عمر. قال ابن التين: قد علم عمر أنه لا يلزمه غرامة ذلك، إلا أنه أراد أن لا يتحمل من عمله شيء في الدنيا. ووقع في « أخبار المدينة لعبد بن الحسن بن زبالة « أن دين عمر كان ستة وعشرين ألفاً، وبه جزم عياض، والأول هو المتمدّد.

قوله: (إن وفي له مال آل عمر) كأنه يريد نفسه، ومثله يقع في كلامهم كثيراً، ويحتمل أن يريد رطله. وقوله: « ولا فصل في بني حنظلة بن كعب » هم البطن الذي هو منهم، وقرش قبيلته، وقوله: « لا تملعهم » بسكون الميم أي لا تتجاوزهم، وقد أنكر نافع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين، فروى عمر بن شبة في « كتاب المدينة » بإسناد صحيح أن نافعاً قال: من أين يكون على عمر دين وقد باع رجل من ورثته ميراثه بمائة ألف؟ انتهى. وهذا لا يفتي أن يكون عند موته عليه دين، فقد يكون الشخص كبير المال ولا يستمر نفي الدين عنه، فلعل نافعاً أنكر أن يكون دينه لم يقض.

قوله: (فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً) قال ابن التين: إما قال ذلك عندما أيقن بالموت، إشارة بذلك إلى عائشة حتى لا تحاييه لكونه أمير المؤمنين، وسيأتي في كتاب الأحكام ما يخالف ظاهره ذلك، فيحمل هذا النفي على ما أشار إليه ابن التين أنه أراد أن يعلم أن سؤاله ما بطريق الطلب لا بطريق الأمر.

قوله: (ولأثره به اليوم على نفسي) استدل به وباستئذان عمر لما على ذلك على أنها كانت تملك البيت، وفيه نظر، بل الواقع أنها كانت تملك مفتحة بالسكنى فيه والإسكان ولا يورث عنها، وحكم أزواج النبي ﷺ كالعلمات لأنهن لا يتزوجن بعده ﷺ. وقد تقدم شيء من هذا في أواخر الجنائز، وتقدم فيه وجه الجمع بين قول عائشة

« لأثره على نفسي » وبين قولها لابن الزبير « لا تدفني عندهم » بإحتمال أن تكون ظنت أنه لم يبق هناك وسع ثم تبين لها إمكان ذلك بعد دفن عمر، ويحتمل أن يكون مرادها بقولها « لأثره على نفسي » الإشارة إلى أنها لو أوفت في ذلك لامتنع عليها الدفن هناك لكن عمر لكونه أجبتاً منها بخلاف أيها زوجها، ولا يستلزم ذلك أن لا يكون في المكان سعة أم لا، ولهذا كانت تقول بعد أن دفن عمر « لم أضع ثيابي عني منذ دفن عمر في بقي » أخرجه ابن سعد وغيره، وروى عنها في حديث أنها استأذنت النبي ﷺ إن عاشت بعده أن تدفن إلى جانبته قالها: « وأني لك بذلك وليس في ذلك الموضع إلا قبري وقبر أبي بكر وعمر وعيسى ابن مريم » وفي « أخبار المدينة » من وجه ضعيف عن سعيد بن المسيب قال: « إن قبور الثلاثة في صفة بيت عائشة، وهناك موضع قبر يدفن فيه عيسى عليه السلام ».

قوله: (وفوقني) أي من الأرض، كأنه كان مضطجعا فأمرهم أن يقدّموا.

قوله: (فاستند رجل إليه) لم أتف على اسمه، ويحتمل أنه ابن عباس ويؤيده ما في رواية المبارك أن ابن عباس لما فرغ من إنشاء عليه قال: « قال له عمر: ألصق خدي بالأرض يا عبد الله بن عمر، قال ابن عباس: فوضعت من فخذي على ساقتي فقال: ألصق خدي بالأرض، فوضعت حتى وضع لحيتي وخذله بالأرض فقال: وملك عمر إن لم يغير الله لك ».

قوله: (ما كان شيء أهم إلي من ذلك) وقوله: (إذا مت فاستأذن) ذكر ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك أن عمر كان يخشى أن تكون أذنت في حياته حياة منه وأن ترجع عن ذلك بعد موته، فأراد أن لا يكرها على ذلك، وقد تقدم ما فيه في أواخر الجنائز.

قوله: (وجاءت أم المؤمنين حفصة) أي بنت عمر.

قوله: (فولجت عليه) أي دخلت على عمر فمكثت، وفي رواية الكشميهني « فبكت » وذكر ابن سعد بإسناد صحيح عن المقدام بن معد يكرب أنها قالت « يا صاحب رسول الله ﷺ يا صهر رسول الله، يا أمير المؤمنين. فقال عمر: لا صبر لي على ما أسعج، أخرج عليك بمالي عليك من الحق أن تنديني بعد جلستك هذا، فأما عيتيك فلن أملكها ».

قوله: (فولجت داخلأ لهم) أي مدخلأ كان في الدار.

قوله: (فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف) سيأتي في الأحكام ما يدل على أن الذي قال له ذلك هو عبد الله بن عمر، وروى ابن شبة بإسناد فيه انقطاع أن أسلم مولى عمر قال لعمر حين وقف لم يول أحداً بعده « يا أمير المؤمنين، ما يمنعك أن تصنع كما صنع أبو بكر » ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن يطعن أبو لؤلؤة، فقد روى مسلم من طريق معدان بن أبي طلحة أن عمر قال في خطبته قبل أن يطعن « إن أقرأنا بأمروني أن استخلف ».

قوله: (من هؤلاء الفتر أو الرهط) شك من الراوي.

قوله: (فسمي علياً وعثمان إلخ) وقع عند ابن سعد من رواية ابن عمر أنه ذكر عبد الرحمن بن عوف وعثمان وعلياً، وفيه « قلت لسام أبداً بعبد الرحمن بن عوف قبلهما؟ قال: نعم » فدل هذا على أن الرواة تصرفوا لأن الواو لا ترتب، واقتصار عمر على السته من العشرة لا إشكال فيه لأنه منهم، وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقد مات قبل ذلك، أما سعيد بن زيد فهو ابن عم عمر فلم يسمه عمر فيهم مبالغة في التبري من الأمر، وقد صرح في رواية المدائني بأسانيد أنه عمر سعد بن زيد فيمن توفي النبي ﷺ وهو عنهم راض، إلا أنه استثناء من أهل الشورى لقربائهم منه، وقد صرح بذلك المدائني بأسانيد قال: « قال عمر: لا أرب في في أموركم فأرغب فيها لأحد من أهلي ».

قوله: (وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر) ووقع في رواية الطبري من طريق المدائني بأسانيد قال: « قال له رجل: استخلف عبد الله بن عمر، قال: والله ما أردت الله بهذا » وأخرج ابن سعد بسند صحيح من مرسل إبراهيم النخعي نحوه قال: « قال عمر: قاتلك الله، والله ما أردت الله بهذا، استخلف من لم يحسن أن يطلق امرأته ».

قوله: (كهيئة النعزة له) أي لابن عمر، لأنه لما أخرجه من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بأن جعله من أهل المشاورة في ذلك. وزعم الكرماني أن قوله « كهيئة النعزة له » من كلام الراوي لا من كلام عمر، فلم أعرف من أين تهيأ له الجزم بذلك مع الاحتمال. وذكر المدائني أن عمر قال لهم: « إذا اجتمع ثلاث على رأي فحكموا عبد الله بن عمر، فإن لم ترضوا بحكمه فقدموا من معه عبد الرحمن بن عوف ».

قوله: (فإن أصابت الإمرة) بكسر الهمزة، وللكشيبي الإمارة (مسنداً) يعني ابن أبي وقاص، وزاد المدايني «وما أظن أن يلي هذا الأمر إلا علي أو عثمان فإن ولي عثمان فربل في عينه، وإن ولي علي فستختلف عليه الناس، وإن ولي سعد ولا فليستن به الزولي». ثم قال لأبي طلحة: إن الله قد نصّر بكم الإسلام، فاختار حسين رجلاً من الأنصار، واستحث هؤلاء الرهط حتى يتنازروا رجلاً منهم.

قوله: (يلتظرون أفضلهم في نفسه) أي معتقده، زاد المدايني في رواية «قال عثمان: أنا أول من رضي، وقال علي: أعطني موتاً لتوثق الحق ولا تخفن ذا رحم، قال نعم. ثم قال أعطوني موثيقكم أن تكونوا معي على من خالف».

قوله: (فلمسكت) بضم الهمزة وكسر الكاف كان مسكناً أسكتهما، ويعوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى سكت، والمراد بالشخين علي وعثمان.

قوله: (فأخذ يهد أحدهما) هو علي وبقيّة الكلام يدل عليه، ووقع مصرحاً به في رواية ابن فضال عن حصين.

قوله: (والمقدم) بكسر القاف وفتحها وقد تقدم، زاد المدايني أنه قال له «أرأيت لو صرف هذا الأمر عنك فلم تخضر من كنت ترى أحق بها من هؤلاء الرهط؟ قال: عثمان».

قوله: (وما قد علمت) صفة أو بدل من القم.

قوله: (ثم خلا بالأمر فقال له مثل ذلك) زاد المدايني أنه قال له كما قال لعلي فقال علي وزاد فيه أن سعداً أشار عليه بثمان، وأنه دار تلك الليالي كلها على الصحابة ومن وافى المدينة من أشرف الناس لا يخلو برجل منهم إلا أمره بثمان. وقد أورد المصنف قصة الشورى في كتاب الأحكام من رواية جريد بن حوف من المسور بن غرمة وساقها نحو هذا وأتم ما هنا، وسأذكر شرح ما فيها هناك إن شاء الله تعالى. وفي قصة عمر هذه من القوائد شغفت على المسلمين، ونصحتهم له، وإقامته السنة ففهم، وشدة خوفه من ربه، واهتمامه بأمر الدين أكثر من اهتمامه بأمر نفسه، وأن النهي عن المديح في الوجه خصوص ما إذا غلو ففرط أو كذب ظاهر، ومن ثم لم ينه عمر الشاب عن مدحه له مع كونه أمره بتشجيع إزاره والوصية بإياه الدين، والاحتياط بالبلغن عند أهل الخير والمشورة في نصب الإمام وتقديم الأفضل، وإن الإمامة تنمذد بالبيعة وغير ذلك مما هو ظاهر بالتأمل، والله الوثق. وقال ابن بطال: فيه دليل على جواز تولية المفضل على الأفضل منه لأن ذلك لو لم يجز لم يعمل الأمر شورى إلى ستة أنفس مع علمه أن بعضهم أفضل من بعض، قال: ويدل على ذلك أيضاً قول أبي بكر: «قد رزيت لكم أحد الرجلين عمر وأبي عبيدة» مع علمه بأنه أفضل منهما. وقد استشكل جعل عمر الخليفة في سنة وواحد ذلك إلى اجتراحهم، ولم يصنع ما صنع أبو بكر في اجتراحه فيه، لأنه إن كان لا يرى جواز ولاية المفضل على الفاضل فصنيعه يدل على أن من هذا السنة كان عنده مفضلاً بالنسبة إليهم، وإذا عرف ذلك فلم يخف عليه أفضلية بعض السنة على بعض، وإن كان يرى جواز ولاية المفضل على الفاضل فسن ولاه منهم أو من غيرهم كان ممكناً، والجواب عن الأول يدخل في الجواب عن الثاني وهو أنه تعارض عنه صنع النبي ﷺ حيث لم يعرض باستخلاف شخص بعينه وصنع أبي بكر حيث صرح، فتلك طريق تجمع التخصيص وعدم التبيين، وإن شئت قل تجمع الاستخلاف وترك تعيين الخليفة وقد أشار بذلك إلى قوله: «لا أتعلمها حياً وميتاً» لأن الذي يقع من يستخلف بهذه الكيفية إنما يتنسب إليه بطريق الإجمال لا بطريق التفصيل، فبينهم ومكنهم من المشاورة في ذلك والمناظرة فيه لتفع ولاية من يتولى بعده من اتفاق من معظم الموجودين حيثشذ ببلده الذي هي دار الهجرة وبها معظم الصحابة، وكل من كان ساكناً غيرهم في بلد غيرها كان تبعاً لهم فيما يتفقون عليه.

٩- باب مناقب علي بن أبي طالب القُرشي الهاشمي،

أبي الحسن عليه السلام.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ» (رواجع: ٤٢٥١).

وَقَالَ عُمَرُ: تَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفَوْقَهُ رَاحِي (رواجع: ١٣٩٧).

٣٧٠٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا أُعْطِينَ الزَّيْنَةَ عِندَ رَجُلٍ يَقْبَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ». قَالَ: قِيَامَ النَّاسِ يَتَوَكَّنُونَ لِقَتْلِهِمْ إِنْهُمْ يَنْظُرُونَهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ عَتَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كُلُّهُمْ يَرْجُونَ أَنْ يَنْظُرَهَا، فَقَالَ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ...» فَقَالُوا: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَارْزِلُوا إِلَيْهِ فَاتَوْبِي

قوله: (وقال) أوصي الخليفة من بعدي في رواية أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون «فقال ادعوا لي علياً وعثمان وعبد الرحمن وسعداً والزبير، وكان طلحة غائباً» قال فلم يكلم أحداً منهم غير عثمان وعلي فقال: «يا علي، لعل هؤلاء القوم يعلمون لك حقك وقرابتك من رسول الله ﷺ وصهرك وما أتاك الله من الفقه والعلم فإن وليت هذا الأمر فأتى الله فيه». ثم دعا عثمان فقال: «يا عثمان» فذكر له نحو ذلك. ووقع في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق في قصة عثمان «فإن ولوك هذا الأمر فأتى الله فيه ولا تحملن بني أبي معيط على رقاب الناس» ثم قال: «ادعوا لي صبيها» فدعاه له فقال: «صل بالناس ثلاثاً. وليحل هؤلاء القوم في بيتي، فإذا اجتمعوا على رجل فمن خالف فاضربوا عنقه» فلما خرجوا من عنده قال: «إن تولوا هذا الأجل يسلك بهم الطريق. فقال له ابنه: ما يمنعك يا أمير المؤمنين من قال: أكره أن أحملها حياً وميتاً» وقد اشتغل هذا الفصل على فوائد عديدة، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه ابن سعد بإسناد صحيح قال: «دخل الرهط على عمر، فنظر إليهم فقال: إني قد نظرت في أمر الناس فلم أجد عند الناس شغافاً، فإن كان فهو فيكم، وإما الأمر إليكم وكان طلحة يومئذ غائباً في أموره قال: فإن كان قومكم لا يؤمرون إلا لأحد الثلاثة عبد الرحمن بن حوف وعثمان وعلي فمن وليتكم فلا يحمل قريبتك على رقاب الناس، قوموا فتشاوروا» ثم قال عمر: «امهلوا فإن حدث لي حدث فليصل لكم صهييب ثلاثاً فمن تأمر منكم على غير مشورة من المسلمين فاضربوا عنقه».

قوله: (بالمهاجرين الأولين) هم من صلى إلى القبلتين، وقيل: من شهد بيعة الرضوان، والأنصار سيأتي ذكرهم في باب مفرد. و**قوله:** (الذين لم يوروا الغار) أي سكنوا للمدينة قبل الهجرة، و**قوله:** (والإيمان) آدمي بعضهم أنه من أسماء للمدينة وهو بعيد، والراجح أنه ضمن «تبوأ» معنى أزم أو حامل نصب مخلوق وتقديره واعتقلوه أو أن الإيمان لشدة ثبوته في قلوبهم كأنه أساط بهم وكانهم تزلموه، والله أعلم.

قوله: (فإنهم هذه الإسلام) أي عون الإسلام الذي يدفع عنه (وغيظ العدو) أي يهبطون العدو بكثرتهم وقوتهم.

قوله: (وإن لا يلحق منهم إلا فاضلهم عن رضاءهم) أي إلا ما فضل عنهم، في رواية الكشيبي «ويؤخذ منهم» والأول هو الصواب.

قوله: (من حواشي أموالهم) أي التي ليست بخيار، والمراد بلمة الله أهل اللمة، والمراد بالقتال من ورائهم أي إذا قصدتم عدو لهم. وقد استوفى عمر في وصيته جميع الطوائف لأن الناس إما مسلم وإما كافر، فالكافر إما حربي ولا يوصى به وإما ذمي وقد ذكره، والمسلم إما مهاجري وإما أنصاري أو غيرهما، وكلهم إما بدوي وإما حضري وقد بين الجميع. ووقع في رواية المدايني من الزيادة «واحسنوا موازنة من يلي أمركم وأعينوه وأدوا إليه الأمانة». و**قوله:** (ولا يكفلوا إلا طائفتهم) أي من الجزية.

قوله: (فانطلقا) في رواية الكشيبي «فانقلبا أي رجعتا».

قوله: (فوضع هناك مع صاحبه) اختلف في صفة القبور المكرمة الثلاثة، فالأكثر على أن قبر أبي بكر وراء قبر رسول الله ﷺ، وقبر عمر وراء قبر أبي بكر. وقيل: إن قبره ﷺ مقدم إلى القبلة، وقبر أبي بكر حذاء منكبيه. وقبر عمر حذاء منكبي أبي بكر. وقيل: قبر أبي بكر عند رأس النبي ﷺ وقبر عمر عند رجليه. وقيل: قبر أبي بكر عند رجلي النبي ﷺ وقبر عمر عند رجلي أبي بكر. وقيل: غير ذلك كما تقدم بيانه وذكر أدلته في أواخر كتاب الجنائز.

قوله: (فقال عبد الرحمن) هو ابن حوف.

قوله: (اجعلوا أمركم لي ثلاثة) أي في الاختيار ليقول الاختلاف، كما قال ابن التين وفيه نظر، وصرح المدايني في روايته بخلاف ما قاله.

قوله: (فقال طلحة: قد جعلت أمري) فيه دلالة على أنه حاضر، وقد تقدم أنه كان غائباً عند وصية عمر، ويحتمل أنه حضر بعد أن سات وقيل أن يتم أمر الشورى وهذا أصح ما رواه المدايني أنه لم يحضر إلا بعد أن بوع عثمان.

قوله: (والله عليه والإسلام) بالرفع فيهما والخبر عنوف أي عليه وقب أو نحو

٣٧٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: أَقْسُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْسُونَ، لِأَنِّي أَكْرَهُ الْأَخْيَالَ، حَتَّى يَكُونَ لِلنَّاسِ جَمَاعَةٌ، أَوْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَحْمَدُ.

لَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَقُولُ: أَنَّ عَامَّةَ مَا يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام الْكَذِبُ.

قوله: (باب مناقب علي بن أبي طالب) أي ابن عبد المطلب (القرشي الهاشمي أبي الحسن) وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم شقيق أبيه واسمه عبد مناف على الصحيح. ولد قبل البعثة بعشر سنين على الراجح وكان قد رآه النبي صلى الله عليه وسلم من صفه لقصة مذكورة في السيرة النبوية، فلزمه من صفه فلم يفارقه إلى أن مات. وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وكانت ابنة عمه أبيه وهي أول هاشمية ولدت هاشمي، وقد أسلمت وصحبت وماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال أحمد وإسحاق القاضي والنسائي وأبو علي السيبوري لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي عليه السلام وكان السيبوري في ذلك أنه تاجر، ووقع الاختلاف في زمانه وخروج من خرج عليه، فكان ذلك سبباً لانتشار منابيه من كثرة من كان بينها من الصحابة رداً على من خالفه، فكان الناس طائفتين، لكن المبتدعة قليلة جداً. ثم كان من أمر علي ما كان فنجحت طائفة أخرى حاربوه، ثم اشتد الخطب تنصروا واقتلوا لعمه على المناير سنة، وواقفهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه، مضموماً ذلك منهم إلى عثمان، نصار الناس في حق علي ثلاثة: أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والحراريين له من بني أمية وأتباعهم، فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك، ولا فالدي في نفس الأمر أن لكل من الأربعة من الفضائل إذا حرر بميزان العدل لا يخرج من قول أهل السنة والجماعة أصلاً. وروى يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح عن عروة قال: «أسلم علي وهو ابن ثمان سنين» وقال ابن إسحاق: «عشر سنين» وهذا أرجحها، وقيل غير ذلك. (وقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت مهي وأنا منك) هو طرف من حديث البراء بن حازب في قصة بنت حزبة، وقد وصله المصنف في الصلح وفي عمرة القضاء مطولاً، ويأتي شرحه في «المغازي» مستوفى إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث.

أولها: حديث سهل بن سعد في قصة فتح خيبر، وسيأتي شرحه في «المغازي».

ثانيها: حديث سلمة بن الأكوع في المني ويأتي هناك أيضاً مشروحاً. وقوله: في الحديثين: «إن علياً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، ولا لكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة. وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فكانه أشار إلى أن علياً تام اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتصف بصفة محبة الله له، ولهذا كانت محبته علامة الإيمان ويضفه علامة اتفاق كما أخرجه مسلم من حديث علي نفسه قال: «والذي فلق الحية وبرأ النسمة إنه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يحبك إلا مؤمن ولا يبيضك إلا منافق» وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد.

ثالثها: حديث سهل بن سعد أيضاً. (وقال عمر: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض) تقدم ذلك في الحديث الذي قبله موصولاً، وكانت بيعة علي بالخلافة عقب قتل عثمان في أوائل ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، فبابه المهاجرون والأنصار وكل من حضر، وكعب يبعثه إلى الأفاق فادعوا كلهم إلا معاوية في أهل الشام فكان بينهم بعد ما كان.

قوله: (عن أبيه) هو أبو حازم سلمة بن دينار.

قوله: (إن رجلاً جاء إلى سهل بن سعد) لم أتف على اسمه.

قوله: (هذا فلان لأمر المدينة) أي عن أمير المدينة، وفلان المذكور لم أتف على اسمه صريحاً، ووقع عند الإسماعيلي «هذا فكان فلان ابن فلان».

قوله: (يدعو علياً عند المير، قال فيقول ماذا) في رواية الطبراني من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبي حازم «يدعوك لتسب علياً».

قوله: (والله ما ساء إلا النبي صلى الله عليه وسلم) يعني أبا تراب.

قوله: (فاستطعمت الحديث سهلاً) أي سألت أن يحدثني، واستعمار الاستطعام للكلام لجامع ما بينهما من الذوق للطعام الذوق الحسي وللذكاء الذوق المعنوي، وفي رواية الإسماعيلي «قلت يا أبا عباس كيف كان أمره».

قوله: (أين ابن عمك؟ قالت: في المسجد) في رواية الطبراني كان بيني وبينه شيء فغاضني.

بِهِ. فَلَمَّا جَاءَ بِصَقِّ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ، قَرَأَ حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ يَوْجِعُ، فَاطْمَنَهُ الرَّأْيَةُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَقْبَلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا يَمْلِكُونَا؟ فَقَالَ: «أَفْذُ عَلَى رِمْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَاخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ، قَوْلَهُ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بَيْنَ رَجُلٍ وَرَجُلٍ وَاحِدًا، خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ». [إرجاع: ٢٩٤٢. أخرجه مسلم: ٢٤٠٦.]

٣٧٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ نَزِيدِ بْنِ أَبِي غُنَيْمٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي خَيْبَرَ، وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ، فَقَالَ: أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَخَرَجَ عَلَيَّ فَلَجَسَ بِأَلْيِي صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءً اللَّيْلَةُ أَتَانِي فَصَحَّاهُ اللَّهُ فِي مَسَاحِيهَا، فَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا أُعْطِينَ الرَّأْيَةَ - أَوْ لَا أُخَذَنَّ الرَّأْيَةُ - غَدًا وَرَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، يَفْعَلُ اللَّهُ عَلَيْهِ». فَإِذَا نَحْنُ بَعْلَى وَمَا نَرَوْهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَاطْمَنَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الرَّأْيَةَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ. [إرجاع: ٢٩٧٥. أخرجه مسلم: ٢٤٠٧.]

٣٧٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ: هَذَا فُلَانٌ، لِأَمِيرِ الْمَدِينَةِ، يَدْعُو عَلِيًّا جُنْدَ الْيَمِينِ، قَالَ: يَقُولُ: مَاذَا قَالَ؟ يَقُولُ لَهُ: أَبُو تَرَابٍ، فَصَحَّحَكَ. قَالَ: وَاللَّهِ مَا سَاءَهُ إِلَّا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَمَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، فَاسْتَطَعْتُ الْخَبِيثَ سَهْلًا، وَقُلْتُ: يَا أَبَا عَاسٍ، كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ عَلَيَّ فَاطْمَنَهُ ثُمَّ خَرَجَ، فَاطْمَنَ لِي الْمَسْجِدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَيْنَ ابْنُ عَمَلٍ؟». قَالَتْ: فِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ، فَوَجَدَ رَدْمَةً قَدْ سَقَطَ عَنْ ظَهْرِهِ، وَخَلَصَ التُّرَابُ إِلَى ظَهْرِهِ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ، يَقُولُ: «اجْلِسْ يَا أَبَا تَرَابِ». مُؤْتَمِنٌ. [إرجاع: ٤٤١. أخرجه مسلم: ٢٤٠٩.]

٣٧٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَيْلِجَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ، فَسَأَلَهُ عَنْ عُثْمَانَ، فَذَكَرَ عَنْ مُحَاسِنِ عَلَيْهِ، قَالَ: لَعَلَّ ذَلِكَ يَسْؤُلُوكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَرْنَعُمُ اللَّهُ بِأَنْفِكَ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ فَذَكَرَ مُحَاسِنَ عَلَيْهِ، قَالَ: هُوَ ذَلِكَ يُعْطَى، أَوْسَطُ ثَوْبٍ أُنْصِيَ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ ذَلِكَ يَسْؤُلُوكَ؟ قَالَ: أَجَلٌ، قَالَ: فَأَرْنَعُمُ اللَّهُ بِأَنْفِكَ، أُنْطِلِقُ فَأَجْعِدُ عَلِيَّ جَهْدَكَ. [إرجاع: ٣١٣٠.]

٣٧٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَهْيٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ شَكَتْ مَا تَلْقَى مِنَ أَمْرِ الرُّحَا، فَأَتَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم سَتْنِي، فَاسْتَطَعْتُ فَلَمْ تَجِدْهُ فَوَجَدْتُ عَالِيَةً فَأَخْبَرْتُهَا، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرْتُهُ عَالِيَةً بِمَجِيئِ فَاطِمَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَيْنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعًا، فَلَمَعَتْ لَأَوْرَمُ، فَقَالَ: «عَلَيَّ مَكَائِكُمَا». فَقَعَدَ بَيْنَنَا، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكُمْ خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَنِي؟، إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكُونُ أَرْجَا وَتَلَايْنُ، وَتُسَبِّحَانِ لَلَّاءَ وَتَلَايْنُ، وَتُحَمِّدَانِ لَلَّاءَ وَتَلَايْنُ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ عَادِمٍ». [إرجاع: ٣١١٣. أخرجه مسلم: ٢٢٧٧.]

٣٧٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِعَلِيٍّ: «أَمَّا تَوْحَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟». [الطبر: ٤٤١٦. أخرجه مسلم: ٢٤٠٤. مطولاً.]

قوله: (وخلص الواب إلى ظهره) أي وصل، وفي رواية الإسماعيلي « حتى تخلف ظهره إلى التراب » وكان نام أولاً على مكان لا تراب فيه ثم قلب فصار ظهره على التراب أو سقى عليه التراب.

قوله: (اجلسي يا أبا تراب. مؤنث) ظاهراً أن ذلك أول ما قاله له ذلك، وروى ابن إسحاق من طريق واحد من حديث عمار بن ياسر قال: « بنت أبا وعلي في غزوة الصرة في غل غما اقتنا إلا بالني » يكرنا برجله يقول لعلي: قم يا أبا تراب لما يرى عليه من التراب » وهذا إن ثبت حل علي أنه خاطبه بذلك في هذه الكاتبة الأخرى. ويروى من حديث ابن عباس أن سبب غضب علي كان لما أتى النبي ﷺ بين أصحابه ولم يواخ بينه وبين أحد فذهب إلى المسجد فذكر القصة وقال في آخرها « قم فأتني أخي » أخرجه الطبراني، وعند ابن عساکر نحوه من حديث جابر بن سمرة، وحديث الباب أصح، ويختص الجميع بينهما لأن قصة اللواخاة كانت أول ما قدم النبي ﷺ للمدينة، وتزويج علي بغاطمة ودخولها عليها كان بعد ذلك بمدة والله أعلم.

رابعها: حديث ابن عمر.

قوله: (حدثنا حسين) هو ابن علي الجعفي، وأبو حسين بن فتح أوله والمهمتين وسعد بن حبيدة بضم العين.

قوله: (جاء رجل إلى ابن عمر) تقدم في مناقب عثمان.

قوله: (فذكر عن محاسن عمله) كأنه ضمن ذكر معنى أخبر فعلمنا بمن، وفي رواية الإسماعيلي « فذكر أحسن عمله » وكأنه ذكر له إفقاهه في جيش الصرة وتسييله بثر رومة ونحو ذلك.

قوله: (ثم سأله عن علي فذكر محاسن أعماله) كأنه ذكر له شهوده بداراً وغيرها وفتح خير على يده وقته مرحب ونحو ذلك.

قوله: (هو ذلك) يه أوسط يوت النبي صلى الله عليه وسلم) أي أحسنها بناء، وقال الداودي معناه أنه في وسطها وهو أصح. ووقع عند النسائي من طريق عطاء بن السائب عن سعد بن حبيدة في هذا الحديث « قال لا تسأل عن علي ولكن انظر إلى يمينه من بيوت النبي ﷺ » وله من رواية الملاء بن عيزار قال سألت ابن عمر عن علي فقال: « انظر إلى منزله من نبي الله ﷺ ليس في المسجد خير يمينه » وقد تقدم ما يتعلق بترك يمينه غير مسدود في مناقب أبي بكر رضي الله عنهما.

قوله: (فأرغم الله بأهلكت) الباء زائدة معناه أوقع الله بك السوء واشتقاقه من السقوط على الأرض ليصلى الوجه بالرغام وهو التراب.

قوله: (فاجاهد علي جهده) أي ابلغ على غايته في حفي، فإن الذي قلته لك الحق، وقال الحق لا يبالغ بما قيل في حقه من الباطل. ووقع في رواية عطاء المذكورة « قال: فقال الرجل: فأتني أبغضه، فقال له ابن عمر أبغضك الله تعالى ».

خامسها: حديث علي: « إن فاطمة شكت ما تلقى من الرضى » الحديث، وفيه ما يقال عند النزوم، وسيأتي شرحه مستوفى في الدعوات إن شاء الله تعالى. ووجه دخوله في مناقب علي من جهة منزله من النبي ﷺ، ودخول النبي ﷺ معه في فراشه بينه وبين امرأته وهي ابنته ﷺ، ومن جهة اختيار النبي ﷺ له ما اختار لأبنته من إظهار أمر الأخيرة على أمر الدنيا ورضاعها بذلك، وقد تقدم في كتاب الخس بيان السبب في ذلك، فإن النبي ﷺ اختار أن يوسع على فقراء الصفة بما قدم عليه، ورأى لأهله الصبر بما هم في ذلك من مزيد التواب.

سادسها: حديث عبيدة بن جراح أوله هو ابن عمرو السلماني.

قوله: (عن علي قال أقصوا كساً) في رواية الكشيبي « على » (ما كنتم تقضون) قبل، وفي رواية حاد بن زيد عن أيوب أن ذلك بسبب قول علي في بيع أم الولد وأنه كان يرى هو وعمر أبنته لا يمين، وأنه رجع عن ذلك فرأى أن يمين. قال عبيدة: قلته له رأيك وروائي عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحك في الفرقة فقال علي ما قال. قلت: وقد وقعت في رواية حاد بن زيد أخرجه ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم عنه وعنه « قال في حبيدة: بحث إلى علي وإلى شرح فقال: إني أبغض الاختلاف فاقصوا كما كنتم تقضون » فذكره إلى قوله « أصحابي » قال: « قبل علي قبل أن يكون جماعة ».

قوله: (ولاني أكره الاختلاف) أي الذي يؤدي إلى النزاع، قال ابن التين: يعني مخالفة أبي بكر وعمر. وقال غيره: المراد المخالفة التي تؤدي إلى النزاع والفتنة، ويؤيده قوله بعد ذلك « حتى يكون الناس جماعة » وفي رواية الكشيبي « حتى يكون للناس جماعة ».

قوله: (أو أموت) بالنصب ويجوز الرفع.

قوله: (كما مات أصحابي) أي لا أزال على ذلك حتى أموت.

قوله: (لكان ابن سيرين) هو موصول بالإسناد المذكور إليه، وقد وقع بيان ذلك في رواية حاد بن زيد ولفظه عن أيوب « سمعت محمداً يعني ابن سيرين يقول لأبي مشر: إني أتهمكم في كثير مما تقولون عن علي ». قلت: وأبو مشر المذكور هو زياد بن كليب الكوفي وهو ثقة خرج له في صحيح مسلم وإنما أراد ابن سيرين تهمة من يروي عنه زياد فإنه يروي عن مثل الحارث الأعور.

قوله: (يروي) يفتح أوله أي يعتقد (أن عامة) أي أكثر (ما يروي) بضم أوله (عن) علي (الكذب) والمراد بذلك ما تزويه الرافضة عن علي من الأقوال المشتملة على مخالفة الشيخين، يرد ما يتعلق بالأحكام الشرعية فقد روى ابن سعد بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: « إذا حدثنا ثقة عن علي بنينا لم نتجاوزها ».

سابعها: حديث سعد.

قوله: (عن سعد) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (صحت إبراهيم بن سعد) أي ابن أبي وقاص.

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي) بين سعد بسبب ذلك من وجه آخر أخرجه المصنف في غزوة تبوك من آخر المغازي، وسيأتي بيان ذلك هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (أما ترضي أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى) أي نازلاً مني منزلة هارون من موسى، والباء زائدة. وفي رواية سعيد بن المسيب عن سعد « فقال علي: رضيت رضيت » أخرجه أحمد، ولابن سعد من حديث البراء وزيد بن أرقم في نحو هذه القصة « قال: يلي يا رسول الله، قال: فإنه كذلك » وفي أول حديثهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لعلي « لا بد أن أقيم أو تقيم، فأقام علي فسمع ناساً يقولون: إنما خلفه لشيء كرهه منه، فاتبعه فذكر له ذلك، فقال له « الحديث، وإسناده قوي. ووقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عند مسلم والترمذي قال: « قال معاوية لسعد: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ قال أما ما ذكرت ثلثاً قالن: لا رسول الله ﷺ فلن أسبه » فذكر هذا الحديث وقوله: « لأطعن الراية رجلاً يحبه الله ورسوله وقوله: « لا نزلت » فنقل ثمالوا ندم ابن عباس وأبناءكم » لكل عمران: ٤٦٦ « وما علياً وفاطمة والحسن والحسين فقال: اللهم هؤلاء أهلي » وعند أبي يعلى عن سعد من وجه آخر لا بأس به قال لو وضع للشار على مفترقي علي أن أسب علياً ما سبته أبداً وهذا الحديث أصح حديث الباب دون الزيادة روي عن النبي ﷺ عن غير سعد من حديث عمر وعلي نفسه وأبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله والبراء وزيد بن أرقم وأبي سعيد وأنس وجابر بن سمرة وحبيش بن جندة ومعاوية وأسامة بنت عيسى وغيرهم، وقد استوعب طرقه ابن عساکر في ترجمة علي.

وقرب من هذا الحديث في المعنى حديث جابر بن سمرة قال: « قال رسول الله ﷺ لعلي: من أشقى الأولين؟ قال: حاتم الناقة، قال: فمن أشقى الآخرين؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: قاتلك » أخرجه الطبراني وله شاهد من حديث عمار بن ياسر عند أحمد، ومن حديث صهيب عند الطبراني، وعن علي نفسه عند أبي يعلى بإسناد لين، وعند البراء بإسناد جيد، واستدل بحديث الباب على استحسان علي للخلافة دون غيره من الصحابة، فإن هارون كان خليفة موسى، وأوجب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته لأنه مات قبل موسى باتفاق، وأشار إلى ذلك الخطابي وقال الطبراني: معنى الحديث أنه متصل بي نازل مني منزلة هارون من موسى، وفيه تشبيه مهم بينه بقوله: « إلا أنه لا نبي بعدي » ففر أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة بل من جهة ما دونها وهو الخلافة، ولما كان هارون المشبه به إنما كان خليفة في حياة موسى دل ذلك على تخصيص خلافة علي للنبي ﷺ بحجة والله أعلم. وقد أخرج المصنف من مناقب علي أشياء في غير هذا الموضوع، منها حديث عمر « علي أقضانا » وسيأتي في تفسير البقرة. وله شاهد صحيح من حديث ابن مسعود عند الحكماء، ومنها حديث قتالة البغاة وهو حديث أبي سعيد « قتل عماراً الفئة الباغية » وكان عمار مع علي، وقد تقدمت الإشارة إلى الحديث المذكور في الصلاة. ومنها حديث قتالة الخوارج وقد تقدم من حديث أبي سعيد في علامات النبوة وغير ذلك ما يعرف بالتبني، وأوجب من جمع مناقبه من الأحاديث الجيدة النسائي في كتاب « الخصائص » وأما حديث « من كنت مولاً فعلي مولاً » فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد

قوله: (ولا أيس الجيـه) بالوحدة قبلها مهملـة مفتوحة، وللـكشـمـيـهـي «الحـمـير» والأول أرجـح، والـحمـير من البرد ما كان موشى خططه، يقال برد حمير وبرد حميرة بوزن عنية على الوصف والإضافة.

قوله: (لاستقري الرجل) أي أطلب منه القرى فيظن أنني أطلب منه القراءة، ووقع بيان ذلك في رواية لأبي نعيم في «الحلية» عن أبي هريرة أنه وجد عمر فقال أترغب، فظن أنه من القراءة فأخذ يقره القرآن ولم يطمعه، قال: وإنما أردت منه الطعام.

قوله: (كي ينقلب بي) أي يرجع بي إلى منزله، وللتزمذي من طريق ضعيفة عن أبي هريرة «إن كنت لأسأل الرجل عن الآية أنا أعلم بها منه، ما أسأله إلا يطمعني شيئاً» وفي رواية التزمذي «وكنـت إذا سألت جعفر بن أبي طالب لم يجـبني حـتى يـلـجـب بي إلى منزله».

قوله: (وكان أخيراً) بوزن أفضل ومعناه، وللـكشـمـيـهـي خير.

قوله: (للمساكين) في رواية الـكشـمـيـهـي بالإفراد والمراد الجنس، وهذا التقيد يحمل عليه المطلق الذي جاء عن عكرمة عن أبي هريرة وقال: «ما استخذى النمل ولا ركب المطايا بعد رسول الله ﷺ أفضل من جعفر بن أبي طالب» أخرجه الترمذي والمحاكم بإسناد صحيح.

قوله: (العكة) بضم المهملـة وتشديد الكاف: ظرف السمن، وقوله: (ليس فيها شيء) مع قوله: (فلعل في فيها) لا تنافي بينهما، لأنه أراد بالنبي أي لا شيء فيها يمكن إخراجـه منها بغير قطعها، وبالإيـثـاب ما يبقـى في جوانبها. وفي رواية الترمذي «ليقول لأمـراته أسماء بنت عيسى: أطعمينا، فإذا أطعمتنا أجابني، وكان جعفر يحب للمساكين ويسكن إليهم، وكان النبي ﷺ يكتبه بأبي المساكين» انتهى. وإنما كان يجيبه عن سؤاله مع معرفته بأنه إنما سأله ليطمعه ليجمع بين المصلحتين، ولاحتمال أن يكون السؤال الذي وقع حينئذ وقع منه على الحقيقة.

قوله: (إن ابن عمر كان إذا سلم على ابن جعفر يعني عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وقع في رواية الإسمايلي من طريق هشيم عن إسمايل بن أبي خالد قال: قلنا للشمي كان ابن جعفر يقال له: ابن ذي الجناحين؟ قال: نعم، وأبـت ابن عمر أنه يوماً أو لقيه فقال: السلام عليك يا ابن ذي الجناحين. (السلام عليك يا ابن ذي الجناحين) كأنه يشير إلى حديث عبد الله بن جعفر قال: «قال في رسول الله ﷺ هنـيـث لك أبوك يطير مع الملائكة في السماء» أخرجه الطبراني بإسناد حسن، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «رأيت جعفر بن أبي طالب يطير مع الملائكة» أخرجه الترمذي والمحاكم وإسناده ضعيف، لكن له شاهد من حديث علي عند ابن سعد، وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مر بي جعفر الليلة في ملا من الملائكة وهو غضب الجناحين بالدم» أخرجه الترمذي والمحاكم بإسناد على شرط مسلم، وأخرج أيضاً هو والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً «دخلت البارة الجنة فأرأت فيها جعفرًا يطير مع الملائكة» وفي طريق أخرى عنه «أن جعفرًا يطير مع جبريل وميكائيل له جناحان عوضه الله من دينه» وإسناد هذه جيد، وطريق أبي هريرة في الثانية قوي إسناده على شرط مسلم، وقد ادعى السهيلي أن الذي يتبادر من ذكر الجناحين والطيران أنهما كجناحي الطائر لهما ريش، وليس كذلك، وسيأتي بقية القول في ذلك في غزوة مودة إن شاء الله تعالى.

(تبيه): وقع في رواية النسفي وحده في هذا الموضع «قال أبو عبد الله يعني المصنف: يقال لكل ذي ناحيتين جناحان» ولعله أراد بهذا حل الجناحين في قوله ابن عمر «يا ابن ذي الجناحين» على المعنوي دون الحسي، والله أعلم.

١١- باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه

٣٧١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْأَنْصَارِيِّ: حَدَّثَنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى: عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ: كَانَ إِذَا خَطَبُوا اسْتَقْفَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ بِكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ بِكَ بَيْنَهُمْ بَيْنَنَا فَاسْتَفْنَا، قَالَ: كَيْسَقُونَ. [راجع: ١٠١٠].

قوله: (باب ذكر العباس بن عبد المطلب) ذكر فيه حديث أنس «أن عمر كانوا إذا خطبوا استقفا بالعباس» وهذه الترجمة وحديثها سقط من رواية أبي ذر والنسفي وقد تقدم الحديث المذكور مع شرحه في الاستسقاء، وكان العباس أسن من النبي ﷺ

استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدنا صحاح وحسان، وقد رويـنا عن الإمام أحمد قال: ما بلغنا من أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب.

(تبيه): وقع حديث سعد مؤخرًا عن حديث علي في رواية أبي ذر ومقدمًا عليه في رواية الباقر، ولخطب في ذلك قريب، والله أعلم.

١٠- باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي

وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَشَبَّهْتَ خَلْقِي وَخَلْقِي [راجع: ٤٥٢١].

٣٧٠٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُزْأَيْمٍ بْنُ دِينَارٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخُضْعِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُسَوِّدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقُولُونَ: أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَإِنِّي كُنْتُ أَزُومُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ يَطْبِي، حَتَّى لَا أَكُلَ الْخَمِيرَ وَلَا أَلْبَسُ الْخَبِيرَ، وَلَا يَخْذُلُنِي فَلَانٌ وَلَا فَلَانَةٌ، وَكُنْتُ الْعَيْنُ يَطْبِي بِالْحَصَاءِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِن كُنْتُ لَأَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الْآيَةَ، هِيَ مَعِي، كَيْ يَنْقَلِبَ بِي يَطْمَعُنِي، وَكَانَ آخِرُ النَّاسِ لِلْمَسَاكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، كَانَ يُقَلِّبُ بِنَا قِطْعَةً مَا كَانَ فِي يَدَيْهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يُخْرِجُ إِلَيْنَا الْعُكَّةَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، فَتَشْتَقُّهَا فَلَمَّا قَامَ فِيهَا. [الطبر: ٥٤٣٢].

٣٧٠٩- حَدَّثَنِي عُثْمَرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَارُونَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى ابْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ ذِي الْجَنَاحَيْنِ. [قال أبو عبد الله: الجناحان: كل ناحيتين]. [الطبر: ٥٢٦٤].

قوله: (باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي) سقطت الأبواب كلها من رواية أبي ذر، وأبقى التراجم بغير لفظ «باب» وثبت ذلك في رواية الباقر. وجعفر هو أخو علي شقيقه، وكان أسن منه بعشر سنين، واستشهد بمؤة كـما سيأتي بيان ذلك في «المغازي» وقد جاوز الأربعين.

قوله: (وقال له النبي صلى الله عليه وسلم أشبهت خلقي وخلقي) هو من حديث البراء الذي ذكره في أول مناقب علي، وسيأتي تمامه مع الكلام عليه في عمرة الحديبية.

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي بكر) هو أبو مصعب الزهري، والإسناد كله منديون، وقد تقدم في كتاب العلم بهذا الإسناد حديث آخر غير هذا فيما يتعلق بسبب كثرة حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: (إن الناس كانوا يقولون أكثر أبو هريرة) أي من الرواية عن النبي ﷺ، وقد تقدم مثله في العلم عن أبي هريرة من طريق أخرى لكنه أجاب بأنه «لولا آية من كتاب الله ما حدثت» وأشار بذلك إلى مثل قول ابن عمر لما ذكر له أنه يروي في حديث «من صلى على جنازة فله قيراط»: أكثر أبو هريرة وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الجنائز، واعترف ابن عمر بعد ذلك له بالخطف. وروى البخاري في «التاريخ» وأبو يعلى بإسناد حسن من طريق مالك بن أبي عامر قال: «كنت عند طلحة بن عبيد الله، فقيل له: ما نتردي هذا البياني أعلم برسول الله ﷺ، أم هو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل؟ قال فقال: والله ما نشك أنه سمع ما لم نسمع، وطمع ما لم نطمع، إنا كنا أقواماً لنا بيوتات وأهلون، وكنا نأتي النبي ﷺ طري النهار ثم نرجع، وكان أبو هريرة مسكيناً لا مال له ولا أهل، وإنما كانت يده مع يدي النبي ﷺ، فكان يدور معهما حشياً داراً، فما نشك أنه قد سمع ما لم نسمع» وروى البيهقي في مدخله من طريق أشعث عن مولى لطلحة قال: «كان أبو هريرة جالساً، فمر رجل بطلحة فقال له: لقد أكثر أبو هريرة، فقال طلحة: قد سمعنا كـما سمع، ولكنه حفظ ونسياناً»، وأخرج ابن سعد في «باب أهل العلم والفكر» من الصحابة في طبقاته بإسناد صحيح عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال: «قالت عائشة لأبي هريرة: إنك لتحدث عن النبي ﷺ حديثاً ما سمعته منه، قال: شغلك عنه يا أمه المرأة والمكحلة، وما كان يشغلني عنه شيء».

قوله: (بشيع بطي) في رواية الـكشـمـيـهـي «شيع» أي لأجل الشيع.

قوله: (حين لا أكل) في رواية الـكشـمـيـهـي «حتى» والأول أوجه.

بستين أو ثلاث، وكان إسلامه على المشهور قبل فتح مكة، وقيل: قبل ذلك، وليس بعيد، فإن في حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط ما يؤيد ذلك. وأما قول أبي رافع في قصة بدر «كان الإسلام دخل علينا أهل البيت» فلا يدل على إسلام العباس حينئذ فإنه كان عن أسر يوم بدر وفدى نفسه وعقيل ابن أخيه أبي طالب كما سيأتي، ولأجل أنه لم يهاجر قبل الفتح لم يدخله عمر في أهل الشورى مع معرفته بفضل واستشفاه به، وسيأتي حديث عائشة في إجلال النبي ﷺ عمه العباس في آخر «الغازي» في الوفاة النبوية. وكنية العباس أبو الفضل، ومات العباس في خلافة عثمان سنة الثنتين وثلاثين وله بضع وثمانون سنة.

١٢- باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ،

ومَنَقِبَةِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

ويقال إن لكل منهم رواية، وكان له من الإثبات أم حبيب وأمينة وصفيّة وأكثرهم من لباية أم الفضل، ومعتم بن أبي الحب، والعباس بن عتبة بن أبي هب، وكان زوج أمّنة بنت العباس، وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب وأخته ضباعة وكانت زوج المقداد بن الأسود، وأبر سفیان بن الحارث بن عبد المطلب وابنه جعفر، ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب وابناه المغيرة والحارث، ولعبد الله بن الحارث هذا رواية، وكان يلقب بيه بموحدين الثانية ثقيلة وأمية وأرو وعاتكة وصفيّة بنات عبد المطلب أسلمت صفيّة وصحبت، وفي الباقيات خلاف والله أعلم، ثم ذكر المصنف حديث عائشة أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها الحديث، وقد تقدم باتم من هذا مع شرحه في كتاب الخمس، ويأتي بقيته في آخر غزوة خيبر، ويأتي هناك بيان ما وقع في هذه الرواية من الاختصار إن شاء الله تعالى، والمراد من هنا قول أبي بكر «لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ أن أصل من قرابي» وهذا قاله على سبيل الاعتذار من منعه إياها ما طلبته من تركه النبي ﷺ.

قوله: (حدثنا خالد) هو ابن الحارث.

قوله: (عن والده) هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر.

قوله: (أرواها محمدًا في أهل بيته) يخاطب بذلك الناس ويوصيهم به، والمراتبه للنبي ﷺ المحافظة عليه، يقول أحفظوه فيهم فلا تؤذوه ولا تسيؤوا إليهم. ثم ذكر حديث السور «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبن» وهو طرف من قصة خطبة علي ابنة أبي جهم، وسيأتي مطولاً في ترجمة أبي العاص بن الربيع قريباً. وحدثت عائشة «إن النبي ﷺ سارها بشي» فيكت «الحديث، وسيأتي شرحه في الوفاة النبوية آخر «الغازي»، وهذا الحديثان لم يقعا في رواية أبي بكر وإنما أخره، ولم يذكرهما النسفي أبشاً، والسبب في ذلك أن حديث السور يأتي بإسناده ومثته في مناقب فاطمة، وحدثت عائشة مضى بإسناده ومثته في علامات النبوة.

قوله: (عن أبيه) في رواية أبي نعيم في المستخرج «سمعت أبي».

١٣- باب مناقب الزبير بن العوام ﷺ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ خَوَارِجُ النَّبِيِّ ﷺ. وَسَمَّى الْخَوَارِجُ بِتَحَايِ لِبَابِهِمْ [راجع: ٤٦٦٥].

٣٧١٧- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: أَصَابَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رُعَالٌ شَدِيدَ سَنَةِ الرُّعَالِ، حَتَّى حَسَنَ عَنِ الْحَجِّ، وَأَوْصَى، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَاللَّوْه؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ؟ فَسَكَتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرٌ - أَحْسِبُهُ الْغَارِثَ - فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ عُثْمَانُ: وَقَالُوا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَقَلَّهْمُ قَالُوا الزُّبَيْرُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا وَاللَّيْلِ نَفْسِي يَبُوءُ، إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عُلِمْتُ، وَإِنْ كَانَ لَأَحَبُّهُمْ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [إبر: ٣٧١٨ ج ٤].

٣٧١٨- حَدَّثَنِي عُثَيْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ أَخْبَرَنِي أَبِي: سَمِعْتُ مُرْوَانَ: كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ، أَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَكَيْلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، الزُّبَيْرُ، قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنْكُمْ تَلْفُظُونَ أَنَّهُ خَيْرُكُمْ، لَلَا. [راجع: ٣٧١٧].

٣٧١٩- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، هُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَابِرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لِكُلِّ

بستين أو ثلاث، وكان إسلامه على المشهور قبل فتح مكة، وقيل: قبل ذلك، وليس بعيد، فإن في حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط ما يؤيد ذلك. وأما قول أبي رافع في قصة بدر «كان الإسلام دخل علينا أهل البيت» فلا يدل على إسلام العباس حينئذ فإنه كان عن أسر يوم بدر وفدى نفسه وعقيل ابن أخيه أبي طالب كما سيأتي، ولأجل أنه لم يهاجر قبل الفتح لم يدخله عمر في أهل الشورى مع معرفته بفضل واستشفاه به، وسيأتي حديث عائشة في إجلال النبي ﷺ عمه العباس في آخر «الغازي» في الوفاة النبوية. وكنية العباس أبو الفضل، ومات العباس في خلافة عثمان سنة الثنتين وثلاثين وله بضع وثمانون سنة.

٣٧١١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي غُرُوزَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَام أُرْسِلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: تَسْأَلُهُ مِيرَاثًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَا آفَدَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، تَطْلُبُ صَدَقَةَ النَّبِيِّ ﷺ أَلَيْ بِالْمُدِينَةِ وَقَدْكَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمُسِي خَيْرٌ. [راجع: ٣٠٩٢]. أخرجه مسلم: ١٧٥٩، مع الحديث الآتي.

٣٧١٢- فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكَتَا فَهُوَ صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ - بَقِيَ مَالُ اللَّهِ - لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَرَكُوا عَلَى الْمَالِ». وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَخْرَجُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَتِي النَّبِيِّ ﷺ، أَلَيْي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَمَلٌ لِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَدَّقْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّا نَدَّ عَرَفًا يَا أَبَا بَكْرٍ لَعِيظَتُكَ، وَذَكَرَ قُرْبَتَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَقَّهُمْ، فَكَلَّمَهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: وَاللَّيْلِ نَفْسِي يَبُوءُ، لِقُرْبَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أُصِلَ مِنْ قُرْبَانِي. [راجع: ٣٠٩٣]. أخرجه مسلم: ١٧٥٩، مع الحديث السابق وفيه اختصار.

٣٧١٣- أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ قَالَ: ارْجِعُوا مُحَمَّدًا ﷺ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ. [إبر: ٣٧٥١].

٣٧١٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عُسْوَ بْنِ بِنَارٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي». [أخرجه مسلم: ٢٤٤٩ ج ٤].

٣٧١٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غُرُوزَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ ابْنَتَهُ لِي شَكْوَاهُ أَلْبِي يَبُوءُ لِيهَا، فَسَارَهَا بِشَيْءٍ بَكَّتْ، ثُمَّ دَعَاهَا فَسَارَهَا فَصَحَّجَتْ، قَالَتْ: فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ. [راجع: ٣٧٢٣]. أخرجه مسلم: ٢٤٥٠.

٣٧١٦- قَالَتْ: سَارَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَنِي: أَنَّهُ يَفْضُلُ لِي وَجْهِي أَلْيَ تَوَلَّيْتُ يَوْمَ، فَكَبَّكَتْ، ثُمَّ سَارَنِي فَأَخْبَرَنِي: أَنِّي أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِهِ أَتَمَّهُ، فَصَحَّجَتْ. [راجع: ٣٧٢٤]. أخرجه مسلم: ٢٤٥٠.

قوله: (باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد غير أبي ذر في هذا الموضع «ومَنَقِبَةُ فَاطِمَةَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ» وقال النبي ﷺ «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» وهذا الحديث سباني موصولاً في باب مفرد ترجمته «مَنَقِبَةُ فَاطِمَةَ» وهو يقتضي أن يكون ما احتشمه أبو ذر أولى. وقوله: «قرابة النبي ﷺ» يريد بذلك من ينسب إلى جنده الأقرب وهو عبد المطلب عن صاحب النبي ﷺ منهم، أو من رآه من ذكره وأنشئ، وهم

التي ﷺ فلا يعارض ما وقع منهم بعد ذلك.

قوله: (وإن حوارى الزبير) بتشديد الياء وفتحها كقوله: ﴿ما أنتم بمصرخي﴾ (إبراهيم: ٢٢) ويجوز كسرهما. وقد مضى تفسير الحوارى، وتقدم سبب هذا الحديث في باب الطليعة في أوائل الجهاد.

قوله: (أنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (كث يوم الأحزاب) أي لما حاصرت قريش ومن معها المسلمين بالمدينة وحفر الخندق بسبب ذلك، وسيأتي شرح ذلك في «المغازي».

قوله: (وعمر بن أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد ربيب النبي ﷺ وأمه أم سلمة.

قوله: (في النساء) في رواية علي بن مسهر عن هشام بن عروة عند مسلم في الطب حسن، وله في رواية أبي أسامة عن هشام في الأم الذي فيه النسوة، يعني نسوة النبي ﷺ، وعنده في رواية علي بن مسهر للمذكورة «وكان بطاطي في مرة فأنظر، وأخطأه له مرة فينظر، فكنت أعرف أبي إذا مر على فرسه في السلاح».

قوله: (يخطف إلى بني قريظة) أي يلعب ويحيى، وفي رواية أبي أسامة عند الإسماعيلي «مرتين أو ثلاثا».

قوله: (فلما رجعت، قلت: يا أبت رأيك) بين مسلم أن في هذه الرواية إدراجاً، فإنه ساقه من رواية علي بن مسهر عن هشام إلى قوله «إلى بني قريظة». قال هشام: وأخبرني عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير قال: فذكرت ذلك لأبي «إلى آخر الحديث». ثم ساقه من طريق أبي أسامة عن هشام قال: «ساق الحديث نحوه، ولم يذكر عبد الله بن عروة ولكن أدرج القصة في حديث هشام عن أبيه «انتهى. ويؤيده أن النسائي أخرج القصة الأخيرة من طريق عبد بن عروة عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير عن أبيه، والله أعلم.

قوله: (قال أو هل رأيته) أي بني؟ قلت نعم) فيه صفة سماع الصغير، وأنه لا يتوقف على أربع أو خمس، لأن ابن الزبير كان يومئذ ابن ستين وأشهر أو ثلاث وأشهر بحسب الاختلاف في وقت مولده وفي تاريخ الخندق، فإن قلنا إنه ولد في أول سنة من الهجرة وكانت الخندق سنة خمس فيكون ابن أربع وأشهر، وإن قلنا ولد سنة اثنين وكانت الخندق سنة أربع فيكون ابن ستين وأشهر، وإن جعلنا إحداهما وآخرها الأخرى فيكون ابن ثلاث سنين وأشهر، وسأين الأصح من ذلك في كتاب «المغازي» إن شاء الله تعالى، وعلى كل حال فقد حفظ من ذلك ما يستغرب حفظ مثله، وقد تقدم البحث في ذلك في «باب متى يصح سماع الصغير» من كتاب العلم.

قوله: (جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أبويه فقال: فذاك أبي وأمي) وسيأتي ما يعارضه في ترجمة سعد قريباً ووجه الجمع بينهما.

قوله: (حدثنا علي بن حفص) هو المروزي، وقد تقدم ذكره في الجهاد (أن أصحاب النبي ﷺ) أي الذين شهدوا وقعة اليرموك (قالوا للزبير) لم أقت على تسمية أحد منهم.

قوله: (يوم وقعة اليرموك) هو بفتح التحتانية وسكون الراء وضم الميم وآخره كاف: موضع بالشام، وكانت فيه وقعة في أول خلافة عمر، وكان النصر للمسلمين على الروم، واستشهد من المسلمين جماعة.

قوله: (ألا تشد) بضم المعجمة أي على المشركين.

قوله: (إن شددت كذبتم) أي تناشرون عما أقدم عليه فيختلف موعذكهم هذا، وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما يذكر على خلاف الواقع.

قوله: (فضربه ضربتين على عاتقه بينهما ضربة ضربه يوم بئر) كذا في هذه الرواية، وسيأتي في غزوة بدر في «المغازي» ما يشار ذلك ويأتي شرحه، ووجه الجمع بين الروايتين هناك إن شاء الله تعالى، وكان قتل الزبير في شهر رجب سنة ست وثلاثين، انصرف من وقعة الجمل تاركاً للقتال فقلته عمرو بن جرهم بضم الجيم والميم بينهما راه ساكنة وآخره زاي التميمي غيلة، وجاء إلى علي متقرباً إليه بذلك فبشره بالنار، أخرجه أحد الترمذي وغيرهما وصححه الحاكم من طرق بعضها مرفوع.

(تصية): تقدم الكلام على تركه الزبير وما وقع فيها من البركة بعده في كتاب الخمس.

نبي حوارياً، وإن حوارى الزبير بن العوام». (رواجع: ٢٨٤٦. أخرجه مسلم: ٢٤١٥ مطولاً).

٣٧٢٠- حدثنا أحمد بن محمد: أخبرنا هشام بن غزوة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير قال: كنت يوم الأحزاب جليلاً أنا وعمر بن أبي سلمة في النساء، فظفرت فإذا أنا بالزبير على قوسيه يخطف إلى بني قريظة مرتين أو ثلاثاً، فلما رجعت قلت: يا أبت رأيك تخطف؟ قال: أو هل رأيته يا بني؟ قلت: نعم، قال: كان رسول الله ﷺ قال: «من يأت بني قريظة فليأمنهم بخبرهم». فانطلقت، فلما رجعت جمعت لي رسول الله ﷺ آتوياً فقال: «فذاك أبي وأمي». [انظر في الأدب باب ١٠٣ أخرجه مسلم: ٢٤١٦].

٣٧٢١- حدثنا علي بن حفص: حدثنا ابن المبارك: أخبرنا هشام بن غزوة، عن أبيه: أن أصحاب النبي ﷺ قالوا للزبير يوم اليرموك: ألا تشد فتشد معك، فحمل عليهم، فضرته ضربتين على عاتقه، بينهما ضربة ضربه يوم بئر. قال غزوة: فكنت أذعن أصابي في تلك الضربات القب وأنا صغيرو. [انظر: ٣٩٧٣، ٣٩٧٥].

قوله: (باب مناقب الزبير بن العوام) أي ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، يجمع مع النبي ﷺ في قصي، وعدد ما بينهما من الآباء سواء، وأمه صفية بنت عبد المطلب عمه النبي ﷺ، وكان يكنى أبا عبد الله، وروى الحاكم بإسناد صحيح عن عروة قال أسلم الزبير وهو ابن ثمان سنين.

قوله: (وقال ابن عباس: هو حوارى النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث سيأتي في تفسير برواة من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس، وهذا الحديث طرق من أضرها ما أخرجه الزبير بن بكار من مرسل أبي الخير مرثد بن الزبير بلفظ «حواري من الرجال الزبير ومن النساء عائشة ورجاله موثقون لكنه مرسل.

قوله: (وسمي الحواريون ليأمن ليأمنهم) وصله ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس بن وزاد «إنهم كانوا صيادين» وإسناده صحيح إليه، وأخرج عن الضحاک أن الحوارى هو الفصال بالنبطية لكنهم يعملون الحماة ماء. وعن ثقات: الحوارى هو الذي يصلح للخلقة وعنه: هو الزبير. وعن ابن عيينة: أخرجه الترمذي وغيره عنه. وعند الزبير بن بكار من طريق مسلمة بن عبد الله بن عروة مثله. وهذه الثلاثة الأخيرة متقاربة. وقال الزبير عن محمد بن سلام: سألت يونس بن حبيب عن الحوارى، قال: الخالص. وعن ابن الكلبي الحوارى الخليل.

قوله: (سنة الرعاف) كان ذلك سنة إحدى وثلاثين أشار إلى ذلك عمر بن شبة في «كتاب المدينة» وأفاد أن عثمان كتب العهد بعده لعبد الرحمن بن عوف واستكم ذلك حران كاتبه، فوشى حران بذلك إلى عبد الرحمن، فعاتب عثمان على ذلك، ففضض عثمان على حران ففاه من المدينة إلى البصرة، ومات عبد الرحمن بعد سنة أشهر، وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين.

قوله: (لدخل عليه رجل من قريش) لم أقت على اسمه.

قوله: (لدخل عليه رجل آخر أحسبه الحارث) أي ابن الحكم وهو أخو مروان راوي الخير، ووقع منسوباً كذلك في «مشيخة يوسف بن خليل الحافظ» من طريق سويد بن سعيد عن علي بن مسهر بسند حديث الباب، وقد شهد الحارث بن الحكم المذكور حصار عثمان، وحاش بعد ذلك إلى خلافة معاوية. وفي «نسب قريش للزبير» أنه تحاكم مع خصم له إلى أبي هريرة.

قوله: (فلعلهم قالوا إنه الزبير) لم أقت على اسم من قال ذلك.

قوله: (إنه ما علمت) سيأتي ما فيه.

قوله: (إن كان خيرهم ما علمت) ما مصدرية أي في علمي، ويحتمل أن تكون موصولة وهو خير مبتداً محذوف، قال الداودي: يحتمل أن يكون المراد الخيرية في شيء مخصوص كحسن الخلق، وإن حمل على ظاهره ففيه ما بين أن قول ابن عمر «ثم نترك أصحاب رسول الله ﷺ لا نفاضل بينهم» لم يرد به جميع الصحابة، فإن بعضهم قد وقع منه تفضيل بعضهم على بعض وهو عثمان في حق الزبير. قلت: قول ابن عمر قيد بحجة

١٤- باب ذكر طلحة بن عبيد الله

وَقَالَ عُمَرُ: تَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ [راجع: ١٣٩٢].

٣٧٢٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُفْلِحِيُّ: حَدَّثَنَا مُخَبَّرٌ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي غُثَمَانَ قَالَ: لَمْ يَنْقُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فِي بَعْضِ بَلَدِ الْأَيَّامِ الَّتِي قَاتَلَ فِيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، غَيْرَ طَلْحَةَ وَمَسْعُودٍ، عَنْ حَلِيصٍ مَّا. [المحرر: ٤٠٦٠، ٤٠٦١].

٤٠٦١، والمحرر في الجهاد والسير، باب ٢٦. أخرجه مسلم: [٢٤١٤].

٣٧٢٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ

أَبِي حَازِمٍ قَالَ: رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ الْيَمَانِي وَفِي يَمَانِي النَّبِيُّ ﷺ قَدْ شَلَّتْ. [المحرر: ٤٠٦٣، ٤٠٦٤].

قوله: (ذكر طلحة بن عبيد الله) أي ابن عثمان بن عمرو بن سعد بن تميم بن مرة بن كعب، يجتمع مع النبي ﷺ في مرة بن كعب ومع أبي بكر الصديق في تيم بن مرة، وعدد ما بينهم من الآلاء سواء. يكتفى أبا محمد، وأمه الصبية بنت الحضرمي أخت العلاء، أسلمت وهاجرت وعاشت بعد أبيها قليلاً، وروى الطبراني من حديث ابن عباس قال: «أسلمت أم أبي بكر وأم عثمان وأم طلحة وأم عبد الرحمن بن عوف» وقيل طلحة يوم الجمل ستة وست وثلاثين رومي بسهم، جاء من طرق كثيرة أن مروان بن الحكم رماه فأصاب ركبته فلم يزل يترقب منها الدم حتى مات، وكان يومئذ أو قتل، واختلف في سنة على أقوال: أكثرها أنه خمس وسبعون، وأقلها ثمان وخسون.

قوله: (معه عن أبيه) هو سليمان التيمي، وأبو عثمان هو الهذلي.

قوله: (في بعض تلك الأيام) يريد يوم أحد، وقوله: (عن حليصهما) يعني أنهما حدثا بذلك، ووقع في فوائد أبي بكر بن المقرئ من وجه آخر من معتمر بن سليمان عن أبيه «قتلت لأبي عثمان: وما حملك بذلك؟ قال هما أخيرايتي بذلك».

قوله: (حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الواسطي، وابن أبي خالد هو إسماعيل.

قوله: (التي وفي بها) أي يوم أحد، وصرح بذلك علي بن مسهر عن إسماعيل عند الأسماطلي، وعند الطبراني من طريق موسى بن طلحة عن أبيه أنه أصابه في يده سهم، ومن حديث أنس «وفي رسول الله ﷺ لما أراد بعض المشركين أن يضربه» وفي مسند الطيالسي من حديث عائشة عن أبي بكر الصديق قال: «ثم أتينا طلحة يعني يوم أحد وجندنا به بعضاً وبسعين جراحته، وإذا قد قطعت إصبعه» وفي «الجهاد» لابن المبارك من طريق موسى بن طلحة أن إصبعه الذي أصيبت هي التي تلي الإبهام، وجاءه عن يعقوب بن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن أبيه قال: «أصيبت إصبع طلحة البصير من اليسرى من مفصلها الأسفل فشلت، ترس بها على النبي ﷺ».

قوله: (قد شلت) بفتح الميم المجعدة ويجوز ضمها في لغة ذكرها للحياتي، وقال ابن درستيه: هي خطأ. والشلل نقص في الكف وطلان لمعلمها، وليس معناه القطع كما زعم بعضهم، زاد الأسماطلي في روايته من طريق علي بن مسهر وغيره عن إسماعيل «قال قيس: كان يقال إن طلحة من حكماء قريش» وروى الحميدي في الفوائد من وجه أخرجه عن قيس بن أبي حازم قال: «صحب طلحة بن عبيد الله لما رأيت رجلاً أعطى لجزيل مال من غير مسألة منه».

١٥- باب مناقب سعد بن أبي وقاص، الزهري

وَبَنُو زُهْرَةَ أَعْوَالَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ.

٣٧٢٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُكَرِيمُ قَالَ: سَمِعْتُ

يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: جَمَعَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَبَوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ. [المحرر: ٤٠٥٥، ٤٠٥٦، ٤٠٥٧]. أخرجه مسلم: [٢٤١٢].

٣٧٢٦- حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ عَمِيرِ بْنِ

سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ وَأَنَا ثَلَاثُ الْإِسْلَامِ. [المحرر: ٣٧٢٧، ٣٨٥٨].

٣٧٢٧- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا أَبُو أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ

بْنُ هَاشِمٍ عَنْ عَنِّي عَنْ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: مَا أَسْلَمَ أَحَدٌ إِلَّا فِي الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمْتُ فِيهِ، وَلَقَدْ مَكَثْتُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَإِنِّي لَلثَلَاثَةِ الْإِسْلَامِ.

تَابَهُ أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ. [راجع: ٣٧٢٦].

٣٧٢٨- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ،

عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: إِنِّي لَأَوَّلُ الْقُرْبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَأَنَّهُ نَفَزَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَزَقَّ الشَّجَرِ، حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا لِحَافَتِهِ كَمَا يَتَخَذُ الْجَبَرِيُّ أَوْ الشَّاةُ، مَا لَنَا خَلْفٌ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تَعَزُّوْنِي عَلَى الْإِسْلَامِ؟ لَقَدْ خِشْتُ إِذَا وَصَلَ عَمِلِي. وَكَانُوا وَخَوْاً بِهِيَ إِلَى عُمَرَ، فَأَقَالُوا: لَا يُخَفِّنُ بِعَمَلِي. [المحرر: ٤٠٥١٢، ٤٠٥١٣]. أخرجه مسلم: [٢٩٩٦].

قوله: (مناب سعد بن أبي وقاص الزهري) أي أحد العشرة يكتفى أبا إسحاق.

قوله: (وبنو زهرة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم) أي لأن أمة آمنه منهم

واقارب الأم أحوال.

قوله: (هو سعد بن مالك) أي اسم أبي وقاص مالك بن وهيب - ويقال

أهيب - لبن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة، يجتمع مع النبي ﷺ في كلاب مرة، وعدد ما بينهما من الآباء متقارب. وأمه حنة بنت سفيان بن أمية بن عبد شمس لم تسلم، ماتت بالعقيق سنة خمس وخمسين وقيل: بعد ذلك إلى ثمانية وخمسين، وعاش نحواً من ثمانين سنة.

قوله: (جمع في النبي صلى الله عليه وسلم أبويه يوم أحد) أي في التضحية، وهي قوله: «فذاك أبي وأمي» وبينه حديث علي «ما جمع رسول الله ﷺ أبويه لأحد غير سعد بن مالك، فإنه جعل يقول له يوم أحد: أرم فذاك أبي وأمي» وقد تقدم في الجهاد. وفي هذا الخبر نظر لما تقدم في ترجمة الزبير أنه ﷺ جمع له أبويه يوم الجندق ويجمع بينهما بأن علياً لم يطلع على ذلك، أو مراده بذلك بقيد يوم أحد، والله أعلم.

قوله: (ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه) ظاهره أنه لم يسلم أحد

قبله لكن اختلف في هذه اللفظة كما ساذكره.

قوله: (ولقد مكثت سبعة أيام وإني لثلاث الإسلام) سيأتي القول فيه.

قوله: (وإني لثلاث الإسلام) قال ذلك بحسب اطلاعه، والنسب فيه أن من كان أسلم في ابتداء الأمر كان يعني إسلامه، ولعله أراد بالاثنتين الآخرين خديجة وأبا بكر، أو النبي ﷺ وأبا بكر، وقد كانت خديجة أسلمت قطعاً لعلله خص الرجال، وقد تقدم في ترجمة الصديق حديث عمار «رأيت النبي ﷺ وما معه إلا خصة أمي وأبو بكر» وهو يعارض حديث سعد، ولجميع بينهما ما أشرت إليه، أو يحمل قول سعد على الأحرار البالغين ليخرج الأبعد المذكورون وعلي رضي الله عنه، أو لم يكن اطلاع علي أولئك، ويدل على هذا الأخير أنه وقع عند الأسماطلي من رواية يحيى بن سعيد الأموي عن

هاشم بلطف «ما أسلم أحد قبلي» ومثله عند ابن سعد من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه، وهذا مقتضى رواية الأسماطلي، وهي مشكلة؛ لأنه قد أسلم قبله جماعة، لكن

يحمل ذلك على مقتضى ما كان اتصل بعلمه حينئذ. وقد رأيت في «المعرفة لابن مندة» من طريق أبي بدر عن هاشم بلطف «ما أسلم أحد في اليوم الذي أسلمت فيه» وهذا لا

إشكال فيه إذ لا مانع أن لا يشاركه أحد في الإسلام يوم أسلم، لكن أخرجه الخطيب من الوجه الذي أخرجه ابن مندة فأثبت فيه «إلا» بكيفية الروايات تضمن الحمل على ماقلته.

قوله: (تابه أبو أسامة حدثنا هاشم) وصله المؤلف في «باب إسلام سعد» من السيرة النبوية وهو مثل رواية ابن أبي زائدة عنه.

قوله: (إني لأول العرب وهي) كان ذلك في سرية عبيدة بن الجراح بن المطلب، وكان القتال فيها أول حرب وقعت بين المشركين والمسلمين، وهي أول سرية بعثها رسول

الله ﷺ في السنة الأولى من الهجرة، بعث ناساً من المسلمين إلى رابح ليقتلوا عيراً لقريش فتمروا بالسهم ولم يكن بينهم مسافة، فكان سعد أول من رمى، ذكر ذلك الزبير بن بكار

يسند له وقال فيه عن سعد أنه أشد يومئذ:

ألا هل أرى رسول الله أني حيث صحابي يصلور تبلي

وذكرها يونس بن بكير في زيادة «الغزاة» من طريق الزهري نحوه، وابن سعد من

وجه آخر من سعد ؑ أما أول من رمى بسهم ثم خرجنا مع حيلة بن الحارث ستين راكباً.

قوله: (ماله خلط) بكسر المجمة أي لا يختلط بعضه ببعض من شدة جفافه وتفتته.

قوله: (ثم أصبحت بنو أسد) أي ابن خزعة بن مدركة، وكثروا عن شكاه لمصر في القصة التي تقدم بيانها في صفة الصلاة، ووقع عند ابن بطال أنه عرض في ذلك بمصر بن الخطاب وليس بصواب، فإن عمر من بني عدي بن كعب بن لوي ليس من بني أسد. ووقع عند النووي ؑ أسد بن عبد العزى ؑ يعني رطل الزبير بن العوام، وهو وهم أيضاً.

قوله: (هو زوني على الإسلام) أي توديني، المعنى تعلمني الصلاة، أو تعبرني بأني لا أحسنها.

قوله: (خفت) أي إن كنت محتاجاً إلى تعليمهم، وقد تقدمت قصته مع الذين زعموا أنه لا يحسن يصلي في صفة الصلاة.

قوله: (ووصل عملي) في رواية ابن سعد من علي بن عبيد عن إسماعيل ؑ وصل عليه ؑ بزيادة هاء السكت.

قوله: (وهذا علي ناكح بنت أبي جهل) في رواية الطبراني عن أبي اليمان «وهذا علي ناكحاً بالصمصاء، وكذا عند مسلم من هذا الوجه، أطلقت عليه اسم ناكح مجازاً باعتبار ما كان قصد بفعل واختلف في اسم ابنة أبي جهل فروى الحاكم في «الإكليل» جويرية وهو الأشهر، وفي بعض الطرق اسمها الصوارة أخرجه ابن طاهر في «الميهما»، وقيل اسمها الحفصة ذكره ابن جرير الطبري، وقيل جرهمه حكمة السبيلي، وقيل اسمها جميلة ذكره شيخنا ابن اللقن في شرحه. وكان لأبي جهل بنت تسمى صفية تزوجها سهل بن عمرو سماها ابن السكيت وغيره وقال هي الحفصة المذكورة.

قوله: (حلفي فصفلي) لعله كان شرط على نفسه أن لا يتزوج على زينب، وكذلك علي، فإن لم يكن كذلك فهو محمول على أن علياً نسي ذلك الشرط فلذلك أقدم على الخطبة، أو لم يقع عليه شرط إذ لم يصرح بالشرط لكن كان ينهي له أن يراضي هذا القدر فلذلك وقعت الخطبة، وكان النبي ﷺ قل أن يواجه أحداً ما يعاب به، ولعل إنما جهر بمعاينة علي بالغة في رضا فاطمة عليها السلام، وكانت هذه الواقعة بعد فتح مكة، ولم يكن حينئذ تأخر من بنات النبي ﷺ غيرها، وكانت أصيبت بعد أمها يافوخها فكان إدخال الغيرة عليها بما يزدحمنها، وزاد عند بن عمرو بن حلحلة بمهملتين مفتوحتين ولامين الأولى ساكنة وقد تقدم هذا الحديث من روايته موصولاً في أوائل فرض الخمس مطولاً وفيه ذكر بعض ما يتعلق به.

١٧- باب مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ

وقال الترمذ، عن النبي ﷺ: «أنت أخونا وتولانا» [راجع: ٢٢٩٩].

٣٧٣٠- حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان قال: حدثني عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: بعث النبي ﷺ بختاً، وأمر عليهم أسامة بن زيد، فلقن بعض الناس في إمارته، فقال النبي ﷺ: «إن قطعوا في إمارته، فقد كنتم قطعوا في إمارته أبيه من قبل، وإني والله إن كان لأخيراً للإمارته، وإن كان لمن أحب الناس إلي، وإن هذا لمن أحب الناس إلي» بفتح. [انظر: ٤٢٥٠، ٤٤٦٨، ٤٤٩٩، ٤٦٢٧، ٧١٨٧، أخرجه مسلم: ٢٤٤٦].

٣٧٣١- حدثنا يحيى بن زكريا، حدثنا إبراهيم بن سفيان، عن الزهري، عن غروزة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي قايظ وأبني ﷺ شاهداً، وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مفضلين، فقال: إن عليهما الأقدم بفضلهما من بعضي. قال: فسروا بذلك النبي ﷺ وأعجبته، فأخبر به عائشة. [راجع: ٣٥٥٥، أخرجه مسلم: ١٤٥٩].

قوله: (مناب زيد بن حارثة مولى النبي صلى الله عليه وسلم) وهو من بني كلب، أسر في الجاهلية فاشتراه حكيم بن حزام لعمة خديجة فاستوبه النبي ﷺ منها، ذكر قصة محمد بن إسحاق في السيرة وأن أباه وعمته أتيا مكة فوجداه طلباً أن يفتديه فخيرته النبي ﷺ بين أن يدفعه إليهما أو يبتع عنه فاختار أن يبقى عنده، وقد أخرج ابن مند في «معركة الصحابة» ونجاشي قوله بإسناد مستفرد عن آل بيت زيد بن حارثة أن حارثة أسلم يومئذ، وهو حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى الكلبي، وأخرج الترمذي من طريق جبلة بن حارثة قال: قلت: يا رسول الله، ابنت معي أخي زيداً قال: إن انطلق

وجه آخر من سعد ؑ أما أول من رمى بسهم ثم خرجنا مع حيلة بن الحارث ستين راكباً.

قوله: (ماله خلط) بكسر المجمة أي لا يختلط بعضه ببعض من شدة جفافه وتفتته.

قوله: (ثم أصبحت بنو أسد) أي ابن خزعة بن مدركة، وكثروا عن شكاه لمصر في القصة التي تقدم بيانها في صفة الصلاة، ووقع عند ابن بطال أنه عرض في ذلك بمصر بن الخطاب وليس بصواب، فإن عمر من بني عدي بن كعب بن لوي ليس من بني أسد. ووقع عند النووي ؑ أسد بن عبد العزى ؑ يعني رطل الزبير بن العوام، وهو وهم أيضاً.

قوله: (هو زوني على الإسلام) أي توديني، المعنى تعلمني الصلاة، أو تعبرني بأني لا أحسنها.

قوله: (خفت) أي إن كنت محتاجاً إلى تعليمهم، وقد تقدمت قصته مع الذين زعموا أنه لا يحسن يصلي في صفة الصلاة.

قوله: (ووصل عملي) في رواية ابن سعد من علي بن عبيد عن إسماعيل ؑ وصل عليه ؑ بزيادة هاء السكت.

١٦- باب ذكر أمتهار النبي ﷺ، منهم أبو العاص بن الربيع ؑ.

٣٧٢٩- حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: حدثني علي بن حسين: أن المصور بن مخزومة قال: إن علياً خطب بنت أبي جهل، فسمعت بذلك فاطمة، قالت رسول الله ﷺ: «فأنت رسول الله ﷺ» فزعم قومك أنك لا تغضب لئلا، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل. فقام رسول الله ﷺ، فسبحته حين تشهد يقول: «أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع، فحذيتي وصديقي، وإن فاطمة بعتتني، وإني أكره أن يسومها، والله لا تضع بنت رسول الله ﷺ وبنت عترة الله عند رجل واحد». فقرأ علي الخطبة.

ورأى محمد بن عمرو بن حنبل، عن أبي جهاب، عن علي بن الحسن، عن مسور سيفت النبي ﷺ وذكر مهره لة من بني عبد شمس، فأتى علي في مصافحه إياه فأحسن، قال: «حدثني فصفلي، وودعني فوفلي لي». [أخرجه مسلم: ٢٤٤٩].

قوله: (ذكر أمتهار النبي صلى الله عليه وسلم) أي الذين تزوجوا إليه، والصهر يطلق على جميع أقارب المرأة والرجل، ومنهم من يضم بأقارب المرأة.

قوله: (منهم أبو العاص بن الربيع) أي ابن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، ويقال بإسقاط ربيعة، وهو مشهور بكنيته، واختلف في اسمه على أقوال أثبتها عند الزبير مقسم وأمه هالة بنت خويلد أخت خديجة فكان ابن أختها، وأصل المصاهرة المقاربة، وقال الراغب: الصهر الحقن، وأهل بيت المرأة يقال لهم الأصهار قاله الخطيب، وقال ابن الأعرابي: الأصهار ما يحرم بجوار أو نسب أو تزوج، وكأنه لم يترجم إلى ما جاء عن عبد الله بن أبي لوفى رضعه ؑ سألت ربي أن لا أتزوج أحداً من أمي ولا أتزوج إليه إلا كان معي في الجنة، فأطاعني ؑ أخرجه الحاكم في مناب علي. وله شاهد من عبد الله بن عمر وعند الطبراني في «الأوسط» بسند واد. وقال النووي الصهر يطلق على أقارب الزوجين، والمصاهرة مقاربة بين المتبايعين، وعلى هذا عمل البخاري فإن أبا العاص بن الربيع ليس من أقارب نساء النبي ﷺ إلا من جهة كونه ابن أخت خديجة، وليس المراد هنا نسبه إليها بل إلى تزوجه بابنتها، وتزوج زينب بنت رسول الله ﷺ قبل البتة وهي أكبر بنات النبي ﷺ، وقد أسر أبو العاص يسلم مع المشركين وفدته زينب فشرط عليه النبي ﷺ يرسلها إليه فوفى له بذلك، فهذا معنى قوله في آخر الحديث فوعدني فوفى لي، ثم أسر أبو العاص مرة أخرى فأجارت زينة فأسلم، فردها النبي ﷺ إلى نكاحه، ولولدت أمامة التي كان النبي ﷺ يحملها وهو يصلي كما تقدم في الصلاة، ولولدت لها أيضاً أباً اسمه علي كان في زمن النبي ﷺ مرافقاً فيقال إنه مات قبل وفاة النبي ﷺ، وأما أبو العاص فمات سنة اثنتي عشرة وأشهر للمصنف بقوله ؑ منهم ؑ إلى من لم يذكره من تزوج إلى النبي ﷺ كعثمان وعلي، وقد تقدمت ترجمة كل منهما، ولم يتزوج

معك لم أمتعه، فقال زيد: يا رسول الله والله لا أختار عليك أحداً، واستشهد زيد بن حارثة في غزوة مؤتة، ومات أسامة بن زيد بالمدينة أو بوساي القرى سنة أربع وخمسين وقيل قبل ذلك، وكان قد سكن المزة من عمل دمشق مدة.

قوله: (وقال البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنت أخونا ومولانا) وهو طرف من الحديث المشار إليه في ترجمة جعفر بن أبي طالب.

قوله: (حدثنا سليمان) هو ابن بلال.

قوله: (بعث النبي صلى الله عليه وسلم بهما) هو البعث الذي أمر بجهنمه في مرض وفاته وقال: «أتفقدوا بعث أسامة» فاتفقه أبو بكر عليه السلام، وسيأتي بيانه في أوامر الوفاة النبوية إن شاء الله تعالى.

قوله: (فطمعن بعض الناس في إمارته) سعى عن طعن في ذلك حياض بن أبي ربيعة المخزومي كما سيأتي بسط ذلك في آخر «المغازي».

قوله: (تطمعون) بفتح العين يقال طمعن بفتح في العرض والنسب والضم بالمرح واليد، ويقال هما لفتان فيهما.

قوله: (وقد كنتم تطمعون في إمارته) أي من قبل، يشير إلى إمارته زيد بن حارثة في غزوة مؤتة وعند الناس عن عائشة قالت: «ما بعث رسول الله ﷺ زيد بن حارثة في جيش قط إلا أمره عليهم» وفيه جواز إمارته المولى وتولية الصغار على الكبار والفضل على الفاضل. لأنه كان في الجيش الذي كان عليهم أسامة أبو بكر وعمر، ثم ذكر حديث عائشة في قصة الغائب، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الغرائب وفيه تسمية الغائب المذكور.

١٨- باب ذكر أسامة بن زيد

٣٧٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمُهُمْ شَأْنُ الْمُخَزُومِيَّةِ، فَقَالُوا: مَنْ يَجْعُرُنِي عَلَيْهِ إِنْ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [رواه: ٢٦٤٨. أخرجه مسلم: ١٦٨٨ مطولاً.]

٣٧٣٣- وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: فَخَبْتُ أَسَالَ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَدِيثِ الْمُخَزُومِيَّةِ، فَصَاحَ بِي، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَلَمْ تَحْضِلْهُ عَنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِهِ كَانَ كَتَبَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُوسَى، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مُخَزُومٍ سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يَكَلِّمُ فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ؟ فَلَمْ يَجْعُرْ أَحَدًا أَنْ يَكَلِّمَهُ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ: «إِنْ يَسَى إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَزَكَّوْهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَّعُوهُ، لَوْ كَانَتْ قَاطِئَةً لَقَطَّعْتُ بَنَدَهَا». [رواه: ٢٦٤٨. أخرجه مسلم: ١٦٨٨ مطولاً.]

٣٧٣٤- حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَادٍ، يَحْيَى بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا الْمَاجِشُونُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: نَظَرَ ابْنُ عُمَرَ يَوْمًا، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، إِلَى رَجُلٍ يَسْحَبُ لِيَدَهُ فِي تَاجِيَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: أَنْظِرْ مَنْ هَذَا؟ لَيْتَ هَذَا عِنْدِي، قَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: أَمَا تَعْرِفُ هَذَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ أَسَامَةَ، قَالَ: فَطَاطَا ابْنُ عُمَرَ رَأْسَهُ، وَنَظَرَ بِحَيْثُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاحْتَبَهُ.

٣٧٣٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مُخَبَّرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُهُ وَالْحَسَنُ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ احْبِبْهُمَا، فَإِنِّي احْبِبُهُمَا». [الطبر: ٣٧٣٥، ١٦٠٠٣.]

٣٧٣٦- وَقَالَ نَعِمْ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَقَرٌّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي مَوْلَى لَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ الْحِجَّاجَ ابْنَ أَيْمَنَ ابْنَ أَيْمَنَ، وَكَانَ أَيْمَنُ ابْنُ أَيْمَنَ أَخَا أَسَامَةَ لَأُمِّهِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَرَأَى ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَسْمَعْ رُكُوعَهُ

وَلَا سُجُودَهُ، فَقَالَ: أَعِذُ. [الطبر: ٣٧٣٧.]

٣٧٣٧- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ نَجِيٍّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي حُرَيْثُ بْنُ مَوْلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ يَتِمُّهُ هُوَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، إِذْ دَخَلَ الْحِجَّاجُ ابْنَ أَيْمَنَ فَلَمْ يَزِمْ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَقَالَ: أَعِذُ، فَلَمَّا وُلَّى، قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ الْحِجَّاجُ ابْنُ أَيْمَنَ ابْنِ أَيْمَنَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ رَأَى هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاحْتَبَهُ. فَلَذَكَرَ حَتَّى وَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّ أَيْمَنَ.

قَالَ: وَزَادَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي، عَنْ سُلَيْمَانَ: وَكَانَتْ حَاضِنَةَ النَّبِيِّ ﷺ. [رواه: ٣٧٣٦.]

قوله: (ذكر أسامة بن زيد) ذكر فيه حديث المخزومية التي سرقت، وسيأتي شرحه مستوفى في الحدود والغرض منه قوله في بعض طرقه «ومن يجترئ أن يكلمه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ»، وكانوا يسمون أسامة حب رسول الله ﷺ بكسر المهملة أي عبوه لا يعرفون من منزله عنده، لأنه كان يحب أباه قبله حتى تبتاه فكان يقال له زيد ابن محمد. وأمه أم أيمن حاضنة رسول الله ﷺ. وكان رسول الله ﷺ يقول «هي أُمِّي بعد أبي» وكان يحمله على فخذه بعد أن كبر كما سيأتي في مناقب الحسن عن قريب.

قوله: (حدثنا الحسن بن محمد) هو الزعفراني وأبو عباد هو يحيى بن عباد الضبي البصري، والمراد بالماجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة.

قوله: (ليت هذا عندي) أي قريباً مني حتى أتصحه وأعطه، وقد روي بالياء الموحدة من العبوية، وكأنه على ما قيل كان أسود اللون.

قوله: (قال له إنسان) لم أتق على اسمه.

قوله: (لو رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبه) إنما جزم ابن عمر بذلك لما رأى من هبة النبي ﷺ لزيد بن حارثة وأم أيمن وذريتهما فقام ابن أسامة على ذلك.

قوله: (اللهم أحبهما لأني أحبهما) هذا يشعر بأنه ﷺ ما كان يجب إلا الله وفي الله، ولذلك رتب هبة الله على محبة، وفي ذلك أعظم مقبة لأسامة والحسن.

قوله: (وقال نعم) هو ابن حاد.

قوله: (أخبرني مولى لأسامة) في رواية ابن أبي الدنيا «أخبرني ابن حرملة مولى أسامة» وابن حرملة هو إلياس، ويقال إنه حرملة بن إلياس في الرواية التي بعده.

قوله: (وهو رجل من الأنصار) أي أيمن ابن أم أيمن، وأبوه هو عبيد بن عمرو بن هلال من بني الحلي من الخزرج، ويقال إنه كان حبشياً من موالى الخزرج وتزوج أم أيمن قبل زيد بن حارثة فولدت له أيمن، واستشهد أيمن يوم حنين مع النبي ﷺ، ونسب أيمن إلى أمه لشرفها على أبيه وشهرتها عند أهل البيت النبوي، وتزوج زيد بن حارثة أم أيمن، وكانت حاضنة النبي ﷺ، ووثها من أبيه فولدت له أسامة بن زيد وعاشت أم أيمن بعد النبي ﷺ قليلاً.

قوله: (فأراه ابن عمر) هو معطوف على شيء مقدر تقديره أن الحجاج بن أيمن دخل المسجد فعلى فأراه ابن عمر، يوضح ذلك الرواية التي بعده.

قوله: (فقال أعد) أي أعد صلاتك، وفي رواية الإسماعيلي «فقال أي ابن أخي، تحسب أنك قد صليت؟ إنك لم تصل، فأعد صلاتك».

قوله: (بينما هو) فيه مجريد كان حرملة قال: بينما أنا، فجرد من نفسه شخصاً قال: بينما هو.

قوله: (فلذكر حبه وما ولده أم أيمن) كذا ثبت بسواو المطف في رواية أي ذر، والضمير على هذا لأسامة في قوله: «فلذكر حبه» أي ميله. وفي رواية غير أبي ذر «فلذكر حبه ما ولده أم أيمن» فعلى هذا فالضمير للنبي ﷺ، «وما ولدته إلخ» هو المفعول والمراد بما ولده أم أيمن ما ولده من ذكر وأنثى.

قوله: (وزادني بعض أصحابي) هو إما يعقوب بن سفيان فإنه رواه في تاريخه عن سليمان بن عبد الرحمن بالإسناد المذكور وزاد فيه «وكانت أم أيمن حاضنة النبي ﷺ»

وأما الذهلي فإنه أخرجه في الزهريات عن سليمان أيضاً، وأخرجه الطبراني في «مستد الشاميين» عن أبي عامر محمد بن إبراهيم الصوري عن سليمان كذلك، وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق إبراهيم الزهري عن سليمان كذلك، وكان هذا القدر لم يسمه البخاري من سليمان فحمله عن بعض أصحابه فبين ما سمعه مما لم يسمعه.

١٩- باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب

رضي الله عنهما

٣٧٣٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رَجُلًا قَصَبًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَمَنَّى أَنْ يَرَى رَجُلًا أَقْصَبًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكَتَبَتْ غُلَامًا خَاتَمًا غَرِيًّا، وَكَتَبَتْ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، قَرَأَتْ فِي الْمَنَامِ: كَانَ مَلَكَيْنِ اخْتَلَايَا فَلَمَّ بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَقْبُورَةٌ كَطَيِّ الْبُرَى، وَإِذَا لَهَا قُرْآنَانِ كَقُرْآنِي الْبُرَى، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، فَلَمَّ يَهْمَا مَلَكٌ آخَرُ، فَقَالَ لِي: لَنْ تَرَاغَ، فَجَعَلْتُهَا عَلَى خُفَّةٍ. [إرجاع: ٤٤٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩].

٣٧٣٩- فَجَعَلْتُهَا خُفَّةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَسْمُ الرَّجُلُ عَبْدَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ». قَالَ سَالِمٌ: فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا. [إرجاع: ١١٢٢. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩].

٣٧٤٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ذَهَبَ عُلُقَمَةُ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَجَلَسَ إِلَى أَبِي الدُّرْدَاءِ، فَقَالَ أَبُو الدُّرْدَاءِ: «مَنْ أَنْتَ؟» قَالَ: «مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ». قَالَ: «أَتَيْتَ يَكُمُ، أَوْ يَكُمُ، صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي لَا يَغْلُمُهُ غَيْرُهُ، يَغِيي خَلِيفَةً، قَالَ: «قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «أَتَيْتَ يَكُمُ، أَوْ يَكُمُ، صَاحِبُ السُّوَالِ وَالْوَسَادِ أَوْ السَّرَّارِ؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «كَيْفَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقْرَأُ؟» قَالَ: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى». قَالَ: «وَاللَّكْرِ وَالْأَتَى؟» قَالَ: «مَا زَالَ بِي هَوْلَاءُ حَتَّى كَادُوا يَسْتَقْرِئُونِي عَنْ هَيْئَةِ مَسْعُودٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». [إرجاع: ٣٧٢٧. أخرجه مسلم: ٨٢٤. مختصرًا].

٣٧٤٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَخِيهِ خُفَّةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ». [إرجاع: ٤٤٠، ١١٢٢. أخرجه مسلم: ٢٤٧٨].

قوله: (باب مناقب عمار وحليفه) أما عمار فهو ابن ياسر، يكنى أبا اليقظان العنسي بالنون، وأمه سمية بالمهمله مصفر، أسلم هو وأبوه قديماً، وعذبوا لأجل الإسلام، وقتل أبو جهل أمه فكانت أول شهيد في الإسلام ومات أبوه قديماً، وعاش هو إلى أن قتل بصفيين مع علي رضي الله عنهم، وكان قد ولي شيئاً من أمور الكوفة لعمر فلهاذا نسبته أبو الدرداء إليها. وأما حليفه فهو ابن اليمان بن جابر بن عمرو العنسي بالوحدة حليف بني عبد الأشهل من الأنصار، وأسلم هو وأبوه اليمان كما سيأتي، وولي حليفه بعض أمور الكوفة لعمر، وولي إمرة المدائن، ومات بعد قتل عثمان بيسير بها، وكان عمار من السابقين الأولين، وحليفه من القديما في الإسلام أيضاً إلا أنه متأخر فيه عن عمار، وإنما جمع المصنف بينهما في الترجمة لوقوع الشاء عليهما من أبي الدرداء في حديث واحد وقد أفرد ذكر ابن مسعود، وإن كان ذكر معهما لوجوده ما يوافق شرطه غير ذلك من مناقبه، وقد أفرد ذكر حليفه في أواخر المناقب، وهو بما يزيد ما سنذكره أنه لم يهذب ترتيب من ذكره من أصحاب هذه المناقب، ويحتمل أن يكون إفراده بالذكر لأنه أراد ذكر ترجمة والده اليمان.

قوله: (مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب) وهو أحد العبادلة وفتحاه الصحابة والمكثرين منهم، وأمه زينب ويقال راطلة بنت مظعون أخت عثمان وقدامة ابني مظعون، للجميع صحبة، وكان مولده في السنة الثانية أو الثالثة من الميبت، لأنه ثبت أنه كان يوم بدر ابن ثلاث عشرة سنة، وكانت بدر بعد البعثة بخمس عشرة سنة، وقد تقدم تاريخ وفاته في الصلاة وأنها كانت يسبب من دمه عليه الحجاج فمس رجله بحربة مسمومة ففرض بها إلى أن مات أوائل سنة أربع وسبعين. ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في رؤياه وفيه «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل» وقد تقدم ترجيعه في «باب قيام الليل» وقوله في أوله: «حدثنا محمد حدثنا إسحاق بن نصر» كذا لأبي ذر وحده، وبين أن محمداً هو المصنف. ووقع عند ابن السكن وحده «حدثنا إسحاق بن منصور» وقوله: «لن ترع» كذا للقباسي، قال ابن التين: هي لغة قليلة، يعني الجزم بلسن، قال القزاز: ولا أحفظ لها شاهداً. وروى الأكثر بلفظ «لن ترع» وهو الوجه. ثم أورد المصنف من طريق يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن أخته خفصة أن النبي ﷺ قال لها: «إن عبد الله رجل صالح» وهو طرف من الحديث الذي قبله، وهذا القدر هو الذي يتعلق منه بمسند خفصة، وسيأتي في التعبير من طريق نافع عن ابن عمر عن خفصة مثله وزاد «لو كان يصلي من الليل» وتقدمت الإشارة إلى ذلك أيضاً في «باب قيام الليل» ويأتي ببقية ذلك في التعبير إن شاء الله تعالى.

٢٠- باب مناقب عمار وحليفه رضي الله عنهما

قوله: (عن إبراهيم عن علقمة قال: قدمت الشام) في رواية شعبة التي بعد هذه عن إبراهيم قال: «ذهب علقمة إلى الشام» وهذا الثاني صورته مرسل، لكن قال في أثناءه «قال: قلت: بلى» فاقضى أنه موصول، ووقع في التفسير من وجه آخر عن إبراهيم عن علقمة قال: «قدمت الشام في نفر من أصحاب ابن مسعود، فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا».

٣٧٤١، ٣٧٤٠- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلُقَمَةَ قَالَ: قَدِمْتُ الشَّامَ فَجَلَسْتُ وَكُتِبَتْ، ثُمَّ قُلْتُ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَأَتَتْ قَوْمًا فَجَلَسْتُ إِلَيْهِمْ، فَإِذَا خُتَبٌ قَدْ جَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَيَّ جَنِي. قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: أَبُو الدُّرْدَاءِ، فَقُلْتُ: إِنِّي دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يَسِّرَ

قوله: (حتى يجلس إلى جنبي) أي يجعل غاية مجيئه جلوسه، وعبر بلفظ المضارع صائفة، زاد الإسماعيلي في روايته «فقلت: الحمد لله، إنني لأرجو أن يكون الله استجاب دعوتي».

قوله: (قالوا أبو الدرداء) لم أفت على اسم القاتل.

قوله: (قال أبو ليس عندكم ابن أم عبد) يعني عبد الله بن مسعود، ومراد أبي الدرداء بذلك أنه فهم منهم أنهم قدموا في طلب العلم، فبين لهم أن عندهم من العلماء من لا يحتاجون معهم إلى غيرهم، ويستفاد منه أن الحديث لا يرحل عن بلدته حتى يستوعب ما عند مشايخها.

٣٧٤٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلُقَمَةَ قَالَ: قَدِمْتُ الشَّامَ فَجَلَسْتُ وَكُتِبَتْ، ثُمَّ قُلْتُ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَأَتَتْ قَوْمًا فَجَلَسْتُ إِلَيْهِمْ، فَإِذَا خُتَبٌ قَدْ جَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَيَّ جَنِي. قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: أَبُو الدُّرْدَاءِ، فَقُلْتُ: إِنِّي دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يَسِّرَ

قوله: (صاحب النعلين) أي نعلي رسول الله ﷺ، وكان ابن مسعود يحملهما ويتعاملهما.

قوله: (والوساد) في رواية شعبة «صاحب السواك بالكاف أو السواد» بالذال ووقع في رواية الكشيبي هنا «الوساد» ورواية غيره أوجه، والسواد السرار براءين يقال

سأوده سواداً أي ساروته سراراً، وأصله أدنى السواد وهو الشخص من السواد.

قوله: (والمطهرة): في رواية السرخسي، والمطهر، بغير هاء، وأغرب الحادوي فقال: معناه أنه لم يكن يملك من الجهاز غير هذه الأشياء الثلاثة، كذا قال، وتعقب ابن التين كلامه فإصاب، وقد روى مسلم عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال له: «إنك علي أن ترفع الحجاب وتسبع سوادى» أي سرارى، وهي خصوصية لابن مسعود، وسيأتي في مناقبه قريباً حديث أبي موسى «قلت أنا وأخي من اليمن، فمكثنا حيناً لا نرى إلا أن عبد الله بن مسعود رجل من أهل بيت النبي ﷺ، لما نرى من دخوله ودخول أمه» والصواب ما قال غير الحادوي أن المراد الثناء عليه بخدمة النبي ﷺ وأنه لشدة ملازمته له لأجل هذه الأمور ينبغي أن يكون عنه من العلم ما يستغني طالبه به عن غيره.

قوله: (اليكم) بهزة الاستفهام، وفي رواية الكشيبي «ويكم» بسواو العطف، وفي رواية شعبة «ليس فيكم أو منكم» بالثاء في الموضعين.

قوله: (الذي أجاره الله من الشيطان، يعني على لسان أبيه) في رواية شعبة «أجاره الله على لسان أبيه يعني من الشيطان» وزاد في رواية شعبة «يعني عماراً» وزعم ابن التين أن المراد بقوله: «على لسان أبيه» قول النبي ﷺ: «ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» وهو محتمل، ويحتمل أن يكون المراد بذلك حديث عائشة مرفوعاً «ما خير عمار بين أمرين إلا اختار أرحمهما» أخرجه الترمذي، ولأحمد من حديث ابن مسعود مثله أخرجهما الحاكم، فكونه يختار أرشد الأيمن دائماً يقتضي أنه قد أجبر من الشيطان الذي من شأنه الأمر بالغي، وروى البزار من حديث عائشة «سمعت رسول الله ﷺ يقول: ملئ إيماناً لي مشاشه» يعني عماراً وإسناده صحيح، ولابن سعد في «الطبقات» من طريق الحسن قال: «قال عمار: نزلنا منزلاً فاشتعل قريبي وعلوي لأسنخ، فقال النبي ﷺ: سيأتيك من تمك من الماء، فلما كنت على رأس الماء إذا رجل أسود كأنه مرس، فصرعته» فذكر الحديث، وفيه قول النبي ﷺ «ذاك الشيطان» فعمل ابن مسعود أشار إلى هذه القصة، ويحتمل أن تكون الإشارة بالإجارة المذكورة إلى ثباته على الإيمان لما أكره المشركون على الطلق بكلمة الكفر، فتركت فيه: «إلا من أكره» وقلبه مطمئن بالإيمان» [التحل: ١٠٦] وقد جاء في حديث آخر «إن عماراً ملئ إيماناً إلى مشاشه» أخرجه النسائي بسند صحيح، والمشاش بضم الميم ومعجمتين الأولى خفيفة، وهذه الصفة لا تقع إلا عن أجاره الله من الشيطان، وقد تقدم شرح الحديث الذي أشار إليه ابن التين في «باب التعاون في بناء المسجد» مستوفى والله الحمد.

قوله: (أو ليس فيكم صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يعلم أحد غيره) كذا في مجفف المقول، وفي رواية الكشيبي «الذي لا يعلمه» والمراد بالسرا ما علمه به النبي ﷺ من أحوال المنافقين.

قوله: (ثم قال: كيف يقرأ عبد الله) يعني ابن مسعود، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بهذا القدر من القراءة في تفسير «والليل إذا يمشي» [الليل: ١] إن شاء الله تعالى حيث أورد المصنف وفيه زيادة فيما يتعلق به على ما هنا: «والليل إذا يمشي» [الليل: ١] إن شاء الله تعالى حيث أورد المصنف وفيه زيادة فيما يتعلق به على ما هنا.

(تصية): توارد أبو هريرة في وصف المذكورين مع أبي البرداء بما وصفهم به وزاد عليه، فروى الترمذي من طريق خيمشة بن عبد الرحمن قال: «أبنت المدينة فسالت الله أن يسر لي جليساً صالحاً، يسر لي أبا هريرة فقال: ممن أنت؟ قلت: من الكوفة، جئت أتمس الخير، قال: ليس منكم سعد بن مالك جباب الدعوة، وابن مسعود صاحب ظهور رسول الله ﷺ وعلويه، وحليفه صاحب سره، وعمار الذي أجاره الله من الشيطان على لسان أبيه، وسلمان صاحب الكتائب».

٢١- باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح

٣٧٤٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَكُمْ أُمَةٌ أَمِينًا، وَإِنْ أَمِينًا، أَمِينًا الْأُمَّةُ، أَبُو عَبِيدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ». [المطهر: ٤٣٨٢، ٧٢٥٥. أخرجه مسلم: ٢٤١٩.]

٣٧٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صَيْلَةَ، عَنْ حَذِيقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَأَهْلَ نَخْرَانَ: لَا بَعْثَ - يَغْنِي -

قوله: (لأهل نخران) هم أهل بلد قريب من اليمن، وهم العاقب واسمه عبد المسيح والسيد ومن مهمما، ذكر ابن سعد أنهم وفدوا على النبي ﷺ في سنة تسع وسماهم، وسيأتي شرح ذلك مطولاً في أواخر «الغازي» حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى. ووقع في حديث أنس عند مسلم «أن أهل اليمن قدموا على النبي ﷺ فقالوا: ابعت منا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام، فأخذ يدي عبيدة وقال: هذا أمين هذه الأمة» فإن كان الراوي نخز عن أهل نخران بقوله: «أهل اليمن» فرب نخران من اليمن ولا فهما واقعتان، والأول أرجح، والله أعلم.

قوله: (لا بئس حق أمين) في رواية غير أبي زر «لا بئس حق أميناً حق أمين» وللمسلم «لا بئس ليكم رجلاً أميناً حق أمين».

قوله: (فاشرف أصحابه) في رواية مسلم والإسماعيلي «فاشرف لها أصحاب رسول الله ﷺ» أي تطلوها الولاية ورغبوا فيها حرصاً على تحصيل الصفة المذكورة وهي الأمانة، لا على الولاية من حيث هي والله أعلم.

قوله: (لبعث أبا عبيدة) في رواية أبي يعلى «ثم ما أبا عبيدة، فأرسله معهم» ووقع في رواية أبي يعلى من طريق سالم عن أبيه «سمعت عمر يقول: ما أحببت الإمارة قط إلا مرة واحدة» فذكر القصة، وقال في الحديث «تعرضت أن نصيبي، فقال: قم يا أبا عبيدة».

باب: ذِكْرُ مُصْطَبِ بْنِ عَمْرِو

قوله: (ذكر مصعب بن عمير) أي ابن هاشم بن عبد الدار بن عبد مناف، وقع كذلك في غير رواية أبي ذر الهروي، وكأنه يرض له، وقد تقدم من فضائله في كتاب الجلائز أنه لا اشتهد لم يوجد له ما يمكن فيه.

٢٢- باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما

قال نافع بن جبيرة، عن أبي هريرة: عاتق النبي ﷺ الحسن (راجع: ٢١٢٢).

٣٧٤٦- حدثنا صدقة: حدثنا ابن عثينة: حدثنا أبو موسى، عن الحسن: سمع أبا بكر: سمعت النبي ﷺ على المنبر، والحسن إلى جنبه، ينظر إلى الناس مرة وإلى مرة، ويقول: «إني هذا سيد، وكلم الله أن يخلق به نبي ينبت من المسلمين». (راجع: ٢٧٠٤).

٣٧٤٧- حدثنا مسدد: حدثنا المصنف: قال: سمعت أبي قال: حدثنا أبو عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: أنه كان يأخذ والحسن ويقول: «اللهم إني أحبهما»، فأحبهما. (راجع: ٣٧٣٥).

٣٧٤٨- حدثني محمد بن الحسين بن إبراهيم قال: حدثني حسين بن محمد: حدثنا جبريل، عن محمد، عن أنس بن مالك: «أبي عبد الله بن زيد برأس الحسين عليه السلام، فجعل في سبب، فجعل يبكى، وقال في حسبه شيئاً، فقال أنس: كان أحبهم برسول الله ﷺ، وكان مضمواً بالوسمة».

٣٧٤٩- حدثنا حجاج بن المنهال: حدثنا شعبة قال: أخبرني عبد الله قال: سمعت البراءة ﷺ قال: رأيت النبي ﷺ، والحسن بن علي علي عاتقه، يقول: «اللهم إني أحبه فأحبه». (أخرجه مسلم: ٢٤٢٢).

٣٧٥٠- حدثنا عبدان: أخبرنا عبد الله قال: أخبرني عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن ابن أبي مليكة، عن عتبة بن الحارث قال: رأيت أبا بكر ﷺ وعمل الحسن وهو يقول: يا بني حبة بالنبي، كس حبة بعلي، وعلي يحنك. (راجع: ٣٥٤٢).

٣٧٥١- حدثني يحيى بن معين وصدقة قال: أخبرنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن الوليد بن محمد، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال أبو بكر: «أولوا محمدًا ﷺ في أهل بيته». (راجع: ٣٧١٣).

٣٧٥٢- حدثني إبراهيم بن موسى: أخبرنا هشام بن يوسف، عن مفضل، عن الزهري، عن أنس.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا مفضل، عن الزهري، عن أنس قال: لم يكن أحد أحب بالنبي ﷺ من الحسن بن علي.

٣٧٥٣- حدثني محمد بن بشر: حدثنا غفر: حدثنا شعبة، عن محمد بن أبي بقية: سمعت ابن أبي نعم: سمعت عبد الله بن عمر: وسأله عن المنعرج - قال شعبة: أحسبه - بقتل الدباء؟ فقال: أهل الجيراق يسألون عن الدباء، وقد قتلوا ابن أخته رسول الله ﷺ، وقال النبي ﷺ: «مما ربحنا شي من الدنيا». (أخر: ٥٩٩٤).

قوله: (باب مناقب الحسن والحسين) كأنه جمعها لما وقع لها من الاشتراك في كثير من المناقب. وكان مولد الحسن في رمضان سنة ثلاث من الهجرة عند الأكثر، وقبل بعد ذلك، ومات بالمدينة مسوماً سنة حسين ويقال قبلها ويقال بعدها. وكان مولد الحسين في شعبان سنة أربع في قول الأكثر وقتل يوم عاشوراء سنة إحدى وستين بكربلاء من أرض العراق، وكان أهل الكوفة لما مات معاوية واستخلف يزيد كاتبوا الحسين بأنهم

في طاعته، فخرج الحسين إليهم، فسبوه عبيد الله بن زياد إلى الكوفة فدخل غالب الناس عنه تشارخوا ورغبة وروية، وقتل ابن عمه مسلم بن عقيل، وكان الحسين قد قدمه قبله ليبيع له الناس، ثم جهز إليه عسكرياً فقاتلوه إلى أن قتل هو وجماعة من أهل بيته، والقصة مشهورة فلا تظيل بشرحها، وعسى أن يقع لنا إلمام بها في «كتاب الفتن».

قوله: (وقال نافع بن جبيرة) أي ابن هاشم، وحدثه المذكور طرف من حديث تقدم موصولاً في البيوع، ثم ذكر فيه ثمانية أحداث.

الأول: حديث أبي بكر: «إن أبي هذا سيد» وسباني شرحه مستوفى في كتاب الفتن وزاد أبو ذر هاشم: أبو موسى اسمه إسرائيل بن موسى من أهل البصرة نزل الهند. لم يروه عن الحسن غيره.

الثاني: حديث أسامة بن زيد تقدم في ترجمة أسامة.

قوله: (سمعت أبي) هو سليمان التيمي.

قوله: (حدثنا أبو عثمان) وقع في رواية الأدب من وجه آخر عن معتمر عن أبيه سمعت أبا ثيمة يحدث عن أبي عثمان، قال الإسمايلي: كان سليمان سمعه من أبي ثيمة عن أبي عثمان، ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه. قلت: بل هما حديثان، فإن لفظ سليمان عن أبي عثمان: اللهم إني أحبهما «ولفظ سليمان عن أبي ثيمة» إن كان رسول الله ﷺ ليأخذهني فضي على فخله ويضع على الفخذ الآخر الحسن بن علي ثم يضمهما ثم يقول: اللهم أرحمهما فإني أرحمهما.

الثالث: حديث أنس.

قوله: (حدثني محمد بن الحسين بن إبراهيم) هو ابن أشكاب آخر علي.

قوله: (حدثنا جبريل) هو ابن أبي حازم (من محمد) هو ابن سيرين.

قوله: (أبي عبد الله بن زيد) هو بالصغير، وزيد هو الذي يقال له ابن أبي سفيان وكان أمير الكوفة عن يزيد بن معاوية وقتل الحسين في إمارته كما تقدم فإني برأسه.

قوله: (فجعل يبكى) في رواية الترمذي وابن حبان من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس: فجعل يقول فضيبي له في أهله، وللطبراني من حديث زيد بن أرقم: فجعل يجعل فضيبي في يده في عينه وأهله، فقلت أرفع فضيبي فقد رأيت قم رسول الله ﷺ في موضعه. وله من وجه آخر عن أنس نحوه وسباني.

قوله: (وقال في حسبه شيئاً) في رواية الترمذي «وقال ما رأيت مثل هذا حسناً».

قوله: (كان أحبهم برسول الله صلى الله عليه وسلم) أي أشبه أهل البيت، وزاد الزوار من وجه آخر عن أنس قال: «قلت له إني رأيت رسول الله ﷺ بكس حيث تضع فضيبي، قال: فانيقش».

قوله: (وكان مضمواً) أي الحسين (بالوسمة) يفتح الروا وأصلها من ضمها ويسكون المهملة ويبرز فتحها: نبت يختضب به يميل إلى سواد، وسباني البحث في ذلك في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع: حديث البراء.

قوله: (والحسن بن علي) وقع عند الإسمايلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة «الحسن أو الحسين» بالشك، ثم ذكر أن أكثر أصحاب شعبة رووه فقالوا «الحسن» بغير شك، ثم عد منهم ثمانية.

الحديث الخامس: حديث عتبة بن الحارث هو الوافلي.

قوله: (عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث) هذا هو الصحيح، وقال زمة بن صالح عن ابن أبي مليكة «كانت فاطمة تنفخ بالقال والزاري أي ترقص الحسن بن علي» فذكر هذا الحديث، وأخرجه أحمد، ويحتمل إن كان حفظه أن يكون كل من أبي بكر وفاطمة توافقا على ذلك، أو يكون أبو بكر عرف أن فاطمة كانت تقول ذلك فتابعها على تلك المقالة.

قوله: (بأبي شبيه بالنبي) تقدم في أول صفة النبي ﷺ، ووقع عند أحمد من وجه آخر عن ابن أبي مليكة قال: «وكانت فاطمة عليها السلام ترقص الحسن وتقول: ابني شبيه بالنبي ليس شبيهاً بعلي» وفيه إرسال، فإن كان محفوظاً فلعلها تواردت في ذلك مع أبي بكر أو تلقى ذلك أحدهما من الآخر.

قوله: (ليس شبيهاً بعلي) قال ابن مالك كذا وقع برفع «شبيه» على أن ليس حرف عطف وهو مذهب كوفي، قال: ويوزن أن يكون «شبيه» اسم ليس، ويكون خبرها

بن حبيب أن مسلم بن معتب بن أبي لب بن كان يشبهه، ومسلم بن عقيل ذكره ابن حبان في ثقاته. ومحمد بن عقيل ذكره المزي في تهذيبه، وذكر في «المحر» أن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب بيه كان يشبهه، وذكر ذلك ابن عبد البر في «الاستيعاب» أيضاً، وأراد ابن الشحنة بقوله: «عشم» ترخيص عثمان، واعتمد على ما جاء في حديث عائشة «أن النبي ﷺ قال لابنه أم كلثوم لما زوجها عثمان: إنه أشبه الناس بمحمد إبراهيم وأبيك محمد»، وهو حديث موضوع كما قاله الذهبي في ترجمة عمرو بن الأزهر أحد رواة. وهو وشيخه خالد بن عمرو كذبهما الأئمة، وانفرد بهذا الحديث، والمعروف في صفة عثمان خلاف ذلك، وأراد بابين التجاد علي بن علي بن التجاد بن رفاعه، واعتمد على ما ذكره ابن سعد عن عثمان أنه كان يشبهه، وهذا تابعي صغير مشطّر عن الذين تقدم ذكرهم فلذلك لم أحول عليه، وعلى تقدير اعتباره يكون قد فاته عن وصف بذلك القاسم بن عبد الله بن محمد بن عقيل، وإبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ويحيى بن القاسم بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، فكل من هؤلاء مذكور في كتب «الأنساب» أنه كان يشبهه، حتى إن يحيى المذكور كان يقال له «الشبه» لأجل ذلك، والمهدي الذي يخرج في آخر الزمان جاء أنه يشبه وواطأ اسمه واسم أبيه اسم النبي ﷺ واسم أبيه، وذكر ابن حبيب أيضاً محمد بن جعفر بن أبي طالب، وهو غلط لأنه وقع في الخبر الذي تقدم في جعفر أنه قال في حق محمد بن جعفر يشبهه عمه أبي طالب، وقد سلم ابن الشحنة منه، وقد غيرت بيتي هكذا:

شبه النبي - له سائب وأبي سفيان والحسين الخلفا أمهما وجعفر ولديه وابن حمار كا بس ولجلي عقيل بية كما

فاتصرت على ثلاثة عشر عن ذكرهم ابن الشحنة، وأبدلتها بآيتين فوفيت عدته مع السلامة عما تعقب عليه، والله الموفق. وذكر ابن يونس في «تاريخ مصر» عبد الله بن أبي طلحة الخولاني وأنه شهد فتح مصر وأمره عمر بأن لا يشي إلا مقنناً لأنه كان يشبه النبي ﷺ قال: «وكان له جعدة وفضل، وفي قصة الكاهنة مع أوسى أنها قالت لهم أشبهه الناس بصاحب المقام أي إبراهيم الخليل ملاه تشير إلى محمد ﷺ».

قوله: (عن محمد بن أبي يعقوب) هو محمد بن عبد الله البصري الضبي، ويقال إنه ثعبي، وقال شعبة مرة «حدثني محمد بن أبي يعقوب وكان سيد بني ثميم» وهو ثقة باتفاق.

قوله: (صحبت ابن أبي نعم) بضم النون وسكون المهملة وهو عبد الرحمن يكنى أبا الحكم البجلي.

قوله: (وسأله عن الهرم) في رواية مهدي بن ميمون عن ابن أبي يعقوب كما سيأتي في «الأدب» «وسأله رجل» ورويت في بعض النسخ من رواية أبي ذر الحارثي فوسأله، فإن كانت عطفة فقد عرف اسم السائل، لكن يمهله أن في رواية جرير بن حازم عن محمد بن أبي يعقوب عند الترمذي «أن رجلاً من أهل العراق سأل» وفي رواية لأحد «وأنا جالس عنده» وغيرها في رواية مهدي المذكورة في «الأدب».

قوله: (قال شعبة: أحسبه يقتل اللهاب) وقع عند أبي داود الطيالسي عن شعبة بغير شك، وفي رواية جرير بن حازم المذكورة «سئل ابن عمر عن دم الجحوش يصيب الثوب» وكذا هو في رواية مهدي بن ميمون المذكورة، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأيمن، والله أعلم.

قوله: (فقال: أهل العراق يسألون عن اللهاب) في رواية أبي داود «فقال: يا أهل العراق، تسألوني عن اللهاب» أورد ابن عمر هذا متعجباً من حرص أهل العراق على السؤال عن الشيء اليسير وتفرطهم في الشيء الجليل.

قوله: (ومعاني) كذا لأكثر بالتيبة، ولأبي ذر «ومعاني» بالإنفراد والتذكير، وشبههما بذلك لأن الولد يشبه ويقتل، ووقع في رواية جرير بن حازم «إن الحسن والحسين هما ومعاني»، وعند الترمذي من حديث أنس «أن النبي ﷺ كان يدعو الحسن والحسين فيشهما ويضمهما إليه» وفي رواية الطبراني في «الأوسط» من طريق أبي أيوب قال: «دخلت على رسول الله ﷺ والحسن والحسين يلبيان بين يديه، فقلت: اتحبهما يا رسول الله؟ قال: «وكيف لا وهما ومعاني من الدنيا أشبههما».

٢٣ - باب مناقب بلال بن رباح، غوثي أبي بكر، رضي الله عنهما

وقال النبي ﷺ: «سَمِعْتُ ذَا نَعْلَيْكَ تَمِينَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ» [راجع: «مسلم» لأن مسلماً هو ابن عقيل، ثم وجدت الجواب عنه يؤخذ ما ذكره أبو جعفر

ضبيراً متصلاً حذف استثناء عن لفظه بنيت، ونحو قوله في خطبة يوم النحر «أليس ذو الحجة» وقال الطبري في قوله: «ياي شبيه بالنبي» يحتمل أن يكون بالتقدير هو مقدس يائي شبيه فيكون خبراً بعد خبر أو أفندي يائي وشبيه بالنبي خبر مبتدأ محذوف. وفيه إشعار بعلية الشبه للتعدي، وفي قوله: «شبيه بالنبي» ما قد يعارض قول علي في صفة النبي ﷺ «لم أر قبله ولا بعده مثله» أخرجه الترمذي في «المعالي»، والجواب أن يحمل المتن على عموم الشبه والملتب على معنهما، والله أعلم.

قريباً في مناقب قرابة رسول الله ﷺ.

الحديث السادس: حديث ابن عمر عن أبي بكر، تقدم متناً وستناً وشرحاً

قوله: (وقال عبد الرزاق إلخ) وصله أحد وعبد بن حيد جميعاً عن عبد الرزاق، وأخرجه الترمذي من روايته، وقصد البخاري بهذا التعليق بيان مسامح الزهري له من أنس.

الحديث الثامن: حديث ابن عمر.

قوله: (لم يكن أحد أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم من الحسن بن علي) هذا يعارض رواية ابن سيرين الماضية في الحديث الثالث، فإنه قال في حق الحسين بن علي «كان أشبههم يومئذ» ويمكن الجمع بأن يكون أنس قال ما وقع في رواية الزهري في حياة الحسين لأنه يومئذ كان أشد شبيهاً بالنبي ﷺ من أخيه الحسين، وأما ما وقع في رواية ابن سيرين فكان بعد ذلك كما هو ظاهر من سياقه أو المراد بمن فضل الحسين عليه في الشبه من هذا الحسن، ويحتمل أن يكون كل منهما كان أشد شبيهاً به في بعض أحواله؛ فقد روى الترمذي وابن حبان من طريق هاتين ما في علي قال «الحسن أشبه رسول الله ﷺ ما بين الرأس إلى الصدر، والحسين أشبه النبي ﷺ ما كان أسفل من ذلك» ووقع في رواية عبد الأعلى عن معمر عند الإسماعيلي في رواية الزهري أنه «وكان أشبههم وجهاً بالنبي ﷺ» وهو يلاذ حديث علي هذا والله أعلم. والذين كانوا يشبهون بالنبي ﷺ غير الحسن والحسين جعفر بن أبي طالب وابنه عبد الله بن جعفر وكنم بالشاف ابن العباس بن عبد المطلب وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ومسلم بن عقيل بن أبي طالب، ومن غير بني هاشم السائب بن يزيد لطلحي لجد الأعلى للإمام الشافعي وعبد الله بن حارم بن كزيب المشيقي وكابن بن ربيعة بن عدي، فهؤلاء عشرة نظم منهم أبو الفتح بن سيد الناس خمسة، أتشدنا محمد بن الحسن المقرئ عنه:

خمسة أشبهوا المختار من مضر يا حسن ما غولوا من شبيه الحسن بجعفر وابن عم المصطفى كشم وسائب وأبي سفيان والحسن

وزأهم شيخنا أبو الفضل بن الحسن المافظ آتين، وهما الحسين وعبد الله بن حارم بن كزيب، ونظم ذلك في بيتين وأتشدناهما وهما: وسبعة شهروا بالمصطفى نسما لهم بذلك قدر قد زكنا وغنا سبطا النبي ﷺ أبو سفيان سلاهم وجعفر وابنه ذو الجود مع كتما وزاد فيهم بعض أصحابنا ثامناً وهو عبد الله بن جعفر، ونظم ذلك في بيتين أيضاً، وقد زدت فيهما مسلم بن عقيل وكابن بن ربيعة فصاروا عشرة، ونظمت ذلك في بيتين وهما:

شبه النبي ﷺ عشر سائب وأبي سفيان والحسين الطاهرين هما وجعفر وابنه ثم ابن حارم هم ومسلم كابن يتلم مع كتما

وقد وجدت بعد ذلك أن فاطمة ابنة عليا السلام كانت تشبهه، فيمكن أن يغير من البيت الأول قوله: «عشر» فيجعل «لياء» وهو بالحساب أحد عشر ويغير «الطاهرين» مما فيجعل «ثم أمهما» ثم وجدت أن إبراهيم ولده عليه السلام كان يشبه فيغير قوله لياء فيجعل «ليب» ويبدل الطاهرين مما «لحال أمهما» ثم وجدت في قصة جعفر بن أبي طالب أن ولده عبد الله وعوفا كانا يشبهانه فيجعل أول البيت «شبه النبي ﷺ» والبيت الثاني «وجعفر ولده وابن عسارهم» إلخ، ووجدت من نظم الإسماعيلي الوليد بن الشحنة قاضي حلب ولم أسمعه منه:

وخس عشر لهم بالمصطفى شبيه سبطاه وإبناعقيل سائب كشم وجعفر وابنه عيلان مسلم أبو سفيان كابن عم ابن التجاد هم

فزاد ابن عقيل الثاني، وعثمان وابن التجاد، وأصل عن ذكرته بابين جعفر الثاني، ولزاد هو بقوله: «عيلان» تنية جد وهما عبد الله بن جعفر وعبد الله بن الحارث، ولو كان أراد اسماً مفرداً لم يتم له خمسة عشر. وقد تعقب قوله: «ابن عقيل» بالتيبة مع قوله: «ومسلم» لأن مسلماً هو ابن عقيل، ثم وجدت الجواب عنه يؤخذ ما ذكره أبو جعفر

[١١٤٩]

٣٧٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ عُمَرُ يَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ سَيِّدُنَا، وَأَخِي سَيِّدُنَا. يَقْبِي بِلَالًا.

٣٧٥٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ نَعْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَسْبِلَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ: أَنَّ بِلَالَ قَالَ لَأَبِي بَكْرٍ: إِنْ كُنْتَ إِنَّمَا أَشْرَيْتَنِي لِنَفْسِكَ فَأَمْسِكْنِي، وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا أَشْرَيْتَنِي لِلَّهِ، فَلَدْنِي وَعَمَلْ لِلَّهِ.

قوله: (مناف بلال بن رباح) يفتح الراء والموحدة وآخره مهمل، وقد تقدم في باب البيع والشراء مع المشركين: من البيوع بيان الاختلاف في كيفية شرائه، وذكر ابن سعد أنه كان من مولدي السراة، واسم أمه حمنة وكانت لبعض بني جح، وجاءه عن أسد عند الطبراني وغيره أنه حبشي وهو المشهور، وقيل نوبي.

قوله: (مولي أبي بكر) روى أبو بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح عن قيس بن أبي حازم قال: «اشترى أبو بكر بلالًا بخمس أوقاف، وهو مدفون بالجحارة».

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: سمعت دف نعليك في الجنة) مر طرف من حديث أورده في صلاة الليل، وقد تقدم شرحه.

قوله: (كان عمر يقول: أبو بكر سيدنا، وأخيت سيدنا، يعني بلالًا) قال ابن التين: يعني أن بلالًا من السادة، ولم يرد أنه أفضل من عمر. وقال غيره: السيد الأول حقيقة والثاني قاله تواضعاً على سبيل المجاز، أو أن السيادة لا تثبت للأفضلية، فقال ابن عمر: «ما رأيت أسود من معاوية» مع أنه رأى أبا بكر وعمر.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد (عن قيس) هو ابن أبي حازم.

قوله: (إن بلالًا قال لأبي بكر) كان قوله ذلك لأبي بكر كان في خلافة أبي بكر، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية أحمد عن أبي أسامة عن إسماعيل بلفظ «قال بلال لأبي بكر حين توفي رسول الله ﷺ».

قوله: (فدعي وعمل الله) في رواية الكشميهني «وعملني لله» وفي رواية أبي أسامة «فلدني عمل لله» وذكر ابن سعد في «الطبقات» في هذه القصة من الزيادة «أنه قال رأيت أفضل عمل المؤمن الجهاد، فأردت أن أربط في سبيل الله، وإن أبا بكر قال لبلال: أتشدك الله وحقي، فأقام معه بلال حتى توفي، فلما مات أذن له عمر فتوجه إلى الشام مجاهداً مات بها في طاعون حمراء سنة ثمان عشرة، وقيل: سنة عشرين» والله أعلم. وكانت وفاته بدمشق ودفن بباب الصغير وبهذا جزم النسوي، وقيل: دفن بباب كيسان، وقيل: بداريا، وقيل: بجليب، ورده المنري وقال: الذي مات بجليب آخره خالد، وزعم ابن السمعاني أن بلالاً مات بالمدينة، وغلطوه.

٢٤ - باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما

٣٧٥٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ جُكْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى صَنْدَرِهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا الْحِكْمَةَ».

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، وَقَالَ: «عَلَّمَ الْكِتَابَ».

حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ خَالِدٍ، بِمِثْلِهِ.

وَالْحِكْمَةُ: الْإِصَابَةُ فِي غَيْرِ الثُّبُوتِ. [رواجع: ٧٥. أخرجه مسلم: ٢٤٤٧].

قوله: (ذكر ابن عباس) أي عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبي ﷺ، يكنى أبا العباس، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين. ومات بالطائف سنة ثمان وستين، وكان من علماء الصحابة حتى كان عمر يقبله مع الأشياخ وهو شاب، أورد فيه حديثه قال: «ضمني النبي ﷺ إليه وقال اللهم علمه الحكمة، وفي لفظ علمه الكتاب» وهو يؤيد من فسر الحكمة هنا بالقرآن، وقد استوعبت ما قيل في تفسيرها في أوائل كتاب العلم، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الطهارة عن بيان سببه وبيان من زاد فيه «وعلمه التأويل» وهذه اللفظة اشتهرت على الألسنة «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يصب، والحديث عند أحد بهذا اللفظ من

طريق ابن خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وعند الطبراني من وجهين آخرين، وأوله في هذا الصحيح من طريق عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس دون قوله: «وعلمه التأويل» وأخرجه البزار من طريق شبيب بن بشر عن عكرمة بلفظ «اللهم علمه تأويل القرآن» وعند أحمد من وجه آخر عن عكرمة «اللهم أصط ابن عباس الحكمة وعلمه التأويل» واختلف في المراد بالحكمة هنا قليل: الإصابة في القول، وقيل: الفهم عن الله، وقيل: ما يشهد العقل بصحته، وقيل: نور يفرق بين الإلهام والوسواس، وقيل: سرعة الجواب بالصواب، وقيل غير ذلك. وكان ابن عباس من أعلم الصحابة بتفسير القرآن. وروى يعقوب بن صفيان في تاريخه بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال: «لو أدرك ابن عباس أستاذنا ما عاشه منا رجل» وكان يقول «نعم ترجان القرآن إسن عباس» وروى هذه الزيادة ابن سعد من وجه آخر عن عبد الله بن مسعود، وروى أبو زرعة الدمشقي في تاريخه عن ابن عمر قال: «هو أعلم الناس بما أنزل الله على محمد» وأخرج ابن أبي شيبة نحوه بإسناد حسن، وروى يعقوب أيضاً بإسناد صحيح عن أبي واثل قال: «قرأ ابن عباس سورة التور ثم جعل يفسرها، فقال رجل: لو سمعت هذا الدليم لأسلمت» ورواه أبو نعيم في «الحلية» من وجه آخر بلفظ «سورة البقرة» وزاد أنه «كان على الموسم» يعني سنة خمس وثلاثين، كان عثمان أرسله لما حصر.

٢٥ - باب مناقب خاليد بن الوليد

٣٧٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَائِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثُيُوبٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ جِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَسِيَ زَيْدًا وَجَنْظَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَهُمْ غَيْرُهُمْ، فَقَالَ: «أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ جَنْظَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ ابْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ» وَغَيْرُهُمْ تَلَوَّفَانِ: وَحَتَّى أَخَذَ سَيْفٌ مِنْ سُورِفِ اللَّهِ، حَتَّى قَتَعَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ. [رواجع: ١٢٤٦].

قوله: (مناف خالد بن الوليد) أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن خزيمة بن بقة - يفتح التحتانية والمقال والمثالة - ابن مرة بن كعب، يجتمع مع النبي ﷺ ومع أبي بكر جميعاً في مرة بن كعب، يكنى أبا سليمان، وكان من فرسان الصحابة، أسلم بين الحديبية والفتح، ويقال قبل غزوة مؤتة بشهرين، وكانت في جمادى سنة ثمان، ومن ثم جزم مغنطاي بأنها كانت في صفر وكان الفتح بعد ذلك في رمضان. وحكى ابن أبي شيبة أنه أسلم سنة خمس، وهو غلط فإنه كان بالحديبية طليعة للمشركين وهي في ذي القعدة سنة ست. وقال الحاكم: أسلم سنة سبع، زاد غيره وقيل: عمرة القضاء، والراجح الأول وما وافقه. وقد أخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبد الحميد ابن جعفر عن أبيه «أن خالد بن الوليد قد قتلوسه فقال: احتضر رسول الله ﷺ فحلق رأسه، فابتدر الناس شعره. فسبغهم لي ناصيته فجعلتها في هذه القلنوسه، فلم أشهد قتلاً وهي معي إلا رزقت النصر» وشهد مع النبي ﷺ عدة مشاهد ظهرت فيها نجابته، ثم كان قتل أهل الردة على يده ثم فتح البلاد الكبار، ومات على فراشه سنة إحدى وعشرين وبذلك جزم ابن خثير، وذلك في خلافة عمر بمصر. ونقل عن دحيه أنه مات بالمدينة وغلطوه، ووقع في كلام ابن التين وتبته بعض الشراح شيء يدل على أنه مات في خلافة أبي بكر، وهو غلط قبيح أشد من غلط دحيه، وذلك أنه قال: قال الصديق لما احتضر خالد والنسوة تبكين عليه: «دهن يهرقن دموعهن على أبي سليمان، فهل تأتيت النساء عن ملته» انتهى. قلت: وبعض هذا الكلام منقول عن عمر في حق خالد كما مضى في كتاب الجنائز، وفيه ذكر اللقطة. ثم أورد حديث أنس في أهل مؤتة، والغرض منه قوله: «حتى أخذها» يعني الزاية - سيف من سيف الله - فإن المراد به خالد، ومن يومئذ تسمى سيف الله، وقد أخرج ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: «قال رسول الله ﷺ: لا تؤذوا خالداً فإنه سيف من سيف الله صبه الله على الكفار» وسياهي شرح هذه الغزوة في المغازي: إن شاء الله تعالى.

٢٦ - باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة

٣٧٥٨ - حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَمْرُو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: ذُكِرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَقَالَ: ذَاكَ رَجُلٌ لَا إِزَالَ أَيْمُهُ، بَعْدَ مَا صِيغَتْ رَمْلُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اسْتَغْفِرُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - قَبْلًا بِهِ - وَسَلَامِ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ، وَأَبِي

قوله: (باب مناقب عبد الله بن مسعود) وهو ابن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن هذيل بن ملركة بن إلياس بن مضر، مات أبوه في الجاهلية وأسلمت أمه وصحبت، فلذلك نسب إليها أحياناً، وكان هو من السابقين. وقد روى ابن حبان من طريقه أنه كان سادس ستة في الإسلام، وهاجر المجريين، وسيأتي في غزوة بدر شهره إياها، وولي بيت المال بالكرّة لعمر وعثمان، وقدم في أواخر عمره المدينة، ومات في خلافة عثمان ستة اثنين وثلاثين، وقد جاوز الستين، وكان من علماء الصحابة، وعمن انتشر علمه بكثرة أصحابه والأخلاق عنه. ثم أورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو المذكور قبله، وزاد في أوله حديث تقدم في صفة النبي ﷺ، وكان بعض الرواة سمعه جموعاً فأوردوه كذلك. ثم أورد حديث أبي الدرداء المذكور في مناقب عمار وحذيفة أنفأ، ثم حديث حذيفة «ما أعلم أقرب أحداً ستاً» أي خشعاً «وهدياً» أي طريقاً «ودلاً» يفتح للمهمة والتشديد أي سيرة وحالة وهيئة وكأنه مأخوذ مما يدل ظاهر حاله على حسن فعله.

قوله: (من ابن أم عبد) هو عبد الله بن مسعود، وكانت أمه تكتني أم عبد، وقد ذكرت في الحديث الذي بعده حديث أبي موسى وتقدم التثنية عليه في مناقب عمار، وقد روى الحاكم وغيره من طريق أبي وائل عن حذيفة قال: «لقد علم المحفظون من أصحاب محمد ﷺ أن ابن أم عبد من أقربهم إلى الله وسيلة يوم القيامة».

قوله: (في حديث أبي موسى: فليمت أنا وأخي) تقدم بيان اسمه في مناقب أبي بكر الصديق، وقوله: (ما لوى) حال من فاعل مكتنا أو صفة لقوله حيناً، والحديث دال على ملازمة لاني وهو يستلزم ثبوت فضله.

٢٨- باب ذكر معاوية

٣٧٦٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا الْمُعَالِي، عَنْ خُفَّصَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُثَنَّى قَالَ: أَوَّلُ مُعَاوِيَةَ بَعْدَ الْمَشَاءِ بِرَقْمَةٍ، وَعِشَّةٌ مَوْلَى لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَكُنِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: دَعَا فَإِنَّهُ قَدْ صَجِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [المطهر: ٣٧٦٥]

٣٧٦٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ غُفْرٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُثَنَّى: قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: هَلْ لَكَ فِي إِمِيرِ الْمُؤَلَّيْنِ مُعَاوِيَةَ، فَإِنَّهُ مَا أَوَّلَ إِلَّا بِوَأَحَدٍ؟ قَالَ: أَصَابَ، إِنَّهُ لَقِيَّةٌ. [راجع: ٣٧٦٤]

٣٧٦٦- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي النَّجَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ خُزَيْمَةَ ابْنَ أَبَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّكُمْ تَصْنَعُونَ صِلَاةً، قَدْ صَحَّحَ النَّبِيُّ ﷺ قَسَا وَإِنِّي أَصْلَحْتُهَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهُمَا، بَعْضُ: الرَّضَخِيِّ بَعْدَ النَّصْرِ. [راجع: ٥٨٧]

قوله: (باب ذكر معاوية) أي ابن أبي سفيان واسمه صخر ويكنى أيضاً أبا حنظلة بن حرب بن أمية بن عبد شمس، أسلم قبل الفتح، وأسلم أبواه بعده، وصحب النبي ﷺ وكتب له، وولي إمرة دمشق عن عمر بعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان سنة تسع عشرة واستمر عليها بعد ذلك إلى خلافة عثمان، ثم زمان هجرته لعلي وللحسن، ثم اجتمع عليه الناس في سنة إحدى وأربعين إلى أن مات سنة ستين، فكانت ولايته بين إمارة وهجرية وعلكة أكثر من أربعين سنة متوالية.

قوله: (حدثنا المعالي) هو ابن عمران الأزدي الموصل يكنى أبا مسعود، وكان من الصفات النبلاء، وقد لقي بعض التابعين، وتلمذ لسفيان الثوري، وكان يلقب بأقوثة العلماء، وكان الثوري شديد التعظيم له، مات سنة خمس أو ست وثمانين ومائة، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وموضع آخر تقدم في الاستسقاء، وفي الرواة آخر يقال له المعالي بن سليمان أصغر من هذا، ووهب من عكس ذلك على ما يظهر من كلام ابن التين، ومات المعالي بن سليمان سنة ستين وأربع وثلاثين، أخرج له النسائي وحده وأخرج للمعالي بن عمران مع البخاري أبو داود والنسائي.

قوله: (وعنده مولى لابن عباس) هو كريب، روى ذلك محمد بن نصر المروزي في «كتاب الرتر» له من طريق ابن عينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن كريب، وأخرج من طريق علي بن عبد الله بن عباس قال: «بت مع أبي عند معاوية، فراهته أوترت بكعبة،

بني كعب، ومعاذ بن جبل». قَالَ: لَا أَذِي بِنَا بِأَنِّي أَوْ بِمُعَاوِيَةَ. [المطهر: ٣٧٦٠، ٣٨٠٨، ٣٨٠٩، ٤٩٩٩]. أخرجه مسلم: [٢٤٦٤].

قوله: (باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة) أي ابن حذيفة بن ربيعة بن عبد شمس، وكان مولاه أبو حذيفة بن حذيفة من أكابر الصحابة وشهد بدرًا مع النبي ﷺ، وقتل أبوه يومئذ كافراً فسماه ذلك فقال: «كنت أرجو أن أسلم، لما كنت أرى من عقله» واستشهد أبو حذيفة بالبيعة، وأما سالم فكان من السابقين الأولين، وقد أشير في هذا الحديث إلى أنه كان عارفاً بالقرآن، وسبق في كتاب الصلاة أنه كان يوم المهاجرين بقاء لما قدموا من مكة، وشهد سالم بدرًا وما بعدهما، ويقال إن اسم أبيه معقل، وكان مولى لأسرة من الأنصار فتباه أبو حذيفة لما تزوجها فنسب إليه، وسيأتي بيان ذلك في الرضاع، واستشهد سالم بالبيعة أيضاً.

قوله: (ذكر) بالضم ولم أعرف اسم فاعله.

قوله: (عبد الله) أي ابن مسعود، وعبد الله بن عمرو أي ابن العاص.

قوله: (ليلاً به) فيه أن التذميد بعيد الاحتياط، وقوله: (لا أذري بندا بأني أو بمعاد) فيه أن الروايتين تقتضي الترتيب ظاهراً، وتخصيص مولاه الأرمية بأخذ القرآن عنهم إما لأنهم كانوا أكثر ضبطاً له وإثبات لأداته، أو لأنهم تفرغوا لأخذته منه مشافهة وتصلوا لأداته من بعده، فلذلك نسب إلى الأخذ عنهم، لا أنه لم يجمعهم غيرهم.

٢٧- باب مناقب عبد الله بن مسعود

٣٧٥٩- حَدَّثَنَا خُفَّصُ بْنُ غُفْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلِيمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقاً قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرُو: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَأَحَدٍ وَلَا مَعْرُوساً وَقَالَ: «إِنْ مِنْ أَحَدِكُمْ إِلَيَّ أَحْسَنُكُمْ اخْلَافاً». [راجع: ٣٥٥٩]. أخرجه مسلم: [٢٣٢١].

٣٧٦٠- وَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمَسْلَمٍ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ جَبَلٍ». [راجع: ٣٧٥٨]. أخرجه مسلم: [٢٤٦٤].

٣٧٦١- حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ أَبِي غُرَّانَةَ، عَنْ مُبِيرَةَ، عَنْ لُؤْلُؤِ بْنِ أَبِي عُلْفَةَ، دَخَلَ الشَّامَ فَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ بَسِّرْ لِي جَلِيساً صَالِحاً، فَرَأَيْتُ شَيْعاً مُثَلِّباً، فَلَمَّا دَنَا قُلْتُ: أَرَجُو أَنْ يَكُونَ اصِّحَابَ اللَّهِ، قَالَ: مِنْ ابْنِ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: أَقَلُّمْ يَكُنْ لِيَكُنْ صَاحِبُ الْفُطَيْنِ وَالْوَسَادِ وَالْبَطْنَةِ، أَوَّلَمْ يَكُنْ لِيَكُنْ الَّذِي أَمَرَ مِنَ الشُّطَّانِ؟ أَوَّلَمْ يَكُنْ لِيَكُنْ صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي لَا يَخْلُمُهُ غَيْرُهُ، كَيْفَ قَرَأَ ابْنُ أُمِّ عَتِيدٍ: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾. فَقَرَأْتُ: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى. وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى. وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى﴾. قَالَ: الْوَرَايَةُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاهْ إِلَى لِي، فَمَا زَالَ هَؤُلَاءِ حَتَّى كَانُوا يَتَوَكَّلُونِي. [أخرجه مسلم: ٨٢٤ مختصراً].

٣٧٦٢- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَأَلَا حَذِيفَةَ عَنْ رَجُلٍ قَرِيبِ السُّمْتِ وَالْهَذْيِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تَأْخُذَ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا أَظْرِفُ أَحَدًا أَقْرَبَ مَعْنًا وَهَذْيًا وَذَلًّا بِإِسْنَانِي ﷺ مِنْ ابْنِ أُمِّ عَتِيدٍ. [المطهر: ٦٠٩٧].

٣٧٦٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ ﷺ يَقُولُ: قُلَيْسَتْ أَنَا وَأَخِي مِنَ الْجَمَنِ، فَمَكَّنَا حِينًا، مَا لَوْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، لِمَا لَوْى مِنْ دُخُولِهِ وَدُخُولِ أُمِّهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. [المطهر: ٤٣٨٤]. أخرجه مسلم: [٢٤٦٠].

فذكرت ذلك لأبي فقال: يا بني، هو أعلم.

قوله: (فقال دعه) فيه حذف يدل عليه السياق تقديره: فأتى ابن عباس فحكى له ذلك فقال له: دعه، وقوله: «دعه» أي اترك القول فيه والإنكار عليه «فإنه قد صحب» أي فلم يفعل شيئاً إلا بمسند. وفي قوله في الرواية الأخرى (أصاب، إنه فقيه) ما يؤيد ذلك، ولا التفات إلى قول ابن التين: إن الورع بركة لم يقل به الفقهاء، لأن الذي نفاه قول الأكثر، وثبت فيه عدة أحاديث، نعم الأفضل أن يقدمها شفع وأقله ركعتان، واختلف أهل الأفضل وصلها بها أو فصلها؟ وذهب الكوفيون إلى شرطية وصلها وأن الورع بركة لا يجزئ، وشهرة ذلك تفني عن الإطالة فيه. ثم أورد حديث معاوية في النهي عن الصلاة بعد العصر، والغرض منه قوله: «لقد صحبنا النبي» والكلام على الصلاة بعد صلاة العصر تقدم في مكانه في كتاب الصلاة.

(تبيه): هير البخاري في هذه الترجمة بقوله ذكر ولم يقل فضيلة ولا مقبة لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب، لأن ظاهر شهادة ابن عباس له بالفةق والصحة دالة على الفضل الكثير، وقد صنف ابن أبي عاصم جزءاً في مناقبه، وكذلك أبو عمر غلام ثعلب، وأبو بكر النقاش وأورد ابن الجوزي في الموضوعات بعض الأحاديث التي ذكرها ثم ساق من إسحاق بن راهويه أنه قال لم يصح في فضائل معاوية شيء، فهذه النكبة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ مقبة اعتماداً على قول شيخه، لكن بدقيق نظره استنبط ما يدفع به رؤوس الروافض، وقصة السنائي في ذلك مشهورة، وكأنه اعتمد أيضاً على قول شيخه إسحاق، وكذلك في قصة الحاكم. وأخرج ابن الجوزي أيضاً من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أباي ما تقول في علي ومعاوية؟ فاطرق ثم قال: أعلم أن علياً كان كثير الأعداء فقتل أعداءه له حياً فلم يجئوا، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كياداً منهم لعلي، فأشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له، وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، ولذلك جزم إسحاق بن راهويه والسنائي وغيرهما، والله أعلم.

٢٩ - باب مناقب فاطمة عليها السلام

وقال النبي ﷺ: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» [راجع: ٣٦٢٣]

٣٧٦٧ - حدثنا أبو الوليد: حدثنا ابن عتبة، عن عمرو ابن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني، فمن أغضبها أغضبني». [أخرجه مسلم: ٢٤٤٩، بإضافة].

قوله: (باب مناقب فاطمة) أي بنت رسول الله ﷺ رضي الله تعالى عنها، وأما خديجة عليها السلام، ولدت فاطمة في الإسلام، وقيل: قبل البعثة، وتزوجها علي ﷺ بعد بدر في السنة الثانية، ولولدت له وماتت سنة إحدى عشرة بعد النبي ﷺ بسنة أشهر وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة، وقيل: بل عاشت بعده ثمانية وقيل: ثلاثة وقيل: شهرين وقيل: شهراً واحداً، ولها أربع وعشرون سنة وقيل: غير ذلك قليل إحدى وقيل: خمس وقيل: تسع وقيل: عاشت ثلاثين سنة وسيأتي من مناقب فاطمة في ذكر أمها خديجة في أول السيرة النبوية. وأقوى ما يستدل به على تقديم فاطمة على غيرها من نساء عصرها ومن بعدهن ما ذكر من قوله ﷺ أنها سيدة نساء العالمين إلا مريم وأنها وزنت بالنبي ﷺ دون غيرها من بناته فلأنهن من في حياته فكن في صحيفته ومات هو في حياتها فكان في صحيفتها، وكنت أقول ذلك استنباطاً إلى أن وجدته منصوباً: قال أبو جعفر الطبري في تفسير آل عمران من التفسير الكبير من طريق فاطمة بنت الحسين بن علي: إن جدتها فاطمة قالت: «دخل رسول الله ﷺ يوماً وأنا عند عائشة فتناجاني فبيكت، ثم ناجاني ففضحكت، فسألني عائشة عن ذلك فقالت: لقد علمت أنك خيركم بسر رسول الله ﷺ؟ فتركتي. فلما توفي سألت فقالت: «ناجاني» فذكر الحديث في معارضة جبريل له بالقرآن مرتين وأنه قال: «أحسب أنني ميت في عامي هذا وأنه لم تزل امرأة من نساء العالمين مثل ما زرت، فلا تكوني دون امرأة منهن صبراً، فبيكت، فقال: أتت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم فضحكت». قلت: وأصل الحديث في الصحيح دون هذه الزيادة.

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة سيدة نساء أهل الجنة) هو طرف من حديث وصله المؤلف في «علامات النبوة» وعند الحاكم من حديث حنيفة بسند جيد «أبي النبي ﷺ ملك وقال إن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» وقد تقدم في آخر أحاديث الأنبياء ما ورد في بعض طرقه من ذكر مريم عليها السلام وغيرها مشاركة لها في ذلك.

قوله: (عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة) كذا رواه عنه عمرو بن دينار وتابعه الليث وابن ليعة وغيرهما رواه أيوب عن ابن أبي مليكة فقال حسن عبد الله بن الزبير، أخرجه الترمذي وصححه وقال: يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة سمعه منهما جميعاً، ورجع الدارقطني وغيره طريق المسور، والأول أثبت بلا ريب لأن المسور قد روى في هذا الحديث قصة مطولة قد تعلقت في «باب أصهار النبي ﷺ». نعم يحتمل أن يكون ابن الزبير سمع هذه القطعة فقط أو سمعها من المسور فأرسلها.

قوله: (بضعة) بفتح الموحدة وحكي ضمها وكسرها أيضاً وسكون المعجمة أي قطعة لحم.

قوله: (فمن أغضبها أغضبني) استدلل به السهيلي على أن من سبها فإنه يكفر، وتوجيهها أنها تغضب عن سبها، وقد سوى بين غضبها وغضبها ومن أغضبها ﷺ يكفر، وفي هذا التوجيه نظر لا يخفى، وسيأتي بقية ما يتعلق بفضلها في ترجمة والبتها خديجة إن شاء الله تعالى، وفيه أنها أفضل بنات النبي ﷺ، وأما ما أخرجه الطحاوي وغيره من حديث عائشة في قصة عبي بن جابر حارة بن بنت رسول الله ﷺ من مكة وفي آخره «قال النبي ﷺ هي أفضل بناتي أصيبت في» فقد أجاب عنه بعض الأئمة بتقدير ثبوته بأن ذلك كان متقدماً، ثم وهب الله لفاطمة من الأحوال السنية والكمال ما لم يشاركها أحد من نساء هذه الأمة مطلقاً والله أعلم. وقد مضى تقرير أفضليتها في ترجمة مريم من حديث الأنبياء، ويأتي أيضاً في ترجمة خديجة إن شاء الله تعالى.

٣٠ - باب فضائل عائشة رضي الله عنها

٣٧٦٨ - حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب: قال أبو سلمة: إن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يؤمها يا عائشة، هذا جبريل يُقرئكِ السلام». فقالت: وعليه السلام وزخنة الله وبركاته، ترى ما لا أرى نبياً رسول الله ﷺ. [راجع: ٣٢١٧. أخرجه مسلم: ٢٤٤٧].

٣٧٦٩ - حدثنا آدم: حدثنا شعبة قال: وحدثنا عمرو: أخبرنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن مرة، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا: مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وأفضل عائشة على النساء، أفضل الفرد على سائر العالمين». [راجع: ٣٤١١. أخرجه مسلم: ٢٤٣١].

٣٧٧٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثني محمد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الرحمن: أنه سمع أنس بن مالك ﷺ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فضل عائشة على النساء، فضل الفرد على سائر العالمين». [أخرجه مسلم: ٢٤٤٩].

٣٧٧١ - حدثني محمد بن بشار: حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد: حدثنا ابن عون، عن القاسم بن محمد: أن عائشة اشكت، فجاء ابن عباس فقال: يا أم المؤمنين، تقدمين على قرط صدق، على رسول الله ﷺ، وعلى أبي بكر. [انظر: ٤٧٥٣، ٤٧٥٤].

٣٧٧٢ - حدثنا محمد بن بشار: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن الحكم: سمعت أبا وإبل قال: لما بعثت علي عساراً والحسن إلى الكوفة يستنصرهم، خطب عسار فقال: إني لأعلم أنها زوجه في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم ليخبره أو ليأثم. [انظر: ٧١٠٠، ٧١٠١].

٣٧٧٣ - حدثنا غيث بن إسرائيل: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أنها استعارت من أسماء قلابة فهلكت، فأرسل رسول الله ﷺ ناساً من أصحابه ليطلبها، فأذكتهم الصلاة فصلوا

قوله: (هذه عين) يفتح الدال (على فرط) يفتح الفاء والراء بعد ما هملة وهو المتقدم من كل شيء، قال ابن التين: فيه أنه قطع لها بدخول الجنة إذ لا يقول ذلك إلا بتوقيف، وقوله: «على رسول الله» يدل بتكرير العامل، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة النور.

الحديث الخامس: حديث عمار (إني لأعلم أنها زوجة) أي زوجة النبي ﷺ (في الدنيا وفي الآخرة) وعند ابن حبان من طريق سعيد بن كثير عن أبيه «حدثنا عائشة أن النبي ﷺ قال لها: أما ترخين أن تكوني زوجتي في الدنيا والآخرة» ففعل عماراً كان سمع هذا الحديث من النبي ﷺ، وقوله في الحديث: «لتبعموه أو ليأها» قيل: الضمير لعملي لأنه الذي كان عمار يدعو إليه، والذي يظهر أنه لله والمراد بتابع الله اتباع حكمه الشرعي في طاعة الإمام وعدم الخروج عليه، ولعله أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ فَإِنَّهُ أَمْرٌ حَقِيقِي عَوِطٍ بِهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَهُمَا كَانَتْ أُمُ سَلْمَةَ تَقُولُ: لَا يَمْرُكِي ظَهْرٌ بِعِيرٍ حَتَّى أَتَى النَّبِيَّ ﷺ. وَالْعَمْرُ فِي ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُمَا كَانَتْ تَتَوَلَّاهُ هِيَ وَطَلْعَةُ وَالزَّبِيرُ، وَكَانَ مَرَادُهُمْ لِقَاحُ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَأَخَذَ الْقَصَاصَ مِنْ قَتْلَةِ حُشَاةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ أَجْمَعِينَ، وَكَانَ رَأْيِي عَلَى الْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّاعَةِ وَطَلَبِ أَوْلِيَاءِ الْمُتَوَلَّى الْقَصَاصَ عَنْ بَيْتِ عَلَيْهِ الْقَتْلَ بِشَرْطِهِ.

الحديث السادس: حديث عائشة في قصة القلادة، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول كتاب التيميم، قال ابن التين: ليست هذه اللفظة مخفوفة، يعني أنهم أتوا بالعقد، أي أن المخفوف قولها: «فأترنا البعير فوجدنا العقد تحته».

الحديث السابع

قوله: عن هشام عن أبيه: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان في مرضه جعل يلهو بالحديث) وهذا صورته مرسل، ولكن تبين أنه موصول عن عائشة في آخر الحديث حيث قال: «وقالت عائشة: فلما كان يومي سكن» وسيأتي في الوفاة من وجه آخر موصولاً كله، ويأتي سائر شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

قال الكرماني: قولها: «سكن» أي مات أو سكنت عن ذلك القول. قلت: الثاني هو الصحيح، والأول خطأ صريح، قال ابن التين: في الرواية الأخرى «إنهن أذن له أن يقيم عند عائشة» فظاهر بخلاف هذا، ويصحح باحتمال أن يكن أذن له بعد أن صار إلى يومها، يعني فيتمتع بالإذن بالمستقبل، وهو جمع حسن.

الحديث الثامن: حديثها في أن الناس كانوا يتحرون بهذا يوم عائشة، وفيه «والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الحبة، وقوله في أوله: «حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب» كذلك للأكثر، ووقع في رواية القاسبي وعبود عن أبي زيد المروزي «عبيد الله» بالتصغير والصواب بالتكثير، وقوله في هذه الرواية: «يقال يا أم سلمة لا تؤذي في عائشة فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها» وقع في الحبة «فإن الوحي لم يأتي وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة، فقلت: أتوب إلى الله تعالى» وفي هذا الحديث مقبلة عظيمة لعائشة، وقد استدل به على فضل عائشة على خديجة، وليس ذلك بلامرئ: أحدهما: احتمال أن لا يكون أراد إدخال خديجة في هذا، وإن المراد بقوله «منكن» المخاطبة وهي أم سلمة ومن أرسلها أو من كان موجوداً حينئذ من النساء، والثاني: على تقدير إرادة الدخول فلا يلزم من ثبوت خصوصية شيء من الفضائل ثبوت الفضل المطلق كحديث «أفروكم أبي وأفرضكم زيد» ونحو ذلك، ونما يسأل عن الحكمة في اختصاص عائشة بذلك، فقيل لكان أيها، وأنه لا يمكن يفارق النبي ﷺ في أغلب أحواله، فسرى سره لآبائه مع ما كان لها من مزيد حبه ﷺ، ولين: إنها كانت تتبأف في تنظيف ثيابها التي تلبس فيها مع النبي ﷺ، والعلم عند الله تعالى، وسيأتي مزيد لها في ترجمة خديجة إن شاء الله تعالى، قال السبكي الكبير: الذي ندين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة، والخلاف شهير ولكن الحق أحق أن يتبع. وقال ابن تيمية: جهات الفضل بين خديجة وعائشة متقاربة، وكأني رأي التوقف. وقال ابن القيم: إن أريد بالتفضيل كثرة التراب عند الله فذاك أمر لا يطلع عليه، فإن عمل القلوب أفضل من عمل الجوارح، وإن أريد كثرة العلم فعائشة لا محالة، وإن أريد شرف الأصل ففاطمة لا محالة، وهي فضيلة لا يشاركها فيها غير أخواتها، وإن أريد شرف السيادة فقد ثبت النص لفاطمة وحدها. قلت: استازت فاطمة عن أخواتها بأنهن من في حياة النبي ﷺ، كما تقدم، وأما ما امتازت بها عائشة من فضل العلم فإن لخديجة ما يقابله وهي أنها أول من أجاب إلى الإسلام ودعا إليه وأعان على نبوته بالنص والمال والتوجه التام؛ فلها مثل أجر من جاء بعدها، ولا يقدر قدر ذلك إلا الله. ولين: اتسعت الإجماع على فضيلة فاطمة، وبقي الخلاف بين عائشة وخديجة.

بغير وضوء، فلما أتوا النبي ﷺ شكوا ذلك إليه، فزكته أمة التيميم، فقال أسيد بن حضير: جزاك الله خيراً، فوالله ما نزل بلاء أمراً قط، إلا جعل الله لك منه مغزواً، وجعل للمسلمين فيه بركة. [راجع: ٣٣٤. أخرجه مسلم: ٣١٧ مطولاً].

٣٧٧٤- حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَافَةَ: عَنْ هِشَامٍ: عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَانَ فِي مَرَضِهِ، جَعَلَ يَلْهُو فِي بَيْتِهِ، وَيَقُولُ: «إِنِّي أَنَا عَدُوٌّ، إِنِّي أَنَا عَدُوٌّ». جِزْماً عَلَى تَبَرُّ عَائِشَةَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي سَكَنَ. [راجع: ٨٩٠. أخرجه مسلم: ٢٤٤٣].

٣٧٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حُشَاةٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّونَ بِهَذَا يَوْمَ عَائِشَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاجْتَمَعَ صَوَاحِبِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقُلْنَ: يَا أُمُّ سَلَمَةَ، وَاللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَحَرَّونَ بِهَذَا يَوْمَ عَائِشَةَ، وَإِنَّا نُرِيدُ الْخَيْرَ كَمَا نُرِيدُهُ عَائِشَةَ، فَمَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ يَأْتِي النَّاسَ أَنْ يَهْتَدُوا إِلَيْهِ حَيْثُ مَا كَانَ، أَوْ حَيْثُ كَانَ، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ أُمِّ سَلَمَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: فَاهْرَضَ عَنِّي، فَلَمَّا عَادَ إِلَيَّ ذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَاهْرَضَ عَنِّي، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّانِيَةِ ذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ: «يَا أُمُّ سَلَمَةَ لَا تَذَيُّي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْوَحْيُ وَأَنَا فِي لِحَافِ امْرَأَةٍ مِنْكُمْ غَيْرَهَا». [راجع: ٢٥٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٤١].

قوله: (باب فضل عائشة رضي الله عنها) هي الصديقة بنت الصديق وأما هم رومان تقدم ذكرها في علامات النبوة، وكان مولدها في الإسلام قبل الهجرة بثمان سنين أو نحوها. ومات النبي ﷺ ولها نحو ثمانية عشر عاماً، وقد حفظت عنه شيئاً كثيراً وعاشت بعده قريباً من خمسين سنة، فآثر الناس الأخذ عنها، ونقلوا عنها الأحكام والأدب شيئاً كثيراً حتى قيل إن ربع الأحكام الشرعية منقول عنها ورضي الله عنها. وكان موتها في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين وقيل: في التي بعدها، ولم تلد للنبي ﷺ شيئاً على الصواب، وسألتها أن تكتفي فقال: أكتفي بأبي أنتك فانتكت أم عبد الله وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أنه كتبا بذلك لما أحضر إليه ابن الزبير ليحكيه فقال: «هو عبد الله وأنت أم عبد الله». قالت فلم أزل أكتي بها» ثم ذكر فيه المصنف ثمانية أحاديث.

الأول:

قوله: (يا عائش) بضم الشين ويجوز فتحها، وكذلك يجوز ذلك في كل اسم مرخم.

قوله: (تري ما لا أرى، تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو من قول عائشة، وقد استنبط بعضهم من هذا الحديث فضل خديجة على عائشة لأن النبي ورد في حق خديجة أن النبي ﷺ قال لها: «إن جبريل يقرئك السلام من ربك» وأطلق هنا السلام من جبريل نفسه، وسيأتي تقرير ذلك في مناقب خديجة.

الحديث الثاني: حديث أبي موسى «كل بتليث الميم من الرجال كثير» وتقدم الكلام عليه في قصة موسى عليه السلام عند الكلام على هذا الحديث في ذكر آسية امرأة فرعون وتقرير أن قوله: «وفضل عائشة إلخ» لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة، وقد أشار ابن حبان إلى أن أفضليتها التي يدل عليها هذا الحديث وغيره مقيدة بنسائه النبي ﷺ حتى لا يدخل فيها مثل فاطمة عليها السلام جماعاً بين هذا الحديث وبين حديث «أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة» الحديث، وقد أخرجه الحاكم بهذا اللفظ من حديث ابن عباس، وسيأتي في مناقب خديجة من حديث علي مرفوعاً «خير نساها خديجة» وسيأتي بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى، وقوله: «كفضل الثريد» زاد معمر من وجه آخر «مرث اللحم» وهو اسم الثريد الكامل، وعليه قوله الشاعر:

إذا ما الخير نادى بلحسم فذاك أمانة الله الشريف

الحديث الثالث: حديث أنس «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد» وهو طرف من الحديث الذي قبله، وكان المصنف أخذ منه لفظ الترجمة فقال: «فضل عائشة» ولم يقل مناقب ولا ذكر كما قال في غيرها.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس.

قوله: (إن عائشة اشكت) أي ضعفت.

قوله: (غيلان بن جبريل) هو الموالي بكسر الميم وسكون العين المهمله وفتح الواو بعدها لام، ومعمل بطن من الأزدي، ونسبه ابن حبان حياً وهو، وهو تابعي ثقة قليل الحديث ليس له عن أنس شيء، إلا في البخاري، وتقدم له حديث في الصلاة ويأتي له في آخر الرقاق.

قوله: (قلت لأنس أرايت اسم الأنصار) يعني أخبرني عن تسمية الأوس والخزرج والأنصار.

قوله: (كما ندخل) كنا في هذه الرواية بنصر أداة المعطف، وهو من كلام غيلان لا من كلام أنس، وسيأتي بعد قليل قيل «باب القسامة في الجاهلية» من وجه آخر عن مهدي بن ميمون عن غيلان قال: «كنا نأتي أنس بن مالك» الحديث ولم يذكر ما قبله.

قوله: (كما ندخل على أنس) أي بالبرصة.

قوله: (ويقبل علي) أي غاطباً لي.

قوله: (فعل قومك كذا) أي يحكي ما كان من مآثرهم في المغازي ونصر الإسلام.

قوله: (كان يوم بعثت) بضم الموحدة وتخفيف المهمله وآخره مثله وحكى العسكري أن بعض رواه عن الخليل بن أحد وصفه بالغين المعجمة، وذكر الأزهري أن الذي وصفه الليث الرازي عن الخليل، وحكى الفزاز في «الجامع» أنه يقال بفتح أوله أيضاً، وذكر عياض أن الأصلي رواه بالوجهين أي بالعين المهمله والمعجمة. وأن الذي وقع في رواية أبي ذر بالغين المعجمة وجهاً واحداً. ويقال إن أبا عبيدة ذكره بالمعجمة أيضاً، وهو مكان ويقال حصن وقيل مزرعة عند بني قريظة على ميلين من المدينة، كانت به وقعة بين الأوس والخزرج، فقتل فيها كثير منهم. وكان رئيس الأوس فيه حضير واللد أسيد بن حضير وكان يقال له حضير الكتاب وبه قتل، وكان رئيس الخزرج يومئذ عمرو بن النعمان البياضي فقتل فيها أيضاً، وكان النصر فيها أولاً للخزرج ثم ثبتهم حضير فرجعوا وانتصرت الأوس وجرح حضير يومئذ فمات فيها، وفلك قبل الهجرة بخمسين سنين وقيل: بأربع وقيل: بأكثر والأول أصح، وذكر أبو الفرج الأصبهاني أن سبب ذلك أنه كان من قاعدتهم أن الأصل لا يقتل بالخليف، فقتل رجل من الأوس حليفاً للخزرج، فأرادوا أن يقيدهوا فامتنوا، ففرقت عليهم الحرب لأجل ذلك، فقتل فيها من أكابرهم من كان لا يؤمن، أي يتكبر ويأفك أن يدخل في الإسلام حتى لا يكون تحت حكم غيره، وقد كان بقي منهم من هذا النحو عبد الله بن أبي ابن سلول وقصته في ذلك مشهورة مذكورة في هذا الكتاب وغيره.

قوله: (صروا لهم) بفتح المهمله والراء والواو أي خيارهم، والسرورات جمع سرارة بفتح المهمله وتخفيف الراء، والسرارة جمع سري وهو الشرف.

قوله: (وجرحوا) كذا لاكثر بضم الجيم والراء المكسورة مقلاً وخففاً ثم مهمله، وللأصلي يجمعين خففاً أي اضطرب قولهم من قولهم، جرح الخاتم إذا جال في الكف، وعند ابن أبي صفرة بفتح المهمله ثم جيم من الحرج وهو ضيق الصدر، وللمستمل وعبدوس والقياسي «وخرجوا» بفتح الخاء والراء من الحرج، وصوب ابن الأثير الأول وصوب غيره الثالث، والله أعلم.

قوله: (يوم فتح مكة) أي عام فتح مكة، لأن الغنائم المشار إليها كانت غنائم حنين، وكان ذلك بعد الفتح بشهرين.

قوله: (وأعطى قريشاً) أي جملة حالية، وقوله: «وسيرنا نطير من دماهم» هو من القلب والأصل ودماهم نطير من سيرنا، ويعتمد أن يكون «من» بمعنى الباء الموحدة، ويالغ في جعل الدم قطر السيوف، وسيأتي شرح هذا الحديث في غزوة حنين.

٢- باب قول النبي ﷺ: «لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ»

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [رواج: ٤٣٣٠].

٣٧٧٩ ح- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْصَارُ سَلَكُوا وَايِدَا، أَوْ شُعْبَا، لَسَلَكْتُ فِي وَايِدَا الْأَنْصَارِ، وَلَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا ظَلَمَ بِأَيِّ وَأُمِّي، آوَتْهُ وَنَصَرَتْهُ، أَوْ كَلِمَةً أُخْرَى.

(لرح): ذكر الراعي أن أزواج النبي ﷺ أفضل نساء هذه الأمة، فإن استثنت فاطمة لكونها بضمه فأخواتها شاركتها. وقد أخرج الطحاوي والحاكم بسند جيد عن عائشة أن النبي ﷺ قال في حق زينب ابنته لما أوفيت عند خروجها من مكة «هي أفضل بنتي، أصيبت في» وقد وقع في خطبة عثمان حفصة زيادة في مسند أبي يعلى «تزوج عثمان خيراً من حفصة، وتزوج حفصة خيراً من عثمان» والجواب عن قصة زينب تقدم، ويعتمد أن يقدر «من» وأن يقال كان ذلك قبل أن يحصل لفاطمة جهة التفضيل التي امتازت بها عن غيرها من أخواتها كما تقدم، قال ابن التين: فيه أن الزوج لا يلزمه النسوة في الثقة بل يفضل من شاء بعد أن يقرم للأخرى بما يلزمه لها، قال: ويمكن أن لا يكون فيها دليل لاحتمال أن يكون من خصائصه، كما قيل: إن القسم لم يكن واجباً عليه وإنما كان يتبرع به.



٦٣- كتاب مناقب الأنصار

١- باب مناقب الأنصار

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩]

٣٧٧٦ ح- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مُهَدِي بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَبْرِ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: أَرَأَيْتَ اسْمَ الْأَنْصَارِ، كَتُمْتُ تَسْمُونَ بِهِ، أَمْ سَمَّاكُمْ اللَّهُ؟ قَالَ: بَلْ سَمَّاَنَا اللَّهُ.

كَمَا نَدْعُلُ عَلَى أَنْسٍ، فَحَدَّثَنَا بِمَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ وَمَنَاجِدِهِمْ، وَيَقْبَلُ عَلَيَّ، أَوْ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَزْدِ، يَقُولُ: قُلْتُ قَوْمُكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا. [انظر: ٤٣٨٤٤].

٣٧٧٧ ح- حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ بُعِثَ يَوْمًا قَدُمَةُ اللَّهِ يُرْسُولُهُ ﷺ، قَدِيمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْدَ الْفَرَقِ مَلَأَهُمْ، وَفُيْتُ سَرَوَاتُهُمْ وَجَرَحُوا، فَقَدِمْتُ اللَّهَ يُرْسُولُهُ ﷺ فِي ذُخُولِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ. [انظر: ٣٨٤٦، ٣٨٩٣].

٣٧٧٨ ح- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الْفَيْحَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنْسًا ﷺ يَقُولُ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ، وَأَعْطَى قُرَيْشًا: وَاللَّهِ إِنَّ هَذَا لَهَوُ الْعَجَبِ، إِنَّ سَوْقًا نَطَرُ مِنْ دِيَارِ قُرَيْشٍ، وَغَدَابَنَا تَرُدُّ عَلَيْنَا، قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَا الْأَنْصَارَ، قَالَ: قَالَتْ: مَا الَّذِي يَلْعَنِي عَنْكُمْ. وَكَانُوا لَا يَكْلَبُونَ، فَقَالُوا: هُوَ الَّذِي بَلَغَتْ، قَالَ: «أَوَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْغَنَائِمِ إِلَى يَدِيهِمْ، وَتَرْجِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَدِيهِمْ؟ لَوْ سَلَكْتُ الْأَنْصَارَ وَايِدَا، أَوْ شُعْبَا، لَسَلَكْتُ وَايِدَا الْأَنْصَارِ أَوْ جَعَلَهُمْ». [رواج: ٣١٤٦، أخرجه مسلم: ١٠٥٩].

قوله: (باب مناقب الأنصار) هو اسم إسلامي، سمي به النبي ﷺ الأوس والخزرج وحلفاءهم كما في حديث أنس. والأوس ينسبون إلى أوس بن حارثة، والخزرج ينسبون إلى الخزرج بن الحارثة، ومما ابتنا قيلة، وهو اسم أمهم وأبؤهم هو حارثة بن عمرو بن عامر الذي يجمع إليه أنساب الأزدي. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ الآية [الحشر: ٩] تقدم شرحه في أول مناقب عثمان. وزعم محمد بن الحسن بن زيالة أن الإيمان اسم من أسماء المدينة، واحتج بالأية ولا حاجة له فيها.

قوله: (حدثنا مهدي) هو ابن ميمون.

شاه الله تعالى.

قوله: (باب مناقب الأنصار: القسم بيننا وبينهم النخل) أي المهاجرين، وقد سبق الكلام عليه في المزارعة، وفيه فضيلة ظاهرة للأشجار.

قوله: (ويشركونا في الصن) في رواية الكشيبي: «في الأمر» أي الحاصل من ذلك، ومع من قورم امرأه بكسر الميم أي تز.

٤- باب حُبِّ الأنصارِ مِنَ الإيمانِ

٣٧٨٣- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ يَمِينٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ قَابَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ التَّوَّابَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ - أَوْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ -: «الْأَنْصَارُ لَا يُجِبُهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُعْطِيهِمْ إِلَّا مُتَّقِيٌّ، فَمَنْ أَحْبَبَهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ» [أخرجه مسلم: ٧٥].

٣٧٨٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْفَقَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ». [راجع: ١٧، أخرجه مسلم: ٧٤].

قوله: (باب حب الأنصار) أي فضله، ذكر فيه حديث البراء «لا يجمع إلا مؤمن» وحديث انس «آية الإيمان حب الأنصار» قال ابن التين: المراد حب جميعهم وبغض جميعهم، لأن ذلك إما يكون للدين، ومن أبغض بعضهم لمضى يسوغ البغض له فليس داخلًا في ذلك، وهو تقرير حسن. وقد سبق الكلام على شرح الحديث في كتاب الإيمان.

٥- باب قولِ النبي ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»

٣٧٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا: عَبْدُ الْغَفِيِّ، عَنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ مُغْلِبِينَ - قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - «يَنْ غُورِي، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مُبْتَلًا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ».

قَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [أظر: ٥١٨٠، أخرجه مسلم: ٢٥٠٨].

٣٧٨٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَمَتَّهَا صَبِي لَهَا، فَكَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ كُنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». مَرَّتَيْنِ. [أظر: ٥٢٣٤، ٦٦٤٥، أخرجه مسلم: ٢٥٠٩].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للأنصار أنتم أحب الناس إلي) هو على طريق الإجمال، أي مجموعكم أحب إلي من مجموع غيركم، فلا يعارض قوله في الحديث الماضي في جواب «من أحب الناس إليك؟ قال: أبو بكر» الحديث.

قوله: (حسبت أنه قال من عرس) الشك فيه من الراوي.

قوله: (فقام النبي صلى الله عليه وسلم مخلصاً بضم أوله وسكون ثانيه وكسر اللخة، قال ابن التين: هذا وقع رابعاً، والذي ذكره أهل اللغة: مثل الرجل يفتح الميم وضم اللخة مثلاً إذا انتصب قائماً، ثلاثي، انتهى. وفي رواية ثاني في «الكناح» مثلاً بالتشديد أي مكلفاً نفسه ذلك فلذلك عدى فعله قاله عياض، ووقع في الكناح بلفظ «ممتاً» بضم أوله وسكون ثانيه وكسر اللخة بضمها نون أي طويلاً، أو هو من المنة أي عليهم فيكون بالتشديد.

قوله في الطريق الأخرى: (جاءت امرأة ومعهما صبي لها) لم أفت على اسمها.

قوله: (فكلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي أجابها عما سأله، أو ابتناها بالكلام تأنيباً.

[أظر: ٥٢٤٤، وأظر في مناقب الأنصار، باب ٤٥].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار» قاله عبد الله بن زيد) هو طرف من حديث سيأتي شرحه في غزوة حنين، قال الخطابي: أراد ﷺ بذلك استجابة قلوب الأنصار حيث رضي أن يكون واحداً منهم لولا ما منعه من سمة الهجرة، وأطال بذلك بما لا طائل فيه.

قوله: (فقال أبو هريرة ما ظلم أي ما تعدى في القول للذكور ولا اصطلم فوق حقهم، ثم بين ذلك بقوله: «أوروه ونصروه».

قوله: (أو كلمة أخرى) لعل المراد وواسوه وواسوا أصحابه بأموالهم، وقوله: «السلكت في وادي الأنصار» أراد بذلك حسن موافقتهم لما شاهد من حسن الجوار والوفاء بالعهود، وليس المراد أن يصير تابعاً لهم بل هو المتبع المطاع المقترض الطاعة على كل مؤمن.

٣- باب إحياء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار

٣٧٨٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: لَمَّا قَامُوا الْمَدِينَةَ أَخْبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ لِيُتَدَارَخَتَنِ: إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالاً، فَاقْبِسْ مَالِي بَصْنَةً، وَلِي امْرَأَتَانِ، فَأَنْظُرْ أَحَبَّهُمَا إِلَيْكَ فَسَمِّهَا لِي أَطْلُقَهَا، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَوَّضْهَا. قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، أَنْتَ سَوَّلَكُمُ؟ فَتَوَّاهُ عَلَى سَوِيٍّ يَبِي قَيْنَاعَ، فَمَا انْقَلَبَ إِلَّا وَتَمَّةٌ فَضَلَّ مِنَ الْبَطْنِ وَسَعْنٌ، ثُمَّ تَابَعَ الْعَدُوَّ، ثُمَّ جَاءَ يَوْمًا وَبِهِ امْرُؤٌ صَفْرَاءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْمٌ». قَالَ: تَوَزَّجْتُ، قَالَ: «كَمْ سَمِعْتُ إِلَيْهَا». قَالَ: نَوَافَةٌ مِنْ فَحْبٍ، أَوْ وَزَنَ نَوَافَةً مِنْ فَحْبٍ. حَدَّثَ إِبرَاهِيمُ. [راجع: ٢٠٤٨].

٣٧٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَخَى النَّبِيِّ ﷺ يَتِيمٌ وَتَيْنَ سَعْدٍ ابْنِ الرَّبِيعِ، وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ، فَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ عَلِمْتُ الْأَنْصَارَ أَنِّي مِنْ أَكْثَرِهِمَا مَالاً، سَأَلِسْتُمُ مَالِي تَبِي وَتَبَنَيْتَ حُطْرَيْنِ، وَلِي امْرَأَتَانِ، فَأَنْظُرْ أَحَبَّهُمَا إِلَيْكَ فَأَطْلُقْهَا، حَتَّى إِذَا حَلَّتْ تَوَزَّجْتُهَا، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ، لَمْ يَرْجِعْ يَوْمَئِذٍ حَتَّى انْقَضَتْ نَهْجًا مِنْ سَعْنٍ وَالْبَطْنِ، لَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيراً حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَلَّوْهُ وَخَرَّ مِنْ صَفْرَاءُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْمٌ». قَالَ: تَوَزَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «مَا سَمِعْتُ إِلَيْهَا». قَالَ: وَزَنَ نَوَافَةً مِنْ فَحْبٍ، أَوْ نَوَافَةً مِنْ فَحْبٍ، فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَكُنْ بِشَاةٍ». [راجع: ٢٠٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، آخره بلفظ مختلف وبزيادة].

٣٧٨٢- حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو حَمْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَايْدِ، عَنْ الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ: أَقْسَمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الْخُلُقُ. قَالَ: «لَا». قَالَ: يَكْفُرُونَا الْمُتَوَنَّةُ وَيَشْرِكُونَا فِي الشُّعْرِ. قَالُوا: سَوِّحًا وَأَطْفًا. [راجع: ٢٣٢٥].

قوله: (باب إحياء النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار) سيأتي بسط القول فيه في أبواب الهجرة قيل للمغازي.

قوله: (عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وهذا صورته مرسل، وقد تقدم في أوائل البيع من طريق ظاهر الاتصال.

قوله: (لما قدموا المدينة) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع، أي ابن عمرو بن أبي زهير الأنصاري الحزرجي، أحد النقباء، استشهد بأحد، وسيأتي بيان ذلك في المغازي، وسيأتي شرح قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف في الوليمة من كتاب النكاح، وكذا حديث انس الذي بعده في المغزى إن

٦- باب أنبا الأنصار

٣٧٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ

يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ عَمِيرَ دُورِ
الْأَنْصَارِ كَانَ يَتَّبِعُ النَّجَّارَ، ثُمَّ عَتِيدًا لِأَهْلِهِ، ثُمَّ دَارَ بَيْنَ الْحَارِثِ، ثُمَّ يَتَّبِعُ سَاعِدَةَ،
وَلَمَّا كُنَّ دُورِ الْأَنْصَارِ خَيْرٌ». فَلَمَّا جَاءَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ أَبُو أَسِيدٍ: أَلَمْ تَرَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ الْأَنْصَارِ، فَجَعَلْنَا آخِرًا؟ فَأَذْرَكَ سَعْدُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، عَمِيرَ دُورِ الْأَنْصَارِ فَعَجَلْنَا آخِرًا، فَقَالَ: «أَوَلَيْسَ بِخَيْرِكُمْ أَنْ
تَكُونُوا مِنَ الْخِيَارِ». [إرجع: ١٤٨١، أخرجه مسلم: ٣٩٢، بقطعة لم ترد في هذه الطرق].

قوله: (باب فضل دور الأنصار أي منازلهم).

قوله: (عن أنس) في رواية عبد الصمد الملقبة هنا «سمعت أنسًا» وسأذكر من
وصلها.

قوله: (عن أبي أسيد) بالتصغير وهو الساعدي، وهو مشهور بكنيته، ويقال اسمه
مالك.

قوله: (خير دور الأنصار بنو النجار) هم من المخزرج، والنجار هم تيم الله،
وسمي بذلك لأنه ضرب رجلًا فخره فقيل له النجار، وهو ابن ثعلبة بن عمرو بن
المخزرج.

قوله: (لم بنو عبد الأشهل) هم من الأوس، وهو عبد الأشهل بن جشم بن
الحارث بن المخزرج الأصغر بن عمرو بن مالك بن الأوس بن حارثة، كنا وقع في هذه
الطريق، ولكن وقع في رواية معمر بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة وأبي
سلمة عن أبي هريرة «قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم بخير دور الأنصار؟ قالوا: بلى.
قال: بنو عبد الأشهل وهم رطع سعد بن معاذ قالوا: ثم من يا رسول الله؟ قال: ثم بنو
النجار». فذكر الحديث وفي آخره «قال معمر: وأخبرني ثابت وثلاثة أنهما سمعا أنس بن
مالك يذكر هذا الحديث، إلا أنه قال بنو النجار ثم بنو عبد الأشهل» أخرجه أحمد،
وأخرجه مسلم من طريق صالح بن كيسان عن الزهري دون ما بعده من رواية معمر عن
ثابت وثلاثة، وأخرج مسلم أيضًا من طريق أبي الزناد عن أبي سلمة عن أبي أسيد مثل
رواية أنس عن أبي أسيد، فقد اختلف على أبي سلمة في إسناده هل شيخه أبو أسيد
أو أبو هريرة، ومثله قد قدم عبد الأشهل على بني النجار أو بالعكس؟ وأما رواية أنس
في تقديم بني النجار فلم يختلف عليه فيها، ويؤيدها رواية إبراهيم بن محمد بن طلحة عن
أبي أسيد، وهي عند مسلم أيضًا وفيها تقديم بني النجار على بني عبد الأشهل. ويؤيد
النجار هم أحوال جد رسول الله ﷺ لأن والدته عبد المطلب منهم، وعليهم نزل لما قدم
المنية، فلم يزلوا على غيرهم، وكان أنس منهم فله مزيد عناية بحفظ فضائلهم.

قوله: (لم بنو الحارث بن المخزرج) أي الأكبر أي ابن عمرو بن مالك بن
الأوس المذكور ابن حارثة.

قوله: (لم بنو ساعدة) هم المخزرج أيضًا، وساعدة هو ابن كعب بن المخزرج
الأكبر.

قوله: (خير دور الأنصار) وفي كل دور الأنصار خير الأول بمعنى أفضل
والثانية اسم أي الفضل حاصل في جميع الأنصار وإن تفاوت مراتبه.

قوله: (وقال سعد) أي ابن عبادة كما في الرواية الملقبة التي بعد هذا، وهو من بني
ساعدة أيضًا، وكان كبيرهم يومئذ.

قوله: (ما أرى) بفتح المعزة من الرؤية وهي من إطلاقاتها على المسحوق، ويعتدل
أن يكون من الاعتقاد ويجوز ضمها بمعنى الظن، ووقع في رواية أبي الزناد المذكورة
فوجد سعد بن عبادة في نفسه فقال: خلفنا فكانت أشر الأريفة، وأراد كلام رسول الله ﷺ
في ذلك فقال له ابن أخيه سهل: أذهب لترد على رسول الله ﷺ أمره ورسوله الله أعلم،
أو ليس حسبك أن تكون رابع أريفة؟ فرجع.

قوله: (فقبل) قد فعلكم لم أتق على اسم الذي قال له ذلك، ويعتدل أن يكون
هو ابن أخيه المذكور قبل.

قوله: (وقال عبد الصمد إلخ) يأتي موصولاً في مناقب سعد بن عبادة.

قوله في رواية أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف: (بنو النجار وبنو
عبد الأشهل) كنا ذكره بالاولى ورواية أنس بن، وكذا رواية ابن حيد المذكورة بعدها،
وله إشعار بأن الرواة قد يفهم منها الترتيب، وإنما فهم الترتيب من جهة التقديم لا بمجرد

٣٧٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرُو:
سَمِعْتُ أَبَا حَفْصَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: قَالَ: قَالَ الْأَنْصَارُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِكُلِّ نَبِيٍّ
أَنْبَاءٌ، وَإِنَّا قَدِ ابْتِغَاءً، فَاذْغِ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ أَنْبَاءَنَا مِنَّا، فَذْغَا بِهِ، فَحَمِيتُ ذَلِكَ
إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: قَدْ زَعَمَ ذَلِكَ زَيْدٌ. [إرجع: ٣٧٨٨].

٣٧٨٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مَرْثَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا
حَفْصَةَ، وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ: قَالَ: قَالَ الْأَنْصَارُ: إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ أَنْبَاءٌ، وَإِنَّا قَدِ ابْتِغَاءً،
فَاذْغِ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ أَنْبَاءَنَا مِنَّا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَنْبَاءَهُمْ مِنْهُمْ».

قَالَ عُمَرُو: فَذَكَرْتُهُ لِابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: قَدْ زَعَمَ ذَلِكَ زَيْدٌ، قَالَ شُعْبَةُ:
أَخْبَنُ زَيْدٌ بْنُ أَرْقَمَ. [إرجع: ٣٧٨٧].

قوله: (باب أنبا الأنصار) أي من الخلفاء والملوك.

قوله: (عن عمرو) هو ابن مرة كما في الرواية التي تليها.

قوله: (سمعت أبا حفصة) بالمهمل والزاي اسمه طلحة بن زيد مولى قرظة بن كعب
الأنصاري، وقرظة بفتح القاف والراء والظاء للمجعة صحابي معروف، وهو ابن كعب
بن ثعلبة بن عمرو بن كعب أو عامر بن زيد مناة أنصاري خزرجي، مات في ولاية
المغيرة على الكوفة لمعاوية وذلك في حدود سنة حسين.

قوله: (أن يجعل أنبا منا) أي قال لهم الأنصار حتى تتناولهم الوصية بهم
بالإسكان إليهم وغو ذلك.

قوله: (فذاغ به) أي بما سألو، وبين ذلك في الرواية التي تليها بلفظ «فقال اللهم
اجعل أنباهم منهم».

قوله: (فصحت به) أي نقلته وهو بالتخفيف، وأما بتشديد الميم فمعناه أبلغت على
جهة الإسناد، وقيل ذلك عمرو بن مرة كما في الرواية التي تليها، وابن أبي ليلى هو عبد
الرحمن.

قوله: (قد زعم ذلك زيد) زاد في الرواية التي تليها «قال شعبة أظنه زيد بن
أرقم، وكأنه احتمل عنه أن يكون ابن أبي ليلى لواد بقوله: «قد زعم ذلك زيد» أي زيد
آخر غير ابن أرقم كزيد بن ثابت، لكن الذي ظنه شعبة صحيح، فقد رواه أبو نعيم في
المستخرج من طريق علي بن الحميد جازما به. وقوله: «زعم» أي قال كما قدما مسرورا
أن لغة أهل الحجاز تطلق الزعم على القول.

٧- باب فضل دور الأنصار

٣٧٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ
قَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي أَسِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ دُورِ
الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ، ثُمَّ بَنُو عَتِيدٍ لِأَهْلِهِ، ثُمَّ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ خَزْرَجٍ، ثُمَّ بَنُو
سَاعِدَةَ، وَلَمَّا كُنَّ دُورِ الْأَنْصَارِ خَيْرٌ».

فَقَالَ سَعْدُ: مَا أَرَى النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا قَدْ فَعَلَ عَلَيْنَا قَبِيلٌ: قَدْ فَضَّلَكُمْ عَلَى
كَبِيرٍ.

وَقَالَ عَتِيدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَادَةُ: سَمِعْتُ أَنَسًا: قَالَ أَبُو أَسِيدٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: [إرجع: ٣٧٩٠، ٣٨٠٧، ٤٩٠٥٣،
أخرجه مسلم: ٢٠١١].

٣٧٩٠- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ الطَّلَحِيُّ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى: قَالَ
أَبُو سَلَمَةَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خَيْرُ الْأَنْصَارِ، أَوْ قَالَ:
خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ، وَبَنُو عَتِيدٍ لِأَهْلِهِ، وَبَنُو الْحَارِثِ، وَبَنُو سَاعِدَةَ».

[إرجع: ٣٧٨٩، أخرجه مسلم: ٢٠١١].

الروا.

قصة أخرى غير هذه، فحدثني يحيى بن سعيد تقدم في الجزية، وحدث هشام بن أبي المغازي. ووقع لهذا الحديث قصة أخرى من وجه آخر: فأخرج الشافعي من رواية محمد بن إبراهيم التي إلى أسيد بن حضير «طلب من النبي ﷺ لأهل بيتين من الأنصار، فأمر لكل بيت بوسق من تمر وشطر من شعير، فقال أسيد: «يا رسول الله، جزاك الله عنا خيراً». فقال: وأنتم فجزاكم الله خيراً يا معشر الأنصار، وإنكم لأخفة صبر، وإنكم ستلقون بعدي أثرة» الحديث. وقوله: «إنكم لأخفة صبر» أخرجه الترمذي والحاكم من وجه آخر عن أنس عن أبي طلحة وسنده ضعيف.

قوله: (إن رجلاً من الأنصار) لم أقف على اسمه، زاد مسلم في روايته «فخلاً برسول الله ﷺ».

قوله: (ألا تسلموني) أي تجملني عاملاً على الصدقة أو على بلد.

قوله: (كما استعملت فلاناً) لم أقف على اسمه، لكن ذكرت في المقدمة أن السائل أسيد بن حضير والمستعمل عمرو بن العاص، ولا أدري الآن من أين نقله.

قوله: (ستلقون بعدي أثرة) بفتح الحزنة والمثناة، ولغير الكشيبي بضم الحزنة وسكون المثناة وأشار بذلك إلى أن الأمر بصير في غيرهم فينصرون دونهم بالأموال، وكان الأمر كما وصف ﷺ وهو معلود فيما أخبر به من الأمور الآتية فوقع كما قال، وسيأتي مزيد في الكلام عليه في الفتن.

قوله: (عن هشام) هو ابن زيد بن أنس بن مالك.

قوله: (وموعدكم الحوض) أي حوض النبي ﷺ يوم القيامة.

قوله: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري.

قوله: (حين خرج معه) أي سافر.

قوله: (إلى الوليد) أي ابن عبد الملك بن مروان، وكان أنس قد توجه من البصرة حين آنف الحجاج إلى دمشق يشكوه إلى الوليد بن عبد الملك فأنصفه منه.

قوله: (إما لا) أصله إن مكسورة الحزنة خفيفة النون وهي الشرطية وما زائدة ولا نافية فادخمت النون في الميم وحذف فعل الشرط وتقديره قبلوا أو فعلوا، ودواء بعضهم بفتح حمزة إما وهو خطأ إلا على لغة لبعض بني تميم فإنهم يفتحون الحزنة من إما حيث وردت، قال عياض: واللام من قوله: «إما لا» مفتوحة عند الجمهور، ووقع عند الأصيلي في البيوع من الموطأ وعند الطبري في مسلم بكسر اللام والمعروف فتحها، وقد منع من كسرهما أبو حاتم وغيره ونسبوه إلى تغيير العامة، لكن هو جار على مذهبه في الإمالة وأن يميل الكلام كله كلمة واحدة.

قوله: (فإله) إلهه ضمير الشأن، وأبعد من قال يعود على الإطعام.

٩- باب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»

٣٧٩٥- حَدَّثَنَا أَهْمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو لَيْسٍ مَعَاوِيَةَ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عِشَاشَ إِلَّا عِشَاشَ الْآخِرَةِ فَاصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ». [رواجع: ٢٨٣٤. أخرجه مسلم: ١٨٠٥ مطولاً.]

وَعَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِطَلَّةَ. وَقَالَ: «فَاغْفِرِ لِلْأَنْصَارِ».

٣٧٩٦- حَدَّثَنَا أَهْمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَوْمَ الْحُدُقِ يَقُولُ: نَحْنُ الَّذِينَ سَمِعُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَلَى الْجِهَادِ مَا حِينَا آتَا فَاجْتَنَهُمْ.

«اللَّهُمَّ لَا عِشَاشَ إِلَّا عِشَاشُ الْآخِرَةِ فَاصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ».

[رواجع: ٢٨٣٤. أخرجه مسلم: ١٨٠٥ باختلاف.]

٣٧٩٧- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَحْقِرُ الْخُلُقَ، وَنَقُولُ الرُّبَابَ عَلَى أَكْدَانَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«اللَّهُمَّ لَا عِشَاشَ إِلَّا عِشَاشُ الْآخِرَةِ فَاصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ».

قوله: (حدثنا سليمان) هو ابن بلال، وعمرو بن يحيى أي ابن عمارة، وعباس بن سهل أي ابن سعيد.

قوله: (عن أبي حميد) هو الساعدي وهو مشهور بكنيته، ويقال إن اسمه عبد الرحمن، ووقع في رواية الأصيلي «عن أبي أسيد أو أبي حميد» بالشك، والصواب عن أبي حميد وحده، وسيأتي في آخر غزوة تبوك.

قوله: (فلحقنا سعد بن عبادة) قاتل ذلك هو أبو حميد.

قوله: (فقال: أبا أسيد) هو منادى حلف منه حرف اللنة.

قوله: (ألم تر أن الله) في رواية الكشيبي «ألم تر أن رسول الله ﷺ» وهو أوجه.

قوله: (خير الأنصار) أي فضل بين الأنصار بعضها على بعض.

قوله: (خير) بضم أوله وكذا قوله: «فجعلنا».

قوله: (أو ليس بحسبك) يسكان السين للمهمة أي كليكم، وهذا يعارض ظاهر رواية مسلم المظمنة فإن فيها أن سعداً رجع عن إرادة مخاطبة النبي ﷺ في ذلك لما قال له ابن أنس، ويمكن الجمع بأنه رجع حينئذ عن قصد رسول الله ﷺ لذلك خاصة ثم إنه لما لقي رسول الله ﷺ في وقت آخر ذكر له ذلك، أو الذي رجع عنه أنه أراد أن يورده مسود الإنكار والذي صدر منه ورد مورد للمعاتب المثلثة ولهذا قال له ابن أنس في الأول «أترد على رسول الله أمره».

قوله: (من الحياض) أي الأفاضل لأنهم بالنسبة إلى من دونهم أفضل، وكان المقابلة بينهم وقعت بحسب السبق إلى الإسلام، وبحسب مساهمهم في إحصاء كلمة الله، وغير ذلك.

٨- باب قول النبي ﷺ للأنصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»

حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ. [رواجع: ٤٣٣]

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٧٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُضَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَلْقُونِي كَمَا اسْتَمَلَّكَ فَلَانًا قَالَ: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ». [مطهر: ٥٧٠، ٥٧١. أخرجه مسلم: ١٨٤٥.]

٣٧٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي، وَمَوْعِدُكُمْ الْحَوْضُ». [رواجع: ٣١٤٦. أخرجه مسلم: ١٠٥٩ مطولاً.]

٣٧٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ حِينَ خَرَجَ مَعَهُ إِلَى الْوَلِيدِ قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ إِلَى أَنْ يَطِيعَ لَهُمُ الْيَحْرَبِينَ، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَطِيعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ يَطِيعُهَا، قَالَ: «إِنَّمَا لَا فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي، فَإِنَّهُ سَيُعِينُكُمْ بَعْدِي أَثَرَهُ». [رواجع: ٣٧٧٦.]

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اصبروا حتى تلقوني على الحوض) أي مخاطبة للأنصار بذلك.

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) أي ابن حاصم المازني، وحدثه هذا وصله المؤلف بآتم من هذا في غزوة حنين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن أنس عن أسيد) مصنف (ابن حضير) مهملة ثم معجمة مصنف أيضاً، وهو من رواية صحابي عن صحابي، زاد مسلم «وقد رواه يحيى بن سعيد وهشام بن زيد عن أنس» بدون ذكر أسيد بن حضير، لكن باختصار القصة التي هنا وذكر كل منهما

[انظر: ٤٠٩٨هـ، ٦٤١٤هـ، وانظر في الجهاد والسير، باب ١٦٦. أخرجه مسلم: ١٨٠٤ بلفظ [كانوا].]

من وجهين: أحدهما: أن أبا طلحة زيد بن سهل مشهور لا يحسن أن يقال فيه «قام رجل يقال له أبو طلحة» والثاني أن سياق القصة يشعر بأنه لم يكن عنده ما يتمشى به هو وأهله حتى احتاج إلى إطفاء المصباح، وأبو طلحة زيد بن سهل كان أكثر أنصاري بالمدينة مالا فيبعد أن يكون بتلك الصفة من الثقل، ويمكن الجواب عن الاستبعادين، والله أعلم.

قوله: (إلا قوت صبياني) يحتمل أن يكون هو وإمرأته تعشيا وكان صبيانهم حيتل في شغلهم أو نياما فأخروا لهم ما يكفيهم، أو نسوا المشاء إلى الصبية لأنهم إليه أشد طلبا، وهذا هو المتمدن لقوله في رواية أبي أسامة «ونظري بطوننا الليلة» وفي آخر هذه الرواية أيضا «فأصبحا طاوئين»، وقد وقع في رواية وكيع عند مسلم «فلم يكن عنده إلا قوته وقوت صبيانه».

قوله: (وأصبحي سراجك) بهمة قطع أي أوقديه.

قوله: (لومي صباثك) في رواية لمسلم «عليهم بشي».

قوله: (فجعلوا يراهنه كأنهما) في رواية الكشيبي يحذف الكاف من كأنهما، وقوله: «طاوئين» أي بخير عشاء..

قوله: (ضحك الله الليلة أو عجب من فعالكم) في رواية جرير «من صنيكم» وفي رواية التميمي «من فلان وفلانة» ونسبة الضحك والتعجب إلى الله مجازية والمراد بهما الرضا بصنيعهما، وقوله: «فعالكم» في رواية «فعلكم» بالإنفراد، قال في «البايع»: الفاعل بالفتح اسم الفعل الحسن مثل الجود والكرم، وفي التهذيب: الفعل بالفتح فعل الواحد في الخير خاصة يقال هو كريم الفعل بفتح الفاء، وقد يستعمل في الشر، والفعل بالكسر إذا كان الفعل بين اثنين يعني أنه مصدر فاعل مثل قاتل قتالا.

قوله: (فأنزل الله: وَيُؤَيِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ) (إخ) هذا هو الأصح في سبب نزول هذه الآية، وعند ابن مروي من طريق حارث بن دثار عن ابن عمر «أهدي لرجل رأس شاة فقال: إن أخي وحياله أخرج مني إلى هذا فيعت به إليه، فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر حتى رجعت إلى الأول بعد سبعة، فنزلت» ويحتمل أن تكون نزلت بسبب ذلك كله، قيل: في الحديث دليل على نفوذ فعل الأب في الابن الصغير وإن كان مطوبا على ضرر خفيف إذا كان في ذلك مصلحة دينية أو دنيوية، وهو محمول على ما إذا عرف بالعادة من الصغير الصبر على مثل ذلك، والعلم عند الله تعالى.

١١- باب قول النبي ﷺ: «أَقْبَلُوا مِنْ مُحْسِبِهِمْ وَتَحَاوَرُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ»

٣٧٩٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَبُو عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ذَاثَانُ، أَخُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبِي: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخْتَلِسُ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ، فَقَالَ: مَا يَتَكَلَّمُونَ؟ قَالُوا: ذَكَرُوا مَجْلِسَ النَّبِيِّ ﷺ، بَيْنَا فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ عَصَبَ عَلَى رَأْسِهِ خَاشِيَةً يُرِيدُ، قَالَ: فَصَدَّكَ الْوَيْلُ، وَلَمْ تَصْنَعْ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَخَصِمَ اللَّهُ وَأَقْبَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَوْصِيَكُمْ بِالْأَنْصَارِ، فَإِنَّهُمْ كَرِيمِي وَعِظِي، وَقَدْ قَضَوْا الَّذِي عَلَيْهِمْ وَتَقِيَ الَّذِي لَهُمْ، فَأَقْبَلُوا مِنْ مُحْسِبِهِمْ وَتَحَاوَرُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ».

[انظر: ٤٣٨٠١هـ، وانظر في اللباس، باب ١٦. أخرجه مسلم: ٢٥١٠].

٣٨٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ الْقَيْسِ: سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مِلْحَةٌ مَصْطَفَا بِهَا عَلَى مَكْنِيَّةٍ، وَعَلَيْهِ عَصَاةٌ دَسْمَاءُ، حَتَّى جَلَسَ عَلَى الْوَيْلِيِّ، فَخَصِمَ اللَّهُ وَأَقْبَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّ النَّاسَ يَتَكَلَّمُونَ، وَيَقْبُلُ الْأَنْصَارُ حَتَّى يَكُونُوا كَالْمَلِجِ فِي الْعُطَامِ، فَمَنْ وَلَّى مِنْكُمْ أَمْرًا يَضُرُّ لِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ، فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِبِهِمْ، وَتَحَاوَرْ عَنْ مُسِيئِهِمْ». [راجع: ٩٢٧، وانظر في اللباس، باب ١٦].

٣٨٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ

قوله: (باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: أصلح الأنصار والمهاجرة) أي قتالا ذلك، ذكر فيه حديث أنس من رواية شعبة عن ثلاثة من شيوخه عنه، وفي الأول بلفظ «فأصلح» وفي الثاني «فاغفر» وفي الثالث «فاكرم» وبين في الثالث أن ذلك كان يوم الخندق: ثم أورد حديث سهل وهو ابن سعد بلفظ «ولحن نغمر الخندق» وفيه «فاغفر» وقوله: «على أكتافنا» بالثناة جمع كند وهو ما بين الكاهل إلى الظهر، وللكشيبي بالموحدة، ووجه بأن المراد حملهم على جنوبنا مما يلي الكبد. وقوله فيه: «ومن قتادة عن أنس» هو معطوف على الإسناد الأول، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية غندر عن شعبة بالإسنادين معاً.

١٠- باب قول الله: ﴿وَيُؤَيِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]

٣٧٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَأُودٍ، عَنْ فَحْتِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَزِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ يَلِي يَسَارِهِ فَقَالَ: مَا مَعَا إِلَّا الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَهْضُمُ أَوْ يُهَيِّفُ هَذَا». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا فَاطْلِقُ بِإِلَى اثْرَابِي، فَقَالَ: أَكْرَمِي حَتَّىفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: مَا عَيْدُنَا إِلَّا قُوتٌ صَبِيَانِي، فَقَالَ: حَتَّىيَ طَعَامُكَ، وَأَصْبَحِي مِسْرَاجُكَ، وَتَوَيَّمِي مِسْرَانِكَ إِذَا أَرَادُوا عِشَاءً. فَجِئَتْ طَعَامَهَا، وَأَصْبَحَتْ مِسْرَاجَهَا، وَتَوَيَّمَتْ صَبِيَانَهَا، ثُمَّ قَامَتْ كَانَتْهَا تَصْلُحُ مِسْرَاجَهَا فَاطْلَقَهَا، فَجَعَلَ يَرِيهَا أَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ، فَجَاءَ طَاوِئِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ضَحِكُ اللَّهِ الْيَلَّةَ، أَوْ عَجِبَ مِنْ فَعَالِكَمَا». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيُؤَيِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

٤٨٨٩هـ. أخرجه مسلم: ٢٥٠٤، بلفظ مختلف.

قوله: (باب قول الله عز وجل: وَيُؤَيِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ) هو مصير منه إلى أن الآية نزلت في الأنصار وهو ظاهر سياقتها. وحديث الباب ظاهر في أنها نزلت في قصة الأنصار فيطابق الترجمة، وقد قيل: إنها نزلت في قصة أخرى، ويمكن الجمع.

قوله: (أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم) لم ألق على اسمه وسباني أنه أنصاري زاد في رواية أبي أسامة عن فضيل بن غزوان في التفسير «قال: يا رسول الله أصابني الجهد» أي المشقة من الجوع، وفي رواية جرير عن فضيل بن غزوان عند مسلم «إني مجهود».

قوله: (طبع لي لسأله) أي يطلب منه ما يضيف به.

قوله: (فقلن ما معنا) أي ما عندنا (إلا الماء) وفي رواية جرير «ماعندي» وفيه ما يشعر بأن ذلك كان في أول الحال قبل أن يفتح الله لهم خير وغيره.

قوله: (من يهضم أو يهيف) أي من يورى هذا فيضيفه، وكان «أو» للشك، وفي رواية أبي أسامة «ألا رجل يضيفه هذه الليلة يرحمه الله».

قوله: (فقال رجل من الأنصار) زعم ابن التين أنه ثابت بن قيس بن شماس، وقد أورد ذلك ابن بشكوان من طريق أبي جعفر بن النحاس بسند له عن أبي التوكل التاجي مرسلاً، ورواه إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» ولكن سياقه يشعر بأنها قصة أخرى لأن لفظه «أن رجلاً من الأنصار» عبر عليه ثلاثة أيام لا يجد ما يظفر عليه ويصبح صائماً حتى فطن له رجل من الأنصار يقال له ثابت بن قيس «قص القصة وهذا لا يمنع التمدد في الصنيع مع الضيف وفي نزول الآية، قال ابن بشكوان: وقيل هو عبد الله بن رواحة ولم يذكر لذلك مستنداً، وروى أبو البختري القاضي أحد الضعفاء المتروكين في «كتاب صفة النبي ﷺ» له أنه أبو هريرة راوي الحديث، والصواب الذي يتعين الجزم به في حديث أبي هريرة ما وقع عند مسلم من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بإسناد البخاري «فقال رجل من الأنصار يقال له أبو طلحة» وبذلك جزم الخطيب لكنه قال: اظنه غير أبي طلحة زيد بن سهل المشهور، وكأنه استبعد ذلك

قوله في حديث أنس (وإن الناس سيكتون ويقولون أي إن الأنصار يلقون، وفيه إشارة إلى دخول قبائل العرب والمسلم في الإسلام وهم أضعاف أضعاف قبيلة الأنصار، فمهما فرض في الأنصار من الكثرة كالتنازل فرض في كل طائفة من أولئك، فهم أبداً بالنسبة إلى غيرهم قليل، ويحتمل أن يكون ﷺ أطلع على أنهم يلقون مطلقاً فغضب بذلك فكان كما أخبر لأن الموجودين الآن من ذرية علي بن أبي طالب ممن يتحقق نسب إليه أضعاف ما يوجد من قبيلي الأوس والخزرج ممن يتحقق نسبهم وقس على ذلك، ولا تغفل إلى كثرة من يدعي أنه منهم بغير برهان. وقوله: «حتى نكونوا كاللح في الطعام» في «علامات النبوة» بمنزلة للحلح في الطعام، أي في القلة، لأنه جعل غاية قلةهم الانتهاء إلى ذلك، والملاح بالنسبة إلى جملة الطعام جزء يسير منه والمراد بذلك المعتدل.

قوله: (فمن ولي منكم أمراً يضر فيه أحداً أو ينفعه) قيل: فيه إشارة إلى أن الخلافة لا تكون في الأنصار. قلت: وليس صريحاً في ذلك إذ لا يمنع التوصية على تقدير أن يقع الجور، ولا التوصية للمتبع سواء كان منهم أو من غيرهم.

قوله: (ويتجاوزون عن سيئهم) أي في غير الحدود وحقوق الناس.

١٢- باب مناقب سعد بن معاذ

٣٨٠٢- حدثني محمد بن بشر: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت البركة بن عبد الله يقول: أهديت للنبي ﷺ خلة خرب، فجعل أصحابه يمسونها ويغشونها من ليها، فقال: «أفغشون من لين هليو؟ لمنأهبل سعد بن معاذ خير منها أو ألين».

رواه قتادة والزهرري: سمعا أنسا عن النبي ﷺ. (راجع: ٣٢٤٩. أخرجه مسلم: ٢٤٦٨).

٣٨٠٣- حدثني محمد بن أبي المنصور: حدثنا فضل بن مساور، عن أبي غوانة: حدثنا أبو غوانة، عن الأعشى، عن أبي سفيان، عن جابر بن عبد الله: سمعت النبي ﷺ يقول: «أهقر العرش لموت سعد بن معاذ».

وعن الأعشى: حدثنا أبو صالح، عن جابر، عن النبي ﷺ. وفيه: «فقال رجل لجابر: إن البركة يقول: «أهقر السريو». فقال: إنه كان بين هذين الصديقين خفا، سمعت سعد بن معاذ يقول: «أهقر عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ».

(أخرجه مسلم: ٢٤٦٦ مختصراً).

٣٨٠٤- حدثنا محمد بن عرفة: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد الغدري: أن أناساً نزلوا على حكم سعد بن معاذ، فأرسل إليه فجاء على جمار، فلما بلغ قريباً من المسجد، قال النبي ﷺ: «قوموا إلى خيركم، أو سيؤمكم». فقال: «يا سعد إن هؤلاء نزلوا على حكمك». قال: فأتى أحكمهم، أي أن فضل مقالتهم وتسمى ذوابهم، قال: «حكمت بحكم الله، أو: بحكم المثل». (راجع: ٣٠٤٣. أخرجه مسلم: ١٧٦٨).

قوله: (باب مناقب سعد بن معاذ) أي ابن النعمان بن أمية القيس بن عبد الأشهل، وهو كبير الأوس، كما أن سعد بن عباد كبير الخزرج، ولهما ما أراد الشاعر بقوله:

فإن يسلم السعدان يصبح محمداً لا ينحس خلاف المخالف
قوله: (أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم حلة حرير) الذي أهداهما له أكيدر دومة، كما بينه أنس في حديثه المتقدم في كتاب الحبة.

قوله: (رواه قتادة والزهرري سمعا أنسا عن النبي صلى الله عليه وسلم) أما رواية قتادة فوصلها المؤلف في الحبة، وأما رواية الزهرري فوصلها في اللباس، ويأتي ما يتعلق بها هناك إن شاء الله تعالى.

قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «الأنصار كروحي وعييتي، وأناس سيكتون ويقولون، فأتوا من محبيهم، وتجاوزوا عن سيئهم». (راجع: ٣٧٩٩. أخرجه مسلم: ٢٥١٠).

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ألبوا من محبتهم وتجاوزوا عن سيئهم) يعني الأنصار.

قوله: (حدثني محمد بن يحيى أبو علي) هو الشكري المروزي الصانع كان أحد الحفاظ، مات قبل البخاري بأربع سنين.

قوله: (حدثنا شاذان أخو عبدان) هو عبد العزيز بن عثمان بن جبلة، وهو أصغر من أخيه عبدان، وقد أكثر البخاري عن عبدان وأدرك شاذان لكنه روى هنا عنه بواسطة.

قوله: (هو أبو بكر) أي الصديق (والعباس) أي ابن عبد المطلب، وكان ذلك في مرض النبي ﷺ وهم يكونون.

قوله: (فقال ما يهيككم) ألق على اسم الذي خاطبهم بذلك هل هو أبو بكر أو العباس، ويظهر لي أنه العباس.

قوله: (ذكرنا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم) أي الذي كانوا يجلسونه معه، وكان ذلك في مرض النبي ﷺ فغشوا أن يموت من مرضه فيفقدوا مجلسه، فبكوا حزناً على فوات ذلك.

قوله: (فدخل) كنا أفرد بعد أن ثنى، والمراد به من خاطبهم، وقد قلعت رجساً أنه العباس لكون الحديث من رواية ابنه وكأنه إما سمع ذلك منه.

قوله: (حاشية يرد) في رواية المستملتي حاشية برودة زيادة هاهنا.

قوله: (أو سيؤمكم بالأنصار) استنبط منه بعض الأئمة أن الخلافة لا تكون في الأنصار لأن من فيهم الخلافة يوصون ولا يوصى بهم، ولا دلالة فيه إذ لا مانع من ذلك.

قوله: (كروحي وعييتي) أي بطائفي وخاصتي قال القزاز: ضرب المثل بالكروشي لأنه مستقر غذاء الحيوان الذي يكون فيه غلام، ويقال: فلان كروشي مشورة أي عيال كثيرة، والعيبة يفتح للمهمة وسكون المثانة بعدها مرحلة ما يميز فيه الرجل نفيس ما عنده، يريد أنهم موضع سره وأمانته قال ابن عدي: هذا من كلامه ﷺ الموجز الذي لم يسبق إليه. وقال غيره: الكروشي بمنزلة المصلحة للإنسان، والعيبة مستودع الخياشيم والأول أمر باطن والثاني أمر ظاهر، فكأنه ضرب المثل بهما في إفادة اختصاصهم بأمره الباطنة والظاهرة، والأول أوله، وكل من الأمرين مستودع لما يخفى فيه.

قوله: (وقد فاضوا الذي عليهم وبقي الذي لهم) يشير إلى ما وقع لهم ليلة العقبة من المأبة، فأنهم بايعوا على أن يرووا النبي ﷺ وينصروه على أن هم الجنة، فوفوا بذلك.

قوله: (حدثنا ابن العسلي) هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الأنصاري، وحنظلة هو غسيل الملائكة، وعبد الرحمن المذكور يكنى أبا سليمان.

قوله: (ملحفة) بكسر أوله.

قوله: (مصطفاه) أي متوشحاً مرتدياً، والمطاف الرداء سمي بذلك لوضعه على المطفين وهما ناحيتا العنق، ويطلق على الأودية معاطف.

قوله: (وعليه عصابة) بكسر أوله وهي ما يشد به الرأس وغيرها، وقيل في الرأس بالثاء وفي غير الرأس يقال عصاب فقط، وهذا يردفه قوله في الحديث الذي أخرجه مسلم «عصب بطنه بعصابة».

قوله: (دعاه) أي لونها كلون الدم وهو الدهن، وقيل: المراد أنها سرياء لكن ليست خالصة السواد، ويحتمل أن تكون اسودت من العرق أو من الطيب كالغالية. ووقع في الجملة «دسة» بكسر السين، وقد تبين من حديث أنس الذي قبله أنها كانت حاشية البرد والحاشية غالباً تكون من لون غير لون الأصل، وقيل: المراد بالعصابة العمامة ومنه حديث المسح على العصابة.

قوله: (حتى جلس على المنبر) تبين من حديث أنس الذي قبله سبب ذلك، وعرف أن ذلك كان في مرض موته ﷺ وصرح به في علامات النبوة، وتقدم في الجمعة من هذا الوجه وزاد «وكان آخر مجلس جلسه».

العرش، ونحو ذلك. وقد جاء حديث اهتزز العرش لسعد بن معاذ عن عشرة من الصحابة أو أكثر وثبت في الصحيحين، فلا معنى لإكراهه.

قوله: (إن أناساً نزلوا على حكم سعد) بن مرقطة، وسباني شرح ذلك في «الغازي». وقوله في هذه الرواية: «فلما بلغ قريباً من المسجد» أي الذي أعده النبي ﷺ أيام حاصرته لبني قريظة للصلاة فيه. وأخطأ من زعم أنه غلط من الراوي لظنه أنه أراد بالمسجد المسجد النبوي بالمدينة وقال إن الصواب ما وقع عند أبي داود من طريق شعبة أيضاً بهذا الإسناد بلفظ «فلما دنا من النبي ﷺ» انتهى، وإذا حل على ما قررته لم يكن بين اللطيفين تناف وقد أخرجه مسلم كما أخرجه البخاري كذلك.

١٣- باب مناقب أسيد بن حضير، وعبد بن بشر

رضي الله عنهما

٣٨٠٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمٍ: حَدَّثَنَا حَبِشَانُ بْنُ جَبَلٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، أَخْبَرَنَا قَسَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا مِنْ عَبْدِ النَّبِيِّ ﷺ لِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَإِذَا نَوْرٌ تَيْنَ إِلَيْهِمَا خَيَّ تَقَرُّقًا، فَطَرَّقَ النُّورُ مَعَهُمَا.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنْ قَابَتِ، عَنْ أَنَسٍ: إِنَّ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ، وَرَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبْدُ بْنُ بَشِيرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٤٦٥].

قوله: (باب مناقب أسيد بن حضير وعبد بن بشر) هو أسيد بن حضير بن سماك بن عتيك بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصاري الأوسي الأشهلي، يكنى أبا يحيى. قيل: غير ذلك، ومات في سنة عشرين في خلافة عمر على الأصح. وعبد بن بشر هو ابن وقش كما سألته، وفي تاريخ البخاري ومسند أبي يعلى وصححه الحاكم من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن عائشة قالت: «ثلاثة من الأنصار لم يكن أحد يعتد عليهم فضلاً كلهم من بني عبد الأشهل: سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وعبد بن بشر».

قوله: (إن رجلين) ظهر من رواية معمر أن أسيد بن حضير أحدهما، ومن رواية حماد أن الثاني جلد بن بشر ولللك جزم به المؤلف في الترجمة وأشار إلى حديثهما، فلما رواية معمر فوصلها عبد الرزاق في مصنفه عنه، ومن طريقه الإسماعيلي بلفظ «إن أسيد بن حضير ورجلاً من الأنصار تحدثا عند رسول الله ﷺ حتى ذهب من الليل ساعة في ليلة شديدة الظلمة، ثم خرجا ويبد كل منهما عصية، فأضادت عصا أحدهما حتى مشيا في ضوئها، حتى إذا ائترقت بهما الطريق أضادت عصا الآخر فمشى كل منهما في ضوء عصاه حتى بلغ أهله» وأما رواية حماد بن سلمة فوصلها أحمد والحاكم في «المستدرک» بلفظ «إن أسيد بن حضير وعبد بن بشر كانا عند النبي ﷺ في ليلة ظلماء حنديس، فلما خرجا أضادت عصا أحدهما فمشيا في ضوئها، فلما ائترقت بهما الطريق أضادت عصا الآخر».

قوله: (عبد بن بشر) كذا للأكثر بكسر الموحدة وسكون المعجمة، وفي رواية أبي الحسن القاسمي «بشر» بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحاشية وهو غلط، وفي الصحابة عبد بن بشر بن قتيبي، وعبد بن بشر بن نهيك، وعبد بن بشر بن وقش، وصاحب هذه القصة هو هذا الثالث، ووهم من زعم خلاف ذلك.

١٤- باب مناقب معاذ بن جبل رضي الله عنه

٣٨٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَبَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اسْتَغْفِرُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ ابْنِ مَسْنُودٍ، وَمِسْلَمٍ مَوْتَى أَبِي حَذَفَةَ، وَأَبِي، وَمُعَاذٍ بْنِ جَبَلٍ». [راجع: ٣٧٥٨، أخرجه مسلم: ٢٤٦٤].

قوله: (مناقب معاذ بن جبل) أي ابن عمرو بن أوس، من بني أسد بن شاردة بن زيد بفتح المنة القرطانية ابن جشم بن الخزرج الخزرجي، يكنى أبا عبد الرحمن، شهد بدرًا والمدينة، وكان أميراً للنبي ﷺ على اليمن، ورجع بعده إلى المدينة، ثم خرج إلى الشام

قوله: (حدثنا فضل بن مساور) بضم الميم وتخفيف المهمل، هو بصري يكنى أبا المساور، وكان حتن أبي عرواة، وليس له في البخاري إلا هذا الموضوع.

قوله: (حنان أبي عرواة) بفتح المعجمة والمثناة أي صهره زوج ابته، والحنن يطلق على كل من كان من أتارب للمرأة.

قوله: (وعن الأعشى) هو معطوف على الإسناد الذي قبله، وهذا من شأن البخاري في حديث أبي سفيان طلحة بن نافع صاحب جابر لا يخرج له إلا مقروناً بغيره أو استثناءً.

قوله: (فقال رجل لجابر) لم أتف على اسمه.

قوله: (لأن البراء يقول: أهدر السري) أي الذي حل عليه.

قوله: (لأنه كان بين هذين الحيين) أي الأوس والخزرج.

قوله: (ضغائن) بالضاد والغين المعجمتين جمع ضغينة وهي الحقد، قال الخطابي: إنما قال جابر ذلك لأن سعداً كان من الأوس والبراء خزرجي والخزرج لا تقر للأوس بفضل، كذا قال وهو خطأ فاحش، فإن البراء أيضاً أوسي لأنه ابن عازب بن الحارث بن عدي بن بجدة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس، ينسج مع سعد بن معاذ في الحارث بن الخزرج، والخزرج والد الحارث بن الخزرج، وليس هو الخزرج الذي يقابل الأوس وإنما سمي على اسمه. نعم الذي من الخزرج الذين هم مقابلوا الأوس جابراً، وإنما قال جابر ذلك إظهاراً للحق واعتراضاً بالفصل لأهله، فكانه تمجيد من البراء كيف قال ذلك مع أنه أوسي، ثم قال: أنا وأنت كنتن خزرجياً وكان بين الأوس والخزرج ما كان، لا ينبغي ذلك أن أقول الحق، فذكر الحديث. والعلم للبراء أنه لم يقصد تغطية فضل سعد بن معاذ، وإنما فهم ذلك فجزم به، هذا الذي يلقى أن يظن به، وهو دال على عدم تعصبه. ولما جزم الخطابي بما تقدم احتاج هو ومن تبعه إلى الاعتذار عما صدر من جابر في حق البراء وقاوا في ذلك ما يحصل: لأن البراء معذور لأنه لم يقل ذلك على سبيل المدح لسعد، وإنما فهم شيئاً هتملاً لفصل الحديث عليه، والعلم لجابر أنه ظن أن البراء أراد الغضب من سعد فسأخ له أن يتصرع له، والله أعلم.

وقد أنكر ابن عمر ما أنكره البراء فقال: إن العرش لا يهتز لأحد، ثم رجع عن ذلك وجزم بأنه اهتز له عرش الرحمن، أخرج ذلك ابن حبان من طريق مجاهد عنه، والمراد به اهتزز العرش استشاره وسروره بقدوم روحه، يقال لكل من فرح بقدوم قادم عليه اهتز له، ومنه اهتزز الأرض بالنبات إذا أخضرت وحسنت، ووقع ذلك من حديث ابن عمر عند الحاكم بلفظ «اهتز العرش فرحاً به» لكنه تأوله كما تأوله البراء بن عازب فقال: اهتز العرش فرحاً ببقاء الله سبحانه حتى فسخت أهواؤه على هواتقنا، قال ابن عمر: يعني عرش سعد الذي حل عليه، وهذا من رواية عطية بن السائب عن مجاهد عن ابن عمر، وفي حديث عطية مقال لأنه من اختلط في آخر عصره، ويعارض روايته أيضاً ما صححه الترمذي من حديث أنس قال: «ما حصلت جنازة سعد بن معاذ قال المناقرون: ما أخف جنازته، فقال النبي ﷺ: «إن الملائكة كانت تحمله» قال الحاكم: الأحاديث التي تصرح به اهتزز عرش الرحمن خرجة في الصحيحين. وليس لمعارضها في الصحيح ذكر، انتهى. وقيل: المراد به اهتزز العرش اهتزز العرش، ويؤيده حديث «إن جبريل قال: من هذا الميت الذي فتحت له أبواب السماء واستبشر به أهلها» أخرجه الحاكم، وقيل: هي علامة نصبها الله لموت من يموت من أوليائه ليشرع ملائكة بفصله، وقال الحربي: إذا عظمو الأمر نسبوه إلى عظيم كما يقولون قامت موت فلان القيامة وأظلمت الدنيا ونحو ذلك، وفي هذه منقبة عظيمة لسعد، وأما تأويل البراء على أنه أراد بالعرش السرير الذي حوّل عليه فلا يستلزم ذلك فضلاً له لأنه يشركه في ذلك كل ميت، إلا أنه يريد اهتزز حلة السرير فرحاً بقدومه على ربه فيجبه. ووقع لما لك نحو ما وقع لابن عمر أولاً، فذكر صاحب «العتبة» فيها أن مالكا سئل عن هذا الحديث فقال: أنهاك أن تقول، وما يدعو المرء أن يتكلم بهذا وما يدري ما فيه من الضرور. قال أبو الوليد بن رشد في «شرح العتبة» إنما نهى مالك لتلا سبق إلى وهم الجاهل أن العرش إذا تحرك يتحرك الله بحركه كما يقع للجالس منا على كرسيه، وليس العرش يوضع استقرار الله، تبارك الله وتزه عن مشابهة خلقه. انتهى ملخصاً، والذي يظهر أن مالكا ما نهى عنه لهذا، إذ لو خشي من هذا ما أسند في «الموطأ» حديث «ينزل الله إلى سماء الدنيا» لأنه أصرح في الحركة من اهتزز العرش، ومع ذلك فتمتدح سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله سزه عن الحركة والتحول والحلول ليس كمثل شيء، ويقتصر الفرق بأن حديث سعد ما ثبت عنه فامر بالكف عن التحدث به بخلاف حديث النزول فإنه ثابت فرواه ووكّل أمره إلى فهم أولي العلم الذين يسمعون في القرآن استوى على

قوله: **قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب: إن الله أمرني أن أقرأ عليك: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب زاد الحاكم من وجه آخر عن زر بن حبیش عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ قرأ عليه ﴿ لم يكن ﴾ وقرأ فيها: إن ذات الدين عند الله الخفيفة، لا اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية، من يفعل خيراً فلم يكفره.**

قوله: **قال وسامي؟** أي هل نص علي باسمي، أو قال أقرأ على واحد من أصحابك فاخترتني أنت؟ فلما قال له «نعم» بكى إما فرحاً وسروراً بذلك، وإما خشوعاً وخوفاً من التقصير في شكر تلك النعمة. وفي رواية للطبراني من وجه آخر عن أبي بن كعب قال: «نعم باسمك ونسبك في الملأ الأعلى» قال القرطبي: تعجب أبي من ذلك لأن تسمية الله له ونصه عليه لغيراً عنه النبي ﷺ تشريف عظيم، فلذلك بكى إما فرحاً وإما خشوعاً. قال أبو عبيد: المراد بالعرض على أبي ليتعلم أبي منه القراءة وتثبت فيها، وليكون عرض القرآن سناً، ولتتبعه على فضيلة أبي بن كعب وتقدمه في حفظ القرآن، وليس المراد أن يستذكر منه النبي ﷺ شيئاً بذلك العرض. ويؤخذ من هذا الحديث مشروعية التواضع في أخذ الإنسان العلم من أهله وإن كان دونه. وقال القرطبي: خص هذه السورة بالذكر لما اشتملت عليه من التوحيد والرسالة والإخلاص والصحف والكتب المنزلة على الأنبياء وذكر الصلاة والزكاة والمعاد وبيان أهل الجنة والنار مع وجازتها.

١٧- باب مناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه

٣٨١٠- حدثني محمد بن بشر: حدثنا يحيى: حدثنا شعبة: عن قفافة: عن أنس رضي الله عنه: **جمع القرآن على عهد النبي ﷺ أربعة، كلهم من الأنصار: أبي، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد، وزيد بن ثابت.** قلت لأنس: من أبو زيد؟ قال: أخذ عموه. [الطبر: ٣٩٩٩، ٤٠٠٣، ٥٠٠٤، أخرجه مسلم: ٢٤٦٥].

قوله: **(باب مناقب زيد بن ثابت)** أي ابن الصفاك بن زيد بن لوفان، من بني مالك بن النجار، كاتب الوحي وأحد فقهاء الصحابة. مات سنة خمس وأربعين.

قوله: **(جمع القرآن)** أي استظهره حفظاً.

قوله: **(وأبو زيد، ثم قال أنس: هو أحد عموه)** ذكر علي بن المديني أن اسمه أوس، وعن يحيى بن معين هو ثابت بن زيد، وقيل هو سعد بن عبيد بن النعمان وذلك جزم الطبراني عن شيخه أبي بكر بن صدقة قال: وهو الذي كان يقال له القاري وكان على القادسية واستشهد بها، وهو والد عمير بن سعد. وعن الواقدي: هو قيس بن السكن بن قيس بن زعور بن حرام الأنصاري النجاري، ويرجعه قول أنس «أحد عموه» فإنه من قبيلة بني حرام، وليس في هذا ما يعارض حديث عبد الله بن عمرو واستقرئوا القرآن من أربعة فذكر اثنين من الأربعة ولم يذكر اثنين، لأنه إما أن يقال لا يلزم من الأمر بأخذ القراءة عنهم أن يكونوا كلهم استظهروا جميعه، وإما أن لا يؤخذ بمفهوم حديث أنس لأنه لا يلزم من قوله «أحد عموه» أن يكون جمعه غيرهم، فلو أنه أراد أنه لم يقع جمعه لأربعة من قبيلة واحدة إلا هذه القبيلة وهي الأنصار، وسبب الكلام على جمع القرآن في كتاب فضائل القرآن.

١٨- باب مناقب أبي طلحة رضي الله عنه

٣٨١١- حدثنا أبو مفعل: حدثنا عبد الوارث: حدثنا عبد العزيز: عن أنس رضي الله عنه: **قال: لما كان يوم أحد انهمز الناس عن النبي ﷺ، وأبو طلحة بين يدي النبي ﷺ مخربوب وبه عليه بحففة له، وكان أبو طلحة رجلاً رابياً شديداً أقيداً، فكسر يوفيل قوسين أو ثلاثاً، وكان الرجل يمر معه الحقنة من البلب، فيقول: «انشرها لأبي طلحة». فاشرف النبي ﷺ ينظر إلى القوم، فيقول أبو طلحة: يا نبي الله، يا بني أنت وأنتي، لا تشرف بمصيبك سهم من يسهام القوم، نخري ذون نخرك. ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وبكر وأم سليم، وإنهن ما لم يمشركن، أرى ختم سويقهما، تتفرقان القرب على مؤنهما، ففرغاني في أفواه القوم، ثم ترجعان فحملاني، ثم تجلسان ففرغاني في أفواه القوم، ولقد وقع السيف من يدي أبي طلحة، إما مرتين وإما ثلاثاً. [راجع: ٢٨٨٠. أخرجه مسلم: ٢٨٨٠].**

بجاءه فمات في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة. ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو «استقرئوا القرآن» وقد تقدم شرحه قريباً، وقد أخرج ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة رفته «نعم الرجل معاذ بن جبل» كان عقيلاً بديلاً من فقهاء الصحابة، وقد أخرج الترمذي وابن ماجه من أنس رفته «أرحم أمي أبو بكر» وفيه - وأعلمهم بالخلال والحرام معاذ - ورجاله ثقات، وصح عنه أنه قال: «من أراد الفقه فليأت معاذاً»، وسبب له ذكر في تفسير سورة النحل، وعاش معاذ ثلاثاً وثلاثين سنة على الصحيح.

١٥- باب مناقب سعد بن عبادَةَ

وقالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً. [راجع: ٤٧٥٠].

٣٨٠٧- حدثنا إسحاق: حدثنا عبد الصمد: حدثنا شعبة: حدثنا قفافة: قال: **سيف أنس بن مالك رضي الله عنه: قال أبو أسيد: قال رسول الله ﷺ: «خير دور الأنصار بنو النجار، ثم بنو عبد الله، ثم بنو الحارث بن الخزرج، ثم بنو ساعدة، وكل دور الأنصار خير». فقال سعد بن عبادَةَ: وكان ذا ليم في الإسلام: أرى رسول الله ﷺ قد فعل عني، فيلن له: قد فعلكم على ناس كثير. [راجع: ٣٧٨٩. أخرجه مسلم: ٢٥١١].**

قوله: **(منقبه سعد بن عبادَةَ)** أي ابن سليم بن حارثة بن أبي خزعة بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج بن ساعدة بكى أبا ثابت، وهو والد قيس بن سعد أحد مشاهير الصحابة، وكان سعد كبير الخزرج وأحد المشهورين بالبطولة ومات محموراً من أرض الشام سنة أربع عشرة أو خمس عشرة في خلافة عمر. ثم ذكر فيه حديث أبي أسيد في دور الأنصار وقد تقدم قريباً، وأورده هنا لقوله في هذه الطريق «وكان ذا ليم في الإسلام».

قوله: **(وقالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً)** هذا طرف من حديث الإنك الطويل، وسبب في شامه في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى، وذكرت عائشة فيه ما طر بين سعد بن عبادَةَ وأسيد بن حضير حيث قال: «وإن كان من إخواننا من الخزرج فمرنا بأمرك، فقال له سعد بن عبادَةَ: لا تستطيع قتله» فثار بينهم الكلام إلى أن أسكتهم النبي ﷺ، فأشارت عائشة إلى أن سعد بن عبادَةَ كان قبل أن يقول تلك المقالة رجلاً صالحاً، ولا يلزم من ذلك أن يكون خرج من هذه الصفة إذ ليس في الخبر تعرض لما بعد تلك المقالة، والظاهر استمرار ثبوت تلك الصفة له لأنه معذور في تلك المقالة لأنه كان فيها متأولاً، فلذلك أوردها المصنف في مناقبه، ولم يرد ما به بخاص به قبل هذه المقالة، وعذر سعد فيها ظاهر، لأنه تجل أن الأوسي أراد النقص من قبيلة الخزرج لما كان بين العاطفين فرد عليه، ثم لم يقع من سعد بعد ذلك شيء يعاب به إلا أنه امتنع من بيعة أبي بكر فيما يقال وتوجه إلى الشام فمات بها، والعذر له في ذلك أنه تأول أن للانصار في الخلافة استحقاقاً فبنى على ذلك، وهو معذور وإن كان ما اعتقده من ذلك خطأ.

١٦- باب مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه

٣٨٠٨- حدثنا أبو الوليد: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة، عن إبراهيم عن مسروق قال: **ذكر عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن عمرو قال: قال رجل لا أزال أحيه، سيفت النبي ﷺ يقول: «خلوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود - بيتاً به - وسالم مولى أبي حنيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب». [راجع: ٣٧٥٨. أخرجه مسلم: ٢٤٦٤].**

٣٨٠٩- حدثني محمد بن بشر: حدثنا عبد العزيز: قال: **سيفت شعبة سيفت قفافة: عن أنس بن مالك رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «لأبي: إن الله أمرني أن أقرأ عليك: ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ﴾». قال: وسامي؟ قال: نعم. بكى. [الطبر: ٤٩٥٠، ٤٩٦٠، ٤٩٦١. أخرجه مسلم: ٢٩٩٩].**

قوله: **(باب مناقب أبي بن كعب)** أي ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي النجاري، بكى أبا المنذر وأبا الطفيل، كان من السابقين من الأنصار، شهد العقبة وندراً وما بعدهما، مات سنة ثلاثين وقيل غير ذلك، ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم قريباً في مناقب عبد الله بن مسعود.

.[۱۸۱۱

قوله: (باب مناقب أبي طلحة) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري
الخرزجي التجاري، وهو زوج أم سليم والدة أنس، وقد تقدم بيان وفاته وتاريخها في
الجهاد.

قوله: (مَجُوبٌ) بفتح الجيم وكسر الواو المشددة أي مترس عليه بقية بها، ويقال للترس جوبة، والحجفة بمهملة ثم جيم مفتوحتين الترس.

قوله: (شديداً لقد يكسر) كذا للأكثر نصب «شديداً» وبعدها «لقد» بلام ضم، وقد، وبعضهم بالإضافة «شديد القد» يسكون اللام وكر القاف، والقدر سير من جلد غير مبرح، ويعيد أنه شديد وتر القوس، بهذا جزم الخطائي وتبعه ابن التين، وقد روي بالفتح المتوخة بدل القاف. وسياقي بقية ما يتعلق بهذا الحديث في «المغازي» إن شاء الله تعالى.

۱۹ - باب مناقب عبد الله بن سلام ؓ

٣٨١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَحْكُمُ، عَنْ أَبِي
النُّضُرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:
مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَنْشِي عَلَى الْأَرْضِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِلَّا
لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ. قَالَ: وَبِهِ نَزَعَتْ هَذِهِ الْأَمَةُ: ﴿وَهَذِهِ حَاشِدَةٌ مِنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ
عَلَى مِثْلِهِ﴾ [الأحزاب: ١٠]، الْأَمَةُ: قَالَ: لَا أَدْرِي، قَالَ مَالِكُ الْأَمَةُ: أَوْ فِي
الْمَحَلِّ: [انظر في الأدب، باب ٥٥، أخرجه مسلم: ٢٤٨٣ مختصراً].

٣٨١٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ السُّدَانِيُّ، عَنْ أَبِي
عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ تَقِيسِ بْنِ عَبْدِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ،
لَدَخَلَ رَجُلٌ عَلَى وَجْهِهِ الْغُشُوعُ، فَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَصَلَّى
وَتَحَنَّنَ تَحَنُّنًا لِيَهَا، ثُمَّ خَرَجَ، وَرَبَّيْهُ قُلْتُ: إِنَّكَ حِينَ دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ قَالُوا:
هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ،
وَسَأَلْتُكَ لِمَ ذَلِكَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ قَصَصْتُهَا عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ
كَأَنِّي فِي رَوْحَةٍ - ذَكَرَ مِنْ سَيِّئَاتِهَا وَخُصْرَتِهَا - وَسَطَهَا عُمُودٌ مِنْ حَبِيدٍ،
اسْتَقَلُّهُ فِي الْأَرْضِ وَأَخْلَاهُ فِي السَّمَاءِ، فِي أَخْلَاهُ غُرُورَةً، فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ، قُلْتُ: لَا
اسْتَطِيعُ، فَأَتَانِي مُصَفًى، فَوَلَّعَ بَيَاضَ مِنْ عُلْفِي، فَوَيْتُ حَتَّى كُنْتُ فِي أَخْلَاهَا،
فَأَخَذْتُ بِالْمُرُورَةِ، فَقِيلَ لِي: اسْتَمْسِكْ، فَاسْتَمْسَكْتُ وَأَنَهَا لِيَّيْ يَدِي، فَقَصَصْتُهَا
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «بَلَّغْتُ الرُّوحَةَ الْإِسْلَامَ، وَذَلِكَ الْعُمُودُ عُمُودُ الْإِسْلَامِ،
وَبَلَّغْتُ الرُّوحَةَ غُرُورَةَ الْوُفْقَى، فَأَنْتَ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ». وَذَلِكَ الرَّجُلُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ.

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ، عَنِ ابْنِ سَلَامٍ قَالَ: وَصِفَتْ مَكَانَ مِنْصَفٍ. [الطبر: ٤٧٠، ٤٧١]. أخرجه مسلم: [٢٤٨٤].

٣٨١٤- خَلَقْنَا سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ: خَلَقْنَا شَيْئًا، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ عَلَيْهِ، فَقَالَ: لَا تَجِئْهُ، فَاطْعَمَكَ مَوْبِقًا وَتَمَرًا وَكَدْخُلِي فِي تَبِيٍّ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكَ بَارِئٌ مِنَ الرَّيْبِ بِهَا فَاهْبِ إِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَأَهْدِي إِلَيْكَ جِمْلَ يَتِيمٍ، أَوْ جِمْلَ شَعِيرٍ، أَوْ جِمْلَ قَتٍّ، فَلَا تَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ رِبَا.

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّصْرُ وَآبُو دَاوُدَ وَوَهْبٌ، عَنْ شُعْبَةَ: أَلَيْتَ. [الطبر: ٢١٧٣٤٢].

قوله: (باب مناقب عبد الله بن سلام) بتخفيف اللام أي ابن الحارث من بني قيس، وهم من ذرية يوسف الصديق، وكان اسم عبد الله بن سلام في الجاهلية الحصين

فسماه النبي ﷺ عبد الله أخرجوه ابن ماجه، وكان من حلفاء الخنزرج من الأنصار، أسلم
أول ما دخل النبي ﷺ المدينة، وسمايى ذلك في أوائل الهجرة. وزعم الداودي أنه
كان من أهل بدر، وسبقه إلى ذلك أبو عروة وتقرء بذلك ولا يثبت، وغلط من قال إنه
أسلم قبل وفاة النبي ﷺ، ومات عبد الله بن سلام سنة ثلاث وأربعين.

قوله: (عن أبي النضر) في رواية أبي يعلى عن يحيى بن معين عن أبي مسهر عن

قوله: (عن عامر) في رواية عاصم بن مهجع عن مالك عند الدارقطني قال سمعت عامر بن سعد.

قوله: (عن أبيه) في رواية إسحاق بن الطباع عن مالك عند الدارقطني قال: سمعت أبي.

قوله: (ما سمعت إرجع استشكل بأنه ﷺ قال قد لجماعة إنهم من أهل الجنة غير عبد الله بن سلام. ويعد أن لا يطلع سعد على ذلك. وأجيب بأنه كره تركية نفسه لأنه أحد العشر المبشرة بذلك، وتعقب بأنه لا يستلزم ذلك أن ينفي سماعه مثل ذلك في حق غيره، ويظهر لي في الجواب أنه قال ذلك بعد موت المبشرين، لأن عبد الله بن سلام عاش بعدهم ولم يتأخر معه من العشرة غير سعد وسعيد، ويؤخذ هذا من قوله: «يُمشي على الأرض» ووقع في رواية إسحاق بن الطباع عن مالك عند الدارقطني: «ما سمعت النبي ﷺ يقول لمي يمشي إنه من أهل الجنة» الحديث، وفي رواية عاصم بن موهج عن مالك عنه «يقول لرجل حي» وهو يؤيد ما قلته، لكن وقع عند الدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك ما يحكى هذا التأويل، فإنه أورده بلفظ «سمعت النبي ﷺ يقول: لا أقول لأحد من الأحياء إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام» وبلغني أنه قال: «وسلمان الفارسي» لكن هذا السياق منكّر، فإن كان محفوظاً على أنه ﷺ قال ذلك قديماً قبل أن يشر غيره بالجنة. وقد أخرج ابن حبان من طريق مصعب بن سعد عن أبيه سبب هذا الحديث بلفظ «سمعت النبي ﷺ يقول: يدخل عليكم رجل من أهل الجنة، فدخل عبد الله بن سلام» وهذا يؤيد صحة رواية الجماعة، ويضف رواية سعيد بن داود.

قوله: **«قال: لا أدري قال مالك الآية أو في الحديث»** أي لا أدري هل قال مالك إن نزل هذه الآية في هذه القصة من قبل نفسه أو هو بهذا الإستناد؟ وهذا الشك في ذلك من عبد الله بن يوسف شيخ البخاري، ووهم من قال إنه من القعني إذ لا ذكر للقعني هنا، ولم أر هذا من عبد الله بن يوسف إلا عند البخاري، وقد رواه عن عبد الله بن يوسف أيضا إسماعيل بن عبد الله اللبب سمويه في فوائده ولم يذكر هذا الكلام عن عبد الله بن يوسف، وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن عبد الله بن يوسف، وكذا أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من وجهين آخرين عن عبد الله بن يوسف، وأخرجه من طريق ثالث عنه بلفظ آخر مقتصرا على الزيادة دون الحديث وقال: إنه وهم، وروى ابن منته في «الإيمان» من طريق إسحاق بن سيار عن عبد الله بن يوسف في الحديث والزيادة وقال فيه: قال إسحاق: قتل لعبد الله بن يوسف إن أبا مسهر حدثنا بهذا عن مالك ولم يذكر هذه الزيادة، قال قتال عبد الله بن يوسف: إن مالكا تكلم به عقب الحديث، وكانت معي الواسي كتبت. انتهى. وظهر بهذا سبب قوله للبخاري: «ما أدري إلخ»، وقد أخرجه الإسماعيلي والدارقطني في «غرائب مالك» من طريق أبي مسهر وعاصم بن مهجع وعبد الله بن وهب وإسحاق بن عيسى، زاد الدارقطني: وسعد بن داود وإسحاق الفروي كلهم عن مالك بدون هذه الزيادة، قال: فالظاهر أنها مدرجة من هذا الوجه. ووقع في رواية ابن وهب عند الدارقطني التصريح بأنها من قول مالك، إلا أنها قد جاءت من حديث ابن عباس عند ابن مروي، ومن حديث عبد الله بن سلام نفسه عند الترمذي، وأخرجه ابن مروي أيضا من طرق عنه، وعند ابن حبان من حديث عوف بن مالك أيضا أنها نزلت في عبد الله بن سلام نفسه، وقد استتكر الشعبي فيما رواه عبد بن حيد عن النضر بن شميل عن ابن عون عنه نزولها في عبد الله بن سلام لأنه إنما أسلم بالمدينة والسورة مكية، فأجاب ابن سيرين بأنه لا يمتنع أن تكون السورة مكية وبعضها مدني وبالعكس وبهذا جزم أبو الباس في «مقامات التنزيل» فقال: **«الأخاف مكية إلا قوله: ﴿وشهد شامد﴾ [الأخاف: ١٠-١١] في آخر الآيتين انتهى.** ولا مانع أن تكون جميعها مكية وتقع الإشارة فيها إلى ما سيقع بعد الهجرة من شهادة عبد الله بن سلام. وروى عبد الله بن عيسى من تفسيره عن سعيد بن جبير أن الآية نزلت في ميمون بن ميايم. وفي تفسير الطبري عن ابن عباس أنها نزلت في ابن سلام وعصم بن وهب بن ميايم النضري. وفي تفسير مقاتل اسمه ميايم بن ميايم ولا مانع أن تكون نزلت في

الجميع.

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين، وقيس بن عباد بضم للمهمة وتخفيف الموحدة.

والصحيح أنه في سنة الوفود سنة تسع، ووهم من قال إنه أسلم قبل موت النبي ﷺ بأربعين يوماً لما ثبت في الصحيح « أن النبي ﷺ قال له استمعت الناس » في حجة الوداع وذلك قبل موته ﷺ بأكثر من ثمانين يوماً، وكان موت جرير سنة حسين وقيل: بعدها.

قوله: (ما حجني رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي ما منني من الدخول إليه إذا كان في بيته فاستأذنت عليه، وليس كان حله بعضهم على إطلاعه قال كيف جاز أن لا يدخل على عرم بغير حجاب؟ ثم تكلف في الجواب أن المراد جلسته المختص بالرجال، أو أن المراد بالحجاب منع ما يطلبه منه. قلت: وقوله: « ما حجني » يتناول الجميع مع بعد إرادة الأخير.

قوله: (ولا رأيي إلا ضحكك) في رواية الحميدي عن إسماعيل « إلا تيسم في وجهي » وروى أحمد وابن حبان من طريق الغيرة بن شيبان عن جرير قال: « لما دنوت من المدينة اغتص ثم ليست حلي فدخلت، فرماني الناس بالحق، قلت: هل ذكرني رسول الله ﷺ قالوا: نعم ذكرك بأحسن ذكر فقال: يدخل عليكم رجل من خير ذي من، على وجهه مسحة ملك ».

قوله: (وعن قيس) هو موصول بالإسناد للمذكور.

قوله: (فو الحفصة) بفتح للمعجمة واللام والصاد المهمة وحكي إسكان اللام. وقوله: « البغية » بتخفيف الياء وحكي تشديدها، وقوله: « أو الكعبة الشامية » استشكل الجمع بين هذين الوصفين وسيأتي جوابه مع شرح هذه القصة في أواخر « المغازي » مع الكلام على قوله الكعبة البغية أو الكعبة الشامية إن شاء الله تعالى.

٢٢- باب ذكر حذيفة بن اليمان العنسي

٣٨٢٤- حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوثَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ هَرَمَ الْمُشْرِكُونَ هَرَجَةً بَيِّنَةً، فَصَاحَ إِلَيْهِمْ: أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ أَخْرَأَكُمُ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ عَلَى أَخْرَأَهُمْ فَاجْتَلَلَتْ أَخْرَأَهُمْ، فَظَهَرَ حَذِيفَةُ إِذَا هُوَ بِأَبِيهِ، فَقَادَى: أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ أَبِي، أَيْ قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا أَضْجَرُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حَذِيفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ أَبِي: قَوْلَاهُ مَا زَالَتْ لِي حَذِيفَةُ مِنْهَا بَيِّنَةٌ غَيْرَ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ. [إجماع: ٣٢٩٠].

قوله: (باب ذكر حذيفة بن اليمان العنسي) بالمرحوة، واسم اليمان حصل بمهملتين وكسر أوله وسكون ثانيه ثم لام ابن جابر له ولأبيه صحبة.

قوله: (لما هزم) بضم أوله، وقوله: « وأخراكم » أي أقبلوا أخراكم أو أخلدوا أخراكم أو انصروا أخراكم، وقوله: « احتجروا » أي انفصلوا من القتال وامتنع بعضهم من بعض، وسيأتي بقية شرح هذه القصة في كتاب المغازي.

قوله: (قال أبي) القائل هو هشام بن غرث، نقله عن أبيه عروة وفصله من حديث عائشة فصار مرسلًا، وقوله: « ما زالت لي حذيفة منها » أي من هذه الكلمة أي بسببها، وقوله: « بقية خير » يؤخذ منه أن فضل الخير تمود بركته على صاحبه في طول حياته.

(نسخه) وقع ذكر جرير وحذيفة مؤخرًا عن ذكر خديجة عليها السلام، وفي بعضها مقدمًا وهو أليق، فإن الذي يظهر أنه أشر ذكر خديجة عمدًا لكون غالب أحوالها متعلقة بأحوال النبي ﷺ قبل الميث فوقع له في ذلك حسن التخلص من المناقب التي استعرد من ذكر النبي ﷺ إليها، فلما فرغ منها رجع إلى بقية سيرته ومغازيه، والله أعلم.

٢٠- باب تزويج النبي ﷺ خديجة، ولفضلهما رضي الله عنهما

٣٨١٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوثَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

حَدَّثَنِي صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « خَيْرُ نِسَائِيَا مَرْيَمَ، وَخَيْرُ نِسَائِيَا خَدِيجَةُ ». [إجماع: ٣٤٢٧. أخرجه مسلم: ٢٤٣٠].

قوله: (ما ينهي) هو إنكار من ابن سلام على من قطع له بالجملة، فكأنه ما سمع حديث سعد وكأنهم هم سمعوه، ويحتمل أن يكون هو أيضًا سمعه لكنه كره إنشاء عليه بذلك تواضعًا، ويحتمل أن يكون إنكارًا منه على من سأل عنه ذلك لكونه فهم منه التصب من خبرهم فأخبره بأن ذلك لا يجب فيه بما ذكره له من قصة للناس، وأشار بذلك القول إلى أنه لا ينبغي لأحد إنكار ما لا علم له به إذا كان الذي أخبره به من أهل الصدق.

قوله: (ف قيل لي: أرق) في رواية الكشميهني « أرقه » بزيادة هاء وهي هاء السكت.

قوله: (فأتاني منصف) بكسر الميم وسكون التون وفتح الصاد المهمة بعدها فاء، وفي رواية الكشميهني بفتح الميم، والأول أشهر وهو الخادم.

قوله: (فرأيت) بكسر القاف وحكي فتحها.

قوله في الرواية الثانية: (وصيف مكان منصف) يريد أن معاذًا هو ابن معاذ روى الحديث عن عبد الله بن عون كما روى لزهري السمان فأبدل هذه اللفظة بهذه اللفظة وهي بمعناها، والوصيف الخادم الصغير غلامًا كان أو جارية.

قوله: (فاستيقظت وإني ألقى يدي) أي أن الاستيقاظ كان حال الأخذ من غير فاصلة، ولم يرد أنها بقيت في يده في حال يقظته، ولو حصل على ظاهره لم يمتنع في قدرة الله، لكن الذي يظهر خلاف ذلك، ويحتمل أن يريد أن أثرها بقي في يده بعد الاستيقاظ كان يصعب يرقى يده مقبوضة.

قوله: (وذلك الرجل عبد الله بن سلام) هو قول عبد الله بن سلام، ولا مانع من أن يغير بذلك ويورد نفسه، ويحتمل أن يكون من كلام الراوي.

قوله: (عن أبيه) هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري.

قوله: (في بيت) التبرين للتعظيم ووجه تعظيمه أن النبي ﷺ دخل فيه وكان هذا القدر للفتنة لإدخال هذا الحديث في مناقب ابن سلام، أو لما دل عليه أمره بترك قبوله هدية المستعرض من الروح.

قوله: (ذلك بأرض) يعني لرض العراق (لربها بها فاش) أي شائع.

قوله: (جلى) بكسر المهمة (تين) بكسر للتثنية وسكون للموحدة معروف.

قوله: (جلى قلت) بفتح للقاف وتشديد للتثنية وهو علف اللدواب.

قوله: (فأله) يحتمل أن يكون ذلك رأي عبد الله بن سلام، وإلا فالنقهاء على أنه إما يكون رأيًا شرطه، نعم الورع تركه.

قوله: (ولم يذكر النضر) أي ابن شميل (وأبو داود) أي الطيالسي (وهوب) أي ابن جرير (عن شعبة البيت) أي قول سليمان بن حرب عن شعبة في رواية « ويدخل في بيت » وقد وقع في رواية أبي أسامة عن يزيد بن عبد الله أن أبي بردة عن جده أبي بردة في كتاب الاحتصام بلفظ « انطلق إلى المنزل فاستقيمت من قدح شرب منه رسول الله ﷺ » الحديث.

٢٠- باب (سباني بعد باب ٢٢)

٢١- باب ذكر جرير بن عبد الله البجلي

٣٨٢٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَأْبِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَدْنَانَ، عَنْ قَيْسِ قَالَ: سَمِعْتُ يَقُولُ قَالَ جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا حَجَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ اسْتَلَمْتُ، وَلَا رَأْيِي إِلَّا ضَحِكُ. [إجماع: ٣٠٣٥. أخرجه مسلم: ٢٤٧٥].

٣٨٢٣- وَعَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ لِي الْجَاهِلِيَّةُ بَيْتٌ يَقَالُ لَهُ فُوَ الْخَلَصَةِ، وَكَانَ يَقَالُ لَهُ الْكَلْبَةُ الْيَمَانِيَّةُ، أَوْ: الْكَلْبَةُ الشَّامِيَّةُ. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « هَلْ أَنْتَ مُرْجِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ؟ ». قَالَ: فَقَرَرْتُ إِلَيْهِ فِي خَمْسِينَ وَمِائَةً فَارِسٍ مِنْ أَحْمَسَ، قَالَ: فَكَسَرْنَا، وَقَلْنَا مِنْ وَجَدْنَا عِدَّةً، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَدَا لَنَا وَالْأَحْمَسُ. [إجماع: ٣٠٣٥. أخرجه مسلم: ٢٤٧٦].

قوله: (باب ذكر جرير بن عبد الله البجلي) أي ابن جابر بن مالك من بني آثار بن أراش، نسبوا إلى أهم بجيلة، يكنى أبا عمرو على المشهوره واختلف في إسلامه

جزم به العسكري، وقيل: اسمه النباش جزم به أبو عبيد، وابنه هند روى عنه الحسن بن علي قال: «حدثني خالي» لأنه أخو فاطمة لأمه، ولهند هذا ولد اسمه هند ذكره الدلاي وغيره، فعلى قول العسكري فهو من مشترك مع أبيه وجده في الاسم، ومات أبو هالة في الجاهلية، وكانت خديجة قبله هند بنيت بن عاتل الخزومي. وكان النبي ﷺ قبل أن يتزوج خديجة قد سافر في ماله مافاراً إلى الشام، فرأى منه ميسرة غلامها ما رغبت في تزوجه، قال الزبير: وكانت خديجة تدعى في الجاهلية الطاهرة، وماتت على صحتها بعد المبعث بشتر سنين في شهر رمضان، وقيل: بشان، وقيل: بسبع، فقامت معه غسماً وعشرين سنة على الصحيح، وقال ابن عبد البر أربعاً وعشرين سنة وأربعة أشهر، وسأني من حديث عائشة ما يؤيد الصحيح في أن موتها قبل الهجرة بثلاث سنين، وذلك بعد المبعث على الصواب بشتر سنين، وقد تقدم في أبواب بلد الوحي بيان تصديقها للنبي ﷺ في أول وهلة، ومن ثباتها في الأمر ما يدل على قوة يقينها وفور قلبها وصحة عزمها، لا جرم كانت أفضل نسائه على الراجح، وقد تقدم في ذكر مريم من أحاديث الأنبياء بيان شيء من هذا. وروى الفاكهي في «كتاب مكة» عن أنس «أن النبي ﷺ كان عند أبي طالب، فاستأذنه أن يترجى إلى خديجة فأذن له، وبعث بعده جارية له يقال لها نجة فقال لها: انظري ما تقول له خديجة؟ قالت نية: فزابت عجباً، ما هو إلا أن سمعت به خديجة فخرجت إلى الباب فأخذت يده فمستها إلى صدرها ونحرتها ثم قالت: بأبي وأمي، والله ما أعمل هذا شيء، ولكي أرجو أن تكون أنت التي ألي ستعت، فإن تكن هو فأعرف حتى ومزلي وادع الإله الذي يمشك لي. قالت: فقال لها: والله لئن كنت أنا هو قد أصطمت عندي ما لا أضيقك أبداً» ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث لا تصرح فيها بما في الترجمة، إلا أن ذلك يؤخذ بطريق الزور من قول عائشة «ما حرت على امرأة» ومن قوله ﷺ: «وكان في منها ولد» وغير ذلك.

الحديث الأول.

قوله: (حدثني محمد) هو ابن سلام كما جزم به ابن السكن، وعبد هو ابن سليمان.
قوله: (سمعت عبد الله بن جعفر) هو ابن أبي طالب، ووقع عند عبد الرزاق عن ابن جريج «عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر» وهو من المزيد في متصل الأسانيد لتصرح ببلدة في هذه الرواية بسامع عروة عن عبد الله بن جعفر.
قوله: (سمعت علي بن أبي طالب) زاد مسلم من رواية أبي أسامة عن هشام بالكوفة، واتفق أصحاب هشام على ذكر علي فيه، «وقصر به محمد بن إسحاق لفرواه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن جعفر عن النبي ﷺ» أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم لكن بلفظ مغاير لهذا اللفظ، فالظاهر أنهما حديثان، وفي الإسناد رواية تاهي عن تاهي هشام عن أبيه وصحابي عن صحابي عبد الله بن جعفر عن محمد.
قوله: (خير نسائها مريم وخير نسائها خديجة) قال القرطبي: الضمير عائدة على غير المذكور، لكنه يفسره الحال والمشاهدة، يعني به الدنيا. وقال الطبري: الضمير الأول يعود على الأمة التي كانت فيها مريم والثاني على هذه الأمة. قال: ولهذا كثر الكلام تنبيه على أن حكم كل واحدة منها غير حكم الأخرى. قلت: ووقع عند مسلم من رواية وكيع عن هشام في هذا الحديث «وأشار وكيع إلى السماء والأرض» وكأنه أراد أن يبين أن المراد نساء الدنيا، وأن الضميرين يرجعان إلى الدنيا. وهذا جزم القرطبي أيضاً. وقال الطبري: أراد أنهما خير من تحت السماء وفوق الأرض من النساء، قال: ولا يستقيم أن يكون تفسيراً لقوله نسائها لأن هذا الضمير لا يصلح أن يعود إلى السماء. كذا قال. ومثقت أن يريد أن الضمير الأول يرجع إلى السماء والثاني إلى الأرض إن ثبت أن ذلك صدر في حياة خديجة وتكون النكحة في ذلك أن مريم سالت فخرج يروحها إلى السماء، فلما ذكرها أشار إلى السماء، وكانت خديجة إذ ذاك في الحياة فكانت في الأرض فلما ذكرها أشار إلى الأرض، وعلى تقدير أن يكون بعد موت خديجة فإلزاماً أنهما خير من صعد بروحهن إلى السماء وخير من دفن جسدعن في الأرض، وتكون الإشارة عند ذكر كل واحدة منهما. والذي يظهر لي أن قوله «خير نسائها» خير من الضمير لمريم كأنه قال مريم خير نسائها أي نساء زمانها، وكذا في خديجة. وقد جزم كثير من الشراح أن المراد نساء زمانها لا تقدم في أحاديث الأنبياء في قصة موسى وذكر آسية من حديث أبي موسى رفعه «كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم وآسية» فقد أثبت في هذا الحديث الكمال لآسية كما أثبت لمريم، فاستمع حل الحيرة في حديث الباب على

٣٨١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَيْرٍ: حَدَّثَنَا الْبَيْتُ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا حُرِّثَ عَلَى امْرَأَةٍ لِنَبِيِّ ﷺ مَا حُرِّثَ عَلَى خَدِيجَةَ، هَلَكْتَ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَنِي، لِمَا كُنْتُ أَسْمَعُ يَذْكُرُهَا، وَأَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَتَشَرَّهَا بِبَيْتٍ مِنْ قَهْصِرٍ، وَإِنْ كَانَ لَكُنْجُ الشَّاةِ يَهْدِي فِي خَلِجِهَا مِنْهَا مَا يَسْتَهْنُ. [الطبر: ٣٨١٧، ٣٨١٨، ٥٢٢٩، ٩٠٠٤، ٥٧٤٨٤. أخرجه مسلم: ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦].

٣٨١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا حُرِّثَ عَلَى امْرَأَةٍ مَا حُرِّثَ عَلَى خَدِيجَةَ، مِنْ كَرَّةٍ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهَا، قَالَتْ: وَتَزَوَّجَنِي بِطَعْنٍ بِلَاثٍ مِائِينَ، وَأَمَرَهُ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْ يُجْزَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنْ يَتَشَرَّهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَهْصِرٍ [راجع: ٣٨١٦. أخرجه مسلم: ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦].

٣٨١٨- حَدَّثَنِي غُرَيْرٌ بْنُ مَحْمُودٍ عَنْ حَسَنِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا خُصَيْصٌ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا حُرِّثَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مَا حُرِّثَ عَلَى خَدِيجَةَ، وَمَا رَأَيْتُهَا، وَلَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ ذِكْرَهَا، وَيَتَمَنَّى ذَنْبَ الشَّاةِ، ثُمَّ يَطْعُمُهَا أَغْصَانًا، ثُمَّ يَتَخَبَّأُ فِي صَدْرِكِي خَدِيجَةَ، فَرُبَّمَا قُلْتُ لَهُ: كَأَنَّهُ لَا يَكُنْ لِي الدُّنْيَا امْرَأَةً إِلَّا خَدِيجَةُ، يَقُولُ: «إِنَّهَا كَانَتْ، وَكَانَتْ، وَكَانَ فِي بَيْتِهَا وَلَدٌ». [راجع: ٣٨١٦. أخرجه مسلم: ٢٤٣٤، بطبعة ليست في هذه الطريق، ٢٤٣٥، مختصراً بقصة العروة والبيع].

٣٨١٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِبْنِ سَامِيَلٍ قَالَ: قُلْتُ لِبَيْتِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: بَشَّرَ النَّبِيُّ ﷺ خَدِيجَةَ قَالَ: نَعَمْ، بَيْتٌ مِنْ قَهْصِرٍ لَا صَغَبَ فِيهِ وَلَا نَهَبَ. [راجع: ١٧٩٧. أخرجه مسلم: ٢٤٣٣].

٣٨٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَيْكَ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْ، مَعَهَا ابْنَةُ أَبِي إِرْقَامَ أَوْ طَعَامٌ أَوْ حَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْبَلِيهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ مِنْ رَبِّهَا وَيَمِينِي، وَتَشَرَّهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَهْصِرٍ لَا صَغَبَ فِيهِ وَلَا نَهَبَ. [الطبر: ٥٧٤٩٧. أخرجه مسلم: ٢٤٣٢].

٣٨٢١- وَقَالَ إِبْنُ سَامِيَلٍ بْنُ خَلِيلٍ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ هَالِكَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ، أَخْتُ خَدِيجَةَ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَرَفَ اسْتِذْنَانِ خَدِيجَةَ فَأَذِنَاكَ لِلْبَيْتِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَالِكَةُ». قَالَتْ: فَبُورَتْ، فَقُلْتُ: مَا تَذَكَّرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِلِ قُرَيْشٍ، حَرَمًا الشَّدَائِقِينَ، هَلَكْتَ فِي الشَّرِّ، قَدْ أَبْذَلْتَكَ اللَّهُ غَيْرَ مِنْهَا. [أخرجه مسلم: ٢٤٣٧].

قوله: (باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها) كذا في النسخ «تزويج» وتفعيل قد يجي. بمعنى فعل وهو المراد هنا، أو فيه حذف تقديره تزويجه من نفسه.

قوله: (خديجة) هي أول من تزوجها ﷺ، وهي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، تجتمع مع النبي ﷺ في قصي، وهي من أقرب نسائه إليه في النسب؛ ولم يتزوج من ذرية قصي غيرها إلا أم حبيبة، وتزوجها سنة خمس وعشرين من مولده في قول الجمهور، وإياها أبوها خويلد ذكره البيهقي من حديث الزهري بإسناده عن عمار بن ياسر، وقيل: عمها عمرو بن أسد ذكره الكلبي، وقيل: أخوها عمرو بن خويلد ذكره ابن إسحاق، وكانت قبله عند أبي هالة بن النباش بن زورارة التميمي حليف بني عبد الدار، واختلف في اسم أبي هالة قبل مالك قاله الزبير، وقيل زورارة حكاها ابن منته، وقيل: هند

قوله: (وأمره) ربه عز وجل أو جبريل) هو شك من الراوي، وسيأتي في حديث أبي هريرة في هذا الباب أن البشارة بذلك من الله كانت على لسان جبريل عليه السلام.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثني عمر بن محمد بن الحسن حدثنا أبي) هو الأسدي الذي يعرف بالثلاثاء وتشديد الهمزة واسم والد الحسن الزبير، وعمر كوفي ما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الزكاة، وهو من صفار شيوخه. وقد نزل البخاري في هذا الاستناد بالنسبة لحديث حفص بن غياث درجة. فإنه يروي الكبير عن ولده عمر بن حفص وغيره من أصحاب حفص. وهنا لم يصل لحفص إلا بآبائين، وبالنسبة لرواية هشام بن عروة درجتين فإنه قد سمع من بعض أصحابه وأخرج هذا في الصحيح في كتاب التتبع منه فحدثنا عبد بن موسى عن هشام بن عروة من مسند أبي ذر، والسبب في اختياره إيراد هذه الطريق النازلة ما اشتملت عليه من الزيادة على رواية غيره كما سألته عليه.

قوله: (وما رأيها) في رواية مسلم من هذا الوجه « ولم أرهاها » ولم أر هذه اللفظة إلا في هذه الطريق، نعم أخرجهما مسلم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة بلفظ «وما رأيها قط» ورواية عائشة خديجة كانت ممكنة، وأما إدراكها فلا نزاع فيه لأنه كان لها عند موتها ست سنين، وكأنها أرادت بنفي الرواية والإدراك الذي يقيد اجتماعهما عند النبي ﷺ، أي لم أرها وأنا عنده ولا أرهاها كذلك. وقد وقع في بعض طرقه عند أبي حنيفة « ولقد هلك قبل أن يتزوجي ».

قوله: (ولكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر ذكرها) في رواية عبد الله الجهمي عن عائشة عند الطبراني « وكان إذا ذكر خديجة في سبام من ثناء عليها واستغفار لها ».

قوله: (فربما قلت إني) هذا كله زائد في هذه الرواية، فقد أخرج الحديث مسلم وأبو حنيفة والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق سهل بن هشام والترمذي عن أبي هشام الرضاعي كلهم عن حفص بن غياث بدونها.

قوله: (كانها لم يكن) في رواية الكشميهني « كان لم » بحذف الهاء من كانه.

قوله: (لأنها كانت وكانت) أي كانت فاضلة وكانت حافظة ولحق ذلك، وعند أحد من حديث مسروق عن عائشة « آمنت بي إذ كثر بي الناس، وصدقتني إذ كذبني الناس، وواسيتي بما أذ حرمي الناس، ورزقني الله ولدها إذ حرمي أولاد النساء ».

قوله: (وكان في منها ولد) وكان جميع أولاد النبي ﷺ من خديجة، إلا إبراهيم فإنه كان من جاريته مارية، ولحقه عليه من أولاده منها القاسم وربه كان يكنى، مات صغيراً قبل البلوغ أو بعده، وناته الأربع: زينب ثم رقية ثم أم كلثوم ثم فاطمة، وقيل: كانت أم كلثوم أصغر من فاطمة، وجد الله ولد بعد البلوغ فكان يقال له الطاهر والطيب، ويقال لها أخوان له، وماتت المذكور صغراً بأبناها، ووقع عند مسلم من طريق حفص بن غياث هذه في آخر الحديث « قالت عائشة: فأعجبته يوماً فقلت خديجة، فقال: إني رزقت حبها » قال القرطبي كان حبه لها لما تقدم ذكره من الأسباب، وهي كثيرة كل منها كان سبباً في إيجاب المحبة. وما كافأ النبي ﷺ به خديجة في الدنيا أنه لم يتزوج في حياتها غيرها، فروى مسلم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت: « لم يتزوج النبي ﷺ على خديجة حتى مات » وهذا ما لا اختلاف فيه بين أهل العلم بالأخبار، وفيه دليل على عظم قدرها عند علي مزب فضلها لأنها أخته عن غيرها واختصت به بقدر ما اشترك فيه غيرها مرتين، لأنه ﷺ عاش بعد أن تزوجها ثمانية وثلاثين عاماً أفردت خديجة منها خمسة وعشرين عاماً وهو نحو الثلثين من المجموع، ومع طول المدة ففان فيها فيها من الغيرة ومن نكد الضرائر الذي ربما حصل له ما هو منه ما يشوش عليه بذلك، وهي فضيلة لم يشاركها فيها غيرها، وما اختصت به سبها نساء هذه الأمة إلا بالإيمان، فست ذلك لكل من آمن بعدها، فيكون لها مثل أجرهن، لما ثبت « إن من سن سنة حسنة » وقد شاركها في ذلك أبو بكر الصديق بالنسبة إلى الرجال، ولا يعرف قدر ما لكل منهما من الثواب بسبب ذلك إلا الله عز وجل. وقال النووي: في هذه الأحاديث دلالة لحسن العهد، وحفظ الوعد، ورعاية حرمة صاحب والمعاشر حياً وميتاً، وإكرام معارف ذلك صاحب.

الحديث الخامس:

قوله: (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد.

قوله: (قلت لعبد الله بن أبي أوفى) إني لما حله التابسي عن الصحابي عرضاً، وليس هذا من التلقين، لأن التلقين لا استغناء فيه وإنما يقول الطالب للشيخ قل

الإطلاق، وجاء ما يفسر المراد صريحاً، فروى الزبارة والطبراني من حديث عمار بن ياسر رفته « لقد فضلت خديجة على نساء أمي كما فضلت مريم على نساء العالمين » وهو حديث حسن الاستناد، واستدل بهذا الحديث على أن خديجة أفضل من عائشة.

قال ابن التين: ويحتمل أن لا تكون عائشة دخلت في ذلك لأنها كان لها عند موت خديجة ثلاث سنين، فعمل المراد النساء البالغ. كذا قال، وهو ضعيف، فإن المراد بلفظ النساء أعم من البالغ، ومن لم تبلغ أعم من كانت موجودة ومن مستوجبة. وقد أخرج النسائي بإسناد صحيح وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً « أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية » وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل، قال القرطبي: لم يثبت في حق واحدة من الأربع أنها إلا مريم. وقد أورد ابن عبد البر من وجه آخر عن ابن عباس رفته « سيدة نساء العالمين مريم ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية » قال: وهذا حديث حسن يرفع الإشكال، وقال: ومن قال إن مريم ليست بنبية أول هذا الحديث وغيره بأن « من » وإن لم تذكر في الخبر فهي مرادة، قلت الحديث الثاني الدال على الترتيب ليس بثبت، وأصله عند أبي داود والحاكم بخبر صيغة ترتيب، وقد يتسكع بحديث الباب من يقول إن مريم ليست بنبية لتسويتها في حديث الباب بخديجة، وليست خديجة بنبية بالاتفاق. والجواب أنه لا يلزم من التسوية في الحرية التسوية في جميع الصفات، وقد تقدم ما قيل في مريم في ترجمتها من أحاديث الأنبياء والله أعلم.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا الليث قال: كتب لي هشام بن عروة) وقع عند الإسماعيلي من وجه آخر عن الليث « حدثني هشام بن عروة » فلعل الليث لقي هشام بعد أن كتب به إليه فحدثه به، أو كان من مذهبه إطلاق « حدثنا » في الكتابة، وقد نقل الخطيب ذلك عنه في علوم الحديث.

قوله: (ما عرفت على امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم) فيه ثبوت الغيرة وأنها غير مستتكر وقوعها من فاضلات النساء فضلاً ممن دونهن، وإن عائشة كانت تغل من نساء النبي ﷺ لكن كانت تغار من خديجة أكثر، وقد يثبت سبب ذلك وأنه لكثرة ذكر النبي ﷺ إياها. ووقع في الرواية التي تلي هذه باين من هذا حيث قيل لها: « من كثرة ذكر رسول الله ﷺ إياها » وأصل غيرة المرأة من تحب محبة غيرها أكثر نساء، وكثرة الذكر تدل على كثرة المحبة. وقال القرطبي: مرادها بالذكر لها مدحها وثناء عليها. قلت: وقع عند النسائي من رواية النضر بن شميل عن هشام « من كثرة ذكره إياها وثناء عليها » فعطف الثناء على الذكر من عطف الخاص على العام، وهو يقتضي حمل الحديث على أعم مما قاله القرطبي.

قوله: (هككت قبل أن يتزوجني) ذكر في الحديث الذي بعده قدر اللذة، وسيأتي البحث فيه، وأشارت بذلك إلى أنها لو كانت موجودة في زمانها لكنت غيرتها منها أشد.

قوله: (وأمره الله أن يشراها) سيأتي شرحه بعد هذا، وهو أيضاً من جملة أسباب الغيرة، لأن اختصاص خديجة بهذه البشرية مشعر بمزيد محبة من النبي ﷺ فيها. ووقع عند الإسماعيلي من رواية الفضل بن موسى عن هشام بن عروة بلفظ « ما حدثت امرأة قط ما حدثت خديجة حين يشراها النبي ﷺ » بيت من قصيد « الحديث.

قوله: (وإن كان ليحلب الشاة) إني خففة من التعلية ويروى بها تأكيد الكلام، ولهذا أتت بالألام في قوله « ليحلب ».

قوله: (في خلخالها) بالهاء المعجمة جمع خيلة أي صدقة، وهي أيضاً من أسباب الغيرة لما فيه من الإشعار باستمرار حبه لها حتى كان يتعاضد صراحياتها.

قوله: (منها) أي من الشاة.

قوله: (ما يشبهن) أي ما يكتبن كذا للاكثر، وفي رواية للشملي والمحموي « ما يشبهن » أي يتبع لهن، وفي رواية للنسفي « يشبهن » من الشيع بكسر المعجمة وفتح للوحدة وليس في روايته « ما ».

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا حميد بن عبد الرحمن) هو الرواسي بضم الواو وعلى الواو همزة وبعد الألف مهملة. ثقة بأبناها، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الحدود.

قوله: (وتزوجني بعدها بثلاث سنين) قال النووي: أرادت بذلك زمن دخولها عليه، وأما المقدم فقدم على ذلك مدة سنة ونصف أو نحو ذلك، كذا قال، وسيأتي في «باب تزوج عائشة» ما يوضح أن المدة بين العقد عليها والدخول كان أكثر من ذلك.

السني من وجه آخر « وعلى من سمع السلام، إلا الشيطان »، قال العلماء في هذا القصة دليل على وفور قوتها، لأنها لم تقل « وعليه السلام » كما وقع لبعض الصحابة حيث كانوا يقولون في التشهد « السلام على الله فانهاهم النبي ﷺ وقال: إن الله هو السلام،

فقلوا التحيات لله »، فعرفت خديجة لصحة فهمها أن الله لا يرد عليه السلام كما يرد على المخلوقين، لأن السلام اسم من أسماء الله، وهو أيضاً دعاء بالسلامة، وكلاهما لا يصلح أن يرد به على الله فكأنها قالت: كيف أقول عليه السلام والسلام اسمه، ومنه يطلب، ومنه يحصل. فيستفاد منه أنه لا يليق بالله إلا التناء عليه فجعلت مكان رد السلام عليه التناء عليه، ثم غاوت بين ما يليق بالله وما يليق بغيره فقالت: « وعلى جبريل السلام » ثم قالت: « وعليك السلام » ويستفاد منه رد السلام على من أرسل السلام

وعلى من بلغه. والذي يظهر أن جبريل كان حاضراً عند جوابها فرددت عليه وعلى النبي ﷺ مرتين: مرة بالتخصيص ومرة بالتعميم، ثم أخرجت الشيطان عن سمع لأنه لا يستحق الدعاء بذلك، قيل: إنما بلغها جبريل عليه السلام من ربه بواسطة النبي ﷺ احتراماً للنبي ﷺ، وكذلك وقع له ما سلم على عائشة لم يواجها بالسلام بل راسلها مع النبي ﷺ. وقد واجه مريم بالمخاطب، فقبل لأنها نية، وقيل: لأنها لم يكن معها زوج يحترم معه مخاطبتها. قال السهيلي: استدل بهذه القصة أبو بكر بن داود على أن خديجة أفضل

من عائشة لأن عائشة سلم عليها جبريل من قبل نفسه، وخديجة أبلغها السلام من ربه. وزعم ابن العربي أنه لا خلاف في أن خديجة أفضل من عائشة، ورد بأن الخلاف ثابت قديماً وإن كان الراجح أفضلية خديجة بهذا وما تقدم. قلت: ومن صريح ما جاء في تفضيل خديجة ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن عباس رفعه « أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد » قال السبكي الكبير كما

تقدم: لعائشة من الفضائل ما لا يحصى، ولكن الذي اختاره وتدين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة. واستدل بفضل فاطمة بما تقدم في ترجيحها أنها ميلة نساء المؤمنين. قلت: وقال بعض من أدركنا: الذي يظهر أن الجمع بين الحديثين أولى، وأن لا تفضل إحداهما على الأخرى. وسئل السبكي: هل قال أحد ابن أحد من نساء النبي ﷺ غير خديجة وعائشة أفضل من فاطمة؟ فقال: نعم من لا يعتد بقوله: وهو من فضل نساء

النبي ﷺ على جميع الصحابة لأنهن في الجنة. قال: وهو قول ساقط مردود انتهى. وقالته هو أبو محمد بن حزم وفساده ظاهر. قال السبكي: ونساء النبي ﷺ بعد خديجة وعائشة متساويات في الفضل، وهن أفضل النساء لقول الله تعالى: ﴿ لسن كأحد من النساء إن اتقين ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٢]، ولا يستني من ذلك إلا من قبل إنها نية كريمة، والله أعلم. وما نبه عليه أنه وقع عند الطبراني من رواية أبي يونس عن عائشة أنها وقع لها نظير ما وقع لخديجة من السلام والحواب، وهي رواية شاذة، والعلم عند الله تعالى.

الحديث السابع:

قوله: (وقال إسماعيل بن خليل) كذا في جميع النسخ التي اتصلت إلينا بصيغة التعليل، لكن صنع المزني يقتضي أنه أخرجه موصولاً، وقد أخرجه أبو عروانة عن محمد بن يحيى الذهلي عن إسماعيل المذكور، وأخرجه مسلم عن سويد بن سعيد والإسماعيلي من طريق الوليد بن شجاع كلاهما عن علي بن مسهر.

قوله: (استأذنت هالة بنت خويلد) هي أخت خديجة، وكانت زوج الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس والد أبي العاص بن الربيع زوج زينب بنت النبي ﷺ، وقد ذكروها في الصحابة وهو ظاهر هذا الحديث، وقد هاجرت إلى المدينة لأن دخولها كان بها أي بالمدينة، ويحتمل أن تكون دخلت على النبي ﷺ بمكة حيث كانت عائشة معه في بعض سفراته، ووقع عند المستغفري من طريق حاد بن سلمة عن هشام بهذا السند « قدم ابن لخديجة يقال له هالة، فسمع النبي ﷺ في قائلته كلام هالة، فأنابه وقال: هالة هالة » قال المستغفري: الصواب هالة، أخت خديجة انتهى. وروى الطبراني في « الأوسط » من طريق نعيم بن زيد بن هالة عن أبي هالة عن أبيه أنه « دخل على النبي ﷺ وهو راقد فاستيقظ فضمه إلى صدره وقال: هالة هالة » وذكر ابن حبان وابن عبد البر في الصحابة هالة بن أبي هالة التميمي، فلملك كان لخديجة أيضاً ابن اسمه هالة والله أعلم.

قوله: (عرف استئذان خديجة) أي صفته لشبه صوتها بصوت أختها فتذكر خديجة بذلك وقوله: « ارتاع » من الروح يفتح الراء أي فزع، والمراد من الفزع لازمه وهو التنفير. ووقع في بعض الروايات « ارتاع » بالحاء المهملة أي اعتر لذلك سروراً، وقوله: « اللهم هالة » فيه حذف تقديره اجعلها هالة فعلى هذا فهو منصوب، ويحتمل أن يكون خبر مبتدا محذوف أي هذه هالة وعلى هذا هو مرفوع، وفي الحديث أن من أحب شيئاً

حدثنا فلان بكذا فيحدث به من غير أن يكون عارفاً به حديثه ولا بمدة الطالب فلا يؤمن أن لا يكون ذلك الطالب ضابطاً لذلك القدر فيدل على تساهل الشيخ، فلذلك عابوه على من فعله.

قوله: (بشر النبي صلى الله عليه وسلم) مو استهزاء محذوف الأداة.

قوله: (قال نعم) في رواية مسلم « بشر خديجة بيت من قصب، قال نعم الخ » ووقع في رواية جرير عن إسماعيل أنهم قالوا لعبد الله بن أبي أوفى « حدثنا ما قال لخديجة: قال: قال: بشروا خديجة » فذكر الحديث، هكذا تقدم في أبواب العمرة من البخاري.

قوله: (من قصب) يفتح القاف والمهمله بعدها موحدة، قال ابن التين: المراد به لؤلؤة جوفة واسعة كالقصر المنيف. قلت: عند الطبراني في « الأوسط » من طريق أخرى عن ابن أبي أوفى « يعني قصب اللؤلؤ، وعنده في « الكبير » من حديث أبي هريرة « بيت من لؤلؤة جوفة وأصله في مسلم، وعنده في الأوسط » من حديث فاطمة قالت: قلت يا رسول الله ابن أبي خديجة؟ قال: في بيت من قصب، قلت أمن هذا القصب؟

قال: لا من القصب المنظوم باللؤلؤ والياقوت » قال السهيلي: النكتة في قوله: « من قصب » ولم يقل من لؤلؤ أن في لفظ القصب مناسبة لتكونها أحرزت قصب السبق بمبارتها إلى الإيمان دون غيرها، ولذا وقعت هذه المناسبة في جميع النفاظ هذا الحديث انتهى. وفي القصب مناسبة أخرى من جهة استواء أكثر أنبيائه، وكذا كان لخديجة من الاستواء ما ليس لغيرها، إذ كانت حرة على رضاء بكل ممكن، ولم يصدر منها ما يغضب قسماً كما وقع لغيرها. وأما قوله: « بيت » فقال أبو بكر الإسكافي في « فوائد

الأخبار: المراد به بيت زائد على ما أعد الله لها من ثواب عملها، وهذا قال: « لا نصب فيه » أي لم تنصب بسببه. قال السهيلي: لذكر البيت معنى لطيف لأنها كانت ربة بيت قبل المبعث ثم صارت ربة بيت في الإسلام متفردة به، فلم يكن على وجه الأرض في أول يوم بعث النبي ﷺ بيت إسلام إلا بيتها، وهي فضيلة ما شاركها فيها أيضاً غيرها. قال: وجزاء الفعل بذكر غالباً بلفظه وإن كان أشرف منه، فلعلها جاء في الحديث بلفظ البيت دون لفظ

القصر انتهى. وفي ذكر البيت معنى آخر، لأن مرجع أهل بيت النبي ﷺ إليها، لما ثبت في تفسير قوله تعالى: ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قالت أم سلمة « لما نزلت دعا النبي ﷺ فاطمة وعلياً والحسن والحسين فجعلهم بكساء فقال: « اللهم هؤلاء أهل بيتي » الحديث أخرجه السرمذني وغيره، ومرجع أهل البيت هؤلاء إلى خديجة، لأن الحسنين من فاطمة وفاطمة بنتها، وعلي نشأ في بيت خديجة وهو صغير ثم تزوج بنتها بعدها، فظهر رجوع أهل البيت النبوي إلى خديجة دون غيرها.

قوله: (لا صخب فيه ولا نصب) الصخب يفتح المهمله والمهمله بعدها موحدة: الصباح والمنازعة برفع الصوت، والنصب يفتح النون والمهمله بعدها موحدة: التعب. وأغرب الداودي فقال: الصخب العيب، والنصب العوج. وهو تفسير لا تساعد عليه اللغة. وقال السهيلي: مناسبة نفي هاتين الصفتين أعني المنازعة والتعب أنه دعا إلى الإسلام أجابت خديجة طوعاً فلم تجحجه إلى رفع صوت ولا منازعة ولا تعب في ذلك، بل أزالته عنه كل نصب، وآتته من كل وحشة، وهونت عليه كل صير، فناسب أن يكون منزلاً الذي بشرها به ربه بالصفة المقابلة لفعلها.

الحديث السادس:

قوله: (عن عمارة) هو ابن القعقاع.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية مسلم عن ابن عمر عن ابن خنيس عن ابن فضال بهذا الإسناد « سمعت أبا هريرة ».

قوله: (أبي جبريل) في رواية سعيد بن كثير عند الطبراني أن ذلك كان وهو بمراء.

قوله: (هذه خديجة قد أتت) في رواية مسلم « قد أتت » ومعناه توجهت إليك، وأما قوله ثانياً، « فإذا هي أتت » فمعناه وصلت إليك.

قوله: (إناء فيه إدام أو طعام أو شراب) شك من الراوي، وكذا عند مسلم، وفي رواية الإسماعيلي « فيه إدام أو طعام وشراب » وفي رواية سعيد بن كثير المذكور عند الطبراني أنه كان حياً.

قوله: (فاقرا عليها السلام من ربه) وصفي) زاد الطبراني في الرواية المذكورة « فقالت: هو السلام ومنه والسلام وعلى جبريل السلام، وللنسائي من حديث أنس قال: « قال جبريل للنبي ﷺ إن الله يقرى: خديجة السلام » يعني فاجبرها » فقالت: إن الله هو السلام، وعلى جبريل السلام وعليك يا رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته » زاد ابن

أحب محبتيه وما يشبهه وما يتعلق به.

قوله: (حراء الشديقة) بالجر، قال أبو البقاء: يجوز في حراء الرفع على القطع والنصب على الصفة أو الحال، ثم الموجود في جميع النسخ وفي مسلم «حراء» بالهمزتين وحكى ابن التين أنه روي بالهمز والزاي ولم يذكر له معنى، وهو تصحيف والله أعلم. قال القرطبي: قيل معنى حراء الشديقة يبيضه الشديقان، والعرب تطلق على الأبيض الأحمر كرامة اسم البياض لكونه يشبه البرص، ولهذا كان يقول لعائشة يا حبيراء. ثم استبعد القرطبي هذا لكون عائشة أرودت هذه المقالة مورد التخصيص، فلو كان الأمر كما قيل لنصت على البياض لأنه كان يكون البغ في مرادها قال: والذي عني أن المراد بذلك نسبتها إلى كبر السن، لأن من دخل في سن الشيخوخة مع قوة في بدنه يظلب على لونه غالباً لخمرة المائلة إلى السرة، كذا قال، والذي يتجهر أن المراد بالشديقين ما في باطن القسم فكنت بذلك عن سقوط استنباطها حتى لا يبقى داخل فيها إلا اللحم الأحمر من اللثة وغيرها، وبهذا جزم النووي وغيره.

قوله: (لقد أبهلك الله خيراً منها) قال ابن التين: في سكوت النبي ﷺ على هذه المقالة دليل على أفضلية عائشة على خديجة إلا أن يكون المراد بالخيرية هنا حسن الصورة وصغر السن انتهى. ولا يلزم من كونه لم يقل في هذه الطريق أنه «حراء» رد عليها علم ذلك، بل الواقع أنه صدر منه رد هذه المقالة، ففي رواية أبي نجيح عن عائشة عند أحد والطبراني في هذه القصة «قالت عائشة قتلت أبهلك الله بكيرة السن فغضب السن، فغضب حتى قلت: والذي يمكك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا بخير» وهذا يزيد ما تأوله ابن التين في الخيرية المذكورة، والحديث يفسر بعضه بعضاً. وروي أحد أيضاً والطبراني من طريق مسروق عن عائشة في نحو هذه القصة «قالت: ما أبهلي الله خيراً منها آمنت بي إذ كفر بي الناس» للحديث، قال عياض قال الطبري وغيره من العلماء الغيرة سامع للنساء ما يقع فيها ولا عقوبة عليهن في تلك الحالة ما جبلن عليه منها، ولهذا لم يجرع النبي ﷺ عائشة عن ذلك. وتمتعه عياض بأن ذلك جرى من عائشة لصغر سنها وأول شبيبته، فلملها لم تكن بلغت حيتن. قلت: وهو محتمل مع ما فيه من نظر، قال القرطبي: لا تدل قصة عائشة هذه على أن الغيرة لا تواجد بما يصدر منها، لأن الغيرة هنا جزء سبب، وذلك أن عائشة اجتمع فيها حيتن الغيرة وصغر السن والإدلال، قال فحالة الصفع عنها على الغيرة وحدها تحكم، نعم الحامل لها على ما قالت الغيرة لأنها هي التي نصت عليها بقولها «فمرت» وأما الصفع فيبطل أن يكون لأجل الغيرة وحدها، ويحتمل أن يكون لها ولغيرها من الشباب والإدلال. قلت: الغيرة حقيقة تنصبها، والشباب يحتاج إلى دليل، فإنه ﷺ دخل عليها وهي بنت تسع وذلك في أول زمن البلوغ، فمن أين له أن ذلك القول وقع في أوائل دخوله عليها وهي بنت تسع. وأما إدلال الغيبة فليس موجبا للصفع عن حق الغير، بخلاف الغيرة فإنما يقع الصفع بها لأن من يحصل لها الغيرة لا تكون في كمال عقلها، فلها تصد منها أمور لا تصد منها في حال عدم الغيرة، والله أعلم.

٢٣- باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنها

٣٨٢٥- وَقَالَ عَدْنَانُ: اخْتَرْنَا عَدْنَانُ: اخْتَرْنَا يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي غُرُوثٌ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتِ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ خِيَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ خِيَالِكَ، ثُمَّ مَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلٌ خِيَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَصْرُؤُوا مِنْ أَهْلِ خِيَالِكَ، قَالَ: «وَأَيْضاً، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ جُبَيْلٍ يَسِيكُ، فَهَلْ عَلَى خَرَجٍ أَنْ أَقِيمَ مِنْ أَلِيٍّ لَهُ عِيَالٌ؟ قَالَ: «لَا أَرَاهُ إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ». [راجع: ٢٢١١. أخرجه مسلم: ١٧١٤].

قوله: (باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة) أي ابن عبد شمس، وهي والدة معاوية، قتل أبوها بيدر كما سيأتي في المغازي، وشهدت مع زوجها أبي سفيان أحدًا، وحرضت على قتل حزة عم النبي ﷺ لكونه قتل معها شيعة وشرك في قتل أبيها عتبة وقتله وحشي بن حرب كما سيأتي بيان ذلك في حديث وحشي، ثم أسلمت هند يوم الفتح، وكانت من هؤلاء النساء، وكانت قبل أبي سفيان عند الفاكه من الخيرة المخزومي ثم طلقها في قصة جرت، فتزوجها أبو سفيان فانجبت منه، وهي القاتلة للنبي ﷺ كما شرط على النساء المباينة ولا يبرقن ولا يزني «ومل تزني الحرة» وماتت هند في خلافة عمر.

قوله: (وقال عدنان) كذا للجميع بصيغة التعليق، وكلام أبي نعيم في «المستخرج» يقتضي أن البخاري أخرجه موصولاً عن عدنان، وقد وصله البيهقي أيضاً من طريق أبي الموجه عن عدنان.

قوله: (عجاء) بكسر المعجمة وتخفيف الواحدة مع المد هي خيمة من وبر أو صوف، ثم أطلقت على البيت كيف ما كان.

قوله: (قال وأيضاً والذي نفسي بيده) قال ابن التين: فيه تصديق لها فيما ذكرته، كأنه رأى أن المعنى: وأنا أيضاً بالنسبة إليك مثل ذلك. تعقب من جهة طرفي البغض والمحبة، فقد كان في المشركين من كان أشد أذى للنبي ﷺ من هند وأهلها، وكان في المسلمين بعد أن أسلمت من هو أحب إلى النبي ﷺ منها ومن أهلها، فلا يمكن حمل المعبر على ظاهره. وقال غيره: المعنى بقوله: «وأيضاً» ستبين في الحجة كلما تمكن الإيمان من ذلك وترجعين عن البغض المذكور حتى لا يبقى له أثر، فأيضاً خاص بما يتعلق بها لا أن المراد بها أي كنت في حرك كما ذكرت في البغض ثم صرت على خلافه في الحب بل ساكت عن ذلك، ولا يعكر على هذا قوله في بعض الروايات «وأنا» إن ثبت الرواية بذلك.

قوله: (إن أبا سفيان رجل مسيك) سيأتي شرحه في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى، وفي الحديث دلالة على وفور عقل هند وحسن اعتدائها إذا كان في نفس الذي يخاطبه صاحب الحاجة يستحب أن يقدم بين يدي نحو اعتدائها إذا كان في نفس الذي يخاطبه عليه موجبة، وأن المعتذر يستحب له أن يقدم ما يتأكد به صدقه عند من يحضر إليه، لأن هنداً قدمت الاعتراف بذكر ما كانت عليه من البغض ليعلم صدقها فيما ادعت من المحبة، وقد كانت هند في منزلة أمهات نساء النبي ﷺ لأن أم حبيبة إحدى زوجاته بنت زوجها أبي سفيان.

٢٤- باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل

٣٨٢٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سَالِمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُتْبَةَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ بِاسْتِغْلٍ بَلَدًا، قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوُحْيُ، فَهَدَمَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سُرُورَةً، فَأَتَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ: إِنِّي لَسْتُ أَكُلُ مِمَّا تَلْبَسُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو كَانَ يَعْصِبُ عَلَى قُرَيْشٍ ذَبَابِهِمْ، وَيَقُولُ: الشَّاةُ حَلَقَهَا اللَّهُ، وَأَنْزَلَ لَهَا مِنَ السَّمَاءِ الْمَاءَ، وَأَنْتَ لَهَا مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَلْبَسُونَهَا عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ، إِنْكَارًا لِذَلِكَ وَإِعْظَامًا لَهُ.

٣٨٢٧- قَالَ مُوسَى: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا تَحَدَّثَ بِهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، يُسَالُّ عَنِ الدِّينِ وَيَتَّبِعُهُ، فَلَقِيَ عَالِمًا مِنَ الْيَهُودِ فَسَأَلَهُ عَنْ دِينِهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي لَأَعْلَى أَنْ أُوْبِنَ دِينَكُمْ فَأُخْبِرَ، فَقَالَ: لَا تَكُونُ عَلَى دِينِنَا، حَتَّى تَأْخُذَ بِبَصِيكٍ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ، قَالَ زَيْدٌ: مَا أَرَى إِلَّا مِنْ غَضَبِ اللَّهِ، وَلَا أَخُوِلُ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ شَيْئاً أَبَدًا، وَأَنْتَ اسْتَطِيعُ؟ فَهَلْ تَدُلُّنِي عَلَى غَيْرِهِ؟ قَالَ: مَا أَظُنُّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَيْفًا، قَالَ زَيْدٌ: وَمَا الْخَيْفُ؟ قَالَ: دِينَ الْيَزَافِيمِ لَمْ يَكُنْ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَا يَبْغِدُ إِلَّا اللَّهَ. فَخَرَجَ زَيْدٌ فَلَقِيَ عَالِمًا مِنَ النَّصَارَى فَذَكَرَ بِطَلَّةَ، فَقَالَ: لَنْ تَكُونَ عَلَى دِينِنَا حَتَّى تَأْخُذَ بِبَصِيكٍ مِنْ لَغَةِ اللَّهِ، قَالَ: مَا أَرَى إِلَّا مِنْ لَغَةِ اللَّهِ، وَلَا أَخُوِلُ مِنَ لَغَةِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ غَضَبِهِ شَيْئاً أَبَدًا، وَأَنْتَ اسْتَطِيعُ؟ فَهَلْ تَدُلُّنِي عَلَى غَيْرِهِ؟ قَالَ: مَا أَظُنُّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَيْفًا، قَالَ: وَمَا الْخَيْفُ؟ قَالَ: دِينَ الْيَزَافِيمِ، لَمْ يَكُنْ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا، وَلَا يَبْغِدُ إِلَّا اللَّهَ. فَلَمَّا رَأَى زَيْدٌ قَوْلَهُمْ فِي الْيَزَافِيمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ، فَلَمَّا بَرَزَ وَقَعَ بَيْنَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُ أَنِّي عَلَى دِينِ الْيَزَافِيمِ.

٣٨٢٨- وَقَالَ الثَّيْتُ: كَتَبَ إِلَيَّ هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي

بحر رضي الله عنهما قالت: رأيت زيدا بن عمرو بن نفيل قائما، مُسْتَبِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، يَقُولُ: يَا مَعَاذَ قُرَيْشٍ، وَاللَّهِ مَا مَنَعَكُمْ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ غَيْرِي. وَكَانَ يُجِيبِي الْمَوْوُودَةَ، يَقُولُ لِمَلِكِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَ ابْنَتَهُ: لَا تَقْتُلْهَا، أَنَا أَكْفِيكِهَا مَوْتَهَا. قِيَاخُهَا، إِذَا تَزَعَّرَتْ، قَالَ لِأَيِّهَا: إِنْ شِئْتَ دَفَنْتُهَا إِلَيْكَ، وَإِنْ شِئْتَ كَفَنْتُكَ مَوْتَهَا.

قوله: (باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل) هو ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل، وقد تقدم نسبة في ترجمته. وهو والد سعيد بن زيد أحد العشرة، وكان ممن طلب التوحيد وخلع الأوثان وجانب الشرك، لكنه مات قبل المبعث، فروى محمد بن سعد والفاكهي من حديث عامر بن ربيعة حليف بني عدي بن كعب قال: «قال لي زيد بن عمرو: إني خالفت قومي، واتبعت ملة إبراهيم وإسماعيل وما كانا يعبدان، وكانا يصليان إلى هذه القبلة، وأنا أنتظر نبيا من بني إسماعيل يبعث، ولا أراني أفركه، وأنا أومن به وأصدق وأشهد أنه نبي، وإن طالت حياة فافترقه مني السلام، قال عامر: فلما أسلمت أعلمت النبي ﷺ، غيرة قال: فرد عليه السلام وترحم عليه، قال: ولقد رأيته في الجنة يسحب ذبيولا». وروى البزار والطبراني من حديث سعيد بن زيد قال: «خرج زيد بن عمرو وورقة بن نوفل يطلبان الدين، حتى أتيا الشام، فتصعر ورقة وامتنع زيد، فأتاني الموصل فلقي رابعا فعرض عليه النصرانية فامتنع». وذكر الحديث نحو حديث ابن عمر الأثري في ترجمته وفيه «قال سعيد بن زيد فسألت أنا وعمر رسول الله ﷺ عن زيد فقال: غفر الله له ورحمه، فإنه مات على دين إبراهيم»، وروى الزبير بن بكار من طريق هشام بن عروة قال: «بلغنا أن زيدا كان بالشام، فبلغه هجر النبي ﷺ فاقبل يريده فقتل بمغصية من أرض البلقاء» وقال ابن إسحاق: لما توسط بلاد لحم قتلوه، وقيل: إنه مات قبل المبعث بخمسين سنين عند بناء قرش الكعبة.

قوله: (باب حديث زيد بن عمرو) هو موصل بالإسناد المذكور.
قوله: (قال موسى) هو ابن عتبة، وأخبر موصل بالإسناد المذكور إليه، وقد شك فيه الإسماعيلي فقال: ما أدري هذه القصة الثانية من رواية الفضيل بن موسى أم لا. ثم ساقها سطوة من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عتبة، وكذا أورده الزبير بن بكار والفاكهي بالإسنادين معاً.

قوله: (لا أعلمه إلا يحدث به عن ابن عمر) قد ساق البخاري الحديث الأول في الذبايح من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عتبة، وساق الإسماعيلي هذا الثاني من رواية عبد العزيز المذكور بالثبوت أيضاً فكان الشك فيه من موسى بن عتبة.

قوله: (يسأل عن الدين) أي دين التوحيد.
قوله: (ويجعله) بتشديد التثنية بعدها موحدة. وللشمسيه يسكون للموحدة بعدها مثناة مفتوحة ثم حين مجبجة أي يطلبه.

قوله: (فلقي عالماً من اليهود) لم أقف على اسمه، وفي حديث زيد بن حارثة المذكور «أن النبي ﷺ قال لزيد بن عمرو: مالي أرى قومك قد شفتوا عليك» أي أبغضوك، وهو يفتح الشين المعجمة وكسر النون بعدها فاء «قال خرجت أبنتي الدين فقدمت على الأحبار فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به».

قوله: (فلقي عالماً من النصارى) لم أقف على اسمه أيضاً، ووقع في حديث زيد بن حارثة «قال لي شيخ من أحبار الشام: إنك تسألني عن دين ما أعلم أحد يعبد الله به إلا شيعياً بالجزيرة. قال فقدمت عليه فقال: إن الذي تطلب قد ظهر ببلاذك، وجميع من رأيتم في ضلال» وفي رواية الطبراني من هذا الوجه «وقد خرج في أرضك نبي، أو هو خارج، فأرجع وصدقته وآمن به. قال زيد: فلم أحس بشيء بعد». قلت: وهذا مع ما تقدم على أن زيدا رجع إلى الشام فبعث النبي ﷺ به فرجع ومات، والله أعلم.

قوله: (وأنا أسطعي) أي والحمد لله إن في قدرة على عدم حمل ذلك، كذا للأكثر بتخفيف النون ضمير القائل، وفي رواية بتشديد النون بمعنى الاستبعاد، والمراد بغضب الله إرادة إيصال العقاب كما أن المراد ببلعة الله الإبعاد عن رحمة.

قوله: (فلما برز) أي خارج أرضهم.
قوله: (اللهم إني أشهدك أني على دين إبراهيم) بكسر الهمزة الأولى وفتح الثانية. وفي حديث سعيد بن زيد «فانطلق زيد وهو يقول: لييك حقاً حقاً، تعبداً ورقاً. ثم يخر فيسجد لله».

قوله: (وقال الليث: كسب لي هشام) أي ابن عروة، وهذا التعليق رويناها موصلاً في حديث زغبة من رواية أبي بكر بن أبي داود عن عيسى بن حماد وهو المعروف بزغبة عن الليث، وأخرج ابن إسحاق عن هشام بن عروة هذا الحديث بشامه، وأخرجه الفاكهي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد والنسائي وأبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبي أسامة كلهم عن هشام بن عروة.

قوله: (ما منكم على دين إبراهيم غيري) زاد أبو أسامة في روايته «وكان يقول: إلهي إله إبراهيم، ودينه دين إبراهيم». وفي رواية ابن أبي الزناد «وكان قد ترك عبادة الأوثان، وترك أكل ما يذبح على النصب» وفي رواية ابن إسحاق «وكان يقول: اللهم لو أعلم أحب الوجوه إليك لعبدتك به، ولكني لا أعلمه. ثم يسجد على الأرض

نفل، وقد تقدم نسبة في ترجمته. وهو والد سعيد بن زيد أحد العشرة، وكان ممن طلب التوحيد وخلع الأوثان وجانب الشرك، لكنه مات قبل المبعث، فروى محمد بن سعد والفاكهي من حديث عامر بن ربيعة حليف بني عدي بن كعب قال: «قال لي زيد بن عمرو: إني خالفت قومي، واتبعت ملة إبراهيم وإسماعيل وما كانا يعبدان، وكانا يصليان إلى هذه القبلة، وأنا أنتظر نبيا من بني إسماعيل يبعث، ولا أراني أفركه، وأنا أومن به وأصدق وأشهد أنه نبي، وإن طالت حياة فافترقه مني السلام، قال عامر: فلما أسلمت أعلمت النبي ﷺ، غيرة قال: فرد عليه السلام وترحم عليه، قال: ولقد رأيته في الجنة يسحب ذبيولا». وروى البزار والطبراني من حديث سعيد بن زيد قال: «خرج زيد بن عمرو وورقة بن نوفل يطلبان الدين، حتى أتيا الشام، فتصعر ورقة وامتنع زيد، فأتاني الموصل فلقي رابعا فعرض عليه النصرانية فامتنع». وذكر الحديث نحو حديث ابن عمر الأثري في ترجمته وفيه «قال سعيد بن زيد فسألت أنا وعمر رسول الله ﷺ عن زيد فقال: غفر الله له ورحمه، فإنه مات على دين إبراهيم»، وروى الزبير بن بكار من طريق هشام بن عروة قال: «بلغنا أن زيدا كان بالشام، فبلغه هجر النبي ﷺ فاقبل يريده فقتل بمغصية من أرض البلقاء» وقال ابن إسحاق: لما توسط بلاد لحم قتلوه، وقيل: إنه مات قبل المبعث بخمسين سنين عند بناء قرش الكعبة.

قوله: (باسفل بلدح) هو مكان في طريق التميميم يفتح الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة وآخره مهمل، ويقال هو واد.
قوله: (فقدمت) بضم القاف.
قوله: (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا للآخر، وفي رواية الجرجاني «قدم إليه النبي ﷺ سفرة» قال عياض: الصواب الأول، قلت: رواية الإسماعيلي توافق رواية الجرجاني، وكذا أخرجه الزبير بن بكار والفاكهي وغيرهما، وقال ابن بطال: كانت السفرة لقرش قدموها للنبي ﷺ فأبى أن يأكل منها فقدمها النبي ﷺ لزيد بن عمرو فأبى أن يأكل منها وقال غاطياً لقرش الذين قدموها أولاً: «إنا لا نأكل ما يذبح على أنصابكم» انتهى. وما قاله حماد، لكن لا أدري من أين له الجزم بذلك، فإني لم أقف عليه في رواية أحد. وقد تبعه ابن المنير في ذلك وفيه ما فيه.

قوله: (على أنصابكم) بالهملة جمع نصب بضمين وهي أحجار كانت حول الكعبة يذبحون عليها للأصنام، قال الخطابي: كان النبي ﷺ لا يأكل مما يذبحون عليها للأصنام، ويأكل ما عدا ذلك وإن كانوا لا يذكرون اسم الله عليه، لأن الشرع لم يكن نزل بعد، بل لم يزل الشرع يمنع أكل ما لم يذكر اسم الله عليه إلا بعد المبعث بمدة طويلة. قلت: وهذا الجواب أولى ما ارتكبه ابن بطال، وعلى تقدير أن يكون زيد بن حارثة ذبح على الحجر المذكور فلما يحمل على أنه إنما ذبح عليه لغير الأصنام، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَبَحْ عَلَى النُّصُبِ﴾ الثالثة: ١٣ فالمراد به ما ذبح عليها للأصنام، ثم قال الخطابي: وقيل: لم يزل على النبي ﷺ في تحريم ذلك شيء. قلت: وفيه نظر، لأنه كان قبل المبعث فهو من تحصيل الحاصل. وقد وقع في حديث سعيد بن زيد الذي قلتمته وهو عند أحمد «وكان ابن زيد يقول: حدثت بما عاذ به إبراهيم، ثم يخر ساجدا للكعبة، قال: فمر بالنبي ﷺ وزيد بن حارثة وهما ياكلان من سفرة لما فدعياه فقال: يا ابن أخي لا أكل مما ذبح على النصب، قال: فما روي النبي ﷺ يأكل مما ذبح على النصب من يومه ذلك». وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى والبزار وغيرهما قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً من مكة وهو مردفي، فلجئنا شاة على بعض الأنصاب فأتشجنها، فلقينا زيد بن عمرو» فذكر الحديث مطولاً وفيه: «فقال زيد: إني لا أكل مما لم يذكر اسم الله عليه» قال الداودي: كان النبي ﷺ قبل المبعث يجنب المشركين في عاداتهم، لكن لم يكن يعلم ما يتعلق بأمر الذبح، وكان زيد قد علم ذلك من أهل الكتاب الذين لقاهم. وقال السهيلي: فإن قيل فالنبي ﷺ كان ممن من زيد بهذه الفضيلة، فأجواب أنه ليس له الحديث أنه أكل منها، وعلى تقدير أن يكون أكل فزيد إنما كان يفعل ذلك برأي يراه لا بشرع يلفه، وإنما كان عند أهل الجاهلية بقايا من دين إبراهيم، وكان في شرع إبراهيم تحريم الميتة لا

براحته .

قوله في حديث جابر : (لما بنيت الكعبة) هو من مراسيل الصحابة ، ولعل جابراً سمعه من العباس بن عبد المطلب ، وتقدم بيان ذلك واضحاً في كتاب الحج . وقوله : « يكف من الحجارة فخر إلى الأرض » فيه حذف تقديره : ففعل ذلك فخر . وفي حديث أبي الطفيل المذكور آنفاً « فبينما رسول الله ﷺ ينقل الحجارة معهم إذ انكشفت عورته ، فتروى يا محمد غط عورتك ، فذلك في أول ما نودي ، فما رويت له عورة قبل ولا بعد » وقوله : « طمحت عيناه إلى السماء » أي ارتفعت . وذكر ابن إسحاق في المبعث « وكان رسول الله ﷺ فيما ذكر لي يحدث عما كان الله يحفظه في صفه أنه قال : لقد رأيتني في غلمان من قريش تنقل حجارة لبعض ما تلعب به الغلمان ، كلنا قد تمرى وأخذ إزاره فجعلنا على رقبته يحمل عليه الحجارة ، إذ تكلمي لأكم ما أراه ، ثم قال : شد عليك إزارك ، قال فشددت عليّ ، ثم جعلت أحل وإزاري عليّ من بين أصحابي » قال السهيلي : إنما وردت هذه القصة في بيان الكعبة ، فإن صح أن ذلك كان في صفه فهي قصة أخرى : مرة في الصغر ومرة في حال الاتكالي . قلت وقد يطلق على الكبير غلاماً إذا فعل فعل الغلمان فلا يستحيل اتحاد القصة اعتماداً على التصريح بالأولية في حديث أبي الطفيل .

قوله : (قالاً : لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم حول البيت حائط) هنا مرسل ، وقيل : منقطع لأن عمرو بن دينار وعبيد الله بن أبي يزيد من أصاغر التابعين . وأما قوله : « حتى كان عمر » فمنقطع لأنهما لم يدركا عمر أبشاً . وأما قوله : « قال عبيد الله جدره قصير » هو بفتح الجيم ، والجدر والجدر بمعنى . وقوله : « فبناء ابن الزبير » هذا القدر هو الموصول من هذا الحديث ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد بنتمه وقال فيه : « وكان أول من جعل الحائط على البيت عمر » قال عبيد الله وكان جدره قصيراً حتى كان زمن ابن الزبير فزاد فيه « وذكر الفاكهي أن المسجد كان حائطاً بالدور على عهد النبي ﷺ ، وأبي بكر وعمر ، فضاقت على الناس فوسعه عمر واشترى دوراً فنهضها ، وأعطى من أبي أن يبيع ثمن داره ، ثم أحاط عليه بجدر قصير دون القامة ، ورفع المصاييح على الجدر » قال : « ثم كان عثمان فزاد في ستمه من جهات آخر ، ثم وسعه عبد الله بن الزبير ، ثم أبر جعفر المنصور ، ثم ولده المهدي » قال : « ويقال إن ابن الزبير سقفه أو سقف بعضه ، ثم رفع عبد الملك بن مروان جدره وسقفه بالساج » وقيل : بل الذي صنع ذلك ولده الوليد وهو أئبت ، وكان ذلك سنة ثمان وثمانين .

٢٦ - باب أيام الجاهلية

٣٨٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى : حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَوْمٌ غَاشٍ وَأَمْرٌ تَعْوُمُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ بِهَا بِإِسْمِهِ ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانَ كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ لَا يَصُومُهُ . [راجع : ١٥٩٢ . أخرجه مسلم : ١١٢٥ .]

٣٨٣٢ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ : حَدَّثَنَا وَهْبٌ : حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانُوا يَمُرُّونَ أَنَّ الْفُسْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ الْقُحُورِ فِي الْأَرْضِ ، وَكَانُوا يُسَوِّنُونَ الْمُحَرَّمَ صَغَرًا ، وَيَقُولُونَ : إِذَا بَرَأَ الْكَبِيرُ ، وَغَا الْأَقْرَبُ ، حَلَّتِ الْفُسْرَةُ لِمَنِ اخْتَرُ .

قَالَ : قَدِيمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ رَابِعَةٌ مَهْلِكٌ بِالْحَجِّ ، وَأَمْرُهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْتَمِعُوا غَمْرَةً ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحَجِّ ؟ قَالَ : « الْحَجُّ كُلُّهُ » . [راجع : ١٠٨٥ . أخرجه مسلم : ١٢٤٠ .]

٣٨٣٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ : كَانَ عُمَرُو بْنُ قُحُولٍ : حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : جَاءَ سَبَلٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَكَسَا مَا بَيْنَ الْعَجَنَيْنِ .

قَالَ سُفْيَانٌ : وَيَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَحَبِيبٌ لَهُ شَأْنٌ .

٣٨٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ تَيَّانَ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ

قوله : (وكان يحيى المؤودة) هو عِجَاز ، والمراد بإحيائها إبقاؤها . وقد نسره في الحديث . ووقع في رواية ابن أبي الزناد « وكان يفتدي المؤودة أن تقتل » والمؤودة مفعولة من وأد الشيء إذا قُتِلَ ، وأطلق عليه اسم الواد اعتباراً بما أريد بها وإن لم يقع . وكان أهل الجاهلية يدفعون البنات وهن بالحياة ، ويقال كان أصلها من الغيرة عليهن لما وقع لبعض العرب حيث سبى بنت آخر فاستغشها ، فأراد أبوها أن يفتديها منه فخيرها فاختارت الذي سبأها ، فحلف أبوها ليقطن كل بنت تولد له ، فتبع على ذلك . وقد شرحت ذلك مطولاً في كتابي في « الأوائل » . وأكثر من كان يفعل ذلك منهم من الإملاق كما قال الله تعالى : ﴿ وَلا تَحْتَسِبُوا أُولَادَكُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ نُحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٥١] وقصة زيد هذه تدل على هذا المعنى الثاني ، فيحتل أن يكون كل واحد من الآخرين كان سبياً .

قوله : (أكفك مؤنتها) كنا لأبي ذر ، وغيره « أكفكها مؤنتها » زاد أبو أسامة في روايته « وسئل النبي ﷺ عن زيد فقال : يعث يوم القيامة أمة وحده بيني وبين حمسي ابن مريم » وروى البيهقي في « الصحابة » من حديث جابر نحو هذه الزيادة ، وساق له ابن إسحاق أشعاراً قالها في جبانة الأوائل لا نطيل بذكرها .

٢٥ - باب بيان الكعبة

٣٨٢٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو جَرِيرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ : سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا بُنِيَ الْكَعْبَةُ ، خَبَّ النَّبِيُّ ﷺ وَخَمْسٌ يَفْلُحْنَ الْمِجَابَةَ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ النَّبِيِّ ﷺ : اجْعَلْ إِيَّازَكَ عَلَى رَقِيطٍ يَبْكُ مِنَ الْجِبَابَةِ ، فَعَمُرَ إِلَى الْأَرْضِ ، وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ : « إِذَا بَرَأَ إِذَا بَرَأَ » . فَشَدَّ عَلَيْهِ إِذَا بَرَأَ . [راجع : ٣٦٤ . أخرجه مسلم : ٣٤٠ .]

٣٨٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ ، وَغُنْدِيَالَةَ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ قَالَا : لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَوْلَ الْبَيْتِ حَائِطٌ ، كَانُوا يَصْنَعُونَ حَوْلَ الْبَيْتِ ، حَتَّى كَانَ عُمَرُ بْنُ قُحُولٍ حَائِطًا . قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : جَدُّهُ قَصِيرٌ ، بَنَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ .

قوله : (باب بيان الكعبة) أي على يد قريش في حياة النبي ﷺ قبل بعثته ، وقد تقدم ما يتعلق ببناء إبراهيم عليه السلام قبل بناء قريش ، وما يتعلق ببناء عبد الله بن الزبير للإسلام . وروى الفاكهي من طريق ابن جريج عن عبد الله بن عبيد الله بن عمر قال : « كانت الكعبة فوق القامة فأرادت قريش رفعها وتسقيفها » وسأني بيان ذلك في الباب الذي يليه . وروى يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح عن الزهري « أن امرأة جرت الكعبة ، فظارت شرارة في ثياب الكعبة فأحرقتها » فذكر قصة بناء قريش لها ، وسأني في الحديث الثالث من الباب الذي يليه تمة هذه القصة . وذكر ابن إسحاق وغيره أن قريشاً لما بنت الكعبة كان عمر النبي ﷺ خمساً وعشرين سنة . وروى إسحاق بن راهويه من طريق خالد بن عرعة عن علي في قصة بناء إبراهيم البيت قال : « فسر عليه الدهر فانهدم ، فبته العمالة ، فسر عليه الدهر فانهدم فبته جرحهم ، فسر عليه الدهر فانهدم فبته قريش ، ورسول الله ﷺ يومئذ شاب ، فلما أرادوا أن يضعوا الحجر الأسود اختصموا فيه فقالوا : نحكم بيننا أول من يخرج من هذه السكة ، فكان النبي ﷺ أول من خرج منها ، فحكم بينهم أن يمشوا في ثوب ثم يرفعه من كل قبلة رجل » وذكر أبو داود الطيالسي في هذا الحديث أنهم قالوا لحكم أول من يدخل من باب بني شيماء فكان النبي ﷺ أول من دخل منه ، فاختبروه فلم يربط بوضع الحجر في وسطه ، وأمر كل فخذ أن يأخذوا بطلاقة من الثوب فرفعوه ، ثم أخذوا فرفعوه يده . وروى الفاكهي أن النبي ﷺ أشار عليهم أن يحكموا أول داخل أبو أمية بن المغيرة المخزومي آخر الوليد ، وقد تقدم في أوائل الحج من حديث أبي الطفيل قصة بناء قريش الكعبة مطولاً فاقضى عن إعلاجه هنا . وعنده موسى بن عتبة أن النبي ﷺ أشار عليهم بذلك هو الوليد بن المغيرة المخزومي ، وأنه قال لهم « لا تجعلوا فيها مالا أخذ غصباً ، ولا قطعتم فيه رحم ، ولا انتهكت فيه ذمة » وعنده ابن إسحاق أن الذي أشار عليهم أن لا يتوها إلا من مال طيب هو أبو وهب بن عمرو بن عامر بن عمران بن مخزوم .

[الط: ١٦٤٧، ٤٦٩٨، أخرجه مسلم: ٢٢٥٦].

٣٨٤٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ لَأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخُرَاجَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خُرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: أَتَدْرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا أَحْسَنَ الْكَهَانَةَ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِيتُ فَاخْطَأَنِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَدَّاهُ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ.

٣٨٤٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَوَكَّلُونَ لُحُومَ الْجَزُورِ إِلَى حَتَلِ الْحَتَلَةِ. قَالَ: وَحَتَلُ الْحَتَلَةِ أَنْ تَنْتَفِخَ النَّافَةُ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَحْمِلُ الْبَيْتَ نِيَحْتُ، فَتَهَامُهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. [راجع: ٢١٤٣، أخرجه مسلم: ١٥١٤].

٣٨٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ قَالَ: خِلَافُ بْنُ جَبْرِ: كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَيَحْدِثُنَا عَنْ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ يَقُولُ لِي: قَسَلُ قَوْمِكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَقَسَلُ قَوْمِكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا.

قوله: (باب أيام الجاهلية) أي ما كان بين المولد النبوي والمبعث، هذا هو المراد به هنا، ويطلق غالباً على ما قبل المبعث ومنه «يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية» [١٥٤] وقوله: «ولا تترجم ترجع الجاهلية الأولى» [الأحزاب: ٣٣] ومنه أكثر أحاديث الباب، وأما جزم النووي في عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أتى فيه نظر فإن هذا اللفظ وهو «الجاهلية» يطلق على ما مضى والمراد ما قبل إسلامه، وضابط آخره غالباً فتح مكة، ومنه قول مسلم في مقدمة صحيحه «أن أبا عثمان وأبا رافع أدركا الجاهلية» وقول أبي رجاء العطاردي «رايت في الجاهلية قردة زنت» وقول ابن عباس «سمعت أبي يقول في الجاهلية: اسقنا كأساً دهاقاً» وابن عباس إنما ولد بعد المبعث، وأما قول عمر «نزلت في الجاهلية» فمحتمل، وقد نبه على ذلك شيخنا العراقي في الكلام على المخضرمين من علوم الحديث. وذكر فيه أحاديث.

الأول: حديث عائشة.

قوله: (كان عاصوراء) تقدم شرحه في كتاب الصيام، وذكرت هناك احتمالاً أنهم أخذوا ذلك عن أهل الكتاب، ثم وجدت في بعض الأخبار أنهم كانوا أصابهم قحط ثم رفع عنهم فصاموه شكراً.

الثاني: حديث ابن عباس.

قوله: (كانوا يرون) أي يعتقدون أن أشهر الحج لا ينسك فيها إلا بالحيج وأن غيرها من الأشهر للعمرة، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج.

الثالث:

قوله: (كان عمرو) هو ابن دينار، وفي رواية الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان «حدثنا عمرو بن دينار».

قوله: (عن جده) هو حزن بنتع الهسلة وسكون الزاي وهو ابن أبي وهب الذي تقدم أنه أشار على قريش بأن تكون الثقة في بناء الكعبة من مال طيب.

قوله: (جاء سيل في الجاهلية فطبق ما بين الجبلين) أي ملا ما بين الجبلين اللذين في جاني الكعبة.

قوله: (قال سفيان ويقول إن هذا الحديث له شأن) أي قصة، وذكر موسى بن عبيدة أن السيل كان يأتي من فوق الردم الذي بأعلى مكة فيجريه، فتخوفوا أن يدخل الماء الكعبة فأرادوا تشييد بنيانها، وكان أول من طلعها وهدم منها شيئاً الوليد بن المغيرة، وذكر القصة في بيان الكعبة قبل المبعث النبوي. وأخرج الشافعي في «الأم» بسند له عن عبد الله بن الزبير أن كعباً قال له وهو يعمل بناء مكة أشدته وأوتقته، فلما نجا في الكتب أن السيل ستعظم في آخر الزمان أهد فكان الشأن المشار إليه أنهم استشعروا من ذلك السيل الذي لم يعمدوا مثله أنه مبدأ السيل المشار إليها.

قَبَسَ بَنِي أَبِي حَارِمٍ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْسَنَ يُقَالُ لَهَا زَيْنَبُ، فَرَأَاهَا لَا تَكَلِّمُ، فَقَالَ: مَا لَهَا لَا تَكَلِّمُ؟ قَالُوا: حَجَّتْ مُضَيَّعَةً، قَالَ لَهَا: تَكَلِّمِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَلَّمْتُ فَقَالَتْ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، قَالَتْ: أَيُّ الْمُهَاجِرِينَ؟ قَالَ: مِنْ قُرَيْشٍ؟ قَالَتْ: مِنْ أَيِّ قُرَيْشٍ أَنْتَ؟ قَالَ: إِنَّكَ لَسَوَّلٌ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَتْ: مَا بَقَاؤُكَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: بَقَاؤُكُمْ عَلَيْهِ مَا اسْتَغْنَتْ بِكُمْ أَيْمَتُكُمْ، قَالَتْ: وَمَا الْأَيْمَةُ؟ قَالَ: أَمَا كَانَ لِقَوْمِكَ رُؤُوسٌ وَأَشْرَافٌ، يَأْمُرُونَهُمْ فَيُطِيعُونَهُمْ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ فَهُمْ أَوْلِيكَ عَلَى النَّاسِ.

٣٨٣٥- حَدَّثَنِي قُرَّةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَلَمْتُ امْرَأَةً مَوَدَّاءَ يُعْطِي الْعَرَبُ، وَكَانَ لَهَا جَفْنٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَالَّتْ فَكَانَتْ تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا عِنْدَهَا، إِذَا فُرِغَتْ مِنْ خِيْطِهَا قَالَتْ:

يَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِبِ رَبِّنَا إِلَّا إِلَهَ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَالِي

فَلَمَّا أَكْثَرَتْ، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: وَمَا يَوْمَ الْوِشَاحِ؟ قَالَتْ: خَرَجْتُ خُوتِيَّةً لِعِصَى أُمِّي، وَعَلَيْهَا وَشَاحٌ مِنْ أَدَمَ، فَسَقَطَ مِنْهَا، فَأَخْطَعْتُ عَلَيْهِ الْخَلْتِيَا وَجِئْتُ تَحْسِبُهُ لَحْمًا، فَأَخَذْتُهُ، فَاتَّهَمُونِي بِهِ فَعَلَّوْنِي، حَتَّى بَلَغَ مِنْ أَمْرِي أَنَّهُمْ طَلَبُوا فِي قُبُلِي، فَيَتَّهَمُهُ حَوْلِي وَأَنَا فِي كُرْبِي، إِذْ أَقْبَلْتُ الْخَلْتِيَا حَتَّى وَازَتْ بِرُؤُوسِنَا، ثُمَّ لَقِيتُهُ، فَأَخَذَتْهُ، فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُونِي بِهِ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ. [راجع: ٤٤٣٩]

٣٨٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِلَّا مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ». فَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَخْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» [راجع: ٢١٧٩، أخرجه مسلم: ١٦٤٩ باختلاف].

٣٨٣٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو: أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ: أَنَّ الْقَاسِمَ كَانَ يَنْشِئُ بَيْنَ يَدَيِ الْجَنَازَةِ وَلَا يَقُومُ لَهَا، وَيُخْرِجُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُومُونَ لَهَا، يَقُولُونَ إِذَا رَأَوْهَا: كُنْتُ فِي أَهْلِكَ مَا أَنْتَ. مَرَّتَيْنِ.

٣٨٣٨- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ مَثُونٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُبَيِّضُونَ مِنْ جَنَعٍ حَتَّى تَشْرِقَ الشَّمْسُ عَلَى نَبِيِّ، فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَالْأَصْنَافُ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. [راجع: ١٦٨٤].

٣٨٣٩- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَسَمَةَ: حَدَّثَكُمُ يَحْيَى بْنُ الْمُثَنَّبِ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ: «وَكَأْسًا دِهَاقًا» قَالَ: سَلَامِي مُتَابَعَةً.

٣٨٤٠- قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: اسْقِنَا كَأْسًا دِهَاقًا.

٣٨٤١- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ لَامَا الشَّاعِرُ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ: إِلَّا كُلَّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ، وَكَأَدَ أَهْمَةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ».

الحديث الرابع:

قوله: (دخل) أي أبو بكر الصديق.

قوله: (على امرأة من أحمس) مهملة وزن أحمد، وهي قبيلة من بجيلة. وأغرب ابن التين فقال: المراد امرأة من أحمس وهي من قريش.

قوله: (يقال لها زينب بنت المهاجر) روى حديثها محمد بن سعد في الطبقات من طريق عبد الله بن جابر الأحسي عن عمته زينب بنت المهاجر قالت: «خرجت حاجة» فذكر الحديث، وذكر أبو موسى المديني في «فيل الصحابة» أن ابن منه ذكر في «تاريخ النساء» له أن زينب بنت جابر أدركت النبي ﷺ وروت عن أبي بكر، وروى عنها جابر الله بن جابر وهي عمته قال: وقيل: هي بنت المهاجر بن جابر، وذكر الدارقطني في «العلل» أن في رواية شريك وغيره عن إسماعيل بن أبي خالد في حديث أبيها أنها زينب بنت هوفه قال: وذكر ابن عيينة عن إسماعيل أنها جدة إبراهيم بن المهاجر، والجمع بين هذه الأقوال ممكن بأن من قال بنت المهاجر نسبها إلى أبيها أو بنت جابر نسبها إلى جدتها الأدنى أو بنت هوف نسبها إلى جد لها أعلى، والله أعلم.

قوله: (مصعقة) بضم الميم وسكون الملهمة أي سائكة يقال أصمت وصمت بمعنى.

قوله: (فإن هذا لا يخل) يعني ترك الكلام. ووقع عند الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي بكر الصديق أن المرأة قالت له: «كان بيننا وبين قومك في الجاهلية شر، فحلفت إن الله عاقلنا من ذلك أن لا أكلم أحداً حتى أسجد» فقال: إن الإسلام يهدم ذلك، فتكلمي؛ وللفاهي من طريق زيد بن وهب عن أبي بكر غرمة قد استدل بقول أبي بكر هذا من قال بأن من حلف أن لا يتكلم استحبه له أن يتكلم ولا تخفوه عليه، لأن أبا بكر لم يأمرها بالكفارة، وقياسه أن من نذر أن لا يتكلم لم ينفذ نذره لأن أبا بكر أطلق أن ذلك لا يخل وأنه من فعل الجاهلية وإن الإسلام هدّم ذلك ولا يقول أبو بكر مثل هذا إلا عن توقّف فيكون في حكم المرفوع، ويؤيد ذلك حديث ابن عباس في قصة أبي إسرائيل الذي نذر أن يمسي ولا يركب ولا يستظل ولا يتكلم فأمره النبي ﷺ أن يركب ويستظل ويتكلم وحديث علي رفعه «لا يتم بعد احتلام ولا صمت يوم إلى الليل» أخرجه أبو داود قال الخطابي في شرحه: كان من نكاح أهل الجاهلية الصمت، فكان أحدهم يتكف اليوم والليله ويصمت، فنهوا عن ذلك وأمروا بالتخلّي بغيره، وقد قلعت الإشارة إلى أن حديث ابن عباس في كتاب الحج، وبني الكلام عليه في كتاب الإيمان والتلوذ إن شاء الله تعالى.

وقال ابن قدامة في «المغني»: ليس من شريعة الإسلام الصمت عن الكلام، وظاهر الأخبار تحريمه، وأصح حديث أبي بكر وحديث علي المذكور قال: فإن نذر ذلك لم يلزمه الوفاء به، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا تعلم فيه خلافاً اهـ وكلام الشافعية يقتضي أن مسألة النذر ليست مثقلة، فإن الرافعي ذكر في كتاب النذر أن في تفسير أبي نصر الفسيري عن الثعالبي قال من نذر أن لا يكلم الأديين يحتمل أن يقال يلزمه لأنه ما يتبرّك به. ويحتمل أن يقال لا، لما فيه من التضييق والتشديد وليس ذلك من شرعنا، كما لو نذر الوقوف في الشمس، قال أبو نصر: فعلى هذا يكون نذر الصمت في تلك الشريعة لا في شرعنا، ذكره في تفسير سورة مريم عند قولها «إني لنذرت للرحن صوماً» [مريم: ٢٦] وفي «النتمة» لأبي سعيد الترمذي: من قال شرع من قبلنا شرع لنا جعل ذلك قرينة. وقال ابن الرفعة في قول الشيخ أبي إسحاق في «النتية»: ويكره له صمت يوم إلى الليل، قال في شرحه: إذ لم يؤثر ذلك بل جاء في حديث ابن عباس النهي عنه. ثم قال: نعم قد ورد في شرع من قبلنا، فإن قلنا أنه شرع لنا لم يكره إلا أنه لا يستحب قاله أبو يونس، قال: وفيه نظر، لأن الموردي قال: روي عن ابن عمر مرفوعاً صمت الصائم تسبيح، قاله فإن صح دل على مشروعية الصمت، وإلا فحديث ابن عباس أقل درجاته الكراهة. قال: وحيث قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا، فلذلك إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه انتهى. وهو كما قال. وقد ورد النهي. والحديث المذكور لا يثبت. وقد أورد صاحب «مسند الفردوس» من حديث ابن عمر وفي إسناده الربيع بن بشر وهو ساقط ولو ثبت ما أفاد المقصود لأن لفظه «صمت الصائم تسبيح، ونومه عبادة، ودعاؤه مستجاب» فالحديث مساق في أن أفعال الصائم كلها عبودية لا أن الصمت بخصوصه مطلوب. وقد قال الروياني في «البحر» في آخر الصيام: فرج جرت عادة الناس بترك الكلام في رمضان، وليس له أصل في شرعنا بل في شرع من قبلنا، فيخرج جواز ذلك على الخلاف في المسألة انتهى. وليتجنب ممن نسب تخريج مسألة النذر إلى نفسه من المتأخرين، وأما الأحاديث الواردة في الصمت وفضله فكحديث «من صمت

لنجاه أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وحديث «يسر العبادة الصمت» أخرجه ابن أبي الدنيا بسند مرسل رجاله ثقات، إلى غير ذلك، فلا يمارض ما جزم به الشيخ أبو إسحاق من الكراهة لاختلاف المقاصد في ذلك، فالصمت المرغّب فيه ترك الكلام الباطل، وكذا المباح إن جرى له شيء من ذلك، والصمت النهي عنه ترك الكلام في الحق لمن يستطيعه، وكذا المباح للمستوي الطرفين والله أعلم.

قوله: (ذلك) بكسر الكاف.

قوله: (لسؤول) أي كثيرة السؤال، وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث.

قوله: (ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح) أي دين الإسلام وما اشتمل عليه من العدل واجتماع الكلمة ونصر المظلوم ووضع كل شيء في محله.

قوله: (ما استطاعت بكم) في رواية الكشيهي «لكم».

قوله: (أنتمكم) أي لأن الناس على دين ملوكهم، فمن حاد من الأمة عن الحال مأل وأمال.

الحديث الخامس: حديث عائشة في قصة المرأة السوداء، لم أتّف على اسمها، وذكر عمر بن شبة في طريق له أنها كانت بمكة وأنه لما وقع ما ذلك هاجرت إلى المدينة.

قوله: (وكان لها حشيش) بكسر الهملة وسكون الفاء بعد ما ملحمة هو البيت الضيق الصغير، وقال أبو عبيدة: الحشيش هو الدرج في الأصل ثم سمي به البيت الصغير لشبهه به في الضيق.

قوله: (وآزنت) أي قابلت، وقد تقدم شرح هذه القصة في أبواب المساجد من كتاب الصلاة، ووجه دخولها هنا من جهة ما كان عليه أهل الجاهلية من الجفاء في الفعل والقول.

الحديث السادس: حديث ابن عمر في النهي عن الحلف بالأباء، وسيأتي شرحه في كتاب الإيمان والتلوذ.

الحديث السابع:

قوله: (أن القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

قوله: (ولا يقوم لها) أي الجنازة.

قوله: (كان أهل الجاهلية يقومون لها) ظاهراً أن عائشة أن يلبنها أمر الشارع بالقيام لها، فرأت أن ذلك من الأمور التي كانت في الجاهلية وقد جاء الإسلام بمخالفته، وقد قلعت في الجنازة بيان الاختلاف في المسألة وهل نسخ هذا الحكم أم لا وعلى القول بأنه نسخ هل نسخ الوجوب وبقي الاستحباب أم لا أو مطلق الجواز؟ واختار بعض الشافعية الأخير، وأكرر الشافعية على الكراهة، وأدعى الحاشلي فيه الاتفاق، وخالفه الخولي فقال: يستحب، واختاره النووي وقال: هذا من جملة الأحكام التي استدركتها عائشة على الصحابة لكن كان جانيهم فيها أرجح.

قوله: (كنت في أهلك ما أنت مرتين) أي يقولون ذلك مرتين وما موصولة وبعض الصلاة علوف والتقدير: كنت في أهلك الذي كنت فيه أي الذي أنت فيه الآن كنت في الحياة مثله، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالهات بل كانوا يعتقدون أن الروح إذا خرجت تطير طيراً فإن كان ذلك من أهل الخير كان روحه من صالح الطير وإلا فبالعكس، ويحتمل أن يكون قومه هذا دعاء للميت، ويحتمل أن تكون «ما» نافية ولقبط «مرتين» من تمام الكلام أي لا تكوني في أهلك مرتين: للمرة الواحدة التي كنت فيها اقتضت ولست بمألفة إليهم مرة أخرى. ويحتمل أن تكون «ما» استهتامية أي كنت في أهلك شريفة فإني شيء أنت الآن؟ يقولون ذلك حزناً وتأسفاً عليه.

الثامن: حديث عمر في قولهم «أشرق ثير» وقد تقدم شرحه في كتاب الحج مسترفي، وقوله: «حتى تشرق الشمس» قال ابن التين ضبط بفتح أوله وضم الراء، والمعروف بضم أوله وكسرهما.

التاسع:

قوله: (حذركم يحيى بن المهلب) هو البجلي يكتي أبا كدينة بالتصغير والنون، وهو كوفي موثق ما له في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (ملاحي مطاعه) كذا جمع بينهما، وما قولنا لأهل اللغة تقول: أدمعت الكاس إذا ملاها، وأدمعت له إذا تابعت له السقي، وقيل: أصل الدمع الضغطة، والمعنى أنه ملا اليد بالكأس حتى لم يبق فيها متسع لغيرها.

قوله: (قال وقال ابن عباس) القائل هو عكرمة، وهو موصول بالإستاد المذكور.

قوله: (صحت أبي) هو العباس بن عبد المطلب.

قوله: (في الجاهلية) أي وقع سماعي لذلك منه في الجاهلية، والمراد بها جاهلية نسيه لا الملقبة لأن ابن عباس لم يدرك ما قبل البعثة، بل لم يولد إلا بعد البعث بنحو عشر سنين، فكانه أراد أنه سمع العباس يقول قبل أن يسلم.

قوله: (اسمنا كاساً دهقاناً) في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس «سمعت أبي يقول لفلانة: ادقني لنا، أي املا لنا، أو تابع لنا» انتهى. وهو بمعنى ما ساقه البخاري. لفلانة: ادقني لنا، أي املا لنا، أو تابع لنا» انتهى. وهو بمعنى ما ساقه البخاري.

الحديث العاشر:

قوله: (سفيان) هو الثوري.

قوله: (عن عبد الملك) هو ابن عمر، وأحد من عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري «حدثنا عبد الملك بن عمر». وسلم من هذا الوجه عن عبد الملك «حدثنا أبو سلمة» وله من طريق إسرائيل عن عبد الملك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن «سمعت أبا هريرة».

قوله: (أصدق كلمة قالها الشاعر) يحتمل أن يريد بالكلمة البيت الذي ذكر شعره، ويحتمل أن يريد القصيدة كلها، ويؤيد الأول رواية مسلم من طريق شعبة وزائدة فرقهما عن عبد الملك بلفظ «إن أصدق بيت قاله الشاعر» وليس في رواية شعبة «إن» ووقع عنده في رواية شريك عن عبد الملك بلفظ «أشعر كلمة تكلمت بها العرب» فلولا أن في حفظ شريك مقالاً لرفع هذا اللفظ الإشكال الذي ابتاه السهيلي على لفظ رواية الصحيح بلفظ «أصدق» إذ لا يلزم من لفظ «أشعر» أن يكون أصدق، نعم السؤال باق في التمييز بوصف كل شيء بالبطان عن اندراج الطاعات والعبادات في ذلك وهي حق لا محالة، وكذا قوله «في دعائه بالليل» أنت الحق وقولك الحق والجنة حق والنار حق إلخ» وأجيب عن ذلك بأن المراد بقول الشاعر ما عبدا الله أي ما عبده وعدنا صفاته الذاتية والفعلية من رحمة وعذابه وغير ذلك، فلذلك ذكر الجنة والنار، أو المراد في البيت بالبطان الفتنة لا الفساد فكل شيء سوى الله جاز على الفتنة لذاته حتى الجنة والنار، وإما بيقين يلبق الله لها وخلق الدوام لأهلها، والحق على الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال، ولعل هذا هو السر في إثبات الألف واللام في قوله: «أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق» وحذفها عند ذكر غيرهما والله أعلم. وفي إيراد البخاري هذا الحديث في هذا الباب تلميح بما وقع لعثمان بن مظعون بسبب هذا البيت مع ناطقه ليبدع ربيعة قبل إسلامه، والتي «يؤخذ بمكة وقريش في غاية الأذى للمسلمين، فذكر ابن إسحاق عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حنن عن عثمان بن مظعون أنه لما رجع من الهجرة الأولى إلى الحبشة دخل مكة في جوار الوليد بن المغيرة، فلما رأى المشركين يؤذون المسلمين وهو آمن رد على الوليد جوابه، فينبأ هو في مجلس لقريش وقد وفد عليهم ليبدع ربيعة فقدم ينشدهم من شعره فقال ليبدع: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل» فقال عثمان بن مظعون: صدقت فقال ليبدع: «ولك نعيم لا محالة زائل» فقال عثمان: «كلبت، نعم الجنة لا يزول. فقال ليبدع: متى كان يؤذى جليكم بما معشر قريش؟ فقام رجل منهم فطمع عثمان فاخضرت عينه، فلامه الوليد على رد جوابه فقال: قد كنت في ذمة منيعة، فقال عثمان: إن عيني الأخرى لما أصاب أختها فقيرة، فقال له الوليد: فسد لي جوارك، فقال: بل أرضى بجوار الله تعالى. قلت: وقد أسلم ليبدع بعد ذلك، وهو ابن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر النماري ثم الكلابي ثم الجعفري، يكنى أبا عقيل. وذكره في الصحابة البخاري وابن أبي شيبة وغيرهما. وقال لعمر لا سأل عما قاله من الشعر في الإسلام: قد أبديني بالشعر سورة البقرة. ثم سكن الكوفة ومات بها في خلافة عثمان، وعاش مائة وخمسين سنة وقيل: أكثر، هو القائل: ولقد ستمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس: كيف ليبدع؟

وهذا يكرر على من قال إنه لم يقل شعراً منذ أسلم، إلا أن يريد القطع المطولة لا البيت والبيتين. والله أعلم.

قوله: (وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم) اسم أبي الصلت ربيعة بن عوف بن عقدة بن غيرة بكسر المعجمة وتفتح التحتانية ابن عوف بن قتيبة الثقفي، وقيل في نسب غير ذلك، أبو عثمان. كان ممن طلب الدين ونظر في الكتب ويقال إنه ممن دخل في النصرانية، وأكثر في شعره من ذكر التوحيد والبعث يوم القيامة، وزعم الكلابي أنه كان يهودياً. وروى الطبراني من حديث معاوية بن أبي سفيان عن أبيه أنه سافر مع أمية، فذكر قصته وأنه سأل عنه خبة بن ربيعة وعن وعن ورياسته فاعلمه أنه متصف بذلك فقال:

أزرى به ذلك، فغضب أبو سفيان، فأخبره أمية أنه نظر في الكتب أن نبياً يبعث من العرب أظل زمانه، قال فرجوت أن أكونه قال: ثم نظرت فلما هو من بني عبد مناف، فنظرت فيه فلم أر مثلاً عتبة، فلما قلت لي إنه ليس وإنه جاوز الأربعين عرفت أنه ليس هو، قال أبو سفيان: فما مضت الأيام حتى ظهر محمد ﷺ فقلت لأمية: قال: نعم إنه هو، قلت أفلا تبعه؟ قال: استحي من نسيات قتيبة، إني كنت أقول لمن إني أنا هو ثم أصير تابعاً لعلام من بني عبد مناف. وذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه قال عند موته: أنا أعلم أن الخليفة حق، ولكن الشك يلهياني في محمد. وروى الفاكهي وابن منده من حديث ابن عباس «أن القارعة بنت أبي الصلت أخت أمية أمت النبي ﷺ فأنشدته من شعره فقال: آمن شعره وكفر قلبه» وروى مسلم من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه قال: «ودعت النبي ﷺ فقال: هل معك من شعر أمية؟ قلت: نعم، فأنشدته مائة بيت، فقال: لقد كاد أن يسلم في شعره» وروى ابن مردويه بإسناد قوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال في قوله تعالى «واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها» (الأعراف: ١٧٥) قال: نزلت في أمية بن الصلت. وروى من أوجه أخرى أنها نزلت في بلعام الإسرائيلي وهو المشهور. وعاش أمية حتى أدرك وقعة بدر ورثي من قتل بها من الكفار كما سيأتي من ذلك في أبواب الهجرة، ومات أمية بعد ذلك سنة تسع، وقيل: مات سنة اثنين ذكره سبط ابن الجوزي، واتحد في ذلك ما نقله عن ابن هشام: أن أمية قدم من الشام على أن يأخذ ماله من الطائف ويهاجر إلى المدينة، فنزل في طريقه بدر، قيل له: أشدري من في القليب؟ قال لا، قيل: فيه خبة وشيبة واما ابن خالك وفلان وفلان، فشق ثيابه وجذع ناقته وبكى ورجع إلى الطائف فمات بها. قلت: ولا يلزم من قوله فمات بها أن يكون مات في تلك السنة. وأغرب الكلابي فقال: إنه مات في حصار الطائف. فإن كان محفوظاً فذلك سنة ثمان، ولوهو قصة طويلة أخرجه البخاري في تاريخه والطبراني وغيرهما.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وأخوه أبو بكر عبد الحميد ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، والإسناد كله مدنيون، وفيه رواية القرنين من القرنين ورواية الأكبر سنأ من الأصغر منه يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم، وقد أخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق جعفر الثرياني عن أحد بن محمد الملقم عن إسماعيل بن أبي أويس بهذا السند لكن قال فيه عن عبيد بن عمر بدل عبد الرحمن بن القاسم، فلعل ليحيى بن سعيد فيه شيء.

قوله: (كان لأبي بكر غلام) لم أقف على اسمه، ووقع لأبي بكر مع النعمان بن عمرو أحد الأحرار من الصحابة قصة ذكرها عبد الرزاق بإسناد صحيح «أنهم نزلوا بماء فجعل النعمان يقول لهم: يكون كذا، فيأتونه بالطعام فيرسله إلى أصحابه. فبلغ أبا بكر فقال: أراني أكل كهانة النعمان منذ اليوم، ثم أدخل يده في حلقه فاستقاه» وفي «الورع لأحد» عن إسماعيل بن أيوب عن ابن سيرين «لم أعلم أحداً يستقام من طعام غير أبي بكر فإنه أتى بطعام فأكل ثم قيل له جاء به ابن النعمان، فقال فاعلمتموني كهانة ابن النعمان؟ ثم استقام» ورواه قتات لكنه مرسل، وأبى بكر قصة أخرى في شعره هذا أخرجه يعقوب بن أبي شيبة في مسنده من طريق نبيح العنزي عن أبي سعيد قال: «كنا نزل وفاقاً، فنزلت في رقة فيها أبو بكر على أهل أبيات فيها امرأة حبلى ومعنا رجل، فقال لها: أبشرك أن تلدي ذكراً، قالت نعم، فنسج لها أسجاءاً، فاعطته شاة فذبحها وجلسنا نأكل، فلما علم أبو بكر بالقصة قام فلقبها كل شيء أكله».

قوله: (يخرج له الحراج) أي يأتيه بما يكسبه، والحراج ما يقرره السيد على عبده من مال يحضره له من كسبه.

قوله: (بأكل من خواجته) في رواية الإسماعيلي من وجه آخر من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم «كان لأبي بكر غلام، فكان يحيى بكسبه فلا يأكل منه حتى يسأله، فإنه ليلة بكسبه فأكلمه ولم يسأله، ثم سأل».

قوله: (كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية) لم أعرف اسمه ويحتمل أن يكون المرأة المذكورة في حديث أبي سعيد.

قوله: (فأعاطني بذلك) أي عوض تكهني له، قال ابن التين: إذا استقام أبو بكر تنزه لأن أمر الجاهلية وضع ولو كان في الإسلام لغرم مثل ما أكل أو قيمته ولم يكفه الشيء، كذا قال، والذي يظهر أن أبا بكر إذا قام لما ثبت عنده من النهي عن حلوان الكاهن، وحلوان الكاهن ما يأخذه على كهانته، والكاهن من يغير بما سيكون عن غير دليل شرعي، وكان ذلك قد كثر في الجاهلية خصوصاً قبل ظهور النبي ﷺ.

الحديث الثاني عشر: حديث ابن عمر في جبل الحبلية، وقد تقدم شرحه

مستوفى في البيوع، والغرض منه قوله: «إنهم كانوا يتبايعونه في الجاهلية».

الحديث الثالث عشر: حديث أنس الذي تقدم في أول مناقب الأنصار، وأدخله هنا لقوله: «فعل قمرك كذا يوم كذا» لأنه يحتل أن يشير به إلى وقائعهم في الجاهلية كما يحتل أن يشير به إلى وقائعهم في الإسلام أو لما هو أصم من ذلك، وغالب أنس غيلان بأن الأنصار قومه، وليس هو من الأنصار، لكن ذلك باعتبار النسبة الأصمية إلى الأزد فإنها تجمعهم، والله أعلم.

٢٧- باب القسامة في الجاهلية

٣٨٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا غُثَالُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا قُلْتُ أَبُو الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرْدِةَ الْمَكَلِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا أَوَّلَ قَسَامَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَيْسَ بِنَبِيِّ هَاجِمٍ، كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاجِمٍ، اسْتَأْجَرَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ قَبِيلٍ أُخْرَى، فَاتَّطَلَّقَ مَعَهُ فِي يَلْبِهِ، قَمَرٌ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاجِمٍ، لَمَّا انْقَطَعَتْ غُرُورَةُ جَوَارِيهِ، فَقَالَ: أَجْنِبِي بِعَقَالِ احْدُ بِه غُرُورَةُ جَوَارِي، لَا تَتَّبِعِي الْإِبِلَ، فَاخْطُطِي جَفَالًا فَتُضَيَّ بِه غُرُورَةُ جَوَارِي، فَلَمَّا نَزَلُوا خَطَبَتْ الْإِبِلُ إِلَّا بَعِيرًا وَاحِدًا، فَقَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ: مَا كَانَ هَذَا الْبَعِيرُ لَمْ يَخْلُفْ مِنْ تِسَنِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِقَالٌ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عِقَالَهُ؟ قَالَ: فَخَلَعْتُ بَعْضًا كَانَ فِيهَا أَجَلَةٌ، فَمَرُّ بِه رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: أَتَشْهَدُ الْمُؤْمِسُ؟ قَالَ: مَا أَشْهَدُ، وَزَيْتَا شَهِدْتُهُ، قَالَ: هَلْ أَنْتَ مُتْلِعٌ عَنِّي رِسَالَةً مَرَّةً مِنْ الشُّطْرَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَسَبَ إِذَا أَنْتَ شَهِدْتَ الْمُؤْمِسَ قَسَادٍ: يَا آلَ قُرَيْشٍ، قَبَا أَجَابُوكَ قَسَادٍ: يَا آلَ بَنِي هَاجِمٍ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَسَلْ عَنْ أَبِي طَالِبٍ فَأَخْبِرْهُ: أَوْ فَلَانًا قَلْبِي فِي عِقَالٍ، وَمَاتَ الْمُسْتَأْجَرُ، فَلَمَّا قَدِمَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ، أَنَا أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: مَا قَعَلَ صَاحِبُنَا؟ قَالَ: مَرَضَ، فَأَخْبَسْتُ الْفَيَّامَ عَلَيْهِ، فَوَلَيْتُ دَقَّةً، قَالَ: لَمَّا كَانَ أَهْلُ ذَاكَ يَنْتَ، فَكُنْتُ حِينَئِذٍ، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي أَوْصَى إِلَيْهِ أَنْ يُتْلَعَ عَنْهُ وَأَنَّى الْمُؤْمِسِ، فَقَالَ: يَا آلَ قُرَيْشٍ، قَالُوا: هَلْبِ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا آلَ بَنِي هَاجِمٍ؟ قَالُوا: هَلْبِ بَنِي هَاجِمٍ، قَالَ: هَلْبِ أَبُو طَالِبٍ، قَالَ: أَمْرِي فَلَانُ أَنْ أَتْلُكَ رِسَالَةً، أَوْ فَلَانًا قَلْبِي فِي عِقَالٍ، فَاتَّاهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ لَهُ: اخْرُجِيَا إِخْدِي فَلَانٌ: إِنْ جِئْتَ أَنْ تُؤَدِّيَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّكَ قُلْتَ صَاحِبُنَا، وَإِنْ جِئْتَ خَلَفَ عَشْرُونَ مِنْ قُرَيْشٍ إِنَّكَ لَمْ تَقْلُدْ، فَإِنْ أَتَيْتَ قَلْبًا لَهُ، فَأَتَى قُرْمَةً فَقَالُوا: نَخْلِفُ، فَاتَّاهُ إِفْرَاءً مِنْ بَنِي هَاجِمٍ، كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْهُمْ، قَدْ وَلَدَتْ لَهُ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَحِبُّ أَنْ تَجِزَ إِلَيَّ هَذَا رَجُلٌ مِنَ الْخَمْسِينَ، وَلَا تُعْصِرَ بَيْعَتَهُ حَتَّى تُعْصِرَ الْإِبِلَ، فَفَعَلَ، فَاتَّاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَرَدْتَ عَشْرِينَ رَجُلًا أَنْ يَخْلِفُوا مَكَانَ مِائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، يُعْصِبُ كُلُّ رَجُلٍ بَعِيرًا هَذَا بَعِيرًا، فَاقْبَلْنَاهَا عَنْي وَلَا تُعْصِرَ بَيْعَتِي حَتَّى تُعْصِرَ الْإِبِلَ، فَقَبِلْنَاهَا، وَجَاءَ قَمَاتِيَّةً وَأَتَوْعَرَنَ فَخَلَفُوا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا خَالَ الْحَوْلُ، وَمِنْ الْقَمَاتِيَّةِ وَارْتَمَيْنَ عَنْ تَطْرِفٍ.

٣٨٤٦- حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمٌ بَعَثَ يَوْمًا قُلْتُهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ افْتَرَقَ مَلَأُوهُمْ، وَقُلْتُ سَرَوَاتُهُمْ وَجَرُّوْهُمْ، قُلْتُهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، فَي دُخُولِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ. [راجع: ٣٧٧٧].

٣٨٤٧- وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو، عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَحْجَجِ: أَنَّ كُرَيْبًا مَوَّلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَيْسَ الشَّيْءُ يَطْلُبُ الْوَادِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَنَةً، إِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَسْتَعُونَهَا، وَيَقُولُونَ: لَا

نَجِزُ الْخَطَاةَ إِلَّا خَدًّا.

٣٨٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ: أَخْبَرَنَا مَعْلُوفٌ: سَوِّفْتُ أَبَا الشَّعْرِ يَقُولُ: سَوِّفْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْمَعُوا مِنِّي مَا أَقُولُ لَكُمْ، وَاسْمَعُوا مِنِّي مَا تَقُولُونَ، وَلَا تَذْهَبُوا قَبْلَ قَوْلِي، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، مَنْ طَافَ بِأَيْتِهِ، فَلْيَطُفْ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ، وَلَا تَقُولُوا الْخَطِيمُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ يَخْلِفُ، فَيَلْقِي سَوْطَةً أَوْ نَعْلَةً أَوْ قُرْمَةً.

٣٨٤٩- حَدَّثَنَا نَعْمٌ بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْفَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرْفَةٌ، قَدْ رُزْتُ، فَرَجَعُوهَا، فَرَجَعْتُهَا مَعَهُمْ.

٣٨٥٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ هُثَيْمِ اللَّهِ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خِلَالٌ مِنْ خِلَالِ الْجَاهِلِيَّةِ: الطُّغْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْكَفَّةُ، وَنَسِي الْفَالَةَ.

قَالَ سَهْلَانُ: وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا الْأَسْبَقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ.

الحديث الرابع عشر: حديث القسامة في الجاهلية بطوله، وثبت عند أكثر الرواة عن الثوري هنا ترجمة «القسامة في الجاهلية»، ولم يقع عند النسفي وهو أوجه، لأن الجميع من ترجمة أيام الجاهلية، ويظهر ذلك من الأحاديث التي أوردتها تلو هذا الحديث.

قوله: (حدثنا قلن) بفتح القاف والمهمل ثم نون هو ابن كعب القطامي بضم القاف الجصري، ثقة متعم، وشيخه أبو يزيد المدني بصري أيضا ويقال له المدني بزيادة تحتانية، ولعل أصله كان من المدينة، ولكن لم يرو عنه أحد من أهل المدينة، وسئل عنه مالك فلم يعرفه ولا يعرف اسمه وقد وثقه ابن معين وغيره، ولا له ولا للراوي عنه في البخاري إلا هذا الموضع.

قوله: (إن أول قسامة) بفتح القاف وتخفيف المهمل الميم، وهي في عرف الشرع حلف معين عند التهمة بالقتل على الإثبات أو النفي. وقيل: هي مأخوذة من قسمة الأيمان على الحالفين. وسيأتي بيان الاختلاف في حكمها في كتاب الدييات إن شاء الله تعالى. وقوله: (قلنا بني هاشم) التلام للتأكيد وبني هاشم مجرور على البدل من الضمير الجارر. ويحتمل أن يكون نصبا على التمييز، أو على النداء بحذف الأداة.

قوله: (كان رجل من بني هاشم) هو عمرو بن علقمة بن الطلب بن عبد مناف، جزم بذلك الزبير بن بكار في هذه القصة فكانه نسب هذه الرواية إلى بني هاشم مجازاً لما كان بين بني هاشم وبني الطلب من المودة والمواخاة والمناصرة، وسماه ابن الكلبي عامراً.

قوله: (استأجره رجل من قريش من قبيلة أخرى) كذا في رواية الأصيلي وأبي ذر، وكذا أخرجه الفاكهي من وجه آخر عن أبي معمر شيخ البخاري فيه. وفي رواية كريمة وغيرها: استأجر رجلاً من قريش وهو مقلوب، والأول هو الصواب. والفخذ بكسر المجمة وقد تسكن. وجزم الزبير بن بكار بأن المستأجر المذكور هو خدش بن مجهمتين ودال مهمل ابن عبد الله بن أبي قيس العامري.

قوله: (فمر به) أي بالأجير (رجل من بني هاشم) لم أتف على اسمه. وقوله: (عروة جوارقه) بضم الجيم وفتح اللام الزاء من جلود وزياب وغيرها، فارسي معرب، وأصله كراهة، ووجه جواريق وحكي جوارق بحذف تحتانية، والمقال الحبل.

قوله: (لأن عقاله) قال لعله كذا في النسخ وفيه حذف يدل عليه سياق الكلام، وقد بيته رواية الفاكهي: «قال مر بي رجل من بني هاشم قد قطع عروة جوارقه، واستغاث بي فأطعته فحذه» أي رماه.

قوله: (كان فيها أجلة) أي أصاب مقتله. وقوله: «فمات» أي أشرف على الموت، بدليل قوله: «فمر به رجل من أهل اليمن قبل أن يقضي ولم أتف على اسم هذا المار أيضاً».

قوله: (أشهد الموسم) أي موسم الحج.

طاموس قال: «يوشك أن لا يصيب أحد في الحرم شيئاً إلا عجلت له العقوبة» فكانه أشار إلى أن ذلك يكون في آخر الزمان عند قبض العلم وتناسي أهل ذلك الزمان أمور الشريعة فيعود الأمر غريباً كما بدأ، والله أعلم.

الحديث الخامس عشر:

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة.

قوله: (يوم يبعث) تقدم شرحه في أول مناقب الأنصار وأنه كان قبل البعث على الراجح، وقوله فيه: «وجرحوا» بالجيم المضمومة ثم الحاء المهملة، ولبعضهم «وجرحوا» بفتح المعجمة وتخفيف الراء بعدها جيم، والأول أرجح، وقد تقدم من تسمية من جرح منهم في تلك الرواية حضير الكتاب والد أسيد فمات منها.

الحديث السادس عشر:

قوله: (قال ابن وهب الخ) وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق حملة بن يحيى عن عبد الله بن وهب.

قوله: (ليس السعي) أي شدة المشي.

قوله: (سنة) في رواية الكشي «سنة» قال ابن التين خولف ابن عباس في ذلك بل قالوا إنه فريضة. قلت: لم يرد ابن عباس أصل السعي، وإنما أراد شدة العدو، وليس ذلك فريضة. وقد تقدم في أحاديث الأنبياء في ترجمة إبراهيم عليه السلام في قصة هاجر أن ميذا السعي بين الصفا والمروة كان من هاجر، وهو من رواية ابن عباس أيضاً، ظهر أن الذي أراد أن ميذاً من أهل الجاهلية هي شدة العدو. نعم قوله: «ليس بسنة» إن أراد أنه لا يستحب فهر يخالف ما عليه الجمهور، وهو نظير إنكاره استحباب الرمل في الطواف. ويحتمل أن يريد بالسنة الطريقة الشرعية وهي تطلق كثيراً على المفروض، ولم يرد السنة باصطلاح أهل الأصول، وهو ما ثبت دليل مطلوبة من غير تأييد تاركه.

قوله: (لا تجيز) بضم أوله أي لا تقطع. وبالطحا سئل الوادي، تقول جزت الموضع إذا سرت فيه، وأجزته إذا خلقت ورامك. وقيل: هما بمعنى. وقوله: «إلا شدياً» لا نقطعها إلا بالعدو الشديد.

الحديث السابع عشر:

قوله: (أخبرنا مطرف) بالمهمله وتشديد الراء هو ابن طريف بالمهمله أيضاً الكوفي، وأبو السفر بفتح المهمله والفاء هو سعيد بن محمد بالتحسين المضمومة والمهمله الساكنة كوفي أيضاً.

قوله: (أياها الناس اسمعوا مني ما أقول لكم وأسمعونني) بهزة قطع أي أعيذوا عليّ فولي لأعرف أنكم حفظتموه، كأنه خشي أن لا يفهموا ما أراد فيخبروا عنه بخلاف ما قال، فكانه قال: اسمعوا مني سماع ضبط وإتقان، ولا تقولوا «قال» من قبل أن تضبطوا.

قوله: (من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر) في رواية ابن أبي عمير عن سفيان «وراء الحجر» والمراد به الحجر، والسبب فيه أن الذي يلي البيت إلى جهة الحجر من البيت، وقد تقدم بيانه وما قيل في مقداره في أوائل كتاب الحج.

قوله: (ولا تقولوا الخطيئة) في رواية سعيد بن منصور عن خديج بن معاوية عن أبي إسحاق عن أبي السفر في هذه القصة «فقال رجل: ما الخطيئة» فقال ابن عباس: إنه لا خطيئة، كان الرجل الخ «زاد أبو نعيم في «المستخرج» من طريق خالد الطحان عن مطرف «فإن أهل الجاهلية كانوا يسمونه أي الحجر الخطيئة، كانت فيه أصنام قريش» وللغاكبي من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي السفر نحوه وقال: «كان أحدهم إذا أراد أن يحلف وضع معبته ثم حلف، فمن طاف فليطف من وراءه».

قوله: (كان يحلف) بالخاء المهمله الساكنة وتخفيف اللام المكسورة، وفي رواية خالد الطحان المذكورة «كان إذا حلف» بضم المهمله وتشديد اللام والأول أوجه، والمعنى أنهم كانوا إذا حلف بعضهم بعضاً ألقى الحليف في الحجر نعل أو سوطاً أو قرصاً أو عصاً علامة لتقدم حلفهم فسوموا الخطيئة لذلك، لكونه يحطّم أمتعتهم، وهو فعل بمعنى فاعل، ويحتمل أن يكون ذلك كان شأنهم إذا أرادوا أن يحلفوا على نفسي شيء، وقيل: إنما سمي الخطيئة لأن بعضهم كان إذا دعا على من ظلمه في ذلك الموضع هلك. وقال ابن الكلبي: سمي الحجر حطيماً لما تجر عليه، أو لأنه قصر به عن ارتضاع البيت وأخرج عنه، فعلى هذا فعل بمعنى مفعول، أو لأن الناس يحطّم فيه بعضهم بعضاً من الزحام عند الدعاء فيه. وقال غيره: الخطيئة هو بئر الكعبة التي كان يلقى فيها ما يهدى لها. وقيل: الخطيئة بين الركن الأسود والمقام. وقيل: من أول الركن الأسود إلى أول الحجر

قوله: (فكتب) بالثناة ثم الموحدة ولغير أبي ذر والأصلي بضم الكاف وسكون النون ثم المثناة والأول أوجه، وفي رواية الزبير بن بكار «كتب إلى أبي طالب غيره بذلك ومات منها» وفي ذلك يقول أبو طالب:

أبي فضل حبل لا أبالك ضربه منشاء، قد جاء حبل وأحبل

قوله: (يا آل قريش) بإثبات الهزة ومخفها على الاستغانة.

قوله: (قلني في عقل) أي بسبب عقل.

قوله: (ومات المستاجر) بفتح الجيم أي بعد أن أوصى اليمني بما أوصاه به.

قوله: (فوليت) بكسر اللام، وفي رواية ابن الكلبي «فقال أصابه قدره فصدقوه ولم يظنوا به غير ذلك» وقوله: «وإني للموسم أي آثم».

قوله: (يا بني هاشم) في رواية الكشي «يا آل بني هاشم».

قوله: (من أبو طالب) في رواية الكشي «أين أبو طالب» زاد ابن الكلبي «فأخبره بالقصة وخداش يطوف بالبيت لا يعلم ما كان، فقام رجال من بني هاشم إلى خداش فضربوه وقالوا: قتلت صاحبنا، فمجد».

قوله: (أخبرنا من إحدى ثلاث) يحتمل أن تكون هذه الثلاث كانت معروفة بينهم، ويحتمل أن تكون شيئاً اخترعه أبو طالب. وقال ابن التين: لا ينقل أنهم تشاوروا في ذلك ولا تداخروا فدل على أنهم كانوا يعرفون القسامة قبل ذلك. كذا قال، وفيه نظر، لقول ابن عباس راوي الحديث «أنها أول قسامة» ويمكن أن يكون مراد ابن عباس الوقوع وإن كانوا يعرفون الحكم قبل ذلك. وحكى الزبير بن بكار أنهم تحاكموا في ذلك إلى الوليد بن المغيرة فقصى أن يحلف حسون رجلاً من بني عامر عند البيت ما قتله خداش، وهذا يشير بالأولية مطلقاً.

قوله: (فأثمة امرأة من بني هاشم) هي زينب بنت علقمة أخت المقتول (كانت تحت رجل منهم) هو عبد العزى بن أبي قيس العامري، واسم ولدها منه حويطب بمهملتين مصغر، ذكر ذلك الزبير. وقد عاش حويطب بعد هذا دعراً طويلاً، وله صحبة، وسيأتي حديثه في كتاب الأحكام. ونسبتها إلى بني هاشم مجازية والتقدير كانت زوجاً لرجل من بني هاشم. ويحتمل قولها فولدت له ولداً أي غير حويطب.

قوله: (أن تجيز أيني) بالجيم والزاي، أي تهيه ما يلزمه من اليمين. وقولها: (ولا تصبر يمينه) بالمهمله ثم الموحدة، أصل الصبر الجبس المنع، ومعناه في الأمان الإلزام، تقول صبرته أي ألزمت أن يحلف بأعظم الأمان حتى لا يسهه أن لا يحلف.

قوله: (حيث نصبر إلى الأمان) أي بين الركن والمقام، قاله ابن التين. قال: ومن هنا استدلل الشافعي على أن لا يحلف بين الركن والمقام على أقل من عشرين ديناراً نصاب الزكاة، كذا قال، ولا أدري كيف يستقيم هذا الاستدلال، ولم يذكر أحد من أصحاب الشافعي أن الشافعي استدلل لذلك بهذه القصة.

قوله: (فأثاه رجل منهم) لم أتف على اسمه ولا على اسم أحد من سائر الخمسين إلا من تقدم، وزاد ابن الكلبي «ثم حلفوا عند الركن أن خداشاً بريء من دم المقتول».

قوله: (فوالذي نفسي بيده) قال ابن التين: كان الذي أخبر ابن عباس بذلك جماعة أطمأت نفسه إلى صدقهم حتى وسعه أن يحلف على ذلك. قلت: يعني أنه كان حين القسامة لم يولد، ويحتمل أن يكون الذي أخبره بذلك هو النبي ﷺ، وهو أمكن في دخول هذا الحديث في الصحيح.

قوله: (فما حال الحول) أي من يوم حلفوا.

قوله: (ومن الثعانية وأربعين) في رواية أبي ذر «وفي الثمانية» وعند الأصيلي «والأربعين» وقوله: «عين تطرف» بكسر الراء أي تتحرك. زاد ابن الكلبي «وصارت رباح الجميع لحويطب، فيلذ كان أكثر من بمكة رباعاً». وروى الفاكهي من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه قال: «حلف ناس عند البيت قسامة على باطل، ثم خرجوا فنزلوا تحت صخرة فانهدمت عليهم» ومن طريق طاموس قال: «كان أهل الجاهلية لا يصيبون في الحرم شيئاً إلا عجلت لهم عقوبته» ومن طريق حويطب: إن أمة في الجاهلية عاذت بالبيت. فجاءتها سيدتها فحببتها فثلثت بها «ورويت في «كتاب عجايب الدعوة لابن أبي الدنيا» في قصة طويلة في معنى سرعة الإجابة بالعلم للظلم فيمن ظلمه قال: «فقال عمر: كان يفعل بهم ذلك في الجاهلية ليتأمنوا عن الظلم لأنهم كانوا لا يعرفون البيت، فلما جاء الإسلام أخر القصص إلى يوم القيامة» وروى الفاكهي من وجه آخر عن

يسمى العظيم. وحديث ابن عباس حجة في رد أكثر هذه الأقوال، زاد في رواية خديج «ولكنه الجند» بفتح الجيم وسكون المهمل، وهو من البيت. ووقع عند الإسماعيلي والبرقاني في آخر الحديث عن ابن عباس «وأما صبي حج به أهله فقد قضى حجه ما دام صغيراً، فإذا بلغ فعليه حجة أخرى، وأما عبد حج به أهله» الحديث، وهذه الزيادة عند البخاري أيضاً في غير الصحيح، وحديثها منه عندما لحق بالترجمة ولكنها مرفوعة، وأما أول الحديث فهو وإن كان مرفوعاً من حديث ابن عباس إلا أن الغرض منه حاصل بالنسبة لنقل ابن عباس ما كان في الجاهلية مما رآه النبي ﷺ فآثره أو أزاله، مهما لم ينكره واستمرت مشروعيته فيكون له حكم المرفوع، ومهما أنكره فالشرع بخلافه.

الحديث الثامن عشر:

قوله: (حدثنا نعيم بن حماد) في رواية بعضهم حدثنا نعيم غير منسوب، وهو المروزي نزيل مصر، وقل أن يخرج له البخاري موصلاً بل علته أن يذكر عنه بصيغة التعليق. ووقع في رواية القاسي «حدثنا أبو نعيم» وصوبه بعضهم وهو غلط.

قوله: (عن حصين) في رواية البخاري في «التاريخ» في هذا الحديث «حدثنا حصين» فأمّن بذلك ما يخشى من تليس شميم الراوي عنه، وقرن فيه أيضاً مع حصين أبا المليح.

قوله: (وأيت في الجاهلية لقردة) بكسر القاف وسكون الراء واحدة القردة

وقوله: «اجتمع عليها لقردة» بفتح الراء جمع قرد، وقد ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطولة من طريق عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون قال: «كنت في اليمن في غتم لأهلي وأنا على شرف، فجاء قرد مع قردة فتوسد بهما، فجاء قرد أصغر منه فغمزها، فسلبت بهما من تحت رأس القرد الأول سلاً رفيقاً وبتيته، فوقع عليها وأنا أنظر، ثم رجعت فجعلت تدخل بهما تحت خد الأول برقياً، فاستيقظ فزعا، فشمها فصاح، فاجتمعت القردة فجعل يصيح ويومئ إليها يبيده، فذهب القردة بمنته وسرته، فجاءوا بذلك القرد آخره، ففخروا لها حفرة فرجوها، فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم» قال ابن التين: لعل هؤلاء كانوا من نسل الذين مسخوا فيهم ذلك الحكم. ثم قال: إن المسوخ لا ينسل قلت: وهذا هو المعتقد لما ثبت في صحيح مسلم «إن المسوخ لا نسل له» وعنده من حديث ابن مسعود مرفوعاً «إن الله لم يهلك قوماً فجعل لهم نسلاً» وقد ذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو بكر بن العربي إلى أن الموجود من القردة من نسل المسوخ، وهو مذهب شاذ اعتمد من ذهب إليه ما ثبت أيضاً في صحيح مسلم «أن النبي ﷺ لما أتى بالضبب قال: لعله من القردة التي مسخت» وقال في الفار «قدت أمة من بني إسرائيل لا أراها إلا الفار» وأجاب الجهمون عن ذلك بأنه «قال ذلك قبل أن يوحى إليه بحقيقة الأمر في ذلك، ولذلك لم يأت الجزم عنه بشيء من ذلك، بخلاف الضبي فإنه جزم به كما في حديث ابن مسعود، ولكن لا يلزم أن تكون القردة المذكورة من النسل، فيحتمل أن يكون الذين مسخوا ما صاروا على هيئة القردة مع بقاء أفعالهم عاشرتهم القردة الأصلية للمثابة في الشكل فظفروا عنهم بعض ما شاهدوه من أفعالهم فحفظوها وصارت فيهم، واختص القرد بذلك لما فيه من القطة الزائدة على غيره من الحيوان وقابلية التعليم لكل صناعة على ما ليس لأكثر الحيوان، ومن خصاله أنه يضحك ويطرب ويكفي ما يراه، وفيه من شدة الفكرة ما يوزي الأمي ولا يتعدى أحدهم إلى غير زوجته، فلا يدع في الغالب أن يحملها ما ركب فيها من غيرة على عقوبة من احتدى إلى ما لم يخصص به من الأثني، ومن خصائصه أن الأثني تحمل أولادها كهيئة الأكمية، وربما مضى القرد على رجله لكن لا يستمر على ذلك، ويتناول الشيء بيده ويأكل بيده، وله أصابع منفصلة إلى أمان وأظفار، ولشفر عينة أهداب.

قوله: (والنباة) أي على الميت، وقد تقدم ذكر حكمها في كتاب الجنائز في «باب ما يكره من النباة على الميت» وقد تقدم هناك الكلام على حديث أنس «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية».

قوله: (ونسى الثالثة) وقع في رواية ابن أبي عمر عن سفيان «ونسى عبيد الله الثالثة» فبين الناس أخرجه الإسماعيلي.

قوله: (ويقولون إنها الاستسقاء بالألواء) أي يقولون: مطرنا بنوء كذا، وقد تقدم شرح ذلك في كتاب الاستسقاء، ووقع عند أبي نعيم من رواية شريح بن يونس عن سفيان مدرجاً ولفظه «والألواء» ولم يقل «ونسى الخ» ومن رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بدل قوله: ونسى الثالثة «والظاهر بالأحساب» وهو وهم منهما، لما يشتهر رواية ابن أبي عمر، وعلي شيخ البخاري فيه هو ابن المنذر، وقد جاء من حديث أنس ذكر هذه الثلاثة، وهي الطعن والنباة والاستسقاء أخرجه أبو يعلى بإسناد قوي، وجاء عن ابن عباس من وجه آخر ذكر فيه الفصل الأربع أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عنه، والمفترط في هذا ما أخرجه مسلم وابن حبان وغيرهما من طريق أبان بن يزيد وغيره عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ «أربع» من أمي من أمر الجاهلية لا يتركون: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالألواء، والنباة».

(خاتمة): اشتملت أحداث المناقب وما اتصل بها من ذكر بعض ما وقع قبل البحث من الأحداث المرفوعة على ساني حديث وثلاثة وثلاثين حديثاً، الملحق منها ثلاثة وثلاثون طريقاً والبقية موصولة، الكثر منها فيه وفيها مضي مائة وثمانية وثلاثون حديثاً والمخالص خمسة وتسعون حديثاً، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة «كان أبو بكر في الفار» وحديث ابن عباس فيه، وحديث أبي سعيد فيه، وحديث ابن عمر «كنا نغير» وحديث ابن الزبير «لو كنت متخذاً خليلاً» وحديث ابن عمار «وما معه إلا خمسة» وحديث أبي الدرداء «قد غامر» وحديث عائشة في طرف من حديث السقيفة، وحديث علي «خير الناس»، وحديث عبد الله بن عمرو «أشد ما صنع المشركون»، وحديث ابن مسعود «ما زلت أعر» وحديث ابن عمر في شأن عمر، وحديث عبد الله بن هشام فيه، وحديث عثمان «ما بابت»، وحديث علي «أقوا كما كنتم تقضون»، وحديث أبي هريرة في جعفر، وحديث ابن عمر فيه، وحديث أبي بكر «أربوا» وحديث «لقراءة رسول الله أحب إلي»، وحديث عثمان في الزبير، وحديث ابن عباس فيه، وحديث الزبير في اليموك، وحديث طلحة وسعد، وحديث مسد يد طلحة، وحديث سعد في إسلامه، وحديث ابن عمر في ابن أسامة، وحديث أسامة «إنني أحبهما»، وحديث أنس في الحسين، وحديث في الحسن، وحديث ابن عمر فيهما، وحديث عمر في بلال، وحديث حذيفة في ابن مسعود، وحديث معاوية في الوتر، وحديث ابن عباس في عائشة، وحديث عمار فيها، وحديث أنس في الأنصار، وحديث زيد بن أرقم فيهم،

وقد استكثر ابن عبد البر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال: فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على الإهانة وهذا منكر عند أهل العلم، قال: فإن كانت الطريق صحيحة فلعن هؤلاء كانوا من الجن لأنهم من جملة المكلفين، وإنما قال ذلك لأنه تكلم على الطريق التي أخرجهما الإسماعيلي حسب، وأجيب بأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زناً حقيقة ولا حداً، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان. وأغرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين فزعم أن هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري، وأن أبا مسعود وحده ذكره في «الطواف» قال: وليس في نسخ البخاري أصلاً فقلله من الأحاديث المحققة في كتاب البخاري. وما قاله مردود، فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفتنا عليها، وكفى بإيراد أبي ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المقتنين عن الفريري حجة، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما وأبي مسعود له في أطرافه،

حَدَّثَنِي غُرُوثُ بْنُ الرَّيْثِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: أَخْبِرْنِي بِأَشَدِّ شَيْءٍ صَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي حِجْرِ الْكَعْبَةِ، إِذْ أَقْبَلَ عَفَّةُ بْنُ أَبِي مَعْطُوطٍ، فَوَضَعَ قُوَّةً فِي عُنُقِهِ، فَخَفَقَهُ خَفَقًا شَدِيدًا، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى أَخَذَ بِمَنْكَبِيهِ، وَدَفَعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾. (الآية: هـ) [٢٨]. (إخرجه مسلم: ٤٨١٠).

تَابَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ غُرُوثٍ، عَنْ غُرُوثٍ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ إِنَّ بَنِي عَمْرِو.

وَقَالَ عَفَّةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قِيلَ: لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ.

وَقَالَ مُعْتَدُ بْنُ عَمْرِو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي عَمْرِو بْنُ الْعَاصِ: [٣٦٧٨].

قوله: (باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين بمكة) أي من وجه الأذى، وذكر فيه أحاديث في المعنى، وقد تقدم في «ذكر الملائكة» من به الخلق حديث عائشة أنها «قالت للنبي ﷺ: هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد؟ قال: لقد لقيت من قومك، وكان أشد ما لقيت منهم» فذكر قصته بالطائف. وروى أحمد والترمذي وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ «لقد أوديت في الله وما يؤذي أحد، وأخفت في الله وما يخاف أحد» الحديث. وأخرج ابن عدي من حديث جابر رفعه «ما أودى أحد ما أوديت» ذكره في ترجمة يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر، ويوسف ضعيف، وقد استشكل بما جاء من صفات ما أودى به الصحابة كما سيأتي لو ثبت، وهو محمول على معنى حديث أنس، وقيل معناه أنه أوحى إليه ما أودى به من قبله فتأذى بذلك زيادة على ما آذاه قومه به، وروى ابن إسحاق من حديث ابن عباس وذكر الصحابة فقال «والله إن كانوا ليضربون أحدهم ويمعنونه ويعطشونه حتى ما يقدر أن يستوي جالساً من شدة الضر، حتى يقولوا له: اللات والعزى إلك من دون الله، فيقول: نعم» وروى ابن ماجه وابن حبان من طريق زر بن مسعود قال أول من أظهر إسلامه سبعة: رسول الله ﷺ وأبو بكر، وعمار، وأمه سمية، وصهيب، وبلال، والمقداد. فأما رسول الله ﷺ فنعمته الله بهمه، وأما أبو بكر فنعمته الله بقومه، وأما سائرهم فأنعمهم المشركون نالهم يوم أذاع الحديث وأوقعهم في الشس» الحديث. وأجيب بأن جميع ما أودى به أصحابه كان يتأذى هو به لكونه بسبي. واستشكل أيضاً ما أودى به الأنبياء من القتل كما في قصة زكريا وولده يحيى. ويجاب بأن المراد هنا غير إزهاق الروح. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا بيان) هو ابن بشر، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، وغياث بالمعجمة والمرحدين الأولى ثقلية.

قوله: (ورقة) كذا للاكثر بالتثنية، وللكنهية بالماء والأول أرجح فقد تقدم في «عاملات التبرئة من وجه آخر بلفظ «ورقة له».

قوله: (ولا تدعو الله لنا) زاد في الرواية التي في البيت «الا تستنصر لنا».

قوله: (فقدع وهو محمر وجهه) أي من أثر النوم، ويجتمل أن يكون من الغضب وبه جزم ابن التين.

قوله: (لقد كان من قبلكم ليمشط بمشاط الحديد) كذا للاكثر بكسر الميم، وللكنهية «أمشاط» هو جمع مشط بكسر الميم ويضمها، يقال مشاط وأمشاط كرماح وأرماح، وأكثر ابن دريد الكسر في المفرد، والأشهر في الجمع مشاط ورماح.

قوله: (ما دون عظامه من لحم أو عصب) في الرواية الماضية ما دون لحمه من عظم أو عصب.

قوله: (ويوضع الميشار) بكسر الميم وسكون التحتانية بهمز وبغير همز، تقول وشرت الخشبة وأشرتها، ويقال فيه بالنون وهي أشهر في الاستعمال ووقع في الرواية الماضية «يقدر له في الأرض فيجعل فيها فيجاء بالمشار» قال ابن التين: كان هؤلاء الذين فعل بهم ذلك أنبياء أو أتباعهم، قال: وكان في الصحابة من لو فعل به ذلك لصبر، إلى أن قال: وما زال خلق من الصحابة وأتباعهم فمن بعدهم يزدون في الله، ولو أخذوا بالرخصة لساغ لهم.

ابن أربعم سنة وستة أشهر، وكلام ابن الكلبي يؤيد بأنه ولد في رمضان فإنه قال: مات وله اثنتان وستون سنة ونصف سنة، وقد أجمعوا على أنه مات في ربيع الأول فيستلزم ذلك أن يكون ولد في رمضان، وبه جزم الزبير بن بكار وهو شاف في مولده أقوال أكثر أشد شلوفاً من هذا.

قوله: (مكة ثلاث عشرة سنة) هذا أصح ما رواه مسلم من طريق عمارة بن أبي عمارة عن ابن عباس «أن النبي ﷺ أقام بمكة خمس عشرة سنة» وسيأتي البحث في ذلك في أبواب الهجرة إن شاء الله تعالى.

٢٩- باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة

٣٨٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا يَسَّانُ وَإِسْمَاعِيلُ قَالَا: سَمِعْنَا يَسَّانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَبِيبًا يَقُولُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُوَسَّسٌ بَرْقَةٍ وَهُوَ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَلَقَدْ لَقِينَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَذْهَبُ اللَّهُ لَمْ؟، فَقَعَدَ وَهُوَ مُخْمَرٌ وَجْهَهُ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ مِنْ قَبْلَكُمْ لِمُشْطٍ بِمِشَاطٍ الْحَدِيدِ، مَا فُوتَ عَظَامِهِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَصَبٍ، مَا يَعْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ يَدِيهِ، وَوَضَعَ الْمِشْطَ عَلَى مَقَرِّ رَأْسِهِ، فَخَشَى بِأَيْدِيهِ مَا يَعْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ يَدِيهِ، وَكَيْفَ يَكُونُ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّكَّابُ مِنْ صَنَاعَةٍ إِلَى حَضَرَتٍ مَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ».

زَادَ يَسَّانُ: «وَاللَّذْبَ عَلَى عُنُقِهِ» [راجع: ٣٦١٢].

٣٨٥٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ فَسَجَدَ، فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ إِلَّا سَجَدَ، إِلَّا رَجُلٌ رَأَيْتُهُ أَخَذَ كَفًّا مِنْ خَصَا فَرَفَعَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: هَذَا يَكْفِي، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَذُوقُ قِيلَ كَالرَّابِئِ بِاللَّهِ. [راجع: ١٠٦٧، أخرجه مسلم: ٥٧٦].

٣٨٥٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَتْوَنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدٌ، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، جَاءَ عَفَّةُ بْنُ أَبِي مَعْطُوطٍ يَسْتَلِي جُرُودَ، فَقَدَعَهُ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَاخْتَلَتْ مِنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ الْمَلَأَ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَغُفَّةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَحِثَّةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، أَوْ أُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ» - شُعْبَةُ الشَّالَى - فَرَأَيْنَهُمْ قِيلُوا يَوْمَ بَنِي، فَأَلْقَوْا فِي بَنِي غَيْرِ أُمَيَّةِ بْنِ خَلْفٍ أَوْ أُمَيَّةِ، فَتَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ، فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبَنِي. [راجع: ٢٤٠، أخرجه مسلم: ١٧٩٤].

٣٨٥٥- حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ أَبِي حَتَّابٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَوْ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: أَمْرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى قَالَ: سَلَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ هَاتَيْنِ الْأَخْتَيْنِ مَا أَمْرُهُمَا: ﴿ وَلَا تَقْطُلُوا أَنْفُسَ أَنْفِي حَرَمِ اللَّهِ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾. ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾. فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: فَقَالَ لَمَّا أُنْزِلَتْ آيَةُ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ مُشْرِكُو أَهْلِ مَكَّةَ: قَدْ قَتَلْنَا أَنْفُسَ أَنْفِي حَرَمِ اللَّهِ، وَدَعَوْنَا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ، فَانْزَلَ اللَّهُ: ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾. (الآية: فَهَلِيلُ لَأُولَئِكَ، وَأَمَّا آيَةُ فِي النَّسَاءِ: الرَّجُلُ إِذَا عَرَفَ الْإِسْلَامَ وَخَرَّجَتْهُ، ثُمَّ قَتَلَ فَمِزَافُهُ جَهَنَّمَ. فَذَكَرْتُ لِمُحَاوِدٍ فَقَالَ: إِلَّا مَنْ تَابَ. (هـ) ٤٠٩٠، ٤٠٩٦٢، ٤٠٩٧٣، ٤٠٩٧٤، ٤٠٩٧٥، ٤٠٩٧٦.

٤٠٩٧٦: أخرجه مسلم: ١٢٢ و ٣٠٢٣.

٣٨٥٦- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ أَرْوَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّهْيِيِّ قَالَ:

قوله: (وليتمن الله هذا الأمر بالنصب، وفي الرواية الماضية « والله ليتمن هذا الأمر » بالرفع، والمراد بالأمر الإسلام.

قوله: (زاد بيان: والذنب على غنمه) هذا يشعر بأن في الرواية الماضية إدراجاً، فإنه أخرجها من طريق يحيى القطان عن إسماعيل وحده وقال في آخرها « ما يخاف إلا الله والذنب على غنمه »، وقد أخرجوه إسماعيلي من طريق محمد بن الصباح وخلاّد بن أسلم وعبد بن عبد الرحيم كلهم عن ابن عيينة به مدرجاً، وطريق الحميدي أصح، وقد وافقه ابن أبي عمر أخرجه الإسماعيلي من طريقه مفصلاً أيضاً.

(تبيّه): قوله « والذنب » هو بالنصب عطفًا على المشتكى منه لا المشتكى، كذا جزم به الكرماني، ولا يمتنع أن يكون عطفًا على المشتكى، والتقدير: ولا يخاف إلا الذنب على غنمه، لأن مساق الحديث إنما هو للأمن من عدوان بعض الناس على بعض كما كانوا في الجاهلية، لا للأمن من عدوان الذنب فإن ذلك إما يكون في آخر الزمان عند نزول عيسى.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود « قرأ النبي ﷺ النجم فسجد » سبق الكلام عليه في سجود القرآن من كتاب الصلاة، وبقيت في تفسير سورة النجم، وقد تقدم هناك تسمية الذي لم يسجد، وزعم الواقدي أن ذلك كان في رمضان سنة خمس من الميعة.

(تبيّه): كان حق هذا الحديث أن يذكر في « باب الهجرة إلى الحبشة » المذكور بعد قليل فيأتي فيها أن سجود المشركين المذكور فيه سبب رجوع من هاجر الهجرة الأولى إلى الحبشة لأنهم أن المشركين كلهم أسلموا، فلما ظهر لهم خلاف ذلك هاجروا الهجرة الثانية.

الحديث الثالث: حديثه في قصة عقبة بن أبي معيط وإلقائه سلا الجزور على ظهر النبي ﷺ وهو ساجد، وقد سبق الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الوضوء.

(تبيّه): كانت هذه القصة بعد الهجرة الثانية إلى الحبشة، لأن من جملة من دعي عليه عمارة بن الوليد أخو أبي جهل، وقد ذكر ابن إسحاق وغيره أن قريشاً بثروته مع عمرو بن العاص إلى التجاشي ليرد إليهم من هاجر إليه فلم يفعل، واستمر عمارة بالحبشة إلى أن مات.

(تبيّه آخر): أقرب الشيخ عماد الدين بن كثير فزعهم أن الحديث الوارد عن خباب عند مسلم وأصحاب السنن « شكروا لي رسول الله ﷺ حر الرضاه فلم يشكوا طرف من حديث الباب، وأن المراد أنهم شكوا ما بلغوه من المشركين من تعذيبهم بحر الرضاه وغيره، فسألوه أن يدعوا على المشركين فلم يشكهم، أي لم يزل شكواهم، وعذل إلى تسليمهم بمن مضى عن قبيلهم، ولكن وعدهم بالنصر انتهى. ويعد هذا الحمل أن في بعض طرق حديث مسلم عند ابن ماجه « الصلاة في الرضاه » وعند أحمد « يعني الظاهر وقال: إذا زالت الشمس فصلوا » وبهذا نسك من قال إنه ورد في تعجيل الظاهر. وذلك قبل مشروعية الإبراد، وهو المتمدن، والله أعلم.

(تبيّه آخر): حيد الله المذكور هو ابن مسعود جزءاً، وذكر ابن التين أن الداودي قال: الظاهر أنه عبد الله بن مسعود لأنهم في الأكثر إنما يطلقون عبد الله غير منسوب عليه. قلت: وليس ذلك مطرداً، وإنما يعرف ذلك من جهة الرواية، ويسقط ذلك مقرر في علوم الحديث، وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً سماه « الجمل ليان المهمل » ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن أن الداودي قال: لعله عبد الله بن عمرو لا ابن عمر، ثم تعقبه بأن البخاري صرح في كتاب الصلاة بأنه ابن مسعود، قلت: ولم أر ما نسب إلى الداودي في كلام غيره قاله أعلم.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في توبة القتال. وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى، والفرض منه هنا الإشارة إلى أن صنع المشركين بالمسلمين من قتل وتعذيب وغير ذلك سقط عنهم بالإسلام.

(تبيّه): قوله هنا « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » كذا وقع في الرواية، والذي في التلاوة « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » هكذا في سورة الفرقان (٦٨) وهي التي ذكرت في بقية الحديث، فتبين أنها المراد في أوله، ويمكن الجواب عن ذلك والله أعلم.

الحديث الخامس والسادس حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأبيه عمرو بن العاص على الاختلاف في ذلك.

قوله: (حدثنا عياش ابن الوليد حدثنا الوليد بن مسلم) عياش شيخه

بالتحانية والمعجمة هو الرقام، وله شيخ آخر لا ينسب في غالب ما يخرج عنه، قال الجبائي: وقع هنا عند الأصيلي غير مقيد، وزعم بعضهم أنه العباس بن الوليد بن مرید وهو بالوحدة والمهمله، ثم نقل عن أبي زفر أن البخاري ومسلماً ما أخرجا لابن مرید شيئاً، قال: ولا أعلم له رواية عن الوليد بن مسلم.

قوله: (حدثني يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم) في رواية علي بن المدني الآتية في تفسير غافر « حدثني محمد بن إبراهيم ».

قوله: (حدثني عروة) كذا قال الوليد بن مسلم، وخالفه أبووب بن خالد الحارثي فقال: « عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة قال: قلت لعبد الله بن عمرو » أخرجه الإسماعيلي، وقول الوليد أرجح.

قوله: (سألت ابن عمرو) في رواية علي المذكورة « قلت لعبد الله بن عمرو ».

قوله: (بأخذ شيء صهه الخ) هذا الذي أجاب به عبد الله بن عمرو ويخالف ما تقدم في « ذكر الملائكة » من حديث عائشة ؓ قال لها: « وكان أشد ما لقيت من قومك » فذكر قصته بالطائف مع تقيف، والجميع بينهما أن عبد الله بن عمرو استند إلى ما رواه، ولم يكن حاضراً للقصة التي وقعت بالطائف. وقد روى الزبير بن بكار والدارقطني في « الأثر » من طريق عبد الله بن عروة عن عروة « حدثني عمرو بن عثمان عن أبيه عثمان قال: أكثر ما نالت قريش من رسول الله ﷺ أني رأيت يوماً، وفرفت حينما عثمان فذكر قصة يخالف سياقها حديث عبد الله بن عمرو هذا، فهذا الاختلاف ثابت على عروة في السند، لكن سنده ضعيف، فإن كان محفوظاً حمل على التعمد، وليس يبعد لما سألته.

قوله: (يصلى في حجر الكعبة إذ أقبل عقبة بن معيط فوضع ثوبه في عنقه فحلقه) في حديث عثمان المذكور « كان رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويده في يد أبي بكر، وفي الحجرة عقبة بن أبي معيط وأبو جهل وأميمة بن خلف فمر رسول الله ﷺ فاسمعوه بعض ما يكره ثلاث مرات، فلما كان في الشرط الرابع ناهضوه، وأراد أبو جهل أن يأخذ بمجامع ثوبه فدفعته، ودفع أبو بكر أمية بن خلف، ودفع رسول الله ﷺ عقبة « فهذا السياق مغاير لحديث عبد الله بن عمرو، وفي حديث عبد الله قول أبي بكر « اقتتلون رجلاً أن يقول ربي الله »، وفي حديث عثمان أن النبي ﷺ قال لهم « أما والله لا تنتهون حتى يحل بكم المقاب عاجلاً، فانتلهم الرعدة » الحديث، وهذا يقوي التعمد.

قوله: (تابعه ابن إسحاق) قال (حدثني يحيى بن عروة الخ) وصله أحد من طريق إبراهيم بن سعد واليزار من طريق بكر بن سليمان كلاهما عن ابن إسحاق بهذا السند، وفي أول سياقه من الزيادة قال « حضرتهم وقد اجتمع أشرافهم في الحجرة فذكروا رسول الله ﷺ فقالوا: ما رأينا مثل صبرنا عليه، سفه أحلامنا، وشتم آبائنا، وغير ديننا، وفرق جراتنا. فينما هم في ذلك إذ أقبل، فاستلم الركن، فلما بر بهم غزوه، وذكر أنه قال لهم في الثالثة « لقد جتكم بالبيع » ولهم قالوا له « يا أبا القاسم ما كنت جاهلاً، فانصرف راشداً، فانصرف فلما كان من النداء اجتمعوا فقالوا: ذكرتم ما بلغ منكم حتى إذا أتاكم بما تكرهون تركتموه، فينما هم كذلك إذ طلع فقالوا: قوموا إليه وبية رجل واحد، قال: فلقد رأيت رجلاً منهم أخذ بمجامع ثيابه، وقام أبو بكر دونه وهو يكي فقال: اقتتلون رجلاً أن يقول ربي الله » ثم انصرفوا عنه ».

قوله: (وقال عروة عن هشام) أي ابن عروة (عن أبيه قبل لعمر بن العاص) هكذا خالف هشام بن عروة أخاه يحيى بن عروة في الصحابي، قال يحيى: « عبد الله بن عمرو » وقال هشام: « عمرو بن العاص » ويرجح رواية يحيى موافقة محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة، على أن قول هشام غير مدع، لأنه أصلاً من حديث عمرو بن العاص، بليل رواية أبي سلمة عن عمرو الأقرع عقب هذا، فيحتمل أن يكون عروة سأل مرة وسأل أباه أخرى، ويؤيده اختلاف السائقين، وقد ذكرت أن عبد الله بن عروة رواه عن أبيه بإسناد آخر عن عثمان فلا مانع من التعمد، نعم لا تنفي الرواية عن هشام على قوله « عمرو بن العاص » فإن سليمان بن بلال وافق عبدة على ذلك، وخالفهما محمد بن فليح فقال « عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو » ذكره البيهقي..

قوله: (وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة: حدثني عمرو بن العاص) وصله البخاري في « خلق أفعال العباد » من طريقه، وأخرجه أبو يعلى وابن حبان عنه من وجه آخر عن محمد بن عمرو لفظه « ما رأيت قريشاً أرادوا قتل رسول الله ﷺ إلا يوماً أغروا به وهم في ظل الكعبة جلوس وهو يصلي عند المقام، فقام إليه عقبة فجعل ردهم في عنقه ثم جلبه حتى وجب لركبتيه وتصالح الناس، وأقبل أبو بكر يشتد حتى أخذ بضبع رسول الله ﷺ من ورائه وهو يقول: اقتتلون رجلاً أن يقول ربي الله » ثم

قوله: (باب إسلام سعد) ذكر فيه حديثه، وقد تقدم شرحه في مناقبه مستوفى، ومناسبة لما قبله، واجتماعهما في أن كلا منهما يقتضي سبق من ذكر فيه إلى الإسلام خاصة، لكنه محمول على ما اطلع عليه، وإلا فقد أسلم قبل إسلام بلال وسعد خديجة وسعد بن حارثة وعلي بن أبي طالب وغيره.

٣٢- باب ذكر الجن

وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمِعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾

[الجن: ١]

٣٨٥٩- حَتَّابِي عَنِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مَسْعُودٌ، عَنْ مَعْنٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَأَلْتُ مَسْرُوفًا: مَنِ أَذَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْجِنِّ لَيْلَةَ اسْتَمْعَمُوا الْقُرْآنَ؟ قَالَ: حَتَّابِي أَهْلًا، يَخْبِي عَنَّا لَهُ: أَنَّهُ أَذَلَّتْ بِهِمْ حَبْرَةً. [إخرجه مسلم: ٤٥٠].

٣٨٦٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَفْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا وَهَّ يَوْضُوهُ وَحَاجَّتِيهِ، فَيَسْمَعُ هَوَّيْنَهُمَا، قَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: أَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: «أَبْنِي أَحْضَارًا اسْتَفْتَيْتُ بِهِمَا، وَلَا تَلْبِسُ بِعَظْمٍ وَلَا بِرُفُوفٍ». فَأَتَيْتُهُ بِأَخْبَارٍ أَخْبَلَنِي فِي طَرَفٍ قَوِيٍّ، خَشِيَ وَحْشَتَهَا إِلَى جَنِيٍّ، ثُمَّ انْفَرَسْتُ، خَشِيَ إِذَا فَرَعْتُ مَشَتْ، فَقُلْتُ: مَا بَانَ الْعَظْمُ وَالرُّفُوفُ؟ قَالَ: «هَذَا مِنْ عَظْمِ الْحِمَى، وَإِنَّهُ أَتَانِي وَفَدَّ جُنَّ نَعِيبَيْنِ، وَبَغَمَ الْجِنُّ، فَسَأَلُونِي الرِّدَّةَ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَنْ لَا يَمُرُّوا بِعَظْمٍ وَلَا بِرُفُوفٍ إِلَّا وَجَدْنَاهَا عَطْمًا». [رواه: ١٥٥].

قوله: (باب ذكر الجن) تقدم الكلام على الجن في أوائل هذه الحلق بما ينفي عن إحداه.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿ قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمِعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾) الآية يريد تفسير هذه الآية، وقد أنكر ابن عباس أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ كما تقدم في الصلاة من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «ما قرأ النبي ﷺ على الجن ولا راحم» الحديث، وحديث أبي هريرة في هذا الباب وإن كان ظاهراً في اجتماع النبي ﷺ بالجن وحديث معهم، لكنه ليس فيه أنه قرأ عليهم، ولا أنهم الجن الذين استمعوا القرآن، لأن في حديث أبي هريرة أنه كان مع النبي ﷺ ليلته، وأبو هريرة إنما قدم على النبي ﷺ في السنة السابعة للمدينة، وقصة استماع الجن للقرآن كان بمكة قبل الهجرة، وحديث ابن عباس صريح في ذلك، فيجمع بين ما نفاه وما أثبت فيه، بتعدد وفود الجن على النبي ﷺ، فأما ما وقع في مكة فكان لاستماع القرآن والرجوع إلى قومهم من الذين كما وقع في القرآن، وأما في المدينة فللسؤال عن الأحكام، وذلك بين في الحديثين المذكورين، ويحتمل أن يكون القدوم الثاني كان أيضاً بمكة، وهو الذي يدل عليه حديث ابن مسعود كما سنذكره، وأما حديث أبي هريرة فليس فيه تصريح بأن ذلك وقع بالمدينة، ويحتمل تعدد القدوم كما مرّتين وبالمدينة أيضاً، قال البيهقي: حديث ابن عباس حكى ما وقع في أول الأمر عندما حلّم الجن بحاله ﷺ، وفي ذلك الوقت لم يقرأ عليهم ولم يروه، ثم أتاه داعي الجن مرة أخرى فذهب معه وقرأ عليهم القرآن كما حكاه الله بن مسعود انتهى، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحد الحاكمين من طريق زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود قال: «ميطرا على النبي ﷺ وهو يقرأ القرآن يبطن غلج، فلما سمعوه قالوا: اقشروا، وكانوا سبعة أحدهم زويع» . قلت: وهذا يوافق حديث ابن عباس. وأخرج مسلم من طريق فادو بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة قال: «قلت لمبيد الله بن مسعود: هل صاحب أحد منكم رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا. ولكننا اقتناه ذات ليلة قتلنا: اغتيل، استطر. فبتنا شر ليلة. فلما كان عند السحر إذا نحن به يجيء من قبل حراء، فذكرنا له، قال: أتاني داعي الجن، فأتيتهم فقرأت عليهم، فأنطلق قرأتنا آثارهم وأثار نيرانهم» . وقول ابن مسعود في هذا الحديث إنه لم يكن مع النبي ﷺ أصح ما رواه الزهري أخبرني أبو عثمان بن شيبة الخزازي أنه سمع ابن مسعود يقول: إن رسول الله ﷺ قال لأصحابه وهو بمكة: من أحب منكم أن ينظر الليلة أثر الجن ليعلم، قال: فلم يبق منكم أحد غيري، فلما كنا بأعلى مكة خطا لي برجله خطا ثم أمرني أن أجلس فيه، ثم

انصرفوا عنه، فلما قضى صلاته مر بهم فقال: والذي نفسي بيده ما أرسلت إليكم إلا بالذبح، فقال له أبو جهل: يا أحمدا ما كنت جهولاً، فقال: أتت منهم» . ويدل على التمدد أيضاً ما أخرجه البيهقي في «الدلائل» من حديث ابن عباس عن فاطمة عليها السلام قالت: «اجتمع المشركون في الحجر فقالوا: إذا مر محمد ضربه كل رجل منا ضربة، فسمعت ذلك فأخبرته فقال: اسكتي يا بنية. ثم خرج فدخل عليهم، فرفروا رؤوسهم ثم تكسوا، قالت فأنشد قبضة من تراب فرمى بها نحوهم ثم قال: شأنت الوجوه فما أصاب رجلاً منهم إلا قتل يوم بدر كافراً» . وقد أخرج أبو بعلی والزيار بإسناد صحيح عن أنس قال: «لقد ضربوا رسول الله ﷺ مرة حتى غشي عليه، فقام أبو بكر فجعل ينادي: ويلكم انظتوا رجلاً أن يقول ربي الله؟ فتركوه وأقبلوا على أبي بكر» . وهذا من مراسيل الصحابة، وقد أخرجه أبو بعلی بإسناد حسن مطولاً من حديث أسماء بنت أبي بكر أنهم قالوا لها ما أشد ما رأيت للمشركين بلغوا من رسول الله ﷺ؟ فذكر نحو سياق ابن إسحاق المتقدم قريباً وفيه «فأتى الصريح إلى أبي بكر فقال: أدرك صاحبك، قالت: فخرج من عندنا وله غدر لرب وهو يقول: ويلكم انظتوا رجلاً أن يقول ربي الله؟ فلوها عنه، وأقبلوا إلى أبي بكر، فرجع إلينا أبو بكر فجعل لا يمس شيئاً من غدره إلا رجع معه» . ولقصة أبي بكر هذه شاهد من حديث علي أخرجه الزيل من رواية محمد بن علي بن أبيه أنه خطب فقال: من أشجع الناس؟ قالوا: أنت قال: أما أنتي ما يبارزني أحد إلا أنصفت منه، ولكنه أبو بكر، لقد رأيت رسول الله ﷺ اخذته قرشي فويلنا بكروه وهذا يتلوه ويقولون له أنت تحمل الأمانة إلهاً واحداً، فوالله ما دننا من أحد إلا أبو بكر يضرب هذا ويدفع هذا ويقول: ويلكم انظتوا رجلاً أن يقول ربي الله؟ ثم بكى علي ثم قال: أتشدكم الله إيمانكم أن فرعون أفضل أم أبو بكر؟ فسكت القوم، فقال علي: والله لساعة من أبي بكر غير منه، فذكر رجل يكتم إيمانه، وهذا بطلان ليمانه» .

٣٠- باب إسلام أبي بكر الصديق

٣٨٥٧- حَتَّابِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَّادٍ الْأَنْثَلِيُّ قَالَ: حَتَّابِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسَالِيحٍ، عَنْ تَيَّانَ، عَنْ وَرْقَةَ، عَنْ هُشَامِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: قَالَ عُمَارُ بْنُ يَامِرٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا مَعَهُ إِلَّا خَمْسَةُ أَهْلٍ وَأَفْرَاقَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ. [رواه: ١٣٦٠].

قوله: (باب إسلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه) ذكر فيه حديث عمار، وقد تقدم شرحه في مناقب أبي بكر رضي الله عنه» . وعبد الله شيخه قال ابن السكن في روايته «حدثني عبد الله بن محمد» . تروهم أبو علي الجبائي أنه أراد المستندي فقال: لم يصنع شيئاً. قلت: وفي كلامه نظر، فقد وقع في تفسير التوبة «حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا يحيى بن معين» . لكن عمدة الجبائي هنا أن أبا نصر الكلابي جزم بأن عبد الله بن عبد الو بن حمد الأملي، وكلامه بل في رواية أبي زر الهروي منسوبة، وهو عبد الله بن حاد وهو من أقران البخاري، بل هو أصغر منه، فلقد لقي البخاري يحيى بن معين وهو أقدم من ابن معين، ويان هو ابن بشر، ويرة يفتح الواو والموحدة واكش بهذا الحديث لأنه لم يجد شيئاً على شرطه غيره، وفيه دلالة على قدم إسلام أبي بكر إذ لم يذكر عمار أنه رأى مع النبي ﷺ من الرجال غيره، وقد اتفق الجمهور على أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال، وذكر ابن إسحاق أنه كان يتحقق أنه سييمت، لما كان يسمعه ويرى من أدلة ذلك، فلما دعا باهر إلى تصديقه من أول وهلة.

(تعبه) كان حق هذا الباب أن يكون متقدماً جداً، إما في «باب الحبث» أو عقبه لكن وجهه هنا ما وقع في حديث عمرو بن العاص الذي قبله أنه قام بنصر النبي ﷺ وسلا الآية المذكورة، فدل ذلك على أن إسلامه مقدم على غيره، بحيث أن عماراً مع تقدم إسلامه لم ير مع النبي ﷺ غير أبي بكر وبلال، وعنى بذلك الرجال، وبلال إنما اشتراه أبو بكر لينقله من تعذيب المشركين لكونه أسلم.

٣١- باب إسلام سعد بن أبي وقاص

٣٨٥٨- حَتَّابِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَاشِمٌ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: مَا اسْلَمَ أَحَدٌ إِلَّا فِي الْيَوْمِ الَّذِي اسْلَمْتُ فِيهِ، وَتَقَدَّ مَكَتْ سَعَةً أَيَّامٍ، وَإِنِّي لَلثَلَاثِ الْإِسْلَامِ. [رواه: ٣٧٢٦].

انطلق، ثم قرأ القرآن، فغشيت أسودة كثيرة حالت بيني وبينه حتى ما أسمع صوته، ثم انطلقوا وفرغ منهم مع الفجر فانطلق الحديث، قال البيهقي: يحتمل أن يكون قوله في الصحيح « ما صحبه منا أحد » أراد به في حال إقرائه القرآن لكن قوله في الصحيح: إنهم قدقدوه يدل على أنهم لم يعلموا بخروجه، إلا أن يحمل على أن الذي قدده غير الذي خرج معه، قاله أعلم. ولرواية الزهري نتائج من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن ابن مسعود قال: « استعجبني النبي ﷺ قال إن نقرأ من الجنب خمسة عشر بين إخوة وبني عم ياترني الليلة فأقرأ عليهم القرآن، فانطلقت معه إلى المكان الذي أراد فخط لي خطاً » فذكر الحديث نحوه أخرجه الدارقطني وابن مردويه وغيرهما، وأخرج ابن مردويه من طريق أبي الجوزاء عن ابن مسعود نحوه مختصراً، وذكر ابن إسحاق أن استماع الجنب كان بعد رجوع النبي ﷺ من الطائف لما خرج إليها يدهو ثقباً إلى نصرة، وذلك بعد موت أبي طالب، وكان ذلك في سنة عشر من البعث، كما جزم ابن سعد بأن خروجه إلى الطائف كان في شوال، وسوق عكاظ التي أشار إليها ابن عباس كانت تقام في ذي القعدة. وقول ابن عباس في حديثه « وهو يصلي بأصحابه » لم يقض على كان معه في تلك السفرة غير زيد بن حارثة، فلم يقض بعض الصحابة تلقاه ما رجعه، والله أعلم. وقول من قال إن وفود الجنب كان بعد رجوعه ﷺ من الطائف ليس صحيحاً في أولية قدم بعضهم. والذي يظهر من سياق الحديث الذي فيه المبالغة في رمي الشبه لحراسة السماء من استراق الجنب السمع دال على أن ذلك كان قبل البعث النبوي وإنزال الوحي إلى الأرض، فكشفوا ذلك إلى أن وقفوا على السبب، ولذلك لم يقيد الترجمة بقدوم ولا وفادة، ثم لما انتشرت الدعوة وأسلم من أسلم قدموا فأسلموا وكان ذلك بين المجرتين، ثم تعدد مجيئهم حتى في المدينة.

قوله: (حدثني عبيد الله بن سعيد) هو أبو قدامة السرخسي، وهو بالتصغير مشهور بكنيته، وفي طبعة عبد الله بن سعيد مكبر وهو أبو سعيد الأشج.

قوله: (عن معن بن عبد الرحمن) أي ابن عبد الله بن مسعود، وهو كوفي ثقة ما له في البخاري إلا هذا الموضع.

قوله: (من أذن) بلد أي أعلم.

قوله: (إنه أذنت بهم شجرة) في رواية إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة بهذا الإسناد « أذنت بهم سمرة » بفتح المهملة وضم الميم.

قوله في حديث أبي هريرة: (أعبرني حمدي) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص.

قوله: (بأبني) قال ابن التين: هو موصول من الثلاثي تقول: بغيت الشيء طلبته وأبغيتك الشيء أعتكك على طلبه.

قوله: (أحججاًوا استغضى بها) تقدم شرح ذلك في كتاب الطهارة.

قوله: (وإنه أثنى وفد جن نصيبين) يحتل أن يكون خبراً عما وقع في تلك الليلة، ويحتل أن يكون خبراً عما مضى قبل ذلك. ونصيبين بلدة مشهورة بالجزيرة. ووقع في كلام ابن التين أنها بالشام وفيه تجوز، فإن الجزيرة بين الشام والعراق، ويجوز صرف نصيبين وتركه.

قوله: (فلسألوني الزاد) أي ما يفضل عن الإنسان، وقد يتعلق به من يقول إن الأشياء قبل الشرع على الحظر حتى ترد الإباحة، ويجاب عنه بمنع الدلالة على ذلك، بل لا حكم قبل الشرع على الصحيح.

قوله: (فدعصوت الله فم أن لا يمروا بعظم ولا رولة إلا وجدوا عليها طعاماً) في رواية السرخسي « وإلا وجدوا عليها طعاماً » قال ابن التين: يحتل أن يحمل الله ذلك عليها، ويحتل أن يأتيهم منها طعاماً. وفي حديث ابن مسعود عند مسلم « إن البعر زاد ولهم » ولا ينافي ذلك حديث الباب لإمكان حل الطعام فيه على طعام الدواب.

٣٣- باب إسلام أبي ذر الغفاري

الأخ حتى قديمة، وسبح من قوله، ثم رجع إلى أبي ذر فقال له: وإنيته بأمر بمكارم الأخلاق، وكلاماً ما هو بالشعر، فقال: ما شغيتني، وما أذنت فزودة وحمل شنة له فيها ماء حتى قديم مكة، فأتى المسجدة فاقسم النبي ﷺ ولا يعرفه، وكرة أن يسأل عنه حتى أذركه بغض الليل، فقرأه علي فقرأ أنه غريب، فلما رآه تيمم فلم يسأل واحداً منهما حاجة عن شيء، حتى أصبح، ثم احتمل قريته وزادة إلى المسجدة، وظل ذلك اليوم ولا يراه النبي ﷺ حتى أمسى، فقاد إلى مضجعه فقرأ به علي فقال: أما نال للرجل أن يظلم منزله؟ فأقامه فلحبه به معه، لا يسأل واحداً منهما حاجة عن شيء، حتى إذا كان يوم الثلاثاء، فقاد علي في فضل ذلك، فأقام معه ثم قال: لا تتحدثني ما ألبني أفنمك، قال: إن أعطيني عهداً وبيعاً فأفريديني فقلت، ففضل فأعتره، قال: فإنه حق، وهو رسول الله ﷺ، فإذا أصبحت فأتني، فأتني إن رأيت شيئاً أخاف عليك فمكثت كائني أربع المأة، فإن مضيت فأتني حتى تدخل ملاعبي فقلت: فانطلق فقفوه حتى دخل علي النبي ﷺ ودخل معه، فسبح من قوله وأسلم مكانه، فقال له النبي ﷺ: « ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتوك أفرجه. قال: والذي نفسي بيده، لأصغرهن بيناً من قهرائهم، ففرج حتى أتى المسجدة، فقاد باطلي صوبه: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ثم قام القوم ففترسوه حتى احتضروه، وأتى القام فأكب عليه، قال: وتلكم أستم تظنون أنه من غفار، وأن طريق يجادكم إلى الشام، فالفقة منهم، ثم غاد من الغد ليظني، ففترسوه وتلازوا إليه، فأكب القام عليه. راجع: ٣٥٢٢. أخرجه مسلم: ٢٤٧٤.

قوله: (باب إسلام أبي ذر الغفاري) هو جندب وقيل يزيد ابن جنادة بضم الجيم والتون الخفيفة ابن سفيان وقيل سفيان- ابن عبيد بن حرام بالمهملين ابن غفار، وغفار من بني كنانة.

قوله: (حدثنا المنى) هو ابن سعيد الضبي، له في البخاري حديثان: هذا وآخر تقدم في ذكر إسرائيل، وأبو جرة هو باجيم نصر بن عمران.

قوله: (إن أبا ذر قال لأخيه) هو أنيس.

قوله: (اركب إلى هذا الوادي) أي وادي مكة، وفي أول رواية أبي قتية الماضية في مناقب قريش « قال لنا ابن عباس: « ألا أخبركم بإسلام أبي ذر؟ قال: بلى. قال: قال أبو ذر: كنت رجلاً من غفار، وهذا السياق يقتضي أن ابن عباس تلقاه من أبي ذر، وقد أخرج مسلم قصة إسلام أبي ذر من طريق عبد الله بن الصامت عنه وفيها مغايرة كثيرة لسياق ابن عباس، ولكن الجميع بينهما محن وأول حديث « خرجنا من قوما غفار وكانوا يحلون الشهر الحرام، فخرجت أنا وأخي أنيس وأمانا، فزلنا على خال لنا، فحسنا قومه فقالوا له: إنك إذا خرجت عن أمك خلف إليهم أنيس، فذكر لنا ذلك قلنا له: أما ما مضى لنا من معروفك فقد كدرته، فتحملنا عليه، وجلس يكي، فانطلقا نحو مكة، فنافر أخني أنيس رجلاً إلى الكاهن، فخير أنيساً، فأتانا بصرمتنا ومطها معها، قال وقد صليت يا ابن أخي قبل أن ألقى رسول الله ﷺ ثلاث سنين، قلت: لمن؟ قال: لله. قلت: فإين توجه؟ قال: حيث يوجهي ربي. قال: فقال لي أنيس: إن لي حاجة بمكة فانطلق، ثم جاء فقلت: ما صنعت؟ قال: لقيت رجلاً بمكة على دينك، يزعم أن الله أرسله. قلت فما يقول الناس؟ قال يقولون: شاعر كامن ساحر. وكان أنيس شاعراً، فقال: لقد سمعت كلام الكهنة فما هو بقولهم، ولقد وضعت قوله على أقراء الشعر فما يلتزم عليها، والله إنه لصادق. قلت: وهذا الفصل في الظاهر مغاير لقوله في حديث الباب « إن أبا ذر قال لأخيه ما شغيتني » ويمكن الجمع بأنه كان أراد منه أن يأتيه بغصائل من كلامه وأخباره فلم يأت إلا بمجمل.

قوله: (فانطلق الأخ) في رواية الكشميهني « فانطلق الآخر » أي أنيس، قال عياض: وقع عند بعضهم « فانطلق الأخ الآخر » والصواب الاختصار على أحدهما لأنه لا يعرف لأبي ذر إلا أخ واحد وهو أنيس. قلت: وعند مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهيدي أي عن النثي « فانطلق الآخر » حسب.

٣٨٦١- حدثني عمرو بن عباس: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا أنس، عن أبي جمرة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما بلغ أبا ذر ميت النبي ﷺ قال لأخيه: اركب إلى هذا الوادي فاعظم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي، يأتيه الخبر من السماء، وسمع من قوله ثم انطلق

له، وفي حديث ابن عباس أنه كان معه زاد وقرية ماء إلى غير ذلك. قلت: ويحتمل الجمع بأن المراد بالزاد في حديث ابن عباس ما تزوده لما خرج من قومه فخرج لما أقام بمكة، والقرية التي كانت معه كان فيها الماء حال السفر فلما أقام بمكة لم ينجح إلى ملتها ولم يطررها، ويؤيده أنه وقع في رواية أبي تيبة المذكورة «فجعلت لا أعرفه، وأكره أن أسأل عنه، وأشرب من ماء زمزم، وأكون في المسجد» الحديث.

قوله: (ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتوك أمري) في رواية أبي تيبة «اكتب هذا الأمر، وارجع إلى قومك فأخبرهم، فإذا بلغك ظهورنا فاقبل» وفي رواية عبد الله بن الصامت «إنه قد وجهت في أرض ذات غل، فهل أنت مبلغ عني قومك عسى الله أن يغمهم بك» فذكر قصة إسلام أخيه أنيس وأمه وأنهم توجهوا إلى قومهم فغار فأسلم نصفهم، الحديث.

قوله: (لأصبرن بها) أي بكلمة التوحيد، والمراد أنه يرفع صوته جهاراً بين المشركين، وكأنه فهم أن أمر النبي ﷺ له بالكتمان ليس على الإيجاب بل على سبيل الشفقة عليه، فأعلمه أن به قوة على ذلك، ولهذا أقره النبي ﷺ على ذلك، يؤخذ منه جواز قول الحق عند من يخشى منه الأذى لمن قاله وإن كان السكوت جائزاً، والتحقق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والمقاصد، وبسبب ذلك يترتب وجود الأجر وعلمه.

قوله: (ثم قام القوم) في رواية أبي تيبة «قالوا قوموا إلى هذا الصابي» بالياء اللينة «قاموا»، وكانوا يسمون من أسلم صابياً لأنه من صبا يصبو إذا انتقل من شيء إلى شيء.

قوله: (فضربوه حتى أوجعوه) في رواية أبي تيبة «فضربت أموت» أي ضربت ضرباً لا يبالي من ضربني أن لو أموت منه.

قوله: (فألقوا عني) أي كفوا.

قوله: (فاكب العباس عليه) وفي رواية أبي تيبة «فقال مثل مقالته بالأس» وفي الحديث ما يدل على حسن تأني العباس وجوده فطشه حيث توصل إلى تخليصه منهم بتخفيفهم من قومه أن يقاصوهم بأن يقطعوا طرق متجرهم، وكان ميشهم من التجارة فلذلك بادروا إلى الكف عنه. وفي الحديث دلالة على تقدم إسلام أبي ذر، لكن الظاهر أن ذلك كان بعد المبعث بمدة طويلة لما فيه من الحكاية عن علي كما تقدمنا، ومن قوله أيضاً في رواية عبد الله بن الصامت «إني وجهت إلى أرض ذات غل» فبان ذلك يشعر بأن وقوع ذلك كان قرب الهجرة والله أعلم.

٣٤- باب إسلام سيّد بن زيد عليه

٣٨٦٢- حَدَّثَنَا تَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ قَالَ: وَسِعَتْ سَيْدَ بْنَ زَيْدٍ بَنَ عُمَرُو بْنُ نُفَيْلٍ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَقَدْ زَاتَنِي، وَإِنَّ عُمَرَ لَمُوتَنِي عَلَى الْإِسْلَامِ، قُلْتُ إِنَّهُ يُسَلِّمُ عُمَرُ، وَلَوْ أَنَّهُ أَخَذَ أَرْغَضَ لِلَّذِي صَنَعَهُ بِضَمٍّ لَكَانَ عِتْقًا أَنْ يَرْفُضَ. [الطبر: ٣٨٦٧، ٦٩٤٢].

قوله: (باب إسلام سيّد بن زيد) أي ابن عمر بن نفيل، وأبوه تقدم ذكره وأنه ابن ابن عم عمر بن الخطاب.

قوله: (حدثنا سفیان) هو ابن عيينة، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم.

قوله: (لقده وأبغني) بضم المشاء، والمعنى رايت نفسي (وإن عمر لموتني على الإسلام) أي ربطه بسبب إسلامه إهانة له وإلزاماً بالرجوع عن الإسلام. وقال الكرماني في معناه: كان يشتهي على الإسلام ويسعدني، كما قال، وكأنه دخل عن قوله هنا «قبل أن يسلم»، فإن وقوع التثبيت منه وهو كافر لفسوره على الإسلام بعيد جداً، مع أنه خلاف الواقع، وسيأتي في كتاب الإكراه «باب من اختار الضرب والقتل والمروان على الكفر» وكان السبب في ذلك أنه كان زوج فاطمة بنت الخطاب أخت عمر، ولهذا ذكر في آخر باب إسلام عمر «رأيتني موتني عمر على الإسلام أنا وأخته» وكان إسلام عمر متأخراً عن إسلام أخته وزوجها، لأن أول الباعث له على دخوله في الإسلام ما سمع في بيتها من القرآن في قصة طويلة ذكرها الدارقطني وغيره.

قوله: (ولو أن أحداً أرفض) أي زال من مكانه، وفي الرواية الآتية «انقض» بالنون والفاء بدل الراء والفاء أي سقط، وزعم ابن التين أنه أرجع الروايات، وفي رواية الكشيبي بالنون والفاء وهو بمعنى الأول.

قوله: (حتى قلعه) أي الوادي وادي مكة، وفي رواية ابن مهدي «فانطلق الآخر حتى قدم مكة».

قوله: (رأيتهم يأمر بمكازم الأخلاق، وكلاماً ما هو بالشعر) كذا في هذه الرواية، ووافقها عبد الرحمن بن مهدي عند مسلم، وقوله: «وكلاماً» منصوب بالمتلف الضمير المنصوب، وفيه إشكال لأن الكلام لا يري، ويجب عنه بأنه من قبيل «علفتها تبتاً وماء بارداً» وفيه الوجهان: الإضمار أي وسقيتها، أو ضمن المتلف معنى الإضمار. وهنا يمكن أن يقال: التقدير رأيتهم يأمر بمكازم الأخلاق، وسمعتهم يقول كلاماً ما هو بالشعر. أو ضمن الرواية معنى الأخذ عنه. ووقع في رواية أبي تيبة «رأيتهم يأمر بالحير وينهى عن الشر» ولا إشكال فيها.

قوله: (وكره أن يسأل عنه) لأنه عرف أن قومه يؤذون من يقصده أو يؤذونه بسبب قصد من يقصده، أو لكرهتهم في ظهور أمره لا يسلون من يسأل عنه عليه، أو يمتنعون من الاجتماع به، أو يخذلونه حتى يرجع عنه.

قوله: (فأراه علي بن أبي طالب) وهذا يدل على أن قصة أبي ذر وقعت بعد المبعث بأكثر من سنتين بحيث يتهاى لملي أن يسفل بمخاطبة الغريب وضيغه، فإن الأصح في من علي حين المبعث كان حشر سنتين وقيل: أقل من ذلك، هذا الخبر يقوي القول الصحيح في منه.

قوله: (فعرف أنه غريب) في رواية أبي تيبة «فقال: كان الرجل غريب. قلت: نعم».

قوله: (فلما رآه تبع) في رواية أبي تيبة «قال فانطلق إلى المنزل، فانطلقت معه».

قوله: (أما نال للرجل) أي أما حان، يقال نال له بمعنى أن له، ويروى «أما أن» بعد الهزئة و«أني» بالقصر ويفتح النون وكلها بمعنى، وقد تقدم في قصة الهجرة في قول أبي بكر الصديق «أما أن للرجل» مثله وقوله: «أن يعلم منزله» أي مقصده، ويحتمل أن يكون عليّ أشار بذلك إلى حورثه إلى بيته لضيفاته تائباً، وتكون إضافة المنزل إليه مجازية لكنه قد نزل به مرة، ويؤيد الأول قول أبي ذر في جوابه «قلت لا» كما في رواية أبي تيبة.

قوله: (يوم الثالث) كذا فيه وهو كقولهم مسجد الجامع، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه عند التحقيق.

قوله: (فعاد عليّ على مثل ذلك) في رواية الكشيبي «فعدا على مثل ذلك» وفي رواية أبي تيبة «قال فانطلق معي».

قوله: (لو شئت) كذا للأكثر بنونين، وفي رواية الكشيبي بواحدة مدخمة.

قوله: (فأخبرته) كذا للأكثر وفيه التثنية، وفي رواية الكشيبي «فأخبره» على نسق ما تقدم.

قوله: (لمعت كاني أريق الماء) في رواية أبي تيبة (كاني أصلح نعلي) ويعمل على أنه قالهما جياً.

قوله: (فانطلق يقفوه) أي يتبعه.

قوله: (ودخل معه) قال الداودي: فيه الدخول بدخول المتقدم، وكان هذا قبل آية الاستئذان، وتبعه ابن التين فقال: لا تؤخذ الأحكام من مثل هذا. قلت: وفي كلام كل منهما من النظر ما لا ينبغي.

قوله: (فسمع من قوله وأسلم مكانه) كأنه كان يعرف علامات النبي، فلما تحققها لم يتردد في الإسلام، هكذا في هذه الرواية، ومقتضاها أن التقاء أبي ذر بالنبي ﷺ كان بدلالة علي، وفي رواية عبد الله بن الصامت «أن أبا ذر لقى النبي ﷺ وأباً بكر في الطواف بالليل، قال: فلما قضى صلاته قلت: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، قال: كنت أول من حياه بالسلام، قال من أين أنت؟ قلت من بني غضار، قال: فوضع يده على جبهته، قلت كره أن اتبعك إلى غفار» فذكر الحديث في شأن زمزم، وأنه استثنى بها عن الطعام والشراب ثلاثين من بين يوم وليلة، وفيه «فقال أبو بكر: اتذن لي يا رسول الله في طعامه الليلة، وأنه أطعمه من زبيب الطائف» الحديث وأكثره مغاير لما في حديث ابن عباس هذا عن أبي ذر، ويمكن التوفيق بينهما بأنه لقيه أولاً مع علي ثم لقيه في الطواف أو بالعكس، وحفظ كل منهما عنه ما لم يحفظ الآخر، كما في رواية عبد الله بن الصامت من الزيادة ما ذكرناه في رواية ابن عباس أيضاً من الزيادة قصته مع علي وقصته مع العباس وغير ذلك. وقال القرطبي: في التوفيق بين الروايتين تكلف شديد، ولا سيما أن في حديث عبد الله بن الصامت أن أبا ذر أقام ثلاثين لا زاد

قوله: (لكان) في الرواية الآتية «لكان عقوقاً أن يقض» في رواية الإسماعيلي «لكان حقيقاً أي وإجبا تقول حق عليك أن تفعل كذا وأنت حقيق أن تفعله، وإنما قال ذلك سعيد لعظم قتل عثمان، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَخَطَّوْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا، أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ قال ابن التين: قال سعيد ذلك على سبيل التشليل، وقال الداودي: معناه لو تحركت القبائل وطلبت بشار عثمان لكان أهلاً لذلك، وهذا بعيد من التأويل.

٣٥- باب إسلام عمر بن الخطاب

٣٨٦٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا زِلْنَا أَعِزَّةً هُنَا أَسْلَمْنَا عُمَرَ. [راجع: ٣٦٨٤].

٣٨٦٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: فَأَخْبَرَنِي جَدِّي زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفاً، إِذْ جَاءَهُ الْعَاصِي بْنُ وَائِلٍ السُّهْمِيُّ أَبُو غَيْرٍ، عَلَيْهِ حَلَّةٌ جَبَّةٌ وَقَمِيصٌ مَكْحُوفٌ بِخَيْرٍ، وَهُوَ مِنْ تَبِيِّ سَهْمٍ، وَهُمْ خَلْفَاؤُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: مَا بَالُكَ؟ قَالَ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونِي إِنْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَيْكَ، بَعْدَ أَنْ قَالَا آمِنْتُ، فَخَرَجَ الْعَاصِي فَلَلَّيَ النَّاسَ قَدْ سَالَ بِهِمُ الْوَادِي، فَقَالَ: أَيْنَ تَرِيدُونَ؟ فَقَالُوا: نُرِيدُ هَذَا إِنَّ الْخَطَّابَ الْيَدِي صَبَا، قَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، فَكَّرَ النَّاسُ. [المر: ٤٣٨٦٥].

٣٨٦٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعَهُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَمَّا أَسْلَمَ عُمَرُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عِنْدَ دَارِهِ، وَقَالُوا: صَبَا عُمَرُ، وَأَنَا غُلَامٌ فَوْقَ ظَهْرِ يَتِيمٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ عَلَيْهِ قَبَاةٌ مِنْ دِيحَانٍ، فَقَالَ: قَدْ صَبَا عُمَرُ، لِمَا دَلَا؟ قَالَا لَهُ جَارٌ، قَالَ: فَوَاللَّهِ النَّاسُ تَصَدَّعُوا عَنْهُ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: الْعَاصِي بْنُ وَائِلٍ. [راجع: ٤٣٨٦٤].

٣٨٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ: أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: مَا سَمِعْتُ عُمَرَ لشيءٍ قَطُّ يَقُولُ: إِنِّي لَأُظْهِرُ كَذَا، إِلَّا كَانَ كَمَا يَقُولُ، بَيْنَمَا عُمَرُ جَالِسٌ، إِذْ مَرَّ بِهِ رَجُلٌ جَبِيلٌ، فَقَالَ: لَقَدْ أَخْطَأَ ظَنِّي، أَوْ إِنْ هَذَا عَلَى دِيوٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، أَوْ لَقَدْ كَانَ كَاهِنُهُمْ، عَلَيَّ، الرَّجُلُ لَدَعِي لَهُ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَاتِبًا أَوْمَ اسْتَقْبَلَ بِهِ رَجُلٌ مُسْلِمًا، قَالَ: فَأَتَى أَهْرَمَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَخْبَرْتَنِي، قَالَ: كُنْتُ كَاهِنُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ لِمَا أَهْجَبَ مَا جَاءَكَ بِهِ جَبِيلُكَ؟ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا يَوْمًا فِي السُّوقِ، جَاءَنِي أَهْرَفُ فِيهَا الْفَرَعُ، فَقَالَتْ: أَلَمْ تَرَ الْجَنِّ وَالْإِنْسَاءَ، وَتَأْسَأَهَا مِنْ بَعْدِ إِنْكَاسِهَا، وَلَوْحُفَهَا بِالْقِلَاسِ وَأَحْلَاسِهَا، قَالَ عُمَرُ: صَدَقَ، بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ عِنْدَ آلِهِمْ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ بِجَبَلٍ لَدَيْهِ، فَصَرَخَ بِهِ صَارِخًا، لَمْ أَسْمَعْ صَارِخًا قَطُّ أَحَدٌ صَوْتًا مِنْهُ يَقُولُ: يَا جَلِيحُ، أَمَرْتُ نَجِيحَ، رَجُلٌ فَصِيحٌ، يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، فَوَكَّبَ الْقَوْمَ، قُلْتُ: لَا أَرَوْهُ حَتَّى أَغْلَمَ مَا وَرَاءَ هَذَا، ثُمَّ نَادَى: يَا جَلِيحُ، أَمَرْتُ نَجِيحَ، رَجُلٌ فَصِيحٌ، يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكُنْتُ لِمَا نَشِينَا أَنْ يُقَالَ: هَذَا نَجِي.

٣٨٦٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ الْقَوْمَ: لَوْ رَأَيْتَنِي مَوْفِي عُمَرَ عَلَى الْإِسْلَامِ، أَنَا وَأَخِي، وَمَا أَسْلَمْتُ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَقْبَضَ لِمَا صَنَعْنَا بِعُمَرَ، لَكَانَ مَحْقُوقًا أَنْ يَقْبَضَ. [راجع: ٣٨٦٢].

قوله: (باب إسلام عمر بن الخطاب) قد تقدم نسبة في مناقبه.

قوله: (أنا بنو سفيان) هو البوري.

قوله: (ما زلنا أعززة منذ أسلم عمر) زاد الإسماعيلي من طريق أبي داود الحفري عن سفيان في حديث ذكره أي من كلام ابن مسعود، وقد تقدم في مناقب عمر الإمام بشيء من ذلك.

الحديث الثاني.

قوله: (فأخبرني جدي) ظاهر السياق أنه معطوف على شيء، وقد رواه الإسماعيلي من طريق ابن وهب هذه فقال فيها عن ابن وهب «أخبرني عمر بن محمد».

قوله: (وعليه حلة حبر) بكسر الهمزة وفتح الموحدة وهو برد مخطط بالوشى، وفي رواية حبرة بزيادة هاء.

قوله: (إن أسلمت) بفتح الألف وتخفيف النون أي لأجل إسلامي.

قوله: (لا سبيل عليك بعد أن قالها) أي الكلمة المذكورة، وهي قوله: لا سبيل عليك.

قوله: (أمنت) بفتح الحزنة وكسر الميم وسكون التون وغسم المشاة أي حصل الأمان في نفسي بقوله ذلك، ووقع في رواية الأصيلي بعد الحزنة، وهو خطأ فإنه كان قد أسلم قبل ذلك، وذكر عياض أن في رواية الحميدي بالقصر أيضاً لكنه بفتح المشاة، وهو خطأ أيضاً لأنه يصير من كلام العاص بن وائل، وليس كذلك بل هو من كلام عمر، يريد أنه آمن لما قال له العاص بن وائل تلك المقالة، ويؤيده الحديث الذي بعده.

الحديث الثالث:

قوله: (اجتمع الناس عند داره) في رواية الكشميهني «اجتمع الناس إليه».

قوله: (وأنا غلام) في رواية أخرى أنه «كان ابن خمس سنين» وإذا كان كذلك خرج منه أن إسلام عمر كان بعد الميبت بست سنين أو سبع، لأن ابن عمر كما سيأتي في المغازي «كان يوم أحد ابن أربع عشرة سنة وذلك بعد الميبت بست عشرة سنة فيكون مولده بعد الميبت بستين».

قوله: (على ظهر يتي) قال الداودي هو غلط والحفوظ «ظهر بيتنا» وتعقبه ابن التين بأن ابن عمر أراد أنه الآن بيته أي عند مقاتله تلك، وكان قبل ذلك لأبيه. ولا يخفى عدم الاحتياج إلى هذا التأويل، وإنما نسب ابن عمر البيت إلى نفسه مجازاً، أو مراده المكان الذي كان يأوي فيه سواء كان ملكه أم لا، وأيضاً فإنه إن أراد نسبته إليه حال مقاتله تلك لم يصح، لأن بني عدي بن كعب رطع عمر لما هاجروا استولى غريمهم على بيوتهم كما ذكره ابن إسحاق وغيره فلم يرجعوا فيها، وأيضاً فإن ابن عمر لم ينفرد بالإلارث من عمر فتحتاج دعوى أن يكون اشترى حصص غيره إلى نقل، فيتمتع الذي قلته.

قوله: (لما دعا) أي فلا بأس، أو لا تفل أو لا يعترض له.

وقوله: (أنا له جاري) أي أجرتة من أن يظلمه ظالم.

وقوله: (تصدعوا) أي تفرقوا عنه.

قوله: (قالوا العاص بن وائل) زاد ابن أبي عمر في روايته عن سفيان قال: «فمجيبت من عزته» وكذا عند الإسماعيلي من وجهين عن سفيان، وفي رواية عبد الله بن داود عن عمر بن محمد عند الإسماعيلي «قلت لعمر: من الذي ردهم عنك يوم أسلمت؟ قال: يا بني، ذاك العاص بن وائل» أي ابن هاشم بن سعيد بالتصغير بن سهم القرشي السهمي، مات على كفره قبل الهجرة بمدة، والعاص بمهملتين من العوص لا من العصيان، والصاد مرفوعة ويجوز كسرها، وقيل: إنه من العصيان فهو بالكسر جزماً، ويجوز إثبات الياء كالفاضي، ويؤيده كتاب عمر إلى عمرو وهو عامله على مصر «إلى العاصي بن العاصي» وأطلق عليه ذلك لكونه خالف شيئاً ما كان أمره به في ولايته على مصر لما ظهر له من المصلحة.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثني عمر) هو ابن محمد بن زيد، وهو شيخ ابن وهب في الحديث الثاني، وروهم من زعم أنه عمر بن الحارث كالكلاباذي فقد وقع في رواية الإسماعيلي عن عمر بن محمد.

قوله: (ما سمعت عمر يقول لشيء، إني لأظنه كذا إلا كان) أي عن شيء، واللام قد تأتي بمعنى عن كقول (وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه).

رواية أبي جعفر «عجبت للجن وإيلاسها» وهو أشبه بإعراب بقية الشعر، ومثله لحمد بن كعب لكن قال: «وَحَسَّاسُهَا» بفتح الحاء وبمهملات، أي أنها فقدت أمراً فشرعت تفشش عليه.

قوله: (وإيلاسها من بعد إنكاسها) اليأس بالتحناية ضد الرجاء والإنكاس الانقلاب، قال ابن فارس: معناه أنها بنست من استراق السمع بعد أن كانت قد ألفتها، فانقلبت عن الاستراق قد بنست من السمع. ووقع في شرح الداودي بتقديم السين على الكاف، وفسره بأنه المكان الذي ألفتها، قال: ووقع في رواية «من بعد إيلاسها» أي أنها كانت أُنست بالاستراق، ولم أر ما قاله في شيء من الروايات، وقد شرح الكرماني على اللفظ الأول الذي ذكره الداودي وقال: الإنكاس جمع نكس، والمراد به العيانة، ولم أر هذا القسم في غير الطريق التي أخرجه البخاري. وزاد في رواية الباقى وعهد بن كعب وكذا عند البيهقي موصولاً من حديث البراء بن عازب بعد قوله: «وأحلاسها»:

تمهري إلى مكة تبني الهدى ما مؤمنوها مثل أرجاسها
فاسم إلى الصفرة من هاشم واسم بعينيك إلى راسها

وفي روايتهم أن الجني عاوده ثلاث ليال ينشد هذه الأبيات مع تغيير قوافيها، فجعل بدل قوله إيلاسها «تلاها» أوله مثانة، وثارة «تجارها» بيم وهمة، وبدل قوله أحلاسها «أقباها» بقاء ومثانة جمع قتب، وثارة «أكوارها» ويسدل قوله: ما مؤمنوها مثل أرجاسها «ليس قلعلما كاذنابها» وثارة «ليس ذوو الشر كاخيارها» وبدل قوله: رأسها «نابها» وثارة قال: «ما مؤمنو الجن ككفارها» وعندهم من الزيادة أيضاً أنه في كل مرة يقول له «قد بحث محمد فانهض إليه ترشد»، وفي الرواية المرسلة قال: «فلترشدت فراقصي حتى وقعت»، وعندهم جميعاً أنه لما أصبح توجه إلى مكة فوجد النبي ﷺ قد هاجر، فأنه فأنشده أبياتاً يقول فيها:

أتاني ردى بعد ليل وهجمة ولم يك فيما قد بلوت بكاذب
ثلاث ليال قوله كل ليلة أتاك نبي من لوي بن غالب

يقول في آخرها:
فكن لي شفيماً يوم لا ذو شفاعة سواك بمن عن سواد بن قارب
وفي آخر الرواية المرسلة «فالتزمه عمر وقال: لقد كنت أحب أن أسمع هذا منك».

قوله: (وحوّلها بالقلاص وأحلاسها) القلاص بكسر القاف وبالمهمل جمع قلص بضمتين وهو جمع ثلوص وهي الفتية من النباقي، والأحلاس جمع حلس بكسر أوله وسكون ثائه وبالمهملتين وهو ما يوضع على ظهور الإبل تحت الرحل. ووقع هذا القسم غير موزون. وفي رواية الباقى «ورحلها العيس بأحلاسها» وهذا موزون، والعيس بكسر أوله وسكون التحتانية وبالمهملتين: الإبل.

قوله: (قال عمر: صدق، بينما أنا عند أهلكم) ظاهر هذا أن الذي قص القصة الثانية هو عمر، وفي رواية ابن عمر وغيره أن الذي قصها هو سواد بن قارب، ولفظ ابن عمر عند البيهقي قال: «لقد رأى عمر رجلاً ذكر القصة قال فاعبرني عن بعض ما رأيت، قال: إني فأت ليلاً بولد إذ سمعت صائحاً يقول: يا جليح، خير نجيح، رجل فصيح، يقول لا إله إلا الله. عجبت للجن وإيلاسها» وذكر القصة، ثم ساق من طريق أخرى مرسلة قال: مر عمر برجل فقال: لقد كان هذا كاهناً» الحديث وفيه «فقال عمر أخبرني، فقال: نعم، بينما أنا جالس إذ قالت لي: أم تر إلى الشياطين وإيلاسها» الحديث «قال عمر: الله أكبر، فقال: أتيت مكة فإذا برجل عند تلك الأصصاب» وذكر قصة المجل، وهذا يثبت فيه ما احتمل في حديث الصحيح أن يكون القتال «أتيت مكة هو عمر أو صاحب القصة.

قوله: (عند أهلكم) أي أصنامهم.

قوله: (إذ جاء رجلاً) لم أتف على اسمه «لكن عند أحد من وجه آخر أنه ابن عيسى، فأنخرج من طريق مجاهد عن شيخ أدرك الجاهلية يقال له ابن عيسى قال: «كنت أسوق بقرة لنا، فسمعت من جوفها» فذكر الرجز قال: «فقدعنا فوجدنا النبي ﷺ قد بعث» ورجاله ثقات، وهو شاهد قوي لما في رواية ابن عمر وأن الذي حدث بذلك هو سواد بن قارب، وسأذكر بعد هذا ما يقوي أن الذي سمع ذلك هو عمر فيمكن أن يجمع بينهما بتمدد ذلك لهما.

قوله: (يا جليح) بالميم والمهمله بوزن عظيم ومعناه الوقع المكافح بالعداوة، قال ابن التين: يمحتمل أن يكون نادى رجلاً بعينه، ومحتمل أن يكون أراد من كان تلك الصفة قلت: ووقع في معظم الروايات التي أشرت إليها «يا أكر فريخ» بالثالث المعجمة والراء وآخره مهملة، وهم بطن مشهور في العرب.

قوله: (إلا كان كما يظن) هو موافق لما تقدم في مناقبه أنه كان محدثاً بفتح الدال، وتقدم شرحه.

قوله: (إذ هو به رجل جميل) هو سواد بفتح المهمله وتخفيف الواو وآخره مهملة ابن قارب بالقاف والموحدة، وهودسوسي أو دوسي. وقد أخرج ابن أبي شيخة وغيره من طريق أبي جعفر الباقى قال: «دخل رجل يقال له سواد بن قارب السدوسي على عمر، فقال: يا سواد أتشدك الله، هل تحسن من كهانتك شيئاً» فذكر القصة. وأخرج الطبراني والحاكم وغيرهما من طريق محمد بن كعب القرظي قال: «بينما عمر قاعد في المسجد» فذكر مثل سياق أبي جعفر وأتم منه، وهما طريقان مرسلان يعضد أحدهما الآخر. وأخرج البخاري في تاريخه والطبراني من طريق جواد بن عبد الصمد عن سعيد بن جبير قال: «أخبرني سواد بن قارب قال: كنت نادياً» فذكر قصته الأولى دون قصته مع عمر. وهذا إن ثبت دل على تأخر وفاته، لكن جواد ضعيف. ولاين شاميين من طريق أخرى ضعيفة عن أبي قال: «دخل رجل من دوس يقال له سواد بن قارب على النبي ﷺ» فذكر قصته أيضاً، وهذه الطرق يقوى بعضها بعض، وله طرق أخرى سأذكر ما فيها من فائدة.

قوله: (لقد أحطأ ظني) في رواية ابن عمر عند البيهقي «لقد كنت ذا فراسة، وليس لي الآن رأي إن لم يكن هذا الرجل ينظر في الكهانة».

قوله: (أرى يسكون الواو) (على دين قومه في الجاهلية) أي مستمر على عبادة ما كانوا يعبدون.

قوله: (أرى يسكون الواو أيضاً) (لقد كان كاهنهم) أي كان كاهن قومه. وحاصله أن عمر ظن شيئاً متردداً بين شيئين أحدهما يتردد بين شيئين كأنه قال: هذا الظن إما خطأ أو صواب فإن كان صواباً فهذا إلا أن باق على كفره وإما كان كاهناً. وقد أظهر الحال القسم الأخير، وكأنه ظهرت له من صفة مشبه أو غير ذلك قرينة أثرت له ذلك الظن، فأنه أعلم.

قوله: (علي) بالتشديد (الرجل) بالنصب أي أحضروه لي وقربوه مني.

قوله: (فقال له ذلك) أي ما قاله في غيبته من التردد. وفي رواية محمد بن كعب «فقال له فأت على ما كنت عليه من كهانتك» ففصب، وهذا من تلطف عمر، لأنه اقتصر على أحسن الأمرين.

قوله: (ما رأيت كاللوم) أي ما رأيت شيئاً مثل ما رأيت اليوم.

قوله: (استقبل) بضم التاء على البناء للمجهول.

قوله: (ورجل مسلم) في رواية النسفي وأبي ذر «رجلاً مسلماً» ورواية جرداً بفتح تاء «استقبل» على البناء للفاعل وهو مخلوف تقليده أحد، وضبطه الكرماني استقبل بضم التاء وأعرّب رجلاً مسلماً على أنه مفعول رأيت، وعلى هذا فالضمير في قوله «به» يعود على الكلام، وبدل عليه السياق، وبينه البيهقي في رواية مرسلة «قد جاء الله بالإسلام، فما لنا ولذكر الجاهلية». **قوله: (لاني أعزم عليك) أي ألزمتك، وفي رواية محمد بن كعب «ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه من كهانتك».**

قوله: (إلا أخبرتني) أي ما أطلب منك إلا الإخبار.

قوله: (كنت كاهنهم في الجاهلية) الكاهن الذي يتماطى الخبر من الأمور اللغوية، وكانوا في الجاهلية كثيراً، فمظنهم كان يمتد على تابعة من الجن، وبعضهم كان يدهي معرفة ذلك بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقفها من كلام من يسأله، وهذا الأخير يسمى العراف بالمهملتين، وسيتاني حكم ذلك وأضاح في كتاب الطب، وتقدم طرف منه في آخر السيرة. ولقد تلطف سواد في الجواب إذ كان سؤال عمر عن حاله في كهنته إذ كان من أمر الشرك، فلما ألزمه أخبره بأخر شيء وقع له لما تضمن من الإعلام بنبرة محمد ﷺ وكان سبباً للإسلامه.

قوله: (ما أعجب) بالضم و«ما» استهامية.

قوله: (جيتك) بكسر الجيم والنون الثقيلة أي الواحدة من الجن كأنه أتت تخفياً، ومحتمل أن يكون عرف أن تابع سواد منهم كان أتى، أو هو كما يقال تابع الذكر يكون أنثى وبالعكس.

قوله: (أعرف فيها الفزع) بفتح الفاء والزاي أي الخوف، وفي رواية محمد بن كعب «إن ذلك كان وهو بين التائم واليقظان».

قوله: (ألم تر الجن وإيلاسها) بالموحدة والمهمله والمراد به اليأس ضد الرجاء، وفي

ترجم معنى ذلك في علامات النبوة.

قوله: (عن أنس) زاد في الرواية التي في علامات النبوة أنه حدثهم.

قوله: (إن أهل مكة) هذا من مراسيل الصحابة، لأن أنس ما يدرك هذه القصة، وقد جاءت هذه القصة من حديث ابن عباس وهو أيضاً ممن لم يشاهدها، ومن حديث ابن مسعود وجابر بن مطعم وحذيفة وهؤلاء شاهدها، ولم أر في شيء من طرقه أن ذلك كان عقب سؤال المشركين إلا في حديث أنس، فقلعه سمعه من النبي ﷺ. ثم وجدت في بعض طرق حديث ابن عباس بيان صورة السؤال، وهو وإن كان لم يدرك القصة لكن في بعض طرقه ما يشعر بأنه حل الحديث عن ابن مسعود كما سأذكره، فأخرج أبو نعيم في «الدلائل» من وجه ضعيف عن ابن عباس قال: «اجتمع المشركون إلى رسول الله ﷺ منهم الوليد بن المغيرة وأبو جهل بن هشام والعاصم بن مالط والأسود بن المطلب والبشر بن الحارث ونظراؤهم فقللوا النبي ﷺ: إن كنت صادقاً فشق لنا القمر فرتين، فشق لنا فانشق».

قوله: (شقيقتين) بكسر المعجمة أي نصفين، وتقدم في العلامات من طريق سعيد وشيبان عن قتادة بنون هذه اللفظة. وأخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري من حديث سعيد عن قتادة بلفظ «فأراهم انشقاق القمر مرتين» وأخرجه من طريق معمر عن قتادة قال بمعنى حديث شيبان. قلت: وهو في مصنف عبد الرزاق عن معمر بلفظ «مرتين» أيضاً، وكذلك أخرجه الإمامان أحمد وإسحاق في مستدبرهما عن عبد الرزاق، وقد اتفق الشيوخان عليه من رواية شعبة عن قتادة بلفظ «فرتين» قال البيهقي: قد حفظ ثلاثة من أصحاب قتادة عنه «مرتين». قلت: لكن اختلف عن كل منهم في هذه اللفظة ولم يختلف على شعبة وهو أحفظهم، ولم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بلفظ «مرتين» إنما فيه «فرتين» أو «فلقتين» بآراء أو اللام وكذا في حديث ابن عمر «فلقتين» وفي حديث جابر بن مطعم «فرتين» وفي لفظ عنه «فاشقق بالثنتين» وفي رواية عن ابن عباس عند أبي نعيم في «الدلائل» «فصار قمرين» وفي لفظ «شقيقتين» وعند الطبراني من حديث «حتى رأوا شقياً» ووقع في نظم السيرة لشيوخنا الحافظ أبي الفضل: واتسق مرتين بالإجماع. ولا أعرف من جزم من علماء الحديث بتسديد الانشقاق في زمنه ﷺ، ولم يتعرض لذلك أحد من شراح الصحيحين وتكلم بمن القيم على هذه الرواية فقال: المرات يراها الأفعال تارة والأعيان أخرى، والأول أكثر. ومن الثاني «انشق القمر مرتين» وقد خفي على بعض الناس فادعى أن انشقاق القمر وقع مرتين، وهذا مما يعلم أهل الحديث والسير أنه غلط فإنه لم يقع إلا مرة واحدة. وقد قال العماد بن كثير: في الرواية التي فيها «مرتين» نظر، ولعل قائلها أراد فرتين. قلت: وهذا الذي لا يتجه غيره جمع بين الروايات. ثم راجعت نظم شيخنا فوجله يحتمل التأويل المذكور، ولفظه: صار فرتين فرقة علت وفرقة للطود منه نزلت

وذاك مرتين بالإجماع والنص والتواتر السماع

فجمع بين قوله: «فرتين» وبين قوله: «مرتين» فيمكن أن يتعلق قوله بالإجماع بأصل الانشقاق لا بالتسديد مع أن في نقل الإجماع في نفس الانشقاق نظراً سيئاً يئنه.

قوله: (حتى رأوا حواء بينهما) أي بين الفرتين، وحواء تقدم ضبطه في بدء الوحي وهو على يسار السائر من مكة إلى منى.

قوله: (عن أبي حمزة) بالهملة والزاي هو محمد بن ميمون السكري المروزي.

قوله: (عن الأعمش عن إبراهيم) وقع في رواية السرخسي والكشيري في آخر الباب من وجه آخر عن الأعمش «حدثنا إبراهيم».

قوله: (عن أبي معمر) هذا هو المغنوط. ووقع في رواية سعدان بن يحيى ويحيى بن عيسى الرمي «عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة» أخرجه ابن مردويه، ولأبي نعيم نحوه من طريق غريبة عن شعبة «عن الأعمش» والمغنوط عن شعبة كما سيأتي في التفسير «عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر» وهو المشهور، وقد أخرجه مسلم من طريق أخرى عن شعبة «عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر» وسيأتي للمصنف معلقاً أن مجاهداً رواه «عن أبي معمر عن ابن مسعود» فإله أعلم هل عند مجاهد فيه إسنادان أو قول من قال ابن عمر وهم من أبي معمر.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (انشق القمر ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى) في رواية مسلم من طريق علي بن مسهر عن الأعمش «بينما نحن مع النبي ﷺ بمنى إذ انشقق القمر» وهذا لا يعارض قول أنس أن ذلك كان بمكة، لأنه لم يصرح بأن النبي ﷺ كان

قوله: (رجل فصيح) من الفصاحة، وفي رواية الكشيري بتحتانية أوله بدل الفاء من الصباح ووقع في حديث ابن عباس «قول فصيح رجل يصيح».

قوله: (يقول لا إله إلا أنت) وفي رواية الكشيري «لا إله إلا الله» وهو الذي في بقية الروايات.

قوله: (لما نشينا) بكسر المعجمة وسكون الموحدة أي لم تتعلق بشيء من الأشياء حتى سمعنا أن النبي ﷺ قد خرج، يريد أن ذلك كان بقرب مبعث النبي ﷺ.

(صبيها):

(أحدهما): ذكر ابن التين أن الذي سمعه سواد بن قارب من الجني كان من أثر استراق السمع، وفي جزمه بذلك نظر، والذي يظهر أن ذلك كان من أثر منع الجني من استراق السمع، وبين ذلك ما أخرجه المصنف في الصلاة ويأتي في تفسير سورة الجين عن ابن عباس «أن النبي ﷺ لما بعث منع الجين من استراق السمع، فغضبوا للمشاور والمغارب يبحثون عن سبب ذلك، حتى رأوا النبي ﷺ يصلي بأصحابه صلاة الفجر» الحديث.

(التصية الثاني): لمح المصنف بإيراد هذه القصة في «باب إسلام عمر» بما جاء عن عائشة وطلحة عن عمر من أن هذه القصة كانت سبب إسلامه، فروى أبو نعيم في «الدلائل» أن أبا جهل «جعل لمن يقتل عمداً مائة ناقة، قال عمر: قتلته: يا أبا الحكم الصقلان صحيح؟ قال: نعم. قال فقلت لسيدي أريد، فمررت على رجل وهم يربطون أن يبحرهم، فقلت أنظر إليهم، فإذا صائح يصيح من جوف العجل: يا أله ذريح، أمر نجيح، رجل يصيح بلسان فصيح. قال عمر: قتلته في نفسي إن هذا الأمر ما يراد به إلا أنا، قال فدخلت على أخي فإذا عندهما سعيد بن زيد» فذكر القصة في سبب إسلامه بطولها. وتأمل ما في إيراد حديث سعيد بن زيد الذي بعد هذا وهو الحديث الخامس من المناسبة هذه القصة.

قوله: (القصص) بنون وقاف، وللكشيري بفاء بدل القاف في الموضعين، ولأبي نعيم في «المستخرج» بالفاء والراء ومعانيها متقاربة، والله أعلم.

(كسبه): جعل ابن إسحاق إسلام عمر بعد هجرة الحبشة، ولم يذكر انشقاق القمر، فانتفىص صنيح المصنف أنه وقع في تلك الأيام. وقد ذكر ابن إسحاق من وجه آخر أن إسلام عمر كان عقب هجرة الحبشة الأولى.

٣٦- باب انشقاق القمر

٣٨٦٨- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاهِئَهُمْ آيَةً، فَأَرَاهُمُ الْقَمَرَ شَقِيقتَيْنِ، حَتَّى رَأَوْا حَوَاءَ بَيْنَهُمَا. [إرجاع: ٣٦٣٧. أخرجه مسلم: ٢٨٠٢].

٣٨٦٩- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: انْشَقَّ الْقَمَرُ وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِنَى، فَقَالَ: «اهْتَدُوا»، وَذَهَبَتْ لِرُقَّةَ نَحْوِ الْحَبَلِ.

وَقَالَ أَبُو الضَّحَّاكِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: انْشَقَّ بِمَكَّةَ.

وَأَخْبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. [إرجاع: ٣٦٣٦. أخرجه مسلم: ٢٨٠٠].

٣٨٧٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رِبْعَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْقَمَرَ انْشَقَّ عَلَى زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إرجاع: ٣٦٣٦، ٣٦٣٨. أخرجه مسلم: ٢٨٠٠].

٣٨٧١- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: انْشَقَّ الْقَمَرُ.

قوله: (باب انشقاق القمر) أي في زمن النبي ﷺ على سبيل المعجزة له، وقد

خلوق لله يفعل فيه ما يشاء كما يكرره يوم البعث ويفنيه، وأما قول بعضهم: لو وقع جلاء متواتراً واشترك أهل الأرض في معرفته ولما اقتص به أهل مكة، فجواب أن ذلك وقع ليلاً وأكثر الناس نيام والأبواب مغلقة وقتل من يراصد السماء إلا النادر، وقد يقع بالمشاهدة في العادة أن ينكس القمر، وتبدو الكواكب العظام وغير ذلك في الليل ولا يشاهدوا إلا الأحاد، فكذلك الانشقاق كان آية وقعت في الليل لقوم سألوا وأقترحوا فلم يتأب غيرهم لها، ويحتمل أن يكون القمر ليلتد كان في بعض المنازل التي تظهر لبعض أهل الأفلاك دون بعض كما يظهر الكسوف لقدم دون قوم.

وقال الخطابي: انشقاق القمر آية عظيمة لا يكاد يبدلها شيء من آيات الأنبياء، وذلك أنه ظهر في ملكوت السماء خارجاً من جملة طابع ما في هذا العالم المركب من الطابع، فليس مما يطعم في الوصول إليه بحيلة، فلذلك صار البرهان به أظهر. وقد أكرر ذلك بعضهم فقال: لو وقع ذلك لم يجر أن يخفى أمره على عوام الناس لأنه أمر صدر عن حس ومشاهدة فائتس به شركاء والدواعي متوفرة على رؤية كل غريب ونقل ما لم يبعد، فلو كان لذلك أصل لخلد في كتب أهل التيسير والتنجيم، إذ لا يجوز إبطاؤهم على تركه وإخفائه مع جلالة شأنه ووضوح أمره. والجواب من ذلك أن هذه القصة خرجت عن بقية الأمور التي ذكرها لأنه شيء طلبه خاص من الناس فوقع ليلاً لأن القمر لا سلطان له بالنهار ومن شأن الليل أن يكون أكثر الناس فيه نياماً ومستكنين بالأبنية، والبرزخ بالصحرَاء منهم إذا كان يقظان يحتمل أنه كان في ذلك الوقت مشغولاً بما يليه من سر وغيره، ومن السعيد أن يفصلوا إلى مرصد مركز القمر ناظرين إليه لا يفتشون عنه، فقد يجوز أنه وقع ولم يشعر به أكثر الناس، وإما رآه من تصدق لرويته من اقتصر وقعه، ولعل ذلك إما كان في قدر اللحظة التي هي ملك البصر. ثم أبدى حكمة بالغة في كون المعجزات المحمّدية لم يبلغ شيء منها مبلغ التواتر الذي لا نزاع فيه إلا القرآن بما حاسله: إن معجزة كل نبي كانت إذا وقعت عامة أعقبت هلاك من كذب به من قومه للإشتراك في إدراكها بالحواس، والتي ﷺ بعث رحمة فكانت معجزة التي تحدى بها عقليته، فاختص بها القوم الذين بعث منهم لما أوتوه من فضل العقول وزيادة الأنفهام، ولو كان إدراكها عاماً لحوّل من كذب به كما عرجل من قبلهم، وذكر أبو نعيم في «الدلائل» غير ما ذكره الخطابي وزاد: ولا سيما إذا وقعت الآية في بلدة كان عامة أهلها يرونها الكفار الذين يظنون أنها سحر ويجهلون في إطفاء نور الله. قلت: وهو جيب بالنسبة إلى من سأل عن الحكمة في قلة من نقل ذلك من «الصحابة» وأما من سأل عن السبب في كون أهل التنجيم لم يذكروه فجوابه أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه نفاه، وهذا كاف، فإن الحجة فيمن أثبت لا فيمن يرويه عنه صريح النبي، حتى إن من وجد عنه صريح النبي يقدم عليه من وجدته من صريح الإثبات. وقال ابن عبد البر: قد روي هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة، وروي ذلك عنهم أمثالهم من التابعين. ثم نقله عنهم الجهم الغفير إلى أن انتهى إيتاء، ويؤيد ذلك بالآلة الكرمية، فلم يبق لاستبعاد من استبعد وقعه عذر. ثم أجاب بنحو جواب الخطابي وقال: وقد يطلع على قوم قبل طلوعه على آخرين، وأيضاً فإن زمن الانشقاق لم يطل ولم تتوفر الدواعي على الاعتناء بالنظر إليه، ومع ذلك فقد بعث أهل مكة إلى أتاق مكة يسألون عن ذلك فجات السفار وأخبروا بأنهم عاينوا ذلك، وذلك لأن المسافرين في الليل غالباً يكونون سائرين في ضوء القمر ولا يخفى عليهم ذلك. وقال القرطبي: الموانع من مشاهدة ذلك إذا لم يحصل القصد إليه غير منحصرة، ويحتمل أن يكون الله صرف أهل الأرض غير أهل مكة وما حولها عن الالتفات إلى القمر في تلك الساعة لينصت لمشاهدته أهل مكة كما اختصوا بمشاهدة أكثر الآيات وتقلوها في غيرهم أهد وفي كلامه نظر لأن أحدًا لم ينقل أن أحدًا من أهل الأفلاك غير أهل مكة ذكروا أنهم رصدوا القمر في تلك الليلة المعينة فلم يشاهدوا انشقاقه، فلو نقل ذلك لكان الجواب الذي أبداه القرطبي جيداً، ولكن لم ينقل عن أحد من أهل الأرض شيء من ذلك، فالاعتصار حينئذ على الجواب الذي ذكره الخطابي ومن تبعه أوضح، والله أعلم. وأما الآية فالمراد بها قوله تعالى: ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ [القمر: ١] لكن ذهب بعض أهل العلم من القدماء أن المراد بقوله: ﴿ وانشق القمر ﴾ أي سينشق كما قال تعالى: ﴿ أتى أمر الله ﴾ [النحل: ١٦] أي سيأتي، والنكسة في ذلك إرادة المبالغة في تحقق وقوع ذلك، فنزل منزلة الواقع. والذي ذهب إليه الجمهور أصح كما جزم به ابن مسعود وحذيفة وغيرهما، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ بعد ذلك: ﴾ وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ﴾ [القمر: ٢] فإن ذلك ظاهر في أن المراد بقوله: ﴿ وانشق القمر ﴾ وقوع انشقاقه، لأن الكفار لا يقولون ذلك يوم القيامة، وإذا تبين أن قوله ذلك إنما هو في الدنيا تبين وقوع الانشقاق وأنه المراد بالآلة التي زعموا أنها سحر، ووقع ذلك صريحاً في حديث ابن مسعود كما بيناه قبل، ونقل البيهقي في «أوائل البعث

ليلتد بكه وعلى تقدير تصريحه فمضى من جملة مكة فلا تعارض، وقد وقع عند الطبراني من طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود قال: « انشق القمر بمكة فرايته فرتين » وهو محمول على ما ذكرته، وكذا وقع في غير هذه الرواية، وقد وقع عند ابن مردويه بيان المراد فأخرج من وجه آخر عن ابن مسعود قال: « انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ ونحن بمكة قبل أن نصير إلى المدينة » فوضع أن مراده بذكر مكة الإشارة إلى أن ذلك وقع قبل الهجرة، ويجوز أن ذلك وقع وهم ليلتد بمنى.

قوله: ﴿ فقال اشهدوا ﴾ أي اضبطوا هذا القدر بالمشاهدة.

قوله: ﴿ وقال أبو الضحى إرجح يحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: ﴾ عن إبراهيم ﴾ فإن أبا الضحى من شيوخ الأعمش فيكون للأعمش فيه إسنادان، ويحتمل أن يكون معطوفاً وهو المحدث، فقد وصله أبو داود الطيالسي عن أبي عروانة، وروياه في «فوائد أبي طاهر اللحلي» من وجه آخر عن أبي عروانة، وأخرجه أبو نعيم في «الدلائل» من طريق هشيم كلامها من غيرته عن أبي الضحى بهذا الإسناد بلفظ: « انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ، فقالت كفار قريش: هذا سحر سحرهم عن أبي كبشة، فانظروا إلى السفار، فإن أشبروكم أنهم راوا مثل ما رأيتم قد صدقوا قال: فما قدم عليهم أحد إلا أخبرهم بذلك » لفظ هشيم، وعند أبي عروانة « انشق القمر بمكة غره وفيه فإن عمداً لا يستطيع أن يسحر الناس كلامه ».

قوله: ﴿ ورواه محمد بن مسلم ﴾ هو الطائفي، وابن أبي نجیح اسمه عبد الله، واسم أبيه يسار بختانية ثم مهله خفيفة، ومراده أنه تابع لإبراهيم في روايته عن أبي معمر في قوله إن ذلك كان بمكة لا في جميع سياق الحديث، والجمع بين قول ابن مسعود « تارة بمنى وتارة بمكة » إما باعتبار التعدد إن ثبت، وإما لاجل على أنه كان بمنى، ومن قال كان بمكة لا ينافيه لأن من كان بمنى كان بمكة من غير عكس، ويؤيده أن الرواية التي فيها بمنى قال فيها: « ونحن بمنى » والرواية التي فيها بمكة لم يقل فيها « ونحن » وإما قال: « انشق القمر بمكة » يعني أن الانشقاق كان وهم بمكة قبل أن يهاجروا إلى المدينة، وهذا يندفع دعوى الداودي أن بين البحرين تضاداً، والله أعلم. وابن أبي نجیح روى عن مجاهد عن أبي معمر، وهذه الطريق وصلها عبد الرزاق في مصنفه، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» عن ابن عيينة وحماد بن مسلم جميعاً عن ابن أبي نجیح بهذا الإسناد بلفظ: « رأيت القمر منشفاً شقين: شقة على أبي قيس وشقة على السويديء » والسويديء بالهملة والتصغير ناسية خارجة مكة حينئذ جبل، وقول ابن مسعود « على أبي قيس » يحتمل أن يكون رآه كذلك وهو بمنى كان يكون على مكان مرتفع حيث رأى طرف جبل أبي قيس، ويحتمل أن يكون القمر استمر منشفاً حتى رجع ابن مسعود من منى إلى مكة فرآه كذلك وفيه بعد، والذي يقتضيه غالب الروايات أن الانشقاق كان قرب غرويه، ويؤيد ذلك إسنادهم الرواية إلى جهة الجبل، ويحتمل أن يكون الانشقاق وقع أول طلوعه فإن في بعض الروايات أن ذلك كان ليلة البدر، أو التبصير بأبي قيس من تبصير بعض الرواة، لأن الفرض ثبوت رويته منشفاً إحدى الشقين على جبل والأخرى على جبل آخر. ولا يغير ذلك قول الراوي الآخر رأيت الجبل بينهما أي بين الفرتين لأنه إذا فزع فرق من بين الجبل وفرقة عن يساره مثلاً صدق أنه بينهما، وأي جبل آخر كان من جهة يمنة أو يساره صدق أنها عليه أيضاً، وسيأتي في تفسير سورة القمر من وجه آخر عن مجاهد بلفظ آخر وهو قوله: « انشق القمر ونحن مع رسول الله ﷺ فقال اشهدوا اشهدوا » وليس فيه تعيين مكان. وأخرجه ابن مردويه من رواية ابن جريج عن مجاهد بلفظ آخر وهو قوله: « انشق القمر، قال الله تعالى: ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ [القمر: ١] يقول: كما شققت القمر كذلك أقيم الساعة ».

قوله في حديث ابن عباس (إن القمر انشق على زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا أورده مختصراً، وعند أبي نعيم من وجه آخر « انشق القمر فلفتين، قال ابن مسعود لقد رأيت جبل حراء من بين فلتين القمر » وهذا يوافق الرواية الأولى في ذكر حراء. وقد أكرر جهوس الفلاسفة انشقاق القمر مستسكين بأن الآيات العلوية لا يتهيأ فيها الانحراف والاعتدال، وكذا قالوا في فتح أبواب السماء ليلة الإسراء إلى غير ذلك من إنكارهم ما يكون يوم القيامة من تكوير الشمس وغير ذلك، وجواب هؤلاء إن كانوا كفاراً أن يناظروا أولاً على ثبوت دين الإسلام ثم يشركوا مع غيرهم ممن إنكر ذلك من المسلمين، ومتى سلم المسلم بعض ذلك دون بعض الزم التناقض، ولا سبيل إلى إنكار ما ثبت في القرآن من الانحراف والاعتدال في القيامة فيستزم جواز وقوع ذلك معجزة لنبي الله ﷺ. وقد أجاب القدماء عن ذلك، فقال أبو إسحاق الزجاج في «معاني القرآن»: إنكر بعض المبتدعة للموافقين لمخالفي الله انشقاق القمر ولا إنكار للمل فيهِ، لأن القمر

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] و[الأعراف: ١٤١]: مَا

بالحبشة « الحديث كانت أم سلمة قد هاجرت في الهجرة الأولى إلى الحبشة مع زوجها أبي سلمة بن عبد الأسد كما تقدم بيانه، وهاجرت أم حبيبة وهي بنت أبي سفيان في الهجرة الثانية مع زوجها عبيد الله بن جحش فمات هناك، ويقال إنه قد تنصّر، وتزوجها النبي ﷺ بعده، وقد تقدم شرح الحديث في كتاب الجنائز.

الحديث الثالث: حديث أم خالد بنت خالد وهو ابن سعيد بن العاص بن أمية، وكان أبوها من هاجر في الهجرة الثانية إلى الحبشة، وولدت له هناك فسمّاها أمية وكنّاها أم خالد وأمها أمية بالتصغير ويقال حمية بالهاء بدل الحمة بنت خلف الخزاعية.

قوله: (حدثنا إسحاق بن سعيد السعدي) هو ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، وجد أبيه سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص الأصغر هو ابن عم أم خالد المذكورة، وسيأتي شرح الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع: حديث عبد الله وهو ابن مسعود، وسليمان في الإسناد هو الأعشى.

قوله: (فلما رجعا من عند النجاشي) قد قلعت من عند أحد حديث ابن مسعود أنه كان من هاجر إلى الحبشة في الهجرة الثانية، وتقدم شرح حديث الباب مستوفى في آخر الصلاة، وبينت هناك أن رجوع ابن مسعود من الحبشة وقع لما بلغ المسلمين الذين بالحبشة أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة، فوصل منهم إلى مكة أكثر من ثلاثين رجلاً، وكان وصول ابن مسعود إلى المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر، وظهر ما تقدم من أسماء أهل الهجرة الأولى إلى الحبشة وهم من زعم أن ابن مسعود كان منهم وإنما كان من أهل الهجرة الثانية.

الحديث الخامس: حديث أبي موسى وهو الأشعري قال: « بلغنا خرج النبي ﷺ أي بيته.

قوله: (و نحن باليمن) أي من بلاد قومهم.

قوله: (فركبنا سفينة) أي لنصل فيها إلى مكة.

قوله: (فالتفتا سفيتا إلى النجاشي) كان الريح حاجت عليهم فما ملكوا أمرهم حتى أوصلتهم بلاد الحبشة.

قوله في آخر الحديث: (فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لكم أنتم أهل السفينة هجران) سيأتي هذا الحديث في غزوة خيبر مطولاً، وفيه البيان بأن هذه الجملة الأخيرة إنما هي من حديث أسماء بنت عيسى كما أشرت إليه أول الباب والله أعلم.

(تكملة): أرض الحبشة بالجانب الغربي من بلاد اليمن ومساحتها طويلة جداً، وهم أجناس، وجميع فرق السودان بطون الطاعة للملك الحبشة، وكان في القديم يلقب بالنجاشي، وأما اليوم فيقال له الحطي، ينتج المهلمة وكسر الطاء المهلمة الحظيفة بعدما تخافتة خفيفة، ويقال لهم من ولد حبش بن كوش بن حام، قال ابن دريد: جمع الحبش أحبوش بضم أوله، وأما قوم الحبشة فعلى غير القياس، وقد قالوا أيضاً حبشان وقالوا أحبش، وأصل التحبش التجميع، والله أعلم.

٣٨- باب موت النجاشي

٣٨٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ غَطَّاءَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ حِينَ مَاتَ النِّجَاشِيُّ: «مَاتَ الْيَوْمَ رَجُلٌ مَالِحٌ، فَتَرَوْا فَهَلُّوا عَلَى أَعْيُنِكُمْ أَصْحَمَةٌ». [راجع: ١٣١٧. أخرجه مسلم: ٩٥٢].

٣٨٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ خُثَّامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: أَنَّ غَطَّاءَ حَدَّثَهُمْ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النِّجَاشِيِّ، فَهَضَمَ وَرَأَاهُ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ. [راجع: ١٣١٧. أخرجه مسلم: ٩٥٢].

٣٨٧٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ سَلِيمِ بْنِ خَيْثَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النِّجَاشِيِّ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.

تَابَعَهُ عَبْدُ الصَّلْدِ. [راجع: ١٣١٧. أخرجه مسلم: ٩٥٢].

مسعود وحاطب بن عمرو، مع أنه ذكر في أول كلامه أنهم كانوا أحد عشر رجلاً فالصواب ما قال ابن إسحاق أنه اختلف في الحادي عشر هل هو أبو سبرة أو حاطب، وأما ابن مسعود فجزم ابن إسحاق بأنه إما كان في الهجرة الثانية، ويؤيده ما روى أحد ياستاد حسن عن ابن مسعود قال: «بثنا النبي ﷺ إلى النجاشي ونحن نحو من ثمانين رجلاً فيهم عبد الله بن مسعود وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن عرفة وعثمان بن مظعون وأبو موسى الأشعري» وذكر الحديث. وقد استشكل ذكر أبي موسى فيهم، لأن المذكور في الصحيح أن أبا موسى خرج من بلاءه هو وجماعة قاصداً النبي ﷺ بالمدينة فالتفتهم السفينة بأرض الحبشة فحضرها مع جعفر إلى النبي ﷺ بخير، ويمكن الجمع بأن يكون أبو موسى هاجر أولاً إلى مكة فأسلم فيمته النبي ﷺ مع من بث إلى الحبشة فخرجه إلى بلاد قومه وهم مقابل الحبشة من الجانب الشرقي، فلما تحقق استقرار النبي ﷺ وأصحابه بالمدينة هاجر هو ومن أسلم من قومه إلى المدينة فالتفتهم السفينة لأجل هيجان الريح إلى الحبشة، فهذا محتمل، وفيه جمع بين الأخبار فليستد والله أعلم. وعلى هذا يقول أبي موسى «بلغنا خرج النبي ﷺ» أي إلى المدينة، وليس المراد بلغنا مبعثه، ويؤيده أنه بعد كل البعد أن يتأخر علم مبعثه إلى مضي نحو عشرين سنة، ومع الحمل على خروجه إلى المدينة فلا بد فيه من زيادة استقراره بها واتصافه من عداوه ونحو ذلك، وإلا فيبعد أيضاً أن يخفي عنهم خبر خروجه إلى المدينة ست سنين، ويحتمل أن إقامة أبي موسى بأرض الحبشة طالت لأجل تأخر جعفر عن الحضور إلى المدينة حتى يأتيه الإن من النبي ﷺ بالقدوم، وأما عثمان بن مظعون فذكر فيهم وإن كان مذكوراً في الأولى لأن ابن إسحاق وموسى بن قتيبة وغيرهما من أهل السير ذكروا أن المسلمين بلغهم وهم بأرض الحبشة أن أهل مكة أسلموا، فرجع ناس منهم عثمان بن مظعون إلى مكة فلم يجدوا ما أخبروا به من ذلك صحيحاً، فرجعوا، وسار معهم جماعة إلى الحبشة، وهي الهجرة الثانية. وسرد ابن إسحاق أسماء أهل الهجرة الثانية وهم زيادة على ثمانين رجلاً. وقال ابن جرير الطبري: كانوا اثنين وثمانين رجلاً سوى نسائهم وأبنائهم، وشك في عمار بن ياسر هل كان فيهم وبه تتكلم العدة ثلاثة وثمانين، وقيل: إن عدة نسائهم كانت ثمان عشرة امرأة.

قوله: (وقالت عائشة أريت دار هجركم) (الخ) هذا وقع بعد الهجرة الثانية إلى الحبشة كما سيأتي بيانه موصولاً مطولاً في «باب الهجرة إلى المدينة».

قوله فيه: (عن أبي موسى وأصحابه) أما حديث أبي موسى فسأتي في آخر الباب، وأما حديث أسماء وهي بنت عيسى فسأتي في غزوة خيبر من طريق أبي بريدة بن أبي موسى عن أبيه «بلغنا خرج النبي ﷺ ونحن باليمن فذكر الحديث وفيه ودخلت أسماء بنت عيسى وهي من قدم معنا على حفصة، وقد كانت أسماء هاجرت فيمن هاجر إلى النجاشي» الحديث. ثم ذكر قصة الوليد بن عتبة التي مضت في مناقب عثمان، وتقدم شرحها مستوفى بتامه، وفيه قوله هنا: «أن تكلم خالك» والغرض منها قول عثمان «وهاجرت المجرئين الأولين» كما قالت «والأوليين» بضم الحمة وتخفيفين تنبيه أوليه وهو على طريق التناوب بالنسبة إلى هجرة الحبشة فأنها كانت أولى وثانية، وأما إلى المدينة فلم تكن إلا واحدة، ويحتمل أن تكون الأولى بالنسبة إلى أحيان من هاجر فإتهم هاجروا متفرقين فتعدد بالنسبة إليهم، فمن أول من هاجر عثمان.

قوله: (وقال يونس) هو ابن يزيد (وابن أخي الزهري) هو محمد بن عبد الله بن مسلم (عن الزهري) بالإسناد المذكور. وطريق يونس وصلها المؤلف في مناقب عثمان، وأما طريق ابن أخي الزهري فوصلها قاسم بن أصبغ في مصنفه ومن طريقه ابن عبد البر في تهجد وهو باللفظ الذي علقه المصنف، وهذا التعليق من هذين وكلا الذي بعده من التفسير في رواية المستملي وحده.

قوله: (قال أبو عبد الله بلاء من ربكم) (الخ) وقع في رواية المستملي وحده أيضاً، وأوردته هنا لقوله: «قد ابتلاك الله» والمراد به الاختيار، ولهذا قال: «هو من بלוته إذا استخرجت ما عنده» واستشهد بقوله بلو أي لختبر، وبنتيكم أي ختبركم، ثم استشهد فقال وأما قوله بلاء من ربكم عظيم أي نعيم، وهو من ابتليته إذا تمتعت عليه، والأول من ابتليته إذا امتحنته، وهذا كله كلام أبي عبيدة في «الجزاز» فرقه في مواضعه، وتحرير ذلك أن لفظ البلاء من الأضداد يطلق بيراد به النعمة، ويطلق ويراد به النعمة، ويطلق أيضاً على الاختبار، ووقع ذلك كله في القرآن بقوله تعالى: ﴿بلاء حسناً﴾ [الأفلاك: ١٧] فهذا من النعمة والمطية، وقوله: ﴿بلاء عظيم﴾ فهذا من النعمة، ويحتمل أن يكون من الاختبار، وكذلك قوله: ﴿ولنبلوكم حتى نعلم الجاهلين منكم﴾ [محمد: ٣١] والابتلاء بلفظ الاختلال يراد به النعمة والاختبار أيضاً.

الحديث الثاني: حديث عائشة «أن أم سلمة وأم حبيبة ذكرتا كنيسة رأيناها

المبعث، قال ابن إسحاق، فاقاموا على ذلك سنتين أو ثلاثاً، وجزم موسى بن عقبة بأنها كانت ثلاث سنتين حتى جهدوا ولم يكن بأيهم شيء من الأقوات إلا خفية، حتى كانوا يذنون من اطمعوا على أنه أرسل إلى بعض أقاربه شيئاً من الصلوات، إلى أن قام في تقضى الصحيفة نفر من أشدهم في ذلك صنيعاً هشام بن عمرو بن الحارث العامري، وكانت أم أبيه تحت هاشم بن عبد مناف قبل أن يتزوجها جده، فكان يصلهم وهم في الشعب، ثم مشى إلى زمهر بن أبي أمية وكانت أمه عاتكة بنت عبد المطلب فكلمه في ذلك فوافقه، ومشى جميعاً إلى الطعم بن عدي وإلى زمعة بن الأسود فاجتمعوا على ذلك، فلما جلسوا بالخجر تكلموا في ذلك والكره وتواطؤوا عليه فقال أبو جهل هذا امر قضي بيليل. وفي آخر الأمر اخرجوا الصحيفة فمزقوها وأبطلوا حكمها. وذكر ابن هشام أنهم وجدوا الأرض قد اكلت جميع ما فيها إلا اسم الله تعالى. وأما ابن إسحاق وموسى بن عقبة وعروة فذكروا عكس ذلك أن الأرض لم تنع اسماً لله تعالى إلا اكلته، وبقي ما فيها من الظلم والظلمة، فأنه أعلم. وذكر الواقدي أن خروجهم من الشعب كان في سنة عشر من المبعث، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين، ومات أبو طالب بعد أن خرجوا بقليل. قال ابن إسحاق ومات هو وخديجة في عام واحد، فالتك قريش من رسول الله ﷺ ما لم تكن تله في حياة أبي طالب. ولما لم يثبت عند البخاري شيء من هذه القصة اكتفى ببلوادر حديث أبي هريرة لأن فيه دلالة على أصل القصة، لأن الذي أورده أهل المغازي من ذلك كالشرح لقوله في الحديث « تقاسموا على الكفر ».

قوله: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أراد حنيناً: منزلنا غداً إن شاء الله تعالى يخلف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر » هكذا أورده مختصراً، وقد تقدم في الحج من طريق شعيب عن ابن شهاب الزهري بهذا الإسناد بلفظ « قال حين أراد قدوم مكة » وهذا لا يعارض ما في الباب، لأنه يحمل أنه قال ذلك حين أراد دخول مكة في غزوة الفتح، وفي ذلك القدوم غزراً حنيناً، ولكن تقدم أيضاً من طريق شعيب عن الزهري بلفظ « قال رسول الله ﷺ من الغد يوم النحر وهو بمنى: نحن نازلون غداً » الحديث، وهذا ظاهر من أنه قاله في حجة الوداع فيحمل قوله في رواية الأوزاعي « حين أراد قدوم مكة » أي صادراً من منى إليها لطواف الوداع، ويحمل التسديد، وسيأتي بيان ذلك مع بقية شرح الحديث في غزوة الفتح من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى.

٤- باب قصة أبي طالب

٣٨٨٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا الْعِيسَى بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ قَالَ: لِبَنِي: مَا أَغْنَيْتُ عَنْ عَمَلِكُمْ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُولُكُمْ وَيَغْضَبُ لَكُمْ؟ قَالَ: « هُوَ فِي خَضَخِاحٍ مِنْ نَارٍ، وَكُلُوا أَنَا لَكَأَنَّ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِيِّ مِنَ النَّارِ ». [الطبر: ٦٢٠٨، ٦٥٧٢. أخرجه مسلم: ٢٠٩٠].

٣٨٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ: « أَيُّ عَمٍّ، فَلَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةُ أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ ». فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، تَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَلْ يَكْلُمَانِي، حَتَّى قَالَ: آخِرُ شَيْءٍ كَلَّمَهُمْ بِهِ: عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « لَا تَسْتَفْرِقُوا لَكَ مَا نَسَمُ أَنَّهُ غَنَاءٌ ». فَتَرَكْتُ: مَا كَانَ لِبَنِي وَالْبَلَيْنِ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَى قَوْمِي مِنْ بَعْدِي مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْخَبِيثِ ». وَتَرَكْتُ: « إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَهْبَيْتَ ». [راجع: ١٣٩٠. أخرجه مسلم: ٢٤].

٣٨٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَكَرَ عِنْدَهُ عُمَةً فَقَالَ: « لَعَلَّه تَفْعَلُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَجْعَلَ فِي خَضَخِاحٍ مِنَ النَّارِ يَنْتَلِجُ كَعَيْنِي، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاعُهُ ». [الطبر: ٦٥٦٤. أخرجه مسلم: ٢١٠].

٣٨٨٠- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لَهُمُ النَّجَاشِي، صَاحِبَ الْحَبَشَةِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَقَالَ: « اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ ». [راجع: ١٢٤٥. أخرجه مسلم: ٩٥١ مع الحديث الآتي].

٣٨٨١- وَعَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ أَخْبَرَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَفَّ بِهِمْ فِي الْمُصَلَّى، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. [راجع: ١٢٤٥. أخرجه مسلم: ٩٥١ مع الحديث السابق].

قوله: « باب موت النجاشي » تقدم ذكر اسمه واسم أبيه في الجنائز، وإن النجاشي لقب بن ملك الحبشة، وأقارب ابن التين أنه يسكنون الياء يعني أنها أصلية لا ياء النسب، وحكى غيره تشديدها أيضاً، وحكى ابن دحية كسر نونه. وذكر موته هنا استطراداً لكون المسلمين هاجروا إليه، وإلغاه وقت وفاته بعد الهجرة سنة تسع عند الأكثر، وقيل: سنة ثمان قبل فتح مكة كما ذكره البيهقي في « دلائل النبوة » وقد استشكل كونه لم يترجم بإسلامه وهذا موضعه وترجم بموته، وإلغاه مات بعد ذلك بزمان طويل، والجواب أنه لما لم يثبت عنده القصة الواردة في صفة إسلامه وثبت عنده الحديث الدال على إسلامه وهو صريح في موته ترجم به ليستفاد من الصلاة عليه أنه كان قد أسلم.

قوله: « فصلوا على أخيكم أصحابكم » مهملتين وزن أرمعة، تقدم ضبطه في كتاب الجنائز وبيان الاختلاف فيه وأنه قيل فيه بالخاء المعجمة.

قوله في الرواية الثانية: « حدثنا سعيد » هو ابن أبي هريرة.

قوله في الرواية الثالثة: « عن سليم » هو بفتح أوله.

قوله: « تابعه عبد الصمد » هو ابن عبد الوارث أي أن عبد الصمد تابع يزيد بن هارون في روايته إياه عن سليم بن حيان، وقد تقدم بيان من وصله في كتاب الجنائز.

قوله في حديث أبي هريرة: « عن صالح » هو ابن كيسان.

قوله: « وعن صالح عن ابن شهاب » هو معطوف على الإسناد الموصول.

قوله: « حدثني سعيد » هو ابن المسيب، ووقع في رواية الكشيبي وحده « وأبو سلمة بن عبد الرحمن » وهو زيادة لم يتابع عليها ولم يذكرها مسلم في إسناد هذا الحديث، وقد تقدم الكلام على مباحث حديثي الباب في كتاب الجنائز.

٣٩- باب تقاسم المشركين على النبي ﷺ

٣٨٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حِينَ ارْزَأَ حُنَيْنًا: « مَنَزَلُنَا غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، يَخْفِضُ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ ». [راجع: ١٥٨٩. أخرجه مسلم: ١٣١٤، بلا ذكر حنين].

قوله: « باب تقاسم المشركين على النبي صلى الله عليه وسلم » كان ذلك أول يوم من الحرم سنة سبع من البعثة وكان النجاشي قد جهز جعفرًا ومن معه، فقدموا والنبي ﷺ يخبر وذلك في صفر منها، فلعله مات بعد أن جهزهم، وفي « الدلائل » للبيهقي أنه مات قبل الفتح وهو أشبه، قال ابن إسحاق وموسى بن عقبة وغيرهما من أصحاب « المغازي »: لما رأت قريش أن الصعبة قد نزلوا أرضاً أصابوا بها أماناً وأن عمر أسلم وأن الإسلام فشا في القبائل أجمعوا على أن يقتلوا رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك أبا طالب فجمع بني هاشم وبني المطلب فأدخلوا رسول الله ﷺ شعبهم ومنعوه عن أراد قتله، فأجابوه إلى ذلك حتى قتلهم فعملوا ذلك حيلة على عادة الجاهلية، فلما رأت قريش ذلك أجمعوا أن يكتبوا بينهم وبين بني هاشم والمطلب كتاباً أن لا يماولهم ولا يتكلمهم حتى يسلموا إليهم رسول الله ﷺ، ففعلوا ذلك، وعلفوا الصحيفة في جوف الكعبة، وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي فشئت أصابعه، ويقال إن الذي كبها النضر بن الحارث، وقيل: طلحة بن أبي طلحة المديني، قال ابن إسحاق، فأنحازت بنو هاشم وبني المطلب إلى أبي طالب فكانوا معه كلهم إلا أبا لهب فكان مع قريش، وقيل: كان ابتداء حصرهم في الحرم سنة سبع من

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَنْزَرَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَكَثْرُودِيُّ، عَنْ يَزِيدَ: بِهَذَا. وَقَالَ: «تَقْلِي مِنْهُ أَمْ يَمَاقِيهِ».

قوله: (باب قصة أبي طالب) واسمه عند الجميع عبد مناف، وشذ من قال عمران، بل هو قول باطل نقله ابن تيمية في كتاب الرد على الرافضي أن بعض الروافض زعم أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ﴾ وآل عمران ﴿أَنَّ آلَ عمران هم آل أبي طالب وأن اسم أبي طالب عمران واشتهر بكنيته. وكان شقيق عبد الله والد رسول الله ﷺ، ولذلك أوصى به عبد المطلب عند موته فكفله إلى أن كبر، واستمر على نصره بعد أن بعث إلى أن مات أبو طالب، وقد ذكرنا أنه مات بعد خروجهم من الشعب، وذلك في آخر السنة العاشرة من البعثة، وكان يذب عن النبي ﷺ ويود عنه كل من يؤذنه، وهو مقيم مع ذلك على دين قومه. وقد تقدم قريباً حديث ابن مسعود وأما رسول الله ﷺ فتمنعه الله بجمعه وإخياره في حياته، والذب عنه معروفة مشهورة، وما اشتهر من شعره في ذلك قوله:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم
حتى أوسد في التراب دفينا

وقوله: كلنتم وبيت الله نبزي محمداً ولما تقائل حوله ونناضل

وقد تقدم شيء من هذه القصيدة في كتاب الاستبصار، وحديث ابن عباس في هذا الباب يشهد لذلك. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحداث.

الأول:

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد القطان، وسفيان هو الثوري، وعبد الملك هو ابن عمير، وعبد الله بن الحارث هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، والعباس عم جده.

قوله: (ما أغنيت عن عمك) يعني أبا طالب.

قوله: (كان يحولك) بضم الحاء المهملة من الحياطة وهي المراحة، وفيه تلميح إلى ما ذكره ابن إسحاق قال: «ثم إن خديجة وأبا طالب هلكا في عام واحد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكانت خديجة له وزيرة صدق على الإسلام يسكن إليها، وكان أبو طالب له عضداً وناصراً على قومه، فلما هلك أبو طالب نالت قريش من رسول الله ﷺ من الأذى ما لم تطعم به في حياة أبي طالب، حتى اعترضه سفيه من سفهاء قريش فنشر على رأسه تراباً، فحشني هشام بن هروء عن أبيه قال: فدخل رسول الله ﷺ بيته يقول ما نالتني قريش شيئاً أكرهه حتى مات أبو طالب».

قوله: (ويغضب لك) يشير إلى ما كان يرد به عنه من قول وفعل.

قوله: (هو في ضحضاح) بمعجمتين ومهملتين هو استعاره فإن الضحضاح من الماء ما يبلغ الكعب، ويقال أيضاً ما قرب من الماء وهو ضد الفمرة، والمعنى أنه خفف عنه العذاب. وقد ذكر في حديث أبي سعيد ثلاث أحداث الباب أنه «يحمل في ضحضاح يبلغ كعبه يغلي منه دماغه». ووقع في حديث ابن عباس عند مسلم «إن أهون أهل النار عذاباً أبو طالب له نملان يغلي منهما دماغه» ولأحد من حديث أبي هريرة مثله لكن لم يسم أبا طالب، وللإيز من حديث جابر «قيل للنبي ﷺ هل نفعت أبا طالب؟ قال: أخرجه من النار إلى ضحضاح منها» وسياقي في أواخر الرقاق من حديث التميم بن بشير نحوه وفي آخره «كما يغلي الرجل بالقلم» والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم الإناء الذي يغلي فيه الماء وغيره، والقلم بضم القافين وسكون الميم الأولى معروف وهو يسخن فيه الماء. قال ابن الأثير: كذا وقع «كما يغلي الرجل بالقلم» وفيه نظر. ووقع في نسخة «كما يغلي الرجل والقلم» وهذا أوضح إن سألته الرواية، انتهى. ويحتمل أن تكون الباء بمعنى مع، وقيل: القلم هو البسر كانوا يغلونه على النار استمجالاً لنضجه فإن ثبت هذا زال الإشكال.

(تسبه): في سؤال العباس عن حال أبي طالب ما يدل على ضعف ما أخرجه ابن إسحاق من حديث ابن عباس بسند فيه من لم يسم «إن أبا طالب ما تقارب منه الموت بعد أن عرض عليه النبي ﷺ أن يقول لا إله إلا الله فإني، قال فنظر العباس إليه وهو يجر كشفته فأصغى إليه فقال: يا ابن أخي، والله لقد قال أخفى الكلمة التي أمرته أن يقولها وهذا الحديث لو كان طريقة صحيحاً لعارضه هذا الحديث الذي هو أصح منه فضلاً أنه لا يصح. وروى أبو داود والشافعي وابن خزيمة وابن الجارود من حديث علي قال «لا مات أبو طالب قلت: يا رسول الله إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: انصب فواره. قلت: إنه مات مشركاً، قال: انصب فواره». الحديث. ووقفت على جزء جمعه بعض أهل الرض أكثر فيه من الأحاديث الواهية الدالة على إسلام أبي طالب ولا

ثبت من ذلك شيء، وبالله التوفيق. وقد خصت ذلك في ترجمة أبي طالب من كتاب الإصابة.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن غيلان.

قوله: (عن أبيه) هو حزن بن فتح المهمة وسكون الزاي أي ابن أبي وهب المخزومي.

قوله: (إن أبا طالب لما حضرته الوفاة) أي قبل أن يدخل في الغرغرة.

قوله: (أحاج) بتشديد الجيم وأصله أحاجج، وقد تقدم في أواخر الجناز بلطف «أشهد لك بها عند الله وكأني عليه الصلاة والسلام فهم من استأجأ أبي طالب من الشاهدة في تلك الحالة إلا ظن أن ذلك لا ينفعه لوقوعه عند الموت أو لكونه لا يتمكن من سائر الأعمال كالصلاة وغيرها، فلذلك ذكر له المحاجة. وأما لفظ الشهادة فيحتمل أن يكون ظن أن ذلك لا ينفعه إذ لم يحضره حينئذ أحد من المؤمنين مع النبي ﷺ، فطيب قلبه بأن يشهد له بها فيخفه. وفي رواية أبي حازم عن أبي هريرة عند أحد «فقال أبو طالب: لولا أن تعيرني قريش يقولون ما حله عليه إلا جزع الموت لأقورت بها عينك» وأخرج ابن إسحاق من حديث ابن عباس نحوه.

قوله: (وعبد الله بن أبي أمية) أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وهو أخو أم سلمة التي تزوجها النبي ﷺ بعد ذلك، وقد أسلم عبد الله هذا يوم الفتح واستشهد في تلك السنة في غزاة حنين.

قوله: (على ملة عبد المطلب) خبر مبتدأ محذوف، أي هو، وثبت كذلك في طريق أخرى.

قوله: (فزلت: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم﴾. ونزلت ﴿إني لا أنهي من أحببت﴾) أما نزول هذه الآية الثانية فواضح في قصة أبي طالب، وأما نزول التي قبلها ففيه نظر، ويظهر أن المراد أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبي طالب بمدة، وهي عملة في حقه وفي حق غيره، ويوضح ذلك ما سياتي في التفسير بلطف «فأنزل الله بعد ذلك ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا﴾ الآية [التوبة: ١١٣]. وأنزل في أبي طالب ﴿إني لا أنهي من أحببت﴾ [القصص: ٥٦] ولأحد من طريق أبي حازم عن أبي هريرة في قصة أبي طالب «قال فأنزل الله ﴿إني لا أنهي من أحببت﴾ [القصص: ٥٦] وهذا كله ظاهر في أنه مات على غير الإسلام. ويضعف ما ذكره السهيلي أنه رأى في بعض كُتب السمودي أنه أسلم، لأن مثل ذلك لا يعارض ما في الصحيح.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثني ابن الهادي) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، وهو المراد بقوله في الرواية الثانية «من يزيد بهذا أي الإسناد ولأن لا ما به عليه.

قوله: (عن عبد الله بن خباب) أي المدني الأنصاري مولاهم، وكان من ثقات المدنيين، ولم أر له رواية عن غير أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وروى عنه جماعة من التابعين من أقرانه ومن بعده.

قوله: (وذكر عنده عنه) زاد في رواية أخرى عن ابن الهادي الآتية في الرقاق «أبو طالب» ويؤخذ من الحديث الأول أن الذكر هو العباس بن عبد المطلب لأنه الذي سأل عن ذلك.

قوله: (يبلغ كعبه) قال السهيلي: الحكمة في أن أبا طالب كان تابهاً لرسول الله ﷺ بحملته، إلا أنه استمر ثابت القدم على دين قومه، فسلط العذاب على قدميه خاصة لتسبته بإهائهما على دين قومه، كذا قال، ولا يخلو عن نظر.

قوله: (يغلي منه دماغه) وفي الرواية التي تليها «يغلي منه أم دماغه» قال الداودي: المراد أم رأسه، وأطلق على الرأس الدماغ من تسمية الشيء بما يقاربه ويماوره. ووقع في رواية ابن إسحاق «يغلي منه دماغه حتى يسيل على قدمه» وفي الحديث جواز زيارة القريب المشرك وعبادته، وأن التوبة مقبولة ولو في شدة مرض الموت، حتى يصل إلى المأينة فلا يقبل، لقوله تعالى ﴿فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا﴾ [غافر: ٨٥]. وأن الكافر إذا شهد شهادة الحق نجا من العذاب لأن الإسلام يجب ما قبله، وأن عذاب الكفار متفاوت، والنعم الذي حصل لأبي طالب من خصائصه بركة النبي ﷺ. وإنما عرض النبي ﷺ عليه أن يقول لا إله إلا الله ولم يقل فيها محمد رسول الله لأن الكلمتين صارتا كالكلمة الواحدة، ويحتمل أن يكون أبو طالب كان يتحقق أنه رسول الله ولكن لا يقر

بتوحيد الله، ولهذا قال في الآيات التورنية:

ودعوتني وعلمت أنك صادق ولقد صدقت وكنت قبل آمينا

فانصرف على أمره له بقول لا إله إلا الله، فإذا أقر بالتوحيد لم يتوقف على الشهادة بالرسالة.

(كلمة): من عجائب الاتفاق أن الذين أدرتهم الإسلام من أعوام النبي ﷺ أربعة: لم يسلم منهم اثنان. وأسلم اثنان. وكان اسم من لم يسلم ينافي أسامي المسلمين، وهما أبو طالب واسمه غيد مناف وأبو لهب واسمه عبد العزى، بخلاف من أسلم وهما حزة والعباس.

٩- باب حديث الإسراء

وقول الله تعالى: ﴿سَبَّحَانَ الَّذِي أَمْرُ رَبِّهِ يُغَيِّرُ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١].

٣٨٨٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غَزِيلٍ، عَنْ ابْنِ شَيْبَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَمَّا كُنْتُ فِي قُرَيْشٍ، قُتِلَ فِي الْحِجْرِ، فَجَلَا اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، فَطَقْتُ أَخْبَرَهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظَرُ إِلَيْهِ». [الطبر: ٤٧١٠، أخرجه مسلم: ١٧٠].

قوله: (حديث الإسراء، وقول الله تعالى: سَبَّحَانَ الَّذِي أَمْرُ رَبِّهِ يُغَيِّرُ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) في لفظ «أمر» [الإسراء: ١] في تفسير سورة سبحان سبحان إن شاء الله تعالى. قال ابن دحية: جنح البخاري إلى أن ليلة الإسراء كانت غير ليلة المعراج، لأنه أفرد لكل منهما ترجمة. قلت: ولا دلالة في ذلك على التباين، بل كلامه في أول الصلاة ظاهر في اتحادهما، وذلك أنه ترجم «باب كيف فرضت الصلاة ليلة الإسراء» والصلاة إنما فرضت في المعراج، فدل على اتحادهما عندئذ، وإنما أفرد كل منهما بترجمة لأن كلًّا منهما يشتمل على قصة واحدة وإن كانا قصة واحدة، وقد روى كعب الأبحار أن باب السماء الذي يقال له مصعد الملائكة يقابل بيت المقدس، فأنفذ منه بعض العلماء أن الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس قبل المعراج ليحصل العروج مستورا غير تعويج، وفيه نظير، ليرود أن في كل سماء بيتا معمورا، وأن الذي في السماء الدنيا حيال الكعبة، وكان المناسب أن يصعد من مكة ليصل إلى البيت المعمور بغير تعويج، لأنه صعد من سماء إلى سماء إلى البيت المعمور، وقد ذكر غيره مناسبات أخرى ضعيفة قليل الحكمة في ذلك أن يجمع ﷺ في تلك الرواية بين روضة القبلتين، أو لأن بيت المقدس كان مهجرة غالب الأنبياء قبله فحصل له الرحيل إليه في الجملة ليجمع بين أشد الفضائل، أو لأنه عمل الحشر وغالب ما اتفق له في تلك الليلة يناسب الأحوال الأخرى، فكان للمعراج منه ألق بذلك، أو للتفاوت بمحصل أنواع التقديس له حسا ومعنى، أو ليجتمع بالأنبياء جملة كما سيأتي بيانه، وسيأتي مناسبة أخرى للتشبيح بين أبي جرة قريبا، والمعلم عند الله. وقد اختلف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة: ﷺ وروحه بعد الميت، وإلى هذا ذهب الجمهور وقعا في ليلة واحدة في البقعة بجسد النبي ﷺ وروحه بعد الميت، وإلى هذا ذهب الجمهور من علماء الحديث والفقهاء والمتكلمين وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة، ولا ينبغي المدول عن ذلك إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يحتاج إلى تأويل، نعم جاء في بعض الأخبار ما يخالف بعض ذلك، ففتح لأجل ذلك بعض أهل العلم منهم إلى أن ذلك كله وقع مرتين مرة في المنام توطئة وتجهيذا، ومرة ثانية في البقعة كما وقع نظير ذلك في ابتداء عجيء الملك بالوحي، فقد قدمت في أول الكتاب ما ذكره ابن مسيرة التابعي الكبير وغيره أن ذلك وقع في المنام، وأنهم جمعا بينه وبين حديث عائشة بأن ذلك وقع مرتين، وإلى هذا ذهب المهلب شارح البخاري وحكا عن طائفة وأبو نصر بن القشيري ومن قبلهم أبو سعيد في «شرف المصطفى» قال: كان للنبي ﷺ معاريج، منها ما كان في البقعة ومنها ما كان في المنام، وحكاه السهيلي عن ابن العربي واختاره، وجوز بعض قائلين ذلك أن تكون قصة المنام وقعت قبل البعث لأجل قول شريك في روايته عن أنس «وذلك قبل أن يوحى إليه» وقد قدمت في آخر صفته النبي ﷺ بيان ما يرتفع به الإشكال ولا يحتاج معه إلى هذا التأويل، ويأتي بقية شرحه في الكلام على حديث شريك، ويبان ما خالفه فيه غيره من الرواة والجواب عن ذلك وشرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

وقال بعض المتأخرين: كانت قصة الإسراء في ليلة والمعراج في ليلة، متمسكا بما ورد في حديث أنس من رواية شريك من ترك ذكر الإسراء، وكذا في ظاهر حديث مالك بن صعصعة هذا، ولكن ذلك لا يستلزم التعدد بل هو محمول على أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما سيأتي. وذهب بعضهم إلى أن الإسراء كان في البقعة والمعراج كان في المنام، أو أن الاختلاف في كونه بقعة أو مناما خاص بالمعراج لا بالإسراء، ولذلك لما أخبر به قريبا كنيوه في الإسراء واستبعدوا وقوعه ولم يتعرضوا للمعراج، وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى قال ﴿سَبَّحَانَ الَّذِي أَمْرُ رَبِّهِ يُغَيِّرُ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١] فلو وقع المعراج في البقعة لكان ذلك أبغى في الذكر، فلما لم يقع ذكره في هذا الموضع مع كون شأنه أعجب وأمره أغرب من الإسراء بكثير دل على أنه كان مناما، وأما الإسراء فلو كان مناما لما كنيوه، ولا استكروه لجواز وقوع مثل ذلك وأبعد منه لأحد الناس، وقيل كان الإسراء مرتين في البقعة فالأولى رجع من بيت المقدس وفي صبيحة أخبر قريبا بما وقع، والثانية أسري به إلى بيت المقدس ثم عرج به من ليك إلى السماء إلى آخر ما وقع، ولم يقع لقريش في ذلك اعتراض لأن ذلك عندئذ من جنس قوله إن الملك يأتيه من السماء في أسرع من طرفة عين، وكانوا يعتقدون استحالة ذلك مع قيام الحجة على صدق بالمعجزات الباهرة، لكنهم عاندوا في ذلك واستمروا على تكذيبه فيه، بخلاف إخباره أنه جاء بيت المقدس في ليلة واحدة ورجع، فإنهم صرحوا بتكذيبه فيه فظلموا منه نعمت بيت المقدس لمعرفتهم به وعلمهم بأنه ما كان رآه قبل ذلك فامتنعت استعلاء صدقه في ذلك بخلاف المعراج، ويؤيد وقوع المعراج عقب الإسراء في ليلة واحدة رواية ثابت عن أنس عند مسلم، فهي أوله «أُتيت بالبراق فركبت حتى أتيت بيت المقدس» فذكر القصة إلى أن قال «ثم عرج بنا إلى السماء الدنيا» وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن إسحاق «فلما فرغت مما كان في بيت المقدس أتني بالمعراج» فذكر الحديث، ووقع في أول حديث مالك بن صعصعة أن النبي ﷺ حدثهم عن ليلة أسري به فذكر الحديث، فهو وإن لم يذكر في الإسراء إلى بيت المقدس فقد أشار إليه وصرح به في روايته فهو المتمد. واحتج من زعم أن الإسراء وقع مفردا بما أخرجه البزار والطبراني وصححه البيهقي في «الدلائل» من حديث شداد بن أوس قال: «قلنا يا رسول الله كيف أسري بك؟» قال: «صليت صلاة العتمة بمكة فأتاني جبريل بلباية فذكر الحديث في مجيء بيت المقدس وما وقع له فيه، قال: «ثم انصرف بي، فمررتا بغير لقريش بمكان كذا» فذكره قال «ثم أتيت أصحامي قبيل الصبح بمكة» وفي حديث أم هانئ عند ابن إسحاق وأبي يعلى نحو ما في حديث أبي سعيد هذا، فإن ثبت هذا المعراج كان مناما على ظاهر رواية شريك عن أنس فيتظم من ذلك أن الإسراء وقع مرتين: مرة على انفراد مرة مضمونا إليه المعراج وكلاهما في البقعة، والمعراج وقع مرتين مرة في المنام على انفراده توطئة وتجهيذا، ومرة في البقعة مضمونا إلى الإسراء. وأما كونه قبل البعث فلا يثبت، ويأتي تأويل ما وقع في رواية شريك إن شاء الله تعالى. وجنح الإمام أبو شامة إلى وقوع المعراج مرارا، واستند إلى ما أخرجه البزار وسعيد بن منصور من طريق أبي عمران الجوني عن أنس رفعه قال «بينما أنا جالس إذ جاء جبريل فوكز بين كتي، فقمنا إلى شجرة فيها مثل وكري الطائر، فقصدت في أحدهما وقعد جبريل في الآخر، فارتفعت حتى سدت الحافقين» الحديث وفيه «فتفتح لي باب في السماء، ورأيت النور الأعظم، وإذا دونه حجاب زفر الدر والياقوت» فوجهه لا بأس بهم، إلا أن الدارقطني ذكر له عدة تقتضي إرساله، وعلى كل حال فهي قصة أخرى للظاهر أنها وقعت بالمدنية، ولا بد في وقوع أمثالها، وإنما المستبعد وقوع التعدد في قصة المعراج التي وقع فيها سؤاله عن كل شيء وسؤال أهل كل باب هل بعث إليه وفرض الصلوات الخمس وغير ذلك فإن تعدد ذلك في البقعة لا يتجه، فيعين رد بعض الروايات المختلفة إلى بعض أو الترجيح إلا أنه لا بد في جميع وقوع ذلك في المنام توطئة ثم وقوعه في البقعة على وفقه كما قدمت. ومن المستغرب قول ابن عبد السلام في تفسيره: كان الإسراء في النوم والبقعة، ووقع بمكة والمدنية. فإن كان يريد تخصيص المدينة بالنوم ويكون كلامه على طريق الكلف والنشر غير المرتب فيحتمل ويكون الإسراء الذي اتصل به المعراج وفرضت فيه الصلوات في البقعة بمكة والآخر في المنام بالمدنية، وينبغي أن يزداد في أن الإسراء في المنام تكرور في المدينة النبوية، وفي الصحيح حديث سمرة الطويل الماضي في الجنتار، وفي غيره حديث عبد الرحمن بن سمرة الطويل، وفي الصحيح حديث ابن عباس في روايات الأنبياء، وحديث ابن عمر في ذلك وغير ذلك، والله أعلم.

قوله: (سبحان) أصلها لنتزيه وتطلق في موضع التعجب، فعلى الأول المعنى تنزه الله عن أن يكون رسوله كذا، وعلى الثاني عجب الله عباده ما أنعم به على رسوله، ويحتمل أن يكون بمعنى الأمر أي سبحوا الذي أسرى.

قوله: (أسرى) مأخوذ من السري وهو سير الليل، تقول أسرى وسرى إذا سار ليلاً بمعنى، هذا قول الأكثر، وقال الحوفي: أسرى سار ليلاً، وسرى سار نهاراً، وقيل أسرى سار من أول الليل، وسرى سار من آخره وهذا أقرب. والمراد بقوله «أسرى أسرى» أي جعل البراق يسري به كما يقال أمضيت كذا أي جعلته يمضي، وحذف المفعول لدلالة السياق عليه ولأن المراد ذكر السري به لا ذكر النوبة، والمراد بقوله: «بعيد» محمد عليه الصلاة والسلام اتفاقاً والضمير لله تعالى والإضافة للشمس، وقوله «ليلاً» ظرف للإسراء وهو للتأكيد، وفائدته رفع توهم الجواز لأنه قد يطلق على سير النهار أيضاً، ويقال بل هو إشارة إلى أن ذلك وقع في بعض الليل لا في جميعه، والعرب تقول سري فلان ليلاً إذا سار بعضه، وسرى ليلة إذا سار جميعه، ولا يقال أسرى ليلاً إلا إذا وقع سريه في أثناء الليل، وإذا وقع في أوله يقال ألدج ومن هذا قوله تعالى في قصة موسى وبني إسرائيل «فأسر بعبادي ليلاً» [الأنعام: ٢٣] أي من وسط الليل.

قوله: (صحت جابر بن عبد الله) كذا في رواية الزهري عن أبي سلمة وخالفه عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة فقال «عن أبي هريرة» أخرجه مسلم، وهو عمول على أن أبي سلمة فيه شيعين لأن في رواية عبد الله بن الفضل زيادة ليست في رواية الزهري.

قوله: (ما كلمني) في رواية الكشي «كلمني» بزيادة مثناة وكلامها جائز، وقد وقع بيان ذلك في طرق أخرى: فروى البيهقي في «الدلائل» من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن أبي سلمة قال «افتتن أناس كثير يعني عقب الإسراء فجاء ناس إلى أبي بكر فذكروا له فقال: أشهد أنه صادق، فقالوا: وتصعد بأنه أي الشام في ليلة واحدة ثم رجع إلى مكة؟ قال نعم، إني أصدقه بأهد من ذلك، أصدقه بغير السماء قال فسمي بذلك الصديق» قال سمعت جابراً يقول فذكر الحديث، وفي حديث ابن عباس عند أحمد واليزار بإسناد حسن قال «قال رسول الله ﷺ: ما كان ليلة أسرى بي وأصبحت بمكة من بي عدو الله أجهل جوهل فقال: هل كان من شيء؟ قال رسول الله ﷺ: إني أسري بي الليلة إلى بيت المقدس، قال: ثم أصبحت بين أظهرنا؟ قال: نعم، قال فإن دعوت قومك أعتدتهم بذلك؟ قال: نعم. قال: يا معشر بني كعب بن لؤي. قال فانفضت إليه المجلس حتى جاؤوا إليهما فقال: حدثت قومك بما حدثني، فحدثتهم، قال فمن بين مصفوق ومن بين واضح يده على رأسه متعجباً، قالوا وتستطيع أن تتبت لنا المسجد» الحديث.

ووقع في غير هذه الرواية بيان ما رآه ليلة الإسراء، فمن ذلك ما وقع عند النسائي من رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل» الحديث وفيه «فركبت ومعي جبريل، فسرت فقال: أنزل فصل، فقلعت، فقال: أتندري أين صليت؟ صليت بطيبة وإليها المهاجرة» يعني بفتح الجيم، ووقع في حديث شدد بن أوس عن الزبزر والطبراني أنه «أول ما أسرى به سر بأرض ذات ثغر» فقال له جبريل أنزل فصل، أنزل فصل، قال: صليت يثرب؟ ثم قال في روايته ثم قال: أنزل فصل مثل الأول، قال: صليت بحد عسياء حيث كلم الله موسى ثم قال: أنزل فذكر مثله قال صليت ببيت لحم حيث ولد يسوع؟ وقال في رواية شدد بعد قوله يثرب «ثم مر بأرض يثراء فقال: أنزل فصل، قال: صليت ببلدين» وفيه أنه دخل المدينة من بابها اليماني فصلى في المسجد وفيه أنه مر في رجوعه بعير لقرش فسلم عليهم فقال بعضهم: هذا صوت محمد وفيه أنه أعلمهم بذلك وأن عيرهم تقدم في يوم كذا، فقدمت الظهر يقدمهم الجمل الذي وصفه، وزاد في رواية يزيد بن أبي مالك «ثم دخلت بيت المقدس، فجمع لي الأنبياء، فقدمني جبريل حتى أعتهم» وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم بن عتبة عن أنس عند البيهقي في «الدلائل» أنه مر بشي يدهو متعباً من الطريق، فقال له جبريل: سر، وأنه مر على حمور فقال: ما هذه؟ فقال سر، وأنه مر بجماحة فسلموا فقال له جبريل إردد عليهم وفي آخره فقال له: الذي دهك إليس، والمعجوز الدنيا، والذين سلموا إبراهيم وموسى وعيسى. وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني واليزار أنه مر بقوم يزرعون ويصعدون، كلما جسدوا عاد كما كان، قال جبريل: هؤلاء الذين تنازل رؤوسهم من الصلاة. ومر بقوم على عورتهم رفاع يسرحون قال: هؤلاء الذين تنازل رؤوسهم من الصلاة. ومر بقوم على عورتهم رفاع يسرحون كالأنعام، قال: هؤلاء الذين لا يؤدون الزكاة. ومر بقوم يأكلون لحماً نيئاً خيشاً ويدعون لحماً نضيجاً طيباً قال: هؤلاء الزناة. ومر ببرجل جمع حزمة حطب لا يستطيع حملها ثم هو يمشي إليها غيرها، قال: هذا الذي عنده الأمانة لا يؤذيها وهو يطلب أخرى. ومر بقوم تفرش الستمم وشغافهم، كلما قرضت عادت قال: هؤلاء خطباء الفتنة. ومر بشور عظيم يخرج من قفب صئير يريد أن يرجع فلا يستطيع، قال: هذا الرجل يتكلم بالكلمة فيندم فريد أن يردّها فلا يستطيع» وفي حديث أبي هريرة عند الزبزر والحاكم أنه صلى

٤٢ - باب المعراج

٣٨٨٧ - حَدَّثَنَا هُثَيْبُ بْنُ غَالِبٍ: حَدَّثَنَا هُثَامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْصُكَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَلَّتْهُمُ عَنْ لَيْلَةٍ أُسْرِيَ بِهِ: «يَتِمُّنَا أَنَا فِي الْخَطِيمِ، وَرَبَّنَا قَالَ لِي الْمَعْجُزُ: مُصْطَلِحًا، إِذْ أَتَانِي أَنْتُمْ قَدْ قُدُّ - فَأَنْ: وَسَيَعْبَهُ يَقُولُ: فَشَقَّ - مَا تَبَيَّنَ هَلِوَهُ إِلَى هَلِوِهِ - فَقُلْتُ لِلْمَعْجُزِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِي: مَا يَخْبِي بِهِ؟ قَالَ: مِنْ لَفْزَةِ نَحْوِهِ إِلَى شَيْئِهِ، وَسَيَعْبَهُ يَقُولُ: مِنْ فَصَحِي إِلَى شَيْئِهِ - فَاسْتَجَرْتُ قَلْبِي - ثُمَّ أَتَيْتُ بِطَسْتٍ مِنْ خَبْزٍ مَثْلُوبَةٍ إِنَّمَا، فَسَلَّ قَلْبِي، ثُمَّ خَشِيَ ثُمَّ أَعِيدَ.

ثُمَّ أَتَيْتُ بِدَبَابَةِ ذُو الْبُغْلِ وَفَوْقَ الْحِمَارِ أَتَيْتُ - فَقَالَ لَهُ الْمَعْجُزُ: هُوَ الْبُرْقُ يَا أَبَا حَزْمَةَ قَالَ أَنَسُ: نَعَمْ - يَضَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرَفِهِ، فَخَوَّلْتُ عَلَيْهِ، فَانْقَلَبَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ اللَّيْلِيَّ فَاسْتَفْتَحَ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَلَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ:

مَرْحَبًا بِهِ فَيَقِمُ الْمَجِيءُ جَاءَ فَتَفْتَحُ، فَلَمَّا خَلَعَتْ إِفَادًا لَهَا أَدَمَ، فَقَالَ: هَذَا أَبوكَ أَدَمَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْإِنِّ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ، قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَقِمُ الْمَجِيءُ جَاءَ فَتَفْتَحُ، فَلَمَّا خَلَعَتْ إِفَادًا يَحْيَى وَعِيسَى، وَهَمَّا ابْنَا الْعَالِيَةِ، قَالَ: هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا، فَسَلِّمْتُ فَرَدَّا، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْإِنِّ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِيَةِ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَقِمُ الْمَجِيءُ جَاءَ فَتَفْتَحُ، فَلَمَّا خَلَعَتْ إِفَادًا يُوسُفَ، قَالَ: هَذَا يُوسُفُ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْإِنِّ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَقِمُ الْمَجِيءُ جَاءَ فَتَفْتَحُ، فَلَمَّا خَلَعَتْ إِلَى إِدْرِيسَ، قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْإِنِّ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بِي، حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَقِمُ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَعَتْ إِفَادًا هَارُونَ، قَالَ: هَذَا هَارُونَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْإِنِّ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ السَّادِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَقِمُ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَعَتْ إِفَادًا مُوسَى، قَالَ: هَذَا مُوسَى، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْإِنِّ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَنِي، قِيلَ لِي: مَا يَكْبِتُكَ؟ قَالَ: إِنِّي لَأَنْ غَلَامًا بُعِثَ بِغَيْدِي يَدْخُلُ الْحَيَّةَ مِنْ أَثَرِهِ أَكْثَرَ مِنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أَثَرِي.

ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَقِمُ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا خَلَعَتْ إِفَادًا إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، قَالَ: فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ السَّلَامَ، قَالَ: مَرْحَبًا بِالْإِنِّ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ رَفَعْتُ إِلَيَّ مِيزَنَةَ الْمُنْتَهَى إِفَادًا بَقِيَّتْ بِعِلِّ لَدَى هَجَرَ، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفِيلَةِ، قَالَ: هَذِهِ مِيزَنَةُ الْمُنْتَهَى، وَإِذَا أَرْصَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: أَمَّا الْبَاطِنَانِ فَهَرَارِ فِي الْحَيَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّيْلُ وَالْفَرَاتُ.

ثُمَّ رَفَعْتُ لِي الْبَيْتَ الْمُعْمُورَ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، ثُمَّ أَيْبَسَ بِنَاءَهُ مِنْ خَمَرٍ وَإِنَاءَهُ مِنْ لَبَنٍ وَإِنَاءَهُ مِنْ عَسَلٍ، فَاعْتَذَرْتُ اللَّبَنَ فَقَالَ: هِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأَمْسُكُ.

ثُمَّ فَرَحْتُ عَلَى الصَّلَوَاتِ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَمَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمَا أَمِرتُ؟ قَالَ: أَمِرتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ. وَإِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَلْبَكَ، وَعَالَجْتُ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ أَحَدَ الْمُعَالِجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمْرِكَ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعْتُ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ يَطْلُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعْتُ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ يَطْلُ، فَرَجَعْتُ فَأَمِرتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ يَطْلُ، فَرَجَعْتُ فَأَمِرتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمِ أَمِرتُ؟ قُلْتُ: أَمِرتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي لَقَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَلْبَكَ وَعَالَجْتُ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ أَحَدَ الْمُعَالِجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمْرِكَ، قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَجَبْتُ، وَلَكِنِّي أَرْضَى وَأَسْلَمُ، قَالَ: فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٌ: أُمِّتُتْ قَرِيْبِي، وَخَفَّتْ عَنْ عِبَادِي. [راجع: ٣٧٠٧. أخرجه مسلم: ١٦٦٤]

٣٨٨٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا عُسْرُو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الزُّوْثَا أَلْفًا وَتِسْعًا إِلَّا قِيْلَةً لِلنَّاسِ﴾. قَالَ: هِيَ زُوْثَا عَيْنٍ، أَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَةٌ أُسْرِي بِهِيَ إِلَى بَيْتِ الْمُتَقَدِّسِ. قَالَ: ﴿وَالشَّجَرَةُ الْمُنْقُوْنَةُ فِي الْقُرْآنِ﴾. قَالَ: هِيَ شَجَرَةُ الزُّوْثَمِ. [المطهر: ٤٧١٦، ٤٧١٣].

قوله: (باب المراج) كذا للاكس، وللنسفي «قصة المراج» وهو بكر الميم وحكي ضمها من عرج بفتح الراء يخرج بضمها إذا صعد. وقد اختلف في وقت المراج قليل كان قبل المبعث، وهو شاذ إلا أن حل على أنه وقع حينئذ في المنام كما تقدم، وفصب الأكثر إلى أنه كان بعد المبعث. ثم اختلفوا قليل قبل الهجرة بسنة قاله ابن سعد وغيره وبه جزم النووي، ويبلغ ابن حزم فضل الإجماع فيه، وهو مرهون فبان في ذلك اختلافًا كثيرًا يزيد على عشرة أقوال، منها ما حكاه ابن الجوزي أنه كان قبلها بشمانية أشهر، وقيل بسنة أشهر وحكى هذا الثاني أبو الربيع بن سالم، وحكى ابن حزم مقتضى الذي قبله لأنه قال: كان في رجب سنة اثني عشرة من النبوة، وقيل بأحد عشر شهرًا جزم به إبراهيم الحاربي حيث قال: كان في ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة، ووجهه ابن المنير في شرح السيرة لابن عبد البر، وقيل قبل الهجرة بسنة وظهرن حكاية ابن عبد البر وقيل قبلها بسنة وثلاثة أشهر حكاه ابن فارس، وقيل بسنة وخمسة أشهر قاله السدي وأخرجه من طريقه الطبري والبيهقي، فعلى هذا كان في شوال، أو في رمضان على إلقاء الكسرين منه ومن ربيع الأول وبه جزم الواقدي، وعلى ظاهره ينطبق ما ذكره ابن قتيبة وحكاية ابن عبد البر أنه كان قبلها بشمانية عشر شهرًا، وعند ابن سعد عن ابن أبي سبرة أنه كان في رمضان قبل الهجرة بشمانية عشر شهرًا، وقيل كان في رجب حكاه ابن عبد البر وجزم به النووي في الروضة، وقيل قبل الهجرة بثلاث سنين حكاه ابن الأثير، وحكى حياض وتبمه القرطبي والنووي عن الزهري أنه كان قبل الهجرة بخمسين سنين ووجهه حياض ومن تبعه واحتج بأنه لا خلاف أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة إما بثلاث سنوات أو نحوها وإما بثلث سنين، ولا خلاف أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء. قلت: في جميع ما نفاه من خلاف نظر، أما أولاً فإن العسكري حكى أنها ماتت قبل الهجرة بسبع سنين وقيل بأربع، وعن ابن الأعرابي أنها ماتت عام الهجرة. وأما ثانياً فإن فرض الصلاة اختلف فيه قليل كان من أول البعثة وكان ركعتين بالفداء وركعتين بالعشي، وإلّا الذي فرض ليلة الإسراء الصلوات الخمس. وأما ثالثاً فقد تقدم في ترجمة خديجة في الكلام على حديث عائشة في بدء الحلق أن عائشة جازمت بأن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة، فالعمد أن مراد من قال بعد أن فرضت الصلاة ما فرض قبل الصلوات الخمس إن ثبت ذلك، ومراد عائشة بقولها ماتت قبل أن تفرض الصلاة أي الخمس، فيجمع بين القولين بذلك، ويلازم منه أنها ماتت قبل الإسراء. وأما رابعاً فني سنة موت خديجة اختلاف آخر، فحكي العسكري عن الزهري أنها ماتت لسبع مضي من البعثة، وظهره أن ذلك قبل الهجرة بست سنين، فرعه العسكري على قول من قال إن المدة بين البعثة والهجرة كانت عشرين.

قوله: (عن أنس) تقدم في أول بده الخلق من وجه آخر عن قتادة «حدثنا أنس».

قوله: (عن مالك بن صعصعة) أي ابن وهب بن عدي بن مالك الأنصاري من بني النجار، ماله في البخاري ولا في غيره سوى هذا الحديث، ولا يعرف روى عنه إلا أنس بن مالك.

قوله: (حدثه عن ليلة أسرى) كذا للأكثر وللكتشيبي «أسري به» وكذا للنسفي، وقوله «أسري به» صفة ليلة أي أسري به فيها.

قوله: (في الحطيم) وربما قال (الحجى) هو شك من تسمية كما بينه أحد عن عفان عن ممام ولفظه «بيناً أنا نائم في الحطيم»، وربما قال قتادة: «في الحجر»، والمراد بالحطيم هنا الحجر، وأبعد من قال المراد به ما بين الركن والمقام أو بين زمزم والحجر، وهو وإن كان مختلفاً في الحطيم هل هو الحجر أم لا كما تقدم قريباً في «باب بيان الكعبة» لكن المراد هنا بيان البقعة التي وقع ذلك فيها، ومعلوم أنها لم تعد لأن القصة متحدة لاتحاد خرجها، وقد تقدم في أول بده الخلق بلفظ «بيناً أنا عند البيت» وهو أصب ووقع في رواية الزهري عن أنس عن أبي هريرة «فرج سقف بيتي وأنا بمكة» وفي رواية الواقدي بأسناده أنه أسري به من شعب أبي طالب، وفي حديث أم هانئ عند الطبراني أنه بات في بيتها قال «فقدت من الليل فقال إن جبريل أتاني» والجيم بين هذه الأقوال أنه نام في بيت أم هانئ، وبينها عند شعب أبي طالب، فخرج سقف بيتها وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه فنزل منه الملك فأخرجه من البيت إلى المسجد فكان به مضطجماً وبه أثر النعاس، ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق. وقد وقع في مرسل الحسن عند ابن إسحاق أن جبريل أتاه فأخرجه إلى المسجد فأركبه البراق، وهو يؤيد هذا الجمع. وقيل الحكمة في نزوله عليه من السقف الإشارة إلى المبالغة في مفاجئته بذلك، والنتيجة على أن المراد منه أن يهرج به إلى جهة العلو.

قوله: (من ذهب) خص الطست لكونه أشهر آلات الفصل حرفاً، والذهب لكونه أعلى أنواع الأواني الحسية وأصفاها، ولأن فيه خواص ليست لغيره ويظهر لها هنا مناسبات: منها أنه من أواني الجنة ومنها أنه لا تأكله النار ولا التراب ولا يفسده الصدأ، ومنها أنه أثقل الجواهر فتاسب ثقل الوحي. وقال السهيلي وغيره: إن نظر إلى لفظ الذهب نسب من جهة إذهاب الرجز عنه، وكونه وقع عند الحساب إلى ربه، وإن نظر معناه فلو ضامته ونفاه وصفاته وظلوه وروبوته، والوحي ثقيل قال الله تعالى «إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً»، ومن قلقت موازينه فاولئك هم المفلحون «ولأنه أجز الأشياء من هذه الدنيا، والقول هو الكتاب العزيز، ولعل ذلك قيل إن يجرم استعمال الذهب في هذه الشريعة ولا يكلني إن يقال إن المستعمل له كان من يجرم عليه ذلك من الملائكة لأنه لو كان قد حرم عليه استعماله لئنه أن يستعمله غيره في أمر يتعلق بينه المكرم. ويمكن أن يقال إن تحريم استعماله مخصوص بأحوال الدنيا، وما وقع في تلك الليلة كان الغالب أنه من أحوال الغيب فيلحق بإحكام الآخرة.

قوله: (مملوءة) كذا بالتأنيث، وتقدم في أول الصلاة البحث فيه.

قوله: (إيماناً) زاد في بده الخلق «وحكمة» وهما بالنصب على التمييز، قال النووي: معناه أن الطست كان فيها شيء يحصل به زيادة في كمال الإيمان وكمال الحكمة وهذا الملاءم يحصل أنه يكون على حقيقته، وتجهيد المعاني جائز كما جاء أن سورة البقرة نجي يوم القيامة كانتها ظلمة، ولمرت في صورة كبش، وكذلك وزن الأعمال وغير ذلك من أحوال الغيب. وقال البيضاوي: لعل ذلك من باب التشبيل، إذ تمثيل المعاني قد وقع كثيراً كما مثلت له الجنة والنار في عرض الحائط، وفائدته كشف المعنوي المحسوس. وقال ابن أبي جرة: فيه أن الحكمة ليس بعد الإيمان أجل منها. ولذلك قرنت معه، ويؤيده قوله تعالى «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً» وأصح ما قيل في الحكمة أنها وضع الشيء في محله، أو الفهم في كتاب الله، فعلى التفسير الثاني قد توجد الحكمة دون الإيمان وقد لا توجد، وعلى الأول قد يتزامن لأن الإيمان يدل على الحكمة.

قوله: (فلسل قلبي) في رواية مسلم «فاستخرج قلبي ففلسل بماء زمزم» وفيه فضيلة ماء زمزم على جميع المياه، قال ابن أبي جرة: وإما ما يفسل بماء الجنة لما اجتمع في ماء زمزم من كون أصل ماها من الجنة ثم استقر في الأرض فأريد بذلك بقاء بركة النبي ﷺ في الأرض. وقال السهيلي: ما كانت زمزم هزمة جبريل روح القدس لأم إسماعيل جد النبي ﷺ ناسب أن يفسل بمائها عند دخول حضرة القدس ومناجاته ومن المناسبات المستعملة قول بعضهم: إن الطست يناسب «طس تلك آيات القرآن».

قوله: (لم حشني لم أعهد) زاد في رواية مسلم مكانه «ثم حشني إيماناً وحكمة» وفي رواية شريك «فحشني به صدره ولغائده» بلام وفيه معجزة أي عروق حلقه، وقد اشتملت هذه القصة من غرور القادة على ما يلهي سامعه فضلاً عن شاهده، فقد جرت العادة بأن من شق بطنه وأخرج قلبه يموت لا محالة، ومع ذلك فلم يؤثر فيه ذلك ضرراً ولا وجعاً فضلاً عن غير ذلك. قال ابن أبي جرة: الحكمة في شق قلبه مع القدرة على أن يتلقى إيماناً وحكمة بغير شق الزيادة في قوة البقية، لأنه أعطي ببروة شق بطنه وعدم تأثره بذلك ما آمن معه من جميع المخاوف العادية، فلذلك كان أشجع الناس وأعلامهم حالاً ومقالةً، ولذلك وصف بقوله تعالى «ما زان البحر وما طفي» [الأنجب: ١٧] واختلاف هل كان شق صدره وغسله خصاً به أو وقع لغره من الأنبياء؟ وقد وقع عند الطبراني في قصة تايوت بني إسرائيل أنه كان فيه الطست التي يفسل فيها قلوب الأنبياء، وهذا بشر بالمشاركة، وسبباً نظير هذا البحث في ركوب البراق.

قوله: (لم أتيه بلابة) قيل الحكمة في الإسراء به راجباً مع القدرة على طي الأرض له إشارة إلى أن ذلك وقع تائباً له بالعادة في مقام خرق العادة، لأن العادة جرت

قوله: (عن أنس) تقدم في أول بده الخلق من وجه آخر عن قتادة «حدثنا أنس».

قوله: (عن مالك بن صعصعة) أي ابن وهب بن عدي بن مالك الأنصاري من بني النجار، ماله في البخاري ولا في غيره سوى هذا الحديث، ولا يعرف روى عنه إلا أنس بن مالك.

قوله: (حدثه عن ليلة أسرى) كذا للأكثر وللكتشيبي «أسري به» وكذا للنسفي، وقوله «أسري به» صفة ليلة أي أسري به فيها.

قوله: (في الحطيم) وربما قال (الحجى) هو شك من تسمية كما بينه أحد عن عفان عن ممام ولفظه «بيناً أنا نائم في الحطيم»، وربما قال قتادة: «في الحجر»، والمراد بالحطيم هنا الحجر، وأبعد من قال المراد به ما بين الركن والمقام أو بين زمزم والحجر، وهو وإن كان مختلفاً في الحطيم هل هو الحجر أم لا كما تقدم قريباً في «باب بيان الكعبة» لكن المراد هنا بيان البقعة التي وقع ذلك فيها، ومعلوم أنها لم تعد لأن القصة متحدة لاتحاد خرجها، وقد تقدم في أول بده الخلق بلفظ «بيناً أنا عند البيت» وهو أصب ووقع في رواية الزهري عن أنس عن أبي هريرة «فرج سقف بيتي وأنا بمكة» وفي رواية الواقدي بأسناده أنه أسري به من شعب أبي طالب، وفي حديث أم هانئ عند الطبراني أنه بات في بيتها قال «فقدت من الليل فقال إن جبريل أتاني» والجيم بين هذه الأقوال أنه نام في بيت أم هانئ، وبينها عند شعب أبي طالب، فخرج سقف بيتها وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه فنزل منه الملك فأخرجه من البيت إلى المسجد فكان به مضطجماً وبه أثر النعاس، ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق. وقد وقع في مرسل الحسن عند ابن إسحاق أن جبريل أتاه فأخرجه إلى المسجد فأركبه البراق، وهو يؤيد هذا الجمع. وقيل الحكمة في نزوله عليه من السقف الإشارة إلى المبالغة في مفاجئته بذلك، والنتيجة على أن المراد منه أن يهرج به إلى جهة العلو.

قوله: (من ذهب) خص الطست لكونه أشهر آلات الفصل حرفاً، والذهب لكونه أعلى أنواع الأواني الحسية وأصفاها، ولأن فيه خواص ليست لغيره ويظهر لها هنا مناسبات: منها أنه من أواني الجنة ومنها أنه لا تأكله النار ولا التراب ولا يفسده الصدأ، ومنها أنه أثقل الجواهر فتاسب ثقل الوحي. وقال السهيلي وغيره: إن نظر إلى لفظ الذهب نسب من جهة إذهاب الرجز عنه، وكونه وقع عند الحساب إلى ربه، وإن نظر معناه فلو ضامته ونفاه وصفاته وظلوه وروبوته، والوحي ثقيل قال الله تعالى «إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً»، ومن قلقت موازينه فاولئك هم المفلحون «ولأنه أجز الأشياء من هذه الدنيا، والقول هو الكتاب العزيز، ولعل ذلك قيل إن يجرم استعمال الذهب في هذه الشريعة ولا يكلني إن يقال إن المستعمل له كان من يجرم عليه ذلك من الملائكة لأنه لو كان قد حرم عليه استعماله لئنه أن يستعمله غيره في أمر يتعلق بينه المكرم. ويمكن أن يقال إن تحريم استعماله مخصوص بأحوال الدنيا، وما وقع في تلك الليلة كان الغالب أنه من أحوال الغيب فيلحق بإحكام الآخرة.

قوله: (مملوءة) كذا بالتأنيث، وتقدم في أول الصلاة البحث فيه.

قوله: (إيماناً) زاد في بده الخلق «وحكمة» وهما بالنصب على التمييز، قال النووي: معناه أن الطست كان فيها شيء يحصل به زيادة في كمال الإيمان وكمال الحكمة وهذا الملاءم يحصل أنه يكون على حقيقته، وتجهيد المعاني جائز كما جاء أن سورة البقرة نجي يوم القيامة كانتها ظلمة، ولمرت في صورة كبش، وكذلك وزن الأعمال وغير ذلك من أحوال الغيب. وقال البيضاوي: لعل ذلك من باب التشبيل، إذ تمثيل المعاني قد وقع كثيراً كما مثلت له الجنة والنار في عرض الحائط، وفائدته كشف المعنوي المحسوس. وقال ابن أبي جرة: فيه أن الحكمة ليس بعد الإيمان أجل منها. ولذلك قرنت معه، ويؤيده قوله تعالى «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً» وأصح ما قيل في الحكمة أنها وضع الشيء في محله، أو الفهم في كتاب الله، فعلى التفسير الثاني قد توجد الحكمة دون الإيمان وقد لا توجد، وعلى الأول قد يتزامن لأن الإيمان يدل على الحكمة.

قوله: (مضطجعاً) زاد في بده الخلق «بين النائم واليقظان» وهو محمول على ابتداء الحال، ثم لما خرج به إلى باب المسجد فأركبه البراق استمر في بقعته، وأما ما وقع في رواية شريك الآية في التوحيد في آخر الحديث «فلما استيقظ» فإن قلنا بالتعدد فلا إشكال، وإلا حل على أن المراد باستيقظ اقتض، أي أنه افتاق ما كان فيه من شغل البال بمشاهدة للكوكب ورجع إلى العالم الدنيوي. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: لو قال «إنه كان مضطجاً» لأعبر بالخلق، لأن قلبه في النوم واليقظة سواء، ومبني أيضاً لم يكن النوم فمكن منها، لكنه جرى «الصدق في الإخبار بالواقع، فيؤخذ منه أنه لا يعمل من حقيقة اللفظ للمجاز إلا لضرورة.

قوله: (إذ أتاني آت) هو جبريل كما تقدم، ووقع في بده الخلق بلفظ «وذكر بين الرجلين» وهو مختصر، وقد أوضحته رواية مسلم من طريق سعيد عن قتادة بلفظ «إذ سمعت قائل يقول أحد الثلاثة بين الرجلين، فأتيت فاطمات بي» وتقدم في أول الصلاة أن المراد بالرجلين هزمة وجعفر وأبو النبي ﷺ كان ناعماً بينهما، واستفاد منه ما كان فيه من التواضع وحسن الخلق، وفيه جواز نوم جماعة في موضع واحد وثبت من طرق أخرى أنه يشترط أن لا يجتمعا في لحاف واحد.

قوله: (فقد بالقال والدال الثقيلة) قال وسمعه يقول فشق (القاتل قتادة والمقول عن أنس، وأحد «قال قتادة: وربما سمعت أنساً يقول فشق».

قوله: (فقلت للجوارود) لآ من نسب من الرواة، ولعله ابن أبي سبرة البصري صاحب أنس، فقد أخرج له أبو داود من روايته عن أنس حديثاً غير هذا.

قوله: (من لفوف) بضم المثلثة وسكون المعجمة، وهي للموضع المنخفض الذي بين الترقوتين.

قوله: (إلى شعرته) بكسر المعجمة أي شعر العانة، وفي رواية مسلم «إلى أسفل بطه» وفي بده الخلق «من النحر إلى مرق بطه» وتقدم ضبطه في أوائل الصلاة.

قوله: (من قصه) بفتح القاف وتشديد المهملة أي رأس صدره.

قوله: (إلى شعرته) ذكر الكرماني أنه وقع «إلى نته» بضم المثلثة وتشديد النون ما بين السرة والعانة، وقد استكثر بعضهم وقوع شق الصدر ليلة الإسراء وقال: إنما كان ذلك وهو صغير في بني سعد ولا إنكار في ذلك، فقد تولدت الروايات به. وثبت شق الصدر أيضاً عند البعثة كما أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» ولكل منها حكمة، فالأول وقع فيه من الزيادة كما عند مسلم من حديث أنس «فاخرج علقه فقال: هذا حظ الشيطان منك» وكان هذا في زمن الطولية فنشأ على أكمل الأحوال من المعصية من الشيطان، ثم وقع شق الصدر عند البعثة زيادة في إكرامه ليناقى ما يوحى إليه بقلب قوي

بأن الملك إذا استدعى من يختص به يبعث إليه بما يركبه.

قوله: (دون البهل وفوق الحصار أبيض) كنا ذكر باعتبار كونه مركباً أو بالظفر للفظ البراق، والحكمة لكونه بهذه الصفة الإشارة إلى أن الركوب كان في سلم وأمن لا في حرب وخوف، أو لإظهار المعجزة بوقوع الإسراع الشديد بداية لا توصف بذلك في العادة.

قوله: (فقال له الجارود: هو البراق يا أبا حمزة؟ قال أنس: نعم) هذا يوضح أن الذي وقع في رواية بدء الخلق بلفظ دون البهل وفوق الحصار البراق، أي هو البراق وقع بالمعنى لأن أنس لم يتلفظ بلفظ البراق في رواية قتادة.

قوله: (يضع خطوه) يفتح المعجزة أول مرة الواحدة، ويضعها الفعلة.

قوله: (عند أقصى طرفه) يسكون الراء وبالفاء أي نظره، أي يضع رجله عند متبته ما يرى بصره، وفي حديث ابن مسعود عند أبي يعلى واليزار: «إذا أتى على جبل ارتفعت رجلاه وإذا هبط ارتفعت يده» وفي رواية لابن سعد عن الواقدي بأسانيده «له جناحان» ولم أرهما لغريب، وعند الثعلبي يستند ضعيف عن ابن عباس في صفة البراق «ما خد كخد الإنسان وعرف كالفرس وقوائم كالإبل وأظلاف وذئب كالغفر، وكان صدره ياقوته حمر» قيل ويؤخذ من ترك تسمية سير البراق طيرناً أن الله إذا أكرم عبداً بتسهيل الطريق له حتى قطع المسافة الطويلة في الزمن اليسير أن لا يخرج بذلك عن اسم السفر وتجري عليه أحكامه. والبراق بضم الموحدة وتخفيف الراء مشتق من البرق، فقد جاء في لونه أنه أبيض، أو من البرق لأنه وصفه بسرعة السير، أو من قوله شاة برقاه إذا كان خلال صفرها الأبيض طاقات سود، ولا يتأخره وصفه في الحديث بأن البراق أبيض لأن البراق من الغنم معدودة في البياض انتهى. ويحتمل أن لا يكون مشتقاً، قال ابن أبي جرة: خص البراق بذلك إشارة إلى الاختصاص به لأنه لم ينقل أن أحداً ملكه، بخلاف غير جنسه من الدواب. قال: والقدرة كانت صالحة لأن يصعد بنفسه من غير براق، ولكن ركوب البراق كان زياده في تشريفه لأنه لو صعد بنفسه لكان في صورة ماش، والراكب أحر من الماشي.

قوله: (حملت عليه) في رواية لأبي سعيد في «شرف المصطفى» «فكان الذي أمسك بركابه جبريل، ويزام البراق ميكائيل» وفي رواية معمر عن قتادة عن أنس «أن رسول الله ﷺ ليله أسري به أنبي بالبراق مسجراً ملجماً فاستصعب عليه، فقال له جبريل: ما حملك على هذا؟ فوالله ما ركبت خلق قط أكرم على الله منه، قال فارفض عرقاً» أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب، وصححه ابن حبان. وذكر ابن إسحاق عن قتادة «أنه لما شمس وضع جبريل يده على معرفته فقال: أما تستحي؟» فذكر نحوه مرسلًا لم يذكر أنسًا. وفي رواية وثيمة عن ابن إسحاق «فارتفعت حتى لصقت بالأرض فاستوت عليها» وللنسائي وابن مردويه من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس نحوه موصولاً وزاد «وكانت تسخر للأنبياء قبله» ونحوه في حديث أبي سعيد عند ابن إسحاق، وفيه دلالة على أن البراق كان معداً لركوب الأنبياء، خلافاً لما نفي ذلك كابن دحية وأول قول جبريل «فما ركبت أكرم على الله منه» أي ما ركبت أحد قط فكيف يركب أكرم منه، وقد جزم السهيلي أن البراق إنما استصعب عليه لبعد عهده بركوب الأنبياء قبله، قال النووي قال الزبيدي في «مختصر المعني» «وتبعه صاحب «التحرير»: كان الأنبياء يركبون البراق، قال وهذا يحتاج إلى نقل صحيح. قلت: قد ذكرت النقل بذلك، ويؤيده ظاهر قوله «فريطه بالخلقة التي تربط بها الأنبياء» ووقع في «المبتدأ لابن إسحاق» من رواية وثيمة في ذكر الإسراء «فاستصعبت البراق، وكانت الأنبياء تربكها قبلي وكانت بعيدة العهد بركوبهم لم تكن ركب في الفترة» وفي «مغازي ابن عائذ» من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال: «البراق هي الدابة التي كان يزور إبراهيم عليها إسماعيل» وفي الطبراني من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه «أن جبريل أتى النبي ﷺ بالبراق فحمله بين يديه» وعند أبي يعلى والحاكم من حديث ابن مسعود رفعه «أتيت بالبراق فركبت خلف جبريل» وفي حديث حذيفة عند الترمذي والنسائي «فما زايلا ظهر البراق» وفي «كتاب مكة» للفراهي والأزرقي «أن إبراهيم كان يمشي على البراق» وفي أوائل الروض للسيهلي «أن إبراهيم حل هاجر على البراق لما صار إلى مكة بها وولدها» فهذه آثار يشد بعضها بعضاً.

وجاءت آثار أخرى تشهد لذلك لم أر الإشارة إليها. ومن الأخبار الواهية في صفة البراق ما ذكره المارودي عن مقاتل وأورده القرطبي في «التذكرة» ومن قبله الثعلبي من طريق ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: الموت والحياة جسمان فالمرت كيش لا يجد ريمه شيء. إلا مات، والحياة فرس يلقاه أنش، وهي التي كان جبريل

والأنبياء يركبونها لا يمر شيء ولا يجد ريمها شيء إلا حيي. ومنها أن البراق لما عاتبه جبريل قال له معتزاً: إنه مس الصفراء اليوم، وإن الصفراء صنم من ذهب كان عند الكعبة، وإن النبي ﷺ مر به فقال: تباً لمن يعبدك من دون الله، وإنه نهي زيد بن حارثة أن يحسه بعد ذلك وكسره يوم فتح مكة. قال ابن المنير: إنما استصعب البراق تيمناً وزهواً بركوب النبي ﷺ عليه، وأراد جبريل استلطافه لذلك فجعل وارفض عرقاً من ذلك. وقريب من ذلك رجعة الجبل به حتى قال له: «أتيت فلقاً عليك نبي وصديق وشهيد» فأنها هزة الطرب لا هزة الغضب. ووقع في حديث حذيفة عند أحمد قال: «أتى رسول الله ﷺ بالبراق فلم يزل يظهره هو وجبريل حتى انتهيا إلى بيت المقدس» فهذا لم يستند حذيفة عن النبي ﷺ فيحتمل أنه قال عن اجتراحه ويحتمل أن يكون قوله هو وجبريل يتعلق بمرافقة في السير لا في الركوب، قال ابن دحية وغيره: معناه وجبريل قائد أو سائق أو دليل، قال وإما جزمنا بذلك لأن قصة المعراج كانت كرامة للنبي ﷺ فلا مدخل لغيره فيها. قلت: ويرد التأويل المذكور أن في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود أن جبريل حله على البراق رديفاً له، وفي رواية الحارث في مسنده أتى بالبراق فركب خلف جبريل فسار بهما، فهذا صريح في ركوبه معه فأنه أعلم. وأيضاً فإن ظاهره أن المعراج وقع للنبي ﷺ على ظهر البراق إلى أن صعد السماوات كلها ووصل إلى ما وصل ورجع وهو على حاله، وفيه نظر لما سأذكره، ولعل حذيفة إنما أشار إلى ما وقع في ليلة الإسراء المجردة التي لم يقع فيها معراج على ما تقدم من تقرير وقوع الإسراء مرتين.

قوله: (فانطلق بي جبريل) في رواية بدء الخلق «فانطلقت مع جبريل» ولا مغايرة بينهما، بخلاف ما غا إلى بعضهم من أن رواية بدء الخلق تشعر بأنه ما احتاج إلى جبريل في العروج، بل كانا معاً بمزلة واحدة، لكن معظم الروايات جاء اللفظ الأول، وفي حديث أبي ذر في أول الصلاة «ثم أخذ بيدي فرج بي» والذي يظهر أن جبريل في تلك الحالة كان دليلاً له فيما قصد له فلذلك جاء سياق الكلام يشعر بذلك.

قوله: (حيي أتى السماء الدنيا) ظاهره أنه استمر على البراق حتى عرج إلى السماء، وهو متفنى كلام ابن أبي جرة المذكور قريباً، وتحسك به أيضاً من زعم أن المعراج كان في ليلة غير ليلة الإسراء إلى بيت المقدس، فاما العروج ففي غير هذه الرواية من الأخبار أنه لم يكن على البراق بل رقي المعراج، وهو السلم كما وقع مصرحاً به في حديث أبي سعيد عن ابن إسحاق والبيهقي في «الدلائل» ولفظه «فلذا أتا بداية كالغفل مضطرب الأذنين يقال له البراق، وكانت الأنبياء تربكه قبلي، فركبه» فذكر الحديث قال: «ثم دخلت أنا وجبريل بيت المقدس فصليت، ثم أتيت بالمعراج» وفي رواية ابن إسحاق «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا فرغت عما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج فلم أر قط شيئاً أحسن منه، وهو الذي يمد إليه الميث حينئذ حينئذ، فاصعدني مصاحبي فيه حتى انتهى بي إلى باب من أبواب السماء» الحديث. وفي رواية كعب «فوضعت له مرقاة من فضة وقرقعة من ذهب حتى عرج هو وجبريل» وفي رواية لأبي سعيد في شرف المصطفى أنه «أتى بالمعراج من جنة الفردوس وأنه منضد بالؤلؤل وعن يمينه ملائكة وعن يساره ملائكة» وأما المحتج بالتعدد فلا حجة له لاحتمال أن يكون التصوير في ذلك الإسراء من الراوي، وقد حفظه ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال: «أتيت بالبراق فوضعه المسجد فصليت فيه ركعتين، ثم خرجت فجاءني جبريل يئاهين فذكر القصص قال ثم، عرج بي إلى السماء» وحديث أبي سعيد دال على الاتحاد وقد تقدم شيء من هذا البحث في أول الصلاة، وقوله في رواية ثابت فريطه بالخلقة، أنكره حذيفة، فروى أحمد والترمذي من حديث حذيفة قال: «نخسوا أنه رطبه، أخاف أن يفر منه وقد سخره له عالم الغيب والشهادة» قال أبي اليعقب: المثلث مقدم على الثاني، يعني من أتت ريط البراق والصلاة في بيت المقدس معه زيادة علم على نفي ذلك، فهو أولى بالقبول. ووقع في رواية بريدة عند الزوار «لما كان ليلة أسري به فأتى جبريل الصخرة التي ببيت المقدس فوضع إصبعه فيها فخرقها فشد بها البراق» ونحوه للترمذي، وأنكر حذيفة أيضاً في هذا الحديث أنه ﷺ صلى في بيت المقدس، وأحجج بأنه لو صلى فيه لكتب عليكم الصلاة فيه كما كتب عليكم الصلاة في البيت المتين، والجواب عنه منع التلازم في الصلاة إن كان أراد بقوله: «كتب عليكم» القرض وإن أراد التشريع فنلتزمه، وقد شرع النبي ﷺ الصلاة في بيت المقدس فقرنه بالمسجد الحرام ومسجده في ثند الرجال، وذكر فضيلة الصلاة فيه في غير ما حديث، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي «حتى أتيت بيت المقدس فاوثقت دابتي بالخلقة التي كانت الأنبياء تربط بها وفيه دخلت أنا وجبريل بيت المقدس فصلى كل واحد منا ركعتين» وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه نحوه وزاد

التي لله سيأتي في التوحيد بيان الحكمة في خصوص منازل الأنبياء من السماء.

قوله: (ثم بعد بي حتى أتى السماء الثالثة) وفيه «فإذا جئى وعيسى وهما ابنا خالة» قال النووي قال ابن السكيت: يقال يقال ابنا خالة ولا يقال ابنا عمه، ويقال ابنا حم ولا يقال ابنا خال أمه ولم يبين سبب ذلك، والسبب فيه أن ابني الخالة كل كل منهما خالة الآخر لزوماً بخلاف ابني العمّة، وقد توافقت هذه الرواية مع رواية ثابت عن أنس عند مسلم أن في الأولى آدم وفي الثانية عيسى وعيسى، وفي الثالثة يوسف، وفي الرابعة إدريس، وفي الخامسة هارون، وفي السادسة موسى، وفي السابعة إبراهيم وخالف ذلك الزهري في روايته عن أنس عن أبي ذر أنه لم يثبت أسماءهم وقال فيه: «ولإبراهيم في السماء السادسة» ووقع في رواية شريك عن أنس أن إدريس في الثالثة، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة، وسبب ذلك أنه لم يثبت منازلهم أيضاً كما صرح به الزهري، ورواية من ضبط أبى ولاسيما مع اتفاق قتادة وثابت وقد وافقهما يزيد بن أبي مالك عن أنس، إلا أنه خالف في إدريس وهارون فقال هارون في الرابعة، وإدريس في الخامسة: ووافقهم أبو سعيد إلا أن في رواية يوسف في الثانية، وعيسى وعيسى في الثالثة، والأول أثبت. وقد استشكل رؤية الأنبياء في السموات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض، ولوجب بأن أرواحهم تشكلت بصور أجسادهم أو أحضرت أجسادهم للملافة النبي ﷺ تلك الليلة تشريفاً له وتكريماً، ويؤيده حديث عبد الرحمن بن هاشم عن أنس فيه فويث له آدم فمن دونه من الأنبياء فافهم، وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله.

قوله: (فلما خلصت إلفا يوسف) زاد مسلم في رواية ثابت عن أنس «فإذا هو قد أطي شطر الحسن» وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي وأبي هريرة عند ابن عاتق والطبراني «فإذا أتى برجل أحسن ما خلق الله، قد فضل الناس بالحسن كالقمر ليلة البدر على سائر الكواكب» وهذا ظاهره أن يوسف عليه السلام كان أحسن من جميع الناس، لكن روى الترمذي من حديث أنس ما يثبت الله نبياً إلا حسن الوجه حسن الصوت وكان نبيكم أحسنهم وجهاً وأحسنهم صوتاً فعلى هذا فيحمل حديث المصراع على أن المراد غير النبي ﷺ، ويؤيده قول من قال: إن المكمل لا يدخل في عموم خطابه، وأما حديث الباب فقد حله ابن المنير على أن المراد أن يوسف أطي شطر الحسن الذي أوتيته نينا لله، والله أعلم. وقد اختلف في الحكمة في اختصاص كل منهم بالسما الذي نشأ بها، فقليل يظهر تفاضلهم في الدرجات، قيل: مناسبة تتعلق بالحكمة في الاقتصاد على هؤلاء دون غيرهم من الأنبياء، فقليل أمروا بملاقاته فمنهم من أدركه في أول وهلة ومنهم من تأخر فلقق ومنه من فات، وهذا زيف السبيلي فأصاب، وقيل: الحكمة في الاقتصاد على هؤلاء المذكورين للإشارة إلى ما سيقع له مع قومه من نظير ما وقع لكل منهم، فاما آدم فوقع التتبع ما وقع له من الخروج من الجنة إلى الأرض بما سيقع للنبي ﷺ من الهجرة إلى المدينة، والجامع بينهما ما حل لكل منهما من الشدة وكرامة فراق ما آتاه من الوطن، ثم كان ما حل منهما أن يرجع إلى موطن الذي أخرج منه، وعيسى وعيسى على ما وقع له من أول الهجرة من عبادة اليهود ومجادبهم على البني عليه وإرادتهم وصول السوء إليه، ويوسف على ما وقع له من إخوته من قريش في نصبه الحرب له وإرادتهم هلاكه وكانت العاقبة له، وقد أشار إلى ذلك بقوله لقرئش يوم الفتح «أقول كما قال يوسف: لا تشرب عليكم» وإدريس على رفيع منزله عند الله، وهارون على أن قومه رجعوا إلى محبة بعد أن آذوه، وعيسى على ما وقع له من معالجة قومه وقد أشار إلى ذلك بقوله: «لقد أودى موسى بأكثر من هذا فصير» وإبراهيم في استناده إلى البيت المعمور بما غنم له ﷺ في آخر عمره من إقامة منسك الحج وتعظيم البيت، وهذه مناسبات لطيفة أبدعها السبيلي فأودعها متقنة ملخصة. وقد زاد ابن المنير في ذلك أشياء أضربت عنها إذ أكثرها في المفاصلة بين الأنبياء والإشارة في هذا المقام عني أدنى من تطويل العبارة. وذكر في مناسبة لقائه إبراهيم في السماء السادسة منى لطيفاً زائداً، وهو ما اتفق له ﷺ من دخول مكة في السنة السادسة وطوافه بالبيت، ولم يتفق له الوصول إلى مكة بعد الهجرة قبل هذه، بل قصداً في السنة السادسة فصدروا عن ذلك كما تقدم بسطه في كتاب «الشروط» قال ابن أبي جرة: الحكمة في كون آدم في السماء الدنيا لأنه أول الأنبياء وأول الآباء وهو أصل فكان أولاً في الأولى، ولأجل تأتيس النبوة بالآبوة، وعيسى في الثانية لأنه أقرب الأنبياء عهداً من محمد، ويوسف لأن أمه محمد تدخل الجنة على صورته، وإدريس في الرابعة لقوله: «ورفعناه مكاناً» [مریم: ٥٧] والرابعة من السبع وسط معتدل، وهارون لقربه من أخيه موسى، وموسى أرفع منه لفضل كلام الله، وإبراهيم لأنه الأب الأخير فناسب أن يتبعه للنبي ﷺ بقلبي أنس لترجيحه بعده إلى عام آخر، وأيضاً فممتازة الخليل تقتضي أن تكون أرفع المنازل وممتازة الحبيب أرفع من منزلته، فلذلك ارتفع النبي ﷺ عن منزلة إبراهيم إلى قاب قوسين أو أدنى.

ثم دخلت المسجد فعرفت النبيين من بين قائم وراكع وساجد، ثم أقيمت الصلاة فاجتمعهم، وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم «فلم ألبث إلا يسيراً حتى اجتمع ناس كثير، ثم أذن مؤذن فأقيمت الصلاة فقمنا صفواً ننظر من يؤمننا، فأخذ بيدي جبريل فتقدمي فصليت بهم» وفي حديث ابن مسعود عند مسلم «وحات الصلاة فاجتمعهم» وفي حديث ابن عباس عند أحد «فلما أتى النبي ﷺ المسجد الأقصى قام يصلي، فإذا النبيون أجمعون يصلون معه» وفي حديث عمر عند أحد أيضاً أنه «لما دخل بيت المقدس قال: أصلي حيث صلى رسول الله ﷺ فتقدم إلى القبلة فصلى» وقد تقدم شيء من ذلك في الباب الذي قبله، قال عياض يحتمل أن يكون صلى بالأنبياء جميعاً في بيت المقدس، ثم بعد منهم إلى السموات من ذكر أنه ﷺ رآه، ويحتمل أن تكون صلاته بهم بعد أن هبط من السماء فخطبوا أيضاً. وقال غيره: رويته لإمام في السماء محمولة على رؤية أرواحهم إلا عيسى لما ثبت أنه رفع بجسده، وقد قيل في إدريس أيضاً ذلك، وأما الذين صلوا معه في بيت المقدس فيحتمل الأرواح خاصة، ويحتمل الأجساد بلأرواحها، والأظهر أن صلاته بهم في بيت المقدس كان قبل المروج، والله أعلم.

قوله: (السماء الدنيا) في حديث أبي سعيد في ذكر الأنبياء عند البيهقي «إلى باب من أبواب السماء يقال له باب الخفظة، وعليه ملك يقال له إسمايل ونحت به اثنا عشر ألف ملك».

قوله: (فاستفتح) تقدم القول فيه في أول الصلاة وإن قولهم «ورسل إليه» أي للمروج، وليس المراد أصل البيت لأن ذلك كان قد اشتهر في الملكوت الأعلى، وقيل: سألوا تعجباً من نعمة الله عليه بذلك أو استبشاراً به، وقد علموا أن بشراً لا يترقى هذا الترقى إلا بإذن الله تعالى، وأن جبريل لا يصعد بغير أمر من رسل إليه. وقوله: «من معك» يشعر بأنهم أحسوا معه برفيق ولا لكان السؤال بلفظ «أعني أحد» وذلك الإحساس إما بمشاهدة لكون السماء شفافة وإما بأمر معنوي كزيادة آثار أو نحوها يشعر بتجدد أمر يحسن معه السؤال بهذه الصيغة، وفي قول «عند» دليل على أن الاسم أولى في التبريف من الكنية، وقيل: الحكمة في سؤال الملكة «وقد بحث إليه»؟ أن الله أراد إطلاع نبيه على أنه معروف عند الملأ الأعلى لأنهم قالوا: «أو بحث إليه» فدل على أنهم كانوا يعرفون أن ذلك سيقع له، ولا لكانوا يقولون: ومن محمد؟ مثلاً.

قوله: (مرحبا به) أي أصاب رحباً وسعة، وكفى بذلك عن الانشراح، واستبط منه ابن المنير جواز رد السلام بغير لفظ السلام، وتعقب بأن قول الملك «مرحبا به» ليس رداً للسلام فإنه كان قبل أن يفتح الباب والسياق يرشد إليه، وقد نبه على ذلك ابن أبي جرة، ووقع هنا أن جبريل قال له عند كل واحد منهم «سلم عليه قال: فسلمت عليه فرد علي السلام» وفيه إشارة إلى أنه رآهم قبل ذلك.

قوله: (فقدم المجيء جاء) قيل: المختص بالملح عذوف، وفيه تقديم وتأخير، والتقدير «جاء فقدم المجيء مجيء» وقال ابن مالك: في هذا الكلام شاهد على الاستثناء بالصلة من الموصول أو الصفة من الموصوف في باب نعم، لأنها تحتاج إلى فاعل هو المجيء، وإلى خصوص معناها وهو مبتدأ خبر عنه بنعم وفاعلهما، فهو في هذا الكلام وشبهه موصول أو موصوف بجاء، والتقدير نعم المجيء الذي جاء، أو نعم المجيء مجيء جاء، وكونه موصولاً أجود لأنه خبر عنه، والمخبر عنه إذا كان معرفة أولى من كونه نكرة.

قوله: (وإذا فيها آدم، فقال: هذا أبوك آدم) زاد في رواية أنس عن أبي ذر أول الصلاة ذكر النسم التي من بينه ومن شماله، وتقدم القول فيه، وذكرته هناك احتشالاً أن يكون المراد بالنسم المروية آدم أي التي لم تدخل الأجساد بعد. ثم ظهر في الآن احتمال آخر وهو أن يكون المراد بها من خرجت من الأجساد حين خروجها لأنها مستقرة، ولا يلزم من رؤية آدم ما هو في السماء الدنيا أن يفتح ما أبواب السماء ولا لتجها، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند البيهقي ما يؤيده لفظه «فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول: روح طيبة ونفس طيبة أجعلوها في عليين» ثم تعرض عليه أرواح ذريته النجار فيقول: روح خبيثة ونفس خبيثة، أجعلوها في سجين» وفي حديث أبي هريرة عند الزيلر «فإذا من بينه باب يخرج منه ريح طيبة وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة» الحديث. فظهر من الحديثين عدم الزورم المذكور، وهذا أولى مما جمع به القرطبي في «المفهم» أن ذلك في حالة محصورة.

قوله: (الابن الصالح والهي الصالح) قيل: اقتصر الأنبياء على وصفه بهذه الصفة توارودا عليها لأن الصلاح صفة تشمل خلال الخير، ولذلك كرهها كل منهم عند كل صفة، والصالح هو الذي يقوم بما يلزمه من حقوق الله وحقوق العباد فمن ثم كانت كلمة جامعة لمعاني الخير، وفي قول آدم «الابن الصالح» إشارة إلى اختياره بآبوة

التاء من « رفعت » بضمير المتكلم ويعد حرف جر، وللكشميهي « رفعت » بفتح العين وسكون التاء أي السدرة في البالام أي من أجلي، وكذا تقدم في بسده الخلق، ويجمع بين الروايتين بأن المراد أنه رفع إليها أي ارتقى به وظهر له، والرفع إلى الشيء يطلق على التقريب منه، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ وفرش مرفوعة ﴾ [الزمر: ٢٤] أي تقرب لهم، ووقع بيان سبب تسميتها سدرة المنتهى في حديث ابن مسعود عند مسلم ولقظه « لما أسري برسول الله ﷺ قال: انتهي بي إلى سدرة المنتهى وهي في السماء السادسة وإليها ينتمي ما يخرج من الأرض فيفيض منها، وإليها ينتمي ما يهبط فيفيض منها » وقال النووي سبت سدرة المنتهى لأن علم الملائكة ينتمي إليها، ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله ﷺ. قلت: وهذا لا يعارض حديث ابن مسعود المتقدم، لكن حديث ابن مسعود ثابت في الصحيح فهو أولى بالاعتقاد. قلت: وأورد النووي هذا بصيغة التمرير فقال: وحكي عن ابن مسعود أنها سبت بذلك الخ. كذا أورده فاشعره بضعفه عنده، ولا سيما ولم يصرح برفعه، وهو صحيح مرفوع. وقال القرطبي في « المقهم »: ظاهر حديث أنس أنها في السابعة لقوله بعد ذكر السماء السابعة « ثم ذهب بي إلى السدرة » وفي حديث ابن مسعود أنها في السادسة، وهذا تعارض لأشك فيه، وحديث أنس هو قول الأكثر، وهو الذي يقتضيه وصفها بأنها التي ينتمي إليها علم كل نبي مرسل وكل ملك مقرب على ما قال كعب قال: وما خلفها غيب لا يعلمه إلا الله أو من علمه، وبهذا جزم إسماعيل بن أحمد، وقال غيره: إليها منتهى أرواح الشهداء، قال: ويترجح حديث أنس بأنه مرفوع، وحديث ابن مسعود موقوف، كذا قال: ولم يرجع على الجمع بل جزم بالتعارض.

قلت: ولا يعارض قوله إنها في السادسة ما دلت عليه بقية الأخبار أنه وصل إليها بعد أن دخل السماء السابعة لأنه يعمل على أن أصلها في السماء السادسة وأخصانها وفروعها في السابعة، وليس في السادسة منها إلا أصل سابقها، وتقدم في حديث أبي ذر أول الصلاة « ففتشها ألوان لا أدري ما هي » وفي حديث ابن مسعود المذكور « قال الله تعالى: ﴿ إذ ينشئ السدرة ما ينشئ ﴾ [التنجيم: ١٦] قال: فرأى من ذهب « كذا فسره لهم في قوله: ﴿ ما ينشئ ﴾ بالفراش. ووقع في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس « جرد من ذهب » قال البيضاوي: « وذكر الفراش وقعه على سبيل التمثيل، لأن من شأن الشجر أن يسقط عليها الجراد وشبهه، وجعلها من الذهب لصفاء لونها وإضافتها في نفسها » انتهى. ويجوز أن يكون من الذهب حقيقة ويطلق فيه الطيران، والقدرة صالحة لذلك. وفي حديث أبي سعيد وابن عباس « بنشأها الملائكة » وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي « على كل ورقة منها ملك » ووقع في رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فلما غشيها من أمر الله ما غشيها تغيرت، فأسد من خلق الله يستطيع أن ينبتها من حسنها » وفي رواية حيد عن أنس عند ابن مردويه نحوه لكن قال تحولت فوقاً ونحو ذلك.

قوله: « فإذا لبها » بفتح النون وكسر الواو وسكونها أيضاً، قال ابن دحية: والأول هو الذي ثبت في الرواية، أي التحريك. والثاني معروف وهو ثمر السدر.

قوله: « مثل للال هجي » قال الخطابي: القلال بالكسر جمع قلة بالضم هي الجرار، يريد أن ثمرها في الكبر مثل القلال، وكانت معروفة عند المخاطبين فلذلك وقع التمثيل بها، قال: وهي التي وقع تحديد الماء الكثير بها في قوله: « إذا بلغ الماء قلتين »، وقوله: « هجر » بفتح الهاء والجيم بلدة لا تصرف للتأنيث والعلمية، ويجوز الصرف.

قوله: « وإذا وقفها مثل أذان القيلة » بكسر الفاء وفتح التحتية بعدما لام جمع قيل، ووقع في « بدء الخلق » « مثل أذان القيل » وهو جمع قيل أيضاً قال ابن دحية: اختيرت السدرة دون غيرها لأن فيها ثلاثة أوصاف: ظل محمود، وطعام لذيل، ورائحة زكية فكانت بمنزلة الإيمان الذي يجمع القول والعمل والنية، والظل بمنزلة العمل، والطعم بمنزلة النية، والرائحة بمنزلة القول.

قوله: « وإذا أربعة أنهار » في بدء الخلق « فإذا في أصلها أي في أصل سدرة المنتهى أربعة أنهار » وسلم « يخرج من أصله » ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة « أربعة أنهار من الجنة: النيل والفرات وسبحان وجيحان » فيحتمل أن تكون سدرة المنتهى مغروسة في الجنة والأنهار تخرج من تحتها فيصحب أنها من الجنة.

قوله: « أما الباطن ففي الجنة » قال أبو أيمن جرة فيه أن الباطن أجل من الظاهر، لأن الباطن جمل في دار البقاء والظاهر جمل في دار الفناء، ومن ثم كان الاعتماد على ما في الباطن كما قال ﷺ: « إن الله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم ».

قوله: « وأما الظاهران فالنيل والفرات » وقع في رواية شريك كما سيأتي في التوحيد أنه رأى في السماء الدنيا نهريْن يطردان فقال له جبريل هما النيل والفرات وعصرهما والجمع بينهما أنه رأى هذين النهريْن عند سدرة المنتهى مع نهري الجنة ورأىهما

قوله في قصة موسى: « فلما تجاوزت بكى، قيل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي لأن غلاماً بعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر ممن يدخلها من أمي » وفي رواية شريك عن أنس « ما أظن أحداً يرفع علي » وفي حديث أبي سعيد: قال موسى: يزعج بنو إسرائيل أنني أكرم على الله، وهذا أكرم على الله مني زاد الأموي في روايته « ولو كان هذا وحده هان علي، ولكن مع أمته وهم أفضل الأمم عند الله » وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه « مر بموسى عليه السلام وهو يرفع صوته فيقول: أكرمته وفضلته، فقال جبريل: هذا موسى، قلت: ومن يعاتب قال: يعاتبه ربك، قلت: يرفع صوته على ربه؟ قال: إن الله قد عرف له حديثه » وفي حديث ابن مسعود عند الحارث وأبي يعلى واليزار « وسمعت صوتاً وتلعراً، فسألت جبريل فقال: هذا موسى، قلت على من تلعره؟ قال: على ربه. قلت: على ربه؟ قال: إنه يعرف ذلك منه » قال العلماء: لم يكن بكاء موسى حسداً، معاذ الله، فإن الحسد في ذلك الصام مزروع عن آحاد المؤمنين فكيف عن اصطفاة الله تعالى، بل كان أسفاً على ما فاتته من الأجر الذي يترتب عليه رفع الدرجة بسبب ما وقع من أمته من كثرة المخالفة المتعمدة لتعريض أجورهم المستلزم لتقصيص أجره، لأن لكل نبي مثل أجر كل من اتبعه، ولهذا كان من اتبعه من أمته في العدد دون من اتبع نبياً مع طول مدتهم بالنسبة لهذه الأمة. وأما قوله « غلام » فليس على سبيل التقصيص، بل على سبيل التنويه بقدرته الله وعظيم كرمه إذ أعطى لمن كان في ذلك السن ما لم يعطه أحداً قبله من هو أصغر منه. وقد وقع من موسى من العناية بهذه الأمة من أمر الصلاة ما لم يقع لغيره، وولمت الإشارة لذلك في حديث أبي هريرة عند الطبري واليزار، قال عليه الصلاة والسلام « كان موسى أشدهم عليّ حين مررت به: وخيرهم لي حين رجعت إليه » وفي حديث أبي سعيد « فأقبلت راجعاً، فصرت بموسى ونعم صاحب كان لكم، فسألني: كم فرض عليك ربك؟ » الحديث قال ابن أبي جرة: إن الله جعل الرحمة في قلوب الأنبياء أكثر ما جعل الرحمة في قلوب غيرهم، لذلك بكى رحمة لأتمته، وأما قوله: « هذا الغلام » فأشبهه في صغر سنه بالنسبة إليه، قال الخطابي: العرب تسمي الرجل المستجمع السن غلاماً ما دامت فيه بقية من القوة انه ويظهر في أن موسى عليه السلام أشار إلى ما أتته الله به على نبيتنا عليهما الصلاة والسلام من استمرار القوة في الكهولة وإلى أن دخل في سن الشيخوخة ولم يدخل على بطنه هرم ولا اعتري قوته نقص، حتى أن الناس في قلوبهم المدينة كما سيأتي من حديث أنس لما راوه مردفاً أبا بكر أطلقوا عليه اسم الشاب وعلى أبي بكر اسم الشيخ مع كونه في العمر من أني بكبر، والله أعلم. وقال القرطبي: الحكمة في تخصيص موسى بمراجعة النبي ﷺ في أمر الصلاة لعلها لكون أمة موسى كلفت من الصلوات بما لم تكلف به غيرها من الأمم، فقلت عليهم، فاشفق موسى على أمة محمد من مثل ذلك، ويشير إلى ذلك قوله: « إنني قد جرت الناس قبلك » انتهى. وقال غيره لعلها من جهة أنه ليس في الأنبياء من له أتباع أكثر من موسى ولا من له كتاب أكبر ولا أجمع للأحكام من هذه الجهة مضاعف للنبي ﷺ، فناسب أن ينشئ أن يكون له مثل ما أتته به عليه من غير أن يريد زواله عنه، وناسب أن يطلمه على ما وقع له وينصحه فيما يتعلق به، ويحتمل أن يكون موسى لما غلب عليه في الابتداء الأسف على نقص حظ أمته بالنسبة لأمة محمد حتى غشى ما غشى أن يكون، استدرك ذلك ببذل النصيحة لهم والشفقة عليهم لينزل ما عساه أن يتوهم عليه فيما وقع منه في الابتداء. وذكر السهيلي أن الحكمة في ذلك أن رأى في مناجاته صفة أمة محمد ﷺ فدعا الله أن يجعله منهم، فكان إشفاقه عليهم كناية من هو منهم. وتقدم في أول الصلاة شيء من هذا، وما يتعلق بأمر موسى بالتزديد مراراً، والعلم عند الله تعالى. وقد وقع من موسى عليه السلام في هذه القصة من مراعاة جانب النبي ﷺ أنه أمسك عن جميع ما وقع له حتى فارق النبي ﷺ أدباً معه وحسن عشرة، فلما فارق بكى وقال ما قال.

قوله: « فإذا إبراهيم » في حديث أبي سعيد « فإذا أتى إبراهيم خليل الرحمن مستنداً

ظهور إلى البيت المعمور كاحسن الرجال » وفي حديث أبي هريرة عند الطبري « فإذا هو

برجل أشعث جالس عند باب الجنة على كرسي ».

(تكملة): اختلف في حال الأنبياء عند لقي النبي ﷺ إياهم ليلة الإسراء هل أسري بأجسادهم لملائكة النبي ﷺ تلك الليلة، أو أن أرواحهم مستقرة في الأماكن التي لقيهم النبي ﷺ وأرواحهم مشكلة بشكل أجسادهم كما جزم به أبو الوفاء بن عقيل، واختار الأول بعض شيوخنا، واحتج ثابت في مسلم عن أنس أن النبي ﷺ قال: « رأيت موسى ليلة أسري بي قائماً يعلي في قبره »، فدل على أنه أسري به لما مر به. قلت: وليس ذلك بلازم بل يجوز أن يكون لروحه اتصال بجسده في الأرض، فلذلك يتمكن من الصلاة وروحه مستقرة في السماء.

قوله: « ثم رفعت إلى سدرة المنتهى » كذا للأكثر بضم الراء وسكون العين وضم

الثالث؟ قلت: قد رويت. قال: وثق الله. وفي رواية الزوار من هذا الوجه أن الثالث كان خراً، لكن وقع عنده أن ذلك كان بيت المقدس، وأن الأول كان ماء ولم يذكر العمل. وفي حديث ابن عباس عند أحمد - فلما أتى المسجد الأقصى قام يصلي، فلما انصرف جئ به بقدين في أحدهما لبن وفي الآخر عسل، فأخذ اللبن الحديث، وقند المراج ولقظه. ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم خرجت فجاه جبريل بإناء من خر وإناء من لبن، فأخذت اللبن، فقال جبريل: أخذت الفطرة. ثم عرج إلى السماء. وفي حديث شدد بن أوس - فصلت من المسجد حيث شاء الله، وأخلى من العطش أشد ما أخلى، فأثب يانامين أحدهما لبن والآخر عسل، فعدلت بينهما، ثم هداني الله فأخذت اللبن، فقال شيخ بن يدي يعني لجبريل أخذ صاحبك الفطرة. وفي حديث أبي سعيد عند ابن إسحاق في قصة الإسراء - فصلت بهم يعني الأنبياء ثم أتني بثلاثة آنية: إناء فيه لبن، وإناء فيه خر، وإناء فيه ماء، فأخذت اللبن الحديث. وفي مرسل الحسن عنده نحوه لكن لم يذكر إناء الماء، ووقع بيان مكان عرض الآية في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عند المصنف كما سيأتي في أول الأثرية ولقظه «أني رسول الله ﷺ ليلة أسري به بإيلياء بإناء فيه خر وإناء فيه لبن، فنظر إليهما فأخذ اللبن، فقال له جبريل: الحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا لنهتدي لغيره لو أخذت الخمر غوت أمك». وهو عند مسلم وفي رواية عبد الرحمن بن هشام بن عتبة عن أنس عند البيهقي «فعرض عليه الماء والخمر واللبن فأخذ اللبن، فقال له جبريل: أصبت الفطرة، ولو شربت الماء لغرفت وغرفت أمك، ولو شربت الخمر لغوت وغوت أمك». ويصح بين هذا الاختلاف إما بجمل «ثم» على غير بابها من الترتيب وإما هي بمعنى الواو هنا، وإما بوقوع عرض الآية مرتين: مرة عند فراغه من الصلاة بيت المقدس وسببه ما وقع له من العطش، ومرة عند وصوله إلى سدرة المنتهى وروية الأنهار الأربعة. أما الاختلاف في عدد الآية وما فيها فيحمل على أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر، ومجموعها أربعة آنية فيها أربعة أشياء من الأنهار الأربعة التي رأها تخرج من أصل سدرة المنتهى. ووقع في حديث أبي هريرة عند الطبري لما ذكر سدرة المنتهى «يخرج أصلها من أنهار من ماء غير آسن، ومن لبن لم يفسد طعمه، ومن خر لذة للشرايين، ومن عسل مصفى» فلهذا عرض عليه من كل نهر إناء. وجاء عن كعب أن نهر العسل نهر النيل ونهر اللبن نهر جيحان ونهر الخمر نهر الفرات ونهر الماء سحبان، والله أعلم.

قوله: (ثم فرضت علي الصلاة) تقدم ما يتعلق بها في الكلام على حديث أبي ذر في أول الصلاة، والحكمة في تخصيص فرض الصلاة بليلة الإسراء أنه ﷺ لما عرج به رأى في تلك الليلة تعبد الملائكة وأن منهم القادم فلا يقعد، والراكع فلا يسجد والساجد فلا يقعد فجمع الله له ولأهله تلك العبادات كلها في كل ركعة يصليها العبد، بشرائطها من الطمأنينة والإخلاص، أشار إلى ذلك ابن أبي جررة، وقال في اختصاص فرضيتها بليلة الإسراء إشارة إلى عظيم بيانها، ولذلك اختص فرضها بكونه بغير واسطة بل بمراجعات تعدلت على ما سبق بيانه.

قوله: (ولكن أَرْضِي وأسلم) في رواية الكشيهي «ولكني أَرْضِي وأسلم» وفيه حذف تقدير الكلام: سألت ربي حتى استحييت فلا أرجع، فإني إن رجعت صرت غير راض ولا مسلم، ولكن أَرْضِي وأسلم.

قوله: (أمضيت فريضي، وخففت عن عبادي) تقدم أول الصلاة من رواية أنس عن أبي ذر «من خسر ومن خسّن» وتقدم شرحه، وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم «حتى قال: يا محمد هي خمس صلوات في كل يوم وليلة، كل صلاة عشر فلكل خسّن صلاة، ومن هم بحسنة فلم يعملها كبت له حسنة» الحديث، وسيأتي الكلام على هذه الزيادة في الرقاق. وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند النسائي «وأتيت سدرة المنتهى فلفشتني ضبابية، فخررت ساجدا، فقيل لي: إني يوم خلقت السموات والأرض فرضت عليك وعلى أمك خمسين صلاة فقم بها أنت وأمك» فذكر مراجعته مع موسى وفيه «فإنه فرض علي بنى إسرائيل صلاتان فما قاموا بهما» وقال في آخره «فخمس بخمسين فقم بها أنت وأمك، فقال فعرفت أنها عزمة من الله، فرجعت إلى موسى فقال لي لرجع، فلم أرجع».

قوله: (فلما جاؤنا ناداني مناد: أمضيت فريضي وخففت عن عبادي) هذا من أقوى ما استدلل به على أن الله سبحانه وتعالى كلم نبيه محمداً ﷺ ليلة الإسراء بغير واسطة.

(كلمة): وقع في غير هذه الرواية زادات رأها الله ﷺ بعد سدرة المنتهى لم تذكر في

في السماء الدنيا دون نهرى الجنة وأراد بالعنصر عنصر امتيازهما بسماء الدنيا كلما قال ابن دحية، ووقع في حديث شريك أيضاً «ومضى به يرقى السماء فلما هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد ف ضرب بيده فإذا هو مسك أدفر فقال: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي خبا لك ريك». ووقع في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم أنه بعد أن رأى إبراهيم قال: «ثم انطلق بي على ظهر السماء السابعة حتى انتهى إلى نهر عليه خيام اللؤلؤ والياقوت والزبرجد، وعليه طير خضر، أعجم طير رأيت، قال جبريل: هذا الكوثر الذي أعطاك الله، فإذا فيه آية الذهب والفضة يجري على زخرف من الباقوت والزمرد، ملاء أشد بياضاً من اللبن، قال فأخذت من آيته فاخترت من ذلك الماء فشربت فإذا هو أحلى من العسل وأشد راحة من المسك» وفي حديث أبي سعيد «فإذا فيها عين تجري يقال لها السلسيل فيشرب منها نهران أحدهما الكوثر والآخر يقال له نهر الرحمة». قلت: فيمكن أن يفسر بهما النهران الباطنان المذكوران في حديث الباب.

وكذا روي عن مقاتل قال: الباطنان السلسيل والكوثر. وأما الحديث الذي أخرجه مسلم بلفظ «سحبان وجيحان والنيل والفرات من أنهار الجنة» فلا يخبر هذا لأن المراد به أن في الأرض أربعة أنهار أصلها من الجنة، وحديث ما ثبت لسبحون وجيحون أنهما ينمان من أصل سدرة المنتهى، فيمتاز النيل والفرات عليهما بذلك، وأما الباطنان المذكوران في حديث الباب فهما غير سبحون وجيحون، والله أعلم. قال النووي: في هذا الحديث أن أصل النيل والفرات من الجنة، وأنهما يخرجان من أصل سدرة المنتهى، ثم يسيران حيث شاء الله، ثم يتزلان إلى الأرض، ثم يسيران فيها ثم يخرجان منها، وهذا لا يمنعه العقل، وقد شهد به ظاهر الخبر فليتمد. وأما قول عياض: إن الحديث يدل على أن أصل سدرة المنتهى في الأرض لكونه قال: إن النيل والفرات يخرجان من أصلها وهما بالشاهدة يخرجان من الأرض فيلزم منه أن يكون أصل السدرة في الأرض، وهو متعقب، فإن المراد بكونهما يخرجان من أصلها غير خروجهما بالفتح من الأرض. والحاصل أن أصلها في الجنة وهما يخرجان أولاً من أصلها ثم يسيران إلى أن يستقرا في الأرض ثم يتجان. واستدل به على فضيلة ماء النيل والفرات لكون متبعهما من الجنة، وكذا سحبان وجيحان. قال القرطبي: لعل ترك ذكرهما في حديث الإسراء لكونهما ليسا أصلاً برأسهما، وإما يحمل أن يخرجوا عن النيل والفرات. قال: وقيل: وإنما أطلق على هذه الأنهار اسم الجنة تشبيهاً لما بأنهار الجنة لما فيها من شدة المنوية والحسن والبركة، والأول أولى، والله أعلم.

(تعبه): الفرات بالمشقة في الخط في حالي الوصل والوقف في القراءات المشهورة، وجاء في قراءة شاذة أنها ماء ثابث، وشبهها أبو المظفر بن الفليل بالثابت والتأوه.

قوله: (ثم وقع لي الميت المعمور) زاد الكشيهي «يدخله كل يوم سبحون ألف ملك» وتقدمت هذه الزيادة في بدء الخلق بزيادة «إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم» وكذا وقع مضموماً إلى رواية قتادة عن أنس عن مالك بن مسمعة، وقد بينت في بدء الخلق أنه مدرج، وذكرت من فضله من رواية قتادة عن الحسن بن أبي هريرة، وقد قدمت ما يتعلق بالميت المعمور هناك، ووقعت هذه الزيادة أيضاً عند مسلم من طريق ثابت عن أنس وفيه أيضاً «ثم لا يعودون إليه أبداً». وزاد ابن إسحاق في حديث أبي سعيد «في يوم القيامة» وفي حديث أبي هريرة عند الزوار أنه رأى هناك أقواماً يبيض الوجه وأقواماً في ألوانهم شيء فدخلوا نهاراً فأغسلوا فخرجوا وقد خلصت ألوانهم، فقال له جبريل «هؤلاء من أمك خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً»، وفي رواية أبي سعيد عند الأموي والبيهقي أنهم «دخلوا معه البيت المعمور وصلوا فيه جماً» واستدل به على الملائكة أكثر المخلوقات لأنه لا يعرف من جميع العوالم من يتجدد من جسده في كل يوم سبحون ألفاً غير ما ثبت من الملائكة في هذا الخبر.

قوله: (ثم أتيت بإناء من خر وإناء من لبن وإناء من عسل، فأخذت اللبن، فقال: هي الفطرة التي أنت عليها) أي دين الإسلام. قال القرطبي: يحمل أن يكون سبب تسمية اللبن فطرة لأنه أول شيء يدخل بطن المولود ويشق أمعاءه، والسر في ميل النبي ﷺ إليه دون غيره لكونه كان مالوكاً له، ولأنه لا ينشأ عن جسده مفسدة، وقد وقع في هذه الرواية أن إتيانه الآية كان بعد وصوله إلى سدرة المنتهى، وسيأتي في الأثرية من طريق شعبة عن قتادة عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: دفعت لي سدرة المنتهى فإذا أربعة أنهار» ذكره قال: «رأيت بثلاثة أفتاح» الحديث وهذا موافق لحديث الباب، إلا أن شعبة لم يذكر في الإسناد مالك بن مسمعة. وفي حديث أبي هريرة عند ابن عثاء في حديث المراج بعد ذكر إبراهيم قال: «ثم انطلقنا، فإذا نحن بثلاثة آنية منطاة، فقال جبريل: يا محمد ألا تشرب مما سقاك ربك؟ فتناول إحدهما فإذا هو عسل فشربت منه قليلاً، ثم تناول الآخر فإذا هو لبن فشربت منه حتى رويت، فقال: ألا تشرب من

هذه الرواية، منها ما تقدم في أول الصلاة، حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقدام، وفي رواية شريك عن أنس كما سيأتي في التوحيد « حتى جاء سدة للمشي، ودنا الجبار رب العزة تبارك وتعالى فتسل فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إليه خمسين صلاة، والحديث. وقد استشكلت هذه الزيادة، وباتى الكلام على ذلك مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد. وفي رواية أبي زر من الزيادة أيضاً « ثم أدخلت الجنة، فإذا فيها جنازة للؤلؤ، وإذا ترابها المسك » وعند مسلم من طريق همام عن قتادة عن أنس رفعه « بينا أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر حافتاه قباب الدر الجوف، وإذا طينه مسك أذفر، فقال جبريل: هذا الكوثر » وله من طريق شيبان عن قتادة عن أنس « ما عرج بالنبي ﷺ فذكر نحوه. وعند أبي أبي حاتم وابن عاكف من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس « ثم انطلق حتى انتهى بي إلى الشجرة، ففتشني من كل محابة فيها من كل لون، فتأخر جبريل. وخرت ساجدا » وفي حديث ابن مسعود عند مسلم « وأعطى رسول الله ﷺ الصلوات الخمس، وخواتم سورة البقرة، وغفر لمن لم يشرك بالله من أمته المقحقات، يعني الكفار » وفي هذه الرواية من الزيادة « ثم أجلسني عني السحابة وأخذ يسدي جبريل، فأنصرفت سريعاً فأثبتت على إرصادي فلم يقل شيئاً، ثم أتيت على موسى فقال: ما صنعت؟ والحديث. وفيه أيضاً « فقال رسول الله ﷺ لجبريل: ما لي لم أت أهل سماء إلا رحبوا وضحكوا لي غير رجل واحد فسلمت عليه فرد علي السلام ورحب بي ولم يضحك لي؟ قال: يا محمد ذاك مالك خازن جهنم، لم يضحك منذ خلق، ولو ضحكك إلى أحد لضحكك إليك، وفي حديث حذيفة عند أحمد والترمذي « حتى فتحت لهما أبواب السماء فرأى الجنة والنار، وبعد الأخرى أجمع » وفي حديث أبي سعيد « أنه عرض عليه الجنة، وإذا رمانها كانه الدلاء، وإذا طرها كماها البيت، وأنه عرضت عليه النار، فإذا هي لو طرح فيها الحجارة والحديد لأكلتها » وفي حديث شداد بن أوس « فإذا جهنم تكشف من مثل الزواجر، ووجدتها مثل الحمة السخنة » وزاد فيه أنه رآها في وادي بيت المقدس، وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند أبي حاتم « أن جبريل قال: يا محمد هل سألت ربك أن يريك الحور العين؟ قال نعم. قال: فانتقل إلى أولئك النسوة فسلم عليهن. قال: فأثبت إليهن فسلمت، فردعن فقلت: من أنتن؟ فقلن: « خيرات حساس » الحديث، وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه « أن إبراهيم الخليل عليه السلام قال للنبي ﷺ: يا بني إنك لاق ربك الليلة، وإن أمك آخر الأمم وأضعفها، فإن استطعت أن تكون حاجتك أو جعلها في أمك فافعل » وفي رواية الواقدي بإسناده في أول حديث الإسراء « كان النبي ﷺ يسأل ربه أن يريه الجنة والنار، فلما كانت ليلة السبت لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان قيل للمجرة بشمانة عشر شهراً وهو نائم في بيته ظهر أمّاء جبريل وميكائيل فقالا: انطلق إلى ما سألت، فانتقل به إلى ما بين المقام وزمزم، فأتى بالمعراج، فإذا هو أحسن شيء منظره، فمرجا به إلى السماوات، فلقني الأنبياء، وانتهى إلى سدة المشي، ورأى الجنة والنار، وفرض عليه الخمس » فلو ثبت هذا لكان ظاهراً في أنه معراج آخر لقوله إنه كان ظهراً، وأن المعراج كان من مكة، وهو مخالف لما في الروايات الصحيحة التي أمرين مما. ويذكر على أن الأول كان مناهاً وهذا خطأ أو بالمكنس، والله أعلم. وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن للسماء أبواباً حقيقة وحفظه موكلين بها، وفي إثبات الاستئذان، وأنه ينبغي لمن استأذن أن يقول أنا فلان، ولا يقتصر على أنا لأنه ينبغي مطلوب الاستئذان، وأن المار يسلم على القاعد وإن كان المسار أفضل من القاعد، وفيه استحباب تلقي أهل الفضل باليسر والترحب والتشام والوداء، وجواز مدح الإنسان المأمون عليه الاتقان في وجهه، وفي جواز الاستناد إلى القبله بالظهر وغيره ما سخر من استناد إبراهيم إلى البيت المعمور وهو كالكمية في أنه قبله من كل جهة، وفيه جواز نسخ الحكم قبل وقوع الفعل، وقد سبق البحث فيه في أول الصلاة، وفيه فضل السير بالليل على السير بالنهار لما وقع من الإسراء بالليل، ولذلك كانت أكثر عبادته بالليل، وكان أكثر سفره بالليل، وقال ﷺ: « عليكم بالدجلة فإن الأرض تطوى بالليل » وفيه أن التجربة أقوى في تحصيل المطلوب من المرة الكثيرة، يستفاد ذلك من قول موسى عليه السلام للنبي ﷺ أنه علاج الناس قبله وجرهم، يستفاد منه تحكيم العادة، والتبني بالأعلى على الأدنى لأن من سلف من الأمم كانوا أقوى إبداناً من هذه الأمة، وقد قال موسى في كلامه إنه عاجلهم على أقل من ذلك فما وافقوه، أشار إلى ذلك ابن أبي جرة قال: ويستفاد منه أن مقام الحق مقام الرضا والتسليم، ومقام التكليم مقام الإدلال والانبساط، ومن ثم استبد موسى بأمر النبي ﷺ بطلب التخفيف دون إبراهيم عليه السلام، مع أن للنبي ﷺ من الاختصاص بإبراهيم أزيد ما له من موسى لحام الأبوة وروعة المنزلة والاتباع في اللذة. وقال غيره: الحكمة في ذلك ما أشار إليه موسى عليه السلام في نفس الحديث من

سبقه إلى معالجة قومه في هذه العبادة بعينها وأنهم خالفوه وعصوه. وفيه أن الجنة والنار قد خلقتا، لقوله في بعض طرقه التي يثبتها « عرضت علي الجنة والنار » وقد تقدم البحث فيه في بدء الخلق. وفيه استحباب الإكثار من سؤال الله تعالى وتكثر الشفاعة عنده، لما وقع منه ﷺ في إجابته مشورة موسى في سؤال التخفيف. وفيه فضيلة الاستسجاء، وبذلك النصيحة لمن يحتاج إليها وإن لم يستشر الناصح في ذلك. الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (في قوله) أي في تفسير قوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرويا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ [الإسراء: ٦٠] قال: هي رؤيا أعين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به إلى بيت المقدس قلت: ولماذا هذا الحديث في باب المعراج بما يؤيد أن المصنف يرى اتحاد ليلة الإسراء والمعراج، بخلاف ما فهم عنه من إفراود الترجعتين، وقد قلعت أن ترجمته في أول الصلاة تدل على ذلك حيث قال: « فرضت الصلاة على النبي ﷺ ليلة الإسراء » وقد تمسك بكلام ابن عباس هذا من قال الإسراء كان في المنام ومن قال إنه كان في اليقظة، فالأول أخذ من لفظ الرويا قال: لأن هذا اللفظ يخص برؤيا المنام، ومن قال بالثاني فمن قوله أريها ليلة الإسراء، والإسراء إما كان في اليقظة، لأنه لو كان مناماً ما كذبه التكفار فيه ولا فيما هو أبعد منه كما تقدم تقريره، وإذا كان ذلك في اليقظة وكان المعراج في تلك الليلة تعين أن يكون في اليقظة أيضاً إذ لم يقل أحد إنه نام لما وصل إلى بيت المقدس ثم عرج به وهو نائم، وإذا كان في اليقظة فإضافة الرويا إلى العين لاحتراز عن رؤيا القلب، وقد أثبت الله تعالى رؤيا القلب في القرآن فقال: ﴿ما كذب القواد ما رأى﴾ [التنجيم: ١١] ورؤيا العين فقال: ﴿ما زاغ البصر وما طغى، لقد رأى﴾ [التنجيم: ١٧، ١٨] وروى الطبراني في الأوسط « بإسناد قوي عن ابن عباس قال: « رأى محمد ربه مرتين » ومن وجه آخر قال: « نظر محمد إلى ربه » جعل الكلام لموسى والخطبة لإبراهيم والنظر لحمد، فإذا تقرر ذلك ظهر أن مراد ابن عباس هنا برؤيا العين المذكورة جميع ما ذكره ﷺ في تلك الليلة من الأشياء التي تقدم ذكرها، وفي ذلك رد لمن قال: المراد بالرؤيا في هذه الآية رؤياه، أنه دخل المسجد الحرام المشار إليها بقوله تعالى: ﴿لقد صدق الله ورسوله الرؤيا بالحق، لتدخلن المسجد الحرام﴾ [الفتح: ٢٧] قال هذا القائل: والمراد بقوله: ﴿فتنة للناس﴾ [الإسراء: ٦٠] ما وقع من صد المشركين له في الحليصة عن دخول المسجد الحرام انتهى. وهذا وإن كان يمكن أن يكون مراد الآية لكن الاعتصاف في تفسيرها على ترجان القرآن أولى، والله أعلم. واختلف السلف هل رأى ربه في تلك الليلة أم لا على قولين مشهورين، وأثرت ذلك عائشة رضي الله عنها وطائفة، وأثبتها ابن عباس وطائفة. وسيأتي بسط ذلك في الكلام على حديث عائشة حيث ذكره المصنف بشامه في تفسير سورة النجم من كتاب التفسير إن شاء الله تعالى.

قوله: (والشجرة المعنوية في القرآن، قال: هي شجرة الزقوم) يريد تفسير الشجرة المذكورة في بقية الآية، وقد قيل فيها غير ذلك كما سيأتي في موضعه في التفسير إن شاء الله تعالى.

٤٣- باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة، وبنيّة العقبة

٣٨٨٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا الثَّيْتُ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِحٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَثِيرٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَثِيرٍ بَيْنَ عَمِي، قَالَ: سَمِعْتُ كَثِيرَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ جَيْنَ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ كَوْكَبَ، بِطَوِيلِهِ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَدْ حَدَّثْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ، حِينَ تَوَافَقْنَا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَا أَحْبَبَ أَنْ لِي بِهَا مَشْهَدٌ بَدْرٌ، وَإِنْ كَانَتْ بَدْرٌ أَذْكَرَ لِي النَّاسَ مِنْهَا. [راجع: ٧٧٥٧. أخرجه مسلم: ٧١٦ بقطعة ليست في هذه الطريق و٢٧٦٩ مطوّلاً.]

٣٨٩٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: كَانَ عُسْرُو يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: شَهِدَ بِي خَالِي الْعَقَبَةَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: أَخْبَحُنَا الْبَرَاءُ بْنُ مَرْزُوقٍ. [المط: ٣٨٩١.]

٣٨٩١- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ: قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: أَنَا وَأَبِي وَخَالِي مِنَ اصْحَابِ الْعَقْبَةِ. [راجع: ٣٨٩٠.

٣٨٩٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هِشَابٍ: عَنْ عَبْدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِلَةُ اللَّهِ: أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا بِذَرَأَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ اصْحَابِهِ لَيْلَةُ الْعَقْبَةِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَخَوَلَتُهُ عَصَابَةٌ مِنْ اصْحَابِهِ: «تَعَالَوْا يَاغُفَرِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُشْرِكُوا، وَلَا تُشْرِكُوا، وَلَا تَقُولُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَقُولُوا بَهْتَانٍ، تَقْرَؤُهُ تَبَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَارْجُلَيْكُمْ، وَلَا تَصْغُرُونِي فِي مَقْرُوفٍ، فَمَنْ وَكَلَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَنُورِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ، فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَاقِبُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَقَبَهُ».

قَالَ: فَابْتَغِ عَلَى ذَلِكَ. [راجع: ١٨. أخرجه مسلم: ١٧٠٩.

٣٨٩٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّائِجِي، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي مِنَ النَّبِيَّاءِ الَّذِينَ يَأْتِيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: يَأْتِيَانِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُشْرِكُوا، وَلَا تُزَيِّ، وَلَا تَقْلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَنْتَهَبِ، وَلَا تَنْصَبِ، بِالْحَقِّ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَإِنَّ غَشِيَانًا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءً ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ. [راجع: ١٨. أخرجه مسلم: ١٧٠٩.

قوله: (باب وفود الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومكة والعقبة) ذكر ابن إسحاق وغيره أن النبي ﷺ كان بعد موت أبي طالب قد خرج إلى عتيف بالطائف يدعوهم إلى نصره فلما امتنعوا منه كما تقدم في بدء الحلق شرحه رجوع إلى مكة فكان يعرض نفسه على قبائل العرب في مواسم الحج، وذكر بأسانيد متفرقة أنه أتى كندة وبني كعب وبني حذيفة وبني عامر بن صعصعة وغيرهم فلم يجبه أحد منهم إلى ما سأل، وقال موسى بن عتبة عن الزهري: «كان في تلك السنين أي النبي قبل الهجرة يعرض نفسه على القبائل، ويكلم كل شريف قوم، لا يسألهم إلا أن يؤدوه ويمنعوه ويقول: لا أكره أحدًا منكم على شيء، بل أريد أن تمنعوا من يؤذي حتى أبلغ رسالة ربي، فلا يقبله أحد بل يقولون: قوم الرجل أعلم به» وأخرج البيهقي وأصله عند أحمد وصححه ابن حبان من حديث ربيعة بن عباد بكسر الهملة وتخفيف الواو قال: «رأيت رسول الله ﷺ يسوق ذي الحجاز يتبع الناس في منازلهم يدعوهم إلى الله عز وجل» الحديث. وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث جابر «كان رسول الله يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول: هل من رجل يعطيني إلى قومه؟ فإن قرئشاً تمنعوني أن أبلغ كلام ربي. فأتاه رجل من محدثان فأجابته، ثم غشي أن لا يتبعه قومه فجاء إليه فقال: أتسي قومي فأخبرهم ثم أتيت من العام المقبل. قال: نعم. فانتطلق الرجل وجاء وفد الأنصار في رجب، وقد أخرج الحاكم وأبو نعيم والبيهقي في «الدلائل» بإسناد حسن عن ابن عباس «حدثني علي بن أبي طالب قال: لما أمر الله نبيه أن يعرض نفسه على قبائل العرب خرج وأنا معه وأبو بكر لي منى، حتى دفعتنا إلى مجلس من مجالس العرب، وتقدم أبو بكر وكان نسبة قال: من القوم؟ فقالوا: من ربيعة. فقال من أي ربيعة أنتم؟ قالوا: من فعل فذكروا حديثاً طويلاً في مراجعتهم وتوقفهم أخيراً عن الإجابة قال: ثم دفعتنا إلى مجلس الأوس والخزرج، وهم الذين سماهم رسول الله ﷺ الأنصار لكونهم أجابوه إلى إيوائه ونصره، قال: فما نهضوا حتى يأتوا رسول الله ﷺ انتهى. وذكر ابن إسحاق أن أهل العقبة الأولى كانوا ستة نفر وهم: أبو أمامة أسعد بن زرارة التجاري ورافع بن مالك بن العجلان المجلاني وقطبة بن عامر بن حذيفة وجابر بن عبد الله بن رثاب، وعقبة بن عامر وهؤلاء الثلاثة من بني سلمة وعوف بن الحارث بن رافعة من بني مالك بن النجار. وقال موسى بن عتبة عن الزهري وأبو الأسود عن عروة: هم أسعد بن زرارة ورافع بن مالك ومعاذ بن عمرو بن زيد بن ثعلبة وأبو الهيثم بن التيهان وعوريم بن ساعدة، ويقال كان فيهم عبادة بن الصامت وذكوان. قال ابن إسحاق: «حدثني عاصم بن عمر بن قتادة

قوله: (شاهد بي خلايلي العقبة) لم يسمها في هذه الرواية، ونقل عن عبد الله بن

عمد وهو الجعفي أن ابن عينة قال: أسماها: البراء بن معمر، كذا في رواية أبي ذر،

ولغيره: قال أبو عبد الله يعني المصنف، فعلى هذا تفسير المجمع من كلامه، لكنه ثبت أنه

من كلام ابن عينة من وجه آخر عند الإسماعيلي، فترجعت رواية أبي ذر. ووقع في

رواية الإسماعيلي «قال صفيان: خاله البراء بن معمر وأخوه» ولم يسمه. والبراء

بتخفيف التاء ومعمر بمهملة بقال إن كان أول من أسلم من الأنصار، وأول من بايع

العقبة البراء كما تقدم، ومات قبل قدوم النبي ﷺ المدينة بشهر واحد. وهو أول من

صلى إلى الكعبة في قصة ذكرها ابن إسحاق وغيره، وقد تعقبه الدماطي فقال: أم جابر

قوله: (كان عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (شاهد بي خلايلي العقبة) لم يسمها في هذه الرواية، ونقل عن عبد الله بن

عمد وهو الجعفي أن ابن عينة قال: أسماها: البراء بن معمر، كذا في رواية أبي ذر،

ولغيره: قال أبو عبد الله يعني المصنف، فعلى هذا تفسير المجمع من كلامه، لكنه ثبت أنه

من كلام ابن عينة من وجه آخر عند الإسماعيلي، فترجعت رواية أبي ذر. ووقع في

رواية الإسماعيلي «قال صفيان: خاله البراء بن معمر وأخوه» ولم يسمه. والبراء

بتخفيف التاء ومعمر بمهملة بقال إن كان أول من أسلم من الأنصار، وأول من بايع

العقبة البراء كما تقدم، ومات قبل قدوم النبي ﷺ المدينة بشهر واحد. وهو أول من

صلى إلى الكعبة في قصة ذكرها ابن إسحاق وغيره، وقد تعقبه الدماطي فقال: أم جابر

١٧٤١	٦٣- كتاب مناقب الأنصار	٤٤- باب تزويج النبي ﷺ عائشة	ح ٢٨٩٦
------	------------------------	-----------------------------	--------

أحمد من الوجهين جميعاً.

قوله في الرواية الثانية: (ولا نقضي) بالقاف والضاد المجمة للأكثر، وفي بعض النسخ عن شيخ أبي زر «ولا نصي» بالعين والضاد المهملتين، وقد بينت الصواب من ذلك في أوائل كتاب الإيمان. وذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ بعث مع الاثنين عشر رجلاً مصعب بن عمير المديني، وقيل: بعث إليهم بعد ذلك بطليم ليقفهم وقرتهم، فنزل على أسعد بن زرار، فروي أبو داود من طريق عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: «كان أبي إذا سمع الأذان للجمة استغفر لأسعد بن زرار، فسأله، فقال: كان أول من جمع بنا بالمدينة» وللدارقطي من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ كتب إلى مصعب بن عمير أن اجع بهم» اهـ فاسلم خلق كثير من الأنصار على يد مصعب بن عمير بمعاونة أسعد بن زرار حتى فشا الإسلام بالمدينة، فكان ذلك سبب رحلتهم في السنة المقبلة، حتى وافى منهم العقبة سبعون مسلماً وزادة، فبايعوا كما تقدم.

٤٤- باب تزويج النبي ﷺ عائشة،

وقدومها المدينة، وبنائه بها

٣٨٩٤- حَدَّثَنِي فَرَوَةَ بْنُ أَبِي الْمُنْهَرَاءِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتٍّ سَيِّئَةٍ، فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَتَزَلَّنَا فِي بَيْتِي الْخَارُثُ بْنُ خَزْرَجٍ، فَوَعِدْتُ قَعْرَوقَ شَحْرَبِيِّ قَوْلِي جَمِيعَةً، فَأَتَانِي أُمِّي أُمُّ رُومَانَ، وَإِلَيَّ لَيْسَى أَرْجُوْحَةَ، وَمَعِيَ صَوَاجِبٌ لِي، فَصَرَعَتْ بِي فَأَلْقَيْتُهَا، لَا أَزِي مَا تَرِيدُ بِي فَأَعْلَقَتْ يَدَيَّ حَتَّى أَوْقَعْتِي عَلَى بَابِ الدَّارِ، وَإِلَيَّ لِأَنْهَجُ حَتَّى سَكَنَ بَعْضُ نَفْسِي، ثُمَّ أَهْلَدْتُ شَيْئاً مِنْ مَاءٍ فَمَسَحَتْ بِهِ وَجْهِي وَرَأْسِي، ثُمَّ أَدْخَلْتَنِي الدَّارَ، فَإِذَا بِسُورَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ، فَلَقَنْ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبُرْكَ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَاسْتَمَضَيْتُ إِلَيْهِمْ، فَاصْلَحْتَنِي مِنْ شَأْنِي، فَلَمْ يُخَيِّرْ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحِي، فَاسْتَمَضَيْتُ إِلَيْهِ، وَأَنَا بِوَقْعَةٍ بَنَتْ لِسَعٍ مَبِينٍ.

[الطبر: ٥٠١٣٣، ٥٠١٣٤، ٥٠١٥٦، ٥٠١٦٠، عن عروة دون عائشة ٣٨٩٦،

٥٠١٥٨، أخرجه مسلم: ١٤٢٧].

٣٨٩٥- حَدَّثَنَا مَعْلَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «أُرِيكَ فِي الْمَنَامِ مَرْثَمِينَ، أَرَى أَلْسُنِي مَرْثَمَةً مِنْ خَيْرٍ، وَيَقُولُونَ: هَلِوَهُ امْرَأَتُكَ، فَاتَّخِيفَ [عَنْهَا]، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَاقُولِي: إِنَّ سَيْدَ هَذَا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ يُحِبُّنِي». [الطبر: ٥٠٧٨، ٥٠١٢٥، ٥٠١١١، ٧٠١٢، أخرجه مسلم: ٢٤٣٨].

٣٨٩٦- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَوَقَّعْتُ خَبْرَةَ قَوْلِ مُعْرِجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ بِضَلَاثِ مَبِينٍ، فَلَبِثْتُ سَتَيْنِ أَوْ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ، وَلَكَّحَ عَائِشَةُ، وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَيِّئَةٍ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَجْهِي بَنَتْ لِسَعٍ مَبِينٍ. [راجع: ٣٨٩٤ أخرجه مسلم: ١٤٢٧].

قوله: (باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة) سقط لفظ «باب» لأي زر.

قوله: (وقدومها المدينة) أي بعد الهجرة.

قوله: (وبناؤه بها) أي بالمدينة. وكان دخولها عليه في شوال من السنة الأولى وقيل: من الثانية، وقد تعقب قوله «بنائه بها» اعتماداً على قول صاحب الصحاح: العامة تقول بنى بأهله وهو خطأ، وإنما يقال بنى على أهله. والأصل فيه أن الداخل على أهله يضرب عليه قبة ليلة الدخول، ثم قيل لكل داخل بأهله بانه، انتهى. ولا معنى لهذا التعليل لكثرة استعمال الفصحاء له، وحسبك بقول عائشة «بنى بي» وبقول عروة في آخر الحديث الثالث «وبنى بها». وقوله في الحديث «تزوجني وأنا بنت ست سنين» أي عقد علي. وقوله: «فتزلنا في بني الحارث بن الخزرج» أي لما قمعت هي وأماها واختها أسماء بنت

هي أنيسة بنت غنمة بن عدي وأخوها ثعلبة وعمرو وهما خالا جابر، وقد شهدا العقبة الأخيرة. وأما البراء بن معمر فليس من أحوال جابر قلت: لكن من أقارب أمه، وأقارب الأم يسمون أحوالاً مجازاً، وقد روي ابن عسكراً بإسناد حسن عن جابر قال: «حلفني خالي الحر بن قيس في السبعين ركباً الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من الأنصار، فخرج إلينا معه العباس عام، خذ لي على أخوالك» فسمى الأنصار أخوال العباس لكون جدته أم أبيه عبد المطلب منهم، وسمى الحر بن قيس خاله لكونه من أقارب أمه وهو ابن عم البراء بن معمر، فلمل قول صفيان «وأخوه» عني به الحر بن قيس، وأطلق عليه أمها وهو ابن عم لأنهما في منزلة واحدة في النسب، وهذا أولى من توهم مثل ابن عينة، لكن لم يذكر أحد من أهل السير الحر بن قيس في أصحاب العقبة، فكأنه لم يكن أسلم، فعلى هذا فالخال الآخر لجابر إما ثعلبة وإما عمرو، والله أعلم.

قوله في الطريقة الثانية: (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني، وعطاء هو ابن أبي رياح.

قوله: (أنا وأبي) عبد الله بن عمرو بن حرام بالمهملتين، وقد تقدم أنه كان من النقباء.

قوله: (وخالاي) تقدم القول فيهما، وقرأت بخط مغلطاي: يريد حسي بن عامر بن عدي بن سنان وخالد بن عمرو بن عدي بن سنان لأن أم جابر أنيسة بنت غنمة بن عدي بن سنان، يعني فكل منهما ابن عمها بمنزلة أخيها، فأطلق عليهما جابر أنهما خالاه مجازاً. قلت: إن حل على الحقيقة تعين كما قاله الديلماي، ولا تضيق ابن عينة مع أن كلامه يمكن حله على المجاز بأمر فيه مجاز ليس بمنج، والله المتعان. ووقع عند ابن التين «وخالاي» بغير ألف وتشديد التحتانية وقال: لعل الواو واو ألمية أي مع خالي، ويحصل أن يكون بالأفراد بكسر اللام وتخفيف الياء.

الحديث الثالث: حديث عبادة بن الصامت في قصة الليلة للعقبة، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الإيمان مع مباحث نفيسة تتعلق بقوله في الحديث «فمروقه به فهو كفارة له» وأوضحته هناك أن بيعة العقبة إنما كانت على الإبراء والنصر، وأما ما ذكره من الكفارة فتلك بيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة، ثم رأيت ابن إسحاق جزم بأن بيعة العقبة وقعت ما صدر في الرواية الثانية التي في هذا الباب فقال: «حدثني يزيد بن أبي حبيب» فذكر بسند الباب «عن عبادة قال: كنت فيمن حضر العقبة الأولى، فكانا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسول الله ﷺ على بيعة النساء» أي على وفق بيعة النساء التي نزلت بعد ذلك عند فتح مكة، وهذا محتمل، لكن ليست الزيادة في طريق الليث بن سعد عن يزيد بن الصمحين، وعلى تقدير ثبوته فليس فيه ما ينال ما قرره من أن قوله «فهو كفارة» إنما ورد بعد ذلك، لأنه يعارضه حديث أبي هريرة «ما أدري الخلود كفارة لأهلها أم لا» مع تأخر إسلام أبي هريرة عن ليلة العقبة، كما استوفيت مباحثه هناك. وعن ذكر عبادة بيعة العقبة كعب بن مالك كما أسلفته آنفاً منه، وروى البيهقي من طريق عبد الله بن عثمان بن غيث عن إسحاق بن عبد الله بن رفاعه عن أبيه قال: «قال عبادة بن الصامت بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في النشاط والكسل» فذكر الحديث وفيه «وعلى أن نصر رسول الله ﷺ» إذا قدم علينا يثرب بما نمنع به أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا. ولنا الجنة. فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها «وحدثنا بإسناد حسن وصححه الحاكم وابن حبان عن جابر مثله وأوله» مكث رسول الله ﷺ

عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في المواسم يئتي وغيرها يقول: من يؤموني، من يصبرني حتى أبلغ رسالة ربي وله الجنة؟ حتى بعثنا الله له من يثرب صدقناه» فذكر الحديث حتى قال: «فرحل إليه منا سبعون رجلاً، فوعدهنا بيعة العقبة، قلنا: علام نبايعك؟ فقال: على السمع والطاعة في النشاط والكسل، وعلى التفقة في المعسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تصبروني إذا قمت عليك يثرب» فتمتوني عما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم، ولكنكم الجنة» ولأحد من وجه آخر عن جابر قال: «كان العباس أخذاً بيد رسول الله ﷺ، فلما فرغنا قال رسول الله ﷺ: أخذت وأعطيت» وللإزار من وجه آخر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ للقباء من الأنصار: تزووني، وتعموني؟ قالوا: نعم. قالوا: فما لنا؟ قال: «الجنة» وروى البيهقي بإسناد قوي عن الشعبي، ووصله الطبراني من حديث أبي موسى الأنصاري قال: «أطلق رسول الله ﷺ مع العباس عمه إلى السبعين من الأنصار عند العقبة فقال له أبو أمامة يعني أسعد بن زرارة سل يا محمد لربك ولنفسك ما شئت، ثم أخبرنا ما لنا من الثواب. قال: أسألكم لربي أن تعبوه ولا تشركوا به شيئاً، وأسألكم لنفسي وألصحابي أن تؤوونا وتعمنوا عما تمنعون منه أنفسكم، قالوا: فما لنا؟ قال: الجنة. قالوا: ذلك لك» وأخرجه

أي بكر كما سألته، وأما أبوها فقدم قبل ذلك مع النبي ﷺ.

قوله: (هَمَزَق شعري) بالزاي أي قطع، وللشمسي «تشرق» بالراء أي انتصف.

قوله: (ولوي) أي كثر، وفي الكلام حذف تقديره «ثم فصلت من الوعك فترى شعري ذكر».

وقولها: (جميمة) بالميم مصغر الجملة بالضم وهي مجتمع شعر الناصية، ويقال للشعر إذا سقط عن المتكئين جمه، وإذا كان إلى شحمة الأذنين وفرة.

وقولها: (في أرجوحة) بضم أوله معروفة وهي التي تلعب بها الصبيان.

وقوله: (أنهج) أي أنفَسَ تنفساً عالياً.

ولولهن: (على خير طائر) أي على خير حظ ونصيب.

وقولها: (فلم يرعني) بضم الراء وسكون العين أي لم يفرعنني شيء إلا دخوله علي، وكنت بذلك عن المفاجأة بالدخول على غير علم بذلك فانه يفرع غالباً، وروى أحد من وجه آخر هذه القصة مطولة «قالت عائشة: قدما المدينة فنزلنا في بني الحارث، فجاء رسول الله ﷺ فدخل بيتنا، فجمعت بي أمي وأنا في أرجوحة ولي جميمة، فزقتها، ومسحت وجهي بشيء من ماء، ثم أقبلت بي تقودني حتى وقفت بي عند الباب حتى سكن نفسي» الحديث، وفيه «إذا رسول الله ﷺ جالس على سريره وعنده رجال ونساء من الأنصار فاجلست في حجره، ثم قالت: هؤلاء أهلك يا رسول الله، بارك الله لك فيهم فوثب الرجال والنساء، وبني بي رسول الله ﷺ في بيتنا وأنا يومئذ بنت تسع سنين».

الحديث الثاني:

قوله: (أرَيْطَكَ) بضم أوله.

قوله: (سوقلة) بفتح المهملة والراء والقاف أي قطعة، أي يريه صورتها.

قوله: (ويقول) في رواية الشمسي «وقال» وسأني في النكاح بلفظ «قال في هذه امرأتك».

قوله: (إذا هي أنت) سيأتي الكلام على شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث:

قوله: (عن أبيه) هذا صورته مرسل، لكنه لما كان من رواية عروة مع كثرة خبرته بأحوال عائشة يحمل على أنه حله عنها.

قوله: (توفيت خديجة قبل عرج النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين، فلبث ستين أو قريباً من ذلك ونكح عائشة وهي بنت ست سنين ثم بنى بها وهي بنت تسع سنين) فيه إشكال لأن ظاهره يقتضي أنه لم يبن بها إلا بعد قدومه المدينة بستين وغو ذلك، لأن قوله: «فلبث ستين أو نحو ذلك» أي بعد موت خديجة، وقوله: «ونكح عائشة» أي عقد عليها لقوله بعد ذلك «وبنى بها وهي بنت تسع» فيخرج من ذلك أنه بنى بها بعد قدومه المدينة بستين، وليس كذلك، لأنه وقع عند المصنف في النكاح من رواية الثوري عن هشام بن عروة في هذا الحديث «ومكنت عنده تسعاً» وسأني ما قيل من إدراج النكاح في هذه الطريق، وهو في الجملة صحيح، فإن عند مسلم من حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا الحديث «ورزئت إليه وهي بنت تسع ولبتها معها، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة» وله من طريق الأسود عن عائشة نحوه، ومن طريق عبد الله بن عروة عن أبيه عن عائشة «تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وبنى بي في شوال» فعلى هذا فقولها: «فلبث ستين أو قريباً من ذلك» أي لم يدخل على أحد من النساء، ثم دخل على سودة بنت زمعة قبل أن يهاجر، ثم بنى بعائشة بعد أن هاجر، فكان ذكر سودة سقط على بعض رواه.

وقد روى أحمد والطبراني بإسناد حسن عن عائشة قالت: «ما توفيت خديجة قالت خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون: يا رسول الله ألا تزوج؟ قال: نعم، فما عندك؟ قالت: بكر وثيب، البكر بنت أحب خلق الله إليك عائشة، والثيب سودة بنت زمعة. قال: فاذهي فاذكريهما علي» فدخلت على أبي بكر فقال: إنما هي بنت أخيه، قال: فولي له أنت أخي في الإسلام، وأبتك تصلح لي. فجماع فأنكحه. ثم دخلت على سودة فقالت لها: أخبري أبي، فذكرت له فزوجه «وذكر ابن

إسحاق وغيره أنه دخل على سودة بمكة. وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عائشة قالت: «ما هاجر رسول الله ﷺ وأبو بكر خلفنا بمكة، فلما استقر بالمدينة بعث زيد بن حارثة وأبا رافع، وبعث أبو بكر عبد الله بن أريقط وكتب إلى عبد الله بن أبي بكر أن يحمل معه أم رومان وأم أبي بكر وأنا وأختي أسماء، فخرج بنا، وخرج زيد وأبو رافع بفاطمة وأم كلثوم وسودة بنت زمعة، وأخذ زيد امرأته أم أيمن وولديها أيمن وأسماء، واصطحبنا، حتى قدما المدينة فنزلت في عيال أبي بكر، ونزل آل النبي ﷺ عنده، وهو يومئذ بيني للمسجد ويومئذ، فدخل سودة بنت زمعة أحد تلك البيوت، وكان يكون عندها، فقال له أبو بكر: ما يملكك أن تبني بأهلك؟ فبني ببي «الحديث. قال الماوردي: الفقهاء يقولون: تزوج عائشة قبل سودة، والمحدثون يقولون: تزوج سودة قبل عائشة، وقد يجمع بينهما بأنه قد حمل على عائشة ولم يدخل بها ودخل بسودة. قلت: والرواية التي ذكرتها عن الطبراني ترفع الإشكال وتوجه الجمع المذكور، والله أعلم. وقد أخرج الإسماعيلي من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن أبيه «أنه كتب إلى الوليد: إنك سألتني متى توفيت خديجة؟ وإنها توفيت قبل عرج النبي ﷺ من مكة بثلاث سنين أو قريب من ذلك، ونكح النبي ﷺ عائشة بعد موتني خديجة، وعائشة بنت ست سنين. ثم إن النبي ﷺ بنى بها بعد ما قدم المدينة وهي بنت تسع سنين» وهذا السياق لا إشكال فيه، وتوضع به ما تقدم من الإشكال أيضاً، والله أعلم. وإذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة قوى قول من قال إنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر، وقد وهام النووي في تهذيبه، وليس بواه إذا عدناه من ربيع الأول، وجزمه بأن دخوله بها كان في السنة الثانية بخلاف ما ثبت كما تقدم أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين. وقال الديلمي في السيرة له: ماتت خديجة في رمضان، وعقد على سودة في شوال ثم على عائشة، ودخل بسودة قبل عائشة.

٤٥- باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة

وقال عبد الله بن زَيْد، وأبو هريرة رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ: «لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرَةً مِنَ الْأَنْصَارِ» [إرجاع: ٣٧٧٩، ٤٣٣٠]

وقال أبو موسى، عن النبي ﷺ: «وَأَبْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهْجَرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضِي بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلَيْ إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ، أَوْ هَجَرْتُ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ بِغَرْبِهَا» [إرجاع: ٣٩٢٢].

٣٨٩٧- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، قَالَ: هَاجَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَزِيدَ وَجْهَ اللَّهِ، فَوَلَّعَ اجْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ فِينَا مَنْ مَضَى لَمْ يَأْخُذْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً، مِنْهُمْ مُضْعَبُ بْنُ عُسَيْبٍ، فَعَلَّ يَوْمَ أَحَدٌ، وَكَرَّكَ نَمِرَةً، فَكُنَّا إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ بَدَتْ رَأْسَهُ، فَاتَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَفَّضَ رَأْسَهُ، وَتَجَعَّلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْئاً مِنْ إِذْخِرٍ، وَمِنَا مَنْ ابْتَعَتْ لَهُ فَمَرَّتَهُ فَهَوَّ يَهْلِيهَا. [إرجاع: ١٢٧٦. أخرجه مسلم: ٩٤٠ مطولاً].

٣٨٩٨- حَدَّثَنَا شَدَّادُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ غَمْرَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْأَعْمَالُ بِالْيَدِ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى ذُنْأٍ يَهْيِيهَا، أَوْ أَمْرَةً يَتَوَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» [إرجاع: ١. أخرجه مسلم: ١٩٠٧].

٣٨٩٩- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو غَيْرٍ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ الْمَكِّيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانَ يَقُولُ: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ. [الظر: ٤٣٠٩، ٤٣١٠، ٤٣١١، والظر في الجهاد والسر، باب ١١٨].

٣٩٠٠- قَالَ يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ: وَحَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ غَطَّاءِ بْنِ أَبِي

قوله: (باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة) أما النبي ﷺ فها هو ابن عباس أنه أذله في الهجرة إلى المدينة بقوله تعالى: ﴿وقل رب أدخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، واجعل لي من لذكرك سلطاناً نصيراً﴾ أخرجه الترمذي وصححه هو والحاكم، وذكر الحاكم أن خروجه ﷺ من مكة كان بعد بيعة العقبة بثلاثة أشهر أو قريباً منها، وحزم ابن إسحاق بأنه خرج أول يوم من ربيع الأول، فعلى هذا يكون بعد البيعة بشهرين وبضعة عشر يوماً، وكذا جزم به الأموي في «المغازي» عن ابن إسحاق فقال: كان خروجه من مكة بعد العقبة بشهرين ولبال، قال وخرج خلال ربيع الأول وقدم المدينة لاثنتي عشرة غلست من ربيع الأول، قلت: وعلى هذا خرج يوم الخميس، وأما أصحابه فترجمه معه منهم أبو بكر الصديق وعامر بن فهير، وتوجه قبل ذلك بين العتيبين جماعة منهم ابن أم مكتوم، ويقال إن أول من هاجر إلى المدينة أبو سلمة بن عبد الأشهل المخزومي زوج أم سلمة، وذلك أنه أودى لما رجع من الحبشة، فزم على الجرح إليها، فبلغه قصة الأنصار فوجه إلى المدينة، ذكر ذلك ابن إسحاق، وأستدع من أم سلمة أن أبا سلمة اختلعا معه فردوا قومها فقبضوها سنة، ثم انطلقت فوجهت في قصة طويلة وفيها «تقدم أبو سلمة المدينة بكرة، وقدم بعده عامر بن ربيعة حليف بن عدي عتبة» ثم توجه مصعب بن عمير كما تقدم آنفاً ليقفه من أسلم

وسباني شرحه في الذي بعده.

الحديث السابع:

قوله: (قال يحيى بن حمزة: وحلفني الأوزاعي) هو معطوف على الذي قبله، وقد أفرمها في أواسر غزوة الفتح، وأورد كل واحد منهما من إسحاق بن يزيد المذكور بإسناده، وأخرج ابن حبان الثاني من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال: «سأله عن انقطاع فضيلة الهجرة إلى الله ورسوله فقال: فذكره».

قوله: (عن عطاء) في رواية ابن حبان «حدثنا عطاء».

قوله: (زرت عائشة مع عبيد بن عمير الليثي) تقدم في أبواب الطواف من الحج أنها كانت حيثما مجاورة في جبل ثبير.

قوله: (فأسأله عن الهجرة) أي التي كانت قبل الفتح واجبة إلى المدينة ثم نسخت بقوله: «لا هجرة بعد الفتح» وأصل الهجرة هجر الوطن، وأكثر ما يطلق على من رحل من البادية إلى القرية، ووقع عند الأموي في «الغازي» من وجه آخر عن عطاء «فقلت إنما كانت الهجرة قبل فتح مكة والتي ﷺ بالمدينة».

قوله: (لا هجرة اليوم) أي بعد الفتح.

قوله: (كان المؤمنون يفر أحدهم بجنبه إجماعاً) أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة وإن سبها خوف الفتنة، والحكم بدور مع علمه، فمقتضاه أن من قدر على عبادة الله في أي موضع اتفق لم تجب عليه الهجرة منه ولا وجبت، ومن ثم قال الماوردي: إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلد به دار إسلام، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة منها ما يترجى من دخول غيره في الإسلام، وقد تضمنت الإشارة إلى ذلك في أوائل الجهاد في «باب وجوب الضرب» في الجسم بين حديث ابن عباس «لا هجرة بعد الفتح» وحديث عبد الله بن السعدي «لا تنقطع الهجرة» وقال الخطابي: كانت الهجرة أي إلى النبي ﷺ في أول الإسلام مطلوبة، ثم افتقرت لما هاجر إلى المدينة إلى حضرته للقتال معه وتعلم شرائع الدين، وقد أكد الله ذلك في عدة آيات حتى قطع الموالاة بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يهاجِرُوا﴾ فلما فتحت مكة ودخل الناس في الإسلام من جميع القبائل سقطت الهجرة الواجبة وبقي الاستحباب. وقال البيهقي في «شرح السنة»: يجتثل الجميع بينهما بطريق أخرى بقوله: «لا هجرة بعد الفتح» أي من مكة إلى المدينة، وقوله: «لا تنقطع» أي من دار الكفر إلى حق من أسلم إلى دار الإسلام، قال: ويجتدل وجهاً آخر وهو أن قوله لا هجرة أي إلى النبي ﷺ حيث كان بنية عدم الرجوع إلى الوطن المهاجر منه إلا يائذه، وقوله: «لا تنقطع» أي هجرة من هاجر على غير هذا الوصف من الأعراب وغيرهم. قلت: الذي يظهر أن المراد بالشيء الأول وهو المضي ما ذكره في الاحتمال الأخير، وبالشق الآخر لايت ما ذكره في الاحتمال الذي قبله، وقد أنصح ابن عمر بالمراد فيما أخرجه الإسماعيلي بلفظ «انقطعت الهجرة بعد الفتح إلى رسول الله ﷺ» ولا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار «أي ما دام في الدنيا دار كفر، فالهجرة واجبة منها على من أسلم وخشي أن يفتن من دينه، ومفهومه أنه لو قدر أن يبقى في الدنيا دار كفر أن الهجرة تنقطع لانقطاع موجبها والله أعلم. وأطلق ابن التين أن الهجرة من مكة إلى المدينة كانت واجبة وأن من أقام بمكة بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة بغير علم كان كافراً، وهو إطلاق مردود، والله أعلم.

الحديث الثامن:

قوله: (عن هشام) هو ابن حروة.

قوله: (إن سعداً) هو ابن معاذ وسباني شرح هذا في غزوة بني قريظة، وأورد هنا مختصراً لما يتعلق بقرش الذين أسجروا النبي ﷺ إلى الخروج عن وطنه.

قوله: (وقال أبا نهب بن يزيد هو المطارق إجماعاً) يعني أن أبا نهب وافق ابن عمر في روايته عن هشام لهذا الحديث وأصبح يميني القوم الذين أبهروا وأنهم قرش، وزعم الداودي أن المراد بالقوم قريظة، ثم قال في الرواية الملققة: هذا ليس محظوظ، وهو إقدام منه على رد الروايات الثابتة بالظن الخاطئ، وذلك أن في رواية ابن عمر أيضاً ما يدل على أن المراد بالقوم قرش، وإنما نفرد أبا نهب بذكر قرش في الموضع الأول، ولا نسباني في «الغازي» في بقية هذا الحديث من كلام سعد وقال: «اللهم فإن كان بقي من حرب قرش شيء» فابقني له «الحديث، وأيضاً في الموضع الذي اتصم الداودي في النظر فيه ما يدل على أن المراد قرش، لأن فيه «من قوم كذبوا رسولك وأخرجوه» فإن هذه القصة مختصة بقرش لأنهم الذين أخرجوه، وأما قريظة فلا.

الحديث التاسع: حديث ابن عباس.

قوله: (حدثنا هشام) هو ابن حسان.

قوله: (هكمت بمكة ثلاث عشرة) هذا أصح مما أخرجه أحد عن يحيى بن سعيد عن هشام بن حسان بهذا الإسناد قال: «أنزل على النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين، فكنت بمكة عشرة» وأصح مما أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن عباس «أن إقامة النبي ﷺ بمكة كانت خمس عشرة سنة» وقد تقدم بيان ذلك في كتاب البعث، وسباني بقية الكلام عليه في الرواية إن شاء الله تعالى. وقوله هنا: (فهاجر عشر سنين) أي أقام مهاجراً عشر سنين، وهو تقوله تعالى: ﴿فَامَاتَهُ اللَّهُ مَاتَ عام﴾ (البقرة: ٢٥٩).

الحديث العاشر: حديث أبي سعيد، تقدم شرحه في «مناب أبي بكر» مستوفى، وقوله فيه: (فقال الناس انظروا إلى هذا الشيخ) في حديث ابن عباس عند البلاذري في نحو هذه القصة «فقال له أبو سعيد الخدري: يا أبا بكر ما ييكلك» فذكر الحديث.

٣٩٠٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ قَالَ: ابْنُ هِشَامٍ: فَأَخْبَرَنِي غُرُورُ بْنُ الرَّبِيعِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتْ: لَمْ أَغْفِلْ أَبَوَيْ قَطٍّ إِلَّا وَهَمًا يَهْدِيَانِ النَّبِيَّ، وَلَمْ يَمْسُرْ عَلَيْنَا يَوْمَ إِلَّا بِأَيِّمَانِ يَوْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي الْفَهَارِ، بُكَرَةٌ وَغَشِيَّةٌ.

فَلَمَّا ابْتَدَى الْمُسْلِمُونَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا نَحْوَ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرَكَةَ الْغَدَاةِ لَقِيَ ابْنَ الدُّغَيْجَةِ، وَفَرَّ سَيْدَ الْقَارَةِ، فَقَالَ: ابْنُ تَيْمَةَ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخُوخِي قَوْمِي، فَأَبَدَتْهُ أَسْبَحَ فِي الْأَرْضِ وَاحِدَةً وَتَمَّ.

قَالَ ابْنُ الدُّغَيْجَةِ: فَإِنَّ مِثْلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ لَا يَخْرُجُ وَلَا يَخْرُجُ، إِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَغْلُومَ، وَتَعْمِلُ الرَّجْمَ، وَتَحْوِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الضَّعِيفَ، وَتُعِينُ عَلَى تَوَكُّبِ الْحَقِّ، قَالَا لَكَ جَارٌ، أَرْجِعْ وَاحِدًا تَكُ بِمِثْلِكَ.

فَرَجَعَ وَارْتَحَلَ مَعَ ابْنِ الدُّغَيْجَةِ، فَطَافَ ابْنُ الدُّغَيْجَةِ غَشِيَّةً فِي أَشْرَافِ قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يَخْرُجُ مِثْلَهُ وَلَا يَخْرُجُ، أَخْرُجُونَ رَجُلًا يَكْسِبُ الْمَغْلُومَ، وَتَعْمِلُ الرَّجْمَ، وَتَحْوِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الضَّعِيفَ، وَتُعِينُ عَلَى تَوَكُّبِ الْحَقِّ.

فَلَمْ تَكْذِبْ قُرَيْشٌ بِجَوَارِ ابْنِ الدُّغَيْجَةِ، وَقَالُوا لابْنِ الدُّغَيْجَةِ: فَرَأَى أَبَا بَكْرٍ قَلْبَهُمْ رَأَى فِي دَارِهِ، فَالْتَمَسُوا فِيهَا وَتَقَرَّأَ مَا شَاءَ، وَلَا يُؤْذِنُهَا بِذَلِكَ وَلَا يَسْتَلْظِنُ بِهِ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ يَفْعِنَ بَسَاءَةً وَأَبْنَاءَةً.

فَقَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدُّغَيْجَةِ لَأَبِي بَكْرٍ، فَلَبَّى أَبُو بَكْرٍ بِذَلِكَ بِعَثْدِ رَأْيِهِ فِي دَارِهِ وَلَا يَسْتَلْظِنُ بِصَلَاةٍ وَلَا يَفْرَأُ فِي غَيْرِ دَارِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَأَتَتْهُ مَسْجِدًا بِبَيْتِهِ دَارِهِ، وَكَانَ يَمْلِكُ يَمِينَهُ، وَتَفَرَّقَ الْقُرَّانَ، فَيَقْدِفُ عَلَيْهِ بَسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاءَهُمْ، وَهُمْ يَمْتَحِنُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَاءً، لَا يَمْلِكُ غَيْبَهُ إِذَا قَرَأَ الْقُرَّانَ، وَالْفَرْعُ ذَلِكَ أَشْرَافُ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدُّغَيْجَةِ فَعَلِمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: إِنَّا كُنَّا أَجْرْنَا أَبَا بَكْرٍ بِجَوَارِكَ، عَلَى أَنْ يَبْعُدَ رَأْيَهُ فِي دَارِهِ، فَقَدْ جَاوَزَ ذَلِكَ، فَأَتَتْهُ مَسْجِدًا بِبَيْتِهِ دَارِهِ، فَاعْلَنَ بِالصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ لِيَوْمِهِ، وَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْعِنَ بَسَاءَةً وَأَبْنَاءَةً، فَانْهَى، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْصِرَ عَلَى أَنْ يَبْعُدَ رَأْيَهُ فِي دَارِهِ فَقُلْ، وَإِنَّا أَيْ لَا أَنْ يَغْلِبَ بِذَلِكَ، فَسَلِّتْنَا أَنْ نَرُدَّ إِلَيْكَ دِمَّتِكَ، فَإِنَّا قَدْ كَرِهْنَا أَنْ نَخْفِرَكَ، وَلَكِنَّا مَقْرِنُونَ لِأَبِي بَكْرٍ الْإِسْخِلَانِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَتَى ابْنُ الدُّغَيْجَةِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَاقَلْتُ لَكَ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا أَنْ يَقْصِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيَّ دِمَّتِي، فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ

تَسْمَعُ الْعَرَبُ أَنِّي أَخْبَرْتُ فِي رَجُلٍ عَدْتُ لَهُ.

قوله: (خروج أبو بكر مهاجراً نحو أرض الحبشة) أي ليلحق بمن سبقه إليها من المسلمين، وقد قلعت أن الذين هاجروا إلى الحبشة أولاً ساروا إلى جدة وهي ساحل مكة ليركبوا منها البحر إلى الحبشة.

قوله: (برك الغمام) أما برك فهو يفتح الموحدة وسكون الراء بعد ما كاف وحكي كسر أوله، وأما الغمام فهو بكسر المعجمة وقد تضم وتخفيف الميم، وحكى ابن فارس فيها ضم الفين، موضع على خس ليل من مكة إلى جهة اليمن، وقال البكري: هي أقاصي مصر، وحكى الحملائي في أنساب اليمن: هو في أقصى اليمن، والأول أولى. وقال ابن خالويه حضرت مجلس الحمالي وفيه زهاء ألف، فأملى عليهم حديثاً فيه: «قللت الأنصار لو دعوتني إلى برك الغمام» قالها بالكسر، قللت للمسنلي: هو بالضم، فذكر له ذلك، فقال لي: وما هو؟ قلت: سألت ابن حريز عنه فقال: هو بقعة في جهنم. فقال الحمالي: وكلنا في كتابي على الفين ضمة. قال ابن خالويه وأشد ابن حريز:

وإذا تكسرت الباء فلا تأملها كنف البعاد

واجعل مقامك أم مقرر كجسائي برك الغمام

لست ابن أم القاطن بين ولا ابن عم اللباد

قال ابن خالويه: وسألت أبا عمر- يعني غلام ثعلب فقال: هو بالكسر والضم موضع باليمن، قال وموضع باليمن أوله بالكسر لكن آخره راء مهملة، وهو عند بشر بروموت الذي يقال إن أرواح الكفار تكون فيها اهـ واستبعد بعض المتأخرين ما ذكره ابن حريز فقال: القول بأنه موضع باليمن أنسب، لأن النبي ﷺ لا يدعوهم إلى جهنم. وخفي عليهم أن هذا طريق المبالغة فلا يراد به الحقيقة، ثم ظهر لي أن لا تنافي بين القولين، فيحمل قوله: جهنم على مجاز المجاورة بناء على القول بأن بروموت ماوى أرواح الكفار وهم أهل النار.

قوله: (ابن الدغنة) يضم المهمل والمعجمة وتشديد النون عند أهل اللغة، وعند الرواة يفتح أوله وكسر ثانيه وتخفيف النون، قال الأصيلي وقراه لنا المروزي يفتح الفين، وقيل: إن ذلك كان لاسترخاء في لسانه والصواب الكسر، وثبت التخفيف وتشديد من طريق، وهي أمه وقيل أم أبيه وتقبل دابته، ومعنى الدغنة المسترخية وأصلها الغمامة الكثيرة المطر، واختلف في اسمه فعدن البلازي من طريق الواقدي عن معمر عن الزهري أنه الحارث بن يزيد، وحكى السهيلي أن اسمه مالك، ووقع في «شرح الكرماني» أن ابن إسحاق سماه ربيعة بن ربيع، وهو وهم من الكرماني فإن ربيعة المذكور آخر يقال له ابن الدغنة أيضاً لكنه سلمى، والمذكور هنا من القارة فاختلفا، وأيضاً السلمي إنما ذكره ابن إسحاق في غزوة حنين وأنه صحابي قتل حريز بن الصمة، ولم يذكره ابن إسحاق في قصة الهجرة. وفي الصحابة ثالث يقال له ابن الدغنة لكن اسمه حابس وهو كلي، له قصة في سبب إسلامه وأنه رأى شخصاً من أبنائه فقال له: «يا حابس بن دغنة يا حابس» في أبيات، وهو ما يرجع رواية التخفيف في الدغنة.

قوله: (وهو سيد القارة) بالقاف وتخفيف الراء، وهي قبيلة مشهورة من بني الحارث، والضم والتخفيف، ابن خزيمة من مدركة بن إلياس بن مضر وكانوا حلفاء بني زهرة من قريش، وكانوا يضرب بهم المثل في قوة الرمي، قال الشاعر: «قد أنصف القارة من رماحها».

قوله: (أخرجني قومي) أي تسبوا في إخراجي.

قوله: (فأريد أن أصبح بالمهملتين، لعل أبا بكر طوى عن ابن الدغنة تعيين جهة مقصده لكونه كان كافراً، ولا قد تقدم أنه قصد التوجه إلى أرض الحبشة، ومن المعلوم أنه لا يصل إليها من الطريق التي تصعد حتى يسير في الأرض وحده زماناً فيصدق أنه سائح، لكن حقيقة السباحة لا لا يقصد موضعاً بعينه يستقر فيه.

قوله: (وتكسب المعلوم) في رواية الكشيبي «المدم» وقد تقدم شرح هذه الكلمات في حديث بدء الرحي أول الكتاب، وفي موافقة وصف ابن الدغنة لأبي بكر مثل ما وصفت به خديجة النبي ﷺ ما يدل على عظيم فضل أبي بكر واتصافه بالصفات البالغة في أنواع الكمال.

قوله: (وأنا لك جار) أي مجير أمنع من يؤذيك.

قوله: (فرجع) أي أبو بكر (وارتحل معه ابن الدغنة) وقع في الكفاة «وارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر» والمراد في الروايتين مطلق المصاحبة، وإلا فالتحقيق ما في هذا الباب.

قوله: (لا يخرج مثله) أي من وطنه واختياره على نية الإقامة في غيره مع ما فيه

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنِّي أُرِيدُ إِلَيْكَ جَوَارِكًا، وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالنَّبِيِّ ﷺ يُؤْتِيهِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُسْلِمِينَ: «إِنِّي أَرَيْتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ، فَاتَّخَذْتُ لَكُمْ لَاحِظًا»، وَهَذَا الْحَرَاثَانِ، فَهَاجَرَ مِنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ، وَزَجَعَ عَائِشَةَ مِنْ كَانَ هَاجَرَ بَارِضِ الْحَبَشَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ قَبْلَ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى رِمْلِكَ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُوَدَّنَ لِي». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَلْ تَرْجُو ذَلِكَ بَابِي أَنْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَتَحَسَّنَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَصْحَبَهُ، وَعَلَّفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَزَوَّيَ السُّعْوَى، وَفُؤُو الْعَيْطَ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

قَالَ ابْنُ هِشَابٍ: قَالَ غُرُورٌ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَبِمْنَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسًا فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ فِي نَحْرِ الظُّهَيْرِ، قَالَ قَاتِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَعْنَا فِي سَاعَةِ لَمْ يَكُنْ يَأْتِينَا فِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِمَاءَ لَمْ يَكُنْ يَأْتِي، وَاللَّهِ مَا جَاءَ بِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا أَمْرٌ.

قَالَتْ: فَبَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَاذَنَ، فَأَذِنَ لَهُ فَدَخَلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ: «أَخْرَجَ مِنْ عَيْدِكَ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِمَا هُمْ أَهْلُكَ، بَابِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأِنِّي قَدْ أَوَدُّ لِي فِي الْخُرُوجِ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: الصَّحَابَةُ بَابِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَخُذْ - بَابِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ - إِحْدَى رَاحِلَتَيَّ هَاتَيْنِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِالْفَتْحِ».

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَتَجَهَّزْنَا فَمَحَّثَ الْجِهَارَ، وَصَنَعْنَا لَهْمًا سَفْرَةً فِي جِرَابٍ، فَطَعْتُمْ اسْمَاءُ بَنْتُ أَبِي بَكْرٍ لِقِطْعَةً مِنْ يَطْلُقُهَا، فَرُبَّطْتُ بِهِ عَلَى قَمِي الْجِرَابِ، فَبِذَلِكَ سَمَّيْتُ ذَاتَ الْيَطْلُقِ.

قَالَتْ ثُمَّ لَحِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بِغَارٍ فِي جَبَلِ ثَوْرٍ، فَكُنَّا فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، بَيْتٌ عِنْدَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ، قَبِيضٌ لَقِينٌ، فَيُذَلِّجُ مِنْ عَيْنَيْهِمَا سَحَرًا، فَيَصْبُحُ مَعَ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ كَيَابِتٍ، فَلَا يَسْمَعُ أَمْرًا يُكَادُونَ بِهِ إِلَّا وَعَاةً، حَتَّى يَأْتِيَهُمَا بِخَبَرِ ذَلِكَ جَيْنٌ يَحْبِطُ الْغُلَامُ، وَيُرْغَى عَلَيْهِمَا غَيْرُ بْنُ قَهْقَرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ مَنَحَهُ مِنْ قَسَمٍ، فَيُرْغِيهَا عَلَيْهِمَا جَيْنٌ تَذَقُّبُ سَاعَةً مِنَ الْمِثْأَةِ، فَيَبَيِّنَانِ فِي رَسْلِ، وَهُوَ كَيْنٌ يَنْحِبُهُمَا وَزَحْفِيهِمَا، حَتَّى يَتَّبِقَ بَهَا عَامِرُ بْنُ قَهْقَرَةَ بَلَسَ، فَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ ذَلِكَ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ، وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّهْلِ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ، قَادِيًا حَرِيصًا، وَالْحَرِيصُ الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ، قَدْ عَمَسَ حِلْفًا فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ السَّهْمِيِّ، وَهُوَ عَلَى جَيْنٍ كَثَرًا قُرَيْشٍ، فَأَمْسَا فَذَلَعْنَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا، وَوَاعَدْنَا غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَأَتَانَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبَحَ ثَلَاثَ، وَأَنْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ بْنُ قَهْقَرَةَ، وَالذَّلِيلُ، فَأَخَذَ بِهِمْ طَرِيقَ السَّوَاكِحِ. [راجع: ٤٧٦، وانظر في مناقب الأنصار، باب ٣٧ - الأطنمة، باب ٢٧].

الحديث الحادي عشر:

قوله: (لم أعقل أبوي) يعني أبا بكر وأم رومان.

قوله: (يدينان الدين) بالنصب على نزح الحائض أي يدينان دين الإسلام، أو هو مفعول به على التجوز.

قوله: (فلما أبطل المسلمون) أي بأذى المشركين لما حصروا بني هاشم والمطلب في شعب أبي طالب واذن النبي ﷺ لأصحابه في الهجرة إلى الحبشة كما تقدم بيانه.

من الفتح المتسدي لأهل بلده (ولا يخرج) أي ولا يخرج أحد بغير اختياره للمعنى المذكور، واستنبط بعض المالكية من هذا أن من كانت فيه مضمة متعلية لا يمكن من الانتقال من البلد إلى غيره بغير ضرورة واجبة.

قوله: (فلم تكذب قريش) أي لم ترد عليه قوله في أمان أبي بكر، وكل من كذب فقد رد تولك، فاطلق التكذيب وأراد لازمه، وتقدم في الكفالة بلفظ « فامتلأت قريش جوار ابن الدغنة وأمنت أبا بكر » وقد استشكل هذا مع ما ذكره ابن إسحاق في قصة خروج النبي ﷺ إلى الطائف وسؤاله حين رجع الأخنس بن شريق أن يدخل في جواره فاعتذر بأنه حليف، وكان أيضاً من حلفاء بني زهرة، ويمكن الجواب بأن ابن الدغنة وغب في إجابة أبي بكر، والأخنس لم يرغب فيما التمس منه فلم يشرب النبي ﷺ عليه.

قوله: (على وسلك) بكسر أوله أي على مهلك، والرسول السير الرقيق، وفي رواية ابن حبان « قال أصبر ».

قوله: (وهل ترجو ذلك بأبي أنت) لفظ « أنت » مبتدا وخبره « بأبي » أي مفدى بأبي، ويجتدل أن يكون أنت تأكيداً لفعل ترجو وبأبي قسم.

قوله: (فحبس نفسه) أي منها من الهجرة، وفي رواية ابن حبان « فانتظروه أبو بكر رضي الله عنه ».

قوله: (ورق السمن) بفتح المهملة وضم الميم.

قوله: (وهو الخيط) مدرج أيضاً في الخبر، وهو من تفسير الزهري، ويقال السمر شجرة أم حيلان، وقيل كل ما له ظل شخين، وقيل: السمر ورق الطلح والخيط بفتح المعجمة والموحدة ما يخط بالعصا فيسقط من ورق الشجر قاله ابن فارس.

قوله: (أربعة أشهر) فيه بيان المدة التي كانت بين ابتداء هجرة الصحابة بين العقبة الأولى والثانية وبين هجرته ﷺ وقد تقدم في أول الباب أن بين العقبة الثانية وبين هجرته ﷺ شهرين وبعض شهر على التحرير.

قوله: (قال ابن شهاب إيا) هو بالإسناد المذكور أولاً وقد أنفذه ابن عاصم في «الغزاة» من طريق الوليد بن محمد عن الزهري، ووقع في رواية هشام بن عروة عند ابن حبان مضموماً إلى ما قبله، وعنه موسى بن عتبة « وكان رسول الله ﷺ لا يخطه يوم إلا أتى منزل أبي بكر أول النهار وآخره ».

قوله: (في نحر القهولة) أي أول الزواك وهو أشد ما يكون في حرارة النهار، والغالب في أيام لحر القهولة فيها، وفي رواية ابن حبان « فأتاه ذات يوم ظهراً » وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني « كان النبي ﷺ يأتينا مكة كل يوم مرتين بكرة وحشية، فلما كان يوم من ذلك جاءنا في الظهيرة، فقلت يا أبت هذا رسول الله ﷺ ».

قوله: (هنا رسول الله مضطعا) أي مغطياً رأسه، وفي رواية موسى بن عتبة عن ابن شهاب « قالت عائشة: وليس عند أبي بكر إلا أنا وأسماء » قيل فيه جواز ليس الطيلسان، وجزم ابن القيم بأن النبي لم يلبسه ولا أحد من أصحابه، وأجاب عن الحديث بأن التفتع يخالف التطليس، قال: ولم يكن يفعل التفتع عادة بل للحاجة، وتمقب بأن في حديث أنس « أن النبي ﷺ كان يكثر التفتع » أخرجه به، وفي طبقات ابن سعد مرسلًا « ذكر الطيلسان لرسول الله ﷺ قال: هذا ثوب لا يؤدي شكره ».

قوله: (فلما له) بكسر الفاء وبالقصر، وفي رواية الكشيبي « فداء » بالمد.

قوله: (ما جاء به) في رواية يعقوب بن سفيان « إن جاء به » إن هي التائفة بمعنى ماء، وفي رواية موسى بن عتبة « قال أبو بكر: يا رسول الله ما جاء بك إلا أمر حدث ».

قوله: (إنما هم أهللك) أشار بذلك إلى عائشة وأسماء كما فسره موسى بن عتبة، ففي روايته قال: « أخرج من عنك. قال: لا عين عليك، إنما هما ابتياني » وكذلك في رواية هشام بن عروة.

قوله: (فإني) في رواية الكشيبي « فإنه ».

قوله: (الصحابة) بالنصب أي أريد المصاحبة، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدا محذوف.

قوله: (نعم) زاد ابن إسحاق في روايته « قالت عائشة: فرأيت أبا بكر يركي، وما كنت أحسب أن أحداً يركي من الفرح » وفي رواية هشام « قال: الصحبة يا رسول الله، قال: الصحبة ».

قوله: (جحدى واحلتي هاتين. قال: بالفتح) زاد ابن إسحاق « قال: لا أركب بعيراً ليس هو لي، قال: فهو لك، قال: لا ولكن بالثمن الذي ابتعتها به، قال: أخذتها بكذا وكذا، وقال: أخذتها بذلك، قال: هي لك » وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني « قال: يشنها يا أبا بكر، فقال: يشنها إن شئت » ونقل السهيلي في « الروض » عن بعض شيوخ المغرب أنه سئل عن امتناعه من أخذ الرحلة مع أن أبا بكر أشق عليه

من الفتح المتسدي لأهل بلده (ولا يخرج) أي ولا يخرج أحد بغير اختياره للمعنى المذكور، واستنبط بعض المالكية من هذا أن من كانت فيه مضمة متعلية لا يمكن من الانتقال من البلد إلى غيره بغير ضرورة واجبة.

قوله: (فلم تكذب قريش) أي لم ترد عليه قوله في أمان أبي بكر، وكل من كذب فقد رد تولك، فاطلق التكذيب وأراد لازمه، وتقدم في الكفالة بلفظ « فامتلأت قريش جوار ابن الدغنة وأمنت أبا بكر » وقد استشكل هذا مع ما ذكره ابن إسحاق في قصة خروج النبي ﷺ إلى الطائف وسؤاله حين رجع الأخنس بن شريق أن يدخل في جواره فاعتذر بأنه حليف، وكان أيضاً من حلفاء بني زهرة، ويمكن الجواب بأن ابن الدغنة وغب في إجابة أبي بكر، والأخنس لم يرغب فيما التمس منه فلم يشرب النبي ﷺ عليه.

قوله: (بجوار) بكسر الجيم وبضمة، وقد تقدم بيان المراد منه في كتاب الكفالة.

قوله: (مر أبا بكر فليهد ربه) دخلت الفاء على شيء محذوف لا يخفى تقديره.

قوله: (فلتب أبو بكر) تقدم في الكفالة بلفظ « فظنك » أي جعل، ولم يقع في بيان المدة التي أقام فيها أبو بكر على ذلك.

قوله: (لم يلد لأبي بكر) أي ظهر له رأي غير الرأي الأول.

قوله: (بفناء داره) بكسر الفاء وتخفيف النون وبالمد أي أمامه.

قوله: (فيلذف) بالثناة والقاف والمثال المعجمة المحذوف، تقدم في الكفالة بلفظ « فينصف » أي يزدحون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكذب بكسر، وأطلق يتقصف مبالغة، قال الخطابي: هو المحفوظ، وأما يتقذف فلا معنى له إلا أن يكون من القذف أي يتدافعون فيلذف بعضهم بعضاً فينساقون عليه فيرجع إلى معنى الأول، وللكشيبي بنون وسكون القاف وكسر الصاد أي يسقط.

قوله: (بكاء) بالشدائد أي كثير البكاء.

قوله: (لا يملك عينه) أي لا يطيق إسماهما عن البكاء من رقة قلبه. وقوله: (إذا قرأ) إذا ظرفية والمعامل فيه لا يملكه أو هي شرطية ولجزاء مقدر.

قوله: (فأفزع ذلك) أي أخاف الكفار لما يعلمونه من رقة قلوب النساء والشباب أن يميلوا إلى دين الإسلام.

قوله: (فقدم عليهم) في رواية الكشيبي « قدم عليه » أي على أبي بكر.

قوله: (أن يفتن لساعة) بالنصب على المقولية وفاعله إبر بكسر، كذا لأبي ذر، وللباقين « أن يفتن » بضم أوله « ناسوا » بالرفع على البناء للمجهول.

قوله: (أجروا) بالجيم والراء للآكثر، وللغاسي بالزاي أي اجتمع له، والأول أوجه، والألف مقصورة في الروايتين.

قوله: (فأسأله) في رواية الكشيبي « فسله ».

قوله: (ذمعتك) أي أمانتك له.

قوله: (خظفرك) بضم أوله وبإدغام المعجمة وكسر الفاء أي غدر بك، يقال خضره إذا خفظه، وأخضره إذا غدر به.

قوله: (مقرين لأبي بكر الأمسلان) أي لا نسكت عن الإنكار عليه للمعنى الذي ذكره من الخشية على نساتهم وأبتهم أن يدخلوا في دينه.

قوله: (وأرضى بجوار الله) أي أماته وحايته. وفيه جواز الأخذ بالأشدد في الدين، وقوة بين أبي بكر.

قوله: (والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة) في هذا الفصل من فضائل الصديق أشياء كثيرة قد امتاز بها عن سواه ظاهرة لمن تأملها.

قوله: (بين لابنين وهما الخولتان) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري، والحرة أرض حجاز تهامسود، وهذه الرواية غير الرواية السابقة أول الباب من حديث أبي موسى التي تردد فيها النبي ﷺ كما سبق، قال ابن التين: كان النبي ﷺ أرى دار الهجرة بصفة تجمع المدينة وغيرها، ثم أرى الصفة المختصة بالمدينة تختص.

قوله: (ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبيشة إلى المدينة) أي لما سمعوا باستيطان المسلمين المدينة رجعوا إلى مكة فهاجر إلى أرض المدينة معظمهم لا جميعهم، لأن جعفراً ومن معه تخلفوا في الحبيشة، وهذا السبب في مجيء مهاجرة الحبيشة غير السبب المذكور في مجيء من رجع منهم أيضاً في الهجرة الأولى، لأن ذلك كان بسبب سجدوا المشركين مع النبي ﷺ والمسلمين في سورة النجم فشاع أن المشركين أسلموا وسجلوا

قوله: (ثلاث ليال) في رواية عروة بن الزبير «ليتين» فلهذا لم يحسب أول ليلة، وروى أحمد والحاكم من رواية طلحة النضري قال: «قال رسول الله ﷺ: لبثت مع صاحبي يعني أبا بكر في الغار بضعة عشر يوماً ما لنا طعام إلا ثمر البرير» قال الحاكم: معناه مكثنا نحضن من المشركين في الغار وفي الطريق بضعة عشر يوماً. قلت: لم يقع في رواية أحمد ذكر الغار، وهي زيادة في الخبر من بعض روايته، ولا يصح حله على حالة الهجرة لما في الصحيح كما تراه من أن عامر بن فهيرة كان يروح عليهما في الغار بالليل، ولما وقع لهما في الطريق من لقي الراعي كما في حديث البراء في هذا الباب، ومن التزول تخيمة أم معبد وغير ذلك، فالذي يظهر أنها قصة أخرى، والله أعلم. وفي «دلائل النبوة

للبيهقي» من مرسل محمد بن سيرين «أن أبا بكر ليلة انطلق مع رسول الله ﷺ إلى الغار كان مشي بين يديه ساعة ومن خلفه ساعة، فسأله فقال: أذكر الطلب فأمشي خلفك، وأذكر الرصد فأمشي أمامك. فقال: لو كان شيء أحببت أن تقتل دوني؟ قال: إي والذي بمثلك يهلك، فلما انتهيا إلى الغار قال: مكانك يا رسول الله حتى أستريح لك الغار، فاستبرأه. وذكر أبو القاسم البكري من مرسل ابن أبي مليكة نحوه. وذكر ابن هشام من زيادته عن الحسن البصري بلاغا نحوه.

قوله: (عبد الله بن أبي بكر) وقع في نسخة «عبد الرحمن» وهو وهم.

قوله: (هفف) بفتح المثلثة وكسر القاف ويجوز إسكانها وفتحها وبمعناها: فاه! الحاقظ، تقول تفتت الشيء إذا اقتمت عوجه.

قوله: (لقن) بفتح اللام وكسر القاف بعدها نون اللقن: السريع الفهم.

قوله: (فيلج) بتشديد الدال بعدها جيم أي يخرج بسحر إلى مكة.

قوله: (فيمصع مع قريش بمكة كيات) أي مثل البات، يظنه من لا يعرف حقيقة أمره لشدة رجوعه بفلس.

قوله: (يكادان به) في رواية الكشميبي «يكادان به» بنير مشاة أي يطلب لهما فيه المكروه، وهو من الكيد.

قوله: (عامر بن فهيرة) تقدم ذكره في «باب الشراء من المشركين» من كتاب البيوع، وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن أبا بكر اشتراه من الطفيل بن مسخيرة، فأسلم، فاحتقه.

قوله: (منهله) بكسر الميم وسكون النون بعدها مهمله، تقدم بيانها في المحبة، وتطلق أيضاً على كل شاة. وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن الغنم كانت لأبي بكر، فكان يروح عليهما الغنم كل ليلة فيقبلان، ثم ترح بكره فيصيح في رعيان الناس فلا يفتن له.

قوله: (في رسل) بكسر الراء بعدها مهمله ساكنة: اللين الطري.

قوله: (ورعيلهما) بفتح الراء وكسر المعجمة بوزن رغيث أي اللين المرصوف أي التي وضعت فيه الحجارة الحماة بالشمس أو النار لينعقد وتزول رشاوته، وهو بالرفع ويجوز الجلي.

قوله: (حتى ينق بها عامر) ينق بكسر العين المهمله أي يصيح بغمته، والتمنيق صوت الراعي إذا زجر الغنم ووقع في رواية أبي ذر «حتى ينق بهما» بالثنية أي يسمعهما صوته إذا زجر غنمه، ووقع في حديث ابن عباس عند ابن عائذ في هذه القصة ثم يسرح عامر بن فهيرة فيصيح في رعيان الناس كيات فلا يفتن به، وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب «وكان عامر أميناً مؤثماً حسن الإسلام».

قوله: (من بني الدليل) بكسر الدال وسكون التحتانية، وقيل: يضم أوله وكسر ثانيه مهموز.

قوله: (من بني عبد بن علي) أي ابن الدليل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، ويقال من بني علي بن عمرو بن خزيمة، ووقع في سيرة ابن إسحاق تهذيب ابن هشام اسمه عبد الله بن أرقط، وفي رواية الأموي عن ابن إسحاق بن أريقط، كذا رواه الأموي في «الغزاة» بإسناد مرسل في غير هذه القصة، قال: وهو دليل رسول الله ﷺ إلى المدينة في الهجرة. وعند موسى بن عقبة أريقط بالتصغير أيضاً لكن بالطاء وهو أشهر، وعند ابن سعد عبد الله بن أريقط، وعن مالك اسمه رقيط حكاه ابن التين وهو في «العتية».

قوله: (هاديا خريفاً) بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحانية ساكنة ثم مثناة.

قوله: (واخريت الماهر بالهداية) هو مدرج في الخبر من كلام الزهري بينه ابن سعد، ولم يقع ذلك في رواية الأموي عن ابن إسحاق، قال ابن سعد وقال الأصمعي: إنما

ماله، قال: أحب أن لا تكون هجرته إلا من مال نفسه. وأفاد الواقدي أن الثمن ثمانمائة وأن النبي أخذها رسول الله ﷺ من أبي بكر هي القصواء، وأنها كانت من نعم بني قشير، وأنها عاشت بعد النبي ﷺ قليلاً وماتت في خلافة أبي بكر، وكانت مرسله ترضى بالبيع. وذكر ابن إسحاق أنها الجلداء، وكانت من إيل بني الحريش، وكذا في رواية أخرجا ابن حبان من طريق هشام عن أبيه عن عائشة أنها الجلداء.

قوله: (أحس الجاهل) أحس بالمهمل والمثناة أفضل تفضيل من الحث وهو الإسراع، وفي رواية لأبي ذر «أحب» بالوجهة، والأول أصح. والجهاز بفتح الجيم وقد تكسر ومنهم من أنكر الكسر وهو ما يحتاج إليه في السفر.

قوله: (وصعدا لهما سفرة في جراب) أي زاداً في جراب، لأن أصل السفرة في اللغة الزاد الذي يصنع للسفر، ثم استعمل في وعاء الزاد، ومثله المزة للساء، وكذلك الرواية. فاستعملت السفرة في هذا الخبر على أصل اللغة. وأفاد الواقدي أنه كان في السفرة شاة مطبوخة.

قوله: (ذات النطاق) بكسر النون، وللشميبي النطاقين بالثنية، والنطاق ما يشد به الوسط، وقيل: هو إزار فيه تكة، وقيل: هو ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بجبل ثم ترسل الأعلى على الأسفل قاله أبو عبيدة الحارثي، قال: وسميت ذات النطاقين لأنها كانت تجمل نطاقاً على نطاق، وقيل: كان لها نطاقان تلبس أحدهما وتجمل في الآخر الزاد والمخروط كما سيأتي بعد هذا الحديث أنها شقت نطاقيها نصفين فشدت بأحدهما والزاد واقتصرت على الآخر، فمن ثم قيل لها ذات النطاق وذات النطاقين، فالثنية والإفراد بهذين الاعتبارين. وعند ابن سعد من حديث الباب «شقت نطاقيها فأوكتها بقطعة منه الجراب وشدت في القرية بالباقي فسميت ذات النطاقين».

قوله: (قالت) ثم خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يشار في جبل ثور) بالخلة ذكر الواقدي أنهما خرجا من خوخة في ظهر بيت أبي بكر، وقال الحاكم تواترت الأخبار أن خروجه كان يوم الاثنين ودخوله المدينة كان يوم الاثنين، إلا أن محمد بن موسى الحنوزمي قال: إنه خرج من مكة يوم الخميس. قلت: يجمع بينهما بأن خروجه من مكة كان يوم الخميس وخروجه من الغار كان ليلة الاثنين، لأنه أقام فيه ثلاث ليال، فهي ليلة الجمعة وليلة السبت وليلة الأحد وخرج في أثناء ليلة الاثنين. ووقع في رواية هشام بن عروة عند ابن حبان «فركبا حتى أتيا الغار وهو ثور، فتواريا فيه» وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال: «فرقد عليّ على فراش رسول الله ﷺ يوري عنه، وباتت قريش تختلف وتاتر بهم بهجم على صاحب الفراش فيوقه، حتى أصبحوا فإذا هم بعلي، فسألوه، فقال: لا علم لي بفلما أنه فرقه منهم» وذكر ابن إسحاق نحوه وزاد «أن جبريل أمره أن يبيت على فراشه، فدعا علياً فأمره أن يبيت على فراشه ويسمي بردة الأخضر، ففعل. ثم خرج النبي ﷺ على القوم ومعه حفنة من تراب، فجعل يثرها على رؤوسهم وهو يقرأ يس لي: «فهم لا يصرن» [يس: ٩] وذكر أحد من حديث ابن عباس بإسناد حسن في قوله تعالى: «وإذ يكره لك الذين كفروا» الآية [الأنفال: ١٣]، قال: «تشاورت قريش ليلة بمكة، فقال بعضهم: إذا أصبح فأتيتهم بالوثاق، يريدون النبي ﷺ. وقال بعضهم: بل لا تقتلوه. وقال بعضهم: بل أخرجوه. فأطاع الله نبيه على ذلك فبات عليّ على فراش النبي ﷺ تلك الليلة، وخرج النبي ﷺ حتى لحق بالغار، وبات المشركون يحرسون علياً يحسونه النبي ﷺ، يعني ينتظرونه حتى يقوم فيقبلون به ما اتفقوا عليه، فلما أصبحوا وراوا علياً رد الله مكرمهم فقالوا: ابن صاحبك هذا؟ قال: لا أدري، فاقصروا أثره، فلما بلغوا الجبل اختلط عليهم، فصعدوا الجبل فمروا بالغار فأروا على بابهم نسج المتكوت فقالوا: لو دخل ههنا لم يكن نسج المتكوت على بابهم، فنكث فيه ثلاث ليال. وذكر نحو ذلك موسى بن عقبة عن الزهري قال: «مكث رسول الله ﷺ بعد الحج بقية ذي الحجة والحرم وصفر، ثم إن مشركي قريش اجتمعوا» فذكر الحديث وفيه «وبات عليّ على فراش النبي ﷺ يوري عنه، وباتت قريش يحضرونه وياترون بهم بهجم على صاحب الفراش فيوقه، فلما أصبحوا إذا هم بعلي» وقال في آخره: «فخرجوا في كل وجه يطلبونه» وفي مسند أبي بكر الصديق لأبي بكر بن علي المرزبي شيخ النسائي من مرسل الحسن في قصة نسج المتكوت نحوه، وذكر الواقدي أن قريش بنتوا في أثرهما قافلين: أحدهما كرز بن علفمة، فرأى كرز بن علفمة على الغار نسج المتكوت فقال: ههنا انقطع الأثر. ولم يسلم الآخر وسماه أبو نعيم في «الدلائل» من حديث زيد بن أرقم وغيره سراقه بن جشم. وقصة سراقه المذكورة في هذا الباب. وقد تقدم في «مناقب أبي بكر» حديث أنس عن أبي بكر.

قوله: (فكمنا له) بفتح الميم ويجوز كسرهما أي اخفيا.

سعي خربت لأنه يهدي بمنزل خربت الإبرة أي تبعها، وقال غيره قيل له ذلك لأنه يهتدي لأخوات المفازة وهي طرقها الخفية.

قوله: (أله خمس) يفتح الثين المعجمة والميم بعدها همزة (حلفاً) بكسر الهمزة وسكون اللام أي كان حليفاً، وكانوا إذا تحالفوا غسوا أيماهم في دم أو خلوق أو في شيء يكون فيه تلوث فيكون ذلك تأكيداً للحلف.

قوله: (فأناهما) بكسر الميم.

قوله: (فأناهما) بواحديهما صحح (لثلاث) زاد مسلم بن حبة عن ابن شهاب حتى إذا هدأت الأصوات جاء صاحبهما بغيريهما فاطلقا معهما بعامر بن فهيرة يخدمهما وبينهما يورده أبو بكر ويعقبه ليس معهما غيره.

قوله: (فأعاده بهم طريق الساحل) في رواية موسى بن حبة «فأجاز بهما أسفل مكة ثم مضى بهما حتى جاء بهما الساحل أسفل من صفات ثم أجاز بهما حتى عارض الطريق» وعند الحاكم من طريق ابن إسحاق «حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عمرو من عائشة» نحوه وأتم منه وإسناده صحيح، وأخرج الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» مفسراً منزلة منزلة إلى قيام، وكذلك ابن عاصم من حديث ابن عباس، وقد تقدم في «علامات النبوة» وفي «مناقب أبي بكر» ما اتفق لما حين خرجا من الغار من لقيهما راعي الغنم وشرهما من اللين.

٣٩٠٦ - قال ابن شهاب: وأخبرني عبد الرحمن بن مالك المدائني، وهو ابن أخي سراقه بن مالك بن جشم: أن أباه أخبرته أنه سمع سراقه بن جشم يقول: جاعلاً رسل كفار قرش، يجهلون في رسول الله وراي بكر، فبنة كل واحد منهما، لم ين قلته أو أسره، فبما أنا جالس في مجلس من مجالس قريبي بني مذليج، أقبل رجل منيهم، حتى قام علينا ونحن جلوس، فقال يا سراقه: إني قد رأيت أبا أسرة بالساحل، أراكا معك وأصحابه، قال سراقه: فمررت أنهم هم، فقلت له: إنهم ليسوا بهم، ولكنك رأيت لداً ولداً، انطلقوا بائنين، ثم كنت في المجلس ساعة، ثم فئت قد دخلت، فامررت جاريتي أن تخرج بقرسي وربي من وراء أكمة، فخبستها علي، وأخذت ورجسي، فخرجت به من ظهر البيت، فحططت برجله الأرض، وخبشت عاليه، حتى أتيت قريبي فركبتها، فركبتها فركب بي، حتى دنوت منهم، فمررت بي قريبي، فمررت عنها، ففئت فاهوت بيدي إلى يميني، فاستخرجت منها الأزام فاستفست بها: اضرمهم لا، فخرج الذي أكره، فركبت قريبي، وخبشت الأزام، فركب بي حتى إذا سمعت قراءة رسول الله ﷺ وهو لا يلتفت، وأتوا بكر يكر يكر الألفاظ، ساعته يدا قريبي في الأذى، حتى بلغا الركبتين، فمررت عنها، ثم زجرتهما فبهتت، فلم تكذ تخرج بنتها، فلما استوت قائمة، إذا لآثر يديها غسان ساطع في السماء مثل الدخان، فاستفست بالأزام، فخرج الذي أكره، فادبهم بالأمان فوقفوا، فركبت قريبي حتى جهتهم، ووقع لي نفسي حين لقيت ما لقيت من الحبس عنهم، أن سيظهر أمر رسول الله ﷺ. فقلت له: إن قولك قد جعلوا لك الميتة، وأخبرتهم أخبار ما يريد الناس بهم، وعرضت عليهم الزاد والمناخ، فلم يرزأ بي ولم يسألني، إلا أن قال: وأخبر غداً.

فأناهما أن يخب لي كتاب امر، فامر عامر بن فهيرة فكتب لي فكتبه من أيهم، ثم مضى رسول الله ﷺ.

قال ابن شهاب: فأخبرني غروة بن الزبير: أن رسول الله ﷺ لقي الزبير في ركب من المسلمين، كانوا تجاراً قائلين من الشام، فكسا الزبير رسول الله ﷺ وأبا بكر زياب يابح، وسمع المسلمون بالمدينة مخرج رسول الله ﷺ من مكة، فكانوا يملئون كل غداة إلى الحرة، فيطرونه حتى يردهم حر

الظهرة، فافقروا يوماً بعد ما أطالوا انتظارهم، فلما أورا إلى ثوبهم، أوفى رجل من يهود على أطم من أطامهم، لأمير ينظر إليهم، فبصر برسول الله ﷺ وأصحابه فيصيحون يزول بهم السراب، فلم يملك اليهودي أن قال بأعلى صوته: يا معاذي العرب، هذا جدكم الذي تنتظرون، فدار المسلمون إلى السلاح، فلقوا رسول الله ﷺ بظهر الحرة، فعدل بهم ذات اليمين، حتى نزل بهم في بني عمرو بن عوف، وذلك يوم الإثنين من شهر ربيع الأول، فقام أبو بكر للناس، وجلس رسول الله ﷺ صائبا، فطيق من جاء من الأنصار - ومن ثم يز رسول الله ﷺ - يحيى أبا بكر، حتى أصابت الشمس رسول الله ﷺ، فقبل أبو بكر حتى ظل عليه ربه، فعرف الناس رسول الله ﷺ عند ذلك، فلبث رسول الله ﷺ في بني عمرو بن عوف بضعة عشرة ليلة، وأسس المسجد الذي أسس على التقوى، وصلى فيه رسول الله ﷺ، ثم ركب راحلته، فسار بخشي معة الناس، حتى بركت عند مسجد الرسول ﷺ بالمدينة، وهو يصلي فيه يؤقتل رجال من المسلمين، وكان يريد أن يقتل، يستل وسهل غلاتين يمين في حجر استند في زكاة، فقال رسول الله ﷺ حين بركت به راحلته: «هذا إن شاء الله المنزل». ثم دعا رسول الله ﷺ الغلاتين فسأوتهما بالموت ليتخذه مسجداً، فقالا: لا، بل نهته لك يا رسول الله، فلبى رسول الله ﷺ أن يقتله منهما مئة حتى ابتاعه منهما، ثم بناء مسجداً، وعقبن رسول الله ﷺ ينقل منهم اللبن في بنيهم ويقولون، وهو ينقل اللبن: «هذا الجمال لا جمال خبز» هذا أبو رزنا وأظهره.

ويقول:

«اللهم إن الأجر أجر الأجرة فازعم الأنصار والمهاجرة»

فتمتل بغير رجل من المسلمين لم يسم لي.

قال ابن شهاب: ولم يلقها في الأحاديث: أن رسول الله ﷺ تمتل ببيت بغير تام خير هذا البيت.

٣٩٠٧ - حدثنا عبد الله بن أبي حبة: حدثنا أبو أسامة: حدثنا هشام، عن أبيه، وأباجة، عن أسماء رضي الله عنها: صنعت سفرة للنبي ﷺ وأبي بكر، حين أركا المدينة، فقلت لأبي: ما أجد شيئاً أربطه إلا يطاي، قال: فطحي، ففعلت، فسميت ذات الطاقين.

قال ابن عباس: أسماء ذات الطاق. [راجع: ٢٩٧٩].

٣٩٠٨ - حدثنا محمد بن بشر: حدثنا عذرة: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت البراءة ﷺ قال: لما أقبل النبي ﷺ إلى المدينة بعة سراقه بن مالك بن جشم، فدعا عليه النبي ﷺ فساخت به فرسه، قال: ادع الله لي ولا اضرك، فدعا له قال: فطيس رسول الله ﷺ فمر براء، قال أبو بكر: فأخذت قدحاً فحلبت فيه كبة من لبن، فأتته فشر به حتى رحيته. [راجع: ٢٤٣٩. أخرجه مسلم: ٢٠٠٩].

الحديث الثاني عشر: حديث سراقه بن جشم.

قوله: (قال ابن شهاب) هو موصول بإسناد حديث عائشة، وقد أفرده البيهقي في «الدلائل» وقيله الحاكم في «الإكمال» من طريق ابن إسحاق «حدثني محمد بن مسلم هو الزهري» وكذلك أورده الإسماعيلي مفرداً من طريق معمر والمصافي في الجليس من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري.

قوله: (المدائني) بضم الميم وسكون الهمزة وكسر اللام ثم جيم من بني مذليج بن

قوله: (صاحت) بانها المعجمة أي غاصت، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر «وقعت لتخبرها».

قوله: (حتى بلغنا الركنين) في رواية البراء «فارتطمت به فرسه إلى بطنها» وفي رواية أبي خليفة «في الأرض إلى بطنها».

قوله: (فخرجت عنها) في رواية أبي خليفة «فوثبت عنها» زاد ابن إسحاق «قلت ما هذا؟ ثم أخرجت قداسي» نحو الأول.

قوله: (لم زجرتها فهضت فلم تكذب) وفي حديث أنس «ثم قامت محمد بن الحمحة بمهملتين هو صوت الفرس».

قوله: (عظان) بضم المهملة بعدها مثثة خفيفة أي دخان، قال معمر: قلت لأبي عمرو بن العلاء ما العثان؟ قال: الدخان من غير نار، وفي رواية الكشيبي: غبار معجمة ثم موحدة ثم راء، والأول أشهر. وذكر أبو عبيد في غريبه قال: وإنما أراد بالعثان الغبار نفسه، شبه غبار قوائمه بالدخان، وفي رواية موسى بن عقبة والإسماعيلي «واتبعها دخان مثل الغبار» وزاد «فعلت أنه منع مني».

قوله: (فأدبهم بالأمان) وفي رواية أبي خليفة «قد علمت يا محمد أن هذا عملك، فادع الله أن ينجي ما أنا فيه، والله لأعمين عليك من ورائي» أي الطلب. وفي رواية ابن إسحاق «فناديت القوم: أنا سراقا بن مالك بن جعشم، انظروني أكلمكم، فوالله لا أتيتكم ولا يأتيكم من شيء نكرهونه» وفي حديث ابن عباس مثله وزاد «وأنا لكم نافع غير ضار، وإنني لأدري لعل الحبي يعني قومه فزعوأ لركوبي، وأنا راجع ورادهم عنكم».

قوله: (وقع في نفسي حين ما لقيت من الحسب عنهم أن سيظهر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن إسحاق «أنه قد منع مني».

قوله: (وأخبرهم أخبار ما يريد الناس بهم) أي من الخرص على الظفر بهم، وبذل المال لمن يتصلهم. وفي حديث ابن عباس «وعاودهم أن لا يقتلهم ولا يشجر عنهم، وأن يحكم عنهم ثلاث ليال».

قوله: (وخرجت عليهم الزاد والمطاع) في مرسل عمير بن إسحاق عند ابن أبي شيبة «كف ثم قال: لهما لي الزاد والحملان، فقالا لا حاجة لنا في ذلك» وفي حديث ابن عباس أن سراقا قال لهم: «وإن إلي على طريقكم فاحتلبوا من اللبن وغلخوا سهماً من كنانتي أمارة لي الراعي».

قوله: (فلم يروا نبي) براء ثم زاي، أي لم يتصانني بما معني شيئاً، وفي رواية أبي خليفة «وهذه كنانتي فخذ سهماً منها، فإني لك على إيلي وغني بمكان كذا وكذا فخذ منها حاجتك»، فقال لي: لا حاجة لنا في إيلك، ودعا له.

قوله: (أخفق عثان) لم يذكر جوابه، ووقع في رواية البراء «فدعا له فنجأ، فجعل لا يلقى أحداً إلا قال له: قد كتبت ما مهنا، فلا يلقى أحداً إلا رده» قال: «ووفى لنا» وفي حديث أنس «قال: يا نبي الله مرني بما شئت، قال: فقف مكانك لا تتركن أحداً يلحق بنا، قال فكان أول النهار جاهاً على رسول الله ﷺ، وكان آخر النهار مسلحة له» أي حارساً له بسلاحه. وذكر ابن سعد «أنه لما رجع قال لقريش: قد عرفتم بصري بالطريق وبالأثر، وقد استبرأت لكم فلم أر شيئاً، فرجعوا».

قوله: (كتاب أمن) يسكنون الميم، وفي رواية الإسماعيلي «كتاب موادة» وفي رواية إسحاق «كتاباً يكون آية بيني وبينك».

قوله: (فأمر عامر بن فهيرة فكتب في رقعة من آدم) وفي رواية ابن إسحاق «فكتب لي كتاباً في عظم أو ورق أو خرقه ثم ألقاه إلي، فأخذته فجعلته في كنانتي ثم رجعت» وفي رواية موسى بن عقبة نحوه وعندهما «فرجعت فسلط فلم أذكر شيئاً عما كان، حتى إذا فرغ من حين بعد فتح مكة خرجت لألقاه ومعني الكتاب، فلقني بالجرانة حتى دنوت منه فرغمت يده بالكاتب قلت: يا رسول الله هذا كتابك فقال: يوم وفاء وير أدن، فأسلمت» وفي رواية صالح بن كيسان نحوه، وفي رواية الحسن بن سراقا قال: «فبلغني أنه يريد أن يبعث خالد بن الوليد إلى قومي، فأنيت قلت: أحب أن توادع قومي، فإن أسلم قومك أسلموا وإلا أمنت منهم، ففعل ذلك، قال: فزيهم نزلت: ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾ الآية» قال ابن إسحاق: قال أبو جهل ما بلغه ما لقي سراقا لأمه في تركهم، فأنشده:

أبا حكم واللات لو كنت شاهداً
لأمر جوادياً إذ تسبخ قوائمه
عجبت ولم تشكك بأن محمداً
نسي وبرهان فمن ذا يكافئه

مرة بن عبد مناة بن كنانة. وعبد الرحمن بن مالك هذا اسم جده مالك بن جعشم، ونسب أبوه في هذه الرواية إلى جده كما سبنيته في سراقا، وأبوه مالك بن جعشم له إدراك، ولم أر من ذكره في الصحابة بل ذكره ابن حبان في الثباين، وليس له ولا لأخيه سراقا ولا لابنه عبد الرحمن في البخاري غير هذا الحديث.

قوله: (ابن أخي سراقا بن جعشم) في رواية أبي ذر «ابن أخي سراقا بن مالك بن جعشم» ثم قال: «إنه سمع سراقا بن جعشم» والأول هو المعتد، وحيث جاء في الروايات سراقا بن جعشم يكون نسب إلى جده، وسيأتي في حديث البراء بعدها بقليل أنه سراقا بن مالك بن جعشم ولم يختلف عليه فيه، جعشم بضم الجيم والشين للمعجمة بينهما عين مهملة هو ابن مالك بن عمرو وكنية سراقا أبو سفيان، وكان ينزل قديماً وعاش إلى خلافة عثمان.

قوله: (هذبة كل واحد) أي مائة من الإبل، وصرح بذلك موسى بن عقبة وصالح بن كيسان في روايتهما عن الزهري، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني «وخرجت قريش حين تقدموا في بغاتهم، وجعلوا في النسي مائة ناقه، وطافوا في جبال مكة حتى انتهوا إلى الجبل الذي فيه رسول الله ﷺ فقال أبو بكر: يا رسول الله إن هذا الرجل ليرانا. وكان مواجهه فقال: كلا إن ملائكة تسترنا بأجنحتهم، فجلس ذلك الرجل يول مواجهة الغار، فقال النبي ﷺ لو كان يرانا ما فعل هذا».

قوله: (رايت آفا) أي في هذه الساعة.

قوله: (أسودة) أي أشخاصاً، في رواية موسى بن عقبة وابن إسحاق «لقد رايت ركية ثلاثة إنني لأظنه محمداً وأصحابه» ونحوه في رواية صالح بن كيسان.

قوله: (رايت فلاناً وفلاناً انطلقوا بأعيننا) أي في نظرننا معانية يتفنون ضالة لهم، في رواية موسى بن عقبة وابن إسحاق «فلوأمات إليه أن اسكت، وقلت: إنما هم بنو فلان يتفنون ضالة لهم، قال: لعل، وسكت» ونحوه في رواية معمر، وفي حديث أسماء «فقال سراقا: إنهما راكبان عن بشتا في طلب القوم».

قوله: (فأمرت جاريتي) لم أتف على اسمها، وفي رواية موسى بن عقبة وصالح بن كيسان وأمرت بفرسي فقيد إلى بطن الوادي وزاد: ثم أخذت قداسي بكسر القاف أي الأوزام فاستقسمت بها، فخرج الذي أكرهه، لا تفسر، وكنت أرجو أن أرده فأخذ المائة ناقه.

قوله: (فخططت) بالمعجمة، وللكشيبي والأصلي بالمهملة أي أمكنت أسفله وقوله: (بزجه) الزج بضم الزاي بعدها جيم الحديدة التي في أسفل الرمح، وفي رواية الكشيبي: «فخطط به» وزاد موسى بن عقبة وصالح بن كيسان وابن إسحاق «فأمرت بسلاحي فأخرج من فنب حجرتي، ثم انطلقت فلبست لأبي».

قوله: (وخططت) أي أسكه يله وجر زجه على الأرض فخطها به لتلا يظهر بريقه لمن بعد منه، لأنه كره أن يتبعه منهم أحد فيشركوه في الجملة. ووقع في رواية الحسن بن سراقا عند ابن أبي شيبة «وجعلت أجر الرمح خافقاً أن يشركني أهل الماء فيها».

قوله: (فرلفعتها) أي أسرع بها السير.

قوله: (فقرّب بي) التقريب السير دون العدو وفوق العادة، وقيل: أن ترتفع الفرس يديها معاً وتضعهما معاً.

قوله: (فأهويت يدي) أي سطهما للأخذ، والكنانة الخبطة المستطيلة.

قوله: (فاستخرجت منها الأوزام فاستقسمت بها أحضرهم أم لا) والأوزام هي الأقفاص وهي السهام التي لا ريش لها ولا نعل، وسيأتي شرحها وكيفية وصنعهم بها في تفسير المائدة.

قوله: (فخرج الذي أكرهه) أي لا نضرهم، وصرح به الإسماعيلي وموسى وابن إسحاق وزاد «وكنت أرجو أن أرده فأخذ المائة ناقه» وفي حديث ابن عباس عند ابن عاذ: «وركب سراقا، فلما أبصر الأكار على غير الطريق وهو وجل أنكر الأكار فقال: والله ما هذه بأكار نسم الشام ولا تهامة، فتبعهم حتى أدركهم».

قوله: (حتى إذا سمعت) في حديث البراء عن أبي بكر الأنثي عقب هذا «فدعا عليه النبي ﷺ» وفي رواية أبي خليفة في حديث البراء عند الإسماعيلي «فقال: اللهم اكفنا ما شئت» وفي حديث ابن عباس مثله، ونحوه في رواية الحسن بن سراقا، وفي حديث أنس وهو الثامن عشر من أحاديث الباب «فالتفت النبي ﷺ فقال: اللهم اصبره فصرعه فرسه».

عوف يوم الاثنين للثلاثين بقينا من ربيع الأول « كذا فيه ولعله كان فيه « خلنا « ليوافق رواية جريز وابن حازم.

وعند الزبير في خبر المدينة عن ابن شهاب « في نصف ربيع الأول « وقيل: كان قنومه في سابعه، وجزم ابن حزم بأنه خرج من مكة ثلاث ليال بقين من صفر، وهذا يوافق قول شام بن الكلبي إنه خرج من الغار ليلة الاثنين أول يوم من ربيع الأول فإن كان محفوظاً قلل قدومه قباة كان يوم الاثنين ثامن ربيع الأول، وإذا قسم إلى قول أنس أنه أقام بقياء أربع عشرة ليلة خرج منه أنه دخوله المدينة كان لاثنتين وعشرين منه، لكن الكلبي جزم بأنه دخلها لاثني عشرة خلت منه فعلى قوله تكون إقامة بقياء أربع ليال فقط وبه جزم ابن حبان فإنه قال: « أقام بها الثلاثة والأربعاء والخميس « يعني وخرج يوم الجمعة، فكانه لم يمتد بيوم الخروج، وكذا قال موسى بن عقبة إنه أقام فيهم ثلاث ليال فكانه لم يمتد بيوم الخروج، ولا الدخول، وعن قوم من بني عمرو بن عوف أنه أقام فيهم اثنتين وعشرين يوماً حكاك الزبير بن بكار، وفي مرسل عروة بن الزبير ما يقرب منه كما يذكر عقب هذا، والأكثر أنه قدم نهاراً، ووقع في رواية مسلم ليلاً، ويجمع بأن القدوم كان آخر الليل فدخل نهاراً.

قوله: «هنا أبو بكر للناس» أي يتلقاهم.

قوله: (طلق) أي جمل (من جاء من الأنصار من لم ير رسول الله ﷺ يحيي أبا بكر) أي يسلم عليه، قال ابن التين: إنما كانوا يفعلون ذلك بأبي بكر لكثرة تردده إليهم في التجارة إلى الشام فكانوا يعرفونه، وأما النبي ﷺ فلم يأتيها بعد أن كبر. ظاهر السياق يقتضي أن الذي يحيي من لا يعرف النبي ﷺ يظنه أبا بكر فلذلك يبدأ بالسلام عليه، وبذلك عليه قوله في بقية الحديث « فاقبل أبو بكر يظلل عليه بردائه، فصرف الناس رسول الله ﷺ « ووقع بيان ذلك في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال: « وجلس رسول الله ﷺ صامتا، فطلق من جاء من الأنصار من لم يكن رآه يحسبه أبا بكر، حتى إذا أصابته الشمس أقبل أبو بكر بشيء أظله به « ولبعد الرحمن بن عوف في رواية ابن إسحاق « أتاخ إلى الظل هو وأبو بكر، والله ما أدري أيهما هو، حتى رأينا أبا بكر ينحاز له عن الظل فنرفناه بذلك «.

قوله: (فلتب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني عمرو بن عوف بضعة عشرة ليلة) في حديث أنس الآتي في الباب الذي يليه أنه أقام فيهم أربع عشرة ليلة وقد ذكرت قبله ما يخالفه، والله أعلم. قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب « أقام فيهم ثلاثاً « قال وروى ابن شهاب عن جميع بن حارثة « أنه أقام اثنتين وعشرين ليلة « وقال ابن إسحاق: أقام فيهم حساً، ويروى عمرو بن عوف يزعمون أكثر من ذلك. قلت: ليس أنس من بني عمرو بن عوف، فإنهم من الأوس وأنس من الخزرج، وقد جزم بما ذكرته فهو أولى بالقبول من غيره.

قوله: (وأسس المسجد الذي أسس على التقوى) أي مسجد قباة، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال: الذين بنى فيهم المسجد الذي أسس على التقوى هم بنو عمرو بن عوف، وكذا في حديث ابن عباس عند ابن عسائذ ولفظه « ومكث في بني عمرو بن عوف ثلاث ليال وأخذ مكانه مسجداً فكان يصلي فيه، ثم بناء بنو عمرو بن عوف فهو الذي أسس على التقوى « وروى يونس بن بكير في فضادات المغازي « ما السعدي عن الحكم بن عتيبة قال: « لما قدم النبي ﷺ فنزل بقياء قال عمار بن ياسر: ما لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بد من أن يجعل له مكاناً يستظل به إذا استبظت ويصلي فيه، فجمع حجارة فبنى مسجداً قباة، فهو أول مسجد بني « يعني بالمدينة، وهو في التقوى أول مسجد صلى النبي ﷺ فيه بأصحابه جماعة ظاهراً، وأول مسجد بني لبساعة المسلمين عامة، وإن كان قد تقدم بناء غيره من المساجد لكن لخصوص النبي ﷺ بناها كما تقدم في حديث عائشة في بناء أبي بكر مسجده. وروى ابن أبي شيبة عن جابر قال: « لقد لبثا بالمدينة قبل أن يقدم علينا رسول الله ﷺ بسنتين نعلم المساجد ونقيم الصلاة « وقد اختلف في المراد بقوله تعالى « لمسجد أسس على التقوى من أول يوم » [التوبة: ١٠٨] فالجمهور على أن المراد به مسجد قباة هذا وهو ظاهر الآية، وروى مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه « سألت رسول الله ﷺ عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال: هو مسجدكم هذا « ولأحد والترمذي من وجه آخر عن أبي سعيد « اختلف رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال أحدهما: هو مسجد النبي ﷺ، وقال الآخر: هو مسجد قباة، فأما رسول الله ﷺ فأسأله عن ذلك فقال: هو هذا، وفي ذلك يعني مسجد قباة خير كثير « ولأحد عن سهل بن سعد نحوه، وأخرجه من وجه آخر عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب مرفوعاً، قال القرطبي: هذا السؤال صدر عن من ظهرت

وذكر ابن سعد أن سراقه عارضهم يوم الثلاثاء بقيد. الحديث الثالث عشر:

قوله: (قال ابن شهاب: فأخبرني عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقي الزبير في ركب) هو متصل إلى ابن شهاب بالإسناد المذكور أولاً، وقد أفرد الحاكم من وجه آخر عن يحيى بن بكير بالإسناد المذكور، ولم يستخرجه الإسماعيلي أصلاً وصورته مرسل، لكنه وصله الحاكم أيضاً من طريق معمر عن الزهري قال: «أخبرني عروة أنه سمع الزبير» به، وأفاد أن قوله « وسمع المسلمون إلخ » من بقية الحديث المذكور. وأخرجه موسى بن عقبة عن ابن شهاب به وأتم منه وزاد « قال: ويقال لما دنا من المدينة كان طلحة قدم من الشام، فخرج عائداً إلى مكة إما متقياً وإما معتمراً، ومعه ثياب أهلهما أبي بكر من ثياب الشام، فلما لقيه أعطاه فليس منها هو وأبو بكر « انتهى. وهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من طلحة والزبير أهدى لهما من الثياب. والذي في السير هو الثاني، ومال النيسابري إلى ترجيعه على عاتقه في ترجيح ما في السير على ما في الصحيح، والأولى الجمع بينهما وإلا فما في الصحيح أصح، لأن الرواية التي فيها طلحة من طريق ابن لبيعة عن أبي الأسود عن عروة، والتي في الصحيح من طريق عقيل عن الزهري عن عروة. ثم وجدت عند ابن أبي شيبة من طريق شام بن عروة عن أبيه نحو رواية أبي الأسود وعند ابن عاذل في « المغازي » من حديث ابن عباس « خرج عمر والزبير وطلحة وعثمان وعياش بن ربيعة نحو المدينة، فتوجه عثمان وطلحة إلى الشام « فتبين تصحيح القولين.

قوله: (وسمع المسلمون بالمدينة) في رواية معمر « فلما سمع المسلمون «.

قوله: (يفعلون) يسكنون النعمان المجعة أي يخرجون غنوة، وفي رواية الحاكم من وجه آخر عن عروة عن عبد الرحمن بن عوف من ساعدة عن رجال من قومه قال: « لما بلغنا خرج النبي ﷺ كنا نخرج فنجلس له بظاهر الحرة لنجا إلى ظل المدر حتى تغلبنا عليه الشمس لم نرجع إلى رحلتنا «.

قوله: (حتى يردهم) في رواية معمر « يؤذيهم « وفي رواية ابن سعد « فإذا أحرقتهم رجعوا إلى منازلهم « ووقع في رواية أبي خليفة في حديث أبي البراء « حتى أتينا المدينة ليلاً «.

قوله: (فانقلبوا يوماً بعد ما طال الظواهرم) في رواية عبد الرحمن بن عوف « حتى إذا كان اليوم الذي جاء فيه جلسنا كما كنا نجلس حتى إذا رجعنا جاء «.

قوله: (أولئك رجل من يهود) أي طلع إلى مكان عال فأشرف منه، ولم أتف على اسم هذا اليهودي.

قوله: (أطعم) بضم أوله وثانيه هو الحصن، ويقال كان بناء من حجارة كالقصر.

قوله: (مبيتين) أي عليهما الثياب البيض التي كساهم إياها الزبير أبو طلحة، وقال ابن التين: يمتثل أن يكون معناه مستعجلين، وخشي عن ابن فارس يقال بابيض أي مستعجل.

قوله: (ويؤزل بهم السراب) أي يزول السراب عن النظر بسبب عروضهم له، وقيل: معناه ظهرت حركتهم للعين.

قوله: (يا معاشر العرب) في رواية عبد الرحمن بن عوف « يا بني قيلة « وهو بفتح القاف وسكون التحتية وهي الجبلدة الكبرى للأنصار والدة الأوس والخزرج، وهي قيلة بنت كاهل بن عذرة.

قوله: (هذا جدكم) بفتح الجيم أي حظكم وصاحب دولتكم الذي تترقبونه، وفي رواية معمر « هذا صاحبكم «.

قوله: (حتى نزل بهم في بني عمرو بن عوف) أي أبين مالك بن الأوس بن حارثة ومنازلهم بقياء، وهي على فرسخ من المسجد النبوي بالمدينة، كان نزوله على كلثم بن الحر، وقيل: كان يومئذ مشركاً، وجزم به محمد بن الحسن بن زبالة في « أخبار المدينة «.

قوله: (وذلك يوم الاثنين من شهر ربيع الأول) وهذا هو المحدث وشذ من قال يوم الجمعة، في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « قدمها لثلاثين ربيع الأول « أي أول يوم منه، وفي رواية جريز بن حازم عن ابن إسحاق « قدمها للثلاثين خلنا من شهر ربيع الأول « ونحوه عند أبي معشر، لكن قال ليلة الاثنين، ومثله عن ابن البرقي، وثبت كذلك في أواخر صحيح مسلم، وفي رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق « قدمها لاثني عشرة ليلة خلت من ربيع الأول « وعند أبي سعيد في « شرف المصطفى » من طريق أبي بكر بن حزم « قدم ثلاث عشرة من ربيع الأول « وهذا يجمع بينه وبين الذي قبله بماض على الاختلاف في رؤية الهلال، وعنده من حديث عمر « ثم نزل على بني عمرو بن

له المساواة بين المسجدين في اشتراكهما في أن كلًّا منهما بناء النبي ﷺ، فلذلك سئل النبي ﷺ عنه فاجاب بأن المراد مسجد، وكان الزية التي اقتضت تعينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناؤه بأمر حزم من الله لنبيه، أو كان رأياً رآه بخلاف مسجده، أو كان حصل له أو لأصحابه فيه من الأحوال القليلة ما لم يحصل لغيره، انتهى. ويحتمل أن تكون الزية لما أتقن من أطول إقامته بمسجد المدينة، بخلاف مسجد قباء فما أقام به إلا أياماً قلائل، وكفى بهذا مزية من غير حاجة إلى ما تكلفه القرطبي، والحق أن كلًّا منهما أسس على التقوى، وقوله تعالى في بقية الآية ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ [التوبة: ١٠٨] يؤيد كون المراد مسجد قباء، وعند أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « نزلت ﴾ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ في أهل قباء »، وعلى هذا فالسر في جوابه ﷺ بأن المسجد الذي أسس على التقوى مسجده رفع توهم أن ذلك خاص بمسجد قباء، والله أعلم. قال الداودي وغيره: ليس هذا اختلافًا، لأن كلًّا منهما أسس على التقوى وكذا قال السهيلي وزاد غيره أن قوله تعالى ﴿ من أول يوم ﴾ يقتضي أنه مسجد قباء، لأن تأسيسه كان في أول يوم حل النبي ﷺ بدار الهجرة، والله أعلم.

قوله: (ثم ركب راحلته) وقع عند ابن إسحاق وابن عائد أنه ركب من قباء يوم الجمعة فأفكره الجمعة في بني سالم بن عوف فقالوا: يا رسول الله هلم إلى العدد والعدد والقرعة، أنزل بين أظهرنا. وعند أبي الأسود عن عروة نحوه وزاد: وصاروا يتنازعون زمام نائته. وسعى عن سائر التزول عندهم عتبان بن مالك في بني سالم، وفروة بن عمرو في بني يابضة، وسعد بن عباد والمنذر بن عمرو وغيرهما في بني ساعدة، ولأب سليل وغيره في بني عدي، يقول لكل منهم « دعوها فإنها مأمورة » وعند الحاكم من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس « جاءت الأنصار فقالوا إلينا يا رسول الله، فقال: دعوا الناقة فإنها مأمورة، فركب على باب أبي أيوب ».

قوله: (حتى يركب عند مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة) في حديث البراء عن أبي بكر « فتنازعوا القوم إيهام ينزل عليه فقال: إني أنزل على أحوال عبد المطلب أكرمهم بذلك » وعند ابن عائد عن الوليد بن مسلم وعند سعيد بن منصور كلاهما عن عطف بن خالد « أنها استأنتخت به أولاً فجهاه ناس فقالوا: المنزل يا رسول الله، فقال دعوها، فابتعث حتى استأنتخت عند موضع النبر من المسجد، ثم تجملحت فنزل عنها فأتاه أبو أيوب فقال: إن منزلي أقرب المنازل فأذن لي أن أثقل رحلك، قال: نعم، فنقل وأتاه الناقة في منزله » وذكر ابن سعد أن أبا أيوب لما نقل رجل النبي ﷺ إلى منزله قال النبي ﷺ « المرء مع راحله » وأن سعد بن زرارة جاء فأخذ نائته فكانت عنده، قال وهذا أثبت، وذكر أيضاً أن مدة إقامته عند أبي أيوب كانت سبعة أشهر.

قوله: (وكان أي موضع المسجد (مرداً) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة: هو الموضع الذي يحفف فيه النمر. وقال الأصمعي: المريد كل شيء حبست فيه الإبل أو الغنم، وبه سمي مريد، البصرة لأنه كان موضع سوق الإبل.

قوله: (سهيل وسهل) زاد ابن عينة في جامعه عن أبي موسى عن الحسن « وكانا من الأنصار » وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

قوله: (في حجر سعد بن زرارة) كذا لم يرد في روايته، وفي رواية الباقيين « أسعد » بزيادة ألف وهو الوجه، كان أسعد من السابقين إلى الإسلام من الأنصار، ويكنى أبا أمامة، وأما أخوه سعد فتأثر إسلامه، ووقع في مرسل ابن سيرين عند أبي عبيد في « الغرب » أنهما كانا في حجر معاذ بن عسراء، وحكى الزبير أنهما كانا في حجر أبي أيوب، والأول أثبت، وقد يجمع باشتراكهما أو بانتقال ذلك بعد أسعد إلى من ذكر واحداً بعد واحد، وذكر ابن سعد أن أسعد بن زرارة كان يصلي فيه قبل أن يقدم النبي ﷺ.

قوله: (فساومهما) في رواية ابن عينة فكلمعهما أي الذي كانا في حجره أن يتناحيهما فطلبه منهما فقالا ما نصنع به فلم يجد بداً من أن يصدقهما. ووقع لأبي ذر عن الكشميخي « فابى أن يقبله منهما ».

قوله: (حتى ابتاعه منهما) ذكر ابن سعد عن الواقدي عن معمر عن الزهري « أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يعطيهم ثمنه، قال وقال غير معمر: أعطاهما عشرة دنانير، وتقدم في أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: « يا بني التجار شامتني بحاطبكم، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ويأتي مثله في آخر الباب الذي يليه، ولا منافاة بينهما، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عن يمينه بملكه منهم فعتبروا له الغلامين فابتاعه منهما، فحسبت يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب

ثمنه إلا إلى الله لثمنهما بانهما بنو النضر، وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

قوله: (في حجر سعد بن زرارة) كذا لم يرد في روايته، وفي رواية الباقيين « أسعد » بزيادة ألف وهو الوجه، كان أسعد من السابقين إلى الإسلام من الأنصار، ويكنى أبا أمامة، وأما أخوه سعد فتأثر إسلامه، ووقع في مرسل ابن سيرين عند أبي عبيد في « الغرب » أنهما كانا في حجر معاذ بن عسراء، وحكى الزبير أنهما كانا في حجر أبي أيوب، والأول أثبت، وقد يجمع باشتراكهما أو بانتقال ذلك بعد أسعد إلى من ذكر واحداً بعد واحد، وذكر ابن سعد أن أسعد بن زرارة كان يصلي فيه قبل أن يقدم النبي ﷺ.

قوله: (فساومهما) في رواية ابن عينة فكلمعهما أي الذي كانا في حجره أن يتناحيهما فطلبه منهما فقالا ما نصنع به فلم يجد بداً من أن يصدقهما. ووقع لأبي ذر عن الكشميخي « فابى أن يقبله منهما ».

قوله: (حتى ابتاعه منهما) ذكر ابن سعد عن الواقدي عن معمر عن الزهري « أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يعطيهم ثمنه، قال وقال غير معمر: أعطاهما عشرة دنانير، وتقدم في أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: « يا بني التجار شامتني بحاطبكم، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ويأتي مثله في آخر الباب الذي يليه، ولا منافاة بينهما، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عن يمينه بملكه منهم فعتبروا له الغلامين فابتاعه منهما، فحسبت يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب

ثمنه إلا إلى الله لثمنهما بانهما بنو النضر، وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

قوله: (فساومهما) في رواية ابن عينة فكلمعهما أي الذي كانا في حجره أن يتناحيهما فطلبه منهما فقالا ما نصنع به فلم يجد بداً من أن يصدقهما. ووقع لأبي ذر عن الكشميخي « فابى أن يقبله منهما ».

قوله: (حتى ابتاعه منهما) ذكر ابن سعد عن الواقدي عن معمر عن الزهري « أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يعطيهم ثمنه، قال وقال غير معمر: أعطاهما عشرة دنانير، وتقدم في أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: « يا بني التجار شامتني بحاطبكم، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ويأتي مثله في آخر الباب الذي يليه، ولا منافاة بينهما، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عن يمينه بملكه منهم فعتبروا له الغلامين فابتاعه منهما، فحسبت يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب

ثمنه إلا إلى الله لثمنهما بانهما بنو النضر، وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

قوله: (ثم ركب راحلته) وقع عند ابن إسحاق وابن عائد أنه ركب من قباء يوم الجمعة فأفكره الجمعة في بني سالم بن عوف فقالوا: يا رسول الله هلم إلى العدد والعدد والقرعة، أنزل بين أظهرنا. وعند أبي الأسود عن عروة نحوه وزاد: وصاروا يتنازعون زمام نائته. وسعى عن سائر التزول عندهم عتبان بن مالك في بني سالم، وفروة بن عمرو في بني يابضة، وسعد بن عباد والمنذر بن عمرو وغيرهما في بني ساعدة، ولأب سليل وغيره في بني عدي، يقول لكل منهم « دعوها فإنها مأمورة » وعند الحاكم من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس « جاءت الأنصار فقالوا إلينا يا رسول الله، فقال: دعوا الناقة فإنها مأمورة، فركب على باب أبي أيوب ».

قوله: (حتى يركب عند مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة) في حديث البراء عن أبي بكر « فتنازعوا القوم إيهام ينزل عليه فقال: إني أنزل على أحوال عبد المطلب أكرمهم بذلك » وعند ابن عائد عن الوليد بن مسلم وعند سعيد بن منصور كلاهما عن عطف بن خالد « أنها استأنتخت به أولاً فجهاه ناس فقالوا: المنزل يا رسول الله، فقال دعوها، فابتعث حتى استأنتخت عند موضع النبر من المسجد، ثم تجملحت فنزل عنها فأتاه أبو أيوب فقال: إن منزلي أقرب المنازل فأذن لي أن أثقل رحلك، قال: نعم، فنقل وأتاه الناقة في منزله » وذكر ابن سعد أن أبا أيوب لما نقل رجل النبي ﷺ إلى منزله قال النبي ﷺ « المرء مع راحله » وأن سعد بن زرارة جاء فأخذ نائته فكانت عنده، قال وهذا أثبت، وذكر أيضاً أن مدة إقامته عند أبي أيوب كانت سبعة أشهر.

قوله: (وكان أي موضع المسجد (مرداً) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة: هو الموضع الذي يحفف فيه النمر. وقال الأصمعي: المريد كل شيء حبست فيه الإبل أو الغنم، وبه سمي مريد، البصرة لأنه كان موضع سوق الإبل.

قوله: (سهيل وسهل) زاد ابن عينة في جامعه عن أبي موسى عن الحسن « وكانا من الأنصار » وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

قوله: (في حجر سعد بن زرارة) كذا لم يرد في روايته، وفي رواية الباقيين « أسعد » بزيادة ألف وهو الوجه، كان أسعد من السابقين إلى الإسلام من الأنصار، ويكنى أبا أمامة، وأما أخوه سعد فتأثر إسلامه، ووقع في مرسل ابن سيرين عند أبي عبيد في « الغرب » أنهما كانا في حجر معاذ بن عسراء، وحكى الزبير أنهما كانا في حجر أبي أيوب، والأول أثبت، وقد يجمع باشتراكهما أو بانتقال ذلك بعد أسعد إلى من ذكر واحداً بعد واحد، وذكر ابن سعد أن أسعد بن زرارة كان يصلي فيه قبل أن يقدم النبي ﷺ.

قوله: (فساومهما) في رواية ابن عينة فكلمعهما أي الذي كانا في حجره أن يتناحيهما فطلبه منهما فقالا ما نصنع به فلم يجد بداً من أن يصدقهما. ووقع لأبي ذر عن الكشميخي « فابى أن يقبله منهما ».

قوله: (حتى ابتاعه منهما) ذكر ابن سعد عن الواقدي عن معمر عن الزهري « أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يعطيهم ثمنه، قال وقال غير معمر: أعطاهما عشرة دنانير، وتقدم في أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: « يا بني التجار شامتني بحاطبكم، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ويأتي مثله في آخر الباب الذي يليه، ولا منافاة بينهما، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عن يمينه بملكه منهم فعتبروا له الغلامين فابتاعه منهما، فحسبت يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب

ثمنه إلا إلى الله لثمنهما بانهما بنو النضر، وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

قوله: (فساومهما) في رواية ابن عينة فكلمعهما أي الذي كانا في حجره أن يتناحيهما فطلبه منهما فقالا ما نصنع به فلم يجد بداً من أن يصدقهما. ووقع لأبي ذر عن الكشميخي « فابى أن يقبله منهما ».

قوله: (حتى ابتاعه منهما) ذكر ابن سعد عن الواقدي عن معمر عن الزهري « أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يعطيهم ثمنه، قال وقال غير معمر: أعطاهما عشرة دنانير، وتقدم في أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: « يا بني التجار شامتني بحاطبكم، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ويأتي مثله في آخر الباب الذي يليه، ولا منافاة بينهما، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عن يمينه بملكه منهم فعتبروا له الغلامين فابتاعه منهما، فحسبت يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب

ثمنه إلا إلى الله لثمنهما بانهما بنو النضر، وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

قوله: (فساومهما) في رواية ابن عينة فكلمعهما أي الذي كانا في حجره أن يتناحيهما فطلبه منهما فقالا ما نصنع به فلم يجد بداً من أن يصدقهما. ووقع لأبي ذر عن الكشميخي « فابى أن يقبله منهما ».

قوله: (حتى ابتاعه منهما) ذكر ابن سعد عن الواقدي عن معمر عن الزهري « أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يعطيهم ثمنه، قال وقال غير معمر: أعطاهما عشرة دنانير، وتقدم في أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: « يا بني التجار شامتني بحاطبكم، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ويأتي مثله في آخر الباب الذي يليه، ولا منافاة بينهما، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عن يمينه بملكه منهم فعتبروا له الغلامين فابتاعه منهما، فحسبت يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب

ثمنه إلا إلى الله لثمنهما بانهما بنو النضر، وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أنهما أتيا رافع بن عمرو، وعند ابن إسحاق أن النبي ﷺ سأل: « لمن هذا؟ فقال له معاذ بن عسراء: هو سهيل وسهل ابني عمرو يتيما في وسأرضعهما منه ».

ولا حشرة لشهر.

جلدتها جيماً.

قوله: (فلقت لأبي) أي قالت لأبي بكر الصديق.

قوله: (وأرطه) أي المتاع الذي في السفرة أو رأس السفرة، أو ذكرت باعتبار النظر لأنه مذكور، ويستفاد من هذا أن النبي أمرها بشق نطاقها لترطب به السفرة هو أبوها، وتقدم تفسير التطاق في حديث عائشة قبل.

الحديث الخامس عشر:

قوله: (وقال ابن عباس أسماء ذات النطاق) وصله في تفسير براءة في أثناء حديث، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

الحديث السادس عشر: حديث السراء في قصة المجرة، أورده مختصراً، وقد تقدم مطولاً في علامات النبوة وفي مناقب أبي بكر مع شرحه، وذكر هنا أوله عن البراء، وإنما هو عندنا عن أبي بكر كما تقدم بيانه، وفي آخر هذا الحديث هنا ما يشير إلى ذلك، ثم أماده المصنف في هذا الباب، كما سيأتي بعد أبواب من وجه آخر عن البراء أم هنا كما سألته عليه.

٣٩٠٩- حَدَّثَنِي زَكِيَّا بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي اسْمَاءَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ اسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَأَلَتْ: فَخَرَجَتْ وَأَنَا فِيهِمْ، فَأَلَيْتُ الْمَدِينَةَ فَزِلْتُ بِهَا، فَوَلَدْتُ بَهِاءَ ثُمَّ أَثَبْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَوَضَعَتْهُ فِي حَجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِعَمْرَةَ لَمَضَعَتْهَا، ثُمَّ تَقَلَّ فِي يَدِي، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ حَجْرَهُ رِئِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَكَّهُ بِعَمْرَةَ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَتَزَوَّجَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلَدَ فِي الْإِسْلَامِ.

تَابَهُ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ اسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا هَاجَرَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَلْسَى. [الطبر: ٥٤٦٩]. أخرجه مسلم: [٢١٤٦].

٣٩١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ أَبِي اسْمَاءَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلَدَ فِي الْإِسْلَامِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَوَّلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعَدَّ النَّبِيُّ ﷺ تَمْرَةَ فَلَاكًا، ثُمَّ أَدْخَلَهَا فِي يَدِي، فَأَوَّلَ مَا دَخَلَ بَطْنُهُ رِئِيقُ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٢١٤٨ بإسلاف].

الحديث السابع عشر: حديث أسماء بنت أبي بكر أنها حملت بعبد الله بن الزبير يعني بمكة.

قوله: (وأنا مهم) أي قد أتممت مدة الحمل الغالبة وهي تسعة أشهر، ويطلق «مهم» أيضاً على من ولدت لتنام.

قوله: (وهزلت بقاءه فولدته بقاءه) هذا يشعر بأنها وصلت إلى المدينة قبل أن يتحول النبي ﷺ من بقاء، وليس كذلك.

قوله: (لم آتيت به النبي صلى الله عليه وسلم) أي المدينة.

قوله: (لم تقبل) بمثابة ثم فاه تقدم بيانه في أبواب المساجد.

قوله: (لم حكه) أي وضع في فيه التمرة، وذلك حكه بها.

قوله: (وبرك عليه) أي قال برك الله فيه، أو اللهم برك فيه.

قوله: (وكان أول مولود ولد في الإسلام) أي بالمدينة من المهاجرين، فلما من ولد بغير المدينة من المهاجرين قبل عبد الله بن جعفر بالحشة، وأما من الأنصار بالمدينة فكان أول مولود ولد لهم بعد الهجرة مسلمة بن خلد كما رواه ابن أبي شيبة، وقيل: التمام بن بشير. وفي الحديث أن مولد عبد الله بن الزبير كان في السنة الأولى وهو المعتمد، بخلاف ما جزم به الواقدي ومن تبعه بأنه ولد في السنة الثانية بعد شهرين شهراً من الهجرة، ووقع عند الإسماعيلي من الزيادة من طريق عبد الله بن الرومي عن أبي أسماء بعد قوله في الإسلام: «فرض المسلمون فرحاً شديداً لأن اليهود كانوا يقولون: سحرناهم حتى لا يولد لهم» وأخرج الواقدي ذلك بسند له إلى سهل بن أبي حنيفة، وجاء عن أبي الأسود عن عروة نحوه، ويروى أن هجرة أسماء وعائشة وغيرهما من آل الصديق كانت بعد استقرار النبي ﷺ بالمدينة، فلما سافق قرية جداً لا تحتل تأخر عشرين شهراً بل

قوله: (تابعه خالد بن مخلد) وصله الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد بهذا السند ولفظه «إنها هاجرت وهي حليى بعد الله، فوضعت بقاءه فلم ترضعه حتى أثبت به النبي ﷺ نحوه، وزاد في آخره: «ثم صلى عليه أي دعا له وسماه عبد الله».

الحديث الثامن عشر: حديث عائشة في المني، هو محمول على أنه عن عروة من أمه أسماء وعن خالته عائشة، فقد أخرجه المصنف من رواية أبي أسماء عن هشام على الوجهين كما ترى، وفي رواية أسماء زيادة تختص بها، وقد ذكر المصنف لحديث أسماء متابعا وهي الرواية للملكة التي فرغنا منها، وذكر أبو نعيم لحديث عائشة متابعا من رواية عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام، وأخرج مسلم من طريق أبي خالد عن هشام مختصراً نحوه، وأخرج مسلم من طريق شعيب بن إسحاق عن هشام ما يقتضي أنه عند عروة عن أمه وعائشة ولفظه عن هشام: «حدثني عروة وفاطمة بنت المنذر قالا: خرجت أسماء حين هاجرت وهي حليى بعد الله بن الزبير، قالت: قد كنت قباء فقصت به، ثم خرجت فأخذه رسول الله ﷺ ليحككه، ثم دعا بشرة، قالت عائشة فلما كنا ساحة لتلتسها قبل أن نجعدا فمضغها» الحديث، فهذا الحديث فيه البيان أنه عند عروة عنهما جميعاً، وزاد في آخر هذا الطريق: «وسماه عبد الله، ثم جاء وهو ابن سبع سنين أو ثمان ليعاى رسول الله ﷺ، وأمره بذلك الزبير، فبسم وباه». وقد ذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ لما قدم المدينة بعث زيد بن حارثة فأحضر زوجته سودة بنت زمعة وبنته فاطمة وأم كلثوم وأم أيمن زوج زيد بن حارثة وأبناها أسماء، وخرج معهم عبد الله بن أبي بكر ومعه أم أم رومان واختاه عائشة وأسماء، فقدموا والنبي ﷺ يبي مسجده «ويجمع هذا مع قولها فولدته بقاءه يدل على أن عبد الله بن الزبير ولد في السنة الأولى من الهجرة كما تقدم.

قوله: (أولاً به) يراد من الذي قبله أن أمه هي التي أثبت به، ويجتمل أن يكون معها غيرها كزوجها أو أختها.

قوله: (فلاكها) أي مضغها.

قوله: (لم أدخلها في فيه) قال ابن التين: ظاهره أن اللوك كان قبل أن يدخلها في فيه، والذي عند أهل اللغة أن اللوك في الفم. قلت: وهو فهم عجيب، فإن الضمير في قوله: «في فيه» يعود على ابن الزبير أي لأكها النبي ﷺ في فمه ثم أدخلها في في ابن الزبير، وهو واضح لمن تأمله.

٣٩١١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حُدَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزِيقِ بْنُ مَهْزَبٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: أَقْبَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ مُزَوِّجٌ أَبَا بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ شَيْخٌ يُعْرَفُ، وَنَبِيُّ اللَّهِ ﷺ شَابٌ لَا يُعْرَفُ، قَالَ: قَلْبِي الرَّجُلُ أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي تَبَنَّى يَتِيمًا؟ يَقُولُ: هَذَا الرَّجُلُ يَهْدِيَنِي السَّبِيلَ. قَالَ: فَنَحْسِبُ الْحَاسِبَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَهْدِي الطَّرِيقَ، وَإِنَّمَا يَهْدِي سَبِيلَ الْخَيْرِ.

فَأَلْقَتْ أَبُو بَكْرٍ قِدَاً هُوَ بِقَارِسٍ فَذَ لَحِقَهُمْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا قَارِسٌ فَذَ لَحِقَ بِنَا.

فَأَلْقَتْ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اصْرَعْهُ». فَصْرَعَهُ الْقَارِسُ، ثُمَّ لَامَتْهُ تُحَمَّصَةُ.

فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مُرْنِي بِمَا هُنْتُ.

قَالَ: «لَقِيفَ مَكَانَكَ، لَا تَتَوَكَّنْ أَحَدًا يَلْحَقُ بِكَ».

قَالَ: لَكَانَ أَوَّلَ النَّهَارِ جَابِداً عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ آخِرُ النَّهَارِ مُسَلَّحَةً لَهُ، فَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَانِبَ الْحَرَّةِ.

ثُمَّ بَعَثَ إِلَى الْأَنْصَارِ فَجَاءُوا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ فَسَلَّمُوا عَلَيْهِمَا، وَقَالُوا: ارْكَبَا آمِنَيْنِ مَخَافَتَيْنِ. فَارْكَبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَخَطُّوا ذَوْنَهُمَا بِالسَّلَاحِ، فَقِيلَ فِي الْمَدِينَةِ: جَاءَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، جَاءَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَأَشْرَفُوا يَنْظُرُونَ

وَيَقُولُونَ: جَاءَ نَبِيُّ اللَّهِ، جَاءَ نَبِيُّ اللَّهِ،

معاوية أنه عاش ثلاثاً وستين سنة، وكان قد عاش بعد النبي ﷺ ستين وأشهرًا فبازم على الصحيح في سن أبي بكر أن يكون أصغر من النبي ﷺ بأكثر من ستين.

قوله: (ويحدثني السبيل) بين سبب ذلك ابن سعد في رواية له أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: أله الناس عني، فكان إذا سئل من أنت قال: باغي حاجة، فإذا قيل: من هذا معك؟ قال هاد يهيني، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني «وكان أبو بكر رجلاً معروفًا في الناس فإذا لقيه لاق يقول لأبي بكر: من هذا معك؟ فيقول هاد يهيني» يورد الهداية في الدين ويحسه الآخر دليلًا.

قوله: (فقال يا رسول الله هذا فارس) وهو سراقه، وقد تقدم شرح قصته في الحديث الحادي عشر. ووقع للنبي ﷺ وأبي بكر في سفرهم ذلك قضابا: منها نزولهم بخيبيسي أم معبد وقصتها أخرجهما ابن خزيمة وإلحاكم مطولة، وأخرج البيهقي في «الدلائل» من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بكر الصديق شيئًا بأصل قصتها في لبن الشاة المهزولة دون ما فيها من صفته ﷺ، لكنه لم يسمها في هذه الرواية ولا نسبها، فاحتل التمدد. ومر بعد برعي خنما، وقد تقدم في حديث البراء عن أبي بكر، وروى أبو سعيد في «شرف المصطفى» من طريق إياس بن مالك بن الأوس الأسلمي قال: «لما هاجر رسول الله ﷺ وأبو بكر مروا بإبل لنا بالجحفة، فقالا: لمن هله؟ قال: لرجل من أسلم، فالتفت إلى أبي بكر فقال: سلمت، قال: ما أسلك؟ قال: مسعود، فالتفت إلى أبي بكر فقال: سلمت، ووصله ابن السكن والطبراني عن إياس عن أبيه جده أوس بن جبد الله بن حجر بن جهم ذكر نحوه مطولة وفيه: «إن أوسًا أعطاهما فحل إليه، وأرسل معهما غلامه مسعودًا، وأمره أن لا يفارقهما حتى يصلا المدينة» وتحدثت أنس بقصة سراقه من مراسيل الصحابة، ولعله حلها عن أبي بكر الصديق، فقد تقدم في مناقبه أن أنسًا حدث عنه بطرف من حديث الغار وهو قوله: «قلت يا رسول الله لو أن أحدهم نظر إلى قنعيه لأبصرنا» الحديث، وقوله فيه: «فصرعه عن فرسه ثم قامت تحمحم» قال ابن التين: فيه نظر، لأن الفرس إن كانت أنسى فلا يجوز «فصرعه» وإن كان ذكرًا فلا يقال «ثم قامت»، قلت: وإنكاره من المجاب، والجواب أنه ذكر باعتبار لفظ بالفرس وأنت باعتبار ما في نفس الأمر من أنها كانت أنسى.

قوله: (ثم بعث إلى الأنصار فجاءوا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فسلموا عليهم وقالوا: أركبا آمينين مطاعين، فركبا) طرى في هذا الحديث قصة إقامته عليه الصلاة والسلام هنا، وقد تقدم في بيانه في الحديث الثالث عشر، وتقدیر الكلام: فنزل جانب الحرة فقام بقاء المدة التي أقامها وبنى بها المسجد ثم بعث إلخ.
قوله: (حتى نزل جانب دار أبي أيوب) تقدم بيانه مستوفي في الحديث الثالث عشر، وقال البخاري في «التاريخ الصغير» حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة «عن ثابت عن أنس قال: إني لأسمي مع الغلمان إذا قالوا: جاء محمد فنطلق فلا نرى شيئًا، حتى أقبل وصاحب، فكننا في بعض غرب المدينة ومثنا رجلاً من أهل البادية يؤذن بهما، فاستقبله زهاء خمسمائة من الأنصار فقالوا: انطلقا آمينين مطاعين» الحديث.

قوله: (فإنه ليحدث أهلهم الضمير للنبي ﷺ).
قوله: (إذ سمع به عبد الله بن سلام) بالتحقيق ابن الحويرث الإسرائيلي يكتسب أبا يوسف يقال كان اسمه الحصين فسمي عبد الله في الإسلام، وهو من حلفاء بني حوف بن الخزرج.
قوله: (فخلاف لهم) بالخاء المعجمة والفاء أي يجتني من الشمار.
قوله: (فجاء وهي معه) أي الثمرة التي اجتنتها، وفي بعضها «وهو» أي الذي اجتنته.

قوله: (فسمع من نبي الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع إلى أهلهم) وقع عند أحد والترمذي وصحبه هو وإلحاكم من طريق زرارة بن أوفى «عن عبد الله بن سلام قال: لما قدم رسول الله ﷺ للمدينة اغفل الناس إليه، فبحثت في الناس لانتظر إليه، فلما استبنت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب» الحديث، قال العماد بن كثير: ظاهر هذا السياق يعني سياق أحد لحديث عبد الله بن سلام ونلفظه «لما قدم رسول الله ﷺ للمدينة اغفل الناس لتقدمه فكنت فيمن اغفل» أنه اجتمع به لما قدم قباه، وظاهر حديث أنس أنه اجتمع به بعد أن نزل بدار أبي أيوب، قال: فيحمل على أنه اجتمع به مرتين. قلت: ليس في الأول تعيين قباه، فظاهر الاتحاد وحل المدينة هنا على داخلها.

قوله: (أي يوت أهلنا أقرب) تقدم بيان ذلك في أواخر الحديث الثالث عشر، وأطلق عليهم أهله لقرباه ما بينهم من النساء، لأن منهم والدة عبد المطلب جده وهي

فأقبل يسير حتى نزل جانب دار أبي أيوب، فإنه ليحدث أهلهم إذ سمع به عبد الله بن سلام، وهو في نعل لاخليل يخترق لهم، فحجل أن يضح الذي يخترق لهم فيها، فجاء وهي معه، فسمع من نبي الله ﷺ، ثم رجع إلى أهله.

فقال نبي الله ﷺ: «أي يوت أهلنا أقرب». فقال أبو أيوب: أنا يا نبي الله، عليه ذاري وهذا باني، قال: «فانطلق فتهيئ لنا مقيلاً». قال: فورًا على بركة الله. فلما جاء نبي الله ﷺ جاء عبد الله بن سلام فقال: أشهد أنك رسول الله، وأنت جئت بحق، وقد علمت يهود أني سيئهم وأبى سيئهم، وأعلمهم وأبى أعلمهم، فأذعنهم فاستأنهم عني قبل أن يظلموا أني قد أسلمت، فإنهم إن يظلموا أني قد أسلمت قالوا في ما ليس لي.

فأرسل نبي الله ﷺ فأتوا فدخلوا عليه، فقال لهم رسول الله ﷺ: «يا معشر اليهود، وتلكم أمموا الله، فوالله الذي لا إله إلا هو، إنكم لتظلمون أني رسول الله حقًا، وأبى جحتم بحق، فاسلموا». قالوا: ما نعلمه، قالوا للبسي ﷺ، فألقا ثلاث مبرار.

قال: «فأي رجل يكتم عبد الله بن سلام». قالوا: ذاك سيدنا وأبى سيئنا، وأعلمنا وأبى أعلمنا.

قال: «أفأنتم إن أسلم». قالوا: خاضى لله ما كان يسلم.

قال: «أفأنتم إن أسلم». قالوا: خاضى لله ما كان يسلم.

قال: «أفأنتم إن أسلم». قالوا: خاضى لله ما كان يسلم.

قال: «يا ابن سلام اخرج عليهم». فخرج فقال: «يا معشر اليهود أمموا الله، فوالله الذي لا إله إلا هو، إنكم لتظلمون أنه رسول الله، وأنه جاء بحق. فقالوا: كلبت، فأخرجهم رسول الله ﷺ. [راجع: ٣٣٢٩].

الحديث التاسع عشر:

قوله: (حدثني محمد) هو ابن سلام، وقال أبو نعيم في «المستخرج» أظنه أنه

عبد بن المتى أبو موسى.

قوله: (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد.

قوله: (مردف أبا بكر) قال الداودي: يحتمل أنه مرتد خلفه على راحلته، ويحتمل أن يكون على راحلة أخرى، قال الله تعالى: ﴿بالحق من اللاتكة مردفين﴾ [الأنفال: ٩] أي يتلو بعضهم بعضاً رجع إلى التين الأول وقال: لا يصح الثاني لأنه يلزم منه أن يحيى أبو بكر بين يدي النبي ﷺ. قلت: إنما يلزم ذلك لو كان الخبر جاء بالعكس كان يقول: والنبي ﷺ مرتد خلف أبي بكر فاما لنلفظه «وهو مردف أبا بكر» فلا، وسيأتي في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أنس «فكأنني أنظر إلى النبي ﷺ على راحلته وأبو بكر ردفه».

قوله: (وأبو بكر شيخ) يورد أنه قد شاب، وقوله: «يعرف» أي لأنه كان يمر على أهل المدينة في سفر التجارة، بخلاف النبي ﷺ في الأمrein فإنه كان بعيد المهد بالسفر من مكة، ولم يشبه، ولا أتى نفس الأمر كان هو عليه الصلاة والسلام أسمن من أبي بكر، وسيأتي في هذا الباب من حديث أنس أنه لم يكن في الذين هاجروا أشمط غير أبي بكر.

قوله: (وبني الله شاب لا يعرف) ظاهره أن أبا بكر كان أسمن من النبي ﷺ وليس كذلك، وقد ذكر أبو عمر من رواية حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم «أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: أها أسمن أنا أو أنت؟ قال أنت أكرم يا رسول الله مني وأكبر، وأنا أسمن منك» قال أبو عمر هذا مرسل، ولا أظنه إلا وهماً. قلت: وهو كما ظن. وإنما يعرف هذا للباس، وأما أبو بكر فثبت في صحيح مسلم عن

ولاي، عن خباب قال: هاجرنا مع رسول الله ﷺ (ح). راجع: ١٢٧٦. أخرجه مسلم: ١٤٠.

٣٩١٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ حَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَبَابٌ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَجَاحًا وَجَنَّةَ اللَّهِ، وَوَجَبَ اجْتِرَافُ عَلَى اللَّهِ، فَبَيْنَا مَن مَضَى لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، قِيلَ يَوْمَ آخِرِهِ، فَلَمْ تَجِدْ شَيْئًا نَكْفُهُ لِيهِ إِلَّا لَيْسَةً، كَمَا إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ عَزَجَتْ وَجَلَّةً، فَإِذَا غَطَيْنَا وَجَلِيَهُ عَزَجَ رَأْسُهُ، فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ رَأْسَهُ بِهَا، وَنَحْضِلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنْ إِخْرِ، وَبَيْنَا مَن انْتَهَتْ لَهُ فَمَرُّهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا. (راجع: ١٢٧٦. أخرجه مسلم: ١٤٠).

الحديث العشرون:

قوله: (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (من عمر كان فرض للمهاجرين) هذا صوته منقطع، لأن نافعاً لم يلحق عمر، لكن سياق الحديث يشعر بأن نافعاً حله من ابن عمر. ووقع في رواية غير أبي ذر هنا « من نافع يعني من ابن عمر »، ولعلها من إصلاح بعض الرواة، وأختر بها شيخنا ابن الملقن فذكر على ابن التين قوله أن الحديث مرسل وقال: لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر، وقد روى الدراودي عن عبيد الله بن عمر فقال: « عن نافع من ابن عمر قال: فرض عمر لأسامة أكثر ما فرض لي، فذكر قصة أخرى شبيهة بهذه أخرجها أبو نعيم في المستخرج هنا.

قوله: (المهاجرين الأولين) هم الذين صلوا للقبليتين أو شهدوا بدرًا.

قوله: (أربعة آلاف في أربعة) كذا للأكثر، وسقطت لفظة « في » من رواية الترمذي وهو الوجه أي لكل واحد أربعة آلاف، ولعلها بمعنى اللام والمراد إثبات عدد المهاجرين المذكورين.

قوله: (إنما هاجر به أبوه، يقول ليس هو كمن هاجر بنظفه) وفي رواية الدراودي المذكورة « قال عمر لابن عمر: إنما هاجر بك أبوك » والمراد أنه كان حبيطاً في كنف أبيه، فليس هو كمن هاجر بنفسه، وكان لابن عمر حين الهجرة إحدى عشرة سنة، وروى من قال اثنتا عشرة وكذا ثلاث عشرة، لما ثبت في الصحيحين أنه عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة، وكانت أحد في شوال سنة ثلاث.

(تسهي): أعاد المصنف هنا حديث خباب بعد أن ذكره في أوائل الباب، فأورده من وجهين ساقه على لفظ الرواية الثانية وهي رواية مسدّد، وسأذكر شرحه في غزوة أحد إن شاء الله تعالى.

٣٩١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرْظَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو نُزَيْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَخَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: هَلْ تَدْرِي مَا قَالَ أَبِي لَابِيك؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّ أَبِي، قَالَ: لَابِيك: يَا أَبَا مُوسَى، هَلْ يَسُوكَ إِسْلَامًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَجَرْنَا مَعَهُ، وَجَهَادْنَا مَعَهُ، وَغَمَلْنَا كُلُّهُ مَعَهُ، بَرَدَ لَنَا، وَإِنْ كُلُّ عَسَلٍ عَيْلَانَهُ بَعْدَهُ نَجَوْنَا مِنْهُ كَقَالَا رَأْسًا بَرَأْسًا؟ فَقَالَ لِي: لَا وَاللَّهِ، قَدْ جَهَادْنَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَغَمَلْنَا، وَصُنَمْنَا، وَغَمَلْنَا خَيْرًا كَثِيرًا، وَأَسْلَمَ عَلَيَّ أَبِينَا بَشَرًا كَثِيرًا، وَإِنَّا لَنَرْجُو ذَلِكَ. فَقَالَ لِي: لَكُنِي أَنَا، وَالَّذِي نَفْسُ عُمَرَ بِيَدِهِ، تَوَدَّدْتُ أَنْ ذَلِكَ بَرَدَ لَنَا، وَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ عَيْلَانَهُ بَعْدَ نَجَوْنَا مِنْهُ كَقَالَا رَأْسًا بَرَأْسًا. فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَاكَ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَبِي.

الحديث الحادي والعشرون:

قوله: (قال لي عبد الله بن عمر: هل تدري) وقعت في هذا الحديث زيادة من رواية سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال: « صليت إلى جنب ابن عمر، فسمعت حين سجد يقول « فذكر ذكراً وفيه « ما صليت صلاة منذ أسلمت إلا وأنا أروجو أن تكون كفارة، وقال لابي بردة علمت أن أبي « فذكر حديث الباب وروناه في الجزء السادس من « فوائد أبي محمد بن صاعد ».

سلمى بنت عرف من بني مالك بن النجار، ولهذا جاء في حديث البراء أنه ﷺ نزل على أخواله أو أجدانه من بني النجار.

قوله: (فهو لنا مقيلاً) أي مكاناً تقع فيه القيلولة (قال قوماً) فيه حذف تقديره: فلقب فيها وقد وقع صريحاً في رواية الحاكم وأبو سعيد قال: « فاطلق فيها لحماً مقيلاً ثم جاء »، وفي حديث أبي أيوب عند الحاكم وغيره أنه أنزل النبي ﷺ في السفلى ونزل هو وأهله في العلو، ثم أشفق من ذلك، فلم يزل يسأل النبي ﷺ حتى تحول إلى العلو ونزل أبو أيوب إلى السفلى « وغره في طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس عند أبي سعيد في « شرف المصطفى » وأفاد ابن سعد أنه أقام بمنزل أبي أيوب سبعة أشهر حتى بنى بيوته، وأبو أيوب هو خالد بن زيد بن كليب من بني النجار، ويؤيد النجار من الخزرج بن حارثة، ويقال إن تبعاً لما غزا الحجاز واجتاز يثرب خرج إليه أربعمائة حبر فاقبروه بما يجب من تعظيم البيت، وأن نبياً سيئت يكون مسكنه يثرب، فأكبرهم وعظم البيت بأن كساه، وهو أول من كساه، وكسب كتاباً وسلمه لرجل من أولئك الأعيان، وأوصاه أن يسلمه للنبي ﷺ إن أدركه، فيقال: إن أبا أيوب من ذرية ذلك الرجل، حكاه ابن هشام في « التيجان » وأورده ابن عساکر في ترجمة تبع.

قوله: (فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي إلى منزل أبي أيوب (جاء عبد الله بن سلام) أي إليه (فقال أشهد أنك رسول الله) زاد في رواية حميد عن أنس كما سيأتي قريباً قبل كتاب المغازي أنه سأل عن أشياء، فلما أعلمه بها أسلم. ولفظه « فأتاه يسأله عن أشياء فقال إني سألتك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراف الساعة، وما أول طعام يأكله أهل الجنة، وما بال الولد يتزعم إلى أبيه أو إلى أمه؟ فلما ذكر له جواب سألته قال: أشهد أنك رسول الله ﷺ. ثم قال: إن اليهود قوم بهت » الحديث، وعند البيهقي من طريق عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن يحيى بن عبد الله عن رجل من آل عبد الله بن سلام عن عبد الله بن سلام قال: سمعت برسول الله ﷺ وعرفت صفته واسمه، فكنت سرراً لذلك حتى قدم للمدينة، فسمعت به وأنا على رأس غلظة، فكبرت، فقالت لي عمي خالدة بنت الخلود: لو كنت سمعت موسى ما زعمت، قلت: والله هو أخو موسى، بعث بما بعث به، فقالت لي: يا ابن أخي هو الذي كنا نخبر أنه سيبعث مع نفس الساعة، قلت نعم. قالت فلذلك إذا، ثم خرجت إليه فأسلمت، ثم جئت إلى أهل يثرب فأمروهم فأسلموا، ثم جئت إلى رسول الله ﷺ، قلت: إن اليهود قوم بهت » الحديث.

قوله: (وقد علمت يهود أنني سيبعثهم) في الرواية الآتية قريباً: « قال يا رسول الله إن اليهود قوم بهت » وسيأتي شرح ذلك ثم.

قوله: (قالوا لي ما ليس لي) في الرواية الآتية عند أبي نعيم « بهتوني عندك ».

قوله: (فأرسل نبي الله صلى الله عليه وسلم) أي إلى اليهود فجاءوا.

قوله: (فدخلوا عليه) أي بعد أن احتيا لهم عبد الله بن سلام كما سيأتي بيانه هناك. وفي رواية يحيى بن عبد الله المذكور « فدخلني في بعض بيوتك ثم سلم معي، فأنهم إن صلوا بذلك بهتوني وعابوني. قال فدخلني بعض بيوته ».

قوله: (سيدنا وابن سيدنا، وأعلمنا وابن أعلمنا) في الرواية الآتية « خيرنا وابن خيرنا، وأفضلنا وابن أفضلنا » وفي ترجمة آدم « أخيرنا » بصيغة أفضل، وفي رواية يحيى بن عبد الله « سيدنا، وأخيرنا، وعالمنا » ولعلهم قالوا جميع ذلك أو بعضه باللعن.

قوله: (فقالوا شربنا) وفي رواية يحيى بن عبد الله « فقالوا كذبتم ثم قعدوا في ».

قوله: (فقالوا كذبتم فأخرجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية يحيى بن عبد الله « قلت يا رسول الله ألم اشترك أنتم قوم بهت أهل غدر وكذب ونجور » وفي الرواية الآتية « فنفصروا قائلين: هذا ما كنت أخاف يا رسول الله ».

٣٩١٦ - حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ - يعني - عن ابن عمر، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: كَانَ فَرَسٌ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأُولَى أَرَبَةً آلَافٍ فِي أَرْبَعَةِ وَتَرَسَ لَابِنَ عُمَرَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسِينَ، قِيلَ لَهُ: هُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَلَمْ تَقْصُصْ مِنْ أَرَبَةِ آلَافٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبَوَاهُ، يَقُولُ: لَيْسَ هُوَ كَمَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ.

٣٩١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي

قوله: (برد) يفتح للمرحلة والراء (لتا) أي ثبت لنا ودام، يقال برد يرد على الغريم حتى أي ثبت، وفي رواية سعيد بن أبي بردة «خلص» بدل برد وقوله: «كفانا» أي سواء بسواء والمراد لا موجباً ثوباً ولا عقاباً، وفي رواية سعيد بن أبي بردة «لا لك ولا عليك».

قوله: (قال أبي: لا والله) كذا وقع فيه، والصواب «قال أبوك» لأن ابن عمر هو الذي يمكن لأي بردة ما دار بين عمر وأبي موسى، وهذا الكلام الأخير كلام أبي موسى، وقد وقع في رواية النسفي على الصواب ولفظه «قال أبوك: لا والله إلخ» ووقع عند القاسبي والمستملي «قال أبي والله» بكسر الهزة بعدها تحانية ساكنة بمعنى نعم معها القسم مثل قوله: «قل أي وربي» (يونس: ٥٣) وعند جلدوس «إني والله» بنون ثقيلة بعد الهزة المكسورة ثم تحانية، وكله تصحيف إلا رواية النسفي، ووقع في رواية داود بن أبي هند عن أبي بردة في «تاريخ الحاكم» هذا الحديث «قال أبو موسى: لا، قال؟ قال: لأنني قمت على قوم جهال فعلمتهم القرآن والسنة فأرجو بذلك».

قوله: (فقال أبي لكفي والذي نفسي بيده) هذا كلام عمر رضي الله عنه.

قوله: (فقلت) القائل هو أبو بردة، وخاطب بذلك ابن عمر فأراد أن عمر غير من أبي موسى، ولراد من الحديث المذكورة ولا فمن المقرر أن عمر أفضل من أبي موسى عند جميع الطوائف، لكن لا يمتنع أن يفرق بعض القسورين بخصلة لا تستلزم الأفضلية المطلقة، ومع هذا فمر في هذه الخصلة المذكورة أيضاً أفضل من أبي موسى، لأن مقام الحرف أفضل من مقام الرجا، فالعلم محيط بأن الأمي لا يخلو من تقصير ما في كل ما يريد من الخير، وإنما قال عمر ذلك هضماً لنفسه، وإلا فمقام في الفضائل والكمالات أشهر من أن يذكر.

قوله: (خير من أبي) في رواية سعيد بن أبي بردة «أفقه من أبي».

٣٩١٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَاحٍ: أَوْ بَلَّغَنِي عَنْهُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي غُفَّانٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا قِيلَ لَهُ: هَاجَرَ قَبْلَ أَبِيهِ يَغْضَبُ. قَالَ: وَلَقِيتُ أَنَا وَعُمَرَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَجَعْنَاهُ قَائِلًا، فَرَجَعْنَا إِلَى الْمَنْزِلِ، فَأَرْسَلَنِي عُمَرُ وَقَالَ: اذْهَبْ فَإِنَّا نَنْظُرُ حَتَّى اسْتَيْقَظَ، فَإِنِّي هَذَا خَدَعْتُ عَلَيْهِ قَائِلًا، ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَيْقَظَ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَيْهِ نَهْرُونَ هَرَوَةَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ قَائِلًا، ثُمَّ بَاقَهُ. [الطبر: ٤١٨٦، ٤١٨٧].

٣٩١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ غُفَّانٍ: حَدَّثَنَا شَرِيعُ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ التَّوَّابَةَ يَحْدُثُ قَالَ: أَبَا عَاقِبٍ يَكُونُ مِنْ غَازِبٍ رَحَلًا، فَمَعْلَمَةٌ مَعَهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ غَازِبٌ عَنْ مَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِحْدَ عَلَيْنَا بِالرَّحْلِ، فَمَرَجْنَا لَيْلًا، فَأَخْبَرْنَا لَيْلًا وَبَرْمًا حَتَّى قَامَ قَائِمُ الظُّهْرِ، ثُمَّ رَفَعْتُ لَنَا صَخْرَةً، فَأَتَيْنَاهَا وَلَهَا حِصَّةٌ مِنْ جِلٍّ، قَالَ: فَفَرَضْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوزَةً مَعِي، ثُمَّ اسْتَلْجَعَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنْفَضُ مَا كُونَهُ، إِذَا أَرَا عَاقِبٌ قَدْ أَقْبَلَ فِي غَنَمَةٍ يُرِيدُ مِنَ الصَّخْرَةِ يَفُتِلُ إِلَيْهِ أَوْدًا، فَسَأَلَنِي: لِمَنْ أَنْتَ يَا غَلام؟ فَقَالَ: أَنَا لِفُلَانٍ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ كَبَرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لَهُ: هَلْ أَنْتَ خَالِبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَخَذَ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: انْضَعْ الشَّرْعَ، قَالَ: فَحَلَبَ كَبَّةً مِنْ لَبَنٍ، وَنَمَى إِذَاةً مِنْ مَاءٍ عَلَيْهَا عَرُوقَةً، قَدْ رَوَّاهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَبَّيْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ اسْتَقَلَّ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: احْرَبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى رَحِيَتْ، ثُمَّ ارْتَحَلْنَا وَاطْلَبَ فِي إِبْرَتِهِ. [راجع: ٢٤٣٩. أخرجه مسلم: ٢٠٠٩، محمداً وفيه زيادة].

٣٩١٨- قَالَ التَّوَّابَةُ: قَدْ خَدَعْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ عَلَى أَهْلِهِ، لَمَّا دَا عَالِشَةُ ابْنَةُ مُضَلَّجَةَ قَدْ أَصَابَتْهَا حُمَّى، فَرَأَيْتُ أَبَاهَا يَقُولُ خَدَعَا وَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ يَا بَنِيَّةُ. أَخْبَدْتُ الثَّانِي وَالْعُشْرُونَ:

قوله: (حدثني محمد بن الصباح أو بلغي عنه) أما محمد فهو محمد بن الصباح الدولابي اليزيدي مجتهد نزيل بغداد، متفق على توثيقه. وقد روى عنه البخاري في الصلاة وفي البيع جازماً بغير واسطة وأما من بلغ البخاري عنه فيحتمل أن يكون هو جباد بن الوليد، فقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريقه عن محمد بن الصباح بلفظه، وعباد المذكور يكنى أبا بدر، وهو غربي بضم الميم وفتح الواو الحفيفة، روى عنه ابن ماجه وابن أبي حاتم وقال صدوق، ومات قبل سنة ستين أو بعدها. وإسماعيل شيخ محمد فيه هو ابن إبراهيم المعروف بابن عليه، وعاصم هو ابن سليمان الأحول، وأبو عثمان هو التهلي، والإسناد كله بصريون.

قوله: (إذا قيل له هاجر قبل أبيه يغضب) يعني أنه لم يهاجر إلا صحة أبيه كما تقدم، وأخرج الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يقول: «لعن الله من يزعم أنني هاجرت قبل أبي، إنما قلعتني في ثقله» وهذا في إسناد ضعيف، والجواب الذي أجاب به في حديث الباب أصح منه، وقد استشكل ذكر أبيه، فإن أمه زينب بنت مطعون كانت بمكة فيما ذكره ابن سعد.

قوله: (ولمعت أنا وعمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم) يعني عند البيعة، ولمعها بيعة الرضوان، وزعم الداودي أنها بيعة صدرت حين قدم النبي ﷺ للمدينة، وعندني في ذلك بعد، لأن ابن عمر لم يكن في سن من يبايع، وقد عرض على النبي ﷺ بعد ذلك ثلاث سنين يوم أحد فلم يجزه، فيحتمل أن تكون البيعة حيث على غير القتال، وإنما ذكرها ابن عمر ليعين سبب وهم من قال إنه هاجر قبل أبيه، وإنما الذي وقع له أنه بايع قبل أبيه، فلما كانت بيعة قبل أبيه توهم بعض الناس أن هجرته كانت قبل هجرة أبيه، وليس كذلك، وإنما يبادر إلى البيعة قبل حرصاً على تحصيل الخير، ولأن تأخيرها لذلك لا يقع عمر، أشار إلى ذلك الداودي، وعارضه ابن التين بأن مثله يرد في الهجرة التي أنكر كونها كانت سابقة، والجواب أنه أنكر وقوع ذلك لا كراهيته لو وقع، أو الفرق أن زمن البيعة يسير جداً بخلاف زمن الهجرة، وأيضاً فلعل البيعة لم تكن عامة بخلاف الهجرة، فإن ابن عمر عشي أن قوته البيعة فبادر إلى تحصيلها، ثم أسرع إلى أبيه فأخبره فسارع إلى البيعة فبايع، ثم أعاد ابن عمر البيعة ثاني مرة.

قوله: (لهول) لهولة ضرب من السير بين المشي على مهل والعدو.

(تسبي): ذكر المصنف هنا حديث البراء عن أبي بكر في قصة الهجرة، وقد تقدم التنبيه عليه في أوائل هذا الباب وساقه هنا أتم، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفي مناقب أبي بكر، وبقية في أوائل الباب في حديث سراققة. وقوله هنا: «فأحسنا ليلتنا» يتحاشين من الإحياء، وليسفههم بمشاة ثم مثلك من الحديث.

قوله: (ففرشت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لفرو) فسرهما صاحب النهاية بأنها الأرض اليابسة، وقيل: الثين اليابس، قال وقيل أراد بالفرو اللباس المعروف. قلت: وهذا هو الرابع بل هو الظاهر من قوله: «فروه معي» وقوله هنا: «قد روتها» أي تأتيت بها حتى صلحت، تقول روت في الأمر إذا نظرت فيه ولم تجعل.

قوله: (قال البراء: فدخلت مع أبي بكر على أهله فإذا بيته عائشة مضطجعة قد أصابها حمى، فرأيت أباهما يقبل خداه وقال كيف أنت يا بنية) هذا القدر من الحديث لم يذكره المصنف إلا في هذا الموضع، وسأشير إليه في الباب الذي يليه، وكان دخول البراء على أهل أبي بكر قبل أن يتزل الحجاب قطعاً، وأيضاً فكان حيث ذود البلوغ وكذلك عائشة.

٣٩١٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَمْرٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَمَلَةَ: أَنَّ غَنِيَّةً بِنْتُ وَسَّاجٍ حَدَّثَتْ عَنْ أَنَسٍ عَمَامِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَكُنْتُ فِي أَصْحَابِهِ اسْتَمَطَ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ، فَلَفَفَهَا بِالْحِجَاءِ وَالْكُفْمِ. [الطبر: ٣٩٢٠].

٣٩٢٠- وَقَالَ دَحْمٌ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمِيٍّ، عَنْ غَنِيَّةَ بِنْتُ وَسَّاجٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَكَانَ أَسْنُ أَصْحَابِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَلَفَفَهَا بِالْحِجَاءِ وَالْكُفْمِ حَتَّى قَامَ لَوْنُهَا. [راجع: ٣٩١٩].

٣٩٢١- حَدَّثَنَا صَيْغٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

خراعية، لكن سماء عمرو بن شمر، وأشد له أشعاراً كثيرة قالها في الكفر، قال: ثم أسلم. وذكر مثله ابن الأعرابي في «كتاب من نسب إلى أمه» وزعم أبو عبيدة أنه ارتد بعد إسلامه، حكاه عنه ابن هشام في «زوائد السيرة» والأول أولى. وزاد الفاكهي في هذا الحديث من الوجه الذي أخرجه منه البخاري «قالت عائشة: والله ما قال أبو بكر بيت شعر في الجاهلية ولا الإسلام، ولقد ترك هو وعثمان شرب الخمر في الجاهلية» وهذا يضعف ما أخرجه الفاكهي أيضاً من طريق عوف عن أبي القمص قال: «شرب أبو بكر الخمر قبل أن تحرم وقال هذه الآيات، فبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب، فبلغ ذلك عمر فجهأ فقال: نعوذ بالله من غضب رسول الله، والله لا تلج رؤوسنا بعد هذا أبداً» قال: وكان أول من حرّمها، فلها قد عارضه قول عائشة، وهي أعلم بشأن أبيها من غيرها. وأبو القمص لم يذكر أباً بكر، فالعنده على الراسطة، فلعله كان من الروافض، ودل حديث عائشة على أن نسبة أبي بكر إلى ذلك أصلاً وإن كان غير ثابت عنه، والله أعلم.

قوله: (دلى كفار قريش) يعني يوم بدر لما تلووا والقاهم النبي ﷺ في القلب، وهي البئر التي لم تدر.

قوله: (من الشيزي) بكسر للمعجمة وسكون التحتانية بعدها زاي مقصور، وهو شجر يتخذ من الجفان والقصاص الخشب التي يعمل فيها الثريد. وقال الأسمعي: هي من شجر الجوز تسود بالدم، والشيزي جمع شيز. والشيز يغلظ حتى ينحت منه، فأراد بالشيزي ما يتخذ منها وبالجملة صاحبها كأنه قال: ماذا بالقلب من أصحاب الجفان اللآلئ بلحوم أسننة الإبل، وكانوا يغلظون على الرجل الملعاع «جفت» لكثرة إلعاعهم الناس فيها. وأغرب الدودي قال: الشيزي الجمال، قال لأن الإبل إذا سمحت تعظم أسننتها ويظم جملها. وغلظه ابن التين قال: وإنما أراد أن الجفت من الثريد تزين بالقطع اللحم من السام.

قوله: (القينات) جمع قينة بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هي المغنية، وتعلق أيضاً على الأمة مطلقاً. «والشرب» بفتح المعجمة وسكون الراء جمع شارب، وقيل: هو اسم جمع، وجزم ابن التين بالأول فقال: هو كسندر وتاجر والمراء بهم الندامى.

قوله: (نجينا) في رواية الكشيبي «نجي» بالإفراء وقوله: «فهل» في رواية الكشيبي «وهل لي» بالراء، وقوله: «من سلام» أي من سلامة، وفيه قوة لمن قال: المراد من السلام الدعاء بالسلامة أو الإخيار بها.

قوله: (أصله) جمع صدى وهو ذكر اليوم، وهام جمع هامة وهو الصدى أيضاً وهو عطف نصيري، وقيل الصدى الطائر الذي يطير بالليل، والحامة جمجمة الرأس وهي التي يخرج منها الصدى بزعمهم، وأراد الشاعر إنكار البعث بهذا الكلام كأنه يقول: إذا صار الإنسان كهذا الطائر كيف يصير مرة أخرى إنساناً. وقال أهل اللغة: كان أهل الجاهلية يزعمون أن روح المات لا يترك بآثاره تصير هامة فتزوق وتقول: اسقوني اسقوني، وإذا أدرك بآثاره طارت فلهبت، قال الشاعر:

إنك إلا تدر شمتي ومقصي
أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

وقد أورد ابن هشام هذه الآيات في «السيرة» بزيادة حسة آيات، ووقع عند الإسماعيلي من طريق أخرى عن ابن وهب، وعن حنيفة بن خالد أيضاً، كلاهما عن يونس بالإسناد المذكور «أن عائشة كانت تدعو على من يقول إن أباً بكر قال القصيدة المذكورة» فذكر الحديث والشعر مطولاً، وعند الترمذي الحكيم من طريق الزبيدي عن الزهري مثله وزاد «قالت عائشة ففعلها الناس أباً بكر الصديق من أجل امرأته أم بكر التي طلق، وإنما قاتلها أبو بكر بن شعوب»، قلت: وابن شعوب المذكور هو الذي يقول فيه أبو سفيان:

ولو شئت نجيت كيمت طمره
ولم أحل النعماء لابن شعوب

وكان حنظلة بن أبي عامر حل يوم أحد على أبي سفيان فكان أن يقتله، فحمل ابن شعوب على حنظلة من ورثه فقتله فجا أبو سفيان، فقال في ذلك أبياتاً منها هذا البيت. الحديث الخامس والعشرون: حديث أنس، تقدم شرحه في مناقب أبي بكر، ومعنى قوله: «الله تالله» أي معاوثهما وتاصرهما، ولا فهو مع كل اثنين يعلمه كما قال: «ما يكون من غوى ثلاثة إلا وهو رابعهم، ولا خمسة إلا هو سادسهم» الآية [المجادلة: ٧] الحديث السادس والعشرون: حديث أبي سعيد «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الهجرة» الحديث، أورد من طريقين موصول ومعلق، والموصول أخرجه في كتاب الزكاة، والمعلق أخرجه في كتاب المبة بالإسنادين المذكورين منها، وصر شرحه في كتاب الزكاة. والأعرابي ما عرفت اسمه، والهجرة المسؤل عنها مفارقة دار الكفر إذ ذاك والتزام أحكام المهاجرين مع النبي ﷺ، وكان ذلك وقع بعد فتح مكة لأنها كانت إذ ذاك فرض عين ثم

عن غزوة بن الزبير، عن عائشة: أن أباً بكر ﷺ تزوج امرأة من كلب يقال لها أم بكر، فلما هاجر أبو بكر طلقها، فتزوجها ابن عمها هذا الشاعر، الذي قال عليه القصيدة، وكى كفار قريش:

وماداً بالقلب قلباً بكر
ومن الشيزي ترين بالسنم
وماداً بالقلب قلباً بكر
ومن القينات والشروب الكسرام
تحبنا السلامة أم بكر
وهل لي بعد قريش من سلام
يحدثنا الرسول بأن سعتها
وكيف حياة أصحاء وهام

٣٩٢٢- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا هشام، عن ثابت، عن أنس، عن أبي بكر ﷺ قال: «نكت مع النبي ﷺ في الغار، فوفقت وأسيب فإذا أنا بأفادم القوم، فقلت: يا نبي الله، لو أن يفتنهم طاماً بمصره زاناً، قال: «استكن يا أبا بكر، اتان الله فالتهمنا» [راجع: ٣٩٥٣. أخرجه مسلم: ٢٣٨١].

٣٩٢٣- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي.

وقال محمد بن يوسف: حدثنا الأوزاعي: حدثنا الزهري قال: حدثني أبو يزيد النخعي قال: حدثني أبو سعيد ﷺ قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الهجرة، فقال: «وتحك إن الهجرة خاتماً خبيثة، فهل لك من ليل» قال: نعم، قال: «فصلي صدقتها». قال: نعم، قال: «فهل تمنع منها». قال: نعم، قال: «فصلتها يوم رؤوسها». قال: نعم، قال: «فأفعل من وراء البحار، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً» [راجع: ١٤٥٢. أخرجه مسلم: ١٨٦٥].

الحديث الثالث والعشرون:

قوله: (حدثنا محمد بن يحيى) بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية، ووقع في رواية القاضي عن أبي زيد بمعجمة مصر وهو صحيح، وشيخ إبراهيم بن أبي حنيفة قد سمع من أنس، وحدث عنه هنا بواسطة واسم أبيه يظنان ضد النكاح، وعقبة بن وساج بفتح الواو وتشديد المهملة وآخره جيم، وأبو عبيد في الإسناد الثاني هو يحيى بضم المهملة وفتح التحتانية بعدها أخرى هيلة ويقال حي بلفظ ضد ميت، وكان حاجب سليمان بن عبد الملك.

قوله: (فلفها) بالمعجمة أي خضبها، والمراد اللحية وإن لم يقع لها ذكر.

قوله: (والكهم) بفتح الكاف والثناة الخفيفة وحكي تحيلها: ورق يخضب به كالأس من نبات بنت في أصفر الصخور فينتل عيطاناً لظافاً، وجمته صعب ولذلك هو قليل، وقيل: إنه يغلظ بالوشمة، وقيل: إنه الوشمة، وقيل: هو التيل، وقيل: هو حناء قريش وصفه أصفر.

قوله في الرواية الثانية: (وقال دحيم) هو عبد الرحمن بن إبراهيم المشقي، وصله الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عنه.

قوله: (فكان أسن أصحابه أبو بكر) أي الذين قدموا معه حيث ذكروه وقيل كما تقدم.

قوله: (حي فام) بفتح القاف والنون والهجرة أي اشتدت حرمتها، مستأني زيادة في الكلام على خضاب الشعر في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى. الحديث الرابع والعشرون:

قوله: (إن أباً بكر تزوج امرأة من كلب) أي من بني كلب، وهو كلب بن عوف بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وولد عليه ما وقع في رواية الترمذي الحكيم من طريق الزبيدي عن الزهري في هذا الحديث «ثم من بني عوف» ولما الكلي المشهور فهو من بني كلب بن ويرة بن تغلب بن قضاة.

قوله: (أم بكر) لم أتف على اسمها، وكأنه كتبها المذكورة.

قوله: (فلما هاجر أبو بكر طلقها. فتزوجها ابن عمها هذا الشاعر) هو أبو بكر شداد بن الأسود بن عبد شمس بن مالك بن جؤنة، ويقال له ابن شعوب بفتح المعجمة وضم المهملة وسكون الواو بعدها موحدة، قال ابن حبيب: هي أمه وهي

نسخ ذلك بقوله: « لا هجرة بعد الفتح »

وقوله: (اعمل من وراء الحجاب) مبالغة في إعلامه بأن عمله لا يضيح في أي موضع كان.

وقوله: (لن يرك) يفتح التحتانية وكسر المثناة ثم راه وكافه، أي يتصلك.

٤٦ - باب مقدم النبي وأصحابه المدينة

٣٩٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ: سَمِعَ الْبَرَاءَ رضي الله عنه قَالَ: أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَئِبُ بْنُ عَمِيرٍ وَأَبْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا عُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ وَبِلَالٌ رضي الله عنهما.

٣٩٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَوَّلُ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَئِبُ بْنُ عَمِيرٍ وَأَبْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَكَانَا يُقْرَأُ النَّاسُ، قَدِيمٌ بِبِلَالٍ وَنَعْدُ وَنَعْمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، ثُمَّ قَدِمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عِشْرِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ رضي الله عنه، ثُمَّ قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَمَا زِلْنَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَرَحُوا بِشَيْءٍ فَرَحَهُمْ يَرْسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، حَتَّى جَعَلَ الْإِمَاءُ يَقْلُنَ: قَدِيمٌ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَمَا قَدِمَ حَتَّى قُرِئَتْ: ﴿مَسِيحَ اسْمُ رُبُّكَ الْأَعْلَى﴾ فِي سُورَةِ الْمُنْفَصِلِ.

قوله: (باب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه المدينة) تقدم بيان الاختلاف فيه في آخر شرح حديث عائشة الطويل في شأن الهجرة، ثم أخرج من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه قال: « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعليهما ثياب بيض شامية، فمر على عبد الله بن أبي قرقف عليه ليدعوه إلى النزول عنده، فنظر إليه فقال: انظر أصحابك الذين دعوكم فانزل عليهم، فنزل على سعد بن خيصة. قال الحاكم: الأول أرجح، وابن شهاب أرفق بذلك من غيره. قلت: ويقوي قول ابن شهاب ما أخرجه أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق الحاكم من طريق ابن جهم « لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على كلثوم بن الهدم هو وأبو بكر وعامر بن فهيرة قال كلثوم: يا نجيح لست له فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألهجت ». وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في « أخبار المدينة » أنه نزل على كلثوم وهو يومئذ مشرك، ويؤيد قول النبي ما أخرجه أبو سعيد أيضاً ومن طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قياء يوم الاثنين فنزل على سعد بن خيصة » وجمع بين الخبرين بأنه نزل على كلثوم وكان يجلس مع أصحابه عند سعد بن خيصة لأنه كان أعزب، وإن ثبت قول ابن زبالة فكان منزل كلثوم يخص بالسبيت وسائر إقامته عند سعد لكونه كان أسلم. ثم ذكر المصنف فيه ثمانية أحاديث.

الأول: حديث البراء.

قوله في الطريق الأول: (أبو إسحاق سمع البراء) حذف قوله: « إنه » كما حذف « قال » من الطريق الثاني « عن أبي إسحاق سمعت البراء » وكان شعبة يروى أن أبانا وأخبرنا وحدثنا واحد، وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم.

قوله: (أول من قدم علينا مصعب) في رواية عن شعبة عند الحاكم في « الإكليل » عن عبد الله بن رجاء في روايته « من المهاجرين ».

قوله: (مصعب بن عمير) زاد ابن أبي شيبة « أول من قدم علينا المدينة » زاد في رواية عبد الله بن رجاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق عند الإسماعيلي « أخبر بني عبد الدار بن قسي والده عمير » هو ابن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار، زاد عبد الله بن رجاء « قلنا له ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: هو مكانه وأصحابه على أثري » وذكر موسى بن عتبة أنه لما قدم المدينة نزل على حبيب بن عدي، وذكر ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل مصعباً مع أهل العقبة يعلمهم.

قوله: (وابن أم مكتوم) هو عمرو ويقال عبد الله العامري من بني عامر بن لؤي، ووقع في رواية ابن أبي شيبة « ثم أتانا بعده عمرو ابن أم مكتوم الأعسمي أخو بني فهر، قلنا: ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه؟ قال: هم على أثري » وفي رواية عبد الله بن رجاء « من ورائك » زاد في رواية غندر عن شعبة « ثم عامر بن ربيعة ومعه امرأته ليلى بنت أبي حنيفة » وهي أول مهاجرة، وقيل: بل أول مهاجرة أم سلمة لقولها لما مات أبو سلمة « أول بيت هاجر » ويصح بأن أولية أم سلمة بقيد البيت وهو ظاهر من إطلاقها.

قوله: (ثم قدم علينا عمار بن ياسر وبلال) في رواية غندر « قدم » وقد تقدم

الاختلاف في عمار هل هاجر إلى الحبشة أم لا، فإن يكن قد كان من تقدمهما إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة. وأما بلال فكان لا يفارق النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر. لكن تقدمهما بلذان وتأخر معهما عامر بن فهيرة.

قوله في الرواية الثانية عن غندر عن شعبة: (وكانوا يقرنون الناس) في رواية الأصيلي وكريمة « كنا يقرنان الناس » وهو أوجه، ويوجه الأول إما على أن أقل الجمع اثنان، وإما على أن من كان يقرناته كان يقرأ معهما أيضاً.

قوله: (وسعد) زاد في رواية الحاكم « ابن مالك » وهو ابن أبي وقاص، وروى الحاكم من طريق موسى بن عتبة عن ابن شهاب قال: « وزعموا أن من آخر من قدم سعد بن أبي وقاص في عشرة فتنزلوا على سعد بن خيصة » وقد تقدم في أول الهجرة « أن أول من قدم المدينة من المهاجرين عامر بن ربيعة ومعه امرأته أم عبد الله بنت أبي حنيفة، وأبو سلمة بن عبد الأسد وامرأته أم سلمة، وأبو حنيفة بن عتبة بن ربيعة، وشماس بن عثمان بن الشريد، وعبد الله بن جحش، فيجمع بينه وبين حديث البراء يحمل الأولية في أحدهما على صفة خاصة، فقد جزم ابن عتبة بأن أول من قدم المدينة من المهاجرين مطلقاً أبو سلمة بن عبد الأسد، وكان رجوع من الحبشة إلى مكة فأودى بمكة فبلغه ما وقع للاتي عشر من الأنصار في العبة الأولى فتوجه إلى المدينة في أثناء السنة، فيجمع بين ذلك وبين ما وقع هنا بأن أبا سلمة خرج لا قصد الإقامة بالمدينة بل فراراً من المشركين، بخلاف مصعب بن عمير فإنه خرج إليها للإقامة بها، وتعليم من أسلم من أهلها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، فكل أولية من جهة.

قوله في الرواية الثانية: (ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية عبد الله بن رجاء « في عشرين ركباً » وقد سمي ابن إسحاق منهم زيد بن الخطاب وسعيد بن زيد بن عمرو وعمرو بن سراقه وأسماء عبد الله وواقد بن عبد الله وخالدنا وإياساً وعامراً وعاصلاً بني البكير وخنيس بن حذافة بمعجمة ونون ثم سين مصفر وعياش بن ربيعة وخولي بن أبي خولي وأخاه، هؤلاء كلهم من أقارب عمر وحلفائهم، قالوا: فنزلوا جميعاً على رفاعة بن عبد المنذر، يعني بقباه. قلت: فعمل بقية العشرين كانوا من أتباعهم. وروى ابن عاذل في « المغازي » بإسناده عن ابن عباس قال: خرج عمر والزيبر وطلحة وعثمان وعياش بن ربيعة في طائفة، فتوجه عثمان وطلحة إلى الشام أهد فهؤلاء ثلاثة عشر من ذكر ابن إسحاق، وذكر موسى بن عتبة أن أكثر المهاجرين نزلوا على بني عمرو بن عوف بقباه إلا عبد الرحمن بن عوف فإنه نزل على سعد بن الربيع وهو خزرجي وسيأتي في كتاب الأحكام أن سالم مولى أبي حنيفة بن عتبة كان يوم المهاجرين الأولين في مسجد قباه، منهم أبو سلمة بن عبد الأسد.

قوله: (حتى جعل الإمامة يلقن: قدم رسول الله) في رواية عبد الله بن رجاء « فخرج الناس حين قدم المدينة في الطرق وعلى البيوت، والغلمان والخدم جاء محمد رسول الله، الله أكبر، جاء محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخرج الحاكم من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس « فخرجت جوار من بني النجار يصرن بالدف وهن يلقن:

نحن جوار من بني النجار . يا حبيذاً محمد من جبار

وأخرج أبو سعيد في « شرف المصطفى » ورويناه في « فوائد الخلفي » من طريق عبد الله بن عائشة مقطوعاً: « ما دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة جعل الولاد يلقن: طلع البدر علينا من ثنية الوداع . وجب الشكر علينا ما دعا لله داع وهو سند معضل، ولعل ذلك كان في قدومه من غزوة تبوك.

قوله: (لما قدم حتى حفظت سبع اسم ربك الأعلى في سور من المفضل) أي مع سور، وفي رواية الحسن بن سفيان عن بشار شيخ البخاري فيه « وسوراً من المفضل » ومقتضاه أن « سبع اسم ربك الأعلى » في الأعلى: « ١ » مكية، وفيه نظر لأن ابن أبي حاتم أخرج من طريق حيدة أن قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ وذكر اسم ربه فصلى في الأعلى: ١٤، ١٥ » نزلت في صلاة العيد وزكاة الفطر، وسنده حسن. وكل منهما شرع في السنة الثانية، فيمكن أن يكون نزول هاتين منها وقع بالمدينة. وأقوى منه أن يتقدم نزول السورة كلها بمكة، ثم بين النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد بصلی صلاة العيد ويستزكي زكاة الفطر، فإن تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز، والجواب عن الإشكال من وجهين: أحدهما: احتمال أن تكون السورة مكية إلا هاتين الآيتين، وثانيهما: وهو أصحهما فيه يجوز نزولها كلها بمكة. ثم بين النبي صلى الله عليه وسلم المراد بقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ وذكر اسم ربه فصلى في الأعلى: ١٤، ١٥ » صلاة العيد وزكاة الفطر، فليس من الآية إلا الترغيب في الذكر والصلاة من غير بيان للمراد، فيبته السنة بعد ذلك.

٣٩٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ، وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ، قَالَتْ: فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَهُ الْخُمَى يَقُولُ: كُلُّ امْرِئٍ مُصْطَبِحٌ فِيْهِ أَهْلُهُ. وَالْمَوْتُ أَقْنَى مِنْ شِرَاكِ نَفْسِهِ. وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ الْخُمَى يَوَلِّعُ عَقِيْقَتَهُ وَيَقُولُ: لَا تَيْتَ خَيْرِيْ هَلْ آيَسَنْ لَيْلَةً بِوَادٍ وَخَوْلِي إِذْ عَجَزَ وَجَلِيلٌ وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مَيَاةً يَجْزِي وَهَلْ يَتَلَوْنَ لِي شَاعَةً وَطَفِيلٌ

٣٩٢٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَقَمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ لَلَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَيْسَارِ أَخْبَرَهُ: دَخَلْتُ عَلَى عُثْمَانَ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ لَنَا الْمَدِينَةَ كَحَبِّبْنَا مَكَّةَ أَوْ آخِذْ، وَصَحِّفْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِيهَا وَمُتْلِفِهَا، وَأَقْلِبْ خُطَاَهَا فَاجْعَلْهَا بِالْخَيْطَةِ». [رابع: ١٨٨٩. أخرجه مسلم: ١٣٧٦. مختصراً.] الحديث الثاني: حديث عائشة.

قوله: (قلدنا المدينة) في رواية أبي أسامة عن هشام «وهي أوبأ أرض الله» وفي رواية محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن عروة وزاد «قال هشام وكان وياها معروفاً في الجاهلية، وكان الإنسان إذا دخلها وأراد أن يسلم من وبائها قيل له انهق، فينهق كما ينهق الحمار، وفي ذلك يقول الشاعر:

لمعري لئن غنيت من خيفة الردى نهيق حمار إنسي لمروع

قوله: (وعك) يضم أوله وكسر ثانيه أي أصابه الوعك وهي الحمى. قوله: (كيف تجدك) أي تجد نفسك أو جسلك، وقوله: «صبح» بمهملة ثم موحدة وزن محمد، أي مصاب بالوت صباحاً، وقيل: المراد أنه يقال له وهو مقيم بأهله صبحك الله بالخير، وقد نبهنا الموت في بقية النهار وهم مقيم بأهله. قوله: (أدنى) أي أقرب.

قوله: (ضراك) بكسر المعجمة وتخفيف الراء: السير الذي يكون في وجه النمل، والمعنى أن الموت أدنى إلى الشخص من ضراك نعله لرجله.

قوله: (أقلع عنه) يفتح أوله أي الوعك وضغطه، والإقلاع الكف عن الأمر.

قوله: (يولع عقيرته) أي صوته يبكاه أو بفناء، قال الأصمعي: أصله أن رجلاً انعمت رجله فرمها على الأخرى وجعل يصيح فصار كل من رفع صوته يقال: رفع عقيرته، وإن لم يرفع رجله. قال ثعلب: وهذا من الأسماء التي استعملت على غير أصلها. قوله: (بوادي مكة) أي بوادي مكة.

قوله: (وجليل) بالجرم نبت ضعيف يمشي به خصاص البيوت وغيرها.

قوله: (مياه مجنة) بالجرم موضع على أميال من مكة وكان به سوق، تقدم بيانه في أوائل الحج.

وقوله: (يتلون) أي يظهر، وشامة وطفيل جبلان بقرب مكة، وقال الخطابي: كنت أحسب أنهما جبلان حتى ثبت عندني أنهما صيتان.

وقوله: (أردن ويهون) بتون التأكيد الخفيفة، وشامة بالمعجمة والميم خففاً، وزعم بعضهم أن الصواب بالوحدة بدل الميم والمعروف بالجرم، وزاد المصنف آخر كتاب الحج من طريق أبي أسامة عن هشام «ثم يقول بلال: اللهم العن عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة وأميمة بن خلف كما أخرجونا إلى أرض الوباء، ثم قال رسول الله ﷺ: اللهم حبب إلينا المدينة» الحديث. وقوله: «كما أخرجونا» أي أخرجهم من رحمتك كما أخرجونا من وطننا، وزاد ابن إسحاق في روايته عن هشام وعمر بن عبد الله بن عروة جميعاً عن عروة عن عائشة عقب قول أبيها «قلت والله ما يدري أبي ما يقول». قالت: «ثم دنوت إلى عامر بن فهيرة وذلك قبل أن يضرب علينا الحجاب قلت: كيف تجدك يا عامر؟ فقال:

لقد وجدت الموت قبل ذوقه

كل امرئ مبعث بطوقه

وقالت في آخره: «قلت: يا رسول الله إنهم يلهنون وما يعقلون من شدة الحمى.»

والزيادة في قول عامر بن فهيرة رواها مالك أيضاً في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد عن

٣٩٣١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ عَنْدهَا، يَوْمَ فِطْرِ أَوْ أُخْتَى، وَعِنْدَهَا قَيْتَانِ تَغْيَانِ بِمَا تَقَادَفَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ نَبَأَتْ، فَقَالَ أَبُو

لقد وجدت الموت قبل ذوقه

كل امرئ مبعث بطوقه

وقالت في آخره: «قلت: يا رسول الله إنهم يلهنون وما يعقلون من شدة الحمى.»

والزيادة في قول عامر بن فهيرة رواها مالك أيضاً في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد عن

بَكَرَ مِرْمَارَ الشَّيْطَانِ؟ مَرَكْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيْدًا، وَإِنَّ عِيْدَنَا هَذَا الْيَوْمُ». [راجع: ٤٥٤. أخرجه مسلم: ٨٩٢].

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني، ذكر حديث عثمان في شأن الوليد بن عتبة، وقد تقدم شرحه في مناقب عثمان مستوفي، والغرض منه قوله: «وهاجرت الهجرتين» وكان عثمان ممن رجع من الحبشة فهاجر من مكة إلى المدينة ومعه زوجته رقية بنت النبي ﷺ. (وقال بشر بن شعيب إلخ) وصله أحمد بن حنبل في مسنده عنه بشامة.

قوله: (تابعه إسحاق الكلي) وصله أبو بكر بن شاذان فيما روياه عن طريقه بإسناده إلى يحيى بن صالح عن إسحاق الكلي عن الزهري فذكره بشامة وفيه: «أنه جلد الوليد أربعين» وقد تقدم البحث في ذلك في مناقب عثمان.

الحديث الرابع: ذكر طرفاً من قصة عبد الرحمن بن عوف مع عمر، وفيه خطبة عمر، الغرض منه قول عبد الرحمن «حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة» ووقع في رواية الكشيبي «والسلامة» بدل السنة.

الحديث الخامس:

قوله: (أن أم العلاء) هي والدة خارجة بن زيد بن ثابت الرواي عنها، وقد روى سالم أبو النضر هذا الحديث عن خارجة بن زيد عن أمه غنوه ولهم هذا، فكان اسمها كتيها، وهي بنت الحارث بن ثابت بن خارجة الأنصارية الخزرجية.

قوله: (طار لهم) أي خرج في القرعة لهم، وتقدم بيانه آخر الشهادات.

قوله: (حين قرعت) بالقاف، كذا وقع ثلاثاً، والمعروف «أقرعت» من الرياضي وتقدم في الجناز بلفظ «أقرعت».

قوله: (أبا السائب) هي كنية عثمان بن مظعون المذكور، وكان عثمان من فضلاء الصحابة السابقين، وقد تقدم خبره مع ليبي في أول البحث.

الحديث السادس:

قوله: (كان يوم بعث) تقدم بيانه في مناقب الأنصار، ووقع عند ابن سعد في قصة العقبة الأولى ما يدل على أن يوم بعث كان بعد البحث بعشرين سنة، وتقدم نحوه في «باب وفود الأنصار» وقوله: «في دخولهم» متعلق بقوله: «دعاه الله».

الحديث السابع:

قوله: (ما تعازلت) بالمهمله والزاي أي قالته من الأشعار في مجاه بعضهم بعضاً وألقت على المعينات فغنين به، والمعازف آلات الملاهي والواحدة معزفة، وقال الخطابي: يشتمل أن يكون من عزف اللهب وهو ضرب للمعازف على تلك الأشعار المخرضة على القتال، ويشتمل أن يكون المراد بالمعزف أصوات الحرب شبيهها بنصف الرياح وهو ما يسمع من دويها، وفي رواية «تعاذفت» بالقاف والدال للمعجمة أي ترامت به.

٣٩٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصَوْرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَيْثَاحِ يَزِيدُ بْنُ حُثَيْبٍ الشَّيْبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، نَزَلَ فِي غُلُوِّ الْمَدِينَةِ، فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيَّ مِلَّةَ بَنِي النَّجَارِ، قَالَ: فَجَاءُوا مُظَلَّيْنِ سَبُوفِهِمْ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلِيهِ وَهُوَ يَبْكُ دَفْعَةً، وَمَلَأَ بَنِي النَّجَارِ حَوْثَهُ، حَتَّى أَقْبَى بِغِيَاةِ أَبِي أُيُوبَ، قَالَ: فَكَانَ يُصَلِّي حَيْثُ أَذْرَكُهُ الصَّلَاةَ، وَيُصَلِّي فِي مَرَايِضِ الْغَمِّ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بَنِيَاءَ الْمَسْجِدِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ مِلَّةَ بَنِي النَّجَارِ فَجَاءُوا فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَارِ، تَامَسُونِي حَتَّى لَقِيتُكُمْ هَذَا». فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ، لَا نَطْلُبُ لِمَنْهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، قَالَ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ، كَأَنَّ فِيهِ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ، وَكَأَنَّ فِيهِ عَرَبٌ، وَكَانَ فِيهِ نَخْلٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ قَبِضَتْ، وَبِالْعَرَبِ فُسِّرَتْ، وَبِالنَّخْلِ قُطِعَ، قَالَ: فَصَفَرُوا النَّخْلَ لَيْلَةَ الْمَسْجِدِ، قَالَ: وَجَعَلُوا عِصَادِيكَ حِجَابَةً، قَالَ: جَعَلُوا يُنْقَلُونَ ذَاكَ

الصَّخْرَ وَهُمْ يَزْكُرُونَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانْصَرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ [راجع: ٢٣٤. أخرجه مسلم: ٥٢٤].

الحديث الثامن:

قوله: (أنا بنو عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد.

قوله: (في علو المدينة) كل ما في جهة نجد يسمى العالية، وما في جهة تهامة يسمى السافلة، وقيام من عوالي المدينة، وأخذ من نزول النبي ﷺ التناول له ولديه بالعلو.

قوله: (يقال لهم بنو عمرو بن عوف) أي ابن مالك بن الأوس بن حارثة.

قوله: (وأبو بكر دخله) تقدم ما فيه في الباب الذي قبله في الحديث الثامن عشر.

قوله: (وملا بني النجار) أي جماعتهم.

قوله: (حتى ألقى) أي نزل أو المراد ألقى رحله.

قوله: (بغضاه) بكسر الفاء وبالمد ما امتد من جواب الدار.

قوله: (أبي أيوب) هو خالد بن زيد بن كليب الأنصاري من بني مالك بن النجار.

قوله: (ثم إنه أمر) تقدم ضبطه في أوائل الصلاة.

قوله: (تَامَسُونِي) أي قروا ممي شمت، أو ساوموني شمت، تقول شامت الرجل في كذا إذا ساومت.

قوله: (بِالنَّخْلِ) أي يستأنكهم وقد تقدم في الباب قبله أنه كان مريداً، فلملح كان أولاً خاطئاً ثم غرب فصار مريداً، ويؤيده قوله: «إنه كان فيه غل» وغرب «وقيل: كان بعضه بستاناً وبعضه مريداً، وقد تقدم في الباب الذي قبله تسمية صاحبي المكان المذكور، ووقع عند موسى بن عتبة عن الزهري أنه اشتراه منهما بعشرة فنانير، وزاد الواقدي أن أبا بكر دفعهما لهما عنه.

قوله: (فَكَانَ فِيهِ) فسر به ذلك.

قوله: (خوب) بكسر المعجمة وفتح الراء والموحدة، وتقدم توجيه آخر في أوائل الصلاة فتبع أوله وكسر ثانيه، قال الخطابي: أكثر الرواة بالفتح ثم الكسر، وحدثناه الحيايم بالكسر ثم الفتح، ثم حكى احتمالات: منها الحرف بضم أوله وسكون ثانيه قال: هي الحروف المستديرة في الأرض، والحرف بكسر الجيم وفتح الراء بعدها فاء ما يحرفه السيول وتاكله من الأرض، والحذب بالمهمله وبالدال المهمله أيضاً المرتفع من الأرض، قال وهذا لاق بقوله: «فسوت» لأنه إنما يسوى المكان المحلوب، وكذا الذي جرفته السيول، وأما الحراب فينبى ويحمر دون أن يصلح ويسوى. قلت: وما المنع من تسوية الحراب بأن يزال ما بقي منه ويسوى أرضه، ولا ينبغي الاضطرار إلى هذه الاحتمالات مع توجيه الرواية الصحيحة.

قوله: (فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ قَبِضَتْ) قال ابن بطال: لم أجِد في نيش قبور المشركين لتخذه مسجداً نصاً عن أحد من العلماء، نعم اختلفوا هل تنبش بطلب المال؟ فاجازه الجمهور ومنه الأوزاعي، وهذا الحديث حجة للجواز، لأن المشرك لا حرمة له حياً لا ميتاً، وقد تقدم في المساجد البحث فيما يتعلق بها.

قوله: (وبالنخل قطع) هو محمول على أنه لم يكن ينثر. ويشتمل أن ينثر لكن دعت الحاجة إليه لذلك، وقوله: «فصفا النخل» أي موضع النخل، وقوله: «عصاديه» بكسر المهمله وتخفيف المعجمة تنبيه عصابة، وهي الحشيشة التي على كسف الباب، ولكل باب عصادتان، وأضداد كل شيء ما يشد جواربه.

قوله: (يُوجِزُونَ) أي يقولون رجاءً، وهو ضرب من الشعر على الصحيح.

قوله: (فانصر الأنصار والمهاجرة) كذا رواه أبو داود بهذا اللفظ، وسبق ما فيه في أبواب المساجد، واحتج من أجاب بغير المالك بهذه القصة لأن المساومة وقعت مع غير الغلامين، وأجيب باحتمال أنها كانت من بني النجار فساومهما وأشرك معهما في المساومة معهما الذي كان في حجره كما تقدم في الحديث الثاني عشر.

٤٧- باب إقامة المهاجر بمكة، بعد قضاء نسكه

٣٩٣٣- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ حَزْرَةَ: حَدَّثَنَا حَلْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ ابْنَ أَخِي النَّعْرِ:

من قوله تعالى: ﴿لَسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾ [التوبة: ١٠٨] لأنه من المعلوم أنه ليس أول الأيام مطلقاً، فتعين أنه أضيف إلى شيء مضمّر وهو أول الزمن الذي عز فيه الإسلام، وعبد فيه النبي ﷺ، ربه آمناً، وابتدأ ببناء المسجد فوافق رأي الصحابة ابتداء التاريخ من ذلك اليوم، وفهمنا من قولهم أن قوله تعالى ﴿من أول يوم﴾ أنه أول أيام التاريخ الإسلامي، كما قال، والمجاور أنه معنى قوله ﴿من أول يوم﴾ أي دخل فيه النبي ﷺ وأصحابه للمدينة والله أعلم.

قوله: (حدثنا عبد العزيز) أي ابن أبي حازم سلمة بن دينار.

قوله: (ما عدوا من مبعث النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الحاكم من طريق مصعب الزبيري عن عبد العزيز أخيراً الناس العبد، لم يعدوا من مبعثه ولا من قدومه للمدينة، وإنما عدوا من وفاته. قال الحاكم: وهو وهم، ثم ساقه على الصواب بلفظ: ولا من وفاته، وإنما عدوا من مقدمه للمدينة. والمراد بقوله أخيراً الناس العبد أي أفضلوه وتركوه ثم استذكروهم، ولم يرد أن الصواب خلاف ما عملوا. ويحتمل أن يرده وكان يرى أن البلدة من البيت أو الوفاة أول، وله اتجاه لكن الأرجح خلافه، والله أعلم.

قوله: (مقطعة) أي زمن قدومه، ولم يرد شهر قدومه لأن التاريخ إنما وقع من أول السنة. وقد أبدى بعضهم للبلدة بالمجرة مناسبة فقال: كانت القضايا التي انقضت له ويمكن أن يؤرخ بها أربعة: موته ومبعثه ووفاته، فخرج منهم جعلها من الهجرة لأن المولد والبعث لا يتخلو واحد منهما من النزاع في تعيين السنة، وأما وقت الوفاة فاعترضوا عنه لما توهم بذكره من الأسف عليه فأنصر في الهجرة، وإنما أعترضوا من ربيع الأول إلى الحرم لأن ابتداء العزم على الهجرة كان في الحرم إذ البيعة وقعت في أثناء ذي الحجة وهي قطعة للمجرة فكان أول هلال استهل بعد البيعة والعزم على الهجرة هلال الحرم فأنسب أن يجعل مبتداً، وهذا أقوى ما وقفت عليه من مناسبة الابتداء بالحرم. وذكروا في سبب حمل عمر التاريخ أشياء: منها ما أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين في تاريخه ومن طريقه الحاكم من طريق الشعبي «أن أبا موسى كتب إلى عمر: إنه يأتينا منك كتب ليس لها تاريخ، فجمع عمر الناس، فقال بعضهم: أرخ بالبعث، وبعضهم أرخ بالمجرة، فقال عمر: الهجرة فرقت بين الحق والباطل فأرخوا بها، وذلك سنة سبع عشرة. فلما افتخروا قال بعضهم أبطلوا برضان فقال عمر: بل بأخرم لأنه منصرف الناس من حجبهم فافتخروا عليه». وقيل لكون من أرخ التاريخ يعلى بن أمية حيث كان باليمن أخرجه أحد بن حنبل بإسناد صحيح، لكن فيه انقطاع بين عمرو بن دينار وعلي، وروى أحمد وأبو عروبة في «الأوائل» والبخاري في «الأدب» والحاكم من طريق ميمون بن مهران قال رفع لعمر عك حله شبان فقال: أي شبان الماضي أو الذي نحن فيه، أو الآتي؟ ضموا للناس شيئاً يعرفونه فذكر نحو الأول. وروى الحاكم عن سعيد بن المسيب قال جمع عمر الناس فسألم عن أول يوم يكتب التاريخ، فقال علي: من يوم هاجر رسول الله ﷺ وترك أرض الشرك، فقبله عمر، وروى ابن أبي خيثمة من طريق ابن سيرين قال «قدم رجل من اليمن فقال: رأيت باليمن شيئاً يسمنونه التاريخ يكتبونه من عام كذا وشهر كذا، فقال عمر: هذا حسن فأرخوا، فلما جمع علي ذلك قال قوم: أروخوا للمولد، وقال قائل للمبعث، وقال قائل من حين خرج مهاجراً، وقال قائل من حين توفي، فقال عمر: أروخوا من خروجه من مكة إلى المدينة. ثم قال: بأي شهر نبدا؟ فقال قوم: من ربيع، وقال قائل: من رمضان، فقال عثمان: أروخوا الحرم فإنه شهر حرام وهو أول السنة ومنصرف الناس من الحجاز، قال وكان ذلك سنة سبع عشرة وقيل: سنة ست عشرة في ربيع الأول». فاستدنا من جرح هذه الآثار أن الذي أشار بالحرم عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

قوله: (فرحت الصلاة ركعتين) أي بمكة وقوله «تركت» أي على ما كانت عليه من عدم وجوب الزيادة بخلاف صلاة الحضر فإنها زبدت في ثلاث منها ركعتان، فالعنى أقرت صلاة السفر على جواز الإتمام وإن كان الأحب القصر، وقد تقدم ما فيه من الإشكال في أول كتاب الصلاة.

قوله: (تابعه عبد الرزاق عن معمر) وصله الإسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن عبد الرزاق بلفظه، وذكر ابن جرير عن الواقدي أن الزيادة في صلاة الحضر كانت بعد قدوم النبي ﷺ للمدينة بشهر واحد، قال: وزعم أنه لا خلاف بين أهل الحجاز في ذلك.

مَا سَوِّفَتْ فِي مَكَّتَى كَمْكَ؟ قَالَ: سَوِّفَتْ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لِلْمُهَاجِرِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ». [أخرجه مسلم: ١٣٥٢].

قوله: (باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه) أي من حج أو عمرة.

قوله: (حدثنا حاتم) هو ابن إسحاق المدني.

قوله: (جمعت عمر بن عبد العزيز يسأل السائل) أي ابن يزيد.

قوله: (ابن أخت النضر) تقدم ذكره قريباً في مناقب النبوة.

قوله: (العلاء بن الحضرمي) اسمه عبد الله بن عصفى وكان حليف بني أمية، وكان العلاء صحابياً جليلاً، ولاء النبي ﷺ البحرين، وكان حجاب الدعوة وصات في خلافة عمر، وما له في البخاري إلا هذا الحديث.

قوله: (ثلاث للمهاجر بعد الصلوات) يفتح للمهتدين أي بعد الرجوع من منى، وقده هذا الحديث أن الإمامة بمكة كانت حراماً على من هاجر منها قبل الفتح، لكن أيسح لمن قصدوا منهم حج أو عمرة أن يقم بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام لا يزيد عليها، وهذا رأي النبي ﷺ لسعد بن خولة أن مات بمكة، ويستحب من ذلك أن إقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم المسافر، وفي كلام الدلاوي اختصاص ذلك بالمهاجرين الأولين، ولا معنى لتقيده بالأولين، قال النووي معنى هذا الحديث أن الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة، وحكى عياض أنه قول الجمهور، قال: وأجزأه لهم جماعة يعني بعد الفتح، فعملوا هذا القول على الزمان الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه، قال: وافق الجميع على أن الهجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم، وأن سكناً للمدينة كان واجباً لنصرة النبي ﷺ ومواساته بالنفس، وأما غير المهاجرين فيجوز له سكناً أي بلد أراد سواء مكة وغيرها بالاتفاق، انتهى كلام القاضي، ويستنبى من ذلك من أذن له النبي ﷺ بالإقامة في غير المدينة، واستدل بهذا الحديث على أن طواف الواج عيادة مستقلة ليست من مناسك الحج، وهو أصح الوجهين في المذهب، لقوله في هذا الحديث «بعد قضاء نسكه» لأن طواف الواج لا إقامة بعده، ومتى أقام بعده خرج من كونه طواف الواج وقد سماه قبله قاضياً لمناسكه فخرج طواف الواج عن أن يكون من مناسك الحج والله أعلم. وقال القرطبي: المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة إلى المدينة لنصر النبي ﷺ ولا يعني به من هاجر من غيرها لأنه خرج جواً على من سؤلهم ما خرجوا من الإقامة بمكة إذ كانوا قد تركوها لله تعالى، فاجلبهم بذلك، وأعلمهم أن إقامة الثلاث ليس بإقامة، قال: والخلاف الذي أشار إليه عياض كان فيمن مضى، وهل ينهي عليه خلاف فيمن فر بدينه من موضع يخاف أن يفتن فيه في دينه فهل له أن يرجع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة؟ يمكن أن يقال إن كان تركها له كما فعله المهاجرون فليس له أن يرجع لشيء من ذلك، وإن كان تركها فراداً بدينه ليس له ولم يقصد إلى تركها لذاتها فله الرجوع إلى ذلك انتهى. وهو حسن منه، إلا أنه خص ذلك بمن ترك رباعاً أو دوراً، ولا حاجة إلى تخصيص المسألة بذلك، والله أعلم.

٤٨ - باب التاريخ من أين أروخوا التاريخ؟

٣٩٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: مَا عَدُّوا مِنْ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا مِنْ وَفَاتِهِ، مَا عَدُّوا إِلَّا مِنْ قَدَمِهِ الْمَدِينَةَ.

٣٩٣٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا قَعْقَسٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَرِحْتُ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَفَرِحْتُ أَرْبَعًا، وَتَرَكْتُ صَلَاةَ السُّفَرِ عَلَى الْأُولَى.

تَأْتِيَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ قَعْقَسٍ: [راجع: ٣٥٠. أخرجه مسلم: ٦٨٥].

قوله: (باب التاريخ) قال الجريري: التاريخ تعريف الوقت، والتاريخ مثله، تقول أرخت وورخت. وقيل اشتقاقه من الأرخ وهو الأتى من بحر الوحش، كأنه شيء حدث كما يحدث الولد، وقيل هو معرب، ويقال أول ما أحدث التاريخ من الطوفان.

قوله: (من أين أروخوا التاريخ) كأنه يشير إلى اختلاف في ذلك، وقد روى الحاكم في «الإكلىل» من طريق ابن جريج عن أبي سلمة عن ابن شهاب الزهري «أن النبي ﷺ لما قدم المدينة أمر بالتاريخ فكتب في ربيع الأول» وهذا معضل، والمشهور خلافه كما سيأتي، وأن ذلك كان في خلافة عمر. وأفاد السهيلي أن الصحابة أخذوا التاريخ بالمجرة

٤٩- باب قول النبي ﷺ: «اللهم امنض لأصحابي هجرتهم» ومريضه لمن مات بمكة.

٣٩٣٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا إِبراهيمُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَلَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُكَاةِ مِنْ مَرَضٍ اشْقَتْ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرْثِي إِلَّا ابْنَتِي لِي وَاحِدَةٌ، فَأَتَصَدَّقُ بِطَلْقِ مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «الْبَلَّ مَا سَعَدَ، وَالطَّلَّ كَبُرَ، إِنَّكَ أَنْ تَلْزَ ذُرِّيَّتَكَ الْغِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَلْزَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّرُونَ النَّاسَ».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «أَنْ تَلْزَ وَرَثَتَكَ وَكُنْتَ بِنَاقٍ تَفْقَهُ نَجَاحِي بَهَا وَجَّةَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرَكَ اللَّهُ بِهَا، خَشِيَ الْمَقْعَةَ تَجَعَّلَهَا لِي فِي امْرَأَتِكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تَخْلَفَ، فَصَلِّ عَمَلًا يَنْجِي بَهَا وَجَّةَ اللَّهِ إِلَّا ارْتَدَّتْ بِذِرْوَجَةٍ وَرَفَعَتْ، وَكُنْتَ تَخْلَفُ حَتَّى يَتَّبِعَ بِكَ الْفُلُوءُ، وَيَعْتَزُّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ امْنِضْ لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرْفَعْ عَلَيَّ أَغْصَابَهُمْ، لَكِنَّ الْيَأْسَ سَعْدٌ مِنْ خَوْلَةٍ». يَرْثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُوَفِّيَ بِمَكَّةَ. [راجع: ٥٦، أخرجه مسلم: ١٦٦٨].

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَمُوسَى، عَنْ إِبراهيمَ: «أَنْ تَلْزَ وَرَثَتَكَ».

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم امنض لأصحابي هجرتهم، ومريضه لمن مات بمكة) بتخفيف التثنية وهو عطف على قول. والرثية تعدد محاسن الميت، والمراد هنا الترجع له لكونه مات في البلد التي هاجر منها، وقد تقدم بيان الحكمة في ذلك قبل باب.

قوله: (ورثك) كلما للآخر، وللكتشيهي والقابسي «فريتك» ورواية الجماعة أولى لأن هذه اللفظة قد بين البخاري أنها لغو يمين بن قزعة شيخة هنا.

قوله: (ولست بنافي) كذا هنا، وللكتشيهي «بمفق» وهو الصواب.

قوله: (أن مات بمكة) هو بفتح المعزة للتعليل، وأغرب الداودي فردد فيه فقال: إن كان بالفتح فيه دلالة على أنه أقام بمكة بعد الصدر من حجة ثم مات، وإن كان بالكسر فيه دليل على أنه قبل إنه يريد التخلف بعد الصدر فخشي عليه أن يدركه أجله بمكة. قلت: والمضبوط المحفوظ بالفتح، لكن ليس فيه دلالة على أنه أقام بعد حجه، لأن السياق يدل على أنه مات قبل الحج، والله أعلم.

قوله: (وقال أحمد بن يونس وموسى عن إبراهيم) يعني ابن سعد (أن تلتز وورثك) أما رواية أحمد بن يونس فأخرجها المصنف في حجة الرواء في آخر المغازي، وأما رواية موسى وهو ابن إسحاق فأخرجها للؤلؤ في الدعوات.

٥٠- باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُرْفٍ: آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ. [راجع: ٤٨، ٧٠].

وَقَالَ أَبُو جَحْفَةَ: آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَابْنِ الشَّرْقَاءِ. [راجع: ١٦٦٨].

٣٩٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ خَمِيلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَبِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُرْفٍ الْمَدِينَةَ، فَأَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، فَهَرَّصَ عَلَيْهِ أَنْ يَنَاصِفَهُ اللَّهُ وَمَالَهُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بَارَكْتَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، ذُلِّي عَلَى السُّوقِ، فَرَبِحَ شَيْئًا مِنْ الْفِلِ وَسَمَنَ، فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَهْلِهِمْ وَعَلَيْهِ وَصَرٌّ مِنْ مَفْرَقَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْمُسَ يَمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «فَمَا

سَقَتْ فِيهَا». فَقَالَ: وَزَنْ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَلَمْ تَكُنْ بِشَاءٍ». [راجع: ٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧ مختصراً آخره باختصار].

قوله: (باب كيف آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه) تقدم في مناقب الأنصار «باب آخى النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار» قال ابن عبد البر كانت المواخاة مرتين: مرة بين المهاجرين خاصة وذلك بمكة، ومرة بين المهاجرين والأنصار فهي المقصودة هنا. وذكر ابن سعد بأسانيد الراقي إلى جماعة من التابعين قالوا: لما قدم النبي ﷺ المدينة آخى بين المهاجرين، وآخى بين المهاجرين والأنصار على المواصاة، وكانوا يتوارثون، وكانوا تسعين نفساً بعضهم من المهاجرين وبعضهم من الأنصار، وقيل كانوا مئة، فلما نزل: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ﴾ [الألقاف: ٧٥] بطلت الموارث بينهم بطلب المواخاة. قلت: وسياقي في القرائن من حديث ابن عباس «لما قدموا المدينة كان يرث المهاجري الأنصاري دون ذوي رحمة بالأخوة التي آخى رسول الله ﷺ بينهم، فنزلت «وعند أحد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه، قال السهيلي: آخى بين أصحابه ليذهب عنهم وحشة الغربة ويتناسوا من مفارقة الأهل والعشيرة ويشد بعضهم أزر بعض، فلما عز الإسلام واجتمع الشمل وذخبت الوحشة أبطل الموارث وجعل المؤمنين كلهم إخوة وأزلاً ﴿إِنَّمَا الْمُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٥] يعني في التوادد وشمول الدعوات، وانخطفوا في ابتدائهم: قبيل بعد الهجرة بمجسة أشهر، وقيل: تسعة، وقيل: وهو بيتي المسجد، وقيل: قبل بئانه، وقيل: بسنة وثلاثة أشهر قبيل بدر، وعند أبي سعيد في «شرف المصطفى» كان الإخاء في المسجد، وذكر محمد بن إسحاق المواخاة فقال «قال رسول الله ﷺ لأصحابه بعد أن هاجر: تأخروا أخوين أخوين، فكان هو وعلي أخوين، وحزرة وزيد بن حارثة أخوين وجعفر بن أبي طالب ومعاذ بن جبل أخوين» وتعبه ابن هشام بأن جعفر كان يومئذ بالحبيشة، وفي هذا نظر، وقد تقدم. وجهها العصاد بن كثير بأنه أرسده لأخوته حتى يقدم، وفي تفسير سنيد: آخى بين معاذ وابن مسعود، وأبو بكر وخارجة بن زيد أخوين، وعمر وعثمان بن مالك أخوين، وقد تقدم في أوائل الصلاة قول عمر «كان لي أخ من الأنصار» وفسر بعتبان، ويمكن أن يكون أخوته له تراخت كما في أبي الدرداء وسلمان. ومصعب بن عمير وأبو أيوب أخوين، وأبو حذيفة بن عتبة وعبد الله بن بشر أخوين، ويقال بل عمار وثابت بن قيس لأن حذيفة إنما أسلم أيام أحد، وأبو ذر والمخنف بن عمرو أخوين، وتعب بأن أبا ذر تآخرت هجرته، والجواب كما في جعفر، وحاطب بن أبي بلتعة وهوم بن ساعدة أخوين وسلمان وأبو الدرداء أخوين، وتعب بأن سلمان تأخر إسلامه وكذا أبو الدرداء، والجواب ما تقدم في جعفر. وكان ابتداء المواخاة أوائل قلوبهم المدينة، واستمر يجمعها بحسب من يدخل في الإسلام أو يخرج إلى المدينة، والإخاء بين سلمان وأبي الدرداء صحيح كما في الباب وعند ابن سعد وأخى بين أبي الدرداء وعوف بن مالك وسنة ضيف، والمحدث ما في الصحيح، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع مذكور في هذا الباب، وسمى ابن عبد البر جماعة آخرين. وأفكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المواخاة بين المهاجرين وخصوصاً مواخاة النبي ﷺ لملي قال: لأن المواخاة شرعت لإرفاق بعضهم ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمواخاة النبي ﷺ لأحد منهم ولا لمواخاة مهاجري لمهاجري، وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المواخاة لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمل والعشيرة والقوى فأخى بين الأعلى والأدنى ليرتق بالأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى ويهدأ تظهر مواخاته لملي لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر، وكذا مواخاة حزة وزيد بن حارثة لأن زيدا مولاهم فقد ثبت أخوتهما وهما من المهاجرين، وسياقي في صفة القضاء قول زيد بن حارثة: إن بنت حزة بنت أمي، وأخرج الحاكم وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعثاء عن ابن عباس فأخى النبي ﷺ بين الزبير وابن مسعود وهما من المهاجرين. قلت: وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني وابن تيمية يصرح بأن أحاديث «المختارة» أصح وأقوى من أحاديث «المستدرك»، وقصة المواخاة الأولى أخرجها الحاكم من طريق جميع بن عمير عن ابن عمر «آخى رسول الله ﷺ بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عبد الرحمن بن عوف وعثمان وذكر جماعة قال قتاد علي: يا رسول الله إنك آخيت بين أصحابك فمن آخى؟ قال فانا أخوك» وإذا انقسم هذا إلى ما تقدم تروى به، وقد تقدم في «باب الكفالة» قيل كتاب الوكالة الكلام على حديث «لا حلف في الإسلام» بما يعني من الإعادة، وقد سبق كلام السهيلي في حكمة ذلك الميراث، وسياقي في الفرائد حديث ابن عباس «كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجري الأنصاري دون ذوي رحمة للأخوة».

الحديث الأول:

قوله: (وقال عبد الرحمن بن عوف: آخى النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع) هو طرف من حديث تقدم موصولاً في أوائل البيوع من طريق إبراهيم بن سعد بن أبيه وهو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن جده قال: قال عبد الرحمن بن عوف لما قمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعد: إني أكثر الأنصار مالاً فأقاسمك في مالي الحديث، وظن الشيخ عساة الذين بن كثير أن البخاري أشار بهذا التعليق إلى حديث أنس فقال: قصة عبد الرحمن لا تعرف مسئلة عنه، وإنما استندما البخاري وغيره من أنس، قال: فلعن البخاري لولد أن أنساً حملها من عبد الرحمن بن عوف انتهى. والذي ادعاه مردود لثبوته في الصحيح.

الحديث الثاني:

قوله: (وقال أبو جحيفة آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء) هو طرف من حديث وصله بتمامه في كتاب الصيام، والغرض منه التنبيه على تسمية من وقع الإخاء بينهم من المهاجرين والأنصار، فذكر هذا والذي بعده من إخاء سعد بن الربيع وجيد بن الرحمن بن عوف، وسلم بن طريق ثابت بن أنس «آخى النبي ﷺ بين أبي طلحة وأبي حنيفة» وتقدم في الإيمان حديث عمر «كان في أخ من الأنصار وكنا نتناوب النزول» وذكر ابن إسحاق أنه حين بن مالك، وكان أبو بكر الصديق وحارثة بن زيد أخوين فيما ذكره ابن إسحاق أيضاً.

الحديث الثالث: حديث أنس في قصة إخاء سعد بن الربيع وجيد الرحمن بن عوف وسيأتي شرحه في كتاب النكاح.

٥١- باب

٣٩٣٨- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا حَمِيْدٌ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ بَلَغَهُ مَقْدَمُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَكَانَتْ سَأَلُهُ عَنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثٍ لَا يَمْلِكُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ: مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَمَا بَانَ الْوَلَدُ يَبْرُؤُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى أُمِّهِ؟ قَالَ: مَا خَيْرِي بِهِ جَبْرِئِلُ أَهْلُهُ. قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: فَكُلَا عَدُوَّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَجَاءَ تَحْشُرُهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَرِيَادَةُ كَبِدِ الْحَوْتِ، وَأَمَّا الْوَلَدُ: فَإِذَا سَقَى مَاءَ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ نَزَعَ الْوَلَدُ، وَإِذَا سَقَى مَاءَ الْمَرْأَةِ مَاءَ الرَّجُلِ نَزَعَتْ الْوَلَدُ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهِتُوا، فَسَأَلْتُهُمْ عَنِّي قَبْلَ أَنْ يَمْلِكُوا يَسْلَامِي، فَجَاءَتِ الْيَهُودُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّ رَجُلٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ يَكْفُمُ». قَالُوا: خَيْرُنَا وَأَبْنُ خَيْرِنَا وَأَفْضَلُنَا وَأَبْنُ أَفْضَلِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ اسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ». قَالُوا: إِعَادَةُ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَعَادَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالُوا: خَرَجْنَا وَأَبْنُ خَرَجْنَا، وَتَقَصَّصُوا، قَالَ: هَذَا كُنْتُ أَخَافُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. [راجع: ٣٣٢٩].

٣٩٣٩، ٣٩٤٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ أَبَا الْيُنَيْثِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُطْعِمٍ قَالَ: بَاغَ خَرِيكُ بْنُ ذَرِيْمٍ فِي السُّوقِ نَسِيئَةً، فَقُلْتُ: مَسْحَانُ اللَّهِ، أَتَمْلِكُ هَذَا؟ فَقَالَ: مَسْحَانُ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ بَغَى فِي السُّوقِ، فَمَا عَذَابُ أَحَدٍ. فَسَأَلْتُ الرَّبَّاءَ ابْنَ غَزَابٍ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَتَبَايَعُ هَذَا الشَّيْءَ، فَقَالَ: «مَا كَانَ بَيْنَا يَدُ فَلَانٍ بِوَيْلَسَ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَلَا يَمْلِكُ».

وَأَلِيَّ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ فَسَأَلَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ أَهْطَمًا يَجَارُهُ، فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقَالَ مِثْلَهُ.

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: فَقَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَتَبَايَعُ، وَقَالَ:

نَسِيئَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ الْحَجَّ. [راجع: ٢٠٦٠، ٢٠٦١].

قوله: (باب) كذا لم يغير ترجمة، وهو كالفصل من الباب الذي بعده، ولعله كان بعده.

قوله: (عن أنس) صرح به الإسمايلي فقال في رواية له عن حيد «حدثنا أنس» أخرجهما عن ابن خزيمة عن محمد بن عبد الأعلى عن بشر بن المفضل.

قوله: (أن عبد الله بن سلام بلغه) تقدم بيان ذلك في «باب مقدم النبي ﷺ للمدينة من وجه آخر.

قوله: (فكأن عدو اليهود من الملائكة) سيأتي شرح هذا في تفسير سورة البقرة.

قوله: (أما أول أشراط الساعة) فصار تحشُرهم من المشرق إلى المغرب في رواية عبد الله بن بكر عن حيد في التفسير «تحشُر الناس» وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الرقاق.

قوله: (وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فريادة كبد الحوت) الزيادة هي القطعة المنزوعة للملقة في الكبد وهي في الطعام في غاية اللذة، ويقال إنها أمتا طعام وأمرأه ووقع في حديث ثوبان أن تحضهم حين يدخلون الجنة زيادة كبد التونا والتونا هو الحوت ويقال هو الحوت الذي عليه الأرض والإشارة بذلك إلى نفاذ الدنيا، في حديث ثوبان زيادة وهي «أه ينحر لحم عجب ذلك تونا الجنة الذي كان يأكل من أطرافها وشرايبهم عليه من عين تسمى سلسيلاً» وذكر الطبري من طريق الضحاك عن ابن عباس قال «ينطح الثور الحوت بقرنه فأكال منه أهل الجنة ثم يجيء فينحر الثور بذنبه فيأكلونه ثم يجيء فشران كذلك» وهذا منقطع ضعيف.

قوله: (وأما الولد) في رواية الفزاري عن حيد في ترجمة آدم «وأما شبه الولد».

قوله: (فإذا سبق ماء الرجل) وفي رواية الفزاري «فإن الرجل إذا غشي المرأة فسبقها ماء».

قوله: (فزع الولد) بالنصب على المقعولة أي جلبه إليه، وفي رواية الفزاري «كان الشبه له» ووقع عند مسلم من حديث عائشة «إذا علا ماء الرجل ماء المرأة أشبه أحماءه، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أشبه أخواله» وغیره لليزار عن ابن مسعود وفيه «ماء الرجل أبيض غليظ، وماء المرأة أصفر رقيق فإيهما أعلى كان الشبه له» والمراد بالعلو هنا السبق، لأن كل من سبق فقد علا شأنه فهو علو معنوي، وأما ما وقع عند مسلم من حديث ثوبان وفيه «ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا يذعن الله وإذا علا مني المرأة مني الرجل أثنى يذعن الله» فهو مشكل من جهة أنه يلزم منه اقتران الشبه للأحماء إذا علا ماء الرجل ويكون ذكر لا أنثى وعكسه، والمشاهد خلاف ذلك لأنه قد يكون ذكراً وشبه أخواله لا أحماء وعكسه، قال القرطبي: يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو سبق. قلت: والذي يظهر ما قدمت وهو تأويل العلو في حديث عائشة وأما حديث ثوبان فيبقى العلو فيه على ظاهره فيكون السابق علامة التذكير والتأنيث والعلو علامة الشبه فيرتفع الإشكال، وكان المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة بحيث يصير الآخر مضموراً فيه فذلك يحصل الشبه، وينقسم ذلك ستة أقسام: الأول أن يسبق ماء الرجل ويكون أكثر فيحصل له الذكورة والشبه، والثاني عكسه، والثالث أن يسبق ماء الرجل ويكون ماء المرأة أكثر فتحصل الذكورة والشبه للمرأة، والرابع عكسه، والخامس أن يسبق ماء الرجل ويستويان فيذكر ولا يختص بشبه، والسادس عكسه.

قوله: (قوم بهت) بضم الموحدة والماء ويجوز إسكانها جمع بهيت كقضيض وقضب وقضب وقضب، وهو الذي يهت السمع بما يفتره عليه من الكذب، ونقل الكرماني أن مفرد بهوت يفتح أوله.

قوله: (فأصاحم) في رواية الفزاري عن حيد عند النسائي «إن علموا يأسلامي قبل أن تسلمم حتي بهتوني عنك».

قوله: (فاجامعت اليهود) زاد في رواية الفزاري «ودخل عبد الله داخل البيت» وفي رواية عبد الله بن بكر عن حيد «فأرسل إلى اليهود فجاؤا» الحديث ظاهره التميم، والذي يقتضيه السياق تخصيص من كان له بعد الله بن سلام تعلق وأقرب ذلك عشيرته من بني قينقاع، فقد ذكر ابن إسحاق فيهم فقال في أوائل الهجرة من كتاب المغازي: في ذكر من كان من اليهود ومن بني قينقاع زيد بن الصليب وسعد بن حية ومحمد بن سبيحان وعزير بن أبي عزيز وعبد الله بن الصيف وسعيد بن الحرث ورفاعة بن قيس وفصاحص وأشيع وتمعان بن أصبا ويحمر بن عمرو وشاس بن قيس وشاس بن

عدي وزيد بن الحارث ونعمان بن عمرو وسكين بن أبي سكين وعدي بن زيد ونعمان بن أبي أوفى ومحمود بن حذيفة ومالك بن الصيف وكعب بن راشد وعازب بن رافع بن أبي رافع وخالد ولزاري أبي إزار ورافع بن حارثة ورافع بن حرملة ورافع ابن خارجة ومالك بن عوف ورفاعة بن التابوت وعبد الله بن سلام بن الحارث وكان حبرهم وأعلمهم، وكان اسمه الحصين فسماه رسول الله ﷺ لما أسلم عبد الله، فهؤلاء بنو قينقاع.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (باع شريك في دراهم في السوق نسيئة) قد تقدم شرحه في كتاب الشركة، والغرض منه هنا قوله: «قدم علينا المدينة ونحن نتباع» فإنه يستفاد منه أنه أقرهم على ما وجدهم عليه من المعاملات إلا ما استأهه فيهم.

٥٢- باب إتيان اليهود النبي حين قدم المدينة

﴿هَازُوا﴾ (القرة: ٦٢). صَارُوا يَهُودًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿هَذَا﴾ [الأصناف: ١٥٩].

تَبْنَا، هَالِكًا تَابَهُ.

٣٩٤١- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ آمَنَ بِي عَشْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ لَأَمَنَ بِي الْيَهُودُ». [أخرجه مسلم: ٢٧٩٣].

٣٩٤٢- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغُدَّانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَافَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَكَذَا أَنَا مِنَ الْيَهُودِ يَتَطَهَّرُونَ عَاشُورَاءَ وَيَصُومُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِصَوْمِهِ». فَأَمَرَ بِصَوْمِهِ. [راجع: ٢٠٠٥ أخرجه مسلم: ١١٣١]

٣٩٤٣- حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي ثَوْبٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ، فَسَلُّوا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي أَطْفَرَ اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَنَجَّى إِسْرَائِيلَ عَلَى فِرْعَوْنَ، وَنَحْنُ نَصُومُهُ تَقْطِيعًا لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ». ثُمَّ أَمَرَ بِصَوْمِهِ. [راجع: ٢٠٠٤. أخرجه مسلم: ١١٣٠].

٣٩٤٤- حَدَّثَنَا حَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجْةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَلِيقُ شَعْرَةً، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رُؤُوسَهُمْ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْلُولُونَ رُؤُوسَهُمْ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ لِيَمَّا لَمْ يُفَرِّقْ فِيهِ بَشَرَةً، ثُمَّ فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ. [راجع: ٣٥٥٨. أخرجه مسلم: ٢٣٣٦].

٣٩٤٥- حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي ثَوْبٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: هُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، جَزَّوْهُ أَجْزَاءً، فَأَتَوْا بِهَضْبِهِ وَكَتَرُوا بِهَضْبِهِ.

يَنْبَغِي: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [النظر: ٧٠٥].

[٢٧٠٦].

قوله: (باب إتيان اليهود النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة) وذكر ابن عائد من طريق عروة أن أول من أتاه أبو ياسر بن أخطب أخو حبي بن أخطب فسعى منه «فما رجع قال لقومه: أطيعوني فإن هذا الذي الذي كنا نتظر. نعماء أخرى. وكان مطاعاً فيهم، فاستحوذ عليه الشيطان فأطاعوه على ما قال. وروى أبو سعيد في «شرف

المصطفى» من طريق سعيد بن جبير جاء يميون بن يامين وكان رأس اليهود إلى رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله أبعت إليهم فاجعلني حكماً فلهزم يروجمون لي، فأدخله داخلًا، ثم أرسل إليهم فاتوه فخطبوه فقال: اختاروا رجلاً يكون حكماً بيني وبينكم، يصدقوه. وذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ وأدع اليهود إلى أن قدم المدينة وامتنعوا من اتباعه، فكتب بينهم كتاباً، وكانوا ثلاث قبائل: قينقاع والنضير وقرظفة، فنقض الثلاثة العهد طائفة بعد طائفة، فمن على بني قينقاع وأجلى بني النضير واستاصل بني قرظفة، وسيأتي بيان ذلك كله مفصلاً إن شاء الله تعالى. وذكر ابن إسحاق أيضاً عن الزهري «سمعت رجلاً من مزينة يحدث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن أحبار يهود اجتمعوا في بيت المدراس حين قدم النبي ﷺ المدينة فقالوا: غداً نطلقوا إلى هذا الرجل فاسألوه عن حد الزاني» فذكر الحديث.

قوله: (هأذا صاروا يهوداً، وأما قوله هذا تبنا وهالكاً تالب) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ومن الذين هادوا سماعون للكذب﴾ [المائدة: ٤١] «هو هنا من الذين تهودوا فصاروا يهوداً. وقال في قوله تعالى: ﴿إنا هنا إليك﴾ [الأعراف: ١٥٦] أي تبنا إليك، ثم ذكر في خمسة أحاديث.

الأول:

قوله: (حدثنا قرة) هو ابن خالد، وعهد هو ابن سيرين والإستاد كله بصريون.

قوله: (لو آمن بي عشرة من اليهود لأمن بي اليهود) في رواية الإسماعيلي «لم يبق يهودي إلا أسلم» وكذا أخرجه أبو سعيد في «شرف المصطفى» وزاد في آخره قال «قال كعب هم الذين سماهم الله في سورة المائدة» فعلى هذا فالرصد عشرة غنصة «ولا فقد آمن به أكثر من عشرة، وقيل المعنى لو آمن بي في الزمن الماضي كالزمن الذي قبل قدوم النبي ﷺ للمدينة أو حال قدومه، والذي يظهر أنهم الذين كانوا حريشاً رؤساء في اليهود ومن عداهم كان تبنا لهم، فلم يسلم منهم إلا القليل كعبد الله بن سلام وكان من المشهورين بالرياسة في اليهود عند قدوم النبي ﷺ، ومن بني النضير أبو ياسر بن أخطب وأخوه حبي بن أخطب وكعب بن الأشرف ورافع بن أبي الحقيق، ومن بني قينقاع عبد الله بن حنيف وفنحاص ورفاعة بن زيد، ومن بني قرظفة الزبير بن باطيا وكعب بن أسد وشمويل بن زيد، فهؤلاء لم يثبت إسلام أحد منهم، وكان كل منهم رئيساً في اليهود ولو أسلم لأتبعه جماعة منهم، فيحتمل أن يكونوا المراد. وقد روى أبو نعيم في «الدلائل» من وجه آخر الحديث بلفظ «لو آمن بي الزبير بن باطيا وفدوه من رؤساء يهود لأسلموا كلهم» وأغرب السهيلي فقال: لم يسلم من أحبار اليهود إلا اثنتان يعني عبد الله بن سلام وعبد الله بن صوريا، ولم أر لعبد الله بن صوريا إسلاماً من طريق صحيحة، وإنما نسبة السهيلي في موضع آخر لتفسير النقاش، وسيأتي في «باب أحكام أهل الذمة» من كتاب الحارثيين شيء يتعلق بذلك. ووقع عند ابن حبان قصة إسلام جماعة من الأحبار كزيد بن سنان مئة مطولاً. وروى البيهقي أن يهوداً سمع النبي ﷺ يقرأ سورة يوسف فجاء ومعه نفر من اليهود فاسلموا كلهم، لكن يحتمل أن لا يكونوا أحباراً، وحديث يميون بن يامين قد تقدم في الباب. وأخرج يحيى بن سلام في تفسيره من وجه آخر عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة هذا الحديث فقال «قال كعب إنما الحديث اثنا عشر لقول الله تعالى ﴿وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً﴾ [المائدة: ١٢] فسكت أبو هريرة» قال ابن سيرين: أبو هريرة عندنا أولى من كعب، قال يحيى بن سلام وكعب أيضاً صدوق لأن المعنى عشرة بعد الاثنتين وهما عبد الله بن سلام وغيرهين، كذا قاله وهو معنوي.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا أحمد أو محمد بن عبيد الله) بالنصير، وفي رواية السرخسي والمستطلي «ابن عبد الله» مكبر والأول أصح وأشهر، واسم جده سهيل وهو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهمل، شك البخاري في اسمه هنا، وقد ذكره في «التاريخ» فيمن اسمه أحمد بغير شك.

قوله: (عن أبي موسى) وقع لبعضهم عن أبي مسعود وهو غلط.

قوله: (دخل النبي) في رواية الكشميهني «قدم» وقد تقدم الكلام عليه في الصيام.

الحديث الثالث حديث ابن عباس في المعنى:

قوله: (لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء) استشكل هذا لأن قدومه ﷺ إنما كان في ربيع الأول، وأجيب باحتمال أن يكون علمه بذلك تأخر إلى أن دخلت السنة الثانية، قال بعض المتأخرين يحتمل أن يكون

صياهم كان على حساب الأشهر الشمسية فلا يمتنع أن يقع عاشوراء في ربيع الأول ويوضع الإشكال بالكلية، هكذا قرره ابن القيم في «الهدى» قال وصيام أهل الكتاب إنما هو بحسب سير الشمس. قلت: وما ادعاء من رفع الإشكال عجيب، لأنه يلزم منه إشكال آخر وهو أن النبي ﷺ أمر المسلمين أن يصوموا عاشوراء بالخصاب. والمعروف من حال المسلمين في كل عصر في صيام عاشوراء أنه في الحرم لا في غيره من الشهور، نعم وجدت في الطبراني بإسناد جيد عن زيد بن ثابت قال «ليس يوم عاشوراء بسالمٍ الذي يقول الناس، إنما كان يوم تستر فيه الكعبة وتقلس فيه الحيشة، وكان يدور في السنة، وكان الناس يأتون فلاناً اليهودي يسألونه، فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوه «فعلى هذا فطريق الجمع أن تقول كان الأصل فيه ذلك، فلما أمر النبي ﷺ بصيام عاشوراء رده إلى حكم شرعه وهو الاجتناب بالأهلة فأتاه أهل الإسلام بذلك، لكن في الذي ادعاه أن أهل الكتاب يبيتون صومهم على حساب الشمس نظر، فإن اليهود لا يمتنعون في صومهم إلا بالأهلة، هذا الذي شاهدناه منهم، فيحتمل أن يكون فيهم من كان يمتنع الشهور بحسب الشمس لكن لا وجود له الآن، كما انقضى الذين أخبر الله عنهم أنهم يقولون حيز ابن الله، تعالى الله عن ذلك. وفي الحديث إشكال آخر سبق الجواب عنه في كتاب الصيام.

قوله: (فأمر بصومه) في رواية الكشيحي «ثم أمر بصومه».

الحديث الرابع: حديث ابن عباس (أن النبي ﷺ كان يسدل شعره) أي يرخيه.

قوله: (عن عبيد الله بن عبد الله) هذا هو المحفوظ عن الزهري، ورواه مالك في «الموطأ» عن الزهري مراسلاً لم يذكر من فوقه، وأخرى حماد بن خالد فسرواه عن مالك عن الزهري عن أسد، قال أحد بن حنبل: أخطأ فيه حماد بن خالد والمحفوظ عن الزهري «عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس».

قوله: (ثم يفرقون) يفتح أوله وضم ناله.

قوله: (ثم فرق النبي صلى الله عليه وسلم رأسه) يفتح الفاء والراء الخفيفة، وقد سبق شرحه في صفة النبي ﷺ، وفيه دليل على أنه ﷺ كان يوافق أهل الكتاب إذا خالفوا عبدة الأوثان أخذاً بأخف الأمرين، فلما تحست مكة ودخل عبدة الأوثان في الإسلام رجح إلى مخالفة باقي الكفار وهم أهل الكتاب.

الحديث الخامس: حديث ابن عباس (قال هم أهل الكتاب جزؤوه أجزاء فأتوا ببعضه وكفروا ببعضه) زاد الكشيحي: يعني قول الله تعالى «الذين جعلوا القرآن عضين» [الحجر: ٩١].

٥٣ - باب إسلام سلمان الفارسي ﷺ

٣٩٤٦ - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ غَزْوَانَ شَيْقِي: حَدَّثَنَا مُعْجَرٌ: قَالَ أَبِي. وَحَدَّثَنَا أَبُو غُفَّانٍ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ: أَنَّ تَدَاوُلَهُ بَضْعَةً عَشَرَ، مِنْ رَبِّ إِبْلِ رَبِّ.

٣٩٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُرَابٍ، عَنْ أَبِي غُفَّانٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَنَا مِنْ رَأْمِ هُرْمَزَ.

٣٩٤٨ - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُنَرِّلٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو غُرَّانَةَ، عَنْ غَاصِمِ الْأَخْوَ، عَنْ أَبِي غُفَّانٍ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: فَتَرَةً تَنْ عَيْسَى وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ سَبْعِينَ سَنَةً.

قوله: (باب إسلام سلمان الفارسي) تقدمت ترجمته في البيوع.

وقوله: (قال أبي) هو سليمان بن طرخان النخعي وأبو عثمان هو النخعي.

قوله: (تداوله بضعة عشر من رب إلى رب) أي من سيد إلى سيد، وكأنه لم يبلغه نصيب أبي هريرة في النبي عن إطلاق رب على السيد، وقد مر في البيوع، وقد تقدم تفسير البضع وأنه من الثلاث إلى العشر على المشهور، وذكر ابن جرير والمحاكم من طريق ابن عباس عن سلمان في قصته أنه كان ابن ملك وأنه خرج في طلب الدين هارباً وأنه انتقل من عابد إلى عابد إلى أن قدم يثرب، وقد تقدم في الشراء من المشركين من كتاب البيوع كيفية إسلام سلمان ومكاتبة الذي كان في رقه على غرس الودي. وزعم السدوسي أن ولاد سلمان كان لأهل البيت لأنه أسلم على يد النبي ﷺ فكان ولاداً له، وتعقب ابن التين بأنه ليس منسوب مالك، قال: والذي كاتب سلمان كان مستحقاً لولادته إن كان

سلمان، وإن كان كافراً فولاداً للمسلمين. قلت: وفاته من وجوه الرد عليه أن النبي ﷺ لا يورث فلا يورث عنه الولاد أيضاً إن قلنا بولاد الإسلام على تقدير التزول.

قوله: (أنا من رام هرمز) في رواية بن الفضل عن عرف بلفظ «أنا من أهل رام هرمز» فتح الراء والميم وضم الهاء والميم بينهما راء ساكنة ثم زاي، مدينة معروفة بأرض فارس بقرب عراق العرب، ووقع في حديث ابن عباس عند أحد وغيره أن سلمان كان من أصبهان، ويمكن الجمع باعتبارين.

قوله: (فكرة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ستمائة سنة) والمراد بالفكرة للمدة التي لا يمت فيها رسول من الله، ولا يمتنع أن يبنيا فيها من يدعو إلى شريعة الرسول الأخيرة ونقل ابن الجوزي الاتفاق على ما اقتضاه حديث سلمان هذا، وتعقب بأن الخلاف في ذلك مقبول، فمن قادة خمسمائة وستين سنة أخرجه عبد الرزاق من معمر عنه، وعن الكشي خمسمائة وأربعين، وقيل أربعمائة سنة. ووجه تعلق هذه الأحاديث بإسلام سلمان الإشارة إلى أن الأحاديث التي وردت في سياق قصته ما هي على شرط البخاري في الصحيح، وإن كان إسناد بعضها صلحاً، وأما أحاديث الباب فمصلحتها أنه أسلم بعد أن تناوله جماعة بالرق، وبعد أن هاجر من وطنه وغاب عنه هذه المدة الطويلة حتى من الله عليه بالإسلام طوعاً.

(خاتمة): اشتملت أحاديث الميث وما بعدها من المعجزة وغيرها من الأحاديث المرفوعة على مائة وعشرين حديثاً، الموصول منها مائة وثلاثة أحاديث والبقية معلقات ومتابعات، المكر منها فيه وفيما مضى سبعة وسبعون حديثاً والخاص ثلاث وأربعون، واقعه مسلم على تحريجهما سوى حديث خباب «لقد كان من قبلكم مشط» وحديث عمرو بن العاص «في أشد ما صنعه المشركون»، وحديث عبد الله «أخنت باطن شجرة» وحديث ابن عمر في إسلام عمر، وحديث سواد بن قارب، وحديث عمر بن الخطاب، وحديث سعيد بن زيد في إسلامه، وحديث أم خالد بنت خالد بن سعيد في الخبيصة، وحديث ابن عباس في قوله «وما جعلنا الرؤيا» [الإسراء: ٦٠] وحديث جابر «شهد بي خلاي العقبة» وحديث ابن عمر وعائشة «لا هجرة بعد الفتح» وحديث عروة بن الزبير «أن الزبير لقي النبي ﷺ في ركب كانوا نجراً» الحديث في المعجزة، وحديث أسد في شأن المعجزة قصة سراقاة ولم يسمه، وحديث عمار مع أبي موسى في ذكر المعجزة، وحديث ابن عمر في البيعة، وحديث عائشة أن لها بكر تزوج امرأة من كلب وفيه الشعر، وحديث البراء في أول من قدم للمدينة، وحديث سهل «ما عدنا من الميث» وحديث ابن عباس في تفسير «جعلوا القرآن عضين» [النحل: ٩١] وأحاديث سلمان الثلاثة في إسلامه، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة آثار أو خمسة. والله أعلم بالصواب



٦٤ - كتاب المَغازي

١ - باب غزوة العُشيرة أو العُشيرة

قال ابن إسحاق: أول ما غزا النبي ﷺ الأنواء، ثم بواط، ثم العُشيرة

٣٩٤٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: كُنْتُ إِلَى جُنْدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَقِيلَ لَهُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ؟ قَالَ: بِنِغْ عَشْرَةً، قِيلَ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سِتْعَ عَشْرَةً، قُلْتُ: فَأَيُّهُمَ كَانَتْ أُولَى؟ قَالَ: الْعُشَيْرَةُ أَوِ الْعُشَيْرَةُ.

فَذَكَرْتُ لِقَاضِيَةَ، فَقَالَ: الْعُشَيْرَةُ. [انظر: ٤٤٠٤، ٤٤٧١، أخرجه مسلم: ١٢٥٤ باختلاف، وهو في الجهاد، ١٤٣].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب المغازي: باب غزوة العُشيرة): بالشين المعجمة كذا لأي ذر، ولغيره تأخير البسطة من قوله «كتاب المغازي» وزادوا

«باب غزوة العُشيرة أو العُسيرة بالشك هل هي بالإهمال أو بالإعجام، مكانها عند منزل الحج بينين، وليس بينها وبين البلد إلا الطريق. وخرج في خمسين ومائة وقيل مائتين، واستخلف فيها أبا سلمة بن عبد الأسد. والمغازي جمع مغزى، يقال غزا يغزو غزواً ومغزى والأصل غزواً والواحدة غزوة وغزاة والميم زائدة، وعن ثعلب الغزوة للمرة والغزاة عمل سنة كاملة، وأصل الغزو القصد، ومغزى الكلام مقصده، والمراد بالمغازي هنا ما وقع من قصد النبي ﷺ الكفار بنفسه أو بجيش من قبله، ومغزاهم أهم من أن يكون إلى بلادهم أو إلى الأماكن التي حلوا حتى دخل مثل أحد والحندق.

قوله: (حدثنا وهب) هو ابن جرير بن حازم، وأبو إسحاق هو السبيعي.
قوله: (فَقِيلَ لَهُ) القاتل هو الراوي أبو إسحاق بنه إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق كما سيأتي آخر المغازي بلفظ «سألت زيد بن أرقم» ويؤيده أيضاً قوله في هذه الرواية آخرها «فأيهم».

قوله: (صنع عشرة) كذا قال ومراده الغزوات التي خرج النبي ﷺ فيها بنفسه سواء قاتل أو لم يقاتل، لكن روى أبو يعلى عن طريق أبي الزبير عن جابر أن عدد الغزوات إحدى وعشرين وإسناده صحيح وأصله في مسلم، فعلى هذا فزادت زيد بن أرقم ذكر اثنين منها ولعلهما الأبوء ويواط، وذلك ذلك عليه أصغر، ويؤيد ما قلته ما وقع عند مسلم بلفظ «قلت أول غزوة غزاهما؟» قال: ذات العشير أو العُسيرة» اهـ والعُسيرة كما تقدم هي الثالثة، وأما قول ابن التين: يحمل قول زيد بن أرقم على أن العُسيرة أول ما غزا هو، أي زيد بن أرقم، والتقدير قُلت ما أول غزوة غزاهما أي وأنت معه؟ قال: العشير، فهو محتمل أيضاً، ويكون قد خفي عليه تشابه ما بعد ذلك. أو عد الغزوتين واحدة، فقد قال موسى بن عبيدة «قاتل رسول الله ﷺ بنفسه في ثمان: بدر ثم أحد ثم الأحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف» اهـ وأهمل غزوة ربيعة لأنه ضمها إلى الأحزاب لكونها كانت في أثرها، وأفرعها غيره لوقوعها منفردة بعد هزيمة الأحزاب، وكذا وقع لغيره عد الطائف وحنين واحدة لتأثيرهما، فيجتمع على هذا قول زيد بن أرقم وقول جابر، وقد توسع ابن سعد فيبلغ عدة المغازي التي خرج فيها رسول الله ﷺ بنفسه سبعاً وعشرين، وتبع في ذلك الواقدي، وهو مطابق لما عدته ابن إسحاق إلا أنه لم يفرق وادى القرى من خيبر، وأشار إلى ذلك السهيلي، وكان السنة الزائدة من هذا القبيل، وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق بإسناده صحيح عن سعيد بن المسيب قال «غزا رسول الله ﷺ أربعاً وعشرين، وأخرجه يعقوب بن سفيان عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق فيه أن سعيداً قال أولاً ثماني عشرة ثم قال أربعاً وعشرين، قال الزهري: فلا أدري أوهو أو كان شيئاً سمعه بعد. قلت: وحله على ما ذكرته يبلغ الوهم ويجمع الأقوال والله أعلم. وأما البحوث والسرابة فعد ابن إسحاق ستاً وثلاثين وعد الواقدي ثمانياً وأربعين، وحكى ابن الجوزي في «التلخيص» ستاً وخمسين، وعد السمعري ستين، وبلغها شيخنا في «نظم السيرة» زيادة على السبعين، ووقع عند الحاكم في «الإكليل» أنها تزيد على مائة فلمعه أراد ضم المغازي إليها.

قوله: (قلت فأيهم كان أول؟) كذا للجميع، قال ابن مالك: والصواب «فأيها» أو «إيهن» ووجهه بضمهم على أن المضاف محذوف والتقدير فأي غزوتهم؟ قلت: وقد أخرجه الترمذي عن حمود بن غيلان عن وهب بن جرير بالإسناد الذي ذكره المصنف بلفظ «قلت فأيهن؟» فدل على أن التعبير من البخاري أو من شيخه عبد الله بن محمد السندي أو من شيخه وهب بن جرير حدث به مرة على الصواب ومرة على غيره إن لم يصح له توجيه.

قوله: (العُسيرة أو العُسيرة) كذا بالتصنيف والأول بالمجمعة بلا هاء والثانية بالمهمله وبالهاء، ووقع في الترمذي العُسيرة أو العُسيرة بلا هاء فيهما.

قوله: (فلذكرت لقتادة) القاتل هو شعبة، وقول قتادة «العُسيرة» هو بالمجمعة وبإثبات الهاء ومنهم من حذفها، وقول قتادة هو الذي اتفق عليه أهل السير وهو الصواب، وأما غزوة العُسيرة بالمهمله فهي غزوة تبوك قال الله تعالى ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوا فِي سَاعَةِ الْمِرَّةِ﴾ [التوبة: ١١٧] وسُميت بذلك لما كان فيها من المشقة كما سيأتي بيانه، وهي بغير تصغير، وأما هذه فنسبت إلى المكان الذي وصلوا إليه واسمه العشير أو العُسيرة يذكر ويؤنث وهو موضع، وذكر ابن سعد أن المطلوب في هذه الغزاة هي عير قريش التي صدرت من مكة إلى الشام بالتجارة فقاتلتهم، وكانوا يتربصون رجوعها فخرج النبي ﷺ لقتالها لينتهما، فبسبب ذلك كانت وقعة بدر، قال ابن إسحاق: فإن السبب في غزوة بدر ما حدثني يزيد بن رومان عن عروة أن أبا سفيان كان بالشام في ثلاثين ركباً منهم غمرة بن نوفل وعمرو بن العاص، فاقبلوا في قافلة عظيمة فيها أموال قريش، فندب النبي ﷺ إليهم، وكان أبو سفيان يتجسس الأخبار فيبلغه أن النبي ﷺ استفر أصحابه بقصدهم، فأعلم ضمهم من عمرو الغفاري إلى قريش بمكة يجرعهم على الجحى، لحفظ أموالهم وعذرهم المسلمين فاستفرهم فخرهم، فخرجوا في ألف راکب ومعهم مائة فرس، واشتد حذر أبي سفيان فأخذ طريق الساحل وجذ في السير حتى فات المسلمين، فلما أمن

بواب ثم العُسيرة) كذا لاكثر، وسقط لأي ذر إلا عن المستعلمي وحده لكنه ذكره آخر الباب، والأبواب بفتح الحزنة وسكون الواحدة وبالد قرية من عمل الفرس فيها وبين البجعة من جهة المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً، قيل سميت بذلك لما كان فيها من الوفاء وهي على القلب ولا لقل الأوباء، والذي وقع في مغازي ابن إسحاق ما صورته: غزوة ودان بتشدب للمهمله، قال: وهي أول غزوات النبي ﷺ خرج من المدينة في صفر على رأس اثني عشر شهراً من مقدمه المدينة يريد قريشاً، فوعد بني ضمرة بن بكر بن عبد مناة من كنانة، وادعه رئيسهم بجدي بن عمرو الضميري ورجع بخير قتال. قال ابن هشام: وكان قد استعمل على المدينة سعد بن جادة اهـ وليس بين ما وقع في السيرة وبين ما نقله البخاري عن ابن إسحاق اختلاف، لأن الأبواب ودان مكانان متقاربان بينهما ستة أميال أو ثمانية، ولهذا وقع في حديث الصمصم بن جثامة «وهو بالأبواء أو بoudan» كما تقدم في كتاب الحج، ووقع في «مغازي الأموي» حدثني أبي عن ابن إسحاق قال: خرج النبي ﷺ غزاه بنفسه حتى انتهى إلى ودان وهي الأبواء. وقال موسى بن عبيدة: أول غزوة غزاهما النبي ﷺ يعني بنفسه الأبواء. وفي الطبراني من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال: أول غزاة غزواتها مع النبي ﷺ الأبواء. وأخرجه البخاري في «التاريخ الصغير» عن إسماعيل وهو ابن أبي أويس عن كثير بن عبد الله مقتصرًا عليه، وكثير ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري مشاهير الترمذي، وذكر أبو الأسود في مغازيه عن عروة ووصله ابن عاكف من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ لما وصل إلى الأبواء بعث عبيدة بن الحارث في ستين رجلاً لفلوا رجلاً من قريش فتراموا بالنبل، فرمى سعد بن أبي وقاص بسهم، وكان أول من رمى بسهم في سبيل الله» وعند الأموي: يقال إن حزة بن عبد المطلب أول من عقد له رسول الله ﷺ في الإسلام رابية، وكذا جزم به موسى بن عبيدة وأبو معشر والواقدي في آخرين قالوا: وكان حامل رابته أبو مرثد حليف حزة، وذلك في شهر رمضان من السنة الأولى، وكانوا ثلاثين رجلاً ليعترضوا عير قريش، فللوا أبا جهل في جمع كثير، فحجز بينهم بجدي. وأما بواب ففتح الموحدة وقد قسم وتخييف الواو وأخره مهمله: جبل من جبال جهة بقر بنع، قال ابن إسحاق: ثم غزا في شهر ربيع الأول يريد قريشاً أيضاً حتى بلغ بواب من ناحية روضى ورجع ولم يلق أحداً، وروضى بفتح الراء وسكون المجمة مقصور: جبل مشهور عظيم بينين، قال ابن هشام: وكان استعمل على المدينة السائب بن عثمان بن مظعون، وفي نسخة السائب بن مظعون، وعليه جرى السهيلي، وقال الواقدي سعد بن معاذ.

وأما العُسيرة فلم يختلف على أهل المغازي أنها بالمجمعة والتصغير وأخرها هاء، قال ابن إسحاق هي بطن بينين، وخرج إليها في جمادى الأولى يريد قريشاً أيضاً، فوعد فيها بني مديج من كنانة. قال ابن هشام استعمل فيها على المدينة أبا سلمة بن عبد الأسد. وذكر الواقدي أن هذه السفرات الثلاث كان يخرج فيها ليعتري تجار قريش حين يهرون إلى الشام ذهاباً ولهاياب، وسبب ذلك أيضاً أنها كانت وقعة بدر وكذلك السرايا التي بعثها قبل بدر كما سيأتي، قال ابن إسحاق: ولما رجع إلى المدينة لم يبق إلا ليالي حتى أغار كرز بن جابر القهري على سرح المدينة، فخرج النبي ﷺ في طلبه حتى بلغ سفرة ففتح للمهمله والفاء من ناحية بدر، فقاتله كرز بن جابر، وهزمه هي بدر الأولى، وقد تقدم في العلم البيان عن سرية عبد الله بن جحش وأنه ومن معه لقوا ناساً من قريش راجعين بتجارة من الشام فقاتلوه، واتفق وقوع ذلك في رجب، فقتلوا منهم وأسروا وأخذوا الذي كان معهم، وكان أول قتل وقع في الإسلام وأول مال غنم، وعن قتيل عبد الله بن الحضرمي آخر عمرو بن الحضرمي الذي حرض به أبو جهل قريشاً على القتال بيدر، وقال الزهري: أول آية نزلت في القتال كما أخبرني عروة عن عائشة «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا» [الحج: ٣٩] أخرجه السنائي وإسناده صحيح، وأخرج هو والترمذي وصححه الحاكم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال «لما خرج النبي ﷺ من مكة قال أبو بكر: أخرجوا نبيهم، ليهلكن. فنزلت ﴿أذن للذين يقاتلون﴾ [الحج: ٣٩] الآية. قال ابن عباس: فهي أول آية نزلت في القتال» وذكر غيره أنهم أذن

أرسل إلى من يلقى قريشاً بأمرهم بالرجوع، فانتقم أبو جهل من ذلك، فكان ما كان من وقعة بدر.

٢- باب ذكر النبي ﷺ من يقتل يندر

٣٩٥٠- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ غَفَّانٍ، حَدَّثَنَا شَرِيعُ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَفْرُو بْنُ قُمَيْوُنَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ صَاحِبًا لِأُمِّيَّةٍ بِنِ خَلْفٍ، وَكَانَ أُمِّيَّةٌ إِذَا مَرَّ بِالْمَدِينَةِ نَزَلَ عَلَى سَعْدٍ، وَكَانَ سَعْدٌ إِذَا مَرَّ بِمَكَّةَ نَزَلَ عَلَى أُمِّيَّةٍ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ انْطَلَقَ سَعْدٌ مُضْطَرِبًا، فَتَوَلَّى عَلَى أُمِّيَّةٍ بِمَكَّةَ، فَقَالَ لِأُمِّيَّةٍ: انْظُرِي لِي سَاعَةً خَلُوفِي لَعَلِّي أَنْ أَطُوفَ بِهَا، فَخَرَجَ بِوَقْرِيحٍ مِنْ بَعْضِ النَّهَارِ، فَلَقِيَهُمَا ابْنُ جَهْلٍ فَقَالَ: يَا أَبَا صَفْوَانَ، مَنْ هَذَا مَعَكَ؟ فَقَالَ: هَذَا سَعْدٌ، فَقَالَ: لَهُ أَبُو جَهْلٍ: أَلَا أَرَأَيْكَ تَطُوفُ بِمَكَّةَ أَيْسًا وَلَقَدْ أَوْتِمَ الصَّبَا، وَزَعَمْتُمْ لَكُمْ تَصَرُّوهُمْ وَتُحْيَوْنَهُمْ، أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْكَ مَعَ أَبِي صَفْوَانَ مَا رَجَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ سَلَامًا، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ وَزَعَمَ صَوْتُهُ عَلَيْهِ: أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ مَضَيْتُ هَذَا لَأَسْتَعْلِكَ مَا هُوَ أَحَدٌ غَلَّتْ يَدُهُ، طَرَفَكَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ أُمِّيَّةٌ: لَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ يَا سَعْدُ عَلَى أَبِي الْحَكَمِ، سَيَذْأُ أَهْلُ الْوَادِي، فَقَالَ سَعْدٌ: دَعْنَا غَلَّتْ يَا أُمِّيَّةُ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَهُمْ قَاتِلُوكَ». قَالَ: بِمَكَّةَ قَالَ: لَا إِذِي، فَفَرَعَ لِلَّذِكَ أُمِّيَّةٌ فَرَعًا شَدِيدًا، فَلَمَّا رَجَعَ أُمِّيَّةٌ إِلَى أَهْلِهَا قَالَ: يَا أُمَّ صَفْوَانَ، أَلَمْ تَرَيَا مَا قَالَا لِي: سَعْدٌ قَالَتْ: وَمَا قَالَا لَكَ؟ قَالَ: زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ قَاتِلِي، فَقُلْتُ لَهُ: بِمَكَّةَ قَالَ: لَا إِذِي فَقَالَ أُمِّيَّةُ: وَاللَّهِ لَا أَخْرَجُ مِنْ مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ يَنْدَرِ اسْتَفَرَّ أَبُو جَهْلٍ النَّاسَ قَالَ: أَذْوَكَوَا عِيْرَتَكُمْ، فَكُفَّ أُمِّيَّةٌ أَنْ يَخْرُجَ، فَاتَّاهُ أَبُو جَهْلٍ فَقَالَ: يَا أَبَا صَفْوَانَ، إِنَّكَ مَتَى مَا يَرَاكَ النَّاسُ لَقَدْ تَغَلَّفْتَ، وَأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الْوَادِي، تَخْلُقُوا مَعَكَ فَلَمْ يَزَلْ بِوَقْرِيحٍ جَهْلٍ حَتَّى قَالَ: أَمَا إِذْ عَلَيَّ، فَوَاللَّهِ لِأَخْرَجَنَ أَجْرًا بِعِيرِ بِمَكَّةَ، ثُمَّ قَالَ أُمِّيَّةٌ: يَا أُمَّ صَفْوَانَ جَهْرِي، فَقَالَتْ: لَهُ يَا أَبَا صَفْوَانَ، وَقَدْ نَسِيتُ مَا قَالَ: لَكَ أَحْوَلُ الْيُسْرَى؟ قَالَ: لَا، مَا أَرَادَ أَنْ أَجُوزَ مَعَهُمْ إِلَّا قَرِيبًا، فَلَمَّا خَرَجَ أُمِّيَّةٌ أَحَدًا لَا يَنْزِلُ مَنَزِلًا إِلَّا عَقَلَ بِعِيرَةٍ، فَلَمْ يَزَلْ بِذَلِكَ، حَتَّى قَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَنْدَرِ. [راجع: ٣٩٣٢]

قوله: (باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من يقتل يندر) أي قبل وقعة بدر بزمان، فكان كما قال، ووقع عند مسلم من حديث أنس عن عمر قال «إن النبي ﷺ ليرينا مصارع أهل بدر يقول: هذا مصرع فلان غدا إن شاء الله تعالى؛ وهذا مصرع فلان. فوالذي بعثه بالحق ما اضطلوا تلك الحدود الحديث، وهذا وقع وهم يندر في الليل التي التوا في صبيحتها، بخلاف حديث الباب فإنه قبل ذلك بزمان.

قوله: (شرح) هو مجمعة وآخره مهمله، ولإبراهيم بن يوسف عن أبيه هو يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.

قوله: (إله سمع عبد الله بن مسعود حدث عن سعد بن معاذ قال كان صديقاً) فيه الغلط على رأي، واليساق يقتضي أن يقول كنت صديقاً، ويحتمل أن يكون «قال» زائفة ويكون قوله «قال» من كلام ابن مسعود والمراد سعد بن معاذ وهي رواية السفي.

قوله: (على أمية) بن خلف ووقع في «علامات النبوة» من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق «أمية بن خلف بن صفوان»، كذا للمروزي وكذا أخرجه أحد واليهيقي من طريق إسرائيل، والصواب ما عند الباقيين «أمية بن خلف أبي صفوان»، وعند الإسماعيلي «أبي صفوان أمية بن خلف» وهي كنية أمية كني بآبته صفوان بن أمية، وكذلك اتفق أصحاب أبي إسحاق ثم أصحاب إسرائيل على أن المنزول عليه أمية بن خلف، وخالفهم أبو علي الحنفي فقال: نزل على عتبة بن ربيعة، وساق القصة كلها، أخرجه البزار. وقرول الجماعة أولى. وعتبة بن ربيعة قتل بيد أيضاً لكنه لم يكن كارهاً في

الخروج من مكة إلى بدر، وإنما حرص الناس على الرجوع بعد أن سلمت تجارتهم فخالفه أبو جهل، وفي سياق القصة البيان الواضح أنها لأمية بن خلف لقوله فيها «قال لأمراته يا أم صفوان» ولم يكن لعتبة بن ربيعة امرأة يقال لها أم صفوان.

قوله: (فقال) أي سعد بن معاذ (لأمية) بن خلف (انظر لي ساعة خلوة) في رواية إسرائيل «فقال أمية لسعد: ألا تنظر حتى يكون نصف النهار» وجميع بينهما بيان سعداً سأل وأشار عليه أمية، ولما اختار له نصف النهار لأنه مظنة الخلوة.

قوله: (ألا أراك) بتخفيف اللام للاستفتاح، وللشمسيي بخلاف همزة الاستفهام وهي مرادة.

قوله: (أوتيم) بالمد والقصر، والصبا بضم المهمله وتخفيف الموحدة جمع صابي بموحدة مكسورة ثم تحتانية خفيفة بغير همز وهو الذي يتقل من دين إلى دين، وفي رواية إسرائيل «وقد أوتيم سعداً وأصحابه».

قوله: (طريفك على المدينة) أي ما يقاربها أو يجاذبها، قال الكرماني: طريفك بالنصب والرفع. قلت: النصب أصح لأن عامله لأمنك، فهو بدل من قوله ما هو أشد عليك، وأما الرفع فيحتاج إلى تقدير. وفي رواية إسرائيل متجرك إلى الشام، وهو المراد بقطع طريقه على المدينة.

قوله: (على أبي الحكم) هي كنية أبي جهل، والنبي ﷺ هو الذي لقبه بأبي جهل. قوله: (فوالله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لإهم قاتلوك) كذا أتى بصيغة الجمع والمراد المسلمون، أو النبي ﷺ، وذكره بهذه الصيغة تعظيماً، وفي بقية سياق القصة ما يؤيد هذا الثاني، ووقع لبعضهم «قاتلك» بتحتانية بدل الروا وقالوا هي لحن، ووجهت بخلاف الأداة والتقدير أنهم يكونون قاتلك، وفي رواية إسرائيل «إنه قاتلك» بالإنفراد وقد قدمت في «علامات النبوة» بيان وهم الكرماني في شرح هذا الموضع وأنه ظن أن الضمير لأبي جهل فاستشكله فقال إن أبا جهل لم يقتل أمية، ثم تأول ذلك بأنه كان سبياً في خروجه حتى قتل. قلت: ورواية الباب كافية في الرد عليه، فإن فيها «أن أمية قال لأمراته: إن عمداً أخبرهم أنه قاتلي» ولم يتقدم في كلامه لأبي جهل ذكر.

قوله: (لفزع) لذلك أمية فزعاً شديداً بين سبب فزعه في رواية إسرائيل فيها «قال فوالله ما يكذب عمد إذا حدث» ووقع عند اليبهقي «فقال والله ما يكذب محمد، فكأن أن يحدث» كذا وقع عنده بضم التحتانية وسكون المهمله وكسر الدال من الحديث وهو خروج الخارج من أحد السبيلين، والضمر لأمية أي أنه كاد أن يخرج منه الحديث من شدة فزعه، وما أظن ذلك إلا تصحيحاً.

قوله: (فلما رجع أمية إلى أهله) أي امراته (فقال يا أم صفوان) هي كنيته، واسمها صفية ويقال كريمة بنت معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح، وهي من رطم أمية فامية ابن عم أبيها، وقيل اسمها فاختة بنت الأسود.

قوله: (ما قال لي سعد) وفي رواية إسرائيل «ما قال لي أخي اليسري» ذكر الأخوة باعتبار ما كان بينهما من المواتاة في الجاهلية، ونسبه إلى يثرب وهو اسم المدينة قبل الإسلام.

قوله: (فقلت له: بمكة؟ قال: لا أدرى. فقال أمية: والله لا أخرج من مكة) يؤخذ منه أن الأخذ باحتمال حيث يتحقق الهلاك في غيره أو بقوى الظن أولى.

قوله: (فلما كان يوم بدر) زاد إسرائيل «وجاء الصريخ» وفيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحاق كما تقدم قبل هذا الباب، وعرف أن اسم الصريخ ضمضم بن عمرو الغفاري، وذكر ابن إسحاق بأسانيد أنه لما وصل إلى مكة جدد بعيره وحول رحله وشق قميصه وصرخ: يا معشر قريش أموالكم مع أبي سفيان قد عرض لها محمد، الفوت.

قوله: (أذكوأ عيركم) بكسر المهمله وسكون التحتانية أي الغافلة التي كانت مع أبي سفيان.

قوله: (أنك من يراك الناس) في رواية الكشميهني وحده «متى ما يراك الناس» بزيادة «ما» وهي الزائدة الكافة عن العمل، وبخلافها كان حتى الألف من «يراك» أن تخفف، لأن متى للشرط وهي تجزم الفعل المضارع، قال ابن مالك: يخرج ثبوت الألف على أن قوله «يراك» مضارع راء بتقديم الألف على همزة وهي لغة في رأى قال الشاعر «إذا زارني أبدي بشاشة وأصل» ومضارع يراء بمد ثم همز، فلما جزم حذفت الألف ثم أبليت همزة ألفاً فصار يراء، وعلى أن متى شبهت بلذا فلم يجرم بها، وهو فقول

غير ميعاد، أي ولا إرادة قتال. والمعبر المذكورة يقال كانت ألف بعير، وكان المال خمسين ألف دينار، وكان فيها ثلاثون رجلاً من قريش وقيل أربعون وقيل ستون، وقوله «غير أني تخلفت في غزوة بدر» وهو استثناء من المجهول في قوله «لم اختلف إلا في تبرك» فإن مفهومه أني حضرت في جميع الغزوات ما خلا غزوة تبرك والسبب في كونه لم يستثنهما معاً بلطف واحد كونه تخلفت في تبرك بخلاف ذلك مع تقدم الطلب ووقوع العتاب على من تخلف، بخلاف بدر في ذلك كله، فلذلك غاير بين التخلفين.

٤ - باب قول الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدَّتُكُمْ بِالْقَوْسِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْسِلِينَ، وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا الْقَوْسُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. إِذْ يُضَيِّقُكَ النَّاسُ أَنَّهُ مِنْهُ يُخَوِّفُكَ عَلَيْهِمْ مَاءَ السَّمَاءِ يُظْهِرُكَ عَلَيْهِمْ وَتُلَاجِبُ عَنكَ وَجْهُ الشَّيْطَانِ وَلِيُوْثِقَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيَتَّبِعَ بِهِ الْإِنْفِتَاءَ. إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَالِفِي فِي قُلُوبِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّطْبَ فَاحْزَبُوا فَوْقَ الْأَخْيَارِ وَاحْزَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ. ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ خَلَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. [البقرة: ٩٠ - ٩٣].

٣٩٥٢ - حَتَّابُ ابْنِ نَعْتَمٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُصْلِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ جَهَّابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَانَ مَسْعُودَ يَقُولُ هَدَيْتُ مِنَ الْوَقْدَانِ ابْنَ الْأَسَدِ مَشْهُدًا، لِأَنَّهُ أَكُونَ صَاحِبَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا حَلِيلٌ بِهِ، أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَذْهَبُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: لَا يَقُولُ كَمَا قَالَ: قَوْمٌ قَوْمِي: ﴿أَفَغَبَّ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَفَرَّابًا﴾ [البقرة: ٢٤] وَلَكِنَّا قَدَّيْلُ عَنْ عَمِيكَ وَهَذَا جَمَالُكَ وَتَبَيَّنَتْ وَحَفَلَتْ.

قَوَّاتُ النَّبِيِّ ﷺ: اذْهَبْ وَجْهَهُ وَرَمَّ نَعْيِي: قَوْلُهُ: [البقرة: ٢٤] ٢

٣٩٥٣ - حَتَّابُ ابْنِ نَعْتَمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرٍة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْشَأْتُكَ عَنْكَ وَهَذَلِكَ اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ لَمْ تَعُدْ». فَأَعَادَ أَبُو بَكْرٍ رِيَّيْهُ، فَقَالَ: حَسْبُكَ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿سَهْرَمَ الْجَمْعَ وَيُؤَكِّدُ اللَّيْلَ﴾. [إجماع: ٢٩١٥].

قوله: (باب قول الله تعالى إذ تستغيثون ربكم - إلى قوله - شديد العتاب) كذا للأكثر، وساق في رواية كريمة الآيات كلها، وقد تقدمت الإشارة إليه في الذي قبله، والجمع أيضاً بين قوله: ﴿بألف من الملائكة﴾ [الأضال: ٩٩] وبين قوله: ﴿بثلاثة ألان﴾ [لعل عمران: ١٢٤]، وأورد البخاري فيه حديثين: قصصه القتل فيها بيان ما وقع قبل الواقعة، وحديث ابن عباس فيه بيان الاستغاثة.

قوله: (عن عمارق) بضم الميم وتخفيف المعجمة هو ابن عبد الله بن جابر الجبلي الأحسي بمهلين ويقال اسم أبيه عبد الرحمن ويقال خليفه، وهو كوفي ثقة عند الجميع يكتنى أبا سعيد ولم أر له رواية عن غير طارق وهو ابن شهاب وله رؤية.

قوله: (شهدت من القناد بن الأسود) تقدم أن اسم أبيه عمرو، وإن الأسود كان تبناه فصار ينسب إليه.

قوله: (وما عدل به) بضم الملهمة وكسر الدال المهملة أي وزن أي من كل شيء يقابل ذلك من الذنوبيات، وقيل: من التوب، أو المراد الأعم من ذلك، والمراد للبالغة في عظمة ذلك المشهد، وأنه كان لو خير بين أن يكون صاحبه وبين أن يحصل له ما يقابله ذلك كانت ما كان لكان حصوله له أحب إليه، وقوله: «لأن أكون صاحبه» هو بالنصب، وفي رواية الكشميهني «لأن أكون أنا صاحبه» ويجوز فيه الرفع والنصب، قال ابن مالك: النصب أجود.

قوله: (وهو يذهب على المشركين) زاد النسائي في روايته «جاء المقداد على فرس يوم بدر فقال» وذكر ابن إسحاق أن هذا الكلام قاله المقداد لما وصل النبي ﷺ الصفراء وبلغه أن قريشاً قصدت بدرًا وإن أبا سفيان غاب عن معه، فاستشار الناس، فقام أبو بكر فقال فاحسن، ثم قام عمر كذلك، ثم المقداد فذكر نحو ما في حديث الباب وزاد

«وقال والذي بعثك بالحق لو سلكت بنا برك الغنم لجاءتنا معك من دونه. قال: فقال أشيروا علي. قال: فغرفوا أنه يريد الأنصار، وكان يتخوف أن لا يوافقوه لأنهم لم يسامروا إلا على نصرته عن بقصد لا أن يسير بهم إلى العدو، فقال له سعد بن معاذ: امض يا رسول الله لما أمرت به فنحن معك. قال فسره قوله ونشطه وكذا ذكره موسى بن عبيدة ميسوطاً، وأخرجه ابن عازم من طريق أبي الأسود عن عروة، وعند ابن أبي شيبة من مرسل علقمة بن وقاص في نحو قصة المقداد فقال سعد بن معاذ لئن سرت حتى تأتي برك الغنم من ذي يمن لنسرين معك، ولا تكون كالذين قالوا لموسى فذكره وفيه ولعلك خرجت لأمر فأحدث الله غيري، فامض لما شئت، وصل حبال من شئت، واقطع حبال من شئت، وسالم من شئت، وهاد من شئت، وغد من أمواتنا ما شئت قال: وإنما خرج يريد غنمة ما مع أبي سفيان فأحدث الله له القتال، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي أيوب قال: «قال لنا رسول الله ﷺ ونحن بالمدينة: إني أخبرت عن غير أبي سفيان، فهل لكم أن تخرجوا إليها لعل لعل يفتننا؟ قلنا: نعم، فخرجنا. فلما سرنا يوماً أو يومين قال: قد أخبروا خبرنا فاستعدوا للقتال، قلنا: لا والله ما لنا طاقة بقتال القوم، فأعاده، فقال له المقداد: لا تقول لك كما قالت بنت إسرائيل لموسى ولكن تقول: إنا معك مقاتلون. قال فحسبنا معشر الأنصار لو أننا قلنا كما قال المقداد. فأنزل الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ﴾ [الأضال: ٩٠] وأخرج ابن مردويه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده نحوه لكن فيه أن معاذ هو الذي قال ما قال المقداد والحفظ أن الكلام المذكور للمقداد كما في حديث الباب، وإن سعد بن معاذ إنما قال «لو سرت بنا حتى تبلغ برك الغنم لسرنا معك» كذلك ذكره موسى بن عبيدة. وعند ابن عازم في حديث عروة «قال سعد بن معاذ: لو سرت بنا حتى تبلغ البركة من غنم ذي يمن» ووقع في مسلم أن سعد بن جفاه هو الذي قال ذلك، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة، وفيه نظر لأن سعد بن جفاه لم يشهد بدرًا، وإن كان بعد فهم لكونه عن ضرب له بسهمه كما سألوه في آخر الغزوة، ويمكن الجمع بأن النبي ﷺ استشارهم في غزوة بدر مرتين: الأولى وهو بالمدينة أول ما بلغه خبر المعبر مع أبي سفيان، وذلك بين في رواية مسلم ولفظه «أن النبي ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان» والثانية كانت بعد أن خرج كما في حديث الباب، ووقع عند الطبراني أن سعد بن جفاه قال ذلك بالخيصة، وهذا أولى بالصواب، وقد تقدم في الهجرة شرح برك الغنم ودلت رواية ابن عازم هذه على أنها من جهة اليمن، وذكر السهيلي أنه رأى في بعض الكتب أنها أرض الخبيصة، وكأنه أخذ من قصة أبي بكر مع ابن الدغنة، لأن فيها أنه لقيه ذاهباً إلى الخبيصة برك الغنم فأجابه ابن الدغنة كما تقدم في هذا الكتاب، ويجمع بينهما من جهة اليمن تقابل الخبيصة وبينهما عرض البحر.

قوله: (ولكننا نقاتل عن يمينك إلخ) وفي رواية سفيان عن طارق: «ولكن امض ونحن معك» وفي رواية محمد بن عمرو المذكورة «ولكن اخضب أنت وربك قتالاً إنا معكم متعون» ولأحد من حديث عتبة بن عبد يساند حسن «قال أصحاب رسول الله ﷺ: لا تقول كما قالت بنت إسرائيل، ولكن انطلق أنت وربك إنا معكم».

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي، وخالد هو الحذاء.

قوله: (عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم) هذا من مراسيل الصحابة فإن ابن عباس لم يحضر ذلك، ولعله أخذه عن عمر أو عن أبي بكر، ففي مسلم من طريق أبي زميل بالزاي مصنف واسمه سمك بن الوليد عن ابن عباس قال: «حدثني عمر: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر، فاستقبل القيلة ثم مد يده فلم يزل يهتف بربه حتى سقط رداؤه عن منكبيه» الحديث، وعن سعيد بن منصور من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: «لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وتكاثروا وإلى المسلمين فاستظلمهم، فركع ركعتين وقام أبو بكر عن يمينه، فقال رسول الله ﷺ: وهو في صلاته: اللهم لا تدعوني، اللهم لا تخلفني، اللهم لا تترني، اللهم أنشدك ما وعدتني، وعند ابن إسحاق أنه ﷺ قال: «اللهم هذه قريش قد أتت بخيلها وفقرها لمجاهد وتكذب رسولك، اللهم فنصرك الذي وعدتني».

قوله: (يوم بدر) زاد في رواية وهيب الأحمي في التفسير عن خالد «وهو في قبة» والمراد بها العريش الذي اتخذته الصحابة لجلس النبي ﷺ فيه.

قوله: (اللهم إني أنشدك) بفتح الحزنة وسكون النون والمعجمة وضم الدال، أي اطلب منك. وعند الطبراني يساند حسن عن ابن مسعود قال: «ما سمعنا ناشداً ينشد ضالة أشد ناشدة من محمد لربه يوم بدر: «اللهم إني أنشدك ما وعدتني» قال السهيلي:

قوله: (وهو يذهب على المشركين) زاد النسائي في روايته «جاء المقداد على فرس يوم بدر فقال» وذكر ابن إسحاق أن هذا الكلام قاله المقداد لما وصل النبي ﷺ الصفراء وبلغه أن قريشاً قصدت بدرًا وإن أبا سفيان غاب عن معه، فاستشار الناس، فقام أبو بكر فقال فاحسن، ثم قام عمر كذلك، ثم المقداد فذكر نحو ما في حديث الباب وزاد

«وقال والذي بعثك بالحق لو سلكت بنا برك الغنم لجاءتنا معك من دونه. قال: فقال أشيروا علي. قال: فغرفوا أنه يريد الأنصار، وكان يتخوف أن لا يوافقوه لأنهم لم يسامروا إلا على نصرته عن بقصد لا أن يسير بهم إلى العدو، فقال له سعد بن معاذ: امض يا رسول الله لما أمرت به فنحن معك. قال فسره قوله ونشطه وكذا ذكره موسى بن عبيدة ميسوطاً، وأخرجه ابن عازم من طريق أبي الأسود عن عروة، وعند ابن أبي شيبة من مرسل علقمة بن وقاص في نحو قصة المقداد فقال سعد بن معاذ لئن سرت حتى تأتي برك الغنم من ذي يمن لنسرين معك، ولا تكون كالذين قالوا لموسى فذكره وفيه ولعلك خرجت لأمر فأحدث الله غيري، فامض لما شئت، وصل حبال من شئت، واقطع حبال من شئت، وسالم من شئت، وهاد من شئت، وغد من أمواتنا ما شئت قال: وإنما خرج يريد غنمة ما مع أبي سفيان فأحدث الله له القتال، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي أيوب قال: «قال لنا رسول الله ﷺ ونحن بالمدينة: إني أخبرت عن غير أبي سفيان، فهل لكم أن تخرجوا إليها لعل لعل يفتننا؟ قلنا: نعم، فخرجنا. فلما سرنا يوماً أو يومين قال: قد أخبروا خبرنا فاستعدوا للقتال، قلنا: لا والله ما لنا طاقة بقتال القوم، فأعاده، فقال له المقداد: لا تقول لك كما قالت بنت إسرائيل لموسى ولكن تقول: إنا معك مقاتلون. قال فحسبنا معشر الأنصار لو أننا قلنا كما قال المقداد. فأنزل الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ﴾ [الأضال: ٩٠] وأخرج ابن مردويه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده نحوه لكن فيه أن معاذ هو الذي قال ما قال المقداد والحفظ أن الكلام المذكور للمقداد كما في حديث الباب، وإن سعد بن معاذ إنما قال «لو سرت بنا حتى تبلغ برك الغنم لسرنا معك» كذلك ذكره موسى بن عبيدة. وعند ابن عازم في حديث عروة «قال سعد بن معاذ: لو سرت بنا حتى تبلغ البركة من غنم ذي يمن» ووقع في مسلم أن سعد بن جفاه هو الذي قال ذلك، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة، وفيه نظر لأن سعد بن جفاه لم يشهد بدرًا، وإن كان بعد فهم لكونه عن ضرب له بسهمه كما سألوه في آخر الغزوة، ويمكن الجمع بأن النبي ﷺ استشارهم في غزوة بدر مرتين: الأولى وهو بالمدينة أول ما بلغه خبر المعبر مع أبي سفيان، وذلك بين في رواية مسلم ولفظه «أن النبي ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان» والثانية كانت بعد أن خرج كما في حديث الباب، ووقع عند الطبراني أن سعد بن جفاه قال ذلك بالخيصة، وهذا أولى بالصواب، وقد تقدم في الهجرة شرح برك الغنم ودلت رواية ابن عازم هذه على أنها من جهة اليمن، وذكر السهيلي أنه رأى في بعض الكتب أنها أرض الخبيصة، وكأنه أخذ من قصة أبي بكر مع ابن الدغنة، لأن فيها أنه لقيه ذاهباً إلى الخبيصة برك الغنم فأجابه ابن الدغنة كما تقدم في هذا الكتاب، ويجمع بينهما من جهة اليمن تقابل الخبيصة وبينهما عرض البحر.

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي، وخالد هو الحذاء.

قوله: (عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم) هذا من مراسيل الصحابة فإن ابن عباس لم يحضر ذلك، ولعله أخذه عن عمر أو عن أبي بكر، ففي مسلم من طريق أبي زميل بالزاي مصنف واسمه سمك بن الوليد عن ابن عباس قال: «حدثني عمر: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر، فاستقبل القيلة ثم مد يده فلم يزل يهتف بربه حتى سقط رداؤه عن منكبيه» الحديث، وعن سعيد بن منصور من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: «لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وتكاثروا وإلى المسلمين فاستظلمهم، فركع ركعتين وقام أبو بكر عن يمينه، فقال رسول الله ﷺ: وهو في صلاته: اللهم لا تدعوني، اللهم لا تخلفني، اللهم لا تترني، اللهم أنشدك ما وعدتني، وعند ابن إسحاق أنه ﷺ قال: «اللهم هذه قريش قد أتت بخيلها وفقرها لمجاهد وتكذب رسولك، اللهم فنصرك الذي وعدتني».

قوله: (يوم بدر) زاد في رواية وهيب الأحمي في التفسير عن خالد «وهو في قبة» والمراد بها العريش الذي اتخذته الصحابة لجلس النبي ﷺ فيه.

قوله: (اللهم إني أنشدك) بفتح الحزنة وسكون النون والمعجمة وضم الدال، أي اطلب منك. وعند الطبراني يساند حسن عن ابن مسعود قال: «ما سمعنا ناشداً ينشد ضالة أشد ناشدة من محمد لربه يوم بدر: «اللهم إني أنشدك ما وعدتني» قال السهيلي:

قوله: (وهو يذهب على المشركين) زاد النسائي في روايته «جاء المقداد على فرس يوم بدر فقال» وذكر ابن إسحاق أن هذا الكلام قاله المقداد لما وصل النبي ﷺ الصفراء وبلغه أن قريشاً قصدت بدرًا وإن أبا سفيان غاب عن معه، فاستشار الناس، فقام أبو بكر فقال فاحسن، ثم قام عمر كذلك، ثم المقداد فذكر نحو ما في حديث الباب وزاد

«وقال والذي بعثك بالحق لو سلكت بنا برك الغنم لجاءتنا معك من دونه. قال: فقال أشيروا علي. قال: فغرفوا أنه يريد الأنصار، وكان يتخوف أن لا يوافقوه لأنهم لم يسامروا إلا على نصرته عن بقصد لا أن يسير بهم إلى العدو، فقال له سعد بن معاذ: امض يا رسول الله لما أمرت به فنحن معك. قال فسره قوله ونشطه وكذا ذكره موسى بن عبيدة ميسوطاً، وأخرجه ابن عازم من طريق أبي الأسود عن عروة، وعند ابن أبي شيبة من مرسل علقمة بن وقاص في نحو قصة المقداد فقال سعد بن معاذ لئن سرت حتى تأتي برك الغنم من ذي يمن لنسرين معك، ولا تكون كالذين قالوا لموسى فذكره وفيه ولعلك خرجت لأمر فأحدث الله غيري، فامض لما شئت، وصل حبال من شئت، واقطع حبال من شئت، وسالم من شئت، وهاد من شئت، وغد من أمواتنا ما شئت قال: وإنما خرج يريد غنمة ما مع أبي سفيان فأحدث الله له القتال، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي أيوب قال: «قال لنا رسول الله ﷺ ونحن بالمدينة: إني أخبرت عن غير أبي سفيان، فهل لكم أن تخرجوا إليها لعل لعل يفتننا؟ قلنا: نعم، فخرجنا. فلما سرنا يوماً أو يومين قال: قد أخبروا خبرنا فاستعدوا للقتال، قلنا: لا والله ما لنا طاقة بقتال القوم، فأعاده، فقال له المقداد: لا تقول لك كما قالت بنت إسرائيل لموسى ولكن تقول: إنا معك مقاتلون. قال فحسبنا معشر الأنصار لو أننا قلنا كما قال المقداد. فأنزل الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ﴾ [الأضال: ٩٠] وأخرج ابن مردويه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده نحوه لكن فيه أن معاذ هو الذي قال ما قال المقداد والحفظ أن الكلام المذكور للمقداد كما في حديث الباب، وإن سعد بن معاذ إنما قال «لو سرت بنا حتى تبلغ برك الغنم لسرنا معك» كذلك ذكره موسى بن عبيدة. وعند ابن عازم في حديث عروة «قال سعد بن معاذ: لو سرت بنا حتى تبلغ البركة من غنم ذي يمن» ووقع في مسلم أن سعد بن جفاه هو الذي قال ذلك، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة، وفيه نظر لأن سعد بن جفاه لم يشهد بدرًا، وإن كان بعد فهم لكونه عن ضرب له بسهمه كما سألوه في آخر الغزوة، ويمكن الجمع بأن النبي ﷺ استشارهم في غزوة بدر مرتين: الأولى وهو بالمدينة أول ما بلغه خبر المعبر مع أبي سفيان، وذلك بين في رواية مسلم ولفظه «أن النبي ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان» والثانية كانت بعد أن خرج كما في حديث الباب، ووقع عند الطبراني أن سعد بن جفاه قال ذلك بالخيصة، وهذا أولى بالصواب، وقد تقدم في الهجرة شرح برك الغنم ودلت رواية ابن عازم هذه على أنها من جهة اليمن، وذكر السهيلي أنه رأى في بعض الكتب أنها أرض الخبيصة، وكأنه أخذ من قصة أبي بكر مع ابن الدغنة، لأن فيها أنه لقيه ذاهباً إلى الخبيصة برك الغنم فأجابه ابن الدغنة كما تقدم في هذا الكتاب، ويجمع بينهما من جهة اليمن تقابل الخبيصة وبينهما عرض البحر.

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي، وخالد هو الحذاء.

قوله: (عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم) هذا من مراسيل الصحابة فإن ابن عباس لم يحضر ذلك، ولعله أخذه عن عمر أو عن أبي بكر، ففي مسلم من طريق أبي زميل بالزاي مصنف واسمه سمك بن الوليد عن ابن عباس قال: «حدثني عمر: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر، فاستقبل القيلة ثم مد يده فلم يزل يهتف بربه حتى سقط رداؤه عن منكبيه» الحديث، وعن سعيد بن منصور من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: «لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وتكاثروا وإلى المسلمين فاستظلمهم، فركع ركعتين وقام أبو بكر عن يمينه، فقال رسول الله ﷺ: وهو في صلاته: اللهم لا تدعوني، اللهم لا تخلفني، اللهم لا تترني، اللهم أنشدك ما وعدتني، وعند ابن إسحاق أنه ﷺ قال: «اللهم هذه قريش قد أتت بخيلها وفقرها لمجاهد وتكذب رسولك، اللهم فنصرك الذي وعدتني».

قوله: (يوم بدر) زاد في رواية وهيب الأحمي في التفسير عن خالد «وهو في قبة» والمراد بها العريش الذي اتخذته الصحابة لجلس النبي ﷺ فيه.

قوله: (اللهم إني أنشدك) بفتح الحزنة وسكون النون والمعجمة وضم الدال، أي اطلب منك. وعند الطبراني يساند حسن عن ابن مسعود قال: «ما سمعنا ناشداً ينشد ضالة أشد ناشدة من محمد لربه يوم بدر: «اللهم إني أنشدك ما وعدتني» قال السهيلي:

لسنة لزومه له، وما له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى.

٦- باب عِدَّةُ أَصْحَابِ بَنِي إِسْرَءِيلَ

٣٩٥٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: اسْتَصْفَرْتُ أَنَا وَأَبْنُ عُمَرَ. [المط: ٣٩٥٦]

٣٩٥٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: اسْتَصْفَرْتُ أَنَا وَأَبْنُ عُمَرَ يَوْمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ، وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَوْمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى سَبْعِينَ، وَالْأَنْصَارُ ثَلَاثًا وَارْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. [راجع: ٣٩٥٥]

٣٩٥٧- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ شُجْعَانٍ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُمْ كَانُوا عِدَّةَ أَصْحَابِ طَالُوتَ، الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ، بِمِئَةِ عَشْرٍ وَكَلَامِيَّةٍ. قَالَ الْبَرَاءُ: لَا وَاللَّهِ مَا جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ إِلَّا مُؤْمِنٌ. [المط: ٣٩٥٨، ٣٩٥٩، ٣٩٥٩]

٣٩٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَءِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كُنَّا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ تَحَدَّثُ: أَنَّ عِدَّةَ أَصْحَابِ بَنِي إِسْرَءِيلَ عِدَّةُ أَصْحَابِ طَالُوتَ، الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ، وَلَمْ يَجَاوِزْ مَعَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، بِمِئَةِ عَشْرٍ وَكَلَامِيَّةٍ. [راجع: ٣٩٥٧]

٣٩٥٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ (ح)

وحديث محمد بن كثير: حدثنا شعبان، عن أبي إسحاق، عن البراء (ح) قَالَ: كُنَّا تَحَدَّثُ: أَنَّ أَصْحَابَ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِائَةٌ وَبِمِئَةِ عَشْرٍ، بِعِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ، الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ، وَمَا جَاوِزَ مَعَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ. [راجع: ٣٩٥٧]

قوله: (باب عدة أصحاب بنو إسرائيل الذين شهدوا الوقعة مع النبي ﷺ، ومن الحق بهم).

قوله: (استصفر) بضم أوله، ومراد البراء أن ذلك وقع عند حضور القتال فمرض من يقاتل فرد من لم يبلغ، وكانت تلك عادة النبي ﷺ في المواطن.

قوله: (أنا وابن عمر) قال عياض: هذا يرد قول ابن عمر - استصفر يوم أحد - وكذا اعترض به ابن التين وزاد بأن إخبار ابن عمر عن نفسه أولى من إخبار البراء عنه انتهى. وهو اعتراض مردود إذ لا تنافي بين الإخبارين فيحمل على أنه استصفر يسير ثم استصفر بأحد، بل جاء ذلك صريحاً عن ابن عمر نفسه وأنه عرض يوم بدر وهو ابن ثلاث عشرة سنة فاستصفر وعرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فاستصفر، وسيأتي بيان ذلك في غزوة الخندق إن شاء الله تعالى. ثم وجدت في ابن أبي شيبة من طريق مطرف عن أبي إسحاق عن البراء مثل حديث الباب وزاد آخره «وشهدنا أحداً» فهذه الزيادة إن حلت على أن المراد بقوله وشهدنا أحداً نفسه وحده دون ابن عمر، وإلا فما في الصحيح أصح.

قوله: (وحديثي محمود) هو ابن غيلان، وهوب هو ابن جرير بن حازم، ووقع في نسخة وهب بن جرير.

قوله: (عن البراء) في رواية إسحاق بن راهويه في مسنده عن وهب بن جرير بسنده «سمعت البراء».

قوله: (وكان المهاجرون يوم بدر ثلثاً على سبعين) كذا في هذه الرواية، وسيأتي في آخر الكلام على هذه الفقرة أنهم كانوا ثمانين أو زيادة، وسيأتي وجه التوفيق بينهما هناك إن شاء الله تعالى. وأما ما وقع عند يعقوب بن سفيان من مرسل عبيدة السلماني «إن الأنصار كانوا سبعين ومائتين» فليس ثابت، وقد وقع عند الحاكم من طريق عبد

سبب شدة اجتهد النبي ﷺ ونصبه في الدعاء لأنه رأى الملائكة تنصب في القتال، والأنصار يخوضون غمار الموت، والجهاد تارة بالسلاح وتارة بالدعاء، ومن السنة أن يكون الإمام وراه الجيش لأنه لا يقاتل معهم فلم يكن ليربح نفسه، فتشغل بأحد الأمرين وهو الدعاء.

قوله: (اللهم إن شئت لم تعبد) في حديث عمر «اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض». أما «تهلك» ففتح أوله وكسر اللام، والعصابة بالرفع، وإنما قال ذلك لأنه علم أنه خاتم النبيين فلو هلك هو ومن معه حيث لم يعبد أحد عن يده إلى الإيمان، ولا استمرار المشركون يعبدون غير الله، فالمعنى لا يعبد في الأرض بهذه الشريعة. ووقع عند مسلم من حديث أنس أن النبي ﷺ قال هذا الكلام أيضاً يوم أحد، وروى النسائي والحاكم من حديث علي قال: «قالت يوم بدر شيئا من قتال، ثم جئت فإذا رسول الله ﷺ يقول في سجوده: يا حي يا قيوم، فرجعت فقاتلت، ثم جئت فوجدته كذلك».

قوله: (فاخذ أبو بكر يده فقال: حسبك) زاد في رواية وهب عن خالد كما سيأتي في التفسير «قد ألفت على ريك» وكذا أخرجه الطبراني عن عثمان بن عبد الوهاب الثقفي عن أبيه، زاد في رواية مسلم المذكورة «فأنا أبو بكر فاخذ رداءه فألقاه على منكبيه، ثم التزمه من رواته فقال: يا بني الله فكأنك تشاهدك ريك، فإنه سينجز لك ما وعدك. فأنزل الله عز وجل ﴿إِذْ تَسْتَخِرُونَ رِيكَمْ فَاسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ الآية للأفعال: ٩، فأمد الله بالملائكة» - اهـ - وحرف بهذه الزيادة مناسبة الحديث للترجمة. وقوله في رواية مسلم «كذلك» وهو بالذلل المجعولة وهو بمعنى فكأنك قال قاسم بن ثابت «كذلك» يراد بها الإجراء والأمر بالكف عن الفعل وهو المراد هنا، ومنه قول الشاعر «كذلك القول إن عليك عيباً» أي حسبك من القول فاتركه - اهـ - وقد أسخط من زعم أنه تصحيف وأن الأصل فكأنك. قال الخطابي: لا يجوز أن يترجم أحد أن أبا بكر كان أوتى بره من النبي ﷺ في تلك الحال، بل الحامل للنبي ﷺ على ذلك شفقه على أصحابه وتقوية قلوبهم، لأنه كان أول مشهد شهده، فبالغ في الترجه والدعاء والابتهاج لتسكين نفوسهم عند ذلك، لأنهم كانوا يعلمون أن وسيلته مستجابة، فلما قال له أبو بكر ما قال كف عن ذلك وعلم أنه استجب له لما وجد أبو بكر في نفسه من القوة والطمأنينة، فلهذا عقب بقوله: «سيهزم الجميع» انتهى ملخصاً. وقال غيره: وكان النبي ﷺ في تلك الحالة في مقام الحشوف، وهو أكمل حالات الصلاة، وجاز عنه أن لا يقع النصر يومئذ لأن وعده بالنصر لم يكن معينا لتلك الواقعة وإنما كان جملاً. هذا الذي يظهر، وزل من لا علم عنده من ينسب إلى الصوفية في هذا الموضع زللاً شديداً فلا يلتفت إليه، ولعل الخطابي أشار إليه.

قوله: (فخرج وهو يقول: سيهزم الجميع ويولون الدين) وفي رواية أيوب عن عكرمة عن ابن عباس «ما نزلت» سيهزم الجميع ويولون الدين ﴿الأنعام: ٤٥﴾ قال عمر: أي جمع يهزم؟ قال: فلما كان يوم بدر رآه رسول الله ﷺ يذب في الدروع ويقول: ﴿سيهزم الجميع﴾ [الأنعام: ٤٦] أخرجه الطبراني وابن مردويه. وله من حديث أبي هريرة عن عمر «ما نزلت هذه الآية قلت: يا رسول الله أي جمع يهزم؟ فذكر نحوه، وهذا عما يؤيد ما قلتم أن ابن عباس حل هذا الحديث عن عمر، وسيأتي في التفسير عن عائشة نزلت بكعة وأنا جارية العلب: ﴿بل الساعة موعدهم﴾ الآية [الأنعام: ٤٦].

٥- باب

٣٩٥٤- حَدَّثَنِي إِدْرِيسُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ: أَنَّهُ سَمِعَ فَيْسَمًا، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عَاسِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ، وَالْمُهَاجِرُونَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ. [المط: ٣٩٥٥]

قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة، ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن «باب فضل من شهد بدرًا» وتبع في ذلك بعض النسخ، وهو خطأ من جهة أن هذه الترجمة بعينها ستأتي فيما بعد، فلا معنى لتكررها.

قوله: (أخبرني عبد الكريم) هو الجعزي، بينه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج قال: «حدثني عبد الكريم الجعزي» انتهى. وفي بقلته عن يروي عن مقسم ويروي عنه ابن جريج عبد الكريم بن أبي المخارق أحد الضعفاء، ولم يخرج له البخاري شيئاً مستقلاً، ومقسم بكسر الميم هو أبو القاسم مولى ابن عباس وهو في الأصل مولى عبد الله بن الحارث الهاشمي، وإنما قيل له مولى ابن عباس

يقدر عليه، فتاب وألغى من الملك وخرج مجامداً من ومن معه من ولده حتى ماتوا كلهم شهداء. وقد ذكر محمد بن إسحاق في «المبتدأ» قصته مطولة.

٧- باب دَعَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى كَفَّارِ قُرَيْشٍ:

هَيْبَةُ وَغِيَّةُ وَالْوَلِيدُ وَأَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَهَلَاكِهِمْ

٣٩٦٠- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ: عَنْ عُمَرُو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: اسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْكُتَيْبَةَ، فَدَعَا عَلَى نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، عَلَى هَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَغِيَّةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ، وَأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ، فَاشْهَدَ بِاللَّهِ، أَقَدَ أَنْتَهُمْ صَرَعُوا، قَدْ غَوَّيْتَهُمُ الشَّمْسُ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا. [إراجع: ٢٤٠. أخرجه مسلم: ١٧٩٤ مطولاً].

قوله: (باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على كفار قريش).

قوله: (هيب بن ربيعة) جرور الفتح على البذل وكذا هتية.

قوله: (وأي جهل بن هشام وهلاكهم) المراد دعاه ﷺ السابق وهو بكه، وقد مضى بيانه في كتاب الطهارة حيث أورد المصنف من حديث ابن مسعود المذكور في هذا الباب بآته من سيقا، وأورد في الطهارة لقصة سلى الجزور ووضعه على ظهر المصلّي فلم تقبل صلواته، وفي الصلاة مستدلاً به على أن ملاسقة المرأة في الصلاة لا تقبلها، وفي الجهاد في «باب الدعاء على المشركين» وفي الجزية مستدلاً به على أن جيف المشركين لا يقضى بها، وفي الميتة في «باب ما لقي المسلمون من المشركين بكه»

وقوله في هذه الرواية (فأشهد بالله) أي أقسم، وإما حلف على ذلك مبالغة في تأكيد خبره (قد غويهم الشمس) أي غيرت أروائهم إلى السواد أو غيرت أجسادهم بالاتساع، وقد بين سبب ذلك بقوله: «وكان يوماً حاراً».

٨- باب قَتَلَ أَبِي جَهْلٍ

٣٩٦١- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا تَيْسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ أَتَى أَبَا جَهْلٍ وَيَوْمَ يَوْمٍ يَذُرُّ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: هَلْ أَحْمَدُ مِنْ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ؟

٣٩٦٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ التَّيْمِيُّ: أَنَّ أُنْسًا حَدَّثَتْهُمْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟». فَأَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ صَرَبَهُ ابْنَا غِفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ. قَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدَيْهِ، قَالَ: وَهَلْ فُوقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ أَوْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟. [إطرو: ٣٩٦٣، ٤٠٢٠، ٥. أخرجه مسلم: ١٨٠٠]

٣٩٦٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَوْمَ يَذُرُّ: مَنْ يَنْظُرُ مَا قَتَلَ أَبُو جَهْلٍ. فَأَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ صَرَبَهُ ابْنَا غِفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، فَأَخَذَ بِيَدَيْهِ فَقَالَ: أَنْتَ، أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: وَهَلْ فُوقَ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟ أَوْ قَالَ: قَتَلْتُمُوهُ؟

حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُثَنَّى: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، نَحْوَهُ. [إراجع: ٣٩٦٢. أخرجه مسلم: ١٨٠٠]

٣٩٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَتَبْتُ عَنْ يُونُسَ بْنِ الْمَجَاشِدِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: فِي بَدْرِ. يُخْبِي حَدِيثَ

الملك بن إبراهيم الجسري عن شعبة في هذا الحديث «أن المهاجرين كانوا أيضاً وثنامين» وهو خطأ في هذه الرواية لإطباق أصحاب شعبة على ما وقع في البخاري.

قوله: (والأنصار ليلاً وأربعين ومائتين) التيف بفتح التثنية وتشديد التثنية وتخفف وهو ما بين المقدين: وقال في الأول «ليلاً» ينصب على أنه خبر كان وقال في الثاني «ليلاً» برفعه على أنه خبر ليلاً مخوف، وقد وقع عند البيهقي بالنصب فيها وهو واضح وهو الذي وقع في رواية شعبة عن تفصيل عدد المهاجرين والأنصار يوافق جلته ما وقع في رواية زهير وإسرائيل وسفيان أنهم كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر، لكن الزيادة على العشر مبهمة، وقد سبق في الباب قبله أن في حديث عمر عند مسلم أنها تسعة عشر، لكن أخرجه أبو عوانة وابن حبان بإسناد مسلم بلفظ «بضعة عشر» وللزبزر من حديث أبي موسى «ثلاثمائة وسبعة عشر» ولأحمد والزيور والطبراني من حديث ابن عباس «كان أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر» وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي من رواية حبيدة بن عمر، والسلماني أحد كبار التابعين، ومنهم من وصله بذكر علي، وهذا هو المشهور عند ابن إسحاق وجماعة من أهل المغازي، ويقال عن ابن إسحاق «وأربعة عشر» وروى سعيد بن منصور من مرسل أبي اليمان عامر الحوزني، ووصله الطبراني والبيهقي من وجه آخر عن أبي أيوب الأنصاري قال: «خرج رسول الله ﷺ إلى بدر فقال لأصحابه تعاضدوا فوجدتهم ثلاثمائة ولبعة عشر رجلاً، ثم قال لم تعاضدوا فتعاضدوا فثلاثمائة وثلاثة عشر» وروى البيهقي أيضاً بإسناد حسن عن عبد الله بن عمرو بن المصالح قال: «خرج رسول الله ﷺ يوم بدر ومعه ثلاثمائة وخمسة عشر» وهذه الرواية لا تنافي فيها لاحتمال أن تكون الأولى لم بعد النبي ﷺ ولا الرجل الذي أتى آخرها، وأما الرواية التي فيها وتسعة عشر فيحتمل أنه ضم إليهم من استصغر ولم يؤخذ له في القتال يومئذ كالبراء وابن عمر وكذلك أنس، فقد روى أحمد بسند صحيح عنه أنه سئل «هل شهدت بدر؟» قال: «وأي» أغيب عن بدر» انتهى، وكأنه كان حينئذ في غلبة النبي ﷺ كما ثبت عنه لأنه علمه عشر سنين، وذلك يقتضي أن ابتداء خدمته له حين قدمه المدينة فكانه خرج معه إلى بدر، أو خرج مع عمه زوج أمه أبي طلحة. وحكى السهيلي أنه حضر مع المسلمين سبعون نفساً من الجن، وكان المشركون ألفاً، وقيل: سبعمائة وخمسون، وكان معهم سبعمائة بعير ومائة فرس. ومن هذا القبيل جابر بن عبد الله فقد روى أبو داود بإسناد صحيح عنه قال: «كنت أمتع للماء لأصحابي يوم بدر» وإذا تحرر هذا الجبع فليعلم أن الجبع لم يشهدوا القتال وإما شهد منهم ثلثمائة وخمسة أو ستة كما أخرجه ابن جرير، وسيأتي من حديث أنس أن ابن عمته حارثة بن سراقة خرج نظاراً وهو غلام يوم بدر فأصابه سهم فقتل، وعند ابن جرير من حديث ابن عباس «أن أهل بدر كانوا ثلاثمائة وستة رجال» وقد بين ذلك ابن سعد قال: «إنهم كانوا ثلاثمائة وخمسة» وكأنه لم يعد فيهم رسول الله ﷺ وبين وجه الجمع بأن ثمانية أنس عدوا في أهل بدر ولم يشهدوا، وإما ضرب لم رسول الله ﷺ معهم بسهامهم لكنهم تخلفوا لضرورتهم لهم، وهم عثمان بن عفان تخلف عند زوجته رقية بنت رسول الله ﷺ، وإفنه، وكانت في مرض الموت. وطلحة وسعيد بن زيد بعثهما يتجسسان عبر قريش، فهؤلاء من المهاجرين. وأبو لبابة رده من الروحاء واستخلفه على المدينة، وعاصم بن عدي استخلفه على أهل العالية، والحارث بن حاطب على بني عمرو بن عوف، والحارث بن الصمة وقع فكسر بالروحاء فرداه إلى المدينة، وخوات بن جبير كذلك، هؤلاء الذين ذكرهم ابن سعد وذكر غيره سعد بن مالك الساعدي والد سهل مات في الطريق، ومن اختلف فيه هل شهدوا أو رد حاجة سعد بن عبادة وقع ذكره في مسلم وصحيح مولى أحمدة رجع لمرضه فيما قبل، وقيل: إن جعفر بن أبي طالب ممن ضرب له بسهم نقله الحاكم.

قوله: (عدة أصحاب طالوت) هو طالوت بن قيس من ذرية بنيامين بن يعقوب شقيق يوسف عليه السلام، يقال إنه كان سقاء ويقال إنه كان دباغاً.

قوله: (أجازوا) في رواية الكشيحي «جازوا» بغير ألف وفي رواية إسرائيل التي بعدها «جازووا».

قوله: (لا والله) هو جواب كلام مخوف تقديره إما دعوى وإما استفهام: هل كان بعضهم غير مؤمن، ويحتمل أن تكون «لا» زائدة وإما حلف تأكيداً لخبره، وقد ذكر الله قصة طالوت وجالوت في القرآن في سورة البقرة، وذكر أهل العلم في الأخبار أن المراد بالهز نهر الأردن، وأن جالوت كان رأس الجبارين، وأن طالوت وعد من قتل جالوت أن يزوجه ابنته ويقاسمه الملك، فقتله داود، فوفى له طالوت وعظم قدر داود في بني إسرائيل حتى استقل بالملك بعد أن كانت نية طالوت تغيرت لداود وهم يقتله فلم

أَبْنِي عَفْرَاءَ. [راجع: ٣١٤١. أخرجه مسلم: ١٧٥٢ مطولاً]

(تيسية): ثبتت هذه الترجمة للأكثر، وسقطت لأي من ضمن المستملي والكشميهي، وثبوتها أرجح إذ لا تعلق لحديثها بباب عدة أهل بدر، وثبتت لغير أبي ذر عقب حديثها «باب قتل أبي جهل بن هشام» وسقط لأبي ذر، وهو أرجح لأن فيه ذكر هلاك غير أبي جهل فهو لا ياتي بالترجمة المذكورة، والله أعلم. وعلى هذا فقد اشتملت الترجمة على ثلاثة عشر حديثاً.

الثاني والثالث: حديث ابن مسعود وأنس في قتل أبي جهل.

قوله: (حدثنا ابن محم) هو محمد بن عبد الله بن غير، ولم يدرك البخاري أباه، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، والإسناد كله كوفيون.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (إنه أتى أبي جهل) وبه رمق، كان أبا جهل قد ضرب في المعركة بالسيف حتى خر صريعاً كما سيأتي بيانه.

قوله: (وقال أبو جهل هل أعمد) في الكلام حذف تقديره فكلمه أي بكلام تشفي منه فاجابه بذلك، ووقع بيان ذلك في رواية عمرو بن ميمون عند الطبراني عن ابن مسعود قال: «أدركت أبا جهل يوم بدر صريعاً، فقلت أي عبد الله قد أخزأك الله قال: وما أخزاني من رجل قتله قومه» الحديث وهذا تفسير المراد بقوله: «هل أعمد من رجل قتله قومه» وأعمد بالمهمله أفعل تفضيل من عمد أي هلك، يقال عمد البعير يعمد عمدا بالتحريك إذا ورم سنامه من عض القتب فهو عميده، ويكنى بذلك من الهلاك، وقيل: هو أن يكون سنامه وارماً فيحمل عليه الشيء الثقيل فيكسره فيموت فيه شحمة، وقيل معنى أعمد أعجب، وقيل: بمعنى أغضب، وقيل: معناه هل زاد على سيد قتله قومه قال أبو عبيدة: قال: وكان أبو عبيدة يحكي عن العرب أعمد من كل عقى أي هل زاد على مكيبال نقص كيده، وأشد في ذلك:

وأعمد من قوم ككاهم أخوهم صدام الأحادي حين قلت بيوتها

أي لا زيادة على فلما فإنا كئينا إخواننا أعمديهم. وفي مغازي أحد بن محمد بن أيوب «قلت لابن إسحاق: ما أعمد من رجل؟ قال: يقول هل هو إلا رجل تلتنمو. ورجع السهيلي الأول. ويؤيد تفسير أبي عبيدة ما وقع في حديث أنس بعده بلفظ «وهل فوق رجل تلتنمو» ووقع في رواية الكشميهي في حديث ابن مسعود «أعذر» بدل أعمد فإن ثبت فلا إشكال فيه.

قوله: (إن أنساً حديثهم قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم) وقع في رواية الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن سليمان التيمي أن أنساً سمعه من ابن مسعود ولفظه عن أنس «قال النبي يوم بدر: من يأتينا بخبر أبي جهل؟ قال يحيى ابن مسعود فانتظلت، فإذا أبنا عفرأ قد اكتفاه فضرأه، فأخذت بلحيته» الحديث.

قوله: (فانطلق ابن مسعود) وفي رواية ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» «قال ابن مسعود أنا، فانطلق».

قوله: (أبنا عفرأ) هما معاذ ومعوذ كما سيأتي بيانه.

قوله: (حتى برد) يفتح الموحدة والراء أي مات، هكذا فسروه، ووقع في رواية السمرقندي في مسلم «حتى برك» بكاف بدل الدال أي سقط، وكذا هو عند أحمد عن الأنصاري عن التيمي، قال عياض: وهذه الرواية أولى، لأنه قد كلم ابن مسعود، فلو كان مات كيف كان يكلمه؟ انتهى. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «حتى برد» أي صار في حالة من مات، ولم يبق فيه سوى حركة الملبح، فاطلق عليه باعتبار ما سيؤول إليه، ومنه قومه للسيف بوارده أي قوائ، وقيل لن قتل بالسيف برد أي أصابه مثل الحديث لأن طبع الحديد البرودة، وقيل: معنى قوله برد أي فتر وسكن، يقال جد في الأمر حتى برد أي فتر، ويرد التبيذ أي سكن غليانه.

قوله: (فقتلوه، أو رجل قتله قومه) شك من الراوي، بينه ابن عليه عن سليمان التيمي وإن الشك من التيمي كما سيأتي في أواخر الغزوة. وفيه من الزيادة «قال سليمان أي التيمي قال أبو عيزر» هو التابعي المشهور «قال أبو جهل: فلو غير أكار قتلت» هذا مرسل والأكار بتشديد الكاف الزراع، وعنى بذلك أن الأنصار أصحاب زرع فأشار إلى تنقيص من قتله منهم بذلك. ووقع في رواية مسلم «لو غيرك كان قتلت» وهو تصحيح.

قوله: (أنت أبا جهل) كنا للأكثر والمستملي وحده «أنت أبا جهل» والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا، فقد صرح إسماعيل بن عليه عن سليمان التيمي بأنه

هكذا نطق بها أنس، وسيأتي ذلك في أواخر غزوة بدر ولفظه «قال أنت أبا جهل» قال ابن عليه قال سليمان: هكذا قالوا أنس، قال: «أنت أبا جهل» انتهى. وقد أخرجه ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فقال فيه «أنت أبو جهل» وكانت من إصلاح بعض الرواة، وكذلك نطق بها يحيى القطان أخرجه الإسماعيلي من طريق الملقمي عن يحيى القطان عن التيمي فذكر الحديث وفيه: «قال أنت أبا جهل» قال الملقمي: هكذا قالوا يحيى القطان. وقد وجهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من ثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة كقوله: «إن أباه وأبا أباه» وقيل: هو منصوب بإضمار أعني، وتقبيح ابن التين بأن شرط هذا الإضمار أن تذكر النعوت، وقال الداودي: كان ابن مسعود تعمد اللحن لينفي أبا جهل كالمصغر له، وما أبعد ما قاله، وقيل: إن قوله أنت مبتدأ مخلوف الخبر، وقوله أبا جهل منادى مخلوف الأداة، والتقدير أنت المقتول يا أبا جهل، وخاطبه بذلك مفرحاً له ومتشفيًا منه لأنه كان يؤذيه بمكة أشد الأذى. وفي حديث ابن عباس عند ابن إسحاق والحاكم «قال ابن مسعود: فوجدته بأخر رمق، فوضعت رجلي على عنقه فقلت: أخزأك الله يا عدو الله، قال: وما أخزاني؟ هل أعمد رجل تلتنمو» قال وزعم رجال من بني غزوم أنه قال له: (لقد لرتقيت يا ربيع الغنم مرتقي صعباً) قال: «ثم أخزأت رأسه فجئت به رسول الله ﷺ فقلت: هذا رأس عدو الله أبي جهل، فقال: والله الذي لا إله إلا هو؟ فحلف له» وفي زيادة المغازي رواية يونس بن طريق الشامي عن عبد الرحمن بن عوف نحو الحديث الذي بعده وفيه «فحلف له، فأخذ رسول الله ﷺ بيده ثم انطلق حتى أتاه فقام عنده فقال: الحمد لله الذي أمر الإسلام وأهله» ثلاث مرات.

قوله: (حدثنا سليمان) هو التيمي المذكور قبل.

قوله: (أخبرنا أنس بن مالك نحوه) قد ساق ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم لفظه فأخرجه عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه بلفظ «قال ابن مسعود أنا بني الله» وقال فيه: «قال فأخذت بلحيته» والباقي مثله. وقوله: «قال فأخذت بلحيته» يؤيد الرواية الماضية للإسماعيلي من طريق يحيى القطان، فإن أنساً أخذه عن ابن مسعود.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المنيني.

قوله: (كشيت عن يوسف بن الماجشون) ظاهره أنه كسبه عنه ولم يسمعه منه، وقد تقدم في الخمس مطولاً عن مسند عن يوسف.

قوله: (عن صالح بن لواهم عن أبيه) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (عن حمده بن بئر) أي في قصة غزوة بدر.

قوله: (يعني حديث أبي عفرأ) أي الحديث للقدم ذكره في الخمس عن مسند عن يوسف بن الماجشون بهذا الإسناد مطولاً، وسيأتي في «باب شهود الملائكة» بدأً من وجه آخر عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ملخصاً، وحاصله أن كلاً من ابني عفرأ سأل عبد الرحمن بن عوف فدلما عليه فشدا عليه فضرأه حتى قتلا، وفي آخر حديث مسند «وهما معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ ابن عفرأ، وأن النبي ﷺ نظر في سيفيهما وقال: كلاهما قتله، وأنه قضى بسبله لمعاذ بن عمرو بن الجموح» انتهى. وعفرأ والدة معاذ، واسم أبيه الحارث، وأما ابن عمرو بن الجموح فليس اسم أمه عفرأ وإنما أطلق عليه تغييلاً، ويحتمل أن تكون أم معوذ أيضاً تسمى عفرأ أو أنه لما كان لمعوذ أخ يسمى معاذاً باسم الذي شركه في قتل أبي جهل ظنه الراوي أخاه، وقد أخرج الحاكم من طريق ابن إسحاق «حدثني ثور بن يزيد عن حمزة عن ابن عباس، قال ابن إسحاق: وحدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: قال معاذ بن عمرو بن الجموح: سمعته يقولون وأبو جهل في مثل الجفرة» أبو جهل الحكم لا يخلص إليه، فجعلته من شأني فصعدت نحوه، فلما أمكنني حلت قضيت فسرته فطعت قدمه وضربني ابنه عكرمة على عاتقي فطرح يدي» قال: ثم عاش معاذ إلى زمن عثمان. قال: ومر بأبي جهل معوذ ابن عفرأ فضربه حتى أثبت به رمق، ثم قاتل معوذ حتى قتل، فصر عبد الله بن مسعود بأبي جهل فوجده بأخر رمق «فذكر ما تقدم. فهذا الذي رواه ابن إسحاق يجمع بين الأحاديث، لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه رأى معاذاً ومعوذاً شدا عليه جيماً حتى طرحا، وابن إسحاق يقول: إن ابن عفرأ هو معوذ، وهو بتشديد الواو، والذي في الصحيح معاذ وهما أخوان، فيحتمل أن يكون معاذ بن عفرأ شدا عليه مع معاذ بن عمرو كما في الصحيح وضربه بعد ذلك معوذ حتى أثبت به ثم حزر رأسه ابن مسعود، فتجمع الأقوال كلها، وإطلاق كونهما قتلا، يخالف في الظاهر حديث ابن مسعود أنه وجده وبه رمق، وهو محمول على أنهما بلغا به بضربهما إياه بسيفيهما منزلة المقتول حتى

٣٩٦٥ ح	٦٤- كتاب الْمَمَازِي ٨- باب قتل أبي جهل	١٧٧٢
--------	---	------

قوله: (ولهم أنزلت) هكذا وقع في رواية معتمر بن سليمان عن أبيه مسلماً، ووقع في رواية يوسف بن يعقوب بعدها عن سليمان التيمي عن أبي جابر عن قيس قال: **« قال علي: فينا نزلت »** وسيأتي في تفسير الحج أن منصوراً رواه عن أبي هاشم عن أبي جابر فوقع عليه.

قوله: (في سنة من قرشي) يعني ثلاثة من المسلمين من بني عبد مناف: اثنين من بني هاشم، وواحد من بني المطلب. وثلاثة من المشركين من بني عبد شمس بن عبد مناف.

قوله: (علي وحزرة) أي ابن عبد المطلب بن هاشم وعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب.

قوله: (وشية بن ربيعة) أي ابن عبد شمس، وعتبة هو أخوه، والوليد بن عتبة ولد. ولم يقع في هذه الرواية تفصيل للمبارزين. وذكر ابن إسحاق أن عبيدة بن الحارث وعتبة بن ربيعة كانا أسن القوم، فبرز عبيدة لعنتبة، وحزرة لشية، وعلي للوليد. وعند موسى بن حقة: برز حزرة لعنتبة، وعبيدة لشية، وعلي للوليد. ثم اتفقا قتل علي الوليد، وقتل حزرة الذي بارزه، واختلف عبيدة ومن بارزه بضربتين فوقعت الضربة في ركية عبيدة فمات منها لما رجعوا بالصفراء، ومال حزرة وعلي إلى الذي بارز عبيدة فأعانا على قتله. وعند الحاكم من طريق عبد خير عن علي مثل قول موسى بن عتبة، وعند الأسود عن عروة مظه. وأورد ابن سعد من طريق عبيدة السلماني أن شية لحزرة وعبيدة لعنتبة وعلياً للوليد ثم قال الحديث: إن عتبة لحزرة وشية لعبيدة أحد قال بعض من لقبنا: اتفقت الروايات على أن علياً للوليد، وإنما اختلفت في عتبة وشية إيهما لعبيدة وحزرة، والأكثر على أن شية لعبيدة. قلت: وفي دعوى الاتفاق نظر، فقد أخرج أبو داود من طريق حارثة بن مضرب عن علي قال: « تقدم عتبة وتبعه ابنه وأخوه، فانتدب له شباب من الأنصار، فقال: لا حاجة لنا فيكم، إنما أردنا بني عمنا، فقال رسول الله ﷺ: قم يا حزرة، قم يا علي، قم يا عبيدة. فأقبل حزرة إلى عتبة وأقبلت إلى شية واختلف بين عبيدة والوليد فشران فأتى كل واحد منهما صاحبه، ثم ملنا على الوليد فقتلناه واحتملنا عبيدة » قلت: وهذا أصح الروايات، لكن الذي في السير من أن الذي بارزه علي هو الوليد هو المشهور وهو اللاتق بالقام، لأن عبيدة وشية كانا شقيقين كعتبة وحزرة، بخلاف علي والوليد فكانا شابين. وقد روى الطبراني بإسناد حسن عن علي قال « أعنت أنا وحزرة عبيدة بن الحارث على الوليد بن عتبة، فلم يحب النبي ﷺ ذلك علينا » وهذا موافق لرواية أبي داود، فآلهه أعلم. وفي الحديث جواز المبارزة خلافاً لأن أنكرها كالحسن البصري. وشرط الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق للجواز إذن الأمير على الجيش، وجواز إهانة المبارز رفيقه، وفيه فضيلة ظاهرة لحزرة وعلي وعبيدة بن الحارث رضي الله عنهم.

قوله: (حدثنا يوسف بن يعقوب) كان ينزل في بني ضبيعة بالمعجمة والموحدة مصر.

قوله: (هو مولد لبني سفيوس) قلت: ولذلك كان يقال له السدوسي تارة والضبيعي تارة، وكان يقال له السلمي بمهملتين ولام ساكنة وقد تحرك وقال له أيضاً صاحب السبعة نسب إلى سلمة كانت بقاءه، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (فيها نزلت هذه الآية: هذان خصمان اختصموا في ربهم) هكذا أورده مختصراً، وأورده الإسماعيلي عن ابن ساعد عن هلال بن بشر عن يوسف بن يعقوب المذكور بلفظ « فينا نزلت هذه الآية، وفي مبارزتنا يوم بدر » وأخرجه عن وجه آخر عن سليمان التيمي بلفظ « في الذين برزوا يوم بدر في الفريقين » وسماه.

قوله في طريق وكيع عن سفيان: (في هؤلاء الرهط السنة يوم بدر نحوهم) الضمير يعود إلى سياق قبضة عن سفيان، ويوضح ذلك ما أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن وكيع، فإنه ذكر الباب هنا و زاد تسمية السنة، وعنده من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الذين اختصموا في يوم بدر.

قوله: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) زاد أبو ذر في روايته « الدوري » الحديث السابع: حديث البراء بن عازب.

قوله: (إسحاق بن منصور السلولي) وإبراهيم بن يوسف هو ابن أبي إسحاق السبيعي.

قوله: (سأل رجل) لم أتف على اسمه، ويحتمل أن يكون هو الراوي فأبهه اسمه.

قوله: (أشهد) بهزة الاستعظام.

قوله: (وبارز وظاهر) بلفظ الفعل الماضي فيها، وقد تقدم حديث المبارزة في الذي قبله، وقوله: « ظاهر » أي ليس درعاً على درع، وقوله في الجواب « قال بارز

لم يبق به إلا مثل حركة اللذبح، وفي تلك الحالة لقيه ابن مسعود فضرب عنقه، وآله أعلم. وأما ما وقع عند موسى بن عتبة وكذا عند أبي الأسود عن عروة أن ابن مسعود وجد أبا جهل مصروعاً بينه وبين المعركة غير كثير متعصباً في الحديد واضعاً سيفه على فخذه لا يتحرك منه عضو، وظن عبد الله أنه ثبت جراحاً فآتاه من ورائه فتناول قائم سيف أبي جهل فاستله ورفع بيضة أبي جهل عن قفاه فضربه فوقع رأسه بين يديه، فيحمل على أن ذلك وقع له بعد أن خاطبه بما تقدم، وآله أعلم.

٣٩٦٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَّاسِيُّ: حَدَّثَنَا مُخْخِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَهْجُو تَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ: وَلَهُمْ أَنْزَلَتْ: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾. قَالَ: هُمُ الْبَيْنُ تَارَازُوا يَوْمَ بَدْرٍ: حَزْرَةُ وَعُتْبَةُ وَعَلِيٌّ وَغَيْثَةُ - أَوْ أَبُو غَيْثَةَ بْنُ الْحَارِثِ - وَغَيْثَةُ ابْنُ رَيْحَةَ وَغَيْثَةُ ابْنُ رَيْحَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ غَيْثَةَ. [الطبر: ٣٩٦٧، ٤٧٤٤]. أخرجه مسلم: ١٧٥٢ مطولاً.

٣٩٦٦- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: نَزَلَتْ: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾. فِي سَبْعٍ مِنْ قُرَشٍ: عَلِيٌّ وَحَزْرَةُ وَغَيْثَةُ ابْنُ الْحَارِثِ، وَغَيْثَةُ ابْنُ رَيْحَةَ وَغَيْثَةُ ابْنُ رَيْحَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ غَيْثَةَ. [الطبر: ٣٩٦٨، ٣٩٦٩، ٤٧٤٣]. أخرجه مسلم: ٣٠٣٣.

٣٩٦٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّوَّافُ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، كَانَ يَنْزِلُ فِي بَنِي ضَبِيعَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَبْنِ مَنُوسٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ إِنَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾. [راجع: ٣٩٦٥].

٣٩٦٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقْسِمُ: لَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فِي هَؤُلَاءِ الرِّهْطِ السَّنَةِ يَوْمَ بَدْرٍ، نَحْوَهُ. [راجع: ٣٩٦٦]. أخرجه مسلم: ٣٠٣٣.

٣٩٦٩- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [الْمُزَنِّي]: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقْسِمُ قَسَمًا: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾. نَزَلَتْ فِي الْبَيْنِ تَرَاوَا يَوْمَ بَدْرٍ: حَزْرَةُ وَعُتْبَةُ ابْنُ الْحَارِثِ وَغَيْثَةُ ابْنِ رَيْحَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ غَيْثَةَ. [راجع: ٣٩٦٦، ٣٠٣٣].

٣٩٧٠- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَسَنٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السُّلَوِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَأَلَ وَجْهَ الْبَرَاءَةِ، وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَهْبَهُ عَلَيَّ بَدْرًا قَالَ: بَارَزَ وَظَاهَرَ.

الحديث الخامس والساحص: حديث علي وأبي ذر في المبارزة، أورده من طرق. وأبر جاز بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدما زاي هو لاحق بن حيد، تابعي وكذا شيخه والراوي عنه وقيس بن عباد بضم المهملة وتخفيف الموحدة تقدم في مناقب عبد الله بن سلام، وليس له في البخاري سوى ذلك الحديث وحديث الباب مع الاختلاف عليه هل هو عن علي أو أبي ذر، والذي يظهر أنه سمعه من كل منهما، ويعد عليه اختلاف السياق.

قوله: (من يهجم) بالمجيم والمثناة أي يقعد على ركبتيه خاصماً، والمراد بهذه الأولية تنبيه المجامدين من هذه الأمة، لأن المبارزة المذكورة أول مبارزة وقعت في الإسلام.

قوله: (وقال قيس) هو ابن عباد المذكور، وهو موصول بالإسناد المذكور.

وظاهر « فيه حذف تقديره: قال نعم شهد، فإنه بارز فيها وظاهر. ووقع في رواية الإسماعيلي « أشهد علي بديراً قال حقاً ».

(قريبه) حديث البراء هذا من مراسيل الصحابة لأنه لم يشهد بديراً، كونه تلقى ذلك ممن شهدوا من الصحابة أو سمع من النبي ﷺ ما يدل على ذلك.

٣٩٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ الْمَجَاشُونِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كَانَتْ أُمِّيَّةٌ بِنْتُ خَلْفٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ، فَذَكَرَ قَتْلَهُ وَقَتْلَ أَبِيهِ، فَقَالَ بَلَالٌ: لَا تَبْعُوثُ إِنَّ نَجَا أُمِّيَّةَ. [راجع: ٢٣٠١].

٣٩٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُثَيْمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شَيْخَةٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْأُمَوِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَرَأَ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَسَجَدَ بِهَا، وَسَجَدَ مِنْ مَقْعَةٍ، عَزَّ أَنْ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ، فَقَالَ: يَكْفِيهِ هَذَا، قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُ قِيلَ كَأَيُّهَا. [راجع: ١٠٦٧، أخرجه مسلم: ٥٧٦]

٣٩٧٣- أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ غُرُوثٍ قَالَ: كَانَ فِي الزَّيْبِ ثَلَاثُ ضَرَبَاتٍ بِالسَّيْفِ، إِحْدَاهُنَّ فِي عَاقِبِهِ، قَالَ: إِنْ كُنْتُ لِأَدْخِلُ أَصَابِي فِيهَا. قَالَ: ضَرْبٌ يَنْتَبِهُ يَوْمَ بَدْرٍ، وَوَاحِدَةٌ يَوْمَ الرُّثُومِ.

قَالَ غُرُوثٌ: وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُرْزُوقٍ، حِينَ قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْبِ: يَا غُرُوثُ، هَلْ تَعْرِفُ سَيْفَ الزَّيْبِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: قَمَا يَوْمَ؟ قُلْتُ: فِيهِ قَلَّةٌ فَلَهَا يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ: صَدَقْتَ، بَيْنَ ثَلَاثٍ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ. ثُمَّ رَدَّ عَلَى غُرُوثٍ.

قَالَ هِشَامٌ: فَالْقَمَّةُ بَيْنَا ثَلَاثَةَ أَصَابٍ، وَاحِدَةً بَعْضُنَا، وَكُودِدْتُ أَنِّي كُنْتُ أَخَذُهُ. [راجع: ٢٧٢١]

٣٩٧٤- حَدَّثَنَا قُرُوثٌ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ سَيْفُ الزَّيْبِ بِنِ الْمَوَازِمِ مُحَلًى بِفَيْحَةٍ. قَالَ: هِشَامٌ: وَكَانَ سَيْفُ غُرُوثٍ مُحَلًى بِفَيْحَةٍ.

٣٩٧٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوثٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِلزَّيْبِ يَوْمَ الرُّثُومِ: أَلَا تَشُدُّ قَسَدُ مَلَكٍ؟ فَقَالَ: إِنِّي إِنْ حَدَّثْتُ كَذِبَتُمْ، فَقَالُوا: لَا نَفْعَ، فَحَمَلَتْ عَلَيْهِمْ حَتَّى ضَعُفُوا فَهَرَبُوا، فَجَاوَزَهُمْ وَمَا مَعَهُ أَحَدٌ، ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا، فَأَخَذُوا بِلِجَائِهِ، فَضَرَبُوهُ ضَرْبَتَيْنِ عَلَى عَاقِبِهِ، بَيْنَهُمَا ضَرْبَةٌ ضَرَبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ غُرُوثٌ: كُنْتُ أَدْخِلُ أَصَابِي فِي بِلَكِ الضَّرَبَاتِ الْقَبْ وَأَنَا صَبِيرٌ، قَالَ غُرُوثٌ: وَكَانَ مَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْبِ يُوسُفِي، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، فَحَمَلَتْهُ عَلَى قَرَسٍ، وَوَكَّلَ بِهِ رَجُلًا. [راجع: ٣٧٢١].

الحديث الثامن:

قوله: (عن الأسود) هو ابن يزيد.

قوله: (لله قرأ والجم) تقدم الكلام عليه في سجود القرآن وفي المبعث، ويأتي في تفسير سورة النجم التصريح بأن المراد بقول ابن مسعود « فلقد رأيت بعد قتل كافراً » أمية بن خلف، وبه يعرف مناسبة الترجمة.

الحديث التاسع والعاشر:

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة.

قوله: (كان في الزيب ثلاث ضربات بالسيف إحداها في عاقبه) تقدم في مناقب الزيب من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام أن الضربات الثلاث كن في عاقبه،

وكذا هو في الرواية التي بعد هذه.

قوله: (أصابني فيها) في رواية الكشيبي « فيه » زاد في المناقب وفي الرواية التي بعدها « ألب وأنا صغير ».

قوله: (ضرب ثنتين يوم بدر وواحدة يوم اليرموك) في رواية ابن المبارك أنه ضرب يوم اليرموك ضربتين على عاقبه وبينهما ضربة ضربها يوم بدر، فإن كان اختلافاً على هشام فرواية ابن المبارك أثبت لأن في حديث معمر عن هشام مقالا، وإلا فيحتمل أن يكون فيه في غير عاقبه ضربتان أيضاً فيجمع بذلك بين الخبرين. ووقعة اليرموك كانت أول خلافة عمر بين المسلمين والروم بالشام سنة ثلاث عشر وقيل: سنة خمسة عشر، ويؤيد الأول قوله في الحديث الذي بعده إن من عبد الله بن الزبير كان عشر سنين، واليرموك ينتح التحنات ويضربها أيضاً وسكون الرءاء موضع من نواحي فلسطين، ويقال إنه نهر، والتحرير أنه موضع بين أفرعات ودمشق كانت به الواقعة المشهورة، وقتل في تلك الوقعة من الروم سبعون ألفاً في مقام واحد، لأنهم كانوا سلسلوا أنفسهم لأجل الثبات، فلما وقعت عليهم الهزيمة قتل أكثرهم، وكان اسم أمير الروم من قبل هرقل بأهانا أوله موحدة ويقال ميم، وكان أبو عبيدة الأمير على المسلمين يومئذ، ويقال إنه شهدها من أهل بدر مائة نفس والله أعلم. وقوله في الرواية الثانية: « ألا تشد » بضم المجمة أي تحمل على المشركين، وقوله: « كلبتهم » أي اختلقتهم، وقوله: « فجاووزهم وما معه أحد » أي من الذين قالوا له ألا تشد فتشد معك. وقوله: « فاخلعوا » أي الروم « بلجامه » أي بلجام فرسه.

قوله: (وكان معه عبد الله بن الزبير يومئذ وهو ابن عشر سنين) هو محسب إلغاء الكسر، وإلا سنة حينئذ كان على الصحيح اثني عشرة سنة.

قوله: (ووكل به رجلاً) لم أقف اسمه وكان الزبير آنس من ولده عبد الله شجاعة وفروسة فذكره القرس وخشي عليه أن يهجم بتلك القرس على ما لا يطيق فجعل معه رجلاً ليأمن عليه من كيد العدو إذا اشتغل هو عنه بالقتال، وروى ابن المبارك في الجهاد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه كان مع أبيه يوم اليرموك فلما انهزم للمشركون حل فجعل يهزم على جرحاهم.

وقوله: (بهم) بضم أوله وبهم وذاي أي يكمل قتل من وجده مجروحاً، وهذا مما يدل على قوة قلبه وشجاعته من صفته.

قوله في الرواية الأولى: (قال عروة) وقال لي عبد الملك (إخ) هو موصول بالاستناد المذكور، وكان عروة مع أخيه عبد الله بن الزبير لما حاصره الحجاج بمكة، فلما قتل عبد الله أخذ الحجاج ما وجده له فأرسل به إلى عبد الملك، فكان من ذلك سيف الزبير الذي سأل عبد الملك عروة عنه، وخرج عروة إلى عبد الملك بن مروان بالشام.

قوله: (فله) ينتح الفاء (فله) بضم الفاء، أي كسرت قطعة من حده.

قوله: (قال صدقت، بهن فلول من قراع الكتاب) هذا شطر من بيت مشهور من قصيدة مشهورة للتابية الليثي وأوها:

كليبي لهم يا أميمة ناصب وليل آتاسيه بطيء الكواكب

يقول فيها:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب

وهو من الملح في معرض الذم، لأن الفل في السيف نقص حسي، لكنه لا كان دليلاً على قوة ساعد صاحبه كان من جملة كماله.

قوله: (قال هشام) هو ابن عروة وهو موصول أيضاً.

وقوله: (فالقمامة) أي ذكرنا قيمته، تقول قومت الشيء وأقمته أي ذكرت ما يقوم مقامه من الثمن.

قوله: (وأخذه بعضنا) أي بعض الرقة، وهو عثمان بن عروة أخو هشام.

وقوله: (ولو ددت إخ) هو من كلام هشام.

قوله: (حدثني فروة) هو ابن مفراه ينتح الميم وسكون المعجمة معدود، وعلي هو ابن مسهر، وهشام هو ابن عروة. وقوله على بالهملة وتشديد اللام من الحلية.

٣٩٧٦- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَمِعَ رَوْحَ بْنَ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا مَعِيذُ بْنُ أَبِي عُرُوثٍ، عَنْ قَاتِدَةَ قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ، فَهَلَّلُوا فِي طَوِيٍّ

وعشرين « وهي لا تنافي رواية الباب لأن البضع يطلق على الأربع أيضاً، ولم أقف على تسمية هؤلاء جميعهم، بل سبّأني تسمية بعضهم، ويمكن إكمالها مع سره ابن إسحاق من أسماء من قتل من الكفار بيدر بأن يضيف على من كان يذكر منهم بالرياسة ولو بالتبعية لأبيه، وسبّأني من حديث البراء أن قتلى بدر من الكفار كانوا سبعين، وكان الذين طرخوا في القلب كانوا الرؤساء منهم ثم من قريش، وخصوصاً بالمخاطبة المذكورة لما كان تقدم منهم من المعاندة، وطرح باقي القتلى في أمكنة أخرى. وأفاد الواقدي أن القلب المذكور كان حفرة رجل من بني الناز فاسب أن يلقى فيه هؤلاء الكفار.

قوله: (على شفة الركي) أي طرف البئر، وفي رواية الكشميهني « على سفير الركي » والركي بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد آخره: البئر قبل أن تطوى. والأطواء جمع طوي وهي البئر التي طويت وبنيت بالحجارة لتثبت ولا تتهار، ويجمع بين الروابطين بأنها كانت مطوية فاستهدمت فصار تكلركي.

قوله: (فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان ابن فلان) في رواية حيد بن أسد « فنادى يا حية بن ربيعة، ويا ضبة بن ربيعة، ويا أمية بن خلف، ويا أبا جهل بن هشام » أخرجه ابن إسحاق وأحمد وغيرهما، وكذا وقع عند أحد ومسلم من طريق ثابت عن أنس، فسمى الأربعة، لكن قدم وأخر، وسبأه أم. قال في أوله « تركهم ثلاثة أيام حتى جفوا، فذكرهم، وفيه من الزيادة » فسمع عمر صوته فقال: يا رسول الله أتناديهم بعد ثلاث، وهل يسمعون؟ ويقول الله تعالى: ﴿إِنْكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠] فقال: والذي نفسي بيده ما أتمم بأسع لما أقول منهم، لكن لا يستطيعون أن يسموا « وفي بعضه نظر، لأن أمية بن خلف لم يكن في القلب لأنه كان ضغماً فالتفتع فالتقوا عليه من الحجارة والقرى لم يغيه. وقد أخرج ذلك ابن إسحاق من حديث عائشة. لكن يجمع بينهما بأنه كان قريباً من القلب فتودي فيمن نودي، لكونه كان من جلة رؤسائهم. ومن رؤساء قريش عن يمين لحافة بمن سمي من بني عبد شمس بن عبد مناف، عبيدة والعاص والد أبي أحيحة، وصعيد بن العاص بن أمية، وحظلة بن أبي سفيان، والوليد بن حية بن ربيعة. ومن بني نوفل بن عبد مناف الحارث بن عامر بن نوفل، وطيمعة بن عدي. ومن سائر قريش نوفل بن خويلد بن أسد، وزعنة بن الأسود بن المطلب بن أسد، وأخوه عقيل، والعاصي بن هشام أخو أبي جهل، وأبو قيس بن الوليد أخو خالد، ونبيه ومنبه ابنا الحجاج السهمي، وعلي بن أمية بن خلف، وعمر بن عثمان عم طلحة أحد المشرك، ومسعود بن أبي أمية أخو أم سلمة، وقيس بن الفاكه بن المغيرة، والأسود بن عبد الأسد أخو أبي سلمة، وأبو العاص بن قيس بن عدي السهمي، وأميمة بن رفاعه بن أبي رفاعه، فهؤلاء المشركون تضم إلى الأربعة فتكمل العدد. ومن جلة خاطبتهم ما ذكره ابن إسحاق « حدثني بعض أهل العلم أنه قال: يا أهل القلب بئس عشيرة التي كنتم، كذبتموني وصديقي الناس » الحديث.

قوله: (قال قتادة) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (أحياهم الله) زاد الإسماعيلي « بأعيانهم ».

قوله: (ويحيى وتصوروا ونقمة وحسرة ولنعماء) في رواية الإسماعيلي « وتنعماً وقلة وصغراً » والصغار اللذة والخوان، وأراد قتادة بهذا التاويل الرد على من أنكروا أنهم يسمعون كما جاء عن عائشة أنها استدلّت بقوله تعالى: ﴿إِنْكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ وسبّأني البحث في ذلك في تالي الحديث الذي بعده.

الحديث الثاني عشر:

قوله: (حدثنا عمرو) هو ابن دينار، وعطاء هو ابن أبي رباح.

قوله: (عن ابن عباس) في رواية أبي نعيم في المستخرج « سمعت ابن عباس ».

قوله: (هم والله كفار قريش) وقع في التفسير « هم والله كفار أهل مكة » ورواه عبد الرزاق عن ابن عينة قال: « هم لكفار قريش أو أهل مكة » وللطبراني عن كريب عن ابن عينة « هم والله أهل مكة » قال ابن عينة: يعني كفارهم. وعند عبد بن حديد في التفسير من طريق أبي الطفيل قال: « قال عبد الله بن الكواء لعلي رضي الله عنه: من الذين بدلوا نعمة الله كفراً؟ قال: هم الأنجران من قريش بنو أمية وينو غزوم قبيهم يوم بدر » وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن علي نحوه لكن فيه « فاما بنو غزوم فقطع الله ديارهم يوم بدر، وأما بنو أمية ففتحو إلى حين » وأخرج الطبراني عن عمر نحوه، وله من وجه آخر ضعيف عن ابن عباس قال: « هم جيلة بن الأيهم والذين اتبعوه من العرب فخلعوا بالاروم » والأول المتعمد، ويحتمل أن يكون مراده أن عموم الآية يتناول هؤلاء أيضاً.

من أطواء بدر حيث مخبئ، وكان إذا ظهر على قوم الله بالقرصة ثلاث لآل، فلما كان بين اليوم الثالث أمر برأجله فشد عليها رخلها، ثم مشى وأتبعه أصحابه وقالوا: ما نرى ينطلق إلا ليعضي حاجيه، حتى قام على شفة الركي، فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: « يا فلان بن فلان، ويا فلان بن فلان، أبسر كرمكم أنكم أطعتم الله ورسوله، فإننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ». قال: فقال عمر: يا رسول الله، ما تكلم من أجساد لا أرواح لها؟ فقال رسول الله ﷺ: « والذي نفس محمد بيده، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ».

قال قتادة: أحياهم الله حتى أسمعتهم قوله، وتوبخاً وتصغيراً وتقيمة وحسرة ولنعماء. [راجع: ٣٠٦٥، أخرجه مسلم: ٢٨٧٥، مختصراً.]

٣٩٧٧ - حدثنا المعتمد: حدثنا سفيان: حدثنا عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما « الذين يلقوا بغمة الله كُفراً ». قال: هم والله كفار قريش.

قال عمرو: هم قريش، ومعهده ﷺ بغمة الله.

« وأحلوا قوتهم قار الجوار ». قال: النار، يوم بدر. [مهر: ٤٧٠، ج٢.]

٣٩٧٨ - حدثني عبيد بن إسماعيل: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه قال: ذكر عبيدة عائشة رضي الله عنها: أن ابن عمر رفع إلى النبي ﷺ: « إنه ألبت يهذب في قبره بكاء أهليه ». فقالت: وهل ابن عمر ربه الله، إنما قال رسول الله ﷺ: « إنه يهذب بخصيتيه وذنبه، وإن أهله ليكون عليه إلا ». [راجع: ١٣٧١، أخرجه مسلم: ٩٣١، وموطأ: ٩٣٢، (٢٦).]

٣٩٧٩ - قالت: وفأذا يقول قوله: إن رسول الله ﷺ قام على القلب ويديه قلتي بدر من المشركين، فقال لهم ما قال: « إنهم ليسعون ما أقول ». إنما قال: « إنهم الآن يلعنون أن ما كنت أقول لهم حق ». ثم قرأت: ﴿إِنْكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾. تقول: حين يَبْوؤُوا مَقَاعَهُمْ مِنَ النَّارِ. [راجع: ١٣٧١، أخرجه مسلم: ٩٣٢، (٢٦).]

٣٩٨٠، ٣٩٨١ - حدثني عثمان: حدثنا عبيدة، عن هشام، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: وكلف النبي ﷺ على ليسع بدر، فقال: « هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً. ثم قال: إنهم الآن يسمعون ما أقول. فذكر رواية، فقالت: إنما قال: النبي ﷺ: « إنهم الآن يلعنون أن الذي كنت أقول لهم هو الحق ». ثم قرأت: ﴿إِنْكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾. حتى قرأت الآية. [راجع: ١٣٧٠، ١٣٧١، أخرجه مسلم: ٩٣٢، (٢٦).]

الحديث الحادي عشر:

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي.

قوله: (سمع روح بن عباد) أي أنه سمع، ولقطة « أنه » تحذف خطأ كما حذف قال من قوله حدثنا سعيد.

قوله: (ذكر لنا أنس بن مالك) فيه تصريح لقتادة وهو من رواية صحابي عن صحابي: أنس عن أبي طلحة، وقد رواه شيان عن قتادة فلم يذكر أبا طلحة أخرجه أحمد ورواية سعيد أولى، وكذا أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن سير بن أبي طلحة.

قوله: (بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد) بالمهمله والنون جمع صنديد بوزن عفريت وهو السيد الشجاع، ووقع عند ابن عائد عن سعيد بن بشير عن قتادة « ببضعة

قوله: (قال عمرو) هو ابن دينار، وهو موصول بالإسناد المذكور.

عنها، والله أعلم.

٩- باب فضل من شهد بئراً

[وَقَالَ كَتَبَ بَنُو مَالِكٍ: ذَكَرُوا مَرَّةً بَنَ الرَّبِيعِ الْعُسْرَى وَهَلَالَ بَنُ أُمَيَّةَ الْوَلِيقِيِّ رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ لَدَى شَهْدَا بَنَرَا . من الطبع.]

٣٩٨٢- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ أَصِيبَ حَارِثَةَ يَوْمَ بَنَرٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ عَرَفْتُ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنِ يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ أَصِيبُ وَآخِصِبُ، وَإِن تَكُنْ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «وَيَحْلِكُ أَوْهَلَيْتُ، أَوْجَنَةً وَاجِدَةً هِيَ، إِنَّمَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الْفِرْقَانِ». [راجع: ٢٨٠٩]

٣٩٨٣- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُثَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا مَرْثَدَةَ [الْعُيُوبِيَّ] وَالزُّبَيْرَ [ابْنَ الْعَوَّامِ]، وَكُنَّا فَارِسَ، قَالَ: «انْطَلَقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْحَةَ خَاصٍ، فَإِنِ بَهَا امْرَأَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مَعَهَا كِتَابٌ مِنْ خَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأَذْرِكَاهَا تَسِيرَ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا حَيْثُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: الْكِتَابُ فَقَالَ: مَا مَعَهَا كِتَابٌ، فَأَتَيْنَاهَا فَالْتَمَسْنَا فَلَمْ نَرِ كِتَابًا، فَقُلْنَا: مَا كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَخْرُجُ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ تَجِدُ ذَلِكَ، فَلَمَّا رَأَتْ الْجَدَّ اهْوَتْ إِلَى خُجْرَتِهَا، وَهِيَ مَخْجُوزَةٌ بِكِسَاهٍ، فَأَخْرَجَتْهُ، فَانْطَلَقْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَذُخِّي فَلَا تُضْرِبِ عُقْفَةً. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا حَمَلَتْ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ خَاطِبُ: وَاللَّهِ مَا بِي إِلا أَن أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَنْفَعُ اللَّهَ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلا لَهُ هَذَالِكُ مِنْ عَشِيرَةٍ مَنْ يَنْفَعُ اللَّهَ بِهٍ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ وَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلا خَيْرًا». فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَذُخِّي فَلَا تُضْرِبِ عُقْفَةً. فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَنَرٍ؟» فَقَالَ: لَقَدْ أَلْفَعُ إِلَيَّ أَهْلِي بِئَرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَّهْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ، أَوْ: فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ». فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمَرَ، وَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْظَمُ. [راجع: ٣٠٠٧، أخرجه مسلم: ٢٤٩٤.]

قوله: (باب فضل من شهد بئراً) أي مع النبي ﷺ من المسلمين مقاتلاً للمشركين، وكان المراد بيان أفضليتهم لا مطلقاً فضلهم.

قوله: (أصيب حارثة يوم بدر) هو بالهجمة والمخلة ابن سراقه بن الحارث بن عدي الأنصاري بن عدي بن النجار، وأبوه سراقه له صحة واستشهد يوم حنين.

قوله: (فجاءت أمه) هي الربيع بالتشديد بنت النضر عمة أس بن مالك، ووقع في أوائل الجهاد من طريق شيان عن قتادة عن أس أن أم الربيع بالتخفيف ابن البراء وهي أم حارثة . وقال: هو وهم وإمّا الصواب أن أم حارثة الربيع عمة البراء، وقد ذكرت مباحث ذلك مستوفاه هناك مع شرح الحديث.

وقوله: (ويحك) هي كلمة رقة، وزعم الداودي أنها للتريخ

وقوله: (هبلت) بضم الهاء بعد ما موحدة مكسورة، أي تكلت وهو بوزنه. وقد فتحت الهاء يقال هبلت أمه تهبل به بتحريك الهاء أي تكلته، وقد يرد بمعنى اللع والإعجاب، قالوا أصله إذا مات الولد في المهبلى هو موضع الولد من الرحم فكان أمه وجع مهبلها بموت الولد فيه. وزعم الداودي أن المعنى أجهلت، ولم يقع عند أحد من أهل اللغة أن هبلت بمعنى جهلت. ثم ذكر المصنف حديث علي في قصة خاطب بن أبي بلتعة، وسأيت شرح القصة في فتح مكة مستوفى وذكر البرقاني أن مسلماً أخرج نحو هذا الحديث من

قوله: (ومحمد صلى الله عليه وسلم نعمة الله) هذا موقوف على عمرو بن دينار، وكذا دار البوار . النار يوم بدر، وهكذا رويته في تفسير ابن عينة رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن عمرو بن دينار في قوله: «لم تر لى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم» [إبراهيم: ٢٨] قال: هم كفار قریش، ومحمد النعمة، ودار البوار النار يوم بدر انتهى. وقوله: «يوم بدر» ظرف لقوله أحلوا أي أنهم أحلوا قومهم يوم بدر فأدخلوا النار، والبوار الهلاك وسُميت جهنم دار البوار لإهلاكها من يدخلها، وعند الطبراني من طريق ابن جريج عن ابن عباس قال: البوار الهلاك ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: قد فرسها الله تعالى فقال: «جهنم يصلونها» [إبراهيم: ٢٩].

الحديث الثالث عشر:

قوله: (ذكر) بضم أوله، وعند الإسماعيلي «أن عائشة بلغها» ولم أقف على اسم المبلغ، ولكن عنه من رواية أخرى ما يشعر بأن عروة هو الذي بلغها ذلك.

قوله: (وهل) قيل بفتح الهاء، والمشهور الكسر، أي غلط وزناً ومعنى، وبالفتح معناه فزع ونسي وجبن وقلق، وقال الفارابي والأزهري وابن القطاع وابن فارس والقاسبي وغيرهم: وهلت إليه بفتح الهاء أهل بالكسر وهلا بالسكون إذا ذهب وهلك إليه. زاد القليل والبحروري: وأنت تريد غيره. وزاد ابن القطاع.

قوله: (إن الميت ليعذب في قبره) الحديث تقدم شرحه في الجنائز، وقوله: «ذلك مثل قوله» أي ابن عمر، وقوله: «قال لهم ما قال» ووقع عند الكشميهني «فقال لهم مثل ما قال» و«مثل» زائدة لا حاجة إليها.

قوله: (يقول حين تبرزوا مقاعدكم من النار) القائل «يقول» هو عروة، يريد أن يبين مراد عائشة فأشار إلى أن إطلاق النفي في قوله: «إنك لا تسمع الموتى» [النمل: ٨] مقيد باستقراءهم في النار، وعلى هذا فلا معارضة بين إنكار عائشة وإثبات ابن عمر كما تقدم توضيحه في الجنائز، لكن الرواية التي بعد هذه تدل على أن عائشة كانت تنكر ذلك مطلقاً لقولها إن الحديث إما هو بلفظ «إنهم ليعلمون» وأن ابن عمر وهم في قوله «لا يسمعون» قال البيهقي: العلم لا يمنع من السماع، والجواب عن الآية أنه لا يسمعون وهم موتى ولكن الله أحياهم حتى سمعوا كما قال قتادة، ولم ينفرد عمر ولا ابنه بحكاية ذلك بل وافقهما أبو طلحة كما تقدم، وللطبراني من حديث ابن مسعود مثله بإسناد صحيح. ومن حديث عبد الله بن سيدان نحوه وفيه: «قالوا يا رسول الله وهل يسمعون؟ قال: يسمعون كما تسمعون، ولكن لا يبيحون» وفي حديث ابن مسعود فولكنهم اليوم لا يبيحونه ومن الغريب أن في «المغازي» لابن إسحاق رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث أبي طلحة وفيه: «ما أتيت بأسمع لما أقول منهم» وأخرجه أحمد بإسناد حسن، فإن كان محفوظاً فكأنها رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة كونها لم تشهد القصة، قال الإسماعيلي: كان عند عائشة من الفهم والذكاء وكثرة الرواية والفوض على غوامض العلم ما لا مزيد عليه، لكن لا سبيل إلى رد رواية الثقة إلا بنص مثله يدل على نسخه أو تحميمه أو استحالة، فكيف والجمع بين الذي أكرهه وأثبت غيره ممكن، لأن قوله تعالى «إنك لا تسمع الموتى» [النمل: ٢٨] لا ينافي قوله ﷺ: «إنهم الآن يسمعون» لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أفن السامع، فآله تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلغهم صوت نبيه ﷺ بذلك. وأما جوابها بأنه إما قال إنهم يعلمون فإن كانت سمعت ذلك فلا ينافي رواية يسمعون بل بإيدها. وقال السهيلي ما محصلة: إن في نفس الخبر ما يدل على خرق العادة بذلك للنبي ﷺ، لقول الصحابة له: «اتخاطب أقواماً قد جيفوا؟ فاجابهم» قال: وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحالة عالين جاز أن يكونوا سامعين، وذلك إما بأذن رؤسهم على قول الأكثر أو بأذن قلوبهم، قال: وقد تحسك بهذا الحديث من يقول: إن السؤال يترجمه على الروح والبدن، ورواه من قال: إما توجهه على الروح فقط بأن الإسماع يتضمن أن يكون لأذن الرأس ولأذن القلب فلم يبق فيه حجة. قلت: إذا كان الذي وقع حيث ذكر في خوارق العادة للنبي ﷺ حيث لا يحسن التمسك به في مسألة السؤال أصلاً. وقد اختلف أهل التأويل في المراد بالموتى في قوله تعالى: «إنك لا تسمع الموتى» [النمل: ٢٨] وكذلك المراد من في القبور، فحملته عائشة على الحقيقة وجعلته أصلاً احتاجت معه إلى تأويل قوله: «ما أتيت بأسمع لما أقول منهم» وهذا قول الأكثر، وقيل: هو مجاز والمراد بالموتى ومن في القبور الكفار، شهبوا بالموتى وهم أحياء، والمعنى من هم في حال الموتى أو في حال من سكن القبر، وعلى هذا لا يبقى في الآية دليل على ما نفتته عائشة رضي الله

طلب الإبقاء، قال الداودي: معنى قوله «ارموم» أي بالحجارة لأنها لا تكاد تخطئ إذا رمى بها في الجماعة، قال، ومعنى قوله: «استبقوا بلكم» أي إلى أن تحصل المصادمة، كنا قال. وقال غيره: المعنى ارمومهم ببعض بلكم لا جميعها. والذي يظهر لي أن معنى قوله «واستبقوا بلكم» لا يتعلق بقوله: «ارموم» وإنما هو كاليان للرد بالأمم بتأخير الرمي حتى يقرؤا منهم، أي إنهم إذا كانوا بعيدا لا تصيبهم السهام غالباً، فالمنى استبقوا بلكم في الحالة التي إذا رميت بها لا تصيب غالباً، وإذا صاروا إلى الحالة التي يمكن فيها الإصابة غالباً فارموا.

٣٩٨٦- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبُرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرُّمَّةِ يَوْمَ أُحُدٍ عِدَالَةً بَيْنَ جَبْرِ، فَأَصَابُوا مِائَتَيْنِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ أَهْلًا مِنْ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَنِي أَرْيَمِينَ وَمِائَةً، سِتِينَ أَمْوًا وَسِتِينَ قِيلًا.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: يَوْمَ يَوْمٍ بَنِي، وَالْعَرَبُ سِحَالٌ. [راجع: ٣٠٣٩]

٣٩٨٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى - أَرَادَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: «وَكَاةُ الْغَمْرِ مَا جَاءَ اللَّهُ بِوَمِنْ الْغَمْرِ بَعْدُ، وَكَوَابُ الصُّلَاحِ الَّذِي آتَانَا بَعْدَ يَوْمٍ بَنِي». [راجع: ٣٦٢٢. أخرجه مسلم: ٢٢٧٧ مطولاً].

الحديث الثاني: حديث البراء في قصة الرماة يوم أحد، وذكر طرفاً منه، وسيأتي بشامه في غزوة أحد والمعاد منه. قوله: «أصاب من المشركين يوم بدر أربعين ومائة: سبعين أسيراً وسبعين قتيلاً» هذا هو الحق في عدد القتلى، وأطلق أهل السير على أنهم خسروا قتلاً يبدون قليلاً أو ينقصون، سرد ابن إسحاق فلبسوا حسين، وذو الرائد ثلاثاً أو أربعة، وأطلق كثير من أهل المغازي أنهم بضعة وأربعون لكن لا يلزم من معرفة أسماء من قتل منهم على التبيين أن يكونوا جميع من قتل. وقول البراء إن عدتهم سبعون قد وافقه على ذلك ابن عباس وآخرون، وأخرج ذلك مسلم من حديث ابن عباس، وقال الله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَا أَصَابَكُمْ مَعِيَّةً قَدْ أَصْبَحْتَ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٦٥] وافق أهل العلم بالتفسير على أن المخاطبين بذلك أهل أحد، وأن المراد بأصبت مثلها يوم بدر، وعلى أن عدة من استشهد من المسلمين بأحد سبعون نفساً، ولذلك جزم ابن هشام، واستدل له بقول كعب بن مالك من قصيدته له:

فَاتَمَّ بِالطَّلَعِ لِلطَّلَعِ مِنْهُمْ سَبْعُونَ حَتْبَةً مِنْهُمْ وَالْأَسْوَدُ

يعني حبة بن ربيعة بن حبة من حبة شمس، وقد تقدم اسم من قتل. والأسود بن عبد الأسد بن هلال الغزوي قتلته حزة بن عبد المطلب. ثم سرد ابن هشام أسماء أخرى ممن قتل بدر غير من ذكره ابن إسحاق فزادوا على السنين قتلى ما قلناه، والله أعلم.

الحديث الثالث: ذكر فيه حديث أبي موسى في رؤيا النبي ﷺ وأورده مختصراً جداً، وقد تقدمت الإشارة إليه في المجرى، فإنه علق طرفاً منه هناك. وأورده في علامات النبوة بشامه فأحلت شرحه على غزوة أحد، ولم يذكر في غزوة أحد منه هذه القطعة التي ذكرها هنا، وسأذكر شرحها في كتاب التبيين إن شاء الله تعالى.

٣٩٨٨- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُرْفٍ إِنِّي لَكَيْهِ الصُّلُفُ يَوْمَ بَنِي، إِذْ لَفَاذًا عَنْ بَيْتِي وَعَنْ بَسَارِي قَبَائِنَ حَلِيفَةِ النَّسْرِ، فَكَأَنِّي لَمْ أَتَمَنَّ بِمَكَائِهِمَا، إِذْ قَالَ لِي أَحَدُهُمَا مِوَاءً مِنْ صَاحِبِهِ: يَا عَمَّ أَرْنِي أَبَا جَهْلٍ، قُلْتُ: يَا ابْنَ أَخِي، وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: عَاصَدْتُ اللَّهَ ابْنَ رَأْيَنَةَ أَنْ أَقْلَهُ أَوْ أَمُوتَ فَوْتُهُ، فَقَالَ: لِي الْآخَرُ مِوَاءً مِنْ صَاحِبِهِ مِوَةً، قَالَ: فَمَا سَرَّتْ لِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ مَكَائِهِمَا، فَأَضْرَبْتُ لَهْمًا إِيَّاهُ، فَشَدَّ عَلَيَّ مِثْلَ الصُّقْرَيْنِ حَتَّى صَرْتَاهُ، وَهَمَّا أَنَا غَفْرَاءُ. [راجع: ٣١٤١. أخرجه مسلم: ١٧٥٢ مطولاً باختصار]

الحديث الرابع: حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل.

قوله: (حدثني يعقوب بن إبراهيم) كنا لابي ذر الأصيلي، وللباقين «حدثنا يعقوب» غير منسوب، فجزم الكللابي بأنه ابن حيد بن كاسب، وه جزم الحاكم عن

طريق ابن عباس عن عمر مستوفى، والمراد منه هنا الاستدلال على فضل أهل بدر بقوله المذكور، وهي بشارة عظيمة لم تقع لغريمهم، ووقع الحير بالفاظ: منها «قد غفرت لكم» ومنها «قد وجبت لكم الجنة» ومنها «لعل الله اطلع» لكن قال العلماء إن الترجي في كلام الله وكلام رسوله للفرق وعند أحد وأبي داود وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة بالجزم ولفظه «إن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وعند أحد يستدل على شرط مسلم من حديث جابر مرفوعاً «لن يدخل النار أحد شهد بدرًا» وقد استشكل قوله: «اعملوا ما شئتم» فإن ظاهره أنه للإباحة وهو خلاف عقد الشرع، وأجيب بأنه إخبار عن الماضي أي كل عمل كان لكم فهو مغفور، ويؤيده أنه لو كان لا يستقبلونه من العمل لم يقع بلغظ الماضي ولقال فسأفره لكم، وتقرب بأنه لو كان للماضي ما حسن الاستدلال به في قصة حاطب لأنه «خطاب به صر منكراً عليه ما قال في أمر حاطب، وهذه القصة كانت بعد بدر بست سنين فدل على أن المراد ما سيأتي، وأورده في لفظ الماضي مبالغة في تحقير. وقيل: إن صيغة الأسري قوله: «اعملوا» للشراف والتكريم والمراد علم المواجهة بما يصدر منهم بعد ذلك، وأنهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الخلال العظيمة التي اقتضت هو ذنوبهم السابقة، وتأملوا لأن يفتقر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت، أي كل ما عاصوه بعد هذه الواقعة من أي عمل كان فهو مغفور. وقيل: إن المراد ذنوبهم تقع إذا وقعت مغفورة. وقيل: هي بشارة بعدم وقوع الذنوب منهم، وفيه نظر ظاهر لما سيأتي في قصة قتلته بن مطعون حين شرب الخمر في أيام عمر وحده صر، فهاجر بسبب ذلك، فرأى عمر في المنام من بامرهم مصاحته، وكان قناعة بدرًا. والذي يفهم من سياق القصة الاحتمال الثاني وهو الذي فهمه أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الكبير حيث قال لحيان بن عطية: قد علمت الذي جرى صاحبك على العلماء، وذكر له هذا الحديث، وسيأتي ذلك في «باب استبابة المرتدين». وانفقوا على أن البشارة المذكورة فيما يتعلق بإحكام الأجرة لا بإحكام الدنيا من إقامة الحدود وغيرها، والله أعلم.

٩٠- باب

٣٩٨٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُبَيْتِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ التُّرَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَيْصَلِ، عَنْ حَفْصَةَ ابْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، وَالتُّرَيْمِيُّ بْنُ الْفَيْصَلِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَنِي: «إِذَا أَكْبَرْتُمْ فَارْمُوهُمْ، وَاسْتَبْقُوا بَلْكُمْ». [راجع: ٢٩٠٠].

٣٩٩٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ التُّرَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَيْصَلِ، عَنْ حَفْصَةَ ابْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، وَالتُّرَيْمِيُّ بْنُ الْفَيْصَلِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَنِي: «إِذَا أَكْبَرْتُمْ بَعْضِي كَفَرُواكُمْ فَارْمُوهُمْ وَاسْتَبْقُوا بَلْكُمْ». [راجع: ٢٩٠٠].

قوله: (باب) كنا في الأصول بنير ترجمة. وهو فيما يتعلق ببدر أيضاً، وأبو أحمد هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري كما نسب في الرواية التي بهما.

قوله: (عن حزة بن أبي أسيد) والزبير بن المغيرة بن أبي أسيد) كنا في هذه الرواية، ووقع في التي بهما الزبير بن أبي أسيد، قتل هو عمه وقيل: هو من لكن نسب إلى جد، والأول أصرب. وأبعد من قال إن الزبير هو المنظر نفسه.

قوله: (عن أبي أسيد) بالتصدير وهو مالك بن ربيعة الخزرجي الساعدي.

قوله: (إذا أكبركم) مبتذلة ثم مرحلة أي إذا قربوا منكم، ووقع في الرواية الثانية «بعضي كبركم» وهو تسمية لا يعرفه أهل اللغة، وقد تقدمت في الجهاد أن الدلدوي فسره بذلك وأنه أنكر عليه، فمرنا الآن سنسته في ذلك وهو ما وقع في هذه الرواية، لكن يتجه الإنكار لكونه تفسيراً لا يعرفه أهل اللغة وكأنه من بعض رواته، وقد وقع في رواية أبي داود في هذا الموضع «بعضي عسكركم» وهو معجنتين والتخفيف وهو أشبه بالمراد، ويؤيده ما وقع عند ابن إسحاق «أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن لا يحملوا على المشركين حتى يأمرهم وقال: إذا أكبركم فانضحوا عنكم بالليل» والمغزاة في قوله «أكبركم» للتمعية من كتب بفتحين وهو القرب، قال ابن فارس: أكتب الصيد إذا أمكن من نفسه، فالمنى إذا قربوا منكم فأمكنكم من أنفسهم فارمومهم.

قوله: (فارمومهم واستبقوا بلكم) يسكرون الموحدة فعل أمر بالاستبقاء، أي

والله لقد وجدته يوماً يأكل لطفاً من عصب لي يديه، وإنه لمؤتق بالحديد، وما بمكة من ثمرة، وكانت تقول: إنه لورق رزقة الله خبيثاً، فلما خرجوا به من الحرم، يقولوه في الجبل، قال: لهم خبيث: ذوولبي أصلي ركنين، فركوه فركع ركنين، فقال: والله لو أن تحسبوا أن ما بي جزع لزددت، ثم قال: اللهم احصهم عدداً، واقطعهم بئداً ولا تبق منهم أحداً، ثم أنشأ يقول:

فلست أبالي حين أقبل مسلماً على أي جنب كان لله مصرعي
وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال جيلو مزرع

ثم قام إليه أبو سيرة غبطة بن الحارث فقلته: وكان خبيب هو من لكل مسلم قبل صبرا الصلاة، وأخبر - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - أصحابه يوم أصيبوا خبرهم، وبثت ناس من قريش إلى عاصم بن ثابت - حين حدثوا أنه قيل - أن يؤتوا بشيء منه يعرف، وكان قيل رجلاً عظيماً من عظمائهم، فبعث الله لعاصم بقل الظلة من الشبر فحتمه من رسلهم، فلم يقبلوا أن يشفطوا منه شيئاً.

وقال: كذب بن مالك: ذكرنا مراكرة بن الربيع الغفري، وصلاح بن أمية الوائلي، رجلين صالحين قد شهدا بئراً. [راجع: ٣٠٤٥]

٣٩٩٠- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا ليث، عن يحيى، عن نافع: أن ابن عمر رضي الله عنهما ذكر له: أن سعدة بن زيد بن عمرو بن نفيل، وكان بئراً، مرض في يوم الجمعة، فركب إليه بعد أن تعالي النهار، وأقرت الجمعة، وترك الجمعة.

٣٩٩١- وقال الليث: حدثني يونس، عن ابن شهاب: قال: حدثني عبيدة بن عبد الله بن عتبة: أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري: بأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسدي، فبأنها عن حبيبها، وعما قال لها رسول الله ﷺ حين استفتته. فكتب عمر بن عبد الله بن الأرقم، إلى عبد الله بن عتبة يخبره: أن سبيعة بنت الحارث أخبرته: أنها كانت تحت سفل بن خولة، وهو من بني عامر بن لؤي، وكان ممن شهد بئراً، فترقي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تنجب، وانحطت حملها بعد ولادته. فلما نزلت من نفاها تجلس للخطاب، فدخل عليها أبو السائب بن عكلو، رجل من بني عبد الدار، فقال لها: ما لي أراك تجلس للخطاب، ترجين النكاح، فإني والله ما أنت بناكب حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرون. قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعت عليّ جابي حين أمست، وأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك، فأقاني باني قد حلت حين وحنت حملي، وأمرني بالتزوج إن بدا لي.

تابعه أصح، عن ابن وهب، عن يونس.

وقال الليث: حدثني يونس، عن ابن شهاب: وسألته فقال: أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن لوذان، مؤلفي بني عامر بن لؤي: أن محمداً بن إياس بن الجهمي، وكان أبوه شهد بئراً، أخبره. [انظر: ٥٣١٩، ٤. أخرجه مسلم: ١٤٨٤]

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة في قصة أصحاب بئر معونة وسباني شرحه بتمامه في غزوة الربيع، والغرض منه هنا قوله فيه: «وكان قد قتل عظيماً من عظمائهم» فإنه سباني في الطريق الأخرى التصريح بأن ذلك كان يوم بدر، والذي قتله عاصم المذكور يوم بدر من المشركين في قول ابن إسحاق ومن تبعه عقبه بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أبيه قتله صبراً بأمر النبي ﷺ.

مشايخه، ثم جوز أن يكون يعقوب بن محمد الزهري. قلت: وسباني ما يقويه. قال الحاكم: وقد ناظرني شيخنا أبو أحمد الحاكم في أن البخاري روى في الصحيح عن يعقوب بن حديد، فقلت له: إنما روى عن يعقوب بن محمد فلم يرجع عن ذلك. قلت: وجزم ابن منه وأبو إسحاق الحبال وغير واحد بما قال أبو أحمد، وهو متعقب بما وقع في رواية الأصيلي وأبي ذر، وقال أبو علي الجاني: وقع عند ابن السكن هنا «حدثنا يعقوب بن محمد» وعند أبي ذر والأصيلي «حدثنا يعقوب بن إبراهيم» وأملهه الباقون. وجزم أبو مسعود في «الأطراف» بأنه ابن إبراهيم، وجوز أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: وهو غلط، فإن يعقوب مات قبل أن يرحل البخاري، وقد روى له الكثير بواسطة، وبني الكرمانى على أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد فقال: هذا السند مسلسل بالرواية عن الآباء، ومال الذي إلى أنه يعقوب بن إبراهيم الدورقي انتهى. وقد تقدم في أواخر الصلاة في «باب الصلاة في مسجد قباء» وفي التآقيب في «باب قول النبي ﷺ للأصناف أنتم أحب الناس إلي» التصريح بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي فقال البرقاني في المصافحة: يعقوب بن حديد ليس من شرط الصحيح، وقد قيل إنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ولكن سقطت الواسطة من النسخة لأن البخاري لم يسمع منه انتهى. والراجح عدم السقوط وأنه إما الدورقي وإما ابن محمد الزهري، والله أعلم.

قوله: [عن أبيه عن جده] أبوه هو سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وقد تقدمت الإشارة في الباب الماضي إلى أن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف روى هذا الحديث أيضاً عن أبيه، وأنه ساقه في الخمس بتمامه. وقوله في هذه الرواية فكان لي من آمن بمكانهما أي من المدو. وقيل مكانهما كتابة عنهما، كأنه لم يبق بهما لأنه لم يعرفهما فلم يأمن أن يكونا من المدو ثم وجدت في مغازي ابن عائد ما يرفع الإشكال، فإنه أخرج هذه القصة مطولة بإسناد منقطع وقال فيها فاشفت أن يؤتى الناس من ناحيتي لكوني بين غلامين حديثين.

قوله: [الصقريين] بالمهمل ثم القاف تنبئة صقر، وهو من سباع الطير وأحد الجوارح الأربعة وهي الصقر والبازي والشاهين والعقاب، وشبههما به لما اشتهر عنه من الشجاعة والشهامة والإقدام على الصيد، ولأنه إذا تشبث بشيء لم يفارقه حتى يأخذه وأول من صاد به من العرب الحارث بن معاوية بن ثور الكندي، ثم اشتهر الصيد به بعده.

٣٩٨٩- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا إبراهيم: أخبرنا ابن شهاب: قال: أخبرني عمر بن أسيد بن جارية الثقفي، خليف يسي زهرة، وكان من أصحاب أبي هريرة، عن أبي هريرة ﷺ قال: بعث رسول الله ﷺ عشرة غنم، وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري جد عاصم بن عمرو بن الخطاب، حتى إذا كانوا بالهذبة بين عسفان ومكة، ذكروا يحيى بن هذيل فقال: لهم بنو ليحيان، ففروا لهم فربب من مائة رجل رام، فاقصوا آثارهم حتى وجدوا ما كلهم الضمر في منزل نزلوه، فقال: تمر فترب، فأتوا آثارهم، فلما حس بهم عاصم وأصحابه لجؤوا إلى موضع فاصطاد بهم القوم، فقال لهم: انزلوا فاعطوا بأيديكم، ولكم العهد واليثاق: أن لا تقتل منكم أحداً. فقال عاصم بن ثابت: أيها القوم أنا أنا فلا أنزل في دية كاهي، ثم قال: اللهم أخبر عنا نبيك ﷺ، فمرهم بالنبل فقتلوا عاصمًا، ونزل إليهم ثلاثة نفر على العهد واليثاق، منهم خبيب وزيد بن الدية ورجل آخر، فلما استمكوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فربطوهم بها، قال: الرجل الثالث: هذا أول القدر، والله لا أصحبكم، إن لي بهؤلاء أسوة، يريد القتل، فجزؤوه وعالجوه فأتى أن يصحبهم، فانطلق يحيى وزيد بن الدية حتى باعوهما بعد وقعة بدر، فأتبع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خبيثاً، وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر، فلبث خبيب عندهم أسيراً حتى اجتمعوا قتله، فاستعار من بعض بنات الحارث موسى يستجدها بها فاعارته، فلزج بني لها وهي غافلة حتى أتاه، فوجدته مجلسه على فخذيه وألومس يديه، قالت: ففرغت فرقة عرفها خبيب، فقال: أتخشين أن أقتله؟ ما كنت لأفعل ذلك، قالت: والله ما رأيت أسيراً قط خيراً من خبيب،

قوله: (وقال الليث) وصله المصنف في التاريخ الكبير: قال: «قال لنا عبد الله بن صالح أنبأنا الليث» فذكره بتمامه.

قوله: (وسأله فقال حدثه) في رواية الكشيبي «حدثني».

قوله: (البحي) بالتصغير وضبط أيضاً بكسر الواحدة وتشديد الكاف.

قوله: (وكان أبوه شهد بئراً) زاد في التاريخ أنه سأل أباه هيرة وابن عباس وعبد الله بن عمر ومثله «يعني مثل حديث قبله إذا طلق ثلاثاً لم تصلح له المرأة» فاقصر المصنف من الحديث على موضع حاجته منه وهي قوله: «وكان أبوه شهد بئراً» وقد روى هذا الحديث قتية عن الليث عن ابن شهاب بغير واسطة وساقه مطولاً، والله أعلم.

١١- باب شهود الملائكة بئراً

٣٩٩٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الْوُرَيْثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ، قَالَ: جَاءَ جَبْرِئِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا تَعْلَمُونَ أَهْلَ بَنِي إِسْرَافِيلَ؟ قَالَ: «مِنْ أَهْلِ الْمُسْلِمِينَ».

أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَنَاءً مِنَ الْمَلَائِكَةِ. [الطبر: ٣٩٩٤]

٣٩٩٣- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، وَكَانَ رِفَاعَةُ مِنْ أَهْلِ الْفَقْبَةِ، فَكَانَ يَقُولُ لِأَبِيهِ: مَا تَسْرُئُنِي أَنِّي هَدَيْتُ بَنَاءً بِالْفَقْبَةِ، قَالَ: سَأَلَ جَبْرِئِيلُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا.

٣٩٩٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا تَزِيدٌ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى: سَمِعَ مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ، أَنَّهُ مَلَكَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: [نُحْوَةً].

وَعَنْ يَحْيَى: أَنَّ تَزِيدَ بْنَ الْهَادِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ حَدَّثَهُ مُعَاذٌ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ تَزِيدٌ: فَقَالَ: إِنَّ السَّائِلَ هُوَ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام. [راجع: ٣٩٩٢].

٣٩٩٥- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَنَاءِ: «هَذَا جَبْرِئِيلُ، أَخِيذْ بِرَأْسِ قَرْيَةٍ، عَلَيْهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ». [الطبر: ٤٠٤١]

قوله: (باب شهود الملائكة بئراً) تقدم القول في ذلك قبل باين، وأخرج يونس بن بكير في زيادات المغازي والبيهقي من طريق الربيع بن أنس قال: «كان الناس يوم بدر يعرفون قتلى الملائكة من قتلى الناس بضرب فوق الأعناق وعلى البان مثل وسم النار» وفي مسند إسحاق «من جبر بن مطعم قال: رأيت قبل هزيمة القوم يبدل مثل الجناد الأسود أقبل من السماء كاتمل فلم أشك أنها الملائكة، فلم يكن إلا هزيمة القوم» وعند مسلم من حديث ابن عباس «بينما رجل مسلم يشتد في أثر رجل مشرك إذ سمع ضربة بالوسط ففرقه وصوت الفارس» الحديث وفيه «قال النبي ﷺ: ذلك مدد من السماء الثالثة».

قوله: (يحيى بن سعيد) هو الأنصاري.

قوله: (عن معاذ بن رفاع) أورده عنه من ثلاثة طرق، ففي رواية جرير معاذ عن أبيه وعنه موصولة، وفي رواية حماد وهو ابن زيد معاذ بن رفاع بن رافع وكان رفاع من أهل بدر إلخ. وهذا صورته مرسل ولكن عند التأمل يظهر أن فيه رواية لحامد بن رفاع بن رافع عن أبيه عن جده، ورواية يزيد وهو ابن هارون وهي الثالثة قال فيها معاذ: «إن ملكاً سأل» وهذا ظاهر الإرسال، لكن أفاد التصريح بسماع يحيى بن سعيد للحديث من معاذ ولهذا تال الإسماعيلي: هذا الحديث وصله عن يحيى بن سعيد جريير بن عبد الحميد، وتابعه يحيى بن أيوب فأرسله عنه حماد بن زيد ويؤيد بن هارون وقوله في آخره: «وعن يحيى ابن يزيد بن الحاد حدثه» يستفاد منه أن تسمية الملك السائل جبريل إنما تلقاها

قوله: (أخبرني عمرو بن جارية) بالحي، وفي رواية الكشيبي «عمرو بن أبي أسيد بن جارية» وكذا للأصلي، وهو نسب إلى جده، بل هو جد أبيه لأنه ابن أسيد بن العلاء بن جارية، ووقع في غزوة الرجيع كما سيأتي «عمرو بن أبي سفيان» وهو كنية أبيه أسيد والله أعلم. وأسيد بفتح الحزنة للجمع، وأكثر أصحاب الزهري قالوا فيه «عمرو» بفتح العين وقال بعضهم عمر بضم العين، ورجع البخاري أنه عمرو، وكذا وقع في الجهاد في «باب هل يستأجر الرجل» للأكثر عمرو، أما النسفي وأبو يزيد المروزي فلم يسمياه قالوا: «أخبرنا ابن أسيد» وقال ابن السكن في روايته «عمير» بالتصغير، والراجح عمرو بفتح العين، وسيأتي مزيد لذلك في غزوة الرجيع.

قوله: (عشرة عينا) سيأتي بيانهم في غزوة الرجيع، وأمر عليهم عاصم بن ثابت جد عاصم بن عمرو بن الخطاب يعني لأمه، قال: وهو وهم من بعض رواته فإن عاصم بن ثابت خال عاصم بن عمر لا جده لأن والده عاصم هي جيلة بنت ثابت اخت عاصم، وكان اسمها عاصية فغيرها النبي ﷺ، قال عياض: إذا قرئ جدد بالكسر على أنه صفة لثابت استقام الكلام ولو رفع الوهم.

الحديث السادس:

قوله: (وقال كعب بن مالك ذكروا مرارة بن الربيع العمري وهلال بن أمية الواقفي رجلين صاحبين قد شهدا بئراً) هذا طرف من حديث كعب الطويل في قصة توبته، وسيأتي موصولاً في غزوة تبوك مطولاً، وكان المصنف حرف أن بعض الناس ينكر أن يكون مرارة وهلال شهدا بئراً وينسب الوهم في ذلك إلى الزهري فرد ذلك بنسبة ذلك إلى كعب بن مالك، وهو الظاهر من السياق فإن الحديث عنه قد أخذ وهو أحرر من شهد بدأ عن لم يشهدا عن جاء بعده، والأصل عدم الإدراج فلا يثبت إلا بدليل صريح، ويؤيد كون وصفهما بذلك من كلام كعب أن كعباً ساقه في مقام التماسي بهما فوصفهما بالصالح وشهدوا بدر التي هي أعظم المشاهد. فلما وقع هذا نظير ما وقع له من القعود عن غزوة تبوك ومن الأمر بهجرهما ما وقع له تأسي بهما. وأما قول بعض المتأخرين كالديلماني: لم يذكر أحد مرارة وهلالاً فيمن شهد بئراً فمردود عليه، فقد جزم به البخاري هنا وتبعه جماعة، وأما قوله: وإما ذكرهما في الطبقة الثانية من شهد أحدًا، فنحصر مردود، فإن الذي ذكرهما كذلك هو محمد بن سعد وليس ما يقتضيه صنيعة محبة على مثل هذا الحديث الصحيح المشهور وقد ذكر هشام بن الكلبي وهو من شيوخ محمد بن سعد أن مرارة شهد بئراً فإنه ساق نسبه إلى الأوس ثم قال: شهد بئراً، وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم. وقد استقرت أول من أنكر شهودهما بئراً فوجدته الأثر صاحب الإمام أحمد واسمه أحمد بن محمد بن هاني، قال ابن الجوزي: لم أزل متعجباً من هذا الحديث وحرصاً على كشف هذا الموضع وتحقيقه حتى رأيت الأثرم ذكر الزهري وفضله وقال: لا يكاد يحفظ عنه غلط إلا في هذا الموضع، فإنه ذكر أن مرارة وهلالاً شهدا بئراً، وهذا لم يقله أحد، والغلط لا يخلو منه إنسان. قلت: وهذا يبنى على أن قوله شهدا بئراً مدرج في الخبر من كلام الزهري، وفي ثبوت ذلك نظر لا يفي كما قدمته، واحتج ابن القيم في الهدى بأنهما لو شهدا بئراً ما عوقبا بالمجر الذي وقع لهما بل كانا يسامحا بذلك كما سرح حاطب بن أبي بلتعة كما وقع في قصته المشهورة، قلت: وهو قياس مع وجود النص، ويمكن الفرق، وبالله التوفيق والله أعلم.

الحديث السابع:

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري.

قوله: (ذكر له) بضم أوله وأقف على اسم ذاك ذلك، والغرض منه قوله: «وكان بئراً» وإفا نسب إلى بدر وإن كان لم يحضر القتال لأنه كان عن ضرب له النبي ﷺ بهم، كما تقدم قريباً، وكان النبي ﷺ يثبه هو وطلحة يتجسسان الأخبار، فوقع القتال قبل أن يرجعا، فالتقهما النبي ﷺ، فنشهدا وضرب لهما بسهميهما وأجرهما.

الحديث الثامن:

قوله: (وقال الليث حدثني يونس إلخ) يأتي شرحه مستوفى في العدد من كتاب النكاح، والغرض منه ذكر سعد بن خولة وأنه شهد بئراً، وقد وصل طريق الليث هذه قاسم بن أصبغ في مصنفه فأخرجه عن مطلب بن شبيب عن عبد الله بن صالح عن الليث بتمامه.

قوله: (تابعه أصبغ عن ابن وهب) وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن عبد الملك بن زهير عن أصبغ بن الفرج.

الحديث التاسع:

يحيى بن سعيد بن يزيد بن الماد عن معاذ، فيفتضيه ذلك أن في رواية جبريل الجزم بتسميته في رواية يحيى بن سعيد إدراجاً.

قوله: (بدرأ بالعقبة) أي بدل العقبة، يريد أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر، وقوله في آخر رواية حاد « بهذا » يريد ما تقدم في رواية جبريل، وقد أخرجه البيهقي من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه بلفظ « من معاذ بن رفاع بن رافع » وكان رفاعاً بدرأً وكان رافع عقيباً وكان يقول لابنه ما أحب أني شهدت بدرأً ولم أشهد العقبة » قال سال جبريل النبي ﷺ: كيف أهل بدر فيكم؟ قال: خيارنا، قال: وكذلك من شهد بدرأً من الملائكة هم خيار الملائكة » وقوله في رواية يزيد « نحوه » ساق الإسماعيلي لفظ يزيد بن طريق محمد بن شعاع عنه بلفظ « إن ملكاً من الملائكة أتى رسول الله ﷺ فقال: ما تعلمون أهل بدر فيكم؟ قال يحيى بن سعيد: حدثني يزيد بن الماد أن السائل هو جبريل » والذي يظهر أن رافع بن مالك لم يسمع من النبي ﷺ التصريح بتفضيل أهل بدر على غيرهم فقال ما قال باجتهاد منه، وشبهته أن العقبة كانت منشأ نصرته الإسلام وسبب الهجرة التي نشأ منها الاستعداد للغزوات كلها، لكن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله أعلم.

٣٩٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، عَنِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الصَّامِتِ، وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « يَا بُوَيْحِي »، [راجع: ١٨، أخرجه مسلم: ١٧٠٩، مطبوعاً].

٤٠٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي غُرُورُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا ابْنُ خَلِيفَةَ، وَكَانَ مَعَهُ شَهِيدٌ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَبَنَّى سَالِمًا، وَاتَّخَذَهُ بَنَتُ أَخِيهِ هِنْدُ بَنْتُ الْأَوَّلِيِّ بْنِ غَفَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَامُرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنًا، وَكَانَ مِنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ لِأَبِيهِ وَزَوَّجَتْ مِنْ مِوَالِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ إِذْ غَوْهُمْ لَيْلَاهُمْ ﴾. فَجَاءَتْ سَهْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [انظر: ٥٠٨٨، أخرجه مسلم: ١٤٥٣، قطعة، سهلة، مطبوعاً، وذكر الرحام].

قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة، وهو فيما يتعلق ببيان من شهد بدرأً.

قوله: (حدثني خليفة) هو ابن خياط بالمعجمة ثم التحتانية الشديدة (قال): حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري) هو من كبار شيوخ البخاري، وربما حدث عنه بواسطة كما في هذا الموضع، وسعيد هو ابن أبي عروبة.

قوله: (مات أبو زيد ولم يترك عقباً وكان بدرأً) كذا أورده مختصراً، وقد مضى في مناقب الأنصار بأن من هذا أن سال أنساً عن أبي زيد الذي جمع القرآن فقال: هو قيس بن السكن، رجل من بني عدي بن النجار، مات فلم يترك عقباً، ونحن ورثناه. وقد تقدم نقل الخلاف في اسمه هناك.

الحديث الثاني:

قوله: (عن ابن خباب) بالمعجمة وموحدتين الأولى ثقيلة واسمه عبد الله، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق، وسباني شرح الحديث في كتاب الأخصاحي، والغرض منه هنا وصف قتادة بن النعمان بكونه شهد بدرأً.

الحديث الثالث:

قوله: (قال الزبير) هو ابن العوام.

قوله: (عبدل) بالضم أي ابن سعيد بن العاص بن أمية، وكان لسعيد بن العاص عدة أخوة أسلم منهم عمرو وخالد وأبان، وقتل العاص كافراً.

قوله: (مدحج) بيمين الأولى ثقيلة ومفتوحة وقد تكسر، أي مغطى بالسلاح ولا يظهر منه شيء.

قوله: (قال هشام) هو ابن عروة، وهو موصول بالإسناد المذكور.

وقوله: (فاخبرت) بضم الحزة على البناء للمجهول ولم أتف على تعيين المخبر بذلك.

قوله: (ثم تمطأت) قيل: الصواب تمطيت بالتحتانية غير مهموز.

قوله: (لكان الجهد) بفتح الجيم وبضمها (أن) بفتح الحزة (فرحمتها).

قوله: (قال عروة) هو موصول بالإسناد المذكور. وقوله: (أخذها) يعني الزبير (ثم طلبها أبو بكر) أي من الزبير وقوله: (ولعت عند آل علي) أي عند علي نفسه ثم عند أولاده.

قوله: (فطلبها عبد الله بن الزبير) أي من آل علي.

الحديث الرابع: ذكر فيه طرفاً من حديث عبادة بن الصامت في البيعة لقوله فيه:

يحيى بن سعيد بن يزيد بن الماد عن معاذ، فيفتضيه ذلك أن في رواية جبريل الجزم بتسميته في رواية يحيى بن سعيد إدراجاً.

قوله: (بدرأ بالعقبة) أي بدل العقبة، يريد أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر، وقوله في آخر رواية حاد « بهذا » يريد ما تقدم في رواية جبريل، وقد أخرجه البيهقي من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه بلفظ « من معاذ بن رفاع بن رافع » وكان رفاعاً بدرأً وكان رافع عقيباً وكان يقول لابنه ما أحب أني شهدت بدرأً ولم أشهد العقبة » قال سال جبريل النبي ﷺ: كيف أهل بدر فيكم؟ قال: خيارنا، قال: وكذلك من شهد بدرأً من الملائكة هم خيار الملائكة » وقوله في رواية يزيد « نحوه » ساق الإسماعيلي لفظ يزيد بن طريق محمد بن شعاع عنه بلفظ « إن ملكاً من الملائكة أتى رسول الله ﷺ فقال: ما تعلمون أهل بدر فيكم؟ قال يحيى بن سعيد: حدثني يزيد بن الماد أن السائل هو جبريل » والذي يظهر أن رافع بن مالك لم يسمع من النبي ﷺ التصريح بتفضيل أهل بدر على غيرهم فقال ما قال باجتهاد منه، وشبهته أن العقبة كانت منشأ نصرته الإسلام وسبب الهجرة التي نشأ منها الاستعداد للغزوات كلها، لكن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله أعلم.

قوله في حديث ابن عباس: (إن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر: هذا جبريل) الحديث هو من مراسيل الصحابة، ولعل ابن عباس حله من أبي بكر، فقد ذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ في يوم بدر خلق خلقه فمات ابنه فقال: أبشر يا أبا بكر، أنك نصر الله، هذا جبريل أخذ بعنان فرسه بقوده على ثنابيه الغبار » ووقعت في بعض المراسيل تسمية لهذا الحديث مقيدة، وهي ما أخرج سعيد بن منصور من مرسل عطية بن قيس « إن جبريل أتى النبي ﷺ بعد ما فرغ من بدر على فرس حراء معقودة الناصية قد تحضب الغبار يشبه عليه درعه وقال: يا محمد إن الله بعثني إليك وأمرني أن لا أفارقك حتى ترضى، أفرضيت؟ قال: « نعم » ووقع عند ابن إسحاق من حديث أبي واقد الليثي قال: « إنني لأتبع يوم بدر رجلاً من المشركين لأضربه فوق رأسه قبل أن يصل إليه سيفي » ووقع عند البيهقي من طريق ابن محمد بن جبير بن مطعم أنه سمع علياً يقول: « هبت ريح شديدة لم أر مثلاً، ثم هبت ريح شديدة، وأظنه ذكر ثالثة، فكانت الأولى جبريل والثانية ميكائيل والثالثة إسرافيل، وكان ميكائيل عن يمين النبي ﷺ وفيها أبو بكر، وإسرافيل عن يساره وأنا فيها » ومن طريق أبي صالح عن علي قال: « قيل لي ولأبي بكر يوم بدر: مع أحكمنا جبريل ومع الآخر ميكائيل، وإسرافيل ملك عظيم يحضر الصف ويشهد القتال » وأخرجه أحد وأبو علي وصححه الحاكم، والجميع بينه وبين الذي قبله يمكن، قال الشيخ تقي الدين السبكي: سئل عن الحكمة في قتال الملائكة مع النبي ﷺ مع أن جبريل قادر على أن يدفع الكفار برشة من جناحه، فقلت: وقع ذلك لإرادة أن يكون الفضل للنبي ﷺ وأصحابه، وتكون الملائكة مدداً على عادة مدد الجيوش رعاية لصورة الأسباب وسهلتها التي أجراها الله تعالى في عباده. والله تعالى هو فاعل الجميع والله أعلم.

١٢ - باب

٣٩٩٦ - حَدَّثَنِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: مَاتَ أَبُو زَيْدٍ، وَلَمْ يَتْرِكْ عَقِبًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا.

٣٩٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ خُبَابٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ سَمِعَ مَالِكَ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَدِيمٍ مِنْ سَفَرٍ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَهْلَهُ لِحُجْمٍ مِنْ لُحُومِ الْأَضْحَى، فَقَالَ: مَا أَنَا بِكَ لَيْسَ حَتَّى أَسْأَلَ، فَانْطَلَقَ إِلَى أَخِيهِ لَأُمٍّ - وَكَانَ بَدْرِيًّا - قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، لَسَّأَلَهُ فَقَالَ: إِنَّهُ حَدَّثَ بِمَذْهَبِكَ أَمْرٌ، نَهَضَ لِمَا كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْهُ مِنْ أَكْلِ لُحُومِ الْأَضْحَى بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. [انظر: ٥٠٦٨، ٣].

٣٩٩٨ - حَدَّثَنِي عُثَيْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ الزُّبَيْرُ: لَقِيتُ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ مُدْجِعٌ، لَا يُؤَيُّ مِنْهُ إِلَّا عَيْنَاهُ، وَهُوَ يُكْنَى أَبُو ذَاتِ الْكُرْشِ، فَقَالَ أَنَا أَبُو ذَاتِ الْكُرْشِ، فَحَمَلَتْ عَلَيْهِ بِالْعَزَّةِ فَطَعَنَتْهُ فِي عَيْنَيْهِ فَمَاتَ.

فـوكان شهد بـدراً، وقد تقدم بتمامه في الإمان.

الحديث الخامس.

قوله: (إن أبا حنيفة) هو ابن عتبة بن ربيعة الذي تقدم صفة قتل والده قريباً.

وقوله: (جنى سالماً) أي ادعى أنه ابنه، وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى: ﴿ادعوهم لأبائهم﴾ [الأحزاب: ٥٠] فلما نزلت صار يدعى مولى أبي حنيفة، وقد شهد سالم بـدراً مع مولاة المذكور. والواليد بن حنيفة والد هند قتل مع أبيه كما تقدم، وسميت هند هذه باسم عمته هند بنت عتبة، قال النعماني: ورواه يونس ويحيى بن سعيد وشعيب وغيرهم عن الزهري فقالوا: «هند» وروى مالك عنه فقال «فاطمة» واقتصر أبو عمر في الصحابة على فاطمة بنت الوليد فلم يترجم هند بنت الوليد، ولا ذكرها محمد بن سعد في الصحابة. ووقع عنده فاطمة بنت عتبة فلما نسبها لجدها وإسا كانت هند أخت اسمها فاطمة وحكى أبو عمر عن غيره أن اسم جد فاطمة بنت الوليد المغيرة، فإن ثبت فليست هي بنت أخي أبي حنيفة، ويمكن الجمع بأن بنت أبي حنيفة كان لها إسمان والله أعلم.

قوله: (مولى لامرأة من الأنصار) هي ثينة بنت ملحان ثم موحدة ثم ميثاء مصغر بنت يعار بنتح التحانية ثم مهمله خنيفة، وقد تقدم في مناقب الأنصار أن سالماً مولى أبي حنيفة، وهي نسبة مجازية باعتبار ملازمته له، وهو في الحقيقة مولى الأنصارية المذكورة والمراد يزيد الذي مثل به زيد بن حارثة الصحابي المشهور، وسهلة هي بنت سهيل بن عمرو زوج أبي حنيفة.

وقوله: (فذكر الحديث) سيأتي بيان ذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

٤٠٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُصْطَلِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ دُرَّكَانَ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْرُوفٍ قَالَ: دَخَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَجَلَسَ عَلَى الْوُضْئِ كَمَا جَلَسَ مِنِّي، وَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْأَفْ، يَنْتَنُ مِنْ قِيلٍ مِنْ آبَائِهِ يَوْمَئِذٍ، حَتَّى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَلَيْسَ نَبِيٌّ يَخْلُمُ مَا فِي بَدَنِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ لَا تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي مَا كُنْتَ تَقُولِينَ. [الطبر: ١٤٧، ٢].

٤٠٠٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْرُودٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كُتُبٌ وَلَا صُورَةٌ. يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا الْأَوْرَاقَ. [إرجاع: ٣٢٢٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٦]

٤٠٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِحٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ حَزْمٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَعِيسِي مِنَ الْمَعْمَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَطْلَعَنِي مِمَّا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْخُمْسِ يَوْمَئِذٍ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتِيَّ بِطَاطَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، بَنَتْ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعَدَّتْ رَجُلًا صَوَّاهَا فِي بَيْتِي قِيْلَاقَ أَنْ يَرْجِعَ مَعِي، قَالَنِي بِإِذْنِهِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَبْعِدَ مِنَ الصَّوَّاهِينَ، فَتَسْتَبِينَ بِهِ. وَلَيْسَ غَرِيبِي، قَبِيْنَا أَنَا جَمْعُ لِشَارِفِي مِنَ الْأَقْبَابِ وَالْفَرَاوِسِ وَالْجِيَالِ، وَشَارِفَايَ مُنَاحَانِ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةٍ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَتَّى جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَلَمَّا أَنَا بِشَارِفِي قَدْ أَجِئْتُ اسْتَبْنَيْتُ، وَتَوَضَّعَ خَوَاصِرُهُمَا، وَاحِدٌ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَلَمَّا امْتَلَأْتُ عَيْشِي حِينَ رَأَيْتُ الْمَنْظَرَ، قُلْتُ: مَنْ قَتَلَ؟ هَذَا قَالُوا: قَتَلَهُ حِزْبُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عِنْدَ قَيْتَةٍ وَأَصْحَابَةٍ، فَقَالَتْ فِي عِيَالِهَا: أَلَا يَأْتِي حِزْمٌ لِلشُّرَفِ النِّسَاءِ، فَوُكِّبَ حِزْمَةٌ إِلَى السُّفْهِ، فَاجَابَ اسْتَبْنَيْتُهَا، وَتَوَضَّعَ

خَوَاصِرُهُمَا، وَاحِدٌ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، قَالَ عَلِيُّ: فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى ادْخُلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي لَقِيتُ، فَقَالَ: وَمَا لَكَ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَأَيْتُ كَمَا لَوْ، عِنْدَ حِزْمَةٍ عَلَى نَاقَتِي، فَاجَابَ اسْتَبْنَيْتُهَا، وَتَوَضَّعَ خَوَاصِرُهُمَا، وَهَذَا هُوَ مَا فِي بَيْتِ مَعْمَرٍ شَرْبٍ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِرَدَائِهِ فَلَرَدَنِي، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَأَنْبَغُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حِزْمَةٌ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَلُومُ حِزْمَةً لِيَمَّا قَعَلَ، فَلَمَّا حِزْمَةٌ قِيْلَ، مُخَمَّرَةٌ عَيْنًا، فَظَرَّ حِزْمَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ صَعَدَ الْمَنْظَرَ فَظَرَّ إِلَى رَجُلِي، ثُمَّ صَعَدَ الْمَنْظَرَ فَظَرَّ إِلَيَّ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ حِزْمَةٌ: وَمَنْ أَتَمَّ إِلَّا عَيْدَ لَئِي؟ فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قِيْلَ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَيْتِهِ الْقَهْقَرَى، فَخَرَّجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ. [إرجاع: ٢٠٩٨، أخرجه مسلم: ١٩٧٩].

الحديث السادس: قوله: (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المدني، والربيع بالتشديد بنت معوذ وهو ابن عفره الذي تقدم ذكره في قتل أبي جهل.

قوله: (ينبغي من قتل من آبائهم) كان الذي قتل بدر عن يدخل في هذه العبارة ولو بالجواز أبرها وعمها عوف أو عوذ ومن يقرب لهما من الخنزير كحارثة بن سراقه،

وقوله: (ينبغي) التنبه دعاء الميث بأحسن أوصافه، وهو عما يبيح التشوق إليه والبقاء عليه. واللفظ معروف وواله مضمومة ويجوز فتحها، وفيه جواز صراح الضرب باللف صبيحة العرس، وكراهة نسبة علم الغيب لأحد من المخلوقين.

الحديث السابع: حديث أبي طلحة الأنصاري في الصور، وسيأتي شرحه في اللباس، وأورده هنا لقوله فيه: «وكان قد شهد بـدراً»

الحديث الثامن: حديث علي في قصة الشارفين وحزبه بن عبد المطلب. وقد مضى شرحه في الخمس، وأورده هنا لقوله فيه «من نصبي من المغمم يوم بدر» واستدل بقوله: «وكان النبي ﷺ أطلعتني شارباً عما آفأه الله عليه من الخمس يومئذ» أن غنيمته بدر حلت خلافاً لما ذهب إليه أبو عبيدة في «كتاب الأموال» أن آية الخمس إنما نزلت بعد قصة غناتم بدر، وموضع الدلالة منه قوله: «يومئذ» ولكن تقدم الحديث في كتاب الخمس بلفظ «وأطلعتني شارباً من الخمس» ليس فيه «يومئذ» وفي رواية مسلم دواصلي شارباً آخره ولم يقبله باليوم ولا بالخمس، وبالجمهور على أن آية الخمس نزلت في قصة بدر.

٤٠٠٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ قَالَ: أَفْلَدَهُ لَنَا ابْنُ الْأَصْبَغَانِي: سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ مَعْقِلٍ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرَّ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْفٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا.

٤٠٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ: أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْمُطَّلِبِ، حِينَ تَلَمَّصَتْ خُصْفَةٌ بَنَتْ عَمْرَ مِنْ حُسَيْنِ بْنِ خَلِيفَةَ السُّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، تَوَضَّعَ بِالْمَيْمَنَةِ، قَالَ عَمْرُ: فَلَقِيْتُ غُفَّانَ ابْنَ عُفَّانَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ خُصْفَةً، فَقُلْتُ: إِنْ جِئْتَ أَنْكُحْكَ خُصْفَةَ بَنَتْ عَمْرَ، قَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي، فَلَقِيْتُ لَيْلَى، فَقَالَ: قَدْ بَدَأَ لِي إِنْ لَا تَرْجُؤِي يَوْمِي هَذَا. قَالَ عَمْرُ: فَلَقِيْتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: إِنْ جِئْتَ أَنْكُحْكَ خُصْفَةَ بَنَتْ عَمْرَ، فَصَمْتُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِّي عَلَى غُفَّانَ، فَلَقِيْتُ لَيْلَى ثُمَّ خَلَّتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَانْكَحَهَا إِيَّاهُ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَمَكْتُ وَجَدْتُ عَلِيَّ حِينَ عَرَضْتُ عَلَيَّ خُصْفَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْني أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ لِيَمَّا عَرَضْتُ، إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأَنْفُسِي مِرُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكْتُهَا لَقَبَلْتُهَا. [الطبر: ١٥٢٢، ٢، ١٥٢٥، ٤، والطبر في النكاح: باب ٤٠].

٤٠٠٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ:

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وعدي هو ابن ثابت.

قوله: (جمع أبا مسعود البصري) سيأتي اسمه في الذي يليه. واختلف في شهوده بدرًا فالأكثر على أنه لم يشهدوا، ولم يذكره محمد بن إسحاق ومن أتبعه من أصحاب المغازي في البصريين، وقال الواقدي وإبراهيم الحري: لم يشهد بدرًا، وإنما نزل بها فنسب إليها، وكذا قال الإسمايلي: لم يصح شهود أبي مسعود بدرًا، وإنما كانت مسكنه قبيل له البصري، وأشار إلى أن الاستدلال بأنه شهدوا بما يقع في الروايات أنه بصري ليس بقوي، لأنه يستلزم أن يقال لكل من شهد بدرًا البصري وليس ذلك مطردًا، قلت: لم يكتب البخاري في جزمه بأنه شهد بدرًا بذلك بل بقوله في الحديث الذي يليه أنه شهد بدرًا، فإن الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير وهو حجة في ذلك لكونه أدرك أبا مسعود، وإن كان

روى عنه هذا الحديث بوساطة، ويرجح اختيار البخاري ذلك بقول نافع حين حدثه أبو لبابة البصري فإنه نسب إلى شهود بدر لا إلى نزوها وقد اختار أبو عبيد القاسم بن سلام أنه شهدوا ذكره البصري في معجمه عن عمه علي بن عبد العزيز عنه، وبذلك جزم ابن الكلبي ومسلم في الكنى، وقال الطبراني وأبو أحمد الحاكم يقال إنه شهدوا. وقال البرقي: لم يذكره ابن إسحاق في البصريين. وفي غير هذا الحديث أنه شهدوا انتهى. والقاعدة أن ثبت مقدم على التالي. وإنما رجح من نفي شهوده بدرًا باعتقاده أن عمدة من أثبت ذلك وصفه بالبصري وأن تلك نسبة إلى نزول بدر لا إلى شهودها، لكن يصفى ذلك تصريح من صرح منهم بأنه شهدوا كما في الحديث الثاني عشر حيث قال فيه: «فدخل عليه أبو مسعود عتبة بن عمرو الأنصاري جد زيد بن حسن شهد بدرًا» وقد مضى شرح الحديث في المواقف من الصلاة، وزيد بن الحسن أي ابن علي بن أبي طالب لأن أمه أم بشر بنت أبي مسعود وكانت عبد الحسن عند سعيد بن زيد، ثم بعد الحسن عند عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي مسعود في فضل آخر البقرة، وسيأتي شرحه في فضائل القرآن، وشيخه موسى هو ابن إسمايل التبردكي، وفي إسناده أربعة من التابعين في نسق كلهم كوثون.

٤٠٠٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُبَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَخْمُودُ بْنُ الرَّيْحِ: أَنَّ جَبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يَمُنُّ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٤٢٤.

أخرجه مسلم: ٣٣ المساجد ٢٦٣.]

٤٠١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، هُوَ ابْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ جَبْرِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ: لَمَّا سَأَلْتُ الْعَصَمَةَ بْنَ مُحْشَرٍ، وَهُوَ أَخْدَنِي سَلَامًا، وَهُوَ مِنْ سَرَاكِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مَخْمُودِ بْنِ الرَّيْحِ، عَنْ جَبَانَ بْنِ مَالِكٍ، فَهَذَا: [راجع: ٤٢٤. أخرجه مسلم: ٣٣ المساجد ٢٦٣.]

٤٠١١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ رَيْفَةَ، وَكَانَ مِنْ أَكْبَرِ نَبِيِّ عَدِيٍّ، وَكَانَ أَبُوهُ هَبْدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ قَتَامَةَ بْنَ مَطْلُوبٍ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا، وَهُوَ خَالَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَحَفْصَةَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٤٠١٢، ٤٠١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِسْمِ اسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُبَيْرَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: قَالَ: أَخْبَرُ رَافِعُ بْنُ خَلِيفٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: أَنَّ عُمَيْرَ، وَكَانَ هَبْدَ بَدْرًا، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَوَارِعِ. قُلْتُ لِسَالِمٍ: فَكَيْفَهَا أَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ رَافِعًا أَكْثَرَ عَلَى نَفْسِيهِ. [راجع: ٢٣٣٩. أخرجه مسلم: بقرم ١٠٤٧، ١١٢٠، وبقرم ١٠٤٨ بإحلال.]

٤٠١٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ بْنَ الْهَادِ اللَّيْثِي: قَالَ: رَأَيْتُ رَافِعَةَ بِنْتُ رَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ هَبْدَ بَدْرًا.

سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ الْبَدْرِيَّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ». [راجع: ٥٥، أخرجه مسلم: ١٠٠٢ بإحلال.]

٤٠٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْغُفَرِيِّ فِي إِعَارِكِهِ: أَخْرَ الْمُطَيْرَةَ بِنْتُ شُعْبَةَ الْقَصْرِي، وَهُوَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ غُفَّةً بِنْتُ عُمَرَوِ الْأَنْصَارِيِّ، جَدُّ زَيْدِ بْنِ حَسَنِ، هَبْدَ بَدْرًا، فَقَالَ: لَقَدْ عَلِمْتُ: نَزَلَ جُبَيْرُ بْنُ مُثَنَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُصَيْنٌ مَلُوكَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «كَذَلِكَ أَمُرْتُ».

كَذَلِكَ كَانَ يُخْبِرُ بِنْتُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ. [راجع: ٥٢١.]

٤٠٠٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُلْفَةَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمَانُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، مَنْ قَرَأَهَا فِي لَيْلَةٍ كَفَّاهُ».

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَمِيِّ: فَلَقِيتُ أَبَا مَسْعُودٍ وَهُوَ يَطُوفُ بِالنِّسَاءِ، فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِيهِ. [أخر: ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠٤٠، ٥٠٥١. أخرجه مسلم: ٨٠٧، ٨٠٨.]

الحديث التاسع:

قوله: (حدثنا محمد بن عباد) هو المكي نزيل بغداد، ثقة مشهور، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث.

قوله: (وأفاده لنا ابن الأصهباني) أي بلغ منتهاه من الرواية وقام السياق فنقد فيه، فكذلك أنفذت السهم أي رميت به فأصبحت، وقيل: المراد بقوله: «أفاده لنا» أي أرسله، فكانه حله عنه مكتابة أو إجازة. وابن الأصهباني هو عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي، وعبد الله بن معقل يسكنون المهمة وكسر القاف قال أبو مسعود: هذا الحديث ما كان ابن حبيبة سمعه من إسمايل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن معقل، ثم أخذه عاليًا بديرين عن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل.

قوله: (كير على سهل بن حنيف) أي الأنصاري.

قوله: (وقال لقد شهد بدرًا) كنا في الأصول لم يذكر عدد التكبير، وقد أورد أبو نعيم في المستخرج «من طريق البخاري بهذا الإسناد فقال فيه «كير خُسا»، وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» عن محمد بن عباد بهذا الإسناد، والإسمايلي والبرقاني والحاكم من طريقه فقال: «سأ» وكذا أورد البخاري في «التاريخ» عن محمد بن عباد، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن حبيبة وأورده بلفظ «خُسا» زاد في رواية الحاكم «الثبت إلينا فقال إنه من أهل بدر» وقول علي ﷺ «لقد شهد بدرًا» يشير إلى أن لمن شهدوا فضلًا على غيرهم في كل شيء حتى في تكبيرات الجنازة، وهذا يدل على أنه كان مشهورًا عندهم أن التكبير أربع وهو قول أكثر الصحابة، ومن بعضهم التكبير خمس، وفي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم حديث مرفوع في ذلك، وقد تقدم في الجنازات أن أنسًا قال: «إن التكبير على الجنازة ثلاث، وإن الأولى للاستفتاح» وروى ابن أبي خيثمة من وجه آخر مرفوعًا «إنه كان يكبر أربعًا وخُسا وسُبعًا وثمانيًا، حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعًا، وثبت على ذلك حتى مات» وقال أبو عمر: انتقد الإجماع على أربع، ولا تعلم من فقهاء الأنصار من قال بخمس إلا ابن أبي ليلى، انتهى.

وفي «المبسوط» للحنفية عن أبي يونس مثله. وقال النووي في «شرح المهذب» كان بين الصحابة خلاف ثم انقرض وأجمعوا على أنه أربع، لكن لو كبر الإمام خُسا لم تبطل صلاته إن كان ناسيًا، وكذا إن كان عائدًا على الصحيح، والله أعلم.

الحديث العاشر: حديث عمر حين تأمّت حفصة. وتأمّت بالتحانية، الثقيلة أي صارت أحمًا، وهي من مات زوجها. وخنيص بجاه معجمة ثم نون مهمة مصغر وهو أخو عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي، وسيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب النكاح، والغرض من هنا قوله فيه «قد شهد بدرًا» وقوله: «أوجد مسي عليه» أي أشد غضبًا وهو من المولدة، وإنما قال عمر ذلك لما كان لأبي بكر عنده وله عند أبي بكر من مزيد الحبة والمنزلة، فلذلك كان غضبه منه أشد من غضبه من عثمان.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي مسعود «نفقة الرجل على أهله صدقة» وسيأتي في كتاب النكاح، والغرض من إثبات كون أبي مسعود شهد بدرًا.

[راجع: ٢٤٦٢. أخرجه مسلم: ١٦٩١ بقطعة ليست في هذه الطريق.]

الحديث العشرون:

إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ: كَانَ عَطَاءُ الْبُزْجِيِّ خَمْسَةَ آلَافٍ خَمْسَةَ آلَافٍ وَقَالَ غَيْرُهُ: لأَفْضَلُهُمْ عَلَى مَنْ يَغْتَنِمُ.

٤٠٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ، وَذَلِكَ أَوَّلَ مَا قُرِئَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِي. [راجع: ٧٦٥. أخرجه مسلم: ٤٦٣ مختصراً.]

٤٠٢٤- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي إِسَارَى بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَبْدِ حَتَّى، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَذِهِ اللَّيْلِ، لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ».

وَقَالَ: اللَّيْلُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: وَقَعَتِ الْفَيْصَةُ الْأُولَى - يَهْدِي مَقْتَلَ عُثْمَانَ - فَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ أَحَدٌ، ثُمَّ وَقَعَتِ الْفَيْصَةُ الثَّانِيَةُ - يَهْدِي الْغُرَّةَ - فَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَّةِ أَحَدٌ، ثُمَّ وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ، فَلَمْ تَرَفَعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاحٌ. [راجع: ٣١٣٩.]

٤٠٢٥- حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَزْوَةَ الْكُوفِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ غُرَّةَ بْنَ الزُّهَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلَقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَغَدَائِلَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلِّ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ، قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ أُمٍّ وَاسْمُهَا سَلَمَةُ أُمُّ سَلَمَةَ، فِي يَوْمِ بَدْرٍ، قَالَتْ: تَمَسَّحْتُ بِسَلَمَةَ، فَقُلْتُ: مَنْ مَا كُنْتُ، تَسْتَبِينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا. فَذَكَرَ حَدِيثَ الْإِفْلَاقِ. [راجع: ٢٥٩٣. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠ مطولاً.]

٤٠٢٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ بْنِ سَالِمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ: هَذَا مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُلْقِيهِمْ: «هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا».

قَالَ مُوسَى: قَالَ نَافِعٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَنَادَى نَاسًا أَمْوَثًا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنتُمْ بِسَامِعٍ لِمَا قُلْتُ مِنْهُمْ».

[راجع: ١٣٧٠.]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَجَمِيعُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنْ قُرَيْشٍ، وَمَنْ ضَرَبَ لَهُ بِسَهْمِهِ، أَحَدٌ وَكَمَالُونَ رَجُلًا، وَكَانَ غُرَّةُ بْنُ الزُّهَيْرِ يَقُولُ: قَالَ الزُّهَيْرُ: قَسِمْتُ سَهْمَاتِهِمْ، فَكَانُوا مِائَةً، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

٤٠٢٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: ضَرِبَتْ يَوْمَ بَدْرٍ لِلْمُهَاجِرِينَ مِائَةً سَهْمًا.

الحديث الرابع والعشرون:

قوله: (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم.

قوله: (كان عطاء البريرين خمسة آلاف) أي المال الذي يعطاه كل واحد منهم في كل سنة من عهد عمر فمن بعده.

قوله: (وقال عمر لأفضلهم) أي على غيرهم في زيادة العطاء، وفي حديث مالك بن أوس عن عمر أنه أعطى المهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف، والأَنْصَارُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَفَضَلَ زَوْجَاقِ النَّبِيِّ ﷺ فَاطِمَةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا.

الحديث الخامس والعشرون: حديث جبير بن مطعم في الفداء في المغرب بالطور، تقدم شرحه في الصلاة، وقد عزا المزي في الأطراف طريق إسحاق بن منصور

قوله: (إن رجلاً من الأنصار) أي عن شهد بدرًا، لأن العباس كان أسر بدرًا كما سيأتي، وكان المشركون أخرجه معهم إلى بدر، فأخرج ابن إسحاق من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ قال لأصحابه يوم بدر: قد عرفت أن رجلاً من بني هاشم قد أخرجوا كرها. فمن لقي أحدا منهم فلا يقتله» وروى أحمد من حديث البراء قال: «جاء رجل من الأنصار بالعباس قد أسره، فقال العباس: ليس هذا أسرنى بل أسرنى رجل أنزع. فقال النبي ﷺ للأَنْصَارِيِّ: أَيْدِكَ اللَّهُ مَلِكُ كَرِيمٍ» واسم هذا الأنصاري أبو اليسر بفتح التحتانية والمهمله، وهو كعب بن عمرو الأنصاري. وروى الطبراني من حديث أبي اليسر أنه أسر العباس. ومن حديث ابن عباس «قلت لأبي كيف أسرك أبو اليسر؟ ولو شئت لجعلته في كفك». قال: لا تقل ذلك يا بني.

قوله: (فلنذكره) بصيغة الأمر واللام للمبالغة.

قوله: (لا ين أختا عباس) أي ابن عبد المطلب، وأم العباس ليست من الأنصار بل جدته أم عبد المطلب هي الأنصارية، فاطلقوا على جده العباس أختاً لكونها منهم، وعلى العباس أنها لكونها جدته، وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد من بني عدي بن النجار ثم من بني الحزرج. وأما أم العباس فهي ثعلبة بنتون ومثناة من فوق ثم لام مصغر بنت جباب بجيم ونون خفيفة بعد الألف موحدة من ولد تميم اللات بن النضر بن قاسط، وهوم الكرماني فقال: أم العباس بن عبد المطلب كانت من الأنصار، وأخذ ذلك من ظاهر قول الأنصار «ابن أختنا» وليس كما فهمه، بل فيه يجوز كما بيته. وروى ابن عاتق في المغازي من طريق مرسل أن عمر لما ولي وثاق الأسرى شد وثاق العباس، فسمعه رسول الله ﷺ يئن فلم يأخذه النوم، فبلغ الأنصار فاطلقوا العباس، فكان الأنصار لما فهموا رضا رسول الله ﷺ بذلك وثاقه سالوه أن يتركوا له الفداء طلباً لتمام رضاه فلم يجيبهم إلى ذلك. وأخرى ابن إسحاق من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ قال: يا عباس أقد نفسك وابن أخويك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وحليف عتبة بن عمرو فإنيك فو مال، قال: إني كنت مسلماً، ولكن القوم استكروهمني، قال: الله أعلم بما تقول إن كنت ما تقول حقاً إن الله يجزيك، ولكن ظاهر أمرك أنك كنت علينا» وذكر موسى بن عقبة أن فداءهم كان أربعين أوقية ذهباً، وعند أبي نعيم في «الأوائل» بإسناد حسن من حديث ابن عباس «كان فداء كل واحد أربعين أوقية، فجعل على العباس مائة أوقية، وعلى عقيل ثمانين، فقال له العباس: للقرابة صنعت هذا؟ قال فإنيك فو مال، قال: يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الأسرى إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكمهم الآية، فقال العباس: وددت لو كنت أخذت مني أضاعها لقوله تعالى: ﴿يؤتكم خيراً مما أخذتكم﴾ [الأنفال: ١٨٠].

قوله: (لا تسلمون) يفتح الذال المعجمة أي لا تتركون من الفداء شيئاً، وزاد الكشيبي في روايته «لا تلونون له» أي للعباس. قيل: والحكمة في ذلك أنه خشى أن يكون ذلك عناية له لكونه حمله لا لكونه قريشياً من النساء فقط، وفيه إشارة إلى أن القريب لا ينبغي له أن يظهر بما يؤذي قريبه وإن كان في الباطن يكره ما يؤذي، ففي ترك قبول ما يتبرع له الأنصار به من الفداء تأديب لمن يقع له مثل ذلك. الحديث الحادي والعشرون: حديث المقداد بن الأسود، وفي إسناده ثلاثة من التابعين في نسق وهم مدنيون، وسيأتي شرحه في الدييات مع ما يرفع الإشكال في قوله: «فإنيك بمنزلته» والغرض من إيراد هنا قوله: «وكان عن شهد بدرًا» وقد تقدم أنه كان فارساً يومئذ. وإسحاق في الطريق الثانية شيخه هو ابن منصور. الحديث الثاني والعشرون: حديث أنس في قصة كتل أبي جهل. تقدم شرحه في أوائل هذه الغزوة، والغرض منه بيان كون أبي عفره شهيداً بدرًا.

الحديث الثالث والعشرون: ذكر طرفاً من حديث السقيفة، والغرض منه ذكر عويم بن ساعدة ومعمر بن عدي في أهل بدر، فأما عويم فهو بالمهمله مصغر ابن ساعدة بن عياش بتحتانية ومعجمة ابن قيس بن النعمان، وهو أوسي من بني عمرو بن عوف. وأما معمر فهو بفتح الميم وسكون المهمله أي ابن عدي بن الجند بن عجلان أخو عاصم بن علي، وهو بكرى من خلفاء بني عمرو بن عوف. وموسى شيخه هو ابن إسماعيل، وعبد الواحد هو ابن زياد، وعبيد الله أي ابن عتبة بن مسعود، وقد مضى شرح حديث السقيفة في المناقب.

٤٠٢٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ، عَنْ

هذه إلى الضير فوهم، وهي في المغازي كما ترى، ووجه إيرادها هنا ما تقدم في الجهاد أنه كان قدم في أسارى بدر، أي في طلب فدايتهم.

الحديث السادس والعشرون: حديث جبير بن مطعم أيضاً، وهو موصول بالإسناد الذي قبله، والمطعم هو والد جبير المذكور، والمراد بالتتي جمع تتي وهو بالنون والثناة أسارى بدر من المشركين، وقوله « ليركتهم له » أي يغير فداءه، وسين ابن شاذان من وجه آخر السبب في ذلك وأن المراد باليد المذكورة ما وقع منه حين رجع للنبي ﷺ من الطائف ودخل في جوار المطعم بن عدي، وقد ذكر ابن إسحاق القصة في ذلك مسبوقة، وكذلك أوردها الفاكهي بإسناد حسن مرسل وفيه « أن المطعم أمر أربعة من أولاده فلبسوا السلاح، وقام كل واحد منهم عند ركن من الكعبة. فبلغ ذلك قرشاً فقالوا له: أت الرجل الذي لا تحفر فنتك » وقيل المراد باليد المذكورة أنه كان من أشد من قام في تقض الصحيفة التي كتبها قرش على بني هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصرهم في الشعب، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل السيرة، وروى الطبراني من طريق محمد بن صالح التمار عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه قال قال المطعم بن عدي لقرش: إنكم قد فعلتم بمحمد ما فعلتم فكونوا أكف الناس عنه « وذلك بعد الهجرة ثم مات المطعم بن عدي قبل وفاة بدر وله بضع وتسعون سنة، وذكر الفاكهي بإسناد مرسل أن حسان بن ثابت رثاه لما مات مجازاة له على ما صنع للنبي ﷺ. وروى الترمذي والنسائي وابن حبان والمحاكم بإسناد صحيح عن علي قال جاء جبريل إلى النبي ﷺ يوم بدر فقال: خير أصحابك في الأسرى: إن شاولوا القتل وإن شاولوا الفداء على أن يقتل منهم عاماً مقبلاً مثلهم، قالوا: الفداء يقتل منا « وأخرج مسلم هذه القصة مطولة من حديث عمر ذكر فيها السبب « هو أنه ﷺ قال ما ترون في هؤلاء الأسرى؟ فقال أبو بكر: أرى أن نأخذ منهم فدية تكون قوة لنا، وصلى الله أن يهديهم. فقال عمر: أرى أن نقتلهم، فقتلهم فأتاهم، فإن هؤلاء أمة الكفر. فعزى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر « الحديث، وفيه نزول قوله تعالى « ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يخنن في الأرض » [الأنفال: ٦٧] وقد تقدم نقل خلاف الأئمة في جواز فداء أسرى الكفار بالمال في باب «إفاد ما بعد وما فداءه حتى تضع الحرب أوزارها » (محمد: ٤٤٤) من كتاب الجهاد، وقد اختلف السلف في أي الرايين كان أصوب؟ فقال بعضهم كان رأي أبي بكر لأنه وافق ما قدر الله في نفس الأمر ولما استقر الأمر عليه، ولدخل كثير منهم في الإسلام إما بنفسه وإما بقرنته التي ولدت له بعد الوقعة، وأنه وافق غلبة الرحمة على الغضب كما ثبت ذلك عن الله في حق من كتب له الرحمة، وأما العتاب على الأخذ فبفيه إشارة إلى دم من أثر شيئا من الدنيا على الآخرة وقل، والله أعلم.

الحديث السابع والعشرون:

قوله: (وقال الليث عن يحيى بن سعيد) لم يقع في هذا الأثر من طريق الليث، وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن حنبل « عن يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصاري » نحوه.

قوله: (وقعت القصة الأولى) يعني مقتل عثمان فلم يبق من أصحاب بدر أحداً، أي أنهم ماتوا منذ قامت الفتنة بمقتل عثمان إلى أن قامت الفتنة الأخرى بوقعة الحرة، وكان آخر من مات من البدرين سعد بن أبي وقاص، وصات قبل وقعة الحرة بضع سنين، وغفل من زعم أن قوله في الخبر « يعني مقتل عثمان » غلط مستنأ إلى أن علياً وطلحة والزبير وغيرهم من البدرين عاشوا بعد عثمان زماناً، لأنه ظن أن المراد أنهم قتلوا عند مقتل عثمان، وليس ذلك مراءاً، وقد أخرج ابن أبي خيثمة هذا الأثر من وجه آخر عن يحيى بن سعيد بلفظ « وقعت فتنة الدار » الحديث، وفتنة الدار هي مقتل عثمان، وزعم الداودي أن المراد بالفتنة الأولى مقتل الحسين بن علي، وهو خطأ فإن في زمن مقتل الحسين بن علي لم يكن أحد من البدرين موجوداً.

قوله: (ثم وقعت الفتنة الثانية يعني الحرة) كانت الحرة في آخر زمن يزيد بن معاوية، وسيأتي شيء من خبرها في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم وقعت الثالثة) كذا في الأصول، ووقع في رواية أبي خيثمة « ولو قد وقعت الثالثة » ورجعها الدماحي بناء على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها، وزعم الداودي أن المراد بها فتنة الأزارقة، وفيه نظر لأن الذي يظهر أن يحيى بن سعيد أراد الفتنة التي وقعت بالبدينة دون غيرها، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية واستمرت أكثر من عشرين سنة. وذكر ابن التين أن مالكا روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال « لم تترك الصلاة في مسجد النبي ﷺ إلا يوم قتل عثمان ويوم الحرة » قال مالك « ونسيت الثالثة » قال ابن عبد

الحكم: هو يوم خروج أبي حزة الخارجي، قلت: كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومائة، وكان ذلك قبل موت يحيى بن سعيد بمدة. ثم وجدت ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك بإسناد صحيح إليه عن يحيى بن سعيد نحو هذا الأثر وقال في آخره « وإن وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طياخ » وأخرجه ابن أبي خيثمة بلفظ « ولو وقعت » وهذا بخلاف الجزم بالثالثة في حديث الباب، ويمكن الجمع بأن يكون يحيى بن سعيد قال هذا أولاً ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة وهو حي فقال ما نقله عنه الليث بن سعد.

قوله (طياخ) بفتح الملهمة والموحدة الخفيفة وآخره معجمة أي قوة، قال الخليل: أصل الطياخ السمن والقرية، ويستعمل في العقل والخير، قال حسان: للال يمشى رجالاً لا طياخ لهم كالليل يمشى أصول اللندن البالي انتهى.

واللندن بكسر الملهتين وسكون النون الأولى ما اسود من النبات. **الحديث الثامن والعشرون:** ذكر طرفاً من حديث الإفاك المذكور في هذا السند، وسيأتي شرحه في الضير مستوفي، والغرض منه شهادة عائشة لسطح بأنه من أهل بدر، وهو سطح بن كاتبة بضم الحزرة وتخفيف المثلثة ابن عباد بن المطلب وليس لعبد الله بن عمر التميمي عند البخاري غير هذا الحديث.

الحديث التاسع والعشرون:

قوله: (عن ابن شهاب قال: هذه مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث) أي ما حله موسى بن عقبة عن ابن شهاب من ذلك.

قوله: (وهو يلقبهم) بتشديد اللام المكسورة بعدما تحتانية ساكنة، وفي رواية المستمل بكسور اللام وتخفيف اللام في الإلقاء وفي رواية الكشيبي بعين مهمله ونون من اللمن، وكذا هو في « مغازي موسى بن عقبة ».

قوله: (قال موسى بن عقبة) هو بالإسناد المذكور إليه، وعبد الله هو ابن عمر.

قوله: (قال ناس من أصحابه) تقدم شرحه وأن من خاطبه بذلك عمر.

قوله: (لمجمع من شهد بدرًا عن قرش) هو بقية كلام موسى بن عقبة عن ابن شهاب.

قوله (لمن ضرب له بسهمه أحد وثمانون) يريد بقوله « ضرب له بسهمه » أي أعطاه نصيباً من الغنيمة وإن لم يشهدا لعذر له فصوره كمن شهدا.

قوله: (وكان عروة بن الزبير يقول) هو بقية كلام موسى بن عقبة عن ابن شهاب، وقد استظهر له المصنف بالحديث الذي بعده، لكن العدد الذي ذكره بغير حديث البراء الماضي في أوائل هذه القصة وهي قوله « إن المهاجرين كانوا زيادة على ستين » فيجمع بينهما بأن حديث البراء أورده فيمن شهدا حساً، وحديث الباب فيمن شهدا حساً وحكماً، ويحتمل أن يكون المراد بالعدد الأول الأحرار والشاني بانضمام مواليهم وأتباعهم، وقد سرد ابن إسحاق أسماء من شهد بدرًا من المهاجرين وذكر معهم حلفاءهم ومواليهم فبلغوا ثلاثة وثمانين رجلاً، وزاد عليه ابن هشام في « تهذيب السيرة » ثلاثة. وأما الراقي فسردهم خمسة وثمانين رجلاً. وروى أحمد والبيزار والطبراني من حديث ابن عباس « أن المهاجرين ببدر كانوا سبعة وسبعين رجلاً » فلعلة لم يذكر من ضرب له بسهم ممن لم يشهدا حساً.

الحديث الثلاثون:

قوله: (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (ضربت يوم بدر للمهاجرين بمائة سهم) عند ابن عازد من طريق أبي الأسود عن عروة « سألت الزبير على كم سهم جاء للمهاجرين يوم بدر؟ قال على مائة سهم » قال الداودي هذا بخلاف قوله « كانوا إحدى وثمانين » قال فإن كان قوله مائة سهم من كلام الزبير فعلة دخله شك في العدد، ويحتمل أن يكون من قول الراوي عنه، قال: وإنما كانوا على التحرير أربعة وثمانين، وكان معهم ثلاثة أفراس فأسهم لها سهمين سهمين، وضرب لرجال كان أرسلهم في بعض أمر، بساهمهم فضع أنها كانت مائة بهذا الاعتبار. قلت: هذا الذي قاله أخيراً لا بأس به، لكن ظهر أن إطلاق المائة إنما هو باعتبار الحصص، وذلك أنه عزل خمس الغنيمة ثم قسم ما عداه على الثمانين على ثمانين سهماً عدد من شهدا ومن الحق بهم، فإذا أضيف إليه الخمس كان ذلك من حساب مائة سهم، والله أعلم.

١٣- باب تَسْمِيَةِ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ،

فِي الْجَامِعِ الَّذِي وَصَّاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ

النَّبِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاجِمِيُّ ۞

يَاسُ بْنُ الْكُتَيْبِ.

بِلَالُ بْنُ رَاحٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيُّ.

حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاجِمِيُّ.

حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْعَةَ حَلِيفُ لُقْمَنِ.

أَبُو حَلِيفَةَ بْنُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ الْقُرَشِيُّ

حَارِثَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ، قَبْلَ يَوْمِ بَدْرٍ، وَهُوَ حَارِثَةُ بْنُ سُرَّاقَةَ، كَانَ فِيهِ النَّظَارَةُ.

خُنَيْبُ بْنُ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيُّ.

خُنَيْسُ بْنُ خَدَّافَةَ السَّهْمِيُّ.

رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ الْأَنْصَارِيُّ.

رِفَاعَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ أَبُو كَيْبَةَ الْأَنْصَارِيُّ.

الرُّبَيْدُ بْنُ الْوَدَاعِ الْقُرَشِيُّ.

زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ.

سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ الْهُزَلِيُّ.

سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ الْقُرَشِيُّ.

سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ الْقُرَشِيُّ.

سَهْلُ بْنُ خُنَيْبٍ الْأَنْصَارِيُّ.

طَهْرُ بْنُ رَافِعٍ الْأَنْصَارِيُّ وَأَخُوهُ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ الْقُرَشِيُّ.

عبد الله ابن مسعود الهذلي.

عُثْبَةُ بْنُ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيُّ.

عبد الرحمن بن عوف الهزلي.

عُثَيْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ الْقُرَشِيُّ.

عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيُّ.

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْمَدَنِيُّ.

عُثْمَانُ بْنُ عُثَانَ الْقُرَشِيُّ خَلَفَ النَّبِيَّ ۞ عَلَى النَّبِيِّ، وَصَرَفَ لَهُ بِسْمِهِ.

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْهَاجِمِيُّ.

عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ حَلِيفُ نَبِيِّ عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ.

غَفْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيُّ.

عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْغَزَوِيُّ عَاصِمُ ابْنِ كَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ.

غوثم بن ساعدة الأنصاري. عيثان ابن مالك الأنصاري.

قُدَامَةُ بْنُ مَطْلُونٍ قَادَةُ ابْنِ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيُّ.

مُعَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَنُوحِ.

مُعَوَّذُ بْنُ عَفْرَاءَ وَأَخُوهُ.

مَالِكُ بْنُ رَبِيعَةَ أَبُو اسْتَبَلِ الْأَنْصَارِيُّ.

مُرَاذَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ.

مَنْعُ بْنُ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيُّ يَسْلُطُ ابْنُ أَثَاةٍ ابْنِ عُبَادٍ ابْنِ الْمُطَّلِبِ ابْنِ عَبْدِصَادٍ.

الْمِقْدَادُ بْنُ عَمْرِو الْكِنْدِيُّ حَلِيفُ نَبِيِّ زُهْرَةَ.

بِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قوله: (باب تسمية من سمي من أهل بدر في الجامع) أي دون من لم يسم فيه، ودون من لم يذكر فيه أصلاً. والمراد بالجامع هذا الكتاب، والمراد بمن سمي من جاء ذكره فيه برواية عنه أو عن غيره بأنه شهد بها لا بمجرد ذكره دون التنصيص على أنه شهد بها، وبهذا يجب عن ترك إيراد مثل أبي عبيدة بن الجراح فإنه شهد بها باتفاق، وذكر في الكتاب عدة مواضع، إلا أنه لم يقع فيه التنصيص على أنه شهد بدراً.

قوله: (أبي محمد بن عبد الله الهاشمي صلى الله عليه وسلم) قلت بدأ به تبركاً وتيمناً بذكره، ولا فذلك من المقطوع به.

قوله: (أبو بكر) تقدم ذكره في مواضع منها في «باب إذ تستفيثون ربكم».

قوله: (عمرو) ذكره في حديث أبي طلحة.

قوله: (عثمان) قلت لم يقدم له ذكر في هذه القصة، إلا أنه تقدم في المناقب من قول ابن عمر أنه شرب له بسهمه.

قوله: (علي بن أبي طالب) تقدم في حديث المبارزة وفي غيره.

قوله: (يأس بن الكلب) تقدم قبل «باب شهود الملائكة بدراً» وقد سرد المصنف من هذه الأسماء على حرف المعجم، وذكر بعض ذوي الكنى معتمداً على الاسم دون أداة الكنية فلعلنا قال أبو حذيفة في حروف الحاء، وقدم النبي ۞ والأريمة قبل الباقين لشرفهم، وفي بعض النسخ قدم النبي ۞ فقط وذكر الأريمة في حرف العين والخطب فيه سهل. ثم إن يأس بن الكلب المذكور بكسر الحزنة بعدها تحاشياً وآخره مهملة، وهم من ضبطه بفتح الحزنة، وأما أبوه فتقدم ضبطه، وقد شهد مع يأس بدراً إخوته حافل وصامر وغيرهما، ولكن لما لم يقع ذكرهم في الجامع لم يذكرهم.

قوله: (بلال) تقدم في حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف.

قوله: (حزوة) تقدم في أول القصة.

قوله: (حاطب) تقدم في فضل من شهد بدراً.

قوله: (أبو حذيفة) تقدم في الحديث الخامس من الباب الأخير.

قوله: (حارثة بن الربيع) يعني بالشدائد هو ابن سراقَةَ، تقدم في أول «باب من شهد بدراً» وقوله «كان في النظارة» أشار إلى ما وقع في رواية حماد بن سلمة بن ثابت عن أنس أنه خرج نظاراً أخرجه أحد والنسائي وزاد «ما خرج لقتال».

قوله: (خبيب بن عدي) تقدم في حديث أبي هريرة، وسياقي ما قيل فيه في الكلام على غزوة الربيع.

قوله: (خنيس بن حذافة) تقدم في العاشر في الباب الأخير.

قوله: (رفاعة بن رافع) تقدم في «باب فضل من شهد بدراً».

قوله: (رفاعة بن عبد المنذر أبو لباية) تقدم في التاسع عشر من الباب الأخير، وجزمه بأن اسمه رفاعة خالف فيه الأكثر فإلهم قالوا إن اسمه بشير وإن رفاعة أخوه.

قوله: (الزبير بن العوام) تقدم في عدة أحاديث.

قوله: (زيد بن سهل أبو طلحة) تقدم في «باب الدعاء على المشركين».

قوله: (أبو زيد الأنصاري) تقدم من حديث أنس.
قوله: (سعد بن مالك) هو ابن أبي وقاص، ولم يتقدم له ذكر في هذه القصة، ولكن هو منهم بالاتفاق، ويحتمل أن يكون أخذه من أثر سعيد بن المسيب على بعد في ذلك.

١٤- باب حديث بني النضير،

وَمَخْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذِي الرِّجْلَيْنِ،

وَمَا أَرَادُوا مِنَ الْعَذْرِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ غُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عَلَى رَأْسِ سَيْدِ أَهْلِهَا مِنْ وَقْعَةٍ يَنْزِلُ قَبْلَ أَخِي.

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ لِلْأُولَى الْأَخْثَرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا ﴾ [الحشر: ٢٧].

وَحَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ بَعْدَ بِنْرِ مَعْنَى وَاحِدٍ.

٤٠٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُصْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَارَبَتِ النُّضَيْرَ وَقُرَيْظَةَ، فَأَجْلَى بَنِي النُّضَيْرِ وَأَقْرَبُ قُرَيْظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى خَارَبَتْ قُرَيْظَةَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وَكَسَمَ يَسَاعُغَهُمْ وَأَوَّلَاهُمْ وَأَمَوَاهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا بَعْضَهُمْ لَجِفُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ فَأَقْبَهُمْ وَاسْتَلَمُوا، وَأَجْلَى يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ: بَنِي قُرَيْظَةَ وَهُمْ رَقِطَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَيَهُودُ نَيْسَى خَارِبَةً، وَكُلُّ يَهُودِ الْمَدِينَةِ. [أخرجه مسلم: ١٧٦٦].

٤٠٢٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُدْرِكٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: سُورَةُ الْحَشْرِ، قَالَ: قُلْ سُورَةُ النُّضَيْرِ.

قَابَهُ هُتَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ. [الطبر: ٤٦٤٥، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣]. أخرجه مسلم: ٣٠٣١، زيادة.

٤٠٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النُّعْلَاتِ، حَتَّى اقْتَضَى قُرَيْظَةَ وَالنُّضَيْرَ، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْرُدُ عَلَيْهِمْ. [إرجاع: ٢٦٣٠]. أخرجه مسلم: ١٧٧١ مطولاً.

٤٠٣١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُصْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْلَ بَنِي النُّضَيْرِ وَقَطَعَ، وَجِيءَ الْبُؤْرَةُ، فَتَوَلَّتْ: ﴿ مَا قُلْتُمْ مِنْ لَيْدٍ أَوْ تَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٥]. [إرجاع: ٢٣٢٦]. أخرجه مسلم: ١٧٤٦.

٤٠٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانٌ: أَخْبَرَنَا جُوَيْرُتَةُ ابْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُصْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَّقَ نَحْلَ بَنِي النُّضَيْرِ، قَالَ: وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةٍ بَنِي لُؤَيٍّ خَرِبَتْ بِالسَّبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

قَالَ: فَاجَابَتْ أَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ:

أَدَامَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعٍ وَخَرَّقَ فِي نَوَاجِيهَا السُّيُورُ

سَتَلَمَ إِنْسَانٌ مِنْهَا بِسَرِّهِ وَتَلَمَّ أَيُّ أَرْضِيهَا تَعْيِيرُ

[إرجاع: ٢٣٢٦]. أخرجه مسلم: ١٧٤٦ بدون زيادة أبي سفيان.

قوله: (حديث بني النضير) بفتح النون وكر الضاد المعجمة، هم قبيلة كبيرة من

قوله: (سعد بن خولة) تقدم في قصة سبيعة الأسلمية.

قوله: (سعيد بن زيد) تقدم في أثر نافع عن ابن عمر.

قوله: (سهل بن حنيف) تقدم في حديث علي أنه كبر عليه حساً.

قوله: (ظهير بن رافع) تقدم في حديث رافع بن خديج وأنه عمه وإن اسم أخيه مظهر، ولم يسم البخاري أخاه.

قوله: (عبد الله بن مسعود) تقدم في أوائله.

قوله: (عصبة بن مسعود) يعني أشاء. قلت: ولم يتقدم له ذكر بل ولا ذكره أحد عن صف في المغازي في البدرين، وقد سقط ذكره من رواية النسفي ولم يذكره الإسماعيلي ولا أبو نعيم في مستخرجيهما وهو المتعدد.

قوله: (عبد الرحمن بن عوف) تقدم في قتل أبي جهل وغيره.

قوله: (عبيدة بن الحارث) تقدم في حديث علي.

قوله: (عبادة بن الصامت) تقدم بعد «باب شهود الملائكة بداراً».

قوله: (عمرو بن عوف) تقدم فيه.

قوله: (عقبة بن عمرو) أبو مسعود البدري تقدم مترجماً بثلاثة أحاديث.

قوله: (عامر بن ربيعة العنزي) بالثون والزاي، وقع في رواية الكشيبي «العدوي» وكلاهما صواب، فإنه عنزي الأصل عدوي الحلف.

قوله: (عاصم بن ثابت) تقدم في حديث أبي هريرة.

قوله: (عويم بن ساعدة) تقدم في حديث السقيفة.

قوله: (عصيان بن مالك) تقدم في «باب شهود الملائكة بداراً».

قوله: (قدامة بن مظعون) تقدم فيه.

قوله: (قحادة بن النعمان) تقدم في أول الباب في حديث أبي سعيد.

قوله: (معاذ بن عمرو بن الجموح) بفتح الجيم وتخفيف الميم المضمومة وآخره مهملة، تقدم في قتل أبي جهل.

قوله: (معوذ ابن عفراء) هي أمه، واسم أبيه الحارث، ومعوذ بتشديد الواو ويضمها على الأشهر، وجزم الوثني بأنه بالكسر.

قوله: (وأخوه) عوف بن الحارث، تقدم ذكرهما.

قوله: (مالك بن ربيعة أبو أسيد) تقدم في أول «باب من شهد بداراً» ونبه عياض على أن من لا معرفة له قد يترحم أن مالكا أخو معاذ لأن سياق البخاري هكذا «معاذ ابن عفراء أخوه مالك بن ربيعة» وليس ذلك مراده بل قوله أخوه أي عوف ولم يسمه، ثم استأنف فقال «مالك بن ربيعة» ولو كتب بواو العطف لارتفع اللبس، وكذا وقع عند بعض الرواة.

قوله: (مراوة بن الربيع) تقدم في حديث كعب بن مالك.

قوله: (مهن بن عدي) تقدم مع عويم بن ساعدة.

قوله: (مسطح بن أثالة) تقدم في أواخر الباب الأخير، ووقع هنا لأبي زيد في نسبه «بياد بن عبد المطلب» والصواب حذف «بيد».

قوله: (المقداد بن عمرو) تقدم، ووقع في رواية الكشيبي «المقداد» بميم في آخره وهو غلط.

قوله: (هلال بن أمية) تقدم مع مراة. قلت فجعله من ذكر من أهل بدر هنا أربعة وأربعون رجلاً، وقد سبق البخاري إلى ترتيب أهل بدر على حروف المعجم وهو اضبط لاستيعاب أسمائهم، ولكنه اقتصر على ما وقع عنده منهم، واستوعبهم الحفاظ ضياء الدين المقدسي في «كتاب الأحكام» وبين اختلاف أهل السير في بعضهم وهو اختلاف غير فاحش، وأورد ابن سيد الناس أسمائهم في «عيون الأثر» لكن على القتيال كما صنع ابن إسحاق وغيره، واستوعب ما وقع له من ذلك فزادوا على ثلاثمائة وثلاثة عشر خمسين رجلاً، قال: وسبب الزيادة الاختلاف في بعض الأسماء قلت: ولولا

اليهود، وقد مضت الإشارة إلى التعريف بهم في أوائل الكلام على أحداث الهجرة. وكان الكفار بعد الهجرة مع النبي ﷺ على ثلاثة أقسام: قسم وادعهم على أن لا يحاربوه ولا يقاتلوا عليه عدوه، وهم طوائف اليهود الثلاثة قريظة والنضير وقبضاق. وقسم حاربوه ونصبوا له العداوة كفرش. وقسم تاركوه وانتظروا ما يقول إليه أمره كطوائف من العرب، فمنهم من كان يجب ظهوره في الباطن كخزاعة، وبالعكس كبنو بكر، ومنهم من كان معه ظاهراً ومع عدوه باطناً وهم المناظرين، فكان أول من نقض العهد من اليهود بنو قبضاق فحاربهم في شوال بعد وقعة بدر فزولوا على حكمه، وأراد قتلهم فاستوهم منه عبد الله بن أبي وكانوا حلفاء فوهمهم له، وأخرجهم من المدينة إلى الأضرحة. ثم نقض العهد بنو النضير كما سيأتي، وكان رئيسهم حبي بن أخطب. ثم نقضت قريظة كما سيأتي شرحهم حاكم بعد غزوة الخندق إن شاء الله تعالى.

قوله: (وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم في دية الرجلين، وما أراحو من الغدر برسول الله صلى الله عليه وسلم) سيأتي شرح ذلك في نقل كلام ابن إسحاق في هذا الباب.

قوله: (وقال الزهري عن عروة بن الزبير: كانت على رأس ستة أشهر من وقعة بدر قبل وقعة أحد) وصله عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري أم من هذا ولنظفه عن الزهري وهو في حديثه عن عروة «ثم كانت غزوة بني النضير، وهم طائفة من اليهود على رأس ستة أشهر من وقعة بدر، وكانت منازلهم وتعلمهم بناحية المدينة، فحاصرهم رسول الله ﷺ حتى نزلوا على الجلاء وعلى أن لهم ما أقلت الإبل من الأمتعة والأموال لا الحلقة يعني السلاح فأئزل الله فيهم «سبح لله إلى قوله لأول الحشر» وقاتلهم حتى صالحهم على الجلاء فأجلاهم إلى الشام، وكانوا من سبط لم يصيبهم جلاء فما خلا، وكان الله قد كتب عليهم الجلاء ولولا ذلك لمد بهم في الدنيا بالقتل والسلب». وقوله «لأول الحشر» فكان جلاؤهم أول حشر حشرأ في الدنيا إلى الشام وحسبى ابن التين عن الداودي أنه رجح ما قال ابن إسحاق من أن غزوة بني النضير كانت بعد بدر معونة، مستنداً بقوله تعالى «وأئزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيصهم» (الأحزاب: ٢٦) قال: وذلك في قصة الأحزاب. قلت: وهو استدلال واه، فإن الآية نزلت في شأن بني قريظة، فإنهم هم الذين ظاهروا الأحزاب، وأما بنو النضير فلم يكن لهم في الأحزاب ذكر، بل كان من أعظم الأسباب في جمع الأحزاب ما وقع من جلاتهم، فإنه كان من رؤوسهم حبي بن أخطب وهو الذي حسن لبني قريظة الغدر وموافقة الأحزاب كما سيأتي، حتى كان من هلاكهم ما كان، فكيف يصير السابق لاحقاً؟

قوله: (وقول الله عز وجل: هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب إلى قوله أن يخرجوا) وقد وضع المراد من ذلك في أثر عبد الرزاق المذكور، وقد أورد ابن إسحاق تفسيراً لما ذكره هذه الغزوة. واتفق أهل العلم على أنها نزلت في هذه القصة، قاله السهيلي، قال: ولم يختلفوا في أن أموال بني النضير كانت خاصة برسول الله ﷺ وأن المسلمين لا يورثونها عليهم بخيل ولا ركاب وأنه لم يقع بينهم قتال أصلاً.

قوله: (وجعله ابن إسحاق بعد بئر معونة وأحد) كذا هو في المغازي لابن إسحاق مجزوماً به، ووقع في رواية القاسبي «وجعله إسحاق» قال عياض: وهو وهم الصواب «ابن إسحاق» وهو كما قال، ووقع في شرح الكرماني «محمد بن إسحاق بن نصر» وهو غلط، وإما اسم جده يسار، وقد ذكر ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم وغيره من أهل العلم أن عامر بن الطفيل أعتق عمرو بن أمية لما قتل أهل بئر معونة عن رقية كانت على أمه، فخرج عمرو إلى المدينة فصادف رجلين من بني عامر معها عقد وعهد من رسول الله ﷺ لم يشعر به عمرو، فقال لما عمرو عن أمتهما فذكر أنهما من بني عامر فتركما حتى نأما فقتلتهما عمرو وظن أنه طفر ببعض ثأر أصحابه، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: لقد قتلت قتيلين لأوذيتهما. انتهى. وسيأتي خبر غزوة بئر معونة بعد غزوة أحد، وفيها عن عروة «أن عمرو بن أمية الضمري كان مع المسلمين، فأمره المشركون «قال ابن إسحاق» فخرج رسول الله ﷺ إلى بني النضير يستعينهم في ديتهم فيما حدثني يزيد بن رومان، وكان بين بني النضير وبين عامر عقد وحلف، فلما أتاهم يستعينهم قالوا: نعم. ثم خلا بعضهم ببعض فقالوا: إنكم لن تجدوه على مثل هذه الحال. قال: وكان جالساً إلى جانب جدار لهم، فقالوا من رجل يملو على هذا البيت فيأتي هذه الصخرة عليه فيقتله ويرجمنا؟ فانتدب لذلك عمرو بن جحاش بن كعب

فأتاه الحبر من السماء فقام مظهراً أنه يقضي حاجة وقال لأصحابه: لا تبرحوا، ورجع مسرعاً إلى المدينة، واستبطه أصحابه فأخبروا أنه توجه إلى المدينة، فلحقوا به، فأمر مجرمهم والمسير إليهم، فتحصنوا، فأمر بقطع النخل والتحريق «وذكر ابن إسحاق أنه حاصرهم

ست ليال، وكان ناس من المنافقين يبنوا إليهم أن أشتوا وتمنوا، فإن قوتلهم قاتلنا معكم، فترصوا، فقتل الله في قلوبهم الرعب فلم ينصروهم، فسألوا أن يخلوا عن أرضهم على أن لهم ما حلت الإبل فصرخوا على ذلك. روى البيهقي في «اللائل» من حديث محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ بعث إلى بني النضير وأمره أن يؤجلهم في الجلاء ثلاثة أيام، قال ابن إسحاق: فاحتملوا إلى خير وإلى الشاء، قال فحدثني عبد الله بن أبي بكر أنهم جلو الأموال من الخيل والمزارع فكانت لرسول الله ﷺ خاصة. قال ابن إسحاق: ولم يسلم منهم إلا يامين بن عمير وأبو سعيد بن وهب فأحرزا أموالهما. وروى ابن مردويه قصة بني النضير يستأند صحيح إلى معمر عن الزهري «أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: كتب كفار قريش إلى عبد الله بن أبي وغيره عن عبد الأوثان قبل بدر يهدونهم بليواتهم النبي ﷺ وأصحابه، ويتوعدونهم أن يخذلهم جميع العرب، فهم أن أبي ومن معه يقتال المسلمين، فاتاهم النبي ﷺ فقال: ما كادكم أحد بمثل ما كادتكم قريش، يريدون أن تلقوا بأسكم بينكم، فلما سمعوا ذلك عرفوا الحق ففرقوا. فلما كانت وقعة بدر كتبت كفار قريش بعدما إلى اليهود: إنكم أهل الحلقة والمحصور، يهدونهم، فأجبع بنو النضير على الغدر، فأرسلوا إلى النبي ﷺ: أخرج إلينا في ثلاثة من أصحابك وبفلك ثلاثة من علمائنا، فإن أمئنا بك أتبعناك. ففعل. فاشتعل اليهود الثلاثة على الخناجر فأرسلت امرأة من بني النضير إلى أخ لها من الأنصار مسلم تخبره بأمر بني النضير، فأخبر أخوها النبي ﷺ قبل أن يصل إليهم، ففرح، وصحبهم بالكتاب فصبرهم يومه، ثم غذا على بني قريظة فحاصروهم فعاودوه، فانصرفت عنهم إلى بني النضير، فقاتلهم حتى نزلوا على الجلاء وعلى أن لهم ما أقلت الإبل إلا السلاح، فاحتملوا حتى أرباب يوتهم، فكانوا يغريون يوتهم بأيديهم فيهدونهم، ويحملون ما يوافقهم من خشبها، وكان جلاؤهم ذلك أول حشر الناس إلى الشام. وكذا أخرجه عبد بن حديد في تفسيره عن عبد الرزاق، وفي ذلك رد على ابن التين في زعمه أنه ليس في هذه القصة حديث يستأند، قلت: فهذا أقوى ما ذكر ابن إسحاق من أن سبب غزوة بني النضير طلبه ﷺ أن يعينوه في دية الرجلين، لكن وافق ابن إسحاق جلُّ أهل المغازي، فالله أعلم. وإذا ثبت أن سبب إجلاء بني النضير ما ذكر من مهمم بالغدر به ﷺ، وهو إنما وقع عندما جاء إليهم يستعين بهم في دية قبيلي عمرو بن أمية، تعين ما قال ابن إسحاق، لأن بئر معونة كانت بعد أحد بالاتفاق. وأغرب السهيلي فرجح ما قال الزهري، ولولا ما ذكر في قصة عمرو بن أمية لما أمكن أن يكون ذلك في غزوة الرجيع، والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث.

الأول: حديث ابن عمر «حاربت النضير وقريظة فأجلى بني النضير» كذا فيه ولم يعين المقول من حاربت ما ليس فاعل أجلى، والمراد النبي ﷺ. وكان سبب وقوع الحاربة نقضهم العهد: أما النضير فبالسبب الآتي ذكره وهو ما ذكره موسى بن عقبة في المغازي قال: كانت النضير قد دمروا إلى قريش وحضروهم على قتال رسول الله ﷺ ودلوهم على العودة، ثم ذكر نحواً ما تقدم عن ابن إسحاق من عبيد النبي ﷺ في قصة الرجلين قال وفي ذلك نزلت «يا أيها الذين آمنوا أذكروا نعمة الله عليكم إذ هم قوم أن يسقطوا إليكم أيديهم» (الأنفال: ١١) الآية. وعند ابن سعد أن رسول الله ﷺ أرسل إليهم محمد بن مسلمة أن يخرجوا من بلدي فلا تسانكنوني بعد أن هممت بما هممت به من الغدر، وقد أجلكم عشراً. وأما قريظة فبمظاهرتهم الأحزاب على النبي ﷺ في غزوة الخندق كما سيأتي.

قوله: (حتى حاربت قريظة) سيأتي شرح ذلك بعد غزوة الخندق إن شاء الله تعالى. وكذا وقع تقديم قريظة على النضير وكأنه لشرفهم، ولألا لجلاء النضير كان قبل قريظة بكثير.

قوله: (والتنصير) ذكر ابن إسحاق في قصته أن النبي ﷺ لما أرسل إليهم أن يخرجوا وأجلهم عشراً وأرسل إليهم عبد الله بن أبي يخطبهم أرسلوا إلى النبي ﷺ: إنا لا نخرج، فاضع ما بدا لك. فقال: الله أكبر، حاربت يهود فخرج إليهم، فخلعهم بنو أبي ولم تمنهم قريظة. روى عبد بن حديد في تفسيره من طريق مكرومة أن غزوة بني النضير كانت صبيحة قتل كعب بن الأشرف، يعني الآتي ذكره عقب هذا.

قوله: (بني قريظة) هو بالنصب على البدلية، ونون قبضاق مثله والأشهر فيها الضم، وكانوا أول من أخرج من المدينة كما تقدم في أول الباب. وروى ابن إسحاق في المغازي عن أبيه عن عباد بن الوليد عن عباد بن الصامت قال: لما حاربت بنو قبضاق قام بأمرهم عبد الله بن أبي فمضى عبادة بن الصامت وكان له من حلفهم مثل الذي لعبد الله بن أبي، ففرا عبادة منهم. قال: فزلت «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود

والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض إلى قوله يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة ﴿ للمائدة: ٥١﴾ وكان عبد الله بن أبيي لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يمن عليهم قال: يا محمد إنهم ممنوعون من الأمسود والأحمر، وإنني أسروا أخشى الدوائر، فوجههم له. وذكر الواقدي أن إجلالهم كان في شوال سنة اثنين، يعني بعد بدر بشهر. ورواه ما روى ابن إسحاق بإسناد حسن عن عباس قال: «ما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قرشاً يوم بدر جمع يهود في سوق بني قينقاع فقال يا يهود: أسلموا قبل أن يصيبكم ما أصاب قرشاً يوم بدر، فقالوا: إنهم كانوا لا يعرفون القتال ولو قاتلتنا لعرفت أننا الرجال. فأنزل الله تعالى ﴿ قل للذين كفروا ستغفلون إلى قوله لا ولي للأبصار ﴾ [لأن حمران: ١٢-١٣] وأغرب الحاكم فزعم أن إجلال بني قينقاع وإجلال بني النضير كان في زمن واحد، ولم يوافق على ذلك لأن إجلال بني النضير كان بعد بدر بستة أشهر على قول عروة أو بعد ذلك بمدة طويلة على قول ابن إسحاق كما تقدم بسطه.

قوله (وتعلم أي أرضينا) بالنتية.
قوله (نضري) بفتح اللام وكسر الصاد المعجمة من الضير وهو بمعنى الضير، ويطلق الضير ويراد به الضرة. ونسبة هذه الآيات لحسان بن ثابت وجوابها لأي سفيان بن الحارث هو المشهور كما وقع في هذا الصحيح، وعند مسلم بعض ذلك، وعند شيخ شيوخنا أبي الفتح بن سيد الناس في «حيون الأثر» له عن أبي عمرو الشيباني أن النبي قال له «وهان على سراة بني لؤي» هو أبو سفيان بن الحارث، وأنه إنما قال «هز» بدل هان، وأن الذي أجاب بقوله «أدام الله ذلك من صنع» الليثي هو حسان، قال: وهو أشبه من الرواية التي وقعت في البخاري أنه لم يذكر مستنداً للترجيح، والذي يظهر أن الذي في الصحيح أصح، وذلك أن قرشاً كانوا يظهرهم كل من حادي النبي ﷺ عليه ويعودهم النصر والمساعدة، فلما وقع لبني النضير من الحذلالة ما وقع قال حسان الآيات المذكورة موبخاً لقرش وهم بنو لؤي كيف خللوا أصحابهم. وقد ذكر ابن إسحاق أن حسان قال ذلك في غزوة بني قريظة، وأنه إنما ذكر بني النضير استطراداً، فمن الآيات المذكورة:

ألا يا سعد سعد بني معاذ فما فعلت قريظة والنضير

وفيها:

وقد قال الكريم أبو حجاب أئيموا قينقاع ولا تسبوا

وأوها:

تعاود معشر نصرنا قرشاً وليس لهم يديلتهم نصير
هم أوتوا الكتاب فضيموه فهم عسي عن التواة بسور
كضرم بالقرآن لقد لقيتم بتصدق النبي قال النضير

وفي جواب أبي سفيان بن الحارث في قوله: «و تعلم أي أرضينا نصير» ما يرجع ما وقع في الصحيح، لأن أرض بني النضير مجاورة لأرض الأنصار، فإذا خربت أضرت بما جاورها، بخلاف أرض قرش فبها بعيدة منها بعداً شديداً فلا تبالي بخرابها، فكان أبو سفيان يقول تحربت أرض بني النضير وخرابها إنما يضر أرض من جاورها، وأروكم هي التي تجاورها فهي التي تنصرون لأرضنا، ولا تبالي مثل هذا في عكسه إلا بتكلف، وهو أن يقال: إن المرة كانت تحمل من أرض بني النضير إلى مكة فكانوا يرتفون بها، فإذا خربت تضرهم بخلاف المدينة فإنها في غنية عن أرض بني النضير بغيرها كثير ونحوها فينتجه بعض النجاة، لكن إذا تعرضا كان ما في الصحيح أصح. ويحتمل أن كان ما قال أبو عمرو الشيباني عطفوا على أبي سفيان بن الحارث ضمن في جوابه بيتاً من قصيدة حسان غائتمه، فلما قال حسان: «وهان على سراة بني لؤي» اعتمده أبو سفيان فقال: «وعز على سراة بني لؤي» وهو حمل سائق، وكان من أشر ذلك استبداد أن يدعو أبو سفيان بن الحارث على أرض الكفرة مثله بالتحريق في قوله: «أدام الله ذلك من صنع» والجواب عنه أن اسم الكفرة وإن جمعهم لكن العداوة الدينية كانت قائمة بينهم كما بين أهل الكتاب وصدة الأوثان من التباين، وأيضاً قوله: «وحرق في نواحيها السمر» يريد بنواحيها المدينة فيرجع ذلك دعاء على المسلمين أيضاً. ولكعب بن مالك في هذه القصيدة قصيدة على هذا الوزن والروي أيضاً ذكرها ابن إسحاق أوها:

لقد منيت بغدريتها الحبيور كذلك الدهر ذو صرف يدور

يقول فيها:

فغود منهم كعب صرعاً فذلت عند مصرعه النضير
يشير إلى كعب بن الأشرف الذي سيذكر قتل عقيب هذا، وفيها:
فذاقوا غيب أمرهم وبالا لكل ثلاثة منهم بعير
فأجلوا صامدين بقتعاع وغودر منهم غفل ودور

قوله (ولاهم هشم إلخ) وصله المصنف في النضير كما سيأتي هناك.
الحديث الثالث:
قوله (عن أبيه) هو سليمان التيمي.
قوله (كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم النخلات) تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد في الخمس، وسيأتي في أول غزوة قريظة بآتم من هذا السيق. وقوله «تكان بعد ذلك يرد عليهم» زاد في الرواية الأخرى «ما كانوا أطروه» وروى الحاكم في «الإكمال» من حديث أم العلاء قال «قال النبي ﷺ للأصار لا فتح النضير: إن أحببتهم قسمت بينكم ما آفأ الله علي، وكان للمهاجرين على ما هم عليه من السكنى في منازلهم وأموالهم، وإن أحببتهم أعطيتهم وخرجوا عنكم، فاختاروا الثاني».

الحديث الرابع:

قوله (حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير) في رواية الكشيبي «نخل النضير».
قوله (وهي البويرة) بالوادية مصغر بوزن وهي هنا مكان معروف بين المدينة وبين تيماء، وهي من جهة قبلة مسجد قباء إلى جهة الغرب ويقال لها أيضاً البويلة باللام بدل الراء.

قوله (فخزل: ما قطع من لينة) هي صنف من النخل، قال السهيلي: في تخصيصها بالذكر إيهام إلى أن الذي يبرز قطعه من شجر العلو ما لا يكون معداً للاكتيات، لأنهم كانوا يقتاتون المجرة والبرني دون اللينة. وفي الجاهل: اللينة النخلة وقيل الدفل، وعن الفراء كل شيء من النخل سوى المجرة فهو من اللين.
قوله في الرواية الثانية: (أخبرنا حبان) هو ابن هلال، وهو بفتح المهملة بعدها موحدة ثقيلة، وإسحاق الراوي عنه هو ابن راهويه.

قوله (وهنا يقول حسان بن ثابت: وهان على سراة بني لؤي) كنا للاكثر وفي رواية الكشيبي «هان باللام» بدل الواو، وسقطت اللام والواو من رواية الإسماعيلي.

قوله (سراف) بفتح المهملة وتخفيف الراء جمع سري وهو الرئيس.
قوله (حرق بالهيرة مستطلي أي مشتمل، وإنما قال حسان ذلك تعبيراً لقرش لأنهم كانوا أغروهم بنقض العهد وأروهم به ووعدهم أن ينصروهم إن قصدهم النبي ﷺ.

قوله (فأجابه أبو سفيان بن الحارث) أي ابن عبد المطلب، وهو ابن عم النبي ﷺ، وكان حنتل لم يسلم وقد أسلم بعد في الفتح وثبت مع النبي ﷺ، فحينئذ ذكر إبراهيم بن المنذر أن اسمه المغيرة، وجزم ابن قتيبة أن المغيرة أخوه، وبه جزم ابن عبد البر والسهيلي.

قوله (فأجابه أبو سفيان بن الحارث) أي ابن عبد المطلب، وهو ابن عم النبي ﷺ، وكان حنتل لم يسلم وقد أسلم بعد في الفتح وثبت مع النبي ﷺ، فحينئذ ذكر إبراهيم بن المنذر أن اسمه المغيرة، وجزم ابن قتيبة أن المغيرة أخوه، وبه جزم ابن عبد البر والسهيلي.

٤٠٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّادِ الْبَصْرِيُّ: أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ جَاءَهُ حَاجِبُهُ يَرْفَعُ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ بْنِ سَدْرٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَأَدْعُهُمْ فَلَبِثَ لَيْلًا ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عِيسَى وَعَلِيٍّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: عِيسَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَهْلِي يَتِي وَتَيْنَ هَذَا، وَهَمَّا يَخْتَصِمَانِ فِي أَلَدِي أَفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِنْ نَبِيِّ النَّصِيرِ،

صَدَقَ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْمَالِ. وَاللَّهُ لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قُرَاتِي. [راجع: ٣٠٩٢. أخرجه مسلم: ١٧٥٩ مع الحديث السابق مختصراً].

الحديث الخامس: حديث مالك بن أوس بن الحذاف عن عمر، وفيه قصة خاصة العباس وعليّ عند مطولة، وقد تقدم شرحه في فرض الخمس مستوفي والغرض منه قوله: «وهما يختصمان فيما آناه الله على رسوله من بني النضير». الحديث السادس: حديث عائشة.

قوله: [قال فحدثت هذا الحديث عروة] القتال هو الزهري، وهو موصول بالإسناد المذكور وقد ذكرت شرحه أيضاً مع حديث مالك بن أوس في فرض الخمس.

الحديث السابع: حديث أبي بكر الصديق تقدم أيضاً في أول فرض الخمس بزيادة فيه. وزاد هنا قول أبي بكر: «والله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ أن أصل من قرابتي» وظاهر سياقه الإدراج، قد بينه الإسمايلي بلفظ: «فتشهد أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فوالله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ أن أصل من قرابتي» قال أبو بكر ذلك متلوّاً عن منعه القصة، وأنه لا يلزم منها أن لا يصلحهم بره من جهة أخرى. وعصل كلامه أن قرابة الشخص مقدمة في بره إلا إن عارضهم في ذلك من هو أرجح منهم، والله أعلم.

١٥ - باب قتل كعب بن الأشرف

٤٠٣٧ - حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا شهاب قال: عمرو سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول: قال: رسول الله ﷺ «من يكعب بن الأشرف؟» فإنه قد أذى الله ورسوله». فقام محمد بن مسلمة فقال: يا رسول الله، أشجب أن ألقاه؟ قال: «نعم». قال: فأذن لي أن أقول شيئاً، قال: «قل». فأتاه محمد بن مسلمة فقال: إن هذا الرجل قد سألنا صدقة، وأتته قد غشانا، وإني قد أتيتك استشفيتك، قال: «وأبعث والله لتمتعه»، قال: «إنا قد أتجناه، فلا نجب أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير ذائمه، وقد أذنا أن تسليقنا وسقاً أو وسقين - وحكنا عمرو غير مرة، فلم يذكر وسقاً أو وسقين، أو: فقلت له: «يه وسقاً أو وسقين؟ فقال: أذى ييه وسقاً أو وسقين - قال: نعم، اذهوني، قالوا: أي شيء تريد؟ قال: اذهوني بساءكم، قالوا: كيف نؤهلك بساءاً وأنت اجتمعت العرب، قال: فانهضوني بساءكم، قالوا: كيف نؤهلك ابتداءً، فسب أحدهم، فقال: «ومن يوسق أو وسقين، هذا عار علينا، ولكنا نؤهلك الأمانة - قال شهاب: يعني السلاح - فوأعدت أن يأبده، فجاءته ليلاً ومعه أبو نائلة، وهو أخو كعب من الرضاغة - فذاعهم إلى الحصن، فنزل إليهم، فقالت له امرأته: «إن تعرج هذو الساعة؟ فقال: إنما هو محمد بن مسلمة وأخي أبو نائلة، وقال: غير عمرو، قالت: اسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدماء، قال: إنما هو أخي محمد بن مسلمة، ورضيعي أبو نائلة، إن الكريم لو دعي إلى حفنة بليل لأجاب. قال: ويذبح محمد بن مسلمة مئة رجلين.

قبل إسفان: ساءكم عمرو؟ قال: سمى بعضهم - قال عمرو: جاء مئة رجلين.

وقال غير عمرو: أبو عيسى بن جبر والحارث بن أوس وعبد بن بشر. قال عمرو: جاء مئة رجلين، فقال: إذا ما جاء إليّ قاتل بشعره فأسمه، فإذا ألتهمني استمكنت من رأيه فتؤلكم فاضربوه. وقال مرة: ثم اجتمع، فقول إليهم فوشحاً وهو ينفع منه ريح الطيب، فقال: ما رأيت كالتوم يوماً، أي: الحُب، وقال غير عمرو: قال: جدي أخطر بساء العرب وأكمل العرب.

فاستب عليّ وعباس، فقال الرضخ: يا أمير المؤمنين أفص بينهما، وأرخ أحدهما من الآخر، فقال عمر: أتيتوا أنشدكم بالله الذي يذويه تقوم السماء والأرض، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركنا صدقة». يريد بذلك نفسه؟ قالوا: قد قال ذلك، فأتى عمر عليّ عباس وعليّ فقال: أنشدكم بالله، هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال: «قد قال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: فإني أخذتكم عن هذا الأمر، إن الله سبحانه كان خص رسول الله ﷺ في هذا الشيء بشيء لم يعطه أحد غيره، فقال: جل ذكره: ﴿وَمَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ - إِلَى قَوْلِهِ - قَلِيلٌ﴾. فكانت عليه خالصة رسول الله ﷺ، ثم والله ما أخذنا منكم، ولا استأجرنا عليكم، لقد أخطأكموها وقسمها فيكم حتى بقي هذا المال فيها، فكان رسول الله ﷺ ينفق على أهله نفقة سيهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي فيعطه من جعل مال الله، فصيل ذلك رسول الله ﷺ حياته، ثم توفي النبي ﷺ، فقال أبو بكر: فأنا ولي رسول الله، ففحص أبو بكر فصيل ييه بما عول به رسول الله ﷺ، وأتم حبيته، فأتى عليّ وعليّ وقال: تذكران أن أبا بكر ييه كما تقولان، والله يعلم: إنه ييه لصديق بار راجد تابع للحق؟ ثم توفي الله أبا بكر، فقلت: أنا ولي رسول الله ﷺ وأبي بكر، ففحصت سنتين من إدارتي أعمل ييه بما عول ييه رسول الله ﷺ وأبو بكر، والله يعلم: أنني ييه صادق بار راجد تابع للحق؟ ثم جئتني كلاهما، وكلمتكم واجدة وأمرتكم جميع، فجيتي - يعني عباساً - فقلت لكم: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة». فلما بدا لي أن أذفقه إليكم قلت: إن جيتنا ذفقه إليكم، على أن عليكم عهد الله وميثاقه، لتعلمن ييه بما عول ييه رسول الله ﷺ وأبو بكر وما عولت ييه منذ ولت، وألا فلا تكلماني، فقلتما أذفقه إلينا بذلك، فذفقت إليكم، فالتفسمان مني قضاء غير ذلك، فوالله الذي يذويه تقوم السماء والأرض، لا أقبلي ييه بقضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزتما عنه فاذفقا إليّ قالاً أكفركما. [راجع: ٢٩٠٤. أخرجه مسلم: ١٧٥٧ بزيادة].

٤٠٣٤ - قال: فحدثت هذا الحديث عروة بن الرزير فقال: صدق مالك بن أوس: أنا سمعت عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ تقول: أرسل أرواح النبي ﷺ غلمان إلى أبي بكر، يسألونه من أين آتاه الله على رسول الله ﷺ فكانت أرواحهم، فقلت لهم: ألا تيقن الله؟ ألم تعلمن أن النبي ﷺ كان يقول: «لا نورث، ما تركنا صدقة - يريد بذلك نفسه - إنما يأكل آل محمد ﷺ في هذا المال». فأتاني أرواح النبي ﷺ إلى ما أخبرتهم، قال: فكانت هذه الصدقة بيد عليّ، منها عليّ عباساً فلبت عنهما، ثم كان بيد حسن بن عليّ، ثم بيد حسن بن عليّ، ثم بيد علي بن حسن، وحسن بن حسن، كلاهما كانا يتكاملان، ثم بيد زيد بن حسن، وهي صدقة رسول الله ﷺ حقاً. [انظر: ١٧٢٧، ١٧٣٠. أخرجه مسلم: ١٧٥٨ مختصراً].

٤٠٣٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى: أخبرنا هشام: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن فاطمة عليها السلام والملاس، أتيا أبا بكر بقميصان مبرأتهما، أرخته من ذلك، وسهمنه من خير. [راجع: ٣٠٩٢. أخرجه مسلم: ١٧٥٩، مع الحديث الثاني. ولكن بدون ذكر الملاس].

٤٠٣٦ - قال: أبو بكر: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا نورث، ما تركنا

قال: سررتي.

قوله: (وقد أوردنا أن سلفنا وسقا أو وسقين، وحدثنا عمرو غير مرة فلم يذكر وسقا أو وسقين) قاتل ذلك علي بن المديني، ولم يقع ذلك في رواية الحميدي، ووقع في رواية عروة «وأحب أن سلفنا طعاماً». قال: أين طعامكم؟ قالوا: أنقضناه على هذا الرجل وعلى أصحابه. قال: لم يأن لكم أن ترموا ما أنتم عليه من الباطل.

(تصيه): وقع في هذه الرواية الصحيحة أن الذي خاطب كعباً بذلك هو محمد بن مسلمة، والذي عند ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي أنه أبو نائلة، وأوما الديباضي إلى ترجيعه، ويحتمل أن يكون كل منهما كلمة في ذلك، لأن أبا نائلة أخوه من الرضاعة، ومحمد بن مسلمة ابن أخته. وفي مرسل عكرمة في الكل بصيغة الجمع «قالوا»، وفي مرسل عكرمة «واللن لنا أن نصيب منك فيطعن إلينا، قال قتلوا ما شئت» وعنده «أما مالي فليس عندي اليوم، ولكن عندي الثمر» وذكر ابن عاذل أن سعد بن معاذ بعث عمداً ابن أخيه الحارث بن أوس بن معاذ.

قوله: (ارهوني) أي ادفعوا لي شيئاً يكون رهناً على الثمر الذي تريدونه.

قوله: (وأنت أحمل العرب) لهم قولاً له ذلك تهنكاً، وإن كان هو في نفسه كان جيلاً. زاد ابن سعد من مرسل عكرمة «ولا تأمنك، وأي امرأة تنتج منك لجمالك» وفي المرسل الآخر الذي أشرت إليه «وأنت رجل حسان تعجب النساء» وحسان بضم

الحاء وتشديد السين المهملة.

قوله: (ولكن رهنتك الأمانة) بتشديد اللام وسكون الهمزة.

قوله: (قال سفيان: يعني السلاح) كذا قال، وقال غيره من أهل اللغة: الأمانة الدرع، فعلى هذا إطلاق السلاح عليها من إطلاق اسم الكل على البعض. وفي مرسل عكرمة «ولكن رهنتك سلاحنا مع حملك مجابتنا إليه، قال نعم» وفي رواية الواقدي «وإنما قالوا ذلك لئلا ينكر بجيئهم إليه بالسلاح».

قوله: (فجاء ليلاً ومعه أبو نائلة) بنون وبعد الألف تحتانية واسمه سلكان بن سلامة.

قوله: (وكان أخاه من الرضاعة) يعني كان أبو نائلة أخاً كعب، وذكرنا أنه كان ندهه في الجاهلية فكان يركن إليه. وقد ذكر الواقدي أن محمد بن مسلمة أيضاً كان أخاه، زاد الحميدي في روايته «وكانوا أربعة سمي عمرو منهم اثنين». قلت: وستأتي تسميتهم قريباً. وعند الخراساني في مرسل عكرمة «فلما كان في القافلة أتوه ومعهم السلاح فقالوا: يا أبا سعيد. فقال: سامعاً دعوت».

قوله: (فقال له امرأته) لم أتف على اسمها.

قوله: (وقال غير عمرو: قالت أسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم) في رواية الكلبي «تعلقت به امرأته وقالت، مكانك، فوالله إني لأرى حرة الدم مع الصوت» وبين الحميدي في روايته عن سفيان أن الغير الذي أبهمه سفيان في هذه القصة هو العيسى وأنه حدث بذلك عن عكرمة مرسلًا. وعند ابن إسحاق «فهبط به أبو نائلة وكان حديث عهد بمرس فوثب في ملحفته، فأخذت امرأته بناحتها وقالت له: أنت امرؤ محارب، لا تنزل في هذه الساعة. فقال: إنه أبو نائلة، لو وجني ناعماً ما أبغضني. فقلت: والله إني لأعرف من صوته الشر» وفي مرسل عكرمة «أخذت ثوبه فقالت: أذكرك الله أن لا تنزل إليهم، فوالله إني لأسمع صوتاً يقطر منه الدم».

قوله: (قال ويدخل محمد بن مسلمة معه رجلين، قيل لسفيان: سمعهم عمرو؟ قال: سمى بعضهم، قال عمرو: جاء معه رجلين، وقال غير عمرو: أبو عيسى بن جبر والحارث بن أوس وعباد بن بشر) قلت: ووقع في رواية الحميدي «قال فأتاه ومعه أبو نائلة وعباد بن بشر وأبو عيسى بن جبر والحارث بن معاذ إن شاء الله» كذا أخرجه ورواية علي بن المديني مفصلة، ونسب الحارث بن معاذ إلى جده، ووقعت تسميتهم كذلك في رواية ابن سعد، فعلى هذا فكانوا خمسة، ويؤيده قول عباد بن بشر من قصيدة في هذه القصة:

فشد بسيفه صلتاً عليه قطعه أبو عيسى بن جبر
وكان الله سادساً فأبنا بسائهم نعمة وأعز نصر

وهو أول ما وقع في رواية محمد بن عمرو «كان مع محمد بن مسلمة أبو عيسى بن جبر وأبو عتيق» ولم يذكر غيرهما، وكذا في مرسل عكرمة «ومعه رجلان من الأنصار» ويمكن الجمع بأنهم كانوا مرة ثلاثة وفي الأخرى خمسة.

قوله: (لإني قاتل بشعرو فاشبه) وهو من إطلاق القول على الفعل.

قَالَ عَمْرُو: فَقَالَ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَضْرِبَ رَأْسَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَشَمَّ ثُمَّ أَضْرَبَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأْذَنُ لِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا اسْتَمَكَّ مِنْهُ، قَالَ: فَوَيْلَكُمْ، فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ. (راجع: ٥١، أخرجه مسلم: ١٨٠١).

قوله: (باب قتل كعب بن الأشرف) أي اليهودي، قال ابن إسحاق وغيره: كان عربياً من بني نيهان وهم بطن من طيء، وكان أبوه أصاب مصاً في الجاهلية فأتى المدينة فحالف بني النضير فشرّف فيهم، وتزوج عقيلة بنت أبي الحقيق فولدت له كعباً، وكان طويلاً جسيماً ذا بطن ورهامة، وهجا المسلمين بعد وقعة بدر، وخرج إلى مكة فقتل على ابن وداعة السهمي والد المطلب. فهجاه حسان وهجا امرأته عاتكة بنت أسيد بن أبي العيص بن أمية فظرفته، فرجع كعب إلى المدينة وتشبب ببناء المسلمين حتى أقامهم. وروى أبو داود والترمذي عن طريق الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه «أن كعب بن الأشرف كان شاعراً، وكان يهجو رسول الله ﷺ ويعرض عليه كفار قريش، وكان النبي ﷺ قد قدم المدينة وأهلها أختلاط. فإفراد رسول الله ﷺ استصلاصهم، وكان اليهود والمشركون يذفون للمسلمين أشد الذنوب، فأمر الله رسوله والمسلمين بالصبر. فلما أبى كعب أن يترع عن إلقاء امر رسول الله ﷺ سعد بن معاذ أن يبعث رهطاً ليقتلوه» وذكر ابن سعد أن قتله كان في ربيع الأول من السنة الثالثة.

قوله: (قال عمرو) هو ابن دينار، كذا هنا وفي رواية تيسية عن سفيان في الجهاد وعند أبي نعيم من طريق الحميدي عن سفيان «حدثنا عمرو».

قوله: (من لكعب بن الأشرف؟) أي من الذي ينتب إلى قتله.

قوله: (أذى الله ورسوله) في رواية محمد بن عمرو بن محمد بن مسلمة عن جابر عند الحاكم في الإكليل «قد أذانا بشعرو وتوى للمشركين» وأخرج ابن عازد من طريق الكلبي أن كعب بن الأشرف قدم على مشركي قريش فحالفهم عند استئثار الكعبة على قتال المسلمين. ومن طريق أبي الأسود عن عروة «أنه كان يهجو النبي ﷺ والمسلمين ويعرض قريشاً عليهم، وأنه لما قدم على قريش قالوا له: أينما أهدى أم دين عمداً؟ قال: دينكم. فقال النبي ﷺ: من لنا بآبائ الأشرف فإنه قد استعملن بعداوتنا» ووجدت في فوائد عبد الله بن إسحاق الخراساني «من مرسل عكرمة بسند ضعيف إليه لقتل كعب سبباً آخر، وهو أنه صنع طعاماً وواطأ جماعة من اليهود أنه يدعو النبي ﷺ إلى الزليفة فإذا حضر فتكوا به، ثم دهاه فجاء ومعه بعض أصحابه، فأعلمه جبريل بما أضمره بعد أن جالسه، فقام فستره جبريل بجناحه فخرج، فلما قدوه تفرقوا، فقال حينئذ: من ينتب لقتل كعب. ولكن الجمع يتعدد الأسباب.

قوله: (فقام محمد بن مسلمة فقال: يا رسول الله أحب أن أقتله؟) في مرسل عكرمة «فقال محمد بن مسلمة هو خالي».

قوله: (قال نعم) في رواية محمد بن عمرو «فقال: أنت له» وفي رواية ابن إسحاق «قال: فأعلن أن قدرت على ذلك» وفي رواية عروة «فسكت رسول الله ﷺ، فقال محمد بن مسلمة: أقر صامت» ومثله عند سمويه في فوائده، فإن ثبت احتمال أن يكون سكت أولاً ثم أذن له، فإن في رواية عروة أيضاً أنه قال له: «إن كنت فاعلاً فلا تمحل حتى تشاور سعد بن معاذ» قال فشاووه فقال له: توجه إليه واشك إليه الحاجة، وسله أن يسلفكم طعاماً.

قوله: (فالتفت أن أقول شيئاً، قال لي) كأنه استأذنه أن يفعلن شيئاً يحال به، ومن ثم يوب عليه المصنف «الكتاب في الحرب» وقد ظهر من سياق ابن سعد للقصة أنهم استأذنوا أن يشكروا منه ويخبروا رآه، ولقظه «فقال له: كان قدوم هذا الرجل علينا من البلاد، حاربتنا العرب، ورمتنا عن قوس واحدة» وعند ابن إسحاق بإسناد حسن عن ابن عباس «أن النبي ﷺ مشى معهم إلى بيع الغرد ثم وجههم فقال انطلقوا على اسم الله، اللهم اعنهم».

قوله: (إن هذا الرجل) يعني النبي ﷺ.

قوله: (قد سألتنا صدقة) في رواية الواقدي «سألنا الصدقة ونحن لا نجد ما ناكل» وفي مرسل عكرمة «فقالوا: يا أبا سعيد إن نينا أريد منا الصدقة، وليس لنا مال نصدقه».

قوله: (قد عتلت) بالمهمله وتشديد النون الأولى من العناء وهو التعب.

قوله: (قال وأيضاً) أي وزيادة على ذلك، وقد فسره بعد ذلك قوله: «والله لتمننه» بفتح المنة والميم وتشديد اللام والنون من الملل، وعند الواقدي «إن كعباً قال لأبي نائلة: أخبرني ما في نفسك، ما الذي تريدون في أمره؟ قال: خذلانه والتخلي عنه،

قوله: (وقال مرة فأتاكم) أي أمكنكم من الشم، وهو يفتح بالفاء والمهمل.

قوله: (ربيع الطيب) في رواية ابن سعد « وكان حديث عهد بمرس » وفي مرسل عكرمة فقال: « يا أبا سعيد أدن مني أرسلك أشبه وأصح به عني ووجهي ».

قوله: (وعندي أعطر نساء العرب وأكمل العرب) وعند الأصملي وأجل بالجيم بدل الكاف وهي أشبه، وفي مرسل عكرمة « قال هذا عطر أم فلان » يعني امرأته. وفي رواية الواقدي « وكان كعب يدهن بالمسك الفت والعنبر حتى يتلبذ في صدغيه » وفي رواية أخرى « وعندي أعطر سيد العرب » وكان « سيد » تصحيف من نساء، فإن كانت مخوفة فالنساء أعطر نساء سيد العرب على الخذف.

قوله: (وولكم فقتلوه) ثم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاختبروه في رواية عروة « وضربه محمد بن مسلمة فقتله وأصاب خياط السيف الحارث بن أوس، وأقبلوا حتى إذا كان بجوف بعات تخلف الحارث ونزف، فلما أفضله أصحابه رجعوا فاحتلموه، ثم أقبلوا سراحا حتى دخلوا المدينة » وفي رواية الواقدي « أن النبي ﷺ نزل على جرح الحارث بن أوس فلم يذوه ». وفي مرسل عكرمة « فبزق فيها ثم الصقها فالتصمت » وفي رواية ابن الكلبي « فضره حتى يرد، وصاح عند أول ضربة، واجتمعت اليهود فدخلوا على غير طريق أصحاب رسول الله ﷺ فقاتلوه » وفي رواية ابن سعد « أن محمد بن مسلمة لما أخذ بقرون شعره قال لأصحابه: اقتلوا عدو الله، فضره بأمشاطهم، فالتفت عليه فلم تكن شيئا. قال محمد: فذكرت موعلا كان في سيفي فوضعت في سرتي، ثم تحملت عليه فغطتته حتى انتهى إلى عاتقه، فصاح وصاحت امرأته: يا آل قريظة والنضير مرتين ».

قوله: (فاختبروه) في رواية عروة « فاختبروا النبي ﷺ فحمد الله تعالى » وفي رواية ابن سعد « فلما بلغوا بفتح الفرد كبروا، وقد قام رسول الله ﷺ تلك الليلة يصلي، فلما سمع تكبيرهم كبر، وعرف أن قد قتلوه، ثم انتهوا إليه فقال: أفلحت الوجوه، فقالوا: ووجهك يا رسول الله، وموا رأسه بين يديه، فحمد الله على قتله » وفي مرسل عكرمة « فأصبحت يهود مذخورين، فأتوا النبي ﷺ فقالوا قتل سيدنا غيلة، فذكرهم النبي ﷺ صنيعة وما كان يعرض عليه ويؤذي المسلمين زاد ابن سعد « فخافوا فلم ينطقوا » قال السهيلي: وفي قصة كعب بن الأشرف تمل للمعاد إذا سب الشارع، خلافا لأبي حنيفة. قلت: وفي نظر، وصنيع المصنف في الجهاد يعطي أن كعبا كان عربيا حيث ترجم لهذا الحديث « الفتك بأهل الحرب » وترجم له أيضا « الكذب في الحرب » وفيه جواز قتل المشرك بغير دعوة إذا كانت الدعوة العامة قد بلغت. وفيه جواز الكلام الذي يحتاج إليه في الحرب ولو لم يقصد قتاله إلى حقيقة. وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد. وفيه دلالة على قوة طعنة امرأته المذكورة وصحة حديثها، وبلاغتها في إطلاقتها أن الصوت يقطع منه الدم.

١٦ - باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الخثع

ويقال: سلام بن أبي الخثع، كان بخيبر، ويقال: في حصن له

بأرض الحجاز

وقال الزهري: هو بعد كعب بن الأشرف.

٤٠٣٨ - حدثني إسحاق بن نصر: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا ابن أبي

زائدة: عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهم قال: بعث رسول الله ﷺ رجلا إلى أبي رافع، فدخل عليه عبد الله بن عجيل بن عتبة ليلا وهو نائم فقتله. [راجع: ٣٠٢٢].

٤٠٣٩ - حدثنا يوسف بن موسى: حدثنا عبد الله بن موسى، عن

إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب قال: بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع اليهودي رجلا من الأنصار، فامر عليهم عبد الله بن عجيل، وكان أبو رافع يؤذي رسول الله ﷺ ويؤين عليه، وكان في حصن له بأرض الحجاز، فلما دنوا منه، وقد غرقت الشمس، وزاح الناس برسومهم، فقال: عبد الله لأصحابه: اجلسوا مكانكم، فإني منطلق، ومنطلق للوإياب، أعلى أن ادخل.

فأقبل حتى دنا من الباب، ثم فتح يديه كأنه يقضي حاجة، وقد دخل الناس، ففتح به الأبواب، يا عبد الله: إن كنت تريد أن تدخل فادخل، فإني أريد أن أغلق الباب، فدخلت فكنمت، فلما دخل الناس أغلق الباب، ثم علق الأغاليق على ود.

قال: فمئت إلى الأباليد فأخذهما، ففتحت الباب، وكان أبو رافع يسمر عنده، وكان في غلالي له، فلما ذهب عنه أهل سمره صعدت إليه، فجلست كلما فتحت بابا أغلقت على من داخل، قلت: إن القوم نلوا بي كم يخلصوا إلي حتى أقله، فأتتهم إليه، فإذا هو في بيت مظلم وسط عياله، لا أفرى ابن هو من البيت، فقلت: يا أبا رافع، قال: من هذا؟ فأهوت نحو الصوت فأضربه ضربة بالسيف وألا دحيش، فما أحييت شيئا، وصاح، فخرجت من البيت، فأمكت عزيمتي، ثم دخلت إليه، فقلت: ما هذا الصوت يا أبا رافع؟ فقال: لأملك الويل، إن رجلا في البيت يضربني قتل بالسيف، قال: فأضربه ضربة أخرى ولم أقله، ثم وصفت جثة السيف في بطني حتى أخذ في ظهره، فقولت: أني قتله، فجلست ففتح الأبواب بابا بابا، حتى انتهت إلى درجته له، فوجدت رجلي، وأنا أرى أني قد انتهت إلى الأرض، فقولت في ثلثة مقصورة، فأنكرت سالي فقصتها بجماعة، ثم انطلقت حتى جلست على الباب، فقلت: لا أخرج الليلة حتى أظم: أقله؟ فلما صاح الديك قام الساعي على السور، فقال: أني أبا رافع تاجر أهل الحجاز، فأنطلقت إلى أصحابي، فقلت النجاء، فقد قتل الله أبا رافع، فأتتهم إلى النبي ﷺ فعادته، فقال: « انشط رجلك ». قبست رجلي فمسحتها، فكانها لم أشتكها قط. [راجع: ٣٠٢٢].

٤٠٤٠ - حدثنا أحمد بن عثمان: حدثنا شريح، هو ابن مسلمة: حدثنا

إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهم قال: بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع عبد الله بن عجيل وعبد الله بن عتبة في ناس منهم، فأنطلقوا حتى دنوا من الحصن، فقال: لهم عبد الله بن عجيل: امكثوا أنتم حتى أطلق أنا فأظفر، قال: فطعقت أن ادخل الحصن، ففقدوا جمارا لهم، قال: فخرجوا يقبض يطلبونه، قال: فخبيت أن اغرف، قال: ففتحت رأسي وجلست كائني ألقى حاجة، ثم نادى صاحب الباب، من أراد أن يدخل فليدخل قبل أن أغلق، فدخلت ثم احتجبت في فربط جمار عند باب الحصن، فقصوا عند أبي رافع، وتحدثوا حتى ذهبت ساعة من الليل، ثم رجوا إلى بيوتهم، فلما هدأت الأصوات، ولا أسمع حركة خرجت، قال: ورأيت صاحب الباب، حيث وضع مفتاح الحصن في كوة، فأخذه ففتحت به باب الحصن، قال: قلت: إن نلير بي القوم انطلقت على مهل، ثم عمدت إلى الأبواب يوتيهم، فلففتها عليهم من ظهري، ثم صعدت إلى أبي رافع في سلم، فإذا البيت مظلم قد طوى سراجا، فلم أدر أين الرجل، فقلت: يا أبا رافع؟ قال: من هذا؟ قال: فعمدت نحو الصوت فأضربه وصاح، فلم تكن شيئا، قال: ثم جئت كائني أجيئه، فقلت: ما لك يا أبا رافع؟ وغرقت صوتي، فقال: الا اغضبك لأملك الويل، دخل علي رجل فصرخ بالسيف؟ قال: فعمدت له أيضا فأضربه أخرى فلم تكن شيئا فصاح وقام أهله، قال: ثم جئت وغرقت صوتي كهيئة الميت فإذا هو مستلق على ظهره، فاضع السيف في بطني، ثم انكهي عليه حتى سيفت صوت العظم، ثم خرجت دحشا حتى أتيت السلم، أريد أن أنزل، فأسقط منه، فأنخلت رجلي فقصتها، ثم أتت أصحابي

كان غير من ذكر وإلا فهو تصحيح ثم وجدته في «دلائل البيهقي» من طريق موسى بن عتبة على الشك هل هو أسود بن خزاعي أو أسود بن حرام.
قوله: (وكان أبو رافع يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعين عليه) ذكر ابن عثمة من طريق الأسود عن عروة أنه كان من أغان غطفان وغيرهم من مشركي العرب بالمال الكثير على رسول الله ﷺ.

قوله: (وقد دخل الناس) ذكر في رواية يوسف سبياً لتأخير خلق الباب فقال «فقدوا حماراً لهم فخرجوا يبيعون أي شملة من نار طلبونه، قال فخشيت أن أعرف فغلطت رأسي».

قوله: (وراح الناس يسرحهم) أي رجعوا بمواشيهم التي تركوها، وسرح بفتح الهملة وسكون الراء بعدها هملة هي السائمة هي إبل وبقر وغنم.

قوله: (عبد الله) لم اسمه العلم لأنه لو كان كذلك لكان قد عرفه، والواقع أنه كان مستخفياً منه، فالذي يظهر أنه أراد معناه الحقيقي لأن الجميع عبيد لله.

قوله: (ففتح يديه) أي تخطى به ليخفي شخصه لئلا يعرف.

قوله: (ففتح به) أي ناداه، وفي رواية يوسف «ثم نادى صاحب الباب» أي الباب وبم ألق على اسمه.

قوله: (فكفمت) أي اختبأت، وفي رواية يوسف «ثم اختبأت في مبط حمار عند باب الحصن».

قوله: (ثم علق الأغاليل على ود) بفتح الواو وتشديد الدال هو الودت، وفي رواية يوسف «وضع مفتاح الحصن في كوة» والأغاليل بالمجعة جمع غلق بفتح أوله ما يغلق به الباب والمراود بها المفاتيح، كأنه كان يغلق بها ويفتح بها، كذا في رواية أبي ذر، وفي رواية غيره بالعين المهملة وهو المفتاح بلا إشكال، والكوة بالفتح وقد تضم وقيل بالفتح غير النافذة والضم النافذة.

قوله: (فكفمت إلى الأقاليد) هي جمع إقليد وهو المفتاح، وفي رواية يوسف «فكفمت باب الحصن».

قوله: (يسمر عنده) أي يتحدثون ليلاً، وفي رواية يوسف «تعثوا عند أبي رافع وتحذوا حتى ذهب ساعة من الليل، ثم رجعوا إلى بيوتهم».

قوله: (في علالي له) بالهملة جمع علية بتشديد التثنية وهي الغرفة، وفي رواية ابن إسحاق «وكان في علية له إلهة حجلة» والعجلة بفتح المهملة والجيم السلم من الخشب، وقيد ابن كتيبة غشيت النخل.

قوله: (فجعلت كلما فتحت باباً أغلقت علي من داخل) في حديث عبد الله بن أنيس عند الحاكم فلم يدعوا باباً إلا أغلقوه.

قوله: (تلقوا بي) بكسر الدال المعجمة أي علموا، وأصله من الإنذار وهو الإعلام بالشيء الذي يجزئ منه، وذكر ابن سعد أن عبد الله بن عتيك كان يوطن باليهودية، فاستنخ، فقالت له امرأة أبي رافع من أنت؟ قال: جئت أبا رافع بهدية. ففتحت له وفي رواية يوسف «فلما هدأت الأصوات» أي سكنت، وعنده «ثم صعدت إلى أبواب بيوتهم فأغلقتها عليهم من ظاهر. ثم صعدت إلى أبي رافع في سلم».

قوله: (فأهويت نحو الصوت) أي قصدت نحو صاحب الصوت، وفي رواية يوسف «فصعدت نحو الصوت».

قوله: (وأنا دهش) بكسر الهاء بعدها معجمة.

قوله: (لما أغشيت شيئاً) أي لم أقتله.

قوله: (فقلت ما هذا الصوت يا أبا رافع) في حديث عبد الله بن أنيس «قالت امرأته يا أبا رافع هذا صوت عبد الله بن عتيك. فقال تكتلك أمك وأبن عبد الله بن عتيك».

قوله: (هدأت الأصوات) بهزة أي سكنت، وزعم ابن التين أنه وقع عنده «هدت» بغير همز وأن الصواب بالهمز.

قوله: (فأضربه) ذكره بلطف المضارع مبالغة لاستحضار صورة الحال وإن كان ذلك قد مضى.

قوله: (فلم يكن) أي لم يفتح.

قوله: (ثم دخلت إليه) في رواية يوسف «ثم جئت كائي أغشيت قلت ما لك؟

أخبرني، فقلت: انطلقوا فبشروا رسول الله ﷺ، فأبى لا أبرح حتى سمع الناعية، فلما كان في وجهه الصبح صعد الناعية، فقال: أنسى أبا رافع قال: فقتلت أنثى ما بي قلبه، فأذركت أصحابي قبل أن يأتوا النبي ﷺ كبشركم. [راجع: ٣٠٢٢]

قوله: (قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق ويقال سلام بن أبي الحقيق كان بجير)، والحقيق بهملة وقاف مصغر، والذي سماه عبد الله هو عبد الله بن أنيس، وذلك فيما أخرجه الحاكم في «الإكليل» من حديث مطول وأوله «أن الرهط الذين بعثهم رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن أبي الحقيق ليقتلوه وهم عبد الله بن عتيك وعبد الله بن أنيس وأبو قتادة وحليف لهم ورجل من الأنصار، وأنهم قدموا خبير ليلاً» فذكر الحديث. وقال ابن إسحاق: هو سلام أي بتشديد اللام قال: «لما قلت الأوس كعب بن الأشرف استأذنت الخزرج رسول الله ﷺ في قتل سلام بن أبي الحقيق وهو بجير، فأذن لهم. قال: فحدثني الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك قال: كان معنا صاع الله لرسوله أن الأوس والخزرج كانوا يتصاولان يتصاولن القحطليين، لا تصنع الأوس شيئاً إلا قالت الخزرج: والله لا نذهبون بهذه فضلاً علينا. وكذلك الأوس. فلما أصابت الأوس كعب بن الأشرف تذاكرت الخزرج من رجل له من العلوة لرسول الله ﷺ كما كان لكعب؟ فذكروا أن أبي الحقيق وهو بجير.

قوله: (ويقال في حصن له بأرض الحجاز) وهو قول وقع في سياق الحديث الموصول في الباب، ويحتمل أن يكون حصنه كان قريباً من خير في طرف أرض الحجاز. ووقع عند موسى بن عتبة «فطرقوا أبا رافع بن أبي الحقيق بجير فقتلوه في بيته» ولأبي رافع المذكور أخوان مشهوران من أهل خير: أحدهما: كنانة وكان زوج صفية بنت حبي قبل النبي ﷺ، وأخوه الربيع بن أبي الحقيق، وقتلها النبي ﷺ جياً بعد فتح خير.

قوله: (وقال الزهري: هو بعد كعب بن الأشرف) وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عن حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري، وقد ذكرت من عند ابن إسحاق عن الزهري أنه أخذ ذلك عن عبد الله بن كعب بن مالك بزيادة فيه، قال ابن سعد كانت في رمضان سنة ست، وقيل: في ذي الحجة سنة خمس، وقيل فيها: سنة أربع، وقيل: في رجب سنة ثلاث، ثم أورد البخاري قصته من رواية ثلاثة من أبي إسحاق عن البراء بن عازب: الأولى: رواية ذكرها بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء «بعث رسول الله ﷺ رهطاً إلى أبي رافع، فدخل عليه عبد الله بن عتيك بيته ليلاً وهو نائم فقطع» هكذا أورد مختصراً، وقوله: «بيته» للأكثر بسكون التثنية وبالنصب على المفعولية، وللسرخسي والمستملتي بتشديد التثنية بلطف الفعل الماضي من التثنية، وقد أخرجه المصنف في الجهاد من هذا الوجه مطولاً نحو رواية إبراهيم بن يوسف الآتية.

قوله: (حدثنا يوسف بن موسى) هو القطان، وعبد الله بن موسى هو البسي شيخ البخاري، وقد حدث عنه هنا بواسطة.

قوله: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي رافع اليهودي رجلاً من الأنصار) في رواية يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق الآتية بعد هذه «بعث إلى أبي رافع عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة في أناس معهم» وعبد الله بن عتيك بالنصب مفعول بعث وهو المبعوث إلى أبي رافع وليس هو اسم أبي رافع، وعبد الله بن عتبة لم يذكر إلا في هذا الطريق، وزعم ابن الأثير في «جامع الأصول» أنه ابن عتبة بكسر العين وفتح النون، وهو غلط منه فإنه غرلاً لا أنصارياً، ومتأخر الإسلام وهذه القصة متقدمة والرواية بضم العين وسكون اللام لا بالتون والله أعلم.

قوله: (رجلاً من الأنصار) قد سمي منهم في هذا الباب عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة، وعند ابن إسحاق عبد الله بن عتيك ومسعود بن سنان وعبد الله بن أنيس وأبو قتادة وخزاعي بن أسود، فإن كان عبد الله بن عتبة غمطاً فقد كانوا ستة، فأما الأول فهو ابن عتيك بفتح المهملة وكسر المثناة ابن قيس بن الأسود من بني سلمة بكسر اللام، وأما عبد الله بن عتبة فقد شرحنا ما فيه، وأما مسعود فهو ابن سنان الأسلمي حليف بني سلمة، شهد أحداً واستشهد بالبيعة، وأما عبد الله بن أنيس فهو الجهني حليف الأنصار، وقد فرق المنذري بين عبد الله بن أنيس الجهني وعبد الله بن أنيس الأنصاري، وجزم بأن الأنصاري هو الذي كان في قتل ابن أبي الحقيق وتبع في ذلك ابن المديني، وجزم غير واحد بأنهما واحد وهو جهني حالف الأنصار، وأما أبو قتادة فمشهور، وأما خزاعي بن أسود فقد قلبه بعضهم فقال أسود بن خزاعي، وفي حديث عبد الله بن أنيس في «الإكليل» أسود بن حرام، وكذا ذكره موسى بن عتبة في المغازي، فإن

وغيرت صوتي.

وقوله جل ذكره ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
 إِنَّ يُمْسِكُكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَنَّ الْقَوْمُ قَرْحَ مِطْلَةٍ وَبَلَّكَ الْإِيَّامُ لَدَاكُمَا يَتَنَاسَلُ النَّاسُ
 وَيَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذُ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ. وَلَمْ يَخْصُ
 اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَحَقَّقُ الْكَافِرِينَ. أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ
 الَّذِينَ جَاهَلُوا بِكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ. وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴿[آل عمران: ١٣٩ - ١٤٣].

وقوله ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَطَعْدَهُ إِذْ تَخْسَوْنَهُمْ﴾ تسألوهم قتلاً
 ﴿فَإِنْ هِيَ حَتَّى إِذَا قُتِلْتُمْ وَكُنْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَغَضَبْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا يَكُونُ
 مِنْكُمْ مَنْ يُبْذَرُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُبْذَرُ الْآخِرَةِ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ
 عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً﴾. الآية [آل
 عمران: ١٦٩].

قوله: (باب غزوة أحد) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر. «وحد» بضم
 الحزنة والمهمة جبل معروف بينه وبين المدينة أقل من فرسخ. وهو الذي قال فيه
 «جبل بيننا وبينهم» كما سيأتي في آخر باب من هذه الغزوة مع مزيد فوائد فيما يتعلق به.
 ونقل السهيلي عن الزبير بن بكار في فضل المدينة أن قبر هارون عليه السلام بأحد، وأنه
 قدم مع موسى في جماعة من بني إسرائيل حجاجاً قامت هناك. قلت: وسند الزبير بن بكار
 في ذلك ضعيف جداً من جهة شيخه محمد بن الحسن بن زباله، ومنقطع أيضاً وليس
 بمرفوع. وكانت عند الواقعة المشهورة في شوال سنة ثلاث باتفاق الجمهور، وشذ من قال
 سنة أربع. قال ابن إسحاق: لإحدى عشرة ليلة خلت منه وقيل: لسبع ليل وقيل: لثمان
 وقيل: لتسع وقيل: في نصفه، وقال مالك: كانت بعد بدر بسنة، وفيه يجوز لأن بدرًا كانت
 في رمضان باتفاق فهي بعدها بسنة وشهر لم يكمل، ولهذا قال مرة أخرى: كانت بعد
 الهجرة بأحد ولأثني شهر. وكان السبب فيها ما ذكر ابن إسحاق عن شيخه وموسى
 بن عتبة عن ابن شهاب وأبي الأسود عن عروة قالوا: وهذا ملغص ما ذكره موسى بن
 عتبة في سياق القصة كلها قال: لما رجعت قريش استجلبوا من استطاعوا من العرب
 وسار بهم أبو سفيان حتى نزلوا بطن الوادي من قبل أحد، وكان رجال من المسلمين
 أسفوا على ما فاتهم من مشهد بدر وقتوا لقاء العدو، ورأى رسول الله ﷺ ليلة الجمعة
 رؤيا، فلما أصبح قال: رأيت البارحة في منامي بقرأ تذهب، والله خير وأبقى، ورأيت
 صفيي ذا الفقار انقص من عند ظبي أو قال به فلزل فكرهته وهما مصبيتان، ورأيت أني
 في دوح حصينة وأني مرفد كبشاً. قالوا: وما أولتها؟ قال: أولت البقر بقرأ يكون فينا،
 وأولت الكبش كبش الكتيبة، وأولت الدرع الحصينة المدينة، فاستكروا، فإن دخل القوم
 الأثرة قاتلناهم وروما من فوق البيوت، فقال أولئك القوم: يا بني الله كنا نتمنى هذا
 اليوم، وأبي كثير من الناس إلا الخروج فلما صلى الجمعة وانصرف دعا بالأمانة فلبسها،
 ثم أذن في الناس بالخروج، فقدم ذوو الرأي منهم فقالوا: يا رسول الله امكث كما أمرتنا،
 فقال: ما ينبغي لني إذا أخذ لأمة الحرب أن يرجع حتى يقاتل، نزل فخرج بهم وهم ألف
 رجل وكان المشركون ثلاثة آلاف حتى نزل بأحد، ورجع منه عبد الله بن أبي بن سلول
 في ثلثمائة فيني في سبعمائة، فلما رجع عبد الله بن أبي بن سلول في ثلثمائة من المؤمنين وهما
 بنو حارثة وبنو سلمة، وصف المسلمون بأصل أحد، وصف المشركون بالسبخة وتعبوا
 للقتال، وعلى خيل المشركين وهي مائة فرس خالد بن الوليد، وليس مع المسلمين فرس
 وصاحب لواء المشركين طلحة بن عثمان، وأمر رسول الله ﷺ عبد الله بن جبير على
 الرماة وهم خمسون رجلاً وعهد إليهم أن لا يتركوا منازلهم، وكان صاحب لواء المسلمين
 مصعب بن عمير، فباز طلحة بن عثمان قتلته، وحمل المسلمون على المشركين حتى
 أجهضوهم عن قتالهم، وحملت خيل المشركين فنقضتهم الرماة بالثلاث ثلاث مرات،
 فدخل المسلمون عسكر المشركين فاتهمهم، فرأى ذلك الرماة فتركوا مكانهم، ودخل
 العسكر، فأبصر ذلك خالد بن الوليد ومن معه فحملوا على المسلمين في الخيل فمزقوهم،
 وصرخ صارخ: قتل محمد أخراكم، ففطط المسلمون يقتل بعضهم بعضاً وهم لا
 يشعرون، وانهمز طلحة منهم إلى جهة المدينة وتفرق صراخهم ووقع فيهم القتل، وثبت عند
 الله حين انتكفوا عنه وهو يمدحهم في آخرهم، حتى رجع إليه بعضهم وهو ندي
 المهراس في الشعب، وتوجه النبي ﷺ بلمتن أصحابه، فاستقبله المشركون فرموا وجهه

قوله: (أولئك الويل) في رواية يوسف «زاد وقال إلا أصابك» وزاد في رواية
 «قال فعدلت له أيضاً فاضربه أخرى فلم تنف شيئاً لصاح وقام أهله. ثم جئت وغيرت
 صوتي كهيئة المستغيث فإذا هو مستلق على ظهره» وفي رواية ابن إسحاق «فصاحت
 امرأته» فنهزت بنا، فجملنا نرفع السيف عليها ثم نذكر نهى رسول الله ﷺ عن قتل
 النساء فكف عنها.

قوله: (ضبيب السيف) يضاد معجمة مفتوحة وموحدين وزن رغيف، قال
 الخطابي: مكثنا يروي، وما أراه محفوظاً وإنما هو ظبي السيف وهو حرف حد السيف
 ويجمع على ظيات، قال: والضبيب لا معنى له هنا لأنه سيلان الدم من الفم، قال
 عياض: هو في رواية أبي ذر بالصاد المهملة، وكذا ذكره الحارثي وقال: أظنه طرف. وفي
 رواية غير أبي ذر بالمعجمة وهو طرف السيف، وفي رواية يوسف «فأضح السيف في بطنه
 ثم أتكى عليه حتى سمعت صوت المظلم».

قوله: (فوضعت رجلي وأنا أرى) بضم الحزنة أي اظن، وذكر ابن إسحاق في
 روايته أنه كان سيء البصر.

قوله: (فانكسرت صالحي فعضبتها) في رواية يوسف «ثم خرجت دهشاً حتى
 أثبت السلم أريد أن أتزل فسقطت منه فالتحمت رجلي فعضبتها» ويجمع بينهما بأنها
 انخلت من الفضل وانكسرت الساق، وقال الداودي: هذا اختلاف وقد يتجزؤ في التعبير
 بأحدهما عن الآخر، لأن المخلع هو زوال المفصل من غير يثونة، أي خلافاً للكر.
 قلت: والجمع بينهما بالخمل على وقوعهما معاً أولى، ووقع في رواية ابن إسحاق «فوثبت
 بده» وهو وهم والصواب رجله، وإن كان محفوظاً فوقع جميع ذلك، وزاد أنهم كمنوا في
 نهر، وأن قومه أوقدوا النيران وذهبوا في كل وجه يطلبون حتى أيسروا رجعوا إليه وهو
 يقضي.

قوله: (قام الناعي) في رواية يوسف «صعد الناحية».

قوله: (ألقى أباً رافع) كذا ثبت في الروايات بفتح العين، قال ابن التين: هي لغة
 والمعروف انموا، والتي غير الموت والاسم الناعي. وذكر الأصمعي أن العرب كانوا إذا
 مات فيهم الكبير ركب راكب فرساً وسار فقال: نعي فلان.

قوله: (فلقت النجاة) بالنصب أي أسروها في رواية يوسف «ثم أثبت أصحابي
 أحبل فقلت: انطلقوا فيشروا رسول الله ﷺ»، وقوله: «أحبل» هو مهملة ثم جيم،
 المحبل هو أن يرفع رجلاً ويثقل على أخرى من العرج، وقد يكون بالرجلين معاً إلا أنه
 حيثل يسمى قفزاً لا مشياً، ويقال حبل في مشية إذا مشى مثل المقيد أي قارب خطوه،
 وفي حديث عبد الله بن أبيس «قال وتوجهنا من غير، فكنا نكمن النهار ونسير الليل،
 وإذا كنا بالناهار أقعدنا منا واحداً يجرنا، فإذا رأى شيئاً يخافه أشار إلينا، فلما قربنا من
 المدينة كانت نوبي، فأضرت إليهم فخرجوا سراها، ثم لحقتهم فدخلنا المدينة، فقالوا: ماذا
 رأيت؟ قلت: ما رأيت شيئاً، ولكن خفيت أن تكونوا أحيتم فأجبت أن يحملكم الفزع».

قوله: (فمسخها فكانها لم أشكها قط) ووقع في رواية يوسف أنه «لما سمع
 الناعي قال: قممت أمشي ما بي قلبة» وهو بفتح القاف واللام والموحدة أي حلة أنقلب
 بها، وقال الفراء: أصل القلاب بكسر القاف داء يصيب البعير فيسوت من يومه، فقيل
 لكل من سلم من علة ما به قلبة، أي ليست به علة تهلكه. وقوله: «فأدركت أصحابي
 قبل أن يأتوا النبي ﷺ فيشرته» يحمل على أنه لما سقط من الدرجة وقع له جميع ما تقدم،
 لكنه من شدة ما كان فيه من الاهتمام بالأمر ما أحس بالألم وأهين على المشي أولاً،
 وعليه يدل قوله: «ما بي قلبة» ثم لما عادى عليه المشي أحس بالألم فحمله أصحابه كما
 وقع في رواية ابن إسحاق، ثم لم يأت النبي ﷺ مسخ عليه فزال منه جميع الألم ببركته ﷺ.
 وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التخلي للمرك الذي بلغته الدعوة وأصر، وقتل من
 أمان على رسول الله ﷺ بيده أو ماله أو لسانه، وجواز التجسس على أهل الحرب
 وتطلب قهرهم. والأخذ بالشد في حاربة المشركين، وجواز إيهام القوم للمصلحة،
 وتعرض القليل من المسلمين للكثير من المشركين، والحكم بالدليل والعلامه لاستدلال
 ابن عتيك على أبي رافع بصوته، واعتماده على صوت الناعي بموته، والله أعلم.

١٧- باب غزوة أحد

وقول الله تعالى ﴿وَإِذْ غُلَوْتَ مِنَ الْأَمَلِ كُتُوبُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدُ لِلْقِتَالِ
 وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٦١].

قوله: ﴿وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحْسُونَهُمْ﴾ تستأصلونهم قتلًا﴾ يادنه﴾ الآية إلى قوله ﴿والله ذو فضل على المؤمنين﴾ (لک عمران: ١٥٧) أخرج الطبري من طريق السدي وغيره أن المراد بالوعد قوله ﴿للمؤمنين﴾: إنكم ستظهرون عليهم فلا تبرحوا من مكانكم حتى أكرمكم ﴿ وقد ذكر المصنف قصة الرماة في هذا الباب، وسأذكر شرحها إن شاء الله تعالى. ومن طريق قتادة ومجاهد في قوله: ﴿إذ تحسونهم﴾ (لک عمران: ١٥٧) أي تقتلونهم، وقول المصنف في تفسير ﴿تحسونهم﴾ تستأصلونهم هو كلام أبي عبيدة، وأخرج الطبري من طريق السدي قال قال النبي ﷺ للرماة ﴿إن لن نزال غاليين ما نثبت مكانكم﴾ وكان أول من برز طلحة بن عثمان قتل، ثم حل المسلمون على المشركين فهزمهم، وحل خالد بن الوليد وكان في خيل المشركين على الرماة فرموا بالنبل فاقطع، ثم ترك الرماة مكانهم ودخلوا العسكر في طلب الغنيمة، فصاح خالد في خيله قتل من بقي من الرماة، منهم أميرهم عبد الله بن جبير. ولما رأى المشركون خيلهم ظاهرة تراجعوا فشدوا على المسلمين فهزمهم وأثخنوا فيهم في القتل. وقوله: ﴿حتى إذا قُتِلْتُمْ﴾ (لک عمران: ١٥٧) أي جِيتُمْ ﴿ وتنازعتم في الأمر﴾ (لک عمران: ١٥٧) أي اختلفتم، وحتى حرف جر وهي متعلقة بمحذوف أي دام لكم ذلك إلى وقت فتلكم، ويجوز أن تكون ابتنائية داخلية على الجملة الشرطية وجوابها محذوف، وقوله: ﴿ثم صرركم عنهم﴾ (لک عمران: ١٥٧) فيه إشارة إلى رجوع المسلمين عن المشركين بعد أن ظهروا عليهم لما وقع من الرماة من الربة في الغنيمة، وإلى ذلك الإشارة بقوله ﴿منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾ (لک عمران: ١٥٧) قال السدي عن عبد خير قال: قال عبد الله بن مسعود ﴿ما كنت أرى أحدا من أصحاب النبي ﷺ يريد الدنيا حتى نزلت هذه الآية يوم أحد: منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾. وقوله: ﴿ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أموالاً﴾ الآية: (لک عمران: ١٦٩) أخرج مسلم من طريق مسروق قال: ﴿سألتنا عبد الله بن مسعود عن هؤلاء الآيات قال: أما إن قد سألنا عنها قليل لنا: إنه لما أصيب إخوانكم بأحد جعل الله لرواسمهم في أجواف طير خضر، ترد أنهار الجنة، وتاكل من ثمارها﴾ الحديث.

٤٠٤١- ﴿حَلَلْنَا لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ أَخْبَرَنَا عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: هَذَا جِبْرِيلُ أَخْبَرُ بِوَأْسٍ قَرِيبٍ، عَلَيْهِ أَكَاةُ الْخَرْبِ. (لراجع: ٣٩٩٥)

٤٠٤٢- ﴿حَلَلْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَتَّابٍ، عَنْ نَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْعَصِي، عَنْ غُبَّةِ بْنِ غَابِرٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَتْلِ أَخِي بَعْدَ ثَلَاثِي سَنَيْنَ، كَمَا لُودِعَ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، ثُمَّ طَلَعَ الْمَنِيرُ فَقَالَ: «إِنِّي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَرَطٌ وَأَنَا عَلَيْكُمْ شَهِيدٌ، وَأَنْ مَوْعِدُكُمْ الْخَوْضُ، وَإِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَيْكُمْ مِنْ مَقَامِي هَذَا، وَإِنِّي لَأَسْتَأْخِضُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوهَا».

قَالَ: فَكَانَتْ آخِرَ نَظَرِهِ نَظَرُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (راجع: ١٣٤٤) أخرجه

مسلم: ٢٢٢٩٩

ثم ذكر المصنف تلوه هذه الآيات أحاديث كالفسرة للآيات المذكورة.

الأول: حديث عتبة بن عامر قال: ﴿صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد﴾ الحديث، وهو متعلق بقوله تعالى: ﴿ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله﴾ وقوله: ﴿بعد ثمان سنين﴾ فيه تجوز تقدم بيانه في باب الصلاة على الشهداء من كتاب الجنائز. وقوله: ﴿ثم طلع المنير فقال: إني بين أيديكم فرط﴾ وقد وقع في مرسل أيوب بن بشر من رواية الزهري عنه عند ابن أبي شيبة ﴿خرج حاصبا رأسه حتى جلس على المنبر، ثم كان أول ما تكلم به أنه صلى على أصحاب أحد واستغفر لهم فأكثر الصلاة عليهم﴾ وهذا يحمل على أن المراد أول ما تكلم به أي عند خروجه قبل أن يصعد المنبر.

قوله: ﴿كلودع للأحياء والأموات﴾ تابع حوية بن شريح على هذه الزيادة عن يزيد بن أبي حبيب يحيى بن أيوب عند مسلم ولفظه ﴿ثم صعد المنبر كلودع للأحياء والأموات﴾ وتوقيع الأحياء ظاهر، لأن سياقه يشعر بأن ذلك كان في آخر حياته ﷺ، وأما توقيع الأموات فيحتمل أن يكون الصحابي أراد بذلك انقطاع زيارته الأموات بجسده، لأنه بعد موته وإن كان حيا فهي حياة أخرى لا تشبه الحياة الدنيا، والله أعلم. ويحتمل أن يكون المراد بتوقيع الأموات ما أشار إليه في حديث عائشة من الاستغفار لأهل البقيع،

فأمروهم وكسروا ربابيته، فصر مصعدا في الشعب ومعه طلحة والزبير، وقيل: معه طائفة من الأنصار منهم سهل بن بيضاء والحارث بن الصمة، وشغل المشركون يقتل المسلمين يثقلون بهم فيقتلون الأذان والأثراف والتروج ويثقلون البطون وهم يظنون أنهم أصابوا النبي ﷺ وأشرف أصحابه، فقال أبو سفيان يفتخر بكمته: أهل جبل، فناداه عمر: الله أولى وأجل.

ورجع المشركون إلى أمتلهم فقال النبي ﷺ لأصحابه: إن ركبوا وجعلوا الأقتال تتبع آثار الخيل، فهم يريدون البيوت، وإن ركبوا الأقتال ونهبوا الخيل فهم يريدون الرجوع، فتبعهم سعد بن أبي وقاص، ثم رجع قال: رأيت الخيل جنوية، فطابت أنفس المسلمين ورجعوا إلى قتالهم فدفنهم في ثيابهم ولم يسلوهم ولم يعلوهم عليهم، وبكى المسلمون على قتالهم، فسر المنافقون وظهر غش اليهود وفلارت للبدنة بالفتاق، فقالت اليهود: لو كان نبيا ما ظهروا عليه، وقالت المنافقون: لو أطاعونا ما أصابهم هذا. قال العلماء: وكان في قصة أحد وما أصيب به المسلمون فيها من القوائد والحكمم الربانية أشياء عظيمة: منها تعريف المسلمين سوء عاقبة المعصية وشوم لركاب النبي، لما وقع من ترك الرماة موقعهم الذي أمرهم الرسول أن لا يبرحوا منه. ومنها أن عاقبة الرسل أن تبلى وتكون لها العاقبة كما تقدم في قصة مرقل عن أبي سفيان، والحكمة في ذلك أنهم لو انتصروا دائما دخل في المؤمنين من ليس منهم ولم يتميز الصادق من غيره، ولو انتصروا دائما لم يحصل المقصود من البينة، فالتفتت الحكمة لجميع بين الأمرين لتتميز الصادق من الكاذب، وذلك أن اتفاق المنافقين كان غفيا من المسلمين، فلما جرت هذه القصة وأظهر أهل الفتاق ما أظهروه من الفعل والقول عاد التلويع تصريحاً، وعرف المسلمون أن هم عدوا في دورهم فاستعدوا لهم ونحزروا منهم. ومنها أن في تأخير النصر في بعض المواطن هضما للنفس وكسرا لشماختها، فلما أبطل المؤمنين صبروا وجزع المنافقون. ومنها أن الله هيا لعباده المؤمنين منازل في دار كرامته لا تبلغها أصلاهم، فيقبض لهم أسباب البتلاء وأنهم ليصلوا إليها. ومنها أن الشهادة من أعلى مراتب الأولياء فساقها إليهم. ومنها أنه لو اد إهلاك أعدائه فيقبض لهم الأسباب التي يستوجبون بها ذلك من كفرهم وبهينهم وطنيتهم في أدنى أولياءهم، فمحض بذلك ذنوب المؤمنين، وعن بذلك الكافرين. ثم ذكر المصنف آيات من آل عمران في هذا الباب وفيما بعده كلها تتعلق بومة أحد، وقد قال ابن إسحاق: أنزل الله في شأن أحد سنين آية من آل عمران، وروى ابن أبي حاتم من طريق السمر بن خرمة قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف أخيرني عن قصتك يوم أحد، قال: أقرأ العشرين ومائة من آل عمران مجلدا: ﴿وإذا غلوت من أهلك تبوء المؤمنين مقامد للقتال إلى قوله أمة ناعسا﴾ (لک عمران: ١٦١ ١٥٤).

قوله: ﴿وقول الله تعالى: وإذا غلوت من أهلك تبوء المؤمنين مقامد للقتال والله صبيح عليهم﴾ وقوله: غلوت أي خرجت أول النهار، والعامل في إذ مضمر تقديره، واذكر إذ غلوت، وقوله تبوء المؤمنين أي تنزه، وأصله من اللب وهو المرجع، والمقاعد جمع مقعد والمراد به مكان القعود. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال: ﴿فنادى الله من أهله يوم أحد يسري المؤمنين مقامد للقتال﴾ ومن طريق مجاهد والسدي وغيرهما نحوه، ومن طريق الحسن أن ذلك كان يوم الأحزاب ورواه.

قوله: ﴿ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾ (لک عمران: ١٣٩) الأصل ترحنوا فحذفت الواو، والرحن الضعف يقال ومن بالفتح يهن بالكسر في المضارع، وهذا هو الأصح، ويستعمل ومن لازما ومتعديا، قال تعالى: ﴿ومن العظيم مني﴾ (لهمر: ٤) وفي الحديث: وهتهم حتى يربب. والأعلون جمع أعلى، وقوله: إن كنتم مؤمنين محذوف الجواب وتقديره لا تنهوا ولا تحزنوا. وأخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله ولا تنهوا أي لا تضعفوا، ومن طريق الزهري قال: ﴿كثر في أصحاب النبي ﷺ القتل الجراح حتى خلص إلى كل امرئ منهم نصيب، فاشتد حزهم، فمزاهم الله أحسن تعزية. ومن طريق قتادة نحوه قال: ﴿فمزاهم وحسهم على قتال عدوهم ونهاهم عن المعجز. ومن طريق ابن جريج قال في قوله: ﴿ولا تنهوا﴾ أي لا تضعفوا في أمر عدوكم ﴿ولا تحزنوا﴾ في أنفسكم فإنكم أنتم الأعلون قال: والسبب فيها أنهم لما غفروا ثم رجعوا إلى الشعب قالوا: ما فعل فلان ما فعل فلان؟ فنسى بعضهم بعضاً، وتحدثوا بينهم أن رسول الله ﷺ قتل فكانوا في هم وحزن، فينبأهم هم كذلك إذ علا خالد بن الوليد بجبل المشركين فرهبهم، فتاب نفر من المسلمين رماة فصعدوا فرموا خيل المشركين حتى هزمهم الله، وحلا المسلمون الجبل وانفخوا بالنبي ﷺ. ومن طريق العمري عن ابن عباس قال: أقبل خالد بن الوليد يريد أن يعلو الجبل عليهم فقال النبي ﷺ: اللهم لا يطلون علينا، فأنزل الله تعالى: ﴿ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون﴾ (لک عمران: ١٣٩).

وقد سبق شرح هذا الحديث في الجناز في علامات النبوة، وثاني بقيته في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

(هيمه): وقع في رواية أبي الوقت والأصيلي هنا قبل حديث عقبة بن عامر حديث ابن عباس ؓ قال النبي ﷺ يوم أحد: هذا جبريل أخذ برأس فرسه ؓ الحديث، وهو وهم من وجوه: أحدهما: أن هذا الحديث تقدم بسنده ومثته في «باب شهود الملائكة بدمراً» ولهذا لم يذكره هنا أبو ذر ولا غيره من متفي رواة البخاري، ولا استخرجه الإسمايلي ولا أبو نعيم. ثانيهما: أن المعروف في هذا المتن يوم بدر كما تقدم لا يوم أحد، والله المستعان.

٤٣٠ ٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: لَقِينَا الْمُشْرِكِينَ يُؤَمِّيلُ وَاجِلَسَ النَّبِيُّ ﷺ جَيْشًا مِنَ الرِّمَاءِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ: «لَا تَبْرَحُوا، وَإِنْ رَأَيْتُمْوَا ظَهْرَنَا فَلَا تَبْرَحُوا، وَإِنْ رَأَيْتُمْوَاهُمْ ظَهْرُوا عَلَيْنَا فَلَا تُهَيِّوْنَا». فَلَمَّا لَقِينَا هَرَبُوا حَتَّى رَأَيْتِ السَّاءَ يَشْتَدُونَ فِي الْعَجَلِ، رَفَعَ عَنْ سَوْفِهِمْ قَدْ بَدَتْ خَلَائِفُهُمْ، فَأَخَذُوا يَقُولُونَ: الْغَنِيمةُ الْغَنِيمةُ. فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ: عَهْدُ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا تَبْرَحُوا، فَأَبَوْا، فَلَمَّا أَبَوْا صَوَّفَ وَجُوهَهُمْ، فَاصْبَبَ سَهْوَنَ قَيْلًا، وَاحْشَرَفَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: أَلَيْسَ الْقَوْمُ مُحَدَّدٌ؟ فَقَالَ: «لَا نَجِيوُهُ». فَقَالَ: أَلَيْسَ الْقَوْمُ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ قَالَ: «لَا نَجِيوُهُ». فَقَالَ: أَلَيْسَ الْقَوْمُ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ: ابْنُ هَذِلَةَ قِيلُوا، فَلَوْ كَانُوا أَحْيَاءَ لَأَجَابُوا، فَلَمْ يَمْلِكْ هَمَزُ نَفْسِهِ، فَقَالَ: كَذَبْتُ بِمَا عَدُوُّ اللَّهِ، اتَّقَى اللَّهُ عَظْمَكَ مَا يُخَوِّدُكَ. قَالَ: أَبُو سُفْيَانَ أَهْلُ هَيْلٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَجِيوُهُ». فَأَبَوْا: مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُ أَهْلَى وَأَجَلُ». قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: تَأْتِ الْفَرَى وَلَا عَزَى لَكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَجِيوُهُ». فَأَبَوْا: مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ». قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَوْمَ يَوْمٍ بَدْرٍ، وَالْحَرْبُ سَبَاحًا، وَتَجِلُّونَ مُطْلَقَةً، لَمْ تَأْتِ بِهَا وَلَمْ تَسْأَلِي. [راجع: ٣٠٣٩]

الحديث الثاني: حديث البراء بن عازب في قصة الرماة.

قوله: (عن البراء) في رواية زهير في الجهاد عن أبي إسحاق «سمعت البراء بن عازب».

قوله: (لقينا المشركين يومئذ) في رواية لأبي نعيم «لما كان يوم أحد لقينا المشركين».

قوله: (الرماة) في رواية زهير «وكانوا حرسين رجلاً» وهذا هو المعتمد، ووقع في الحديث أن الحسين عند الفرسان يومئذ، وهو غلط بين، وقد جزم موسى بن حنيفة بأنه لم يكن معهم في أحد شيء من الحيل. ووقع عند الواقدي: كان معهم فرس لرسول الله ﷺ وفرس لأبي بردة.

قوله: (وأمر عليهم عبد الله) في رواية زهير «عبد الله بن جبير» وعند ابن إسحاق قال أنه قاتلهم: «انضخوا الحيل هنا بالليل لا يأتوننا من خلفنا».

قوله: (لا يبرحوا) في رواية زهير «حتى أرسل لكم».

قوله: (وإن رأيتموهم ظهوروا علينا) في رواية زهير «وإن رأيتمونا تخطفنا الطير» وفي حديث ابن عباس عند أحد الطبراني والحاكم أن النبي ﷺ أتاهم في موضع ثم قال لهم «أمرأ ظهورنا، فإن رأيتمونا تقتل فلا تصرونا، وإن رأيتمونا قد غشنا فلا تشركونا».

قوله: (رأيت النساء يشتدن) كذا لأكثر بفتح أوله وسكون المعجمة وفتح اللثاء بعددال مكسورة ثم أخرى ساكنة أي يسرعن المشي، يقال اشتد في مشيه إذا أسرع، وكذا للكشميهني في رواية زهير، وهنا «لا يستدن» بضم أوله وسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ودال مهملة أي يصعدن، يقال استدن في الجبل يسند إذا صعد، ولللباقين في رواية زهير «يشدندن» بفتح أوله وسكون المعجمة وضم المعجمة الأولى وسكون الثانية. قال عياض: ووقع للقباسي في الجهاد «يشدندن» وكذا لابن السكن فيه وفي الفضائل، وعند الإسمايلي والسنفي «يشدندن» بمعجمة ودال واحدة وللکشميهني «يشدندن» ولرفيقه «يشدون» وكله بمعنى. وقد تقدم في أول الباب أن قریشاً خرجوا معهم بالنساء لأجل الحفيظة واللبث، وسمى ابن إسحاق النساء المذكورات وهن: هند

بنت عتبة خرجت مع أبي سفيان، وأم حكيم بنت الحارث بن هشام مع زوجها عكرمة بن أبي جهل، وفاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحارث بن هشام، وبرزة بنت مسعود الثقفية مع زوجها صفوان بن أمية وهي والسدة ابن صفوان، وربطة بنت شمية السهمية مع زوجها عمرو بن العاص وهي والدة ابنه عبد الله، وسلافة بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الحنفي، وخناس بنت مالك والدة مصعب بن عمير، وعمرة بنت علقمة بن كنانة. وقال غيره كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة.

قوله: (وهن عن سولهن) جمع ساق أي ليعينهن ذلك على سرعة الحرب. وفي حديث الزبير بن العوام عند ابن إسحاق قال: «والله لقد رأيته أنظر إلى خدم هند بنت عتبة وصواحياتها مشترات هوارب ما دون إحداهن قليل ولا كثير، إذ سألت الرماة إلى المسكر حتى كشف القوم عنه وغلوا ظهرنا للجليل، فأتينا من خلفنا، وصرخ صارخ: ألا إن محمداً قد قتل، فأنكفأنا وانكفأ علينا القوم بعد أن أصبنا أصحاب لوائهم حتى ما يندنو منه أحد من القوم».

قوله: (فأخذوا يقولون الغنيمة الغنيمة فقال عبد الله بن جبير: عهد إلي النبي صلى الله عليه وسلم لا يبرحوا، فأبوا) في رواية زهير «قال أصحاب عبد الله بن جبير: الغنيمة أي يوم الغنيمة ظهر أصحابكم، فما تنتظرون؟» وزاد «فقال عبد الله بن جبير: استسبم ما قال لكم رسول الله ﷺ؟ قالوا: والله لئأئين الناس فلتصين من الغنيمة» وفي حديث ابن عباس ؓ فلما غنم رسول الله ﷺ وأبوا عسكر المشركين انكثت الرماة جميعاً فدخلوا في المسكر يتبهون، وقد التفت سفوف أصحاب رسول الله ﷺ فهم هكذا وشبك بين أصابعهم فلما أخلت الرماة تلك الخلعة التي كانوا فيها دخلت الحيل من ذلك الموضع على الصحابة، فضرب بعضهم بعضاً وأتسبوا، وقتل من المسلمين ناس كثير، قد كانت لرسول الله ﷺ وأصحابه أول النهار حتى قتل من أصحاب لواء المشركين تسعة أو سبعة، وجال المسلمون جولة نحو الجبل، وصاح الشيطان: قتل محمد ؓ وقد ذكرنا من حديث الزبير نحوه.

قوله: (فلما أبوا صرفت وجوههم) في رواية زهير «فلما أتوهم» بالثناة وقوله «صرفت وجوههم» أي تحيروا فلم يدروا أين يتوجهون. وزاد زهير في روايته «فلذلك» إذ بدعهم الرسول في إخراجهم «فلم يبق مع النبي ﷺ غير اثني عشر رجلاً» وجاء في رواية مرسله أنهم من الأنصار، وسأذكرها في الكلام على الحديث السابع من الباب الذي يليه. وروى النسائي من طريق أبي الزبير عن جابر قال: «لما ولي الناس يوم أحد كان النبي ﷺ في اثني عشر رجلاً من الأنصار وفيهم طلحة ؓ الحديث. ووقع عند الطبري من طريق السدي قال: «تفرق الصحابة: فدخل بعضهم المدينة، وانطلق بعضهم فوق الجبل، وثبت رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الله، فرماه ابن قشة بحجر فكسر أنفه ورياحيته، وشجه في وجهه فاقبله، فتراجع إلى النبي ﷺ ثلاثون رجلاً فجعلوا يلدبون عنه. فحمله منهم طلحة وسهل بن حنيف، فزعم طلحة بسهم ويست يده. وقال بعض من فر إلى الجبل: ليت لنا رسولاً إلى عبد الله بن أبي سفيان لنا من أبي سفيان، فقال أنس بن النضر: يا قوم إن كان محمد قتل فرب محمد لم يقتل. فقاتلوا على ما قاتل عليه» ثم ذكر قصة قتله كما سيأتي قريباً. وقصد رسول الله ﷺ الجبل فأراد رجل من أصحابه أن يرميه بسهم، فقال له: أنا رسول الله فلما سمعوا ذلك فرحوا به واجتمعوا حوله وتراجع الناس. وسيأتي في باب مفرد ما يتعلق بمن شج وجهه عليه الصلاة والسلام.

قوله: (فاصبيب سبعون قبلاً) في رواية زهير «فاصابوا منها» أي من طائفة المسلمين، وفي رواية الكشميهني «فاصابوا منا» وهي أوجه. وزاد زهير «كان النبي ﷺ وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين ومائة» وقد تقدم بسط القول في ذلك. وروى سعيد بن منصور من مرسل أبي الضحى قال: «قتل يومئذ يعني يوم أحد سبعون أربعة من المهاجرين حرة ومصعب بن عمير وعبد الله بن جحش وششاس بن عثمان، وسائرهم من الأنصار». قلت: ويهذه جزم الواقدي. وفي كلام ابن سعد ما يخالف ذلك، ويمكن الجمع كما تقدم. وأخرج ابن حبان والحاكم في صحيحيهما عن أبي بن كعب قال: «أصيب يوم أحد من الأنصار أربعة وستون ومن المهاجرين ستة، وكان الخامس سعد مولى حاطب بن أبي بعتة. والسادس يوسف بن عمرو الأسلمي حليف بني عبد شمس»، وذكر الحب الطبري عن الشافعي أن شهداء أحد اثنا وسبعون. وعن مالك حمة وسبعون من الأنصار خاصة أحد وسبعون، وسرد أبو الفتح اليميري أسماءهم فبلغوا ستة وتسعين، ومن المهاجرين أحد عشر وسائرهم من الأنصار، ومنهم من ذكره ابن إسحاق والزائدة من عند موسى بن عقبة أو محمد بن سعد أو هشام بن الكلبي. ثم

ذكر عن ابن عبد البر وعن الدماطي أربعة أو خمسة، قال فزادوا عن الملاء. قال العمري: قد ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَصَابَتْكُم مَّصِيبةٌ قَدْ أَصَابَتْكُمْ مَظِلُّهَا﴾ [آل عمران: ١٦٥] أنها نزلت تسلياً للمؤمنين عمن أصيب منهم يوم أحد فأنهم أصابوا من المشركين يوم بدر سبعين قتلاً وسبعين أسيراً في عدد من قتل. قال العمري: إن ثبت فهذه الزيادة ناشئة عن الخلاف في الضمير. قلت: وهو الذي يقول عليه، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الترمذي والنسائي من طريق الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي بن جبريل هبط فقال: خسرهم في أسارى بدر من القتل أو الفداء على أن يقتل من قابل منهم، قالوا: الفداء ويقتل منا. قال الترمذي: حسن، ورواه ابن عوف عن ابن سيرين عن عبيدة مرسلًا. قلت: ورواه ابن عوف عند الطبري، ووصلها من وجه آخر عنه، وله شاهد من حديث عمر عند أحد وغيره، قال العمري: ومن الناس من يقول السبعين من الأنصار خاصة، وبذلك جزم ابن سعد. قلت: وكان الخطاب يقول: ﴿وَأُولَئِكَ أَصَابَتْكُمْ﴾ للأَنْصار خاصة، ويؤيده قول أنس: ﴿أصيب منا يوم أحد سبعون﴾ وهو في الصحيح بمناه.

قوله: (وأشرف أبو سفیان) أي ابن حرب، وكان رئيس للمشركين يومئذ.

قوله: (فقال أبي القوم محمد) زاد زهير ثلاث مرات في الواضع الثلاث.

قوله: (فقال: لا تحموه) وقع في حديث ابن عباس: ﴿إن ابن أبي كبشة، ابن ابن أبي سفيان، ابن ابن الخطاب؟ فقال عمر: ألا أجيبه؟ قال: بلى﴾، وكأنه نهي عن إجابته في الأولى وأذن فيها في الثالثة.

قوله: (فقال إن هؤلاء قتلوا) في رواية زهير: ﴿ثم رجع إلى أصحابه فقال: أما هؤلاء فقد قتلوا﴾.

قوله: (أبقي الله عليك ما يجزلك) زاد زهير: ﴿إن الذي علمت لأحياء كلهم﴾.

قوله: (أهل هبل) في رواية زهير: ﴿ثم أخذ يرمي: أهل هبل﴾. قال ابن إسحاق: معنى قوله أهل هبل أي ظهر دينك. وقال السهيلي: معناه زاد علواً. وقال الكرماني: فإن قلت ما معنى أهل ولا علو في هبل؟ فالجواب هو معنى العلى، أو المراد أعلى من كل شيء. أنه وزاد زهير: ﴿قال أبو سفیان: يوم يوم بدر، والحرب سجال﴾ بكسر الميملة وتخفيف الجيم، وفي حديث ابن عباس: ﴿الأيام دول والحرب سجال﴾ وفي رواية ابن إسحاق أنه قال: أتممت فعلى إن الحرب سجال. وقد فعل بفتح الفاء وتخفيف الميملة قالوا معناه أتممت الألام، وكان انقسام بها حين خرج إلى أحد. ووقع في غير السدي عند الطبراني: أهل هبل، حنظلة محتظة، ويوم أحد يوم بدر. وقد استمر أبو سفیان على اعتقاد ذلك حتى قال فرقل ما سأله كيف كان حركم معه أي النبي ﷺ كما تقدم بسطه في بدء الوحي، وقد أقر النبي ﷺ أبا سفیان على ذلك، بل نطق النبي ﷺ بهذه اللفظة كما في حديث أوس بن أبي أوس عند ابن ماجه وأصله عند أبي داود: ﴿الحرب سجال﴾ ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾. بعد قوله ﴿إِنْ يَمْسُكْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠] فأنها نزلت في قصة أحد بالاضملاق والقرح الجرح. وأخرج ابن أبي حاتم من مرسل عكرمة قال: ﴿ما صدق النبي ﷺ الجبل جاء أبو سفیان فقال: الحرب سجال فذكر القصة قال فأنزل الله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسُكْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ وتلك الأيام نداولها بين الناس، وزاد في حديث ابن عباس: ﴿قال عمر: لا سواء، قتلتا في الجبة وقتلاكم في النار. قال: إنكم لتزعمون ذلك، لقد غنينا إذا وخسرنا﴾.

قوله: (وتجلبون) في رواية الكشيبي: «وستاندون».

قوله: (مظله) بضم الميم وسكون المثلثة، ويجوز فتح أوله. وقال ابن التين: بفتح الميم وضم المثلثة، قال ابن فارس: مثل بالقتيل إذا جده، قال ابن إسحاق: حدثني صالح بن كيسان قال: «خرجت منذ والنسوة معها مثلن بالقتلي، يجدهن الأذان والأنف، حتى اغتلت هند من ذلك حزمًا وقلائد، وأعطت حزمها وقلائدها أي اللاتني كن عليها لوحشي جزاء له على قتل حزمة، وقررت عن كيد حزمة فلاكها فلم تستطع أن تسينها فلفظتها».

قوله: (لم أمر بها، ولم تسولي) أي لم أكرهها وإن كان وقوعها بخير أسري. وفي حديث ابن عباس: ولم يكن ذلك من رأي سراتنا، أدركه حبة الجاهلية قتل: أما إنه كان لم يكرهه. وفي رواية ابن إسحاق: «والله ما رضيت وما سخطت، وما نهيت وما أمرت» وفي هذا الحديث من القوائد منزلة أي بكر وعمر من النبي ﷺ وخصوصيتهما به بحيث كان أعداؤه لا يعرفون بذلك غيرهما، إذ لم يسأل أبوسفیان عن غيرهما. وأنه ينسب للمره أن يذكر نعمة الله ويعترف بالتقصير عن أداء شكرها. وفيه شوم ارتكاب النهي،

قوله: (وهو غير عني) لعله قال ذلك تواضعاً. ويحتمل أن يكون ما استقر عليه الأمر من تفضيل العشرة على غيرها بالنظر إلى من لم يتزل في زمن النبي ﷺ، وقد وقع من أبي بكر الصديق نظير ذلك، فذكر ابن هشام أن رجلاً دخل على أبي بكر الصديق وعنده بنت سعد بن الربيع وهي صغيرة فقال: من هذه؟ قال: هله بنت رجل خير مني، سعد بن الربيع، كان من نقيب العقبة شهد بدرًا واستشهد يوم أحد.

قوله: (كفن في بردة) تقدم شرحه في كتاب الجنائز.

قوله: (وقل حزمة) أي ابن عبد المطلب، ستاتي كيفية قتله في هذا الباب.

قوله: (لم بسط لنا من الدنيا ما بسط) يشير إلى ما فتح لهم من الفتح والغنائم وحصل لهم من الأموال، وكان لعبد الرحمن من ذلك الخط الوافر.

قوله: (وقد غشينا أن تكون حسنا) في رواية الجنائز «طيباتنا»، وفي رواية نون بن إياس: «ولا إرانا أخرا» لا ما هو خير لنا».

قوله: (لم يجعل يميني حتى ترك الطعام) في رواية أحمد عن غندر عن شعبة (واحد لم ياكله). وفي الحديث فضل الزهد، وأن الفضل في الدين ينبغي له أن يتعفف من التوسع في الدنيا لئلا تنقص حسنة، وإلى ذلك أشار عبد الرحمن بقوله خشينا أن تكون حسنتنا قد عجلت. وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: وفيه أنه ينبغي ذكر سير الصالحين وتقلدهم في الدنيا لئلا يرضيه فيها قال: وكان بكاء عبد الرحمن شغفاً لا يلبق بمن تقدمه.

٤٠٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ زَجَلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ، فَأَيُّ نَأَى قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ». فَأَقْبَى تَمَرَاتٍ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. [أخرجه مسلم: ١٨٩٩]

٤٠٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ خُبَابِ بْنِ الْأَرْتِ ﷺ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَتَّبِعِي وَجْهَ اللَّهِ، فَوَجِبَ اجْتِرَاؤُنَا عَلَى اللَّهِ، وَمِنَّا مَنْ مَضَى، أَوْ قَعَبَ، لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِ شَيْءٍ، كَانَ مِنْهُمْ مُتَعَبٌ بْنُ عَمْرِو، قِيلَ يَوْمَ أُحُدٍ، لَمْ يَمُتْ إِلَّا نُبُوَّةً، كَمَا إِذَا غَطَّيْنَا بَهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ وَجَلَدًا، وَإِذَا غَطَّيْنَا بَهَا وَجَلَدًا عَرَجَ رَأْسُهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: مَطْغُوا بِهَا رَأْسَهُ، وَاجْتَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخِرَ. أَوْ قَالَ: «الْقُوا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ». وَمِنَّا مَنْ لَمَّا أَتَيْتُ لَهْ تَمَرَةٍ فَهُوَ يَهْدِيهَا. [إجماع: ١٢٧٦. أخرجه مسلم: ٩٤٠]

الحديث الخامس:

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (قال رجل) لم اتفق على اسمه، وزعم ابن بشكوال أنه عمير بن الحمام وهو بضم المهملة وتخفيف الميم، وسبقه إلى ذلك الخطيب واحتج بما أخرجه مسلم من حديث أنس «أن عمير بن الحمام أخرج ثمرات فجعل يأكل منهن ثم قال: لئن أنا أحييت حتى أكل ثمراتي هذه إنها حياة طويلة، لم قاتل حتى قتل». قلت: لكن وقع التصريح في حديث أنس أن ذلك كان يوم بدر، والقصة التي في الباب وقع التصريح في حديث جابر أنها كانت يوم أحد، فالذي يظهر أنها قصتان وقتنا لرجلين، والله أعلم. وفيه ما كان الصحابة عليه من حب نصر الإسلام، والرغبة في الشهادة ابتغاء مرضاة الله.

الحديث السادس: حديث خباب، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز، وبأي أيضاً بعد سبعة أبواب، وبأي شرحه في كتاب الرقاق.

٤٠٤٨- أَخْبَرَنَا حَسَنُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: أَنَّ عُمَةَ غَابَ عَنْ بَدْرٍ، فَقَالَ: فَبَيْتُ عَنْ أَوَّلِ إِصْبَالِ النَّبِيِّ ﷺ، لَئِنْ أَهَمَّنِي اللَّهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَتَرَى اللَّهَ مَا أُجِدُّ، فَلَقِيَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَهَرَمَ النَّاسُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلَيْتُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ، يَخْبِي الْمُسْلِمِينَ، وَأَتَرَا إِلَيْكَ مِمَّا جَاءَ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَتَدَمَّ بِسَيْفِهِ فَلَقِيَ سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ، فَقَالَ: أَتَيْنَا سَعْدًا، إِنِّي أُجِدُّ رِيحَ الْجَنَّةِ دُونَ أُحُدٍ، فَمَضَى فَقِيلَ: لَمَّا عَرِفَ حَتَّى عَرَفَتْهُ أُخْتُهُ بِشَامَةَ، أَوْ بَنَاتِهِ وَبِهِ بَضْعٌ وَكَمَانُونَ، مِنْ طُعْنَةٍ وَضَرْبَةٍ وَزَمِيمَةٍ بِسَهْمٍ. [إجماع: ٢٨٠٥. أخرجه مسلم: ١٩٠٣ بزيادة].

الحديث السابع:

قوله: (أخبرنا حسان بن حسان) هو أبو علي البصري نزيل مكة ويقال أيضاً حسان بن أبي عباد، ووهب من جملة اثنين، وهو من قدماء شيوخ البخاري مات سنة ثلاث عشر، وما له عنده سوى هذا الحديث وآخر في أبواب العمرة. ومحمد بن طلحة أي ابن مصرف بتشديد الراء المكسورة كوفي في مقال، إلا أنه لم يفرده بهذا عن حميد، فقد تقدم في الجهاد من رواية عبد الأعلى بن الأعلى بأن من هذا السياق فيه عن حميد أساء.

قوله: (لوين الله) بفتح التحتية والراء ثم التحتية وتشديد النون والله بالرفع،

ومراده أن يبالغ في القتال ولو زهقت روحه. وقال أنس في رواية ثابت «وخشي أن يقول غيرها» أي غير هذه الكلمة، وذلك على سبيل الأب من الخوف لئلا يعرض له عارض فلا يفي بما يقول فيصير كمن وعد فأخلف.

قوله: (ما أجد) بضم أوله وكسر الجيم وتشديد الدال للأكثر من الرباعي، يقال أجد في الشيء يجد إذا بالغ فيه، وقال ابن التين: صوابه بفتح الحزة وضم الجيم، يقال أجد يجد إذا اجتهد في الأمر، أما أجد فإما يبالغ لمن سار في أرض مستوية، وللمعنى لها هنا. قال وضبطه بعضهم بفتح الحزة وكسر الجيم وتخفيف الدال من الوجدان أي ما التقي من الشدة في القتال.

قوله: (إني أجد ريح الجنة دون أحد) يحتمل أن يكون ذلك على الحقيقة بأن يكون شم رائحة طيبة زائدة عما يعهد فمرف أنها ريح الجنة. ويحتمل أن يكون أطلق ذلك باعتبار ما عنده من اليقين حتى كان الغاب عنه صار محسوساً عنده، والمعنى أن الموضوع الذي أقاتل فيه يؤول بصاحبه إلى الجنة.

قوله: (فمضى فقتل) في رواية عبد الأعلى «قال سعد بن معاذ: فما استطعت يا رسول الله ما صنع». قلت: وهذا يشعر بأن أنس بن مالك إنما سمع هذا الحديث من سعد بن معاذ لأنه لم يحضر قتل أنس بن النضر، ودل ذلك على شجاعة مفرطة في أنس بن النضر بحيث أن سعد بن معاذ سمع ثباته يوم أحد وكما شجاعته ما جسر على ما صنع أنس بن النضر.

قوله: (لما عرف حتى عرفه أخيه بشامة، أو بيناله) كلا هنا بالشك والأول بالمعجمة والميم والثاني بموحدين ونونين بينهما ألف والثاني هو المعروف وبه جزم عبد الأعلى في روايته وكذا وقع في رواية ثابت عن أنس عند مسلم.

قوله: (وبه بضع وثمانون من طعنة وضربة ورمية بسهم) ووقع في رواية عبد الأعلى بلفظ «ضربة بالسيف أو طعنة بالرمح أو رمية بالسهم» وليست «أو» للشك بل هي للتقسيم وزاد في روايته «ووجدناه قد مثل به المشركون» وعنده «قال أنس: كنا نرى أن هذه الآية نزلت فيه وفي أشياجه» من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى «[الأحزاب: ٢٣] إلى آخر الآية» وفي رواية ثابت المذكورة «قال أنس فنزلت هذه الآية «رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه» [الأحزاب: ٢٣] وكانوا يرون أنها نزلت فيه وفي أصحابه، وكذا وقع الجزم بأنها نزلت في ذلك عند المصنف في تفسير الأحزاب من طريق ثمانية عن أنس ولفظه «هذه الآية نزلت في أنس بن النضر» فذكرها، وفي الحديث جواز الأخذ بالشدة في الجهاد، ولعل المرء نفسه في طلب الشهادة، والوفاء بالمعهد، وتقدمت بقية فوائده في كتاب الجهاد.

٤٠٤٩- حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بِنَ قَابِثٍ: أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ قَابِثٍ ﷺ يَقُولُ: لَقَدْ نَزَلَتْ آيَةٌ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ لَسْنَا الْمُصْطَفَى، كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ عُرْتَمَةَ بِنَ قَابِثِ الْأَنْصَارِيِّ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَبُيِّنَ لَهُمْ سَبِيلُهُمْ﴾. [إجماع: ٢٨٠٧].

٤٠٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ قَابِثٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ: يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ قَابِثٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُحُدٍ، رَجَعَ نَاسٌ مِنْ خَرَجَ مَعَهُ، وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةٌ يَقُولُ: نَقَاتِلُهُمْ، وَفِرْقَةٌ تَقُولُ: لَا نَقَاتِلُهُمْ، فَتَزَلْتُ: ﴿لَمَّا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا﴾. وَقَالَ: «إِنَّهَا طَيْبَةٌ تَقْبِي الذُّلُوبَ، كَمَا تَقْبِي النَّارَ حَتَّى أَقْبِضَهُ». [إجماع: ١٨٨٤. أخرجه مسلم: ١٣٨٤ مختصراً بإحطاف. وأخرجه: ٢٧٧٦ مختصراً].

الحديث الثامن: حديث زيد بن ثابت أورد مختصراً، وسيأتي تأملاً في فضائل القرآن مع شرحه.

الحديث التاسع:

قوله: (عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون المهملة صحابي

صغير.

عَنْ وَالِدِي أَمَانَتَهُ، وَأَنَا أَرْضِي أَنْ يُؤَدِّيَ اللَّهُ أَمَانَةَ وَالِدِي وَلَا أَرْجِعَ إِلَى أَخَوَاتِي بِعَمْرَةٍ، فَسَلَّمَ اللَّهُ الْيَتَامَى كُلَّهُمَا، وَحَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى الْيَتَامَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ كَأَنَّهُمَا لَمْ تَقْصُرْ تَعْمُرَةً وَاحِدَةً. [راجع: ٢١٢٧].

قوله: (باب إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا الْآيَةُ) الفشل بالفاء والمعجمة الجين، وقيل الفشل في الرأي المعجز، وفي البدن الإعياء وفي الحرب الجين. والولي الناصر وذكر المصنف فيه أحد عشر حديثاً.

الحديث الأول:

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (نزلت هذه الآية فيها) أي في قومه بني سلمة وهم من الخزرج، وفي أقاربهم بني حارة وهم من الأوس.

قوله: (وما أحب أنهما لم يزلوا) والله يقول: وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا) أي وإن الآية وإن كان في ظاهرها غرض منهم لكن في آخرها غاية الشرف لهم، قال ابن إسحاق: قوله «وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا» [آل عمران: ١٧٢] أي الدافع عنهما ما هموا به من الفشل، لأن ذلك كان من وسوسة الشيطان من غير وجه منهم.

الحديث الثاني والثالث:

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (سبع بنات) في رواية الشعبي «ست بنات» فكان ثلاثاً منهن كن متزوجات أو بالعكس، وقد تقدم شرح ما تضمنته الرواية الثانية في علامات النبوة، وباتي شرح ما تضمنته الرواية الأولى في كتاب النكاح، وقد تقدم في الجناز من وجه آخر عن جابر، والغرض من إيراده هنا أن عبد الله والد جابر كان ممن استشهد بأحد، وعند الترمذي من طريق طلحة بن خراش «سمعت جابراً يقول: لقيني النبي ﷺ فقال: مالي أراك منكسراً؟ قلت: يا رسول الله استشهد أبي بأحد وترك ديناً وعبداً، قال: أفلا أبشرك؟ إن الله قد نزل إليك فقال: من علي، قال: تحيي فأكفل فيك مرة أخرى، وأنزلت هذه الآية «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء» الآية».

٤٠٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَنَعْمَ وَرَجُلَانِ يُقَاتِلَانِ عَنْهُ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضٌ، كَأَشَدِّ الْبَيْضِ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلَ وَلَا بَعْدَ [المر: ٥٨٢٦، أخرجه مسلم: ٢٣٠٦].

٤٠٥٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ السُّعْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ كَيْفَ تَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: «إِذَا فُيِدَ أَبِي وَأُمِّي». [راجع: ٣٧٢٥، أخرجه مسلم: ٢٤١٧].

٤٠٥٦ - حَدَّثَنَا سَعْدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: جَمَعَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أُوتَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ. [راجع: ٣٧٢٥، أخرجه مسلم: ٢٤١٧].

٤٠٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ: لَقَدْ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ أُوتَيْهِ كِلَيْهِمَا، يُفِيدُ جَيْنَ قَالَ: «فِي ذَلِكَ أَبِي وَأُمِّي وَهُوَ يُقَاتِلُ» وهو يقال. [راجع: ٣٧٢٥، أخرجه مسلم: ٢٤١٧].

٤٠٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا يَسَعَرٌ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شَدَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ يَقُولُ: «مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَجْمَعُ أُوتَيْهِ لِأَحَدٍ غَيْرَ سَعْدٍ». [راجع: ٢٩٠٥، أخرجه مسلم: ٢٤١١].

٤٠٥٩ - حَدَّثَنَا بِسْرَةُ بْنُ سَفْوَانَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

قوله: (رجع ناس من خرج معه) يعني عبد الله بن أبي وأصحابه، وقد ورد ذلك سريعاً في رواية موسى بن عقبة في المغازي وأن عبد الله بن أبي كان وافق رايه رأي النبي ﷺ على الإقامة بالمدينة، فلما أشار غيره بالخروج وأجابهم النبي ﷺ فخرج قال عبد الله بن أبي لأصحابه: أطاعهم وعصاني. علام تقتل أنفسنا؟ فرجع تلك الناس. قال ابن إسحاق في روايته: فاتبعهم عبد الله بن عمرو بن حرام وهو والد جابر وكان خزرجياً كعبد الله بن أبي فناداهم أن يرجعوا فأبوا فقال: أبعدكم الله.

قوله: (وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقتين) أي في الحكم فيمن انصرف مع عبد الله بن أبي.

قوله: (فتولت) هذا هو الصحيح في سبب نزولها. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم عن أبي سعيد بن معاذ قال: «نزلت هذه الآية في الأنصار، خطب رسول الله ﷺ فقال: من لي من يؤذيني؟ فذكر منزعة سعد بن معاذ وسعد بن جعدة وأسيد بن حضير ومعد بن مسلمة، قال: فأنزل الله هذه الآية» وفي سبب نزولها قول آخر أخرجه أحمد من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه «أن قرأوا آية المدينة فأسلموا، فاصابهم الولد فرجموا، واستقبلهم ناس من الصحابة فاشبهوهم، فقال بعضهم: نأفوك، وقال بعضهم: لا، فنزلت» وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن أبي سلمة مرسلاً، فإن كان محفوظاً احتمل أن تكون نزلت في الأمرين جميعاً.

قوله: (وقال إنها طيبة تنفي الغلو) كذا في هذه الرواية، وتقدم في الحج «تنفي الدجال» وباتي في التفسير بلفظ «تنفي الحبث» وهو المحفوظ، وقد سبق الكلام عليه في أواخر الحج مستوفى.

قوله: (كما تنفي النار إلخ) هو حديث آخر تقدم في أواخر الحج، وقد فرقه مسلم حديثين، فذكر ما يتعلق بهذه النصة في «باب ذكر المنافقين» وهو في أواخر كتابه، وذكر قوله: «إنها طيبة إلخ» في فضل المدينة من أواخر كتاب الحج، وهو من نادر صحيحه، خلافاً البخاري فإنه يقطع الحديث كثيراً في الأبواب.

١٨ - باب إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا

وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ [آل عمران: ١٧٢]

٤٠٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا: «إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا». يَسِي سَلْمَةَ وَتَيْسَى حَارِثَةَ، وَمَا أَحْبَبَ إِلَهُمَا لَمْ تَزَلْ، وَاللَّهُ يَقُولُ: «وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا». [المر: ٥٥٨٨، أخرجه مسلم: ٢٥٠٥]

٤٠٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ نَكَحْتُ يَا جَابِرُ؟.. قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَآذَ أَبْكُرًا أَمْ كَيْسًا؟.. قُلْتُ: لَا بَلَّ كَيْسًا، قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ لِنَاحِيكِ.. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبِي قَبِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَرَكَ بَيْتَ بَنَاتٍ، كُنَّ لِي بَيْتَ أَحْشَوَاتٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ إِلَيْهِنَّ جَارِيَةً غَرْلَاءَ يَطْلُهُنَّ، وَلَكِنِّي امْرَأَةٌ تَشْطَلُهُنَّ وَتَقْرُمُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «حَاصِبَةٌ». [راجع: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥ بقطة ليست في هذه الطريق وهو في الرضاع، ٥٤، وفي المسألة: ١٠٩].

٤٠٥٣ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا حُثَيْبٌ، عَنْ غُرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَاهُ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ دِينَارًا، وَتَرَكَ بَيْتَ بَنَاتٍ، فَلَمَّا حَضَرَ جَزَائُ الشُّعْلِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ وَالِدِي قَدْ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ دِينَارًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَرَاكَ الْغُرَمَاءُ، فَقَالَ: «أَذْهَبُ قَبْلِي كُلُّ نَسْرٍ عَلَى نَاحِيَةٍ.. فَهَلْ تُمْ دَعْوَتَهُ، فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ كَانَتْهُمْ اغْرَوَاتُ بِي بِلَئِكَ السَّاعَةِ، فَلَمَّا رَأَى مَا يَصْنَعُونَ أَحَالَ حَوْلَ أَغْطِيهَا يَتَدَرَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِذْ لِي أَصْحَابُكِ..» فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَثَى اللَّهُ

رواية الإسماعيلي « سمعت أبا عثمان .

قوله: (في تلك الأيام) في رواية غير أبي ذر « في بعض تلك الأيام » وهو أبين، لأن المراد بالبعث يوم أحد، وقوله: « الذي يقاتل فيه » في رواية أبي ذر « التي » وقوله:

« غير طلحة » ابن عبيد الله « وسعد » أبي وقاص، وقوله: « عن حديثهما » يريد أنهما

حدثا أبا عثمان بذلك. ووقع عند أبي نعيم في « المستخرج » من طريق عبد الله بن معاذ عن معتمر في هذا الحديث « قال سليمان قتلت لأبي عثمان: وما علمك بذلك؟ قال: عن

حديثهما » وهذا قد عكر عليه ما تقدم قريبا في الحديث الخامس أن المقداد كان من بقي معه، لكن يحتل أن المقداد إنما حضر بعد تلك الجولة ويحتمل أن يكون انفردا عنه في بعض المقامات، فقد روى مسلم من طريق ثابت عن أنس قال: « أفرد رسول الله ﷺ يوم

أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش » وكان المراد بالرجلين طلحة وسعد، وكان المراد بالمحصر المذكور في حديث الباب تخصيصه بالمهاجرين، فكأنه قال: لم يبق معه من

المهاجرين غير هذين، وتعين حله على ما أولته وأن ذلك باعتبار اختلاف الأحوال وأنهم تفرقوا في القتال، فلما وقعت الخزيمة فبعضهم انهمز وصاح الشيطان: قتل محمد، اشتغل كل واحد منهم بهم، والذب عن نفسه كما في حديث سعد، ثم عرفوا عن قرب ببقائه فتراجعوا إليه أولا فآلوا، ثم بعد ذلك كان بينهم إلى القتال فيشتغلون به. وروى ابن

إسحاق بإسناد حسن عن الزبير بن العوام قال: « مال الرماة يوم أحد يريدون الملقب، فأتينا من ورائنا، وصرخ صارخ: إلا أن محمدا قد قتل، فانكفأنا راجعين، وإنكنا القوم علينا » وسمى ابن إسحاق في المغازي بإسناد له أن جملة من استشهد من الأنصار الذين

بقوا مع النبي ﷺ يومئذ زياد بن السكن قال وبعضهم يقول عمارة بن السكن في خمسة من الأنصار، وعند ابن عائد من مرسل الملقب بن عبد الله بن حنطب « أن الصحابة تفرقوا عن النبي ﷺ يوم أحد حتى بقي معه اثنا عشر رجلا من الأنصار » وللنسائي والبيهقي في

« الدلائل » من طريق عمارة بن غزية عن أبي الزبير عن جابر قال: تفرق الناس عن النبي ﷺ يوم أحد وبقي معه أحد عشر رجلا من الأنصار وطلحة » وإسناده جيد، وهو كحديث أنس، إلا أن فيه زيادة أربعة فطعمهم جاؤوا بعد ذلك. وعند سعد بن

ثابت معه أربعة عشر رجلا: سبعة من المهاجرين منهم أبو بكر وسبعة من الأنصار، وجميع بينه وبين حديث الباب بأن سعدا جاءهم بعد ذلك كما في حديثه الذي قدمته في الحديث الخامس، وأن المذكورين من الأنصار استشهدوا كما في حديث أنس، فإن فيه عند مسلم

« فقال النبي ﷺ: من يردهم عنا وهو فيفي في الجنة؟ فقام رجل من الأنصار » فذكر أن المذكورين من الأنصار استشهدوا كلهم فلم يبق غير طلحة وسعد، ثم جاء بعدهم من جاء. وأما المقداد فيحتمل أن يكون استمر مشغلا بالقتال، وسيأتي بيان ما جرى لطلحة

بعد هذا. وذكر الواقدي في المغازي أنه ثبت يوم أحد من المهاجرين سبعة: أبو بكر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد وطلحة والزبير وأبو عبيدة، ومن الأنصار أبو دجانة والحباب بن المنذر وعاصم بن ثابت والحارث بن الصمة وسهل بن حنيف وسعد بن

معاذ وأسيد بن حضير، وقيل: إن سعد بن عباد ومحمد بن مسلمة بدل الأخيرين، وإن ثبت حل حل أنهم أثبتوا في الجملة، وما تقدم فيمن حضر عنده ﷺ أولا فآلوا والله أعلم.

الحديث الثامن:

قوله: (عن محمد بن يوسف) هو الكندي، والسائب بن يزيد صاحب صغير.

قوله: (إلا أبي سمعت طلحة) يعني ابن عبيد الله (يحدث عن يوم أحد) وقد تقدم شرح هذا الحديث في الجهاد، ووقع عند أبي يعلى من وجه آخر عن السائب بن يزيد أن طلحة ظهر يوم أحد بين درعين، وذكر ابن إسحاق أن طلحة جلس تحت النبي ﷺ حتى

صعد الجبل، قال: « تحدثني عيسى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده عن عبد الله بن الزبير قال سمعت النبي ﷺ يومئذ يقول: أوجب طلحة »

الحديث التاسع:

قوله: (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، وقوله: « رأيت يد طلحة » أي ابن عبيد الله وقوله: « شلاء » بفتح المعجمة وتشديد اللام مع المد أي أصابها الشلل، وهو ما يطل عمل الأصابع أو بعضها.

قوله: (وفي بها النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد) وقع بيان ذلك عند الحاكم في الإكمال، من طريق موسى بن طلحة « جرح يوم أحد تسعا وثلاثين أو خسا

وثلاثين، وثلث أصبعه » أي السبابة والتي ثلها. وللطائسي من طريق عيسى بن طلحة عن عائشة قالت: « كان أبو بكر إذا ذكر يوم أحد قال كان ذلك اليوم كله لطلحة. قال: كنت أول من فاء فرايت رجلا يقاتل عن رسول الله ﷺ قال قلت: كن طلحة، قلت

بن شداد، عن علي بن علقمة قال: ما سمعت النبي ﷺ جمع آتية لأحد إلا لسعد بن مالك، فإني سمعته يقول يوم أحد: « يا سعد أرم ذلك أبي وأمي ». [إرجاع: ٢٩٠٥. أخرجه مسلم: ٤٢١١].

الحديث الرابع:

قوله: (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم.

قوله: (ومعه رجلا يقاتلان عنه) هما جبريل وميكائيل وكذا وقع في مسلم من طريق أخرى عن سعد بن إبراهيم.

قوله: (وما رأيتهما قبل ولا بعد) في رواية الطائسي عن إبراهيم بن سعد « لم أرها قبل ذلك اليوم ولا بعده »

الحديث الخامس: حديث سعد أورده من وجهين عن سعيد بن المسيب عنه ومن وجهين عن عيسى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب، وقوله في الرواية الثانية: « حدثنا عيسى هو ابن سعيد القطان » وفي الثالثة ليث وهو ابن سعد عن عيسى وهو ابن

سعيد الأنصاري، ورواية الليث أتم، وقوله في الرواية الأولى: « هاشم بن هاشم » أي ابن عتبة أي ابن أبي وقاص، وإنما قال في نسبة السدي لأنه منسوب إلى عم أبيه سعد وهو

جده من قبل الأم، وقوله « نل » بفتح النون والثلثة أي نفخ وزنا ومعنى، والكتانة جمعة السهام وتكون غالبا من جلود، وقوله في الرواية الثالثة: « كلامها » كذا لأبي ذر وأبي

الوقت، ولغيرهما « كليهما » وهما جازان. وقوله « أرم فذاك أبي وأمي » هو تفسير لما في الروايتين الآخرين من قوله: « حج لي أبوه » ورايت في هذا الحديث زيادة من وجه آخر مرسل أخرجه ابن عائد عن الوليد بن مسلم عن عيسى بن حنزة قال: « قال سعد:

ربيت بسهم، فرد علي النبي ﷺ سهمي أهرقه، حتى واليت بين ثمانية أو تسعة كل ذلك يرده علي، قلت: هذا منهم دم فجعلته في كتابي لا يفارقي » وعند الحاكم هذه القصة

بيان سبب، فأخرج من طريق يونس بن بكير وهو في المغازي روايته من طريق عائشة بنت سعد عن أبيها قال: « جال الناس يوم أحد تلك الجولة تحت فتحت أذود عن نفسي فلما أن انجر وإما أن استشهد، فإذا رجل عمر وجهه وقد كاد المشركون أن يركبوه، فعلا يده

من الحصى فرمهم، وإذا بي وبني بينة المقداد فأردت أن أسأله عن الرجل فقال لي: يا سعد هذا رسول الله يدعوكم، فممت وكأنه لم يسمي شي من الأذى، وأجلسني أمامه فجعلت أرمي » فذكر الحديث.

الحديث السادس: أورده من وجهين.

وقوله: (عن سعد) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وابن شداد هو عبد الله كما في الرواية الثانية، وأبوه صاحب جليل. ويسرة بفتح التحتانية والمهمله. وإبراهيم هو ابن سعد بن إبراهيم المذكور.

قوله: (وعمر سعد) أي ابن أبي وقاص، وهو ابن مالك كما في الرواية الثانية. وقوله فيها « إلا لسعد بن مالك » في رواية الكشيبي « غير سعد بن مالك ».

٤٠٦٤، ٤٠٦٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل، عن مفضل، عن أبيه قال: زعم أبو عثمان: أنه لم يبق مع النبي ﷺ، في بعض تلك الأيام أبي يقابل

فيهن، غير طلحة وسعد عن حديثهما. [إرجاع: ٣٧٢٢، ٣٧٢٣. أخرجه مسلم: ٤٢١٤].

٤٠٦٧ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن مفضل بن يوسف قال: سمعت السائب بن يزيد قال: سمعت عبد الرحمن بن عوف وطلحة ابن عبيد الله والمقداد وسعد رضي الله عنهم، فما سمعت

أحدًا منهم يحدث عن النبي ﷺ، إلا أنني سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد. [إرجاع: ٢٨٢٤].

٤٠٦٨ - حدثني عبد الله بن أبي شبة: حدثنا وكيع، عن إسماعيل، عن قيس قال: رأيت يد طلحة شلاء، وفي بها النبي ﷺ يوم أحد. [إرجاع: ٣٧٢٤].

الحديث السابع:

قوله: (عن معمر) هو ابن سليمان، وقوله: « زعم أبو عثمان » يعني النهدي، وفي

حيث فاتني يكون رجل من قومي، وبني وبينه رجل من المشركين فإذا هو أبو عبيدة، فانتهينا إلى رسول الله ﷺ فقال: دونكما صاحبكما، يريد طلحة، فإذا هو قد قطعت إصبعه، فلما أصلحنا من شأنه « وفي حديث جابر عند النسائي قال: « فأنكر المشركون رسول الله ﷺ قال: من للقرم؟ فقال طلحة: أنا » فذكر قتل الذين كانوا معهم من الأنصار وقال: « ثم قاتل طلحة قتال الأحد عشر حتى ضربت يده قطعت أصابعه فقال: حسن، فقال النبي ﷺ: لو قلت بسم الله لرفعتك الملائكة والناس ينظرون، قال ثم رد الله للمشركين ».

٤٠٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْنَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ اخْتِلافِ النَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ يَمِينُ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ مُجْرِبٌ عَلَيْهِ بِحَقِّهِ لَهْ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ زَجَلًا وَكَيْفًا شَلِيدَ النَّزْعِ، كَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَمَّةً بِمَحَبَّةٍ مِنَ النَّبِيِّ، يَقُولُ: « الشُّرَا لَا بِي طَلْحَةَ ». قَالَ: وَشَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ، يَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ يَا أَيُّهَا أَنَسُ، لَا تُشْرِفْ بِصَبْرِكَ سَهْمَ مِنْ سَهْمِ الْقَوْمِ، نَحْرِي ذُو نَحْرَةٍ، وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ عَالِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَابْنَ سَلِيمٍ، وَكِلَاهُمَا لَمْ تُشْرَفَا، أَرَى عَدَمَ سَوْفِهِمَا، تَقْرِئَانِ الْقُرْبَ عَلَى مُوْهِبَةٍ، فَطَرَاهِي فِي الْفَوَاءِ الْقَوْمِ، ثُمَّ تَرَجَّعَتَا قَعْمَاتِيهِمَا، ثُمَّ تَجَبَّعَتَا فَطَرَاهِي فِي الْفَوَاءِ الْقَوْمِ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ، إِذَا مَرَّتَيْنِ وَإِنَّمَا ثَلَاثًا. [رواجع: ٢٨٨٠، إجماعه مسلم: ١٨١١].

٤٠٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ اخْتِلافِ هُزُمِ الْمُشْرِكُونَ، فَصَرَخَ إِلَيْسَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَيُّ عِبَادَةِ اللَّهِ أَخْرَأَكُمُ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمُ فَاجْتَلَدَتْ فِيهِ وَأَخْرَأَهُمْ، فَصَرَخَ حَلِيفَةُ إِذَا هُوَ بِأَيِّهِ الْإِيمَانُ، فَقَالَ: أَيُّ عِبَادَةِ اللَّهِ أَبِي أَبِي، قَالَ: قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا اخْتَجَرُوا حَتَّى قَتَلُوهُ فَقَالَ: حَلِيفَةُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ غَزْوَةُ: فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ فِي حَلِيفَةِ بَيْتُهُ عَجْرٌ، حَتَّى لَجِبَ بِاللَّهِ عَجْرٌ وَجَلَّ. بَعَثَتْ عَلِيَّتُ، مِنَ الْعَبِيرَةِ فِي الْأَنْفَرِ، وَابْتَعَثَتْ مِنْ بَعْضِ الْعَجْرِ، وَتَعَالَى بَعَثَتْ وَابْتَعَثَتْ وَاجِدًا. [رواجع: ٣٢٩٠].

الحديث العاشر:

قوله: (عبد العزيز) هو ابن صهيب.

قوله: (الهزم الناس) أي بعضهم، أو أطلق ذلك باعتبار تفرقهم كما تقدم بيانه، والواقع أنهم صاروا ثلاث فرق: فرقة استمروا في المذبة إلى قرب المدينة فما رجعوا حتى انفض الناس وهم قليل، وهم الذين نزل فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مَتَكُم يَوْمَ الثَّغِيْرِ الْجِسْمَانِ﴾ [آل عمران: ٩٥] وفرقة صاروا حيارى لا سمعوا أن النبي ﷺ قتل فصار غاية الواحد منهم أن يلب عن نفسه أو يستمر على بصيرته في القتال إلى أن يقتل، وهم أكثر الصحابة. وفرقة ثبتت مع النبي ﷺ ثم تراجع إليه القسم الثاني شيئاً فشيئاً لما عرفوا أنه حي كما بيته في الحديث السابق، وبهذا يجمع بين مختلف الأخبار في عدة من بقي مع النبي ﷺ، فعند محمد بن حاتم من مرسل المطلب بن حنطب: لم يبق معه سوى اثني عشر رجلاً، وعند ابن سعد ثبت معه سبعة من الأنصار وسبعة من قريش، وفي مسلم من حديث أنس « أفرد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش طلحة وسعد » وقد سرد أسماهم الواقدي، واقتصر أبو حسان النهدي على ذكر طلحة وسعد وهو في الصحيح، وأخرج الطبري من طريق السلي أن ابن قنفة لما رمى النبي ﷺ وكسر رايته وشجبه في وجهه وتفرق الصحابة منهزمين وجعل يدعوهم فاجتمع إليه منهم ثلاثون رجلاً، فذكر بقية القصة.

قوله: (وأبو طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري، وهو زوج والدة أنس وكان أنس حل هذا الحديث عنه.

قوله: (محبوب) بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الواو المكسورة بعدها مرحلة أي مترس، ويقال للترس جوة، والمحبطة بفتح الملهمة والجيم والفاء هي الترس.

قوله: (شليهد النزح) بفتح النون والزاي الساكنة ثم الملهمة أي رمي السهم،

وتقدم في الجهاد من وجه آخر بلفظ « كان أبو طلحة حسن الرمي، وكان يترمى مع النبي ﷺ بترس واحد ».

قوله: (كسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً) أي من شدة الرمي.

قوله: (مجهمة) بضم الجيم وسكون العين المهملة بعلها مرحلة هي الآلة التي يوضع فيها السهام.

قوله: (لا تشرف) بضم أوله وسكون المعجمة من الإشراف، ولأبي الوقت بفتح أوله وسكون الشين أيضاً وتشديد الراء وأصله تشرف أي لا تطلب الإشراف عليهم.

قوله: (يهيبك) بفتح الياء وسكون الواوحة على أنه جواب النهي. ولغير أبي ذر « يهيبك » بالرفع وهو جاز على تقدير، كان قال مثلاً لا تشرف فإنه يهيبك.

قوله: (نحري ذو نحر) أي أهلك بك نفسي.

قوله: (ولقد رأيت عالشة بنت أبي بكر) أم المؤمنين (وأم سليم) أي والدة أنس.

قوله: (أرى علم سوفيها) بفتح المعجمة والمهملة جمع خدمة وهي الخلائيل، وقيل الخدمة أصل الساق والسوق جمع ساق، وقد تقدم في الجهاد، وكذا شرح قوله: «تقرآن القرب» والاختلاف في لفظه.

قوله: (ولقد وقع السيف من يد أبي طلحة) في رواية الأصيلي « من يدي » بالشيئة.

قوله: (إما مويين وإما ثلاثاً) زاد مسلم عن الدارمي عن أبي معمر شيخ البخاري فيه بهذا الإسناد « من الناس » فأفاد سبب وقوع السيف من يده، وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن أنس عن أبي طلحة « كنت فبين يشاهد الناس يوم أحد حتى سقط سنيي من يدي مراراً » ولأحد والحاكم من طريق ثابت عن أنس « رفعت رأسي يوم أحد فجعلت أنظر وما منهم من أحد إلا وهو يميل تحت حجفته من الناس وهو قوله تعالى: ﴿إِذْ يَشَاكُمُ النَّاسُ أَمِنَةً مِنْهُ﴾.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (لما كان يوم أحد هزم المشركون، فصرخ إليس: أي عباد الله أخراكم) أي احتزروا من جهة أخراكم، وهي كلمة تقال لمن يخشى أن يؤتى عند القتال من ورائه، وكان ذلك لما ترك الرماة مكانهم ودخلوا بتهبون عسكر المشركين كما سبق بيانه.

قوله: (فرجعت أولاهم فاجتلدت هي وأغواهم) أي وهم يظنون أنهم من العدو، وقد تقدم بيان ذلك من حديث ابن عباس الذي أخرجه أحد والحاكم، وأنهم لما رجعوا اختلطوا بالمشركين والتبس المسكران فلم يميزوا، فوقع القتل على المسلمين بعضهم في بعض.

قوله: (فصر حليفة إذا هو بأبيه اليمان فقال: أي عباد الله أبي أبي) هو بفتح الهزة وتخفيف الواوحة وأعادها تأكيداً، وإنما ضبطه لثلا بصحف بأبي بضم الهزة وفتح الواوحة مع التشديد وأفاد ابن سعد أن الذي قتل اليمان خطأ عتبه بن مسعود أخو عبد الله بن مسعود، وهو في « تفسير عبد بن حيد » من وجه آخر عن ابن عباس، وذكر ابن إسحاق قال: « حدثني حاصم بن عمر عن عمرو بن لبيد قال كان اليمان والد حليفة وثابت بن وقش شيخين كبيرين فتركهما رسول الله ﷺ مع النساء والصبيان، فتذاكرا بينهما وورعيا في الشهادة، فأخذوا سيفيهما ولحقا بالمسلمين بعد الهزيمة، فلم يعرفوا بهما، فأما ثابت فقتله للمشركون، وأما اليمان فاختلف عليه أسياف المسلمين فقتلوه ولا يعرفونه.

قوله: (قال عروة) [خ] تقدم بيانه في المناقب. وفي رواية ابن إسحاق « فقال حليفة: تلتئم أبي، قالوا، والله ما عرفناه، فقال حليفة: ينفجر الله لكم، فأراد رسول الله ﷺ أن يديه تصلقت حليفة بديه على المسلمين، فزاده ذلك عند رسول الله ﷺ خيراً » وفيه تعقب على ابن التين حيث قال: إن الراوي سكنت في قتل اليمان عما يجب فيه من الدية والكفارة، فإمان تكون لم ترض يومئذ، أو اكفى يعلم السامع.

٤٠٧- وعن خُطَلَاءِ بْنِ أَبِي شَيْبَانَ: سَمِعْتُ مَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو عَلَى: مَعْقُونِ بْنِ أُمِّةٍ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو، وَالْخَارِثِ بْنِ إِشْيَاقٍ. فَقَالَ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾. [قال عمران: ١٧٨]. [إزاجع: ٤٠٦٩].

قوله: (باب قوله: ليس لك من الأمر شيء أو يعوب عليهم أو يعلوهم فإنهم ظالمون) أي بيان سبب نزول هذه الآية، وقد ذكر في الباب سببين، ويعمل أن تكون نزلت في الأمرين جميعاً فإنهما كانا في قصة واحدة، وسأذكر في آخر الباب سبباً آخر.

قوله: (وقال حيد وثابت عن أنس: شج النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد، فقال: كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟ فزلت: ليس لك من الأمر شيء) أما حديث حيد فوصله أحد والترمذي والنسائي من طرق عن حيد به، وقال ابن إسحاق في المغازي: «حدثني حيد الطويل عن أنس قال: كسرت رباحية النبي ﷺ يوم أحد وشج وجهه، فجعل الدم يسيل على وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم وهو يداومهم إلى ربهم؟ فأنزل الله الآية» وأما حديث ثابت فوصله مسلم من رواية جاد بن سلمة عن ثابت عن أنس «أن النبي ﷺ قال يوم أحد وهو يسيل الدم عن وجهه: كيف يفلح قوم شجوا نبيهم وكسروا رباحية وأدموا وجهه؟ فأنزل الله عز وجل: «ليس لك من الأمر شيء الآية» وذكر ابن هشام في حديث أبي سعيد الخدري «أن حبة بن أبي وقاص هو الذي كسر رباحية النبي ﷺ السفلى وجرح شفته السفلى، وأن عبد الله بن شهاب الزهري هو الذي شجبه في جبهته، وأن عبد الله بن قنعة جرحه في وجته فدخلت حلقتان من حلق المغفر في وجته وأن مالك بن سنان مص الدم من وجه رسول الله ﷺ ثم لزهده قال: إن شئت النار» وروى ابن إسحاق من حديث سعد بن أبي وقاص قال: «فما حرصت على قتل رجل قط حرصي على قتل أخي حبة بن أبي وقاص لما صنع برسول الله ﷺ يوم أحد» وفي الطبراني من حديث أبي أمامة قال: «رمى عبد الله بن قنعة رسول الله ﷺ يوم أحد فشح وجهه وكسر رباحيته فقال: خلها وأنا ابن قنعة، فقال رسول الله ﷺ وهو يمسح الدم عن وجهه: ما لك أقمك الله، فسلط الله عليه تيس جبل فلم يزل يطلعه حتى قطعه قطعة قطعة» وأخرج ابن عثاق في المغازي عن الوليد بن مسلم حديث عبد الرحمن بن يزيد عن جابر فذكر نحوه منقطعاً، وسباني في أواخر هذه الفقرة شواهد لحديث أنس من حديث أبي هريرة وغيره. ووقع عند مسلم من طريق ابن عباس عن عمر في قصة بدر قال: فلما كان يوم أحد تمل منهم سبعون وغروا وكسرت رباحية النبي ﷺ وهشمت البيضة على رأسه وسال الدم على وجهه. فأنزل الله تعالى: ﴿أَوْ لِمَا أَصَابَكُمْ مَعْصِيَةٌ فَدَابَّكُمْ عَلَيْهَا﴾ [الأنفال: ١٦٥] والمعاد بكسر الراءية وهي السن التي بين النبتة والنتاب أنها كسرت فذهب منها فلفة ولم تطلع من أصلها.

قوله: (أخبرونا عهد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (والعن لئلاً ولئلاً ولئلاً) مسامح في الرواية التي بعدها.

قوله: (وعن حنظلة عن أبي سفيان) هو معطوف على قوله: (أخبرنا معمر إلخ) والراوي له عن حنظلة هو عبد الله بن المبارك وروى من زعم أنه معقل. وقوله: «سمعت سالم بن عبد الله يقول كان رسول الله ﷺ يدهو إلخ» هو مرسل، والثلاثة الذين مسامح قد أسلموا يوم الفتح، ولعل هذا هو السر في نزول قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ووقع في رواية يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة نحو حديث ابن عمر، لكن فيه «اللهم العن لحيان ورحلاً وذكوان وعصبة» قال: «ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت: ليس لك من الأمر شيء». قلت: وهذا إن كان عسراً احتمال أن يكون نزول الآية تراخي عن قصة أحد، لأن قصة رحل وذكوان كانت بعدها كما سباني ثم حله الفزوة وفيه بعد، والصواب أنها نزلت في شأن اللذين دسا عليهم بسبب قصة أحد، والله أعلم. ويولد ذلك ظاهر قوله في صدر الآية «ليقطع طرفاً من الذين كفروا» أي يقتلهم ﴿أَوْ يَكْتُمُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٧] أي يخرجه، ثم قال: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ أي يسلموا ﴿أَوْ يَهْدِيَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨] أي إن ماتوا كفاراً.

٢٢ - باب ذكر أم سليل

٤٠٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْثَرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُبَايَه، وَقَالَ: لَقَبْتُ بَنِي أَبِي مَالِكٍ، إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَسَمَ مُرَوَّطاً بَيْنَ إِسَاءَ مِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَبَقِيَ مِنْهَا مِرْطٌ جَدِيدٌ، فَقَالَ: لَهُ بَعْضُ مَنْ عَشِدَّةٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اعْطِ هَذَا بَنَتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْأُخْيَ عَشِدَّةً، يُرِيدُونَ أُمَّ كَلْثُومَ بَنَتِ عَلِيٍّ، فَقَالَ عُمَرُ: أُمَّ سَلِيلٍ أَحَقُّ بِهِ. وَأُمُّ سَلِيلٍ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَنْصَارِ، وَمَنْ

بَاتِحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ عُمَرُ: فَإِنَّهَا كَانَتْ تُزَوِّجُ لَنَا الْقِسْرَ يَوْمَ أُحُدٍ. [راجع: ٢٨٨١]

قوله: (باب ذكر أم سليل) بفتح المهملة وكسر اللام، ذكر فيه حديث عمر في قصة المروط، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد، وأم سليل المذكورة هي والدت أبي سعيد الخدري كانت زوجاً لأبي سليل فمات عنها قبل الهجرة، فتزوجها مالك بن سنان الخدري فولدت له أبا سعيد.

٢٣ - باب قتل حنزة بن عبد المطلب ﷺ

٤٠٧٢ - حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّانُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ سَلَمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَظْمِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْحَيَارِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا جَمْعَ، قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ: هَلْ لَكَ فِي وَخْشِي، نَسَأْتُ عَنْ قَتْلِ حَمْزَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَكَانَ وَخْشِي يَسْكُنُ جَمْعَ، فَسَأَلْنَا عَنْهُ، فَقِيلَ لَنَا: هُوَ ذَاكَ فِي هِلٍّ فَصَرَّه، كَأَنَّهُ حَمِيَّةٌ، قَالَ: فَجِئْنَا حَتَّى وَفَقْنَا عَلَيْهِ يَسِيرُ، فَسَلَّمْنَا لِرُؤُوسِهِ السَّلَامَ، قَالَ: وَغَدَا اللَّهُ مُصْغِرٌ بِعَمَاتِهِ، مَا بَرَى وَخْشِي إِلَّا غَدَاً وَرَجُلَيْهِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا وَخْشِي أَتُفَرِّقُنِي؟ قَالَ: فَظَنَرُ أَيُّهُ ثُمَّ قَالَ: لَا وَاللَّهِ، إِلَّا أَنِّي أَهْلُمُ أَنْ عَدِيٍّ بْنُ الْحَيَارِ تَزُوجَ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا أُمُّ قَيْلٍ بِنْتُ أَبِي الْعَمِيسِ، فَوَلَدَتْ لَهُ غُلَاماً بِمَكَّةَ، فَكُنْتُ اسْتَوْجَعْتُ لَهُ، فَخَشَعْتُ ذَلِكَ الْغُلَامَ مَعَ أُمِّهِ قَادَتِهَا إِسَاءَةَ، فَلَمَّا كُنْتُ نَظَرْتُ إِلَى قَدَمَتِكَ، قَالَ: فَكَشَفْتُ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ: أَلَا تُبْعَثُونَ بِقَتْلِ حَمْزَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ حَمْزَةُ قَتِلَ طَمَعْتُ بِنِ عَدِيٍّ بْنِ الْحَيَارِ يَدْرُ، فَقَالَ: لِي مَوْلَايَ جَبِيْرُ ابْنُ مُطْعِمٍ: إِنْ قُلْتُ حَمْزَةَ بِعَمِي قَاتِلَتْ حُرَّ، قَالَ: فَلَمَّا أُنْزِلَ خَرَجَ النَّاسُ غَمَّ حَتَّيْنِ، وَغَتَّيْنِ جَمَلٍ بِحَيَالٍ أَحَدُ، يَتَنَّهُ وَيَتَنَّهُ وَادٍ، خَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ إِلَى الْقَبَالِ، فَلَمَّا أَنْ اصْطَفَوْا لِلْقَبَالِ، خَرَجَ سِبَاغٌ فَقَالَ: هَلْ مِنْ مَبَارِدٍ، قَالَ: فَخَرَجَ إِلَيْنَا حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: يَا سِبَاغُ، يَا ابْنَ أُمِّ الْأَنْصَارِ مُقَطَّعَةُ الْبَطْوَرِ، اتَّخَذَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ؟ قَالَ: ثُمَّ جَدَّ عَلَيْنَا، فَكَانَ كَانَسِ الدَّامِجِ، قَالَ وَكُنْتُ لِحَمْزَةَ نَعْتٌ مَصْرُوعٌ، فَلَمَّا كُنَّا بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِحَرَّتِي، فَأَضْمَتُنِي فِي قَبِيهِ حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِ وَرُكْبَتِهِ، قَالَ: فَكَانَ ذَاكَ الْقَتْلَ بِهِ، فَلَمَّا رَجَعَ النَّاسُ رَجَعَتْ مَعَهُمْ، فَأَقْبَضْتُ بِمَكَّةَ حَتَّى قَسَا فِيهَا الْإِسْلَامُ، ثُمَّ خَرَجْتُ إِلَى الطَّائِفِ، فَأَزْوَجُوا إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَسُولاً، فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ لَا يَهْجِي الرُّسُلَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ مَعَهُمْ حَتَّى قَبِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَيْتُ قَالَ: «أَنْتَ وَخْشِي». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَنْتَ قَتَلْتَ حَمْزَةَ». قُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنَ الْأَمْرِ مَا بَلَغَكَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْجِبَ وَجْهَكَ عَنِّي؟». قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَلَمَّا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ مُسَيِّمَةَ الْكَلْبَابِ، قُلْتُ: لَاخْرُجْنِي إِلَى مُسَيِّمَةَ، لَقَبْتُ أَقْبَلُهُ كَأَكْلِي بِهِ حَمْزَةَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، قَالَ: فَإِنَّا رَجُلٌ قَائِمٌ لِي لِلْمَعَةِ جَدَارٍ، كَأَنَّهُ جَمَلٌ أَوْزَقٌ، ذَائِرُ الرِّأْسِ، قَالَ: لَوْنِيَّةٌ بِحَرَّتِي، فَأَضْمَتُنِي بَيْنَ لَدَيْهِ حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، قَالَ: وَوَكَّبَ إِلَيْنَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَضَرَةً بِالسِّتْرِ عَلَى حَامِيهِ.

قال: قال عبد الله بن الفضل: فأخبرني سلمان بن يسار: أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: فقالت جارية على ظهر تيس: وا أمير المؤمنين، قللة القنود الأمود [نظر في المغازي، باب ٢٣].

قوله: (قال حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه) كذا لا في ذر، ولغيره. «باب قتل حمزة» قطع، وللنسائي «قتل حمزة سيد الشهداء» وهذا اللفظ قد ثبت في حديث

مرفوع أخرجه الطبراني من طريق الأصمعي بن نباتة بن علي قال: « قال رسول الله ﷺ: سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ».

قوله: (حدثني أبو جعفر محمد بن عبد الله) أي ابن المبارك المخرمي بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء البغدادي، روى عنه البخاري هنا وفي الطلاق، وشيخه حجين بن المثنى بمهملة ثم جيم وآخره نون مضمر، أصله من اليمامة وسكن بغداد وولي قضاء خراسان، وهو من أقران كبار شيوخ البخاري لكن لم يسمع منه البخاري، وليس له عنه سوى هذا الموضع.

قوله: (عن عبد الله بن الفضل) هو ابن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني من صفار التابعين.

قوله: (عن جعفر بن عمرو بن أمية) هو الضمري، وأبوه هو الصحابي المشهور، هذا هو المحفوظ، كذا رواه أحمد بن خالد الوهبي عن عبد العزيز أخرجه الطبراني وقد رواه أبو داود الطيالسي عن عبد العزيز شيخ حجين بن المثنى فيه قال « عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عدي بن الحقيار قال: أقبِلنا من الروم » فذكر الحديث، والمحفوظ « عن جعفر بن عمرو قال: خرجت مع عبيد الله بن عدي » وكذا أخرجه ابن إسحاق « عند عبد الله بن الفضل عن سليمان بن جعفر قال: خرجت أنا وعبيد الله » فذكره، وكذا أخرجه ابن عازق في المغازي « عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بن جعفر بن عمرو بن أمية قال خرجت أنا وعبيد الله بن عدي » وللطبراني من وجه آخر عن ابن جابر.

قوله: (خرجت مع عبيد الله بن عدي بن الحقيار) النوفلي الذي تقدم ذكره في مناقب عثمان، زاد أحمد بن خالد الوهبي عن عبد العزيز بن عبد الله « فآدرنا » أي دخلنا درب الروم مجامعين « فلما مرنا بمحص » وكذا في رواية ابن إسحاق. وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر « خرجت أنا وعبيد الله بن عدي غازين الصائفة زمن معاوية، فلما قلنا مرنا بمحص ».

قوله: (هل لك في وحشي) أي ابن حرب الحبشي مولى جبير بن مطعم.

قوله: (نسأله عن قتل حمزة) في رواية الكشميهني « فسأله عن قتله حمزة » زاد ابن إسحاق كيف قتله؟

قوله: (فأسأله عنه، فقبل لنا) في رواية ابن إسحاق « فقال لنا رجل ونحن نسال عنه: إنه غلب عليه الحصر، فإن نجده صاحباً نجده حريصاً يحميكم كما شئتم، وإن نجده على غير ذلك فانسرفا عنه » وفي رواية الطيالسي نحوه وقال فيه: « وإن أدركناه شارباً فلا تسأله ».

قوله: (كانه حيت) بمهملة وزن رفيع، أي رزق كبير، وأكثر ما يقال ذلك إذا كان غلواً، وفي رواية لابن عازق « فوجدناه رجلاً سميناً حمرة عيناه » وفي رواية الطيالسي « فإذا به قد ألقى له شيء على بابه وهو جالس صاح » وفي رواية ابن إسحاق « على طنفسة له » وزاد « فإذا شيخ كبير مثل الشبث » يعني يفتح للموحدة والمعجمة الخفيفة وآخره مثناة وهو طائر ضعيف الجثة كالرخصة ونحوها مما لا يبعد ولا يصاد.

قوله: (محجر) أي لاف عصامته على رأسه من غير تحريك.

قوله: (يا وحشي أتعرفني) في رواية ابن إسحاق « فلما انتهينا إليه سلمنا عليه فرقع رأسه إلى عبيد الله بن عدي فقال ابن العدي بن الحقيار أن؟ قال: نعم. فيحتمل أن يكون قال له ذلك بعد أن قال له « أتعرفني ».

قوله: (أم قتال) بكسر القاف بعدها مثناة خفيفة، وفي رواية الكشميهني بموحدة، والأول أصح، وهي عمة قتات بن أسيد أي ابن أبي المصيص بن أمية.

قوله: (أصبر ضع له) أي اطلب له من يرضعه، زاد في رواية ابن إسحاق « والله ما رأيتك منذ ناولتك أمك السعدية التي أرضعتك بلي طسوي، فإني ناولتكها وهي على بعيرها فأحطتكم، فلمعت في قدمك حين رفعتك، فما هو إلا وأن وقعت علي فمترتها » وهذا يوضح قوله في رواية الباب « فكأنني نظرت إلى قديمك » يعني أنه شبه قديمه يقدم السلام الذي حله فكان هو وبين الرويتين قريب من خمسين سنة، فدل ذلك على ذكاء مفرط، ومعرفة تامة بالثقافة.

قوله: (ألا تخبرنا بقتل حمزة؟ قال: نعم) في رواية الطيالسي « فقال ساحتكم كما حدثت رسول الله ﷺ حين سألني ».

قوله: (فلما أن خرج الناس) أي قريش ومن معهم (عام عيسى) أي سنة أحد وقوله: « حينئذ جبل بحمال أحد » أي من ناحية أحد، يقال فلان حمال كذا بالمهملة

المكسورة بعد تحاتية خفيفة أي مقابله، وهو تفسير من بعض روايته. والسبب في نسبة وحشي العام إليه دون أحد أن قريشاً كانوا نزلوا عنده. قال ابن إسحاق: نزلوا بعينين جبل بطن السبخة من قناة على شفير الروابي مقابل المدينة.

قوله: (خرجت مع الناس إلى القتال) في رواية الطيالسي « فأنطلقت يوم أحد معي حربي، وأنا رجل من الحبشة ألعب لهم، قال: وخرجت ما أريد أن أقتل ولا أقاتل إلا حمزة، وعند ابن إسحاق: وكان وحشي يقذف بالحربة قذف الحبشة فلما يخطى.

قوله: (خرج صباح) بكسر الميم بعدها موحدة خفيفة وهو ابن عبد العزى الخزاعي ثم الغشاني بضم المعجمة وسكون النون الموحدة ثم معجمة، ذكر ابن إسحاق أن كتبه أبو نيار بكسر النون وتخفيف التحاتية.

قوله: (فخرج إليه حمزة) في رواية الطيالسي « فإذا حمزة كأنه جل أورك ما يرفع له أحد إلا قامه بالسيف، فبهت. وبادر إليه رجل من ولد صباح » كذا قال، والذي في الصحيح هو الصواب، وعند ابن إسحاق « فجعل يهد الناس بسيفه » وعند ابن عازق « فرأيت رجلاً إذا حل لا يرجع حتى يهزمنا، قلت: من هذا؟ قالوا: حمزة. قلت: هذا حاجي ».

قوله: (يا ابن أم أحمار) بفتح الحزمة وسكون النون هي أمه، كانت مولاة لشريق بن عمرو التقي والد الأحنس.

قوله: (مقطعة البظور) بالظاء المعجمة جمع بظر وهي اللحمة التي تقطع من فرج المرأة عند الحثان، قال ابن إسحاق: كانت أمه خاتنة بككة تحقن النساء أهد والعرب تطلق هذا اللفظ في معرض الذم، والا قالوا خاتنة وذكر عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن عبد العزيز بن المطلب أنها أم صباح وعبد العزى الخزاعي، وكانت أمة وهي والدة خباب بن الأرت الصحابي المشهور.

قوله: (أحماد) مهملتين وتشديد الدال أي أحماد، وأصل الماحدة أن يكون ذا في حد وذو في حد، ثم استعمل في المحاربة والمعادة. وقوله: « كاسم الذهب » هي كتابه عن قتله أي صيره علماً، وفي رواية ابن إسحاق « فكأنما أخطأ رأسه » وهذا يقال عند الليبانية في الإصابة.

قوله: (وكمنت) بفتح الميم أي اختفيت، وفي رواية ابن عازق « عند شجرة » وعند ابن أبي شيبه من مرسل عمر بن إسحاق أن حمزة حثر فأنكشت الدرع عن بطنه فأبصره العبد الحبشي فرماه بالحربة.

قوله: (في ثني) بضم المثناة وتشديد النون هي العانة، وقيل ما بين السرة والعانة، وللطيالسي « فجعلت الرؤ من حمزة بشجرة ومعني حربي حتى إذا استمكنت منه هزرت الحربة حتى رغيته منها، ثم أرسلتها فوفقت بين تنذوبته، وذهب بقدم فلم يستطع » والتثنية بفتح المثناة وسكون النون وضم المهمل بعدها واو خفيفة هي من الرجل موضع الثدي من المرأة، والذي في الصحيح أن الحربة أصابت ثنيه أصبح.

قوله: (فلما رجع الناس) أي إلى مكة، زاد الطيالسي « فلما جثت عتقت » ولابن إسحاق « فلما قلمت مكة عتقت، وإنما قتله لأعتق ».

قوله: (حقي لشأ فيها الإسلام) في رواية ابن إسحاق « فلما فتح رسول الله ﷺ مكة هربت إلى الطائف ».

قوله: (فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن إسحاق « فلما خرج وفد الطائف ليسلوا نعمت علي المذاهب قتلته الحق بإيمان أو الشام أو غيرها.

قوله: (رسلاً) كذا لا يبي ذر وأبي الوقت، ولغيرهما رسلاً بالإنفراد، كان أول من قدم من تنقي على رسول الله ﷺ المدينة عروة بن مسعود فأسلم، ورجع فدهاهم إلى الاسلام فقتلوه، ثم ندموا فأرسلوا وقدم وهم عمرو بن وهب بن ميثب وشرجيل بن غيلان بن مسلمة عبد ياليل ابن عمرو بن عير، هؤلاء الثلاثة من الأخلاف، وعثمان بن أبي العاص، وأوس بن عوف وغير ابن حرشة، وهؤلاء الثلاثة من بني مالك، ذكر ذلك محمد بن إسحاق مطولاً، وزاد ابن إسحاق أن الوفد كانوا سبعين رجلاً، وكان السعة رؤسائهم، وقيل كان الجميع سبعة عشر، قال وهو أبيت.

قوله: (فقبل لي إنه لا يهيج الرسل) أي لا ينالهم منه إزعاج، وفي رواية الطيالسي « فآذنت الحرب إلى الشام فقال لي رجل: ويحك، والله ما يأتي محمداً أحد بشهادة الحق إلا خلى عنه، قال فأنطلقت فما شمر بي إلا وأنا قائم على رأسه أشهد بشهادة الحق » وعند ابن إسحاق « فلم يرعه إلا ي قائم على رأسه ».

قوله: **﴿قَالَ: أَنْتَ قُتِلْتَ حِزْمَةً؟ قُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنَ الْأَمْرِ مَا قَدْ بَلَغْتُ﴾** في رواية الطيالسي **﴿قَالَ وَيَكُ، حَدَّثَنِي عَنْ قَتْلِ حِزْمَةٍ. قَالَ فَأَنشَأْتُ أَحَدَهُ كَمَا حَدَّثَكُمَا﴾** وعند يونس بن بكير في المغازي عند ابن إسحاق قال **﴿قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا وَحَشِي، قُتِلَ: دَمُهُ فَلِإِسْلَامِ رَجُلٍ وَاحِدٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ قَتْلِ أَلْفِ كَافِرٍ﴾**.
قوله: **﴿فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَهْبِيبَ وَجْهَكَ عَنِّي﴾** في رواية الطيالسي **﴿قَالَ غِيبَ وَجْهَكَ عَنِّي فَلَا أُرَاكَ﴾**.

قوله: **﴿قَالَ فَخَرَجْتُ﴾** زاد الطيالسي **﴿فَكُنْتُ أَتَقِي أَنْ يَرَانِي﴾**. ولابن عازم **﴿فَمَا رَأَيْتُ حَتَّى مَاتَ﴾**. وعند الطبراني **﴿قَالَ: يَا وَحْشِي، أَخْرَجْتَ قَتَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا كُنْتَ تَصْدُقُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾**.

قوله: **﴿قُتِلْتُ لِأَخْرَجَنِي إِلَى مَسِيلَةٍ﴾** في رواية الطيالسي **﴿فَلَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ مَسِيلَةٍ مَا كَانَ ابْتِغَاءً مَعَ الْبَيْتِ فَأَخَذْتُ حَرْبِي﴾** ولابن إسحاق نحوه.

قوله: **﴿فَأَكَاكِيءُ بِهِ حِزْمَةً﴾** بالهمز أي أسلوه به، وقد فسره بعد بقوله **﴿قُتِلْتُ خَيْرَ النَّاسِ وَشَرَّ النَّاسِ﴾** وقوله **﴿فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ﴾** أي من عاقبته، وقيل جمع من الصحابة في الواقعة التي كانت بينهم وبينه، ثم كان الفتح للمسلمين بقتل مسيلة كما سيأتي بيان ذلك في كتاب القرن إن شاء الله تعالى.

قوله: **﴿فِي لُحْمَةٍ جَدَارٍ﴾** أي خلل جدار.

قوله: **﴿جَمَلٍ أَوْقَى﴾** أي لونه مثل الرماد وكان ذلك من خيال الحرب.

قوله: **﴿ثَارَ الرَّاسُ﴾** أي شعره منتفخ.

قوله: **﴿فَوَحَّشَهَا﴾** في رواية الكشيبي **﴿فَاغْمَحَهَا﴾**.

قوله: **﴿وَوُثِبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ﴾** هو عبد الله بن زيد بن حاصم المازني كما جزم به الواقدي وإسحاق بن راهويه والحاكم، وقيل هو عدي بن سهل جزم به سيف في **﴿كتاب الردة﴾** وقيل أبو دجاجة، وقيل زيد بن الخطاب والأول أشهر، ولعل عبد الله بن زيد هو الذي أصابته ضربته، وأما الآخران فحملنا عليه في الجملة. وأغرب وثيمة في **﴿كتاب الردة﴾** فزعم أن الذي ضرب مسيلة هو شن بفتح المعجمة وتشديد النون ابن عبد الله، وأنشد له:

ألم تر أني ووحشيهم ضربنا مسيلة للقتل
يسألني الناس عن قتله قتلته ضربت وهذا طعن
قلت بصاحبه دوني وليس بصاحبه دون شن

وأغرب من ذلك ما حكى ابن عبد البر أن الذي قتل مسيلة هو غلاس بن بشير بن الأصم.

قوله: **﴿فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ عَلَى هَامَتِهِ﴾** في رواية الطيالسي **﴿فَرَمَكَ أَعْلَمَ إِنَّمَا قُتِلَ، فَإِنْ أَكَّ قَتَلَهُ فَقَدْ تَلَّتْ خَيْرَ النَّاسِ وَشَرَّ النَّاسِ﴾**.

قوله: **﴿قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقُضَيْلِ﴾** هو موصل بالإسناد للذكور أولاً، وفي رواية الطيالسي **﴿قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ قَتْلٍ﴾** زاد ابن إسحاق في روايته **﴿وَكَانَ قَدْ شَهِدَ الْيَمَامَةَ﴾**.

قوله: **﴿فَقَالَتْ جَارِيَةٌ عَلَى ظَهْرِ يَتٍ: وَالْأَمِيرُ الْمُؤْمِنُ، قُتِلَ الْعَبْدُ الْأَسُودُ﴾** هذا فيه تأكيد لقول وحشي إنه قتل، لكن في قول الجارية أمير المؤمنين نظر لأن مسيلة كان يدعي أنه نبي مرسل من الله، وكانوا يقولون له يا رسول الله ونسي الله، والتقليب بأمر المؤمنين حدث بعد ذلك، وأول من لقب به مصر، وقتل بعد قتل مسيلة بمدة، فيتأمل هذا. وأما قول ابن التين: كان مسيلة تسمى ثارة بالتي وثارة بأمر المؤمنين، فإن كان أخذ من هذا الحديث فليس بجديد، ولا يحتاج إلى نقل بذلك والذي في رواية الطيالسي **﴿قَالَ ابْنُ عَمْرِو: كُنْتُ فِي الْجَبَشِ يَوْمَئِذٍ، فَسَمِعْتُ قَاتِلًا يَقُولُ فِي مَسِيلَةٍ: قُتِلَ الْعَبْدُ الْأَسُودُ﴾** ولم يقل أمير المؤمنين، ويحتمل أن تكون الجارية أطلقت عليه الأمير باعتبار أن أمر أصحابه كان إليه وأطلقت على أصحابه المؤمنين باعتبار إيمانهم به، ولم يقصد إلى تلقيبه بذلك، والله أعلم. ثم وجدت في كلام أبي الخطاب بن دحية الإتيان على من أطلق أن عمر أول من لقب أمير المؤمنين قال: قد تسمى به مسيلة قبله، كما أخرجه البخاري في قصة وحشي، يشير إلى هذه الرواية. وتعبه ابن الصلاح ثم النووي. قال النووي: وذكر ابن الصلاح أن الذي ذكره ابن دحية ليس بصحيح، فإنه ليس في هذا الحديث إلا أن الجارية صاحبت لما أصيب مسيلة: **﴿والأمير المؤمنين، ولا يلزم من ذلك تسميته بذلك اهـ﴾** واعتراض منطقي أيضاً بأن أول من قيل له أمير المؤمنين عبد الله بن جحش، وهو متعقب أيضاً بأنه لم يلق به، وإنما غوطب بذلك لأنه كان أول أمير في

الإسلام على سرية. وفي حديث وحشي من الفوائد ما تقدم ما كان عليه من الذكاء المفرط، و مناقب كثيرة لحزمة، وفيه أن المرء يكره أن يرى من أوصل إلى قريبه أو صديقه أذى، ولا يلزم من ذلك وقوع الهجرة للنبيه بينهما. وفيه أن الإسلام بهم ما قبله، والخبر في الحرب، وأن لا يجترأ المرء منها أحداً، فإن حزمة لا بد أن يكون رأى وحشياً في ذلك اليوم لكنه لم يجترأ منه احتقاراً منه إلى أن أتى من قبله. وذكر ابن إسحاق قال: **﴿حدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال خرج رسول الله ﷺ يلتزم حزمة، فوجده يبطن الوادي قد مثل به، فقال: لولا أن تحزن صغيفي يعني بنت عبد المطلب وتكون سنة بعدي لتركة حتى يحتر من بطون السباع وسواصل الطير﴾** زاد ابن هشام قال: **﴿وقال لن أصاب بمثلك أبداً. ونزل جبريل فقال: إن حزمة مكتوب في السماء أسد الله وأسد رسوله﴾** وروى الزوار والطبراني بإسناد فيه ضعف عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لما رأى حزمة قد مثل به قال: **﴿فرحة الله عليك، لقد كنت وصولاً للرحم، فلو لا للخير، ولولا حزن من بعدك لسرني أن أدهك حتى تحتر من أجواف شتى. ثم حلف وهو بمكانه لأمثلن بسبعين منهم، فأنزل القرآن ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ﴾﴾** الأيتام: ١٧٦ **﴿وحدث عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني من حديث أبي بن كعب قال: مثل للمشركون بقتلى المسلمين، فقال الأنصار: لئن أصابنا منهم يوماً من الدهر لتزيدن عليهم، فلما كان يوم فتح مكة نادى رجل: لا قريش بعد اليوم، فأنزل الله ﷻ ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقِبْتُمْ بِهِ﴾﴾** [النحل: ١٧٦] فقال رسول الله ﷺ: **﴿كفوا عن القوم﴾**. وحدث ابن مردويه من طريق مقسم عن ابن عباس نحو حديث أبي هريرة باختصار، وقال في آخره: **﴿قال: بل نصبر يا رب﴾** وهذه طرق بقوي بعضها بعضاً.

٢٤- بَابُ مَا أَصَابَ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْجِرَاحِ يَوْمَ أُحُدٍ

٤٠٧٣- **﴿حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَاصِرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَقْمَرٍ، عَنْ هِشَامٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ قُتِلُوا بِنَبِيٍّ يُشِيرُ إِلَى رَأْسِهِ» - أَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾**. [أخرجه مسلم: ١٧٩٣].

٤٠٧٤- **﴿حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى مَنْ قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ قَتَلُوا وَجْهَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ﴾**. [أخر: ٤٠٧٦].

٤٠٧٥- **﴿حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، وَهُوَ يُسَئَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْرِفُ مَنْ كَانَ يُغِيلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يُسَكِّبُ الْمَاءَ، وَيَمَّا فُورِي، قَالَ: كَانَتْ قَاطِعَةٌ عَلَيْهَا السَّلَامُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَصْلِيَةً، وَعَلَيْهَا بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ يُسَكِّبُ الْمَاءَ بِالْجَحَنِّ، فَلَمَّا رَأَتْ قَاطِعَةَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ النَّفْسَ إِلَّا كَرَةً، أَخَذَتْ لُحْمَةً مِنْ خَصِيرٍ فَأَخْرَقَتْهَا وَأَلْقَتْهَا، فَاسْتَمْسَكَ النَّفْسُ، وَكَثُرَتْ رِيَاغَتُهُ تَوَقُّلاً وَخَرَجَ وَجْهَهُ، وَكَثُرَتْ الْبُحْبُوحَةُ عَلَى رَأْسِهِ﴾**. [أخرجه مسلم: ١٧٩٠].

٤٠٧٦- **﴿حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى مَنْ قُتِلَ نَبِيُّ ﷺ، وَأَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى مَنْ قَتَلَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ﴾**. [أخرجه: ٤٠٧٤].

قوله: **﴿باب ما أصاب النبي صلى الله عليه وسلم من الجراح يوم أحد﴾** وقد تقدم شيء من ذلك في **﴿باب قوله ليس لك من الأمر شيء﴾** وبمعصوم ما ذكر في الأخبار أنه شج وجهه وكسرت رباطه وجرحته وجهه وشفته السفلى من باطنها وومي منكبه من ضربة ابن عتبة وجرحته ركبته. وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزمري قال: **﴿ضرب وجه النبي ﷺ يومئذ بالسيف سبعين ضربة وقاه الله شرها كلها﴾** وهذا مرسل قوي، ويحتمل أن يكون أراد بالسبعين حقيقته أو المبالغة في الكثرة.

جِئَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ وَخَالَه حِزَّةٌ مِنْ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَنَّهُ أُمِرَ بِدَفْنِ عَمْرٍو
بِالنَّجْمِ وَجَدَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالِدَ جَابِرٍ.

قوله فيه: (وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِمْ) تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الْجَنَازَةِ، وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُ
الْحَفِظَةِ عَنْ بَآئِهِ نَافٍ وَغَيْرِهِ مَثَبٌ. وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْإِثْبَاتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّفْيِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ،
وَأَمَّا نَفْيُ الشَّيْءِ الْمَحْصُورِ إِذَا كَانَ رَاوِيَهُ حَافِظًا فَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْإِثْبَاتِ إِذَا كَانَ رَوَايَهُ
ضَعِيفًا كَالْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ إِثْبَاتُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ التَّسْلِيمِ فَالْأَحَادِيثُ
الَّتِي فِيهَا ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ قِصَّةٌ حِزَّةٌ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَمَّا خَصَّ بِهِ حِزَّةٌ مِنَ الْقَضَلِ.
وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْخِصَاصَةَ لَا تَبْتَدِئُ بِالِاحْتِمَالِ. وَيَجِبُ بَآئِهِ يَوْفُ الْاِسْتِدْلَالِ. قَالُوا: وَمَكَّنَ
الْجَمْعُ بَآئَهُ لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ كَمَا قَالَ جَابِرٌ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِمْ ثَانِي يَوْمَ كَمَا قَالَ
غَيْرُهُ.

الحديث الثالث:

قوله: (وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ) وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ « حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ حَدَّثَنَا
أَبُو الْوَلِيدِ » سَنَدُهُ.

قوله: (لَمَّا قُتِلَ أَبِي) زَادَ فِي الْجَنَازَةِ « يَوْمَ أَحَدٍ ».

قوله: (وَالْبَاقِي عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ) فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « لَا يَنْهَانِي ».

قوله: (لَا تَكُنْ) كَلَامًا هُنَا، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ نَهَى جَابِرًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ نَهَى
لِقَاطِمَةَ بَنَتِ عَمْرٍو عَمَةَ جَابِرٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ بَلَفْظَ « قَتَلَ
أَبِي ذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ وَجَعَلَتْ قَاطِمَةُ بَنَتُ عَمْرٍو عَمَتِي تَكْبِيَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا
تَكْبِيَهُ » وَكَلَامُهُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الْجَنَازَةِ لَحْوَ هَذَا، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ
لَحْوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الحديث الرابع: حديث أبي موسى.

قوله: (رَأَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَذَا فِي الْأَصُولِ « أَرَى » وَهُوَ
بِضْمِ الْحُرَّةِ بِمَعْنَى أَظُنُّ، وَالْقَائِلُ ذَلِكَ هُوَ الْبَخَّارِيُّ كَأَنَّهُ شَكَّ هَلْ سَمِعَ مِنْ شَيْخِهِ صِيغَةَ
الرَّوْفِ أَمْ لَا، وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْبَيَانَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي عَلَامَاتِ النَّبَوَّةِ وَفِي التَّعْيِيرِ وَغَيْرِهِمَا،
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو يَعْلَى عَنْ أَبِي كَرِيبٍ شَيْخِ الْبَخَّارِيِّ فَلَمْ يَتَرَدَّدَا فِيهِ.

قوله: (رَأَيْتُ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَيْبِيِّ « أَرَيْتُ ».

قوله: (رَأَى هَزْرَتٌ سَيِّئًا) فِي رِوَايَةِ الْكُشَيْبِيِّ « سَيِّئًا » وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْغَزْوَةِ
أَنَّهُ ذُو الْقَفَّارِ.

قوله: (فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ) عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ « رَأَيْتُ فِي ذِيَابٍ سَيِّئًا ثَلَمًا » وَعِنْدَ
أَبِي الْأَسْوَدِ فِي الْمَغَازِي عَنْ عُرْوَةَ « رَأَيْتُ سَيِّئًا ذَا الْقَفَّارِ قَدْ انْقَضَى مِنْ عِنْدِ ظَنِّهِ » وَكَذَا
عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الدَّلَالِ » مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَسَبْقَ مُوَصَّلًا، وَفِي
رِوَايَةِ عُرْوَةَ « كَانَ الَّذِي رَأَى بِسَيْفِهِ مَا أَصَابَ وَجْهَهُ الْمَكْرَمَ » وَعِنْدَ ابْنِ هِشَامَ « حَدَّثَنِي
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: وَأَمَّا التَّلْمُ فِي السَّيْفِ فَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَقْتُلُ ».

قوله: (وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا) بِالْمَوْحَدَةِ وَالْقَافِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ
« بَقْرًا نَتِيجَ » وَكَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى.

قوله: (وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) هَذَا مِنْ جَلَةِ الرُّوَا كَمَا جَزَمَ بِهِ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ كَذَا بِالرَّفْعِ فِيهِمَا
عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَفِيهِ حَلْفٌ تَقْدِيرِي وَصَنَعَ اللَّهُ خَيْرٌ، قَالَ السَّهْلِيُّ: مَعْنَاهُ رَأَيْتُ بَقْرًا
تَنْحَرُ، وَاللَّهُ عِنْدَ خَيْرٍ. قُلْتُ: فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَإِنِّي رَأَيْتُ وَاللَّهُ خَيْرًا، رَأَيْتُ بَقْرًا.
وَهِيَ أَوْضَحُ، وَالرَّوَاوُ لِلتَّسْمِ وَاللَّهُ بِالْبَاقِرِ وَغَيْرًا مَفْعُولٌ رَأَيْتُ. وَقَالَ السَّهْلِيُّ: الْبَقَرُ فِي
التَّعْيِيرِ بِمَعْنَى رَجُلًا مُتَحَلِّيًا يَتَطَايَحُونَ. قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ رَأَى الْمَلِكُ بِمَصْرَ الْبَقَرِ
وَأَوَّلًا يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنِّسْبِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُرْسَلٌ عُرْوَةَ « تَأَوَّلَتْ
الْبَقَرُ إِلَيَّ رَأَيْتُ بَقْرًا يَكُونُ قَيْنًا، قَالَ فَكَانَ ذَلِكَ مَنْ أَصِيبَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » أَمْ وَقَوْلُهُ بَقَرُ
هُوَ يَسْكُونُ الْقَافَ وَهُوَ شَقُّ الْبِطْنِ، وَهَذَا أَحَدُ وَجْهَيْ التَّعْيِيرِ أَنْ يَشْتَقَّ مِنَ الْأَسْمِ مَعْنَى
مُنَاسِبٍ، وَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِرُجْعَةِ آخَرٍ مِنْ وَجْهِ التَّأْوِيلِ وَهُوَ التَّصْحِيفُ فَإِنَّ لَفْظَ بَقَرٍ
مِثْلُ لَفْظِ نَفَرٍ يَلْتَوْنَ وَالْقَافَ خَطَأً. وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ وَابْنِ سَعْدٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِسَنَدٍ
صَحِيحٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « وَرَأَيْتُ بَقْرًا مُنْحَرَةً وَقَالَ فِيهِ فَأَوَّلْتُ أَنَّ الدَّرَجَ الْمَدِينَةَ وَالْبَقَرُ نَفَرٌ
هَكَذَا فِيهِ بَنُونَ وَفَاءً، وَهُوَ يُؤَيِّدُ الْاِحْتِمَالَ الْمَذْكُورَ فَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَسَيَأْتِي بَقِيَّةَ هَذَا فِي كِتَابِ
التَّعْيِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الحديث الخامس: حديث خباب تقدم بهذا السند والمتن مع الكلام عليه.

الإذخِرَ. « وَمِمَّا مِنْ إِيْتَمَ لَمْ تَمُرْكَ فَهُوَ يَهْدِيهَا. [إِذَا جَاءَ] ١٢٧٦. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١٩٤٠.

قوله: (باب من قتل من المسلمين يوم أحد، منهم حِزَّةٌ مِنْ عَبْدِ الْمَطْلَبِ
وَالِإِمَامِ وَالنَّضَرِ بْنِ أَنَسٍ وَمَصْعَبِ بْنِ عَمِيٍّ) أَمَّا حِزَّةٌ تَقْدِمُ ذِكْرَهُ فِي بَابٍ مُفْرَدٍ، وَأَمَّا
الِإِمَامُ وَهُوَ وَالِدُ حَذِيفَةَ فَتَقْدِمُ آخَرَ بَابٍ « إِذْ مَمَتَ طَلْحَانَتَا » وَأَمَّا النَّضَرُ بْنُ أَنَسٍ فَكَذَا
وَقَعَ لَأَمِيٍّ ذُو عَن شَبِوْحِهِ، وَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ النَّسْفِيِّ، وَهُوَ خَطَا وَالصَّوَابُ مَا وَقَعَ عِنْدَ الْبَاقِيْنَ
« أَنَسُ بْنُ النَّضَرِ » وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ الْغَزْوَةِ عَلَى الصَّوَابِ، فَأَمَّا النَّضَرُ بْنُ أَنَسٍ
فَهُوَ وَلَدُهُ، وَكَانَ إِذْ ذَاكَ صَبِيًّا، وَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ زَمَانًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ عَنْ
اِسْتِشْهَادِهِ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَالِدِ جَابِرٍ، وَمِنْ الْمَشْهُورِينَ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ أَمِيرَ الرَّمَاةِ،
وَسَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ وَمَالِكُ بْنُ سَنَانَ وَالِدُ أَبِي سَعِيدٍ وَأَوْسُ بْنُ ثَابِتٍ أَخُو حِصَانَ وَحُظَلَّةُ بْنُ
أَبِي عَامِرٍ الْمَعْرُوفُ بِغُسَيْلِ الْمَلَاكَةِ وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ
وَعَمْرٍو مِنْ الْجَمْعِ، وَلِكُلِّ مِنْ هَؤُلَاءِ قِصَّةٌ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمَغَازِي. ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي
الْبَابِ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ.

الأول: حديث أنس

قوله: (مَا نَعْلَمُ حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ شَهِيدًا أُخْرَى) كَذَا لِلْكُشَيْبِيِّ بِنَفْسِهِ
مُعْجَمَةٌ وَرَوَاهُ، وَلَفْظُهُ بِالْمُهْلَةِ وَالزَّايِ.

قوله: (قَالَ قَتَادَةُ) هُوَ مُوَصَّلٌ بِالِاسْتِدْلَالِ الْمَذْكُورِ، وَلَرَادُ بِذَلِكَ الْاِسْتِدْلَالَ عَلَى
صِحَّةِ قَوْلِ الْأَوَّلِ.

قوله: (قَاتِلَ مِنْهُمْ يَوْمَ أَحَدٍ سَبْعُونَ) هَذَا هُوَ الْقَصْدُ بِالذِّكْرِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ
هُنَا، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْجَمْعَ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا الْقَلِيلَ. وَقَدْ سَرَدَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَسْمَاءَ
مَنْ اِسْتَشْهَدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَحَدٍ فَبَلَّغُوا خَمْسَةً وَسِتِّينَ، مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ: حِزَّةٌ
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ وَشِمَاسُ بْنُ عَثْمَانَ وَمَصْعَبُ بْنُ عَمِيٍّ، وَأَفْضَلُ ذَكَرَ سَعْدُ مَوْلَى
حَاطِبٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ. وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي « الْإِكْلِيلِ » وَابْنُ مَتِّهِ مِنْ حَدِيثِ
أَبِيٍّ مِنْ كَتَبٍ قَالَ: « قَاتَلَ مِنَ الْأَنْصَارِ يَوْمَ أَحَدٍ أَرْبَعَةً وَسِتِّينَ، وَمِنْ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةً »
وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمَّا السَّادِسُ تَقَبُّلُ فِي عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ حَلِيفُ بَنِي
عَبْدِ شَمْسٍ فَقَدْ عَدَّهُ الْوَقَائِدِيُّ مِنْهُمْ، وَعَدَّ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ اِسْتِشْهَادِ أَحَدٍ مِنْ غَيْرِ الْأَنْصَارِ
الْحَارِثُ بْنُ عَقِبَةَ بْنِ قَابُوسَ الْمَزْنِيَّ وَهَمَّ هَبَ بْنِ قَابُوسَ وَعَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنِي
الْحَبِيبِ بِمُوحَدِّثِينَ مَصْرَ مِنْ بَنِي سَعْدٍ بِنِ لَيْثٍ وَمَالِكَا وَالتَّحْمَانِ ابْنِي خُلْفٍ بِنِ عَوْفٍ
الْأَسْلَمِيِّينَ قَالَ: « إِنِّهِمَا كَانَا طَلِيمَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ: وَلَمَّا هَؤُلَاءِ كَانُوا مِنْ حَلَفَاءِ
الْأَنْصَارِ فَعَدُّوا فِيهِمْ، فَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِ الْمَعْلُومِينَ أَوَّلًا فَمَتَيْتُ تَكْمِلَ الْعِدَّةِ سَبْعِينَ مِنْ
الْأَنْصَارِ، وَيَكُونُ جَمْلَةٌ مِنْ قَتْلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ، فَمَنْ قَالَ قَتَلَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ
أَتْنَى الْكُسْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْغَزْوَةِ التَّلُّعُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِ أَنَّ
الْاِخْتِلَافَ فِي عَدَدِ مَنْ قَتَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ.

قوله: (وَيَوْمَ بَرَّ مَعُونَةُ سَبْعُونَ) سَيَأْتِي شَرْحُ ذَلِكَ قَرِيبًا، وَيُوضَحُ أَنَّ الْجَمْعَ لَمْ
يَكُونُوا مِنَ الْأَنْصَارِ، بَلْ كَانَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ عَامِرِ بْنِ فَهْرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ
وَنَافِعِ بْنِ وَقَّاهِ الْخَزَاعِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

قوله: (وَيَوْمَ الْهَيْمَةَ سَبْعُونَ) قَدْ سَرَدَ أَسْمَاءَهُمُ الَّذِينَ صَفَّرُوا فِي الرَّدَةِ كَسِيفٍ
وَوَيْثِمَةَ.

قوله: (وَكَانَ بَرَّ مَعُونَةَ إِيَّاهُ) قَاتَلَ ذَلِكَ قَتَادَةُ، قَالَهُ شَرْحًا لِحَدِيثِ أَنَسٍ، وَقَدْ بَيَّنَّه
أَبُو نَعِيمٍ فِي « الْمُسْتَدْرَجِ ».

قوله: (وَيَوْمَ الْهَيْمَةَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَيَوْمَ مَسِيلَةَ الْكَذَّابِ) كَذَا بِالرَّوَا
وَهِيَ زَائِدَةٌ لِأَنَّ يَوْمَ الْهَيْمَةِ هُوَ يَوْمُ مَسِيلَةَ. وَوَقَعَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ طَرِيقِ حَادٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ
أَنَسٍ لَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ فِي عَدَدِ مَنْ قَتَلَ مِنَ الْأَنْصَارِ زَادَ: « وَيَوْمَ مَوْتَةِ سَبْعُونَ، وَصَحَّحَهُ
أَبُو عَوَانَةَ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي « الْإِكْلِيلِ » وَلَفْظُهُ « عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ يَقُولُ: يَا رَبِّ سَبْعِينَ
مِنَ الْأَنْصَارِ يَوْمَ أَحَدٍ، وَسَبْعِينَ يَوْمَ بَرَّ مَعُونَةَ، وَسَبْعِينَ يَوْمَ مَوْتَةِ، وَسَبْعِينَ يَوْمَ مَسِيلَةَ »
ثُمَّ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذَرِ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ خَطَأٌ. ثُمَّ اِسْتَدَّ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ سَعِيدٍ
بِنِ الْمَسْبُوحِ فَذَكَرَ بِدَلِّ يَوْمَ مَوْتَةِ يَوْمَ جَسْرِ أَبِي عِيْنَةَ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذَرِ: وَهَذَا هُوَ
الْمَعْرُوفُ. قُلْتُ: وَهِيَ وَقْتَةُ بِالْمَرَاكِ كَانَتْ فِي خِلَافَةِ عَمْرٍو.

الحديث الثاني: حديث جابر.

قوله: (فَلَمَّعَهُ فِي اللَّحْجَةِ) فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ « فَكَانَ
يَقُولُ: اَنْظُرُوا أَكْثَرَ مَوْلَا جَمًّا لِلْقَرْنِ فَاجْعَلُوهُ أَمَامَ الصَّخْبَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ دَفْنِ

٢٧ - باب «أخذُ يَحْيَىٰ وَنَجِيَّةُ»

قَالَ عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي حَمْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٠٨٣ - حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ قَادَةَ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يَحْيَىٰ وَنَجِيَّةُ». [راجع: ٣٧١، ٢٨٩٣. وأخرجه مسلم: ١٣٦٥، الحج: ٤٦٢، مطولاً، وأخرجه: ١٣٩٣ بلفظ إن أحدا...].

٤٠٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرُو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أَحَدًا، فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يَحْيَىٰ وَنَجِيَّةُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا». [راجع: ٣٧١، ٢٨٩٣. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، الحج: ٤٦٢، مطولاً].

٤٠٨٥ - حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاةً عَلَى اللَّيْثِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَيْمَنِ فَقَالَ: «إِنِّي قَرَأْتُ لَكُمْ، وَأَنَا حَسْبُ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي لَأُنْظِرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أَطْعِمُ مَتَلَبِيحَ حَوَارِيزِ الْأَرْضِ أَوْ مَتَلَبِيحَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقَاسَمُوا فِيهَا». [راجع: ١٣٤٤. أخرجه مسلم: ٢٢٩٦].

قوله: (باب أحد جبل يحمي ونجيه) وقال السهيلي: سمي أحداً لترحمه وانقطاعه عن جبال أخرى هناك، أو لما وقع من أهله من نصر التوحيد.

قوله: (قال عباس بن سهل عن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث وصلة الزيار في الزكاة مطولاً، وقد تقدم شرح ما فيه هناك، إلا ما يتعلق بأحد. ونسبه لمطاطي إلى تخرجه موصولاً في كتاب الحج، وإما خرج هناك أصله دون خصوص هذه الزيادة.

قوله: (أخبرني أبي) هو علي بن نصر الجهمي.

قوله: (هذا جبل يحمي ونجيه) ظهر في الرواية التي بعدها أنه ﷺ قال ذلك لما رآه في حال رجوعه من الحج. ووقع في رواية أبي حمزة أنه قال لم لا رجوع من تيبك وأشرف على المدينة قال: «هذه طابة، فلما رأى أحداً قال: هذا جبل يحمي ونجيه» فكانه ﷺ تكرر منه ذلك القول. وللعلامة في معنى ذلك أقوال: أحدها: أنه على حلف مضاف والتقدير أهل أحد والمراد بهم الأنصار لأنهم جيرانه. ثانيها: أنه قال ذلك للمسرة بلسان الحال إذا قدم من سفر لقرية من أهله ولقياهم، وذلك فعل من يجب من يجب. ثالثها: أن الحب من الجانبين على حقيقة وظاهره لكون أحد جبال الجنة كما ثبت في حديث أبي جبر بن جبر مرفوعاً «جبل أحد يحمي ونجيه وهو من جبال الجنة» أخرجه أحمد. ولا مانع في جانب البلد من إمكان الهبة منه كما جاز التسيح منها، وقد خاطبه ﷺ خاطبة من يعقل فقال لما اضطرب «اسكن أحد» الحديث. وقال السهيلي: كان ﷺ يحب الفأل الحسن والاسم الحسن ولا اسم أحسن من اسم مشتق من الأحدية. قال ومع كونه مشتقاً من الأحدية فحركات حروفه الرفع، وذلك يشعر بارتفاع دين الأحد وعلوه، فتعلق الحب من النبي ﷺ به لفظاً ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله أعلم. وقد تقدم شيء من الكلام على قوله: «يحمي ونجيه» في «باب من غزا بصلي للخدمة» من كتاب الجهاد. ثم ذكر المصنف حديث عقبة بن عامر في صلته ﷺ على أهل أحد، وقد تقدم مع الكلام عليه في أول الباب.

٢٨ - باب غزوة الرِّجِّيعِ، وَرَعْلٍ، وَذُكْوَانَ، وَبَثْرَ مَعُونَةَ،

وَحَلِيبِ عَصَلٍ وَالْقَارَةِ وَعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ وَخَبِيبٍ وَأَصْحَابِهِ

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ غَمَرٍ: أَنَّهَا بَعْدَ أَحَدٍ.

٤٠٨٦ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرُو بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْقَفِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ:

بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً عَنَّا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهُوَ جَدُّ عَاصِمِ بْنِ غَمَرِ بْنِ الْعَصَابِ، فَأَنْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَ عُسْفَانَ وَمَكَّةَ، ذَكُرُوا لِحَيٍّ مِنْ هَذِلٍ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو لَحْيَانَ، فَيَقْبَهُمْ بِقَرِيبٍ مِنْ مِائَةِ رَامٍ، فَأَقْبَصُوا أَلَارَهُمْ حَتَّى أَتَوْا مَنْزِلًا نَزَلُوا، فَوَجَدُوا فِيهِ نَوَى تَمَرٍ تَزُودُهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَقَالُوا: هَذَا تَمَرٌ يَنْزِبُ، فَيَقْبَهُوا أَلَارَهُمْ حَتَّى لَحِقَوْهُمْ، فَلَمَّا انْتَهَى عَاصِمُ وَأَصْحَابُهُ لَحِقُوا إِلَى فَلَدٍ، وَجَاءَ الْقَوْمُ فَأَخَاطُوا بِهِمْ، فَقَالُوا: لَكُمْ الْقَهْدُ وَالْمِيقَاتُ إِنْ نَزَلْتُمْ إِلَيْنَا أَوْ لَا نَقْبَلُ مِنْكُمْ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمُ: أَمَا أَنَا فَلَا أُنْزِلُ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ، اللَّهُمَّ أَخْبِرْ عَنَّا نَبِيَّكَ، فَرَمَوْهُمْ حَتَّى قَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةِ نَفَرٍ بِالنَّبْلِ، وَبَقِيَ خَشِبٌ وَزَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرٌ، فَأَقْبَضُوهُمْ الْقَهْدَ وَالْمِيقَاتُ، فَلَمَّا أَغْطَوْهُمْ الْقَهْدَ وَالْمِيقَاتُ نَزَلُوا إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا اسْتَمَكَّتُوا مِنْهُمْ خَلَوْا أَوْتَارَ فَيَسْبِغُ قُرْبَطَهُمْ بِهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ الثَّالثُ الَّذِي مَعَهُمَا: هَذَا أَوَّلُ الْغَزَى، قَالِي أَنْ يَصْنَحْتَهُمْ فَجَزُؤُهُ وَغَالِجُوهُ عَلَى أَنْ يَصْنَحْتَهُمْ فَلَمْ يَفْعَلْ فَقَتَلُوهُ، وَأَنْطَلَقُوا بِخَشِبٍ وَزَيْدٍ حَتَّى بَاغَوْهُمْ بِمَكَّةَ، فَاشْتَرَى خَشِبًا بَنُو الْحَارِثِ بْنِ عَامِرِ بْنِ تَوَّلٍ، وَكَانَ خَشِبٌ هُوَ قَبْلَ الْحَارِثِ يَوْمَ بَثْرٍ، فَكَمَتْ عِيْنُهُمْ أَمِيرًا، حَتَّى إِذَا اجْتَمَعُوا قَتَلَهُ اسْتِغَارَ مُوسَى مِنْ بَعْضِ بَنَاتِ الْحَارِثِ يَسْتَحِدُّ بِهَا فَاعَارَتْهُ، قَالَتْ: فَفَقَلْتُ عَنْ صَبِيٍّ لِي، فَتَزَجَّ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَاهُ فَوَضَعَهُ عَلَى فَعْلِيلٍ، فَلَمَّا رَأَتْهُ فَوَعَتْ فَوَعَةً عَرَفَ ذَلِكَ بَنِي وَلِيٍّ يَدِيهِ الْمُوسَى، فَقَالَ: اتَّخَذْتَنِ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ مَا كُنْتُ لِأَقْتُلَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَكَانَتْ تَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَمِيرًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ خَشِبٍ، لَقَدْ رَأَتْهُ يَأْكُلُ مِنْ لُطْفٍ حَسْبٍ وَمَا بِمَكَّةَ يَوْضِعُ قَسْرَةً، وَأَنَّهُ لَمَوْلُوقٌ لِي الْخَلِيدِ، وَمَا كَانَ إِلَّا رِزْقُ زُرْقَةَ اللَّهِ، فَخَرَجُوا بِهِ مِنَ الْحَرَمِ يَحْتَلُونَ، فَقَالَ: دَعُونِي أَصْلَى رَحْمَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: لَوْلَا أَنْ تَرَوُا أَنَا مَا بِي جَزَعٌ مِنَ الْمَوْتِ لَوَدِدْتُ، لَكُنَّ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الرَّحْمَتَيْنِ عِنْدَ الْقَبْلِ هُوَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ احْصِهِمْ عَدَدًا، ثُمَّ قَالَ:

مَا إِنْ أَسَالِي جِبْنَ أَقْبَلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ قِيٍّ كَانَ لِلَّهِ مُصْرَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ يُدْأِلُهُ عَلَى أَوْسَالٍ جِلْوٍ مُنْزَعٍ

[راجع: ٣٠٣٥]

٤٠٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو: سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: الَّذِي قَتَلَ خَشِبًا هُوَ أَبُو سِرْوَةَ.

قوله: (باب غزوة الرجيع) سقط لفظ «باب» لأبي ذر. والرجيع بفتح الراء وكسر الجيم هو في الأصل اسم للروث، سمي بذلك لاستنحاته. والمراد هنا اسم موضع من بلاد هذيل كانت الوقعة يقرب منه فسميت به.

قوله: (ورعل وذكوان) أي غزوة رعل وذكوان، فأما رعل فبكر الراء وسكون المهمله بطن من بني سليم ينسبون إلى رعل بن عوف بن مالك بن امرئ القيس بن لبيعة بن سليم وأما ذكوان فبطن من بني سليم أيضاً ينسبون إلى ذكوان بن ثعلبة بن بهشة بن سليم فنسبت الغزوة إليهما.

قوله: (وبئر معونة) بفتح الميم وضم المهمله وسكون الواو بعدها نون: موضع في بلاد هذيل بين مكة وعسفان، وهذه الوقعة تعرف بسرية القراء، وكانت مع بني رعل وذكوان المذكورين، وسيذكر ذلك في حديث أسد المذكور في الباب.

قوله: (وحديث عضل والقارة) أما عضل فبفتح المهمله ثم المعجمة بعدها لام: بطن من بني المحول بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ينسبون إلى عضل بن الديش بن محكم، وأما القارة بالفتح وتخفيف الراء بطن من المحول أيضاً ينسبون إلى الديش

للكذور، وقال ابن دريد: القارة أكمة سواد فيها حجارة كأنهم نزلوا عندها فسما بها، ويضرب بهم المثل في إصابة الرمي وقال الشاعر: «قد أنصف القارة من رامها» وقصة العضل والقارة كانت في غزوة الرجيع لا في سرية بئر معونة وقد فصل بينهما ابن إسحاق فذكر غزوة الرجيع في أواخر سنة ثلاث، وبئر معونة في أوائل سنة أربع، ولم يقع ذكر عضل والقارة عند المصنف صريحاً، وإنما وقع ذلك عند ابن إسحاق فإنه بعد أن استوفى قصة أحد قال «ذكر يوم الرجيع، حدثني عاصم بن عمر بن قتادة قال: قدم علي رسول الله ﷺ بعد أحد رهط من عضل والقارة فقالوا: يا رسول الله، إن فينا إسلاماً، فابعت معنا نفراً من أصحابنا يفقهوننا فيبت معهم سنة من أصحابه» فذكر القصة، وعرف بها بيان قول المصنف «قال ابن إسحاق حدثنا عاصم بن عمر أنها بعد أحد» وأن الضمير يعود على غزوة الرجيع لا على غزوة بئر معونة، وسأذكر ما عده فيها من فائدة زائدة في شرح حديث أبي هريرة في الباب.

قوله: (وعاصم بن ثابت) أي ابن أبي الألقح بالقفاء والمهملات الأنصاري، وخيب بالمعجمة والموحدة مصفر.

قوله: (وأصحابه) يعني المشرك كما ستذكره في حديث أبي هريرة.

(تسبه): سياق هذه الترجمة يرمح أن غزوة الرجيع وبئر معونة شيء واحد وليس كذلك كما أوضحته، فغزوة الرجيع كانت سرية عاصم وخيب في عشرة أنفس وهي مع عضل والقارة، وبئر معونة كانت سرية القراء السبعين وهي مع رحل وذكوان، وكان المصنف أدرجها معها لقربها منها، ويدل على قربها منها ما في حديث أسس من تشريك النبي ﷺ بين بني ليحان وبني عصى وغيرهم في الدماء عليهم. وذكر الواقدي أن خبر بئر معونة وخبر أصحاب الرجيع جاء إلى النبي ﷺ في ليلة واحدة وروح السهيلي أن رواية البخاري أن عاصماً كان أميرهم لرجيع، وجمع خبره بأن أمير السرية مرثد، وأن أمير العشرة عاصم بناء على التمدد. ولم يرد للمصنف أنهما قصة واحدة والله أعلم.

قوله: (عن عمرو بن أبي سفيان الطخفي) مكدلاً بقول معمر وواقعه شيب وآخرون، وقد تقدم مستوفى في الجهاد بآدم من هذا، وإبراهيم بن سعد يقول عن الزهري عن عمر بن الخطاب، وكذا أخرجه ابن سعد عن معمر بن عيسى عنه، وكذا قال الطخفي عن إبراهيم، وبذلك جزم الذهلي في «الزهرات»، لكن وقع في غزوة بدر عن موسى بن إسحاق عن إبراهيم بن سعد «عمرو» بفتح المعين، وأخرجه أبو داود عن موسى المذكور فقال «عمرو» كذا قال ابن أخي الزهري ويونس من رواية الليث عنه عن الزهري عن عمر، قال البخاري في تاريخه عمرو أصح، وقد ذكرت ما فيه في غزوة بدر.

قوله: (بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية) في رواية الكشي «بسرية» بزيادة موحدة في أوله، وفي رواية إبراهيم بن سعد التي بقيت في غزوة بدر «بعث عشرة عتبات يجسسون له» وفي رواية أبي الأسود عن عروة، «بعثهم عتبات إلى مكة ليأتوه بخبر قرش» وذكر الواقدي أن سبب خروج بني ليحان عليهم قتل سفيان بن نسيح الحنظلي، قلت: وكان قتل سفيان المذكور على يد عبد الله بن أبي، وقصته عند أبي داود بإسناد حسن، وذكر ابن إسحاق أنهما كانوا ستة وسماهم وهم: عاصم بن ثابت المذكور، ومرثد بن أبي مرثد، وخيب بن عدي، وزيد بن الدثنة وهو بفتح الدال وكسر اللامته بعدها نون، وعبد الله بن طارق، وخالد بن الزبكي. وجزم ابن سعد بأنهم كانوا عشرة وساق أسماء الستة المذكورين وزاد: معتب بن حبيد قال: وهو أخو عبد الله بن طارق لأمه، وكذا سمي موسى بن عقبة السبعة المذكورين لكن قال: معتب بن عوف. قلت: فاعل الثلاثة الآخرين كانوا أتباعاً لهم فلم يحصل الاحتناء بتسميتهم.

قوله: (وأمر عليهم عاصم بن ثابت) كذا في الصحيح وفي السيرة أن الأمير عليهم كان مرثد بن أبي مرثد، وما في الصحيح أصح.

قوله: (حتى إذا كانوا بين عسفان ومكة) تقدم في غزوة بدر حتى إذا كانوا بالهذلة وهي للأكثر بسكون الدال بعدها حمزة مفتوحة، وللكشيحي بفتح الدال وتسهيل الحمزة، وعند ابن إسحاق الهذلة بتشديد الدال بغير ألف قال: وهي على سبعة أميال من عسفان.

قوله: (وهو جد عاصم بن عمر) تقدم أنه خال عاصم لا جده، وأن الرواية المتقدمة يمكن ردّها إلى الصواب بأن يقرأ جد بالكسر، وأما هذه فلا حيلة فيها. وقد أخذ بظاهرها بعضهم فقال: تزوج عمر جيلة بنت عاصم بن ثابت فولدت له عاصماً.

قوله: (يقال لهم بنو ليحان) بكسر اللام وقيل فتحها وسكون المهملة وليحان هو ابن هذيل نفسه وهذيل هو ابن ملركة بن إلياس بن مضر. وزعم المحدثان النسابة أن أصل بني ليحان بن بقايا جرهم دخلوا في هذيل فنسبوا إليهم.

قوله: (فيحومهم بقرب من مائة رام) في رواية شعبة في الجهاد «نفروا لهم قريبا من مائتي رجل» والجمع بينهما واضح بأن تكون المائة الأخرى غير رماة، ولم أقف على اسم أحد منهم.

قوله: (فانقصوا آثارهم حتى أتوا منزلاً نزلوه فوجدوا فيه نوى قس) في رواية أبي معشر في مغنايه «فنزّلوا بالرّجيع سحراً فأكفوا غير عسوة فسقطت نواة بالأرض، وكانوا يسرون الليل ويكمنون النهار، فجاءت امرأة من هذيل ترعى غنماً فرأت النواة فانكرت صفرها وقالت: هذا غير يثرب، فصاحت في قومها أتيتن، فجاءوا في طلبهم فوجدوهم قد كمنوا في الجبل».

قوله: (حتى لحقوهم) في رواية ابن سعد فلم ينع القوم إلا بالرجال بأيديهم السيف قد خشوهم.

قوله: (لجئوا إلى الفلد) بفتح الفاء مفتوحين ومهملتين الأولى ساكنة وهي الرابية المشرفة، ووقع عند أبي داود إلى قرد بقاء وراء ودالين، قال ابن الأثير: هو الموضع الرطب، ويقال: الأرض المستوية، والأول أصح.

قوله: (فقالوا لكم العهد والميثاق إن نزلتم إلينا أن لا نقتل منكم رجلاً) في رواية ابن سعد فقالوا لهم «إنا والله ما نريد تارككم إنما نريد أن نصيب منكم شيئاً من أهل مكة».

قوله: (فقال عاصم: أما أنا فلا أنزل في دمة كافر) في مرسل بريدة بن سفيان عن سعيد بن منصور «قال عاصم: اليوم لا آجل عهداً من مشرك».

قوله: (فقال اللهم أخبر عنا رسولك) في رواية الطيالسي عن إبراهيم بن سعد «فاستجاب الله لعاصم، فأخبر رسول الله ﷺ، فأخبر أصحابه بذلك يوم أصيبوا» وفي رواية بريدة «قال عاصم: اللهم إني أحي لك اليوم دينك، فأحي لي لحمي» وسيأتي ما يتعلق بذلك في آخر الكلام على الحديث.

قوله: (في سبعة) أي في جلة سبعة.

قوله: (وفي خيب) خيب وزيد رجل أخى في رواية ابن إسحاق «فأما خيب بن حدي بن الدثنة وعبد الله بن طارق فاستأروا» وعرف منه تسمية الرجل الثالث وأنه عبد الله بن طارق، وفي رواية أبي الأسود عن عروة أنهم صعدوا في الجبل فلم يلقوا منهم حتى أعطوهم العهد والميثاق.

قوله: (فربطوهم بها فقال الرجل الثالث الذي معهم: هذا أول الفلج) أي وهو يقتضي أن ذلك وقع منه أول ما أسروهم، لكن في رواية ابن إسحاق «فخرجوا بالفر الثلاثة حتى إذا كانوا قرب الظهوان انتزع عبد الله بن طارق يده وأخذ سيفه» فذكر قصة قتله، فيجتمل أنهم إنما ربطوهم بعد أن وصلوا إلى مر الظهوان، وإلا فلما في الصحيح أصح.

قوله: (حتى باعوهما بمكة) في رواية ابن إسحاق وابن سعد «فأما زيد فبئاعه صفوان بن أمية فقتله بأبيه» وعند ابن سعد أن الذي تولى قتله نسطاس مولى صفوان.

قوله: (فأشاري خبياً بنو الحارث بن عامر بن نوفل) بين ابن إسحاق أن الذي تولى شراءه هو حجين بن أبي إمام التميمي حليف بني نوفل، وكان أخا الحارث بن عامر لأمه، وفي رواية بريدة بن سفيان أنهم اشتروا خبياً بأمة صفوان، وقال ابن هشام باعوهما بأسيرين من هذيل كانا بمكة، ويمكن الجمع.

قوله: (وكان خيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر) كذا وقع في حديث أبي هريرة، واعتد البخاري على ذلك فذكر خيب بن حدي فيمن شهد بدرًا، وهو اعتماد متجه، لكن تعقب الذهلي بأن أهل المغازي لم يذكر أحد منهم أن خيب بن حدي شهد بدرًا ولا قتل الحارث بن عامر وإنما ذكروا أن الذي قتل الحارث بن عامر ببدر خيب بن إساف، وهو خير خيب بن حدي، وهو خزرجي وخيب بن حدي أوسي والله أعلم. قلت: يلزم من الذي قال ذلك رد هذا الحديث الصحيح، فلم لم يقتل خيب بن حدي الحارث بن عامر ما كان لاعتناء الحارث بن عامر بأسر خيب معنى ولا بقتله، مع التصريح في الحديث الصحيح أنهم قتلوه به، لكن يجتمل أن يكون قتلوه خيب بن حدي لكون خيب بن إساف قتل الحارث على عاقبتهم في الجاهلية بقتل بعض القبيلة عن بعض، ويجتمل أن يكون خيب بن حدي شرك في قتل الحارث، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (فلمكث عندهم أسيراً حتى إذا أجمعوا قتله) في رواية ابن سعد فحبسوهما حتى خرجت الأشهر الحرم، ثم أخرجوهما إلى التميم فقتلوهما، وفي رواية بريدة بن سفيان فأساءوا إليه في أساره، قال لهم: ما تصنع القوم الكرام هذا بأسيرهم،

قال فأحسنوا إليه بعد ذلك، وجعلوه عند امرأة تحرسه. وروى ابن سعد من طريق موهب مولى آل نوفل قال قال لي خبيب وكانوا جعلوه عندي: يا موهب أطلب إليك ثلاثاً، أن تسقي العلب، وأن تحبني ما ذبعت على النصب، وأن تعلمني إذا أرادوا قتلي.

قوله: (حتى إذا أجمعا على قتله استعار موسى) هكذا وقعت هذه القصة مدرجة في رواية معمر، وكذا إبراهيم بن سعد كما تقدم في غزوة بدر، وقد وصلها شعيب في روايته كما تقدم في الجهاد: قال: قلت خبيب عندهم أسيراً، فأخبرني عبيد الله بن عياض أن بنت الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا استعار منها موسى: ووقع في الأطراف خلف أن اسمها زينب بنت الحارث، وهي أخت عتبة بن الحارث الذي قتل خبيبا، وقيل: أمه. وعبيد الله بن عياض المذكور قال المصائبي: أغفلت من صفني في رجال البخاري: قلت: لكن ترجم له المزي وذكر أنه تابعي روى عن عائشة وغيرها، وروى عنه الزهري وعبد الله بن عثمان بن خثيم وغيرهما، والقائل: فأخبرني هو الزهري، وهم من زعم أنه عمرو بن أبي سفيان، وعند ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي نجيع قال: «حدثت مارية مولاة حنين بن أبي إهاب وكانت قد أسلمت قالت: حبس خبيب في بيتي، ولقد اطلمت عليه يوماً وإن في يده لقطفاً من عنب مثل رأس الرجل يأكل منه، فإن كان غفوطاً أحسن أن يكون كل من مارية وزينب وركت القطف في يده يأكله، وإن التي حبس في بيتها مارية والتي كانت تحرمه زينب جمعاً بين الروايتين، ويحتمل أن يكون الحارث أباً لمارية من الرضاع، ووقع عند ابن بطال أن اسم المرأة جويرية، فيحتمل أن يكون ما رأى قول ابن إسحاق إنها مولاة حنين بن أبي إهاب أطلق عليها جويرية، لكونها أمه، أو يكون وقع له رواية فيها أن اسمها جويرية. وقوله: «موسى» يجوز فيه الصرف وعنده، وقوله: «ليستعد بها» في رواية بريدة بن سفيان «ليستيب بها» والمراد أنه يخلق مائة.

قوله: (فألت ففعلت عن صبي لي) ذكر الزبير بن بكار أن هذا الصبي هو أبو حسين بن الحارث بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، وهو جد عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين الكوفي المحدث، وهو من أقران الزهري. وفي رواية بريدة بن سفيان «وكان لها ابن صغير، فأقبل إليه الصبي فأخذه فأجلسه عنده، فشعيت المرأة أن يقتله فتأذنته» وعند أبي الأسود بن عروة «فأخذ خبيب بيد الغلام فقال: هل أمكن الله منكم؟ فقالت ما كان هذا ظني بك، فرمى لها المرمى وقال: إنما كنت مزاحاً» وفي رواية بريدة بن سفيان «ما كنت لأغفر» وعند ابن إسحاق عن ابن أبي نجيع وعاصم بن عمر جميعاً أن مارية قالت: «قال لي خبيب حين حضره القتل: ابشني في تمجيدتي أتظهر بها، قالت فأعطيته غلاماً من ألحي» قال ابن هشام: يقال إن الغلام ابنتها. ويجمع بين الروايتين بأنه طلب موسى من كل من الروايتين، وكان الذي أوصله إليه ابن إحداهما، وأما الابن الذي خشيت عليه ففي رواية هذا الباب «ففعلت عن صبي لي فسدج إليه حتى أتاه فوضعه على فخذه» فهذا غير الذي أسضر إليه الحديث. والله أعلم.

قوله: (لقد رأيته يأكل من قطف عنب، وما بمكة يومئذ ثمرة) القطف بكسر القاف المقفول وفي رواية ابن إسحاق عن ابن أبي نجيع كما تقدم «وإن في يده لقطفاً من عنب مثل رأس الرجل».

قوله: (وما كان إلا رزقي رزقه الله) وفي رواية ابن سعد «رزقه الله خبيبا» وفي رواية شعيب وثابت «تقول إنه لرزق من الله رزقه خبيبا» قال ابن بطال: هذا يمكن أن يكون الله جعله آية على الكفار وبرهاناً لتبني تصحيح رسالته قال: فاما من يدعي وقوع ذلك له اليوم بغير ظهوراني للمسلمين فلا وجه له، إذ المسلمون قد دخلوا في الدين وأيقنوا بالنبوة، فأي معنى لإظهار الآيات عنهم؟ ولو لم يكن في تمجيد ذلك إلا أن يقول جاهل إذا جاز ظهور هذه الآيات على يد غيره تبني تكيف تصديقها من نبي والقرض أن غيره يأتي بها لكان في إنكار ذلك قطعاً للذين، إلى أن قال: إلا أن وقع ذلك مما لا يشرق عادة ولا يقبل حيناً، مثل أن يكرم الله عبداً بإجابة دعوه في الحين، ونحو ذلك مما يظهر فيه فضل الفاضل وكرامة الولي، ومن ذلك حماية الله تعالى عاصماً لثلاث بتهتك عدوه حرمة انتهى. والمحصل أن ابن بطال توسط بين من يثبت الكرامة ومن ينفىها فجعل الذي يثبت ما قد تجري به العادة لأحد الناس أسياناً، والمشتق ما يقبل الأعيان مثلاً، والمشهور عن أهل السنة إثبات الكرامات مطلقاً، لكن استثنى بعض المحققين منهم كآبي القاسم القشيري ما وقع به التحدي لبعض الأنبياء فقال، ولا يصلون إلى مثل إيمان ولد من غير أب ونحو ذلك، وهذا أعدل للمذهب في ذلك، فإن إجابة الدعوه في الحال وتكثير الطعام والماء والمكاشفة بما يغيب عن العين والإخبار بما سيأتي ونحو ذلك قد كثر جداً حتى صار وقوع ذلك من ينسب إلى الصلاح كإمامة، فأحضر الحارث الآن فيما قاله القشيري، وتعين

تقيد قول من أطلق أن كل معجزة وجدت لنبي يجوز أن تقع كرامة لولي، ووراء ذلك كله أن الذي استقر عند العامة أن خرق العادة يدل على أن من وقع له ذلك من أولياء الله تعالى، وهو غلط من يفكره، فإن الحارث قد يظهر على يد المبطّل من ساحر وكاهن وراهب، فيحتاج من يستدل بذلك على ولاية أولياء الله تعالى إلى فارق، وأولى ما ذكره أن يجتزئ حال من وقع له ذلك فإن كان متمسكاً بالأوامر الشرعية والنوامي كان ذلك علامة ولايته ومن لا فلا وبالله التوفيق.

قوله: (فلما خرجوا به من الحرم) بين ابن إسحاق أنهم أخرجوه إلى التثميم. **قوله:** (دعولي أصل) كذلك للكشيهي بغير ياء، ولغيره بثبوت الياء ولكل وجه، ولوسى بن عتبة أنه صلى ركعتين في موضع مسجد التثميم.

قوله: (لثودت) في رواية بريدة بن سفيان «لذدت مسجدتين أخريين». **قوله:** (ثم قال: اللهم أحصهم عدداً) زاد في رواية إبراهيم بن سعد «واقتلهم بدءاً» أي متفرقين «ولا تبق منهم أحداً» وفي رواية بريدة بن سفيان «فقال خبيب: اللهم إني لا أجد من يبلغ رسولك مني السلام ببلغه» وفيه فلما رفع على الحشبة استقبل الدماء قال: فليد رجل بالأرض خوفاً من دعائه «قال: اللهم أحصهم عدداً واقتلهم بدءاً» قال فلم يجل الحول ومنهم أحد حي غير ذلك الرجل الذي لبد بالأرض. وحكى ابن إسحاق عن معاوية بن أبي سفيان قال: «كنت مع أبي فجعل يلقيني إلى الأرض حين سمع دعوة خبيب» وفي رواية أبي الأسود بن عروة «عن حنضر ذلك أبو إهاب بن عزيز والأحسن بن شريق وهيب بن حكيم السلمي وأمية بن عتبة بن همام» وعنده أيضاً «فجاء جبريل إلى النبي ﷺ فأخبره، فأخبر أصحابه بذلك» وعند موسى بن عتبة «فزعوا أن رسول الله ﷺ قال ذلك اليوم وهو جالس: وعليك السلام يا خبيب، فكتله قريش».

قوله: (ما إن أبالي) هكذا للأكثر وللکشيهي «فلست أبالي» وهو أوزن، والأول جازر لكنه خروم، ويكمل بزيادة الفاء، وما نافية وإن بعدها بكسر الحزنة نافية أيضاً للتأكيد، وفي رواية شعيب للکشيهي «وما إن أبالي» بزيادة واو، ولغيره «ولست أبالي» وقوله «وذلك في ذات الإله» الكلام على هذه اللفظة في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: (أوصال شلو مخرج) الأوصال جمع وصل وهو العضو، والشلو بكسر المعجمة الجسد، وقد يطلق على العضو ولكن المراد به هنا الجسد، والممزع بالزاي ثم المهملة المقطع، ومعنى الكلام أعضاء جسد يقطع. وعند أبي الأسود عن عروة زيادة في هذا الشعر:

لقد أجمع الأحزاب حولي والبروا قبائلهم واستجمعوا كل جمبع

وفي:

إلى الله أشكر غربي بعد كربتي وما أرصد الأحزاب لي عند مصرعي

وساقوا ابن إسحاق ثلاثة عشر بيتاً، قال ابن هشام: ومنهم من ينكرها لحبيب.

قوله: (ثم قام إليه عتبة بن الحارث فقتله) سيأتي البحث فيه في الحديث الذي بعده، وفي رواية أبي الأسود بن عروة «فلما وضمو فيه السلاح وهو ما مضوب نساوه وناشدوه: أتحب أن نحمداً مكانك؟ قال: لا والله العظيم، ما أحب أن يقدمني بشوكة في قلبي».

قوله: (وبعث قريش إلى عاصم ليؤتوا بشيء من جسده يعرفونه، وكان عاصم قتل عظيماً من عظمائهم يوم بدر) لعل العظيم المذكور عتبة بن أبي معيط، فإن عاصماً قتله صبراً بأمر النبي ﷺ بعد أن انصرفوا من بدر. ووقع عند ابن إسحاق، وكذا في رواية بريدة بن سفيان أن عاصماً ما قتل أراحت هذيل أحد رؤسهم ليعبره من سلاطة بنت سعد بن شهيد وهي أم مسافع وجلاس ابني طلحة العبدري، وكان عاصم قتلهم يوم أحد، وكانت نزلت لئن قدرت على رأس عاصم لتشرن الحمر في فحسه، فصنعت الدبر، فإن كان غفوطاً أحسن أن تكون قريش لم تشعر ما جرى لحذيل من منع الدبر لما من أخذ رأس عاصم، فأرسلت من يأسخده، أو عرفوا بذلك ورجوا أن تكون الدبر تركه فيشكروا من أخذه.

قوله: (مغل الظلة من الدين) الظلة بضم المعجمة السحابة، والدبر بفتح المهملة وسكون المرحدة الزنايزر، وقيل ذكور النحل ولا واحد له من لفظه. وقوله «فحمت» بفتح المهملة والياء أي متعت منهم.

قوله: (فلم يقدروا منه على شيء) في رواية شعبة «فلم يقدروا أن يقطعوا من

وَتَبَيَّ لِحَيَاتِهِ.

رَأَى خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّ أَوَّلَكَ السَّبْعِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ قُلُوبًا يَبْنُو مَعُونَةً.

قُرْآنًا: كِتَابًا. نَحْوُهُ. لِزُرَيْعٍ: ١٠٠١. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٦٧٧، مَحْصُورًا بِاخْتِلَافٍ وَهُوَ فِي الْإِمْلَاءِ: ١٤٧.

٤٠٩١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالَةً، أَوْ لَأْمَ سَلِيمٍ، فِي سَبْعِينَ رَاكِبًا، وَكَانَ رِيسُ الْمُشْرِكِينَ عَامِرُ بْنُ الظَّفَلِ، خَمْرُ بْنُ فُلَانٍ، جِصَالٌ، فَقَالَ: يَكُونُ لَكَ أَهْلُ السَّهْلِ وَلِي أَهْلُ الْمَدِينَةِ، أَوْ أَكُونُ خَلِيفَتَكَ، أَوْ أَهْزِلُكَ بِأَهْلِ عَقْدَانَ بِالْفَرِ وَالْفَرِ وَالْفَرِ: فَطَعْنُ عَامِرٍ فِي بَاسْتٍ أَمْ فُلَانٍ، فَقَالَ: عُذَّةُ كَعْبَةَ الْكُحَى، فِي بَاسْتٍ أَمْزَاقٍ مِنْ آلِ فُلَانٍ، الثُّورِيِّ بِفَرَسِي. فَسَأَتْ عَلَى ظَهْرِ فَرَسِهِ، فَانْطَلَقَ حَرَامٌ أَمْرًا سَلِيمٍ، وَهُوَ رَجُلٌ أَهْرَجٌ، وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ، قَالَ: كُنَّا قَرِيبًا حَتَّى أَتَيْنَهُمْ فَبَانَ أَتَمُّوْنِي كَتَمٌ، وَكَانَ قُلُوبِي أَتَمُّوْنِي مُتَحَابِّكُمْ، فَقَالَ: أَتُؤْمِنُونِي بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْلُقْ يَخْلُقُكُمْ، وَأَوْفُوا لِي رَجُلًا، فَتَأْتَا مِنْ خَلْفِهِ قَلْعَتُهُ، قَالَ: - هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ - حَتَّى أَفَلَدَ بِالرُّومِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَوُتَ وَزَبَّ الْكَعْبَةُ، فَلَمَّحَ الرَّجُلُ، فَطَيَّوْا كُلَّهُمْ غَيْرَ الْأَهْرَجِ، كَانَ فِي رَأْسِ جَبَلٍ، فَاتَزَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مِنَ الْمُنْشُوعِ: أَنَّ قَدْ لَقِينَا رَجُلًا فَرَحَصَ غَنَا وَأَرْحَانًا، فَنَدَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ فَلَانٍ صَبَاحًا، عَلَى رِغْلٍ وَذُكُورَانَ وَتَبَيَّ لِحَيَاتِهِ وَغَضِبَهُ، الَّذِينَ غَضَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ. لِزُرَيْعٍ: ١٠٠١، وَاهِلِي الْوَحِيدِ، بَاب ٤٦. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٦٧٧، وَفِي الْإِمْلَاءِ: ١٤٧، مَحْصُورًا بِاخْتِلَافٍ شَدِيدٍ.

٤٠٩٢- حَدَّثَنِي حَبِيبٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: لَمَّا طَعْنُ حَرَامٌ بْنُ يَحْيَى، وَكَانَ خَالَةً، يَوْمَ بَنِي مَعُونَةَ، قَالَ: بِإِلَافِهِ هَكَذَا، فَفَعَتْهُ عَلَى وَجْهِهِ وَوَأَلِيهِ، ثُمَّ قَالَ: فَوُتَ وَزَبَّ الْكَعْبَةُ. لِزُرَيْعٍ: ١٠٠١. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٦٧٧ بِطَلْعَةٍ لَمْ تَرِدْ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَهُوَ فِي الْإِمْلَاءِ: ١٤٧.

الحديث الثالث: وهو أول حديث بئر معونة وجميعها عن أنس.

قوله: (بعث النبي صلى الله عليه وسلم سبعين رجلاً حاججة) نسر قتادة الحاجة كما سيأتي قريباً بقوله «أن رجلاً وغيرهم استمدوا رسول الله ﷺ على حدود فأمدهم بسبعين من الأنصار» وقد تقدم في الجهاد من وجه آخر عن سعيد عن قتادة بلفظ أن النبي ﷺ أتاه رجل وذكوان وصعيبة وبئر لحيان فزعموا أنهم أسلموا واستمدوا على قومهم. وفي هذا رد على من قال رواية قتادة وهم، وأنهم لم يستمدوا رسول الله ﷺ والذي استمدعهم عامر بن الطفيل على أصحاب رسول الله ﷺ انتهى. ولا مانع أن يستمدوا رسول الله ﷺ في الظاهر ويكون قصدهم الغدر بهم، ويحتمل أن يكون الذين استمدوا غير الذين استمدعهم عامر بن الطفيل وإن كان الكل من بني سليم، وفي رواية حاصم بن أثرب عن أنس «أن النبي ﷺ بعث أقواماً إلى ناس من المشركين بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد» ويحتمل أنه لم يكن استمداعهم لم يقتل عدو، وإنما هو للدعاء إلى الإسلام. وقد أوضح ذلك ابن إسحاق قال «حدثني أبي عن المغيرة بن عبد الرحمن وغيره قال: قدم أبو براء عامر بن مالك المعروف بملاعب الأسيّة على رسول الله ﷺ فنرضى عليه الإسلام فلم يسلم ولم يمد وقال: يا عاهد، لو بعثت رجلاً من أصحابك إلى أهل نجد رجوب أن يستجيبوا لك وأنا جاور لهم، فبعث المنذر بن عمرو في أربعين رجلاً منهم الحارث بن الصمه وحرام بن ملحان ورافع بن بديل بن ورقاء وعروة بن أسماء وعاصم بن خزيمة وغيرهم من خيار المسلمين» وكذلك أخرج هذه القصة موسى بن عبيدة عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم نحوه، لكن لم يسلم المذكورين. ووصله الطبري من وجه آخر عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك عن كعب، ووصلها أيضاً ابن عاتق من حديث ابن عباس لكن بسند ضعيف، وهي عند

لحمه شيئاً» وفي رواية أبي الأسود عن عروة «بعث الله عليهم الدبر تطير في وجوههم وتلدغهم، فحالت بينهم وبين أن يقطعوا» وفي رواية ابن إسحاق عن حاصم بن عمر عن قتادة قال «كان حاصم بن ثابت أعطى الله عهداً أن لا يسه مشرك ولا يسه مشركاً أبداً، فكان عمر يقول لا بلغه خبر: يحفظ الله العبد للأمن بعد وفاته كما حفظه في حياته» وفي الحديث أن الأسير أن يمتنع من قبول الأمان ولا يمكن من نفسه ولو قتل، أثمة من أنه يجري عليه حكم كافر، وهذا إذا أراد الأخذ بالشدة، فإن أراد الأخذ بالرخصة له أن يستأمن، قال الحسن البصري: لا بأس بذلك. وقال سفيان الثوري: أكره ذلك، وفيه الوفاء للمشركين بالمعهد، والتورع عن قتل أولادهم، والتلطيف بمن أريد قتله، وبإببات كرامة الأولياء، والدعاء على المشركين بالتصميم، ومصلحة عند القتل، وفيه إنشاء الشعر وإنشاده عند القتل ودلالة على قوة يقين خبيب وشدة في دينه، وفيه أن الله يتلى عبده المسلم بما شاء كما سبق في عمله ليحييه، ولو شاء ريك ما فعلوه. وفيه استجابة دعاء المسلم وإكرامه حياً وميتاً وغير ذلك مما انفردوا به يظهر بالتأمل. وإنما استجاب الله له في حابه لحمه من المشركين ولم يمنعه من قتله ما أراد من إكرامه بالشهادة، ومن كرامته حابه من منك حرمة بقطع لحمه. وفيه ما كان عليه مشركو قريش من تعظيم الحرم والأشهر الحرم. الحديث الثاني:

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (الذي قتل عبيداً) هو أبو مسروعة) زاد سعيد بن منصور عن سفیان «واسمه عتبة بن الحارث» ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن أبي عمير عن سفیان مدرجاً، وهذا خلاف فيه جماعة من أهل السير والنسب فقالوا: أبو مسروعة آخر عتبة بن الحارث، حتى قال أبو أحمد العسكري: من زعم أنهما واحد فقد وهم. وذكر ابن إسحاق بإسناد صحيح عن عتبة بن الحارث قال «ما أنا قلت خبيلاً لأنني كنت أصغر من ذلك، ولكن أبا مسيرة العبدي أخذ الحفرة فجعلها في يدي ثم أخذ يدي وبالحرية ثم طعن بها حتى قتله».

٤٠٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعِينَ رَجُلًا حَاجَّةً، يُقَالُ: لَهُمْ الْقُرَاءُ، فَعَرَضَ لَهُمْ حَيَّانٌ مِنْ بَنِي سَلِيمٍ، وَغُلٌّ وَذُكُورَانٌ، حَيْدٌ بِئَرٍ يُقَالُ لَهَا: بَنُو مَعُونَةَ، فَقَالَ الْقَوْمُ: وَاللَّهِ مَا يَأْتَاكُمْ أَرْدًا، إِنَّمَا نَحْنُ مُجَاوِزُونَ فِي حَاجَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَطَقَوْهُمْ فَنَدَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ شَهْرًا فِي صَلَاةِ الْعَدَاةِ، وَذَلِكَ بَنَدَةُ الْقُتُوبِ، وَمَا كُنَّا نَقُتُّ.

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَسَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا عَنِ الْقُتُوبِ: أَبْنَةُ الرُّمُوحِ، أَوْ حَيْدٌ فَرَاغَ مِنَ الْفِرَاكَةِ؟ قَالَ: لَا بَلْ حَيْدٌ فَرَاغَ مِنَ الْفِرَاكَةِ. لِزُرَيْعٍ: ١٠٠١. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٦٧٧ بِاخْتِلَافٍ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِمْلَاءِ: ١٤٧.

٤٠٨٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا بَنَدَ الرُّمُوحِ، يَذْغُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ. لِزُرَيْعٍ: ١٠٠١. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٦٧٧.

٤٠٩٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا وَذُكُورَانَ وَغَضِبَهُ وَتَبَيَّ لِحَيَاتِهِ، اسْتَمْلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى غُلٍّ، فَامْتَنَحَهُمْ سَبْعِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا نَسَمَهُمُ الْقُرَاءُ فِي زَمَانِهِمْ، كَانُوا يَضْحَكُونَ بِالْفَهَارِ وَيَصْلُونَ بِاللَّيْلِ، حَتَّى كَانُوا يَبْنُو مَعُونَةَ قُلُوبَهُمْ وَغَدَرُوا بِهِمْ، قَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا يَذْغُو فِي الصَّبْحِ عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، عَلَى رِغْلٍ وَذُكُورَانَ وَغَضِبَهُ وَتَبَيَّ لِحَيَاتِهِ، قَالَ: أَنَسٌ قُرْآنًا فِيهِمْ قُرْآنًا، ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ رَفَعَ: بَلَّغُوا غَنَا قَوْمَنَا أَتَا قَلْبًا رَجُلًا فَرَحَصَ غَنَا وَأَرْحَانًا.

وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَّ شَهْرًا فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ يَذْغُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، عَلَى رِغْلٍ وَذُكُورَانَ وَغَضِبَهُ

خرج من الشق الآخر.

قوله: (فأومروا إلى رجل فأنه من خلفه قطعته) لم أعرف اسم الرجل الذي طعنه، ووقع في السيرة لابن إسحاق ما ظاهره أنه عامر بن الطفيل، لأنه قال: فلما نزلوا أي الصحابة بئر معونة بعثوا حرام بن ملحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى عامر بن الطفيل، فلما أتاه لم ينظر في كتابه حتى هذا عليه قتله، لكن وقع في الطبراني من طريق ثابت عن أنس أن قاتل حرام بن ملحان أسلم، وعامر بن الطفيل مات كافراً كما تقدم في هذا الباب وأما ما أخرجه المستغفري في «الصحابة» من طريق القاسم عن أبي أمامة «عن عامر بن الطفيل أنه قال: يا رسول الله زوني بكلمات، قال: يا عامر أفش السلام وأطعم الطعام، واستحي من الله، وإذا أسأت فأحسن» الحديث فهو أسلمي، ووهو المستغفري في كونه ساق في ترجمته نسب عامر بن الطفيل العامري، وقد روى البخاري في ترجمة أبي براء عامر بن مالك العامري عن طريق عبد الله بن بريدة الأسلمي قال «حدثني عسي عامر بن الطفيل» فذكر حديثاً فعرف أن الصحابي أسلمي، ووافق اسمه واسم أبيه العامري فكان ذلك سبب الوهم.

قوله: (قال: الله أكبر، فزت ورب الكعبة، فلفح الرجل فقتلوا كلهم) أشكل ضبط قوله «لفح الرجل» في هذا السياق قليل: يحتمل أن يكون المراد بالرجل الذي كان رفيق حرام، وفيه حذف تقديره فلفح الرجل بالمسلمين. ويحتمل أن يكون المراد به قاتل حرام، والتقدير فظعن حراماً فقال: فزت ورب الكعبة فلفح الرجل المشرك الطاعن بقومه المشركين فاجتمعوا على المسلمين فقتلوا كلهم. ويحتمل أن يكون «لفح» بضم اللام والرجل هو حرام أي لفحه أجله، أو الرجل رفيقه بمعنى أنهم لم يمتكنه أن يرجع إلى المسلمين بل لفحه المشركون فقتلوه وقتلوا أصحابه، ويحتمل أن يضبط الرجل بسكون الجيم وهو صيغة جمع والمعنى أن الذي طعن حراماً لحق بقومه وهم الرجال الذين استنصر بهم عامر بن الطفيل، والرجل بسكون الجيم هم المسلمون القراء فقتلوا كلهم، وهذا أوجه الترجيحات إن ثبت الرواية بسكون الجيم، والله أعلم.

قوله: (فقتلوا كلهم غير الأعرج كان في رأس جبل) في رواية حصن بن عمر عن حماد في كتاب الجهاد «قتلوهم إلا رجلاً أخرج صعد الجبل» قال حماد «وأخبر معه» وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه «قتلوا أصحابه غير الأعرج وكان في رأس الجبل».

قوله: (لم كان من المنسوخ) أي المنسوخ تلاوته فلم يبق له حكم حرمة القرآن كتحريمه على الجنب وغير ذلك.

قوله: (في رواية ثامة (وكان حاله) أي حال أنس.

قوله: (قال بالدم هكذا) هو من إطلاق القول على الفعل، وقد فسره بأنه نضح الدم.

قوله: (فزت ورب الكعبة) أي بالشهادة.

٤٠٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ فِي الْخُرُوجِ حِينَ اسْتَدْعَاهُ الْأَدَى، فَقَالَ: لَهْ «إِيم». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انْطَلِعْ أَنْ يُوْذَنَ لَكَ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي لَأُزْجُو ذَلِكَ». قَالَتْ: فَانْطَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَهُوَ، فَأَدَّاهُ فَقَالَ: «أَخْرِجْ مِنْ عَسَدِكَ». فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ إِنَّمَا هَذَا الْبَنَاءُ، فَقَالَ: «أَخْبَرْتُ أَنَّ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ؟». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الصَّحْبَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الصَّحْبَةُ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي نَاقَتَانِ، قَدْ كُنْتُ أَهْدِيَهُمَا لِلْخُرُوجِ، فَأَطَاعَتِي النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَاهُمَا - وَهِيَ الْبَدْعَاءُ - فَرَكِي، فَانْطَلَقَا حَتَّى أَتَيَا الْفَارَ - وَهُوَ بَعُورٌ - فَوَارَبَا فِيهِ، فَكَانَ عَامِرُ بْنُ نُفَيْرَةَ غُلَامًا يُعْبِدُ اللَّهَ مِنَ الطِّفْلِ بِنِ سَخِرَةٍ أَخُو عَائِشَةَ لَأُمِّهَا، وَكَانَتْ لَأُمِّي بَكْرٍ مَنَعَةً، فَكَانَ يَرْجُو بِهَا وَيَعْلُو عَلَيْهِمْ وَيَصْبِحُ فَيَدْلُجُ إِلَيْهَا ثُمَّ يَسْرُحُ، فَلَا يَقْطَعُ بِأَحَدٍ مِنَ الرِّعَاءِ، فَلَمَّا خَرَجَ خَرَجَ مَعَهُمَا فَيُجِيبُوهُ حَتَّى قَدِمَا الْمَدِينَةَ، فَحَبَّلَ عَامِرُ بْنُ نُفَيْرَةَ يَوْمَ بَقَرٍ مَوْتَهُ.

وَعَنْ أَبِي اسْمَاعَةَ قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ غَزْوَةَ: فَأَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: لَمَّا قَبِلَ الْأَيْمَنُ يَمِينَ مَوْتَهُ، وَأَمِيرُ عَمْرُو بْنُ أُمِّهِ الضُّمَيْرِيُّ، قَالَ لَهُ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ: مَنْ

مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مختصراً ولم يسم أباه، بل قال «إن ناساً» ويمكن الجمع بينه وبين الذي في الصحيح بأن الأريمين كانوا رؤساء وبقية المدة أتباعاً. ووهو من قال كانوا ثلاثين فقط. وذكر المصنف في مرسل عروة أن عامر بن الطفيل أسر عمرو بن أمية يوم بئر معونة، وهو شاهد لمرسل ابن إسحاق.

قوله: (يقال لهم القراء) قد بين قتادة في روايته أنهم كانوا يطعمون بالنهار ويصلون بالليل، وفي رواية ثابت «ويشربون به الطعام لأهل الصفة ويتلوا القرآن بالليل ويصلون».

قوله: (وهو لهم حيان) بالمهمله والتحتانية تنبئة حي أي جماعة من بني سليم.

قوله في رواية قتادة: (أن رجلاً ذكروا وعصبة وبني لحيان) ذكر بني لحيان في هذه القصة وهم، وإنما كان بنو لحيان في قصة شبيب في غزوة الربيع التي قبل هذه.

قوله في رواية إسحاق بن أبي طلحة: (عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خاله أبا أم سليم في سبعين وراكبا) قد سماه في هذه الرواية حراماً، وكذا في رواية ثامة عن أنس التي بعدها، والضمير في خاله لأنس، وقد قال في الرواية الأخرى الآتية عن ثامة عن أنس «لما طعن حرام بن ملحان وكان خاله» وعجب تجويز الكرماني أن الضمير للنبي ﷺ قال: وحرام خاله من الرضاة ويجوز أن يكون من جهة النسب، كما قاله.

قوله: (قال أنس فقرأنا فيهم قرآنًا، ثم إن ذلك) أي القرآن (رفع) أي نسخت تلاوته. وفي الرواية المتقدمة «ثم رفع بعد ذلك» ورواه أحمد عن غنشل عن شعبة بلفظ «ثم نسخ ذلك».

قوله: (زاد خليفة) هو ابن غياط وهو أحد شيوخ البخاري.

قوله: (قرآنًا كتاباً نحوه) أي نحو رواية عبد الأعلى بن حماد عن يزيد بن زريع.

قوله في رواية إسحاق: (وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل) أي ابن مالك بن جعفر بن كلاب وهو ابن أخي أبي براء عامر بن مالك.

قوله: (خبري) بفتح أوله وحذف المفعول أي خبر النبي ﷺ، وبينه البيهقي في «الدلائل» من رواية عثمان بن سعيد عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه ولغظه «وكان أتى النبي ﷺ فقال له أنشرك بين ثلاث خصال» فذكر الحديث. ووقع في بعض النسخ «خير» بضم أوله، وخطأ ما فرقول.

قوله: (بألف وألف) في رواية عثمان بن سعيد بألف أشقر وألف شقراء.

قوله: (غداة كعدة الجكي) يجوز فيه الرفع بتقدير أصابته غلة أو غلة بي، ويجوز النصب على المصدر أي أغلته غداة مثل بعيرة، والغلة بضم المعجمة من أمراض الإبل وهو طاعونها.

قوله: (في بيت امرأة من آل بني فلان) بينها الطبراني من حديث سهل بن سعد قال «امرأة من آل سلول» وبين قدوم عامر بن الطفيل على النبي ﷺ، وأنه قال فيه «لا أغزوكم بألف أشقر وألف شقراء» وأن النبي ﷺ أرسل أصحاب بئر معونة بعد أن رجع عامر، وأنه غدر بهم وأخبره فذمه عنه أبي براء وأن النبي ﷺ دعا عليه فقال «اللهم اكفني عامراً» فجهل إلى بيت امرأة من بني سلول. قلت: سلول امرأة، وهي بنت ذهل بن شيان، وزوجها مرة بن صمصمة أخو عامر بن صمصمة فنسب بنوه إليها.

قوله: (فانطلق حرام أخو أم سليم وهو رجل أعرج) كما هنا على أنها صفة حرام، وليس كذلك بل الأعرج غيره، وقد وقع في رواية عثمان بن سعيد «فانطلق حرام ورجلان معه رجل أعرج من بني فلان» فالذي يظهر أن الواو في قوله «وهو» قدمت سهواً من الكاتب، والصواب تأخيرها، وصواب الكلام: فانطلق حرام هو ورجل أعرج، فأما الأعرج فاسمه كعب بن زيد، وهو من بني دينار بن النجار، وأما الآخر فاسمه المنذر بن محمد بن عقبة بن أسحية بن الجلاح الحزرجي مساهما ابن هشام في زيادات السيرة. ووقع في بعض النسخ «هو ورجل أعرج» وهو الصواب.

قوله: (فإن آمنوني كنتم) وقع هنا بطريق الاكتفاء، ووقع في رواية عثمان بن سعيد المذكور «فإن آمنوني كنتم كذا» ولعل لفظة كذا من الراوي كأنه كتبها على قوله كنتم أي كذا وقع بطريق الاكتفاء، وأي نعيم في «المستخرج» من طريق عبيد الله بن زيد القرني عن حماد «فإن آمنوني كنتم قريباً مني» فهذه رواية مفسرة.

قوله: (فجعل يجلدهم) في رواية الطبري من طريق عكرمة عن عامر عن إسحاق بن أبي طلحة في هذه القصة «فخرج حرام فقال: يا أهل بئر معونة إني رسول رسول الله ﷺ إليكم، فأمسوا بالله ورسوله، فخرج رجل من كسر البيت يرمع فضربه في جنبه حتى

والصواب ما وقع في الصحيح.

قوله: (لا قيل الذين يترعون) أي القراء الذين تقدم ذكرهم (وأمر عمرو بن أمية الضمري) قد ساق عروة ذلك في المغازي من رواية أبي الأسود عنه، وفي روايته فويست النبي ﷺ المنذر بن عمرو الساعدي إلى يترعون معونة ويحث معه المطلب السلمي ليبلغ على الطريق، قتل المنذر بن عمرو وأصحابه، إلا عمرو بن أمية فإنهم أسروه واستحيوه وفي رواية ابن إسحاق في المغازي أن عامر بن الطفيل اجتبر ناصيته وأعتقه عن رقة كانت على أمه.

قوله: (قال له عامر بن الطفيل: من هذا؟ فأشار إلى قيل) في رواية الواقدي بإسناده عن عروة «أن عامر بن الطفيل قال لعمرو بن أمية: هل تعرف أصحابك؟ قال: نعم، فطاف في القتلى فيجعل يسأله من أنسابهم».

قوله: (هذا عامر بن فهيرة) وهو مولى أبي بكر المذكور في حديث الهجرة.

قوله: (لقد رأيته بعد ما قتل) في رواية عروة المذكورة «فأشار عامر بن الطفيل إلى رجل قال: هذا طعنه برعته ثم انتزع رمح فذهب بالرجل علواً في السماء حتى ما لواه».

قوله: (ثم وضع) أي إلى الأرض. وذكر الواقدي في روايته أن الملائكة وأمرته ولم يره المشركون، وهذا وقع عند ابن المبارك من يونس بن الزهري، وفي ذلك تعظيم لعمام بن فهيرة وترجيح للكفار وتحريف، وفي رواية عروة المذكورة «وكان الذي قتله رجل من بني كلاب جبار بن سلمى، ذكر أنه لما طعنه قال: فزت والله قال: قتلته في نفسي؛ ما قوله فزت؟ فأنبت الضمك بن سفيان فسأله فقال: بالحق. قال: فأسلمت، دعاني إلى ذلك ما رأيت من عامر بن فهيرة» انتهى. وجبار بالجيم والموحدة مثقل معدود في الصحابة؛ ووقع في ترجمة عامر بن فهيرة في «الاستيعاب» أن عامر بن الطفيل قتله، وكان نسبته له على سبيل التجوز لكونه كان رأس القوم.

قوله: (فأتى النبي صلى الله عليه وسلم خبرهم) قد ظهر من حديث أنس أن الله أخبره بذلك على لسان جبريل، وفي رواية عروة المذكورة فجاء خبرهم إلى رسول الله ﷺ في تلك الليلة.

قوله: (وأصيب فيهم يومئذ عروة بن أسماء بن الصلت) أي ابن أبي حبيب بن حارثة السلمي حليف بني عمرو بن عوف.

قوله: (فسمي عروة به) قيل المراد ابن الزبير، كان الزبير سمي ابنه عروة لما ولد له باسم عروة بن أسماء المذكور، وكان بين قتل عروة بن أسماء ومولد عروة بن الزبير بضعة عشر عاماً، وقد يستبعد هذا بطول المدة وبأنه لا قرابة بين الزبير وعروة بن أسماء.

قوله: (وملأ بن عمرو) أي ابن أبي حبيش بن لوفان من بني ساعدة من الخزرج، وكان حقيقياً بديلاً من أكابر الصحابة (سمي به متلواً) كأنما ثبت بالنصب، والأول سمي به متلر كما تقدم تقريره في الذي قبله، أي أن الزبير سمي ابنه متلراً باسم المنذر بن عمرو هذا، فيحتمل أن تكون الرواية بفتح السين على البناء للفاعل وهو مخلوف والمراد به الزبير، أو المراد به أبو أسيد لما في الصحيحين أن النبي ﷺ أتى بابن أبي أسيد فقال: ما اسمك؟ قالوا: ثلاثة، قال: بل هو المنذر. قال النووي في شرح مسلم: فقالوا إنه سماء المنذر فتأولاً باسم عم أبيه المنذر بن عمرو، وكان استشهد بغير معونة، فتصادف به ليكون خلفاً منه، وهذا مما يولد البحث الذي ذكرته في عروة. ويحتمل أن يوجه النصب على مذهب الكوفيين في إقامة الجار والجور في قوله به مقام الفاعل كما قرئ «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون» [الباقية: ١٤] ومن المناسبة هنا أن عروة بن الزبير هو عروة ابن أسماء بنت أبي بكر، وكأنه لما كان عروة ابن أسماء ناسب أن يسمى باسم عروة ابن أسماء، ولما سمي الزبير ابنه باسم أحد الرجلين المشهورين ناسب أن يسمى الآخر باسم الثاني.

قوله: (حدثني محمد) هو ابن مقاتل، و(عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (عن أبي مجلز) بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي اسمه لاحق بن حيد، وروايته هذه مختصرة لما ظهر من رواية إسحاق بن أبي طلحة التي تقدمت، وكذلك رواية مالك عن إسحاق التي بعد هذه مختصرة بالنسبة إلى رواية ممام عن إسحاق المتقدم.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد.

قوله: (ولان ثلاثاً) كأنه عمد بن سيرين، وقد تقدم بيان ذلك في أواخر كتاب

هذا؟ فأشار إلى قيل، فقال له عمرو بن أمية: هذا عامر بن فهيرة، فقال: لقد رأيته بعد ما قيل رُفِعَ إلى السماء، حتى أتى لَانْظُرَ إلى السماء بينه وبين الأرض، ثم وضع، فأتى النبي ﷺ خبرهم فقامهم، فقال: «إن أصحابكم قد أصيبوا، وإنهم قد سألوا ربهم، فقالوا: ربنا أخبرنا بما رحبنا عنك ورزيتنا عنا، فأخبرهم عنهم». وأصيب يومئذ فيهم غزوة بن أسماء بن الصلت فسمي غزوة به، وملأ بن عمرو سمي به متلراً. [رواجع: ٤٧٦]

٤٠٩٤- حدثنا محمد بن عمار بن عمار: أخبرنا عبد الله بن عمار بن عمار: عن أبي مجلز، عن أنس بن مالك قال: قتل النبي ﷺ بعد الركون شهرًا، يذبح على رجلي وذخوان وتقول: «عصية عصت الله ورسوله». [رواجع: ١٠٠١. أخرجه مسلم: ٦٩٧]

٤٠٩٥- حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: دعا النبي ﷺ على الذين قتلوا - يعني أصحابه - بغير مونة لأجل من صابحاً، حين يذبح على رجلي وتحتان: «وعصية عصت الله ورسوله». قال أنس: «فأذن الله تعالى لنبيه ﷺ في الذين قتلوا - أصحاب بغير مونة - لولاء قرأته حتى نسح بعد: بلغوا قوتنا فقد قينا ربنا فرحنا بها ورزينا عنها». [رواجع: ١٠٠١. أخرجه مسلم: ٦٩٧]

٤٠٩٦- حدثنا موسى بن إسحاق: حدثنا عبد الواحيد: حدثنا عامر بن الأحول قال: سألت أنس بن مالك عن القوت في الصلاة فقال: نعم، قلت: كان قبل الركون أو بعده؟ قال: قبله، قلت: فإن لولاء أخبرني عنك أنك قلت بعده، قال: كذب، إنما قتل رسول الله ﷺ بعد الركون شهرًا، أنه كان بمش ناساً يقاتل لهم القراء، وهم سبون رجلاً إلى ناس من المشركين، ويتهمهم ويتن رسول الله ﷺ عهد قبلهم، فظهر هؤلاء الذين كان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، فقتل رسول الله ﷺ بعد الركون شهرًا يذبح على رجليهم. [رواجع: ١٠٠١. أخرجه مسلم: ٦٩٧ باختلاف]

قوله: (عن عائشة قالت: استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر في الخروج) يعني في الهجرة، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في أبواب الهجرة، وإنما ذكر منه ما هنا هذه القطعة من أجل ذكر عامر بن فهيرة لئنه أنه كان من السابقين.

قوله فيه: (فكان عامر بن فهيرة غلاماً لعبد الله بن الطفيل بن سخرية أخو عائشة) في رواية الكشيبي «أخي عائشة» وهذا جائز أن الأول على القطع والثانية على البذل، وفي قوله: «عبد الله بن الطفيل» نظر وكأنه مقلوب والصواب كما قال الدماغي الطفيل بن عبد الله بن سخرية، وهو أزدي من بني زهران، وكان أبوه زوج أم رومان والدة عائشة، فظنما في الجاهلية مكة فخالف أباه بكر، ومات وخلف الطفيل، فتزوج أبو بكر امرأته أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة، فالتطفيل أخوها من أمهما، واشترى أبو بكر عامر بن فهيرة من الطفيل.

قوله: (وعن أبي أسامة) هو معطوف على قوله: «حدثنا عبيد بن إسحاق» حدثنا أبو أسامة «وإنما فصله لبيان الموصول من المرسل، وكان هشام بن عروة حدث به عن أبيه هكذا فذكر قصة الهجرة موصولة بذكر عائشة فيه، وقصة بتر معونة برسلة ليس فيه ذكر عائشة. ووجه تعلقه به من جهة ذكر عامر بن فهيرة، فإنه ذكر في شأن الهجرة أنه كان معهم، وفيه: «فلما خرجا أي النبي ﷺ وأبو بكر خرج معهم» أي إلى المدينة، وقوله يعقبانه بالقاء أي يركبانه عقبه، وهو أن ينزل الراكب ويركب رفيقه ثم ينزل الآخر ويركب للمشي، هذا الذي يقتضيه ظاهر اللفظ في العقب، ويحتمل أن يكون المراد أن هذا يركبه مرة وهذا يركبه أخرى، ولو كان كذلك لكان التعبير بيزدافانه أظهر.

قوله: (فقتل عامر بن فهيرة يوم بئر معونة) هذا آخر الحديث الموصول، ثم ساق هشام بن عروة عن أبيه قصة قتل عامر بن فهيرة برسلة، وقد وقع عند الإسمايلي والبيهقي في الدلائل «ساق هذه القصة» في حديث الهجرة موصولاً به مدرجاً،

الزور.

قوله: (إلى ناس من المشركين ويتهم ويتن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد قبلهم، فظهر هؤلاء الذين كان بينهم وبين رسول الله صلى الله

قوله: (باب غزوة الخندق وهي الأحزاب) يعني أن لها اسمين، وهو كما قال، والأحزاب جمع حزب أي طائفة، فاما تسميتها الخندق فلأجل الخندق الذي حفر حول المدينة بامر النبي ﷺ، وكان الذي أشار بذلك سلمان فيما ذكر أصحاب المغازي منهم أبو معشر قال: «قال سلمان للنبي ﷺ: إنا كنا بفارس إذا حوصروا خندقنا علينا، فامر النبي ﷺ بحفر الخندق حول المدينة، وعمل فيه بنفسه ترغيباً للمسلمين، فسارعوا إلى عمله حتى فرغوا منه، وجاء المشركون فحاصروهم» وأما تسميتها الأحزاب فلاجتماع طوائف المشركين على حرب المسلمين، وهم قريش وغطفان واليهود ومن تبعهم، وقد أنزل الله تعالى في هذه القصة صدر سورة الأحزاب، وذكر موسى بن عقبة في المغازي قال: «خرج حبي بن أخطب بعد قتل النضير إلى مكة يحرض قريشاً على حرب رسول الله ﷺ، وخرج كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق يسعى في بني غطفان ويحرضهم على قتال رسول الله ﷺ، على أن لهم نصف ثمر خير، فأجابه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري إلى ذلك، وكتبوا إلى حلفائهم من بني أسد فأتى إليهم طلحة بن خويلد فيمن أطاعه، وخرج أبو سفيان بن حرب يقرش فنزلوا بالظهران، فجاءهم من أجابهم من بني سليم مدداً لهم فصاروا في جمع عظيم، فهم الذين ساءمهم الله تعالى الأحزاب». وذكر ابن إسحاق بأسانيد أنه عدتهم عشرة آلاف، قال: وكان المسلمون ثلاثة آلاف، وقيل: كان المشركون أربعة آلاف والمسلمون نحو الألف، وذكر موسى بن عقبة أن مدة الحصار كانت عشرين يوماً، ولم يكن بينهم قتال إلا مرارة بالليل والحجارة، وأصيب منها سعد بن معاذ بسهم فكان سبب موته كما سيأتي. وذكر أهل المغازي سبب رحيلهم، وأن نعم بن مسعود الأسدي ألقى بينهم الفتنة فاختلقوا، وذلك بامر النبي ﷺ له بذلك. ثم أرسل الله عليهم الریح فظفروا، وكفى الله المؤمنين القتال.

قوله: (قال موسى بن عقبة: كانت في شوال سنة أربع) هكذا رواه في مغازيه. قلت: وتابع موسى على ذلك مالك، وأخرجه أحمد عن موسى بن داود عنه، وقال ابن إسحاق: كانت في شوال سنة خمس، وبذلك جزم غيره من أهل المغازي، ومال المصنف إلى قول موسى بن عقبة وقواه بما أخرجه أول أحاديث الباب من قول ابن عمر أنه عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة يوم الخندق وهو ابن خمسة عشرة فيكون بينهما سنة واحدة. وأحد كانت سنة ثلاث، فيكون الخندق سنة أربع، ولا حجة فيه إذا ثبت أنها كانت في سنة خمس لاحتimal أن يكون ابن عمر في أحد كان في أول ساططن في الرابعة عشر وكان في الأحزاب قد استكمل الخمس عشرة، وبهذا أجاب البيهقي، ويؤيد قول ابن إسحاق أن أبا سفيان قال للمسلمين لا رجع من أحد: موعدكم العام المقبل بدر فخرج النبي ﷺ من السنة المقبلة إلى بدر، فتأخر جبي، أبي سفيان تلك السنة للجدب الذي أصاب حيتله، وقال لقومه إنما يصلح الغزو في سنة الخصب، فرجعوا بعد أن وصلوا إلى صفان أو دونها، ذكر ذلك ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي. وقد بين البيهقي سبب هذا الاختلاف، وهو أن جماعة من السلف كانوا يعدون التاريخ من الحرم الذي وقع بعد الهجرة ويلفون الأشهر التي قبل ذلك إلى ربيع الأول، وعلى ذلك جرى يعقوب بن سفيان في تاريخه فذكر أن غزوة بدر الكبرى كانت في السنة الأولى، وأن غزوة أحد كانت في الثانية، وأن الخندق كانت في الرابعة وهذا عمل صحيح على ذلك البناء، لكنه بناء واه خالف لما عليه الجمهور من جعل التاريخ من الحرم سنة الهجرة، وعلى ذلك تكون بدر في الثانية وأحد في الثالثة والخندق في الخامسة وهو المتمد. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة عشر حديثاً.

الحديث الأول: حديث ابن عمر.

قوله: (عرشه يوم أحد) عرض الجيش اختبار أحوالهم قبل مباشرة القتال للنظر في هيتهم وترتيب منازلهم وغير ذلك.

قوله: (وهو ابن أربع عشرة سنة) في رواية مسلم «عرضي يوم أحد في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة» وقد تقدم مع شرحه ومباحثه في كتاب الشهادات بما بقي عن إعادته وقوله: «فأجازه» أي أمضاه وأذن له في القتال، وقال الكرمانى: أجازه من الإجازة وهي الأنفال أي اسمي له، قلت: والأول أولى، ويرد الثاني هنا أنه لم يكن في غزوة الخندق غنيمه يحصل منها نفل. وفي حديث أبي واقد الليثي «رايت رسول الله ﷺ يحرض الغلمان وهو يحفر الخندق، فاجاز من أجاز ورد من رد إلى الدراري» فهذا يوضح أن المراد بالإجازة الإفضاء للقتال، لأن ذلك كان في مبدأ الأمر قبل حصول الغنيمه أن لو حصلت غنيمه، والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث سهل بن سعد.

قوله: (كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخندق وهم يحضرون)

عليه وسلم عهد) هكذا ساقه هنا، وقوله قبلهم بكسر القاف وفتح الموحدة واللام أي من جهتهم، وأورد في آخر كتاب الوتر عن سعد بن عبد الواحد بلفظ «إلى قوم من المشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد» وليس المراد من ذلك أيضاً بواضح، وقد ساقه الإسماعيلي مبنياً فأورده يوسف القاضي عن مسدد وشيخ البخاري فيه ولفظه «إلى قوم من المشركين قتلهم قوم مشركون دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد» فظهر أن الذين كان بينهم وبين رسول الله ﷺ العهد غير الذين قتلوا المسلمين، وقد بين ابن إسحاق في المغازي عن مشايخه وكذلك موسى بن عقبة عن ابن شهاب أصحاب الطائفتين وأن أصحاب العهد هم بنو عامر ورامهم أبو براء عامر بن مالك بن جعفر المعروف ملاعب الأسنه وأن الطائفة الأخرى من بني سليم، وأن عامر بن الطفيل وهو ابن أخي ملاعب الأسنه أراد الغدر بأصحاب النبي ﷺ فدعا بني عامر إلى قتلهم، فاستمروا وقالوا: لا تخفر ذمة أبي براء. فاستصرخ عليهم عصبية وذكر أن من بني سليم فطاعوه وقتلهم، وذكر حسان شعراً يهيب فيه أبا براء ويحرضه على قتال عامر بن الطفيل فيما صنع فيه، ثمعد ربيعة بن أبي براء إلى عامر بن الطفيل فطمعته فأراده، فقال له عامر بن الطفيل: إن عشت نظرت في أمري، وإن مت فدمي لعمي، قالوا: ومات أبو براء عقب ذلك أسفاً على ما صنع به عامر بن الطفيل، وعاش عامر بن الطفيل ومات بعدهما النبي ﷺ كما قلتم. ووقع في آخر الحديث في الدعوات «قتنت شهراً في صلاة الفجر وقال: إن عصبية عصت الله ورسوله» وعصبية بطن من بني سليم مصغر قبيلة تنسب إلى عصبية بن خفاف بن نذبة بن بهثة بن سليم.

٢٩ - باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب

قال موسى بن عقبة: كانت في شوال سنة أربع

٩٧، ٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَافِيلَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْهُ، وَعَرَضَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ عَشْرَةِ سَنَةٍ فَأَجَاذَهُ. [راجع: ٢٦٦٤. أخرجه مسلم: ١٨٦٨، زيادة قول نافع].

٩٨، ٤- حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَنْدَقِ، وَهُمْ يَحْضِرُونَ، وَنَحْنُ نَنْفُلُ الرِّبَاطَ عَلَى أَكَادِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا عِشَّ إِلَّا عِشَّ الْآخِرَةِ فَأَغْوِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ». [راجع: ٣٧٩٧. أخرجه مسلم: ١٨٠٤، بلفظ أكادينا].

٩٩، ٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حَمِيدٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا ﷺ يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ، إِذَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْضِرُونَ فِي عِدَّةٍ بَارِدَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِيْدٌ يَحْمِلُونَ ذَلِكَ لَهُمْ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنَ النَّصَبِ وَالْجُوعِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْعِشَّ عِشَّ الْآخِرَةِ فَأَغْوِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»

فَقَالُوا مُجِيبِينَ لَهُ:

نَحْنُ الَّذِينَ سَابَقُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيَْنَا أَبَدًا

[راجع: ٢٨٣٤. أخرجه مسلم: ١٨٠٥ باختلاف].

١٠٠، ٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: جَعَلَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْضِرُونَ الْخَنْدَقَ حَوْلَ الْمَدِينَةِ، وَيَتَّقِلُونَ الرِّبَاطَ عَلَى مُرُوبِهِمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

نَحْنُ الَّذِينَ سَابَقُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِيَْنَا أَبَدًا

قَالَ: يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ يُجِيبُهُمْ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ. قَبَارِكُ فِي الْأَنْصَارِ وَالْقَوْمِ جِيعًا، وَهِيَ شَيْعَةٌ فِي الْخَلْقِ، وَلَهَا رِيعٌ مُتَيْنٌ. [راجع:

٢٨٣٤. أخرجه مسلم: ١٨٠٥ باختلاف].

قد تقدم ذكر السبب في حفر الخندق في مغازي ابن عتبة، ولما بلغ النبي ﷺ جمهم أخذ في حفر الخندق حول المدينة ووضع يده في العمل معهم مستعجلين يبادرون قدوم العدو، وكذا ذكر ابن إسحاق نحوه، وعند موسى أنهم أتموا في عمله قريباً من عشرين ليلة، وعند الواقدي أربعاً وعشرين، وفي «الروضة» للتوري خمسة عشر يوماً، وفي «الهدى» لابن القيم أتموا شهرًا.

قوله: (ولحن نقول الواب على أكادنا) بالمشاة جمع كند بفتح أوله وكسر المشاة وهو ما بين الكاهل إلى الظهر، وقد تقدم في الجهاد من حديث أس بن بلقة «على متونهم» والمتن مكتف الصلب بين اللحم والعصب، وهم ابن التين فعزا هذه اللفظة لحديث سهل بن سعد. ووقع في بعض النسخ «على أكبادنا» بالمرحلة وهو موجه على أن يكون المراد به ما يلي الكبد من الجنب.

قوله: (اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة) قال ابن بطال: هو قول ابن رواحة، يعني قتل به النبي ﷺ ولو لم يكن من لفظة لم يكن بذلك النبي ﷺ شامراً، قال: وإنما يسمى شامراً من قصده وعلم السبب والرتد وجميع معانيه من الزحف وغر ذلك، كذا قال وعلم السبب والرتد إلى آخره إما تلقوه من العروض التي اخترع ترتيبها الخليل بن أحمد، وقد كان شعر الجاهلية والمخضرمين والطبقة الأولى والثانية من شعراء الإسلام قبل أن يصنفه الخليل كما قال أبو العتاهية لما أقدم من العروض، يعني أنه نظم الشعر قبل وضعه. وقال أبو عبد الله بن الحجاج الكاتب:

قد كان شعر السورى قديماً من قبل أن يخلق الخليل

وقال النادوي فيما نقله ابن التين: إما قال ابن رواحة «لا هم إن العيش» بلا ألف ولا هم، فأورد بعض الرواة على المتن، كذا قال: وحله على ظنه أنه يصير بالألف واللام غير موزون، وليس كذلك بل يكون دخله الحزب ومن صورته زيادة شيء من حروف المعاني في أول الجزة.

قوله: (فاغفر للمهاجرين والأنصار) في حديث أس بن بلعة «فاغفر للأمنار والمهاجرة» وكلاهما غير موزون، ولعله ﷺ تصمد ذلك، ولعل أصله فاغفر للأمنار والمهاجرة بتسهيل لام الأمنار وباللام في المهاجرة، وفي الرواية الأخرى «فبارك» بدل فاغفر.

الحديث الثالث: حديث أس، أورد من وجهين في الثاني زيادة.

قوله: (ولم يكن لهم عييد يعطلون ذلك) أي أنهم حملوا فيه بأنفسهم لاحتياجهم إلى ذلك لا بجره الرغبة في الأمر.

قوله: (ولما رأى ما بهم من النصب والجوع) فيه بيان لسبب قوله ﷺ: «اللهم إن العيش عيش الآخرة» وعند البخاري بن أبي أسامة من مرسل طائوس زيادة في هذا الرجز:

والعن عضلاً والقارة هم كلنونا نقتل الحجارة

والأول غير موزون أيضاً ولعله كان والنم إلهي عضلاً والقارة، وفي الطريق الثانية لأنس أنه قال ذلك جواباً لقوله من الذين يابحوا عمداً إلخ، ولا أثر للتقديم والتأخير فيه لأنه يحمل على أنه كان يقول إذا قالوا ويقولون إذا قال، وفيه أن في إنشاد الشعر تنشيطاً في العمل، وبذلك جرت عاداتهم في الحرب، وأكثر ما يستعملون في ذلك الرجز:

قوله: (نحن الذين يابحوا) هو صفة الذين لا صفة نحن.

قوله: (على الجهاد ما بقينا أهدأ) في رواية عبد العزيز على الإسلام بدل الجهاد والأول أثبت.

(تسبيح) تقدم طريق عبد العزيز سنناً ومتناً في أوائل الجهاد سوى قوله: «قال يؤتون إلخ» وسببها بعد أحاديث من حديث البراء أنه كان يقول: «اللهم لولا أنت ما اهتدينا».

قوله: (قال يؤتون) قال ذلك أس بن مالك، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه.

قوله: (جاء كفي) روي بالإنزاد والتثنية (فيصنع لهم الشعر) أي يطبخ.

وقوله (يا هالة) بكسر الهمزة وتخفيف الهاء: الدخن الذي يؤتمد به سواء كان زنباً أو سماً أو شجماً. وأغرب النادوي فقال: الإهالة وعاء من جلد فيه سم.

وقوله (منخعة) أي تغير طعمها ولونها من قديمها، ولهذا وصفها بكونها بشعة.

وقوله: بشعة مبرحدة ومعجعة وعين مهملة، وقيل بنون وغين معجعة، والتشخ الغش أي أنهم كان يحصل لهم عند ازديادها شيء بالغيث، والأول أصوب.

وقوله: (في الحلق) هو بالحاء المهملة.

قوله: (ولما ربح منق) بدل على أنها عتيقة جداً حتى هفت وانتشت، وفي رواية الإسمايلي «ولما ربح منكر» قال ابن التين: الصواب ربح منته لأن الربح مؤنثة، قال: إلا أنه يجوز في المؤنث غير الحقيقي أن يبرح عنه بالذكر. ومنن بضم الميم ويجوز كسرها.

٤١٠١ - حَدَّثَنَا غُلَاقُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِيهِ

قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّا يَوْمَ الْخَنْدَقِ نَحْمِرُ، فَرَضَتْ كُتَيْبَةُ شَدِيدَةً،

فَجَافُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: هَلِوْ كُتَيْبَةُ غَرَضَتْ فِي الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: «أَنَا نَازِلٌ».

ثُمَّ قَامَ وَطَهَنَ مَغْضُوبٌ بِحَجَرٍ، وَلَيْفَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا تَلُوقُ ذَوَاكَ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ

الْبُغْيُونَ فَضَرَبَ فِي الْكُتَيْبَةِ، فَأَذَا كَيْبًا أَهْلًا، أَوْ أَهْلَهُمْ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

الَّذِي لِي إِلَى النَّبِيِّ، قُلْتُ لِأَمْرَائِي: رَأَيْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا مَا كَانَ لِي ذَلِكَ

صَبْرًا، فَيَنْدُلُوهُنَّ؟ قَالَتْ: عِيْدِي شِعْرٌ وَعِشَاقٌ، فَلَبَّحْتُ الْعِشَاقَ، وَطَحَسْتُ

الشَّعِيرَ حَتَّى جَعَلْنَا الدُّخْمَ فِي الرُّمَّةِ، ثُمَّ جِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْعَجِينُ قَدْ اكْتَسَرَ،

وَالرُّمَّةُ بَيْنَ الْأَيْدِي قَدْ كَانَتْ أَنْ تَنْتَضِعَ، فَقُلْتُ: طَعِمْتُ لِي، فَمَنْ أَنْتَ يَا رَسُولَ

اللَّهِ وَرَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ؟ قَالَ: «كَمْ هُوَ». فَذَكَرْتُ لَهُ، قَالَ: «يَحْسِرُ حَسْبُ، قَالَ:

قُلْ لَهَا: لَا تَزِرُ الرُّمَّةُ، وَلَا الْغَيْرُ مِنَ الثَّوَرِ حَتَّى آتِي، فَقَالَ: قُومُوا». فَجَاءَ

الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى أَمْرَائِهِ قَالَ: وَتَحَلَّوْا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ

بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَمَنْ مَعَهُمْ، قَالَتْ: هَلْ سَأَلْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «ادْخُلُوا

وَلَا تَصْغَطُوا». فَجَعَلَ يَحْسِرُ الْغَيْرُ، وَيَجْعَلُ عَلَيْهِ الدُّخْمَ، وَيَحْمَرُّ الرُّمَّةُ وَالثَّوَرُ

إِذَا أَخَذَ مِنْهُ، وَيَقْرُبُ إِلَى أَصْحَابِهِ ثُمَّ يَنْزِعُ، فَلَمَّ يَزَلْ يَحْسِرُ الْغَيْرُ، وَيَعْرِفُ

حَتَّى شَبَّوْا وَيَتَنِي بَيْتَهُ، قَالَ: «كُلِّي هَذَا وَادْعِي فَإِنَّ النَّاسَ أَصَابَهُمْ مَجَاعَةٌ».

[راجع: ٣٠٧٠، أخرجه مسلم: ٢٠٣٩، بإسلاف].

٤١٠٢ - حَدَّثَنِي غَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا خُظْلَفَةُ بْنُ

أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا سَيْدُ بْنُ مَيْمَنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا خَفِرَ الْخَنْدَقُ رَأَيْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ خَمَصًا شَدِيدًا، فَانْكَفَتُ إِلَى

أَمْرَائِي، فَقُلْتُ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمَصًا شَدِيدًا،

فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ جَرَابًا فِيهِ صَاعٌ مِنْ شِعْرِ، وَلَنَا بُهْمَةٌ دَاجِنٌ لَهَا شِعْرُهَا، وَطَحَسْتُ

الشَّعِيرَ، فَرُغْتُ إِلَى قُرَاشِي، وَقَطَعْتُهَا فِي بُرْمَتِهَا، ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

فَقَالَتْ: لَا تَفْضَحْنِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِحَنْ مَعَةٍ، فَجِئْتُ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَيْخًا بُهْمَةً لَنَا وَطَحَسَ صَاعًا مِنْ شِعْرِ كَانَ عِنْدَنَا، فَقَالَ أَنْتَ وَفَرُّ

مَعَكَ، فَصَاحَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْخَنْدَقِ، إِنَّ جَابِرًا قَدْ مَنَعَ سُورًا، فَخِي

هَلَا بِكُمْ». فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْزِلُنَّ بُرْمَتَكُمْ، وَلَا تَغْضَبُنَّ عَجِينَكُمْ

حَتَّى آجِيءَ». فَجِئْتُ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدَمِ النَّاسِ حَتَّى جِئْتُ أَمْرَائِي،

فَقَالَتْ: بَلْ وَبَكَ، فَقُلْتُ: قَدْ قُلْتُ الَّذِي قُلْتُ، فَأَخْرَجَتْ لِي عَجِينًا فَصَنَّتْ فِيهِ

وَتَارَةً، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِي فَصَنَّتْ وَتَارَةً، ثُمَّ قَالَ: «ادْعِ خَازِنَةَ فَتَخْزِرْ لِي عِجِي،

وَأَقْذِي مِنْ بُرْمَتِكَ وَلَا تَزُلُوها». وَهَمَّ الْفَتَى، فَأَلْسِمَ بِاللَّهِ فَقَدْ أَكَلُوا حَتَّى

تَرَكُوهُ وَانْخَرَفُوا، وَإِنَّ بُرْمَتًا لَتَبَطَّ كَمَا هِيَ، وَإِنَّ عَجِينًا لَتَخْزِرُ كَمَا هُوَ. [راجع:

٣٠٧٠، أخرجه مسلم: ٢٠٣٩].

الحديث الرابع:

قوله: (عن أبيه) في رواية يونس بن بكير في زيادات المغازي «عن عبد الواحد بن

أبى المخزومي».

قوله: (أُتِيَ جَابِرًا) فقال إننا يوم الخندق في رواية الإسمايلي من طريق

المخاري عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه «قال قلت لجابر بن عبد الله حدثني حديث عن

رسول الله ﷺ أرويه عنك فقال: كما مع رسول الله ﷺ يوم الخندق».

قوله: (لهرضت كيدة) كذا لابي ذر بفتح الكاف وسكون التحتانية، قيل: هي

قوله: (وعناق) يفتح العين المهملة وتخفيف النون هي الأثني من الممر، وفي رواية سعيد بن ميناء التي تلو هذه « فأنجرت لي جراباً فيه صاع من شعير، ولنا بهيمة داجن » أي سميئة، والداجن التي تترك في البيت وتلاخت للمرعى، ومن شأنها أن تسمن. وفي رواية أحد من طريق سعيد بن ميناء « سميئة ».

قوله: (فلحيت) يسكون المهملة وضم التاء، وقوله: (طاحت) يفتح المهملة وفتح النون، فالذي نبح هو جابر، وإمرأته هي التي طاحت. وفي رواية سعيد عند أحد « فأمرت امرأتي طاحت لنا الشعير وصنعت لنا منه خبزاً ».

قوله: (والعجين قد انكسر) أي لان ورطب وتمكن منه الخمير.

قوله: (والرمة بين الأنابي) بمثابة وفاة أي الهجرة التي توضع عليها القدر وهي ثلاثة.

قوله: (حى جعلنا) في رواية الكشيبي « حتى جعلت ».

قوله: (في الرمة) بضم الموحدة وسكون الواو.

قوله: (طهم) بتشديد التحتانية على طريقة المبالغة في تحقيره، قالوا: من تمام المعروف تحميلة وتحقيره، قال ابن التين ضبطه بعضهم بتخفيف الياء وهو غلط.

قوله: (قمم أنت يا رسول الله ورجل أو رجلا) في رواية يونس « ورجلان » بالجزم، وفي رواية سعيد بعد هذه « قمم أنت وقرمك » وفي رواية أحد « وكنت أريد أن يتصرف رسول الله وحده ».

قوله: (فقال: قوموا، فقام المهاجرون) في رواية يونس « فقال للمسلمين جميعاً قوموا » وهي أوضح، فإن الأحاديث تدل على أنه لم ينضج المهاجرين بذلك، فكان المراد قيام المهاجرون ومن معهم، وعصم بالذكر لشرفهم، وفي بقية الحديث ما يؤيد هذا فإنه قال: « فلما دخل على امرأته قال ويحك جاء رسول الله بالمهاجرين والأنصار ».

قوله: (فألت هل سألك؟ قال: نعم. فقال: ادخلوا) في هذا السياق اختصار، وبينه في رواية يونس « قال فليت من الحياة ما لا يعلمه إلا الله وهو جليل وقلت: جاءه الحلق على صاع من شعير وعناق، فدخلت على امرأتي أقول: انقضحت، جاءك رسول الله بالخنثى أجمين، فقالت: هل كان سالك كم طعماكم؟ قلت: نعم، فقالت: الله ورسوله أعلم، ونحن قد أخبرناه بما عندنا، فكشفت عني غماً شديداً » وفي الرواية التي تلي هذه « فبحث امرأتي فقال: بك وبك، قلت: قد فعلت الذي قلت ». وكان قد ذكر في أولها أنها « قالت له لا تضغني برسول الله ونحن معه، فبحث فسأروته » ويجمع بينهما بأنها أوصته أولاً بأن يعلمه بالصورة، فلما قال لها إنه جاء بالجميع ظننت أنه لم يعلمه فخاصمته، فلما أعلمها أنه أعلمه سكن ما عندها لعلها بإمكان خرق العادة، ودل ذلك على وفور عقلها وكمال فضلها. وقد وقع ما مع جابر في قصة التمر « أن جابراً أوصاهما لما زارهم رسول الله أن لا تكلمه، فلما أراد رسول الله الانصراف نادته: يا رسول الله صل علي وعلى زوجي، فقال: صلى الله عليك وعلى زوجك، فعاتبها جابر، فقالت له: أكتنظن أن الله يورد رسولك بيتي ثم يخرج وأساله الدماء » أخرجه أحمد بإسناد حسن في حديث طويل، ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر في نحو هذه القصة أنها قالت لجابر « فارجع إليه فيه له، فأثبته قلت: يا رسول الله، إنما هي عناق وصاع من شعير، قال: فارجع فلا تحركن شيئاً من التور ولا من القدر حتى أتيتها، واستمر صحافاً ».

قوله: (ولا تضاعفوا) يضاد مضجعة وغير مضجعة وطاه مهملة مشالة، أي لا تردحوا، وفي الرواية التي بعدها « فأنجرت له عجيناً فبصق فيه وبارك ثم عمد إلى برمتنا فبص فيها وبارك ».

قوله: (ويغمر الرمة) أي يغطيها.

قوله: (لم يترع) أي يأخذ اللحم من الرمة، وفي رواية سعيد التي تلو هذه « فقال ادع خابزة فلتخبز معك » أي تساعذك.

قوله: (واقدمي من يرتحك) أي اغري، والمقدحة المفرقة، وفي رواية أبي الزبير عن جابر « وأقدمهم عشرة عشرة فأكالوا ».

قوله: (وبقي بقية) في رواية سعيد « فاقسم بالله لأكلوا أي لقد أكلوا حتى تركوه وانحرفوا » بالهاء المهملة والفاء أي رجعوا، وفي رواية يونس بن بكير « فما زال يقرب إلى الناس حتى شبعوا أجمعون ويعود التور والقدر أملاً مكاناً ».

قوله: (كلي هذا وأهدي) بهزمة قطع فعل أمر للمرأة من الهدية، ثم بين سبب ذلك بقوله: « فإن الناس أصابهم مجاعة » وفي رواية يونس « كلي وأهدي، فلم نزل ناكل

القطعة الشديدة الصلبة من الأرض، وقال عياض: كأن المراد أنها واحدة الكيد كأنهم أرادوا أن الكيد وهي الجيلة أمجزهم فتلجأوا إلى التي، وفي رواية أحد من وكيع عن عبد الواحد بن أيمن « وما هنا كدية من الجبل » وفي رواية الإسماعيلي « فمرغت كدية » وهي بضم الكاف وتقديم الدال على التحتانية، وهي القطعة الصلبة الصماء. ووقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني « كدية » بنون، وعند ابن السكن « كدية » بمشاة من فوق قال عياض: لا أعرف لها معنى، وفي رواية الإسماعيلي « فبحثت إلى رسول الله فقلت: هذه كدية قد عرضت في الخندق » وزاد في روايته « فقال: رشوها بالله فرشوها ».

قوله: (أنا نازل، ثم قام ويطنه معصوب بمحجر) زاد يونس « من الجوع » وفي رواية أحد « أصابهم جهد شديد حتى ربط النبي على بطنه حجراً من الجوع » وقالت: ربط الحجر على البطن أنها تضمر من الجوع فيخشى على اغتناء الصليب بواسطة ذلك فإذا وضع فوقها الحجر وشد عليها العصابة استقام الظهر، وقال الكرماني: لعله لتسكين حرارة الجوع يبرد الحجر، ولأنها حجارة رفاق قدر البطن تشد الأمعاء فلا يتحلل شيء مما في البطن فلا يحصل ضعف زائد بسبب التحلل.

قوله: (ولبنا للالة أيام لا نلوق فلولاً) هي جملة معترضة أوردتها ليبان السبب في ربطه الحجر على بطنه، وزاد الإسماعيلي « لا نطمع شيئاً ولا نقدر عليه ».

قوله: (فأخذ المول) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو بعدما لام أي المسحاة، وفي رواية أحد « فأخذ المول أو المسحاة » بالشك.

قوله: (فضرب) في رواية الإسماعيلي « ثم سعى ثلاثاً ثم ضرب » وعند المحارث بن أبي أسامة من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان قال: « ضرب النبي في الخندق ثم قال:

بسم الله وبه بيننا ولو علينا غير شقينا
فحينذا رباً وحسب ديننا »

قوله: (فهاد كتيلاً) أي رملاً.

قوله: (أهبل أو أهيم) شك من الراوي، في رواية الإسماعيلي « أهبل » بغير شك، وكذا عند يونس، وفي رواية أحد « كتيلاً بهال » والمعنى أنه صار رملاً يسيل ولا يتماسك، قال الله تعالى « وكانت الجبال كتيلاً مهيباً » لنزال: ١١٤ أي رملاً سائلاً، وأما « أهيم » فقال عياض ضبطها بعضهم بالثنية وبعضهم بالثاء وفسرها بأنها تكسرت، والمعروف بالثحتانية وهي بمعنى أهبل، وقد قال في قوله تعالى: « فثار يونس شرب الميم » المراد الرمال التي لا يرونها الماء، وقد تقدم الخلاف في تفسير في كتاب البيوع. ووقع عند أحد والنسائي في هذه القصة زيادة بإسناد حسن من حديث البراء بن عازب قال: « لما كان حين أمرنا رسول الله بخفر الخندق عرضت لنا في بعض الخندق صخرة لا تتأخذ فيها الماول، فأشكتنا ذلك إلى النبي، فجاء فأخذ الماول فقال: بسم الله، ففرضب ضربة فكسر ثلثها، وقال: الله أكبر أعطيت مفاتيح الشام، والله إني لأبصر تصورها الحجر الساعة، ثم ضرب الثانية قطع الثلث الآخر قال: الله أكبر، أعطيت مفاتيح فارس، والله إني لأبصر قصر المدائن أبيض. ثم ضرب الثالثة وقال: بسم الله، قطع بقية الحجر فقال: الله أكبر أعطيت مفاتيح اليمن، والله إني لأبصر أبواب صنعاء من مكاني هذا الساعة » وللطبراني من حديث عبد الله بن عمرو نحوه، وأخرجه البيهقي مطولاً من طريق كثير بن عبد الرحمن بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وفي أوله « خط رسول الله الخندق لكل عشرة أناس عشرة أذرع وفيه قمر بنتا صخرة يضاء كسرت معاويلنا فأردنا أن نعدل منها فقلنا: حتى نشاور رسول الله، فأرسلنا إليه سلمان وفيه ففرضب ضربة صدق الصخرة ويرق منها بركة تكبر وكبر المسلمون وفيه ريانك تكبر تكبرنا بتكبيرك فقال: إن البرقة الأولى أصابتها فاصور الشام، فأخبرني جبريل أن أسفي ظلمة عليهم وفي آخره ففرح المسلمون واستبشروا » وأخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه.

قوله: (فقلت يا رسول الله الذنن إلى أبي الليث) زاد أبو نعيم « في المستخرج » فاذن لي، وفي المسند من زيارات عبد الله بن أحد من حديث ابن عباس « أحقر رسول الله الخندق وأصحابه قد شدوا الحجارة على بطونهم من الجوع، فلما رأى ذلك النبي قال: هل دلتكم على رجل يطعمنا أكلة؟ قال رجل: نعم، قال: أما لا تقدم الحديث، وكأنه جابر، ويؤخذ من هذه النكتة في قوله: « اذنن لي يا رسول الله ».

قوله: (فقلت لأمرأتي) اسمها سهيلة بنت بسعود الأنصارية.

قوله: (وعندي شعير) بين يونس بن بكير في روايته أنه صاع.

إِنِ الْإِلَهِ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا وَإِنْ أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا

قَالَ: ثُمَّ مَضَى صَوْتَهُ بِأَجْرِهَا . [رواجع: ٢٨٣٦. أخرجه مسلم: ١٨٠٣ بدون ذكر حد الله وقوله: وَكَتَبَ الْأَقْدَامُ....].

٤١٠٧ - حَدَّثَنِي عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جِنَارٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَوَّلُ يَوْمٍ هَمَلْتُهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ.

الحديث السادس:

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها) «إِذَا جَاؤُوكُمْ مِنْ فِرْقَتِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَإِذَا زَالَتْ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ» قالت: «كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ» «مَكَانًا وَقَعَ خَشْرَتُهُ» وعند ابن مرقويه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «إِذَا جَاؤُوكُمْ مِنْ فِرْقَتِكُمْ» [الأحزاب: ١٠] قال: عينة بن حصن. «وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ» أبو سفيان بن حرب. وبين ابن إسحاق في المغازي صفة نزولهم قال: نزلت قريش بمجتمع السور في عشرة آلاف من أحباشهم ومن تبعهم من بني كنانة ونهضة، ونزل عينة في غطفان ومن معهم من أهل نجد إلى جانب أحد بياض نهمان، وخرج رسول الله ﷺ والمسلمون حتى جعلوا ظهورهم إلى مسلح في ثلاثة آلاف، والمخندق بينه وبين القوم، وجعل النساء والفراري في الأظلام، قال: وتوجه حينئذ إلى بني قريظة فلم يزل يهجم حتى غلروا كما سيأتي بيانه في الباب الآتي، وبلغ المسلمون غدرهم فاشتد بهم البلاء، فأراد النبي ﷺ أن يعطي عينة بن حصن ومن معه ثلث ثمار المدينة على أن يرجعوا، فسمعه من ذلك سعد بن معاذ وسعد بن عباد وقالوا كنا نحن وهم على الشرك لا يطعمون منا في شيء من ذلك، وكيف نفعله بعد أن أكرمنا الله عز وجل بالإسلام وأعرضنا بك؟ تطعيم أمواتنا، مالنا بهذا من حاجة، ولا نطعمهم إلا السيف. فاشتد بالمسلمين الحصار، حتى تكلم معتب بن قشير وأوس بن قطيبي وغيرهما من المنافقين بالتناقض، وأئزله الله تعالى: «وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مُوَاعِدُنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا» [الأحزاب: ١٧] الآيات قال: وكان الذين جأؤوهم من قوفهم بنو قريظة ومن أسفل منهم قريش وخطفان، قال ابن إسحاق في روايته: ولم يقع بينهم حرب إلا مراملة بالليل لكن كان عمرو بن حيد ود العامري اتحمم هو ونفر معه خيلهم من ناحية شعبة من الخندق حتى صاروا بالسبخة فيلارزه علي قتلته، ويرى نوفل بن عبد الله بن النعمان المخزومي فيلارزه الزبير قتلته، ويقال كله علي، ووجعت بقية الخيول منهزمة. وروى البيهقي «في الدلائل» من طريق زيد بن أسلم «أن رجلاً قال لحذيفة: أدرستم رسول الله ﷺ ولم تدركه، فقال: يا ابن أخي، والله لا تدري لو أدرته كيف تكون، لقد رأيتنا ليلة الخندق في ليلة بردة مطيرة، فقال رسول الله ﷺ: من يذهب فيعلم لنا علم القوم جملة الله ودين إبراهيم يوم القيامة، فوالله ما قام أحد، فقال لنا الثانية: جملة الله ودينه، فلم يبق أحد. قال أبو بكر: ابعت حذيفة، فقال: اذهب، قتلته أخشى أن أؤسر، قال: إنك لن تؤسر، فذكر أنه انطلق، وأتهم لمجدوا، وبعث الله عليهم الريح فمات تركت لهم بناء إلا حلقه ولا إله إلا أكتفه» ومن طريق عمرو بن سريج بن حذيفة نحوه وفيه: «لأن حلقه بن علاقة صار يقول: يا أله عامر، إن الريح قاتلتني وحملت قريش وإن الريح لتعلمني على بعض أمتعتهم» وروى الحاكم من طريق عبد العزيز ابن أخي حذيفة عن أبي حذيفة قال: «لقد رأيتنا ليلة الأحزاب وأبو سفيان ومن معه من قوفنا، وقريظة أسفل منا تخافهم على ذريتنا، وما أتت علينا ليلة أشد ظلمة ولا ريحاً منها، فجعل المنافقون يستاقنون ويقولون: إن بيتنا هودج، فسر بي النبي ﷺ وأنا جئت على ركبتي ولم يسبق معي إلا ثلاثمائة قال: اذهب فإني غير القوم، قال: فدعا لي فأذهب الله عني الشر والنزع، فدخلت حسكرهم فإذا الريح فيه لا تجاوزه شبراً، فلما رجعت رأيت فراس في طريقي فقالوا: أخبر صاحبك أن الله عز وجل قضاه القوم» وأصل هذا الحديث عند مسلم باختصار، وسيأتي في الحديث الذي يليه شيء يتعلق بحديث عائشة.

الحديث السابع ذكر فيه حديث البراء من وجهين.

قوله: (عن البراء) سيأتي بعد حديث ابن عباس الطريق الأخرى لحديث البراء، وفيه تصريح أبي إسحاق بسماحه له من البراء.

قوله: (حتى أغمر بطنه أو أغمر بطنه) كنا وقع بالشك بالعين للمجمة فيها، فإنا التي بالمرحلة فراضح من الغبار، ولما التي بالميم فقال الخطابي: إن كانت محفوفة فالفعل وارى التراب جلدة بطنه، ومنه غمار الناس وهو جمعهم إذا تكاثف ودخل

ونهدى يوماً أجمع «وفي رواية أبي الزبير عن جابر «فأكلنا نحن وأهلينا جبريتنا، فلما خرج رسول الله ﷺ ذهب ذلك» وقد تقدم في «علامات النبوة» حديث أنس في تكثير الطعام القليل أيضاً في قصة أخرى بما يعني من الإعادة.

الحديث الثامن: حديث جابر أيضاً.

قوله: (أبو عاصم) هو الضحاك بن غلد شيخ البخاري، وقد روى عنه هنا بواسطة، وهو من كبار شيوخه، فكان هذا فاته سماحه منه كغيره من الأحاديث التي يدخل بينه وبينه فيها واسطة.

قوله: (خصماً) بمعنى مجمة وميم مفتوحين وصاد مهملة وقد تسكن الميم وهو خوص البطن.

قوله: (والناكثيت) بفاء مفتوحة بعد ما تحتانية ساكنة أي انقلبته، وأصله انكثأت بهمة وكانه سهلاً.

قوله: (إن جابراً) لده صنع سوراً يهضم للمهمة وسكون الواو بغير همز، هو هنا الصنيع بالحشية وقيل: العرس بالفارسية، ويطلق أيضاً على البناء الذي يحيط بالمدينة، وأما الذي يلحق فهو البقية.

قوله: (فحبهلاً بهم) هي كلمة استعملها فيها حن، أي علموا مسرعين. ووقع في رواية القاسبي «أهلأ بكم» بزيادة ألف والصواب حذفها.

قوله: (وهم ألف) أي الذين أكلوا، وفي رواية أبي نعيم «في المستخرج» فاعتبرني أنهم كانوا تسميعة أو ثمامة، وفي رواية عبد الواحد بن أيمن عند الإسماعيلي «كانوا ثمامة أو ثلاثامة» وفي رواية أبي الزبير «كانوا ثلاثامة» والحكم للزائد تزيد علمه، لأن القصة متصلة.

قوله: (والمحرفوا) أي مالوا عن الطعام.

قوله: (لطف) بكسر الفين للمجمة وتشديد الطاء المهمة أي تغلر.

٤١٠٣ - حَدَّثَنِي عُفَّانُ بْنُ أَبِي حَسَنَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِذَا جَاؤُوكُمْ مِنْ فِرْقَتِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَكَأْتُ زَاغَتْ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ». قالت: كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ. [أخرجه مسلم: ٣٠٢٠].

٤١٠٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِی الرَّهْمِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ الْكُرَابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، حَتَّى أَغْمَرَ بَطْنَهُ، أَوْ أَغْمَرَ بَطْنَهُ، يَقُولُ:

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا أَفْضَيْتُنَا وَلَا تَصَلَّيْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَإِنْ لَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَكَتَبَ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قِيَا
إِنْ الْإِلَهِ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا

وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ: أَيْنَا أَيْنَا . [رواجع: ٢٨٣٦. أخرجه مسلم: ١٤٠٣ باختصار].

٤١٠٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، عَنْ مُخَايِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مُصِرَّتُ بِالصَّبِّ، وَأَمْلَكْتُ غَاذَ بِالْبُورَةِ». [رواجع: ١٠٣٥. أخرجه مسلم: ١٩٠٠]

٤١٠٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُفَّانَ: حَدَّثَنَا شَرِيعُ بْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَزَابٍ يَحْدُثُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ، وَخَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْيَهُ يَقُولُ مِنْ تَرَابِ الْخَنْدَقِ، حَتَّى وَارَى عَنِي الْغَبَارُ جِلْدَةَ بَطْنِهِ، وَكَانَ كَثِيرَ الشَّعْرِ، فَسَوَّخُهُ يَرْجِعُ بِكَلِمَاتِهِ ابْنِ زَوْجَةٍ، وَهُوَ يَقُولُ مِنَ الْكُرَابِ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا أَفْضَيْتُنَا وَلَا تَصَلَّيْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَإِنْ لَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَكَتَبَ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قِيَا

حذرهم نعيم، فراسلهم ثانياً أن لا تعطيكم رهناء، فإن شتم أن نخرجوا فاصفوا. فقالت قريظة: هذا ما أخبرنا نعيم. قال ابن إسحاق: وحديثي يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة: «أن نعيماً كان رجلاً غوماً، وأن النبي ﷺ قال له: إن اليهود بشت لي إن كان يرضيك أن تأخذ من قريش وغطفان رهناء نذهبهم إليك فتقتلهم فعلنا، فرجع نعيم مسرعاً إلى قومه فأخبرهم، فقالوا: والله ما كاذب محمد عليهم، وإنهم لأهل غدر. وكذلك قال لقريش. فكان ذلك سبب خذلانهم ورحيلهم». وقد تقدم في الحديث السادس بيان ما رسل عليهم من الرح:

الحديث التاسع:

قوله: (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد.

قوله: (أول مشهد شهده يوم الخندق) أي باشرت فيه القتال، وهذا يوافق رواية نافع عنه الماضية في أول الباب. وروى الطبراني بإسناد صحيح عن ابن عمر قال: «بعتي خالي عثمان بن مظعون في حاجة، فاستأذنت النبي ﷺ فأذن لي وقال: من لقيت قتل لهم إن رسول الله ﷺ يأمركم أن ترجعوا، قال: فلا والله ما عطف علي منهم اثنان».

٤١٠٨ - حدثني إبراهيم بن موسى: أخبرنا هشام، عن مفضل، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

قال: وأخبرني ابن طاووس، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر قال: دخلت على حفصة ونسائها تطف، قلت: قد كان من أمر الناس ما ترين، فلم يخجل لي من الأمر شيء. فقالت: الحق لبيانهم ينظرونك، وأخشى أن يكون في احتياك عنهم قرينة، فلم تدع حتى ذهب، فلما تفرق الناس خطب في معاوية، قال: من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطعن لنا قرينة، فلننقح أحق يومئذ وبين أبيه. قال حبيب بن مسلمة: فهلا أجبته؟ قال عبيدة الله: فعلت خوي، وخشيت أن أقول: أحق بهذا الأمر منك من قاتلك وأهلك على الإسلام، فخفيت أن أقول كلمة تفرق بين الجنب، ونسيتك الله، وبخجلت عني غير ذلك، فذكرت ما أعذ الله في الجنان. قال حبيب: خطبت وعصيت.

قال مخمودة، عن عبيدة الرزاق: ونسائها.

الحديث العاشر:

قوله: (هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (قال وأخبرني ابن طاووس) قال ذلك هو معمر، واسم ابن طاووس هو الله.

قوله: (دخلت على حفصة) أي بنت عمر.

قوله: (ونسائها) بفتح النون والمهمل. قال الخطابي: كذا وقع، وليس بشيء، وإنما هو «نوسائها» أي ذوابها، ومعنى تطف أي تطهر كأنها قد اغتسلت، والنوسات جمع نوسة والمراد أن ذوابها كانت تنوس أي تتحرك، وكل شيء تحرك فقد ناس، والنوس الاضطراب، ومنه قول المرأة في حديث أم زرع «أناس من حلي أفنني» قال ابن التين: قوله نوسات هو يسكون الواو وضبط بفتحها، وأما نوسات فكانت على القلب.

قوله: (قد كان من أمر الناس ما ترين، فلم يخجل لي من الأمر شيء) مراده بذلك ما وقع بين علي ومعاوية من القتال في صيفين يوم اجتماع الناس على الحكومة بينهم فيما اختلفوا فيه، فراسلوا بقايا الصحابة من الحفرين وغيرهما وتواعدوا على الاجتماع لينظروا في ذلك، فشاور ابن عمر أخته في الترجه إليهم أو علمه فاشترى عليه بالحقاق بهم خشية أن ينشأ من غيبته اختلاف يفضي إلى استمرار الفتنة.

قوله: (فلما تفرق الناس) أي بعد أن اختلف الحكماء، وهذا أبو موسى الأشعري وكان من قبل علي وعمر بن العاص وكان من قبل معاوية. ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر في هذا الحديث: فلما تفرق الحكماء. وهو يفسر المراد وبمعين أن القصة كانت بصيفين وجوز بعضهم أن يكون المراد الاجتماع الأخير الذي كان بين معاوية والحسن بن علي ورواية عبد الرزاق ترد، وعلى هذا تقدير الكلام، فلم تدعه حتى ذهب إليهم في المكان الذي فيه الحكماء فحضر معهم، فلما تفرقوا خطب معاوية

بعضهم في بعض، قال: وروى اعفر بمهمله وفاء، والعفر بالتحريك التراب، وقال عياض: وقع للأعفر بمهمله وفاء ومعجمة وموحدة فمنهم من ضبطه بنصب بطنه ومنهم من ضبطه برفهما، وعند النسفي: حتى غير بطنه أو غير «معجمة فيها وموحدة، ولأي ذر وأبي زيد «حتى أعفر» قال ولا وجه لها إلا أن يكون بمعنى ستر كما في الرواية الأخرى حتى واري عني التراب بطنه. قال: وأوجه هذه الروايات أعفر بمعجمة وموحدة ويرفع بطنه. وفي حديث أم سلمة عند أحمد بسند صحيح «كان النبي ﷺ يعاطيهم اللبن يوم الخندق، وقد أعفر شعر صدره» وفي الرواية الآتية «حتى واري عني الغبار جلد بطنه وكان كثير الشعر» وظاهر هذا أنه كان كثير شعر الصدر، وليس كذلك فإن في صفته أنه كان دقيق المسرة أي الشعر الذي في الصدر إلى البطن، فيمكن أن يجمع بأنه كان مع دقة كثيراً أي لم يكن مشتراً بل كان مستطيلاً والله أعلم.

قوله: (يقول والله لولا الله ما اهتلبنا) بين في الرواية التي بعدها هذه أن هذا الرجز من كلام عبد الله بن رواحة، وقوله: «إن الألى قد بشوا علينا» ليس بموزون، ونحوه أن الذين قد بشوا علينا ذكر الراوي الألى بمعنى الذين وحلف قد، وزعم ابن التين أن المخطوف «قد» و«هم» قال: والأصل أن الألى هم قد بشوا علينا، وهو يتزن بما قال. لكن لا يمتنع. وذكره بعض الرواة في مسلم بلفظ «أبوا» بدل بشوا ومعناه صحيح، أي أبوا أن يدخلوا في ديننا. ووقع في الطريق الثانية حديث البراء «إن الألى قد رغبوا علينا» كذا للسرسي والكشميهني وأبي الوقت والأصيلي، وكذا في نسخة ابن حساكر، وللباقين «قد بشوا» كالأولى. وأما الأصيلي ف ضبطها بالعين الثقيلة والموحدة، وضبطها في المطالع «بالعين المعجمة، وضبطت في رواية أبي الوقت لكن بزاي لوله والمشهور ما في المطالع».

قوله: (ووقع بها صوته: أينا أينا) كذا للأعثر موحدة وفي آخر الرواية الآتية قال: «ثم مد صوته بأعرا» وهو يبين أن المراد بقوله «أينا» وما وقع في آخر القسم الأخير وهو قوله: (إذا أرادوا لفظة أينا) ويحتمل أن يريد ما وقع في القسم الأخير وهو قوله: «إن إذا صحب بنا أينا» فإنه روي بالوجهين، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت وكريمة «أيتنا» بمثابة بدل الموحدة، والأصيلي والسجزي بمثابة، قال عياض: كلاهما صحيح المعنى، أما الأول فمعناه إذا صحب بنا فترع أو حدث أيتنا الفراق وثبتنا، وأما الثاني فمعناه جئنا وأقمنا على عدونا. قال: والرواية في هذا القسم بالثنية لوجه لأن إصادة الكلمة في قوافي الرجز من قرب حبيب معلوم عنده، فالراجع أن قوله: (إذا أرادوا لفظة أينا) بالموحدة، وقوله: (إذا إذا صحب بنا أيتنا) بالثنية، والله أعلم. ووقع في بعض النسخ «وإن أرادونا على فتنة أيتنا» وهو تغيير.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (نصرت بالصبا) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وهي الريح الشرقية، والبدور هي الريح الغربية، وروى أحمد من حديث أبي سعيد قال: «قلنا يوم الخندق: يا رسول الله، هل من شيء نتقوله؟ قد بلغت القلوب الحناجر، قال: نعم، اللهم استر عورتنا، وآمن روعاتنا. قال: ف ضرب الله وجوه أعدائنا بالريح، فزهيمهم الله عز وجل بالريح» وروى ابن مرفوعة في التفسير من طريق أخرى عن ابن عباس أيضاً قال: «قالت الصبا للشمال: اخفي بنا نصر رسول الله ﷺ، فقالت: إن الحرائر لا تهب بالليل، فغضب الله عليها فجعلها عقيماً» وفي رواية له من هذا الوجه «فكانت الريح التي نصر بها رسول الله ﷺ الصبا» وقد تقدم في الاستمعاء ذكر النكتة في تخصيص البدور بصاد والصبا بالمسلمين، وعرف بهذا وجه إيراد المصنف هذا الحديث هنا، وأن الله نصر نبيه في غزوة الخندق بالريح، قال تعالى: «فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها» [الأحزاب: ٩] قال مجاهد: سلب الله عليهم الريح فكشفت قلوبهم، ونزعت خيامهم حتى احتشمهم. وذكر ابن إسحاق في سبب رحيلهم «أن نعيم بن مسعود الأشجعي أتى النبي ﷺ مسلماً ولم يعلم به قومه، فقال له: خذ عني. فمضى إلى بني قريظة وكان نديماً لهم فقال: قد عرفت محبي، قالوا: نعم. فقال: إن قريشاً وغطفان ليست هذه بلادهم، وإنهم إن رأوا فرصة انتهزوها ولا رجوعاً إلى بلادهم وتركوكم في البلاد مع محمد، ولا طاقة لكم به. قالوا: فما ترى؟ قال: لا تقاتلوا معهم حتى تأخذوا رهناء منهم. فقبلوا رأيه. فخرجه إلى قريش فقال لهم: إن اليهود ندموا على الفدر محمد فراسلوه في الرجوع إليه، فراسلهم بأن لا يرضى حتى يتبنوا إلى قريش فتأخذوا منهم رهناء فاقبلوهم. ثم جاء غطفان بنحو ذلك. قال: فلما أصبح أبو سفيان بعث عكرمة من أبي جهل إلى بني قريظة بأنما قد ضاق بنا المنزل ثم لم يجد مخرجي، فأخرجوا بنا حتى تاجز محمد. فأجابوهم: إن اليوم يوم السبت ولا نعمل فيه شيئاً، ولا بد لنا من الرهن منكم لئلا نقتلوا بنا. فقالت قريش: هذا ما

وكذلك أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق.

٤١٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ قَالَ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «يَوْمَ الْأَحْزَابِ: نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَا، [نَحْنُ ب. ١].»

٤١١٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيْفٍ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ صُرَدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «حِينَ أَجَلِيَ الْأَحْزَابَ عَنْهُ: إِنْ لَمْ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَا، نَحْنُ نَسِيرُ إِلَيْهِمْ.» [راجع: ٤١٠٩].

٤١١١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: «مَلَأَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ يَوْمَهُمْ وَكَوْزَهُمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْمُؤْمِنِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ.» [راجع: ٢٩٣١. أخرجه مسلم: ٢٢٧].

٤١١٢ - حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ الْوَرَّاحِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ ﷺ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بِمَدَا فَرَسَتِ الشَّمْسُ، فَجَلَّ نَسَبُ كَخَّارٍ فَرَسَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَيْدُكَ أَنْ أَصْلَيْ، حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَقْرُبَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْهَا.» فَرَوَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَطْنَانِ، قَوْمَاتِ الصَّلَاةِ وَتَوَحُّدَاتِهَا، فَصَلَّيْنَا الْقَصْرَ بَعْدَهَا فَفَرَسَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْنَا بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ. [راجع: ٥٩٦. أخرجه مسلم: ٦٣١].

الحديث الحادي عشر: حديث سليمان بن صرد بضم الصاد المهمة وتحت الراء بعدها مهمة ابن الجون ينتج الجيم الخزامي صحابي مشهور، يقال كان اسمه يسار فغيره النبي ﷺ ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في صفة إلياس، وله طريق في الأدب. وقد صرح في الرواية الثانية بسماع أبي إسحاق له منه، وكان سليمان المذكور أسن من خرج من أهل الكوفة في طلب ثار الحسين بن علي فقتل هو وأصحابه بعين الوردية في سنة خمس وستين.

قوله: (نغزوهم ولا يغزونا) في رواية أبي نعيم في «المستخرج» من طريق بشر بن موسى عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه «الآن نغزوهم» وهي في رواية إسرائيل التي تلو هذه، وقوله في رواية إسرائيل «حين أجلي» بضم الحزة وسكون الجيم وكسر اللام أي رجعوا عنه، وفيه إشارة إلى أنهم رجعوا بغير اختيارهم بل بصنع الله تعالى لرسوله، وذكر الواقدي أنه قال ذلك بعد أن انصرفوا، وذلك لسبب بقي من ذي القعدة، وفيه علم من أعلام النبوة فإنه ﷺ احتضر في السنة المقبلة فصدته قرش عن البيت ووقعت المدينة بينهم إلى أن تنقضها فكان ذلك سبب فتح مكة، فوقع الأمر كما قال، وأخرج البزار بإسناد حسن من حديث جابر شاهدا لهذا الحديث ولقظه «إن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب وقد جمعا له جوعا كثيرة: لا يغزونكم بعد هذا أبدا، ولكن أنتم تغزونهم.»

الحديث الثاني عشر: حديث علي.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن منصور، وهشام كنت ذكرت في الجهاد أنه المستوفى لكن جزم المزني في الأطراف أنه ابن حسان، ثم وجدته مصرحا به في عدة طرق فهذا هو المعتمد، وأما تضعيف الأصيلي للحديث به فليس يعتمد كما سأوضحه في التفسير إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين وعبيدة ينتج العين هو ابن عمرو السلماني.

قوله: (قال يوم الخندق) في رواية الجهاد «يوم الأحزاب» وهو بالمتن. وفي رواية يحيى بن الجزار عن علي عند مسلم: أن رسول الله ﷺ كان يوم الأحزاب قاعدا على فرسة من فرس الخندق فذكره.

قوله: (كما شغلونا) في رواية الكشميهني «كلما شغلونا» بزيادة لام وهو خطأ.

قوله: (الصلاة الوسطى) زاد مسلم «صلاة العصر» وسأيت الكلام عليها وعلى شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة البقرة.

الحديث الثالث عشر: حديث جابر.

الخ، وأبعد من ذلك قول ابن الجوزي في «كشف المشكل» أشار بذلك إلى جعل عمر الخليفة شوري في سنة لم يجعل له من الأمر شيئا فأمرته بالحقاق، قال: وهذا كحاية الخيل التي جرت قبل، وأما قوله فلما تفرق الناس خطب معاوية، كان هذا في زمن معاوية لما أراد أن يجعل ابنه يزيد ولي عهده، كذا قال ولم يأت له مستند، والمعتمد ما صرح به في رواية عبد الرزاق. ثم وجدت في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر قال: «ما كان في اليوم الذي اجتمع فيه معاوية بدعوة الجندل قالت حفصة: إنه لا يجعل بك أن تتخلف من صلح يصلح الله به بين أمة محمد، وأنت صهر رسول الله وأبى عمر بين الخطباء، قال فأقبل معاوية يومئذ على بنتي عظيم فقال: من يطع من هذا الأمر أو يرجوه أو يمد إليه عنقه» الحديث أخرجه الطبراني.

قوله: (إن يتكلم في هذا الأمر أي الخلافة).

قوله: (وليطلع لنا قوله) ينتج القاف، قال ابن التين يحتمل أن يريد بدعته كما جاء في الخبر الآخر «كلما نجم قرن» أي طلع قرن، ويحتمل أن يكون للمنى فليد لنا صفحة وجهه، والقرن من شأنه أن يكون في الوجه، والمنى فليظهر لنا نفسه ولا يخفيها. قيل: أراد عليا وعرض بالحسن والحسين، وقيل: أراد عمر وعرض بابنه عبد الله، وفيه بعد لأن معاوية كان يبالغ في تعظيم عمر ووقع في رواية حبيب بن أبي ثابت أيضا قال ابن عمر: ما حدثت نفسي بالنديا قبل يومئذ أن أقول له يطع فيه من ضورك وأباك على الإسلام حتى أدخلكما فيه، فذكرت الجنة فأعرضت عنه. ومن هنا يظهر مناسبة إدخال هذه القصة في غزوة الخندق، لأن أبى سفيان كان قائد الأحزاب يومئذ.

قوله: (قال حبيب بن مسلمة) أي ابن مالك القهري، صحابي صغير، ولا يبه صحبة، وكان قد سكن الشام وأرسله معاوية في صكر لنصر عثمان قتل عثمان قبل أن يصل، فرجع فكان مع معاوية وولاه غزوة الروم، فكان يقال له حبيب الروم لكثرة دخوله عليهم ومات في خلافة معاوية.

قوله: (فهلأ أجيبه) أي هلا أجبت معاوية عن تلك المقالة، فأعلمه ابن عمر بالنبي منه عن ذلك قال: حلت حيوتي الخ، ووقع في رواية عبد الرزاق عند قوله: «فلنحس أحق به منه ومن أبيه» يعرض بابن عمر لعرف بهله الزيادة مناسبة قول حبيب بن مسلمة لابن عمر: هلا أجبت. والحيرة بضم المهملة وسكون اللوحدة ثوب يلقى على الظهر ويربط طرفاه على الساقين بعد ضمهما.

قوله: (من قاتلك وأباك على الإسلام) يعني يوم أحد ويوم الخندق، ويدخل في هذه المقالة علي وجميع من شهدوا مع المهاجرين، ومنهم عبد الله بن عمر، ومن هنا تظهر مناسبة إدخال هذه القصة في غزوة الخندق لأن أبى سفيان والد معاوية كان رأس الأحزاب يومئذ. ووقع في رواية حبيب بن أبي ثابت أيضا «قال ابن عمر فما حدثت نفسي بالنديا قبل يومئذ أردت أن أقول له يطع فيه من قاتلك وأباك على الإسلام حتى أدخلكما فيه فذكرت الجنة فأعرضت عنه» وكان رأي معاوية في الخلافة تقديم الفضائل في القوة والراي والعروة على الفضائل في السبق إلى الإسلام والدين والعبادات، فلذلك أطلق أنه أحق، ورأي ابن عمر بخلاف ذلك، وأنه لا يبايع المقصود إلا إذا خشي الفتنة، ولهذا يبايع بعد ذلك معاوية ثم ابنة يزيد ونهى بنيته عن نقض بيعته كما سيأتي في الفتن، ويابيع بعد ذلك لعبد الملك بن مروان.

قوله: (ويجعل عني غو ذلك) أي غير ما أردت، ووقع في رواية منقطعة عند سعيد بن منصور أخرجه عن إسماحيل بن إبراهيم عن أيوب قال: «نبت أن ابن عمر لما قال معاوية من أحق بهذا الأمر منا ومن يتنازعنا، فهمت أن أقول للمني فقاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن يكون في قرني مراقة الدماء، وأن يجعل قولني على غير الذي أردت.»

قوله: (فلما كرت ما أهد الله في الجنان) أي لمن صبر وأثر الآخرة على الدنيا.

قوله: (قال حبيب) أي ابن مسلمة المذكور «حفظت وعصمت» بضم أولهما أي أنه صوب رأيه في ذلك. وقد قلنا أن حبيب بن مسلمة المذكور كان من أصحاب معاوية.

قوله: (قال محمود عن عبد الرزاق: ونوساتها) أي إن عبد الرزاق روى عن معمر شيخ هشام بن يوسف هذا الحديث كما رواه هشام بخلاف في هذه اللفظة فقال: «نوساتها» وهذا هو الصواب كما تقدم، وطريق عمسود هذا وهو ابن خيلان المروزي وصلها محمد بن قدامة الجوهري في كتاب «أخبار الطواغيت» له قال: حدثنا عمسود بن خيلان المروزي أثبتا عبد الرزاق عن معمر فذكره بالإسنادين معاً، وساق المتن بتمامه، وأوله «دخلت على حفصة ونوساتها تنطف» وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة،

١٨١٩	٦٤- كتاب المغازي ٣٠- باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب	ح ٤١١٩
------	--	--------

في الدعاء. ووقع في كثير من الأدعية والمخاطبات ماوقع مسجوعاً لكنه في غاية الإسهام
المشعر بأنه وقع بغير قصد، ومعنى قوله: (لا شيء بعده) أي جميع الأشياء بالنسبة إلى
وجوده كالعدم، أو المراد أن كل شيء يفنى وهو الباقي، فهو بعد كل شيء فلا شيء بعده
كما قال تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص: ٨٨].

الحديث السادس عشر:

قوله: (حدثني محمد بن سلام) والقرظري هو مروان بن معاوية، وعبدته هو ابن
سليمان.

قوله: (دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأحزاب) قد تقدم شرحه
في «باب لا تتنوا لقاء العدو» من كتاب الجهاد.

الحديث السابع عشر: حديث عبد الله وهو ابن عمر.

قوله: (أو الحج أو العمرة) ليست أو للشك بل هي للتنوين، وذكره هنا لقوله
وهزم الأحزاب وحده، وسيأتي شرحه في الدعوات إن شاء الله تعالى.

٣٠- باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب،

ومخروجه إلى بني قريظة ومحاصرته لإيهاهم

٤١١٧- حدثني عبد الله بن أبي شيبة: حدثنا ابن نمير، عن هشام، عن
أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما رجع النبي ﷺ من الخندق، ووضع
السلاح وأخضع، أتاه جبريل عليه السلام، فقال: قد وضعت السلاح؟ والله ما
وضعتاه، فأخرج إليهم. قال: «إني أنى؟». قال: ها هنا، وأشار إلى بني قريظة،
فخرج النبي ﷺ إليهم. [راجع: ٤١٣. أخرجه مسلم: ١٧٦٩ مطولاً].

٤١١٨- حدثنا موسى: حدثنا جبريل بن خازم: عن حماد بن هلال، عن
أنس رضي الله عنه قال: كآني أنظر إلى المغار ساطعاً في زقاق بني غنم، فوكب جبريل
صلوات الله عليه حين سار رسول الله ﷺ إلى بني قريظة.

٤١١٩- حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء: حدثنا جويرية بن أسماء،
عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال: النبي ﷺ يوم الأحزاب: «لا
يُصَلِّينَ أَحَدٌ أَقْصَرَ إِلَّا يَبِي قُرَيْظَةَ، فَأَذْرَكُهُمْ أَقْصَرَ فِي الطَّرِيقِ، فَصَلَّ
بَعْضُهُمْ: لَا تَصَلِّي حَتَّى تَأْتِيَهُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نَعْلَمُ، كَمْ يَزِيدُنَا ذَلِكَ، فَذَكِّرَ
ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُخَفِّ وَأَجِدُوا مِنْهُمْ. [راجع: ٩٤٦. أخرجه مسلم: ١٧٧٠ بلفظ
الطهر].

قوله: (باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب) أي من الموضع
الذي كان يقاتل فيه الأحزاب إلى منزله بالمدينة.

قوله: (ومخروجه إلى بني قريظة، ومحاصرته لإيهاهم) قد تقدم السبب في ذلك، وهو
ما وقع من بني قريظة من نقض عهده وعماليتهم لقريش وغطفان عليه، وتقدم نسب بني
قريظة في غزوة بني النضير، وذكر عبد الملك بن يوسف في «كتاب الأنواء» أنه لم يكن
يزعمون أنهم من فرية شبيب نبي الله عليه السلام وهو محتمل وإن شيعياً كان من بني
جذام القبيلة المشهورة وهو بعيد جداً، وتقدم أن توجه النبي ﷺ إليهم كان لسبب يقين من
ذبي القعدة، وأنه خرج إليهم في ثلاثة آلاف. وذكر ابن سعد أنه كان مع المسلمين ستة
وثلاثون فارساً. ثم ذكر المصنف في ستة أحاديث.

الأول: حديث عائشة رضي الله عنها، ذكره مختصراً وسيأتي مطولاً في الباب مع
شرحه.

الثاني: حديث أنس.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التبرذكي.

قوله: (كآني أنظر إلى المغار) يشير إلى أنه يستحضر القصة حتى كأنه ينظر إليها
مختصاً له بعد تلك المدة الطويلة.

قوله: (ساطعاً) أي مرتفعاً.

قوله: (حدثنا هشام) أي ابن عبد الله الدستوائي، ويحيى هو ابن كثير.

قوله: (جعل يسب كفار قریش) قد سبق شرح هذا الحديث في المواقيت من
كتاب الصلاة وينت فيه المذهب في ترتيب فاتة الصلاة.

٤١١٣- حدثنا محمد بن كثير: أخبرنا سفيان، عن ابن المنكسر قال:
سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «مَنْ يَأْتِيَا بِخَبَرٍ
الْقَوْمِ، فَقَالَ: الزُّبَيْرُ أَنَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ يَأْتِيَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟». فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا، ثُمَّ
قَالَ: «مَنْ يَأْتِيَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟». فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيُّ
وَإِنْ حَوَارِيُّ الزُّبَيْرِ». [راجع: ٢٨٤٧. أخرجه مسلم: ٢٤١٥].

٤١١٤- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا الليث، عن سعيد بن أبي سعيد،
عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَحْدَهُ، أَغْرَجْتُهُ، وَتَصَرَّ عَثَدُهُ، وَغَلَبَ الْأَحْزَابُ وَحْدَهُ فَلَا شَيْءَ بَعْدَهُ،
[أخرجه مسلم: ٢٧٢٤]

٤١١٥- حدثنا محمد بن قيس: أخبرنا القزازي وعبدته، عن إسماعيل بن أبي
خالد قال: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعِ الْجَسَابِ، أَهْزِمِ
الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ أَهْزِمْهُمْ وَزَلِّزْلَهُمْ». [راجع: ٢٨١٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٢].

٤١١٦- حدثنا محمد بن قيس: أخبرنا عبد الله: أخبرنا موسى بن
عقبة، عن سالم بن نافع، عن عبد الله رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قُتِلَ مِنْ
الْفَرَزِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعَمْرَةِ يَبْدَأُ بِكَبْرِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آمِينَ
تَأْتِيُونَ، عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَتَصَرَّ عَثَدُهُ، وَهَزَمَ
الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ». [راجع: ١٧٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٤٤].

الحديث الرابع عشر: حديث جابر أيضاً في ذكر الزبير، وقد تقدم شرحه في
المناقب.

قوله: (من يأتي بخبر القوم؟ فقال الزبير أنا) ذكرها ثلاث مرات، وقد تقدم في
الجهاد في «باب فضل الطلبة» ذكرها مرتين، ومضى شرح الحديث في مناقب الزبير،
وقد استشكل ذكر الزبير في هذه القصة فقال شيخنا ابن الملقن: أعلم أنه وقع هنا أن الزبير
هو الذي ذهب لكشف خبر بني قريظة والمشهور كما قاله شيخنا أبو الفتح اليمسري أن
الذي توجه لباني خبر القوم حذيفة كما روينا من طريق ابن إسحاق وغيره. قلت: وهذا
الحصر مردود، فإن القصة التي ذهب لكشفها غير القصة التي ذهب حذيفة لكشفها، فقصه
الزبير كانت لكشف خبر بني قريظة لم تقصوا العهد بينهم وبين المسلمين ووافقوا قریشاً
على غارة المسلمين، وقصة حذيفة كانت لما اشتد الحصار على المسلمين بالخندق
ومآلات عليهم الطوائف ثم وقع بين الأحزاب الاختلاف وحذرت كل طائفة من
الأخرى وأرسل الله تعالى عليهم الربيع واشتد البرد تلك الليلة فانتدب النبي ﷺ من يأتيه
بخبر قریش، فانتدب له حذيفة بعد تكراره طلب ذلك، وقصته في ذلك مشهورة لما دخل
بين قریش في الليل وعرف قصتهم ورجع وقد اشتد عليه البرد، فغطاه النبي ﷺ حتى
دفء، وبين الواقدي أن المراد بالقوم بنو قريظة، وروى ابن أبي شيبة عن مرسل حكومة
«أن رجلاً من المشركين قال يوم الخندق: من يبارز؟ فقال النبي ﷺ: قم يا زبير، فقالت أمه
صفية بنت عبد المطلب: واحدي يا رسول الله، فقال: قم يا زبير، فقام الزبير فقتله ثم جاء
بسبه إلى النبي ﷺ فنقله إياه».

الحديث الخامس عشر:

قوله: (عن أبيه) هو أبو سعيد المقرئ.

قوله: (وغلب الأحزاب وحده، فلا شيء بعده) هو من السجع المحمود،
والفرق بينه وبين المنوم أن المنوم ما يأتي بكتلف واستكراه، والمحمود ما جاء بانسجام
واتفاق، ولهذا قال في مثل الأول: أسجع مثل سجع الكهان؟ وكذا قال: كان يكبره السجع

الحديث من الفقه أنه لا يباع على من أخذ بظاهر حديث أو آية، ولا على من استنبط من النص معنى يتخصص، وفيه أن كل مختلفين في الفروع من المجتهدين مصيب، قال السهيلي: ولا يستحيل أن يكون الشيء صواباً في حق إنسان وخطأ في حق غيره وإنما المحال أن يحكم في التازلة بمكئين متضادين في حق شخص واحد، قال: والأصل في ذلك أن الخطر والإباحة صفات أحكام لا أعيان قال: فكل مجتهد وافق اجتهاده وجهاً من التأويل فهو مصيب انتهى.

والمشهور أن الجمهور ذهبوا إلى أن المصيب في القطعيات واحد، وخالف الجاحظ والعمري. وأما ما لا قطع فيه فقال الجمهور أيضاً: المصيب واحد، وقد ذكر ذلك الشافعي وقرره، ونقل عن الأشعري أن كل مجتهد مصيب وأن حكم الله تابع لظن المجتهد. وقال بعض الحنفية وبعض الشافعية هو مصيب باجتهاده، وإن لم يصب ما في نفس الأمر فهو خطئ. وله أجر واحد، وسيأتي بسط هذه المسألة في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. ثم الاستدلال بهذه القصة على أن كل مجتهد مصيب على الإطلاق ليس بواضح. وإنما فيه ترك تنبيه من بذل سماعه واجتهاد، فيستاد منه عدم تأنيبه. وحاصل ما وقع في القصة أن بعض الصحابة حلوا النهي على حقيقته، ولم يبالوا بخروج الوقت ترجيحاً للنهي الثاني على النهي الأول وهو ترك تأخير الصلاة عن وقتها، واستلوا بمجاوز التأخير لن اشتغل بأمر الحرب بنظر ما وقع في تلك الأيام باختلاف قد تقدم حديث جابر المصريح بأنهم صلوا العصر بعلمنا غربت الشمس وذلك لشغلهم بأمر الحرب، فجزوا أن يكون ذلك علماً في كل شغل يتعلق بأمر الحرب ولا سيما والزمان زمان الشريعة، والبعض الآخر حلوا النهي على غير الحقيقة وأنه كتابة عن الحث والاستمجال والإسراع إلى بني قريظة. وقد استدل به الجمهور على عدم تأييد من اجتهد لأنه ﷺ لم يعنف أحداً من الطائفتين، فلو كان هناك إثم لعنف من أثم، واستدل به ابن حبان على أن تارك الصلاة حتى يخرج وقتها لا يكفر، وفيه نظر لا يفتي. واستدل به غيره على جواز الصلاة على الدواب في شدة الخوف، وفيه نظر قد أوضحت في باب صلاة الخوف. وعلى أن الذي يتمدد تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها بقضيتها بعد ذلك لأن الذين لم يصلوا العصر صلواهم بعد ذلك كما وقع عند ابن إسحاق أنهم صلواهم في وقت العشاء، وعند موسى بن عبيدة أنهم صلواهم بعد أن غابت الشمس، وكذا في حديث كعب بن مالك، وفيه نظر أيضاً لأنهم لم يؤخروها إلا لعذر تأويله، والتزام إما هو فيمن أخر عدلاً بغير تأويل، وأغرب ابن المنير فادعى أن الطائفة الذين صلوا العصر لما أدركتهم في الطريق إنما صلواهم وهم على الدواب، واستند إلى أن التزول إلى الصلاة ينافي مقصود الإسراع إلى الوصول، قال: فإن الذين لم يصلوا عدواً بالدليل الخاص وهو الأمر بالإسراع فترك عدم إيقاع العصر في وقتها إلى أن فات، والذين صلوا جمعوا بين دليلي وجوب الصلاة وجوب الإسراع فصلوا ركبنا، لأنهم لو صلوا نزولاً لكان مضادة لما أمروا به من الإسراع ولا يظن ذلك بهم مع ثوب أفضاهم انتهى. وفيه نظر لأنه لم يصرح لهم بترك التزول، فلملهم فيهم أن المراد بأمرهم أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة بالمعانة في الأمر بالإسراع فبادروا إلى امتثال أمره، وخصروا وقت الصلاة من ذلك لما تقرر عندهم من تأكيد أمره، فلا يمتنع أن يتزولوا فيصلوا ولا يكون في ذلك مضادة لما أمروا به، ودعوى أنهم صلوا ركبنا يحتاج إلى دليل ولم أره صريحاً في شيء من طرق هذه القصة، وقد تقدم بحث ابن بطال في ذلك في «باب صلاة الخوف». وقال ابن القيم في الهدي ما حاصله: كل من الفرقين ساجور بقصده، إلا أن من صلى حاز الفضيلتين: استمال الأمر في الإسراع، وامتناع الأمر في المحافظة على الوقت ولا سيما ما في هذه الصلاة بينهما من الحث على المحافظة عليها وأن من فاتته حبط عمله، وإنما لم يعنف الذين أخروها لقيام علوهم في التمسك بظاهر الأمر، ولأنهم اجتهدوا فآخروا لامتثالهم الأمر. لكنهم لم يصلوا إلى أن يكون اجتهدهم أصوب من اجتهاد الطائفة الأخرى. وأما من احتج لن أخر بأن الصلاة حيث كانت تؤخر كما في الحنفية وكان ذلك قبل صلاة الخوف، فليس بواضح، لاحتمال أن يكون التأخير في الحنفية كان عن نسيان، وذلك بين في قوله ﷺ لعمر لما قال له ما كنت أصلي العصر حتى كانت الشمس أن تغرب، فقال: والله ما صليتها. لأنه لو كان ذاكرًا لما لبادر إليها كما صنع عمر انتهى. وقد تقدم تأخير الصلاة في الحنفية في كتاب الصلاة بما ينبغي من إعادته.

٤١٢٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مُعْمَرٌ. وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُعْمَرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَخْتَلِ النَّبِيَّ ﷺ الْخِلَاتِ، حَتَّى الْقَسْحَ قَرْيَظَةَ وَالْقَبِيرَ، وَإِنْ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ أَتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَ الَّذِي كَانُوا أَعْطَوهُ أَوْ بَعْضَهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَغْطَاهُ أَمْ أَيْمَنَ،

قوله: (بني غنم) بفتح المعجمة وسكون النون، كما تقدم شرحه في أوائل بده الحلق، وتقدم إعراب قوله: «مكعب جبريل» ووقع هذا الحديث عند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن حيد بن حلال مطولاً لكن ليس فيه أنس، وأوله «كان بين بني قريظة وبين النبي ﷺ عهد، فلما جاءت الأحزاب نقضوه وظاهرهم». فلما هزم الله عز وجل الأحزاب تحصنوا، فجاء جبريل ومن معه من الملائكة فقال: يا رسول الله انهض لي بني قريظة، فقال: إن في أصحابي جهداً قال: انهض إليهم فلا تضعهم. قال: فادبر جبريل ومن معه من الملائكة حتى سطع الغبار في زقاق بني غنم من الأنصار». الحديث الثالث: حديث ابن عمر.

قوله: (جويوة) بالميم مصغر هو عم عبد الله الروابي عنه. قوله: (لا يصلين أحد العصر) كما وقع في جميع النسخ عند البخاري، ووقع في جميع النسخ عند مسلم «الظهر» مع اتفاق البخاري ومسلم على روايته عن شيخ واحد بإسناد واحد، وقد وافق مسلماً أبو يعلى وآخرون، وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبي عتيان مالك بن إسماعيل عن جويوة بلفظ «الظهر» وابن حبان من طريق أبي عتيان كذلك، ولم أره من رواية جويوة إلا بلفظ «الظهر» غير أن أبا نعيم في «المستخرج» أخرجه من طريق أبي حصص السلمي عن جويوة فقال: «العصر» وأما أصحاب المغازي فاتفقوا على أنها العصر، قال ابن إسحاق: لما انصرف النبي ﷺ من الحندق راجعاً إلى المدينة أتاه جبريل الظهر فقال: إن الله يأمرك أن تسير إلى بني قريظة، فأمر بلبلاً فأذن في الناس: من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة، وكذلك أخرجه الطبراني والبيهقي في «الدلائل» بإسناد صحيح إلى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن عمه عبيد الله بن كعب «أن رسول الله ﷺ لما رجع من طلب الأحزاب وجمع عليه الأمة وافضل واستمر لبثه لى جبريل فقال: عليكم من محارب، فوثب فزاع، فزم على الناس أن لا يصلوا العصر حتى يأتوا بني قريظة، قال فلبس الناس السلاح فلم يأتوا قريظة حتى غربت الشمس، قال فاختصموا عند غروب الشمس فصلت طائفة العصر وتركها طائفة وقالت: إنا في عزمة رسول الله ﷺ فليس علينا إثم، فلم يعنف واحداً من الفريقين» وأخرجه الطبراني من هذا الوجه موصولاً بذكر كعب بن مالك فيه، والبيهقي من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها نحوه مطولاً وفيه «فصلت طائفة إيماناً واحتساباً وترك طائفة إيماناً واحتساباً» وهذا كله يورد رواية البخاري في أنها العصر، وقد جمع بعض العلماء بين الروایتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر وبعضهم لم يصلوا قليل من لم يصلوا لا يصلين أحد الظهر ولن صلوا لا يصلين أحد العصر.

وجمع بعضهم باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة قليل للطائفة الأولى الظهر وقيل للطائفة التي بعدها العصر، وكلاهما جمع لا بأس به، لكن يبعد اتحاد خرج الحديث لأنه عند الشيخين كما بيناه بإسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه، فيبعد أن يكون كل من رجال إسناد قد حدث به على الوجهين، إذ لو كان كذلك لحصل واحد منهم عن بعض رواته على الوجهين فلم يجد ذلك. ثم تأكد عندي أن الاختلاف في اللفظ المذكور من حفظ بعض رواته فإن سياق البخاري وحده خالف لسياق كل من رواه عن عبد الله بن محمد بن أسماء وعن عمه جويوة، ولفظ البخاري «قال النبي ﷺ لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لا نصلي حتى تأتينا. وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك. فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف واحدا منهم» ولفظ مسلم وسائر من رواه «نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف عن الأحزاب أن لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة، فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا دون بني قريظة، وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ وإن فاتنا الوقت، قال فما عتف واحداً من الفريقين» فالنبي يظهر من تنافي اللفظين أن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ الشيخين فيه لما حدث به البخاري حدث به على هذا اللفظ، ولما حدث به الباقيين حدثهم به على اللفظ الأخير وهو اللفظ الذي حدث به جويوة، بدليل موافقة أبي عتيان له عليه بخلاف اللفظ الذي حدث به البخاري أو أن البخاري كعب من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه في تجويز ذلك، بخلاف مسلم فإنه يجافض على اللفظ كثيراً، وإنما لم يجوز عكسه لموافقة من وافق مسلماً على لفظه بخلاف البخاري، لكن موافقة أبي حصص السلمي له تزيد الاحتمال الأول، وهذا كله من حيث حديث ابن عمر، أما بالنظر إلى حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان في كونه قال الظهر لطائفة العصر وطائفة متجه فيحتمل أن تكون رواية الظهر هي التي سمعها ابن عمر ورواية العصر هي التي سمعها كعب بن مالك وعائشة والله أعلم. قال السهيلي وغيره: في هذا

فَجَاءَتْ أُمُّ إِيْمَنْ فَجَعَلَتْ الْقَوْلَ فِي عُنُقِي يَقُولُ: كَلَّا وَاللَّيْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا يُطِيعُكُمْ وَقَدْ أَطَاعْتُمَا، أَوْ كَمَا قَالَتْ: وَالنَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «لَكَ كَذًا». وَيَقُولُ: كَلَّا وَاللَّهِ، حَتَّى أَطَاعَهَا - حَيْثُ أَنَّهُ قَالَ - عَشْرَةَ أَثْنَاءِهِ، أَوْ كَمَا قَالَ. [راجع: ٢٦٣٠. أخرجه مسلم: ١٧٧١].

الحديث الرابع:

قوله: (حدثني ابن أبي الأسود) هو عبد الله كما تقدم بيانه في كتاب الخمس، وساق هذا الحديث عنه هناك أمم وتقدم باختصار في غزوة بني النضير، وتقدم ما يتعلق بالزيادة التي فيه هنا في حديث الزهري عن أنس في كتاب الحبة، وحاصله أن الأنصار كانوا وأساو المهاجرين بنخيلهم ليتحصروا بئرها، فلما فتح الله النضير ثم قريظة قسم في المهاجرين من غنائمهم فأفكر، وأمرهم برد ما كان للأنصار لاستناباتهم عنه، ولأنهم لم يكونوا ملوكهم رقاب ذلك، واستمعت أم إيمان من رد ذلك ظناً أنها ملكت الرقبة، فلاطفها النبي ﷺ لما كان لها عليه من حق الحضنة حتى عرضها عن الذي كان يبدعها بما أرضاها.

قوله: (وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطاها أم إيمان، فجاءت أم إيمان) في هذا السياق حذف بوضوح رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ «أعطاها أم إيمان فأتيت النبي ﷺ فاعطانيه». فجاءت أم إيمان.

قوله: (والنبي صلى الله عليه وسلم يقول لك كذا) أي يقول لأم إيمان لك كذا، في رواية مسلم ﷺ والنبي ﷺ يقول: يا أم إيمان اتركيه ولك كذا. وقوله: ولك كذا كناية عن القدر الذي ذكره لها النبي ﷺ، قال النووي: ظنت أم إيمان أن تلك المنحة مؤبدة فلم ينكر النبي ﷺ عليها هذا الظن تلبيةً لقلبها لكونها حاضته وزادها من عنده حتى طاب قلبها.

قوله: (أو كما قالت) إشارة إلى شك وقع في اللفظ مع حصول المعنى.

قوله: (حتى أعطاها، حسب ما أنه قال عشرة أمثاله أو كما قال) في رواية مسلم «حتى أعطاها عشرة أمثاله أو قريباً من عشرة أمثاله» وعرف بهذا أن معنى قوله: (ولك كذا) أي مثل الذي لك مرة، ثم شرع يزيداه مرتين أو ثلاثاً إلى أن بلغها عشرة. وفي الحديث مشروعية هبة المنفعة دون الرقبة، وفرط جود النبي ﷺ وكثرة حلمه وبره، ومزلة أم إيمان عند النبي ﷺ رضي الله عنها وهي والدة أسامة بن زيد، وابنها إيمان أيضاً له صحبة واستشهد بخين، وهو أسن من أسامة، وعاشت أم إيمان بعد النبي ﷺ قليلاً. رضي الله عنهم.

١٢١٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ يَقُولُ: نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حَكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى سَعْدٍ فَأَتَى عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ لِلْأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَى سَيْدِكُمْ، أَوْ غَيْرِكُمْ». فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكُمْ». فَقَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَهُمْ، وَتَسْبِي ذُرِّيَّهُمْ، قَالَ: «لَعَنَتِ بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَبِّمَا قَالَ: «بِحُكْمِ الْمَلِكِ». [راجع: ٤٣، ٣٠. أخرجه مسلم: ١٧٦٨].

١٢٢٤- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَحْبَبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْفَتْحِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، يُقَالُ لَهُ: حِبَانُ بْنُ الْوَرْقَةِ، رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ خِمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعْرُدَهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْفَتْحِ وَجَعَ السِّلَاحَ وَاتَّخَذَ، فَاتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يُنْفِخُ رَأْسَهُ مِنَ الْغُبَارِ، فَقَالَ قَدْ وَضَعْتَ السِّلَاحَ، وَاللَّهِ مَا وَضَعْتُهُ، أَخْرَجَ إِلَيْهِمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَنْتَهِ؟». فَأَنَازَ إِلَى يَسَارِ قُرَيْظَةَ، فَاتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ، فَرَدَّ الْحُكْمَ إِلَى سَعْدٍ، قَالَ: فَأَتَى أَحْكَمَ فِيهِمْ: تَقْتُلُ الْمُقَاتِلَةَ، وَإِنْ تَسْبَى النِّسَاءَ وَالزَّوْجَةَ، وَإِنْ تَقَسَمَ أَقْوَالُهُمْ.

قَالَ هِشَامُ: فَأَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ سَعْدًا قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَجَاهِدَ مِنْكَ، مِنْ قَوْمِ كَذَّبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبٍ فَرَيْتَ شَيْئاً فَبَاتِبْنِي لَهُ، حَتَّى أَجَاهِدَ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتُ وَضَعْتَ الْحَرْبَ فَأَجْزَأَهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا، فَأَنْفَجَرْتُ مِنْ كَيْدِهِ، فَلَمْ يُزْطَهُمْ، وَطَى الْمَسْجِدَ خِمَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، إِلَّا اللَّهُ يُسَبِّلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخِمَةِ، مَا هَذَا إِلَيْكَ يَا بَنِي إِدْرِيسَ؟ فَأَمَّا سَعْدٌ فَيُخْلُو جُرُوحَهُ دَمًا، فَمَاتَ فِيهَا ﷺ [راجع: ٤٦٣. أخرجه مسلم: ١٧٦٩].

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد، أورده من طريق شعبة بنزول، وقد تقدم له في المناقب عالياً، وكذا في المغازي قبل هذا قبيل.

قوله: (عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل) هكذا رواه شعبة عن سعد بن إبراهيم، ورواه محمد بن صالح بن دينار التمار المدني عن سعد بن إبراهيم فقال: «عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه» أخرجه النسائي، ورواية شعبة أصح، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إستاناد.

قوله: (نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ) سيأتي بيان ذلك في الحديث الذي يليه، وفي رواية محمد بن صالح المذكورة «حكم أن يقتل منهم كل من جرت عليه الموسى» وفي زيادة بيان الفرق بين المقاتلة والذرية.

قوله: (فلما دنا من المسجد) قيل: المراد المسجد الذي كان النبي ﷺ أعده للصلاة فيه في ديار بني قريظة أيام حصارهم، وليس المراد به المسجد النبوي بالمدينة، لكن كلام ابن إسحاق يدل على أنه كان مقيماً في مسجد المدينة حتى بعث إليه رسول الله ﷺ ليحكم في بني قريظة فإنه قال: «كان رسول الله ﷺ جعل سعداً في خيمة رفيده عند مسجده، وكانت امرأة تدأوي الجرحى فقال: اجعلوه في خيمتها لأعوده من قريب، فلما خرج رسول الله ﷺ إلى بني قريظة وحاصرهم وسأله الأنصار أن ينزلوا على حكم سعد أرسل إليه فحمله على حمار ووطولوا له وكان جسيماً» فدل قوله: «فلما خرج إلى بني قريظة» أن سعداً كان في مسجد المدينة.

قوله: (قوموا إلى سيدكم) يأتي البحث فيه في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى، وفيه البيان عما اختلف فيه هل المخاطب بذلك الأنصار خاصة أم هم وغيرهم، ووقع في مسند عائشة رضي الله عنها من مسند أحد من طريق علقمة بن وقاص عنها في أثناء حديث طويل «قال أبو سعيد: فلما طلع قال النبي ﷺ: قوموا إلى سيدكم فانزلوه، فقال عمر: السيد هو الله».

قوله: (حكمت فيه بحكم الله، وربما قال بحكم الملك) هو بكسر اللام، والشك فيه من أحد رواته أي اللفظين قال، وفي رواية محمد بن صالح المذكورة «لقد حكمت فيهم اليوم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع سموات» وفي حديث جابر عند ابن عائذ «فقال: احكم فيهم يا سعد، قال: الله ورسوله أحق بالحكم. قال: قد أمرك الله تعالى أن تحكم فيهم» وفي رواية ابن إسحاق من مرسل علقمة بن وقاص «لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة» وأرقعة بالالف جمع رقيق وهو من أسماء السماء، قيل: سميت بذلك لأنها رققت بالنجوم، وهذا كله يدفع ما ساقه عند الكرماني بحكم الملك بفتح اللام وفسره بجبريل، لأنه الذي ينزل بالأحكام، قال السهيلي:

قوله: (من فوق سبع سموات) معناه أن الحكم نزل من فوق، قال ومثله قول زينب بنت جحش «زوجني الله من نبيه من فوق سبع سموات» أي نزل تزويجها من فوق، قال ولا يستحيل ومنه تعالى بالقرن على المعنى الذي يليق بجلاله لا على المعنى الذي يسبق إلى الزعم من التحديد الذي يفرض إلى التشبيه، وفيه الكلام على هذا الحديث في الذي بعده.

الحديث السادس: حديث عائشة رضي الله عنها.

قوله: (أصيب سعد) في الرواية التي في المناقب «سعد بن معاذ».

قوله: (حيان) بكسر المهملة وتشديد الموحدة (ابن العروقة) بفتح المهملة وكسر الراء ثم قاف.

قوله: (وهو حيان بن قيس) يعني أن المرأة أمه وهي بنت سعيد بن سعد بن سهم.

قوله: (من بني معيص) يفتح الميم وكسر المهملة ثم تحتاية ساكنة ثم مهملة، وهو حبان بن قيس ويقال ابن أبي قيس بن علقمة بن عبد مناف.

قوله: (رماه في الأكحل) يفتح الحززة والمهملة بينهما كاف ساكنة وهو عرق في وسط الذراع، قال الخليل: هو عرق الحياة ويقال إن في كل عضو منه شعبة فهو في اليد الأكحل وفي الظهر الأبره وفي الفخذ النسا إذا قطع لم يرق الدم.

قوله: (خيمة في المسجد) تقدم بيناها في الذي قبله (فلما رجع النبي ﷺ من الخندق وضع السلاح واغتسل فاتاه جبريل) هذا السياق بين أن الرسول زائدة في الطريق التي في الجهاد حيث وقع فيه بلفظ « لما رجع يوم الخندق ووضع السلاح فاتاه جبريل » وهو أولى من دعوى القرطبي أن الفاء زائدة قال: « وكأنها زهدت كما زهدت الرسول في جواب لما انتهى. ودعوى زيادة الراو في قوله: » وضع « أولى من دعوى زيادة الفاء لكثرة مجيء الراو زائدة، ووقع في أول هذه الفظة « لما رجع من الخندق ووضع السلاح واغتسل أتاه جبريل » فمن هنا ادعى القرطبي أن الفاء زائدة، ووقع عند الطبراني والبيهقي من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت: « سلم علينا رجل ونحن في البيت، فقام رسول الله ﷺ فرأى، فقامت في أثره فإذا بدحية الكلبى فقال: هذا جبريل » وفي حديث علقمة « بأمرني أن أذهب إلى بني قريظة « وذلك لما رجع من الخندق، قالت: فكانني برسول الله ﷺ مسح الخبار عن وجه جبريل، وفي حديث علقمة بن وقاص عن عائشة عند أحمد والطبراني « لجاءه جبريل وإن على ثيابه لثقع الخبار، وفي مرسل يزيد بن الأصم عند ابن سعد « قال له جبريل: عفا الله عنك، وضعت السلاح ولم تضعه ملائكة الله « وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة في حديث الباب « قالت عائشة: لقد رأيت من خلل الباب قد عصب التراب راسه «، وفي رواية جابر عند ابن عاصم « قال: « ثم فشد عليك سلاحك، فوالله لأنتهم دق البيض على الصفا ».

قوله: (فأناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي فحاصرمهم، وروى ابن عاصم عن مرسل ثقاته قال: « بحث رسول الله ﷺ منادياً ينادي: يا خيل الله اركبي » وفي رواية أبي الأسود عن عروة عند الحاكم والبيهقي « وبعت علياً على المقدمة ودفع إليه اللواء، وخرج رسول الله ﷺ على أثره « وعند موسى بن عتبة نحسه « وزاد « وحاصرمهم بضع عشرة ليلة « وعند ابن سعد « خمس عشرة « وفي حديث علقمة بن وقاص المذكور « وخمساً وعشرين « ومثله عند ابن إسحاق عن أبيه عن معبد بن كعب قال: « حاصرمهم خمساً وعشرين ليلة حتى أجهدهم المحصار وقذف في قلوبهم الرعب، ففرض عليهم ريسهم كعب بن أسد أن يؤسروا أو يقتلوا نساءهم وأبنائهم ويخرجوا مستنقطين، أو يبيتوا المسلمين ليلة السبت. فقالوا: لا نؤمن، ولا نستحل ليلة السبت، وأبي عيش لنا بعد أبنائنا ونسائنا؟ فأرسلوا إلى أبي لبابة بن عبد المنذر وكانوا حلفاءه فاستشاروه في النزول على حكم النبي ﷺ فأشار إلى حلقة يسمي للذبح ثم ندم، فتوجه إلى مسجد النبي ﷺ فارتبط به حتى تاب الله عليه «.

قوله: (فنزّلوا على حكمه، فرد الحكم إلى سعد) كأنهم أذعنوا للنزول على حكمه ﷺ، فلما سأل الأنصار فيهم رد الحكم إلى سعد. ووقع بيان ذلك عند ابن إسحاق قال: « لما أشتد بهم الحصار أذعنوا إلى أن ينزلوا على حكم رسول الله ﷺ فتواثبت الأوس فقالوا: يا رسول الله قد فعلت في مولاي الخزرج أي بني قتيقاع - ما علمت. فقال: ألا ترضون أن يحكم فيهم رجل منهم؟ قالوا: بلى. قال: فلنك إلى سعد بن معاذ « وفي كثير من السير أنهم نزلوا على حكم سعد، ويجمع بأنهم نزلوا على حكمه قبل أن يحكم فيه سعد، وفي رواية علقمة بن وقاص المذكورة « فلما أشتد بهم البلاء قيل لهم أنزلوا على حكم رسول الله ﷺ، فلما استشاروا أبا لبابة قال نزل على حكم سعد بن معاذ « ونحوه في حديث جابر عند ابن عاصم فحصل في سبب رد الحكم إلى سعد بن معاذ أمران: أحدهما: سؤال الأوس، والآخر: إشارة أبي لبابة، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى توثقهم، ثم لما أشتد الأمر بهم في الحصار عرفوا سؤال الأوس فأذعنوا إلى النزول على حكم النبي ﷺ، وأيقنوا بأنه يرد الحكم إلى سعد. وفي رواية علي بن مسهر عن هشام بن عروة عند مسلم « فرد الحكم فيهم إلى سعد وكانوا حلفاءه «.

قوله: (لاني أحكم فيهم) أي في هذا الأمر، وفي رواية النسفي « ولاني أحكم فيهم ».

قوله: (أن تقفل القافلة) قد تقدم في الذي قبله بيان ذلك، وذكر ابن إسحاق أنهم حبسوا في دار بنت الحارث، وفي رواية أبي الأسود عن عروة في دار أسامة بن زيد، ويجمع بينهما بأنهم حبسوا في بيتين. ووقع في حديث جابر عند ابن عاصم التصريح بأنهم جعلوا في بيتين، قال ابن إسحاق: فتخذوا لهم خنادق فضربت أعناقهم فجرى الدم في

الخنادق، وقسم أموالهم ونساءهم وأبنائهم على المسلمين، وأسهم للخليل فكان أول يوم وقعت فيه السهانة لما. وعند ابن سعد من مرسل حميد بن هلال « أن سعد بن معاذ حكم أيضاً أن تكون دارهم للمهاجرين دون الأنصار، فلامه فقال: إنني أحببت أن تستنوا عن دورهم « واختلف في عهدهم: فعند ابن إسحاق أنهم كانوا شتماء وبه جزم أبو عمرو في ترجمة سعد بن معاذ وعند ابن عاصم من مرسل ثقاته « كانوا سبعمائة « وقال السهلي: الكثير يقول إنهم ما بين الشمامسة إلى التسعمائة. وفي حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن حبان بإسناد صحيح أنهم كانوا أربعمائة مقاتل، فيحتمل في طريق الجمع أن يقال إن الباقيين كانوا أتباعاً، وقد حكى ابن إسحاق أنه قيل: إنهم كانوا تسعمائة.

قوله: (قال هشام طاعوني أبي) هو موصول بالإسناد المذكور أولاً، وقد تقدم هذا القدر من هذا الحديث موصولاً من طريق أخرى عن هشام في أوائل الهجرة، وفي رواية عبد الله بن غير عن هشام عند مسلم قال: « قال سعد ونحجر كلمه للبرء: اللهم إنك تعلم الخ « أي أنه دعا بذلك ما كاد جرحه أن يبرأ، ومعنى نحجر أي يس.

قوله: (لاني أظن أنك قد وضعت الحرب بيننا وبينهم) قال بعض الشراح: ولم يصب في هذا الظن ما وقع من الحروب في الغزوات بعد ذلك، قال فيحمل على أنه دعا بذلك فلم تقع الإجابة وأدخر له ما هو أفضل من ذلك كما ثبت في الحديث الآخر في دعاء المؤمن، أو أن سعداً أراد بوضع الحرب أي في تلك الغزوة الخاصة لا فيما بعدها. وذكر ابن التين عن الداودي أن الضمير لقرظة، قال ابن التين: وهو بعيد جداً لنصه على قرظ. قلت: وقد تقدم الرد عليه أيضاً في أول الهجرة في الكلام على هذا الحديث، والذي يظهر لي أن ظن سعد كان مصيباً. وأن دعاءه في هذه القصة كان مجاباً، وذلك أنه لم يقع بين المسلمين وبين قرظ من بعد وقعة الخندق حرب يكون ابتداء القصد فيها من المشركين، فإنه ﷺ تجهز إلى العمرة فصدوه عن دخول مكة وكاد الحرب أن يقع بينهم فلم يقع كما قال تعالى: ﴿ وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ﴾ ثم وقعت الهدنة واعتمر ﷺ من قبال، واستمر ذلك إلى أن نقضوا العهد، فتوجه إليهم غازياً ففتحت مكة. فعلى هذا فالمراد بقوله: (أظن أنك وضعت الحرب) أي أن يقصدونا محاربين، وهو كقوله ﷺ في الحديث الماضي قريباً في أواخر غزوة الخندق « إلا أن نزولهم ولا يغزونا «.

قوله: (فأبقي له) أي للحرب، في رواية الكشميهني « فأبقي لهم «.

قوله: (فألاجرها) أي الجراصة.

قوله: (فأنفجرت من لثته) يفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع الفلاة من الصدر، وهي رواية مسلم والإسماعيلي، وفي رواية الكشميهني « من لثته « وهو تصحيف. فقد رواه حماد بن سلمة عن هشام قال في روايته « فإذا لثته قد انفجرت من كلمه « أي من جرحه، أخرجه ابن خزيمة. وكان موضع الجرح ورم حتى اتصل الورم إلى صدره فانفجر من ثم.

قوله: (فأنفجرت) بين سبب ذلك في مرسل حميد بن هلال عند ابن سعد ولفظه « أنه مرت به عتز وهو مضطجع فأصاب ظلفها موضع الجرح فانفجر حتى مات «.

قوله: (فلم يروعهم) بالمهمة أي أهل المسجد، أي لم يزعجهم.

قوله: (وفي المسجد خيمة) هي جلة حالية.

قوله: (خيمة من بني غفار) تقدم أن ابن إسحاق ذكر أن الخيمة كانت لربيعة الأسلمية، فيحتمل أن تكون كانا ذو زوج من بني غفار.

قوله: (يعلقو) يفتحون وقال معجمتي أي يسيل.

قوله: (فلمات منها) في رواية ابن خزيمة في آخر هذه القصة « فإذا الدم له هدبر « ووقع في رواية علقمة بن وقاص عن عائشة عند أحمد « فانفجر كلمه وكان قد برى، إلا مثل الخرص « وهو بضم اللامجة وسكون الراء ثم مهملة، وهو من حلي الأذن. ولمسلم من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة « فما زال الدم يسيل حتى مات «. قال فلنك حين يقول الشاعر:

ألا يأسد سعد بني معاذ لما فعلت قريظة والنضير
لممرك إن سعد بني معاذ غداة تحمّلوا لهم الصبور
تركم قدركم لا شيء فيها وقدر القوم حامية قصور
وقد قال الكرم أبو جبات أقيموا قتيقاع ولا تسيروا
وقد كانوا يلدهتم نقلاً كما ثقلت بميطان الصخور

وقوله: (أبو حجاب) بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخرها مثله هو عبد الله بن

أبي رئيس الخزرج، وكان شفع في بني قتيقاف فوجههم النبي ﷺ له وكانوا حلفاء، وكانت قريظة حلفاء سعد بن معاذ فحكم بقتلهم فقال هذا الشاعر يوجهه بذلك.

قوله: (توكم قلدركم) أراد به ضرب المثل، وميطان موضع في بلاد مزينة من الحجاز كثير الأعرار، وأشار بذلك إلى أن بني قريظة كانوا في بلادهم راسخين من كثرة ما لهم من القوة والنجدة والمال، كما رسخت الصخور تلك البلدة. وذكر ابن إسحاق أن هذه الأبيات لجبل بن جوال التملي وهو بفتح الجيم والموحدة وأبو الجيم بتشديد الواو والتعلي بمثلة ومهملة ثم موحدة، ووقع عنده بدل قوله: «وقد قال الكرم» البيت: وأما الخزرجي أبو جبات فقال لقيتفاع لا تسيروا

وزاد فيها أبياتاً منها:

أقيموها سيرة الأوس فيها كاتكم من المخزاة غور

وأراد بذلك توبيخ سعد بن معاذ لأنه رئيس الأوس، وكان جبل بن جوال حينئذ كافراً. ولعل قصيدة كتب بن مالك التي قدمناها في غزوة بني النضير كانت جواباً لجبل، والله أعلم. وذكر ابن إسحاق لحسان بن ثابت قصيدة على هذا الوزن والقافية يقول فيها: تفادى معشر نصروا قريشاً وليس لهم بيلدتهم نصير وهم أتوا الكتاب فضيعوه فهم عسي عن الثورة بـور

وهي من جلة قصيدته التي تقدم بعضها في غزوة بني النضير، وأجابها أبو سفيان بن الحارث عنها. وفي قصة بني قريظة من القرائد وخبر سعد بن معاذ جواز فني الشهادة، وهو مخصوص من عموم النبي من فني الموت. وفيها تحكيم الأفضل من هو مفصول. وفيها جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ، وهي خلافية في أصول الفقه، والمختار الجواز سواء كان بحضور النبي ﷺ أم لا، وإنما استبعد للانع وقوع الاعتماد على الظن مع إمكان القطع، ولا يضر ذلك، لأنه بالتقرير يصير قطعياً، وقد ثبت وقوع ذلك بحضوره ﷺ كما في هذه القصة وقصة أبي بكر الصديق ﷺ في قتل أبي قتادة كما سيأتي في غزوة حنين وغير ذلك، وسيأتي مزيد له في كتاب الاختصاص إن شاء الله تعالى.

٤١٢٣- حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَسَّانَ: «اهْجُوهُمْ» أَوْ «هَاجِجِهِمْ» وَجَبْرِئِلَ مَقْلَةً. [راجع: ٣٧١٣. أخرجه مسلم: ٢٤٨٦].

٤١٢٤- وَزَادَ لِبَرَاهِمَ بْنِ طُهْمَانَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَدِيِّ، بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قَرْيَةَ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ: «اهْجِ الْمُشْرِكِينَ، فَإِنَّ جَبْرِئِلَ مَقْلَةً». [راجع: ٣٧١٣. أخرجه مسلم: ٢٤٨٦].

الحديث السابع: حديث البراء.

قوله: (عدي) هو ابن ثابت.

قوله: (اهجهم أو هاجهم) بالشك، والثاني أخص من الأول.

قوله: (وزاد لبراهيم بن طهمان) وصله الشيباني، وإسناده على شرط البخاري، وأبو إسحاق هو الشيباني واسمه سليمان، وزيادته في هذا الحديث معينة أن الأمر له بذلك وقع يوم قريظة، ووقع في حديث جابر ﷺ عند ابن مردويه «لما كان يوم الأحزاب ورددكم الله بغيركم» قال النبي ﷺ: من يمني أعراس المسلمين؟ فقام كتب وإسن رواحة وحسان، فقال لحسان: اهجهم أنت فإنه سميتك عليهم روح القدس «فهذا يزيد زيادة الشيباني المذكورة، فإن يوم بني قريظة مسبب عن يوم الأحزاب والله أعلم. ولا مانع أن يعتمد وقوع الأمر له بذلك. وأورد ابن إسحاق لحسان في شأن بني قريظة عدة قصائد وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في الحديث الذي قبله.

٣١- باب غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاع

وَهِيَ غَزْوَةُ مُحَارِبِ خَصْفَةٍ مِنْ بَنِي ثَعْلَبَةَ مِنْ غَطَفَانَ، فَتَزَلَّ نَحْلًا، وَهِيَ بَعْدَ خَيْبَرٍ، لِأَنَّ أَبَا مُوسَى جَاءَ بَعْدَ خَيْبَرٍ

٤١٢٥- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُرَّاءَ: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ الصَّغَرُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي الْخَوَفِ فِي غَزْوَةِ السَّابِقَةِ، غَزْوَةَ ذَاتِ

الرِّقَاع.

قَالَ ابْنُ عَسَّاسٍ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْخَوَفَ بِبَنِي قُرَيْظَةَ. [انظر: ٤١٢٦، ٤١٢٧، ٥٠، ٤١٣٠، ٤١٣٧. أخرجه مسلم: ٨٤٣ مطولاً].

٤١٢٦- وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ سَوْدَةَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ جَابِرًا حَدَّثَهُمْ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِهِمْ يَوْمَ مُحَارِبِ وَثَعْلَبَةَ. [راجع: ٤١٢٥].

٤١٢٧- وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ كَيْسَانَ: سَمِعْتُ جَابِرًا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى ذَاتِ الرِّقَاعِ مِنْ نَحْلٍ، فَلَقِيَ جَمْعًا مِنْ غَطَفَانَ، فَلَمْ يَكُنْ يَفْهَمُ، وَأَخَافَ النَّاسُ بِغَضَبِهِمْ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيِ الْخَوَفِ.

وَقَالَ يَزِيدُ، عَنْ سَلَمَةَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْقُرَيْظَةِ. [راجع: ٤١٢٥. أخرجه مسلم: ٨٤٣ مطولاً].

٤١٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ وَنَحْنُ فِي مَيْدَةٍ نَفَرْنَا نَتَنَا بِعَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ، فَتَقَبَّلَ اللَّهُمَانَا، وَتَقَبَّلَ قَدَمَانَا، وَسَقَطَتْ أَظْفَارِي، وَكُنَّا نَلْفُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخَيْرُ، فَسَمِعْتُ غَزْوَةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ، لَمَّا كُنَّا نَنْصَبُ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى أَرْجُلِنَا، وَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا، ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَصْنَعُ بَانَ أَذْكَرُهُ كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ أَفْسَافًا. [أخرجه مسلم: ١٨١٦].

قوله: (باب غزوة ذات الرقاع) هذه الغزوة اختلفت فيها متى كانت، واختلف في سبب تسميتها بذلك. وقد جنح البخاري إلى أنها كانت بعد خيبر، واستدل لذلك في هذا الباب بأمر سيأتي الكلام عليها مفصلاً، ومع ذلك فذكرها قبل خيبر فلا أدري هل تعدد ذلك تسليماً لأصحاب المغازي أنها كانت قبلها كما سيأتي، أو أن ذلك من الرواة عنه، أو إشارة إلى احتمال أن تكون ذات الرقاع إسمًا لنزوتين مختلفتين كما أشار إليه البيهقي، على أن أصحاب المغازي مع جزمهم بأنها كانت قبل خيبر يختلفون في زمانها، فعند ابن إسحاق أنها بعد بني النضير وقبل الخندق ستة أرباع، قال ابن إسحاق: أقام رسول الله ﷺ بعد غزوة بني النضير شهر ربيع وبغض جنادي يعني من ستة وعشرين يوماً بعد بني حارث وبني ثعلبة من غطفان، حتى نزل غللاً وهي غزوة ذات الرقاع. وعند ابن سعد وابن حبان أنها كانت في الحرم ستة خمس، وأما أبو معشر فجزم بأنها كانت بعد بني قريظة والخندق، وهو موافق لصنيع المصنف، وقد تقدم أن غزوة قريظة كانت في ذي القعدة ستة خمس فتكون ذات الرقاع في آخر السنة وأول التي تليها، وأما موسى بن عقبة فجزم بتقديم وقوع غزوة ذات الرقاع، لكن تردد في وقتها فقال: لا ندرى كانت قبل بدر أو بعدها أو قبل أحد أو بعدها، وهذا التردد لا حاصل له، بل الذي ينبغي الجزم به أنها بعد غزوة بني قريظة، لأنه تقدم أن صلاة الحرف في غزوة الخندق لم تكن شرعت، وقد ثبت وقوع صلاة الحرف في غزوة ذات الرقاع فدل على تأخرها بعد الخندق، وسأذكر بيان ذلك وأيضاً في الكلام على رواية هشام عن أبي الزبير عن جابر في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

قوله: (وهي غزوة محارب خصفة) كنا فيه، وهو نتائج في ذلك لرواية مذكورة في أواخر الباب، وخصفة بفتح الحاء المعجمة والصاد المهملة ثم الفاء هو ابن قيس بن عيلان بن إلياس بن مضر، ومحارب هو ابن خصفة، والمحاريبون من قيس ينسبون إلى محارب بن خصفة هذا، وفي مضر محاريبون أيضاً لكنهم ينسبون إلى محارب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهم بطن من قريش منهم حبيب بن مسلمة الذي ذكره في أواخر غزوة الخندق. ولم يجر الكوماني هذا الموضع فإنه قال: قوله محارب هي قبيلة من فهر، وخصفة هو ابن قيس بن عيلان. وفي شرح قول البخاري محارب خصفة بهذا الكلام من الفساد ما لا يخفى، ويوضحه أن بني فهر لا ينسبون إلى قيس بوجه، نعم وفي العرين محارب بن صباح، وفي عبد القيس محارب بن عمرو ذكر ذلك الديلمطي وغيره، فلهذه الكثرة أضيفت محارب إلى خصفة لقصد التمييز عن غيرهم من المحاريبين، كأنه قال محارب الذين ينسبون إلى خصفة لا الذين ينسبون إلى

فهر ولا غيرهم.

قوله: (من بني ثعلبة بن غطفان) يفتح الغين المعجمة والطاء المهملة بعد ما فاء،
كذا وقع فيه، وهو يقتضي أن ثعلبة جد لحارث وليس كذلك. ووقع في رواية القاسبي
«خسنة بن ثعلبة» وهو أشد في الروم، والصواب ما وقع عند ابن إسحاق وغيره «وبني
ثعلبة» بواو المطف فإن غطفان هو ابن سعد بن قيس بن عيلان، فمحارب وغطفان ابنا
عم فكيف يكون الأعلى منسوباً إلى الأدنى؟ وسباني في الباب من حديث جابر بلفظ
«محارب وثلثة» بواو المطف على الصواب، وفي قوله: «ثعلبة بن غطفان» بياء موحدة
وتون نظر أيضاً. والأولى ما وقع عند ابن إسحاق «وبني ثعلبة من غطفان» بيم ونون
فإنه ثعلبة بن سعد بن دينار بن ميمص بن ريث بن غطفان، على أن لقوله: «ابن غطفان»
وجهاً بأن يكون نسب إلى جده الأعلى، وسباني في الباب من رواية بكر بن مسوفة «يوم
محارب وثلثة» فغابر بينهما، وليس في جميع العرب من ينسب إلى بني ثعلبة بالثالثة
والمهملة الساكنة واللام المقترحة بعد ما موحدة إلا هؤلاء، وبني أسد بنو ثعلبة بن
دودان بن أسد بن غزوة وهم قليل. والتمليون يشتبهون بالتمثلين بالثالثة ثم للمعجمة
واللام المكسورة فأولئك قبائل أخرى ينسبون إلى ثعلب بن وائل أخي بكر بن وائل وهم
من ربيعة إخوة مضر.

قوله: (فقتل) أي النبي ﷺ.

قوله: (خللاً) هو مكان من المدينة على يومين، وهو يواد يقال له شرح بشين
معجمة بعد ما مهملة ساكنة ثم خاء معجمة، وبذلك الواوي طوافك من قيس من بني
غزارة وأخبر وأشجع، ذكره أبو عبيد البكري.

(تسمية): جمهور أهل المغازي على أن غزوة ذات الرقاع هي غزوة محارب كما جزم
به ابن إسحاق، وعند الواقدي أنها ثلثان، وتبه القطب الحلبي في شرح السيرة، والله
أعلم بالصواب.

قوله: (وهي) أي هذه الغزوة (بعد خير)، لأن أبا موسى جاء بعد خير هكذا
استدل به، وقد ساق حديث أبي موسى بعد قليل، وهو استدلال صحيح، وسباني الدليل
على أن أبا موسى إنما قدم من الحبشة بعد فتح خير في «باب غزوة خير» ففيه في
حديث طويل «قال أبو موسى: فوافقت النبي ﷺ حين انتح خير» وإذا كان كذلك ثبت
أن أبا موسى شهد غزوة ذات الرقاع، وإزم أنها كانت بعد خير. وعجبت من ابن سيد
الناس كيف قال: جعل البخاري حديث أبي موسى هذا حجة في أن غزوة ذات الرقاع
متأخرة عن خير، قال: وليس في خبر أبي موسى ما يدل على شيء من ذلك انتهى. وهذا
الذي مردود والدلالة من ذلك واضحة كما قرئته. وأما شيخه الديلمي فادعى غلط
الحديث الصحيح، وأن جميع أهل السير على خلافه، وقد قلت أنهم يخفون في زمانها،
فالأولى الاحتياط على ما ثبت في الحديث الصحيح، وقد لزدت قوة حديث أبي هريرة
وبحديث ابن عمر كما سباني بيانه إن شاء الله تعالى. وقد قيل إن الغزوة التي شهدناها
موسى وسببت ذات الرقاع غير غزوة ذات الرقاع التي وقعت فيها صلاة الحرف، لأن أبا
موسى قال في روايته أنهم كانوا ستة أنفس، والغزوة التي وقعت فيها صلاة الحرف كان
المسلمون فيها أصناف ذلك، والجواب من ذلك أن المحدث الذي ذكره أبو موسى محمول
على من كان موافقاً له أن الرامة لا أنه أراد جميع من كان مع النبي ﷺ واستند على
التمدد أيضاً بقول أبي موسى إنها سميت ذات الرقاع لما لقوا في أرجلهم من الحرق،
وأهل المغازي ذكروا في تسميتها بذلك أموراً غير هذا، قال ابن هشام وغيره: سميت
بذلك لأنهم رجعوا فيها ربايتهم، وقيل: بسبب بلك الموضع يقال له ذات الرقاع، وقيل:
بل الأرض التي كانوا نزلوا بها كانت ذات ألوان تشبه الرقاع، وقيل: لأن خيلهم كان بها
سواد ويبيض قاله ابن حبان، وقال الواقدي: سميت بجبل هناك فيه بقع، وهذا لعله مستند
ابن حبان ويكون قد تصفح جبل بخيل، وبالحكمة فقد اقتضوا على غير السبب الذي
ذكره أبو موسى، لكن ليس ذلك مانعاً من اتحاد الواقعة ولازمًا للتمدد، وقد رجع
السبيل السبب الذي ذكره أبو موسى، وكذلك النووي ثم قال: ويمثل أن تكون
سميت بالجموع، وأغرب الدودي فقال: سميت ذات الرقاع لوقوع صلاة الحرف فيها
فسميت بذلك لترقيع الصلاة فيها. وما يدل على التمدد أنه لم يمرض أبو موسى في
حديثه إلى موضع صلوا صلاة الحرف ولا أنهم لقوا عدوًا، وكذا عدم الذكر لا يدل على
عدم الوقوع، فإن أبا هريرة في ذلك نظير أبي موسى لأنه إنما جاء إلى النبي ﷺ فأسلم
والنبي ﷺ بخير كما سباني هناك، ومع ذلك فقد ذكر في حديثه أنه صلى مع النبي ﷺ
صلاة الحرف في غزوة لجد كما سباني في أواخر هذا الباب واضحاً، وكذلك عبد الله بن
عمر ذكر أنه صلى مع النبي ﷺ صلاة الحرف بنجد، وقد تقدم أن أول مشاهد المحدثين

تكون ذات الرقاع بعد المحدث.

قوله: (وقال لي عبد الله بن رجاء) كنا لأبي ذر، وغيره «قال عبد الله بن
رجاء» ليس فيه «في» وعبد الله بن رجاء هذا هو الغداني البصري قد سمع منه
البخاري، وأما عبد الله بن رجاء المكّي فلم يذكره. وقد وصله أبو العباس السراج في
مسند اللبيب فقال: «حدثنا جعفر بن هاشم حدثنا عبد الله بن رجاء» فذكره.

قوله: (أخبرنا عمران القطان) هو بصري لم يخرج له البخاري إلا استشهاداً.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في الحرف) زاد
السراج أربع ركعات، صلى بهم ركعتين ثم ذهبوا ثم جاء أولئك فصلى بهم ركعتين.
وسباني في آخر الباب من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير بسنده وهذا بزيادة فيه، وذلك
كله في غزوة ذات الرقاع، وجابر حديث آخر فيه ذكر صلاة الحرف على صفة أخرى،
وسباني الكلام فيه قريباً.

قوله: (في غزوة السابعة) هي من إضافة الشيء إلى نفسه على رأي، أو فيه حذف
تقديره غزوة السفرة السابعة، وقال الكرماني وغيره غزوة السنة السابعة أي من الهجرة.
قلت: وفي هذا التقدير نظر، إذ لو كان مراداً لكان هذا نصاً في أن غزوة ذات الرقاع
تأخرت بعد خير، ولم يجز المصنف إلى تكلف الاستدلال لذلك بقصة أبي موسى وغير
ذلك بما ذكره في الباب. نعم في التنصيص على أنها سابع غزوة من غزوات النبي ﷺ تأيد
لما ذهب إليه البخاري من أنها كانت بعد خير، فإنه إن كان المراد الغزوات التي خرج النبي
ﷺ فيها بنفسه مطلقاً وإن لم يقاتل فإن السابعة منها تقع قبل أحد، ولم يذهب أحد إلى أن
ذات الرقاع قبل أحد إلا ما تقدم من تردد موسى بن هبة، وفيه نظر لأنهم متفقون على
أن صلاة الحرف متأخرة عن غزوة المحدث، فتعين أن تكون ذات الرقاع بعد بني قريظة
فتعين أن المراد الغزوات التي وقع فيها القتال، والأولى منها بدر والثانية أحد والثالثة
المحدث والرابعة قريظة والخامسة المريسع والسادسة خير، فيلزم من هذا أن تكون ذات
الرقاع بعد خير للتنصيص على أنها السابعة، فالمراد تاريخ الرقعة لا عدة للمغازي، وهذه
المرارة أقرب إلى إرادة السنة من العبارة التي وقعت عند أحد بلفظ «وكانت صلاة
الحرف في السابعة» فإنه يصح أن يكون التقدير في الغزوة السابعة كما يصح في غزوة
السنة السابعة.

قوله: (وقال ابن عباس: صلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني صلاة
الحرف بذي قرد) يفتح القاف والراء هو موضع على نحو يوم من المدينة عما يلي بلاد
غطفان، وحديث ابن عباس هذا وصله النسائي والطبراني من طريق أبي بكر بن أبي
الجهم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ صلى بذي
قرد صلاة الحرف مثل صلاة حنيفة» وأخرجه أحمد وإسحاق من هذا الوجه بلفظ
«صلى الناس خلفه صفتين: صف موازي العدو وصف خلفه. فصلى بالذي يليه ركعة
ثم ذهبوا إلى مصاف الآخرين، وجاء الآخرون فصلى بهم ركعة أخرى» انتهى. وقد تقدم
حديث ابن عباس في «باب صلاة الحرف» من طريق الزهري عن عبيد الله به نحو هذا،
لكن ليس فيه «بذي قرد» وزاد فيه «وأناس كلهم في صلاته، ولكن يجرس بعضهم
بعضاً» وحله الجمهور على أن العدو كانوا في جهة القبلة كما سباني بعد قليل. وهذه
الصفة تتخالف الصفة التي وصفها جابر، فيظهر أنهما قصتان، لكن البخاري أراد من إيراد
حديث ابن عباس وحديث سلمة بن الأكوع الموافق له في تسمية الغزوة الإشارة أيضاً إلى
أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خير، لأن في حديث سلمة التنصيص على أنها كانت
بعد الحديبية، وخير كانت قرب الحديبية، لكن يعكر عليه اختلاف السبب والقصد، فإن
سبب غزوة ذات الرقاع ما قيل فسم أن محارب يجمعون لهم فخرجوا إليهم إلى بلاد
غطفان، وسبب غزوة القرد إغارة عبد الرحمن بن عيينة على لقاح المدينة فخرجوا في
آثارهم، ودل حديث سلمة على أنه بعد أن مزهم وحده واستند اللقاح منهم أن
المسلمين لم يصلوا في تلك الحجة إلى بلاد غطفان فافترا، وأما الاختلاف في كيفية صلاة
الحرف بمجرد فلا يدل على التباين لاحتمال أن تكون وقعت في الغزوة الواحدة على
كيفيتين في صلاتين في يومين بل في يوم واحد.

قوله: (وقال بكر بن سواد: حدثني زيد بن نافع عن أبي موسى أن جابراً
حدثهم قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم محارب وثلثة) أما بكر بن سواد فهو
الجنابي المصري يكنى أبا ثمامة، وكان أحد القهله بمصر، وأرسله عمر بن عبد العزيز إلى
أهل إفريقية ليقيمهم فمات بها سنة ثمان وعشرين ومائة. وثقه ابن معين والنسائي،
وليس له في البخاري سوى هذا الموضع الملق، وقد وصله سعيد بن منصور الطبري من
طريقه بهذا الإسناد. وأما زيد بن نافع فهو التجيبي المصري تابعي صغير، وليس له أيضاً

الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الْآخِيَةَ بَقِيَّتْ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ كَتَبَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

قال مالك:، وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَيَفَتْ فِي صَلَاةِ الْغَزْوَةِ. [أخرجه مسلم: ٨٤٢].

٤١٣٠- وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، بِغَزَلٍ فَلَذَكَرَ صَلَاةَ الْخَوْفِ [راجع: ٤١٢٥]. أخرجه مسلم: ٨٤٣ مطولاً.

ثَابِتَةُ اللَّيْثُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ: صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أُمَيَّةٍ.

٤١٣١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمَةَ قَالَ: يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ الْأَعْدَاءِ، وَجُوهُهُمْ إِلَى الْأَعْدَاءِ، فَيُصَلِّي بِالْبَيْنِ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لَأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً، وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ ثُمَّ يَنْقَلِبُ هَؤُلَاءِ إِلَى مَقَامِ أُولَئِكَ، فَيَرْكَعُ بِهِمْ رُكْعَةً، فَلَهُ إِيَّانٌ، ثُمَّ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِقِطْعَةٍ.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَارٍ، عَنْ يَحْيَى: سَمِعَ الْقَاسِمَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ خُوَاتٍ، عَنْ سَهْلٍ: حَدَّثَهُ: قَوْلُهُ.

ثَابِتَةُ اللَّيْثُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ صَلَّى [أخرجه مسلم: ٨٤٦].

٤١٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِبَلِ تَجْدٍ، فَوَكَانَ الْأَعْدَاءُ لَهَاظِقًا لَهُمْ. [راجع: ٩٤٢]. أخرجه مسلم: ٨٣٩ مطولاً.

٤١٣٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَأْخُذُ الطَّائِفَتَيْنِ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةً الْأَعْدَاءِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ أُولَئِكَ، فَجَاءَ أُولَئِكَ، فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَامَ هَؤُلَاءِ فَقَعَوْا رُكْعَتَهُمْ، وَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَعَوْا رُكْعَتَهُمْ. [راجع: ٩٤٢]. أخرجه مسلم: ٨٣٩.

قوله: (عن صالح بن خوات) بفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو وآخره مشددة أي ابن جبير بن النعمان الأنصاري، وصالح تابعي ثقة ليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وأبوه أخرجه له البخاري في الأدب المفرد وهو صحابي جليل أول مشاهدته أحد ومات بالمدينة سنة أربعين.

قوله: (وعن شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف) قيل إن اسم هذا المذهب سهل ابن أبي حنيفة، لأن القاسم بن محمد روى حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حنيفة، وهذا هو الظاهر من رواية البخاري، ولكن الراجح أنه أبو خوات بن جبير، لأن أبا أوس روى هذا الحديث عن يزيد بن رومان شيخ مالك فيه فقال «عن صالح بن خوات عن أبيه» أخرجه ابن منته في «معركة الصحابة» من طريقه، وكذلك أخرجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه، وجزء النووي في تهذيبه بأنه خوات بن جبير وقال: إنه محقق من رواية مسلم وغيره. قلت: وسبقه لذلك الغزالي فقال: إن صلاة ذات الرقاع في رواية خوات بن جبير. وقال الرافعي في شرح الوجيز أشهر هذا في كتب الفقه، والمقول في كتب الحديث رواية صالح بن خوات عن سهل بن أبي حنيفة

في البخاري سوى هذا الموضع، وأما أبو موسى فيقال إنه علي بن رباح، وهو تابعي معروف أخرجه له مسلم، ويقال هو الناقضي واسمه مالك بن عبادة وهو صحابي معروف أيضاً ويقال أنه مصري لا يعرف اسمه، وليس له في البخاري أيضاً إلا هذا الموضع. وقوله: «يوم عارب وشيلة» يؤيد ما وقع من الروم في أول الترجمة.

قوله: (وقال ابن إسحاق سمعت وهب بن كيسان سمعت جابرًا قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذات الرقاع من غلظ فلقى جمعا من غطفان إجماعاً لم أر هذا الذي ساقه من ابن إسحاق هكذا في شيء من كتب المغازي ولا غيرها، والذي في السيرة تهذيب ابن هشام) قال ابن إسحاق حدثني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله قال: خرجت مع النبي ﷺ إلى غزوة ذات الرقاع من غلظ على جبل في مصب «فساق قصة الجمل». وكذلك أخرجه أحد من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق، وقال ابن إسحاق قبل ذلك «وغزا لمجا يريد بني عارب وبني ثعلبة من غطفان حتى نزل غلظاً وهي غزوة ذات الرقاع فلقى بها جمعا من غطفان، فطارب الناس ولم يكن بينهم حرب، وقد أخاف الناس بعضهم بعضاً، حتى صلى رسول الله ﷺ بالناس صلاة الخوف ثم انصرف الناس». وهذا القدر هو الذي ذكره البخاري تعليقا ملحوظا بطريق وهب بن كيسان عن جابر، وليس هو عند ابن إسحاق عن وهب كما أوضحته إلا أن يكون البخاري اطلم على ذلك من وجه آخر لم تنف عليه، أو وقع في النسخة تقديم وتأخير فظنه موصولا بغير المسند، فإله أعلم. ولم أر من نه على ذلك في هذا الموضع. وغلظ بالحاء المعجمة كما تقدم: موضع من نجد من أراضي غطفان، قال أبو عبيد البكري: لا يصرف وغلظ من قال إن المراد غلظ بالمدينة، واستدل به على مشروعية صلاة الخوف في الحضر، وليس كما قال. وصلاة الخوف في الحضر قال بها الشافعي والجمهور إذا حصل الخوف، وعن مالك مختص بالسفر، والحجة للجمهور قوله تعالى: ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة﴾ فلم يقيّد ذلك بالسفر، والله أعلم.

قوله: (وقال يزيد عن سلمة: غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم القرد) أما يزيد فهو ابن أبي عبيد، وأما سلمة فهو ابن الأكوع، وسيأتي حديثه هذا موصولا قبل غزوة خيبر، وترجم له المصنف «غزوة ذي قرد وهي الغزوة التي أغاروا فيها على لقاخ النبي ﷺ ثم ساقه مطولاً، وليس فيه صلاة الخوف ذكر، وإنما ذكره هنا من أجل حديث ابن عباس المذكور قبل أنه صلى صلاة الخوف بذئ قرد، ولا يلزم من ذكر ذي قرد في الحديثين أن تتحد القصة، كما لا يلزم من كونه ﷺ صلى الخوف في مكان أن لا يكون صلاحا في مكان آخر، قال البيهقي: الذي لا نشك فيه أن غزوة ذي قرد كانت بعد الحديبية وخيبر، وحديث سلمة بين الأكوع مصرح بذلك، وأما غزوة ذات الرقاع فمختلف فيها، فظهر تغاير المقتنين كما حرره واضحا.

قوله: (عن أبي موسى) هو الأشعري.

قوله: (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة ونحن في ستة نفر) لم أتف على أسمائهم وأظنهم من الأشعريين.

قوله: (بيننا بعر لعنهم) أي تركب عتبة صعبة، وهو أن يركب هذا قليلا ثم يترجل فيركب الآخر بالترية حتى يأتى على سائرهم.

قوله: (فلقبت ألداهنا) بفتح النون وكسر الالف بعدها موحدة أي رقت، يقال نقب البعير إذا رق خفه.

قوله: (لما كنا) أي من أجل ما فعلناه من ذلك.

قوله: (لنعصب) بفتح أوله وكسر الصاد المهملة.

قوله: (وحدث أبو موسى بهذا) هو موصول بالإسناد المذكور، وهو مقول أبي بردة بن أبي موسى.

قوله: (كروه ذلك) أي لما خاف من تركية نفسه.

قوله: (كانه كره أن يكون شيء من عمله أشباه) وذلك أن كتمان العمل الصالح أفضل من إظهاره، إلا لصحة راجحة كمن يكون ممن يقتدى به وعند الإسماعيلي في رواية منقطعة قال: والله يبيز به.

٤١٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَيْفَةَ ابْنِ رُوَسَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ، عَنْ شُهَيْدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْأَعْدَاءُ، فَصَلَّى بِأَيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ كَتَبَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَلُّوا وَجَّاهُ الْأَعْدَاءِ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ

وعمن صلى مع النبي ﷺ قال: فلعلم المبهوم هو خوات والد صالح. قلت: وكأنه لم يقف على رواية خوات التي ذكرناها وبالله التوفيق. ويحتمل أن صالحاً سمعه من أبيه ومن سهل بن أبي حشمة فلذلك يبيحه تارة ويمنعه أخرى، إلا أن تعيين كونها كانت ذات الرقاع إما هو في روايته عن أبيه وليس في رواية صالح عن سهل أنه صلاها مع النبي ﷺ. ويصح هذا فيما سنذكره قريباً من استبعاد أن يكون سهل بن أبي حشمة كان في سن من يخرج في تلك الغزاة فإنه لا يلزم من ذلك أن لا يروها فتكون روايته إياها مرسل صحابي، فهذا يقوى تفسير الذي صلى مع النبي ﷺ خوات والله أعلم.

قوله: (إن طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو) وجاء بكسر الواو وضمها أي مقابل.

قوله: (فصلي بالنبي معه ركعة لم ثبت وأما لأفهم) هذه الكيفية تخالف الكيفية التي تقدمت من جابر في عدد الركعات، وتوافق الكيفية التي تقدمت من ابن عباس في ذلك، لكن مخالفتها في كونه ثبتاً فاقماً حتى أثبت الطائفة لأفهمها ركعة أخرى، وفي أن الجميع استمروا في الصلاة حتى سلموا بسلام النبي ﷺ.

قوله: (وقال معاذ حدثنا هشام) كذا للأكثر، وعند التنسي في وقال معاذ بن هشام حدثنا هشام وفيه رد على أبي نعيم ومن تبعه في الجزم بأن معاذاً هذا هو ابن فضالة شيخ البخاري، ومعاذ بن هشام ثقة صاحب غرائب، وقد تابعه ابن علي عن أبيه هشام وهو المستوالي أخرجه الطبري في تفسيره، وكذلك أخرجه أبو دلود الطيليسي في مسنده عن هشام عن أبي الزبير، ولما ذكرنا في هشام عن أبيه في إسناد آخر أخرجه الطبري عن يندار عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن سليمان الشكري عن جابر، وسأذكر ما في روايتهم من الاختلاف قريباً إن شاء الله تعالى.

قوله: (كما مع النبي صلى الله عليه وسلم يتخلل فلا ذكر صلاة الحروف) أورد مختصراً معلقاً لأن غرضه الإشارة إلى أن روايات جابر متفقة على أن الغزوة التي وقعت فيها صلاة الحروف هي غزوة ذات الرقاع، لكن فيه نظر لأن سياق رواية هشام بن أبي الزبير هذه تدل على أنه حديث آخر في غزوة أخرى، ويبان ذلك أن في هذا الحديث عند الطيليسي وغيره أن المشركين قالوا: دعوهم فإن لهم صلاة هي أحب إليهم من أبتائهم. قال فنزل جبريل فأخبر، فصلى بأصحابه العصر، وصفهم صفين « فذكر صفة صلاة الحروف، وهذه القصة إما في غزوة صفان، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق زهير بن معاوية عن أبي الزبير بلفظ يدل على مغايرة هذه القصة لغزوة عمارب في ذات الرقاع، ولفظه عن جابر قال: « غزونا مع النبي ﷺ قوماً من جهينة، فقاتلونا قتالاً شديداً، فلما أن صلينا الظهر قال المشركون: لو ملنا عليهم ميلاً واحدة لأظفناهم، فأخبر جبريل النبي ﷺ بذلك، قال وقالوا: سنتيهم صلاة هي أحب إليهم من الأولاد « فذكر الحديث.

وروى أحد والترمذي وصححه النسائي من طريق عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ نزل بين صفين وصفان، فقال المشركون: إن هؤلاء صلاة هي أحب إليهم من أبتائهم « فذكر الحديث في نزول جبريل لصلاة الحروف، وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث أبي حشاش الزرقي قال « كما مع النبي ﷺ بصفان فصلى بنا الظهر وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد، فقالوا: لقد أصبنا منهم غفلة، ثم قال: إن لهم صلاة بعد هذه هي أحب إليهم من أولادهم وأبتائهم، فنزلت صلاة الحروف بين الظهر والعصر، فصلى بنا العصر فرقنا فرقين « الحديث وسياقه نحو رواية زهير عن أبي الزبير عن جابر، وهو ظاهر في اتحاد القصة. وقد روى الواقدي من حديث خالد بن الوليد قال « لما خرج النبي ﷺ إلى الحديبية لقيته بصفان فوقفت بإزاءه وتعرضت له، فصلى بأصحابه الظهر، فممن أن نغير عليهم فلم يعزم لنا، فاطلع الله نبيه على ذلك فصلى بأصحابه العصر صلاة الحروف « الحديث، وهو ظاهر فيما قررت أن صلاة الحروف بصفان غير صلاة الحروف بذات الرقاع، وأن جابراً روى القصتين معاً، فأما رواية أبي الزبير عنه فهي قصة صفان، وأما رواية أبي سلمة وروى بن كيسان وأبو موسى المصري عنه فهي غزوة ذات الرقاع وهي غزوة عمارب وتعلية، وإذا تقرر أن أول ما صليت صلاة الحروف في صفان وكانت في عمرة الحديبية وهي بعد الحندق وقريظة قد صليت صلاة الحروف في غزوة ذات الرقاع وهي بعد صفان فتعين تأخرها عن الحندق وعن قريظة وعن الحديبية أيضاً، فيقوى القول بأنها بعد خيبر، لأن غزوة خيبر كانت عقب الرجوع من الحديبية، وأما قول الزنلاني إن غزوة ذات الرقاع أخص الغزوات فهو غلط واضح، وقد بالغ ابن الصلاح في إنكاره، وقال بعض من اتصم للزنلاني: لعله أراد آخر غزوة صليت فيها صلاة الحروف، وهذا انتصار مردود أيضاً، لما أخرجه إبراهيم داود

قوله: (وقال مالك) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (وذلك أحسن ما سمعت في صلاة الحروف) يقتضي أنه سمع في كيفيتها صفات متعددة، وهو كذلك، فقد ورد عن النبي ﷺ في صفة صلاة الحروف كيفيات حملها بعض العلماء على اختلاف الأحوال، وحملها آخرون على التوسع والتخير، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب صلاة الحروف » ومذهب إليه مالك من ترجيح هذه الكيفية واقفه الشافعي وأحمد ودادوا على ترجيحها لسلامتها من كثرة المخالفة ولكونها أحوط لأمر الحرب، مع تجويزهم الكيفية التي في حديث ابن عمر. ونقل عن الشافعي أن الكيفية التي في حديث ابن عمر متروكة ولم يثبت ذلك عنه، وظاهر كلام المالكية عدم إسجزة الكيفية التي في حديث ابن عمر، واختلفوا في كيفية رواية سهل بن أبي حشمة في موضع واحد وهو أن الإمام لم يسلم قبل أن تأتي الطائفة الثانية بالركعة الثانية أو ينتظرها في التشهد ليسلموا معه؟ فيألو قال المالكية، وزعم ابن حزم أنه لم يرد من أحد من السلف القول بذلك والله أعلم. ولم ترق المالكية والحنفية حيث أخذوا بالكيفية التي في هذا الحديث بين أن يكون العدو في جهة القبلة أم لا، وفرق الشافعي والمجهور فحملوا حديث سهل على أن العدو كان في غير جهة القبلة فلذلك صلى بكل طائفة وحدها جميع الركعة، وأما إذا كان العدو في جهة القبلة فعلى ما تقدم في حديث ابن عباس أن الإمام يحرم بالجميع ويركع بهم، فإذا سجد سجد معه صف وحرس صف إلخ. ووقع عند مسلم من حديث جابر « صفنا صفين والمشركون بيننا وبين القبلة » وقال السهيلي: اختلف العلماء في الترجيح، فقالت طائفة يعمل منها ما كان أشبه بظاهر القرآن، وقالت طائفة يجتهد في طلب الأخير منها فإنه الناسخ لا قبله، وقالت طائفة يؤخذ بأصحها نقلاً وأهلها رواية، وقالت طائفة يؤخذ بجميعها على حسب اختلاف أحوال الحروف، فإذا اشتد الحرف أخذ بأبهرها مؤنة، والله أعلم.

قوله: (تابعه الليث عن هشام عن زيد بن أسلم أن القاسم بن محمد حدثه قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أشجار) قلت: لم يظهر لي مراد البخاري بهذه المتابعة، لأنه إن أراد المتابعة في المتن لم يصح، لأن الذي قبله غزوة عمارب وتعلية يتخلل، وهذه غزوة أشجار، ولكن يحتمل الاتحاد لأن ديار بني أشجار تقرب من ديار بني ثعلبة، وسيأتي بعد باب أن أشجار في قبائل منهم بطن من طخفان، وإن أراد المتابعة في الإسناد فليس كذلك، بل الروايتان متخلفتان من كل وجه: الأولى متصلة بذكر الصحابي وهذه مرسله، ورجال الأولى غير رجال الثانية، ولعل بعض من لا يعرف بالرجال يظن أن هشاماً المذكور قبل هو هشام المذكور ثانياً، وليس كذلك فإن هشاماً الراوي عن أبي الزبير هو المستوالي كما بينته قبل وهو بصري، وهشام شيخ الليث فيه هو ابن سعد وهو مدني، والمستوالي لا رواية له عن زيد بن أسلم ولا رواية لليث بن سعد عنه، وقد وصل البخاري في تاريخه هذا للمعلق قال « قال لي يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم سمع القاسم بن محمد أن النبي ﷺ صلى في غزوة بني أشجار نحوه « يعني نحو حديث صالح بن خوات عن سهل بن أبي حشمة في صلاة الحروف. قلت: فظهر لي من هذا وجه المتابعة، وهو أن حديث سهل بن أبي حشمة في غزوة ذات الرقاع متحد مع حديث جابر، لكن لا يلزم من اتحاد كيفية الصلاة في هذه وفي هذه أن تتحد الغزوة، وقد أورد البخاري غزوة بني أشجار بالذكر كما سيأتي بعد باب نعم ذكر الواقدي أن سبب غزوة ذات الرقاع أن أعراباً قدم بجبل إلى المدينة فقال: إني رأيت ناساً من بني ثعلبة ومن بني أشجار وقد جموا لكم جموعاً وأنتم في غفلة عنهم، فخرج النبي ﷺ في أريصانة ويقال بسيمانة، فعلى هذا فغزوة بني أشجار متحدة مع غزوة بني عمارب وتعلية، وهي غزوة ذات الرقاع، والله أعلم. ويحتمل أن يكون موضع هذه المتابعة بعد حديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات فيكون متأخراً عنه، ويكون تقدمه من بعض الثقلة عن البخاري، ويؤيد ذلك ما ذكرته عن تاريخ البخاري فإنه بين في ذلك، والله أعلم.

قوله: (حدثنا يحيى عن أبيه) الأول هو ابن سعيد القطان وشيخه هو ابن سعيد الأنصاري، والقاسم بن محمد أي ابن بكر الصديق، وصالح بن خوات تقدم التعريف به، فهي الإسناد ثلاثة من التابعين للمدنيين في نسق: يحيى الأنصاري فمن فوقه وسهل بن أبي حشمة بفتح المهملة وسكون المثناة واسمه عبد الله وقيل عامر وقيل اسم أبيه عبد الله وأبو حشمة جده واسمه عامر بن ساعدة، وهو أنصاري من بني الحارث بن الخزرج، اتفق أهل العلم بالأخبار على أنه كان صغيراً في زمن النبي ﷺ، إلا ما ذكر ابن أبي حاتم عن

الْحَارِثُ، وَقَالَ فِيهَا مُحَارِبٌ خَصَفَهُ [راجع: ٢٩١٠ أخرجه مسلم: ٨٤٣ وفي الفضائل: ١٢٣].

٤١٣٧- وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَنَخْلٍ، فَصَلَّى الْمُحَوَّلَ [راجع: ٤١٢٥]. أخرج حديث جابر مسلم: ٨٤٣ مطولاً..

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ نَجْدٍ صَلَاةَ الْغَوَالِ. وَإِنَّمَا جَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَبَاهُ غَيْرَ.

قوله: (حدثني سنان وأبو سلمة) أما سنان فهو ابن أبي سنان الدؤلي كما في الرواية الثانية، والدؤلي بضم الميملة وفتح الحزنة، وهو مدني اسم أبيه يزيد بن أمية، وقته المجلي وغيره وما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر من روايته عن أبي هريرة في الطب، وأما أبو سلمة فهو ابن عبد الرحمن بن عوف كذا رواه شعيب عنهما، ورواه إبراهيم بن سعد كما تقدم في الجهاد فلم يذكر فيه أباً سلمة، وكذا رواه مسلم عن محمد بن جعفر الورقاني عن إبراهيم بن سعد، ورواه الحارث بن أبي أسامة عن محمد الورقاني هذا فإثبت فيه أباً سلمة، ورواه ابن أبي حنيفة عن الزهري فلم يذكر أباً سلمة، ورواه معمر عن الزهري كما سيأتي بعد أحاديث قليلة فلم يذكر سناناً، فكان الزهري كان تارة يجمعهما وتارة يفرد أحدهما. وإسماعيل في الرواية الثانية هو ابن أبي أوس، وأخوه هو عبد الحميد، وسليمان شيخه هو ابن بلال، ومحمد بن أبي حنيفة بنسب إلى جده، فإن أباً حنيفة هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، ومحمد هذا الراوي هو ابن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، وقد ساق البخاري الحديث على لفظ ابن أبي حنيفة وليس فيه ذكر أبي سلمة، وذكر من طريق شعيب وهي عن سنان وأبي سلمة مائة قطعة يسيرة، فإن جابراً أخبر أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نَجْدٍ، وتقدم في الجهاد عن أبي اليمان وحده بتسامه، وروايتنا موافقة لرواية ابن أبي حنيفة إلا في آخره كما سيأتي. وأما رواية إبراهيم بن سعد ففيها اختصار. وقد رواه عن جابر أيضاً سليمان بن قيس كما في رواية مسند النبي بعد هذه حديث. ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة كما في الرواية المعلقة بعده، فذكر بعض ما في حديث الزهري وزاد قصة صلاة الحرف.

قوله: (أله غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نَجْدٍ) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة «كنا مع رسول الله ﷺ بذات الرقاع».

قوله: (فأدركهم القاتلة) أي وسط النهار وشدة الحر.

قوله: (كثير العشاء) بكسر الميملة وتخفيف الصاد المعجمة: كل شجر يعظم له شوك، وقيل هو العظيم من السمر مطلقاً، وقد تقدم غير مرة.

قوله: (فنزّل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت تمر) أي شجرة كثيرة الورق، وفي رواية معمر «فاستظل بها» ويفسر ما في رواية يحيى «فإذا أتينا على شجرة ظليمة تركناها للنبي ﷺ».

قوله: (قال جابر) هو موصول بالإسناد المذكور، وسقط ذلك من رواية معمر.

قوله: (فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوننا، فنجتئها، فإذا عنده أعرابي) هذا السياق يفسر رواية يحيى، فإن فيها «فجاء رجل من المشركين إلخ» فثبت هذه الرواية أن هذا القدر لم يحضره الصحابة وإنما سمعوه من النبي ﷺ بعد أن دعاهم واستيقظوا.

قوله: (أعرابي جالس) في رواية معمر «فإذا أعرابي قاعد بين يديه» وسيأتي ذكر اسمه قريباً.

قوله: (وهو في يده صلواة) بفتح الميملة وسكون اللام بعدها مثناة، أي مجرداً عن غنمه.

قوله: (فقال لي: من يمنعك مني)؟ في رواية يحيى فقال: تخافني؟ قال: لا. قال: فمن يمنعك مني؟ وكرر ذلك في رواية أبي اليمان في الجهاد ثلاث مرات، وهو استفهام إنكار، أي لا يمنعك مني أحد، لأن الأعرابي كان قائماً بالسيف في يده والنبي ﷺ جالس لا سيف معه. ويؤخذ منه مراجعة الأعرابي له في الكلام أن الله سبحانه وتعالى منع نبيه ﷺ منه، وألا فما أخرجه إلى مراجعته مع احتياجه إلى الحظرة عند قومه بقلته، وفي قول النبي ﷺ في جوابه «الله» أي تمنني منك إشارة إلى ذلك، ولذلك أضافه الأعرابي فلم يزد على الجواب، وفي ذلك غاية التهكم به وعدم المبالاة به أصلاً.

قوله: (لها هو ذا جالس ثم لم يعالها رسول الله صلى الله عليه وسلم) في

رجل من ولد سهل أنه بايع تحت الشجرة وشهد المشاهد إلا بئراً وكان الدليل ليلة أحد. وقد تعقب هذا جماعة من أهل المعرفة وقالوا: إن هذه الصفة لأبيه، وأما هو فمات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، وعن جزم بذلك الطبري وابن حبان وابن السكن وغير واحد، وعلى هذا فتكون روايته لقصة صلاة الحرف ومرسلة ويتعين أن يكون مراد صالح بن خوات ممن شهد مع النبي ﷺ صلاة الحرف غيره، والذي يظهر أنه أبوه كما تقدم والله أعلم.

قوله: (يقوم الإمام) هذا ما ذكره موقوفاً، وقد أخرجه المصنف بعد حديث من طريق ابن أبي حاتم واسمه عبد العزيز عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وأورده من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه مرفوعاً.

قوله: (عن سهل بن أبي حنمة عن النبي صلى الله عليه وسلم) قوله أي مثل المتن الموقوف من رواية يحيى عن يحيى، وقد أورده مسلم وأبو داود من هذا الوجه بلفظ «أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه في الحرف فصفهم خلفه صفين» فذكر الحديث، وهو ما يروي ما قمته أن سهل بن أبي حنمة لم يشهد ذلك وأن المراد بقول صالح بن خوات ممن شهد أبوه لا سهل والله أعلم.

قوله: (إن ابن عمر رضي الله عنهما قال: غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نَجْدٍ فوازينا) بلزاي أي قاتلنا (العدو فصافناهم) وقد تقدم في «باب صلاة الحرف» أن في رواية الكشيبي «صفتناهم» وكذا أخرجه أحمد عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه، وهكذا أورده البخاري من طريق شعيب هنا مقتصرًا منها على هذا القدر، وعقبها بطريق معمر فلم يتعرض لصدر الحديث بل أوله «أن رسول الله ﷺ صلى بأحدى الطائفتين والطائفة الأخرى مواجهة العدو» الحديث، فاما رواية شعيب فتقدمت في «باب صلاة الحرف» تامة، وأما رواية معمر فالخبرها أبو داود عن مسند شيخ البخاري فيه كذلك، ووقع في آخرها «ثم قام هؤلاء فقتلوا ركنتهم» وقام هؤلاء فقتلوا ركنتهم» ولفظ القضاء فيها معنى الأداء لا على معنى القضاء الاصطلاحي، وقد وقع في رواية شعيب «فقام كل واحد منهم فرمى لنفسه ركنة ومسجد سجدين» وهي تبين المراد في رواية ابن جريج عن الزهري عند أحمد نحوه، وقد تقدم الكلام على بقية هذا الحديث في «باب صلاة الحرف».

٤١٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: حَدَّثَنِي سَيِّدُنا وَأَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ جَابِرًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ. [راجع: ٢٩١٠. أخرجه مسلم: ٨٤٣، وفي الفضائل: ١٢٣، مطولاً.]

٤١٣٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَقِيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَيِّدِنا بْنِ أَبِي سَيِّدِنا الدُّؤْلِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فَلَمَّا قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُتِلَ مَعَهُ، فَأَدْرَكَهُمُ الْقَاتِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرِ الْعِشَاءِ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْعِشَاءِ يَسْتَبْطِلُونَ بِالشَّجَرِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ سَمَرَةٍ فَقَلَعَ بِهَا سَيْفَهُ. قَالَ جَابِرٌ: فِيمَا نَوْمَةً، ثُمَّ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُونَا فِجْتَاءً، إِذَا جِئَهُ أَعْرَابِيٌّ جَالِسٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَحْرَقَ سَيْفِي وَأَنَا نَائِمٌ، فَاسْتَيْقِظْتُ وَهُوَ فِي يَدِي صَلَواةٌ، فَقَالَ لِي: مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قُلْتُ: اللَّهُ، فَهَذَا هُوَ ذَا جَالِسٍ». ثُمَّ لَمْ يَخْلُفْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٢٩١٠. أخرجه مسلم: ٨٤٣، وفي الفضائل: ١٢٣.]

٤١٣٦- وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي حَتْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذَاتِ الرَّقَاعِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَى شَجَرَةٍ ظَلِيمَةٍ تَرَكَتْهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَحَاقَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَسَيْفُ النَّبِيِّ ﷺ مَمْلُوكٌ بِالشَّجَرَةِ فَاحْرَقَهُ، فَقَالَ: تَخَافِي؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَكَيْفَ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ: «الله». فَهَذِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَالْيَمَنُ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا وَصَلَّى بِطَائِفَةٍ أُخْرَى رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعٌ، وَلِقَوْمٍ رَكْعَتَانِ.

وَقَالَ مُسَدَّدٌ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ: اسْمُ الرَّجُلِ غَزَوْتُ بْنُ

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: سَنَةُ أَرْبَعٍ.

وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ رَاحِبٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ: كَانَ حَدِيثُ الْإِسْلَامِ فِي غَزْوَةِ الْمُرْتَبِعِ.

٤١٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ الرَّحْمَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَابَنَا سَيِّئٌ مِنَ مَتَى الْعَرَبِ، فَاهْتَبَيْنَا النِّسَاءَ، وَاهْتَدَيْنَا عَلَيْنَا الْعَزْبَةَ وَاحْتَبْنَا الْعَزْلَ، فَارْتَدْنَا أَنْ نَعْزَلَ، وَقُلْنَا نَعْزَلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْتُلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَاتِبَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَاتِبَةٌ. [راجع: ٢٢٢٩. أخرجه مسلم: ١٤٣٨]

٤١٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ نَجْدٍ، فَلَمَّا افْرَضَتِ الْقَابِلَةُ، وَهَوِيَ فِي وَادٍ كَثِيرٍ الْبُغَاةَ، فَنَزَلَتْ تَحْتَ شَجَرَةٍ وَاسْتَقْبَلَ بِهَا وَعَلَى سَفْعَةٍ، فَتَرَقَّى النَّاسُ فِي الشَّجَرِ يَسْتَقْبِلُونَ، وَتَبْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجِئْنَا، فَإِذَا أَهْرَاسِي قَاعِدَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَتَانِي وَأَنَا نَائِمٌ، فَاسْتَخَرْتُ سَلْبِي، فَاسْتَقْبَلْتُ وَهَوِيَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِي، فَخَرَعْتُ صَلَاتِي، قَالَ: مَنْ يَنْتَحِلُ مِنِّي؟ قُلْتُ لِلَّهِ، فَشَامَهُ ثُمَّ قَعَدَ، فَهَوِيَ هَذَا. قَالَ: وَلَمْ يَمْلِكْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٣- باب غزوة أنمار

٤١٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ أَنْمَارٍ، يُصَلِّي عَلَى رَاحِلِهِ، مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَشْرِقِ، فَتَطَوَّعًا. [راجع: ٤٠٠. أخرجه مسلم: ٥٤٠ بطنه ليست في هذه الطريق].

قوله: (باب) هكذا وقع هنا، وذكر ما يتعلق بها. ثم أورد حديث أبي سعيد في العزل ثم قال بعد ذلك «حدثني حمود» يعني ابن عجلان «حدثنا عبد الرزاق» فذكر حديث جابر في غزوة نجد، وفيه قصة الأعرابي، وهذا عمله في غزوة ذات الرقاع. وقد وقع في رواية أبي ذر عن المستطلي «في غزوة ذات الرقاع» وهو أنسب. ثم ذكر بعد هذه ترجمة وهي غزوة أنمار، وذكر فيه حديث جابر «رأيت النبي ﷺ في غزوة أنمار يصلي على راحلته» وهذا الحديث قد تقدم في «باب نصر الصلاة» وكان عمل هذا قبل غزوة بني المصطلق لأنه عقبه بترجمة حديث الإنك والإفك كان في غزوة بني المصطلق فلا معنى لإدخال غزوة أنمار بينهما، بل في غزوة أنمار يشبه أن تكون هي غزوة عراب وبني ثعلبة، لما تقدم من قول أبي عبيد: إن الله لبني أشجع وأمار وغيرهما من قبس، والذي يظهر أن التقديم والتأخير في ذلك من النسخ والله أعلم. ولم يذكر أهل المغازي غزوة أنمار، وذكر منطلقا أنها غزوة أمر يفتح المعزة وكسر الميم، فقد ذكر ابن إسحاق أنها كانت في صفر، وعند ابن سعد «قدم قادم بجلب فأخبر أن أنمار وثعلبة قد جمعا لهم، فخرج لئلا يخلو من الحرم فأتى عليهم بذات الرقاع» وقيل: إن غزوة أنمار وقعت في أثناء غزوة بني المصطلق لما روى أبو الزبير عن جابر «أرسلني رسول الله ﷺ وهو منطلق إلى بني المصطلق، فأتيت وهو يصلي على بعير» الحديث. ويؤيده رواية الليث عن القاسم بن عمدة «أن النبي ﷺ صلى في غزوة بني أنمار صلاة الخوف» ويحتمل أن رواية جابر لصلاة ﷺ تندبت.

قوله: (غزوة بني المصطلق من خزاعة وهي غزوة المرتبوع) أما المصطلق فهو بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء المهملة وكسر اللام بعدها قاف، وهو لقب، واسمه جذبة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة، بطن من بني خزاعة. وقد تقدم بيان نسب

رواية يحيى بن أبي كثير فتعده أصحاب رسول الله ﷺ وظاهرها يشعر بأنهم حضروا القصة وأنه إنما رجع عما كان عزم عليه بالتهديد، وليس كذلك، بل وقع في رواية إبراهيم بن سعد في الجهاد بعد قوله: قلت الله «فشام السيف» وفي رواية معمر «فشام» والمراد أضله، وهذه الكلمة من الأضداد، يقال شامه إذا أسلته وشامه إذا أضلعه، قاله الخطابي وغيره، وكان الأعرابي لما شاهد ذلك الثبات العظيم وعرف أنه حول بينه وبينه تحقق صدقه وعلم أنه لا يصل إليه فالتقى السلاح وأمكن من نفسه. ووقع في رواية ابن إسحاق بعد قوله قال الله «دفعت جبريل في صدره فوقع السيف من يده فأخذه النبي ﷺ وقال: من يملك أنت مني؟ قال: لا أحد. قال: ثم فاذبح لثامك. فلما ولي قال: أنت خير مني؟ وأما قوله في الرواية «فها هو جالس ثم لم يعاقبه» فيجمع مع رواية ابن إسحاق بأن قوله «فاذبح» كان بعد أن أخبر الصحابة بقصته، فمن عليه لشدة رغبة النبي ﷺ في استلاف الكفار ليدخلوا في الإسلام، ولم يؤخذ بما صنع، بل فاعته. وقد ذكر الواقدي في نحو هذه القصة أنه أسلم وأنه رجع إلى قومه فاعتدى به خلق كثير. ووقع في رواية ابن إسحاق التي أشتر إليها «ثم أسلم بعد».

قوله: (وقال أباان) هو ابن يزيد المطر، وروايته هذه وصلها مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عفان عنه بتمامه.

قوله: (والقيمت الصلاة فصلی بطائفة ركعتين إلخ) هذه الكيفية خالفة للكيفية التي في طريق أبي الزبير بن جابر، وهو ما بقى أنها واقعتان.

قوله: (وقال مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر: اسم الرجل غورث بن الحارث، وقَاتِلٌ فيها عمارب عصفه) هكذا أورده مختصراً من الإسناد ومن المتن، فلما الإسناد فابو عوانة هو الرضاح البصري ولما أبو بشر فهو جعفر بن أبي وحشية، وبقي الإسناد ظاهر فيما أخرجه مسدد في مسنده رواية معاذ بن المنسي عنه، وكذلك أخرجه إبراهيم الحلبي في كتاب «غريب الحديث» له عن مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر، وأما المتن فتمامه من جابر قال «غزا رسول الله ﷺ عمارب خصه بنخل فراؤا من المسلمين غرة، فجاه رجل منهم يقال له غورث بن الحارث حتى قام على رسول الله ﷺ بالسيف» فذكره وفيه «فقال الأعرابي: غير أنسي أصادك أن لا أقاتلك ولا أكون من قوم يقاتلونك، فخلى سبيله. فجاه إلى أصحابه فقال: جتكم من عند غير الناس. فلما حضرت الصلاة صلى رسول الله ﷺ بالناس. الحديث. وغورث وزن جعفر وقيل بضم أوله وهو بغير معجمة وواه ومثله مأخوذ من الغرث وهو الجوع، ووقع عند الخطيب بالكاف بدل اللام، وحكى الخطابي فيه غورث بالتصغير، وحكى عياض أن بعض المغاربة قال في البخاري بالعين للمهمة قال: وصوابه بالمعجمة. وعمارب خصفة تقدم بيانه في أول الباب. ووقع عند الواقدي في سبب هذه القصة أن اسم الأعرابي دعور وانه أسلم، لكن ظاهر كلامه أنهما قصتان في غزوتين فالله أعلم. وفي الحديث فرط شجاعة النبي ﷺ وقوة يقينه وصبره على الأذى وحلمه عن الجهل. وفيه جواز تفرق المسكر في النزول ونومهم، وهذا عمل إذا لم يكن هناك ما يجادلون منه.

قوله: (وقال أبو الزبير عن جابر: كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنخل فصلى الخوف) تقدمت الإشارة إلى ذكر من وصل قبله من التثنية على ما فيه من المغايرة.

قوله: (وقال أبو هريرة صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة نجد صلاة الخوف) وصله أبو دارود وابن حبان والطحاوي من طريق أبي الأسود أنه سمع عروة يحدث عن مروان بن الحكم أنه سأل أبا هريرة هل صليت مع النبي ﷺ صلاة الخوف؟ قال أبو هريرة: نعم قال مروان: متى؟ قال: عام غزوة نجد.

قوله: (وإنما جاء أبو هريرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أيام خيبر) يريد بذلك تأكيد ماذهب إليه من أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر. لكن لا يلزم من كون الغزوة كانت من جهة نجد أن لا تتعدد، فإن نجد وقع التصديق إلى جهةها في عدة غزوات، وقد تقدم تقرير كون جابر روى قصتين في صلاة الخوف بما ينفي عن إعادته، فيحتمل أن يكون أبو هريرة حضر التي بعد خيبر لا التي قبل خيبر.

٣٢- باب غزوة بني المصطلق من خزاعة، وهي غزوة المرتبوع

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَذَلِكَ سَنَةِ سِتٍّ.

٣٤- باب حديث الإفك

وَالْإِفْكَ وَالْأَفْكَ، بِمَنْزِلَةِ النَّجْسِ وَالنَّجَسِ، يُقَالُ: ﴿إِفْكُهُمْ﴾ [الصلوات: ١٥١] وَالْأَفْكَ: ٢٨. وَالْكُفْهُمُ، فَمَنْ قَالَ: اِفْكُهُمْ، يَقُولُ: صَرَفَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ وَكُفَّهُمْ، كَمَا قَالَ: ﴿يُؤَلِّكُ عَنْهُ مِنَ الْإِفْكِ﴾ [الدَّيَّاتِ: ٩]. يُصْرَفُ عَنْهُ مَنْ صُرِفَ.

٤١٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّهَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ قُلَاصٍ، وَعَتِيبَةُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَبِيبَتِهَا، وَتَعْظُمُهُمْ كَأَن أَوْضَى لِحْيَتِهَا مِنْ بَعْضِ، وَاثْبَتَ لَهُ الْفِصَاصَ، وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَتَعْضُ حَبِيبَتُهُمْ يَصُدِّقُ بَعْضُهَا، وَإِن كَانَ بَعْضُهُمْ أَوْضَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ، قَالُوا:

قَالَتْ: عَائِشَةُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ مَقَرَّ الْفَرْعِ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، قَالَهُنَّ خَرَجَ مِنْهُنَّ خَرَجَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْعًا.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَتْ بَيْنَا فِي غُرُوبٍ غَوَاةٍ فَعَرَجَ فِيهَا مِنْهُمْ، فَعُرِجَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا أُنِزِلَ الْحِجَابُ، فَكُنْتُ أَحْمِلُ لِي هَوْدَجِي وَأُنْزِلُ فِيهِ.

فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غُرُوبِهِ بَلَكَ وَقَفَلْ، دَنَوْنَا مِنْ الْمَدِينَةِ قَالِيلِينَ، آذَنَ لَيْلَةً بِالرَّجُلِ، فَكُنْتُ حِينَ أَذْهَبُوا بِالرَّجُلِ، فَكُنْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الْجَبْشَ.

قَلَّمَا قَفَضْتُ خَلَايَ الْقِلْتِ إِلَى رَحْلِي، فَلَمَسْتُ صَدْرِي فَبَادَا عِضْدِي مِنْ جَزَعٍ فَطَارَ لَدِي انْقِطَعُ، فَرَجَعْتُ فَالْقَمَشْتُ عَفْدِي فَحَسَبَنِي انْبِغَاؤُهُ.

قَالَتْ: وَقَالَ الرَّهْطُ الَّذِينَ كَانُوا يُرْحَلُونِي لِي، فَاسْتَحَلُّوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ عَلَيْهِ، وَهُمْ يَخْبِرُونَنِي أَنِّي فِيهِ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَٰلِكَ حُفَاةً لَمْ يَهْتَلْنَ، وَلَمْ يَشْهَرْنَ الدُّعْمَ، إِنَّمَا يَأْكُلْنَ الْغُلَقَةَ بَيْنَ الْعُطَامِ، فَلَمَّ يَسْتَكْفِرُ الْقَوْمُ حِفَّةَ الْهَوْدَجِ حِينَ وَقَعُوا وَحَمَلُوهُ، وَكُنْتُ جَارِيَةً خَدِيفَةَ السَّنِّ، فَحَبَوُا الْجَمَلَ فَسَارُوا.

وَوَجَدْتُ عَفْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الْجَبْشُ، فَجِئْتُ مَنَازِلَهُمْ وَلَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ دَاعٍ وَلَا مُجِيبٌ، فَجِئْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، وَكُنْتُ أَنَّهُمْ سَيَقْبِضُونِي فَرَجَعُونَنِي إِلَيَّ.

فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ فِي مَنْزِلِي غَلَبَنِي عَنِي فِيمَنْ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ السَّلَمِيُّ ثُمَّ الدَّوْكِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْجَبْشِ، فَاصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ فَعَرَفَنِي حِينَ رَأَى، وَكَانَ رَأَى قَبْلَ الْحِجَابِ، فَاسْتَيْقِظَ بِاسْتِزْجَاعِي حِينَ عَرَفَنِي، فَخَمَرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي.

وَاللَّهُ مَا تَكَلَّمْنَا بِكَلِمَةٍ، وَلَا سَمِعْتُ مِنْهُ كَلِمَةً غَيْرَ اسْتِزْجَاعِي، وَهُوَ حَتَّى أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ، فَوَطِئَ عَلَى يَدَيْهَا، فَكُنْتُ إِلَيْهَا فَرَسِيَّتَهَا، فَانْطَلَقَ يَهْدُو بِي الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الْجَبْشَ مُوْغِرِينَ فِي نَحْرِ الظُّهُورِ وَهُمْ نَزُولُونَ، قَالَتْ: فَهَلَكْتُ مِنْ هَلَاكِ، وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى كَيْزَ الْإِفْكِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولٍ.

خِزَاعَةٌ فِي أَوَّلِ السَّيْرِ النُّبُوَّةِ. وَأَمَّا الْمَرِيعُ فَبِضْمِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ التَّحْنَاتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ وَآخَرُهُ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ، هُوَ مَا لَبِنِي خِزَاعَتُهُ يَبِينُ الْفَرْعَ سِيرَةً يَوْمَ. وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ بْنِ وَرْدَةَ قَالَ: «كَتَابَ مَعِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ الْمَرِيعِ غَزْوَةَ بَنِي الْمَصْلُوقِ».

قوله: [قال ابن إسحاق] وذلك سنة ست) كذا هو في مغازي ابن إسحاق رواية يونس بن بكير وغيره عنه وقال: في شعبان وبه جزم خليفة والطبري، وروى البيهقي من رواية قتادة وعروة وغيرهما أنها كانت في شعبان سنة خمس، وكذا ذكرها أبو معشر قبل الحنفين.

قوله: [وقال موسى بن عقبة سنة أربع] كذا ذكره البخاري، وكأنه سبق فلم أراد أن يكتب سنة خمس فكتب سنة أربع. والذي في مغازي موسى بن عقبة من عدة طرق أخرجهما الحاكم وأبو سعيد التيسابوري والبيهقي في الدلائل وغيرهم سنة خمس، ولفظه عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب «ثم قاتل رسول الله ﷺ بني المصطلق وبني لحيان في شعبان سنة خمس» ويؤيده ما أخرجه البخاري في الجهاد «عن ابن عمر أنه غزا مع النبي ﷺ بني المصطلق في شعبان سنة أربع» ولم يؤخذ له في القتال لأنه إنما أذن له فيه في الحنفين كما تقدم وهي بعد شعبان سواء قلنا إنها كانت سنة خمس أو سنة أربع، وقال الحاكم في «الإكمال» قول عروة وغيره أنها كانت في سنة خمس أشبه من قول ابن إسحاق. قلت: ويؤيده ما ثبت في حديث الإنك أن سعد بن معاذ تنازع هو وسعد بن عباد في أصحاب الإنك كما سيأتي، فلو كان المرع في شعبان سنة ست مع كون الإنك كان فيها لكان ما وقع في الصحيح من ذكر سعد بن معاذ خطأ لأن سعد بن معاذ مات أيام قرظبة وكانت سنة خمس على الصحيح كما تقدم تقريره، وإن كانت كما قيل سنة أربع فهي أشد، فيظهر أن المرع كانت سنة خمس في شعبان لتكون قد وقعت قبل الحنفين لأن الحنفين كانت في شوال من سنة خمس أيضا فتكون بعدها فيكون سعد بن معاذ موجوداً في المرع ورمي بعد ذلك بسهم في الحنفين ومات من جراحته في قرظبة. وسأذكر ما وقع لعياض من ذلك في أثناء الكلام على حديث الإنك إن شاء الله تعالى. ويؤيده أيضاً أن حديث الإنك كان سنة خمس إذ الحديث فيه التصريح بأن القصة وقعت بعد نزول الحجاب والحجاب كان في ذي القعدة سنة أربع عند جماعة فيكون المرع بعد ذلك فيرجع أنها سنة خمس، أما قول الواقدي إن الحجاب كان في ذي القعدة سنة خمس فمردود، وقد جزم خليفة وأبو عبيدة وغير واحد بأنه كان سنة ثلاث، فحصلنا في الحجاب على ثلاثة أقوال أشهرها سنة أربع والله أعلم.

قوله: [وقال النعمان بن راشد عن الزهري: كان حديث الإفك في غزوة المرع] وصله الجوزقي والبيهقي في «الدلائل» من طريق حاد بن زيد عن النعمان بن راشد وميمر عن الزهري عن عائشة فذكر قصة الإنك في غزوة المرع، وبهذا قال ابن إسحاق وغير واحد من أهل المغازي إن قصة الإنك كانت في رجوعهم من غزوة المرع. وذكر ابن إسحاق عن مشايخه حاصم بن عمر بن قتادة وغيره أنه ﷺ بلغه أن بني المصطلق يجمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار فخرج إليهم حتى لقيهم على ماء من مياههم يقال له المرع قريباً من الساحل، فزاحف الناس واقتلوا، فمزمهم الله، وقتل منهم، ونقل رسول الله ﷺ نساهم وأبائهم وأموالهم. كذا ذكر ابن إسحاق بأسانيد مرسله، والذي في الصحيح كما تقدم في كتاب التتبع من حديث ابن عمر يبدل على أنه أغار عليهم على حين غفلة منهم فأوقع بهم ولفظه «أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنهم لم تستغي على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم» الحديث، فيحتمل أن يكون حين الإيقاع بهم ثيراً قليلاً، فلما كثر فيهم القتل اتهموا بأن يكون لما دهمهم وهم على الماء ثيراً وتصالحوا ووقع القتال بين الطائفتين ثم بعد ذلك وقعت الغلبة عليهم، وقد ذكر هذه القصة ابن سعد نحو ما ذكر ابن إسحاق، وإن الحارث كان جمع جرماً وأرسل عينا تأتبه خبر المسلمين فظفروا به فقتلوه، فلما بلغه ذلك هلع وتفرق الجمع وانتهى النبي ﷺ إلى الماء وهو المرع فصف أصحابه للقتال وروهم بالنبل ثم حلوا عليهم حملة واحدة فما أفلت منهم إنسان بل قتل منهم عشرة وأسر الباقون رجالاً ونساءً، وساق ذلك اليمري في «عيون الأثر» ثم ذكر حديث ابن عمر ثم قال: أشار ابن سعد إلى حديث ابن عمر ثم قال: الأول أثبت. قلت: آخر كلام ابن سعد، والحكم يكون الذي في السير أثبت عما في الصحيح فمردود، ولا سيما مع إمكان الجمع والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر بن عبد الله وعمر بن ميملة وراه ثم زاي بصيغة التصغير عن أبي سعيد في قصة العزل، وسيأتي شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى، والغرض منه هنا ذكر غزوة بني المصطلق في الجملة، وقد أسرت إلى قصتها جملاً والله الحمد.

قال غزوة: أخبرني أنه كان يَسْأَلُ عَنْهُ وَيُحَدِّثُ بِهِ عِنْدَهُ، فَيَقْرُؤُهُ وَيَسْمَعُهُ وَيَسْتَوْحِيهِ.

وقال غزوة أيضا: لم يَسْمَعْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَحَدًا إِلَّا حَسَنًا مِنْ لَابِثٍ، وَمِطْلَحُ بَنِ الْأَنْثَى، وَحَفْنَةُ بَنِي جَحْشٍ، فِي نَاسٍ آخَرِينَ لَا عِلْمَ لِي بِهِمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ غَضِبَتْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنْ كُنَّ لَكُمْ آيَاتُ أَنْ تُنْفِرُوا، كَانَتْ غَابِطَةً تَكُونُ أَنْ يَسْبَغَ جَنْدُكُمْ حَسَنًا، وَقُولُوا: إِنَّهُ الْبَلَدِيُّ قَالَ:

قَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ: وَالَّذِي يَهْلِكُ بِهَذَا الْحَقُّ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْيَبَهُ غَيْرَ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَذِيقَةُ السَّنَنِ، تَأْتِي عَنْ عَجَبِينَ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنَ فَتَأْكُلُهُ.

قَالَتْ: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَفْزَعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، وَهُوَ عَلَى الْيَمِينِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ يَغْلِبُ لِي مِنْ رَجُلٍ لَدَى بَلْعِي غَنَةً إِذَا هِيَ فِي أَهْلِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي.»

قَالَتْ: فَهَذَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ أَخُو بَنِي عَدِيٍّ لِأَسْهَلٍ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْلِيكَ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَرْتُ حَقَّقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ الْآخِرِ إِنَّمَا مِنَ الْخَرْجِ، أَمَرْتُكَ فَتَقَلَّ أَمْرُكَ.

قَالَتْ: فَهَذَا رَجُلٌ مِنَ الْخَرْجِ، وَكَانَتْ أُمُّ حَسَنٍ بِنْتُ عَمِّهِ مِنْ فَعِيلٍ، وَهُوَ سَعْدُ بْنُ خُزَّادَةَ، وَهُوَ سَيِّدُ الْخَرْجِ، قَالَتْ: وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا، وَلَكِنْ اخْتَلَتْهُ الْعَمِيَّةُ، فَقَالَ لِسَعْدٍ: كَذَبْتَ لَعَنَهُ اللَّهُ لَا تَقُلْهُ، وَلَا تَقْدِرْ عَلَى قَبْلِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ رَهْطِكَ مَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَقُولَ.

فَقَامَ أَسَدُ بْنُ خَضِيٍّ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ سَعْدٍ، فَقَالَ لِسَعْدٍ بِنِ عَدَاةٍ: كَذَبْتَ لَعَنَهُ اللَّهُ لَقَوْلِهِ، فَإِنَّكَ تَأْتِي لِحَادِي عَنِ الْمُنَافِقِينَ.

قَالَتْ: فَهَذَا الْحَيَّانُ الْأَوَّلُ وَالْخَرْجُ، حَتَّى هُمَا أَنْ يَفْقِدُوا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْيَمِينِ، وَقَالَتْ: فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، حَتَّى سَكَنُوا وَسَكَتَ.

قَالَتْ: فَكَانَتْ يَوْمَ ذَلِكَ كَلَّةٌ لَا يَرَوْنَ لِي دَفْعَ وَلَا أَتَّحِيلُ بِئِمْ.

قَالَتْ وَاصْبِرْ أَبَوَايَ عِنْدِي وَلَقَدْ كُنْتُ لِكَلْبَيْنِ وَيَوْمًا لَا يَرَوْنَ لِي دَفْعَ وَلَا أَتَّحِيلُ بِئِمْ حَتَّى إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ الْبَكَاةَ فَالِقُ كَبِدِي، قِيَّتَا أَبَوَايَ جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي، فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنَتْ لَهَا، فَجَلَسْتُ بَيْنَهُمَا.

قَالَتْ: قِيَّتَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ دَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا فَسَلَّمْنَا ثُمَّ جَلَسْنَا، قَالَتْ: وَلَمْ يَخْطِ عِنْدِي شَيْءٌ قَبْلَ مَا قِيلَ لَهَا، وَقَدْ لَبِثَ خَيْرًا لَا يُوحَى إِلَيَّ فِي شَأْنِي بِشَيْءٍ.

قَالَتْ: فَشَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ جَلَسْنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، يَا غَابِطَةُ، إِنَّهُ يَبْلَعِي عِلْقًا كَلَّةً وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتُ بَرِيَّةً، فَسَتَرَكُلُو اللَّهَ، وَإِنْ كُنْتُ أَلْمُسَةِ بَلَدِي، فَاسْتَظْفِرِي اللَّهَ وَتَوَكَّلِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَرَفَ لَمْ تَأْبَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.»

قَالَتْ: فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ فَلَمَّ دَنَمِي حَتَّى مَا أَجِسُ مِنْهُ فَطَرَةً، فَقُلْتُ لَأَمِي: أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيِّ لِي مَا قَالَ. قَالَ أَبِي: وَاللَّهِ مَا أَذْهَبِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَأَمِي: أَجِبِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِي مَا قَالَ، قَالَتْ لَأَمِي: وَاللَّهِ مَا أَذْهَبِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ وَأَنَا جَارِيَةٌ خَبِيئَةٌ السَّنَنِ لَا أَمْرًا مِنَ الْقُرْآنِ كَثِيرًا: إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ: لَقَدْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى اسْتَقَرَّ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَلْتُمْ بِهِ، فَلَمَّا قُلْتُ لَكُمْ، إِنِّي بَرِيَّةٌ، لَا تَصَلُّونَنِي، وَكَيْنَ اخْتَرَفْتُ لَكُمْ بَأَمِي، وَاللَّهِ يَهْلِكُ أَنِّي مِنْهُ بَرِيَّةٌ، فَصَدَّقَنِي، فَوَاللَّهِ لَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ حِينَ قَالَ: «فَصَبِّرْ جَمِيلًا وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانَ عَلَى مَا

قَالَ غَزْوَةُ: كَانَتْ غَابِطَةً تَكُونُ أَنْ يَسْبَغَ جَنْدُكُمْ حَسَنًا، وَقُولُوا: إِنَّهُ الْبَلَدِيُّ قَالَ:

قَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ: وَالَّذِي يَهْلِكُ بِهَذَا الْحَقُّ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْيَبَهُ غَيْرَ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَذِيقَةُ السَّنَنِ، تَأْتِي عَنْ عَجَبِينَ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنَ فَتَأْكُلُهُ.

قَالَتْ: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَفْزَعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، وَهُوَ عَلَى الْيَمِينِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ يَغْلِبُ لِي مِنْ رَجُلٍ لَدَى بَلْعِي غَنَةً إِذَا هِيَ فِي أَهْلِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي.»

قَالَتْ: فَهَذَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ أَخُو بَنِي عَدِيٍّ لِأَسْهَلٍ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْلِيكَ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَرْتُ حَقَّقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْآخِرِ إِنَّمَا مِنَ الْخَرْجِ، أَمَرْتُكَ فَتَقَلَّ أَمْرُكَ.

قَالَتْ: فَهَذَا رَجُلٌ مِنَ الْخَرْجِ، وَكَانَتْ أُمُّ حَسَنٍ بِنْتُ عَمِّهِ مِنْ فَعِيلٍ، وَهُوَ سَعْدُ بْنُ خُزَّادَةَ، وَهُوَ سَيِّدُ الْخَرْجِ، قَالَتْ: وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا، وَلَكِنْ اخْتَلَتْهُ الْعَمِيَّةُ، فَقَالَ لِسَعْدٍ: كَذَبْتَ لَعَنَهُ اللَّهُ لَا تَقُلْهُ، وَلَا تَقْدِرْ عَلَى قَبْلِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ رَهْطِكَ مَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَقُولَ.

فَقَامَ أَسَدُ بْنُ خَضِيٍّ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ سَعْدٍ، فَقَالَ لِسَعْدٍ بِنِ عَدَاةٍ: كَذَبْتَ لَعَنَهُ اللَّهُ لَقَوْلِهِ، فَإِنَّكَ تَأْتِي لِحَادِي عَنِ الْمُنَافِقِينَ.

قَالَتْ: فَهَذَا الْحَيَّانُ الْأَوَّلُ وَالْخَرْجُ، حَتَّى هُمَا أَنْ يَفْقِدُوا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْيَمِينِ، وَقَالَتْ: فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، حَتَّى سَكَنُوا وَسَكَتَ.

قَالَتْ: فَكَانَتْ يَوْمَ ذَلِكَ كَلَّةٌ لَا يَرَوْنَ لِي دَفْعَ وَلَا أَتَّحِيلُ بِئِمْ.

قَالَتْ وَاصْبِرْ أَبَوَايَ عِنْدِي وَلَقَدْ كُنْتُ لِكَلْبَيْنِ وَيَوْمًا لَا يَرَوْنَ لِي دَفْعَ وَلَا أَتَّحِيلُ بِئِمْ حَتَّى إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ الْبَكَاةَ فَالِقُ كَبِدِي، قِيَّتَا أَبَوَايَ جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي، فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنَتْ لَهَا، فَجَلَسْتُ بَيْنَهُمَا.

قَالَتْ: قِيَّتَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ دَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا فَسَلَّمْنَا ثُمَّ جَلَسْنَا، قَالَتْ: وَلَمْ يَخْطِ عِنْدِي شَيْءٌ قَبْلَ مَا قِيلَ لَهَا، وَقَدْ لَبِثَ خَيْرًا لَا يُوحَى إِلَيَّ فِي شَأْنِي بِشَيْءٍ.

قَالَتْ: فَشَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ جَلَسْنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، يَا غَابِطَةُ، إِنَّهُ يَبْلَعِي عِلْقًا كَلَّةً وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتُ بَرِيَّةً، فَسَتَرَكُلُو اللَّهَ، وَإِنْ كُنْتُ أَلْمُسَةِ بَلَدِي، فَاسْتَظْفِرِي اللَّهَ وَتَوَكَّلِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اخْتَرَفَ لَمْ تَأْبَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.»

قَالَتْ: فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ فَلَمَّ دَنَمِي حَتَّى مَا أَجِسُ مِنْهُ فَطَرَةً، فَقُلْتُ لَأَمِي: أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيِّ لِي مَا قَالَ. قَالَ أَبِي: وَاللَّهِ مَا أَذْهَبِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ وَأَنَا جَارِيَةٌ خَبِيئَةٌ السَّنَنِ لَا أَمْرًا مِنَ الْقُرْآنِ كَثِيرًا: إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ: لَقَدْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى اسْتَقَرَّ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَلْتُمْ بِهِ، فَلَمَّا قُلْتُ لَكُمْ، إِنِّي بَرِيَّةٌ، لَا تَصَلُّونَنِي، وَكَيْنَ اخْتَرَفْتُ لَكُمْ بَأَمِي، وَاللَّهِ يَهْلِكُ أَنِّي مِنْهُ بَرِيَّةٌ، فَصَدَّقَنِي، فَوَاللَّهِ لَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ حِينَ قَالَ: «فَصَبِّرْ جَمِيلًا وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانَ عَلَى مَا

قَالَ غَزْوَةُ: كَانَتْ غَابِطَةً تَكُونُ أَنْ يَسْبَغَ جَنْدُكُمْ حَسَنًا، وَقُولُوا: إِنَّهُ الْبَلَدِيُّ قَالَ:

قَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ: وَالَّذِي يَهْلِكُ بِهَذَا الْحَقُّ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْيَبَهُ غَيْرَ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَذِيقَةُ السَّنَنِ، تَأْتِي عَنْ عَجَبِينَ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنَ فَتَأْكُلُهُ.

تصفون ﴿.

المصنف حديث الإفك بطوله من طريق صالح وهو ابن كيسان عن ابن شهاب، وقد تقدم بطوله في الشهادات من طريق فليح عن ابن شهاب، وذكرت أنه أورد شرحه مستوفى في سورة النور، وسأذكر هناك مع شرحه بيان ما اختلفوا فيه من ألفاظه وسيأتي إن شاء الله تعالى.

٤١٤٢- حدثني عبد الله بن محمد قال: أُمِّي عَلِيٌّ هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ مِنْ جُفَيْفٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: أَتَلَكِ أُنْ عَلِيًّا كَانَ يَمِينُ قَذْفَ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لَا، وَلَكِنْ قَدْ أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ قَوْمِكَ، أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُمَا: كَانَ عَلِيٌّ مُسْلِمًا لِي شَاتِيهَا. فَأَرْجِسُوهُ فَلَمْ يَرْجِعْ. وَقَالَتْ: مُسْلِمًا، بَلَا شَكَّ فِيهِ وَعَلَيْهِ، كَانَ فِي أَصْلِي الْخَبِيثِ كَذَلِكَ.

٤١٤٣- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا أبو غرانة، عن حصين، عن أبي وإيل قال: حدثني مسروق بن الأجدع قال: حدثني أم رومان، وهي أم عاتكة رضي الله عنها، قالت: بينا أنا قاعدة أنا وعاتكة، إذ وكحت امرأة من الأنصار فقالت: فعل الله بفلان وفعل، فقالت: أم رومان، وما ذاك؟ قالت: انني ليمن حدث الحديث، قالت: وما ذاك؟ قالت كذا وكذا، قالت عاتكة: سمع رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم، قالت: وأبو بكر؟ قالت: نعم، فقصت مغبتي عليها، فما أفلت إلا وعاتكة حُمِي بِأَيْبِ، فَطَرَحَتْ عَلَيْهَا لِيَانَهَا فَطَعْنَتْهَا، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَقْتُا الْخُمَى بِأَيْبِ، قَالَ: «لَقَدْ لِي فِي خَبِيثٍ تُحَدِّثُ بِهِ»، قالت: نعم، فقعدت عاتكة فقالت: والله لو نزلت لا تصدقوني، وكأن قلت لا تصدقوني، فطعنني وتطلمك كعقوب وتبيد: ﴿والله المستعان على ما تصفون﴾. قالت: وأنصرف ولم يقل شيئاً، فأنزل الله عز وجل: ﴿قَالَتْ: بِحَدِّهِ لَاحِدٌ وَلَا يَحْمِلُهُ﴾. [راجع: ٣٣٨٨].

٤١٤٤- حدثني يحيى: حدثنا وكيع، عن نافع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها: كانت تقرا: إِذْ يُلْقُونَكَ بِالْيَسِينِمْ وَتَقُولُ: الْوَلَدُ الْكَذِبُ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مَلِكَةَ: وَكَانَتْ أَظْلَمَ مِنْ غَيْرِهَا بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ نَزَلَ فِيهَا. [إسهر: ٤٧٥٢].

٤١٤٥- حدثنا حفص بن أبي حنيفة: حدثنا عتبة، عن هشام، عن أبيه قال: ذهبت أسب حسان عند عاتكة، فقالت: لا تسبي، فإنه كان يُبَايِعُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَأَذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هِجَاءِ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «كَيْفَ بِسَيِّئِهِ». قَالَ: لَأَسْتَلِكَ مِنْهُمْ كَمَا تَسَلُّ الشُّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَفِيَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ قُرَيْبٍ: سَمِعْتُ هِشَامًا، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَبَّتُ حَسَانَ وَكَانَ مِنْ كَثَرِ عَفْوِهَا. [راجع: ٣٥٣١. أخرجه مسلم: ٢٤٨٧].

٤١٤٦- حدثني بشر بن خالد: أخبرنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن سليمان، عن أبي الصَّحْحِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَعِنْدَهَا حَسَنُ ابْنِ لَابِتٍ يُنْشِئُهَا شِعْرًا، يُحْتَبُّ بِأَيَاتِهِ، وَقَالَ: حَسَنُ زَرَّانٍ مَا نَزَّانُ بِسَرِيَةٍ وَكُضْبُغٌ غُرْمِي مِنْ لُحُومِ الْفَوَائِلِ

فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: لَيْكُكَ لَسْتُ كَذَلِكَ. قَالَ مَسْرُوقٌ: قُلْتُ لَهَا لِمَ تَأْذِينُ لَهْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْكَ؟ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. فَقَالَتْ: وَأَيُّ عَذَابٍ أَشَدُّ مِنَ الْعَمَى؟ قَالَتْ لَهُ: إِنَّهُ كَانَ يُبَايِعُ، أَوْ:

لَمْ تَحُولْتُ وَأَضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاسِي، وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنِّي حَبِيبُ بَرِيئَةٍ، وَإِنَّ اللَّهَ مُبْرِئِي بَرَائَتِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ مُنْزِلُ فِي شَاتِي وَحِيًّا يَنْتَلِي، لَشَاتِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَرُ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِي بَاطِنِي، وَلَكِنْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَزِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ زَوَّيَا يُزَيِّي اللَّهُ بِهَا، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَجْلِسَةً، وَلَا خَرَجَ أَخَذَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الثَّوْبِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَلَّوْهُ مِنْهُ مِنَ الْعَرَقِ بِغِلِّ الْجُمَانِ، وَهُوَ فِي يَوْمٍ شَاتٍ، مِنْ يَهْلِي الْقَوْلِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِ.

قَالَتْ: فَسُرِّي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَكَانَتْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَمَا اللَّهُ فَقَدْ بَرَّأَكَ».

قَالَتْ: فَقَالَتْ لِي أُمِّي: قَوْمِي إِلَيْهِ، قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ، فَإِنِّي لَا أَحْتَدِ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَتْ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾. فَالْمُشْرِكُ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَائَتِي، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مَنْطِجِ ابْنِ أَثَاةٍ لِقَرَاتِيهِ مِنْهُ وَفَرَّه - : وَاللَّهِ لَا أَتَمُوقُ عَلَى مَنْطِجِ شَيْءٍ أَبَدًا، بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ مَا قَالَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا يَأْتِي أَوْلُو الْفُضُلِ مِنْكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - غَوْرٌ رَحِيمٌ﴾. قَالَ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي، فَرَجَعَ إِلَى مَنْطِجِ الْفُتَّةِ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَنْوِغُهَا مِنْهُ أَبَدًا.

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ رَبِّ بَنَتْ جَعَشِي عَنْ أَمْرِي، فَقَالَ لِرَبِّ: «مَاذَا عَلِمْتُ، أَوْ رَأَيْتُ». فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِسْ سَمْعِي وَبَصَرِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِيهِ مِنْ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فَصَحَّهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ، قَالَتْ: وَطَلَّقَتْ اخْتِهَا حَمْنَةً تَحَارِبُ لَهَا، فَهَلَكَتْ لِيَمِينُ هَذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَهَذَا الَّذِي يَتَلَفَّي مِنْ حَدِيثِ هَؤُلَاءِ الرَّوْثِ.

ثُمَّ قَالَ غُرُورٌ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي قِيلَ لَهُ مَا قِيلَ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا كُنْتُ مِنْ كَفَرٍ أَنْتَى قَطُّ، قَالَتْ: ثُمَّ قِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. [راجع: ٢٥٩٣. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠]

قوله: (باب حديث الإفك) قد تقدم وجه مناسبة إيراد هنا لما ذكره عن الزهري أن قصة الإفك كانت في غزوة المريس.

قوله: (الإفك والأفك بمنزلة النجس والنجس) أي هنا في الاسم لفتان بكسر الهمزة وسكون الفاء وهي المشهور، وفتحهما معاً. وقوله: (بمنزلة) أي نظير ذلك النجس والنجس في الضبط وكونهما لفتين.

قوله: (يقال لهما الإفك والكهم) أي في قوله تعالى: ﴿بَلْ ضَلُّوا ذَلِكَ إِتْكَمَ وَمَا كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [الأحاف: ٢٨] قريء في المشهور بكسر الهمزة وسكون الفاء ويضم الكاف، وأما الفتحة فقريء بالشاذ، وهو عن عكرمة وغيره بشلات فتحتان فعلا ماضياً أي صرفهم، ووراء ذلك قرأت أخرى في الشواذ كالشهور لكن يفتح أوله وهو عن ابن عباس ومثل الثاني لكن بتشديد الفاء وهو عن أبي عبيد بن جراح، وبالمال أوله وفتح الفاء والكاف وهو عن ابن الزبير وغير ذلك مما يستوعب في موضعه. وغير ذلك مما يستوعب في موضعه.

قوله: (ومن قال الكهم) أي جملة ماضياً يقال معناه صرفهم عن الإيمان كما قال: ﴿يُؤْخَذُ عَنْ مَنِ أَذِنَ﴾ [الذاريات: ٢٩] أي يصرف عنه من صرف. ثم ذكر

قلت لكن القراءة المشهورة بفتح اللام وتشديد القاف من التلقي وإحدى الثمانين فيه عنقوة، وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع: قول عائشة في حسان ذكره بالفاظ، وسيأتي شرحه أيضاً في تفسير سورة النور. ورواه: (وقال محمد) ابن عفة أي الطحان الكوفي يكتسب أبا جعفر وأبا عبد الله وهو من شيوخ البخاري، ووقع في رواية كريمة والأصيلي «حدثنا محمد بن غير زادة، وقد عرف نسبة من رواية الآخرين، وسيأتي له ذكر في كتاب الأحكام. وشيخه عثمان بن فرقد بصري له عند البخاري شيخ آخر تقدم في آخر البيوع.

الحديث الخامس: حديث مسروق «دخلنا على عائشة وعندها حسان» يأتي شرحه أيضاً في تفسير النور إن شاء الله تعالى.

٣٥- باب غَزْوَةِ الْخَنْدِثِيَّةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾. [الآية: الفتح: ١٨]

٤١٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْلَانَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْخَنْدِثِيَّةِ، فَأَصَابَنَا مَطَرٌ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّلْحَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «اتَّبِعُونِي مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ». فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَطْلَمُ. فَقَالَ: «قَالَ اللَّهُ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِيعٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَيَرْذِي اللَّهَ وَيُحِبُّ اللَّهَ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ بِي، كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِيعٌ بِنَجْمٍ كَذَا وَكَذَا، فَهُوَ مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ كَافِرٌ بِي». [راجع: ٨٤٩، أخرجه مسلم: ٤٧١].

٤١٤٨- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ عُمَرَ قَالَ: أَصْغَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرَاءَ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، إِلَّا أُمِّي كَانَتْ مَعَ حَبِيبِهِ: عُمْرَةُ مِنَ الْخَنْدِثِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةُ مِنَ الْقَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةُ مِنَ الْجَعْفَرِيَّةِ، حَيْثُ قَسَمَ عَلِيٌّ حَبِيبُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةُ مَعَ حَبِيبِهِ. [راجع: ١٧٧٩، أخرجه مسلم: ١٢٥٣].

٤١٤٩- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: انْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْخَنْدِثِيَّةِ، فَأَخْرَجَ اصْحَابَهُ وَلَمْ أَخْرَجْ. [راجع: ١٨٢١، أخرجه مسلم: ١١٩٦ مطولاً].

قوله: (باب غزوة الخندثية) في رواية أبي زر عن الكشي «عمرة» بدل غزوة. والخندثية بالتخفيف ولغتان، وأكثر كثير من أهل اللغة التخفيف، وقال أبو عبيد البكري: أهل العراق يلقون وأهل الحجاز يخففون.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الآية: الفتح: ١٨]) يشير إلى أنها نزلت في قصة الخندثية، وقد تقدم شرح معظم هذه القصة في كتاب الشروط، وأذكر هنا ما لم يتقدم له ذكر هناك. وكان توجهه صلى الله عليه وسلم من المدينة يوم الاثنين مستهل ذي القعدة سنة ست فخرج قاصداً إلى العمرة فصدد المشركون عن الوصول إلى البيت، ووقعت بينهم المصالحة على أن يدخل مكة في العام المقبل. وجاء عن هشام بن عروة عن أبيه أنه خرج في رمضان واعتصر في شوال، وشذ بذلك، وقد وافق أبو الأسود عن عروة الجمهور، ومضى في الحج قول عائشة «ما اعتصر إلا في ذي القعدة» ثم ذكر المصنف فيه ثلاثين حديثاً.

الحديث الأول: حديث زيد بن خالد الجهني في النهي عن قول (مطرونا بنجم كذا) الحديث، وقد تقدم شرحه في الاستسقاء، والفرس منه قوله: «خرجنا عام الخندثية».

الحديث الثاني: حديث أنس «اعتصر النبي ﷺ أربع عمر» تقدم شرحه في الحج.

الحديث الثالث: حديث أبي قتادة «انطلقنا مع النبي ﷺ عام الخندثية فخرجنا عام الخندثية».

اصحابه ولم أحرم» هكذا ذكره مختصراً، وقد تقدم بطله في كتاب الحج مشروحاً، ويستفاد منه أن بعض من خرج إلى الخندثية لم يكن أحرم بالعمرة فلم ينتج إلى التحلل منها كما سائبر إليه في الحديث الذي بعده.

الحديث الرابع: حديث البراء في تكبير ماء البئر بالخندثية بركة بصاق النبي ﷺ فيها، ذكره من وجهين عن أبي إسحاق عن البراء، ووقع في رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء كنا أربع عشرة مائة، وفي رواية زهير عنه أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة أو أكثر، ووقع في حديث جابر الذي بعده من طريق سالم بن أبي الجعد عنه أنهم كانوا أربع عشرة مائة، ومن طريق قتادة «قلت لسعيد بن المسيب بلغني عن جابر أنهم كانوا أربع عشرة مائة، فقال سعيد: حدثني جابر أنهم كانوا خمس عشرة مائة» ومن طريق عمرو بن دينار عن جابر «كانوا ألفاً وأربعمائة» ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى «كانوا ألفاً وثلاثمائة» ووقع عند أبي شيبة من حديث مجمع بن حارثة «كانوا ألفاً وخمسمائة» والجمع بين هذا الاختلاف أنهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، فمن قال ألفاً وخمسمائة جبر الكسر، ومن قال ألفاً وأربعمائة الغاء، ويؤيده قوله في الرواية الثالثة من حديث البراء «ألفاً وأربعمائة أو أكثر» واعتد على هذا الجمع النووي، وأما البيهقي فسال إلى الترجيح وقال: إن رواية من قال ألف وأربعمائة أصح، ثم ساقه من طريق أبي الزبير ومن طريق أبي سفيان كلاهما عن جابر كذلك، ومن رواية معقل بن يسار وسلمة بن الأكوع والبراء بن عازب، ومن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبيه. قلت: ومعظم هذه الطرق عند مسلم، ووقع عند ابن سعد في حديث معقل بن يسار زهاء ألف وأربعمائة وهو ظاهر في عدم التحديد. وأما قول عبد الله بن أبي أوفى ألفاً وثلاثمائة فيمكن حمله على ما اطلع هو عليه، وأطلع غيره على زيادة ناس لم يطلع هو عليهم، والزيادة من الثقة مقبولة، أو العدد الذي ذكره جملة من ابتداء الخروج من المدينة والزائد تلاحقوا بهم بعد ذلك، أو العدد الذي ذكره هو عدد المقاتلة والزيادة عليها من الأتباع من الحدم والنساء والصبيان الذين لم يلغوا الحلم. وأما قول ابن إسحاق إنهم كانوا سبعمائة فلم يوافق عليه لأنه قال استنبطاً من قول جابر: «غزونا الليلة من عشرة» وكانوا غزوا سبعين ليلة وهذا لا يدل على أنهم لم ينحروا غير الليلة، مع أن بعضهم لم يكن أحرم أصلاً. وسيأتي في هذا الباب في حديث المسور ومروان أنهم خرجوا مع النبي ﷺ بضع عشرة مائة، فيجمع أيضاً بأن الذين يابحوا كانوا كما تقدم، وما زاد على ذلك كانوا غائبين عنها كمن توجه مع عثمان إلى مكة، على أن لفظ البضع يصدق على الخمس والأربع فلا تخالف، وجزم موسى بن عبيدة بأنهم كانوا ألفاً وستمائة، وفي حديث سلمة بن الأكوع عند أبي شيبة ألفاً وسبعمائة، وحكى ابن سعد أنهم كانوا ألفاً وخمسمائة وخمسة وعشرين، وهذا إن ثبت تحريز بالغ. ثم وجدته موصولاً عن ابن عباس عند ابن مردويه وفيه رد على ابن حبة حيث زعم أن سبب الاختلاف في عددهم أن الذي ذكر عددهم لم يقصد التحديد وإنما ذكره بالحدس والتخمين، والله أعلم.

٤١٥٠- حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ مُوسَى: عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ: قُلْنَا لَمْ أَفْقَحْ فَفَقَحْنَا، وَقَدْ كَانَ قَفْحٌ مَكَّةَ فَفَقَحْنَا، وَنَحْنُ نَعُدُّ الْقَفْحَ ثَمَّةَ الرُّحُونَ يَوْمَ الْخَنْدِثِيَّةِ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ عَشْرَةَ بَانَةً، وَالْخَنْدِثِيَّةُ بَنُو قَرْظَحَاءَ فَلَمْ نَلَوْكْ لَهَا قَفْرَةً، قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ قَاتَلَهَا، فَحَلَسَ عَلَى شَقِيحِهَا، ثُمَّ دَعَا بِأَيٍّ مِنْ مَاءٍ قَفْرًا، ثُمَّ مَضَمْنَهُ وَدَعَا ثُمَّ صَبَّ فِيهَا، فَقَرَّحَها غَيْرَ يَجِدُ، ثُمَّ إِنَّا أَصْلَحْنَا مَا شِئْنَا نَحْنُ وَرِكَائِنَا. [راجع: ٣٥٧٧].

٤١٥١- حَدَّثَنِي فَضْلُ بْنُ يَفْقُوبَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَرَامِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْتَرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: إِنَّا الْبَرَاءَ ﷺ بَنُو عَازِبٍ وَحُصَيْنٍ وَحُصَيْنَةُ ابْنَةُ الْبَرَاءِ ﷺ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ عَشْرَةَ بَانَةً، وَالْخَنْدِثِيَّةُ بَنُو قَرْظَحَاءَ فَلَمْ نَلَوْكْ لَهَا قَفْرَةً، قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ قَاتَلَهَا، فَحَلَسَ عَلَى شَقِيحِهَا، ثُمَّ دَعَا بِأَيٍّ مِنْ مَاءٍ قَفْرًا، ثُمَّ مَضَمْنَهُ وَدَعَا ثُمَّ صَبَّ فِيهَا، فَقَرَّحَها غَيْرَ يَجِدُ، ثُمَّ إِنَّا أَصْلَحْنَا مَا شِئْنَا نَحْنُ وَرِكَائِنَا. [راجع: ٣٥٧٧].

٤١٥٢- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضْلٍ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ أَحْمَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَرَامِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْتَرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: إِنَّا الْبَرَاءَ ﷺ بَنُو عَازِبٍ وَحُصَيْنٍ وَحُصَيْنَةُ ابْنَةُ الْبَرَاءِ ﷺ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدِثِيَّةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَ بَانَةً أَوْ أَكْثَرَ، فَنَزَلُوا عَلَى بَنِي قَرْظَحَاءَ، فَأَتَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى الْبَرَاءَ وَقَعَدَ عَلَى شَقِيحِهَا، ثُمَّ قَالَ: «الْعَرَبِي يَذَلُّ مِنْ مَالِهَا». فَأَتَى بِهِ، فَصَقَّ فَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «دَعَوْهَا سَاعَةً». فَأَرْوَوْا أَنْفُسَهُمْ وَرَكَعَتْهُمْ حَتَّى ارْتَحَلُوا. [راجع: ٣٥٧٧].

٤١٥٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضْلٍ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ أَحْمَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَرَامِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْتَرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: إِنَّا الْبَرَاءَ ﷺ بَنُو عَازِبٍ وَحُصَيْنٍ وَحُصَيْنَةُ ابْنَةُ الْبَرَاءِ ﷺ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدِثِيَّةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَ بَانَةً أَوْ أَكْثَرَ، فَنَزَلُوا عَلَى بَنِي قَرْظَحَاءَ، فَأَتَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى الْبَرَاءَ وَقَعَدَ عَلَى شَقِيحِهَا، ثُمَّ قَالَ: «الْعَرَبِي يَذَلُّ مِنْ مَالِهَا». فَأَتَى بِهِ، فَصَقَّ فَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «دَعَوْهَا سَاعَةً». فَأَرْوَوْا أَنْفُسَهُمْ وَرَكَعَتْهُمْ حَتَّى ارْتَحَلُوا. [راجع: ٣٥٧٧].

أخرج أحمد من حديث جابر من طريق نبيح المعززي عنه وفيه « فجاء رجل بإداوة فيها شيء من ماء ليس في القوم ماء غيره، فصبه رسول الله ﷺ في قدح ثم توضأ فأحسن ثم انصرف وترك القدح، قال تراسم الناس على القدح، فقال: على رسلكم، فوضع كفه في القدح ثم قال: أسبقوا الوضوء، قال فلقد رأيت العيون عيون الماء تخرج من بين أصابعه »
 ووقع في حديث البراء أن تكثر الماء كان يصب النبي ﷺ وضوءه في البئر، وفي رواية أبي الأسود من عروة في « دلائل البيهقي » أنه أمر بسهم فوضع في قعر البئر فجاءت بالماء، وقد تقدم وجه الجمع في الكلام على حديث المسور ومروان في آخر الشروط، وتقدم الكلام على اختلافهم في كيفية نبع الماء في علامات النبوة، وإن نبع الماء من بين أصابعه وقع مراراً في الحضر وفي السفر. والله أعلم.

٤١٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعْمَدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: بَلَّغْنِي أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ: كَانُوا أَرْبَعَ عَشْرَةَ يَأْتِيهِمْ، فَقَالَ لِي سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ: كَانُوا خَمْسَ عَشْرَةَ يَأْتِيهِمُ الْيَوْمَ يَأْتِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ. [إرجاع: ٣٥٧٦. أخرجه مسلم: ١٨٥٦].

تَابِعَهُ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ.

٤١٥٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جَابِرٍ: قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: « أَتَمَّ خَيْرٌ أَهْلِي الْأَرْضِ. » وَكَانَ الْفَأْ وَأَرْقَمُ، وَلَوْ كُنْتُ أَهْمُ الْيَوْمَ لَا يَتَكَلَّمُ مَكَانَ الشَّجَرَةِ.

تَابِعَهُ الْأَعْمَشُ: سَمِعَ سَالِحًا: سَمِعَ جَابِرًا: الْفَأْ وَأَرْقَمُ. [إرجاع: ٣٥٧٦. أخرجه مسلم: ١٨٥٦].

٤١٥٥ - وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: كَانَ اصْحَابُ الشَّجَرَةِ الْفَأْ وَكَلْبُيَّةَ، وَكَانَتْ أَسْلَمُ لُنُنَ الْمُهَاجِرِينَ. [أخرجه مسلم: ١٨٥٧].

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

قوله: (تابعه أبو داود) هو سليمان بن داود الطيالسي (قال حدثنا قرة) هو ابن خالد (عن قتادة)، وهذه الطريق وصلها الإسماعيلي من طريق عمرو بن علي الفلاس عن أبي داود الطيالسي بهذا الإسناد إلى قتادة قال: « سألت سعيد بن المسيب كم كانوا في بيعة الرضوان ؟ » فذكر الحديث وقال فيه: أوهم يرحمه الله، هو حديثي أنهم كانوا ألفاً وخمسة.

قوله: (قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق: أتتم خير أهل الأرض) هذا صريح في فضل أصحاب الشجرة، فقد كان من المسلمين إذ ذاك جماعة بمكة والمدينة وبغيرهما، وعند أحمد بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري قال: « لما كان بالخندق قال النبي ﷺ: لا توقدوا ناراً لبيل، فلما كان بعد ذلك قال: أوقدوا واصنعوا فإنه لا يدرك قوم بعدكم صابكم ولا مدكم » وعند مسلم من حديث جابر مرفوعاً « لا يدخل النار من شهد بدرًا والخندق » وروى مسلم أيضاً من حديث أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول: « لا يدخل النار أحد من أصحاب الشجرة » وتمسك به بعض الشيعة في تفضيل علي على عثمان لأن علياً كان من جملة من غوط بذلك وعمن بايع تحت الشجرة وكان عثمان حيثما غالباً كما تقدم في المناقب من حديث ابن عمر، لكن تقدم في حديث ابن عمر المذكور أن النبي ﷺ بايع عنه فاستوى معهم عثمان في الحيرة المذكورة، ولم يقصد في الحديث إلى تفضيل بعضهم على بعض، واستدل به أيضاً على أن الحضر ليس محي لأنه لو كان حياً مع ثبوت كونه نبياً لزم تفضيل غير النبي على النبي وهو باطل فدل على أنه ليس محي، ووجب أن نزع أنه محي باحتمال أن يكون حيثما حاضراً معهم ولم يقصد إلى تفضيل بعضهم على بعض أو لم يكن على وجه الأرض بل كان في البحر، والثاني جواب سائق، وعكس ابن التين فاستدل به على أن الحضر ليس بنبي فبنى الأمر على أنه محي وأنه دخل في عصوم من فضل النبي ﷺ أهل الشجرة عليهم، وقد تقدمت الأدلة الواضحة على ثبوت نبوة الحضر في أحاديث الأنبياء. وأغرب ابن التين فجزم أن إلياس ليس بنبي وبناء على قول من زعم أنه أيضاً محي، وهو

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ عِنْدَنَا مَاءٌ تَوَحَّاهُ بِهِ وَلَا تَشْرَبْ إِلَّا مَا فِي رُكُوكِ، قَالَ: فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فِي الرُّكُوءِ فَجَعَلَ يَمُزُّ مِنْ تَيْنِ أَصَابِهِ كَأَمْفَالِ الْغَنِيِّ، قَالَ: فَشَرَبْنَا وَكَوَضْنَا، فَقُلْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: لَوْ كُنَّا يَأْتِيَهُمُ الْفَأْ لَكُنَّا، كَمَا خَمْسَ عَشْرَةَ يَأْتِيهِ. [إرجاع: ٣٥٧٦. أخرجه مسلم: ١٨٥٦. مختصراً].

قوله: (ولم ينع الفتح بيعة الرضوان) يعني قوله تعالى: ﴿إِذَا تَحَنَّنَ لَكَ تَحَنُّاً مِثْلًا﴾ [الفتح: ١]. وهذا موضع وقع فيه اختلاف قديم، والتحقيق أنه يختلف باختلاف المراد من الآيات، فقوله تعالى: ﴿إِذَا تَحَنَّنَ لَكَ تَحَنُّاً مِثْلًا﴾ [الفتح: ١] المراد بالفتح هنا الخندق لأنها كانت مبدأ الفتح المبين على المسلمين، لما ترتب على الصلح الذي وقع منه الأمن ورفع الحرب وتكمن من يمشي الدخول في الإسلام والوصول إلى المدينة من ذلك كما وقع لخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وغيرهما، ثم تبعت الأسباب بعضها بعضاً حتى إلى أن كمل الفتح، وقد ذكر ابن إسحاق في المغازي عن الزهري قال: لم يكن في الإسلام فتح قبل فتح المدينة أعظم منه، إما كان الكفر حيث القتال، فلما آمن الناس كلهم كلم بعضهم بعضاً وتهاوضوا في المدينة وللتأخر ولم يكن أحد في الإسلام يقبل شيئاً إلا بادر إلى الدخول فيه، فلقد دخل في تلك السنين مثل من كان دخل في الإسلام قبل ذلك أو أكثر. قال ابن هشام: ويدل عليه أنه ﷺ خرج في المدينة في ألف واربعمائة ثم خرج بعد سنين إلى فتح مكة في عشرة آلاف انتهى. وهذه الآية نزلت منصرفه ﷺ من المدينة كما في هذا الباب من حديث عمر، وأما قوله تعالى في هذه السورة: ﴿وَأَتَاهِمُ تَحْتاً قَرِيباً﴾ [الفتح: ١٨] فالمراد بها فتح خيبر على الصحيح لأنها هي التي وقعت فيها المغام الكثيرة للمسلمين. وقد روى أحمد وأبو داود والحاكم من حديث مجمع بين حارثة قال: شهدنا المدينة فلما انصرفنا وجدنا رسول الله ﷺ واقفاً عند كراع الغميم وقد جمع الناس قرا عليهم ﴿إِذَا تَحَنَّنَ لَكَ تَحَنُّاً مِثْلًا﴾ الآية فقال رجل: يا رسول الله أو فتح هو؟ قال: إي والذي نفسي بيده إنه لفتح. ثم قست خيبر على أهل المدينة. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الشعبي في قوله: ﴿إِذَا تَحَنَّنَ لَكَ تَحَنُّاً مِثْلًا﴾ قال: صلح المدينة، وغفر له ما تقدم وما تأخر، وتباعدوا بيعة الرضوان، وأطعموا نخل خيبر، وظهرت الروم على فارس وفرح المسلمون بنصر الله. وأما قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ تَحْتاً قَرِيباً﴾ [الفتح: ٢٧] فالمراد بالمدينة، وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] وأقوله ﷺ: « لا هجرة بعد الفتح » فالمراد به فتح مكة باتصاف، فهذا يرتفع الإشكال ويختص الأثر بعون الله تعالى.

قوله: (والخندقية بن) يشير إلى أن المكان المعروف بالمدينة سمي ببئر كانت هناك، هذا اسمها ثم عرف المكان كله بذلك، وقد مضى بإسقاط من هذا في أواخر الشروط.

قوله: (فترضاها) كذا للآثر، ووقع في شرح ابن التين « فترضاها » بالفاء بدل الحاء المهملة قال: والتزف والتزح واحد وهو أخذ الماء شيئاً بعد شيء إلى أن لا يبقى منه شيء.

قوله: (فلم تترك فيها فطرة) في رواية « فوجدنا الناس قد نزحوها ».
 قوله: (فجلس على شفيرها ثم دعا ياءه من ماء) في رواية زهير « ثم قال: اتزوني ببلو من مائها ».

قوله: (ثم مضى ودعا، ثم صبه فيها، فركهاها غير بعيد) في رواية زهير « فبصق فيها ثم قال دعوها ساعة ».

قوله: (ثم إنها أصغرنا) أي رجعتنا، يعني أنهم رجعوا عنها وقد روي، وفي رواية زهير « فأروا أنفسهم وركابهم » والركاب الإبل التي يسار عليها.
 الحديث الخامس: حديث جابر.

قوله: (ابن فضيل) هو محمد، وحسين هو ابن عبد الرحمن، وسالم هو ابن أبي الجعد، والكل كوفيين كما أن الإسناد الذي يمد إلى قتادة بصريون.

قوله: (فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده في الركة فجعل الماء يفيض من بين أصابعه) هذا مغاير لحديث البراء أنه صب ماء وضوءه في البئر فكثر الماء في البئر، وجع ابن حبان بينهما بأن ذلك وقع مرتين، وسباني في الأثرية البيان بأن حديث جابر في نبع الماء كان حين حضرت صلاة العصر عند إرادة الوضوء، وحديث البراء كان لإزاحة ما هو أهم من ذلك، ويحتمل أن يكون الماء لما تنجر من أصابعه ويده في الركة وتوضؤوا كلهم وشربوا أمر حيثما يصب الماء الذي بقي في الركة في البئر فتكثر الماء فيها، وقد

ضعيف اعني كونه حياً، وأما كونه ليس بنبي فنفى باطل في القرآن العظيم ﴿ وَإِنْ لِيَاسِ
لِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات: ١٢٣] فكيف يكون أحد من بني آدم مرسلًا وليس بنبي؟

قوله: (ولو كنت أبصر اليوم) يعني أنه كان عمي في آخر عمره.

قوله: (تابعه الأعمش سمع سائلاً) يعني ابن أبي الجعد (سمع جابراً ألقاً وأربعمئة) أي في قوله ألقاً وأربعمئة، وهذه الطريق وصلها المؤلف في آخر كتاب الأشربة وساق الحديث أتم ما هنا، وبين في آخره الاختلاف فيه على سالم ثم على جابر في العدد المذكور، وقد بينت وجه الجمع قوياً. وقيل: إنما عدل الصحابي عن قوله: ألف وأربعمئة إلى قوله: أربع عشرة مائة للإشارة إلى أن الجيش كان منقسماً إلى ثلاث وكانت كل مائة ممتازة عن الأخرى إما بالنسبة إلى القبائل وإما بالنسبة إلى الصفات. قال ابن دحية: الاختلاف في مدحهم حال على أنه قيل بالتخمين. وتعقب بإمكان الجمع كما تقدم.

الحديث السادس: حديث عبد الله بن أبي أوفى.

قوله: (وقال عبيد الله بن معاذ) كذا ذكره بصيغة التثنية، وقد وصله أبو نعيم في «المستخرج على مسلم» من طريق الحسن بن سفيان «حدثنا عبيد الله بن معاذ به» وقال مسلم: «حدثنا عبيد الله بن معاذ به».

قوله: (ألقاً وثلاثمئة) في رواية علي بن قادم عن شعبة عن عمرو بن مرة عند ابن مردويه «ألقاً وأربعمئة» وهي شاذة.

قوله: (وكانت أسلم) أي قبيلة.

قوله: (ثم المهاجرين) بضم المثلثة وسكون الميم وضمة واو وعرف عدد من كان بها من المهاجرين خاصة ليعرف عدد الأسلميين، إلا أن الواقدي جزم بأنه كان مع النبي ﷺ في غزوة الخندبية من أسلم مائة رجل، فعلى هذا كان للمهاجرون ثمانمئة.

قوله: (تابعه محمد بن بشار) هو بندار (حدثنا أبو داود) هو الطيالسي، وهذه الطريق وصلها الإسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بندار به، وأخرجه مسلم عن أبي موسى محمد بن الثني عن أبي داود به.

٤١٥٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عِمْسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ مَرْدَاسَ الْأَسْلَمِيِّ يَقُولُ: وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ: «يَقْبُضُ الصَّالِحُونَ، الْأَوَّلَ فَلَاوُلَّ، وَتَكُنَى خُفَّاءَ كَخُفَّاءِ الْعَمْرِ وَالشَّجِيرِ، لَا يَتَبَا اللَّهُ بِهِمْ شَيْئًا» [البر: ٦٤٤].

٤١٥٧، ٤١٥٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غَزْوَةَ عَنْ مَرْوَانَ وَالْمُسَوِّبِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ غَاةَ الْخَنْدِثَةِ فِي بَعْضِ عَشْرَةِ بَأَنَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا كَانَ بِإِذِي الْخَنْدِثَةِ قُلْدَ الْهَدْيِ وَأَخَّرَ وَأَخَّرَ مِنْهَا.

لا أحصي كم سبغته من سفیان، حتى سبغته يقول: لا أحفظ من الزُّهْرِيِّ الْإِسْحَاقَ وَالْقَلْبِيَّةَ، فَلَا أَذْرِي، يَخْبِي مَوْضِعَ الْإِسْحَاقِ وَالْقَلْبِيَّةِ، أَوْ الْحَدِيثُ كُلُّهُ [راجع: ١٦٩٤، ١٦٩٥].

٤١٥٩- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ خَلْفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوْسُفَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ وَرَقَاءَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَتَّابِ بْنِ غَزْوَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى وَقْدَهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِذَا ذَلِكَ هَوَامُكَ». قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْلُقَ، وَهُوَ بِالْخَنْدِثَةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْهُمْ يَجْلُونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَانْزَلَ اللَّهُ الْفَلَقَةَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يُطْعِمَ قَوْمًا يَنْ سِتَةَ مَسَاكِينَ، أَوْ يُهْدِي شَاةً أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» [راجع: ١٨١٤، أخرجه مسلم: ١٢٠١].

الحديث السابع:

قوله: (أخبرنا عيسى) هو ابن يونس، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، ومرداس الأسلمي هو ابن مالك وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، ولا يعرف أحد روى عنه إلا قيس بن أبي حازم وجزم بذلك البخاري وأبو

حام ومسلم وآخرون. وقال ابن السكن: زعم بعض أهل الحديث أن مرداس بن عروة الذي روى عنه زياد بن علاقة هو الأسلمي، قال: والصحيح أنها اثنان. قلت: وفي هذا تعقب على المزني في قوله في ترجمة مرداس الأسلمي «روى عنه قيس بن أبي حازم وزياد بن علاقة»، ووضح أن شيخ زياد بن علاقة غير مرداس الأسلمي، والله أعلم.

قوله: (سمع مرداس الأسلمي يقول وكان من أصحاب الشجرة: يقبض الصالحون) كذا ذكره منه موقوفاً هنا، وأورده في الرقاق من طريق بيان عن قيس مرفوعاً، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى. والفرض منه بيان أنه كان من أصحاب الشجرة، والحفالة بالمهملة والفاء بمعنى الحفالة بالمثلثة، والفاء قد تقع موضع الشاء، والمراد بها الرديء من كل شيء.

الحديث الثامن: حديث المسور وهروان في قصة الخندبية، ذكره مختصراً جداً من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري وقال فيه: «لا أحصي كم سمعته من سفيان، حتى سمعته يقول: لا أحفظ من الزهري الأشعار والتقليد إلخ» وهذا كلام علي بن المديني، وسيأتي هذا الحديث في هذا الباب من رواية عبد الله بن محمد الجعفي عن سفيان بن عيينة أتم من رواية علي، ولكن قال فيه: «حفظت بعضه وثبتت ممر» وسأذكر ما يتعلق بشرحه، وهو الحديث الخامس والعشرون فيه. وأغرب الكرمانني فحمل قول علي بن المديني «لا أحصي كم سمعته من سفيان» على أنه شك في العدد الذي سمعه منه هل قال ألف وخمسمئة أو ألف وأربعمئة أو ألف وثلاثمئة، ويخفى في التصبغ عليه أن حديث سفيان هذا ليس فيه تعرض للتردد في مدحهم، بل الطرق كلها جازمة بأن الزهري قال في روايته «كانوا بضع عشرة مائة» وكذلك كل من رواه عن سفيان، وإنما وقع الاختلاف في حديث جابر والبراء كما تقدم مبسوطاً.

الحديث التاسع:

قوله: (حدثنا الحسن بن خلف) هو الواسطي، ثقة من صفار شيخ البخاري، وما له عنه في الصحيح سوى هذا الموضوع.

قوله: (عن أبي بشر ورواه) هو ابن عمر البشكري، وهو مشهور باسمه. وابن أبي نجيح اسمه عبد الله وأسم أبي نجيح يسار بمهملة، وحديث كعب بن جعدة هذا ذكره المصنف من وجهين عن مجاهد في آخر هذا الباب، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج.

٤١٦٠، ٤١٦١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ إِلَى السُّوْقِ، فَلَمَجْتُ عُمَرَ امْرَأَةً شَابَةً، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْكَ دُؤْبِي وَكَرَّكَ حَبِيبَةَ صِفَارًا، وَاللَّهِ مَا يُنْجِبُونُ كُرَاعًا، وَلَا لَهُمْ ذُرْعٌ وَلَا حَرْعٌ، وَخَشِيتُ أَنْ تَأْكُلَهُمُ النَّصْبُ، وَأَنَا بِنْتُ خَطَّابٍ بْنِ إِمَاءَةَ الْغَفَارِيِّ، وَقَدْ شَهِدَ أَبِي الْخَنْدِثَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. قَوْلُكَ مِنْهَا عُمَرُ وَلَمْ يَنْصَحْ، لَمْ قَالَ: مَرْحَبًا بِنَسَبِ قَرِيبٍ، لَمْ أَنْصَرَفَ إِلَى بَعِيرٍ ظَهَرَ كَانَ مَرْتُوبًا فِي الدَّارِ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ فِرَارَكَيْهِ مَلَاهِمًا طَعَامًا، وَحَمَلْتُ يَتْلُمَا نَفَقَةً وَنَبَا، لَمْ نَاوِلْهَا بِخَطَابِي، لَمْ قَالَ: الْقَادِي، فَلَنْ يَنْصَحَنِي حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ بِخَيْرٍ، فَقَالَ زَيْدٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَكْفَرْتَ لَهَا؟ قَالَ عُمَرُ: لَيْكَلْتُكَ امْتُك، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى أَبَا هَلِيلٍ وَآخَاهَا، قَدْ حَاصَرَا حِصْنًا زَمَانًا فَانْقَضَا، لَمْ أَحْبَبْنَا نَسْتَحْيِي سَهْمَانَهُمَا فِيهِ.

الحديث العاشر والحادي عشر:

قوله: (فلحق عمر امرأة شابة) لم أتف على اسمها ولا على اسم زوجها ولا اسم أحد من أولادها، وزوجها صحابي لأن من كان له في ذلك الزمان أولاد يدل على أن له إدرأكا، وهذه بنت صحابي لا يبعد أن يكون لها رؤية، فالذي يظهر أن زوجها صحابي أيضاً، وفي رواية ممن عن مالك عند الإسماعيلي «فلحقنا امرأة قد شبت بشبابه» وللدراطني من هذا الوجه «إني امرأة موقعة» وله من طريق سعيد بن داود عن مالك «تعلقت بشبابه».

قوله: (وترك حبية صفاراً) في رواية سعيد بن داود «وخلف صبيين صغيرين» فيحتل أن يكون معهما بنت أو أكثر.

قوله: (فحالت يا أمير المؤمنين) زاد الدراطني من طريق عبد العزيز بن يحيى عن مالك «فقال من معي: دعي أمير المؤمنين».

- قوله: (ما ينضجون) بضم أوله وسكون التثنية وكسر الضاد المعجمة بعد ما جيم.
- قوله: (كراعاً) بضم الكاف هو ما دون الكب من الشاة قال الخطابي: معناه أنهم لا يكونون أنفسهم معالجة ما ياكلونه، ويحتل أن يكون المراد لأكراع لهم فينضجون.
- قوله: (ليس لهم ضرع) يفتح الضاد المعجمة وسكون الراء: ليس لهم ما يجلونه.
- وقوله (ولا زرع) أي ليس لهم نبات.
- قوله: (وخشيت أن تأكلهم الضبع) أي السنة الجذبة، ومعنى تأكلهم أي تهلكهم.
- قوله: (وأنا بنت خفاف) بضم المعجمة وفادىن الأولى خيفة.
- قوله: (إماء) بكسر المعجمة ويقال بفتحها وسكون التثنية والمدة وخفاف صحابي مشهور قيل له ولأبيه وجده صحبة حكاية ابن عبد البر، قال: وكانوا يتزولون غيبة يعني بغين معجمة وتحتانية ساكنة وقاف ويأتون للنبذة كثيراً، وخفاف هذا حديث عند مسلم موصول.
- قوله: (شهد أبي الحلبية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) ذكر الواقدي من حديث أبي رهم الغفاري قال: « لما نزل النبي ﷺ بالأبواء أهدى له إسماع بن رخصة الغفاري مائة شاة ويمر بن يميلان لبناء، ويمت بها مع ابنه خفاف، فقبل حديثه وفرق الغنم في أصحابها ودعا بالبركة ».
- قوله: (ينسب قريب) يشتمل أن يريد قرب نسب غفار من قريش، لأن كثرة تجمعهم. أو أراد أنها انتسبت إلى شخص واحد معروف.
- قوله: (يعو ظهري) أي قوي الظهر معد للحاجة.
- قوله: (أقاديه) بفتح وشداء وفي رواية سعيد بن داود « وقودي هذا الجير ».
- قوله: (حسى بأنيكم الله بخير) في رواية سعيد بن داود « بالرزق ».
- قوله: (فقال رجل) لم أتف على اسمه.
- قوله: (كلكم أمك) هي كلمة تقولها العرب للإكثار ولا تريد بها حقيقتها.
- قوله: (إني لأرى أبا هله) يعني خفافاً.
- قوله: (وأخاه) لم أتف على اسمه وكان خفاف ابنان الحارث وغلده لكنهما تابعيان فوهم من غير الأخ الذي ذكره عمر بأحدهما، لأن مقتضى هذه القصة أن يكون الولد المذكور صحابياً، وإذا ثبت ما ذكره ابن عبد البر أن خفاف وأبيه وجده صحبة اقتضى أن يكون هؤلاء أربعة في نسق لهم صحبة، وهم ولد خفاف وخفاف وإسماع ورحضة، فذاكر بهم مع بيت الصديق خلافاً لمن زعم أنه لم يوجد أربعة في نسق لهم صحبة إلا في بيت الصديق، وقد جمعت من وقع له ذلك ولو من طريق ضعيف فبلغوا عشرة أمثلة، منهم زيد بن حارث وأبوه وولده أسامة وولد أسامة، لأن الواقدي وصف أسامة بأنه تزوج في عهد النبي ﷺ وولد له.
- قوله: (قد حاصراً حصناً) لم أرف الغزوة التي وقع فيها ذلك، ويحتمل احتمالاً قريباً أن تكون خيبر لأنها كانت بعد الحديبية وحوصرت حصونها.
- قوله: (نسطي) بالمهمله وبالفاء ويالهمز أي نسترجع، يقول هذا المال أخذته فيشاً. وفي رواية الحمصي بالقاف بغير همز. وقوله: « سماننا » أي أنصبأنا من الغنيمة.
- ٤١٦٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا شُهَابَةُ بْنُ سَوَّادٍ أَبُو عَمْرٍو الْقَوَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُشَيْبٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدَ فَلَمْ أَغْرِفْهَا
- قَالَ مَحْمُودٌ: ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدَ. [الطبر: ٤١٦٣، ٥، ٤١٦٣، ٤، ٤١٦٥، ٤] أخرجه مسلم: [١٨٥٩].
- ٤١٦٣- حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: انْطَلَقْتُ حَاجًّا، فَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ يُحْتَلُونَ، قُلْتُ: مَا هَذَا الْمَسْجِدُ؟ قَالُوا: هَذِهِ الشَّجَرَةُ، حَيْثُ بَاقِعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْعَةُ الرُّضَوَانِ، فَأَتَيْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَأَخْبَرَنِي.
- قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّهُ كَانَ يَمْنُنُ بِبَاقِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ
- الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ نَسِينَاهَا، فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهَا.
- قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ يَعْلَمُوهَا، وَعَلِمَتْوهَا أَنْتُمْ؟ فَأَنْتُمْ أَكْثَرُ. [راجع: ٤١٦٢. أخرجه مسلم: ١٨٥٩ مختصراً].
- ٤١٦٤- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ: حَدَّثَنَا طَارِقٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَمْنُنُ بِبَاقِعِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَوَجَعْنَا إِلَيْهَا الْعَامَ الْمُقْبِلِ فَعَمِيتْ عَلَيْنَا. [راجع: ٤١٦٢. أخرجه مسلم: ١٨٥٩].
- ٤١٦٥- حَدَّثَنَا قَيْصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَارِقٍ قَالَ: ذُكِرَتْ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الشَّجَرَةُ فَضَحِكَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي: وَكَانَ شَهِدَهَا. [راجع: ٤١٦٢. أخرجه مسلم: ١٨٥٩ باختصار].
- الحديث الثاني عشر: حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في الشجرة، أوردته من طريق ثلاثة عنه، ومن طريق طارق بن عبد الرحمن عن سعيد من ثلاثة طرق إلى طارق.
- قوله: (لقد رأيت الشجرة) أي التي كانت بيعة الرضوان تحتها، ووقع في بعض النسخ « قال عمرو ثم أنشيتها ».
- قوله: (ثم أتيتها بعد فلم أعرفها) بين في رواية طارق أنه أتاها في العام المقبل فلم يعرفها.
- قوله: (حدثنا محمود) هو ابن فيلان، وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري، وقد يحدث عنه بواسطة كما هنا.
- قوله: (انطلقت حاجاً فعمرت يقوم يصلون) لم أتف على اسم أحد منهم، وزاد الإسماعيلي من رواية قيس بن الربيع عن طارق « في مسجد الشجرة ».
- قوله: (سنانها) في رواية الكشيبي والمستعلي « أنشيتها » بضم المعجمة وسكون التثنية أي أنشيتها موضعها بديل « فلم تقدر عليها ».
- قوله: (فقال سعيد) أي ابن المسيب « إن أصحاب محمد ﷺ لم يعلموها وعلمتموها أنتم؟ فأنتم أعلم » قال سعيد هذا الكلام منكراً.
- وقوله: (فأنتم أعلم) هو على سبيل التهكم. وفي رواية قيس بن الربيع « إن أقوال الناس كثيرة ».
- قوله: (فوجعنا إليها العام المقبل) في رواية عفان عن أبي عوانة عند الإسماعيلي « فانتقلت في قابل حاجين » كذا أطلق، وهم كانوا ممتنرين، لكن يطلق عليها الحج كما يقال: العمرة الحج الأصغر.
- قوله: (لعميت عليها) أي أجهت، في رواية غسان « فعمي علينا مكانها » وزاد « فإن كانت بيتت لكم فأنتم أعلم ».
- قوله: (ذكرت عند سعيد بن المسيب الشجرة فضحك فقال: أخبرني أبي وكان شهدها) زاد الإسماعيلي من طريق أبي زرعة عن قيسبة شيخ البخاري فيه « أنهم أتوها من العام القابل فأنشيتها » وقد قدمت الحكمة في إغفالها عنهم في « باب البيعة على الحرب » من كتاب الجهاد عند الكلام على حديث ابن عمر في معنى ذلك، لكن إنكار سعيد بن المسيب على من زعم أنه عرفها مستنداً على قول أبيه إنهم لم يعرفوها في العام المقبل لا يدل على رفع معرفتها أصلاً، فقد وقع عند المصنف في حديث جابر الذي قبل هذا « لو كنت أبصر اليوم لأريكم مكان الشجرة » فهذا يدل على أنه كان يقبض مكانها بعينه، وإذا كان في آخر عمره بعد الزمان الطويل يقبض موضعها فيه دلالة على أنه كان يعرفها بعينها لأن الظاهر أنها حين مقالته تلك كانت هلكت إما بجفاف أو بغيره، واستمر هو يعرف موضعها بعينه. ثم وجدت عند ابن سعد بإسناد صحيح عن نافع أن عمر بلغه أن قوماً يأتون الشجرة فيصلون عندها فتزعمهم، ثم أمر بقطعها فقطعت.
- ٤١٦٦- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا حُشَيْبٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَةٍ قَالَ: « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ ». فَاتَاهُ أَبِي بِصَدَقَةٍ فَقَالَ: « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى ». [راجع: ١٤٩٧. أخرجه مسلم: ١٧٠٨].

٤١٦٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْمُخَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِسَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: كُنَّا

٤١٧٢ ح	٦٤- كتاب المغازي	٣٥- باب غزوة الخيبر	١٨٣٨
--------	------------------	---------------------	------

شيوخ البخاري، وقد يحدث عنه بواسطة كما هنا، معاوية بن سلام بالتشديد، ويحيى هو

ابن أبي كثير. ووقع في رواية ابن السكن « عن زيد بن سلام » بدل يحيى بن أبي كثير. قال أبو علي الجبائي: ولم يتابع على ذلك، وقد وقع في رواية النسفي عن البخاري كما قال الجهمور، وكذا هو عند مسلم وأبي داود من طريق معاوية بن سلام عن يحيى.

قوله: (إني بايع النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة) مكذا أورده مختصراً مقصراً على موضع حاجته منه، وفيه الحديث قد أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن معاوية بهذا الإسناد وزاد « وإن رسول الله ﷺ قال: من حلف على يمين بلمة غير الإسلام كانها فهو كما قال » الحديث، وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الأيمان والتذود إن شاء الله تعالى.

زاهر هو ابن الأسود بن الحجاج، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث.

قوله: (عن أبيه) كذا للجميع، ووقع في رواية الأصيلي عن أبي زيد المروزي « عن أنس » بدل قوله عن أبيه وهو تصحيح نبه عليه أبو علي الجبائي.

قوله: (إني لأرقد تحت القدور بلحوم الحمير) يعني يوم خير كما سيأتي فيها واضحاً، وقد تعقب الداودي ما وقع هنا فقال: هذا وهم، فإن النبي عن لحوم الحمير الأهلية لا يكن بالحديبية وإنما كان بجبيل أحد وليس في السياق أن ذلك كان في يوم الحديبية، وإنما ساق البخاري الحديث في الحديبية لقوله فيه: « وكان ممن شهد الشجرة » ولم يتعرض لكان اللذان بذلك، مع أن غالب من بايع تحت الشجرة شهدوا مع النبي ﷺ خير بعد رجوعهم.

الحديث الحادي والعشرون:

قوله: (وعن مجزأة) يعني بالإسناد المذكور قبله، وليس لمجزأة في البخاري إلا هذا الحديث والذي قبله.

قوله: (عن رجل منهم) يعني من بني أسلم، وقال الكرماني: أي من الصحابة والأول أول.

قوله: (اسمه أهبان بن أوس) هو بضم الهزة وسكون الهاء بدلها موحدة، وما له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد ذكره في التاريخ فقال: له صحبة، ونزل الكوفة، ويقال له وهبان أيضاً. ثم ساق من طريق أنس بن عمرو عن أهبان بن أوس أنه كان في غم له لكلمة اللب.

قوله: (وكان) يعني أهبان (إذا سجد جعل تحت ركبته وسادة) ولعله كان كبير فكان يثق عليه فيمكن ركبته من الأرض فوضع تحتها وسادة لينه لا تمتنع اعتماده عليها من التمكن لاحتمال أن يس الأرض كان يضر ركبته.

الحديث الثاني والعشرون: حديث سويد بن النعمان.

قوله: (أنا بسوق فلاكوه) هو طرف من حديث تقدم في الطهارة وفي الجهاد، وسيأتي بشامه قريباً في غزوة خيبر إن شاء الله تعالى.

قوله: (تابعه معاذ عن شعبة) يعني بالإسناد المذكور، وقد وصلها الإسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به مختصراً، وزاد فيه « وذلك بعد أن رجعوا من خيبر ».

الحديث الثالث والعشرون:

قوله: (حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع) بفتح الهمزة وكسر الزاي بوزن عظيم وآخره مهملة، وشاذان هو الأسود بن عامر.

قوله: (عن أبي حمزة) بضم وراه هو نصر بن عمران الضبي ووقع في رواية أبي ذر عن الكشيبي بالمهمل والزاي وهو تصحيف.

قوله: (سألت عاتل بن عمرو) هو بحتانية مهموز وذال معجمة وهو ابن عمرو بن ملال المزني، عاش إلى خلافة معاوية، ما له في البخاري إلا هذا الحديث.

قوله: (هل ينقض الوتر؟) يعني إذا أوتر المرء ثم نام وأراد أن يتطوع هل يصلي ركعة لصير الوتر شفعاً ثم يتطوع ماشاء ثم يوتر محافظة على قوله: « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » أو يصلي تطوعاً ماشاء ولا ينقض وتره ويكتفي بالذي تقدم فأجاب باختصار الصفة الثانية فقال: (إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره) زاد الإسماعيلي من طريق خنبل عن شعبة بهذا الإسناد « وإذا أوترت من آخره فلا توتر أوله » وزاد فيه أيضاً « وسألت ابن عباس عن نقض الوتر فذكر مثله » وهذه المسألة اختلف فيها السلف فكان ابن عمر يرى نقض الوتر، والصحيح عند الشافعية أنه لا ينقض كما في حديث الباب، وهو قول المالكية.

٤١٧٧- حدثني عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره، وعمر بن الخطاب يسير معه قليلاً، فسأله عمر بن الخطاب عن شيء فلم يجبه رسول الله ﷺ، ثم سأله فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، فقال عمر: ابن الخطاب: كلفك أشك يا عمر، فزوت رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر: فحركت بعيري ثم تقدمت أمام المسلمين، وعشيت أن ينزل في قرآن، فما

٤١٧٢- حدثني أحمد بن إسحاق: حدثنا غفمان بن غمر: أخبرنا شعبة عن قتادة، عن أنس بن مالك ﷺ: « إنا قمنا لك قمحاً ميباً ». قال: الحديث، قال أصحابه: هيباً مريباً، فما لنا؟ فأنزل الله: « يذبح المذبذبين والمذبذبين جدت تجري من تحتها الأنهار ». قال: شعبة: فقيمت الكوفة، فعدلت بهذا كله عن قتادة، ثم رجعت فذكرت له فقال: أما: « إنا قمنا لك ». فمن أنس، وأما هيباً مريباً، فمن عكرمة. (هر: ٤٨٣٤ ج٢).

الحديث التاسع عشر:

قوله: (عن أنس بن مالك) « إنا قمنا لك قمحاً ميباً » قال: الحديث، سيأتي الكلام عليه في تفسير سورة الفتح إن شاء الله تعالى، وأفاد هنا أن بعض الحديث عن قتادة عن أنس وبعضه عن عكرمة، وقد أورده الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن شعبة، وجمع في الحديث بين أنس وعكرمة وساته مساقاً واحداً، وقد أوضحت في « كتاب المدرج ».

٤١٧٣- حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا أبو عامر: حدثنا إسراييل، عن مجزأة بن زاهر الأسلمي، عن أبيه، وكان ممن شهد الشجرة، قال: إني لأرقد تحت القدر بلحوم الحمير، إذ نادى صنادي رسول الله ﷺ: إن رسول الله ﷺ: ينهاكم عن لحوم الحمير.

٤١٧٤- وعن مجزأة، عن رجلٍ منهم، من أصحاب الشجرة، اسمه أهبان بن أوس، وكان اشكى ركبته، وكان إذا سجد جعل تحت ركبته وسادة.

٤١٧٥- حدثني محمد بن بشر: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن بشر بن يسار، عن سويد بن النعمان، وكان من أصحاب الشجرة: كان رسول الله ﷺ وأصحابه أولاً بسوق، فلاكوه. تابعه معاذ، عن شعبة. [راجع: ٢٠٩].

٤١٧٦- حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع: حدثنا خفاف، عن شعبة، عن أبي حمزة قال: سألت عاتل بن عمرو ﷺ، وكان من أصحاب النبي ﷺ، من أصحاب الشجرة، هل ينقض الوتر؟ قال: إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره.

الحديث العشرون:

قوله: (حدثنا أبو عامر) هو عبد الملك بن عمرو المقدني، ووقع في رواية ابن السكن « حدثنا عثمان بن عمرو » بدل أبي عامر.

قوله: (عن إسرائيل) كذا في الأصول ولا بد منه، وحكى بعض الشراح أنه وقع في بعض النسخ بإسقاطه. قلت: ولا اعتد صحة ذلك، بل إن كان سقط من نسخة فذلك النسخة غير معتمدة.

قوله: (عن مجزأة) بفتح الميم والزاي بينهما جيم ساكنة وبهزة مفتوحة قبل الهاء وقال أبو علي الجبائي: الحديثون يسهلون الهزة ولا يلفظون بها وقد يسهلون الميم، وأبو

قوله: (حفظت بعضه ولبني فيه معمر) بين أبو نعيم في مستخرجه القدر الذي حفظه سفيان عن الزهري والقدر الذي ثبت فيه معمر، فساقه من طريق حماد بن عيسى عن سفيان إلى قوله: (أحرم منها بعمرة) ومن قوله: (وبعث عينا له من خزاعة إلخ) عما ثبت فيه معمر، وقد تقدم في هذا الباب من رواية علي بن المديني عن سفيان وفيه قول سفيان « لا أحفظ الإشعار والتقليد فيه » وأن علياً قال: « ما أدري ما أراد سفيان بذلك، هل أراد أنه لا يحفظ الإشعار والتقليد فيه خاصة، أو أراد أنه لا يحفظ بقية الحديث » وقد أزيلت هذه الرواية الإشكال والتردد الذي وقع لعلي بن المديني، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث مستوفى في الشروط، وأنه أورد هنا صدر الحديث واختصره هناك، وساق هناك الحديث بطوله واقتصر منه هنا على البعض، وتقدم بيان ما وقع هنا عما لم يذكره هناك من تسمية عينة الذي بعثه وأنه بشر بن سفيان الخزاعي، وضبط غدير الأسطوخ، وذكر الواقدي أنه وراء عصفان. ثم أورد المصنف بعضاً من الحديث غير ما ذكره من هذا الطريق من طريق أخرى.

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه، ويقوب هو ابن إبراهيم بن سعد، وابن أخي ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب.

قوله: (وامنعوا) بتشديد الميم بعدما عين مهمله ثم ضاد معجمة، وفي رواية الكشيبي « وامنعوا » بإظهار المنة والممنى شق عليهم، وقد سبق بسطه في الشروط.

قوله: (ولم يأت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من الرجال إلا رده) أي إلى المشركين في تلك المدة وإن كان مسلماً.

قوله: (وجاءت المؤمنات مهاجرات) أي في تلك المدة أيضاً، وقد ذكرت أسماء من سبي منهن في كتاب الشروط.

قوله: (لكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي من مكة إلى المدينة مهاجرة مسلمة. فقلوه: « وهي ماتت » أي بليت واستحقت التزويج ولم تدخل في السن، وقيل: هي الشابة، وقيل: فوق المعصر، وقيل: استحققت التخدير، وقيل: بين البالغ والعانس، وتقدم بسط ذلك في كتاب الميدين.

قوله: (فجاء أهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجعها إليهم) في حديث عبد الله بن أبي أحمد بن جحش « هاجرت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، فخرج أخوها الوليد وعمره ابناً عقبة بن أبي معيط حتى قلما المدينة فكلما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجعها إليهم، فرفض العهد بينه وبين المشركين في النساء خاصة، فنزلت الآية » أخرجه ابن مردويه في تفسيره، وبهذا يظهر المراد بقوله في حديث الباب: « حتى أنزل الله في المؤمنات ما أنزل ».

قوله: (حتى أنزل الله في المؤمنات ما أنزل) أي من استئناهن من مقتضى الصلح على رد من جاء منهم مسلماً، وسيأتي بيان ذلك مشروحاً في أواخر كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

وعن عَمِّه قَالَ: بَلَّغْنَا حِينَ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يَرْدَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَا أَتَّفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ، وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرٍ: فَلَذَكَرَهُ بِطَوِيلِهِ. [راجع: ٢٧١٣]. أخرجه مسلم: ١٨٦٦ بإسناد صحيح ورواه ذكر أبي بصير.

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَالِشَةَ زَوْجِ اللَّهِ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْنَعُنِي مَنْ هَاجَرَ مِنْ الْمُؤْمِنَاتِ بِهِنَّ الْإِيمَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مَنِائِيكَ ﴾).

نَشِئْتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِحاً يَصْرُحُ بِي، قَالَ: قُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزْلُ فِي قُرْآنٍ، وَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: « لَقَدْ أَنْزَلْتُ عَلَى اللَّيْلَةِ سُورَةً، لَيْسَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا خَلَقْتُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ. ثُمَّ قَرَأَ ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾. [إبراهيم: ٨٣٣، ١٢: ٥٠].

الحديث الرابع والعشرون: حديث عمر.

قوله: (عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وكان عمر بن الخطاب يسير معه لئلا يسأله عمر عن شيء الحديث) هذا صورته مرسل، ولكن بقيته تدل على أنه عن عمر، لقوله في أثناءه « قال عمر: فحركت بعيري إلخ » وقد أشبهت القول فيه في المقدمة، وقد أوردته الإسمايلي من طريق محمد بن خالد بن حنيفة عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: « سمعت عمر بن الخطاب » فذكره، وسيأتي شرح المتن في تفسير سورة الفتح إن شاء الله تعالى.

قوله: (فَوَزَتْ) بنون وزاي ثقيلة أي الحمت، وقال أبو ذر الحمراني: لم اسمع إلا بالتخفيف.

٤١٧٨، ٤١٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ حِينَ حَدَّثَ هَذَا الْحَدِيثَ: حَفِظْتُ بَعْضَهُ، وَكَبَّرْتُ مَعَهُ، عَنْ غُرُوةِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَعْمَرٍ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ: يُزِيدُ أَخَذَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ غَاشِئًا غَاشِئًا فِي بَعْضِ عَشْرَةِ يَأْتِي مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَتَى ذَا الْخُلَيْفَةِ، لَقِيَ الْهَذْيَ وَالْفُتْرَةَ وَأَحْرَمَ مِنْهَا بَعْضُهُ، وَتَمَّ عَيْنًا لَهُ مِنْ غُرُوةَ، وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى كَانَ بِغَيْرِ الْأَشْطَاطِ أَتَاهُ عَيْنُهُ، قَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا جَمَعُوا لَكَ جُمُوعًا، وَقَدْ جَمَعُوا لَكَ الْأَخْيَارَ، وَهُمْ مَقْبُولُونَ، وَصَافُونَ عَنِ النَّبِيِّ، وَمَا يُولُونَ. فَقَالَ: « أَحْيُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ، أَسْرُونَ أَنْ أَمِيلَ إِلَى عِيَالِهِمْ وَفَرَائِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُبْذَلُونَ أَنْ يَمْلِكُوا عَنِ النَّبِيِّ، فَإِنْ يَأْتُونَا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَطَعَ عَيْنًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَالْأَوْثَانُ مَخْرُوبِينَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَرَجْتَ عَائِلًا لِهَذَا النَّبِيِّ، لَا تَزِيدُ قَلِيلَ أَحَدٍ، وَلَا حَرْبَ أَحَدٍ، قَرِجَةً لَهُ، فَمَنْ حَدَّثَنَا عَنْهُ فَلَنُتَاهُ. قَالَ: « امْنَعُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ. [راجع: ١٦٩٤، ١٦٩٥]

٤١٨٠، ٤١٨١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَمِّهِ: أَخْبَرَنِي غُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوِّدَ بْنَ مَعْمَرٍ: يُخْبِرَانِ غَيْرًا مِنْ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غُرَّةِ الْخُدَيْجَةِ، فَكَانَ يَمِينًا أَخْبَرَنِي غُرُوةَ عَنْهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا كَاتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَ بْنَ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَلَى قَبْرِ الْمُدَّةِ، وَكَانَ يَمِينًا أَخْبَرَنِي سَهْلَ بْنَ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ: لَا يَأْتِيكَ مِنْ أَحَدٍ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا زَكَاةً إِلَيْنَا، وَخَلِيفَتَيْنَا بَيْنَهُ. وَأَبَى سَهْلُ أَنْ يَقْبَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، فَكَسَرَهُ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْنَعُوا، فَكَلَّمُوا لِيهِ، فَلَمَّا أَبَى سَهْلُ أَنْ يَقْبَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، كَاتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبَا جَدَلٍ بْنَ سَهْلٍ يُؤْمِنُ إِلَى أَبِي سَهْلٍ بْنَ عَمْرِو، وَلَمْ يَأْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا زَكَاةً لِي بِتِلْكَ الْمُدَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَتْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ، فَكَانَتْ أُمُّ كُلثُومَ بِنْتُ عَقْبَةَ مِنْ أَبِي مَعِيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ عَائِقٌ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهُمْ إِلَيْهِمْ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُؤْمِنَاتِ مَا أَنْزَلَ. [راجع: ١٦٩٤، ١٦٩٥].

الحديث الخامس والعشرون: حديث المسور بن عزمة ومروان بن الحكم، يزيد أحسنهما على صاحبه.

إن شاء الله تعالى.

قوله: (ولمعا أنا بصير فذكره بطوله) كنا في الأصل وأشار إلى ما تقدم في قصة أبي بصير في كتاب الشروط، وقد ذكرت شرحها مبسوطاً هناك حيث ساقها مطولة.

٤١٨٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَرَجَ مُغْتَمِرًا فِي الْفَيْتَةِ، فَقَالَ: إِنَّ مَدِيدَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَنَعًا كَمَا صَنَعًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَهْلُ بَغْمَزَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَهْلُ بَغْمَزَةَ غَامَ الْخَنْدِيقَةِ. [إرجاع: ١٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٧٣٠].

٤١٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ أَهْلُ وَقَالَ: إِنَّ جِلَّ تَبِي وَبَيْنَهُ لَقَعْلَتٌ كَمَا قَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، حِينَ خَالَتُ كُفَارَ قُرَيْشٍ تَبَنًى، وَكَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. [إرجاع: ١٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٧٣٠].

٤١٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْتَةُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ غُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَامٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُمَا كَلَسَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ. وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْتَةُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ بَعْضَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَوْ أَلَمْتُ الْعَقَمَ، فَأَتَيْتُ أَخِيَّ أَنْ لَا تَعِيلَ إِلَى النَّبِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَحَالَ كُفَارَ قُرَيْشٍ فَوَدَّ النَّبِيُّ، فَمَحَّرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَاهُ، وَحَلَّقَ وَقَصَّرَ أَصْحَابَهُ. وَقَالَ: أَهْذِكُمْ أَنِّي أَوْجِبْتُ غَمْرَةً، فَإِنْ عَلَيَّ تَبِي وَتَيْنَ النَّبِيِّ لَفُتْ، وَإِنْ جِلَّ تَبِي وَتَيْنَ النَّبِيِّ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: مَا أَرَى خَالَتَهُمَا إِلَّا وَاحِدًا، أَهْذِكُمْ أَنِّي لَقَدْ أَوْجِبْتُ حَبْشَةً مَعَ غَمْرَتِي، فَعَلَّافَ طَوَافًا وَاحِدًا، وَسَفِيًّا وَاحِدًا، حَتَّى خَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا. [إرجاع: ١٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٧٣٠].

٤١٨٦- حَدَّثَنِي شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ: سَمِعَ النَّضَرَ بْنَ مُعْمَدٍ: حَدَّثَنَا صَعْرٌ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اسْلَمَ قَبْلَ عُمَرَ، وَلَكِنْ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدِيقَةِ أَرْسَلَ عَبْدَ اللَّهِ إِلَى قُرَيْشٍ لَهُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، يَأْتِي بِوَقَائِلَ عَلَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ عِنْدَ الشَّجَرَةِ، وَغَمْرٌ لَا يَذَرِي بِذَلِكَ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ ثُمَّ دَخَلَ إِلَى الْقُرَيْشِ، فَبَايَعَهُ بِهِ إِلَى عُمَرَ، وَغَمْرٌ يَسْتَلِيمُ لِلْقِتَالِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَأَتَانِي، فَلَدَّبَ مَعَهُ حَتَّى بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَهِيَ الْيَمِي يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اسْلَمَ قَبْلَ عُمَرَ. [إرجاع: ٣٩١٦].

٤١٨٧- وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغُمَرِيُّ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدِيقَةِ، فَهَرَقُوا فِي لِيَالِ الشَّجَرِ، فَلَمَّا النَّاسُ مُخْلِطُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: يَا غُبَيْدَ اللَّهِ، انْظُرْ مَا خَالَ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَوَجَدَهُمْ يَبَايَعُونَ، فَبَايَعَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عُمَرَ، فَخَرَجَ فَبَايَعَ. [إرجاع: ٣٩١٦].

الحديث السابع والعشرون: حديث ابن عمر حيث خرج معتمراً في الفتنة. الحديث ذكره من طرق، وقد تقدم شرحه في «باب الإحصار» من كتاب الحج.

الحديث الثامن والعشرون: حديث ابن عمر أيضاً.

قوله: (حلفني شجاع بن الوليد) أي البخاري المؤدب أبو الليث، ثقة من أقران البخاري، وسع قيله قليلاً، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع. وأما شجاع بن الوليد الكوفي فذاك يكنى أبا بدر ولم يذكره البخاري.

قوله: (سمع النضر بن محمد) هو الجرشري بضم الجيم وفتح الراء بعد ما معجسة، ثقة متفق عليه، وما له في البخاري إلا هذا الحديث.

قوله: (حدثنا صخر) هو ابن جويرية.

قوله: (عن نافع قال: إن الناس يتحدثون أن ابن عمر اسلم قبل عمر، وليس كذلك ولكن عمر يوم الخندق أرسى عبد الله إلخ) ظاهر هذا السياق الإرسال، ولكن الطرق التي بعدها أوضحت أن نافعاً حمله عن ابن عمر.

قوله: (عند رجل من الأنصار) لم اتفق على اسمه، ويحتمل أنه الذي أخى النبي ﷺ بينه وبينه، وقد تقدمت الإشارة إليه في أول كتاب العلم.

قوله: (وعمر يستظلم للقتال) أي يلبس اللامة بالرمز وهي السلاح.

قوله: (وقال هشام بن عمار) كنا وقع بصيغة التمليق، وفي بعض النسخ «وقال لي» وقد وصله الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن دحيم وهو عبد الرحمن بن إبراهيم عن الوليد بن مسلم بالإسناد المذكور.

قوله: (فلما الناس محمّلون بالنبي صلى الله عليه وسلم) أي يحيطون به ناظرون إليه بأحداقهم.

قوله: (فقال: يا عبد الله) القاتل يا عبد الله هو عمر.

قوله: (فله أحلقوا) كنا للكشيمبي وغيره وهو الصواب. ووقع للمستعلمي «قال أحلقوا» جمل يدل قال قد وهو تحريف، وهذا السبب الذي هنا في أن ابن عمر بايع قبل أبيه غير السبب الذي قبله، ويمكن الجمع بينهما بأنه بعث بحضره إلى الفرس، ورأى الناس مجتمعين فقال له انظر ما شأنتهم، فبدأ يكشف حافله فوجدهم يبايعون فبايع، وتوجه إلى الفرس فأحضرها وأعاد حيث الجواب على أبيه، وأما ابن التين فلم يظهر له وجه الجمع بينهما فقال: هذا اختلاف، ولم يستد نافع إلى ابن عمر ذلك في شيء من الروايتين، كما قاله والثانية ظاهرة في الرد عليه لأن فيها عن ابن عمر كما بيناه. ثم زعم أن المبايعة المذكورة إنما كانت حين قدموا إلى المدينة مهاجرين، وأن النبي ﷺ بايع الناس فمر به ابن عمر وهو يبايع، الحديث. قلت: ومثل ذلك لا ترد الروايات الصحيحة. فقد صرح في الرواية الأولى بأن ذلك كان يوم الخندق، والقصة التي أشار إليها تقدمت من وجه آخر في الهجرة، وليس فيما نقل فيها ما يمنع التعدد، بل يتعين ذلك لصحة الطرفين. والله المستعان.

قوله: (فبايع ثم رجع إلى عمر فخرج فبايع) هكذا أورده مختصراً، وتوضحه الرواية التي قبله وهو أن ابن عمر لما رأى الناس يبايعون بايع ثم رجع إلى عمر فأخبره بذلك فخرج وخرج معه فبايع عمر وبايع ابن عمر مرة أخرى.

٤١٨٨- حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ أَهْضَمَر، فَلَمَّا قَطَعْنَا مَعَهُ، وَصَلَى وَصَلَّتْنَا مَعَهُ، وَسَمِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ وَالْمَوْرَةَ، فَكُنَّا نَسْتُرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لَا يُبْصِرُهُ أَحَدٌ بِشَيْءٍ. [إرجاع: ١٦١٠].

٤١٨٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ يَغُولٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَصِينٍ قَالَ: قَالَ أَبُو وَائِلٍ: لَمَّا قَدِمَ سَهْلُ بْنُ حَنْفِيٍّ مِنْ مِيفِينَ أَتَانَا نَسْخِرُهُ، فَقَالَ: أَتَيْتُمَا الرَّأْيَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُمَا يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ اسْتَطِيعَ أَنْ ارْكُضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ أَمْرَةً لَرَكَّذَتْ، وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ أَظْلَمُ، وَمَا صَنَعْنَا اسْتِيفَا عَلَى عَرَبِيْنَا لَأَمْرٍ يُفْطِنَا إِلَّا اسْتَهْلَنَّا بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ قَبْلَ هَذَا الْأَمْرِ، مَا نَسُدُّ مِنْهَا خُصْمًا إِلَّا أَنْفَجَرْنَا عَلَيْنَا خُصْمٌ مَا نَدْرِي كَيْفَ نَأْتِي لَهُ. [إرجاع: ٣٩٨١، أخرجه مسلم: ١٧٨٥].

٤١٩٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثُوبٍ، عَنْ مُخَالِدٍ، عَنْ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَثْبِ بْنِ عَجْرَةَ ﷺ قَالَ: أَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَزَمَنَ الْخَنْدِيقَةَ، وَأَقْبَلَ يَتَأَتَّرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِذَا بَيْتُكُمْ هَوَامٌ وَأَرْسَاكٌ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَالْحَقُّ، وَحَسَمٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمُ بَيْتَهُ مَسَاكِينَ، أَوْ اسْلُكْ نَمِيكَهُ».

قَالَ ثُوبٌ: لَا أَذْرِي بَابِي هَذَا بَعْدًا. [إرجاع: ١٨١٤، أخرجه مسلم: ١٧٠١].

٤١٩١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي

قَالَ: وَأَبُو قِلَابَةَ خَلَفَ سَرِيهَ، فَقَالَ عُبَيْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ: قَاتِلِي حَبِيبَ أَنْسٍ فِي الْغُرْتَيْنِ؟ قَالَ: أَبُو قِلَابَةَ: إِنِّي حُدِّثْتُ أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ.
قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنْسٍ: مِنْ غُرْتِنِ.
وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ أَنْسٍ: مِنْ عُكْلٍ ذَكَرَ الْقِصَّةَ. [راجع: ٢٣٣. أخرجه مسلم: ١٦٧١ باختلاف].

قوله: (باب قصة عكل) بضم المهملة وسكون الكاف بدلها لام (وعرتنة) بمهملة وراء ثم نون مصغرة، قيلتان تقدم ذكرهما وبيان نسبهما في «باب أبواب الإبل» من كتاب الطهارة مع شرح حديث الباب مستوفى، وتقدم قريباً بيان الاختلاف في وقتها وأن ابن إسحاق ذكر أنها كانت بعد غزوة ذي قرد.

قوله: (وقال قتادة) هو موصل بالإسناد المذكور إليه.
قوله: (وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كان يمشي على الصدقة ويهني عن المثلة) بضم الميم وسكون المثلة، وهذا البلاغ لم آتف على من نسر المراد به، وقد نسر الله الكريم به الآن، وكنت قد أغفلت التنبيه عليه في المقدمة، وحقه أن يذكر في الفصل الأخير منها عند ذكر عند أحداثي الصحيح وتفصيلها بذكر كل صحابي وكم ورد له عنه من حديث، وأن يذكر في المبهات من الفصل المذكور، فإنه حديث أخرجه البخاري في الجملة وإن كان إسناده مضطرباً، فإن هذا المتن جاء من حديث قتادة عن الحسن البصري عن هياج بن عمران عن عمران بن حصين وعن سمرة بن جندب قال: «كان رسول الله ﷺ يجثا على الصدقة ويهانا عن المثلة» أخرجه أبو داود من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة بهذا الإسناد واللفظ وفيه قصة، وأخرجه أحمد من طريق سعيد عن قتادة بهذا الإسناد إلى عمران بن حصين وفيه القصة ولفظه «كان يمشي في خطبة على الصدقة ويهني عن المثلة» وعن سمرة مثل ذلك، وإسناده هذا الحديث قوي، فإن هياجاً بتحتانية ثقيلة وآخره جيم هو ابن عمران البصري وثقة ابن سعد وابن حبان وبقية رجاله من رجال الصحيح، وسيأتي في الذبائح، ومضى في المظالم من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري قال: «نهي رسول الله ﷺ عن المثلة والنهي» ولكنه من غير طريق قتادة، وسيأتي شرح المثلة في الذباح إن شاء الله تعالى والذي يظهر أن الذي أورده هو مراد قتادة بالبلاغ الذي وقع عند البخاري، وقد تبين بهذا أن في الحديث الذي أخرجه السنائي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام عن قتادة عن أنس قال: «نهي رسول الله ﷺ عن المثلة» إدراجاً وأن هذا القدر من الحديث لم يسنده قتادة عن أنس وإنما ذكره بلاغاً، ولما نشط لذكر إسناده ساقه بوساطة أبي النبي ﷺ، والله أعلم.

قوله: (وقال شعبة وأبان وحجاج عن قتادة عن عتبة) يريد أن هؤلاء رووا هذا الحديث عن قتادة عن أنس فانتصروا على ذكر عتبة دون عكل، فأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الزكاة، وأما رواية أبان وهو ابن يزيد المطار فوصلها ابن أبي شيبة، وأما رواية حاد وهو ابن سلمة فوصلها أبو داود والسنائي.

قوله: (قال يحيى بن أبي كثير وأيوب عن أبي قلابة عن أنس: قدم نفر من عكل) يريد أن هذين رواية بعكس أولئك فانتصرا على ذكر عكل دون عرتنة، فأما رواية يحيى فوصلها المصنف في المغازين، وأما رواية أيوب فوصلها المصنف في الطهارة.

قوله: (وحدثني محمد بن عبد الوحيم) وهو الحافظ المعروف بصناعة الجزار يكنى أبا يحيى، وحضن بن عمر شيخه من شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كالدلي هنا.

قوله: (حدثنا أيوب والحجاج الصواف قالوا حدثني أبو قلابة) كذا وقع في النسخ المتعمدة «قال حدثني» بالأفراد والمراد حجاج، فأما أيوب فلا يظهر من هذه الرواية كيفية سياقه، وقد اختلف عليه فيه هل هو عنده عن أبي قلابة بنير بواسطة أو بواسطة، وأوضح ذلك الدارقطني فقال: إن أيوب حيث يرويه عن أبي قلابة نفسه فإنه يقتصر على قصة العرتين، وحيث يرويه عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة فإنه يذكر مع ذلك قصة أبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز ولما دار بينه وبين عتبة بن سعيد، وأما حجاج الصواف فإنه يرويه بتمامه عن أبي رجاء عن أبي قلابة انتهى. وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا في كتاب الطهارة.

قوله: (وأبو قلابة خلف سريره فقال عتبة بن سعيد) كذا وقع مختصراً، وسيأتي في الديات من طريق إسماعيل بن علي عن حجاج الصواف مطولاً، وكذا ساقه الإسماعيلي من طريق أيوب عن أبي رجاء عن أبي قلابة مطولاً، وسيأتي شرحه في

بشر، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة قال: كُنا مع رسول الله ﷺ بالخذبيّة ونحن مخرمون، وقد حصرنا المشركون، قال: وكانت لي وفرة، فجمعت الهوام تساقط على وجهي، فمررت النبي ﷺ فقال: «إيذك هوام وأهلك». قلت: نعم، قال: وانزلت عليه الآية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ آمِيهِ فَدِدَةٍ مِنْ صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ تَصَدَّقْ﴾ [البقرة: ١٩٦]. [راجع: ١٨١٤. أخرجه مسلم: ١٢٠٦].

الحديث التاسع والعشرون:

قوله: (حدثنا ابن غير) هو محمد بن عبد الله بن غير.

قوله: (حدثنا يعلى) هو ابن عبيد، وإسماعيل هو ابن أبي خالد.

قوله: (لا يصيبه أحد بشيء) أي لتلا بصيبه، وهذا كان في عمرة القضاء وقد تقدم أن عبد الله بن أبي أوفى كان من بايع تحت الشجرة وهو في عمرة الحديبية، وكل من شهد الحديبية وعاش إلى السنة المقبلة خرج مع النبي ﷺ محترماً في عمرة القضاء.

الحديث الثلاثون: حديث سهل بن حنيف.

قوله: (حدثنا الحسن) يفتح المهملة أي ابن إسحاق بن زياد الليثي مولاهم الروزي المعروف بسنينة يكنى أبا علي، وثقة السنائي، ولم يعرفه أبو حاتم وعرفه غيره، قال ابن حبان في الثقات: كان من أصحاب ابن المبارك ومات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وماله في البخاري سوى هذا الحديث. ومحمد بن سابق من شيوخ البخاري، وقد يروي عنه بواسطة كما هنا.

قوله: (ما يسد منه عهصم) بضم الحاء المعجمة وسكون المهملة أي جانب، وقد تقدم هذا الحديث في آخر الجهاد. وزعم المزي في «الأطراف» أن المصنف أخرجه هذه الطريق في فرض الخمس، وليس كذلك. ثم ذكر المصنف حديث كعب بن عجرة في قصة القمل وحلق رأسه بالحديبية أورده من وجهين، وقد تقدم الإشارة إلى ذلك.

٣٦ - باب قصة عكل وعُرتنة

٤١٩٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَاسًا مِنْ عُكْلٍ وَعُرتِنَةٍ، قَلِبُوا الْمَدِينَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَلَّمُوهُ بِالْإِسْلَامِ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ حَرْزٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِفَافٍ، وَاسْتَخَرْنَا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَزَرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَيْهِ فَيَسْتَرْبُوا مِنْ التَّيَّابَةِ وَأَثَرِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا نَاجِيَةَ الْحَرَّةِ كَفَرُوا بِعَدِّ إِسْلَامِهِمْ، وَقَطَعُوا رِجَالَهُمُ ﷺ وَاسْتَأْثَرُوا الدُّودَ، قَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْضَ الطَّلَبِ فِي آثَارِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَنَسَمَرُوا أَجْنَبَهُمْ، وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتَرَكُوا فِي نَاجِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى خِلَالِهِمْ. [راجع: ٢٣٣. أخرجه مسلم: ١٦٧١].

قَالَ قَتَادَةُ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ يَحُثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُطْلَةِ.

وَقَالَ شُعْبَةُ وَأَبَانُ وَحَمَّادٌ عَنْ قَتَادَةَ: مِنْ غُرْتِنِ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَأَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنْسٍ: قَدِمَ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ.

٤١٩٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا حَضَنُ بْنُ غَمَرٍ، أَبُو غَمَرٍ الْحَوْضِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَالْحَجَّاجُ الصَّوَّافُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءَ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، وَكَانَ مَعَ الشَّامِ: أَنَّ غَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ اسْتَشَارَ النَّاسَ يَوْمًا، قَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْقَسَمَةِ؟ فَقَالُوا: حَقٌّ قَسَمَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَقَعَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ فَلَيْتَ.

الدييات إن شاء الله تعالى.

سباق سلمة عند مسلم، ويؤيده أن الحاكم ذكر في «الإكليل» أن الخروج إلى ذي قرد تكرر، ففي الأول خرج إليهما زيد بن حارثة قبل أحد، وفي الثانية خرج إليهما النبي ﷺ في ربيع الآخر سنة خمس، والثالثة هذه المختلف فيها انتهى. فإذا ثبت هذا فبني هذا الجمع الذي ذكرته والله أعلم.

قوله: (حدثنا حاتم) هو ابن إسماعيل وبزيد بن أبي عبيدة هو مولى سلمة بن الأكوع، وقد أخرج البخاري هذا الحديث عالياً في الجهاد عن مكى بن إبراهيم عن يزيد وهو أحد ثلاثيته.

قوله: (خرجت قبل أن يؤذن بالأولى) يعني صلاة الصبح، ويدل عليه قوله في رواية مسلم أنه تبعهم من الغلس إلى غروب الشمس، وفي رواية مكى «خرجت من المدينة ذاتها نحو الغابة».

قوله: (وكانت لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ترعى بذي قرد) اللقاح بكسر اللام وتخفيف القاف ثم المهملة: ذوات الدر من الإبل واحدا لقحة بالكسر والفتح أبها، والقوق الحلوب. وذكر ابن سعد أنها كانت عشرين لقحة، قال: وكان فيهم ابن أبي ذر وامراته فأغار المشركون عليهم فقتلوا الرجل وأسروا المرأة.

قوله: (فلقي غلام لعبد الرحمن بن عوف) لم أقف على اسمه، ويحتمل أن يكون هو رباح غلام رسول الله ﷺ كما في رواية مسلم، وكأنه كان ملك أحدهما وكان يخدم الآخر فنسب تارة إلى هذا وتارة إلى هذا.

قوله: (غطفان) يفتح المعجمة والطاء المشالة المهملة والفاء، تقدم بيان نسبهم في غزوة ذات الرقاع، وفي رواية مكى «غطفان وفزارة» وهو من الخاص بعد العام لأن فزارة من غطفان، وعند مسلم «قدمنا الحديبية ثم قدمنا المدينة، فبعت رسول الله ﷺ بظهره مع رباح غلامه وأنا معه، وخرجت بفرس لطلحة أتدببه، فلما أصبحنا إذا عبد الرحمن الفزاري «ولأحد وابن سعد من هذا الوجه» عبد الرحمن بن عيينة بن حصن الفزاري وقد أغار على ظهر رسول الله ﷺ فاستاقه أجمع وقتل رابعه، قال فقلت: يا رباح خذ هذا الفرس والبلغة طلحة وأبلغ رسول الله ﷺ الخبر» وللطبراني من وجه آخر عن سلمة «خرجت بقوسي ونبل وكنت أرمي الصيد، فإذا عيينة بن حصن قد أغار على لقاح رسول الله ﷺ فاستاقها» ولا منافاة، فإن كلاً من عيينة وعبد الرحمن بن عيينة كان في القوم وذكر موسى بن عقبة وابن إسحاق أن مسعدة الفزاري كان أيضاً رئيساً في فزارة في هذه الغزاة.

قوله: (فصرخت ثلاث صرخات) في رواية المستملي «بثلاث» بزيادة الموحدة وهي للإستفاضة.

قوله: (فاجتمعت ما بين لابي المدينة) فيه إشعار بأنه كان واسع الصوت جداً، ويحتمل أن يكون ذلك من خوارق العادات. ولمسلم «فعلوت أكمة فاستقبلت المدينة فنادت ثلاثاً» وللطبراني «فصعدت في سلع ثم صحت: يا أصحاباه، فأنشيت صياحي إلى النبي ﷺ، فنودي في الناس الفزع الفزع» وهو عند إسحاق بمعناه.

قوله: (يا أصحاباه) هي كلمة تقال عند استغار من كان غافلاً عن عدوه.

قوله: (ثم اندفعت على وجهي) أي لم ألتفت يمنة ولا شمالاً بل أسرعت الجري، وكان شديد المدو كما سيأتي بيانه في آخر الحديث.

قوله: (حتى أفرقهم) في رواية مكى «حتى أقامهم وقد أخذوها» يعني اللقاح ذكره بهذه الصيغة مباعدة في استحضار الحال.

قوله: (فأقبلت أرميهم) أي أقبلت عليهم أرميهم أي بالسهم.

قوله: (وأقول: أنا ابن الأكوع، واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد المعجمة جمع راضع وهو اللبث، فعنه اليوم يوم الشام أي اليوم يوم هلاك الشام، والأصل فيه أن شخصاً كان شديد البخل، فكان إذا أراد حلب ناقته ارتضع من ثديها لئلا يحلبها فيقسم جيرانه أو من يمر به صوت الحلب فيظلمون منه اللبن، وقيل: بل صنع ذلك لئلا يتبدد من اللبن شيء. إذا حلب في الإناء أو يبق في الإناء شيء، إذا شربه منه، فقالوا في المثل «الأم من راضع» وقيل: بل معنى المثل ارتضع اللؤم من بطن أمه، وقيل: كل من كان يوصف باللؤم يوصف بالمص والرضاع، وقيل: المراد من مص طرف الحلال إذا إذا خل أسنانه، وهو دال على شدة الحرص. وقيل: هو الرعاسي الذي لا يستصحب محلباً، فإذا جاءه الضيف اعترل بأن لا محلب معه، وإذا أراد أن يشرب ارتضع ثديها. وقال أبو عمرو الشيباني: هو الذي يرتضع الشاة أو الناقة عند إرادة الحلب من شدة الشؤ. وقيل: أصله الشاة ترضع لبن شاتين من شدة الجوع. وقيل: معناه اليوم يعرف من ارتضع كرمعة

قوله: (وقال أبو قلابة عن أنس من عكل، وذكر القصة) أي قصتهم، وقد تقدم الكلام على حديث أبي قلابة في الطهارة.

(تسبية): وقع من قوله «وقال شعبة» إلى آخر الباب عند أبي ذر بين غزوة ذي قرد وبين غزوة خيبر وعليه جرى الإسماعيلي، ووقع عند الباقين تألياً لحديث العرنيين الذي قبله وهو الرابع، ولعل الفصل وقع مع تفتير بعض الرواة، ويحتمل أن يكون البخاري تعدد ذلك إشارة منه إلى أن قصة العرنيين متحدة مع غزوة ذي قرد كما يشير إليه كلام بعض أهل المغازي، وإن كان الرابع خلافاً، والله أعلم.

٣٧ - باب غزوة ذات القردة

وَمِنْ غَزْوَةِ أَبِي أَغَارُوا عَلَى لِقَاحِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ خَيْرٍ بِلَاحٍ

٤١٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُزَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلْمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ يَقُولُ: «خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ بِالْأُولَى، وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْعَى بِذِي قَرْدَ، قَالَ: فَلَقِيْتُ غُلَامًا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَالَ: أَحَدَتِ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: مَنْ أَحَدَهَا؟ قَالَ: غُطْفَانُ، قَالَ: فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ: يَا صَاحِبَاهُ، قَالَ: فَاسْتَمَعْتُ مَا بَيْنَ لَاحِي الْمَدِينَةِ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَجْهِي حَتَّى أَفْرَقْتَهُمْ وَقَدْ أَخَذُوا يَسْقُطُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ بِنَبْلِي، وَكُنْتُ رَاقِبًا، وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ

وَأَرْجِعُ، حَتَّى اسْتَفْذَتِ اللَّقَاحَ مِنْهُمْ، وَاسْتَلَبْتُ مِنْهُمْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً. قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّسَاءُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ حَمَيْتِ الْقَوْمَ الْمَاءَ وَهُمْ عِطَاشٌ، فَأَبَيْتُ لَهُمُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، مَلَكْتُ فَاسْجِعْ». قَالَ: ثُمَّ رَجَعْتُ وَتَوَلَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِي حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ. [راجع: ١٨٠٦، أخرجه مسلم: ١٨٠٦].

قوله: (باب غزوة ذي قرد) يفتح القاف والراء، وخكي الضم فيهما، وحكي ضم أوله وفتح ثانيه، قال الحازمي: الأول ضبط أصحاب الحديث والضم من أهل اللغة. وقال البلاذري: الصواب الأول. هو ماء على نحو بريد ما يلي بلاد غطفان، وقيل: على مسافة يوم.

قوله: (وهي الغزوة التي أغاروا فيها على لقاح النبي صلى الله عليه وسلم قبل خيبر بثلاث) كذا جزم به، ومستنده في ذلك حديث إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه فإنه قال في آخر الحديث الطويل الذي أخرجه مسلم من طريقه «قال فرجعتا أي من الغزوة إلى المدينة فولله ما لبثنا بالمدينة إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر» وأما ابن سعد فقال: «كانت غزوة ذي قرد في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية، وقيل: في جادى الأول» وعن ابن إسحاق في شعبان فإنه قال: «كانت بنو لحيان في شعبان سنة ست، فلما رجع النبي ﷺ إلى المدينة فلم يبق معه إلا ليلي حتى أغار عيينة بن حصن على لقاحه» قال القرطبي شارح مسلم في الكلام على حديث سلمة بن الأكوع: لا يختلف أهل السير أن غزوة ذي قرد كانت قبل الحديبية، فيكون ما وقع في حديث سلمة من وهم بعض الرواة، قال: ويحتمل أن يصح بأن يقال: يحتمل أن يكون النبي ﷺ كان أغزى سرية فيهم سلمة بن الأكوع إلى خيبر قبل فتحها، فأنبر سلمة عن نفسه وعن خرج معه يعني حيث قال: «خرجنا إلى خيبر» قال: ويؤيده أن ابن إسحاق ذكر أن النبي ﷺ أغزى إليها عبد الله بن رواحة قبل فتحها مرتين انتهى. وسباق الحديث بأبي هذا الجمع، فإن فيه بعد قوله: «حين خرجنا إلى خيبر مع رسول الله ﷺ، فجعل عمر يرتجز بالقول» وفيه قول النبي ﷺ: «من السائق» وفيه مبارزة علي لمحب وقتل عامر وغير ذلك مما وقع في غزوة خيبر حين خرج إليها النبي ﷺ، فعلى هذا ما في الصحيح من التاريخ لغزوة ذي قرد أصح مما ذكره أهل السير، ويحتمل في طريق الجمع أن تكون إغارة عيينة بن حصن على اللقاح وقعت مرتين الأولى التي ذكرها ابن إسحاق وهي قبل الحديبية، والثانية بعد الحديبية قبل الخروج إلى خيبر، وكان رأس الذين أغاروا عبد الرحمن بن عيينة كما في

فألقته ولثيمة فهجته. وقيل: معناه اليوم يعرف من أرضته الحرب من صفه وتلدرب بها من غيره. وقال الداودي: معناه هذا يوم شديد عليكم تشارك فيه المرضعة من أرضعته فلا تجد من ترضعه. قال السهيلي: قوله اليوم يوم الرضع يجوز الرفع فيهما ونصب الأول ورفع الثاني على جعل الأول طرفاً قال: وهو جائز إذا كان الظرف واسعاً ولا يضيق على الثاني. قال: وقال أهل اللغة: يقال في اليوم رضع بالفتح يرضع بالضم رضاعة لا غير، ورضع الصبي بالكسر لذي أمه يرضع بالفتح رضاعاً مثل سمع يسمع سماعاً. وعند مسلم في هذا الموضع «فأقبلت أرميهم بالنبل وأرجز» وفيه «فألق رجل منهم فاصكه بسهم في رجله فخلص السهم إلى كعبه، فما زلت أرميهم وأعقرهم، فإذا رجع إلى فارس منهم أثبت شجرة فجعلت في أصلها ثم رميته فغرقت به، فإذا تضايق الخيل فدخلوا في مضايقة حلوت الجبل فريتهم بالهجارة» وعند ابن إسحاق «وكان سلمة مثل الأسد، فإذا حلت عليه الخيل فر ثم عارضهم فنضحها عنه بالنبل».

٣٨- باب غزوة خيبر

٤١٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ الثُّغَمَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ خَيْبَرٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْمُهَنْجَاءِ، وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْبَرَ، عَلَى الْغَضْرِ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَاجِ فَلَمْ يَزَلْ إِلَّا بالسَّوْبِقِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنَزَلَتْ، فَكُلَّ وَكَلَّتْ، وَكَلَّتْ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ، فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضَتْ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَخُوشَا. [راجع: ٢٠٩]

٤١٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ مُسْلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَمَرَرْنَا كَلْبًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرٍ: يَا عَامِرُ! لَا تُسَبِّحُنَا مِنْ هَيْهَاتَ هُنَا، وَكَانَ عَامِرُ رَجُلًا شَاوِرًا حَذَاءً، فَقَالَ يَخْلُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا أَهْدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَأَغْفِرْ لِدَائِكَ مَا أَتَيْنَا وَكَبَّتِ الْأَلْدَامُ لَا إِنَّا
وَالْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحْنَا بَنَّا آتَيْنَا
وَبِالصَّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِقُ..» قَالُوا: عَامِرُ ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ..» قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجَيْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْلَا أَمْنُكَ بِهِ؟ فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ فَحَاصَرْنَاهُمْ حَتَّى أَصَابَتْ مَخْمَصَةٌ شَدِيدَةً، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَصَحَّاهَا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوَّلُوا يَوْمًا كَثِيرَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذِهِ الْيَوْمَانِ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُولِفُونَ..» قَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: «وَعَلَى أَيِّ لَحْمٍ..» قَالُوا: لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَهْرَقُوا وَأَكْبِرُوا..» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ تَهْرِيقُهَا وَتَفْسِيلُهَا؟ قَالَ: «أَوْ ذَاكَ..» فَلَمَّا تَصَفَّ الْقَوْمُ كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ قَصِيرًا، فَسَأَلَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ يَضْرِبُهُ، وَيَرْجِعُ ذَهَابَ سَيْفِهِ، فَأَصَابَتْ عَيْنَ رَجُلٍ عَامِرٍ فَمَاتَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَالُوا قَالَ سَلَمَةُ: رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَحْيَى بِيَدِي قَالَ: «مَا لَكَ..» فَوَلَّتْ لَهُ، فَذَلِكَ أَبِي وَأُمِّي، وَرَعَوْنَا أَنْ عَامِرًا حَبَطَ عَيْنَهُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَاخِبَرِينَ - وَجَمَعَ بَيْنَ صَبَحِيٍّ - إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قُلْ غَرِبَ مَنْ شَى بِهَا مِثْلَهُ..»

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ، قَالَ: نَشَأَ بِهَا. [راجع: ٢٤٧٧، واطر في الجهاد والسور، باب ١٦١، أخرجه مسلم: ١٨٠٥ وقطعة الحرم في الصمد: ٣٣].

قوله: (باب غزوة خيبر) بمجمة وتحتانية وموحدة بوزن جعفر، وهي مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية برد من المدينة إلى جهة الشام، وذكر أبو عبيدة البكري أنها سميت باسم رجل من العماليق نزها، قال ابن إسحاق: خرج النبي ﷺ في بقية الحمر مئة سبع فأقام يحاصرها بضع عشرة ليلة إلى أن فتحها في صفر، ودوى يونس بن بكير في المغازي عن ابن إسحاق في حديث المسور ومسروان قالا: انصرف رسول الله ﷺ من الحديبية فنزلت عليه سورة الفتح فيما بين مكة والمدينة فأعطاه الله فيها خير بقوله: «وعدكم الله مقام كبرية تاكلونها فجعل لكم هذه ﴿الفتح: ٢٠﴾ يعني خيبر، قدم المدينة في ذي الحجة فأقام بها حتى سار إلى خيبر في الحرم. وذكر موسى بن عتبة في المغازي عن ابن شهاب أنه «أقام بالمدينة عشرين ليلة أو نحوها، ثم خرج إلى خيبر. وعند ابن عائد من حديث ابن عباس «أقام بعد الرجوع من الحديبية عشر ليال» وفي مغازي سليمان التيمي «أقام خمسة عشر يوما» وحكى ابن التين عن ابن الحصار أنها

فألقته ولثيمة فهجته. وقيل: معناه اليوم يعرف من أرضته الحرب من صفه وتلدرب بها من غيره. وقال الداودي: معناه هذا يوم شديد عليكم تشارك فيه المرضعة من أرضعته فلا تجد من ترضعه. قال السهيلي: قوله اليوم يوم الرضع يجوز الرفع فيهما ونصب الأول ورفع الثاني على جعل الأول طرفاً قال: وهو جائز إذا كان الظرف واسعاً ولا يضيق على الثاني. قال: وقال أهل اللغة: يقال في اليوم رضع بالفتح يرضع بالضم رضاعة لا غير، ورضع الصبي بالكسر لذي أمه يرضع بالفتح رضاعاً مثل سمع يسمع سماعاً. وعند مسلم في هذا الموضع «فأقبلت أرميهم بالنبل وأرجز» وفيه «فألق رجل منهم فاصكه بسهم في رجله فخلص السهم إلى كعبه، فما زلت أرميهم وأعقرهم، فإذا رجع إلى فارس منهم أثبت شجرة فجعلت في أصلها ثم رميته فغرقت به، فإذا تضايق الخيل فدخلوا في مضايقة حلوت الجبل فريتهم بالهجارة» وعند ابن إسحاق «وكان سلمة مثل الأسد، فإذا حلت عليه الخيل فر ثم عارضهم فنضحها عنه بالنبل».

قوله: (استقبلت اللقاح منهم واسطبت منهم ثلاثين بردة) في رواية مسلم «فما زلت كذلك حتى ما خلق الله من ظهر رسول الله ﷺ من بعير إلى خلفته وواه ظهري، ثم أتيتهم أرميهم حتى ألقوا أكثر من ثلاثين بردة وثلاثين رماً يتخفون بها، قال فألقوا مضيقاً فأتاهم رجل فجلسوا يتنقون فجعلت على رأس قرن، فقال لهم: من هذا؟ قالوا لقينا من هذا البرج، قال فليكن إليهم منكم أربعة، توجهوا إليه فهددهم فرجموا، قال: فما برحت مكاني حتى رأيت فوارس رسول الله ﷺ أولهم الأخرم الأسدي، قلت له أحلوهم، فالتقى هو وعبد الرحمن بن عيينة فقتله عبد الرحمن وغول على فرسه، فلفحه أبو قتادة فقتل عبد الرحمن وغول على الفرس، قال وأتيتهم على رجلي حتى ما أرى أحداً فمدلوا قبل غروب الشمس إلى شيب فيه فاه يقال له ذي قرد فشرىوا منه وهم عطاش، قال فجلاهم عنه حتى طردهم، وتركوا فرسين على ثنية فجت بها أسوقهم إلى رسول الله ﷺ وذكر ابن إسحاق نحو هذه القصة وقال «إن الأخرم لقب، واسمه حمز بن نضلة» لكن وقع عنده «حبيب بن عينة بن حصن» بدل عبد الرحمن، فيحتمل أن يكون كان له اسمان.

قوله: (وجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس) في رواية مسلم «وإتاني عبي حامر بن الأكوع بسطية فيها ماء وسطحية فيها لبن، فتوضأت وشربت» ثم أتيت النبي ﷺ وهو على الماء الذي أجلبتيم عنه، فإذا هو قد أخذ كل شيء استنقذته منهم، وغر له بلال ناقة.

قوله: (قد حمت القوم الماء) أي منتهم من الشرب.

قوله: (فأبعت إليهم الساعفة) في رواية مسلم «قلت يا رسول الله غلني أنتخب من القوم مائة رجل فأبعتهم فلا يبقى منهم غير، قال فضحك» وعند ابن إسحاق «قلت يا رسول الله لو سرحني في مائة رجل لأخذت بأعناق القوم».

قوله: (فقال يا ابن الأكوع ملكك فأسجج) بمزة قطع وسين مهملة ساكنة وجيم مكسورة بعدها مهملة، أي سهل. والمعنى قدرت فأعف. والسجاجة السهولة. زاد مكى في روايته «أن القوم ليقرن في قومهم» وعند الكشميهني «من قومهم» ومسلم «أنهم ليقرن في أرض غطفان» ويقرن بضم أوله وسكون القاف وتفتح الراء وسكون الواو من القرى وهي الضيافة، ولابن إسحاق «فقال إنهم الآن ليبنقون في غطفان» وهو بالثين المعجمة الساكنة والموحدة المفتوحة والقاف، من البنوق وهو شرب أول الليل، والمراد أنهم فاتوا وأنهم وصلوا إلى بلاد قومهم ونزلوا عليهم فهم الآن يبنقون لهم ويطعمونهم. ووقع عند مسلم «قال: فجاء رجل فقال: غر لهم فلان جزوراً، فلما كسحروا جلدها إذا هم بغيره، فقالوا: أتاكم القوم فخرجوا هاربين».

قوله: (ثم رجعت) إلى المدينة (ويروفي رسول الله ﷺ على ناقته حتى دخلنا المدينة) في رواية مسلم «ثم أُرِدْفِي رسول الله ﷺ وراه على الغضباء» وذكر قصة الأتصاري الذي سبقه فسبه سلمة، قال: «سبقت إلى المدينة، فوالله ما لبثنا إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر وفيه فقال رسول الله ﷺ: خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالتنا اليوم سلمة. قال سلمة ثم أعطيني مهم الرجل والفارس جميعاً» وروى الحاكم في الإكمال «والبهقي من طريق عكرمة بن قتادة بن عبد الله بن عكرمة بن عبد الله بن أبي قتادة حدثني أبي عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة، أن أبا قتادة اشترى فرسه، فلقبه سمعة الفزاري فقال أبو قتادة: أسأل الله أن يلقيني وأنا عليها، قال: آمين. قال: فبينما هو يملئها إذ قيل: أخذت اللقاح، فركبها حتى هجم على المسكر، قال فطلع على فارس فقال: لقد ألقانيك الله يا أبا قتادة، فذكر مصارعة له وظفر به وقتله وهزم المشركين، ثم لم ينشب للمسلمون أن طلع عليهم أبو قتادة يمشي اللقاح، فقال النبي ﷺ:

١٨٤٤	٦٤- كتاب المغازي ٣٨- باب غزوة خيبر	ح ١٩٦٤
------	------------------------------------	--------

قوله: (إنا إذا صحب بنا أئمتنا) بشاة، أي جئنا إذا دعينا إلى القتال أو إلى الحق، وروي بالموحدة كنا رأيت في رواية النسفي، فإن كانت ثابتة فالمعنى إذا دعينا إلى غير الحق امتنعنا.

قوله: (وبالصباح عولوا علينا) أي تصدوا بالدعاء بالصوت العالي واستغاثوا علينا، يقول: عولت على فلان وعولت على فلان بمعنى استغثت به. وقال الخطابي: المعنى أجلبوا علينا بالصوت، وهو من المعول. وتعبه ابن التين بأن عولوا بالتحليل من التحويل ولو كان من المعول لكان أهولوا. ووقع في رواية إياس بن سلمة عن أبيه عند أحد في هذا الرجز من الزيادة:

إن الذين قد بفرو علينا إذا أرادوا قتلة أئمتنا

ولحن من فضلك ما استغثينا

وهذا القسم الأخير عند مسلم أيضاً.

قوله: (من هذا السائق) في رواية أحمد فيعمل عامر يجرح ويسوق الركاب وهذه كانت عادتهم إذا أرادوا تشييت الأهل في السير يتزلف بعضهم فيسوقها ويمجدو في تلك الحال.

قوله: (قال يرحم الله) في رواية إياس بن سلمة « قال غفر لك ربك » قال: وما استغفر رسول الله ﷺ لإنسان يخصه إلا استشهد، وبهذه الزيادة يظهر السر في قول الرجل « لولا امتنته به ».

قوله: (قال رجل من القوم: وجبت يا نبي الله، لولا أمصصا به) اسم هذا الرجل عمر سماء مسلم في رواية إياس بن سلمة ولفظه « فنادى عمر بن الخطاب وهو على جمل له: يا نبي الله لولا امتنتنا بعامر » وفي حديث نصر بن دهر عند ابن إسحاق « فقال عمر: وجبت يا رسول الله ومعنى قوله لولا أي هلا، وامتنت أي تمتعت أي أبقيته لنا لتستع به أي بشجاعته، والتستع الترفه إلى مدة، ومنه امتعني الله ببقائك.

قوله: (فأنتا خير) أي أهل خير.

قوله: (فحاصرناهم) ذكر ابن إسحاق أن أول شيء حاصروه ففتح حصن ناعم، ثم انتقلوا إلى غيره.

قوله: (حتى أصابها حمصة) بمجمة ثم معلقة أي جمعة شديدة، وسيأتي شرح قصة الحمر الأهلية في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى.

قوله: (وكان سيف عامر قصيراً) فصول به ساق يهودي ليضربه في رواية إياس بن سلمة « فلما قدنا خيبر خرج ملكهم مرحب يحضر بسيفه يقول: قد علمت خيبر أنني شاكى السلاح بطل إذا الحروب أقبلت تلهب

قال فبرز إليه عامر فقال:

قد علمت خيبر أنني عامر شاكى السلاح بطل منامر
فاختلفا ضربتين، فوقع سيف مرحب في ترس عامر، فصار عامر يسفل له أي يضربه من أسفل، فرجع سيف أي عامر على نفسه.

قوله: (ويجمع ذهاب سيفه) أي طرفه الأعلى وقيل: حده.

قوله: (فأصاب عين ركبة عامر) أي طرف ركبة الأعلى فمات منه، وفي رواية يحيى القطان « فأصاب عامر بسيف نفسه فمات » وفي رواية إياس بن سلمة عند مسلم « قطع أكله فكانت فيها نفسه » وفي رواية ابن إسحاق « فكله كلاً شديداً فمات منه. **قوله:** (فلما قتلوا من خيبر) أي رجعوا.

قوله: (وهو آخذ بيدي) في رواية الكشيبي « بيدي » وفي رواية تيبة « وأني رسول الله ﷺ شاكياً » بمجمة ثم معلقة وموحدة أي متغير اللون، وفي رواية إياس « فأنيت النبي ﷺ وأنا أبكي.

قوله: (ووزعوا أن عامراً حط عمله) في رواية إياس « بطل عمل عامر قتل نفسه » وسي في القائلين أسيد بن حضير، في رواية تيبة الأكية في الأدب وعند ابن إسحاق « كان المسلمون شكوا فيه وقالوا إنما قتله سلاحه » ونحوه عند مسلم من وجه آخر عن سلمة.

قوله: (كذب من قاله) أي انحط.

قوله: (إن له أجريين) في رواية الكشيبي « لأجرين » وكذا في رواية تيبة، وكذا في رواية ابن إسحاق « إنه لشهيد، وصلى عليه ».

كانت في آخر سنة ست، وهذا منقول عن مسالك، وبه جزم ابن حزم، وهذه الأقوال متقاربة، والراجح منها ما ذكره ابن إسحاق، ويمكن الجمع بأن ما أطلق سنة ست بناء على أن ابتداء السنة من شهر الهجرة الحقيقي وهو ربيع الأول، وأما ما ذكره الحاكم عن الواقدي وكذا ذكره ابن سعد أنها كانت في جمادى الأولى، فالذي رأته في مغازي الواقدي أنها كانت في صفر، وقيل: في ربيع الأول، وأغرب من ذلك ما أخرجه ابن سعد وابن أبي شيبة من حديث أبي سعيد الخدري قال: « خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر لثمان عشرة من رمضان » الحديث وإسناده حسن، إلا أنه خطأ، ولعلها كانت إلى حين تنصفت، وتوجيهه بأن غزوة حين كانت ناشئة عن غزوة الفتح، وغزوة الفتح خرج النبي ﷺ فيها في رمضان جزماً، والله أعلم. وذكر الشيخ أبو حامد في التعليقة أنها كانت سنة خمس، وهو وهم، ولعله انتقل من المحدث إلى غير. وذكر ابن هشام أنه ﷺ استعمل على المدينة غيلة بنون مصفر ابن عبد الله الليثي، وعند أحمد والحاكم من حديث أبي هريرة أنه سباع بن حرفة وهو أصح، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثين حديثاً.

الحديث الأول: حديث سويد بن الصعان وهو الأنصاري الحارثي أنه خرج مع النبي ﷺ عام خيبر، الحديث. وقد تقدم شرحه في الطهارة. والغرض منه هنا الإشارة إلى أن الطريق التي خرجوا منها إلى خيبر كانت على طريق الصهراء، وقد تقدم ضبطها.

الحديث الثاني: حديث سلمة بن الأكوع.

قوله: (خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر، فسرنا ليلاً، فقال رجل من القوم لعامر: يا عامر ألا تسبحنا) لم أتف على اسمه صريحاً، وعند ابن إسحاق من حديث نصر بن دهر الأسلمي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في مسيره إلى خيبر لعامر بن الأكوع وهو هم سلمة بن الأكوع واسم الأكوع سنان: « أنزل يا ابن الأكوع فأحد لنا من هيتائك » فني هذا أن النبي ﷺ هو الذي أمره بذلك.

قوله: (من هيتائك) في رواية الكشيبي بحذف الهاء الثانية وتشديد التحتية التي قبلها، والهيتاء جمع هنية وهي تصغير هنة كما قالوا في تصغير سنة سنية. ووقع في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد « لو أسعمتنا من هتاك » بغير تصغير.

قوله: (وكان عامر رجلاً شاعراً) قيل: هذا يدل على أن الرجز من أقسام الشعر، لأن الذي قاله عامر حيت من الرجز. وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

قوله: (اللهم لولا أنت ما اهتدينا) في هذا القسم زحاف الحزم بمجمعتين وهو زيادة سبب خفيف في أوله، واكثرها أربعة أحرف، وقد تقدم في الجهد من حديث البراء بن عازب وأنه من شعر عبد الله بن رواحة، فيحتمل أن يكون هو وعامر تولدا على ما تولدا منه، بدليل ما وقع لكل منهما مما ليس عند الآخر، أو استعان عامر ببعض ما سبقه إليه ابن رواحة.

قوله: (فاظفر فداء لك ما أئمتنا) أما قوله فداء فهو بكسر الفاء وإسالة، وحكى ابن التين فتح أوله مع القصر وزعم هنا بالكسر مع القصر لضرورة الوزن، ولم يصب في ذلك فإنه لا يتز إلا بالمد. وقد استشكل هذا الكلام لأنه لا يقال في حق الله، إذ معنى فداء لك تفديك بأنفسنا وحذف متعلق الفداء للشهرة، وإنما يتصور الفداء لمن يجوز عليه الفداء، وأوجب عن ذلك بأنها كلمة لا يراد بها ظاهراً بل المراد بها المحبة والتعظيم مع قطع النظر عن ظاهر اللفظ. وقيل: المخاطب بهذا الشعر النبي ﷺ، والمعنى لا تؤاخذنا بتقصيرنا في حقك ونصرك، وعلى هذا فهو قوله: (اللهم) ما يقصد بها الدعاء، وإنما انتح بها الكلام، والمخاطب بقول الشاعر « لولا أنت » النبي ﷺ، إلخ، ويمكر عليه قوله بعد ذلك:

فلأئزن مسكية علينا وثبت الأقدام إن لائتينا

فإنه دعا الله تعالى ويمتثل أن يكون المعنى فاسأل ربك أن يتزل وثبت والله أعلم. وأما قوله: « ما أئمتنا » فيشيد اللتاة بعدها قاف لاكثر، ومعناه ما تركنا من الأواصر، وماء ظرفية، وللأصيلي والنسفي همزة قطع ثم مرحلة ساكنة أي ما خلفنا ورائنا مما اكتسبنا من الآثام، أو ما أبقينا ورائنا من الذنوب فلم تبق منه. وللقائسي « ما لقينا » باللام وكسر القاف والمعنى ما وجدنا من لشاي، ووقع في رواية تيبة عن حاتم بن إسماعيل كما سيأتي في الأدب « ما أئمتنا » بقاف ساكنة ومثناة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة أي تبنا من الخطايا من تقوت الأثر إذا أئمتنا، وكذا سلم عن تيبة وهي أشهر الروايات في هذا الرجز.

قوله: (وألقين مسكية علينا) في رواية النسفي « وألق المسكية علينا » بحذف النون وزيادة ألف ولام في المسكية بغير تنوين، وليس بمزور.

فَقَالَ ثَابِتٌ لِأَنَسٍ: مَا أَصْنَعْتُهَا؟ قَالَ: أَصْنَعْتُهَا نَفْسَهَا، فَأَخَذَهَا. [راجع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي النكاح: ٨٤ مطولاً].

[وجاءت الأحاديث الأخرى في الفتح مرتبة كالآتي: ٤٢٠٥، ٤٢٠٣، ٤٢٠٤].
قوله: (حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس) تقدم في صلاة الخوف مع ثابت عبد العزيز بن مهيب.

قوله: (فخرجوا يسعون في السكك، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم المقاتلة ومسي الذريق) فيه اختصار كبير، لأنه يوم أن ذلك وقع عقب الإغارة عليهم، وليس كذلك فقد ذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ أقام على محاصرتهم بضع عشرة ليلة، وقيل: أكثر من ذلك. ويؤيده قوله في الحديث الذي قبله: «إنهم أصابتهم خصعة شديدة فزله ذال على طول مدة الحصار، إذ لو وقع الفتح من يومهم لم يقع لهم ذلك. وفي حديث سلمة بن الأكوع وسهل بن سعد الأثين قريبا في قصة علي ما يؤكد ذلك، وكذا في حديث سهل وأبي هريرة في قصة الذي قتل نفسه، وكذا في حديث عبد الله بن أبي أوفى أنهم حاصروهم. الحديث الرابع: حديث أنس أيضا في ذكر صفة ذكره من طريقين، وسياقي في الباب من وجه ثالث يأتي من هذا سياقاً. وصفة هي بنت حبي بن الخطب بن سمية بفتح المهملة وسكون الميم المهملة بعدلها تحناتية ساكنة ابن عامر بن حيد بن كعب، من ذرية هارون بن عمران أخي موسى عليهما السلام، وأمها برة بنت شموال من بني قريظة، وكانت تحت سلام بن مشكم القرظي ثم فارقتها فتزوجها كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق النضيري فقتل عنها يوم خيبر، ذكر ذلك ابن سعد وأسد بعضه من وجه مرسل.

قوله: (وكان في السي صفة بنت حبي هصارت إلى دحية، ثم هصارت إلى أنبي صلى الله عليه وسلم) في رواية عبد العزيز عن أنس «فجاء دحية فقال: أعطني يا رسول الله جارية من السي، قال: اخذب فخذ جارية، فأخذ صفة، فجاء رجل قتل: يا نبي الله أعطيت دحية صفة صيدة قريظة والنضير لا تصلح إلا لك، قال: ادعوه بها، فجاء بها، فلما نظر إليها النبي ﷺ قال: خذ جارية من السي غيرها، وعند ابن إسحاق أن صفة سبيت من حصن القموص وهو حصن بني أبي الحقيق، وكانت تحت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق وسي معها بنت عمها وعند غيره بنت عم زوجها فلما استرجع النبي ﷺ صفة من دحية أعطاه بنت عمها. قال السهيلي: لا معارضة بين هذه الأخبار فإنه أدخلها من دحية قبل القسم، والذي عوزه عنها ليس على سبيل البيع بل على سبيل الغل.

قلت: وقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم أن صفة وقعت في سهم دحية، وعندنا أيضاً فيه «فاشترأها من دحية بسبعة أروس» فالأولى في طريق الجمع أن المراد بسهمه هنا نصيبه الذي اختاره لنفسه، وذلك أنه سأل النبي ﷺ أن يعطيه جارية فأذن له أن يأخذ جارية، فأخذ صفة. فلما قيل للنبي ﷺ إنها بنت ملك من ملوكهم ظهر له أنها ليست بمن توجب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السي مثل صفة في نفاستها، فلز خصه بها لأمكن تغير خاطر بعضهم، فكان من المصلحة العامة ارتجافها منه واختصاص النبي ﷺ بها، فإن في ذلك رضا الجميع، وليس ذلك من الرجوع في المبة من شيء. وأما إطلاق الشراء على العرض فعلى سبيل المجاز، ولعله عوزه عنها بنت عمها أو بنت عم زوجها فلم تطلب نفسه فأعطاه من جملة السي زيادة على ذلك. وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس وأصله في مسلم «صارت صفة لدحية، فجعلوا يمنونها، فبعث رسول الله ﷺ فأعطى بها دحية ما رضي» وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الصلاة، وباتي تمام قصتها في الحديث الثاني عشر، وباتي الكلام على قوله في الحديث «وجعل عطفها صداتها» في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

٤٢٠٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عبد الوارث، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: لما غزا رسول الله ﷺ خيبر، أو قال: لما توجه رسول الله ﷺ، أشرف الناس على وادي، فرمقوا أصواتهم بالكثير: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: «ارتفعوا على أنفسكم، إنكم لا تدعون أصم ولا غلباً، إنكم تدعون سميعاً قريباً، وهو معكم». وأنا خلف دابة رسول الله ﷺ، فسويي وأنا أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فقال لي: «يا عبد الله ابن قيس». قلت: بئيك يا رسول الله، قال: «لا أذكرك على كلمة من كثرة من كذب الجحيم». قلت: بلى يا رسول الله، فذاك

٤٢٠٣ - حدثنا أبو الهيثم: أخبرنا شعب، عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: شهدنا خيبر، فقال رسول الله ﷺ لرجلٍ ممن معه يدعي الإسلام: «هذا من أهل النار».

فلما حصر القتل قاتل الرجل أخذ القتال حتى كثرت به الجراحة، فكاذ بعض الناس يوتأب، فوجد الرجل ألم الجراحة، فاهوى يديه إلى كتفيه، فاستخرج يدهما من تحتها فحرق بها نفسه.

فأخذ رجلاً من المسلمين فقالوا: يا رسول الله، صدق الله حديثك، اتحر فلان فقتل نفسه.

فقال: «لم يا فلان، فأذن أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، إن الله يؤيد الدين

أبي وأمي، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله». [راجع: ٢٩٩٢. أخرجه مسلم: ٤٢٧٠٤].
الحديث الخامس: حديث أبي موسى الأشعري.
وله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، وعاصم هو الأحول، وأبو عثمان هو النهدي، والإسناد كله إلى أبي موسى بصريون.
قوله: (لما غزا النبي صلى الله عليه وسلم خيبر أو قال لما توجه) هو شك من الرواي.

قوله: (أشرف الناس على واد فلما ذكر الحديث إلى قول أبي موسى فسمعني وأنا أقول لا حول ولا قوة إلا بالله) هذا السياق يوم أن ذلك وقع وهم ذاهبون إلى خيبر، وليس كذلك بل إنما وقع ذلك حال رجوعهم، لأن أبا موسى إنما قدم بعد فتح خيبر مع جعفر كما سيأتي في الباب من حديث واضح، وعلى هذا فسي السياق حذف تقدوه: لما توجه النبي ﷺ إلى خيبر فحاصرها فضعها فخرج فوجع أشرف الناس إلخ، وسياقي شرح المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

٤٢٠٢ - حدثنا قتيبة: حدثنا يقظوب، عن أبي حازم، عن سهل بن مسعود الساعدي ﷺ: أن رسول الله ﷺ أتى عسكره ومات الأعرابي إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاة ولا فاذة إلا أتتها يضرها يستوي.

قيل: ما أجزأنا اليوم أحد كذا أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: «أما إنه من أهل النار».

فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه كذا وقف وقف معه، وإذا استزع استزع معه.

قال: فخرج الرجل جرحاً شديداً، فاستجمل الموت، فوضع سيفه بالأرض وذبابه بين يديه، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه.

فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أهدئك أنت رسول الله.

قال: «وما ذاك». قال: الرجل ألبى ذكرت أيضاً أنه من أهل النار، فأعظم الناس ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جرح جرحاً شديداً، فاستجمل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض وذبابه بين يديه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه.

فقال رسول الله ﷺ: جند ذلك «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة، فيما يتلو للناس، وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار، فيما يتلو للناس، وهو من أهل الجنة». [راجع: ٢٨٩٨. أخرجه مسلم: ١١٢].

٤٢٠٣ - حدثنا أبو الهيثم: أخبرنا شعب، عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: شهدنا خيبر، فقال رسول الله ﷺ لرجلٍ ممن معه يدعي الإسلام: «هذا من أهل النار».

فلما حصر القتال قاتل الرجل أخذ القتال حتى كثرت به الجراحة، فكاذ بعض الناس يوتأب، فوجد الرجل ألم الجراحة، فاهوى يديه إلى كتفيه، فاستخرج يدهما من تحتها فحرق بها نفسه.

فأخذ رجلاً من المسلمين فقالوا: يا رسول الله، صدق الله حديثك، اتحر فلان فقتل نفسه.

فقال: «لم يا فلان، فأذن أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، إن الله يؤيد الدين

بِالرُّجْلِ الْفَاجِرِ .

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ. [راجع: ٣٠٦٢. أخرجه مسلم: ١١١].

٤٢٠٤- وَقَالَ شَيْبَةُ: عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خيبر.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

تَابَعَهُ صَالِحٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خيبر.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَسَعِيدٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الحديث السادس: حديث سهل بن سعد في قصة الذي قتل نفسه.

قوله: [حدثنا يعقوب] هو ابن عبد الرحمن الاسكندراني، وأبو حازم هو سلمة بن دينار.

قوله: [الطفي هو المشركون] في رواية ابن أبي حازم الآية بعد قليل في بعض مواضعه. ولم أقف على تعيين كونه خيبر، لكنه مبني على أن القصة التي في حديث سهل متحدة مع القصة التي في حديث أبي هريرة، وقد صرح في حديث أبي هريرة أن ذلك كان بخيبر وفيه نظر، فإن في سياق سهل أن الرجل الذي قتل نفسه اتكا على حد سيفه حتى خرج من ظهره، وفي سياق أبي هريرة أنه استخرج أسنمها من كتافته فنحر بها نفسه. وأيضاً ففي حديث سهل أن النبي ﷺ قال لم لما أخبروه بقصته «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة» الحديث، وفي حديث أبي هريرة أنه قال لم لما أخبروه بقصته «قم بإبلال فأذن: إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن» ولهذا جئنا ابن التين إلى التمدد، ويمكن الجمع به لا منافاة في المغايرة الأخيرة، وأما الأولى فيحتمل أن يكون نحر نفسه بأسنمها فلم تزهق روحه وإن كان قد أشرف على القتل فانكا حيثند على سيفه استمجالاً للصور، لكن جزم ابن الجوزي في مشكله بأن القصة التي حكاهما سهل بن سعد وقعت بإحدى: قال: واسم الرجل قزمان الظفري، وكان قد تخلف عن المسلمين يوم أحد فبهر النساء، فخرج حتى صار في الصف الأول فكان أول من رمى بسهم، ثم صار إلى السيف ففعل العجائب، فلما انكشف المسلمون كسر جفن سيفه وجعل يقول: الموت أحسن من الفرار، فمر به قتادة بن النعمان فقال له: هنيئاً لك بالشهادة، قال: والله إني ما قاظت على دين، وإنما قاظت على حسب قومي. ثم ألقته الجراحة فقتل نفسه. قلت: وهذا الذي نقله أخذه من مغازي الواقدي وهو لا يحتاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف، نعم انفرد أبو يعلى من طريق سعيد بن عبد الرحمن القاضي عن أبي حازم حديث الباب وأوله أنه قيل لرسول الله ﷺ يوم أحد ما رأينا مثل ما أبلى فلان، لقد فر الناس وما فر وما ترك للمشركين شاذة ولا فائدة الحديث بطوله على نحو ما في الصحيح، وليس فيه تسميته، وسعيد يختلف فيه وما أظن روايته خفيت على البخاري، وأظنه لم يلتفت إليها لأن في بعض طرقه عن أبي حازم «غزونا مع رسول الله ﷺ» وظاهره يقتضي أنها غير أحد، لأن سهلاً ماكان حيثند عن يلق على نفسه ذلك لصغره، إلا الصحيح أن مولده قبل الهجرة بخمسة سنين فيكون في أحد ابن عشرة أو إحدى عشرة، على أنه قد حفظ أشياء من أمر أحد مثل غسل فاطمة جراحة النبي ﷺ، ولا يلزم من ذلك أن يقول «غزونا» إلا أن يعمل على الجواز كما سيأتي لأبي هريرة، لكن يدفعه ماسيأتي من رواية الكشيبي.

قوله: [فكاد بعض الناس يوتاب] في رواية معمر في الجهاد «فكاد بعض الناس أن يرتاب» فيه دخول أن على خبر كاد، وهو جائز مع قلته.

قوله: [قم يا فلان] هو بلال كما وقع مفسراً في كتاب القدر.

قوله: [إن الله يؤيد] في رواية الكشيبي «ليؤيد» قال النووي يجوز في أن تشح الهمة وكسرها.

قوله: [بالحرج الفاجر] يحتمل أن تكون اللام للعهد، والمراد به قزمان المذكور، ويحتمل أن تكون للجنس.

قوله: [تابعه معمر] أي تابع شيعياً عن الزهري أي بهذا الإسناد، وهو موصل عند المصنف في آخر الجهاد مقروناً برواية شبيب عن الزهري.

قوله: [وقال شبيب] أي ابن سعيد (عن يونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) أي الزهري بهذا الإسناد.

قوله: [شهدنا حيناً] يريد أن يونس خالف معمرًا وشيعيًا فذكر بدل خيبر لفظة «حين» ورواية شبيب هذه وصلها النسائي مقتصرًا على طرف من الحديث، وأوردتها الذهلي في «الزهريات» ويعقوب بن سفيان في تاريخه كلاهما عن أحد بن شبيب عن أبيه بنهما، وأحد من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه غير هذا، وقد وافق يونس معمرًا وشيعيًا في الإسناد، لكن زاده في مع سعيد بن المسيب عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، وساق الحديث عنهما عن أبي هريرة.

قوله: [فلما مال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عسكره] أي رجع بعد فراغ القتال في ذلك اليوم.

قوله: [وي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل] وقع في كلام جماعة من تكلم على هذا الكتاب أن اسمه قزمان بضم القاف وسكون الزاي الظفري بضم المعجمة والفاء نسبة إلى بني ظفر بطن من الأنصار وكان يكنى أبا الفيدقاد معجمة مفتوحة وتحتانية ساكنة وآخره قاف، ويكره عليه ما تقدم.

قوله: [شاذة ولا فائدة] الشاذة بتشديد المعجمة ما انفرد عن الجماعة، وبالفاء مثله

ما لم يختلط بهم، ثم هما صفة لحذوف أي نسمة، والماء فيهما للمبالغة، والمعنى أنه لا يلقى شيئاً إلا قتله، وقيل: المراد بالشاذ والفاذ ما كبر وصغر، وقيل: الشاذ الخارج والفاذ المنفرد، وقيل: هما بمعنى، وقيل الثاني إتياع.

قوله: [فقال] أي قائل، وتقدم في الجهاد بلفظ فقالوا ويأتي بعد قليل من طريق أخرى بلفظ «قيل» ووقع هنا للكشيبي «قتل» فإن كانت محفوفة حرف اسم قائل ذلك.

قوله: [ما أجزاء] بالهمزة أي ما أغنى.

قوله: [فقال إنه من أهل النار] في رواية ابن أبي حازم المذكورة «فقالوا أينما من أهل الجنة إن كان هذا من أهل النار» وفي حديث أكرم بن أبي الجون الخزاعي عند الطبراني «قال قلنا يا رسول الله فلان يجزيه في القتال، قال: هو في النار. قلنا يا رسول الله إذا كان فلان في عيادته واجتهاده ولين جانب في النار فأين نحن؟ قال: ذلك إختبات الشاق قال فكانت تحتفظ عليه في القتال».

قوله: [فقال رجل من القوم: أنا صاحبه] في رواية ابن أبي حازم «لأبنيته» وهذا الرجل هو أكرم بن أبي الجون كما سيظهر من سياق حديثه.

قوله: [فجرح جرحاً شديداً] زاد في حديث أكرم «فقلنا يا رسول الله قد استشهد فلان، قال: هو في النار».

قوله: [فوضع سيفه بالأرض وفذاه بين يديه] في رواية ابن أبي حازم «فوضع نصاب سيفه في الأرض» وفي حديث أكرم «أخذ سيفه فوضعه بين يديه ثم اتكا عليه حتى خرج من ظهره، فأثبت النبي ﷺ قلت: أشهد أنك رسول الله».

قوله: [وهو من أهل الجنة] زاد في حديث أكرم «تدركه الشفاعة والسعادة عند خروج نفسه فيختم له بها» وسيأتي شرح الكلام الأخير في كتاب القدر إن شاء تعالى.

الحديث السابع: حديث أبي هريرة.

قوله: [شهدنا حيناً] أراد جيشنا من المسلمين، لأن الثالث أنه إنما جاء بعد أن فتحت خيبر، ووقع عند الواقدي أنه قدم بعد فتح معظم خيبر فحضر فتح آخرها، لكن مضى في الجهاد من طريق عنبسة بن سعيد عن أبي هريرة قال: «أثبت رسول الله ﷺ وهو بخيبر بعد ما انتصحتنا قتلنا: يا رسول الله أسهم لي» وسيأتي البحث في ذلك في حديث آخر لأبي هريرة آخر هذا الباب.

قوله: [فلما حضر القتال] بالرفع والنصب.

قوله: [فقال لرجل من معه] أي من رجل، واللام قد تأتي بمعنى من مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأحقاف: ١١] ويحتمل أن يكون بمعنى في أي في شأنه أي سببه، ومنه قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قوله: [فكاد بعض الناس يوتاب] في رواية معمر في الجهاد «فكاد بعض الناس أن يرتاب» فيه دخول أن على خبر كاد، وهو جائز مع قلته.

قوله: [قم يا فلان] هو بلال كما وقع مفسراً في كتاب القدر.

قوله: [إن الله يؤيد] في رواية الكشيبي «ليؤيد» قال النووي يجوز في أن تشح الهمة وكسرها.

قوله: [بالحرج الفاجر] يحتمل أن تكون اللام للعهد، والمراد به قزمان المذكور، ويحتمل أن تكون للجنس.

قوله: [تابعه معمر] أي تابع شيعياً عن الزهري أي بهذا الإسناد، وهو موصل عند المصنف في آخر الجهاد مقروناً برواية شبيب عن الزهري.

قوله: [وقال شبيب] أي ابن سعيد (عن يونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) أي الزهري بهذا الإسناد.

قوله: [شهدنا حيناً] يريد أن يونس خالف معمرًا وشيعيًا فذكر بدل خيبر لفظة «حين» ورواية شبيب هذه وصلها النسائي مقتصرًا على طرف من الحديث، وأوردتها الذهلي في «الزهريات» ويعقوب بن سفيان في تاريخه كلاهما عن أحد بن شبيب عن أبيه بنهما، وأحد من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه غير هذا، وقد وافق يونس معمرًا وشيعيًا في الإسناد، لكن زاده في مع سعيد بن المسيب عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، وساق الحديث عنهما عن أبي هريرة.

قوله: (وقال ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني وافق شيئاً في لفظ «حين» وخالفه في الإسناد فأرسل الحديث، وطريق ابن المبارك هذه وصلها في الجهاد ولم أر فيها تعيين الغزوة.

قوله: (وتابعه صالح) يعني ابن كيسان (عن الزهري) وهذه المتابعة ذكرها البخاري في تاريخه قال: «قال لي عبد العزيز الأديسي عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن بعض من شهد مع النبي ﷺ قال: إن النبي ﷺ قال لرجل معه: هذا من أهل النار» الحديث فظهر أن المراد بالمتابعة أن صالحاً تابع رواية ابن المبارك عن يونس في ترك ذكر اسم الغزوة، لافي بقية المتن ولا في الإسناد. وقد رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح عن الزهري فقال: «عن عبد الرحمن بن المسيب» مرسلًا ورواه فيه، وكأنه أراد أن يقول «عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وسعيد بن المسيب» فذهل.

قوله: (وقال الزبيدي أخبرني الزهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره أن عبيد الله بن كعب قال: أخبرني من شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم عيسى قال الزهري: «وأخبرني عبيد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي ﷺ» وفي رواية النسفي «عبد الله بن عبد الله» هكذا أورد البخاري طريق الزبيدي هذه معقولة مختصرة، وأجحف فيها في الاختصار فإنه لم يفصل بين رواية الزهري الموصولة عن عبد الرحمن وبين روايته المرسلة عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله، وقد أوضح ذلك في «التاريخ»، وكذلك أبر نعيم في «المستخرج» و«الذملي» في «الزهريات» فأخرجوه من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عن الزبيدي فساق الحديث الموصول بالقبضة ثم ساق بعده «قال الزبيدي قال الزهري وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «يا بلال قم فاذن إنه لا يدخل الجنة إلا رجل مؤمن، والله يولد هذا الدين بالرجل الفاجر» هذا سياق البخاري، وفي سياق الذملي «قال الزهري وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله وهذا أصوب من عبيد الله بن عبد الله، أنه عليه أبو علي الجبائي، وقد اتضحت صنيح البخاري ترجيح رواية شبيب ومعمر وأشار إلى أن بقية الروايات محتملة وهذه عادت في الروايات المختلفة إذا رجع بعضها عنده اعتماداً وأشار إلى البقية، وأن ذلك لا يستلزم القدر في الرواية الراجحة لأن شرط الاضطراب أن تتساوى وجوه الاختلاف فلا يرجح شيء منها، وذكر مسلم في كتاب التمييز فيه اختلافاً آخر على الزهري فقال: «حدثنا الحسن بن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن المسيب أن النبي ﷺ قال: يا بلال قم فاذن إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن». قال الحلواني: قلت ليعقوب بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن المسيب، هذا؟ قال كان لسعيد بن المسيب أخ اسمه عبد الرحمن، وكان رجل من بني كنانة يقال له عبد الرحمن بن المسيب، فأظن أن هذا هو الكناني. قال مسلم وليس ما قال يعقوب بشيء، وإنما سقط من هذا الإسناد واو واحدة فحش خطوه، وإنما هو عن الزهري عن عبد الرحمن وابن المسيب، فعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن كعب وابن المسيب هو سعيد، وقد حدث به عن الزهري كذلك ابن أخيه وموسى بن عتبة ويونس بن يزيد، والله أعلم. وكذا رجح الذملي رواية شبيب ومعمر قال: ولا تدفع رواية الأخيرين لأن الزهري كان يقع له الحديث من عدة طرق فيحمله عنه أصحابه بحسب ذلك، نعم ساق من طريق موسى بن عتبة وابن أخي الزهري عن الزهري موافقة الزبيدي على إرسال آخر الحديث، قال المهلب: هذا الرجل عن أعلمنا النبي ﷺ أنه نفذ عليه الحديد من الإسقاق، ولا يلزم منه أن كل من قتل نفسه يقضى عليه بالدار. وقال ابن التين: يتحمل أن يكون قوله: (هو من أهل النار) أي إن لم يقتر الله له، ويتحمل أن يكون حين أصابه الجراحة لرتاب وشك في الإيمان أو استحل قتل نفسه فمات كافراً. ويؤيد قوله ﷺ في بقية الحديث «لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة» وبذلك جزم ابن المنير. والذي يظهر أن المراد بالفاجر أعم من أن يكون كافراً أو فاسقاً، ولا يمارضه قوله ﷺ: «إنا لا نستعين بمشرك» لأنه محمول على من كان يظهر الكفر أو هو منسوخ، وفي الحديث إخباره ﷺ بالغيبات، وذلك من معجزاته الظاهرة، وفيه جواز إعلام الرجل الصالح بغيبته تكون فيه وبالجمهر بها.

(تبيينه) المتأدى بذلك بلال، ووقع عند مسلم في رواية «ثم يا ابن الخطاب» وعند البيهقي أن المتأدى بذلك عبد الرحمن بن عوف، ويجمع بأنهم نادوا جميعاً في جهات مختلفة.

٤٢٠٦ - حَدَّثَنَا الْمُكَنِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: رَأَيْتُ أَمْرَ ضَرْبَةٍ فِي سَاقِ سَلَمَةَ، فَقُلْتُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ، مَا هَذِهِ الضَّرْبَةُ؟ فَقَالَ: هَذِهِ ضَرْبَةُ

أَصَابَتْهَا يَوْمَ خَيْبَرٍ، فَقَالَ النَّاسُ: أَعْصِبَ سَلَمَةَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَتَفَتَّ فِيهِ ثَلَاثَ نَفَثَاتٍ، فَمَا اشْتَكَيْتُ حَتَّى السَّاعَةِ.

٤٢٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُشْرِكُونَ لِي بَعْضُ مَغَازِيهِ، فَأَقْتُلُوا، فَمَالَ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى عَسْكَرِهِمْ، وَلِيَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلٌ لَا يَدْعُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَذَّةً وَلَا فَادَةً إِلَّا أَتَتْهَا فَضْرَتُهَا بِسَيْفِهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَجْزَأُ أَحَدًا مَّا أَجْزَأَ فَلَانَ، فَقَالَ: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ». فَقَالُوا: إِنَّمَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنْ كَانَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: لِأَبْنَتِهِ، فَإِذَا اسْرَعَ وَأَبْطَأَ كُنْتُ مَعَهُ، حَتَّى جُورِحَ، فَاسْتَفْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ يَصَافٍ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَذَبَابُهُ تَبِينُ لَدَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَجَاءَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ». فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَفَعَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فِيمَا يَتَّبِعُ لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ لَكِنْ أَهْلُ النَّارِ، وَتَفَعَّلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَتَّبِعُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». [راجع: ٢٨٩٨. أخرجه مسلم: ١١١٧].

٤٢٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْدِ الْخَزَاعِيِّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي رِيحٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ: نَظَرَ أَنَسُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَرَأَى طَوِيلَةً، فَقَالَ: كَانَهُمْ السَّاعَةَ يَهْرُؤُ خَيْبَرَ.

الحديث الثامن: حديث سلمة بن الأكوع، وهو من ثلاثياته. قوله: (فقلت يا أبا مسلم) هي كنية سلمة بن الأكوع. قوله: (أصابتها يوم خيبر) أي أصابت ركبته، ويوم بالنصب على الظرفية. قوله: (فتفتت فيه) أي في موضع الضربة، وقد تقدم أنه فوق النخع ودون النخل، وقد يكون بغير ريق بخلاف النخل، وقد يكون بريق خفيف بخلاف النخع، ثم ذكر المصنف طريقاً لحديث سهل بن سعد الماضي قبل وقد تقدم شرحه في الحديث السادس. الحديث التاسع:

قوله: (حدثنا محمد بن سعيد الخزازي) هو بصري واسم جده الوليد وهو ثقة من أقران أحمد وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في الجهاد.

قوله: (حدثنا زيد بن الربيع) هو اليمامي بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة بصري أيضاً، وثقه أحمد وغيره، ونقل ابن عدي عن البخاري أنه قال: فيه نظر، قال ابن عدي: وما أرى بروايته بأساً. قلت: وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (عن أبي عمران) هو عبد الملك بن حبيب الجوني بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون نسبة إلى بني الجون بن عوف بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس، وهم بطن من الأزد، وكذا جزم به الرضاقي عن أبي عبيد أن أبا عمران من هذا البطن، وجزم الخازمي أنه من بني الجون بطن من كندة ولم يسق نسبه، وقد ساقه الرضاقي فقال: الجون واسمه معاوية بن حجر بن عمرو بن معاوية بن الحارث بن معاوية بن ثور.

قوله: (فرأى طويلة) أي عليهم، وفي رواية محمد بن بزيع عن زياد بن الربيع عند ابن خزيمة وأبي نعيم أن أسألاً قال: ما شئت الناس اليوم في المسجد وكثرة الطويلة إلا يهود خيبر «والذي يظهر أن يهود خيبر كانوا يكثرون من لبس الطويلة، وكان غيرهم من الناس الذين شاهدتهم أنس لا يكثر منها، فلما قدم البصرة وأهم يكثر من لبس الطويلة فتشبههم يهود خيبر، ولا يلزم من هذا كراهية لبس الطويلة». وقيل: المراد بالطويلة الأكسية، وإنما أنكر الرواية لأنها كانت صفراء.

٤٢٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَلَمَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرٍ، وَكَانَ زَيْدًا، فَقَالَ: أَنَا اتَّخَلَّفْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَجَلَّحَ بِهِ، فَلَمَّا بَسَا الثَّلَّةَ أَلَمِي فُحِثَ، قَالَ: «لَأُعْطِينَ الرَّأْيَةَ غَدًا، أَوْ: لَيَأْخُذَنَّ الرَّأْيَةَ غَدًا رَجُلٌ يُجِئُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَفْتَحَ عَلَيْهِ».

فَحَنُّ نَجْوَاهَا، قِيلَ: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْلَاهُ فَفُتِحَ عَلَيْهِ. [راجع: ٢٩٧٦. أخرجه مسلم: ٢٤٠٧.]

٤٢١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرٍ: «لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّابَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُجِيبُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَبُيُتُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». قَالَ: فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُنَّ لَيْلَتَهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ». قِيلَ: هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، قَالَ: «فَارْشَلُوا إِلَيْهِ». فَجَاءِي بِهِ فَبَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كُنَّ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْلَاهُ الرَّابَةَ فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْبِلْهُمْ حَتَّى يَكُونُوا يَمْنَةً؟ قَالَ: «أَفْعَدْ عَلَيَّ رِسْلَكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْفَعْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا جِئْتُ بِهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ، قَوْلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْيَوْمَ يَكُونُ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُزْمُ النَّعَمِ». [راجع: ٢٩٤٢. أخرجه مسلم: ٢٤٠٦.]

الحديث العاشر والخادي عشر: حديث سلمة بن الأكوع وحديث سهل بن سعد في قصة فتح علي خيبر.

قوله: (وكان رمدا) في حديث علي عند ابن أبي شيبة «أرمد» وفي حديث جابر عند الطبراني في الصغير «أرمد شديد الرمد» وفي حديث ابن عمر عند أبي نعيم في الدلائل «أرمد لا يبصر».

قوله: (فقال أنا أختلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحق به) وكأنه أنكر على نفسه تأخره عن النبي ﷺ فقال ذلك.

وقوله: (فلحق به) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِحَقِّ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَهْلُ إِلَى خَيْبَرٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِحَقِّ بِهِ بَعْدَ أَنْ وَصَلَ إِلَيْهَا.

قوله: (فلما بنتا الليلة التي فصحت) خير في صحيحها (قال لأعطين الراية غداً) وقع في هذه الرواية اختصار، وهو عند أحمد والنسائي وابن حبان والمحاكم من حديث بريدة بن الحصيب قال: «لما كان يوم خيبر أخذ أبو بكر اللواء فرفع ولم يفتح له، فلما كان الغد أخذ عمر فرفع ولم يفتح له، وقتل همد بن سلمة، فقال النبي ﷺ: «لأدفعن لوائي غداً إلى رجل» الحديث، وعند ابن إسحاق نحوه من وجه آخر، وفي الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة سردهم المحاكم في «الإكمال» وأبو نعيم والبيهقي في «الدلائل».

قوله: (لأعطين الراية غداً أو لأعطين الراية غداً) هو شك من الراوي، وفي حديث سهل الذي بعده «لأعطين هذه الراية غداً رجلاً» بغير شك، وفي حديث بريدة «إني دافع اللواء غداً إلى رجل يجيب الله ورسوله» والراية بمعنى اللواء وهو العلم الذي في الحرب يعرف به موضع صاحب الجيش، وقد يجعله أمير الجيش، وقد يدفعه لقدم السكوك، وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفهما، لكن روى أحمد والترمذي من حديث ابن عباس «كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولوائه أبيض» ومثله عند الطبراني عن بريدة، وعند ابن عدي عن أبي هريرة وزاد «مكتوباً فيه لا إله إلا الله حمد رسول الله» وهو ظاهر في التناهي، فلعل التفرقة بينهما هزلية، وقد ذكر ابن إسحاق وكذا أبو الأسود عن عروة أن أول ما وجدت الرايات يوم خيبر، وما كانوا يعرفوا قبل ذلك إلا الألوية.

قوله: (بجبه الله ورسوله) زاد في حديث سهل بن سعد «ويجب الله ورسوله» وفي رواية ابن إسحاق «ليس بفرار» وفي حديث بريدة «لا يرجع حتى يفتح الله له».

قوله: (فحن نرجوها) في حديث سهل «فبات الناس يدركون ليلتهم أبهم بعطاش».

وقوله: (يدركون) بمهمة مضمومة أي باتوا في اختلاط واختلاف، والدوكة بالكاف الاختلاط، وعند مسلم من حديث أبي هريرة «إن عمر قال: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ» وفي حديث بريدة «فما منا رجل له منزلة عند رسول الله ﷺ إلا وهو يرجو أن يكون ذلك الرجل، حتى تناولوا أنا لها، فدعا علياً وهو يشتكي عينه فمسحها، ثم دفع إليه اللواء» ولسلم من طريق إياس بن سلمة عن أبيه قال: «فأرسلني إلى علي قال: فجيئت به أتوده أرمد فيرق في عينه فبرأ».

قوله: (فقبل هذا علي) كذا وقع مختصراً، وبياته في رواية إياس بن سلمة عند مسلم، وفي حديث سهل بن سعد الذي بعده «فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: أين علي بن أبي طالب؟ قالوا: يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه، فأتوا به» وقد ظهر من حديث سلمة بن الأكوع أنه هو الذي أحضره، ولعل علياً حضر إليهم بخير ولم يقدروا على مباشرة القتال لرمده، فأرسل إليه النبي ﷺ فحضر من المكان الذي نزل به، أو بعث إليه إلى المدينة فصادف حضوره.

قوله: (فلما) بفتح الراء والمضرة بوزن ضرب، ويجوز كسر الراء بوزن سلم، وعند الحاكم من حديث علي نفسه قال: «فوضع رأسي في حجره ثم برقي في إليه راحته فذلك بها عيني» وعند بريدة في «الدلائل» والبيهقي «فما وجعها علي حتى مضى لسبيله» أي مات. وعند الطبراني من حديث علي «فما رسلت ولا صلدت مذ دفع النبي ﷺ إليّ» الرواية يوم خيبر «وله من وجه آخر» فما اشتكتها حتى الصلحت. قال: ودعا لي فقال: اللهم انزع عنه الحر والقر، قال فما اشتكتها حتى يومئذ هذا.

قوله: (فأعطاه فتفتح عليه) في حديث سهل «فأعطاه الراية» وفي حديث أبي سعيد عند أحمد «فاطلق حتى فتح الله عليه خيبر وفلك وجاء بمعينهما» وقد اختلف في فتح خيبر هل كان عنوة أو صلحاً، وفي حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس التصريح بأنه كان عنوة وبه جزم ابن عبد البر، ورد على من قال فتحت صلحاً قال: وإنما دخلت الشبهة على من قال فتحت صلحاً بالحصين اللذين أسلمهما أهلها لحقن دماهم، وهو ضرب من الصلح لكن لم يقع ذلك إلا بحصار وقتل انتهى. والذي يظهر أن الشبهة في ذلك قول ابن عمر «إن النبي ﷺ قاتل أهل خيبر فغلب على النخل والجوامع إلى القصر فصالحوه على أن يجلبوا منها وله الصفر والبيضاء والحلقة ولهم ما حلت ركابهم على أن لا يكتموا ولا يغيروا» الحديث وفي آخره «فسي نساهم وذراهم، وقسم أموالهم للثك الذي نكثوا، وأراد أن يجلبهم فقالوا: دعنا في هذه الأرض نصلحها» الحديث أخرجه أبو داود والبيهقي وغيرهما، وكذلك أخرجه أبو الأسود في المنازاة عن عروة، فعلى هذا كان قد وقع الصلح، ثم حدث النقص منهم فزال أثر الصلح، ثم من عليهم بترك القتل وإيقاعهم حالاً بالأرض ليس لهم فيها ملك، ولذلك أجلاهم عمر كما تقدم في المزارة، فلو كانت صورحو على أرضهم لم يجلبوا منها والله أعلم. وقد تقدم في فرض الخمس احتجاج الطحاوي على أن بعضها فتح صلحاً بما أخرجه هو وأبو داود من طريق بشير بن يسار «أن النبي ﷺ لما قسم خيبر عزل نصفها لتوابعه وقسم نصفها بين المسلمين» وهو حديث اختلف في وصله وإرساله، وهو ظاهر في أن بعضها فتح صلحاً، والله أعلم.

قوله: في حديث سهل: (فقال علي يا رسول الله أقاتلهم) هو بحذف همزة الاستفهام.

قوله: (حتى يكونوا مظناً) أي حتى يسلموا.

قوله: (فقال الله) يضم الفاء بعد ما معجمة.

قوله: (علي رسلك) بكسر الراء أي على هيتك.

قوله: (ثم ادفعهم إلى الإسلام) وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم «فقال علي: يا رسول الله أقاتل الناس؟ قال: قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله» واستدل بقوله: «ادفعهم» أن الدعوة شرط في جواز القتال، والاختلاف في ذلك مشهور قليل: بشرط مطلقاً، وهو عن مالك سواء من يلتزم الدعوة أو لم يلتزم، قال: إلا أن يجعلوا المسلمين، وقيل: لا مطلقاً وعن الشافعي مثله. وعنه لا يقاتل من لم يبلغه حتى يدعوه، وأما من بلغته تجوز الإغارة عليهم بغير دعاء، وهو مقتضى الأحاديث. ويجعل ما في حديث سهل على الاستحباب، بدليل أن في حديث أنس أنه «أغار على أهل خيبر لما لم يسمع النداء، وكان ذلك أول ما طرقهم، وكانت قصة علي بعد ذلك. وعن الحنفية تجوز الإغارة عليهم مطلقاً وتستحب الدعوة.

قوله: (قوالله لأن يهدي الله بك رجلاً إباح) يؤخذ منه أن تألف الكافر حتى يسلم أولى من المبادرة إلى قتله.

قوله: (حمر النعم) يسكنون الميم من حر ويضع النون والعين المهملة وهو من ألوان الإبل المحمودة، قيل: المراد خير لك من أن تكون حتى تصدقك بها، وقيل: قنتها وتملكها، وكانت بما يتأخر العرب بها. وذكر ابن إسحاق من حديث أبي رافع قال: «خرجنا مع علي حين بعث رسول الله ﷺ برأيه فضره رجل من يهود فطرح ترسه، فتناول علي باباً كان عند الحصن فتترس به عن نفسه حتى فتح الله عليه، فلقد رأيته أنا في سبعة أنا ثامنهم نعهد على أن تغلب ذلك الباب فما قبله». وللحاكم من حديث جابر «أن علياً

عنها زوجها وكانت عروماً اسم الحصن القموص كما تقدم قريباً، واسم زوجها كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق كما تقدم في التفقات، وكان سبب قتله ما أخرجه البيهقي بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما ترك من ترك من أهل خيبر على أن لا يكتسبوا شيئاً من أموالهم فإن فعلوا فلا فنة لهم ولا عهد، قال فنبؤا مسكاً فيه مال وحلي لحى بن أخبط كان احتمله معه إلى خيبر، فسأله عنه فقالوا: أذهبته التفقات، قال: العهد قريب، والمال أكثر من ذلك. قال: فوجد بعد ذلك في خربة، فقتل النبي ﷺ أبي الحقيق وأحدهما زوج صفيه عليها السلام وقد تقدمت الإشارة إلى بعض هذا الحديث في الحديث الذي قبله.

قوله: (فاصطفاها لنفسه) روى أبو داود وأحمد وصححه وابن حبان والحاكم من طريق أبي أحمد الزبيدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال: «كانت صفيه من الصفي» والصفي بفتح الهملة وكسر الفاء وتشديد التحتانية، فسره محمد بن سيرين فيما أخرجه أبو داود بإسناد صحيح عنه قال: «كان يضرب للنبي ﷺ سهم مع المسلمين، والصفي يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء» ومن طريق الشعبي قال: «كان للنبي ﷺ سهم يدعى الصفي إن شاء عبداً وإن شاء أمة وإن شاء فرساً يختاره من الخمس» ومن طريق ثافة رضي الله عنه كان النبي ﷺ إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء، وكانت صفيه من ذلك السهم عليها السلام، وقيل: إن صفيه كان اسمها قبل أن تسمى زينب، فلما صارت من الصفي سميت صفيه.

قوله: (فخرج بها حتى بلغها سد الصهاة) أما سد فبفتح الهملة ويضمها، وأما الصهاة فتقدم بيانها في كتاب الطهارة، ووقع في رواية عبد الغفار هنا «سد الرواح» والأول أصوب، وهي رواية قوية كما تقدم في الجهاد، ورواية سعيد بن منصور عن يعقوب في هذا الحديث أخرجهما أبو داود وغيره. والرواح بالهملة مكان قريب من للمدينة بينهما نيف وثلاثون ميلاً من جهة مكة، وقد تقدم ذلك في حديث ابن عمر في أواخر المساجد، وقيل: يقرب للمدينة مكان آخر يقال له الرواح، وعلى التقديرين فليست قرب خيبر، فالصواب ما اتفق عليه للجماعة أنها الصهاة، وهي على بريد من خيبر قاله ابن سعد وغيره.

قوله: (حلت) أي طهرت من الحيض، وقد تقدم بيان ذلك في أواخر كتاب البيوع قبل كتاب السلم وعند ابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وصله عند مسلم في قصة صفيه عليها السلام قال أنس ودفعها إلى أمي أم سليم حتى تتهيأ وتصبها وتشد عندها عليها السلام وإطلاق العدة عليها مجاز عن الاستبراء، والله أعلم.

قوله: (فبني بها) أي بيان ذلك وشرح بقية الحديث فيما يتعلق بتزويج صفيه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: (يعوي لها) بالهملة المقترحة وضم أوله وتشديد الواو، أي يجعل لها حوية، وهي كساء عسرة تدلر حول الركب.

قوله: (ويضع ركبته فتضع صفيه رجلها على ركبته حتى تركب) وزاد عن قتية عن يعقوب في الجهاد في آخر هذا الحديث ذكر أحد وذكر الدعاء للمدينة، وفي أوله أيضاً التمدد، وقد بينت هناك أماكن شرح هذه الأحاديث. ووقع في منازلي أبي الأسود عن عروة رضي الله عنه فوضع رسول الله ﷺ لها فخذه لتركب، فأجلت رسول الله ﷺ أن تضع رجلها على فخذه، فوضعت ركبتهما على فخذه وركبت عليها السلام. الطريق الثانية:

قوله: (حدثنا إسحاق بن أبي أويس، وأخوه أبو بكر عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال، ويعني هو ابن سعيد الأنصاري وروايته عن حميد من رواية الأقران.

قوله: (أقام على صفيه بنت حني بطريق خيبر ثلاثة أيام حتى أعوس بها) المراد أنه أقام في المنزل التي أعوس بها فيها ثلاثة أيام، لأنه سار ثلاثة أيام ثم أعوس لأن في حديث سعيد بن النعمان المذكور في أول غزوة خيبر أن الصهاة قرية من خيبر، وسين ابن سعد في حديث ذكره في ترجمتها أن الموضع الذي بنى بها فيه وبينه وبين خيبر ستة أميال، وقد ذكر في الطريق التي قبل هذه أنه ﷺ أعوس بصفيه بسد الصهاة، وهو بين المراد من قوله: «بطريق خيبر» وكذا قوله في الطريق الثالثة عليها السلام أقام بين خيبر والمدينة ثلاث ليال عليها السلام ولا منافية بينه وبين قوله في التي قبلها ثلاثة أيام لأنه بين أنها ثلاثة أيام بلياليها. الطريق الثالثة:

قوله: (قام النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لأبي ذر عن السرخسي، وللباقين «أقام» وهو أوجه.

قوله: (قالوا إن حبها .. إلخ) سيأتي شرحه ووضحاً في كتاب النكاح إن

حل الباب يوم خيبر، وأنه جرب بعد ذلك فلم يجعله أبرموه رجلاً عليها السلام، ولجبع بينهما أن السبعة عاجلوا قلبه، والأبرمين عاجلوا حله، والفرق بين الأبرمين ظاهر، ولو لم يكن إلا باختلاف حال الأبطال. وزاد مسلم في حديث إياس بن سلمة عن أبيه رضي الله عنه وخرج مرحب فقال: قد علمت خيبر أي مرحب، الأبيات. فقال علي: أنا الذي سمعتني أمي حيدرة، الأبيات. فضرب رأس مرحب فقتله، فكان الفتح على يديه عليها السلام، وكذا في حديث بريدة الذي أشرت إليه قبل وخالف ذلك أهل السير فجزم ابن إسحاق وموسى بن عتبة والواقدي بأن الذي قتل مرحباً هو محمد بن مسلمة، وكذا روى أحمد بإسناد حسن عن جابر، وقيل إن محمد بن مسلمة كان بارزه قطع رجله فاجهز عليه علي، وقيل: إن الذي قتله هو الحارث آخر مرحب فاشتبه على بعض الرواة، فإن لم يكن كذلك وإلا فما في الصحيح مقدم على ما سواه، ولا سيما وقد جاء من حديث بريدة أيضاً، وكان اسم الحصن الذي قنعه علي القموص وهو من أعظم حصونهم، ومنه سميت صفيه بنت حني، والله أعلم.

٤٢١١- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَاوُذٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ح).**
وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيُّ: عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَبِلْنَا خَيْرَ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا الْجَمْعَ، ذَكَرَ لَهُ جَمَاعٌ صَفِيَّةً بِنْتُ حَنِيٍّ بِنِ أَخِطَبَ، وَقَدْ قَبِلَ زَوْجَهَا وَكَانَتْ عُرُومًا، فَاصْطَفَاهَا النَّبِيُّ ﷺ لِنَفْسِهِ، فَمَرَّجَ بِهَا حَنِيٌّ بَلَّغًا سَدَ الصَّهَاءِ حَلَّتْ، فَنَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَنَعَ حَسًا لِي بَطْعٍ صَغِيرٍ، ثُمَّ قَالَ لِي: «إِذَا مِنْ حَوْلِكَ.. فَكَانَتْ يَدُكَ وَلِيْمَةً عَلَى صَفِيَّةَ، ثُمَّ مَرَّجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُحَوِّي لَهَا زَوْجَةً بَعْدَ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ بَعِيرِهِ فَيَمْنَعُ رُكْبَتَهُ، وَتَضَعُ صَفِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ». [إجماع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي النكاح: (٨٤) بإسناد.]

٤٢١٢- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتُ حَنِيٍّ بِطَرِيقِ خَيْرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، حَتَّى أَطْرَسَ بِهَا، وَكَانَتْ يَمْنَعُ شَرْبَ عَلَيْنَا الْجِيحَاءِ. [إجماع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، النكاح: (٨٧) بإسناد.]**

٤٢١٣- **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَمِيدٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رضي الله عنه يَقُولُ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ بَنَى عَلَيْنَا بَعِيَّةً، فَذَهَبَتْ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيْمَتِهِ، وَمَا كَانَ لَهَا مِنْ خَيْرٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَبْلَأَ بِالْأَطْعَامِ كَبِطَتْ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا الْقَمَرُ وَالْأَلِيقُ وَالسُّنَنُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ مَا مَلَكَت يَمِينُهُ؟ فَقَالُوا: كَانَ حَبِيبَتُهَا فِيهِ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْبِبْنَهَا فَمَهْمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَلَمَّا ارْتَحَلَتْ وَطَأَ لَهَا خَلْقُهُ، وَمَدَّ الْمَجْجَابَ. [إجماع: ٣٧١. أخرجه مسلم: النكاح: ٨٧، بإسناد.]**

الحديث الثاني عشر: حديث أنس في قصة صفيه أخرجه من طرق: الطريق الأول:

قوله: (حدثنا عبد الغفار بن داود) هو أبو صالح الحراني، أخرج عنه هنا وفي البيوع خاصة هذا الحديث الواحد، وشيخه يعقوب هو ابن عبد الرحمن الإسكندراني.

قوله: (وحديثي أحمد) وفي رواية كريمة أحمد بن حنبل، وفي رواية أبي علي بن شيبة عن الثوري أحد بن صالح وبه جزم أبو نعيم في المستخرج عليه السلام، والذي يظهر أن البخاري ساقه على لفظ رواية ابن وهب، وأما علي رواية ابن عبد الغفار فساقها في البيوع قبل السلم على لفظه.

قوله: (عن عمرو) في رواية عبد الغفار عن عمرو بن أبي عمرو واسم أبي عمرو ميسرة.

قوله: (مولى المطلب) هو ابن عبد الله بن حنبل المخزومي.

قوله: (فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفيه بنت حني) وقد نقل

شاه الله تعالى.

عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدْ نَصَبُوا الْقُدُورَ: «اَكْفَيْتُوا الْقُدُورَ». [راجع:

٤٢٢١. أخرجه مسلم: ١٩٣٨].

٤٢٢٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ قَابِطٍ، عَنِ النَّبَرَاءِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْنُ. [راجع: ٤٢٢١. أخرجه مسلم: ١٩٣٨، مطولاً].

٤٢٢٦- حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِيهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي وَائِلَةَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ النَّبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ: أَنْ نَلْقَى الْخُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ يَدَةً وَنَضِيجَةً، ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهَا بَعْدَ [راجع: ٤٢٢١، أخرجه مسلم: ١٩٣٨].

٤٢٢٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حُطَيْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا أَذْرِي أَنَّهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةً النَّاسِ، لَكِرَةً أَنْ تُلْقَبَ حَمُولَتُهُمْ، أَوْ حَرَمَةً فِي يَوْمِ خَيْبَرَ: لَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [أخرجه مسلم: ١٩٣٩].

الحديث الثالث عشر: حديث عبد الله بن مغفل بالعين المسجمة والماء العذبة المزني.

قوله: (حدثنا وهب) هو ابن جرير بن حازم، وساق الحديث هناك، وتقدم في الخمس لفظ أبي الوليد المبدوء بذكره هنا.

قوله: (فرمى إسمان بجواب) لم أقف على اسمه. وقد تقدم أن الجواب بكسر الجيم ويجوز تحديها في لغة نادرة، وتقدمت بقية مباحثه في «باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب» من كتاب الخمس.

الحديث الرابع عشر: حديث ابن عمر، ذكره من ثلاثة طرق إلى عبيد الله بن عمر العمري عن نافع وسالم عنه، فأما الطريق الثالثة وهي طريق محمد بن عبيد عن عبد الله بن عتيق عن أبي أسامة أن رواية أبي أسامة عن عبيد الله أن فيها إدراجاً لأنه صرح في رواية أبي أسامة أن ذكر الثوم عن نافع وحده، وذكر الحمر عن سالم، واقتصر في الرواية الثانية وهي رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن عبيد الله على ما ذكر نافع وحده مقتصرًا في المتن على ذكر الحمر، فدل على أن ذكر الحمر والثوم معاً عند نافع، وأن الذي عند سالم إنما هو ذكر الحمر خاصة دون ذكر الثوم، فأوردتهما محمد بن عبيد الله في روايته عن عبيد الله عنهما، هذا مقتضى ما في هذا الموضع وسيكون لنا عودة إليه في الباب، ونذكر هناك شرح الحديث إن شاء الله تعالى. ويستفاد من الجمع بين النهي عن أكل الثوم ولحوم الحمر جواز استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه، لأن أكل الحمر حرام وأكل الثوم مكروه، وقد جمع بينهما بلفظ النهي: فاستعمله في حقيقته وهو التحريم، وفي مجازه هو الكراهة.

الحديث الخامس عشر: حديث علي.

قوله: (ابن محمد) أي ابن علي بن أبي طالب.

قوله: (عن معة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الأنسية) في رواية أبي ذر عن السرخسي والمستمل «حر الأنسية» بنير ألف ولام في الحمر، قيل إن في الحديث تقدماً وتأخيراً والصواب: نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأنسية وعن معة النساء، وليس يوم خيبر طرفاً لثمة النساء لأنه لم يقع في غزوة خيبر فتح بالنساء، وسيأتي بسط ذلك في مكانه من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

الحديث السادس عشر: حديث جابر.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار ومحمد بن علي هو أبو جعفر الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن علي.

قوله: (عن لحوم الحمى) زاد الكشيبي «الألمية» وسيأتي شرحه في الذبائح إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع عشر: حديث ابن أبي أوفى.

قوله: (حدثنا عباد) هو ابن العوام والشيباني سليمان بن فيروز.

قوله: (أصبنا جماعة يوم خيبر، فإن القلور لطلعي) كذا وقع مختصراً وعمامة قد

٤٢١٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِي خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجَرَامِي فِيهِ سَخَمٌ، فَنَزَوْتُ لِأَخْذِهِ، فَأَلْقَيْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ. [راجع: ٣١٥٣. أخرجه مسلم: ١٧٧٢].

٤٢١٥- حَدَّثَنِي عُثَيْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ وَسَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ الثَّوْمِ، وَعَنْ لَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [راجع: ٨٥٣. أخرجه مسلم: ٥٦١، أوله ورواهه في الصيد (٢٤) آخره].

نَهَى عَنْ أَكْلِ الثَّوْمِ: هُوَ عَنْ نَافِعٍ وَحْدَهُ. وَلَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ: عَنْ سَالِمٍ.

٤٢١٦- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قُوعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. [الطبر: ٥١١٥، ٥٥٢٣، ٦٩٦١، أخرجه مسلم: ١٤٠٧، وفي الصيد ٢٢].

٤٢١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [راجع: ٨٥٣. أخرجه مسلم: ٥٦١، بقطعة ليست في هذه الطريق ولكنها موجودة في الصيد، ٢٤].

٤٢١٨- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَعْرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْبٍ: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ وَسَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [راجع: ٨٥٣. أخرجه مسلم: ٥٦١، بقطعة لم ترد في هذه الطريق... وهي موجودة في الصيد، ٢٤].

٤٢١٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُسْوَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَرَخَصَ فِي الْخَمَلِ. [الطبر: ٥٥٢٠، ٥٥٢٤. أخرجه مسلم: ١٩٤١].

٤٢٢٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَصَابَتَا مَجَاعَةً يَوْمَ خَيْبَرَ، فَإِنَّ الْقُدُورَ لَتَفْلِي، قَالَ: وَتَفْطَحُا نَضِيجَتَا، فَجَاءَ مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَأْكُلُوا مِنْ لَحْمِ الْخُمُرِ شَيْئاً، وَاهْرُقُوهُا». قَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: فَتَحَدَّثْنَا أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِأَنَّهُا لَسَمٌ تُخَسِّنُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَهَى عَنْهَا لِثَمَّةٍ، لِأَنَّهُا كَانَتْ تَأْكُلُ الْغُلَيُورَةَ. [راجع: ٣١٥٥. أخرجه مسلم: ١٩٣٧].

٤٢٢١، ٤٢٢٢- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ نِيْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدِيُّ بْنُ قَابِطٍ، عَنِ النَّبَرَاءِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَاصْتَبُوا خُمُرًا فَلَبَّحُوهَا، فَجَاءَ مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ: «اَكْفَيْتُوا الْقُدُورَ». [الطبر: ٤٢٢٣، ٤٢٢٤، ٤٢٢٥، ٤٢٢٦، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦. أخرجه مسلم: ١٩٣٨].

٤٢٢٣، ٤٢٢٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدِيُّ بْنُ قَابِطٍ: سَمِعْتُ النَّبَرَاءَ وَابْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثَانِ،

الحدث العشرون: حديث ابن عمر في سهم الراجل والفارس، تقدم شرحه في الجهاد، والقتال قال فيه نافع: هو عبيد الله بن عمر العمري الراوي عنه، وهو موصول بالإسناد المذكور إليه. وزائدة هو ابن قدامة، ومحمد بن سابق من شيوخ البخاري وربما حدث عنه بواسطة كما هنا، وشيخ البخاري الحسن بن إسحاق تقدم قريبا في عمرة المدينة.

٤٢٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ جَبْرِ بْنَ طَعْمٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَغُفَّانُ بْنُ غَفَّانٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْنَا: أَهْطَيْتَ يَبْنَ الْمُطَّلِبِ مِنْ غُمَسِ خَيْبَرٍ وَتَرَكْتَا، وَنَحْنُ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

قَالَ جَبْرِ: وَلَمْ يَقْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ لِيَنْيَ عَبْدَ شَمْسٍ وَلِيَنْيَ نَوْفَلَ شَيْئًا. [راجع: ٣١٤٥].

الحدث الحادي والعشرون: حديث جبير بن مطعم، تقدم شرحه في فرض الخمس.

وقوله: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ» كذا للأكثر بفتح الشين المعجمة والهمزة، والمستطلي هنا وحده بكسر الهملة وتشديد التحتانية.

وقوله: «قَالَ جَبْرِ: وَلَمْ يَقْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ لِيَنْيَ عَبْدَ شَمْسٍ وَبَنِي نَوْفَلَ شَيْئًا» هو موصول بالإسناد المذكور.

٤٢٣٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا بَرْدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: بَلَّغْنَا مَخْرَجَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ بِالْيَمَنِ، فَعَرَجْنَا مُهَاجِرِينَ إِلَيْهِ أَنَا وَأَخُوَانِي أَنَا أَصْفَرُهُمْ، أَخْلَعْنَا أَبُو بَرْدَةَ وَالْأَخَرُ أَبُو زُهَيْرٍ، إِذَا قَالَ: فِي بَعْضٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: فِي ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ، أَوْ الثَّيْنِ وَخَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي، فَرَكْنَا سَهْنَةً، فَأَلْقَانَا سَهْنَتَا إِلَى النَّجَاشِيِّ بِالْحَبَشَةِ، فَوَاقَفَا جَبْرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَأَلْقَانَا مَتْنَهُ حَتَّى قَلَبْنَا جَمِيعًا، فَوَاقَفَا النَّبِيَّ ﷺ حِينَ اتَّخَذَ خَيْبَرَ، وَكَانَ أَنَاسٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ لَنَا: يَغْيِي لِأَهْلِ السُّلَيْمَةِ: سَيَقَاتِمُكُمُ بِالْهَجْرَةِ، وَدَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عَبْدِ شَمْسٍ، وَهِيَ بِمَنْ قَلِيمٍ مَضَى، عَلَى حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَزَيْنَةَ، وَقَدْ كَانَتْ هَاجَرَتْ إِلَى النَّجَاشِيِّ لِيَمَنَ هَاجَرَ، فَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى حَفْصَةَ، وَأَسْمَاءُ عِنْدَهَا، فَقَالَ عُمَرُ حِينَ رَأَى أَسْمَاءَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، قَالَ عُمَرُ: الْحَبَشَةُ هَذِهِ، الْهَجْرَةُ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَسْمَاءُ: نَعَمْ، قَالَ: سَيَقَاتِمُكُمُ بِالْهَجْرَةِ، قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكُمْ، فَتَحْبِطُ وَقَالَتْ: كَلَّا وَاللَّهِ، كَتُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِطُغْمٍ جَلِيمَكُمُ، وَيَعِظُ جَاهِلِكُمُ، وَكَمَا فِي دَارٍ - أَوْ فِي أَرْضٍ - الْبَيْدَاءُ الْبَيْدَاءُ بِالْحَبَشَةِ، وَقَبْلَكَ فِي اللَّهِ وَلِي رَسُولِي ﷺ، وَأَمَّا هَذَا لَا أَطْعَمُ طَعَامًا وَلَا أَهْرَبُ هَرَابًا، حَتَّى أَذْكَرَ مَا قُلْتَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ كَمَا نُوَدِّي وَنُخَافُ، وَسَازِدُكَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَاسْأَلْهُ، وَاللَّهِ لَا أَتَلَبَّي وَلَا أَزِيدُ وَلَا أَزِيدُ عَلَيْهِ. [راجع: ٣١٣٩]. أخرجه مسلم: ٢٤٩٩، بطبعه لم يرد هنا وأخرجه بطوله: ٢٥٠٢ و ٢٥٠٣.

٤٢٣١ - قُلْنَا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ عَمْرَ قَالَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «مَا قُلْتَ لَهُ». قَالَتْ: قُلْتَ لَهُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «لَيْسَ بِأَخِي يَبْنَ بَيْنَكُمْ، وَهَذَا لِأَخِيهِ وَهَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ - أَهْلُ السُّلَيْمَةِ - هَجْرَتَانِ». قَالَتْ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا مُوسَى وَأَصْحَابَ السُّلَيْمَةِ يَأْتُونِي أَسْأَلًا، يَسْأَلُونِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، مَا مِنَ الدُّنْيَا شَيْءٌ هُمْ بِهِ أَرْحُ وَلَا أَظْهَرُ لِي أَنْفُسِهِمْ بِمَا قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ أَبُو بَرْدَةَ: قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا مُوسَى وَإِنَّهُ لَيَسْتَعِذُّ هَذَا

تقدم في فرض الخمس من وجه آخر عن الشيباني بلفظ: فلما كان يوم خيبر وقمنا في الحمر الأهلية فاتحناهما، فلما غلت القدور: الحديث، وقد ذكر الواقدي أن عدة الحمر التي ذبحوها كانت عشرين أو ثلاثين. كذا رواه بالمشك.

قوله: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَهَى عَنْهَا الْبَيْتَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَأْكُلُ الْعِلْمَ» تقدم في فرض الخمس أن بعض الصحابة قال: «نَهَى عَنْهَا الْبَيْتَ» وأن الشيباني قال: «لَقِيتْ سَعِيدَ بْنَ جَبْرِ فَقَالَ: نَهَى عَنْهَا الْبَيْتَ» وزاد الإسماعيلي من رواية جرير عن الشيباني قال: «فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ جَبْرِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: نَهَى عَنْهَا الْبَيْتَ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَأْكُلُ الْعِلْمَ» وسيأتي شرح ذلك في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى.

(تفسيره): قوله: «الْبَيْتَ» معناه القطع، وألفها ألف وصل، وجزم الكرماني بأنها ألف قطع على غير القياس، ولم أر ما قاله في كلام أحد من أهل اللغة، قال الجريري الابتساق الانقطاع، ورجل مبت أي منقطع به، ويقال لا أمله ولا ولا أمله البتة لكل أمر لا رجعة فيه، ونصبه على المصدر انتهى. روايته في النسخ المتقدمة بألف وصل والله أعلم.

الحدث الثامن عشر: حديث البراء وهو ابن عازب مرفوعاً بابن أبي أوفى، أخرجه من ثلاثة طرق: عن شعبة عاتلين ونزلة، والنسبة في إيراد النزلة بعد العالية أن في النزلة التصريح بسماعه انتهى له من الصحابين دون العالية فثبتا بالمعتمدة.

قوله: في الأولى (وايطخواها) بتشديد الطاء المهملة أي عالجوا طيخواها.

قوله فيها: «هَاضِي مُنَادِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هو ابن طلحة كما تقدم.

قوله في الثانية: (حدثني إسحاق) هو ابن منصور، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق إسحاق بن راهويه قال: «عن النضر وهو ابن شميل عن شعبة» فدل على أنه ليس شيخ البخاري فيه، وقد حكيت في المقدمة أن إسحاق حيث أتى عن عبد الصمد فهو ابن منصور لا ابن راهويه.

قوله فيها: «إِنَّهُ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرٍ وَقَدْ نَصَبُوا الْقُلُورَ: أَكْثَفُوا الْقُلُورَ» أي أميلوها ليراق ما فيها.

قوله في الثالثة: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، واقتصر في روايته على البراء، وقد بين الإسماعيلي الاختلاف فيه على شعبة وأن أكثر الرواة عنه جموا بينهم، ومنهم من أئذ أحسما بالذكر، وإن الجريري رواه عن شعبة فقال عن عدي عن ابن أبي أوفى أو البراء بالمشك.

قوله: (نحوه) قد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن مسلم بن إبراهيم بلفظ «غزونا مع النبي ﷺ خيبر فأصبنا حراً فطبخناها، فقال النبي ﷺ: أَكْثَفُوا الْقُدُورَ» ثم ساقه المصنف من وجه آخر عن البراء.

قوله: «ابن أبي زائدة» هو يحيى بن زكرياء، وعاصم هو الأحول، وعاصم هو الشعبي.

قوله: «بَيْتَةٌ وَلَطِيفَةٌ» بالتثنية فيهما، ووقع في رواية بهاء الضمير فيها والتيه بكسر الهمزة بعدها تحاتية ساكنة ثم همزة ضد الضمير.

قوله: «لَمْ يَلَمْ يَأْمُرًا بِأَكْلِهِ بَعْدَ» فيه إشارة إلى استمرار تحرجه، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى.

الحدث التاسع عشر: حديث ابن عباس.

قوله: (حدثني محمد بن الحسين) كذا للجبج، وهو أبو جعفر محمد بن أبي الحسين جعفر السنائي بكسر الهملة وسكون الميم ونونين بينهما ألف، كان حافظاً، وهو من أقران البخاري، وعاش بعده خمس سنين، وقد ذكر الكليني ومن تبعه أن البخاري ما روى عنه غير هذا الحديث، لكن تقدم في العيلين حديث آخر قال البخاري فيه «حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص بن غياث فأنني يظهر أنه هذا، وقد روى البخاري الكثير عن عمر بن حفص بن غياث وأخرج عنه هنا بواسطة.

٤٢٣٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَاقٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَحْشَى اللَّهِ عَنْهُمْ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ لِقَوْمٍ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا.

قَالَ: فَسُئِرَ نَافِعٌ فَقَالَ: إِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ قَوْمٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَوْمٌ فَلَهُ سَهْمٌ. [راجع: ٢٨٦٣]. أخرجه مسلم: ١٧٦٢.

الْحَدِيثِ يَمْنِي. [قطعة من سابقه، أخرجه مسلم: بقره: ٢٥٠٢].

٤٢٣٢- وَقَالَ أَبُو بُرْزَةَ: عَنْ أَبِي مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ أَصَوَاتَ رَقَّةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِالْقُرْآنِ حِينَ يَدْخُلُونَ بِاللَّيْلِ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَسْوَائِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرِ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ، وَمِنْهُمْ حَكِيمٌ، إِذَا لَقِيَ الْخَيْلَ، أَوْ قَالَ: «أَقْلُوا»، قَالُوا: لَهُمْ إِنْ أَصْحَابِي يَأْمُرُونَكُمْ أَنْ تَنْظُرُوهُمْ». [أخرجه مسلم: ٢٤٩٩].

الحديث الثاني والعشرون: حديث أبي موسى.

قوله: [ولمّا خرج النبي صلى الله عليه وسلم ونحن باليمن فخرجنا مهاجرين إليه] ظاهره أنهم لم يبلغهم شأن النبي ﷺ إلا بعد الهجرة بمدة طويلة، وهذا إن كان أراد بالخروج البشة، وإن أراد الهجرة فيحتمل أن تكون بلغتهم الدعوة فأسلموا وأقاموا ببلادهم إلى أن عرفوا بالهجرة فزمعوا عليها، وإنما تأخروا هذه المدة إما لعدم بلوغ الخبر إليهم بذلك، وإما لعدم ما كان للمسلمين فيه من الغاربية مع الكفار، فلما بلغتهم المهادة آمنوا وطلبوا الوصول إليه. وقد روى ابن منه من وجه آخر عن أبي بردة عن أبيه «خرجنا إلى رسول الله ﷺ حتى جئنا مكة أنا وأخوكم وأبو صامر بن قيس وأبو رهم ومحمد بن قيس وأبو بردة وخمسون من الأشعرين وستة من عسك، ثم خرجنا في البحر حتى أتينا المدينة» وصححه ابن حبان من هذا الوجه، ويصح بينه وبين ما في الصحيح أنهم مروا بمكة في حال مجيئهم إلى المدينة، ويجوز أن يكونوا دخلوا مكة لأن ذلك كان في الهذنة.

قوله: [أنا وأخوان في أنا أصغرهم أحدهما أبو بردة والآخر أبو رهم] أما أبو بردة فاسمه عامر، وله حديث عند أحد الحاكمين من طريق كريب بن الحارث بن أبي موسى وهو ابن أخيه عنه، وأما أبو رهم فهو بضم الراء وسكون الهاء واسمه عدي بنفتح الميم وسكون الجيم وكسر الهمزة وتشديد تحتانية قاله ابن عبد البر، ويجزم من حديثي «الصحاب» بأن اسمه محمد، ويعكر عليه ما تقدم قبل من المغايرة بين أبي رهم ومحمد بن قيس. وذكر ابن قانع أن جماعة من الأشعرين أشبهوه وحققوا له وكتبوا خطوطهم أن اسم أبي رهم عجيبة بكسر الجيم بعدها تحتانية خفيفة لا ثم هاء.

قوله: [أما قال بضعا وأما قال ثلاثة وخمسين أو اثنين وخمسين رجلاً من قومي] في رواية المستملي «من قومه» وقد بين في الرواية التي قبل أنهم كانوا خمسين من الأشعرين وهم قومه، فلفظ الزائد على ذلك هو وإخوته، فمن قال اثنين أراد من ذكرهما في حديث الباب وهما أبو بردة وأبو رهم، ومن قال ثلاثة أو أكثر فلفظ الخلاف في عدد من كان معه من إخوته. وأخرج البلاذري بسند له عن ابن عباس أنهم كانوا أربعين رجلاً، والجمع بينه وبين ما قبله بالحمل على الأصول والإتيان، وأما ابن إسحاق فقال: كانوا ستة عشر رجلاً وقيل أقل.

قوله: [فواللهنا جعفر بن أبي طالب] أي بأرض الحبشة.

قوله: [فألقمنا معه حتى قلعنا جميعاً] اختصر المصنف هنا شيئاً ذكره في الخمس بهذا الإسناد وهو «قال جعفر إن رسول الله ﷺ بعثنا وأمرنا بالإقامة فأتيناوا معنا. فألقمنا معه».

قوله: [حتى قلعنا جميعاً] ذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ بعث عمرو بن أمية إلى النجاشي أن يجيز إليه جعفر بن أبي طالب ومن معه فجهزهم وأكرمهم وقدم بهم عمرو بن أمية وهو بخيبر، وسمى ابن إسحاق من قدم مع جعفر فرد أسامهم وهم ستة عشر رجلاً، منهم امرأة أسماء بنت عيسى وخالد بن سعيد بن العاص وأمراته وأخوه عمرو بن سعيد ومعيقيب بن أبي فاطمة.

قوله: [فواللهنا النبي صلى الله عليه وسلم] زاد في فرض الخمس «فأسهم لنا ولم يسهم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً إلا لمن شهداه معه، إلا لأصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه فإنه قسم لهم معهم» وقد أخرجه الإسمايلي عن أبي يعلى عن أبي كريب شيخ البخاري فيه في هذا الموضع من هذا الحديث. ووقع عند البيهقي أن النبي ﷺ قبل أن يقسم لهم كليم المسلمين فأشركهم.

قوله: [وكان ناس] سعى منهم عمر كما سيأتي.

قوله: [دخلت أسماء بنت عيسى] هي زوج جعفر.

وقوله: [وهي ممن قدم معنا] هو كلام أبي موسى.

قوله: [على حفصة] زاد أبو يعلى «زوج النبي ﷺ».

قوله: [قال عمر أحيشية هذه؟ البحرية هذه؟] كذا لا يي خذ بالتصغير، ولغيره «البحرية» بغير تصغير. وكذا في رواية أبي يعلى. ووقع في الموضعين بهمزة الاستفهام، ونسبها إلى الحبشة لسكانها فيها، وإلى البحر لركوبها لها.

قوله: [وكان في دار أو في أرض البعلاء] هو شك من الراوي.

قوله: [البعلاء البغضاء] كذا لاكثر جمع بغيض ويعيد، وفي رواية أبي يعلى بالشك البعلاء أو البغضاء، وللنسخي البعد بضمين، وللنقاسي البعد البغضاء البغضاء جمع بينهما فلعله فسر الأولى بالثانية، وعند ابن سعيد من طريق إسمايل بن خالد عن الشعبي «قالت: أي لعمرى لقد صدقت، كتبت مع رسول الله ﷺ يعلمكم جائفكم ويعلم جائفكم، وكنا البعلاء والطرداء».

قوله: [وذلك في الله وفي رسوله] أي لأجلهما.

قوله: [وايم الله] بهمزة وصل، وفيها لغات تقدم ذكرها.

قوله: [ولكم اثم أهل السفينة] ينسب أهل على الاختصاص لو على النداء بحذف أدواته، ويجوز الجر على البذل من الضمير.

قوله: [هجرتان] زاد أبو يعلى «هاجرتين مرتين، هاجرتم إلى النجاشي وهاجرتم إليّ» ولابن سعد بإسناد صحيح عن الشعبي قال: «قالت أسماء بنت عيسى: يا رسول الله إن رجالاً يفتخرون علينا ويروموننا لنا من المهاجرين الأولين، فقال: بل لكم هجرتان، هاجرتم إلى أرض الحبشة، ثم هاجرتم بعد ذلك» ومن وجه آخر عن الشعبي نحوه وقال فيه: «كذب من يقول ذلك» ومن وجه آخر عنه قال يقول «لنناس هجرة واحدة» وظاهره تفضيلهم على غيرهم من المهاجرين، لكن لا يلزم منه تفضيلهم على الإطلاق، بل من الحبيثة المذكورة. وهذا القدر المرفوع من الحديث ظاهر هذا السياق أنه من رواية أسماء بنت عيسى، وقد تقدم في الهجرة بهذا الإسناد من رواية أبي موسى لا ذكر للنبي ﷺ فيه، وكذلك أخرجه ابن حبان، ومن وجه آخر عن أبي بردة عن أبي موسى.

قوله: [قالت] يعني أسماء بنت عيسى، وهذا يحتمل أن يكون من رواية أبي موسى عنها فيكون من رواية صحابي عن مثله، ويحتمل أن يكون من رواية أبي بردة عنها ويؤيده قوله بعد هذا «قال أبو بردة قالت أسماء».

قوله: [يأتونني] في رواية الكشميهني «يأتون».

قوله: «أرسلاً» بفتح الهمزة أي أفواجاً، أي يعيشون إليها ناساً بعد ناس. وفي رواية أبي يعلى «ولقد رأيت أبا موسى إنه ليستيد مني هذا الحديث».

الحديث الثالث والعشرون:

قوله: [قال أبو بردة] هو موصل بالإسناد المذكور، وقد أفرده مسلم عن أبي كريب وساق الحديث الذي قبله إلى قوله: «وإنه ليستيد هذا الحديث مني».

قوله: [إني لأعرف أصوات رقة الأشعرين] الرقة الجماعة المترافقون، والراء مثله والأشعر ضمها.

قوله: [حين يدخلون بالليل] بالذال والحاء المعجمة لجميع رواية البخاري ومسلم، وحكى عياض عن بعض رواية مسلم بالراء والحاء المعجمة، وصوبها الهمداني في البخاري، وهو عجيب منه فبان الرواية بالذال والمعجمة، والمعنى صحيح فلا معنى للتشديد، وقد نقل عياض عن بعض الناس اختيار الرواية التي بالراء والهمزة، قال النووي: والرواية الأولى صحيحة أو أصح، والمراد يدخلون منازلهم إذا خرجوا إلى المسجد أو إلى شغل ما ثم رجعوا.

قوله: [بالقرآن] يتعلق بأصوات، وفيه أن رفع الصوت بالقرآن بالليل مستحسن لكن محله إذا لم يؤذ أحداً وأمن من الرياء.

قوله: [ومعهم حكيم] قال عياض قال أبو علي الصديقي: هو صفة لرجل منهم، وقال أبو علي الجبائي: هو اسم علم على رجل من الأشعرين، واستدركه على صاحب «الاستيعاب».

قوله: [إذا لقي الخيل أو قال العدو] هو شك من الراوي.

قوله: [قال هم إن أصحابي يأمرونكم أن تنظروهم] أي تنظروهم من الانتظار ومعناه أنه لفرط شجاعتهم كان لا يفر من العدو بل يواجههم ويقول لهم إذا اردوا الانصراف مثلاً انتظروا الفرسان حتى يأتوكم، ليثبتهم على القتال هذا بالنسبة إلى الشق

قوله: (الفتح خير) في رواية عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي عن أبيه في الموطأ «حين» بدل خير، وخالفه محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى فقال: «خير» مثل الجماعة، نه عليه ابن عبد البر. ووقع في رواية إسماعيل المذكورة «خرجنا مع النبي» إلى خير، وهي رواية روة الموطأ أعني قوله: «خرجنا»، وأخرجها مسلم من طريق ابن وهب عن مالك، ومن طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ثور، فحكى الدارقطني عن موسى بن هارون أنه قال: وهم ثور في هذا الحديث، لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي إلى خير وإنما قدم بعد خروجهم، وقدم عليهم خير بعد أن فتحت. قال أبو مسعود: ويؤيد حديث عتبة بن سعيد عن أبي هريرة قال: «أتيت النبي ﷺ بخير بعد ما انتصرنا» قال ولكن لا يشك أحد أن أبا هريرة حضر قسمة الغنائم، فالغرض من الحديث قصة مدغم في غلول الشملة. قلت: وكان محمد بن إسحاق صاحب المغازي استشر يومه ثور بن زيد في هذه اللفظة فروى الحديث عنه بدونها، أخرجه ابن حبان والحاكم وابن منته من طريقه بلفظ «انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى» ورواية أبي إسحاق الفزاري التي في هذا الباب تسلم من هذا الاعتراض بأن يحمل قوله: «افتتحنا» أي المسلمون، وقد تقدم نظير ذلك قريباً. وروى البيهقي في «الدلائل» من وجه آخر عن أبي هريرة قال: «خرجنا مع النبي ﷺ من خير إلى وادي القرى» فلمل هذا أصل الحديث، وحديث قدوم أبي هريرة المدينة والذي يجبر أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق خثيم بن هراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة قال: «فتحت المدينة والنبي ﷺ بخير وقد استخلف سبع بن حرفة» فذكر الحديث وفيه «فزودونا شيئاً حتى أتينا خير» وقد انتصرنا النبي ﷺ، تكلم المسلمون فاشركونا في سهامهم» ويجمع بين هذا وبين الخبر الذي في حديث أبي موسى الذي قبله أن أبا موسى أراد أنه لم يسم أحد لم يشهد الرقعة من غير استرضاء أحد من الغنائم إلا لأصحاب السفينة، وأما أبو هريرة وأصحابه فلم يطعمهم إلا عن طيب خواطر المسلمين، والله أعلم. وسأذكر رواية عتبة بن سعيد التي أشار إليها أبو مسعود ويان ما فيها بعد هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

قوله: (لما غنما البقر والإبل والماعز والحوادث) في رواية مسلم «غنما الماعز والطعام والياب» وعند رواة الموطأ «إلا الأموال والياب والماعز» وعند يحيى بن يحيى الليثي وحده «إلا الأموال والياب» والأول هو المحفوظ، ومقتضاه أن الثياب والماعز لا تسمى مالاً، وقد نقل ثعلب عن ابن الأعرابي عن الفضل الضبي قال: المال عند العرب الصامت والناطق، فالصامت الذهب والفضة والجواهر والناطق البعير والبقرة والشاة، فإذا قلت عن حضري كثر ماله فالراد الصامت، وإذا قلت عن بلدي فالراد الناطق انتهى. وقد أطلق أبو قتادة أبو البستان مالاً قتال في قصة السلب الذي تنازع فيه هو والقرشي في غزوة حنين «فاقتت به غزفاً، فإنه لأول مال ثلثته»، فلهذا يظهر أن المال ماله قيمة، لكن قد يخلط على قوم تخصيصه بشيء كما حكاه الفضل فتحمل الأموال على المواشي والحوادث التي ذكرت في رواية الباب ولا يراد بها النقاد لأنه نفاها أولاً.

قوله: (إلى وادي القرى) تقدم ضبطه في البيوع.

قوله: (عبد له) في رواية الموطأ «عبد أسود».

قوله: (مدغم) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة.

قوله: (أهداه له أحد بني الضباب) كذا في رواية أبي إسحاق بكسر الضاد المعجمة وموحدين الأولى خفيفة بينهما ألف بلفظ جمع الضب وفي رواية مسلم أهداه له رفاعة بن زيد أحد بني الضبيب بضم أوله بصيغة التصغير، في رواية أبي إسحاق رفاعة بن زيد الجذامي ثم الضبي بضم المعجمة وفتح الموحدة بعد ما نون، وقيل: بفتح المعجمة وكسر الموحدة نسبة إلى بطن من جذام، قال الرازي: كان رفاعة قد وفد على رسول الله ﷺ في ناس من قومه قبل خروجه إلى خير فأسلموا وعقد له على قومه.

قوله: (فليما هو يحط رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد البيهقي في الرواية المذكورة «وقد استقبلتنا يهود بالرمي ولم تكن على نعية».

قوله: (سهم عاتى) بين مهملة بوزن فاعل أي لا يدرى من رمى به، وقيل هو الحائد عن قصد.

قوله: (بل والذي نفسي بيده) في رواية الكشميهني «بلى» وهو تصحيف وفي رواية مسلم «كلا» وهو رواية الموطأ.

قوله: (لشعل عليه ناراً) يحتمل أن يكون ذلك حقيقة بأن نصير الشملة نفسها ناراً فيعلب بها، ويحتمل أن يكون المراد أنها سبب لعلاب النار، وكذا القول في الشراك التي ذكره.

الثاني وهو قوله: «أو قال العدو» وأما على الشق الأول وهو قوله: «إذا لقي الخيل» فيحتمل أن يريد بها خيل المسلمين، ويشير بذلك إلى أن أصحابه كانوا رجالاً فكان هو يأمر الفرسان أن ينتظروهم ليسيروا إلى العدو جميعاً، وهذا أشبه بالصواب. قال ابن التين: معنى كلامه أن أصحابه يجرون القتال في سبيل الله ولا يبالون بما يصيبهم.

٤٢٣٣- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ خُضَيْمَ بْنَ عِيَّاشٍ: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: لَقِينَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَنْ افْتَتَحَ خَيْبَرَ قَسَمَ لَنَا، وَلَمْ يَقْسِمْ لِأَحَدٍ لَمْ يَشْهَدْ الْفَتْحَ غُرُكًا. [راجع: ٣١٣٦. أخرجه مسلم: ٢٥٠٤].

الحديث الرابع والعشرون:

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهويه.

قوله: (سمع) أي أنه سمع. ويريد هو ابن عبد الله بن أبي بردة الأشعري.

قوله: (لقدنا) أي هو وأصحابه مع جعفر ومن معه.

قوله: (ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غرُوكاً) يعني الأشعرين ومن معهم، وجعفر ومن معه. وقد سبق في فرض الخمس من وجه آخر عن بريد بلفظ «وما قسم لأحد غاب عن فتح خير منها شيئاً إلا لمن شهد معه إلا أصحاب سفيثا مع جعفر وأصحابه قسم لهم معهم» وقد تقدم شرحه هناك. ويعكر على هذا الخبر ماسياتي في حديث أبي هريرة والذي بعده وسيأتي الجواب عنه إن شاء الله تعالى.

٤٢٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ مَوْلَى ابْنِ مَطِيعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ افْتَتَحْنَا خَيْبَرَ، وَلَكَمْ نَقَسْنَا فُجَاءً وَلَا يَشُدُّ، إِنَّمَا غِيثًا يَغْرُوُ الْإِبِلَ وَالْمَاعِزَ وَالْحَوَاطِظَ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، وَمَعَهُ عِدَّةٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ مِدْغَمٌ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الضَّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحُطُّ وَرَحَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ غَائِرٌ، حَتَّى أَصَابَ ذَلِكَ النَّبِيَّ، فَقَالَ النَّاسُ: هَيْبَةً لَهُ الشَّهَادَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ أَلْبَسَ أَصَابَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُعْطِهَا الْمَقَاسِمِ، فَتَشَعَّلَ عَلَيْهِ نَارًا». فَبَجَاءَ رَجُلٌ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِخِرَافٍ أَوْ بِخِرَافَكَيْنِ، فَقَالَ: هَذَا شَيْءٌ كُنْتُ أَصْنَعُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ أَلَا - أَوْ هِيَ أَرَاكَ - مِنْ نَارٍ». [انظر: ٦٧٠٧. أخرجه مسلم: ١١٥، يذكر اسم من أهدى العبد إلى النبي ﷺ ولم يذكر اسم العبد].

الحديث الخامس والعشرون:

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ومعاوية بن عمرو هو الأزدي وهو من شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كما هنا.

قوله: (قال أبو إسحاق) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري ووقع في مسند حديث مالك للنسائي من وجه آخر عن معاوية بن عمرو قال: «حدثنا أبو إسحاق» وأخرجه الدارقطني في «الموطأ» طريق المسيب بن واضح قال: «حدثنا أبو إسحاق الفزاري».

قوله: (عن مالك) نزل البخاري في هذا الحديث درجتين لأنه أخرجه في الأيمان والنذور عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك وبينه مالك في هذا الموضع ثلاثة رجال، قال ابن طاهر: والسر في ذلك أن في رواية أبي إسحاق الفزاري وحده عن مالك «حدثني ثور بن زيد وفي رواية الباقيين» عن ثور، وللبخاري حرص شديد على الإتيان بالطرق المصروفة بالتحديث انتهى. وثور بن زيد هو الديلي، مدني مشهور. وقد صرح في رواية أبي إسحاق هذه أيضاً بقوله: «حدثني سالم أنه سمع أبا هريرة» وعن يثني الرواة عن مالك جميع الإسناد، وسالم مولى ابن مطيع يكنى أبا الفيث وهو بها أشهر، وقد سمي هنا. فلا تلافات لقول من قال إنه لا يؤتف على اسمه صحيحاً. وهو مدني لا يعرف اسم أبيه، وابن مطيع اسمه عبد الله وليست لسالم في الصحيح رواية عن غير أبي هريرة، له عنه تسعة أحاديث تقدم منها في الاستغراض وفي الرصايا وفي المناقب.

قوله: (فجاءه رجل) لم أتف على اسمه.

وروق في « غرائب أبي عبيد » عن ابن مهدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، فهو محمول على أن لعبد الرحمن بن مهدي فيه شيخين، لأنه ليس في رواية مالك قوله: (بها) وهو في رواية هشام بن سعد المذكورة كما وقع في رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير.

٤٢٣٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، وَسَأَلَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي غَسْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ أَسَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ، قَالَ: لَهُ بَعْضُ بَنِي سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: لَا تَعْلِيَهُ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: هَذَا قَائِلٌ ابْنِ قَوْلِي، فَقَالَ: وَأَعْجَبَهُ لَوْ تَرَى تَذَلِّيَ مِنْ قُلُومِ الضَّالِّانِ. [راجع: ٢٨٢٧].

٤٢٣٨ - وَتَذَكَّرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غَسْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ سَعِيدَ ابْنَ الْعَاصِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَانُ عَلَى سَرِيٍّ مِنَ الْمَدِينَةِ لِيَلَّ نَجْلِي، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَدِيمُ أَبَانٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ بَعْدٍ مَا اتَّصَحَّ، وَإِنْ حَزَمَ خَيْلِيهِمْ لَيْفَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَسْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا نَقْسِمُ لَهُمْ، قَالَ أَبَانُ: وَأَنْتَ بِهَذَا يَا وَتَرُ، تَحْذَرُ مِنْ رَأْسِي ضَانٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « يَا أَبَانُ اجْلِسْ ». فَلَمْ يَقْسِمِ لَهُمْ. [قال أبو عبد الله الضائل: الشُّدْرُ] [راجع: ٢٨٢٧]. وقول أبي عبد الله زيد في رواية السُّنَنِيَّ على رواية: « من راس ضاله ».

٤٢٣٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي: أَنَّ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ أَقْبَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا قَائِلٌ ابْنِ قَوْلِي، فَقَالَ أَبَانُ لَأَبِي هُرَيْرَةَ: وَأَعْجَبَ لَكَ، وَتَرَى تَذَلُّوا مِنْ قُلُومِ ضَالِّانٍ، يَنْهَى عَلَيَّ امْرَأَةً أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَسْدِي، وَتَمَنَّى أَنْ يُهَيِّتَنِي يَبُوءُ. [راجع: ٢٨٢٧].

الحديث السابع والعشرون: حديث أبي هريرة.

قوله: (سمعت الزهري وسأله إسماعيل بن أمية) أي ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، والجملته خالية.

قوله: (قال أخبرني) قال ذلك هو الزهري، وعنبه بن سعيد أي ابن العاص وهو عم والد إسماعيل بن أمية.

قوله: (إن أبا هريرة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله) هذا السياق صورته مرسل، وقد تقدم من وجه آخر مصرحاً فيه بالاتصال في أوائل الجهاد، وفيه بيان اسم المبهمة هنا في قوله: « قال بعض بني سعيد » وبيان المراد بقوله ابن قوئل وشرح ما فيه.

قوله: (فسأله) أي سأل النبي ﷺ أن يعطيه من غنائم خيبر، وفي رواية الحميدي عن سفيان في الجهاد « قلت يا رسول الله أسهم في ».

قوله: (قال له بعض بني سعيد بن العاص لا تعطه) القائل هو أبان بن سعيد كما في الرواية التي بعده.

قوله: (واعجباه) في رواية السميدي التي بعد هذه « واعجباً لك » وهو بالتثنية اسم فعل بمعنى أعجب و « وا » مثل واهما، واعجباً للتوكيد وبغير التثنية بمعنى واعجبى فأبدلت الكسرة فتحة كقولهم يا أسفى، وفيه شاهد على استعمال « وا » في منادى غير مندوب كما هو رأي البرد واختيار ابن مالك.

قوله: (لوير تدلى من قلوب الضالان) كذا اختصره، وقد مضى في الجهاد من رواية الحميدي عن سفيان أم منه، وسيأتي شرحه في الذي بعده.

قوله: (ويذكر عن الزبيدي) أي محمد بن الوليد، وطريقه هذه وصلها أبو داود من طريق إسماعيل بن حياش عنه، وصلها أيضاً أبو نعيم في « المستخرج » من طريق إسماعيل أيضاً من طريق عبد الله بن سالم كلاهما عن الحميدي.

قوله: (يخبر سعيد بن العاص) أي ابن أمية، وكان سعيد بن العاص تأمر على

قوله: (بشراك أو بشراكين) الشراك بكسر المجمة وتخفيف الراء: سير النمل على ظهر القدم، وفي الحديث تعظيم أمر الغلول، وقد مر شرح ذلك واضحاً في أوامر كتاب الجهاد في « باب القليل من الغلول » في الكلام على حديث عبد الله بن عمرو قال: « كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كركرة فمات، فقال النبي ﷺ: هو في النار في عبادة غلبها » وكلام حياض يشير بأن قصته مع قصة مدعم متحدة، والذي يظهر من عدة أوجه تنايرهما. نعم عند مسلم من حديث عمر « لما كان يوم خيبر قالوا فلان شهيد، فقال النبي ﷺ: كلا إني رأيته في النار في بردة غلبها أو عبادة » فهذا يمكن تفسيره بكركرة، بخلاف قصة مدعم فإنها كانت بوادي القرى، ومات بسهم عائر، وغل شملة. والذي أهلى النبي ﷺ كركرة هودبة بن علي، بخلاف مدعم فأهداه رفاعة فافتراقاً، والله أعلم. وذكر البيهقي في روايته أنه « حاصر أهل وادي القرى حتى فتحها، وبلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه » وفي الحديث قبول الإمام الهدية، فإن كانت لأمر يخص به في نفسه أو لو كان غير وال فله التصرف فيها بما أراد، ولا فلا يتصرف فيها إلا للمسلمين، وعلى هذا التفصيل يحمل حديث « هدانا الأمراء غلول » فيخص بمن أخذهما فاستبد بهما، وخالف في ذلك بعض الحنفية فقال: له الاستبداد مطلقاً بدليل أنه لو ردها على مذهبها لجاز، فلو كانت فيها للمسلمين لما ردها، وفي هذا الاحتجاج نظر لا يخفى، وقد تقدم شيء من هذا في أوامر الهبة.

٤٢٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ يَقُولُ: أَمَا وَاللَّهِ نَفْسِي يَدِي، لَوْلَا أَنْ أَوَّلَكَ آخِرَ النَّاسِ بَاباً لَسَ لَهُمْ شَيْءٌ، مَا فِجَعَتْ عَلَيَّ قُرْبَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرُ، وَلَكِنِّي أَتْرَكْتُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْسِمُونَهَا. [راجع: ٢٣٣٤].

٤٢٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ ؓ قَالَ: لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ، مَا فِجَعَتْ عَلَيْهِمْ قُرْبَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرُ. [راجع: ٢٣٣٤].

الحديث السادس والعشرون: حديث عمر ذكره من طريقين.

قوله: (أخبرنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير.

قوله: (أخبرني زيد) هو ابن أسلم مولى عمر.

قوله: (لولا أن أولك آخر الناس بهما) كذا للكثير بمحدثين مفتوحتين الثانية ثقيلة وبعد الألف نون، قال أبو عبيدة بعد أن أخرجه عن ابن مهدي قال ابن مهدي يعني شيئاً واحداً، قال الخطابي ولا أحسب هذه اللفظة عربية ولم أسعها في غير هذا الحديث. وقال الأزهرى: بل هي لفظة صحيحة، لكنها غير فاشية في لفظة مدعم، وقد صححها صاحب العين وقال: صرحته حرفوه. وقال: البيان المدعم الذي لا شيء له، ويقال هم على بيان واحد أي على طريقة واحدة. وقال ابن فارس: يقال هم بيان واحد أي شيء واحد. قال الطبري: البيان في المدعم الذي لا شيء له، فالعلمى لولا أن أتركهم فقراء معدمين لا شيء لهم أي متساوين في الفقر. وقال أبو سعيد الضريبي فيما تعقبه على أبي عبيد: صوابه بياناً بالوحدة ثم تحتانية بدل بالوحدة الثانية، أي شيئاً واحداً، فإنهم قالوا لمن لا يعرف: هو بيان بن بيان. قلت: وقد وقع من عمر ذكر هذه الكلمة في قصة أخرى وهو أنه كان يفضل في القسمة فقال: « لنن عشت لأجملن الناس بياباً واحداً ». ذكره الجوهري. وهو ما يؤيد تفسيرها بالترسية. وروى الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق معن بن عيسى عن مالك بسند حديث الباب عن عمر قال: « لن بقيت إلى الحول لأخلفن أسفل الناس بأعلامهم » وقد قلعت ذلك في « باب الغنيمة لمن شهد الوقعة » من كتاب الجهاد.

(تنبيه): نقل صاحب « المطالع » عن أهل العربية أنه لم يلتق حرفان من جنس واحد في اللسان العربي، وتعقب بأن ذلك لا يعرف عن أحد من النحويين ولا اللغة، وقد ذكر سيوريه البير بموحدة مفتوحة ثم ساكنة وهي دابة تعادي الأسد. وفي الأعلام « بية » بمحدثين الثانية ثقيلة لقب عبد الله بن الحارث الهاشمي أمير الكوفة.

قوله: (ولكني أتركها لهم خزانة يقسمونها) أي يقسمون خراجها.

قوله في الطريق الثانية: (حدثنا ابن مهدي عن مالك عن زيد بن أسلم)

المدينة من قبل معاوية في ذلك الزمان.

بالمدينة وكذلك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد - ﷺ - في هذا المال». وإني والله لا أعثر شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن خاله أبي كان عليها في عهد رسول الله ﷺ، ولا غنم فيها بما عمل به رسول الله ﷺ. فأتى أبو بكر أن يطلع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، فحزوه فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها عليّ ليلاً، ولم يؤذن بها أباً بكر وصلى عليها وكان عليّ من الناس وجه حاة فاطمة، فلما توفيت استكبر عليّ وجموه الناس، فالتصم فطاعة أبي بكر ومباينة، ولم يكن يتابع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر: إن أيتها ولا تأتينا أحد نفسك، كراهية لمختصر عمر، فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحده، فقال: أبو بكر وما غشيتهم أن يفعلوا بي، والله لا ينجسهم، فدخل عليهم أبو بكر، فشهد عليّ، فقال: إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله، ولم تنفس عليك غيراً سأل الله إليك، ولكبك استبددت علينا بالأمر، وكنا نرى قرأتنا من رسول الله ﷺ نصياً، حتى فاضت عنا أبي بكر، فلما تكلم أبو بكر قال: والذي نفسي بيده، قرأتنا رسول الله ﷺ أحب إليّ أن أصيب من قرأتني، وأما الذي حذر تبي وتبكم من هذه الأقوال، فلم آل فيها عن الخبر، ولم أزل أقرأ وأتت رسول الله ﷺ بعثته فيها إلا صغته، فقال عليّ لأبي بكر: فوعظك القضية للبيعة، فلما صلى أبو بكر الظهر صلى على المنبر، فشهد، وذكر شأن عليّ وتعلقه عن البيعة، وعذره بالذي اضطر إليه، ثم استغفر وشهد عليّ، فطمع حتى أبي بكر، وحادث: أنه لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر، ولا إنكاراً للذي فعله الله به، ولكننا نرى لنا في هذا الأمر نصياً، فاستبد علينا فوجدنا في أنفسنا، فسُر بذلك المسلمون وقالوا: أصبت، وكان المسلمون إلى عليّ قريباً، حين راجع الأمر بالمعروف.

[راجع: ٣٠٩٢. أخرجه مسلم: ١٧٥٩].

الحديث الثامن والعشرون: حدثت عائشة «إن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها، تقدم شرحه في فرض الخمس، وفي هذه الطريق زيادة لم تذكر هناك فنشرح.

قوله: (وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر) هذا هو الصحيح في بقائها بعده، وروى ابن سعد من وجهين أنها عاشت بعده ثلاثة أشهر وتقل عن الواقدي، وأن ستة أشهر هو الثبت، وقيل: عاشت بعده سبعين يوماً، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: شهرين جاء ذلك عن عائشة أيضاً. وأشار البيهقي إلى أن في قوله: (وعاشت إلخ) إدراجاً، وذلك أنه وقع عند مسلم من طريق أخرى عن الزهري فذكر الحديث وقال في آخره: قلت للزهري: كم عاشت فاطمة بعده؟ قال: ستة أشهر. وعزا هذه الرواية لـ مسلم، ولم يقع عند مسلم هكذا بل في كما عند البخاري موصلاً. والله أعلم.

قوله: (دهلها زوجها علي ليلاً، ولم يؤذن بها أباً بكر) روى ابن سعد من طريق عمرة بنت عبد الرحمن أن العباس صلى عليها، ومن عدة طرق أنها دفنت ليلاً، وكان ذلك بوصية منها لإرادة الزيادة في التستر، ولعله لم يعلم أباً بكر بموتها لأنه ظن أن ذلك لا يخفى عنه، وليس في الخبر ما يدل على أن أباً بكر لم يعلم بموتها ولا صلى عليها، وأما الحديث الذي أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود من حديث جابر في النبي عن الدفن ليلاً فهو محمول على حال الاختيار لأن في بعضه «إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك».

قوله: (وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة) أي كان الناس يجرمونه إكراماً لفاطمة، فلما مات واستمر على عدم الحضور عند أبي بكر قصر الناس عن ذلك الاحترام لإرادة دخوله فيه دخل في الناس، ولذلك قالت عائشة في آخر الحديث: لما جاء ومابع كان ابن بكر في مدة حياة فاطمة لشغلها وبغرضها وتسليتها عما هي فيه من الخلل عن أبي بكر في مدة حياة فاطمة لشغلها وبغرضها وتسليتها عما هي فيه من الحزن على أبيها ﷺ، ولأنها لما غضبت من رد أبي بكر عليها فيما سألته من الميراث رأى

قوله: (قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان على سرية من المدينة قبل غنم) لم أعرف حال هذه السرية، وأما أبان فهو ابن سعيد بن العاص بن أمية، وهو عم سعيد بن العاص الذي حدث أبو هريرة، وكان إسلام أبان بعد غزوة المدينة، وقد ذكرنا أولاً في قصة المدينة في الشروط وغيرها أن أبان هذا أجار عثمان بن صفان في المدينة حتى دخل مكة وبلغ رسالة رسول الله ﷺ، وتقدم في هذه الغزوة أن غزوة خيبر كانت عقب الرجوع من المدينة، فيشرح ذلك بأن أبان أسلم عقب المدينة حتى أمكن أن يبعث النبي ﷺ في سرية، وقد ذكر الحشم بن علي في الأخبار سبب إسلام أبان، فروى من طريق سعيد بن العاص قال: «قتل أبي يوم بدر، فرباني عمي أبان، وكان شديداً على النبي ﷺ، سبه إذا ذكر، فخرج إلى الشام فرجع فلم يسبه، فسل من ذلك، فذكر أنه لقي راعياً فأخبره بصفته ونعته، فوقع في قلبه تصديقه، فلم يلبث أن خرج إلى المدينة فأسلم» فإن كان هذا ثابتاً احتمل أن يكون خروج أبان إلى الشام كان قبل المدينة.

قوله: (وإن حزم) بمجمة وزاي مضمومتين.

قوله: (الليف) بلام التاكيد، والليف معروف، وفي رواية الكشميهني الليف على أنه خبر إن بغير تأكيد.

قوله: (وأتت بهما) أي وأتت تقول بهما، أو وأتت بهما المكان والمزلة مع رسول الله ﷺ مع كونك لست من أهله ولا من قومه ولا من بلاده.

قوله: (يا وهر) بفتح الواو وسكون الواو فحة صغيرة كالسنور وحشية، ونقل أبو علي القالي عن أبي حاتم أن بعض العرب يسمي كل دابة من حشرات الجبال ويراً، قال الخطابي: أراد أبان تخيير أبي هريرة، وأنه ليس في قدر من بشر بطاه ولا منع، وأنه قليل القدرة على القتال انتهى. ونقل ابن التين عن أبي الحسن القاسبي أنه قال: معناه أنه ملصق في قريش لأنه شبهه بالذي يعلق ببر الشاة من الشوك وغيره. وتبعه ابن التين بأنه يلزم من ذلك أن تكون الرواية «وير» بالتحريك. قال: ولم يضبط إلا بالسكون.

قوله: (يخلدن) في الرواية الأولى «تسل» وهي بمعناها، وفي الرواية التي بعدها «تدأه» مهملتين بينهما همزة ساكنة، وقيل: أصله تدأه فأبدلت الهاء همزة، وقيل: الدأدة صوت الحجارة في المسيل، ووقع في رواية المستطلي «تدأه» براء بدل الدال الثانية، وفي رواية أبي زيد المروزي «تردى» وهي بمعنى تحدر وتقل، كأنه يقول: تهجم عليها بقتة.

قوله: (من رأس ضال) كذا في هذه الرواية باللام، وفي التي قبلها بالنون، وقد فسّر البخاري في رواية المستطلي الضال باللام قتال هو السدر البري، وكذا قال أهل اللغة إنه السدر البري، ووقع في نسخة الصفحاني «الضال سدر البر» وتقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الجهاد وأنه السدر البري، وأما قدم ففتح القاف للأكثر أي طرف، ووقع في رواية الأصمعي بضم القاف، وأما الضان فتقل هو رأس الجبل لأنه في الغالب موضع مرعى الغنم، وقيل: هو بغير همز، وهو جبل لدوس قوم أبي هريرة.

قوله: (ينهي) بفتح أوله وسكون النون بعدها حين مهمة مفتوحة أي يعب علي، يقال نهي فلان على فلان أمراً إذا عابه ووجهه عليه، وفي رواية أبي داود عن حاتم بن يحيى عن سفيان «يعبرني».

قوله: (ومعنه أن يهني) بالتشديد أصله يهيني فأدغمت إحدى التوسين في الأخرى، ووقع في الرواية الأخيرة «ومعنه أن يهيني يهني» وقد تقدم بقية شرحه في الجهاد، قيل: وقع في إحدى الطريقتين ما يدخل في قسم المقلوب، فإن في رواية ابن عينة أن أباً هريرة هو السائل أن يقسم له، وأن أبان هو الذي أشار بمنه. وفي رواية الزبيدي أن أبان هو الذي سأل، وأما أباً هريرة هو الذي أشار بمنه، وقد رجح الذهلي رواية الزبيدي، ويؤيد ذلك وقوع التصريح في روايته بقول النبي ﷺ «يا أبان اجلس» ولم يقسم قسم، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون كل من أبان وأبي هريرة أشار أن لا يقسم للأخر، ويدل عليه أن أباً هريرة احتج على أبان بأنه قاتل ابن قرق، وأبان احتج على أبي هريرة بأنه ليس من له في الحرب يد يستحق بها الثقل فلا يكون فيه قلب، وقد سلمت رواية السعيدني من هذا الاختلاف، فإنه لم يتعرض في حديثه لسؤال القسمة أصلاً. والله أعلم.

٤٢٤٠، ٤٢٤١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، بَنَتْ النَّبِيَّ ﷺ، أَرْسَلَتْ إِلَيَّ أَبِي بُكَيْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ

علي أن يوافقها في الانقطاع عنه.

ييمة ثالثة مؤكدة للأولى لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث كما تقدم، وعلى هذا فيحمل قول الزهري لم يبايعه علي في تلك الأيام على إرادة الملازمة له والحضور عنده وما أشبه ذلك، فإن في انقطاع مثله عن مثله ما يومهم من لا يعرف باطن الأمر أنه بسبب عدم الرضا بخلافته فاطلق من أطلق ذلك، ويسبب ذلك أظهر علي المبايعة التي بعد موت فاطمة عليها السلام لإزالة هذه الشبهة.

٤٢٤٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَارَةُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا فُيُخْتُ خَيْبَرَ قُلْنَا: الْآنَ نَشْتَع مِنَ الْفَقْرِ.

٤٢٤٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا شِئْنَا خَشَى فَخْخًا خَيْرَ.

الحديث التاسع والعشرون:

قوله: (حدثني حرمي) بفتح المهملة والراء وكسر الميم بعدها تحتانية ثقيلة اسم بلغظ النسب، وهو ابن عمارة شيخ شيخه وعمارة هو ابن أبي حفصة وعكرمة هو مولى ابن عباس، وليس لعكرمة عن عائشة في البخاري غير هذا الحديث، وآخر سبق في الطهارة، وثالث يأتي في اللباس.

قوله: (لما الآن نشع من الفقر) أي لكثرة ما فيها من النخيل، وفيه إشارة إلى أنهم كانوا قبل فتحها في قلة من العيش.

الحديث الثلاثون:

قوله: (حدثنا الحسن) هو ابن محمد بن الصباح الزعفراني، وقع منسوباً في رواية أبي علي بن السكن، وقال الكلاباذي: يقال إنه الزعفراني، وأما الحاكم فقال: هو الحسن بن شجاع، يعني البلخي أحد الحفاظ، وهو من أقران البخاري، ومات قبله بآلتي عشرة سنة وهو شاب، وسيأتي في تفسير سورة الزمر حديث آخر عن الحسن غير منسوب بقتيل أيضاً إنه هو، وقرة بن حبيب أي ابن يزيد القزويني بفتح القاف والنون الخفيفة نسبة إلى بيع القنا وهي الرماح، وكذا يقال له أيضاً الرماح، وهو تفسيري النسب بصري، أصله من نيسابور، وقد لقيه البخاري وحدث عنه في «الأدب المفرد»، وليس له في الصحيح سوى هذا الموضع ومات سنة أربع وعشرين ومائتين.

قوله: (ما شئنا حتى فسخنا خير) يزيد حديث عائشة الذي قبله.

٣٩- باب استِغْمالِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ

٤٢٤٤، ٤٢٤٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْعَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِعَمْرِ حَبِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا». فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَتَّخِذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالْصَّاعَيْنِ، بِالْفَلَاحِ. فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَنْحَ بِالزَّوْجِ، ثُمَّ انْفِخْ بِالزَّوْجِ حَبِيبًا». لراجع: ٢٢٠١، ٢٢٠٢. أخرجه مسلم: ١٥٩٣، مطولاً.

٤٢٤٦، ٤٢٤٧- وَقَالَ عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَحَدًا يَتِي عَدِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَمَرَهُ عَلَيْهِمَا. لراجع: ٢٢٠١، ٢٢٠٢. أخرجه مسلم: ١٥٩٣، مطولاً.

وَعَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ: بَظَةً.

قوله: (باب استعمال النبي صلى الله عليه وسلم على أهل خيبر) أي بعد فتحها لتسوية الشمار.

قوله: (ولما توليت استكر علي وجه الناس، فالتمس مصاحبة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر) أي في حياة فاطمة. قال المازري: العذر لملي في تخلفه مع ما احتلر هو به أنه يخفي في ييمة الإمام أن يقع من أهل الحل والعقد ولا يجب الاستيعاب، ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده، بل يكفي التزام طاعته والانتقاد له بأن لا يخالفه ولا ينش المصاحبة عليه، وهذا كان حال علي لم يقع منه إلا التأخر من الحضور عند أبي بكر، وقد ذكرت سبب ذلك.

قوله: (كراهية ليحضر عمن) في رواية الأكثر «لحضر عمر» والسبب في ذلك ما أتوه من قوة عمر وصلاته في القول والفعل، وكان أبو بكر رفيقاً ليما، فكانهم خشوا من حضور عمر كثرة المماثلة التي قد تنفي إلى خلاف ما قصدوه من المصافاة.

قوله: (لا تدخل عليهم) أي لئلا يتركوا من تعظيمك ما يجب لك.

قوله: (وما عسيهم أن يفعلوا أي) قال ابن مالك: في هذا شاهد على صحة تضمين بعض الأفعال معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في التسمية، فإن عسيت في هذا الكلام تضمنت حبست وأجريت مجراها فصبغ الغائبين على أنه مفعول ثان، وكان حقه أن يكون عربياً من «أن» لكن جيء بها لتلا فخرج «عسى» من مقتضاها بالكلية. وأيضاً فإن «أن» قد تسد بعلتها مسد مفعولي حبست، فلا يستبعد مجيئها بعد المفعول الأول بدلاً منه. قال: ويجوز جعل «ما عسيهم» حرف خطاب والهاء والميم اسم عيسى، والتقدير ما سامهم أن يفعلوا أي، وهو وجه حسن.

قوله: (ولم تنفس عليك خيراً سأل الله إليك) بفتح الفاء من نفس أي لم تحسبك على الخلاف، يقال نفست بكسر الفاء أنفاس بالفتح نفاسة.

وقوله: (استبدلت) في رواية غير أبي ذر «واستبدت» بدال واحدة وهو بمعناه وأسقطت الثانية تخفيفاً لقوله: «فظلم ظلماتكم» [لواقعة: ٦٥] أصله ظلمتكم، أي لم تشاورنا، والمراء بالآخر الخلاف.

قوله: (وكما نرى) بضم أوله ويجوز الفتح.

قوله: (لقرابتنا) أي لأجل قرابتنا (من رسول الله نصيباً) أي لنا في هذا الأمر.

قوله: (حتى فاضت) أي لم يزل علي يذكر رسول الله ﷺ حتى فاضت عيناً أبي بكر من الرقة. قال المازري: ولعل حلياً أشار إلى أن أبا بكر استبد عليه بأمور عظام كان مثله عليه أن يحضره فيها ويشاروه، وأنه أشار إلى أنه لم يستشره في عقد الخلافة له أولاً، والمعنى لأبي بكر أنه خشي من التأخر عن البيعة الاختلاف لما كان وقع من الأنصار كما تقدم في حديث السقيفة فلم يتظروهم.

قوله: (خسر يعني وينكم) أي وقع من الاختلاف والتنازع.

قوله: (من هذه الأموال) أي التي تركها النبي ﷺ من أرض خيبر وغيرها.

قوله: (للم آل) أي لم أنصر.

قوله: (مولىك العشي) بالفتح ويجوز الضم أي بعد الزوال.

قوله: (رقي المتين) بكسر القاف بعدها تحتانية أي علا، وحكى ابن التين أنه رآه في نسخة بفتح القاف بعدها ألف وهو تحريف.

قوله: (وعلهو) بفتح العين والذال على أنه فعل ماضٍ، ولغير أبي ذر بضم العين وإسكان الذال عطفاً على مفعول وذكر.

قوله: (وتشهد علي لعظم حق أبي بكر) زاد مسلم في روايته من طريق معمر عن الزهري «وذكر فضيعة وسبايته، ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه».

قوله: (وكان المسلمون إلى علي قريباً) أي كان ودعم له قريباً (حين واجع الأمر المعروف) أي من الدخول فيما دخل فيه الناس. قال القرطبي: من تأمل ما دار بين أبي بكر وعلي من المعاتبة ومن الاعتذار وما تضمن ذلك من الإنصاف عرف أن بعضهم كان يعترف بفضل الآخر، وأن قولهم كانت متفقة على الاحترام والمحبة، وإن كان الطبع البشري قد يغلغل أحياناً لكن البداية تزد ذلك والله الموفق. وقد تمسك الرافضة بتأخر علي عن بيعة أبي بكر إلى أن ماتت فاطمة، وهذيانهم في ذلك مشهور. وفي هذا الحديث ما يدفع في حجبتهم، وقد صحح ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره أن علياً بايع أبي بكر في أول الأمر، وأما ما وقع في مسلم «عن الزهري أن رجلاً قال له لم يبايع علي أبي بكر حتى ماتت فاطمة، قال: لا ولا أحد من بني هاشم» فقد ضمه البيهقي بأن الزهري لم يستنده، وأن الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح، وجع غيره بأنه بايعه

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وسبق الحديث وشرحه في أواخر البيوع.

قوله: (وقال عبد العزيز بن محمد) وهو الدراودي، وقد وصله أبو عروثة والدراطني من طريقه.

قوله: (عن عبد المجيد) هو ابن سهيل شيخ مالك فيه.

قوله: (عن سعيد) هو ابن المسيب.

قوله: (بعث أخاه بني عدي من الأنصار) في رواية أبي عروثة والدراطني «سواد بن غزفة» وهو من بني عدي بن النجار، وسواد بتخفيف الواو، وشذ السهلي فشدّها، ولعله اعتد على بعض ما في نسخ الدراطني سوار آخره راء، لكن ذكر أبو عسر أنها تصحيف. وروى الخطيب من وجه آخر أن النبي ﷺ استعمل على خيبر فلان ابن صمعة، فلملها قصة أخرى.

قوله: (وعن عبد المجيد) هو معطوف على النبي ﷺ، وهو عن عبد العزيز الدراودي عن عبد المجيد، فلعبد المجيد فيه شيخان والله أعلم.

٤٠- باب مُعَامَلَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ

٤٢٤٨- حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْهَرٌ، عَنْ ثَلَاثٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَطْعَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ الْيَهُودَ: أَنْ يَغْمَلُوا وَيَرْزُقُوا، وَلَهُمْ خَطَرٌ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا. [إرجاع: ٢٢٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٥٠].

قوله: (باب معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل عيسى) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم في المزاورة مع شرحه ووضحاً.

٤١- باب الشاة التي سُمِّتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِخَيْبَرٍ وَوَأَهْ غُرُوزَةٌ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٤٢٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الثَّيْبِيُّ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: لَمَّا فَتَحَتْ خَيْبَرَ أَهْلُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شاةً لَهَا سُمٌّ.

[إرجاع: ٣١٩٩].

قوله: (باب الشاة التي سمّت للنبي صلى الله عليه وسلم بعين) أي جعل فيها السم، والسم مثل السن.

قوله: (رواه عروة عن عائشة) لعله يشير إلى الحديث الذي ذكره في الوفاة النبوية من هذا الوجه مملقاً أيضاً، وسيأتي ذكره هناك.

قوله: (حدثني سعيد) هو ابن سعيد المقبري.

قوله: (لما فتحت خيبر أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة لها سم) مكلداً أورد مختصراً، وقد سبق مطولاً في أواخر الجزية فذكر هذا الطرف وزاد «قال النبي ﷺ: «اجمعوا لي من كان ها هنا من يهوده فذكر الحديث. وسيأتي شرح ما يتعلق بذلك في كتاب الطب. قال ابن إسحاق: لما أطمأن النبي ﷺ بعد فتح خيبر أهدت له زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم شاة مشوية، وكانت سألت: أي عضو من الشاة أحب إليه؟ قيل لها: الذراع، فأكثرت فيها من السم، فلما تناول الذراع لآك منها مضغة ولم يستفها، وأكل معه بشر بن البراء فأساغ لقمته، فذكر القصة، وأنه صفع عنها، وإن بشر بن البراء مات منها. وروى البيهقي من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة «أن امرأة من اليهود أهدت لرسول الله ﷺ شاة مسمومة فأكل، فقال لأصحابه: أمسكوا فإنها مسمومة، وقال لها: ما حالك على ذلك؟ قالت: أردت إن كنت نبياً فيطعمك الله، وإن كنت كاذباً فأربح الناس منك، قال فما عرض لها؟ ومن طريق أبي نضرة عن جابر نحوه فقال: «فلم يعاقبها» وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري عن أبي أيوب بن كعب مثله وزاد «فاستجتم على الكاهل» قال قال الزهري: «فأسلمت فتركها» قال معمر: والناس يقولون قتلها. وأخرج ابن سعد عن شيخه الراقي بأسانيد متعددة له هذه القصة مطولة وفي آخره «قال فدفعها إلى ولاء بشر بن البراء فقتلوها» قال الواقدي: وهو الثيب. وأخرج أبو داود من طريق يونس عن الزهري عن جابر نحو رواية معمر عنه، وهذا منقطع لأن الزهري لم يسمع من جابر، ومن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة نحوه مرسلًا. قال البيهقي: وصله حداد بن سلمة عن

وعند البيهقي في الدلائل «بنت أخي مرحب» ولم يفرّد الزهري بدعواه أنها أسلمت، فقد جزم بذلك سليمان التيمي في مغازيه ولفظه بعد قولها وإن كنت كاذباً أرحمت الناس منك، وقد استبان لي الآن أنك صادق، وأنا أشهدك ومن حضر أتي على دينك، وإن لآله إلا الله وإن محمداً عبده ورسوله قال فانصرف عنها حين أسلمت.

وقد اشتملت قصة خيبر على أحكام كثيرة: منها جواز قتال الكفار في الأشهر الحرم، والإغارة على من يهتبه الدعوة بغير إنذار، وقسمة الغنيمة على السهام، وأكل الطعام الذي يصاب من المشركين قبل القسمة لمن يحتاج إليه بشرط أن لا يخرجه ولا يحوله، وأن مدد الجيش إذا حضر بعد اقتضاء الحرب يسهم له إن رضي الجماعة كما وقع لجعفر والأشعرين، ولا يسهم له إذا لم يرضوا كما وقع لأبان بن سعيد وأصحابه، وبذلك يجمع بين الأخبار. ومنها تحريم لحوم الحمر الأهلية، وأن ما لا يركل لحمة لا يظهر بالذكاة، وتحريم شاة النساء، وجواز المساقاة والمزاورة، وبث عقد الصلح والفرق وأن من أرباب التهم، وأن من خالف من أهل اللمة ما شرط عليه انتفض عهده ومهره معه، وأن من أخذ شيئاً من الغنيمة قبل القسمة لم يملكه ولو كان دون حقه، وأن الإمام خير في أرض العترة بين قسمتها وتكفلها، وجواز إجلاء أهل اللمة إذا استغنى عنهم، وجواز البناء بالأهل بالسفر، والأكل من طعام أهل الكتاب وقبول هديتهم، وقد ذكرت غالب هذه الأحكام في أبوابها، والله الهادي للصواب.

٤٢- باب غُرُوزَةُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ

٤٢٥٠- حَدَّثَنَا مُسْتَدٌّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَنْبَرٍ، عَنْ أَبِي غُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَةَ عَلَى قَوْمٍ فَطَعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ، فَقَالَ: «إِنْ تَطَعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ فَقَدْ كَانَ غِيلاً لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا كَوْنِ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بِهَيْئَةٍ». [إرجاع: ٣٧٣٠. أخرجه مسلم: ٢٤٦٢].

قوله: (غُرُوزَةُ زيد بن حارثة) بالمهمله والثالثة: مولى النبي ﷺ، ووالد أسامة بن زيد، ذكر فيه حديث ابن عمر في بث أسامة، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي، والغرض منه قوله: (فقد طعنتم في إمارته) أي في إمارته من قبله) وسيأتي قريباً بعد غزو مؤتة حديث أبي عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال: «غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات، وغزوت مع ابن حارثة، استعمله علينا» مكلداً ذكره ميمياً، ورواه أبو مسلم الكشي عن أبي عاصم بلفظ «وغزوت مع زيد بن حارثة سبع غزوات يؤمره علينا» وكذلك أخرجه الطبراني عن أبي مسلم بهذا اللفظ وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» عن أبي شعيب الحراني عن أبي عاصم كذلك، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق عن أبي عاصم. وقد تبينت مآذركه أهل المغازي من سرايا زيد بن حارثة فبلغت سبهاً كما قاله سلمة، وإن كان بعضهم ذكر ما لم يذكره بعض، فوالها: في جداء الأخيرة سنة خمس قبل نحد في مائة راكب، والثالثة: في ربيع الآخر سنة ست إلى بني سليم، والثالثة: في جداء الأولى منها في مائة وسبعين قتلى عبراً لقرئش وأسروا أبو العاصم بن الريح: والرابعة: في جداء الأخيرة منها إلى بني ثعلبة، والخامسة: إلى حسمى بضم المهمله وسكون المهمله مقصود في خصامة إلى أناس من بني جلد بطريق الشام كانوا قطعوا الطريق على دحية وهو راجع من عند هرقل، والسادسة: إلى وادي القرى، والسابعة: إلى ناس من بني فزارة، وكان خرج قبلها في تجارة فخرج عليه ناس من بني فزارة فأخذوا ما معه وضربوه فجهزه النبي ﷺ إليهم فأوقع بهم وقتل مائة فرقة بكسر القاف وسكون الراء بعدها فاء وهي فاطمة بنت ربيعة بن بدر زوج مالك بن حذيفة بن بدر عم عتبة بن حصن بن حذيفة وكانت

معظمة فيهم، فيقال ربطها في ذنب فرسين وأجرامها تقطعت، وأسربتها وكانت جبيلة، ولعل هذه الأخيرة مراد المصنف، وقد ذكر مسلم طرفاً منها من حديث سلمة بن الأكوع.

٤٣- باب غزوة القضاء

ذَكَرَهُ أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٢٥١- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ: لَمَّا اخْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، قَامَ أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ، حَتَّى قَامَتْهُمْ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ، كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، قَالُوا: لَا نَقْرُ لَكَ بِهَذَا، لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ هَذَا، وَلَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ لِقُلَيْبِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: اصْحَبْ رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: عَلَيَّ. لَا وَاللَّهِ لَا مَنُوعَ لِي أَبَدًا. فَاحْذَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ، وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتَبُ، فَكُتِبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ السِّلَاحَ إِلَّا السَّيِّفَ فِي الْقِرَابِ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّعَ، وَأَنْ لَا يَنْتَعِ مِنْ أَصْحَابِهِ أَحَدٌ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بَهَا، فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَجَلَ ثَوْرًا عَلَيَّ، فَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ: أَخْرِجْ عَنَّا، فَقَدْ مَضَى الْأَجَلُ. فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَ ابْنَةَ حَزْرَةَ، تَأْتِي: يَا عَمُّ يَا عَمُّ، فَتَأْوِلُنَا عَلَيَّ فَاحْذَرِي يَدِيَّهَا، وَقَالَ لِقَائِمَةِ عَلَيْهَا السَّلَامَ: ذُوْنُكَ ابْنَةُ عَمِّكَ حَمَلَتْهَا، فَاصْصِمِي فِيهَا عَلَيَّ وَزَيْدَ وَجَعْفَرَ، قَالَ عَلَيَّ: أَنَا أَحْمِلُهَا، وَهِيَ بِنْتُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرُ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتِي تَحِي. وَقَالَ زَيْدُ: ابْنَةُ أُمِّي. فَقَعَتِي بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِغَائِلَاتِهَا، وَقَالَ: الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ. وَقَالَ لِقُلَيْبِ: أَنْتُ مِنِّي وَأَنَا بِنْتُكَ. وَقَالَ لِيَجْتَنِبُوا: وَاجْتَنِبْ عَظْمِي وَعَظْمِي. وَقَالَ لَزَيْدَ: أَنْتُ أَوْثَرًا وَمَوْلَانَا. وَقَالَ عَلَيَّ: أَلَا تَتَزَوَّجُ بِنْتُ حَزْرَةَ؟ قَالَ: إِنِّي ابْنَةُ أُمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ. [رواجع: ١٧٨١، الطبري فحول الصحابة، باب ٩ و ١٠، أخرجه مسلم: ١٧٨٣، مختصرًا.]

٤٢٥٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا فَالْحَجَّ (ح).

قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا فَالْحَجَّ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُنْعَمًا، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ، فَخَرَّ هَذَبُهُ وَخَلَقَ رَأْسُهُ بِالْخَنْزِيرَةِ، وَقَامَتْهُمْ عَلَى أَنْ يَخْبِرُوا الْعَامَّ الْمُقْبِلَ، وَلَا يَحْمِلُ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سَيْفًا، وَلَا يُقِيمُ بَهَا إِلَّا مَا أَحْوَا، فَاخْتَمَرَ مِنَ الْعَامِّ الْمُقْبِلِ، فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَالِحُهُمْ، فَلَمَّا أَنْ أَقَامَ بَهَا ثَلَاثًا، أَمْرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ فَخَرَجَ.

قوله: (باب غزوة القضاء) كذا للأكثر، وللمستعمل وحده « غزوة القضاء » والأول أولى. ووجهوا كونها غزوة بأن موسى بن عتبة ذكر في المغازي عن ابن شهاب أنه ﷺ خرج مستعداً بالسلاح والمقاتلة خشية أن يقع من قريش غدر فيلغهم ذلك ففرصوا فلقبه بمكروز فافخيره أنه باق على شربه وأن لا يدخل مكة بسلاح إلا السيوف في أعضادها، وإنما خرج في تلك الهيئة احتياطاً فوقع بذلك، وأخر النبي ﷺ السلاح مع طائفة من أصحابه خارج الحرم حتى رجع، ولا يلزم من إطلاق الغزوة وقوع المقاتلة. وقال ابن الأثير: أدخل البخاري عمرة القضاء في المغازي لكونها كانت مسببة عن غزوة الحديبية، انتهى. واختلف في سبب تسميتها عمرة القضاء، قيل: المراد ما وقع من المقاضاة بين المسلمين والمشركين من الكتاب الذي كتب بينهم بالحديبية، فالمراد بالقضاء الفصل الذي وقع عليه الصلح، ولذلك يقال لها عمرة القضية. قال أهل اللغة: قاضى فلاناً معاهده، وقاضاه عاوضه، فيحتمل تسميتها بذلك لأمرين قاله عياض. ويرجع الثاني تسميتها قضاءً قال الله تعالى: ﴿الشهر الحرام بالشهر الحرام، والحرمات﴾ [البقرة: ١٩٤] قال السهيلي: تسميتها عمرة القصاص أولى لأن هذه الآية نزلت فيها. قلت: كذا رواه ابن

جرير وعبد بن حديد بإسناد صحيح عن مجاهد، وبه جزم سليمان التيمي في مغازيه. وقال ابن إسحاق: بلغنا عن ابن عباس ذكره، ووصله الحاكم في «الإكمال» عن ابن عباس لكن في إسناده الواقفي، وقال السهيلي: سميت عمرة القضاء لأنه قاضى فيها قريشاً، لا لأنها قضاء من العمرة التي صد عنها، لأنها لم تكن فسدت حتى يجب قضاؤها بل كانت عمرة تامة، ولهذا عدوا عمر النبي ﷺ أربعا كما تقدم تقريره في كتاب الحج. وقال آخرون: بل كانت قضاء من العمرة الأولى، وعدت عمرة الحديبية في العمر لثبوت الأجر فيها لا لأنها كملت، وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في وجوب القضاء على من اعتذر فصد عن البيت، فقال الجمهور: يجب عليه الهدي ولا قضاء عليه، وعن أبي حنيفة عكسه، وعن أحمد رواية أن لا يلزمه هدي ولا قضاء، وأخري يلزمه الهدي والقضاء، فحجة الجمهور قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وحجة أبي حنيفة تأزم بالشروع، فإذا أحصر جاز له تأخيرها، فإذا زال الحصر أتى بها، ولا يلزم من التحلل بين الإحرامين سقوط القضاء. وحجة من أوجبها ما وقع للصحابة فإنهم غفروا الهدي حيث صدوا واعتصروا من قابل وساقوا الهدي، وقد روى أبو داود من طريق أبي حنيفة قال: «اعتصرت فأحصرت فنحرت الهدي وتحللت، ثم رجعت العام المقبل فقال لي ابن عباس: ابذل الهدي فإن النبي ﷺ أمر أصحابه بذلك». وحجة من لم يوجبها أن تحللهم بالحصر لم يتوقف على نحر الهدي بل أمر من معه هدي أن ينحروه، ومن ليس معه هدي أن يجلت. واستدل الكل بظاهر أحاديث من أوجبها، قال ابن إسحاق: خرج النبي ﷺ في ذي القعدة مثل الشهر الذي صد فيه المشركون معتصراً عمرة القضاء مكان عمرته التي صدوه عنها، وكذلك ذكر موسى بن عتبة عن ابن شهاب، وأبو الأسود عن عروة وسليمان التيمي جميعاً في مغازيهم أنه ﷺ خرج إلى عمرة القضاء في ذي القعدة. وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه بسند حسن عن ابن عمر قال: «كانت عمرة القضية في ذي القعدة سنة سبع» وفي مغازي سليمان التيمي «لما رجع من خير بث سراياه وأقام بالمدينة حتى استعمل ذو القعدة فنادى في الناس أن تجهزوا إلى العمرة» وقال ابن إسحاق: خرج معه من كان صد في تلك العمرة إلا من مات أو استشهد.

وقال الحاكم في «الإكمال» لو تأثرت الأخبار أنه ﷺ لا مل هو القعدة أمر أصحابه أن ينحروا قضاء معمرهم وأن لا يتخلف منهم أحد شهد الحديبية، فخرجوا إلا من استشهد، وخرج معه آخرون معتمرين فكانت عندهم ألفين سوي النساء والعصيان، قال وتسمى أيضاً عمرة الصلح. قلت: فتحصل من أسماؤها أربعة: القضاء، والقضية، والقصاص، والصلح.

قوله: (ذكره أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم) كنت ذكرت في «تعليق التعليق» أن مراده حديث أنس في عدد عمر النبي ﷺ، وقد تقدم موصولاً في الحج، ثم ظهر لي الآن أن مراده بحديث أنس ما أخرجه عبد الرزاق عنه من وجهين: أحدهما: روايته عن معمر عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة يشند بين يديه:

خلوا بني الكفار عن سيبله قد أنزل الرحمن في تنزيله
بأن خير القتل في سيبله نحن قتلناكم على تأويله
كما قتلناكم على تنزيله

أخرجه أبو يعلى من طريقه، وأخرجه الطبراني عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن عبد الرزاق وما وجدته في مسند أحمد، وقد أخرجه الطبراني أيضاً عالياً عن إبراهيم بن أبي سويد عن عبد الرزاق، ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وأخرجه من طريق أبي الأثرع عن عبد الرزاق فذكر القسم الأول من الرجز وقال بعده: اليوم نفر بكم على تنزيله خروا بيزيل لهما من مقيله
ويذهل الخليل عن خليله يا رب إنسي مؤمن بقيله
قال الدارقطني في «الأفراد»: تفرد به معمر عن الزهري، وتفرد به عبد الرزاق عن معمر. قلت: وقد رواه موسى بن عتبة في المغازي عن الزهري أيضاً لكن لم يذكر أنساً، وعنده بقوله:

قد أنزل الرحمن في تنزيله في صحف تلى على رسوله

وذكر ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: بلغني.. فذكره وزاد بعد قوله:

يا رب إنسي مؤمن بقيله إنسي رأيت الحق في قبوله

وزعم ابن شمام في مختصر السيرة أن قوله: «نحن ضربناكم على تأويله» إلى آخر الشعر من قول عمار بن ياسر قاله يوم صفين، قال: ويؤيده أن الشركين لم يبقوا بالتزليل،

مغل المذكور « فكتب هذا ماصالح محمد رسول الله أهل مكة ».

قوله: « قالوا لا نفر لك بهنا » تقدم في الصلح بهذا الإسناد بعينه بلفظ « فقالوا لا نفر بها » أي بالزينة.

قوله: « لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئاً » زاد في رواية يوسف « ولبياتك » وعند النسائي عن أحد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه « ما منعناك بيته » وفي رواية شعبة عن أبي إسحاق « لو كنت رسول الله لم نقاتلك » وفي حديث أنس « لا تمنعك » وفي حديث المسور « قال سهيل بن عمرو: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صنعناك من البيت ولا قاتلناك » وفي رواية أبي الأسود عن عروة في المغازي « قال سهيل: ظلمناك إن أقرنا لك بها ومنعناك » وفي حديث عبد الله بن مغفل « لقد ظلمناك إن كنت رسولاً ».

قوله: « ولكن أنت محمد بن عبد الله » وفي رواية يوسف وكذا حديث المسور « ولكن اكبه » وكذا هو في رواية زكريا عن أبي إسحاق عند مسلم، وفي حديث أنس وكذا في مرسل عروة « ولكن اكب اسمك واسم أبيك » زاد في حديث عبد الله بن مغفل « قال: اكب هذا ماصالح عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ».

قوله: « ثم قال لعلي: امح رسول الله » أي امح هذه الكلمة المكتوبة من الكتاب، فقال: لا والله لا أمحو أبداً « وللساني من طريق علقمة بن قيس عن علي قال: « كت كتاب النبي ﷺ يوم الحديبية فكتبت: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله، فقال سهيل: لو علمنا أنه رسول الله ما قاتلناه، امحها. فقلت: هو والله رسول الله ﷺ وإن رغم أنك، ولا والله لا أمحوها » وكان علياً فهم أن أمره لا بذلك ليس متحتماً، فلذلك امتنع من امتاله. ووقع في رواية يوسف بعد « فقال لعلي: امح رسول الله، فقال: لا والله لا أمحو أبداً. قال: فأنزبه، فأراه إياه فمحا النبي ﷺ بيده « وغرره في رواية زكريا عند مسلم في حديث علي عند النسائي وزاد « وقال: أما إن لك ملها، وستأيها وأنت مضطر » يشير ﷺ إلى ما وقع لعلي يوم الحديبية فكان كذلك.

قوله: « فاعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب وليس يحسن يكتب، فكتب: هذا ما قاضي عليه محمد بن عبد الله » تقدم هذا الحديث في الصلح عن عبيد الله بن موسى بهذا الإسناد وليست فيه هذه اللفظة « ليس يحسن يكتب » وهذا أنكر بعض المتأخرين على أبي مسعود نسبتها إلى تخرج البخاري وقال: ليس في البخاري في هذه اللفظة ولا في مسلم، وهو كما قال عن مسلم فإنه أخرجه من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق بلفظ « فأراه مكانها فمحاها وكتب: « ابن عبد الله » انتهى وقد عرفت ثبوتها في البخاري في نسخة الحديث، وكذلك أخرجهما النسائي عن أحد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى مثل ما هنا سواء، وكذا أخرجهما أحمد عن حجين بن المنثري عن إسرائيل ولفظه « فأخذ الكتاب وليس يحسن أن يكتب مكان رسول الله ﷺ: هذا ما قاضي عليه محمد بن عبد الله » وقد تمسك بظاهر هذه الرواية أبو الوليد الباجي فادعى أن النبي ﷺ كيبه بعد أن لم يكن يحسن يكتب، فنسخ عليه علماء الأندلس في زمانه ورومو بالزينة، وأن الذي قاله يخالف القرآن حتى قال قائلهم: برئت ممن شئى دنيا بأخرة « وقال إن رسول الله قد كبا

فجمعهم الأمير فاستظهر الباجي عليهم بما لديه من المعرفة وقال للأمر: هذا لا ينال القرآن، بل يؤخذ من مفهوم القرآن لأنه قيد النبي ما قبل ورود القرآن فقال: « وما كنت تلو من قبل من كتاب ولا تحطه يمينك » [المنكوب: ٤٨] وبعد أن تحققت أميته وتقررت بذلك معجزته وأمن الأرتياب في ذلك لا مانع من أن يعرف الكتابة بعد ذلك من غير تعليم فتكون معجزة أخرى. وذكر ابن دحية أن جماعة من العلماء واقتوا الباجي في ذلك، منهم شيخه أبو ذر الحارثي وأبو الفتح التيسابوري وآخرون من علماء إفريقية وغيرها، واحتج بعضهم لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة وعمر بن شبة من طريق مجاهد عن عوف بن عبد الله قال: « ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ » قال مجاهد: فذكرته للشعي فقال صدق قد سمعت من يذكر ذلك. ومن طريق يونس بن ميسرة على أبي كبشة السلولي عن سهل بن الحنفية « أن النبي ﷺ أمر معاوية أن يكتب للأعرع وعينه، فقال عينة: أتراني أذهب بصحيفة المخلص؟ فأخذ رسول الله ﷺ الصحيفة فنظر فيها فقال: قد كتب لك ما أمر لك « قال يونس فترى أن رسول الله ﷺ كتب بعد ما أنزل عليه.

قال عياض: وردت آثار تدل على معرفة حروف الخط وحسن تصويرها كقولها لكتابه: « ضع القلم على أذنك فإنه أذكرك لك » وقوله لمعاوية: « ألق الدواة وحرف القلم وأقم الباء وفرق السين ولا تمور الميم » وقوله: « لا قد بسم الله » قال: وهذا وإن لم

وإنما يقاتل على التأويل من أثر بالتزليل، انتهى. وغذا ثبت الرواية فلا مانع من إطلاق ذلك، فإن التقدير على رأي ابن شام: نحن ضربناكم على تأويله. أي حتى تدعونا إلى ذلك التأويل. ويجوز أن يكون التقدير: نحن ضربناكم على تأويل ما فهمنا منه حتى تدخلوا فيما دخلنا فيه. وإذا كان كذلك احتملنا الرواية سلف الاعتراض. نعم الرواية التي جاء فيها فالقوم نضربكم على تأويله يظهر أنها قول عمر، ويعد أن يكون قول ابن رواحة لأنه لم يقع في عمرة القضاء ضرب ولا قال، وصحيح الرواية: نحن ضربناكم على تأويله كما ضربناكم على تنزيله

يشير بكل منهما إلى ما مضى، ولا مانع أن يمثل عمار بن ياسر بهذا الرجز ويقول هذه اللفظة، ومعنى قوله: « نحن ضربناكم على تنزيله » أي في عهد الرسول فيما مضى، وقوله: « واليوم نضربكم على تأويله » أي الآن. وجاز تشكين الباء لضرورة الشعر، بل هي لغة قريش بها في المشهور والله أعلم. والرواية الثانية رواية عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس أخرجهما البزار وقال: لم يروه عن ثابت إلا جعفر بن سليمان، وأخرجهما الترمذي والنسائي من طريقه بلفظ « إن النبي ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة بين يديه يمشي وهو يقول: خلوا بني الكفار عن سيده ضرباً يزيل الحماق عن عقيله ويحلل الخليل عن خليله

قال له عمر: يا ابن رواحة، بين يدي رسول الله ﷺ وفي حرم الله تقول الشعر؟ فقال له النبي ﷺ: خل عنه يا عمر، فهو أسرع فيهم من نضج النبل. قال الترمذي: حديث حسن غريب. وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس نحوه قال: وفي غير هذا الحديث أن هذه القصة لكتب بن مالك، وهو أصح لأن عبد الله بن رواحة قتل بمؤنة وكانت عمرة القضاء قبل ذلك. قلت: وهو دعوى شديد وغلط معروف، وما أدري كيف وقع الترمذي في ذلك مع وفور معرفته ومع أن في قصة عمرة القضاء اختصام جعفر وأخيه علي وزيد بن حارثة في بنت حزة كما سيأتي في هذا الباب، وجعفر قتل هو وزيد وابن رواحة في موطن واحد كما سيأتي قريباً، وكيف يمشي عليه - أمي الترمذي - مثل هذا؟ ثم وجدت عن بعضهم أن الذي عند الترمذي من حديث أنس أن ذلك كان في فتح مكة، فإن كان كذلك انه اعتراضه، لكن المرجوح بخط الكروخي راوي الترمذي ما تقدم، والله أعلم. وقد صححه ابن حبان من الوجهين، وعجيب من لحاكم كيف لم يستدرك مع أن الوجه الأول على شرطهما، ومن الوجه الثاني على شرط مسلم لأجل جعفر. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث.

الأول: حديث البواء بن هلازب.

قوله: « عن البواء » في رواية شعبة عن أبي إسحاق « سمعت الجراء » أخرجهما في الصلح.

قوله: « اعمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة » أي سنة ست.

قوله: « أن يدعوه » بفتح الدال أي يتركوه.

قوله: « حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام » أي من العام المقبل، وصرح به في حديث ابن عمر بعده، وتقدم سبب هذه القاضاة في الكلام على حديث المسور في الشروط مستوفى.

قوله: « فلما كتب الكتاب » كذا هو بضم الكاف من كتب على البناء للمجهول، وللأكثر كثيراً بصيغة الجمع، وتقدم في الجزية من طريق يوسف بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق بلفظ « فأخذ يكتب بينهم الشرط علي بن أبي طالب » وفي رواية شعبة « كتب علي بينهم كتاباً » وفي حديث المسور « قال فذما النبي ﷺ الكتاب قال: اكب بسم الله الرحمن الرحيم، فقال سهيل: أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو، ولكن اكب باسمك اللهم كما كنت تكتب، فقال للمسلمون لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم، فقال النبي ﷺ: « اكب باسمك اللهم » وغرره في حديث أنس باختصار ولفظه « أن قرشاً صلحوا النبي ﷺ فيهم سهيل بن عمرو، فقال النبي ﷺ لعلي: اكب بسم الله الرحمن الرحيم، فقال سهيل: ما ندري ما بسم الله الرحمن الرحيم، ولكن اكب ما نعرف: باسمك اللهم » وللحاكم من حديث عبد الله بن مغفل « قال النبي ﷺ: اكب بسم الله الرحمن الرحيم، فأمسك سهيل يده فقال: اكب في قضيتنا ما نعرف، فقال: اكب باسمك اللهم، فكتب. قوله: « هذا » إشارة إلى ما في الذم.

قوله: « ما قاضاهم » خبر مفسر له، وفي رواية الكشيبي « هذا ما قاضاهم » وهو غلط، وكأنه لما رأى قوله « اكبوا » ظن بأن المراد قرش، وليس كذلك بل المراد المسلمون، ونسبة ذلك إليهم وإن كان الكتاب واحداً مجازية، وفي حديث عبد الله بن

ثبت أنه كتب فلا يعد أن يرقى علم وضع الكتابة، فإنه أوتي علم كل شيء. وإجاب الجمهور بضعف هذه الأحاديث. وعن قصة الحديبية بأن القصة واحدة والكتاب فيها علي وقد صرح في حديث المسور بأن علياً هو الذي كتب، فيحمل علي أن التكتة في قوله: «فاخذ الكتاب وليس يحسن يكتب» ليان أن قوله: «أرني إياها» أنه ما احتاج إلى أن يريه موضع الكلمة التي امتنع علي من عرضها إلا لكونه كان لا يحسن الكتابة، وعلي أن قوله بعد ذلك «فكتب» فيه حذف تقديره فمحاها فأعادها لعلي فكتب. وبهذا جزم ابن التين وأطلق كتب بمعنى أمر بالكتابة، وهو كثير لقوله: كتب إلى قيصر وكتب إلى كسرى، وعلي تقدير حله علي ظاهره فلا يلزم من كتابة اسمه الشريف في ذلك اليوم وهو لا يحسن الكتابة أن يصير علماً بالكتابة ويخرج من كونه أمياً، فإن كثيراً ممن لا يحسن الكتابة يعرف تصور بعض الكلمات ويحسن وضعها بيده وخصوصاً الأسماء، ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً بكثير من الملوك. ويحتمل أن يكون جرت يده بالكتابة حينئذ وهو لا يحسنها فخرج المكتوب علي وفق المراد فيكون معجزة أخرى في ذلك الوقت خاصة، ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً. وبهذا إجاب أبو جعفر السمعاني أحد أئمة الأصول من الأشاعرة وتبعه ابن الجوزي، وتعقب ذلك السهيلي وغيره بأن هذا وإن كان ممكناً ويكون آية أخرى لكنه يناقض كونه أمياً لا يكتب، وهي الآية التي قامت بها الحجة وأقيم المجاهد وانحسرت الشبهة. فلو جاز أن يصير يكتب بعد ذلك لعادت الشبهة. وقال الماندي: كان يحسن يكتب لكنه كان يحكم ذلك، قال السهيلي: والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضاً، ولحق أن معنى قوله: (فكتب) أي أمر علياً أن يكتب انتهى. وفي دعوى أن كتابة اسمه الشريف قطع علي هذه الصورة تنزاه مناقضة المعجزة وثبت كونه غير أمي نظر كبير، والله أعلم.

قوله: (لا يدخل) هذا تفسير للخبر المتقدم.

قوله: (إلا السيف في القرواب) في رواية شعبة «فكان فيما اشتراطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثاً ولا يدخلها بسلاح» ونحوه لتركها عن أبي إسحاق عند مسلم.

قوله: (وأن لا يخرج من أهلها بأحد إلخ) في حديث أنس (قال علي: قلت يا رسول الله أكتب هذا؟ قال: نعم).

قوله: (فلما دخلها) أي في العام المقبل.

قوله: (ومضى الأجل) أي الأيام الثلاثة. وقال الكرماني: لما مضى أي قرب مضيه، ويتمن الحمل عليه لئلا يلزم الخلف.

قوله: (أتوا علياً فقالوا: قل لصاحبك أخرج عنا فقد مضى الأجل) في رواية يوسف «فقالوا: مر صاحبك فليرحل».

قوله: (فخرج النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية يوسف «فذكر ذلك علي فقال: نعم فارحل» وفي مغازي أبي الأسود عن عروة «فلما كان اليوم الرابع جاء سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى فقالا: ننبشك الله والمهد إلا ما خرجت من أرضنا، فرد عليه سعد بن عباد، فأسكته النبي ﷺ وأذن بالرحيل» وأخرج الحاكم في «المستدرک» من حديث مبينة في هذه القصة «فأنا حويطب بن عبد العزى» وكأنه كان دخل في أوائل النهار فلم يكمل الثلاث إلا في مثل ذلك الوقت من النهار الرابع الذي دخل فيه بالثقيف، وكان عيبتهم في أول النهار قرب مجيء ذلك الوقت.

قوله: (فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فيجبهه ابنة حزمة) هكذا رواه البخاري عن عبيد الله بن موسى معطوفاً على إسناد القصة التي قبله، وكذا أخرجه السنائي عن أحد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى، وكذا رواه الحاكم في «الإكمال» والبيهقي من طريق سعيد بن مسعود عن عبيد الله بن موسى بنسائه، وإدعى البيهقي أن فيه إدراجاً لأن زكريا بن أبي زائدة رواه عن أبي إسحاق متصلاً، وأخرج مسلم والإسماعيلي القصة الأولى من طريقه عن أبي إسحاق من حديث علي، وهكذا رواه أسود بن عامر عن إسرائيل أخرجه أحمد من طريقه لكن باختصار في الموضعين قال البيهقي: وكذا روى عبيد الله بن موسى أيضاً قصة بنت حزمة من حديث علي. قلت: هو كذلك عند ابن حبان عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى لكن باختصار، وكذا رواه الميثم بن كليب في مسنده عن الحسن بن علي بن عثمان عن عبيد الله بن موسى باتم من سياق ابن حبان، وأخرج أبو داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل قصة بنت حزمة خاصة من حديث علي بلفظ «لما خرجنا من مكة تبعتنا بنت حزمة». الحديث. وكذا أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد ويحيى بن آدم جميعاً عن إسرائيل. قلت: والذي يظهر لي أن لا إدراج فيه، وأن الحديث عند إسرائيل وكذا عند عبيد الله بن موسى عنه بالإسنادين جميعاً، لكنه في القصة الأولى من حديث البراء

قوله: (ابنة حزمة) اسمها عمارة وقيل فاطمة وقيل أمية وقيل أمة الله وقيل سلمى، والأول هو المشهور. وذكر الحاكم في «الإكمال» وأبو سعيد في «شرف المصطفى» من حديث ابن عباس بسند ضعيف أن النبي ﷺ كان أخى بين حزمة وزيد بن حارثة، وإن عمارة بنت حزمة كانت مع أمها بمكة.

قوله: (تتادي بعم) كأنها خاطبت النبي ﷺ بذلك إجلالاً له، وإلا فهو ابن عمها، أو بالنسبة إلى كون حزمة وإن كان عمه من النسب فهو أخوه من الرضاعة، وقد أقرها علي ذلك بقوله لفاطمة بنت رسول الله ﷺ «دونك ابنة عمك» وفي ديوان حسان بن ثابت لأبي سعيد السكري أن علياً هو الذي قال لفاطمة ولقظه «فاخذ علي أمية فدفعها إلى فاطمة» وذكر أن خاصة علي وجعفر وزيد إلى النبي ﷺ كانت بعد أن وصلوا إلى مر الظهران.

قوله: (فولك) هي كلمة من أسماء الأفعال تدل على الأمر بأخذ الشيء المشار إليه.

قوله: (حلتها) كذا للأكثر بصيغة الفعل الماضي وكان الفاء سقطت. قلت: وقد ثبت في رواية السنائي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري، وكذا لأبي داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل، وكذا لأحد في حديث علي. ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي والكشيبي «أحليها» بتشديد اليم المكسورة وبالتثنية بصيغة الأمر، وللكشيبي في الصلح في هذا الموضع «أحليها» بالفتح بدل التشديد، وعند الحاكم من مرسل الحسن «قال علي لفاطمة وهي في مودجها: أسكبها عندك» وعند ابن سعد من مرسل محمد بن علي بن الحسين الباقر بإسناد صحيح إليه «بينما بنت حزمة تطوف في الرجال إذ أخذ علي بيدها فالتفتا إلى فاطمة في مودجها».

قوله: (فاختصم فيها علي بن أبي طالب وجعفر) أي أخوه (وزيد بن حارثة) أي في أبيهم تكون عنده، وكانت خصوصتهم في ذلك بعد أن قدموا المدينة، ثبت ذلك في حديث علي عند أحد والحاكم. وفي المغازي لأبي الأسود عن عروة في هذه القصة «فلما دنوا من المدينة كلمه فيها زيد بن حارثة وكان وصي حزمة وأخاه» وهذا لا ينفي أن المخاصمة إنما وقعت بالمدينة، فلعل زيدا سأل النبي ﷺ في ذلك ووقعت المنازعة بعده، ووقع في مغازي سليمان التيمي «إن النبي ﷺ لما رجع إلى رحله وجد بنت حزمة فقال لها: ماخرجك؟ قالت: رجل من أهلك، ولم يكن رسول الله ﷺ أمر بإخراجها». وفي حديث علي عند أبي داود «أن زيد بن حارثة أخرجه من مكة» وفي حديث ابن عباس المذكور «قال له علي: كيف ترك ابنة عمك مقيمة بين ظهري المشركين؟» وهذا يشعر بأن أمها إما لم تكن أسلمت فإن في حديث ابن عباس المذكور أنها سلمى بنت عيسى وهي معدودة في الصحابة، وإما أن تكون ماتت إن لم يثبت حديث ابن عباس، وإما أقرهم علي أخذها مع اشتراط المشركين أن لا يخرج بأحد من أهلها أراد الخروج، لأنهم لم يطلبوها، وأيضاً فقد تقدم في الشروط وبأن في التفسير أن النساء المؤمنات لم يدخلن في ذلك، لكن إنما نزل القرآن في ذلك بعد رجوعهم إلى المدينة. ووقع في رواية أبي سعيد السكري أن فاطمة قالت لعلي: إن رسول الله ﷺ آلى أن لا يصيب منهم أحداً إلا رده عليهم، فقال لها علي: إنها ليست منهم إنما هي منا.

قوله: (فاختصم فيها علي إله زاد في رواية ابن سعد «حتى ارتفعت أصواتهم فأيقظوا النبي ﷺ من نومه».

قوله: (فقال علي أنا أخرجهما وهي بنت عمي) زاد في حديث علي عند أبي داود «وعندي ابنة رسول الله ﷺ وهي أخت بها».

قوله: (وخالتها تحتي) أي زوجتي. وفي رواية الحاكم عندي واسم خالتها أسماء بنت عيسى التي تقدم ذكرها في غزوة خيبر وصرح باسمها في حديث علي عند أحمد،

وكان لكل من هؤلاء الثلاثة فيها شبهة أما زيد فلأنه الذي ذكرتها وكونه بدأ بإخراجها من مكة، وأما علي فلأنه ابن عمها وحملها مع زوجته وأما جعفر فلكونه ابن عمها وخلاتها عنده فيخرج جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة منها دون الآخرين.

قوله: (وقال زيد بنت أخي) زاد في حديث علي إما خرجت إليها.

قوله: (فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم خالتها) في حديث ابن عباس المذكور فقال النبي ﷺ جعفر أولى بها. وفي حديث علي عند أبي داود وأحمد أما الجارية فلا تقضي بها لجعفر، وفي رواية أبي سعيد السكري: ادفعها إلى جعفر فإنه أوسع منكم. وهذا سبب ثالث.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثني محمد بن أبي رافع) هذا البغض رواه الثوري، ووقع في رواية النسفي عن البخاري «حدثني محمد بن رافع» وكذا تقدم في الصلح جزموا به في هذا الحديث لجملتهم، وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ رقيقه. وسريح هو ابن النعمان وهو من شيوخ البخاري، وقد يحدث عنه بواسطة كما هنا.

قوله: (وحدثني محمد بن الحسين بن إبراهيم) يعني المعروف بابن إشكاب يكنى أبا جعفر وأبوه الحسين بن إبراهيم بن الحسن العامري يكنى أبا علي، خراساني سكن بغداد وطلب الحديث وأزم أبا يوسف، وقد أذرك البخاري فإنه مات سنة ست عشرة ومائتين وليس له ولا لأبيه في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (بالخديجة) تقدم بيان ذلك في حديث المسور في الشروط.

قوله: (لا سيوفاً) يعني في غمدها كما تقدم في الذي قبله.

قوله: (ولا يقيم بها إلا ما أحبوا) بين في حديث البراء أنهم اتفقوا على ثلاثة أيام، وقال ابن التين قوله: «ثلاثة أيام» يخالف قوله: «إلا ما أحبوا» فيجمع بأن يحبهم لما كانت ثلاثة أيام أفصح بها الراوي معبراً عما قال إليه الحال وهو ثلاثة أيام. قلت: بل قوله: «ما أحبوا» مجمل بيته رواية ثلاثة أيام بليل ما ساذكره من حديث البراء.

قوله: (ولما أن ألام بها لثلاثاً أمروه أن يخرج فخرج) تقدم بيان ذلك في حديث البراء، ووقع في رواية ذكرها بن أبي إسحاق عن البراء عند مسلم «فقالوا لعلي: هذا آخر يوم من شرط صاحبك، فمره أن يخرج، فذكر ذلك له فخرج».

٤٢٥٣- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُثَوَّرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَغُرُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمُسَجَّدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَالِسَ إِلَى حُجْرَةٍ عَائِشَةَ، ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ أَغْضَمَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: ارْتَعَا إِحْدَاهُمَا فِي رَجَبٍ. [راجع: ١٧٧٥. أخرجه مسلم: ١٢٥٥ مع الحديث الآتي.]

٤٢٥٤- ثُمَّ سَمِعْنَا سَيِّدَانِ عَائِشَةَ، قَالَ: غُرُورَةُ: يَا أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَؤُلَاءِ؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغْضَمَ ارْتَعَا غَمْرًا، فَقَالَتْ: مَا أَغْضَمَ النَّبِيُّ ﷺ غُرُورَةَ إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ، وَمَا أَغْضَمَ لِي رَجَبٍ قَطُّ. [راجع: ١٧٧٦. أخرجه مسلم: ١٢٥٥ مع الحديث السابق.]

٤٢٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ: سَمِعَ ابْنَ أَبِي أُوَيْلٍ يَقُولُ: لَمَّا أَغْضَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَتْرَاهُ وَسِنَ عِلْمَانِ الْمُشْرِكِينَ وَمِنْهُمْ، أَنْ يَزُولُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ١٦٠٠.]

٤٢٥٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُشَادٌ، هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاصْخَاةً، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْنَا وَقَدْ وَهَنَهُمْ حُمَى يَنْفَرُ، وَارْتَعَمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزُولُوا الْأَضْرَاطَ الْثَلَاةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَكَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْتُرَهُمْ أَنْ يَزُولُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِقْبَاءَ عَلَيْهِمْ.

وَرَدَّ ابْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِغَايِهِ الَّذِي اسْتَأْنَفَ، قَالَ: «ارْمُلُوا». لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ، وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ قَبْلِ قَتَيْبِ بْنِ قَتَيْبَانَ. [راجع: ١٦٠٢. أخرجه مسلم: ١٦٦٦]

وكان لكل من هؤلاء الثلاثة فيها شبهة أما زيد فلأنه الذي ذكرتها وكونه بدأ بإخراجها من مكة، وأما علي فلأنه ابن عمها وحملها مع زوجته وأما جعفر فلكونه ابن عمها وخلاتها عنده فيخرج جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة منها دون الآخرين.

قوله: (وقال زيد بنت أخي) زاد في حديث علي إما خرجت إليها.

قوله: (فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم خالتها) في حديث ابن عباس المذكور فقال النبي ﷺ جعفر أولى بها. وفي حديث علي عند أبي داود وأحمد أما الجارية فلا تقضي بها لجعفر، وفي رواية أبي سعيد السكري: ادفعها إلى جعفر فإنه أوسع منكم. وهذا سبب ثالث.

قوله: (وقال: الحالة بمنزلة الأم) أي في هذا الحكم الخاص لأنها تقرب منها في الحزن والشفقة والاعتناء لما يصلح الولد لما دل عليه السياق، فلا حجة فيه لمن زعم أن الحالة ترث لأن الأم ترث، وفي حديث علي وفي مرسل الباقى «الحالة والدة، وإنما الحالة أم» وهي معنى قوله بمنزلة الأم لأن أم حقيقه. ويؤخذ منه أن الحالة في الحضنة مقدمة على العمة لأن صفة بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ، وإذا قدمت على العمة مع كونها أقرب العصبان من النساء فهي مقدمة على غيرها، ويؤخذ منه تقديم أقارب الأم على أقارب الأب. وعن أحد رواة أن العمة مقدمة في الحضنة على الحالة، وأجيب عن هذه القصة بأن العمة لم تطلب، فإن قيل: والحالة لم تطلب، قيل: قد طلب لها زوجها، فكما أن للفرج المحضون أن يمنع الحضنة إذا تزوجت فللزوجة أيضاً أن تمنع من أصلها، فإذا وقع الرضا سقط الفرج. وفيه من الفوائد أيضاً تنظيم صلة الرحم بحيث تقع الخاصمة بين الكبار في التوصل إليها، وأن الحاكم بين دليل الحكم للخصم، وأن الخصم يدل بمحبته، وأن الخاصمة إذا تزوجت فربح المحضونة لا تسقط حضانتها إذا كانت المحضونة أنثى أخذت بظاهر هذا الحديث قاله أحمد، وعنه لا فرق بين الأنثى والذكر، ولا بشرط كونه عماً لكن بشرط أن يكون فيه عارفة، وأن الصغيرة لا تستهي، ولا تسقط إلا إذا تزوجت بأجنبي، والمعروف عن الشافعية والمالكية اشتراط كون الزوج جدياً للمحضون. وأجابوا عن هذه القصة بأن العمة لم تطلب وأن الزوج رضي بإقامتها عنده، وكل من طلبت حضانتها لما كانت متزوجة فربح جانب جعفر بكونه تزوج الحالة.

قوله: (وقال لعلي: أنت هي وأنا منك) أي في النسب والصهر والمساقة والمجبة وغير ذلك من المزاي، ولم يرد محض القرابة وإلا فجعفر شريك فيها.

قوله: (وقال لجعفر: أشبهت خلقي وخلقي) بفتح الحاء الأولى وضم الثانية، في مرسل ابن سيرين عند ابن سعد «أشبه خلقي خلقي، وملك خلقي» وهي منقبة عظيمة لجعفر، أما الخلق فالمراد به الصورة فقد شاركه فيها جماعة عن رأي النبي ﷺ، وقد ذكرت أسماءهم في مناقب الحسن وأئمة عشرة أنفس غير فاطمة عليها السلام، وقد كنت نظمت إذ ذاك بيتين في ذلك ووقفت بعد ذلك في حديث أسد علي أن إبراهيم ولد النبي ﷺ كان يشبهه، وكذا في قصة جعفر بن أبي طالب أن ولده عبد الله وعرونا كانا يشبهانه فنفرت البيهقي الأولين بالزادة فأصلحتهما هناك، ورايت إعادتهما هنا ليكتبهما من لم يكن كتبهما إذ ذاك:

شبه النبي ليح سائب وأبسي سفيان والحسين الخال أهمما
وجعفر ولداه وابن عامرهم ومسلم كابس يتلوهم مع ثماما

ووقع في تراجم الرجال وأهل البيت عن كان يشبهه ﷺ من غير هؤلاء عدة: منهم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ويحيى بن القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسن بن علي وكان يقال له الشيب، والقاسم بن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، وعلي بن علي بن عباد بن رفاعه الرافعي شيخ بصري من أتباع التابعين، ذكر ابن سعد عن صفان قال: كان يشبه النبي ﷺ، وإنما لم أدخل هؤلاء في النظم ليد مذهبهم من عصر النبي ﷺ فانصرفت على من أدركه والله أعلم. وأما شبهه في الخلق بالضم فمخصوصية لجعفر إلا أن مثل ذلك حصل لفاطمة عليها السلام، فإن في حديث عائشة ما يقتضي ذلك ولكن ليس بصريح كما في قصة جعفر هذه. وهي منقبة عظيمة لجعفر، قال الله تعالى: ﴿وَبَيْنَ لَعْنَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾.

قوله: (وقال لزيد: أنت أخو لنا) أي في الإيمان (ومولانا) أي من جهة أنه اعترف، وقد تقدم أن مولى القوم منهم، فوقع منه تعذيب خواطر الجميع وإن كان قضى لجعفر قدي بن وجه ذلك. وحاصله أن القاضي له في الحقيقة الحالة وجعفر تبع لها لأنه كان القائم في الطلب لها، وفي حديث علي عند أحمد وكذا في مرسل الباقى «فقام جعفر فحبل حول النبي ﷺ دار عليه، فقال النبي ﷺ: ما هذا؟ قال: شيء رأيت الحبيشة يصنعونه بملوكهم» وفي حديث ابن عباس «أن النجاشي كان إذا رضى أحداً من

١٨٦٣	٦٤- كتاب المغازي - ٤٤- باب غزوة مؤتة من أرض الشام	ح ٤٢٦١
------	---	--------

٤٢٥٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُثَيْبَةَ: عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ بِالنَّبِيِّ، وَتَمَّ الصَّفَا وَالْمَوَدَّةَ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّةَهُ. [راجع: ١٦٠٢، أخرجه مسلم: ١٢٦٦].

٤٢٥٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَتَنَّى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ. [راجع: ١٨٣٧، أخرجه مسلم: ١٤١٠، مختصر].

٤٢٥٩- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَأَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ فِي غَزَاةِ الْقَضَاءِ. [راجع: ١٨٣٧، أخرجه مسلم: ١٤١٠، باختلاف].

الحديث الثالث: حديث ابن عمر في العمرة، وفي قصته مع عائشة وإنكارها عليه أن يكون النبي ﷺ اعتمر في رجب، وقد تقدم شرحه في أبواب العمرة، وقوله فيه: «ألا تسمعين» في رواية الكشميهني، ونقل الكرماني رواية «ألا تسمعي» بغير نون وهي لفظة.

الحديث الرابع:

قوله: [عن إسماعيل بن أبي خالد] في رواية الحميدي «عن سفیان حدثنا إسماعيل بن أبي خالد».

قوله: [سرواه من غلمان المشركين ومنهم أن يؤذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم] أي خشية أن يؤذوه، كذا قاله علي بن عبد الله عن سفیان بهذا اللفظ، وقاله ابن أبي عمر عن سفیان بلفظ «ما قدم رسول الله ﷺ مكة طاف بالبيت في عمرة القضية، فكنا نستره من السفهاء والصبيان خافة أن يؤذوه» أخرجه الإسماعيلي، وأخرجه من رواية إسحاق بن أبي إسرائيل عن سفیان بلفظ «وكان نستره من صبيان أهل مكة لا يؤذونه» أخرجه الحميدي كذلك، وتقدم في أبواب العمرة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي أوفى بآدم من هذا السياق قال: «اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه، فلما دخل مكة طاف فظفنا معه، وأتى الصفا والمروة وأتبعناهما معه» أي سمعوا، قال: «وكان نستره من أهل مكة أن يرميه أحد».

الحديث الخامس: حديث ابن عباس، تقدم بهذا السند والمثلث في أبواب الطواف من كتاب الحج في «باب يده الرمل» وشرحت بعض ألفاظه وحكم الرمل هناك.

قوله: [وفله] أي قوم وزنا ومعنى، ووقع في رواية ابن السكن «وقد» بفتح القاف وسكون الدال وهو خطأ.

قوله: [وهتهم] بتخفيف الهاء وتشديد هاء أي أضغتهم، وثرثب اسم المدينة النبوية في الجاهلية، ونهى النبي ﷺ عن تسميتها بذلك، وإنما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين: وفي رواية الإسماعيلي «فاطمه الله على ما قالوا».

قوله: [إلا الإبقاء عليهم] بكسر الهمزة وسكون اللام الواو الموحدة بعدها القاف والمدة أي الرفق بهم والإشفاق عليهم، والمعنى لم يمنعه من أمرهم بالرمل في جميع الطوافات إلا الرفق بهم، قال الفرطني: روي قوله: «إلا الإبقاء عليهم» بالرفع على أنه فاعل بمنعه، وبالنصب على أن يكون مفعولاً من أجله ويحكون في منعه ضمير عائذ على رسول الله ﷺ وهو فاعله.

قوله: [وأن يمشوا بين الركبتين] أي اليمانيين، وعند أبي داود من وجه آخر

«وكانوا إذا تواروا عن قريش بين الركبتين مشوا وإذا طلمعوا عليهم رملوا» وسيأتي في

الذي بعده أن المشركين كانوا من قبل قيعان وهو يشرف على الركبتين الشاميين، ومن كان به لا يرى من بين الركبتين اليمانيين، ولسلم من هذا الوجه في آخره «فقال المشركون: هؤلاء الذين زعمت أن الحصى وهتهم، هؤلاء أجلد من كنا».

الحديث السادس: حديث ابن عباس أيضاً.

قوله: [حدثنا محمد] هو ابن سلام، وعمرو هو ابن دينار.

قوله: [إنما سمع بالبيت] أي رمل.

قوله: [ليرى المشركون قوته] تقدم سببه في الذي قبله.

قوله: [وزاد ابن سلمة] كذا وقع هنا، ووقع عند النسفي عقب الذي قبله وهو به

التي، وابن سلمة هو حماد، وقد شارك حماد بن زيد في روايته له عن أيوب وزاد عليه تعيين مكان المشركين وهو قيعان، وطريق حماد بن سلمة هذه وصلها الإسماعيلي نحوه وزاد في آخره «فلما رملوا قال المشركون: ما وهتهم» ووقع في بعض النسخ «وزاد ابن سلمة» بزيادة ميم في أوله وهو غلط.

الحديث السابع: حديث ابن عباس أيضاً.

قوله: [تزوج ميمونة وهو محرم] سيأتي البحث فيه في كتاب النكاح.

قوله: [وزاد ابن إسحاق إلخ] هو موصول في السيرة، وزاد في آخره «وكان الذي زوجها منه العباس بن عبد المطلب» ولابن حبان والطبراني من طريق إبراهيم بن سعد من ابن إسحاق بلفظ «تزوج ميمونة بنت الحارث في سفره ذلك يعني عمرة القضاء وهو حرام وكان الذي زوجه إياها العباس» ونحوه للنسائي من وجه آخر عن ابن عباس، وفي مغازي أبي الأسود عن عروة «بعث النبي ﷺ جعفر بن أبي طالب إلى ميمونة ليخطبها له فعملت أمرها إلى العباس، وكانت أختها أم الفضل تحت، فزوجه إياها، فبنى بها بسرف، وقدر الله أنها ماتت بعد ذلك بسرف، وكانت قبله تحت أبي رهم بن عبد المزى، وقيل: تحت أخيه حطب، وقيل: سفينة بن أبي رهم، وأما هند بنت عوف الهذلية.

٤٤- باب غزوة مؤتة من أرض الشام

٤٢٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ أَبِي جِلَالٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ قِيلٌ، فَعَدَّدْتُ بِهِ خَمْسِينَ، بَيْنَ طُعْفَةٍ وَضَرْبَةٍ، لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ فِي ذِكْرِهِ. يَبْقَى فِي ظَهْرِهِ. [راجع: ٤٢٦١، ١].

٤٢٦١- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةِ مُؤَتَةَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ قِيلَ زَيْدٌ جَعْفَرٌ، وَإِنْ قِيلَ جَعْفَرٌ فَقَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنْتُ فِيهِمْ فِي بَلَدِ الْعَزَّةِ، فَالْتَمَسْنَا جَعْفَرَ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَوَجَدْنَاهُ فِي الْقُتَيْ، وَوَجَدْنَا مَا فِي جَسَدِهِ بَضْعًا وَكُسَيْنَيْنِ، مِنْ طُعْفَةٍ وَزَمْزَةٍ. [راجع: ٤٢٦٠].

قوله: [باب غزوة مؤتة] بضم الميم وسكون الواو بخير حمز لأكثر الرواة وبه جزم المبرد، ومنهم من حمزها وبه جزم ثعلب والجرهري وابن فارس، وحكى صاحب «الواحي» الوجهين، وأما المنة التي ورد الاستعاذة منها وفُسرَت بالجَنَنِ فهي بغير حمز.

قوله: [من أرض الشام] قال ابن إسحاق هي بالقرب من البلقاء، وقال غيره هي على مرحلتين من بيت المقدس. ويقال: إن السبب فيها أن شريحيل بن عمرو الفسائي وهو من أمراء قيصر على الشام قتل رسولاً أرسله النبي ﷺ إلى صاحب بصرى، وأسم الرسول الحارث بن عمير، فجهز إليهم النبي ﷺ عسكرياً في ثلاثة آلاف. وفي «مغازي أبي الأسود» عن عروة «بعث رسول الله ﷺ الجيش إلى مؤتة في جمادى من سنة ثمان» وكذا قال ابن إسحاق وموسى بن عقبة وغيرهما من أهل المغازي لا يختلفون في ذلك، إلا ما ذكر خليفة في تاريخه أنها كانت سنة سبع. ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث.

الحديث الأول: حديث ابن عمر.

قوله: [حدثنا أحمد] هو ابن صالح، بينه أبو علي بن شيبة عن الفريري، وبه جزم أبو نعيم.

قوله: [عن عمرو] هو ابن الحارث، وابن أبي هلال هو سعيد.

قوله: [قال وأخبرني نافع] هو معطوف على شيء محذوف، ويؤيد ذلك قوله: «أنه وقف على جعفر بن زيد» ولم يتقدم لمؤتة إشارة ولم أر من نبه على ذلك من الشراح، وقد تبين ذلك حتى فتح الله معرفة المراد فوجدت في أول «باب جامع الشهداء» من السنن لسعيد بن منصور قال: «حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمر بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال أنه بلغه أن ابن رواحة فذكر شعره له قال: فلما التقوا أخذ الراية زيد بن حارثة فقاتل حتى قتل، ثم أخذها جعفر فقاتل حتى قتل، ثم أخذها ابن رواحة فحاذ حيدة فقال:

٤٢٦٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ قُلُوبُ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَرِّفُ فِيهِ الْخُزْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَأَنَا أَطْلُعُ مِنْ صَاحِبِ الْأَبَابِ، فَنَحِي مِنْ حَقِّ الْأَبَابِ، فَأَنَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ ابْنُ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، - وَذَكَرَ بِكَاغُتْ - فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُ، قَالَ: فَلَحَبَّ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَى، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَيْتُهُمْ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُطِيعْهُ، قَالَ: فَأَمَرَ ابْنَهُ، فَلَحَبَّ ثُمَّ أَتَى فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبْنَا، فَرَعَمْتَ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَأَخْتُ فِي أَوْدَانِهِمْ مِنَ الرُّبَابِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَنَقَلْتُ: أَرْفَمَ اللَّهُ أُنْفَكَ، قَوْلَاهُ مَا أَنْتَ تَقُولُ، وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَضَاءِ. [رواه: ١٢٩٩. أخرجه مسلم: ٩٣٥].

الحديث الثاني: حديث أنس.

قوله: (حدثنا أحمد بن خالد) هو أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني.

قوله: (لحي زيداً) أي أخبرهم بقلته، وذكر موسى بن عقبة في المغازي أن يعلى بن أمية قدم بغير أهل موته فقال له رسول الله ﷺ: «إن شئت فأخبرني وإن شئت أصبرك. قال فأخبرني. فخبرهم. فقال: والذي بعثك بالحق ما تركت من حديثهم حرفاً لم تذكره. وعند الطبراني من حديث أبي اليسر الأنصاري «أن أبا عامر الأشعري هو الذي أخبر النبي ﷺ بمصائبهم».

قوله: (ثم أخذ جعفر فأصيب) كذا هنا بحذف المقول، والمراد الرابية. ووقع في «علامات النبوة» عند أبي ذر بهذا الإسناد بلفظ «ثم أخذها».

قوله: (وعندها تلوفان) بذاك ممجعة وراء مكسورة أي تدنمان الدموع.

قوله: (حتى أخذها سيف من سيوف الله، حتى فتح الله عليهم) في حديث أبي قتادة «ثم أخذ اللواء خالد بن الوليد، ولم يكن من الأمراء، وهو أمير نفسه» ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم إنه سيف من سيوفك فأنت تنصره» فمن يؤخذ سمي سيف الله. وفي حديث عبد الله بن جعفر «ثم أخذها سيف من سيوف الله خالد بن الوليد فتح الله عليهم» وتقدم حديث الباب في الجهاد من وجه آخر عن أيوب «فأخذها خالد بن الوليد من غير امرأة» والمراد نفي كونه كان منصوباً عليه، وإلا فقد ثبت أنهم اتفقوا عليه، وزاد فيه «وما يصرهم أنهم عندنا» أي لا رأوا من فضل الشهادة. وزاد في حديث عبد الله بن جعفر «ثم أهل آل جعفر ثلاثاً ثم أتاهم فقال: لا يكونوا على أخي بعد اليوم» ثم قال: اتزوني بي أخي. فجاءه بنا كاتبا أفرأخ، فدعا الحلاق فحلق رؤوسنا ثم قال: أما محمد فتشبه عمتي أبي طالب، وأما عبد الله فتشبه خالقي وخلفي. ثم دعا لهم «وفي الحديث جواز الإحلام يموت الميت ولا يكون ذلك من النبي المنهي عنه. وقد تقدم تقرير ذلك في الجناز. وفيه جواز تعليق الإمامة بشرط، وتولية عدة أمراء بالترتيب. وقد اختلف هل تنفذ الولاية الثانية في الحال أو لا والذي يظهر أنها في الحال تنفذ، ولكن بشرط الترتيب. وقيل: تنفذ لواحد لا بعينه، وتضمن لمن عينها الإمام على الترتيب. وقيل: تنفذ للآخر فقط، وأما الثاني فيطريق الاختيار. واختيار الإمام مقدم على غيره لأنه أعرف بالمصلحة العامة. وفيه جواز التامر في الحرب بشير تأمير، قال الطحاوي: هذا أصل يؤخذ منه أن على المسلمين أن يقدموا رجلاً إذا غاب الإمام يقوم مقامه إلى أن يحضر. وفيه جواز الابتعاد في حياة النبي. وفيه علم ظاهر من أحلام النبوة، وفضيلة ظاهرة لخالد بن الوليد ولأن ذكر من الصحابة. واختلف أهل النقل في المراد بقوله: «حتى فتح الله عليه» هل كان هناك قتال فيه هزيمة للمشركين أو المراد بالفتح إخمازه بالمسلمين حتى رجعوا سالمين؟ ففي رواية ابن إسحاق عن محمد بن جعفر عن عروة «فحاش خالد الناس ودافع والحاز والحجز عنه، ثم انصرف بالناس» وهذا يدل على الأول، ويؤيده ما تقدم من بلاغ سعيد بن أبي حنبل في الحديث الأول. وذكر ابن سعد عن أبي عامر «أن المسلمين انهزموا لما قتل عبد الله بن ربيعة حتى لم أر اثنين جميعاً، ثم اجتمعوا على خالد» وعند الواقدي من طريق عبد الله بن الحارث بن فضيل عن أبيه قال: «ما أصبح خالد بن الوليد جعل مقدمته ساقية، ويميته مسيرة، فانكرو العدو حاكمهم وقالوا: جاءهم مدد، فربوا وانكشفوا منهزمين». وعنده من حديث جابر قال: «أصيب بموتة ناس من المشركين وغنم المسلمون بعض أمتعة المشركين» وفي مغازي أبي الأسود عن عروة «فحمل خالد على الروم فهزمهم» وهذا يدل على الثاني. أو يمكن الجمع بأن يكونوا

أقسمت بأنفس لتزلهن فكأهنة أو لتطاوله ملى أراك تكهمن الجنة ثم نزل فقاتل حتى قتل، فأخذ خالد بن الوليد الرابية ورجع بالمسلمين على حية، ورمى واقد بن عبد الله التيمي للمشركين حتى ردهم الله، قال ابن أبي حنبل «وأخبرني نافع فذكر ما أخرجه البخاري وزاد في آخره قال سعيد بن أبي حنبل: وبلغني أنهم دفنوا يومئذ زيداً وجعفرًا وابن ربيعة في حفرة واحدة».

قوله: (ليس منها) كذا للآخر، وفي رواية الكشيبي «ليس فيها».

قوله: (أخبرنا أحمد بن أبي بكر) هو أبو مصعب الزهري، ومغيرة بن عبد الرحمن هو المخزومي يني أبو علي عن مصعب الزبيري، وفي طبقة مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي وهو أوثق من المخزومي، وليس للمخزومي في البخاري سوى هذا الحديث، وهو بطريق المتابعة عنه. وكان المخزومي قبي أهل المدينة بعد مالك، وهو صدوق.

قوله: (عن عبد الله بن سعيد) في رواية مصعب «عبد الله بن سعيد بن أبي هند» وهو مدني ثقة.

قوله: (إن قتل زيد جعفر) زاد موسى بن إسحاق في المغازي عن ابن شهاب «فجعفر بن أبي طالب أميرهم» وفي حديث عبد الله بن جعفر عند أحمد والنسائي بإسناد صحيح «إن قتل زيد فميركم جعفر» وروى أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أبي قتادة قال: «بعث رسول الله ﷺ جيش الأمراء وقال: عليكم زيد بن حارثة، فإن أصيب زيد جعفر» فذكر الحديث وفيه: «فوب جعفر فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، ما كنت أروى أن تستعمل علي زيداً، قال اسف فارتك لا تلدي أي ذلك خير».

قوله: (قال عبد الله) أي ابن عمر، وهو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (كنت فيهم في تلك الغزوة فافحصنا جعفر بن أبي طالب) أي بعد أن قتل، كذا اختصره. وفي حديث عبد الله بن جعفر المذكور «فلما العدو، فأخذ الرابية زيد فقاتل حتى قتل، ثم أخذها جعفر» وبغرة في مرسل عروة عند ابن إسحاق وذكر ابن إسحاق بإسناد حسن وهو عند أبي داود من طريقه «عن رجل من بني مرة قال: والله لكأنني أنظر إلى جعفر بن أبي طالب حين اقتحم عن فرس له شقراء ففصر لها، ثم تقدم فقاتل حتى قتل. قال ابن إسحاق وحديثي محمد بن جعفر عن عروة قال: ثم أخذ الرابية عبد الله بن ربيعة فالتوى بها بعض الأتراء ثم تقدم على فرسه ثم نزل فقاتل حتى قتل. ثم أخذ الرابية ثابت بن أقرم الأنصاري فقال: اصطلموا على رجل، فقالوا: أنت لها، قال: لا، فاصطلموا على خالد بن الوليد» وروى الطبراني من حديث أبي اليسر الأنصاري قال: «أنا دفعت الرابية إلى ثابت بن أقرم لما أصيب عبد الله بن ربيعة، فدفعها إلى خالد بن الوليد وقال له: أنت أعلم بالقتال مني».

قوله في الرواية الأولى: (فعلدت به حسين بين طعة وحضرة) روى سعيد بن منصور عن أبي مشر عن نافع مثله، وقال ابن سعد عن أبي نعيم عن أبي مشر «تسعين» وفي الرواية الثانية «ووجدنا في جسده بضعة وتسعين من طعنة ورمية» وكذا أخرجه ابن سعد من طريق العمري عن نافع بلفظ «بضعة وتسعون» وظاهرهما التخاليف، ويجمع بأن العدد قد لا يكون له مفهوم، أو بأن الزيادة باعتبار ما وجد فيه من رمي السهام، فإن ذلك لم يذكر في الرواية الأولى، أو الخسيسين بكثرة كونها ليس فيها شيء في يد أبيه أي في ظهره. فقد يكون الباطي في بقية جسده ولا يستأنز له أنه ولي دبره، وهو محمول على أن الرمي إنما جاء من جهة قتله أو جانبيه، ولكن يؤيد الأول أن في رواية العمري عن نافع «فوجدنا ذلك فيما أقبل من جسده» بعد أن ذكر العدد بضع وتسعون، ووقع في رواية البيهقي في الدلائل عن البخاري بلفظ «بضعة وتسعين أو بضعة وسبعين مؤشراً إلى أن بضعة وتسعين أثبت، وأخرجه الإسماعيلي عن الميم بن خلف عن البخاري بلفظ «بضعة وتسعين أو بضعة وسبعين» بالثالث، ثم أن ذلك في شيء من نسخ البخاري، وفي قوله: «ليس شيء منها في دبره» بيان فرط شجاعته وإقدامه.

٤٢٦٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَائِلِدٍ حَدَّثَنَا حُذَافَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَأَبْنَ رُوَاحَةَ لِنَاسٍ قُلُوبَ أَبِيهِمْ خَرُّهُمْ، فَقَالَ: «أَخَذَ الرَّابِيَةَ زَيْدًا، فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ جَعْفَرًا فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ ابْنَ رُوَاحَةَ فَأَصِيبَ». وَعَنْهُ تَلُوفَانِ. «حَتَّى أَخَذَ الرَّابِيَةَ سَيْفٌ مِنْ سِيُوفِ اللَّهِ، حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ». [رواه: ١٢٤٦].

قوله: (من العناء) يفتح العين المهملة وبالنون والممد هو التعب، ووقع في رواية العذري عند مسلم « من النفي » بغير معجمة وتحتانية ثقيلة، وللطبراني مثله لكن بغير مهملة ومراد عائشة أن الرجل لا يقدر على ذلك، فإذا كان لا يقدر فقد أحب نفسه ومن يضاهيه في شيء لا يقدر على إزالته ولعل الرجل لم يفهم من الأمر المحتم. وقال القرطبي لم يكن الأمر للرجل بذلك على حقيقته، لكن تقديره إن أمكنت فإن ذلك يسكنهن إن فعلته وأمكنت، وإلا فاللاطفة أولى. وفي الحديث جواز معاقبة من نهي عن منكر تصادى عليه بما يليق به، وقال النووي: معنى كلام عائشة إنك قاصر عن القيام بما أمرت به من الإنكار فنبهني أن تحذر النبي ﷺ بقصورك عن ذلك ليرسل غيرك وتستريح أنت من العناء. ووقع عند ابن إسحاق من وجه آخر صحيح عن عائشة في آخره « قالت عائشة: وعرفت أنه لا يقدر أن يمني في أفواههم التراب. قالت: وربما حذر التكلف أهله » وفي حديث عائشة من القوائد بيان ما هو الأولى بالصواب من الميقات، ومشروعية الانتصاب للزهاد على هيشه، وملزمة الوفاق والتثبت. وفيه جواز نظر من شأنه الاحتجاب من شق الباب، ولما حكه فمستحي. وفيه إطلاق الدعاء بلفظ لا يقصد الداعي إيقاعه بالدعوة به، لأن قول عائشة «أرغم الله أنفك» أي ألصقه بالتراب. ولم ترد حقيقة هذا، وإنما جرت عادة العرب بإطلاق هذه اللفظة في موضع الشتماء بمن يقال له، ووجه المناسبة في قوله: « احش في أفواههم » دون أميئتهم مع أن الأميين عمل البكاء الإشارة إلى أن النهي لم يقع عن مجرد البكاء، بل عن قدر زائد عليه من صباح أو نياحة. والله أعلم.

٤٢٦٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي عُلَيْيٍّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ غَابِرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا رَأَى ابْنَ جَعْفَرٍ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ أَبِي ذِي الْوَهَابِ. [راجع: ٣٧٠٩].

٤٢٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّةَ بِنْتَ الْوَلِيدِ يَقُولُ: لَقَدْ انْقَطَعَتْ لِي يَدَي يَوْمَ مُؤْتَةَ نَسْعَةً أَسْأَلُ، فَمَا يَبْقِي لِي يَدَي إِلَّا صَاحِيحَةٌ يَمَانِيَّةٌ. [راجع: ٤٢٦٦].

٤٢٦٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّةَ بِنْتَ الْوَلِيدِ يَقُولُ لَقَدْ فُتِي فِي يَدَي يَوْمَ مُؤْتَةَ نَسْعَةً أَسْأَلُ، وَصَوَّرَتْ لِي يَدَي صَاحِيحَةً يَمَانِيَّةً. [راجع: ٤٢٦٥].

الحديث الرابع:

قوله: (حدثني محمد بن أبي بكر) هو المقدم، وعمر بن علي هو عمه، وعامر هو الشعبي.

قوله: (يا ابن ذي الجفاحين) تقدم شرحه في مناقب جعفر، وأنه عوض بذلك عن قطع يديه في تلك الزمرة حيث أخذ اللواء يمينه فقطعت، ثم أخذه بشماله فقطعت، ثم احتضنه فقتل. وإن النسفي روى عن البخاري أنه يقال لكل ذي ناحيتين جناحان، وأنه أشار إلى أن الجفاحين في هذه القصة ليسا على ظاهرهما. وقال السهيلي: قوله: جناحان ليسا كما يبتلى إلى الوهم كجناحي الطير وريشه، لأن الصورة الأدمية أشرف الصور وأكملها، فالرأب الجناحية صفة ملكية وقوة روحانية أعطاها جعفر. وقد عبر القرآن عن العضد بالجناح توسعاً في قوله تعالى: ﴿واضمم إليك جناحك﴾ وقال العلماء في أجنحة الملائكة: إنها صفات ملكية لا تفهم إلا بالمعاني، فقد ثبت أن جبريل ستمائة جناح، ولا يعمد للطير ثلاثة أجنحة فضلاً عن أكثر من ذلك، وإذا لم يثبت خبر في بيان كينيتها فتوهم بها من غير بحث عن حقيقتها، انتهى. وهذا الذي جزم به في مقام التمع والسلي قلعه عن العلماء ليس صريحاً في الدلالة لما ادعاه، ولا مانع من الحمل على الظاهر إلا من جهة ما ذكره من المجهود، وهو من قياس الغائب على الشاهد وهو ضعيف، وكون الصورة البشرية أشرف الصور لا يمنع من حمل الخبر على ظاهره، لأن الصورة باقية. وقد روى البيهقي في «الدلائل» من مرسل حاصم بن عمر بن قتادة أن جناحي جعفر من ياقوت. وجاء في جناحي جبريل أنهما لؤلؤ أخرجه ابن منه في ترجمة ورقة.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا سفیان) هو الشوري، وإسماعيل هو ابن خالد، والإسناد كله كوفيون إلا الصحابي.

قوله: (دقي في يدي) بضم الدال فسر في الرواية الأولى بقوله: « انقطعت ».

زموا جانباً من المشركين وخشي خالد أن يكثر الكفار عليهم، فقد قيل إنهم كانوا أكثر من مائة ألف، فهاجز بهم حتى رجع بهم إلى المدينة. وهذا السند وإن كان ضعيفاً من جهة الانقطاع، والآخر من جهة ابن ليمية الراوي عن أبي الأسود، وكذلك الواقدي، فقد وقع في «المغازي» لموسى بن عقبة وهي أصح المغازي كما تقدم ما نصه « ثم أخذه يعني اللواء عبد الله بن ربيعة فقتل، ثم اصطاح المسلمون على خالد بن الوليد فهزم الله العدو وأظهر المسلمين » قال العماد بن كثير: يمكن الجمع بأن خالدًا لما حاز المسلمين ويات، ثم أصبح وقد غير هيئة العسكر كما تقدم، وتوهم العدو أنهم قد جاء فلم مدد، حمل عليهم خالد حينئذ فولوا فلم يتبعهم، ورأى الرجوع بالمسلمين هي الخيبة الكبرى. ثم وجدت في «مغازي ابن هانئ» بسند منقطع أن خالدًا لما أخذ الراية قاتلهم قتالاً شديداً حتى هاجز الفريقان عن غير هزيمة، وقتل المسلمون فمروا على طرفهم بقرية بها حصن كانوا في ذعابهم قتلوا من المسلمين رجلاً، فحاصروهم، حتى فتح الله عليهم فتوة، وقتل خالد بن الوليد مقاتلتهم، فسمي ذلك المكان تنبع الدم إلى اليوم.

الحديث الثالث: حديث عائشة

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الجيد القضي، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري.

قوله: (لما جاء قتل ابن ربيعة) يحتمل أن يكون المراد جمعي الخبر على لسان القاصد الذي حضر من عند الجليش، ويحتمل أن يكون المراد جمعي الخبر على لسان جبريل كما يدل عليه حديث أنس الذي قبله.

قوله: (جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد البيهقي من طريق المقدمي من عبد الوهاب في المسجد.

قوله: (يعرف فيه الخوف) أي لا جمل الله فيه من الرحمة، ولا ينافي ذلك الرضا بالقضاء، ويؤخذ منه أن ظهور الخوف على الإنسان إذا أصيب بمصيبة لا يخرجها من كونه صابراً راضياً إذا كان قلبه مطمئناً، بل قد يقال إن من كان يتزعج بالمصيبة ويمالج نفسه على الرضا والصبر أرفع رتبة عن لا ييالي بوقوع المصيبة أصلاً، أشار إلى ذلك الطبري وأطال في تقريره.

قوله: (وأنا أطلع من صائر الباب، تعني من شق الباب) ووقع في رواية القاسي « من صائر الباب بشق الباب » والنسفي « شق » بغير موحدة والأول أصوب هنا، وشق بالكسر وبالفتح أيضاً، يقال بالفتح هو الموضع الذي ينظر منه كالكوكة، وبالكسر الناحية. وهذه الرواية تدل على أن في الرواية التي تقدمت في الجناز بلفظ « من صائر الباب شق الباب » إدراجاً، وأنه تفسير من بعض رواته. وذكر ابن التين وغيره أن الذي وقع في الحديث بلفظ « صائر » تغيير والصواب « صير » بكسر المهملة وتحتانية ساكنة ثم راء، قال الجوهري: الصير شق الباب، وفي الحديث « من نظر من صير باب ففقت عينه فهي مدر » قال أبو عبيد: لم أسمع هذا الحرف إلا في هذا الحديث.

قوله: (فأناه رجل) لم أتف على اسمه.

قوله: (إن نساء جعفر) يحتمل أن يريد زوجاته، ويحتمل أن يريد من ينسب إليه من النساء في الجملة، وهذا الثاني هو المعتمد لأننا لا نعرف لجعفر زوجة غير أسماء بنت عيسى.

قوله: (فلذكر بكاهن) في رواية الكشميهني « وذكر » بواو.

قوله: (فأمره أن يأتين) كذا رأيت في أصل أبي خذ، فإن كان مضبوطاً فنيه حذف تقديره فتأين، وأظنه عرفاً فإن الذي في سائر الروايات « فأمره أن يأتين » وهو الوجه، وكذا وقع في الجناز.

قوله: (وذكر أنه لم يطعته) في رواية الكشميهني « وذكر أنهم » وهو أوجه.

قوله: (لقد غلبتنا) أي في عدم الامتثال لقوله، وذلك إما لأنه لم يصرح لمن ينهي الشارع عن ذلك فحملن أمره على أنه يحسب عليهن من قبل نفسه، أو حملن الأمر على التنزيه تصادين على ما هن فيه، أو لأنهن لشدة المصيبة لم يقدرن على ترك البكاء. والذي يظهر أن النهي إنما وقع عن قدر زائد على غض البكاء كالنوح ونحو ذلك، فلذلك أمر الرجل بتكرار النهي. واستبعد بعضهم من جهة أن الصحابييات لا تصادين بعد تكرار النهي على أمر عزم، ولعلهن تركن النوح ولم يتركن البكاء، وكان غرض الرجل حسم المادة ولم يطعته، لكن قوله: « فاحت في أفواههم من التراب » يدل على أنهم تمادين على الأمر المنوع، ويبرز في الثاء للثقة في قوله: « فاحت » الضم والكسر لأنه يقال حتى يمش ويحي.

لأن أن دخلوا الحرم ولم يتركوا القتال، وأمدت قريش بني بكر بالسلاح وقتل بعضهم معهم ليلاً

٤٧ - باب غزوة الفتح في رمضان

٤٧٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث قال: حدثني عقيل، عن ابن جيهان قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن ابن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ غزا غزوة الفتح في رمضان.

قال: وسيف سيدة بن المسيب يقول في ذلك:

وعن عبيد الله بن عبد الله أخبره: أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: صام رسول الله ﷺ، حتى إذا بلغ الكبيدة - الماء الذي بين قنديل وغسفان - أظفر، فلم يزل مغطراً حتى أنسلخ الشهر: راجع: ١٩٤٤. أخرجه مسلم: ١١١٣.

٤٧٦ - حدثني معمر: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر: أخبرني الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ خرج في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف، وذلك على رأس ثمان مائة وخمسة من مقدمه المدينة، فسار هو ومن معه من المسلمين إلى مكة، يصومون ويصومون، حتى بلغ الكبيدة، وهو ماء بين غسفان وقنديل، أظفروا.

قال الزهري: وإنما يؤخذ من أمر رسول الله ﷺ الأخير فلا يخبر. راجع: ١٩٤٤. أخرجه مسلم: ١١١٣.

٤٧٧ - حدثني عباس بن الوليد: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: خرج النبي ﷺ في رمضان إلى حنين، وأساس مغطون فصار مغطراً، فلما استوى على راحلته، دعا يثاء من لبن أو ماء، فوضعه على راحلته، أو: على راحلته، ثم نظر إلى الناس، فقال المغطرون للصوماء: أظفروا. راجع: ١٩٤٤. أخرجه مسلم: ١١١٣.

٤٧٨ - وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن الثوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: خرج النبي ﷺ عام الفتح.

وقال حماد بن زيد: عن الثوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. راجع: ١٩٤٤. أخرجه مسلم: ١١١٣، مطولاً.

٤٧٩ - حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا جبر، عن منصور، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس قال: سافر رسول الله ﷺ في رمضان، فصام حتى بلغ غسفان، ثم دعا يثاء من ماء، ففترب نهاراً ليلة الناس، فافطروا حتى قدم مكة.

قال: وكان ابن عباس يقول: صام رسول الله ﷺ في السفر وأظفر، فسن صام صام ومن شاء أظفر. راجع: ١٩٤٤. أخرجه مسلم: ١١١٣.

قوله: (باب غزوة الفتح في رمضان) أي كانت في رمضان سنة ثمان من الهجرة، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصيام في الكلام على حديث ابن عباس المذكور في هذا الباب، وقد تقدم هناك أنهم خرجوا من المدينة لعشر مضين من رمضان، وزاد ابن إسحاق عن الزهري بهذا الإسناد أنه صلى الله عليه وسلم استعمل على المدينة أبا وهم الغفاري.

قوله: (قال: وصحت ابن المسيب يقول مثل ذلك) تأمل ذلك هو الزهري، وهو موصول بالإسناد المذكور.

فوقنا ما ذكره على خمس سرايا وبقيت أربع. فليستدركها على أهل المغازي فإنهم لم يذكروا غير الذي ذكرته بعد التسع البالغ، ويعتدل أن يكون فيه حذف تقديره: ومرة علينا غيرهما، وأيضاً فإنه لم يذكر في بعض الروايات للبوت عدداً.

قوله: (وقال عمر بن حفص) أي ابن غياث وهو من شيوخ البخاري وربما حدث عنه بواسطة، وهذا الحديث قد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبي بشر إسماعيل بن عبد الله عن عمر بن حفص به.

قوله: (وغزوت مع ابن حارثة استعمله علينا) كذا أبهمه البخاري عن شيخه أبي حاتم، وقد ذكرت ما فيه في «باب غزوة زيد بن حارثة» ولعل البخاري أبهمه عمداً لاختلاف بقية روايات الباب في تعيين أسامة.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حماد بن مسعدة) يقال إن حماد بن عبد الله هذا هو الذهلي نسبة إلى جده وهو حماد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس، وكان أبو دارود إذا حدث عنه نسب أباه يحيى إلى جده فارس ولا يذكر خالد ويقال إن حماد بن عبد الله المذكور هو المخزومي، وجزم الكلابي والبرقاني بأنه الذهلي، والله أعلم.

٤٦ - باب غزوة الفتح وما بعث حاطب بن أبي بلتعجة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ

٤٧٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا صفوان، عن عمرو بن دينار قال: أخبرني الحسن بن محمد: أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يقول: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: بعث رسول الله ﷺ أنا والزبير والنفقة: فقال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ، فإن بها هبة منها، كتاب فدخلوا منها». قال: فانطلقنا فعادى بنا حنينا حتى أتينا الروضة، فإذا نحن بالطبيعة، فلنا لها: أخرجه الكتاب، قالت: ما معي كتاب، قلنا: لتخرجن الكتاب، أو تلتقين القباب، قال: فأخرجته من عفاصها، فأنا أبو رسول الله ﷺ لباداً فيه: من حاطب بن أبي بلتعجة، إلى ناس بمكة من المشركين، يخبرهم بعني أمر رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: «يا حاطب، ما هذا». قال: يا رسول الله، لا تعجل علي، إني كنت امرأة أملت في فريش، يقول: كنت خليفاً، ولم أكن من نفسها، وكان من مقلد من المهاجرين، من لهم قربات يعمون أهلهم وأموالهم، فاحتجبت إذ أتيت ذلك من النسب لهم، أن أتبعهم عندكم بما يعمون قرايتي، ولم أفعل إلا إتياداً عن ديني، ولا رجاء بالكفر بعد الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: «أما إنك لقد صدقك». فقال عمر: يا رسول الله، ذهبي احرب عني هذا المنافق. فقال: «إنك قد جهدت بئراً، وما يتركك لعل الله أطلع علي من جهد بئراً» فقال: اعطوا ما فيهم فقد غفرت لكم». فأقول الله السورة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا غُلُوهُ وَعُدُوهُم أَوْلِيَاءَ تَقُولُوا لَهُمْ نَحْنُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنْ الْحَقِّ - إِلَى قَوْلِهِ - فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾. راجع: ٣٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٤٩٤.

قوله: (باب غزوة الفتح) أي فتح مكة شرعها الله تعالى، وسقط لفظ «باب» من نسخة الصغاني، وكان سبب ذلك أن قريشاً نقضوا العهد الذي وقع بالحديبية، فبلغ ذلك النبي ﷺ فزاهم. قال ابن إسحاق «حدثني الزهري عن عروة عن المسور بن غرمة أنه كان في الشرط: من أحب أن يدخل في عقد رسول الله ﷺ وعهده فليدخل، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم فليدخل، فدخلت بنو بكر أي ابن عبد مناة بن كنانة في عهد قريش، ودخلت خزاعة في عهد رسول الله ﷺ. قال ابن إسحاق: وكان بين بني بكر وخزاعة حروب وقتل في الجاهلية، فتشاعلوا عن ذلك لما ظهر الإسلام، فلما كانت الهبة خرج نوفل بن معاوية الديلمي من بني بكر في بني الدليل حتى بيت خزاعة على ما لم يقال له الوتر، فأصاب منهم رجلاً يقال له منبه، واستيقظت لهم خزاعة فاقتلوا

عصاة.

قوله: (وقال عبد الرزاق أخيراً معمر) وصله أحد بن حنبل عنه وبقيته « خرج النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح في شهر رمضان فقام حتى مر بقدير في الطريق » الحديث.

قوله: (وقال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس) كذا وقع في بعض نسخ أبي ذر، وللاكثر ليس فيه ابن عباس، وبه جزم الدارقطني وأبو نعيم في المستخرج، وكذلك وصله البيهقي من طريق سليمان بن حرب وهو أحد مشايخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة، فذكر الحديث بطوله في فتح مكة. قال البيهقي في آخر الكلام عليه: لم يجاوز به أيوب عكرمة. قلت: وقد أشرت إليه قبله، وإن ابن أبي شيبة أخرجه هكذا مرسلًا عن سليمان بن حرب به بطوله، وسأذكر ما فيه من فائدة في أثناء الكلام على شرح هذه الغزوة، وطريق طائوس عن ابن عباس قد تقدم الكلام عليها في كتاب الصيام أيضاً.

٤٨- باب أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّابِعَةُ يَوْمَ الْفَتْحِ

٤٢٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: عَنْ هِشَامَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَايَةَ الْفَتْحِ، قَبِلَ ذَلِكَ قَرْيَتًا، خَرَجَ أَبُو سُفْيَانَ ابْنُ حَرْبٍ، وَحَكِيمُ بْنُ جِرْمٍ، وَتَمِيمُ بْنُ وَرْقَانَ، يَلْقِمُونَ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلُوا يَمِيرُونَ حَتَّى أَتَوْا مَرْ الظَّهْرَانَ، فَإِذَا هُمْ بِيَرَّانٍ كَانَهَا يَرَّانَ عَرَفَةَ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: مَا هَذِهِ، كَانَتْهَا يَرَّانَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ تَمِيمُ بْنُ وَرْقَانَ: يَرَّانَ يَسِي عَمْرُو، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: عَمْرُو أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ، فَأَرَاهُمْ نَاسٌ مِنْ حَرَسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَذْرَكُوهُمْ فَأَعْلَوْهُمْ، فَأَوَّاهُ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَمَعَ أَبُو سُفْيَانَ، فَلَمَّا سَارَ قَالَ لِلنَّاسِ: «أَحْسِنُوا يَا سُفْيَانَ جَنَّةَ حَطَمِ الْجَبَلِ، حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ». فَحَسَنَ الْعَاسِ، فَحَسَنَتِ الْقَبَائِلُ تَمَرُّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، تَمَرُّ كَيْفَةً كَيْفَةً عَلَى أَبِي سُفْيَانَ، فَمَرَّتْ كَيْفَةً، قَالَ: يَا عِثَّاسُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ عِفَّارُ، قَالَ: مَا لِي وَلِعِفَّارُ، ثُمَّ مَرَّتْ جَهَنَّةُ، قَالَ يَمْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ مَرَّتْ سَعْدُ بْنُ هَذِيمٍ، فَقَالَ يَمْلُ ذَلِكَ، وَتَمَرَّتْ سَائِمَةُ، فَقَالَ يَمْلُ ذَلِكَ، حَتَّى أَتَيْتُ كَيْفَةً لَمْ يَرْ مَظْهَرًا، قَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ الْأَنْصَارُ، عَلَيْهِمْ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ الرَّابَةِ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: يَا أَبَا سُفْيَانَ، الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ، الْيَوْمَ تَسْتَحِلُّ الْكَتَبَةَ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَا عِثَّاسُ خِذْ يَوْمَ الدَّمَارِ، ثُمَّ جَاءَتْ كَيْفَةً، وَجِي أَقْلُ الْكَتَابِ، فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَرَابِعَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَلَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي سُفْيَانَ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ مَا قَالَ: سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَمَا قَالَ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «كَذِبَ سَعْدُ، وَلَكِنْ هَذَا يَوْمَ يُعْظَمُ اللَّهُ فِيهِ الْكَتَبَةُ، وَيَوْمَ تُكْسَى فِيهِ الْكَتَبَةُ». قَالَ: وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُرَكِّزَ رَابِعَةُ بِالْحَبْشُونَ.

قَالَ غُرُورٌ: وَخَبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَاسَ يَقُولُ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، هَا هُنَا أَمْرًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُرَكِّزَ الرَّابِعَةَ؟ قَالَ: وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَمِّلُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ، وَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَدَاءٍ، فَقَتِلَ مِنْ خَلِيلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ﷺ يُؤَمِّلُ رَجُلَانِ: حَنِيْشُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، وَكَرَّزُ بْنُ جَابِرِ الْهَمْدِيِّ.

قوله: (باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح) أي بيان المكان الذي ركزت فيه راية النبي صلى الله عليه وسلم بأمرة.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة (عن أبيه قال: لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح) هكذا أورد مرسلًا، ولم أره في شيء من الطرق عن عروة موصلًا، ومقصود البخاري منه ما ترجم به وهو آخر الحديث، فإنه موصل عن عروة عن نافع بن جبير بن مطعم عن العباس بن عبد المطلب والزبير بن العوام.

قوله: (وعن عبيد الله بن عبد الله) هو موصل بالإسناد المذكور، وقد تقدم بيان ذلك أيضاً في الصيام. وبين البيهقي من طريق عاصم بن علي عن الليث ما حذفه البخاري منه فإنه ساقه إلى قوله: «وسمعت سعيد بن المسيب يقول مثل ذلك» وزاد «لا أدري أخرجه في شعبان فاستقبله رمضان، أو خرج في رمضان بعدما دخل، غير أن عبيد الله أخبرني» فذكر ما ذكره البخاري لحذف البخاري منه التردد المذكور. ثم أخرج البيهقي من طريق ابن أبي حفصة عن الزهري بهذا الإسناد قال: «صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ثلاث عشرة خلت من رمضان» ثم ساقه من طريق معمر عن الزهري وبين أن هذا القدر من قول الزهري وإن ابن أبي حفصة أخرجه، وكذا أخرجه يونس عن الزهري، وروى أحمد بإسناد صحيح من طريق قرعة بن يحيى عن أبي سعيد قال: «خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح للثلاثين خلت من شهر رمضان» وهذا يدفع التردد لماضي ويعين يوم الخروج، وقول الزهري يعين يوم الدخول ويعطي أنه أقام في الطريق اثني عشر يوماً. وأما ما قال الواقدي إنه خرج لمشر خلون من رمضان فليس بقوي مخالفة ما هو أصح منه، وفي تعيين هذا التاريخ أقوال أخرى: منها عند مسلم «لست عشرة» ولأحمد «ثمان عشرة» وفي أخرى «لثني عشرة» وللمصنف بين هاتين يحمل أحدهما على ما مضى والأخرى على ما بقي، والذي في المغازي: دخل لثني عشرة مضت، وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر. ووقع في أخرى بالشك في تسع عشرة أو سبع عشرة. وروى يعقوب بن سفيان من رواية ابن إسحاق عن جماعة من مشايخه أن الفتح كان في عشر بقين من رمضان، فإن ثبت حل على أن مراده أنه وقع في العشر الأوسط، قبل أن يدخل العشر الأخير.

قوله في الطريق الثانية: (ومعه عشرة آلاف) أي من سائر القبائل. وفي مرسل عروة عند ابن إسحاق وابن عازم «ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثني عشر ألفاً من المهاجرين والأنصار وأسلم وفخار ومزينة وجبينة وسليم» وكذا وقع في «الأكيل» و«شرف المصطفى» ويصح بينهما بأن العشرة آلاف خرج بها من المدينة ثم تلاحق بها الألفان. وسبأتي تفصيل ذلك في مرسل عروة الذي بعد هذا.

قوله: (وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقلعه المدينة) هكذا وقع في رواية معمر، وهو وهم، والصواب على رأس سبع سنين ونصف، وإنما وقع الوهم من كون غزوة الفتح كانت في سنة ثمان، ومن أثناء ربيع الأول إلى أثناء رمضان نصف سنة سواء، فالتحرير إنما سبع سنين ونصف ويمكن توجيه رواية معمر بأنه بناء على التاريخ بأول السنة من الحرم، فإذا دخل من السنة الثانية شهوراً أو ثلاثة أطلق عليها سنة مجازاً من تسمية البعض باسم الكل، ويقع ذلك في آخر ربيع الأول، ومن ثم إلى رمضان نصف سنة. أو يقال كان آخر شعبان تلك السنة آخر سبع سنين ونصف من أول ربيع الأول، فلما دخل رمضان دخل سنة أخرى. وأول السنة يصدق عليه أنه رأسها فيصح أنه رأس ثمان سنين ونصف، أو أن رأس الثمان كان أول ربيع الأول وما بعده نصف سنة.

قوله: (يصوم ويصومون) تقدم شرحه في كتاب الصيام.

قوله في رواية: (خالد) هو الحذاء (عن عكرمة عن ابن عباس) خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان إلى حنين استنكله الإسمايلي بأن حيناً كانت بعد الفتح فيحتاج إلى تأمل، فإنه ذكر قبل ذلك أنه خرج من المدينة إلى مكة، وكذا حكى ابن التين عن الداودي أنه قال: الصواب أنه خرج إلى مكة، أو كانت «خير» فتصحت. قلت: وحمله على خير مردود، فإنه الخروج إليها لم يكن في رمضان، وتأويله ظاهر فإن المراد بقوله: «إلى حنين» أي التي وقعت عقب الفتح لأنها لما وقعت أثرها أطلق الخروج إليها. وقد وقع نظير ذلك في حديث أبي هريرة الآتي قريباً. وبهذا جمع الحب الطبري. وقال غيره: يجوز أن يكون خرج إلى حنين في بقية رمضان قاله ابن التين. ويعكر عليه أنه خرج من المدينة في عاشر رمضان فقدم مكة وسطه وأقام بها تسعة عشر كما سبأتي. قلت: وهذا الذي جزم به معترض، فإن ابتداء خروجه يختلف فيه كما مضى في آخر الغزوة من حديث ابن عباس، فيكون الخروج إلى حنين في شوال.

قوله في هذه الرواية: (دعا يثا من لين أو ماء) في رواية طائوس عن ابن عباس آخر الباب «دعا يثا من ماء فشرب نهراً» الحديث. قال الداودي: يشتمل أن يكون دعا بهذا مرة وبهذا مرة. قلت: لا دليل على التعدد، فإن الحديث واحد والقصة واحدة، وإنما وقع الشك من الرواي فقدم عليه رواية من جزم، وأبعد ابن التين فقال: كانت قصتان أحدهما في الفتح والأخرى في حنين.

قوله: (فقال المظفر للصوص الطرود) كذا لأبي ذر ولغيره «للصوص» بالفتح وكلامهما جمع صائم. وفي رواية الطبري في تهذيبه «فقال المظفر للصوص اضطروا يا

قوله: (بلغ ذلك قريشاً) ظاهره أنهم بلغهم مسيره قبل خروج أبي سفيان وحكيم بن حزام، والذي عند ابن إسحاق وعند ابن عائد من مغازي عروة: ثم خرجوا وقادوا الخيول حتى نزلوا بر الظهران ولم تعلم بهم قريش. وكذا في رواية أبي سلمة عند ابن أبي شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالطرق فحبست، ثم خرج، فغم على أهل مكة الأمر، فقال أبو سفيان لحكيم بن حزام: هل لك أن تركب لي امرأ لعلنا أن نلقى خبراً؟ فقال له بديل بن ورقاء: وأنا معكم، قالوا: وأنت شئت فركبوا. وفي رواية ابن عائد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لم يخر رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً حتى بعث إليهم ضمرة يخبرهم بين إحدى ثلاث: أن يودوا تخيل خزاعة، وبين أن يرووا من حلف بكر، أو يئذ إليهم على سواء. فأتاهم ضمرة فخيرهم، فقال قرظة بن عمرو: لا نودي ولا نرا، ولكننا نئذ إليه على سواء. فانصرف ضمرة بذلك. فأرسلت قريش أبا سفيان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعذيب العهد وكذلك أخرجه مسند من مرسل محمد بن حبان بن جعفر، فأنكره الواقدي وزعم أن أبا سفيان إنما توجه مبادراً قبل أن يبلغ المسلمين الخبر، والله أعلم. وفي مرسل عكرمة عند ابن أبي شيبة ونحوه في مغازي عروة عند ابن إسحاق وابن عائد: فخافت قريش، فانطلق أبو سفيان إلى المدينة فقال لأبي بكر: جدد لنا الحلف، قال: ليس الأمر لي. ثم أتى عمر فأعظم له عمر. ثم أتى فاطمة فقالت له: ليس الأمر لي. فأتى علياً فقال: ليس الأمر لي. فقال: ما رأيت كاليوم رجل أضل أي من أبي سفيان أنت كبير الناس، فجدد الحلف. قال: فغضب إحدى يديه على الأخرى وقال: قد أجرت بين الناس. ورجع إلى مكة فقالوا له: ما جئنا بحرب فنحذر، ولا بصلح فنام. لفظ عكرمة وفي رواية عروة «فقالوا له: لب بك علي وإن إسخار جوارك بين عليهم» فيحتمل أن يكون قوله: «بلغ قريشاً» أي غلب على ظنهم ذلك لا أن مبلغاً بلغهم ذلك حقيقة.

قوله: (خرجوا يخلصون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن عائد «فيثوا أبا سفيان وحكيم بن حزام فلقيا بديل بن ورقاء فاستصحباه فخرج معهم».

قوله: (حتى أتوا من الظهران) يفتح الميم وتشديد الراء مكان معروف، والعامية تقول يسكون الراء وزيادة واو، والظهران يفتح المعجمة وسكون الهاء بلفظ تثنية ظهر، وفي مرسل أبي سلمة «حتى إذا دنوا من ثنية سر الظهران انطمأأ أي دخلوا في الليل فأشرفوا على الثنية، فإذا النيران قد أضاءت الرادي كله» وعند ابن إسحاق «أن المسلمين أوقدوا تلك الليلة عشرة آلاف نار».

قوله: (فقال أبو سفيان ما هذه) أي النيران (لأنها) جواب قسم حذوف. وقوله (نيران عرة) إشارة إلى ما جرت به عاداتهم من إيقاد النيران الكثيرة ليلة عرة، وعند ابن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه في تلك الليلة فأوقدوا عشرة آلاف نار.

قوله: (فقال بديل بن ورقاء: هذه نيران بني عمرو) يعني خزاعة، وعمرو يعني ابن لحي الذي تقدم ذكره مع نسب خزاعة في أول المناقب (فقال أبو سفيان: عمرو أقل من ذلك) ومثل هذا في مرسل أبي سلمة، وفي مغازي عروة عند ابن عائد عكس ذلك وأنهم لما راوا الفاسطيط وسمعوا صهيل الخيل فراعهم ذلك فقالوا: هؤلاء بنو كعب يعني خزاعة وكعب أكبر بطون خزاعة جاشت بهم الحرب. فقال بديل: هؤلاء أكثر من بني كعب مايلج تأليها هذا. قالوا فانتجعت هوزان أرضنا، والله ما نعرف هذا أنه هذا المثل صاح الناس.

قوله: (فراهم ناس من حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوهم فأخولهم) في رواية ابن عائد «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بحث بين يديه خيلاً تقيض الميول، وخزاعة على الطريق لا يتركون أحداً مضى، فلما دخل أبو سفيان وأصحابه عسكر المسلمين أخذتهم الخيل تحت الليل» وفي مرسل أبي سلمة «وكان حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم نفراً من الأنصار، وكان عمر بن الخطاب عليهم تلك الليلة فجلاوا بهم إليه فقالوا: أجبناك بنصر أخذناهم من أهل مكة، فقال عمر: والله لو جئتموني بأبي سفيان ما زدتم، قالوا قد أتيناك بأبي سفيان» وعند ابن إسحاق «أن

العباس خرج ليلاً فلقى أبا سفيان ويديلاً، فحمل أبا سفيان معه على البغلة ورجع صاحبه» ويمكن الجمع بأن الحرس لما أخذوهم استندق العباس أبا سفيان. وفي رواية ابن إسحاق «فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الظهران قال العباس: والله لئن دخل رسول الله مكة عترة قبل أن يأتو، فيستأنسوا إنه هلاك قريش، قال: فجلست على بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جئت الأراك فقلت: لعلي أجد بعض الخطابة أو ذا حاجة يأتي مكة فيخبرهم، إذا سمعت كلام أبي سفيان ويديل بن ورقاء، قال:

قوله: (معها الرواية) أي رواية الأنصار، وكانت راية المهاجرين مع الزبير كما سيأتي. قوله: (فقال سعد بن عباد: يا أبا سفيان اليوم يوم المحمرة) بإخاء للمهمة أي يوم حرب لا يوجد منه خلص، أي يوم قتل، يقال لحم فلان فلاتاً إذا قتل.

قوله: (اليوم تستحل الكعبة، فقال أبو سفيان: يا عباس حلما يوم الذمار) وكذا وقع في هذا الموضع مختصراً، ومراد سعد بقوله يوم المحمرة يوم المقتلة العظمى، ومراد أبي سفيان بقوله يوم الذمار وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم أي الهلاك، قال الخطابي: فمضى أبو سفيان أن يكون له يد فيحسي قومه ويدفع عنهم. وقيل المراد هذا يوم الغضب للحريم والأهل والانتصار لهم لم قدر عليه، وقيل المراد هذا يوم يلزمك فيه حظي وحامي من أن ينالني مكروه. قال ابن إسحاق: زعم بعض أهل العلم أن سعداً قال: اليوم يوم المحمرة، اليوم تستحل الحرم، فسمعها رجل من المهاجرين فقال: يا رسول الله ما آمن أن يكون لسعد في قريش صولة. فقال لعلي: ادركه فخذ الراية منه فكن أنت تدخل بها. قال ابن هشام: الرجل المذكور هو عمر. قلت: وفيه بعد، لأن عمر كان معروفاً بشدة البأس عليهم. وقد روى الأموي في المغازي أن أبا سفيان قال للنبي صلى الله عليه وسلم

أدركه وهو صغير، أو جمعه من قتل جماعة له بأسانيد مختلفة وهو الراجح.

قوله: (وأمر النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ خالد بن الوليد أن يدخل من أعلى مكة من كلباء) أي بالبداء ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من كذا أي بالقصر، وهذا خالف للأحاديث الصحيحة التي أن خالدًا دخل من أسفل مكة والنبي صلى الله عليه وسلم من أمهلاء، وكذا جزم ابن إسحاق أن خالدًا دخل من أسفل ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من أمهلاء وضربت له هناك عقبة، وقد ساق ذلك موسى بن عقبة سياقاً واضحاً فقال: وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام على المهاجرين وغيلهم وأمره أن يدخل من كداء من أعلى مكة، وأمره أن يفرز رايته بالحجون ولا يبرح حتى يأتيه، وبعث خالد بن الوليد في قبائل قضاعة وسليم وغيرهم وأمره أن يدخل من أسفل مكة وأن يفرز رايته عند أدنى البيوت، وبعث سعد بن عباد في كتيبة الأنصار في مقدمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم أن يكشروا أيهم ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم، وعند البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن عمر قال: لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح رأى النساء يلطمن وجوه الحنظل بالخمر، فقسم إلى أبي بكر فقال: يا أبا بكر كيف قال حسان؟ فأنشده قوله:

علمت بنيتي إن لم تروها تير النقع موعدا كداء
ينازعن الأسنة مسرجات يلطمن بالخمر النساء

قَالَ: «أدخلوها من حيث قال حسان».

قوله: (وقتل من خيل خالد بن الوليد رضي الله عنه يومئذ رجلاً: حبيش) مبهمة ثم موحدة ثم معجمة، وعند ابن إسحاق بمعجمة ونون ثم مبهمة مصغر (ابن الأصبغ) وهو لقب، واسم خالد بن سعد بن مقد بن ربيعة بن أنزم الخزاعي، وهو أخو أم عبد الله من ربها النبي صلى الله عليه وسلم مهاجر، وروى البيهقي والطبراني وأخرون قتلته من طريق حزام بن هشام بن حبيش عن أبيه عن جده، وعن أحد «حدثنا موسى بن داود حدثنا حماد بن هشام بن حبيش قال: شهد جدي الفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (وكرر) بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي هو ابن جابر بن حنبل مبهملتين بكسر ثم سكون ابن الأصبغ مبهمة مفتوحة وموحدة مشددة ابن حبيب الفهري، وكان من رؤساء المشركين، وهو الذي أغار على سرح النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر الأولى، ثم أسلم فنداه، وبنته النبي صلى الله عليه وسلم في طلب العرينين. وذكر ابن إسحاق أن هذين الرجلين سلكا طريقاً نفذاً عن عسكر خالد فقتلتهما المشركون يومئذ. وذكر ابن إسحاق أن أصحاب خالد لقوا ناساً من قريش، منهم سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية كانوا تجمعوا بالحنجرة بالهجرة المحمية والنون مكان أسفل مكة ليقاوتوا المسلمين، فتناوشهم شيئاً من القتال، فقتل من خيل خالد مسلمة بن الميلاء الجبلي، وقتل من المشركين اثنا عشر رجلاً أو ثلاثة عشر وانهزموا، وفي ذلك يقول حسان بن قيس بن خالد البكري قال ابن هشام: ويقال هي للرعاش الغلبي يتخاطب امرأته حين لامته على الفرار من المسلمين:

إنك لو شهدت يوم الحندمة إذ فر صفوان وفر عكرمه
واستقبلتنا بالسيف المسلمة يطمعن كل ساعد وجمعه
ضرباً فلا يسمع إلا غمغه لم تطقي في اللوم أدنى كلمه

وعند موسى بن عقبة: «واندفع خالد بن الوليد حتى دخل من أسفل مكة وقد تجمع بها بنو بكر ويتر الحارث بن عبد شاة وناس من هذيل ومن الأحاشيش الذين استصرت بهم قريش، فقاتلوا خالدًا، فقاتلهم، فانهزموا وقتل من بني بكر نحو عشرين رجلاً ومن هذيل ثلاثة أو أربعة، حتى انتهى بهم القتل إلى الحزورة إلى باب المسجد حتى دخلوا في البوادر، وارتفعت طائفة منهم على الجبال، وصاح أبو سفيان: من أغلق بابه فهو وكف به فهو آمن، قال: ونظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البقعة فقال: ما هذا وقد نهيت عن القتال؟ فقالوا: نظن أن خالدًا قُتِلَ ويذرى بالقتال فلم يكن له بد من أن يقاتل. ثم قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن أطمأن خالد بن الوليد: لم قاتلت وقد نهيتك عن القتال؟ فقال: هم بدؤونا بالقتال ووضعوا فينا السلاح، وقد كفت يدي ما استطعت. فقال: فضاء الله خير» وذكر ابن سعد أن عدة من أصيب من الكفار أربعة وعشرون رجلاً، ومن هذيل خاصة أربعة، وقيل مجموع من قتل منهم ثلاثة عشر رجلاً. وروى الطبراني من حديث ابن عباس قال: «خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن الله حرم مكة» الحديث، فقيل له: «هذا خالد بن الوليد يقتل، قال: قم يا فلان قتل له فليبرح القتل، فأتاه الرجل فقال له: إن نبي الله يقول لك اقتل

لما حاذاه: امرت يقتل قوماً؟ قال: لا. فذكر له ما قاله سعد بن عباد، ثم ناشده الله والرحم، فقال: يا أبا سفيان اليوم يوم المرحه، اليوم يمز الله قريشاً. وأرسل إلى سعد فأخذ الراية منه فندفعها إلى ابنه قيس. وعند ابن عسار من طريق أبي الزبير عن جابر قال: لما قال سعد بن عباد ذلك عارضت امرأة من قريش رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت:

يا بني الهدى إليك لجأ حسي قريش ولات حين لجاء
حين ضاقت عليهم سعة الأرز ض وعاداهم إله السماء
إن سعداً يريد قاصمة الظهر بأهل الحجون والبطحاء

فلما سمع هذا الشعر دخلته رافة ثم ورحمة، فأمر بالراية فاختلت من سعد ودفعت إلى ابنة قيس. وعند أبي يعلى من حديث الزبير «أن النبي صلى الله عليه وسلم دفعها إليه، فدخل مكة بيوامين» وإسناده ضعيف جداً، لكن جزم موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري أنه دفعها إلى الزبير بن العوام فهذه ثلاثة أقوال فيمن دفعت إليه الراية التي نزع من سعد. والذي يظهر في الجمع أن علياً أرسل بترعها، وأن يدخل بها، ثم خشى تغير خاطر سعد فأمر بدفعها لابنة قيس، ثم إن سعداً خشى أن يقع من ابنه شيء، فنكره النبي صلى الله عليه وسلم فسال النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذها منه فميتن أخذها الزبير. وهذه القصة الأخيرة قد ذكرها الزبير من حديث أسى بإسناد على شرط البخاري ولفظه «كان قيس في مقدمة النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة، فسلم سعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يصرفه عن الموضع الذي فيه خالفة أن يقدم على شيء، فصرفه عن ذلك» والشعر الذي أنشدته المرأة ذكره الرازي أنه لفسار بن الخطاب الفهري، وكأنه أرسل به المرأة ليكون أبغ في المعاطفة عليهم، وسيأتي في حديث الباب أن أبا سفيان شكاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما قال سعد فقال: «كذب سعد» أي أخطأ. وذكر الأموي في المغازي أن سعد بن عباد لما قال: «اليوم تستحل الحرمه، اليوم أذل الله قريشاً، فحاذى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا سفيان لما مر به فناداه: يا رسول الله امرت يقتل قوماً وذكر له قول سعد بن عباد ثم قال له: أنشدك الله في قوماً، فأتى أبو الناس وأوصلهم، فقال: يا أبا سفيان، اليوم يوم المرحه، اليوم يمز الله فيه قريشاً. فأرسل إلى سعد فأخذ اللواء من يده فجعله في يده ابنه قيس».

قوله: (ثم جماعت كتيبة وهي أقل الكتاب) أي أقلها عدداً، قال عياض: وقع للجميع بالقاف، ووقع في الجميع للحميدي «لجل» بالجميم وهي أظهر، ولا يحدد صحة الأولى لأن عدد المهاجرين كان أقل من عدد غيرهم من القبائل.

قوله: (ورواية النبي صلى الله عليه وسلم مع الزبير بن العوام، فلما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي سفيان قال: ألم تعلم ما قال سعد بن عباد؟ لم يكف أبو سفيان ما دل به بينه وبين العباس حتى شكاً للنبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (فقال كذب سعد) فيه إطلاق للكذب على الأخبار بغير ما سيق ولو كان قائلة بناء على غلبة ظنه وقوة القرينة.

قوله: (يوم يعظم فيه الكعبة) يشير إلى ما وقع من إظهار الإسلام وأذان بلال على ظهرها وغير ذلك مما أزيل عنها ما كان فيها من الأصنام وهو ما فيها من الصور وغير ذلك.

قوله: (ويوم تكسى فيه الكعبة) قيل إن قريشاً كانوا يكسون الكعبة في رمضان فصادف ذلك اليوم، أو المراد باليوم الزمان كما قال يوم الفتح، فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه هو الذي يكسوها في ذلك العام، ووقع ذلك.

قوله: (وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركز رايته بالحجون) يفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة هو مكان معروف بالقرب من مقبرة مكة. (قال عروة): فأخبرني نافع بن جبير بن مطعم قال: سمعت العباس يقول للزبير بن العوام: يا أبا عبد الله، ههنا أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركز الراية، وهذا السياق يومهم أن نافعاً حضر القاعة المذكورة يوم فتح مكة، وليس كذلك فإنه لا صحة له، ولكنه عمول عندي على أنه سمع العباس يقول للزبير ذلك بعد ذلك في حجة اجتماعها فيها إما في خلافة عمر أو في خلافة عثمان، ويحتمل أن يكون التفسير: سمعت العباس يقول قلت للزبير إلح فحذفت «قلت».

قوله: (قال: وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم) القتال ذلك هو عروة وهو من بقية الخبر، وهو ظاهر الإرسال في الجمع إلا في القدر الذي صرح عروة بسماعه له من نافع بن جبير، وأما باقيه فيحتمل أن يكون عروة تلقاه عن أبيه، أو عن العباس فإنه

عنى إلا الاحتمال الأول وفيه ما ذكرته.

ونكس أيضاً من قال إنه مبهم ما وقع عند ابن إسحاق في سياق قصة الفتح: فقال العباس لملي أجد بعض الخطابة أو صاحب لين أو ذا حاجة يأتي مكة فيخبرهم بمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخرجوا إليه فيستأنوه قبل أن يدخلها عنوة. ثم قال في القصة بعد قصة أبي سفيان: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن، فترك الناس إلى دورهم وإلى المسجد. وعند موسى بن عقبة في المغازي وهي أصح ما صنف في ذلك عند الجماعة ما نصه: «أن أبا سفيان وحكيم بن حزام قالوا: يا رسول الله كنت حقيقاً أن نجعل عدتكم وكيدكم بهوازن، فإنهم أبعد رحماً وأشد عدواة، فقال: إني لأرجو أن يجمعهما الله لي: فتح مكة وإعزاز الإسلام بها، وهزيمة هوازن وغنيمته أموالهم. فقال أبو سفيان وحكيم: فافع الناس بالأمان، أرايت إن اعترلت قريش فكنيت أيديها آمنون؟ قال: من كف يده فإني آمنة، وأغلق داره فهو آمن، قالوا: فابشأنا نؤذن بذلك فيهم. قال: انطلقوا، فمن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل دار حكيم فهو آمن. ودار أبي سفيان بأعلى مكة ودار حكيم بأسفلها. فلما توجهوا قال العباس: يا رسول الله إني لا آمن أبا سفيان أن يرتد: فرده حتى تراه جنود الله. قال: أفضل. فذكر القصة، وفي ذلك تصريح بعوم التامين، فكان هذا أمناً لكل من لم يقاتل من أهل مكة، فمن ثم قال الشافعي: كانت مكة مأمونة ولم يكن فتحها عنوة، والأمان كالصلح. وأما الذين تعرضوا للقتال أو الذين استنوا من الأمان وأمر أن يقتلوا ولو تعلقوا باستار الكعبة فلا يستلزم ذلك أنها فتحت عنوة. ويمكن الجمع بين حديث أبي هريرة في أمره صلى الله عليه وسلم يقاتل وبين حديث الباب في تأييده صلى الله عليه وسلم لهم بأن يكون التامين علق بشرط وهو ترك قريش المجاهرة بالقتال، فلما تفرقوا إلى دورهم ورضوا بالتامين المذكور لم يستلزم أن أويأهم الذين لم يقاتلوا ذلك وقاتلوا خالد بن الوليد ومن معه فقاتلهم حتى قتلهم وهزمهم أن تكون البلد فتحت عنوة، لأن العبرة بالأصول لا بالأنباع وبالأكثر لا بالأقل، ولا خلاف مع ذلك أنه لم يمر فيها قسم غنيمه ولا سبي من أهلها عن باشر القتال أحد، وهو ما يؤيد قول من قال لم يكن فتحها عنوة. وعند أبي داود بإسناد حسن: عن جابر أنه سئل: هل غنمتم يوم الفتح شيئاً؟ قال: لا. وجنحت طائفة منهم المالودي إلى أن بعضها فتح عنوة كما وقع من قصة خالد بن الوليد المذكورة، وقرر ذلك الحاكم في «الإكلى». والحق أن سورة فتحها كان عنوة ومعاملة أهلها معاملة من دخلت بأمان، ومنع جمع منهم السبي ترتب عدم قسمتها وجواز بيع دورها وإجارتها على أنها فتحت صلحاً، أما أولاً فلأن الإسم غير في قسمة الأرض بين الغنمين إذا انتزعت من الكفار وبين إيفائها وقفاً على المسلمين، ولا يلزم من ذلك منع بيع الدور وإجارتها. وأما ثانياً فقال بعضهم: لا تدخل الأرض في حكم الأموال، لأن من مضي كانوا إذا غلبوا على الكفار لم يمتروا الأموال، فتزل النار فتاكلها وتبصر الأرض عموماً لهم كما قال الله تعالى: «ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم». الآية [الأنفال: ٢١] وقال: «وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها» الآية [الأعراف: ١٣٧] والمسألة مشهورة فلا نزيل بها هنا، وقد تقدم كثير من باحث دور مكة في «باب توريث دور مكة» من كتاب الحج.

٤٢٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى نَاقِهِ، وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ يُرْجِعُ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنْ يَخْضَعَ النَّاسُ حَوْلِي لَوَجَّعْتُ كَمَا رَجَعْتُ. [الط: ٤٨٣٥، ٤: ٥٣٤، ٥: ٤٧، ٥: ٧٥٤، ٥: ١٧٤] أخرجه مسلم: [٧٩٤]

٤٢٨٢ - حَدَّثَنَا سَلَمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَحْيَى:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ غَسْرِ بْنِ غَفْمَانَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ قَالَ قَالَ زَمَنُ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ؟ [راجع: ١٥٨٨. أخرجه مسلم:

[١٣٥١]

٤٢٨٣ - ثُمَّ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ.

قِيلَ لِلزُّهْرِيِّ: وَمَنْ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ؟ قَالَ: وَرِثَهُ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ.

قَالَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ لِي حَجَّيْ.

من قدرت عليه، قتل سبعين ثم اعترض الرجل إليه، فسكت. قال: وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أمره أن لا يقتلوا إلا من قاتلهم، غير أنه أهدر دم نفر سماهم. وقد جمعت أسماهم من مفرقات الأخبار وهم: عبد المزي بن خطل، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وعكرمة بن أبي جهل، والحويث بن ثعلبة بن قنقذ، ومقيس بن ميمونة مضمون وموحدين الأولى خفيفة، وهبار بن الأسود، وقيتان كانتا لابن خطل كانتا تغنيان بهجو النبي صلى الله عليه وسلم، وسارة مولاة بني المطلب وهي التي وجد معها كتاب حاطب. فلما ابن أبي سرح فكان أسلم ثم ارتد ثم شفع فيه عثمان يوم الفتح إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحقن دمه وقبل إسلامه. وأما عكرمة ففر إلى اليمن فبقيت امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام فرجع معها بأمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما الحويث فكان شديد الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فقتله علي يوم الفتح. وأما مقيس بن صبابه فكان أسلم ثم عاد على رجل من الأنصار فقتله، وكان الأنصاري قتل أخاه هشاماً خطأ، فجاء مقيس فآخذ الديدية ثم قتل الأنصاري ثم ارتد، فقتله ثعلبة بن عبد الله يوم الفتح. وأما هبار فكان شديد الأذى للمسلمين وعرض لزيث بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجرت فنخس بغيرها فأسقطت، ولم يزل ذلك المرض بها حتى ماتت، فلما كان يوم الفتح بعد أن أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه أعلن بالإسلام قبل منة ففعا عنه.

وأما القيتان فاسماهما قرتني وقريته، فاستن من لإحدهما فأسلمت وكتلت الأخرى. وأما سارة فأسلمت وعاشت إلى خلافة عمر. وقال الحميدي: بل كتلت. وذكر أبو معشر فيمن أهدر دمه الحارث بن طلال الخزاعي قتله علي. وذكر غير ابن إسحاق أن قرتني هي التي أسلمت وأن قريته كتلت. وذكر الحاكم أيضاً من أهدر دمه كعب بن زهير وقصته مشهورة، وقد جاء بعد ذلك وأسلم ومدح. وروى عن حرب وقد تقدم شأنه في غزوة أحد. وعند بنت عتبة امرأة أبي سفيان وقد أسلمت. وأرنب مولاة ابن خطل أيضاً كتلت. وأم سعد قتلت فيما ذكر ابن إسحاق فكمملت العدة ثمانية رجال وست نسوة. ويحتمل أن تكون أرنب وأم سعد هما القيتان اختلف في اسمهما أو باعتبار الكنية واللقب. قلت: وسبأتي في حديث أنس في هذا الباب ذكر ابن خطل. وروى أحمد ومسلم والنسائي من طريق عبد الله بن رباح عن أبي هريرة قال: «أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد بعث علي إحدى الجيشين خالد بن الوليد وبعث الزبير علي الأخرى وبعث أبا عبيدة علي الحسر بضم المهمله وتشديد السين المهمله أي الذين بغير سلاح فقال لي: يا أبا هريرة اهتض إلى الأنصار، فهتض بهم فجاءوا فأطافوا به، فقال لهم: أثرون لي أويأش قريش وأتباعهم؟ ثم قال بإحدى يديه على الأخرى: احصلوهم حصداً حتى نوافرن بالصفا. قال أبو هريرة: فاطلقتنا فما نشاء أن تقتل أحداً منهم إلا نشاء، فجاء أبو سفيان فقال: يا رسول الله أبيض خضراء قريش، لا قريش بعد اليوم. قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أغلق بابه فهو آمن. وقد تمسك بهذه القصة من قال إن مكة فتحت عنوة وهو قول الأكثر، وعن الشافعي ورواية من أحد أنها فتحت صلحاً كما وقع هذا التامين، وإضافة الدور إلى أهلها، ولأنها لم تقسم، ولأن الغنمين لم يملكوا دورها ولا لجزأ إخراج أهل الدور منها. ورحمة الأولين ما وقع من التصريح من الأمر بالقتال ووقعه من خالد بن الوليد، وتصريحه صلى الله عليه وسلم بأنها أحلت ساعة من نهار، ونهيه عن التماسي به في ذلك. وأجابوا عن ترك القسمة بأنها لا تستلزم عد العنوة فقد فتحت البلد عنوة ويمن على أهلها ويترك لهم دورهم وغانيمهم، لأن قسمة الأرض المغنومة ليست متفق عليها، بل الخلاف ثابت عن الصحابة فمن بعدهم، وقد فتحت أكثر البلاد عنوة فلم تقسم، وذلك في زمن عمر وعثمان ما وجود أكثر الصحابة، وقد زادت مكة عن ذلك ما يمكن أن يدعي اختصاصها به دون بقية البلاد وهي أحياء دار النسك ومتعب الخلق، وقد جعلها الله تعالى حراماً سواء العاكف فيه والباد. وأما قول النووي احتج الشافعي بالأحاديث المشهورة بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلحهم بمر الظهران قبل دخول مكة ففيه نظر، لأن الذي أشار إليه إن كان مراده ما وقع له من قوله صلى الله عليه وسلم: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» كما تقدم وكذا «من دخل المسجد» كما عند ابن إسحاق فإن ذلك لا يسمى صلحاً إلا إذا التزم من أشير إليه بذلك الكف عن القتال، والذي ورد في الأحاديث الصحيحة ظاهر في أن قريشاً لم يلتزموا ذلك لأنهم استمدوا للحرب كما ثبت في حديث أبي هريرة عند مسلم «إن قريشاً وبشت أويأش لها وأتباعاً فقالوا: تقدم هؤلاء، فإن كان لهم شيء كنا معهم، وإن أصيبوا أعطينا» الذين سألنا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أثرون أويأش قريش؟» ثم قال بإحدى يديه على الأخرى أي أن احصلوهم حصداً حتى توافقني على الصفا. قال: فاطلقتنا فما نشاء تقتل أحداً إلا قتله. وإن كان مراده بالصلح وقوع عقده به فهذا لم يبق ولا اظنه

وَلَمْ يَنْقُلْ يُونُسَ: حَجَّجَهُ، وَلَا زَمَنَ الْفَتْحَ. [الطبر: ١٦٧٤]. أخرجه مسلم: ١٦١٤، بلطف المسلم.

فيها، وفيه تعقب على الخطابي حيث قال: إنما لم ينزل النبي صلى الله عليه وسلم فيها لأنها دور مجرورها في الله تعالى بالمجرة، فلم ير أن يرجع في شيء تركه لله تعالى. وفي كلامه نظر لا يخفى، والأظهر ما قدمته، وإن الذي يختص بالترك إنما هو إقامة المهاجر في البلد التي هاجر منها كما تقدم تقريره في أبواب الهجرة، لا مجرد نزوله في دار ملكها إذا أقام المدة المأذون فيها وهي أيام النسك وثلاثة أيام بعده. والله أعلم.

قوله: (وقال معمر عن الزهري) أي بالإسناد المذكور (أين تنزل غدا في حججه) طريق معمر تقدمت موصولة في الجهاد.

قوله: (ولم يقل يونس) أي ابن يزيد (حججه ولا زمن الفتح) أي سكت عن ذلك، وبقي الاختلاف بين ابن أبي حفصة ومعمر، ومعمر أوثق وأقرب من محمد بن أبي حفصة.

الحديث الثالث:

قوله: (عن عبد الرحمن) هو الأخرج.

قوله: (منزلنا إن شاء الله) هو للترك.

قوله: (إذا فتح الله الحليف) هو بالرفع وهو مبتدأ خبره منزلنا، وليس هو مفعول افتتح. والحليف ما الحذر من غلط الجبل وارتفع عن مسيل الماء.

قوله: (حيث تقاضوا) يعني قريشاً (على الكف) أي لما تحالف قريش أن لا يهاجروا بني هاشم ولا يهاجروهم ولا يؤوهم وحصرهم في الشعب وتقدم بيان ذلك في المبحث، وتقدم أيضاً شرحه في «باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم بمكة» من كتاب الحج.

قوله في الطريق الثانية: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أراد حيناً) أي في غزوة الفتح لأن غزوة حنين عقب غزوة الفتح، وقد تقدم في الباب المذكور في الحج من رواية شعب عن الزهري بلطف. لكن ذكره هناك أيضاً من رواية الأوزاعي عن الزهري بلطف. قال وهو بمنى: نحن نأزولون غداً نجيب بني كنانة. وهذا يدل على أنه قال ذلك في حجة لا في غزوة الفتح، فهو شيء بالحديث الذي قبله في الاختلاف في ذلك، وبجمل التعمد والله أعلم. قيل إنما اختار النبي صلى الله عليه وسلم النزول في ذلك الموضع ليذكر ما كانوا فيه يشكروا الله تعالى على ما أنعم به عليه من الفتح العظيم وتمكنهم من دخول مكة ظاهراً على رغم أقف من سعى في إخراجها منها ومبالغة في الصفع عن الذين أساءوا ومقابلتهم بالإن والإحسان، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

٤٢٨٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ هِبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْيَقْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ قَائِلًا: إِنَّ خَلْفَكَ مَتَلَقٌ بِأَسَارِ الْكُفَّةِ، فَقَالَ: «اقْطَعْهُ».

قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ لِيَمَّا نَزَى - وَاللَّهُ أَكْبَرُ - يَوْمَئِذٍ مُخْرِماً. [راجع: ١٨٤٦، أخرجه مسلم: ١٢٥٧]

٤٢٨٧ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعُونَ وَثَلَاثَ يَمَاتٍ نَهْشِبٍ، فَجَعَلَ يَطْفِئُهَا بِمِدْيَةٍ يَمِينِهِ وَيَقُولُ: «يَا جَاءَ الْحَقُّ وَذَقَّ الْبَاطِلُ». «يَا جَاءَ الْحَقُّ وَتَمَّ يَدِي الْبَاطِلُ وَمَا يَجِدُ». [راجع: ٢٤٧٨، أخرجه مسلم: ١٧٨١].

٤٢٨٨ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، أَمَى أَنْ يَدْخُلَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ الْآلِيَةُ، فَأَمَرَ بِهَا فَخَرَجَتْ، فَأَخْرَجَ صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا مِنَ الْأَزْلَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَاتِلُكُمْ اللَّهُ، لَقَدْ عَلِمُوا: مَا تَسْتَفْسِمُ بِهَا قُلُوبُهُمْ، ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَكَثُرَ لِي نَوَاسِي النَّبِيِّ ﷺ، وَخَرَجَ وَلَمْ يَهْضَلْ فِيهِ».

٤٢٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْزِلُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِذَا فَتَحَ اللَّهُ - الْخَيْفَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». [راجع: ١٥٨٩، أخرجه مسلم: ١٣١٤].

٤٢٨٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ هِبَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حِينَ أَرَادَ خَيْبُنَا: «مَنْزِلُنَا غَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، يَخْتَلُونَ بَيْنِي كَيْفَانِ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». [راجع: ١٥٨٩، أخرجه مسلم: ١٣١٤، ولم يذكر حديثاً].

ثم ذكر المصنف في الباب بعد هذا ستة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا أبو الوليد) كذا في الأصول، وزعم خلف أنه وقع ببله سليمان بن حرب.

قوله: (عن معاوية بن قرة) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة «أخبرنا أبو إياس» أخرجه في فضائل القرآن، وأبو إياس هو معاوية بن قرة.

قوله: (وهو يقرأ سورة الفتح) زاد في رواية آدم عن شعبة في فضائل القرآن «قراءة» لينة.

قوله: (يوجع) بتشديد الجيم، والترجيح ترديد القارئ الحرف في الحلق.

قوله: (قَالَ: لَوْلَا أَنْ تَجْمَعَ النَّاسَ) القائل هو معاوية بن قرة راوي الحديث، بين ذلك مسلم بن إبراهيم في روايته لهذا الحديث من شعبة، وهو في تفسير سورة الفتح وفي أواخر التوحيد من رواية شعبة عن شعبة في هذا الحديث نحوه وأتم منه، ولنظفه «ثم قرأ معاوية يحكي قراءة ابن مغفل وقال: لَوْلَا أَنْ تَجْمَعَ النَّاسَ عَلَيْكُمْ لَرَجَعْتُ كَمَا رَجَعَ ابْنُ مَغْفَلٍ يَحْكِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قُلْتُ لِمَاؤِي: كَيْفَ رَجَعْتُهُ؟ قَالَ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَلِلْحَاكِمِ فِي الْإِكْلِيلِ» من رواية وهب بن جرير عن شعبة «لَقُرْتُ بِبَلِّكَ اللَّحْنِ الَّذِي قَرَأَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا سليمان بن عبد الرحمن) هو المعروف بابن بنت شرحبيل وسعدان بن يحيى هو سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق، وسعدان لقبه، وهو صدوق. وأشار الدارقطني إلى لينة. وما له في البخاري سوى هذا الموضع. وشيخه محمد بن أبي حفصة، واسم أبي حفصة ميسرة، بصري يكنى أبا سلمة، صدوق. صفه النسائي. وما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الحج قرنه في غيره.

قوله: (إنه قال زمن الفتح: يا رسول الله أين تنزل غداً؟) تقدم شرحه مستوفى في «باب تورث دور مكة» من كتاب الحج.

قوله: (قبل للزهري: من ورت أبا طالب) السائل من ذلك لم أقف على اسمه.

قوله: (ورثه عقيل وطالب) تقدم في الحج من رواية يونس عن الزهري بلطف. فوكان عقيل ورت أبا طالب هو وطالب ولم يرت جعفر ولا علي شيئاً لأنهما كانا مسلمين. وكان عقيل وطالب كافرين. انتهى. وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في أوائل الإسلام، لأن أبا طالب مات قبل الهجرة. وبجمل أن تكون الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه أبو طالب، وكان أبو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان شقيقه وكان النبي صلى الله عليه وسلم عند أبي طالب بعد موت جده عبد المطلب، فلما مات أبو طالب ثم وقعت الهجرة ولم يسلم طالب وتأخر إسلام عقيل استولى على ما خلف أبو طالب، ومات طالب قبل بصر وتأخر عقيل، فلما تقرر حكم الإسلام بترك تورث المسلم من الكافر استمر ذلك بيد عقيل فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك، وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها. واختلف في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيلاً على ما ينصحه هو. فقيل: ترك له ذلك تفضلاً عليه، وقيل استمالته له وتألفاً، وقيل تصحيحاً لتصرفات الجاهلية كما تصحح انتكحهم. وفي قوله: «وهل ترك لنا عقيل من دار» إشارة إلى أنه لو تركها بغير بيع لنتزل

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ.

وَقَالَ وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ٣٩٨].

الحديث الرابع:

قوله: (يحيى بن قزعة) يفتح القاف والزاي بعدهما مهملة.

قوله: (عن ابن شهاب) في رواية يحيى بن عبد الحميد عن مالك «حدثني ابن شهاب» أخرجه الدارقطني، وفي رواية أحد عن أبي أحد الزبيري عن مالك عن ابن شهاب «أن أنس بن مالك أخبره».

قوله: (المغضى) في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن يحيى بن بكير عن مالك «مغفر من حديث» قال الدارقطني: تفرد به أبو عبيد وهو في «الموطأ» ليحيى بن بكير مثل الجماعة، ورواه عن مالك جماعة من أصحابه خارج الموطأ بلفظ «مغفر من حديث» ثم ساقه من رواية عشرة عن مالك كذلك، وكذلك هو عند ابن عدي من رواية أبي أوس عن ابن شهاب، وعند الدارقطني من رواية شبابة بن سوار عن مالك، وفي هذا الحديث «من رأى منكم ابن خطل فيقتله» ومن رواية زيد بن الحباب عن مالك بهذا الإسناد «وكان ابن خطل يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشعر».

قوله: (فقال القهله) زاد الوليد بن مسلم عن مالك في آخره «قتل» أخرجه ابن عائد وصححه ابن حبان، واختلف في قاتله، وقد جزم ابن إسحاق بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسلمي اشتركا في قتله، وحكى الواقدي فيه أقوالاً: منها أن قاتله شريك بن عبد المجلاني، ورجح أنه أبو برزة، وقد بينت ما فيه من الاختلاف في كتاب الحج مع بقية شرح هذا الحديث في «باب دخول مكة بغير إحرام» من أبواب العمرة بما يخفى عن إعادته. واستدل بقتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة على أن الكعبة لا تبيد من وجب عليه القتل، وأنه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم. وفي الاستدلال بذلك نظراً لأن المخالفين تمسكوا بأن ذلك إما وقع في الساعة التي أحسن للنبي صلى الله عليه وسلم فيها القتال بمكة، وقد صرح بأن حرمتها عادت كما كانت، والساعة المذكورة وقع عند أحد من حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أنها استمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر. وأخرج عمر بن شبة في «كتاب مكة» من حديث السائب بن يزيد قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استخرج من تحت أستار الكعبة عبد الله بن خطل فضرته عنقه صبراً بين زمزم ومقام إبراهيم وقال: لا يقتلن قرشي بعد هذا صبراً» ورجاله ثقات إلا أن أبي معشر مقالاً، والله أعلم.

الحديث الخامس:

قوله: (عن ابن أبي نجيح) في رواية الحميدي في التفسير عن ابنعينة حدثنا ابن أبي نجيح وهو عبد الله واسم أبي نجيح يسار، وتقدم في اللازمة عن علي بن عبد الله عن سفيان «حدثنا ابن أبي نجيح» ولأن عيينة في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق عبد الغفار بن داود عن ابن عيينة عن جامع عن أبي راشد عن أبي وائل عن ابن مسعود.

قوله: (عن أبي معمر) هو عبد الله بن مسخيرة.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (مسعود وللأخالة نصب) بضم النون والمهملة وقد تسكن، بعدهما موحدة، هي واحدة الأنصاب وهو ما ينصب للمعابد من دون الله تعالى. ووقع في رواية ابن أبي شيبة عن ابن عيينة «صنماً» بدل «نصباً». ويطلق النصب ويرواه عن الجبارة التي كانوا يذبحون عليها للأصنام وليست مرادة هنا، وتطلق الأنصاب على أعلام الطريق وليست مرادة هنا ولا في الآية.

قوله: (فجعل يطعمها) بضم العين ويفتحها والأول أشهر.

قوله: (يعود في يده ويقول: جاء الحق) في حديث أبي هريرة عند مسلم «يطعمن في عيينة بنية القوس» وفي حديث ابن عمر عند الفاكهي وصححه ابن حبان «فيستقط الصنم ولا يمس» ، وللفاكهي والطبراني من حديث ابن عباس «فلم يبق وثن استقبله إلا سقط على قنائه، مع أنها كانت ثابتة بالأرض، وقد شد لهم إلباس أقدامها بالرصاص، وقفل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لإذلال الأصنام وعابديها، ولإظهار أنها لا تنفع ولا تضر، ولا تدفع عن نفسها شيئاً».

قوله: (الأزلام) هي السهام التي كانوا يستقسمون بها الخير والشر، وعند ابن أبي شيبة من حديث جابر نحو حديث ابن مسعود وفيه «فأمر بها فكتب لوجوها» وفيه نحو

حديث ابن عباس وزاد «قاتلهم الله» ما كان إبراهيم يستقسم بالأزلام. ثم دعا بعزفران فطبخ تلك التماثيل. وفي الحديث كرامة الصلاة في المكان الذي فيه صور لكونها مظنة الشر، وكان غالب كفر الأمم من جهة الصور.

الحديث السادس:

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن منصور، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد.

قوله: (حدثني أبي) سقط من رواية الأصلي ولا بد منه.

قوله: (أبى أن يدخل البيت وفيه الألفة، فأمر بها فأخرجت) وقع في حديث جابر عند ابن سعد وأبي داود «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عمر بن الخطاب وهو بالبطحاء أن يأتي الكعبة فيحرق كل صورة فيها، فلم يدخلها حتى عيبت الصور، وكان عمر هو الذي أخرجه» والذي يظهر أنه ما كان من الصور مرهوناً مثلاً، وأخرج ما كان غروباً وأما حديث أسامة «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فرأى صورة إبراهيم فدعا بماء فجعل يحرقها» وقد تقدم في الحج فهو محمول على أنه بقيت بقية خفي على من عاها أولاً. وقد حكى ابن عائد في المغازي عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز أن صورة عيسى وأمه بقيتا حتى رآهما بعض من أسلم من نصارى غسان فقال: إنكما لبيلا غربة، فلما علم ابن الزبير البيت ذهباً فلم يبق لها أثر. وقد ائتمن صر بن شبة في «كتاب مكة» في تخرجه طريق هذا الحديث فذكر ما تقدم وقال: «حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج سأل سليمان بن موسى عطاء: أدركت في الكعبة تماثيل؟ قال: نعم، أدركت تماثيل مريم في حجرها ابنها عيسى مرقواً، وكان ذلك في العمود الأوسط الذي يلي الباب. قال: فمتى ذهب ذلك؟ قال: في الحريق وفيه عن ابن جريج «أخبرني عمرو بن دينار أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بطمس الصور التي كانت في البيت» وهذا سند صحيح، ومن طريق عبد الرحمن بن مهزيان عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فأمرني فأتيت بماء في دلو فجعل يبل الثوب ويضرب به على الصور ويحرق: قاتل الله قوما يصورون ما لا يخلقون» وقوله: «وخرج ولم يصل» تقدم شرحه في «باب من كبر في نواحي الكعبة» من كتاب الحج، وفي الكلام على من أثبت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ومن نفاها.

قوله: (تابعه معمر عن أيوب) وصله أحد عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب.

قوله: (وقال وهيب حدثنا أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني أنه أرسله. ووقع في نسخة الصغاني بإثبات ابن عباس في التعليق عن وهيب وهو خطأ، ورجعت الرواية الموصولة عند البخاري لاتفاق عبد الوارث ومعمر على ذلك عن أيوب.

٤٩ - باب دخول النبي ﷺ من أعلى مكة

٤٢٨٩ - وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي يُونُسُ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْفَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَيْهِ، مُرَدِّفًا أَسَافَةَ بَنِ زَيْدٍ، وَمَعَهُ بِلَالٌ، وَمَعَهُ خُضَّانُ بْنُ طَلْحَةَ مِنَ الْحَبَشَةِ، حَتَّى أَتَا فِي الْمَسْجِدِ، فَأَتَرَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِفْتَاحِ الْبَيْتِ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ أَسَافَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَخُضَّانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَمَكَثَ فِيهِ نَهَارًا طَوِيلًا، ثُمَّ خَرَجَ فَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَوَجَدَ بِلَالًا وَرَأَى الْبَابَ قَائِمًا، فَسَأَلَهُ: أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَشَارَ إِلَيْهِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَمِعْتُ أَنَّ أَسَافَةَ كُنَّ صَلَّى مِنْ مَسْجِدِهِ؟ [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩].

٤٢٩٠ - حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ الْيَبْيَ (دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءَ إِلَى أَعْلَى مَكَّةَ).

تَابَعَهُ أَبُو أَسَافَةَ وَوَهَيْبٌ فِي كَدَاءَ. [راجع: ١٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٥٨].

٤٢٩١ - حَدَّثَنَا هَيْثَمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَافَةَ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ

دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ مِنْ كِنَانِهِ. [رواجع: ١٥٧٧. أخرجه مسلم: ١٢٥٨].

قوله: (باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم من أعلى مكة) أي حين فتحها. وقد روى الحاكم في «الإكليل» من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال: «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح ودفعه على رحله متخشعاً».

قوله: (وقال الليث حدثني يونس) هو ابن يزيد، وهذه الطريق وصلها المؤلف في الجهاد، وتقدم شرح الحديث في الصلاة وفي الحج في «باب إغلاق البيت» مع فوائد كثيرة.

قوله: (فأمره أن يأتي بمفتاح البيت) روى عبد الرزاق والطبراني من جهته من مرسل الزهري «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعثمان يوم الفتح: اتني بمفتاح الكعبة، فأبى عليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتظر، حتى إنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق ويقول: ما مجبه؟ فسمي إليه رجل، وجعلت المرأة التي عندها المفتاح وهي أم عثمان واسمها سلافة بنت سعيد تقول: إن أخذه منك لم يطعكوه أبداً، فلم يزل بها حتى أعطت المفتاح فجاء به فتح، ثم دخل البيت، ثم خرج فجلس عند السقاية فقال علي: إنا أمطينا النبوة والسقاية والحجابة، ما قوم بأعظم نصيباً منا. فذكره النبي صلى الله عليه وسلم مقالة، ثم دعا عثمان بن طلحة ففتح المفتاح إليه. «وروى ابن أبي شريك من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب مرسلًا نحوه، وعند ابن إسحاق بإسناد حسن عن صفية بنت شيبة قالت: «ما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأطمأن الناس خرج حتى جاء البيت فطاف به، فلما قضى طوافه دعا عثمان بن طلحة فآخذته مفتاح الكعبة ففتح له فدخلها، ثم وقف على باب الكعبة فخطب» قال ابن إسحاق: وحدثني بعض أهل العلم أنه صلى الله عليه وسلم قام على باب الكعبة، فذكر الحديث، وفيه: ثم قال يا معشر قريش، ما ترون إني فاعل فيكم؟ قالوا: خير، أخ كريم وابن أخ كريم. قال: أفديا فأتى الأطفال، ثم جلس قائم على قال: أجمع لنا الحجابة والسقاية، فذكره وروى ابن عائد بن مرسل عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع مفتاح الكعبة إلى عثمان قال: خلعا خالدة خلدة إني لم أضعها إليكم ولكن الله دفعها إليكم، ولا يتردها منكم إلا ظالم، ومن طريق ابن جريج أن علياً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أجمع لنا الحجابة والسقاية، فنزلت «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» [النساء: ٥٨] فدعا عثمان فقال: خلعوها يا بني شيبة خالدة تالدة، لا يتردها منكم إلا ظالم. ومن طريق علي بن أبي طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا بني شيبة، كلوا ما يصل إليكم من هذا البيت بالمعروف. وروى الفاكهي من طريق محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ناول عثمان المفتاح قال له: غيبه. قال الزهري: فلذلك غيب المفتاح. ومن حديث ابن عمر أن بني أبي طلحة كانوا يقولون: لا يفتح الكعبة إلا هم، تتناول النبي صلى الله عليه وسلم المفتاح فتفتحها بيده.

قوله: (حدثنا الهيثم بن خارجة) بماء معجمة وبيم غراساني نزل بغداد، كان من الاتيات. قال عبد الله بن أحمد: كان أبي إذا رضي عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حي، فحدثنا عن الهيثم بن خارجة وهو حي، وليس له عند البخاري موصول سوى هذا الموضع. (تابعه أبو أسامة ووهيب في كنداه) أي رواية عن هشام بن عروة بهذا الإسناد وقالوا في روايتهم «دخل من كنداه» أي بالفتح والمطريق أبي أسامة وصلها المصنف في الحج عن محمود بن خيلاق عن موصولاً، وأوردنا هنا عن هيد بن إسحاق عن فقهه فلم يذكر فيه عائشة. وأما طريق وهيب وهو ابن خالد فوصلها المصنف أيضاً في الحج، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى هناك.

٥٠ - باب مَنْزِلِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ

٤٢٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الزُّوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: مَا أَخْبَرَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصْلِي الصُّحَى غَيْرَ أَمْ هَالِكٍ، فَإِنَّهَا ذُكِّرَتْ: أَنَّهُ يَوْمَ قُبِعَ مَكَّةَ احْتَصَلَ فِي يَتِيهَا، ثُمَّ صَلَّى قَسَالِي رَحْمَاتٍ، قَالَتْ: لَمْ أَرَهُ صَلَّى صَلَاةً أَخْفَ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ. [رواجع: ١١٠٣. أخرجه مسلم: ٣٣٦. وفي صلاة المسلمين: ٨٠].

قوله: (باب منزل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح) أي المكان الذي نزل

فيه، وقد تقدم قريباً في الكلام على الحديث الثالث أنه نزل بالحصب، وهنا أنه في بيت أم هانئ. وكذا في «الإكليل» من طريق معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث عن أم هانئ وكان النبي صلى الله عليه وسلم نازلاً عليها يوم الفتح، ولا مغايرة بينهما لأنه لم يبق في بيت أم هانئ وإنما نزل به حتى اغتسل وصلى ثم رجع إلى حيث ضربت خيمته عند شعب أبي طالب، وهو المكان الذي حصرته فيه قريش المسلمين، وقد تقدم شرح حديث الباب في كتاب الصلاة، وروى الواقدي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «منزلنا إذا فتح الله علينا مكة في الحيف حيث تقاسموا على الكفر وجاء شعب أبي طالب حيث حصرونا» ومن حديث أبي رافع نحو حديث أسامة السابق وقال فيه: «لم يزل مضطرباً بالأبطح لم يدخل بيوت مكة».

٥١ - باب

٤٢٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِعِزَّتِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». [رواجع: ٧٩٤. أخرجه مسلم: ٤٨٤].

٤٢٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّمَامِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَعَ أَشْيَاجٍ بِئْرٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِمَ تَدْعِي هَذَا الْقَتْلَى مَعَنَا وَلَنَا إِتْيَاءٌ بِئْرًا؟ فَقَالَ: إِنَّهُ يَمُنُّ قَدْ عَلِمْتُمْ، قَالَ فَعَدَّاهُمْ: ذَاتِ يَوْمٍ وَدَعَانِي مَعَهُمْ، قَالَ: وَمَا رَأَيْتُهُ دَعَانِي يُؤْمِنُ إِلَّا لِيُيَمِّنَ مِنِّي، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ لِي؟ «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا»، حَتَّى حَسِمَ السُّورَةُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَمَرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَ إِذَا نَعِمْنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ لَمْ يَفْلُ بَعْضُهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ لِي: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَكَلَاكَ تَقُولُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: هُوَ أَجَلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْلَمَهُ اللَّهُ لَهُ: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ»، فَفُتِحَ مَكَّةَ، فَذَلِكَ عَلَامَةُ أَجْلِكَ، «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا»، قَالَ عُمَرُ: مَا أَظْلَمَ مِنِّي إِلَّا مَا تَعْلَمُ. [رواجع: ٣٩٢٧].

٤٢٩٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الْمُتَّقِرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْغُبَرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ يَقْرَأُ ابْنُ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَتَمَتُّ الْبُحُوثِ إِلَى مَكَّةَ، أَلَدًا لِي أَنَّهَا الْأَمِيرُ، أَخَذْتُكَ قَوْلًا لَأَمٍّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْفَتْحُ يَوْمَ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أَذَانِي وَوَعَاةَ قَلْبِي، وَابْتَعَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: إِنَّهُ حَمِيدُ اللَّهِ وَاتَّقَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ، وَلَمْ يَحْرَمْنِهَا النَّاسُ، لَا يَجُوزُ لِأَمْرٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهَا دَعَا، وَلَا يَغْضِبَ بِهَا شَجَرًا، فَإِنْ أَخَذَ تَوَخَّصَ لِقَبَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَؤِنُّ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَأَنْتَا إِؤِنُّ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلَتُسَلِّعَ الشَّامِدُ الْعَائِبَ». فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَاذَا قَالَ لَكَ عُمَرُو؟ قَالَ: قَالَ: أَنَا أَظْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعْبَدُ عَصَاهُ، وَلَا قَارًا بِدَمٍ، وَلَا قَارًا بِغَيْرِهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْغُرْبَةُ: الْبُيُوتَةُ. [رواجع: ١٠٤. أخرجه مسلم: ١٣٥٤].

٤٢٩٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخُمُورِ». [رواجع: ٢٢٣٦. أخرجه مسلم: ١٥٨١ مطولاً]

قوله: (باب) كذا في الأصول بغير ترجمة، وكأنه يبض له فلم يبق له وقوع ما

بناسبه، وقد ذكر فيه أربعة أحاديث:

الأول حديث عائشة (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانه اللهم ربنا وبحملك اللهم اغفر لي) هكذا أورده مختصراً، وقد تقدم شرحه في أبواب صفة الصلاة. ووجه دخوله هنا ما سيأتي في التفسير بلفظ «ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه «إذ جاء نصر الله والفتح» [النصر: ١] إلا بقوله فيها «فذكر الحديث».

الحديث الثاني حديث ابن عباس (كان عمر يدخلني مع أشياخ يملأ حديث سيأتي شرحه مستوفى في تفسير سورة النصر إن شاء الله تعالى. وقوله: (من قد علمتم) أي فضله. وقوله: (لربهم مني) أي بعض فضيلي. وقوله: (فقال له ابن عباس) هو بالنصب على حذف الة النداء، وفي رواية الكشميهني «يا ابن عباس».

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا سعيد بن شرحبيل) هو الكندي الكوفي من قدماء شيوخ البخاري، وليس له عنه في الصحيح سوى هذا الموضع وآخر في علامات النبوة، وكل منهما عنده له متابع عن الليث بن سعد، والمقبري هو سعيد بن أبي سعيد.

قوله: (العلوي) كنت جوزت في الكلام على حديث الباب في الحج أنه من خلفاء بني عدي بن كعب وذلك لأنني رأيته في طريق أخرى الكعبية نسبة إلى بني كعب بن ربيعة بن عمرو بن علي، ثم ظهر لي أنه نسب إلى بني عدي بن عمرو بن علي وهم أخوة كعب، ويقع هذا في الأنساب كثيراً ينسبون إلى أخى القبيلة، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أبواب عمرات الإحرام من كتاب الحج، وبعضه في كتاب العلم، ويأتي بعض شرحه في الدييات في الكلام على حديث أبي هريرة، ووقع في آخره هنا «قال أبو عبدالله» وهو المصنف «الخربة البلية».

الحديث الرابع حديث جابر (أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح: إن الله ورسوله حرم بيع الخمر كذا ذكره مختصراً، وقد تقدم في أوامر البيوع مطرولاً مع شرحه.

٥٢- باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح

٤٢٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ.

وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقَامَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرًا نَقَصَرُ الصَّلَاةَ. [رواجع: ١٠٨١]. أخرجه مسلم: [٦٩٣].

٤٢٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَصِيمٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ. [رواجع: ١٠٨٠].

٤٢٩٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ، عَنْ عَصِيمٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ سِتْعَ عَشْرَةَ نَقَصَرُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَنَحْنُ نَقْصُرُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سِتْعَ عَشْرَةَ، فَإِذَا زِدْنَا أَنْمَفْنَا. [رواجع: ١٠٨٠].

قوله: (باب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة زمن الفتح) ذكر فيه حديث أنس «أقامنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عشرًا نقصر الصلاة» وحديث ابن عباس «أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة تسعة عشر يوماً يصلي ركعتين» وفي الرواية الثانية عنه «أقامنا في سفر» ولم يذكر المكان، فظاهرهذين الحديثين التضارص، والذي اعتقده أن حديث أنس إنما هو في حجة الوداع، فإنها هي السفرة التي أقام فيها بمكة عشرًا، لأنه دخل يوم الرابع وخرج يوم الرابع عشر، وأما حديث ابن عباس فهو في الفتح وقد قدمت ذلك بأدلة في «باب قصر الصلاة» وأوردت هناك التصريح بأن حديث أنس إنما هو في حجة الوداع، ولعل البخاري أدخله في هذا الباب إشارة إلى ما ذكرت ولم يفصح بذلك تشجيعاً للآذان. ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق وكيع عن سفيان «أقام بها عشرًا يقصر الصلاة حتى رجع إلى المدينة» وكذا هو في «باب قصر الصلاة» من وجه آخر عن يحيى

بن أبي إسحاق عند المصنف، وهو يؤيد ما ذكرته، فإن مدة إقامتهم في سفرة الفتح حتى رجعوا إلى المدينة أكثر من ثمانين يوماً.

(تبيينه) سفيان في حديث أنس هو الثوري في الروايتين، وعبدالله في حديث ابن عباس هو ابن المبارك، وعاصم هو ابن سليمان الأحول. وقوله: «وقال ابن عباس» هو موصول بالإسناد المذكور كما تقدم بيانه في «باب قصر الصلاة» أيضاً.

٥٣- باب مَنْ شَهِدَ الْفَتْحَ

٤٣٠٠- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَيْهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعْلَبَةَ بْنِ صَعْبَرٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَقَدْ مَسَحَ وَجْهَهُ غَامَ الْفَتْحِ. [الطبر: ٦٣٥٦].

٤٣٠١- حَدَّثَنِي الْوَائِلِيُّ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَنَنِ أَبِي جَبَلَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا، وَنَحْنُ مَعَ ابْنِ الْمُصَنَّبِ، قَالَ: وَرَعِمَ أَبُو جَبَلَةَ أَنَّهُ أَذَلَّكَ النَّبِيُّ ﷺ، وَخَرَجَ مَعَهُ غَامَ الْفَتْحِ.

قوله: (باب) كذا في الأصول بغير ترجمة، وسقط من رواية التنسي نصارت أحاديثه من جلة الباب الذي قبله، ومناسبتها له غير ظاهرة، ولعله كان قد يهمل له ليكتب له ترجمة فلم يفتق، والمناسب لترجمته «من شهد الفتح» ثم ذكر فيه أحد عشر حديثاً. الحديث الأول:

قوله: (وقال الليث) وصله المصنف في «التاريخ الصغير» قال: «حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث» فذكره وقال في آخره: «عام الفتح بمكة» وقد وصله من وجه آخر عن الزهري فقال: «عن عبد الله بن ثعلبة أنه رأى سعد بن أبي وقاص أوتر بكمة» أخرجه في كتاب الأدب كما سيأتي.

قوله: (أخبرني عبد الله بن ثعلبة بن صعي) بمهمله مصنفراً، وهو علري بضم المهمله وسكون للمعجمة، ويقال له أيضاً ابن أبي صعي، وهو ابن عمرو بن زيد بن سنان حليف بني زهرة، ولأبيه ثعلبة صبيحة، وقد حذف المصنف المخبر به اختصاراً وقد ظهر بما ذكر في الأدب. الحديث الثاني:

قوله: (عن الزهري عن سني أبي جيلة قال: أخبرنا ونحن مع ابن المسيب) والجملة الحالية أراد الزهري بها تقوية روايته عنه بأنها كانت بحضرة سعيد.

قوله: (عن سني) بمهمله ونون مصغر، وقيل بتشديد التحتانية وبالنون الأولى فقط، تقدم ذكره في الشهادات بما يعني عن إعادته.

قوله: (وخرج معه عام الفتح) ذكر أبو عمر أنه حج معه حجة الوداع، تقدم ذكره في الشهادات.

٤٣٠٢- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ قِلَابَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ سَلَمَةَ.

قَالَ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: أَلَا تَلْقَاهُ قَسَالَةً؟ قَالَ فَلَقِيَهُ قَسَالَةً.

فَقَالَ: كُنَّا بِمَاءٍ [في نسخة الفتح: بِمَاءٍ] مَرَّ النَّاسِ، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا الرُّسُكِيَّانِ قَسَالَتُهُمْ: مَا لِلنَّاسِ، مَا لِلنَّاسِ؟ مَا هَذَا الرَّجُلُ؟ يَقُولُونَ: يُزَاوِمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُ، أَوْحَى إِلَيْهِ. أَوْ: أَوْحَى اللَّهُ بِكَذَا، فَكُنْتُ أَحْظُ ذَلِكَ الْكَلَامَ، وَكَانَتْ يَفْرِي فِي صَنْدَرِي، وَكَانَتْ الْقَرْبُ تَلَوُّمُ يَسْلَامِهِمْ الْفَتْحَ، يَقُولُونَ: انْزُكُوا وَقَوْمَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَهُوَ نَبِيٌّ صَادِقٌ، فَلَمَّا كَانَتْ وَقْفَةُ أَهْلِ الْفَتْحِ، بَادَرْتُ كُلَّ قَوْمٍ يَسْلَامِيهِمْ، وَتَدَرْتُ أَبِي قَوْمِي يَسْلَامِيهِمْ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: جِئْتُمْكُمُ وَاللَّهِ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: «صَلُّوا صَلَاةً كَذَا لِي حِينَ كَذَا، وَصَلُّوا صَلَاةً كَذَا لِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَخْرُكُمْ قُرْآنًا». فَطَرُّوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ قُرْآنًا مِنِّي، لِمَا كُنْتُ أَتْلُو مِنَ الرُّسُكِيَّانِ، فَقَدْ مُؤِنِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سِتْعَ سَبْعِينَ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ، كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ: أَلَا تَغْطُوا عَنَّا امْتِ قَارِبِكُمْ؟ فَاشْتَرَوْا فَغَطُّوا لِي قَبِيصًا، فَمَا فَرَحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَبِيصِ.

الحديث الثالث:

قوله: (عن عمرو بن سلمة) مختلف في صحبه، ففي هذا الحديث أن أباه وفد، وفيه إشعار بأنه لم يقد معه، وأخرج ابن منده من طريق حماد بن سلمة عن أيوب بهذا الإسناد ما يدل على أنه وفد أبشاه، وكذلك أخرجه الطبراني، وأبوه سلمة بكسر اللام هو ابن قيس ويقال نفع الجرمي بنفع الجهم وسكون الراء، صحابي ما له في البخاري سري هذا الحديث، وكذا ابنه، لكن وقد ذكر عمرو بن سلمة في حديث مالك بن الحويرث كما تقدم في صفة الصلاة.

قوله: (قال لي أبو قتادة) هو مقول أيوب.

قوله: (كما بما أمر الناس) يجوز في عمر الحركات الثلاث، وعند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن عمرو بن سلمة « كما نحاصر، يمر بنا الناس إذا أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ».

قوله: (ما للناس) كما فيه مكرر مرتين.

قوله: (ما هذا الرجل) أي يسألون عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن حال العرب معه.

قوله: (أوحى إليه، أوحى الله بكلاماً) يريد حكاية ما كانوا يسمعون به مما سمعوه من القرآن، وفي رواية يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عند أبي نعيم في المستخرج « يقولون نبي يزعم أن الله أرسله وأن الله أوحى إليه كذا وكذا، فجعلت أحفظ ذلك الكلام » وفي رواية أبي داود « وكنت غلاماً حافظاً، فحفظت من ذلك قرآناً كثيراً ».

قوله: (فكأنها حق) كذا للكشيب في بضم أوله وفتح الصاد وتشديد الراء من القرار، وفي رواية عنه زيادة ألف مقصورة من التثنية أي يجمع، وللأكثر بهمز من الفراء، وللإسماعيلي « بغيري » فبين مجمعة وراء ثقيلة أي يلصق بالفرهاء، ورجعها عياض.

قوله: (تلوم) بفتح أوله واللام وتشديد الواو أي تنتظر واحدى التامين مخلوقة.

قوله: (وبلى) أي سبق.

قوله: (فلما قدم) استنبطناه، هذا يشعر بأنه ما وفد مع أبيه لكن لا يمنع أن يكون وفد بعد ذلك.

قوله: (وليؤمكم أكثركم قرآناً) في رواية أبي داود من وجه آخر عن عمرو بن سلمة عن أبيه « أنهم قالوا: يا رسول الله من يؤمنا؟ قال: أكثركم جمعاً للقرآن ».

قوله: (فقطروا) في رواية الإسماعيلي « فظفروا إلى أهل حواتنا » بكسر المهملة وتخفيف الواو والهاء والحراء مكان المهي التزول.

قوله: (فخلصت) أي انجمعت وارتفعت، وفي رواية أبي داود « تكشفت عني » وله من طريق حاصم بن سليمان عن عمرو بن سلمة « فكنت أؤمهم في بردة موصولة فيها فتى، فكنت إذا سجدت خرجت استي ».

قوله: (ألا تظنون) كذا في الأصول، وزعم ابن التين أنه وقع عنده بحذف النون. ولأبي داود « فقالت امرأة من النساء: وأزوا عنا عودة قارئكم ».

قوله: (فاشربوا) أي ثوباً، وفي رواية أبي داود « فاشربوا في قميصاً عمانياً » وهو بضم المهملة وتخفيف الميم نسبة إلى عمان وهي من البحرين وزاد أبو داود في روايته له: « قال عمرو بن سلمة: فما شهدت جمعاً من جرم إلا كنت إمامهم » وفي الحديث حجة للشافعية في إمامة الصبي المميز في الفريضة، وهي خلافة مشهورة ولم ينصف من قال إنهم فعلوا ذلك باجتهادهم، ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لأنها شهادة نهي، ولأن زمن الوحي لا يقع التقرير فيه على ما لا يجوز، كما استدل أبو سعيد وجابر لجواز النزل بكونهم فعلوه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان منهاً عنه لنهى عنه في القرآن، وكذا من استدل به بأن ستر العورة في الصلاة ليس شرطاً لصحتها بل هو سنة، ويجزى بدون ذلك لأنها واقعة حال فيحتل أن يكون ذلك بعد علمهم بالحكم.

٤٣٠٣ - حدثني عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب، عن غزوة بن الزبير، قال: حدثني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني غزوة بن الزبير: أن عائشة قالت: قالت غزوة بن الزبير: كان غزوة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد، أن يقبض ابن وليدة

زمنة، وقال غزوة: إنه انبي، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح، أخذ سعد بن أبي وقاص ابن وليدة زمنة، فأقبل به إلى رسول الله ﷺ، وأقبل معه غزوة بن زمنة، فقال سعد بن أبي وقاص هذا ابن أخي، عهد إلي أنه أبنة. قال غزوة بن زمنة: يا رسول الله، هذا أخي، هذا ابن زمنة، ولدت على فراجه. فظفر رسول الله ﷺ إلى ابن وليدة زمنة، فإذا أبنة الناس بخبة بن أبي وقاص، فقال رسول الله ﷺ: « هو لك، هو أخوك يا غزوة بن زمنة، من أجل أنه ولدت على فراجه، وقال رسول الله ﷺ: « أحصي منه يا سعد ». لما رأى من حبه غزوة بن أبي وقاص.

قال ابن شهاب: قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: « الولد للفراش وللعاهر الحجر ».

وقال ابن شهاب: وكان أبو هريرة يصيح بذلك. (راجع: ٢٠٥٣. أخرجه مسلم: ١٤٥٧ مختصراً).

الحديث الرابع والخامس حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمنة، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى. وفي آخره حديث أبي هريرة في معنى قوله: « الولد للفراش » والغرض منه هنا الإشارة إلى أن هذه القصة وقعت في فتح مكة.

قوله: (وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في « الزهرات » وسأفه المصنف هنا على لفظ يونس، وأورد مقرئاً بطريق مالك وفيه مخالفة شديدة له، وسيأتين ذلك عند شرحه، وقد عابه الإسماعيلي وقال: قرن بين روايتي مالك ويونس مع شدة اختلافهما، ولم يبين ذلك.

قوله: (قال ابن شهاب قالت عائشة) كذا هنا، وهذا القدر موصول في رواية مالك بذكر عروة فيه، وفي قوله: « هو أخوك يا عبد بن زمنة » رد لمن زعم أن قوله: « هو لك يا عبد بن زمنة » أن اللام فيه للملك فقال: أي هو لك عبد.

قوله: (وقال ابن شهاب وكان أبو هريرة يصيح بذلك) أي يعلن بهذا الحديث وهذا موصول إلى ابن شهاب ومنقطع بين ابن شهاب وأبي هريرة، وهو حديث مستقل أغفل المزني التنبيه عليه في « الأطراف » وقد أخرج مسلم والترمذي والنسائي من طريق سفيان بن عيينة ومسلم أيضاً من طريق معمر كلاهما عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، زاد معمره وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر » وفي رواية لمسلم عن ابن عيينة عن سعيد وأبي سلمة معاً وفي أخرى عن سعيد أو أبي سلمة. قال الدارقطني في « العلل »: هو عطف لابن شهاب عنهما. قلت: وسيأتي في الفرائض من وجه آخر عن أبي هريرة باختصار، لكن من غير طريق ابن شهاب، فلعل هذا الاختلاف هو السبب في ترك إخراج البخاري لحديث أبي هريرة عن طريق ابن شهاب.

٤٣٠٤ - حدثنا محمد بن مقاتل: أخبرنا عبد الله: أخبرنا يونس، عن الزهري قال: أخبرني غزوة بن الزبير: أن امرأة سرقَتْ في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح، ففرغ قومها إلى أسامة بن زيد يستشفعونه.

قال غزوة: فلما كلمته أسامة فيها تلون وجه رسول الله ﷺ، فقال: « ما تكلمني في حد من حدود الله ». قال أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان القسي قام رسول الله ﷺ خطيباً، فأتى على الله بما هو أهله، ثم قال: « أما بعد، فإنما أهلك الناس قبلكم: أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقَتْ لقطعت يدها. ثم أمر رسول الله ﷺ بذلك المرأة فقطعت يدها، فحسنت نوبتها بعد ذلك وتركوا ». قالت عائشة: فكانت تأتي بعد ذلك، فأرغف حاجتها إلى رسول الله ﷺ. (راجع: ٢٦٤٨. أخرجه مسلم: ١٦٨٨).

الحديث السادس:

عبد الله عنه بلفظ عن مجاشع بن مسعود أنه جاء بأخيه عجلال بن مسعود فقال: « هذا مجالد يا رسول الله فباهمه على الهجرة » الحديث، وقد تقدم بيان أحوال الهجرة مستوفى في أبواب الهجرة وفي أوائل المجاهد.

الحديث الثامن حديث ابن عمر، تقدم سنداً ومتناً في أوائل الهجرة.

قوله: (وقال النضر) ابن شميل، وصله الإسماعيلي من طريق أحمد بن منصور عنه وزاد في آخره « ولكن جهاد، فانطلق فارض نفسك فإن أصبت شيئاً وإلا فارجع ».

الحديث التاسع حديث عائشة، تقدم في أوائل الهجرة أيضاً سنداً ومتناً، وإسحاق بن يزيد هو ابن إبراهيم بن يزيد الفراديسي نسبة إلى جده.

٤٣١٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: اخْتَبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ حَرَامٌ بِحَرَمِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَمْ تَحِلَّ لِأَخِي قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَخِي بَعْدِي، وَكَمْ تَحِلُّ لِي قَطُّ إِلَّا سَاعَةً مِنْ الظُّهْرِ، لَا يَنْفَرُ صِدْقًا، وَلَا يَهْجُرُ شَوْكًا، وَلَا يَخْتَلِي خِلَاءًا، وَلَا تَحِلُّ لِقَعْتِهَا إِلَّا لِمُتَحِلِّهِ».

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْفَتَنِ وَالْأَيُّوتِ، فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا الْإِذْيَ، فَإِنَّهُ حَلَالٌ».

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: اخْتَبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: بِمِثْلِ هَذَا، أَوْ نَحْوِ هَذَا.

رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [إرجاع: ١٣٤٩. أخرجه مسلم: ١٣٥٣، بإسناد موثلاً، وأما قطعة (الفتح ولا هجرة) في الإمارة: (٨٥) الحديث العاشر:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن منصور وبه جزم أبو علي الجبائي، وقال الحاكم هو ابن نصر.

قوله: (حدثنا أبو عاصم) هو النبيل وهو من شيوخ البخاري، وربما حدث عنه بواسطة كما هنا.

قوله: (عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم): هذا مرسل، وقد وصله في الحج والجهاد وغيرهما من رواية منصور عن مجاهد عن طلوس عن ابن عباس، وأوردته ابن أبي شيبة من طريق يزيد بن أبي زائدة عن مجاهد عن ابن عباس، والذي قبله أول.

قوله: (وعن ابن جريج) هو موصول بالإسناد الذي قبله، وعبد الكريم هو ابن مالك الجزري، ووقع عند الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي عاصم عن ابن جريج «سمعت عبد الكريم سمعت عكرمة» وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الحج. الحديث الحادي عشر:

قوله: (رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي الخطبة المذكورة وقد وصلها في كتاب العلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، وأول الحديث عنده «أن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين» الحديث، وقد تقدم شرحه هناك ولله الحمد.

٥٤ - باب قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾

إِذْ أَجَعْتُمْ كُرْكُومَكُمْ فَلَمَّ ثَغْنٌ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَثِقَتْ مَذْبِذِينَ. ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ مَكِينَهُ - إِلَى قَوْلِهِ - غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴿.

(الطبري: ٢٥ - ٢٧).

قوله: (باب قوله الله تعالى: ويوم حين إذ أعجبكم كفرتكم - إلى - غفور رحيم) كذا لأبي ذر، وساق غيره إلى قوله: «ثم أنزل الله مكينته ثم قال إلى غفور رحيم» [التبري: ٢٧، ٢٥] ووقع في رواية النسفي: باب غزوة حنين، وقول الله عز وجل ﴿ ويوم حين إذ أعجبكم كفرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضافت عليكم الأرض بما

قوله: (أخبرني عروة بن الزبير أن امرأة سولت) كذا فيه بصورة الإرسال، لكن في آخره ما يقتضي أنه عن عائشة، لقوله في آخره: « قالت عائشة فكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتي » وعند الإسماعيلي من طريق الزهري عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: « فتأتيت فحسنت ثوبها وكانت تأتيني فأرفع حاجتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم » وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الحدود والغرض منه هنا الإشارة إلى أن هذه القصة وقعت يوم الفتح.

٤٣٠٥، ٤٣٠٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَخِي بَعْدَ الْفَتْحِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَسَّكَ بِأَخِي لِتَبَاهِيَةِ عَلَى الْهَجْرَةِ، قَالَ: «دَعَبَ أَهْلُ الْهَجْرَةِ بِمَا فِيهَا». قُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَبَاهِي؟ قَالَ: «أَبَاهِيَةَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالْإِيمَانِ، وَالْجِهَادِ». فَلَقِيتُ مُعَدًّا بَعْدَ، وَكَانَ أَكْبَرُهَا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاهِدٌ. [إرجاع: ٢٩٦٢، ٢٩٦٣. أخرجه مسلم: ١٨٦٣، بلط، الخو:]

٤٣٠٧، ٤٣٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ بْنِ مَسْعُودٍ: انْطَلَقْتُ بِأَخِي مُعَدًّا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِتَبَاهِيَةِ عَلَى الْهَجْرَةِ، قَالَ: «مَضَى الْهَجْرَةُ لِأَهْلِهَا، أَبَاهِيَةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ». فَلَقِيتُ أَبَا مُعَدٍّ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاهِدٌ.

وقال خالد، عن أبي عثمان، عن مجاهد: أنه جاء بأخيه مجالد. [إرجاع: ٢٩٦٢، ٢٩٦٣. أخرجه مسلم: ١٨٦٣، بإسناد له (الخو)]

٤٣٠٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: قُلْتُ لِأَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَهَاجِرَ إِلَى الشَّامِ، قَالَ: لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ، فَانْطَلِقْ فَافْرِغْ نَفْسَكَ، فَإِنْ وَجَدْتَ شَيْئًا وَإِلَّا رَجَعْتَ. [أخرجه مسلم: ٣٨٩٩].

٤٣١٠ - وَقَالَ النُّضْرُ: اخْتَبَرْنَا شُعْبَةَ: اخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا: قُلْتُ لِأَبْنِ عُمَرَ، فَقَالَ لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، أَوْ: بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَطْلَةٌ. [إرجاع: ٣٨٩٩].

٤٣١١ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُمَرَ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي كَبَالَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ بْنِ جَبْرِ الْمَكِّيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ. [إرجاع: ٣٨٩٩].

٤٣١٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِجَاحٍ قَالَ: زُرْتُ عَائِشَةَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَدِيِّ، فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُونَ يُسَرُّونَ أَخَذَهُمْ بَدِينُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، مَخَافَةَ أَنْ يَفْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، فَالْمُؤْمِنُونَ يَبْغِدُونَ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَثِقَةٌ. [إرجاع: ٣٠٨٠. أخرجه مسلم: ١٨٦٤، مختصراً بإسناد]

الحديث السابع:

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية، وعاصم هو ابن سليمان، وأبو عثمان هو النهدي، ومجاشع هو ابن مسعود السلمي، وقوله: « بأخي » هو مجالد بوزن أخيه، وكتبته معبد كما في الرواية الثانية، والذي هنا « فليقت معبدًا » كذا للاثر، وللشمسي « فليقت أبا معبد » وهو وهم من جهة هذه الرواية وإن كان صواباً في نفس الأمر.

قوله: (وقال خالد) هو الحذاء، وصل هذه الطريق الإسماعيلي من جهة خالد بن

بن هارون.

قوله: (ضربة) زاد أحد « قتل ما هذه » وفي رواية الإسماعيلي « ضربة على ساعده » وفي رواية له « أثر ضربة ».

قوله: (شهدت حيناً قال قبل ذلك) في رواية أحد « قال نعم وقبل ذلك » وراعه بما قبل ذلك ما قبل حين من المشاهد، وأول مشاهدته الحديبية فيما ذكره من صف في الرجال، ووقفت في بعض حديثه على ما يدل أنه شهد الحندق، وهو صحابي ابن صحابي.

الحديث الثاني حديث البراء:

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السبيعي، ومدا هذا الحديث عليه، وقد تقدم في الجهاد من وجه آخر عن سفيان وهو الثوري قال: « حدثني أبو إسحاق ».

قوله: (وجاءه رجلاً) تم ألق على اسمه، وقد ذكر في الرواية الثالثة أنه من قيس.

قوله: (يا أبا عمار) هي كنية البراء.

قوله: (أوليت يوم حنين) المصرة للاستفهام وتوليت أي انهزم، وفي الرواية الثانية « أوليت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين » وفي الثالثة « أفرغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكلها بمعنى.

قوله: (أما أنا فأشهد على النبي صلى الله عليه وسلم أن لم يول) تضمن جواب البراء إثبات الفرار لهم، لكن لا على طريق التعميم، وأراد أن إطلاق السائل يشمل الجميع حتى النبي صلى الله عليه وسلم لظاهر الرواية الثانية، ويمكن الجمع بين الثانية والثالثة بعمل المعية على ما قبل الهزيمة فياخذ إلى استشهائه ثم أوضح ذلك، وختم حديثه بأنه لم يكن أحد يوصف أشد منه صلى الله عليه وسلم. قال النووي: هذا الجواب من بدع الأبي، لأن تقدير الكلام فرغتم كلكم. فيخيل فيهم النبي صلى الله عليه وسلم، فقال البراء: لا والله ما فر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن جرى كيت وكيت، فأوضح أن فرار من فر لم يكن على نية الاستمرار في الفرار، وإنما انكشفوا من وقع السهام وكأنه لم يستحضر الرواية الثانية. وقد ظهر من الأحاديث الواردة في هذه القصة أن الجميع لم يفروا كما سيأتي بيانه، ويحتمل أن البراء فهم من السائل أنه أشبه عليه حديث سلمة بن الأكوع الذي أخرجه مسلم بلفظ « ومرت برسول الله صلى الله عليه وسلم منهزماً » فلذلك حلف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يول، ودل ذلك على أن منهزماً حال من سلمة، ولهذا وقع في طريق أخرى « ومرت برسول الله صلى الله عليه وسلم منهزماً وهو على بقلته فقال: لقد رأى ابن الأكوع فرعاً » ويحتمل أن يكون السائل أخذ التعميم من قوله تعالى: « ثم وليتم مدبرين » فيبين له أنه من العموم الذي أريد به الخصوص.

قوله: (ولكن عجل سرعان القوم فرشقهم هوازن) فاما سرعان فيفتح المهمة والراء ويجوز سكون الراء، وقد تقدم ضبطه في سجود السهر في الكلام على حديث ذي الدين، والرشق بالشنن المججمة والفاق رمي السهام، وأما هوازن فهي قبيلة كبيرة من العرب فيها عدة بطون ينسبون إلى هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بمجاعة ثم مهمة ثم فاء مفتوحات ابن قيس بن عيلان بن إلياس بن مضر، والعذر لمن انهزم من غير المولفة أن العدو كانوا ضعفهم في العدد وأكثر من ذلك، وقد بين شعبة في الرواية الثالثة السبب في الإسراع المذكور قال: كانت هوازن رماة، قال: وإنما لما حملنا عليهم انكشفوا. وللمصنف في الجهاد « انهزموا » قال: « فأكبنا » وفي روايته في الجهاد في باب من قاد دابة غيره في الحرب « فاقبل الناس على الغنائم فاستقبلونا بالسهام »، وللمصنف في الجهاد أيضاً من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق تكلمة السبب المذكور قال: « خرج شيان أصحابه وأخضاهم حسراً بشم المهمة وتشديد السنين المهمة ليس عليهم سلاح، فاستقبلهم جمع هوازن وبني نضر ما يكادون يسقط لهم سهم، فرشقهم رشقاً ما يكادون يخطئون » الحديث، وفيه « فنزل واستنصر، ثم قال: أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب. ثم صف أصحابه » وفي رواية مسلم من طريق زكريا عن أبي إسحاق « فرموهم برشق من نبل كانوا رجل جراد فأنكشفوا » وذكر ابن إسحاق من حديث جابر وغيره من سبب انكشافهم أمر آخر، وهو أن مالك بن عوف سبق بهم إلى حنين فاعدوا وتهايدوا في مضايق الوادي، وأقبل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى انحط بهم الوادي في عمابة الصبح، فثارت في وجوههم الخيل فشدت عليهم، وانكفأ الناس منهزمين. وفي حديث أنس عند مسلم وغيره من رواية سليمان التيمي عن السبيط عن أنس قال: « افتتحنا مكة، ثم إننا غزونا حنيناً، قال: فجاء المشركون بأحسن صفوف رأيت: صف الخيل، ثم المقاتلة، ثم النساء من وراء ذلك، ثم الغنم ثم النعم. قال: ونحن بشر كثير،

رحبت » إلى « غفور رحيم » وحينئذ مهمة ونون مصغر وإد إلى جنب ذي الجاز قريب من الطلائف، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً من جهة عرفات، قال أبو عبد البكري سمي باسم حنين بن قابتة بن مهلايل. قال أهل المغازي: خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين لست خلت من شوال، وقيل لليثيين بقيتنا من رمضان. وجمع بعضهم بأنه بدأ بالفرج في أواخر رمضان وسار سادس شوال؛ وكان وصوله إليها في عاشره، وكان السبب في ذلك أن مالك بن عوف النضري جمع القبائل من هوازن وواقفه على ذلك الضفون، وقصدوا محاربة المسلمين، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فخرج إليهم. قال عمر بن شبة في « كتاب مكة »: حدثنا الحزامي يعني إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة أنه كتب إلى الوليد: أما بعد فإني كتب إلي تسالي من قصة الفتح، فذكر له وقتها، فأقام عاصم بمكة نصف شهر، ولم يزد على ذلك حتى أتاه أن هوازن وتقيماً قد نزلوا حنيناً يريدون قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا قد جمعوا إليه وريسيهم عوف بن مالك. ولأبي داود بإسناد حسن من حديث سهل ابن الحنفية « أنهم ساروا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين فأتوا السير، فجاء رجل فقال: إني انطلقت من بين أيديكم حتى طلعت جبل كذا وكذا، فإذا أنا بهوازن عن بكرة أبيهم يظنهم ونعمهم وشاهم قد اجتمعوا إلى حنين، فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: تلك غنمة المسلمين خدأ إن شاء الله تعالى » وعند ابن إسحاق من حديث جابر ما يدل على أن هذا الرجل هو عبد الله بن أبي حنرد الأسلمي.

قوله: (يوم حنين إذ أعصمكم كفركم) روى يونس بن بكير في « زيادات المغازي عن الربيع بن أنس قال: قال رجل يوم حنين لن تغلب اليوم من قلّة، فشق ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الهزيمة. وقوله « ثم وليتم مدبرين » [التوبة: ٢٥] إلى آخر الآيات، يأتي بيان ذلك في شرح أحاديث الباب. ثم ذكر المصنف فيه خمسة أحاديث.

٤٣١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيْمٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ: رَأَيْتُ يَدَ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ ضَرْبَةً، قَالَ: ضَرْبُهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، قُلْتُ: شَهِدْتُ حُنَيْنًا؟ قَالَ: قَبْلَ ذَلِكَ.

٤٣١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَوِّفَ الْبَرَاءَ ﷺ، وَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَمَّارَةَ، أُوتِيتَ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ: أَمَا أَنَا فَأَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يُولَ، وَلَكِنْ هَجَلَ سَرْعَانُ الْقَوْمَ، فَرُشِقْتُهُمْ هَوَازِنَ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ أَخَذَ بِرَأْسِي بَغْلِيهِ النَّيْضَاءَ، يَقُولُ: هَإِنَّا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. [راجع: ٢٨٦٤. أخرجه مسلم: ١٧٧٦].

٤٣١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: قِيلَ لِلْبَرَاءِ: وَإِنَّا أَسْمَعُ: أُوتِيتُمْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ: أَمَا النَّبِيُّ ﷺ فَلَا، كَانُوا رَمَاءً، فَقَالَ: هَإِنَّا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. [راجع: ٢٨٦٤. أخرجه مسلم: ١٧٧٦ مطولاً].

٤٣١٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُلَامٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعَ الْبَرَاءَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ: أَلَرَزِمْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ: لَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَغْرُ، كَانَتْ هَوَازِنَ رَمَاءً، وَإِنَّا لَمَّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ انْكَشَفُوا، فَكَبْنَا عَلَى الْغَنَامِ، فَاسْتَقْبَلْنَا بِالسَّهَامِ وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلِيهِ النَّيْضَاءَ، وَإِنَّا أَبَا سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ أَخَذَ بِرِجْلَيْهَا، وَهُوَ يَقُولُ: هَإِنَّا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ.

قَالَ إِسْرَائِيلُ وَزُهَيْرٌ: نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَغْلِيهِ. [راجع: ٢٨٦٤. أخرجه مسلم: ١٧٧٦]

الحديث الأول:

قوله: (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد، وكذا هو منسوب في رواية أحمد عن يزيد

الشهية » ووقع عند ابن سعد وتبعه جماعة عن صف السيرة أنه صلى الله عليه وسلم كان على بقلته لذلك، وفيه نظر لأن ذلك أهدأ له المقوس؛ وقد ذكر القطب الحلبي أنه استشكل عند المعياطي ما ذكره ابن سعد فقال له: كنت تبحث فذكرت ذلك في السيرة وكنت حينئذ سرياً محضاً، وكان ينبغي لنا أن نذكر الخلاف. قال القطب الحلبي: يحتمل أن يكون يومئذ ركب كلاً من البغتين إن ثبت أنها كانت صحبته، وإلا فما في الصحيح أصح. ودل قول المعياطي أنه كان يعتقد الرجوع عن كبرهما وافق فيه أهل السير وخالف الأحاديث الصحيحة، وأن ذلك كان منه قبل أن يتصلح من الأحاديث الصحيحة وخروج نسخ من كتابه وانتشاره لم يتسكن من تغييره. وقد أغرب النووي فقال: وقع عند مسلم « على بقلته البيضاء » وفي أخرى « الشهية » وهي واحدة ولا تعرف له بقلته غيرها. وتعقب بذلك فقد ذكرها غير واحد، لكن قيل إن الأسمن لواحدة.

قوله: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب» قال ابن التين: كان بعض أهل العلم يقول بفتح الباء من قوله: «لا كذب» ليخرجه عن الوزن، وقد أجيب عن مقاله صلى الله عليه وسلم هذا الرجز بأجوبة أحدها أنه نظم غيره، وأنه كان فيه: أنت النبي لا كذب أنت ابن عبد المطلب، فذكره بلفظ «أنا» في الموضعين. ثانيها أن هذا رجز وليس من أقسام الشعر، وهذا مردود. ثالثها أنه لا يكون شعراً حتى يتم قطعة، وهذه كلمات بسيرة ولا تسمى شعراً. رابعها أنه خرج موزوناً ولم يقصد به الشعر، وهذا أهمل الأجيال، وقد تقدم هذا المعنى في غير هذا المكان، وبقي تأملي في كتاب الأدب. وأما نسبته إلى عبد المطلب دون أبيه عبد الله فكأنها لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر، بخلاف عبد الله فإنه مات شاباً، ولهذا كان كثير من العرب يدعونه ابن عبد المطلب، كما قال ضمام بن ثعلبة لما قدم: إيمك ابن عبد المطلب؛ وقيل لأنه كان أشهر بين الناس أنه يخرج من فريضة عبد المطلب رجل يدعو إلى الله ويهدي الله الخلق على يديه ويكون خام الأتبياء، فانتسب إليه ليتذكر ذلك من كان يعرفه، وقد اشتهر ذلك بينهم، وذكر سيف بن ذي يزن قديماً لعبد المطلب قبل أن يتزوج عبد الله أمته وأراد النبي صلى الله عليه وسلم تبييه أصحابه بأنه لا بد من ظهوره وإن العاقبة له لتقوى قلوبهم إذا عرفوا أنه ثابت غير منهزم. وأما قوله «لا كذب» ففيه إشارة إلى أن صفه النبوة يستحيل معها الكذب، فكأنه قال: أنا النبي، والتي لا يكذب، فلست بكاذب فيما أقول حتى أنهزم، وأنا متيقن بأن الذي وعدني الله، من النصر حتى، فلا يجوز علي الفرار. وقيل معنى قوله: «لا كذب» أي أنا النبي حقاً لا كذب في ذلك.

(تبيينها):

(أحدهما) ما قال البخاري الحديث عالي عن أبي الوليد عن شعبة، لكنه مختصر جداً. ثم ساقه من رواية خنجر عن شعبة مطولاً بترول درجة. وقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن أبي الوليد مطولاً، فكأنه لما حدث به البخاري حدثه به مختصراً.

(الثاني) اتفقت الطرق التي أخرجه البخاري لهذا الحديث من سياق هذا الحديث إلى قوله: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب» إلا رواية زهير بن معاوية فزاد في آخرها «ثم صف أصحابه» وزاد مسلم في حديث البراء من رواية زكريا عن أبي إسحاق قال البراء: «كنا والله إذا أحر البأس نقي به، وإن الشجاع منا للذي يحاذيه» يعني النبي صلى الله عليه وسلم. ولسلم من حديث العباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ صار يركض بقلته إلى جهة الكفار» وزاد فقال: «أي عباس ناد أصحاب الشجرة، وكان العباس صيئاً، قال فناديت بأعلى صوتي أبين أصحاب الشجرة، قال فوالله لكان عطفهم حين سمعوا صوتي عطفة البرق على أولاهما، فقالوا: يا ليلى. قال فأتوا الكفار، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على بقلته كالمتطاول إلى قاتله فقال حين حين حي الرئيس. ثم أخذ حسيات فرمى بهن وجوه الكفار ثم قال: انهزموا ورب الكعبة. قال: فلما زلت أرى حدهم كليلاً وأمرهم مديراً» ولاين إسحاق نحوه وزاد «فجعل الرجل يعطف بغيره فلا يقدر، فيقذف درعه ثم يسأخذ بسيفه ودرعه ثم يؤم الصوت».

قوله في آخر الرواية الثالثة: (قال إسرائيل وزهير: نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بقلته) أي إلى إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق وزهير بن معاوية الجعفي روى هذا الحديث عن أبي إسحاق عن البراء فقالا في آخره: «نزل النبي صلى الله عليه وسلم عن بقلته» فاما رواية إسرائيل فوصلها المصنف في «باب من قال خذها وأنا ابن فلان» من كتاب الجهاد ونقله «كان أبو سفيان بن الحارث أخذاً بعتان بقلته، فلما غشيه المشركون نزل» وقد تقدم شرح ذلك. وأما رواية زهير فوصلها أيضاً في «باب من

وعلى ميمنة خيلنا خالد بن الوليد، فجعلت خيلنا تلوذ خلف ظهورنا فلم نلبث أن انكشفت خيلنا وفرت الأعراب ومن تعلم من الناس» وسياقي للمصنف قريباً من رواية هشام بن زيد عن أنس قال: «أقبلت هوازن وغطفان بذراريهم ونعمهم ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف ومعه الطفلاء، قال: فادبروا عنه حتى بقي وحده» الحديث. ويصح بين قوله: «حتى بقي وحده» وبين الأخبار الدالة على أنه بقي معه جماعة بأن المراد بقي وحده متقدماً مقلداً على العدو، والذين ثبتوا معه كانوا وراءه، أو الوحدة بالنسبة لمباشرة القتال، وأبو سفيان بن الحارث وغيره كانوا يخدمونه في إسكاف البغلة ونحو ذلك. ووقع في رواية أبي نعيم في «الدلائل» تفصيل المائة: بضعة وثلاثون من المهاجرين والبقية من الأنصار ومن النساء أم سليم وأم حارثة.

قوله: (وأبو سفيان بن الحارث) أي ابن عبد المطلب بن هاشم وهو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، وكان إسلامه قبل فتح مكة لأنه خرج إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلقية في الطريق وهو سائر إلى فتح مكة فأسلم وحسن إسلامه، وخرج إلى غزوة حنين فكان فيمن ثبت. وعند أبي شيبة من مرسل الحكم بن عتيبة قال: لما فر الناس يوم حنين جعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول: أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب، فلم يبق معه إلا أربعة نفر، ثلاثة من بني هاشم ورجل من غيرهم: علي والعباس وبين يديه وأبو سفيان بن الحارث أخذ بالعتان، وابن مسعود من الجانب الأيسر. قال: وليس يقبل نحوه أحد إلا قتل. وروى الترمذي من حديث ابن عمر بإسناد حسن قال: «لقد رأيتنا يوم حنين وإن الفتيان لمزيتان، وما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة رجل» وهذا أكثر ما وقعت عليه من عدد من ثبت يوم حنين. وروى أحمد والحكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: «كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين فولى عنه الناس؛ وثبت معه ثمانون رجلاً من المهاجرين والأنصار، فكتنا على أقدامنا، ولم نوهم الدبر وهم الذين أنزل الله عليهم السكينة» وهذا لا يخالف حديث ابن عمر فإنه نفى أن يكونوا مائة، وابن مسعود أثبت أنهم كانوا ثمانين، وأما ما ذكره النووي في شرح مسلم أنه ثبت معه اثنا عشر رجلاً فكأنه أخذه ما ذكره ابن إسحاق في حديثه أنه ثبت معه العباس وابنه الفضل وعلي وأبو سفيان بن الحارث وأخوه ربيعة وأسامة بن زيد وأخوه من أمه إيمان بن أم إيمان، ومن المهاجرين أبو بكر وعمر، فهؤلاء تسعة، وقد تقدم ذكر ابن مسعود في مرسل الحاكم فهؤلاء عشرة، ووقع في شعر العباس بن عبد المطلب أن الذين ثبتوا كانوا عشرة فقط وذلك قوله: العباس بن عبد المطلب أن الذين ثبتوا كانوا عشرة فقط وذلك قوله:

نصرنا رسول الله في الحرب تسعة
وعاشرنا وأقضى الخصام بنفسه
وقد فر من قد فر عنه فأتشعروا
لما مسه في الله لا يترجع

ولعل هذا هو الثبت، ومن زاد على ذلك يكون عجلى في الرجوع فعد فيمن لم ينهزم، وعن ذكر الزبير بن بكار وغيره أنه ثبت يوم حنين أيضاً جعفر بن أبي سفيان بن الحارث وقيم بن العباس وعتبة ومعتب ابنا أبي لب وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب وتوفى بن الحارث بن عبد المطلب وعقيل بن أبي طالب وشيبة بن عثمان الحمصي، فقد ثبت عنه أنه لما رأى الناس قد انهزموا استدبر النبي صلى الله عليه وسلم ليقظه، فأقبل عليه فضربه في صدره وقال له: قاتل الكفار، فقاتلهم حتى انهزموا. قال الطبري: الانهزام المنهي عنه هو ما وقع على غير نية العود وأما الاستطراد للكثرة فهو كالتنصيص إلى فئة.

قوله: (أخذ برأس بقلته) في رواية زهير «فأقبلوا أي للمشركون هنالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو على بقلته البيضاء وابن عمه أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب يقوده، فنزل واستنصر» في قوله المصنف: في ركوبه صلى الله عليه وسلم البغلة يومئذ دلالة على النهاية في الشجاعة والنيات. وقوله: «نزل أي عن البغلة» فاستنصر أي قال: اللهم أنزل نصرك. وقع مصراعاً به في رواية مسلم من طريق زكريا عن أبي إسحاق. وفي حديث العباس عند مسلم «شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث فلم نفرقه» الحديث، وفيه «وإلى المسلمون مدبرين» فلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم يركض بقلته قيل الكفار، قال العباس: وأنا أخذ بلجام رسول الله صلى الله عليه وسلم أكفها إرادة أن لا تسرع، وأبو سفيان أخذ بركابه «وممكن الجمع بأن أبا سفيان كان أخذاً أولاً بزمامها فلما ركضها النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهة المشركين خشي العباس فأخذ بلجام البغلة بكفها، وأخذ أبو سفيان بالركاب وترك اللجام للعباس إجلالاً له لأنه كان عمه.

قوله: (بقلته) هذه البغلة هي البيضاء، وعند مسلم من حديث العباس «وكان على بقلته له بيضاء أهدأ له فروة بن فاختة الجذامي» وله من حديث سلمة «وكان على بقلته

صف أصحابه عند المزة^١ « وقد ذكرت لفظه قريباً. ولسلم من حديث سلمة بن الأكوع لما غشوا النبي صلى الله عليه وسلم نزل عن البقلة، ثم قبض قبضة من تراب، ثم استقبل به وجوههم فقال: شأنت الوجوه، فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملا عينيه تراباً بثلث القبضة فولوا منهزمين ». ولأحد ولبي خالد والترمذي من حديث أبي عبد الرحمن القهري في قصة حنين قال: « فولى المسلمون مدبرين كما قال الله تعالى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيا عبد الله أنا عبد الله ورسوله. ثم اتجه من فرسه فالتفت كذا من تراب، قال: فالحربني الذي كان أدنى إلي مني أنه ضرب به وجوههم وقال: شأنت الوجوه، فزههم ». قال يعلى بن مطاع رواه عن أبي حماد عن أبي عبد الرحمن القهري: قال: فحدثني أبناؤهم عن آبائهم أنهم قالوا: لم يبق منا أحد إلا امتلأت عيناه وفمه تراباً^٢ ولأحد والحاكم من حديث ابن مسعود « ورسول الله صلى الله عليه وسلم على بقلته قداماً، فحادث به بقلته فمال عن السرج فقلت لربيع ففعل الله، فقال: ناولني كفاً من تراب، فضرب به وجوههم فامتلات أعينهم تراباً. وجاء المهاجرون والأنصار سيوفهم بأيامهم كأنها الشهب، فولى للمشركون الأديار^٣ والميزار من حديث ابن عباس « أن علياً ناول النبي صلى الله عليه وسلم التراب، فرمى به في وجوه المشركين يوم حنين^٤. ويصح

بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم أولاً قال لصاحبه: ناولني فتناوله فرماه، ثم نزل عن البقلة فاحتد بيده فرماه أيضاً. فيحتمل أن الحصى في إحدى المراتين وفي الأخرى التراب، والله أعلم. وفي الحديث من الفوائد حسن الأدب في الخطاب، والإرشاد إلى حسن السؤال بحسن الجواب. وقد الإعجاب. وفيه جواز الانتساب إلى الآباء ولو ماتوا في الجاهلية، والنهي عن ذلك حصول على ما هو خارج الحرب. ومثله الرخصة في الخيلاء في الحرب دون غيرها. وجواز التعرض للهلاك في سبيل الله، ولا يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم متيقناً للنصر لوجه الله تعالى له بذلك وهو حق، لأن أبا سفيان بن الحارث قد ثبت معه أخذاً بلجام بقلته وليس هو في اليقين مثل النبي صلى الله عليه وسلم. وقد استشهد في تلك الحالة بمن أم آمن كما تقدمت الإشارة إليه في شعر العباس. وفيه ركوب البقلة إشارة إلى مزيد اليقين، لأن ركوب الفصول مظنة الاستعداد للفرار والتولي، وإذا كان رأس الجيش قد وطن نفسه على عدم الفرار وانخذ بأسباب ذلك كان ذلك أدعى لأتباعه على الثبات. وفيه شهرة الرئيس نفسه في الحرب مبالغة في الشجاعة وعدم اللبالة بالدمر.

٤٣١٨، ٤٣١٩ - حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبُتَيْبُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابٍ: وَزَعَمَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّهَيْرِ: أَنَّ مَرْوَانَ وَالْمُسَوِّمَ بْنَ مَعْرُومَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَّازَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَمُرَّ بِهِمْ أَوْ يَلْقَاهُمْ وَيَسْتَبْشِرَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعِيَ مَنْ تَرَوْنَ، وَاحْبَبْ أَخْبَارِي إِلَيَّ اصْنَعْهُ، فَخَافُوا وَاحْذَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا السَّيِّئِ، وَإِمَّا الْمَالِ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِكُمْ. وَكَانَ أَنْظَرُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَضْعَ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قُتِلَ مِنَ الطَّائِفَةِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيَّرَ رَأْيَهُمْ إِلَّا اخْشَى الطَّائِفَتَيْنِ، قَالُوا: فَإِنَّا نَحْصَرُ سَيِّئًا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، فَإِنِ إِخْوَانُكُمْ قَدْ جَاءُوا تَالِيَيْنِ، وَإِنِّي لَأَرَى أَنَّ أَرْبَاقَهُمْ سَيَّبَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَطَّيَّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَطْعِيَهُ إِثَاءً مِنْ أَوْلِ مَا يُبْغِيهِ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ. فَقَالَ النَّاسُ: قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا نَرَى مَنْ آوَيْنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِنْكُمْ لَمْ يَأْتِنَا، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا غَرَاؤُكُمْ أَمْزُكُمْ. فَارْجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ غَرَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ كَفُّوا وَادَّخَرُوا. هَذَا الَّذِي يَبْلَغُنِي عَنْ سَيِّئِ هَوَّازِ. [راجع: ٢٣٠٨، ٢٣٠٧]

الحديث الثالث حديث المسور وهووف، تقدم ذكره من وجهين عن الزهري، وقد تقدم في أول الشروط في قصة صلح الحديبية أن الزهري رواه عن عروة عن المسور

قوله: (وَزَعَمَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّهَيْرِ) هو مطوف على قصة صلح الحديبية، وقد أخرجه موسى بن عبيدة عن الزهري بلفظ « حدثني عروة بن الزبير إلخ » وسيأتي في الأحكام.

قوله: (قَامَ حِينَ جَاءَهُ) وقد هواز مسلّمين) ساق الزهري هذه القصة من هذا الوجه مختصرة، وقد ساقها موسى بن عبيدة في المغازي مطولة ولفظه « ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف في شوال إلى البصرة وبها السبي يعني سبي هوازن، وقمت عليه وقد هواز مسلّمين فهم تسعة نفر من أشرفهم فأسلموا وبأبوا، ثم كلموه فقالوا: يا رسول الله إن فيمن أصبحت الأمهات والأخوات والعلمات والخلالات ومن غزاهي الأقوام، فقال: سأطلب لكم، وقد وقعت المقاسم فأي الأمرين أحب إليكم: السبي أم المال؟ قالوا: خيرتا يا رسول الله بين الحسب والمال، فالحسب أحب إلينا، ولا نتكلم في شاة ولا بغير. فقال: أما الذي لي هاشم فهو لكم، وسوف أكلم لكم المسلمين، فكلموهم وأظهروا إسلامكم، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاجرة أسلموا فتكلم خطيباهم فابلقوا ورجعوا إلى المسلمين في رديهم، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغوا فشفع لهم وحض المسلمين عليه وقال: قد رددت الذي لي هاشم عليهم^٥ فاستفيد من هذه القصة عدد الوفود وغير ذلك مما لا يخفى. وقد أغفل محمد بن سعد لما ذكر الوفود وقد هواز هؤلاء مع أنه لم يجمع أحد في الوفود أكثر مما جمع. وعن سمي من وفد هوازن زهير بن صرد كما سيأتي، وأبو مروان ويقال أبو ثروان أوله مثلثة بدل اليم ويقال بموحدة وقاف وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة، ذكره ابن سعد. وفي رواية ابن إسحاق « حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « تعيين الذي خطب لهم في ذلك لفظه « وأدركه وقد هواز بالجرانة وقد أسلموا فقالوا: يا رسول الله إننا أهل وعشرة قد أصابنا من البلاء ما لم يخف عليك، فامن علينا من الله عليك. وقام خطيبهم زهير بن صرد فقال: يا رسول الله إن اللواتي في الحظائر من السبايا خلاتكن وعماكن وحواضكن اللاتي كن يكفلنكن، وأنت خير مكفول، ثم أثنىه الآيات المشهورة أوالها:

امنن علينا رسول الله في كرم
فإنك المسر نرجوه وننخر
يقول فيها:
امنن على نسوة قد كنت ترضعها
إذ فوك تملسه من عضها السدر
ثم ساق القصة نحو سياق موسى بن عبيدة. وأورد الطبراني شعر زهير بن صرد من حديثه فزاد على ما أورده ابن إسحاق خمسة أبيات. وقد وقع لنا عالياً جداً في المعجم الصغير « عشاري الإنسان، ومن بين الطبراني فيه وزهير لا يعرف، لكن يقوى حديثه بالمتابعة المذكورة فهو حسن، وقد بسط القول فيه في « الأربعين المتبانة » وفي « الأمالي » وفي « الصحابة » وفي « العشرة المشارة » وبينت وهم من زعم أن الإنسان منقطع، والله الموفق.

قوله: (وَلَدَ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِكُمْ) في رواية الكشيبي « لكم » ومعنى استأنتيت استنظرت، أي أخرت قسم السبي لتتصوروا فائزكم، وكان ترك السبي بغير قسمة وتوجه إلى الطائف لمصاحبه كما سيأتي، ثم رجع عنها إلى البصرة ثم قسم الغنائم هناك، فجاه وقد هواز بعد ذلك، فبين لهم أنه أخر القسم ليحضروا فابلقوا. وقوله: « بضع عشرة ليلة » فيه بيان مدة التأخير. وقوله: « قل » بفتح القاف وفاء أي رجع. وذكر الواقدي أن وفد هواز كانوا أربعة وعشرين بيتاً فيهم أبو برقان السعدي فقال: يا رسول الله إن في هذه الحظائر إن أهمالك وخالاتك وحواضك ومرضعاتك فامن علينا، من الله عليك. فقال: قد استأنتيت بكم حتى ظننت أنكم لا تتقدمون، وقد قسمت السبي.

قوله: (لَمَّا أَحْبَبَ أَنْ يَطِيبَ ذَلِكَ) بفتح الطاء المهملة وتشديد الياء التحتانية أي يعطيه عن طيب نفس منه من غير عوض.

قوله: (عَلَى حَظِّهِ) أي بأن يرد السبي بشرط أن يعطى عرضه. ووقع في رواية موسى بن عبيدة « فمن أحب منكم أن يعطى غير مكره فليفعل، ومن كره أن يعطى فليسئ قدأولهم^٦.

قوله: (فَقَالَ النَّاسُ قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ) في رواية موسى بن عبيدة « فاعطى الناس ما

قوله: (وَلَدَ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِكُمْ) في رواية الكشيبي « لكم » ومعنى استأنتيت استنظرت، أي أخرت قسم السبي لتتصوروا فائزكم، وكان ترك السبي بغير قسمة وتوجه إلى الطائف لمصاحبه كما سيأتي، ثم رجع عنها إلى البصرة ثم قسم الغنائم هناك، فجاه وقد هواز بعد ذلك، فبين لهم أنه أخر القسم ليحضروا فابلقوا. وقوله: « بضع عشرة ليلة » فيه بيان مدة التأخير. وقوله: « قل » بفتح القاف وفاء أي رجع. وذكر الواقدي أن وفد هواز كانوا أربعة وعشرين بيتاً فيهم أبو برقان السعدي فقال: يا رسول الله إن في هذه الحظائر إن أهمالك وخالاتك وحواضك ومرضعاتك فامن علينا، من الله عليك. فقال: قد استأنتيت بكم حتى ظننت أنكم لا تتقدمون، وقد قسمت السبي.

قوله: (لَمَّا أَحْبَبَ أَنْ يَطِيبَ ذَلِكَ) بفتح الطاء المهملة وتشديد الياء التحتانية أي يعطيه عن طيب نفس منه من غير عوض.

قوله: (عَلَى حَظِّهِ) أي بأن يرد السبي بشرط أن يعطى عرضه. ووقع في رواية موسى بن عبيدة « فمن أحب منكم أن يعطى غير مكره فليفعل، ومن كره أن يعطى فليسئ قدأولهم^٦.

قوله: (فَقَالَ النَّاسُ قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ) في رواية موسى بن عبيدة « فاعطى الناس ما

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابٍ: وَزَعَمَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّهَيْرِ: أَنَّ مَرْوَانَ وَالْمُسَوِّمَ بْنَ مَعْرُومَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَّازَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَمُرَّ بِهِمْ أَوْ يَلْقَاهُمْ وَيَسْتَبْشِرَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعِيَ مَنْ تَرَوْنَ، وَاحْبَبْ أَخْبَارِي إِلَيَّ اصْنَعْهُ، فَخَافُوا وَاحْذَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا السَّيِّئِ، وَإِمَّا الْمَالِ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِكُمْ. وَكَانَ أَنْظَرُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَضْعَ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قُتِلَ مِنَ الطَّائِفَةِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيَّرَ رَأْيَهُمْ إِلَّا اخْشَى الطَّائِفَتَيْنِ، قَالُوا: فَإِنَّا نَحْصَرُ سَيِّئًا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، فَإِنِ إِخْوَانُكُمْ قَدْ جَاءُوا تَالِيَيْنِ، وَإِنِّي لَأَرَى أَنَّ أَرْبَاقَهُمْ سَيَّبَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَطَّيَّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَطْعِيَهُ إِثَاءً مِنْ أَوْلِ مَا يُبْغِيهِ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ. فَقَالَ النَّاسُ: قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا نَرَى مَنْ آوَيْنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِنْكُمْ لَمْ يَأْتِنَا، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا غَرَاؤُكُمْ أَمْزُكُمْ. فَارْجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ غَرَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ كَفُّوا وَادَّخَرُوا. هَذَا الَّذِي يَبْلَغُنِي عَنْ سَيِّئِ هَوَّازِ. [راجع: ٢٣٠٨، ٢٣٠٧]

الحديث الثالث حديث المسور وهووف، تقدم ذكره من وجهين عن الزهري، وقد تقدم في أول الشروط في قصة صلح الحديبية أن الزهري رواه عن عروة عن المسور

بأيديهم، إلا قليلاً من الناس سألوا القداء في رواية عمرو بن شعيب المذكورة في قتال المهاجرين: ما كان لنا فهو لرسول الله، وقالت الأنصار كذلك، وقال الأقرع بن حابس: أما أنا وبنو عيم فلا. وقال عيينة: أما أنا وبنو فزارة فلا. وقال العباس بن مرداس: أما أنا وبنو سليم فلا، وقالت بنو سليم: بل ما كان لنا فهو لرسول الله. قال قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تشكركم بحقه فله بكل إنسان ست فرائض من أول في تمصيه، فردوا إلى الناس تساهم وأبناهم.

قوله: **فَقَالَ إِنَّا لَا نَدْرِي مِنْ أَدْنٍ مِنْكُمْ إِلَّا جَاءَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي «باب العرفاء»** من كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله: **(هذا الذي بلغني عن سفي هوازئ) بين المصنف في الحجة أن الذي قال هذا إلخ هو الزهري، قال: وذلك بعد أن خرج هذا الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث بسنده.**

٤٣٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَنَانِ: حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَصَحِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَاتَلْنَا مِنْ حُنَيْنٍ، سَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ نَزْلِ كَانَ نَزْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اخْتِكَافُ قَامَرَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِوَالِدَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حُمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَحُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٠٣٢].

٤٣٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَيْسٍ بْنِ أَلْفَجِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مُوَلَّى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا أَقْبَضْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جُوعَةٌ، فَوَارَتْ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَضَرَبَتْهُ مِنْ وَرَائِهِ عَلَى حَتْلٍ عَظِيمٍ بِالسَّيْفِ فَطَعَّتْ الدَّرْعَ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَعْنِي حَمَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَفْرَكَةُ الْمَوْتِ فَأَرَسَنِي، فَالْحَجْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمَرُ اللَّهُ غَرْ وَجَلَّ. ثُمَّ رَجَعُوا وَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَكَنَةٌ». فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِثْلَهُ، فَقُتْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مِثْلَهُ، فَقُلْتُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ. فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ، وَسَكَنَةُ عِيْدِي، فَأَرْجُو مِنْهُ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لَهَا اللَّهُ إِلهٌ، لَا يَغِيْبُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ، يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ فَمَعْلُوكٌ سَكَنَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ، فَاغْطِطُوهُ». فَاغْطِطُوهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ مَخْرُوفًا فِي ثِيبي سَلِمَةً، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتِيهِ فِي الْإِسْلَامِ. [راجع: ٢١٠٠. أخرجه مسلم: ١٧٥١].

الحديث الرابع:

قوله: **(عن نافع أن عمر قال: يا رسول الله) مكنها ذكره مرسلاً مختصراً، ثم عقبه برواية معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً تاماً. وقد عاب عليه الإسماعيلي جميعاً لأن قوله: «ما قاتلنا من حنين» لم يقع في رواية حماد بن زيد أي الرواية الأولى المرسلة، والجواب أن البخاري إنما نظر إلى أصل الحديث لا إلى النص والزيادة في الفاظ الرواة، وإنما أورد طريق حماد بن زيد المرسلة للإشارة إلى أن روايته مرجوحة، لأن جماعة من أصحاب شيخه أيوب خالفوه فيه فوصلوه، بل بعض أصحاب حماد بن زيد رواه عنه موصولاً كما أشار إليه البخاري أيضاً هنا، على أن رواية حماد بن زيد وإن لم يقع فيها ذكر القول من حنين صريحاً لكنه فيها ضمنية كما سألته، وقد وقع في رواية بعضهم ما ليس عند معمر أيضاً ما هو أدخل في مقصود الباب كما سألته، فاما بقية لفظ الرواية الأولى فقد سألها هو في فرض المحس بلطف «أن عمر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إنه كان عليّ اعتكاف ليلة في الجاهلية، فأمره أن يفي به» قال:**

٤٣٢٢ - وَقَالَ الثَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَيْسٍ بْنِ أَلْفَجِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مُوَلَّى أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ، نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يُقَاتِلُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَآخَرُ مِنْ الْمُشْرِكِينَ يُحِبُّهُ مِنْ وَرَائِهِ يَفْقَهُهُ، فَاسْرَعْتُ إِلَى الَّذِي يُحِبُّهُ، فَوَلَّعَ يَدَهُ يَعْزِزَنِي، وَاحْتَرَبَ يَدَهُ فَطَعَنَنِي، ثُمَّ أَحْبَذَنِي فَضَعْنِي حَمَةً خَلِيلًا حَتَّى تَحْوُفْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُ، فَحَسَلْتُ، وَفَقَعْتُ ثُمَّ قَتَلْتُهُ، وَانْهَزَمَ الْمُسْلِمُونَ وَانْهَزَمَتْ مَعَهُمْ، فَبَرِئَا بَعْضُ بَنِي الْخَطَّابِ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ لَهُ: «مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ تَرَأَّجَعَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَامَ بَيْتَهُ عَلَى قَبِيلٍ قَتَلَهُ

وأصاب عمر جاريين من سي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة الحديث، وكذا أورد الإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب وأبي الربيع الزهرني وخلف بن هشام كلهم عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع «أن عمر كان عليه اعتكاف ليلة في الجاهلية، فلما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالجمرة سأل عنه، فأمره أن يتكف أبني الربيع قلت: وكان نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالجمرة بعد رجوعه من الطائف بالاضطراق، وكذا سي حنين إنما قسم بعد الزحف منها فاعتكف رواية حماد بن زيد ومعمر معنى، وظهر رد ما اعترض به الإسماعيلي. وأما رواية من رواه عن حماد بن زيد موصولاً فأشار إليه البخاري بقوله: «وقال بعضهم عن حماد إلخ» فالمراد بحمد بن زيد فإنه ذكر عقبه رواية حماد بن سلمة وهي مخالفة لسياقه، والمراد بالبعض النهم أحد بن عبدة القضي، كذلك أخرجه الإسماعيلي من طريقه فقال: «أخبرني القاسم هو ابن زكريا حدثنا أحد بن عبدة حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «كان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يفي به» وكذا أخرجه مسلم وابن خزيمة عن أحد بن عبدة وذكره فيه إنكار ابن عمر عمرة الجمرة، ولم يستمس لفظه، وقد أوضحته في «باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المولفة» من كتاب فرض المحس.

وأما رواية من رواه عن أيوب موصولاً فأشار إليه البخاري بقوله: «ورواه جبر بن حازم وحاد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر» فرواية جبر بن حازم وصلها مسلم وغيره من رواية ابن وهب عن جبر بن حازم «أن أيوب حدثنا أن نافعاً حدثنا عبد الله بن عمر حدثنا أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالجمرة بعد أن رجع من طائف فقال: يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن اعتكف يوماً في المسجد الحرام كيف ترى؟ قال: اذهب فاعتكف يوماً. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطاه جارية من المحس، فلما أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم سبأها الناس قال عمر: يا عبد الله اذهب إلى تلك الجارية فخلل سبيلها» فاشتمل هذا السياق على فوائد زوائد وحرف وجه دخول هذا الحديث في «باب غزوة حنين» ورواية حماد بن سلمة وصلها مسلم من طريق حجاج بن منهال «حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب» مقرونة برواية محمد بن إسحاق كلاهما عن نافع عن ابن عمر، قال في قصة النذر يعني دون غيره من ذكر الجارية والسبي، وقد ذكرت في فرض المحس كلام الدارقطني على هذا الحديث وأنه قال: رواه ابن عيينة عن أيوب، فاختلف الرواة عنه، فمنهم من أرسله ومنهم من وصله، وعن رواه موصولاً أحد بن أبي خلف وهو من شيوخ مسلم أخرجه الإسماعيلي في قصة ذكر النذر والسبي والجمرة كما في رواية جبر بن حازم، وفي المغازي لابن إسحاق في قصة الجارية فائدة أخرى «قال: حدثني أبو وجرة يزيد بن عبيد السعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من سي هوازئ علي بن أبي طالب جارية يقال لها ربيعة بنت حبان عمير، وأعطى عثمان جارية يقال لها زينب بنت خنيس، وأعطى عمر قنبرة فوهبها لابنه، قال ابن إسحاق: نعمتني نافع عن ابن عمر قال: بعت جاريي إلى أخواني في جمع ليصلحوا في منها حتى أطرف بالبيت، ثم أتيتهم فخرجت من المسجد فإذا الناس يشتدون، قلت ما شأنكم؟ قالوا: رد علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائنا وأبنا ما قتل دونكم صاحبكم فهي في بني جح، فانطلقوا فاعلوه» وهذا لا ينافي قوله في رواية حماد بن زيد إنه وهب عمر جاريين، فيجمع بينهما بأن عمر أعطى إحدى جاريته لولده عبد الله، والله أعلم. وذكر الواقدي أنه أعطى لعبد الرحمن بن عوف وآخرين معهم من الجوارية، وأن جارية سعد بن أبي وقاص اختارته فقامت عنه وولدت له والله أعلم. وقد تقدم ما يتعلق بالاعتكاف في بابه، وباتي ما يتعلق بالنذر في باب إن شاء الله تعالى.

التقت حلقا البطان، ثالثها ثبوت الألفين بهمزة قطع، رابعها حذف الألف وثبوت همزة القطع، انتهى كلامه. والمشهور في الرواية من هذه الأوجه الثالث ثم الأول. وقال أبو حاتم السجستاني: العرب تقول لا ها الله ذا بلغم، والقياس ترك الهمزة، وحكى ابن التين عن الهادي: ها روي برفع الله، قال: والمغني يئس الله. وقال غيره: إن ثبتت الرواية بالرفع فتكون «ها» للنتية و«الله» متبداً ولا يبعد «غيره» انتهى. ولا يخفى تكلفه. وقد نقل الأئمة الاتفاق على الجهر فلا يلتصق إلى غيره. وأما إذا ثبتت في جميع الروايات المعتمدة والأصول المحققة من الصحيحين وغيرهما بكسر الألف ثم ذال معجمة منونة، وقال الخطابي: مكننا يروونه، وإنما هو في كلامهم - أي العرب - لا ها الله ذا، والماء فيه بمنزلة الواو، والمغني لا والله يكون ذا. ونقل عياض في «الشفار» عن إسماعيل القاضي أن المازني قال قول الرواة: «لا ها الله إذا» خطأ، والصواب لا ها ذا يعني وقسمي.

وقال أبو زيد: ليس في كلامهم لا ها الله إذا، وإنما هو لا ها الله ذا، وهذا صلة في الكلام، والمغني لا والله، هذا ما أقسم به، ومنه أخذ الجوهري فقال: قوسم لا ها الله ذا معناه لا والله، هذا ففرقوا بين حرف التثنية والصلة، والتقدير لا والله ما فعلت ذا. وتوارد كثير من تكلم على أصل الحديث أن الذي وقع في الخبر بلفظ «إذا» خطأ وإنما هو «ذا» تبعاً لأصل العربية، ومن زعم أنه ورد في شيء من الروايات بخلاف ذلك فلم يصح، بل يكون ذلك من إصلاح بعض من قلد أهل العربية في ذلك. وقد اختلف في كتابة «إذا» هل يكتب بالثاء أو بنون، وهذا الخلاف مبني على أنها اسم أو حرف فمن قال هي اسم قال الأصل فيمن قيل له ساجي: إليك فاجاب إذا أكرمك أي إذا جيتني أكرمك ثم حذف جيتني وعوض عنه التثنية وأضمرت أنه فعلى هذا يكتب بالنون. ومن قال هي حرف - وهم الجمهور - اختلفوا فمنهم من قال هي بسيطة وهو الراجح، ومنهم من قال مركبة من إذا وأن فعلى الأول يكتب بالثاء وهو الراجح وبه وقع رسم المصاحف، وعلى الثاني تكتب بنون، واختلف في معناها فقال سيويه: معناها الجواب والجزاء، وتيمه جماعة فقالوا: هي حرف جواب يقتضي التعليل. وأفاد أبو علي الفارسي أنها قد تتحذف للجواب، وأكثر ما هي جواباً لئلا وإن ظاهراً أو مقدراً، فعلى هذا لو ثبت الرواية بلفظ «إذا» لا تخل نظم الكلام لأنه يصير مكنياً: لا والله، إذا لا يبعد إلى أصل الخ. وكان حق السياق أن يقول: إذا يعمد، أي لو اجابك لم لا طلبت لعمد إلى أصل الخ، وقد ثبت الرواية بلفظ لا يعمد الخ، فمن ثم ادعى أنها تغيير، ولكن قال ابن مالك: وقع في الرواية «إذا» بالثاء وتثنية وليس يبعد. وقال أبو البقاء: هو بعيد، ولكن يمكن أن يوجه بأن التقدير: لا والله لا يعطي إذا، يعني ويكون لا يعمد الخ تأكيداً للثني المذكور وموضحاً لسبب فيه. وقال الطبري: ثبت في الرواية «لا ها الله إذا» فحمله بعض النحويين على أنه من تغيير بعض الرواة لأن العرب لا تستعمل لا ها الله بدون ذلك، وإن سلم استعماله بدون ذلك فليس هذا موضع إذا لأنها حرف جزاء والكلام هنا على نقيضه، فإن مقتضى الجزاء أن لا يذكر «لا» في قوله: «لا يعمد» بل كان يقول: إذا يعمد إلى أصل الخ ليصح جواباً لطلب السلب، قال: والحديث صحيح والمغني صحيح، وهو كقولك لمن قال لك افعل كذا فقلت له: والله إذا لا أفعل، فالتقدير إذا والله لا يعمد إلى أصل الخ، قال: ويحتمل أن تكون «إذا» زائدة كما قال أبو البقاء إنها زائدة في قول الحماسي «إذا لقام يصيري بمشعر غشن» في جواب قوله: «لو كنت من مازن لم تستبح إلي» قال: والعجب ممن يعثي بالحديث ويقدم نقل بعض الأدباء على أئمة الحديث وجهائته وينسبون إليهم الخطأ والتصحيح، ولا أقول: إن جهابذة الحديثين أعدل وأقن في النقل إذ يقتضي المشاركة، بينهم، بل أقول: لا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم.

قلت: وقد سبقه إلى تقرير ما وقع في الرواية ورد ما خالفها الإمام أبو العباس القرطبي في «المفهم» فنقل ما تقدم عن أئمة العربية ثم قال: وقع في رواية العنبري والقرطبي في مسلم «لا ها الله ذا» بغير ألف ولا تنوين، وهو الذي جزم به من ذكرنا. قال: والذي يظهر لي أن الرواية المشهورة صواب وليست بخطأ، وذلك أن هذا الكلام وقع على جواب إحدى الكلمتين للأخرى، والماء هي التي عرض بها عن واو القسم، وذلك أن العرب تقول في القسم «الله لأفعلن» بمد الهمزة ويقصرها، فكانهم عوضوا عن الهمزة ما قالوا «ها الله» لتقارب خرجيها، وكذلك قالوا بالمد والقصر، وتحقيقه أن الذي مدع كاهن الله كان نطق بهمزتين أبداً من أحدهما ألفاً مستقلاً لا جتماعهما كما تقول: والله الذي نصر كاهن نطق بهمزة واحدة كما تقول: الله، وأما «إذا» فهي بلا حرف جواب لتصلر، وهي مثل التي وقعت في قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: «أيقض الرطب إذا جف» قالوا: نعم. قال: فلا إذا

فله سكه. ففقت لأتيسر بيته على قبلي، فلم أر أحداً يشهد لي فجلست، ثم بدا لي فذكرت أمراً لرسول الله ﷺ، فقال رجل من جلسائه: سلاح هذا القليل الذي يذكرك عنيدي، فأزعجه منه، فقال أبو بكر: كلا، لا يغيظ أصيبغ من قرئش ويذع أسداً من أسد الله، يقاتل عن الله ورسوله ﷺ. قال: فقام رسول الله ﷺ فإذاه إلي، فأشعرت منه خيراً لكان أول ما تألفه في الإسلام. [راجع: ٢١٠٠. أخرجه مسلم: ١٧٥١].

الحديث الخامس حديث أبي قتادة:

قوله: (عن يحيى بن محمد) هو الأنصاري وعمر بن كير بن أفلح مغني مولى أبي أيوب الأنصاري، وثقه النسائي وغيره، وهو تابعي صغير، ولكن ابن حبان ذكره في اتباع التابعين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث بهذا الإسناد لكن ذكره في مواضع: تقدم في البيوع مختصراً وفي فرض الخمس تماماً وسيأتي في الأحكام. وقد ذكرت في البيوع أن يحيى بن يحيى الأنصاري حرقه في روايته فقال: عن عمرو بن كثير والصواب «عمر».

قوله: (عن أبي محمد) هو نافع بن حبان معروف باسمه وكنيته.

قوله: (فلما أظفنا كانت للمسلمين جولة) يفتح الجيم وسكون الواو أي حركة فيها اختلاف، وقد أطلق في رواية الليث الأتية بعدما أنهم تهنؤوا، لكن بعد القصة التي ذكرها أبو قتادة، وقد تقدم في حديث البراء أن الجميع لم يتهنؤوا.

قوله: (فرايت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين) لم اتف على اسمها، وقوله: «علا» أي ظهر، وفي رواية الليث التي بعدها «نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين وآخر من المشركين يقاتل» يفتح أوله وسكون الحاء المعجمة وكسر المشاة أي يريد أن يأخذه على غرة، وتبين من هذه الرواية أن الضمير في قوله في الأولى: «فضرته من ورائه» هذا الثاني الذي كان يريد أن يخطئ المسلم.

قوله: (على جبل عاتقه) جبل العاتق عصب، والعاتق موضع الرداء من المكعب، وعرف منه أن قوله في الرواية الثانية: «فأضرب يده قطعتها» أن المراد باليد الذراع والعضد إلى الكف، وقوله: «قطعت الدرع» أي التي كان لباسها وخلصت الضربة إلى يده قطعتها.

قوله: (وجدت منها ربح الموت) أي من شدتها، وأشعر ذلك بأن هذا للمشرك كان شديد القوة جداً.

قوله: (لم أذكره الموت فارسلني) أي أطلقني.

قوله: (فلمحت عمن في السياق حليته الرواية الثانية) حيث قال: «تحلحل ودفعته ثم قتله وانهزم المسلمون وانهزمت معهم فإذا بعمر بن الخطاب».

قوله: (أمر الله) أي حكم الله وما قضى به.

قوله: (لم رجوعاً) في الرواية الثانية «ثم تراجعوا» وقد تقدم في الحديث الأول كيفية رجوعهم وهزيمة المشركين بما بني عن إعادته.

قوله: (من قتل فيلأ له عليه بيعة لله سلبه) تقدم شرح ذلك مستوفى في فرض الخمس.

قوله: (فقلت من يشهد لي) زاد في الرواية التي تلي هذه «فلم أر أحداً يشهد لي» وذكر الواقدي أن عبد الله بن أبيس شهد له، فإن كان ضبطه احتل أن يكون وجده في المرة الثانية فإن في الرواية الثانية «فجلست ثم بدا لي فذكرت أمراً».

قوله: (فقال رجل) في الرواية الثانية «من جلسائه» وذكر الواقدي أن اسمه أسود بن غزامي، وفيه نظر لأن في الرواية الصحيحة أن الذي أخذ السلب قرشي.

قوله: (صديق) وسلبه عندي فأرضه منه) في رواية الكشميهني «فأرضه مني».

قوله: (فقال أبو بكر الصديق: لا ها الله، إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله ليعطيك سلبه) مكنياً ضبطناه في الأصول للمتمتعة من الصحيحين وغيرهما بهذه الأحراف «لا ها الله إذا» فأما لا ها الله فقال الجوهري: ها للتنبيه وقد يقسم بها يقال لا ها الله ما فعلت كذا، قال ابن مالك: فيه شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه، قال: ولا يكون ذلك إلا مع الله أي لم يسمح لا ها الرحمن كما سمع لا والرحمن، قال: وفي النطق بها أربعة أوجه، أحدها ها الله باللام بعد الهاء بغير إظهار شيء من الألفين، ثانيهما مثله لكن بإظهار ألف واحدة بغير همز كقولهم

(تنبه): وقع في حديث أبي أن الذي خاطب النبي صلى الله عليه وسلم بذلك عمر أخرجه أحد من طريق حماد بن سلمة عن إسحاق بن أبي طلحة عنه ولفظه « إن هوازن جاءت يوم حنين » فذكر القصة قال: « فبزم الله للمشركين، فلم يضرب سيف ولم يطعن برمح، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ: من قتل كافراً فله عليه، قتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم. وقال أبو قتادة: إني ضربت رجلاً على حبل العاتق وعليه درع فأعجلت عنه، فقام رجل فقال: أخذتها فأرضه منها، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسأل شيئاً إلا أعطاه أو سكت، فسكت. فقال عمر لا يفتينا الله على أحد من أسدنا ويعطيكها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: صدق عمر » وهذا الإسناد قد أخرج به مسلم بعض هذا الحديث وكذلك أبو داود، لكن الراجح أن الذي قال ذلك أبو بكر كما رواه أبو قتادة وهو صاحب القصة فهو أثبت لما وقع فيها من غيره. ويحتمل الجمع بأن يكون عمر أيضاً قال ذلك تقوية لقول أبي بكر. والله أعلم.

قوله: (صدّق) أي القاتل: (فأعطاه) بصيغة الأمر للذي اعترف بأن السلب عنده.
قوله: (فأبعت به) ذكر الواقدي أن الذي اشتراه منه حاطب بن أبي بلتعة وأن الثمن كان سبع أواق.

قوله: (مخوفاً) بفتح الميم والراء ويجوز كسر الراء أي بستاناً، سمي بذلك لأنه يخترق منه التمر أي يجتني، وأما بكسر الميم فهو اسم الآلة التي يضرب بها، وفي الرواية التي بعدها « خرافاً » وهو بكسر أوله وهو التمر الذي يخترق أي يجتني، وأطلقه على البستان جازاً فكأنه قال: بستان خراف. وذكر الواقدي أن بستان المذكور كان يقال له الوديين.

قوله: (في بني سلمة) بكسر اللام هم بطن من الأنصار وهم قوم أبي قتادة
قوله: (ثلاثه) بثلاثه ثم مثله أي أصلته، وثلاثة كل شيء أصله. وفي رواية ابن إسحاق « أول مال اعتدته » أي جعلته عقداً، والأصل فيه من العقد لأن من ملك شيئاً عقد عليه.

قوله: (وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد) هو الأنصاري شيخ مالك فيه، وروايته هذه وصلها المصنف في الأحكام من تنبيه عنه لكن باختصار وقال فيه: « عن يحيى » لم يقل حدثني، وذكر في آخره كلمة قال فيها: « قال لي عبد الله حدثنا الليث » يعني بالإسناد المذكور، وعبد الله هو ابن صالح كاتب الليث، وأكثر ما يلقبه البخاري عن الليث ما أخذه عن عبد الله بن صالح المذكور، وقد أضيفت القول في ذلك في المقدمة، وقد وصل الإسماعيلي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن الليث قال: « حدثني يحيى بن سعيد » وذكره بتمامه.

قوله: (تخوفت) حذف المفعول والتقدير الهلاك.

قوله: (لم يترك) كذلك لأكثر بالوحدة. ولبعضهم بالثناة أي تركي، وفي رواية الإسماعيلي « ثم نزع » بضم النون وكسر الزاي بعدها فاء ويؤيده قوله بعدها « فتحلل ». قوله: (سلاح هذا القليل الذي يذكي) في رواية الكشيبي « الذي ذكره » وتبين بهذه الرواية أن سلبه كان سلاحاً.

قوله: (أصعب) بمهمله ثم معجمة عند القاسبي، ومعجمة ثم مهمله عند أبي ذر، وقال ابن التين: وصفه بالضعف والمهانة، والأصعب نوع من الطير، أو شبهه بنبات ضعيف يقال له الصبغاء إذا طلع من الأرض يكون أول ما يلي الشمس منه أصفر ذكر ذلك الخطابي، وعلى هذا رواية القاسبي، وعلى الثاني تصغير الضبع على غير قياس، كأنه لما عظم أبا قتادة بأنه أسد صغر خصه وشبهه بالضعف لضعف افتراه وما يوصف به من العجز، وقال ابن مالك: أصبح بمعجمة وعين مهمله تصغير أضع ويكنى به عن الضعيف.

قوله: (ويدع) أي يترك وهو بالرفع ويجوز النصب والجرح.

٥٥ - باب غَزْوَةِ أُوطَاسٍ

٤٣٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا فَرَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ حُنَيْنَ بَعَثَ أَبَا غَامِرٍ عَلَى جَيْشٍ إِلَى أُوطَاسٍ، فَلَقِيَ دُرَيْدَةَ بْنَ الصَّمَّةِ، فَقَتَلَ دُرَيْدَةَ وَهَزَمَ اللَّهُ أَصْحَابَهُ، قَالَ أَبُو مُوسَى: وَتَخَيَّ مَعَ أَبِي غَامِرٍ، فَرُمِيَ أَبُو غَامِرٍ فِي رُكْبَتَيْهِ، رَمَاهُ

فلو قال فلا والله إذا لكان مساوياً لما وقع هنا وهو قوله: « لا ها الله إذا » من كله وجه، لكنه لم يفتح هناك إلى القسم فيركه، قال: فقد وضح تقرير الكلام ومناسبته واستقامته معنى ووضعاً من غير حاجة إلى تكلف بعيد يخرج عن البلاغة، ولا سيما من ارتكب أبعاد وأفسد فجعل الله للتنبيه وذو الإشارة وفصل بينهما بالقسم به، قال: وليس هذا قياساً فيطرد، ولا فصيحاً فيحمل عليه الكلام النبوي، ولا مروياً برواية ثابتة. قال وما وجد للمعري وغيره فإصلاح من اغتر بما حكى عن أهل العربية، والحق أحق أن يتبع. وقال بعض من أدركناه وهو أبو جعفر الغزنائي نزول حلب في حاشية نسخته من البخاري: استرسل جماعة من القدماء في هذا الإشكال إلى أن جعلوا المخلص منه أن اتهموا الأبيات بالتصحيف فقالوا: والصواب: « لا ها الله إذا » باسم الإشارة. قال: وما عجباً من قوم يقولون التشكيك على الروايات الثابتة ويطلبون لها تأويلًا. جوابهم أن ما الله لا يستلزم اسم الإشارة كما قال ابن مالك، وأما جمل « لا يعمد » جواباً فأرضه فهو سبب الغلط، وليس يصحیح عن زعمه، وإما هو جواب شرط مقدر يدل عليه صدق فأرضه، فكان أبا بكر قال: إذا صدق في أنه صاحب السلب إذا لا يعمد إلى السلب فيعطيك حقه، فأجابه على هذا صحيح لأن صدقة سبب أن لا يفعل ذلك. قال: وهذا واضح لا تكلف فيه انتهى. وهو توجیه حسن. والذي قبله أقمد. ويؤيد ما رجحه من الاقتصاد على ما ثبتت به الرواية كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث، منها ما وقع في حديث عائشة في قصة برة ما ذكرت أن أهلها يشترطون الولاء قالت: فأنزتها فقلت: « لا ها الله إذا » ومنها ما وقع في قصة جليبيب بالجيم والمحدثين مصغراً « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها فقال: حتى أستمأر أمها، قال: فنعم إذا. قال فذهب إلى امرأته فذكر ما فعلت: لا ها الله إذا، وقد منعناها فلانا » الحديث، صححه ابن حبان من حديث أنس. ومنها ما أخرجه أحمد في « الزهد » قال « قال مالك بن دينار للحسن: يا أبا سعيد لو ليست مثل عيائتي هذه، قال: لا ها الله إذا أبس مثل عيائتك هذه » وفي « تهذيب الكمال » في ترجمة ابن أبي عتيق « أنه دخل على عائشة في مرضها فقال: كيف أصبحت جعلني الله فداك؟ قال: أصبحت ذاهية. قال: فلا إذا. وكان فيه دعابة » ووقع في كثير من الأحاديث في سياق الإتيان بقسم وبغير قسم، فمن ذلك في قصة جليبيب، ومنها حديث عائشة في قصة صفيّة لما قال صلى الله عليه وسلم: « أحباستني هي؟ » وقال إنها طافت بعد ما أفاضت فقال: فلتنفر إذا » وفي رواية « فلا إذا » ومنها حديث عمرو بن العاص وغيره في سؤاله عن أحب الناس فقال: عائشة. فقال: لم أحسن النساء؟ قال: فأبوها إذا » ومنها حديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي أصابته الحمى فقال: « بل حي نفور، على شيخ كبير، تزهر القبور. قال: فنعم إذا » ومنها ما أخرجه الفاكهي من طريق سفيان قال: « لقيت ليطه بن الفزدق فقلت: أسمعت هذا الحديث من أبيك؟ قال: أي ما الله إذا، سمعت أبي يقوله » فذكر القصة.

ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال: « قلت لعطاء أرايت لو أني فرغت من صلاتي فلم أرض كمالها، أفلا أصردها؟ قال: بلى ها الله إذا » والذي يظهر من تقدير الكلام بعد أن تقرر أن « إذا » حرف جواب وجزاء أنه كأنه قال: إذا والله أقول لك نعم، وكذا في النفي كأنه أجابه بقوله: إذا والله لا نعطيك، إذا والله لا اشترط، إذا والله لا أنصب، وآخر حرف الجواب في الأمثلة كلها، وقد قال ابن جريج في قوله تعالى: « أم لم نصيب من الملك، فإذا لا يؤتون الناس نقيراً » [النساء: ٥٣]: فلا يؤتون الناس إذا، وجعل ذلك جواباً عن عدم النصب بها، مع أن الفعل مستقبل وذكر أبو موسى اللديني في « المغني » له في قوله تعالى: « وإذا لا يلبثون خلقك إلا قليلاً » [الإسراء: ٧٦] إذا قيل هو اسم بمعنى الحروف الناصبة وقيل أصله إذا الذي هو من ظروف الزمان وإنما نون للفرق ومعناه حيثن أي إن أخرجوك من مكة. فيمتد لا يلبثون خلقك إلا قليلاً وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من هذه الأحاديث عليه فيكون التقدير: لا والله حيثن ثم أراد بيان السبب في ذلك فقال: لا يعمد إلخ والله أعلم. وإما أطلت في هذا الموضع لأنني منذ طلبت الحديث ووقفت على كلام الخطابي وقعت متندي منه نفرة للإقدام على مخطئة الروايات الثابتة، خصوصاً ما في الصحيحين، فما زلت أتطلب المخلص من ذلك إلى أن نظرت بما ذكرته، فرأيت إثباته كله هنا، والله الموفق.

قوله: (لا يعمد إلخ) أي لا يقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل كأنه أسد في الشجاعة يقاتل عن دين الله ورسوله فيأخذ حقه ويعطيكه بغير طيبة من نفسه، هكذا ضبط لأكثر المتتاتين فيه وفي يعطيك، وضبطه النووي بالثمن فيها.
قوله: (يعطيك) سلبه) أي سلب تنبيه فاضانه إليه باعتبار أنه ملكه.

الأرسط « من وجه آخر عن أبي موسى الأشعري بإسناد حسن » لا هزم الله المشركين يوم حنين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على خيل الطلب أبا عامر الأشعري وأما معه قتل ابن دريد أبا عامر، فعدلت إليه قتلته وأخذت اللواء « الحديث. فهذا يؤيد ما ذكره ابن إسحاق. وذكر ابن إسحاق في المغازي أيضاً أن أبا عامر لقي يوم أوطاس عشرة من المشركين إخوانه قتلهم واحداً بعد واحد حتى كان العاشر فحمل عليه وهو يدهره إلى الإسلام وهو يقول: اللهم أشهد عليه، فقال الرجل اللهم لا تشهد علي، فكف عنه أبو عامر فلما أنه أسلم قتلته العاشر، ثم أسلم بعد فحسن إسلامه، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يسميه شهيد أبي عامر، وهذا يخالف الحديث الصحيح في أن أبا موسى قتل قاتل أبي عامر، وما في الصحيح أولى بالقبول، ولعل الذي ذكره ابن إسحاق شارك في قتله.

قوله: (هنا منه الماء) أي نصب من موضع السهم.

قوله: (قال يا ابن أخي) هذا يؤيد قول ابن إسحاق إنه ابن عمه « ويحتمل إن كان ضبطه أن يكون قال له ذلك لكونه كان أسن منه.

قوله: (هرجعت فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية ابن عساذ « فلما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم معي اللواء قال: يا أبا موسى قتل أبو عامر. »

قوله: (على سرير موهل) براء مهمله ثم ميم ثقيلة، أي معمول بالرمال، وهي جبال الحمر التي تضفر بها الأسيوف.

قوله: (وعليه فراش) قال ابن التين: أكثره الشيخ أبو الحسن وقال: الصواب: ما عليه فراش، فسقطت « ما » انتهى. وهو إنكار عجيب، فلا يلزم من كونه رقد على غير فراش كما في قصة عمر أن لا يكون على سريره دائماً فراش.

قوله: (فلما جاءه فوجاً ثم رفع يديه) يستفاد منه استحباب التطهير لإزالة الدماء، ورفع اليدين في الدعاء، خلافاً لمن خص ذلك بالاستسقاء، وسيأتي بيان ماورد من ذلك في كتاب الدعوات.

قوله: (فوق كثير من خلقك) أي في المرتبة، وفي رواية ابن عساذ « في الأكثرين يوم القيامة ».

قوله: (قال أبو بردة) هو موصول بالإسناد المذكور.

٥٦ - باب غزوة الطائف

في شَوَّالِ سَنَةِ ثَمَانٍ، قَالَهُ مُوسَى بْنُ عُثْمَانَ.

٤٣٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَجَدِي مُخَضَّبٌ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ فَخَّ اللَّهُ عَلَيْكَ الطَّائِفَ غَدًا، فَغَلَبْتَ بِأَيَّةٍ غِيْلَانًا، فَإِنَّمَا تَقِيلُ بِأَرْبَعٍ وَتَذِيرُ بِثَمَانٍ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَدْخُلُنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكَ.

قَالَ: ابْنُ عُثْمَانَ: وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: الْمُخَضَّبُ هَيْتٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامَ: بِهَذَا، وَهُوَ مُخَاصِرُ الطَّائِفِ يُؤَمِّلُ. [إسناده: ٥٢٣٥، ٥٨٨٧، أخرجه مسلم: ٢٤١٨٠.]

قوله: (باب غزوة الطائف) هو بلد كبير مشهور، كثير الأعصاب والنفيل، على ثلاث مراحل أو اثنتين من مكة من جهة المشرق، قيل أصلها أن جبريل عليه السلام أقتلع الجنة التي كانت لأصحاب الصريم فصار بها إلى مكة، فظاف بها حول البيت، ثم أنزلها حيث الطائف فسمي الموضع بها، وكانت أولاً بنواحي صنعاء، واسم الأرض وج تشديد الجيم، سميت برجل وهو ابن عبد الجمن من العنلقة وهو أول من نزل بها. ورسا النبي صلى الله عليه وسلم إليها بعد منصرفه من حنين وحسين الغنائم بالجرمقة، وكان مالك بن موف النضري قائد هوازن لما انهمز دخل الطائف وكان له حصن يليه، وهي بكسر اللام وتخفيف التنحاية على أميال من الطائف، فمر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو سائر إلى الطائف فأمر بهدمه.

جُشِيَ بِسَهْمٍ فَأَتَيْتُهُ فِي رَكْبَتِي، فَأَتَيْتُهُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا عَمَّ مَنْ زَمَلْنَا؟ فَأَخْبَرَنِي إِلَى أَبِي مُوسَى فَقَالَ: ذَلِكَ قَاتِلِي الَّذِي زَمَانِي، فَقَضَيْتُ لَهُ لِحْجَتَهُ، فَلَمَّا رَأَى وَكُنِي، فَأَتَيْتُهُ وَخَلَّتْ أَمْرُ لِي: أَلَا تَسْخِي، أَلَا تَكْتَفِي، فَكُفْتُ، فَاحْتَلَقْنَا مَرَّتَيْنِ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قُلْتُ لِأَبِي عَامِرٍ: قُلْ لِلَّهِ صَاحِبُكَ، قَالَ: فَأَنْزِعْ هَذَا السَّهْمَ، فَزَعْنُهُ فَرَأَى مِنْهُ الْمَاءَ، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي: الْفَرَى النَّبِيُّ ﷺ السَّلَامُ، وَقُلْ لِي: اسْتَغْفِرْ لِي. وَاسْتَخْلَفَنِي أَبُو عَامِرٍ عَلَى النَّاسِ، فَمَكَثْتُ سَيِّوًا ثُمَّ مَاتَ، فَزَجَعْتُ فَقَدَحْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِي يَتَوَّعَى عَلَى سَرِيرٍ مُزْمَلٍ وَعَلَيْهِ لِرَافِئٌ، قَدْ أَتَى رَمَالَ السَّرِيرِ بَطْنُهُ وَجَنَّتِي، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبْرِنَا وَخَبَرِ أَبِي عَامِرٍ، وَقَالَ: قُلْ لِي اسْتَغْفِرْ لِي، فَدَعَا بِمَاءٍ قَرِصًا، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِي أَبِي عَامِرٍ. وَزَوَّيْتُ بَنَاتِي يُعْطِي، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ إِنْ جَعَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرِيقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ. فَقُلْتُ: وَلِي فَاسْتَغْفِرْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَذْخِلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَدْخَلًا كَرِيمًا. قَالَ أَبُو بَرْدَةَ: احْتَلَقْنَا لِأَبِي عَامِرٍ، وَالْأُخْرَى لِأَبِي مُوسَى. [راجع: ٢٨٨٤، وأظهر في الدعوات، باب ٢٣. أخرجه مسلم: ٢٤٩٨.]

قوله: (باب غزوة أوطاس) قال عياض: هو واد في دلو هوازن، وهو موضع حرب حنين انتهى. وهذا الذي قاله ذهب إليه بعض أهل السير، والراجح أن وادي أوطاس غير وادي حنين، ويوضح ذلك ما ذكره ابن إسحاق أن الوقعة كانت في وادي حنين، وأن هوازن لما اتهمزوا صارت طائفة منهم إلى الطائف وطائفة إلى بجيلة وطائفة إلى أوطاس، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم حشداً منهم أبو عامر الأشعري إلى من مضى إلى أوطاس كما يدل عليه حديث الباب، ثم توجه هو وصاحبه إلى الطائف. وقال أبو عبيدة البكري: أوطاس واد في ديار هوازن وهناك حشروا هم وقَتِفَ ثم اتفوا بحنين.

قوله: (بعث أبا عامر) هو عبيد بن سليم بن حصار الأشعري، وهو عم أبي موسى. وقال ابن إسحاق: هو ابن عمه. والأول أشهر.

قوله: (ظلي دريد بن الصمة قتل دريد) أما الصمة فهو بكسر المهمله وتشديد الميم أي ابن بكر بن علقمة ويقال ابن الحارث بن بكر بن علقمة الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة من بني جشم بن معاوية بن بكر بن هوازن، فالصمة لقب لأبيه واسمه الحارث، وقوله قتل رويته على البناء للمجهول، واختلف في قاتله فجزم محمد بن إسحاق بأنه ربيعة بن رفيع بفاء مصر ابن وهبان بن ثعلبة بن ربيعة السلمي وكان يقال له ابن الذخعة بمعجمة ثم مهمله، ويقال بهملته ثم معجمة وهي أمه، وقال ابن هشام: يقال اسمه عبد الله بن قبيع بن أهبان، وساق بقية نسب. ويقال له أيضاً ابن الذخعة وليس هو ابن الذخعة المذكور في قصة أبي بكر في الهجرة، وروى البزار في مسند أبيه بإسناد حسن ما يشعر بأن قاتل دريد بن الصمة هو الزبير بن العوام ونظفه لما اتهمز المشركون انحاز دريد بن الصمة في ستمائة نفس على أكمة فراو كنية، فقال خلوهم ليه فخلوهم، فقال: هذه فضاة ولا بأس عليكم، ثم راو كنية مثل ذلك، فقال: هذه سلبهم، ثم راو فارساً وحده فقال: خلوه ليه، فقالوا متجر بممامة سوجاء، فقال: هبنا الزبير بن العوام، وهو قاتلكم وخرجكم من مكانكم هذا، قال فالتفت الزبير فرأهم فقال: سلام هؤلاء هنا؟ فمضى إليهم، وبعه جماعة قتلوا منهم ثلاثمائة، فحز رأس دريد بن الصمة فجعله بين يديه. ويحتمل أن يكون ابن الذخعة كان في جماعة الزبير فيأثر قتله فنسب إلى الزبير مجازاً، وكان دريد من الشعراء القريظ المشهورين في الجاهلية، ويقال إنه كان لا قتل ابن عشرين ويقال ابن ستين ومائة سنة.

قوله: (قال أبو موسى وبخني) أي النبي صلى الله عليه وسلم (مع أبي عامر) أي إلى من التجأ إلى أوطاس، وقال ابن إسحاق: بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا عامر الأشعري في آثار من توجه إلى أوطاس، فأردك بعض من اتهمز فناوشوه القتال.

قوله: (فرمى أبو عامر في ركبتيه، وماه جشمي) بضم الجيم وفتح المعجمة أي رجل من بني جشم، واختلف في اسم هذا الجشمي فقال ابن إسحاق: زعموا أن سلمة بن دريد بن الصمة هو الذي رمى أبا عامر بسهم فاصاب ركبتيه قتلته، وأخذ الراية أبو موسى الأشعري فقاتلهم ففتح الله عليه، وقال ابن هشام: حدثني من أتى به أن الذي رمى أبا عامر أخوان من بني جشم وهما أوفى والعلاء ابنا الحارث، وفي نسخة وافي ببدل أوفى، فاصاب أحدهما ركبتيه، وقتلها أبو موسى الأشعري. وعند ابن عساذ والطبراني في

١٨٨٥	٦٤ - كتاب المغازي - ٥٦ باب غزوة الطائف	٤٣٢٧ ح
------	--	--------

عليه أخذته وإن تركته لم يضره، فرحل عنهم « وذكر أنس في حديثه عند مسلم أن مدة حصارهم كانت أربعين يوماً، وعند أهل السير اختلاف قبل عشرين يوماً وقيل بضعة عشر وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر.

قوله: «إنا قائلون» أي راجعون إلى المدينة.

قوله: «فقل عليهم» بين سبب ذلك بقوله: «نذهب ولا نفتحه» وحاصل الخبر أنهم لما أخبرهم بالرجوع بغير فتح لم يعجبهم، فلما رأى ذلك أمرهم بالقتال فلم يفتح لهم فاصيروا بالجراح لأنهم رموا عليهم من أعلى السور فكانوا يتألون منهم بسهامهم ولا تصل السهام إلى من على السور، فلما رأوا ذلك تبين لهم تصويب الرجوع، فلما أعاد عليهم القول بالرجوع أصعبهم حجتين، ولهذا قال «فضحك» وقوله: «وقال صفيان مرة: قسم» هو ترديد من الراوي.

قوله: «قال الحميدي حدثنا صفيان الخبير كله» بالنصب أي أن الحميدي رواه بغير غش بل ذكر الخبر في جميع الإسناد، ووقع في رواية الكشيبي بالخبر كله، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» وفي «الدلائل» من طريق بشر بن موسى عن الحميدي «حدثنا صفيان حدثنا عمرو سمعت أبا العباس الأعمى يقول سمعت عبد الله بن عمر يقول «فذكر».

٤٣٢٦، ٤٣٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي النَّبَّاسِ الشَّاهِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُمَيْرٍ قَالَ: لَمَّا حَاصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّائِفَ، قَلِمَ يَمَلُّ مِنْهُمْ شَيْئًا، قَالَ: «إِنَّا قَائِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَفُتِلَ عَلَيْهِمْ، وَقَالُوا: نَلْجُبُ وَلَا نَفْتَحُ، وَقَالَ مَرَّةً: «فَقُتِلَ. فَقَالَ: «اغْلُوا عَلَى الْقَيْدِ. فَفَتَنُوا قَاصِبَهُمْ جِرَاحَ، قَالَ: «إِنَّا قَائِلُونَ عِدًّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَأَجَبْتَهُمْ، فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ هِشَامٌ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، أَوْ أَبِي عُثْمَانَ الْهَنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ عَاصِمٌ: قُلْتُ: لَقَدْ شَهِدْتُ عِنْدَكَ رَجُلَانِ حَسَبْتُ بِهِمَا، قَالَ: أَجَلٌ، أَمَا أَحَدُهُمَا قَوْلُ مَنْ رَمَى بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَقَوْلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ ثَلَاثَةٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الطَّائِفِ. (الطبر: ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، والطبر في الجهاد والنسب، باب ٢٦. أخرجه مسلم: ٦٣، مختصراً).

الحديث الثالث:

قوله: «عن عاصم» هو ابن سليمان، وأبو عثمان هو الهندي، وشرح المتن بما في الفرغني، والغرض منه ذكر أبي بكره واسمه تقيع بن الحارث وكان مولى الحارث بن كلفة التقي، فتدل من حصن الطائف بكرة فكني أبا بكره لذلك أخرج ذلك الطبراني بسند لا بأس به من حديث أبي بكره، وكان عن نزل من حصن الطائف من يدهم فأسلم فيما ذكر أهل المغازي منهم مع أبي بكره: المنبث وكان عبداً لثمان بن عامر بن معتب، وكذا مزروق والأزرقي زوج سمية والدة زياد بن عبيد الذي صار يقال له زياد بن أبيه، والأزرقي أبوعبيدة وكان لكلفة التقي، ثم حالف بني أمية لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفعه لخالد بن سعيد بن العاص ليعلمه الإسلام، ووردان وكان لعبد الله بن ربيعة، ويحس النبيل وكان لابن مالك التقي وإبراهيم بن جابر وكان غرشة التقي، وبشار وكان لثمان بن عبد الله، ونافع مولى الحارث بن كلفة، ونافع مولى خيلان بن سلمة التقي، ويقال كان معهم زياد بن سمية والصحيح أنه لم يخرج حيتن لصفيره، ولم أعرف أسماء الباقيين.

قوله: «(تسور) أي صعد إلى أعلاه وهذا لا يخالف قوله: «تدلى» لأنه تسور من أسفله إلى أعلاه ثم تدلى منه.

قوله: «وقال هشام» هو ابن يوسف الصنعاني، ولم يقع في موصولاً إليه، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن عن أبي عثمان وحده عن أبي بكره وحده بغير شك، وغرض المصنف هنا ما فيه من بيان عدد من أبهم في الرواية الأولى فإن فيها «تسور من حصن الطائف في أناس» وفي هذا «نزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث ثلاثه وعشرين من الطائف» وفيه رد على من زعم أن أبا بكره لم ينزل من سور الطائف غيره وهو شيء، قاله موسى بن عقبة في مغازيه وتبعه الحاكم، وجمع بعضهم بين القولين بأن أبا بكره نزل وحده أولاً ثم نزل الباقيون بعده، وهو جمع حسن، وروى ابن أبي شيبة واحداً

قوله: «في شوال سنة ثمان قاله موسى بن عقبة». قلت: كنا ذكره في مغازيه، وهو قول جمهور أهل المغازي. وقيل بل وصل إليها في أول ذي القعدة. ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث:

الأول حديث أم سلمة وهشام هو ابن عروة، وفي الإسناد لطيفة: رجل عن أبيه وهما تباينان، وامرأة عن أمها وهما صحبايتان.

قوله: «(رأيت إن فتح الله عليكم الطائف) الحديث يأتي شرحه في كتاب النكاح، والغرض منه هنا ذكر حصار الطائف، ولذلك أورد الطريق الأخرى بعده حيث قال فيها: «وهو محاصر الطائف يومئذ» وعبد الله بن أبي أمية هو أخو أم سلمة راوية الحديث، وكان إسلامه مع أبي صفيان بن الحارث المقدم ذكره في غزوة الفتح، واستشهد عبد الله بالطائف أصابه سهم فقتله. وقوله في الأول «قال ابن عينة وقال ابن جريج» هو موصول بالاسناد الأول. وقوله: «المخت هيت» أي اسمه، وهو بكسر الهاء وسكون التحتانية بعدها مثناة، وضبطه بعضهم بفتح أوله، وأما ابن درستوه ف ضبطه بنون ثم موحدة، وزعم أن الأول تصحيف. قال: والغلب الأق. وسبأتي ما قيل في اسمه من الاختلاف هل هو واحد أو جماعة في كتاب النكاح، وكذا ما قيل في اسم المرأة والأشهر أنها بادية إن شاء الله تعالى.

٤٣٢٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي النَّبَّاسِ الشَّاهِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُمَيْرٍ قَالَ: لَمَّا حَاصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّائِفَ، قَلِمَ يَمَلُّ مِنْهُمْ شَيْئًا، قَالَ: «إِنَّا قَائِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَفُتِلَ عَلَيْهِمْ، وَقَالُوا: نَلْجُبُ وَلَا نَفْتَحُ، وَقَالَ مَرَّةً: «فَقُتِلَ. فَقَالَ: «اغْلُوا عَلَى الْقَيْدِ. فَفَتَنُوا قَاصِبَهُمْ جِرَاحَ، قَالَ: «إِنَّا قَائِلُونَ عِدًّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَأَجَبْتَهُمْ، فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: قَسَمْتُ.

قَالَ: قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الْمَخْزُومِيُّ كُلُّهُ. (الطبر: ٦٠٨٦، ٦٠٨٧، أخرجه مسلم: ١٧٧٨).

الحديث الثاني:

قوله: «صفيان» هو ابن عينة.

قوله: «عن عمرو» هو ابن دينار، وأبو العباس الشاهر الأعمى تقدم ذكره وتسميته في قيام الليل.

قوله: «عن عبد الله بن عمرو» في رواية الكشيبي «عبد الله بن عمرو» بفتح العين وسكون الميم، وكذا وقع في رواية النسفي والاصيلي، وقرأ على ابن زيد السريدي كذلك فوجه بضم العين، وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال: الصواب عبد الله بن عمرو بن الخطاب، والأول هو الصواب في رواية علي بن المديني وكذلك الحميدي وغيرهما من حفاظ أصحاب ابن عينة، وكذا أخرجه الطبراني من رواية إبراهيم بن يسار وهو عن لازم ابن عينة جداً، والذي قال عن ابن عينة في هذا الحديث «عبد الله بن عمرو» وهم الذين سمعوا منه متأخراً كما نبه عليه الحاكم، وقد بالغ الحميدي في إيضاح ذلك فقال في مسنده في روايته لهذا الحديث عن صفيان «عبد الله بن عمرو بن الخطاب» وأخرجه البيهقي في «الدلائل» من طريق عثمان الدارمي عن علي بن المديني قال: «حدثنا بن صفيان غير مرة يقول عبد الله بن عمرو بن الخطاب، لم يقل عبد الله بن عمرو بن العاص» وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عينة قال: «عبد الله بن عمرو» وكذا رواه عنه مسلم، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عنه فزاد «قال أبو بكر سمعت ابن عينة مرة أخرى يحدث به عن ابن عمر» وقال الفضل العلافي عن يحيى بن معين «أبو العباس عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو في الطائف الصحيح ابن عمر».

قوله: «لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف فلم يمل منهم شيئاً» في مرسل ابن الزبير عند ابن أبي شيبة قال: «لما حاصر النبي صلى الله عليه وسلم الطائف قال أصحابه: يا رسول الله أحرقتنا بآل تقيف فنادى الله عليهم، فقال: اللهم أهد تقيفاً» وذكر أهل المغازي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما استمضى عليه الحصن وكانوا قد أعدوا فيه ما يكفيهم لحصار سنة وروما على المسلمين سكك الحديد الحماة ورومهم بالنبل فاصلبوا قوماً، فاستشار نوظل بن معاوية الديلمي فقال: هم تغلب في جمر إن أقمت

عن حديث ابن عباس قال: «اعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف كل من خرج إليه من رقيق المشركين» وأخرجه ابن سعد مسلماً من وجه آخر.

٤٣٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ نَازِلٌ بِالْجُعْفَرَانِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَفَعَهُ بِلَالٌ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَطْرَابِي قَالَ: لَا تَجْعَلْ لِي مَا وَعَدْتَنِي؟ فَقَالَ لَهُ: «أَبْشِرْ». فَقَالَ: قَدْ أَكْرَهْتَ عَلَيَّ مِنْ أَبْشِرَ، فَأَقْبَلَ عَلَى أَبِي مُوسَى وَبِلَالٍ كَهَيْئَةِ الْغُضْبَانِ فَقَالَ: «وَدَّ الْبَشْرَى، فَأَقْبَلَ أَفْصَاهُ. قَالَ: قَبْلًا، ثُمَّ دَعَا بِدَقَّاحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَسَلَّ يَدَيْهِ وَوَجَّهَهُ فِيهِ وَفَعَّ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَبْشِرَا بِنَيْ، وَالْفِرْعَا عَلَى وَجْهِكُمَا وَتُحَوِّرُكُمَا وَأَبْشِرَا». فَأَخَذَ الْقَدْحَ فَفَعَّلَا، فَسَادَتْ أُمُّ سَلَمَةَ مِنْ وَرَاءِ السُّرِّ: أَنْ أَفْصِلَا لَأَمْكُمَا، فَأَفْصَلَا لَهَا مِنْهُ طَائِفَةً. [إرجاع: ١٨٨٨. أخرجه مسلم: ٢٤٩٧].

الحديث الرابع: وهو أول الأحاديث في قصة خناب حنين بالجمرة.

قوله: (وهو نازل بالجمرة بين مكة والمدينة) أما الجمرة فهي بكسر الجيم والسين المهملة وتشديد الراء وقد تسكن العين وهي بين الطائف ومكة وإلى مكة أقرب قاله عياض، وقال الفاكهي: بينها وبين مكة بريد، وقال البجلي: ثمانية عشر ميلاً. وقد أنكر الدوادبي الشارح قوله إن الجمرة بين مكة والمدينة وقال: إنما هي بين مكة والطائف وكذا جزم النووي بأن الجمرة بين الطائف ومكة وهو مقتضى ما تقدم نقله عن الفاكهي وغيره.

قوله: (أطرابي) لم أتف على اسمه.

قوله: (لا تجع لي ما وعظني) يجمل أن الوجد كان خاصاً به، ويجمل أن يكون عاماً، وكان طلبة أن يجعل له نصيب من الغنيمة فإنه صلى الله عليه وسلم كان أمر أن تجمع خناب حنين بالجمرة وتوجه هو بالساكر إلى الطائف، فلما رجع منها قسم الغنائم حيثل بالجمرة. فلها وقع في كثير من كان حديث عهد بالإسلام استبطاء الغنيمة واستحجاز قسمتها.

قوله: (أبشِر) بهزة قطع أي بقرق القسمة، أو بالثواب الجزيل على الصبر.

قوله: (فأفادت أم سلمة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي أم المؤمنين، ولهذا قالت: لأمكا.

قوله: (فأفصلا لها منه طائفة) أي بقية. وفي الحديث مثابة لأبي حامر ولأبي موسى ولبلال ولأم سلمة رضي الله عنهم.

٤٣٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى بْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ يَحْيَى كَانَ يَقُولُ: لَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُسْأَلُ عَنْهُ، قَالَ: قَبِلْنَا النَّبِيَّ ﷺ بِالْجُعْفَرَانِ، وَعَلَيْهِ نَوْبٌ قَدْ أَهْلُ بِهِ، فَعَفَّ فِيهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ جَاءَهُ أَطْرَابِي عَلَيْهِ جُبَّةٌ مُصَنَّمٌ بِطَبِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمُرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَقَلْنَا تَصْنَعُ بِالطَّبِيبِ؟ فَأَخَذَ عُمُرَ إِلَى يَحْيَى يَدَيْهِ: أَنْ تَقَالَ: لَقَدْ أَهْلُكَ بِعُمُرَةٍ فَادْخُلْ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ مُخْمَرٌ أَوْجُوهُ، يَطْعُ كَذَلِكَ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ، فَقَالَ: هَئِنَ الَّذِي يَسْأَلُنِي عَنِ الْعُمُرَةِ أَتَقَا. فَأَتَمَّ الرَّجُلُ قَوْلِي بِهِ. فَقَالَ: وَأَمَّا الطَّبِيبُ الَّذِي يَلِكُ فَاغْبِئِلُهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَأَنْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ لِي عُمُرَكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ. [إرجاع: ١٥٣٦. أخرجه مسلم: ١١٨٠].

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن إبراهيم المعروف بابن عليه، ويعلى هو ابن أمية التميمي، وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في أبواب العمرة.

٤٣٣٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا عُسْوَرُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَعِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: لَمَّا أَمَّا اللَّهُ

الحديث السادس:

قوله: (حدثنا وهيب) هو ابن خالد.

قوله: (عن عمرو بن يحيى) في رواية أحمد عن عفان عن وهيب «حدثنا عمرو بن يحيى» وهو للزاني الأنصاري اللثني، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند مسلم عن عمرو بن يحيى بن عمار.

قوله: (يا أبا الله) على رسوله يوم حنين) أي أعطاه خناب الذين قاتلهم يوم حنين، وأصل الفاء الرد والرجوع، ومنه سمي الظل بعد الزوال شيئاً لأنه رجع من جانب إلى جانب، فكان أموال الكفار سميت شيئاً لأنها كانت في الأصل للمؤمنين إذ الإيمان هو الأصل والكفر طارئ عليه، فإذا غلب الكفار على شيء من المال فهو بطريق التمدد فيضاهي غنمه المسلمون منهم فكانه رجع إليهم ما كان لهم، وقد قدمنا قريباً أنه صلى الله عليه وسلم أمر بجلب الغنائم بالجمرة، فلما رجع من الطائف وصل إلى الجمرة في خامس ذي القعدة، وكان السبب في تأخير القسمة ما تقدم في حديث المسور رجاء أن يسلموا، وكانوا ستة آلاف نفس من النساء والأطفال وكانت الإبل أربعة وعشرين ألفاً والغنم أربعين ألف شاة.

قوله: (قسم في الناس) حذف المفعول والمراد به الغنائم، ووقع في زواية الزهري عن أنس في الباب «يعطي رجالاً المائة من الإبل».

وقوله: (في الموقعة لولهم) بدل بعض من كل، والمراد بالمؤلفة ناس من قريش أسلموا يوم الفتح إسلاماً ضعيفاً، وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن أمية. وقد اختلف في المراد بالمؤلفة قلوبهم الذين هم أحد المستحقين للزكاة قليل: كمن يعطون رغبياً في الإسلام، وقيل مسلمون لهم أرباح كمن يقاتلونهم، وقيل مسلمون أول ما دخلوا في الإسلام ليتسكن الإسلام من قلوبهم. وأما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الأخير لقوله في رواية الزهري في الباب «فإني أعطي رجالاً حديثي عهد بكفر آتالفهم». ووقع في حديث أنس الآتي في «باب قسم الغنائم في قريش» والمراد بهم من تحت مكة وهم فيها، وفي رواية له «فأعطى الطلقاء والمهاجرين» والمراد بالطلاق جمع طليق: من حصل من النبي صلى الله عليه وسلم لمن عليه يوم فتح مكة من قريش وأتباعهم، والمراد بالمهاجرين من أسلم قبل فتح مكة ومهاجر إلى المدينة. وقد سرد أبو الفضل بن طاهر في «المبهمات» له أسماء المؤلفة وهم (س) أبوسفيان بن حرب، وسهيل بن عمرو، وحويطب بن عبد العزى، (س) وحكيم بن حزام، وأبو السنابل بن بكمك، وصفوان بن أمية، وعبد الرحمن بن بروع، وهؤلاء من قريش، وعيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس التميمي وعمرو بن الأهمم التميمي، (س) والعباس بن مرداس السلمي، (س) ومالك بن عوف النضري، والولاء بن حارثة الثقفي وفي ذكر الأخيرين نظير: قبيل إنهما جاءا طائفتين من الطائف إلى الجمرة، وذكر الواقدي في المؤلفة (س) معاوية ويزيد ابني أبي سفيان، وأسيد بن حارثة، وغمره بن نوفل، (س) وسعيد بن بروع، (س) وقيس بن عدي (س) وعمرو بن وهيب، (س) وهشام بن عمرو. وذكر ابن إسحاق من ذكرت عليه علامة سين وزاد: الضرب بن الحارث، والحارث بن هشام، وجبير بن مطعم. وعن ذكره فیه أبو عمر سفيان بن عبد الأسد، والسائب بن أبي السائب، ومطيع بن الأسود وأبو جهم بن حنيفة. وذكر ابن الجوزي فيهم زيد الخيل، وعلمقة بن علة، وحكيم بن طلق بن سفيان بن أمية وخالد بن قيس السهمي، وعمر بن مرداس. وذكر غيرهم فيهم

موجدة، وفي الحزن جداً بالفتح، وفي ضد الفقد وجداناً، وفي المال وجداً بالضم، وقد يقع الاشتراك في بعض هذه المصادر، وموضع بسط ذلك غير هذا الموضع. وفي «مغازي سليمان التيمي» أن سبب حزنهم أنهم خافوا أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد الإقامة بمكة. والأصح ما في الصحيح حيث قال: «إذ لم يصعبهم ما أصاب الناس» على أنه لا يمتنع الجمع وهذا أولى. ووقع في رواية الزهري عن أنس في الباب «فقالوا: بغفر الله لرسوله، بطي قريشاً وبتركتنا وسيفونا قططر من معانهم» وفي رواية هشام بن زيد عن أنس آخر الباب «إذا كانت شديدة فنحن ندعي، ويُعطى الغنيمة غيرنا» وهذا ظاهر في أن المعطاء كان من صلب الغنيمة بخلاف ما رجحه القرطبي.

قوله: (فخطبهم) زاد سلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن يحيى «فحمد الله وأثنى عليه» وسياقي في الباب في رواية الزهري «فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم عقاباتهم، فأسرل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم، فلم يلح معهم غيرهم، فلما اجتمعوا قام فقال: ما حديث بلغني عنكم؟ فقال فقهاء الأنصار: أما رؤسائنا فلم يقولوا شيئاً، وأما ناس منا حذبة أسنانهم فقالوا: وفي رواية هشام بن زيد «فجمعهم في قبة من آدم فقال: يا معشر الأنصار، ما حديث بلغني؟ فسكتوا» ويجعل على أن بعضهم سكت وبعضهم أجاب، وفي رواية أبي التياح عن أنس عند الإسماعيلي فجمعهم فقال: «ما الذي بلغني عنكم؟» قالوا: هو الذي بلغك، وكانوا لا يكلمون ولا أحد من طريق ثابت عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا سفيان وعيينة والأقرع وسهيل بن عمرو في آخرين يوم حنين، فقالت الأنصار: سيفونا قططر من معانهم وهم يذهبون بلغنهم» فذكر الحديث وفيه «ثم قال: اقلتم كذا وكذا؟ قالوا: نعم» وإسناده على شرط سلم، وكذا ذكر ابن إسحاق عن أبي سعيد الخدري أن الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمقاتلتهم سعد بن عباد ولفظه «ما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطى من تلك العطايا في قريش وفي قبائل العرب، ولم يكن في الأنصار منها شيء، وجد هذا الحلي من الأنصار في أنفسهم حتى كثر منهم القالة، فدخل عليه سعد بن عباد فذكر له ذلك، فقال له: فأين أنت من ذلك يا سعد؟ قال: ما أنا إلا من قومي. قال: فاجع في قومك. فخرج فجمعهم» الحديث، وأخرجه أحد من هذا الوجه، وهذا يحكر على الرواية التي فيها «أما رؤسائنا فلم يقولوا شيئاً» لأن سعد بن عباد من رؤساء الأنصار بلا ريب، إلا أن يحل على الأغلب الأكثر، وأن الذي خاطبه بذلك سعد بن عباد ولم يرد إدخال نفسه في الشيء، أو أنه لم يقل لفظاً وإن كان رضي بالقول المذكور فقال ما أنا إلا من قومي، وهذا أوجه، والله أعلم.

قوله: (ألم أجعلكم ضللاً) بالضم والتشديد جمع ضال وضلال والمراد هنا ضلالة الشرك، وبالضادية الإيمان. وقد رتب صلى الله عليه وسلم ما من الله عليهم على يده من النعم ترتباً بالغا فبدأ بنعمة الإيمان التي لا يوازيها شيء من أمر الدنيا، وثنى بنعمة الألفة وهي أعظم من نعمة المال لأن الأموال تبذل في تحصيلها وقد لا تحصل، وقد كانت الأنصار قبل الهجرة في غابة التناثر والتقاطع ما وقع بينهم من حرب بعات وغيرها كما تقدم في أول الهجرة، فزال ذلك كله بالإسلام كما قال الله تعالى: ﴿لَوْ أَتَفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا آَلَيْتُ بَيْنَ قَوْمِهِمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ آَلَفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

قوله: (عالة) بالمهملة أي فقراء لا مال لهم، والمهملة الفقر.

قوله: (كما قال شيئاً قالوا: الله ورسوله أمين) بفتح الهزة والميم والتشديد أفضل تفضيل من المن، وفي حديث أبي سعيد «فقالوا ماذا نجيك يا رسول الله ولله ولسوله المن والفضل».

قوله: (لأن لو شتم قلتم جنتاً كلنا وكلنا) في رواية إسماعيل بن جعفر «لو شتم أن تقولوا جنتاً كلنا وكلنا وكان من الأمر كلنا وكلنا» لأشياء زعم عمرو ابن أبي يحيى للمازني راوي الحديث أنه لا يفظها. وفي هذا رد على من قال إن الراوي كتبه عن ذلك عمداً على طريق التاديب، وقد جوز بعضهم أن يكون المراد جنتنا ونحن على ضلالة فهناك بيت وما أشبه ذلك، وفيه بعد، فقد قرر ذلك في حديث أبي سعيد ولفظه «فقال: أما والله لو شتم قلتم فضلتكم وصدقت: أتيتنا مكلباً فصدقناك، وغنولاً فنصرناك، وطرباً فأوثناك، وماعلاً فواصيناك» ونحوه من مغازي أبي الأسود عن عروة مرسل وأبو عاتق من حديث ابن عباس موصولاً، وفي مغازي سليمان التيمي أنهم قالوا في جواب ذلك «رضينا عن الله ورسوله» وكذا ذكر موسى بن عتبة في مغازيه بغير إسناد، وأخرجه أحد من ابن أبي عدي عن حيد عن أنس بلفظ «أفلا تقولون جنتنا خائفاً فأنتك، وطرباً فأوثناك، وغنولاً فنصرناك» فقالوا: بل لن علينا لله ولسوله» وإسناده صحيح، وروى أحد من وجه آخر عن أبي سعيد قال: «قال رجل من الأنصار

قيس بن خزيمة، وأحيمة بن أمية بن خلف، وابن أبي شريق، وحرملة بن هوزة، وخالد بن هوزة، وعكرمة بن عامر العبدي، وشيبة بن عسار، وعمرو بن ورقة، وليبد بن ربيعة، والمغيرة بن الحارث، وهشام بن الوليد المخزومي. فقولاً زيادة على أربعين نفساً.

قوله: (ولم يعط الأنصار شيئاً) ظاهر في أن العطية المذكورة كانت من جيع الغنيمة، وقال القرطبي في «المفهم»: الإجراء على أصول الشريعة أن المعطاء المذكور كان من الخمس، ومنه كان أكثر عطائهم، وقد قال في هذه الغزوة للأعرابي: «ما لي بما آفاه الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود فيكم» أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو، وعلى الأول فيكون ذلك خصوصاً بهذه الواقعة. وقد ذكر السبب في ذلك في رواية قتادة عن أنس في الباب حيث قال: «إن قريشاً حذبت عهداً بمجاهلية ومصيبة، وإنني أردت أن أجيرهم وأتألفهم». قلت: الأول هو المتمد، وسياقي ما يذكره. والذي رجحه القرطبي جزم به الواقدي، ولكنه ليس بجدة إذا اتفرد فكيف إذا خالف، وقيل إنما كان تصرف في الغنيمة لأن الأنصار كانوا انتهزوا فلم يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار فرد الله أمر الغنيمة لتبيته. وهذا معنى القول السابق بأنه خاص بهذه الواقعة، واختار أبي عبيد أنه كان من الخمس، وقال ابن القيم: اقتضت حكمة الله أن فتح مكة كان سبباً لدخول كثير من قبائل العرب في الإسلام وكانوا يقولون: دعوه وقومهم، فإن غلبهم دخلنا في دينه، وإن غلبوه كفونا أمره. فلما فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلالتهم فجمعوا له وتابوا لحربه، وكان من الحكمة في ذلك أن يظهر أن الله نصر رسوله لا بكثرة من دخل في دينه من القبائل ولا بالكثافة قومه من قتاله، ثم لا قدر الله عليه من غلبته إياهم قدر وقوع هزيمة المسلمين مع كثرة مدحهم وقوة مدحهم لئلين لهم أن النصر الحق إنما هو من عنده لا بقوتهم، ولو قدر أن لا يغلبوا الكفار ابتداءً لرجع من رجع منهم شامخ الرأس متعاضداً، فقدر هزيمتهم ثم أعقبهم النصر ليدخلوا مكة كما دخلها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح متواضعاً متخشعاً، واقتضت حكمتهم أيضاً أن غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الإيمان من قلبه لما بقي فيه من الطبع البشري في عية المال قسمه فيهم لتطمئن قلوبهم ويختم على عيبتهم، لأنها جبلت على حب من أحسن إليها. ومنع أهل الجهاد من أكابر المهاجرين ورؤساء الأنصار مع ظهور استحقاقهم جميعها لأنه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصوداً عليهم، بخلاف قسمته على المولفة لأن فيه استجلاب قلوب أتباعهم الذين كانوا يرضون إذا رضي رئيسهم، فلما كان ذلك المعطاء سبباً لدخولهم في الإسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبهم من دونهم في الدخول، فكان في ذلك عظيم المصلحة. ولذلك لم يقسم فيهم من أموال أهل مكة عند فتحها قليلاً وكثيراً مع احتياج الجيوش إلى المال الذي يمينهم على ما هم فيه، فحرك الله قلوب المشركين لغزومهم، فرأى كثيرهم أن يخرجوا معهم بأموالهم ونسائهم وأبنائهم فكانوا غنيمة للمسلمين، ولو لم يقدف الله في قلب رئيسهم أن يسوقه معه هو الصواب لكان الرأي ما أشار إليه دريد فخالفه فكان ذلك سبباً لتصبيرهم غنيمة للمسلمين، ثم اقتضت تلك الحكمة أن تقسم تلك الغنائم في المولفة ويؤكد من قلبه متمسكاً بالإيمان إلى إيمانه. ثم كان من تمام التأليف رد من سبي منهم إليهم، فالتسريح صبورهم للإسلام فدخلوا طائعين راغبين، وجبر ذلك قلوب أهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة مما حصل لهم من الكسر والرعب فصرف عنهم شر من كان يجاورهم من أشد العرب من هوازن وقتيق بما وقع بهم من الكسرة وبما قبض لهم من الدخول في الإسلام، ولولا ذلك ما كان أهل مكة يطبقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها. وأما قصة الأنصار وقرول من قال منهم فقد احتلر ورسالهم بأن ذلك كان من بعض أتباعهم، ولما شرح لهم صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجعوا مدعئين وروا أن الغنيمة العظمى ما حصل لهم من هود رسول الله إلى بلادهم، فسلاوا عن الشاة والبيعر، والسبائك من الأثني والصغير، بما حازوه من الفزز العظيم، ومجاورة النبي الكريم لهم حياً وبيئاً. وهذا دأب الحكيم يعطي كل أحد ما يناسبه، انتهى ملخصاً.

قوله: (فكانهم وجدوا إذ لم يصعبهم ما أصاب الناس) كذا للأكبر مرة واحدة، وفي رواية أبي ذر «فكانهم وجد إذ لم يصعبهم ما أصاب الناس، أو كانتهم وجدوا إذ لم يصعبهم ما أصاب الناس» أوردته على الشك هل قال: «وجد» بضمين جمع وأجد أو «وجدوا» على أنه فعل ماض. ووقع له عن الكشميبي وحده «وجدوا» في المزمعين قصار تكراراً بغير فائدة، وكذا رأيته في أصل النسفي. ووقع في رواية سلم كذلك. قال عياض: وقع في نسخة في التاجي «أن لم يصعبهم» يعني بفتح الهزة والنون قال: وعلى هذا تظهر فائدة التكرار، وجوز الكرماني أن يكون الأول من الغضب والثاني من الحزن والمعنى أنهم غضبوا بالمرجعة الغضب يقال وجد في نفسه إذا غضب، ويقال أيضاً وجد إذا حزن، ووجد ضد فقد، ووجد إذا استعاد مالا، ويظهر الفرق بينهما بمصدرهما: ففي الغضب

لأصحابه: لقد كنت أحدكم أن لو استقامت الأمور لقد أتر عليكم، قال فردوا عليه رداً عنيًا، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم. الحديث. وإنما قال صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعاً منه وإضافاً، ولا في الحقيقة الحجة البالغة والملة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم، فإنه لو لا هجرته إليهم وسكناء عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق، وقد نبه على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: «ألا ترضون إليّ؟ فيهم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اختصوا به منه بالنسبة إلى ما حصل عليه غيرهم من عرض الدنيا الفانية.

قوله: (بالشاة والحي) اسم جنس فيهما، والشاة تنح على الذكر والأنثى وكذا الجير، وفي رواية الزهري «أن يذهب الناس بالأموال» وفي رواية أبي التياح بعدها وكذا قتادة «بالدنيا».

قوله: (إلى رجالكم) بالهاء المهملة أي يوتكم وهي رواية قتادة، زاد في رواية الزهري عن أنس «فوالله لما تغلبون به غير ما يغلبون به» وزاد فيه أيضاً «قالوا يا رسول الله قد رزينا» وفي رواية قتادة «قالوا بلى» وذكر الواقدي أنه حيث ذاهم ليكتب لهم بالبحرين تكون لهم خاصة بعده دون الناس، وهي يومئذ أفضل ما تنح عليه من الأرض، فأبوا وقالوا: لا حاجة لنا بالدنيا.

قوله: (ولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار) قال الخطابي: أورد بهذا الكلام تألف الأنصار واستقامة نفوسهم والثاء عليهم في دينهم حتى رضي أن يكون واحداً منهم لو لا ما يمنعه من الهجرة التي لا يجوز تبديلها، ونسبة الإنسان تنح على وجوه: منها الولادة، والبلادية، والاعتقادية، والصناعية. ولا شك أنه لم يرد الانتقال عن نسب آبائه لأنه مجتمع قطعاً، وأما الاعتقادية فلا معنى للانتقال فيه، فلم يبق إلا القسمان الآخرين، وكانت المدينة دار الأنصار والهجرة إليها أمراً واجباً، أي لو لا أن النسبة للهجرة لا يسعي تركها لا تنسب إلى داركم. قال: ويحتمل أنه لما كانوا أحواله لكون أم عبد المطلب منهم أراد أن ينتسب إليهم بهذه الولادة لولا ما تنح الهجرة. وقال ابن الجوزي: لم يرد صلى الله عليه وسلم تغيير نسبه ولا هو هجرته، وإنما أراد أنه لو لا ما سبق من كونه هاجر لا تنسب إلى المدينة وإلى نصرة الدين، فالقدير لو لا أن النسبة إلى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لا تنسب إلى داركم. وقال القرطبي: معنا تسببت باسمكم وانتسبت إليكم كما كانوا يتسبون بالخلف، لكن خصوصية الهجرة وتربيتها سبقت فتمتعت من ذلك، وهي أعلى وأشرف فلا تبدل بغيرها. وقيل معناه لكنت من الأنصار في الأحكام والحدود. وقيل: التقدير لو لا أن ثواب الهجرة أعظم لا اخترت أن يكون ثوابي ثواب الأنصار، ولم يرد ظاهر النسب أصلاً. وقيل: لو لا التزامي بشروط الهجرة ومنها ترك الإقامة بمكة ففوق ثلاث اخترت أن أكون من الأنصار فيحاج في ذلك.

قوله: (وادي الأنصار) هو المكان المنخفض، وقيل الذي فيه ماء، والمراد هنا بلهم. وقوله: «ذهب الأنصار» بكسر الشين المعجمة وهو اسم لما اقتصر بين جبلين. وقيل الطريق في الجبل. وأراد صلى الله عليه وسلم بهذا ما بينه النبي على جزيلا ما حصل لهم من ثواب النصرة والفتاحة بالله ورسوله من الدنيا. ومن هذا وصفه ففهم أن يسلك طريقه ويتبع حاله. قال الخطابي: لما كانت العادة أن المرء يكون في نزوله وأحواله مع قومه، وأرض الحجاز كثيرة الأودية والشعاب، فإذا تفرقت في السفر الطرق سلك كل قوم منهم وادياً وشعباً. فأراد أنه مع الأنصار. قال: ويحتمل أن يريد بالوادي المذهب كما يقال فلان في وادٍ وأنا في وادٍ.

قوله: (الأنصار شعار والناس دثار) الشعار بكسر المعجمة بعدها مهمل خفيفة: الثوب الذي يلي الجلد من الجسد. والذار بكسر المعجمة ومثله خفيفة الذي فوقه. وهي استدارة لطيفة لفرط قريش منه. وأراد أيضاً أنهم بطائفة وخاصته وأنهم القى به وأقرب إليه من غيرهم. زاد في حديث أبي سعيد «اللهم لرحم الأنصار وإبناء الأنصار وإبناء إبناء الأنصار». قال: فيكي القوم حتى أخذوا لحاهم وقالوا: رزينا برسول الله قسماً وحطاً.

قوله: (إنكم مطقون بعدي أمة) يضم المعزة وسكون المثناة ويفتحين، ويجوز كسر أوله مع الإسكان، أي الأنصار بالشية للمشاركة دون من يشرك فيه. وفي رواية الزهري «أمة شديدة» والمنية أنه يستأثر عليهم بما هم فيه اشتراك في الاستحقاق. وقال أبو عبيد: معناه بفضل نفسه عليكم في النبي. وقيل المراد بالآخرة الشدة. ويرده سياق الحديث وسببه.

قوله: (فاصبروا حتى تلقوني على الحوض) أي يوم القيامة. وفي رواية الزهري «حتى تلقوا الله ورسوله فإني على الحوض» أي اصبروا حتى تقوتوا، فإنكم ستجلبوني عند الحوض، فيحصل لكم الانتصاف عن ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر. وفي

قوله: (الأنصار شعار والناس دثار) الشعار بكسر المعجمة بعدها مهمل خفيفة: الثوب الذي يلي الجلد من الجسد. والذار بكسر المعجمة ومثله خفيفة الذي فوقه. وهي استدارة لطيفة لفرط قريش منه. وأراد أيضاً أنهم بطائفة وخاصته وأنهم القى به وأقرب إليه من غيرهم. زاد في حديث أبي سعيد «اللهم لرحم الأنصار وإبناء الأنصار وإبناء إبناء الأنصار». قال: فيكي القوم حتى أخذوا لحاهم وقالوا: رزينا برسول الله قسماً وحطاً.

قوله: (إنكم مطقون بعدي أمة) يضم المعزة وسكون المثناة ويفتحين، ويجوز كسر أوله مع الإسكان، أي الأنصار بالشية للمشاركة دون من يشرك فيه. وفي رواية الزهري «أمة شديدة» والمنية أنه يستأثر عليهم بما هم فيه اشتراك في الاستحقاق. وقال أبو عبيد: معناه بفضل نفسه عليكم في النبي. وقيل المراد بالآخرة الشدة. ويرده سياق الحديث وسببه.

قوله: (فاصبروا حتى تلقوني على الحوض) أي يوم القيامة. وفي رواية الزهري «حتى تلقوا الله ورسوله فإني على الحوض» أي اصبروا حتى تقوتوا، فإنكم ستجلبوني عند الحوض، فيحصل لكم الانتصاف عن ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر. وفي

قوله: (الأنصار شعار والناس دثار) الشعار بكسر المعجمة بعدها مهمل خفيفة: الثوب الذي يلي الجلد من الجسد. والذار بكسر المعجمة ومثله خفيفة الذي فوقه. وهي استدارة لطيفة لفرط قريش منه. وأراد أيضاً أنهم بطائفة وخاصته وأنهم القى به وأقرب إليه من غيرهم. زاد في حديث أبي سعيد «اللهم لرحم الأنصار وإبناء الأنصار وإبناء إبناء الأنصار». قال: فيكي القوم حتى أخذوا لحاهم وقالوا: رزينا برسول الله قسماً وحطاً.

قوله: (إنكم مطقون بعدي أمة) يضم المعزة وسكون المثناة ويفتحين، ويجوز كسر أوله مع الإسكان، أي الأنصار بالشية للمشاركة دون من يشرك فيه. وفي رواية الزهري «أمة شديدة» والمنية أنه يستأثر عليهم بما هم فيه اشتراك في الاستحقاق. وقال أبو عبيد: معناه بفضل نفسه عليكم في النبي. وقيل المراد بالآخرة الشدة. ويرده سياق الحديث وسببه.

مهملة، وللرسخي والمستملي بضم أوله وكسر الجيم بعدها تحتانية ساكنة ثم زاي من الجائزة.

قوله في رواية معاذ: (عشرة آلاف من الطلقاء) في رواية الكشيبي « عشرة آلاف والطلاق » وهو أولى فإن الطلقاء لم يخلوا هذا القدر ولا شتر عشرة، وقيل إن الواو مقدره عند من جوز تقدير حرف الطلف.

قوله في آخره: (وقال هشام: قلت يا أبا حمزة هو موصول بالإسناد المذكور، وأبو حمزة هو أنس بن مالك. وقوله: « شاهد ذلك » في رواية الكشيبي « شاهد ذلك. قال وابن أغيب عنه » هو استهزاء إنكار بقرائه ما كان ينبغي له أن يظن أن أنساً يغيب عن ذلك. وقوله « وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم تحوزونه إلى يوتكم » كذا للجميع بلقاء الجملة والزاي من الحوز، ووقع عند الكرماني « تحوزونه » بالتحانية بدل الواو وضبطه بالجيم والراء المهملة وفسره بقوله أي تقتلون، وكل ذلك خطأ نقلاً وتفسيراً. وقد أخرجه مسلم والإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « فتذهبون بمحمد تحوزونه » كما في الرواية المتقدمة.

٤٣٣٥ - حَدَّثَنَا قُيُسُ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قِسْمَةَ حَتِّينَ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: مَا أَرَادَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَخَبَّرْتُهُ، فَغَضِبَ وَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرَهُ». [راجع: ٣١٥٠. أخرجه مسلم: ١٠٩٧. مطرولاً.]

٤٣٣٦ - حَدَّثَنَا قُيُسُ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَتِّينَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ نَاسًا، أَعْطَى الْأَقْرَعَ يَأْتَهُ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى غَنِيَةً يَمْلِكُ ذَلِكَ وَأَعْطَى نَاسًا فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَرِيدَ بِهَذِهِ الْقِسْمَةِ وَجْهَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: لَا أُخْبِرُكَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرَهُ». [راجع: ٣١٥٠. أخرجه مسلم: ١٠٩٧.]

الحديث الثامن حديث ابن مسعود ذكره من وجهين:

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (أثر ناساً، أعطى الأقرع) أي ابن حابس بن عثمان بن محمد بن سفيان بن مجاشع التميمي الجاشعي، قيل كان اسمه فراس والأقرع لقبه.

قوله: (وأعطى عينة) أي ابن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري.

قوله: (وأعطى ناساً) تقدم ذكرهم في الكلام على المؤلفات قريباً، وفي هذه العطفية يقول العباس بن مرداس السلمي كما أخرجه أحمد ومسلم والبيهقي في الدلائل من طريق عباة بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفات قلوبهم من سبي حين مائة مائة الإبل فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة وأعطى صفوان بن أمية مائة، وأعطى عينة بن حصن مائة، وأعطى مالك بن عوف مائة وأعطى الأقرع بن حابس مائة، وأعطى علقمة بن علاثة مائة، وأعطى العباس بن مرداس دون المائة، فأشأ يقول:

أَقْهَمَ نَهْيِي وَنَهْبِ الْعَبِيدِ بَيْنَ عَيْنِيَةِ وَالْأَقْرَعِ
وَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفْرُقَانِ مَرْدَاسَ الْجَمْعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَسْرَى مِنْهُمَا وَمَنْ تَضَعُ الْيَوْمَ لَا يَرْفَعُ

قال: فأكمل له المائة « وساق ابن إسحاق وموسى بن عتبة هذه الآيات أكثر من هذا.

قوله في رواية منصور: (فقال رجل) في رواية الأعمش « فقال رجل من الأنصار » وفي رواية الواقدي أنه معتب بن قشير من بني عمرو بن عوف، وكان من المناضلين، وفيه تعقب على منطاهي حيث قال: لم أر أحداً قال إنه من الأنصار إلا ما وقع هنا وجزم بأنه حرقوس بن زهير السلمي، وتبعه ابن الملقن وأخطأ في ذلك، فلان قصة حرقوس غير هذه كما سيأتي قريباً من حديث أبي سعيد الخدري.

قوله: (ما أراد بها) في رواية منصور « ما أريد بها » على البناء للمجهول.

قوله: (فقلت لأخبرن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الأعمش « فأتيت

سُوَيْفَ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: «إِنْ قُرَيْشًا حَدِيثٌ عِنْدَ بَخَالِيلَةٍ وَنُصَيْبَةٍ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أُجْبِرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ، أَمَا تَرَوْهُمْ أَنْ يُوجِعَ النَّاسَ بِاللَّيْثِ وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يُوْتِكُمْ. قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيَا، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا، لَسَلَكَتِ وَادِيَا الْأَنْصَارِ، أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ». [راجع: ٣١٤٦. أخرجه مسلم: ١٠٥٩. مطرولاً.]

٤٣٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَتِّينَ، أَتَيْتُ حِوَارَيْنِ وَغَطَفَانِ وَغَيْرُهُمْ بِنِعْمِهِمْ وَذَكَرْتُهُمْ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَةُ الْأَبِلِ، وَمِنْ الطَّلَاقِ، فَأَتَبَرُّوا عَنْهُ حَتَّى بَقِيَ وَجْهَهُ، فَأَذَى يَوْمَئِذٍ لِنَاثَتَيْنِ لَمْ يَخْلُطْ بَيْنَهُمَا، لَقِيَ عَنْ يَمِينِهِ فَقَالَ: «يَا مُغَشَّرُ الْأَنْصَارِ». قَالُوا: كَيْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُخْبِرُ نَحْنُ مَعَكَ، ثُمَّ لَقِيَ عَنْ يَسَارِهِ فَقَالَ: «يَا مُغَشَّرُ الْأَنْصَارِ. قَالُوا: كَيْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُخْبِرُ نَحْنُ مَعَكَ، وَهُوَ عَلَى بَلَّةٍ بَعْضَاءَ فَنَزَلَ فَقَالَ: «أَنَا عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. فَأَنْهَزَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ غِيَابٌ كَحَيَّةٍ، فَجَسَمَ فِي الْمَهْجَرَيْنِ وَالطَّلَاقِ وَلَمْ يُضْطِ الْأَنْصَارُ شَيْئًا، فَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ: إِذَا كَانَتْ شَدِيدَةً فَحَنَ نَدْعَى، وَيُطْعَى الْغِيَمَةُ غَيْرَتًا، قِيلَ ذَلِكَ فَجَمَعَهُمْ لِي قَبْلَ فَقَالَ: «يَا مُغَشَّرُ الْأَنْصَارِ، مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ. لَسَكُوا، فَقَالَ: «يَا مُغَشَّرُ الْأَنْصَارِ، أَلَا تَرَوْهُمْ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِاللَّيْثِ، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ - (تَحُوزُونَهُ إِلَى يُوْتِكُمْ. قَالُوا: بَلَى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيَا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا، لَأَخَذْتُ شِعْبَ الْأَنْصَارِ. قَالَ هِشَامُ: يَا أبا حمزة، وَأَنْتَ شَاهِدٌ ذَلِكَ؟ قَالَ: وَإِنِّي أَجِيبُ عَنْهُ». [راجع: ٣١٤٦. أخرجه مسلم: ١٠٥٩.]

الحديث السابع حديث أنس، أورده من رواية الزهري وأبي التياح وهشام بن زيد وقَتَادَةَ كلهم عن أنس، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية الآخر، وقد ذكرت ما في رواياتهم من فائقة في الذي قبله. وهشام في رواية الزهري هو ابن يوسف الصنعاني، وأبو التياح اسمه يزيد بن حديد وإسناده كله بصريون. وكذا طريق قتادة. وهشام بن زيد هو ابن أنس بن مالك. وقد أورد حديثه من طريقين: فالأولى عن زهير وهو ابن مسعود السمان، والثانية عن معاذ بن معاذ وهو المنبري كلاهما من ابن حنن وهو عبد الله، وجيهم بصريون.

قوله في رواية أبي التياح: (لما كان يوم فتح مكة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم في قريش) كذا لمي ذر من شيخه، وله في رواية الكشيبي « بين قريش » وهي رواية الأصلي، ووقع عند القابسي « غنائم قريش » ولجسهم « غنائم من قريش » وهو خطأ لأنه يومهم أن مكة لما تحت قسمت غنائم قريش، وليس كذلك، بل المراد بقوله: « يوم فتح مكة » زمان فتح مكة وهو يشمل السنة كلها، ولما كانت غزوة حين ناشئة عن غزوة مكة أضيفت إليها كما تقدم عكسه، وقد قرر ذلك الإسماعيلي فقال: قوله يعني في رواية « لما اتحت مكة قسمت الغنائم » يريد غنائم حوزن، فإنه لم يكن عند فتح مكة غنيمة تقسم، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم غزا حيناً بعد فتح مكة في تلك الأيام القريبة، وكان السبب في حوزن فتح مكة لأن الخلوصل إلى محاربتهم كان بفتح مكة، وقد خطا القابسي الرواية وقال: الصواب في قريش. وأخرج أبو نعيم هذا الحديث من طريق أبي مسلم الكجي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه بلفظ « لما كان يوم حين قالت الأنصار: والله إن هذا هو المعجب، إن سيوفنا تنقطر من دماء قريش » الحديث، فهذا لا إشكال فيه.

قوله: (أنا هشام بن زيد) في رواية معاذ « عن هشام ».

قوله في رواية قتادة: (إن قريشاً حليت عهد) كذا وقع بالأفراد في الصحيحين، والمعروف « حديث عهد »، وكتبها الديلماني بخطه « حديث عهد » وفيه نظر. وقد وقع عند الإسماعيلي « إن قريشاً كانوا قريب عهد ».

قوله: (إن أجبرهم) كذا للأكثر بفتح أوله وسكون الجيم بعدها موحدة ثم راء

النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ٨.

قوله: (طريق وجهه) في رواية الرازي « حتى ندمت على ما بلغت ».

قوله: (رحمة الله على موسى) تقدمت الإشارة إلى شيء من شرحه في أحاديث الأنبياء، وفي الحديث جواز المفاضلة في القسمة، والإعراض عن الجاهل، والصنع عن الأذى، والتأسي بمن مضى من النظراء.

(تسبيح): وقع حديث ابن مسعود مقدماً على طريق معاذ عن ابن عسرون عن هشام عن أنس في رواية أبي ذر، والصواب تأخيرها لتتوالى طرق حديث أنس، وأظنه من تغيير الرواة عن الثوري، فإن طريق أنس الأخيرة سقطت من رواية التسفي، فلعل البخاري ألحقها فكتبت مؤخره عن مكانها.

٥٧ - باب السرية التي قيل نجده

٤٣٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا ثَوْبٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً لِيَلَّ نَجْدًا فَكَثَبَتْ فِيهَا، قَبَلَتْ سِيحَانًا أَسْنَى عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَلَقَّا بَعِيرًا بَعِيرًا، فَرَجَعْنَا بِثَلَاثَةِ عَشَرَ بَعِيرًا. [رابع: ٣١٤، أخرجه مسلم: ١٧٤٩].

قوله: (باب السرية التي قيل نجده) قيل بكسر القاف وتفتح الموحدة أي في جهة نجد، حكنا ذكرها بعد غزوه الطائف. والذي ذكره أهل المغازي أنها كانت قبل الترجه لفتح مكة. فقال ابن سعد: كانت في شعبان سنة ثمان. وذكر غيره أنها كانت قبل موثة، وموثة كانت في جادى كما تقدم من السنة. وقيل كانت في رمضان. قالوا: وكان أبو قتادة أميرها، وكانوا خمسة وعشرين، وغنما من غطفان بأرض حارث ماثي بغير والقي شاة. والسرية بفتح الهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية هي التي تخرج بالليل، والسارية التي تخرج بالنهار، وقيل سميت بذلك لأنها تخفي ذهابها. وهذا يقتضي أنها أخذت من السر ولا يصح لا اختلاف المادّة، وهي قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه، وهي من مائة إلى خمسمائة فما زاد على خمسمائة يقال له منسر بالنون والمهملة، فإن زاد على الثمانمائة سمي جيشاً، وما بينهما يسمى حيلة، فإن زاد على أربعة آلاف يسمى جيشاً، فإن زاد فجيش جرار، والجيش العظيم، وما ائتمرن من السرية يسمى بشاة، فالعشرة فما بعدها تسمى حيلة، والأربعون حصية، وللي ثلاثمائة مقب بقاء ونسون ثم موحدة، فإن زاد سمي جرة بالهم، والكتيبة ما اجتمع ولم يتشر، وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم شرحه في فرض الخمس، وفي ذكره عقب حديث أبي قتادة إشارة إلى المحادها.

٥٨ - باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة

٤٣٣٩ - حَدَّثَنِي مَخْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

وَحَدَّثَنِي ثَعْمَنٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ ابْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَخْبِسُوا أَنْ يَقُولُوا: اسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَّأْنَا صَبَّأً، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ بَيْنَهُمْ وَتَأْسِيرًا، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِناً أَسِيرَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ أَمْرِ خَالِدٍ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِناً أَسِيرَةً، فَلَقْنَا: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَةً، حَتَّى قَلَبْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ». مَرْثِينَ. [الطبر: ٧١٨٩، والطبر في الجزية والمواحدة، باب ١١ - الدهوات، باب ٢٣].

قوله: (باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة) يفتح لجيم وكسر للمجمة ثم تحانية ساكنة، أي ابن عامر بن عبد مناة بن كنانة. وروى الكرماني ظن أنه من بني جذيمة بن عوف بن بكر بن عوف قبيلة من عبد قيس، وهذا البعث كان عقب فتح مكة في شوال قبل الخروج إلى حنين عند جمع أهل المغازي، وكانوا بأسفل مكة من ناحية يلملم، قال ابن سعد: بعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم خالد بن الوليد في ثلاثمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار داعياً إلى الإسلام ما مقاتلاً.

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن غيلان.

وقوله: (وحدثني نعم) هو ابن حماد، وعبد الله هو ابن المبارك، وعند الإسماعيلي ما يدل على أن السياق الذي هنا لفظ ابن المبارك.

قوله: (بعث النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن إسحاق: «حدثني حكيم بن حبان عن أبي جعفر يعني الباقر قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد حين انتخب مكة إلى بني جذيمة داعياً ولم يبعث مقاتلاً».

قوله: (ظلم يمحسوا أن يقولوا اسلمنا، فجعلوا يقولون: صَبَّأْنَا صَبَّأً) هذا من ابن عمر راوي الحديث يدل على أنه فهم أنهم أرادوا الإسلام حقيقة. ويؤيده فهمه أن قريشاً كانوا يقولون لكل من أسلم صَبَّأً حتى اشتهرت هذه اللفظة وصاروا يطلقونها في مقام الذم. ومن ثم لما أسلم ثمانية من آلان وقدم مكة معتمراً قالوا له: صَبَّأ؟ قال: لا بل أسلمت. فلما اشتهرت هذه اللفظة بينهم في موضع أسلمت استعملها هؤلاء، وأما خالد فحمل هذه اللفظة على ظاهرها لأن قولهم صَبَّأْنَا أي خرجنا من دين إلى دين، ولم يكف خالد بذلك حتى يصحروا بالاسلام. وقال الخطابي: يجتمل أن يكون خالد نغم عليهم العدول عن لفظ الإسلام لأنه فهم منهم أن ذلك وقع منهم على سبيل الأنفة ولم يتقادوا إلى الدين فقتلهم مثلاً أو قومه.

قوله: (فجعل خالد يقتل منهم ويأسر) في كلام ابن سعد أنه أمرهم أن يستأسروا فاستأسروا فكف بعضهم بعضاً، وفرقه من أصحابه، فجمع بينهم أعطوا بأيديهم بعد الحاربة.

قوله: (ودفع إلى كل رجل منا أسيرة) أي من أصحابه الذين كانوا معه في السرية، وفي رواية الباقر «قال لم خالد: ضموا السلاح فإن الناس قد أسلموا، فوضعوا السلاح، فأمر بهم فكفوا ثم عرضهم على السيف».

قوله: (حتى إذا كان يوم) كذا بالتين أي من الأيام، وكان تامة، وعند أبي سعد «فلما كان السحر نادى خالد من كان معه أسير فيضرب عنقه».

قوله: (أن يقتل كل رجل منا أسيرة) في رواية الكشميبي «كل إنسان».

قوله: (فقلت والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيرة)، وعند ابن سعد «فأما بنو سليم فقتلوا من كان في أيديهم، وأما المهاجرون والأنصار فأرسلوا أسراهم» وفي جواز الحلف على نفي فعل الغير إذا وقع بطواعية.

قوله: (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد) قال الخطابي: أنكر عليه العجلة وترك التثبت في أمرهم قبل أن يعلم المراد من قولهم صَبَّأْنَا.

قوله: (مَرْثِينَ) زاد ابن عسرون عن عبد الرزاق «أو ثلاثة» أخرجه الإسماعيلي، وفي رواية الباقرين «ثلاث مرات» وزاد الباقر في روايته «ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً فقال: اخرج إلى هؤلاء القوم واجعل أمر الجاهلية تحت قدميك، فخرج حتى جاءهم وبه مال فلم يبق لهم أحد إلا وده». وذكر ابن هشام في زيادته أنه انفلت منهم رجل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر، فقال: هل أنكر عليه أحد؟ فوصف له صفة ابن عمر وسالم وما أبي حذيفة. وذكر ابن إسحاق من حديث ابن أبي حذرد الأسلمي قال: «كنت في غيل خالد فقال لي فتى من بني جذيمة قد جمعت يدها في عنقه برمة يا فتى هل أنت تأخذ بهذه الرمة فقاودي إلى هؤلاء النسوة؟ فقلت: نعم، فقلته بها فقال: اسلمي جيش. قيل نقاد الجيش.

أرسلك إن طالتكم فوجدتكم بحيلة أو أدرككم بالخوانق

الآيات، قال: قتلته له امرأة منهم: وأنت نجيت عشراً، وتسعاً ووتراً، ولثمانياً ترى. قال: ثم ضربت عنق الفتى، فأبكت عليه فما زالت تقبله حتى ماتت، «وقد روى النسائي والبيهقي في الدلائل» بإسناد صحيح من حديث ابن عباس نحو هذه القصة وقال فيها: «فقال إني لست منهم، إني عشت امرأة منهم فدعوني أنظر إليها نظرة قال فيه فضربوا عنقه، فبصارت المرأة فوفعت عليه فشبهت شبهة أو شبهتني ثم ماتت، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: أما كان يكتم رجل رجيم؟» وأخرجه البيهقي من طريق ابن حاتم عن أبيه نحو هذه القصة وقال في آخرها: «فاغدرت عليه من مودجها فحنت عليه حتى ماتت».

٥٩ - باب سرية عبد الله بن خُدافة السهمي

وَعَلَقَمَةً بِنِي مُجَزَّرَ الْمُدَلِّجِي. وَيَقَالُ إِنَّهَا سَرِيَّةُ الْأَنْصَارِيِّ.

٤٣٤٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي

قوله: (لما زالوا حتى حدثت النار) في رواية حفص « فبينما هم كذلك إذ خمدت النار » وخمدت هو يفتح الميم أي طفيئ فيها، وحكى المطري كسر الميم من خمدت.

قوله: (فسكن غضبه) هذا أيضاً يخالف حديث أبي سعيد، فإن فيه أنه كانت به دعابة، وفيه أنهم عجزوا حتى ظن أنهم واثبون فيها فقال: اجسبوا أنفسكم فإنما كنت أضحككم بمك.

قوله: (بلغ النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية حفص « فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ».

قوله: (ما خرجوا منها إلى يوم القيامة) في رواية حفص « ما خرجوا منها أبداً » وفي رواية زيد « فلم يزلوا فيها إلى يوم القيامة » يعني أن الدخول فيها معصية، والمعاصي يتنحى الناس. ويحتمل أن يكون المراد لو دخلوها مستحلين لما خرجوا منها أبداً. وعلى هذا ففي العبارة نوع من أنواع الديدع وهو الاستخدام، لأن الضمير في قوله: « لو دخلوها » للنار التي أوقدها، والضمير في قوله: « ما خرجوا منها أبداً » لنار الآخرة، لأنهم ارتكبوا ما نهوا عنه من قتل أنفسهم. ويحتمل وهو الظاهر أن الضمير للنار التي أوقدت لهم أي ظنوا أنهم إذا دخلوا بسبب طاعة أميرهم لا تضرهم، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنهم لو دخلوا فيها لاحترقوا فماتوا، فلم يخرجوا.

قوله: (الطاعة في المعروف) في رواية حفص « إما الطاعة في المعروف » وفي رواية زيد « وقال للآخرين: لا طاعة في معصية » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « وقال للآخرين أي الذين امتنعوا قولاً حسناً » وفي حديث أبي سعيد « من أمركم منهم بمعصية فلا تطيعوه ». وفي الحديث من التوائد أن الحكم في حال الغضب ينفذ منه ما لا يخالف الشرع، وأن الغضب يغطي على ذوي العقول. وفيه أن الإيمان بالله ينجي من النار لقومهم: « إما فرزنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من النار » والفرار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرار إلى الله والفرار إلى الله يعلق على الإيمان، قال الله تعالى: ﴿ ففرروا إلى الله إني لكم منه نذير مبين ﴾ [الذاريات: ٥٠]. وفيه أن الأمر المطلق لا يعم الأحوال لأنه صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يطيعوا الأمير، فحملوا ذلك على عموم الأحوال حتى في حال الغضب وفي حال الأمر بالمعصية، فبين لهم صلى الله عليه وسلم أن الأمر بطاعته مقصور على ما كان منه في معصيته وسيأتي مزيد لهذه المسألة في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. واستنبط منه الشيخ أبو محمد بن أبي جرة أن الجمع من هذه الآية لا يجتمعون على خطأ لانقسام السرية قسمين: منهم من كان عليه دخول النار فظن طاعة، ومنهم من فهم حقيقة الأمر وأنه مقصور على ما ليس بمعصية، فكان اختلافهم سبباً لرحمة الجميع. قال: وفيه أن من كان صادق النية لا يقع إلا في خير، ولو قصد الشر فإن الله يصرفه عنه، ولهذا قال بعض أهل المعرفة: من صدق مع الله وقاه الله، ومن توكل على الله كفاه الله.

٦٠ - باب بَيْتُ أَبِي مُوسَى

وَمُعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَقَاعِ

٤٣٤١، ٤٣٤٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: وَبَعَثَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مِخْلَابٍ، قَالَ: وَالْيَمَنُ مِخْلَابَانِ، ثُمَّ قَالَ: فَمَسَرًّا وَلَا تَعَسْرًا، وَتَشَرًّا وَلَا تَقْفَرًا، فَانْطَلَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَمَلِهِ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا سَارَ فِي أَرْضِهِ كَانَ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَحَدَتْ بِهِ عَهْدًا فَلَسَّمَهُ عَلَيْهِ، فَسَارَ مُعَاذٌ فِي أَرْضِهِ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَبِي مُوسَى، فَجَاءَ يَسِيرُ عَلَى بَغْلَيْهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، وَإِذَا هُوَ جَالِسٌ، وَقَدْ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ قَدْ جُعِفَتْ يَدَاهُ إِلَى عَقِيهِ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَيْمٌ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ كَفَّرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ: لَا أَنْزِلْ حَتَّى يُقْتَلَ، قَالَ: إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِذَلِكَ فَاتْرُكْ، قَالَ: مَا أَنْزِلُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَأَمَرَ بِهِ فُقِيعَ، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ أَنْطَوُّهُ قَوْلًا، قَالَ: فَكَيْفَ تَقْرَأُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: أَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَأَقُومُ وَقَدْ فَتَحْتُ جُزْئِي مِنَ النَّوْمِ، فَأَقْرَأُ مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي فَأَحْسِبُ نَوْمِي كَمَا أَحْسِبُ قَوْمِي. [راجع: ٢٢٦١. أخرجه مسلم: ١٧٣٣، أوله، وفي الإمرة

سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً فَاسْتَمْتَلَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطِيعُوهُ، فَغَضِبَ، فَقَالَ: أَلَيْسَ أَمْرُكُمْ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَاجْتَمِعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا، فَقَالَ: ارْزُقُوا نَارًا، فَأَوَّلَقُوا نَارًا، فَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَجَمَعُوا وَجَعَلَ يَضْرِبُهُمْ بِمِغْيَاكٍ بَعْضًا، وَيَقُولُونَ: فَرَزْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ النَّارِ، فَمَا زَالُوا حَتَّى خَمَدَتِ النَّارُ، فَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَقِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: قَالُوا: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الطَّاعَةُ فِي الْمَغْرُوفِ». [انظر: ٧١٤٥، ٧٢٥٧، أخرجه مسلم: ١٨٤٠].

قوله: (باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي وعلقمة بن مجزز المدلجي، ويقال إنها سرية الأنصاري) قلت: كنا ترجم، وأشار بأصل الترجمة إلى ما رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمر بن الحكم عن أبي سعيد الخدري قال: « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علقمة بن مجزز على بعث أنا فيه، حتى انتهت إلى رأس غزاتنا أو كنا ببعض الطريق إذ نال طائفة من الجيش وأمر عليهم عبد الله بن حذافة السهمي وكان من أصحاب بدر، وكانت فيه دعابة » الحديث. وذكر ابن سعد هذه القصة بنحو هذا السياق. وذكر أن سببها أنه بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أن ناساً من الحشدة تراءهم أهل جند، فبعث إليهم علقمة بن مجزز في ربيع الآخر في سنة تسع في ثلاثمائة فالتقى إلى جزيرة في البحر، فلما خاض البحر إليهم هربوا، فلما رجع تعجل بعض القوم إلى أهلهم، فأمر عبد الله بن حذافة على من تعجل. وذكر ابن إسحاق أن سبب هذه القصة أن وقاص بن مجزز كان قتل يوم ذي قرد، فأراد علقمة بن مجزز أن يأخذ بثأره فأرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه السرية. قلت: وهذا يخالف ما ذكره ابن سعد، إلا أن يجمع بأن يكون أمر بالأمير، وأرخها ابن سعد في ربيع الآخر سنة تسع، فالله أعلم. وأما قوله: « ويقال إنها سرية الأنصاري » فأشار بذلك إلى احتمال تعدد القصة، وهو الذي يظهر لي لاختلاف سياقها واسم أميرها، والسبب في أمره بدخولها النار، ويحتمل الجمع بينهما بضرب من التأويل، ويحده وصف عبد الله بن حذافة السهمي القرشي المهاجري بكونه أنصاري، فقد تقدم بيان نسب عبد الله بن حذافة في كتاب العلم، ويحتمل الحمل على المثنى الأحم أي أنه نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجملة، ولما التمدد جند ابن القيم. وأما ابن الجوزي فقال: قوله من الأنصار وهم من بعض الرواة وإنما هو سهمي قلت: ويؤيده حديث ابن عباس عند أحمد في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا مِنْكُمْ ﴾ الآية، نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية، وسيأتي في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى. وقد رواه شعبة عن زبيد البجلي عن سعد بن عبيدة فقال: « رجلاً » ولم يقل من الأنصار ولم يسمه، أخرجه المصنف في كتاب خبر الواحد. وأما علقمة بن مجزز فهو بضم أوله وجيم مفتوحة ومعجمتين الأولى مكسورة ثقيلة وحكى فتحها الأول أصوب، وقال عياض: وقع لأكثر الرواة بسكون الهمة وكسر الراء الهمة، وعن القاسبي بجمع ومعجمتين وهو الصواب. قلت: وأغرب الكرماني فحكى أنه بالحاء الهمة وتشديد الراء فتحاً وكسراً، وهو خطأ ظاهر، وهو ولد القاض الذي يأتي ذكره في النكاح في حديث عائشة في قوله في زيد بن حارثة وابنه أسامة « أن بعض هذه الأقدام لمن بعض » فعلقمة صحابي ابن صحابي.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد.

قوله: (حدثني سعد بن عبيدة) بالتصغير.

قوله: (عن أبي عبد الرحمن) هو السلمي.

قوله: (فغضب) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش في الأحكام « فغضب عليهم » وفي رواية مسلم « فاضفروا في شيء ».

قوله: (وقال أولقوا نارا) في رواية حفص « فقال عزمت عليكم لما جعتم حطبا وأوقدت نارا ثم دخلتم فيها » وهذا يخالف حديث أبي سعيد، فإن فيه فائز القوم نارا ليصنعوا عليها صنعا لم أو يسطروا، فقال لهم: أليس عليكم السمع والطاعة؟ قالوا: بلى. قال: أعزم عليكم بحياتي وطاعتي لما تواترت في هذه النار.

قوله: (فجمعوا وجعل بعضهم يسلك بعضهم) في رواية حفص « فلما هموا بالدخول فيها قاموا بنظر بعضهم إلى بعض » وفي رواية ابن جرير من طريق أبي معاوية عن الأعمش « فقال لهم شاب منهم: لا تعجلوا بدخولها » وفي رواية زيد عن سعد بن عبيدة في خبر الواحد « فلما رأوا أن يدخلوها، وقال آخرون: إما فرزنا منها ».

التخيل.

قوله: (فاحسبت نومتي كما احسبت قومتي) كذا لم بصيغة الفعل الماضي، وللشمسي « فاحسب » بغير اللام في آخره بصيغة الفعل المضارع، ومعناه أنه يطلب الثواب في الراحة كما يطلبه في التعب، لأن الراحة إذا قصد بها الإعانة على العبادة حصلت الثواب.

(تبيه): كان بئث أبي موسى إلى اليمن بعد الرجوع من غزوة تبوك، لأنه شهد غزوة تبوك مع النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بيان ذلك في الكلام عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى، واستدل به على أن أبا موسى كان عالماً فطناً حاذقاً، ولولا ذلك لم يوله النبي صلى الله عليه وسلم الإمارة، ولو كان فوض الحكم لغيره لم ينجح إلى توصيته بما وصاه به، ولذلك اعتمد عليه عمر ثم عثمان ثم علي، وأما الخوارج والروافض فطعنوا فيه ونسبوه إلى الغفلة وعدم الفطنة لا صدر منه في التحكيم بصفين، قال ابن العربي وغيره: والحق أنه لم يصدر منه ما يتفنى وصفه بذلك، وغاية ما وقع منه أن اجتهدته أداه إلى أن يجعل الأمر شورى بين من بقي من أكابر الصحابة من أهل بدر ونحوهم لما شاهد من الاختلاف الشديد بين الطائفتين بصفين، وآل الأمر إلى ما آل إليه.

٤٣٤٣ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِيَةٍ تَصْنَعُ بِهَا، فَقَالَ: «وَمَا هِيَ؟». قَالَ: الْبَيْعُ وَالْمِزْرُ، فَقُلْتُ لِأَبِي بُرْدَةَ: «مَا الْبَيْعُ؟» قَالَ: نَيْدُ الْقَسَلِ، وَالْمِزْرُ نَيْدُ الشَّعِيرِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَوَّامٌ».

رَوَاهُ جَرِيرٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. [راجع: ٢٢٦١. أخرجه مسلم: ١٧٣٣، يذكر معاذ معه وبه زيادة. وأخرجه في الإمارة: ١٥٠ بقصة البعث، وأخرجه بطوله في الأثرية (٧٠)].

٤٣٤٤، ٤٣٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّةَ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «سِرًّا وَلَا تَصْرًا، وَتَسْرًا وَلَا تَقْرًا، وَطَوَاغَا». فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنْ أَرَمْنَا بِهَا شَرَابًا مِنَ الشَّعِيرِ الْمِزْرُ، وَشَرَابًا مِنَ الْقَسَلِ الْبَيْعُ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَوَّامٌ». فَأَنْطَلَقَا، فَقَالَ مُعَاذٌ لِأَبِي مُوسَى: كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: قَائِمًا وَرَافِعًا وَعَلَى رَجْلَيْهِ، وَتَقْرَأُهُ تَقَوُّلاً، قَالَ: أَمَا إِنَّا قَائِمًا وَأَقْرَبُ، فَاحْشِبْ نَوْمِي كَمَا احْشِبَ قَوْمِي. وَشَرِبَ قُسْطَاطًا، فَجَعَلَا يَتَوَارَوْنَ، فَوَارَ مُعَاذٌ أَبِي مُوسَى، فَإِذَا رَجُلٌ مُوقٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَهُودِيٌّ اسْلَمَ لَمْ ارْكُدْ، فَقَالَ مُعَاذٌ: لِأَشْرَيْنِ خَفَّةٌ.

تَابَعَهُ الْقَعْدِيُّ وَوَهَّبُ عَنْ شُعْبَةَ.
وَقَالَ وَصِيحٌ وَالنَّضَرُ وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

رَوَاهُ جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. [راجع: ٢٢٦١، ٤٣٤٢. أخرجه مسلم: ١٧٣٣، أوله، وأخرجه في الإمارة (١٥) بقصة البعث، وأخرجه في الأثرية (٧٠)، دون قول معاذ].

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن منصور، وخالد هو ابن عبد الله الطحان، والشيباني اسمه سليمان بن فيروز.

قوله: (البيع) بكسر الواو وسكون اللام بعد ما عين مهمله، وقد ذكر تفسيره عن أبي بردة رايه وأنه نيد العسل، ويأتي شرح المتن في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى.

قوله: (رواه جرير وعبد الواحد عن الشيباني عن أبي بردة) يعني أنهما روياه عن الشيباني عن أبي بردة بدون ذكر سعيد بن أبي بردة، وهو كما قال. وأما رواية جرير

١٥٥، آخره، وفي الأثرية: ٧٠ زيادة مع قطعة البعث).

قوله: (باب بئث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع) كأنه أشار بالتقدير بما قبل حجة الوداع إلى ما وقع في بعض أحداث الباب أنه رجع من اليمن فلقني النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في حجة الوداع، لكن القليلة نسبة، وقد قدمت في الزكاة في الكلام على حديث معاذ متى كان بئث إلى اليمن. وروى أحمد من طريق حاصم بن حيد عن معاذ « ما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن خرج يوصيه ومعاذ راكب » الحديث. ومن طريق يزيد بن قتيب عن معاذ « ما بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال: قد بعثتك إلى قوم رقيقة قلوبهم، قتال بمن أطاعك من عساك » وعند أهل المغازي أنها كانت في ربيع الآخر سنة تسع من الهجرة.

قوله: (حدثنا عبد الملك) هو ابن عمير.

قوله: (عن أبي بردة قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا موسى) هذا صورته مرسل، وقد حقه المصنف بطريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى وهو ظاهر الاتصال، وإن كان فيما يتعلق بالسؤال عن الأشربة، لكن الغرض منه إثبات قصة بئث أبي موسى إلى اليمن وهو مقصود الباب، ثم قوله بطريق طارق بن شهاب قال: « حدثني أبو موسى قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض قومي » الحديث، وهو وإن كان إنما يتعلق بمسألة الإهمال لكنه يثبت أصل قصة البعث المقصودة هنا أيضاً، ثم قولى قصة معاذ بجند ابن عباس في وصية النبي صلى الله عليه وسلم له حين أرسله إلى اليمن، ورواية عمرو بن ميمون عن معاذ والمراد بها أيضاً إثبات أصل قصة بئث معاذ إلى اليمن وإن كان سياق الحديث في معنى آخر، وقد اشتمل الباب على عدة أحداث:

الحديث الأول أصل البعث إلى اليمن، وسيأتي في استنباط المرتدين من طريق حيد بن هلال عن أبي بردة عن أبي موسى سبب بعثه إلى اليمن ولقظه « قال أقبلت ومعي رجلا من الأشعرين وكلاهما سأل يعني أن يستعمله فقال: لن نستعمل على علمنا من أرادهم، ولكن انذهب أنت يا أبا موسى إلى اليمن، ثم أتبعه معاذ بن جبل ».

قوله: (وبعث كل واحد منهما على خلاف)، قال (واليمن خلافاً) المخلاف بكسر الهم وسكون للمجمة وآخره فاه هو بلفظ أهل اليمن، وهو الكورة والإقليم والرساق بضم الراء وسكون المهملة بعدها مثناة وآخره قاف. وكانت جهة معاذ العليا إلى صرب عدن وكان من عمله الجند بفتح الجيم والتون، وله بها مسجد مشهور إلى اليوم، وكانت جهة أبي موسى السفلى. والله أعلم.

قوله: (يسرا ولا تصرا، ويشرا ولا تقرا) قال الطي: هو معنى الثاني من باب المقابلة المنعوية، لأن الحقيقة إن يقال يشرا ولا تقرا وأتسا ولا تقرا. فجمع بينهما ليم البشارة والندارة والتأنيس والتشهير. قلت: ويظهر لي أن النكتة في الإتيان بلفظ البشارة وهو الأصل، ولفظ التشهير وهو اللازم، وإلى بالذي بعده على العكس للإشارة إلى أن الإنذار لا يثنى مطلقاً بخلاف التشهير، فأنكى بما يلزم عنه الإنذار وهو التشهير، فكانه قيل إن أنذرتم فليكن بشير تشهير، كقول تعالى: ﴿ قُلْ لَّهِ قَوْلًا لَّيًّا ﴾.

قوله: (إذا سار في أرضه كان قريباً من صاحبه أحدث به عهداً) كذا فيه، ولاكثر « إذا سار في أرضه وكان قريباً أحدث أي جدد به العهد لزيارته » ووقع في رواية سعيد بن أبي بردة الآتية في الباب « فجعلوا يتوارون، فزار معاذ أبي موسى » زاد في رواية حيد بن هلال « فلما قدم عليه ألقى له وسادة قال أنزل ».

قوله: (وإذا رجل عهداً) لم أتف على اسمه، لكن في رواية سعيد بن أبي بردة أنه يهودي، وسيأتي كذلك في رواية حيد بن هلال في استنباط المرتدين مع شرح هذه القصة وبيان الاختلاف في مدة استنباط المرتدين.

قوله: (أبهم) بفتح الهم وترك إشباعها لغة، وأخطأ من ضمها وأصله « أي » الاستهزامية دخلت عليها « ما » وقد سمع « أبهم هذا » بالتخفيف مثل « إيش هذا » فحلفت الألف من أبهم والمخز من أبش.

قوله: (لم نزل فقال يا عبد الله) هو اسم أبي موسى (كيف تقرأ القرآن؟) قال: أتقوله تقوُّلاً) بالفاء ثم القاف أي لازم قرأته ليلاً ونهاراً شيئاً بعد شيء. وحيناً بعد حين: مأخوذ من فواق الناقة وهو أن تحلب ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب هكذا دائماً.

قوله: (ولقد قضيت جزئي) قال النيباطي: لعله أربى وهو الوجه، وهو كما قال لو جاءت به الرواية، ولكن الذي جاء في الرواية صحيح والمراد به أنه جزأ الليل أجزاء: جزءاً للنوم، وجزءاً للقراءة والقيام، فلا يلتفت إلى تخطئة الرواية الصحيحة الموجهة بمجرد

الحديث الرابع:

قوله: (حلفني حيّان) بكسر أوله ثم موحلة ثم نون ابن موسى، وعبد الله هو ابن المبارك.

قوله: (حين بعته إلى اليمن) تقدم بيان الوقت الذي بعته فيه وما فيه من اختلاف في أواخر كتاب الزكاة مع بقية شرح الحديث مستوفى والله الحمد.

قوله: (قال أبو عبد الله: طوعت طاعت وأطاعت) وقع هذا وما بعده لغير أبي ذر والنسفي، وأراد بذلك تفسير قوله تعالى: ﴿طُوعَتْ لَهُ نَفْسُهُ كُلُّ أَخِي﴾ على عاداته في تفسير اللفظة الغريبة من القرآن إذا وافقت لفظاً من الحديث، والذي وقع في حديث معاذ «فإن هم أطاعوا» فإن عند بعض رواة كما ذكره ابن التين «فإن هم طاعوا» بغير ألف، وقد قرأ الحسن البصري وطاعة معه «طواعت له نفسه» قال ابن التين: إذا امتثل أمره فقد أطاعه، وإذا وافقه فقد طاعه، قال الأزهرى: الطوع تقيض الكره، وطاع له اتفاق، فإذا مضى لأمره فقد أطاعه. وقال يعقوب بن السكيت: طاع وأطاع بمعنى. وقال الأزهرى أيضاً: منهم من يقول طاع له بطوع طاعاً بمعنى أطاع. والحاصل أن طاع وأطاع استعمل كل منهما لازماً ومتعدياً إما بمعنى واحد مثل «بدأ الله الخلق» وأبداً، أو دخلت الهزمة للتعدية وفي اللازم للصيرورة، أو ضمن التصدي بالهزمة معنى فعل آخر لازم لأن كثيراً من أهل العلم بالغة فسروا أطاع بمعنى لأن واتقاد، وهو اللائق في حديث معاذ هنا، وإن كان الغالب في الرباعي التصدي وفي الثلاثي السلزوم، وهذا أولى من دعوى فعل وأفعل بمعنى واحد لكونه قليلاً، وأولى من دعوى أن اللام في قوله: «فإن هم أطاعوا لك» زائدة، وقد تقدم شيء من هذا في شرح الحديث في الزكاة. وقوله بعد ذلك: «طعت طعت وأطعت»: الأولى بالضم والثانية بالكسر والثالثة بالفتح بزيادة ألف في أوله.

٤٣٤٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَيْسِرِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، أَنَّ مَعَاذَ اللَّهِ لَمَّا قَدِمَ الْيَمَنَ، صَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: لَقَدْ قُرِئْتَ عِنَّمَا إِبْرَاهِيمَ.

رَأَى مَعَاذَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَيْسِرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَاذَ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَرَأَ مَعَاذٌ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ سُورَةَ النَّسَاءِ، فَلَمَّا قَالَ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، قَالَ رَجُلٌ خَلْفَهُ: قُرِئْتَ عِنَّمَا إِبْرَاهِيمَ.

الحديث الخامس:

قوله: (عن عمرو بن ميمون) هو الأودي وهو من المخضرمين.

قوله: (أن معاذاً لما قدم اليمن) هو موصول لأن عمرو بن ميمون كان باليمن لما قدمها معاذ.

قوله: (فقال رجل من القوم: قرت عين أم إبراهيم) أي حصل لها السرور، وكفى عنه بقرت عينها أي بردت معتمها لأن دعة السرور باردة بخلاف دعة الحزن فإنها حارة، ولهذا يقال فيمن يدعى عليه: أسخن الله عينه. وقد استشكل تقرير معاذ لهذا القائل في الصلاة وترك أمره بالإعادة، وأجيب عن ذلك إما بأن الجاهل بالحكم يضل، وإما أن يكون أمره بالإعادة ولم يتقل، أو كان القائل خلفهم ولكن لم يدخل معهم في الصلاة.

قوله: (زاد معاذ عن شعبة) ذكره المراد بالزيادة قوله: «إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً» وليس بين الروایتين منافاة لأن معاذاً إذا قدم اليمن لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم خاصة بالقصة واحدة، ودل الحديث على أنه كان أميراً على الصلاة، وحديث ابن عباس يدل على أنه كان أميراً على المال أيضاً، وقد تقدم في الزكاة ما يوضح ذلك.

٦١ - باب بفتح علي بن أبي طالب عليه السلام، وخالد بن

الوليد، إلى اليمن قبل حجة الوداع

٤٣٤٩ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ غَفَّانَ: حَدَّثَنَا شَرِيعُ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ:

وهو ابن عبد الحميد فوصلها الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة ومن طريق يوسف بن موسى كلاهما عن جرير عن الشيباني عن أبي بردة عن أبي موسى به، وأما رواية عبد الواحد وهو ابن زياد فوصلها..... ثم ساق المصنف الحديث عن مسلم وهو ابن إبراهيم عن شعبة قال: «حدثنا سعيد بن أبي بردة عن أبيه» فذكره مرسلًا مطولاً فيه قصة بهتة، وذكر الأشربة وقصة اليهودي وسؤال معاذ عن القراءة كما أشرنا إليه أولاً، وقال بعده: «تابعه العقدي ووهب بن جرير عن شعبة، وقال وكيع والنضر وأبو داود عن شعبة عن سعيد» يعني أن مسلم بن إبراهيم والعقدي ووهب بن جرير أرسلوه عن شعبة، وأن وكيعاً والنضر وهو ابن شميل وأبا داود وهو الطيالسي ورواه عن شعبة موصولاً، فأما رواية العقدي وهو أبو عامر عبد الملك بن عمرو فوصلها المؤلف في الأحكام، وأما رواية وهب بن جرير فوصلها إسحاق بن راهويه في مسنده عنه، وأما رواية وكيع فوصلها المؤلف في الجهاد مختصراً وأوردها ابن أبي عاصم في كتاب الأشربة عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع مطولاً، وهي في مسند أبي بكر بن أبي شيبة كذلك. وأما رواية النضر بن شميل فوصلها المؤلف في الأدب. وأما رواية أبي داود الطيالسي فوصلها كذلك في مسنده المروزي من طريق يونس بن حبيب عنه، ولكنه فرقه حديثين، ولذلك وصلها النسائي من طريق أبي داود.

٤٣٤٦ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ الْوَلِيدِ: هُوَ التُّرَيْمِصِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ طَارِقَ بْنَ جَبْرِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى الْأَشْجَرِيُّ ﷺ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَرْضِ قُرَيْمٍ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَبِيعًا بِالْأَطْعَمِ، فَقَالَ: «أَحْبَبْتُ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ». قَالَ: قُلْتُ: لَيْلِكَ إِسْلَافًا كَالِهَلَالِ، قَالَ: «قَهْلٌ شَفَتْ مَقَلَّ عَذَابًا». قُلْتُ: لَمْ أَقُلْ، قَالَ: «لَطَفَ بِالْيَمِينِ، وَاسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ جَلَّ». فَقُلْتُ حَتَّى مَشَطْتُ لِي إِشْرَافًا مِنْ نِسَاءِ نِسِي قَيْسٍ، وَمَتَكْتُ بِذَلِكَ حَتَّى اسْتَعْلِفْتُ عَمْرًا. [راجع: ١٥٥٩. أخرجه مسلم: ١٢٢١].

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا عباس بن الوليد) بموحلة ثم مهمله (هو الترسي) بفتح النون وبالسین للمهمل، قال أبو علي الجبائي: رواه ابن السكن والأكثر مكدلاً وفي رواية أبي أحمد يعني الجرجاني «حدثنا عباس» لم ينسب في رواية أبي زيد المروزي مثله إلا أنه قرأ عليهم بالاحتثانية والشين المعجمة وليس بشيء. إما هو بالموحلة والمهمل وهو الترسي وماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في علامات النبوة. وجزم بمثل ذلك صاحب المشارك والمطالع، وأما الدمشقي فنبطه بالمعجمة وعين أنه الرقام، ونوزع في ذلك والصواب الترسي.

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد وأيوب بن عاصد بحتانية بعدها ذال معجمة، وهو مدني بصري، وقد يمى بن معين وغيره، ورمي بالإرجاء، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع. وقد أورده في الحج من طريق شعبة وسفيان عن قيس بن مسلم شيخ أيوب بن حاتم فيه، وتقدم الكلام عليه هناك مستوفى.

٤٣٤٧ - حَدَّثَنِي حَيَّانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بْنِ سَبْئٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنَّكَ مَتَلَكِّي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِبَابِ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَإِنَّ هُمُ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَرَبَّلَهُ، فَإِنَّ هُمُ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تَتَّخَذُ مِنْ أَغْنِيَتِهِمْ، فَتَرُدُّ عَلَى قُرْبَائِهِمْ، فَإِنَّ هُمُ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِنَّكَ وَكَرَائِمُ أَقْوَابِهِمْ، وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». [راجع: ١٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٩].

قال أبو عبد الله: طُوعَتْ: طَاعَتْ وَأَطَاعَتْ لَفَةً، طُفَتْ وَطُفَّتْ وَأُطِفَتْ.

هزة أي جارية من السي، وفي رواية له «فاخذته جارية ثم أصبح يقطر رأسه، فقال خالد لبريدة: ألا ترى ما صنع هذا؟ قال بريدة: وكنت أبغض علياً، ولأحد من طريق عبد الجليل بن عبد الله بن بريدة عن أبيه «أبغضت علياً بغضاً لم أبغضه أحد، وأحببت رجلاً من قرشي لم أحبه إلا على بغضه علياً، قال: فأصبنا سيّاً فكبب أي الرجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أبعت إلينا من يغمسه، قال: فبعثت إلينا علياً، وفي السي وصفية هي أفضل السي، قال: فخمس وقسم، فخرج ورأسه يقطر، قلت: يا أبا الحسن ما هذا؟ فقال: ألم تر إلى الوصفية، فإنها صارت في الخمس، ثم صارت في آل محمد، ثم صارت في آل علي، فومت بها».

قوله: (ولما قلعتنا على النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية عبد الجليل «فكبب الرجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالقصة، قلت: ابعتني فبعثني فجعل يقرأ الكتاب ويقول صدق».

قوله: (وقال يا بريدة أبغض علياً فقلت: نعم قال: لا تبغضه) زاد في رواية عبد الجليل «وإن كنت تحبه فزاد له حياً».

قوله: (وإن له في الخمس أكثر من ذلك) في رواية عبد الجليل «فوالذي نفس محمد بيده لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصفية» وزاد: قال: فما كان أحد من الناس أحب إلي من علي، وأخرج أحد هذا الحديث من طريق أبلج الكندي عن عبد الله بن بريدة بطوله وزاد في آخره «لا تقع في علي فإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي» وأخرجه أحد أيضاً والنسائي من طريق سعيد بن عبيدة عن عبد الله بن بريدة مختصراً وفي آخره «فإذا النبي صلى الله عليه وسلم قد أحر وجهه يقول: من كنت وليه فعلي وليه» وشرحه الحاكم من هذا الوجه مطولاً وفيه قصة الجارية نحو رواية عبد الجليل، وهذه طرق يروي بعضها بعضاً. قال أبو ذر الهروي: إنما أبغض الصحابي علياً لأنه رآه أخذ من المنضم، فظن أنه غل، فلما أحمله النبي صلى الله عليه وسلم أخذ أقل من حقه أحبه أبه. وهو تأويل حسن، لكن يبعد صدر الحديث الذي أخرجه أحد فعمل سبب البغض كان لعني آخر وزال بغي النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه. وقد استشكل وقوع علي على الجارية بغير استبراء، وكذلك قسمته لنفسه، فأما الأول فمحمول على أنها كانت بكرًا غير بالغ وراى أن مثلها لا يستبرأ كما صار إليه غيره من الصحابة، ويعجز أن تكون حاضت عقب صيرورتها له ثم طهرت بعد يوم وليلة ثم وقع عليها وليس ما يذمهم، وأما القصة فحائزة في مثل ذلك من هو شريك فيما يقسمه كالإمام إذا قسم بين الرعية وهو منهم، فكل ذلك من نصبه الإمام قام مقامه. وقد أجاب الخطابي بالثاني، وأجاب عن الأول لاحتمال أن تكون عذراء أو دون البلوغ أو اداه اجتهاده أن لا استبراء فيها، ولاخذ من الحديث جواز التسري على بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وغلاف الترويج عليها لما وقع في حديث المسود في كتاب الكناح.

٤٣٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَدُوًّا لَوَاحِدٍ، عَنْ شِمَاةَ بْنِ الْقَفَّحِ عَنْ بِنْتِ شُرَيْمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَجِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ بَعْثَةً فِي أَبِيهِمْ مَقْرُوفٍ، لَمْ يُحْصَلْ مِنْ تَرْبَائِهِ، قَالَ: فَكَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عَيْنَةَ بْنِ بَشَرٍ، وَأَلْقَرَعِ بْنِ حَابِسٍ، وَزَيْدِ الْخَيْلِ، وَالرُّوَابِيعِ: إِذَا عَلِقَمَةُ، وَإِذَا عَايِرُ بْنُ الْفُطَيْلِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كَيْفَا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ، [قَالَ:] قَبِلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَأْتُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مِنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَيْرُ السَّمَاءِ صَاحِبًا وَمَسَاءً». قَالَ: فَهَذَا رَجُلٌ غَيْرُ الْمُتَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ، تَأَخَّرَ الْجَنَّةَ، كَثُ اللَّحْيَةِ، مَخْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الْإِزَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ، قَالَ: مَوْتَلِكَ، أَوْلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يُقَيِّمَ اللَّهُ. قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ: قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُضْرِبُ عُقْمَةً؟ قَالَ: «لَا، لَعَلَّه أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي». فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِإِسَاءَةِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَتَّقِبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بِطَوْنِهِمْ». قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَغَرَّ مُقَفًى، فَقَالَ: «إِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ بَيْضِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رُحْبًا، لَا يَجَاوِزُ حَاجِرَهُمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الدُّهْنِ كَمَا يَمُرُّ الشُّهُمُ مِنَ الرُّومِيَةِ - وَأَطْنَةُ قَالَ - لَنْ أَذَرُكُمُ لَأَقْلِبَنَّكُمْ قُلُومًا لَمُودَةً. [راجع: ٣٣٤٤. أخرجه مسلم:

سَمِعْتُ الْكِرَاءَ ﷺ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: لَمْ يَبْعَثْ عَلِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَهُ، فَقَالَ: «مُرْ أَصْحَابَ خَالِدِ، مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يُقَبِّبَ مَعَكَ لِيُقَبِّبَ، وَمَنْ شَاءَ لِيُقَبِّلَ».

فَكَتَبْتُ لِيَمَنْ عَقَّبَ مَعَهُ، قَالَ: فَلَقِيتُ أَوَّلِي ذَوَاتِ عَدُوٍّ.

قوله: (باب بعث علي بن أبي طالب وعالده بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع) قد ذكر في آخر الباب حديث جابر «أن علياً قدم من اليمن فلاقى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة في حجة الوداع» وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحج. وقد أخرج أحد وأبو داود والترمذي من طريق أخرى عن علي قال: «بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقلت: يا رسول الله تبغيني إلى قوم آمن مني وأنا حديث السن لا أيسر القضاء، قال: فوضع يده على صدري وقال: اللهم ثبت لسانه واهد قلبه، وقال: يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسع من الآخر» فذكر الحديث.

الحديث الأول حديث البراء:

قوله: (وهو) هو بالسين المجمة وآخره حاء مهملة.

قوله: (بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع خالد بن الوليد إلى اليمن) كان ذلك بعد رجوعهم من الطائف وقسمه الغنائم بالجمرة.

قوله: (أن يقبب معك) أي يرجع إلى اليمن، والتعقيب أن يعود بعض العسكر بعد الرجوع ليعيوا فروة من الغنم كذا قال الخطابي. وقال ابن فارس: فروة بعد فروة. والذي يظهر أنه أهم من ذلك وأصله أن الخليفة يرسل العسكر إلى جهة مدة فلذا اقتضت رجوعاً وأرسل غيرهم، فمن شاء أن يرجع من العسكر الأول مع العسكر الثاني سمي رجوعه تعقيماً.

قوله: (فكسمت أوالي) بتشديد التحتانية ويعجز تخفيفها.

وقوله: (ذوات عدا) لم أتف على تحريها.

(تنبه): أورد البخاري هذا الحديث مختصراً، وقد أورده الإسماعيلي من طريق أبي حنيفة بن أبي السفر «سمعت إبراهيم بن يوسف» وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه فزاد فيه: «قال البراء: فكتبت من عقب معه، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا، فسلم بنا علي وصفتنا صفاً واحداً ثم تقدم بين أيدينا فقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت همدان جيداً، فكتب علي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامهم، فلما قرأ الكتاب خر ساجداً، ثم رفع رأسه وقال: السلام على همدان» وعند الترمذي من طريق الأوصح بن عوف عن أبي إسحاق في حديث البراء قصة الجارية، وسأذكر بيان ذلك في الحديث الذي بعده إن شاء الله تعالى.

٤٣٥٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُرَادَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ مَنْجُوفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا إِلَى خَالِدِ بْنِ قَبِيضٍ الْخُمُسِيِّ، وَكَتَبْتُ أَبْغَضَ عَلِيًّا وَقَدْ أَحْسَنَ، فَقُلْتُ لِيَخَالِدِي: أَلَا تَرَى إِلَى هَذَا، فَلَمَّا دَلِمَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا بُرَيْدَةُ أَبْغَضَ عَلِيًّا». فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَا تُبْغِضُهُ، فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ».

الحديث الثاني حديث بريدة:

قوله: (حدثنا علي بن سويد بن منجوف) بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وسكون الواو، ووقع في رواية القاسمي «عن علي بن سويد بن منجوف» وهو تصحيف، وعلي بن سويد بن منجوف سوسي بصري ثقة ليس له في البخاري سوى هذا للرؤف.

قوله: (عن عبد الله بن بريدة) في رواية الإسماعيلي «حدثني عبد الله».

قوله: (بعث النبي صلى الله عليه وسلم علياً إلى خالد) أي ابن الوليد (لقبض الخمس) أي خمس النخبة، وفي رواية الإسماعيلي التي سأذكرها «ليقسم الخمس».

قوله: (وكتب أبغض علياً وقد أحسن فقلت لخالد ألا ترى) هكذا وقع عنده مختصراً، وقد أورده الإسماعيلي من طرق إلى روح بن عبادة الذي أخرجه البخاري من طريقه فقال في سياقه: «بعث علياً إلى خالد ليقسم الخمس» وفي رواية له «ليقسم النبي، فاصطفى علي منه لنفسه سيئة» بفتح المهملة وكسر الموحدة بعلما تحتانية ساكنة، ثم

أَخْلَكَهُ. قَالَ: أَخْلَكْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ: «فَأَمْسِكْ، فَإِنَّ مَعَا هَذِهِ». [أظهر في الحج، باب ٣٢. أخرجه مسلم: ١٢٣٢].

الحديث الرابع حديث جابر في مجي علي من اليمن إلى الحج في حجة الوداع، وقد تقدم بالستين المذكورين في كتاب الحج، وتقدم شرحه هناك. وقوله هنا: «وقدم علي بسعائه» بكسر السين المهملة يعني ولايته على اليمن لا بسعاية الصدقة، قال النووي تبعاً لغيره: «لأنه كان يحرم عليه ذلك كما ثبت في صحيح مسلم في قصة طلب الفضل بن العباس أن يكون عاملاً على الصدقة، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «إنها أوساخ الناس» والله أعلم.

٦٢- باب غَزْوَةِ ذِي الْخَلَصَةِ

٤٣٥٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَبْرِ قَالَ: كَانَ يَتَّبِعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْخَلَصَةِ، وَالْكَعْبَةُ الشَّامِيَّةُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَرَى جَبْرٌ مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ». فَقَرَأْتُ فِي مِائَةِ وَعَشْرِينَ رَأْيًا لَكُسْرَتَاهُ، وَقُلْنَا مَنْ وَجَدْنَا عِنْدَهُ، فَكَانَتْ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَعَدْنَا لَنَا وَالْأَخْمَسَ. [راجع: ٣٠٢٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٦].

٤٣٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ: قَالَ لِي جَبْرٌ ﷺ: قَالَ: لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَرَى جَبْرٌ مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ. وَكَانَ يَتَّبِعُ فِي خَتْمِ، يُسَمَّى الْكَعْبَةُ الشَّامِيَّةُ، فَانْطَلَقْتُ فِي عَشْرِينَ رِيَالًا فَارِسٍ مِنْ أَحْمَسَ. وَكَانُوا اصْطَبَّاحَ خَيْلٍ، وَكَتَبْتُ لَا أَثْبِتُ عَلَى الْخَيْلِ، فَضَرَبْتُ فِي صَنْدَرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ اصْطَبَّاحِهِ فِي صَنْدَرِي. وَقَالَ: «اللَّهُمَّ كُنْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مُهْدِيًا». فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهَا لَكُسْرَتَاهُ وَخَرَقْتُهَا، ثُمَّ بَعَثْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ جَبْرِ: «وَالَّذِي يَبْهَلُ بِالْحَقِّ، مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا كَأَنَّهَا جَمَلٌ اجْرَبُ، قَالَ: فَبَارَكْ لِي فِي خَيْلٍ أَحْمَسَ وَرَجُلًا خَمْسَ مَرَاتٍ. [راجع: ٣٠٢٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٦].

٤٣٥٧ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَبْرِ قَالَ: قَالَ: لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تَرَى جَبْرٌ مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ». فَقُلْتُ بَلَى، فَانْطَلَقْتُ فِي عَشْرِينَ رِيَالًا فَارِسٍ مِنْ أَحْمَسَ، وَكَانُوا اصْطَبَّاحَ خَيْلٍ، وَكَتَبْتُ لَا أَثْبِتُ عَلَى الْخَيْلِ، فَكَسَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَضَرَبْتُ يَدَهُ عَلَى صَنْدَرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ يَدِهِ فِي صَنْدَرِي، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ كُنْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مُهْدِيًا». قَالَ: فَمَا وَفَّقْتُ عَنْ فَرَسٍ بَعْدَ. قَالَ: وَكَانَ ذُو الْخَلَصَةِ يَتَّبِعُ بِالْأَيْمَنِ لِيُخْتَمَ وَتَجْعَلَهُ، فَبِوَسْبِ تَعْدٍ، يُقَالُ لَهُ الْكَعْبَةُ، قَالَ: فَأَتَانَا فَخَرَقْتُهَا بِالنَّارِ وَكُسَرَتَا.

قَالَ: وَلَمَّا قَدِمَ جَبْرُ الْيَمَنِ، كَانَ بِهَا رَجُلٌ يُسَمَّى بِالْأَزْلَامِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا، فَإِنَّ قَدْرَ عَلَيْكَ حَرْبٌ عَظِيمٌ، قَالَ: قَيْمًا هُوَ يُضْرَبُ بِهَا إِذْ وَقَفَ عَلَيْهِ جَبْرٌ، فَقَالَ: لَتَكْسِرُنَهَا وَلَتَشْهَدُنَّ: إِنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ لَا ضَرْبَ عَظِيمٌ؟ قَالَ: لَكُسْرَتَاهُ وَشَهِدَ، ثُمَّ بَعَثَ جَبْرٌ رَجُلًا مِنْ أَحْمَسَ يُكَلِّمُ أَبَا أَرْطَاةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُشِيرُهُ بِذَلِكَ، فَلَمَّا أَتَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي يَبْهَلُ بِالْحَقِّ، مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا كَأَنَّهَا جَمَلٌ اجْرَبُ، قَالَ: بَرَكَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى خَيْلٍ أَحْمَسَ وَرَجُلًا خَمْسَ مَرَاتٍ. [راجع: ٣٠٢٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٦].

قوله: (غزوة ذي الخلصة) يفتح الحاء للمجمة واللام بعدها مهملة، وحكى ابن دريد فتح أوله وإسكان ثانيه، وحكى ابن هشام ضمها، وقيل يفتح أوله وضم ثانيه والأول أشهر. والخلصة نبات له حب أحر كغرز العقيق، وذو الخلصة اسم للبيت الذي

كان فيه الصنم، وقيل اسم البيت المخلصة واسم الصنم ذو الخلصة، وحكى المبرد أن موضع ذي الخلصة صار مسجدًا جامعاً بلدة يقال لها العيلات من أرض خثعم. ووهم من قال إنه كان في بلاد فارس.

قوله: (حلفنا خالد) هو ابن عبد الله الطحان، وبيان موحدة ثم ثمانية خفيفة وهو ابن بشر، وقيس هو ابن أبي حازم.

قوله: (كان يت في الجاهلية يقال له ذو الخلصة) في الرواية التي بعدها أنه كان في ختم بمجمة ومثله وزن جعفر قبيلة شهيرة يتسبون إلى خثعم بن أحمار يفتح أوله وسكون النون أي ابن إواش بكسر أوله وتخفيف الراء وفي آخره معجمة ابن عتار يفتح الهملة وسكون النون بعدها زاي ابن أبي وائل ينتهي تسبهم إلى ربيعة بن نزار إخوة مضر بن نزار جد قريش، وقد وقع ذكر ذي الخلصة في حديث أبي هريرة عند الشيخين في كتاب الفتن مرفوعاً «لا تقوم الساعة حتى تضطرب البيات نساء دوس حول ذي الخلصة» وكان صنماً تعبد دوس في الجاهلية. والذي يظهر لي أنه غير المراد في حديث الباب وإن كان السهيلي يشير إلى المجاهد لأن دوساً قبيلة أبي هريرة وهم يتسبون إلى دوس بن عثان بضم الهملة وبعد الدال الساكنة مثله ابن عبد الله بن زهران، ينتهي تسبهم إلى الأزدي فيهم وبين خثعم تابين في النسب والبلد. وذكر ابن دحية أن ذا الخلصة المراد في حديث أبي هريرة كان محروم بن لحى قد نصبه أسفل مكة، وكانوا يلبسونه القلائد ويعملون عليه بيض النعام ويذبحون عنده، وأما الذي خثعم فكانوا قد بنوا بيتاً يضاؤون به الكعبة فظهر الافتراق قوياً للتقدم. والله أعلم.

قوله: (والكعبة اليمنية والكعبة الشامية) كذا فيه. قيل: وهو غلط والصواب اليمنية قط، سموا بذلك مضاعفة للكعبة، والكعبة البيت الحرام بالنسبة لمن يكون جهة اليمن شامية فسوا التي بمكة شامية والتي عندهم بمثابة تفرقة بينهما. والذي يظهر لي أن الذي في الرواية صواب وإنما كان يقال لها اليمنية باعتبار كونها باليمن والشامية باعتبار أنهم جعلوا بأنها مقابل الشام، وقد حكى عياض أن في بعض الروايات «والكعبة اليمنية الكعبة الشامية» بغير واو. قال: وفيه إيهام، قال: والممنى كان يقال لها تارة هكذا وتارة هكذا، وهذا يهوي ما قلته فإن إرادة ذلك مع ثبوت الواو أولى، وقال غيره: قوله: «والكعبة الشامية» مبتدأ هذوف لطيف تقديره هي التي بمكة، وقيل الكعبة مبتدأ الشامية خبره والجملة حال والممنى والكعبة هي الشامية لا غير، وحكى السهيلي عن بعض النحويين أن «له» زائدة وأن الصواب «كان يقال الكعبة الشامية» أي لهذا البيت الجديد «والكعبة اليمنية» أي للبيت القديم أو بالعكس، قال السهيلي: وليست فيه زيادة، وإنما اللام بمعنى من أجل أي كان يقال من أجل الكعبة الشامية والكعبة اليمنية أي إحدى الصفتين للتيق والأخرى للجديد.

قوله: (ألا تترى) هو بتخفيف اللام طلب يتضمن الأمر ونحو جبراً بذلك لأنها كانت في بلاد قومه وكان هو من أشرفهم، والمراد بالراحة راحة القلب، وما كان شيء أتملق للنبي صلى الله عليه وسلم من بقاء ما يشرك به من دون الله تعالى. وروى الحاكم في «الإكمال» من حديث البراء بن عازب قال: «قدم علي النبي صلى الله عليه وسلم مائة رجل من بني بجيلة وبني قشير جبر بن عبد الله، فسأله عنه بني خثعم فأخبرهم أنهم أبرأ أن يقيموا إلى الإسلام، فاستعمله على عامة من كان معه، ونذبت معه ثلاثمائة من الأنصار وأمره أن يسير إلى خثعم فيدعوهم ثلاثة أيام، فلما أجابوا إلى الإسلام قبل منهم وهدم صنمهم ذا الخلصة، وإلا وضع فيهم السيف».

قوله: (فطورت) أي خرجت مسرعاً.

قوله: (في مائة وخمسين رايكاً) زاد في الرواية التي بعدها «وكانوا أصحاب خيل» أي يثبتون عليها لقوله بعده: «وكتبت لا أثبت على الخيل» ووقع في رواية ضعيفة في الطبراني أنهم كانوا سبعة، فلعلها إن كانت محفوظة يكون الزائد رجالة وأتباعاً. ثم وجدت في «كتاب الصحابة لابن السكن» أنهم كانوا أكثر من ذلك فذكر عن قيس بن غربة الأحسي أنه وفد في خمسة: قال: وقدم جبرير في قومه وقدم الحجاج بن ذي الأئمين في مائتين قال: وضم إلينا ثلاثمائة من الأنصار وغيرهم، ففزعنا بني خثعم. فكان للمائة والخمسين هم قوم جبرير وتكملة المائتين أتباعهم وكان الرواية التي فيها سبعمائة من كان من رهط جبرير وقيس بن غربة لأن الخمسين كانوا من قبيلة واحدة، وغربة يفتح للمجمة والراء الهملة بعدها موحدة ضبطه الأكثر.

قوله: (فكسرتها) أي البيت وسيأتي البحث فيه بعد.

قوله: (فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته) كذا فيه، وفي الرواية الأخيرة أن الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك رسول جبرير، فكانه نسب إلى جبرير مجازاً.

بناء وغيره سواء كان إنساناً أو حيواناً أو حاراً وفيه استحالة تقوس القوم بتأثير من هو منهم، والاستمالة بالدعاء والثناء والبشارة في الفتح، وفضل ركوب الخيل في الحرب، وقبول خبر الواحد، والمبالغة في نكابة العدو، ومنتاق لجري لقومه، وبركة يد النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه، وأنه كان يدعو وتراً وقد يجاوز الثلاث. وفيه تخصيص لمعصوم قول أس: «كان إذا دعا دعا ثلاثاً» فيحمل على الغالب، وكان الزيادة لمعنى اقتضى ذلك، وهو ظاهر في أحسن ما اعتمدوه من دعوى الكفر ونصر الإسلام ولا سيما مع القوم الذين هم منهم.

٦٣ - باب غزوة ذات السلاسل

وَهِيَ غَزْوَةٌ لَعُمِّ وَجَدَانٍ، قَالَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عُرْوَةَ: هِيَ بِلَادُ بَلِيٍّ، وَهَلْدَةُ وَبَنِي الْقَيْنِ.

٤٣٥٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عُمَرُو بْنَ الْغَضَّاصِ عَلَى جَيْشٍ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، قَالَ: فَاتَّخَذَهُ قُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «وَعِيشَةُ»، قُلْتُ: وَمِنْ الرِّجَالِ؟ قَالَ: «أَبُو هَامٍ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «وَعُمَرُ». فَقَدْ رَجَلًا، فَسَكَّتْ مَخَافَةً أَنْ يَجْعَلَنِي فِي آخِرِهِمْ. لِرَاجِعٍ: ٣٦٦٢. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٣٨٤.

قوله (باب غزوة ذات السلاسل) تقدم ضبطها ويان الاختلاف فيها في أواخر منتاقب أبي بكر، قيل سميت ذات السلاسل لأن المشركين ارتبط بعضهم إلى بعض خافة أن يفروا، وقيل لأن بها ماء يقال له السلسل. وذكر ابن سعد أنها وادي القرى وبينها وبين المدينة عشرة أيام، قال: وكانت في جمادى الآخرة سنة ثمان من الهجرة، وقيل كانت سنة سبع وبه جزم ابن أبي خالد في كتاب «صحيح التاريخ»، ونقل ابن عساكر الاتفاق على أنها كانت بعد غزوة موتة، إلا ابن إسحاق فقال: قبلها. قلت: وهو قضية ما ذكر عن ابن سعد وابن أبي خالد.

قوله (وهي غزوة عُمِّ وَجَدَانٍ، قاله إسماعيل بن أبي خالد) وعند ابن إسحاق أنها ماء لبني جدان ولحم، أما لحم فيفتح اللام وسكون المعجمة: قبيلة كبيرة شهيرة ينسبون إلى لحم، واسمه مالك بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد، وأما جدان فيضم الجيم بعدها معجمة خفيفة: قبيلة كبيرة شهيرة ينسبون إلى عمرو بن عدي وهم إخوة لحم على المشهور، وقيل هم من ولد أسد بن خزيمه.

قوله (وقال ابن إسحاق عن يزيد عن عروة هي بلاد بليّ وهلدوة وبني القين) أما يزيد فهو ابن رومان مدني مشهور، وأما عروة فهو ابن الزبير بن العوام، وأما القبائل التي ذكرها فالثلاثة بطون من قضاة، أما بليّ فيفتح الموحدة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء النسب: قبيلة كبيرة ينسبون إلى بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة، وأما هلدة فيضم العين المهملة وسكون اللال المعجمة: قبيلة كبيرة ينسبون إلى هلدة بن سعد هذلي من زيد بن ليث بن سويد بن أسلم بضم اللام ابن الحاف بن قضاة، وأما بنو القين فقبيلة كبيرة أيضاً ينسبون إلى القين بن حسر، ويقال كان له عبد يسمى القين حضنة فنسب إليه، وكان اسمه النعمان بن حسر بن شيع الله بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها عين مهملة ابن أسد بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة، وهم ابن التين فقال: بنو القين قبيلة من بني قهم، وذكر ابن سعد أن جماعاً من قضاة تجمعوا وأرادوا أن يبنوا منائر في المدينة، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص فيقتله له لواء أبيض ويعت في ثلاثمائة من سراة المهاجرين والأنصار، ثم أمد به يابى عبدة بن الجراح في مائتين وأمره أن يلحق بعمرو وأن لا يختلفا فزار أبو عبدة أن يؤم بهم فنسبه عمرو وقال: إنما قدمت عليّ مدناً وأنا الأمير، فأطاع له أبو عبدة فصلى بهم عمرو، وتقدم في التيمم أنه «احتلم في ليلة باردة فلم يغتسل وتيمم وصلى بهم» الحديث. وسار عمرو حتى وطئ بلاد بلي وهلدوة، وكذا ذكر موسى بن عقبة نحو هذه القصة، وذكر ابن إسحاق أن أم عمرو بن العاص كانت من بلي فبعت النبي صلى الله عليه وسلم عمراً يستنصر الناس إلى الإسلام ويستألفهم بذلك، وروى إسحاق بن راهويه والحاكم من حديث بريدة أن عمرو بن العاص أرمهم في تلك الغزوة أن لا يوقدوا ناراً، فانكر ذلك عمر، فقال له أبو بكر: دعه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعثه علينا إلا لعله بالحرب،

قوله (فلما لنا ولاخص) مهملة وزن آخر وهم إخوة بجيلة يفتح الموحدة وكسر الجيم وهط جري ينسبون إلى أحسن بن الغوث بن أمار، وبجيلة امرأة نسبت إليها القبيلة المشهورة، ومدار نسبهم أيضاً على أمار. وفي العرب قبيلة أخرى يقال لها أحسن ليست مرادة هنا ينسبون إلى أحسن بن ضبيعة بن ربيعة بن نزار. ووقع في الرواية التي بعد هذه «فبارك في خيل أحسن ورجاله خمس مرات» أي دعا لهم بالبركة. ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن شهاب عن إسماعيل بن أبي خالد «فدعا لأحسن بالبركة».

قوله: (وكتب لا أثبت على الخيل فحضر على صدري حتى رأيت أثر أصابعه في صدري) في حديث البراء عند الحاكم «فشكا جري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القلع فقال: ادن مني، فدنا منه فوضع يده على رأسه ثم أرسلها على وجهه وصدره حتى بلغ عاتقه ثم وضع يده على رأسه وأرسلها على ظهره حتى انتهت إلى أليته وهو يقول مثل قوله الأول «فكان ذلك للتركيب يده المباركة».

(قائلة): القلع بالقاف ثم اللام المفتحتين ضبطه أبو عبيد المحرري: الذي لا يثبت على السرج، وقيل بكسر أوله، قال الجوهري: رجل قلع القدم بالكسر إذا كانت قدسها لا تثبت عند الحرب وفلان قلمة إذا كان يتقلع عن سرجه. وسئل عن الحكمة في قوله: «خمس مرات» قيل: مبالغة واقتصاراً على الوتر لأنه مطلوب، ثم ظهر لي احتمال أن يكون دعا للخيل والرجال أو لحما معاً. ثم أراد التأكيد في تكرير الدعاء ثلاثاً، فدعا للرجال مرتين الآخرين وللخيل مرتين آخرين ليكمل لكل من الصنفين ثلاثاً، فكان مجموع ذلك خمس مرات.

قوله: (اللهم ثبته واجعله هادياً مهدياً) قيل فيه تقديم وتأخير، لأنه لا يكون هادياً حتى يكون مهدياً، وقيل معناه كاملاً مكملاً، ووقع في حديث البراء أنه قال ذلك في حال إمرار يده عليه في المرتين، وزاد «ويارك فيه وفي ذريته».

(قصيه): كلام للزي في «الأطراف» يقتضي أن قوله: «واجعله هادياً مهدياً» من أفراد مسلم، وليس كذلك لأنه ثبت هنا من طريقين.

قوله: (فكسرهما وحرقهما) أي هدم بناءهما ورسم النار فيما فيها من الخشب.

قوله في الرواية الثالثة: (ولما قدم جري اليمن إلخ) يشعر بالتحاد قصته في غزوة ذي الخلفصة بقصة ذهابه إلى اليمن، وكأنه ما فرغ من أمر ذي الخلفصة وأرسل رسوله مبشراً استمر ذاهباً إلى اليمن للسبب الذي سيذكر بعد باب، وقوله: «يستقسم» أي يستخرج غيب ما يريد فعله من خير أو شر، وقد حرم الله ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَلْوَاحِ﴾ [البقرة: ٢٢٣] وحكى أبو الفرج الأصبهاني أنهم كانوا يستقسمون عند ذي الخلفصة، وأن أمرا القيس لما خرج يطلب بنار أبيه استقسم عنده فخرج له ما يكره، نسب الصنم ورماه بالحجارة وأشد: لو كنت يا ذا الخلفص الموتوراً لم تنه عن قتل العذلة زورا

قال: فلم يستقسم عنده أحد بعد حتى جاء الإسلام. قلت: وحديث الباب يدل على أنهم استمروا يستقسمون عنده حتى نهاهم الإسلام، وكان الذي استقسم عنده بعد ذلك لم يبلغه التحريم أو لم يكن أسلم حتى زجره جري.

قوله: (لم يبعث جري رجلاً من أحسن يكي أبا أوطاف) يفتح الهززة وسكون الراء بعدها مهملة وبعد الألف هاء تأنيث واسم أبي أوطاف هذا حصين بن ربيعة، وقع مسمى في صحيح مسلم، وبعض رواته «حصين» بسين مهملة يدل الصاد وهو تصحيف، ومنهم من ساء «حصن» بكسر أوله وسكون ثانيه وقلبه بعض الرواة فقال: «بيعة بن حصين» ومنهم من ساء «أوطاف» والصواب أبو أوطاف حصين بن ربيعة وهو ابن عامر بن الأزور، وهو صحابي بجلي لم أر له ذكراً إلا في هذا الحديث.

قوله: (كانها جل أجرب) بالجميم والموحدة. هو كتابة عن نزح زيتها وإذهاب بهجتها. وقال الخطابي: المراد أنها صارت مثل الجميل المطلي بالقطران من جريه، إشارة إلى أنها صارت سوداء لما وقع فيها من التحريق. ووقع لبعض الرواة، وقيل إنها رواية سدد «أجوف» بواو بدل الراء وفاء بدل الموحدة، والمعنى أنها صارت صورة غير معني، والأجوف الخالي الأجوف مع كبره في الظاهر. ووقع لابن بطال معنى قوله أجرب أي أسود، ومعنى قوله أجوف أي أبيض وحكاة عن ثابت السرخسي، وإنكره عياض وقال: هو تصحيف وإنساده للمعنى، كذا قال، فإن أراد إنكار تفسير أجوف بياض فمقبول لأنه يضاد معنى الأسود، وقد ثبت أنه حرقها والذي يجرى يصير أثره أسود لا عمالة فيه فكيف يوصف بكونه أبيض، وإن أراد إنكار لفظ أجوف فلا إنساده فيه فإن المراد أنه صار خالياً لا شيء فيه كما قرره. وفي الحديث مشروعية إزالة ما يقتن به الناس من

في ذو عمرو: يا جبري إن بك علي كرامة، وإني مخبرك خيراً: إنكم مغشّر القريب، أن تقولوا بخير ما كنتم إذا هلك أمير فامرئتم في آخر، فإذا كانت بالسيف كانوا ملوكاً، يفتنون غضب الملوك، وتوضون رضا الملوك.

قوله: (باب فهاب جبري) أي ابن عبد الله الجلي (إلى اليمن) ذكر الطبراني من طريق إبراهيم بن جبر عن أبيه قال: «بعتني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأقاتلهم وأدعهم أن يقولوا لا إله إلا الله» فالذي يظهر أن هذا البيت غير بثه إلى هدم ذي الحليفة، ويحتمل أن يكون بثه إلى الجاهل على الترتيب، ويؤيد ما وقع عند ابن حبان في حديث جبر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: يا جبر إنه لم يبق من طواغيت الجاهلية إلا بيت ذي الحليفة» فإنه يشعر بتأخير هذه القصة جداً، وسيأتي في حجة الوداع أن جبراً شهدها فكان إرساله كان بعدها، فهلمما ثم توجه إلى اليمن، ولهذا لما رجع بلغته وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حدثني عبد الله بن أبي شبة) هو أبو بكر واسم أبيه محمد بن أبي شبة واسمه إبراهيم بن عثمان الجبسي بالموحدة الحافظ، وابن إدريس هو عبد الله، وقيس هو ابن أبي حازم، والإسناد كله كوفيون.

قوله: (كنت باليمن) في رواية أبي إسحاق عن جبر عن عبد الله بن عساكر أن النبي صلى الله عليه وسلم بثه إلى ذي عمرو وفي الكلاع يدعوهم إلى الإسلام فأسلموا، قال: «وقال لي ذو الكلاع ادخل على أم شرحبيل» يعني زوجته. وعند الواقدي في الردة بأسانيد متعددة نحو هذا.

قوله: (فلقيت رجلين من أهل اليمن) في رواية الإسماعيلي «كنت باليمن، فاقبلت ومعي ذو الكلاع وهو عمرو» وهذه الرواية آية، وذلك أن جبراً قضى حاجته من اليمن وأقبل راجعاً يريد المدينة فصحبه من ملوك اليمن ذو الكلاع وهو عمرو، فأما ذو الكلاع فهو بفتح الكاف وتخفيف اللام واسمه اسميغس يسكون للمهله وفتح الميم وسكون التحتانية وفتح الفاء وبعدها مهملة، ويقال أبلغ بن باكورة ويقال ابن حوشب بن عمرو. وأما ذو عمرو فكان أحد ملوك اليمن وهو من جبر أيضاً، وأُتِم على اسم غيره، ولا رأيت من أخباره أكثر مما ذكر في حديث الباب، وكاناً عزماً على التوجيه إلى المدينة فلما بلغها وفاة النبي صلى الله عليه وسلم رجعا إلى اليمن ثم هاجرا في زمن عمرو.

قوله: (لئن كان الذي تذكر من أمر صاحبك) أي حقاً، في رواية الإسماعيلي «لئن كان كما تذكر» وقوله: «لقد مر على أجله جواب لشرط مقدر، أي إن أخبرني بهذا أخبرك بهذا، وهذا قاله ذو عمرو عن اطلاع من الكتب القديمة لأن اليمن كان أقام بها جماعة من اليهود فدخل كثير من أهل اليمن في دينهم وتعلموا منهم، وذلك بين في قوله صلى الله عليه وسلم لماذا لا يثني إلى اليمن إنك ستأتي قوماً أهل كتاب، وقال الكرماني: يحتمل أن يكون سمع من بعض القادمين من المدينة سراً، أو أنه كان في الجاهلية كاهناً، أو أنه صار بعد إسلامه محدثاً أي بفتح الدال، وقد تقدم تفسيره بأنه المهمل. قلت: وسياق الحديث يدل على ما قرره لأنه علق ما ظهر له من وفاته على ما أخبر به جبر من أحواله، ولو كان ذلك مستقفاً من غير ما ذكره لا احتاج إلى بناء ذلك على ذلك، لأن الأولين خبر عيسى والثالث وقوع شيء في النفس عن غير قصد، وقد روى الطبراني من طريق زياد بن علاقة عن جبر في هذه القصة قال: «قال لي حبر باليمن» وهذا يؤيد ما قلته لله الحمد.

قوله: (فاخبرنا أبا بكر بحديثهم قال: أفلا جئت بهم) كانه جمع باعتبار من كان معهما من الأكياف.

قوله: (فلما كان بعد إلخ) لعل ذلك كان لا هاجر ذو عمرو في خلافة عمر، وذكر يعقوب بن شبة بإسناده أن ذا الكلاع كان معه اثنا عشر ألف بيت من مواله، فسأله عمر يبيعهم ليستعين بهم على حرب المشركين فقال ذو الكلاع: هم أحرار فأعظمهم في ساعة واحدة. وروى سيف في الفتح أن أبا بكر بعث أنس بن مالك يستنصر أهل اليمن إلى الجهاد فرحل ذو الكلاع ومن أطاعه. وذكر ابن الكلبي في النسب أن ذا الكلاع كان جبلاً، فكان إذا دخل مكة يتعمم. وشهد صفين مع معاوية وقتل بها.

قوله: (فأمروا) بمد الهززة وتخفيف الميم أي تشاوروا، أو بالقصر وتشديد الميم أي اقمتم أمراً منكم عن رضا منكم أو عهد من الأول.

قوله: (لإذا كانت) أي الإمارة (بالسيف) أي بالقهر والغلبة (كانوا ملوكاً) أي الحلفاء، وهذا دليل على ما قرره أن ذا عمرو كان له اطلاع على الأخبار من الكتب

فسكت عنه. فهذا السبب أصح إسناده من الذي ذكره ابن إسحاق، لكن لا يمنع الجميع. وروى ابن حبان من طريق قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بثه في ذات السلاسل، فسأله أصحابه أن يوقدوا ناراً فتمتعهم فكلوا أبا بكر فكله في ذلك فقال: لا يوقد أحد منهم ناراً إلا فذنته فيها قال: فلقوا العدو فهزمهم، فأرادوا أن يتبعهم فتمتعهم، فلما انصرفوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال: كرهت أن أذن لهم أن يوقدوا ناراً فيرى علومهم قتلهم وكرهت أن يتبعهم فيكون لهم مدد. فحمد أمره. فقال: يا رسول الله من أحب الناس إليك؟» الحديث. فاشتمل هذا السياق على فوائد زائدة، ويجمع بينه وبين حديث بريدة بأن أبا بكر سأله فلم يجبه فسلم له أمره، وألحقوا على أبي بكر حتى يسأله فسأله فلم يجبه.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن شاذان، وخالد هو ابن عبد الله الطحان، وشيخه خالد هو ابن مهران الحذاء، وأبو عثمان هو الهندي.

قوله: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل) هذا صورته مرسل، بل جزم الإسماعيلي بأنه مرسل، لكن الحديث موصول لقوله بعد ذلك «قال: فأتيت» فإن المراد قال: عمرو بن العاص. وأبو عثمان سمع من عمرو بن العاص، وقد أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى والإسماعيلي من رواية وجب بن بنية ومعل بن منصور كلهم عن خالد بن عبد الله بالإسناد الذي أخرجه البخاري، وقال في روايته «عن أبي عثمان عن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث على جيش ذات السلاسل فأتيت» فذكر الحديث. وتقدم في مناقب أبي بكر من طريق أخرى عن خالد الحذاء «عن أبي عثمان قال: حدثنا عمرو بن العاص» فذكره.

قوله: (فأتيت) في رواية معل بن منصور المذكورة «قمت من جيش ذات السلاسل، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم» وعند البيهقي من طريق علي بن عاصم عن خالد الحذاء في هذه القصة «قال عمرو: فحملت نفسي أنه لم يبعثني على قوم فيهم أبو بكر وعمر إلا لئلا يثني في عتده، فأتيت حتى قمت بين يديه فقلت: يا رسول الله من أحب الناس إليك» الحديث.

قوله: (فهد رجلاً) في رواية علي بن عاصم قال: قلت في نفسي لا أعود لخلها أسأل من هذا. وفي الحديث جزاء تأمير المغضول على الفاضل إذا امتاز المغضول بصفة تتعلق بتلك الولاية، ومزية أبي بكر على الرجال وبته عائشة على النساء، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في المناقب، ومثية لعمرو بن العاص لتأثيره على جيش فيهم أبو بكر وعمر وإن كان ذلك لا يقتضي أفضليته عليهم لكن يقتضي أن له فضلاً في الجملة. وقد روي في «فوائد أبي بكر بن أبي الهيثم» من حديث رافع الطائي قال: «بعث النبي صلى الله عليه وسلم جيشاً واستعمل عليهم عمرو بن العاص وفيهم أبو بكر» قال: وهي الغزوة التي يفتخر بها أهل الشام. وروى أحمد والبخاري في الأدب وصححه أبو حنيفة وابن حبان والحاكم من طريق علي بن رباح عن عمرو بن العاص قال: «بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم يأمرني أن أخذ ثيابي وسلاحي فقال: يا عمرو، إنني أريد أن أبشرك على جيش فينصرك الله ويسلمك، قلت: إنني لم أسلم رغبة في المال. قال: نعم المال الصالح لمرء الصالح» وهذا فيه إشعار بأن بعثه عقب إسلامه، وكان إسلامه في أثناء سنة سبع من الهجرة.

قوله في آخر الحديث: (فسكت) بتشديد التثنية المضمومة، وهو مقول عمرو.

٦٤ - باب فهاب جبري إلى اليمن

٤٣٥٩ - حدثني عبد الله بن أبي شبة القتيبي: حدثنا ابن إدريس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جبري قال: كنت باليمن، فلقيت رجلين من أهل اليمن: ذا كلاع وذا عمرو، فليفتحت أختلهم عن رسول الله ﷺ، فقال لي ذو عمرو: لئن كان الذي تذكر من أمر صاحبك، فقد مر على أجله منذ ثلاث. وأقبلت معي حتى إذا كنا في بعض الطريق، رُفِعَ لنا ركب من قبل المدينة فسألناهم، فقالوا: لبيح رسول الله ﷺ، واستخلف أبو بكر، والناس صالحون. فقالا: أخبر صاحبك أننا قد جئنا وكلمنا من بعد إن شاء الله، ورجعنا إلى اليمن، فاخبرنا أبا بكر بحديثهم. قال: أفلا جئت بهم. فلما كان بعد قال

قال فيها: «نرصد عير قريش» وقد ذكر ابن سعد وغيره: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثهم إلى حي من جهته بالقبيلة يفتح القاف والموحدة ما يلي ساحل البحر، بينهم وبين المدينة خمس ليال، وأنهم انصرفوا ولم يلقوا كيداً، وأن ذلك كان في رجب سنة ثمان. وهذا لا يوافق ظاهره، ما في الصحيح لأنه يمكن الجمع بين كونهم يتلقون عيراً لقريش ويقصدون حياً من جهته، ويقوي هذا الجمع ما عند مسلم من طريق عبيد الله بن مقسم عن جابر قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثاً إلى أرض جهينة» فذكر هذه القصة، لكن تلقى عير قريش ما يتصور أن يكون في الوقت الذي ذكره ابن سعد في رجب سنة ثمان لأنهم كانوا حبيزاً في الهدنة، بل مقتضى ما في الصحيح أن تكون هذه السرية في سنة ست أو قبلها قبل هدنة الحديبية، نعم يحتمل أن يكون تلقيهم للعير ليس لحاربهم بل لحظهم من جهينة، ولهذا لم يقع في شيء من طرق الخبر أنهم قاتلوا أحداً، بل فيه أنهم قاموا نصف شهر أو أكثر في مكان واحد، فالله أعلم.

قوله: (عن وهب بن كيسان عن جابر.....).

قوله: (قبل الساحل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهته، ووقع في رواية عبادة بن الوليد بن عبادة «سيف البحر» وسأذكر من أخرجه.

قوله: (وأمر عليهم أبا عبيدة) في رواية أبي حنيفة الخولاني عن جابر بن أبي حاصم في الأهمية «أمر علينا قيس بن سعد بن عبادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم» والمفهوم ما اتفقت عليه روايات المسيحيين أنه أبو عبيدة وكان أحد رواة ظن من صنع قيس بن سعد في تلك الغزوة ما صنع من غر الإبل التي اشتراها أنه كان أمير السرية، وليس كذلك.

قوله: (فخرجنا فكا بعض الطريق في الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش لجمع فكان مزود ثم المزود بكسر الميم وسكون الزاي ما يجعل فيه الزاد.

قوله: (فكان يوقوا) بفتح أوله والتخفيف من الثلاثي، ويضه والتشديد من التثنية.

قوله: (كل يوم قليلاً قليلاً حتى فني فلم يكن يصيبنا إلا ثمرة ثمرة) ظاهر هذا السياق أنهم كان لهم زاد بطريق العموم وأزواد بطريق الخصوص. فلما فني الذي بطريق العموم اقتضى رأي أبي عبيدة أن يجمع الذي بطريق الخصوص لقصده المساواة بينهم في ذلك ففعل، فكان جميعه مزوداً واحداً، ووقع عند مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر «بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر علينا أبا عبيدة، تلقينا لقريش، وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره، وكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة ثمرة» وظاهره يخالف لرواية الباب ويمكن الجمع بأن الزاد العام كان قد جراب، فلما نفذ وجمع أبو عبيدة الزاد الخاص اتفق أنه أيضاً كان قدر جراب ويكون كل من الراويين ذكر ما لم يذكره الآخر، وأما تفرقة ذلك ثمرة ثمرة فكان في ثاني الحال. وقد تقدم في الجهاد من طريق هشام بن عروة عن وهب بن كيسان في هذا الحديث «خرجنا ونحن ثلاثمائة نحمل زادنا على رقابنا، ففني زادنا، حتى كان الرجل منا يأكل كل يوم ثمرة» وأما قول عياض يحتمل أنه لم يكن في أزوادهم تمر غير الجراب المذكور فمردود لأن حديث الباب صريح في أن الذي اجتمع من أزوادهم كان مزود تمر، ورواية أبي الزبير صريحة في أن النبي صلى الله عليه وسلم وزودهم جراباً من تمر، فصح أن التمر كان معهم من غير الجراب. وأما قول غيره يحتمل أن تفرقه عليهم ثمرة ثمرة كان من الجراب النبوي قصداً لبركه، وكان يفرق عليهم من الأزواد التي جمعت أكثر من ذلك، فبعد من ظاهر السياق بل في رواية هشام بن عروة عند ابن عبد البر «قلقت أزوادنا حتى ما كان يصيب الرجل منا إلا ثمرة».

قوله: (قلقت) ما تعني حكم ثمرة) هو صريح في أن السائل عن ذلك وهب بن كيسان فيفسر به الميم في رواية هشام بن عروة التي مضت في الجهاد فإن فيها «قال رجل يا أبا عبد الله وهي كنية جابر ابن كانت تقع الثمرة من الرجل؟» وعند مسلم من رواية أبي الزبير أنه أيضاً سئل عن ذلك فقال: «لقد وجدنا قطعاً حين فني» أي مؤثراً. وفي رواية أبي الزبير «قلقت كيف كنتم تصمتون بها؟» قال: «نصمها كما يصم الصبي الذي، ثم نثر بر عليها الماء، فكفينا يومنا إلى الليل».

قوله في الرواية الثانية: (فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الحيط) بفتح المعجمة والموحدة بعدها مهمله هو ورق السلم، في رواية أبي الزبير «وكانا نضرب بعضنا الحيط ثم نبله بالماء فتأكله» وهذا يدل على أنه كان يابساً، بخلاف ما جزم به الداودي أنه كان أخضر رطباً. ووقع في رواية الخولاني «وأصابتنا خصصة».

قوله: (ثم انتهينا إلى البحر) أي إلى ساحل البحر، وهو صريح الرواية الثانية، وفي رواية أبي الزبير «فانطلقنا على ساحل البحر».

القديمة، وإشارته بهذا الكلام تطابق الحديث الذي أخرجه أحد أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره من حديث سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الحفلة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً عوضاً» قال ابن التين: ما قاله ذو عمرو وذو الكلاع لا يكون إلا عن كتاب أو كهانة، وما قاله ذو عمرو لا يكون إلا عن كتاب. قلت: ولا أدري لم فرق بين القتالين والاحتمال فيهما واحداً، بل المقالة الأخيرة يحتمل أن تكون من جهة التجربة.

٦٥- باب غزوة سيف البحر

وَهُمْ يَتَقَلَّبُونَ عِيراً لِقُرَيْشٍ، وَأَمِيرُهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ.

٤٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا قِبَلَ السَّاحِلِ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أبا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ، فَخَرَجْنَا وَكُنَّا بَعْضُ الطَّرِيقِ فِيهِ الزَّادُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ الْجَيْشِ فَجَمَعَ، فَكَانَ مِزْوَدِي تَمْرًا، فَكَانَ يَقُولُ كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلٌ قَلِيلٌ حَتَّى يَفِي، فَلَمْ يَكُنْ يَعْصِي إِلَّا تَمْرَةً تَمْرَةً، فَقُلْتُ: مَا تَفْعَلُ عَنْكُمْ تَمْرَةً؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا قَطْعًا حِينَ قَيْتُمْ، ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ، فَإِذَا حَوْتَ مِنْ الطُّرْبِ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا الْقَوْمَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِحُلِيِّينَ مِنْ أَضْلَاعِهِ قَصَبًا، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاجِلَةٍ فَرُجِلَتْ ثُمَّ مَرَّتَ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تُصْبِرْهُمَا. [راجع: ٢٤٨٣. أخرجه مسلم: ١٩٣٥].

٤٣٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: الَّذِي خَطَبَانَا مِنْ غَزْوِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعْثًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مِائَةٍ رَاكِبٍ، أَمِيرُنا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، نَرُصِدُ عِيرَ قُرَيْشٍ، فَأَقْبَضْنَا بِالسَّاحِلِ يَصِفُ شَهْرٍ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْخَيْطَ، فَسَمِعْتُ ذَلِكَ الْجَيْشُ جِيشَ الْخَيْطِ، فَأَلْقَى لَنَا الْبَحْرُ دَائِبَةً يُقَالُ لَهَا الْقُسُوفُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ يَصِفُ شَهْرٍ، وَأَدْهَمْنَا مِنْ وَدَكِيٍّ، حَتَّى قَابَتْ إِلَيْنَا أَجْسَادُنَا، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ حِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ قَصَبَةً، فَعَمَدَ إِلَى أَطْوَلِ رَجُلٍ مَعَهُ - قَالَ: شَفَّاهُ مَرَّةً - حِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ قَصَبَةً، وَأَخَذَ رَجُلًا وَتَبِيرًا - لَمَرْتَحَهُ.

قَالَ جَابِرٌ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ نَحَرَ ثَلَاثَ جَوَارِيٍّ، ثُمَّ نَحَرَ ثَلَاثَ جَوَارِيٍّ، ثُمَّ نَحَرَ ثَلَاثَ جَوَارِيٍّ، ثُمَّ إِنَّ أبا عُبَيْدَةَ نَهَاهُ.

وَكَانَ غَزْوُهُ يَقُولُ: اخْتَرْنَا أَبُو صَالِحٍ: أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَفْوَ قَالَ لِأَبِيهِ: تَحْتِ فِي الْجَيْشِ فَمَجَّاهُوا، قَالَ: انْخَرُ، قَالَ: نَحَرْتُ، قَالَ: ثُمَّ مَجَّاهُوا، قَالَ: انْخَرُ، قَالَ: نَحَرْتُ، قَالَ: ثُمَّ مَجَّاهُوا، قَالَ: انْخَرُ، قَالَ: نَحَرْتُ، ثُمَّ مَجَّاهُوا، قَالَ: انْخَرُ، قَالَ: نَحَرْتُ، ثُمَّ مَجَّاهُوا، قَالَ: انْخَرُ، قَالَ: نَحَرْتُ. [راجع: ٢٤٨٣. أخرجه مسلم: ١٩٣٥].

٤٣٦٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: اخْتَبَرَنِي غَزْوُهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا ﷺ يَقُولُ: غَزَوْنَا جِيشَ الْخَيْطِ، وَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَمَجَّاهُوا جُوعًا شَدِيدًا، فَأَلْقَى الْبَحْرُ حَوَاتٍ مِثْلَ لَمْ نَسْرِ مِنْهُ، يُقَالُ لَهُ الْقُسُوفُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ يَصِفُ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ لَمَرْتَحَ الرَّاكِبَ تَحْتَهُ.

فَاخْتَبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: كُلُّوْا، فَلَمَّا قَلِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «فَقَالَ كُلُّوْا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ». فَكَانَ بَعْضُهُمْ فَكَأَلَهُ. [راجع: ٢٤٨٣. أخرجه مسلم: ١٩٣٥].

قوله: (باب غزوة سيف البحر) هو بكسر المهملة وسكون التحتانية وآخره فاء، أي ساحل البحر.

قوله: (وهم يتقلَّبون عيراً لقريش) هو صريح ما في الرواية الثانية في الباب حيث

قوله: (وَإِذَا حُوتَ مَثَلُ الطَّرَبِ) أما الحوت فهو اسم جنس لجميع السمك، وقيل هو خصوص بما عظم منها، والطرب بفتح المعجمة المشالة، ووقع في بعض النسخ بالمعجمة الساقطة حكاهما ابن التين. والأول أصوب، وبكسر الراء بدلها موحدة: الجبل الصغير. وقال الفرزاق: هو يسكنون الراء إذا كان منبسطا ليس بالعالي. وفي رواية أبي الزبير: «فوقع لنا على ساحل البحر كهية الكتيب الضخم: أتيتناه فإذا هو دابة تدعى العنبر» وفي الرواية الثانية: «فالتى لنا البحر دابة يقال لها العنبر» وفي رواية الخولاني: «فهبطنا بساحل البحر فإذا نحن بأعظم حوت» قال أهل اللغة: العنبر سمكة بحرية كبيرة يتخذ من جلدها الترس، ويقال إن العنبر المشموم يرجع هذه الدابة. وقال ابن سينا: بل للمشموم يخرج من البحر، وإنما يؤخذ من أجواف السمك الذي يتلعه. ونقل الماوردي عن الشافعي قال: سمعت من يقول رأيت العنبر نابتا في البحر ملتصقا مثل عشق الشاة، وفي البحر دابة تأكله وهو سم لها فبقطها فيقطفها، فيخرج العنبر من بطنها. وقال الأزمري: العنبر سمكة تكون بالبحر الأعظم يبلغ طولها خمسين ذراعا يقال لها بالة وليست بحرية: قال الفرزوقي:

فَبِتْنَا كَانَ الْعَنْبَرُ الْبُورْدَ بَيْنَنَا
وَبَالَةً يَحْمَرُ فَاوْهًا نَدَّ يَحْمَرُ

أي قد تشقق. ووقع في رواية ابن جرير عن عمرو بن دينار في أوخر الباب «فالتى لنا البحر حوتا ميتا» واستدل به على جواز أكل ميتة السمك، وسيأتي البحث فيه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى.

قوله: (فَاكُلْ مِنْهُ الْقَوْمَ ثَمَانِ عَشْرَةَ لَيْلَةً) في رواية عمرو بن دينار (فاكلنا منه نصف شهر) وفي رواية أبي الزبير «فاقمنا عليها شهرا» ويجمع بين هذا الاختلاف بأن الذي قال: ثمان عشرة ضبط ما لم يضبط غيره، ومن قال نصف شهر ألفى الكسر الزائد وهو ثلاثة أيام، ومن قال شهرا جبر الكسر أو رسم بقية الليلة التي كانت قبل وجدها من الحوت إليها، ورجح النووي رواية أبي الزبير لما فيها من الزيادة، وقال ابن التين: إحدى الروايتين وهم. انتهى. ووقع في رواية الحاكم التي عشر يوما «وهي شاذة، وأشد منها شذوذا رواية الخولاني» فاقمنا قبلها ثلاثا «ولعل الجمع الذي ذكرته أولى. والله أعلم.

قوله في الرواية الثانية: (حَتَّى ثَلَاثَ يَوْمٍ) بثلاثة أي رجعت، وفيه إشارة إلى أنهم أصابهم هزال من الجوع السابق.

قوله: (وَأَهْلًا مِنْهُمْ وَدَكَّةَ) بفتح الواو والمهملة أي شحمه، وفي رواية أبي الزبير «فلفظ رأيتا نغترف من قرب عينه بالقلال الدهن ونقطع منه الفدر كالثور». والوقب بفتح الواو وسكون القاف بعدها موحدة هي الفقرة التي تكون فيها اللحقة، والفدر بكسر الفاء وفتح الدال جمع فدره بفتح ثم سكون وهي القطعة من اللحم ومن غيره، وفي رواية الخولاني: «فحملنا ما شئنا من كديد وروك في الأسقية والغرائر».

قوله: (وَمِنْ أَمْرِ أَبِي عِيْلَةَ يَضْلِمِينَ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَهَبَا) كذا فيه، واستشكل لأن الضلع مؤنثة، ويجب أن تأتيه غير حيتي فيجوز فيه التذكير.

قوله: (وَمِنْ أَمْرِ بَرَأَحَةَ فَرَحَلَتْ ثُمَّ مَوَتْ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تَهْبِئَا) وفي الرواية الثانية «فعد إلى أطول رجل معه فمر تحت» وفي حديث عباد بن الصامت عند ابن إسحاق «ثم أمر بأجسم يعبر معنا فحمل عليه أجسم رجل منا فخرج من تحتها وما مست رأسه» وهذا الرجل لم أقف على اسمه، وأظنه قيس بن سعد بن عباد فإنه له ذكر في هذه الفقرة كما ستراه بعد، وكان مشهورا بالطول، ورضته في ذلك مع معاوية لما أرسل إليه ملك الروم بالسراويل معروفة، فذكرها للمعافي الجعري في الجلباس وأبو الفرج الأصبهاني وغيرهما، وعصلها أن أطول رجل من الروم نزع له قيس بن سعد سراويله فكان طول قامة الرومي، بحيث كان طرفها على كتفه وطرفها بالأرض، وهو قيس بن نزع سراويله في المجلس فأنشد:

أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْطِمُ النَّاسُ أَنَهَا
وَأَنْ لَا يَقُولُوا غَابَ قَيْسٌ وَهَنَهُ

سراويل قيس والوفود شهود
سراويل سعدي نمتته شمود

وزاد مسلم في رواية أبي الزبير «فاخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلا فاقدمهم في وقب عينه» والوقب تقدم ضبطه وهو حفرة العين في عظم الرجل، وأصله فقرة في الصخرة يجتمع فيها الماء والجمع وقاب بكسر أوله، ووقع في آخر صحيح مسلم من طريق عباد بن الوليد «أن عباد بن الصامت قال: خرجت أنا وأبي نطلب العلم فذكر حديثا طويلا وفي آخره وشكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فقال: عسى الله أن يعطكم، فأتينا سيف البحر فزخر البحر زخرة فأتينا دابة فأورينا على شفا النار فاطبختنا واشترينا وأكلنا وشبعنا. قال جابر: فدخلت وفلان وفلان حتى عد خمسة في

أمرجه مسلم: [١٤٧٤].

٤٣٦٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٦٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَاوُذٍ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا قُلَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ، فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمَا قَبْلَ حَجَّةِ الْوُكَاعِ، يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَمَضَانَ يَزُودُنَ فِي النَّاسِ: لَا يَصْغُرُ بَعْدَ الْقَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِبَيْتَيْ غَرَبَانَ. [راجع: ٣٦٩.

٤٣٦٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٦٦ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٦٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٦٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٦٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٣ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٦ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

٤٣٧٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةً، وَأَخْبَرْتُ سُرُورَةَ نَزَلَتْ خَاتِمَةً

سُورَةُ النَّسَاءِ ﴿يَسْتَشْفُونَكَ لَئِىَ اللَّهُ يَفِيكَم فِي الْكَلَالَةِ﴾. [انظر: ٤٦٠٥،

٤٦٥٤، ٤٦٥٤ ح، ٤٦٥٤ ح، أخرجه مسلم: ١٦١٨].

٦٧- باب وفد بني تميم

٤٣٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَبِي صَخْرَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُخَرَّجٍ الْمَخَزَمِيِّ، عَنْ جَمْرَانَ بْنِ حَصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى نَفَرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا: «الْقَبُولُ الْبَشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ بَشَرْنَا فَأَعْطِنَا، فَرَسِيَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، فَجَاءَ نَفَرٌ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالُوا: «الْقَبُولُ الْبَشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ». قَالُوا: قَدْ قَبِلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. [راجع: ٣١٩٠].

قوله: (وفد بني تميم) أي ابن مر بضم الميم وتشديد الدال الراء ابن أد بضم الهزرة وتشديد الدال الهملة ابن طائفة موحدة مكسورة ثم معجمة ابن إلياس بن مضر بن نزار، وذكر ابن إسحاق أن أشرف بني تميم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم منهم عطاردة بن حاجب الدارمي والأقرع بن حابس الدارمي والزريقان بن بدر السعدي وعمرو بن الأديم المقرئ والحباب بن يزيد الجاشعي ونعيم بن يزيد بن قيس بن الحارث وقيس بن عاصم المقرئ، قال ابن إسحاق: وعهم عيينة بن حصين، وكان الأقرع وعيينة شهدا الفتح ثم كانا مع بني تميم، فلما دخلوا المسجد نادوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء حجرته، فذكر القصة. وسيأتي بيان ذلك في تفسير سورة الحجرات إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف في الباب حديث عمران بن حصين في قوله صلى الله عليه وسلم: «اقبلوا البشرا يا بني تميم» الحديث وقد تقدم شرحه في أول بدءه الخلق.

٦٨- باب

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: غَزْوَةُ عَيْنَةَ بْنِ حَصْنٍ بْنِ خَلِيفَةَ ابْنِ بَدْرٍ بَنِي الْقُصَيْرِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ. بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَأَغَارَ، وَأَصَابَ مِنْهُمْ نَاسًا، وَسَى مِنْهُمْ مَيْمَةً.

٤٣٦٦ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُفْطَحِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا أَزَالُ أَحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ بَعْدَ ثَلَاثِ سَفْعَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهَا فِيهِمْ: «هَمْ أَحَدٌ أَتَيْنِي عَلَى الدُّجَالِ». وَكَانَتْ فِيهِمْ سَيِّئَةٌ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: «أَعْطِيَهَا، فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ». وَجَاءَتْ صَلَافَتُهُمْ، فَقَالَ: «هَذِهِ صَلَافَاتُ قَوْمٍ أَوْ قَوْمِي». [راجع: ٢٥٤٣، أخرجه مسلم: ٢٥٤٥].

٤٣٦٧ - حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُمْ: أَنَّهُ قَدِمَ رَكْبٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرُ الْقُفْطَحِ ابْنُ تَعْدٍ ابْنِ زُرْعَةَ، قَالَ شُعْرٌ: بَلْ أَمْرُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَرَدْتُ إِلَّا جِلَالِي، قَالَ شُعْرٌ: مَا أَرَدْتُ إِلَّا جِلَالَكَ، فَصَارَتَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَقَوْلَ فِي ذَلِكَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْعُدُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. حَتَّى انْقَضَتْ. [انظر: ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠].

ثم قال: (باب قال ابن إسحاق غزوة عينة بن حصين بن حليفة بن بدر) يعني الفزاري (بني الحبر) من بني تميم بعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم فأغار وأصاب منهم نسا وسى منهم سباء انتهى. وذكر الواقدي أن سبب بعث عينة أن بني تميم أغاروا على ناس من خزاعة، فبعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم عينة بن حصين بن حسين ليس يأسر ولا يهاجر، فأسر منهم أحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة وثلاثين صبيا. فقدم رؤسأوم بسبب ذلك. قال ابن سعد: كان ذلك في الحرم سنة تسع. ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة: «لا أزال أحب بني تميم».

قوله: (وكانت فيهم) في رواية الكشيبي «منهم».

قوله: (سبية) بفتح الهملة وكسر الواو تشديد التحتانية وتخفيفها ثم همزة، أي جارية مسبية فعلى معنى مفقولة، وقد تقدم الكلام على اسمها وتسمية بعض من أسر معها وشرح هذه القصة من هذا الحديث في كتاب المتن.

قوله: (وجاءت صلواتهم فقال: هذه صلوات قوم، أو قومي) كذا وقع بالشك

قوله: (حج أبي بكر بالناس في سنة تسع) كذا جزم بها، ونقل الحب الطبري عن صحيح ابن حبان أن فيه عن أبي هريرة: «لما قُتل النبي صلى الله عليه وسلم من حين اعتمر من الجمرات وأمر أبا بكر في تلك الحجة» قال الحب: إنما حج أبو بكر سنة تسع والجمرات كانت سنة ثمان، قال: وإنما حج فيها عتاب بن أسيد، كذا قال، وكأنه تبع المارودي فإنه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عتاباً أن يحج بالناس عام الفتح، والذي جزم به الأزرق في «أخبار مكة» خلافه فقال: لم يبلغنا أنه استعمل في تلك السنة على الحج أحد، وإنما ولي عتاباً إمرة مكة فحج المسلمون والمشركون جميعاً وكان المسلمون عن عتاب لكونه الأمير. قلت: والحق أنه لم يختلف في ذلك، وإنما وقع الاختلاف في أي شهر حج أبو بكر، فذكر ابن سعد وغيره بإسناد صحيح عن مجاهد أن حجة أبي بكر وقعت في ذي القعدة، ووافقه عكرمة بن خالد فيما أخرجه الحاكم في «الإكلیل»، ومن عدا هذين إما مصرح بأن حجة أبي بكر كانت في ذي الحجة كالدارودي وبه جزم من المفسرين الرماني والتملي والمارودي وتبعهم جماعة وإما ساكت. والمعتمد ما قاله مجاهد وبه جزم الأزرق. ويؤيده أن ابن إسحاق صرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بعد أن رجع من تبوك رمضان وشوالاً وذا القعدة ثم بعث أبا بكر أميراً على الحج، فهو ظاهر في أن بعث أبي بكر كان بعد انسلاخ ذي القعدة، فيكون حجة في ذي الحجة على هذا والله أعلم. واستدل بهذا الحديث على أن فرض الحج كان قبل حجة الرود، والأحاديث في ذلك كثيرة شهيرة، ودفع جماعة إلى أن حج أبي بكر هذا لم يسقط عنه الفرض بل كان طوعاً قبل فرض الحج ولا يفتي بضعفه. وبسط تقرير ذلك موضع غير هذا.

وقال ابن القيم في المدهي: ويستاد أيضاً من قول أبي هريرة في حديث الباب «قبل حجة الرود» أنها كانت سنة تسع لأن حجة الرود كانت سنة عشر اتفاقاً، وذكر ابن إسحاق أن خروج أبي بكر كان في ذي القعدة، وذكر الواقدي أنه خرج في تلك الحجة مع أبي بكر ثلاثمائة من الصحابة، وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين بدنة. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث في رهمط يؤذن في الناس أن لا يحج بعد العام مشرك» هكذا أورده مختصراً، وسيأتي في تفسير سورة براءة تام السياق، ويأتي تمام شرحه هناك. ثانيهما حديث البراء «آخر سورة نزلت كاملة براءة» الحديث، وسيأتي شرحه في التفسير أيضاً وبيان ما وقع فيه من الإشكال من قوله: «كاملة» والفرض منه الإشارة إلى أن نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِلْمُشْرِكِينَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِعَدَمِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨] الآية كان في هذه القصة، أشار إلى ذلك الإسماعيلي ودقق في ذلك على خلاف عادته من الاعتراض على مثل ذلك. وقد ذكر ابن إسحاق بإسناد مرسل قال: «نزلت براءة وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم علياً على الحج، فقبل لو بعث بها إلى أبي بكر فقال: لا يؤدي حتى إلا رجل من أهل بيتي، ثم دعا علياً فقال: اخرج بصدر براءة، وأذن في الناس يوم النحر بمنى إذا اجتمعوا» فذكر الحديث. روى أحمد من طريق حمز بن أبي هريرة عن أبيه قال: «كنت مع علي بن أبي طالب، فكتكت أنادي حتى صحل صوتي» الحديث. ومن طريق زيد بن شبيب قال: «سألت علياً بأي شيء بعثت في الحجة؟ قال: بلبيع لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يظوف بالبيت هريان، ولا يحج بعد العام مشرك، ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فمهدي إلى مده» وأخرجه الترمذي من هذا الوجه وصححه.

(تكملة) وقع هنا ذكر حجة أبي بكر قبل الفود، والواقع أن ابتداء الفود كان بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من الجمرات في أواخر سنة ثمان وما بعدها، بل ذكر ابن إسحاق أن الفود كانوا بعد غزوة تبوك. نعم اتفقوا على أن ذلك كله كان في سنة تسع. قال ابن هشام: «حدثني أبو عبيدة قال: كانت سنة تسع تسمى سنة الفود» وقد تقدم في غزوة الفتح في حديث عمرو بن سلمة «كانت العرب تلوم بإسلامها الفتح» الحديث. فلما كان الفتح بادر كل قوم بإسلامهم، ولعل ذلك من تصرف الرواة كما قدمته غير مرة، وسيأتي نظير هذا في تقديم حجة الرود على غزوة تبوك، وقد سرد محمد بن سعد في الطبقات الفود وتبعه الدعيطي في السيرة التي جمعها، وتبعه ابن سيد الناس، ومغلطاي، وشيخنا في نظم السيرة وجميع ما ذكروه يزيد على السنين.

٤٣٦٨ ح	٦٤ - كتاب المغازي	٦٩ - باب وفد عبد القيس	١٩٠٢
--------	-------------------	------------------------	------

فيهم الجارود العبدى، وقد ذكر ابن إسحاق قصته وأنه كان نصرانياً فأسلم وحسن إسلامه. ويؤيد التعدد ما أخرجه ابن حبان من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم: «ما لي أرى ألوانكم تغتير؟» فيه إشعار بأنه كان وأهم قبل التغير. ثم ذكر البخاري في الباب أحاديث:

أحدها حديث ابن عباس:

قوله: «قلت لابن عباس إن في جرة تتبدل في ليلة» أسند الفعل إلى الجرة مجازاً، وقوله «في جرة» يتعلق بجرة وتغيره أن في جرة كاتبة في جملة جرار، وقوله: «خشيت أن أفضح» أي لأني أصير في مثال حال السكارى، وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى في الكلام على «باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأروعة» وأقدم حديث الباب في أواخر كتاب الإيمان.

٤٣٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلَمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو.

وَقَالَ يُكْرَهُ مِنْ مُضَرَ عَنْ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ: أَنَّ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْهَرِ وَالْمُسَوِّزَ مِنْ مَخُوفَةَ: أُرْسِلُوا إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالُوا: أَلَا عَلَيْنَا السَّلَامُ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلَّمْنَا عَنْ الرِّحْطَيْنِ بَعْدَ النَّصْرِ، وَإِنَّا أَخْبَرْنَا أُنْكَ تَصَلِّيْنَهُمَا، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُمَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكَتَبْتُ اضْرِبْ مَعَ عُمَرَ النَّاسَ عَنْهُمَا.

قَالَ كُرَيْبٌ: فَذَخَلْتُ عَلَيْهِمَا وَتَلَقَّيَاهُمَا مَا أُرْسِلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَأَخْبِرْنَاهُم، فَرَوَّيْنِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِطَرَفٍ مَا أُرْسِلُونِي إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أُمُّ سَلَمَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا، وَإِنَّهُ صَلَّى النَّصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي بَسُوَّةٌ مِنْ نَبِيِّ حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَصَلَّاهُمَا، فَأُرْسِلْتُ إِلَيْهِ الْعَاقِبَةَ، فَقُلْتُ: قُورَيْبِي إِلَى جَنْبِ، فَقُولِي: تَقُولُ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ أَسْمَعْكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ الرِّحْطَيْنِ؟ فَأَرَاكَ تَصَلِّيْنَهُمَا، فَإِنِ اشَارَ يَدِيهِمَا فَاسْتَغْفِرِي، فَطَلَسْتُ الْجَارِيَةَ، فَأَشَارَ يَدِيهِمَا فَاسْتَغْفَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتُ عَنْ الرِّحْطَيْنِ بَعْدَ النَّصْرِ، إِنَّهُ أَتَانِي أَنَّهُمَا مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ قُورَيْبِهِمْ، فَسَمِعُونِي عَنْ الرِّحْطَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهَمَّا هَاتَانِ». [رواه: ١٧٣٣، أخرجه مسلم: ٨٣٤].

٤٣٧١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، هُوَ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَوَّلُ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ، بَعْدَ جُمُعَةِ جُمُعَتْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوْالَى. يَخِي قُرْبَةً مِنَ الْبُخَيْرِ. [رواه: ٨٩٢].

الحديث الثاني حديث أم سلمة:

قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث.

قوله: (وقال بكر بن مضار) وصله الطحاوي من طريق عبد الله بن صالح عن بكر بن مضار بإسناده، وساقه هنا على لفظ بكر بن مضار، وتقدم في سجود السهو في الصلاة من الرجوعين، وساقه على لفظ عبد الله بن وهب وتقدم شرحه هناك. والغرض منه ما فيه من ذكر وفد عبد القيس.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا أبو عامر عبد الملك) هو ابن عمرو العنقدي.

قوله: (بجوالى) بضم الجيم وتخفيف المثناة، وقد تقدم ذلك مع شرح الحديث في كتاب الجمعة.

٧٠ - بَابُ وَفْدِ بَنِي حَنِيْفَةَ، وَحَدِيثِ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ

٤٣٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَيِّدُ بْنُ

وقوم بالكسر بغير تنوين، وفي رواية أبي يعلى بن زهير بن حرب شيخ البخاري فيه «صدقات قومي» بغير تردد.

قوله في حديث عبد الله بن الزبير الآخر: (قدم ركب من بني تميم فقال أبو بكر: أمر القضاة) سيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في أول تفسير سورة الحجرات إن شاء الله تعالى.

٦٩ - بَابُ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ

٤٣٦٨ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَنْدِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ لِي جُرَّةً تَتَبَدَّلُ لِي نَيْدٌ لَهَا، فَأَخْبَرْتُهُمْ خَلَوْا فِي جُرَّةٍ، إِنَّ أَكْثَرَتْ مِنْهُ فَجَالَسْتُ الْقَوْمَ فَطَلَعْتُ الْبَطْلُونَ خَشِيتُ أَنْ أَصْبِحَ، فَقَالَ: قُلَيْمٌ وَفْدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، غَيْرَ خَوَانًا وَلَا بَدَائِي». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ الْمُشْرِكَةُ مِنْ مُضَرَ، وَإِنَّا لَا نَعْمِلُ إِلَهًا إِلَّا فِي أَهْلِ الْحَرَمِ، حَدَّثَنَا بِمَعْنَى مِنَ الْأَمْرِ: إِنْ عَلِمْنَا بِهِ دَخَلْنَا الْجَنَّةَ، وَتَذَرُوهُ بِمَنْ وَرَعَانَا. قَالَ: «أَمَرَكُمْ بِارْتِعَابِ وَأَنْتَاهُمْ عَنْ ارْتِعَابِ، الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، حَلَّ تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِعْيَادُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَإِنْ تَطَعُوا مِنَ الْمَعْتَمِرِ الْمُحْسَنِ، وَأَنْتَاهُمْ عَنْ ارْتِعَابِ مَا أَتَيْدُ فِي الْمَاءِ وَالْفَيْقِرِ وَالْحَقْمِ وَالْمَرْفُوقَةِ». [رواه: ٥٣، أخرجه مسلم: ١٧، وأما نسخة التمهيد في الأشربة: (٣٩)].

٤٣٦٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قُلَيْمٌ وَفْدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا هَذَا الْيَوْمَ مِنْ رِيَّةٍ، وَقَدْ خَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌ، فَلَمَّا نَخَلْنَا إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمَرْنَا بِأَهْلَاءٍ نَأْخُذُ بِهِمَا وَتَذَرُوهُنَّ مِنْ وَرَعَانَا، قَالَ: «أَمَرَكُمْ بِارْتِعَابِ وَأَنْتَاهُمْ عَنْ ارْتِعَابِ، الْإِيمَانُ بِاللَّهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ وَاحِدَةٍ - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِعْيَادُ الزَّكَاةِ، وَإِنْ تَوَكَّلُوا لِلَّهِ حُضُنٌ مَا غِيَمْتُمْ. وَأَنْتَاهُمْ عَنْ الْمَاءِ وَالْفَيْقِرِ وَالْحَقْمِ وَالْمَرْفُوقَةِ». [رواه: ٥٣، أخرجه مسلم: ١٧، وأما نسخة التمهيد في الأشربة: (٣٩)].

قوله: (باب وفد عبد القيس) هي قبيلة كبيرة يسكنون البحرين ينسبون إلى عبد القيس بن أفضى يسكنون الفاء بعدها مهملة بوزن أفضى ابن دهمي بضم ثم يسكنون المهمله وكسر الميم بعدها تخانة ثقيلة ابن جبلة بالميم وزن كبيرة ابن أسد بن ربيعة بن نزار، والذي تبين لنا أنه كان لعبد القيس وفدان: إحداهما قبل الفتح، ولهذا قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: «بيننا وبينك كفار مضر» وكان ذلك قديماً إما في سنة خمس أو قبلها، وكانت قريتهم بالبحرين أول قرية أقيمت فيها الجمعة بعد المدينة كما ثبت في آخر حديث في الباب، وكان عدد الوفد الأول ثلاثة عشر رجلاً، وفيها سالوا عن الإيمان وعن الأشربة، وكان فيهم الأشجج وقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «إن فيك خصلتين يجبهما الله: الحليم والأناة» كما أخرج ذلك مسلم من حديث أبي سعيد ذروري أبو داود من طريق أم أبان بنت الزوارق بن الزوارق عن جدّها زوارق وكان في وفد عبد القيس قال: «فجعلنا نتبادر من رواحنا يعني لما قدموا للمدينة فقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم» وانتظر الأشجج واسمه المنذر حتى لبس ثوبه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «إن فيك خصلتين» الحديث. وفي حديث هود بن عبد الله بن سعد المصري أنه سمع جدّه مزينة المصري قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه إذ قال لهم: سيطلع عليكم من هنا ركب هم خير أهل المشرق، قام عمر فخرجه نحوهم فلقي ثلاثة عشر راكباً فبشرهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم، ثم مشى معهم حتى أتوا النبي صلى الله عليه وسلم، فرموا بأنفسهم على ركبهم فأنزلوا يده فقبلوها، وتآخر الأشجج في الركاب حتى أتاهم وجمع متاعهم ثم جاء بمشي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن فيك خصلتين» الحديث أخرجه البيهقي، وأخرجه البخاري في «الآداب المفردة» مطولاً من وجه آخر عن رجل من وفد عبد القيس لم يسمه. ثابتهما كانت في سنة الوفود، وكان عددهم حيتن أربعين رجلاً كما في حديث أبي حنيفة الضحاكي الذي أخرجه ابن منده، وكان

أبي سعيد: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ خلاً قبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال، فطرهوه بسارية من سوارى المسجد، فخرج إليه النبي ﷺ فقال: «ما عندك يا ثمامة». فقال: عيني خبز يا محمد، إن تقضي تقض ما دم، وإن تعيم تعيم على شاك، وإن كنت تريد المال، فسل منه ما شئت. فركب حتى كان الغد، ثم قال له: «ما عندك يا ثمامة». قال: «ما قلت لك: إن تعيم تعيم على شاك، فركب حتى كان بعد الغد، فقال: «ما عندك يا ثمامة». فقال: عيني ما قلت لك، فقال: «أطلقوا ثمامة». فأنطلق إلى نجد قريب من المسجد، فاقبضت ثم دخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، يا محمد، والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلي من وجهك، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلي، والله ما كان من دهر أبغض إلي من دينك، فأصبح دينك أحب الدين إلي، والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك، فأصبح بلدك أحب البلاد إلي، وإن خيلك أحلبني، وأنا أريد العمرة، فاعذا ترى؟ فبشرة رسول الله ﷺ وأمره أن يعمر، فلما قدم مكة قال له قائل: صوّت، قال: لا، ولكن أسلمت مع محمد رسول الله ﷺ، ولا والله لا يأكمن من الثمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي ﷺ. [راجع: ٤٦٢. أخرجه مسلم: ١٧٦٤].

قوله: (فقال: أطلقوا ثمامة) في رواية ابن إسحاق «قال قد عفوت عنك يا ثمامة واعتنك» وزاد ابن إسحاق في روايته أنه لما كان في الأمر جعوا ما كان في أهل النبي صلى الله عليه وسلم من طعام ولين فلم يقع ذلك من ثمامة موقفاً، فلما أسلم جأوه بالطعام فلم يعجب منه إلا قليلاً، فتصبروا فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الكافر ياكل في سبعة أمعاء، وإن المؤمن ياكل في يوم واحد».

قوله: (فبشرة) أي بخيري الدنيا والآخرة، أو بشره بالجنة أو بمحو ذنوبه وتبعاته السابقة.

قوله: (فلما قدم مكة) زاد ابن هشام قال: «بلغني أنه خرج معتمراً حتى إذا كان ببطن مكة لي، فكان أول من دخل مكة بلي. فأخذته قرش فقالوا: لقد اجترأت علينا، وأرادوا قتله، فقال قائل منهم: دعوه فإنكم تحتاجون إلى الطعام من البعثة فتركوه».

قوله: (قال: لا ولكن أسلمت مع محمد) كانه قال: لا ما خرجت من الدين، لأن عبادة الوثان ليست ديناً، فإذا تركتها لا أكون خرجت من دين، بل استحدثت دين الإسلام. وقوله: «مع محمد» أي وافقته على دينه فصرنا متصاحبين في الإسلام أنا بالابتداء وهو بالاستقامة. ووقع في رواية ابن هشام «ولكن تبعتم خير الدين دين محمد».

قوله: (ولا والله) فيه حذف تقديره: والله لا أرجع إلى دينكم ولا أرفق بكم فترك الميرة تأييد من البعثة.

قوله: (لا تأييد من البعثة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي صلى الله عليه وسلم) زاد ابن هشام «ثم خرج إلى البعثة فممنهم أن يحملوا إلى مكة شيئاً فكتبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم: إنك تأمر بصله الرحم، فكتب إلى ثمامة أن يخلي بينهم وبين الحمل إليهم». وفي قصة ثمامة من الفوائد ربط الكافر في المسجد، والمن على الأسير الكافر وتعظيم أمر العفو عن المسيء لأن ثمامة أقسم أن بغضه انقلب حباً في ساعة واحدة لما أساءه النبي صلى الله عليه وسلم إليه من العفو والمن بخير مقابل. وفيه الاختصال عند الإسلام وأن الإحسان ينزل بغض ويبعث الحب، وأن الكافر إذا أراد عمل خير ثم أسلم شرع له أن يستمر في عمل ذلك الخير. وفيه اللطفة بمن يرجس إسلامه من الأسارى إذا كان في ذلك مصلحة للإسلام، ولا سيما من يتبعه على إسلامه العدد الكثير من قومه، وفيه بث السرايا إلى بلاد الكفار، وأمر من وجد منهم، والتخيير بعد ذلك في قتل أو الإبقاء عليه.

٤٣٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا ثَالِعُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ مُسْلِمَةُ الْكَذَّابُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يَقُولُ إِنَّ جَعْلَ لِي مُحَمَّدٌ الْأَمْرَيْنِ بِقَدْرِ بَغْضِهِ، وَقَدِيمًا لِي بِشَرِّ كَيْفٍ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَقْبَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شَمَّاسٍ، وَلَمَّا يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَعَهُ خَرِيدٌ، حَتَّى وَقَفَ عَلَى مُسْلِمَةَ فِي أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أَطْعَمْتُكَهَا، وَلَنْ تَعُدُّوا أَمْرَ اللَّهِ لِيكَ، وَلَنْ أَتَقَرَّبَ لَيْقَرَّكَ لَكَ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ أَلْيَ أَرَيْتَ فِيهِ مَا رَأَيْتَ، وَهَذَا ثَابِتٌ يُحِبُّكَ عَنِّي». ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ. [راجع: ٣٦٢٠. أخرجه مسلم: ٢٧٧٣].

٤٣٧٤ - قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ فَسَأَلَتْ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ أَرَى الَّذِي أَرَيْتَ فِيهِ مَا أَرَيْتَ». فَأَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَنَّا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سَوَاكَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَعْبَيْتُ شَأْنَهُمَا فَأَوْحَى إِلَيَّ فِي النَّمَامِ: أَنْ أَفْخُجَهُمَا، فَفَخَّجْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَرَاتُهُمَا كَذَاتَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي، أَخَذَهُمَا الْفَقْسِيُّ، وَالْآخَرُ مُسْلِمَةُ». [راجع: ٣٦٢١. أخرجه مسلم: ٢٧٧٤].

أبي سعيد: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ خلاً قبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال، فطرهوه بسارية من سوارى المسجد، فخرج إليه النبي ﷺ فقال: «ما عندك يا ثمامة». فقال: عيني خبز يا محمد، إن تقضي تقض ما دم، وإن تعيم تعيم على شاك، وإن كنت تريد المال، فسل منه ما شئت. فركب حتى كان الغد، ثم قال له: «ما عندك يا ثمامة». قال: «ما قلت لك: إن تعيم تعيم على شاك، فركب حتى كان بعد الغد، فقال: «ما عندك يا ثمامة». فقال: عيني ما قلت لك، فقال: «أطلقوا ثمامة». فأنطلق إلى نجد قريب من المسجد، فاقبضت ثم دخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، يا محمد، والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلي من وجهك، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلي، والله ما كان من دهر أبغض إلي من دينك، فأصبح دينك أحب الدين إلي، والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك، فأصبح بلدك أحب البلاد إلي، وإن خيلك أحلبني، وأنا أريد العمرة، فاعذا ترى؟ فبشرة رسول الله ﷺ وأمره أن يعمر، فلما قدم مكة قال له قائل: صوّت، قال: لا، ولكن أسلمت مع محمد رسول الله ﷺ، ولا والله لا يأكمن من الثمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي ﷺ. [راجع: ٤٦٢. أخرجه مسلم: ١٧٦٤].

قوله: (باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال) أما حنيفة فهو ابن لجيم بجيم ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل، وهي قبيلة كبيرة شهيرة يتزلون البعثة بين مكة واليمن، وكان وفد بني حنيفة كما ذكره ابن إسحاق وغيره في سنة تسع، وذكر الواقدي أنهم كانوا سبعة عشر رجلاً فيهم مسلمة. وأما ثمامة بن أثال فأبوه بغض المصرة خفيفة ابن التعمان بن سلمة الحنفي، وهو من فضلاء الصحابة، وكانت قصته قبل وفد بني حنيفة بزمان، فإن قصته صريحة في أنها كانت قبل فتح مكة كما سبق، وكان البخاري ذكرها هنا استطراداً. ثم ذكر المصنف فيه أربعة أحاديث:

الحديث الأول حديث أبي هريرة في قصة ثمامة، وقد صرح فيه بسماع سعيد المقبري له من أبي هريرة. وأخرجه ابن إسحاق عن سعيد فقال: «عن أبيه عن أبي هريرة» وهو من المزيد في متصل الأسانيد فإن اللبث موصوف بأنه اتفق الناس لحديث سعيد المقبري، ويحتمل أن يكون سعيد سمعه من أبي هريرة، وكان أبوه قد حدثه به قبل، أو ثبت في شيء منه فحدث به على الوجهين.

قوله: (بعث النبي صلى الله عليه وسلم خلاً قبل نجد) أي بعث فرسان خيل إلى جهة نجد، وزعم سيف في «كتاب الزهد» أنه أن الذي أخذ ثمامة وأمره هو العباس بن عبد المطلب، وفيه نظر أيضاً لأن العباس إذا قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمان فتح مكة، وقصة ثمامة تقتضي أنها كانت قبل ذلك بحيث اعتمر ثمامة ثم رجع إلى بلاده ثم منهم أن يمروا أهل مكة، ثم شكا أهل مكة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، ثم بعث يشفع فيهم عند ثمامة.

قوله: (هاذا عندك) أي أي شيء عندك؟ ويحتمل أن تكون «ما» استفهامية و«ذا» موصولة و«عندك» صلته، أي ما الذي استقر في ظنك أن أفعله بك؟ فأجابه بأنه ظن خيراً فقال: عندي ما بعد خير، أي لأنك لست ممن يظلم، بل ممن يعفو ويحسن.

قوله: (إن تقضي تقض ما دم) كذا للأكثر بمهمة غفلة الميم، وللكتشميهي «دم» بمعجمة مثل الميم، قال النووي: معنى رواية الأكثر إن تقتل تقتل ما دم أي صاحب دم لدمه موقع يشفي قاتله بقتله ويدرك ثاره لرياسته وعظمته، ويحتمل أن يكون المعنى أنه عليه دم وهو مطلوب به فلا لوم عليك في قتله. وأما الرواية بالمعجمة فمعناها ذا ذمة وثبت كذلك في رواية أبي داود، وضعفها عياض بأنه يلقب المعنى لأنه إذا كان ذا ذمة يمتنع قتله. قال النووي: يمكن تصحيحها بأن يحمل على الوجه الأول، والمراد بالذمة الحرمية من قومه، وأوجه الجميع الوجه الثاني لأنه مشاكل لقوله بعد ذلك: «وإن تنسم تنسم على شاك»، وجميع ذلك تفصيل لقوله عندي خير؛ وفعل الشرط إذا كثر في الجزء دل على فخامة الأمر.

قوله: (قال: عندي ما قلت لك) أي إن تنسم تنسم على شاك؛ هكذا انصرف في اليوم الثاني على أحد الثقيين. وحذف الأمرين في اليوم الثالث، وفيه دليل على حذف

ويؤخذ منه أن السوار وسائر آلات أنواع الحلى اللطافة بالنساء تعبر للرجال بما يسوؤهم ولا يهرمهم، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى.

٤٣٧٦ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَهْدِيَّ بْنَ يَمِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءَ الْفُطَارِدِي يَقُولُ: كُنَّا نَعْبُدُ الْحَجَرَ، فَإِذَا وَجَدْنَا حَجَرًا هُوَ آخِرُ مِنْهُ الْقِيَامَةِ وَأَعَدْنَا لِآخِرِهِ، فَإِذَا لَمْ نَجِدْ حَجَرًا جَمَعْنَا جُفُوهَ مِنْ تُرَابٍ لَمْ جَسْنَا بِالشَّاةِ فَحَلَيْنَاهُ عَلَيْهِ ثُمَّ طَفْنَا بِهِ، فَإِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَجَبٍ قُلْنَا: مُنْصَلِّ الْأَسِنَّةَ، فَلَا نَدْعُ رُمْحًا فِيهِ خَيْدَةً، وَلَا سَهْمًا فِيهِ خَيْدَةً، إِلَّا نَزَعْنَاهُ وَالْقِيَامَةَ شَهْرُ رَجَبٍ.

٤٣٧٧ - وَسَمِعْتُ أَبَا رَجَاءَ يَقُولُ: كُنْتُ يَوْمَ بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا، أَرَعَى الْإِبِلَ عَلَى أَهْلِي، فَلَمَّا سَمِعْنَا بِخُرُوجِهِ قَرَرْنَا إِلَى النَّارِ، إِلَى مُسْلِمَةَ الْكَلَابِ.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا الصلت بن محمد) أي ابن عبد الرحمن المخاركي بالخاء المعجمة يكنى أبا حمام، بصري ثقة، أكثر عنه البخاري، وهو بفتح المهملة وسكون اللام بعدها شذو.

قوله: (هو أخير منه) في رواية الكشيبي «أحسن» بدل أخير، وأخير لغة في خير. والمراد بالخيرية الحسية من كونه أشد يباساً أو نومة أو نحو ذلك من صفات الحجة المستترة.

قوله: (جوة من تواب) بضم الجيم وسكون المثناة هو القطعة من التراب تجمع قصير كوماً وجعها الجنا.

قوله: (لم جئنا بالشاة لحملها عليه) أي لتصير نظير الحجر، وأبعد من قال: المراد بحملهم الشاة على التراب مجاز ذلك وهو أنهم يقرّبون إليه بالتصدق عليه بذلك اللبن.

قوله: (منصل) يسكون النون وكسر الصاد، وللكشيبي بفتح النون وتشديد الصاد، وقد فرسه بنزع الحديد من السلاح لأجل شهر رجب إشارة إلى تركهم القتال، لأنهم كانوا يزعمون الحديد من السلاح في الأشهر الحرم، ويقال: نصلت الرمح إذا جعلته له نصلاً، وأصلته إذا نزعته منه النصل.

قوله: (والقيامة شهر رجب) بالفتح أي في شهر رجب. ولبعضهم «لشهر رجب» أي لأجل شهر رجب. وأخرج عمر بن شبة في «أخبار البصرة» في ذكر وقعة الجمل هذا الخبر من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاه أنه ذكر الدماء فطفيها وقال: كان أهل الجاهلية إذا دخل الشهر الحرام نزع أحدهم سنان من رعته وجعلها في علوم النساء وقرّلون: جاء منصل الأسنّة، ثم والله لقد رأيت هودج عائشة يوم الجمل كأنه قنفذ، فقيل له: قانتل يومتل؟ قال: لقد رميت بأسهم. فقال له: كيف ذلك وأنت تقول ما تقول؟ فقال: ما كان إلا أن رأينا أم المؤمنين، فما نألكنا.

قوله: (وسمعت أبا رجاء يقول) هو حديث آخر متصل بالإسناد المذكور.

قوله: (كنت يوم بعث النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً أَرَعَى الْإِبِلَ عَلَى أَهْلِي، فَلَمَّا سَمِعْنَا بِخُرُوجِهِ قَرَرْنَا إِلَى النَّارِ، إِلَى مُسْلِمَةَ الْكَلَابِ) الذي يظهر أن مراده بقوله: «بعث» أي اشتهر أمره عندهم، ومراده بخروجه أي ظهوره على قومه من قريش بفتح مكة، وليس المراد مبدأ ظهوره بالنبوة ولا خروجه من مكة إلى المدينة لطول المدة بين ذلك وبين خروج مسلمة. ودلت القصة على أن أبا رجاء كان من جلة من بايع مسلمة من قومه بني عطار بن عوف بن كعب بطن من بني تميم، وكان السبب في ذلك أن سجعاً بفتح المهملة وتخفيف الجيم وآخره جاء مهملة وهي امرأة من بني تميم ادعت النبوة أيضاً فتابعها جماعة من قومه، ثم بلغها أمر مسلمة فخادعها إلى أن تزوجها واجتمع قومه وقومه على طاعة مسلمة.

٧١ - باب قصة الأسود الغنصي

٤٣٧٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِثْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عُثَيْبَةَ بْنِ نَشِيطٍ، وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ اسْمُهُ عِدَّ اللَّهِ، أَنَّ عُثَيْبَةَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ مُسْلِمَةَ الْكَلَابِ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَزَلَّ فِي دَارِ بَنِي الْحَارِثِ، وَكَانَ تَحْتَهُ بَنْتُ الْحَارِثِ بْنِ كُرَيْشٍ، وَهِيَ

٤٣٧٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَنَا أَنَا نَائِمٌ كَيْتُ بِخَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوْضِعَ فِي كَفِّي سِوَاكَانَ مِنْ فَعْبٍ، لَكِسْرَا عَلِيٍّ، فَأَوْخَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنِ الْفُحْشَاءُ، فَفَعِشْتُهُمَا قَدَمًا، فَأَوْطَيْتُهُمَا الْكَلَابَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا: صَاحِبُ صَنْعَاءَ، وَصَاحِبُ الْيَمَامَةِ». [راجع: ٣٦٧١. أخرجه مسلم: ٢٧٧٤].

الحديث الثاني:

قوله: (عن عبد الله بن أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث النوفلي، تابعي صغير مشهور نسب هنا جلده.

قوله: (قدم مسلمة الكلاب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم) أي المدينة، ومسلمة مصغر بكسر اللام ابن ثمامة بن كبير بمحلة ابن حبيب بن الحارث من بني حنيفة. قال ابن إسحاق: ادعى النبوة سنة عشر، وزعم وثيمة في «كتاب الردة» أن مسلمة لقب واسمه ثمامة، وفيه نظر لأن كتيبه أبو ثمامة، فإن كان محفوظاً فيكون ممن توافقت كتيبه واسمه، وسياق هذه القصة يخالف ما ذكره ابن إسحاق أنه قدم مع وفد قومه، وأنهم تركوه في رحاهم يحفظها لهم، وذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا منه جازئته، وأنه قال لهم إنه ليس بشركم وأن مسلمة لما ادعى أنه أشرك في النبوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج بهذه المقالة، وهذا مع شذوذه ضعيف الإسناد لا تقطعاه، وأمر مسلمة كان عند قومه أكثر من ذلك، فقد كان يقال له رحان اليمامة لعظم قدره فيهم، وكيف يلتزم هذا الخبر الضعيف مع قوله في هذا الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع به وخاطبه وصرح له بحضرة قومه أنه لو سألته القطعة الجريدة ما أعطاه، ويعتدل أن يكون مسلمة قدم مرتين الأولى كان تابعاً وكان رئيس بني حنيفة غيره ولهذا أقام في حفظ رحاهم، ومرة متبوعاً وفيها خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم، أو القصة واحدة وكانت إقامته في رحاهم باختياره ثقة منه واستكباراً أن يحضر مجلس النبي صلى الله عليه وسلم، وعامله النبي صلى الله عليه وسلم معاملة الكرم على عادته في الاستئلاف، فقال لقومه: إنه ليس بشركم أي بمكان، لكونه كان يحفظ رحاهم، وأراد استئلافه بالإحسان بالقول والفعل، فلما لم يقد في مسلمة توجه بنفسه إليهم ليقيم عليهم الحجة ويعتد إليه بالإنداز والعلم عند الله تعالى. ويستغاد من هذه القصة أن الإمام يأتي بنفسه إلى من قدم يريد لقاءه من الكفار إذا تعين ذلك طريقاً لصلحة المسلمين.

قوله: (أن جعل لي محمد الأمر من بعده) أي الخلافة، وسقط لفظ «الأمر» هنا عند الأكثر وهو مقدر، وقد ثبت في رواية ابن السكن وثبت أيضاً في الرواية المتقدمة في علامات النبوة.

قوله: (وقلنا في بشر كثير) ذكر الواقدي قصة تقدم أن عدد من كان مع مسلمة من قومه سبعة عشر نفساً، فيحتمل تعدد القدم كما تقدم.

قوله: (ولن تعلمو أمر الله) كذا للأكثر، ولبعضهم لن تعد بالجزم وهو لغة، أي الجزم بل، والمراد بأمر الله حكمه. وقوله: «ولئن أدبرت» أي خالفت الحق، وقوله: «ليعرفنك» بالقاف أي يهلكك.

قوله: (وهذا ثابت بن قيس يثيبك عني) أي لأنه كان غطيط الأنصار، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوارح الكلم فاكتمى ما قاله لمسلمة وأعلمه أنه إن كان يريد الإسهاب في الخطاب فهذا الخطيب يقوم عني في ذلك، ويؤخذ منه استماتة الإمام بأهل البلاغة في جواب أهل العناد ونحو ذلك.

قوله: (أرئت) بضم أوله وكسر الراء من رؤيا المنام، وقد فرسه ابن عباس عن أبي هريرة وهو الحديث الثالث، وسيأتي شرحه في تعبير الرؤيا إن شاء الله تعالى.

قوله: (من فعب) من لبيان الجنس لقوله تعالى: «وَحُلُوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ» [الإنسان: ٢١] ووه من قال الأساور لا تكون إلا من ذهب فإن كانت من فضة فهي القلب.

قوله: (فأهمني شأنهما) في رواية همام التي بعدها «فكرا علي».

قوله: (أحلتهما الغنصي) بالمهملة ثم نون ساكنة ثم سين مهملة وهو الأسود، وهو صاحب صنعة كما في الرواية الثانية، وسأذكر شأنه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى، ويؤخذ من هذه القصة مثبته للصدق رضي الله عنه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم تولى نفع السوارين بنفسه حتى طاراه فلما الأسود قتل في زمنه، وأما مسلمة فكان القائم عليه حتى قتل أبو بكر الصديق فقام مقام النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك،

قوله: (فقال ابن عباس ذكر لي) كذا فيه بضم الدال من ذكر على البناء للمجهول، وقد وضع من حديث الباب قبله أن الذي ذكر له ذلك هو أبو هريرة.

قوله: (إسواران) بكسر الهمزة وسكون المهملة تنبئة إسوار وهي لغة في السوار، والسوار بالكسر ويجوز الضم، والأسوار أيضاً صفة للكبير من الفرس: وهو بالضم والكسر معاً بخلاف الإسوار من الجلي فإنه بالكسر فقط.

قوله: (فقطعهما وكرههما) بفاء وظاء مثالة مكسورة بعدها عين مهملة، يقال قطع الأمر فهو فظيع إذا جاوز المقدار، قال ابن الأثير: الفظيع الأمر الشديد، وجاء هنا متعدياً، والمعروف فظعت به وفضعت منه فيحتمل التعدية على المعنى أي قضمتهما، أو معنى فظعتهما اشتد علي أمرهما. قلت: يؤيد الثاني قوله في الرواية الماضية قريباً « وكسرا على ».

قوله: (فقال عبيد الله أحدهما العنسي الذي قتله فيروز باليمن، والآخر مسيلة الكذاب) أما مسيلة فقد ذكرت خبره، وأما العنسي وفيروز فكان من قصته أن العنسي وهو الأسود واسمه عبيلة بن كعب وكان يقال له أيضاً ذو الحمار بالحاء المعجمة لأنه كان يخرجه، وقيل هو اسم شيطانه. وكان الأسود قد خرج يصنعه وأدعى النبوة وغلب على عامل صنعه المهاجر بن أبي أمية، ويقال إنه مر به فلما حاذاه عثر الحمار فادعى أنه سجد له، ولم يقم الحمار حتى قال له شيئاً فقام، وروى يعقوب بن سفيان والبيهقي في « الدلائل » من طريقه من حديث النعمان بن بزرج بضم النوحدة وسكون الزاي ثم رآه مضموماً ثم جيم قال: خرج الأسود الكذاب وهو من بني عنس يمني يسكنون النون وكان معه شيطانان يقال لأحدهما سحق بمهملتين وقاف مصغر والآخر شقيق بمعجمة وقافين مصغر، وكانا يخبرانه بكل شيء يحدث من أمور الناس، وكان باذان عامل النبي صلى الله عليه وسلم يصنعه فمات، فجاء شيطان الأسود فأخبره، فخرج في قومه حتى ملك صنعه وتزوج المزيانة زوجة باذان، فذكر القصة في مواعدها دادويه وفيروز وغيرهما حتى دخلا إلى الأسود ليلاً، وقد سفته المزيانة الفخر صرفاً حتى سكر، وكان على بابه ألف حارس. فنقب فيروز ومن معه الجدار حتى دخلا وقتله فيروز واحتز رأسه، وأخرجوا المرأة وما أحبوا من متاع البيت، وأرسلوا الخبر إلى المدينة فوافى بذلك عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو الأسود عن عروة: أصيب الأسود قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بيوم وليلة، فأتاه الوحي فأخبر به أصحابه، ثم جاء الخبر إلى أبي بكر رضي الله عنه، وقيل وصل الخبر بذلك صبيحة دفن النبي صلى الله عليه وسلم.

٧٢ - باب قِصَّةِ أَهْلِ نَجْرَانَ

٤٣٨٠ - حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ الْخُسَيْنِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَقَمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ حَذِيفَةَ قَالَ: جَاءَ الْعَالِبُ وَالسَّيِّدُ، صَاحِبَا نَجْرَانَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُبَدِّلَانِ أَنْ يُلَاحِظَا، قَالَ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ اللَّهَ لَيَنْ كَانَتْ نَبِيًّا فَلَاخُذًا لَا نَفْلُحُ نَحْنُ وَلَا عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا، قَالَ: إِنَّا نَفْعِلُكَ مَا سَأَلْنَا، وَابْتَغْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا، وَلَا تَبْتَغْ مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا. فَقَالَ: «لَا يَنْبَغُ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ». فَاسْتَشَرْتُ لَهُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «وَلَمْ يَأْتِ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ». فَلَمَّا قَامَ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَمِينٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ» [راجع: ٣٧٤٥. أخرجه مسلم: ٢٤٢٠، مختصراً].

٤٣٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَفَّصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ ابْنِ زُفَرٍ، عَنْ حَذِيفَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ أَهْلُ نَجْرَانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: ابْتَغْ لَنَا رَجُلًا أَمِينًا، فَقَالَ: «لَا يَنْبَغُ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ». فَاسْتَشَرْتُ لَهُ النَّاسُ، فَبَشَّرَ أَبَا عُبَيْدَةَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ. [راجع: ٣٧٤٥. أخرجه مسلم: ٢٤٢٠].

٤٣٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ». [راجع: ٣٧٤٤. أخرجه مسلم: ٢٤١٩].

أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شَمَّاسٍ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: خَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَضِيبٌ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَلَکَّمَهُ، فَقَالَ لَهُ مُسَيْلِمَةُ: «إِنْ جِئْتَ خَلِيفًا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْأَمْرِ، ثُمَّ جَعَلْتَهُ نَا بَعْدَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ سَأَلْتَنِي هَذَا الْقَضِيبَ مَا أَعْطَيْتُكَ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي أُرِيتَ فِيهِ مَا أُرِيتَ وَهَذَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، وَسَيَجِيحُ عَنِّي». فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ. [راجع: ٣٦٢٠. أخرجه مسلم: ٢٢٧٣].

٤٣٧٩ - قَالَ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ زَوْجَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّنِي ذَكَرْتُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَبْنَأُ أَنَا نَائِمٌ، أُرِيتُ أَنَّهُ وَضِعَ فِي يَدَيَّ مِوَارَانٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَفُطِغْتُهُمَا وَكَرِهْتُهُمَا، فَأَذِنَ لِي فَفُطِغْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَرَاتُهُمَا كَذَاتَيْنِ يَخْرُجَانِ». فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَحَدُهُمَا الْعَنَسِيُّ الَّذِي قَتَلَهُ فِيروزُ بِالْيَمَنِ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ الْكُذَّابُ. [راجع: ٣٦٢١. أخرجه مسلم: ٢٢٧٤].

قوله: (قصة الأسود العنسي) يسكنون النون، وحكى ابن التين جواز فتحها ولم أر له في ذلك سلفاً.

قوله: (حدثنا سعيد بن محمد الجرمي) بفتح الجيم وسكون الراء، كوفي ثقة مكشور، ويعقوب بن إبراهيم هو ابن سعد الزهري، وصالح هو ابن كيسان.

قوله: (عن ابن عبيدة بن نضيط) بفتح النون وكسر الشين المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة.

قوله: (وكان في موضع آخر اسمه عبد الله) أراد بهذا أن ينبه على أن المبهم هو عبد الله بن عبيدة لا أخوه موسى، وموسى ضعيف جداً وأخوه عبد الله ثقة، وكان عبد الله أكبر من موسى بثمانين سنة. وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق: صالح بن كيسان وعبد الله بن عبيدة وعبيد الله بن عبد الله وهو ابن عتبة بن مسعود. وساق البخاري عنه الحديث مرسلًا. وقد ذكره في الباب الذي قبله موصولاً لكن من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس.

قوله: (في دار بنت الحارث) وكان تحت ابنة الحارث بن كرزٍ وهي أم عبد الله بن عامر بن كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، والذي وقع هنا أنها أم عبد الله بن عامر، قيل: الصواب أم أولاد عبد الله بن عامر لأنها زوجته لا أمه، فإن أم ابن عامر ليلى بنت أبي حنمة العدوية. وهو اعتراض متجه. ولعله كان فيه أم عبد الله بن عبد الله بن عامر فإن لعبد الله بن عامر ولداً اسمه عبد الله كاسم أبيه، وهو من بنت الحارث واسمها كيسة تشدشد تحتانية بعدها مهملة وهي بنت عم عبد الله بن عامر بن كرز، ولها منه أيضاً عبد الرحمن وعبيد الملك، وكانت كيسة قبل عبد الله بن عامر بن كرز تحت مسيلة الكذاب، وإذا ثبت ذلك ظهر السر في نزول مسيلة وقومه عليها لكونها كانت امرأته وأما ما وقع عند ابن إسحاق أنهم نزلوا بدار بنت الحارث وذكر غيره أن اسمها رملة بنت الحارث بن ثعلبة بن الحارث بن زيد وهي من الأنصار ثم من بني النجار ولها صحبة وتكنى أم ثابت، وكانت زوج معاذ بن عفره الصحابي المشهور، فكلام ابن سعد يدل على أن دارها كانت معدة لنزول الوفود، فإنه ذكر في وفد بني محارب وبني كلاب وبني تغلب وغيرهم أنهم نزلوا في دار بنت الحارث، وكذا ذكر ابن إسحاق أن بني قريظة حبسوا في دار بنت الحارث وتمقب السهيلي ما وقع عند ابن إسحاق في قصة مسيلة بأن الصواب بنت الحارث، وهو تمقب صحيح إلا أنه يمكن الجمع بأن يكون وفد بني خنيفة نزلوا بدار بنت الحارث كسائر الوفود ومسيلة وحده نزل بدار زوجته بنت الحارث. ثم ظهر لي أن الصواب ما وقع عند ابن إسحاق، وأن مسيلة والوفد نزلوا في دار بنت الحارث وكانت دارها معدة للوفود، وكان يقال لها أيضاً بنت الحارث، كذا صرح به محمد بن سعد في طبقات النساء فقال: رملة بنت الحارث ويقال لها ابنة الحارث بن ثعلبة الأنصارية، وساق نسها. وأما زوجة مسيلة وهي كيسة بنت الحارث فلم تكن إذ ذاك بالمدينة وإنما كانت عند مسيلة باليمامة، فلما قتل تزوجها ابن عمها عبد الله بن عامر بعد ذلك. والله أعلم.

قوله: (ثم جعلته لنا بعدك) هذا مغاير لما ذكر ابن إسحاق أنه ادعى الشركة، إلا أن يعمل على أنه ادعى ذلك بعد أن رجع.

٧٣ - باب قصة عُمَانِ وَالبَحْرَيْنِ.

٤٣٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مِقْنَانٌ: سَمِعَ ابْنَ الْمُثَنِّكِ، جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ: لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ لَقَدْ أَطْعَمْتُ مَكَّنًا وَمَكَّنًا». ثَلَاثًا، فَلَمَّ يَبْدَأُ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَمَرَ مِقْنَانِيَا فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دِينَ أَوْ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِنِي.

قَالَ جَابِرٌ: فَجِئْتُ أَبَا بَكْرٍ فَأَخْبَرْتُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَطْعَمْتُكَ مَكَّنًا وَمَكَّنًا». ثَلَاثًا، قَالَ: فَأَعْلَمَنِي.

قَالَ جَابِرٌ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ فَسَأَلْتُهُ لِمَ نَعِطِي، ثُمَّ أَيْتُهُ فَلَمَّ نَعِطِي، ثُمَّ أَيْتُهُ فَالْأَيْتَةُ لَمَّ نَعِطِي، فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ أَتَيْتُكَ لَمَّ نَعِطِي، ثُمَّ أَتَيْتُكَ لَمَّ نَعِطِي، ثُمَّ أَتَيْتُكَ لَمَّ نَعِطِي، فِيمَا أَنْ نَعِطِي وَإِنَّا أَنْ تَبَخَّلَ عَنِّي، فَقَالَ: أَلَمْ تَبَخَّلْ عَنِّي؟ وَآيَ قَدَاءِ أَخْوَانِ مِنَ الْبَغْلِ، قَالَتْهَا ثَلَاثًا، مَا مَنَعُكَ مِنْ مَرَّةٍ إِلَّا وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أَطْعِمَكَ.

وَعَنْ عُمَرُو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جِئْتُ، فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرٍ: عُدُّنَا، فَقَدَّيْتُهَا. فَوَجَدْتُهَا خَمْسَمِائَةٍ، فَقَالَ: خَذُ وَظَلِّهَا مَرَّتَيْنِ. [راجع: ٢٩٩٦، أخرجه مسلم: ٢٣١٤].

قوله: (قصة عمان والبحرين) أما البحرين فبلد عبد القيس، وقد تقدم بيانها في كتاب الجمعة. وأما عمان فيقسم المهمة وتخفيف الميم، قال عياض: هي فُرْعة بلاد اليمن لم يزد في تعريفها على ذلك. وقال الرشاطي: عمان في اليمن سميت بعمان بن سبأ، ينسب إليها الجندني رئيس أهل عمان. ذكر وثيمة أن عمرو بن العاص قدم عليه من عند النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه، وذكر غيره أن الذي أملى على يد عمرو بن العاص ولما الجندني عياض وجيفر، وكان ذلك بعد خير، ذكره أبو عمرو انتهى. وروى الطبراني من حديث المسور بن غزوة قال: «بث رسول الله صلى الله عليه وسلم رسلة إلى الملك» فذكر الحديث. وفيه: «وبعث عمرو بن العاص إلى جيفر وعياض ابني الجندني ملك عمان وفيه: فرجعوا جميعاً قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حمراً فإنه توفي وعمرو والبحرين» وفي هذا إشعار بقرب عمان من البحرين، ويقرب البحث إلى الملك من وفاته صلى الله عليه وسلم فلملها كانت بعد حين فتصحفت، ولعل المصنف أشار بالترجمة إلى هذا الحديث لقوله في حديث الباب: «فلم يقدم مال البحرين حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم» وروى أحمد من طريق أبي ليلى قال: «خرج رجل منا يقال له يريح بن أسد، فرأه عمر قال: من أنت؟ قال: من أهل عمان، فأدخله على أبي بكر فقال: هذا من أهل الأرض التي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إني لأعلم أرضاً يقال لها عمان ينضج بياضها البحر، لو أتاهم رسولني ما رموه بسهم ولا حجر» وعند مسلم من حديث أبي بزة قال: «بث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً إلى قوم فسبوه وضربوه فجهل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لو أهل عمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك».

(تفسيره) : يحمل الشام بلدة يقال لها عمان لكنها بفتح العين وتشديد الميم، وهي التي أرادها الشاعر بقوله:

في وجهه خالان لولا عماما ما بت مفتوناً بعمان

وليست مرادة هنا طعاماً، وإنما وقع اختلاف للرواة فيما وقع في صفة الخوض النوي كما سيأتي في مكانه حيث جاء في بعض طرقة ذكر عمان. وجيفر مثل جعفر إلا أن بدل العين تحانية، وعياض بفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره معجمة، والجندني بضم الجيم وفتح اللام وسكون النون والقصر، ويريح موحدة ثم تحانية ثم مهمة بوزن ديلم. ثم ذكر المصنف حديث جابر:

قوله: (حدثنا مقيان) هو ابن عيينة.

قوله: (سمع ابن النكدر جابر بن عبد الله) ينصب جابر على أنه مفعول سمع، وفي رواية الحميدي في مسنده «حدثنا مقيان قال: سمعت ابن النكدر قال: سمعت

قوله: (قصة أهل جحزان) يفتح النون وسكون الجيم بلد كبير على سبع مراحل من مكة إلى جهة اليمن يشتمل على ثلاثة وسبعين قرية مسيرة يوم لراكب السريع، كما في زيادات يونس بن بكير يستاند له في المغازي، وذكر ابن إسحاق أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهم حيتن عشرون رجلاً، لكن أهاد ذكرهم في الوفود بالمدنية فكانهم قدموا مرتين. وقال ابن سعد: كان النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليهم فخرج إليه وفد من أربعة عشر رجلاً من أشرفهم، وعند ابن إسحاق أيضاً من حديث كرز بن علقمة أنهم كانوا أربعة وعشرين رجلاً، وسرد أسماءهم.

قوله: (حدثني عباس بن الحسين) هو بغدادي ثقة، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وآخر تقدم في التهجيد مقروناً.

قوله: (حدثنا يحيى بن آدم) في رواية الحاكم في «المستدرک» من الأصم من الحسن بن علي بن عفان عن يحيى بن آدم بهذا الإسناد عن ابن مسعود بدل حليفة، وكذلك أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طرق أخرى عن إسرائيل، ورجح الفاروطي في «الملل» هذه وفيه نظر، فإن شعبة قد روى أصل الحديث عن أبي إسحاق فقال: «عن حليفة» كما في الباب أيضاً، وكان البخاري فهم ذلك فاستظهر برواية شعبة، والذي يظهر أن الطريقتين صحيحان، فقد رواه ابن أبي شيبة أيضاً والإسماعيلي من رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن صلة من حليفة.

قوله: (جاء السيد والمقاب صاحبا جحزان) أما السيد فكان اسمه الأهم بتحتانية ساكنة ويقال شرجيل، وكان صاحب رحلهم وبجنتهم ورئيسهم في ذلك، وأما المقاب فاسمه عبد المسيح وكان صاحب مشورتهم، وكان معهم أيضاً أبو الحارث بن علقمة وكان أسقفهم وحبرهم وصاحب مدارسهم. قال ابن سعد: دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام، وتلا عليهم القرآن فاستنوا، فقال: إن أكثركم ما أقول فلهزم أباهلكم، فانصرفوا على ذلك.

قوله: (يولدان أن يلاعهما) أي يياهله، وذكر ابن إسحاق يستاند مرسل أن ثمانين آية من أول سورة آل عمران نزلت في ذلك، يشير إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَتَلْتُمُوهُمَا فَاتَّخَذْتُمُوهَا زِينَةً وَأَنْتُمْ قَوْمٌ مُنَافِقُونَ﴾.

قوله: (فقال أحدهما لصاحبه) ذكر أبو نعيم في الصحابة يستاند له أن القاتل ذلك هو السيد، وقال غيره: بل الذي قال ذلك هو المقاب لأنه كان صاحب رأيهم، وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي يستاند له أن الذي قال ذلك شرجيل أبو مريم.

قوله: (رواه الله لمن كان نياً فلاحاً) في رواية الكشيبي فلاحاً بإظهار النون.

قوله: (لا فلاح لمن ولا عقينا من بعدنا) زاد في رواية ابن مسعود «أبداً»، وفي مرسل الشعبي عند أبي شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لقد أتاني البشير بهلكة أهل جحزان لو تموا على الملاحة. ولما غدا عليهم أخذ بيد حسن وحسين وفاطمة ثمسي خلفه للملاحة».

قوله: (إنا نطعمك ما سألتنا) وفي رواية يونس بن بكير أنه صالحهم على ألفي حلة: ألف في رجب وألف في صفر ومع كل حلة أوقية، وساق الكتاب الذي كتبه بينهم مطولاً. وذكر ابن سعد أن السيد والمقاب رجعا بعد ذلك فأسلما، زاد في رواية ابن مسعود «فأتياه فقالا: لا تلاتك، ولكن نطعمك ما سألت» وفي قصة أهل جحزان من الفوائد أن إقرار الكافر بالنية لا يدخله في الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام. وفيها جواز مجادلة أهل الكتاب، وقد نجب إذا تمت مصلحته. وفيها مشروعية مبايعة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحجة. وقد دعا ابن عباس إلى ذلك ثم الأوزاعي، ووقع ذلك لجماعة من العلماء. وما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلاً لا تقضي عليه سنة من يوم المبالغة. ووقع في ذلك مع شخص كان يتعصب لبعضهم لبعض للملاحة فلم يهزم بعدما غير شهرين. وفيها مصلحة أهل النعمة على ما يراه الإمام من أصناف المال، ويجري ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم، فإن كلاً منهما مال يؤخذ من الكفار على وجه الصغار في كل عام. وفيها بحث الإمام الرجل العالم الأمين إلى أهل الهدنة في مصلحة الإسلام. وفيها منقبة ظاهرة لأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه. وقد ذكر ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم بحث حلاً إلى أهل جحزان ليأتيه بعدد ذاتهم وجزيتهم، وهذه القصة غير قصة أبي عبيدة لأن أبا عبيدة توجه معهم قبض مال الصلح ورجع، وعلى أرسله النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك قبض منهم ما استحق عليهم من الجزية ويأخذ من أسلم منهم ما وجب عليه من الصدقة. والله أعلم. ثم أورد المصنف حديث أنس أن أمين هذه الأمة أبو عبيدة إشارة إلى أن سببه الحديث الذي قبله، وقد تقدم في مناقب أبي عبيدة.

جاءاً * وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في الكفالة وفي الشهادات وفي فرض الخس.

قوله: (وعن عمرو) هو معطوف على الإسناد الأول، وعمرو هو ابن دينار، ومحمد بن علي هو المعروف بالباقر، وأبوه هو زين العابدين بن الحسين بن علي، وهم من زعم أن محمد بن علي هو ابن الحنفية، ووقع في رواية الحميدي «حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار أخبرني محمد بن علي» فذكره.

٧٤ - باب قُدُوم الأشعريين وأهل اليمن.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ» [راجع: ٢٤٨٩].

٤٣٨٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَقَمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَدِمْتُ أَنَا وَأَخِي مِنَ الْيَمَنِ، فَمَكَّنَا جَيْشًا، مَا نَرَى أَنْ مَسْنُودَ وَأُمَّهُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِهِمْ وَلُزُومِهِمْ لَهُ. [راجع: ٣٧٦٦. أخرجه مسلم: ٢٤٩٠].

قوله: (باب قُدُوم الأشعريين وأهل اليمن) هو من حطف العام على الخاص لأن الأشعريين من أهل اليمن، ومع ذلك ظهر لي أن المراد بأهل اليمن خصوصاً آخر، وهو ما سأذكره من قصة نافع بن زيد الحميري أنه قدم وأقداً في نفر من حيرة وبالله التوفيق. قوله: (وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم: هم مني وأنا منهم) هو طرف من حديث أوله: «أن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو جمعوا ثم اقتسموا بينهم، فهم مني وأنا منهم» الحديث، وقد وصله المؤلف في الشركة وشرح هناك، والمراد بقوله «هم مني» المبالغة في اتصال طرفيها واتصافهما على الطاعة، ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والإسناد كله كوكيون سوى شيخي البخاري.

قوله: (عن الأسود) في المناقب من طريق يوسف بن أبي إسحاق «حدثني الأسود سمعت أبا موسى».

قوله: (قدمت أنا وأخي من اليمن) تقدم بيان اسم أخيه في غزوة خيبر.

قوله: (ما نرى) بضم النون.

قوله: (ابن مسعود وأمه) اسم أمه أم عبد بنت عبد بن سواء، ولها صحبة.

وقوله: (من أهل البيت) أي بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وتقدم في المناقب بلفظ «من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم» وتقدم الحديث في مناقب ابن مسعود.

(تسمية) سقط شيخ البخاري من أول هذا الإسناد من رواية أبي زيد المروزي، وابتداء الإسناد «حدثنا يحيى بن آدم» وثبتا عند غيره وهو الصواب، ولم يدرك البخاري يحيى بن آدم لأنه مات في ربيع الأول سنة ثلاث ومائتين بالكوفة، والبخاري يوثق ببيخاري ولم يرحل منها وعمرو يوثق تسع سنين، وإنما رحل بعد ذلك بمدة كما يشتهر في ترجمته في المقدمة.

(تسمية أخرى): كان قدوم أبي موسى على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح خيبر لما قدم جعفر بن أبي طالب، وقيل إنه قدم عليه بمكة قبل الهجرة ثم كان ممن هاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى، ثم قدم الثانية صحبة جعفر. والصحيح أنه خرج طالباً للمدينة في سفينة فالتقهم الريح إلى الحبشة، فاجتمعوا هناك بجعفر ثم قدموا حبشته. وعلى هذا فإنما ذكره البخاري هنا ليجمع ما وقع على شرطه من البحوث والسراري والزوائد ولو تأيئت تواريخهم، ومن ثم ذكر غزوة سيف البحر مع أبي عبيدة بن الجراح وكانت قبل فتح مكة بمدة. وكنت أظن أن قوله: «وأهل اليمن» بعد الأشعريين من عطف العام على الخاص. ثم ظهر لي أن لهذا العام خصوصاً أيضاً، وأن المراد بهم بعض أهل اليمن وهم وفد حير، فوجدت في «كتاب الصحابة لابن شاذان» من طريق إياس بن عمير الحميري أنه «قدم وأقداً على رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من حير فقالوا: أتيناك لتلقه في الدين» الحديث، وقد ذكرت فوائده في أول بدء الحلق، وحاصله أن الترجمة مشتملة على طائفتين، وليس المراد اجتماعهما في الوفادة، فإن قدوم الأشعريين كان مع أبي موسى في سنة سبع عند فتح خيبر، وقدوم وفد حير في سنة تسع وهي سنة

الوفد، ولأجل هذا اجتمعوا مع بني تميم. وقد عقد محمد بن سعد في الترجمة النبوية من الطبقات للوفد باباً وذكر فيه القبائل من مضر ثم من ربيعة ثم من اليمن وكاد يستوعب ذلك بتلخيص حسن، وكلامه أجمع ما يوجد في ذلك ومع أنه ذكر وفد حير لم يقع له قصة نافع بن زيد التي ذكرتها.

٤٣٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ، عَنْ الثَّوْبِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زُهَيْمٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو مُوسَى أَكْرَمَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ جَرْمٍ، وَإِنَّا لَجُلُومٌ عِنْدَهُ، وَهُوَ يَتَعَدَّى دَجَاجًا، وَلَمَّا الْقَوْمُ رَجُلٌ جَالِسٌ، فَدَعَاهُ إِلَى الْفَدَاءِ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَلْيَرْتُدَّهُ، فَقَالَ: هَلَمْ فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي خَلَفْتُ لَا أَكُلُهُ، فَقَالَ: هَلَمْ أَخْبِرْكَ عَنْ يَمِينِكَ، إِنَّا أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَاسْتَحْمَلْنَاهُ، فَأَبَى أَنْ يَحْمِلَنَا، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ فَخَلَفْتُ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ لَمْ يَهْتِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَتَى يَهْبُزُ إِلَيْنَا، فَأَمَرْنَا بَعْضُ دُرُودٍ، فَلَمَّا قَبَضْنَاهَا قُلْنَا: تَغْلِقُوا النَّبِيَّ ﷺ يَمِينَهُ، لَا تَفْلُحْ بَعْدَنَا أَبَدًا، فَكَيْفَةً قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ خَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا وَقَدْ خَمَلْنَا؟ قَالَ: «أَجَلٌ، وَلَكِنْ لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا غَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ السَّيِّدَ هُوَ غَيْرُ بَيْنَاهَا». [راجع: ٣١٣٣. أخرجه مسلم: ١٦٤٩].

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عبد السلام) هو ابن حرب.

قوله: (عن زهيم) يزاي وزن جعفر وهو ابن مضرب بالفضاء المعجمة وكسر الراء.

قوله: (لا لقدم أبو موسى) أي إلى الكوفة أميراً عليها في زمن عثمان، وهم من قال: أراد قدم اليمن لأن زهدماً لم يكن من أهل اليمن.

قوله: (أكرم هذا الحي من جرم) بفتح الجيم وسكون الراء: قبيلة شهيرة ينسبون إلى جرم بن ريان براء ثم موعدة ثقيلة ابن ثعلبة بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة.

قوله: (فقلوبه) بفتح القاف وكسر الذال المعجمة، وسباني الكلام على ذلك في كتاب الألعمة، وعلى باقي الحديث في كتاب الإيمان والنذور إن شاء تعالى. وكان الوقت الذي طلب فيه الأشعريون الحملان من النبي صلى الله عليه وسلم عند إرادة غزوة تبوك.

٤٣٨٦ - حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ: حَدَّثَنَا أَبُو صَخْرَةَ جَامِعٌ بْنُ شَدَادٍ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ مَعْرُورٍ الْعَازِلِيُّ: حَدَّثَنَا عُمَرَاؤُا بْنُ حُصَيْنٍ قَالَ: جَاءَتِ بَنُو تَمِيمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: «أَخْبِرُوا يَا نَبِيَّ تَمِيمٍ». قَالُوا: أَمَا إِذْ بَشَرْتَنَا فَأَعِظْنَا، فَخَبِّرْ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْبِلُوا الْبَشْرَى إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ». قَالُوا: قَدْ قَبِلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. [راجع: ٣١٩٠].

الحديث الثالث حديث عمران، أورد مختصراً، وقد تقدم شتمه في بدء الحلق، والغرض منه قوله: «فجاء ناس من أهل اليمن فقالوا قبلوا البشرية» واستشكل بأن قدوم وفد بني تميم كان سنة تسع وقدوم الأشعريين كان قبل ذلك عقب فتح خيبر سنة سبع، وأوجب باحتمال أن يكون طائفة من الأشعريين قدوموا بعد ذلك.

٤٣٨٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْنُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ هَا هُنَا - وَأَشَارَ يَدَيْهِ إِلَى الْيَمَنِ - وَالْغِيَاثُ وَالْقُلُوبُ فِي الْفُتَاوَيْنِ - عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ، مِنْ حَيْثُ يُطْلَعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ - رَبِيعَةً وَمَثَرَةً». [راجع: ٣٣٠٢. أخرجه مسلم: ٥١].

٤٣٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ذُكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّا كُنَّا أَهْلَ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ الْفِتْنَةِ وَالَّذِينَ قُلُوبُهُ، الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، وَالْفَقْرُ وَالْخِلَاءُ فِي

قال: رجال أهل نجد، قال: كلبت بل هم أهل اليمن، الإيمان يمان « الحديث. وأخرجه أيضاً من حديث معاذ بن جبل، قال الخطابي: قوله « هم أرق أئمة والين قلوباً » أي لأن القلوب خشاء القلب، فإذا قرأ نغذ القلوب وخلص إلى ما وراءه، وإذا غلظ بعد وصوله إلى داخل، وإذا كان القلب ليناً علق كل ما يصادفه.

أصحاب الإبل، والسكينة والوقار في أهل القمم.

وقال غنم، عن شعبة، عن سليمان: سمعت ذكوان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. [رابع: ٣٣٠١، أخرجه مسلم: ٥٢].

٤٣٩١ - حدثنا عبدان: عن أبي هريرة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كنا جلوساً مع ابن مسعود، فجاء خباب، فقال: يا أبا عبد الرحمن، أيسطيع هؤلاء الشباب أن يقرؤوا كمًا قرا؟ قال: أما إنك لو شئت امرت بعضهم يقرأ عليك؟ قال: أجل. قال: اقرأ يا علقمة، فقال زيد بن حذير، أخو زياد بن حذير: تأمر علقمة أن يقرأ وتيس بالقرآن؟ قال: أما إنك إن شئت اخترتكم بما قال النبي ﷺ في قومك وقوموه؟ فقرأت حسين آية من سورة مريم، فقال عبد الله: كيف ترى؟ قال: قد أحسن، قال عبد الله: ما أقرأ شيئاً إلا وهو يقرؤه، ثم انصت إلى خباب وعنه خاتم من ذهب، فقال: ألم يأن لهذا العاتم أن يلقى، قال: أما إنك كن تراه علي بعد اليوم، فاقفاه.

رواه غنم، عن شعبة.

الحديث السابع:

قوله: (فجاء خباب) بالمعجمة والمحدثين الأولى ثقيلة، وهو ابن الأوت الصحابي المشهور.

قوله: (يا أبا عبد الرحمن) هو كنية ابن مسعود.

قوله: (أمرت بعضهم يقرأ عليك) في رواية الكشميهني « قرا » بصيغة الفعل الماضي.

قوله: (فقال زيد بن حذير) بمهمله مصر أخو زياد بن حذير، وزباد من كبار التابعين أدرك عمر له رواية في مسند أبي داود ونزل الكوفة وولي إمرتها مرة، وهو أسدي من بني أسد بن خزيمه بن ملركة بن إلياس بن مضر، وأما أخوه زيد فلا أعرف له رواية.

قوله: (أما) بتخفيف الميم (إن شئت اخترتكم بما قال النبي صلى الله عليه وسلم في قومك وفي قومه) كانه يشير إلى ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على النسخ لأن علقمة غني، ولأن زيد بن حذير أسدي، فاما ثناءه على النسخ فمما أخرجه أحمد واليزار بإسناد حسن عن ابن مسعود قال: « شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو لهذا الخي من النسخ أو يثي عليهم، حتى ثبثت أبي رجل منهم » وأما ذه لبني أسد فقدم من المناقب حديث أبي هريرة وغيره « أن جينة وغيرها خير من بني أسد وغطفان » وأما النسخي فمفسوب إلى النسخ قبيلة مشهورة من اليمن، واسم النسخ حبيب بن عمرو بن علة بضم الهاء وتثنية اللام ابن جلد بن مالك بن أدد بن زيد، وقيل له النسخ لأنه نفع عن قومه أي بعد. وفي رواية شعبة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج « لتسكن أو لأحدثك بما قيل في قومك وقومه ».

قوله: (فقرأت حسين آية من سورة مريم) في رواية شعبة « فقال عبد الله رتل فذلك أبي وأمي ».

قوله: (وقال عبد الله كيف ترى) هو موصل بالإسناد المذكور، وخاطب عبد الله بذلك خباباً لأنه هو الذي سأله أولاً، وهو الذي قال: قد أحسن، وكذا ثبت في رواية أحمد عن يعلى عن الأعمش فيه « قال خباب أحسنت ».

قوله: (قال عبد الله) هو موصل أيضاً.

قوله: (ما أقرأ شيئاً إلا وهو يقرؤه) يعني علقمة، وهي مثابة عظيمة لمعلقة حيث شهد له ابن مسعود أنه مثله في القراءة.

قوله: (ثم انصت إلى خباب وعليه خاتم من ذهب فقال: ألم يأن لهذا الخاتم أن يلقى) بضم أوله وفتح القاف أي يرمى به.

قوله: (رواه غنم عن شعبة) أي عن الأعمش بالإسناد المذكور، وقد وصلها أسير نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن حنبل « حدثنا محمد بن جعفر » وهو غنم بإسناد هذا وكاه في الزهد لأحد وإلا فلم أره في مسند أحمد إلا من طريق يعلى بن عبيد عن الأعمش، ووهم بعض من اقتباه فزع أن هذا التعليق معاد في بعض النسخ وأن عمله

٤٣٩١ - حدثنا إسرائيل قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن ثور بن زيد، عن أبي الفتح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: « الإيمان يمان، والحقبة ها هنا، ها هنا يطلع قرن الشيطان ». [رابع: ٣٣٠١، أخرجه مسلم: ٥٢].

٤٣٩٠ - حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب: حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « أأنكم أهل اليمن أضغفأ قلوباً، وأرق أفئدة، أليفة يمان والحكمة يمانية ». [رابع: ٣٣٠١، أخرجه مسلم: ٥٢].

الحديث الرابع حديث أبي مسعود (الإيمان مهنا ولحار يده إلى اليمن) أي إلى جهة اليمن، وهذا يدل على أنه لو أهل البلد لا من ينسب إلى اليمن ولو كان من غير أهلها.

الحديث الخامس حديث أبي هريرة:

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش وذكوان هو ابن صالح.

قوله: (وقال غنم عن شعبة إلخ) أورده لورق التصريح بقول الأعمش: سمعت ذكوان « وقد وصله أحد من محمد بن جعفر غنم بهذا الإسناد.

قوله: (حدثنا إسرائيل) هو ابن أبي أيوب، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال، وثور بن زيد هو للمدني، وأما ثور بن يزيد الشامي فابوه زيادة تحتانية مفتوحة في أوله، وأبو الفتح اسمه سالم.

قوله: (الإيمان يمان) في رواية الأعرج التي بعدها « الفقه يمان » وفيها وفي رواية ذكوان « والحكمة يمانية » وفي أوها وأول رواية ذكوان « أأنكم أهل اليمن » وهو خطاب للصحاب الذين بالمدينة، وفي حديث أبي مسعود « والجفاء وغلظ القلوب في الفلادين إلخ » وفي رواية ذكوان عن أبي هريرة « والفخر والجلاء في أصحاب الإبل » وزاد فيها « والسكينة والوقار في أهل القمم » وزاد في رواية أبي الفتح « والفتنة مهنا حيث يطلع قرن الشيطان » وهذا هو الحديث السادس، وسيأتي شرحه في كتاب الفن إن شاء الله تعالى. وتقدم شرح سائر ذلك في أول المناقب وفي بدء الحلق، وأشرت هناك إلى أن الرواية التي فيها « أأنكم أهل اليمن » ترد قول من قال: إن المراد بقوله: « الإيمان يمان » الأنصار وغير ذلك. وقد ذكر ابن الصلاح قول أبي حنبل وغيره: إن معنى قوله: « الإيمان يمان » أن مبدأ الإيمان من مكة لأن مكة من تهامة وتهامة من اليمن، وقيل: المراد مكة والمدينة، لأن هذا الكلام صدر وهو صلى الله عليه وسلم يتوكل، فتكون المدينة حيثن بالنسبة إلى المحل الذي هو فيه يمانية، والثالث واختاره أبو عبيد أن المراد بذلك الأنصار لأنهم يمانيون من الأصل فنسب الإيمان إليهم لكونهم أمصاره. وقال ابن الصلاح: ولو تأملوا لفظ الحديث أحتجوا إلى هذا التأويل، لأن قوله: « أأنكم أهل اليمن » خطاب للانس ومنهم الأنصار، فيبين أن الذين جاؤوا غيرهم، قال ومعنى الحديث وصف الذين جاؤوا بقرة الإيمان وكما ولا مفهوم له، قال: ثم المراد الموجودون حيثن منهم لا كل أهل اليمن في كل زمان انتهى. ولا مانع أن يكون المراد بقوله: « الإيمان يمان » ما هو أهم مما ذكره أبو حنبل وما ذكره ابن الصلاح، وحاصله أن قوله: « يمان » يشمل من ينسب إلى اليمن بالسكنى والقبيلة، لكن كون المراد به من ينسب بالسكنى أظهر. بل هو للمشاهد في كل عصر من أحوال سكان جهة اليمن وجهة الشمال، فغالب من يوجد من جهة الشمال غلاظ القلوب والأبدان، وقد رفاق القلوب والأبدان، وغالب من يوجد من جهة الشمال غلاظ القلوب والأبدان، وقد قسم في حديث أبي مسعود أهل الجهات الثلاثة: اليمن والشام والمشرق، ولم يتعرض للمغرب في هذا الحديث، وقد ذكره في حديث آخر، فلهذا كان فيه ولم يذكره السراوي إما لئسنا أو غيره، والله أعلم. وأورد البخاري هذه الأحاديث في الأعراب لأنهم من أهل اليمن قطعاً، وكأنه أشار إلى حديث ابن عباس « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة إذ قال: الله أكبر، إذا جاء نصر الله والفتح، وجاء أهل اليمن تقي قلوبهم، حسنة طاعتهم. الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية » أخرجه البزار. وعن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يطلع عليكم أهل اليمن كأنهم السحاب، هم خير أهل الأرض » الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني، وفي الطبراني من حديث عمرو بن عبسة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعينة بن حصن: أي الرجال خير؟

عقب حديث أبي هريرة، وقد ظهر في أن لا إعادة وآته في جميع النسخ، وأن الذي وقع في

الموضوعين من رواية غندر عن شعبة صواب، وأن المراد في الموضوع الثاني أن شعبة رواه عن الأعمش بالإسناد الذي وصله به من طريق أبي حمزة عن الأعمش، وقد أثبت الإسمايلي في مستخرجه رواية غندر عن شعبة فقال بعد أن أخرجه من طريق ابن شهاب عن الأعمش بالإسناد الذي وصله به «رواه جماعة عن الأعمش، ورواه غندر عن شعبة» وفي الحديث منقبة لأبي مسعود وحسن تأنيبه في الموعظة والتعليق، وأن بعض الصحابة كان يفتي عليه بعض الأحكام فإذا نهى عليها رجوع، ولعل خباباً كان يعتقد أن النهي عن لبس الرجال خاتم الذهب للتنزيه، فيه ابن مسعود على تحريمه، فرجع إليه مسرعاً

٧٥- باب قصة دوس والطفيّل بن عمرو الدوسي

٤٣٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ رضي الله عنه فَقَالَ: إِنَّ دُوسًا قَدْ هَلَكَتْ، غَضَبْتُ وَأَبَيْتُ، فَأَذَغَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ: وَاللَّهِمَّ اهْدِهِ دُوسًا، وَأَبِئْ بِهِمْ. [راجع: ٢٩٣٧. أخرجه مسلم: ٢٥٢٤].

٤٣٩٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا قُبِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ: يَا كَلْبَةَ مِنْ طَرَفَيْهَا وَخَدَيْهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَسَتْ وَأَبَى غِلَامٌ لِي فِي الطَّرِيقِ، فَلَمَّا قُبِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَبَضْتُهُ، قَبَضْنَا أَنَا عِنْدَهُ أَيْ طَلَعَ الْغُلَامُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ. فَقُلْتُ: هُوَ لِوَجْهِ اللَّهِ، فَأَخَذْتُهُ. [راجع: ٢٥٣٠].

قوله: (قصة دوس والطفيّل بن عمرو الدوسي) يفتح الملهمة وسكون الواو بعدها مهملة، تقدم نسبهم في غزوة ذي الخلفة، والطفيّل بن عمرو أي ابن طريف بن العاص بن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس، كان يقال له ذو النور آخره راء، لأنه لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم بعه إلى قومه فقال: اجعل لي آية، فقال: اللهم نور له، فسطع نور بين عينيه، فقال: يا رب أخاف أن يقولوا إنه مثله، فتحول إلى طرف سوطه، وكان يقضي في الليلة المظلمة، ذكره هشام بن الكلبي في قصة طويلة، وفيها أنه دعا قومه إلى الإسلام فأسلم أبوه ولم تسلم أمه، وأجابه أبو هريرة وحده. قلت: وهذا يدل على تقدم إسلامه، وقد جزم ابن أبي حاتم بأنه قدم مع أبي هريرة بخبر وكأنها قدمت الثانية.

قوله: (عن ابن ذكوان) هو عبد الله أبو الزناد.

قوله: (واللهم اهد دوساً وأبئ بهم) وقع مصداق ذلك، فذكر ابن الكلبي أن حبيب بن عمرو بن حشمة الدوسي كان حاكماً على دوس، وكذا كان أبوه من قبله، وعمر ثلاثمائة سنة، وكان حبيب يقول: إني لأعلم أن للخلق خالفاً لكي لا أدرى من هو، فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم خرج إليه معه خمسة وسبعون رجلاً من قومه فأسلم وأسلموا. وذكر ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل الطفيّل بن عمرو ليحرق صنم عمرو بن حشمة الذي كان يقال له ذو الكفوين يفتح الكاف وكسر الفاء، فأحرقه. وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن الطفيّل بن عمرو استشهد بأجنادين في خلافة أبي بكر، وكذا قال أبو الأسود عن عروة، وجزم ابن سعد بأنه استشهد بالبيعة، وقيل باليرموك.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد (عن قيس) هو ابن أبي حازم.

قوله: (لا فقلت) أي أوردت القدام.

قوله: (قلت في الطريق) تقدم شرحه مستوفى في كتاب العقق، وقوله في هذه الرواية: «وإن غلام لي» لا يخار قوله في الرواية الماضية في العقق «فاصل أحدهما صاحبه» لأن رواية ابن قسرت وجه الإضلال، وأن الذي أضل هو أبو هريرة، بخلاف غلام فإنه ابن أبي هريرة مكانه هريه، فلذلك أطلق أن أضله، فلا يلتزم إلى إنكار ابن التين أنه ابن، وأما كونه عاد فحضر عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتأنيب أيضاً لأنه يعمل على أنه رجوع عن الإباق وعاد إلى سيده بركة الإسلام، ويمثل أن يكون أطلق ابن

٧٦- باب قصة وفد طيء، وحديث عدي بن حاتم

٤٣٩٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خُرَيْشٍ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ قَالَ: أَتَانَا عَمْرٌو بْنُ وَفْدٍ، فَيَجْعَلُ يَذْعُو رَجُلًا وَرَجُلًا وَيُسَمِّيهِمْ، فَقُلْتُ: أَمَا تَعْرِفُنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: بَلَى، اسْمُكَ إِذْ كَفَرُوا، وَأَقْبَلْتُ إِذْ أَهْبَرُوا، وَوَقَّيْتُ إِذْ غَدَرُوا، وَعَوَّلْتُ إِذْ أَنْكَرُوا. فَقَالَ عَدِيُّ: فَلَا أَبَالِي إِذَا. [أخرجه مسلم: ٢٥٢٣. بقطعة لم ترد في هذا الطريق].

قوله: (وفد طيء) وحديث عدي بن حاتم) أي ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج بمهملة ثم معجمة ثم واء ثم جيم بوزن جعفر ابن امرئ القيس بن عدي الطائي، منسوب إلى طيء يفتح الملهمة وتشديد التحتانية المكسورة بعدما حمزة ابن أدد بن زيد بن يشجب بن حريث بن زيد بن كهلان بن سبأ، يقال كان اسمه جلهمة فسمي طيئاً لأنه أول من طوى برأه، ويقال أول من طوى للثمال. وأخرج مسلم من وجه آخر عن عدي بن حاتم قال: «أُتيت عمر فقال: إن أول صدقة يفيض وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه صدقة طيء، جئت بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم» وزاد أحد في أوله: «أُتيت عمر في أناس من قومي، فجعل يعرض عليّ، فاستقبلته فقلت: أتمرقي؟» فذكر نحو ما أورده البخاري ونحو ما أورده مسلم جيماً.

قوله: (حدثنا عبد الملك) هو ابن عمير، وعمر بن حريث بالمهملة وبالثالثة مصغر هو المخزومي صحابي صغير، ولي الإسناد ثلاثة من الصحابة في نسق.

قوله: (أوتيت عمر أي في خلافته).

قوله: (فجعل يدعو رجلاً رجلاً يسميهم) أي قبل أن يدعوهم.

قوله: (بلى اسلمت إذ كفروا إلخ) يشير بذلك إلى وفاة عدي بالإسلام والصدقة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه منع من أطاعه من الرقة، وذلك مشهور عند أهل العلم بالفتح.

قوله: (وقال عدي: فلا أبالي إلخ) أي إذا كنت تعرف قدري فلا أبالي إذا قلت عليّ غيري، ولي «الأدب المقرد» للبخاري «أن عمر قال لعدي: حيّاك الله من معرفة» وروى أحمد في سبب إسلام عدي أنه قال: «لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم كرهته، فانطلقت إلى أقصى الأرض ما يلي الروم، ثم كرهت مكاني فقلت: لو أتيت، فإن كان كافياً لم ينف عليّ، فأتيت فقال: أسلم تسلم. فقلت: إن لي ديناً» وكان نصرانياً فذكر إسلامه. وذكر ذلك ابن إسحاق مطولاً، وفيه أن خيل النبي صلى الله عليه وسلم أصابت أمت عدي وأن النبي صلى الله عليه وسلم من عليها فأنطلقا بعد أن استعطفت بإشارة علي عليها فقالت له: هلك الوالد وغب الوافد، فامتن علي من الله عليك. فقال: ومن وافك؟ قالت عدي بن حاتم قال: الفار من الله ورسوله؟ فلما قدمت بنت حاتم على عدي أشارت عليه بالقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقدم وأسلم وروى الترمذي من وجه آخر عن عدي بن حاتم قال: «أُتيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فقال: هذا عدي بن حاتم، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يقول: إني لأرجو الله أن يجعل يده في يدي»

٧٧- باب حجة الوداع

٤٣٩٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ هُرَيْرَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِمُعَرَّةٍ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيحٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْمُعَرَّةِ، لَمْ يَلْحِقْ حَتَّى يَجِلْ مِنْهَا جَمِيعًا». فَقُبِضَتْ مَعَهُ مَكَّةَ وَأَنَا خَائِضٌ، وَكَمْ أَحْلَفُ بِأَنِّي وَلَا يَبْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةَ، فَشَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «الْفَقِيصُ رَأْسُكَ وَأَفْشِيطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ». وَدَعَا الْمُعَرَّةَ. فَقُلْتُ: فَلَمَّا قَبَضْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّنُئِيِّ إِلَى التَّجِيمِ فَأَعْمَرْتِ، فَقَالَ: «هَلِيهِ مَكَانٌ عَمْرُكُلِهِ». قَالَتْ:

فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْمَغْرَةِ بِأَيْتِهِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّوْا، ثُمَّ طَافُوا طَوَّافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ بَيْتِي، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْمَغْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَّافًا وَاحِدًا. [راجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب حجة الوداع) يكرر الحاء المهملة ويفتحها، ويكرر الواو ويفتحها، ذكر جابر في حديثه الطويل في صفته كما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم مكث تسع سنين أي منذ قدم المدينة لم يهج، ثم أذن في الناس في العاشرة أن النبي صلى الله عليه وسلم حاج، فقدم للمدينة بشر كثير كلهم يطمس أن يأتي برسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث. ووقع في حديث أبي سعيد الخدري ما يوهم أنه صلى الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر غير حجة الوداع ولفظه وعند الترمذي من حديث جابر (حج قبل أن يهاجر ثلاث حجج) وعن ابن عباس مثله أخرجه ابن ماجه والحاكم، قلت: وهو مبني على عند وفود الأنصار إلى المدينة بمنى بعد الحج، فإنهم قدموا أولاً فتواصوا، ثم قدموا ثانياً فابعدوا البيعة الأولى، ثم قدموا ثالثاً فابعدوا البيعة الثانية كما تقدم بيانه أول الهجرة، وهذا لا يقتضي نفي الحج قبل ذلك. وقد أخرج الحاكم بسند صحيح إلى الثوري «أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر حججاً» وقال ابن الجوزي: حج حججاً لا يعرف مدعاه. وقال ابن الأثير في النهاية: كان يهج كل سنة قبل أن يهاجر. وفي حديث ابن عباس أن خروجه من المدينة كان لحسن يقين من ذي القعدة أخرجه المصنف في الحج، وأخرجه هو ومسلم من حديث عائشة مثله، وحزم ابن حزم بأن خروجه كان يوم الخميس، وفيه نظر لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس فلا يصح ثبت وتواتر أن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة، فتعين أن أول الشهر يوم الخميس فلا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس، بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة، لكن ثبت في الصحيحين عن أنس «صلينا الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين» فدل على أن خروجهم لم يكن يوم الجمعة، فما بقي إلا أن يكون خروجهم يوم السبت، ويحصل قول من قال: «لحسن يقين» أي إن كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جاء تسعاً وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضي أربع ليالٍ لا خمس، وبهذا تنق الأخبار، وهكذا جمع الحفاظ عماد الدين بن كثير بين الروايات، وقوي هذا الجمع بقول جابر «إنه خرج لحسن يقين من ذي القعدة أو أربع» وكان دخوله صلى الله عليه وسلم مكة صبح رابعة كما ثبت في حديث عائشة، وذلك يوم الأحد، وهذا يؤيد أن خروجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم، فيكون مكته في الطريق ثمان ليالٍ، وهي المسافة الوسطى. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة عشر حديثاً تقدم غالبها في كتاب الحج مشروحة، وسأبين ذلك مع مزيد فائدة:

الحديث الأول حديث عائشة، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب التمتع والقران من كتاب الحج.

٤٣٩٦ - حَدَّثَنِي غَزْوُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا طَافَ بِأَيْتِهِ فَقَدْ حَلَ. قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ قَالَ هَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ مَجِلْهَا إِلَى أَيْتِ الْبَيْتِ الْحَقِيقِ﴾. [الحج: ٣٣]. وَبَيْنَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ اصْحَابَهُ أَنْ يَجْلُوا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. قُلْتُ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَرْوَةِ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِسْرَافاً قَبْلَ وَبَعْدَ. [أخرجه مسلم: ١٢٤٥].

الحديث الثاني:

قوله: (عن ابن عباس إذا طاف بالبيت فقد حل قلت: من أين قال هذا ابن عباس) القائل هو ابن جريج والمقول له عطاء، وذلك صريح في رواية مسلم، والمراد بالمعرف وهو بتشديد الراء الوقوف بعرفة وهو ظاهر في أن المراد بذلك من اعتسر مطلقاً سواء كان قرناً أو متمتعاً، وهو مذهب مشهور لابن عباس، وقد تقدم البحث فيه في أبواب الطواف في «باب من طاف بالبيت إذا قدم» من كتاب الحج.

٤٣٩٧ - حَدَّثَنِي يَتَّى: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ طَارِقاً، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: لَقِيتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٤٤٠٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَاشِياً، وَهُوَ مُزَوِّفٌ أَسَافَةً عَلَى الْقَصَوَاءِ، وَفَعَّ بِأَلِّ وَغُفْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ، حَتَّى أَتَاخَ عِنْدَ الْبَيْتِ، ثُمَّ قَالَ لِنُفْمَانَ: «أَتَيْتَا بِالْمِفْتَاحِ». فَمَجَّاهُ بِالْمِفْتَاحِ فَفَتَحَ لَهُ الْبَابَ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَسَافَةً وَبَلَّالَ وَغُفْمَانَ، ثُمَّ أَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَمَكَثَ نَهَاراً طَوِيلاً، ثُمَّ خَرَجَ وَابْتَدَرَ النَّاسُ الدُّخُولَ، فَسَبَقْتُهُمْ، فَوَجَدْتُ بَلَّالاً قَائِماً مِنْ رِزَاءِ الْبَابِ، فَقُلْتُ لَهُ: «إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: سَأَلْتَنِي ذَيْنِكَ الْعَمُودَيْنِ مِنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، وَكَانَ الْبَيْتُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْمِدَةٍ سَطْرَيْنِ، سَأَلْتَنِي الْغَمُودَيْنِ مِنَ السُّطْرِ الْمُقَدَّمِ، وَجَعَلَ بَابُ الْبَيْتِ خَلْفَ ظَهْرِهِ، وَاسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الْبَيْتَ يَسْتَقْبِلُكُمُ حِينَ تَلِجُ الْبَيْتَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ.

قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَاتِي، وَعِنْدَ الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَرْتَمَةً خَفَرَاءُ. [راجع: ٣٩٧. أخرجه مسلم: ١٣٢٩].

الحديث السادس حديث ابن عمر في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة، تقدم شرحه مستوفى في «باب إغلاق البيت» من أبواب الطواف في كتاب

الحديث السادس حديث ابن عمر في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة، تقدم شرحه مستوفى في «باب إغلاق البيت» من أبواب الطواف في كتاب

الحج، وقوله في أول الاستاد «حدثني عمده» هو ابن رافع كما تقدم في الحج، وتقدم هناك بيان الاختلاف فيه.
قوله: (سطين) بالهملة، ووقع في رواية الأصيلي بالمعجمة وخطاه عياض.
قوله: (عند المكان الذي صلى فيه مرموه) يسكنون الرءاء والمهنتين واليمنين المفتوحين واحدة المرم، وهو جنس من الرخام نفيس معروف، وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم غير بناء الكعبة بعده في زمن ابن الزبير كما تقدم بسطه في كتاب الحج. وقد اشكل دخول هذا الحديث في «باب حجة الوداع» لأن فيه التصريح بأن القصة كانت عام الفتح، وعام الفتح كان سنة ثمان وحجة الوداع كانت سنة عشر، وفي أحاديث هذا الباب جميعها التصريح بحجة الوداع وعجة النبي صلى الله عليه وسلم وهي حجة الوداع.

٤٤٠٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَزَا بَنِي عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَخُجْ بَعْدَهَا، حَجَّةَ الْوَدَاعِ.

قَالَ: أَبُو إِسْحَاقَ: وَبِمَكَّةَ أُخْرَى. [إرجع: ٣٩٤٩. أخرجه مسلم: ١٢٥٤، وفي الجهاد: ١٤٣].

الحديث التاسع حديث زيد بن أرقم، تقدم شرحه في أول الهجرة، وقوله: «وأنه حج بعلمه هاجر حجة واحدة لم يحج بعلمه حجة الوداع» يعني ولا حج قبلها إلا أن يريد نفي الحج الأصغر وهو العمرة فلا، فإنه اعتمر قبلها قطعا.

قوله: (قال أبو إسحاق: وبمكة أخرى) هو موصل بالإستاد المذكور، وغرض أبي إسحاق أن لقوله: «بعلمه هاجر» مفهوماً، وأنه قبل أن يهاجر كان قد حج لكن اقتصره على قوله أخرى قد يومه أنه لم يحج قبل الهجرة إلا واحدة وليس كذلك بل حج قبل أن يهاجر مراراً، بل الذي لا أرتاب فيه أنه لم يترك الحج وهو بمكة قط، لأن قريشاً في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج، وإنما يتأخر منهم عنه من لم يكن بمكة أو عاقه ضعف، وإذا كانوا وهم على غير دين يحرصون على إقامة الحج ويرون من مفارغهم التي امتازوا بها على غيرهم من العرب فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه يتركه؟ وقد ثبت من حديث جابر بن مطعم أنه رآه في الجاهلية واقفاً بمرقة، وأن ذلك من توفيق الله له، وثبت دعاءه قبائل العرب إلى الإسلام بمنى ثلاث سنين متوالية كما بيته في الهجرة إلى المدينة.

٤٤٠٥ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُذْرَةَ، عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَبْرِ، عَنْ جَبْرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِي حَجَّةُ الْوَدَاعِ لِجَبْرِ: «اسْتَصْبِ السَّاسَ». فَقَالَ: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّاراً يَغْتَضِبُ بَعْضُكُمْ وَرَأْبَ بَعْضٍ. [إرجع: ١٧١. أخرجه مسلم: ٦٥].

الحديث العاشر حديث جابر: (عن علي بن مزلوك) يضم الميم وسكون الدال وكسر الراء وهو غني كوفي ثقة، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وما له في البخاري سوى هذا الحديث، لكنه أورده في مواضع. والله أعلم.

قوله: (استصبت الساس) فيه دليل على وهم من زعم أن إسلام جرير كان قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً، لأن حجة الوداع كانت قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بأكثر من ثمانين يوماً، وقد ذكر جرير أنه حج مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع.

٤٤٠٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِمَانُ قُلْدٌ اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثَةٌ مَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا. قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْهَرُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بغير اسميه، قَالَ: «أَلَيْسَ ذُو الْحِجَّةِ. قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ ظَنَّنَا هَذَا. قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْهَرُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بغير اسميه، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النُّحْرِ. قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ مِثْلَ مِثْلِكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ» - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَاحِسِيَهُ قَالَ - وَأَغْرَضَكُمْ

الحج، وقوله في أول الاستاد «حدثني عمده» هو ابن رافع كما تقدم في الحج، وتقدم هناك بيان الاختلاف فيه.

قوله: (سطين) بالهملة، ووقع في رواية الأصيلي بالمعجمة وخطاه عياض.
قوله: (عند المكان الذي صلى فيه مرموه) يسكنون الرءاء والمهنتين واليمنين المفتوحين واحدة المرم، وهو جنس من الرخام نفيس معروف، وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم غير بناء الكعبة بعده في زمن ابن الزبير كما تقدم بسطه في كتاب الحج. وقد اشكل دخول هذا الحديث في «باب حجة الوداع» لأن فيه التصريح بأن القصة كانت عام الفتح، وعام الفتح كان سنة ثمان وحجة الوداع كانت سنة عشر، وفي أحاديث هذا الباب جميعها التصريح بحجة الوداع وعجة النبي صلى الله عليه وسلم وهي حجة الوداع.

٤٤٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي غُرُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُمَا: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَنْمٍ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، حَاضَتْ لِي حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاحْبِسْتَا هِي». قُلْنَا: إِنَّمَا قَدْ أَفَاضَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَطَافَتْ بِالنَّبِيِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَلْتَفِيْرَا». [إرجع: ٢٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١، باختلاف، وهو في الحج: ٣٨٢].

الحديث السابع حديث عائشة في قصة صفيه، وقد تقدم شرحه في «باب إذا حاضت بعلمه أفاضت» من كتاب الحج.

٤٤٠٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا نَتَخَدَّثُ بِحَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَلَا نَدْرِي مَا حَجَّةُ الْوَدَاعِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَاتَّقَى عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ فَاطْلَبَ فِي ذِكْرِهِ، وَقَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْزَلَ أَمْرَهُ، أَنْزَلَ نُوحٌ وَالْيُسُوفُ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِيكُمْ، فَمَا خِيفَ عَلَيْكُمْ مِنْ شَأْيِهِ فَلَيْسَ يَخْشَى عَلَيْكُمْ: أَنْ رَأَيْتُمْ لَيْسَ عَلَى مَا يَخْشَى عَلَيْكُمْ - ثَلَاثًا - إِنْ رَأَيْتُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّهُ أَهْوَرُ عَيْنِ الْيَمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَائِفَةٍ. [إرجع: ٣٠٥٧. أخرجه مسلم: ١٦٩، وفي الفتن: ٩٥].

٤٤٠٣ - أَلَا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ مِمَّا كَفَرْتُمْ بِتُوبَتِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ تَلْفُتُ. قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْزُدْ - ثَلَاثًا - وَلَيْكُمُ، أَوْ يَتَحَكَّمُ، انْظُرُوا، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا، يَغْتَضِبُ بَعْضُكُمْ وَرَأْبَ بَعْضٍ». [إرجع: ١٧٤٢. أخرجه مسلم: ٦٦، مختصراً].

الحديث الثامن:

قوله: (حدثني عمر بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر.
قوله: (كنا نتحدث بحجة الوداع والنبي صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) في رواية أبي حاتم عن عمر بن محمد عند الإسمايلي «كنا نسمع بحجة الوداع».

قوله: (ولا ندرى ما حجة الوداع) كانه شيء ذكره النبي صلى الله عليه وسلم فتحدثوا به وما فهموا إلا المراد بالوداع وداع النبي صلى الله عليه وسلم، حتى وقعت وفاته صلى الله عليه وسلم بعلمه بقليل فغفروا المراد، وعرفوا أنه ودع الناس بالوصية التي أوصاهم بها أن لا يرجعوا بعده كفاراً، وأكد التوقيع بإشهاد الله عليهم بأنهم شهدوا أنه قد بلغ ما أُرسل إليهم به، فغفروا حيثئزل المراد بقرعهم حجة الوداع. وقد وقع في الحج في «باب الخطبة بمنى» من رواية عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر في هذا الحديث «فودع الناس» وقدمت هناك ما وقع عند البيهقي أن سورة «إذا جاء نصر الله والفتح» [النصر: ١] نزلت في وسط أيام التشريق، فصرف النبي صلى الله عليه وسلم أنه الوداع، فركب واجتمع الناس فذكر الخطبة.

قوله: (فحمد الله وأثنى عليه) في رواية أبي نعيم في المستخرج «فحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الله وحده وأثنى عليه» الحديث، وذكر فيه قصة الدجال وفيه «ألا إن الله حرم عليكم معادكم» وهذا يدل على أن هذه الخطبة كلها كانت في حجة

٤٤١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ خَلْقِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ، عَنْ أَبِي بُرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَرْسَلَنِي اصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ الْأَعْمَلَانِ لَهُمْ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْفُسْرَةِ، وَبِئْسَ غَزْوَةٌ كَوَتْ. فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ اصْحَابِي أَرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتُعَلِّمَهُمْ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ

وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث عبد الرحمن بن حبان نحوه، وذكر أبو سعيد في «شرح المصطفى» والبيهقي في «الدلائل» أن طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم «أن اليهود قالوا: يا أبا القاسم إن كنت صادقاً فالحق بالشام فإنها أرض الحشر وأرض الأنبياء، فغزا ثبوك لا يريد إلا الشام، فلما بلغ ثبوك أنزل الله تعالى الآيات من سورة بني إسرائيل ﴿وإن كادوا ليسفروك من الأرض ليجزوك منها﴾ الآية [الإسراء: ٧٦] انتهي، وإسناده حسن مع كونه مرسلًا.

قوله: (أسأله الحملان لهم) بضم الحاء المهملة، أي الشيء الذي يركبون عليه ويعملهم.

قوله: (لا أجد ما أحلكم عليه) في رواية موسى بن عقیة عن ابن شهاب «وجاء نفر كلهم معسر يستحملونه لا يجيئون التخلف عنه، فقال: لا أجد. قال: ومن هؤلاء نفر من الأنصار ومن بني مزينة» وفي مغازي ابن إسحاق أن البكائين سبعة نفر: سالم بن حمير، وأبو ليلى بن كعب، وعمر بن الحام، وعبدالله بن مغفل وقيل ابن غنمة، وعليه بن زيد، وهرمي بن عبدالله، وعرباض بن سارية، وسلمة بن صخر. قال: فبلغني أن أبا ياسر اليهودي وقيل ابن يامين جهز أبا ليلى وابن مغفل، وقيل كان في البكائين بنو مفرن السبعة معقل وإخوته.

قوله: (دخل هذين القرينين) أي الجميلين المشدودين أحدهما إلى الآخر، وقيل التظيرين المتساويين، وفي رواية أبي ذر عن المستحلي «هاتين القرينتين» أي الناقبتين، وتقدم في قدوم الأشعرين أن صلى الله عليه وسلم أمرهم بحبس ذود وقال: هذا بسنة أبعة، فإذا تعددت القصة أو زادهم على الخمس واحداً، وأما قوله: «هاتين القرينتين وهاتين القرينتين» فيحتمل أن يكون اختصاراً من الراوي أو كانت الأولى اثنتين والثانية أربعة لأن القرين يصلق على الواحد وعلى الأكثر، وأما الرواية التي فيها «هذهين القرينتين» فذكر ثم أنت فالأولى على إرادة البعير والثانية على إرادة الاختصاص لا على الوصية.

قوله: (ابتاعهم) في رواية الكشيبي «ابتاعهم» وكذا «اتطلق بهم» في روايته بهم «وهو تحريف، والصواب ما عند الجماعة لأنه جمع ما لا يعقل.

قوله: (حينئذ من سعد) لم يتبين في من هو سعد إلى الآن، لأنه لا يهجم في خاطري أنه سعد بن عباد، وفي الحديث استحباب حنث الحالف في يمينه إذا رأى غيرها خيراً منها كما سيأتي البحث في الأيمان والنذور، وانعقاد اليمين في الغضب، وسنذكر هناك بقية فوائد حديث أبي موسى إن شاء الله تعالى.

٤٤١٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى ثُبُوكَ، وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا، فَقَالَ: ائْتَلِفْنِي فِي الصَّيِّتَانِ وَالنَّسَاءِ؟ قَالَ: «وَأَلَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي».

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ: سَمِعْتُ مُصْعَبًا. [إراجع: ٣٧٠٦. أخرجه مسلم: ٢٤٠٤.]

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان، والحاكم هو ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصر.

قوله: (عن زلة هارون من موسى) في رواية عطاء بن أبي رباح مرسلًا عند الحاكم في الإكمال «قال: يا علي ائلفني في أهلي، واضرب وخذ وعظ. ثم دعا نسائه فقال: اسمعن ليلي وأطعن».

قوله: (وقال أبو داود: حدثنا شعبة) أراد بيان التصريح بالسماع في رواية الحكم عن مصعب، وطريق أبي داود هذه وهو الطيالسي وصلها أبو نعيم في «المستخرج» والبيهقي في «الدلائل» من طريقه.

٤٤١٧ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُسَرَّةَ، قَالَ: كَانَ يَخْلَى يَقُولُ: يَلِكُ الْغَزْوَةُ أَوْثَقُ أَعْمَالِي عِنْدِي،

لَا أَحْبَبُكُمْ عَلَى شَيْءٍ. وَوَأَقْبَهُ وَفَوْ غَضَبَانِ وَلَا أَشْعُرُ، وَرَجَعْتُ خَرَبًا مِنْ مَنَعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ مَخَالَةٍ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ أَلِثْ إِلَّا سَوِيعةً إِذْ سَمِعْتُ بِبَلَاءِ يَنَادِي: أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْسٍ، فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُكَ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ قَالَ: «خُذْ هَذَيْنِ الْقُرَيْنَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْقُرَيْنَيْنِ - لَيْسَتْ أَجْرَةٌ ابْتِغَاءً حِينَئِذٍ مِنْ سَعْدٍ فَانْطَلِقْ بِهِنِ إِلَى أَصْحَابِكَ، فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ، أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْبِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ فَارْكَبُوهُنَّ». فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهِنَّ بِهِنِ، فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَحْبِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنِّي وَاللَّهِ لَا أَذْغَمُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِي بَهْضَكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا تَقُولُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا مُصَدِّقٌ، وَلَقَدْ عَلِمْنَا مَا أَحْبَبْتَ، فَانْطَلِقْ أَبُو مُوسَى بِنَفَرٍ مِنْهُمْ، حَتَّى آتُوا آلِيَيْنِ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنَعَهُ إِثْمَهُمْ، ثُمَّ إِعْطَانَهُمْ بَعْدَهُ، فَحَدَّثُوهُمْ بِعَفْلِ مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى. [إراجع: ٣١٣٣. أخرجه مسلم: ١٦٤٩.]

قوله: (باب غزوة ثبوك) هكذا أورد المصنف هذه الترجمة بعد حجة الدواع، وهو خطأ وما أظن ذلك إلا من النسخ، فإن غزوة ثبوك كانت في شهر رجب من سنة تسع قبل حجة الوداع بلا خلاف، وعند ابن عسالة من حديث ابن عباس أنها كانت بعد الطائف بسنة أشهر، وليس خافاً لقول من قال في رجب إذا حدثنا الكسور؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قد دخل المدينة من رجوعه من الطائف في ذي الحجة. وثبوك مكان معروف هو نصف طريق المدينة إلى دمشق، ويقال بين المدينة وبينه أربع عشرة مرحلة. وذكرها في «الحكم» في الثلاثي الصحيح، وكلام ابن تقيّة يقتضي أنها من المثلث فإنه قال: جهادها النبي صلى الله عليه وسلم وهم ييكون مكان ماها بقدره فقال: ما زلتهم يثبونها، فسيت حينئذ ثبوك.

قوله: (وهي غزوة العسرة) وفي أول أحداث الباب قول أبي موسى «في جيش العسرة» بمهملة الأولى مضمومة وبعدها سكون مأخوذ من قوله تعالى: ﴿الذين ابتعوه في ساعة العسرة﴾ [التوبة: ١١٧] وهي غزوة ثبوك. وفي حديث ابن عباس «قيل لعمر حدثنا عن شأن ساعة العسرة، قال: خرجنا إلى ثبوك في قبط شديد فأصابنا عطش» الحديث أخرجه ابن عزيمة. وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر بن ابن عقيل قال: «خرجوا في قلة من الظهر وفي حر شديد حتى كانوا يحررون الجير فيشربون ما في كرشه من الماء، فكان ذلك عسرة من الماء وفي الظهر وفي النقرة، فسبغت غزوة العسرة». و«ثبوك المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية، ومن صرفها أراد الموضع. ووقعت تسميتها بذلك في الأحاديث الصحيحة: منها حديث مسلم «إنكم ستأثرون غدا عين ثبوك» وكذا أخرجه أحمد والبخاري من حديث حذيفة، وقيل: سميت بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم للرجلين الذين سبقاه إلى العين «ما زلتما ثبوكاها منذ اليوم»، قال ابن تقيّة: فذلك سميت عين ثبوك؛ والبوك كالحفر انتهى. والحديث المذكور عند مالك ومسلم بنجر هذا اللفظ، أخرجه من حديث معاذ بن جبل «أنهم خرجوا في عام ثبوك مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنكم ستأثرون غداً إن شاء الله تعالى عين ثبوك، فمن جاءها فلا يس من ماها شيئاً، فجتاها وقد سبق إليها رجلان والعين مثل الشراك تبض بشيء من ماء» فذكر الحديث في غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه ويديه بشيء من ماها ثم أعاده فيها فجرت العين ماء كثير فاستقى الناس، وبينها وبين المدينة من جهة الشام أربع عشرة مرحلة، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة، وكان السبب فيها ما ذكره ابن سعد وشيخه وغيره قالوا: بلغ المسلمين من الأبطال الذين يقدمون بالزيت من الشام إلى المدينة أن الروم جمعت جموعاً، وأجلبت معهم خلم وجذام وغيرهم من متعصرة العرب، وجاءت مقدمتهم إلى البلقاء فشدب النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الخروج، وأعلمهم بمجهة غزومهم كما سيأتي في الكلام على حديث كعب بن مالك. وروى الطبراني من حديث عمران بن حصين قال: «كانت نصارى العرب كبت إلى هرقل: أن هذا الرجل الذي خرج يدعي النبوة هلك وأصابهم سنون فهلك أمواهم، فبعت رجلاً من عظمائهم يقال له قباد وجهز معه أربعين ألفاً، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يكن للناس قوة، وكان عثمان قد جهز عيراً إلى الشام فقال: يا رسول الله هذه ماتنا بعير باتناها وأحلامها، وماتنا أوقية، قال فسمعتهم يقول: لا يضر عثمان ما عمل بعدها»

قَالَ عَطَاءٌ: فَقَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَغْلَى: فَكَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَخَسَّ أَحَدُهُمَا يَدَ الْآخَرِ، قَالَ عَطَاءٌ: فَلَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ: أَنَّهُمَا عَضَّ الْأَخَرُ قَسِيئَةً، قَالَ: فَاتَّزَعَ الْمَغْضُوضُ يَدَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْيُنِ، فَاتَّزَعَ إِحْدَى يَتِيئَتِي، فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَهْدَرَ نَيْتَهُ، قَالَ عَطَاءٌ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْقِدْعُ يَدُهُ فِي يَدِكَ تَقْتَضِيهَا، كَأَنَّهُمَا فِي يَدٍ فَحُلَّ بِقَضَمَاهَا» [راجع: ١٨٤٨، أخرجه مسلم: ١٦٧٤، مختصراً باختلاف وإخرجه نحوه في السبعة (٢٢)].

وَلَمْ يَذْكُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَلَغَ كِبُوكَ، فَقَالَ: وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْقَوْمِ بِكِبُوكَ، «مَا قَعَلُ كَعْبٌ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَسَنَ بُرَادَةٍ، وَنَظَرَةً فِي عَطْفِي. فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: بَشَنَ مَا قُلْتَ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا. فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: فَلَمَّا بَلَغَنِي أَنَّهُ تَوَجَّهَ قَالِيلاً خَضَرَسِي مَمْسِي، وَطَقِفْتُ أَتَذْكُرُ الْكَلْبَ وَالْوَلَدَ، بِمَاذَا أَخْرَجَ مِنْ مَسْجِدِهِ غَدًا، وَاسْتَعْتَّ عَلَى ذَلِكَ بِكُلِّ ذِي رَأْيٍ مِنْ أَهْلِي، فَلَمَّا لَيْلَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَهْلُ قَادِمًا رَاحَ غَسِي الْبَاطِلِ، وَهَرَفْتُ أَنِّي لَنْ أَخْرُجَ مِنْهُ أَبَدًا بِشَيْءٍ لِيهِ كَلْبٌ، فَاجْتَمَعْتُ مِثْلَهُ.

وَامْتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَادِمًا، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ مَسْجِدِنَا بِالْمَسْجِدِ، فَرَحُّهُ لِيهِ رَحْمَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ لِلنَّاسِ، فَلَمَّا قَعَلَ ذَلِكَ جَاءَهُ الْمُخَلَّفُونَ، فَطَقِفُوا يَحْلِلُونَ إِلَيْهِ وَيُحْلِلُونَ لَهُ، وَكَانُوا بِحَقَّةٍ وَكَمَائِينَ رَجُلًا، فَقَبِلَ مِنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ، وَتَابَعَهُمْ وَاسْتَقَرَّ لَهُمْ، وَوَكَّلَ سَوَاطِيَهُمْ إِلَى اللَّهِ، فَجِئْتُ، فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ تَسْلِيمَ تَسْلِيمِ الْمَغْضُوبِ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ: فَجِئْتُ أُنْشِئِي حَتَّى جَلَسْتُ تَبَنٍ بَنَتِي، فَقَالَ لِي: «وَمَا خَلَقْتُ، أَلَمْ تَكُنْ لِي أَبْنَتَ ظَهْرِي؟». فَقُلْتُ: بَلَى، إِنِّي وَاللَّهِ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - لَوْ جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، لَوَارِثُ أَنْ سَأَخْرُجَ مِنْ مَسْجِدِي بَعْدَ، وَقَدْ أَهْلَيْتُ جَدًّا، وَلَكِنِّي وَاللَّهِ، لَقَدْ عَلِمْتُ لَنْ خُلْتُكَ الْيَوْمَ حَيْثُ كَلْبٌ تَرْضَى بِهِ غَسِي، كَيْوَجِبَنَّكَ اللَّهُ أَنْ يَسْجِلَكَ عَلَيَّ، وَلَكِنْ خُلْتُكَ حَيْثُ مِثْلِي تَجِدُ عَلَيَّ يَدِي، إِنِّي لَأَرْجُو لِيهِ عَفْوُ اللَّهِ.

لَا وَاللَّهِ، مَا كَانَ لِي مِنْ غُلِي، وَاللَّهِ مَا كُنْتُ لَقَدْ الْوَقْتُ وَلَا أَبْرَأَ مِنْ بَيْنِ تَعَلَّفْتُ عَنْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَمَّا هَذَا فَقَدْ صَدَقَ، ثُمَّ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ إِلَيْكَ». فَقُلْتُ.

وَلَا رَجُلًا مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ فَأَتُونِي، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ مَا عَلِمْنَاكَ كُنْتَ أَذْنَبْتَ ذَنْبًا قَبْلَ هَذَا، وَقَدْ عَظِمْتَ أَنْ لَا تَكُونَ أَهْلِيَّةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا أَخْلَزَ إِلَيْهِ الْمُتَخَلِّفُونَ، فَذَكَرَ كَاتِبُكَ ذَلِكَ سَيَفْخَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَكَ.

قَالَ اللَّهُ مَا زَالُوا يُؤْكَلُونِي حَتَّى أَرَدْتُ أَنْ أَرْجِعَ فَأَكَلَنِي نَفْسِي، ثُمَّ قُلْتُ لَهُمْ: هَلْ لَقِي هَذَا مِنْ أَحَدٍ قَالُوا: نَعَمْ، وَرَجُلَانِ قَالَا يَمْلُ مَا قُلْتَ، فَقِيلَ لَهُمَا يَمْلُ مَا لَيْلَ لَكَ. فَقُلْتُ: مَنْ هُمَا؟ قَالُوا: مُرَاوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْقُمَيْرِيُّ وَهِلَالُ بْنُ أَثْمَةَ الْوَأْبِقِيِّ، فَذَكَّرُوا لِي رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ، قَدْ شَهِدَا بِنَرًا، فِيهِمَا أَسْوَدَةٌ لَمَعْنَتَيْنِ حِينَ ذَكَرُوهُمَا لِي.

وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِي إِيَّاهَا الْفَلَاةُ مِنْ تَبَنٍ مَنْ تَعَلَّفَ عَنْهُ، فَاجْتَنَبْنَا النَّاسَ وَتَكَبَّرُوا لَنَا، حَتَّى تَكَثَّرَتْ فِي نَفْسِي الْأَرْضُ فَمَا جِي إِلَيَّ اعْرِفُ.

فَلَمَّا عَلَى ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً، فَأَمَّا صَاحِبَايَ فَاسْتَكَنَّا وَقَعَدَا فِي بُيُوتِهِمَا يَتَكَيَّانَ، وَأَمَّا أَنَا فَكُنْتُ أَهْبُ الْقَوْمَ وَاجْتَلَيْتُهُمْ، كُنْتُ أَخْرُجُ فَاجْتَمِعُ الصَّلَاةَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَحْلِفُ فِي الْأَسْرَاقِ وَلَا يَكْلُمُنِي أَحَدٌ، وَأَبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاتَمَ عَلَيْهِ وَهُوَ لِي مَجْلِبِي بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي: هَلْ حَرَكْتُ شَيْئًا بِرَدِّ السَّلَامِ عَلَيَّ أَمْ لَا؟ ثُمَّ أَصْلَى قَرِيبًا مِنْهُ، فَاسَارِدُهُ النَّظَرُ، فَبِذَا أَقْبَلْتُ عَلَى

قَالَ عَطَاءٌ: فَقَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَغْلَى: فَكَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَخَسَّ أَحَدُهُمَا يَدَ الْآخَرِ، قَالَ عَطَاءٌ: فَلَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ: أَنَّهُمَا عَضَّ الْأَخَرُ قَسِيئَةً، قَالَ: فَاتَّزَعَ الْمَغْضُوضُ يَدَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْيُنِ، فَاتَّزَعَ إِحْدَى يَتِيئَتِي، فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَهْدَرَ نَيْتَهُ، قَالَ عَطَاءٌ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْقِدْعُ يَدُهُ فِي يَدِكَ تَقْتَضِيهَا، كَأَنَّهُمَا فِي يَدٍ فَحُلَّ بِقَضَمَاهَا» [راجع: ١٨٤٨، أخرجه مسلم: ١٦٧٤، مختصراً باختلاف وإخرجه نحوه في السبعة (٢٢)].

قوله: (غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العسرة) كذا للأكثر. وفي رواية السرخسي «العسرة» بالتصغير. قال: (كان يعلى يقول تلك العسرة أوشق أصملي عتدي) تقدم في الإجارة بلفظ إجالي وبالعين للمهلة أصح.

قوله: (قال عطاء) هو موصول بالاستناد للذكر.

قوله: (كان لي أجير، قاتل إنساناً فعس أحدهما يد الآخر، قال عطاء: فلقد أخبرني صفوان لهما عضي الآخر فسيه) سيأتي البحث في ذلك وتمة شرح هذا الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الْفَلَاةِ الَّذِينَ خَلَعُوا﴾ [هود: ١١٨].

٤٤١٨ - عَلَيْنَا يَحْسِي بُنْ بَكْرٍ: عَلَيْنَا الْبَيْتُ، عَنْ غَيْلٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ بْنَ مَالِكٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِي حِينَ عَصَى، قَالَ:

سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ حِينَ تَعَلَّفَ عَنْ لِهْدِي كِبُوكَ، قَالَ كَعْبٌ: لَمْ أَتَعَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ غَزَاةٍ إِلَّا فِي غَزْوَةِ كِبُوكَ، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ تَعَلَّفْتُ فِي غَزْوَةِ بَنِي، وَلَمْ يَلْبَسْ أَحَدًا تَعَلَّفَ عَنْهَا، إِنَّمَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ عِزَّ قُرَيْشٍ، حَتَّى جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَتَبَنٍ غُلُوبِهِمْ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ.

وَلَقَدْ شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْقَدِيبِ، حِينَ تَوَاقَفَا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَا أَجِبَ أَنْ لِي بِهَا شَهِدٌ بَنِي، وَإِنْ كَانَتْ بَنِي أَذْكَرَ فِي النَّاسِ مِنْهَا، كَانَ مِنْ غَيْرِي، أَنِّي لَمْ أَكُنْ لَقَدْ الْوَقْتُ وَلَا أَبْرَأَ مِنْ بَيْنِ تَعَلَّفْتُ عَنْهُ فِي بِلَاقِ الْقَرَا، وَاللَّهِ مَا أَجْمَعْتُ عِيْدِي لَيْلَةَ رَجُلَانِ لَقَدْ، حَتَّى جَمَعْتُهُمَا فِي بِلَاقِ الْقَرَا، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ غَزْوَةً إِلَّا وَزَى بِغَيْرِهَا، حَتَّى كَانَتْ بِلَاقِ الْقَرَا، غَزَاةً رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَرْ شَيْدٍ، وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا أَبِيدًا، وَتَمَارًا وَعَدُوًّا كَبِيرًا، فَجَلَى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرُهُمْ لِيَكْتُمُوا أَهْلَهُ غَزْوَتِهِمْ، فَأَخْرَجَهُمْ بِوَجْهِهِ الْيَدِي يُرِيدُ، وَالْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَبِيرٍ، وَلَا يَجْمَعُهُمْ كِتَابُ خَالِطٍ، يُرِيدُ الدُّيُونَ.

قَالَ كَعْبٌ: لَمَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَبَّرَ إِلَّا هُنَّ أَنْ يَتَبَخَّرَ لَهُ، مَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَخِي اللَّهِ، وَغَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَاقِ الْقَرَا حِينَ طَابَتِ الْمَنَارُ وَالظُّلُالُ، وَتَحَفَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ مَعَهُ، فَطَقِفْتُ أَهْلِي لَكِنِّي أَتَجَهَّزُ مَعَهُمْ، فَارْجِعْ وَلَمْ أَهْضِ شَيْئًا، فَأَقُولُ فِي نَفْسِي: أَنَا قَائِدٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَمَادَى بِي حَتَّى أَهْبُ بِالنَّاسِ الْجِدَّ، فَاصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ مَعَهُ، وَلَمْ أَهْضِ مِنْ جِهَازِي شَيْئًا.

فَقُلْتُ: أَتَجَهَّزُ بَعْدَهُ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ الْحَقُّهُمْ، فَهَدَوْتُ بَعْدَ أَنْ فَصَلُّوا لِأَتَجَهَّزَ، فَجِئْتُ وَلَمْ أَهْضِ شَيْئًا، ثُمَّ غَدَوْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَلَمْ أَهْضِ شَيْئًا، فَلَمْ يَزَلْ بِي حَتَّى اسْتَرْعَا وَتَقَارَطَ الْقَرَا، وَوَعَمْتُ أَنْ أَرْجِعَ فَأَخْرَجَهُمْ، وَلَكِنِّي قَعَلْتُ، فَلَمْ يَقْبَلْ لِي ذَلِكَ، فَكُنْتُ إِذَا خَرَجْتُ فِي النَّاسِ بَعْدَ خُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ

صاحبي قبل إلي، وإذا الفت نخوة اغرض غني.

إلي رجل من المهاجرين غيرة، ولا أنساها لطلحة.

قال كعب: قلما سلئت على رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: وهو يترق وجهه من السور: «أبشِرْ بِخَيْرِ يَوْمٍ مَرَّ عَلَيْكَ مُنْذُ وَلَدْتَكَ أُمُّكَ». قال: قلت: أين عديك يا رسول الله، أم من عبد الله؟ قال: لا، بل من عبد الله. وكان رسول الله ﷺ إذا سُر استأر وجهه حتى كأنه قطعة قمر، وكنا نعرف ذلك منه.

حتى إذا طال علي ذلك من جفوة الناس، مشيت حتى تسورت جدار خياط أبي قحادة، وهو ابن عمي وأحب الناس إلي، فسلئت عليه، فوالله ما رد علي السلام، قلت: يا أبا قحادة، أنشدك بالله هل تظنني أحب الله ورسوله؟ فسكت، فسدت له قشدة فسكت، فسدت له قشدة، فقال: الله ورسوله اعظم، ففاضت غيائي وكوثيت حتى تسورت الجدار.

قلما جلست بين يديه قلت: يا رسول الله، إن من توبيي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله، قال رسول الله ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك». قلت: إني أمسك منهجي الذي يخبر.

قال: قبيأ أنا أمشي بسوق المدينة، إذا بطل من أنباط أهل الشام، بمن قديم بالعام يسمة بالمدينة، يقول: من يدل علي كعب بن مالك، فطيق الناس يشيرون له، حتى إذا جاءني دفع إلي كتاباً من ملك عسان، فإذا فيه: أما بعد، فإنه قد بلغني أن صاحبك قد جفاك، ولم يجهلك الله بدار، هو ولا مضمعة، فألق بنا نواصك.

قلما جلت أحداً من المسلمين أبلاء الله في صدق الحديث منذ ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، أحسن مما أبلاني، ما تعددت منذ ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ إلى يومئذ هذا كلباً، وإني لأرجو أن يحفظني الله فيما بقيت. وأزول الله على رسوله ﷺ: «لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار - إلى قوله - وكفوا مع الصادقين».

قلت لما قرأتها: وهذا أيضاً من البلاء، فجمعت بها السور فسجرتها بها، حتى إذا مضت أربعون ليلة من الخمسين، إذا رسول رسول الله ﷺ يأتي فقال إن رسول الله ﷺ بأمرأة أن تحزن أمرتك، قلت: أطلقها أم ماذا أفعل؟ قال: لا، بل احزني ولا تفزني. وأرسل إلي صاحبي فقل ذلك، قلت لامرأتي: الحق بالملك، فكبرني عندهم حتى يقضي الله في هذا الأمر.

قوالله ما أنعم الله علي من نعمه قط، بعد أن هداني للإسلام، أعظم في نفسي من صدقي لرسول الله ﷺ، أن لا أكون كذبة فأكذبك كما هلك الذين كذبوا، فإن الله قال للذين كذبوا - حين أنزل الوحي - شراً ما قال لأحد. فقال تبارك وتعالى: «ستحلفون بالله لكم إذا انقلبتم - إلى قوله - فإن الله لا يوحى عن القوم الفاسقين».

قال كعب: فجاءت امرأة جلال بن أمية رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن جلال بن أمية شيع صانع ليس له خادم، فهل تكره أن اغنمه؟ قال: لا، ولكن لا يقرئك.

قال كعب: وكنا نعلقنا بها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله ﷺ حين خلفوا له، فقامهم واستغفر لهم، وأرجأ رسول الله ﷺ أمرنا حتى قضى الله فيه، فبذلك قال الله: «وعلى الثلاثة الذين خلفوا». وكيس النبي ذكر الله مما خلفنا عن الغزو، إنما هو تخليفه إيانا، وإرجأه أمرنا، عمن خلف له وأخلفوا إليه قبل منه. [راجع: ٢٧٥٧، وأمر في الأدب، باب ٦٣ - الاستئذان، باب ٢٧. أخرجه مسلم: ٧١٦، مصحراً وبإسلاف، وأخرجه ٢٧٦٩ مطولاً.]

قالت: إنه والله ما به حركة إلى شيء، والله ما زال يركي منذ كان من أمره ما كان إلى يومئذ هذا.

قوله: (حدث كعب بن مالك، وقول الله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا) سيأتي الكلام على قوله: «خلفوا» [التوبة: ١١٨] في آخر الحديث.

فقال لي بعض أهلي: لو استأذنت رسول الله ﷺ في امرائك، كما أذن لامرأة جلال بن أمية أن تخدمه؟ قلت: والله لا استأذن فيها رسول الله ﷺ، وما يبريني ما يقول رسول الله ﷺ إذا استأذنت فيها، وأنا رجل شاب؟ فلبثت بعد ذلك عشر كآل، حتى كملت لنا خمسون ليلة من حين نهى رسول الله ﷺ عن كلامنا.

قوله: (حدث كعب بن مالك، وقول الله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا) سيأتي الكلام على قوله: «خلفوا» [التوبة: ١١٨] في آخر الحديث. قوله: (عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب كذا عند الأكر، ووقع عن الزهري في بعض هذا الحديث رواية عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وهو عم عبد الرحمن بن عبد الله الذي حدث به عن هنا، وفي رواية عن عبد الله بن كعب نفسه، قال أحد بن صالح فيما أخرجه ابن مردويه: كان الزهري سمع هذا القدر من عبد الله بن كعب نفسه، وسمع هذا الحديث بطوله من ولده عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وسمع أيضاً رواية عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن عمه عبيد الله بالصنبر، ووقع عند ابن جرير من طريق يونس عن الزهري في أول الحديث بنير إسناد قال الزهري: غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك وهو يريد نصارى العرب والروم بالشام، حتى إذا بلغ تبوك أقام بضع عشرة ليلة، وقيه بها وفد أفرج ووفد أبله، فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجزية، ثم قفل من تبوك ولم يجاوزها، وأزول الله تعالى: «لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة» [التوبة: ١١٨] «الثلاثة الذين خلفوا» ربط من الأنصار بضعه وثمانين رجلاً، فما رجع صدقه أولئك واعتزوا بأنبيهم، وكتب سائرهم فحلفوا ما جبههم إلا الملو قبل ذلك منهم، ونهى عن كلام الذين خلفوا. قال الزهري:

قلما صليت صلاة الفجر متبعاً خمسين ليلة، وأنا على ظهر نيس من ثوبتي، قبيأ أنا جالس على الحال التي ذكر الله، قد ضاقت علي نفسي، وضافت علي الأرض بما رحبت، سمعت صوت صاير، أوفى على جبل سلج، بأهلي صوته: يا كعب بن مالك أبشِر، قال: فخرجت ساجداً، وعرفت أن قد جاء فرج، وأذن رسول الله ﷺ بيوته الله علينا حين صلى صلاة الفجر.

فذهب الناس يشيروننا، وذهب قبل صاحبي يشيرون، وركض إلي رجل قوساً، وسقى ساع من أسلم، فأزلى على الجبل، وكان الصوت أسرع من الفرس، قلما جاعني الذي سمعت صوته يشيرون نزعته له ثوبي، فكسوته إياهما بيشراة، والله ما أنشدك غيرهما يوفيتي، واستعرت ثوبي فلبستهما، وأطلقت إلي رسول الله ﷺ، فلقاني الناس فرحاً فرحاً، فهوي بالثوب يقولون: ليهنك ثوبه الله عليك.

قال كعب: حتى دخلت المسجد، فإذا رسول الله ﷺ جالس حوكة الناس، فقام إلي طلحة بن عبيد الله يهزول حتى صاحني وهاني، والله ما قام

«وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب» فساق الحديث بطوله.

قوله: «وكان قاتله كعب بن بنيه» بفتح الموحدة وكسر التثنية بعدها تختاتية ساكنة،

ووقع في رواية القاسبي هنا وكذا لابن السكن في الجهاد «من بيته» بفتح الموحدة وسكون التختاتية بعدها مثناة، والأول هو الصواب. وفي رواية معقل عن ابن شهاب عند مسلم «وكان قاتله كعب حين أصيب بصره» وكان أعلم قومه وأوعاهم لأحاديث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: «حين تحلف» أي زمان تحلفه. وقوله: «من قصة» متعلق بقوله يحدث.

قوله: «إلا في غزوة تبوك» زاد أحد من رواية معمر «وهي آخر غزوة غزاها»

وهذه الزيادة رواها موسى بن عقة عن ابن شهاب بغير إسناد ومثله في زيادات المغازي ليونس بن بكير من مرسل الحسن.

قوله: «ولم يعاتب أحداً» تقدم في غزوة بدر بهذا السند «ولم يعاتب الله أحداً».

قوله: «فوالله» مثناة وقاف أي أخذ بعضنا على بعض الميثاق لما تابعتنا على الإسلام والجهاد.

قوله: «وما أحب أن ي بها مشهد بلن» أي أن ي بلغا.

قوله: «وإن كانت بدر أذكر في الناس» أي أعظم ذكراً. وفي رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم «وإن كانت بدر أكثر ذكراً في الناس منها» ولأحد من طريق معمر عن ابن شهاب «ولم يري أن أشرف مشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لبدر».

قوله: «ألقى ولا ليس» زاد مسلم «مني».

قوله: «ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد غزوة إلا وى بغيرها» أي أومر غيرها، والتورية أن يذكر لفظاً يمتثل معنيين أحدهما أقرب من الآخر فيومهم إرادة القريب وهو يريد الجيّد. وزاد أبو داود من طريق محمد بن ثور عن معمر عن الزهري «وكان يقول: الحرب خدعة».

(تبيين) هذه القطعة من الحديث أفردت منه، وقد تقدمت في الجهاد بهذا الإسناد، وزاد فيه من طريق يونس عن الزهري «وقلما كان يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس».

وللنسائي من طريق ابن وهب عن يونس «في سفر جهاد ولا غيره» وله من وجه آخر «وخرج في غزوة تبوك يوم الخميس».

قوله: «وعلواً كثيراً» في رواية «وغزو عدو كبير».

قوله: «فجلى» بالجيم وتشديد اللام ويموز تخفيفها أي أوضح.

قوله: «أهبة غزوه» في رواية الكشيهي «أهبة عدوهم» والأهبة بضم المعزة وسكون الهاء ما يحتاج إليه في السفر والحرب.

قوله: «ولا يجمعهم كتاب حافظ» بالثنتين فيهما، وفي رواية مسلم بالإضافة، وزاد في رواية معقل «يزيدون على عشرة آلاف»، ولا يجمع ديوان حافظ «وللحاكم في الإكليل» من حديث معاذ «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفاً» وبهذه العدد جزم ابن إسحاق وأورده الواقدي بسند آخر موصول وزاد «أنه كان معه عشرة آلاف فارس» فتحمل رواية معقل على إرادة عدد الفرسان.

ولابن مردويه «ولا يجمعهم ديوان حافظ» يعني كعب بذلك الديوان يقول: لا يجمعهم ديوان مكتوب، وهو بقوي رواية الثنتين، وقد نقل عن أبي زرة السرازي أنهم كانوا في غزوة تبوك أربعين ألفاً، ولا تخالف الرواية التي في «الإكليل» أكثر من ثلاثين ألفاً لاحتمال أن يكون من قال أربعين ألفاً جابر الكسري، وقوله يريد الديوان هو كلام الزهري، وأراد بذلك الاحتراز عما وقع في حديث حذيفة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اتكروا في من تلتظ بالإسلام» وقد ثبت أن أول من دون الديوان عمر رضي الله عنه.

قوله: «قال كعب» هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: «فلما بلغني أنه توجه قاتلاً» في رواية الكشيهي «همني» وفي رواية مسلم «بشيء بالمرحمة ثم المخلت»، وفي رواية ابن أبي شيبة «فطفقت أهد العذر لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاء وأمن الكلام».

قوله: «وأجمعت صلوة» أي جزمت بذلك وعقدت عليه فصلي، وفي رواية ابن أبي شيبة «وعرفت أنه لا ينجلي منه إلا الصلوة».

قوله: «وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس للناس» هذه القطعة من هذا الحديث أفردت في الجهاد، وقد أخرجه أحد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بلفظ «لا يقدم من سفر إلا في الضحى فبدأ بالمسجد ففعلني فيه ركعتين ويقعد» وفي رواية ابن أبي شيبة ثم يدخل على أهله، وفي حديث أبي ثعلبة عند الطبراني «كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم يثي فباطمة ثم يأتي أزواجه» وفي لفظ «ثم بدأ ببيت فاطمة ثم أتى بيوت نسائه».

«وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب» فساق الحديث بطوله.

قوله: «وكان قاتله كعب بن بنيه» بفتح الموحدة وكسر التثنية بعدها تختاتية ساكنة، ووقع في رواية القاسبي هنا وكذا لابن السكن في الجهاد «من بيته» بفتح الموحدة وسكون التختاتية بعدها مثناة، والأول هو الصواب. وفي رواية معقل عن ابن شهاب عند مسلم «وكان قاتله كعب حين أصيب بصره» وكان أعلم قومه وأوعاهم لأحاديث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: «حين تحلف» أي زمان تحلفه. وقوله: «من قصة» متعلق بقوله يحدث.

قوله: «إلا في غزوة تبوك» زاد أحد من رواية معمر «وهي آخر غزوة غزاها» وهذه الزيادة رواها موسى بن عقة عن ابن شهاب بغير إسناد ومثله في زيادات المغازي ليونس بن بكير من مرسل الحسن.

قوله: «ولم يعاتب أحداً» تقدم في غزوة بدر بهذا السند «ولم يعاتب الله أحداً».

قوله: «فوالله» مثناة وقاف أي أخذ بعضنا على بعض الميثاق لما تابعتنا على الإسلام والجهاد.

قوله: «وما أحب أن ي بها مشهد بلن» أي أن ي بلغا.

قوله: «وإن كانت بدر أذكر في الناس» أي أعظم ذكراً. وفي رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم «وإن كانت بدر أكثر ذكراً في الناس منها» ولأحد من طريق معمر عن ابن شهاب «ولم يري أن أشرف مشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لبدر».

قوله: «ألقى ولا ليس» زاد مسلم «مني».

قوله: «ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد غزوة إلا وى بغيرها» أي أومر غيرها، والتورية أن يذكر لفظاً يمتثل معنيين أحدهما أقرب من الآخر فيومهم إرادة القريب وهو يريد الجيّد. وزاد أبو داود من طريق محمد بن ثور عن معمر عن الزهري «وكان يقول: الحرب خدعة».

(تبيين) هذه القطعة من الحديث أفردت منه، وقد تقدمت في الجهاد بهذا الإسناد، وزاد فيه من طريق يونس عن الزهري «وقلما كان يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس».

وللنسائي من طريق ابن وهب عن يونس «في سفر جهاد ولا غيره» وله من وجه آخر «وخرج في غزوة تبوك يوم الخميس».

قوله: «وعلواً كثيراً» في رواية «وغزو عدو كبير».

قوله: «فجلى» بالجيم وتشديد اللام ويموز تخفيفها أي أوضح.

قوله: «أهبة غزوه» في رواية الكشيهي «أهبة عدوهم» والأهبة بضم المعزة وسكون الهاء ما يحتاج إليه في السفر والحرب.

قوله: «ولا يجمعهم كتاب حافظ» بالثنتين فيهما، وفي رواية مسلم بالإضافة، وزاد في رواية معقل «يزيدون على عشرة آلاف»، ولا يجمع ديوان حافظ «وللحاكم في الإكليل» من حديث معاذ «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفاً» وبهذه العدد جزم ابن إسحاق وأورده الواقدي بسند آخر موصول وزاد «أنه كان معه عشرة آلاف فارس» فتحمل رواية معقل على إرادة عدد الفرسان.

ولابن مردويه «ولا يجمعهم ديوان حافظ» يعني كعب بذلك الديوان يقول: لا يجمعهم ديوان مكتوب، وهو بقوي رواية الثنتين، وقد نقل عن أبي زرة السرازي أنهم كانوا في غزوة تبوك أربعين ألفاً، ولا تخالف الرواية التي في «الإكليل» أكثر من ثلاثين ألفاً لاحتمال أن يكون من قال أربعين ألفاً جابر الكسري، وقوله يريد الديوان هو كلام الزهري، وأراد بذلك الاحتراز عما وقع في حديث حذيفة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اتكروا في من تلتظ بالإسلام» وقد ثبت أن أول من دون الديوان عمر رضي الله عنه.

قوله: «قال كعب» هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: «فلما بلغني أنه توجه قاتلاً» في رواية الكشيهي «همني» وفي رواية مسلم «بشيء بالمرحمة ثم المخلت»، وفي رواية ابن أبي شيبة «فطفقت أهد العذر لرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاء وأمن الكلام».

قوله: «وأجمعت صلوة» أي جزمت بذلك وعقدت عليه فصلي، وفي رواية ابن أبي شيبة «وعرفت أنه لا ينجلي منه إلا الصلوة».

قوله: «وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس للناس» هذه القطعة من هذا الحديث أفردت في الجهاد، وقد أخرجه أحد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بلفظ «لا يقدم من سفر إلا في الضحى فبدأ بالمسجد ففعلني فيه ركعتين ويقعد» وفي رواية ابن أبي شيبة ثم يدخل على أهله، وفي حديث أبي ثعلبة عند الطبراني «كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم يثي فباطمة ثم يأتي أزواجه» وفي لفظ «ثم بدأ ببيت فاطمة ثم أتى بيوت نسائه».

قوله: (وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامها أيها الثلاثة) بالرفع وهو في موضع نصب على الاختصاص أي متخصصين بذلك دون بقية الناس.

قوله: (حتى تكبرت في نفسي الأرض فما هي بالتي أعرف) وفي رواية معمر «وتكبرت لنا الحيطان حتى ما هي بالحيطان التي نعرف، وتكبر لنا الناس حتى ما هم الذين نعرف» وهذا يحذف الحزين والمهموم في كل شيء حتى قد يحذف في نفسه، وزاد المصنف في التفسير من طريق إسحاق بن راشد عن الزهري «وما من شيء أهم إلي من أن أموت فلا يصلي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو يموت فأكون من الناس بتلك منزلة فلا يكلمني أحد منهم ولا يصلي علي»، وعند ابن عاث «حتى وجعلوا أشد الرجل وصاروا مثل الرهبان».

قوله: (هل حرك شفهي برد السلام علي) لم يميز كعب بتحريك شفثيه عليه السلام، ولعل ذلك بسبب أنه لم يكن يدهم النظر إليه من الحجل.

قوله: (فأصارقه) بالسين المهملة والقاف أي أنظر إليه في خفية.

قوله: (من جفوة الناس) بفتح الجيم وسكون الفاء أي إغراضهم، وفي رواية ابن أبي شيبة «وطفتنا غشي في الناس، لا يكلمنا أحد ولا يرد علينا سلاما».

قوله: (حتى تسورت) أي علوت سور الدار.

قوله: (جدار حائط أبي قتادة وهو ابن عمي وأحب الناس إلي) ذكر أنه ابن عمه لكونهما معاً من بني سلمة، وليس هو ابن عمه أخي أبيه الأقرب.

قوله: (أشذلك) بضم المعجمة وفتح أوله أي أسالك:

قوله: (الله ورسوله أعلم) ليس هو توكليماً لكعب لأنه لم ينو به ذلك كما سيأتي تقريره.

قوله: (ووثيت حتى تسورت الحائط) وفي رواية معمر «فلم أملك نفسي أن يكبت، ثم اتحمت الحائط خارجاً».

قوله: (إذا نبطي) بفتح النون والموحدة.

قوله: (من أنباط أهل الشام) نسبة إلى استنباط الماء واستخراجه، وهؤلاء كانوا في ذلك الوقت أهل الفلاحة وهذا النبطي الشامي كان نصرانياً كما وقع في رواية معمر «إذا نصراني جاء بطعام لي يبيعه» ولم أتف على اسم هذا النصراني، ويقال إن النبط ينسبون إلى نبط بن هاني بن أسيب بن لاوذ بن مام بن نوح.

قوله: (من ملك حسان) بفتح المعجمة وسين مهملة ثقيلة هو جيلة بن الأيهم، جزم بذلك ابن عاث. وعند الواقدي الحارث بن أبي شمر، ويقال جيلة بن الأيهم. وفي رواية ابن مردويه «فكبت إلي كتاباً في سرقة من حرير».

قوله: (ولم يهلك الله بدار هوان ولا مضيقه) يسكون المعجمة ويحوز كسرهما، أي حيث يضيغ حنك. وعند ابن عاث «فإن لك متحولاً» بالمهملة وفتح الواو، أي مكاناً تتحول إليه.

قوله: (فألقني هنا أواسك) بضم النون وكسر المهملة من المواساة، وزاد في رواية ابن أبي شيبة «في أموالنا. قلت: إنا لله، قد طمع في أهل الكفر» ونحوه لابن مردويه.

قوله: (فهيضمت) أي قصدت، والتور ما يغير فيه، وقوله فسجرت بسين مهملة وجيم أي أوقدت، وأثت الكتاب على معنى الصيحة. وفي رواية ابن مردويه «فعمدت بها إلى تور به فسجرت بها». ودل صيغ كعب هذا على قوة إيمانه ومحبة لله ولرسوله، وإلا لمن صار في مثل حاله من الهجر والإعراض قد يضعف عن احتمال ذلك وتعمله الرغبة في الجاه والمال على هجران من هجره ولا سيما مع أمته من الملك الذي استدعاه إليه أنه لا يكرهه على فراق دينه، لكن لما احتمل عنده أنه لا يأمن من الائتان حسم المادة وأحرق الكتاب ومنع الجواب، هذا مع كونه من الشعراء الذين طبعت نفوسهم على الرغبة، ولا سيما بعد الاستدعاء والحث على الوصول إلى المقصود من الجاه والمال، ولا سيما والذي استدعاه قريه ونسيه، ومع ذلك فقلب عليه دينه وقوي عنده يقينه، ورجح ما هو فيه من التكد والتعذيب على ما دعي إليه من الراحة والنعيم، حياً في الله ورسوله، كما قال صلى الله عليه وسلم: «وإن يكون الله ورسوله أحب إلي مما سواهما» وعند ابن عاث أنه شكاً حاله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: ما زال إعراضك عني حتى رغب في أهل الشرك.

قوله: (إذا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أتف على اسمه، ثم

قوله: (جاءه المخلفون فطفقوا يعطرون إليه ويحلفون له، وكانوا بضعة وثمانين رجلاً) ذكر الواقدي أن هذا العدد كان من مناقي الأنصار، وإن المعمرين من الأعراب كانوا أيضاً اثنين وثمانين رجلاً من بني غفار وغيرهم، وأن عبد الله بن أبي مسطح أطاعه من قومه كانوا من غير هؤلاء وكانوا عدداً كثيراً.

قوله: (فلما سلمت عليه تسم تسم المفضب) وعند ابن عاث في المغازي «فأعرض عنه، قال: يا بني الله لم تعرض عني؟ فوالله ما ناقضت ولا ارتيت ولا بعلت، قال: فما خلفك؟».

قوله: (والله لقد أعطيت جدلاً أي فصاحة وقوة كلام بحيث أخرج عن عهدة ما ينسب إلي بما يقل ولا يرد.

قوله: (تجد علي) بكسر الجيم أي تغضب.

قوله: (حتى يقضي الله ليك، فقلت) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري «فمضيت».

قوله: (وثار رجال) أي وثبوا.

قوله: (كافيك ذليك) بالنصب على نزع الحافض أو على المعنوية أيضاً، واستغفار بالرفع على أنه الفاعل. وعند ابن عاث «فقال كعب: ما كنت لأجوع أمرين: اتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكذب. فقالوا: إنك شاعر جريء، فقال: أما على الكذب فلا» زاد في رواية ابن أبي شيبة «كما صنع ذلك بشريك فقبل منهم عندهم واستغفر لهم».

قوله: (وقيل هل هل ما قيل لك) في رواية ابن مردويه «وقال لما مثل ما قيل لك».

قوله: (يؤنيوني) بنون ثقيلة ثم موحدة من التائب وهو اللرم العنيف.

قوله: (مواقة) بضم الميم ورايين الأولى خفيفة، وقوله: (العصري) بفتح المعجمة وسكون الميم نسبة إلى بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس، ووقع لبعضهم العاصري وهو خطأ.

قوله: (ابن الوبيع) هو المشهور، ووقع في رواية لمسلم «ابن ربيعة» وفي حديث مجمع بن جارية عند ابن مردويه «مرارة بن ريمي» وهو خطأ، وكذا ما وقع عند ابن أبي حاتم من مرسل الحسن من تسميته «ربيع بن مرارة» وهو مغلوب، وذكر في هذا المرسل أن سبب تخلفه أنه كان له حائط حين زما فقال في نفسه: قد غزت قبلها، فلو أقمت عامي هذا، فلما تذكر ذنبه قال: اللهم إني أشهدك أنني قد تصدقت به في سبيلك. وفيه أن الآخر يعني هلاًلاً كان له أهل تفرقوا ما اجتمعوا فقال: لو أقمت هذا العام عندهم، فلما تذكر قال: اللهم لك علي أن لا أرجع إلى أهل ولا مال.

قوله: (وهلال بن أمية الواقفي) يقاف ثم فاء نسبة إلى بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس.

قوله: (فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بداراً) مكاناً وقع هنا. وظاهره أنه من كلام كعب بن مالك، وهو مقتضى صنيع البخاري، وقد قرئت ذلك واضحاً في غزوة بدر. ومن جزم بأنهما شهدا بداراً أبو بكر الأثرم، وتعبه ابن الجوزي ونسبه إلى الغلط فلم يصعب، واستدل بعض المتأخرين لكونهما لم يشهدا بداراً بما وقع في قصة حاطب، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهجره ولا عاقبه مع كونه جسد عليه، بل قال لعمرك ما لم يقتله «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». قال: وابن ذنب المتخلف من ذنب الجسر؟ قلت: وليس ما استدل به بواضح، لأنه يقضي أن البدري عنده إذا جنى جناية ولو كبرت لا يعاقب عليها، وليس كذلك، لهذا صرح مع كونه المخاطب بقصة حاطب فقد جلد قدامه بين مظلومين الحمد لما شرب الخمر وهو بدري كما تقدم، وإما ما يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم حاطباً ولا هجره لأنه قبل عنده في أنه إنما كاتب قريشاً خشية على أهله وولده، وأراد أن يتخذ له عندهم بداراً ففعله بذلك، بخلاف تخلف كعب وصاحبه فإنهم لم يكن لهم عنده أصلاً. والله أعلم.

قوله: (لي فيها أسوة) بكسر الهزة ويجوز ضمها، قال ابن التين: الناسي بالنظر يتبع في الدنيا بخلاف الآخر، فقد قال تعالى: «ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم» الآية [الزخرف: ٣٩].

قوله: (لمضيت حين ذكرهما لي) في رواية معمر «قلت والله لا أرجع إليه في هذا أبداً».

وجدت في رواية الواقدي أنه خزيمة بن ثابت، قال: وهو الرسول إلى هلال ومرارة بذلك.
قوله: (أن تعزل امرأتك) هي عيمرة بنت جبير بن صخر بن أمية الأنصارية أم أولاده الثلاثة عبد الله وعبد الله ومعبد، ويقال اسم امرأته التي كانت يومئذ عنده خيرة بالمعجمة المفتوحة ثم التحتانية.
قوله: (أحقني بأهلك فكروني عندهم حتى يقضي الله) زاد النسائي من طريق معقل بن عبيد الله عن الزهري «فلحق بهم».

قوله: (فجاءت امرأة هلال) هي خولة بنت عاصم.
قوله: (فقال لي بعض أهلي) لم ألق على اسمه، وشكل مع نهي النبي صلى الله عليه وسلم من كلام الثلاثة، ويحاج بأنه لعله بعض ولده أو من النساء، ولم يقع النهي عن كلام الثلاثة للنساء إلا في بيوتهم، أو الذي كلمه بذلك كان ناقصاً، أو كان ممن يخدمه ولم يدخل في النهي.
قوله: (فاوفى) بالفاء قصور أي أشرف واطلع.
قوله: (على جبل سلج) يفتح للمهملة وسكون اللام، وفي رواية معمر «من ذروة سلج» أي أعلاه، وزاد ابن مردويه «وكتبت لبنت خيمة في ظهر سلج فكنت أكون فيها» ونحوه لابن عائد وزاد «أكون فيها نهراً».

قوله: (يا كعب بن مالك أبش) في رواية عمر بن كثير عن كعب عند أحد «إذ سمعت رجلاً على التثنية يقول: كعباً كعباً، حتى دنا مني فقال: بشروا كعباً».

قوله: (فغفرت ساجداً) وقد عرفت أنه جله فرج وعند ابن عائد «فخر ساجداً يكي فرحاً بالتوبة».

قوله: (وآذن) بالذ وفتح المعجمة أي أعلم، وللكشيهي بغير مد وبالكسر، ووقع في رواية إسحاق بن راشد وفي رواية معمر «فآذن الله توبتنا على نبيه حين بقي الثلث الأخير من الليل، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عند أم سلمة، وكانت أم سلمة محسنة في شأني مميتة بأمرني فقال: يا أم سلمة تب على كعب، قالت: أفلا أرسل إليه فأبشره؟ قال: إذا يحللكم الناس فيتموكم النوم سائر الليلة. حتى إذا صلى الفجر صلى الفجر آذن بتوبة الله علينا».

قوله: (وركني إلى رجل فرساً) لم ألق على اسمه، ويحتمل أن يكون هو حزة بن عمرو الأسلمي.

قوله: (وصي سابع من أسلم) هو حزة بن عمرو ورواه الواقدي، وعند ابن عائد أن اللذين سميا أبو بكر وعمر، لكنه صده بقوله: «زعموا» وعند الواقدي «وكان الذي أوفى على سلج أبو بكر الصديق فصاح: قد تاب الله على كعب، والذي خرج على فرسه الزبير بن العوام. قال: وكان الذي يشري فزعت له فني حزة بن عمرو الأسلمي. قال: وكان الذي بشر هلال بن أمية بتوبته سعيد بن زيد قال: وخرجت إلى بني واقف فبشر ففسد قال سعيد: يرفع رأسه حتى تخرج نفسه» يعني لما كان فيه من الجهد فقد قيل إنه امتنع من الطعام حتى كان يواصل الأيام صائماً ولا يأكل من البكاء، وكان الذي بشر مرة توبته سلكان بن سلامة أو سلمة بن سلامة بن وقش.

قوله: (والله ما أملك غيرهما يومئذ) يريد من جنس الثياب، وإلا فقد تقدم أنه كان عنده راحلتان، وسبائي أنه استأذن أن يخرج من ماله صدقة، ثم وجدت في رواية ابن أبي شيبة التصريح بذلك فيها «والله ما أملك يومئذ ثوبين غيرهما» وزاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهري لبسهما.

قوله: (واسعرت ثوبين) في رواية الواقدي «من أبي قتادة».

قوله: (وانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم «فانطلقت أتأم رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (لجوا فوجاً) أي جماعة جماعة.

قوله: (لبيك) بكسر الهمزة وزعم ابن التين أنه يفتحها، بل قال السفاقي إنه أصوب لأنه من الهناء وفيه نظر.

قوله: (ولا أنساها طلحة) قالوا سب ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخي بيته وبين طلحة لما أتى بين المهاجرين والأنصار، والذي ذكره أهل المغازي أنه كان أخا الزبير لكن كان الزبير أخا طلحة في أخوة المهاجرين فهو آخر أخيه.

قوله: (أبش بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك) استشكل هذا الإطلاق بيوم إسلامه فإنه مر عليه بعد أن ولدته أمه وهو خير أيامه، فقيل هو مستثنى تقديراً وإن لم

يغفروا الخندق:

نحس الذين يسايوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

تكان تخلفهم عن هذه الغزوة كبيرة لأنها كالنكت لبينهم، كذا قال ابن بطال. قال

السهيلى ولا أعرف له وجهاً غير الذي قال. قلت: وقد ذكرت وجهاً غير الذي ذكره

نحس الذين يسايوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

تكان تخلفهم عن هذه الغزوة كبيرة لأنها كالنكت لبينهم، كذا قال ابن بطال. قال

السهيلى ولا أعرف له وجهاً غير الذي قال. قلت: وقد ذكرت وجهاً غير الذي ذكره

نحس الذين يسايوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

ولعله أقدم، ويؤيد قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ الآية (التوبة: ١٢٠). وعند الشافعية وجه أن الجهاد كان فرضي عين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا فيترجه العتاب على من تخلف مطلقاً. وفيها أن العاجز عن الخروج بنفسه أو بماله لا لوم عليه، واستخلاف من يقوم مقام الإمام على أهله والضعفة، وفيها ترك قتل المنافقين، ويستنبط منه ترك قتل الزنديق إذا أظهر التوبة. وأجاب من أجازوا بأن الترك كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لصلحته التأليف على الإسلام. وفيها عظم أمر المعصية، وقد نبه الحسن البصري على ذلك فيما أخرجه ابن أبي حاتم عنه قال: يا سبحان الله ما أكل هؤلاء الثلاثة سالاً حراماً ولا سفكوا دمًا حراماً ولا أفسدوا في الأرض، أصابهم ما سمعتم وضاعت عليهم الأرض من رحمت، فكيف بمن يواقع الفواحش والكبائر؟ وفيها أن القوي في الدين يؤاخذ بأشد مما يؤاخذ الضعيف في الدين. وسواء إخبار المرء عن تقصيره وتفرطه وعن سبب ذلك وما أكل إليه أمره تحذيراً ونصيحة لغيره، وجواز مدح المرء بما فيه من الخير إذا أمن الفتنة، وتسليته نفسه بما لم يحصل له بما وقع نظيره، وفضل أهل بدر والمدينة، والحلف للتأكيد من غير استخلاف، والتورية عن المقصد، ورد الغيبة، وجواز ترك وطء الزوجة مدة. وفيه أن المرء إذا لاحث له فرصة في الطاعة فحقه أن يبادر إليها ولا يسوف بها لئلا يحرمها كما قال تعالى ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ [الأنفال: ٢٤] ومثله قوله تعالى: ﴿ وَتَقَلَّبَ أَثْقَانَهُمْ وَابْتَصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُولَدُوا بِهِ أُولَ الْأَنْفَامِ: ١١٠ ﴾ ونسأل الله تعالى أن يلهمنا المبادأة إلى طاعته، وأن لا يسلينا ما عولنا من نعمته. وفيها جواز غني ما فات من الخير، وأن الإسم لا يهمل من تخلف عنه في بعض الأمور بل يذكره ليراجع التوبة. وجواز الطعن في الرجل بما يوجب على اجتهد الطعان عن حبة لله ورسوله. وفيها جواز الرد على الطعان إذا غلب على ظن الراد وهم الطعان أو غلطه. وفيها أن المستحب للقدام أن يكون على وضوء، وأن يبدأ بالمسجد قبل بيته فيصلي ثم يجلس لمن يسلم عليه، ومشروعية السلام على القادم وتلقيه، والحكم بالظاهر، وقبول المعاذير واستحباب بكاء العاصي أسفاً على ما فات من الخير. وفيها إجراء الأحكام على الظاهر ووكول السرائر إلى الله تعالى وفيها ترك السلام على من أذنب، وجواز هجره أكثر من ثلاث. وأما النهي عن الحجر فوق الثلاث فمحمول على من لم يكن هجرته شرعياً، وأن التيسر قد يكون عن غضب كما يكون عن تعجب ولا يختص بالسرور. ومعاتبه الكبير أصحابه ومن يميز عليه دون غيره. وفيها فائدة الصدق وشوم حاقبة الكذب. وفيها العمل بمفهوم اللقب إذا سخته قريته، لقوله صلى الله عليه وسلم لما حدثه كعب « أما هذا فقد صدق » فإنه يشعر بأن من سواه كذب، لكن ليس على عومه في حق كل أحد سواء، لأن سرارة وهلالاً أيضاً قد صدق، فاختص الكذب بمن حلف واعتزف، ولهذا عاتب من صدق بالتأديب الذي ظهرت فائدته عن قرب، واختر من كذب للعقاب الطويل، وفي الحديث الصحيح « إذا أراد الله بعبد خيراً أهدأ له عقوبته في الدنيا، وإذا أراد به شراً أسك عنه عقوبته في الآخرة بالقيام بذنوبه » قيل وإنما غلظ في حق هؤلاء الثلاثة لأنهم تركوا الواجب عليهم من غير عذر، ويؤيد قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ وقول الأنصار:

نَحْنُ الذِّينَ بِيَاكُمَا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَيْنَنَا أَيْدَاءُ

وفيها تبريد حر المصيبة بالتأسي بالنظير، وفيها عظم مقدار الصدق في القول والفعل، وتعليل معادة الدنيا والآخرة والنجاح من شرهما به، وأن من عوقب بالمحجر يُعذر في التخلف عن صلاة الجماعة لأن مرارة وهلالاً لم يخرجوا من بيوتهما تلك المدة. وفيها سقوط رد السلام على المهجور عن سلم عليه إذ لو كان واجباً لم يقل كعب: هل حرك شفتيه برد السلام. وفيها جواز دخول المرء دار جاره وصديقه بشي إنفته ومن غير الباب إذا علم رضاه. وفيها أن قول المرء: « الله ورسوله أعلم » ليس بخطاب ولا كلام ولا يثبت به من حلف أن لا يكلم الآخر إذا لم يتو به كلمة وإنما قال أبو قتادة ذلك لما ألح عليه كعب، وإلا فقد تقدم أن رسول ملك غسان لما سأل عن كعب جعل الناس يشيرون له إلى كعب ولا يتكلمون بقولهم مثلاً هذا كعب مبالغة في هجره والإعراض عنه، وفيها أن مسارقة النظر في الصلاة لا تنقح في صحتها، وإشعار طاعة الرسول على مودة القريب، وحكمة المرأة زوجها، والاحتياط لجانبه ما يمشي الوقوع فيه، وجواز تحريق ما فيه اسم الله للمصلحة. وفيها مشروعية سجود الشكر والاستباق إلى البشارة بالخبر وإعطاء البشير أنفس ما يحضر الذي يأتي بالبشارة، وتهنئة من تمجدت له نعمة، والقيام إليه إذا أقبل، واجتماع الناس عند الإمام في الأمور المهمة، وسروره ما يسر اتباعه، ومشروعية العارية، ومصافحة القادم والقيام له، والتزام المداومة على الخير الذي يتبع

٨٠ - باب نزول النبي ﷺ الحِجْر

٤٤١٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنْجِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحِجْرِ قَالَ: « لَا تَدْخُلُوا مَسَاكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، أَنْ يَصِيحَبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِأَيَّانٍ. ثُمَّ قَعَّ رَأْسَهُ، وَاسْتَرْخَ الشَّيْرَ، حَتَّى اجْتَاَزَ الْوَادِيَّ. [راجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٢٩٨٠].

٤٤٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِ الْحِجْرِ: « لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعْلَبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِأَيَّانٍ، أَنْ يَصِيحَبَكُمْ مِمَّا أَصَابَهُمْ. [راجع: ٤٤٣. أخرجه مسلم: ٢٩٨٠].

قوله: (باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم المحجر بكسر المهملة وسكون الجيم، وهي منازل ثمود. زعم بعضهم أنه مر به ولم ينزل، ويروى التصريح في حديث ابن عمر بأنه « لما نزل الحجر أترهم أن لا يشربوا » وقد تقدم حديث ابن عمر في بئر ثمود، وقد تقدمت مباحثه في أحاديث الأنبياء.

قوله: (أن يصحبكم) يفتح الهزنة فمفعول له، أي كراهة الإصابة.

قوله: (أجاز الوادي) أي طعمه.

قوله في الرواية الثانية: (قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحاب الحجر لا تدخلوا) قال الكرمان: أي قال لأصحابه الذين معه في ذلك الموضع، وأضيف إلى الحجر لعبورهم عليه. وقد تكلم في ذلك وتصف، وليس كما قال، بل اللام في قوله: « لأصحاب الحجر » بمعنى عن، وحذف المفعول لهم ليعلم كل سامع، والتقدير: قال لأئمة عن أصحاب الحجر وهم ثمود: لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين، أي ثمود: وهذا واضح لانخاف به.

٨١ - باب

٤٤٢١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ عَبْدِ الْقَيْسِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِزْمِيعٍ، عَنْ نَافِعٍ ابْنِ جُمَيْلٍ، عَنْ غُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَعْضِ حَاجِيهِ، فَفُتَّتْ أَسْكَبُ عَلَيْهِ الْمَاءُ - لَا أَظَلُّهُ إِلَّا قَالَ: لِي غُرْوَةُ بُكْوَا - فَسَلَّ وَجْهَهُ، وَذَهَبَ يُفَسِّلُ ذِرَاعِيهِ، فَصَاقَ عَلَيْهِ كُمُ الْحِجْرِ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ جَيْهِ فَمَسَّحَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خَفِيَّهِ. [راجع: ١٨٢. أخرجه مسلم: ٢٧٤].

٤٤٢٢ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سَلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَرُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي حَسْبٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غُرْوَةِ بُكْوَا، حَتَّى إِذَا اشْرَقَ عَلَى الْعَلْيَيْنِ قَالَ: « هَذِهِ طَائِفَةٌ، وَهَذَا أَحَدٌ، جَبَلٌ يُجَبُّنَا وَنَجِيَّةٌ. [راجع: ١٨٢. أخرجه مسلم: ١٣٩١ مطولاً].

٤٤٢٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا حَمْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غُرْوَةِ بُكْوَا، فَدَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: « إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْرَامًا، مَا مَرِئْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا فَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: « وَهَمْ بِالْمَدِينَةِ، حَسَبَهُمُ الْقُدْرُ ». [راجع: ٢٨٣٨].

قوله: (باب) كذا فيه بغير ترجمة، وهو كالفصل عما تقدم، لأن أحاديثه تملق ببقية قصة تبوك.

قوله: (عن الليث عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن سعد بن إبراهيم) تقدم في الطهارة عن الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم فكان له فيه شيخين.

قوله: (ذهب النبي صلى الله عليه وسلم لبعض حاجته، فقامت أسكب عليه، لا أعلمه إلا في غزوة تبوك) كذا فيه، وقد قلعت في المسح على الخفين بيان من رواه بغير تردد، وذكرت هناك بقية شرحه. ووقع عند مسلم من رواية عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أن المغيرة أخبره أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك فذكر حديث المسح كما تقدم زائد المغيرة « فاقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا جدد الرحمن بن عوف يصلي بهم، فادرك النبي صلى الله عليه وسلم الركعة الأخيرة، فلما سلم جدد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم صلاته. فافزع ذلك الناس » وفي رواية له « قال المغيرة: فأردت تأخير جدد الرحمن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعه ».

قوله: (صلحان) هو ابن بلال، و(عمرو بن يحيى) هو الملازمي وقد قلعت مباحث حديث أبي جدد هذا في أواخر الزكاة وفي الجهاد في « باب من غزا يصلي للخلمة ».

قوله: (جدد الله) هو ابن المبارك وقد قلعت مباحث الحديث مستأً ومتاً في الجهاد في « باب من حبسه الملعن من الغزو ».

٨٢ - باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر

٤٤٢٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَثَّ بِكَاتِبِهِ إِلَى كِسْرَى، مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلَّافَةَ السَّهْمِيِّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرْفُوعًا، فَحَبِطَ أَنْ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُعْزَمُوا كُلُّ مَرْفُوعٍ. [إسحاق: ٢١٤].

٤٤٢٥ - حَدَّثَنَا غُثَامُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَدْ نَفَخَ اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمْعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كُنْتُ أَنْ الْحَقَّ بِاصْتِخَابِ الْجَمَلِ فَتَقَبَّلَ مِنْهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكُوا عَلَيْهِمْ بَثَّ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرُهُمْ أَمْرًا». [إسحاق: ٧٩٩].

٤٤٢٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ يَقُولُ: أَذْكَرُ أَنِّي خَرَجْتُ مَعَ الْعِلْمَانِ إِلَى ثِيَابَةِ الْوَدَاعِ، تَلَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: مَعَ الصَّيَّانِ. [إسحاق: ٢٠٨٣].

٤٤٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيَّ، عَنْ السَّائِبِ: أَذْكَرُ أَنِّي خَرَجْتُ مَعَ الصَّيَّانِ تَلَقَّى النَّبِيَّ ﷺ إِلَى ثِيَابَةِ الْوَدَاعِ، مَقْدَمَةً مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ. [إسحاق: ٢٠٨٣].

قوله: (باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر) أما كسرى فهو ابن برويز بن هرمز بن أنوشروان. وهو كسرى الكبير المشهور، وقيل إن الذي بعث إليه النبي صلى الله عليه وسلم هو أنوشروان، وفيه نظر لما سيأتي أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن زيبان ابنه يقتله، والذي قتله ابنه هو كسرى بن برويز بن هرمز. وكسرى بفتح الكاف ويكسرهما لقب كل من تملك القرمس، ومعناه بالعربية المظفرى وقد تقدم الكلام في ضبط كافه في « علامات النبوة » وأما قيصر فهو هرقل، وقد تقدم شأنه في أول الكتاب.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه، ويقرب بن إبراهيم أبي ابن سعد، وصالح هو ابن كيسان، وقد تقدم للمصنف في العلم عالياً عن إبراهيم بن سعد.

قوله: (مع عبد الله بن حذافة) هذا هو المتعمد، ووقع في رواية عمر بن شبة أنه خنيس بن حذافة، وهو غلط فإنه مات بأحد ثقاته منه حفصة وبعثت الرسل كان بعد الحفنة ستة سبع، ووقع في ترجمة عبد الله بن عيسى أخي كامل بن عدي من طريقه عن داود بن أبي هند عن مكرومة عن ابن عباس في قصة اغتاذ الخيام وفيه « وبعث كتاباً إلى كسرى بن هرمز بعث به مع عمر بن الخطاب » كذا قال، وعبد الله ضعيف فإن ثبت فعله كتب إلى ملك فارس مرتين وذلك في أوائل سنة سبع.

قوله: (إلى عظيم البحرين) هو المنذر بن ساوى العبدي.

قوله: (فدفعه) لقاء عاطفة على محرف تقديره تخرجه إليه فأعطاه الكتاب فأعطاه لقاصده عند تخرجه به فدفعه إلى كسرى، ويحتمل أن يكون المنذر توجه بنفسه فلا يحتاج إلى القاصد، ويحتمل أن يكون القاصد لم يباشر إعطائه كسرى بنفسه كما هو الأغلب من حال الملوك فيزوده بالتقدير.

قوله: (فلما قرأ) كذا للاختلاف بحذف المقول، وللكنشيهي « فلما قرأه » وفيه مجاز فإنه لم يقرأه بنفسه وإنما قرأ عليه كما سيأتي.

قوله: (مرفعه) أي طعمه.

قوله: (فحصبت أن ابن المسيب) القاتل هو الزهري وهو موصول بالإسناد المذكور، ووقع في جميع الطرق مرسلًا، ويحتمل أن يكون ابن المسيب سمعه من عبد الله بن حذافة صاحب القصة، فإن ابن سعد ذكر من حديثه أنه قال: « قرأ عليه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذنه فزقه ».

قوله: (فلدعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي على كسرى وجنوده.

قوله: (أن يعزموا كل مرفوع) يفتح الزاي أي يضرعوا ويطلبوا وفي حديث عبد الله بن حذافة « فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اللهم مرق ملكه » وكتب إلى باذان عامله على اليمن: أبعت من عندك رجلين إلى هذا الرجل الذي بالبحجاز، فكتب باذان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أبلغنا صاحبكما أن ربي قتل ربه في هذه الليلة، قال: وكان ذلك ليلة الثلاثاء لعشر مضين من جمادى الأولى سنة سبع، وإن الله سلط عليه ابنه شيرويه فقتله. وعن الزهري قال: بلغني أن كسرى كتب إلى باذان بلغني أن رجلاً من قريش يزعم أنه نبي، فسر إليه فإن تاب وإلا أبعت برأسه، فذكر القصة قال: فلما بلغ باذان أسلم هو ومن معه من القرمس.

(قصة): جزم ابن سعد بأن بعث عبد الله بن حذافة إلى كسرى كان في سنة سبع في زمن الحفنة، وهو عند الواقدي من حديث الشفاء بنت عبد الله بلفظ « متصرف من الحفنية » وصنيع البخاري يقتضي أنه كان في سنة تسع، فإنه ذكره بعد غزوة تبوك، وذكر في آخر الباب حديث السائب أنه تلقى النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع من تبوك إشارة إلى ما ذكرت، وقد ذكر أهل المغازي أنه صلى الله عليه وسلم لما كان بتبوك كتب إلى قيصر وغيره، وهي غير المرة التي كتب إليه مع دحية، فإنها كانت في زمن الحفنة كما صرح به في الخبر وذلك سنة سبع. ووقع عند مسلم عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر » الحديث وفيه « وإلى كل جبار عنيد » وروى الطبراني من حديث المسور بن غرمة قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه فقال: إن الله بعثني للناس كافة. فألقوا عني ولا تختلفوا علي ». فبعث عبد الله بن حذافة إلى كسرى، وسليط بن عمرو إلى هرقة بن علي باليمامة، والعلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى بهجر، وعمرو بن العاص إلى جيفر وعبد الله بن الجندب بعمان، ودحية إلى قيصر، وشجاع بن وهب إلى ابن أبي شمر الغساني، وعمرو بن أمية إلى النجاشي، فرجعوا جميعاً قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، غير عمرو بن العاص « وزاد أصحاب السير أنه بعث المهاجر بن أبي أمية بن الحارث بن جدد كلال وجبراً إلى ذي الكلاع، والسائب إلى مسيلة، وحاطب بن أبي بلتعة إلى الموققس. وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند مسلم أن النجاشي الذي بعث إليه مع هؤلاء غير النجاشي الذي أسلم.

قوله: (حدثنا عوف) هو الأعرابي و(الحسن) هو البصري والإسناد كله بصريون، وسامع الحسن من أبي بكره تقدم بيانه في الصلح.

قوله: (فدفعني الله بكلمة سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجمل) فيه تقديم وتأخير، والتقدير: فنعني الله أيام الجمل بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي قبل ذلك، فأبام يتعلق بغنمي لا يسمعتها فإنه سمعها قبل ذلك قطعاً، والمراد بأصحاب الجمل المسكر الذين كانوا مع عائشة.

قوله: (بعد ما كملت أخطى بأصحاب الجمل) يعني عائشة رضي الله عنها ومن معها، وسيأتي بيان هذه القصة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى، ومحصلها أن عثمان لما قتل وبويع علي بالخلافة خرج طلحة والزبير إلى مكة فوجدوا عائشة وكانت قد حشيت، فاجتمع رآهم على التوجه إلى البصرة يستنصرهم الناس للطلب بدم عثمان، فبلغ ذلك علياً فخرج إليهم، فكانت وقعة الجمل، ونسبت إلى الجمل الذي كانت عائشة قد ركبته وهي في هودجها تدحر الناس إلى الإصلاح، والقتال: « ما بلغ » هو أبو بكره، وهو تفسير لقوله: « بكلمة » وفيه إطلاق الكلمة على الكلام الكثير.

قوله: (ملكوا عليهم بنت كسرى) هي بوران بنت شيرويه بن كسرى بن بروس، وذلك أن شيرويه لما قتل أباه كما تقدم كان أبوه لما عرفت أن ابنه قد عمل على قتله احتال على قتل ابنه بعد موته فعمل في بعض خزائنه المختصة به حفاً مسموماً وكتب عليه: حتى الجماع، من تناول منه كذا جامع كذا. فقرأ شيرويه، فتناول منه فكان فيه هلاكه، فلم يبق بعد أبيه سوى بنته أشهر، فلما مات لم يخلف ابنه لأن كان قتل إخوته حرصاً على الملك ولم يخلف ذكراً. وكرهوا خروج الملك عن ذلك البيت فملكوا المرأة واسمها بوران بضم الموحدة. ذكر ذلك ابن قتيبة في المغازي. وذكر الطبري أيضاً أن اختها أرميخت ملكت أيضاً. قال الخطابي: في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء، وفيه أنها لا تزوج نفسها، ولا تلي القصد على غيرها، كذا قال، وهو متعقب والنفع من أن تلي الإمارة والقضاء قول الجمهور، وأجازه الطبري وهي رواية عن مالك، وعن أبي حنيفة تلي الحكم فيما يجوز فيه شهادة النساء. ومناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة أنه تمتة قصة كسرى الذي مرق كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، فسلط الله عليه ابنه فقتله ثم قتل إخوته حتى أنقض الأمر بهم إلى تأمير المرأة، فجر ذلك إلى ذهاب ملكهم ومزقوا كما دحا به النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (وقال صفيان مرة مع الصبيان) هو موصول، ولكن بين الراوي عنه أنه قال مرة الغلمان ومرة الصبيان، وهو بالعمى. ثم ساقه عن شيخ آخر عن صفيان وزاد في آخره « مقدمه من تبرك » فأنكر الدوادبي هذا وتبعه ابن القيم وقال: ثبوت الرواج من جهة مكة لا من جهة تبرك، بل هي مقابلها كالشرق والمغرب. قال: إلا أن يكون هناك ثبوت أخرى في تلك الجهة، والثنية ما ارتفع في..... الأرض، وقيل الطريق إلى الجبل. قلت: لا يمنع كونها من جهة الحجاز أن يكون خروج المسافر إلى الشام من جهتها، وهذا واضح كما في دخول مكة من ثنية والخروج منها من أخرى، وينتهي كلامها إلى طريق واحدة، وقد روينا بسند منقطع في « الحلبيات » قول النسوة لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة: « طلع البدر علينا من ثنيات الدواج » قيل: كان ذلك عند قدمه في الهجرة وقيل عند قدمه من غزوة تبرك.

(هنية): في إيراد هذا الحديث آخر هذا الباب إشارة إلى أن إرسال الكتب إلى الملوك كان في سنة غزوة تبرك، ولكن لا يدفع ذلك قول من قال إنه كاتب الملوك في سنة المدينة كقيصر، والجمع بين القولين أنه كاتب قيصر مرتين، وهذه الثانية قد وقع التصريح بها في « مسند أحد » وكاتب التجاشي الذي أسلم وصلى عليه لما مات، ثم كاتب التجاشي الذي ولي بعده وكان كافراً، وقد روى مسلم من حديث أنس قال: « كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كل جبار يدعوهم إلى الله » وسعى منهم كسرى وقيصر والتجاشي، قال: وليس بالتجاشي الذي أسلم.

٨٣ - باب مرض النبي ﷺ ووفاته

وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ تَبْتُ وَانْتَهَمْتُمْ مَثُونَ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخَصُّصُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠ - ٣١]. [جاءت الأحاديث في القصة مرية كالآتي:

٤٤٢٩، ٤٤٣٠، ٤٤٢٨، ٤٤٣٩، ٤٤٣١، ٤٤٣٢، ٤٤٣٣، ٤٤٣٤، ٤٤٣٥، ٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨، ٤٤٤٠، ٤٤٤١، ٤٤٤٣، ٤٤٤٤، ٤٤٤٥، ٤٤٤٦، ٤٤٤٧، ٤٤٤٨، ...]

قوله: (باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ تَبْتُ وَانْتَهَمْتُمْ مَثُونَ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخَصُّصُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠ - ٣١]) سيأتي في الكلام على الحديث السادس عشر من هذا الباب وجه مناسبة هذه الآية لهذا الباب، وقد ذكر في الباب أيضاً ما يدل على جنس مرضه كما سيأتي. وأما ابتداءه فلما كان في بيت ميمونة كما سيأتي. ووقع في « السيرة لأبي معشر » في بيت زينب بنت جحش وفي « السيرة لسليمان التيمي » في بيت ربيعة، والأول للمعتمد. وذكر الخطابي أنه ابتداء يوم الاثنين وقيل يوم السبت، وقال الحاكم أبو

أحمد: يوم الأربعاء. واختلف في مدة مرضه، فالأكثر على أنها ثلاثة عشر يوماً، وقيل بزيادة يوم وقيل بنقصه. والقولان في « الروضة » وصدر بالشاني، وقيل عشرة أيام وبه جزم « سليمان التيمي » في مغنايه « وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح. وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف من ربيع الأول وكاد يكون إجماعاً، لكن في حديث ابن مسعود عند الزبير في حادي عشر رمضان، ثم عند ابن إسحاق والجمهور أنها في الثاني عشر منه، وعند موسى بن عفة والمثلي والخوارزمي وابن زبير: مات ليلال ربيع الأول، وعند أبي حنيفة والكوفي في ثانيه ورجحه السهيلي. وعلى القولين ينتزل ما نقله الرافعي أنه عاش بعد حجته ثمانين يوماً، وقيل أحدًا وثمانين، وأما على ما جزم به في « الروضة » فيكون عاش بعد حجته تسعين يوماً أو أحدًا وتسعين، وقد استشكل ذلك السهيلي ومن تبعه أصح كونه مات يوم الاثنين ثاني عشر شهر ربيع الأول، وذلك أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان أوله يوم الخميس، فمها فرضت الشهور الثلاثة توراً أو ناقصاً أو بعضها لم يصح، وهو ظاهر لمن تأمله. وأجاب الهاربي ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل، وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا في رؤية هلال ذي الحجة فرأه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدينة إلا ليلة الجمعة، فحصلت الرقعة بروية أهل مكة، ثم رجحوا إلى المدينة فأرخوا بروية أهلها فكان أول ذي الحجة الجمعة وآخره السبت، وأول المحرم الأحد وآخره الاثنين، وأول صفر الثلاثاء وآخره الأربعاء، وأول ربيع الأول الخميس فيكون ثاني عشره الاثنين، وهذا الجواب بعيد من حيث أنه يلزم توالي أربعة أشهر كوامل، وقد جزم سليمان التيمي أحد الثقات بأن ابتداء مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر ومات يوم الاثنين لليثين خلطاً من ربيع الأول، فلي هذا كان صفر ناقصاً، ولا يمكن أن يكون أول صفر السبت إلا إن كان ذو الحجة والحرم ناقصين فيلزم منه نقص ثلاثة أشهر متوالية، وأما على قول من قال: مات أول يوم من ربيع الأول فيكون اثنان ناقصين وواحد كاملاً، ولما رجحه السهيلي. ولي للمغازي لأبي معشر « عن محمد بن قيس قال: اشترك رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء إحدى عشرة مضت من صفر، وهذا موافق لقول سليمان التيمي المتفق على أن أول صفر كان السبت، وأما ما رواه ابن سعد من طريق عمر بن علي بن أبي طالب قال: « اشترك رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء ليلة بقيت من صفر فاشترك ثلاث عشرة ليلة، ومات يوم الاثنين لاثني عشرة مضت من ربيع الأول » فريد على هذا الإشكال المتقدم، وكيف يصح أن يكون أول صفر الأحد فيكون تاسع عشره الأربعاء والغرض أن ذا الحجة أوله الخميس، فلو فرض هو والحرم كاملين لكان أول صفر الاثنين، فكيف يتأخر إلى يوم الأربعاء، فالمعتمد ما قال أبو حنيفة، وكان سبب غلط غيره أنهم قالوا مات في ثاني شهر ربيع الأول فتغيرت فصار ثاني عشر، واستمر الوهم بذلك يتبع بعضهم بعضاً من غير تأمل، والله أعلم. وقد أجاب القاضي بدر الدين بن جماعة بجواب آخر فقال: يحمل قول الجمهور لاثني عشرة ليلة خلت أي بأيامها فيكون موته في اليوم الثالث عشر، وبفرض الشهور كوامل فيصح قول الجمهور. ويعكر عليه ما يعكر على الذي قبله مع زيادة مخالفة اصطلاح أهل اللسان في قولهم لاثني عشرة فيلزمهم أنها لا مضي الليالي، ويكون ما أرخ بذلك واقعاً في اليوم الثاني عشر. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة وعشرين حديثاً:

٤٤٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالْمُفْرَسَاتِ غُرّاً، ثُمَّ مَا صَلَّى لَنَا بَعْدَهَا حَتَّى قَبِضَ اللَّهُ. [راجع: ٧٦٣. أخرجه مسلم: ٤٤٢٧].

الحديث الأول:

قوله: (عن أم الفضل) هي والدة ابن عباس، وقد تقدم شرح حديثها في القراءة في الصلاة.

٤٤٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَرَّغَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يُدْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُرْفٍ: إِنَّ لَنَا ابْنَةً وَفَظَةً، فَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ حَيْثُ تَعْلَمُ، فَسَأَلَ عُمَرُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾. فَقَالَ: أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْظَمُ إِثْمًا، فَقَالَ: مَا أَكْظَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَعْلَمُ. [راجع: ٣٦٢٧].

الحديث الثاني:

قوله: (ومسح عنه يده) في رواية معمر « وأمسح يده نفسه لبركتها » وفي رواية مالك « وأمسح يده رجاء بركتها » ولمسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنثى عليه وأمسح يده نفسه لأنها كانت أعظم بركة من يدي » وسيأتي في آخر هذا الباب من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « فذهبت أعوده، فرفع رأسه إلى السماء وقال: في الرفيق الأعلى » وللطبراني من حديث أبي موسى « فأفاق وهي تمسح صدره وتدعو بالشفاء، فقال: لا، ولكن أسأل الله الرفيق الأعلى » وسأذكر الكلام على الرفيق الأعلى في الحديث السابع.

٤٤٣١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مَلَيْمَانَ الْأَخُولِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمَ الْخَيْمِ، وَمَا يَوْمُ الْخَيْمِ؟ اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ، فَقَالَ: «الْوَبَى أَكْبَبَ لَكُمْ كِتَابًا أَنْ تَعْمَلُوا بِهَذِهِ أَبَدًا». فَتَنَازَعُوا، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعَ، فَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ، امْضُوهُ؟ فَخَلَّتُوا بِرُكُوتٍ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «ذُخُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ عَزِيزٌ مِمَّا تَذُخُونِي إِلَيْهِ». وَأَوْصَاهُمْ بِفَلَاتٍ، قَالَ: «أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَبْرِةِ الْقَرْبِ، وَأَجِزُوا الْوَلَدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُمْ أَجِيزُهُمْ». وَسَكَتَ عَنِ الْفَالِقَةِ، أَوْ قَالَ: قَسِيحَتِهَا. [راجع: ١١٤. أخرجه مسلم: ١٦٣٧].

٤٤٣٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَفِيَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا حَزَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيَّ الْيَتِيمِ رَجُلًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلُمُّوا أَكْبَبَ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَعْمَلُوا بِهَذِهِ». فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ خَلْبَةً الْوَجَعِ، وَحَدَّثَكُمْ الْقُرْآنَ، حَسْبًا كِتَابَ اللَّهِ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْيَتِيمِ وَاتَّخَصَمُوا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِئُوا أَكْبَبَ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَعْمَلُوا بِهَذِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ عَزِيزٌ ذَلِكَ، فَلَمَّا اكْتَفَرُوا الْفُتُو وَالْإِخْلَافَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَوْمُوا». قَالَ غَفِيَةُ لِلَّهِ: فَكَيْفَ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ الرِّزْقَةَ كُلَّ الرِّزْقَةِ، مَا حَالَ تَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَيْنَ أَنْ يَكْبَبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ، لِإِخْلَافِهِمْ وَلُغْلُطِهِمْ. [راجع: ١١٤. أخرجه مسلم: ١٦٣٧].

الحديث الخامس:

قوله: (يوم الخميس) هو غير ليلة عذوف أو عكسه، وقوله: «وما يوم الخميس» يستعمل عند إرادة تعظيم الأمر في الشدة والتعجب منه، زاد في أواخر الجهاد من هذا الوجه «ثم بكى حتى خضب دمه الحصى» ولمسلم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير «ثم جعل تسيل دموعه حتى رايتها على عذبه كأنها نظام اللؤلؤ» وبكاه ابن عباس يستعمل لكونه تذكر وفاة رسول الله ﷺ لتجدد له الحزن عليه، ويعتدل أن يكون انضاف إلى ذلك ما فات من معتقده من الخير الذي كان يحصل لو كتب ذلك الكتاب، ولهذا أطلق في الرواية الثانية أن ذلك رزية، ثم بالغ فيها فقال: كل الرزية. وقد تقدم في كتاب العلم الجواب عن امتنع من ذلك كحمر رضي الله عنه.

قوله: (اشد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه) زاد في الجهاد «يوم الخميس» وهذا يؤيد أن ابتداء مرضه كان قبل ذلك، ووقع في الرواية الثانية «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم» بضم الحاء المهمله وكسر الضاد المعجمة أي حضره الموت، وفي إطلاق ذلك مجرزا، فإنه حاش به ذلك إلى يوم الاثنين.

قوله: (كتاباً) قيل هو تعيين الخليفة بعده، وسيأتي شيء من ذلك في كتاب الأحكام في باب الاستخلاف منه.

قوله: (لن تظفوا) في رواية الكشميهني «لا تظفون» وتقدم في العلم وكذا في الرواية الثانية وتقدم ترجمته.

قوله: (ولا ينبغي عند لي تنازع) هو من جملة الحديث المرفوع، ويعتدل أن يكون مدرجاً من قول ابن عباس. والصواب الأول، وقد تقدم في العلم بلفظ «لا ينبغي عند لي» التنازع.

قوله: (فقالوا ما شأنه؟ أهجر) بوزن جميع رواة البخاري، وفي الرواية التي في

قوله: (عن ابن عباس قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهني ابن عباس) هو من إقامة الظاهر مقام الضمير، وقد أخرجه الترمذي من طريق شعبة للذكورة بلفظ «كان عمر يسألني مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم» وتقدم شرح حديث الباب في غزوة الفتح من طريق آخر عن أبي بشر أتم سباقاً وأكثر فائدة، وأصلنا بشرحه على تفسير سورة النصر، وتقدم في حجة الوداع حديث ابن عمر «نزلت سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] في أيام التشريق في حجة الوداع» وعند الطبراني عن ابن عباس من وجه آخر أنها «لما نزلت أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد ما كان اجتهداً في أمر الآخرة» وللطبراني من حديث جابر «لما نزلت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل: نيت لي نفسي. فقال له جبريل: والآخرة خير لك من الأولى».

٤٤٣٨ - وَقَالَ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ غُرُؤَةُ: قَالَتْ عَبِيشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي مَرْحَبَةِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «هِيَ عَبِيشَةُ، مَا أَرَأَيْتَ أَجَدُ أَلَمْ الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلْتُ بِغَيْرِهِ، هَذَا أَوَانٌ وَجَدْتُ انْقِطَاعَ أَهْبَرِي مِنْ ذَلِكَ السَّمِّ». [أظهر في الطب: باب: ٥٥]

الحديث الثالث:

قوله: (وقال يونس) هو ابن يزيد الأيلي، وهذا قد وصله البيهقي والمحاكم والإسماعيلي من طريق حنيفة بن خالد عن يونس بهذا الإسناد. وقال البيهقي: تفرد به حنيفة عن يونس، أي بوصله، ولا أقدر رواه موسى بن حبة في المغازي عن الزهري لكنه أرسله، وله شاهدان مرسلان أيضاً أخرجهما لإبراهيم الحارثي في «غرائب الحديث» له أصلهما من طريق يزيد بن رومان والأخر من رواية أبي جعفر الباقر، وللحاكم موصول من حديث أم مبشر قالت: «قلت: يا رسول الله ما تهم بضلك؟ فإني لا أتهم بابي إلا الطعام الذي أكل كثير» وكان ابن بشر بن البراء بن معمر هو مات، فقال: وأنا لا أتهم غيرهما. وهذا أوان انقطاع أبهرى «وروي ابن سعد من شيخه الواقدي بأسانيد متعددة في قصة الشاة التي سمت له بجبر، قال في آخر ذلك: «عاش بعد ذلك ثلاث سنين حتى كان وجعه الذي قبض فيه. وجعل يقول: ما زلت أجد أم الأكلة التي أكلتها بجبر حداً حتى كان هذا أوان انقطاع أبهرى» عرق في الظهر وتوفي شهيداً انتهى وقوله: «عرق في الظهر» من كلام الرازي، وكذا قوله: «وتوفي شهيداً» وقوله: «ما زلت أجد أم الطعام» أي أسس الأمر في جوف بسبب الطعام، وقال السدوسي: المراد أنه نقص من لذة ذوقه وتعبه ابن التين. وقوله: «أوان» بالفتح على الظرفية، قال أهل اللغة: الأبر عرق مستطيل بالظهر متصل بالقلب إذا انقطع مات صاحبه. وقال الخطابي: يقال إن القلب متصل به. وقد تقدم شرح حال الشاة التي سمت بجبر في غزوة غير مفصلاً.

٤٤٣٩ - حَدَّثَنِي جِثَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُؤَةُ: أَنَّ عَبِيشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى نَفَثَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُتَوَذَّاتِ، وَمَسَحَ عَنْهُ يَدَيْهِ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، حَقِيقَتْ أَنْثَى عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُتَوَذَّاتِ أَلْفِي كَانَ يَنْثَفُ، وَأَمْسَحَ بِيَدَيْهِ ﷺ عَنْهُ. [عنه: ٥٠١٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، أخرجه مسلم: ٢١٩٢].

الحديث الرابع حديث عائشة:

قوله: (اشتكى) أي مرض، و(نثف) أي نزل بغير ريق أو مع ريق خفيف.

قوله: (بالموتات) أي يقرأها مسحاً بلسانه عند قراءتها، ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب في فضائل القرآن بلفظ «قرأ على نفسه الموتات» وسيأتي في الطب قول معمر بعد هذا الحديث: قلت للزهري: كيف ينثف؟ قال: ينثف على يديه ثم مسح بهما وجهه. وسيأتي في الدعوات من طريق عقيل عن حنبل، وفي رواية للفضل بن فضالة عن عقيل في فضائل القرآن «كان إذا أوى إلى فراشه جمع كفيه ثم نفث فيهما ثم يقرأ قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس» وللمراد بالموتات سورة قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس، وجمع إلى الناس، ويعتدل أن أقل الجمع اثنان أو باعتبار أن المراد الكلمات التي يقع التعوذ بها من السورتين، ويعتدل أن المراد بالموتات هاتان السورتان مع سورة الإخلاص وأطلق ذلك تغليفاً. وهذا هو المعتد.

الجهد بلفظ « فقالوا هجر » بغير همزة، ووقع للكشيبه هناك « فقالوا هجر، هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم » أماد هجر مرتين. قال عياض: معنى أمجر أمجش، يقال هجر الرجل إذا هذى، وأمجر إذا أمجش. وتعقب بأنه يستلزم أن يكون يسكون الهاء والروايات كلها إنما هي بفتحها. وقد تكلم عياض وغيره على هذا الموضع فاطلوا، وخصه القرطبي تلخيصاً حسناً ثم خفسته من كلامه، وحاصله أن قوله هجر الراجح فيه إثبات همزة الاستفهام وفتحات على أنه فعل ماضٍ، قال: ولبعضهم أمجرأً يعضم الهاء وسكون الجيم والتثنية على أنه مفعول بفعل مضمر أي قال هجرأً، والهجـر بالضم ثم السكون الهذيان والمراد به هنا ما يقع من كلام المريض الذي لا يتنظم ولا يعتد به لعدم فائدته. ووقع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مستحيل لأنه معصوم في صحته وعرضه لقوله تعالى: ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ [التجـم: ٢] ولقوله صلى الله عليه وسلم: « إني لا أقول في الغضب والرضا إلا حقاً » وإذا عرف ذلك فإنما قاله من قاله منكراً على من توقف في امثال أمره بإحضار الكف والدواء فكأنه قال: كيف تتوقف أظن أنه كثيره يقول الهذيان في مرضه؟ امثال أمره وأضره ما طلب فإنه لا يقول إلا الحق، قال: هذا أحسن الأقوية، قال: ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شك عرض له، ولكن يبعد أن لا ينكره الباقون عليه مع كونهم من كبار الصحابة ولو أنكروه عليه لنقل، ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر عن دهش وحيرة كما أصاب كثير منهم عند موته، وقال غيره: ويحتمل أن يكون قائل ذلك أراد أنه اشتد وجعه فاطلق اللزام وأراد للمزوم، لأن الهذيان الذي يقع للمريض ينشأ عن شدة وجعه. وقيل: قال ذلك لإرادة سكوت الذين لفظوا ورفضوا أصواتهم عنده، فكأنه قال: إن ذلك يؤذني ويفضي في المادة إلى ما ذكر، ويحتمل أن يكون قوله أمجر فعلاً ماضياً من الهجر بفتح الهاء وسكون الجيم والفعل محذوف أي الحياة، وذكره بلفظ الماضي مبالغة لما رأى من علامات الموت. قلت: ويظهر لي ترجيح ثالث الاحتمالات التي ذكرها القرطبي ويكون قائل ذلك بعض من قرب دخوله في الإسلام وكان يبعد أن من اشتد عليه الوجع قد يشتغل به عن تحسر ما يريد أن يقوله لجواز وقوع ذلك، ولهذا وقع في الرواية الثانية « فقال بعضهم إنه قد غلبه الوجع » ووقع عند الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد عن سفيان في هذا الحديث « فقالوا ما شأنه بهجر، استفهموه » وعن ابن سعد من طريق أخرى عن سعيد بن جبـير « أن نبي الله لهيجر »، ويؤيده أنه بعد أن قال ذلك استفهموه بصيغة الأمر بالاستفهام أي اختبروا أمره بأن يستفهموه عن هذا الذي أراده وأحشوا معه في كونه الأول أو لا. وفي قوله في الرواية الثانية: « فاختصموا منهم من يقول قريوا يكتب لكم » ما يشعر بأن بعضهم كان مصمماً على الامتثال والرد على من امتنع منهم، ولما وقع منهم الاختلاف ارتفعت البركة كما جرت العادة بذلك عند وقوع التنازع والتشاجر.

وقد مضى في الصيام أنه صلى الله عليه وسلم خرج يخبرهم بيلة القدر فرأى رجلين يجتسمان فرغت، قال للمزاري: إنما جاز للصحابـة الاختلاف في هذا الكتاب مع صريح أمره لم يملك لأن الأوامر قد يفرقها ما ينقلها من الوجوب، فكأنه ظهرت منه قرينة دلت على أن الأمر ليس على التحتم بل على الاختيار فاختلف اجتهدهم، وصمم عمر على الامتثال لما قام عنده من القرائن بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك عن غير قصد جازم، وعزمه صلى الله عليه وسلم كان إما بالوحي وإما بالاجتهاد، وكذلك تركه إن كان بالوحي فبالوحي ولا فبالاجتهاد أيضاً، وفيه حجة لمن قال بالرجوع إلى الاجتهاد في الشرعيات. وقال النووي: اتفق قول العلماء على أن قول عمر « حسبنا كتاب الله » من قوة فقهه ودقيق نظره، لأنه غشي أن يكتب أمراً ربما عجزوا عنها فاستحقوا العقوبة لكونها منصوبة، وأراد أن لا يندسبب الاجتهاد على العلماء. وفي تركه صلى الله عليه وسلم الإنكار على عمر إشارة إلى تصويبه رايه، وأشار بقوله: « حسبنا كتاب الله » إلى قوله تعالى: ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾. [الأنعام: ٣٨] ويحتمل أن يكون قصد التخفيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى ما هو فيه من شدة الكرب، وقامت عنده قرينة بأن الذي أراد كتابته ليس بما لا يستغنون عنه، إذ لو كان من هذا القبيل لم يتركه صلى الله عليه وسلم لأجل اختلافهم، ولا يمارض ذلك قول ابن عباس إن الرزية إلخ، لأن عمر كان أفعه منه قطعاً. وقال الخطابي: لم يترهم عمر الغلط فيما كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد كتابته، بل امتناعه بحصول على أنه لا رأى ما هو فيه من الكرب وحضور الموت غشي أن يجد المناقض سبيلاً إلى الطعن فيما يكتبه وإلى حله على تلك الحالة التي جرت العادة فيها بوقوع بعض ما يخالف الاتفاق فكأن ذلك سبب توقف عمر، لا أنه تعمد مخالفة قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا جواز وقوع الغلط عليه حاشاً وكلاً. وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في أواخر كتاب العلم، وقوله: « وقد دعوا يردون عنه » يحتمل أن يكون المراد يردون عليه أن يعيدون عليه مقالته ويستثبتونه

فيها، ويحتمل أن يكون المراد يردون عنه القول المذكور على من قاله.

قوله: (فقال دعوني: فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه) قال ابن الجوزي وغيره: ويحتمل أن يكون المعنى دعوني فالذي أعابته من كرامة الله التي أعداها لي بعد فراق الدنيا خير مما أنا فيه في الحياة، أو أن الذي أنا فيه من المراقبة والشأن لله والتفكير في ذلك وغوه أفضل من الذي تسألونني فيه من المباحة عن المصلحة في الكتابة أو عندها. ويحتمل أن يكون للمعنى فإن امتناعي من أن أكتب لكم خير مما تدعونني إليه من الكتابة. قلت: ويحتمل عكسه أي الذي أشرت عليكم به من الكتابة خير مما تدعونني إليه من عندهما بل هذا هو الظاهر، وعلى الذي قبله كان ذلك الأمر اختياراً وامتناعاً فهدى الله عمر لمراده ونفي ذلك على غيره. وأما قول ابن بطال: عمر أفعه من ابن عباس حيث أكتفى بالقرآن ولم يكف ابن عباس به، وتعقب بأن إطلاق ذلك مع ما تقدم ليس بجيد، فإن قول عمر: « حسبنا كتاب الله » لم يرد أنه يكفي به عن بيان السنة، بل لما قام عنده من القرينة، وغشي من الذي يقرب على كتابة الكتاب مما تعلقت الإشارة إليه، فرأى أن الاحتياط على القرآن لا يترتب عليه شيء مما خشيته، وأما ابن عباس فلا يقال في حقه لم يكف بالقرآن مع كونه حبر القرآن وأعلم الناس بفسيره وتأويله، ولكنه أسف على ما فاتته من البيان بالتفصيل عليه لكونه أولى من الاستنباط والله أعلم. وسيأتي في فقرة المرض في هذا الحديث زيادة لابن عباس وشرحها إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأوصاهم بطلاث) أي في تلك الحالة، وهذا يدل على أن الذي أراد أن يكتبه لم يكن أمراً متحتماً لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم ولعاقب الله من حال يئنه وبين تبليغه، وليفقه لم لفظاً كما أوصاهم بإخراج المشركين وغير ذلك، وقد عاش بعد هذه المقالة أياماً وحفظوا عنه أشياء لفظاً، فيحتمل أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه والله أعلم. وجزيرة العرب تقدم بيانها في كتاب الجهاد. وقوله: « أجزوا الوفد » أي أعطوهم، والجزاة العطية، وقيل أصله أن ناساً وفدوا على بعض الملوك وهو قائم على فطرة فقال: أجزوهم فصاروا يعطون الرجل ويطبقونه فيجوز على الفطرة متوجهاً فسميت عطية من يقدم على الكبير جازة، وتستعمل أيضاً في إعطاء الشاعر على مدحه وغو ذلك. وقوله « بنحو: ما كنت أجزهم » أي يقرب منه، وكانت جازة الواحد على عهد صلى الله عليه وسلم وقية من فضة وهي أربعون درهماً.

قوله: (وسكت عن الطائف أو قال: فسيها) يحتمل أن يكون القائل ذلك هو سعيد بن جبير، ثم وجدت عند الإسماعيلي التصريح بأن قائل ذلك هو ابن صينة. وفي فمسند الحميدي « ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج: « قال سفيان: قال سليمان أي ابن أبي مسلم: لا أدري أذكر سعيد بن جبير الثالثة تنسيتها أو سكت عنها. وهذا هو الأرجح، قال اللودي: الثالثة الوصية بالقرآن، وبه جزم عن الثين وقال المهلب: بل هو تجهيز جيش أسامة، وقواه ابن بطال بأن الصحابة لا اختطوا على أي بكر في تنفيذ جيش أسامة قال لم أبو بكر: أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته. وقال عياض: يحتمل أن تكون هي قوله: « ولا تخلوا قري وتنا » فإنها ثبت في الموطأ مقرونة بالأمم بإخراج اليهود، ويحتمل أن يكون ما وقع في حديث أسن أنها قوله: « الصلاة وما ملكت أيها نكم ».

قوله في الرواية الثانية: (فاختلف أهل البيت) أي من كان في البيت من الصحابة ولم يرد أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: فيها (فقال قوموا) زاد ابن سعد من وجه آخر « فقال: قوموا عي ».

٤٤٣ ح، ٤٤٣ ح - حَدَّثَنَا بِسْرَةُ بْنُ خَثْوَانَ بْنِ جَبْرِ بْنِ اللَّخْمِيِّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ لِي شِكْوَاهُ الَّذِي قَبِضَ فِيهِ، فَسَارَهَا بِشَيْءٍ فَبَكَتْ، ثُمَّ دَعَاَهَا فَسَارَهَا بِشَيْءٍ فَضَجَّكَتْ، فَسَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ سَارَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ يَقْبِضُ لِي وَجِيعَ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ، فَبَكَتْ، ثُمَّ سَارَنِي فَاعْتَرَنِي أَنِّي أَوَّلُ أَهْلِي يَتِمُّهُ، فَضَجَّكَتْ. [٣٩٦٣، ٣٩٦٤، أخرجه مسلم: ٢٤٥٠].

الحديث السادس:

قوله: (حدثنا بسيرة) بفتح التحتية والمهمله، والوالد إبراهيم بن سعد هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (دعا النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة في شكواه الذي قبض فيه فسارها بشيء) وفي أول هذا الحديث من رواية مسروق عن عائشة كما مضت في

الحديث السابع حديث عائشة ذكره من طريق شعبة عن سعد وهو ابن إبراهيم المذكور قبله، أورده عاليًا مختصرًا ونالًا تأملًا ثم أورده أتم منه من طريق الزهري عن عروة، فأما الرواية النازلة فإنه ساقها من طريق غندر عن شعبة، وأما الرواية العالية فأخرجها عن مسلم وهو ابن إبراهيم وانظره غندر للرواية الأخرى: «قالت عائشة: لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم المرض الذي مات فيه جعل يقول: الرقيق الأعلى» وهذا القدر ليس في رواية غندر منه شيء، وقد وقع لي من طريق أحمد بن حنبل عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه زيادة بعد قوله: «الذي قبض فيه» «أصابته بحمة فجعلت أسمعه يقول: في الرقيق الأعلى، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين الآية، قالت: فقلت أنه خير» فكان البخاري اقتصر من رواية مسلم بن إبراهيم على موضع الزيادة وهي قوله: «في الرقيق الأعلى» فإنها ليست من رواية غندر، وقد اقتصر الإسماعيلي على تخرجه رواية غندر دون رواية مسلم بن إبراهيم، وأخرجه من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه «مثل غندر قولها».

قوله: (كنت أسمع أنه لا يموت لي حي يقبض بضم أوله وتفتح الحاء المعجمة، ولم تصرح عائشة بذلك من سمعت ذلك منه في هذه الرواية، وصرحت بذلك في الرواية التي نلتها من طريق الزهري من عروة عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول: إنه لا يقبض بي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يمينا أو يغير» وهو شك من الراوي بل قال يحيى بضم أوله وتفتح المهملة وتشديد الحاءية بعدها أخرى لا يغير كما في رواية سعد بن إبراهيم، وعند أحمد من طريق المطلب بن عبد الله عن عائشة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: ما من بني يقبض إلا يرى الثواب ثم يغير» ولأحمد أيضا من حديث أبي مويبة قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني أوتيت مفاتيح خزائن الأرض والحلل من الجنة، فخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي والجنة فاخترت لقاء ربي والجنة» وعند عبد الرزاق من مرسل طائوس رفعه «خيرت بين أن أبقي حتى أرى ما ينتج على أمي وبين التمسيل فاخترت التمسيل».

(تسبيح) فهم عائشة من قوله صلى الله عليه وسلم: «في الرقيق الأعلى» أنه خير نظير فهم أبيها رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم: «إن عبداً خيرته الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده» أن العبد المراد هو النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكي كما تقدم في مناقبه.

قوله: (وأخذه بحمة) بضم الموحدة وتشديد المهملة: شيء يعرض في الحلق فيتنير له الصوت فيخلط، تقول: بجمحت بالكسر بجمًا، ورجل أبج: إذا كان ذلك فيه خلقة.

قوله: (مع الذين أنعم الله عليهم) في رواية المطلب بن عبد الله عن عائشة عند أحمد: «فقال: مع الرقيق الأعلى، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء إلى قوله رقيقاً» وفي رواية أبي بردة عن أبي موسى عن أبيه عند النسائي وصححه ابن حبان «فقال: أسأل الله الرقيق الأعلى الأسعد، مع جبريل وميكائيل وإسرافيل» وظهر أن الرقيق للكان الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين. وفي رواية الزهري: «في الرقيق الأعلى» وفي رواية عبد بن عائشة بعد هذا قال: «اللهم اغفر لي وارجني واخفي بالرفيق» وفي رواية دحكان عن عائشة «فجعل يقول: في الرقيق الأعلى حتى قبض» وفي رواية ابن أبي مليكة عن عائشة «وقال: في الرقيق الأعلى، في الرقيق الأعلى» وهذه الأحاديث ترد على من زعم أن «الرقيق» تفيير من الراوي وأن الصواب الرقيق بالفتاف والعين المهملة وهو من أسماء السماء. وقال الجوهري: الرقيق الأعلى الجنة. ويؤيده ما وقع عند أبي إسحاق: الرقيق الأعلى الجنة، وقيل بل الرقيق هنا اسم جنس يشمل الواحد وما فرقه والمراد الأنبياء ومن ذكر في الآية، وقد ختمت بقوله: «وحسن أولئك رفيقاً» [النساء: ٦٩] وتكنة الإيمان بهذه الكلمة بالأفراد الإشارة إلى أن أهل الجنة يدخلونها على قلب رجل واحد، نه عليه السهلي. وزعم بعض المغاربة أنه يجتمعت أن يراد بالرفيق الأعلى الله عز وجل لأنه من أسمائه كما أخرج أبو داود من حديث عبد الله بن مغفل رفعه «إن الله رقيق يحب الرفق» كلما اقتصر عليه، والحديث عند مسلم عن عائشة رفعه إليه أوله. قال: والرفيق يجتمع أن يكون صفة ذات كالحكيم، أو صفة فعل. قال: ويجتمعت أن يراد به حضرة القدس، ويجتمع أن يراد به الجماعة المذكورون في آية النساء. ومعنى كونهم رقيقاً تعاونهم على طاعة الله والارتفاق بعضهم ببعض، وهذا الثالث هو المعتمد. وعليه اختصر أكثر الشراح. وقد غلط الأزهري القول الأول، ولا وجه لتفليط من الجهة التي غلط بها وهو قوله: مع الرقيق أو في الرقيق، لأن تأويله على ما يليق بالله ساذج. قال السهلي: الحكمة في اختتام كلام المصطفى بهذه الكلمة كونها تتضمن التوحيد والذكر بالقلب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره أنه لا يشترط أن يكون الذكر باللسان لأن بعض

علامات النبوة: «أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشية النبي صلى الله عليه وسلم قتال النبي صلى الله عليه وسلم: مرحباً ببني، ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله، ثم سارها» ولأبي داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: «ما رأيت أحداً أشبه سمتاً وهدياً ودلاً برسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها وقعودها من فاطمة، وكانت إذا دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم قام إليها وقبلها وأجلسها في مجلسه. وكان إذا دخل عليها فعلت ذلك. فلما مرض دخلت عليه فأكبت عليه قبله» واتفقت الروايتان على أن الذي سارها به أولاً فبكت هو إعلامها بإيها بأنه ميت من مرضه ذلك، واختلافهما سارها به ثانياً فضحكت، فهي رواية عروة أنه إخباره إيها بأنها أول أهله لحوقاً به، وفي رواية مسروق أنه إخباره إيها بأنها سيدة نساء أهل الجنة، وجعل كونها أول أهله لحوقاً به مفسوماً إلى الأول وهو الراجح، فإن حديث مسروق يشتمل على زيادات ليست في حديث عروة وهو من الثقات الضابطين، فما زاده مسروق قول عائشة: «قلت ما رأيت كاليرم فراحاً أقرب من حزن، فسألته عن ذلك فقالت: ما كنت لأشفي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فقالت: أسري لي أن جبريل كان يمارضني القرآن كل سنة مرة، وأنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي، وأتاك أول أهل بيتي لحوقاً به» وقولها: «كان مشيتها» ما بكرة الميم لأن المراد المشية، وقولها: «ما رأيت كاليرم فراحاً» تقدم توجيهه في الكسوف، وإن التقدير ما رأيت كفرح اليوم فراحاً أو ما رأيت فراحاً كفرح رأيت اليوم، وقولها: «حتى توفي» متعلق بمحذوف تقديره فلم تغفل لي شيئاً حتى توفي، وقد طوى عروة هذا كله فقال في روايته بعد قوله: «فضحكت: فسألته عن ذلك فقالت: سارني أنه يقبض في وجهه الذي توفي فيه» الحديث. وفي رواية عائشة بنت طلحة من الزيادة: «أن عائشة لما رأت بكاءها وضحكها قالت: إن كنت لأظن أن هذه المرأة أمقل النساء، فإذا هي من النساء» ويجتمعت تعدد القصص، ويؤيده الجزم في رواية عروة بأنه ميت من وجهه ذلك، بخلاف رواية مسروق فيها أنه ظن ذلك بطريق الاستنباط مما ذكره من معارضة القرآن، وقد يقال: لا منافاة بين الخبرين إلا بالزيادة، ولا يمتنع أن يكون إخباره بأنها أول أهله لحوقاً به سبباً ليكاتها أو ضحكها معاً باعتبارين، فذكر كل من الراويين ما لم يذكره الآخر. وقد روى النسائي من طريق أبي سلمة عن عائشة في سبب البكاء أنه ميت، وفي سبب الضحك الأمرين الآخرين ولا ينسب من رواية أبي سلمة عنها أن سبب البكاء موته، وسبب الضحك أنها سيدة النساء وفي رواية عائشة بنت طلحة عنها أن سبب البكاء موته، وسبب الضحك لحاقها به. وعند الطبري من وجه آخر عن عائشة أنه قال لفاطمة: إن جبريل أخبرني أنه ليس امرأة من نساء المسلمين أعظم ذرية منك فلا تكوني أدنى امرأة منهن صبراً. وفي الحديث إخباره صلى الله عليه وسلم بما سيق فوقع كما قال، فإنهم اتفقوا على أن فاطمة عليها السلام كانت أول من مات من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعده حتى من أزواجه.

٤٤٣٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّهُ: لَا يَمُوتُ نَبِيٌّ حَتَّى يَغْتَوَّيَنَّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ، فَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَأَخَذَنِي بِيَدِهِ، يَقُولُ: ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾. الْآيَةَ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ خَيْرٌ. [عمر: ٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨، ٦٣٤٨، ٦٥٠٩، أخرجه مسلم: ٢٤٤٤].

٤٤٣٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، جَعَلَ يَقُولُ: «يَا رَفِيقُ الْأَعْلَى». [راجع: ٤٤٣٥، أخرجه مسلم: ٢٤٤٤].

٤٤٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّهَيْرِ: إِنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَحِيحٌ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَحُجُّ، أَوْ يَغِيرُهُ. فَلَمَّا اشْتَكَى وَحَضَرَهُ الْقَبْضُ، وَرَأَسَهُ عَلَى فِجَالِ عَائِشَةَ غُشِيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا آتَاكَ شَخْصٌ بَصَرُهُ نَحَرَ سَقْفِ الثَّنِيَّتِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ لِي الرَّفِيقُ الْأَعْلَى». فَقُلْتُ: إِذَا لَا يَحُجُّوَانِ، فَفَرَّقَتْهُ أَنَّهُ حَبِيبُهُ الَّذِي كَانَ يَحْكُمُنَا وَهُوَ صَحِيحٌ. [راجع: ٤٤٣٥، أخرجه مسلم: ٢٤٤٤].

الناس قد يمنه من النطق مانع فلا يضره إذا كان قلبه عامراً بالذكر. انتهى ملخصاً.

قوله: (فظنت أنه خير) في رواية الزهري: «قلت إذا لا يختارنا، ففرت أنه حديث الذي كان يحدثنا وهو صحيح» وعند أبي الأسود في المغازي عن عروة أن جبريل نزل إليه في تلك الحالة فخيرته.

(تتبعه): قال السهلي: وجدت في بعض كتب الواقدي أن أول كلمة تكلم بها صلى الله عليه وسلم وهو مستترع عند حليلة «الله أكبر» وآخر كلمة تكلم بها كما في حديث عائشة «في الرقيق الأعلى» وروى الحاكم من حديث انس «أن آخر ما تكلم به: جلال ربي الرفيع».

٤٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُثَّانٌ، عَنْ صَخْرٍ بْنِ جُمُوحَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا مُسْتَبِدٌّ إِلَى صَدْرِي، وَمَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِسْوَاطٌ رَطَبٌ يَسْتَنْ بِهِ، فَأَبَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ، فَأَخَذْتُ السَّوْكَاءَ فَصَضْتُه، وَنَفَضْتُه وَطَبَّخْتُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْتَنْ بِهِ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَنْ أَوْ اسْتَبَا فَمَا أَحْسَنَ مِنْهُ، فَمَا عَدَا أَنْ فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ يَدَهُ أَوْ اصْبَحَتْهُ ثُمَّ قَالَ: «فِي الرُّبُوعِ الْأَعْلَى». ثَلَاثًا، ثُمَّ لَفَضَ، وَكَانَتْ تَقُولُ: مَا تَبَيَّنَ حَاقِيَتِي، وَذَاقِيَتِي. [راجع: ٨٩٠. أخرجه مسلم: ٢٤٤٣].

٤٤٤٠ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَاصْبَتْ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، وَهُوَ مُسْتَبِدٌّ إِلَيْهَا ظَهْرُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَأَرْحَمْنِي وَالْحَقِيقِي بِالرُّبُوعِ». [انظر: ٥٦٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٤٤].

الحديث الثامن حديث عائشة في السوكة:

قوله: (حدثني محمد) جزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي، وسقط عند ابن السكن نصار من رواية البخاري عن عفان بلا واسطة، وعفان من شيوخ البخاري قد أخرج عنه بلا واسطة قليلا من ذلك في كتاب الجنائز.

قوله: (ومع عبد الرحمن سوكة رطب) في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة «ومر عبد الرحمن وفي يده جريدة رطبة، فنظر إليه، فظنت أن له بها حاجة، فأخذتها فمضغت رأسها ونفضتها فدفعتها إليه».

قوله: (يساق به) أي يستاك، قال الخطابي: أصله من السنن أي بالفتح، ومنه المسن الذي يسن عليه الحديث.

قوله: (فأبدته) بتشديد الدال أي مد نظره إليه، يقال أبدت فلاناً النظر إذا طرقت إليه، وفي رواية الكشيبي «فأمد» بالهم.

قوله: (ففضضته) بفتح الفاف وكسر الضاد المعجمة أي مضضته، والقسم الأخذ بطرف الأسنان، يقال: فضضت الدابة بكسر الضاد شعيرها تقضم بالفم إذا مضضته وحكى عياض أن الأكثر روده بالضاد المعجمة أي كسرت أو قطعته، وحكى ابن التين رواية بالفاء والمهمل، قال الحبيب الطبري: إن كان بالضاد المعجمة فيكون قولها: «طبيته» تكراراً وإن كان بالمهمل فلا نفع يصير المعنى كسرت لعله، أو لإزالة المكان الذي تسوك به عبد الرحمن.

قوله: (لم يمت ثم طيبه) أي بالماء ويمتل أن يكون طيبه تأكيداً لبيته، وسياقي من رواية ذكوان عن عائشة «قلت أخذه لك؟ فأوما برأسه أن نعم، فتناولته فأدخلته في فيه فاشتد، فتناولته فقلت: ألبه لك؟ فأوما برأسه أن نعم» ويؤخذ منه العمل بالإشارة عند الحاجة إليها، وقرة فطنة عائشة.

قوله: (ونفضته) بالفاء والضاد المعجمة، وقوله (فما عدا أن فرغ) أي من السوكة.

قوله: (وكانت تقول: مات ورأسه بين حاقتي وذاقتي) وفي رواية ذكوان عن عائشة «توفي في بيتي، وفي يومي، وبين سحري وغري، وإن الله جمع ربيقي وربقه عند موته في آخر يوم من الدنيا» والحاقفة بالمهمل والقاف: ما سفل من الدفن، والذاقنة ما علا منه. أو الحاقفة: نقرة الترقوة، هما حاقتان. ويقال: إن الحاقفة المظمن من الترقوة والحلق. وقيل ما دون الترقوة من الصدر، وقيل: هي تحت السرة. وقال ثابت: الذاقنة طرف

الحلقوم. والسر يفتح المهمل وسكون الحاء المهمل هو الصدر، وهو في الأصل الرثة. والتسر يفتح التزون وسكون المهمل والمراد به موضع البحر. وأغرب الداودي فقال: هو ما بين التدين والحاصل أن ما بين الحاقفة والذاقنة هو ما بين السحر والنحر، والمراد أنه مات ورأسه بين حنكها وصدرها صلى الله عليه وسلم ورشي عنها. وهذا لا ينافي حديثها الذي قبل هذا أن رأسه كان على فخذه، لأنه محمول على أنها رفعت من فخذهما إلى صدرها. وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق «أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ورأسه في حجر علي» وكل طريق منها لا يخلو من شيء، فلا يلتصق إليهم. وقد رأيت بيان حال الأحاديث التي أشرت إليها دفعا لتوهم التعصب. قال ابن سعد: «ذكر من قال: توفي في حجر علي» وساق من حديث جابر: سأل كعب الأحبار علياً ما كان آخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أسندته إلى صدري، فوضع رأسه على منكبي فقال: الصلاة الصلاة. قال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء. وفي سننه الواقدي وحزم بن عثمان وهما متروكان. وعن الواقدي عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ادعوا إلي أخي، فدعي له علي فقال: ادن مني، قال: فلم يزل مستنداً إلي وأنه ليكلني حتى نزل به. ونقل في حجره فصحت: يا عباس أدركني فإني هالك، فجاءه العباس، فكان جهمهما جميعاً أن أصبحهما. فيه انقطاع مع الواقدي، وعبد الله فيه لين. وبه عن أبيه عن علي بن الحسين: قبض ورأسه في حجر علي فيه انقطاع. وعن الواقدي عن أبي الحويرث عن أبيه عن الشعبي: مات ورأسه في حجر علي. فيه الواقدي والانقطاع، وأبو الحويرث اسمه عبد الرحمن بن معاوية بن الحارث المدني قال مالك: ليس بثقة، وأبوه لا يعرف حاله. وعن الواقدي عن سليمان بن داود بن الحصين عن أبيه عن أبي غطفان: سألت ابن عباس قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو إلى صدر علي، قال: فقلت: فإن عروة حدثني عن عائشة قالت: توفي النبي صلى الله عليه وسلم بين سحري وغري، فقال ابن عباس: لقد توفي وإنه لستند إلى صدر علي، وهو الذي غسله وأخفى الفضل، وأبى أبي أن يحضر. وفيه الواقدي، وسليمان لا يعرف حاله، وأبو غطفان بفتح المعجمة ثم المهمل اسمه سعد وهو مشهور بكنيته، وثقة النسائي. وأخرج الحاكم في «الإكمال» من طرق حبة العلني عن علي: أسندته إلى صدري فسللت نفسه وجبة ضعيف. ومن حديث أم سلمة قالت: علي أخرجهم عهداً برسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث عن عائشة أثبت من هذا، ولعلها أرادت آخر الرجال به عهداً. ويمكن الجزم بأن يكون علي أخرجهم عهداً به وأنه لم يفرقه حتى مال فلما مال ظن أنه مات ثم أفاق بعد أن توجه فأسندته عائشة بعده إلى صدرها فقبض. ووقع عند أحمد من طريق يزيد بن بابنوس بمحدثين بينهما ألف غير مهموز وبعد الثانية المفتوحة نون مضمومة ثم واو ساكنة ثم سين مهملة في أثناء حديث «فبينما رأسه ذات يوم على منكبي إذ مال رأسه نحو رأسي فظننت أنه يريد من رأسي حاجة فخرجت من فيه نقطة باردة فومت على ثفرتي فخري فاقشعر لها جلدي، وظننت أنه غشي عليه فسجيت ثوباً».

٤٤٤١ - حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ هِلَالِ الزُّوْرَانِ، عَنْ غُرْثَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَمُتْ مِنْهُ: «لَقَدْ لَئِمْتُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْلَا ذَلِكَ لَأَسْرَرْتُ قَبْرَهُ، خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِداً. [راجع: ٤٣٥. أخرجه مسلم: ٥٢٩. عن عائشة، أخرجه مسلم: ٥٣١. عن عائشة وابن عباس بإسقاط].

٤٤٤٣، ٤٤٤٤ - وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ يَطْرَحُ خُوصِيَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا احْتَمَّ كَتَفَهُمَا عَنْ وَجْهِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ يَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا. [راجع: ٤٣٥، ٤٣٦. وأخرجه: ٥٣١. عن عائشة وابن عباس، أخرجه مسلم: ٥٢٩. عن عائشة].

الحديث التاسع في النبي عن اتخاذ القبور مساجد، تقدم شرحه في المساجد من كتاب الصلاة وفي كتاب الجنائز.

٤٤٤٥ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

وسكون الواو ثم موحدة ضبط ابن ماكولا وأشار إلى هذه الرواية، واختلف هل هو اسم عبد أو أمه، فجزم سيف في الفتح بأنه عبد، وعند ابن سعد من وجه آخر « الفضل وثوبان » وجعلوا بين هذه الروايات على تقدير ثبوتها بأن خروجه تعدد فيتعلم من اتكا عليه، وهو أول من قتل من قال: تناوبوا في صلاة واحدة.

قوله: (في بعض) وفي رواية يزيد بن يانوس عن عائشة عند أحد « أنه صلى الله عليه وسلم قال لسائعه: إني لا أستطيع أن أدير يوتيكن، فإذا شئت أذنت لي »، وسياقي بعد قليل من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنه « كان يقول: أين أنا خذا؟ يريد يوم عائشة » وكان أول ما بدأ مرضه في بيت ميمونة.

قوله: (من سبغ قروب) قيل الحكمة في هذا العدد أن له خاصية في دفع ضرر السم والسحر، وقد ذكر في أوائل الباب « هنا أوان انقطاع أبيهري من ذلك السم » وتمسك به بعض من أنكر نجاسة سور الكلب وزعم أن الأمر بالفلس منه سبغاً إما هو لدفع السمية التي في ريقه، وقد ثبت حديث « من تصبغ بسبع تمرات من حبوبه لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر » وللنسائي في قراءة الفالحة على الصواب سبع مرات وسنده صحيح، وفي صحيح مسلم القول لمن به وجع « أعوذ بجزء الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر سبع مرات » وفي النسائي « من قال عند مريض لم يضر أجله: أسأل الله العظيم، رب العرش العظيم، أن يشفيك سبع مرات » وفي مرسل أبي جعفر عند أبي شيبة « أنه صلى الله عليه وسلم قال: أين أكون خذا؟ كرهها، ففرغت أزواجها أنه إنما يريد عائشة، فقلن: يا رسول الله قد وهبنا أماناً لأختنا عائشة » وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه عند الإسحاقيلي « كان يقول: أين أنا؟ حرصاً على بيت عائشة، فلما كان يومي سكن، وأذن له نساءه أن يمرض في بيتي » وقوله: « وكانت عائشة تحدث » هو موصول بالإسناد المذكور، وكذا قوله: أخبرنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة - هو مقول الزهري وهو موصول: وقد مضى القول فيه قريباً.

قوله: (لم خرج إلى الناس فعلى بهم وخطبهم) تقدم في فضل أبي بكر من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب في مرضه فذكر الحديث وقال فيه لو كنت متخذاً خليلاً لا تخلف أباً بكر، الحديث وفيه: أنه آخر مجلس جلس به » ولسلم من حديث جنب أن ذلك قبل موته بخمس، فعلى هذا يكون يوم الخميس، ولعله كان بعد أن وقع عنده اختلاطهم ولطمهم كما تقدم قريباً وقال ثم: قوموا، فلفله وجد بعد ذلك خفة فخرج. وقوله: وأخبرنا عبيد الله أن عائشة قالت إلخ. هو مقول الزهري أيضاً وموصول أيضاً، وإنما فصل ذلك ليبين ما هو عند شيخه عن ابن عباس وعائشة معاً وعن عائشة فقط.

قوله: (رواه ابن عمر وأبو موسى وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) كانه يشير إلى ما يتعلق بصلاة أبي بكر، لا إلى جميع الحديث. فاما حديث ابن عمر فوصله المؤلف في أبواب الإمامة، وكذا حديث أبي موسى وصله أيضاً في أحاديث الأنبياء في ترجمة يوسف الصديق، وأما حديث ابن عباس فوصله المؤلف في الإمامة أيضاً من حديث عائشة.

٤٤٧ - حدثني إسحاق: أخبرنا بشر بن شبيب عن أبي حمزة قال: حدثني أبي، عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري، وكان كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين يسب عليهم: أن عبد الله بن عباس أخبره: أن علي بن أبي طالب خرج من عند رسول الله ﷺ في وجبه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبح بخير الله بآراً، فأخذ بيدي عباس بن عبدالمطلب فقال له: أنت والله بعد ثلاث عتد أفضأ، وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سوف يوفني من وجبه هذا، إني لأعرف وجوه تبي عبدالمطلب عند الموت، أذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إن كان لنا علينا ذلك، وإن كان في غيرنا علينا، فأوصي بنا، فقال علي: إنا والله لئن سألنا رسول الله ﷺ فمتعنا لا يطينها الناس بعدة، وإني والله لا أسأله رسول الله ﷺ. [الط: ١٩٢٦].

الحديث الثاني عشر:

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه، وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج ».

قوله: (أخبرني عبد الله بن كعب) هذا يؤيد ما تقدم في غزوة تبوك أن الزهري

ﷺ في ذلك، وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي: أن يحب الناس بعدة رجلاً قام مقامه أبداً، ولا كنت أرى أنه لن يقوم أحد مقامه إلا تشابه الناس به، فأذنت أن ينقل ذلك رسول الله ﷺ عن أبي بكر. رواه ابن عمر وأبو موسى وابن عباس رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ. [راجع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨ مطولاً].

٤٤٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث قال: حدثني ابن أبيه، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: مات النبي ﷺ وإني لئن خافني وذاتني، فلا أكره هيئة الموت لأحد أبداً بعد النبي ﷺ. [راجع: ٨٩٠. أخرجه مسلم: ٢٤٤٢].

الحديث العاشر:

قوله: (فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي صلى الله عليه وسلم) سياقي بيان الشدة المذكورة في الحديث الذي أواخر الباب من رواية ذكوان عن عائشة ولفظه « بين يديه ركوة أو علية بها ماء فجعل يدخل يده في الماء فيسحب بها وجهه يقول: لا إله إلا الله، إن للموت لسكرات » وعند أحد والترمذي وغيرهما من طريق القاسم عن عائشة قالت: « رأيت وعنده قراح فيه ماء وهو يموت، فدخل يده في القراح ثم مسح وجهه بالماء ثم يقول: اللهم امني على سكرات الموت » وفي رواية شقيق عن مسروق عن عائشة قالت: « ما رأيت الرجوع على أحد أشد منه على النبي صلى الله عليه وسلم » وسياقي في الطب. وبين في حديث ابن مسعود في الطب أن له بسبب ذلك أجرين. ولأبي يعلى من حديث أبي سعيد: « إنا ما نثر الأنبياء يضاعف لنا البلاء كما يضاعف لنا الأجر ».

٤٤٧ - حدثنا سفيان بن عمار قال: حدثني الليث، قال: حدثني غفيل، عن ابن جباب قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: لما قتل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه، استأذنت أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له، فخرج ذوو النورين يخطو رجلاً في الأرض، بين عباس بن عبدالمطلب وبين رجلي آخر.

قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة، فقال لي عبد الله بن عباس: هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟ قال: قلت: لا. قال ابن عباس: هو علي بن أبي طالب.

وكانت عائشة زوج النبي ﷺ تحدث: أن رسول الله ﷺ لما دخل بيتي واشتد به وجعه قال: « هريقوا علي من سبغ قريب، لم تحلل أوكيتهن، لعلي أشفئ إلى الناس ». فاجلسناه في مغطس ليضممنا زوج النبي ﷺ، ثم طيقنا نصباً عليه من تلك القروب، حتى طيق يشير إنا يديه: « إن قد فعلت ». قالت: ثم خرج إلى الناس فعلى بهم وخطبهم. [راجع: ١٩٨. أخرجه مسلم: ٤١٨. مطولاً. وليس فيه ماورد بآخر هذا الحديث].

الحديث الحادي عشر:

قوله: (لما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في وجعه. وفي رواية معمر عن الزهري أن ذلك كان في بيت ميمونة.

قوله: (استأذنت أزواجه أن يمرض في بيتي) يضم أوله وتحت الميم وتشديد الراء، وذكر ابن سعد بإسناد صحيح عن الزهري أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين بذلك فقالت لمن: أنه يشق عليه الاختلاف. وفي رواية ابن أبي مليكة عن عائشة أن دخوله بينها كان يوم الاثنين، ومات يوم الاثنين الذي يليه. وقد مضى شرح هذا الحديث في أبواب الإمامة وفي كتاب الطهارة. وذكر في أبواب الإمامة طرفاً من الاختلاف في اسم الذي كان يتكئ عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع العباس. وقد وقع في رواية لمسلم عن عائشة « فخرج بين الفضل بن العباس ورجل آخر » وفي أخرى « رجلين أحدهما أسامة » وعند الدارقطني « أسامة والفضل » وعند ابن جبان في آخره « بريرة ونوبة » بضم النون

الثاني من النهار وذلك عند الزوال، واشتداد الضحى يقع قبل الزوال ويستمر حتى يتحقق زوال الشمس. وقد جزم موسى بن عتبة عن ابن شهاب بأنه صلى الله عليه وسلم مات حين زاغت الشمس، وكذا لأبي الأسود عن عروة، فهذا يؤيد الجمع الذي اشترت إليه.

٤٤٤٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُنْدَرٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ غَمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ أَبَا غَمْرٍو ذَكَرَ أَنَّ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ مِنْ يَمَنِ اللَّهِ عَلَيَّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَلَّى لِي يَتِيمًا، وَلِي يَتِيمًا، وَتَيْنَ سَخَرِي وَتَخَوَّرِي، وَإِنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرَيْقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ: دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَيَدِي السَّوَالِكُ، وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَافَقَهُ نَظَرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ جَبِيءُ السَّوَالِكِ، فَقُلْتُ: أَخَذَهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «أَنْ نَعَمْ». فَتَوَلَّاهُ، فَأَخَذَهُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أَكُنْتُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «أَنْ نَعَمْ». فَلَيْتَهُ، فَأَمَرَهُ، وَتَيْنَ يَتِيمًا وَتَوَكَّرَهُ أَوْ غَلَبَهُ - بِشَكِّ غَمَرَ - فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي الْمَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِنَّ وَجْهَهُ، يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكْرَاتٍ». ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «[اللهم] لِي الرِّيقُ الْأَعْلَى، حَتَّى فَرِحَ وَمَاتَ يَدُهُ. [راجع: ٨٩٠، أخرجه مسلم: ٢٤٤٣].

٤٤٥٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرَّةٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَجِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، يَقُولُ: «إِنَّ أُنَا غَدَا، إِنَّ أُنَا غَدَا». يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَوْدَعَ لَهَا أَوْجَعَهُ بِكَوْنِ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي يَسْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: قَمَاتَ لِي الْيَوْمَ الَّذِي كَانَ يَتَوَرَّعُ عَلَيَّ فِيهِ لِي يَتِيمًا، فَقَبَضَتْهُ اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ تَيْنَ نَخَوِي وَتَخَوَّرِي، وَخَالَطَ رَيْقَهُ وَرَيْقِي، ثُمَّ قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَهُ بِيضَالٌ يَسْتَنُّ بِهِ، فَطَرَّ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: أَطْعِمْنِي هَذَا السَّوَالِكُ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَطْعَمَنِي، فَقَبَضَتْهُ، ثُمَّ مَضَتْهَا، فَأَطْعَمَتْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَنُّ بِهِ، وَهُوَ مُسْتَجِدٌّ إِلَى حَنْدَرِي. [راجع: ٨٩٠، أخرجه مسلم: ٢٤٤٣].

٤٤٥١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِي يَتِيمًا وَلِي يَتِيمًا، وَتَيْنَ سَخَرِي وَتَخَوَّرِي، وَكَانَتْ إِحْدَانًا تُعَوِّدُهُ بِغَدَاةٍ إِذَا مَرَحَنَ، فَلَقَبْتُهَا أَعُوذُ، فَوَقَعَ رَأْسُهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ: «لِي الرِّيقُ الْأَعْلَى، لِي الرِّيقُ الْأَعْلَى». وَتَرَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَلِي يَدِي جَرِيدَةً رَقِيَّةً، فَطَرَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَقَبْتُهَا أَنَّ لَهُ يَهَا حَاجَةً، فَأَخَذْتُهَا، فَمَضَتْ رَأْسَهَا، وَتَقَبَضْتُهَا، فَلَقَبْتُهَا بِإِلَيْهِ، فَاسْتَنُّ بِهَا كَأَخْسَنِ مَا كَانَ مُسْتَنًّا، ثُمَّ تَوَلَّيْتُهَا، فَسَقَطَتْ يَدُهُ، أَوْ: سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ، فَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ رِيقِي وَرَيْقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ. [راجع: ٨٩٠، وانظر في الأب باب ١١٨، أخرجه مسلم: ٢٤٤٣، مختصرًا].

الحديث الرابع عشر:

قوله: (ابن أبي مليكة أن ذكوان أخبره أن عائشة) سياتي بعد حديث من رواية ابن أبي مليكة عن عائشة بلا واسطة، لكن في كل من الطريقين ما ليس في الآخر، فالظاهر أن الطريقين مغفولان.

قوله: (عليه) أي لبنت السواك.

قوله: (فأمره) بفاه وضع الميم وتشديد الراء، أي أمره على أسنانه فاستاك به. وللشمسي والأصيلي والقاسمي «بأمره» بموحدة وميم ساكنة وراه مكسورة، قال عياض: والأول أولى، وقد تقدم شرح ما تضمنته هذا الحديث في هذا الباب.

الحديث الخامس عشر تقدم شرح ما تضمنته أيضاً كذلك، وقوله: «فقبضه الله

سمع من عبد الله وهو من أخوه عبد الرحمن وعبيد الله ومن عبد الرحمن بن عبد الله، ولا معنى لتوقف الدعا في فيه فإن الإنسان صحيح وسمع الزهري من عبد الله بن كعب ثابت ولم ينفرد به شعيب، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق صالح عن ابن شهاب نصراً أيضاً به، وقد رواه معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك ولم يسمه أخرجه عبد الرزاق، وفي الإسناد لطيفة وهي رواية تاهي عن تاهي وصحابي عن صحابي.

قوله: (بارئاً) اسم فاعل من برأ بمعنى أفاق من المرض.

قوله: «أنت والله بعد ثلاث عبد العاص» هو كتابة عن بصير تاهياً لغيره، والمعنى أنه يموت بعد ثلاث وتصير أنت مأموراً عليك. وهذا من قوة فراسة العباس رضي الله عنه.

قوله: (لأروى) يفتح الحزنة من الاعتقاد وضما معنى الظن، وهذا قاله العباس مستنداً إلى التجربة، لقوله بعد ذلك: «إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت» وذكر ابن إسحاق عن الزهري أن ذلك كان يوم قبض النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (هذا الأمر) أي الخلافة. وفي مرسل الشعبي عند ابن سعد «ففسأله من يستخلف، فإن استخلف منا فذاك».

قوله: (فأوصى بنا) في مرسل الشعبي «ولا أوصى بنا فحفظنا من بعده» وله من طريق أخرى «فقال علي: وهل يطعم في هذا الأمر غيرنا. قال: أظن والله سيكون».

قوله: (لا يعطيناهم الناس بعده) أي يجتريهم عليهم بمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم، وصرح بذلك في رواية لابن سعد.

قوله: (لا أسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي لا أطلبها منه، وزاد ابن سعد في مرسل الشعبي في آخره «فلما قبض النبي صلى الله عليه وسلم قال العباس لعلي: أبسط يديك لأهلكك تايملكك الناس، فلم يعمله» وزاد عبد الرزاق عن ابن عينة قال: «قال الشعبي: لو أن علياً سأله عنها كان غيراً له من ماله وولده» وروناه في «فوائد أبي الطاهر الذهلي» بسند جيد عن ابن أبي ليلى قال: «سمعت علياً يقول: لقيني العباس فذكر نحو القصة التي في هذا الحديث باختصار وفي آخرها قال: سمعت علياً يقول بعد ذلك: يا ليتني أطعت عباساً، يا ليتني أطعت عباساً» وقال عبد الرزاق: «كان معمر يقول لنا: أيها كان أصوب رأياً؟ فنقول العباس. فيأبى ويقول: لسو كان أصطفاً علياً فمنته الناس لكفروا».

٤٤٤٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَتَنَّهُمْ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي لَهُمْ، لَمْ يَجْعَلْهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَتَفَ مِثْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَطَرَّ إِلَيْهِمْ وَهُمْ فِي صُفُوفِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَسَمَّ بِتَحْنُكٍ، فَكَشَعَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَيْنَيْهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

فَقَالَ أَنَسٌ: وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَقْبِضُوا فِي صَلَاتِهِمْ، فَرَحاً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ إِتَمُّوا صَلَاتَكُمْ». ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ، وَارْجَى الْمَسْرُورَ. [راجع: ٦٨٠، أخرجه مسلم: ٤١٩].

الحديث الثالث عشر حديث أنس (أن المسلمين يتناهون في صلاة الفجر يوم الاثنين) فيه أنه لم يصل بهم ذلك اليوم، وأما ما أخرجه البيهقي من طريق محمد بن جعفر عن حميد عن أنس «آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم» الحديث وفسرنا بأنها صلاة الصبح فلا يصح لحديث الباب، ويشبه أن يكون الصواب صلاة الظهر.

قوله: (ثم دخل الحجرة وأرأى السمل) زاد أبو اليمان عن شعيب «وتوفي من يومه ذلك» أخرجه المصنف في الصلاة. وللإسماعيلي من هذا الوجه «فلما توفي بكى الناس، فقام عمر في المسجد فقال: ألا لا اسمعن أحداً يقول مات محمد» الحديث بهذه القصة، وهي على شرط الصحيح.

قوله: (توفي من آخر ذلك اليوم) يجئ في جزم ابن إسحاق بأنه مات حين اشتد الضحى، ويجمع بينهما بأن إطلاق الآخر بمعنى ابتداء الدخول في أول النصف

وإن رأسه لين غري وسحري في رواية همام بن هشام بهذا الإسناد عند أحمد نحوه وزاد « فلما خرجت نفسه لم أجد ريحا قط أطيب منها ».

الحديث السادس عشر تقدم كذلك.

٤٤٥٢، ٤٤٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ أَقْبَلَ عَلَى فَرَسٍ مِنْ مَسْكِيٍّ بِالسَّحْبِ، حَتَّى زَوَّلَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يَكَلِّمْ النَّاسَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَحَبَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُدْعَى بِقَرْبِ جِرَّةٍ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَنَظَرَهُ وَتَكَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا أَنْتَ وَأُمِّي، وَاللَّهِ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ، أَمَّا الْمَوْتُ الَّذِي كَبَيْتَ عَلَيْكَ فَقَدْ مَضَى. [راجع: ١٧٤٦، ١٧٤٧].

٤٤٥٤ - قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَزَجَ وَغَمَزَ بِنَ الْخَطَّابِ يَكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَالَ: اجْلِسْ يَا غَمَزُ، فَأَبَى غَمَزُ أَنْ يَجْلِسَ، فَاقْبَلُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَتَوَكَّرُوا غَمَزُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَعْتَدًا ﷺ فَإِنَّ مَعْتَدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَهْتَدِي اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ هَيَّ لِي يَمُوتَ. قَالَ اللَّهُ: ﴿ وَمَا مَعْتَدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ - إِلَى قَوْلِهِ - الشَّاكِرِينَ ﴾. وَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَانَ النَّاسُ لَمْ يَهْتَدُوا أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ هَذِهِ آيَةً حَتَّى تَلَاها أَبُو بَكْرٍ، فَطَلَعُوا مِنْهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ، فَمَا اسْمَعُ بَشَرًا مِنْ النَّاسِ إِلَّا يَهْتَدُوا.

فَأَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ: أَنَّ غَمَزَ قَالَ: وَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ تَلَاها فَتَوَكَّرْتُ، حَتَّى مَا تَقْبَلُنِي وَجِلَايَ، وَحَتَّى أَهْوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ حِينَ سَمِعْتُهُ تَلَاها، عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ مَاتَ. [راجع: ١٧٤٧].

الحديث السابع عشر:

قوله: (من مسكه بالسبح) بضم للمهلة وسكون النون وضما أيضا وآخره حاء مهمله، وتقدم ضبطه في الجناز، وأنه مسكن زوجة أبي بكر الصديق.

قوله: (لا يجمع الله عليك موتين) تقدم الكلام عليه في أول الجناز، وأغرب من قال: للمراد بالموت الأخرى مودة الشريعة أي لا يجمع الله عليك موتك وموتك شريكك. قال هذا القائل: ويؤيده قول أبي بكر بعد ذلك في خطبه « من كان بعد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان بعد الله فإن الله حي لا يموت » وقال الكرمانى: فإن قلت ليس في القرآن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات، ثم أجاب بأن أبا بكر تلاها لأجل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات. قلت: ورواية ابن السكن قد أوضحت بالمراد. فإنه زاد لفظ « علمت ».

قوله: (قال: وحديثي أبو سلمة) القائل هو الزهري.

قوله: (وعمر يكلم الناس) أي يقول لهم: ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعند أحمد من طريق يزيد بن بابتوس عن عائشة متصلًا بذكرته في آخر الكلام على الحديث الثامن ش: « دار بين المغيرة وعمر. فقيه بعد قوما: » فسجته نوبًا: فجاء عمر والمغيرة بن شعبة فاستأذنا فأذنت لهما، وجلبت الحجاب فنظر عمر إليه فقال: واغشيتاه، ثم قاما، فلما دنوا من الباب قال المغيرة: يا عمر مات. قال: كلبت، بل أنت رجل تحوشك فتنة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت حتى يضي الله المناققين. ثم جاء أبو بكر فرقت الحجاب، فنظر إليه فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم. وروى ابن إسحاق وعبد الرزاق والطبراني من طريق عكرمة « أن العباس قال لعمر: هل عند أحد منكم عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك؟ قال: لا. قال: فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات، ولم يمض حتى حارب وسالم ونكح وطلق وترككم على حجة واضحة » وهذه من موافقات العباس للصديق في حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة « أن أبا بكر مر بعمر وهو يقول: ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يموت حتى يقتل الله المناققين، وكانوا يظهروا الاستبشار ورفضوا رؤوسهم، فقال: إياها الرجل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات، ألم تسمع الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مِيتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠] وقال تعالى: ﴿ وَمَا

جعلنا لبشر من قبلك الخلد ﴾ [الأنبياء: ٣٤] ثم أتى المتر فصعد فحمد الله وأثنى عليه فذكر خطبته ».

قوله: (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل) زاد يزيد بن بابتوس عن عائشة « أن أبا بكر حمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن الله يقول: ﴿ إِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مِيتُونَ ﴾ حتى فرغ من الآية؟ ثم تلا ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ أَلَيْهَ [ال] عمران: ١٤٤]، وقال فيه: قال عمر: أو أنها في كتاب الله؟ ما شعرت أنها في كتاب الله. وفي حديث ابن عمر نحوه وزاد: ثم نزل، فاستبشر المسلمون، وأخذ المناققين الكأبة. قال ابن عمر وكأما على وجهنا أخطيت فكشفت.

قوله: (فاخبرني سعيد بن المسيب) هو مقول الزهري، وأغرب الخطابي فقال: ما أدرى القائل: « فاخبرني سعيد بن المسيب » الزهري أو شيخه أبو سلمة؟ فقلت: صرح عبد الرزاق عن معمر بن وهب الزهري، وأثر ابن المسيب عن عمر هذا أهمله المزني في الأطراف مع أنه على شرطه.

قوله: (طهرت) بضم العين وكسر القاف أي هلكت، وفي رواية يفتح العين أي جعشت ونجست، ويقال سقطت، ورواه يعقوب بن السكيت بالقائه من المعمر وهو التراب، ووقع في رواية الكشميهني « فعمرت » بتقديم القاف على العين وهو خطأ والصواب الأول.

قوله: (ما ظفني) بضم أوله وكسر القاف وتشديد اللام أي ما تحملي.

قوله: (وحسب أميوت) في رواية الكشميهني « هويت » يفتح أوله وثانيه.

قوله: (إلى الأرض حين سمع تلاها أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات) كنا للاثر وقوله: « أن النبي صلى الله عليه وسلم » على البدل من الله في قوله تلاها: أي تلا الآية التي معناها أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مِيتُونَ ﴾ وفي رواية ابن السكن « فعلت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات » وهي واضحة، وكذا عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري « فعمرت وأنا قائم حتى غررت إلى الأرض، فهاجت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات » وفي الحديث قوة جاش أبي بكر وكثرة علمه، وقد واقفه على ذلك العباس كما ذكرنا، والمغيرة كما رواه ابن سعد وابن أم مكتوم كما في المخازي لأبي الأسود عن عروة قال: « إنه كان ينظر قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مِيتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠] والناس لا يلتفتون إليه، وكان أكثر الصحابة على خلاف ذلك « فيؤخذ منه أن الأقل عدداً في الاجتهاد قد يعيب ويخطئ الأكثر فلا يمتنع الترجيح بالأكثر، ولا سيما إن ظهر أن بعضهم قد بعضاً.

٤٤٥٥، ٤٤٥٦، ٤٤٥٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ قُوسٍ ابْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ غُنْدِيَّاهُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَأَبْنِ عُبَيْسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ. [راجع: ١٧٤٦، ١٧٤٧، وأثر: ٥٧٠٩].

الحديث الثامن عشر حديث ابن عباس وعائشة « أن أبا بكر قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعدما مات » تقدم في الحديث الذي قبله أنه كنف عن وجهه ثم أكب عليه قبله، وفي رواية يزيد بن بابتوس عنها « أنه من قبل رأسه فحضر فاه قبل جبهته ثم قال: وأتياه، ثم رفع رأسه فحضر فاه وقبل جبهته ثم قال: وأصفياء، ثم رفع رأسه وحضر فاه وقبل جبهته ثم قال: وإخيلاء » وابن أبي شيبة عن ابن عمر: فوضع فاه على جبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يقبله ويكسي ويقول « يا بني وأمي طبت حياً وميتاً » للطبراني من حديث جابر « أن أبا بكر قبل جبهته » وله من حديث سالم بن حنبل « أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وسلم نفسه فقالوا: يا صاحب رسول الله، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم ».

٤٤٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكَمٍ، وَزَادَ قَالَتْ عَائِشَةُ: لَنَذْهَبَ فِي مَرَجِيهِ، فَحَسَنَ يُخِيرُ إِلَيْنَا: أَنْ لَا تَلْزَمُنِي، فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلْمَوْتِ، فَلَمَّا أَهَاقَ قَالَ: « أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْزَمُنِي ». قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلْمَوْتِ. قَالَ: « لَا يَتَقَى أَحَدٌ فِي النَّبِيِّ إِلَّا لَدُنَّا وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْفَتَمَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَهْتَدِ كَرَمًا ».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [أثر: ٥٧١٧، ٦٨٨٦، ٦٨٩٧]. أخرجه مسلم: ٢٢١٣.

الحديث التاسع عشر:

قوله: (حدثنا علي حدثنا يحيى وزاد: قالت عائشة لندناه في مرضه) أما علي فهو ابن عبد الله بن المديني، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان، ومراده أن علياً وافق عبد الله بن أبي شيبة في روايته عن يحيى بن سعيد الحديث الذي قبله وزاد عليه قصة اللدود.

قوله: (لندناه) أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير اختياره، وهذا هو اللدود، فاما ما يصعب في الحديث ليقال له الوجور، وقد وقع عند الطبراني من حديث العباس أنهم أخذوا قسطاً أي بزيت فلدوه به.

قوله: (فجعل يشير إلينا أن لا تلدوني، قلنا: كراهية المريض للدواء) قال عياض: ضبطناه بالرفع أي هذا منه كراهية، وقال أبو البقاء: هو خبر مبتدأ محذوف أي هذا الانتاع كراهية، ويحتمل أن النصب على أنه مفعول له أي نهانا للكراهية للدواء، ويحتمل أن يكون مصدرًا أي كرهه كراهية الدواء، قال عياض: الرفع أوجه من النصب على المصدر.

قوله: (لا يقي أحد في البيت إلا لد) وأنا أنظر إلا العباس فإنه لم يشهدكم) قيل: فيه مشروعية القصاص في جميع ما يصاب به الإنسان عمدًا، وفيه نظر، لأن الجميع لم يتماطوا ذلك، وإنما فعل بهم ذلك عقوبة لهم لتركهم امتثال نهيه من ذلك، أما من باشروه فظاهر، وأما من لم يباشروه فلكونهم تركوا نهيبهم عصا نهابهم هو عنه. ويستفاد منه أن التأويل البعيد لا يحد به صاحبه وفيه نظر أيضاً لأن الذي وقع في معارضة النبي، قال ابن العربي: أراد أن لا ياترأ يوم القيامة وعليهم حقه فيقوموا في خطب عظيم، وتعب بأنه كان يمكن العقوبة لأنه كان لا يتنعم لنفسه، والذي يظهر أنه أراد بذلك تاديبهم لتلا بمرود، فكان ذلك تاديباً لا قصاصاً ولا انتقاماً. قيل: وإما كره اللد مع أنه كان يتداوى لأنه تحقق أنه يموت في مرضه، ومن حقق ذلك كره له التداوي. قلت: وفيه نظر، والذي يظهر أن ذلك كان قبل التخيير والتحقق، وإما أنكر التداوي لأنه كان غير ملائم لداءه، لأنهم ظنوا أن به ذات الجنب فداووه بما يلائمها، ولم يكن به ذلك كما هو ظاهر في مياق الخبر كما ترى، والله أعلم.

قوله: (رواه ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة) وصله محمد بن سعد عن محمد بن الصباح عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بهذا السند ولفظه: كانت تأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم المحاصرة، فاشتدت به فأغمي عليه فلندناه، فلما أفاق قال: هذا من فعل نساء جئن من هنا، وأشار إلى الحبيصة، وإن كنتم ترون أن الله يسلط علي ذات الجنب ما كان الله يجعل ما علي سلطاناً، والله لا يقي أحد في البيت إلا لد، فما بقي أحد في البيت إلا لد، ولندنا ميمونة وهي صالحة. ومن طريق أبي بكر بن عبد الرحمن أن أم سلمة وأسماء بنت عيسى أشارتا بأن يلدوه، ورواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أسماء بنت عيسى قالت: «إن أول ما اشتكى كان في بيت ميمونة، فاشتد مرضه حتى أغمي عليه، فتشاورون في لده فلدوه. فلما أفاق قال: هذا فعل نساء جئن من هنا وأشار إلى الحبيصة وكانت أسماء منهن فقالت: كنتم بكم ذات الجنب، فقال: ما كان الله يعطيني به، لا يقي أحد في البيت إلا لد. قال: فلقد ألتفت ميمونة وهي صالحة. وفي رواية ابن أبي الزناد أنه يان ضعف ما رواه أبو يعلى بسند فيه ابن أبيه من وجه آخر عن عائشة فإن النبي صلى الله عليه وسلم مات من ذات الجنب. ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بينهما بأن ذات الجنب تطلق بإزاء مريضين كما سيأتي بيانه في كتاب الطب: أحدهما ورم حار يعرض في النشأ المستبطن، والآخر ريح عتق بين الأضلاع، فالأول هو المنفي هنا، وقد وقع في رواية الحاكم في المستدرک «ذات الجنب من الشيطان» والثاني هو الذي أثبت هنا، وليس فيه عذر كالأول.

٤٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَرُونَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ قَالَ: ذُكِرَ جَدُّ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَتْ: مَنْ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَإِنِّي لَمُسْنِدُكَ إِلَى صَدْرِي، فَدَعَا بِالطَّبِّسِ، فَأَنَحَتْ، فَمَاتَ، فَمَا شَعَرْتُ، فَكَيْفَ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ؟. [راجع: ٢٧٤١، أخرجه مسلم: ١٦٦٦].

الحديث العشرون حديث عائشة:

قوله: (أخبرني أزهر) هو ابن سعد السمان بصري، وشيخه عبد الله بن عرون بصري أيضاً، وأما إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي والأسود فكوفيان.

قوله: (ذكرى بضم أوله، وتقدم في الرصا من وجه آخر بلفظ «ذكروا» وفي رواية

الإسماعيلي من هذا الوجه «قيل لعائشة إنهم يزعمون أنه أوصى إلى علي، فقالت: ومضى أوصى إليه؟ وقد رأيته دعا بالطست ليغسل فيها» وقد تقدم شرح ما يتعلق به هناك وما يتعلق ببقية الحديث في أثناء هذا الباب.

٤٤٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْمَرٍ، عَنْ طَلْحَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: كَيْفَ كُيِّبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ، أَوْ أَمْرُوا بِهَا؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ. [راجع: ٢٧٤٠، أخرجه مسلم: ١٦٦٤].

الحديث الحادي والعشرون حديث عبد الله بن أبي أوفى، تقدم شرحه مستوفى في أوائل الرصا.

٤٤٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا شَيْئًا وَلَا أَمَةً، إِلَّا بَعَثَهُ الْبَيْتَةَ الَّتِي كَانَ يَرْكَبُهَا، وَسِلَاحَهُ، وَأَرْحَضَهُ جَعَلَهَا لِبْنِ السَّبِيلِ صَدَقَةً. [راجع: ٢٧٣٩].

٤٤٦٢ - حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خَرِيبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ جَعَلَ يَبْعَثُهُ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ: وَكَرْبُ آبَاءِهِ، فَقَالَ لَهَا: «كُنْ عَلَى أَبِيكَ كَرْبٌ بَعْدَ الْيَوْمِ». فَلَمَّا مَاتَ قَالَتْ: يَا أَبَتَاهُ، اجْعَلْ رِثَا دَعَا، يَا أَبَتَاهُ، مَنْ جَعَلَ الْفَرَسُوسَ مَأْوَاةً، يَا أَبَتَاهُ، إِنِّي جَبْرِيلُ نَعَاة. فَلَمَّا ذُكِرَ قَالَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ: يَا أَنَسُ، أَطَاعَتِ أَنْفُسُكُمْ أَنْ تَحْشُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْفُرَابِ.

الحديث الثاني والعشرون حديث عمرو بن الحارث وهو المصطلق أخو ميمونة بنت الحارث المأمونين. وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الرصا أيضاً.

الحديث الثالث والعشرون حديث أنس عن فاطمة.

قوله: (واكرّب أباه) في رواية يبارك بن فضالة عن ثابت عند النسائي «واكرّبه» والأول أصوب لقوله في نفس الخبر «ليس على أبيك كرب بعد اليوم» وهذا يدل أنها لم ترفع صوتها بذلك ولا لكان بينهما.

قوله: (يا أباه) كأنها قالت: يا أبي والمثناة بدل من التحنائية والألف للتنبيه ولد الصوت والملاءة للسكت.

قوله: (من جنة الفردوس مأواه) بفتح الميم في أوله على أنها موصولة، وحكى الطيحي عن نسخة من «المصباح» بكسرها على أنها حرف جر، قال: والله أولي.

قوله: (لبي جبريل نعاة) قيل: الصواب لبي جبريل نعاة، جزم بذلك سبط ابن الجوزي في «المراة»، والأول موجه فلا معنى لتفريط الرواة بالنظر وزاد الطبراني من طريق عازم والإسماعيلي من طريق سعيد بن سليمان كلاهما عن حماد في هذا الحديث «يا أبته، من ربه ما أدناه» ومثله للطبراني من طريق معمر، ولأبي داود من طريق حماد بن سلمة كلاهما عن ثابت به، قال الخطابي: زعم بعض من لا يهد في أهل العلم أن المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: «لا كرب على أبيك بعد اليوم» أن كربه كان شفقة على أمته لما علم من وقوع الفتن والاختلاف، وهذا ليس بشيء لأنه كان يلزم أن تنقطع شفقتهم على أمته يومئذ، والواقع أنها باقية إلى يوم القيامة لأنه مبعوث إلى من جاء بعده وأصلهم تعرض عليه، وإنما الكلام على ظاهره، وأن المراد بالكرب ما كان يهد من شدة الموت، وكان فيما يصيب جسده من الآلام كالبرص ليضاعف له الأجر كما تقدم.

قوله: (ولما دفن قالت فاطمة: يا أنس إرح) وهذا من رواية أنس عن فاطمة، وأشارت عليها السلام بذلك إلى عتابهم على إقدامهم على ذلك لأنه يدل على خلاف ما عرفته منهم من رقة قلوبهم عليه لشدة محبتهم له، وسكت أنس عن جوابها رعاية لها ولسان حاله بقول: لم تطب أئمتنا بذلك إلا أنا فترنا على فعله امتثالاً لأمره. وقد قال أبو سعيد فيما أخرجه البزار بسند جيد: «وما نقصنا أئمتنا من دفته حتى أئتمنا قلوبنا» ومثله في حديث ثابت عن أنس عند الترمذي وغيره، يريد أنهم وجدوها تغترب عما عهدوه في حياته من الألفة والصفاء والركة، لفقدان ما كان يمدح به من التعليم والتأديب. ويستفاد من الحديث جواز التوجع للبيت عند احتضاره بمثل قول فاطمة عليها السلام

«وأكره أباه» وأنه ليس من النجاسة، لأنه صلى الله عليه وسلم أقراها على ذلك. وأما قولها بعد أن قبض «والبقاء إلح» فيؤخذ منه أن تلك الألفاظ إذا كان الميت متصفاً بها لا يمنع ذكره ما بعد موته، بخلاف ما إذا كانت فيه ظاهراً وهو في الباطن بخلافه أو لا يتحقق اتصافه بها يدخل في النجس، ونبه هنا على أن المزي ذكر كلام فاطمة هذا في مسند أنس، وهو متعقب، فإنه وإن كان أوله في مسنده لأن الظاهر أنه حضره، لكن الأخير إنما هو من كلام فاطمة فحقه أن يذكر في رواية أنس عنها

٨٤ - باب آخر ما تكلم به النبي ﷺ

٤٤٦٣ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَمِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ صَاحِبٌ: «إِنَّهُ لَسَمٌ يُخَسُّ نَبِيَّ حَتَّى يَمُرَّ مَقْعَدُهُ مِنْ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ». فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ، وَرَأَيْتُهُ عَلَى فَعْلَيْهِ، غَشِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَأَخْصَصَ بَصَرَهُ إِلَى سَفَرِ الثَّيْتِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّيْقُ الْأَخْضَى». فَقُلْتُ: إِذَا لَا يَخْتَارُنَا، وَغَرَبَتْ أَنَّهُ الْحَبِيبُ الَّذِي كَانَ يَحْتَلِكُنَا وَهُوَ صَاحِبٌ، قَالَتْ: فَكَانَتْ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا: «اللَّهُمَّ الرَّيْقُ الْأَخْضَى». [رواه: ٤٤٣٥. أخرجه مسلم: ٧٤٤٤.]

قوله: (باب آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر فيه حديث عائشة، وقد شرح في الحديث السابع من الباب الذي قبله، وقول الزهري: «أخبرني سعيد بن المسيب في رجال أهل العلم» قد تقدم منهم عمرو بن الزبير، وكان عائشة أشارت إلى ما أشاعت الرافضة أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى إلى علي بالخلافة وأن يولي دينه، وقد أخرج العقيلي وغيره في «الضعفاء» في ترجمة حكيم بن جبير من طريق عبد العزيز بن مروان عن أبي هريرة عن سلمان أنه قال: قلت: يا رسول الله إن الله لم يبعث نبياً إلا بين له من يلي بعده فهل بين لك؟ قال: نعم علي بن أبي طالب. ومن طريق جابر بن عبد الحميد عن أشياخ من قومه عن سلمان: قلت: يا رسول الله من وصيك؟ قال: وصي وموضع سري وخليفتي على أملي وغير من أخلفه بعدي علي بن أبي طالب. ومن طريق أبي ربيعة الإباضي عن ابن بريدة عن أبيه رضى: لكل نبي وصي وإن علياً وصي وولدي. ومن طريق عبد الله بن السائب عن أبي ذر رضى أنما خاتم النبيين وعلي خاتم الأوصياء. أوردتها وغيرها ابن الجوزي في «الموضوعات».

٨٦ - باب

٤٤٦٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا مِقْنَانُ، عَنْ الْأَمْثَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وَكِبْرُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بَلَّالَيْنِ، بِمَعْنَى صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ. [رواه: ٢٠٦٨. أخرجه مسلم: ١٦٠٣، بدون ذكر، لثلاثين صاعاً من شعير.]

قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة.

قوله: (ودرعه مرهونة عند يهودي بلالين) كذا للآخر بخلاف المميز والمستلمي وحده «لثلاثين صاعاً» ووجه إيراد هنا الإشارة إلى أن ذلك من آخر أحواله، وهو يتناسب حديث عمرو بن الحارث في الباب الأول أنه لم يترك ديناراً ولا درهماً

٨٧ - باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَرْحَلِهِ الَّذِي تَوَلَّى فِيهِ.

٤٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: اسْتَفْعَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ، فَقَالُوا لِيهِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ «قَدْ بَلَّغَنِي أَنْكُمْ قَدَّمْتُمْ فِي أَسَامَةَ، وَإِنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». [رواه: ٣٧٣٠. أخرجه مسلم: ٢٤٢٦ مطولاً.]

٨٨ - باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَرْحَلِهِ الَّذِي تَوَلَّى فِيهِ.

٤٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: اسْتَفْعَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ، فَقَالُوا لِيهِ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ «قَدْ بَلَّغَنِي أَنْكُمْ قَدَّمْتُمْ فِي أَسَامَةَ، وَإِنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». [رواه: ٣٧٣٠. أخرجه مسلم: ٢٤٢٦ مطولاً.]

٨٩ - باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَرْحَلِهِ الَّذِي تَوَلَّى فِيهِ.

٤٤٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَبْر، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثاً، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَفَّقَ النَّاسُ فِي إِيمَارَتِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ تَطَفَّؤُوا فِي إِيمَارَتِهِ فَقَدْ كُتِمَ تَطَفُّؤُكُمْ فِي إِيمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَكَيْفَ اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيفاً لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَكُنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لَكُنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ بِعَدْنِهِ». [رواه: ٣٧٣٠. أخرجه مسلم: ٢٤٢٦.]

قوله: (باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد في مرضه الذي توفي فيه) إنما أخر المصنف هذه الترجمة لما جاء أنه كان تجهيز أسامة يوم السبت قبل موت

«وأكره أباه» وأنه ليس من النجاسة، لأنه صلى الله عليه وسلم أقراها على ذلك. وأما قولها بعد أن قبض «والبقاء إلح» فيؤخذ منه أن تلك الألفاظ إذا كان الميت متصفاً بها لا يمنع ذكره ما بعد موته، بخلاف ما إذا كانت فيه ظاهراً وهو في الباطن بخلافه أو لا يتحقق اتصافه بها يدخل في النجس، ونبه هنا على أن المزي ذكر كلام فاطمة هذا في مسند أنس، وهو متعقب، فإنه وإن كان أوله في مسنده لأن الظاهر أنه حضره، لكن الأخير إنما هو من كلام فاطمة فحقه أن يذكر في رواية أنس عنها

٨٤ - باب آخر ما تكلم به النبي ﷺ

٤٤٦٣ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَمِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ صَاحِبٌ: «إِنَّهُ لَسَمٌ يُخَسُّ نَبِيَّ حَتَّى يَمُرَّ مَقْعَدُهُ مِنْ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ». فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ، وَرَأَيْتُهُ عَلَى فَعْلَيْهِ، غَشِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَأَخْصَصَ بَصَرَهُ إِلَى سَفَرِ الثَّيْتِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّيْقُ الْأَخْضَى». فَقُلْتُ: إِذَا لَا يَخْتَارُنَا، وَغَرَبَتْ أَنَّهُ الْحَبِيبُ الَّذِي كَانَ يَحْتَلِكُنَا وَهُوَ صَاحِبٌ، قَالَتْ: فَكَانَتْ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا: «اللَّهُمَّ الرَّيْقُ الْأَخْضَى». [رواه: ٤٤٣٥. أخرجه مسلم: ٧٤٤٤.]

قوله: (باب آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر فيه حديث عائشة، وقد شرح في الحديث السابع من الباب الذي قبله، وقول الزهري: «أخبرني سعيد بن المسيب في رجال أهل العلم» قد تقدم منهم عمرو بن الزبير، وكان عائشة أشارت إلى ما أشاعت الرافضة أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى إلى علي بالخلافة وأن يولي دينه، وقد أخرج العقيلي وغيره في «الضعفاء» في ترجمة حكيم بن جبير من طريق عبد العزيز بن مروان عن أبي هريرة عن سلمان أنه قال: قلت: يا رسول الله إن الله لم يبعث نبياً إلا بين له من يلي بعده فهل بين لك؟ قال: نعم علي بن أبي طالب. ومن طريق جابر بن عبد الحميد عن أشياخ من قومه عن سلمان: قلت: يا رسول الله من وصيك؟ قال: وصي وموضع سري وخليفتي على أملي وغير من أخلفه بعدي علي بن أبي طالب. ومن طريق أبي ربيعة الإباضي عن ابن بريدة عن أبيه رضى: لكل نبي وصي وإن علياً وصي وولدي. ومن طريق عبد الله بن السائب عن أبي ذر رضى أنما خاتم النبيين وعلي خاتم الأوصياء. أوردتها وغيرها ابن الجوزي في «الموضوعات».

٨٥ - باب وفاة النبي ﷺ

٤٤٦٤، ٤٤٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَأَبْنِ عُمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّثَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَالْمَلَكِيَّةُ عَشْرًا. [أخر: ٤٩٧٨، أخرجه مسلم: ٢٣٥١.]

٤٤٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الثَّيْتُ، عَنْ فَعْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَلَّى وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ بِطَرَفٍ. [رواه: ٣٥٣٦. أخرجه مسلم: ٢٣٤٩.]

قوله: (باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم) أي في أي السنين وقمت؟

قوله: (عن يحيى) هو ابن أبي كثير.

قوله: (لَبَّثَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَالْمَلَكِيَّةُ عَشْرًا) هذا يخالف الروي من عائشة عقبه أنه عاش ثلاثاً وستين إلا أن يحمل على إلغاء الكسر كما قيل مثله في حديث أنس المتقدم في «باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم» من كتاب المناقب. وأكثر ما قيل في عمره أنه خمس وستون سنة أخرجه مسلم من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس، ومثله لأحد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس، وهو مغاير لحديث الباب لأن مقتضاه أن يكون عاش ستين إلا أن يحمل على إلغاء الكسر، أو على قول من قال: إنه بعث ابن ثلاث وأربعين وهو مقتضى رواية عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه مكث بمكة ثلاث عشرة ومات ابن ثلاث وستين وفي رواية هشام بن حسان

هَلَال: حَدَّثَنَا مَعْقُورُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثَ عَشْرَةِ غَزَوَاتٍ. [خرجه مسلم: ١٨١٤]

قوله: (باب كم غزا النبي صلى الله عليه وسلم) ختم البخاري كتاب المغازي بنحو ما ابتدأ به، وقد تقدم الكلام في أول المغازي على حديث زيد بن أرقم، وزاد هنا عن أبي إسحاق حديث البراء قال: «غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة» وكان أبا إسحاق كان حرصاً على معرفة عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم فسأل زيد بن أرقم والبراء وغيرهما.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ) هو ابن جندب بالجيم والنون وموحدة مصفراً الترمذي الحافظ، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وهو من أقران البخاري.

قوله: (عن كَهْمَسٍ) بمجمة وزن جعفر، وفي رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن متمر «سمعت كهمس بن الحسن» وابن بريده هو عبد الله ولم يخرج البخاري لسليمان بن بريده شيئاً.

قوله: (قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِثَ عَشْرَةِ غَزَوَاتٍ) كذا وقع في مسند أحمد، وكذا أخرجه مسلم عن أحمد نفسه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجهما مسلم عن شيوخ أخرجه البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة. ووقع من هذا النمط البخاري أكثر من مائتي حديث، وقد جردتها في جزء مفرد. وأخرج مسلم أيضاً من وجه آخر عن عبد الله بن بريده عن أبيه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة قاتل منها في ثمان، وقد تقدم في أول المغازي توجيه ذلك وتحرير عدد الغزوات. وأما السرايا فتقرب من سبعين، وقد استوعبها محمد بن سعد في الطبقات. وقرأت بخط مغلطاي أن مجموع الغزوات والسرايا مائة وهو كما قال، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب المغازي من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على خمسمائة وثلاثة وستين حديثاً، الملقق منها ستة وسبعون حديثاً والباقي موصول، المكرر منها فيه وفيها مئتي أربعمئة حديث وعشرة أحاديث، والخالص مائة وثلاثة وخمسون حديثاً، واقفه مسلم على تخريجها سري ثلاثة وستين حديثاً وهي: حديث ابن مسعود «شهدت من المقداد بن الأسود شهيداً» وحديث ابن عباس «لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر» وحديث علي «أنا أول من يجزئ للخصومة» وحديث البراء «شهدت بدرأً وبازر وظاهر» وحديث ابن عمر في توجيهه إلى سعيد بن زيد وكان بدرأً، وحديث محمد بن إلياس بن البكير وكان أبوه شهد بدرأً، وحديث رافعة بن رافع في فضل أهل بدر، وحديث ابن عباس «هذا جبريل أخذ برأس فرسه وعصاه أداة الحرب يوم بدر» وحديث أنس في أبيي زيد البصري، وحديث قتادة بن النعمان في الأصحاب، وحديث الزبير في قتله العاصي بن سعيد بلدر، وحديث الربيع بنت معوذ في الضرب بالدف، وحديث علي في تكبيره على سهل بن حنيف، وحديث عمر «تأملت خصصة»، وحديث عمر مع قتادة بن معقون، وحديث البراء في قتل أبي رافع اليهودي، وحديث عبد الرحمن بن عوف أنه أتى بطعام فقال: قتل مصعب بن عمير، وحديث زيد بن ثابت حين نسخ المصاحف، وحديث وحشي في قتل حوزة، وحديث ابن عمر في قتل مسيلمة، وحديث أبي هريرة في قصة حبيب بن عدي، وحديث بنت الحارث فيه، وحديث ابن عمر مع خصصة وفيه مراجعته مع حبيب بن سلمة، وحديث سليمان بن صرد «الآن نغزوهم» وحديث ابن عباس «على الخرف يذئ فرد» وحديث أبي موسى فيه معلق، وحديث جابر فيه معلق، وحديث القاسم في آثار معلق مرسل، وحديث عائشة في الولوق، وحديث البراء في بئر الحديبية، وحديث مرداس «يذهب الصالحون» وحديث بنت خفاف، وحديث عمر معها في شهود أبيها، وحديث البراء «لا تلري ما أحدثنا» وحديث زاهر في لحوم الحمير، وحديث أهبان بن أوس في السجود، وحديث عائد بن عمرو في نقض الوتر، وحديث قتادة في المثلثة بلاغاً، وحديث سلمة في الضرب يوم خيبر، وحديث أنس في الطائفة، وحديث عائشة في تمر خيبر، وحديث ابن عمر فيه، وحديث ابن عمر في مؤنة، وحديث خالد بن الوليد فيه، وحديث عسرة بنت ربيعة في البكاء، وحديث عروة في قصة الفتح مرسل، وحديث عبد الله بن ثعلبة في مسح وجهه، وحديث عمرو بن سلمة في الصلاة، وفيه حديث عن أبيه، وحديث ابن أبي أوفى في ضربة حنين، وحديث ابن عمر في قصة بني جذعة، وحديث أبي بريدة في قصة اليهودي المرتد مرسل، وحديث البراء في قصة علي مع الجارية، وحديث بريده فيه، وحديث جرير في بعه إلى اليمن، وفيه روايته عن ذي عمرو، وحديث عبد الله بن الزبير في وفد بني تميم، وحديث أبي رجاء المطاردي في رجب، وحديث قرنا إلى مسيلمة، وحديث ابن مسعود

النبي صلى الله عليه وسلم بيومين، وكان ابتداء ذلك قبل مرض النبي صلى الله عليه وسلم، فنذب الناس لغزو الروم في آخر صفر، ودعا أسامة فقال: سر إلى موضع مقتل أبيك فأولطهم الخيل، فقد وليت هذا الجيش، وأمر صباحاً على ابني، وحرق عليهم، وأسرهم المسير تسب الخير، فإن ظفرك الله بهم فائق الليث فيهم. فبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه في اليوم الثالث ففقد لأسامة لواء بيده، فأخذ أسامة فذبحه إلى بريده وعسكر بالجرف، وكان عن انتدب مع أسامة كبار المهاجرين والأنصار، منهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسعد وسعيد وقاتدة بن النعمان وسلمة بن أسلم، فتكلم فيذلك قوم منهم حياش بن أبي ربيعة المخزومي، فرد عليه عمر، وأخير النبي صلى الله عليه وسلم فخطب بما ذكر في هذا الحديث. ثم اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال: أنفذوا بعث أسامة فجهز أبو بكر بعد أن استخلف، فصار عشرين ليلة إلى البهجة التي أمر بها، وقتل قاتل أبيه، ورجع بالجيش سالماً وقد غنموا. وقد قص أصحاب المغازي قصة مطولة فلخصتها، وكانت آخر سرية جهزها النبي صلى الله عليه وسلم، وأول شيء جهزه أبو بكر رضي الله عنه، وقد انكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر أن يكون أبو بكر وعمر كانا في بعث أسامة، ومستند ما ذكره ما أخرجه الواقدي بأسانيد في المغازي وذكره ابن سعد أواخر الترجمة النبوية بغير إسناد. وذكره ابن إسحاق في السيرة المشهورة ولفظه «بدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه يوم الأربعاء فاصبح يوم الخميس ففقد لأسامة فقال: اغز في سبيل الله وسر إلى موضع مقتل أبيك، فقد وليت هذا الجيش» فذكر القصة وفيها «لم يبق أحد من المهاجرين الأولين إلا انتدب في تلك الغزوة منهم أبو بكر وعمر، ولما جهز أبو بكر بعد أن استخلف سأل أبو بكر أن يأذن لعمر بالإقامة فاذن، ذكر ذلك كله ابن الجوزي في «المنتظم» جازماً به، وذكر الواقدي وأخرجه ابن عسكار من طريقه مع أبي بكر وعمر أبا عبيدة وسعداً وسعيداً وسلمة بن أسلم وقاتدة بن النعمان، والذي يشر القول عن نسب إليهم الطعن في إمارته حياش بن أبي ربيعة، وعند الواقدي أيضاً أن عدة ذلك الجيش كانت ثلاثة آلاف فيهم سبعمئة من قریش، وفيه عن أبي هريرة «كانت عدة الجيش سبعمئة».

٨٨ - باب

٤٤٧٠ - حَدَّثَنَا اصْبَغُ قَالَ: اخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَائِحِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: مَنَى هَاجَرَتُ؟ قَالَ: غَزَيْنَا مِنَ الْيَمَنِ مَهَاجِرِينَ، فَقَدِمْنَا الْجُفَّةَ، فَأَقْبَلَ رَاكِبٌ فَقُلْتُ لَهُ: الْغَيْرُ؟ فَقَالَ: ذَلَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ خَمْسٌ، قُلْتُ: هَلْ سَمِعْتُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ شَيْئاً؟ قَالَ: نَعَمْ، اخْبَرَنِي بِإِلَالٍ مُؤَدَّةِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ فِي السَّحَرِ فِي الْقَدْرِ الْأَوَّلِيِّ.

قوله: (باب) كذا للجميع بغیر ترجمة.

قوله: (عن ابن أبي حبيب) هو يزيد، وأبو الخير هو مرتد بن عبد الله، والصنائحي اسمه عبد الرحمن بن عبيدة، وليس له في صحيح البخاري سوى هذا الحديث، وعند أبي داود من وجه آخر عن الصنائحي أنه صلى الله عليه وسلم خلف أبا بكر الصديق. قوله: (فأقبل راکب) لم أقف على اسمه. قوله: (قلت هل سمعت؟) القائل هو أبو الخير والقول له الصنائحي، وقد تقدم الكلام على ليلة القدر في كتاب الصيام بما لا مزيد في التبع عليه.

٨٩ - باب كم غزا النبي ﷺ

٤٤٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ ﷺ، كَمْ غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قُلْتُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ. [راجع: ٣٩٤٩. أخرجه مسلم: ١٢٥٤، مطولة، وفي الجهاد ١٤٣٠.]

٤٤٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ ﷺ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَ عَشْرَةَ.

٤٤٧٣ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبْلٍ بْنِ

الصلوة.

وَالَّذِينَ: الْجَزَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا تَلِينَ تَدَانِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَسْأَلُ الَّذِينَ﴾ [الماعون: ١]، [الافتقار: ٩]: بِالْحِسَابِ ﴿مُحْسِنِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦]: مُحْسِنِينَ.

قوله: (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) أي من الفضل، أو من التفسير، أو أهم من ذلك، مع التقييد بشرطه في كل وجه.

قوله: (وسميت أم الكتاب) فتح الهزرة (هذا بكتابها في المصاحف، وهذا بقراءتها في الصلاة) هو كلام أبي عبيدة في أول «عجاز القرآن» لكن لفظه «ولسور القرآن أسماء: منها أن الحمد لله تسمى أم الكتاب لأنه يبدأ بها في أول القرآن، وتعاد قراءتها يقرأ بها في كل ركعة قبل السجدة. ويقال لها فاتحة الكتاب لأنه يفتح بها في المصاحف فتكتب قبل الجميع» انتهى. وبهذا تبين المراد عما اختصره المصنف. وقال غيره: سميت أم الكتاب لأن أم النبي ابتداء وأصله، ومنه سميت مكة أم القرى لأن الأرض دحيت من تحتها. وقال بعض الشراح: التعليل بأنها يبدأ بها يناسب تسميتها فاتحة الكتاب لا أم الكتاب، والجواب أنه يتجه ما قال بالنظر إلى أن الأم مبدأ الولد، وقيل: سميت أم القرآن لاشتغالها على المعاني التي في القرآن من إنشاء الله على تعالى والتعبد بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وعلى ما فيها من ذكر الذات والصفات والفعل، واشتغالها على ذكر المبدأ والمعاد والمعامل، ونقل السبيل عن الحسن وابن سيرين ووافقهما بقي بن خالد كراهية تسمية الفاتحة أم الكتاب، وتفضيه السهلي. قلت: وسبأتي في حديث الباب تسميتها بذلك، وبأتي في تفسير الحجر حديث أبي هريرة مرفوعاً «أم القرآن هي السبع الثاني» ولا فرق بين تسميتها بأم القرآن وأم الكتاب، ولعل الذي كره ذلك وقف عند لفظ الأم، وإذا ثبت النص طاح ما دونه. وللفاتحة أسماء أخرى جمعت من آثار أخرى: الكثر والوافية والشافية والكافية وسورة الحمد والحمد لله وسورة الصلاة وسورة الشفاء والأساس وسورة الشكر وسورة الدعاء.

قوله: (والذين الجزاء في الخير والشرف. كما تدين تدان) هو كلام أبي عبيدة أيضاً قال: الذين الحساب والجزاء، يقال في المثل: كما تدين تدان. انتهى، وقد ورد هذا في حديث مرفوع أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا وهو مرسل رجاله ثقات. ورواه عبد الرزاق بهذا الإسناد أيضاً عن أبي قلابة عن أبي الندراء مرفوعاً. وأبو قلابة لا يدرى أبا الندراء. وله شاهد موصول من حديث ابن عمر أخرجه ابن عدي وضمعه.

قوله: (وقال مجاهد: بالذين بالحساب. مدينين محاسبين) وصله عبد بن حيد في التفسير من طريق منصور عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الافتقار: ٩] قال: بالحساب. ومن طريق ورقة بن عمر عن ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كَتَمَ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦] غير محاسبين. والأثر الأول جاء مرفوعاً عن ناس من الصحابة أخرجه الحاكم من طريق السدي عن مرة الحمداني عن ابن مسعود وناس من الصحابة في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] قال: هو يوم الحساب ويوم الجزاء. وللذين معان أخرى: منها العادة والعمل والحكم والحال والخلق والطاعة والفقر والملة والشريعة والورع والسياسة، وشواهد ذلك يطول ذكرها.

٤٤٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي غُنَيْمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمَعْلِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أَجِبْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]». ثُمَّ قَالَ لِي: «وَأَعْلَمْتُكَ سُورَةَ هِيَ أَكْثَرُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ، قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ». ثُمَّ أَخَذَ يَدَيَّ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ: «وَأَعْلَمْتُكَ سُورَةَ هِيَ أَكْثَرُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ». قَالَ: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» هِيَ السُّعْ الثَّانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أَوْرَثَهُ

[أبو: ٤٦٤٧، ٤٧٠٣، ٥٠٠٦].

قوله: (حدثني حبيب) بالمعجمة مصغر (ابن عبد الرحمن) أي ابن حبيب بن يساف الأنصاري، وحفص بن عاصم أي ابن عمر بن الخطاب.

مع خياب وفيه قراءة علقمة، وحديث عدي مع عمر «أسلمت إذ كفروا» وحديث أبي بكر «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» وحديث علي مع العباس في الوفاة النبوية، وحديث أس مع فاطمة فيه، وحديث بلال في ليلة القدر، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنتان واربعون أثراً غير ما ذكرناه في المسند مما له حكم الرفع. والله سبحانه وتعالى أعلم.



٦٥ - كتاب التفسير

﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾: اسْمَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، الرَّحِيمِ وَالرَّاحِمِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَالْعَلِيمِ وَالْعَالِمِ.

١ - سورة الفاتحة

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب التفسير) في رواية أبي ذر «كتاب تفسير القرآن» وأخر غيره السبلية. والتفسير تفصيل من التفسير وهو البيان، تقول: فسرت الشيء بالتخفيف أفسره فسراً، وفسرته بالتشديد أفسره تفسيراً إذا بيته. وأصل الفسر نظر الطبيب إلى الماء ليحرف العلة. وقيل: هو من فسرت الفرس إذا ركضتها محصورة ليطلق حصراً. وقيل هو مقلوب من سفر كجذب وجبذ، تقول: سفر إذا كشف وجهه، ومنه أسفر الصبح إذا أضاء. واختلوا في التفسير والتأويل، قال أبو عبيدة وطائفة: هما بمعنى. وقيل التفسير هو بيان المراد باللفظ، والتأويل هو بيان المراد بالمعنى وقيل في الفرق بينهما غير ذلك، وقد بسطته في أواخر كتاب التوحيد.

قوله: (الرحمن الرحيم اسمان من الرحمة) أي مشتقان من الرحمة، والرحمة لغة الرقة والانعطاف، وعلى هذا فوصفه به تعالى مجاز عن إنعامه على عباده، وهي صفة فصل لا صفة ذات. وقيل: ليس الرحمن مشتقاً لفظه وما الرحمن؟ وأجيب بأنهم جهلوا الصفة والموصوف، ولهذا لم يقولوا: ومن الرحمن؟ وقيل: هو علم بالغلبة لأنه جاء غير تابع لموصوف في قوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] إلى ﴿وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن﴾ [الفرقان: ٦٠] ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرِّحْمَنِ﴾ [مريم: ٨٥] «يوم نحشر المتقين إلى الرحمن» [الإسراء: ١١] وغير ذلك. وتعقب بأنه لا يلزم من مجيئه غير تابع أن لا يكون صفة، لأن الموصوف إذا علم جاز حذفه وإبقاء صفة.

قوله: (الرحيم والراحم بمعنى واحد كالعليم والعالم) هذا بالنظر إلى أصل المعنى، وإلا لافضيلة فعل من صيغ المبالغة، فمعناها زائد على معنى الفاعل، وقد ترد صيغة فعل بمعنى الصفة المشبهة، وفيها أيضاً زيادة دلالاتها على الثبوت، بخلاف مجرد الفاعل فإنه يدل على الحدث، ويحتمل أن يكون المراد أن فعلاً بمعنى فاعل لا معنى مفعول لأنه قد يرد بمعنى مفعول فاحترز عنه. واختلف حمل الرحمن والرحيم بمعنى واحد كالنسيان والنديم فجمع بينهما تأكيداً أو بينهما مغايرة بحسب المتعلق فهو رحمن الدنيا ورحيم الآخرة لأن رحمة في الدنيا تعم المؤمن والكافر وفي الآخرة تخص المؤمن؟ أو التناهي بجهة أخرى فالرحم أبلغ لأنه يتناول جلائل النعم وأصولها. تقول: فلان غضبان إذا امتلأ غضباً. وأردف بالحيم ليكون كالنعمتين ليتناول ما حق. وقيل الرحيم أبلغ لما يقتضيه صيغة فعل، والتحقين أن جهة المبالغة فيهما مختلفة. وروى ابن جرير من طريق عطاء الخراساني أن غير الله لما تسمى بالرحمن كسيلة جي. بلفظ الرحيم لقطع التوهم فإنه لم يوصف بهما أحد إلا الله، وعن ابن المبارك: الرحمن إذا مثل أعطى والرحيم إذا لم يسأل يفضب، ومن الشاذ ما روي عن المبرد وثعلب أن الرحمن عبراني والرحيم عربي، وقد ضعفه ابن الأثيري والزجاج وغيرهما، وقد وجد في اللسان عبراني لكن بخلاف المعجمة. والله أعلم.

١ - باب ما جاء في فاتحة الكتاب

سُمِّيَتْ أُمُّ الْكِتَابِ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِكِتَابَتِهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَيُبْدَأُ بِقِرَائَتِهَا فِي

قوله: ﴿عن أبي سعيد بن الملقى﴾ بين في رواية أخرى تأتي في تفسير الأنفال سماع خيب له من حصص وحقق له من أبي سعيد، وليس لأبي سعيد هذا في البخاري سوى هذا الحديث. واختلف في اسمه قليل: رافع، وقيل: الحارث وقواه ابن عبد البر ووهي الذي قبله، وقيل: أوس، وقيل بل أوس اسم أبيه والملقى جده، ومات أبو سعيد سنة ثلاث أو أربع وسبعين من الهجرة، وأرخ ابن عبد البر وفاته سنة أربع وسبعين، وفيه نظر بينه في كتابي في الصحابة.

(تبيينه): يتعلقان بإسناد هذا الحديث:

(أحدهما): نسب الغزالي والفخر الرازي وتبعه البيضاوي هذه القصة لأبي سعيد الحنفي، وهو وهم، وإنما هو أبو سعيد بن الملقى.

(ثانيهما): روى الواقدي هذا الحديث عن محمد بن معاذ عن خبيب بن عبد الرحمن بهذا الإسناد فزاد في إسناد عن أبي سعيد بن الملقى عن أبي بن كعب، والذي في الصحيح أصح، والواقدي شديد الضعف إذا انفرد فكيف إذا خالف، وشيخه مجهول. وأما الواقدي دخل عليه حديث في حديث فإن مالكا أخرج نحو الحديث المذكور من وجه آخر فيه ذكر أبي بن كعب فقال: عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي سعيد مولى عامر «أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى أبي بن كعب» ومن الرواة عن مالك من قال: «عن أبي سعيد عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم ناداه» وكذلك أخرجه الحاكم، ورواه ابن الأثير حيث ظن أن أبا سعيد شيخ العلاء هو أبو سعيد بن الملقى، فإن ابن الملقى صحابي أنصاري من أنفسهم مدني، وذلك تابعي مكّي من موالي قرش، وقد اختلف فيه على العلاء أخرجه الترمذي من طريق البرادوي والنسائي من طريق روح بن ميرة وأحمد بن طريق عبد الرحمن بن إبراهيم وابن خزيمة من طريق حصص بن ميسرة كلهم عن العلاء بن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب» فذكر الحديث. وأخرجه الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الحميد بن جعفر والحاكم من طريق شعبة كلاهما عن العلاء مثله لكن قال: «عن أبي هريرة رضي الله عنه» وروجه الترمذي كونه من مسند أبي هريرة، وقد أخرجه الحاكم أيضاً من طريق الأخرج عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى أبي بن كعب» وهو ما يقوي ما رجحه الترمذي، وجع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن الملقى ويتبين المصير إلى ذلك لا اختلاف خرج الحديثين واختلاف سياقاتهما كما سألته.

قوله: ﴿كنت أصلي في المسجد فدخلني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجد فيه زاد في تفسير الأنفال من وجه آخر عن شعبة «فلم أنه حتى صليت ثم أتيت» وفي رواية أبي هريرة «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب وهو يصلي فقال: أي أبي، فالتفت فلم يجبه، ثم صلى فخفف، ثم انصرف فقال: سلام عليك يا رسول الله. قال: ويحك ما منك إذ دعوتك أن لا تجيبي» الحديث.

قوله: ﴿لم يقل الله تعالى استجبوا﴾ في حديث أبي هريرة «أوليس تجد فيما أوحى الله إلي أن استجبوا لله وللرسول الآية؟ قلت: بلى يا رسول الله، لا أعوذ إن شاء الله.

(تبيينه): نقل ابن التين عن الداودي أن في حديث الباب تقدماً وتأخيراً، وهو قوله: «لم يقل الله استجبوا لله وللرسول» قبل قول أبي سعيد: «كنت في الصلاة» قال: فكأنه تأول أن من هو في الصلاة خارج عن هذا الخطأ قال: والذي تأول القاضي عبد الوهاب وأبو الوليد أن إجابة النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرض بعصى المرء بتركه، وأنه حكم يخص بالنبي صلى الله عليه وسلم قلت: وما ادعاه الداودي لا دليل عليه، وما جئ به القاضي من المالكية هو قول الشافعية على اختلاف عندهم بعد قولهم بوجوب الإجابة هل تبطل الصلاة أم لا.

قوله: ﴿لأعلمنكم سورة هي أعظم السور﴾ في رواية روح في تفسير الأنفال «لأعلمنكم أعظم سورة في القرآن» وفي حديث أبي هريرة «أحب أن أعلمكم سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلاً» قال ابن التين: معناه أن نوابها أعظم من غيرها، واستدل به على جواز تفضيل بعض القرآن على بعض، وقد منع ذلك الأشعري وجماعة، لأن المفضل ناقص عن درجة الأفضل وأسماء الله وصفاته وكلامه لا نقص فيها، وأجابوا عن ذلك بأن معنى التفاضل أن ثواب بعضه أعظم من ثواب بعض، فالتفضيل إنما هو من حيث المعاني لا من حيث الصفات، وفيه تفضيل قوله تعالى: ﴿نات بخير منها أو مثلها﴾ [البقرة: ١٠٦] «قد روى ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿نات بخير منها﴾ [البقرة: ١٠٦] أي في المنفعة والرفق والرفعة، وفي هذا تعقب على من قال: فيه تقديم وتأخير، والتقدير نات

قوله: ﴿لم يقل لأعلمنكم سورة﴾ في حديث أبي هريرة «قلت يا رسول الله ما السورة التي قد وعدتني؟ قال: كيف تقرأ في الصلاة؟ فقرأت عليه أم الكتاب».

قوله: ﴿قال: الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم﴾ في رواية معاذ في تفسير الأنفال: «قال: هي الحمد لله رب العالمين، السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته» وفي حديث أبي هريرة «قال: إنها السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته» وفي هذا تصريح بأن المراد بقوله تعالى: ﴿ولقد أتيناك سبعاً من المثاني﴾ [الحجر: ٨٧] هي الفاتحة. وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس: «أن السبع المثاني هي السبع الطوال» أي السور من أول البقرة إلى آخر الأعراف ثم براءة، وقيل يونس. وعلى الأول فلراد بالسبع الآي لأن الفاتحة سبع آيات، وهو قول سعيد بن جبير. واختلف في تسميتها «ثاني» فقيل لأنها تنبئ في كل ركعة أي تعاد، وقيل لأنها ينشئ بها على الله تعالى، وقيل لأنها استنيت لهذه الأمة لا تنزل على من قبلها، قال ابن التين: فيه دليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست آية من القرآن، كذا قال، وعكس غيره لأنه أراد السورة، ويؤيده أنه لو أراد «الحمد لله رب العالمين» الآية لم يقل هي السبع المثاني لأن الآية الواحدة لا يقال لها سبع فدل على أنه أراد بها السورة. والحمد لله رب العالمين من أسماؤها، وفيه قوة لتأويل الشافعي في حديث أنس قال: كانوا يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين، قال الشافعي: أراد السورة، وتعمق بأن هذه السورة تسمى سورة الحمد لله ولا تسمى الحمد لله رب العالمين، وهذا الحديث يرد هذا التعقب، وفيه أن الأمر يقتضي الفور لأنه عاتب الصحابي على تأخير إجابته. وفيه استعمال صيغة العموم في الأحوال كلها قال الخطابي: فيه أن حكم لفظ العموم أن يجري على جميع مقتضاه، وأن الخاص والعام إذا تعابلا كان العام متزلاً على الخاص، لأن الشارع حرم الكلام في الصلاة على العموم، ثم استثنى منه إجابة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة. وفيه أن إجابة المصلي دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لا تنفس الصلاة، فكذا صرح به جماعة من الشافعية وغيرهم، وفيه بحث لا احتمال أن تكون إجابته واجبة مطلقاً سواء كان مخاطب مصلياً أو غير مصل، أما كونه يخرج بالإجابة من الصلاة أو لا يخرج فليس في الحديث ما يستلزمه، فيحتمل أن تجب الإجابة ولو خرج الجنب من الصلاة، ولأن ذلك جنح بعض الشافعية، وهل يخص هذا الحكم بالبنداء أو يشمل ما هو أهم حتى تجب إجابته إذا سأل؟ فيه بحث. وقد جزم ابن حبان بأن إجابة الصحابة في قصة ذي اليلدين كان كذلك.

قوله: ﴿والقرآن العظيم الذي أوتيته﴾ قال الخطابي: في قوله: «هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته» دلالة على أن الفاتحة هي القرآن العظيم، وأن السور ليست بالعاطفة التي تتصل بين الشيتين، وإنما هي التي تجسي بمعنى التفصيل كقوله: «فاكهة وغل ورماد» [الرحمن: ٦٨] وقوله: «وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل» [البقرة: ٩٨] انتهى. وفيه بحث لا احتمال أن يكون قوله: «والقرآن العظيم» محذوف الخبر والتقدير ما بعد الفاتحة مثلاً فيكون وصف الفاتحة انتهى بقوله: «هي السبع المثاني» ثم عطف قوله: «والقرآن العظيم» أي ما زاد على الفاتحة وذكر ذلك رعاية لنظم الآية، ويكون التقدير: والقرآن العظيم هو الذي أوتيته زيادة على الفاتحة.

(تبيينه): يستنبط من تفسير السبع المثاني بالفاتحة أن الفاتحة مكية وهو قول الجمهور، خلافاً لمجاهد. ووجه الدلالة أنه سبحانه امتن على رسوله بها، وسورة الحجر مكية اتفاقاً فدل على تقديم نزول الفاتحة عليها، قال الحسين بن الفضل: هذه هفوة من مجاهد، لأن العلماء على خلاف قوله، وأغرب بعض المتأخرين فنسب القول بذلك لأبي هريرة والزهري وعطاء بن يسار، وحكى القرطبي أن بعضهم زعم أنها نزلت مرتين، وفيه دليل على أن الفاتحة سبع آيات، ونقلوا في الإجماع، لكن جاء عن حسين بن علي الجعفي أنها ست آيات لأنه لم يعد البسملة، وعن عمرو بن عبيد أنها ثمان آيات لأنه عدّها وعد «أتممت عليهم» [الفاتحة: ٧] وقيل لم يعدّها وعد «إياك نعبد» [الفاتحة: ٥] وهذا أقرب الأقوال

٢- باب ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

٤٤٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي

قوله: ﴿بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ كَذَا لَأَبِي ذَرٍّ وَسَقَطَتْ لغيره
بَابِ قَوْلِ اللَّهِ

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وهشام هو الدستوائي، وساق المصنف
حديث الشفاعة لقول أهل الموقف لآدم وعلمك أسماء كل شيء، واختلف في المراد
بالأسماء: فقيل أسماء ذريته، وقيل أسماء الملائكة، وقيل أسماء الأجناس دون أنواعها،
وقيل أسماء كل ما في الأرض، وقيل أسماء كل شيء حتى القصة. وقد غفل المزني في
«الأطراف» فنسب هذه الطريق إلى كتاب الإيمان وليس لها فيه ذكر، وإنما هي في التفسير،
وسيباني شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف

٢ - باب

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾ [١٤]: أَصْحَابِهِمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ
وَالْمُشْرِكِينَ. ﴿مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [١٩]: اللَّهُ جَامِعُهُمْ. ﴿صَبَاحَهُ﴾ [١٣٨]:
دِين. ﴿عَلَى الْمُنَافِقِينَ﴾ [٤٥]: عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا.

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بِقَوْلِهِ﴾ [١٣]: يَفْعَلُ بِمَا يَرَى.

وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: ﴿مَنْعَهُ﴾ [١٠]: شَكَّ. ﴿وَمَا عَقَلَهَا﴾ [١٦٦]: عَجَزَتْ
لِعَمَلِ بَقِيَّةِ. ﴿لَا حِيَةَ﴾ [٧١]: لَا تَبَاقُصَ.

وَقَالَ غَزْوَةٌ: ﴿يُسَوِّمُونَكُمْ﴾ [٤٩]: يُؤَلِّقُونَكُمْ. ﴿الْوَلَايَةَ﴾ - مَفْعُولَةٌ -
مَنْعَتُ الْوَلَايَةِ، وَهِيَ الرُّعُونَةُ، إِذَا كُتِبَتْ الْوَلَايَةُ لَهَا الْإِعَاذَةُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَتُوبُ أَيْ تَوَكَّلْ كُلُّهَا فَوْزًا.

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿قَبَّزُوا﴾ [٩٠]: فَانْقَلَبُوا.

وَقَالَ غَزْوَةٌ: ﴿يَسْتَفْهِمُونَ﴾ [٨٩]: يَسْتَفْهِمُونَ. ﴿شَرَوْا﴾ [١٠٧]:
بَاغُوا. ﴿رَاجِعًا﴾ [١٠٤]: مِنَ الرُّعُونَةِ، إِذَا ارْجَعُوا أَنَّهُمْ يَحْمِلُونَ إِنْسَانًا قَالُوا:
رَاجِعًا. ﴿لَا يَخْزِي﴾ [٤٨، ١٢٣]: لَا يُخْزِي. ﴿خَطَوَاتُ﴾ [١٦٨]: مِنَ الْخَطْوِ،
وَالْمُخْضَى: آثَارُهُ. ﴿أَهْلَى﴾ [١٢٤]: اخْتَرَى.

قوله: (باب) كنا لم نغير ترجمة.

قوله: (قال مجاهد إلى آخر ما أورده عنه من الغاسق) سقط جميع ذلك
للسرخسي.

قوله: (إلى شياطينهم: أصحابهم من المنافقين والمشركين) وصله عبد بن حيد
عن شياطة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾
[البقرة: ١٤١] قال: إلى أصحابهم، فذكره. ومن طريق شيبان عن قتادة قال: إلى إخوانهم
من المشركين وروؤسهم وقادتهم في الشر. وروى الطبراني نحوه عن ابن مسعود ومن
طريق ابن عباس قال: كان رجال من اليهود إذا لقوا الصحابة قالوا إنا على دينكم، وإذا
خلوا إلى شياطينهم وهم أصحابهم قالوا: إنا معكم. والنكتة في تعدية خلوا بلل مع أن
أكثر ما يتعدى بالياء أن الذي يتعدى بالياء يحمل الانفراد والسخرية تقول: خلوت به إذا
سخرت منه، والذي يتعدى بلى نص في الانفراد، أفاد ذلك الطبري. ويجتمع أن يكون
ضمن «خلا» معنى ذهب. وعلى طريقة الكوفيين بأن حروف الجر تتأوب، فبلى بمعنى
البلاء أو بمعنى مع.

قوله: (محيط بالكافرين: الله جامعهم) وصله عبد بن حيد بالإسناد المذكور عن
مجاهد ووصله الطبري من وجه آخر عنه وزاد «في جهنم» ومن طريق ابن عباس في
قوله: ﴿عبيد بالكافرين﴾ [البقرة: ١٩] قال منزل بهم النكتة.

(تنبيه): قوله: ﴿والله محيط بالكافرين﴾ [البقرة: ١٩] جملة مبتدأ وخبر
اعترضت بين جملة «يحملون أصابعهم» [البقرة: ١٩] وجملة «يكاد البرق يخطف
أبصارهم» [البقرة: ٢٠].

قوله: (صباحه: دين) وصله عبد بن حيد من طريق منصور عن مجاهد قال: قوله:

صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ: الْإِنَّمَاءُ ﴿غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. فَقُولُوا آمِينَ، فَمَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ
غَيْرُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، رَاجِعٌ: ٧٨٠. أخرجه مسلم: ٤١٠.

قوله: (باب غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال أهل العربية: «لا زائدة
لتأكيد معنى النفي المقصود من غير، لئلا يتوهم عطف الضالين على الذين أئتمت. وقيل:
لا بمعنى غير، ويؤيده قراءة عمر» غير المغضوب عليهم وغير الضالين «ذكرها أبو عبيد
وسعيد بن منصور بإسناد صحيح، وهي للتأكيد أيضا. وروى أحمد وابن حبان من حديث
عدي بن حاتم «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المغضوب عليهم اليهود، ولا الضالين
النصارى» هكذا أورده مختصرا، وهو عند الترمذي في حديث طويل. وأخرجه ابن
مرفوعة بإسناد حسن عن أبي ذر، وأخرجه أحمد من طريق عبد الله بن شقيق أنه أخبره
من سمع النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وقال ابن أبي حاتم: لا أعلم بين القسرين في
ذلك اختلافا، قال السهيلي: وشاهد ذلك قوله تعالى في اليهود: ﴿فَبِمَا نَفْسٍ عَلَى
غُصْبٍ﴾ [البقرة: ٩] وفي النصارى «قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا» ثم أورد
المصنف حديث أبي هريرة في موافقة الإمام في التأنيب، وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة،
وروى أحمد وأبو داود والترمذي من حديث وائل بن حجر قال: «سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال: آمين، ومد بها صوته»
وروى أبو داود وابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة.

٢ - سورة البقرة

١ - باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [٣١]

٤٤٧٦ - خَلَقْنَا مُسْلِمِينَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ: خَلَقْنَا جَنَّاتٍ، خَلَقْنَا قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ
عَنْ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ لِي عَلِيَّةُ: خَلَقْنَا يُرِيدُ بِنِ زَيْجٍ: خَلَقْنَا سَجِدَةً، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ
أَنَسٍ عَنِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَجْمَعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُونَ: لَوْ
اسْتَفْهَمْنَا إِلَى رِثْنَا، قَاتُونَ آدَمَ يَقُولُونَ: أَنْتَ أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللَّهُ يَدِي،
وَاسْتَجَدَّ لَكَ مَلَائِكَتُهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَاسْتَفْهَمْنَا لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى
يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، يَقُولُ: لَسْتُ هَذَاكُمْ، وَتَذَكَّرْتُ ذَنْبَهُ قَسَسَنِي، أَتُوا نُوحًا،
فَأَنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ. قَاتُونَهُ يَقُولُ: لَسْتُ هَذَاكُمْ، وَتَذَكَّرْتُ
سَوَاءَهُ ثُمَّ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ قَسَسَنِي، يَقُولُ: أَتُوا خَلِيلَ الرَّحْمَنِ. قَاتُونَهُ
يَقُولُ: لَسْتُ هَذَاكُمْ، أَتُوا مُوسَى، عَبْدًا كَلَّمَ اللَّهُ وَاعْطَاهُ الْفُورَةَ. قَاتُونَهُ
يَقُولُ: لَسْتُ هَذَاكُمْ، وَتَذَكَّرْتُ قَتَلَ النَّفْسَ بِغَيْرِ نَفْسٍ، قَسَسَنِي مِنْ رِثَةٍ يَقُولُ:
أَتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَةُ اللَّهِ وَزُورُهُ، يَقُولُ: لَسْتُ هَذَاكُمْ، أَتُوا
مُحَمَّدًا ﷺ، عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَاتُونِي، فَأَنْطَلِقُ حَتَّى
اسْتَأْذِنَ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذِنُنِي، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَفْتُ سَاجِدًا، فَيَقْبِضُنِي مَا شَاءَ
اللَّهُ، ثُمَّ يَقَالُ: ارْزُقْ رَأْسَكَ، وَسَلِّ نَفْسَكَ، وَقُلِّ يَسْمَعُ، وَارْحَضْ تَشْفَعُ، فَارْزُقْ
رَأْسِي، فَارْحَضْهُ بِجَمِيدٍ يَمْلِكُنِي، ثُمَّ ارْحَضْ، فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَأَذْجِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ
أَعُوذُ إِلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي، يَمْلِكُهُ ثُمَّ ارْحَضْ فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَأَذْجِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ
أَعُوذُ الرَّابِعَةَ فَأَقُولُ: مَا بَقِيَ لِي مِنَ النَّارِ إِلَّا مَنْ حَسَنَةُ الْقُرْآنِ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ
الْعُلُودَةُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِلَّا مَنْ حَسَنَةُ الْقُرْآنِ، يَنْفِي قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَالِلِينَ
لِهَا﴾ [الزمر: ٤٤. أخرجه مسلم: ١٩٣].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. سورة البقرة) كذا لأبي ذرٍّ وسقطت البسملة
لغيره، وانتقوا على أنها أول سورة أنزلت بها، وسباني قول عائشة: «ما نزلت سورة
البقرة والنساء إلا وأنا عنده صلى الله عليه وسلم» ولم يدخل عليها إلا بالمدنية.

كذا لأي ذر، وسقط له لفظ «باب» وساق الباقون الآية.

أَمَهُ؟ قَالَ: وَاتَّخِذُوا مِنْ جِبْرِيلَ آتِئَةً. قَالَ: جِبْرِيلُ؟ قَالَ: وَنَعَمْ. قَالَ: فَذَلِكَ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَقَرَأَ هَذِهِ آيَةً: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجِبْرِيلِ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. أَمَّا أَوَّلُ أَضْرَاطِ السَّاعَةِ فَأَرَى تَحْشُرَ النَّاسَ مِنْ أَغْشَرِيقٍ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَأَمَّا أَوَّلُ عَذَابٍ بِأَكْثَرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَرِيَادُهُ كَبِدُ حَرِّ، وَإِذَا سَقَى مَاءَ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْءِ نَزَعَ الْوَلَدُ، وَإِذَا سَقَى مَاءَ الْمَرْءِ نَزَعَتْ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهَتُوا، وَإِنَّهُمْ إِنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ يَتَّبِعُونِي، فَجَاءَتِ الْيَهُودُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَيَّ رَجُلٍ عَبْدُ اللَّهِ لِيَكُمُ. قَالُوا: خَيْرًا وَآثَرًا خَيْرًا، وَسَيِّئًا وَآثَرًا سَيِّئًا. قَالَ: وَأَرَأَيْتُمْ إِنْ اسْتَمَعَ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ سَلَامٍ. فَقَالُوا: نَعَمْ، فَإِنَّكَ مِنْ ذَلِكَ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالُوا: خَيْرًا وَآثَرًا خَيْرًا، وَاتَّقِصُّوهُ. قَالَ: فَهَذَا الَّذِي كُتِبَ أَحَافَافًا يَا رَسُولَ اللَّهِ [رواجع: ٣٣٧٩]

قوله: (باب من كان عدوًّا لجبريل) كذا لأي ذر ولغيره.

قوله: (من كان عدوًّا لجبريل) قيل: سبب عدواة اليهود لجبريل أنه أمر باستمرار النبوة فيهم فظفروا لغيرهم، وقيل: لكونه يطلق على أسرارهم. قلت: وأصح منهما ما سيأتي بعد قليل لكونه الذي ينزل عليهم بالوحي.

قوله: قال عكرمة: جبر وميك وسراف: عبد، إيل: الله، وصله الطبري من طريق عاصم عنه قال: جبريل عبد الله، وميكائيل عبد الله، وإيل الله. ومن وجه آخر عن عكرمة: جبر عبد، ميك عبد. وإيل الله. ومن طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس نحو الأول وزاد: وكل اسم فيه إيل فهو الله. ومن طريق عبد الله بن الحارث البصري أحد التابعين قال: إيل الله بالعبرانية. ومن طريق علي بن الحسين قال: اسم جبريل عبد الله ميكائيل حيد الله يعني بالتصغير وإسرائيل عبد الرحمن وكل اسم فيه إيل فهو عبد لله. وذكر عكس هذا وهو أن إيل معناه عبد وما قبله معناه اسم لله كما تقول عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم فلفظ عبد لا يتخير وما بعده يتخير لفظه وإن كان للمنى واحداً، ويهذه أن الاسم المضاف في لغة غير العرب غالباً يتقدم فيه المضاف إليه على المضاف. وقال الطبري وغيره: في جبريل لغات، فأهل الحجاز يقولون بكسر الجيم بغير همز وعلى ذلك عامة القراء، ومن أسد مثله لكن آخره نون، وبعض أهل نجد ويقيم وقيل يقولون بجبريل بفتح الجيم والراء بعدها حمزة وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر وخلف واختار أبي عبيد، وقراءة يحيى بن وثاب وحلقمة مثله لكن بزيادة ألف، وقراءة يحيى بن آدم مثله لكن بغير ياء، وذكر عن الحسن وابن كثير أنها قرأ كالأول لكن بفتح الجيم وهذا الوزن ليس في كلام العرب فزعم بعضهم أنه اسم أعجمي وعن يحيى بن يعمر جبريل بفتح الجيم والراء بعدها حمزة مكسورة وتشديد اللام. ثم ذكر حديث أنس في قصة عبد الله بن سلام وقد تقدمت قبيل كتاب المغازي، وتقدم معظم شرحها هناك. وقوله: ذلك عدو اليهود من الملائكة فقرأ هذه الآية ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَلَ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] ظاهراً الساق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قرأ الآية رداً لقول اليهود ولا يستلزم ذلك نزولها حيث وجد هذا هو المتمد، فقد روى أحمد والترمذي والنسائي في سبب نزول الآية قصة فيه قصة عبد الله بن سلام، فأخرجوا من طريق بكير بن شهاب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أقبلت يهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقالوا: يا أبا القاسم، إننا نسالك عن حصة أشياء، فإن إلباشنا بها عرفنا أنك نبي واتبعناك فذكر الحديث وفيه أنهم سالوه عما حرم إسرائيل على نفسه، وعن علامة النبوة، وعن الرد وسوته وكيف تذكر المرأة وتؤتى، وعن من يأتيه بالبحر من السماء. فأخذ عليهم ما أخذ إسرائيل على بنيه» وفي رواية لأحد الطبري من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس «عليكم عهد الله لنن أنا أنبأكم لتبأني؟ فأعطوه ما شاء من عهد وميثاق» فذكر الحديث لكن ليس فيه السؤال عن الرد، وفي رواية شهر بن حوشب «لا سالوه عن بآيته من الملائكة قال: جبريل، قال: ولم يبعث الله نبياً قط إلا وهو وليه. فقالوا: فنعنتنا ففارقك، لو كان وليك سواء من الملائكة لبأشناك وصديقك. قال: فما منعكم أن تصدقوه؟ قالوا: إنه عدونا، ففترلت» وفي رواية بكير بن شهاب، قالوا: «جبريل ينزل بالحرث والقتل والعذاب، لو كان ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر» فترلت. وروى الطبري من طريق الشعبي «إن عمر كان يأتي اليهود فيسمع من التوراة فيتعجب كيف تصدق ما في القرآن قال: ثم بهم النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: تشدكنم بالله أتعملون أنه رسول الله؟ فقال له عالمهم: نعم نعلم أنه رسول

قوله: (وقال مجاهد: المن صمعة) أي يفتح الصاد المهملة وسكون الميم ثم غين معجمة (والسلوى: الطين) وصله الزهري عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله، وكذا قال عبد بن حيد عن شيبان عن ورقاء، وروى ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: كان المن ينزل على الشجر فيأكلون منه ما شأوا. ومن طريق عكرمة قال: «كان مثل الرب الغليظ» أي بضم الراء بعدها موحدة. ومن طريق السدي قال: كان مثل الترمييل. ومن طريق سعيد بن بشر عن قتادة قال: كان لمن يسقط عليهم سقوط الثلج أشد يابضا من اللبن وأحلى من العسل. وهذه الأقوال كلها لا تتأني فيها. ومن طريق وهب بن منبه قال: المن غيز الرقاق. وهذا مغاير لجميع ما تقدم والله أعلم. وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: السلوى طائر يشبه السماني. ومن طريق وهب بن منبه قال: هو السماني. وعنه قال: هو طير سمين مثل الحمام. ومن طريق عكرمة قال: طير أكبر من المصفر. ثم ذكر المصنف حديث سعيد بن زيد في الكلمة من المن، وسيأتي شرحه في كتاب الطب. ووقع في رواية ابن حينة عن عبد الملك بن عمير في حديث الياب «من لمن الذي أنزل على بني إسرائيل» وبه تظهر مناسبة ذكره في التفسير، والرد على الخطابي حيث قال: لا وجه لإدخال هذا الحديث هنا. قال: لأنه ليس المراد في الحديث أنها نوع من المن لنزل على بني إسرائيل فإن ذلك شيء كان يسقط عليهم كالترمييل، والمراد أنها شجرة تبت بنسها من غير استسبات ولا موثة انتهى. وقد عرف وجه إدخاله هنا ولو كان المراد ما ذكره الخطابي، والله أعلم

٥ - باب ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَلَكَؤَا مِهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرَ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٨].

﴿رَغَدًا﴾: وَاسِعًا كَثِيرًا.

٤٤٧٩ - حَتَّى مَحَضَ: حَتَّىكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْقَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «لَيْلَ لَيْسَ إِسْرَائِيلَ: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾. فَدَخَلُوا يَزْحَكُونَ عَلَى أَسْطَافِهِمْ، فَبَدَلُوا، وَقَالُوا: حِطَّةً، حَتَّى لَيْسَ شَعْرُهُ [رواجع: ٣٤٠٣. أخرجه مسلم: ٣٠١٥]

قوله: (باب وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فلكلوا منها حيث شئتم الآية) كذا لأي ذر، وساق غيره الآية إلى قوله: ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨].

قوله: (رغداً: واسعاً كثيراً) هو من تفسير أبي عبيد قال: الرغد الكثير الذي لا يتعب يقال: قد أرغد فلان إذا أصاب ميساً واسعاً كثيراً. ومن الفساحك عن ابن عباس في قوله: ﴿وكلما منها رغداً حيث شئتم﴾ [البقرة: ٣٥] قال: الرغد سعة المشية، أخرجه الطبري، وأخر من طريق السدي عن رجالة قال: الرغد الهنيء، ومن طريق مجاهد قال: الرغد الذي لا حساب فيه. ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿وقولوا حطة﴾ [البقرة: ٥٨] وقد تقدم ذكره في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وأصلت بشرحه على تفسير سورة الأعراف، وسأذكره هناك إن شاء الله تعالى وقوله في أول هذا الإسناد: «حدثنا محمد» لا يقع متنبساً إلا في رواية أبي علي بن السكن عن الفريري قال: «محمد بن سلام» ويحتمل عندي أن يكون محمد بن يحيى الذهلي، فإنه يروي عن عبد الرحمن بن مهدي أيضاً، وأما أبو علي الجبائي فقال: الأشبه أنه محمد بن بشار.

٦ - باب قوله: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ﴾ [٩٧]

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: جَبْرٌ، وَمِيكَ، وَسِرَافٌ: عَبْدٌ. إِيلُ: اللَّهُ.

٤٤٨٠ - حَتَّىكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ: حَتَّىكَ حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ يَقْرَأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي أَرْضٍ يَتَخَوَّفُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ فَلَانٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ، فَمَا أَوَّلُ أَضْرَاطِ السَّاعَةِ، وَمَا أَوَّلُ عَذَابٍ أَهْلَ الْجَنَّةِ، وَمَا يَنْزِعُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى

ذلك بهذه الآية. وقد أخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «خطبنا عمر فقال: إن الله يقول: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾ [البقرة: ١٠٦] أي نؤخرها» وهذا يرجع رواية من قرأ بفتح أوله وبالهمز، وأما قراءة من قرأ بضم أوله فمن النسيان، وكذلك كان سعيد بن المسيب يقرأها فأنكر عليه سعد بن أبي وقاص أخرجه النسائي وصححه الحاكم، وكانت قراءة سعد «أو ننسها» بفتح اللام خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم واستلحق بقوله تعالى: ﴿سننسخك فلا تنسى﴾ [الأعلى: ٦] وروى ابن أبي حاتم من طريق حكيم بن عبد الله بن عباس قال: «رما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي بالليل ونسبه بالنهار فنزلت» واستلحق بالآية المذكورة على وقوع النسخ خلافاً لما شذ فتمنع، وتعقب بأنها قضية شرعية لا تستلزم الوقوع، وأجيب بأن السياق التزول كان في ذلك لأنها نزلت جواباً لما أنكر ذلك

٨ - باب ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا مُبْحَاهَ﴾ [١١٦].

٤٤٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَسَنِ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: كَلَّمَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَخَضَعَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكَلُّمُهُ لِيَابِي فَرَعَمَ أَنِي لَا أَقْبِرُ إِلَّا أُعِيدَ كَمَا كَانَ، وَأَمَّا خَضَعُهُ لِيَابِي فَقَوْلُهُ لِي وَلَدًا، فَسَبَّحَنِي أَنْ تَعْبُدَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا».

قوله: (باب) قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه كذا للجميع وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر: «قالوا» جلف الواو، وافترقا على أن الآية نزلت فيمن زعم أن الله ولداً من يهود خيبر ونصارى حِجران ومن قال من مشركي الحرب للملائكة بنات الله فرد الله تعالى عليهم.

قوله: (قال الله تعالى) هذا من الأحاديث القدسية.

قوله: (وأما خضعه ليأبي لقوله: لي ولد) إن سماعاً شاملاً لما فيه من التفتيش لأن الولد إما يكون من ولدته تحمله ثم تضعه ويستلزم ذلك سبق النكاح، والنساح يستلزم بائناً على ذلك. والله سبحانه منزّه عن جميع ذلك، ويأتي شرحه في تفسير سورة الإخلاص.

٩ - باب قوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [١٢٥].

﴿مَثَابَةً﴾ [١٢٥]: يُقْرَبُونَ يَرْجِعُونَ.

٤٤٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «وَأَقْبَتَ اللَّهُ لِي ثَلَاثًا، أَوْ وَأَقْبَتِي رُبِّي ثَلَاثًا، فَلَسْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْتَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، وَلَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْكَ الزَّيْرُ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتُ أَهْلَائِي الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ، فَأَنُزِلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ، قَالَ: وَلَقَبَنِي مُمَاتِيَّةَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُ نِسَائِهِ، لَدَخَلَتْ عَلَيْهِنَّ، فَلَسْتُ: إِنْ أَتَيْتُنَّ أَوْ كَيْدَلَنَّ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ غَيْرًا يَكُونُ حَتَّى أَتَيْتُ إِخْذِي نِسَائِهِ، قَالَتْ: يَا عُمَرُ، أَمَّا لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَعْطَى نِسَاءَهُ، حَتَّى تَعْطَيْنَ أَنْتَ؟ فَأَنُزِلَ اللَّهُ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يَنْدَلَكَ أَزْوَاجًا غَيْرًا يَكُونُ مُسْلِمَاتٍ﴾ [الحریم: ٥] الآية.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي قُرَيْمٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلَدِ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَوِّفْتُ أَنَسًا، عَنْ عُمَرَ. [راجع: ٤٠٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩٩ مختصراً.]

قوله: (باب) واخذوا من مقام إبراهيم مصلى كذا لهم، والجمهور على كسر الخاء من قوله: ﴿واخذوا﴾ [البقرة: ١٢٥] بصيغة الأمر، وقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء بصيغة الخبر، والمراد من اتبع إبراهيم. وهو معطوف على قوله: ﴿وجعلنا﴾ [البقرة: ١٢٥] فالكلام جملة واحدة، وقيل على «وإذ جعلنا» فيحتاج إلى تقدير «إذ» ويكون الكلام جملتين، وقيل على محذوف تقديره «فأما أي رجعوا واخذوا، وتوجه قراءة الجمهور أنه معطوف على ما تضمنته قوله: ﴿مَثَابَةً﴾ [البقرة: ١٢٥] كأنه قال كثر ثبوتوا واخذوا، أو معمول لحذف أي قلنا واخذوا، ويعتدل أن يكون الواو للاستئناف.

اللَّهُ، قَالَ: فَلَمْ لَا تَجْعَبُونَهُ؟ قَالُوا: إِنْ لَنَا عَدُوٌّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَسَلَمًا، وَإِنَّ قَرْنَ نَبِيِّتِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَدُونَا» وذكر الحديث وأنه خلق النبي صلى الله عليه وسلم فتلا عليه الآية، وأورد من طريق قتادة عن عمر نحوه. وأورد ابن أبي حاتم والطبري أيضاً من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى «أن يهودياً لقي عمر قال: إن جبريل الذي يذكره صاحبكم عدو لنا، فقال عمر: من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل فإن الله عدو للكافرين، فنزلت على وفق ما قال» وهذه طرق يقضي بعضها بعضاً، ويدل على أن سبب نزول الآية قول اليهودي المذكور لا قصة عبد الله بن سلام، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له عبد الله بن سلام: إن جبريل عدو اليهود، تلا عليه الآية مذكراً له سبب نزولها والله أعلم. وحكى الثعلبي عن ابن عباس أن سبب عداوة اليهود لجبريل أن نبهم أخيرهم أن يختصر مسيرب بيت المقدس، فبعثوا رجلاً ليقبله فوجده شاباً ضعیفاً فتمنعه جبريل من قتله وقال له: إن كان الله أراد ملاككم على يده فلن تسلط عليه، وإن كان غيره فعلى أي حق تقتله؟ فتركه، فكبر يختصر وغزا بيت المقدس فقتلهم وغيره، فاصفوا يكرمون جبريل لذلك. وذكر أن الذي خاطب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك هو عبد الله بن صوريا. وقوله: «أما أول اشراط الساعة» فإني شرحت ذلك في أواخر كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

٧ - باب قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [١٠٦].

٤٤٨١ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ أَبِي، وَأَقْبَتَانَا عَلِيٌّ، وَإِنَّا لَنَدْعُ مِنْ قَوْلِ أَبِي، وَكَذَا أَنْ أَتَيْنَا بِقَوْلٍ: لَا أَدْعُ شَيْئًا سَيُفْعَلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [الحر: ٥٠٠٥].

قوله: (باب) قوله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مظهرها كذا لأبي ذر ننسها بضم أوله وكسر السين بغير همز، ولغيره «ننساها» والأول قراءة الأكثر واختارها أبو عبيدة وعليه أكثر المفسرين، والثانية قراءة ابن كثير وأبي عمرو وطائفة، وسأذكر توجيههما، وفيها قراءات أخرى في الشواذ.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن حبيب) هو ابن أبي ثابت، وورد منسوباً في رواية صدقة بن الفضل عن يحيى القطان في فضائل القرآن، وفي رواية الإسماعيلي من طريق ابن خلداد «عن يحيى بن سعيد عن سفيان حدثنا حبيب».

قوله: (قال عمر: أرونا أبي وأقصنا علي) كذا أخرجه موقوفاً، وقد أخرجه الترمذي وغيره من طريق أبي قلابة عن أنس مرفوعاً في ذكر أبي وفيه ذكر جماعة وأوله «أرحم أمي بأبي أبو بكر وفيه وأقرهم لكاتب الله أبي بن كعب» الحديث وصححه، لكن قال غيره: إن الصواب إرساله، وأما قوله: «وأقصنا علي» فورد في حديث مرفوع أيضاً عن أنس رفعه «أقصى أمي علي بن أبي طالب» أخرجه البهوي، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل «أرحم أمي بأبي بكر وأقصاهم علي» الحديث. وروناه موصولاً في «فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيب» من حديث أبي سعيد الخدري مثله، وروى الزوار من حديث ابن مسعود قال: «كنا نتحدث أن أقصى أهل المدينة علي بن أبي طالب رضي الله عنه».

قوله: (وإننا لندع من قول أبي) في رواية صدقة «من لحن أبي» واللعن اللحن، وفي رواية ابن خلداد: «وإننا لنترك كثيراً من قراءة أبي».

قوله: (رجعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية صدقة «أخذته من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أتركه لشيء» لأنه بسماحه من رسول الله صلى الله عليه وسلم يحصل له العلم القطعي به، فإذا أخبره غيره منه بخلافه لم يتنهض معارضاً له حتى يصل إلى درجة العلم القطعي، وقد لا يحصل ذلك غالباً.

(تبيين): هذا الإسناد فيه ثلاثة من الصحابة في نسق: ابن عباس عن عمر عن أبي بن كعب.

قوله: (وقد قال الله تعالى إرج) وهو مقول عمر محتجاً به على أبي بن كعب ومشيئاً إلى أنه رما قرأ ما نسخت ثلاثه لكونه لم يبلغه النسخ، واحتج عمر لجواز وقوع

قوله: ﴿مُطَايَعُونَ﴾ يرجعون قال أبو عبيدة: قوله تعالى: ﴿ثَابِتَةً﴾ [البقرة: ١٢٥] مصدر يطويون أي يصيرون إليه، ومراده بالمصدر اسم المصدر، وقال غيره: هو اسم مكان. وروى الطبري من طريق السوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿ثَابِتَةً﴾ [البقرة: ١٢٥] قال: ثابته ثم يرجعون إلى أهلهم ثم يعودون إليه لا يقضون منه وطراً. قال القراء: الثابتة والمثاب بمعنى واحد كالقائم والقائمة. وقال الصيريون: الله للملابسة لما كثر من يثوب إليه، كما قالوا سيارة لمن يكثر السير، والأصل في ثابته مثوبة فاعل بالثقل والقلب. ثم ذكر المصنف حديث أنس عن عمر قال: ﴿واقفت ربي في ثلاث﴾ وقد تقدم في أوائل الصلاة، وتأتي قصة الحجاب في تفسير الأحزاب، والتحخير في تفسير التحريم. وقوله في الحديث: ﴿فانتهيت إلى إحداهن﴾ يأتي الكلام عليه في ﴿باب غيرة النساء﴾ من أواخر كتاب النكاح.

قوله: ﴿وقال ابن أبي مريم﴾ (ج) تقدم أيضاً في الصلاة، وروى أبو نعيم في «الدلائل» من حديث ابن عمر: «أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يده من عمر فمس به على المقام فقال له: هذا مقام إبراهيم، قال: يا بني الله ألا تتخذه مصلي؟ قلت له: تكلمة. قال ابن الجوزي: إنما طلب عمر الاستئذان بإبراهيم عليه السلام مع النبي عن النظر في كتاب التوراة لأنه سمع قول الله تعالى في حق إبراهيم ﴿إني جاعلك للناس إماماً﴾ [البقرة: ١٢٤] وقوله تعالى: ﴿أتبع ملة إبراهيم﴾ [النحل: ١٢٣] فلم أن الاتصام بإبراهيم من هذه الشريعة، ولكن البيت مضافاً إليه وإن أثر قدمه في المقام كرقم الباني في البناء ليذكر به بعد موته، فرأى الصلاة عند المقام كقراءة الطواف بالبيت اسم من بناء. انتهى. وهي مناسبة لطيفة. ثم قال: ولم تزل آثار قدمي إبراهيم حاضرة في المقام معروفة عند أهل الحرم، حتى قال أبو طالب في قصيدته المشهورة: وموطئ إبراهيم في الصخر رطبة على قدميه حافياً غير ناعل

وفي «موطأ ابن وهب» عن يونس عن ابن شهاب عن أنس قال: رأيت المقام فيه أصابع إبراهيم وأخص قدميه غير أنه أذهب مسح الناس بأيديهم. وأخرج الطبري في تفسيره من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في هذه الآية: ﴿إما أسروا أن يصلوا عنده ولم يؤمروا بمسحه﴾. قال: ولقد ذكر لنا من رأى أثر عقبه وأصابه فيها فما زالوا يمسحونه حتى اختلوا ونحسوا، وكان المقام من عهد إبراهيم لرق البيت إلى أن أخضر عمر رضي الله عنه إلى المكان الذي هو فيه الآن، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بسند صحيح عن عطاء وغيره وعن مجاهد أيضاً، وأخرج البيهقي عن عائشة مثله بسند قوي ولفظه: «أن المقام كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبي بكر ملتصقاً بالبيت ثم أخضره عمر» وأخرج ابن مردويه بسند ضعيف عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي حوله، والأول أصح. وقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح عن ابن عينة قال: كان المقام في سقع البيت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحوله عمر، فجهاد سيل فذهب به فرده عمر إليه. قال سفيان: لا أدري أكان لاصقاً بالبيت أم لا. انتهى. ولم تنكر الصحابة فعل عمر ولا من جاء بعدهم فصار إجماعاً. وكان عمر رأى أن إقامته يلزم منه التضييق على الطائفتين أو على المسلمين فوضعه في مكان يوضع به المخرج، ونهياً له ذلك لأنه الذي كان أشار بالتحاذي مصلى، وأول من عمل عليه المقصورة الموجودة الآن.

١٠ - باب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُرَفِّعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ

مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] القَوَاعِدُ: أَسَاسُهَا، وَاجْتَمَعَتْهَا قَاعِدَةٌ. ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [السر: ٦٠] وَاجْتَمَعَتْ قَاعِدٌ.

٤٤٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَمْ تَرَيَا أَن قَوْمَكُمَا بَنُو الْكُفَّةِ وَاقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرَكُمَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلَا جِدَّتَانِ قَوْمُكِ بِالْكُفَّةِ».

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْنَ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِغْلَامَ الرُّمَحَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلْبِثَانِ النُّجَجِرَ إِلَّا أَنَّا لَبِثْنَا نَمْ يَتَمُّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ [راجع: ١٩٦. أخرجه مسلم: ١٣٣٣].

قوله: ﴿باب وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ ساق إلى العلم. **قوله:** ﴿القواعد أساسها، واحتملها قاعدة﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧] قال: قواعده أساسه. وقال القراء: يقال القواعد أساس البيت. قال الطبري: اختلفوا في القواعد التي رفعها إبراهيم وإسماعيل أمّا أحداًهما أم كانت كليهما ثم روى بسند صحيح عن ابن عباس قال: «كانت قواعده البيت قبل ذلك» ومن طريق عطية قال: قال آدم رب لا أسمع أصوات الملائكة، قال: ابن لي بيتاً ثم اسحف به كما رأيت للملائكة تحف بيبي الذي في السماء. فبزعم الناس أنه بناء من حصة أجبل حتى بناء إبراهيم بعد، وقد تقدم بزيادة فيه في قصة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

قوله: ﴿والقواعد من النساء واحتملها قاعدة﴾ أراد الإشارة إلى أن لفظ الجمع مشترك، وتظهر التفرقة بالواحد فجعل النساء اللواتي قدمن عن الجحش والاستمتاع قاعدة بلا هاء ولولا تخصيصهن بذلك لبث الهاء نحو قاعدة من القعود المعروف. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في بناء قريش البيت، وقد سبق بسطه في كتاب الحج.

١١ - باب ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [١٣٦]

٤٤٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُثَمَانُ بْنُ غَمَرٍ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُتَارِكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَيَسْرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصْنَعُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكْتُبُوهُمْ، وَقُولُوا ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [الآية: ١٣٦، ٧٣٦٧، ٧٧٤٢]. وانظر في الشهادات، باب ٢٩٩.

قوله: ﴿باب قولوا آمنا بالله﴾ سقط لفظ «باب» لغير أبي ذر. **قوله:** ﴿كان أهل الكتاب أي اليهود.

قوله: ﴿لا تصنعوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم﴾ أي إذا كان ما يخبرونكم به عسلاً لتلا يكون في نفس الأمر صدقاً فتكتبوه، أو كذباً فتصدقوه فضعوا في المخرج. ولم يرد النبي عن تكتيبهم فيما ورد شرعاً بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعاً برفاقه، نيه على ذلك الشافعي رحمه الله. ويؤخذ من هذا الحديث الترتف عن الخوض في المشكلات والجزم فيها بما يقع في الظن، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك.

قوله: ﴿وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية﴾ زاد في الاعتصام ﴿وما أنزل إليكم﴾ [البقرة: ١٣٦] وزاد الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن المنسي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد ﴿وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم ولها والحكم واحد ونحن له مسلمون﴾ [البقرة: ١٣٦].

١٢ - باب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ

مَا وَلاَهُمْ عَنْ قَوْلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيَّاهُ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٧٢].

٤٤٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: سَمِعْتُ هُرَيْرًا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمُقْبِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يَنْجُبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى، أَوْ صَلَّاهُ، صَلَاةَ الْفَصْرِ وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ صَلَّى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَهُمْ ذَاكِرُونَ، قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَاوَرُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَكَانَ الَّذِي مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تَحُولَ قِبَلَ الْبَيْتِ رَجُلًا قَلْبًا، لَمْ نَرَمْ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَانْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَادَهُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرْؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾. [راجع: ٤٠. أخرجه مسلم: ٥٢٥. خلاصاً.]

قوله: ﴿باب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَهُمْ عَنْ قَوْلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيَّاهُ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٧٢] كذا لا يي ذر، وساق غيره إلى قوله: ﴿مستقيم﴾ والسُّفَهَاءُ جمع

سفيه وهو خفيف العقل، وأصله من قومه ثوب سفيه أي خفيف النسيج، واختلف في المراد بالسفيه فقال البراء كما في حديث الباب وابن عباس ومجاهد: هم اليهود وأخرج ذلك الطبري عنهم بأسانيد صحيحة، وروى من طريق السدي قال: هم المنافقون، والمراد بالسفيه الكفار وأهل النفاق واليهود أما الكفار فقالوا لما حولت القبلة: رجع محمد إلى قبلتنا وسيرج إلى ديننا فإنه علم أننا على الحق، وأما أهل النفاق فقالوا: إن كان أولاً على الحق فالذي انتقل إليه باطل وكذلك بالعكس، وأما اليهود فقالوا: خالف قبلة الأنبياء ولو كان نبياً لما خالف، فلما كرت أقاويل هؤلاء السفيه أنزلت هذه الآيات من قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَلَا تَخْشَوهُمْ وَخَشَوْنِي ﴾ الآية [البقرة: ١٠٦ - ١٥٠].

قوله: (الوسط العدل) هو مرفوع من نفس الخبر، وليس بمرجع من قول بعض الرواة كما وهم فيه بعضهم، وسيأتي في الاختصاص بلفظ « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً عدلاً » وأخرج الإسماعيلي من طريق فخص بن غياث عن الأعمش بهذا السند في قوله ﴿ وسطاً ﴾ قال: عدلاً، كذا أورده مختصراً مرفوعاً، وأخرجه الطبري من هذا الوجه مختصراً مرفوعاً. ومن طريق وكيع عن الأعمش بلفظ « والوسط العدل » مختصراً مرفوعاً. ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش مثله، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه، وأخرجه الطبري من طريق جعفر بن عون عن الأعمش مثله، وأخرجه عن جماعة من التابعين كمجاهد وعطاء وقادة، ومن طريق المولى عن ابن عباس مثله، قال الطبري: الوسط في كلام العرب الحيار، يقولون فلان وسط في قومه واسط إذا أرواها الرفح في حسبه. قال: والذي أرى أن معنى الوسط في الآية الجزء الذي بين الطرفين، والمعنى أنهم وسط لتوسطهم في الدين فلم يخلوا ككلو النصارى ولم يقتصروا كقتير اليهود، ولكنهم أهل وسط واعتدال. قلت: لا يلزم من كون الوسط في الآية صالحاً لمعنى التوسط أن لا يكون أريد به معناه الآخر كما نص عليه الحديث، فلا مقابلة بين الحديث وبين ما دل عليه معنى الآية، والله أعلم.

قوله: (سنة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً) تقدم الكلام عليه وعلى شرح الحديث في كتاب الإيمان.

١٣ - باب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرُّسُلُ عَلَيْكُمْ شُهَدَاءً ﴾
[١٤٣].

٤٤٨٧ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَاهِدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ.

وَاللَّفْظُ لِجَرِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

وَقَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ: لَيْسَ وَسَعْدُكَ يَا رَبِّ، يَقُولُ: هَلْ بَلَغْتَ؟ يَقُولُ: نَعَمْ، يَقَالُ لِأُمِّيَّةٍ: هَلْ بَلَغْتُمْ؟ يَقُولُونَ: مَا أَنَا مِنْ نَبِيٍّ، يَقُولُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ يَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأَشْقَى، فَتَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ: ﴿وَيَكُونُ الرُّسُلُ عَلَيْكُمْ شُهَدَاءَ﴾. فَلَيْذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرُّسُلُ عَلَيْكُمْ شُهَدَاءَ ﴾ وَالْوَسْطُ الْعَدْلُ. [إراجع: ٣٣٣٩].

قوله: (باب قوله تعالى: وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهداء) كذا لا يي ذر، وساق غيره الآية إلى « مستقيم » وسيأتي الكلام على الآية في مثاب الاختصاص إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا حنيفة حدثنا جرير وأبو إسماعيل واللفظ لجرير) أي لفظ المتن.

قوله: (وقال أبو إسماعيل حدثنا أبو صالح يعني قال أبو إسماعيل عن الأعمش حدثنا أبو صالح، فأفاد تصريح الأعمش بالحديث، وقد أخرجه في الاختصاص من وجه آخر عن أبي إسماعيل وصرح في روايته أيضاً بالحديث، وسيأتي في رواية أبي إسماعيل مفردة في الاختصاص).

قوله: (يدعى نوح يوم القيامة فيقول: لبيك وسعديك يا رب، فيقول: هل بلغت؟ فيقول: نعم) زاد في الاختصاص « نعم يا رب ».

قوله: (فيقول من يشهد لك) في الاختصاص « فيقول من شهدك ».

قوله: (فيشهدون في الاختصاص « فيجاء بكم تشهدون ») وقد روى هذا الحديث أبو معاوية عن الأعمش بهذا الإسناد ثم من سياق غيره وأشمل ولفظه « يجيء النبي يوم القيامة ومعه الرجل، ويجيء النبي ومعه الرجلان، ويجيء النبي ومعه أكثر من ذلك، قال فيقال لهم: أبلغكم هذا؟ فيقولون: لا، فيقال للنبي: أبلغتكم؟ فيقول: نعم، فيقال له: من يشهد لك؟ » الحديث أخرجه أحمد عنه والنسائي وابن ماجه والإسماعيلي من طريق أبي معاوية أيضاً.

قوله: (فيشهدون أنه قد بلغ) زاد أبو معاوية « فيقال وما علمكم؟ فيقولون: أخبرنا نبينا أن الرسل قد بلغوا فصدقناه » ويؤخذ من حديث أبي بن كعب تعميم ذلك، فأخرج ابن أبي حاتم بسند جيد عن أبي العالية عن أبي بن كعب في هذه الآية قال: « لتكونوا شهداء » وكانوا شهداء على الناس يوم القيامة، كانوا شهداء على قوم نوح وقوم هود وقوم صالح وقوم شيب وغيرهم أن رسلكم بلغتهم وأنهم كتبوا رسلكم، قال أبو العالية. وهي قرينة آية « لتكونوا شهداء على الناس يوم القيامة » ومن حديث

١٤ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرُّسُولَ أَمْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [١٤٣].

٤٤٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ شَرَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَتَّبِعُ النَّاسُ يَمْلُكُونَ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ قِبَاءَ، إِذْ جَاءَ فَقَالَ: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنًا: أَنْ يَسْتَظِلَّ الْكَبِيرَةَ فَاسْتَظَلَّوْهَا، فَتَوَجَّهُوا إِلَى الْكَبِيرَةِ [إراجع: ٤٠٣، أخرجه مسلم: ٥٢٦].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ﴾ الآية) كذا لا يي ذر، وساق غيره إلى قوله: ﴿ رءوف رحيم ﴾ ثم أورد حديث ابن عمر في تحويل القبلة، أورده مختصراً، وقد تقدم شرحه في أوائل الصلاة مستوفى.

١٥ - باب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾
إِلَى: ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [١٤٤].

٤٤٨٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَعْقُودٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَمْنُ عَنْ صَلَاتِي الْفَلَتَيْنِ غَيْرِي.

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾ الآية) وفي رواية كريمة إلى « عما تعملون ».

قوله: (عن أنس) صرح في رواية الإسماعيلي وأبي نعيم بسامع سليمان له من أنس.

قوله: (لم يقم من صلى القبلتين غري) يعني الصلاة إلى بيت المقدس وإلى الكعبة، وفي هذا إشارة إلى أن أنساً آخر من مات عن صلى إلى القبلتين، والظاهر أن أنساً قال ذلك وبعض الصحابة عن تأخر إسلامه موجود، ثم تأخر أنس إلى أن كان آخر من مات بالبصرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قاله علي بن الحسين والزيار وغيرهما. بل قال ابن عبد البر: هو آخر الصحابة موتاً مطلقاً، لم يبق بعده غير أبي الطفيل، كذا قال وفيه نظر، فقد ثبت جماعة عن سكن البوادي من الصحابة تأخرهم عن أنس وكانت وفاة أنس سنة تسعين أو إحدى أو ثلاث وهو أصح ما قيل فيها، وله مائة

٤٤٩٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَّارَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: يَتِمُّ النَّاسُ فِي الصُّبْحِ بَقِيَّةً، إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ: أَتُؤَلِّقُ الْبَلَّةَ قُرْآنًا، وَأَمِيرٌ أَنْ يَسْتَغْبِلَ الْكُتْبَةَ فَاسْتَغْبِلُوهَا، وَاسْتَدْرَاوْا كَتَبَتِيهِمْ، فَوَجَّهُوا إِلَى الْكُتْبَةِ، وَكَانَ وَجْهَ النَّاسِ إِلَى الشَّامِ [راجع: ٤٠٣، أخرجه مسلم: ٥٢٦].

٢٠ - باب ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ - إِلَى قَوْلِهِ - وَاعْلَمْكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٠].

٤٤٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَّارَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: يَتِمُّ النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَقِيَّةً، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْبَلَّةُ قُرْآنًا، وَأَمِيرٌ أَنْ يَسْتَغْبِلَ الْكُتْبَةَ، أَلَا فَاسْتَغْبِلُوهَا، وَكَانَ وَجْهَ النَّاسِ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدْرَاوْا بِوُجُوهِهِمْ إِلَى الْكُتْبَةِ [راجع: ٤٠٣، أخرجه مسلم: ٥٢٦].

قوله: (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام الآية) كذا لأبي ذر ولغيره إلى ما تاملون. قوله: (وهو) لتمامه قال الفراء في قوله تعالى ﴿فولوا ووجوهكم شطره﴾ [البقرة: ١٥٠]: يريد نحو، قال: وفي بعض القراءات «تلقاه» وروى الطبري من طريق أبي العالية قال: «شطر المسجد الحرام: تلقاه» ومن طريق قتادة نحوه. ثم ذكر حديث ابن عمر من طريق أخرى.

٢١ - باب قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [١٥٨].

شَعَائِرُ: عَلَامَاتٌ، وَاحِدَتُهَا شِعِيرَةٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الصَّفَوَانِ الْحَجَرُ. وَيُقَالُ: الْحِجَابَةُ الْمُلْسُ الَّتِي لَا تَبْتِثُ شَيْئًا، وَالْوَاحِدَةُ صَفْوَانَةٌ، يَنْخَسِي الصَّفَا، وَالصَّفَا لِلْجَمِيعِ.

٤٤٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَافِيَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَا يُوزَيْلِي حَيْثُ السَّنَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. فَمَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا لَا يَطُوفُ بِهِمَا؟ فَقَالَتْ عَافِيَةُ: كَلَّا، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ: كَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاءَ، وَكَانَتْ مَنَاءُ حُلُوًّا لِقَبَائِدِهِمْ، وَكَانُوا يَخْرُجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. [راجع: ١٦٤٣، أخرجه مسلم: ١٢٧٧].

٤٤٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْمَرْوَةَ، فَقَالَ: كَمَا نَرَى أَنَّهُمَا مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ امْتَسَكْنَا عَنْهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا

وثلث سنين على الأصح أيضاً، وقيل أكثر من ذلك، وقيل أقل. وقوله تعالى: ﴿فلنولينك قبلة ترضاها﴾ [البقرة: ١٤٤] هي الكعبة، وروى الحاكم من حديث ابن عمر في قوله: ﴿فلنولينك قبلة ترضاها﴾ قال: نحو ميزاب الكعبة، وإنما قال ذلك لأن تلك الجهة قبلة أهل المدينة.

١٦ - باب ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ آتَوْا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [١٤٥].

٤٤٩٠ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَّارَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَتِمُّ النَّاسُ فِي الصُّبْحِ بَقِيَّةً، جَاءَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْبَلَّةُ قُرْآنًا، وَأَمِيرٌ أَنْ يَسْتَغْبِلَ الْكُتْبَةَ، أَلَا فَاسْتَغْبِلُوهَا، وَكَانَ وَجْهَ النَّاسِ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدْرَاوْا بِوُجُوهِهِمْ إِلَى الْكُتْبَةِ [راجع: ٤٠٣، أخرجه مسلم: ٥٢٦].

قوله: (باب ﴿ولئن آتيت الذين أتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك﴾ الآية) كذا لأبي ذر، ولغيره إلى ﴿لمن الظالمين﴾ ذكر فيه حديث ابن عمر للشار إليه قبل باب من وجه آخر.

١٧ - باب ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَغْفِرُونَ لَهُمْ وَأَنْ قَرِيبًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُكْذِبِينَ﴾ [١٤٦-١٤٧].

٤٤٩١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَّارَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: يَتِمُّ النَّاسُ بَقِيَّةً فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْبَلَّةُ قُرْآنًا، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَغْبِلَ الْكُتْبَةَ فَاسْتَغْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدْرَاوْا إِلَى الْكُتْبَةِ [راجع: ٤٠٣، أخرجه مسلم: ٥٢٦].

قوله: (باب الذين ﴿آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾) كذا لأبي ذر، ولغيره إلى آخر الآية. وساق فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر.

١٨ - باب ﴿وَلِكُلِّ وَجْهٍ هُوَ مُوَلِّيُهَا فَاسْتَغْبِئُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [١٤٨].

٤٤٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ ثَيْسَرَ الْمُقْلِسِيِّ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ صَرَفَهُ نَحْوَ الْقَيْلَةِ [راجع: ٤٠، أخرجه مسلم: ٥٢٥ مطولاً].

قوله: (باب ﴿ولكل وجه هو موليها﴾ الآية) كذا لأبي ذر، ولغيره إلى كل شيء. قدير.

قوله: (صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو بست القلنس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا ثم صرفة نحو القبلة) في رواية الكشيبي ثم صرفوا وهذا طرف من حديث البراء المشار إليه قريباً.

١٩ - باب ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [١٤٩]. شَطْرُهُ: بِلِقَاؤِهِ.

وَالْمُرُوءَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴿١٦٤٨﴾. أخرجه مسلم: [١٦٧٨].

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ الصَّافَا وَالْمُرُوءَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾﴾ شعائر: علامات، واحدها شعيرة، وهو قول أبي عبيدة.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الصَّفَوَانُ الْحَجَرُ وَصَلَهُ الطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ﴾.

قوله: ﴿وَيَقَالُ الْحِجَابَةُ الْمَلْسُ الَّتِي لَا تَبْتَثُ شَيْئًا، وَالوَاحِدَةُ صِفَاوَةٌ بِحَسَبِ الصَّافَا، وَالصَّافَا لِلْجَمْعِ﴾ هو كلام أبي عبيدة أيضاً قال: الصَّفَوَانُ إجماع، ويقال للواحدة صِفَاوَةٌ في معنى الصَّافَا، وَالصَّافَا لِلْجَمْعِ، وَهِيَ الْحِجَابَةُ الْمَلْسُ الَّتِي لَا تَبْتَثُ شَيْئًا أَبَدًا مِنَ الْأَرْضَيْنِ وَالرُّوُوسِ، وَوَاحِدُ الصَّافَا صِفَاوَةٌ، وَقِيلَ الصَّافَا اسْمُ جَنْسٍ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْرَدِهِ بِلَتَاءِهِ، وَقِيلَ مَفْرَدٌ يَجْمَعُ عَلَى فَعُولٍ وَأَفْعَالٍ كَقَفَا وَأَقْفَاءُ، يُقَالُ فِيهِ صَفَاً وَأَصْفَاءُ، وَيَجُوزُ كَسْرُ صَادٍ صَفَاً أَيْضًا. ثُمَّ سَأَلَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي سَبَبِ نَزُولِ ﴿إِنْ الصَّافَا وَالْمُرُوءَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، وَكَذَا حَدَّثَ أَنَسٌ، وَقَوْلُهُ هُنَا: «كُنَّا نَرَى مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ» فِيهِ حَذْفُ سَقَطٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ «كُنَّا نَرَى أَنَّهُمَا» وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ.

قوله: ﴿رَبِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ (البقرة: كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية إلى ﴿يَا أَيُّهَا﴾).

قوله: ﴿عَمُورٌ﴾ هو ابن دينار.

قوله: ﴿كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ﴾ سيأتي شرحه في كتاب الديات.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا جَدُّهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ حَدِيثِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»﴾ هكذا أورده مختصراً، وساقه في

الصلح بهذا الإسناد مطولاً، وسيأتي في الديات أيضاً باختصار. ثم أورده من وجه آخر

عن جدي، وسيأتي شرحه في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى. وقوله: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» بالرفع فيهما على أنه مبتدأ وخبر، وبالنصب فيهما على أن الأول إغراء

والثاني بدل، ويجوز في الثاني الرفع على أنه مبتدأ بحذف الخبر أي اتبعوا كتاب الله ففيه

القصاص. قال الخطابي في قوله: ﴿فَمَنْ فَعَلَ مِنْ أَخِيهِ شَيْئاً فَتَابَ﴾ [البقرة: ١٧٨]

الإنج. ويحتاج إلى تفسير لأن العفو يقتضي إسقاط الطلب فما هو الاتباع؟ وأجاب بأن

العفو في الآية محمول على العفو على الذنبة، فيجوز حينئذ المطالبة بها، ويدخل فيه بعض

مستحقي القصاص فإنه يسقط ويتقل حق من لم يعف إلى الذنبة فيطالب بمصته.

٢٤ - بَابُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ

كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

٤٥٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُبَايَةَ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ عَاشُورَاءُ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا

نَزَلَ رَمَضَانُ، قَالَ: «مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ» [راجع: ١٨٩٢]. أخرجه

مسلم: [١١٢٦].

٤٥٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ عَاشُورَاءَ يَصَامُ قَبْلَ رَمَضَانَ، فَلَمَّا نَزَلَ

رَمَضَانُ قَالَ: «مَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَطْعَمَهُ» [راجع: ١٥٩٢]. أخرجه مسلم:

[١١٢٥].

٤٥٠٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُبَايَةَ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُرْفَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَشْعَثُ وَهُوَ يَطْعَمُ،

فَقَالَ: «الْيَوْمَ عَاشُورَاءُ» فَقَالَ: «كَانَ يَصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ

تُرِكَ، فَاذْنُ كُلِّ [أخرجه مسلم: ١١٢٧].

٤٥٠٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ

فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ،

فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ كَانَ رَمَضَانُ الْقَرِيبَةَ، وَتُرِكَ عَاشُورَاءُ، فَكَانَ مَنْ شَاءَ صَامَهُ

وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ [راجع: ١٥٩٢]. أخرجه مسلم: [١١٢٥].

قوله: ﴿بَابُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ

قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أما قوله: ﴿كُتِبَ﴾ فمعناه فرض، والمراد بالمكرب فيه اللوح

المحفوظ، وأما قوله: ﴿كَمَا﴾ فاختلف في التشبيه الذي دلت عليه الكاف هل هو على

الحقيقة فيكون صيام رمضان قد كُتِبَ على الذين من قبلنا؟ أو المراد مطلق الصيام دون

الحقيقة؟

٢٢ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ

دُونِ اللَّهِ أَلَدًا إِنْ دَعَاهُمُ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

يَعْنِي احْتِدَادًا، وَاحِدًا بَدَأَ.

٤٤٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَةٌ، وَفَلَّتْ أُخْرَى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ

يَذْغُو مِنْ دُونِ اللَّهِ بَدَأَ دَخَلَ النَّارَ». وَفَلَّتْ: أَتَتْ: مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَذْغُو لِلَّهِ بَدَأَ

دَخَلَ الْجَنَّةَ. [راجع: ١٢٣٨]. أخرجه مسلم: ٩٢، بهو هذا الخط.

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ

كَحُبِّ اللَّهِ﴾﴾ يعني أضداداً واحداً لهم قد تقدم تفسير الأنداد في أوائل هذه السورة،

وتفسير الأنداد بالأضداد لأبي عبيدة وهو تفسير باللائز، وذكر هنا أيضاً حديث ابن

مسعود «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَجْمَعُ لِلَّهِ نَدَاءً» وقد مضى شرحه في أوائل كتاب الجنائز، وسيأتي

الإلام بشيء منه في الإيمان والنذور.

٢٣ - بَابُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ

فِي الْقَتْلِ الْأَخَرِ بِالْأَخَرِ - إِلَى قَوْلِهِ - عَذَابُ الْيَمِّ﴾ [البقرة: ١٧٨].

﴿غَفِي﴾ [البقرة: ١٧٨]. تَرَكَ.

٤٤٩٨ - حَدَّثَنَا الْمُحْتَشَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عُمَرُو قَالَ: سَمِعْتُ

مُجَاهِدًا قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

الْقِصَاصُ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّينَةُ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِسْرَائِيلَ: «يَا أَيُّهَا الْأُمَمُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ

الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْأَخَرِ بِالْأَخَرِ وَالْعَذَابُ بِالْعَذَابِ وَالْأَتَى بِالْأَتَى فَمَنْ غَفِي لَهُ مِنْ

أَعْيِدَ شَيْءٌ﴾ فَالْقَتْلُ أَنْ يُقْتَلَ الدِّينَةُ فِي الْعَمْدِ ﴿فَتَبَاغَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَذَاءَ إِلَيْهِ

بِإِحْسَانٍ﴾ يَبْتَغِ بِالْمَعْرُوفِ وَيُؤَدِّي بِإِحْسَانٍ ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ

وَرَحْمَةٌ﴾ بِمَا كُتِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ﴿فَمَنْ أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابُ

الْيَمِّ﴾ قُلْ بَعْدَ قَوْلِ الدِّينَةِ [البقرة: ١٧٨].

٤٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: أَنَّ أَنَسًا

حَدَّثَهُمْ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ». [راجع: ٢٧٠٣]. أخرجه مسلم:

[١٢٧٥] مطولاً.

٤٥٠٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبِيرٍ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرِ السَّهْمِيَّ:

٤٥٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ:

حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِتْنَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ﴾. قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ، هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْمَرْءُ الْكَبِيرُ، لَا يَسْتَلِيمَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيَطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

قوله: (باب قوله تعالى: أَياماً معلوفات. فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ إلى قوله إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ) ساق الآية كلها؛ وانتصب ﴿أَياماً﴾ بفعل مقدر يدل عليه سياق الكلام كصوموا أو صاموا، ولزخشرى في إعرابه كلام متعجب ليس هذا موضعهُ. قوله: (وقال عطاء: يفطر من المرض كله كما قال الله تعالى) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء من أي وجع الفطر في رمضان؟ قال: من المرض كله، قلت: يصوم فإذا غلب عليه الفطر؟ قال: نعم. وللبخاري في هذا الأمر قصة مع شيخه إسحاق بن راهو، ذكرتها في ترجمة البخاري من «تليق التعليق» وقد اختلف السلف في الحد الذي إذا وجده المكلف جاز له الفطر، والذي عليه الجمهور أنه المرض الذي يبيح له التيمم مع وجود الماء، وهو ما إذا خاف على نفسه أو غداً على الصوم أو على عضو من أعضائه أو زيادة في المرض الذي بدأ به أو غداً به. وعن ابن سيرين: متى حصل للإنسان حال يستحق بها اسم المرض غلبه الفطر، وهو نحو قول عطاء. وعن الحسن والنخعي: إذا لم يفطر على الصلاة قائماً بفطر.

قوله: (وقال الحسن وإبراهيم في الموضع والحامل إذا خافا على أنفسهما أو ولحمهما ففطرا ثم تقضيان) كذا وقع لأبي ذر، وللأصلي بلطف «أو الحامل» ولغيرهما «والحامل» بالواو وهو أظهر. وأما أثر الحسن فوصله عبد بن حديد من طريق يونس بن حديد عن الحسن هو البصري قال: الموضع إذا خافت على ولحمها أفطرت وأطعمت، والحامل إذا خافت على نفسها أفطرت وقضت، وهي بمنزلة المريض. ومن طريق قتادة عن الحسن: فطرا ثم تقضيان. وأما قول إبراهيم وهو النخعي فوصله عبد بن حديد أيضاً من طريق أبي معشر عن النخعي قال: الحامل والمريض إذا خافا أفطرا وقضتا صوماً.

قوله: (وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فقد أطعمه أنس بن مالك بعد ما كبر عاماً أو عامين كل يوم مسكيناً خبزاً ولحمًا وأفطر) وروى عبد بن حديد من طريق النضر بن أنس عن أنس أنه أفطر في رمضان وكان قد كبر، فأطعم مسكيناً كل يوم. وروناه في «فوائد محمد بن هشام بن ملاس» عن سروان عن معاوية عن حديد قال: ضعف أنس عن الصوم عام توفي، فسألت ابنه عمر بن أنس: أطاق الصوم؟ قال: لا، فلما عرف أنه لا يطيق القضاء أمر بمرحان من خبز ولحم فأطعم المدة أو أكثر.

(تعبه): قوله: «قد أطعم» الفاء جواب للدليل الدال على جواز الفطر، وتقدير الكلام: وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فإنه يجوز له أن يفطر ويصوم، فقد أطعمه إلخ. وقوله: «كبر» يفتح الكاف وكسر اللوحدة أي أسن، وكان أنس حشيشاً في عشر المائة كما تقدم التنبيه عليه قريباً.

قوله: (قراءة العامة يطيقونه وهو أكثر) يعني من أطاق يطيق، وسأذكر ما خالف ذلك في الذي بعده.

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهو، وروح بنطع الراي هو ابن عبادة.

قوله: (سمع ابن عباس يقول) في رواية الكشيهي «يقرا».

قوله: (يطيقونه) يفتح الطاء وتشديد الواو مبنياً للمفعول تخفف الطاء من طريق بضم أوله بوزن قطع، وهذه قراءة ابن مسعود أيضاً، وقد وقع عند النسائي من طريق ابن أبي ليح عن عمرو بن دينار: يطيقونه يكلفونه، وهو تصغير حسن أي يكلفون إعطائه. وقوله: «طعام مسكين» زاد في رواية النسائي «واحد». وقوله: «فمن تطوع خيراً» زاد في رواية النسائي «فزاد مسكين آخر».

قوله: (قال ابن عباس: ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة) هذا منعب ابن عباس، وخالفه الأكثر، وفي هذا الحديث والذي بعده ما يدل على أنها منسوخة. وهذه القراءة تضمنت تأويل من زعم أن «لا» مخلوطة من القراءة المشهورة، وأن المعنى: وعلى الذين لا يطيقونه فدية، وأنه كقول الشاعر: «قلت بمين الله أبرح قاعاً» أي لا أبرح قاعاً، ورد بدلالة القسم على النفي بخلاف الآية، وثبت هذا التأويل أن الأكثر على أن الضمير في قوله: «يطيقونه» للصيام فيصير تقدير الكلام وعلى

وقته وقدره؟ فيه قولان. وورد في أول حديث مرفوع عن ابن عمر أورد ابن أبي حاتم بإسناد فيه مجهول ولقظه «صيام رمضان كتبه الله على الأمم بكم» وهذا قال الحسن البصري والسدي، وله شاهد آخر أخرجه الترمذي من طريق معقل النسابة وهو من المضمعين ولم ثبت له صحبة، ونحوه عن الشعبي وقادة. والقول الثاني: أن التنبيه واقع على نفس الصوم وهو قول الجمهور، وأسند ابن أبي حاتم والطبري عن معاذ وابن مسعود وغيرهما من الصحابة والتابعين، وزاد الضحاك «ولم يزل الصوم مشروعاً من زمن نوح» وفي قوله: «لملكم تتقون» إشارة إلى أن من قبلنا كان فرض الصوم عليهم من قبل الأصار والأفعال التي كلفوا بها، وأما هذه الأمة فتكليفها بالصوم ليكون سبباً لاتباع المعاصي وحاللاً بينهم وبينها، فعلى هذا المفعول المخلوف يفطر بالمعاصي أو بالمتنبيات. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ابن عمر وقد تقدم في كتاب الصيام من وجه آخر مع شرحه، ثانيها: حديث عائشة أورد من وجهين من ضرورة عنها وقد تقدم شرحه كذلك، ثالثها: حديث ابن مسعود:

قوله: (حدثني محمود) هو ابن غيلان وثبت كذلك في رواية، كذا قال أبو علي الجلياني، وقد وقع نسخة الأصلي من أبي أحمد الجرجاني «حدثنا محمد» بدل «محمود» وقد ذكر الكلاباذي أن البخاري روى عن محمود بن غيلان وعن محمد وهو ابن يحيى الذهلي عن عبيد الله بن موسى، قال أبو علي الجلياني: لكن هنا الاعتماد على ما قال الجماعة عن محمود بن غيلان المروزي.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (قال: دخل عليه الأشعث وهو يطعم) أي يأكل، وفي رواية مسلم من وجه آخر عن إسرائيل بسنده المذكور إلى علقمة قال: «دخل الأشعث بن قيس على ابن مسعود وهو يأكل» وهو ظاهر في أن علقمة حضر القصة، ويحتمل أن يكون لم يحضرها وحلها من ابن مسعود كما دل عليه سياق رواية الجلباب. ولمسلم أيضاً من طريق حديد الرحمن بن يزيد قال: «دخل الأشعث بن قيس على عبد الله وهو يتغذى».

قوله: (قال: اليوم عاشوراء) كذا وقع مختصراً، وقامه في رواية مسلم بلطف «قال: أي الأشعث - يا أبا عبد الرحمن» وهي كنية ابن مسعود ولوضح من ذلك رواية عبد الرحمن بن يزيد المذكورة «قال - أي ابن مسعود - يا أبا محمد» وهي كنية الأشعث «أدلى إلى الغداة» قال: أو ليس اليوم يوم عاشوراء؟.

قوله: (كان يصام قبل أن يتزل رمضان) في رواية عبد الرحمن بن يزيد «إما هو يوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه قبل أن يتزل شهر رمضان».

قوله: (فلما تزل رمضان تركه) زاد مسلم في روايته «فإن كنت مفطراً فأطعم» وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد من عبد الله «كنا نصوم عاشوراء، فلما تزل رمضان لم نؤمر به ولم نته عنه، وكنا نفعله» ولمسلم من حديث جابر بن سمرة نحو هذه الرواية، واستدل بهذا الحديث على أن صيام يوم عاشوراء كان مفترضاً قبل أن يتزل فرض رمضان ثم نسخ، وقد تقدم القول فيه مسبوفاً في أواخر كتاب الصيام، وليراد هذا الحديث في هذه الترجمة يشعر بأن المصنف كان يميل إلى ترجيح القول الثاني، ووجهه أن رمضان لو كان مشروفاً قبلنا لصامه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصم عاشوراء أولاً، والظاهر أن صيام عاشوراء ما كان إلا من توقيف، ولا ضررنا في هذه المسألة اختلافهم هل كان صومه فرضاً أو نفلاً.

٢٥ - باب قوله: ﴿أَياماً مفذودات﴾

فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِتْنَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ [١٨٤].

وَقَالَ عَطَاءٌ: يُفْطِرُ مِنَ الْمَرْضَى كُلِّهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَ الْحَسَنُ وَابْرَاهِيمُ فِي الْمَرْضَى أَوْ الْحَامِلِ: إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَحْمِهِمَا فَفَطَرَا ثُمَّ تَقَضَّيَا، وَأَمَّا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ إِذَا لَمْ يَطِيقِ الصَّيَامَ، فَقَدْ أَطْعَمَ أَنْسَ بَعْدَ مَا كَبَرَ عَامًا أَوْ عَامَيْنِ، كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، خَبْرًا وَلَحْمًا، وَأَفْطَرَ.

قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ ﴿يُطِيقُونَ﴾ وَهِيَ أَكْثَرُ.

الذين يطيقون الصيام فنية، والقدية لا تجب على المطبق وإنما تجب عن غيره، والجواب على ذلك أن في الكلام حذفاً بتقدير: وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أظفروا فنية، وكان هذا في أول الأمر عند الأكثر، ثم نسخ وصارت القدية للعاجز إذا أظفر، وقد تقدم في الصيام حديث ابن أبي ليلى قال: «حدثنا أصحاب محمد لما نزل رمضان شق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم عن طبقه، ورخص فسم في ذلك، ففسختها: وإن تصوموا خير لكم». وإما على قراءة ابن عباس فلا نسخ لأنه يجعل القدية على من تكلف الصوم وهو لا يقدر عليه فينظر ويكثر، وهذا الحكم باق وفي الحديث حجة لقول الشافعي ومن وافقه أن الشيخ الكبير ومن ذكر معه إذا شق عليهم الصوم فأنظروا فعليهم القدية خلافاً لما لك ومن وافقه. واختلف في الحامل والمرضع ومن أظفر لكر ثم قوي على القضاء بعد فقال الشافعي وأحمد: يقضون ويطعمون، وقال الأوزاعي والكويتيون: لا إطعام.

٢٦ - باب ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [١٨٥].

٤٥٠٦ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَيْلِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فَلْيَتْلِئَةَ طَعَامَ مَسَاكِينَ﴾. قَالَ: هِيَ مَنَسُوخَةٌ [راجع: ١٩٤٩].

٤٥٠٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُعْتَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْعَمِ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مَسْكِينٍ﴾ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَقْدِيهِ، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ بَعْدَهَا فَتَسَخَّرَتْ [أخرجه مسلم: ١١٤٥].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مَاتَ بَكْرٌ قَبْلَ يَزِيدَ.

قوله: (باب فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ذكر فيه حديث ابن عمر أنه قرأ «قدية طعام» بالإضافة «ومساكين» بلفظ الجمع وهي قراءة نافع وابن ذكوان، والباقيون بتوئين «قدية» وتوحيد «مسكين» وطعام بالرفع على البدلية، وأما الإضافة فهي من إضافة الشيء إلى نفسه، والمقصود به البيان مثل خاتم حديث وشوب حريز، لأن القدية تكون طعاماً وغيره، ومن جمع مساكين فلمقابلته الجمع بالجمع ومن أفرد فمفعاة فعلى كل واحد من يطيق الصوم، ويستفاد من الإفراد أن الحكم لكل يوم يفطر فيه إطعام مسكين، ولا يفهم ذلك من الجمع، والمراد بالطعام الإطعام.

قوله: (قال: هي منسوخة) هو صريح في دعوى النسخ ورجحه ابن المنذر من جهة قوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ قال: لأنها لو كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] مع أنه لا يطيق الصيام.

قوله في حديث ابن الأكرع (لما نزلت وعلى الذين يطيقونه فدية) [رجع هذا أيضاً صريح في دعوى النسخ وأصرح منه ما تقدم من حديث ابن أبي ليلى، ويمكن إن كانت القراءة بتشديد الواو ثابتة أن يكون الوجهان ثابتين بحسب مدلول القرآن، والله أعلم.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وثبت هذا الكلام في رواية للمستلمي وحده. قوله: (مات بكر قبل يزيد) أي مات بكر بن عبد الله بن الأشج الراوي عن يزيد وهو ابن أبي عبيد قبل شيخه يزيد، وكانت وفاته سنة عشرين ومائة وقيل قبلها أو بعدهما، ومات يزيد سنة ست أو سبع وأربعين ومائة.

٢٧ - باب ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [١٨٧].

الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ [١٨٧].

٤٥٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَاقِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ النَّبَرَاءِ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ: حَدَّثَنَا شَرِيعُ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: خَلَّيْتُ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا نَزَلَ صَوْمُ

قوله: (باب أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم إلى قوله وابتغوا ما كتب الله لكم) كذا أبي ذر، وساق في رواية كريمة الآية كلها.

قوله: (لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقيمون النساء) قد تقدم في كتاب الصيام من حديث البراء أيضاً أنهم كانوا لا ياكلون ولا يشربون إذا ناموا، وإن الآية نزلت في ذلك، ويثبت هناك أن الآية نزلت في الأمرين معاً، وظاهر سياق حديث الباب أن الجماع كان ممنوعاً في جميع الليل والنهار، بخلاف الأكل والشرب فكان مأذوناً فيه ليلاً ما لم يحصل النوم، لكن بقاء الأحاديث الواردة في هذا المعنى تدل على عدم الفرق كما سأذكرها بعد، فيحمل قوله: «كانوا لا يقيمون النساء» على الغالب جمعاً بين الأخبار.

قوله: (وكان رجال يهونون أنفسهم) سمي من هؤلاء عمر وكعب بن مالك رضي الله عنهما فروى أحمد وأبو داود والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال: أحل الصيام ثلاثة أحوال: فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، وصام عاشوراء. ثم إن الله فرض عليه الصيام وأنزل عليه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ فذكر الحديث إلى أن قال: وكانوا ياكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا، فإذا ناموا امتنعوا. ثم إن رجلاً من الأنصار صلى المشاء ثم نام فأصبح مجهوداً، وكان عمر أصاب من النساء بعد ما نام، فأنزل الله عز وجل: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ أَقْبَى الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ وهذا الحديث مشهور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، لكنه لم يسمع من معاذ، وقد جاء عنه فيه «حدثنا أصحاب محمد» كما تقدم التنبيه عليه قريباً، فكأنه سمعه من غير معاذ أيضاً، وله شواهد: منها ما أخرجه ابن مردويه من طريق كريب عن ابن عباس قال: «بلغنا» ومن طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال: «كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فأسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد، فرجع عمر من عند النبي صلى الله عليه وسلم وقد سمر عنده، فأراد امرأته، فقالت: إني قد نمت، قال: ما نمت، ووقع عليها. وضع كعب بن مالك مثل ذلك. فنزلت «وروي ابن جرير من طريق ابن عباس نحوه، ومن طريق أصحاب مجاهد وعطاء وعكرمة وغير واحد من غيرهم كالسدي وثقافة وثابت نحو هذا الحديث، لكن لم يزد واحد منهم في القصة على تسمية عمر إلا في حديث كعب بن مالك، والله أعلم.

٢٨ - باب ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ

الْخِطَابُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخِطَابِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَتَقُونَ﴾ [١٨٧].

﴿الْمَكِيفُ﴾: الْمَكِيفُ.

٤٥٠٩ - حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ خُصَيْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخَذَ عَبْدِي عَقْلًا أَبْيَضَ وَعَقْلًا أَسْوَدَ، حَتَّى كَانَ بَعْضُ اللَّيْلِ نَظَرْتُ، فَلَمْ يَسْتَبِيحَا، فَلَمَّا اصْبَحَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَعَلْتَ تَحْتَ وَسَادِي، قَالَ: «إِنَّ وَسَادَكَ إِذَا قَرَبَيْتُ: أَنْ كَانَ الْخِطَابُ الْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ تَحْتَ وَسَادِكَ» [راجع: ١٩١٦. أخرجه مسلم: ١٠٩٠، باختصار].

٤٥١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا الْخِطَابُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخِطَابِ الْأَسْوَدِ، أَهَذَا الْخِطَابَانِ؟ قَالَ: «إِنَّكَ قَرَبَيْتُ الْقَفَا إِنْ ابْصُرْتَ الْخِطَابَيْنِ». ثُمَّ قَالَ: «وَلَا بَلَّ، هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَتَبَاضُ النَّهَارِ».

٤٥١١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ، مُحَمَّدُ ابْنُ مَطَرٍ:

٤٥١٥ - قَالَ: لَمَّا قَوْلُكَ لِي عَلِيٍّ وَغُفَّانَ؟ قَالَ: أَمَا غُفَّانَ لَكَانَ اللَّهُ غَفًّا غَفًّا، وَأَمَّا أَتَمُّ فَكَهْنُهُمْ أَن يَغْفِرَ غَنَّهُ، وَأَمَّا عَلِيٌّ فَأَتَمُّ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَنَّهُ، وَأَشَارَ بِرُؤُوسِهِمْ، فَقَالَ: هَذَا يَتَّبِعُ حَيْثُ تَرَوْنَ رُؤُوسَهُمْ. [راجع: ٣١٣٠].

قوله: (باب قوله: وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ) ساقى إلى آخر الآية.

قوله: (أَمَّا رَجُلَانِ) تقدم في مناقب عثمان أن اسم أحدهما العلاء بن عرار وهم بهملات واسم الآخر حيان السلمي صاحب الدثينة، أخرج سعيد بن منصور من طريقة ما يدل على ذلك، وسباني في تفسير سورة الأنفال أن رجلاً اسمه حكيم سأل ابن عمر عن شيء من ذلك، وبني شرح الحديث هناك إن شاء الله تعالى. وقوله: «في فتنة ابن الزبير» في رواية سعيد بن منصور أن ذلك عام نزول الحجاج بابن الزبير، فيكون المراد بفتنة ابن الزبير ما وقع في آخر أمره، وكان نزول الحجاج وهو ابن يوسف الثقفي من قبل عبد الملك بن مروان جهز لقتال عبد الله بن الزبير وهو بمكة في أواخر سنة ثلاث وسبعين وقتل عبد الله بن الزبير في أواخر تلك السنة، ومات عبد الله بن عمر في أول سنة أربع وسبعين كما تقدمت الإشارة إليه في «باب العبدین».

قوله: (أَنَّ النَّاسَ قَدْ ضَلُّوا) بضم المعجمة وتشديد التثنية المكسورة للاكثر، في رواية الكشي «صنعوا» بفتح المهملة والتنوين، ويحتاج إلى تقدير شيء محذوف أي صنعوا ما ترى من الاختلاف. وقوله في الرواية الأخرى: «وزاد عثمان بن صالح» هو السهمي وهو من شيوخ البخاري، وقد أخرج عنه في الأحكام حديثاً غير هذا..... «أخبرني خلاف وجوه» بن شرح «لم أقف على تعيين اسم فلان، وقيل إنه عبد الله بن قيس، وسباني سياق لفظ حيوه وحده في تفسير سورة الأنفال، وهذا الإسناد من ابتدائه إلى بكر بن عبد الله - وهو ابن الأشعث - بصريون ومنه إلى منتهاه مدنيون.

قوله: (مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تُجِيعَ عَاماً وَتَعْمَرَ عَاماً وَتَوَكَّلَ الْجَاهِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أطلق على قتال من يخرج من طاعة الإمام جهاداً وسوى بينه وبين جهاد الكفار بحسب اعتقاده وإن كان الصواب عنه غيره خلافاً، وأن الذي ورد في التزييف في الجهاد خاص بقتال الكفار، بخلاف قتال البنية فإنه وإن كان مشروفاً لكنه لا يصل الثواب فيه إلى ثواب من قاتل الكفار، ولا سيما إن كان الحامل ليدخل الدنيا.

قوله: (مَا قَطَعُوا) وما يعطون) كذا في الأول بصيغة الماضي لكونه إذا قتل ذهب، والثاني بصيغة المضارع لأنه يبقى أنه يتجدد له التعذيب.

قوله: (لِكُرْهِمْ أَنْ يَهْجُوا) بالثانية أوله وبالأفراد إخبار عن الله وهو الأوجه، وبالثانية من فوق والجمع وهو الأكثر.

قوله: (وَحَصَّهُ) بفتح المعجمة والثناة من فوق ثم نون، قال الأصمعي: الأختان من قبل المرأة والأحاد من قبل الزوج، والصهر جمعهما. وقيل اشتق الختان عما اشتق منه الختان وهو الخلق الخائنان.

٣١ - باب قوله: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٩٥].

التَّهْلُكَةُ وَالْهَلَاكُ وَاحِدٌ

٤٥١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا النُّعْمَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، عَنْ خُذْلَمَةَ ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. قَالَ: نَزَلَتْ فِي النَّفَقَةِ.

قوله: (باب قوله: وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) وساقى إلى آخر الآية.

قوله: (التَّهْلُكَةُ وَالْهَلَاكُ وَاحِدٌ) هو تفسير أبي عبيد وزاد: والهلاك والمهلك يعني بفتح الهاء ويضهما واللام ساكنة فيهما، وكل هذه مصادر هلك بلفظ الفعل الماضي، وقيل: التهلكة ما أمكن التحرز منه، والهلاك خلافه. وقيل التهلكة نفس الشيء المهلك. وقيل ما تضر عاقبته والمشهور الأول. ثم ذكر المصنف حديث خزيمة في هذه الآية قال: نزلت في النفقة، أي في ترك النفقة في سبيل الله عز وجل. وهذا الذي قاله حذيفة جاء مفسراً في حديث أبي أيوب الذي أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن حبان

حذيفة أبو حازم، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: وَأَنزَلَتْ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْمُنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ وَلَمْ يُنْزَلْ ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ وَكَانَ رَجُلَانِ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَتَبَ أَحَدُهُمَا فِي رَجْلَيْهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَسْمُنَ لَهُ رَجُلُهُمَا، فَأَنزَلَ اللَّهُ بَعْدَهُ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهَا بَقِيَّةُ النَّهْلِ مِنَ النَّهَارِ [راجع: ١٩١٧، أخرجه مسلم: ١٠٩١].

قوله: (باب ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْمُنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ الآية. الماكف المقيم) ثبت هذا التفسير في رواية المستملي وحده، وهو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله تملأ ﴿سواء الماكف فيه والباد﴾ [المعج: ٢٥] أي المقيم والذي لا يقيم. ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من وجهين في تفسير الخيط الأبيض والأسود وحديث سهل بن سعد في ذلك، وقد تقدم في الصيام مع شرحهما.

٢٩ - باب قوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [١٨٩].

٤٥١٢ - حَدَّثَنَا غُنْدَلَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانُوا إِذَا أَخْرَجُوا فِي الْجُمُعَةِ اتَّوْأُ اتَّتَتْ مِنْ ظُهُورِهِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [١٨٩]. [راجع: ١٨٠٣، أخرجه مسلم: ٣٠٢٦].

قوله: (باب ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ الآية) كذا أبي ذر، وساقى في رواية كريمة إلى آخرها، ثم ذكر حديث البراء في سبب نزولها، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج.

٣٠ - باب قوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أُتِيهِمُ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [١٩٣].

٤٥١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَلَةُ وَشَابُ: حَدَّثَنَا غُنْدَلَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَجُلَانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَا: إِنَّ النَّاسَ ضَلُّوا وَأَتَتْ ابْنُ عُمَرَ، وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُعْرِضَ؟ فَقَالَ: يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَبِي، فَقَالَا: أَلَمْ يَهْلِكِ اللَّهُ؟ ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾. فَقَالَ: قَاتِلُوا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةً، وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ، وَأَنْتُمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةً، وَيَكُونَ الدِّينُ لِبَنِي اللَّهِ. [راجع: ٣١٣٠].

٤٥١٤ - وَزَادَ غُفَّانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي فُلَانٌ، وَخَيْرَةُ بْنُ شَرِيحٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرِو الْمُعَلَّابِيِّ، أَنَّ بَكْرَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَتْ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تُجِيعَ عَاماً، وَتَعْمَرَ عَاماً، وَتَوَكَّلَ الْجَاهِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغِبَ اللَّهُ فِيهِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَبِي، نَبِيَّ الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ: إِيْمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالصَّلَاةُ الْغُضُ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَإِقَاءُ الزَّكَاةِ، وَحُجُّ الْبَيْتِ. قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَقِيَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَقَاتِلَا أَيُّهُمَا يَفْسِدُ حَتَّى يَقْبِضَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [محرمت: ٩]. ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ قَالَ: فَلَمَّا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ الْإِسْلَامُ قَلِيلًا. فَكَانَ الرَّجُلُ يَقْتُلُ فِي يَدِيهِ: إِمَّا قَتَلَهُ وَإِمَّا يَذْبُكُهُ، حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةً [راجع: ٣١٣٠، أخرجه مسلم: ١٦ مختصراً].

٣٤ - باب ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا

فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [١٩٨].

٤٥١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عَصْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ عَطَاةٌ وَمَخَصَةٌ وَذُو الْمَجَازِ اسْوَالًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَأَمَّلُوا أَنْ يَتَجَرَّعُوا فِي الْمَوَاسِمِ، فَتَوَلَّى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾. فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ لِرَاجِعٍ: [١٩٧٠].

قوله: (باب ليس عليكم جناح أن تبغوا فضلاً من ربكم) ذكر فيه حديث ابن عباس، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج.

٣٥ - باب ﴿ثُمَّ الْيَهُودُ مِنَ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [١٩٩].

٤٥٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزَامٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ بِهَا يَقِفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يَسْتَوُونَ الْخُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَاتٍ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ، أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ، ثُمَّ يَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يَفِضَ فِيهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ الْيَهُودُ مِنَ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [رَاجِعٍ: ١٦٦٥]. أَعْرَجَهُ مُسْلِمٌ: [١٩١٩].

٤٥٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُثَيْمٍ: أَخْبَرَنِي كُتَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَطُوفُ الرَّجُلُ بِأَيْتِهِ مَا كَانَ حَلَالًا حَتَّى يَهْلِ بِالْحَجِّ، فَإِذَا رَكِبَ إِلَى عَرَفَةَ فَمَنْ تَسَرَّ لَهُ هَيْئَةً مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ، مَا تَسَرَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، أَيْ ذَلِكَ شَاءَ، غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَسَرَّ لَهُ فَهَلِيهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ كَانَ آخِرَ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْثَلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ صَلَاةِ الْغَصْرِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الظُّلَامُ، ثُمَّ يَدْخُلُوا مِنْ عَرَفَاتٍ إِذَا أَفَاضُوا مِنْهَا حَتَّى يَتَلَفَّؤُوا جَمْعًا الْيَدِي بِسُورَةِ قِبَةِ، ثُمَّ يَلْذَكُّوهُمُ اللَّهُ كَيْفًا، وَكَثِيرًا وَالْكَثِيرُ وَالْهَلِيلُ قَبْلَ أَنْ تَغْشَوْا، ثُمَّ الْيَهُودُ فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقِفُونَ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ الْيَهُودُ مِنَ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. حَتَّى تَوَفَّوْا الْجَبْرَةَ.

قوله: (باب ثم اليهود من حيث أفاض الناس) ذكر فيه حديث عائشة ؓ كانت قریش ومن دان فيها يقفون بالمزدلفة ؓ الحديث، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج أيضاً، ثم ذكر فيه حديث ابن عباس.

قوله: (يطوف الرجل بالبيت ما كان حلالاً أي المقيم بمكة، والذي دخل بعمره وتحلل منها).

قوله: (لهلبي ثلاثة أيام في الحج، وذلك قبل يوم عرفة) هو تعيد من ابن عباس لما أطلق في الآية.

قوله: (لم ينطلق) وقع بحذف اللام في رواية المستملي وقوله: «من صلاة العصر إلى أن يكون الظلام» أي يحصل الظلام بغروب الشمس، وقوله: «من صلاة العصر» يحتمل أن يريد من أول وقتها، وذلك عند مصرير الظل مثله، وكان ذلك الوقت بعد ذهاب القائلة وتقام الراحة ليفت بشاط، ويحتمل أن يريد من بعد صلاتها، وهي تصلى عقب صلاة الظهر جمع تقديم ويقع الوقوف عقب ذلك، فيه إشارة إلى أول مشروعية الوقوف، وأما قوله ويختلط الظلام فيه إشارة إلى الأخذ بالأفضل، وإلا فوقت الوقوف يمتد إلى الفجر.

قوله: (حتى يلغوا جمعاً) يفتح الجيم وسكون الميم، وهو المزدلفة. وقوله: «ينبرد» فيه براميين مهملتين أي يطلب فيه البر، وقوله: «ثم يذكروا الله كثيراً أو أكثر» والتكبير والتهليل، هو شك من الراوي.

والحكم من طريق أسلم بن عمران قال: «كما بالقسطنطينية، فخرج صف عظيم من الروم، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم، ثم رجع مقبلاً. فصاح الناس: سبحان الله، ألقى بيده إلى التهلكة. فقال أبو أيوب: أيها الناس، إنكم تقولون هذه الآية على هذا التأويل، وإنا نزلت هذه الآية فينا مشعر الأنصار: إنا لما أعز الله دينه وكثر ناصروه قلنا بيننا سراً: إن أموالنا قد ضاعت، فلو أننا أقمتنا فيها وأصلحنا ما ضاع منها، فأئز الله هذه الآية، فكانت التهلكة الإقامة التي أرادها» وصرح عن ابن عباس وجاعة من التابعين نحو ذلك في تأويل الآية. وروى ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم أنها كانت نزلت في ناس كانوا يفسزون بغير نفقة، فيلزم على قوله اختلاف المأثورين، فالذين قيل لهم: ﴿اتَّقُوا وَاسْتَوْا﴾ أصحاب الأموال، والذين قيل لهم: ﴿لَا تَلْقُوا﴾ الغزاة بغير نفقة، ولا يخفى ما فيه. ومن طريق الضحاك بن أبي جبرية «كان الأنصار يتصدقون، فأصابهم سنة فأمسكوا، فزلت» وروى ابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح عن مذكور بن عوف قال: «إني لعند عصر، فقلت: إن في جباراً رمى بنفسه في الحرب فقتل، فقال ناس: ألقى بيده إلى التهلكة، فقال عمر: كلبوا، لكنه اشترى الآخرة بالدنيا» وجاء عن البراء بن عازب في الآية تأويل آخر أخرجه ابن جرير وابن المنذر وغيرهما عنه بإسناد صحيح عن أبي إسحاق قال: «قلت للبراء: أرايت قول الله عز وجل: ﴿لَا تَلْقُوا﴾ بأيديكم إلى التهلكة؟ هو الرجل يعمل على الكنية فيها ألف: قال: لا، ولكنه الرجل يذهب فيلقي بيده فيقول: لا توبة لي» وعن الثعالب بن بشير نحوه، والأول أظهر لتصدير الآية بذكر النفقة فهو الممتد في نزولها، وأما قصرها عليه فغير نظر، لأن العبرة بعموم اللفظ، على أن أحد أخرج الحديث المذكور من طريق أبي بكر وهو ابن عباس عن أبي إسحاق بلفظ آخر قال: «قلت للبراء: الرجل يعمل على المشركين أهر من ألقى بيده إلى التهلكة؟ قال: لا، لأن الله تعالى قد بعث محمداً قال: ﴿فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك﴾ [النساء: ٨٤] فلما ذلك في النفقة» فإن كان محمداً فليس للبراء فيه جوابين، والأول من رواية الثوري وإسرائيل وأبي الأحوص ونحوهم وكل منهم أثنى من أبي بكر فكيف مع اجتماعهم وانفراد أحد وأما مسألة حل الواحد على العدد الكثير من العدو فصرح الجمهور بأنه إن كان لفرط شجاعته وظنه أنه يربب العدو بذلك أو يجزئ المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن، ومنى كان مجرد تهور فمستوع، ولا سيما إن ترتب على ذلك ومن في المسلمين، والله أعلم.

٣٦ - باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا

أَوْ بِهِ أذى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [١٩٦].

٤٥١٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْبَغِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَقْبِلٍ قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَتَبٍ بِنِ عَجْرَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَتَنِي مَسْجِدَ الْكُوفَةِ - فَسَأَلْتُهُ عَنْ: «يَدِيَّةٍ مِنْ صِيَامِهِ». فَقَالَ: خَلِيتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْتَازِعُ عَلَيَّ وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ بَكَ هَذَا، أَمَا تَجِدُ شَاءً، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «سَمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ لِكُلِّ يَسْكِينٍ يَصِفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ، وَاخْلُقْ رَأْسَكَ». فَتَوَلَّى فِيْ غَاغَةً، وَفِي لَكُمُ عَامَّةً رَاجِعٍ: ١٩٨٤. أَعْرَجَهُ مُسْلِمٌ: [١٩٠١].

قوله: (باب قوله تعالى: فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه) ذكر فيه حديث كعب بن عجرة في سبب نزول هذه الآية، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج.

٣٣ - باب ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [١٩٦].

٤٥١٨ - حَدَّثَنَا سُدَّةٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَنْزَلَتْ آيَةُ التَّمَتُّعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَتَعَلَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ قُرْآنٌ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ، قَالَ: وَجَلَّ بَرَاءُ مَا شَاءَ [رَاجِعٍ: ١٥٧١]. أَعْرَجَهُ مُسْلِمٌ: [١٩٢٦].

قوله: (باب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) ذكر فيه حديث عمران بن حصين «أنزلت آية التمتع في كتاب الله» يعني تمتع الحج، وقد تقدم شرحه وأن المراد بالرجل في قوله هنا: «قال رجل براه ما شاء» هو عمر.

قوله: ﴿م أَيْضُوا إِنَّا النَّاسُ كَاثِرُونَ﴾ قد تقدم بيانه وتفصيله في حديث عائشة الذي قبله.

قوله: ﴿حَى تَرْمُوا الْجَمْعَةَ﴾ هو غايه لقوله: ﴿ثُمَّ أَيْضُوا﴾ ويحتمل أن يكون غايه لقوله: ﴿أَكْثَرُوا التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ﴾.

٣٦ - باب ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً

وَالْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [٢٠١].

٤٥٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ «اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَالْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» [إسناده: ٦٣٨٩، أخرجه مسلم: ٢٦٩٠، ٥٨٥].

قوله: ﴿باب ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَالْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ الآية [البقرة: ٢٠١] ذكر فيه حديث أنس في قوله ذلك، وسيأتي بام في هذا في كتاب الدعوات. وعبد العزيز الراوي عنه هو ابن صبيب.

٣٧ - باب ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ [٢٠٤]

وَقَالَ عَطَاءٌ: النَّسْلُ: الْحَيَوَانُ.

٤٥٢٣ - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ تَرْفَعُهُ قَالَ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ أَلَدُ الْخِصَمِ».

وقال عبد الله: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [إسناده: ٢٤٥٧، أخرجه مسلم: ٢٦٦٨].

قوله: ﴿باب وهو ألد الخصام﴾ أفل تفضيل من اللدد وهو شدة الخصومة، والخصام جمع خصم وزن كلب وكلاب، والمعنى وهو أشد المخاصمين خاصة، ويحتمل أن يكون مصدراً تقول خاصم خصاماً كقاتل قتالاً، والتقدير وخاصة أشد الخصام، أو هو أشد ذوي الخصام خاصة، وقيل أفل هنا ليست للتفضيل بل بمعنى الفاعل أي وهو لديد الخصام أي شديد المخاصمة فيكون من إضافة الصفة المشبهة.

قوله: ﴿وقال عطاء: النسل الحيوان﴾ وصله الطبري من طريق ابن جرير «قلت لعطاء في قوله تعالى: ﴿وَيَهْلِكُ الْخَرْتُ وَالنَّسْلُ﴾ [البقرة: ٢٠٥] قال: الخرت الزرع، والنسل من الناس والأثنام» وزعم مطغلي أن ابن أبي حاتم أخرجه من طريق العمري عن عطاء، ووهم في ذلك، وإنما هو عبد ابن أبي حاتم وغيره رواه عن العمري عن ابن عباس.

قوله: ﴿عن عائشة ترفعه﴾ أي إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: ﴿الألد الخصم﴾ ينتج الخاء المعجمة وكسر الصاد أي الشديد اللدد الكثير الخصومة، وسيأتي شرح الحديث في كتاب الأحكام.

قوله: ﴿وقال عبد الله﴾ هو ابن الوليد العدني، وسفيان هو الثوري. وأورده لتبريجه برفع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو موصل بالإسناد في «جامع سفيان الثوري» من رواية عبد الله بن الوليد هذا، ويحتمل أن يكون عبد الله هو الجعفي شيخ البخاري، وسفيان هو ابن عيينة، فقد أخرج الحديث المذكور الترمذي وغيره من رواية ابن عليه، لكن بأول جزم خلف والمزي، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب المظالم.

٣٨ - باب ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا

يَأْتِيَكُمْ مِثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ النَّبَاسِ وَالصُّرَاءِ﴾ إِلَى

﴿قَرِيبٍ﴾ [٢١٤].

٤٥٢٤ - حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «حَى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُتِبُوا لِيُؤْسَفَ: [١١٠]. خَفِيفَةٌ، ذَهَبَ بِهَا هَذَا، وَتَلَا: ﴿حَى يَقُولُ الرُّسُلُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَعُزُّ اللَّهَ إِلَّا إِنْ نَعُزَّ اللَّهُ

قَرِيبٍ﴾. فَلَقِيتُ غُرُورَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَلَذَكَّرْتُ لَهُ ذَلِكَ.

٤٥٢٥ - فَقَالَ: فَأَلَّتْ عَائِشَةُ: مَعَاذَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا وَعَدَ اللَّهُ رَسُولَهُ مِنْ شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا عَلِمَ أَنَّهُ كَاتِبٌ قَلِيلٌ أَنْ يَمُوتَ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلِ الْبَلَاءُ بِالرُّسُلِ، حَتَّى خَافُوا أَنْ يَكُونُوا مِنْ مَتَهُمْ يَكْذِبُونَهُمْ، فَكَانَتْ تَقْرُؤُهَا: ﴿وَنُفِوا أَنَّهُمْ قَدْ كُتِبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] مَثَلَةً [راجع: ٣٣٨٩].

قوله: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم الآية﴾ ذكر فيه حديث ابن أبي مليكة عن ابن عباس، وحديثه عن عروة عن عائشة في قوله: ﴿حَى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾، وسيأتي شرحه في تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى.

٣٩ - باب ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ

أَنْتِي حِشْمٌ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ﴾ [الآية: ٢٢٣].

٤٥٢٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا الضُّعْفِيُّ بْنُ شَمِيلٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ، فَأَعْلَزْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَكَانٍ قَالَ: تَلَدَّرِي لِمَ أُنْزِلَتْ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: أُنْزِلَتْ فِي كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ مَضَى [إسناده: ٤٥٢٧].

٤٥٢٧ - وَعَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي أَبُو الْيُؤُسُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِي حِشْمٌ». قَالَ: يَا بَيْتَاهُ

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ [راجع: ٤٥٢٦].

٤٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ ابْنِ الْمُثَنِّكِيرِ: سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ الْيَهُودُ يَقُولُونَ إِذَا جَاءَتْهُمْ مِنْ وَرَائِهِمَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَتَزَلَّتْ: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتِي حِشْمٌ﴾ [أخرجه مسلم: ١٤٣٥].

قوله: ﴿باب يسألكم حرت لكم فأتموا حركم أني حشمت﴾ اختلف في معنى «أنى» قيل كيف، وقيل حيث، وقيل متى، وبحسب هذا الاختلاف جاء الاختلاف في تأويل الآية.

قوله: ﴿حدثني إسحاق﴾ هو ابن راهويه.

قوله: ﴿فأعزلت عليه يوماً﴾ أي أمسكت المصحف وهو يقرأ عن ظهر قلب، وجاء ذلك صريحاً في رواية عبد الله بن عمر عن نافع قال: «قال لي ابن عمر أمسك عليّ المصحف يا نافع، فقرأ» أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك».

قوله: ﴿حسى انتهى إلى مكان قال: تلدي فيما أنزلت؟ قلت: لا. قال: أنزلت في كذا وكذا لم معنى﴾ هكذا أورده ميماً لكان الآية والضمير، وسأذكر ما فيه بعد.

قوله: ﴿وعن عبد الصمد﴾ هو معطوف على قوله: «أخبرنا الضمر بن شميل» وهو عند المصنف أيضاً إسحاق بن راهويه عن عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث بن سعيد، وقد أخرج أبو نعيم في «الستخرج» هذا الحديث من طريق إسحاق بن راهويه عن الضمر بن شميل بسنده، وعن عبد الصمد بسنده.

قوله: ﴿يأيتها﴾ (في) هكذا وقع في جميع النسخ لم يذكر ما بعد الظرف وهو المجرور، ووقع في «الجمع بين الصحيحين للحسيني» «يأيتها في الفرج»، وهو من عنده بحسب ما فهمه. ثم وقف على سلفه فيه وهو البرقاني فرأيت في نسخة الصخاني «زاد البرقاني يعني الفرج» وليس مطابقاً لما في نفس الرواية عن ابن عمر لما سأذكره، وقد قال أبو بكر بن العربي في «سراج المريدن»: «أورد البخاري هذا الحديث في التفسير فقال: «يأيتها» في وترك يائضاً، المسألة مشهورة صنف فيها محمد بن سحنون جزءاً، وصف فيها محمد بن شعبان كتاباً، وبين أن حديث ابن عمر في إثبات المرأة في دبرها.

قوله: ﴿رواه محمد بن يحيى بن سعيد﴾ أي القطان (ابن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر) هكذا أعاد الضعيف على الذي قبله، والذي قبله قد اختصره كما ترى، فلما

الرواية الأولى وهي رواية ابن عون فقد أخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده وفي تفسيره بالإسناد المذكور، وقال بدل قوله: حتى انتهى إلى مكان « حتى انتهى إلى قوله: نسألكم حرت لكم فاتوا حرتكم أنى شتم » فقال: أثبتون فيما أنزلت هذه الآية، قلت: لا. قال: نزلت في إتيان النساء في أدبارهن. وهكذا أبواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن علية عن ابن عون مثله، ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الكراسي عن ابن عون نحوه، وأخرجه أبو عبيدة في « فضائل القرآن » عن معاذ عن ابن عون فأنهم قتال في كذا وكذا. وأما رواية عبد الصمد فأخرجها ابن جرير في التفسير عن أبيه قتادة الرقاشي عن عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي فذكره بلفظ يأتيها في الدبر، وهو يزيد قول ابن العربي ويورد قول الحميدي. وهذا الذي استعمله البخاري نوع من أنواع البدع يسمى الاكتفاء ولا بد له من نكتة يحسن بسببها استعماله. وأما رواية محمد بن يحيى بن سعيد القطان فوصلها الطبراني في « الأوسط » من طريق أبي بكر الأعمش عن محمد بن يحيى المذكور بالسند المذكور إلى ابن عمر قال: « إنما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم «نسألكم حرت لكم» رخصة في إتيان الدبر » قال الطبراني: لم يرو عنه عن عبد الله بن عمر إلا يحيى بن سعيد، تفرد به ابنه محمد، كذا قال، ولم يتفرد به يحيى بن سعيد فقد رواه عبد العزيز الدراودي عن عبد الله بن عمر أيضاً كما سأذكره بعد، وقد روى هذا الحديث عن نافع أيضاً جماعة غير من ذكرنا وروايتهم بذلك ثابتة عن ابن مردويه في تفسيره وفي « فوائد الأصبهانيين لأبي الشيخ » و« تاريخ نيسابور للحاكم » و« غرائب مالك للدارقطني » وغيرها. وقد عاب الإسماعيلي صنيع البخاري فقال: جيع ما أخرج عن ابن عمر بهيم لا فائدة في، وقد رواه عن عبد العزيز يعني الدراودي عن مالك وعبيد الله بن عمر وابن أبي ذئب ثلاثتهم عن نافع بالتفسير، وعن مالك من عدة أوجه أحد كلامه. ورواية الدراودي المذكورة قد أخرجها الدارقطني في « غرائب مالك » من طريقه عن الثلاثة عن نافع نحو رواية ابن عون عنه ولفظه « نزلت في رجل من الأنصار أصاب امرأة في دبرها، فأعلم الناس ذلك فنزلت. فقلت له: من دبرها في قبلها، فقال: لا إلا في دبرها ». وتابع نافعاً على ذلك زيد بن أسلم عن ابن عمر وروايته عند النسائي بإسناد صحيح. وتكلم الأزدي في بعض روايته ورد عليه ابن عبد البر فأصاب قال: ورواية ابن عمر هذا المعنى صحيحة مشهورة من رواية نافع عن بغير تكير أن يروها عنه زيد بن أسلم. قلت: وقد رواه عن عبد الله بن عمر أيضاً ابنه عبد الله أخرجه النسائي أيضاً وسعيد بن يسار وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع، وروايتهم عنه عند النسائي وابن جرير ولفظه « من عبد الرحمن بن القاسم قلت لملك: إن ناساً يروون عن سالم: كذب العبد على أبي، فقال ملك: أشهد على زيد بن رومان أنه أخبرني عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع، فقلت له: إن الحارث بن يعقوب يروي عن سعيد بن يسار عن ابن عمر أنه قال: أف، أو يقول ذلك مسلم » فقال مالك: أشهد على ربيعة لأخبرني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر مثل ما قال نافع » وأخرجه الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقال: هذا محفوظ عن مالك صحيح أحد وروى الخطيب في « الرواة عن مالك » من طريق إسرائيل بن روح قال: سألت مالكا عن ذلك فقال: ما أنتم قوم عرب؟ هل يكون الحارث إلا موضع الزرع؟ وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية، فلعل مالكا رجع عن قوله الأول، أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلم يعمل به، وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته.

ولم يتفرد ابن عمر بسبب هذا النزول، فقد أخرج أبو يعلى وابن مردويه وابن جرير والطحاوي من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري « أن رجلاً أصاب امرأته في دبرها، فأكثر الناس عليه ونمزوا: فأنزل الله عز وجل هذه الآية » وعلقه النسائي عن هشام بن سعيد عن زيد، وهذا السبب في نزول هذه الآية مشهور. وكان حديث أبي سعيد لم يبلغ ابن عباس وبلغه حديث ابن عمر فوجه فيه، فروى أبو داود من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: « أن ابن عمر وهم والله يفره، إنما كان هذا الحي من الأنصار وهم أهل وطن مع هذا الحي من يهود وهم أهل كتاب فكانوا يأخذون بكثير من فعلهم، وكان أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف، وذلك أستر ما تكون المرأة، فأخذ ذلك الأنصار عنهم، وكان هذا الحي من قريش يتلذذون بنسائهم مقلات ومديرات ومستليات، فتزوج رجل من المهاجرين امرأة من الأنصار فذهب يفعل فيها ذلك فامتعت، فسرى أمرها حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله تعالى: « نسألكم حرت لكم فاتوا حرتكم أنى شتم » (البقرة: ٢٢٣)

مقلات ومديرات ومستليات، في الفرج » أخرجه أحمد والترمذي من وجه آخر صحيح عن ابن عباس قال: « جاء عمر فقال: يا رسول الله هلكت: حرت لحمي البارحة

٤٠ - باب ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنْفِقْنَ آجَلَهُنَّ ﴾ [٢٣٢].

٤٥٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْفَقِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ رَاشِدٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَقْبِلُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتُ تُعْطَبُ إِلَيَّ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: عَنْ يُوسُفَ، عَنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنِي مَقُولٌ بْنُ بَسَارٍ.
حَدَّثَنَا أَبُو مَعْنَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ أُخْتَ
مَقُولٍ بِنِ بَسَارٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا، فَزَكَرَهَا حَتَّى افْتَضَتْ عَلَيْهَا لَحْطَهَا، فَأَتَى مَقُولٌ،
فَنَزَلَتْ: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُمْ إِن يَنْتَكِحْنَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [الطبر: ٥١٣٠، ٤٥٣٣٠].

٤٥٣٢ - حَدَّثَنَا حَيَّانٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ مِيرِينَ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَجْلِسٍ فِيهِ عَظَمٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَهُمْ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي تَلْحٍ، فَذَكَرْتُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُبَيْةٍ فِي شَأْنِ سُبَيْمَةَ بِنْتِ
الْخَارِثِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَلَكِنْ عُمَةُ كَانَتْ لَا يَقُولُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: إِنِّي لَجَرِيَّةُ
إِنْ كَذَبْتُ عَلَى رَجُلٍ فِي حِلَابِ الْكُوفَةِ، وَزَعَمَ صَوْتُهُ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ فَلَقِيْتُ
مَالِكَ بْنَ عَامِرٍ، أَوْ مَالِكَ بْنَ عَوْفٍ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي
الْمَرْثَةِ عَنْهَا زَوْجَهَا وَهِيَ حَامِلٌ؟ فَقَالَ قَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ: اتَّجَسَّلُوا عَلَيْهَا
الْفُطَيْفَ، وَلَا تَجَسَّلُوا لَهَا الرُّخَصَةَ؟ لَزَلْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ الْقَصْرَى بَعْدَ الطَّوْلِ.

وَقَالَ أَبُو بَرٍّ، عَنْ مُحَمَّدٍ: لَقِيْتُ أَبَا عَطِيَّةَ مَالِكَ بْنَ عَامِرٍ [الطبر: ٤٩١٠].
قوله: (باب واللذين يوفون منكم ويلزون أزواجاً) ساق الآية إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

قوله: (يعفون يمين) ثبت هذا هنا في نسخة الصغاني، وهو تفسير أبي عبيدة قال:
يعفون يتركون يمين، وهو على رأي الحميدي خلافاً لحمد بن كعب فإنه قال: المراد عفو
الرجال، وهذه اللفظة ونظائرها مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن في الرجال التون
علامة للرفع، وفي النساء التون ضمير هن، ووزن جمع المذكر يفعلون وجمع المؤنث يفعلن.
قوله: (عن حبيب) هو ابن الشهيد كما سيأتي بعد بابين.

قوله: (عن ابن أبي مليكة) في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن الحسين عن
يزيد بن زريع «حدثنا حبيب بن الشهيد حدثني عبد الله بن أبي مليكة». حدثني عبد الله
بن أبي مليكة.

قوله: (قال ابن الزبير) في رواية ابن المسيب المذكورة «عن عبد الله بن الزبير» وله
من وجه آخر «عن يزيد بن زريع بسنده أن عبد الله بن الزبير قال: قلت لعثمان «

قوله: (فلم تكتبها أو تدها) كنا في الأصول بصيغة الاستفهام الإنكاري كأنه
قال: لم تكتبها وقد عرفت أنها منسوخة، أو قال: لم تدها أي تركها مكتوبة، وهو شك
من الراوي أي اللطيف قال: ووقع في الرواية الآية بعد بابين «فلم تكتبها؟ قال: تدها يا
ابن أخي» وفي رواية الإسماعيلي: «لم تكتبها وقد نسختها الآية الأخرى» وهو يزيد
التقدير الذي ذكرته. وله من رواية أخرى «قلت لعثمان: هذه الآية «والذين يوفون
منكم ويلزون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج» قال: نسخها الآية
الأخرى. قلت: تكتبها أو تدها؟ قال: يا ابن أخي لا أخبر منها شيئاً من مكانه». وهذا
السياق أولى من الذي قبله. وأو للتخير لا للشك. وفي جواب عثمان هذا دليل على أن
ترتيب الآية توقيفي. وكان عبد الله بن الزبير ظن أن الذي ينسخ حكمه لا يكتب، فاجابه
عثمان بأن ذلك ليس بلام ولا بالتمنع فيه التوقف، وله فوائد: منها ثواب التلاوة، والامتناع
على أن من السلف من ذهب إلى أنها ليست منسوخة وإنما خص من الحول بعضه وبقي
البعض وصية لها إن شامت أقامت كما في الباب عن مجاهد، لكن الجمهور على خلافه.
وهذا الموضوع مما وقع فيه الناسخ مقدماً في ترتيب التلاوة على النسخ. وقد قيل إنه لم يقع
نظير ذلك إلا هنا وفي الأحزاب على قول من قال: إن إحلال جميع النساء هو الناسخ،
وسياقي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى. وقد غفرت بمواضع أخرى منها في البقرة
أيضاً قوله: ﴿فَانبِئُوا نِسَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فإنها حكمية في التطوع
خصصة لمعوم قوله: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ [البقرة: ١٤٤] كونها
مقدمة في التلاوة، ومنها في البقرة أيضاً قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦]
على قول من قال إن سبب نزولها أن اليهود طعنوا في تحويل القبلة، فإنه يقتضي أن تكون
مقدمة في التلاوة متأخرة في النزول، وقد ثبتت من ذلك شيئاً كثيراً ذكرته في غير هذا
الموضع، ويكني هنا الإشارة إلى هذا القدر. قوله: وقول عثمان لعبد الله: «يا ابن أخي»
يريد في الإيمان أو بالنسبة إلى السن، وزاد الكرماني: أو على عادة مخاطبة العرب. ويمكن
أن يتحد مع الذي قبله. قال: أو لأنهما يجتمعان في قسي. قال: إلا أن عثمان وعبد الله في
العدل إلى قسي سواء بين كل منهما وبين أربعة أباء، وقد أراد ذلك لقائل يا أخي.

قوله: (باب وإذا طلقتم النساء فلهن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) اتفق أهل التفسير على أن المخاطب بذلك الأولياء، ذكره ابن جرير وغيره.
وروي ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: هي في الرجل يطلق امرأته
فتضي عدتها، فينبو له أن يراجعها وترد المرأة ذلك فيمنعه وليها. ثم ذكر المصنف
حديث مقل بن بشار في سبب نزول الآية، لكنه ساقه مختصراً، وقد أورده في النكاح
بشماع وسياقي شرحه، وكذا ما جاء في تسمية أخت مقل واسم زوجها هناك إن شاء الله
تعالى.

قوله: (وقال إبراهيم عن يونس عن الحسن حلتني مقل) أراد بهذا التعليق
بيان تصريح الحسن بالتعليق من مقل، ورواية إبراهيم هذا وهو ابن طهمان وصلها
المؤلف في النكاح كما سيأتي، وقد صرح الحسن بتعليق مقل له أيضاً في رواية عباد بن
راشد كما سيأتي أيضاً.

٤١ - باب ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَلْزُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ
فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [٢٣٤].

﴿يَتَّقُونَ﴾ [٢٣٧]: يَتَّقَنَ.

٤٥٣٠ - حَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ
ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ
وَيَلْزُونَ أَزْوَاجًا﴾. قَالَ: لَقَدْ نَسَخَهَا آيَةُ الْآخِرَى، فِيمَ تَكْتَبُهَا؟ أَوْ: تَذْهَبُهَا؟
قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي لَا أُخْبِرُ شَيْئاً مِنْهُ مِنْ مَكِّيَّهِ [الطبر: ٤٥٣٦].

٤٥٣١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ،
عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَلْزُونَ أَزْوَاجًا﴾. قَالَ: كَانَتْ هَذِهِ
الْعِدَّةُ، تَعُدُّ عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ
وَيَلْزُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾. قَالَ: جَعَلَ اللَّهُ لَهَا تَمَامَ
السَّنَةِ سِتَّةً أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً، إِنْ شَاءَتْ سَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ
شَاءَتْ خَرَجَتْ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ﴾. فَأَلْبَسَهُ كَمَا هِيَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا، زَعَمَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَسَخَتْ هَذِهِ آيَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، فَتَضُدُّ
حَيْثُ شَاءَتْ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾. قَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَاءَتْ
اخْتَلَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَسَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ﴾.

قَالَ عَطَاءٌ: ثُمَّ جَاءَ الْمِيرَاثُ، فَسَخَّ السُّكْنَى، فَتَضُدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا
سُكْنَى لَهَا.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا وَزَّاءٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ:
بِهَذَا.

وأبي أيوب وأبي سعيد وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عباس من قولهم: إنها صلاة العصر، وقد اختلف السلف في المراد بالصلاة الوسطى، وجع البصاطي في ذلك جزءاً مشهوراً سماه «كشف العطاء عن الصلاة الوسطى» فبلغ تسعة عشر قولاً:

أحدها: الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو جميع الصلوات، فالأول قول أبي أمامة وأبي جابر وأبي العالية وعبيد بن عمير وعطاء وعكرمة ومجاهد وغيرهم نقله ابن أبي حاتم عنهم وهو أحد قولين ابن عمر وابن عباس، ونقله مالك والترمذي عنهما، ونقله مالك بلاغاً عن علي والمعروف عنه خلافه، وروى ابن جرير من طريق عوف الأعرابي عن أبي رجاء العطاردي قال: «صليت خلف ابن عباس الصبح فقلت فيها ورفع يديه ثم قال: هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا أن نقوم فيها قاتنين» وأخرجه أيضاً من وجه آخر عنه وعن ابن عمر من طريق أبي العالية «صليت خلف عبد الله بن قيس بالبصرة في زمن عمر صلاة الغداة فقلت لهم: ما الصلاة الوسطى؟ قالوا: هي هذه الصلاة» وهو قول مالك والشافعي فيما نص عليه في «الأم» واحتجوا له بأن فيها القنوت، وقد قال الله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وبأنها لا تقصر في السفر، وبأنها بين صلاتي جهن وصلاتي سر.

والثاني: قول زيد بن ثابت أخرجه أبو داود من حديثه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمحجرة، ولم تكن صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها، فتركت: حافظوا على الصلوات الآية» وجاء عن أبي سعيد وعائشة القول بأنها الظهر أخرجه ابن المنذر وغيره، وروى مالك في «الموطأ» عن زيد بن ثابت الجزء بأنها الظهر فيه قال أبو حنيفة في رواية، وروى الطيالسي من طريق زهرة بن معبد قال: «كنا عند زيد بن ثابت فأسأله إلى أسامة فسأله عن الصلاة الوسطى فقال: هي الظهر» ورواه أحمد من وجه آخر وزاد «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمحجر فلا يكون وراءه إلا الصف أو الصفان والناس في قائلتهم وفي تجارهم، فتركت».

والثالث: قول علي بن أبي طالب فقد روى الترمذي والنسائي من طريق زر بن حبیش قال: «كنا لعبيدة سل علياً عن الصلاة الوسطى، فسأله فقال: كنا نرى أنها الصبح، حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الأحزاب: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» انتهى. وهذه الرواية تدفع دعوى من زعم أن قوله صلاة العصر ملحق من تفسير بعض الرواة وهي نص في أن كونها العصر من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وأن شبهة من قال إنها الصبح قوية، لكن كونها العصر هو الممتد، وبه قال ابن مسعود وأبو هريرة، وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وقول أحمد والذي صار إليه معظم الشافعية لصحة الحديث فيه، قال الترمذي: هو قول أكثر علماء الصحابة. وقال الماوردي: هو قول جمهور التابعين. وقال ابن عبد البر: هو قول أكثر أهل الأثر، وبه قال من المالكية ابن حبيب وابن العربي وعبيدة بن عبد الله ما روى مسلم عن البراء بن عازب «نزل حافظوا على الصلوات وصلاة العصر فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخت فتركت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، فقال رجل: فهي إذن صلاة العصر، فقال: أخبرتك كيف نزلت».

والرابع: نقله ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس قال: صلاة الوسطى هي المغرب، وبه قال قبيصة بن ذؤيب أخرجه ابن جرير، وحجتهم أنها معتدلة في عدد الركعات وأنها لا تقصر في الأسفار وأن العمل مفصى على الجادة إليها والتسجيل لها في أول ما تقرب الشمس وأن قبلها صلاتا سر وبعدها صلاتا جهن.

والخامس: وهو آخر ما صححه ابن أبي حاتم أخرجه أيضاً بإسناد حسن عن نافع قال: «مثل ابن عمر فقال: هي كلهن، فحافظوا عليهن» وبه قال معاذ بن جبل، واستح له بأن قوله: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ يتناول الفرائض والنوافل، فنعطف عليه الوسطى وأردبها بكل الفرائض تأكيداً لها، واختار هذا القول ابن عبد البر. وأما بقية الأقوال:

فالسادس: أنها الجمعة، ذكره ابن حبيب من المالكية واحتج بما اختصت به من الاجتماع والخطة، وصححه القاضي حسين في صلاة الخوف من تعليقه، ورجحه أبو شامة.

السابع: الظهر في الأيام والجمعة يوم الجمعة.

الثامن: المشاء نقله ابن التين والقرطبي واحتج له بأنها بين صلاتين لا تقصران ولأنها تقع عند النوم فلذلك أمر بالمحافظة عليها واختاره الواحدي.

التاسع: الصبح والمشاء للحديث الصحيح في أنهما أثقل الصلاة على المنافقين،

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه، وروح هو ابن عبادة، وشبل هو ابن عبادة، وابن أبي نجیح هو عبد الله.

قوله: (زعم ذلك عن مجاهد) قائل ذلك هو شبل، وفاعل زعم هو ابن أبي نجیح، وبهذا جزم المحيدي في جمعه.

قوله: (وقال عطاء) هو عطف على قوله مجاهد، وهو من رواية ابن أبي نجیح عن عطاء، ورواه من زعم أنه معلق، وقد أبدى المصنف ما نهت عليه برواية ورواه النبي ذكرها بعد هذه.

قوله: (عن محمد بن يوسف) هو معطوف على قوله: «أبنا روح» وقد أورد أبو نجيم في «المستخرج» هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه عن محمد بن يوسف هو القرياني عن ورواه عن ابن أبي نجیح عن مجاهد وعن عطاء بن مسهم وقال: ذكره البخاري عن القرياني، هذا يدل على أنهم أن البخاري علقه عن شيخه وأنه أعلم. ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود «أنزلت سورة النساء القصص بعد الطول» وسبأني شرحه في تفسير سورة الطلاق.

قوله: (وقال أيوب) وصله هناك بتمامه.

٤٢ - باب ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾

[٢٣٨]

٤٥٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِيْنَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ عِيْنَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَوْمَ الْخَيْبِ: «حَسَبْنَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَوَرُّهُمْ وَتَوَهُُّهُمْ، أَوْ أَجْوَأُفَهُمْ تَرَاءُ». حَدَّثَنَا يَحْيَى [راجع: ٢٩٣٩، أخرجه مسلم: ١٩٣٧].

قوله: (باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) هي تأنيث الأوسط والأوسط الأعدل من كل شيء، وليس المراد به التوسط بين الشيئين لأن فعلى متناها التفضيل، ولا ينبغي للتفضيل إلا ما يقبل الزيادة والنقص، والوسط بمعنى الخيار، والعديل يقلبهما، بخلاف التوسط فلا يقبلهما فلا يبي منه أفعل تفضيل.

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي وي زيد هو ابن هارون وهشام هو ابن حسان ومحمد هو ابن سيرين وعبيدة بن يعين هو ابن عمرو، وعبد الرحمن في الطريق الثانية هو ابن بشر بن الحكم ويحيى بن سعيد هو القطان.

قوله: (حسبونا عن صلاة الوسطى) أي منعونا عن صلاة الوسطى أي عن إيقاعها، زاد مسلم من طريق شير بن شكل عن علي «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» وزاد في آخره «ثم صلاها بين المغرب والمشاء» ولمسلم عن ابن مسعود نحو حديث علي، وللترمذي والنسائي من طريق زر بن حبیش عن علي مثله، ولمسلم أيضاً من طريق أبي حسان الأرحح عن عبيدة السلماني عن علي فذكر الحديث بلفظ «كما حسبونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس» يعني العصر، وروى أحمد والترمذي من حديث سمرة رفته قال: «صلاة الوسطى صلاة العصر» وروى ابن جرير من حديث أبي هريرة رفته «الصلاة الوسطى صلاة العصر» ومن طريق كهيل بن حرملة «مثل أبو هريرة عن الصلاة الوسطى فقال: اختلفنا فيها ولحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها أبو هاشم بن عتبة فقال: أنا أعلم لكم، فقام فاستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج إلينا فقال: أخبرنا أنها صلاة العصر» ومن طريق عبد العزيز بن مروان أنه أرسل لي رجل فقال: أي شيء سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة الوسطى؟ فقال: أرسلني أبو بكر وعمر أسأله وأنا غلام صغير فقال: هي العصر، ومن حديث أبي مالك الأشعري رفته «الصلاة الوسطى صلاة العصر» وروى الترمذي وابن حبان من حديث ابن مسعود مثله، وروى ابن جرير من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال: «كان في مصنف عائشة: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر» وروى ابن المنذر من طريق مقسم عن ابن عباس قال: «شغل الأحزاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق عن صلاة العصر حتى غابت الشمس فقال: شغلونا عن الصلاة الوسطى» وأخرج أحمد من حديث أم سلمة

وه قال الأبهري من المالكية.

العاشر: الصبح والمصر لقوة الأدلة في أن كلا منهما قيل إنه الوسطي، فظاهر القرآن الصبح ونص السنة المصر.

الحادي عشر: صلاة الجماعة.

الثاني عشر: الزور وصف فيه علم الدين السخاوي جزءاً ورجحه القاضي تقي الدين الأختائي واحتج له في جزء رأيه بخطه.

الثالث عشر: صلاة الخوف.

الرابع عشر: صلاة عيد الأضحي.

الخامس عشر: صلاة عيد الفطر.

السادس عشر: صلاة الضحى.

السابع عشر: واحد من الخمس غير معينة قاله الريح بن خيثم وسعيد بن جبير وشريح القاضي وهو اختيار إمام الحرمين من الشافعية ذكره في النهاية قال: كما أنقضت ليلة القدر.

الثامن عشر: أنها الصبح أو العصر على التردد وهو غير القبول للتعلم الجازم بأن كلا منهما يقال له الصلاة الوسطي.

التاسع عشر: التوقف فقد روي ابن جرير بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مختلفين في الصلاة الوسطى هكذا وشبك بين أصابعه. العشر: صلاة الليل وجهته عندي وذهلت الآن عن معرفة قائله، وأقوى شبهة لمن زعم أنها غير العصر مع صحة الحديث حديث البراء الذي ذكرته عن مسلم فإنه يشعر بأنها أبهت بعدما حيث كذا قاله القرطبي، قال: وصار إلى أنها أبهت جماعة من العلماء المتأخرين، قال: وهو الصحيح لتعارض الأدلة ومصر الترجيح. وفي دعوى أنها أبهت ثم حيث من حديث البراء نظر، بل في أنها حيث ثم وصفت، ولهذا قال الرجل: فهي إذن العصر ولم ينكر عليه البراء، نعم جواب البراء يشعر بالتوقف لما نظر فيه من الاحتمال، وهذا لا يدفع التصريح بها في حديث علي، ومن حجته أيضاً ما روى مسلم وأحد من طريق أبي يونس عن عائشة أنها أمرته أن يكتب لها مصحفاً، فلما بلغت ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ قال: فاملت علي «وصلاة العصر» قالت: سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وروى مالك عن عمرو بن رافع قال: كنت أكتب مصحفاً لخصه فقالت: إذا بلغت هذه الآية فآمني، فاملت علي «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر» وأخرج ابن جرير من وجه آخر حسن عن عمرو بن رافع، وروى ابن المنذر من طريق عبيد الله بن رافع «أمرني أم سلمة أن أكتب لها مصحفاً» فذكر مثل حديث عمرو بن رافع سواء، ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر أن خصه أمرت إنساناً أن يكتب لها مصحفاً حموا، ومن طريق نافع أن خصه أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفاً فذكر مثله وزاد «كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها» قال نافع: فقرأت ذلك المصحف فوجدت فيه الواو تسمى قوم بأن العطف يقتضي المغايرة فتكون صلاة العصر غير الوسطى.

وأجيب بأن حديث علي ومن وافقه أصح إسناداً وأصح؛ وبأن حديث عائشة قد عورض برواية عروة أنه كان في مصحفاً «وهي العصر» فيحتل أن تكون الواو زائدة. ويلزم ما رواه أبو عبيد بإسناد صحيح عن أبي بن كعب أنه كان يقولها «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر» بنى واو أو هي عاطفة لكن حلف صفة لا عطفاً ذات، وبأن قوله والصلاة الوسطى والمصر لم يقرأ بها أحد، ولعل أصل ذلك ما في حديث البراء أنها نزلت أولاً والعصر ثم نزلت ثانياً بدلها والصلاة الوسطى، فجمع الراوي بينهما، ومع وجود الاحتمال لا ينهض الاستدلال، فكيف يكون مقدماً على النص الصريح بأنها صلاة العصر، قال شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائي: حاصل أدلة من قال إنها غير المصر يرجع إلى ثلاثة أنواع: أحدها تنصيب بعض الصحابة وهو معارض بمثله من قال منهم إنها العصر، ويرجع قول العصر بالنص الصريح للفرع، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره فتبقى حجة الفرع قائمة. ثانياً: معارضة المرفوع بمرود التأكيد على فعل غيرها كالحث على المواظبة على الصبح والمساء وقد تقدم في كتاب الصلاة، وهو معارض بما هو أقوى منه وهو الوعيد الشديد المراد في ترك صلاة العصر، وقد تقدم أيضاً. ثالثاً: ما جاء عن عائشة وخصه من قراءة «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر»

فإن العطف يقتضي المغايرة، وهذا يرد عليه إثبات القرآن بخبر الأحاد وهو متبع، وكونه ينزل منزلة خبر الواحد يختلف فيه. سلمنا لكن لا يصلح معارضاً للمصوص صريحاً، وأيضاً فليس العطف صريحاً في اقتضاء المغايرة لسورده في نسق الصفات كقوله تعالى: ﴿الاول والاخر والظاهر والباطن﴾ [الحديد: ٣] انتهى ملخصاً. وقد تقدم شرح أحوال يوم الحتق في المغازي وما يتعلق بقضاه الفاتحة في المراتب من كتاب الصلاة.

قوله: ﴿ملا الله قلوبهم ويوتهم﴾ - أو أجوافهم - نارا شك يحيى هو القطان راوي الحديث، وأشر هذا بأنه ساق المثنى على لفظه، وأما لفظ يزيد بن هارون فأخرجه أحد عنه بلفظ «ملا الله قلوبهم وقبورهم نارا» ولم يشك، وهو لفظ روح بن عبادة كما مضى في المغازي وحسب من يونس كما مضى في الجهاد ولمسلم مثله عن أبي أسامة عن هشام، وكذا له من رواية أبي حسان الأهرج عن عبيدة بن عمرو، ومن طريق شئير بن شكل عن علي مثله، وله من رواية يحيى بن الجزار عن علي «قبورهم ويوتهم» أو قال قبورهم ويوتهم «ومن حديث ابن مسعود «ملا الله أجوافهم أو قبورهم نارا» أو حتى الله أجوافهم وقبورهم نارا» ولابن حبان من حديث حليفة «ملا الله قلوبهم وقبورهم نارا أو قلوبهم» وهذه الروايات التي وقع فيها الشك مرجوحة بالنسبة إلى التي لا شك فيها. وفي هذا الحديث جواز الدعاء على المشركين بمثل ذلك. قال ابن دقيق العيد: ترد الراوي في قوله: «ملا الله» أو «حتى» يشعر بأن شرط الرواية بالمتن أن يتحقق بالمتن في اللفظين، وملا ليس مراداً لحش، فإن حش يقتضي التراكم وكثرة أجزاء الحشو بخلاف ملا، فلا يكون في ذلك تنسك لمن منع الرواية المعنى، وقد استشكل هذا الحديث بأنه تضمن دعاء صدر من النبي صلى الله عليه وسلم على من يستحق وهو من مات منهم مشركاً، ولم يقع أحد الشقيين وهو البيوت أما القبور فوقع في حق من مات منهم مشركاً لا عالة. ويجب أن يحمل على سكانها وبه يتبين رجحان الرواية بلفظ قلوبهم أو أجوافهم.

٤٣ - باب ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَائِتِينَ﴾ [٢٣٨].

أي: طمئنين.

٤٣٤ - حَكَمًا مُسْتَكِدًّا حَكَمًا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سَتْلَبٍ، عَنْ أَبِي غَمْرٍو السَّيْلِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كُنَّا نَعْتَكُمُ فِي الصَّلَاةِ، يَكَلِّمُ أَحَدُنَا أَخَاهُ فِي حَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَائِتِينَ﴾. فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ [رابع: ١٢٠٠، أخرجه مسلم: ٥٣٩].

قوله: (باب وقوموا لله قائتين، أي طمئنين) هو تفسير ابن مسعود أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد صحيح، ونقله أيضاً عن ابن عباس وجماعة من التابعين. وذكر من وجه آخر عن ابن عباس قال: قائتين أي مصلين. ومن جملة ما قال: من القنوت الركوع والحشوع وطول القيام وغض البصر وخفض الجناح والرجبة لله. وأصح ما دل عليه حديث الباب وهو حديث زيد بن أرقم في أن المراد بالقنوت في الآية السكوت، وقد تقدم شرحه في أبواب العمل في الصلاة من أواخر كتاب الصلاة، والمراد به السكوت عن كلام الناس لا مطلق الصمت، لأن الصلاة لا صمت فيها بل جميعاً قرآن وذكر، والله أعلم.

٤٤ - باب قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا إِذَا أُمِرْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمَا مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [٢٣٩].

وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ ﴿كُزْبِيَّةٌ﴾ [٢٥٥]. عَلِمُهُ. يُقَالُ: ﴿بَسَطْتُ﴾ [٢٤٧] زِيَادَةً وَلَعْنَةً. ﴿الْفَرْعُ﴾ [٢٥٠]. أَنْزَلَ ﴿وَلَا يَتَّوَدُّهُ﴾ [٢٥٥]. لَا يُغْلِقُهُ، أَحَبُّي الْقَلْبِي، وَالْأَدَّ وَالْأَدَّ الْقُوَّةُ السَّنَةُ. النَّعَاسُ. ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [٢٥٩]. لَمْ يَتَغَيَّرْ. ﴿كَبِهَتْ﴾: فَحَسَتْ حُجَّةً. ﴿خَاوِيَةً﴾ [٢٥٩]. لَا أَيْسَ فِيهَا. غَرُوبُهَا: انْتَبَهَتْ. ﴿نَشِيرَهَا﴾ [٢٥٩]. نَحَرُجَهَا. ﴿إِغْصَارٌ﴾ [٢٦٦]. رَيْحٌ عَاصِفٌ نَهَبٌ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، كَمُودٌ فِيهِ نَارٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿مَلْنَا﴾ [٢٦٤] وَ[٢٦٥]: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قوله: ﴿بِهِتْ﴾ ذهبت حجة) هو كلام أبي عبيدة قاله في قوله: «فيهت الذي كثر» [البقرة: ٢٥٨]. قال: اتقطع وذهبت حجة.

قوله: ﴿خَاوِيَةً لَا أَنِيسَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] ذكره ابن أبي حاتم بنحوه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله: «وهي خاوية» قال: ليس فيها أحد.

قوله: ﴿عَرَوْهَا﴾ أيها) ثبت هذا والذي بعده لغير أبي ذر، وقد ذكره ابن أبي حاتم من طريق الضحاك والسدي بمعناه.

قوله: ﴿نَشَرَهَا لَخُوجِهَا﴾ أخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي بمعناه في قوله: «كيف نشرها» يقول: خرجها، قال: فيمت الله ريحا فحملت عظامه من كل مكان ذهب به الطير والسياح فاجتمعت، فركب بعضها في بعض وهو ينظر، فصار عظما كله لا لحم له ولا دم.

(تنبيه): أخرج ابن أبي حاتم من حديث علي أن هذه لقصة وقعت لمزير، وهو قول عكرمة وقاتة والسدي والضحاك وغيرهم، وذكر بعضهم قصة في ذلك، وأن القرية بيت المقدس، وأن ذلك لما غربه بختنصر. وقال وهب بن منبه ومن تبعه: هي أرمياء، وساق ابن إسحاق قصة في البيت.

(تكملة): استدل بهذه الآية بعض أئمة الأصول على مشروعية القياس بأنها تضمنت قياس إحياء هذه القرية وأهلها وحصارتها ما فيها من الرزق بعد خرابها على إحياء هذا المار وإحياء حمارة بعد موتها بما كان مع المار من الرزق.

قوله: ﴿إِصْصَارَ رِيحٍ عَاصِفٍ لَهَبٍ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ كَعَمُودٍ نَارٍ﴾ ثبت هذا لأبي ذر عن الحميري وحده، وهو كلام أبي عبيدة. قال: في قوله: ﴿إِصْصَارَ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦] قال إصصار ريح عاصف إلخ، وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: الإصصار ريح فيها سموم شديدة.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ليس عليه شيء) سقط من هنا إلى آخر الباب من رواية أبي ذر، وتفسير قوله: ﴿صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤] وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس قال: فتركه باسما لا ينبت شيئا.

قوله: ﴿قَالَ عِكرمة واهل﴾ مطر شديد، الطل السدي، وهذا مثل حمل المومن) وصله عبد بن حيد عن روح بن عبادة عن عثمان بن عبيد سمعت عكرمة بهذا، وسباني شرح حديث ابن عباس مع عمر في ذلك قريبا.

قوله: ﴿يَهْتِنُ يَهْتِنُ﴾ تقدم تفسيره عن ابن عباس، وأما عن عكرمة فذكره ابن أبي حاتم من روايته.

٤٥ - باب ﴿وَالَّذِينَ يُؤَقِّفُونَ مِنْكُمْ وَيَلْدُرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [٢٤٠].

٤٥٣٦ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْأَسْوَدِ،

وَقَبِيذُ بْنُ ذَرِيحٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَ: ابْنُ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِيُحْصَانِ: عَلَيْهِ الْآيَةُ الْيُسْرَى فِي الْبَقَرَةِ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤَقِّفُونَ مِنْكُمْ وَيَلْدُرُونَ أَزْوَاجًا - إِلَى قَوْلِهِ - غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾. قَدْ نَسَخَهَا الْآخَرَى، فَلِمَ تَكْتَبُهَا؟ قَالَ: تَدْعَاهَا يَا ابْنِ أَخِي، لَا أَهْوَى شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَايِبِهِ.

قَالَ حَبِيبٌ: أَوْ نَحْوَ هَذَا [راجع: ٤٥٣٠].

قوله: ﴿باب والذين يؤقفون منكم ويلدرون أزواجاً﴾ ذكر فيه حديث ابن الزبير مع عثمان وقد تقدم قبل بابين، وسقط الترجمة لغير أبي ذر فصار من الباب الذي قبله عنهم.

٤٦ - باب ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي﴾

كَيْفَ تُخَيِّبُ الْمُؤْمِنِي﴾ [٢٦٠].

﴿فَصَرَّحْنِي﴾: قَلَّعْنَنِي.

٤٥٣٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَمَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ

وَقَالَ عِكرمة: ﴿وَابِلٌ﴾ [٢٦٤] و[٢٦٥]: مَطَرٌ شَدِيدٌ. الطَّل: السَّيْدُ، وَهَذَا مَثَلٌ عَمِلَ الْمُؤْمِنُ.

﴿يَهْتِنُ﴾ [٢٥٩] يَهْتِنُ.

٤٥٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا مِيلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ، قَالَ: يَتَقَلَّبُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُصَلِّيَ بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَتَنَهَوْنَ وَيَتَنَافَعُونَ لَمْ يَصَلُّوا، إِذَا صَلَّى الَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً اسْتَخَرُوا مَكَانَ الَّذِينَ لَمْ يَصَلُّوا، وَلَا يَسْتَلْمُونَ، وَيَتَقَلَّبُ الَّذِينَ لَمْ يَصَلُّوا يَصَلُّونَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ يَنْصَرِفُ الْإِمَامُ وَقَدْ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ، فَيَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ يَصَلُّونَ لِأَنفُسِهِمْ رُكْعَةً بَعْدَ أَنْ يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ قَدْ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رَجُلًا لِمَا عَلَى الْقَدَامِهِمْ أَوْ رُكْعَاتًا، مُسْتَغْفِرِينَ الْقِبْلَةَ أَوْ غَيْرَ مُسْتَغْفِرِينَ.

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ نَافِعٌ: لَا أَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [راجع: ٩٤٧. أخرجه مسلم: ٨٣٩].

قوله: ﴿باب قوله تعالى: ﴿إِنْ فَانِ عَصَمَ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَاتًا إِذَا أُمِتُمْ﴾﴾ الآية ذكر في حديث ابن عمر في صلاة الخوف، وقد تقدم البحث فيه في أبواب صلاة الخوف مبسوطاً.

قوله: ﴿وقال ابن جبير: كرسبه علمه﴾ وصله سفيان الثوري في تفسيره في رواية أبي حنيفة عنه بإسناد صحيح، وأخرجه عبد بن حيد وابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في «عن ابن عباس» وأخرجه العقيلي من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو عند الطبراني في «كتاب السنة» من هذا الوجه مرفوعاً، وكذا رواه في «فوائد أبي الحسن علي بن عمر الحرابي» مرفوعاً والموقوف أشبه، وقال العقيلي: إن رفعه خطأ، ثم هذا التفسير غريب، وقد روى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس أن الكرسي موضع القدمين، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي موسى مثله، وأخرجه ابن السدي أن الكرسي بين يدي العرش، وليس ذلك مغايراً لما قبله، والله أعلم.

قوله: ﴿يقال (بسطة زيادة) وضلاً﴾ هكذا ثبت لغير أبي ذر، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله: ﴿بسطة في العلم والجسم﴾ [البقرة: ٢٣٨] أي زيادة وضلاً وكثرة، وجاء عن ابن عباس نحوه، وذكره ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال في قوله: ﴿وإذا كنتم في الحقل بسطة﴾ [البقرة: ٢٤٧] يقول: فضيلة.

قوله: ﴿أفرغ: أنزل﴾ ثبت هذا لغير أبي ذر، وهو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وإذا أفرغ علينا صبراً﴾ [البقرة: ٢٥٠] أي أنزل علينا.

قوله: ﴿ولا يؤوده: لا يظلمه﴾ هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وذكر مثله عن جماعة من التابعين، ولسقوط ما قبله من رواية أبي ذر صار كأنه من كلام سعيد بن جبير لعطفه على تفسير الكرسي، ولم أره متقولاً عنه.

قوله: ﴿أدلي: اتقني، والآد والأيد القوة﴾ هو كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿ولا يؤوده﴾ أي لا يظلمه، تقول أدنى هذا الأمر اتقني، وتقول ما أدك فهو لي أهد ما أبتلك فهو لي مثقل، وقال في قوله تعالى: ﴿وإذا ذكر حيدنا داود ذا الأيد﴾ [ص: ١٧] أي ذا القوة.

قوله: ﴿السنة الثعالب﴾ أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: ﴿لم يهتنس لم يهتنس﴾ أخرجه ابن أبي حاتم من وجهين عن ابن عباس، وعن السدي مثله قال: لم يهتنس الثين والتعب ولم يهتنس المعصير بل هما حلوان كما هما، وعلى هذا فالهاء فيه أصلية، وقيل هي هاء السكت، وقيل أصله يهتنس مأخوذ من الحما المسنون أي المسنن، وفي قراءة يعقوب «لم يهتنس» بتشديد النون بلا هاء أي لم تمحض عليه السنون الماضية كأنه ابن ليلة.

٥٣ - باب ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [٢٨١]

٥٤٤ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنَا آيَةُ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ آيَةُ الرِّبَا [عنه في البيوع، باب ٢٥].

قوله: (باب واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) قرأ الجمهور بضم الشاء من ترجعون مبنياً للمجهول، وقرأ أبو عمرو وحده بفتحها مبنياً للفاعل.

قوله: (سفيان) هو الثوري، وعاصم هو ابن سليمان الأحول.

قوله: (عن ابن عباس) كذا قال عاصم عن الشعبي، وخالفه داود بن أبي هند عن الشعبي فقال: «من عمر» أخرجه الطبري بلفظ «كان من آخر ما نزل من القرآن آيات الربا» وهو مقطوع فإن الشعبي لم يلق عمر.

قوله: (آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم آية الربا) كذا ترجم المصنف بقوله: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ وأخرج هذا الحديث بهذا اللفظ، ولعله أراد أن يجمع بين قول ابن عباس فإنه جاء عنه ذلك من هذا الوجه، وجاء عنه من وجه آخر: آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ أخرجه الطبري من طرق عنه، وكذا أخرجه من طرق جماعة من التابعين وزاد عن ابن جريج قال: «يقولون إنه مكث بعدها تسع ليالٍ» ونحوه لابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، ودوي عن غيره، أقل من ذلك وأكثر فقول إحدى وعشرين، وقيل سبعة، وطريق الجمع بين هذين القولين أن هذه الآية هي ختام الآيات المنزل في الربا إذ هي معطوفة عليهم، وأما ما سباني في آخر سورة النساء من حديث البراء «آخر سورة نزلت براءة

وأخر آية نزلت يستغنونك قل الله يفتيك من الكلالة» فيجمع بينه وبين قول ابن عباس بأن الآيتين نزلتا جميعاً، فيصدق أن كلا منهما آخر بالنسبة لما بعدهما، ويحصل أن تكون الأخيرة في آية النساء مفيدة بما يتعلق بالموارث مثلاً، بخلاف آية البقرة، ويحصل عكسه، والأول أرجح لما في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزقة لخاتمة النزول، وحكي ابن عبد السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزول الآية المذكورة أحدًا وعشرين يوماً، وقيل سبعة، وأما ما ورد في «إذا جاء نصر الله والفتح» [النصر: ١] أنها آخر سورة نزلت فسأذكر ما يتعلق به في تفسيرها إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

(تسبيه): المراد بالأخيرة في الربا تأخر نزول الآيات المتعلقة به من سورة البقرة، وأما حكم تحريم الربا فنزله سابق لذلك بمدة طويلة على ما يدل عليه قوله تعالى في آل عمران في أثناء قصة أحد «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة» [آل عمران: ١٣٠] الآية.

٥٤ - باب ﴿ وَإِنْ تَبَدَّلَا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا إِيحَاسِيكُمْ بِهِ اللَّهُ فِيمَغْفُورٌ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٢٨٤].

٥٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا الْفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا يَسْكِينُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْخَدَّاءِ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصَمِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ اصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍ: أَنَّهَا قَدْ نُسِخَتْ: ﴿ وَإِنْ تَبَدَّلَا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا ﴾ [الآية] [عنه].

٥٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا الْفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا يَسْكِينُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْخَدَّاءِ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصَمِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ اصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍ: أَنَّهَا قَدْ نُسِخَتْ: ﴿ وَإِنْ تَبَدَّلَا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا ﴾ [الآية] [عنه].

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَبَدَّلَا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا ﴾ الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية إلى «تدبر».

قوله: (حدثنا محمد) كذا لاكثر، وبه صرح الإسماعيلي وأبو نعيم وغيرهما، ووقع لأبي علي بن السكن عن الثوري عن البخاري «حدثنا الفيلسي» فأسقط ذكر محمد المهمل والصواب إثباته، ولعل ابن السكن ظن أن محمداً هو البخاري فحذفه، وليس كذلك ما ذكرته، وذكر أبو علي الجبلي أن وقع حذفاً في رواية أبي محمد الأصلي عن أبي أحد الجرجاني وأشار إلى أن الصواب إثباته انتهى. وكلام أبي نعيم في «الاستخراج» يقتضي أنه في روايته من الجرجاني ثابت وقد ثبت في رواية السنني عن البخاري أيضاً، واختلف في فقال الكللابي: هو ابن يحيى الذعلي فيما أراه، قال وقال في الحاكم: هو محمد بن إبراهيم البوشنجي، قال: وهذا الحديث مما أملاه البوشنجي ببسببور

طريق ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه «أنه كان يقرأ: إلا يقرم الذي يتجعله الشيطان من المس يوم القيامة» وقوله تعالى: ﴿ وَأَحْلِلْ لِلَّهِ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ يحصل أن يكون من تمام اعتراض الكفار حيث قالوا: ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ أي فلم أحل هذا وحرم هذا؟ ويحصل أن يكون رداً عليهم يكون اعتراضهم بحكم العقل والرد عليهم بحكم الشرع الذي لا مقب لحكمه، وعلى الثاني أكثر المفسرين، واستبعد بعض الخلق الأول، وليس يبيد إلا من جهة أن جوابه بقوله: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] إلى آخره يحتاج إلى تدبير، والأصل علمه.

قوله: (فقراها) أي الآيات، وفي رواية شعبة التي بعد هذه «في المسجد» وقد مضى ما يتعلق به في المساجد من كتاب الصلاة، واقتضى صنيع المصنف في هذه التراجم أن المراد بالآيات آيات الربا كلها إلى آية الدين.

قوله: (ثم حرم التجارة في المحرم) تقدم توجيهه في البيوع، وأن تحريم التجارة في الربا وقع بعد تحريم آخره بمدة فيحصل به جواب من استشكل الحديث بأن آيات الربا من آخر ما نزل من القرآن، وتحريم الخمر تقدم قبل ذلك بمدة.

٥٥ - باب ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ [٢٧٦]: يُذْهِبُهُ.

٥٥٤١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ أَبَا الصَّحْحِيِّ يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ الْأَوَاخِرُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَاخُنٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ [راجع: ٤٥٩، أخرجه مسلم: ١٥٨٠].

قوله: (باب يمحى الله الربا: يلعبه) هو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ أي يلعبه. وأخرج أحد وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه «إن الربا وإن كرر فإن عاقبته إلى قله». ثم ذكر المصنف حديث عائشة المذكور قبله من وجه آخر عن الأصمش، ومراده الإشارة إلى أن هذه الآية من جملة الآيات التي ذكرتها عائشة.

٥٦ - باب ﴿ فَادْنُوا يَحْرَبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [٢٧٩]: فَاعْلَمُوا.

٥٥٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِي الصَّحْحِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، قَرَأَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمُ فِي الْمَسْجِدِ، وَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ [راجع: ٤٥٩، أخرجه مسلم: ١٥٨٠].

قوله: (باب فادنوا يحرب من الله ورسوله: فاعلموا) هو تفسير «فادنوا» على القراءة المشهورة بإسكان الحزبة وفتح الذال، قال أبو عبيدة: معنى قوله: ﴿ فادنوا ﴾ إيقنوا وقرأ حزة وأبو بكر عن عاصم «فادنوا» بالمد وكسر الذال أي آذنوا غيركم وأعلموهم، والأول أوضح في مراد السياق. ثم ذكر المصنف حديث عائشة عن شيخ له آخر.

٥٧ - باب ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢٨٠]. الآية.

٥٥٤٣ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِي الصَّحْحِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّحْحِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَهُنَّ عَلَيْنَا، ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ [راجع: ٤٥٩، أخرجه مسلم: ١٥٨٠].

قوله: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) كذا لأبي ذر، ولغيره «وقال لنا محمد بن يوسف» وهو الفريابي، وسفيان هو الثوري، وقد رويته موصولاً في تفسير الفريابي بهذا الإسناد.

قوله: (وقال محمد بن يوسف): كذا لأبي ذر، ولغيره «وقال لنا محمد بن يوسف» وهو الفريابي، وسفيان هو الثوري، وقد رويته موصولاً في تفسير الفريابي بهذا الإسناد.

وأوجب بآئه وإن كان خيراً لكنه يتضمن حكماً ومهما كان من الأخيار يتضمن الأحكام
 ما يمكن دخول النسخ فيه كسائر الأحكام وإنما الذي لا يدخله النسخ من الأخيار ما كان
 عيناً لا يتضمن حكماً كالإخبار عما مضى من أحداث الأمم وغو ذلك ويحتمل
 أن يكون المراد بالنسخ في الحديث التخصيص فإن المتكلمين يطلقون لفظ النسخ عليه
 كثيراً والمراد بالتأخير بما يحثي الإنسان ما يصمم عليه ويشرع فيه دون ما يحظر له ولا
 يستمر عليه، والله أعلم.

۳- سورة آل عمران

﴿ تَقَاةٌ ﴾ وَتَقِيَّةٌ وَاحِدَةٌ. ﴿ مِيرٌ ﴾ [١١٧]: بُرْدٌ ﴿ شَفَا خُضْرَةٌ ﴾ [١٠٣]
يَمِثُّ شَفَا الرِّجْلَةِ وَهُوَ حَرْلُهَا

﴿ تَبَوَّأَ ﴾ [١٧١]: تَعَدَّ مُسَكَّرًا. الْمُسَوَّمُ: الَّذِي لَهُ سِمَاءٌ بِعَلَامَةٍ أَوْ بِصُوفَةٍ أَوْ بِمَا كَانَ. ﴿ رِثَوْنَ ﴾ [١٧٦]: الْجَمْعُ، وَاحِدُهَا رِثْيٌ. ﴿ تَحْسُونَهُمْ ﴾ [١٥٧]: تَسْأَلُونَهُمْ قِتْلًا. ﴿ غَزَا ﴾ [١٥٦]: وَاحِدُهَا غَزَا. ﴿ تَسْكِبُ مَا قَالُوا ﴾ [١٨١]: سَنَقَطُ. ﴿ نَزَلَا ﴾ [١٩٨]: نَوَابًا، وَتَجَوَّزًا. وَمُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، كَقَوْلِكَ: أَنْزَلَهُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «وَالْخَيْلُ الْمُسَوَّمَةُ» [١٤]: الْمَطْهَمَةُ الْحِسَانُ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى: الْمُسَوِّمَةُ: الرَّاعِيَةُ.

وَقَالَ ابْنُ جَبْرِ ﴿وَحَصُورًا﴾ [٣٩]: لَا يَأْتِي النِّسَاءَ.

وَقَالَ عِكرْمَةُ: ﴿ مِنْ قَوْمِهِمْ ﴾ [١٢٥]: مِنْ غَضَبِهِمْ يَوْمَ بَنِي.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾: النُّفُوسُ تُخْرِجُ مَيِّتَةً، وَيُخْرِجُ مِنْهَا الْحَيَّ. [الْإِنْكَارُ: ٤١]: أَوَّلُ الْفَجْرِ، وَالْقَبْشِيُّ: [١١٦]: مِثْلُ الشَّمْسِ - أَرَادَ - إِلَى أَنْ تَقْرُبَ.

قوله: (سورة آل عمران - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر ولم أر البسمة لغيره.

قوله: (صر: برد) هو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿كَمْثِل رِيح فِيهَا صر﴾: الصر شدة البرد.

قوله: ﴿شفا حفرةً منل شفا الركية﴾ يفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية (وهو حرفها) كذا للآثر يفتح المهمله وسكون الراء وللنفي بضم الجيم والراء والأول أصوب، والجرف الذي أضيف إليه شفا في الآية الأخرى غير شفا هنا، وقد قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿شفا حفرة﴾ [آل عمران: ١٥٣] شفا جرف، وهو يقتضي التسوية بينهما في الإضاعة ولا فمدلول جرف غير مدلول حفرة، فإن لفظ شفا يضاف إلى أعلى الشيء، ومنه قوله: ﴿شفا جرف﴾ وإلى أسفل الشيء، ومنه ﴿شفا حفرة﴾ ويطلق شفا على ما قبله من قوله تعالى: ﴿شفا حفرة﴾، ومنه شيء غير شفا أي غير قليل، ويشعر في القرب ومنه اشقى على كى أي عظم منه.

قوله: **(تَبَوَّأَ)** اتخذ معسكراً) هو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله: **(وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعَ الْفِتَنِ)** أي اتخذ لهم مصافاً ومعسكراً. وقال غيره: **تَبَوَّأَ** تَبَوَّأَ، بَوَّأَ أنزله، وأصله من الباء وهي المراجع. والمقاعد جمع مقعد وهو مكان القعود، وقد تقدم شيء من ذلك في غزوة أحد.

قوله: (ريون: الجموع، واحدها ربي) هو تفسير أبي عبيدة قال في قوله: «وكأين من نبي قاتل معه ريون كثير» قال: الريون الجماعة الكثيرة، واحدها ربي، وهو بكسر الراء في الواحد، والجمع قراءة الجمهور. وعن علي وجماعة بضم الراء وهو من تغيير النسب في القراءتين إن كانت النسبة إلى الرب، وعليها قراءة ابن عباس ريون بفتح النون وقيل بل هو منسوب إلى الربة أي الجماعة وهو بضم الراء وكسرها، فإن كان كذلك فلا تغيير والله أعلم.

قوله: (تستأصلونهم قتلاً) وقع هذا بعد قوله: «واحداً ربي» وهو تفسر أبي عبيدة أيضاً بلفظه وزاد: يقال حسناهم من عند آخرهم أي استأصلناهم، وقد

اتهم. وذكر الحاكم هذا الكلام في تاريخه عن شيخه أبي عبد الله بن الأخرم، وكلام أبي نعيم يقتضي أنه محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي فإنه أخرجه عن طريقه ثم قال: أخرجه البخاري عن محمد بن عبد الغني، والغني بنون وفاء صخر اسمه عبد الله بن محمد بن علي بن ثعلب يكنى أبا جعفر وليس له في البخاري ولا في الشيخين مسكين بن بكير الحارثي إلا هذا الحديث الواحد.

قوله: (حللنا شعبه) قال أبو علي الجبائي: وقع في رواية أبي محمد الأصلي عن أبي أحمد «حدثنا مسكين وشعبة» وكتب بين الأسطر: أراه حدثنا شعبه، قال أبو علي: وهذا هو الصواب لا شك فيه، ومسكين هذا إنما يروي عن شعبه.

قوله: (عن مروان الأصغر) تقدم ذكره في الحج وأنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وآخر في الحج.

قوله: (عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ابن عمر) يتضح لي من هو الجازم بأنه ابن عمر، فإن الرواية الآتية بهذه هذه وقمت بلفظ «حسبه ابن عمر» وعندي في ثبوت كونه ابن عمر توقف لأنه ثبت أن ابن عمر لم يكن اطلاع على تكون هذه الآية منسوخة، فروى أحد من طريق جهماد قال: دخلت على ابن عباس قتل: كنت عند ابن عمر قرا «وإن تبوأوا ما في أنفسكم أو تخفوه» فبكي، فقال ابن عباس: إن هذه الآية ما أنزلت فشت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غشا شديدا وقالوا: يا رسول الله هلكتا، فإن قولنا ليست بابدينا. فقال: قولوا سمعنا وأطعنا، فقالوا: فنسختها هذه الآية «لا يكلف الله نفسا إلا وسعها» [البقرة: ٢٨٦] وأصله عند مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس دون قصة ابن عمر، وأخرج الطبري بإسناد صحيح عن الزهري أنه سمع سعيد ابن جرة يقول: كنت عند ابن عمر فتلا هذه الآية «وإن تبوأوا ما في أنفسكم أو تخفوه» [البقرة: ٢٨٦] فقال: والله لئن وأخذنا الله بهذا لنهلكن، ثم بكى حتى سمع نسيجه، فقلت حتى أثبت ابن عباس فذكرت له ما قال ابن عمر وما فعل حين تلاها، فقال: بغفر الله لأبي عبد الرحمن، لعمرى لقد وجد المسلمون نزل مثل ما وجد، فقال: والله «لا يكلف الله نفسا إلا وسعها» [البقرة: ٢٨٦] روى مسلم من حديث أبي هريرة قال: «ما أنزلت «لله ما في السموات وما في الأرض» اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر القصص مطولا وفيها فلما فعلوا نسخها الله فأنزل الله «لا يكلف الله نفسا إلا وسعها» إلى آخر السورة، ولم يذكر قصة ابن عمر. ويمكن أن ابن عمر كان أولا لم يعرف القصة ثم لما تحقق ذلك حزم به فيكون مرسل صحابي، والله أعلم.

۵۵ - باب ﴿ آمَنَ الرُّسُلُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [۷۸۵].

وَقَالَ إِنَّ عِيسَى: ﴿إِصْرًا﴾ [٢٨٦]: عَهْدًا. وَقَالَ: ﴿غُفْرَانِكَ﴾ [٢٨٧]: مَغْفِرَتِكَ ﴿لَا غُفْرَ لَنَا﴾.

٤٥٦ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُصْعَبٍ: أَخْبَرَنَا وَزُّعْ: أَخْبَرَنَا شَيْبَةُ، عَنْ
عَالِيهِ الْخَلَاءِ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ، عَنْ زَيْلِ بْنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، ﷺ قَالَ:
أَحْسِبُهُ إِنَّ عَمَرَ: **إِنَّ بُدُو مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَعْفُوهُ** ﴿١﴾. قَالَ: نَسَخَهَا الْأَبَةُ
الَّتِي بَعْدَهَا (راجع: ٤٥٥).

قوله: (باب آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه) أي إلى آخر السورة.

قوله: (وقال ابن عباس: وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَيْنَا إِسْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي عهداً، وأصل الإصر الشيء الثقيل، ويطلق على الشدائد، وتفسيره بالمعهد تفسير باللازم لأن الوفاء بالمعهد شديد. وروى الطبري من طريق ابن جريج في قوله: (إصرًا) قال: عهداً لا ينطق بالقيام به.

قوله: ((يقال غفرانك مغفرك لاغفر لنا)) هو تفسير ابي صبيدة قال في قوله: غفرانك أي مغفرك أي اغفر لنا، وقال الفراء: غفرانك مصدر وقع في موضع أمر فصب، وقال مسيريه: التقدیر اغفر غفرانك. وقيل يحتمل أن يقدر جملة خبرية أي نستغفرك غفرانك والله أعلم.

قوله: (نسخها الآية التي بعدها) قد عرف بيانه من حديثي ابن عباس وأبي هريرة والمراد بقوله: نسخها أي أزال ما تضمنته من الشدة وبينت أنه وإن وقعت المحاسبة به لكنها لا تقع المواجهة به أشار إلى ذلك الطبري فراراً من إثبات دخول النسخ في الأخبار.

تقدم بيان ذلك في غزوة أحد.

قوله: ﴿غَزَا وَاحِدًا غَزَا﴾ هو تفسير أبي عبيدة أيضاً، قال: في قوله: ﴿أَوْ كَانُوا غَزَا﴾ لا يدخلها رفع ولا جر لأن واحداً غاز، فخرجت خرج قائلاً وقول انتهى. وقرا الجمهور ﴿غَزَا﴾ بالتشديد جمع غاز وقامه غزاة، لكن حملوا المثل على الصحيح كما قال أبو عبيدة، وقرا الحسن وغيره ﴿غَزَا﴾ بالتخفيف قليل خفف الزاي كراهية التثنية، وقيل أصله غزاة وحذف الهاء.

قوله: ﴿مَنْكِبًا مَا قَالُوا﴾: منكشف هو تفسير أبي عبيدة أيضاً، لكنه ذكره بضم الياء التحتية على البناء للمجهول وهي قراءة حمزة، وكذلك قرا ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾ بالرفع عطفاً على الموصول لأنه منصوب المحل، وقراءة الجمهور بالنون للتركيب العظيم، وقتهلم بالنصب على الموصول لأنه منصوب المحل، وتفسير الكتابة بالحفظ تفسير باللازم، وقد كثر ذلك في كلامهم كما مضى وبني.

قوله: ﴿نَزَلًا نَوَابًا﴾. ويجوز ومنزل من عند الله كقولك أنزلته هو قول أبي عبيدة أيضاً بنفسه، والنزل ما يهبط للنزول وهو الضيف، ثم اتسع فيه حتى سمي به الخشاء وإن لم يكن للضيف. وفي نزول قولان: أحدهما مصدر والآخر أنه جمع نازل كقول الأعمش: ﴿أَوْ نَزَلُونَ فَإِنَّا مَشَرُّ نَزَلٍ﴾ أي نزول، وفي نصب نزلاً في الآية أقوال: منها أنه منصوب على المصدر المؤكد لأن معنى ﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عمران: ١٩٨] تنزلم جئات نزلاً، وعلى هذا يتخرج التأويل الأول لأن تقديره يتزلم جئات رزقاً وطعاً من عند الله. ومنها أنه حال من الضمير في ﴿فِيهَا﴾ أي منزلة على أن نزلاً مصدر بمعنى المفعول، وعليه يتخرج التأويل الثاني.

قوله: ﴿وَالْحِلَّ لِلْمُؤْمَةِ: المسموم الذي له سمياء بعلامه، أو بصوفة، أو بما كان. وقال مجاهد: الحليل المسمومة الطهومة الحسان. وقال سعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى: المسمومة (الراعية) أما الضمير الأول فقال أبو عبيدة: الحليل المسمومة المملعة بالسبياء، وقال أيضاً في قوله: ﴿فِي الْمَلَائِكَةِ مَسْمُومِينَ﴾ أي مملعين. والمسموم الذي له سمياء بعلامه أو بصوفة أو بما كان. وأما قول مجاهد فروبناه في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه بإسناد صحيح، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن الثوري. وأما قول ابن جبير فوصله أبو حذيفة أيضاً بإسناد صحيح إليه. وأما قول ابن أبزى فوصله الطبري من طريقه، وأورد مثله عن ابن عباس من طريق للمعنى عنه. وقال أبو عبيدة أيضاً: يجوز أن يكون معنى ﴿مَسْمُومَةٍ﴾ مرعاة، من أسستها فصارت سالمة.

قوله: ﴿وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: وَحُصُورًا لَا يَأْتِي النِّسَاءَ﴾ وقع هذا بعد ذكر المسمومة، وصلة الثوري في تفسيره عن عطاه بن السائب عن سعيد بن جبير به، وأصل الحصر الحبس والنخ، يقال لن لا يأتي النساء أهم من أن يكون ذلك بطنهم كالنخين أو بمجاهدة نفسه، وهو المملوح والمراد في وصف السيد يحمي عليه السلام.

قوله: ﴿وَقَالَ عِكْرِمَةُ: مِنْ فُورِهِمْ غَضَبُهُمْ يَوْمَ بَدَأَ وَصَلَهُ الطَّيْرِي مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَأْتِيهِمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا﴾ [آل عمران: ١٢٥] قال: فورهم ذلك كان يوم أحد غضبوا ليوم بدر بما لقوا، وأخرجه عبد بن حيد من وجه آخر عن عكرمة في فورهم: ﴿فِي فُورِهِمْ هَذَا﴾ قال: من وجوههم هذا، وأصل الفور المعجلة والسرعة، ومنه فارت القدر، يعبر به عن الغضب لأن الغضبان يسارع إلى البطش.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ النطفة تخرج ميتة وتخرج منها الحي، وصلة عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الروم: ١٩] قال: الناس الأحياء من النطفة الميتة والنطف الميتة من الناس الأحياء.

قوله: ﴿الْإِبْرَكَرَ أَوَّلَ الْفَجْرِ، والعشي ميل الشمس إلى أن تغرب﴾ وقع هذا أيضاً عند غير أبي ذر، وقد تقدم شرحه في بدء الحلق.

١ - بَابُ ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [٤١].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْخَلَالُ وَالْخُرَامُ. ﴿وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهَاتٍ﴾ [٤١]: يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُعْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]. وَكَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَيَجْعَلُ الرَّحْمَنُ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ١٠٠] وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا زَاجَهُمْ هُنَى وَأَتَاهُمْ مُتَّحِقَاتٌ﴾ [صمد: ١٧].

﴿زَيْغٌ﴾ شَكٌّ. ﴿إِنْصَاءُ الْفِتْنَةِ﴾ الْمُتَشَابِهَاتِ... ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي

الْعِلْمِ﴾ يَطْلُمُونَ تَأْوِيلَهُ ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [٤١].

٤٥٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الضُّعْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَطْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَخَى اللَّهُ، فَأَخْلَوْهُمْ» [أخرجه مسلم: ٢٦٦٥].

قوله: (منه آيات محكمات) قال مجاهد: الحلال والحرام ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦] يصدق بعضها بعضاً، كقوله: ﴿وَمَا يَضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] وكقوله ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ١٠٠] وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا زَاجَهُمْ هُنَى وَأَتَاهُمْ مُتَّحِقَاتٌ﴾ وكذا وقع فيه، وفيه تغيير وتحريره بتعظيم الكلام. وقد أخرجه عبد بن حيد بالإسناد الذي ذكرته قريباً إلى مجاهد، قال في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] قال: ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك منه متشابه يصدق بعضه بعضاً، هو مثل قوله: ﴿وَمَا يَضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] إلى آخر ما ذكره.

قوله: ﴿زَيْغٌ شَكٌّ﴾ فينبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ﴿المتشابهات﴾ هو تفسير مجاهد أيضاً وصلة عبد بن حيد بهذا الإسناد كذلك ولفظه ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ قال: شك ﴿فينبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة﴾ المتشابهات، الباب الذي ضلوا منه وبه ملكوا.

قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يَطْلُمُونَ ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ (الآية) وصلة عبد بن حيد من الطريق المذكور عن مجاهد في قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَطْلُمُونَ تَأْوِيلَهُ﴾ ويقولون آمنا به ﴿ومن طريق قتادة قال: قال الراسخون كما يسمعون آمنا به كل من عند ربنا المتشابه والحكم، فأقنوا بتشابهه وعملوا بحكمه فأصابوا﴾ وهذا الذي ذهب إليه مجاهد من تفسير الآية يقتضي أن تكون السواو في الراسخون عاطفة على معمول الاستثناء، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ ﴿وَمَا يَطْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ويقول الراسخون في العلم آمنا به ﴿فهذا يدل على أن السواو للاستئناف لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة لكن أقل درجاتها أن تكون غيراً بإسناد صحيح إلى ترجان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه، ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ضم متبني التشابه لوصفهم بالزيج وابتغاء الفتنة، وصرح بوقف فذلك حديث الباب، ودلت الآية على مدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه، كما مدح الله المؤمنين بالغيث. وحكى القراء أن في قراءة أبي بن كعب مثل ذلك أهي ويقول الراسخون في العلم آمنا به.

(نفيه): سقط جميع هذه الآثار من أول السورة إلى هنا لأبي ذر عن السرخسي، وثبت عند أبي ذر عن شيعة قبل قوله منه آيات محكمات ﴿باب﴾ بغير ترجمة ووقع عند أبي ذر آثار أخرى: ففي أول السورة قوله: ﴿تَقَاتُ وَتَقِيَّةٌ وَاحِدٌ﴾ هو تفسير أبي عبيدة أي أنها مصدران بمعنى واحد، وقد قرأ عاصم في رواية عنه ﴿إِلَّا أَنْ تَقَاتُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً﴾.

قوله: (الضوري) بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة.

قوله: (عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة) قد سمع ابن أبي مليكة من عائشة كثيراً وكثيراً أيضاً ما يدخل بينها وبينه واسطة، وقد اختلف عليه في هذا الحديث فأخرجه الترمذي من طريق أبي عامر الجزار عن ابن أبي مليكة عن عائشة، ومن طريق زيد بن إبراهيم كما في الباب بزيادة القاسم، ثم قال: روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة ولم يذكروا القاسم، وإنما ذكره زيد بن إبراهيم انتهى. وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي الوليد الطيالسي عن زيد بن إبراهيم وحماد بن سلمة جميعاً عن ابن أبي مليكة عن القاسم، فلم يفرق زيد بزيادة القاسم. وعن رواه عن ابن أبي مليكة بغير ذكر القاسم أيوب أخرجه ابن ماجه من طريقه، ونافع بن عمر، وابن جريج وغيرهما.

قوله: (تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي قرا (هذه الآية) هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات من أم الكتاب وأخر متشابهات ﴿قال أبو

فيرانون فيه فيفتنون، والله أعلم.

٢ - باب ﴿وَإِنِّي أَعِذُّكَ بِكَ وَفُرَّتِيهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾

[٣٦٦].

٤٥٤٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يُمَسِّهُ حِينَ يُوَلَّدُ، فَيَسْتَهْلُ صَارِخًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ لِئَامًا، إِلَّا مَرَّتَهُ وَابْتَهَأَ. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَأَقْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ. ﴿وَإِنِّي أَعِذُّكَ بِكَ وَفُرَّتِيهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [راجع: ٣٢٨٦، أخرجه مسلم: ٢٣٦٦].

قوله: (باب وإني أعيدك بك وفُرَّتِيهَا من الشيطان الرجيم) أورد فيه حديث أبي هريرة « ما من مولود ولد إلا والشيطان يمسّه » الحديث، وقد تقدم الكلام على شرحه واختلاف ألفاظه في أحاديث الأنبياء. وقد طعن صاحب « الكشف » في معنى هذا الحديث وتوقف في صحته فقال: إن صحّ هذا الحديث فمعناه أن كل مولود يطعم الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها فهما كانا معصومين، وكذلك من كان في صفتهما، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ تَقِيهِ الْمَخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] قال: واستهزل الصبي صارخاً من مس الشيطان تنهيل لطمعه فيه كأنه يمس ويضرب بيده عليه ويقول هذا من أغويته. وأما صفة الشخص كما يهرسه أهل الحشو فلا، ولو ملك إبليس على الناس لغشمهم لامتلات الدنيا صراخاً انتهى. وكلامه متعجب من وجوهه، والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء، بل ظاهر الخبر أن إبليس مُتَكَنٍّ من مس كل مولود عند ولادته، لكن من كان من عباد الله المخلصين لم يضرب ذلك إلى أصله، واستثنى من المخلصين مريم وابنها فإنه ذهب بمس على عاتقه فحبل بينه وبين ذلك، فهذا وجه الاختصاص، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين. وأما قوله: « لو ملك إبليس الخ » فلا يلزم من كونه جعل له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمر ذلك في حق كل أحد، وقد أورد الفخر الرازي هذا الإشكال وبلغ في تقريره على عاتقه وأجل الجواب فما زاد على تقريره أن الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل، لأن الشيطان إما يغري من يعرف الخير والشر، والمولود بخلاف ذلك، وأنه لو كان من هذا القدر لقلل أكثر من ذلك من إهلاك وإفساد، وأنه لا اختصاص لمريم ومسيى بذلك دون غيرهما، إلى آخر كلام « الكشف ». ثم أجاب بأن هذه الوجوه معتلة، ومع الاحتمال لا يميز دفع الخبر انتهى. وقد فتح الله تعالى الجواب كما تقدم، والجواب من إشكال الإغواء يفرع عما تقدم أيضاً، وحاصله أن ذلك جعل علامة في الابتداء على من يتمكن من إغوائه، والله أعلم.

٣ - باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [٧٧]: لَا غَيْرَ. ﴿إِيْمًا﴾ [٧٧]: مَوْلَمٌ

مُوجِبٌ، مِنَ الْإِيمِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ مُفْعِلٍ.

٤٥٤٩، ٤٥٥٠ - حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ يَمِينَ صَبْرٍ، يَقْطِيعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، قَبِلَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْلِيحَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾. إِلَى آخِرِ آيَةِ. قَالَ: فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ وَقَالَ: مَا يَحْكُمُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قُلْنَا: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فِيهِ أَنْزَلَتْ: كَأَنَّهُ لِي بَرٌّ لِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «يَهْتَكُ أَوْ يَمِينُهُ». فَقُلْتُ: إِذَا يَخْلِفُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ، يَقْطِيعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَهُوَ لِيهَا فَاجِرٌ، قَبِلَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ» [راجع: ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، أخرجه مسلم: ١٣٨ باختلاف].

٤٥٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ: سَمِعَ هُثَيْمًا: أَخْبَرَنَا الْقَوْمُ ابْنُ

البقاء: أصل التشابه أن يكون بين اثنين، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة كان كل منها مشابهاً للآخر فصح وصفها بأنها متشابهة، وليس المراد أن الآية وحدها متشابهة في نفسها، وحاصله أنه ليس من شرط صحة الوصف صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات، وإن كان الأصل ذلك.

قوله: (لإنا رأيت اللين يهون ما تشابه منه) قال الطبري قيل إن هذه الآية نزلت في الذين جادلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر عيسى، وقيل في أمر هذه الأمة، والثاني أولى لأن أمر عيسى قد بينه الله لنبيه فهو معلوم لأمة، بخلاف أمر هذه الأمة فإن علمه خفي عن العباد. وقال غيره: الحكم من القرآن ما وضع معناه، والمتشابه تقيضه. وسمي الحكم بذلك لوضوح مفردات كلامه وإتقان تركيبه، بخلاف التشابه. وقيل الحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل، والتشابه ما استلزم الله بعلمه كقيام الساعة، وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور. وقيل في تفسير الحكم والتشابه أقوال أخر غير هذه نحو العشرة ليس هذا موضع بسطها، وما ذكرته أشهرها وأقربها إلى الصواب وذكر الأستاذ أبو منصور البغدادي أن الأخير هو الصحيح عندنا، وابن السمعاني أنه أحسن الأقوال والمختار على طريقة أهل السنة، وعلى القول الأول جرى المتأخرون والله أعلم. وقال الطبري: المراد بالحكم ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه، لأن اللفظ الذي يقبل معنى إما أن يقبل غيره أو لا، الثاني النص، والأول إما أن تكون دلالة على ذلك للمنى واضحة أو لا، والأول هو الظاهر، والثاني إما أن يكون مساوياً أو لا، والأول هو الجمل، والثاني الملول. فالشترك هو النص، والظاهر هو الحكم، والمشارك بين الجمل والملول هو التشابه. ويؤيد هذا التقسيم أنه سبحانه وتعالى أوقع الحكم مقابلاً للمتشابه، فالواجب أن يفسر الحكم بما يقابله، ويؤيد ذلك أسلوب الآية وهو الجمع مع التقسيم لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب بأن قال: «من آتاهت حكمات وأخر متباهيات» [آل عمران: ١٧] أورد أن يضيف إلى كل منهما ما شابه منهما من الحكم فقال أولاً: «فاما الذين في قلوبهم زيغ إلى أن قال والراسخون في العلم يقولون أئمانا به» وكان يمكن أن يقال: وأما الذين في قلوبهم استقامة فيؤمنون بالحكم، لكنه وضع موضع ذلك الراسخون في العلم لإتيان لفظ الرسوخ لأنه لا يحصل إلا بعد التبع الثام والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ورسخ القدم في العلم أصبح صاحبه النطق بالقول الحق، وكفى بدعاه الراسخين في العلم «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» [آل عمران: ٨] إنشأ شاعداً على أن «والراسخون في العلم» مقابل لقوله: «وأما الذين في قلوبهم زيغ» وفيه إشارة على أن الوقت على قوله: «إلا الله» تام وإلى أن علم بعض التشابه يخص بالله تعالى، وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث بقوله: «فاحلروهم» وقال بعضهم: العقل مبتلى باضداد حقيقة التشابه كابتلاء البدن بأفاده العبادة، كالحكيم إذا صنف كتاباً أجل فيه أحياناً ليكون موضع خضوع للمعلم لاستغفاره، وكذلك يتخذ علامة يمتاز بها من يظلمه على سر. وقيل: لو لم يقبل العقل الذي هو أشرف البدن لاستمر العالم في أهية العلم على التسرع، فينكب يستأثري إلى التذلل بمنزلة اليهودية، والتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاماً واعتراضاً بقصورها، وفي ختم الآية بقوله تعالى: «وما يذكر إلا أولو الألباب» [آل عمران: ١٧] ترميز بالزائنين وملح للراسخين، يعني من لم يذكر ويتعظ ويخالف هواه فليس من أولي العقول، ومن ثم قال الراسخون: «ربنا لا تزغ قلوبنا» إلى آخر الآية، فخصموا لبارئهم لاشتراك العلم اللدني بعد أن استغافوا به من الزيف الفسائي وبالله التوفيق. وقال غيره: دلت الآية على أن بعض القرآن حكم وبعضه متشابه، ولا يعارض ذلك قوله: «أحكمت آياته» [هود: ١] ولا قوله: «كتاباً متشابهاً شتائي» [الزمر: ٢٣] حتى زعم بعضهم أن كله حكم، وعكس آخرون، لأن المراد بالإحكام في قوله: «أحكمت» الإتقان في النظم وإن كلها حق من عند الله، والمراد بالتشابه كونه يشبه بعضه بعضاً في حسن السياق والنظم أيضاً، وليس المراد التشابه معناه على سامعه. وحاصل الجواب أن الحكم ورد بإزاء معنيين، والتشابه ورد بإزاء معنيين، والله أعلم.

قوله: (فهو اللين سمى الله فاحلروهم) في رواية الكشميهني «فاحلروهم» بالإفراد والأول أولى، والمراد التخدير من الإصفاة إلى اللين يبعون التشابه من القرآن، وأول ما ظهر ذلك من اليهود كما ذكره ابن إسحاق في تأويلهم الحروف المقطعة وأن عددها بالجمل مقدار مئة هذه الأمة، ثم أول ما ظهر في الإسلام من الحوارج حتى جاء عن ابن عباس أنه سمر بهم الآية، وقصة عصر في إنكاره على ضيعع لما بلغه أنه يتبع التشابه فضربه على رأسه حتى أمده، أخرجه الدارمي وغيره. وقال الخطابي: التشابه على ضربين: أحدهما ما إذا رد إلى الحكم واعتبر به عرف معناه، والآخر ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أصل الزنج فيطلبون تأويله، ولا يلغون كنهه،

خَوْسِبَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سَلَمَةً فِي السُّوقِ، فَخَلَفَ فِيهَا: فَقَدْ أَطْعَمَ بِهَا مَا لَمْ يُعْطِ، يُوَلِّعُ فِيهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾. إِلَى آخِرِ آيَةِ [راجع: ٢٠٨٨].

٤٥٥٢ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَاوَدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَخْرُجَانِ فِي نَيْتٍ، أَوْ فِي الْحُجْرَةِ، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَتَيْتُهَا يَدُفَعُ فِي كَفِّهَا فَادَّعَتْ عَلَى الْأُخْرَى، فَوَلَّعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِذَوَابِهِمْ، لِلنَّسَبِ يَمَاءَ قَوْمٍ وَأَوْثَانِهِمْ، ذَكَرُوهَا بِاللَّهِ، وَافْرَوْهَا عَنْهَا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾. فَذَكَرُوهَا فَخَرَجْتَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» [راجع: ٢٥١٤. أخرجه مسلم: ١٧١١، مختصراً].

قوله: (باب إن الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمنًا قليلًا أولئك لا خلاق لهم، قال أبو عبيدة في قوله: ﴿من خلاق﴾ أي تعيب من خير.

قوله: (أليم مؤلم مروع، من الألم، وهو في موضع فعل) هو كلام أبي عبيدة أيضاً، واستشهد بقول ذي الرمة «يسبك وجهها ومع أليم» ثم ذكر حديث ابن مسعود «من حلف بين صبر» وفيه قول الأشعث أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ نزلت فيه وفي خصمه حين تحكما في البر، وحديث عبد الله بن أبي أوفى أنها نزلت في رجل أقام سلمة في السوق فحلف لقد أعطيت بها ما لم يعطه، وقد تقدماً جميعاً في الشهادات، وأنه لا منافاة بينهما، ويعمل على أن النزول كان بالسببين جميعاً، ونظراً الآية أهم من ذلك، ولهذا وقع في صدر حديث ابن مسعود ما يقتضي ذلك، وذكر الطبري من طريق مكرمة أن الآية نزلت في سحبي بن أنطس وكعب بن الأشرف وغيرهما من اليهود الذين كتموا ما أنزل الله في التوراة من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا: وحلفوا أنه من عند الله، وقص الكلي في تفسيره في ذلك قصة طويلة وهي محتملة أيضاً لكن المتمد في ذلك ما ثبت في الصحيح، وسنذكر ما يتعلق بحكم اليمين في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا نصر بن علي) هو الجهضمي بجيم ومعجمة، وعبد الله بن داود هو الحفري بمعجمة وموحدة مصغر.

قوله: (أن امرأتين) سيأتي نسبتها في كتاب الأيمان والنذور مع شرح الحديث، وإما أورده هنا لقول ابن عباس: «أقروا عليها» ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ الآية فإن فيه الإشارة إلى العمل بما دل عليه عموم الآية لا خصوص سبب نزولها، وفيه أن الذي توجه عليه اليمين يوعظ بهذه الآية ونحوها.

قوله: (في بيت وفي الحجرة) كذا للأكثر بروا المطف، وللأصلي وحده «في بيت أو في الحجرة» بأو، والأول هو الصواب، وسبب الخطأ في رواية الأصملي أن في السياق حذفاً بين ابن السكن في روايته حيث جاء فيها «في بيت وفي الحجرة حدثنا» فالأول عاطفة، أو الجملة حالية لكن المبتدأ غلوف، وحدث بضم المهملة والتشديد وآخره مثناة أي ناس يتحدثون. وحاصله أن المرأتين كانتا في البيت وكان في الحجرة المجاورة للبيت ناس يتحدثون، فسقط المبتدأ من الرواية فصار مشكلاً لعدم الراوي عن الروا إلى أو التي للتزديد فراراً من إستحالة كون المرأتين في البيت وفي الحجرة معاً. على أن دعوى الاستحالة مردودة لأن له وجهاً ويكون من عطف الخاص على العام، لأن الحجرة أخص من البيت، لكن رواية ابن السكن أفصح من المواد فاغتن عن التقدير، وكذا ثبت مثله في رواية الإسمايلي، والله أعلم.

٤ - باب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [٦٤].

سواء: قصيد.

٤٥٥٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مَعْنَرٍ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْنَرٌ، عَنْ

الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّةٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ يَحْيَى قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَبْنِي وَتَبْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ: قَيْنَا أَنَا بِالشَّامِ، إِذْ جِئَ بِكَابِجٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرَظَلٍ.

قَالَ: وَكَانَ دَحْيَةُ الْكَلْبِيِّ جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَيَّ عَظِيمٌ بَصْرِي، فَدَفَعَهُ عَظِيمٌ بَصْرِي إِلَى هِرَظَلٍ.

قَالَ: فَقَالَ هِرَظَلٌ: هَلْ مَا هَذَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُزْعِمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: فَدَعَيْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَشٍ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَظَلٍ، فَاجْلَسْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ.

فَقَالَ: الْكُفْرُ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُزْعِمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَقُلْتُ: أَنَا.

فَاجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاجْلَسُوا اصْحَابِي خَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بِرَجُلَيْنِ، فَقَالَ: قُلْ لَكُمْ إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُزْعِمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَّبْتِي فَكُذِّبُوا.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَإِنَّ اللَّهَ، لَوْ لَا أَنْ يُلَازِمُوا عَلَى الْكَلْبِيِّ لَكَذَّبْتُ.

ثُمَّ قَالَ: لِرَجُلَيْنِ: سَلُّهُ كَيْفَ حَسَبَهُ يَكُفُّ؟ قَالَ: قُلْتُ هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ.

قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ مَلِكٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ كُتِمَ تَهْمُونُهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا.

قَالَ: أَتَيْتُهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ حُفَّتَالَهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ حُفَّتَالَهُمْ.

قَالَ: يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ.

قَالَ: هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخَطَةٌ لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا.

قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ إِصْلَاحُكُمْ لَهَا؟ قَالَ: قُلْتُ: تَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِبْغَالًا، يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَنْفِرُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي حَالِ الْمُدَّةِ لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَاحِبُ لَهَا، قَالَ: وَاللَّهِ مَا امْكُنْتَنِي مِنْ كَلِمَةٍ أَذْخِلَ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَؤُلَاءِ.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا.

ثُمَّ قَالَ: لِرَجُلَيْنِ: قُلْ لَه: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسَبِهِ يَكُفُّ، فَرَعَيْتَ أَنَّهُ يَكُفُّ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تَبْتَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهَا.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَلِكٌ، فَرَعَيْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ

مَلِكٌ، قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مَلِكُ أَهْلِهِ.

وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتَابِعِهِ: اصْحَفَالَهُمْ أَمْ أَشْرَفَالَهُمْ، قُلْتُ: بَلْ حُفَّتَالَهُمْ، وَهُمْ أَتَابِعُ الرُّسُلِ.

وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُتِمَ تَهْمُونُهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَرَعَيْتَ أَنْ لَا، فَرَعَيْتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْعُ الْكَلْبِ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ يَنْتَقِبُ الْكَلْبِ عَلَى اللَّهِ.

وَسَأَلْتَهُ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ يَدِي بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخَطَةُ لِي؟
فَرَّعَنَتِ لِي، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بِشَاخَةَ الْقُلُوبِ.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ، فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَوْمٍ.

وَسَأَلْتَهُمْ هَلْ فَاتَقَمُوا، فَرَفَعْتَ أَنْفُكُمْ فَاتَقَمُوا، فَكُنُوا الْحَرْبَ يَتَكَبَّرُ
وَيَتَنَبَّأُ بِمَجَالٍ، يَهْلُ مِنْكُمْ وَيَسْأَلُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ يُطَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمْ
الْعَاقِلَةُ.

وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْيِرُ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ لَا يَغْيِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْيِرُ.

وَسَأَلْتُكَ مَنْ قَالَ أَحَدُ هَذِهِ الْقَوْلِ قَبْلَهُ، فَرَوَيْتُ أَنَّ لَا، قُلْتُ: لَوْ كَانَ
قَالَ هَذَا الْقَوْلِ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ أَتَمَّ بِقَوْلِ يَلِ قَبْلَهُ.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: بِمَ يَأْمُرُكُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بِأَمْرَيْنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، قَالَ: إِنَّ لَكُمْ مَا تَقُولُونَ يَوْضَاعًا قَدِيمًا، وَقَدْ كُنْتُ أَهْمُّ أَنَّهُ عَارِجٌ، وَلَمْ أَلَا أَهْمُهُ مِنْكُمْ، وَكَأَنِّي أَهْمُّ أَنِّي أَهْمُّ إِلَيْهِ لِأَحَبِّتِ إِهْمَهُ، وَكَأَنِّي كُنْتُ عِنْدَهُ لَفَسْتُ عَنْ قَدِيمَتِي، وَكَأَنِّي لَمُلْكُهُ مَا تَحْتَ قَدِيمَتِي.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بَكْرَابَ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَاءَةً، فَإِنَّا لِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُخْتَلَرٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، إِنَّمَا بَعَثْتُ: إِنَّمَا أَذْكُرُكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، اسْلَمْ تَسْلَمْ، وَاسْلَمْ يَوْمَكَ اللَّهُ إِجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِن تَوَلَّيْتَ فَإِن عَلَيْكَ إِثْمُ الْأَيُّمِيِّينَ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَتَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سُوءَةٍ يَنْتَسِبُونَ بِهَا وَتَضْحَكُونَ بِهَا وَاللَّهُ غَافِلٌ إِنَّهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ - أَضْهِنُوا إِنَّمَا تَسْمَلُونَ ۝.

لَمَّا فُرِغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، ارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ عِنْدَهُ وَكَثُرَ اللَّفْظُ، وَأَمَرَ
بَنَاتُ الْأَعْرَجَاءِ.

قَالَ: قُلْتُ لاصْحَابِي حِينَ غَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ ابْنُ أَبِي كَثْبَةَ، إِنَّهُ لَيَخْلِفُكَ مَلَكَ نَبِيِّ الْأَصْفَرِ، لَمَّا رَأَتْ مَوْبِقًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَيُظْهِرُ حَتَّى ادْخُلَ اللَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: لَفَعَا هِرْقُلُ عِظَمَةَ الرُّومِ، فَبَجَمَهُمْ فِي دَارِهِ، فَقَالَ: يَا مُعْزِزَ الرُّومِ، هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ آخِرُ الْأَيَّامِ، وَإِنْ بَقِيَ لَكُمْ مُلْكُكُمْ، فَقَالَ: لَفَعَا صَوْرَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَتَابِ، فَوَجَدُوا كَذَ غُلْفَتِ، فَقَالَ: عَلَيَّ بِهِمْ، لَفَعَا بِهِمْ فَقَالَ: إِنِّي إِنَّمَا اخْتَرْتُ لِيُكَلِّمَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُمْ مِنْكُمْ إِلَيَّ اخْتَبْتُ، فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ لِرَاجِعِ ٧. أخرجه مسلم: ١٧٧٣،

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾) كذا للكنز، ولأبي فراس (وبينكم الآية ١).

قوله: (سواء قصد) كذا أي ذ النصب، ولغته بلجر فيما وهو أظهر على الحكاية، لأنه يفسر قوله: (إلى كلمة سواء) وقد قرئ في الشواذ بالنصب وهي قراءة الحسن البصري قال الحوفي: انتصب على المصدر، أي استوت استواء. والقصد بفتح الحسّن التلقاف وسكون المهملة: الوسط المعتدل، قال أبو عبيدة في قوله: (إلى كلمة سواء) أي عدل. وكذا أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن طريق الربيع بن أنس، وأخرج الطبري عن قتادة بن دعلج، ونسبها الفراء إلى قراءة ابن مسعود. وأخرج عن أبي العالان أن المراد بالكلية لا افتقاراً إلى الله، وعلى ذلك بين سابق الآية الذي تضمنه قوله: (إلى كلمة سواء) ولا يشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، فإن جسيم ذلك داخل تحت

في الجميع: فالعصم ما تلقفه من الكتب، والبعض عما استقره بالعادة، ووقع في يده الوحي إعادة الأجرة مشوشة الترتيب، وهو من الراوي، بدليل أنه حذف منها واحدة وهي قوله: « حل قاتلتهمو إلخ » ووقع في رواية الجهاد شيء خالف فيه ما في الموضعين، فإنه أضاف قوله: « م يأمركم » إلى بقية الأسئلة فحملت بها عشرة، وأما هنا فإنه أضاف قوله: « م يأمركم » إلى ما بعد إعادة الأسئلة والأجوبة وما رتب عليها وقوله: « قال لترجمته قل له أي قل لأي سفيان إني سألتك » أي قل له حاكياً عن هرقل إني سألتك، أو المراد إني سألتك على لسان هرقل، لأن الترجمان يعيد كلام هرقل ويعيد هرقل كلام أبي سفيان، ولا يعيد أن يكون هرقل كان يفقه بالعربية ويأنف من التكلم بغير لسان قومه كما جرت به عادة الملوك من الأحاجيم.

قوله: (قلت لو كان من آبائه) أي قلت في نفسي، وأطلق على حديث النفس قولاً.

قوله: (ملك أمه) أي أنه ليكون أحقر في طلب الملك، بخلاف ما لو قال ملك آبائه، أو المراد بالأب ما هو أهم من حقيقته ومجازاً.

قوله: (وكذلك الإيمان إذا خالط) يرجع أن الرواية التي في يده الوحي يلفظ حتى يخالط » وهم والصواب « حين » كما للأكثر.

قوله: (قلت: يأمرنا بالصلاة إلخ) في يده الوحي » فقلت يقول أمجدوا الله إلخ » واستدل به على إطلاق الأمر على صيغة أفضل وعلى عكسه، وفيه نظر لأن الظاهر أنه من تصرف الرواة، ويستفاد منه أن المأمورات كلها كانت معروفة عند هرقل ولهذا لم يستفسره عن حقائقها.

قوله: (إن يك ما تقول فيه حقاً فإنه لي) وقع في رواية الجهاد » وهذه صفة نبي » وفي مرسل سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة » فقال هو نبي » ووقع في « أمالي الحمالي » رواية الأصميين من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن أبي سفيان أن صاحب بصرى أخذ وناساً معه وهم في تجارة فذكر القصة عتسرة: دون الكتاب وما فيه وزاد في آخرها قال: فأخبرني هل تعرف صورته إذا رأيته؟ قلت: نعم، فأدخلت كنيسة لم فيها الصور فلم أراه، ثم أدخلت أخرى فإذا أنا بصورة محمد وصورة أبي بكر إلا أنه دونه. وفي «دلائل النبوة لأبي نعيم » بإسناد ضعيف « أن هرقل أخرج لم سفطاً من ذهب عليه قفل من ذهب فأخرج منه حبرة مطوية فيها صور ففرضا عليهم إلى أن كان آخرها صورة محمد، فقلنا بأجمعنا: هذه صورة محمد، فذكر لهم أنها صور الأنبياء وأنه خاتمهم صلى الله عليه وسلم ».

قوله: (وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أعلم أنه منك) أي أعلم أن نبياً سيبحث في هذا الزمان، لكن لم أعلم تعيين جنسه. وزعم بعض الشراح أنه كان يقطن مكة من بني إسرائيل لكثرة الأنبياء فيهم، وفيه نظر لأن اعتماد هرقل في ذلك كان على ما أطلع عليه من الإسرائيليات، وهي طائفة بالتي التي يخرج في آخر الزمان من ولد إسماعيل، فيحمل قوله: « لم أكن أعلم أنه منك » أي من قريش.

قوله: (أحببت لقاءه) في يده الوحي » لتجشمت » بجسم ومعجزة أي تكلفت، ورجعها عياض لكن نسبها لرواية مسلم خاصة، وهي عند البخاري أيضاً. وقال النووي: قوله: « لتجشمت لقاءه » أي تكلفت الوصول إليه وارتكبت المشقة في ذلك، ولكني أخاف أن اقتطع دونه. قال: ولا علم له في هذا لأنه عرف صفة النبي، لكنه شح بملكه ورغب في بقاء رياسته فأثراً. وقد جاء ذلك مصرحاً به في صحيح البخاري، قال شيخنا شيخ الإسلام: كذا قال، ولم أر في شيء من طرق الحديث في البخاري ما يدل على ذلك. قلت: والذي يظهر لي أن النووي عني ما وقع في آخر الحديث عند البخاري دون مسلم من القصة التي حكاها ابن الناطور، وأن في آخرها في يده الوحي أن هرقل قال: «إني قلت مقالي أنفاً أخبر بها شدةكم على دينكم، فقد رأيت » وزاد في آخر حديث الباب « فقد رأيت الذي أحببت » فكان النووي أشار إلى هذا والله أعلم. وقد وقع التعبير بقوله: « شح بملكه » في الحديث الذي أخرجه.

قوله: (ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأه) ظاهره أن هرقل هو الذي قرأ الكتاب، ويحتمل أن يكون الترجمان قرأه ونسب قراءته إلى هرقل مجازاً لكونه الأمر به، وقد تقدم في رواية الجهاد بلفظ: « ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ » وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الأوزاعي في هذه القصة « فدعا الترجمان الذي يقرأ بالعربية فقرأه » ووقع في رواية الجهاد ما ظاهره أن قراءه الكتاب وقعت مرتين، فإن قوله « فلما جاء قصر بصرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين قراءه: التمسوا لي ما هنا أحدًا من قومه لأسأله عنه، قال ابن عباس: فأخبرني أبو

« قال أبو سفيان: فجعلت أزهد في شأنه وأصغر أمره وأقول: إن شأنه دون ما بلغنا، فجعل لا يلتفت إلى ذلك ».

قوله: (إن كلبني) بالتخفيف (فكذبوه) بالشد، أي قال لترجمته: يقول لكم ذلك. ولما جرت العادة أن مجالس الأكابر لا يواجه فيها بالتكذيب احتراماً لهم، أذن لهم هرقل في ذلك للمصلحة التي أرادها. قال محمد بن إسماعيل التيمي: كذب بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين مثل صدق، تقول كذبني الحديث وصدقتني الحديث، قال الله تعالى: «لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق» [الفتح: ٢٧] وكذب بالشد يتعدى إلى مفعول واحد، وهما من غراب الألفاظ لمخالفتهما الغالب لأن الزيادة تناسب الزيادة وبالعكس، والأمر هنا بالعكس.

قوله: (وأيام الله) بالهمز وبغير الهمز وفيها لغات أخرى تقدمت.

قوله: (يؤتى) بفتح التاء أي يتخل.

قوله: (كيف حسبه) كذا هنا، وفي غيرها « كيف نسبه ؟ » والنسب الوجه الذي يحصل به الإدلاء من جهة الآباء، والحسب ما يعده المرء من مفاخر آبائه. وقوله: « هو فينا ذو حسب » في غيرها « ذو نسب » واستشكل الجواب لأنه لم يزد على ما في السؤال لأن السؤال تضمن أن له نسباً أو حسباً، والجواب كذلك. وأجيب بأن التضمن يدل على التعظيم كأنه قال: هو فينا ذو نسب كبير أو حسب رفيع. ووقع في رواية ابن إسحاق «كيف نسبه فيكم؟ قال في الذروة » وهي بكرة المعجزة وسكون الراء أعلى ما في البحر من السنام، فكانه قال: هو من أهلنا نسباً. وفي حديث دحية عند الزوار « حدثني عن هذا الذي خرج بأرضكم ما هو؟ قال: شاب. قال: كيف حسبه فيكم؟ » قال: هو في حسب ما لا يفضل عليه أحد. قال: هذه الآية ».

قوله: (هل كان في آبائه ملك) في رواية الكشيبي « من آبائه » وملك هنا بالتثنية وهي تؤيد أن الرواية السابقة في يده الوحي بلفظ: « من ملك » ليست بلفظ الفعل الماضي.

قوله: (قال: يزيدون أم ينقصون) كذا فيه بإسقاط حمزة الاستفهام، وقد جزم ابن مالك بجوازه مطلقاً بخلاف لمن خصه بالشر.

قوله: (قال: هل يولد إلخ) إنما لم يستن هرقل بقوله: بل يزيدون عن هذا السؤال لأنه لا ملازمة بين الارتداد والنقص، فقد يرتد بعضهم ولا يظهر فيهم النقص باعتبار كثرة من يدخل وقلة من يرتد مثلاً.

قوله: (سخطه) ليرد أن من دخل في الشيء على بصيرة يبعد رجوعه عنه، بخلاف من لم يكن ذلك من صميم قلبه فإنه يتزلزل بسرعة، وعلى هذا يحصل حال من ارتد من قريش، ولهذا لم يرجع أبو سفيان على ذكرهم، وفيهم صهره زوج ابنته أم حبيبة وهو عبيد الله بن جحش، فإنه كان أسلم وماجر إلى الحبشة بزوجه ثم تنصر بالحبشة ومات على نصرانيته، وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بعده، وكأنه عن لم يكن دخل في الإسلام على بصيرة، وكان أبو سفيان وغيره من قريش يعرفون ذلك منه ولذلك لم يرجع عليه خشية أن يكذبه، ويحتمل أن يكونوا عرفوه بما وقع له من التنصر وفيه بعد، أو المراد بالارتداد الرجوع إلى الدين الأول، ولم يقع ذلك لعبيد الله بن جحش، ولم يطلق أبو سفيان على من وقع له ذلك. زاد في حديث دحية « أرايت من خرج من أصحابه إليكم هل يرجعون إليه؟ قال: نعم ».

قوله: (فهل قاتلتهمو) نسب ابتداء القتال إليهم ولم يقل قاتلكم فينسب ابتداء القتال إليه بمخافة على احترامه، أو لإطلاعه على أن النبي لا يبدأ قومه بالقتال حتى يقاتلوه، أو لما عرفه من العادة من حين من يدعى إلى الرجوع من دينه. وفي حديث دحية «هل ينكب إذا قاتلكم؟ قال: قد قاتله قوم فهزمهم وهزموا، قال: هذه آية ».

قوله: (يصيب منا ونصيب منه) وقعت المقاتلة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن: بدر وأحنت، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر وعكسه في أحد، وأصيب من الطائفتين ناس قليل في أحنت، فصيح قول أبي سفيان يصيب منا ونصيب منه، ولم يصب من تعقب كلامه وأن فيه دسيسة لم ينبه عليها كما نبه على قوله: « ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع فيها » والحق أنه لم يدس في هذه القصة شيئاً وقد ثبت مثل كلامه هذا من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كما أشرت إليه في يده الوحي.

قوله: (إني سألتك عن حسبه فيكم) ذكر الأسئلة والأجوبة على ترتيب ما وقعت، وأجاب عن كل جواب بما يقتضيه الحال، وحاصل الجميع ثبوت علامات النبوة

الخ، وأما المكتوب به فهو ما ذكر في الحديث. وهو توجيه مقبول، لكنه لا يطرد في كل موضع، ومعنا الفصل بين الكلّيتين. واختلف في أول من قالها قتيل: داود عليه السلام، وقيل يعرب بن قحطان، وقيل كعب بن لؤي، وقيل قس بن ساعدة، وقيل سبحانه. وفي «غريب مالك للدارقطني» أن يعقوب عليه السلام قالها، فإن ثبت وقلنا إن قحطان من ذرية إسماعيل فيعقوب أول من قالها مطلقاً، وإن قلنا إن قحطان قبل إبراهيم عليه السلام فيعرب أول من قالها، والله أعلم.

قوله: (وأسلم تسلم) فيه بشارة لمن دخل في الإسلام أنه يسلم من الآفات اعتباراً بأن ذلك لا يخص بهرقل، كما أنه لا يخص بالحكم الآخر وهو قوله أسلم يؤتلك الله أجرك مرتين، لأن ذلك عام في حق من كان مؤمناً بنبيه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم.

قوله: (وأسلم يؤتلك) فيه تقوية لأحد الاحتمالين المتقدمين في بدء الوحي، وأنه أعاد أسلم تأكيداً، ويحتمل أن يكون قوله أسلم أولاً أي لا تعتقد في المسيح ما تعتقده النصارى، وأسلم ثانياً أي لدخل في دين الإسلام، فلذلك قال بعد ذلك: «يؤتلك الله أجرك مرتين».

(تسليمه) لا يصريح في الكتاب بدعائه إلى الشهادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالرسالة، لكن ذلك منطوق في قوله: «والسلام على من اتبع الهدى» وفي قوله: «أدعوك بدعاية الإسلام». وفي قوله: «أسلم» فإن جبع ذلك يتضمن الإقرار بالشهادتين.

قوله: (إلى آل الأوسيين) تقدم ضبطه وشرحه في بدء الوحي، ووجدته هناك في أصل معتد بتشديد الزاء، وحكى هذه الرواية أيضاً صاحب المصباح وغيره، وفي أخرى «الأوسيين» بتحتانية واحدة، قال ابن الأعرابي: أرس يأرس بالتخفيف فهو أريس، وأرس بالتشديد يؤرس فهو أريس، وقال الأزهري: بالتخفيف وبالتشديد الأكار لغة شامية، وكان أهل السواد أهل فلاحة وكانوا أجوساً، وأهل السروم أهل صناعة فاعلموا بأنهم وإن كانوا أهل كتاب فإن عليهم إن لم يؤمنوا من الإسلام إنهم الجوس انتهى. وهذا توجيه آخر لم يقدم ذكره. وحكى غيره أن الأوسيين ينسبون إلى عبد الله بن أريس رجل كان معظمه النصارى ابتدع في دينهم أشياء خالفة لدين عيسى، وقيل إنه من قوم بُيُت إليهم نبي فقتلوه، فالتقدير على هذا: فإن عليك مثل إثم الأوسيين. وذكر ابن حزم أن أتباع عبد الله بن أريس كانوا أهل مملكة هرقل، ورده بعضهم بأن الأوسيين كانوا قليلاً وما كانوا يظهرون رأيهم، فإثمهم كانوا يتكرون التثنية. وما أظن قول ابن حزم إلا عن أصل، فإنه لا يجازف في النقل. ووقع في رواية الأصلية اليرسين بتحتانية في أوله، وكأنه تسهيل للحمزة. وقال ابن سيده في «الحكم»: الأوس الأكار عند تغلب، والأوسين عند كراع، فكانه من الأفسد، أي يقال للتابع والمتبع، والمعنى في الحديث صالح على الرايين، فإن كان المراد التابع فالعنى أن عليك مثل إثم التابع لك على ترك الدخول في الإسلام، وإن كان المراد المتبع فكأنه قال: فإن عليك إثم المتبعين، وإثم المتبعين يضاف باعتبار ما يقع لهم من عدم الإذعان إلى الحق من إضلال أتباعهم. وقال النووي: نه يذكر الفلاحين على بقية الرعية لأنهم الأغلب، ولأنهم أسرع اقتياداً، وتعقب بأن من الرعايا غير الفلاحين من له صرامة وقوة وعشيرة، فلا يلزم من دخول الفلاحين في الإسلام دخول بقية الرعايا حتى يصح أنه نه بذكرهم على الباقين، كذا تعقبه شيخنا شيخ الإسلام. والذي يظهر أن مراد النووي أنه نه بذكر طائفة من الطوائف على بقية الطوائف كأنه يقول إذا امتنع كان عليك إثم كل من امتنع بامتناك وعلى طبع لو أعطت كالفلاحين، فلا وجه لتعقب عليه. نعم قول أبي عبيد في «كتاب الأموال» ليس المراد بالفلاحين الزارعين فقط بل المراد به جميع أهل المملكة، إلا أن أراد به على التقرير الذي قررت به كلام النووي فلا اعتراض عليه، ولا أهل مملكة، وحكى أبو عبيد أيضاً أن الأوسيين هم المحول والمقدم، وهذا أخص من الذي قبله، إلا أن يريد بالقول ما هو أعم بالنسبة إلى من يحكم الملك عليه. وحكى الأزهري أيضاً أن الأوسيين قوم من الجوس كانوا يعبدون النار ويمرحون الزنا وصناعتهم الحرقة ويخرجون العشر مما يزرعون، لكنهم ياكلون الموقدة. وهذا أثبت فمعنى الحديث فإن عليك مثل إثم الأوسيين كما تقدم.

قوله: (ولما فرغ) أي القارئ، ويحتمل أن يريد هرقل ونسب إليه ذلك مجازاً لكونه الأبر به، ويؤيده قوله بعده «عنده» فإن الضمير فيه وفيما بعده هرقل جزءاً.

قوله: (واذهمت الأصوات عنده وكرر اللفظ) ووقع في الجهاد «لنا أن قضى مقاتلة علت أصوات الذين حوله من عظامه الروم وكرر لفظهم، فلا أدري ما قالوا» لكن يعرف من قرائن الحال أن اللفظ كان لما فهموه من هرقل من ميله إلى التصديق.

قوله: (لقد أمر أمر ابن أبي كريمة) تقدم ضبطه في بدء الوحي وإن «أمر» الأول

سفیان أنه كان بالشام في رجال من قريش، فذكر القصة إلى أن قال: ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ، والذي يظهر في أن هرقل قرأه بنفسه أولاً ثم لما جمع قومه وأحضر أبا سفیان ومن معه وسأله وأجابته أمر بقراءة الكتاب على الجميع، ويحتمل أن يكون المراد بقوله أولاً «فقال حين قرأه» أي قرأ عنوان الكتاب لأن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم كان غمراً بجمته وختمه محمد رسول الله، ولهذا قال: إنه يسأل عن هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي، ويؤيد هذا الاحتمال أن من جملة الأسطة قول هرقل: «م بأمركم؟ فقال أبو سفیان: يقول أعبداً لله ولا تشركوا به شيئاً» وهذا بعينه في الكتاب، فلو كان هرقل قرأه أولاً ما احتاج إلى السؤال عنه ثانياً، نعم يحتمل أن يكون سأل عنه ثانياً بمبالغة في تقريره، قال النووي: في هذه القصة فوائد منها جواز مكتبة الكفار ودعاهم إلى الإسلام قبل القتال، وفيه تفصيل: فمن بلغته الدعوة وجب إنذارهم قبل قتالهم، وإلا استعجب. ومنها وجوب العمل بغير الواحد وإلا لا يمكن في بحث الكتاب مع دحية وحده فائدة. ومنها وجوب العمل بالخط إذا قامت القرائن بصدقه.

قوله: (فإنا فيه بسم الله الرحمن الرحيم) قال النووي: فيه استحباب تصدير الكتب بسم الله الرحمن الرحيم وإن كان للموت إليه كافراً، ويجعل قوله في حديث أبي هريرة «كل امرئ يبال يداً فيه يحمده الله فهو أطلع» أي يذكر الله كما جاء في رواية أخرى، فإنه روي على أوجه: بذكر الله، بسم الله، يحمده الله. قال: وهذا الكتاب كان ذا بال من المهمات العظام، ولم يدا فيه بلطف الحمد بل بالبسملة انتهى. وللمحدث الذي أشار إليه أخرجه أبو عروبة في صحيحه وصححه ابن حبان أيضاً وفي إسناده مقال، وعلى تقدير صحته قارواية المشهورة فيه بلطف حمد الله، وما عدا ذلك من الألفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد وإسناد. ثم اللفظ وإن كان عاماً لكن أريد به الخصوص وهي الأمور التي تحتاج إلى تقديم الخطبة، وأما للمراسلات فلم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابتدائها بذلك، وهو نظير الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة أيضاً بلطف «كل خطبة لي فيها شهادة فهي كاليد الجملانة» فلا ابتداء بالحمد واشتراط خضوع بالخطبة، بخلاف بقية الأمور المهمة فيها يدا فيه بالبسملة كما في المراسلات، وبعضها بسم الله فقط كما في أول الجساج والذبيحة وبعضها بلطف من الذكر خصوص كالتكبير، وقد جمعت كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها اليلامة بالحمد بل بالبسملة، وهو يؤيد ما قرره وألفه أعلم. وقد تقدم في الخيف استدلال المصنف بهذا الكتاب على جواز قراءة الجنب القرآن وما يرد عليه، وكذا في الجهاد الاستدلال به على جواز السفر بالقرآن إلى أرض العدو وما يرد عليه بما أفضى من الإعادة ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة «أن هرقل لما قرأ الكتاب قال: هذا كتاب لم أسمعه بعد سليمان عليه السلام» كأنه يريد الابتداء بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا يؤيد ما قدمناه أنه كان عالماً بأخبار أهل الكتاب.

قوله: (من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقع في بدء الوحي وفي الجهاد «من محمد بن عبد الله ورسوله» وفيه إشارة إلى أن رسول الله وإن كانوا أكرم الخلق على الله فهم مع ذلك مَقْرُونُ بأنهم صيد الله، وكان فيه إشارة إلى بطلان ما تدعيه النصارى في عيسى عليه السلام. وذكر المحدث أن القارئ لما قرأ ما عهد رسول الله إلى عظيم الروم غضب آخر هرقل واجتنب الكتاب، فقال له هرقل: مالك؟ فقال: بدأ بنفسه وسماك صاحب الروم، فقال هرقل: إنك لضعيف الرأي، أتريد أن أرمي بكتاب قبل أن أعلم ما فيه؟ لئن كان رسول الله إنه لاحق أن يبدأ بنفسه، ولقد صدق أنا صاحب الروم، والله مالكي ومالكهم. وأخرج الحسن بن سفیان في مسنده من طريق عبد الله بن شداد عن دحية «بثني النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب إلى هرقل، فقدمت عليه فأعطيت الكتاب ومنه ابن أخ له أحر أزرق سيد الرأس، فلما قرأ الكتاب غفر ابن أخيه غفرة فقال: لا تقرأ، فقال قصير: لم؟ قال: لأنه بدأ بنفسه وقال صاحب الروم ولم يقل ملك الروم. قال: اقرأ قرأ الكتاب».

قوله: (إلى هرقل عظيم الروم) عظيم بالجر على البلد ويميز الرفع على القطع والنصب على الاختصاص، والمراد من تعظمه الروم وتقدمه للرئاسة عليها.

قوله: (أما بعد) تقدم في كتاب الجمعة في «باب من قال في الخطبة بعد التثنية أما بعد» الإشارة إلى عدد من روى من الصحابة هذه الكلمة وتوجيهها، ونقلت هناك أن سيويه قال: إن معنى أما بعد مهما يكن من شيء. وأقول هنا: سيويه لا يخص ذلك بقولنا أما بعد بل كل كلام أوله أما وفيه معنى الجزاء، قاله في مثل أم عبد الله فمطلق، والفاء لازمة في أكثر الكلام، وقد تحذف وهو نادر. قال الدكرماني: فإن قلت أما للتفصيل فإين القسم؟ ثم أجاب بأن التقدير أما الابتداء فهو بسم الله، وأما المكتوب فهو من محمد

يفتح الهمة وكسر الميم، والثاني يفتح الهمة وسكون الميم، وحكى ابن التين أنه روي بكسر الميم أيضاً. وقد قال كراع في «الجرد» وزع أمير يفتح ثم كسر أي كثير، فحيتو بصير المعنى لقد كثر ابن ابن كيشة وفيه قلق، وفي كلام الزخري ما يشعر بأن الثاني يفتح الميم فإنه قال: أمره على وزن بركة الزيادة، ومنه قول أبي سفيان: «لقد أسر أسير محمد انتهى». هكذا أشار إليه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين في شرحه ورده، والذي يظهر لي أن الزخري إنما أراد تفسير اللفظة الأولى وهي أمر يفتح ثم كسر وأن مصدرها أمر يفتحين والأمر يفتحين الكثرة والعظم والزيادة، ولم يرد ضبط اللفظة الثانية والله أعلم.

قوله: (قال الزهري: فعدا هرقل عظماء الروم فجمعهم إرج) هذه قطعة من الرواية التي وقعت في بدء الوحي عقب القصة التي حكاهما ابن الناطور، وقد بين هناك أن هرقل داهمهم في مسكرة له بمجمس وذلك بعد أن رجع من بيت المقدس وكتاب صاحبه الذي برومية فجاءه جوابه يوافقه على خروج النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا فالقاه في قوله: «فعدا» فصيحة، والتقدير قال الزهري: فسار هرقل إلى حصن فكسب إلى صاحبه برومية فجاءه جوابه فعدا الروم.

(كشبه): وقع في «سيرة ابن إسحاق» من روايته عن الزهري بإسناد حديث الباب إلى أبي سفيان بعض القصة التي حكاهما الزهري عن ابن الناطور، والذي يظهر لي أنه دخل عليه حديث في حديث، وفيه أنه حكى قصة الكتاب عن الزهري قال: «حدثني أسقف من النصارى قد أدرك ذلك الزمان» قلت: وهذا هو ابن الناطور، وقصة الكتاب إنما ذكرها الزهري من طريق أبي سفيان، وقد فصل شبيب بين أبي حمزة عن الزهري الحديث تفصيلاً واضحاً، وهو أوثق من ابن إسحاق وأتقن، فروايته هي المحفوظة ورواية ابن إسحاق شاذة، وعمل هذا التبيين أن يذكر في الكلام على الحديث في بدء الوحي، لكن فأت ذكره هناك فاستدركته هنا.

قوله: (فجمعهم في دار له فقال) تقدم في بدء الوحي أنه جمعهم في مكان وكان هو في أملاء فاطم عليهم وصنع ذلك خوفاً على نفسه أن يتكروا مقاتله فيبادروا إلى قتله.

قوله: (آخر الأبد) أي يدم ملككم إلى آخر الزمان، لأنه عرف من الكتب أن لا أمة بعد هذه الأمة ولا دين بعد دينها، وأن من دخل فيه آمن على نفسه فقال لهم ذلك.

قوله: (فقال علي بهم، فعدا بهم فقال) فيه حذف تقديره فردوهم فقال.

قوله: (فقد رأيت منكم الذي أحبيت) يفسر ما وقع مختصراً في بدء الوحي مقتصرأ على قوله: «قد رأيت» واكتفى بذلك عما بعده. بللك عما بعده.

قوله: (فسجدوا له ورضوا عنه) يشعر بأنه كان من عاداتهم السجود للملوكهم، ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى تقبيلهم الأرض حقيقة. فإن الذي يفعل ذلك ربما صار غالباً كهنية الساجد، وأطلق أنهم رضوا عنه بناءً على رجوعهم عما كانوا هموا به عند تفرقهم عنه من الخروج والله أعلم. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: البداة باسم الكاتب قبل المکتوب إليه، وقد أخرج أحد وأبو داود عن العلاء بن الحضرمي أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان عامله على البحرين فبدا بنفسه «من العلاء إلى محمد رسول الله» وقال يمين: كانت عادة ملوك المعجم إذا كتبوا على ملوكهم بدأوا باسم ملوكهم فتبتمهم بنو أمية. قلت: وسياقي في الأحكام أن ابن مصر كتب إلى معاوية فبدأ باسم معاوية، وللى عبد الملك كذلك، وكذا جاء عن زيد بن ثابت إلى معاوية، وعند البزار بسند ضعيف عن حنظلة الكاتب أن النبي صلى الله عليه وسلم وجه علياً وخالد بن الوليد فكسب إليه خالد فبدأ بنفسه وكتب إليه علي فبدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يحب علي واحتر منهما، وقد تقدم الكلام على «أما بعد» في كتاب الجمعة.

٥ - باب ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ - إِلَى - بِهٖ عَلَيْهِم [٩٢].

اللَّهُ يَقُولُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالُكُمْ إِلَيْنَا يُنْفِقْهَا، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بَرَّهَا وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَتَحْتَمِلُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَتَّى أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَيْحٌ ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، وَقَدْ سَبَقَتْ مَا قُلْتُ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَحْتَمِلُهَا فِي الْآخِرِينَ».

قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَحَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَبِهِ وَلَمَّا نَبَسَ عَمِي.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَزَوْجُ بَنِي حَنَافَةَ: «ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ».

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ: «مَالٌ رَائِحٌ» [إبراهيم: ١٩٦١].
[أرجس: ٢٩٨].

٤٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فَحَسَمَهَا لِيَحْسَنَ وَأَبِي، وَأَنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَحْسَلْ لِي مِنْهَا شَيْئاً [إبراهيم: ١٩٦١]. أخرجه مسلم: ٩٨٨، مطرولاً بدون، «وله لم يمسح...».

قوله: (باب لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون الآية) كذا لم يمسح في غيره. «إلى به عليهم». ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة يبرحاه، وقد تقدم ضبطها في الزكاة، وشرح الحديث في الوقف.

قوله: (وقال عبد الله بن يوسف وروح بن عباد عن مالك قال: رايح) يعني أن المذكورين روايا الحديث عن مالك بإسناده فوافقا فيه إلا في هذه اللفظة، فاما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف في الوقف عنه، ووقع عند المزني أنه أرودها في التفسير موصولة عن عبد الله بن يوسف أيضاً، وأما رواية روح بن عباد فتقدم في الوكالة أن أحد وصلها عنه، وذكرت هناك ما وقع للرواة عن مالك في ضبط هذه اللفظة وهمل هي رايح بالموحدة أو التختانية مع الشرع.

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك رايح) كذا اختصره، وكان قد ساقه بتمامه من هذا الوجه في كتاب الوكالة.

(كشبه): وقع هنا لغير أبي ذر «حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس قال: فحسملها لحسان وأبي بن كعب، وأنا أقرب إليه منهما، ولم يجعل لي منها شيئاً» وهذا طرف من الحديث، وقد تقدم بتمامه في الوقف مع شرحه، وأفضل المزني التبيين على هذا الطريق هنا، وعن عمل بالآية ابن عمر فروى البزار من طريقه أنه قراه قال: فلم أجد شيئاً أحب إلي من مرجانة جارية في رومية فقلت: هي حرة لوجهه الله، فلولا أنني لا أعود في شيء جعلته له لتزوجتها.

٦ - باب ﴿قُلْ قَاتِلُوا بِالْوَرَاءِ قَاتِلُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٩٣].

٤٥٥٦ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَمْرَةَ: حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ عَفِيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَأَمْرًاؤُا قَدْ زَنَوا، فَقَالَ لَهُمْ: «كَيْفَ تَفْعَلُونَ بِمَنْ زَنَى مِنْكُمْ؟» قَالُوا: نَحْمِلُهُمَا وَنَضْرِبُهُمَا، فَقَالَ: «لَا تَجِدُونَ فِي السُّورَةِ الرَّجْمَ». فَقَالُوا: لَا نَجِدُ فِيهَا شَيْئاً، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ، قَاتِلُوا بِالْوَرَاءِ قَاتِلُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَوَضَعَ يَدَاسُهَا الَّذِي يَدْرُسُهَا مِنْهُمْ كَفَّهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَطَفِقَ يَقْرَأُ مَا دُونَ يَدِهِ وَمَا زَعَمَ، وَلَا يَقْرَأُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَزَعَّ يَدَهُ عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَالُوا: هِيَ آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا فَوُجِعَا قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ مَوْضِعُ الْجَنَازَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَأَيْتَ صَاحِبَهَا يَخْبِي عَنْهَا، يَتَّقِيهَا الْجِنَازَةَ [إبراهيم: ١٣٢٩]. أخرجه مسلم: ١٩٦٩، بدون ذكر موضع الجنائز.

قوله: (باب قل قاتلوا بالوراء قاتلواهم إن كنتم صادقين) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسياقي شرحه في الحدود. وقوله في هذه الرواية: كيف تعلمون» في رواية الكشميهني «كيف تعلمون» وقوله: «لحمهما» بمهمله ثم

٤٥٥٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِالْمَدِينَةِ نَحْلًا، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْنَا يُنْفِقُهَا، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ

ميم مثله أي نسكب عليهما الماء الحميم، وقيل جعل في وجوههما الحمة بمهملة وميم خفيفة أي السوداء، وسباني ما في ذلك عند شرح الحديث. وقوله: «فوضع مدراسها» بكسر أوله كذا للكشيمبي. ولغيره «مدراسها» بضم أوله وتقديم الألف بسوزن المقابلة من الدراسة، والأول أوجه.

قوله: (فلما رأوا ذلك قالوا) في رواية الكشيمبي بالافراد فيها.

قوله: (فجاء) يجيء ساكنة ثم نون مفتوحة ثم همزة، وللكشيمبي «يجيء» بالمهملة وكسر النون بغير همز.

٧ - باب ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [١١٠].

٤٥٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ قَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قَالَ: خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ، تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَخَابِهِمْ، حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ. [إرجاع: ٣٠١٠].

قوله: (باب كنتم خير أمة أخرجت للناس) ذكر فيه حديث أبي هرير في تفسيرها غير مرفوع، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر مرفوعاً، وهو يروى قول من تعقب البخاري فقال: هذا موقوف لا معنى لإدخاله في المسند.

قوله: (سفيان) هو الثوري.

قوله: (عن مسرة) هو ابن عمار الأشجعي كوفي ثقة، ما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الحلق، ويأتي في النكاح، وشيخه أبو حازم بمهملة ثم زاي هو سليمان الأشجعي. وقوله: «خير الناس للناس» أي خير بعض الناس لبعضهم أي أنفسهم لهم، وإنما كان ذلك لكونهم كانوا سبياً في إسلامهم، وبهذا التقرير يتلخص تعقب من زعم بأن التفسير المذكور ليس بصحيح. وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق السندي قال: «قال عمر: لو شاء الله لقال: أنتم خير أمة فكتنا كئنا، ولكن قال: كنتم فهي خاصة لأصحاب محمد ومن صنع مثل صنعهم» وهذا مقطوع. وروى عبد الرزاق وأحمد والنسائي والحاكم من حديث ابن عباس بإسناد جيد قال: «هم الذين هاجروا مع النبي صلى الله عليه وسلم» وهذا أخص من الذي قبله. ولطبراني من طريق ابن جريج عن حكيم قال: نزلت في ابن مسعود وسالم مولى أبي حنيفة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل. وهذا موقوف فيه انقطاع، وهو أخص ما قبله. وروى الطبري من طريق جهماد قال: معناه على الشرط المذكور تأمرون بالمعروف وإليه. وهذا أهم وهو نحو الأول. وجاءه في سبب هذا الحديث ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق حكيم قال: كان من قبلكم لا يأمن هذا في بلاد هذا ولا هذا في بلاد هذا، فلما كنتم أئمة آمن فيكم الأحمر والأسود. ومن وجه آخر عنه قال: «لا تكن أمة دخل فيها من أصناف الناس مثل هذه الأمة. وعن أبي بن كعب قال: «لا تكن أمة أكثر استجابة في الإسلام من هذه الأمة. أخرجه الطبري بإسناد حسن عنه. وهذا كله يقتضي حملها على عموم الأمة، وبه جزم الفراء واستشهد بقوله: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] وقوله: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] قال: وحذف كان في مثل هذا وإظهارها سواء. وقال غيره: المراد بقوله: ﴿كُنْتُمْ﴾ في اللوح المنفرد أو في علم الله تعالى. ورجح الطبري أيضاً حل الآية على عموم الأمة، وأيد ذلك حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذه الآية ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال: أنتم ثمرون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله» وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه والحاكم وصححه، وله شاهد مرسل عن قتادة عند الطبري رجاله ثقات. وفي حديث علي عند أحمد بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وجعلت أمي خير الأمم».

٨ - باب ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ [١٢٢].

٤٥٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عُمَرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَتْ: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ قَالَ: نَحْنُ الطَّائِفَتَانِ: بَنُو حَارِثَةَ وَبَنُو سُلَيْمَةَ، وَمَا نَحِبُ - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: وَمَا يُسْرِي - أَنَّهُمَا لَمْ تَنْزَلْ، لِقَوْلِ اللَّهِ:

﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [إرجاع: ٥٠٥١. أخرجه مسلم: ٢٥٠٥].

قوله: (باب إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا) ذكر فيه حديث جابر، وقد تقدم مشروحاً في غزوة أحد، وقوله: ﴿والله وليهما﴾ ذكر الفراء أن في قراءة ابن مسعود والله وليهم، قال: وهو كقول: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ [الحجرات: ٩]

٩ - باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [١٢٨].

٤٥٥٩ - حَدَّثَنَا جِبْرِائِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْقَبْرِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اأَنْفُ فَلَاحًا وَفَلَاحًا وَفَلَاحًا». بَعْدَ مَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَدَّثَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ - فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴿.

رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاحِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. [إرجاع: ٤٠٦٩]

٤٥٦٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جِبْرَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَحَدٍ، أَوْ يَدْخُلَ لِأَحَدٍ، قَسَتْ بَعْدَ الرُّكُوعِ، قُرْبَةً قَالَ: إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَدَّثَهُ»، وَاللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَخِثْلَانَ بْنَ أَبِي رِيحَةَ، اللَّهُمَّ احْشُدْ وَطَائِفَتَكَ عَلَى مَعْصَرٍ، وَاجْعَلْهَا مَبِينٌ كَمَبِينِ يُوسُفَ. يَجْهَرُ بِذَلِكَ، وَكَانَ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ فِي صَلَاةِ الْقَبْرِ: «اللَّهُمَّ اأَنْفُ فَلَاحًا وَفَلَاحًا لِأَحْيَاءٍ مِنَ الْغَرْبِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾. [١٠٨: الآية]. [إرجاع: ٨٠٤. أخرجه مسلم: ٦٧٥].

قوله: (باب ليس لك من الأمر شيء) سقط «باب» لغير أبي ذر.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (فلا فلاحاً وفلاحاً) تقدمت تسميتهن في غزوة أحد من رواية مرسله أوردها المصنف عقب هذا الحديث بعينه عن حنظلة بن أبي سفيان عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن صير والحارث بن هشام، فنزلت» وأخرج أحمد والترمذي هذا الحديث موصولاً من رواية عمرو بن حمزة عن سالم عن أبيه فسماهم وزاد في آخر الحديث «فتيب عليهم كلهم» وأشار بذلك إلى قوله في بقية الآية: ﴿أو يتوب عليهم﴾ [آل عمران: ١٢٨] ولأحد أيضاً من طريق محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة، فتركت، قال: وهادم الله للإسلام» وكان الرابع عمرو بن المصاحي، فقد عزا السهيلي لرواية الترمذي لكن لم أره فيه. والله أعلم.

قوله: (رواه إسحاق بن راهبه عن الزهري) أي بالإسناد المذكور، وهو موصول عند الطبراني في «المجمع الكبير» من طريقه.

قوله: (كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد) أي في صلته.

قوله: (قمت بعد الركوع) تسمك بمفهومه من زعم أن القنوت قبل الركوع، قال: وإنما يكون بعد الركوع عند إرادة الدعاء على قوم أو قوم. وتعقب باسئصال أن مفهومه أن القنوت لم يقع إلا في هذه الحالة. ويؤيده ما أخرجه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم» وقد تقدم بيان الاختلاف في القنوت وفي عمله في آخر «باب الوتر».

قوله: (الوليد بن الوليد) أي ابن المغيرة وهو أخو خالد بن الوليد وكان ممن شهد بدرًا مع المشركين وأسر وفدى نفسه ثم أسلم فحبس بمكة ثم توأده هو وسلمة وعياش المذكورين معه وهربوا من المشركين، فعلم النبي صلى الله عليه وسلم بمخرجهم فدعا لهم، أخرجه عبد الرزاق بسند مرسل، ومات الوليد المذكور لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم، وروينا ذلك في «فوائد الزيارات» من حديث الحفاظ أبي بكر بن زياد النيسابوري بسند عن جابر قال: «رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة

أحد، وقد تقدم بشامه مع شرحه في المغازي.

١١ - باب قوله: ﴿ أَمَنَّا نَعَاَسَ ﴾ [١٥٤].

٤٥٦٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِيزَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو يَحْيَى قُتُوبٌ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حُثَيْبٌ، عَنْ قَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: عَلَيْنَا النَّعَاسُ وَنَحْنُ فِي مَصَافٍ يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ: فَجَعَلَ سَبْيِي يَسْقُطُ مِنْ يَدَيَّ وَأَخَذَهُ، وَيَسْقُطُ وَأَخَذَهُ [راجع: ٤٥٦٨].
قوله: (باب قوله أمنة نعاساً).

قوله: (حدثني إسحاق بن إيزاهيم بن عبد الرحمن أبو يعقوب) هو بغدادى لقبه لؤلؤ، ويقال يروي بختنايين، وهو ابن عم أحد بن منيع، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في كتاب الرقاق، وهو ثقة بائع، وعاش بعد البخاري ثلاث سنين، مات سنة تسع وخمسين، ثم ذكر حديث أبي طلحة في النعاس يوم أحد، وقد تقدم في المغازي من وجه آخر عن قتادة مع شرحه.

١٢ - باب قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرُّسُولِ

مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ

عَظِيمٌ ﴾ [١٧٢].

﴿ الْقَرْحُ ﴾: الْجَرَحُ، ﴿ اسْتَجَابُوا ﴾: أَجَابُوا، ﴿ يَسْتَجِيبُ ﴾: يُجِيبُ.
قوله: (باب قوله تعالى: الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح) ساق الآية إلى ﴿ عظيم ﴾.

قوله: (القرح الجراح) هو تفسير أبي عبيدة، وكذا أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبيرة مثله، وروى سعيد بن منصور بإسناد جيد عن ابن مسعود أنه قرأ: «القرح بالضم، قلت: وهي قراءة أهل الكوفة. وذكر أبو حنيفة عن عائشة أنها قالت: «اقرأها بالفتح لا بالضم» قال الأخفش: القرح بالضم والفتح المصدر، فالضم لغة أهل الحجاز والفتح لغة غيرهم كالضعف والضعف، وحكى القراء أنه بالضم الجرح والفتح لله، وقال الراغب: القرح بالفتح أثر الجراحة وبالضم أثرها من داخل.

قوله: (استجابوا أجابوا، ويستجيب يجيب) هو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿ فاستجاب لهم ﴾ [آل عمران: ١٦٥] أي أجابهم، تقول العرب: استجبتك أي أجبتك، قال كعب الغنوي:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عندك مجيب

وقال في قوله تعالى: ﴿ ويستجيب الذين آمنوا وعلماو الصالحات ﴾ [الشورى: ٢٦] أي يجيب الذين آمنوا وهذه في سورة الشورى وإنما أوردها المصنف استشهاده للآية الأخرى.

(تفسيره): لم يبق البخاري في هذا الباب حديثاً، وكأنه يرضى له، واللاحق به حديث عائشة أنها قالت لعروة في هذه الآية: «يا ابن أخي كان أبوك منهم: الزبير وأبو بكر» وقد تقدم في المغازي مع شرحه. وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لا مرجع للمشركين عن أحد قالوا: لا عهداً قتلتم، ولا الكواصب ردتهم، بشما صنتهم، فرجوا، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فانتدبوا حتى بلغ حراء الأسد، فبلغ المشركين قالوا: نرجع من قابل، فأئذ الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرُّسُولِ ﴾ الآية» أخرجه النسائي وابن مردويه ورجاله رجال الصحيح، إلا أن المحفوظ لإرساله عن عكرمة ليس فيه ابن عباس ومن الطريق المرولة أخرجه ابن أبي حاتم وغيره.

١٣ - باب قوله: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ

جَمَعُوا لَكُمْ فَانْخَشَوْهُمْ ﴾ الآية [١٧٣]

٤٥٦٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: أَرَاهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي الْعُتَيْ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ حَسْبَا اللَّهُ وَيَعْمُ الْوَكِيلُ ﴾. قَالَهَا

الأخيرة من صلاة الصبح صبيحة خمس عشرة من رمضان فقال: اللَّهُمَّ انسج الوليد بن الوليد، الحديث، وفيه «فدعا بذلك خمسة عشر يوماً، حتى إذا كان صبيحة يوم الفطر ترك الدعاء، فسأله عمر فقال: أو ما علمت أنهم قدموا؟ قال: ينسا هو يذكرهم انتفع عليهم الطريق يسوق بهم الوليد بن الوليد قد نكت أصبحه بالخرة وساق بهم ثلاثاً على قدميه فتبع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم حتى قضى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هذا الشهيد، أنا على هذا شهيد» وروته أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بآيات مشهورة.

قوله: (وسلمه بن هشام) أي ابن المغيرة وهو ابن عم الذي قبله، وهو أخو أبي جهل، وكان من السابقين إلى الإسلام، واستشهد في خلافة أبي بكر بالشام سنة أربع عشرة.

قوله: (وعياض) هو بالتحانية ثم المعجمة وأبوه أبو ربيعة اسمه عمرو بن المغيرة فهو عم الذي قبله أيضاً، وكان من السابقين إلى الإسلام أيضاً وهاجر المهجرتين، ثم خدعه أبو جهل فرجع إلى مكة فحبسه، ثم فرغ رفيقه المذكورين وعاش إلى خلافة عمر فمات قبل سنة خمس عشرة وقيل قبل ذلك، والله أعلم.

قوله: (وكان يقول في بعض صلواته في صلاة الفجر) كأنه يشير إلى أنه لا يداوم على ذلك.

قوله: (اللهم العن فلاناً وفلاناً لأحياه من العرب) وقع تسميتهم في رواية يونس عن الزهري عند مسلم بلفظ «اللهم العن رعلماً وذكوان رصبة».

قوله: (حي أنزل الله: ليس لك من الأمر شيء) تقدم استشكله في غزوة أحد، وأن قصة رعل وذكوان كانت بعد أحد، ونزول ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ [آل عمران: ١٦٨] كان في قصة أحد فكيف يتأخر السبب عن النزول؟ ثم ظهر لي حلة الحشر وأن فيه إدراجاً، وأن قوله: «حي أنزل الله» منقطع من رواية الزهري عن بلغه، بين ذلك مسلم في رواية يونس المذكورة فقال هنا قاله، يعني الزهري ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت «وهذا البلاغ لا يصح لما ذكرته، وقد ورد في سبب نزول الآية شيء» أخر لكنه لا يتأني ما تقدم، بخلاف قصة رعل وذكوان، فعند أحد ومسلم من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كسرت ريعيته يوم أحد وشج وجهه حتى سال الدم على وجهه فقال: كيف يفلح قوم فعلوا هذا بينهم وهو يدعوهم إلى ربه، فأئذ الله تعالى: ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ الآية». وطريق الجمع بينه وبين حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم دعا على المذكورين بعد ذلك في صلواته فترتل الآية في الأمرين معاً، فيما وقع له من الأمر المذكور وفيما نشأ عنه من الدعاء عليهم، وذلك كله في أحد، بخلاف قصة رعل وذكوان فإنها اجنبية، ويحتمل أن يقال إن قصتهم كانت عقب ذلك وتأخر نزول الآية عن سببها قليلاً، ثم نزلت في جميع ذلك، والله أعلم.

١٥ - باب قوله تعالى: ﴿ وَالرُّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ ﴾

[١٥٣]

وَهُوَ ثَلَاثُ أَخْرَاكُمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ [البقرة: ٥٢]: قَسْعاً أَوْ شَهَادَةً.

٤٥٦٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْوَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرُّجَالِ يَوْمَ أُحُدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَبْرِ، وَأَقْبَلُوا مِنْهُمْ مِائِينَ، فَلَمَّا إِذْ يَدْعُوهُمْ الرُّسُولُ لَيْسَ أَخْرَاكُمْ، وَلَمْ يَتَّقِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا. [راجع: ٣٠٣٩]

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿ والرسل يدعوكم في أخراكم ﴾ وهو ثلاث أخراكم) كذا وقع فيه، وهو تابع لأبي عبيدة فإنه قال: أخراكم آخركم، وفيه نظر لأن أخرى تأنيث آخر بفتح الحاء لا كسرهما، وقد حكى الفراء أن من العرب من يقول في أخراكم بزيادة اللنة.

قوله: (وقال ابن عباس: إحدى الحسينين [البقرة: ٥٢] فصحاء أو شهادة) كذا وقع هذا التعليق بهذه الصورة، وعلم في سورة براءة، ولعله أورده هنا للإشارة إلى أن إحدى الحسينين وقعت في أحد وهي الشهادة، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله. ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث السراء في قصة الرماة يوم

قوله: ﴿باب ولا يحسن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله الآية﴾ ساق غير أبي ذر إلى قوله: ﴿خير﴾ قال الراودي: أجمع المفسرون على أنها نزلت في مناني الزكاة، وفي صحة هذا القول نظر، فقد قيل إنها نزلت في اليهود الذين كموا صفة محمد، قاله ابن جريج، واختاره الزجاج، وقيل فيمن يبخل بالنفقة في الجهاد، وقيل على العيال وذوي الرحم المحتاج، نعم الأول هو الأرجح وإليه أشار البخاري.

قوله: ﴿سبطوقون، كقولك طوقه بطوق﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿سبطوقون ما علوا به يوم القيامة﴾ أي يلزمون، كقولك طوقته بالطوق. وروى عبد الرزاق وسعيد بن منصور عن طريق إبراهيم التيمي بإسناد جيد في هذه الآية ﴿سبطوقون﴾ قال: بطوق من النار. ثم ذكر حديث أبي هريرة فيمن لم يؤد الزكاة. وقد تقدم مع شرحه في أوائل كتاب الزكاة، وكذا الاختلاف في التطويق المذكور هل يكون حيا أو ميتا. وروى أحمد والترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة من طريق أبي وائل من عبد الله فروعا «لا يمنع عبد زكاة ماله إلا جعل الله له شجاعا أقصر بطوق في حقه». ثم قرأ مصدقا في كتاب الله ﴿سبطوقون ما علوا به يوم القيامة﴾ وقد قيل إن الآية نزلت في اليهود الذين سفلوا أن يجنوا بصفة محمد صلى الله عليه وسلم عندهم فبخلوا بذلك وكموا، ومعنى قوله: ﴿سبطوقون ما علوا به﴾ أي يائمه.

١٥ - باب ﴿وَلتَسْمُنَنَّ مِنَ الَّذِينَ آتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيرًا﴾ [١٨٦].

٤٥٦٦ - حدثنا أبو إيمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني غزوة بن الزبير: أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أخبره: أن رسول الله ﷺ ركب على جمل، على قتيبة قدسي، وأزفت أسامة بن زيد وراثة، فوذا سفدة بن عذابة في بني الحارث بن العوزج، قتل وقتله بشر. قال: حتى مر بمجلس فيه عبد الله بن أبي أنس سؤل، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي، فإذا في المجلس أخطأ من المسلمين والمشرعين سفدة الأوثان، وأهل يهود والمسيحيين، وفي المجلس عبد الله بن رواحة، فلما غلبت المجلس عجاجة الثاوي، حذر عبد الله بن أبي أنفه بركابه، ثم قال: لا تغربوا علينا، فسلم رسول الله ﷺ عليهم ثم وقف، فزل لدعائهم إلى الله، وقرأ عليهم القرآن، فقال عبد الله بن أبي أنس سؤل: أيها المرء، إنه لا أحسن مما تقول إن كان حقا، فلا تؤذنا به في مجلسنا، أزعج إلى رحلك، فمن جاءك فاقصص عليه. فقال عبد الله بن رواحة: بلى يا رسول الله، فأعشيت به في مجلسنا، فلما نحب ذلك، فاستب المسمون والمشركون وأهل يهود حتى كادوا يتجاوزون، فلم يزل النبي ﷺ يخفضهم حتى سكوا، ثم ركب النبي ﷺ ذاتيه، فسار حتى دخل على سفدة بن عذابة، فقال له النبي ﷺ: وما سفدة، ألم تسمع ما قال أبو حنيفة - يؤيد عبد الله بن أبي - قال: كذا وكذا. قال: سفدة بن عذابة: يا رسول الله، اطفئ عنه، وأصنع عنه، فوالذي أنزل عليك الكتاب، لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك لقد اصطليح أهل هذه البحيرة على أن يتوجروا فيقتصوه بالبعثية، فلما أتى الله ذلك بالحق الذي أعطاك الله شرف بذلك، فذلك فعل به ما رأيت. ففأعز رسول الله ﷺ. وكان النبي ﷺ وأصحابه يفتنون عن المشرعين وأهل الكتاب كما أمرهم الله، وتصطبرون على الأذى، قال: الله عز وجل: ﴿وَلتَسْمُنَنَّ مِنَ الَّذِينَ آتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى كَثِيرًا﴾ الآية، وقال الله: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَهْلَ الْكِتَابِ لَوْ يَرَوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ فَكَارَاسًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ إلى آخر الآية [البقرة: ١٥٩]، وكان النبي ﷺ يتأول القوم ما أمره الله به، حتى إذا الله فيهم، فلما عز رسول الله ﷺ بئروا، فقتل الله به صناديق كفار قريش، قال: ابن أبي أنس سؤل ومن معه من المشرعين وعبدية الأثان: هذا أمر قد توجه، فبأفوا الرسول ﷺ

إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا: ﴿إن الناس قد جموا لكم فاختوهم فزادهم إيمانًا وقالوا حسبتا الله ونعم الوكيل﴾ [الطه: ٤٥٦٤].

٤٥٦٤ - حدثنا مالك بن إسماعيل: حدثنا إسرائيل، عن أبي حمزة، عن أبي الضحى، عن ابن عباس قال: كان آخر قول إبراهيم حين ألقى في النار: حسبي الله ونعم الوكيل [راجع: ٤٥٦٣].

قوله: ﴿باب قوله﴾ الذين قال هم الناس إن الناس قد جموا لكم فاختوهم﴾ في رواية أبي ذر «باب إن الناس قد جموا لكم فاختوهم» وزاد غيره «الآية».

قوله: ﴿حدثنا أحمد بن يونس أراه قال: حدثنا أبو بكر كذا وقع، القائل «أراه» هو البخاري، وهو يفسر المفردة بمعنى أظنه، وكأنه عرض له شك في اسم شيخه، وقد أخرجه الحاكم من طريق أحمد بن إسحاق «من أحد بن يونس حدثنا أبو بكر بن عياش» بإسناده المذكور بغير شك، لكن وهم الحاكم في استروا.

قوله: ﴿عن أبي حمزة﴾ بفتح المهملة واسمه عثمان بن حاصم، ولأبي بكر بن عياش في هذا الحديث إسناده أخرجه ابن مروه من وجه آخر عنه عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له إن الناس قد جموا لكم فاختوهم فنزلت هذه الآية».

قوله: ﴿عن أبي الضحى﴾ اسمه سلم بن صحيح بالضم.

قوله: ﴿قالا إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار﴾ في الرواية التي بعدها إن ذلك أخر ما قال «وكذا وقع في رواية الحاكم المذكورة، ووقع عند النسائي من طريق يحيى بن أبي بكر عن أبي بكر كذلك، وعند أبي نعيم في «المستخرج» من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بهذا الإسناد «أنها أول ما قال» فيمكن أن يكون أول شيء قال وأخر شيء، قال، والله أعلم.

قوله: ﴿حين قالوا إن الناس قد جموا لكم﴾ فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحاق مطولا في هذه القصة، وأن أبا سفيان رجع بقرش بعد أن توجه من أحد فليبه معبد الخزاعي فابخره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في جمع كثير، وقد اجتمع معه من كان تخلف من أحد ونموا، فبني ذلك أبا سفيان وأصحابه فرجوا، وأرسل أبو سفيان ناسا فاختبروا النبي صلى الله عليه وسلم أن أبا سفيان وأصحابه يقتلونهم فقال: حسبتا الله ونعم الوكيل. ودواء الطبري من طريق السدي نحوه ولم يسم معبدا قال: «أمرأيا» ومن طريق ابن عباس موصولا لكن بإسناد لين قال: «استقبل أبو سفيان صبرا ولودة المدينة ومن طريق مجاهد أن ذلك كان من أبي سفيان في العام للقبيل بعد أحد وهي شزوة بدر الموعد، ورجع الطبري الأول. ويقال إن الرسول بذلك كان نعيم بن مسعود الأشجعي، ثم أسلم نعيم فحسن إسلامه. قيل إطلاق الناس على الواحد كونه من جنسهم كما يقال: فلان يركب الخيل وليس له إذ ذاك إلا فرس واحد. قلت: وفي صحة هذا المثال نظر.

١٤ - باب ﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [هو خير] لهم بل هو شر لهم سبطوقون ما يدخلوا به يوم القيامة والله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير﴾ [١٨٠].

٤٥٦٥ - حدثني عبد الله بن ميمون: سمع أبا النضر: حدثنا عبد الرحمن، هو أن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من آتاه الله مالا فلم يزد زكاة مثل له ماله شجاعا أقرع، له زبيتان، بطوقه يوم القيامة، يأخذ يلهمن - ينهي بشنقي - يقول: أنا مالك أنا كزلك». ثم تلا عليه الآية: ﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾. إلى آخر الآية [راجع: ٢٣٧١]. أخرجه مسلم: ٩٨٧، بقصة ليست في هذه الطريق [الطه: ٤٥٦٤].

عَلَى الْإِسْلَامِ فَاسْتَلَمُوا [راجع: ٢٩٨٧. أخرجه مسلم: ١٧٩٨].

قوله: (باب ولتسعن من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً) ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنها نزلت في كعب بن الأشرف فيما كان يهجو به النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من الشعر، وقد تقدم في المغازي خبره، وفيه شرح حديث «من لكعب بن الأشرف، فإنه أذى الله ورسوله». وروى ابن أبي حاتم وابن المنذر بإسناد حسن عن ابن عباس أنها نزلت فيما كان بين أبي بكر وبين فتاح اليهودي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ ظَرِيرٌ وَخَنَّانٌ﴾ تعالى الله عن قوله، ففضب أبو بكر فنزلت.

قوله: (على قطيعة فدية) أي كساء غليظ منسوب إلى فلك يفتح الفاء والدال، وهي بلد مشهور على مرحلتين من المدينة.

قوله: (يعود سعد بن عباد) فيه عبادة الكبر بعض أتباعه في داره.

قوله: (في بني الحارث بن الخزرج) أي في منازل بني الحارث وهم قوم سعد بن عبادة.

قوله: (قل وقعة بدر) في رواية الكشيبي «وقعة».

قوله: (وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي) أي قبل أن يظهر الإسلام.

قوله: (وإذا في المجلس أخطأ من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود والمسلمين) كذا فيه تكرار لفظ المسلمين آخره بعد البسطة به، والأولى حذف أحدهما، وسقطت الثانية من رواية مسلم وغيره. وأما قوله: «عبدة الأوثان» فعلى البطل من المشركون، وقوله: «يهود» يجوز أن يكون معطوفاً على البطل أو على الجدل منه وهو أظهر لأن اليهود مقرون بالتوحيد نعم من قال منهم غير ابن الله تعالى الله عن قولهم الإشراك، وعطفهم على أحد التدينين تنويهاً بهم في الشر، ثم ظهر لي رجحان أن يكون عطفاً على الجدل منه كأنه فسر المشركون عبدة الأوثان وباليهود، ومنه يظهر توجيحه إعادة لفظ المسلمين كأنه فسر الأخطأ بشيئين المسلمين والمشركون، ثم لما فسر المشركون بشيئين رأى إعادة ذكر المسلمين تأكيداً، ولو كان قال أولاً من المسلمين والمشركون واليهود ما احتاج إلى إعادة، وإطلاق المشركون على اليهود كونهم يضاهون قولهم ويرجعونهم على المسلمين ويوافقونهم في تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام ومعاداته وقتاله بعدما تبين لهم الحق، ويؤيد ذلك أنه قال في آخر الحديث: «قال عبد الله بن أبي بن سلول ومن معه من المشركون وعبدة الأوثان» فطغى عبدة الأوثان على المشركون، وبالله التوفيق.

قوله: (عجاجة) بنت الحيلة وجبين الأولى خفيفة أي غبارها وقوله: «خر» أي غطى، وقوله: «أنه» في رواية الكشيبي «وجه».

قوله: (وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم) يؤخذ منه جواز السلام على المسلمين إذا كان معهم كذا وينري حيثن بالسلام للمسلمين، ويحتمل أن يكون الذي سلم به عليهم صيغة عموم فيها تخصيص بقوله: السلام على من اتبع الهدى.

قوله: (ثم وقف فنزل) عبر عن انتهاء سيره بالوقوف.

قوله: (إله لا أحسن مما أقول) ينصب أحسن وفتح أوله على أنه أفضل تفضيل، ويجوز في أحسن الرفع على أنه خير لا والاسم محذوف أي لا شيء أحسن من هذا، ووقع في رواية الكشيبي بضم أوله وكسر السين وضم النون، ووقع في رواية أخرى لأحسن محذوف الألف لكن يفتح السين وضم النون على أنها لام القسم كانه قال: أحسن من هذا أن تعبد في بيتك، حكاية حياض عن أبي علي واستحسنه، وحكى ابن الجوزي تشديد السين المهملة بغير نون من الحسن أي لا أعلم منه شيئاً.

قوله: (ويتاورون) مبتدأ أي يتواثبون، أي قاربوا أن يثبت بعضهم على بعض فيقتلوا يقال: ثار إذا قام بسرعة واتزجاج.

قوله: (حتى مسكوا) بالنون كذا للأكثر، وعند الكشيبي بالثاء، ووقع في حديث أنس أنه نزل في ذلك ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ الآية [الحجرات: ٩]، وقد قدمت ما فيه من الإشكال وجوابه عند شرح حديث أنس في كتاب الصلح.

قوله: (يا سعد) في رواية مسلم «أي سعد».

قوله: (أبو حباب) بضم المهملة وموحلتين الأولى خفيفة وهي كنية عبد الله بن أبي، وكناه النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لكونه كان مشهوراً بها أو لصلحة التألف.

قوله: (وقل اصطلع) يثرت الروا الأكثر وبمذهبا لبعضهم.

قوله: (أهل هذه البحرة) في رواية الحموي «البحيرة» بالتصغير، وهذا اللفظ يطلق على القرية وعلى البلد، والمراد به هنا المدينة النبوية، ونقل ياقوت أن البحرة من أسماء المدينة النبوية.

قوله: (على أن يعرجوه فيعصبوه بالعصابة) يعني يرتسوه عليهم ويسودوه، وصي الرئيس معصبا لما يعصب برأيه من الأمور، أو لأنهم يعصبون رؤوسهم بعصابة لا تبني لغريهم يمتازون بها، ووقع في غير البخاري «فيعصبونه» والتقدير فهم يعصبونه أو فلما هم بمعصبونه، وعند ابن إسحاق لقد جاءنا الله بك وإنا لننظم له الحزب لتوجهه، فهذا تفسير المراد وهو أول مما تقدم.

قوله: (شرق بالملك) بفتح الميم وكسر الراء أي غص به، هو كتابة عن المسند، يقال: غص بالطعام وشجي بالنظم وشرق بالاء إذا اعترض شيء من ذلك في الخلق فمنعه الإساءة.

قوله: (وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعطون عن المشركين وأهل الكتاب) هذا حديث آخر أخره ابن أبي حاتم في التفسير عن الذي قبله وإن كان الإسناد متحداً، وقد أخرج مسلم الحديث الذي قبله مقتصراً عليه ولم يخرج شيئاً من هذا الحديث الآخر.

قوله: (وقال الله: ﴿وذكر من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم﴾ إلى آخر الآية [البقرة: ١٠٩]) ساق في رواية أبي نعيم في «المستخرج» من وجه آخر عن أبي البنان بالإسناد المذكور الآية وما بعد ما ساقه المصنف منها تبين المناسبة وهو قوله تعالى: ﴿فأعفوا واصفحوا﴾.

قوله: (حتى أذن الله فيهم) أي في قتالهم، أي فترك المغفر عنهم، وليس المراد أنه تركه أصلاً بل بالنسبة إلى ترك القتال أولاً ووقعه آخره، وإلا فمغفرو صلى الله عليه وسلم عن كثير من المشركون واليهود بالان والفاء وصفحه عن المناقذين مشهور في الأحاديث والسير.

قوله: (صناديد) بالمهملة ثم نون خفيفة جمع صنديد بكسر ثم سكون وهو الكبير في قومه.

قوله: (هذا أمر قد توجه) أي ظهر وجهه.

قوله: (فهاجوا) بلفظ الماضي، ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر. والله أعلم.

١٦ - باب ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ [١٨٨]

[قرأ عاصم وحده والكسائي: لَا تَحْسِبَنَّ]

٤٥٦٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ اسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْغَزَا تَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَفَرَحُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَرُوا إِلَيْهِ وَخَلَفُوا، وَأَخْبَرُوا أَن يَحْضُرُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَزَلَّتْ: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْضَرُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [الآية [أخرجه مسلم: ٤٥٦٧].

٤٥٦٨ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ: أَنَّ عُلْفَةَ بْنَ وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِوَلَدَيْهِ: أَهْجَبَ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْ: لَيْنَ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرَحَ بِمَا أُوتِيَ، وَاحْبَبَ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ، مُقَدِّمًا لِمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلَهْذِهِ؟ إِنَّمَا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَبُوا لَهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَدَّيْنِيهِمْ فَأَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرَحُوا بِمَا أَتَوْا مِنْ كَيْدِهِمْ. ثُمَّ لَرَأَى ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَاءَ أَنْ يَصْطَفِيَهَا﴾ - كَذَلِكَ، حَتَّى قُرِئَ - يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْضَرُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا.﴾

تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ

حَدَّثَنَا ابْنُ عُقَيْلٍ : أَخْبَرَنَا الْعَصَاغُ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَنَّ أَبِي مَلِكَةَ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّ مَرْوَانَ : بِهِذَا [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : ٢٧٧٨].

قوله : (باب لا يحسن اللين يفرحون بما أتوا) سقط لفظ « باب » لغير أبي ذر.

قوله : (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني، والإسناد كله متنبون إلى شيخ البخاري.

قوله : (إن رجلاً من المنافقين) هكذا ذكره أبو سعيد الخدري في سبب نزول الآية وأن المراد من كان يعتبر عن التخلّف من المنافقين، وفي حديث ابن عباس الذي بعده أن المراد من أجاب من اليهود بغير ما سئل عنه وكتموا ما عندهم من ذلك، ويمكن الجمع بأن تكون الآية نزلت في الثريقتين معاً، وبهذا أجاب القرطبي وغيره، وحكى الفراء أنها نزلت في قول اليهود لعن أهل الكتاب الأول والصلاة والطاعة، ومع ذلك لا يقرّون محمد فنزلت ﴿ ويحيون أن يصحوا بما لا يفعلوا ﴾ وروى ابن أبي حاتم من طرق أخرى عن جماعة من التابعين نحو ذلك وروجه الطبري، ولا مانع أن تكون نزلت في كل ذلك، أو نزلت في أشباه خاصة وعصومها يتناول كل من أتى بمسنة ففرض بها فخرج أصجاب وأحب أن يحمله الناس ويثروا عليه بما ليس فيه، والله أعلم.

قوله : (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله : (عن أبي ملىكة) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني ابن أبي ملىكة » وسيأتي. وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج.

قوله : (أن علقمة بن وقاص) هو الليثي من كبار التابعين وقد قيل إن له صفة، وهو راوي حديث الأعمال عن عمر.

قوله : (أن مروان) هو ابن الحكم بن العاص الذي ولي الخلافة. وكان يومئذ أمير المدينة من قبل معاوية.

قوله : (قال ليوأبه أذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل) رافع هذا لم أره ذكر في كتاب الرواة إلا بما جاء في هذا الحديث، والذي يظهر من سياق الحديث أنه توجه إلى ابن عباس فيلحق الرسالة ويرجع إلى مروان بالجواب. فقلوا أنه معتمد عند مروان ما قطع برسالته، لكن قد أزم الإسماعيلي البخاري أن يصحح حديث يسرة بن صفوان في نقض الوضوء من مس الذكر فإن عروة ومروان اختلفا في ذلك فيعت مروان حرسه إلى يسرة فعاد إليه بالجواب عنها فصار الحديث من رواية عروة عن رسول مروان عن يسرة، ورسول مروان مجبول الحال فتوقف عن القول بصحة الحديث جماعة من الأئمة لذلك، فقال الإسماعيلي إن القصة التي في حديث الباب شبيهة بحديث يسرة، فإن كان رسول مروان معتمداً في هذه فليعتمد في الأخرى فإنه لا فرق بينهما، إلا أنه في هذه القصة سُمّي رافعا ولم يسم الحرسى، قال: ومع هذا فاختلف على ابن جريج في شيخه فقال عبد الرزاق وحشام عنه عن ابن أبي ملىكة عن علقمة، وقال حجاج بن محمد عن ابن جريج عن ابن أبي ملىكة عن حيد بن عبد الرحمن، ثم ساقه من رواية محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه عن ابن أبي ملىكة عن حيد بن عبد الرحمن فصار هشام متتابع وهو عبد الرزاق وحجاج بن محمد متتابع وهو محمد، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج كما قال عبد الرزاق. والذي يتحصل في من الجواب عن هذا الاحتمال أن يكون علقمة بن وقاص كان حاضراً عند ابن عباس لما أجاب، فالحديث من رواية علقمة عن ابن عباس، وإنما قص علقمة سبب تحديث ابن عباس بذلك قطع، وكذا أقول في حيد بن عبد الرحمن فكان ابن أبي ملىكة حله عن كل منهما، وحدثت به ابن جريج عن كل منهما، فحدثت به ابن جريج تارة عن هذا وتارة عن هذا. وقد روى ابن مردويه في حديث أبي سعيد ما يدل على سبب إرساله لابن عباس فآخرا من طريق الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال: كان أبو سعيد وزيد بن ثابت ورافع بن خديج عند مروان فقال: يا أبا سعيد أريت الله فذكر الآية فقال: إن هذا ليس من ذلك، إنما ذلك أن ناساً من المنافقين فذكر نحو حديث الباب وفيه لأن كان لم نصر وتنت حلقوا لهم على سرورهم بذلك ليحسدوهم على فرحهم وسرورهم، فكان مروان توقف في ذلك، فقال أبو سعيد: هذا يعلم بهذا، فقال: أأذكلك يا زيد؟ قال: نعم صدق. ومن طريق مالك عن زيد بن أسلم عن رافع بن خديج أن مروان سأله عن ذلك فأجابه بنحو ما قال أبو سعيد فكان مروان أراد زيادة الاستظهار، فأرسل بوابه رافعا إلى ابن عباس يسأله عن ذلك،

والله أعلم. وأما قول البخاري عقب الحديث: تابعه عبد الرزاق عن ابن جريج، فريد أنه تابع هشام بن يوسف على روايته لأنه عن ابن جريج عن ابن أبي ملىكة عن علقمة، ورواية عبد الرزاق وصلها في التفسير وأخرجهما الإسماعيلي والطبري وأبو نعيم وغيرهم من طريقه، وقد ساق البخاري إسناد حجاج عقب هذا ولم يسق المتن بل قال: عن حيد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن مروان بهذا، وساقه مسلم والإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « أن مروان قال ليوأبه: أذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل له » فذكر نحو حديث هشام.

قوله : (فعلين أجمعين) في رواية حجاج بن محمد « لعلين أجمعين ».

قوله : (وما دعا النبي صلى الله عليه وسلم يهوداً فأسلمهم عن شيء) في رواية حجاج بن محمد « إنما نزلت هذه الآية في أهل الكتاب ».

قوله : (فأروه أن قد استعملوا إليه ما أخبروه عنه فيما أسلمهم) في رواية حجاج بن محمد « فخرجوا قد أروه أنهم أخبروه بما أسلمهم عنه واستعملوا بذلك إليه » وهذا أوضح.

قوله : (ما أتوا) كذا لاكثر بالنقص بمعنى جاؤوا أي بالذي فعلوه، وللحموي « ما أتوا » بضم الهزء بعد ما أو أي أعطوا، أي من العلم الذي كتموه، كما قال تعالى: ﴿ فرحوا بما عندهم من العلم ﴾ [غافر: ٨٣] والأول أولى لموافقته للتلاوة المشهورة، على أن الأخرى قراءة السلمي وسعيد بن جبير، وموافقة للشهور أولى مع موافقة لتفسير ابن عباس.

قوله : (ثم قرأ ابن عباس) وإذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا (الكتاب) فيه إشارة إلى أن الذين أخبر الله عنهم في الآية المسؤول عنهم هم المذكورون في الآية التي قبلها، وأن الله فهم بكمائن العلم الذي أمرهم أن لا يكتموه، وتوعدهم بالمذاب على ذلك ووقع في رواية محمد بن ثور المذكورة « فقال ابن عباس: قال الله جل ثناؤه في التوراة إن الإسلام دين الله الذي افترضه على عباده وإن محمداً رسول الله ».

(تصية): الشيء الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه اليهود لم أره مفسراً، وقد قيل إنه أسلمهم عن صفته عندهم بأمر واضح، فأخبروه عنه بأمر مجمل. وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن جبير في قوله: ﴿ ليسيت للناس ولا يكتمونه ﴾ قال: محمد، وفي قوله: ﴿ يفرحون بما أتوا ﴾ قال: بكتنائهم محمداً، وفي قوله: ﴿ أن يصحوا بما لا يفعلوا ﴾ قال: قومهم نحن على دين إبراهيم.

١٧ - باب قوله: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَإِخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [١٩٠]

٥٦٩ هـ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي تَوْرٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَثَّ عِنْدَ خَالَتِي تَيْمُونَةُ ، فَحَدَّثَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَفَعَتْ ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ قَعَدَتْ ، فَظَنَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَتْ : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ . ثُمَّ قَامَ قَوْصًا وَاسْتَنْ ، فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ [راجع: ١١٧ ، أخرجه مسلم: ٢٧٦٤].

قوله : (باب قوله: ﴿ إن في خلق السموات والأرض ساق إلى ﴾ الألباب) وذكر حديث ابن عباس في بيت ميمونة أورده مختصراً، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب الوتر. وورد في سبب نزول هذه الآية ما أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أتت قریش اليهود فقالوا: إنما جاء به موسى؟ قالوا: العسا وبه » الحديث، إلى أن قال: « فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: اجعل لنا الصفا خبياً، فنزلت هذه الآية » ورجاله ثقات، إلا الحماني فإنه تكلم فيه. وقد خالفه الحسن بن موسى فرواه عن يعقوب عن جعفر عن سعيد مرسلًا وهو أشبه، وعلى تقدير كونه محفوظاً وصله ففيه إشكال من جهة أن هذه السورة مدنية وقریش من أهل مكة. قلت: ويحتمل أن يكون سؤلهم لذلك بعد أن هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ولا سيما في زمن الهدنة.

١٨ - بَابُ ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [١٩١]

٤٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ
مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ مَعْرُومَةَ بْنِ سَلَمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَا: بَثَّ عِنْدَ خَالَتِي تَبَوُّنَةَ، فَقُلْتُ لِأَنْطَرُونَ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَطَرَحَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَادَةً، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَوْلِيهَا، فَجَعَلَ يَمْسُحُ
الْيَوْمَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَأَ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْآخِرَةِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ خَشِيَ خَصَمَهُ، ثُمَّ
أَتَى شَتًّا مُعَلَّقًا، فَأَخَذَهُ قَوْمًا، ثُمَّ قَامَ يُعَلِّي قَعْمَتَ لَصَنَعَتْ بِمِثْلِ مَا صَنَعَ، ثُمَّ
جَثَّ فَقَعَّتْ إِلَى جَنْبِهِ، قَرَضَتْ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِأُذُنِي فَجَعَلَ يَقْفِلُهَا، ثُمَّ
صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى
رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْرَثَ [راجع: ١١٧، أخرجه مسلم: ٧٦٣].

قوله: ﴿باب﴾ الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ﴿الآية﴾ أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن كريب عنه مطولاً، وقد تقدمت فوائده أيضاً. ووقع في هذه الرواية «قرأ الآيات العشر الأواخر من آل عمران حتى ختم» فلهاذا ترجم بيمينه إحدى الآيات المذكورة. واستفيد من الرواية التي في الباب قبله أن أول المقروء قوله تعالى: ﴿بِإِنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

١٩ - باب ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [١٩٢]

٤٥٧١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْرُومَةَ بْنِ سَلَمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَائِفَةٌ، قَالَ: فَأَصْطَلَجْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ، وَأَصْطَلَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طَرَفِهَا، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَلْبَهُ بَقِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بَقِيلٍ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَمْسَحُ الْيَوْمَ عَنْ وَجْهِهِ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْقُرْآنَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُغْلَقَةٍ فَوَضَّاهَا، فَأَحْسَنَ وَضْوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يَصَلِّي، فَصَنَعَتْ بِفِلٍّ مَا صَنَعَ، ثُمَّ دَخَلَتْ فَكُنْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَآخِذًا بِأُظْفَارِ يَدِهِ الْيُمْنَى بِقَائِلِهَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اصْطَلَجَ حَتَّى جَاءَهُ الشُّؤْدُودُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ [راجع: ١٧٧، أخرجه مسلم: ١٧٩٤].

قوله: (باب رہنا انك من لدخل النار فقد اخذتہ) [آل عمران: ١٩٢] ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور، وليس فيه إلا تغيير شيخه فقط، وسياق الرواية في الباب أم من تلك. ووقع في الأصلي هنا «واخذ يدي اليمنى» وهو وصف والصواب «بأذني» كما في سائر الروايات.

٢٠ - باب ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ الآية

٤٥٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مَعْمَرَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْصِ الْوُسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَلْتُ فِي طَوْلِهَا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلَ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ يَمْسُحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِ يَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْقُرْآنَ الْإِبْرَاهِيمِيَّ مِنْ سُورَةِ آلِ

عِمْرَانُ، ثُمَّ قَامَ إِلَىٰ حَنٍّ مُّطْلِقَةً فَوَضَعَهَا فِيهِ، فَأَحْسَنَ رِضْوَةً، ثُمَّ قَامَ بِصَلَى. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُنْتُ لَصَنْعَتٍ وَبِلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبَتْ فَكُنْتُ إِلَىٰ جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بَالْيَمْنَى يُقْبِلُهَا، فَصَلَّى رَكَعَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَيْنِ، ثُمَّ أَوْرَثَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُرُودُ، فَلَقَاهُ فَصَلَّى رَكَعَيْنِ خَفِيفَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ [راجع: ١٧٧، أخرجه مسلم: ٦٧٣].

قوله: ﴿وَمَا إِنَّا سَمْعَانَا بِتَادِي الْإِيمَانِ﴾ (الآية) ذكر فيه الحديث المذكور عن شيخ له آخر عن مالك، وساقه أيضاً بتمامه.

٤ - سورة النساء

قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَسْتَكْفِفُ﴾ [١٧٢]: يَسْتَكْبِرُ. قَوْلَاهُمَا: قَوْلَاهُمَا مِنْ عَقَابِئِهِمْ. ﴿لَهُنَّ سَيَالٌ﴾ [١٥]: يَغِي الرُّجْمَ لِلنَّيْبِ وَالْجِلْدَ لِلْكَفْرِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مَثَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾: يَعْني الثَّلاثينِ وَثَلَاثًا وَارْبَعًا، وَلَا تُجَاوِزُ الْعَرَبُ رُبَاعًا.

قوله: (سورة النساء - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سقطت البسملة لغير أبي فر.

قوله: (قال ابن عباس: يستكف يستكر) وقع هذا في رواية السلمي
والكنهيه حسب، وقد وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح من طريق ابن جريج عن
عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ومن يستكف عن عبادة﴾ قال: يستكر، وهو
عيب، فإن في الآية عطف الاستكبار على الاستكفاف فالظاهر أنه غيره، ويمكن أن
يقتضى على التوكيد. معنى يستكف يأنف، وأسند عن قتادة قال: يستكف
يقصم الزناج: هو استصاف من الكف وهو الأنفة، المراد دفع ذلك عنه، ومنه تكفت
الدمع بالإصبع إذا منته من الجري على الخد.

قوله: ﴿قَوَامُ قِرَامِكُمْ مِنْ مَعْيَاشِكُمْ﴾ مَكْنَا وَصَلَهُ ابْنُ حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَوَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ هَذَا الرَّجْعِ بِالْفِظِ ﴿لَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥] يَعْنِي قَوَامِكُمْ مِنْ مَعْيَاشِكُمْ، يَقُولُ لَا تَعْتَمِدُ إِلَى مَالِكَ الذِّي جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ مَعِيشَةً تَعْطِيهِ امْرَأَتُكَ وَغُوهَا، وَقَوْلُهُ ﴿قِيَامًا﴾ الْقِرَاءَةُ الشَّهْرُ بِالْحَاجَةِ بِدَلِّ الْوَلَاءِ لَكُنْهْمَا بِمَعْنَى قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: يَقَالُ: قِيَامَ امْرَأَتِكَ قَوَامُ امْرَأَتِكَ، وَالْأَصْلُ بِالْوَاوِ قَائِدُهَا يَاءُ لِكَسْرِ الْقَافِ، قَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ: فَأَوْرَدَهُ الْمُخْتَصِفُ عَلَى الْأَصْلِ. قُلْتُ: وَلَا حَاجَةَ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ نَالَا هُنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ كَقَوْلِ الْأَمْرِيِّ. وَقِيلَ إِنَّهَا أَيْضًا قِرَاءَةُ ابْنِ عُمَرَ أَهْيَ بِالْوَاوِ، وَقَدْ قَرَأَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَيْضًا «قِيَامًا» بِلَا تَنْفِ، وَفِي الشَّوَازِ قِرَاءَاتٌ أُخْرَى. وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ قَوْلُهُ: ﴿قِيَامًا﴾ عَلَى الْقَاءِ تَضْمِيرًا لِقَوْلِهِ: ﴿قِيَامًا﴾ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى. قُلْتُ: وَمِنْ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ يَحْصِلُ جَوَابُهُ.

قوله: (مثنى وثلاث ورباع يعني اثنين وثلاثاً وأربعاً، ولا تجاوز العرب رباع) فكذلك وقع لأبي ذر فأومئ أنه عن ابن عباس أيضاً كالذي قبله، ووقع لغيره. وقال غيره: مثنى الخ. وهو الصواب فإن ذلك لم يرو عن ابن عباس وإنما هو تفسير أبي مبيد: قال: لا تتين في مثنى لأنه مصروف عن حده، وإنما أن يقولوا اثنين وكذلك ثلاث ورباع لا تتين لأنه ثلاث وأربع، ثم أئند شواهد لذلك ثم قال: ولا تجاوز العرب رباع غير أن الكسيت قال:

فلم يسترشك حتى رميـــــــــــــــت فوق الرجال خصلاً عشاراً

انتهى، وقيل: بل يجوز إلى سداس، وقيل إلى عشار. قال الحريري في «درة اللغواص»: غلط المتني في قوله: «أحاد أم سداس في أحاد» لم يسمع في الفصحح إلا مثنى وثلاث ورباع، والخلاف في خماس إلى عشار. ويمكن عن خلف الأحر أنه أشد إتياناً من خماس إلى عشار، وقال غيره في هذه اللفاظ المعدولة هل يقتصر فيها على السباع أو يتجاوز عليها؟ قولنا أشهرها انقصار، قال ابن الجاحظ: هذا هو الأصح، ونص عليه البخاري في صحيحه. كذا قال. قلت: وعلى الثاني يعمل بيت الكميث، وكذا قول الآخر:

ضربت خماس ضربة عيشمي أراد سداس أن لا تستقيما

قال: بأطراف أصابعه «ومن طريق عكرمة» يأكل ولا يكسي «ومن طريق إبراهيم النخعي» يأكل ما سد الجوعة ووراء العورة «وقد مضى بقية نقل الخلاف فيه في الرضايا. وقال الحسن بن حي: يأكل وصي الأب بالمعروف، وأما قيم الحاكم فله أجره فلا يأكل شيئاً. وأغرب ربيعة فقال: المراد خطاب الولي بما يصنع باليتيم إن كان غنياً وسع عليه، وإن كان فقيراً اتفق عليه بقدره، وهذا أبعد الأقوال كلها.

(تنبه): وقع لبعض الشراح ما نصه: قوله: ﴿فمن كان غنياً فليستغف﴾ [النساء: ٦]. التلاوة ومن كان بالواو انتهى، وأما ما رأيته في النسخ التي وقعت عليها إلا بالواو.

٣ - باب ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى

وَالْمَسَاكِينُ﴾ [٨] الآية

٤٥٧٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ﴾. قَالَ: هِيَ مُحْكَمَةٌ، وَلَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ.

تَأْتِيهِ مِثْلُهُ مِنْ جَنِّبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [راجع: ٢٧٥٩].

قوله: (باب ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ﴾ الآية) سقط «باب» لغير أبي ذر.

قوله: (حدثنا أحمد بن محمد) هو القرشي الكوفي صهر عبيد الله بن موسى يقال له دار أم سلمة لقب بذلك لجمع حديث أم سلمة وتبعه لذلك، وقال ابن عدي: كان له اتصال بأم سلمة يعني زوج السفاح الخليفة فلقب بذلك، ورواه الحاكم فقال: يلقب جابر أم سلمة، وثقه مطين وقال: كان يعد في حفاظ أهل الكوفة، ومات سنة عشرين ومائتين، ورواه من قال خلاف ذلك، وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد، وشيخه عبيد الله الأشجعي هو ابن عبيد الرحمن الكوفي، وأبو هريرة في الأسماء مشهور في أصحاب سفیان الثوري، والشيباني هو أبو إسحاق، والإسناد إلى عكرمة كوفيون.

قوله: (هي محكمة وليست بمنسوخة) زاد الإسماعيلي من وجه آخر عن الأشجعي «وكان ابن عباس إذا ولي رضى، وإذا كان في المال قلة اعتذر إليهم، فذلك القول بالمعروف». وعند الحاكم من طريق عمرو بن أبي قيس عن الشيباني بالإسناد المذكور في هذه الآية قال: «ترضع لهم وإن كان في المال تقصير اعتذر إليهم».

قوله: (تابعه سعيد بن جبير عن ابن عباس) وصله في الرضايا بلفظ «أن ناساً يزعمون أن هذه الآية نسخت، ولا والله ما نسخت، ولكنها عما تهاون الناس بها، مما واليا» وال برث وذلك الذي يبرق، ولا والله ما نسخت، ولكنها عما تهاون الناس بها، مما يقول: لا أملك لك أن أعطيك «وهذان الإسنادان الصحيحان عن ابن عباس هما للمتقدمين، وجاءت عنه روايات من أوجه ضعيفة عند ابن أبي حاتم وابن مردويه أنها منسوخة، نسختها آية الميراث، وصح ذلك عن سعيد بن المسيب، وهو قول القاسم بن محمد وعكرمة وغير واحد، وبه قال الأئمة الأربعة وأصحابهم، وجاء عن ابن عباس قول آخر أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد «أن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر قسم ميراث أبيه عبد الرحمن في حياة عائشة، فلم يدع في الدار ذا قرابة ولا مسكيناً إلا أعطاه من ميراث أبيه» وتلا الآية «قال القاسم فذكرته لابن عباس فقال: ما أصاب، ليس ذلك له، إنما ذلك للوحي، وإنما ذلك في العصبه أي ندم للبيت أن يوصي لهم». قلت: وهذا لا ينال حديث الباب، وهو أن الآية محكمة وليست بمنسوخة. وقيل معنى الآية: وإذا حضر قسمة الميراث قرابة الميت ممن لا يرث واليتامى والمساكين فإن نفوسهم تشوق إلى أخذ شيء منه، ولا سيما إن كان حزيناً، فأمر الله سبحانه أن يرخص لهم بشيء على سبيل البر والإحسان. واختلف من قال بذلك هل الأمر فيه على الندب أو الوجوب؟ فقال مجاهد وطائفة: هي على الوجوب وهو قول ابن حزم أن على الوراث أن يعطى هذه الأصناف ما طابت به نفسه. ونقل ابن الجوزي عن أكثر أهل العلم أن المراد بأولي القرابة من لا يرث، وأن معنى ﴿فأرزقوهم﴾ [النساء: ٨] أعطوهم من المال. وقال آخرون: أطعموهم، وأن ذلك على سبيل الاستحباب وهو المتعمد، لأنه لو كان على الوجوب لاقتضى استحساناً في التركة ومشاركة في الميراث بجهة مجهولة فيفسي إلى التنازع والتقاطع، وعلى القول بالندب فقد قيل: يفعل ذلك ولي المحجور، وقيل لا يبل

طريق يونس عن ابن شهاب مقروناً بطريق صالح بن كيسان المذكورة هنا، فوضع بهذا في رواية صالح أن في الباب اختصاراً، وقد تكلف له بعض الشراح فقال: معنى قوله: «في آية أخرى» أي بعد قوله: ﴿وإن خضتم﴾ وما أوردهنا أوضح والله أعلم.

(تنبيه): أغفل الزبي في الأطراف عزو هذه الطريق أي طريق صالح عن ابن شهاب إلى كتاب التفسير واقتصر على عزوها إلى كتاب الشركة.

قوله: ﴿وترغبون أن تكسحونهم﴾، ورغبة أحدكم عن يمينه فيه تعيين أحد الاحتمالين في قوله: ﴿وترغبون﴾ لأن رغب يغير معناه يتملقه يقال: رغب فيه إذا أراده ورغب عنه إذا لم يره، لأنه يمتثل أن تحذف في وإن تحذف عن، وقد تأوله سعيد بن جبير على المعنيين فقال: نزلت في الغنية والمعلمة، والمروي هنا عن عائشة أوضح في أن الآية الأولى نزلت في الغنية، وهذه الآية نزلت في المعلمة.

قوله: (فهو) أي نهوا عن نكاح المرفوق فيها بلجها وما لها لأجل زهدهم فيها إذا كانت قليلة المال والجمال، فينبغي أن يكون نكاح اليتيمين على السواء في العدل، وفي الحديث اعتبار مهر المثل في المحجورات وإن غيرهن يجوز نكاحها بملوك ذلك، وفيه أن للولي أن يتزوج من هي تحت حجره لكن يكون المصدق غير، وسباني البحث فيه في النكاح، وفيه جواز تزويج اليتامى قبل البلوغ لأنهم بعد البلوغ لا يقال لهم يتيما إلا أن يكون أطلق استصحاباً لحالهم، وسباني البحث فيه أيضاً في كتاب النكاح.

٢ - باب ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ

فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [٦]

﴿وَبَدَلًا﴾: مَبَادَرَةٌ. ﴿أَعَدْنَا﴾: أَغَدْنَا، أَفْعَلْنَا مِنْ الْعَادَةِ.

٤٥٧٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِظْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾. أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي وَالِي الْيَمَمِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا: أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ مَكَانَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ بِمَعْرُوفٍ [راجع: ٢٢٢١. أخرجه مسلم: ٣٠١٩].

قوله: (باب ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾) ساقى إلى قوله: ﴿حسباً﴾.

قوله: (وبدلًا مبادرة) هو تفسير أول الآية المترجم بها. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم سراً وبهتاناً﴾ [النساء: ٦] الإسراف والإفراط، وبدلاً مبادرة، وكأنه فسر المصدر بأشهر منه، يقال بادرت وبدلاً ومبادرة. وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: يعني يأكل مال اليتيم ويسادر إلى أن يبلغ فيحول بينه وبين ماله.

قوله: (أعطينا أعدائنا أهلنا من العاد) كذا للآثر، وهو تفسير أبي عبيدة، وأبى ذر عن الكشيبي «اعتدنا اتعلمنا» والأول هو الصواب، والمراد أن اعتدنا وأعطينا بمعنى واحد، لأن المعتد هو الشيء الملمد.

(تنبيه): وقعت هذه الكلمة في هذا الموضع سهواً من بعض نسخ الكتاب، وعلمها بعد هذا قيل «باب لا يحمل لكم أن تزوا النساء كرها».

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه، وأما أبو نعيم في «المستخرج» فأخرجه من طريق ابن راهويه ثم قال: أخرجه البخاري عن إسحاق بن منصور.

قوله: (في مال اليتيم) في رواية الكشيبي «في والي اليتيم» والمراد بوالى اليتيم المتصرف في ماله بالصيغة ونحوها، والتفسير في كان على الرواية الأولى ينصرف إلى مصرف المال بقرينة المقام، ووقع في البيع من طريق عثمان بن فرقد عن هشام بن عروة بلفظ «أنزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله، إن كان فقيراً أكل منه بالمعروف» وفي الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن الجارود وابن أبي حاتم من طريق حسين المكتب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن عندي يتيماً له مال، وليس عندي شيء، فأأكل من ماله؟ قال: بالمعروف» وإسناده قوي.

قوله: (إذا كان فقيراً) مصير منه إلى أن الذي يباح له الأجرة من مال اليتيم من اتصف بالفقر، وقد قدمت البحث في ذلك في كتاب الرضايا، وذكر الطبري من طريق السدي «أخبرني عن سمع ابن عباس يقول في قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾

يقول: ليس المال لي وإنما هو لليتيم، وأن هذا هو المراد بقوله: ﴿وقولوا لهم قولاً معروفاً﴾ وعلى هذا فتكون الواو في قوله: ﴿وقولوا﴾ للتقسيم. وعن ابن سيرين وطائفة: المراد بقوله: ﴿فأرزقوه منهُ﴾ أصنعوا لهم طعاماً ياكلونه، وأنها على المصوم في مال المجبور وغيره، والله أعلم.

٤ - باب قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [١١]

٤٥٧٧ - حَكَمْنَا إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى: حَكَمْنَا هِشَامَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَيْتِي سَلَمَةَ مَخْبِئَتَيْنِ، فَوَجَدَنِي النَّبِيُّ ﷺ لَا أَهْطِلُ، فَنَبَأَ فَنَبَأَهُ فَوَحَّشًا مِثْلَ نَمْرٍ عَلَى قَائِفَةٍ، فَقُلْتُ: مَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَتَزَلْتُ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [درجع: ١٩٤]. أخرجه مسلم: [١٦١٦].

قوله: (باب يوصيكم الله في أولادكم) سقط لغير أبي ذر «باب» و« في أولادكم» والمراد بالصيغة هنا بيان قسمة الميراث.

قوله: (أخبرونا هشام) هو ابن يوسف، وابن المنكر هو محمد.

قوله: (عن جابر) في رواية شعبة عن ابن المنكر «سمعت جابراً» وتقدمت في الطهارة.

قوله: (عادي النبي صلى الله عليه وسلم) سيأتي ما يتعلق بذلك في كتاب المرضى قبل كتاب الطب.

قوله: (في بيت سلمة) بفتح المهملة وكسر اللام هم قوم جابر، وهم بطن من الخزرج.

قوله: (لا أهطل) زاد الكشيبي «شيئاً».

قوله: (ثم روى علي) بينت في الطهارة الرد على من زعم أنه روى عليه من النبي فضل، وسيأتي في الاعتصام التصريح بأنه صب عليه نفس الماء الذي تروا به.

قوله: (قلت ما تأمرني أن أصنع في مالي) في رواية شعبة المذكورة «قلت يا رسول الله لن الميراث، إنما يرثي كلاً» وسيأتي بيان ذلك في الفرائض.

قوله: (فزلت يوصيكم الله في أولادكم) هكذا وقع في رواية ابن جريج، وقيل إنه وهم في ذلك وأن الصواب أن الآية التي نزلت في قصة جابر هذه الآية الأخيرة من النساء وهي «يستمونك قل الله يفتيك في الكلالة» [النساء: ١٧٦] لأن جابراً يومئذ لم يكن له ولد ولا والد، والكلالة من ولا ولد له ولا والد. وقد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد، والنسائي عن محمد بن منصور كلاهما عن ابن عيينة عن ابن المنكر فقال في هذا الحديث «حتى نزل عليه آية الميراث، يستمونك قل الله يفتيك في الكلالة» وسلم أيضاً من طريق شعبة عن ابن المنكر قال في آخر هذا الحديث: «فتزلت آية الميراث، فزلت محمد بن المنكر: يستمونك قل الله يفتيك في الكلالة؟ قال هكذا أنزلت» وقد تغلغل البخاري بذلك فترجم في أول الفرائض «قوله: يوصيكم الله في أولادكم إلى قوله والله عليهم حلیم» ثم ساق حديث جابر المذكور عن قتية عن ابن عيينة وفي آخره «حتى نزلت آية الميراث» ولم يذكر ما زاده الناقد، فائس بأن الزيادة عنده مدرجة من كلام ابن عيينة. وقد أخرجه أحمد عن ابن عيينة مثل رواية الناقد وزاد في آخره «كان ليس له ولد وله أخوات» وهذا من كلام ابن عيينة أيضاً، وقد اضطرب فيه فأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عنه بلفظ «حتى نزلت آية الميراث: إن أسروك هلك ليس له ولد» وقال مرة: «حتى نزلت آية الكلالة» وأخرجه عبد بن حيد والترمذي عنه عن عيسى بن آدم عن ابن عيينة بلفظ «حتى نزلت يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» وأخرجه الإسماعيلي من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عنه فقال في آخره: «حتى نزلت آية الميراث: يوصيكم الله في أولادكم» فمراد البخاري بقوله في الترجمة «إلى قوله والله عليهم حلیم» الإشارة إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله: «وإن كان رجل يورث يورث كلاً» [النساء: ١٧٦] وأما الآية الأخرى وهي قوله: «يستمونك قل الله يفتيك في الكلالة» [النساء: ١٧٦] فسباني في آخر تفسير هذه السورة أنها من آخر ما نزل، فكان الكلالة لما كانت جملة في آية الميراث استغنى عنها فنزلت الآية الأخيرة. ولم ينفرد ابن جريج بتعيين الآية المذكورة، فقد ذكرها ابن عيينة أيضاً على الاختلاف عنه، وكذا أخرجه الترمذي والحاكم من طريق عمرو بن أبي قيس عن ابن المنكر، وفيه نزلت «يوصيكم

الله في أولادكم» [النساء: ١١] وقد أخرجه البخاري أيضاً عن ابن المديني وعن الجعفي مثل رواية قتية بدون الزيادة وهو المحفوظ، وكذا أخرجه مسلم من طريق سفیان الثوري عن ابن المنكر بلفظ «حتى نزلت آية الميراث» فالخالف أن المحفوظ عن ابن المنكر أنه قال: «آية الميراث أو آية الفرائض» والظاهر أنها «يوصيكم الله» [النساء: ١١] كما صرح به في رواية ابن جريج ومن تابعه، وأما من قال إنها «يستمونك» فعنده أن جابراً لم يكن له حيتزل ولد وإنما كان يورث كلاً فكان المناسب لقصة نزول الآية الأخيرة، لكن ليس ذلك بلازم، لأن الكلالة غلط في تفسيرها: فقيل هي اسم المال الموروث، وقيل اسم الميت، وقيل اسم الإرث، وقيل ما تقدم. فلما لم يعين تفسيرها بمن لا ولد له ولا والد لم يصح الاستدلال لما قدمته أنها نزلت في آخر الأمر وآية الميراث نزلت قبل ذلك بمدة كما أخرجه أحد أصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الله بن محمد بن عثيل عن جابر قال: «جاءت امرأة سعد بن الربيع فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد، وإن معهما أخذ مالهما. قال: يقضي الله في ذلك. فنزلت آية الميراث. فرأس إلى معهما فقال: أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثلث فما بقي فهو لك» وهذا ظاهر في تقدم نزولها. نعم وبه احتج من قال إنها لم تنزل في قصة جابر وإنما نزلت في قصة ابنتي سعد بن الربيع، وليس ذلك بلازم إذ لا مانع أن تنزل في الأمرين معاً. ويغفل أن يكون نزول أولها في قصة البنتين وآخرها وهي قوله: «وإن كان رجل يورث يورث كلاً» [النساء: ١٢] في قصة جابر، ويكون مراد جابر فنزلت «يوصيكم الله في أولادكم» أي ذكر الكلالة المتصل بهذه الآية والله أعلم. وإذا تقرر جميع ذلك ظهر أن ابن جريج لم يهم كما جزم به الدمياطي ومن تبعه، وأن من وهمه هو الرواهم والله أعلم. وسيأتي بقية ما يتعلق بشرح هذا الحديث في الفرائض إن شاء الله تعالى.

٥ - باب قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [١٢]

٤٥٧٨ - حَكَمْنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ زَيْدَاءَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَمَلَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْمَالُ لِلزَّوْجِ، وَكَانَتِ الْمَوْصِيَةُ لِلزَّوْجَتَيْنِ، فَصَحَّ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلزَّكَوِيِّ مِثْلَ حِظِّ الْأَنْثَيْنِ، وَجَعَلَ لِلزَّوْجَتَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا السُّلْسُ وَالثُلُثُ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الْفُتْنُ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشُّطْرُ وَالرَّابِعَ [درجع: ٢٧٤٧].

قوله: (باب قوله: ولكم نصف ما ترك أزواجكم) سقط قوله: «باب» لغير أبي ذر، وثبت قوله: «قوله» للمستعلمي فقط.

قوله: (كان المال للزوج) يشير إلى ما كانوا عليه قبل، وقد روى الطبري من وجه آخر عن ابن عباس أنها «لا نزلت قالوا: يا رسول الله أنطعي الجارية الصغيرة نصف الميراث هي لا تركب الفرس ولا تدافع العدو» قال: وكانوا في الجاهلية لا يعطون الميراث إلا لمن قاتل القوم.

قوله: (فصح الله من ذلك ما أحب) هذا يدل على أن الأمر الأول استمر إلى نزول الآية، وفيه رد على من أنكر النسخ، ولم يقل ذلك عن أحد من المسلمين إلا عن أبي مسلم الأصهباني صاحب التفسير فإنه أنكر النسخ مطلقاً، ورد عليه بالإجماع على أن شريعة الإسلام ناسخة لجميع الشرائع، أجيب عنه بأنه يرى أن الشرائع الماضية مستقرة للحكم إلى ظهور هذه الشريعة، قال: فسمى ذلك تخصيصاً لاستخاء، ولهذا قال ابن السمعاني: إن كان أبو مسلم لا يعترف بوقوع الأشياء التي نسخت في هذه الشريعة فهو مكابر، وإن قال لا أسميه نسخاً كان الخلاف لفظياً، والله أعلم.

قوله: (وجعل للزوجة لكل واحد منهما السلس والثلث) قال الدمياطي: قوله: والثلث زيادة هنا، وقد أخرج المصنف هذا الحديث بهذا الإسناد في كتاب الفرائض فلم يذكرها. قلت: اختصرها هناك، ولكنها ثابتة في تفسير محمد بن يوسف الفريابي شيخه فيه، والمعنى أن لكل واحد منهما السلس في حال واللام للثالث في حال، ووزان ذلك ما ذكره في بقية الحديث «وللزوج النصف والرابع» أي كل منهما في حال.

٦ - باب قوله: ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَوْرَثُوا النِّسَاءَ

كُرْهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ﴾ [١٩] الآية.

وتذكر عن ابن عباس: ﴿لَا تَعْضَلُوهُنَّ﴾: لا تفهروهن. ﴿كُرْهًا﴾ [٤].

إِنَّمَا ﴿تَعُولُوا﴾ [٣]: تَمِيلُوا. ﴿يَخَلَّةُ﴾ [٤]: النَّحْلَةُ الْمَهْرُ.

قوله: (حدثنا أسباط بن محمد) هو بفتح الحزة وسكون المهملة بعدها موحدة، كوفي ثقة، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وأورده في كتاب الإكراه عن حسين بن منصور عنه أيضاً. وقد قال الدوري عن ابن معين: كان يخطئ عن سفيان، فذكره لأجل ذلك ابن الجوزي في الضعفاء، لكن قال: كان ثباً فيما يروي عن الشيباني ومطرف. وذكره العقيلي وقال: ربما وهم في الشيء. وقد امره البخاري بالسند لأنه مات في أول سنة مائتين.

قوله: (قال الشيباني) سماه في كتاب الإكراه سليمان بن فيروز.

قوله: (وذكره أبو الحسن السوالي ولا أنه ذكره إلا عن ابن عباس) حاصله أن للشيباني فيه طريقين: إحداهما موصولة وهي عكرمة عن ابن عباس، والأخرى مشكوك في وصلها وهي أبو الحسن السوالي عن ابن عباس. والشيباني هو أبو إسحاق، والسوالي بضم المهملة وتخفيف الواو ثم ألف ثم حمزة واسمه عطاء. ولم أقف له على ذكر إلا في هذا الحديث.

قوله: (كانوا إذا مات الرجل) في رواية السدي تعيد ذلك بالجاهلية، وفي رواية الضحاك تخصيص ذلك بأهل المدينة، وكذلك أورده الطبري من طريق العمري عن ابن عباس، لكن لا يلزم من كونه في الجاهلية أن لا يكون استمر في أول الإسلام إلى أن نزلت الآية، فقد جزم الواحدي أن ذلك كان في الجاهلية وفي أول الإسلام، وساق القصة مطروقة، وكأنه نقله من تفسير الشعبي، ونقل عن تفسير مقاتل نحوه إلا أنه خالف في اسم أبي أبي قيس فالأول قال قيس ومقاتل قال حسين، وروى الطبري من طريق ابن جريج عن عكرمة أنها نزلت في قصة خاصة قال: نزلت في كبشة بنت معن بن عاصم من الأوس وكانت تحت أبي قيس بن الأسلت فتوفي عنها، فنجح عليها ابنه، فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا نبي الله لا أنا ورثت زوجي ولا تركت فأتكح، فنزلت هذه الآية. ويستاذ حسن عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال: «لما توفي أبو قيس بن الأسلت أراد ابنه أن يتزوج امرأته، وكان ذلك لهم في الجاهلية فأنزل الله هذه الآية».

قوله: (كان أوليائه أحق بأمرها) في رواية أبي معاوية عن الشيباني عن عكرمة وحده عن ابن عباس في هذا الحديث تخصيص ذلك بمن مات زوجها قبل أن يدخل بها. قوله: (إن شاء بعضهم تزوجها وإن شأوا زوجها وإن شأوا لم يزوجوها وهم أحق بها من أهلها) في رواية أبي معاوية المذكورة «حبها عصبته أن تتكح أحداً حتى تموت فيرتها» قال الإسماعيلي: هذا يخالف لرواية أسباط. قلت: وممكن ردها إليها بأن يكون المراد أن تتكح إلا منهم أو بإذنهم، نعم هي مخالفة لها في التخصيص السابق، وقد روى الطبري أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس «كان الرجل إذا مات وترك امرأة أتى عليها حيمه ثوباً فضمتها من الناس، فإن كانت جميلة تزوجها وإن كانت دميعة حبسها حتى تموت ويرثها» وروى الطبري أيضاً من طريق الحسن والسدي وغيرهما «كان الرجل يرث امرأة ذي قرابته فيعضلها حتى تموت أو ترد إليه الصداق» وزاد السدي «إن سبق الوارث فأتى عليها ثوبه كان أحق بها، وإن سبق هي إلى أهلها فهي أحق بفسها».

٧ - باب ﴿وَلِكُلٍّ جَلَلًا مَوَالِي﴾

مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ إِيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا. [٣٣]

(لَا قِرَاءَةَ عَاصِم وَحَرَّةَ الْكِسَائِيِّ لَه: وَ عَقَدَتْ د).

وَقَالَ مَقْسَرٌ: أَوْلِيَاءُ مَوَالِي، وَأَوْلِيَاءُ وَرَثَةٌ عَاقَدَتْ إِيْمَانَكُمْ: هُوَ مَوَالِي الْيَتِيمِ، وَهُوَ الْخَلِيفُ، وَالْمَوَالِي أَيْضًا بَنُو الْقَوْمِ، وَالْمَوَالِي الْمُخْلِصُ الْمُغْنَى وَالْمَوَالِي الْمُغْنَى، وَالْمَوَالِي الْفَتِيلُ، وَالْمَوَالِي مَوَالِي فِي الدِّينِ.

٤٨٠ - حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ إِفْرِسَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿وَلِكُلٍّ جَلَلًا مَوَالِي﴾. قَالَ: وَرَثَةٌ ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ إِيْمَانَكُمْ﴾: كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لَمَّا قُبِلُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْمُهَاجِرِيُّ الْأَنْصَارِيَّ ذُوْنَ قُوَى رَجِيعِهِ، لِلْأَخْوَةِ الْيَتَى آخَى

٤٥٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: حَدَّثَنَا اسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ السَّوَالِيُّ، وَلَا أَفْهَهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَضَعُلُوهُنَّ لِمَنْ حَبَسَ عَنْهُنَّ مَا آمَنَهُنَّ﴾. قَالَ: كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِأَمْرَائِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ زَوْجَتَهَا، وَإِنْ شَاءُوا زَوْجَتَهَا، وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يَزُوجُوا، فَهَمَّ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَتَرَكْتُ هَلِيلَةَ الْآبَةِ فِي ذَلِكَ (ط: ٤٧٩٨).

قوله: (باب قوله: ﴿لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهًا﴾ ولا تضعلوهن لغيرهن) يعني ما آتاهن من الآيات سقط «باب» وما بعد «كرهًا» لغير أبي ذر، وقوله: «كرهًا» مصدر في موضع الحال، قرأها حزة والكسائي بالضم والباقون بالفتح.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس: لا تضعلوهن لا تقهروهن) في رواية الكشميهني «تقهرهن» بنون بعدها مشاة من الانتهاز، وهي رواية القاسبي أيضاً، وهذه الرواية وهم والصواب ما عند الجماعة. وهذا الأثر وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿لا تضعلوهن﴾ لا تقهروهن «لتضعلوا ببعض ما آتاهن» يعني الرجل تكون له المرأة وهو كاره لصحبته ولها عليه مهر فيضرها لتضدي. وأسنده عن السدي والضحاك نحوه. وعن مجاهد أن المخاطب بذلك أولياء المرأة كالفضل المذكور في سورة البقرة، ثم ضعف ذلك ورجع الأول.

قوله: (حوايا) وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إن كان حواياً﴾ [النساء: ٢١] قال: إنما عظيم. ووصله الطبري من طريق مجاهد والسدي والحسن وقشادة مثله. وبالمجهور على ضم الحاء، وعن الحسن يفتحها.

قوله: (هووا) قيلوا، وصله سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله: ﴿ذلك أدنى أن لا تعولوا﴾ [النساء: ٣] قال: أن لا قيلوا. ورويناه في «فوائد أبي بكر الأجرى» بإسناد آخر صحيح إلى الشعبي عن ابن عباس، ووصله الطبري من طريق الحسن ومجاهد وعكرمة والنخعي والسدي وقشادة وغيرهم مثله، وأشد في رواية عكرمة لأبي طالب من أبيات «بمجان صدق وزنه غير عائل» وجاء مثله مرفوعاً صحيحاً ابن حبان من حديث عائشة، وروى ابن المنذر عن الشافعي «أن لا تعولوا» [النساء: ٣] أن لا يكثر عيالكم، وأكرهه الميرد وابن داود والثعلبي وغيرهم، لكن قد جاء عن زيد بن أسلم نحوه ما قال الشافعي أسنده الدارقطني، وإن كان الأول أشهر، واحتج من رده أيضاً من حيث المعنى بأنه أحل من ملك اليمين ما شاء الرجل بلا عدد، ومن لازم ذلك كثرة العيال، وإما ذكر النساء وما يحل منهن، فالجور والمعدل يتعلق بهن. وأيضاً فإنه لو كان المراد كثرة العيال لكان أمال يحل من الربايح. وأما تعولوا فسن التثنية، لكن نقل الثعلبي عن أبي عمرو الدوري قال: وكان من أمة اللغة قال: هي لغة حير. ونقل عن طلحة بن مصرف أنه قرأ «أن لا تعولوا».

قوله: (لحلة) فالنحلة المهر كذا لأبي ذر، وغيره بغير فاء. قال الإسماعيلي: إن كان ذلك من تفسير البخاري فيه نظر، فقد قيل فيه غير ذلك، وأقرب الوجه أن النحلة ما يحطونه من غير عوض وقيل المراد لحلة يتحلونها أي يتبنونها بها ويحتضنون ذلك. قلت: والتفسير الذي ذكره البخاري قد وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وأما النساء فصدقاتهن لحلة﴾ [النساء: ٤٣] قال: النحلة المهر. وروى الطبري عن قتادة قال: لحلة أي فريضة. ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: النحلة في كلام العرب الواجب، قال: ليس ينبغي لأحد أن يتكح إلا بصداق. كذا قال. والنحلة في كلام العرب العطية لا كما قال ابن زيد، ثم قال الطبري: وقيل إن المخاطب بذلك أولياء النساء، كان الرجل إذا زوج امرأة أخذ صداقها دونها فتوا عن ذلك. ثم أسنده إلى يسار عن أبي صالح بذلك، واختار الطبري القول الأول، واستدل له.

(تبيين): محل هذه التفسير من قوله: ﴿حواياً﴾ [النساء: ٢١] إلى آخرها في أول السورة، وكأنه من بعض نساخ الكتاب كما قدمنا غير سرقه وليس هذا خاصاً بهذا الموضوع ففي التفسير في غالب السور أشباه هذا.

طريق سعيد بن جبير قال: كان الرجل يعاقد الرجل فيريته، وعاقده أبو بكر مولى فورته.

قوله: ﴿هَلُمَّا تَزَلْتُ﴾ ولكل جعلنا مولي ﴿نَسِخْتُ﴾ مكننا وقع في هذه الرواية أن ناسخ ميراث الخليف هذه الآية. وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «كان الرجل يعاقد الرجل، فإذا مات ورثه الآخر، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أُولِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦] يقول: إلا أن توصوا لأوليائكم الذين عاقدتم. ومن طريق قتادة: كان الرجل يعاقد الرجل في الجاهلية فيقول دمي دمك وتوثنى وأرثك، فلما جاء الإسلام أمروا أن يؤتوهم نصيبهم من الميراث وهو السدس، ثم نسخ بالميراث فقال: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾، ومن طرق شتى عن جماعة من العلماء كذلك، وهذا هو المتمد. ويحتمل أن يكون النسخ وقع مرتين: الأولى حيث كان المعاقد يرث وحده دون العصبه فزلت ﴿وَلِكُلٍّ﴾ وهي آية الباب فصاروا جميعاً يرثون، وعلى هذا ينتزل حديث ابن عباس، ثم نسخ ذلك آية الأحزاب وخص الميراث بالعصبه وبقي للمعاقد النصر والإرثاء ونحوهما، وعلى هذا ينتزل بقية الآثار. وقد تعرض له ابن عباس في حديثه أيضاً لكن لم يذكر الناسخ الثاني، ولا بد منه، والله أعلم.

قوله: ﴿رَمَّ قَالَ﴾ والذين عقدت أيمانكم ﴿من النصر والرفادة والنصيحة﴾ وقد ذهب الموات ويوصي له ﴿كذا وقع فيه، وسقط منه شيء بينه الطبري في روايته عن أبي كرب عن أبي أسامة بهذا الإسناد ولغة: ثم قال: ﴿والذين عقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم﴾ من النصر إلخ. فقله من النصر يتملق بأتوهم لا بعاقده ولا بأيمانكم، وهو وجه الكلام. والرفادة بكسر الراء بعدها فاء خفيفة الإعاقة بالعطف.

قوله: ﴿سَمِعَ أَبُو أَسَمَةَ إِدْرِيسُ وَسَمِعَ إِدْرِيسُ طَلْحَةَ﴾ وقع هذا في رواية المستطلي وحده، وقد قلعت التثنية على من وقع عنده التصريح بالتصديق لأبي أسامة من إدريس وإدريس من طلحة في هذا الحديث بعينه، وإلى ذلك أشار المصنف، والله أعلم.

٨ - باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ يعني ذرة ذرة ﴿٤٥٠﴾

٤٥٨١ - حدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَرٍ خَصَمٌ بَنِي مَسْرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ أَنَسًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ، هَلْ تَصُارُونَ فِي رُؤْيَى الشَّمْسِ بِالْهَيْرَةِ، صَوْنَةً لِّسَ فِيهَا سَحَابٌ». قَالُوا: لَا، قَالَ: «وَهَلْ تَصَارُونَ فِي رُؤْيَى الْقَمَرِ لَيْلَةً الْبَدْرُ، صَوْنَةً لِّسَ فِيهَا سَحَابٌ». قَالُوا: لَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا تَصَارُونَ فِي رُؤْيَى اللَّهِ غَرْ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تَصَارُونَ فِي رُؤْيَى أَحْيِيهَا، إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَذُنُ مَوْذَنٍ، تَنُحُّ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَىٰ مِنْ كَانَ يَتَّبِعُ غَيْرَ اللَّهِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ. حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَتَّبِعُ اللَّهَ، بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ، وَخَيْرَاتُ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَيُدْعَى الْيَهُودُ، فَيَقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ غَيْرَ إِبْنِ اللَّهِ، فَيَقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا تَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ حَاجِبَةٍ وَلَا وَكَلٍ، فَمَاذَا تَبُوءُونَ؟ فَقَالُوا: عَطِشْنَا رَبَّنَا فَاسْتَقْنَا، كَيْشَارَ، لَا تَرُدُّونَ؟ فَيَحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ، كَانَهَا سَرَابٌ يَخْطُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ. ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى فَيَقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فَيَقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا تَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ حَاجِبَةٍ وَلَا وَكَلٍ، فَيَقَالُ: لَهُمْ: مَاذَا تَبُوءُونَ؟ فَكَذَّبُوا، فَكَذَلِكَ يَفْعَلُ الْأَوَّلُ. حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَتَّبِعُ اللَّهَ، مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، أَنْتَاهُمْ رَبُّ الْمَعَالِيَيْنِ فِي أَذُنِ صَوْرَةٍ فِي آيَةِ رَأَوْهَا فِيهَا، فَيَقَالُ: مَاذَا تَتَّبِعُونَ؟ تَنُحُّ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: فَارْتَقَا النَّاسُ فِي الدُّنْيَا عَلَى الْقَمَرِ مَا كُنَّا إِلَهُهُمْ وَكَمْ نَصَاحَتُهُمْ، وَنَحْنُ تَتَّبِعُ رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُ، قِيْلَ: أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ: لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا. مَرْثِينَ أَوْ ثَلَاثًا [رابع: ٢٢. أخرجه مسلم: ١٨٣ مطولاً].

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ﴾ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ يعني ذرة ذرة، هو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، أي ذرة ذرة، ويقال هذا مِثْقَالٌ هذا أي وزنه وهو مفعول من الظل والذرة النملة الصغيرة ويقال واحدة المباءة، والذرة يقال زيتها ربع

النبي ﷺ يَنْهَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّ﴾. نُسِخَتْ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾: مِنَ النَّصْرِ وَالرَّفَادَةِ وَالنَّصِيحَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ الْأَمِيرَاتُ، وَيُوصِي لَهُ.

سَمِعَ أَبُو أَسَمَةَ إِدْرِيسَ، وَسَمِعَ إِدْرِيسُ طَلْحَةَ [رابع: ٢٢٩٧].

قوله: ﴿بَابُ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّ﴾ مما ترك والدان والأقربون ﴿سَاقَ إِلَى قَوْلِهِ﴾ ﴿نَسِخْتُ﴾ [النساء: ٢٣] وسقط ذلك لغير أبي ذر.

قوله: ﴿وَقَالَ مَعمرُ أَوْلِيَاءَ﴾ ﴿مَوَالِي﴾ أَوْلِيَاءَ وَرَثَةً ﴿عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ هو مولى البين وهو الخليف، والمولى أيضاً ابن العم، والمولى المصم المحقق أي بكسر المنة (والمولى المحقق) أي بنتها (والمولى المليك، والمولى مولى في الدين) انتهى. ومعمر هذا يسكن الهمة وكنت أظنه معمر بن راشد إلى أن رأيت الكلام المذكور في الجاز لأبي عبيدة واسمه معمر بن المنثي، ولم أره من معمر بن راشد، وإنما أخرج عبد الرزاق عنه في قوله ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّ﴾ قال: المولى الأولياء، الأبى والأخ والأبن وغيرهم من العصبه. وكذا أخرجه إسماعيل القاضي في «الأحكام» من طريق محمد بن ثور عن معمر، وقال أبو عبيدة: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّ﴾ أَوْلِيَاءَ وَرَثَةً ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ فالولى ابن العم، وساق مذكره البخاري، أشهد في المولى ابن العم «مهلاً يعني حسناً مهلاً موالينا» وما لم يذكره وذكره غيره من أهل اللغة: المولى المحب، والمولى الجبار، والمولى الناصر، والمولى الصهر، والمولى التابع، والمولى القرار، والمولى الولي، والمولى الموازي. وذكروا أيضاً العم والعمد وابن الأخ والشريك والتنهم، ويتحقق بهم معلم القرآن جاء فيه حديث موفوع «من علم حديثاً من كتاب الله فهو مولا»، والحديث أخرجه الطبراني من حديث أبي أسامة، ونحوه قول شعبه: من كتبت عنه حديثاً فانا له عبد. وقال أبو إسحاق الزجاج: كل من يليك أو أوالك فهو مولى.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ﴾ تقدم هذا الحديث سنناً ومتناً في الكفالة، وأحيل بشرحه على هذا الموضع.

قوله: ﴿عَنْ إِدْرِيسٍ﴾ هو ابن يزيد الأودي يفتح الألف وسكون الواو والد عبد الله بن إدريس الفقيه الكوفي، وإدريس ثقة عندهم، وماله في البخاري سوى هذا الحديث. ووقع في رواية الطبري عن أبي كرب عن أبي أسامة «حدثنا إدريس بن يزيد».

قوله: ﴿عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مَعْرُوفٍ﴾ وقع في الفرائض «عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي أسامة عن إدريس حدثنا طلحة».

قوله: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّ﴾ قال: ورثة ﴿هذا متفق عليه بين أهل التفسير من السلف، أسنده الطبري عن جهماد وثقادة والسدي وغيرهم، ثم قال: وتأنيل الكلام ولكلهم أي الناس جعلنا عصبه يرثونه ما ترك والده وأقربوه من ميراثهم له. وذكر غيره للآية تقديراً غير ذلك فليس: التقدير جعلنا لكل ميت ورثة تراث مما ترك الأولاد والأقربون. وقيل: التقدير لكل مال مع ترك والد والدان والأقربون جعلنا ورثة يجوزونه. فعلى هذا «كل» متعلقة بجمل «و» ما ترك «صفة لكل والد والدان» فاحل ترك ويلزم عليه الفصل بين الموصوف وصفته، وقد سمع كثيراً في القرآن ﴿قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات﴾ فإن فاطر صفة الله اتفاقاً، وقيل التقدير ولكل قوم جعلناهم موالى أي ورثة نصيب ما ترك والداهم وأقربوهم، وهذا يقتضي أن «لكل» غير مقدم «ونصيب» مبتداً مؤخر «و» جعلناهم «صفة لقوم» «وما ترك» «صفة للميت» الذي حذف «ونصيب» صفته، وكذا حذف ما أضيف إليه كال وبيعت صفته، وكذا حذف الماعاد على الموصوف، هذا حاصل ما ذكره العربون، وذكروا غير ذلك مما ظاهره التكلف. وأوضح من ذلك أن الذي يضاف إليه كل هو ما تقدم في الآية التي قبلها وهو قوله: ﴿لِلرَّجَالِ نِصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نِصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [النساء: ٣٢] ثم قال: ﴿وَلِكُلٍّ﴾ أي من الرجال والنساء «جعلنا» ما نصيباً «أي ميراثاً» «وما ترك» والدان والأقربون، والذين عاقدت أيمانكم «أي يخلط أو المولاة والمواخاة» فأتوهم نصيبهم «خطاب لمن يترى ذلك أي من ولّي على ميراث أحد فليعط لكل من يرثه نصيبه، وعلى هذا المعنى المصحح ينبغي أن يقع الإعراب ويترك ما عداه من التصحيف.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ كان المهاجرون لما فعلوا المدينة يهترو المهاجري الأنصاري دون ذوي رحمة للأخوة مكننا حملنا ابن عباس على من أخصى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم، وحملنا غيره على أهم من ذلك فأسند الطبري عنه قال: كان الرجل يخالف الرجل ليس بينهما نسب فيرت أحدهما الآخر، فنسخ ذلك. ومن

ورقة نخالة وورقة النخالة وزن ربع خردلة ووزن الخردلة ربع مسمسة. ويقال الذرة لا وزن لها وإن شخصاً ترك رغباً حتى علاه الضر فوزه فلم يزد شيئاً حكاة الثعلبي. ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد في الشفاعة وسنأتي شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى مع حديث أبي هريرة المذكور هناك وهو بطوله في معناه، وقد وقع ذكرهما بتماهما متوالين في كتاب التوحيد. وشيخنا محمد بن عبد العزيز هو الرطلي يعرف بابن الواسطي وثقه المجلي ولينه أبو زرعة وأبو حاتم، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الاعتصام.

١٠ - باب قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ

أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [٤٣].

﴿صعيداً﴾ [٤٣]. وَجَهَ الْأَرْضِ.

وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَتْ الطَّوَائِطُ أَيْ يَتَحَاكُمُونَ إِلَيْهَا: فِي جَهَنَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَفِي أَسْلَمٍ وَاحِدَةٍ، وَفِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدَةٍ، كَمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ.

وَقَالَ عُمَرُ: الْجِبْتُ السَّحَرُ، ﴿وَالطَّافُوتُ﴾: الشَّيْطَانُ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿الْجِبْتُ﴾ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ شَيْطَانٌ، ﴿وَالطَّافُوتُ﴾: الْكَاهِنُ.

٤٥٨٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: هَلَكْتَ فَلَادَةَ لَأَسْمَاءَ، قَبِثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلَبِهَا رَجُلًا، فَخَضَرَتِ الصَّلَاةَ، وَتَسَوَّاهُ عَلَى وَضُوءٍ، وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً، فَصَلُّوا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، فَأَنزَلَ اللَّهُ، يُخَيِّرُ: آيَةَ التَّيْمُمِ لِزَاجِعٍ: ٣٣٤. أخرجه مسلم: ٣٦٧، مطولاً بإسناد [ج].

قوله: (باب قوله وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدكم من الغائط) هذا الفقر مشترك في آتي النساء والمائدة، وليراد المصنف له في تفسير سورة النساء يشعر بأن آية النساء نزلت في قصة عائشة، وقد سبق ما فيه في كتاب التيمم.

قوله: (صعيداً وجه الأرض) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ [النساء: ٤٣] تيمموا أي تيمموا قال: والصعيد وجه الأرض. قال الزجاج: لا أعلم خلافاً بين أهل اللغة أن الصعيد وجه الأرض، سواء كان عليها تراب أم لا، ومنه قوله تعالى ﴿صعيداً جزراً﴾ [الكهف: ٨] و﴿صعيداً زلفاً﴾ [الكهف: ٤٠] وإما سُمِّيَ صعيداً لأنه نهاية ما يصعد من الأرض. وقال الطبري بعد أن روى من طريق قتادة قال: الصعيد الأرض التي ليس فيها شجر ولا نبات. ومن طريق عمرو بن قيس قال: الصعيد التراب. ومن طريق ابن زيد قال: الصعيد الأرض المستوية. الصواب أن الصعيد وجه الأرض للمستوية الخالية من الغرس والنبات والبناء، وأما الطيب فهو الذي تمسك به من اشترط في التيمم التراب، لأن الطيب هو التراب المنيب، قال الله تعالى: ﴿وَالْبِلَدِ الطَّيِّبُ يَجْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: ٥٨] وروى عبد الرزاق من طريق ابن عباس: الصعيد الطيب الحرث.

قوله: (وقال جابر: كانت الطواغيت التي يتحاكمون إليها في جهنمة واحدة وفي أسلم واحد وفي كل حي واحد، كها أنزل عليهم الشيطان) وصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال: سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت فذكر مثله وزاد: ﴿وفي هلال واحد﴾ وقد تقدم نسب جهنمة وأسلم في غزوة الفتح، وأما هلال قليلة يتسبون إلى هلال بن عامر بن صعصعة، ومنهم ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين وجماعة من الصحابة وغيرهم.

قوله: (الجبست السحر والطاغوت الشيطان) وصله عبد بن حديد في تفسيره ولسد في مسنده وعبد الرحمن بن رسته في كتاب الإيمان كلهم من طريق أبي إسحاق عن حسان بن قائد عن عمر مثله وإسناده قوي، وقد وقع التصريح بسماع أبي إسحاق له من حسان وسماع حسان من عمر في رواية رسته، وحسان بن قائد بالفاء عيسى بالمرحدة، قال أبو حاتم شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات. وروى الطبري عن مجاهد مثل قول عمر وزاد: والطاغوت الشيطان في صورة إنسان يتحاكمون إليه. ومن طريق سعيد بن جبيرة وأبي العالية قال: الجبست الساحر، والطاغوت الكاهن. وهذا يمكن رده بالتأويل إلى الذي قبله.

قوله: (وقال عكرمة: الجبست بلسان الحبشة شيطان، والطاغوت الكاهن)

٩ - باب ﴿فَكَفِّفْ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ

وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾ [٤١].

الْمُخْتَلِّ وَالْمُخْتَلِّ وَاحِدٌ. ﴿نَطْمِسُ وَجُوهاً﴾ [٤٧]: نُسُوهُنَا حَتَّى نَعْمُدَ كَأَقْفَانِهِمْ، طَمَسَ الْكِتَابَ مَحَاهُ، جَهَنَّمَ ﴿سَيِّراً﴾ [١٥٥]: وَقُوداً.

٤٥٨٢ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ يَحْيَى: بَعْضُ الْأَخْبِيثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «افْرَأْ عَلَيَّ». قُلْتُ: أَفَرَأَ عَلَيْكَ وَعَيْنُكَ أَتَوَّلُ؟ قَالَ: «فَبَنِي أَحِبُّ» إِنْ اسْتَعَمَّ مِنْ غَيْرِي. فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ النَّسَاءِ، حَتَّى بَلَغْتُ: ﴿فَكَفِّفْ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾. قَالَ: (أميسك). قَبِإُ عَيْنَاهُ تَلْرُقَانِ [انظر: ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، أخرجه مسلم: ٨٠٠ بدون لفظ «أمسك»].

قوله: (باب فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد، وجئنا بك على هؤلاء شهيداً) وقع الباب تفاسير لا تتبع بالأية، وقد قدمت الاعتناء عن ذلك.

قوله: (المختل والمختل واحد) كذا للأكثر بمشاة فوقانية ثقيلة، وفي رواية الأصولي المختل والمختل واحد، وصوبه ابن مالك، وكذلك هو في كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿يَخْتَلَا يَخْرُؤُا﴾ [النساء: ٣٦] المختل ذو الخيلاء والمختل واحد. قال: ويحيى مصدراً قال المجاج: والمختل ثوب من ثياب الجبال، قلت: والمختل يطلق لسان كثيرة نظماً بعضهم في صعيدة فيبلغ نحرًا من العشرين، ويقال إنه وجدلت صعيدة تزيد على ذلك عشرين أخرى، وكلام عياض يقتضي أن الذي في رواية الأكثر بالمشاة تختانية لا فوقانية ولهذا قال: كله صحيح، لكنه أورده في الحناء والشاء فوقانية، والمختل بمشاة فوقانية لا معنى له هنا كما قال ابن مالك وإنما هو فعال من المختل وهو الفندر، ولأن عينه ياء تختانية لا فوقانية، والاسم الخلاء، والمعنى أنه يختل في صورة من هو أعظم منه على سبيل التكبير والتعظيم.

قوله: (نطمس وجوهاً نسويها حتى تعود كأقفاهم، طمس الكتاب محاه) هو مختصر من كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وَجُوهَهُ﴾ [النساء: ٤٧] أي نسويها حتى تعود كأقفاهم، يقال ليريح: طمس الأثر أي محاه، وطمس الكتاب أي محاه. وأسد الطبري عن قتادة: المراد أن تعود الأجوه في الألفية. وقيل هو تمثيل وليس المراد حقيقة حساً.

قوله: (بجهنم سعيراً وقوداً) هو قول أبي عبيدة أيضاً، قال في قوله تعالى ﴿وَكُنْى بِجَهَنَّمَ سَعِيراً﴾ أي وقوداً. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك مثله. (تقريباً): هذه التفسيرات ليست لهذه الآية، وكأنه من النسخ كما نبهت عليه غير مرة.

قوله: (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل، ويحيى هو القطان، وسفيان هو الثوري، وسليمان هو الأعمش، وإبراهيم هو النخعي، وعبيدة يفتح أوله هو ابن عمرو، وعبد الله هو ابن مسعود. والإسناد كله سوى شيخ البخاري وشيخه كوفيين، فيه ثلاثة من التابعين في نسق لوهم الأعمش.

قوله: (قال يحيى) هو القطان، وهو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (بعض الحديث عن عمرو بن مرة) أي من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة عن إبراهيم، وقد ورد ذلك واضحاً في فضائل القرآن حيث أخرجه المصنف عن مسدد عن يحيى القطان بالإسناد المذكور وقال بعده: «قال الأعمش وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم» يعني بإسناده، وبأني شرح الحديث هناك إن شاء الله

وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عنه، وروى الطبري من طريق قتادة مثله بغير ذكر الخيشة قال: كنا نتحدث أن الجلبت الشيطان، والطاغوت الكاهن. ومن طريق المولى من ابن عباس قال: جلبت الأصنام، والطواغيت الذين كانوا يعبرون عن الأصنام بالكذب. قال: وزعم رجال أن جلبت الكاهن والطاغوت رجل من اليهود يدعى كعب بن الأشرف. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: جلبت حبي بن أخطب، والطاغوت كعب بن الأشرف. واختار الطبري أن المراد بالجلبت والطاغوت جنس من كان يعبد من دون الله سواء كان صنماً أو شيطاناً جنيماً أو آدمياً، فيدخل فيه الساحر والكاهن، والله أعلم. وأما قول عكرمة إن جلبت بلسان الخيشة الشيطان فقد وافقه سعيد بن جبير على ذلك، لكن عبر عنه بالساحر، أخرجه الطبري بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير قال: جلبت الساحر بلسان الخيشة، والطاغوت الكاهن. وهذا مصرح منهما إلى وقوع العرب في القرآن، وهي مسألة اختلف فيها، فبالغ الشافعي وأبو عبيدة اللخوسي وغيرهما في إنكار ذلك، فحملوا ما ورد من ذلك على توارد اللتين، وأجاز ذلك جماعة واختاره ابن الحارث وأصبح له بوقوع أسماء الأعلام فيه كإبراهيم فلا مانع من وقوع أسماء الأجناس، وقد وقع في صحيح البخاري جملة من هذا، وتبع القاضي تاج الدين السبكي ما وقع في القرآن من ذلك ونظمه في أبيات ذكرها في شرحه على المختصر، وحبر بقوله: يجيئها هذه الأبيات فذكرها، وقد تبعت بعده زيادة كثيرة على ذلك تقرب من حدة ما أورد، ونظمته أيضاً، وليس جميع ما أورد هو متفقاً على أنه من ذلك، لكن اكتفى بملء أورد، من نقل في الجملة فتبته في ذلك، وقد رأيت إيراد الجميع للفائدة، فأول بيت منها من نظمي والخمسة التي تليه له وياتيها في أيضاً نقلت:

من للمرب عند التاج (كز) وقد	الخت (كد) وضمتها الأساطير
السلسيل وطه كسوت يبع	روم وطوى وسجبل وكافور
والزنجبيل ومشكاة سراقق مع	إسترق صلوات سندس طور
كذا قراطيس ربانهم وغشا	ق ثم هينار القسطاس مشهور
كذلك قسورة واليم ناشئة	ويوت قفلين مذكور ومطور
له مفايد فردوس بعد كذا	فيما حكى ابن دريد منه تنور
وزدت حرم ومهل والسجل كذا	السرى والأب ثم جلبت مذكور
وقطننا وائناه ثم متكأ	دارست يصهر منه فهو مصهور
وهيت والسكر الأواه مع حسب	وأوئي معه والطاغوت منظور
صرهن إصري وغيض الماء مع وزر	ثم الرقيم مناص والسنا النور

والمراد بقولي: (كز) أن عدة ما ذكره التاج سبعة وعشرون وبقولي: (كد) أن عدة ما ذكرته معترف أنني لم أستوعب ما يستدرك عليه، فقد ظفرت بعد نظمي هذا بأشياء تقدم منها في هذا الشرح الرحمن وراعنا، وقد عزمت أنني إذا أتيت علي آخر شرح هذا التفسير إن شاء الله تعالى ألق ما وقفت عليه من زيادة في ذلك منظوماً إن شاء الله تعالى. ثم أورد المصنف طرفاً من حديث عائشة في سقوط مقدمها ونزول آية التيمم، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب التيمم.

١١ - باب قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرُّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [٥٩]

٤٥٨٤ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا حِجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. قَالَ: نَزَلَتْ فِي عِدِ اللَّهِ بْنِ خَدَّافَةَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَدِيٍّ، إِذْ بَغَى النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيٍّ. [أخرجه مسلم:

[١٨٣٤]

قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ذِي الْأَمْرِ﴾ كذا لأبي ذر ولغيره، أولي الأمر منكم ذوي الأمر، وهو تفسير أبي عبيدة قال ذلك في هذه الآية وزاد: والدليل على ذلك أن واحداً ذوي واحد لولي لأنها لا واحد لها من لفظها. قوله: ﴿حدثنا صدقة بن الفضل﴾ كذا للأكبر، وفي رواية ابن السكن وحده عن الفريري عن البخاري «حدثنا سنيذ» وهو ابن داود المصيصي واسمه الحسين وسنيذ لقب، وهو من حفاظ الحديث وله تفسير مشهور، لكن ضعفه أبو حاتم والنسائي، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع إن كان ابن السكن حفظه، ويحتمل أن يكون

قوله: ﴿عن يحيى بن مسلم﴾ في رواية الإسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج «أخبرني يحيى بن مسلم».

قوله: ﴿نزلت في عبد الله بن خديجة﴾ كذا ذكره مختصراً، والمعنى نزلت في قصة عبد الله بن خديجة أي المقصود منها في قصته قوله: ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله﴾ [النساء: ٥٩]، وقد غفل الداودي عن هذا المراد فقال: هذا وهم على ابن عباس، فإن عبد الله بن خديجة خرج على جيش ففُتِبَ فأوقدوا ناراً وقال: اتقوهما فامتنع بعض، وهم بعض أن يفعل. قال: فإن كانت الآية نزلت قبل كيف يخص عبد الله بن خديجة بالطاعة دون غيره، وإن كانت نزلت بعد فإنما قيل لهم إنما الطاعة في المعروف، وما قيل لهم لم لم تطيعوه؟ انتهى. وبالحمل الذي فُتِبَ يظهر المراد، ويتبيّن الإشكال الذي أبدله، لأنهم تنازعوا في امتثال ما أمرهم به، وسببه أن الذين هموا أن يطيعوه وقضوا عند امتثال الأمر بالطاعة، والذين امتنعوا عارضه عندهم القرار من النار، فانسب أن ينزل في ذلك ما يرشدكم إلى ما فعلوه عند التنازع وهو الرد إلى الله وإلى رسوله، أي إن تنازعتم في جواز الشيء وعدم جوازه فارجعوا إلى الكتاب والسنة، والله أعلم، وقد روى الطبري أن هذه الآية نزلت في قصة جرت لعمار بن ياسر مع خالد بن الوليد وكان خالد أميراً فأجار عمار رجلاً بغير أمره فتخاصما فنزلت، فإله أعلم، وقد تقدم شرح حال هذه السيرة والاختلاف في اسم أميرها في المغازي بعد عزوة حنين بقبيل. واختلف في المراد بأولي الأمر في الآية، فمن أبي هريرة قال: هم الأمراء أخرجه الطبري بإسناد صحيح، وأخرج عن ميمون بن مهران وغيره نحوه، وعن جابر بن عبد الله قال: هم أهل العلم والخير، وعن مجاهد وعطاء والحسن وأبي العالية: هم العلماء، ومن وجه آخر أصح منه عن مجاهد قال: هم الصحابة، وهذا أنصح. وعن عكرمة قال: أبو بكر وعمر وهذا أنصح من الذي قبله، ورجع الشافعي الأول وأصبح له بأن قريباً كانوا لا يعرفون الإمارة ولا يتفادون إلى أمير، فأمره بالطاعة لمن ولي الأمر، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: «من أطاع أميري فقد أطاعني» متفق عليه. واختار الطبري حملها على المسمى وإن نزلت في سبب خاص، والله أعلم.

١٢ - باب ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ

حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [٦٥]

٤٥٨٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ فِي شَرِيحٍ مِنَ الْحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْئَلْ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِلَةَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ، قُلُوبُنْ وَجْهَهُ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «اسْئَلْ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ اخْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِلَةَ، وَاسْأَلْ النَّبِيَّ ﷺ الزُّبَيْرَ حَقَّهُ فِي شَرِيحِ الْحَكَمِ، حِينَ اخْطَفَةَ الْأَنْصَارِيُّ، كَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرِ لَهَا فِي سَعَةِ، قَالَ الزُّبَيْرُ: فَمَا أَحْبَبُ هَذِهِ الْآيَاتِ إِلَّا نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [راجع: [٢٣٦٠].

قوله: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾ سقط (باب) لغير أبي ذر وذكر فيه قصة الزبير مع الأنصاري الذي خاصمه في شراح الحرّة، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الشرب، وويشئت هناك الاختلاف على عروة في وصله وإرساله بحمد الله تعالى. وقوله هنا: «أن كان ابن عمتك» بفتح الن للجميع أي من أجل، ووقع عند أبي ذر «وأن» بزيادة واو، وفي روايته عن الكشميهي «أن» بزيادة همزة معدودة وهي للاستفهام.

١٣ - باب ﴿ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ ﴾

[٦٩]

٤٥٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْصِبٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُرُّ بِأَرْضٍ إِلَّا خَيْرَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَكَانَ فِي شُكْرَاءِ السَّيِّدِ قَبْضٌ فِيهِ، اخْتَلَتْ بَحْثُ شَدِيدَةٍ، فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ: ﴿ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّاهِدَةِ وَالصَّالِحِينَ ﴾. فَقُلْتُ أَنَّهُ خَيْرُ الرَّاجِعِ: ٤٤٣٥. أخرجه مسلم: [٢٤٤٤].

قوله: (باب فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين) ذكر فيه حديث عائشة، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية والله الحمد. وقوله: «في شكواه الذي قبض فيه» في رواية الكشيحي «التي قبض فيها».

١٤ - باب ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ ﴾

فِي سَبِيلِ اللَّهِ - إِلَى - الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴿ الآية [٧٥]

٤٥٨٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ [راجع: ١٣٥٧].

٤٥٨٨ - حَدَّثَنَا سَلْمَانَ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَلَا: ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ﴾. قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنْ عِلْرِ اللَّهِ [راجع: ١٣٥٧].

وَيَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ حَبِيرَتِ ﴾ [٩٠]: ضَالَتْ. ﴿ تَلَوْا ﴾ [١٣٥]: السِّتْرُ بِالْشَّهَادَةِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُرَاغَمَةُ الْمُهَاجَرَةُ، رَاغَمْتُ: هَاجَرْتُ قَوْمِي.

﴿ مَوْفُوتَا ﴾ [١٠٣] مَوْفُوتَا وَقَعَهُ عَلَيْهِ.

قوله: (باب وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله - إلى - الظالم أهلها) ولا يبي ذر والمستضعفين من الرجال والنساء ﴿ الآية، والأظهر أن المستضعفين مجرور بالعتف على اسم الله أي وفي سبيل المستضعفين، أو على سبيل الله أي وفي خلاص المستضعفين، وجوز الزعرشي أن يكون منصوباً على الاختصاص.

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن أبي يزيد، وفي مسند أحد من سفیان «حدثني عبيد الله بن أبي يزيد».

قوله: (كنت أنا وأمي من المستضعفين) كذا للأكثر، زاد أبو ذر «من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان» ولراد حكاية الآية، ولا فهو من الولدان وأمه من المستضعفين، ولم يذكر في هذا الحديث من الرجال أحد، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق إسحاق بن موسى عن ابن عيينة بلفظ «كنت أنا وأمي من المستضعفين: أنا من الولدان، وأمي من النساء».

قوله في الطريق الأخرى: (أن ابن عباس تلا) في رواية المستملي «عن ابن عباس أنه تلا».

قوله: (كنت أنا وأمي من عذر الله) أي في الآية المذكورة، وفي رواية لأبي نعيم في «المستخرج» من طريق محمد بن عبيد عن حماد بن زيد «كنت أنا وأمي من المستضعفين». قلت: واسم أمه لبابة بنت الحارث الغلالية أم الفضل أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، قال الداودي: فيه دليل لمن قال: إن الولد يتبع المسلم من أبويه.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس حصرته ضالقة) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: «حصرته صدورهم» [النساء: ٩٠] قال: ضاقت وعن الحسن أنه قرأ «حصرته صدورهم» [النساء: ٩٠] بالرفع حكاه القراء، وهو على هذا خبر بعد خبر. وقال المبرد هو على الدعاء أي أحصر الله

صدورهم، كذا قال والأول أولى. وقد روى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد أنها نزلت في هلال بن عويم الأسلمي، وكان بينه وبين المسلمين عهد، وقصدته ناس من قومه فكره أن يقاتل المسلمين وكره أن يقاتل قومه.

قوله: (تلاوا) السنتكم بالشهادة) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَلَاوْا أَوْ تَعْرَضُوا ﴾ [النساء: ١٣٥] قال: تلاوا السنتكم شهادة أو تعرضوا عنها. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: أن تدخل في شهادتك ما يطلها أو تعرض عنها فلا تشهدا، وقرأ حمزة وابن عامر: «وإن تلاوا» بسوا واحدة ساكنة، وصوب أبو عبيد قراءة الباقيين، واحتج بتفسير ابن عباس المذكور وقال: ليس للولاية هنا معنى. وأجاب الفراء بأنها معنى التي كقراءة الجماعة، إلا أن الواو المسنونة قلبت همزة ثم سهلت. وأجاب الفارسي بأنها على بابها من الولاية والمراد إن توليتهم إقامة الشهادة.

قوله: (وقال غيره المرغام المهاجر، راغمت هاجرت قومي) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مِرَافِعًا كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾. [النساء: ١٠٠] والمرغام والمهاجر واحد تقول هاجرت قومي وراغمت قومي، قال الجسدي: «عزيز المرغام والمهروب» وروى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في قوله: ﴿ مِرَافِعًا ﴾ [النساء: ١٠٠] قال متحولا، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: (موقوتا موقتا وقته عليهم) لم يقع هذا في رواية أبي ذر، وهو قول أبي عبيدة أيضاً قال في قوله تعالى: ﴿ إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣] أي موقتا وقته الله عليهم، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ مَوْفُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣] قال: مفروضا.

١٥ - باب ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ

أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا ﴾ [٨٨]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَذْفَعُهُمْ. ﴿ فِتْنَةً ﴾: جَمَاعَةٌ.

٤٥٨٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُذِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾. رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَحَدٍ، وَكَانَ النَّاسُ فِيهِمْ رِوَتَيْنِ: فِرْقَةٌ يَقُولُ: أَقْلَهُمْ، وَفِرْقَةٌ يَقُولُ: لَا، فَتَزَلَّتْ: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾. وَقَالَ: «إِنَّمَا فِتْنَةٌ تَقْلِي الْغَيْثِ، كَمَا تَقْلِي النَّارُ غَيْثَ الْفِتْنَةِ». [راجع: ١٨٨٤. أخرجه مسلم: ١٣٨٤، وأخرجه: ٢٧٧٦].

[باب: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ

أَذَاعُوا بِهِ ﴾ [٨٣]

أَفْشَوْهُ. ﴿ يَسْتَبْطِنُونَهُ ﴾ [٨٣]: يَسْتَخْرِجُونَهُ. ﴿ حَسِبًا ﴾ [٨٦]: كَاثِبًا. ﴿ إِلَّا نَبَأًا ﴾ [١١٧]: يَنْبِي الْغَوَاةَ، حَجَرًا أَوْ مَقَرًا، وَمَا أَشْبَهَهُ. ﴿ مَرِيدًا ﴾ [١٧٧]: مُتَعَرِّدًا. ﴿ فَلْيَتَكَنَّ ﴾ [١١٩]: تَكَنَّهُ. قَطْعَةً. ﴿ قِيلًا ﴾ [١٢٢]: وَقَوْلًا وَاحِدًا. ﴿ طَبَعَ ﴾ [١٥٩]: خَتَمَ. [راجع: ١٨٨٤].

قوله: (باب لما لكم في المنافقين فتنين) والله أركسهم بما كسبوا، قال ابن عباس: يلدهم) وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا ﴾ قال: يلدهم. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: أوقتهم. ومن طريق قتادة قال: أهلكتهم، وهو تفسير باللازم، لأن الركن الرجوع، فكانه رددهم إلى حكمهم الأول.

قوله: (فتة جماعة) روى الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿ فِتْنَةً يُفْتَنُ فِيهَا النَّاسُ بِاللَّهِ وَالْأَنْبِيَاءِ ﴾ [آل عمران: ١٣] قال: الأخرى كفار قريش. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فَتْنٌ كَثِيرَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] قال: الفتنة الجماعة.

قوله: (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر.

قوله: (وعبد الرحمن) هو ابن مهدي.

قوله: (عن عدي) هو ابن ثابت.

قوله: (عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح المعجمة ثم مسكون المهملة وهو صاحب صغير.

قوله: (رجع ناس من أحد) هم عبد الله بن أبي ابن سلول ومن تبعه، وقد تقدم بيان ذلك في غزوة أحد من كتاب المغازي مستوفي، وقوله في آخره: (خبت القصة) في رواية الحموي (خبت الحديد) وقد تقدم بيان الاختلاف في قوله: «تضي الحقيث» في فضل المدينة.

قوله: (باب وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، أي الفشوة) وصله ابن المنذر عن ابن عباس في قوله: «أذاعوا به» أي افشوه.

قوله: (يستظفونه يستخرجونه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «لعلهم الدين يستظفونه منهم» أي يستخرجونه، يقال للركبة إذا استخرج ماؤها هي نبط إذا أماءها.

قوله: (حسباً كاليا) وقع هنا لعير أبي ذر وقد تقدم في الرواية.

قوله: (إلا إننا يعني الموات حجراً أو مدبراً أو ما أشبهه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «إن يدهون من دونه إلا إننا» (النساء: ١١٧) إلا الموات حجراً أو مدبراً أو ما أشبه ذلك، والمراد بالموات ضد الحيوان. وقال غيره: قيل لها إنك لأنهم سموها مناة واللات والزرى وإساف ونائلة ونحو ذلك. وعن الحسن البصري: لم يكن حي من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه يسمى أثني بني فلان، وسيأتي في الصفات كتابتهم عنهم أنهم كانوا يقولون: الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك. وفي رواية عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن أبي بن كعب في هذه الآية قال: «مع كل صنم جنية» ورواه قتات. ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي حاتم.

قوله: (مرثداً متصوفاً) وقع هذا للمستعلي وحده، وهو تفسير أبي عبيدة بلفظه، وقد تقدم في بابه الخلق، ومعناه المخرج من الطاعة. وروى ابن أبي حاتم عن طريق قتادة في قوله مرثداً قال: متروكاً على معصية الله.

قوله: (فليعسكن، بفتح طهه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «فليعسكن آذان الأنعام» (النساء: ١١٩) يقال: بفتح طهه. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: كانوا يتكون آذاناً لطواغيهم.

قوله: (قيلاً وقولاً واحد) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «ومن أصدق من الله قيلاً» (النساء: ١٢٢) وقيلاً وقولاً واحد.

قوله: (طبع غصم) قال أبو عبيدة في قوله: «طبع الله على قلوبهم» (التوبة: ٩٣) أي ختم.

(تبيينه) ذكر في هذا الباب آثاراً ولم يذكر فيه حديثاً، وقد وقع عند مسلم من حديث عمر في سبب نزولها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هجر نساءه وشاع أنه طلقهن وأن عمر جاءه فقال: أطلقت نساءك؟ قال: لا. قال: فمعت على باب المسجد فتأذيت بأعلى صوتي: لم يطلق نساءه. فنزلت هذه الآية، فكت أنا استبطلت ذلك الأمر وأصل هذه القصة عند البخاري أيضاً، لكن بدون هذه الزيادة فليست على شرطه، فكانه أشار إليها بهذه الترجمة.

١٦ - باب ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّصْعَداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [٩٣]

٤٥٩٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: آيَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ، فَرَحَلَتْ فِيهَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَتْ عَنْهَا، فَقَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّصْعَداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾. هِيَ آخِرُ مَا نَزَلَ، وَمَا نَسَخَهَا شَيْءٌ تَرْجِيعاً: ٣٨٥٥. أخرجه مسلم: ٣٠٢٣.

قوله: (باب ومن يقتل مؤمناً مصعداً فجزاؤه جهنم) يقال: نزلت في مقيس بن ضبابة، وكان أسلم هو وأخوه، مشام، قتل مشاماً رجل من الأنصار غيلة فلم يعرفه، فأرسل إليهم النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يأمرهم أن يذهبوا إلى مقيس دية أخيه ففعلوا، فأخذ الدية وقتل الرسول ولحق بكعة مرتداً، فنزلت فيه. وهو عن أحمد النبي صلى

الله عليه وسلم دمه يوم الفتح، أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن جبير.

قوله: (شعبة حدثنا ميمونة بن النعمان) لشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور كما سيأتي في سورة الفرقان.

قوله: (آية اختلف فيها أهل الكوفة، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسأله عنها) سقط لفظ «آية» لعير أبي ذر، وسيأتي مزيد فيه في الفرقان، وقع في تفسير الفرقان من طريق غندر عن شعبة بلفظ: اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن، فدخلت فيه إلى ابن عباس «وفي رواية الكشيحي» «فرحلت» بالراء والمهملة وهي أصوب، وسيأتي شرح الحديث مستوفي هناك إن شاء الله تعالى. وقوله: «هي آخر ما نزل» أي في شأن قتل المؤمن مصعداً بالنسبة لآية الفرقان.

١٧ - باب ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ

أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [٩٤]

السَّلَامُ وَالسَّلَامُ وَالسَّلَامُ وَاجِدٌ.

٤٥٩١ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُفْرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾. قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ رَجُلٌ فِي غَنَمَةٍ لَهُ فَلَجَعَةُ الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَظَنُّوه وَأَخْلَوْا غَنَمَتَهُ، فَأَنزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَيَّ قَوْلُهُ: ﴿تَعَوَّنَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: بَلَتْ الْغَنَمَةُ.

قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿السَّلَامُ﴾ [أخرجه مسلم: ٣٠٢٥].

قوله: (باب ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً﴾، السلام والسلام واحد) يعني أن الأول بفتحين والثالث بكسر ثم مسكون، فالأول قراءة نافع وابن عمر وحزرة، والثاني قراءة الباقين، والثالث قراءة رويث عن عاصم بن أبي النجود. وروى عن عاصم الجعدي بفتح ثم مسكون، فاما الثاني فمن التحية، وأما ما عداه فمن الانتداب.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار، وفي رواية ابن أبي عمر عن سفیان «حدثنا عمرو بن دينار» كذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه.

قوله: (كان رجل في غنمة) بالتصغير، وفي رواية سماك عن عكرمة عن ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه والحاكم وصححه «مر رجل من بني سليم بغنم من الصحابة وهو يسوق غنماً له فسلم عليهم».

قوله: (فظنوه) زاد في رواية سماك «وقالوا ما سلم علينا إلا ليموت منا».

قوله: (وأخجلوا غنيمته) في رواية سماك «وأبوا بغنمه التي صلى الله عليه وسلم فنزلت» وروى البزار عن طريق حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية قصة أخرى قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها المقداد فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا وبقي رجل له مال كثير فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، فقتله المقداد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: كيف لك بلا إله إلا الله غداً. وأنزل الله هذه الآية «وهذه القصة يمكن الجمع بينها وبين التي قبلها، ويستفاد منها تسمية القتال، وأما المقتول فروى التلمي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وأخرجه عبد بن حيد من طريق قتادة نحوه واللفظ للكلبي، أن اسم المقتول مرداس بن نهيك من أهل نذك، وأن اسم القتال أسامة بن زيد، وأن اسم أمير السرية غالب بن فضالة الليثي، وأن قوم مرداس لما انتهزموا بقي هو وحده وكان الجاه غنمه بجبل، فلما لحقوه قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم، فقتله أسامة بن زيد، فلما رجعوا نزلت الآية. وكذا أخرج الطبري من طريق السدي نحوه، وفي آخر رواية قتادة «لأن نحية المسلمين السلام بها يتعارفون» وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق ابن هبيرة عن أبي الزبير عن جابر قال: «أنزلت هذه الآية» «ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام» (النساء: ٩٤) في مرداس «وهذا شاهد حسن. وورد في سبب نزولها عن غير ابن عباس شيء آخر، فروى ابن إسحاق في «المغازي» وأخرجه أحمد من طريقه عن عبد الله بن أبي حنيفة الأسلمي قال: «بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة وعلم بن جثامة، فمر بنا عامر بن الأضيظ الأشجعي فسلم علينا، فحمل

عليه علم قتله، فلما تقدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرناه الخبر نزل القرآن، فذكر هذه الآية. وأخرجنا ابن إسحاق عن طريق ابن عمر أم سياتاً من هذا وزاد أنه كان بين عامر وعلم حلوة في الجاهلية، وهذه عندي قصة أخرى، ولا مانع أن تستزل الآية في الأمرين معاً.

قوله: في آخر الحديث (قال قرأ ابن عباس السلام) هو مقول عطاء، وهو موصول بالإسناد المذكور، وقد قمت أنها قراءة الأكثر، وفي الآية دليل على أن من أظهر شيئاً من علامات الإسلام لم يجل معه حتى يتخير أمره، لأن السلام تحية المسلمين، وكانت تحييم في الجاهلية بخلاف ذلك، فكانت هذه علامة. وأما على قراءة السلم على اختلاف ضبطه فالمراد به الاتقياء وهو علامة الإسلام لأن معنى الإسلام في اللغة الاتقياء، ولا يلزم من الذي ذكرته الحكم بإسلام من اقتصر على ذلك وإجراء أحكام المسلمين عليه، بل لا بد من التفلف بالشهادتين على تفاصيل في ذلك بين أهل الكتاب وغيرهم، والله أعلم.

١٨ - باب ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ... ﴾

وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿ ١٩٥ ﴾.

٤٥٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُثَنَّى، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ، أَنَّهُ رَأَى مُرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَتْ حَتَّى جَلَسَتْ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَهَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَيْهِ: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾. فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْرُومٍ وَهُوَ يَجْلِسُهَا عَلَيْهِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَوْ اسْتَطِيعَ الْجِهَادُ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ أَهْضَى، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَفَعِلْتُ عَلَى فَعِيلِي، فَفَعَلْتُ عَلَى حَتَّى عَفِيتُ أَنْ تَزُنَّ فَعِيلِي، ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿ غَيْرَ أُولَى الضَّرِّ ﴾ [رواجع: ٢٨٣١]. أخرجه مسلم: ١٩٨٨.

٤٥٩٣ - حَدَّثَنَا حَقُّصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾. دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا فَكَتَبَهَا، فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْرُومٍ فَكُتِبَ مَكَاتُهَا، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿ غَيْرَ أُولَى الضَّرِّ ﴾ [رواجع: ٢٨٣١]. أخرجه مسلم: ١٩٨٨.

٤٥٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: عَنْ إِسْرَافِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا فَلَنَأْتِيَنَّكُمْ فَجَاءَهُ وَتَمَّ الدَّوَاءُ وَالنُّوْحُ، أَوْ الْكَيْفُ، فَقَالَ: «اُكْتُبْ: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾. وَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْرُومٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا خَيْرُ، فَزَلْتُ مَكَاتَهَا: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [رواجع: ٢٨٣١]. أخرجه مسلم: ١٩٨٨.

٤٥٩٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ: (ج)

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ: أَنَّ يَفْسَمًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَلَوَاتِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾. عَنْ بَشِيرٍ، وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَنِي إِسْرَافِيلَ [رواجع: ٣٩٥٤].

قوله: (باب لا يسوي القاعدون من المؤمنين الآية) كنا لأبي ذر، ولغيره «والمجاهدون في سبيل الله» واختلفت القراءة في «غير أولي الضر» فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بالرفع على البدل من القاعدون، وقرأ الأعمش بالجاء على الصفة للمؤمنين، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان.

قوله: (حدثني سهل بن معاذ) كذا قال صالح، وتابعه عبد الرحمن بن إسحاق عن ابن شهاب عند الطبري، وخالفهما معمر قال: «عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت» أخرجه أحمد.

قوله: (أنه رأى مروان بن الحكم) أي ابن أبي العاص أمير المدينة الذي صار بعد ذلك خليفة.

قوله: (فأقبلت حتى جلست إلى جنبه) فإخبرنا قال الترمذي في هذا الحديث رواية رجل من الصحابة وهو سهل بن سعد عن رجل من التابعين وهو مروان بن الحكم، ولم يسم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من التابعين. قلت: لا يلزم من عدم السماع عدم الصحة، والأولى ما قال فيه البخاري: لم ير النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكره ابن عبد البر في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قبل عام أحد. وقيل عام الحندق وثبت عن مروان أنه قال لا طلب الخلة فذكروا له ابن عمر فقال: ليس ابن عمر باق معي، ولكنه أسن معي وكانت له صحة. فلما اعترف منه بعدم صحته وإنما لم يسم من النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان سماعه منه ممكناً لأن النبي صلى الله عليه وسلم نفى أباه إلى الطائف فلم يرد إلا عثمان لما استخلف، وقد تقدمت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الشروط مقرونة بالمسور بن غرمة، ونهت هناك أيضاً على أنها مرسلة، والله الموفق.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم أملى عليه: لا يسوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله) في رواية قبيصة المذكورة عن زيد بن ثابت «كنت أكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية خارجة عن زيد بن ثابت عن أبيه «إني لقاعد إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم إذ أوحى إليّ وغشيته السكينة فوضع فخله على فخذي، قال زيد: فلا والله ما وجدت شيئاً قط أثقل منها» وفي حديث البراء بن عازب الذي في الباب بعد هذا «لا نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم: ادع لي فلاناً، فجاءه ومعه الدواة والورق والكف» وفي الرواية الأخرى عنه في الباب أيضاً «دعا زيدا فكتبها» فيجمع بينهما بأن المراد بقوله: «لا نزلت» كادت أن تستزل لتصريح رواية خارجة بأن نزولها كان بحضرة زيد.

قوله: (لجاءه ابن أم مكتوم) في رواية قبيصة للمكذوبة «فجاء عبد الله بن أم مكتوم» وعند الترمذي من طريق الثوري وسليمان التيمي كلاهما عن أبي إسحاق عن البراء «جاء عمرو بن أم مكتوم» وقد نه الترمذي على أنه يقال له عبد الله وعمرو، وإن أسم أبيه زائدة وإن أم مكتوم أمه. قلت: واسمها عاتكة، وقد تقدم شيء من خبره في كتاب الأذان.

قوله: (وهو يجلها) يضم أوله وكسر الميم وتشديد اللام هو مثل يجلها يجلي ويعلل بمعنى، ولعل الياء منقلبة من إحدى اللامين.

قوله: (والله لو استطيع الجهاد معك لجاهدت) أي لو استطعت، وعبر بالمضارع إشارة إلى الاستمرار واستحضار الصورة المحال، قال: وكان أمسي، وهذا يفسر ما في حديث البراء «فشكا ضررته» وفي الرواية الأخرى عنه «قال: أنا ضريب» وفي رواية خارجة «قام حين سمعها ابن أم مكتوم وكان أمسي فقال: يا رسول الله، فكيف بمن لا يستطيع الجهاد عن هو أمسي وأشباه ذلك» وفي رواية قبيصة «قال: إني أحب الجهاد في سبيل الله، ولكن بي من الزمانة ما ترى، ذهب بصري».

قوله: (أن ترضي فخلتي) أي تدعها.

قوله: (ثم سري) بضم المهملة وتشديد الراء أي كشف.

قوله: (فأنزل الله: غير أولي الضر) في رواية قبيصة «ثم قال اكسب: لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضر» وزاد في رواية خارجة عن زيد «قال زيد بن ثابت: فوالله لكأنني أنظر إلى ملحظها عند صدق كان في الكف».

قوله في الحديث الثاني: (عن أبي إسحاق) هو السبيعي.

قوله: (عن البراء) في رواية محمد بن جعفر عن شعبه عن أبي إسحاق «أنه سمع البراء» أخرجه أحمد عنه، ووقع في رواية الطبراني من طريق أبي سنان الشيباني عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم، وأبو سنان اسمه ضرار بن مرة، وهو ثقة إلا أن المحفوظ «عن أبي إسحاق عن البراء» كذا اتفق الشيخان عليه من طريق شعبه ومن طريق إسرائيل، وأخرجه الترمذي وأحمد من رواية سفيان الثوري، والترمذي أيضاً والنسائي وابن حبان من رواية سليمان التيمي، وأحمد أيضاً من رواية زهير، والنسائي أيضاً من رواية أبي بكر

وكان جريحاً في رواية «كان» بغير واو، وكذا وقع عنده مختصراً، ومقول ابن عباس ما ذكر عن عبد الرحمن، وقوله: «كان جريحاً أي فترلت الآية فيه». وقال الكرماني يمتثل هذا ويحتمل أن التقدير قال ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف يقول: من كان جريحاً فحكمه كذلك فكان حطف الجريح على المريض إلحاقاً به على سبيل القياس، أو لأن الجرح نوع من المرض فيكون كله مقول عبد الرحمن وهو تزوي عن ابن عباس. قلت: وسياق ما أورد غير البخاري يدفع هذا الاحتمال، فقد وقع عند أبي نعيم في «المستخرج» من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري عن حجاج بن محمد قال: «كان عبد الرحمن بن عوف جريحاً» وهو ظاهر في أن فاعل قال هو ابن عباس، وأنه لا رواية لابن عباس في هذا عن عبد الرحمن.

قوله في الآية الكريمة: ﴿وَأَن تَصْنَعُوا أَسْلِحَكُمْ﴾ رخص لهم في وضع السلاح لئلا عليها بسبب ما ذكر من المطر أو المرض، ثم أمرهم بأخذ الحذر خشية أن يغفلوا فيهم العدو عليهم.

٢٣ - باب ﴿وَسَفْتَنُوكَ فِي النَّسَاءِ قُلُ اللَّهُ يُفِيئُكُمْ﴾

فِيهِمْ وَمَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ لِي يَتِمَّ النَّسَاءُ ﴿١٧٧﴾

٤٦٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْثَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿وَسَفْتَنُوكَ فِي النَّسَاءِ قُلُ اللَّهُ يُفِيئُكُمْ فِيهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ - وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُمْ﴾. قَالَتْ عَائِشَةُ: هُوَ الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ الْيَتِيمَةُ، هُوَ وَلَهَا وَكَارَهَا، فَاشْرَكَهُ فِي مَالِهِ حَتَّى يَمُوتَ، فَرَغِبَ أَنْ يَنكِحَهَا وَيَكُونَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا رَجُلًا، فَشَرَكَهُ فِي مَالِهِ بِمَا شَرَكَهُ فَمَضَاهَا، فَتَرْتِ هَذِهِ الْآيَةُ لِرَابِعٍ: ٢٤٤٤. أخرجه مسلم: ٣٠١٨، مطولاً.

قوله: (باب وسفتنوك في النساء قل الله يفيئكم فيهم وما يلقى عليكم في الكتاب في يتي النساء) كذا لا يدرى له عن غير للتلميذ «باب وسفتنوك» وسقط لغيره «باب» وقوله «سفتنوك» أي يطلبون الفتيا أو الفتوى وهما بمعنى واحد، أي جواب السؤال عن الحادثة التي تشكل على السائل وهي مشتقة من السفي، ومنه الفتى وهو الشاب القوي. ثم ذكر حديث عائشة في قصة الرجل يكون عنده اليتيمة تشركه في ماله، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل هذه السورة مستوفى، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال: كان جابر بنت هم ذمية ولها مال ورثته عن أبيها، وكان جابر يرغب عن نكاحها ولا ينكحها خشية أن يذهب الزوج بماله، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فترلت.

٢٤ - باب ﴿وَأَن امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾

نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴿١٧٨﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿حِيقًا﴾ [٣٥]. تَفَاضًا. وَأَخْضَرْتُ الْأَنْفُسُ الشَّيْءَ [١٧٨]. هَوَاهُ فِي الشَّيْءِ يَخْرُصُ عَلَيْهِ.

﴿كَأَلَمَلَقَةٍ﴾ [١٧٩]: لَا هِيَ إِيَّاهُ، وَلَا ذَاتُ زَوْجٍ، ﴿نُشُورًا﴾: بُغْضًا.

٤٦٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْثَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿وَأَن امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ قَالَتْ: الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ لَيْسَ بِمُسْتَكْبِرٍ فِيهَا، يُؤِيدُ أَنْ يَفَارِقَهَا، فَقَوْلُ: اجْتَنَلْكَ مِن ذُنَائِي فِي جِلِّ، فَتَرْتِ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ [رابع: ٢٤٥٠. أخرجه مسلم: ٣٠٢١].

قوله: (وإن امرأة خافت من بعلها نشوراً أو إعراضاً) كذا للجميع بغير باب. قوله: (وقال: ابن عباس: حفاق تفاض) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وقال غيره: الشقاق العدواة لأن كلا من للتصادين في شق خلاف شق صاحبه.

قوله: (وأخضرت الأنفس الشق، قال: هو اه في الشيء يحرص عليه) وصله

قوله: (رواه الليث عن أبي الأسود) وصله الإسماعيلي والطبراني في «الأوسط» من طريق أبي صالح كاتب الليث عن الليث عن أبي الأسود عن عكرمة فذكره بدون قصة أبي الأسود، قال الطبراني: لم يروه عن أبي الأسود إلا الليث وابن أبي عمير. قلت: ورواية البخاري من طريق حيوة ترد عليه، ورواية ابن أبي عمير أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً، وفي هذه القصة دلالة على برامة عكرمة مما ينسب إليه من رأي الخوارج لأنه بالغ في النهي عن قتال المسلمين وتكثير سواد من يقتلهم. وخرص عكرمة أن الله ذم من كثر سواد المشركين مع أنهم كانوا لا يريدون بقلوبهم مواظبتهم، قال: فكذلك أنت لا تكثر سواد هذا الجيش وإن كنت لا تريد مواظبتهم لأنهم لا يقاتلون في سبيل الله، وقوله ﴿فِيمَ كُتِمَ﴾ سؤال توبيخ وتقرع، واستنبط سعيد بن جبير من هذه الآية وجوب الهجرة من الأرض التي يعمل فيها بالمصية.

٢٥ - باب ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [١٨٨]

٤٥٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفُتَيْمَانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثُيُوبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ﴾. قَالَ: كَانَتْ أُمِّي مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِرَابِعٍ: [١٣٥٧].

قوله: (إلا المستضعفين من الرجال والنساء الآية) فيه معلون من اتصف بالاستضعاف من المذكورين، وقد ذكروا في الآية الأخرى في سياق الحديث على القتال عنهم، وتقدم حديث ابن عباس المذكور والكلام عليه قبل ستة أبواب.

٢١ - باب قَوْلِهِ: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَن يَغْفِرَ عَنْهُمْ﴾

وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا غَفُورًا ﴿٩٩﴾

٤٥٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَمَنَّى الْيَتِيمَ إِذْ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَجِدَّ: «اللَّهُمَّ نَجِّ عِثْرَ ابْنِ أَبِي رَيْحَةَ، اللَّهُمَّ نَجِّ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ نَجِّ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ نَجِّ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ احْشُذْ وَأَعْلَلْ عَلَى مُضَرَّ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سَبِيحَ كَسْبِي يُوسُفَ» [رابع: ٨٠٤. أخرجه مسلم: ٦٧٥].

قوله: (باب قوله: فأولئك عسى الله أن يغفر عنهم الآية) كذا لا يدرى، ولغيره «نفس الله أن يغفر عنهم وكان الله غفراً غفوراً» كذا عند أبي نعيم في «المستخرج» وهو خطأ من النسخ بدليل وقوعه على الصواب في رواية أبي ذر ﴿فأولئك عسى الله﴾ وهي التلاوة. ووقع في «تقيق الزركشي» هنا «وكان الله غفوراً رحيماً» قال: وهو خطأ أيضاً. قلت: لكن لم أتف عليه في رواية. ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة في الدعاء للمستضعفين، وقد تقدم الكلام عليه في أول الاستسقاء.

٢٢ - باب ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أذى مِن مَطَرٍ أَوْ كُنتُمْ مَرْضَىٰ أَن تَصُدُّوا أَسْلِحَكُمْ﴾ [١٠٢]

٤٥٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أذى مِن مَطَرٍ أَوْ كُنتُمْ مَرْضَىٰ﴾. قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَكَانَ جَرِيحاً.

قوله: (باب ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر الآية) كذا لا يدرى، وله من للتلميذ «باب قوله: ولا جناح إلخ» وسقط لغيره «باب» وزادوا ﴿أو كنتم مرضى أن تصدوا أسلحتكم﴾.

قوله: (حجاج) هو ابن محمد، ويعلى هو ابن مسلم.

قوله: (إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى، قال عبد الرحمن بن عوف

لا يتروا فإن القلوب تلقب، فحلهم من الخروج من الإيمان لأن الأعمال بالخاتمة،
وعين لهم أنهم وإن كانوا في غاية الوثوق ببلاتهم فلا ينبغي لهم أن يمانوا بكر الله، فإن
الطيفة الذين من قبلهم وهم الصحابة كانوا خيراً منهم، ومع ذلك وجد بينهم من ارتد
ونافق، فالطيفة التي هي من بعدهم أمكن من الوقوع في مثل ذلك. وقوله: «تقسم جد
الله» كانه قسم تعجباً من صدق مقالة.

قوله: (فرماني) أي حنيفة رضى الأسود يستدعي إليه.

قوله: (عجبت من ضحكك) أي من اقتضاره على ذلك، وقد عرف ما قلت أي
فهم مرادي وعرف أنه الحق.

قوله: (لم تأبوا فهاب الله عليهم) أي رجعوا عن الضائق. ويستفاد من حديث
حنيفة أن الكفر والإيمان والإخلاص والفضائق كل يخلق الله تعالى وتقديره وإرادته،
ويستفاد من قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاتَّصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا بِهِمْ لِلَّهِ﴾
فأولئك مع المؤمنين ﴿[النساء: ١٤٦]﴾ صحة توبة الزنديق وقبولها على ما عليه الجمهور،
فإنها مستترة من المنافقين من قوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء:
١٤٦] وقد استدل بذلك جماعة منهم أبو بكر الرازي في أحكام القرآن، والله أعلم.

٢٦ - باب قوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ - إِلَى قَوْلِهِ -

يُونُسَ وَهَارُونَ وَسَلِيمَانَ﴾ [١٦٣]

٤٦٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ،
عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لِأَخِيذٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا
خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ نَبِيٍّ مَقْبُولٍ». [راجع: ٣٩١٧]

٤٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْبَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا جِلَالٌ، عَنْ عَطَاءٍ
بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ
بْنِ مَقْبُولٍ فَقَدْ كَذَّبَ». [راجع: ٣٩١٥. أخرجه مسلم: ٢٣٧٦].

قوله: (باب قوله: إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) كما أوحينا إلى نوح إلى قوله يونس
وهارون وسليمان) كما لأبي ذر وزاد في رواية أبي الوقت «والنبيين من بعده»
والباقي سواء، لكن سقط لغير أبي ذر «باب».

قوله: (ما ينبغي لأخيد) في رواية المستملي والعمري «لعبد».

قوله: (أن يقول أنا خير من يونس) يحتل أن يكون المراد أن العبد القائل هو
الذي لا ينبغي له أن يقول ذلك، ويحتل أن يكون المراد بقوله: «أنا» رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقاله تواضعاً، ودل حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب على أن
الأحمال الأول أولى.

قوله: (هذه كذب) أي إذا قال ذلك بغير توقيف، وقد تقدم شرح هذا الحديث في
أحاديث الأنبياء بما أغنى عن إعادته هنا، والله المستعان.

٢٧ - باب ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ

إِنَّ امْرَأَتَكَ لَأَشَدُّ حُبًّا لَكَ وَلَكِنَّ أَشَدَّ حُبًّا لَكَ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [١٧٦]

وَالْكَلَالَةُ: مَنْ لَمْ يَرِثْهُ أَبٌ أَوْ ابْنٌ، وَهُوَ تَصَنَّفَ مِنْ تَكَلُّهِ النَّسَبِ.

٤٦٠٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ:
سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرْتُ سُورَةَ نَزَلَتْ: ﴿بَرَاءَةٌ﴾ وَأَخْبَرْتُ آيَةَ نَزَلَتْ:
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [راجع: ٤٣٩٤. أخرجه مسلم: ١٦١٨].

قوله: (باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله) ساقوا الآية إلى قوله ﴿إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ وسقط «باب» لغير أبي ذر، والمراد بقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ أي من
مواثيق الكلاله وحذف دلالة السياق عليه في قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾
[النساء: ١٧٦].

قوله: (والكلالة من لم يرثه أب ولا ابن) هو قول أبي بكر الصديق أخرجه ابن

ابن أبي حاتم أيضاً بهذا الإسناد عن ابن عباس.

قوله: (كالمعلقة لا هي أبهم ولا ذات زوج) وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح
من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿تَنَزَّهُوا كَالْمُعْلَقَةِ﴾
[النساء: ١٢٨]: قال: لا هي أبهم ولا ذات زوج انتهى. والأيم بفتح الحمة وتشديد
التحتانية هي التي لا زوج لها.

قوله: (نشوزاً بفضا) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن
عباس في قوله ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾ قال: يعني البغض، وقال الفرار:
النشوز يكون من قبل المرأة والرجل، وهو هنا من قبل الرجل.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (قالت الرجل يكون عمله المرأة ليس بمستكثر منها) أي في الحبة
والمعاشره والملازمة.

قوله: (فقول: أجمعك من شائي في حل) أي وتركي من غير طلاق.

قوله: (هنزل في ذلك) زاد أبو ذر من غير المستملي ﴿وإن امرأة خافت من
بعلها نشوزاً أو إضراراً﴾ الآية، ومن علي «نزلت في المرأة تكون عند الرجل تكبره
مفارقة، فيصلحان على أن يميئتا كل ثلاثة أيام أو أربعة» وروى الحاكم من طريق ابن
المسيب عن رافع بن خديج «أنه كانت تحت امرأة فتزوج عليها شاباً، فأكر البكر عليها،
فنازحته فطلقها ثم قال لها: إن شئت راجعتك وصيرت، فقالت: راجعتي، فراجعها، ثم لم
تصبر فطلقها» قال: فذلك الصالح الذي بلغنا أن الله أنزل فيه هذه الآية. وروى الترمذي
من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: «خشيت سودة أن يطلقها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله لا تطلقني، وأجعل يومي لمأشاة فضل،
ونزلت هذه الآية» وقال حسن غريب: قلت: وله شاهد في الصحيحين من حديث
عائشة بدون ذكر نزول الآية.

٢٥ - باب ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [١٤٥]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اسْفَلُ النَّارِ. ﴿نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥]. سَرَبًا.

٤٦٠٦ - حَدَّثَنَا غُمَرٌ بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ:
حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: كُنَّا فِي حَلْفَةِ عَبْدِ اللَّهِ فَجَاءَ حَذِيفَةُ حَتَّى قَامَ
عَلَيْنَا فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ أَنْزَلَ النَّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ غَيْرِ بَيْنَكُمْ، قَالَ الْأَسْوَدُ،
سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾.
فَتَسَبَّمَ عَبْدُ اللَّهِ، وَجَلَسَ حَذِيفَةُ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ فَتَرَفَّقَ
أَمْتَحَانَهُ، فَرَمَانِي بِالْحَصَا، فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ حَذِيفَةُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَجْوِكَ، وَقَدْ عَرَفْتُ
مَا قُلْتُ، لَقَدْ أَنْزَلَ النَّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ كَانُوا غَيْرًا بَيْنَكُمْ ثُمَّ تَابُوا، فَهَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.
قوله: (باب إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) كنا لأبي ذر، وسقط لغيره
«باب».

قوله: (قال ابن عباس أسفل النار) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي
طلحة عن ابن عباس قال: الدرك الأسفل أسفل النار. قال العلماء: حذاب المنافق أشد
من عذاب الكافر لا يستهزئه بالدين.

قوله: (هفأ سرباً) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطية عن ابن
عباس به، وهذه الكلمة ليست من سورة النساء، وإنما هي من سورة الأنعام، ولعل
مناسبة ذكرها هنا للإشارة إلى اشتقاق النفاق، لأن النفاق إظهار غير ما يطن، كذا وجهه
الكرماني، وليس يبيد بما قالوه في اشتقاق النفاق أنه من الناقص وهو جحر البيرير.

وقيل هو من النقص وهو السرب حكاه في النهاية.

قوله: (إبراهيم) هو النخعي، والأسود خاله هو ابن يزيد النخعي.

قوله: (كما في حلقة عبد الله) يعني ابن مسعود.

قوله: (فجاء حذيفة) هو ابن اليسان.

قوله: (لقد أنزل النفاق على قوم غير منك) أي ابتلوا به لأنهم كانوا من طبقة
الصحابة فهم خير من طبقة التابعين، لكن الله ابتلاهم فارتدوا ونافقوا فذهبت الحيرة
منهم، ومنهم من تاب فمادت له الحيرة، فكان حذيفة حنر الذين خاطبهم وأشار لهم أن

بعدها.

قوله: (التي كتب الله) أي جعل الله، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ﴾ [المائدة: ١٣] أي جعل الله لكم وقضى وعن ابن إسحاق: كتب لكم أي وهب لكم أخرجه الطبري، وأخرج من طريق السدي أن معناه أمر، قال الطبري: والمراد أنه قدراها لسكنى بني إسرائيل في الجملة فلا يرد كون المخاطبين بذلك لم يسكنوها لأن المراد جنسهم بل قد سكنها بعض أولئك كيوشع وهو ممن حوَّط بذلك قطعاً.

قوله: (توبه تحمل) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ إنني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك ﴾ [المائدة: ٢٩] أي تحمل إثمي وإثمك قال: وله تفسير آخر تبوء أي تفر، وليس مراداً هنا، وروى الطبري من طريق مجاهد قال: إنني أريد أن تبوء أن تكون عليك غيبتيك وعمي، قال: والجمهور على أن المراد بقوله: إثمي أي إثم قلبي، ويحتمل أن يكون على بايه من جهة أن القتل محو خطايا المقتول، وتعمل على القاتل إذا لم تكن له حسنات يؤفَى منها المقتول.

قوله: (وقال غيره: الإغراء السليط) هكذا وقع في النسخ التي وقفت عليها، ولم أرفق الغير ولا من عاد عليه الضمير لأنه لم يفصح بقتل ما تقدم عن أحد، نعم سقط «وقال غيره» من رواية السفي، وكأنه أصوب، ويحتمل أن يكون المعنى: وقال غير من فسر ما تقدم ذكره، وفي رواية الإسماعيلي عن الفريري بالإجازة وقال ابن عباس: خصمة جماعة. وقال غيره: الإغراء السليط. وهذا الوجه. وتفسير المخصمة وقع في النسخ الأخرى بعد هذا، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وكذا فسره أبو عبيدة. والحاصل أن التقديم والتأخير في وضع هذه التفسير وقع عن نسخ كتاب البخاري كما قدمنا غير مرة، ولا يضر ذلك غالباً. وتفسير الإغراء بالسليط يلزم معنى الإغراء لأن حقيقة الإغراء كما قال أبو عبيدة: التهيج للإفساد وقد روى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله: ﴿ وأغرينا ﴾ [المائدة: ١٤] قال: القينا، وهذا تفسير بما وقع في الآية الأخرى.

قوله: (أجورهن مهروهن) هو تفسير أبي عبيدة.

قوله: (المهين القرآن أمين على كل كتاب قبله) لورد ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ ومهيناً عليه ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: القرآن أمين على كل كتاب كان قبله. وروى عبد بن حديد من طريق أربدة التميمي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ ومهيناً عليه ﴾ [المائدة: ٤٨] قال: مؤثماً عليه. وقال ابن قتيبة وتبعه جماعة ﴿ مهيناً ﴾ [المائدة: ٤٨] مفيعل من أهن قلبت حمزة هاء، وقد أنكر ذلك تلعب بفالغ حتى نسب قائله إلى الكفر لأن المهين من الأسماء الحسنى وأسماء الله تعالى لا تصغر، ولحق أنه أصل بنفسه ليس مبدلاً من شيء، وأصل المهينة الحنظ والارتقاب تقول: مهن فلان على فلان إذا صار رقيباً عليه فهو مهين، قال أبو عبيدة: لم يجر في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة الفاظ: يسيطر ومهين ومهيق.

قوله: (وقال سفيان) ما في القرآن آية أشد عليّ من ﴿ لستم جلي شيء ﴾ حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم ﴾ [المائدة: ٦٨] يعني أن من لم يعمل بما أنزل الله في كتابه فليس على شيء، ومقتضاه أن من أخسل ببعض الفرائض فقد أخسل بالجميع، ولأجل ذلك أطلق كونها أشد من غيرها، ويحتمل أن يكون هذا ما كان على أهل الكتاب من الإصر. وقد روى ابن أبي حاتم أن الآية نزلت في سبب خاص، فأخرج بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: « جاء مالك بن الصيف وجماعة من الأحبار فقالوا: يا محمد ألت ترمع أنك على ملة إبراهيم وتؤمن بما في التوراة وتشهد أنها حق؟ قال: بلى، ولكنكم كنتم منها ما أمرتم ببيانه، فلما أبرا ما أحدثتموه. قالوا: فإننا نتمسك بما في ألبينا من الهدى وإلحق ولا نؤمن بك ولا بما جئت به، فأنزله الله هذه الآية ». وهذا يدل على أن المراد بما أنزل إليكم من ريكم أي القرآن. ويؤيد هذا التفسير قوله تعالى في الآية التي قبلها: ﴿ ولو أن أهل الكتاب آمنوا وافتقوا إلى قوله لا أكلوا من فوقهم ﴾ [المائدة: ٦٨] الآية.

(تبيين): سفيان المذكور وقع في بعض النسخ أنه الشوري، ولم يقع لي إلى الآن موصولاً.

قوله: (من أحيائها يعني من حرم قتلها إلا بحق حيي الناس منه جميعاً) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: (شرعة ومنهاجاً وسبيلاً) وسنة) وقد تقدم في الإيمان. وقال أبو عبيدة (لكل جعلنا منكم شرعة) [المائدة: ٤٨] أي سنة ﴿ ومنهاجاً ﴾ أي سبيلاً بيناً واضحاً.

أي شية عنه وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين من بعدهم، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عمرو بن شريح قال: ما رأيتهم إلا توافوا على ذلك وهذا إسناد صحيح، وعمرو بن شريح هو أبو ميسرة وهو من كبار التابعين مشهور بكنيته أكثر من اسمه.

قوله: (وهو مصلو من تكلله النسب) أي تعطف النسب عليه، وزاد غيره: كأنه أخذ طريقه من جهة الولد والوالد وليس له منهما أحد، وهو قول البصريين، قالوا: هو مأخوذ من الإكليل كان الورثة أحاطوا به وليس له أب ولا ابن، وقيل: هو من كل يكل، يقال كلت الرحم إذ تباعدت وطال انتسابها. وقيل الكلاله من سوى الولد، وزاد الداودي: وولد الولد. وقيل من سوى الوالد. وقيل هم الإخوة. وقيل: من الأم. وقال الأزهري: سمي الميت الذي لا والد له ولا ولد كلاله، وسمي الوارث كلاله، وسمي الإرث كلاله. وعن عطاة: الكلاله هي المال، وقيل: القرينة، وقيل الورثة والمال، وقيل بنو العم ونحوهم، وقيل العصباء وإن بعدوا وقيل غير ذلك. ولكثرة الاختلاف فيها صحح من عمر أنه قال: لم ألق في الكلاله شيئاً.

قوله: (آخر سورة نزلت براءة، وآخر آية نزلت يستغفرك قل الله يفتيك في الكلاله) (النساء: ١٧٦) تقدم الكلام على الأخيرة في تفسير البقرة، وللتعدي من طريق أبي السفر عن البراء قال: « آخر آية نزلت وآخر عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقت أبي الزبير عن جابر قال: « اشتكت، فدخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله أوصي لأخواتي بالثأل؟ قال: أحسن. قلت: بالشرط. قال: أحسن. ثم خرج ثم دخل علي فقال: لا أراك تموت من وجعك هذا، وإن الله أنزل وبين ما لأخواتك وهو الثألان » فكان جابر يقول: نزلت هذه الآية في ﴿ يستغفرك قل الله يفتيك في الكلاله ﴾. قلت: وهذه قصة أخرى لجابر غير التي تقدمت في أول تفسير سورة النساء فيما يظهر لي، وقد قدمت المستند في ذلك واضعاً في أوائل هذه السورة، والله أعلم. قال الداودي: في الآية دليل على أن الأخت تترث مع البنت، خلافاً لابن عباس حيث قال: لا ترث الأخت إلا إذا لم تكن بنت، لقوله تعالى ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ﴾ [النساء: ١٧٦] قال: والحجة عليه في بقية الآية ﴿ وهو يورثها إن لم يكن لها ولد ﴾ كذا قال: وسأذكر البحث في ذلك واضعاً في الفرائض.

٥- سورة المائدة

١- باب

﴿ حُرْمٌ ﴾ [١] وَاحِدُهُا حُرْمٌ: ﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ ﴾ [١٣] بِقَضَائِهِمْ. ﴿ أَلْسِي كَتَبَ اللَّهُ ﴾ [٢١] جَعَلَ اللَّهُ. كَبُوءَ [٢٩]: تَحَوَّلَ. ﴿ ذَاوَةُ ﴾ [٥٧]: ذَوَّةٌ. وَقَالَ غُرُورٌ: الإِغْرَاءُ السَّلِيطُ. ﴿ أَجُورُهُنَّ ﴾ [٥]: مَهْرُهُنَّ. الْمُهْتَبِينَ: الْأَمِينَ: الْقُرْآنَ آمِينَ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ.

قَالَ سَفِيَانٌ: مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ: ﴿ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ بَيْنِكُمْ ﴾ [٦٨].

﴿ مَخْصَصَةٌ ﴾ [٣]: مَجَاعَةٌ.

﴿ مِنْ أَحْيَائِهِا ﴾ [٣٢]: بَعْضِي مَنْ حُرِّمَ قَتْلُهَا إِلَّا بِحَقٍّ، حَيِّ النَّاسِ مِنْهُ جَمِيعاً.

﴿ شُرْعَةٌ وَمِنْهَاجٌ ﴾: سَبِيلٌ وَسُنَّةٌ.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. سورة المائدة) سقطت السلسلة لأبي ذر، والمائدة فاعلة بمعنى مفقولة أي ميد بها صاحبها، وقيل على بابها، وسباني ذكر ذلك ميئاً بعد.

قوله: (واتنم حرم واحدها حرام) هو قول أبي عبيدة، وزاد: حرام بمعنى محرم. وقرأ الجمهور بضم الراء ويحيى بن وثاب بإسكانها وهي لغة كرمل ووسل.

قوله: (لجما نقضهم ميشافهم بقضهم) هو تفسير قتادة، أخرجه الطبري من طريقه، وكذا قال أبو عبيدة: ﴿ فيما نقضهم ﴾ [المائدة: ١٣] أي ينقضهم قال: والعرب تستعمل ما في كلامهم تركيداً، فإن كان الذي قبلها غير أو يرفع أو ينصب عمل فيما

موجب التعليل في اثباته، والتفسير الذي نظر به ليس بمستقيم، لأن مرجع ذلك من جهة سير الحلال، وإني لأستجب من خفاء ذلك عليه. وفي الحديث بيان ضعف ما أخرجه الطبري بسند فيه ابن لبيعة عن ابن عباس أن هذه الآية نزلت يوم الاثنين، وضعف ما أخرجه من طريق العوفي عن ابن عباس أن اليوم المذكور ليس بمعلوم، وعلى ما أخرجه البيهقي بسند متقطع أنها نزلت يوم التروية ورسول الله صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وصلى الظهر بها، قال البيهقي: حديث عمر أولى، وهو كما قال. واستدل بهذا الحديث على منية الوقوف بعرفة يوم الجمعة على غيره من الأيام، لأن الله تعالى إنما يختار لرسوله الأفضل، وأن الأعمال تشرف بشرف الأزمنة كالأمكنة، ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة فروجاً «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة» الحديث، ولأن في يوم الجمعة الساعة المستجاب فيها الدعاء ولا سيما على قول من قال: إنها بعد العصر، وأما ما ذكره رزين في جامعه فروجاً «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها» فهو حديث لا أعرف حاله لأنه لم يذكر صحابيه ولا من أخرجه، بل أخرجه في حديث الموطأ الذي ذكره مراسلاً عن طلحة بن عبد الله بن كريب، وليست الزيادة المذكورة في شيء من الموطآت فإن كان له أصل احتمل أن يُرَاد بالسبعين التحليل أو البلغة، وعلى كل منهما ثبتت المنية بذلك، والله اعلم.

٣ - باب قوله: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ [٦]

﴿ تَيَمَّمُوا ﴾: تَعَمَّمُوا. ﴿ آمِينَ ﴾ [٢]: غَائِلِينَ، ائْتَمَتْ وَتَيَمَّمَتْ وَاحِدَةً.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ لَمَسْنُمُ ﴾ [النساء: ٤٣] [المائدة: ٦] ﴿ وَتَمَسُّوهُنَّ ﴾

[البقرة: ٢٣٦، ٢٣٧] [الأحزاب: ٤٩] ﴿ وَاللَّيْلِ ذُخْلَكُمْ بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٢٣] وَالْإِفْصَاءُ: الْكَفَّاحُ.

٤٦٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ اسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالنَّبَاتَاءِ، أَوْ بِذَاتِ الْجَنَشِ، انْقَطَعَ عَقْدُ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ الْيَمَامِيَّةَ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَكُنْتُ أَوْسَى عَلَى مَاءٍ، وَكُنْتُ مَعَهُمْ مَاءً، فَاتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّادِقِ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ، أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ، وَكُنْتُ عَلَى مَاءٍ، وَكُنْتُ مَعَهُمْ مَاءً؟ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبُ رَأْسَةِ عَلَى فُجَيْلِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَسْبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ، وَكُنْتُ عَلَى مَاءٍ وَكُنْتُ مَعَهُمْ مَاءً، قَالَتْ: عَائِشَةُ: فَمَاتَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْفِئُنِي بِيَدَيْهِ فِي خَاصِرَتِي، وَلَا يَنْتَضِي مِنِّي التَّحَرُّكُ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ فُجَيْلِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى اصْتَبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنَزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ أَسِيدُ بْنُ حَضِرٍ: مَا هِيَ بَلْوَلٌ بِرَحْمَتِكَ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ: فَخَبَّضَ الْبَيْرُ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَإِذَا الْبَيْدُ تَحْتَهُ [راجع: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ٣٦٧].

٤٦٠٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: اخْتَبَرَنِي

عَمْرُو: أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَقَطَتْ لِفَلَاحَةٍ لِي بِالنَّبَاتَاءِ، وَنَعْنُ فَاجِلُونَ الْمَدِينَةَ، فَأَنَاحَ النَّبِيُّ ﷺ، وَنَزَلَ فَتَنَى رَأْسَهُ لِي خَجَرِي رَالِئاً، أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَكَزَنِي كَظَرَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَسْبَتْ النَّاسِ فِي فَلَاحَةٍ، فِي الْمَوْتِ لِمَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَرَجَجْتَنِي، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ، وَخَضَرَتِ الصُّبْحُ، فَالْقَاسِمُ الْمَاءَ فَلَمْ يُوَجِدْ، فَزَلَّتْ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾. آيَةَ فَقَالَ أَسِيدُ بْنُ حَضِرٍ: لَقَدْ بَارَكَ اللَّهُ لِلنَّاسِ فِيكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، مَا أَنْتُمْ إِلَّا بِرَكَّةٍ لَهُمْ [راجع: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ٤٧].

قوله: (باب قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) كنا في الأصيل، وزعم ابن

قوله: (عثر ظهر الأوليان وأحدهما أولي) أحق به طسامهم وذيابهم، كنا ثبت في بعض النسخ هنا، وقد تقدم في الوصايا إلا الأخير فسأني في الذباب.

٢ - باب قوله: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [٣]

وقال ابن عباس: ﴿ عَصَمَةٌ ﴾ [٣]: جماعة.

٤٦٠٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ دِهَابٍ: قَالَتْ يَهُوذَى لِعَمْرٍ: إِنَّكُمْ تَقْرَوْنَ آيَةَ: كَوْنُ نَزَلَتْ لِيْنَا لِأَتَعِدَّنَا عِيداً: فَقَالَ عَمْرٍ: إِنِّي لَأَعْلَمُ حَيْثُ أَنْزَلَتْ، وَإِنِّي أَنْزَلْتُ، وَإِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَنْزَلْتُ: يَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِنَّا وَاللَّهِ بِعَرَفَةَ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَأَشْكُ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [راجع: ٤٥، أخرجه مسلم: ٣١٧].

قوله: (باب قوله: اليوم أكملت لكم دينكم) سقط «باب» لغير أبي ذر.

قوله: (وقال ابن عباس: عَصَمَةٌ: جماعة) كنا ثبت لغير أبي ذر هنا، وتقدم قريباً.

قوله: (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي.

قوله: (عن قيس) هو ابن مسلم.

قوله: (قالت اليهود) في رواية أبي العيس عن قيس في كتاب الإيمان: «أن رجلاً من اليهود» وقد تقدمت تسميته هناك وأنه كسب الأحبار، واحتمل أن يكون الراوي حيث أورد السائل أراد تسميته، وحيث جمع أراد باعتبار من كان معه على رأسه، وأطلق على كسب هذه الصفة إشارة إلى أن سؤاله عن ذلك وقع قبل إسلامه لأن إسلامه كان في خلافة عمر على المشهور، وأطلق عليه ذلك باعتبار ما مضى.

قوله: (إني لأعلم) وقع في هذه الرواية اختصار، وقد تقدم في الإيمان من وجه آخر عن قيس بن مسلم «قال عمر أي آية إلخ».

قوله: (حيث أنزلت وإني أنزلت) في رواية أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي «حيث أنزلت وأي يوم أنزلت». وبها يظهر أن لا تكرار في قوله: حيث وإني، بل أراد بإحداهما المكان وبالأخرى الزمان.

قوله: (وإني رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أنزلت يوم عرفة) كذا لأبي ذر ولغيره «حين» بدل حيث، وفي رواية أحمد «وإني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت، أنزلت يوم عرفة بتكرار» أنزلت «وهي أوضح، وكذا لحسن عن محمد بن المثنى عن عبد الرحمن في الموضعين.

قوله: (وإنا والله بعرفة) كذا للجميع، وعند أحمد «ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة» وكذا لحسن، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن بشار وينتد شيخ البخاري فيه.

قوله: (قال سفیان وأشك) كان يوم الجمعة أم لا قد تقدم في الإيمان من وجه آخر عن قيس بن مسلم الجزم بأن ذلك كان يوم الجمعة، وسأني الجزم بذلك من رواية مسعر عن قيس في كتاب الاعتصام، وقد تقدم في كتاب الإيمان مطابقة جواب عمر للسؤال لأنه سأله عن اتخاذه عيداً فأجاب بتزويها بعرفة يوم الجمعة، وحصله أن في بعض الروايات «وكلاهما بحمد الله لنا عيد» قال الكرماني: أجاب بأن النزول كان يوم عرفة، ومن المشهور أن اليوم الذي بعد عرفة هو عيد للمسلمين، فكذلك قال: جعلنا عيداً بعد إدراكنا استحراق ذلك اليوم للتعب فيه، قال: وقد عرفت أن النزول لأنه ثبت أن النزول كان بعد العصر، ولا يتحقق العيد إلا من أول النهار، ولذا قال الفقهاء: إن رؤيته الحلال نهياً تكون الليلة المسيجة انتهى. والتخصيص على أن تسمية يوم عرفة يوم عيد يعني عن هذا التكلف. فإن العيد مشتق من العود وقيل له ذلك لأنه يعود في كل عام. وقد نقل الكرماني عن الزعفراني أن العيد هو السرور المعاند وأقر ذلك، فلمنى أن كل يوم شرع تعظيمه يسمى عيداً انتهى. ويمكن أن يقال هو عيد لبعض الناس دون بعض وهو للحجاج خاصة ولذا يكره لهم صومه بخلاف غيرهم فيستحب، ويوم العيد لا يصام. وقد تقدم في شرح هذا الحديث في كتاب الإيمان بيان من روى في حديث الباب أن الآية نزلت يوم عيد وأنه عند الترمذي من حديث ابن عباس، وأما تعليقه ترك جملة عيداً بأن نزول الآية كان بعد العصر فلا يمنع أن يتخذ عيداً، ويعظم ذلك اليوم من أوله لوقوع

لِلْبَيْتِ ﴿٣٩٥٢﴾ [راجع: ٣٩٥٢].

قوله: ﴿بَاب قَوْلِهِ: فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَتَاتِلَا إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ﴾ كذا للمستمل، ولغيره: «باب فاذهب إلخ» وأغرب الداودي فقال: مرادهم بقوله: «وربك» أخوه هارون لأنه كان أكبر منه سناً، وتعقبه ابن التين بأنه خلاف قول أهل التفسير كلهم. قوله: ﴿وحلفي حمدان بن عمر﴾ هو أبو جعفر البغدادي واسمه أحمد وحمدان لقبه، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع، وهو من صفار شيوخه وعاش بعد البخاري ستين، وقد تقدم الكلام على الحديث في غزوة بدر.

قوله: ﴿ورواه وكيع عن صفوان إلخ﴾ يريد بذلك أن صورة سبأه أنه مرسل، بخلاف سياق الأشجعي، كما استظهر المصنف لرواية الأشجعي الموصولة برواية إسرائيل التي ذكرها قبل. وطريق وكيع منه وصلها أحد وإسحاق في مسندهما عنه، وكذا أخرجه ابن أبي خيثمة من طريقه.

(تبيه): وقع قوله: «ورواه وكيع إلخ» مقدماً في الباب على بقية ما فيه عند أبي ذر، وموخراً عند الباقرين، وهو أشبه بالصواب.

٥ - باب ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ﴿٣٩٣﴾.

الْمُحَارِبَةُ لِلَّهِ: الْكُفْرُ بِهِ.

٤٦١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ:

حَدَّثَنَا ابْنُ عُرْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلْمَانَ أَبُو رَجَاءٍ قَوْلِي أَبِي فَلَانَةَ، عَنْ أَبِي فَلَانَةَ: أَنَّهُ كَانَ جَالِساً خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَذَكَرُوا وَذَكَرُوا، فَقَالُوا وَقَالُوا: قَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ، فَانْطَلَتْ إِلَى أَبِي فَلَانَةَ، وَهُوَ خَلْفَ ظَهْرِهِ: فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، أَوْ قَالَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا فَلَانَةَ؟ قُلْتُ: مَا عَلِمْتُ نَفْساً حَلَّ قَلْبُهَا فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا رَجُلٌ زَيْي بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قُلْتُ نَفْساً بَغَيْرِ نَفْسٍ، أَوْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ. فَقَالَ عُبَيْدَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ بِكَذَا وَكَذَا؟ قُلْتُ: إِيَّاهُ حَدَّثَ أَنَسٌ، قَالَ: فَلَيْمَ قَوْمٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَلَّمُوهُ، فَقَالُوا: قُلُوا اسْتَغْنَمْنَا هَذِهِ الْأَرْضَ، فَقَالَ: «هَذِهِ نَعَمْ لَنَا تَخْرُجُ، فَخَرَجُوا إِلَيْهَا، فَاشْرَبُوا مِنْ آبَائِهَا وَأَبْوَالِهَا». فَخَرَجُوا إِلَيْهَا، فَشَرَبُوا مِنْ آبْوَالِهَا وَأَبَائِهَا، وَاسْتَصَحَّوْا، وَمَالُوا عَلَى الرَّاعِي قَتْلُوهُ، وَأَطَرُوهُ النَّعْمَ، فَمَا يَسْتَحْتَمُّ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالُوا: النَّفْسُ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَخَوَّلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: تَهْنِئُ؟ قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِذَا أَنَسٌ، قَالَ: وَقَالَ: يَا أَهْلَ كَذَا، إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا بِخَيْرٍ مَا أَهْبَى هَذَا فِيكُمْ، أَوْ يَفْلُ هَذَا [راجع: ٢٣٣. أخرجه مسلم: ١٦٧١، مختصراً].

قوله: ﴿بَاب إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً﴾ [لائحة: ٣٣] الآية) كذا لأبي ذر وسألتها غيره.

قوله: ﴿الْمُحَارِبَةُ لِلَّهِ الْكُفْرُ بِهِ﴾ هو قول سعيد بن جبير والحسن، وصله ابن أبي حاتم عنهما، وفسره الجمهور هنا بالذي يقطع الطريق على الناس مسلماً أو كافراً، وقيل: نزلت في الفتر العرينين وقد تقدم في مكانه.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ﴾ هو ابن المديني، ومحمد بن عبد الله الأنصاري هو من كبار شيوخ البخاري وربما حدث عنه بواسطة كذا.

قوله: ﴿حلفي سلمان﴾ كذا للأكثر بالسكون، وفي رواية الكشميهني بالتصغير، وكذا ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية القاسبي عن أبي زيد المرزوي قال: والأول هو الصواب.

وفعله: (هذه نعم لنا) منابر لقوله في الطريق المتقدمة: «خرجوا إلى إيل الصدقة» ويعني بأن في قوله: «لنا» تمجداً وسوغه أنه كان يحكم عليها، أو كانت له نعم ترعى مع إيل الصدقة، وفي سياق بعض طرقه ما يزيد هذا الأخير حيث قال فيه: «هذه نعم لنا تخرج فخرجوا فيها» وكان نعمه في ذلك الوقت كان يريد إرسالها إلى الموضع الذي ترعى

التي وتبعه بعض الشراح المتأخرين أنه وقع هنا «فإن لم نجعلوا ماء» ورد عليه بان التلاوة «فلم نجعلوا ماء» وهذا الذي أشار إليه واقع في كتاب الطهارة، وهو في بعض الروايات دون بعض كما تقدم التبيه عليه.

قوله: ﴿يَجْعَلُوا لَكُمْ آمِينَ عَامِلِينَ، أَمَّتْ وَتَيْمَمَتْ وَاحِدَةً﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فَتَيْمَمُوا صِدْقاً﴾ أي تيمموا، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْهَرَامِ﴾ [المائدة: ٢] أي ولا عاملين، ويقال: أمتت، وبعضهم يقول: تيممت، قال الشاعر:

إِنِّي كُنْتُ إِذَا مَا سَلَمْتَنِي بِلَدٍ هَمَمْتُ صَدْرَ بَصِيرِي غَيْرَهُ بِلَدِنَا
(تبيه): قرأ الجمهور ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ﴾ بإثبات النون، وقرأ الأعمش بخذف النون مضافاً كقوله: علي الصيد.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِمَسْتَمِمْ وَتَغْسُوهُمْ، وَاللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ، وَالْإِلْفَاءُ﴾ (النكاح)

أما قوله: «لستم» فروى إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» من طريق جاهد عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسْتَمِمْ التَّوْبَةَ﴾ [المائدة: ٦] قال: هو الجماع. وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير بإسناد صحيح، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابن عباس قال: هو الجماع، ولكن الله يغفر ويكفي. وأما قوله «تغسوه» فروى ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَغْسُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦] أي تكسوهن. وأما قوله: «دخلتم بهن» فروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ﴾ [النساء: ٤٣] قال: الدخول النكاح.

وأما قوله: ﴿وَالْإِلْفَاءُ﴾ فروى ابن أبي حاتم من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَقْبَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] قال: الإلفاء الجماع. وروى عبد بن حميد من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: للامسة والمباشرة والإلفاء والرفث والغشيان والجماع كله النكاح، ولكن الله يكفي. وروى عبد الرزاق من طريق بكر المزني عن ابن عباس: إن الله حيي كريم يكفي عما شاء، فذكر مثله. لكن قال: التنشي: بدل الغشيان، وإسناده صحيح. قال الإسمايلي: أراد بالتنشي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَشَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] وسأني شيء من هذا في النكاح. والذي يتعلق بالباب.

قوله: ﴿لمستم﴾ وهي قراءة الكوفيين حزة والكسائي والأعمش ويعني بن وثاب وخالفهم حاصم من الكوفيين فوافق أهل الحجاز قَرَّوْا ﴿أَوْ لَا مَسْتَمِمْ﴾ [المائدة: ٦٠] بالآلف ووافقهم أبو عمرو بن العلاء من البصريين. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في سبب نزول الآية المذكورة من وجهين. وقد تقدم الكلام عليها مستوفى في كتاب التيمم، واستدل به على أن قيام الليل لم يكن واجباً عليه صلى الله عليه وسلم، وتعقب باحتساب أن يكون صلى الله عليه وسلم صلى أول ما نزل ثم نام، وفيه نظر لأن التهجيد القيام إلى الصلاة بعد جمعه، ثم يجتهد أنه هجع فلم يتقسط وضوؤه لأن قلبه لا ينام، ثم قام فصلى ثم نام، والله أعلم.

٤ - باب قَوْلِهِ: ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَتَاتِلَا

إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ﴾ ﴿٢٤٤﴾

٤٦٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: كُنْهَتْ مِنَ الْيَقْدَادِ (ج).

وَحَدَّثَنِي حَمْدَانُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَنِ: حَدَّثَنَا الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ الْمَقْدَادُ يَوْمَ بَدْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا نَقُولُ لَكَ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَتَاتِلَا إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ﴾. وَلَكِنْ امْنَعِي وَتَخَنِّي مَعَكَ، فَكَانَ مَرْيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقٍ: أَنَّ الْمَقْدَادَ قَالَ ذَلِكَ

فيه إيل الصدقة فخرجوا صحبة النعم.

قوله: (فذكروا وذكروا) أي القسامة، وسيأتي ذلك واضحاً في كتاب الديات مع بقية شرح الحديث.

وقوله: (واستصحوا) بفتح الصاد المهملة وتشديد الحاء أي حصلت لهم الصحة.

وقوله: (واطردوا) بتشديد الطاء أي أخرجوها طرداً أي سرقاً.

وقوله: (لما يستعطف) بضم أوله استعمال من الجهد، وفي الرواية الأخرى بالقاف بدل الطاء.

وقوله: (حدثنا أنس بكنا وكلنا) أي بحديث العريين.

وقوله: (وقال يا أهل كلب) في الرواية الأتية عن ابن حنبل عليه في النيات «يا أهل الشام».

قوله: (ما أبقي مثل هذا فيكم) كنا للاكثر بضم الحمزة من «أبقي» وفي رواية الكشميهني «ما أبقي الله مثل هذا» فأبرز النفاصل.

٦ - باب قَوْلِهِ: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [١٠]

٦١١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا الْقَزَّازِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَسَّرَتِ الرُّمَّةُ، وَهِيَ عُمَةُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، فَبَيْعَتُهُ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَطَلَبَ الْقَوْمُ الْقِيَاصَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقِيَاصِ، فَقَالَ أَنَسٌ بْنُ النَّضْرِ، عَمُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللَّهِ لَا تَكْسُرُ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كَتَابَ اللَّهِ الْقِيَاصُ... فَوَجِئِ الْقَوْمَ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنْ مِنْ حَيَاةِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَفْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبَرَهُ، لَرَجَعَ» ٢٧٠٣. [لمخرجه مسلم: ١٦٧٥، بإسناد.]

قوله: (باب قوله: والجروح القصاص) كنا للمستطلي، ولغيره، «باب والجروح قصاص» وأورد فيه حديث أنس «أن الربيع» أي بالتشديد عنه «كسرت شية جارية» الحديث، وسبأني شرحه مستوفي في الحديث.

(تنبيه): الفزاري المذكور في هذا الإصدار هو مروان بن معاوية، ووجه من زعم أنه أبو إسحاق.

٧ - باب ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [١٧]

٤٦١٢ - عَلَّمَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ
الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَنْ خَلَقَ ابْنُ مُحَمَّدٍ
ﷺ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَدْ كَذَبَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغُوا
مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾. [٦٧]. (الآلِة: ٤٧: ٢٢٤). (مرجه مسلم: ١٧٧، مطبوعاً).

قوله: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) ذكر فيه طرقاً من حديث عائشة «من حديثك أن عمداً كم شيئاً ما أنزل عليه فقد كذب» وسياقيته بتمامه مع كمال شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

۸ - باب قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾

بِالْفَقْرِ فِي إِيْمَانِكُمْ ﴿٤٦١﴾

٤٦١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا النُّعْمِيُّ، عَنْ وَثَّامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَاهَا كَانَ لَا يَخْشَى فِي بَيْنِ: حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ كَذَابَ الْجَمِينِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا أَرَى يَمِينًا أَرَى غُرْبًا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا قِيلَتْ رُحْمَةً لِلَّهِ، وَلَقَعْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ [هـ: ٤٦١٤].

قوله: (باب قوله: لا يؤاخذكم الله بالغوا في أيمانكم) سقط «باب قوله» لغيره، وفُسرَت عائشة لعنَ البين بما يجري على لسان المكلف من غير قصد، وقيل: هو على غلبة الظن، وقيل: في الغضب، وقيل: في العصية، وفيه خلاف آخر سيأتي الأيمان والتوروث إن شاء الله تعالى.

وقولها: (لا والله وبلى والله) أي كل واحد منهما إذا قلنا لغو، فلو أن رجلاً بكلمتين معاً فالأولى لغو والثانية منقولة لأنها استتراك مقصودة، قاله الماوردي.

قوله: «حلتنا علي بن عبد الله» كذا أبي ذر عن الكشيبي والحيري، وله عن حماد بن عيسى بن سلمة «وهي رواية الباقرين لا التسني» قال: «حلتنا علي بن سلمة هذا يقال له: الباقي بفتح اللام والموحدة الخفيفة بمدعا قاف وهو ثقة من صفات شيوخ الجبائي، ولم يقع له عنه ذكر إلا في هذا الموضع. وقد علم موضع آخر في المشقة، والتي أخرى في الدعوات.

قوله: (حدثنا مالك بن سعيد) مهملتين مصغرا، ضعفه أبو داود، وقال أبو حاتم زكرة والدارقطني: صدوق. وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في ابنته وأبوه هو ابن الخمس بكسر الخاء المعجمة وسكون الميم وآخره مهملة.

قوله: (في قول الرجل لا والله وبلى والله) وسبأني ابحت فيه في الأمان
وزاد وكذلك الحديث الذي يعمد. وقوله: «كان أبو بكر إلخ» أخرجه ابن حبان من
عبد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كان
الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف على شيء لم يثبت إلخ» والحفظ وما وقع في
يحيى بن أن ذلك فعل أبي بكر وقوله، والله أعلم. وحكى ابن التين عن الداودي أن
ت الثاني يفسر الأول، وتعبه. ولفظ أن الأول في تفسير لئو اليمين، والثاني
عقد اليمين.

قوله: (قال أبو بكر: لا أرى يوماً أرى غورها خيراً منها) بفتح الحزة في
معين من الرواية بمعنى الاحتقاد وفي الثاني بالقسم بمعنى الظن، وقد أشرجه في أول
هذا المتنور من رواية عبد الله بن المبارك عن هشام بن غصن، لا أحلف على بين فرائد
أخيراً منها.

قوله: (إلا قبلت رخصة الله) أي في كفارة اليمين، وفي رواية ابن المبارك «إلا الذي هو خير منه».

٩ - باب قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ

مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴿٨٧﴾

٤٦١٥ - خَلَقْنَا عَزْرُو بنَ عَوْنٍ: خَلَقْنَا خَالِدًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَبِيصِ
عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَمَا نَعَزُّو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَيْسَ مَعَنَا إِسَاءٌ، قُلْنَا: أَلَا
يَمُوتُ؟ قَالُوا: عَنْ ذَلِكَ، فَرَضَ لَنَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ نَعَزُّوَ الْمَرْأَةَ بِالْقُرْبَى، ثُمَّ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَعَزُّوْا نِسَاءَكُم مَّا أَخَذَ اللَّهُ لَكُم ﴿ الطَّر: ٥٠، ٧١، ٥١.
﴿ أخرجه مسلم: [١٤٠٤].

قوله: ﴿باب قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْمِلُوا ظِيَّاتَ مَا أَحْلَى اللَّهُ لَكُمْ﴾
 . ﴿باب قوله: لغير أبي ذر.

قوله: (علاء) هو ابن عبد الله الطحان، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وتيس هو أبي حازم، وعبد الله هو ابن سعد، وسليمان شرح الحديث في كتاب النكاح. وفي بعضنا من حديث ابن عباس « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إذا أكلت من هذا اللحم انتشرت، وإنني حرمت علي اللحم فزت » وروى أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس أنها نزلت في ناس قالوا: « نترك شهوات الدنيا يبيع في الأرض » الحديث. وسليمان ما يتعلق به أيضاً في كتاب النكاح إن شاء الله.

١٠ - باب قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ

وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴿٩٠﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْأَزْلَامُ﴾: الْقِدَاحُ يَقْتَسِمُونَ بِهَا فِي الْأُمُورِ،

١٢ - باب قوله: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِن

تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾ [١٠١]

٦٢١ هـ - حَدَّثَنَا مُبَلِّزُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَارُودِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي:

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً مَا مَسَّتْ مِنْهَا قَطْرَةٌ قَالَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَظْلَمَ لَصَحَابِكُمْ قَلِيلًا وَكَثِيرًا كَثِيرًا». قَالَ: فَطَلَى اصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجُوهَهُمْ لَهُمْ حَيْنٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «هَلَانَهُ». فَقَرَأَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾.

رَوَاهُ النَّصْرُ، وَرَوَّحُ بْنُ عَفَّادَةَ، عَنْ شُعْبَةَ رَاجِعًا: ٩٣. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٣٥٩

زيادة في الأثر.

٦٢٢ هـ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو:

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتِغْنَاءً، يَقُولُ الرَّجُلُ: مَنْ أَبِي؟ وَيَقُولُ الرَّجُلُ تَعْيِلَ نَافَعًا: ابْنُ نَافِعٍ؟ فَأَنزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾. حَتَّى قَرَعَ مِنَ الْآيَةِ كُلُّهَا.

قوله: (باب قوله: لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) سقط «باب قوله»

لغير أبي ذر، وقد تعلق بهذا النبي من كره السؤال عما لم يقع. وقد أسندته الدررسي في مقدمة كتابه عن جماعة من الصحابة والتابعين. وقال ابن العربي: اعتقد قوم من الخافلين منع أسئلة التوازل حتى تقع تعلقاً بهذه الآية، وليس كذلك، لأنها مصرحة بأن الله في ما يقع المسألة في جوابه ومسائل التوازل ليست كذلك. وهو كما قال، إلا أنه أساء في قوله الخافلين على عاداته كما نهى عليه القرطبي. وقد روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه «أعظم المسلمين بالمسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته» وهذا بين المراد من الآية، وليس مما أشار إليه ابن العربي في شيء.

قوله: (حدثنا مبلز بن الوليد بن عبد الرحمن) أي ابن حبيب بن علياء بن حبيب

بن الجارود المبدئي البصري الجارودي نسبة إلى جده الأعلى، وهو ثقة، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر في كتابات الأيمان، وأبوه ما له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضوع، ولا رأيت منه رأياً إلا لولده، وحديثه هذا في التابعات، فإن المصنف أوردته في الاعتصام من رواية غيره كما سأبينه.

(قريبه): وقع في كلام أبي علي الغساني فيما حكاه الكرماني أن البخاري روى هذا الحديث عن محمد غير منسوب عن منكر هذا وأن همدًا المذكور هو ابن يحيى الذهلي، ولم لو ذلك في شيء من الروايات التي عثنا من البخاري، وأظنه وقع في بعض النسخ «حدثنا همد» غير منسوب والمراد به البخاري المصنف والقائل ذلك الراوي عنه وظنوه شيخاً للبخاري، وليس كذلك، والله أعلم.

قوله: (عن أنس) في رواية روح بن عبادة عن شعبة في الاعتصام «أخبرني موسى

قال: سمعت أنس بن مالك يقول».

قوله: (خطب النبي صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعت مثلاً قط قال: لو

تعلمون ما أعلم) وقع عند مسلم من طريق النضر بن شميل عن شعبة في أوله زيادة يظهر منها سبب الخطبة ولفظه «بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن أصحابه شيء»، فخطب فقال: عرضت على الجنة والنار لم أر كاليوم في الخير والشر، ولو تعلمون ما أعلم.

قوله: (لضحكم قليلاً وليكبر كثيراً، قال فطلى)

قال: فما أتى على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كان أشد من ذلك، غطوا رؤوسهم».

قوله: (لهم حنين) بلقاء المهلة للأكثر، وللكتشيب في بلقاء المعجمة، والأول

الصوت الذي يرتفع بالكاء من الصدر، والثاني من الألف. وقال الخطابي: الحنين بكاء دون الانتحاب، وقد يميلون الحنين والحنين واحداً إلا أن الحنين أي الصدر أي بالمهلة

وتصرف الزركشي فيه غافلاً عن زيادة أبي ذر فقال: «والنادي» هو الفرير، ومحمد هو البخاري. وليس كما ظن رحمه الله وإنما هو كما قمته. وقوله: «فزلت تحريم الحمر فامر متبادلاً الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم، والنادي لم أر التصريح باسمه، والوقت الذي وقع ذلك فيه زعم الواحد أنه عقب قول حزة: «إنا أنتم عبيد لأبي» وحديث جابر يرد عليه. والذي يظهر أن تحريمها كان عام الفتح سنة ثمان لما روى أحمد من طريق عبد الرحمن بن وعلة قال: «سألت ابن عباس عن بيع الحمر فقال: كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صديق من ثقيف أو دوس فلقبه يوم الفتح برأوية خر يهدئها إليه، فقال: يا فلان أما علمت أن الله حرمها؟ فاقبل الرجل على غلامه فقال: بها. فقال: إن الذي حرم شربها حرم بيعها». وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي وعلة نحوه، لكن ليس فيه تعيين الوقت. وروى أحمد من طريق نافع بن كيسان التقي عن أبيه «أنه كان يتجر في الحمر، وأنه أقبل من الشام فقال: يا رسول الله إني جئت بشرباب جيد فقال: يا كيسان إنها حرمت بملكك، قال: فأيها؟ قال: إنها حرمت وحرم ثمنها» وروى أحمد وأبو يعلى من حديث تميم الداري أنه كان يهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كل عام رابية خمر، فلما كان عام حرمت جاءه برأوية فقال: أشعرت أنها قد حرمت بملكك؟ قال: أفلا أيها وأنتع بشنأها؟ فتها. ويستدل من حديث كيسان تسمية المهرم في حديث ابن عباس، ومن حديث تميم تأيد الوقت المذكور فإن إسلام تميم كان بعد الفتح. وقوله: «قال بعض القوم قتل قوم وهي في بطونهم، فأنزل الله تعالى إلخ» لم أتف على اسم القائل.

(قائلة): في رواية الإسماعيلي عن ابن ناجية عن أحمد بن حنبل ومحمد بن موسى

عن حماد بن أسير هذا الحديث «قال حماد: فلا أدري هذا في الحديث أي عن أنس أو قاله ثابت» أي مرسلًا يعني قوله: «قال بعض القوم» إلى آخر الحديث. وكذا عند مسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد نحو هذا. وتقدم للمصنف في المظالم عن أنس بطوله من طريق عفان عن حماد كما وقع عنده في هذا الباب فأنه أعلم. وأخرجه ابن مردويه من طريق قتادة عن أنس بطوله وفيه الزيادة المذكورة. وروى النسائي والبيهقي من طريق ابن عباس قال: «نزل تحريم الحمر في ناس شربوا، فلما تملأوا عيشوا، فلما صحوا جعل بعضهم يرى الأثر بوجه الآخر فنزلت، فقال ناس من المتكلمين في رجس وهي في بطن فلان وقد قتل بأحد فنزلت» ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح «إلى آخرها». وروى البزار من حديث جابر أن الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود، وروى أصحاب السنن من طريق أبي بصرة عن عمر أنه قال: اللهم بين لنا في الحمر بيناً شافياً فنزلت الآية التي في البقرة ﴿ قُلْ فِيمَا إِتَمَّ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٩] فقرئت عليه، فقال: اللهم بين لنا في الحمر بيناً شافياً، فنزلت التي في النساء ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ [النساء: ٤٣] فقرئت عليه، فقال: اللهم بين لنا في الحمر بيناً شافياً، فنزلت التي في المائدة ﴿ فاجتنبوه إلى قوله متهمون ﴾ [المائدة: ٩٠] فقال عمر: انتهينا انتهينا «وصحبه علي بن المديني والترمذي. وأخرجه أحمد من حديث أبي هريرة نحوه دون قصة عمر، لكن قال عند نزول آية البقرة: «قال الناس: ما حرم علينا، فكانوا يشربون، حتى أمّ رجل أصحابه في المغرب فخلط في قراهه فنزلت الآية التي في النساء، فكانوا يشربون ولا يقرب الرجل الصلاة حتى يفتق، ثم نزلت آية المائدة فقالوا: يا رسول الله ناس تكلوا في سبيل الله وماتوا على فرشه» وكانوا يشربونها، فأنزل الله تعالى ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو حرم عليهم لتركوه كما تركتموه «وفي مسند الطيالسي من حديث ابن عمر نحوه، وقال: «في الآية الأولى قيل: حرمت الحمر، فقالوا: دعنا يا رسول الله نتضح بها، وفي الثانية قيل: حرمت الحمر، فقالوا: لا إنا لا نشربها قرب الصلاة، وقال في الثالثة: فقالوا: يا رسول الله حرمت الحمر» قال ابن التين وغيره: في حديث أنس وجوب قبول خبر الواحد والعمل به في النسخ وغيره، وفيه عدم مشروعية تحليل الحمر، لأنه لو جاز لما أرقهوا، وسيأتي مزيد لذلك في الأخيرة إن شاء الله تعالى.

(قريبه): في رواية عبد العزيز بن صهيب «أن رجلاً أخبرهم أن الحمر حرمت

فقالوا: أرق يا أنس «وفي رواية ثابت عن أنس «أنهم سمعوا المنادي فقال أبو طلحة: أخرج يا أنس فانظر ما هذا الصوت» وظهرهما التعارض لأن الأول يشتر بأن المنادي بذلك شافيهما، والثاني يشتر بأن الذي نقل لهم ذلك غير أنس، فنقل ابن التين عن الداودي أنه قال: لا اختلاف بين الروايين، لأن الأبي أخبر أنساً وأنس أخبر القوم. وتعبق ابن التين بأن نسخ الرواية الأولى أن الأبي أخبر القوم مشافيه بذلك. قلت: فيمكن الجمع بوجه آخر، وهو أن المنادي غير الذي أخبرهم، أو أن أنساً لما أخبرهم عن المنادي جاء المنادي أيضاً في أثره شافيهما.

حماها أبو قابوس في غير ملكه كما قد حصى أولاد أولاده الفحلان وقال الفراء: اختلف في السابعة قليل كان الرجل يسب من ماله ما شاء يذهب به إلى السنة وهم الذين يقومون على الأصنام. وقيل: السابعة الناقة إذا ولدت عشرة أبطن كلهن إناث سببت فلم تتركب ولم يحز لها وير ولم يشرب لها لبن. وإذا ولدت بنتها بحرت أي شقت أذنفا، فالبحيرة ابنة الساية وهي بمنزلة أمها. والوصيلة من الشاة إذا ولدت سبعة أبطن إذا ولدت في آخرها ذكراً وأثنى قيل: وصلت أخاها فلا تشرب النساء لبن الأم وتشرب الرجال وجرت مجرى الساية إلا في هذا. وأما الحام فهو فعل الإبل كان إذا لقيح ولد ولده قيل: حى ظهره فلا يركب ولا يحز له وير ولا يمنع من مرعى.

قوله: (ولال أبو اليمان) عند غير أبي ذر « وقال أبو اليمان » بغير مجاورة.

قوله: (صمعت سمعاً يخبر بهذا قال: وقال أبو هريرة صمعت النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) هكذا للأكثر يخبر بصيغة الفعل المضارع من الخبر متصل بهاء الضمير، ووقع لأي ذر عن الحموي والمتسلي بحيرة يفتح الموحدة وكسر المهمله، وكأنه أشار إلى تفسير البحيرة وغيرها كما في رواية إبراهيم بن سعد، وأن المرفوع منه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر عمرو بن عامر حسب، وهذا هو المعتد، فإن المصنف أخرجه في مناقب قريش قال: حدثنا أبو اليمان أن ابناً شبيب عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب قال: البحيرة التي يمنع درها إلخ، لكنه أورده باختصار قال: « وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رأيت عمرو بن عامر إلخ ».

قوله: (ورواه ابن الهاد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة صمعت النبي صلى الله عليه وسلم) أما طريق ابن الهاد فأخرجه ابن مردويه عن طريق خالد بن حديد المهري عن ابن الهاد وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللبني بهذا الإسناد، ولفظ المتن « رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يمر قصبه في النار، وكان أول من سبب السوايب، والساية التي كانت تسبب فلا يحمل عليها شيء » إلى آخر التفسير المذكور، وقد أخرجه أبو حوارة وابن أبي حاتم في « الأوائل » والبيهقي والطبراني من طرق عن البث عن ابن الهاد بالمرفوع فقط، وظهر أن في رواية خالد بن حديد إدراجاً وأن التفسير من كلام سعيد بن المسيب والله أعلم. وقوله في المرفوع: « وهو أول من سبب السوايب » زاد في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم « وبحر البحيرة وغير دين إسماعيل » وروى عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم مرسلاً « أول من سبب السوايب عمرو بن لحي، وأول من بحر البعائر رجل من بني ملج جلع أذن ناقته وحرم شرب آبائها » والأول أصح، والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث عائشة « رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً، ورأيت عمراً يمر قصبه في النار، وهو أول من سبب السوايب » هكذا وقع هنا مختصراً، وتقدم في أبواب العمل في الصلاة من وجه آخر عن يونس عن زيد مطولاً وأوله « غشت الشمس، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ سورة طويلة » الحديث وفيه « لقد رأيت في مقامي هذا كل شيء » وفيه القدر المذكور هنا، وأورده في أبواب الكسوف من وجه آخر عن يونس بدون الزيادة، وكذا من طريق عقيل عن الزهري، وقد تقدم بيان نسب عمرو الخزاعي في مناقب قريش، وكلنا بيان كيفية تغييره لمة إبراهيم عليه السلام ونصب الأصنام وغير ذلك.

١٤ - باب ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ هَيْدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتُمْ كُنْتُمْ أُنْتِ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [١١٧].

٤٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَيَّرَةُ ابْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالًا: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ مَخْشُورُونَ إِلَى اللَّهِ خُفَاءَ عَرَافَةِ غَرَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾. إِلَى آخِرِ آيَةِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَاقِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِرُؤُوسِهِمْ، أَلَا وَابْنُهُ يُجَاءُ بِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِهِ فَيُؤَاخِذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّهِ أَصْحَابِي، يَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَخَذْنَا بِهَذِهِ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ: الْقَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ هَيْدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتُمْ كُنْتُمْ أُنْتِ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾. يَقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَكِبِينَ عَلَى أَثْقَابِهِمْ مِنْذُ فَارَقْتَهُمْ » [راجع: ٣٣٤٩. أخرجه مسلم: ٢٨٩٠].

قوله: (المائدة أصلها مفعلة كمشة راضية وتطليقة بالثة، والمعنى مهد بها صاحبها من غير يقال: مادي يمدني) قال ابن التين: هو قول أبي عبيدة، وقال غيره: هي من ماد يمد إذا تحرك، وقيل من ماد يمد إذا أطعم. قال ابن التين: وقوله: تطليقة بالثة غير واضح إلا أن يريد أن الزوج أبان المرأة بها، وإلا فإظهار أنها فرقت بين الزوجين فهي فاعل على بابها.

قوله: (وقال ابن عباس: معرفك ميتك) هكذا ثبت هذا هنا، وهذه اللفظة إنما هي في سورة آل عمران، فكان بعض الرواة ظنوا من سورة المائدة فكيفها، أو ذكرها المصنف هنا لمناسبة قوله في هذه السورة: ﴿ فلما توفيتي كنت أنت الرقيب ﴾ [المائدة: ١١٧] ثم ذكر المصنف حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب في تفسير البحيرة والساية، والاختلاف في وقته ورفعه.

قوله: (البحيرة التي يمنع درها الطواغيت) وهي الأصنام، فلا يحلها أحد من الناس، والبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة، وهي التي بحرت أذنفا أي حرمت. قال أبو عبيدة: جعلها قوم من الشاة خاصة إذا ولدت خمسة أبطن سمروا أذنفا أي شقروا وتركزت فلا يسها أحد. وقال آخرون: بل البحيرة الناقة كذلك، وغلوا عنها فلم تتركب ولم يفسر بها فعل. وأما قوله: « فلا يحلها أحد من الناس » فهكذا أطلق نفي الحلب، وكلام أبي عبيدة يدل على أن المنفي إنما هو الشرب الخاص، قال أبو عبيدة: كانوا يجرمون وروها ولحمها وظهرها ولبنها على النساء ويحلون ذلك للرجال، وما ولدت فهو بمنزلة، وإن ماتت اشترك الرجال والنساء في أكل لحمها. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: البحيرة من الإبل كانت الناقة إذا نتجت حسي بطون فإن كان الحامس ذكراً كان للرجال دون النساء، وإن كانت أنثى ينكت أذنفا ثم أرسلت فلم يجزوا لها ويراً ولم يشربوا لها لبناً ولم يركبوها لها ظهرها، وإن تكن ميتة فهم فيه شركاء الرجال والنساء. ونقل أهل اللغة في تفسير البحيرة هيئات أخرى تزيد بما ذكرت على المشر. وهي فعيلة بمعنى مفعولة، والبحر شق الأذن، كان ذلك علامة لها.

قوله: (والساية كانوا يسبون لها أنفسهم فلا يحمل عليها شيء) قال أبو عبيدة: كانت الساية من جميع الأنعام، وتكون من الذئب للأصنام تسبب فلا تحبس من مرعى ولا من ماء ولا يركبها أحد، قال: وقيل الساية لا تكون إلا من الإبل، كان الرجل ينذر إن برئ من مرضه أو قدم من سفره ليسين بغيراً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: الساية كانوا يسبون بعض إبلهم فلا تمنع حوضاً أن تشرب فيه.

قوله: (قال: وقال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: رأيت عمرو بن عامر الخزاعي إلخ) هكذا وقع في هذه الرواية إيراد القدر المرفوع من الحديث في أثناء المرفوع، وسأين ما فيه بعد.

قوله: (والوصيلة الناقة البكر تكبر في أول نواج الإبل بأنثى، ثم تنفي بعد بأنثى) هكذا أورده متصلاً بالحديث المرفوع، وهو يوجب أنه من جملة المرفوع، وليس كذلك، بل هو بقية تفسير سعيد بن المسيب، والمرفوع من الحديث إنما هو ذكر عمرو بن عامر فقط، وتفسير البحيرة وسائر الأوعية المذكورة في الآية عن سعيد بن المسيب ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الإسناد مثل رواية الباب، إلا أنه بعد إيراد المرفوع قال: « وقال ابن المسيب: والوصيلة الناقة إلخ » فأوضح أن التفسير جميعه موقوف، وهذا هو المعتد، وهكذا أخرجه ابن مردويه من طريق يحيى بن سعيد وعبيد الله بن زياد عن ابن شهاب مفصلاً.

قوله: (أن وصلت) أي من أجل. وقال أبو عبيدة: كانت الساية مهما ولدت فهو بمنزلة أمها إلى ستة أولاد، فإن ولدت السابع أثنين تركنا فلم ندعها، وإن ولدت ذكراً فبعض وأكله الرجال دون النساء، وكذا إذا ولدت ذكراً، إن أنت بتوام ذكر وأثنى سموا الذكر وصيلة فأبذع لأجل اخته، وهذا كله إن لم تلد ميتاً، فإن ولدت بعد البطن السابع ميتاً أكله النساء دون الرجال. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: الوصلة الشاة كانت إذا ولدت سبعة فإن كان السابع ذكراً فبعض وأكل وإن كان أنثى تركت وإن كان ذكراً وأثنى قالوا: وصلت أختها فترك ولم يذبح.

قوله: (والحام فعل الإبل يضرب الضراب المملود إلخ) وكلام أبي عبيدة يدل على أن الحام إنما يكون من ولد الساية. وقال أيضاً: كانوا إذا ضرب فعل من ولد البحيرة فهو عندهم حام، وقال أيضاً: الحام من فحول الإبل خاصة إذا نتجوا منه عشرة أبطن قالوا: قد حى ظهره، فأحوا ظهره ووبره وكل شيء منه فلم يركب ولم يطرُق. وعرف بهذا بيان العدد المهي في رواية سعيد. وقيل: الحام فعل الإبل إذا ركب ولد ولده، قال الشاعر:

قوله: ﴿باب وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم﴾ ذكر فيه حديث ابن عباس: «إنكم محشورون إلى الله حفاة، الخديث، وسيأتي شرحه في الرقاق، والغرض منه «فأقول كما قال العبد الصالح: وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم».

وقوله: ﴿أصيحائي﴾ كنا للاكثر بالتصغير، وللكثيبي بغير تصغير، قال الخطابي: فيه إشارة إلى قلة عدد من وقع لهم ذلك، وإنما وقع لبعض جفأة العرب، ولم يقع من أحد الصحابة المشهورين.

١٥ - باب قَوْلُهُ: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ

وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [١١٨]

٤٦٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الْمُعَيْرِيُّ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ، وَإِنْ نَأَسَا يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتُ الشَّمَالِ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ: الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ - الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [راجع: ٣٣٤٩، أخرجه مسلم: ٢٨٦٠].

قوله: ﴿باب قوله: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية﴾ ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور قبل، أوردته مختصراً.

٦ - سورة الأنعام

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَهُمْ﴾ [٢٣]: مَغْلُوبَتُهُمْ. ﴿مَعْرُوشَاتُ﴾ [١٤١]: مَا يُعْرَشُ مِنَ الْكُرْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

﴿حُمُولَةٌ﴾ [١٤٢]: مَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا. ﴿وَلَكَبْنَا﴾ [٩]: لَنَشْبِنَا لِأَنْلِرَكُمْ بِهِ أَهْلَ مَكَّةَ. ﴿يَنَازُونَ﴾ [٢٦]: يَتَنَازَعُونَ. ﴿تُبْسَلُ﴾ [٧٠]: تُفَضَّحُ. ﴿أُبَسِلُوا﴾ [٧٠]: أَفْصَحُوا. ﴿بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ [٩٣]: الْبَسَطُ: الْعُزْبُ. ﴿اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [١٢٨]: أَهْلَيْتُمْ كِبَاراً. ﴿يَمَّا ذَرَأَا مِنَ الْهُزُلِ عَلَى حُلَاهُمَا﴾ [١٣٦]: جَلَّوْا لِلَّهِ مِنْ كَمَالِهِمْ وَمَالِهِمْ نَعِيماً، وَلِلشَّيْطَانِ وَالْأَوْتَانِ نَعِيماً. ﴿رَاكِبَةً﴾ [٢٥]: وَاحِدَةً كَانَتْ. ﴿أَنَا اسْتَمَلْتُ﴾ [١٤٣]: بَغِيضِي هَلْ تَشْتَمِلُ إِلَّا عَلَى ذِكْرٍ أَوْ أُنْثَى، فَلَيْمَ تَحَرَّوْتُمْ نَهْضاً وَتَجَلَّوْتُمْ نَهْضاً؟. ﴿مَسْفُوحاً﴾ [١٤٥]: مُهْرَأَلاً. ﴿مَصَدَفٌ﴾ [١٥٨]: أَغْرَضَ. أُبَسِلُوا: أُوبَسُوا. ﴿أُبَسِلُوا﴾ [٢]: أُبَسِلُوا. ﴿سَرْمَدًا﴾ [القصص: ٧١، ٧٢]: قَالِمًا. ﴿اسْتَهْوَتْهُ﴾ [٧١]: أَهْلَتْهُ. ﴿تَمْتَرُونَ﴾ [٢]: يَشْكُونَ. ﴿وَقَرٌ﴾ [٢٥]: صَمٌّ. وَأَمَّا الْوَقَرُ: فَهُوَ الْجَمَلُ. ﴿أَسَاطِيرُ﴾ [٢٥]: وَاحِدُهَا أَسْطُورَةٌ وَإِسْطَارَةٌ، وَهِيَ الْفُرْخَاتُ. ﴿الْبَاسَاءُ﴾ [٤٢]: مِنَ الْبَاسِ وَيَكُونُ مِنَ الْبُؤْسِ. ﴿جَهَنَّةٌ﴾ [٤٧]: مَغَائِنَةٌ. ﴿الْعَصُورُ﴾ [٧٣]: جَمَاعَةٌ كَقَوْلِهِ سُورَةُ وَسُورَ. ﴿مَلَكُوتٌ﴾ [٧٥]: وَمَلَكٌ: مِفْلٌ. رَهَبُوتٌ غَيْرٌ مِنْ رَحْمَتٍ، وَقَوْلُ: تَرْهَبُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرْحَمَ. ﴿جَنٌّ﴾ [٧٦]: أَظْلَمُ ﴿تَعَالَى﴾ [١٠٠]: غَلَا. ﴿وَإِنْ تَعْلَمَ﴾ [٧٠]: تَلَسَّطَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ. يُقَالُ: عَلَى اللَّهِ حُسْبَانُهُ: أَيُّ حِسَابُهُ، وَيُقَالُ: ﴿حُسْبَانًا﴾ [٩٦]: مَرَامِي وَ﴿رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥٠]. ﴿مُسْتَفِيزٌ﴾ [٩٨]: فِيهِ الصُّلْبُ. ﴿وَمُسَوَّدٌ﴾ [٩٨]: فِي الرِّجَمِ. اقْبُتُوا الْبَلْعُ، وَالْأَقَانِ فَيَوَانُ، وَالْجَمَاعَةُ أَيْضاً فَيَوَانُ، مِفْلٌ صِينِي وَ﴿صِيَوَانٌ﴾ [الرحم].

قوله: ﴿سورة الأنعام - بسم الله الرحمن الرحيم﴾ سقطت البسملة لغير أبي ذر. قوله: ﴿قال ابن عباس: ثم لم تكن فتنتهم معذرتهم﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عنه، وقال معمر عن قتادة: فتنتهم مقالاتهم، قال: وسمعت من يقول: «معذرتهم» أخرجه عبد الرزاق، وأخرج عبد بن حيد عن يونس عن شيبان عن قتادة في قوله: ﴿ثم لم تكن فتنتهم﴾ قال: معذرتهم.

قوله: ﴿معروشات ما يعرش من الكرم وغير ذلك﴾ كنا ثبت لغير أبي ذر، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات﴾ [الأنعام: ١٤١] قال: ما يعرش من الكرم و﴿غير معروشات﴾ [الأنعام: ١٤٢] ما لا يعرش، وقيل المعروش ما يقوم على ساق، وغير المعروش ما يسقط على وجه الأرض.

قوله: ﴿حمولة ما يحمل عليها﴾ وصله ابن أبي حاتم أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿حمولة وفرشا﴾ فأما الحمولة فالإبل والخيول والبغال والحمر وكل شيء يحمل عليه، وقال أبو عبيدة: الفرش صغار الإبل التي لم تدر ولم يعمل عليها. وقال معمر عن قتادة عن الحسن: الحمولة ما حمل عليه منها، والفرش حواشيها يعني صغارها. قال قتادة: وكان غير الحسن يقول: الحمولة الإبل والبقر والفرش الغنم، أحسبه ذكره عن حكمة أخرجه عبد الرزاق، وعن ابن مسعود: الحمولة ما حمل من الإبل، والفرش الصغار أخرجه الطبري وصححه الحاكم.

قوله: ﴿وللبنا لشبهنا﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وللبنا عليهم ما يلبسون﴾ [الأنعام: ٩] يقول: لشبهنا عليهم.

قوله: ﴿لأنلركم به أهل مكة﴾ هكذا رأيته في «مستخرج أبي نعيم» في هذا الموضع، وكذا ثبت عند السفي، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وأوحى إلي هذا القرآن لأنلركم به﴾ [الأنعام: ١٩] يعني أهل مكة، وقوله: ﴿ومن بلغ﴾ [الأنعام: ١٩] قال: ومن بلغه هذا القرآن من الناس فهو له نذير.

قوله: ﴿ويتأون يتباعون﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿وهم يهنون عنه ويتأون عنه﴾ قال: يتباعون، وكذا قال عبيد: ﴿يتأون عنه﴾ [الأنعام: ٢٦] أي يتباعون عنه، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة، وأخرجه من وجه آخر عن ابن عباس: تزلن في أبي طالب كان ينهي المشركين عن أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتأعد عما جاء به. وصححه الحاكم من هذا الوجه.

قوله: ﴿تبسل تفضح﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وذكر به أن تبسل نفس﴾ يعني أن تفضح. وروى عبيد بن حيد من طريق مجاهد: أن تبسل في أي تسلّم، ومن طريق قتادة نجيب.

قوله: ﴿أبسلوا أفضحوا﴾ كذا فيه من الرباعي وهي لغة، يقال: فضح وأفضح، وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿أولئك الذين أبسلوا ما كسبوا﴾ يعني فضحوا، وقد مضى كما ترى هذه الكلمة تفسير آخر عن غير ابن عباس، وأتذكر الإسمايلي هذا التفسير الأول فكانه لم يعرف أنه عن ابن عباس. قوله: ﴿باسطوا أيديهم، البسط الضرب﴾ وصله ابن أبي حاتم أيضاً من هذا الوجه عن ابن عباس في قوله: ﴿والملائكة باسطوا أيديهم﴾ [الأنعام: ٩٣] قال: هذا عند الموت، والبسط الضرب.

قوله: ﴿استكبرتم أضللتكم كثيراً﴾ وصله ابن أبي حاتم أيضاً كذلك. قوله: ﴿يما ذرا من الحوت جعلوا لله من ثمراتهم وماهم نصيباً، وللشيطان والأوتان نصيباً﴾ وصله ابن أبي حاتم أيضاً عن ابن عباس في قوله: ﴿وجعلوا لله ما ذرا من الحوت والأنعام نصيباً﴾ [الأنعام: ١٣٦] الآية قال: جعلوا لله فذكر مثله وزاد «فإن سقط من ثمره ما جعلوا لله في نصيب الشيطان تركوه، وإن سقط ما جعلوا للشيطان في نصيب الله لقطوه» وروى عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: كانوا يسمون لله جزءاً من الحوت ولشركائهم جزءاً، فما ذهب به الريح عما سواهم إلى جزء أوتانهم تركوه وقالوا: الله غني من هذا، وما ذهب به الريح من جزء أوتانهم إلى جزء الله أخذوه. والأنعام التي سمي الله هي البحيرة والسائبة كما تقدم تفسيرها في المائدة، وقد تقدم في أخبار الجاهلية قول ابن عباس إن سرّك أن تعلم جهل العرب فأشار إلى هذه الآية.

قوله: ﴿راكبة واحداً كان﴾ ثبت هذا لأبي ذر عن المستملي، وهو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿أكنة أن يفقهوه﴾ [الأنعام: ٤٥] واحداً كان أي أعطيته، ومثله أكنة وعنان وأسنة وسنان.

قوله: ﴿سرمداً دائماً﴾ كذا وقع هنا، وليس هذا في الأنعام وإنما هو في سورة القصص، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿قل أرايتم إن جعل الله عليكم الليل سرمداً إلى

وصنوان) كنا وقع لأبي ذر تكبير صنوان الأولى مجرورة النون والثانية مرفوعة، وسقطت الثانية لغير أبي ذر. ويوضح المراد كلام أبي عبيدة الذي هو منقول منه، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ومن النخل من طلعها قنوان﴾ [الأنعام: ٩٩] قال: القن هو العذق بكسر العين يعني المقود، والاثنتان قنوان، والجمع قنوان كلفظ الاثنين، إلا أن الاثنين مجرورة ونون الجمع يدخله الرفع والنصب والجبر، ولم نجد مثله غير صنو وصنوان والجمع صنوان. وحاصله أن من وقف على قنوان وصنوان وقع الاشتراك اللفظي في إرادة الشبهة والجمع، فإذا وصل ظهر الفرق. فيقع الإعراب على النون في الجمع دون الشبهة فإنها مكسورة النون خاصة، ويقع الفرق أيضاً بالتقلاب الألف في الشبهة حال الجبر والنصب ياءً بخلافها في الجمع، وكذا بخلاف نون الشبهة في الإضافة بخلاف الجمع.

(قصة): قرأ الجمهور ﴿قنوان﴾ بكسر القاف، وقرأ الأعمش والأعرج - وهي رواية عن أبي عمرو - بضمها وهي لغة قيس، وعن أبي عمرو رواية أيضاً بفتح القاف، وخبرها ابن جني على أنها اسم جمع لفتح لا جمع، وفي الشواذ قراءة أخرى.

قوله: ﴿ملكوت وملك رهوت رحووت، وتقول تروهب خير من أن ترحم﴾ كذا لأبي ذر، وفيه تشويش، ولغيره ملكوت ملك، مثل رهوت خير من رحووت، وتقول تروهب خير من أن ترحم، وهذا هو الصواب. فسر معنى ملكوت وملك وأشار إلى أن وزنه رهوت ورحوت، ويوضحه كلام أبي عبيدة فإنه قال في قوله تعالى: ﴿وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض﴾ [الأنعام: ٧٥] أي ملك السموات، خرج خرج قوهم في مثل رهوت خير من رحووت، أي رهبة خير من رحمة، انتهى. وقرأ الجمهور ملكوت بفتح اللام، وقرأ أبو السماك بسكونها، وروى عبد بن حيد والطبري عن عكرمة قال: ﴿ملكوت السموات والأرض﴾ [الأنعام: ٧٥] ملك السموات والأرض وهي بالبطنية «ملكوتا» أي يسكنون اللام والمثناة وزيادة القف، وعلى هذا فيحتمل أن تكون الكلمة معربة والأولى ما تقدم وأنها مشتقة من ملك كما ورد ملته في رهوت وجبروت.

قوله: ﴿وإن تعدل نقتط لا يقل منها في ذلك اليوم﴾ وقع هذا في رواية أبي ذر وحده، وقد حكاه الطبري واستكره، وفسر أبو عبيدة العدل بالتوبة قال: لأن التوبة إنما تنفع في حال الحياة، والمشهور ما روى معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها﴾ [الأنعام: ٧٠] أي لو جاءت بملة الأرض نفعاً لا يقل، فجعله من العدل بمعنى المثل وهو ظاهر أخرجه عبد الرزاق وغيره.

قوله: ﴿أما اشتملت عليه أرحام الأئتين، يعني هل تشتمل إلا على ذكر أو أنثى، فلم تحرموا بعضاً وتحلون بعضاً﴾ كذا وقع لأبي ذر هنا. واخبره في أوائل التفسير وهو أصوب، وهو إردافه على تفسير ابن عباس، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله، ووقع عند كثير من الرواة «فلم تحرموا ولم تحلوا» بغير نون فيهما، وحذف النون بغير ناصب ولا جازم لغة. وقال الفراء قوله: ﴿قل أذكركم تحريم﴾ أما الأئتين أما اشتملت عليه أرحام الأئتين ﴿[الأنعام: ١٤٤] يقول أجدكم التحريم فيما حرمت من السالبة والبحيرة والوصيلة والحام من قبل الذكركم أم من الأئتين؟ فإن قالوا من قبل الذكر لزم تحريم كل ذكر أو من قبل الأنثى فكلنك، وإن قالوا من قبل ما اشتمل عليه الرحم لزم تحريم الجميع لأن الرحم لا يشتمل إلا على ذكر أو أنثى، وقد تقدم في أخبار الجاهلية قول ابن عباس: إن سرك أن تعلم جهل العرب فأقرأ الثلاثين ومائة من سورة الأنعام، يعني الآيات المذكورة.

قوله: ﴿مصفوحاً مهراقاً﴾ وقع للتشبيهي، وهو تفسير أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿أو دماً مصفوحاً﴾ [الأنعام: ١٤٥] أي مهراقاً مصبوحاً، ومنه قوهم صفح الدمع أي مال.

قوله: ﴿صدف أعرض﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ثم هم يصدفون﴾ [الأنعام: ٤٦] أي يعرضون، يقال: صدف عني بوجهه أي أصرض، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿يصدفون﴾ أي يعرضون عنها.

قوله: ﴿أبلسوا أوبسوا﴾ كذا للتشبيهي، ولغيره أيسوا بغير واو، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فإذا هم مبلسون﴾ [الأنعام: ٤٤] المبلس الخزين الندم، قال روية بن العجاج: «في الوجه صفرة وإبلاس» أي ابتكار وحزن، وقال الفراء: قوله: ﴿فإذا هم مبلسون﴾ [الأنعام: ٤٤] المبلس البالس المقطع رجاءه، وكذلك يقال للذي يسكت عند انقطاع حجة فلا يجيب: قد أبلس، قال العجاج: يا صاح هل تعرف رسماً دلوساً قال نعم أعرفه وإبلساً

وتفسير المبلس بالخزين وبالبالس مقارب.

يوم القيامة ﴿[التقصص: ٧١] سمرداً أي دليلاً، قال: وكل شيء لا يقطع فهو سمرد. وقال الكرماني كانه ذكرها هنا لمناسبة قوله تعالى: في هذه السورة ﴿وجاعل الليل سكناً﴾ [للأنعام: ٩٦].

قوله: ﴿وقرا صمم﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وفي آذانهم وقرأ﴾ [الكهف: ٥٧] أي الغل والصمم وإن كانوا يسمعون، لكنهم صمم عن الحق والهدى. وقال معمر عن قتادة في قوله: ﴿على قلوبهم أكنة﴾ أي بفقهم وفي آذانهم وقرأ ﴿[الكهف: ٥٧] قال: يسمعون بأذانهم ولا يسمعون منها شيئاً كمثل البهيمة تسمع القول ول تدري ما يقال لها وقرأ الجمهور بفتح الواو، وقرأ طلحة بن مصرف بكسرهما.

قوله: ﴿وأما الولي﴾ أي بكسر الواو (فانه الحمل) هو قول أبي عبيدة قاله متصلاً بكلامه الذي قبله فقال: الرقر الحمل إذا كسرت. وإناد الراغب الرقر حل الحمار، والوسق حل الجمل، والمعنى على قراءة الكسر أن في آذانهم شيئاً يسدّها عن استماع القول قليلاً كقرير البعير.

قوله: ﴿أساطير واحدا أسطورة وأساطرة وهي الوهات﴾ هو كلام أبي عبيدة أيضاً، قال في قوله: ﴿إلا أساطير الأولين﴾ [الأنعام: ٢٥] واحدا أسطورة وأساطرة ويجازها الترهات انتهى. والترهات بضم أوله وتشديد الهاء أصلها بنيات الطريق، وقيل إن ناعما منقولة من واو وأصلها الوره وهو الحق.

قوله: ﴿البأساء من البأس ويكون من البؤس﴾ هو معنى كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿فأخذناهم بالبأساء﴾ [الأنعام: ٤٢] أي بالبأس من الخير والشر والبؤس انتهى. وبالبأس الشدة والبؤس الفقر، وقيل البأس القتل والبؤس الضر.

قوله: ﴿جهرة معانيه﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿قل أرايتكم إن أناكم صلب الله بنته﴾ [الأنعام: ٤٧] أي فجاء وهو لا يشعرون، أو جهرة أي علانية وهم ينظرون.

قوله: ﴿الصور جماعة صورة كفولك سورة﴾ وصور بالصاد أولاً وبالسین ثانياً كذا للجمع إلا في رواية أبي أحد الجرجاني فيها قوله: «صورة وصور» بالصاد في الموضوعين والاختلاف في سكن الواو وفتحها، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ويوم ينفخ في الصور﴾ [الأنعام: ٧٣] يقال: إنها جمع صورة ينفخ فيها روحها فتحيا، بمنزلة قوهم: سور المدينة واحدا سورة، قال النابغة:

لم تر أن الله أمطاك سورة يرى كل ملك دونها يتجنب

انتهى. والثابت في الحديث أن الصور قرن ينفخ فيه، وهو واحد لا اسم جمع، وحكى الفراء الوجهين وقال في الأول: فعلى هذا فالراد التنفخ في الموتى، وذكر الجوهري في الصحاح أن الحسن قرأها بفتح الواو، وسبق النحاس فقال: ليست بقراءة، وأثبتها أبو البقاء المكي في قراءة في مثابه «إعراب الشواذ» وسبأني البحث في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿يقال: على الله حسبه﴾ أي حسابه، تقدم هذا في بدء الخلق، وروى عبد الرزاق عن قتادة في قوله تعالى: ﴿والشمس والقمر حسبان﴾ [الأنعام: ٩٦] قال: يدوران في حساب. وعن الأخفش قال: حساب جمع حساب مثل شهبان جمع شهاب.

قوله: ﴿تعالى علام﴾ وقع في «مستخرج أبي نعيم» «الله علا الله»، وهو في رواية النسفي أيضاً.

قوله: ﴿حسباناً مرامي ورجوماً للشياطين﴾ تقدم الكلام عليه في بدء الخلق.

قوله: ﴿جن أظلم﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فلما جن عليه الليل﴾ [الأنعام: ٧٦] أي ضل عليه وأظلم، وما جنك من شيء فهو جنان لك أي خطأ.

قوله: ﴿مستقر في الصلب ومستودع في الرحم﴾ هكذا وقع هنا، وقد قال معمر عن قتادة في قوله: ﴿فمستقر ومستودع﴾ [الأنعام: ٩٨] قال: مستقر في الرحم ومستودع في الصلب، أخرجه عبد الرزاق. وأخرج سعيد بن منصور من حديث ابن عباس مثله بإسناد صحيح وصححه الحاكم، وقال أبو عبيدة: مستقر في صلب الأب ومستودع في رحم الأم، وكذا أخرجه عبد بن حيد من حديث محمد ابن الحنفية، وهذا موافق لما عند المصنف خالف لما تقدم، وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود قال: مستقرها في الدنيا ومستودعها في الآخرة، وللطبراني من حديث: المستقر الرحم والمستودع الأرض.

(قصة): قرأ أبو عمرو وابن كثير كثير ﴿مستقر﴾ [الأنعام: ٩٨] بكسر القاف والباوون بفتحها، وقرأ الجميع ﴿مستودع﴾ بفتح الدال إلا رواية عن أبي عمرو فبكسرهما.

قوله: ﴿القنن العلن، والاثان قنوان، والجماعة أيضاً قنوان مثل صنوان

الأهواء المختلفة.

قوله: (عن جابر) وقع في الاعتصام من وجه آخر عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت جابراً، وكذا للنسائي من طريق معمر عن عمرو بن دينار.

قوله: (علينا من فوقكم قال: أعوذ بوجهك) زاد الإسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن عمرو الكريم في الموضعين.

قوله: (هذا أهون أو هذا أيسر) هو شك من الراوي، والضمير يعود على الكلام الأخير. ووقع في الاعتصام هاتان أهون أو أيسر أي خصلة الالتباس وخصلة إذاعة بعضهم بأس بعض، وقد روى ابن مردويه من حديث ابن عباس ما يفسر به حديث جابر ولقظه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صورت الله أن يرفع عن أمسي أربعاً، ورفع عنهم ثنتين وأبى أن يرفع عنهم اثنتين: صمرت الله أن يرفع عنهم الرجم من السماء والحسف من الأرض وأن لا يلبسهم شيئاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض، ورفع الله عنهم الحسف والرجم، وأبى أن يرفع عنهم الآخرين» فيستفاد من هذه الرواية المراد بقوله: «من فوقكم أو من تحت أرجلكم» [الأنعام: ١٥٩] ويستأنس له أيضاً بقوله تعالى: «ووقع أصغر من ذلك عند ابن مردويه من حديث أبي بن كعب قال في قوله تعالى: «علينا من فوقكم» قال: الرجم «أو من تحت أرجلكم» قال: الحسف. وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي عن شيوخه أيضاً أن المراد بالذهب من فوق الرجم ومن تحت الحسف، وأخرج من طريق ابن عباس أن المراد بالذهب أمة السوء وبالسيف خدم السوء. وقيل المراد بالذهب حبس لظفر وبالسيف منع الثمرات. والأول هو للمحدث. وفي الحديث دليل على أن الحسف والرجم لا يقعان في هذه الأمة، وفيه نظر فقد روى أحمد والطبري من حديث أبي بن كعب في هذه الآية «قل هو القادر على أن يمتح عليكم عدائاً من فوقكم» الآية قال: «من أربع، وكلهم واقع لا محالة، فمضت اثنتان بعد وفاة نبيهم خمس وعشرين سنة ألبسوا شيئاً وذاق بعضهم بأس بعض، وبقيت اثنتان واقتتان لا محالة الحسف والرجم» وقد أعمل هذا الحديث بأن أبي بن كعب لم يدرك كل خمس وعشرين من الروفة الثبوتية فكان حديثه انتهى عند قوله لا محالة والباقي من كلام بعض الرواة، وأعمل أيضاً بأنه خالف حديث جابر وغيره. وأوجب بأن طريق الجمع أن الإعادة المذكورة في حديث جابر وغيره مقيدة بزمان مخصوص وهو وجود الصحابة والقرون الفاضلة، وأما بعد ذلك فيجوز وقوع ذلك فيهم. وقد روى أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية «قل هو القادر» إلى آخرها فقال: إنما إنا كناكة ولم يأت تأويلها بعد» وهذا يحمل أن لا يخالف حديث جابر بأن المراد بتأويلها ما يتعلق بالقرن وأخوها. وعند أحد بإسناد صحيح من حديث صحار بالمملتين أوله مضمون مع التخييف العبدى رفعه قال: «لا تقوم الساعة حتى يخسف قبائل» الحديث، وسيأتي في كتاب الأثرية في الكلام على حديث أبي مالك الأشعري ذكر الحسف والسيف أيضاً، والترمذي من حديث عائشة مرفوعاً «يكون في آخر هذه الأمة خسف ومسح وقذف» ولابن أبي خيثمة من طريق هشام بن الغزالي بن ربيعة الجرجسي عن أبيه عن جده رفعه «يكون في أمسي الحسف والسيف والقذف» الحديث. وورد فيه أيضاً عنه عن علي وعن أبي هريرة عند عثمان عند

قوله: (أبسلوا أسلموا) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «أولئك الذين أبسلوا بما كسبوا» [الأنعام: ٧٠] أي أسلموا، وقوله في الآية الأخرى: «أن تبسل نفس» أي ترتين وتسلم، قال عوف بن الأحوص: «وليسالي بيتي بغير جرم» وروى معمر عن قتادة في قوله: «أن تبسل نفس» قال: تحبس، قال قتادة وقال الحسن: أي تبسل أي إلى الهلاك أخرجه عبد الرزاق، وقد تقدم لهذه الكلمة تفسير آخر، والمثنى متقارب.

قوله: (استهوته أضلته) هو تفسير قتادة أخرجه عبد الرزاق، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: «كاذبي استوته الشياطين» [الأنعام: ٧١]: هو الذي تشبه له الشياطين فيبهما حتى يهوي في الأرض فيضل.

قوله: (وهو تشكون) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «ثم أنتم تترون» [الأنعام: ٧٠] أي تشكون. وكذا أخرجه الطبري من طريق أسباط عن السدي.

قوله: (يقال على الله حسابه) أي حسابه، كذا لبى ذر، أحاده هنا وقد تقدم قبل.

١ - باب «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» [٥٩]

٤٦٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَفْسٌ: «إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ، وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَادًّا تَكْسِبُ غَدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ» إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ [راجع: ١٠٣٩].

قوله: (باب وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) للمفاتيح جمع مفتاح بكسر الميم الالة التي يفتح بها، مثل متجول ومتاجل، وهي لغة قليلة في الآلة، والمشهور مفتاح يابنات الألف وجمعه مفاتيح يابنات الياء، وقد فرغ بها في الشواهد قرأ ابن السنيغ: «وعنده مفاتيح الغيب» وقيل: بل هو جمع مفتاح بفتح الميم وهو للمكان، ويؤيده تفسير السدي فيما رواه الطبري قال: مفاتيح الغيب خزائن الغيب، وجوز الواسدي أنه جمع مفتاح بفتح الميم على أنه مصدر بمعنى الفتح أي وعنده فروح الغيب أي يفتح الغيب على من يشاء من عباده، ولا يخفى بعد هذا التأويل للحديث المذكور في الباب، وإن مفاتيح الغيب لا يعلمها أحد إلا الله سبحانه وتعالى. وروى الطبري من طريق ابن مسعود قال: أعطى نبيكم صلى الله عليه وسلم علم كل شيء إلا مفاتيح الغيب، ويطلق للمفاتيح على ما كان محسوساً مما يحل غافاً كالقفول، وعلى ما كان معنوياً كما جاء في الحديث «إن من الناس مفاتيح للغير» الحديث صححه ابن حبان من حديث أنس. ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر «مفاتيح الغيب خمس» أورده مختصراً، وساقه في تفسير سورة لقمان مطولاً، وسيأتي شرحه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى.

٢ - باب «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَهْئَ عَالِيَكُمْ عَذَابًا

مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» [٦٥]

«يَلْبِسْكُمْ» [٦٥]: يَخْلِطُكُمْ، مِنَ الْإِلْيَاسِ، «يَلْبِسُوا» [٨٢]: يَخْلِطُوا. «شَيْعًا» [٦٥]: لَوْحًا.

٤٦٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ: «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَهْئَ عَالِيَكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ» قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». قَالَ: «أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». «أَوْ يَلْبِسْكُمْ شَيْعًا وَيَلْبِقُ بَعْضَكُمْ بِأَسْرِ بَعْضٍ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَهْوَنُ، أَوْ: هَذَا أَيْسَرُ» [نظر: ٧٣١٣، ٧٤٠٦].

قوله: (باب قل هو القادر على أن يهت عليكم عدائاً من فوقكم الآية، يليكم يخلطكم من الإلياس يلبسوا يخلطوا) هو من كلام أبي عبيدة في الموضعين، وعند ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي مثله.

قوله: (شيعاً لوقاً) هو كلام أبي عبيدة أيضاً وزاد: واحدها شبيعة، وللطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: «شيعاً» [الأنعام: ١٥٩] قال:

قوله: (باب قل هو القادر على أن يهت عليكم عدائاً من فوقكم الآية، يليكم يخلطكم من الإلياس يلبسوا يخلطوا) هو من كلام أبي عبيدة في الموضعين، وعند ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي مثله.

٥ - باب قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ الْقِتْدَةَ﴾

[٩٠]

٤٦٣٧ - حَتَّابِي إِبراهيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا إِشْيَاءُ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ الْأَخْزَلُ: أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَيُّ هَذِهِ صَفَاتُهُمْ فَقَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ - إِبْرَاهِيمَ - فَبِهِدَاهُمُ الْقِتْدَةَ﴾ ثُمَّ قَالَ: هُوَ مِنْهُمْ.

زَادَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَصَحَّحْتُ يَزِيدُ غَيْثٌ، وَنَسَبْتُ يَزِيدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْقَوْمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: نَبِيَّكُمْ ﷺ مِنْ أَمِيرٍ أَنْ يَقْدِرَ بِهِمْ ذَرَابِعُ: [١٠٩٩].

قوله: (باب قوله: أولئك الذين هدى الله فبهداهم القتد) ذكر فيه حديث ابن عباس في السجود في ص وسباني شرحه في تفسير ص.

قوله: (زاد يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العوام) هو ابن حوشب (عن مجاهد قلت لابن عباس قال: نبيكم صلى الله عليه وسلم عن أسر أن يقتدي بهم) حاصله أن الزيادة لفظية، ولا فالكل المذكور داخل في قوله في الرواية الأولى: «هو منهم» أي داود بن أسر نبيكم أن يقتدي به في قوله تعالى: ﴿فَبِهِدَاهُمُ الْقِتْدَةَ﴾ [الأنعام: ٩٠] وطريق يزيد بن هارون المذكورة وصلها الإسماعيلي، وطريق محمد بن عبيد وصلها المصنف في تفسير ص، وطريق سهل بن يوسف وصلها المصنف في أحاديث الأنبياء. وقد اختلف: هل كان عليه الصلاة والسلام متبذرا بشرع من قبله حتى نزل عليه ناسخه؟ قيل: نعم، وحجتهم هذه الآية ونحوها. وقيل لا، وأجابوا عن الآية بأن المراد ابتاعهم فيما أنزل عليه وفاته ولو على طريق الإجمال فيتهمهم في التفصيل، وهذا هو الأصح عند كثير من الشافعية، واختاره إمام الحرمين ومن تبعه، واختار الأول ابن الحبيب، والله أعلم.

٦ - باب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ الآية [١٤٦].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ ذِي ظُفْرٍ: الْبَيْعَرُ وَالنَّعَامَةُ. ﴿الْحَوَاشِي﴾ [١٤٦]: الْحَمَرُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿هَادُوا﴾: صَارُوا يَهُودًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿هَذَا﴾ [الإعراف: ١٥٦]: ثَمَانِيَةٌ، فَإِنَّهُ تَأْنِيهِ.

٤٦٣٨ - حَتَّابِي عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ: قَالَ عَطَاءٌ: سَوَّغَتْ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَوَّغَتْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: هَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، لَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا، ثُمَّ بَاغَوْهَا، فَآكَلُوهَا.

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: كَتَبَ إِلَيَّ خَطَاءٌ: سَوَّغَتْ جَابِرًا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ [إبراهيم: ٢٢٣٦]. أخرجه مسلم: ١٥٨١، مطولاً.

قوله: (باب وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) زاد أبو ذر في روايته «إلى قوله: وإنما لصافرتن».

قوله: (كل ذي ظفر البعير والنعامة) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله، وروى من طريق ابن أبي حنيفة عن مجاهد مثله، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «كل ذي ظفر هو الذي ليس بمفرج الأصابع، يعني ليس بمشقوق الأصابع، منها الإبل والنعامة» وإسناده حسن. وأخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير مثله مرفوعاً وليس فيه ابن عباس، ومن طريق قتادة قال: البعير والنعامة وأشباهه من الطير والحيتوانات والحيتان.

قوله: (الحواشي المهي) في رواية أبي الوقت للباقر وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الحواشي هو البعير، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن

استأصل الأمم الذين كذبوا أنبياءهم، ولكنه يلبسهم شيئا ويذيق بعضهم بأس بعض. وهذا من حذبان لأهل الإقرار بالكتاب والتصديق بالأنبياء انتهى. وكان من قوله: «وهذان إلح» من كلام الحسن. وقد روت الاستاذة من خصال أخرى: منها عن ابن عباس عند ابن مردويه مرفوعاً: «سألت ربي لأمتي أربعاً فأعطاني اثنين ومنعني اثنين: سأله أن يرفع عنهم الرجم من السماء والفرق من الأرض فرفضهما» الحديث، ومنها حديث سعد بن أبي وقاص عند مسلم مرفوعاً: «سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالفرق فأعطانيها، وسأله أن لا يهلكهم بالسنن فأعطانيها، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها» وعند الطبري من حديث جابر بن سمرة نحوه لكن بلفظ: «أن لا يهلكوا جرماً» وهذا مما يقوي أيضاً الجمع للمذكور. فإن الفرق والمبرود قد يقع لبعض دون بعض، لكن الذي حصل منه الأمان أن يقع حماماً، وعند الترمذي وابن مردويه من حديث غياث نحوه وفيه «وأن لا يهلكنا بما أهلك به الأمم قبلنا» وكذا في حديث نافع بن خالد الخزاعي عن أبيه عند الطبري وعند أحمد من حديث أبي بصرة البجلي والصداء المهملات نحوه، لكن قال بذلك خصلة الإهلاك «أن لا يجمعهم على خلافة» وكذا للطبري من مرسل الحسن، ولابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة وفيه «سألت ربي لأمتي أربعاً فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة: سأله أن لا يكثر أمتي جملة فأعطانيها، وسأله أن لا يظهر عليهم عدواً من غيرهم فأعطانيها، وسأله أن لا يظلمهم بما حذب به الأمم قبلهم فأعطانيها، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها» وللطبري من طريق السدي، مرفوعاً نحوه، ودخل في قوله: «بما حذب به الأمم قبلهم» الفرق قنوم نوح وفرعون، والملوك بالروح كعاد والحفص قنوم لوط وقارون، والصيغة كنوم وأصحاب مدني، والرجم كأصحاب القيل وغير ذلك مما حذب به الأمم عموماً. وإذا جمعت الحاصل للامتداد منها من هذه الأحاديث التي سقتها بلغت نحو العشرة. وفي حديث الباب أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم سأله رفع الفصلتين الأخيرتين فأعبر بأن ذلك قد قدر من قضاء الله وأنه لا يرد، وأما ما زاده الطبري من طريق أبي الزبير عن جابر في حديث الباب بعد قوله قال ليس هذا قال: «ولو استأذنه لأعانه» فهو محمول على أن جابراً لم يسمع بقية الحديث وحفظه سعد بن أبي وقاص وغيره، ويعتدل أن يكون قائل «ولو استأذنه إلح» بعض رواة دون جابر والله أعلم.

٣ - باب ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِعَانَتَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [٨٧]

٤٦٣٩ - حَتَّابِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غِيَاثٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ إِبراهيمَ، عَنْ عُلْفَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِعَانَتَهُمْ بِظُلْمٍ﴾. قَالَ اصْحَابُهُ: وَأَيُّ ظُلْمٍ لَمْ يَلْبِسُوا؟ فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الشُّرَكَاءَ لَكُفْرٌ عَظِيمٌ﴾، [إبراهيم: ٣٢]. أخرجه مسلم: ١٧٤، بإسناد.

قوله: (باب ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) ذكر فيه حديث سليمان وهو الأعمش عن إبراهيم وهو النخعي عن علفة وهو ابن يزيد عن عبد الله وهو ابن مسعود قال: «لما نزلت ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِعَانَتَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧] قال أصحابه: أي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. وقد تقدم شرحه ستوفي في كتاب الإيمان بما أغنى عن إعادته.

٤ - باب قوله: ﴿يُونُسَ وَلُوطًا وَكَذَا﴾

فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ [٨٦]

٤٦٤٠ - حَتَّابِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمٍّ نَيْبُكُمُ يَحْيَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لِجَدِّ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى» [إبراهيم: ٣٣٩٥]. أخرجه مسلم: ٢٣٧٧.

٤٦٤١ - حَتَّابِي آدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا مَعْدُ بْنُ إِبراهيمَ قَالَ: سَوَّغَتْ حَمْدَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَزَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لِجَدِّ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى» [إبراهيم: ٣٤١٥]. أخرجه مسلم: ٢٣٧٦.

قوله: (باب قوله ويونس ولوطاً) ذكر فيه حديثي ابن عباس وأبي هريرة «ما ينبغي لجدا أن يقول أنا خير من يونس بن متى» وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء.

(تبيه): ثبت هذا والذي بعده لأي ذر من المستعلي والكشميبي حسب.
قوله: ﴿زُخِرَفَ الْقَوْلِ كُلُّ شَيْءٍ حَسَنَةً وَزَيْهٌ وَهُوَ بَاطِلٌ فَهُوَ زُخْرَفٌ﴾ هو كلام أبي عبيدة، وزاد: يقال زخرف فلان كلامه وشهادته. وقيل: أصل الزخرف في اللغة التزيين والتحسين، ولذلك سموا الذهب زخرفاً.
قوله: ﴿وَحُورٌ حُجْرٌ حَرَامٌ﴾ تقدم الكلام عليه في قصة ثمود من أحاديث الأنبياء مستوفى، وسقط هنا من رواية أبي ذر والنسفي وهو أولى.

٩ - باب قوله: ﴿هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [١٥٠]

لَعْنَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ هَلُمُّ لِلرَّاجِدِ وَالْآتِيَنِ وَالْجَمِيعِ.
٤٦٣٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا غُمَارَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا رَأَى النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا، فَذَلِكَ حِينَ: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾» [راجع: ٨٥]. أخرجه مسلم: ١٥٨، ١٥٧ بزيادة.

قوله: (باب قوله: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾) لفظة أهل الحجاز هلم للواحد والجميع (جمع) هو كلام أبي عبيدة بزيادة: والذكر والأنثى سواء، وأهل نجد يقولون للواحد: هلم، وللمرأة: هلمي، وللأثنين: هلمنا، وللقوم هلموا، وللنساء: هلمن، يعملونها من هلمت. وعلى الأول فهو اسم فعل معناه طلب الإحضار، وشهداءكم مفعل بهم، والميم في هلم مبنية على الفتح في اللغة الأولى، واختلف هل هي بسيطة أو مركبة، وبسط ذلك موضع غير هذا.

١٠ - باب ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [١٥٨]

٤٦٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتِ رَأَى النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، وَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا». ثُمَّ قَرَأَ آيَةَ [أخرجه مسلم: ١٥٧، ١٥٨ بزيادة].

قوله: (باب لا ينفع نفساً إيمانها) ذكر فيه حديث أبي هريرة في طلوع الشمس من المغرب، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى، وإسحاق في الطريق الأخرى جزم خلف بأنه ابن نصر، وأبو مسعود بأنه ابن منصور، وقول خلف أقوى، والله أعلم.

٧ - سورة الأعراف

قَالَ ابْنُ قَسَبٍ: ﴿وَرَيْبًا﴾ [١٢٦]: الْمَالُ. ﴿إِنَّهُ لَا يُجِبُ الْمُتَغَيِّبِينَ﴾ [٥٥]: فِي الدُّعَاءِ وَلَمْ يَلَمْ غُيُوبُهُ. ﴿غُفْرًا﴾ [٩٥]: كُفِّرُوا وَكَفِّرَتْ أَمْوَالُهُمْ. ﴿الْفِتَاحُ﴾ [سأ: ٢٦]: الْفَاحِشِي. ﴿أَفَقِحَ تَيْبًا﴾ [٨٩]: أَفْهِى تَيْبًا. ﴿تَقْسَا الْجَلَّ﴾ [١٧١]: رَفَعًا. ﴿أَنْجَسَتْ﴾ [١٦٠]: أَفْجَرَتْ. ﴿مُفِيرٌ﴾ [١٤٩]: مُخْشِرَان. ﴿أَسَى﴾ [٩٣]: أَخْزَنَ ﴿تَأْسٌ﴾ [٩٨، ٢٦]: تَخَوَّنَ.

وقال غزوة ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾ [١٢]: يَقُولُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ. ﴿يَخْضِفَانِ﴾ [٢٢]: أَخَذَا الْخِصْفَ مِنَ رِزْقِ الْجَنَّةِ يُوَلِّقَانِ الْوَرْقَ يَخْضِفَانِ الْوَرْقَ بَفَضَةٍ إِلَى يَدَيْهِمَا ﴿سَوَّاهِمًا﴾ [٢٠]: كِتَابَةً عَنْ فَرْجِهِمَا. ﴿وَسَاعَ إِلَى حِينٍ﴾ [٢٤]: هُوَ مَا هُنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْحِينُ عِنْدَ الْقُرْبِ مِنْ سَاعَةٍ إِلَى مَا لَا يَخْصِي عُدَّةَ الرِّهَانِ وَالرَّيْشِ وَاجِدَةً، وَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنَ النَّاسِ. ﴿قِيلَةُ﴾ [٢٧]: جِلَّةٌ أَلْيَدِي هُوَ مِنْهُمْ. ﴿أَارْكُوا﴾ [٢٨]: اجْتَمَعُوا.

وَمَتَّاقِ الْإِنْسَانَ وَذَلِكُمْ كَلِمَةٌ يَسْمَى سُوءًا وَاجِدًا سَمًّا، وَهِيَ: غِنَاءُ

قِتَادَةٍ مِثْلِهِ. وقال سعيد بن جبير: الحوايا المباعر أخرجه ابن جرير وقال: الحوايا جمع حوية وهي ما تحوى واجتمع واستدار من البطن وهي نبات اللبن وهي المباعر وفيها الأعماء. قال: ومعنى الكلام إلا ما حلت ظهورهما وإلا ما حلت الحوايا، أي فهو حلال لهم.

(تبيه): المبرع بفتح الميم ويجوز كسرهما. ثم ذكر المصنف حديث جابر: «قاتل الله اليهود حرمت عليهم شحومها» الحديث، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب اليسوع، وقد تقدم أيضاً بيان من وصل رواية أبي عاصم المذكور هنا، ونبه ابن التين على أنه وقع في الرواية هنا «لحومها» قال: والصواب شحومها.

قوله: ﴿هَادُوا تَابُوا﴾ هادنا تينا، هالد تالب هو كلام أبي عبيدة وقد تقدم في أوائل الهجرة.

٧ - باب قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [١٥١]

٤٦٣٤ - حَدَّثَنَا خُصَيْبُ بْنُ عَمْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا آخِذَ أَغْيَرٍ مِنَ اللَّهِ، وَلِلَّذَلِكَ حَرَمُ الْقَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَيْءَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ، وَلِلَّذَلِكَ مَذْحَ نَفْسُهُ».

قُلْتُ: مَسْجُوعَةٌ مِنَ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَزَكَتُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ [الطبر: ٤٦٣٧، ٤٥٢٢، ٤٧٤٠٣]. أخرجه مسلم: ٢٧٦٠.

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾) [الأنعام: ١٥١] ذكر فيه حديث ابن مسعود «لا آخذ أغير من الله» وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

٨ - باب

﴿وَكَيْلٌ﴾ [١٠٢]: حَافِظٌ وَمُحِيطٌ بِهِ. ﴿قِيلًا﴾ [١١١]: جَمْعُ قِيلٍ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الْعَذَابِ، كُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا قِيلٌ. ﴿زُخِرَفَ الْقَوْلِ﴾ [١١٢]: كُلُّ شَيْءٍ حَسَنَةٍ وَوَحْيَةٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَهُوَ زُخْرَفٌ. ﴿وَحُورٌ حُجْرٌ﴾ [١٣٨]: حَرَامٌ وَكُلُّ مَشْرُوعٍ فَهُوَ حُجْرٌ مَخْرُوجٌ، وَالْحُجْرُ كُلُّ بَنَاءٍ بَنِيَتْ، وَيُقَالُ لِلْأُنْثَى مِنَ الْعُتْلَى: حُجْرٌ، وَيُقَالُ لِلْعُتْلَى: حُجْرٌ وَحِجْرٌ، وَأَمَّا الْحُجْرُ فَمَوْجِعٌ قَوْمٌ، وَمَا حُجِرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ حُجْرٌ، وَهِيَ سَمِيَّ حَظِيمٍ أُنْثَى حُجْرٌ، كَأَنَّهُ مُشَقٌّ مِنْ مَحْظُومٍ، يَفْلُ: قِيلٌ مِنْ مَقْعُولٍ، وَأَمَّا حُجْرُ الْيَمَامَةِ فَهُوَ مَنَزَلٌ.

قوله: (وكيل حفيظ محيط به) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود: ١٢] أي حفيظ محيط.

قوله: ﴿قِيلًا﴾ جمع قيل، والمعنى أنه ضروب للعذاب كل ضرب منها قيل انتهى. هو من كلام أبي عبيدة أيضاً لكن بمعناه، قال في قوله تعالى: ﴿وَحُشِرْنَا عَلَيْهِمْ كُلِّ شَيْءٍ قِيلًا﴾ [الأنعام: ١١١]: قال: فمعنى حُشِرْنَا جَمْعًا وَقِيلًا جمع قِيلٍ أي صنف. وروى ابن جرير عن مجاهد قال: قِيلًا أي أفرجاً قال ابن جرير: أي حُشِرْنَا عَلَيْهِمْ كُلُّ شَيْءٍ قِيلَةً قِيلَةً صَنَافًا وَجَمَاعَةً جَمَاعَةً، فيكون القيل جمع قِيلٍ الذي هو جمع قِيلَةٍ، فيكون القيل جمع الجمع. قال أبو عبيدة: ومن قرأها قِيلًا أي بكسر القاف فإنه يقول منها حيًا انتهى. ويجوز أن يكون بمعنى ناحية يقول: في قِيلٍ فلان كذا، أي من جهته، فهو نصب على الظرفية. وقال آخرون: قِيلًا أي مقابلاً انتهى. وقد روى ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قِيلًا﴾ أي معانية، فكانه قرأها بكسر القاف وهي قراءة أهل المدينة وابن عامر، مع أنه يجوز أن يكون بالضم ومعناه المعانية يقول: رأيته قِيلًا لا ديرًا إذا أتته من قبل وجهه وتستوي على هذا القراءة. قال ابن جرير: ويحتمل أن يكون القيل جمع قِيلٍ وهو الضمين والكفيل، أي وحُشِرْنَا عَلَيْهِمْ كُلُّ شَيْءٍ قِيلًا يكفلون هم أن الذي نعدهم حق، وهو معنى قوله في الآية الأخرى: ﴿أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] انتهى، ولم أر من فسره بأصناف العذاب، فليحذر هذا.

وحلفت أن لا تجلس. ثم اختار ابن جرير أن في هذا الكلام حذفاً بقدره: ما منعك من السجود وحلك على أن لا تسجد؟ قال: وإنما حذف لدلالة السياق عليه.

قوله: ﴿يُخَصِّفَانِ أَحْطَا الْخَصْفَانِ مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾. يُلْقِيَانِ الْوَرَقَ يُخَصِّفَانِ الْوَرَقَ بعضه إلى بعض كذا لأي مبيدة لكن باختصار. وروى ابن جرير بإسناد حسن عن ابن عباس في قوله: ﴿وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة﴾ [الأعراف: ٢٢] قال: جعلنا بأخذنا من ورق الجنة فيجعلان على سواترهما، ومن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿يُخَصِّفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢] قال: يرقمان كهية الثوب، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: أحلنا من ورق التين. وأخرجه الحاكم من هذا الوجه، ومن طريق قتادة قال: كان لباس آدم في الجنة ظفراً كله، فلما أكل من الشجرة كشط عنه وبدت سواتره. ومن طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن وهب بن منبه قال: كان لباس آدم وحواء النور، فكان أحدهما لا يرى عورة الآخر. وقد تقدم شيء من هذا في أحاديث الأنبياء أيضاً.

قوله: ﴿سَوَاتِرُهُمَا كَتَابَةٌ عَنْ فَرْجِهِمَا﴾. هو كلام أبي عبيدة، ولم يقع في رواية أبي ذر.

قوله: ﴿فَارْكُوا أَجْمَعُوا﴾. هو كلام أبي عبيدة وزاد: ويقال تدارك في عليه شيء أي اجتمع، والثاء مدغمة في الدال انتهى. وهي قراءة الجمهور، والأصل تداركوا، وقد قرأ بها الأعمش ورويت عن أبي عمرو بن العلاء أيضاً.

قوله: ﴿الْفَتَاحُ الْقَاضِي﴾. افتح بيننا القضي كذا وقع هنا، والفتح لم يقع في هذه السورة وإنما هو في سورة سباء، وكأنه ذكره هنا لطفة لتفسير قوله في هذه السورة: ﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق﴾ [سبأ: ٢٦] ولعله وقع فيه تقديم وتأخير من السجاء، فقد قال أبو عبيدة في قوله: ﴿افتح بيننا وبين قومنا﴾ [سبأ: ٢٦] أي احكم بيننا وبين قومنا؟ قال الشاعر:

ألا أبلغ بسبي عصم رسولاً
فإنني عن فتاحكم غنسي

الفتح القاضي. انتهى كلامه. ومنه ينقل البخاري كثيراً. وروى ابن جرير من طرق عن قتادة عن ابن عباس قال: ما كنت أدري ما معنى قوله: ﴿افتح بيننا﴾ [سبأ: ٢٦] حتى سمعت بنت ذي يزن تقول لزوجها: انطلق افتاحك. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿افتح بيننا﴾ [سبأ: ٢٦] أي افتح بيننا، ومن طريق قتادة والسدي وغيرهما مثله.

قوله: ﴿وَمَعَاقُ إِلَى حِينٍ﴾. تقدم في بدء الحلق.

قوله: ﴿الرِّيشَ وَالرِّيشَ وَاحِدٌ﴾. تقدم أيضاً في أول أحاديث الأنبياء، ورواه ابن المنذر من طريق الكسائي، أي قال: الريش والرياش اللباس.

قوله: ﴿قِيلَ لَهُ جَاهِلٌ هُوَ مِنْهُمْ﴾. هو كلام أبي عبيدة، وروى ابن جرير من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿قِيلَ لَهُ﴾ [الأعراف: ٢٧] قال: الجهن والشياطين، وهو بمعناه، وقد تقدم في بدء الحلق.

قوله: ﴿وَمَشَاقُ الْإِنْسَانِ وَالنَّابَةِ كُلُّهَا تَسْمَى سَوْماً وَاحِداً سَمٌ، وَهِيَ عَيْنَاهُ وَمَنْعَرَاهُ وَفَمُهُ وَأَذْنَاهُ وَخَبِرُهُ وَاحِلُهُ﴾. قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿في سم الحياض﴾ [الأعراف: ٤٠] أي ثقب الإبرة وكل ثقب من عين أو أنف أو أذن أو غير ذلك فهو سم والجمع سمرم. ووقع في بعض النسخ: مسام الإنسان بدل مشاق وهي بمعناه.

قوله: ﴿غَوَاشٍ مَا غَشَا بِهِ﴾. قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ومن فوقهم غواش﴾ [الأعراف: ٤١] واحتشها غاشية وهي ما شامهم فغطاهم من فوقهم، وروى ابن جرير من طريق السدي قال: للمهاد لهم كهية القراش. والغواش يتشاهم من فوقهم. ومن طريق محمد بن كعب قال: المهاد القراش، ومن فوقهم غواش قال: اللحف.

قوله: ﴿لَكُلًّا قَلِيلًا﴾. قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿والذي حيث لا يخرج إلا نكداً﴾ [الأعراف: ٥٨] أي قليلاً عسراً في شدة، قال الشاعر:

لا تنجز الوعد إن وعدت وإن
أعطيت أعطيت تافهاً نكداً

وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال: النكد الشيء القليل الذي لا يتفق.

قوله: ﴿طَائِرُهُمْ حَظْمُهُمْ﴾. قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ألا إنما طائرهم عند الله﴾ [الأعراف: ١٣١] قال: حظهم ونصيبهم.

قوله: ﴿طُوفَانٍ مِنَ السَّيْلِ وَيُقَالُ لِلْمَوْتِ الْكَثِيرِ الطُّوفَانُ﴾. قال أبو عبيدة: الطوفان من السيل ومن الموت البالغ الدرع، كأنه مأخوذ من أطاف به إذا حمله بالهلاك. وعن الأخفش: الطوفان واحدة طوافنة، وقيل هو مصدر كالرجحان والقصان فلا

وَمَنْعَرَاهُ وَفَمُهُ وَأَذْنَاهُ وَخَبِرُهُ وَاحِلُهُ. ﴿غَوَاشٍ﴾ [٤١]: مَا غَشَا بِهِ. ﴿نَشْرًا﴾ [٥٧]: مَفْرَقَةٌ. ﴿نَكْدًا﴾ [٥٨]: قَلِيلًا. ﴿يَقْتُولُوا﴾ [٩٢]: يَبْغِشُوا. ﴿حَقِيقٌ﴾ [١٠٥]: حَقٌّ. ﴿اسْتَرْضَوْهُمْ﴾ [١١٦]: مِنَ الرَّهْبَةِ. ﴿تَلْقَفُ﴾ [١١٧]: تَلْقَمُ. ﴿طَائِرُهُمْ﴾ [١٣١]: حَظْمُهُمْ طُوفَانٌ مِنَ السَّيْلِ، وَيُقَالُ لِلْمَوْتِ الْكَثِيرِ الطُّوفَانُ. ﴿الْقَيْلُ﴾ [١٣٣]: الْخَشْيَانُ يُخْشَى مِثْلَ الْخَلْسِ، غُرُوشٌ وَغَرِيشٌ بِنَاءٍ. ﴿سُقُوطٌ﴾ [١٤٩]: كُلُّ مَنْ لَبِمَ قَدْ سَقَطَ فِي يَدَيْهِ، الْأَسْبَاطُ قَبِيلُ يَسَى إِسْرَائِيلَ. ﴿يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [١٦٣]: يَصُدُّونَ لَهُ، يُجَاوِزُونَ.

﴿تَفْعٌ﴾ [الكهف: ٢٨]: تَجَاوَزٌ. ﴿شُرْعًا﴾ [١٦٣]: شَوَارِعُ. ﴿يَنْبِسُ﴾ [١٦٥]: شَلِيلٌ. ﴿أَحْلَةً﴾ [١٧٦]: قَعْدَةٌ وَقَفَاصٌ. ﴿سَمَسْتَرُجُهُمْ﴾ [١٨٢]: ثَلَبُهُمْ مِنْ مَائِهِمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِمْ مِنْ حَتِّ ثَلَبٍ يَخْسِئُوا﴾ [المعشر: ٢٧]: مِنْ جَبِّهِ. ﴿مِنْ جُنُونٍ﴾ [١٨٤]: قَمَرْتُ بِهِ. ﴿اسْتَمَرَّ بِهَا الْحَمَلُ قَائِمَةً. ﴿يَنْزَعُكَ﴾ [٢٠٠]: يَسْتَحْيِلُكَ. ﴿قُتِفَ﴾ [٢٠١]: قُلِمَ بِهِ كَسَمٌ، وَيُقَالُ ﴿طَلَفٌ وَهُوَ وَاحِدٌ. ﴿يُمْلُونَهُمْ﴾ [٢٠٢]: يُزَيِّنُونَهُمْ. ﴿وَعِيقَةً﴾ [٢٠٥]: غَوَاشٍ، وَغَشِيَةٌ مِنَ الْأَغْصَانِ. ﴿وَالْأَصْنَافُ﴾ [٢٠٥] وَاجْتِنَا أَصِيلٌ، وَغَوْ مَا تَيْنَ الْغَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ، كَقَوْلِهِ: ﴿بُكَرَةٌ وَأَصِيلٌ﴾ [الفرقان: ٥].

قوله: ﴿سورة الأعراف﴾. اختطف في المراد بالأعراف في قوله تعالى: ﴿وعلى الأعراف رجال﴾ [الأعراف: ٤٦] قال: وعن أبي جملز هم ملائكة وكلوا بالصور ليعزوا المؤمن من الكافر، واستشكل بأن الملائكة ليسوا ذكورا ولا إناثاً فلا يقال هم رجال، وأجيب بأنه مثل قوله في حق الجن: ﴿كانوا يهفون برجال من الجن﴾ [الجن: ٦] كذا ذكره القرطبي في التذكرة، وليس بواضح، لأن الجن يتوالدون فلا يتنج أن يقال فيهم الذكور والإناث، بخلاف الملائكة.

قوله: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾. سقطت البسمة لنزير أبي ذر.

قوله: ﴿قال ابن عباس: وريشاً المال﴾. وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وريشاً﴾ قال: مالاً، ومن طريق مجاهد والسدي فرقهما قال في قوله: ﴿وريشاً﴾ [الأعراف: ٢٦] قال: المال، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال: الرياش اللباس والعيش والتيسم، ومن طريق مبيد الجهمي قال: الرياش المعاش، وقال أبو عبيدة: الرياش ما ظهر من اللباس والتساقط، والرياش أيضاً الحصب في المعاش، وقد تقدم شيء من هذا في أول أحاديث الأنبياء.

﴿تنبه﴾: قرأ ﴿وريشاً﴾ [الأعراف: ٢٦] حاصم وأبو عمرو، والباقون ﴿وريشاً﴾.

قوله: ﴿إله لا يحب المحلين في الدعاء﴾. زاد أبو ذر عن الحموي والكشميهني: وفي غيره: وعند النسفي: ولا في غيره، وكذا أخرجه ابن جرير من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وقد جاء نحو هذا مرفوعاً أخرجه أحمد وأبو داود من حديث سعد بن أبي وقاص أنه سمع ابنه لا يدعو فقال: ﴿إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنه سيكون قوم يتكلمون في الدعاء، وقرأ هذه الآية. وأخرج أيضاً ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسفل أنه سمع ابنه لا يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة، فذكر غيره، لكن لا يقل وقرأ الآية. والاحتفاء في الدعاء يقع بزيادة الرفع فوق الحاجة أو يطلب ما يستحيل حصوله شرعاً أو يطلب معصية أو يدعو بما لا يؤثر، خصوصاً ما وردت كراهته كالسجح المتكلف وترك المأمور، وسباني مزيد لذلك في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿تفتحا الجبل رفعا﴾. انبجست انفجرت) تقدم شرحهما في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿ما منعك أن لا تسجد، يقول: ما منعك أن تسجد﴾. كذا لأي ذر فأومم أنه وما بعده من تفسير ابن عباس كالذي قبله، وليس كذلك. ولنزير أبي ذر وقال غيره: ما منعك إلاخ وهو الصواب فإن هذا كلام أبي عبيدة، وقد تقدم في أول أحاديث الأنبياء، ونقل ابن جرير عن بعض الكوفيين أن النخ هنا بمعنى القول، والتقدير من قال لك أن لا تسجد. قال: وأدخلت أن قبل لا كما دخلت في قولهم ناديت أن لا تقم،

واحد له. وروى ابن المنذر عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: أرسل عليهم المطر حتى خافوا الهلاك، فأتوا موسى فدعا الله فرفع ثم عادوا. وعند ابن مردويه بإسنادين ضعيفين عن عائشة مرفوعاً: «الطوفان الموت».

قوله: ﴿الْقَمَلِ الْحَمَانِ﴾ بضم القمل المهملة وسكون الميم (شبه صفار الحليم) يفتح المهملة واللام، قال أبو عبيدة: القمل عند العرب هو الحممان والحممان ضرب من القتردان وأحدهما حمانة، وقد تقدم مع الذي قبله في بدء الحلق. واختلف في تفسير القمل اختلافاً كثيراً: قيل السوس، وقيل اللبأ يفتح المهملة والموحدة خفف وهو صفار الجراد، وقال الراغب: وقيل دواب سود صفار، وقيل صفار الذر، وقيل هو القمل المعروف، وقيل دابة أصغر من الطير لما جناح أحر ومن شأنه أن يمس الحب من السنبلة فتكبر السنبلة ولا حب فيها، وقيل فيه غير ذلك.

قوله: ﴿عُرُوشٍ وَعَرِيشٍ بِنَاءٍ﴾ وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وما كانوا يعرشون﴾ [الأعراف: ١٣٧] أي يبنون، وعرش مكة خيامها، وقد تقدم في سورة الأنعام تفسير ﴿معروشات﴾. [الأنعام: ١٤١].

قوله: ﴿سَقَطَ، كُلٌّ مِنْ نَدَمٍ فَقَدْ سَقَطَ فِي يَدِهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وإذا سقط في أيديهم﴾ [الأعراف: ١٤٩] يقال لكل من ندم وعجز عن شيء سقط في يده فلان، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿مَعِيرٍ خُسْرَانٍ﴾ تقدم في أحاديث الأنبياء أيضاً.

قوله: ﴿أَسَى، أَحْزَنَ، تَأْسَى، تَحْزَنُ﴾ تقدم في أحاديث الأنبياء تفسير اللفظتين جميعاً، والاولى في الأعراف والثانية في المائدة ذكرهما استطراداً.

قوله: ﴿عَفُوا كُفَرُوا﴾ زاد غير أبي ذر: وكثر أمولهم، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿حتى عفوا﴾ أي كفروا، وكذلك كل نبات وقوم وغيره إذا كفروا فقد عفوا، قال الشاعر:

ولكننا نمض السيف منها بأسوق عافيات الشبح كوم
وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: ﴿حتى عفوا﴾ [الأعراف: ٩٥] أي حتى سروا بذلك.

قوله: ﴿نَشْرًا مَطْرَفَةً﴾ تقدم في بدء الحلق.

قوله: ﴿يَهُو يَعْشَوُا﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿كان لم يبنوا فيها﴾ [الأعراف: ٩٢] أي يتزلوا ولم يعشوا فيها، ومنها قولهم: مغاني الديار وأحدها مغشى، قال الشاعر: «أترى مغشى دمنة وروس». وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: ﴿كان لم يبنوا فيها﴾ أي كان لم يبنوا، أو كان لم يبنوا.

قوله: ﴿حَقِيقٌ حَقٌّ﴾ تقدم في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿اسْرَهَوْهُمْ مِنَ الرَّهْبَةِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿واسترهؤهم﴾ [الأعراف: ١١٦] هو من الرهبة أي خوفهم.

قوله: ﴿تَلَقَّفْ تَلَقَّفٌ﴾ تقدم في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿الْأَسْبَاطُ لِقَائِ بْنِ إِسْرَائِيلَ﴾ هو قول أبي عبيدة وزاد: واحدها سبط، تقول: من أي سبط أنت؟ أي من أي قبيلة وجنس؟ انتهى. والأسباط في ولد يعقوب كاليقائيل وولد إسماعيل، واشتقاقه من السبط وهو التابع، وقيل من السبط بالتحريك وهو الشجر الملتف، وقيل للحنن والحسين سبطاً رسول الله صلى الله عليه وسلم لانتشار ذريتهما، ثم قيل لكل ابن بنت سبط.

قوله: ﴿يَعْلُونُ فِي السَّبْتِ، يَعْضَلُونَ ثُمَّ يَجْأُزُونَ﴾ تقدم في أحاديث الأنبياء وهو قول أبي عبيدة، ووقع هنا في رواية أبي ذر بدل قوله: ﴿ثم يجاوزون﴾ تجاوزاً بعد تجاوز وهو بالضم.

قوله: ﴿شُرْعًا شَوَارِعَ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً﴾ أي شوارع انتهى. وشرع وشوارع جمع شارع، وهو الظاهر على وجه الماء. وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً﴾ أي ييضاً سماناً تنطيط بأفئتهم ظهورها ليطرئها.

قوله: ﴿بَنِيْسَ شَلِيشَ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿بعذاب بنيس﴾ أي شديداً وبئيس يفتح أوله وكسر الهزء هي القراءة للمشهور، وفيها قراءات كثيرة من المشهور والشاذة لا نطيل بها.

قوله: ﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ: قَعَدَ وَتَقَاعَسَ﴾ قال أبو عبيدة: ولكنه أخلد إلى الأرض

قوله: ﴿مَسْتَدْرَجِهِمْ: نَاتِيهِمْ مِنْ مَأْمَنِهِمْ﴾، قوله تعالى: ﴿فَنَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢٠] قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿مَسْتَدْرَجِهِمْ﴾ الاستدراج يأتي من حيث لا يعلم ومن حيث يتطلف به حتى يفتره انتهى. وأصل الاستدراج التقرب منزلة منزلة من الدرج، لأن الصاعد يرقى درجة درجة.

قوله: ﴿مِنْ جَنَّةٍ: مِنْ جَوْنٍ﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ما بصاحبهم من جنة﴾ [الأعراف: ١٨٤] أي جنون، وقيل: المراد بالجنة الجن كقوله: ﴿من الجنة والناس﴾ [الناس: ٦] وعلى هذا فيقدر عذوف أي من جنة.

قوله: ﴿إِبَانٍ مَرَسَاهَا: مَعَى خُرُوجِهَا﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿مرسها﴾ أي متهاتها، ومن طريق قتادة قال: قيامها.

قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ أَسْتَمَرَّ بِهَا الْحِمْلُ فَاتَّقَبَهُ﴾ تقدم في أحاديث الأنبياء، ولم يقع هنا في رواية أبي ذر.

قوله: ﴿بِئْرَتِكَ يَسْتَحْفَتُكَ﴾ هو قول أبي عبيدة وزاد: منه قوله: نزغ الشيطان يتهيم أي أفسد.

قوله: ﴿طِيفَ مَلَمَ بِهِ لَمٌ، وَيُقَالُ: طَافَ وَهُوَ وَاحِدٌ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿إذا سهم طائف﴾ [الأعراف: ٢٠١] أي لم انتهى. والسم يطلق على ضرب من الجوز وعلى صفار الذنوب، واختلف القراء ففهم من قرأ طائف ومنه من قرأ طيف، واختار ابن جبريل الأولى وأجيب بأن أهل التأويل فسروه بمعنى الغضب أو الزلة، وأما الطيف فهو الحلق، ثم حكى بعض أهل العربية أن الطيف والطائف بمعنى واحد، وأسند عن ابن عباس قال: الطائف اللمة من الشيطان.

قوله: ﴿يَعْلُونَهُمْ يَزِينُونَ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿واخوانهم يمدونهم في النسي﴾ [الأعراف: ٢٠٢] أي يزِينون لهم الغي والكفر.

قوله: ﴿وَعَفِيفَةٌ عَوْفًا، وَعَفِيفَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿واذكر رسك في نفسك تضرعاً وعَفِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥] أي عوفاً وذهبت الواو لكسرة الحاء. وقال ابن جريج في قوله: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وعَفِيفَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] أي سراً أخرجه ابن المنذر، وقوله من الإخفاء فيه تجوز والمعروف في عرف أهل الصرف من الإخفاء لأن المزيد مشتق من الثلاثي، ويوجه الذي هنا بأنه أراد انتظام الصفتين من معنى واحد.

قوله: ﴿وَالْأَصَالُ وَاحِدُهَا أَصِيلٌ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرَبِ كَقَوْلِكَ بِكَرَّةٍ وَأَصِيلًا﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً بلفظه، قال ابن التين: ضبط في نسخة أصل بضمين وفي بعضها أصيل بوزن عظيم، وليس بين إلا أن يريد أن الأصل جمع أصيل فيصح.

قلت: وهو واضح في كلام المصنف. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الأصل المضي. وقال ابن فارس: الأصل واحد الأصل وجمع الأصل آصال فهو جمع الجمع والأصائل جمع أصيلة، ومنه قوله: ﴿بكراً وأصيلاً﴾. [الأحزاب: ٤٢]

١- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ

مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [٣٣]

٤٦٣٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غُفْرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ قَالٍ: - قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَرَفَعَهُ، قَالَ: - لَا أَحَدٌ أَخْبَرَنِي مِنَ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ الْمُبْدَحَةَ مِنَ اللَّهِ فَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ لِزَاجِعٍ:

٤٦٣٨. أخرجه مسلم: ٢٧٦٠.

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ ذكر فيه حديث ابن مسعود لا أحد أغبر من الله، فلذلك حرم الفواحش وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد، وقد حكى ابن جبريل أن أهل التأويل اختلفوا في المراد بالفواحش، فمنهم من حملها على العموم وساق ذلك عن قتادة قال: المراد سر الفواحش وعلاقتها، ومنهم من حملها على نوع خاص وساق عن ابن عباس قال: كانوا في الجاهلية

لا يرون بالزنا بأساً في السر ويستحيونهم في العلانية، فحرم الله الزنا في السر والعلانية. ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد: ما ظهر نكاح الأمهات، وما بطن الزنا. ثم اختار ابن جرير القول الأول قال: وليس ما روي عن ابن عباس وغيره بمدفوع، ولكن الأولى الحمل على العموم، والله أعلم.

٢ - باب ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾

قال: رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ قال: لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَفْزَرَ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَاً وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً فَلَمَّا أَفَاقَ قال: سُبْحَانَكَ ثُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَرْنِي: أَعْطِنِي.

٤٦٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَذَلِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْغُدْرِيِّ رضي الله عنه قال: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ لَطِمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ امْصَاحِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ لَكَلَّمَنِي وَجْهِي، قَالَ: اذْهَبْ، فَذَعْرُوه، قَالَ: وَلِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي عَزَزْتُ بِالْيَهُودِ، فَسَوِّخَةُ يَقُولُونَ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، فَقُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَخَذَنِي حُضْبَةٌ فَلَقَطْتُهُ، قَالَ: لَا تُخَوِّرُونِي مِنْ تِنِّ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْطَفُونَ بَرْمَ الْقِيَامَةِ، فَكَوْنُ أَوَّلَ مَنْ يُبْقَى، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقِيَامَتِهِ مِنْ قَوَائِمِ الْقُرَشِيِّ، فَلَا أَذِيءُ أَفَاقَ قَلْبِي أَمْ جَزَيْ بِصَفْقَةِ الطُّورِ [راجع: ٢٤١٢. أخرجه مسلم: ٢٣٧٤].

قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ الآية. قال ابن عباس: أَرْنِي: أَعْطِنِي. وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: أعطني. وأخرج من طريق السدي قال: لما كلم الله موسى أحب أن ينظر إليه قال: ﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾.

(تكملة): تتعلق بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ نفاة رؤية الله تعالى مطلقاً من المعتزلة فقالوا: لن لتأكيد النبي الذي يدل عليه لا فيكون النبي على التأييد. وأجاب أهل السنة بأن التصميم في الوقت مختلف فيه، سلمنا لكن خص عمالة الدنيا التي وقع فيها الخطاب، وجاز في الآخرة لأن أبصار المؤمنين فيها باقية فلا استحالة أن يرى البائي بالبائي، بخلاف حالة الدنيا فإن أبصارهم فيها فانية فلا يرى البائي بالبائي.

وتورات الأخبار النبوية بوقوع هذه الرؤية للمؤمنين في الآخرة وإكرامهم بها في الجنة، ولا استحالة فيها فوجب الإيمان بها والله التوفيق. وسيأتي مزيد لهذا في كتاب التوحيد حيث ترجم المصنف ﴿وجوه يوهن ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] قوله: (جاء رجل من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد لطم وجهه) الحديث تقدم شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء، وقوله فيه: «أم جزي» كذا للأكثر ولأبي ذر عن الحموي والمثني «جزي» وهو المشهور في غير هذا الموضع.

[باب] ﴿وَالْمَنْ وَالسَّلْوَى﴾ [١٤٠]

٤٦٣٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ خُرَيْشٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قال: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنْ، وَمَاؤُهَا شِفَاءُ الْفَتَنِ» [راجع: ٤٤٧٨. أخرجه مسلم: ٢٠٤٩].

قوله: (المن والسولوى) ذكر فيه حديث سعيد بن زيد في الكماء، وسيأتي شرحه في الطب.

وقوله: (شفاء من العين) أي وجع العين. وفي رواية الكشيحي «شفاء للعين» وتقدم شرح لمن والسولوى في تفسير البقرة، وهو المشهور في غير هذه.

وقوله في أول الإسناد: (حدثنا مسلم) وقع لأبي ذر غير منسوب، وعند غيره

مسلم بن إبراهيم.

٣ - باب ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٨]

٤٦٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْغَلَاءِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الثُّرَدَاءِ يَقُولُ: كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ مُحَاوَرَةٌ، فَأَغْضَبَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ: فَانصَرَفَ عَنْهُ عُمَرُ مُغَضِباً، فَلَتَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ سَأَلَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ فَلَمْ يَفْعَلْ، حَتَّى أَهْلَقَ نَابَهُ فِي وَجْهِهِ، فَاقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَبُو الثُّرَدَاءِ: وَتَخَرَّ عَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنَا صَاحِبُكُمْ هَذَا فَقَدْ غَاوَرَهُ». قَالَ: وَتَدِيمَ عُمَرُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، فَاقْبَلَ حَتَّى سَلَّمَ وَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَقِّنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَبْرَةَ، قَالَ أَبُو الثُّرَدَاءِ: وَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: «وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ أَتَمَّ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي، هَلْ أَتَمَّ تَارِكُوكُمَا صَاحِبِي؟ إِنِّي قُلْتُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: غَاوَرَهُ: سَقَى بِالْحَرِّ [راجع: ٣٦٦١].

قوله: (باب قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً) ذكر فيه حديث أبي الدرداء فيما كان بين أبي بكر وعمر، وقد تقدم شرحه مستوفى في مناقب أبي بكر، وقوله في أول الإسناد «حدثني عبد الله» كذا وقع غير منسوب عند الأكثر، ووقع عند ابن السكن عن الزهري عن البخاري «حدثني عبد الله بن حماد» وبذلك جزم الكلابي وطائفة، وعبد الله بن حماد هذا هو الأملي بالد وضم الميم الخفيفة يكنى أبا عبد الرحمن، قال الأصمعي: هو من تلامذة البخاري، وكان يورق بين يديه. قلت: وقد شاركه في كثير من شيوخه، وكان من الحفاظ، مات قبل السبعين أو بعدها فقال غنجان في «تاريخ بخاري»: مات سنة تسع وستين وقل: سنة ثلاث وسبعين. وسليمان بن عبد الرحمن هو الدمشقي من شيوخ البخاري، وأما موسى بن هارون فهو البصري بضم الموحدة وتشديد النون. والبردي وهو بضم الموحدة وسكون الراء، كوفي قدم مصر ثم سكن الفيوم ومات بها سنة أربع وعشرين ومائتين، وما له في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (قال أبو عبد الله: غامر سبق بالحرق) تقدم شرحه أيضاً في مناقب أبي بكر.

٤ - باب قَوْلُهُ: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [١٦١]

٤٦٤١ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هُشَامِ بْنِ مُثَنَّى: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قِيلَ لِي يَسْرَائِيلُ: اذْخُلُوا الْآبَابَ سَجْداً وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ». قَبِلْتُمُوهَا، فَذَخَلُوا يَزْحَقُونَ عَلَى أَسْخَاهِمُ، وَقَالُوا: حِطَّةٌ فِي شَعْرَةٍ [راجع: ٣٤٠٣. أخرجه مسلم: ٣٠١٥].

قوله: (باب قوله: حطة. حدثني إسحاق) هو ابن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه. قوله: (قيل لبي إسرائيل ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وقولوا حطة﴾ قال الحسن: أي احطط عنا خطايانا، وهذا يليق بقراءة من قرأ حطة بالنصب، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبله، وقرأ الجمهور بالرفع على أنه خبر لحيثما عذوف أي سألنا حطة، وقيل أسروا أن يقولوا على هذه الكيفية. فالرفع على الحكاية، وهي في محل نصب بالقول، وإنما منع من حركة الحكاية، وقيل رفعت لتعطي معنى الثبات كقوله سلام، واختلف في معنى هذه الكلمة فقيل: هي اسم للهية من الحط كالجلسة. وقيل هي التوبة كما قال الشاعر:

فما بالخطبة التي صير الله - بها ذنب عبده مفشوراً - وقيل لا يلزم معناها، وإنما تعبدوا بها. وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس وغيره قال: قيل لهم قولوا مغفرة.

قوله: ﴿فليدلو﴾ أي غيروا، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم﴾ [البقرة: ٥٩] التقدير ببدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غير الذي قيل لهم، ويعتدل أن يكون ضمن بدل معنى قال.

قوله: ﴿فلدخلو﴾ يزحفون على أستاههم وقالوا: حبة في شعرة كذا للكثير، وكذا في رواية الحسن المذكورة بفتحين. وللكشيبي في شعرة: بكسر المهملة وزيادة تخاتية بعدها. والحاصل أنهم خالفوا ما أمروا به من الفعل والقول فأنهم أمروا بالسجود عند انتهائهم شكراً لله تعالى ويقولهم حطة، فبدلوا السجود بالزحف وقالوا: حطة بدل حطة، أو قالوا: حطة وزادوا فيها حبة في شعرة. وروى الحاكم من طريق السدي عن مرة عن ابن مسعود قال: قالوا: هطلى سقفاً وهي بالعربية حطة حراء قوية فيها شعيرة سوداء، ويستنبط منه أن الأقوال المنصوصة إذا تعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى. وليست هذه مسألة الرواية بالمعنى بل هي متفرعة منها، وينبغي أن يكون ذلك قيداً في الجواز، أعني يزداد في الشرط أن لا يقع التعبد بلفظه ولا بد منه، ومن أطلق فكلامه محمول عليه.

٥ - باب ﴿خُدِ الْعَفْوُ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾

[١٩٩]

﴿الْعُرْفُ﴾: الْمَعْرُوفُ.

٤٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ عُثَيْبٌ بْنُ حِصْنٍ بِنِ خَلِيفَةٍ، فَقَالَ عَلِيٌّ ابْنُ أَخِيهِ الْخُرَّازِيُّ قَبَسَ، وَكَانَ مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْبِرُهُمْ غُمَرٌ، وَكَانَ الْقُرَاءُ اصْخَابَ مَجَالِسِ غُمَرٍ وَمُشَاوَرِيهِ، كَهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا، فَقَالَ عُثَيْبٌ لِابْنِ أَخِيهِ: يَا ابْنَ أَخِي، هَلْ لَكَ رَجْعَةٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ، فَمَسْتَأْذِنُ لِي عَلَيْهِ، قَالَ: سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ، قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ فَمَسْتَأْذِنُ الْخُرَّازِيَّةَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ: هِيَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، فَوَاللَّهِ مَا تُعْطِينَا الْحِزْلَ وَلَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ، فَغَضِبَ غُمَرٌ خَشِيَ هَمَّ [أَنْ يُؤْفَقَ] بِهِ، فَقَالَ لَهُ الْخُرَّازِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: لِيَبْسُ ۖ ﴿خُدِ الْعَفْوُ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾. وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْجَاهِلِينَ، وَاللَّهِ مَا جَاوَزْنَا غُمَرًا حِينَ تَلَّاهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ [الطبر: ٧٢٨٦]، وَالطَّرِيقُ فِي الْإِعْصَامِ بِالْكَتَابِ وَالسُّنَّةِ [باب ٢٨].

٤٦٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: ﴿خُدِ الْعَفْوُ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَّا فِي أَخْلَاقِ النَّاسِ [الطبر: ٤٦٤٤].

٤٦٤٤ - وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَاءٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: قَالَ: هِشَامٌ [أَخْبَرَنِي]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ الْعَفْوُ مِنْ أَخْلَاقِ النَّاسِ، أَوْ كَمَا قَالَ لِارْجِعْ: [٤٦٤٣].

قوله: ﴿باب﴾ ﴿خُدِ الْعَفْوُ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ المعروف المعروف وصله عبد الرزاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بهذا، وكذا أخرجه الطبري من طريق السدي وقادة.

قوله: في حديث عمر (أو شهاباً) بضم أوله وتشديد الموحدة وبعد الألف نون للكثير، وفي رواية الكشيبي يفتح أوله وبمحدثين الأولى خفيفة، وسبأني شرح هذا الحديث في كتاب الاعتصام.

قوله: ﴿حَدَّثَنِي﴾ يعني نسبة ابن السكن فقال يحيى بن موسى، ونسبه المستملي فقال

يحيى بن جعفر، ولا يخرج عن واحد منهما والأشبه ما قال المستملي. قوله: ﴿عن هشام﴾ هو ابن عروة، وابن الزبير هو عبد الله.

قوله: ﴿ما أنزل الله﴾ أي هذه الآية [إلا في أخلاق الناس] كذا أخرجه ابن جرير عن ابن وكيع عن أبيه بلفظ «ما نزل الله هذه الآية [إلا في أخلاق الناس]» وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع، وأخرج ابن جرير أيضاً من طريق وهب بن كيسان عن عبد الله بن الزبير نحوه.

قوله: ﴿وقال عبد الله بن براء﴾ بموحدة وتثنية الراء، ويوارد اسم جده، وهو عبد الله بن عامر بن براء بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ما له في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: ﴿أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس، أو كمال قال﴾ وقد اختلف عن هشام في هذا الحديث، فوصله من ذكرنا عنه، وتابعهم عبدة بن سليمان عن هشام عند ابن جرير والطفاوي عن هشام عند الأسامي، وخالفهم معمر وابن أبي الزناد وحماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه من قوله مرفوعاً، وقال أبو معاوية عن هشام عن وهب بن كيسان عن ابن الزبير: أخرجه سعيد بن منصور عنه، وقال عبدة بن عمر عن هشام عن أبيه عن ابن عمر أخرجه الزوار والطبراني وهي شاذة، وكذا رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة عند ابن مردويه. وأما رواية أبي معاوية فضادة أيضاً منع احتمال أن يكون هشام فيه شيخاً، وأما رواية معمر ومن تابعه فمرجوحة بأن زيادة من خالفهما مقبولة لكونهم حفاظاً، وإلى ما ذهب إليه ابن الزبير من تفسير الآية ذهب مجاهد، وخالف في ذلك ابن عباس فروى ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه قال: «خُدِ الْعَفْوُ» يعني خُدْ مَا عَفَا لَكَ مِنْ أَمُورِهِمْ أَيْ مَا فَضَّلَ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ فَرْضِ الزَّكَاةِ، وَبِذَلِكَ قَالَ السَّيِّدُ: وَزَادَ: نَسَخَهَا آيَةُ الزَّكَاةِ، وَنَحْوَهُ قَالَ الضَّحَّاكُ وَعطاء وأبو عبيدة، ورجع ابن جرير الأول، واحتج له. وروى عن جعفر الصادق وقال: ليس في القرآن آية أجمع لحكام الأخلاق منها. ووجهه بأن الأخلاق ثلاثة بحسب القوى الإنسانية: عقلية وشهوية وغضبية، فالعقلية الحكمة ومنها الأمر بالمعروف، والشهوية العفة ومنها اخذ العفو، والغضبية الشجاعة ومنها الإعراض عن الجاهلين. وروى الطبري مرسلًا وابن مردويه موصولاً من حديث جابر وغيره: لما نزلت ﴿خُدِ الْعَفْوُ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ سأل جبriel فقال: لا أعلم حتى أسأله ثم رجع فقال: إن ربك يأمرك أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتمنع من ظلمك.

٨ - سورة الأنفال

١ - باب قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [١]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْأَنْفَالُ: الْمَغَنِمُ.

قَالَ قَادَةَ: ﴿رَبِّكُمْ﴾: الْحَرْبُ يُقَالُ نَافِلَةٌ عَظِيمَةٌ.

٤٦٤٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُورَةَ الْأَنْفَالِ، قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَيْتْرِ لِارْجِعْ: ٤٠٢٩. أخرجه مسلم: ٣٠٣١ زيادة.

﴿الشُّرُوكَ﴾ [٧]: الْحَدُّ. ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]: فَوْجًا يَنْفَعُ فَوْجَ رَدِفِي وَأَرْزَفِي جَاءَ بَغْدِي. ﴿ذُفُورًا﴾ [٥٠]: بَاشِرُوا وَجَرُّوا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذُوقِ الْقَمِّ، ﴿قِرْكَمَةً﴾ [٣٧]: يَجْمَعُ، ﴿وَأَنْ جَنَحُوا﴾ [١٦١]: طَلَبُوا، السَّلْمُ وَالسَّلْمُ وَالسَّلَامُ وَاحِدٌ. ﴿يُغْنِينَ﴾ [٦٧]: يَغْلِبُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مُكَانَ﴾: إِذْ خَالَ أَصَابَهُمْ فِي أَقْوَامِهِمْ. ﴿وَتَصَدِيَّةٌ﴾ [٣٥]: الصَّغِيرُ. ﴿يُشِيرُكَ﴾ [٣٠]: يُخْبِسُكَ.

قوله: ﴿سورة الأنفال﴾ - بسم الله الرحمن الرحيم سقطت البسملة لنسب أبي ذر.

قوله: ﴿قال ابن عباس: الأنفال المغنم﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي

جماد في قوله: ﴿ لَا يَقُولُونَ ﴾: لا يتبعون الحق، قال مجاهد: قال ابن عباس: هم نفر من بني عبد الدار.

٢ - باب ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [٢٤]

﴿ اسْتَجِيبُوا ﴾: اجيبوا. ﴿ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾: يهذلكم.

٤٦٤٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا زَوْجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَاصِمٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي سَيِّدٍ بْنِ الْمُهَلَّبِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَمْلِكُ، فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَانِي، فَلَمْ أَجِبْ حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَ؟ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ ثُمَّ قَالَ: « وَأَعْلَمْتُكَ أَهْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ. » فَلَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَخْرُجَ فَلَذَكَّرْتُ لَهُ.

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعَ حُصَيْنًا: سَمِعَ أَبَا سَيِّدٍ، وَجَلَّأَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يَهْذُلُ. وَقَالَ: « هِيَ: الْخُذْلُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، السَّخَّ الْمُهَلَّبِيُّ » [راجع: ٤٤٤٧].

قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ اسْتَجِيبُوا ﴾: اجيبوا. لما يحييكم: لما يصلحكم. قال أبو حنيفة في قوله تعالى: ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ ﴾ أي اجيبوا لله، يقال: استجبت له واستجبت بمعنى، وقوله: ﴿ لما يحييكم ﴾ أي لما يهديكم ويصلحكم انتهى. وقد تقدم في آل عمران شيء من هذا في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾. [آل عمران: ١٧٢]

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه، وقد تقدم شرح الحديث في تفسير الفاتحة. قوله: (وقال معاذ) هو ابن معاذ المنبري البصري، وقد وصله الحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه، وفائدة لإبراه ما وقع فيه من تصريح خصص بسامعه من أبي سيد بن المهلب.

٣ - باب قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَنْظِرْ عَلَيْنَا جِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٣٢]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا سَمَى اللَّهُ تَعَالَى مَطَرًا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا عَذَابًا، وَكُسِمُوا الْقُرْبَ الْغَيْثُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَاسِدٍ مَا قَطَرُوا ﴾ [الشورى: ٢٨]

٤٦٤٨ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الصَّمِيدِ، هُوَ ابْنُ كُرَيْبٍ، صَاحِبُ الزِّيَادِي: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ، فَأَنْظِرْ عَلَيْنَا جِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. فَقَرَأْتُ: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَظْهِرُونَ وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَقُولُونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الأنفال: ٣٣] الآية [نظر: ٤٦٤٩، أخرجه مسلم: ٢٧٩٦].

قوله: (باب قوله: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَنْظِرْ ﴾ [الأنفال: ٣٢] الآية) كذا لابي ذر، وساق غيره الآية.

قوله: (قال ابن عينة إلخ) كذا في تفسير ابن عينة رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه قال: ويقول ناس ما سمي الله المطر في القرآن إلا عذابا، ولكن تسميه العرب الغيث يريد قوله تعالى: ﴿ وهو الذي ينزل الغيث ﴾ [الشورى: ٢٨] كذا وقع في تفسير حم صق، وقد تعقب كلام ابن عينة بمرود المطر بمعنى الغيث في القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذى مِنْ مَطَرٍ ﴾ فالمراد به هنا الغيث قطعاً، ومعنى الثاني به البلب

طلحة عن ابن عباس قال: « الأنفال المغام، كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة ليس لأحد فيها شيء »، وروى أبو داود والتسائي وابن حبان من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال: « لما كان يوم بدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع كذا فله كذا » الحديث فنزلت ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾.

قوله: (باللغة عطية) قال في رواية السفيي « يقال » فذكره. وقد قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ ومن الليل تنهجد به ناظلة لك ﴾ [الإسراء: ٧٩] أي: غيمة.

قوله: (وإن جئتموا طلبوا) قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ وإن جئتموها للسلام ﴾ [الأنفال: ٦١] أي: رجعوا إلى المسألة وطلبوا الصلح.

قوله: (السلام والسلام واحد) ثبت هذا لأبي ذر وحده، وقد تقدم في تفسير سورة النساء.

قوله: (يخفن أي يظلم) قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ ما كان لبي أن يكون له أسرى حتى يخفن في الأوس ﴾ [الأنفال: ٦٧] يخفن أي يبالغ ويغلب.

قوله: (وقال مجاهد: مكاه إدخالهم أصابعهم في أفواههم) وصله عبد بن حنيد والقرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد.

قوله: (وتصلية الصفيي) وصله عبد بن حنيد أيضاً كذلك.

(تنبه): وقع هذا في رواية أبي ذر مترافحا عن الذي قبله، وعند غيره بغيره وهو أوله، وقد قال القرطبي: « حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء ﴾ [الأنفال: ٢٥] قال: إدخالهم أصابعهم في أفواههم وتصلية الصفيي، يظلمون على محمد صلاته » وقال أبو حنيفة: المكاه الصفيي والتصلية صفق الأكتف وصله ابن مردويه من حديث ابن عمر مثله من قوله.

قوله: (وقال قتادة: ويحكم الحرب) تقدم في الجهاد.

قوله: (الشوكة الخد) ثبت لغير أبي ذر، قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ﴾ [الأنفال: ٨] جواز الشوكة الخد، قال: ما أشد شوكة بني فلان أي حذمهم.

قوله: (مردفين فرجاً بعد فرج، يقال: ردفي وأردفي جاء بعدي) وقال أبو حنيفة في قوله: ﴿ مردفين ﴾: بكسر الدال فاعلين من أردفوا أي جالوا بعد قوم قبلهم، وبعضهم يقول: ردفي جاء بعدي وهما لغتان، ومن قرأ بفتح الدال فهو من أردفهم الله من بعد من قبلهم انتهى. وقراءة الجمهور بكسر الدال ونافع بفتحها. وقال الأخفش: ينو فلان يردفونا أي يبتعن بملنا.

قوله: (فوركهم جميعهم) قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ فوركهم جميعاً ﴾ أي يجمعهم بعضه فوق بعض.

قوله: (شرد فرق) هو قول أبي حنيفة أيضاً.

قوله: (لجئكم بمسوك) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عنه، وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عباس قال: « تشاورت قريش فقال بعضهم: إذا أصبح محمد فأتيتهم بالوثاق » الحديث.

قوله: (ذوقوا بهزوا وجروا، وليس هذا من ذوق القهم) هو قول أبي حنيفة أيضاً، ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَا يَلْمِزُوكَ فِيهَا لَمِتٌ ﴾ [الدخان: ٥٦]

قوله: (حدثني محمد بن عبد الرحمن) كذا ثبت هذا الحديث في آخر هذه التفسير عند أبي ذر، وثبت عند غيره في أثنائها والمخطب فيه سهل. والحديث المذكور سيأتي بإتمام من هذا في تفسير سورة الحشر، وإني شرهه هناك وقد تقدم طرف منه أيضاً في المغازي.

باب ﴿ إِنْ شَرُّ النَّوَائِبِ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَقُولُونَ ﴾ [٢٢].

٤٦٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا زَوْدَاءُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ إِنْ شَرُّ النَّوَائِبِ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَقُولُونَ ﴾. قَالَ: هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَدِيلٍ.

قوله: (إن شر النوايب) ذكر فيه حديث مجاهد عن ابن عباس قال: هم نفر من بني عبد الدار، وفي رواية الإسماعيلي « نزلت في نفر » زاد ابن جرير من طريق شبل بن عباد عن ابن أبي نجيح « لا يتبعون الحق » ثم أورد من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن

خَوْفَهُ عَنِ بَكْرِ بْنِ عَفْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلَا﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ الْآيَةِ، فَمَا يَسْتَعْلِكُ أَنْ لَا تَقْبَلُ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، أَغْتَرَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَلَا أَقْبَلُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْتَرَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ إِلَى آخِرِهَا. قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تُلَاحِظُوا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ كَانَ الْإِسْلَامَ قَلِيلًا، لَكُنَّا الرُّجُلُ يَقْتُلُ فِي جِيْهِ، إِمَّا يَقْتُلُوهُ وَإِمَّا يُوْقُوهُ، حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةً، فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ لَا يُؤَالَفُهُ فِيمَا يُرِيدُ قَالَ: فَمَا قَوْلُكَ لِي عَلَيَّ وَغَضَابًا؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا قَوْلِي لِي عَلَيَّ وَغَضَابًا؟ أَمَا غَضَابًا: لَكُنَّا اللَّهُ قَدْ عَفَا عَنْهُ، فَكُفِّرْهُمْ أَنْ يَقْتُلُوهُ عَنْهُ. وَأَمَّا عَلَيَّ: فَإِنَّ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَتَّى - وَأَخَارَ بَيْنَهُ - وَهَذِهِ ابْنَتُهُ - أَوْ بَنَتُهُ - حَتَّى تَرَوْنَ رَأْسَهُ: [راجع: ٣١٣٠]

٤٦٥١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا تَيْمَانٌ: أَنَّ وَبَرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ - أَوْ ابْنَ - ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ الْفِتْنَةِ؟ فَقَالَ: وَعَلَّ تَذَرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يَقْبَلُ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً، وَكُنْ كَقَبْلِكَ عَلَى الْمُلْكِ: [راجع: ٣١٣٠].

قوله: (باب وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ) سقط «باب» لغير أبي ذر.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عُمَرَ) هو البرلسي يكنى أبا يحيى صدوق، أوردته البخاري ولكن روى عنه بواسطة هنا وفي تفسير سورة الفتح فقط، وقد تقدمت الإشارة إلى حال بقية الإسناد في تفسير سورة البقرة.

قوله: (عن ابن عمر أن رجلاً جاءه) تقدم في تفسير سورة البقرة ما أخرجه سعيد بن منصور من أن السائل هو حيان صاحب الدثنية، وروى أبو بكر التجاد في نوادره أنه الميثم بن حنشل وقيل نافع بن الأزرق، وسأذكر في الطريق التي بعد هذه قولاً آخر، ولعل السائلين عن ذلك جماعة، أو تمددت القصة.

قوله: (ولما يَمُكُّ أَنْ لَا تَقَاتِلَ) «لا» زائدة وقد تقدم تقريره في تفسير سورة الأعراف عند قوله: ﴿مَا مِنْكُمْ إِلَّا تَسْجُدُ﴾ [الأعراف: ١٢].

قوله: (أعني) بمهمة وتحتانية ثقيلة للكششيين في الموضعين، ولغيره بفتح الهزئة وسكون الغين المعجمة وتخفيف اللام الفوقانية وتشديد الراء فيهما، والحاصل أن السائل كان يرى قتال من خالف الإمام الذي يعتقد طاعته وكان ابن عمر يرى ترك القتال فيما يتعلق بالملك، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن.

قوله: (ولكان الرجل يقع في دينه إما يقطوه وإما يوقوه) كذا لاكثر زعم بعض الشراح بأنه غلط وأن الصواب بإثبات التنوين فيهما لأن «إما» التي تجزم هي الشرطية وليست هنا شرطية. قلت: وهي رواية أبي ذر، ووجهت رواية الأكثر بأن التنوين قد تحذف بغير نصب ولا جازم في لغة شامية، وتقدم في تفسير البقرة بلفظ «إما تعلبوه وإما تقتلوه» وقد مضى القول فيه هناك. وأما قوله: «فما قولك في علي وعثمان» فيؤيد أن السائل كان من المخارج، فإنهم كانوا يترولون الشيعيين ويحطون عثمان وعلياً، فرد عليه ابن عمر بذكر مناقبهما ومزنتهما من النبي صلى الله عليه وسلم والاعتذار عما عابوا به عثمان من القرار يوم أحد فإنه تعالى صرح في القرآن بأنه عفا عنهم، وقد تقدم في مناقب عثمان سؤال السائل لابن عمر عن عثمان وأنه فر يوم أحد وغاب عن بدر وعن بيعة الرضوان، ويبان ابن عمر لم عذر عثمان في ذلك، فيحتمل أن يكون هو السائل هنا، ويحتمل أن يكون غيره وهو الأرجح لأنه لم يتعرض هناك لذكر علي وكأنه كان رافضياً، وأما عدم ذكره للقتال فلا يقتضي التعمد لأن الطريق التي بعدها قد ذكر فيها القتال ولم يذكر قصة عثمان، والأولى الحمل على التعمد لا اختلاف التاقلين في تسمية السائلين وإن اتحد المسؤول والله أعلم.

قوله: (فكروهم أن كفوا عنه) بالبناء القوقية وبصيغة الجمع، ومضى في تفسير

الحاصل منه للثوب والرجل وغير ذلك، وإن كان أبو عبيدة: وإن كان من المذهب فهو أمطرت، وإن كان من الرحمة فهو مطرت. وفيه نظر أيضاً.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) كذا في جميع الروايات غير منسوب، وجزم الحاكمان أبو أحمد وأبو عبد الله أنه ابن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري، وقد روى البخاري الحديث المذكور بعينه عقب هذا عن محمد بن النضر أخيه أحد هذا، قال الحاكم: يلحق ابن البخاري كان يتزل عليها ويكثر الكمون عندهما إذا قدم نيسابور. قلت: وهما من طبقة مسلم وغيره من تلامذة البخاري وإن شاركوه في بعض شيوخه. وقد أخرج مسلم هذا الحديث بعينه عن شيخهما عبد الله بن معاذ نفسه، وعبد الله بن معاذ المذكور من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري، فنزل في هذا الإسناد مرتين لأن عنده الكثير من أصحاب شعبة بواسطة واحدة بينه وبين شعبة، قال الحاكم: أحد بن النضر يكنى أبا الفضل وكان من أركان الحديث انتهى. وليس له في البخاري ولا لأخيه سوى هذا الموضع. وقد روى البخاري عن أحد في التاريخ الصغير ونسبه.

قوله: (عن عبد الحميد صاحب الزبائدي) هو عبد الحميد بن دينار تابعي صغير، ويقال له ابن كردب بضم الكاف وسكون الراء وكسر الدال المهمة ثم تختانية ساكنة ثم دال أخرى، ووقع كذلك في بعض النسخ والزبائدي الذي نسب إليه من ولد زياد الذي يقال له ابن أبي سفيان.

قوله: (قال أبو جهل: اللهم إن كان هذا إلح ظاهراً في أنه القاتل ذلك، وإن كان هذا القول نسب إلى جماعة فلمه بدأ به ورضي بالقرن فنبس إليهم، وقد روى الطبراني من طريق ابن عباس أن القاتل ذلك هو النضر بن الحارث قال: فأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ يَعْزَابُ وَآتَمَ﴾ [المارج: ١] وكذا قال مجاهد وعطاء والسدي، ولا ينافي ذلك ما في الصحيح لاحتمال أن يكونوا قائلًا، ولكن نسبته إلى أبي جهل أولى. وعن قتادة قال: قال ذلك سفيان هذه الأمة وجهتها. وروى ابن جرير من طريق يزيد بن رومان أنهم قالوا ذلك ثم لما أسروا ندموا فقالوا: غفرتك اللهم، فنزل الله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن معنى قوله: ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ أي من سبق له أن الله أنه سيؤمن، وقيل المراد من كان بين أظهرهم يستغفرون من المؤمنين، قال الضحاك وأبو مالك ويؤيده ما أخرجه الطبري من طريق ابن أبيزى قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة، فأنزل الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ ثم خرج إلى المدينة فأنزل الله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ وكان من بقي من المسلمين بمكة يستغفرون، فلما خرجوا أنزل الله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يَعْزَابَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يُصَدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٣] الآية، فأنزل الله في فتح مكة فهو العذاب الذي وعدهم الله تعالى. وروى الترمذي من حديث أبي موسى رفعه قال: «أنزل الله على أمي أمي أميين» فذكر هذه الآية. قال: «فلذا مضيت تركت فيهم الاستغفار» وهو يقري القول الأول والحمل عليه أولى، وأن العذاب حل بهم لما تركوا الندم على ما وقع منهم والنفوا في معاناة المسلمين وعاريتهم وصلحهم عن المسجد الحرام، والله أعلم.

٤ - باب قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ

وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [٣٣]

٤٦٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النُّضْرِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ صَاحِبِ الزَّبَائِدِ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ، فَأَمِطْ عَنِّي جِسَارَةَ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ إِنِّي بِعَذَابِ إِيْمٍ. فَتَرَلْتُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَوَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَوَمَا لَهُمْ أَلَّا يَعْزَابَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يُصَدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. الآية [٣٣-٣٤] [راجع: ٤٦٤٨]. أخرجه مسلم: [٢٧٩٦].

قوله: (باب قوله وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) تقدم شرحه في الذي قبله.

٥ - باب ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا

تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [٣٩]

٤٦٥٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا

البقرة بلفظ « أن يعضو » بالتحانية أوله والإفراد أي الله.

وقوله: « وهذه ابنته أو بنته » كنا للآثار بالشك ووافقهم الكشيميني لكن قال: « أو أبيه » بصيغة جمع القلة في البيت وهو شاذ وقد تقدم في مناقب علي من وجه آخر بلفظ « قال: هو ذاك يته أوسط بيوت النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية النسائي « ولكن انظر إلى منزله من نبي الله صلى الله عليه وسلم ليس في المسجد غير يته » وهذا يدل على أنه تصحف على بعض الرواة يته يته فقرأاه بته موحدة ثم نون ثم طرا له الشك فقال: « بته أو يته » والمعتمد أنه البيت فقط لما ذكرنا من الروايات المصرفة بذلك. وتقدم أيضاً في مناقب أبي بكر أشباه تتعلق ببيت علي واختصاصه بكونه بين بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: « حدثنا أحمد بن يونس » هو أحد بن عبد الله بن يونس نسب لجده، وشيخه زهير هو ابن معاوية الجسفي، وشيخه ييان هو ابن بشر، وشيخه ويره بفتح الواو وللوحدة هو ابن عبد الرحمن.

قوله: « قال رجل كيف ترى في قتال القصة » وقع في رواية البيهقي من وجه آخر عن أحد بن يونس شيخ البخاري فيه « فقال له حكيم » وكذا في مستخرج أبي نعيم من وجه آخر عن زهير بن معاوية، والحديث المذكور مختصر من الذي قبله، أو هما واقتتان كما تهمت الإشارة إليه.

٦- باب ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا يَاتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [٦٥].

٦٥٢ - « حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفیان، عن عمرو، عن أبي عباس رضي الله عنهم: قال: لما نزلت: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا يَاتَيْنِ فَكَبَّ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَغِيرَ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ. »

فَقَالَ سَفِيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنْ لَا يَغِيرَ عِشْرُونَ مِنْ يَاتَيْنِ.

ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾. الْآيَةُ. فَكَبَّ أَنْ لَا يَغِيرَ مِائَةٌ مِنْ يَاتَيْنِ.

وَزَادَ سَفِيَانُ مَرَّةً نَزَلَتْ: ﴿ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾.

قَالَ سَفِيَانُ: وَقَالَ ابْنُ شُرَيْمَةَ: وَرَأَى الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ يُمْلُ هَذَا [نظر: ٦٥٢]»

قوله: (باب يا أيها النبي حرض للمؤمنين على القتال الآية) [الأنفال: ٦٥] ساق غير أبي ذر الآية إلى « يفقهون » وسقط عنهم « باب ».

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (فكعب عليهم أن لا يغي) أي فرض عليهم، والسياق وإن كان بلفظ الحبر لكن المراد منه الأمر لأمرين: أحدهما أنه لو كان خيراً عاماً لزم وقوع خلاف للخبر به وهو محال فدل على أنه أمر، والثاني القرينة التخفيف فإنه لا يقع إلا بعد تكليفه، والمراد بالتخفيف هنا التكليف بالأخف لا رفع الحكم أصلاً.

قوله: « أن لا يغير واحد من عشرة، فقال سفیان غير مرة: أن لا يغير عشرون من ياتين » أي أن سفیان كان يرويه بالمتى، خاتمة بقول باللفظ الذي وقع في القرآن محافظة على التلاوة وهو الأكثر، وتارة يرويه بالمتى وهو أن لا يغير واحد من العشرة، ويحتمل أن يكون سمعه بالفظتين ويكون التأويل من غيره، ويؤيده الطريق إلى بعد هذه فإن ذلك ظاهر في أنه من تصرف ابن عباس. وقد روى الطبري من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: « جعل علي الرجل عشرة من الكفار، ثم خفف عنهم فجعل علي الرجل رجلاً » وروى أيضاً الطبري من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق العوفي وغيرهما عن ابن عباس نحوه مطولاً ومختصراً.

قوله: (وزاد سفیان) كانه حدث مرة بالزيادة ومرة بدونها. وقد روى ابن مردويه

من طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: « كان الرجل لا يبغي له أن يفر من عشرة، ثم أنزل الله ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦] الآية فجعل الرجل منهم لا يبغي له أن يفر من اثنين » وهذا يؤيد ما قلناه أنه من تصرف ابن عباس لا ابن عيينة، فكأنه سمعه من عمرو بن دينار بالفظتين، وسأذكر ما فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

قوله: « قال سفیان: وقال ابن شُرَيْمَةَ: هو عبد الله قاضي الكوفة وهو موصول، ووهب من زعم أنه معلق فإن في رواية ابن أبي عمير عن سفیان عند أبي نعيم في المستخرج » قال سفیان: فذكرته لابن شُرَيْمَةَ فذكر مثله ».

قوله: (ورأى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا) أي أنه عنده في حكم الجهات لجامع ما بينهما من إعلاء كلمة الحق وإخلاء كلمة الباطل.

٧- باب ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ يُكْمِ ضَعْفًا ﴾

الآيَةُ [٦٦]

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾.

٦٥٣ - « حدثنا يحيى بن عبد الله السلمي: أخبرنا عبد الله بن المبارك:

أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّبَيْرُ بْنُ الْحَرِثِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا يَاتَيْنِ ﴾. حُذِيَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، حِينَ فُرِضَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَغِيرَ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ، فَجَاءَ التَّخْفِيفُ، فَقَالَ: ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ يُكْمِ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا يَاتَيْنِ ﴾. قَالَ لَمَّا خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْمَيْلِ، فَقَصَّ مِنَ الصَّبْرِ بِقَلْبٍ مَا خَفَّفَ عَنْهُمْ [راجع: ٦٥٢]

قوله: (باب ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ يُكْمِ ضَعْفًا ﴾ الآية) زاد غير أبي ذر « إلى قوله: والله مع الصابرين ».

قوله: (أخبرني الزبير بن الحرث) بكسر للمجمة وتشديد الراء بعدما تحتانية ساكنة ثم متاة فوقانية بحري فقه من صغار التابعين، قد تقدم ذكره في كتاب المطالع. وجري بن حازم راوي هذا الحديث عن الزبير بن الحرث شيخ آخر أخرجه ابن مردويه من طريق إسحاق بن إبراهيم بن راهويه في تفسيره عن وهب بن جري بن حازم عن أبيه عن محمد بن إسحاق « حدثني عبد الله بن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس »، وقد أخرجه الإسمايلي من طريق زياد بن أبوب عن وهب بن جري عن أبيه عن الزبير، وهو ما يؤيد أن جري فيه طرفتين، ولغز رواية عطاء « افترض الله عليهم أن يقتل الواحد عشرة، فشق عليهم، فوضع الله عنهم إلى أن يقتل الواحد الرجلين » ثم ذكر الآية وزاد بعدها « ثم قال: لولا كتاب من الله سبق » فذكر تفسيرها ثم قال: « يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الأسيى » [الأنفال: ٧٠] فذكر قول العباس في المشرين وفي قوله: « فافطاني عشرين حبداً كلهم قد تاجر بمالي مع ما أرجوه من مغفرة الله تعالى »، قلت: وفي سند طريق عطاء محمد بن إسحاق، وليست هذه القصة عنده مستندة بل معضلة، وصنع ابن إسحاق وتببه الطبراني وابن مردويه يقتضي أنها موصولة، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (شق ذلك على المسلمين) زاد الإسمايلي من طريق سفیان بن أبي شيبة عن جري « جهد الناس ذلك وشق عليهم ».

قوله: (جاءه التخفيف) في رواية الإسمايلي « فزلت الآية الأخرى وزاد فرض عليهم أن لا يفر رجل من رجلين ولا قوم من مثلهم » واستدل بهذا الحديث على وجوب ثبات الواحد للمسلم إذا قاوم رجلين من الكفار وتحريم الفرار عليه منهن، سواء طلبوا أو طلبهما، سواء وقع ذلك وهو واقف في الصف مع العدو أو لم يكن هناك صكر، وهذا هو ظاهر تفسير ابن عباس ووجه ابن الصياغ من الشافعية وهو المتمد لوجود نص الشافعي عليه في الرسالة الجبلية رواية الربيع ولغظه ومن نسخة عليها خط الربيع نقلت قال بعد أن ذكر للآية آيات في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتل العشرة وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتل الاثنين، ثم ذكر حديث ابن عباس المذكور في الباب وساق الكلام عليه، لكن المفرد لو طلبه وهو على غير أجرة جاز له التولي عنهما جزاءً، وإن طلبهما فهل يجرم؟ وجهان أحدهما عند المتأخرين لا، لكن ظاهر هذه الآثار

٢٠٠١	٦٥ - كتاب التفسير ٩- سورة (براءة) (العبد)	ح ٤٦٥٣
------	---	--------

واللستملى والجرجاني «توهي» هاهنا وتشديد التون من الرهن وهو الضعيف، ولابن السكن «تؤمني» بمثلة ثقيلة وميم ساكنة من الإثم، قال عياض: وهو الصواب، وهي الثابتة في كلام أبي عبيدة الذي يكثر المصنف النقل عنه، وأخرجه الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله: «ولا توهني» قال: لا تؤمني. «ألا في الفتنة سقطوا» «ألا في الإثم سقطوا».

قوله: «كرهاً وكرهاً واحد» أي بالضم والفتح وهو كلام أبي عبيدة أيضاً، وسقط لأي ذر، وبالضم قرأ الكوفيون حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب والكسائي والباقرن بالفتح.

قوله: «مدخلأ يدخلون فيه» قال أبو عبيدة في قوله: «ملجأ يلجؤون إليه أو مغارات أو مدخلأ» يدخلون فيه ويتنكبون انتهى، وأصل مدخلأ مدخلأ فادهم وقرأ الأعمش وعيسى بن عمر بتشديد الحاء أيضاً، وعن ابن كثير في رواية مدخلأ بفتحين بينهما سكون «يجمعون» [التوبة: ٥٧] يسرعون هو قول أبي عبيدة وزاد: لا يرد وجوههم شيء، ومنه فرس جرح.

قوله: «والمؤتكتات الفتكات القلبت بها الأرض» قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «والمؤتكتات اتهم رسولهم» [التوبة: ٧٠] هم قوم لوط اتفكت بهم الأرض أي انقلب بهم.

قوله: «أهوى ألقاه في هوى» هذه اللفظة لم تقع في سورة براءة وإنما هي في سورة النجم، ذكرها المصنف هنا استطراداً من قوله: «والمؤتكتة أهوى» [النجم: ٥٣]

قوله: «عدن عدى إرج» واقتصر أبو ذر على ما هنا، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «جنت عدن» [التوبة: ٧٢] أي غدت يقال: عدن فلان بارض كذا أي أقام، ومنه المعدن، عدنت بارض أقمته، ويقال في معدن صدق في منبت صدق.

قوله: «الحوالم الحوالم الذي خلفني ففعد بعدي، ومنه يجله في الغابرين» قال أبو عبيدة في قوله: «مع الحوالمين» [التوبة: ٨٣] الحوالم الذي خلف بعد شاخص ففعد في رحله، وهو من تخلف عن القوم، ومنه اللهم اخلفني في ولدي. وأشار بقوله: «ومن يجله في الغابرين» إلى حديث عوف بن مالك في الصلاة على الجنائز.

قوله: «ويجوز أن يكون النساء من الحوالم، وإن كان جمع المذكور فإنه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حروان فارس وفوارس وهالك وهالك» قال أبو عبيدة في قوله: «رضاً بأن يكونوا مع الحوالم» يجوز أن يكون الحوالم هنا من النساء، ولا يكادون يجمعون الرجال على فوارس، غير أنهم قد قالوا فارس وفوارس وهالك وهالك انتهى.

وقد استترك عليه ابن مالك شامق وشوايق وناكس ونواكس وداجن ودواجن، وهذه الثلاثة مع الاثنين جمع فاعل وهو شاذ، والمشهور في فوارس جمع فاعلة، فإن كان من صفة النساء فواضح وقد تحذف الهاء في صفة المفرد من النساء وإن كان من صفة الرجال فالهاء للبالغة يقال رجل خالقة لا خير فيه. والأصل في جمعه بالثون. واستترك بعض الشراح على خمسة المتقدمة كامل وكوامل وجوامل وجوامل وغارب وغوارب وغاوش وغواوش، ولا يرد شيء منها لأن الأولين ليسا من صفات الأعميين، والأخرا من جمع غارب وغاشية والهاء للبالغة إن وصف بها المذكر، وقد قال المبرد في الكامل في قول الفرزدق:

وإذا الرجال راوا يزيد رأيهم خضع الرقاب نواكس الأذقان

احتاج الفرزدق لضرورة الشعر فأجرى نواكس على أصله، ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة، ولا تجمع النحاة ما كان من فاعل نمطا على فواصل لثلاث بليست بالوثق، ولم يأت ذا إلا في حرفين فارس وفوارس وهالك وهالك. أما الأول فإنه لا يستعمل في الفرد فلن في اللبس، وأما الثاني فلاه جرى مجرى المثل يقولون هالك في الموالك فأجروا على أصله لكثرة الاستعمال. قلت: يظهر أن الفصايط في هذا أن يؤمن اللبس أو يكثر الاستعمال أو تكون الهاء للبالغة أو يكون في ضرورة الشعر والله أعلم. وقال ابن تينية: الحوالم النساء ويقال خساس النساء ووذالتهن، ويقال فلان خالفة أهله إذا كان ديناً فيهم، والمراد بالحوالم في الآية النساء والرجال العاجزون والصبيان فجمع جمع المؤنث تنظيلاً لكنهن أكثر في ذلك من غيرهن.. وأما قوله: «مع الحوالمين» فجمع جمع المذكور تنظيلاً لأنه الأصل.

قوله: «الحوالم واحد خيرة وهي القواضيل» قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «وأولئك لهم الخيرات» جمع خيرة ومعناها القاضلة من كل شيء.

قوله: «موجون مؤخرون» سقط هذا لأي ذر.

قوله: «الشا الشا الشفر وهو حله» في رواية الكشميهني وهو حرفه.

المتضافرة عن ابن عباس ياباه وهو ترجان القرآن وأعرف الناس بالمراد، لكن يحتمل أن يكون ما أطلقه إنما هو في صورة ما إذا قام الواحد المسلم من جملة الصف في عسكر المسلمين اثنين من الكفار، أما المفرد وحده بغير المسكر فلا، لأن الجهاد إنما عهد بالجماعة دون الشخص المفرد وهذا فيه نظر، فقد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه سرية وحده. وقد استوعب الطبري وابن مردويه طرق هذا الحديث عن ابن عباس وفي غالبها التصريح بمنع تولي الواحد من الاثنين، واستدل ابن عباس في بعضها بقوله تعالى: «ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله» [البقرة: ٢٠٧] ويقولون تعالى: «فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك» [النساء: ٨٤]

قوله: «لما خفف الله عنهم من الصلة نقص من الصبر» كذا في رواية ابن المبارك، وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند الإسماعيلي «نقص من النصر» وهذا قاله ابن عباس توقيفاً على ما يظهر، ويحتمل أن يكون قاله بطريق الاستقراء.

٩- سورة (براءة) (العبد)

﴿مُرْسَدٌ﴾ [٥]: طَرِيقٌ. ﴿إِلَّا﴾ [٨]: إِلَّا، الْقَرَأَةُ، وَاللَّعْنَةُ وَالْعَهْدُ.

﴿وَلِيَجْءَ﴾ [١٦]: كُلُّ شَيْءٍ أَذْعَلَتْهُ فِي حَسْبِهِ. ﴿الشَّقَّةُ﴾ [٤٢]: السُّقْرُ. الْخَبَالُ الْقَسَادُ، وَالْعَبَاثُ الْقَوْتُ. ﴿وَلَا تَنْفِي﴾ [٤٩]: لَا تَوْتَحِي. ﴿كُرْهًا﴾ ﴿وَكُرْهًا﴾ [٥٣]: وَاحِدٌ. ﴿مُدْخَلًا﴾ [٥٧]: يُدْخَلُونَ فِيهِ. ﴿يَجْمَعُونَ﴾ [٥٧]: يُسْرِعُونَ. ﴿وَالْمُؤْتِكَاتِ﴾ [٧٠]: اتَّفَكَتِ انْقَلَبَتْ بِهَا الْأَرْضُ. ﴿أَهْوَى﴾ [النجم: ٥٣]: أَلْقَاهُ فِي هَوًى. ﴿عَدْنٌ﴾ [٧٢]: خَلَبٌ، عَدَنْتُ بَارِضٍ أَيْ: أَقْبْتُ، وَمِنْهُ: مَعْدُونٌ، وَيُقَالُ: فِي مَعْدِنٍ صِدْقٍ، فِي مَنْتَسَبٍ صِدْقٍ.

﴿الْحَوَالِفِ﴾ [٩٣]: الْحَوَالِفُ اللَّيْلِ خَلْفَنِي فَفَعَدَ بَعْدِي، وَمِنْهُ: يَخْلُقُهُ فِي الْغَابِرِينَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النِّسَاءُ مِنَ الْعَاقِلَةِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعُ الذَّكُورِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ عَلَى تَقْدِيرِ جَمْعِهِ إِلَّا حَرْفَانِ: فَارِسٌ وَفَوَارِسٌ، وَهَآلِكَ وَهَوَالِكٌ. ﴿الْخَيْرَاتِ﴾ [٨٨]: وَاحِدُهَا خَيْرَةٌ، وَهِيَ الْقَوَائِلُ. ﴿مُرْجُونَ﴾ [١٠٦]: مُؤَخَّرُونَ. الشَّافِ: شَفِيرٌ، وَفَوْرُ خَدُّهُ، وَالْحَرْفُ مَا تَعْرِفُ مِنَ السُّيُولِ وَالْأَوْفِيَةِ. ﴿هَارٍ﴾ [١٩] هَارِيٌّ، يُقَالُ: تَهَوَّرَتِ الْبَيْتُ إِذَا تَهَلَّعَتْ، وَهَآرٌ مِطْلَةٌ. ﴿لَأَوَّاهٌ﴾ [١٤٤]: شَفَقٌ وَقَرَأٌ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا قُمْتُ أَرْخَلْتُهَا بِأَسْلٍ تَأَوَّاهَةً الرَّجُلِ الْخَيْرِينَ

قوله: (سورة براءة) هي سورة التوبة وهي أشهر أسمائها، ولها أسماء أخرى تزيد على العشرة، واختلف في ترك البسمة أولها فقليل لأنها نزلت بالسيف والبسمة أمان، وقيل لأنهم لما جمعوا القرآن شكوا هل هي والأطفال واحدة أو تثنان ففصلوا بينهما بسطر لا كتابة فيه ولم يكتبوا فيه البسمة. روى ذلك ابن عباس عن عثمان وهو المتشد، وأخرجه أحمد والحاكم وبعض أصحاب السنن.

قوله: (مرصد طريق) كذا في بعض النسخ، وسقط للأكثر وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: «واقعدوا لهم كل مرصد» أي كل طريق، والمراد الطرق.

قوله: (إلا: إلا القرابة واللغة والعهد) تقدم في الجزية.

قوله: (وليعة: كل شيء أدخلته في شيء) تقدم في بده الخلق وسقط هو والذي قبله لأي ذر.

قوله: (الشقة السقى) هو كلام أبي عبيدة وزاد «البيد» وقيل الشقة الأرض التي يشق سلوكها.

قوله: (الخيال الفساد) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «ما زادوكم إلا خيالاً» [التوبة: ٤٧] الخيال الفساد.

قوله: (والخيال الموت) كذا هم والصواب الموت بضم اليم وزيادة هاء في آخره وهو ضرب من الجنون.

قوله: (ولا توهني لا توهني) كذا للأكثر بالموحدة والحاء المعجمة من التزيين،

٢٠٠٢	٦٥ - كتاب الفُصُول - ٩ - سورة ﴿ بَرَاءة ﴾ [البقرة]	٤٦٥٤ ح
------	--	--------

من تفسير فصلت ذكرها هنا استطراداً. وفي تفسير ابن عباس الزكاة الطاعة والتوحيد دفع لا احتياج من احتج بالأية على أن الكفار خاطبون بفروع الشريعة.

قوله: ﴿بِضَاهُونَ يَشْهَوْنَ﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿بِضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣] أي يشهون. وقال أبو عبيدة: للمضاهاة التشبيه. ثم ذكر حديث البراء في آخر آية نزلت وآخر سورة نزلت، فاما الآية فتقدم حديث ابن عباس في سورة البقرة وأن آخر آية نزلت آية الربا، ويجمع بينهما أراد أخرى خصوصاً، وأما السورة فالرأب بعضها أو معظمها وإلا ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية، وأوضح من ذلك أن أول برائة نزلت عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أبي بكر وقد نزل ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣] وهي في الثالثة في حجة الوداع سنة عشر، فالظاهر أن المراد معظمها، ولا شك أن غالبها نزل في غزوة تبوك وهي آخر غزوات النبي صلى الله عليه وسلم، وسببها في تفسير ﴿إذا جاء نصر الله﴾ أنها آخر سورة نزلت وأذكر الجميع هناك إن شاء الله تعالى. وقد قيل في أخرى نزول برائة أن المراد بعضها، قبيل قوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ الآية [التوبة: ١١] وقيل: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] وأصبح الأقوال في أخرى الآية قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] كما تقدم في البقرة، ونقل ابن عبد السلام: آخر آية نزلت آية الكلافة، فماش بعدها حسين يوماً ثم نزلت آية البقرة والله أعلم.

٢ - باب ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَإِنَّ اللَّهَ مُعْجِزُ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢]

﴿ فَسِيحُوا ﴾: سِيرُوا.

٤٦٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. وَأَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: بَعْضِي أَبُو بَكْرٍ فِي بِلَاقِ الْحَجَّةِ، فِي يَوْمَئِذَيْنِ بَعْضُهُمْ يَوْمُ النَّحْرِ، يُؤَذِّنُونَ بِمَنًى: أَنَّ لَا يَخُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِبَيْتِ غُرَبَاءَ، قَالَ: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ ارْتَدَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَامْرَأَتُهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةِ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذِنَ مَعًا عَلِيُّ يَوْمَ النَّحْرِ فِي أَهْلِ مَنًى بِبَرَاءَةِ، وَأَنَّ لَا يَخُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِبَيْتِ غُرَبَاءَ [راجع: ٣٩٩]. أخرجه مسلم: ١٣٤٧، بلطف مختلف وبدون ذكر، علي وبرائة.

قوله: ﴿باب فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ سابق إلى ﴿الكافرين﴾. (فسيحوا سيروا) من كلام أبي عبيدة بزيادة قال في قوله تعالى: ﴿فسيحوا في الأرض﴾ قال: سيروا وأقبلوا وأهبروا.

قوله: ﴿حدثني الليث عن عقيل﴾ في الرواية التي بعدها «حدثني الليث حدثني عقيل» ولليث فيه شيخ آخر تقدم في كتاب الحج عن يحيى بن بكير عن الليث عن يونس.

قوله: ﴿عن ابن شهاب وأخبرني حميد﴾ قال الكرماني: بواب العطف إشعاراً بأنه أخيره أيضاً بنير ذلك، قيل: فهو عطف على مقدم. قلت: لم أر في طرق حديث أبي هريرة عن أبي بكر الصديق زيادة إلا ما وقع في رواية شعيب عن الزهري، فإن فيه: «كان المشركون يوافون بالتجارة فينتفع بها المسلمون، فلما حرم الله على المشركين أن يقربوا المسجد الحرام وجد المسلمون في أنفسهم ما قطع عنهم من التجارة، فنزلت «وإن خفتهم حيلة» الآية [التوبة: ٢٨] ثم أحل في الآية الأخرى الجزية «الحديث أخرجه الطبراني وابن مردويه مطولاً من طريق شعيب، وهو عند المصنف في كتاب الجزية من هذا الوجه.

قوله: ﴿أن أبا هريرة رضي الله عنه قال:﴾ يعني في رواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب في الباب الذي يليه «أبا هريرة أخبره».

قوله: ﴿والجرف ما تجرف من السيول والأودية﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿على شفا جرف﴾ الشفا الشفير، والجرف مالم بين من الركاب، قال: والآية على التمثيل لأن الذي بين على الكفر فهو على شفا جرف وهو ما تجرف من السيول والأودية ولا يثبت البناء عليه.

قوله: ﴿هار هائر، وتهورت البئر إذا انتهكت، وانهار مطه﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿أي هائر: والمرتب تزج الباء التي في الفاعل، وقيل لا قلب فيه وإنما هو بمعنى ساقط، وقد تقدم شيء من هذا في آل عمران.

قوله: ﴿لأواه شققاً ولفراً﴾ وقال الشاعر:

إذا ما قست أرحلها بيلس تساوّه آفة الرجل الخزيهن

قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿إن إبراهيم لأواه﴾: هو فصال من التناوء ومعناه متضرع شققاً ولفراً لطاعة وبه قال الشاعر فذكره.

وقوله: ﴿أرحلها﴾ هو فتح الحزمة والحاء المهملة.

وقوله: ﴿آهة﴾ بالمد للآكثر وفي رواية الأصيلي تشديد الهاء بلام مد.

(كسبه): هذا الشعر للمصنف المديني واسمه جعاش بن علفه وقيل ابن نهار وهو من جلة قصيدة أواها:

أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألت كان تبني
ولا تعدي مواعد كاذبات تمر بها رباح الصيف دوني
فإني لو تخالفني شمالي لما أثممتها أبداً بمني

ويقول فيها:

فإما أن تكون أنعمي بحق فأعرف منك فضي من سمي
ولا فأطرحني واتخذني صديقاً أتقنيك وتتقني

وهي كثيرة الحكم والأمثال. وكان أبو محمد بن العلاء يقول: لو كان الشعر مثلاً وجب على الناس أن يتعلموه.

١ - باب قوله: ﴿ بَرَاءة مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ

إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١].

﴿أَذَانٌ﴾ [٣] إسلام. وقال ابن عباس: ﴿أَذْنٌ﴾ [٦٩١]: يُصَدِّقُ. ﴿تَطَهَّرَهُمْ وَزَكَّاهُمْ بِهَا﴾ [١٠٣]: وَنَحَّوْهَا كَيْفَ، وَالزَّكَاةُ: الطَّاعَةُ وَالْإِعْلَاسُ. ﴿لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [ص: ٧]: لَا يَشْهَدُونَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ﴿يُضَاهَوْنَ﴾ [٣٠]: يُشْهَوْنَ.

٤٦٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ يَقُولُ: أَخِيرَ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَسْتَوْفُونَ كُلُّ اللَّهِ يَفْعَلُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٩]. وآخر سورة نزلت: بَرَاءة [راجع: ٤٣٩٤]. أخرجه مسلم: ١٦٩٨.

قوله: ﴿باب قوله براءة من الله ورسوله - إلى - الذين عاهدتم من المشركين. أذان إعلام﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ قال: علم من الله، وهو مصدر من قولك: أذنتهم أي أعلمتهم.

قوله: ﴿وقال ابن عباس: أذن يصدق﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ويقولون هو أذن﴾ يعني أنه يسمح من كل أحد، قال الله: ﴿قل أذن خير لكم يؤمن بالله﴾ [التوبة: ٦] يعني يصدق بالله، وظهر أن يصدق تفسير يؤمن لا تفسير أذن كما يفهمه صنيع المصنف حيث اختصره.

قوله: ﴿تطهروهم وتركهم بها ونحوها كثير﴾ وفي بعض النسخ «ومثل هذا كثير» أي في القرآن، ويقال التركية: (والزكاة الطاعة والإخلاص) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿تطهروهم وتركهم بها﴾ [التوبة: ١٠٣] قال: الزكاة طاعة الله والإخلاص.

قوله: ﴿لا يؤتون الزكاة لا يشهدون أن لا إله إلا الله﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ووبل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة﴾ [فصلت: ٧] قال: هم الذين لا يشهدون أن لا إله إلا الله. وهذه الآية

٣ - باب ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَلَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٢].

أَذْنَبَهُمْ: أَغْلَبَهُمْ.

٤٦٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي غَعْلَبُ قَالَ: ابْنُ هِشَابٍ: فَأَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَخَّيَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ فِي الْمُؤَذِّنِينَ: بِتَعَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ يُؤَذِّنُونَ بَيْنِي، أَلَّا لَا يَخْجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفُ بِأَيْتِ غُرْبَانَ. ٣٩٦. أخرجه مسلم: ١٣٤٧، بإسناد.

قَالَ حُمَيْدٌ: ثُمَّ أَدْفَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةٍ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَنَ مَعًا عَلِيٌّ فِي أَمَلٍ يَتَنَبَّأُ يَوْمَ النَّحْرِ بِبَرَاءَةٍ، وَأَنَّ لَا يَخْجُ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفُ بِأَيْتِ غُرْبَانَ.

قوله: (باب وأذان من الله ورسوله - إلى قوله - المشركين) أورد فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله من وجهين.

قوله: (بخني أبو بكر في تلك الحججة) في رواية صالح بن كيسان «التي بعد هذه الحججة التي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قبل حجة الوداع» وروى الطبري من طريق ابن عباس قال: «بث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أميراً على الحج، وأمره أن يقيم للناس حجهم، فخرج أبو بكر».

قوله: (يؤذنون بيني أنا لا ينج بعد العام مشرك) في رواية ابن أخي الزهري عن عمه في أوائل الصلاة «في مؤذنين» أي في جماعة مؤذنين، والمراد بالتأذين الإعلام، وهو اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي إعلام. وقد وقت من سمي عن كان مع أبي بكر في تلك الحججة على أسماء جماعة، منهم سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه الطبري من طريق الحكم بن مصعب بن سعد عن أبيه قال: «بث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر، فلما انتهيا إلى ضجنان أتبعه علياً». ومنهم جابر روى الطبري من طريق عبد الله بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم بث أبا بكر على الحج فاقبلنا معه».

قوله: (أن لا ينج) يفتح الحزنة وإدغام النون في اللام قال الطحاوي في «مشكل الآثار» هذا مشكل، لأن الأخبار في هذه القصة تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بث أبا بكر بذلك ثم أتبعه علياً فأمره أن يؤذن. فكيف يبعث أبو بكر أبا هريرة ومن معه بالتأذين عن صرف الأمر عنه في ذلك إلى علي؟ ثم أجاب بما حاصله: أن أبا بكر كان الأمير على الناس في تلك الحججة بلا خلاف، وكان علي هو المأمور بالتأذين بذلك، وكان علياً لم يلق التأذين بذلك وحده واختاره إلى من يبعثه على ذلك فأرسل معه أبو بكر أبا هريرة وغيره ليساعده على ذلك. ثم ساق من طريق المحرر بن أبي هريرة عن أبيه قال: «كنت مع علي حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ببراءة إلى أهل مكة، فكتبت أنادي معه بذلك حتى يصلح صوتي، وكان هو ينادي قبلي حتى يبعثي» وأخرجه أحمد أيضاً وغيره من طريق حمز بن أبي هريرة. فلما حصل أن مباشرة أبي هريرة لذلك كانت بأمر أبي بكر، وكان ينادي بما يليق إليه علي بما أمر بتبليغه.

قوله: (بعد العام) أي بعد الزمان الذي وقع فيه الإعلام بذلك.

قوله: (ولا يطوف) يفتح القاء عطفاً على الحج.

قوله: (قال حميد) هو ابن عبد الرحمن بن عوف (ثم أرفد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلي وأمره أن يؤذن ببراءة) هذا القدر من الحديث مرسل، لأن حميداً لم يذكر ذلك ولا صرح بسماحه له من أبي هريرة، لكن قد ثبت لإرسال علي من عدة طرق: فروى الطبري من طريق أبي صالح عن علي قال: «بث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ببراءة إلى أهل مكة وبعثه على الموسم، ثم بعثني في أثره، فأدركته

فأخفها منه، فقال أبو بكر: مالي؟ قال: خير، أنت صاحبني في الفار وصاحبني على الخوض، غير أنه لا يبلغ عني خبري، أو رجل مني» ومن طريق عمرو بن عطية عن أبيه عن أبي سعيد مثله، ومن طريق العمري عن نافع عن ابن عمر كذلك، وروى الترمذي من حديث مقسم عن ابن عباس مثله مطولاً وعند الطبراني من حديث أبي رافع نحوه لكن قال «فأنا جبريل فقال: إنه لن يؤديها عنك إلا أنت أو رجل منك» وروى الترمذي وحسنه وأحمد من حديث أنس قال: «بث النبي صلى الله عليه وسلم براءة مع أبي بكر، ثم دعا علياً فأعطاه إياه وقال: لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلا رجل من أهلي» وهذا يوضح قوله في الحديث الآخر: «لا يبلغ عني» ويعرف منه أن المراد بخصوص القصة المذكورة لا مطلق التبليغ، وروى سعيد بن منصور والترمذي والنسائي والطبري من طريق أبي إسحاق عن زيد بن يثيع قال: «سألت علياً بأي شيء بعثت؟ قال: بأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يجتمع مسلم مع مشرك في الحج بعد عامهم هذا، ومن كان له عهد فعهده إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فأربعة أشهر» واستدل بهذا الكلام الأخير على أن قوله تعالى: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ [التوبة: ٢] يختص بمن لم يكن له عهد مؤقت أو لم يكن له عهد أصلاً، وأما من قوله: له عهد مؤقت فهو إلى مدته فروى الطبري من طريق ابن إسحاق قال: هم صفوان صنف كان له عهد دون أربعة أشهر فأمهل إلى تمام أربعة أشهر، وصنف كانت له مدة عهد بغير أجل فتقصرت على أربعة أشهر. وروى أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن الأربعة أشهر أجل من كان له عهد مؤقت بقدرها أو يزيد عليها، وأما من ليس له عهد فانقضاءه إلى سلخ الحرم لقوله تعالى: ﴿فإذا تسليخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ [التوبة: ٥] ومن طريق عبيدة بن سلمان سمعت الضحاک أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاهد ناساً من المشركين من أهل مكة وغيرهم فنزلت براءة فنبذ إلى كل أحد عهدهم وأجلهم أربعة أشهر، ومن لا عهد له فأنقله انقضاء الأشهر الحرم. ومن طريق السدي نحوه. ومن طريق معمر بن الزهري قال: كان أول الأربعة أشهر عند نزول براءة في شوال، فكان آخرها آخر الحرم. فبذلك يجمع بين ذكر الأربعة أشهر وبين قوله: ﴿فإذا تسليخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ [التوبة: ٥] واستبعد الطبري ذلك من حيث أن بلغهم الخبر إنما كان عندما وقع النداء به في ذي الحجة فكيف يقال لهم: سيحوا أربعة أشهر ولم يبق منها إلا دون الشهرين؟ ثم أسند عن السدي وغير واحد التصريح بأن تمام الأربعة الأشهر في ربيع الآخر.

قوله: (أن يؤذن ببراءة) يجوز فيه التثنية بالرفع على الحكاية وبالجاء، ويجوز أن يكون علامة الجر فتحة وهو الثابت في الروايات.

قوله: (قال أبو هريرة: فأذن معنا علي) كذا للآثر، وفي رواية الكشيبي وحده «قال أبو بكر فأذن معنا» وهو غلط فاحش خالف لرواية الجميع. وإلزام كلام أبي هريرة قطعاً، فهو الذي كان يؤذن بذلك. وذكر عياض أن أكثر رواة الفريرى واقتروا الكشيبي، قال: وهو غلط.

قوله: (قال أبو هريرة: فأذن معنا علي) هو موصول بالإسناد المذكور، وكان حميد بن عبد الرحمن حل قصة توجه علي من المدينة إلى أن لحق أبا بكر عن غير أبي هريرة، وحل بقية القصة كلها عن أبي هريرة.

وقوله: (فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر إلخ) قال الكرماني: فيه إشكال، لأن علياً كان مأموراً بأن يؤذن ببراءة، فكيف يؤذن بآن لا ينج بعد العام مشركاً؟ ثم أجاب بأنه إذن ببراءة ومن جملة ما اشتملت عليه أن لا ينج بعد العام مشرك، من قوله تعالى فيها: ﴿إنما للمشركين نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ [التوبة: ٢٨] ويحتمل أن يكون أمر أن يؤذن ببراءة وما أمر أبو بكر أن يؤذن به أيضاً. قلت: وفي قوله يؤذن ببراءة غور، لأنه أمر أن يؤذن ببيض وثلاثين آية منهاها عند قوله تعالى: ﴿ولو كره للمشركين﴾ [التوبة: ٣٣] فروى الطبري من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب وغيره قال: «بث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أميراً على الحج سنة تسع، وبعث علياً بثلاثين أو أربعين آية من براءة» وروى الطبري من طريق أبي الصهباة «قال: سألت علياً عن يوم الحج الأكبر، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بث أبا بكر يقيم للناس الحج، ويعتني بعده بأربعين آية من براءة، حتى أتى عرفة فخطب ثم التفت إلي فقال: يا علي قم فأد رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمت فقرأت أربعين آية من أول براءة، ثم صدونا حتى ربيت الجمر، فطلعت أتبع بها القسايط أتروها عليهم، لأن الجميع لم يكونوا حضروا خطبة أبي بكر يوم عرفة».

قوله: (وأن لا ينج بعد العام مشرك) هو مترع من قوله تعالى: ﴿فلا يقربوا

المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴿التوبة: ٢٨﴾ والآية صريحة في منعهم دخول المسجد الحرام ولو لم يقصدوا الحج، ولكن لما كان الحج هو المقصود الأعظم صرح لهم بالتحريم منه فيكون ما وراءه أولى بالتحريم، والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم لله، وأما ما وقع في حديث جابر فيما أخرجه الطبري وإسحاق في مسنده والنسائي والدارمي كلاهما عنه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج «حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم حين رجع من عمرة الجمرات بعث أبا بكر على الحج، فأتينا معه حتى إذا كنا بالمرج ثوب بالصبح، فسمع غشوة ناقة النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا عليٌّ عليها، فقال له: أمير أو رسول؟ فقال: بل أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم براءة أقرؤها على الناس، فقلنا مكة، فلما كان قبل يوم التروية يوم قام أبو بكر فخطب الناس بمناصبهم، حتى إذا فرغ قام عليٌّ فقرأ على الناس براءة حتى ختمها، ثم كان يوم النحر كذلك، ثم يوم الفطر كذلك» فيجمع بأن علياً قرأها كلها في المراتب الثلاثة، وأما في سائر الأوقات فكان يؤذن بالأمر المذكورة لا لا يجمع بعد العام مشرك إلخ، وكان يستعين بأبي هريرة وغيره في الأذان بذلك، وقد وقع في حديث مقسم عن ابن عباس عند الترمذي «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا بكر بالحديث وفيه «فقام عليٌّ أمام التثنية فنادى: فمة الله وفمة رسوله بركة من كل مشرك؛ فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يجمع بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن، فكان علي ينادي بها، فإذا سح قام أبو هريرة فنادى بها». وأخرج أحمد بسند حسن عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث براءة مع أبي بكر، فلما بلغ ذا الحليفة قال: لا يبلغها إلا أنا أو رجل من أهل بيتي، فبعث بها مع علي» قال الترمذي: حسن غريب. ووقع في حديث يعلى عند أحد «لما نزلت عشر آيات من براءة بعث بها النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر ليقراها على أهل مكة، ثم دعاه فقال: أدرك أبا بكر تحييتاً لقيته فخذته من الكتاب، فخرج أبو بكر فقال: يا رسول الله نزل في شيء؟ فقال لا، إلا أنه لن يؤدي أو لكن جبريل قال: لا يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك» قال العماد بن كثير: ليس المراد أن أبا بكر رجع من فوره، بل المراد رجع من حجته، قلت: ولا مانع من حله على ظاهره لقرب المسافة، وأما قوله عشر آيات فالمراد أولها ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس﴾. (التوبة: ٢٨).

٤ - باب ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١]

٤٦٥٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا أَبِي: عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ حَمْدَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَتْ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا أُخْبِرَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا قَبْلَ حَجَّتِهِ أَلَوْاعًا، لَمَّا رَضِيَ، يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ: أَنْ لَا يَخْجُنَ بَعْدَ الْغَنَمِ مُشْرِكًا، وَلَا يُطَوَّفَ بِالْبَيْتِ غُرَبَاءَ.

فَكَانَ حَمْدَةُ يَقُولُ: يَوْمَ النَّحْرِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، مِنْ أَجْلِ خَلِيسِ أَبِي هُرَيْرَةَ (راجع: ٣٦٩. أخرجه مسلم: ١٣٤٧).

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن منصور كما جزم به المزني ويحقوق بن ليث وأبو بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وصالح هو ابن كيسان، وقد تقدم في أوائل الصلاة من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه، فله فيه طريقان، وسياقه عن ابن أخي ابن شهاب موافق لسياق قتيل، وأما رواية صالح فوقع في آخرها «فكان حيد يقول: يوم النحر يوم الحج الأكبر، من أجل حديث أبي هريرة» وهذه الزيادة قد أدرجها شبيب عن الزهري كما تقدم في الجزية ولقظه عن أبي هريرة «بعثني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى: لا يجمع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان، ويوم الحج الأكبر يوم النحر، وإنما قيل الأكبر من أجل قول الناس الحج الأصغر، فناب أبو بكر إلى الناس في ذلك العام فلم يجمع عام حجة الوداع التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم مشرك» انتهى. وقوله: «يوم الحج الأكبر يوم النحر» هو قول حيد بن عبد الرحمن استنبطه من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِذْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي بَيْعِ الْحَرِّ إِذَا تَوَاصَوْا بِهِمْ وَاتَّخَذْتُمْ مِنْهُمْ أَزْوَاجًا بِحَبْلِ جَدَارٍ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (التوبة: ٣٦) ومن مناداة أبي هريرة بذلك بأمر أبي بكر يوم النحر، فدل على أن المراد بيوم الحج الأكبر يوم النحر، وسياق رواية شبيب يومه أن ذلك ما نادى به أبو بكر، وليس كذلك فقد تضاعفت الروايات عن أبي هريرة بأن النبي كان ينادي به هو ومن معه من قبل أبي بكر شيثان: منع حج المشركين، ومنع طواف العريان، وأن علياً

(كسبه): اتفقت الروايات على أن حجة أبي بكر كانت سنة تسع، ووقع في حديث لعبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في قوله: ﴿برأه من الله ورسوله﴾ (التوبة: ١) قال: «لما كان زمن خيبر أخصر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجمرات، ثم أمر أبا بكر بالصدقة على تلك الحجة. قال الزهري: وكان أبو هريرة يحدث أن أبا بكر أمره أن يؤذن براءة، ثم أتبع النبي صلى الله عليه وسلم علياً بالحديث. قال الشيخ عاصم الدين بن كثير: هذا فيه غرابة من جهة أن الأمر في سنة عمرة الجمرات كان عتاب بن أسيد، وأما حجة أبي بكر فكانت سنة تسع. قلت: يمكن رفع الإشكال بأن المراد بقوله: «ثم أمر أبا بكر» يعني بعد أن رجع إلى المدينة وطوى ذكر من ولي الحج سنة ثمان. فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع من العمرة إلى الجمرات فأصبح بها توجه هو ومن معه إلى المدينة، لأن جاء أوان الحج فأمر أبا بكر وذلك سنة تسع. وليس المراد أنه أمر أبا بكر أن يجمع في السنة التي كانت فيها عمرة الجمرات. وقوله: على تلك الحجة» يريد الآية بعد رجوعهم إلى المدينة

٥ - باب ﴿فَقَاتِلُوا أِيمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [١٢]

٤٦٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا

٦ - باب قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ

وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٣٤]

٤٦٥٩ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَوْ فَرَحًا» [راجع: ٢٣٧١]. أخرجه مسلم: ١٩٨٧ بطله ليست في هذه الطريق [الأصح: ٤].

٤٦٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ حُسَيْنٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ فَقُلْتُ: مَا أَنْزَلْتَ بِهِلَةَ الْأَرْضِ؟ قَالَ: كَتَبْتُ الشَّامَ، فَقَرَأْتُ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

قَالَ مُتَاوِلٌ: مَا هَلَا لَنَا فِي أَهْلِ الْكِبَابِ، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّهَا لَقِيَامٌ وَلِهَيْمٌ [راجع: ١٤٠٦].

قوله: (باب قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية).

قوله: (يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أفرع) كذا أورده مختصراً، وهو عند أبي نعيم في «المستخرج» من وجه آخر عن أبي اليمان زاده بن منه صاحبه ويطليه، أنا كنزك، فلا يزال به حتى يلقيه إصبه. وكذا أخرجه النسائي من طريق علي بن عياض عن شعيب، وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الزكاة مع شرح الحديث. ثم ذكر حديث أبي ذر في قصته مع معاوية في تناول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقد تقدم في الزكاة أيضاً مع شرحه.

٧ - باب قوله: ﴿يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ

فَتَكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فُلُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [٣٥]

٤٦٦١ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ فَقَالَ: هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا أَنْزَلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ [راجع: ١٤٠٤].

قوله: (باب قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَكْوَى بِهَا﴾ الآية).

قوله: (وقال أحمد بن حبيب) كذا أورده مختصراً، وتقدم بآته منه في كتاب الزكاة مع شرحه.

٨ - باب قوله: ﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا

فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ

الَّذِينَ الْقِيمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [٣٦]

القيم: هو الأقاليم.

٤٦٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمٍ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثُ مَوَاقِيَتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ» [راجع: ٦٧]. أخرجه مسلم: ١٦٧٩، مطولاً.

قوله: (باب قوله: ﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ في كتاب الله

زَيْدٌ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حَذِيفَةَ فَقَالَ مَا بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ، وَلَا مِنَ الْمُسَافِقِينَ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ أَهْرَابِيُّ: إِنَّكُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ تُخْبِرُونَا فَلَا تَدْرِي، فَمَا بَالُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ بِتَوَاتُتِهِمْ، وَيَسْرِقُونَ أَخْلَاقًا؟ قَالَ: أُولَئِكَ الْفَسَاقُ، أَجَلٌ، لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، أَحَدُهُمْ شَيْخٌ كَبِيرٌ، لَوْ شَرِبَ الْمَاءَ الْبَارِدَ لَمَّا وَجَدَ بَرْدَهُ.

قوله: (باب قوله تعالى: فَقاتلوا أمة الكفر إلههم لا إيمان لهم) قرا الجمهور بفتح الحزنة من إيمان، أي لا عهد لهم وعن الحسن البصري بكسر الحزنة وهي قراءة شاذة، وقد روى الطبري من طريق عمار بن ياسر وغيره في قوله: ﴿إِنَّمَا لَا إِيْمَانُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢] أي لا عهد لهم، وهذا يؤيد قراءة الجمهور.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد، وإسماعيل هو ابن أبي خالد.

قوله: (ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة) هكذا وقع مبهماً ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن عينة عن إسماعيل بن خالد بلفظ «ما بقي من المناقنين من أهل هذه الآية» لا يتخلوا عدوي وعدوكم أولياء» الآية [لمتنحة: ١] إلا أربعة نفر، إن أحدهم لشيخ كبير قال الإسماعيلي: إن كانت الآية ما ذكر في خبر ابن عينة فحق هذا الحديث أن يخرج في سورة المتنحة انتهى. وقد وافق البخاري على إخراجها عند آية برادة السائي وابن مردويه، فأخرجاه من طرق عن إسماعيل، وليس عند أحد منهم تعيين الآية، وانفرد ابن عينة بتعيينها، إلا أن عند الإسماعيلي من رواية خالد الطحان عن إسماعيل في آخر الحديث «قال إسماعيل: يعني الذين كاتبوا المشركين» وهذا يقوي رواية ابن عينة، وكان مستند من أخرجهما في آية برادة ما رواه الطبري من طريق حبيب بن حسان عن زيد بن وهب قال: «كنا عند حذيفة فقرأ هذه الآية: ﴿فقاتلوا أمة الكفر﴾ قال: ما قوتل أهل هذه الآية بعد» ومن طريق الأعمش عن زيد بن وهب نحوه، والمراد بكونهم لم يقاتلوا أن قتالهم لم يقع لعدم وقوع الشرط، لأن لفظ الآية ﴿وإن تكفوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم﴾ فقاتلوا ﴿فلما لم يقع منهم نكث ولا طعن لم يقاتلوا. وروى الطبري من طريق السدي قال: المراد بأمة الكفر كفار قريش. ومن طريق الضحاك قال: أمة الكفر رؤوس المشركين من أهل مكة.

قوله: (إلا ثلاثة) سمي منهم في رواية أبي بشر عن مجاهد أبو سفيان بن حرب، وفي رواية عمر بن قتادة أبو جهل بن هشام وحنية بن ربيعة وأبو سفيان وسهيل بن عمرو، ومتعب بن أبي جهل وحنية قتلا بيد رافعا يطبق التفسير على من نزلت الآية المذكورة وهو حي، فيصح في أبي سفيان وسهيل بن عمرو وقد أسلموا جميعاً.

قوله: (ولا من المناقنين إلا أربعة) لم أتف على تسميته.

قوله: (فقاتل أهرابي) لم أتف على اسمه.

قوله: (إنكم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) ينصب أصحاب على النداء مع حذف الأداة أو هو بدل من الضمير في إنكم.

قوله: (تخبرونا فلا ندري) كذا وقع، في رواية الإسماعيلي «تخبرونا عن أشياء».

قوله: (يعلمون) موحدة ثم قاف أي يتنبهون، قال الخطابي: وأكثر ما يكون النقص في الخشب والصخور يعني بالنون.

قوله: (أعلاقاً) البدين المهملة والقاف أي نفائس أموالنا، وقال ابن التين: وجدته في بعض الروايات مضبوطاً بالعين المججمة ولا وجه له انتهى. ووجد في نسخة الدمايطي بخطه بالعين المججمة أيضاً، ذكره شيخنا ابن الملقن. ويمكن توجيهه بأن الأخلاق جمع غلق بفتحين وهو الباب الذي يعلق على البيت ويفتح بالفتاح، ويطلق الغلق على الحديدية التي تجمل في الباب ويعمل فيها القفل، فيكون قوله: «وسرقوا أخلاقنا» إما على الحقيقة فإنه إذا تمكن من سرقة القلق توصل إلى فتح الباب، أو فيه مجاز الخلف أي يسرقون ما في أخلاقنا.

قوله: (أولئك الفساق) أي الذين يقرون ويسرقون، لا الكفار ولا المنافقون.

قوله: (أحدهم شيخ كبير) لم أتف على تسميته.

قوله: (لو شرب الماء البارد لما وجد برده) أي للعباب شهرته وفساد معدته، فلا يفرق بين الألوان ولا الطعوم

قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَارِ، قَوَّيْتُ أَتَارَ الْمُشْرِكِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ قَدَمَهُ وَأَنَا، قَالَ: «مَا هَذَا يَا قَتِينَ اللَّهِ تَالِئَهُمَا» [روى: ٣٠٣٤، لرحمه: ٢٣٨١].

٤٦٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ حِينَ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ: أَبُوهُ الزُّبَيْرُ، وَأُمُّهُ اسْمَاءُ، وَخَالَتُهُ عَائِشَةُ، وَجَدُّهُ أَبُو بَكْرٍ، وَجَدُّتُهُ صَفِيَّةُ.

قُلْتُ لِسَفْيَانَ: إِشَادَةُ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا، فَشَعَلَهُ إِنْسَانٌ، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنُ جُرَيْجٍ [نظر: ٤٦٦٥، ٤٦٦٦].

٤٦٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ عَمِينَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَكَانَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، فَعُدَّوْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَتُرِيدُ أَنْ تَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَجَلَّ حَرَمَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: مَعَادُ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَبَنِي أُمِّتِهِ مُجْلِبِينَ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُحِلُّهُ أَبَدًا. قَالَ: قَالَ النَّاسُ: بَايَعَ لَابْنَ الزُّبَيْرِ، فَقُلْتُ: وَأَيْنَ بَهَذَا الْأَمْرُ عَنْهُ، أَمَا أَبَوُهُ؟ فَخَوَّارِي النَّبِيُّ ﷺ، يُرِيدُ الزُّبَيْرَ، وَأَمَّا جَدُّهُ: فَصَاحِبُ الْغَارِ، يُرِيدُ أَبَا بَكْرٍ، وَأَمَّا أُمُّهُ: فَذَاتُ النَّطَاقِ، يُرِيدُ اسْمَاءَ، وَأَمَّا خَالَتُهُ: فَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، يُرِيدُ عَائِشَةَ، وَأَمَّا عَمَّتُهُ: فَزَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ، يُرِيدُ خَدِجَةَ، وَأَمَّا عَمَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَدَّتُهُ، يُرِيدُ صَفِيَّةَ، ثُمَّ عَظِيفٌ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَلْفَرَّانِ، وَاللَّهِ إِنَّ صَلَوَتِي وَصَلَوَتِي مِنْ قُرَيْبٍ، وَإِنْ رَوَيْتِي رَوَيْتِي أَكْفَاءَ كِرَامَةٍ، فَكَلَّفَ الْفَرِيقَاتِ وَالْأَسَانَتِ وَالْحَسَنَاتِ، يُرِيدُ أَنْفُسًا مِنْ نَبِيٍّ أَسَدٍ: يَتَى قَوَّيْتُ وَبَنِي أَسْمَاءَ وَبَنِي أَسَدٍ، إِنَّ ابْنَ أَبِي الْفَاصِ بَرَزَ بِمَنْشِيِّ الْقُدَيْشَةِ، يَحْيَى عَمَلًا لِمَلِكٍ ابْنِ مُرْوَانَ، وَإِنَّهُ لَوَى ذَنْبَهُ، يَحْيَى ابْنَ الزُّبَيْرِ [راجع: ٤٦٦٤، ونظر في فضائل الصحابة، باب ١٣].

٤٦٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ مَجْمُودٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ حَدَّثَنَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَلَا تَعْبُدُونَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، قَامَ فِي أَمْرِ هَذَا، فَقُلْتُ: لِأَخَاسِنِ نَفْسِي لَهُ مَا حَاسَبْتُهَا لِأَبِي بَكْرٍ وَلَا لِعَمْرٍ، وَلَهُمَا كَأَنَّا أَوْلَى بِكُلِّ غَيْرٍ مِنِّي، وَقُلْتُ: ابْنُ عَمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبْنُ أَبِي خَدِجَةَ، وَأَبْنُ أُخْتِ عَائِشَةَ، فَيَا ذَا هُوَ يَتَعَلَّقُ عَنِّي وَلَا يُرِيدُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنِّي أَطْرَحُ هَذَا مِنْ نَفْسِي فَهَذِهِ، وَمَا أَرَاكَ يُرِيدُ غَيْرًا، وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ، لَانَ يَرْتَفِي بَنُو عَمِّي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَرْتَفِي غَيْرُهُمْ [راجع: ٤٦٦٤].

قوله: (باب قوله: «لاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا» أي ناصراً) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «إن الله معنا» [التوبة: ٤٠] أي: ناصراً وحافظنا.

قوله: (السكينة فعليه من السكون) هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي وهو المذكور في جميع أحاديث الباب إلا الطريق الأخير، وفي شيوخه عبد الله بن محمد جماعة منهم أبو بكر بن أبي شيبة، ولكن حيث يطلق ذلك فالمراد به الجعفي لاختصاصه به وإكثاره عنه. وحيث يفتح أوله ثم المرحلة الثقيلة هو ابن هلال، وقد تقدم الحديث مع شرحه في مناقب أبي بكر.

قوله: (حين وقع بينه وبين ابن الزبير) أي بسبب البيعة، وذلك أن ابن الزبير حين مات معاوية انتزع من البيعة ليزيد بن معاوية وأصر على ذلك حتى أغرى يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة بالبلدية فكانت وقعة الحرة، ثم توجه الجيش إلى مكة فمات أميرهم مسلم بن عقبة وقام بأمر الجيش الشامي حصين بن غمر فحصر ابن الزبير بمكة، ورموا الكعبة بالمنجنيق حتى احترقت. فمجاهم الخبر يموت يزيد بن معاوية فرجعوا إلى الشام، وقام ابن

يوم خلق السموات والأرض) أي أن الله سبحانه وتعالى لما ابتداء خلق السموات والأرض جعل السنة اثني عشر شهراً.

قوله: (منها أربعة حرم) قد ذكر تفسيرها في حديث الباب.

قوله: (ذلك الدين القيم) قال أبو عبيدة في قوله: «ذلك الدين القيم» مجازة القائم أي المستقيم، فخرج سيده من ساد يسود مقام يقوم.

قوله: («فلا تظلموا فيهن أنفسكم») أي في الأربعة باستحلال القتال، وقيل بارتكاب المعاصي.

قوله: (إن الزمان قد استدار كهيته) تقدم الكلام عليه في أوائل البدء المخلوق، وأن المراد بالزمان السنة. وقوله: «كهيته» أي استدار استدارة مثل حالته. ولفظ «الزمان» يطلق على قليل الوقت وكثيره، والمراد باستدارته وقوع تاسع ذي الحجة في الوقت الذي حلت فيه الشمس برج الحمل حيث يستوي الليل والنهار. ووقع في حديث ابن عمر عند ابن مردويه: «إن الزمان قد استدار فهو اليوم كهيته يوم خلق الله السموات والأرض».

قوله: (السنة اثنا عشر شهراً) أي السنة العربية للملاحة، وذكر الطبري في سبب ذلك من طريق حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك: كانوا يعملون السنة ثلاثة عشر شهراً ومن وجه آخر كانوا يعملون السنة اثني عشر شهراً وخمسة وعشرين يوماً، فتعدد الأيام والشهور كذلك.

قوله: (ثلاث مواليات) هو تفسير الأربعة الحرم، قال ابن التين: المواليات متواليه، يعني لأن الميز الشهر، قال: ولعله أعاده على المعنى أي ثلاث مدد متواليات، انتهى. أو باعتبار العدد مع أن الذي لا يذكر التمييز معه يميز فيه التذكير والتثنية، وذكرها من ستين لصلحة التولي بين الثلاثة، وإلا فلو بدأ بالحرم لفات مقصود التولي. وفيه إشارة إلى إبطال ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من تأخير بعض الأشهر الحرم، قيل: كانوا يعملون الحرم صفراً ويعملون صفراً ثلاثاً يتولوا عليهم ثلاثة أشهر لا يتماطون فيها القتال، فلذلك قال: «متواليات» وكانوا في الجاهلية على إجماع: منهم من يسمي الحرم صفراً فيحلب فيه القتال، ويمر القتال في صفر ويسمي الحرم. ومنهم من كان يعمل ذلك سنة مكلنا وستة مكلنا، ومنهم من يجعله سنتين مكلنا وستين مكلنا، ومنهم من يؤخر صفراً إلى ربيع الأول وريبعاً إلى ما يليه ومكلنا إلى أن يصير شوال ذا القعدة وفو القعدة ذا الحجة، ثم يعود فيعيد العدد على الأصل.

قوله: (ورجى ماضى) أضافه إليهم لأنهم كانوا متمسكين بتعظيمه، بخلاف غيرهم فيقال: إن ربيعة كانوا يعملون بدله رمضان، وكان من العرب من يعمل في رجب وشعبان ما ذكر في الحرم وصفر فيحلبون رجباً ويعرمون شعبان، ووصفه بكونه بين جمادى وشعبان تأكيداً، وكان أهل الجاهلية قد نسوا بعض الأشهر الحرم أي آخرها، فيحلبون شهراً حراماً ويعرمون مكانه آخر بدله حتى رفض تخصيص الأربعة بالتحريم أحياناً، ووقع تحريم أربعة مطلقة من السنة، بمعنى الحديث أن الأشهر رجعت إلى ما كانت عليه وبطل الشعي. وقال الخطابي: كانوا يضافون بين أشهر السنة بالتجليل والتحريم والتعظيم والتأخير لأسباب تمرض لهم، منها استجمال الحرب. فيستحلون الشهر الحرام ثم يعرمون بدله شهراً غيره فتحفل في ذلك شهور السنة وتبديل، فإذا أتى على ذلك عدة من السنين استدار الزمان وعاد الأمر إلى أصله، فاتفق وقوع حجة النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك.

(تبيينه) أبدى بعضهم لما استقر عليه الحال من ترتيب هذه الأشهر الحرم مناسبة لطيفة حاصلها أن للأشهر الحرم مزية على ما عدناها فاناسب أن يبدأ بها العام وأن تتوسطه وأن تنتهي به، وإنما كان الحتم بشهرين لوقوع الحج ختام الأركان الأربعة لأنها تشتمل على عمل مال محض وهو الزكاة، وعمل بند محض، وذلك تارة يكون بالجراروح وهو الصلاة وتارة بالقلب وهو الصوم، لأنه كف عن المظترات. وتارة عمل مركب من مال وبدن وهو الحج. فلما جمعها ناسب أن يكون له ضعف ما لواحد منهما، فكان له من الأربعة الحرم شهران، والله أعلم.

٩ - باب قوله: «فاني اثنين إذ هما في الغار»

إِذ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴿٤٠﴾

أي: ناصراً، السكينة: قِيَمَةُ مِنَ السُّكُونِ.

٤٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حِثَّانٌ: حَدَّثَنَا هُشَامٌ: حَدَّثَنَا

الزير في بناء الكعبة، ثم دعا إلى نفسه فبرع بالخلافة وأطاعه أهل الحجاز ومصر والعراق وخراسان وكثير من أهل الشام، ثم غلب مروان على الشام وقتل الضحاك بن قيس الأمير من قبل ابن الزير بمصر وراعه، ومضى مروان إلى مصر وغلب عليها، وذلك كله في سنة أربع وستين، وكمل بناء الكعبة في سنة خمس، ثم مات مروان في سنة خمس وستين وقام عبد الملك ابنه مقامه، وغلب المختار بن أبي عبيد على الكوفة فقرر منه من كان من قبل ابن الزير، وكان محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية وعبد الله بن عباس مقيمين بمكة منذ قتل الحسين، فدعاهما ابن الزير إلى البيعة له فامتنعا وقالوا: لا نطيع حتى يجمع الناس على خليفة، وتبعهما جماعة على ذلك، فشدد عليهم ابن الزير وحصرهم، فبلغ المختار فجهر إليهم جيشاً فأخرجوهما واستأنفوهما في قتال ابن الزير فامتنعا، وخرجوا إلى الطائف فأقاما بها حتى مات ابن عباس سنة ثمان وستين، ورحل ابن الحنفية بعده إلى جهة رضى جبل يبيع فأقام هناك ثم أُرِد دخول الشام فترجعه إلى نحو أيلة فمات في آخر سنة ثلاث أو أول سنة أربع وصبيح، وذلك عقب قتل ابن الزير على الصحيح، وقيل عاش إلى سنة ثمانين أو بعد ذلك، وعند الواقدي أنه مات بالمدينة سنة إحدى وثمانين، وزعت الكسبية أنه حي لم يمت وأنه المهدي وأنه لا يموت حتى يملك الأرض، في خرافات لم كثيرة ليس هذا موضعها. وإما خصت ما ذكرته من طبقات ابن سعد وتاريخ الطبري وغيره لبيان المراد بقول ابن أبي مليكة: «حين وقع بينه وبين ابن الزير»، ولقوله في الطريق الأخرى: «فدعوت على ابن عباس فقلت: أتريد أن تقتل ابن الزير؟» وقرول ابن عباس: قال الناس: بايع لابن الزير، فقلت: وأين بهذا الأمر عنه؟ أي أنه مستحق لذلك لما له من المناقب المذكورة، ولكن امتنع ابن عباس من المبايعه له لما ذكرناه. وروى الفاكهي من طريق سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: «كان ابن عباس وابن الحنفية بالمدينة ثم سكتا مكة، وطلب منهما ابن الزير البيعة فأبيا حتى يجمع الناس على رجل، فضيق عليهما فبعث رسولاً إلى العراق فخرج إليهما جيش في أربعة آلاف فوجدهما محصورين، وقد أحضر الحطب فجعل على الباب يغرفهما بذلك، فأخرجوهما إلى الطائف، وذكر ابن سعد أن هذه القصة وقعت بين ابن الزير وابن عباس في سنة ست وستين.

قوله: (والله إن وصولني وصولني من قريب) أي بسبب القرابة.

قوله: (وإن روي) بفتح الراء وضم الواو الموحدة الثقيلة من الترتيب.

قوله: (روي) في رواية الكشميهني ربي بالإفراد. وقوله: «أكفاء» أي أمثال واحدكم كفضه. وقوله: «كرام» أي في أحسابهم، وظاهر هذا أن مراد ابن عباس بالمذكورين بنو أسد ربه ابن الزير وكلام أبي خنف الأخباري يدل على أنه أراد بني أمية، فإنه ذكر من طريق أخرى أن ابن عباس لما حضرته الوفاة بالطفاف جمع بينه فقال: «يا بني إن ابن الزير لما خرج بمكة شددت أزروه ودعوت الناس إلى بيته وتركك بني عمنا من بني أمية الذين إن قبلونا قبلونا أكفاء، وإن رويونا رويونا كراماً. فلما أصاب ما أصاب جفاني» ويؤيد هذا ما في آخر الرواية الثالثة حيث قال: «وإن كان لا بد لأن يربي بنو عمي أحب إلي من أن يربي غيرهم». فإن بني عمه هم بنو أمية بن عبد شمس بن عبد مناف لأنهم من بني عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فبعد المطلب جد عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عم أمية جد مروان بن الحكم بن أبي العاص، وكان هاشم وعبد شمس شقيقين، قال الشاعر:

عبد شمس كان يتلو هاشماً
وهما بمعد لأم ولأب

وأصرح من ذلك ما في خبر أبي خنف فإن في آخره: «إن ابن عباس قال لبني: فإذا دفتوني فاسلقوا ببني عمكم بني أمية» ثم رأيت بيان ذلك واضحاً فيما أخرجه ابن أبي خنيفة في تاريخه في الحنفية فإنه المذكور قال بعد قوله: ثم ضيف في الإسلام قارئ للقرآن «وتركت بني عمي إن وصولني وصولني من قريب» أي أذنت له وتركت بني عمي فأثر علي غيبي، وهذا يستقيم الكلام. وأصرح من ذلك في رواية ابن قتيبة المذكورة أن ابن عباس قال لابنه علي: «الحق بابن عمك، فإن أنفك منك وإن كان أجده، فلحق علي بعبد الملك فكان أثر الناس عنه».

قوله: (فأثر علي) بصيغة الفعل الماضي من الأثر، ووقع في رواية الكشميهني فأثر بتحتانية ساكنة ثم نون وهو تصغير، وفي رواية ابن قتيبة المذكورة «فشددت علي عضده فأثر علي فلم أرض بالموان».

قوله: (الفرجات والأسامات والحملات يريد أبناً من بني أسد) أما التريعات فتنبه إلى بني تويت بن أسد ويقال: تويت بن الحارث بن عبد العزى بن قصي، أما الأسامات فتنبه إلى بني أسامة بن أسد بن عبد العزى، وأما الحملات فتنبه إلى بني حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى، قال الفاكهي: حدثنا الزير بن بكار عن محمد بن الضحاك في آخرين أن زهير بن الحارث دفن في الحجر. قال: وحدثنا الزير قال: كان حميد بن زهير لو كان من بني أمية بيتاً مريماً، وكانت قريش تكفه ذلك المضاعفة الكعبة، فلما بنى حميد يته قال قائلهم:

اليوم ينسى حميد يته
إما حياته وإما موته

فلما لم يصبه شيء تابوه على ذلك. وجمعت هذه الأبطن مع خويلد بن أسد جد ابن الزير، قال الأوزقي: كان ابن الزير إذا دعا الناس في الإذن بدأ ببني أسد علي بني هاشم وبني عبد شمس وغيرهم، فهذا معنى قول ابن عباس: «فأثر علي التريعات إلخ» قال: فلما ولي عبد الملك بن مروان قدم بني عبد شمس ثم بني هاشم وبني المطلب وبني نوفل ثم أعطى بني الحارث بن فهر قبل بني أسد وقال: لأقتلن عليهم أبعد بطن من قريش، فكان يصنع ذلك مباغلة منه في مخالفة ابن الزير. وجمع ابن عباس البطون المذكورة جمع القلة تخفيفاً لهم.

قوله: (يريد أبناً من بني أسد بن تويت) كذا وقع وصوابه يريد أبناً من بني تويت بن أسد إلخ نه على ذلك عياض. قلت: وكذا وقع في مستخرج أبي نعيم على الصواب، وفي رواية أبي خنف المذكورة أخفاً صئلاً من بني أسد بن عبد العزى، وهذا صواب.

قوله: (إن ابن أبي العاص) يعني عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص.

قوله: (يوز) أي ظهر.

قوله: (وأما أسماء) أي بنت أبي بكر الصديق، وقوله: «وجدته ضحية» أي بنت عبد المطلب، وقوله في الرواية الثانية: «وأما عنه فزوج النبي صلى الله عليه وسلم» يريد خديجة أطلق عليها عنه تجهزاً وإعما هي عمه أبيه لأنها خديجة بنت خويلد أي ابن أسد، والزير هو ابن العوام بن خويلد بن أسد، وكذا يجوز في الرواية الثالثة حيث قال: «ابن أبي بكر» وأما هو ابن بنته، وحيث قال: «ابن أخي خديجة» وأما هو ابن ابن أخيها العوام.

قوله: (قلت لسفيان إسناده) بالنصب أي أذكر إسناده أو بالرفع أي ما إسناده. فقال: (حدثنا شفعه إنسان ولم يقل ابن جريج) ظاهر هذا أنه صرح له بالتحديث لكن لما لم يقل ابن جريج احتمال أن يكون أراد أن يدخل بينهما واسطة، واحتمل عدم الوسطة، ولذلك استظهر البخاري بإخراج الحديث من وجه آخر عن ابن جريج، ثم من وجه آخر عن شيخه.

قوله في الطريق الثانية: (حجاج) هو ابن محمد المصيصي.

قوله: (قال ابن أبي مليكة: وكان بينهما شيء) كذا أصاد الضمير بالتثنية على غير مذكور اختصاراً ومراده ابن عباس وابن الزير، وهو صريح في الرواية الأولى حيث قال: قال ابن عباس حين وقع بينه وبين ابن الزير.

قوله: (فصل ما حرم الله) أي من القتال في الحرم.

قوله: (كتب) أي قدر.

قوله: (محلب) أي أنهم كانوا يبيحون القتال في الحرم، وإما نسب ابن الزير إلى ذلك وإن كان بنو أمية هو الذين ابتدؤوا بالقتال وحصره وإعما بدأ منه أولاً فمهم عن نفسه لأنه بعد أن ردهم الله عنه حصر بني هاشم ليأبوه، فشرع فيما يؤذن بإباحته القتال في الحرم، وكان بعض الناس يسمي ابن الزير «الحل» لذلك، قال الشاعر ينزل في أخته رمة:

ألا من لقلبي معنى غزل
محب المحلة أخت المحل

وقوله: لا أحله أبداً أي لا أبيع القتال فيه، وهذا ملعب ابن عباس أنه لا يقاتل في الحرم ولو قتل فيه.

قوله: (قال: قال الناس) القاتل هو ابن عباس وتاتل ذلك عنه ابن أبي مليكة فهو

تَصَحَّفَ، فَجَاءَ أَبُو عَقِيلٍ يَصْنَعُو صَاعًا، وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِأَكْبَرٍ مِنْهُ، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَنُفِيَّ عَنْ صَلَاحِهِ هَذَا، وَمَا قُلْنَا هَذَا إِلَّا خَيْرًا، فَزَعَلْتُ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾. الآية [رابع: ١٤١٥، أخرجه مسلم: ١٠١٨].

٤٦٦٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَسَافَةَ: أَخَذَكُمُ الرَّبَّةُ، عَنْ سَلَيْمَانَ، عَنْ حَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُ بِالصَّدَقَةِ، فَيَحْضُلُ أَهْلًا حَتَّى يَجِيءَ بِالْمُدِّ، وَإِنَّ لِأَخِيهِمُ الْيَوْمَ مِلَّةً أَكْفَى. كَأَنَّهُ يَفْرَحُ بِتَقْبِيهِ [رابع: ١٤١٥، أخرجه مسلم: ١٠١٨، مطولًا بإسحاق].

قوله: ﴿باب قوله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾﴾ [هـ: ٧٩] يَلْمِزُونَ يَحْمِلُونَ سقط هنا لأبي ذر، وقد تقدم في الزكاة.

قوله: ﴿جهلهم وجهلهم طافهم﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿والذين لا يجدون إلا جهلهم﴾ مضموم ومفتوح سواء ومعناه طافهم، يقال: جهد الفحل، وقال الفراء: الجهد بالضم لغة أهل الحجاز، ولغة غيره من الفتح، وهذا هو المعتمد عند أهل العلم باللسان قاله الطبري، وحكي عن بعضهم أن معناه مختلف: قيل بالفتح المشقة وبالضم الطاقة، وقيل غير ذلك.

قوله: ﴿عن سليمان﴾ هو الأعمش، وأبو مسعود هو عتبة بن عمرو البصري.

قوله: ﴿لما أمرنا بالصَّدَقَةِ﴾ تقدم في الزكاة بلفظ ﴿لما نزلت آية الصدقة﴾ وقد تقدم بيانه هناك.

قوله: ﴿كما تفعلهم﴾ أي يحمل بعضهم البعض بالأجرة، وقد تقدم في الزكاة من وجه آخر عن شعبة بلفظ ﴿فحمل﴾ أي نواجر أنفسنا في الحمل، وتقدم بيان الاختلاف في ضبطه، وقال صاحب «الحكم» ﴿فحمل في الأمر أي تكلفه على مشقة ومنه فحمل على فلان أي كلفه ما لا يطيق﴾.

قوله: ﴿فجاء أبو عقيل بنصف صاع﴾ اسم أبي عقيل هذا وهو يشتق أوله حبسب بمهملين بينهما موحدة ساكنة وآخره مثلها، ذكره عبد بن حيد والطبري وابن منته من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ قال: جاء رجل من الأنصار يقال له الحجاب أبو عقيل قال: يا بني الله بت أجر الجبري على صاعين من تمر، فأما صاع فأمسكته لأهلي، وأما صاع فها هو ذا. فقال المناقبون: إن كان الله ورسوله لغنيين عن صاع أبي عقيل، فنزلت. وهذا مرسل، ووصله الطبراني والبارودي والطبري من طريق موسى بن عبيدة عن خالد بن يسار عن ابن أبي عقيل عن أبيه بهذا، ولكن لم يسموه. وذكر السهيلي أنه رأى بخط بعض الحفاظ مضبوطًا بجميعين، وروى الطبراني في «الأوسط» وابن منته من طريق سعيد بن عثمان البلوي عن جدته بنت عدي أن أمها عميرة بنت سهل بن رافع صاحب الصاع الذي لزم المناقبون خرج زكاته صاع تمر وبابته عميرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعا لها بالبركة، وكذا ذكر ابن الكلبي أن سهل بن رافع هو صاحب الصاع الذي لزم المناقبون، وروى عبد بن حيد من طريق عكرمة قال في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ هو رفاعه بن سهل، ووقع عند ابن أبي حاتم رفاعه بن سعد، فيحتمل أن يكون تصحيفًا، ويحتمل أن يكون اسم أبي عقيل سهل ولقبه حبسب، أو هما اتان. وفي الصحاح أبو عقيل بن عبد الله بن ثعلبة البلوي بدري لم يسمه موسى بن عبيدة ولا ابن إسحاق ووصله الواقدي عبد الرحمن قال: واشتد باليامة، وكلام الطبري يدل على أنه هو صاحب الصاع عنده وتيممه بعض المتأخرين، والأول أولى. وقيل: هو عبد الرحمن بن سمعان وقد ثبت في حديث كعب بن مالك في قصة توبته قال: «وجاء رجل يزول به السراب قال النبي صلى الله عليه وسلم كن أبًا خيصة فإذا هو أبو خيصة» وهو صاحب الصاع الذي لزم المناقبون، واسم أبي خيصة هذا عبد الله بن خيصة من بني سالم من الأنصار، فهذا يدل على تعدد من جاء بالصاع. ويؤيد ذلك أن أكثر الروايات فيها أنه جاء بصاع، وكذا وقع في الزكاة «فجاء رجل تصدق بصاع» وفي حديث الباب «فجاء أبو عقيل بنصف صاع» وجرم الواقدي بأن الذي جاء بصدقة ماله هو زيد بن أسلم الجعلافي، والذي جاء بالصاع هو علي بن زيد الحارثي وسمى من الذين قالوا إن هذا مرأه وإن الله غني عن صدقة هذا معتب بن قشير وعبد الله بن نبتل، وأورده الخطيب في «البيهاج» من طريق الواقدي وفيه عبد الرحمن بن نبتل وهو بنون ثم موحدة ثم مشاة ثم لام بوزن جعفر، وسباني أيضًا ما يدل على تعدد من جاء بأكثر من ذلك.

قوله: ﴿عشي القعدة﴾ يضم القاف وفتح الدال وقد تضم أيضًا وقد تسكن وكسر الميم وتشديد التحتانية، قال الخطابي وغيره: معناها التبخر، وهو مثل يبرد أنه يبرز يطلب معالي الأمور. قال ابن الأثير: الذي في البخاري «القعدة» وهي القعدة في الشرف الفضل، والذي في كتب الغريب «القعدة» بزيادة تحتانية في أوله ومعناها القعدة في الشرف، وقيل التقدم بالعدة الفمل. قلت: وفي رواية أبي خضف مثل ما وقع في الصحيح.

قوله: ﴿والله لؤى ذئبة﴾ يعني ابن الزبير، لسوى بتشديد الواو ويخفيفها أي تشاء، وكفى بذلك عن تأخره، وتختلفه عن معالي الأمور، وقيل كفى به عن الجبن وإثارة الدعة كما تفعل السباع إذا أرادت النوم، والأول أولى، وفي مثله قال الشاعر: مشى ابن الزبير القهقري وتقدمت أمية حتى أحرزوا القصبات

وقال الداودي: المعنى أنه وقف فلم يقدم ولم يتأخر، ولا وضع الأشياء مواضعها فأدنى الناصح وأقصى الكاشح. وقال ابن التين معنى: «لؤى ذئبة» لم يتم له ما أراد. وفي رواية أبي خضف المذكورة «وإن ابن الزبير عشي القهقري» وهو المناسب لقوله في عبد الملك، عشي القعدة، وكان الأمر كما قال ابن عباس: فإن عبد الملك لم يزل في تقدم من أمره إلى أن استغذ المراق من ابن الزبير وقتل أخاه مصعبًا، ثم جهز المسافر إلى ابن الزبير بمكة فكان من الأمر ما كان، ولم يزل أمر ابن الزبير في تأخره إلى أن قتل رحمه الله تعالى.

قوله في الرواية الثالثة (عن عمرو بن سعيد) أي ابن أبي حسين المكسي، وقوله: ﴿لأصحابين نفسي﴾ أي لأناشئنا في موته ونصحه، قاله الخطابي. وقال الداودي: معناه لأذكرن من مناقبه ما لم أذكر من مناقبه، وإنما صنع ابن عباس ذلك لاشتراك الناس في معرفة مناقب أبي بكر وعمر، بخلاف ابن الزبير فما كانت مناقبه في الشهرة كمنابهما فأظهر ذلك ابن عباس وبينه للناس إصافًا منه له، فلما لم ينصفه هو رجع عنه.

قوله: ﴿إفانا هو يعلى عني﴾ أي يترفع علي متعيا عني.

قوله: ﴿ولا يريد ذلك﴾ أي لا يريد أن يكون من خاصته. وقوله: «ما كنت أظن أني أعرض هذا من نفسي» أي أبذله بالخصوص له ولا يرضى مني بذلك. وقوله: «وما أراه يريد خيرا» أي لا يريد أن يصنع بي خيرا، وفي رواية الكشيبي «وإنما أراه يريد خيرا» وهو تصحيف، ويوضحه ما تقدم. وقوله: «لأن يري» أي يكون علي ربا أي أميرًا، أو ربه بمعنى رياه وقام بأمره وملك تديره، قال التيمي: معناه لأن أكون في طاعة بني أمية أحب إلي من أن أكون في طاعة بني أسد، لأن بني أمية أقرب إلى بني هاشم من بني أسد كما تقدم، والله أعلم.

١٠ - باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾﴾ [٦٠]

قال مجاهد: يَأْلَفُهُمْ بِالطَّيَّةِ.

٤٦٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَيْلٍ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: «وَقَالَ: «اتَّأَلَّفَهُمْ». فَقَالَ رَجُلٌ: مَا عَدَلْتُ، فَقَالَ: «يَخْرُجُ مِنْ خِيصِي هَذَا قَوْمٌ يَتَرَفَّقُونَ مِنَ الدُّنْيَةِ» [رابع: ٣٣٤٤، أخرجه مسلم: ١٠٦٤، مطولًا].

قوله: ﴿باب قوله: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾﴾ [هـ: ٦٠] قال مجاهد: يَأْلَفُهُمْ بِالطَّيَّةِ وصله القرطبي من ورواه عن ابن أبي نجیح عن مجاهد وسقط قوله: ﴿وفي الرقاب﴾ من غير رواية أبي ذر وهو أوجه، إذ لم يذكر ما يتعلق بالرقاب. ثم ذكر حديث أبي سعيد «بعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بني» قسمه بين أربعة وقال: اتألفهم، قال رجل: ما عدلت، أورد مختصراً جداً وإليه الباعث والمبصوت وتسمية الأربعة والرجل القاتل، وقد تقدم بيان جيع ذلك في غزوة حنين من المغازي.

١١ - باب قوله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾﴾ [٧٩]

[٧٩]

﴿يَلْمِزُونَ﴾ يَحْمِلُونَ. وَ﴿جُهْدُهُمْ﴾ طَاقُهُمْ.

٤٦٦٨ - حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: لَمَّا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ كُنَّا

الصدقة الآن سهولة مأخذها بالتوسع الذي وسع عليهم أولى من الحرص عليها مع تكلفهم، أو لواء الإشارة إلى ضيق العيش في زمن الرسول وذلك لقلة ما وقع من الفتح والغنائم في زمانه، وإلى سعة عيشهم بعده لكثرة الفتح والغنائم

۱۲- باب قَوْلِهِ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ

إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴿٨٠﴾

٤٦٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أَسْمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ
نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا تَوَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَاءَ ابْنُهُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَ قِيمَةَ يُكْفَنُ فِيهِ أَبَاهُ
فَاطَمَهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ عَلَيْهِ فَقَامَ خُمُرُ
فَاطِمَةَ بِرُؤُوسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُصَلِّيُ عَلَيْهِ، وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ
أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا خَيْرُكَ مِنَ اللَّهِ فَقَالَ ﷻ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ
لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﷻ وَسَائِرُكَ عَلَى السَّبْعِينَ. قَالَ: إِنَّهُ
سَائِقٌ. قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنزَلَ اللَّهُ ﷻ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ
مِنْهُمْ مَاتَ أَبَا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﷻ [أخرجه مسلم: ٢٤٠٠].

٤٦٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ.

وَقَالَ خِرَازِمٌ: خَلَيْتِي غَفِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصْلَتِي عَلَى ابْنِ أَبِي، وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا: كَذَا، وَكَذَا، قَالَ: أَغْدُو عَلَيْكَ قَوْلُهُ، قَسِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: دَاخِرُ عَنِي يَا خِرَازِمُ، لَمَّا أَخْبَرْتُ عَبْدَهُ، قَالَ: «إِنِّي خَرْتُ فَاخْرُتَ، كَرَأَيْتُ أَنِّي إِذَا وَدَّتُ عَلَى السَّيِّئِينَ يَهْرُكَ لَوَدَّتُ عَلَيْهِمْ». قَالَ: فَصَلَّى عَبْدُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَمُتْ إِلَّا بَيَّسًا، حَتَّى تَرَكْتُ الْإِيمَانَ مِنْ بَرَاءَةٍ، وَلَا فَصَلَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا إِلَى قَوْلِهِ - وَمَنْ لَافِقُونِي. قَالَ: فَجِئْتُ بَعْدَ مِنْ جَرَّائِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهِ وَرَسُولَهُ أَغْلَمُ رَأْيِي: [١٣٦٦].

قوله: (باب قوله استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم [الأنعام: ١٨٤]) كذا لأبي ذر ورواية غيره مختصرة.

قوله: (عن عيد الله) هو ابن عمر.

قوله: (لما توفي عبد الله بن أبي) ذكر الوفاة ثم الحاكم في الإكليل أنه مات بعد مصرعهم من تبرك وذلك في ذي القعدة سنة تسع، وكانت مدة مرضه عشرين يوماً ابتداءً من ليال بيتي من شوال، قالوا: وكان قد تخلف هو ومن تبعه عن غزوة تبرك، وفيهم نزل أن خرجوا فيكم ما زادكم إلا ابتلاءً [التوبة: ٤٧] وهذا يدفع قول

قوله: (جاء ابنه عبد الله بن عبد الله) وقم في رواية الطبري من طريق الشيخ: لا
احضر عبد الله جاء ابنه عبد الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبي الله إن أبي
قد احضر فأحب أن تشهده وتصلني عليه، قال: ما اسمك؟ قال: الحباب يعني بضم
المهملة وموحدين مخففاً قال: بل أنت عبد الله الحباب اسم الشيطان. وكان عبد الله بن
عبد الله بن أبي هذا من فضلاء الصحابة وشهد بدرًا وما بعدها واستشهد يوم الجمامة في
خلافة أبي بكر الصديق، ومن مناقبه أنه بلغه بعض مقالات أبيه فجاء إلى النبي صلى الله
عليه وسلم يستأذنه في قتله، قال: بل أحسن صحبه، أخرجه ابن منه من حديث أبي
هريرة بإسناد حسن، وفي الطبراني من طريق عروة بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن
أبي أبي أن استأذن عروة، وهذا منقطع لأن عروة لم يذكره وكأنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر
الاسم، فإسلامه فلائلك التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحضر عنده ويصلي عليه، ولا
يسبها وقد ورد ما يدل على أنه فعل ذلك بعد من أبيه، ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد

قوله: (وجاء إنسان يأكل منه) تقدم في الزكاة بلفظ (وجاء رجل بشيء كثير) وروى الزيلز من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تصدقوا فإني أريد أن أبعث بهما». قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال: يا رسول الله عندي أربعة آلاف: ألفين اقترضهما ربي، وألفين أملكهما لعملي، فقال: بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أسكت قال: ومات رجل من أنصار فاضاب صاعين من تمر. الحديث. قال الزيلز: لم يستند إلا لطلوبت من عباد عن أبي عروانة عن عمر، قال: وحديثه أبو كامل عن أبي عوف، فلم يذكر بأبي هريرة فيه، وكذلك أخرجه عبد بن حيد عن يونس بن عمدة عن أبي عروانة، وأخرجه ابن أبي حاتم والطبري وابن مردويه ومن طرق أخرى عن أبي عروانة مرسلاً، وذكره ابن إسحاق في المغازي بغير إسناد، وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير من طريق سعيد عن قتادة وابن أبي حاتم من طريق الحكم بن أبان عن حكومة والمعنى واحد قال: «وحث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي الصدقة يعني في غزوة تبوك فجاء عبد الرحمن بن عوف بأربعة آلاف فقال: يا رسول الله مالي ثمانية آلاف فتك نصفها وأسكت نصفها، فقال: بارك الله لك فيما أسكت وفيما أعطيت. وتصدق يومئذ حاصم بن عدي بمائة وست من تمر. وجاء أبو عقيل بصاع من تمر. الحديث. وكذا أخرجه الطبري من طريق العمري عن ابن عباس نحوه، ومن طرق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «جاء عبد الرحمن بن عوف بأربعين أوقية من ذهب». بمائة. وعند عبد بن عوف وابن أبي حاتم من طريق الريح بن أنس قال: «جاء عبد الرحمن بن عوف بأربعمائة أوقية من ذهب فقال: إن لي ثمانمائة أوقية من ذهب. الحديث، وأخرجه عبد الرزاق من معمر عن قتادة قال: «ثمانية آلاف دينار». ومثله لابن أبي حاتم من طريق مجاهد، وحكى عياض في «الشفاء» أنه جاء يومئذ بشعمائة بغير، وهذا اختلاف شديد في القدر الذي أحضره عبد الرحمن بن عوف، وأصح الطرق فيه ثمانية آلاف درهم. وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أو غيره، وإله أعلم. ووقع في «معاني القراء» أن النبي صلى الله عليه وسلم حث الناس على الصدقة فجاء عمر بصدقة، وعثمان بصدقة عظيمة، وبعض أصحاب الرجال صلى الله عليه وسلم يعني عبد الرحمن بن عوف، ثم جاء أبو عقيل بصاع من تمر، فقال المناظرون: ما أخرج هؤلاء صدقاتهم إلا رياء، وأما أبو عقيل فأجما بصاعه ليدرك بنفسه، فنزلت. ولابن مردويه من طريق أبي سعيد فجاء عبد الرحمن بن عوف بصدقته، وجاء الطموعون من المؤمنين. الحديث.

قوله: ﴿فَزَلْزَلَتِ الذِّهْنُ يَلْمُزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ﴾ قراءة الجمهور بتشديد الطاء والواو وأصله المتطوعون فأدغمت التاء في الطاء، وهم الذين يفترون بغير استعانة برزق من سلطان أي غيره. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ﴾ معطوف على المطوعين، وأخطأ من قال: إنه معطوف على ﴿الذِّهْنُ يَلْمُزُونَ﴾ لاستلزامه نفاذ المعنى، وكذا من قال معطوف على المؤمنين لأنه يفهم منه أن الذين لا يجدون إلا جهدهم ليسوا بمؤمنين لأن الأصل في العطف المغايرة فكأنه قيل الذهن يلمزون المطوعين من هذين الصنفين المؤمنين والذين لا يجدون إلا جهدهم، فكان الأولين مطوعون مؤمنون والثاني مطوعون غير مؤمنين، وليس بصحيح، فالحق أن معطوف على المطوعين ويكون من عطف الخاص على العام، والنكتة فيه التنويه بالخاص لأن السخرية من المقل أشد من المكثر غالباً، والله أعلم.

قوله: في الحديث الثاني (ليحتال أحدنا حتى يجني بالمد) يعني فيصدق به، في رواية الزكاة « فيطلق أحدنا إلى السوق فيحامل » فأفاد بيان المراد بقوله في هذه الرواية فيحتال.

قوله: (وإن لأحدهم اليوم مائة ألف) في رواية الزكاة « وإن لبعضهم اليوم مائة ألف » ومائة بالنصب على أنها اسم إن والخبر لأحدهم أو بعضهم واليوم ظرف، ولم يذكر محيز المائة ألف فيحتمل أن يريد الدراهم أو الدينار أو الأمداد.

قوله: «كانه يعرض بنفسه» هو كلام شقيق الراوي عن أبي مسعود، يَبَيِّنُ إِسْحَاقَ بن راهويه في مسنده، وهو الذي أخرجه البخاري عنه. وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن إسحاق فقال في آخره: «وإن لأحدهم اليوم مائة ألف»، قال شقيق: كأنه يعرض بنفسه، وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر وزاد في آخر الحديث «قال الأعشى: وكان أبو مسعود قد كثر ماله». قال ابن بطال: يريد أنهم كانوا في زمن الرسول يصدقون بما يجيئون، وهؤلاء يكتثرون ولا يتصدقون، قلنا: قالوا: وهو سعيد، وقال الزين بن المنير مراده أنهم كانوا يصدقون مع عدم الحاجة، ويتكثفون لذلك، ثم وسع الله عليهم فصاروا يصدقون من يسر ومعد خشية سرهم: قلت: ويحتمل أن يكون مراده أن الحرص على

الرزاق عن معمر والطبري عن طريق سعيد كلاهما عن قتادة قال: «أرسل عبد الله بن أبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما دخل عليه قال: أهلكك حب يهودي فقال: يا رسول الله إنما أرسلت إليك لتستغفر لي ولم أرسل إليك لترغبني. ثم سأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه فأجاب: وهذا مرسل من عهدة رجالي، ومعه ما أخرجه الطبراني عن طريق الحكم بن إبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لا مرض عبد الله بن أبي جاءه النبي صلى الله عليه وسلم فكلمه فقال: قد فهمت ما تقول، فامتنع علي فكفني في قميصك وصل علي ففعل» وكان عبد الله بن أبي أراد بذلك دفع العار عن ولده وعشيرته بعد موته فأظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليه، ووقعت إجابته إلى سؤاله بحسب ما ظهر من حاله إلى أن كشف الله الخطأ عن ذلك كما سيأتي، وهذا من أحسن الأجوبة فيما يتعلق بهذه القصة.

قوله: (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه، فقام عمر فأعاد يهوب رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حديث ابن عباس عن عمر ثباتي حديث الباب «فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي حديث الترمذي من هذا الوجه «فقام إليه فلما وقف عليه يريد الصلاة عليه وثبت إليه قتل: يا رسول الله أتصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا أعدد عليه قوله» يشير بذلك إلى مثل قوله: «لا تنفخوا على من عند رسول الله حتى يفضوا» [المتفقون: ٧] وإلى مثل قوله: «ليخرجن الأعمى منها الأذى» [المتفقون: ٨] وسيأتي بيانه في تفسير المتناقضين.

قوله: (فقال: يا رسول الله أتصلي عليه وقد نهك ربك أن تصلي عليه) كذا في هذه الرواية إطلاق النبي عن الصلاة، وقد استشكل جداً حتى أقدم بعضهم فقال: هذا وهم من بعض رواته، وحاصله غيره فزع من أمر اطلاع على نهي خاص في ذلك. وقال القرطبي: لعل ذلك وقع في خاطر عمر فيكون من قبيل الإسام، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله: «ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين». [الفتوة: ١٣] قلت: الثاني يعني ما قاله القرطبي أقرب من الأول، لأنه لم يقدم النبي عن الصلاة على المنافقين، بدليل أنه قال في آخر هذا الحديث: «قال: فأنزل الله ولا تصل على أحد منهم» والذي يظهر أن في رواية الباب تجوزاً بيته الرواية التي في الباب بعده من وجه آخر من عبيد الله بن عمر بن بلظ: «قال تصلي عليه وقد نهك الله أن تستغفر لهم» وروى عبد بن حيد والطبري عن طريق الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال: «أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي على عبد الله بن أبي فأخفت بشيء فقلت: والله ما أملك الله بهذا، لقد قال: إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم» ووقع عند ابن مردويه عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس: «قال عمر: أتصلي عليه وقد نهك الله أن تصلي عليه؟ قال: أين؟ قال: قال: استغفر لهم» الآية، وهذا مثل رواية الباب، فكان عمر قد فهم من الآية المذكورة ما هو الأكثر الأغلب من لسان العرب من أن «أو» ليست للتخيير، بل للتسوية في عدم الوصف المذكور، أي أن الاستغفار لهم وعدم الاستغفار سواء، وهو كقوله تعالى: «سواء عليهم أستمغرت لهم أم لم تستغفر لهم» [المتفقون: ٦] لكن الثانية أسرح، ولهذا ورد أنها نزلت بعد هذه القصة كما سأذكره، وفهم عمر أيضاً من قوله: «سبعين مرة» أنها للمبالغة وأن العدد المعين لا مفهوم له، بل المراد نفي المغفرة لهم ولو كثرت الاستغفار، فيحصل من ذلك النهي عن الاستغفار فاطلقه، وفهم أيضاً أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت طلب المغفرة للميت والشفاعة له فلذلك استأنز منه النهي عن الاستغفار ترك الصلاة، فلذلك جاء عن في هذه الرواية إطلاق النبي عن الصلاة، ولهذا الأمور استكثر إرادة الصلاة على عبد الله بن أبي. هذا تقرير ما صدر عن عمر مع ما عرف من شدة صلاته في الدين وكثرة بغضه للكفار والمنافقين، وهو القائل في حق حاطب بن أبي بلتعة مع ما كان له من الفضل كشهده بداراً وغير ذلك لكونه كاتب قرشاً قبل الفتح «وهي يا رسول الله أضرب عنقه فقد ناقض» فلذلك أقدم على كلامه للنبي صلى الله عليه وسلم بما قال: «ولا يلتزم إلى احتمال إجراء الكلام على ظاهره» لا غلب عليه من الصلاة المذكورة. قال الزين بن المنير: وإما قال ذلك عمر حرصاً على النبي صلى الله عليه وسلم ومشورة لا إكزاماً، وله عوائد بذلك، ولا يبعد أن يكون النبي كان أذن له في مثل ذلك فلا يستنزه ما وقع من عمر أنه اجتهد مع وجود النص كما تمسك به قوم في جواز ذلك، وإما أشار بالنبي ظهر له فقط. ولهذا احتمل منه النبي صلى الله عليه وسلم أخذه بشيء وخاطبته في مثل ذلك المقام، حتى التفت إليه متبسماً كما في حديث ابن عباس بذلك في هذا الباب.

قوله: (إما خيرني الله فقال: استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة)، وسأزيده على السبعين في حديث ابن عباس عن عمر من الزيادة «فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: آخر عني يا عمر، فلما أكرت عليه قال:

قوله: (فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حديث ابن عباس عن عمر ثباتي حديث الباب «فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي حديث الترمذي من هذا الوجه «فقام إليه فلما وقف عليه يريد الصلاة عليه وثبت إليه قتل: يا رسول الله أتصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا أعدد عليه قوله» يشير بذلك إلى مثل قوله: «لا تنفخوا على من عند رسول الله حتى يفضوا» [المتفقون: ٧] وإلى مثل قوله: «ليخرجن الأعمى منها الأذى» [المتفقون: ٨] وسيأتي بيانه في تفسير المتناقضين.

إني خيرت فاخترت» أي خيرت بين الاستغفار وعلمه، وقد بين ذلك حديث ابن عمر حيث ذكر الآية المذكورة. وقوله في حديث ابن عباس عن عمر: «لو أعلم أنني إن زدت على السبعين يغفر له لذت عليها» وحديث ابن عمر جازم بقصة الزيادة، وأكد منه ما روى عبد بن حيد من طريق قتادة قال: «لا نزلت» استغفر لهم أو لا تستغفر لهم [المتفقون: ٦] قال النبي صلى الله عليه وسلم: قد خيرني ربي، فوالله لأزيدن على السبعين» وأخرجه الطبري من طريق مجاهد مثله، والطبري أيضاً وابن أبي حاتم من طريق هشام بن عروة عن أبيه مثله، وهذه طرق وإن كانت مراسيل فإن بعضها يعضد بعضها. وقد خفيت هذه النقطة على من خرج أحاديث المختصر والبيضاوي واقتصروا على ما وقع في حديثي الباب، ودل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم أطال في حال الصلاة عليه من الاستغفار له، وقد ورد ما يدل على ذلك، فذكر الواقدي أن جميع بن جارية قال: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أطال على جنازة قط ما أطال على جنازة عبد الله بن أبي من الرقوق» وروى الطبري عن طريق مغيرة عن الشعبي قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: قال الله: «إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم» فأتانا استغفر لهم سبعين وسبعين» وقد تمسك بهذه القصة من جعل مفهوم العدد حجة، وكذا مفهوم الصفة من باب الأول. ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم فهم أن زاد على السبعين بخلاف السبعين قال: «سأزيد على السبعين»، وأجاب من أنكر القول بالمفهوم بما وقع في بقية القصة، وليس ذلك بدافع للحجة، لأنه لو لم يقم الدليل على أن المقصود بالسبعين المبالغة لكان الاستدلال بالمفهوم باقياً.

قوله: (قال: إنه مناقق فصلى عليه) أما جزم عمر بأنه مناقق فجرى علي ما كان يطلق عليه من أحواله. وإما لم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وصلى عليه إجراءً له على ظاهر حكم الإسلام كما تقدم تقريره، واستصحاباً لظاهر الحكم، ولما فيه من إكرام ولده الذي تحققت صلاحته، ومصلحة الاستئلاف لقومه ودفع المقدسة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر يصبر على أذى المشركين ويغفر ويصفح، ثم أمر بقتال المشركين فاستمر صفحه وعفوه عنهم يظهر الإسلام ولو كان باطنه على خلاف ذلك لمصلحة الاستئلاف وعدم التنفير عنه، ولذلك قال: «لا يتحدث الناس أن أعمداً يقتل أصحابه» فلما حصل التفتح ودخل المشركون في الإسلام وقيل أهل الكفر ودلوا أمر بمجاعة المنافقين وحملهم على حكم من الحق، ولا سيما وقد كان ذلك قبل نزول النهي الصريح عن الصلاة على المنافقين وغير ذلك مما أمر به بمجاهرتهم، وبهذا التقرير يتدفع الإشكال عما وقع في هذه القصة بحمد الله تعالى. قال الخطابي: إذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الله بن أبي ما فعل لكمال شفقتة على من تعلق بطرف من الدين، ولتطيب قلب ولده عبد الله الرجل الصالح، وتأنث قوم من الخوارج لراستة فيهم، فلو لم يجب سؤال ابنه وترك الصلاة عليه قبل ورود النهي الصريح لكان سببه على ابنه وصاراً على قومه، فاستعمل أحسن الأمرين في السياسة إلى أن نهي فأنهى. وتبعه ابن بطال وغيره بقوله: وربما أن يكون معتقدا لبعض ما كان يظهره من الإسلام. وتعقبه ابن المنير بأن الإيمان لا يتعض. وهو كما قال، لكن مراد ابن بطال أن إيمانه كان ضعيفاً. قلت: وقد مال بعض أهل الحديث إلى تصحيح إسلام عبد الله بن أبي لكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه، ودخل عن الراود من الآيات والأحاديث المرححة في حقه بما ينافي ذلك، ولم يقف على جواب شاف في ذلك، فأقدم على الدعوى المذكورة. وهو عجوز بإجماع من قبله على تقبلي ما قال، وإطابقتهم على ترك ذكره في كتب الصحابة مع شهرته وذكر من هو دونه في الشرف والشهرة بأصناف مضاعفة. وقد أخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه القصة قال: فأنزل الله تعالى: «ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره» [الفتوة: ٨٤] قال: فذكر لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: وما يعني عنه قسمي من الله، وإني لأرجو أن يسلم بذلك ألف من قومه.

قوله: (فأنزل الله تعالى: ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره) زاد عن سدد في حديثه عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر في آخره» فترك الصلاة عليهم» أخرجه ابن أبي حاتم عن أبيه عن سدد وحدا بن زفان عن يحيى، وقد أخرجه البخاري في الجائز عن سدد بدون هذه الزيادة، وفي حديث ابن عباس «تصلى عليه ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت» زاد ابن إسحاق في المغازي قال: حدثني الزهري بسند في ثاني حديثي الباب قال: «فما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على مناقق بعده حتى قبضه الله» ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن إسحاق فزاد فيه «ولا قام على قبره» وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: «لا نزلت» استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم» [المتفقون: ٦] قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تستغفر لهم إلا تستغفر لهم سبعين مرة، وسأزيده على السبعين» في حديث ابن عباس عن عمر من الزيادة «فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: آخر عني يا عمر، فلما أكرت عليه قال:

قوله: (إما خيرني الله فقال: استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة)، وسأزيده على السبعين في حديث ابن عباس عن عمر من الزيادة «فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: آخر عني يا عمر، فلما أكرت عليه قال:

من سواهم فإنهم تابوا. ثم أورد المصنف حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر. وقوله فيه: «إنا خيرني الله أو أخبرني الله» كذا وقع بالشك، والأول بمجمعة مفتوحة وتحتانية تقيلة من التخيير والثاني بموحدة من الإخبار، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق إسماعيل بن أبي إسحاق عن أبي حمزة الذي أخرجه البخاري من طريقه بلفظ: «إنا خيرني الله» بغير شك، وكذا في أكثر الروايات بلفظ التخيير أي بين الاستغفار

وعلمه كما تقدم. واستشكل فهم التخيير من الآية حتى أقدم جماعة من الأكابر على الطعن في صحة هذا الحديث مع كثرة طرقه واتفاق الشيخين وسائر الذين خرجوا الصحيح على تصحيحه، وذلك ينادي على منكري صحته بعدم معرفة الحديث وقلة الاطلاع على طرقه، قال ابن التير: مفهوم الآية زلت فيه الأقدام، حتى أنكر القاضي أبو بكر صحة الحديث وقال: لا يجوز أن يقل هذا ولا يصح أن الرسول قاله انتهى. ولفظ القاضي أبي بكر الباقلي في «التقريب»: هذا الحديث من أخبار الأحاد التي لا يعلم ثبوته. وقال إمام الحرمين في «مختصره»: هذا الحديث غير مخرج في الصحيح. وقال في «البرهان»: لا يصححه أهل الحديث. وقال الغزالي في «المستصفى»: الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح. وقال الداودي الشارح: هذا الحديث غير محفوظ.

والسبب في إنكارهم صحته ما تقرر عندهم مما قلناه، وهو الذي فهمه عمر رضي الله عنه من حل «أو» على التسوية لما تنفيبه سياق القصة، وحل السبعين على المبالغة. قال ابن التير: ليس عند أهل البيان تردد أن التخصيص بالعدد في هذا السياق غير مراد انتهى. وأيضاً شرط القول بمفهوم الصفة وكذا العدد عندهم بمائلة المنطوق للمسكوت وعدم فائدة أخرى وهنا للمبالغة فائدة واضحة، فاشكك قوله: سألني على السبعين مع أن حكم ما زاد عليها حكمها. وقد أجاب بعض المتأخرين عن ذلك بأنه إنما قال: «سألني على السبعين» استمالة لقلوب عشيرته. «لأنه أراد أن زاد على السبعين بغير له، ويؤيده ترده في ثاني حديثي الباب حيث قال: «لو أعلم أنني إن زدت على السبعين يقرر له لزمت» كذا قلنا أن الرواية ثبتت بقوله: «سألني» ووعده صادق، ولا سيما وقد ثبت قوله: «لأزیدن» بصيغة المبالغة في التأكيد. وأجاب بعضهم باحتمال أن يكون فعل ذلك استصحاباً للحال، لأن جواز المغفرة بالزيادة كان ثابتاً قبل مجيء الآية فجاز أن يكون باقياً على أصله في الجواز، وهذا جواب حسن، وحاصله أن العمل بالبقاء على حكم الأصل مع فهم المبالغة في بتنايان، فكأنه جاز أن المغفرة تحصل بالزيادة على السبعين لا أنه جازم بذلك، ولا ينبغي ما فيه. وقيل إن الاستغفار ينتزل منزلة الدعاء، والعباد إذا سأل ربه حاجة فسأله إياه ينتزل منزل الذكر لكنه من حيث طلب تمجيد حصول المطلوب ليس عبادة، فإذا كان كذلك والمغفرة في نفسها مكتنة، وتعلق العلم بعدم نفعها لا بغير ذلك، فيكون طلبها لا لغرض حصولها بل لتعظيم المادح فإذا تعلمت المغفرة عوض الداعي عنها ما يليق به من الثواب أو دفع السوء كما ما ثبت في الخبر، وقد يحصل بذلك عن المادح من تخفيف كما في قصة أبي طالب. هذا معنى ما قاله ابن التير، وفيه نظر لأنه يستلزم مشروعية طلب المغفرة لمن تستحيل المغفرة له شرعاً، وقد ورد إنكار ذلك في قوله تعالى: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين﴾ [التوبة: ١١٣] ووقع في أصل هذه القصة إشكال آخر، وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أطلق أنه خير بين الاستغفار لهم وعلمه بقوله تعالى: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم﴾ [التوبة: ٨٠] وأخذ بمفهوم العدد من السبعين فقال: «سألني عليها» مع أنه قد سبق قبل ذلك بمدة طويلة نزول قوله تعالى: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى﴾ [التوبة: ١١٣] فإن هذه الآية كما سيأتي في تفسير هذه السورة قريباً نزلت في قصة أبي طالب حين قال صلى الله عليه وسلم: «لأستغفرن لكم ما لم أنه عك» فنزلت، وكانت وفاة أبي طالب بمكة قبل الهجرة اتفاقاً، وقصة جسد الله بن أبي هذه في السنة الثامنة من الهجرة كما تقدم، فكيف يجوز مع ذلك الاستغفار لما تقدم مع الجزم بكفرهم في نفس الآية؟ وقد وقفت على جواب لبعضهم عن هذا حاصله أن النبي عنه استغفار ترجى إجابته حتى يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في قصة أبي طالب، بخلاف الاستغفار لخل عبد الله بن أبي فإنه استغفار لقصد تطيب قلوب من بقي منهم، وهذا الجواب ليس مرضي عندي. ونحو قول الزمخشري فإنه قال: فإن قلت كيف خفي على أفصح الخلق وأخبرهم بأساليب الكلام وتخيلائه أن المراد بهذا العدد أن الاستغفار ولو كثر لا يجدي، ولا سيما وقد تلاه قوله: ﴿ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله﴾ الآية [التوبة: ٨٠]. فبين الصانف من المغفرة لهم؟ قلت: لم يخف عليه ذلك، ولكنه فعل ما فعل وقال ما قال إظهاراً لغاية رحمة وراثة على من بعث إليهم، وهو كقول إبراهيم عليه السلام: ﴿ومن عصاني فإنك غفور رحيم﴾ [إبراهيم: ٣٦] وفي إظهار النبي صلى الله عليه وسلم الرافة المذكورة، لطف بآفته، وباعت على رحة بعضهم

السبعين، فأنزل الله تعالى: ﴿سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم﴾ [المتافون: ٦] ورجاله تقات مع إرساله، ويحتمل أن تكون الآيةان معاً نزلتا في ذلك.

الحديث الثاني:

قوله (حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل، وقال غيره: حدثني الليث حدثني عقيل) كذا وقع هنا، والخبر المذكور هو أبو صالح كاتب الليث واسمه عبد الله بن صالح أخرجه الطبري عن الثني بن معاذ عنه من الليث قال: حدثني عقيل.

قوله: (لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول) يفتح المهملة وضم اللام وسكون الواو بعدها لا هو اسم امرأة، وهي والدته عبد الله المذكور وهي خزاعية، وأما هو فمن الخنزرج أحد قبيلي الأنصار، وابن سلول بقر الرفع لأنه صفة عبد الله لا صفة أبيه.

قوله: (فيسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: أخر عني) أي كلامك، واستشكل الداودي تبسمه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة مع ما ثبت أن ضحكته صلى الله عليه وسلم كان تبسماً ولم يكن عند شهود الجنائز يستعمل ذلك، وجوابه أنه عبر عن طلاقة وجهه بذلك تأنيساً لمعر وتطلياً لقلبه كالمتلعر عن ترك قبول كلامه ومشورته.

قوله: (إن زدت على السبعين بغير له) كذا للأكثر بغير يسكون الراء جواباً للشرط. وفي رواية الكشميهني فغفر له بقاء وبلفظ الفعل الماضي وضم أوله والراء مفتوحة، والأول أوجه.

قوله: (فبعثت بعد) بضم الدال (من جرأتي) بضم الجيم وسكون الراء بعدها همزة أي إقدامي عليه، وقد بينا توجيه ذلك.

قوله: (والله ورسوله أعلم) ظاهره أنه يقول عمر، ويحتمل أن يكون قول ابن عباس، وقد روى الطبري من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس في نحو هذه القصة «قال ابن عباس قاله أعلم أي صلاة كانت، وما خادع عميد أحداً قط» وقال بعض الشراح: يحتمل أن يكون عمر ظن أن النبي صلى الله عليه وسلم حين تقدم للصلاة على عبد الله بن أبي كان ناسياً لا صدر من عبد الله بن أبي وتعقب بما في السياق من تكرير المراجعة فهي دافعة لاحتمال النسيان، وقد صرح في حديث الباب بقوله: «فلما أكرت عليه قال» فدل على أنه كان ذاكرةً.

١٣ - باب ﴿ولا تصل على أحد منهم﴾

مات أبداً ولا تقم على قبره ﴿[٨٤]﴾

٤٦٧٢ - حَدَّثَنِي إِبراهيمُ بْنُ المُثَنِّبِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَغْطَاهُ قَبِيضَهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُكْفَنَهُ بِهِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِرُؤُوسِهِ، فَقَالَ: تَصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَأَلِّقٌ، وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ، قَالَ: «إِنَّمَا خَوَّيْتُ اللَّهَ - أَوْ أَخْبَرَنِي - فَقَالَ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ مِائِينَ مَرَّةٍ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾. فَقَالَ: سَأَزِيدُهُ عَلَى مِائِينَ». قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ، ثُمَّ انْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَمَّا وَهُمْ فَافِئُونَ﴾ [أخرجه مسلم: ٢٤٠٠].

قوله: (باب ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره﴾) ظاهر الآية أنها نزلت في جميع المنافقين. لكن ورد ما يدل على أنها نزلت في عدد معين منهم، قال الواقدي: «أبنا عمر عن الزمري قال: قال حذيفة قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني مسر إليك سرأ فلا تذكره لأحد، إني نهيته أن يصلي على فلان وفلان رهط ذوي عدد من المنافقين» قال: فلذلك كان عمر إذا أراد أن يصلي على أحد استنبح حذيفة، فإن شئ معه وإلا لا يصل عليه» ومن طريق أخرى عن جبير بن مطعم أنهم اثنا عشر رجلاً، وقد تقدم حديث حذيفة قريباً أنه لم يبق منهم غير رجل واحد. ولعل الحكمة في اختصاص المذكورين بذلك أن الله علم أنهم يموتون على الكفر، بخلاف

بعضاً انتهى.

كَلِمَاتٍ حِينَ تَنزِيلِ الْوَحْيِ: ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ الْفَاسِقِينَ ﴿[راجع: ٢٧٥٧. أخرجه مسلم: ٧١٦ بقطعة ليست في هذه الطرق، وأخرجه: ٢٧٦٩، مطولاً].

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ: ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَعَزَّوْا عَنْهُمْ﴾ (الآية) سقط ﴿لَكُمْ﴾ من رواية الأصمعي والصواب إثباتها ثم ذكر فيه طرفاً من حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته يتلقى بالترجمة، وقوله فيه ﴿مَا تَسْمَعُ اللَّهُ عَلِيَّ مِنْ نَمَةٍ﴾ كذا للآثر وللمستمل وحده ﴿عَلَى عَبْدِ نَمَةٍ﴾ والأول هو الصواب، وقد سبق شرح الحديث بطوله في كتاب المفاتيح.

بَابُ قَوْلِهِ: ﴿سَيَخْلِفُونَ لَكُمْ لَعَزَّوْا عَنْهُمْ﴾

لَإِنْ تَرَوْهُا عَنْهُمْ: ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ [٩٦]

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ: ﴿سَيَخْلِفُونَ لَكُمْ لَعَزَّوْا عَنْهُمْ﴾ لَإِنْ تَرَوْهُا عَنْهُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - الْفَاسِقِينَ [الترية: ٩٦] كذا ثبت لأبي ذر وحده الترجمة بغير حديث، وسقطت للباقيين. وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد أنها نزلت في المنافقين.

١٥ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَهْلَهُمْ يَذْنِبُهُمْ﴾

خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[١٠٢].

٤٦٧٤ - حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ، هُوَ ابْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِزَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَنَا: «أَتَيْنَا الثَّلَاةَ الْإِثْنَيْنِ، فَابْتِغَيْنَا، فَابْتِغَيْنَا إِلَى مَدِينَةِ مَيْثَيْهِ بَلَسَ فَخَبِرَ وَلَبِنَ يَسْتِ، فَتَلَقَّيْنَا رَجُلًا: شَطْرَ مَنَ خَلْفِهِمْ، كَاخَسَنَ مَا أَنْتَ رَأَى، وَشَطْرَ كَاتِبِ مَا أَنْتَ رَأَى، فَلَا لَهُمْ: أَفْعَوْا أَفْعَوْا فِي ذَلِكَ النَّهْرِ، فَوَقَفُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا، قَدْ خَبَّرَ ذَلِكَ السَّوءَ عَنْهُمْ، فَصَارُوا فِي أَحْسَنَ مَوَاقِفٍ، فَلَا لِي: هَلِوَ جَنَّةٌ عَذْبٌ، وَمَعْلَاةٌ مَزَلِكٌ، فَلَا: أَمَا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطْرَ مِنْهُمْ حَسَنٌ، وَشَطْرَ مِنْهُمْ قَبِيحٌ، فَإِنَّهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ» [أخرجه مسلم: ٢٢٧٥، مختصراً].

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَهْلَهُمْ يَذْنِبُهُمْ﴾ (الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية إلى ﴿رَحِيمٌ﴾ وذكر فيه طرفاً من حديث سمرة بن جندب في المنام الطويل، وسيأتي بشما مع شرحه في التبيين.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ زَادَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْمَعِيِّ وَغَيْرِهِ: «هُوَ ابْنُ هِشَامٍ» وَاسْمَاعِيلُ بْنُ إِزَاهِيمَ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلِيٍّ. وَقَوْلُهُ فِيهِ: «كَانُوا شَطْرَ مِنْهُمْ حَسَنٌ» قِيلَ الصَّوَابُ: «حَسَنًا» لِأَنَّهُ خَيْرٌ كَانَ، وَخَرَجُوا عَلَى أَنْ كَانَ تَامَةً وَشَطْرَ وَحَسَنٌ مَبْنًى وَغَيْرُهُ

١٦ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَاللَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [١١٣]

٤٦٧٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ وَعِنْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّكُمْ قُلٌّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ». فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: «وَعِنْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَرَأَيْتَ عَنْ مَلَكَةٍ عِنْدَ الْمُطَّلِبِ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسْتَغْفِرُونَ لَكُمْ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْكُمْ». فَقَرَأَتْ: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قَرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ اصْطَحَبُوا الْحَيَاةَ» [أخرجه مسلم: ٢٤، في إحداه].

وقد تعقبه ابن المنير وغيره وقالوا لا يجوز نسبة ما قاله إلى الرسول، لأن الله أخبر أنه لا يغفر للكفار، وإذا كان لا يغفر لهم فطلب المغفرة لهم مستحيل، وطلب المستحيل لا يقع من النبي صلى الله عليه وسلم. ومنهم من قال: إن النبي عن الاستغفار لمن مات مشركاً لا يستغفر النبي عن الاستغفار لمن مات مظهرًا للإسلام، لاحتمال أن يكون معتقده صحيحاً. وهذا جواب جيد، وقد قدمت البحث في هذه الآية في كتاب الجنائز والترحيل أن نزولها كان مترافياً عن قصة أبي طالب جدياً، وأن النبي نزل في قصته ﴿إِنْكَ لَا تَهْدِي مِنْ أَحَبِّتِ﴾ ﴿القصص: ٥٦﴾ وحررت دليل ذلك هناك، إلا أن في بقية هذه الآية من التصريح بأنهم كفروا بالله ورسوله ما يدل على أن نزول ذلك وقع مترافياً عن القصة، ولعل الذي نزل أولاً ونسك النبي صلى الله عليه وسلم به قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] إلى هنا خاصة، ولذلك انحصر في جواب عمر على التخيير وعلى ذكر السبعين، فلما وقعت القصة المذكورة كشف الله عنهم الغطاء، وفضحهم على رؤوس الملأ، ونادى عليهم بأنهم كفروا بالله ورسوله. ولعل هذا هو السر في انحصار البخاري في الترجمة من هذه الآية على هذا القدر إلى قوله: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ ولم يقع في شيء من نسخ كتابه تكميل الآية كما جرت به العادة من اختلاف الرواة عنه في ذلك. وإذا تأمل المتأمل المنصف وجد الحامل على من رد الحديث أو تصف في التأويل عنه بأن قوله: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ لا يروى إلا في نسخة واحدة، ونسك قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أي نزلت الآية كاملة، لأنه لو فرض نزولها كاملة لا ترقى بالهنيئة وهي صريحة في أن قليل الاستغفار وكثير لا يجدي، ولا فلان فرض ما حررت أن هذا القدر نزل مترافياً عن صدر الآية لرفع الإشكال، وإذا كان الأمر كذلك فحجة المنسك من القصة بمفهوم العدد صحيح، وكون ذلك وقع من النبي صلى الله عليه وسلم متسكاً بالظاهر على ما هو المشروح في الأحكام إلى أن يقوم الدليل الصارف من ذلك لا إشكال فيه، فله الحمد على ما ألم وعلم. وقد وقت لأبي نعيم الحافظ صاحب «حيلة الأولياء» على جزء جمع فيه طرق هذا الحديث وتكلم على معانيه فخلصت، فمن ذلك أنه قال: وقع في رواية أبي أسامة وغيره عن عبيد الله العمري في قول عمر: «أصلي عليه وقد نهارك الله عن الصلاة على المنافقين» ولم يبين هل انتهى وقوع بيانه في رواية أبي حمزة عن العمري وهو أن مراده بالصلاة عليهم الاستغفار لهم ولقطه: «وقد نهارك الله أن تستغفر لهم» قال: وفي قول ابن عمر: «فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلينا معه» أن عمر ترك رأي نفسه وتابع النبي صلى الله عليه وسلم، وثبت على أن ابن عمر حمل هذه القصة من النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة، بخلاف ابن عباس فإنه حملها عن عمر إذ لم يشهدا. قال: وفي جواز الشهادة على المرء بما كان عليه حياً وميتاً، لقول عمر: «إن عبد الله منافق» ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قوله. ويؤخذ أن انتهى عنه من سب الأموات ما قصد به التذم، وأن التناقض تجري عليه أحكام الإسلام الظاهرة، وأن الإعلام بوفاء الميت مجرداً لا يدل في النبي للمتي عنه، وفي جواز سؤال المورس من المال من ترضى بركة شيئاً من ماله لفرضه دينية. وفيه رعاية الحسي للمطيع بالإحسان إلى الميت العاصي. وفيه التذكير بالمخيط. وجواز تأخير البيان عن وقت النزول إلى وقت الحاجة، والعمل بالظاهر إذا كان النص معتلاً. وفيه جواز تبيي الفضول للفاضل على ما يظن أنه سها عنه، وتبيي الفاضل الفضول على ما يشكل عليه، وجواز استنصار السائل المسؤل وعكسه كما يجتدل ما دلر بينهما، وفيه جواز التمسك في حضور الجنازة عند ما يقتضيه. وقد استجلب أهل العلم عدم التمسك من أجل تمام الحشور، فيستبي من تدهر إليه الحاجة، وبالله التوفيق.

١٤ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَعَزَّوْا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجَسٌ وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [٩٥]

٤٦٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا الْإِثْنَيْنِ، عَنْ غُفَلٍ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَسْبٍ بَنِي مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَتَبَ بَنِي مَالِكٍ، حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ كَبْرَةٍ: وَاللَّهِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ بَقِيَّةٍ بَعْدَ إِذْ خَلَايَا، أَظْهَرَ مِنْ مِثْلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ لَا أَكُونَ كَلْبَةً، فَكَلْبَتُكَ كَمَا هَلَكَ الْإِثْنَيْنِ

قوله: ﴿باب قوله: ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين﴾ ذكر فيه حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة وفاة أبي طالب، وقد سبق شرحه في كتاب الجنائز، ويأتي الإلام بشيء منه في تفسير القصص إن شاء الله تعالى.

١٧ - باب قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [١١٧].

[وقرأ جزءاً، وخلص من عاصم: ﴿وَبِيعَ﴾ ما].

٤٦٧٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَحَدَّثَنَا غَسْبَةُ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ كَثْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثْبٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَثْبٍ مِنْ نَبِيِّ حِينَ عَمِي، قَالَ: سَمِعْتُ كَثْبَ بْنَ مَالِكٍ فِي خَلِيئِهِ: ﴿وَعَلَى الثَّلَاةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾. قَالَ: فِي آخِرِ خَلِيئِهِ: إِنَّ مِنْ قَوْمِي أَنْ أَخْلُجَ مِنْ مَالِي مَدَنَةً إِلَى اللَّهِ وَرَأَى رَسُولُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ فَهَوَّ خَيْرٌ لَكَ» [راجع: ٢٧٥٧]. أخرجه مسلم: ٧١٦ بقطعة ليست في هذه الطرق وأخرجه: ٢٧٦٩، مطرولاً.

قوله: ﴿باب قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾﴾ الآية) كذا لأبي ذر وساق غيره الآية إلى ﴿رحيم﴾ ذكر فيه طرفاً من حديث كعب الطويل في قصة توبته، وقد سبق شرحه مستوفى في كتاب المغازي، والقدر الذي اقتصر عليه هنا أيضاً في الرصايا، وقوله هنا: «حدثنا أحد بن صالح حدثني ابن وهب أخبرني يونس. قال أحمد: وحدثنا غسبة حدثنا يونس» مراده أن أحد بن صالح روى هذا الحديث عن شيخين عن يونس، لكن فرقهما لاختلاف الصيغة. ثم إن ظاهره أن السند عنهما متحد، وليس كذلك لأن في رواية ابن وهب أن شيخ ابن شهاب هنا هو عبد الرحمن بن كعب كما في رواية غسبة، وليس كذلك بل هو في رواية ابن وهب عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، كذلك أخرجه النسائي عن سليمان بن داود المهري عن ابن وهب، ولعل البخاري بناء على أن عبد الرحمن نسب لجده فتحمد الروايات بنه على ذلك المحافظ أبو علي الصديقي فيما قرأته بخط بهامش نسخه. قلت: قد أورد البخاري رواية ابن وهب بهذا الإسناد في التذكرة، فوقع في رواية أبي ذر «عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب» وإنما أخرج النسائي بعض الحديث، وقد وجدت بعض الحديث أيضاً في سنن أبي داود عن سليمان بن داود شيخ البخاري فيه كما في النسائي، وعن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك.

١٨ - باب ﴿وَعَلَى الثَّلَاةِ الَّذِينَ خَلَفُوا

حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [١١٨]

٤٦٧٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ: أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَنَا قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثْبٍ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي كَثْبَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاةِ الَّذِينَ يَبِ عَلَيْهِمْ: أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا قَطُّ غَيْرَ غَزْوَتَيْنِ: غَزْوَةُ الْمُسَرَّةِ وَغَزْوَةُ بَلَاءٍ، قَالَ: فَاجْتَمَعَتْ صِدَائِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحَى، وَكَانَ لَمَّا يَتَقَدَّمُ مِنْ مَقَرِّ سَافَرَةٍ إِلَّا ضَحَى، وَكَانَ يَتَدَا بِالْمَسْنَدِ، فَرَفَعَ رُكْعَتَيْنِ، وَكُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِي وَكَلَامِ صَاحِبِي، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ غَيْرَنَا، فَاجْتَبَأَ النَّاسُ كَلَامَنَا، فَلَبِثَ كَذَلِكَ حَتَّى

طَالَ عَلَى الْأَثَرِ، وَمَا مِنْ حَيْثُ أَعْمُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ فَلَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَأَنَّنِي مِنَ النَّاسِ يَطْلُقُ الْمَنْزِلَةَ، فَلَا يَكْلِمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ وَلَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ، فَأَقُولُ اللَّهُ تَوَقَّعْنَا عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ حِينَ بَقِيَ الثَّلَاثُ الْآخِرُونَ مِنَ النَّبِيِّ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، مُخَصَّيَةً لِي خَالِي، مُتَعَيِّةً لِي أَمْرِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمُّ سَلَمَةَ، يَبِ عَلَى كَثْبٍ». قَالَتْ: أَفَلَا أُرْسِلُ إِلَيْهِ فَبَشِّرُهُ، قَالَ: «إِذَا يَخْطُبُكُمْ النَّاسُ فَيَمْنَعُوكُمْ النَّوْمَ سَائِرَ اللَّيْلِ، حَتَّى إِذَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ آذَنَ بِتُوبَةِ اللَّهِ عَلَيْنا، وَكَانَ إِذَا اسْتَبَشَرَ اسْتَبَارَ وَجْهَهُ، حَتَّى كَانَهُ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْقَمَرِ، وَكَانَ أَيُّهَا الثَّلَاةُ الَّذِينَ خَلَفُوا عَنْ الْأَمْرِ الَّذِي قَبْلَ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا، حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ لَنَا الْوَهْمَةَ، فَلَمَّا ذُكِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ وَاخْتَلَفُوا بِالطَّالِبِ، ذُكِرُوا بِشَرِّ مَا ذُكِرَ بِهِ أَحَدٌ، قَالَ: اللَّهُ سَبَّحَانَهُ: ﴿يَتَخَلَّيُونَ بِكُمْ إِذَا رَغَبَكُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَخَلَّيُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ تَبَايَأَ اللَّهُ مِنْ أَخْيَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾.

الآية [٩٤] [راجع: ٢٧٥٧. انظر في التوحيد: باب ٤٦. أخرجه مسلم: ٧١٦، مختصراً وأخرجه: ٢٧٦٩، مطرولاً]

قوله: ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا صافت عليهم الأرض بما رحبت الآية﴾ [الفرقة: ١١٨] كذا لأبي ذر، وساق غيره إلى ﴿الرحيم﴾.

قوله: ﴿حدثني محمد حدثنا أحد بن أبي شبيب﴾ كذا للأكثر، وسقط محمد من رواية ابن السكن فصار للبخاري عن أحد بن أبي شبيب بلا واسطة، وعلى قول الأكثر فاختلط في محمد فقال الحاكم: هو محمد بن النضر النيسابوري، يعني الذي تقدم ذكره في تفسير الأفعال، وقال مرة: هو محمد بن إبراهيم البوشنجي لأن هذا الحديث وقع له من طريقه. وقال أبو علي الفسائي: هو الذهلي، وأبعد ذلك أن الحديث في «علل حديث الزهري للذهلي» عن أحد بن أبي شبيب، والبخاري يستمد منه كثيراً، وهو يهمل نسبه غالباً. وأما أحد بن أبي شبيب فهو الحمراني نسب المؤلف إلى جده، واسم أبيه عبد الله بن مسلم وأبو شبيب كنية مسلم لا كنية عبد الله، وكنية أحد أبو الحسن، وهو ثقة باتفاق، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع. ثم ذكر المصنف قطعاً من قصة توبة كعب بن مالك، وقد تقدم شرحه مستوفى في المغازي.

وقوله: ﴿فلا يكلمني أحد منهم ولا يصلي علي﴾ في رواية الكشيبي: «ولا يصلم» وحكى عياض أنه وقع لبعض الرواة «فلا يكلمني أحد منهم ولا يصلمني» واستبعد لأن المعروف أن السلام إنما يتعدى بحرف جر، وقد يوجه بأن يكون إتباعاً، أو يرجع إلى قول من فسر السلام بأن معناه أنت مسلم مني.

وقوله: ﴿وكانت أم سلمة مصيبة في أمري﴾ كذا للأكثر بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون بعدها تحتانية ثقيلة من الاعتناء، وفي رواية الكشيبي «معينة» بضم الميم وكسر الميم وسكون التحتانية بعدها نون من العون. والأول أنسب.

وقوله: ﴿يظلمكم﴾ في رواية أبي ذر عن الكشيبي والمستلمي «يظلمكم»

١٩ - باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا

مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [١١٩]

٤٦٧٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثْبٍ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَثْبٍ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَثْبٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَثْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ، حِينَ تَخَلَّفَ، عَنْ قِسْمَةِ بَكْرَةَ: قَوْلَهُ مَا أَظْلَمَ أَحَدًا أَهْلَةَ اللَّهِ فِي صِدْقِ الْخَبَرِ إِحْسَنَ مِمَّا أَهْلَانِي، مَا تَعَمَّلْتُ مُنْذُ ذُكِرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِي هَذَا كَلِيًّا، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [١١٧-١١٩] [راجع: ٢٧٥٧. أخرجه مسلم: ٧١٦، بقطعة ليست في هذه الطرق].

قوله: (باب يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) ذكر فيه طرفاً مختصراً من قصة نوح كعب أيضاً.

٢٠ - باب قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [١٧٨] من الرأفة

٤٦٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ السَّبَّاحِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مِنْ كَتَّابِ الْوَحْيِ، قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْعَلُ ابْنِ الْحَمَّادِ، وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحْرَجَ يَوْمَ الْحَمَامَةِ بَالِسًا، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحْرِجَ الْقَتْلَ بِالْقُرَّاءِ فِي الْمَوَاطِنِ، فَيَلْبَسُ كَيْدٌ مِنَ الْقُرَّانِ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلُوهُ، وَإِنِّي لَأَرَى أَنْ تَجْمَعَ الْقُرَّانَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَاللَّهِ عُمَرُ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُوَجِّعُنِي فِيهِ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ لِدَوْلِكَ صَدْرِي، وَرَأَيْتُ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌ عَاقِلٌ وَلَا تَهْمُكَ، كُنْتَ كَتَّابَ الْوَحْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَ الْقُرَّانَ مُجْمَعًا، فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ بِمَا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ الْقُرَّانِ. قُلْتُ: كَيْفَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللَّهِ عُمَرُ، فَلَمْ أَزَلْ أَرَا جَمْعَهُ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقُنْتُ فَقُبْتُ الْقُرَّانَ أَجْمَعًا مِنَ الرِّقَاعِ وَالْأَكْتَافِ وَالْقُسُوبِ، وَصَلُّوهُ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾. إِلَى آخِرِهِمَا. وَكَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا الْقُرَّانُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ خُضْعَةَ بِنْتِ عُمَرَ.

تَابِعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَالثَّوْبِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ.

وَقَالَ مُوسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ.

وَتَابِعَهُ يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ أَبُو ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَقَالَ: سَمِعَ خُزَيْمَةَ، أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ لِرَجُلٍ: [٢٨٠٧].

قوله: (باب قوله: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم﴾ الآية) كذا لا ي، وساق غيره إلى ﴿رؤوف رحيم﴾.

قوله: (من الرأفة) ثبت هذا لغير أبي ذر، وهو كلام أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨٣] هو فصول من الرأفة، وهي أشد الرحمة.

قوله: (أخبرني ابن السباقي بمهمة وتشديد للمرجعة، اسمه حبيد، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في فضائل القرآن، وتقدم في أوائل الجهاد التنبيه على اختلاف عبيد بن السباقي وخارجه بن زيد في تعيين الآية).

قوله: (تابعه عثمان بن عمر واليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب) أما متابعه عثمان بن عمر فوصلها أحد وإسحاق في مستندهما عنه، وأما متابعه الليث عن يونس فوصلها المؤلف في فضائل القرآن وفي الترجيح.

قوله: (وقال الليث: حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب وقال: مع أبي خزيمة) يريد أن الليث فيه شيئاً آخر عن ابن شهاب، وأنه رواه عنه بإسناده المذكور لكن خالف في وقوله: «مع خزيمة الأنصاري» قال: «مع أبي خزيمة» ورواية الليث هذه وصلها أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» من طريق أبي صالح كاتب الليث عنه به.

قوله: (وقال موسى عن إبراهيم حدثنا ابن شهاب وقال مع أبي خزيمة، وتابعه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه) أما موسى فهو ابن إسماعيل، وأما إبراهيم فهو ابن سعد، ويعقوب هو ولده، ومتابعة موسى وصلها المؤلف في فضائل القرآن، وقال في آية التوبة: «مع أبي خزيمة» وفي آية الأحزاب «مع خزيمة بن ثابت الأنصاري» وما نسب عليه أن آية التوبة وجدها زيد بن ثابت لما جمع القرآن في عهد أبي بكر، وآية الأحزاب وجدها لما نسخ المصاحف في عهد عثمان، وسيأتي بيان ذلك وأيضاً في فضائل القرآن. وأما رواية يعقوب بن إبراهيم فوصلها أبو بكر بن خالد في «كتاب المصاحف» من طريقه، وكذا أخرجهما أبو يعلى من هذا الوجه لكن باختصار، ورواهما الذهلي في «الزهريات» عنه لكن قال: «مع خزيمة» وكذا أخرجه المبرزين من طريقه.

قوله: (وقال أبو ثابت: حدثنا إبراهيم وقال: مع خزيمة أو أبي خزيمة) فاما أبو ثابت فهو عبد بن عبد الله المدني، وأما إبراهيم فهو ابن سعد، ومراده أن أصحاب إبراهيم بن سعد اختلفوا قال بعضهم: «مع أبي خزيمة» وقال بعضهم: «مع خزيمة» وشك بعضهم والتحقيق ما قدمناه من موسى بن إسماعيل أن آية التوبة مع أبي خزيمة وآية الأحزاب مع خزيمة وستكون لنا عودة إلى تحقيق هذا في تفسير سورة الأحزاب إن شاء الله تعالى. ورواية أبي ثابت المذكورة وصلها المؤلف في الأحكام بالشك كما قال.

١٠ - سورة يونس

١ - باب

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَاخْطَطْ﴾ [يُؤْتِي الْأَرْضَ] ﴿٢٤﴾: قَبِيتَ بِالْمَاءِ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ. ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَ اللَّهِ وَلَكِنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٢٨].

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: ﴿إِنْ لَهُمْ قَدَمٌ صَدِيقٍ﴾ [٢٦]: مُخَمَّمَةٌ ﷻ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: حَرَّرَ. يُقَالُ: ﴿بَلَّتْ آيَاتُ﴾ [٢١]: بَغِي عَلَيْهِ أَطْلَامُ الْقُرَّانِ، وَمِثْلُهُ: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَعَلْنَاهُمْ فِيهِ سَوَاءً﴾ [٢٢]: الْمَعْنَى بِكُفٍّ. ﴿دَعَاؤُهُمْ﴾ [١٠]: دَعَاؤُهُمْ. ﴿أَحْبَطَ بِهِمْ﴾ [٢٧]: دَسَّوْا مِنْ الْهَلَكَةِ. ﴿عَاصَتْ بِوَحْيِنَا﴾ [الفرقة: ٨١]. ﴿فَلَا تَهْتَفُ بِهِنَّ﴾ [٩٠]: وَاتَّهَمَهُمْ وَاجْتَدَتْ. ﴿عَذَابُكَ﴾ [٩٠]: مِنَ الْعَذَابِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَلَوْ يُعْطِلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ قَوْلُ الْإِنْسَانِ لَوْلَايَ وَمَالِي إِذَا غَضِبَ: اللَّهُمَّ لَا تَبَاوُلْ لِيهِ وَالْعَفْءُ ﴿لَقَطَرِي إِلَيْهِمْ اجْتَاهُ﴾ [١١]: لَاهْلَكَ مَنْ دَعَى عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ. ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْخُسَى﴾ يَطْلُهَا خُسَى ﴿وَبِقَادَةٍ﴾ [٢٦]: مَغْفِرَةٌ وَوَحْوَانٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْفُتْرُ إِلَى وَجْهِهِ. ﴿الْكِبْرِيَاءُ﴾ [٧٨]: الْمَلَكُ.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - سورة يونس) أخر أبو ذر البسلة.

قوله: (وقال ابن عباس: فاختط قببت بالماء من كل لون) وصله ابن جرير من طريق آخر عن ابن جريج عن صله عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَتَزَلَّتْ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْطَطَ بِهَا نِبَاتُ الْأَرْضِ﴾ قال: اخطط قببت بالماء كل لون مما بكل الناس كالخططة والشعر وسائر حيوب الأرض.

قوله: (وقالوا: اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغني) كذا ثبت هذا لغير أبي ذر ترجمة خالية من الحديث، ولم أر في هذه الآية حديثاً سنده، ولعله أراد أن يخرج فيها طريقاً للحديث الذي في الترجيح ما يتعلق بدم من زعم ذلك فيض له.

قوله: (وقال زيد بن أسلم: ﴿إن لهم قدم صدق عند ربهم﴾ محمد صلى الله عليه وسلم، وقال مجاهد خير) أما قول زيد بن أسلم فوصله ابن جرير

صلى الله عليه وسلم: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا إن لكم عند الله وعداً فيقولون ألم يبيض وجوهنا، ويزحزحنا عن النار، ويدخلنا الجنة؟ قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فيأله ما أعطاهم شيئاً هو أحب إليهم منه» ثم قرأ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال الترمذي: إذا أسندته حاد بن سلمة ورواه سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. قلت: وكذا قال معمر، أخرجه عبد الرزاق عنه، وحاد بن زيد عن ثابت أخرجه الطبري، وأخرجه أيضاً من طريق أبي موسى الأشعري نحوه موقوفاً عليه، ومن طريق كعب بن عجرة مرفوعاً قال: الزيادة النظر إلى وجه الرب، ولكن في إسناده ضعف، ومن حديث حذيفة موقوفاً مثله، ومن طريق أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن أبي بكر الصديق مثله وصله قيس بن الربيع وإسرائيل عنه، ووقحه سفيان وشعبة وشريك على عامر بن سعد. وجاء في تفسير الزيادة أقوال أخر: منها قول حلقة والحسن: إن الزيادة التضعيف، ومنها قول علي: إن الزيادة غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب، وأخرج جميع ذلك الطبري وأخرج عبد بن حيد رواية حذيفة ورواية أبي بكر من طريق إسرائيل أيضاً، وأشار الطبري إلى أنه لا تضارح بين هذه الأقوال لأن الزيادة تختل كلا منها، والله أعلم.

قوله: (الكبرياء الملك) هو قول مجاهد، وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي غنيح عنه، وقال الفراء: «قوله: وتكون لكما الكبرياء في الأرض» لأن الشيء إذا صدق صارت مقاليد أمته وملوكهم إليه.

قوله: (فاتيهم واتيهم واحد) يعني بمرزة القطع والتشديد، والثاني قرأ الحسن، وقال أبو عبيدة: فاتيهم مثل تيمهم بمعنى واحد، وهو كدفعه وأردفته بمعنى، وعن الأصمعي: للمهموز بمعنى أدرك، وغير المهموز بمعنى مضى وراءه أدركه أو لم يدركه، وقيل أتبعه بالتشديد في الأمر اقتدى به وأتبعه بالهمز تلاه.

قوله: (عدوا من العلوان) هو قول أبي عبيدة أيضاً، وهو وما قبله نعتان منصوبان على أنهما مصدران أو على الحال أي باغين متعديين، ويجوز أن يكونا مفعولين أي لأجل البغي والعدوان، وقرأ الحسن بتشديد الواو وضم أوله.

٢ - باب ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَيْنَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْفَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [٩٠]

﴿تَنْجِيكَ﴾ [٩٠]: تَلْقِيكَ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ النَّشْرُ: الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ.

٤٦٨٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَابْتَهَوُا تَصَوُّمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ ظَهَرَ فِيهِ مُوسَى عَلَى فِرْعَوْنَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا صَحَابِيهِ: «أَتَسْمِعُونَ أَحَقَّ بِمُوسَى مِنْهُمْ لَقَوْمُهُ» [راجع: ٢٠٠٤]. أخرجه مسلم: [١١٣٠].

قوله: (باب وجاوزنا بني إسرائيل البحر) سقط للأكثر «باب» وساقوا الآية إلى ﴿من المسلمين﴾ [يونس: ٩٠].

قوله: (تنجيك تلقيك على نجوة من الأرض، وهو النشر، المكان المرتفع) قال أبو عبيدة بن قزله تعالى: ﴿فأولم تنجيك بينك﴾ [يونس: ٩٢] أي تلقيك على نجوة أي ارتفاع أمة والنجوة هي البروة المرتفعة وجعلها بكسر النون والقصر، وليس قوله تنجيك من النجاة بمعنى السلامة، وقد قيل هو معناها والمراد ما وقع فيه قومك من قعر البحر، وقيل هو..... وقد قرأ ابن مسعود وابن السنيغ وغيرهما ﴿تنجيك﴾ [يونس: ٩٢] بالتشديد والحاء المهمة أي تلقيك بتاحية، وورد سبب ذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه عن أبي السليل عن قيس بن عباد أو غيره قال: قال بنو إسرائيل لم يمت فرعون فأخرجه الله إليهم ينظرون إليه كالثور الأحمر، وهذا موقوف رجاله ثقات. وعن معمر عن قتادة قال: لا أفرق الله فرعون لم يصدق طائفة من الناس بذلك فأخرجه الله ليكون لهم عظة وآية. وروى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: فلما خرج موسى وأصحابه قال من تخلف من قوم فرعون: ما غرق فرعون وقومه، ولكنهم في جزائر البحر يتصيدون. فأوحى الله إلى البحر أن لفظ فرعون عربياً، فللفظه

من طريق ابن عبيدة بهذا الحديث، وهو في تفسير ابن عبيدة «أخبرت عن زيد بن أسلم» وأخرج الطبري من طريق الحسن وقتادة قال: «سعد صلى الله عليه وسلم شفيح لهم وهذا وصله ابن مردويه من حديث علي ومن حديث أبي سعيد بإسنادين ضعيفين. وأما قول مجاهد، فوصله القرطبي من طريق ابن أبي غنيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ويشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق﴾ قال: خير. وروى ابن جرير من وجه آخر عن مجاهد في قوله: ﴿قدم صدق﴾ قال: صلاتهم وصومهم وصدقهم وتسيبهم، ولا تنافي بين القولين. ومن طريق الربيع بن أنس ﴿قدم صدق﴾ أي ثواب صدق. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أن لهم قدم صدق﴾ [يونس: ٢٧] قال: سبقتم لهم السعادة في الذكر الأول، ورجع ابن جرير قول مجاهد ومن تبعه لقول العسب لفلان قدم صدق في كذا أي قدم فيه خير، أو قدم سوء في كذا أي قدم فيه شر. وجزم أبو عبيدة بأن المراد بالقدم السابقة. وروى الحاكم من طريق أنس عن أبي بن كعب في قوله: ﴿قدم صدق﴾ [يونس: ٢٧] قال: سلف صدق، وإسناده حسن.

(تنبيه): ذكر عياض أنه وقع في رواية أبي ذر «وقال مجاهد بن جبير» قال: وهو خطأ. قلت: إن أرمه في النسخة التي وقعت لنا من رواية أبي ذر إلا على الصواب كما قدمته، نعم ذكر ابن التين أنها وقعت كذلك في رواية الشيخ أبي الحسن يعني القاسبي، ومجاهد هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون اللام، لكن المراد هنا أنه غسر القدم بالخير ولو كان وقع بزيادة ابن مع التصحيح لكان حارياً عن ذكر القول المنسوب لمجاهد في تفسير القدم.

قوله: (يقال تلك آيات يعني هذه أعلام القرآن ومثله) حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم في المضي بهم) هذا وقع لغير أبي ذر، وسيأتي للجميع في التوحيد. وقائل ذلك هو أبو عبيدة بن التيمي، وفي تفسير السدي آيات الكتاب الأعلام، والجامع بينهما أن في كل منهما صرف الخطاب عن الغيبة إلى الحضور وعكسه.

قوله: (دعواهم دعاؤهم) هو قول أبي عبيدة، قوله في معنى قوله: ﴿دعواهم فيها سبحانه اللهم﴾. روى الطبري من طريق الثوري قال في قوله: ﴿دعواهم فيها قال: إذا أرادوا الشيء قالوا اللهم فيأتيهم ما دعوا به﴾ ومن طريق ابن جريج قال: أخبرت، فذكر نحوه وسيأتي أم، وكل هذا يزيد أن معنى ﴿دعواهم﴾ دعاؤهم لأن اللهم معناها يا الله أو معنى الدعوى العبادة أي كلامهم في الجنة هذا اللفظ بعينه.

قوله: (أحيط بهم دنوا من الملكة، أحاطت به خطيته) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وغلظوا أنهم أحيط بهم﴾ أي دنوا للمملكة، يقال: قد أحيط به أي أنه هالك انتهى. وكأنه من إحاطة العدو بالقوم، فإن ذلك يكون سبباً للهلاك غالباً فجعل كناية عنه، ولهذا أوردته المصنف بقوله: ﴿أحاطت به خطيته﴾ [البقرة: ٨١] إشارة إلى ذلك.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿ولو يجعل الله للناس الشر اصحابهم بالخير﴾ قول الإنسان أوله وما له إذا غضب: اللهم لا تارك فيه والعهه) وقوله: ﴿قضى إليهم أجلهم﴾ أي لأهلك من دعي عليه ولأمامه مكاناً وصله القرطبي وعبد بن حميد وغيرهما من طريق ابن أبي غنيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية، ورواه الطبري بلفظ مختصر قال: فلر يجعل الله لهم الاستجابة في ذلك كما يستجاب في الخير لأهلهم. ومن طريق قتادة قال: هو دعاء الإنسان على نفسه وما له بما يكره أن يستجاب له، انتهى. وقد ورد في النهي عن ذلك حديث مرفوع أخرجه مسلم في أثناء حديث طويل وأفرده أبو داود من طريق حيدة بن الوليد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم، ولا تدعوا على أموالكم، لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب لكم».

قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ﴾ مطلعها وحسنى﴾ وزيادة﴾ مفصرة وروضان) هو قول مجاهد، وصله القرطبي وعبد بن حميد وغيرهما من طريق ابن أبي غنيح عنه.

قوله: (وقال غيره: النظر إلى وجهه) ثبت هذا لأبي ذر وأبي الوقت خاصة، والمراد بالغير هنا فيما أظن قتادة، فقد أخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه قال: الحسنى هي الجنة، والزيادة النظر إلى وجه الرحمن، وعبد عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الحسنى الجنة، والزيادة فيما بلغنا النظر إلى وجه الله. ولسيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن سابط مثله موقوفاً أيضاً. ولعبد بن حميد عن الحسن مثله. وله عن عكرمة قال: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ قالوا: لا إله إلا الله، الحسنى الجنة، وزيادة النظر إلى وجه الله الكريم. وقد ورد ذلك في حديث مرفوع أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب قال: قال رسول الله

الباقيين مؤخرة عما سيأتي إلى قوله: «ألقني أمسي».

قوله: (وقال أبو ميسرة: الأواه الرحيم بالحيثية) تقدم في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء، وسقط هنا من رواية أبي ذر.

قوله: (وقال ابن عباس: يادي الرأي ما ظهر لنا، وقال مجاهد: الجودي جبل بالجزيرة. وقال الحسن: «إني لأنت الحليم الرشيد» يستهزئون به. وقال ابن عباس: ألقى أمسي، ولما انقضى نوح الماء. وقال عكرمة وجه الأرض) تقدم جميع ذلك في أحاديث الأنبياء، وسقط هنا لأبي ذر.

١١ - سورة هود

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿عَصِيبٌ﴾ [٧٧]: شَيْدٌ. ﴿لَا جَرْمَ﴾ [٧٢]: بَلَى. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿وَحَاقَ﴾ [٨]: نَزَلَ، ﴿يَجِئُكَ﴾ [٤٣]: لَمَطٌ. ﴿يَنْزِلُ﴾ [٩]: قَوْلٌ مِنْ يَنْسُبُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَجِئُكَ﴾ [٣٦]: تَخْزَنُ. ﴿يَتَوَنَّنُ صُلُورَهُمْ﴾ حَتَّى وَافَتْهُمَا فِي الْحَقِّ ﴿يَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ [٥]: مِنَ اللَّهِ إِنْ اسْتَطَاعُوا.

قَالَ أَبُو مِيسَرَةَ: الْأَوَاهُ الرَّحِيمُ بِالْحَيْثِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَادِي الرِّأْيِ﴾ [٧٧]: مَا ظَهَرَ لَنَا.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْجُودِي﴾ [٤٤]: جَبَلٌ بِالْجَزِيرَةِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿إِنِّي لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾ [٨٧]: يَسْتَهْزِئُونَ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْقَلْبِي﴾ [٤٤]: أَمْسِي. ﴿عَصِيبٌ﴾ [٧٧]: شَيْدٌ. ﴿لَا جَرْمَ﴾ [٧٢]: بَلَى. ﴿وَقَارَ الْقُورُ﴾ [٤٠]: تَبَحَّ الْمَاءُ، وَقَالَ عُكْرَمَةُ: وَجْهَ الْأَرْضِ.

قوله: (سورة هود - بسم الله الرحمن الرحيم) ثبت البسملة لأبي ذر.

قوله: (قال ابن عباس: عصيب شيد) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله: «وقال هذا يوم عصيب» قال شديد. وأخرجه الطبري من طرق عن مجاهد وقناة وغيرهما مثله، وقال: ومنه قول الرازي: «يوم عصيب يعصب الأبطال» ويقولون: عصب يومنا يعصب عصب أي اشتد.

قوله: (لا جرم بلَى) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: «لا جرم أن الله» قال: أي بلَى إلى الله أعلم، وقال الطبري: معنى جرم أي كسب الذنب ثم كثر استعماله في موضع (لا بد) كقولهم لا جرم أنك ذاهب، وفي موضع حقاً كقولك لا جرم لتفرون.

قوله: (وقال غيره: وحاق نزل يحيى ينزل) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «وحاق بهم» أي نزل بهم وأصابهم.

قوله: (يؤوس لقول من يست) هو قول أبي عبيدة أيضاً قال في قوله تعالى: «ليؤوس كفور» هو فعول من يست.

قوله: (وقال مجاهد تبس تخزن) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد أيضاً في قوله: «فلا تبس» قال لا تخزن، ومن طريق قتادة وغير واحد نحوه.

قوله: (يتنون صلورهم شك وامراء في الحق ليستخفوا منه من الله إن استطاعوا) وهو قول مجاهد أيضاً قال في قوله: «ألا أنهم يتنون صلورهم» [هود: ٥] قال: شك وامراء في الحق ليستخفوا من الله إن استطاعوا، وصله الطبري من طرق عن ابن أبي نجيع عن مجاهد عنه، ومن طريق معمر عن قتادة قال: أخفى ما يكون الإنسان إذا أسر في نفسه شيئاً وتغنى بشيء، والله مع ذلك يعلم ما يسرون وما يعلنون ومن طريق

عكرمة عن ابن عباس في قوله: «يتنون صلورهم» [هود: ٥] الشك في الله وعمل السيئات يستغشي بيبابه ويستكن من الله، والله يراه ويعلم ما يسر وما يعلن. والتي يعبر به عن الشك في الحق والإعراض عنه. ومن طريق عبد الله بن شداد أنها نزلت في المنافقين، كان أحدهم إذا مر برسول الله صلى الله عليه وسلم ثنى صدره وطأها رأسه وتغشى بيوه لتلا براه، أسند الطبري من طرق عنه، وهو بعيد فإن الآية مكية، وسيأتي

عن ابن عباس ما يخالف القول الأول، لكن الجمع بينهما ممكن.

(تبيه) قدمت هذه التفسير من أول السورة إلى هنا في رواية أبي ذر، وهي عند

١ - باب ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَتَوَنَّنُ صُلُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾

أَلَا حِينَ يَسْتَخْفُونَ لِيَأْخُذَهُمْ يَقْلُمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ [٥].

٤٦٨١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاحٍ: حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: «أَلَا إِنَّهُمْ يَتَوَنَّنُ صُلُورَهُمْ». قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْهَا. فَقَالَ: أَنَا سَمِعْتُ أَنَّهُمْ يَتَوَنَّنُونَ أَنَّهُمْ يَتَوَنَّنُونَ صُلُورَهُمْ. وَأَن يَخَافُوا إِيَّاهُ يَخَافُوا إِيَّاهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَنَزَلَ ذَلِكَ فِيهِمْ.

٤٦٨٢ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ: «أَلَا إِنَّهُمْ يَتَوَنَّنُونَ صُلُورَهُمْ». قُلْتُ: يَا أَبَا الْعَاسِ مَا تَقْرَأُ صُلُورَهُمْ؟ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَخَافُ أَفْرَاقَهُ قَسَحِي، أَوْ يَخْشَى قَسَحِي، فَنَزَلَ: «أَلَا إِنَّهُمْ يَتَوَنَّنُونَ صُلُورَهُمْ».

٤٦٨٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا مِثْقَالٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُو قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَلَا إِنَّهُمْ يَتَوَنَّنُونَ صُلُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَخْفُونَ لِيَأْخُذَهُمْ».

وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «يَسْتَخْفُونَ» يُعْطُونَ زُورَهُمْ. «بِئْسَ بِهِمْ» سَاءَ ظَنُّهُ بِقَوْمِهِ «وَحَاقَ بِهِمْ» [٧٧]: بِأَسَافِهِ «بِقَطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ» [٨١]: بِسَوَادٍ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿إِيْبَ﴾ [٨٨]: أَرْجِعُ.

﴿أَعْرَافَكَ﴾ [٥٤]: الْفَلَكَ، مِنْ عَرَوْفَةٍ، أَي: اصْبَتْهُ، وَمِنْهُ يَسْرُوهُ وَأَعْرَافِي. ﴿أَعِذْ بِأَمْنِيَّتِنَا﴾ [٥٩]: أَي: فِي مَلِكِيهِ وَسُلْطَانِيهِ. ﴿عِيْذٌ﴾ [٥٩]: عَوْدَةٌ وَعَانَةٌ وَاجِدَةٌ، هُوَ تَأْكِيْدُ الْحُجْرَةِ. ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ﴾ وَاجِدَةٌ: شَاهِدٌ، يُقَالُ: صَاحِبُو وَأَصْحَابِي. ﴿اسْتَغْفِرْكُمْ﴾ [٦١]: جَمَلَكُمْ عُشَارًا، أَغْفَرَهُ الدَّارُ فَيُغْفِرُ جَمَلَتَهَا لَهُ. ﴿نَكِرَهُمْ﴾ [٧٠]: وَأَنكَرَهُمْ وَاسْتَكْرَهُمْ وَاجِدٌ. ﴿حِيْدٌ نَجِيْدٌ﴾ [٧٣]: كَأَنَّهُ قَبِيْلٌ مِنْ نَاجِدٍ، مَخْفُودٌ مِنْ حَيْدٍ. ﴿سَجِيْلٌ﴾ [٨٢]: الشَّيْءُ الْكَبِيْرُ، سَجِيْلٌ وَسَجِيْنٌ، وَاللَّامُ وَالنُّونُ اخْتَانٌ، وَقَالَ تَعِيْمٌ بْنُ مِقْبَلٍ:

وَرَجَلَةٌ يَتَوَنَّنُونَ لِيَسْخَفَ صَاحِبُهُ حَتَّى تَوَاصَى بِهِ الْأَبْطَالُ سَجِيْنَا

قوله: (باب ألا أنهم يتنون صلورهم) سقط «باب» للاكثر.

قوله: (أخبرني محمد بن عباد بن جعفر) هكذا رواه هشام بن يوسف عن ابن جريج، وتابعه حجاج عند أحمد، وقال أبو أسامة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أخرجه الطبري.

قوله: (إنه سمع ابن عباس يقرأ ألا أنهم يتنون) يعني بفتح أوله تحتانية وفي رواية بوقافية وسكون المثناة وفتح النون وسكون الواو وكسر النون بعدها ياء على وزن تفعول، وهو بناء مبالغة كاعشوشب، لكن جعل الفعل للصدور، وأشد الفراء لعنته: وقولك للشبي الذي لا تالاه إذا ما هو أحسن ألا ليست ذا ليا

وحكى أهل القراءات عن ابن عباس في هذه الكلمة قراءات أخرى وهي يثنون بفتح أوله وسكون للثمة وقطع النون وكسر الواو وتشديد النون من الشئ بالثمة والنون وهو ما هشّ وضعف من النبات، وقراءة ثالثة عنه أيضاً بوزن يرسوي، وقال أبو حاتم السجستاني: في هذه القراءة غلط إذ لا يقال: ثنوت فاثنوتى كرعوت فارعوى.

قلت: وفي الشواذ قراءات أخرى ليس هذا موضع بسطها.

قوله: (أناس كانوا يستخفون أن يتخلوا) أي أن يقضوا الحاجة في الخلاء وهم عراة، وحكى ابن التين أنه روي يتخلوا بالمهمل، وقال الشيخ أبو الحسن يعني القابسي: إنه أحسن أي يرقد على حلاوة قفاه. قلت: والأول أولى، وفي رواية أبي أسامة: كانوا لا يأتون النساء ولا الغائط إلا وقد تنشوا بياهم كرامة أن يفضوا بفروجهم إلى السماء.

قوله: (في رواية عمرو) هو ابن دينار (قال: قرأ ابن عباس ألا إنهم يشون صلورهم) ضبط أوله بالياء التحتية وينون آخره وصدورهم بالنصب على المفعولية وهي قراءة الجمهور، كذا للأكثر ولأبي ذر كالتدلي قبله، ولسميد بن منصور عن ابن عيينة يثنوني أوله تحتانية وآخره تحتانية أيضاً، وزاد وعن حيد الأخرج عن مجاهد أنه كان يقرؤها كذلك.

قوله: (وقال غيره) أي عن ابن عباس (يستخفون يهبطون رؤوسهم) الضمير في غيره يعود على عمرو بن دينار، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وتفسير التشبي بالنفعلية متفق عليه. وتخصيص ذلك بالراس يحتاج إلى توفيق، وهذا مقبول من مثل ابن عباس، يقال منه استخفى بثوبه وتشفاه. وقال الشاعر: « وتارة أتفتش فضل أطماري ».

قوله: (سي بهم ساء ظنه بقومه وضاق بهم بأضيافه) هو تفسير ابن عباس، وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه في هذه الآية « ولا جاءت رسلنا لوطاً ساء ظنا بقومه وضاق ذرعاً بأضيافه، ويلزم منه اختلاف الضميرين، وأكثر المفسرين على اتحادهما. وصله ابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال: ساءه مكانتهم لما رأى بهم من الجملان.

قوله: (يقطع من الليل بسواد) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. وقال أبو عبيدة: معناه يبعث من الليل، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: بطلاقة من الليل.

قوله: (وقال مجاهد إنه أنيب أرجح) كذا للأكثر، وسقط لأبي ذر نسبه إلى مجاهد فأرهم أنه عن ابن عباس كما قبله، وقد وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا، ووقع للأكثر قبيل قوله: « باب وكان حرشه على الماء ».

قوله: (سجبل الشديد الكبير، سجبل وسجين واحد)، والسلام والنون اختان. وقال نجيم بن مقبل:

ورجله يضربون البيض ضاحية ضريباً توأصى به الأبطال سجيبي

هو كلام أبي عبيدة بمعناه، قال في قوله تعالى: « حجارة من سجيل » هو الشديد من الحجارة الصلب، ومن الضرب أيضاً قال ابن مقبل، فذكره. قال: وقوله سجيبي أي شديد، وبعضهم يحول اللام نونا. وقال في موضع آخر: السجبل الشديد الكثير. وقد تعقب ابن قتيبة بأنه لو كان معنى السجبل الشديد لما دخلت عليه من وكان يقول حجارة سجيلاً لأنه لا يقال حجارة من شديد، ويمكن أن يكون الموصوف حذف. وأنشد غير أبي عبيدة البيت المذكور فأبدل قوله: « ضاحية » بقوله: « من عرض » وهو بضتين وضاد معجمة، وسبأني قول ابن عباس ومن تبعه إن الكلمة فارسية في تفسير سورة الفيل، وقد قال الأزهري: إن ثبت أنها فارسية فقد تكلمت بها العرب فصارت، وقيل هو اسم لسماه الدنيا، وقيل بحر معلق بين السماء والأرض نزلت منه الحجارة وقيل هي جبال في السماء.

(كقبة): نجيم بن مقبل هو ابن خبيب بن عوف بن قتيبة بن العجلان بن كعب بن عامر بن مصصة العامري ثم المجلاني، شاعر فخرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان أعرابياً جانياً، وله قصة مع عمرو، ذكره المزياني.

ورجلة بفتح الراء ويجوز كسرهما على تقدير ذوي رجلة والمجيم ساكنة، وحكى ابن التين في هذا الحاء المهمل، والبيض بفتح الموحدة جمع بيضة وهي الحفرة، أو بكسرهما جمع أبيض وهو السيف؛ فعلى الأول المراد مواضع البيض وهي الرؤوس، وعلى الثاني المراد يضربون بالبيض على نزع الخافض والأول أوجه. وضاحية أي ظاهرة، أو المراد في وقت الضحوة. وتوأصى أصله توأصى فحفدت إحدى الشامين، وروى توأصت مثناة بدل

ال تحتانية في آخره. وقوله: سجيئاً بكسر الهملة وتشديد الجيم، قال الحسن بن المظفر: هو فصيل من السجن كأنه يثبت من وقع فيه فلا يبرح مكانه، وعن ابن الأعرابي أنه رواه بالخاء المعجمة بدل الجيم أي ضرباً حاراً.

قوله: (استعمركم جعلكم عماراً، أعمرته الدار فهي عمري) سقط هذا لغير أبي ذر، وقد تقدم شرحه في كتاب الحجة.

قوله: (لكرهم وأنكرهم واستعمرهم واحد) هو قول أبي عبيدة وأنشد

« وأنكرني وما كان الذي نكرت ».

قوله: (حيد مجيد كأنه فصيل من ماجد محمود من حمد) كذا وقع هنا، والذي في كلام أبي عبيدة: حيد مجيد أي محمود ماجد، وهذا هو الصواب، والحمد فصيل من حمد فهو حامد أي يحمّد من يطعمه، أو هو حيد بمعنى محمود والمجيد فصيل من مجد بضم الجيم معجد كشراف وأصله الرفعة.

قوله: (أجرامي مصغر أجرت، وبعضهم يقول جرمت) هو كلام أبي عبيدة وأنشد:

طريد عشيرة ورهين فئسب بما جرمت يدي وجنى لساني

وجرمت بمعنى كسبت، وقد تقدم قريباً.

قوله: (الفلك والفلك واحد وهي السفينة والسفن) كذا وقع لبعضهم بضم الفاء فهما وسكون اللام في الأولى وتفتحها في الثانية، وآخرين يفتحين في الأولى ويضم ثم سكون في الثانية، ووجه ابن التين وقال: الأول واحد والثاني جمع مثل أسد وأسد، قال حياض: ولبعضهم بضم ثم سكون فهما جميعاً وهو الصواب، والمراد أن الجمع والواحد بلفظ واحد. وقد ورد ذلك في القرآن فقد قال في الواحد: « في الفلك المشحون » [يس: ٤١] وقال في الجمع حتى إذا كنتم في الفلك وجريتم بهم « [يونس: ٢٢] والذي في كلام أبي عبيدة الفلك واحد وجمع وفي السفينة والسفن، وهذا أوضح في المراد.

قوله: (بجراها مدلفها، وهو مصغر أجرت، وأرست حبست وقرأ بجراها من جرت هي ومرساها من رست، وبجريها ومرسيها من فعل بها) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: « بسم الله بجريها » أي سيرها وهي من جرت بهم، ومن قرأها بالضم فهو من أجريتها أتا، ومرساها أي وقفها وهو مصدر أي أرسيتها أنسا انتهى. ووقع في بعض الشروح: بجراها موقفها براو وقاف وفاد وهو تصحيف من أراه في شيء من النسخ. ثم وجدت ابن التين حكاه عن رواية الشيخ أبي الحسن يعني القابسي قال: وليس بصحيح لأنه فاسد المعنى، والصواب ما في الأصل بدال ثم فاء ثم عين.

(تنبيه): الذي قرأ بضم الميم في بجراها الجمهور، وقرأ الكوفيون حزة والكسائي وحفص عن عاصم بالفتح، وأبو بكر عن عاصم كالجهمور، وقرؤوا كلهم في المشهور بالضم في مرساها، وعن ابن مسعود فتحها أيضاً رواه سعيد بن منصور بإسناد حسن، وفي قراءة يحيى بن وثاب بجريها ومرسيها بضم أولهما وكسر الراء والسين أي الله فاعل ذلك.

قوله: (راسيات ثابتات) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: « وقدور راسيات » [سبا: ١٣] أي يقال ثابتات عظام، وكان المصنف ذكرها استطراداً لما ذكر مرساها.

قوله: (وعيد وعود وعائد واحد، هو تأكيد التجير) هو قول أبي عبيدة بمعناه، لكن قال: وهو العادل من الحق وقال ابن قتيبة: المعارض المخالف.

قوله: (ويقول الأشهاد واحد شاهد مثل صاحب وأصحاب) هو كلام أبي عبيدة أيضاً واختلف في المراد بهم هنا فقيل الأنبياء وقيل الملائكة أخرجه عبد بن حميد عن مجاهد، وعن زيد بن أسلم الأنبياء والملائكة والمؤمنون وهذا أهم، وعن قتادة فيما أخرجه عبد الرزاق الخلائق وهذا أهم من الجميع

٢- باب قوله: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [٧]

٤٦٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ، وَقَالَ: يَدُ اللَّهِ مَلَأَى لَا تَقْبِضُهَا نَفَقَةً، سَحَاءَ الْبَيْلِ وَالنَّهَارِ. وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْخُسْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ

عَلَى الْمَاءِ وَيَبِيدُ الْمِيزَانَ يَغْضُضُ وَيُوقِّعُ (عشر: ٥٥٣٥٢، ٧٤١١، ٧٤١٩، ٧٤٩٦). أخرجه مسلم: ٩٩٣.

قوله: (باب قوله: وكان عرشه على الماء) ذكر فيه حديث أبي هريرة، وفيه قوله: «وكان عرشه على الماء ويبد الميزان يخفض ويرفع» وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

وقوله: (لا يغيضها) بالغين المجمة والضاد المجمة الساقطة أي لا يغيضها، وسحاء بهملتين مثلاً علود أي حالمة. ويسرى سحاً بالتثنية فكأنها لشدة امتلاكها تنيف أبداً، واللبل والنهار بالنصب على الظرفية، والميزان كتابة عن العدل.

٣ - باب

﴿وَأَلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ هَاشِمًا﴾ [٨٤] إِلَىٰ أَمَلٍ مَدْيَنَ، لِأَنَّ مَدْيَنَ بَلَدٌ، وَمِطْلَقُهُ ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ (لوسف: ٨٧). وَأَسْأَلُ الْمَدْيَنَ، يَخِي أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَصْحَابَ الْعِيرِ. ﴿وَرَأَىٰ كُتْمَ فِهْرِيًّا﴾ [٩٢]: يَقُولُ: لَمْ تَلْقُوا إِلَهِي، وَيَقَالُ إِذَا لَمْ يَخِي الرَّجُلُ حَاجَةً: فَطَرَتْ بِهَا جَبِي وَخَلَّيَ فِهْرِيًّا، وَالْفِهْرِيُّ هَذَا هُنَا: أَنْ تَأْخُذَ مَعَكَ ذَاتُهُ أَوْ عَهْدًا تَسْتَظْهِرُ بِهِ. ﴿وَأَرَاكُمَا﴾ [٢٧] سَفَاطًا. ﴿وَأَجْرَاسِي﴾ [٣٥]: هُوَ مَصْنَعٌ مِنَ الْجَرَمِ، وَتَعْتَهُمْ يَقُولُ: جَرَمْتُ. ﴿وَأَفْلَكُ﴾ [٣٧]: وَأَفْلَكُ وَاحِدٌ، وَهِيَ السَّيْفَةُ وَالسُّفُنُ.

﴿مُجْرَاهَا﴾ [٤١]: مَنَلَهَا، وَهُوَ مَصْنَعٌ أَجْرَمْتُ، وَأَزْسَنْتُ: حَسَنْتُ، وَتَفَرَّأَ: مِتَّ فَجَرَتْ هِيَ، وَ﴿مَرْسَاً﴾ مِنْ رَسَتْ هِيَ. ﴿وَوَضَعِيهَا وَمُرْسِيَهَا﴾ مِنْ لَمَلٍ بِهَا. ﴿رَاسِيَاتٍ﴾ (س: ١٣): لَبَّائَات.

٤ - باب قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [١٨]

وَاحِدُ الْأَشْهَادِ: شَهِيدٌ، يَفْعَلُ: صَاحِبُهُ وَأَصْحَابُهُ.

٤٦٨٥ - حَلَقًا مُسْتَدًّا: حَلَقًا يَرِيدُ أَنْ يُزَيِّعَ: حَلَقًا سَمِيدًا وَهَشَامًا قَالَا: حَلَقًا قَادَةً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مَحْرُوبٍ قَالَ: بَيْنَا أَنِ عَمْرٌو يَطُوفُ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَوْ قَالَ: يَا أَبْنَى عَمْرٍو: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّحْوِيِّ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَبْنَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ رَبِّهِ - وَكَأَنَّ هَشَامًا يَذْهَبُ الْمُؤْمِنِينَ - حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَفَّهُ، فَيَقْرُؤُ بِاللُّبِّيِّ، فَعَرَفَ ذَنْبَ كَذَا؟ يَقُولُ: أَعْرِفُ، يَقُولُ: رَبِّ أَفَرَفُ، مَرَّتَيْنِ، يَقُولُ: سَمِعْتُهَا فِي النَّبَا، وَأَخْبَرْتُهَا لَكَ الْيَوْمَ، ثُمَّ تَطْوِي حَبِيفَةً حَسَنَةً. وَأَمَّا الْأَعْرُودُ أَوْ الْكَفَّارُ، فَيَبَادِي عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾.

وَقَالَ شَيْبَانٌ، عَنْ قَادَةَ: حَلَقًا صَفْوَانٌ لِلرَّاجِعِ: ٢٤٤٩. أخرجه مسلم: ٢٧٦٨.

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ الآية) ذكر فيه حديث ابن عمر في التجوي يوم القيامة، وسيأتي شرحه في كتاب الأديب. وقوله: «حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع» مسدد فيه إسناد آخر يأتي في الأدب وفي التوحيد وهو أعلى من هذا رواه عنه مسدد عن أبي عوف عن قتادة. وقوله في الإسناد: «حشاشا سعيد وهشام» أما سعيد فهو ابن أبي عروبة، وأما هشام فهو ابن أبي جند الله الدمشقي، وصفوان بن عرز بلقاء للهامة وإلراء ثم الزاي.

قوله: (وقال شيان عن قادة: حشاشا صفوان) وصله ابن مردويه عن طريق شيان، وسيأتي بيان ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: (اعواك الفلك من عروته أي أصبته، ومنه يعروه واصعالي) هو كلام أبي عبيد، وقد تقدم شرحه في فرض الخفس، وثبت هنا للكشيبني وحده، ووقع في

بعض النسخ اشتراكاً اقتضت بشتة في آخره وهو كذلك عند أبي عبيد، واعتري اقتل من عراه يعروه إذا أصبته، وقوله ﴿إِنْ تَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ﴾ ما يبد إلا مفعول بالقول قبله ولا يحتاج إلى تقدير محذوف كما قرره بعضهم أي ما تقول إلا هذا اللفظ، فالجملحة محكية، نحو ما قلت إلا زيد قائم.

قوله: (أخذ بتأصيفها في ملكه وسلطانه) هو كلام أبي عبيد أيضاً وقد تقدم في بده الحلق وثبت هنا للكشيبني وحده.

قوله: (وإلى مدلين) أي لأهل مدلين، لأن مدلين بلد، ومثله «وأسأل القرية.. والعير» أي أهل القرية وأصحاب العير، قال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿وَأَلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ هَاشِمًا﴾ [٨٤] مدلين لأنه اسم بلد مؤنث، وبجاء مجاز المختصر الذي فيه ضمير، أي إلى أهل مدلين، ومثله «وأسأل القرية أي أهل القرية والعير أي من في العير».

قوله: (وراءكم ظهرياً يقول لم يظفروا إليه، ويقال إذا لم يقض الرجل حاجته ظهرت حاجتي إلخ) ثبت هذا للكشيبني وحده، وقد تقدم شرحه في ترجمة شعيب عليه السلام من أحداث الأبياء.

قوله: (أرادنا سقاطاً) بضم اللام وتشديد القاف، والأرادل جمع أراذل إما على بابه كما جاء «أحاسنكم أخلاقاً» أو جرى مجرى الأسماء كالأطبع، وقيل أراذل جمع أراذل بضم الال وهو جمع رذل مثل كلب وأكلب وأكلاب.

٥ - باب قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخْذَ الْقَرْيَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنْ أَخْذَهُ الْيَمَّ شَدِيدٌ﴾ [١٠٢]

﴿الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ [٩٩]: الْقَوْنُ الْمُعِينُ، وَرَفَعْتُ أَخْشَعْتُ. ﴿تَرَكُّوْا﴾ [١١٣]: تَمَلَّوْا. ﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾ [١١٦]: فَهَلَا كَانَ. ﴿أَتَرَكُوا﴾ [١١٦]: أَهْلَكُوا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿زَفِيرٌ وَهْشِقٌ﴾ [١٠٦]: شَدِيدٌ وَصَوْتٌ ضَعِيفٌ.

٤٦٨٦ - حَلَقًا مَسْدَةً بِنِ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو: حَلَقًا يَرِيدُ أَنْ يَبْنَى بَرْدَةً، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَيْفِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخْذَهُ لَمْ يَلْقُهُ». قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخْذَ الْقَرْيَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنْ أَخْذَهُ الْيَمَّ شَدِيدٌ﴾ [١٠٦]. [أخرجه مسلم: ٢٥٨٣].

قوله: (باب قوله وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه اليم شديد) الكاف في ذلك تشبيه الأخذ المستعمل بالأخذ الماضى، وأتى باللفظ الماضى موضع المضارع على قراءة طلحة بن مصرف، وأخذ بفتحين في الأول كالثاني بمبالغة في تحققة.

قوله: (الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ المعين، وفدته أعتته) كذا وقع فيه، وقال أبو عبيد: الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ المعين، يقال: رففت عند الأمير أي أعتته، قال الكرماني: وقع في النسخة التي عندنا للمعنى، والذي يدل عليه التفسير اللسان. فإما أن يكون الفاعل بمعنى المفعول أو المعنى ذو إعانة.

قوله: (تركوا تخيلوا) قال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ لا تملأوا إليهم ولا تخيلوا، يقال ركنت إلى قومك أي لوت وبقيت، وروى عبد بن حميد عن طريق الربيع بن أنس «لا تركنوا إلى الذين ظلموا» لا ترعوا أعمالهم.

قوله: (فلولا كان فهلا كان) سقط هذه والذي قبله من رواية أبي ذر، وهو قول أبي عبيد قال في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ﴾ [١٠٦]، فجاء فهلا كان من القرون وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله «فلولا» قال: في حرف ابن مسعود فهلا.

قوله: (أثروا أهلكوا) هو تفسير باللازم أي كان الترف سبباً لإهلاكهم، وقال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَوْا فِيهِ﴾ [١٠٦] أي ما تجربوا وتكبروا عن أمر الله وصلوا عنه.

قوله: (زفير وهشيق إلخ) تقدم في بده الحلق.

قوله: (أبانا يريد بن أبي بردة عن أبيه) كذا وقع لأبي ذر ووقع لغيره «عن أبي

بردة* يدل عن أبيه وهو أصوب لأن يربداً هو ابن عبد الله بن أبي بردة فأبو بردة جده لا أبوه، لكن يجوز إطلاق الأب عليه مجازاً.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَجَمِلُ لِلطَّالِمِ﴾ أي جملة، ووقع في رواية الترمذي عن أبي كريب عن أبي معاوية «إِنَّ اللَّهَ جَمِلٌ» وربما قال: «جَمَلٌ» ورواه عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة عن يزيد قال: «جَمِلِي» ولم يشك. قلت: قد رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتَّنَائِي مِنْ طَرَفِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ «جَمِلِي» وَلَمْ يَشْكُ.

قوله: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَ لَمْ يَفْلَحْهُ﴾ بضم أوله من الرباعي أي لم يخلصه، أي إذا أهلكه لم يرفع عنه الهلاك، وهذا على تفسير الظلم بالشرك على إطلاقه، وإن فسر بما هو أصم فيحمل كل على ما يليق به، وقيل معنى لم يفلح لم يؤخره، وفيه نظر لأنه يتبادر منه أن الظالم إذا صرف عن منصبه وأمين لا يعود إلى عزه، والمشاهد في بعضهم بخلاف ذلك، فالأولى حله على ما قدمته. والله أعلم

٦- باب ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ﴾

إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلَّذِينَ

﴿وَزُلْفَا﴾: سَاعَاتُ بَعْدَ سَاعَاتٍ، وَمِنْهُ سَمِيَتْ الْمُزْدَفَةُ، الزُّلْفُ: مُنْزَلَةٌ

بَعْدَ مُنْزَلَةٍ، وَأَمَّا ﴿زُلْفَى﴾ فَمَعْنَاهُ مِنَ الْقُرْبَى، اذْدَقُوا: اجْتَمِعُوا، ﴿اُذْدَقْنَا﴾ [الشعراء: ٩١٤].

٤٦٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ،

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْرُودٍ: أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قِيلَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلَّذِينَ﴾. قَالَ الرَّجُلُ: إِلَيَّ هَلِيقُ؟ قَالَ: «لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّي». [رواجع: ٥٢٦. أخرجه مسلم: ٢٧٦٣]

قوله: ﴿باب وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ الآية كذا في ذي، وأكمل غيره الآية. واختلف في المراء بطرفي النهار فقبل الصبح والمغرب، وقيل الصبح والمغرب، وعن مالك وابن حبيب الصبح طرف والظهر والمغرب طرف.

قوله: ﴿وَزُلْفَا سَاعَاتُ بَعْدَ سَاعَاتٍ، وَمِنْهُ سَمِيَتْ الْمُزْدَفَةُ، الزُّلْفُ مُنْزَلَةٌ بَعْدَ مُنْزَلَةٍ وَأَمَّا زُلْفَى فَمَعْنَاهُ مِنَ الْقُرْبَى، اذْدَقُوا: اجْتَمِعُوا، اُذْدَقْنَا جَمْعاً انْتَهَى. قَالَ أَبُو عبيدة في قوله: ﴿وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ﴾ [مسود: ١١٤]: سَاعَاتُ وَاحِدَتِهَا زُلْفَى أَبِي سَاعَةٍ وَمُنْزَلَةٌ وَوَرِيَّةٌ، وَمِنْهَا سَمِيَتْ الْمُزْدَفَةُ، قَالَ الْمَجَاجُ:

نَسَاجَ طَسَوَاهُ الْأَمِنْ مَجَاجِفاً طَسِي اللَّيَالِي زُلْفَاً فَرُلْفَا

وقال في قوله تعالى: ﴿واذلت الجنة للمتقين﴾ [ق: ٣١] أي قريت وادنت، وله عندني زلفى أي قريب، وفي قوله: ﴿واذلفنا ثم الآخرين﴾ [الشعراء: ٦٤] أي جعنا، ومنه ليلة المزدلفة، واختلف في المراء بالزلف فمن مالكا المغرب والعشاء، واستنيط منه بعض الحنفية وجوب الوتر لأن زلفاً جمع أقله ثلاثة فيضاف إلى المغرب والعشاء الوتر، ولا يخفى ما فيه. وفي رواية معمر المقدم ذكرها قال قتادة: طرفي النهار الصبح والمغرب، وزلفاً من الليل المغرب والعشاء.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ﴾ كذا وقع فيه، وأخرجه الطبراني عن معاذ بن لثني عن مسدد عن سلام بن أبي مطيع عن سليمان التيمي، وكان لسدد فيه شيخان.

قوله: ﴿عَنْ أَبِي عُثْمَانَ﴾ هو الهندي، في رواية للإسماعيلي وأبي نعيم «حدثنا أبو عثمان».

قوله: ﴿وَأَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قِيلَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ﴾ في رواية معتبر بن سليمان التيمي عن أبيه عند مسلم والإسماعيلي فذكر أنه أصاب من امرأة قيلة أو مسأ بيد أو شيئاً، كأنه يسأل عن كفارة ذلك. وعند عبد الرزاق عن معمر بن سليمان التيمي بإسناده «ضرب رجل على كف امرأة» الحديث، وفي رواية مسلم وأصحاب السنن من طريق سماك بن حرب عن إبراهيم النخعي عن

عقلمة والأسود عن ابن مسعود «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني وجدت امرأة في بستان فضلت بها كل شيء غير أني لم أجامعها، قبلتها وزمنها، فاقبل بي ما شئت» الحديث. وللطبري من طريق الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: «جاء فلان ابن متهب الأنصاري فقال: يا رسول الله دخلت على امرأة فثلث منها ما يتك الرجل من أهله إلا أنني لم أجامعها» الحديث، وأخرجه ابن أبي خيثمة لكن قال: «إن رجلاً من الأنصار يقال له متهب» وقد جاء أنه أسلم كتب بن عمرو وهو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهلمة الأنصاري أخرجه الترمذي والنسائي واليزار من طريق موسى بن طلحة عن أبي اليسر بن عمرو أنه أتته امرأة وزوجها قد بعته رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث، فقالت له: يعني قرأ بديهم، قال: قلت لها: وأصعيتي: إن في البيت قرأاً طيب من هذا، فاطلق بها معه ففزعها وقبلها ثم فرغ، فخرج فلقي أبا بكر فأخبره، فقال: تب ولا تعد. ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم الحديث، وفي روايته أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر فنزلت، وفي رواية مروية من طريق أبي بردة عن أبيه «جاءت امرأة من الأنصار إلى رجل يبيع التمر بالمدينة وكانت حسناء جميلة فلما نظر إليها أصعبته» فذكر نحوه، ولم يسم الرجل والمرأة ولا زوجها، وذكر بعض الشراح في اسم هذا الرجل نهبان التمار، وقيل عمرو بن غزية وقيل أبو عمرو زيد بن عمرو بن غزية وقيل عامر بن قيس وقيل عباد. قلت: وقصة نهبان التمار ذكرها عبد الغني بن سعيد التقني أحد الضعفاء في تفسيره عن ابن عباس، وأخرجه الثعالبي وغيره من طريق مقاتل عن الضحّاك عن ابن عباس «أن نهباناً التمار أتته امرأة حسناء جميلة تبتاع منه تمرًا فضرب على عجزتها ثم ندم، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنك أن تكون امرأة غاز في سبيل الله، فذهب بيكي وبعروم ويقروم، فأثرت الله تعالى» ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله﴾ الآية [آل عمران: ١٣٥] فأخبره، فحمد الله وقال: يا رسول الله هذه نوبتي قبلت، فكيف لي بأن يتقبل شكري؟ فنزلت: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار﴾ الآية، «قلت: وهذا إن ثبت حل على واقعة أخرى، لما بين السابقين من المغايرة. وأما قصة ابن غزية فأخبرها ابن منده من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار﴾ قال: نزلت في عمرو بن غزية وكان يبيع التمر، فأته امرأة تبتاع تمرًا فأعجبته، الحديث. والكلبي ضعيف. فإن ثبت حل أيضاً على التمدد. وظن الزخري أن عمرو بن غزية اسم أبي اليسر فجزم به فوهم. وأما ما أخرجه أحمد وعبد بن حيد وغيرهما من حديث أبي أمامة قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أصبت حدًا فأقعه علي فسكت عنه ثلاثاً فأقيمت الصلاة فدعا الرجل فقال: أرايت حين خرجت من بيتك ألتست قد توشيت فأحسنت الوضوء؟ قال: بلى. قال: ثم شهدت الصلاة معنا؟ قال: نعم. قال: فإن الله قد غفر لك. وتلا هذه الآية «فهي قصة أخرى ظاهر سياها أنها متأخرة عن نزول الآية، ولعل الرجل ظن أن كل خطيئة فيها حد، فأطلق على ما فعل حدًا، والله أعلم. وسياهي مزيد لهذا في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. وأما قصة عامر بن قيس فذكرها مقاتل بن سليمان في تفسيره. وأما قصة عباد فحكاهما القرطبي ولم يعثرهما، وعباد اسم جد أبي اليسر فلعله نسب ثم سقط شيء. وأقوى الجميع أنه أبو اليسر والله أعلم.

قوله: ﴿فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾ في رواية عبد الرزاق أنه أتى أبا بكر وعمر أيضاً، وقال فيها: «كُلٌّ مِنْ سَالَةٍ عَنْ كَفَّارَةٍ ذَلِكَ قَالَ: أَمْرِيَّةٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: لَا أَدْرِي. حَتَّى أَنْزَلَ» فذكر بقية الحديث. وهذه الزيادة وقعت في حديث يوسف بن مهران عن ابن عباس عند أحمد بمناه دون قوله لا أدري.

قوله: ﴿قَالَ الرَّجُلُ: أَلِي هَلْهُم؟﴾ أي الآية يعني خاصة بي بأن صلاتي مذنبية لمصنعي. وظاهر هذا أن صاحب القصة هو السائل عن ذلك. ولأحد والطبراني من حديث ابن عباس «قال: يا رسول الله ألي خاصة أم للناس عامة؟ فغضب عمر صلوه وقال: لا ولا نعمة حين، بل للناس عامة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: صلصك عمر» وفي حديث أبي اليسر «قال إنسان: يا رسول الله لك خاصة» وفي رواية لإبراهيم النخعي عند مسلم «فقال معاذ: يا رسول الله لك وحده أم للناس كافة» وللدارقطني مثله من حديث معاذ نفسه، ويعمل على تعدد السائلين عن ذلك.

وقوله: ﴿أَلِي﴾ بفتح الحزنة استغماهاً.

وقوله: ﴿هَذَا﴾ مبتدأ تقدم خبره عليه، وفائدته التخصيص.

قوله: ﴿قَالَ: لَنْ عَمَلٍ بَهَا مِنْ أَمْرِي﴾ تقدم في الصلاة من هذا الوجه بلفظ «قال: لجميع أمتي كلهم» فكذلك بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ المرجئة وقالوا: إِنَّ الْحَسَنَاتِ تَكْفِرُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَبِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةٍ، وحمل الجمهور هذا المطلق

حاتم من طريق يحيى بن عمار عن فضيل بن عياض. وأما روايته عن حصين فرويناها في مسند مسند رواية معاذ بن المثنى عنه عن فضيل عن حصين عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَدْتُ لَهُنَّ مَتَكًا﴾ [يوسف: ٣١] قال: أخرج. ورويناها في تفسير ابن مردويه عن هذا الوجه فزاد فيه مجاهد عن ابن عباس، ومن طريقه أخرجه الحافظ الضياء في المختارة، وقد روى عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وَاعْتَدْتُ لَهُنَّ مَتَكًا﴾ [يوسف: ٣١] قال: طعاماً.

قوله: (وقال ابن عيينة: عن رجل عن مجاهد متكا كل شيء قطع بالسكين) هكذا رويناها في «تفسير ابن عيينة» رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه بهذا، وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد: المتكا بالتخفيف والطعام والتخفيف الأترج، والرواية الأولى عنه أعم.

قوله: (يقال: بلغ أشده قبل أن يأخذ في النقصان. ويقال: بلغوا أحدهم. وقال بعضهم: واحدها شد. والمتكا ما اكتات عليه لشراب أو لحديث أو لطعام. وأبطل الذي قال الأترج، وليس في كلام العرب الأترج، فلما أحجج عليهم بأن المتكا من تخارق فروا إلى شر منه وقالوا إنه هو المتكا ساكنة الفاء، وإنما المتكا طرف البظر ومن ذلك قيل لما متكا وابن المتكا، لأن كان ثم أترج فإنه بعد المتكا) قلت: وقع هذا مترادفاً عما قبله عند الأكر، والصواب إيراد تلو، فاما الكلام على الأشد فقال أبو عبيدة: هو جمع لا واحد له من لفظه، وحكى الطبري أنه واحد لا نظير له في الأحاد، وقال سيويه: واحده شدة، وكذا قال الكسائي: لكن بلا هاء. واختلف النقلة في قدر الأشد الذي بلغه يوسف فالأكثر أنه الحليم، وعن سعيد بن جبير ثمان عشرة وقيل سبع عشرة وقيل عشرون وقيل خمسة وعشرون وقيل ما بين ثمان عشرة إلى ثلاثين، وفي غيره قيل الأكثر أربعون وقيل ثلاثون وقيل ثلاثة وثلاثون وقيل خمسة وثلاثون وقيل ثمانية وأربعون وقيل ستون، وقال ابن التين: الأظهر أنه أربعون لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [القصص: ١٤] وكان النبي لا يبنأ حتى يبلغ أربعين، وتعقب بأن عيسى عليه السلام نهر لدون أربعين ويحيى كذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [القصص: ١٧] وسليمان لقوله تعالى: ﴿فَهَمَمْنَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] إلى غير ذلك. والحق أن المراد بالأشد بلغ من الحليم، ففي حق يوسف عليه السلام ظاهر وفلما جاء بعده «وروايته التي هو في بينها» وفي حق موسى عليه السلام لعله بعد ذلك كبلوغ الأربعين ولهذا جاء بعده «واستوى» ووقع في قوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩] في الموضعين فدل على أن الأربعين ليست حداً لذلك، وأما المتكا فقال أبو عبيدة: اعتدت أفطلت من العتاد ومعناه اعتدت لمن متكا أي غرقاً يتكا عليه، وزعم قوم أنه الترنج وهذا أبطل باطل في الأرض، ولكن عسى أن يكون مع المتكا ترنج باطلونه، ويقال ألقى له متكا يجلس عليه انتهى. وقوله: «ليس في كلام العرب الأترج» يريد أنه ليس في كلام العرب تفسير المتكا بالأترج، قال صاحب «المطالع»: وفي الأترج ثلاث لغات ثانياً بالنون وثالثاً مثلها بحذف الهزنة وفي المقرد كذلك، وعند بعض القسرين اعتدت لمن الطبخ والمزج، وقيل كان مع الأترج فصل، وقيل كان الطعام المذكور بزمانه، لكن ما نفاه المؤلف رحمه الله تبعاً لأبي عبيدة قد أثبت غيره. وقد روى عبد بن حميد من طريق عوف الأحرابي حديث ابن عباس أنه كان يفرؤها متكا خففة ويقال هو الأترج، وقد حكاه الفراء وتبعه الأخفش وأبو حنيفة الدينوري والقاسمي وابن فارس وغيرهم كصاحب «الحكم» و«الجامع» و«الصحاح» وفي الجامع أيضاً: أهل عمان يسمون السوسن المتكا، وقيل يضم أوله الأترج ويفتحه السوسن، وقال الجوهري: المتكا ما تبقى الحاتنة بعد اختان من المرأة، والمتكا التي لم تحتن، وعن الأخفش المتكا الأترج.

(نبيه): متكا يضم أوله وسكون ثانية وبسالتين على المقولعية هو الذي نُسره مجاهد وغيره بالأترج أو غيره وهي قرامته، وأما القرامه المشهورة هو ما يتكا عليه من وسادة وغيرها كما جرت به عادة الأكابر عند الضيافة. وبهذا التقرير لا يكون بين التظليل تعارض. وقد روى عبد بن حميد عن طريق منصور عن مجاهد قال: من قرأها مطلة قال الطعام، ومن قرأها خففة قال: الأترج، ثم لا مانع أن يكون المتكا مشتركاً بين الأترج وطرف البظر، والبظر بفتح الموحدة وسكون الظاء المشالة موضع الختان من المرأة، وقيل البظراء التي لا تحبس بولها. قال الكرماني: أراد البخاري أن المتكا في قوله: ﴿وَاعْتَدْتُ لَهُنَّ مَتَكًا﴾ اسم مفعول من الانكاء، وليس هو متكا بمعنى الأترج ولا بمعنى طرف البظر، فجاء فيها بعبارة معجزة. كذا قال: فوقع في أشد مما أنكره فإنها إساءة على مثل هذا الإمام الذي لا يليق أن يتصدى لشرح كلامه، وقد ذكر جماعة من أهل اللغة أن البظر في الأصل يطلق على ما له طرف من الجسد كالتيدي.

على المتيد في الحديث الصحيح «إن الصلاة إلى الصلاة كثارة لما بينهما ما اجتنب الكبار» فقال طائفة: إن اجتنب الكبار كانت الحسنات كثارة لما عدا الكبار من الذنوب، وإن لم تجتنب الكبار لم تحط الحسنات شيئاً. وقال آخرون: إن لم تجتنب الكبار لم تحط الحسنات شيئاً منها ونحو الصغار. وقيل: المراد أن الحسنات تكون سبباً في ترك السيئات كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [المنكيات: ٤٥] لا أنها تكفر شيئاً حقيقة، وهذا قول بعض المعتزلة. وقال ابن عبد البر: ذهب بعض أهل العصر إلى أن الحسنات تكفر الذنوب، واستدل بهذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث الظاهرة في ذلك. قال: ويرد الحديث على التوبة في أي كبيرة، فلو كانت الحسنات تكفر جميع السيئات لما احتاج إلى التوبة. واستدل بهذا الحديث على عدم وجوب الحد في القبلة واللصم وغورهما، وعلى سقوط التعزير عن أبي شيثا منها وجاء ثانياً ناصحاً. واستنبط منه ابن المنذر أنه لا حد على من وجد مع امرأة أجنبية في ثوب واحد.

١٢ - سورة يُوسُفُ

وَقَالَ فَضِيلٌ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿مَتَكًا﴾ [٣١]: الْأَتْرَجُ، قَالَ فَضِيلٌ: الْأَتْرَجُ بِالْحَشِيَّةِ مَتَكًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: مَتَكًا: كُلُّ شَيْءٍ قُطِعَ بِالسَّكِينِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿لَمَّا عَلِمَ لِمَا عَصَاهُ﴾ [٨٦]: عَابِلٌ بِمَا عَلِمَ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: ﴿سَوَاعٍ﴾ [٧٢]: مَكُولَاتُ الْفَارِسِيِّ الَّتِي يَنْلِيقِي طَرَفَا، كَانَتْ تَشْرَبُ بِهَا الْأَعَاجِمُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَتُكْنُونَ﴾ [٩٤]: تَهْتَلُونَ.

وَقَالَ غُرَيْرٌ: ﴿غَبَابَةٌ﴾ [١٠، ١٥]: كُلُّ شَيْءٍ غَبَّ عَنْكَ شَيْئاً فَهُوَ غَبَابَةٌ. وَالْجَبُّ: الرِّجْسُ الَّذِي لَمْ تَطْلُ. ﴿بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [١٧]: بِمُصَدِّقٍ. ﴿أَشَدُّ﴾ [٢٢]: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ فِي النُّقْصَانِ، يَقَالُ: بَلَغَ أَشَدَّهُ وَتَلَمَّوْا أَشُدَّهُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاجْتَمَعَا شُدًّا.

وَالْمَتَكَا: مَا اكْتَاتَ عَلَيْهِ لِشَرَابٍ أَوْ لِخَبِيثٍ أَوْ لِطَعَامٍ، وَأَبْطَلَ السَّيِّدِي قَالَ الْأَتْرَجُ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْأَتْرَجُ، فَلَمَّا أَحْجَجَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْمَتَكَا مِنْ تَخَارِقٍ، فَرَّوْا إِلَىٰ شَرِّهِ، فَقَالُوا: إِنَّمَا هُوَ الْمَتَكَا، مَا كَانَتْ الْفَاءُ، وَإِنَّمَا الْمَتَكَا طَرَفُ الْبُظْرِ، وَمِنْ ذَلِكَ قِيلَ لَهَا: مَتَكَا، وَأَمَّا الْمَتَكَا، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ أَتْرَجٌ فَإِنَّهُ بَعْدَ الْمَتَكَا.

﴿شَفَعَهَا﴾ [٣٠]: يَقَالُ: بَلَغَ شَفَاعَتَهَا، وَهُوَ عِلَاقٌ قَلْبَهَا، وَأَمَّا شَفَعَهَا فَمِنْ الْمُشْتَوِّفِ. ﴿أَصْبُ﴾ [٣٣]: أَبْطَلَ مَتَا قَالَ ﴿أَحْبَبْتُ أَحْلَامَ﴾ [٤٤]: مَا لَا تَأْوِيلَ لَهُ، وَالْعُفْتُ: مِلَّةٌ أَلْبَسَ مِنْ خَبِيثٍ وَمَا أَشْفَهُ، وَنَيْتُهُ: وَخَذَ يَنَيْتُهُ خَيْفًا [ص: ٤٤] لَا مِنْ قَوْلِهِ أَحْبَبْتُ أَحْلَامَ، وَاجْتَمَعَا حَيْفٌ. ﴿نَبِيرٌ﴾ [٦٥]: مِنَ الْوَبِيرَةِ. ﴿وَلَزَقْنَا كَبَلٌ بَعِيرٍ﴾ [٦٥]: مَا يَحْمِلُ بَعِيرٌ. ﴿أَوْى إِلَيْهِ﴾ [٦٩]: حَضَمَ إِلَيْهِ. ﴿السَّقَاةُ﴾ [٧٠]: يَكْتَالُ. ﴿نَقَا﴾ [٨٥]: لَا تَزَالُ. ﴿خَرَجَا﴾ [٨٥]: مَخْرَجًا، يُلْهِكُ الْهَمُّ. ﴿تَحَسَّسُوا﴾ [٨٧]: تَحَسَّرُوا. ﴿مُزَجَّجًا﴾ [٨٨]: قَلِيلَةً. ﴿غَاسِيَةً مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾ [١٠٧]: غَاسَةً مُجَلَّلَةً. ﴿مَسْتَلَمًا﴾ [٨٠]: يَسْتَوِي. ﴿لَا تَأْسُوا مِنْ زَوْجِ اللَّهِ﴾ [٨٧]: مَعَاةَ الزَّوْجَاءِ. ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [٨٠]: اخْرُجُوا نَجِيًّا، وَالْجَمْعُ: أَجْنَبِيَّةٌ، يَتَسَاوُونَ، الْوَاحِدُ: نَجِيٌّ، وَالْإِثْنَانِ وَالْجَمْعُ: نَجِيٌّ وَنَجِيَّةٌ.

قوله: (سورة يوسف - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة لغير أبي ذر. قوله: (وقال فضيل عن حصين عن مجاهد متكا الأترج بالحشية متكا) كذا لأبي ذر، ولغيره: متكا الأترج. قال فضيل: الأترج بالحشية متكا. وهذا وصله ابن أبي

قوله: **﴿وَقَالَ قَتَادَةُ ﴿لِلرُّوْعِ مَا عَلِمْنَا بِهِ﴾ عَامِلٌ بِمَا عَلِمَ﴾** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن عينة عن سعيد بن أبي عروبة عنه بهذا.

قوله: **﴿وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ ﴿صَوَاعُ الْمَلِكِ﴾ مَكْرُوكُ الْفَارَسِيِّ الَّذِي يُطْلَقُ طَرَفُهُ: كَانَتْ تُشْرَبُ الْأَعَاجِمُ بِهِ﴾** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي عروبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير مثله، ورواه ابن منته في «غرائب شعبة» وابن مردويه من طريق عمرو بن مَرْزُوق عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: **﴿صَوَاعُ الْمَلِكِ﴾** [يوسف: ٧٢] قال: كان كهنة المَكْرُوكِ من فضة يشربون فيه، وقد كان للعباس مثله في الجاهلية. وكذا أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شعبة وإسناده صحيح. والمَكْرُوكُ بفتح الميم وكافين الأولى مضمومة ثقيلة بينهما واو ساكنة هو مكيال معروف لأهل العراق.

قوله: **﴿أَوَى إِلَيْهِ ضَمٌّ﴾** قال أبو عبيدة في قوله: **﴿أَوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾** أي ضمه. أوأه فهو يؤوي إليه إيواءً.

قوله: **﴿السَّقَايَةُ مَكْيَالٌ﴾** هي الإثاء الذي كان يشرب به، قيل جعله يوسف عليه السلام مكياً لئلا يكتالوا بغيره فيظلموا، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: **﴿جعل السقاية﴾** قال: إناؤه الملك الذي يشرب به.

قوله: **﴿هَذَا لَا تَرَالُ﴾** قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿ثُمَّ تَرَالَهُ فَمَا تَذَكَّرَ يَوْسُفَ﴾** أي لا تترال تذكره، وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد **﴿ثُمَّ تَرَالَهُ﴾** أي لا تترال عن حبه. وقيل معنى **﴿ثُمَّ تَرَالَهُ﴾** تَرَالٌ فحذف حرف التاني.

قوله: **﴿تَحَسُّسُوا تَحْيَورًا﴾** قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿انفعبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه﴾** يقول: تحيروا والتسموا في الخطان.

قوله: **﴿مَرْجَاةٌ قَلِيلَةٌ﴾** قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿وَجِئْنَا بِصَاعَةِ مَرْجَاةٍ﴾** أي بسيرة قليلة، وقيل رديئة وقيل: فاسدة. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: **﴿مَرْجَاةٍ﴾** قال: سيرة. ولسعيد بن منصور عن عكرمة في قوله: **﴿مَرْجَاةٍ﴾** قال: قليلة. واختلفت في بضاعتهم قليل: كانت من صوف ونحوه، وقيل دراهم رديئة، وروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن ابن عباس وسئل عن قوله: **﴿بِصَاعَةِ مَرْجَاةٍ﴾** قال: رثة الحبل والفرارة والشن.

قوله: **﴿غَاشِيَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَامةٌ مُجَلَّةٌ﴾** بالميم، وهو تأكيد لقوله عامة. وقال أبو عبيدة: **﴿غَاشِيَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾** مجللة، وهي بالميم وتشديد اللام أي تمهم، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: **﴿غَاشِيَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾** أي وقمة تفشاهم.

قوله: **﴿حَرَضًا مَرَحَضًا يَلْهِكُ الْهَمُّ﴾** قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾** [يوسف: ٨٥] الحرَضُ الذي أذابه الحزن أو الحب، وهو موضع محرض، قال الشاعر: **«إِنِّي أَسْرُؤُ لِحَيٍّ بِحِزْنٍ فَاحْرَضَنِي»** أي أذاني.

قوله: **﴿اسْتَأْذَنُوا نَبِيَّكُمْ﴾** ولا تفسوا من روح الله **﴿عِندَ الرَّجَاءِ﴾** ثبت هذا لأبي ذر عن السلمي والكشميهي، وسقط لغيرهما. وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء.

قوله: **﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾** أي اعتزلوا نجياً **﴿وَالْجَمْعُ النَجِيُّ يَتَجَانُّ الْوَاحِدَ نَجِيًّا وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ نَجِيًّا وَالنَّجِيُّ﴾** ثبت هذا لأبي ذر عن السلمي والكشميهي، ووقع في رواية السلمي: **«اعتزلوا»** بدل اعتزلوا والصواب الأول، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾** أي اعتزلوا نجياً يتجانن، والنجي يقع لفظه على الواحد والجمع أيضاً، وقد يجمع فيقال النجية.

١ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَيَمُنْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَاقُوبَ﴾

كَمَا أُنْمَتْهَا عَلَى آبَائِكَ مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴿٦٦﴾

٤٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَرِيمُ، ابْنُ الْكَرِيمِ، ابْنُ الْكَرِيمِ، ابْنُ الْكَرِيمِ، يَوْسُفُ بْنُ يَاقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ». [راجع: ٢٣٨٢]

قوله: **﴿يَمُنْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَاقُوبَ﴾** (الآية) ذكر فيه حديث ابن عمر **«الكريم ابن الكريم»** الحديث، وأخرج الحاكم مثله من حديث أبي هريرة، وهو دال على فضيلة خاصة وقعت ليوسف عليه السلام لم يشركه فيها أحد، ومعنى قوله أكرم الناس أي من جهة النسب، ولا يلزم من ذلك أن يكون أفضل من غيره مطلقاً. وقوله في أول الإسناد: **«حدثنا عبد الله بن محمد»** هو الجعفي شيخه المشهور، ووقع في «أطراف خلف» هنا: **«وقال عبد الله بن محمد، والأول أولى»**.

قوله: **﴿وَقَالَ قَتَادَةُ ﴿لِلرُّوْعِ مَا عَلِمْنَا بِهِ﴾ عَامِلٌ بِمَا عَلِمَ﴾** وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن عينة عن سعيد بن أبي عروبة عنه بهذا.

قوله: **﴿وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ ﴿صَوَاعُ الْمَلِكِ﴾ مَكْرُوكُ الْفَارَسِيِّ الَّذِي يُطْلَقُ طَرَفُهُ: كَانَتْ تُشْرَبُ الْأَعَاجِمُ بِهِ﴾** وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي عروبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير مثله، ورواه ابن منته في «غرائب شعبة» وابن مردويه من طريق عمرو بن مَرْزُوق عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: **﴿صَوَاعُ الْمَلِكِ﴾** [يوسف: ٧٢] قال: كان كهنة المَكْرُوكِ من فضة يشربون فيه، وقد كان للعباس مثله في الجاهلية. وكذا أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شعبة وإسناده صحيح. والمَكْرُوكُ بفتح الميم وكافين الأولى مضمومة ثقيلة بينهما واو ساكنة هو مكيال معروف لأهل العراق.

(تفسيره): قراءة الجمهور **﴿صَوَاعُ﴾**، وعن أبي هريرة أنه قرأ **«صاع الملك»** وعن أبي رجاء **«وصوع الملك»** بسكون الواو، وعن يحيى بن يعمر مثله لكن بفتحين معجمة حكاها الطبري.

قوله: **﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿تَفَنَّدُونَ﴾ تَجَهَّلُونَ﴾** وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي ستان عن عبد الله بن أبي المنهال عن ابن عباس في قوله: **﴿لَوْلَا أَنْ تَفَنَّدُونَ﴾** أي تسفهون، كما قال أبو عبيدة وكذا أخرجه عبد الرزاق، وأخرج أيضاً عن معمر عن قتادة مثله، وأخرجه ابن مردويه من طريق ابن أبي المنهال أيضاً أتم منه قال في قوله: **﴿وَلَا فَضْلَ الْعَمْرِ﴾** قال: لما خرجت المير حاجت ربح فانت بعقوبت يوسف فقال: **﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِبْحَ يَوْسُفَ لَوْلَا أَنْ تَفَنَّدُونَ﴾** قال: لولا أن تسفهونه قال: فوجد ربحه من سيرة ثلاثة أيام، وقوله: **﴿تَفَنَّدُونَ﴾** [يوسف: ٩٤] مأخوذ من التند عركاً وهو الحرم.

قوله: **﴿غِيَابَةُ الْجِبِّ كُلِّ شَيْءٍ غِيبٌ عَنْكَ فَهُوَ غِيَابَةٌ، وَالْجِبُّ الرُّكْبَةُ الَّتِي لَمْ تَطْعَمْ﴾** كما وقع لأبي ذر فأومئ أنه من كلام ابن عباس لعقله عليه، وليس كذلك وإنما هو كلام أبي عبيدة كما ساذكره ووقع في رواية غير أبي ذر **«وقال غيره: غيبة إلخ»** وهذا هو الصواب.

قوله: **﴿يَعْمَلُونَ لَنَا مَصَدِّقًا﴾** قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾** [يوسف: ١٧] أي مصدق.

قوله: **﴿شَفَعْنَا بِهَا يَاقُوبَ﴾** بلغ شفعناها وهو غلاف قلبها، وأما شفعناها يعني بالعين المهملة فمن الشفوع قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿قَدْ شَفَعْنَا بِهَا﴾** أي وصل الحب إلى شفاف قلبها وهو غلافه، قال: ويقروهم قوم **«شفعنا»** أي بالعين المهملة وهو من الشفوع انتهى. والذي قرأ بالمهملة أبو رجاء والأعرج وعوف ورواه الطبري، ورويت عن علي والجمهور بالمهملة، يقال: فلان مشفوق بفلان إذا بلغ الحب أقصى المذهب، وشعاف الجبال أعلاهما، والشفاف بالمهملة حبة القلب، وقيل علفة سوداء في صميمه. وروى عبد بن حيد من طريق قرة عن الحسن قال: الشفيع يعني بالمهملة أن يكون قرف في بطنها حبه، والشفيع يعني بالمهملة أن يكون مشفوقاً بها. وحكى الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن الشفيع بالعين المهملة اليشفي وبالمهملة الحب، وغلطه الطبري وقال: إن الشفيع بالعين المهملة بمعنى صوم الحب أشهر من أن يجهله ذو علم بكلامهم.

قوله: **﴿أَصَابَ الْيَهُنَّ أَمِيلُ الْيَهُنِّ حَبًّا﴾** قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصَابَ الْيَهُنِّ﴾** أي إموهن وأميل اليهن، قال الشاعر:

إِلَى مَنْتَدٍ صَبَّاءٍ قَلْبِي وَهَنْدٍ مَثَلَهَا يَصْبِي

أي يمال.

قوله: **﴿أَضْعَفَتْ أَحْلَامُ مَا لَا تَأْوِيلَ لَهُ، الضَّعْفُ مَلَأَ الْيَدَ مِنْ حَشِيشٍ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَهَنٌ﴾** وخذ يبدك ضفناً **﴿لَا مِنْ قَوْلِهِ: أَضْعَفَتْ أَحْلَامُ وَأَحْلَاهَا ضَعْفٌ﴾** كما وقع لأبي ذر، وتوجيهه أنه أول ضفناً في قوله تعالى: **﴿وَخَذَ يَبْدُكَ ضَفْنًا﴾** [ص: ٤٤] بمعنى ملأ الحشيش لا بمعنى ما لا تأويل له، ووقع عند أبي عبيدة في قوله تعالى: **﴿قَالُوا أَضْعَفَتْ أَحْلَامُ﴾** وأحدها ضفت بالكسر وهي ما لا تأويل له من الرؤيا، وأراه جماعات تجمع من الرؤيا كما يجمع الحشيش فيقول ضفت أي ملأه كف منه، وفي آية أخرى: **﴿وَخَذَ يَبْدُكَ ضَفْنًا فَاضْرِبْ بِهِ﴾** وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: **﴿أَضْعَفَتْ أَحْلَامُ﴾** قال: أخلاط أحلام، وأبسى يعلو من حديث ابن عباس في قوله: **﴿أَضْعَفَتْ أَحْلَامُ﴾** قال: هي الأحلام الكاذبة.

قوله: **﴿يَكُفُّ مِنَ الْمَوْتِ، وَتَزَادُ كَيْلُ بَعْرِ مَا يَحْمِلُ بَعِيرٌ﴾** قال أبو عبيدة في قوله

٢ - باب قوله ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ

آيَاتٍ لِلْمُتَلَذِّثِينَ﴾ [٧]

٤٦٨٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّ النَّاسِ أَكْرَمُ؟ قَالَ: «أَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ». قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأُكَ، قَالَ: «فَأَكْرَمُ النَّاسِ يُوسُفُ بْنُ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ خَلِيلِ اللَّهِ». قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسَأُكَ، قَالَ: «فَعَنْ مَعَادِنِ الْغَرْبِ تَسْأَلُونِي». قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَعَيَّارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خَيَّارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا قَفَّوْا».

تَابَعَهُ أَبُو اسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [رَوَاهُ: ٣٣٥٣، أخرجه مسلم: ٢٣٧٨].

قوله: (باب قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَانِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَلَذِّثِينَ﴾) ذكر ابن جرير وغيره أسماء إخوة يوسف وهم: روبيل وشمعون ولاوى ويهوذا ورياحون وشجر ودان ونبال وجاد وياشر وبنامين، وأكثرهم أروهم، ثم ذكر المصنف فيه حديث أبي هريرة «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الناس أكرم» الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفي في أحاديث الأنبياء، ومحمد في أول الإسناد هو ابن سلام كما تقدم مصرحاً به أحاديث الأنبياء، وصلة هو ابن سليمان، وعبد الله هو العمري، وفي الجمع بين قول يعقوب: ﴿وَكُلُّكُمْ يَجْتَنِيكَ رِيكٌ﴾ [يوسف: ٦] وبين قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُ أَنْ يَأْكُلَ الذُّبَابَ﴾ [يوسف: ١٣] غرضي، لأنه جزم بالاجتماع، وظاهره فيما يستقبل، فكيف يخاف عليه أن يهلك قبل ذلك؟ وأجيب بآخرة: أحدهما لا يلزم من جواز أكل الذئب له أكل جميعه بحيث يموت، ثانيه أراد بذلك دفع إخوته عن التزج به فخطبهم بما جرت عادتهم لا على ما هو في معتقده، ثالثه أن قوله: ﴿يَجْتَنِيكَ﴾ لفظة لفظ خبر ومعناه الدعاء كما يقال فلان يرجمه الله فلا تنافي وقبح هلاكه قبل ذلك، رابعها أن الاجتهاد الذي ذكره يعقوب أنه سيحصل له كان حصل قبل أن يسأل إخوته أباهم أن يوجهه معهم، بدليل قوله بعد أن القوه في الحب ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَهُمْ بِأُورْشَلِيمَ وَمَا لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٥] ولا بعد في أن يوتي النبوة في ذلك السن فقد قال في قصة يعقوب ﴿وَتَبَيَّنَ الْحُكْمُ صَافٍ﴾ [مريم: ١٢] ولا اختصاص لذلك يعقوب فقد قال عيسى وهو في المهد: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجُعِلَ نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠] وإذا حصل الاجتهاد الموعود به لم يمتنع عليه الهلاك، وخامسها أن يعقوب أخبر بالاجتهاد مستقلاً على ما أوحى إليه به، والخبر يجوز أن يدخله الشيخ عند قومه فيكون هذا من المصلحة، وإما قال: ﴿وَإِذَا أَنْ يَأْكُلَ الذُّبَابَ﴾ [يوسف: ١٣] يجوز لا وقروا، وقريب منه أنه صلى الله عليه وسلم أخبرنا بأشياء من علامات الساعة كالرجال والنزل عيسى وطلوع الشمس من المغرب، ومع ذلك فإنه خرج لما كسفت الشمس غير رداه فزاعاً يخشى أن تكون الساعة، قوله: «تأباه أبو اسامة عن عبيد الله» وصله المؤلف في أحاديث الأنبياء.

٣ - باب قوله: ﴿قَالَ: بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ

أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [١٨]

سَوَّلَتْ: زَيَّنَتْ.

٤٦٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْإِمْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ: سَمِعْتُ عُروَةَ بْنَ الزُّهْرِيِّ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَغُلَقَةَ ابْنَ وَقَّاصٍ، وَغُنَيْمَةَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَلِيسِ بْنِ عَالِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ: لَهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ مَا قَالُوا، قَرَّبَهَا اللَّهُ، كُلُّ حَدَّثِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كُنْتُ بَرِيَّةً فَسَيَّرْتُكَ اللَّهُ، وَإِنْ كُنْتُ أَلَمَسْتُ بِلَذْبٍ، فَاسْتَفْرِي اللَّهَ وَتَوَكَّلِي عَلَيْهِ». قُلْتُ: إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَجِدُ مَعْلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾. وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنْ أَلَيْنَ

جَاوَزُوا بِالْإِسْلَامِ عُصْبَةً مِنْكُمْ﴾. أَلْفَسَرَ الْآيَاتِ [رَوَاهُ: ٢٥٩٣، أخرجه مسلم: ٢٧٧٠، مطرولاً].

٤٦٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ رُومَانَ وَهِيَ أُمُّ عَالِشَةَ قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا وَعَالِشَةُ أَخَذْتُهَا الْخُمُسَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَلَّ فِي خَلِيسٍ تُحَدِّثُ». قَالَتْ: نَعَمْ، وَقَعَدْتُ عَالِشَةَ، قَالَتْ: مَطَى وَعَطَلْتُ كَيْتُفُوبَ وَيَتِي: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [رَوَاهُ: ٢٣٨٨].

قوله: (باب قوله: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾) قوله: (باب قوله: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾) أي زينت وحسنت، ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث الإلك، وصياني شرحه بتمامه في تفسير سورة النور، وذكر أيضاً من طريق مسروق «حدثني أم رومان» وهي أم عائشة فذكر أيضاً من حديث الإلك طرفاً، وقد تقدم بآم سياقاً من هذا في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء، وتقدم شرح ما قبل في الإسناد المذكور من الانقطاع والجواب عنه مستوفي، وبإني التنبية على ما فيه من فائدة في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى.

٤ - باب قوله: ﴿وَرَأَوْنَاهُ نَبِيًّا هُوَ

فِي بَيْتِنَا عَنْ نَفْسِهِ وَغُلِقَتِ الْأَبْوَابُ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣]

وَقَالَ يَكْرِهُنَّ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾: بِالْحَوَازِيَّةِ: هَلَمْ. وَقَالَ ابْنُ جَبْرِ: تَعَالَى.

٤٦٩٢ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ عَمْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾. قَالَ: وَإِنَّمَا نَقَرْنَا كَمَا عَلَّمَنَا. ﴿مَعَاذُ﴾ [٢١]: مَقَاضٍ. ﴿وَالْقَبَا﴾ [٢٥]: وَجَدًا. ﴿أَلْقُوا أَبَاعُكُمْ﴾ [المصافات: ٦٩] ﴿الْقَبَا﴾ [البقرة: ١٧٠]. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَتَسْخَرُونَ﴾ [المصافات: ١٢].

٤٦٩٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ قُرَيْشًا لَمَّا انْطَلَقُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْإِسْلَامِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اكْنُيْهِمْ بِسَبِّكَ كَسَبَ يُونُسَ». فَأَصَابَهُمْ سَنَةٌ حَصَتْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْبُطْخَانَ، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَقْلَ الدُّخَانِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠]. قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ [الدخان: ١٥]. أَلَيْكَ كَشَفَتْ عَنْهُمْ الْعَذَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ وَقَدْ مَضَى الدُّخَانُ، وَمَضَتْ الْبَطْخَةُ. [رَوَاهُ: ١٠٠٧، أخرجه مسلم: ٢٧٩٨].

قوله: (باب قوله: ورأوه النبي هو في بيته عن نفسه) اسم هذه المرات في المشهور زليخا، وقيل راحيل، واسم سيدها العزيز ظفيري بكسر أوله، وقيل بهمة بدل القاف.

قوله: (وغلقت الأبواب وقالت: هيت لك، وقال عكرمة: هيت، بالحوارية هلم، وقال ابن جبر: تعال) أما قوله عكرمة فوصله عبد بن حيد من طريقه، وأخرج من وجه آخر عن عكرمة قال: «هيت لك» يعني بضم الهاء وتشديد التحتانية بعدما أخرى مهموزة، وأخرج ابن مردويه من طريق مسروق عن عبد الله قال: «أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم هيت لك يعني هلم لك» وعند عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة قال: معناها تهيات لك. وعن قتادة قال: يقول بعضهم هلم لك. وأما قول سعيد بن جبير فوصله الطبري وأبو الشيخ من طريقه. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ أي هلم، وأنشدني أبو عمرو بن العلاء:

إِنَّ الْمَصْرَافَ وَالْمَلْسَةَ
عَسَى إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

قال: ولفظ «هيت» للواحد والاثني والجمع من الذكر والأنثى سواء، إلا أن العدد فيما بعد، تقول هيت لك وهيت لكما. قال: وشهدت أبا عمرو بن العلاء وسأله رجل عن قرأ أنت لك أي بكسر الميم وضم اللام مهموزاً. فقال: باطل، لا يعرف هذا أحد من العرب انتهى. وقد أثبت ذلك الفراء، وساقه من طريق الشعبي عن ابن مسعود، وسبأني تحرير النقل عن ابن مسعود في ذلك قريباً.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش.

قوله: (عن عبد الله بن مسعود) **﴿قالت: هيت لك﴾** وقال: **﴿إنما قرؤها كما علمناها﴾** هكذا أورده مختصراً، وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش بلفظ: **﴿إني سمعت القراء فسمعتهم متقاربين، فآفروا كما علمتم وإياكم والتطع والاختلاف، فإذا هو كقول الرجل: هلم وتعال، ثم قرأ﴾** وقالت هيت لك **﴿قلت: إن ناساً يقرؤونها﴾** هيت لك **﴿قال: لا، لأن أقرأها كما علمت أحب إلي وكذا أخرجه ابن مردويه من طريق شيان وزائدة عن الأعمش نحوه، ومن طريق طلحة بن مصرف عن أبي وائل أن ابن مسعود قرأها **﴿هيت لك﴾** بالفتح، ومن طريق سليمان التيمي عن الأعمش بإسناده لكن قال بالضم، وروى عبد بن حيد من طريق أبي وائل قال: قرأها عبد الله بالفتح، فقلت له إن الناس يقرؤونها بالضم فذكره. وهذا أقوى. قلت: وقراءة ابن مسعود بكسر الميم وبالضم والفتح بغير حمز، وروى عبد بن حيد عن أبي وائل أنه كان يقرأها كذلك، لكن بالضم، وقد تقدم أنكر أي عمرو ذلك، لكن ثبت ما أنكره في قراءة هشام في السبعة، وجاء عنه الضم والفتح أيضاً، وقرأ ابن كثير بفتح الميم وبالضم، وقرأ نافع وابن ذكوان بكسر أوله وفتح آخره، وقرأ الجمهور بفتحهما، وقرأ ابن محسن بفتح أوله وكسر آخره وهي عن ابن عباس أيضاً والمسن، وقرأ ابن أبي إسحاق أحد مشايخ النحويين بالضم بكسر أوله وضم آخره، ومكي النحاس أنه قرأ بكسرهما. وأما ما نقل من عكرمة أنها بالحرانية فقد وافقه عليه الكسائي والفراء وغيرهما كما تقدم، وعن السدي أنها لغة قبطية معناها هلم لك، وعن الحسن أنها بالسرانية كذلك، وقال أبو زيد الأنصاري: هي بالبرانية وأصلها هيت لج أي تعاله فحريت، وقال الجمهور: هي عربية معناها ائت على الإقبال، والله أعلم.**

قوله: (وهو مقامه) ثبت هذا لأبي ذر وحده، وكذا الذي بعده، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿أكرمى مثواه﴾** (يوسف: ٢١١) أي مقامه الذي ثواه، ويقال لمن نزل عليه الشخص شيئاً: أبو مثواه.

قوله: (وألفوا وجدوا ألفوا أيهم وألفى) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: **﴿وألفيا سيدها لدى الباب﴾** أي وجداه، وفي قوله: **﴿إنهم ألفوا أَبَاهُم﴾** (الصفات: ٦٩) أي وجدوا. وفي قوله: **﴿ألفى﴾** أي وجد.

قوله: (وعن ابن مسعود بل عجبت ويسخرون) هكذا وقع في هذا الموضع معطوفاً على الإنسان الذي قبله وقد وصله الحاكم في «المستدرک» من طريق جرير عن الأعمش بهذا، وقد اشكلت مناسبة إيراد هذه الآية في هذا الموضع فإنها من سورة والصفات، وليس في هذه السورة من معناها شيء. لكن أورد البخاري في الباب حديث عبد الله وهو ابن مسعود **﴿أن قرئاً ما أبطلوا على النبي صلى الله عليه وسلم قال: اللهم اكفنيهم سبع كسب يوسف﴾** الحديث ولا تظهر مناسبة أيضاً للترجمة المذكورة وهي قوله: **﴿باب قوله: وروادته التي هو في بيتها عن نفسه﴾** وقد تكلف لها أبو الإصبع عيسى بن سهل في شرحه فيما نقلته من رحلة أبي عبد الله بن رشيد عنه ما ملخصه: ترجم البخاري **﴿باب قوله: وروادته التي هو في بيتها عن نفسه﴾** وأدخل حديث ابن مسعود **﴿أن قرئاً ما أبطلوا﴾** الحديث وأورد قبل ذلك في الترجمة عن ابن مسعود **﴿بل عجبت ويسخرون﴾** قال: فأنتهى إلى موضع الفائدة ولم يذكرها وهو قوله: **﴿وإذا ذكروا لا يذكرون، وإذا رآوا آية يستخرون﴾** (الصفات: ١٢، ١٣) قال: ويؤخذ من ذلك مناسبة التبريد المذكورة، ووجهه أنه شبه ما عرض ليوسف عليه السلام مع إخوته ومع امرأة العزيز ما عرض لحمد صلى الله عليه وسلم مع قومه حين أخرجه من وطنه كما أخرج يوسف إخوته وياعوه لمن استعبده فلم يفت النبي صلى الله عليه وسلم قومه لما فتح مكة كما لم يفت يوسف إخوته حين قالوا له: **﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾** (يوسف: ٩١) ودعا النبي صلى الله عليه وسلم بالمر لا سأل أبو سفيان أن يستقي لهم كما دعا يوسف لإخوته لا جلاؤه نادمين فقال: **﴿لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم﴾** (يوسف: ٩٢) قال: فمعنى الآية بل عجبت من حلمي عنهم مع سخريتهم بك وتغاديبهم على ذنوبهم، وعلى قراءة ابن مسعود بالضم بل عجبت من حلمك عن قومك إذ أثرك متوسلين بك فدموت فكشف عنهم، وذلك كحلم يوسف عن إخوته إذ آثوه محتاجين،

٤٦٩٤ - حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم، عن بكر بن حريز، عن عمرو بن الحارث، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سفيان بن عيينة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة **﴿قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤمُّ الله لوطاً، فقد كان يأتى إلى زكَّين شديداً، ولو لم يكن في الشَّجْن ما لبث يوسف لأجبت داعي، وتغنَّ أحقَّ من إبراهيم إذ قال له: ﴿أولم تؤمن قال بلى ولكن يطعنن قلبي﴾﴾** (راجع: البقرة: ٢٦٠). [راجع: ٣٣٧٢. أخرجه مسلم: ١٥١].

قوله: (باب قوله: فلما جاءه الرسول قال: ارجع إلى ربك إلى قوله قلن حاش لله) كذا لأبي ذر، وكان الترجمة انقضت عند قوله: ربك، ثم قرأ قوله: حاش لله. وموافق غيره من أول الآية إلى قوله عن نفسه: قلن حاش لله.

قوله: (حاش وحاشا تزبه واستاء) قال أبو عبيدة في قوله: **﴿حاش لله﴾**

قوله: ﴿عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَهُ وَهُوَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي رِوَايَةِ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ «أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «فَذَكَرَهُ».

قوله: ﴿قُلْتُ أَكْذِبُوا أَمْ كَلْبُوا﴾ أي مثله أو مخففة؟ ووقع ذلك صريحاً في رواية الإسماعيلي من طريق صالح بن كيسان هذه.

قوله: ﴿قَالَتْ عَائِشَةُ: كَلْبُوا﴾ أي بالتثنية في رواية الإسماعيلي مثقلة.

قوله: ﴿لَمَّا هُوَ بِالظَّنِّ؟ قَالَتْ: أَجَلُ﴾ زاد الإسماعيلي «قُلْتُ: فَبِهِ خَفِيفَةٌ، قَالَتْ: مَعَافَاةُ اللَّهِ «وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُا أَتَتْكَ الْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لِلرَّسُولِ، وَلَيْسَ الضَّمِيرُ لِلرَّسُولِ عَلَى مَا يَبْتَدِئُ وَلَا لِإِنْكَارِ الْقِرَاءَةِ بِذَلِكَ مَعْنَى بَعْدَ ثَبُوتِهَا وَلَعَلَّهَا لَمْ يَلْفِظْهَا عَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ قَرَأُوا بِالتَّخْفِيفِ أَمَّةُ الْكُوفَةِ مِنَ الْقُرَّاءِ حَاصِمٌ وَيَعْنِي بَيْنَ وَثَابِ وَالْأَعْمَشِ وَخُزَّاءَ وَالْكَسَائِي، وَوَلَقَّيْهِمُ مِنَ الْحِجَازِيِّينَ أَبُو جَعْفَرٍ بَنَ الْقُتَيْبِ، وَهُوَ قِرَاءَةُ ابْنِ سَمُودَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَبَعْدَ بَنِ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ فِي آخِرِينَ. وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: لَمْ تَكُنْ عَائِشَةُ الْقِرَاءَةَ، وَإِنَّمَا أَتَتْكَ تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ. كَذَا قَالَ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ عُرْوَةَ كَانَ يَوَافِقُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ عَائِشَةَ، ثُمَّ لَا يَدْرِي رَجَعَ إِلَيْهَا أَمْ لَا. وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرْظِيَّ يَقْرَأُ «كَلْبُوا» بِالتَّخْفِيفِ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ أَيِّ سَمْعَةٍ عَائِشَةَ تَقُولُ: «كَلْبُوا» مَثَلَةً أَوْ كَلْبَتِهِمْ أَتَابَعَهُمْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ الْبُقْرَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مَالِكَةَ قَالَ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَى الرَّسُولُ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَلْبُوا» خَفِيفَةً قَالَ: ذَهَبَ بِهَا هُنَاكَ «وَلِي رِوَايَةُ الْأَسْمَعِيِّ «يَا هُنَاكَ» بِمِمْ بَدَلَ الْمَاءِ وَهُوَ تَصْحِيفٌ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ هَذَا الرَّجْعِ بِلَفْظٍ «ذَهَبَ هَا هُنَا وَاشَارَ إِلَى السَّمَاءِ وَتَلَا «حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ مَعَهُ: مَتَى نَصَرَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبَ «وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رِوَايَتِهِ «ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانُوا بِشَرًّا ضَعُفُوا وَأَسَاوُوا وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَلْبُوا «وَهَذَا ظَاهِرٌ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: مَتَى نَصَرَ اللَّهُ مَقُولُ الرَّسُولِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ طَائِفَةٌ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا قَلِيلَ الْجَمِيعِ مَقُولَ الْجَمِيعِ، وَقِيلَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مَقُولُ الْجَمِيعِ وَالْآخِرَةُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ. وَقَالَ آخَرُونَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى وَهِيَ: «مَتَى نَصَرَ اللَّهُ» مَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ، وَالْجُمْلَةُ الْآخِرَةُ وَهِيَ: «إِلَّا أَنْ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبَ» مَقُولُ الرَّسُولِ، وَقَدَّمَ الرَّسُولُ فِي الذِّكْرِ لِشَرَفِهِ وَهَذَا أَوْلَى، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَيْسَ قَوْلُ الرَّسُولِ: «مَتَى نَصَرَ اللَّهُ» شَكًّا بَلْ اسْتِطَاعَ لِلنَّصْرِ وَطَلِبًا لَهُ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ: «اللَّهُمَّ أَجْزَلِي مَا وَعَدْتَنِي» قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا شَكَّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يُمَيِّزُ عَلَى الرَّسُولِ أَنَّهُمَا تَكْذِبُ بِالْوَحْيِ، وَلَا يَشْكُ فِي صِدْقِ الْمَخْبَرِ، فَيَحْمِلُ كَلَامَهُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُمْ لَطَوُلُ الْبَلَاءِ عَلَيْهِمْ وَلِطَوُّهُ الصَّرِّ وَشِدَّةَ اسْتِجْازِ مَنْ وَعَدَهُ أَنْ يَنْصُرَهُمُ اللَّهُ الَّذِي جَاءَهُمْ مِنَ الرَّحْمَةِ كَانُ حَسْبَانَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَظَنُوا عَلَيْهَا الْغَلْطَ فِي تَلْقَائِهِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ الَّذِي بَنَى لَهُ الْفِعْلُ أَنْفُسَهُمْ لَا الْآيَةَ بِالْوَحْيِ، وَالْمَرَادُ بِالتَّكْذِيبِ الْغَلْطُ لَا حَقِيقَةَ التَّكْذِيبِ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ كَلْبَتُكَ نَفْسُكَ. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ قِرَاءَةَ عِجَاهٍ «وُظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَلْبُوا» [يُوسُف: ١١٠]

يَفْتَحُ أَوَّلَهُ مَعَ التَّخْفِيفِ أَوْ غَلْطًا، وَيَكُونُ فَاعِلٌ «وُظَنُوا» الرَّسُولُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَتَابَعَهُمْ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ بِأَسَانِيدٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ الْحَارِثِ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَابْنِ الضَّحَى وَعَلِي بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَالْعَوَالِي كُلِّهِمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ آيَةِ قَالَ: ابْنُ الرَّسُولِ مِنْ لِيَامَنَ قَوْمَهُمْ، وَظَنَ قَوْمَهُمْ أَنَّ الرَّسُولَ كَلْبُوا. وَقَالَ الزُّعْمَرِيُّ: إِنَّ صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَدْ أَرَادَ بِالظَّنِّ مَا يَغْطُرُ بِالْبَالِ وَيَهْجِسُ فِي النَّفْسِ مِنَ الْوَسْوَسةِ وَحَدِيثِ النَّفْسِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْبَشَرَةُ، وَأَمَا الظَّنُّ وَهُوَ تَرْجِيحُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فَلَا يَظُنُّ بِالْمَسْلَمِ فَضْلًا عَنْ الرَّسُولِ. وَقَالَ أَبُو نَصْرِ الْقَشِيرِيُّ: وَلَا يَمُتُ أَنَّ الْمَرَادَ خَطَرَ بَقَلْبِ الرَّسُولِ صَفَرُهُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ الْمَعْنَى قُرْبًا مِنَ الظَّنِّ كَمَا يَقَالُ بِلَفْظِ الْمَنْزِلِ إِذَا قَرِبتَ مِنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ الْحَكِيمُ: وَجْهٌ أَنَّ الرَّسُولَ كَانَتْ تَخَافُ بَعْدَ أَنْ وَعَدَهُمُ اللَّهُ النَّصْرَ أَنْ يَتَخَلَّفَ النَّصْرُ، لَا مِنْ تَهْمَةٍ بَعْدَ ذَلِكَ بَلْ لِتَهْمَةِ النَّفْسِ أَنْ تَكُونَ قَدْ أَصْدَحَتْ حَدَثًا يَنْقُضُ ذَلِكَ الشَّرْطَ، فَكَانَ الْأَمْرُ إِذَا طَالَ وَاسْتَدَّ الْبَلَاءُ عَلَيْهِمْ دَخَلَهُمُ الظَّنُّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ. قُلْتُ: وَلَا يَظُنُّ بَابِنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يُمَيِّزُ عَلَى الرَّسُولِ أَنْ نَفْسَهُ تَحَدَّثَ بِأَنَّ اللَّهَ يَخْلِفُ وَعْدَهُ، بَلِ الَّذِي يَظُنُّ بَابِنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «كَانُوا بِشَرًّا» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ مِنْ آمَنَ مِنْ أَتَابِعِ الرَّسُولِ نَفْسَ الرَّسُولِ، وَقَوْلُ الرَّوَايِ عَنْهُ: «ذَهَبَ بِهَا هُنَاكَ» أَيْ إِلَى السَّمَاءِ مَعْنَاهُ أَنَّ أَتَابِعِ الرَّسُولِ ظَنُّوا أَنَّ مَا وَعَدَهُمُ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ تَخْلَفُ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ فِي خَوَاطِرِ بَعْضِ الْأَتَابِعِ.

وعجب لابن الأتباري في جزئه بأنه لا يصح، ثم الزعمري في توقفه عن صحة

الشيئين مفتوحة بغير ياء، وبعضهم يدخلها في آخره كقول الشاعر: «حاشى أبي ثوبان أن به «ومعناه التَّزَيُّعُ والاستثناء عن الشرِّ، تقول حاشيته أي استثنيت، وقد قرأ الجمهور بخلف الألف بعد الشين وأبو عمرو بإثباتها في الرسل، وفي حذف الألف بعد الحاء لغة وقرأ بها الأعشى، واختلف في أنها حرف أو اسم أو فعل وشرح ذلك بطول، والذي يظهر أن من حذفها رجع فعليتها بخلاف من فاعها، ويؤيد فعليتها قول النابغة «ولا أحاشي من الأتوم من أحد» فإن تصرف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل فعليتها، ولاتقصي كلامه أن إثبات الألف وحذفها سواء لغة، وقيل إن حذف الألف الأخيرة لغة أهل الحجاز دون غيرهم.

(قريبه): **قوله:** ﴿قُرْآنُهُ﴾ في رواية الأكثر يفتح أوله وسكون التثنية بعدها زاي مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم هاء وفي رواية كحاها عياض موحدة ساكنة بعد أوله وكسر الراء بعدها تحتانية مفتوحة همزة ثم تاء تائيت.

قوله: ﴿حَصْحَصُ وَضَحٍ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿الآن حَصْحَصُ الْحَقِّ﴾ [يُوسُف: ٥١] أي الساعة وضح الحق وتبين، وقال الخليل: معناه تبين وظهر بعد خفاء، ثم قيل هو مأخوذ من الحصة أي ظهرت حصة الحق من حصة الباطل، وقيل من حصة إذا ظلمه، ومنه أحصى الشر وحصى وحصى مثل تكف وتكفكف.

قوله: ﴿حَلَفْنَا مَعَهُ بِنَ تَلِيدٍ﴾ يفتح المثناة وكسر اللام بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة هو سعيد بن عيسى بن تليد مصري يكنى أبا عثمان، تقدم ذكره في بدء الخلق، نسبة البخاري إلى جده.

قوله: ﴿حَلَفْنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ﴾ هو الحنفي بضم المهملة وفتح المثناة بعدها قاف المصري الفقيه المشهور صاحب مالك ورواي للنبوة من علم مالك، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع. والإسناد مسلسل بالمصريين إلى يونس بن يزيد والباقر بن مدين، وفيه رواية الأقران لأن عمرو بن الحارث المصري الفقيه المشهور من أقران يونس بن يزيد، وقد تقدم شرح حديث الباب في ترجمي إبراهيم ولوط من أحاديث الأنبياء.

٦- باب قَوْلِهِ: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَى الرُّسُلُ﴾ [١١٠]

٤٦٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّهَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُ: «وَقَدْ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَى الرُّسُلُ﴾. قَالَ: قُلْتُ: أَكَلْبُوا أَمْ كَلْبُوا؟ قَالَتْ: عَائِشَةُ: كَلْبُوا قُلْتُ: فَقَدْ اسْتَفْتَوْا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَلْبُوهُمْ لَمَّا هُوَ بِالظَّنِّ؟ قَالَتْ: أَجَلُ لَعْمَرِي فَقَدْ اسْتَفْتَوْا بِذَلِكَ، فَقُلْتُ لَهَا: وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَلْبُوا؟ قَالَتْ: مَعَافَاةُ اللَّهِ، لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا، قُلْتُ: لَمَّا هَلَاكَ الْآيَةُ؟ قَالَتْ: هَمَّ أَتَابِعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ، فَظَنَّ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءَ وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمْ النَّصْرَ، حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَى الرُّسُلُ مِنْ كَلْبَتِهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَقُلْتُ الرُّسُلُ أَنَّ أَتَابِعَهُمْ قَدْ كَلْبُوهُمْ، فَجَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ [راجع: ٣٣٨٩].

٤٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: قُلْتُ: لَعَلَّهَا «كَلْبُوا» مُخَفَّفَةٌ، قَالَتْ: مَعَافَاةُ اللَّهِ... نَحْوَهُ [راجع: ٣٣٨٩].

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ: حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَى الرُّسُلُ﴾ استيس استعمل من اليأس ضد الرجاء، قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَرَا مِنْهُ﴾ [يُوسُف: ٨٠] استعملوا من يست، ومثله في هذه الآية، وليس مراده باستعمل إلا السوز خاصة ولا فالسين والتاء زائدتان، واستيس بمعنى يشي كاستعجب وعجب، وقرئ بينهما الزعمري بأن الزيادة تقع في مثل هذا للتبعية على المبالغة في ذلك الفعل، واختلف فيما تعلقت به الغاية من قوله: ﴿حَتَّى﴾ فاتفقوا على أنه محذوف، قبل التقدير «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا يُرْسِي إِلَيْهِمْ» فترانى النص عنهم «حَتَّى إِذَا» وقيل التقدير فلم تعاتب أحدهم حتى إذا، وقيل فدعوا قَوْمَهُمْ فكذبهم فظالم ذلك حتى إذا.

قوله: ﴿عَنْ صَالِحٍ﴾ هو ابن كيسان.

ذلك عن ابن عباس، فإنه صح عنه، لكن لم يأت عنه التصريح بأن الرسل هم الذين ظنوا ذلك، ولا يلزم ذلك من قراءة التخييف، بل الضمير في « وظنوا » عائد على الرسل إليهم، وفي « وكتبوا » عائد على الرسل أي وظن الرسل إليهم أن الرسل كتبوا أو الضمائر للرسل والمعنى ينس الرسل من النصير وتوهموا أن أنفسهم كتبهم حين حديثهم بقرب النصير، أو كتبهم رجائهم، أو الضمائر كلها للرسل إليهم أي ينس الرسل من إيمان أن أرسلوا إليه، وظن الرسل إليهم أن الرسل كتبهم في جميع ما ادعوه من النبوة والوعد بالنصر لمن أطاعهم والوعيد بالعذاب لمن لم يطيعهم، وإذا كان ذلك محتملاً وجب تنزيه ابن عباس عن تجويزه ذلك على الرسل، وبمحمل إنكار عائشة على ظاهر مساقهم من إطلاق المقول عنه. وقد روى الطبري أن سعيد بن جبير سئل عن هذه الآية فقال: ينس الرسل من توهمهم أن يصدقهم، وظن الرسل إليهم أن الرسل كتبوا. فقال الضحاك بن مزاحم لا سمحه، لو رحلت إلى اليمن في هذه الكلمة لكان قليلاً. فهذا سعيد بن جبير وهو من أكابر أصحاب ابن عباس المأثرين بكلامه حل الآية على الاحتمال الأخير الذي ذكرته. وعن مسلم بن يسار أنه سأل سعيد بن جبير فقال له: آية بلغتني كل مبلغ، فقرأ هذه الآية بالتخييف، قال في هذا الورد أن ظنن الرسل ذلك، فاجابه بنحو ذلك، فقال: فرجت عن فرج الله عنك، وقام إليه فاعتقه. وجاء ذلك من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس نفسه، فعند السلي من طريق أخرى من جاء سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: « قد كتبوا » قال: استأيس الرسل من إيمان قومهم، وظن قومهم أن الرسل قد كتبهم، وإسناده حسن. فليكن هو المتبادر في تأويل ما جاء عن ابن عباس في ذلك، وهو أعلم بمراد نفسه من غيره. ولا يرد على ذلك ما روى الطبري من طريق ابن جريج في قوله: « قد كتبوا » خيفة أي أخطفوا، إلا أن إنا قرنا أن الضمير للرسل إليهم لم يضر تفسير كتبوا بأخطفوا، أي ظن الرسل إليهم أن الرسل أخطفوا ما وعدوا به، والله أعلم. وروى الطبري من طريق حميد بن حنبل: سمعت ابن مسعود يقول في هذه الآية: استأيس الرسل من إيمان قومهم، وظن قومهم حين إبطا الأمر أن الرسل كتبهم. ومن طريق عبد الله بن الحارث: استأيس الرسل من إيمان قومهم، وظن القوم أنهم قد كتبوا فيما جالوهم به. وقد جاء عن ابن مسعود شيء موهوم كما جاء عن ابن عباس، فروى الطبري من طريق صحيح عن مسروق عن ابن مسعود أنه قرأ « حتى إذا استأيس الرسل وظنوا أنهم قد كتبوا » خففة قال أبو عبد الله: هو الذي يكره. وليس في هذا أيضاً ما يقطع به على أن ابن مسعود أراد أن الضمير للرسل، بل يحتمل أن يكون الضمير عنده لمن آمن من أتباع الرسل، فإن صدور ذلك عن آمن بما يكره سماعه، فلم يتبين أنه أراد الرسل. قال الطبري: لو جاز أن يوتاب الرسل بوعد الله وشكوا في حقيقة غيره لكان الرسل إليهم أولى بجواز ذلك عليهم. وقد اختار الطبري قراءة التخييف ووجهها بما تقدم ثم قال: وإنما اخترت هذا لأن الآية وقعت عقب قوله: « فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم » [يوسف: ١٠٩] فكان في ذلك إشارة إلى أن يأس الرسل كان من إيمان قومهم الذين كتبهم فهلكوا، أو أن المضمر في قوله: « وظنوا أنهم قد كتبوا » إما هو للذين من قبلهم من الأمم المهلكة. ويؤيد ذلك وضوحاً أن في بقية الآية الخبر عن الرسل ومن آمن بهم بقوله تعالى: « فتنتجي من نشاء » أي الذين هلكوا هم الذين ظنوا أن الرسل قد كتبوا فكتبهم، والرسل ومن ابتهمهم هم الذين نجوا، انتهى كلامه، ولا يخلو من نظر.

قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: « كَتَبَ كَتَبَهُ » مَثَلُ الْمُشْرِكِ الَّذِي عَقَدَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ غَيْرَهُ، كَمَثَلِ الْعَطْشَانِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى ظِلِّ خَمَلِهِ فِي الْمَاءِ مِنْ يَمِينِهِ، وَهُوَ يَمْنَعُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ وَلَا يَقْبَلُهُ).

وَقَالَ غَزْوَةٌ: « سَخَرُ » [٢]: ذَلَّلَ. « مَتَجَاوَرَاتٌ » [٤]: مُتَعَلِّقَاتٌ. « الْمَغْلُغَاتُ » [٦]: رَاحِلَاتُ مَغْلَةٍ، وَهِيَ الْأَسْبَابُ وَالْأَنْدَالُ. وَقَالَ: « لَا يَمْلِكُ الْإِيمَانُ الَّذِينَ خَلَوْا » [لوس: ١٠٢]. « بِمِثْقَالِ » [٨]: بِمِثْقَالٍ. « مُنْقَبَاتٌ » [١١]: مَلَايِكَةٌ عَظِيمَةٌ، تَعْبُ الْأَوَّلَى مِنْهَا الْأُخْرَى، وَمِنْهُ لَيْلُ الْقَيْبِ، يُقَالُ: عَقَبْتُ فِي بَرٍّ. « الْيَمَاحِلُ » [١٣]: الْخُفُوفُ. « كَتَبَ كَتَبَهُ إِلَى الْمَاءِ » [١٤]: يَقْبَعُ عَلَى الْمَاءِ. « رَأْيَا » [١٧]: مِنْ رَبِّمَا يَتَوَلَّو. « أَوْ مَنَاعَ رَبِّهِ مَغْلَةٍ » [١٧]: الْمَنَاعُ مَا مَنَعَتْ بِهِ. « جَنَادٍ » [١٧]: أَجْنَادُ الْقَبِيلِ، إِذَا غَلَّتْ قَلْعَا الرَّبِّدِ، ثُمَّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ الرَّبِّدُ بِلَا مَنَعَةٍ، فَكَذَلِكَ يَمْنَعُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ. « الْمِهَادُ » [١٨]: الْقِرَافُ. « يَنْزِدُونَ » [٣٢]: يَنْزِلُونَ، ذَرَأَتُهُ عَنِي ذَفْءُهُ. « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أَي يَقُولُونَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ. « وَإِلَيْهِ مَصَابٍ » [٣٠]: تَوَاتِي. « أَلْقَمَ يَتَسَّسَ » [٣١]: أَلْقَمَ يَتَسَّسَ. « لَارِعَةً » [٣١]: ذَاهِيَةً. « فَمَانَعَتْ » [٣٢]: أَطْلَعَتْ، مِنَ الْمَتَى وَالْبِلَادَةِ، وَمِنْهُ « مَتَا » [سج: ٤٦]: يُقَالُ لِلْوَاسِعِ الْعُورِيِّ مِنَ الْأَرْضِ عَلَى مِنَ الْأَرْضِ: « اشْقُ » [٣٤]: أَشَدُّ مِنَ الْمَشْفَةِ. « مُنْقَبٌ » [٤١]: مُنَوَّرٌ.

وَقَالَ مَتَجَاوَرَاتٌ: « مَتَجَاوَرَاتٌ » [٤]: عَلَيْهَا عَلَيْهَا، وَخَيْبَتُهَا السَّخَرُ. « حِينُونَ » السُّخْلَانُ أَوْ أَكْثَرُ لِي أَصْلُ وَاحِدٌ « وَخَيْرُ حِينُونَ » [٤]: وَخَلَقَا. « بِنَاءً وَاحِدٌ » [٤]: كَصَالِحِ نَبِيٍّ آدَمَ وَخَيْبَتِهِمْ، أَيْ هُمُ وَاحِدٌ. « السَّخَابُ الْقَالُ » [١٧]: الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ. « كَتَبَ كَتَبَهُ » [١٤]: يَذْهَبُ الْمَاءُ بِلَسَانِهِ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ يَدِيهِ، فَلَا يَأْتِيهِ أَبَدًا. « فَسَأَلْتُ أَوْفِيَةً بِقُدْرَتِهَا » [١٧]: تَسْأَلُ بَطْنُ [كَل] رَاوٍ [بِحْسَبِهِ]. « رَبِّدَا رَأْيَا » [١٧]: الرَّبِّدُ رَبُّ السَّيْلِ. « رَبِّدَ مَغْلَةٍ » [١٧]: عَثَّ الْحَيْدِيُّ وَالْحَيَّةُ.

قوله: (سورة الرعد - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثبتت البسملة لأبي ذر وحده. قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: « كَتَبَ كَتَبَهُ » مَثَلُ الْمُشْرِكِ الَّذِي عَقَدَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ غَيْرَهُ، كَمَثَلِ الْعَطْشَانِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى ظِلِّ خَمَلِهِ فِي الْمَاءِ مِنْ يَمِينِهِ، وَهُوَ يَمْنَعُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ وَلَا يَقْبَلُهُ) وسئل ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: « كَتَبَ كَتَبَهُ إِلَى الْمَاءِ لِيَلْبَغُ فَاهُ » [الرعد: ١٤] الآية، فذكر مثله وقال في آخره: ولا يقدر عليه.

(فهي): وقع في رواية الأكثر « فلا يقدر » بالراء وهو الصواب، وحكى عياض أن في رواية غير القاسبي « يقدم » بالميم وهو تصحيف وإن كان له وجه من جهة المعنى. وروى الطبري أيضاً من طريق العوفي عن ابن عباس في هذه الآية قال: « مثل الأوثان التي تعبد من دون الله كمثل رجل قد بلغه العطش حتى كره الموت وكفاه في الماء قد وضعهما لا يلحان فاه، يقول الله: لا يستجيب له الأوثان ولا تنفعه حتى تبلغ كفا هذا فاه وما يباليتين فاه أبداً. ومن طريق أبي أيوب عن علي قال: كالرجل العطشان يمد يده إلى البئر ليرتفع الماء إليه وما هو بمرتفع. ومن طريق سعيد عن قتادة: الذي يدعو من دون الله إلهاً لا يستجيب له بشيء أبداً من تقع أو ضر حتى يأتيه الموت، مثله كمثل الذي بسط كفيه إلى الماء ليلبغ فاه ولا يصل ذلك إليه فيموت عطشاً. ومن طريق معمر عن

قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: « كَتَبَ كَتَبَهُ » مَثَلُ الْمُشْرِكِ الَّذِي عَقَدَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ غَيْرَهُ، كَمَثَلِ الْعَطْشَانِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى ظِلِّ خَمَلِهِ فِي الْمَاءِ مِنْ يَمِينِهِ، وَهُوَ يَمْنَعُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ وَلَا يَقْبَلُهُ) وسئل ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في هذه الآية، فذكر مثله وقال في آخره: ولا يقدر عليه.

قوله: (لَعَمْرِي لَقَدْ اسْتَعْتَفُوا بِذَلِكَ) فيه إشار بمحمل حرورة الظن على حقيقة وهو رجحان أحد الطرفين، وواقفته عائشة. لكن روى الطبري من طريق سعيد عن قتادة أن المراد بالظن هنا اليقين. ونقله تطويه هنا عن أكثر أهل اللغة وقال: هو كقوله في آية أخرى: « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه » [التوبة: ١١٨] وأنكر ذلك الطبري وقال: إن الظن لا يستعمله العرب في موضع العلم إلا فيما كان طريقه غير المأينة، فإما ما كان طريقه المشاهدة فلا، فإنها لا تقول أظني إنساناً ولا أظني حياً بمعنى أعلمني إنساناً أو حياً.

قوله في الطريق الثانية: (عن الزهري: أخبرني عروة فقلت: لعلها كتبوا عطفة قالت: معاذ الله. نحوه) هكذا أورد مختصراً، وقد ساق أبو نعيم في « المستخرج » بتمامه ولفظه عن عروة أنه سأل عائشة فذكر نحو حديث صالح بن كيسان. (فائدة): قوله تعالى في بقية الآية: « فتنتجي من نشاء » [يوسف: ١١٠] قرأ

قادة غيره. ولكن قال: وليس الماء يبلغ فاه ما دام باسطاً كفيه لا يقبضهما، وسيأتي قول جمادى في ذلك فيما بعد.

قوله: (وقال غيره: متجاوزات مصاليت، وقال غيره: المصليات واحداً مطلة وهي الأفعال والأشياء، وقال: إلا مثل أفعال الذين خلوا) مكاناً وقع في رواية أبي ذر، وغيره: وقال غيره: مسخر ذلل، متجاوزات متعديت، المصليات واحداً مطلة إلى آخره، فجمع الكل لثلاث واحد. وقوله: «وسخر» هو بفتح الهمزة وتشديد الحاء المعجمة وذل بالذال المعجمة وتشديد اللام تفسير سخر، وكل هذا كلام أبي حنيفة قال في قوله: «وسخر الشمس والقمر» [الرعد: ٢] أي ذللها فاطمأنا، قال: والتوسين في كل بدل من الضمير للشمس والقمر، وهو مرفوع، على الاستئناف فلم يعمل فيه وسخر. وقال في قوله: «وفي الأرض قطع متجاورات» [الرعد: ٤] أي متعديت متجاوزات. وقال في قوله: «وقد خلعت من قبلهم المصليات» [الرعد: ٦] قال: الأشكال والأشياء والنظير. وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن جمادى في قوله: «المصليات» قال: الأشكال. ومن طريق معمر عن قتادة قال: للمصليات القنويات. ومن طريق زيد بن أسلم: المصليات ما مثل الله به من الأمم من المنابع، وهو جمع مطلة قطع الأذن والأفخ.

(تثنية): المصليات والمثلة كلاماً بفتح الميم وضم المثناة مثل سمرة وسمرات، وسكن يمين بين وثاب المثناة في قرأته وضم الميم، وكلها مطلة بن مصرف لكن نتج أوله، وقرأ الأعمش بفتحهما، وفي رواية أبي بكر بن عياش بضمهما، وبهما قرأ جيسى بن عمر.

قوله: (يقللنا بقلل) هو كلام أبي حنيفة أيضاً وزاد: مفضل من القدر، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة: أي جعل لم أجلاً معلوماً.

قوله: (يقال معقبات ملائكة حطفة تعقب الأولى منها الأخرى) ومنه قيل: العقب أي عقيبت في أثره) سقط لفظ «يقال» من رواية غير أبي ذر وهو أول فثته كلام أبي حنيفة أيضاً قال في قوله تعالى: «له معقبات من بين يديه» أي ملائكة تعقب بعد ملائكة، حطفة بالذال تعقب بعد حطفة النهار وحطفة النهار تعقب بعد حطفة الليل، ومنه قولهم فلان عقيب وقولهم عقيبت في أثره. وروى الطبري بإسناد حسن عن ابن عباس في قوله تعالى: «له معقبات من بين يديه ومن خلفه» قال: ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قدره خلوا عنه. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: «من أمر الله» يقول: بإذن الله، فالمعقبات من من أمر الله وهي للملائكة. ومن طريق سعيد بن جبير قال: يحفظهم إله بأمر الله. ومن طريق إبراهيم النخعي قال: يحفظونه من الجن. ومن طريق كعب الأحبار قال: لولا أن الله وكل بكم ملائكة يلبون عنكم في مطعكم ومشركم ومعدنكم لتخطفتن. وأخرج الطبري من طريق كتانة العمري أن عثمان سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عدد الملائكة الموكلة بالأمم فقال: لكل آدمي عشرة بالليل وعشرة بالنهار، واحد من يمينه وآخر من شماله واثنان من بين يديه ومن خلفه واثنان على جنبه وآخر قابض على ناصيته فإن تواضع رفعه وإن تكبر وضعه واثنان على شفتيه ليس يحفظان قال: إلا الصلاة على محمد والمآثر يحرسه من الحية أن تدخل فاه يعني إذا نام. وجاء في تأويل ذلك قول آخر رجحه ابن جرير فأخرج بإسناد صحيح عن ابن عباس في قوله: «له معقبات» قال: ذلك ملك من ملوك الدنيا له حرس ومن دونه حرس. ومن طريق عكرمة في قوله: «معقبات» قال: المراكب.

(تثنية): عقيبت يميز فيه تخفيف القاف وتشديدحاء، وحكى ابن التين عن رواية بعضهم كسر القاف مع التخفيف فيكشف عن ذلك لاحتمال أن يكون لفة.

قوله: (أحال القوة) هو قول أبي حنيفة أيضاً، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن جمادى في قوله: «شديد الحال» قال: شديد القوة ومثله عن قتادة وغيره عن السدي، وفي رواية عن جمادى: شديد الانتقام، وأصل الحال بكسر الميم القوة، وقيل: أصله الحبل وهو المكر، وقيل: الحيلة والليم مزينة وعلواً قائله، ويؤيد التأويل الأول قوله في الآية: «يرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء»، وروى النسائي في سبب نزولها من طريق علي بن أبي سارة عن ثابت عن أنس قال: «بث النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل من فرائعة العرب يدعوه للحطيت وفيه فارسل الله صاعقة فذهبت بقحف رأسه، فأزال الله هذه الآية» وأخرجه البزار من طريق أخرى عن ثابت والطبراني من حديث ابن عباس مطولاً.

قوله: (كباسط كفيه إلى الماء: ليقبض على الماء) هو كلام أبي حنيفة أيضاً قال في قوله: «إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه» أي أن الذي يسط كفيه ليقبض على الماء

حتى يؤديه إلى فمه لا يتم له ذلك ولا تجمع أمثاله، قال صابغ بن الحارث: وإنسي وليساكم وشروفاً إليكم كسابض ماء لم تسقه أمثاله

تسقه بكسر الهمزة وسكون القاف أي لم تجمع.

قوله: (زايها من ربا يربى) قال أبو حنيفة في قوله: «فلتحمل السيل زبداً رابياً» [الرعد: ١٧] من ربا يربى أن يتبخ، وسيأتي تفسير قتادة قريباً.

قوله: (أو متاع زبد مطه، المتاع ما جمعت به) هو قول أبي حنيفة أيضاً، وسيأتي تفسير جمادى لذلك قريباً.

قوله: (جفلة يقال: أجفلت إذا غلت فاعلاها الزبد ثم تسكن فيلعب الزبد بلا مضطعة فكذلك يمز الخلق من الباطل) قال أبو حنيفة في قوله: «فأما الزبد فيلعب جفلة» قال أبو عمرو بن العلاء: يقال: أجفلت القدر وذلك إذا غلت وانتصب زبدعاً فإذا سكنت لم يبق منه شيء. ونقل الطبري عن بعض أهل اللغة من البصريين أن معنى قوله: «فلعب جفلة» تشبه الأرض، يقال: جفا الرادي وأجفى في معنى نشف، وقرأ روية بن السجاء: فيلعب جفلاً» باللام بدل الحمزة وهي من أجفلت الريح الغيم إذا طلعت.

قوله: (الهاد القراش) ثبت هذا لنير أبي ذر وهو قول أبي حنيفة أيضاً.

قوله: (يلزؤون بالهون مرأه عني فلهما) هو قول أبي حنيفة أيضاً.

قوله: (الأغلال واحداً غل، ولا تكون إلا في الأعناق) هو قول أبي حنيفة أيضاً.

قوله: (سلام عليكم أي يقولون سلام عليكم) قال أبو حنيفة في قوله: «واللائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام» قال: مجازاً مختصر الذي فيه ضمير، فتدبر يقولون سلام عليكم. وقال الطبري: حذفت يقولون لدلالة الكلام، كما حذلت في قوله: «ولو تشرى إلى الجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم، ربنا أبصرنا وسمعنا» [الجن: ١٢] والأولى أن الحلو حال من فاعل يدخلون، أي يدخلون، أي يفتنون، وقوله: «ما صبرتم» [الرعد: ٢٤] يتعلق بما يتعلق به عليكم، وما مصدرية أي بسبب صبركم.

قوله: (والغاب إليه توبتي) قال أبو حنيفة: الغاب مصدر تبت إليه وتوبي، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح في قوله: «وإليه متاب» قال: توبي.

قوله: (أفلم يأس الأمم يجين) قال أبو حنيفة في قوله تعالى: «أفلم يأس الذين آمنوا؟ أي أفلم يعلم ويتبين» قال سعيد البربري: «لم يأسوا أي ابن فارس زهدم» أي لم يتبينوا. وقال آخر:

ألم يأس الأقسام أني أنا ابنه وإن كنت عن أرضي العشرة نائبا

وقال الطبري عن القاسم بن معن أنه كان يقول: إنها لغة هوازن تقول: يست كذا أي علمته، قال: وأكثره بعض الكوفيين يعني القراء لكنه سلم أنه هنا بمعنى علمت وإن لم يكن مسموحاً، ورد عليه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، ووجهه بأن اليأس إنما استعمل بمعنى العلم، لأن الآيس عن الشيء عالم بأنه لا يكون. وروى الطبري من طريق عن جمادى وكتادة وغيرهما «أفلم يأس» أي أفلم يعلم، وروى الطبري وعبد بن حميد بإسناد صحيح كلهم من رجال البخاري عن ابن عباس أنه كان يقرأها «أفلم يتبين» ويقول: كتبها الكاتب وهو ناصي ومن طريق ابن جريج قال: زعم ابن كثير وغيره أنها القراءة الأولى، وهذه القراءة جاءت عن علي وابن عباس وعكرمة وابن أبي مليكة وعلي بن بدثة وشهر بن حوشب وعلي بن الحسين وابنه زيد وخديجه جعفر بن محمد في آخرين قرؤوا كلهم «أفلم يتبين» وأما ما أسنده الطبري عن ابن عباس فقد أشد إنكار جماعة عن لا علم له بالرجال صحته، ويبلغ الزخري في ذلك كعادته إلى أن قال: وهي والله قرية ما فيها مرية. وتبعه جماعة بعده، والله المستعان. وقد جاء عن ابن عباس نحو ذلك في قوله تعالى: «وتضي ريك ألا تبدلوا إلى إياه» [الأنعام: ٢٣] قال: «وصي» الترتب الواو في الصاد أخرجه سعيد بن منصور بإسناد جيد عنه. وهذه الأشياء وإن كان غيرها المعتمد، لكن تكلمب المقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل، فيلنظر في تأويله بما يليق به.

قوله: (قارعة داهية) قال أبو حنيفة في قوله: «تصيههم بما صنعوا قارعة» أي داهية مهلكة. تقول: قرعت عظمه أي صدمته، وفروه غيره بأسخس من ذلك: فأخرج الطبري بإسناد حسن عن ابن عباس في قوله تعالى: «ولا يزال الذين كفروا تصيههم بما صنعوا قارعة» قال: سرية أو محل قريباً من داهية قال: أثبت ما محمد حتى يأتي وعد الله

٤٦٩٧ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَتَلَحَّجَّ الْغَيْبِ غَسَمٌ لَا يَغْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ: لَا يَغْلَمُ مَا فِي غَدِّ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَغْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَغْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَلَا يَغْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ» [راجع: ١٠٣٩].

قوله: (باب قوله: ﴿اللَّهُ يَغْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾ غِيضٌ (نقص) قال أبو حنيفة في قوله: ﴿وغيض الماد﴾ [هود: ٤٤] أي ذهب وقل. وهذا تفسير سورة هود. وإنما ذكره هنا لتفسير قوله: تغيض الأرحام، فإنها من هذه المادة. وروى عبد بن حديد من طريق أبي بشر عن مجاهد في قوله: ﴿اللَّهُ يَغْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزِدُّهُ﴾ قال: إذا حاضت المرأة وهي حامل كان نقصاناً من الولد، فإن زادت على تسعة أشهر كان ناقصاً لما نقص من ولدها. ثم روى من طريق منصور عن الحسن قال: الغيض ما دون تسعة أشهر، والزيادة ما زادت عليها يعني في الوضع. ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في مفاتيح الغيب وقد تقدم في سورة الأنعام، ويأتي في تفسير سورة لقمان وشرح هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا معن عن مالك) قال أبو مسعود: تقدم به إبراهيم بن المنذر، وهو غريب عن مالك. قلت: قد أخرجه الدارقطني من رواية عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن، ورواه أيضاً من طريق القعني عن مالك لكنه اختصره. قلت: وكذا أخرجه الإسحاق بن علي بن القاسم عن مالك، قال الدارقطني: ورواه أحد بن أبي طيبة عن مالك عن نافع عن ابن عمر فوهم فيه إسناده ومتناً.

١٤ - سورة إبراهيم

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿عَادٌ﴾ [الرعد: ٧]: قَاعٌ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿صَالِحٌ﴾ [١٦]: قَبْحٌ وَقَمٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [٦]: أَيَادِي اللَّهِ عِنْدَكُمْ وَكَافَّةً.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مِنْ كُلِّ مَا مَنَعْنَاهُ﴾ [٣٤]: رَغِيْمٌ إِلَيْهِ. ﴿تَبَوَّأُنَا جِرَارًا﴾ [٩٩]: تَلْعَبُونَهَا لَهَا جِرَارًا. ﴿وَأَذِّنْ تَأْذِينَ رُكُوعٍ﴾ [٧]: اغْلَمَكُمْ أَذْلَكُمْ. ﴿رَكُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾ [٩]: هَذَا مَثَلٌ كَفَرُوا عَمَّا أُورُوا بِهِ. ﴿مَقَامِي﴾ [١٤]: حَتَّى يَهْتِمَ اللَّهُ بِمَنْ يَنْتَقِبُ. ﴿مِنْ وَرَائِهِ﴾ [١٦]: قُدَامِي. ﴿لَكُمْ تَعَا﴾ [٢١]: وَاحِدُهَا تَابَعٌ، وَفِي غَيْبٍ وَغَالِبٍ، ﴿بِمَصْرَعِكُمْ﴾ [٢٢]: اسْتَصْرَعَنِي اسْتَفْأَنِي. ﴿يَسْتَصْرِعُهُ﴾ [١٨]: هَضَمَهُ. ﴿مِنْ الصَّرَاخِ﴾ [٣١]: مَفْضَلُ عَالِيَةٍ خِلَالًا، وَتَجَوُّزٌ - أَيْضًا - جَمْعُ خَلِيَّةٍ وَخِلَالٍ ﴿اجْتَبَتْ﴾ [٢٦]: اسْتَوْحِلَتْ

قوله: (سورة إبراهيم عليه الصلاة والسلام - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سقطت البسمة لغیر أبي ذر.

قوله: (وقال ابن عباس: هاد حاد) كنا في جميع النسخ، وهذه الكلمة إما وقعت في السورة التي قيلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٌ﴾ [الرعد: ٧] واختلف أهل التأويل في تفسيرها بعد اتفاقهم على أن المراد بالمانر محمد صلى الله عليه وسلم، فروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٌ﴾ أي دافع، ومن طريق قتادة مثله، ومن طريق المعمر عن ابن عباس قال: الهادي الله، وهذا بمعنى الذي قبله كأنه لفظ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي لِلذَّارِ السَّلَامَ وَيَهْدِي مِنَ يَشَاءُ﴾ [يونس: ٢٥] ومن طريق أبي العالية قال: الهادي القائد. ومن طريق مجاهد وقَتادة أيضاً: الهادي نهي، وهذا أحسن من الذي قبله. ويعمل القوم في الآية في هذه الأقوال على العموم. ومن طريق عكرمة وأبي الضحى ومجاهد أيضاً قال: الهادي محض، وهذا أحسن من الجميع، والمراد بالقوم على هذا الخصوص أي هذه الأمة. والمستغرب ما أخرجه الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «لما نزلت هذه الآية

فتح مكة، ومن طريق مجاهد وغيره غموة.

قوله: (فأما ليت أظلت، من المني والملاوة، ومنه ملباً، ويقال للواضع الطويل من الأرض ملباً) كنا فيه، والذي قال أبو حنيفة في قوله تعالى: ﴿فَأَمَلْتُ لِلنَّارِ كُفْرًا﴾ أي أظلت لهم، ومنه المني والملاوة من الدهر، ويقال لليل والنهار للموان لطولهما، ويقال للخرق الراسع من الأرض ملباً، قال الشاعر: «ملي لا تخطئه العينون رغباً» انتهى. والملي يفتح ثم كسر ثم تشديد بغير همزة.

قوله: (أشقى أشد من المشقة) هو قول أبي حنيفة أيضاً، ومراده أنه أقمل تفضيل. قوله: (معتب مغبين) قال أبو حنيفة في قوله: ﴿لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ﴾ أي لا راد لحكمه ولا مغير له من الحق، وروى ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم في قوله: ﴿لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ﴾ أي لا يتعقب أحد حكمه فريده.

قوله: (وقال مجاهد: متجاورات طيبها وغييبها السباح) كذا للجميع، وسقط خبر طيبها وقد وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قُطُوعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ﴾ قال: طيبها غلبها، وغييبها السباح. وعند الطبري من وجه آخر عن مجاهد: القطع المتجاورات الغلبة والسباحة والملاح والطبيب ومن طريق أبي سنان عن ابن عباس مثله، ومن وجه آخر مقطوع عن ابن عباس مثله وزادت: تثبت هذه وهذه إلى جنبها لا تثبت. ومن طريق أخرى متصلة عن ابن عباس قال: تكون هذه حلوة وهذه حامضة وتسقي بماء واحد وهن متجاورات.

قوله: (صنوان التخلطان أو أكثر في أصل واحد، وغير صنوان وحدها تسقى بماء واحد كصاح بني آدم وغييبهم أبوهما واحد) وصله القرطبي أيضاً عن مجاهد مثله، لكن قال: تسقى بماء واحد قال: بماء السماء والباقي سواء. وروى الطبري من طريق سعيد بن جبير في قوله ﴿صِنَانٌ وَغَيْرُ صِنَانٍ﴾ [الرعد: ٤] مجتمع وغير مجتمع. وعن سعيد بن منصور عن البراء بن عازب قال: الصنوان أن يكون أصلها واحد ورووسها متفرقة. وغير الصنوان أن تكون التخلطة متفرقة ليس عندها شيء انتهى. وأصل الصنو الخلل، والمراد به هنا فرع يجمعه وفرعاً آخر أو أكثر أصل واحد، ومنه عم الرجل صنو أبيه لأنهما يجمعهما أصل واحد.

قوله: (السحاب الظلال الذي فيه الماء) وصله القرطبي أيضاً عن مجاهد مثله. قوله: (كباسط كفيه إلى الماء، يدعو الماء بلسانه ويشير إليه بيده فلا ياتيه أبداً) وصله القرطبي والطبري من طرق عن مجاهد أيضاً، وقد تقدم قول غيره في أول السورة. قوله: (فسالت أودية بقدرها، فخلا بطن كل واحد زيدا رايها الزيد السيل، زيد مثله غيث الحنيد والحليلة) وصله القرطبي أيضاً عن مجاهد في قوله: ﴿زَيْدًا رَايَا﴾ قال: الزيد السيل. وفي قوله: ﴿زيد مثله﴾ قال: غيث الحليلة والحنيد. وأخرجه الطبري من وجهين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿فسالت أودية بقدرها﴾ قال: ملتها ﴿فاحتل السيل زيدا رايها﴾ قال: الزيد السيل ﴿وبما توفدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زيد مثله﴾ قال: غيث الحنيد والحليلة ﴿فأما الزيد فيذهب جفاء﴾ قال: جوداً في الأرض ﴿وأما ما ينفع الناس فيك في الأرض﴾ قال: الماء، وهذا مشلول للحق والباطل. وأخرجه من طريقين عن ابن عباس نحوه، ووجه للمائلة في قوله: ﴿زيد مثله﴾ أن كلًا من الزيدين ناشئ عن الأكدار. ومن طريق سعيد عن قتادة في قوله: ﴿بقدرها﴾ قال: الصغير بصغره والكبير بكبره. وفي قوله: ﴿رايها﴾ أي عاليها. وفي قوله: ﴿ابتغاء حلية﴾ [الرعد: ١٧] الذهب والفضة. وفي قوله: ﴿أو متاع﴾ [الرعد: ١٧] الحنيد الصفر الذي يتنفع به. والجفاء ما يتعلق بالشجر، وهي ثلاثة أشال ضربها الله في مثل واحد يقول: كما اضمحل هذا الزيد فصار لا يتنفع به كذلك يضمحل الباطل عن أهله، وكما مكث هذا الله في الأرض فاستمرت وأخرجت نباتها كذلك يبقى الحق لأمله. ونظيره بقاء خالص الذهب والفضة إذا دخل النار وذهب غيبه بقي صفوه، كذلك يبقى الحق لأمله ويزبب الباطل.

(تبيه) وقع للاكثر (علا بطن واحد) وفي رواية الأصيلي «علا كل واحد» وهو أشبه، ويروى ماء بطن واحد

١ - باب قوله: ﴿اللَّهُ يَغْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى

وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾ [A]

﴿غِيضٌ﴾ [هود: ٤] نقص.

وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدره وقال: أنا النضر، وأوصا إلى علي وقال: أنت الهادي بك يهتدي المهتدون بعدي * فإن ثبت هذا فالمراد بالقوم أشخاص من الذي تبلي أي بني هاشم مثلا. وأخرج ابن أبي حاتم وعبد الله بن أحد بن زيادات المسند وابن مردويه من طريق السدي عن عبد خير عن علي قال: الهادي رجل من بني هاشم. قال بعض رواه: هو علي. وكأنه أخذه من الحديث الذي قبله. وفي إسناد كل منهما بعض الشيعة، ولو كان ذلك ثابتا ما تخالف رواه.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: صُلَيْدٌ قَيْحٌ وَدَمٌ﴾ سقط هذا لأبي ذر، ووصله الفريابي بسنده إليه في قوله: ﴿وَيَسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ قال: قَيْحٌ وَدَمٌ.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ أَيَادِي اللَّهِ عِنْدَكُمْ وَأَيَّامُهُ﴾ وصله الطبري من طريق الحميدي عنه، وكذا رويناه في «تفسير ابن عباس» رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه، وأخرج عبد الله بن أحد بن زيادات المسند والنسائي، وكذا ذكره ابن أبي حاتم من طريق ابن عباس عن أبي بن كعب قال: إن الله أوحى إلى موسى وذكرهم بأيام الله، قال: نعم الله. وأخرجه عبد الرزاق من حديث ابن عباس بإسناد صحيح فلم يقل عن أبي بن كعب.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَرَغِمَ إِلَيْهِ فِيهِ﴾ وصله الفريابي في قوله: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ قال: رَغِمَ إِلَيْهِ فِيهِ.

قوله: ﴿يُخَوِّنُهَا عِوَجًا تَلْتَمِصُونَ لَهَا عِوَجًا﴾ كذا وقع هنا للاكثر، ولأبي ذر قبل الباب الذي يليه وصنيهم أولى لأن هذا من قول مجاهد فكره مع غيره من تفاسيره. أوله وقد وصله عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَيُخَوِّنُهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: ٩٩] قال: تَلْتَمِصُونَ لَهَا الزَّبْعَ، وذكر يعقوب بن السكيت أن العوج بكسر العين في الأرض والدين، ويفتحها في العمود ونحوه كما كان متصبا.

قوله: ﴿وَلَا خِلَالَ مَصْرٍ خَالَتهُ خِلَالًا، وَيَجُوزُ أَيْضًا جَمْعُ خَلَّةٍ وَخِلَالٍ﴾ كذا وقع فيه فأومئ أنه من تفسير مجاهد وإما هو من كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي لا خالة خليل، قال: وله معنى آخر جمع خلة مثل خلة والجمع خلال وقلة والجمع قلال. وروى الطبري من طريق قتادة قال: علم الله أن في الدنيا يبرعًا وخلالًا يتخاللون بها في الدنيا، فمن كان يخال الله فليدع عليه ولا فيستقطع ذلك عنه، وهذا يوافق من جعل الخلال في الآية جمع خلة.

قوله: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ: أَعْلَمَكُمْ أَذْنَكُمْ﴾ كذا للاكثر، ولأبي ذر أعلمكم ريبكم، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ﴾ إذ تأذنت، وتأذنت تفعل من آذن أي أعلم، وهو قول أكثر أهل اللغة أن تأذنت من الإيذان وهو الإصلاص، ومعنى تفعل عزم عزمًا جازمًا، ولهذا أجيب بما يجاب به القسم. ونقل أبو علي الفارسي أن بعض العرب يجعل آذن وتأذنت بمعنى واحد. قلت ومثله قولهم تعلم موضع أعلم وأوعد وتوعد وقيل: إن إذ زائدة فإن المعنى أذكروا حين تأذنت ريبكم وفيه نظر.

قوله: ﴿إِبْرَاهِيمُ فِي الْأَوَاهِيمِ، هَذَا مَثَلٌ كَلُوا عَمَّا أَمَرُوا بِهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَرَدُّوا إِلَيْهِمْ فِي الْأَوَاهِيمِ﴾ مجازة لثقل ومعناه كقولهم: عما أمروا بقبوله من الحق ولم يؤمنوا به يقال: رد يده في فمه إذا أسك ولم ييب. وقد تعقبا كلام أبي عبيدة فقل: لم يسمح من العرب رد يده فيه إذا ترك الشيء الذي كان يريد أن يفعله، وقد روى عبد بن حيد من طريق أبي الأحوص عن عبد الله قال: حضروا على أصابعهم، وصححه الحاكم وإسناده صحيح، ويؤيده الآية الأخرى ﴿وَإِذَا خَلَا عَصَاكُمْ الْأُمَامِلُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقال الشاعر: يردون في فيه غيظ الحسود أي يغيظون الحسود حتى يعض على أصابعهم وقيل: للمنى رد الكفار أيدي الرسل في أفواههم بمعنى أنهم امتنوا من قبول كلامهم، أو المراد بالأيدي النعم أي ردوا نعمة الرسل وهي نصائحهم عليهم لأنهم إذا كذبوها كأنهم ردوها من حيث جاءت.

قوله: ﴿مَقَامِي حَيْثُ يَقْبِضُهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَلَا خِلَالَ مَصْرٍ خَالَتهُ خِلَالًا، وَيَجُوزُ أَيْضًا جَمْعُ خَلَّةٍ وَخِلَالٍ﴾ كذا وقع فيه فأومئ أنه من تفسير مجاهد وإما هو من كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي لا خالة خليل، قال: وله معنى آخر جمع خلة مثل خلة والجمع خلال وقلة والجمع قلال. وروى الطبري من طريق قتادة قال: علم الله أن في الدنيا يبرعًا وخلالًا يتخاللون بها في الدنيا، فمن كان يخال الله فليدع عليه ولا فيستقطع ذلك عنه، وهذا يوافق من جعل الخلال في الآية جمع خلة.

قوله: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ: أَعْلَمَكُمْ أَذْنَكُمْ﴾ كذا للاكثر، ولأبي ذر أعلمكم ريبكم، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ﴾ إذ تأذنت، وتأذنت تفعل من آذن أي أعلم، وهو قول أكثر أهل اللغة أن تأذنت من الإيذان وهو الإصلاص، ومعنى تفعل عزم عزمًا جازمًا، ولهذا أجيب بما يجاب به القسم. ونقل أبو علي الفارسي أن بعض العرب يجعل آذن وتأذنت بمعنى واحد. قلت ومثله قولهم تعلم موضع أعلم وأوعد وتوعد وقيل: إن إذ زائدة فإن المعنى أذكروا حين تأذنت ريبكم وفيه نظر.

قوله: ﴿إِبْرَاهِيمُ فِي الْأَوَاهِيمِ، هَذَا مَثَلٌ كَلُوا عَمَّا أَمَرُوا بِهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَرَدُّوا إِلَيْهِمْ فِي الْأَوَاهِيمِ﴾ مجازة لثقل ومعناه كقولهم: عما أمروا بقبوله من الحق ولم يؤمنوا به يقال: رد يده في فمه إذا أسك ولم ييب. وقد تعقبا كلام أبي عبيدة فقل: لم يسمح من العرب رد يده فيه إذا ترك الشيء الذي كان يريد أن يفعله، وقد روى عبد بن حيد من طريق أبي الأحوص عن عبد الله قال: حضروا على أصابعهم، وصححه الحاكم وإسناده صحيح، ويؤيده الآية الأخرى ﴿وَإِذَا خَلَا عَصَاكُمْ الْأُمَامِلُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقال الشاعر: يردون في فيه غيظ الحسود أي يغيظون الحسود حتى يعض على أصابعهم وقيل: للمنى رد الكفار أيدي الرسل في أفواههم بمعنى أنهم امتنوا من قبول كلامهم، أو المراد بالأيدي النعم أي ردوا نعمة الرسل وهي نصائحهم عليهم لأنهم إذا كذبوها كأنهم ردوها من حيث جاءت.

قوله: ﴿مَقَامِي حَيْثُ يَقْبِضُهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَلَا خِلَالَ مَصْرٍ خَالَتهُ خِلَالًا، وَيَجُوزُ أَيْضًا جَمْعُ خَلَّةٍ وَخِلَالٍ﴾ كذا وقع فيه فأومئ أنه من تفسير مجاهد وإما هو من كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي لا خالة خليل، قال: وله معنى آخر جمع خلة مثل خلة والجمع خلال وقلة والجمع قلال. وروى الطبري من طريق قتادة قال: علم الله أن في الدنيا يبرعًا وخلالًا يتخاللون بها في الدنيا، فمن كان يخال الله فليدع عليه ولا فيستقطع ذلك عنه، وهذا يوافق من جعل الخلال في الآية جمع خلة.

قوله: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ: أَعْلَمَكُمْ أَذْنَكُمْ﴾ كذا للاكثر، ولأبي ذر أعلمكم ريبكم، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ﴾ إذ تأذنت، وتأذنت تفعل من آذن أي أعلم، وهو قول أكثر أهل اللغة أن تأذنت من الإيذان وهو الإصلاص، ومعنى تفعل عزم عزمًا جازمًا، ولهذا أجيب بما يجاب به القسم. ونقل أبو علي الفارسي أن بعض العرب يجعل آذن وتأذنت بمعنى واحد. قلت ومثله قولهم تعلم موضع أعلم وأوعد وتوعد وقيل: إن إذ زائدة فإن المعنى أذكروا حين تأذنت ريبكم وفيه نظر.

قوله: ﴿إِبْرَاهِيمُ فِي الْأَوَاهِيمِ، هَذَا مَثَلٌ كَلُوا عَمَّا أَمَرُوا بِهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَرَدُّوا إِلَيْهِمْ فِي الْأَوَاهِيمِ﴾ مجازة لثقل ومعناه كقولهم: عما أمروا بقبوله من الحق ولم يؤمنوا به يقال: رد يده في فمه إذا أسك ولم ييب. وقد تعقبا كلام أبي عبيدة فقل: لم يسمح من العرب رد يده فيه إذا ترك الشيء الذي كان يريد أن يفعله، وقد روى عبد بن حيد من طريق أبي الأحوص عن عبد الله قال: حضروا على أصابعهم، وصححه الحاكم وإسناده صحيح، ويؤيده الآية الأخرى ﴿وَإِذَا خَلَا عَصَاكُمْ الْأُمَامِلُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقال الشاعر: يردون في فيه غيظ الحسود أي يغيظون الحسود حتى يعض على أصابعهم وقيل: للمنى رد الكفار أيدي الرسل في أفواههم بمعنى أنهم امتنوا من قبول كلامهم، أو المراد بالأيدي النعم أي ردوا نعمة الرسل وهي نصائحهم عليهم لأنهم إذا كذبوها كأنهم ردوها من حيث جاءت.

قوله: ﴿مَقَامِي حَيْثُ يَقْبِضُهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَلَا خِلَالَ مَصْرٍ خَالَتهُ خِلَالًا، وَيَجُوزُ أَيْضًا جَمْعُ خَلَّةٍ وَخِلَالٍ﴾ كذا وقع فيه فأومئ أنه من تفسير مجاهد وإما هو من كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي لا خالة خليل، قال: وله معنى آخر جمع خلة مثل خلة والجمع خلال وقلة والجمع قلال. وروى الطبري من طريق قتادة قال: علم الله أن في الدنيا يبرعًا وخلالًا يتخاللون بها في الدنيا، فمن كان يخال الله فليدع عليه ولا فيستقطع ذلك عنه، وهذا يوافق من جعل الخلال في الآية جمع خلة.

قوله: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ: أَعْلَمَكُمْ أَذْنَكُمْ﴾ كذا للاكثر، ولأبي ذر أعلمكم ريبكم، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ﴾ إذ تأذنت، وتأذنت تفعل من آذن أي أعلم، وهو قول أكثر أهل اللغة أن تأذنت من الإيذان وهو الإصلاص، ومعنى تفعل عزم عزمًا جازمًا، ولهذا أجيب بما يجاب به القسم. ونقل أبو علي الفارسي أن بعض العرب يجعل آذن وتأذنت بمعنى واحد. قلت ومثله قولهم تعلم موضع أعلم وأوعد وتوعد وقيل: إن إذ زائدة فإن المعنى أذكروا حين تأذنت ريبكم وفيه نظر.

قوله: ﴿إِبْرَاهِيمُ فِي الْأَوَاهِيمِ، هَذَا مَثَلٌ كَلُوا عَمَّا أَمَرُوا بِهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَرَدُّوا إِلَيْهِمْ فِي الْأَوَاهِيمِ﴾ مجازة لثقل ومعناه كقولهم: عما أمروا بقبوله من الحق ولم يؤمنوا به يقال: رد يده في فمه إذا أسك ولم ييب. وقد تعقبا كلام أبي عبيدة فقل: لم يسمح من العرب رد يده فيه إذا ترك الشيء الذي كان يريد أن يفعله، وقد روى عبد بن حيد من طريق أبي الأحوص عن عبد الله قال: حضروا على أصابعهم، وصححه الحاكم وإسناده صحيح، ويؤيده الآية الأخرى ﴿وَإِذَا خَلَا عَصَاكُمْ الْأُمَامِلُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقال الشاعر: يردون في فيه غيظ الحسود أي يغيظون الحسود حتى يعض على أصابعهم وقيل: للمنى رد الكفار أيدي الرسل في أفواههم بمعنى أنهم امتنوا من قبول كلامهم، أو المراد بالأيدي النعم أي ردوا نعمة الرسل وهي نصائحهم عليهم لأنهم إذا كذبوها كأنهم ردوها من حيث جاءت.

قوله: ﴿مَقَامِي حَيْثُ يَقْبِضُهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَلَا خِلَالَ مَصْرٍ خَالَتهُ خِلَالًا، وَيَجُوزُ أَيْضًا جَمْعُ خَلَّةٍ وَخِلَالٍ﴾ كذا وقع فيه فأومئ أنه من تفسير مجاهد وإما هو من كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي لا خالة خليل، قال: وله معنى آخر جمع خلة مثل خلة والجمع خلال وقلة والجمع قلال. وروى الطبري من طريق قتادة قال: علم الله أن في الدنيا يبرعًا وخلالًا يتخاللون بها في الدنيا، فمن كان يخال الله فليدع عليه ولا فيستقطع ذلك عنه، وهذا يوافق من جعل الخلال في الآية جمع خلة.

قوله: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ: أَعْلَمَكُمْ أَذْنَكُمْ﴾ كذا للاكثر، ولأبي ذر أعلمكم ريبكم، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَأَذَّنَ رِبْكُمْ﴾ إذ تأذنت، وتأذنت تفعل من آذن أي أعلم، وهو قول أكثر أهل اللغة أن تأذنت من الإيذان وهو الإصلاص، ومعنى تفعل عزم عزمًا جازمًا، ولهذا أجيب بما يجاب به القسم. ونقل أبو علي الفارسي أن بعض العرب يجعل آذن وتأذنت بمعنى واحد. قلت ومثله قولهم تعلم موضع أعلم وأوعد وتوعد وقيل: إن إذ زائدة فإن المعنى أذكروا حين تأذنت ريبكم وفيه نظر.

قوله: ﴿إِبْرَاهِيمُ فِي الْأَوَاهِيمِ، هَذَا مَثَلٌ كَلُوا عَمَّا أَمَرُوا بِهِ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَرَدُّوا إِلَيْهِمْ فِي الْأَوَاهِيمِ﴾ مجازة لثقل ومعناه كقولهم: عما أمروا بقبوله من الحق ولم يؤمنوا به يقال: رد يده في فمه إذا أسك ولم ييب. وقد تعقبا كلام أبي عبيدة فقل: لم يسمح من العرب رد يده فيه إذا ترك الشيء الذي كان يريد أن يفعله، وقد روى عبد بن حيد من طريق أبي الأحوص عن عبد الله قال: حضروا على أصابعهم، وصححه الحاكم وإسناده صحيح، ويؤيده الآية الأخرى ﴿وَإِذَا خَلَا عَصَاكُمْ الْأُمَامِلُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وقال الشاعر: يردون في فيه غيظ الحسود أي يغيظون الحسود حتى يعض على أصابعهم وقيل: للمنى رد الكفار أيدي الرسل في أفواههم بمعنى أنهم امتنوا من قبول كلامهم، أو المراد بالأيدي النعم أي ردوا نعمة الرسل وهي نصائحهم عليهم لأنهم إذا كذبوها كأنهم ردوها من حيث جاءت.

٣ - باب ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَدْعُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ [٢٨]

﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾: أَلَمْ تَعْلَمْ؟ كَقَوْلِهِ: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ﴾ [أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا] (البقرة: ٢٤٣).

﴿ الْتَوَارُ ﴾ [٢٨]: الْهَلَاكُ، بَارِئٌ يَوْمَ يَوْمٍ. ﴿ قَوْمًا مُّوَرَّاءَ ﴾ [البقرة: ١٨]: هَالِكِينَ.

٤٧٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَدْعُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ كُفْرًا ﴾. قَالَ: هُمْ كُفَرَاءُ أَهْلِ مَكَّةَ. [إبراهيم: ٣٩٧٧].

قوله: ﴿باب أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَدْعُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ كُفْرًا: أَلَمْ تَرَ أَلَمْ تَعْلَمْ، كَقَوْلِهِ: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا﴾ زاد غير أبي ذر: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ﴾ وهذا قول أبي حنيفة بلطفه.

قوله: ﴿الْيَوْمَ الْهَلَاكُ، يَارِئٌ يَوْمَ يَوْمٍ، قَوْمًا مُّوَرَّاءَ﴾ هَالِكِينَ هو كلام أبي حنيفة. ثم ذكر حديث ابن عباس فيمن نزلت فيه الآية خصصاً، وقد تقدم مستوفى مع شرحه في غزوة بدر. وروى الطبري من طريق أخرى عن ابن عباس أنه سأل عمر عن هذه الآية فقال: من هم؟ قال: هم الأنجران من بني خزوم وبني لحيان وأصنامك، فلما أخربوا فاستأصلم الله يوم بدر، وأما أصنامك فأما الله لم إلى حين. ومن طريق علي قال: هم الأنجران بنو أمية وبنو المغيرة، فلما بنو المغيرة قطع الله ديارهم يوم بدر، وأما بنو أمية ففتنوا إلى حين. وهو عند عبد الرزاق أيضاً والنسائي وصحبه الحاكم. قلت: وللمراد بعضهم لا جميع بني أمية وبني خزوم، فإن بني خزوم لم يستأصلموا يوم بدر، بل للمراد بعضهم كأي جهل من بني خزوم وأبي سفيان من بني أمية.

١٥ - سورة الحج

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٤١]: الْحَقُّ يُرْجِعُ إِلَى اللَّهِ وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ. ﴿ لِيَأْمُرَ مِيقَ ﴾ [٧٩]: عَلَى الطَّرِيقِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ [٧٢]: لَعَنُوكَ. ﴿ قَوْمٌ مُّكَرُّونَ ﴾ [٦٢]: أَنْكَرَهُمْ لَوْطَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ كِتَابٌ مَقْلُومٌ ﴾ [٤]: أَجَلٌ. ﴿ لَوْ مَا تَلَيْنَا ﴾ [٧]: هَلَا تَلَيْنَا. ﴿ شَيْخٌ ﴾ [١٠]: أَمَّهُ، وَلِلْأَوَّلِيَّةِ أَيْضاً شَيْخٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ يَهُزُّونَ ﴾ [٧٨]: مُسْرِعِينَ. ﴿ لَلْمُتَوَسِّينَ ﴾ [٧٥]: لِلنَّاسِطِينَ. ﴿ سَكْرَتٌ ﴾ [١٥]: غَشِيَتْ. ﴿ بُرُوجاً ﴾ [١٦]: مَسَاقِلُ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ. ﴿ لَوَاحٍ ﴾ [٢٢]: مَلَاحٍ فَلَقَعَهُ. ﴿ حَمَلٌ ﴾ [١٦]: جَمَاعَةٌ حَمَلًا، وَهُوَ الطَّيْنُ الْمَطْفِيُّ، وَالْمُسْتَوْدُ الْمَضْبُوبُ. ﴿ تَوَجَّلْ ﴾ [٥٣]: تَخَفْ. ﴿ قَابِ ﴾ [٦٦]: آخِرَ. ﴿ وَإِنَّمَا لِيَأْمُرَ مِيقَ ﴾ [٧٩]: الْإِيمَانُ كُلُّ مَا انْقَسَمَتْ وَأَهْتَدَيْتَ بِهِ إِلَى الطَّرِيقِ. ﴿ الصِّحَّةُ ﴾ [٨٣]: الْهَلَكَةُ.

قوله: (هسور سورة الحجر - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر عن المستمل، وله عن غيره بدون لفظ «تفسير» وسقطت البسطة للباقيين.

قوله: (وقال مجاهد: صراط علي مستقيم الحق يرجع إلى الله وعليه طريقه) وصله الطبري من طرق عنه مثله وزاد «لا يمرض على شيء» ومن طريق قتادة وحسد بن سيرين وغيرهما أنهم قرأوا علي بالتثنية على أنه صفة للصراط أي رفيع. قلت: وهي قراءة مقبولة.

قوله: (للياممين على الطريق) روى الطبري من طرق عن ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿ وإنيها ليامام ميين ﴾ قال: بطريق معلوم. ومن رواية سعيد عن قتادة قال: طريق واضح، وسيأتي له تفسير آخر.

(تبيه): سقط هذا والذي قبله لأبي ذر إلا عن المستمل.

قوله: (وقال ابن عباس: لعمرك لعيشك) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن

أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: (قوم منكرون؛ أنكروهم لوط) وصله ابن أبي حاتم أيضاً من الوجه المذكور.

(تبيه): سقط هذا والذي قبله لأبي ذر.

قوله: (كتاب معلوم أجل) كذا لأبي ذر فأوهم أنه من تفسير مجاهد، ولغيره: وقال غيره كتاب معلوم أجل، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله: ﴿ إلا ولها كتاب معلوم ﴾ [الحجر: ٤] أي أجل ومدة، معلوم أي مؤقت.

قوله: (لوما هلا تاتينا) قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ لوما تاتينا ﴾ [الحجر: ٧] مجازها هلا تاتينا.

قوله: (ضيع أمم والأولياء أيضاً ضيع) قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ ضيع الأولين ﴾ [الحجر: ١٥] أي أمم الأولين واحتملها شيع، والأولياء أيضاً ضيع لما يقال لهم ضيع. وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ ولقد أرسلنا من قبلك في ضيع الأولين ﴾ [الحجر: ١٥] يقول: أمم الأولين. قال الطبري: ويقال لأولياء الرجل أيضاً شيع.

قوله: (وقال ابن عباس: يهرعون مسرعين) كذا أوردها هنا، وليست من هذه السورة وإنما هي في سورة هود، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: (للمومنين للناسطين) تقدم شرحه في قصة لوط من أحاديث الأنبياء.

(تبيه): سقط هذا والذي قبله لأبي ذر أيضاً.

قوله: (سكرت غشيت) كذا لأبي ذر فأوهم أنه من تفسير مجاهد، وغيرهم يوهم أنه من تفسير ابن عباس، لكنه قول أبي حنيفة، وهو يهمله ثم معجزة وذكر الطبري عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: هو مأخوذ من سكر الشراب، قال: ومعناه غشي أبصارنا مثل السكر. ومن طريق مجاهد والضحاك قوله: سكرت أبصارنا قال: سددت ومن طريق قتادة قال: سحرت. ومن وجه آخر عن قتادة قال: سكرت بالتشديد سددت وبالتخفيف سحرت انتهى. وهما قراءتان مشهورتان، فقرأها بالتشديد الجمهور، وابن كثير بالتخفيف، وعن الزمري بالتخفيف، لكن بنها للفاصل.

قوله: (لعمرك لعيشك) كذا ثبت هنا لبعضهم، وسيأتي لهم في الأمان والنذور مع شرحه.

قوله: (وإنا له لحافظون قال مجاهد: عتلتا) وصله ابن المنذر، ومن طريق أبي إسحق نجيح عنه وهو في بعض نسخ الصحيح.

قوله: (بروجاً منازل للشمس والقمر، لوائح ملاليح، حيا جماعة حاة وهو الطين المغير، والمنسود المصبوب) كذا ثبت لغير أبي ذر وسقط له، وقد تقدم مع شرحه في بدء الحلق.

قوله: (لا توجل لا تخف، فابر آخر) تقدم شرح الأول في قصة إبراهيم وشرح الثاني في قصة لوط من أحاديث الأنبياء، وسقط لأبي ذر هنا.

قوله: (ليامام ميين، الإمام كل ما انقسمت به وأهبطت) هو تفسير أبي حنيفة.

قوله: (الصيحة الهلكة) هو تفسير أبي حنيفة، وقد تقدمت الإشارة إليه في قصة لوط من أحاديث الأنبياء.

١ - باب قَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا مَنْ اسْتَرْقَى السَّمْعَ

فَأَنجَبَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ ﴾ [١٨]

٤٧٠١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَمْرٍو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَلْعَقُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، خَرَّتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحِهَا خَضَعَةً لِقَوْلِهِ، كَالنَّاسِئِلَةِ عَلَى صُفُوفٍ - قَالَ عَلِيُّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صُفُوفًا، يَنْقَلِبُ ذَلِكَ - فَإِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ، قَالُوا لِلَّذِي قَالَ: الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ. فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرْقَوُ السَّمْعِ، وَمُسْتَرْقَوُ السَّمْعِ هَكَذَا وَاحِدٌ لَوْ أَنَّ آخَرَ - وَصَفَ سُفْيَانُ يَدَيْهِ وَكُرَّجَ يَدَيْهِ أَصَابِعَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى، نَصَبَهَا بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ - فَرُبَّمَا أَذْرَكَ الشَّهَابُ

وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ الَّذِي أُوتِيَهُ، (ص: ٤٤٧).

٤٧٠٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمُّ الْقُرْآنِ هِيَ السُّنَّةُ الْمُنَافِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ».

قوله: (باب قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾) ذكر فيه حديث أبي سعيد بن الملقى في ذكر فاتحة الكتاب، وقد سبق في أول التفسير مشروحاً. ثم ذكر حديث أبي هريرة مختصراً بلفظ «أم القرآن هي السبع المثاني» في رواية الترمذي من هذا الوجه «الحمد لله أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني» وقد تقدم في تفسير الفاتحة من وجه آخر عن أبي هريرة ورفعته أم من هذا، وللطبري من وجه آخر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رفعه «الركعة التي لا يقرأ فيها كالحناجر». قال: فقلت لأبي هريرة: فإن لم يكن معي إلا أم القرآن؟ قال: هي حبك، هي أم كتاب وهي أم القرآن وهي السبع المثاني «قال الخطابي: وفي الحديث رد على ابن سيرين حيث قال: إن الفاتحة لا يقال لها أم القرآن وإنما يقال لها فاتحة الكتاب، ويقول: أم الكتاب هو السور المحفوظ، قال: وأم الشيء أصله، وسميت الفاتحة أم القرآن لأنها أصل القرآن، وقيل: لأنها مقدمة كلها توم».

قوله: (هي السبع المثاني والقرآن العظيم) هو معطوف على قوله أم القرآن، وهو مبتدأ وخبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف تقديره والقرآن العظيم ما عداها، وليس هو معطوفاً على قوله: «السبع المثاني» لأن الفاتحة ليست هي القرآن العظيم، وإنما جاز إطلاق القرآن عليها لأنها من القرآن لكنها ليست هي القرآن كله. ثم وجدت في تفسير ابن أبي حاتم من طريق أخرى عن أبي هريرة مثله لكن بلفظ «والقرآن العظيم الذي أعطيتهم أي هو الذي أعطيتهم» فيكون هذا هو الخبر. وقد روى الطبري بإسنادين جيدين عن عمر ثم من علي قال: «السبع المثاني فاتحة الكتاب» زاد عن عمر «تنس في كل ركعة» وبإسناد مقطوع عن ابن مسعود مثله، وبإسناد حسن عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة ثم قال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي﴾ [الحجر: ٨٧] قال: هي فاتحة الكتاب، وبسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة، ومن طريق جماعة من التابعين: السبع المثاني فاتحة الكتاب. ومن طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العباس قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب. قلت للربيع: إنهم يقولون إنها السبع الطوال، قال: لقد أنزلت هذه الآية وما نزل من الطوال شيء. وهذا الذي أشار إليه هو قول آخر مشهور في السبع الطوال، وقد أسنده النسائي والطبري والحاكم عن ابن عباس أيضاً بإسناد قوي، وفي لفظ للطبري: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف، قال الراوي: وذكر السابعة فسبقتها. وفي رواية صحيحة عند ابن أبي حاتم عن مجاهد وسعيد بن جبير أنها يونس. وعند الحاكم أنها الكهف، وزاد: قيل له: ما المثاني؟ قال: تنس فيهن القصص. ومثله عن سعيد بن جبير عن سعيد بن منصور. وروى الطبري أيضاً من طريق خفيف عن زياد بن أبي مريم قال في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي﴾ قال: مر وانه وبشر وأنذر واضرب الأمثال وأعد النعم والأنباء. ورجع الطبري القول الأول لصحة الخبر به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم ساقه من حديث أبي هريرة في قصة أبي بن كعب كما تقدم في تفسير الفاتحة

٤ - باب قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِثِينَ﴾ [٩١]

﴿الْمُتَّقِينَ﴾: [٩٠]. الَّذِينَ خَلَعُوا، وَبَنُوهُ ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ [البند: ٩١]: أَي: أَقْسِمُ، وَتَقَرَّاهُ لَاقْسِمُ. ﴿وَلَقَاتَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢١]: خَلَفَ لَهُمَا وَلَمْ يَخْلُفَا لَهُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَقَاتَسُوا﴾ [المد: ٤٩]: تَحَافَلُوا.

٤٧٠٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِثِينَ﴾. قَالَ: هُمُ أَهْلُ الْكِتَابِ، جَزُؤُهُ أَجْزَاءُ، قَامَتُوا بِبَعْضِهِ وَكَفَرُوا بِبَعْضِهِ.

٤٧٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي طَلْحَانَ، عَنِ

الْمُسْتَعِ قَبْلَ أَنْ يُزَيَّيَ بِهَا إِلَى صَاحِبِهِ خَيْرُفَةَ، وَزَيْلًا لَمْ يُبْرِكْهُ حَتَّى يُزَيَّيَ بِهَا إِلَى الَّذِي يَلِيهِ، إِلَى الَّذِي هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ، حَتَّى يُلْقَوْهَا إِلَى الْأَرْضِ - وَزَيْلًا قَالَ سَفَيَانُ: حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْأَرْضِ - فَتُلْقَى عَلَى قَدَمِ السَّاحِرِ، فَيَكْلِبُ مَعَهَا مِائَةً كَذِبَةً، فَيَمْدُقُ يَقُولُونَ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، بِكَوْنِ كَذَا وَكَذَا، فَوَجَدْنَاهُ حَقًّا؟ لِلْكَلِمَةِ أَلْبِي سُبُوتٍ مِنَ السَّمَاءِ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأُمُورَ، وَزَادَ: «وَالْكَاهِنَ».

وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ فَقَالَ: قَالَ عَمْرُو: سُبُوتٌ عِكْرِمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأُمُورَ، وَقَالَ: عَلَى قَدَمِ السَّاحِرِ».

فَلْتِ لِسَفَيَانَ: أَلَيْتَ سُبُوتٌ عَمْرُو قَالَ: سُبُوتٌ عِكْرِمَةَ قَالَ: سُبُوتٌ أَمَا هُرَيْرَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَلْتِ لِسَفَيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى عَنْكَ: عَنْ عَمْرُو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَرَفَعَهُ: أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿قُرْ﴾.

قَالَ سُفْيَانُ: هَكَذَا قَرَأَ عَمْرُو، فَلَا أُدْرِي: سُبُوتُهُ هَكَذَا أَمْ لَا.

قَالَ سُفْيَانُ: وَهِيَ قِرَاءَتُنَا [الطر: ٤٨٠٠، ٤٧٤٨١].

قوله: (باب قوله: ﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرْقِيَ السَّحَابَ فَاتَّخَذَ مِنْهُ﴾) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة مسترقي السحابة، وأوردته أولاً متنعماً ثم ساقه بالإسناد بينه مصرحاً فيه بالتحديث وبالسماح في جمعه، وذكر فيه اختلاف القراءة في ﴿فَرَفَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ وسيأتي شرحه في تفسير سورة سبأ وباتي الإلام به في أواخر الطب وفي كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

٢ - باب قوله: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[٨٧]

٤٧٠٢ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِأَصْحَابِ الْحِجْرِ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِأَكِينٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بِأَكِينٍ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، أَنْ يَمْسِكُكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ» [راجع: ٤٣٣]. أخرجه مسلم: [٢٩٨٠].

قوله: (باب قوله: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الدخول على المذنبين، وقوله: «إلا أن تكونوا بأكِين» ذكر ابن التين أنه عند الشيخ أبي الحسن بائنه بهزة بدل الكاف، قال: ولا وجه له.

٣ - باب قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ

الْمُنَافِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [٨٧]

٤٧٠٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ خُصْفِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي، فَدَعَانِي فَلَمْ أَجِبْهُ حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنِي». فَقُلْتُ: كُنْتُ أَصَلِّي، فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ]؟ ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا أَعْلَمْتُكَ أَكْثَرَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ». فَدَعَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَذَكَرْتُهُ، فَقَالَ: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». هِيَ السُّنَّةُ الْمُنَافِي،

البخاري لكونه لم يخرج هنا هذا الحديث وقال: كان ذكره ابن من هذا قال: ولأن اليقين ليس من أسماء الموت. قلت: لا يلزم البخاري ذلك، وقد أخرج النسائي حديث بمجة عن أبي هريرة رفته «خير ما عاش الناس به رجل يمسك بعنان فرسه» الحديث، وفي آخره «حتى يأتيه اليقين ليس هو من الناس إلا في خير» فهذا شاهد جيد لقول سالم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ حَتَّى آتَانَا الْيَقِينَ﴾ [الدثر: ٤٦] وإطلاق اليقين على الموت مجاز، لأن الموت لا يشك فيه.

١٦ - سورة النحل

﴿رُوحَ الْقُدُسِ﴾ [١٠٢]: ﴿جِبْرِيلُ﴾ ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]. ﴿لِي حَقِّي﴾ [١٢٧]: يُقَالُ: أَفْرَضْتُ حَقِّي وَحَقِّي، وَفُلٌ حَقِينٌ وَحَقِيْنٌ، وَلَيْسَ وَكَيْنٌ، وَفَتِيْنٌ وَفَتِيْنٌ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿تَقَىٰ ظِلَالَهُ﴾ [٤٨]: تَهَيَّأَ ﴿سَبِيلَ رَبِّكَ ذَلَالًا﴾ [٦٩]: لَا يَتَوَخَّضُ عَلَيْهَا مَكَانَ سَلَكَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لِي تَقْلِبُهُمْ﴾ [٤٦]: اخْلِصْلَهُمْ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تُعِيدُ﴾ [١٥]: تَكْفَأُ ﴿مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢]: مُتَسَيِّونَ.

وَقَالَ غَزْوَةٌ: ﴿فَإِذَا قُرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [٩٨]: هَذَا مُقَدِّمٌ وَمُؤَخَّرٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الاسْتِعَاذَةَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَمَتَّاعًا: الْاِغْتِصَامَ بِاللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿تُسَيِّمُونَ﴾ [١٠] تَرْعُونَ. ﴿شَاكِيَّيْهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] نَاجِيَّيْهِ. ﴿فَسَدَّ السُّبُلَ﴾ [٩]: الْبَابَ. الْذَلَّةُ: مَا اسْتَدْنَاتَ. ﴿تُرْهَقُونَ﴾ [٦]: بِالْفَتْحِ، وَ﴿تَسْرَحُونَ﴾ [٦]: بِالضَّمِّ. ﴿بِشِقِّ﴾ [٧]: بِغَيِّ الْمَشَقَّةِ. ﴿عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [٤٧]: تَقْصُصُ. ﴿الْأَنْعَامَ لِمِيزَةٍ﴾ [٦٦]: وَهِيَ تَوَثُّ وَتَذَكُّرٌ، وَكَذَلِكَ: الْأَنْعَامُ جَمَاعَةُ النَّمَمِ. ﴿أَتَنَابًا﴾ [٨١]: وَاحِدُهُمَا كُنْ، بِمِثْلِ: جَمِلْ وَاحْتِمَالٍ. ﴿سَرَايِلَ﴾ ﴿فَمَنْ﴾ ﴿فِيكُمْ﴾ ﴿الْحَرَّ سَرَايِلَ﴾ ﴿فِيكُمْ﴾ ﴿بَأْسَكُمْ﴾ [٨١]: فَإِنَّهَا الدُّرُورُ. ﴿ذَخَلَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ [٩٤، ٩٢]: كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَبْصَحْ فَهُوَ ذَخَلٌ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿خَذَلَهُ﴾ [٧٧]: مَنْ وَلَدَ الرَّجُلَ. السُّكْرُ مَا حُرِّمَ مِنْ شَرِبَتِهَا، وَالزُّوْقُ الْحَسَنُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَنْ صَدَقَةَ: ﴿أَتَكْفَأُ﴾ [٩٧]: هِيَ غُرْفَةٌ، كَانَتْ إِذَا ابْرَأَتْ غُرْفَتَهَا تَقْضِيَةً.

وَقَالَ ابْنُ مَسْرُودٍ: الْأُمَّةُ مُعَلَّمُ الْخَيْرِ، وَالْقَائِمُ الْمُطِيعُ.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - سورة النحل) سقطت البسلة لنبر أبي ذر. قوله: (روح القدس جبريل، نزل به الروح الأمين) أما قوله: روح القدس جبريل فأخرجه ابن أبي حاتم بإسناد رجاله ثقات عن عبد الله بن مسعود، وروى الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي قال: روح القدس جبريل، وكذا جزم به أبو عبيدة وغير واحد. وأما قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ فذكره استشهاداً لصحة هذا التأويل، فإن المراد به جبريل اتفاقاً، وكذا أشار إلى رد ما رواه الضحاك عن ابن عباس قال: روح القدس الاسم الذي كان عيسى يسمي به الموتي، أخرجه ابن أبي حاتم وإسناده ضعيف.

قوله: (وقال ابن عباس: في تقليبهم في اختلاطهم) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه مثله، ومن طريق سعيد عن قتادة في تقليبهم يقول في أسفارهم.

قوله: (وقال مجاهد: تميد لكفأ) هو بالكاف وتشديد الفاء مهموز، وقيل بضم أوله وسكون الكاف. وقد وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] قال: كفأ بك، ومعنى كفأ قلب.

ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿كُنَّا نَزْكُنَا عَلَى الْمُتَقَسِّمِينَ﴾. قال: أمنا بعض بني يثرب وكفأ بعض بني يثرب، اليهود والنصارى.

قوله: (باب الذين جعلوا القرآن عضين) قيل: إن ﴿عضين﴾ جمع عضو، فروى الطبري من طريق الضحاك قال في قوله: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ أي جعلوه أعضاء كالأعضاء الجوزرة، وقيل: هي جمع عضة وأصلها عضفة فحذفت الهاء كما حذفت من الشفة وأصلها شفة وجمعت بعد الحذف على عضين مثل برة وبرين وكرة وكربين، وروى الطبري من طريق قتادة قال: عضين مشهورة ويهتو. ومن طريق عكرمة قال: العضة السحر بلسان قريش، تقول للساحرة العاضة، أخرجه ابن أبي حاتم. وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عطاء مثل قول الضحاك ولقطه: عضوا القرآن أعضاء، فقال بعضهم: ساحر وقال آخر: مجنون وقال آخر: كاهن، فلذلك العضين. ومن طريق مجاهد مثله وزاد: وقالوا أساطير الأولين. ومن طريق السدي قال: قسموا القرآن واستعزوا به فقالوا: ذكر محمد البعوض والنهب والنسل والعنكبوت، فقال بعضهم: أنا صاحب البعوض وقال آخر: أنا صاحب النسل وقال آخر: أنا صاحب العنكبوت، وكان المستعزون حسنة: الأسود بن يغوث والأسود بن المطلب والمعاص بن وائل والحارث بن قيس والوليد بن المغيرة. ومن طريق عكرمة وغيره في عند المستعزين مثله، ومن طريق الريح بن أنس مثله وزاد بيان كيفية هلاكهم في ليلة واحدة.

قوله: (المتقسمين الذين حلفوا، ومنه لا أقسم أي القسم، وتقرأ لا أقسم، وقاسمهما حلف لهما ولم يحلفا له، وقال مجاهد: تقاسموا تحالفوا) قلت: هكذا جعل للمتقسمين من القسم بمعنى الحلف والمعروف أنه من القسمة وبه جزم الطبري وغيره، وسياق الكلام يدل عليه، وقوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا﴾ هو صفة للمتقسمين، وقد ذكرنا أن المراد أنهم قسموا وفرقوا. وقال أبو عبيدة: وقاسمهما: حلف لهما، وقال أيضاً أبو عبيدة الذي يكثر المصنف نقل كلامه: من للمتقسمين الذين أقسموا وفرقوا قال: وقوله: عضين أي فرقوه عضوه أعضاء. قال زبوية: «وليس دين الله بالمضي» أي بالمفروق، وأما قوله: فومنه لا أقسم إلخ» فليس كذلك، أي فليس هو من الاتقسام بل هو من القسم، وإنما قال ذلك بناءً على ما اختاره من أن للمتقسمين من القسم. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿لَا أَقْسَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾: [القيامة: ١] عجزاً ما أقسم يوم القيامة. واختلف المعريون في «لا» فقيل زائدة وللي هذا يشير كلام أبي عبيدة، وتعقب بأنها لا تزاد إلا في إنشاء الكلام، وأجيب بأن القرآن كله كالكلام الواحد، وقيل هو جواب شيء عنوف، وقيل نفي على بابها وجوابها عنوف والمعنى لا أقسم بكلاً بل بكلاً، وأما قراءة لا أقسم بغير ألف فهي رواية عن ابن كثير، واختلف في اللام قبل هي لام القسم وقيل لام التأكيد، وانضوا على إثبات الألف في التي بعدها ﴿وَلَا أَقْسَمُ بِالْقُرْآنِ﴾ [القيامة: ٢] وعلى إثباتها في ﴿لَا أَقْسَمُ بِهِذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] اتباعاً لرسم المصنف في ذلك، وأما قول مجاهد تقاسموا تحالفوا فهو كما قال: وقد أخرجه القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عنه في قوله: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾ قال: تحالفوا على هلاكه فلم يصلوا إليه حتى ملكوا جميعاً، وهذا أيضاً لا يدخل في للمتقسمين إلا على رأي زيد بن أسلم، فإن الطبري روى عنه أن المراد بقوله: «المتقسمين» قوم صالح الذين تقاسموا على هلاك فعل المصنف اعتد على ذلك.

قوله: (عن ابن عباس الذين جعلوا القرآن عضين) يعني في تفسير هذه الكلمة، وقد ذكرت ما قبل في أصل اشتقاقها أول الباب.

قوله: (هم أهل الكتاب) فسره في الرواية الثانية فقال: «اليهود والنصارى».

قوله: (جزؤوه أجزاء) فسره في الرواية الثانية فقال: «أمنا ببعض وكفأوا ببعض».

قوله: في الرواية الثانية (عن أبي ظبيان) بمجمعة ثم موحدة هو حصين بن جندب، وليس له في البخاري عن ابن عباس سوى هذا الحديث.

٥ - باب قوله: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [٩٩]

قَالَ سَالِمٌ: ﴿الْيَقِينُ﴾ الْمَوْتُ.

قوله: (باب قوله: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ قال سالم: اليقين الموت) وصله القرطبي وعبد بن حيد وغيرهما من طريق طارق بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد بهذا، وأخرجه الطبري من طرق عن مجاهد وقاتة وغيرهما مثله، واستشهد الطبري لذلك بمحدث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون «أما هو فقد جاءه اليقين، وإنني لأرجو له الخير» وقد تقدم في الجنازة مشروحاً، وقد اعترض بعض الشراح على

قوله: (ويحيون بالعشي وتسرحون بالغدوة) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ولكم فيها جبال حين تريحون﴾ أي بالعشي، ﴿وحين تسرحون﴾ [النحل: ٦] أي بالغدوة.

قوله: (الأنعام لميرة) وهي توت وتذكر، وكذلك النعم الأنعام جماعة النعم) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وان لكم في الأنعام لميرة تنسيكم ما في بطونه﴾: فذكر وأنث، فقيل الأنعام تذكر وتؤنث، وقيل المعنى على النعم فهي تذكر وتؤنث، والعرب تظهر الشيء ثم تخبر عنه بما هو منه بسبب وإن لم يظهره كقول الشاعر:

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللسبع أولى من ثلاث وأطيب

أي ثلاثة أحياء، ثم قال: ﴿من ثلاث﴾ أي قبائل انتهى. وأنكر الفراء تأنيث النعم وقال: إنما يقال: هذا نعم، ويجمع على نعمان بضم أوله مثل حل وحلان.

قوله: (أكتانا واحدها كن) مثل حمل وأحمال) هو تفسير أبي عبيدة، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله: ﴿أكتانا﴾ [النحل: ٨١] قال: غير أننا من الجبال يسكن فيها.

قوله: (يشق يعني المشقة) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿لم تكونوا بالغبية إلا بشق﴾ [النحل: ٧] أي بمشقة ﴿والأنفس﴾. وروى الطبري من طريق أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿إلا بشق الأنفس﴾ [النحل: ٧] قال: المشقة عليكم، ومن طريق سعيد عن قتادة ﴿إلا بشق الأنفس﴾ [النحل: ٧] لا يجهد الأنفس.

(تنبه) قرأ الجمهور بكسر الشين من شق، وقرأها أبو جعفر بن القعقاع بفتحها، قال أبو عبيدة: هما بمعنى، وأنشد:

وفو ليل تسمى ويجبها له أخو نصب من شقها وذوب

قال الأثرم صاحب أبي عبيدة: سمعته بالكسر والفتح، وقال الفراء: معناه ما يختلف، فالكسر معناه خابت حتى صارت على نصف ما كانت وبالفتح المشقة انتهى. وكلام أهل التفسير يساعد الأول.

قوله: (سرايل قمص تقيكم الحر وأما سرايل تقيكم بأسكم لإنها الدروع) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿سرايل تقيكم الحر﴾ أي قمصاً ﴿وسرايل تقيكم بأسكم﴾ أي دروعاً. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿سرايل تقيكم الحر﴾ [النحل: ٨١] قال: القطن والكتان ﴿وسرايل تقيكم بأسكم﴾ قال: دروع من حديد.

قوله: (دخلاً بينكم، كل شيء لم يصح فهو دخل) هو قول أبي عبيدة أيضاً، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال: ﴿دخلاً﴾ [النحل: ٩٤] خيانة، وقيل: الدخيل الداخل في الشيء ليس منه.

قوله: (وقال ابن عباس: حفدة من ولد الرجل) وصله الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿بنين وحفدة﴾ [النحل: ٧٢] قال: الولد وولد الولد، وإسناده صحيح. وفيه عن ابن عباس قول آخر أخرجه من طريق العوفي عنه قال: هم بنو امرأة الرجل. وفيه عن قول ثالث أخرجه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الحفدة الأصهار. ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: الأختان. وأخرج هذا الأخير عن ابن مسعود بإسناد صحيح، ومن طريق أبي الضحى وإبراهيم وسعيد بن جبير وغيرهم مثله، وصحح الحاكم حديث ابن مسعود. وفيه قول رابع عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق أبي حزة عن قال: من أهلكك فقد حفسك. ومن طريق عكرمة قال: الحفدة الخدام. ومن طريق الحسن قال: الحفدة البنون وبنو البنين، ومن أهلك من أهل أو خادم فقد حفسك. وهذا أجمع الأقوال، وفيه مجتمع، وأشار إلى ذلك الطبري. وأصل الحفس مدركة الخطو والإسراع في الشيء، فاطلق على من يسمي في خدمة الشخص ذلك.

قوله: (السكر ما حرم من ثمرتها، والرزق الحسن ما أحل) وصله الطبري بأسانيد من طريق عمرو بن سفيان عن ابن عباس مثله وإسناده صحيح، وهو عند أبي داود في «التناسخ» وصححه الحاكم، ومن طريق سعيد بن جبير عنه قال: الرزق الحسن الحلال، والسكر الحرام. ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد مثله وزاد أن ذلك كان قبل تحريم الخمر، وهو كذلك لأن سورة النحل مكية. ومن طريق قتادة: السكر خر الأعاجم. ومن طريق الشعبي وقيل له في قوله: ﴿تتخذون منه سكراً﴾ أم هو هذا الذي تصنع النبط؟ قال: لا، هذا خمر، وإنما السكر تقيع الزبيب، والرزق الحسن التمر والعنب. واختار الطبري هذا القول وانتصر له.

قوله: (وقال ابن عبيدة عن صدقة) «أكتانا» هي خرقاء كانت إذا أبرمت غزلها فقتضت) وصله ابن أبي حاتم عن أبيه عن أبي عمر المدني، والطبري من طريق

وروى الطبري من حديث علي بإسناد حسن موقوفاً قال: لما خلق الله الأرض قصصت، قال فارسي الله فيها الجبال، وهو عند أحد الترمذي من حديث أسد مرفوع.

قوله: (مفروطون منسيون) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿لا جرم أن لهم النار وأنهم مفروطون﴾ [النحل: ٦٢] قال: منسيون، ومن طريق سعيد بن جبير قال: مفروطون أي متروكون في النار منسيون فيها. ومن طريق سعيد عن قتادة قال: معجلون. قال الطبري: ذهب قتادة إلى أنه من قولهم: أفرطنا فلاناً إذا قدموه فهو مفروط، ومنه «أنا فرطكم على الجفوس». قلت: وهذا كله على قراءة الجمهور بتخفيف الراء وفتحها، وقرأها نافع بكسرها وهو من الإفراط، وقرأها أبو جعفر بن القعقاع بفتح الراء وتشديد الراء مكسورة أي مقصرون في أداء الواجب مبالغون في الإساءة.

قوله: (في ضيق يقال أمر ضيق وأمر ضيق مثل حين وهين وهين وهين وهين) وميت وميت) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ولا تك في ضيق﴾ [النحل: ٢٧] بفتح أوله وتخفيف ضيق كبيت وهين وهين فإذا خففها قلت: ميت وهين وهين فإذا كسرت أوله فهو مصدر ضيق انتهى. وقرأ ابن كثير هنا في النحل بالكسر والباءون بالفتح، قيل على لفتين، وقيل المقترح هفف من ضيق أي في أمر ضيق. واعتزله الفارسي بأن الصفة غير خاصة بالموصوف فلا يدعي الحذف.

قوله: (قال ابن عباس: تنفيا ظلاله) كذا في الصواب تبديل، وقد تقدم بيانه في كتاب الصلاة.

قوله: (سبل ربك ذللاً لا يعوهر عليها مكان مسلكنه) رواه الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله، ويؤثره بالعين المهملة، وذللاً حال من السبل أي ذللاً الله لها، وهو جمع ذلول قال تعالى: ﴿جعل لكم الأرض ذلولاً﴾ [الملك: ١٥] ومن طريق قتادة في قوله تعالى: ﴿ذلاً﴾ [النحل: ٦٩] أي مطيعة، وعلى ما نقله ذلاً حال من فاعل اسلكي، وانتصاب سبل على الظرفية أو على أنه مفعول به.

قوله: (وقالت المطيع) سبأتي في آخر السورة.

قوله: (وقال غيره: ﴿إذا قرأت القرآن فاستمعوا لله من الشيطان الرجيم﴾ هذا مقدم ومؤخر، وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة) المراد بالتراب أبو عبيدة، فإن هذا كلامه بعينه، وقرره غيره، فقال: إذا وصله بين الكلامين والتقدير لئلا أخذت في القراءة فاستعمل، وقيل هو على أصله لكن فيه إضمار، أي إذا أردت القراءة لأن الفعل يوجد عند القصد من غير فاصل، وقد أخذ بظاهر الآية ابن سيرين، ونقل عن أبي هريرة وعن مالك وهو منذهب حزة الزيت فكانوا يستعملون بعد القراءة، وفيه قال داود الظاهري.

قوله: (ومعناها) أي معنى الاستعاذة (الاحصام بالله) هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: (وقال ابن عباس تسمون ترحون) روى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ومنه شجر فيه تسمون﴾ [النحل: ١٠] قال: ترهون فيه أنعامكم، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: تسمون أي ترحون، ومن طريق عكرمة مولى ابن عباس مثله، وقال أبو عبيدة: أسمت الإبل رحمتها، وسامت هي رعت.

قوله: (هذا كله ناحيته) كذا وقع هنا وإنما هو في السورة التي تليها، وقد أعاده فيها. ووقع في رواية أبي ذر عن الحموي «يته» بدل ناحيته وسبأتي الكلام عليها هناك.

قوله: (قصد السبل البیان) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وعلى الله قصد السبيل﴾ [النحل: ٩] قال: البیان. ومن طريق العوفي عن ابن عباس مثله وزاد: البیان بيان الضلالة والهدى.

قوله: (الدفء ما اصطفاقت به) قال أبو عبيدة: الدفء ما استدفأت به من أوبارها ومتاع ما سوى ذلك، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿لكم فيها دفء﴾ [النحل: ٥] قال: الثياب. ومن طريق مجاهد قال: لباس ينسج. ومن طريق قتادة مثله.

قوله: (تخوف تقصص) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿أو يأخذهم على تخوف﴾ [النحل: ٤٧] قال: على تقصص. وروى بإسناد فيه مجهول عن عمر أنه سأل عن ذلك فلم يجيب، فقال عمر: ما أرى إلا أنه علس ما يقتصون من معاصي الله، قال: فخرج رجل فلقي أعرابياً فقال: ما فعل فلان؟ قال: تخوفته أي تقتصه فرجع فأتى عمر، فأعجبه. وفي شعر أبي كبير الهذلي ما يشهد له. وروى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس ﴿على تخوف﴾ قال: علس تقصص من أفعالهم، وقيل التخوف تفعل من الخوف.

وقوله: (هن من تلاميذ) بكسر المشاء وتخفيف اللام أى عما حفظ قديماً. والتلاد

ورفاتا ﴿ [الإسراء: ٤٤] قال: ترأباً.

قوله: ﴿ واستغفر استغف، يخلج القفرسان، والرجل والرجال والرجالة واحداً راجل، مثل صاحب وصحب وتاجر ونجى مو كلام أبي عبيدة بنه، وتقدم شرحه في بدء الخلق روى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله: ﴿ واستغفر ﴾ [الإسراء: ٦٤] قال استغزل.

قوله: ﴿ حاصباً الريح العاصف، والحاصب أيضاً ما ترمي به الريح، ومنه حصب جهنم يرمي به في جهنم وهم حصبها، ويقال حصب في الأرض ذهب والحاصب مشق من الحصباء الحجارة) تقدم في صفة النار من بدء الخلق، قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ ويوسل عليكم حاصباً ﴾ [الملك: ٣٧] أي ريحاً عاصفاً تحصب، ويكون الحاصب من الجليل أيضاً قال الفراء: « حاصب كتدب القطن مشور » وفي قوله: ﴿ حصب جهنم ﴾ [الأنبياء: ٩٨] كل شيء ألقته في النار فقد حصبتها به، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال: ﴿ أو يوسل عليكم حاصباً ﴾ [الإسراء: ٩٨] قال: حجارة من السماء، ومن طريق السدي قال: رابياً يرميكم بحجارة.

قوله: ﴿ نارة أي مرة، والجمع نور وقارات) هو كلام أبي عبيدة أيضاً، وقوله: والجمع ثير بكسر اللام القوقاية وفتح اللام الحثانية، وروى ابن أبي حاتم من طريق شعبة عن قتادة في ﴿ نارة أخرى ﴾ [الإسراء: ٦٩] قال: مرة أخرى.

قوله: ﴿ لأحسكن لأحسكنهم، يقال أحسك فلان ما عند فلان من علم استقصاه) تقدم شرحه في بدء الخلق، وروى سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ لأحسكن ﴾ [الإسراء: ٦٩] قال: لأحسكن قال: يعني شبه الزناق.

قوله: ﴿ وقال ابن عباس: كل سلطان في القرآن فهو حجة) وصله ابن عبيدة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن حكيم عن ابن عباس، وهذا على شرط الصحيح، ورواه الفريابي بإسناد آخر عن ابن عباس وزاده « وكل تسبيح في القرآن فهو صلاة ».

قوله: ﴿ وفي من اللل لم يخالف أحد) وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ ولم يكن له ولي من اللل ﴾ [الإسراء: ١١١] قال: لم يخالف أحد.

٣ - باب قوله: ﴿ سبحان الذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ

لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [١]

٤٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَدْنَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِبَابٍ: قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ يَلْبِثُهَا بِمَدِينَةٍ مِنْ خَمْرٍ وَكَبَرٍ، فَظَنَرُ إِلَيْهَا، فَاعَادَ اللَّيْلَ، قَالَ جَبْرِيلُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَكَذَا لِلْفَيْطَرَةِ، لَوْ أَخَذْتُ الْخَمْرَ خَوْتُ أَمْتُكَ [راجع: ٣٣٩٤. أخرجه مسلم: ١٦٨، مطرولاً وكله في الأثر: ٩٢].

٤٧١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِبَابٍ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسٍ ﷺ يَقُولُ: «لَمَّا كُنْتُ فِي قَرْشٍ، قُمْتُ فِي الْجَيْشِ، فَجَلَسَ إِلَيَّ يَتِ الْمَقْلَبِ، فَطَقِيفْتُ أَخْبَرْتُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ».

زَادَ يَحْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي جِبَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «لَمَّا كُنْتُ فِي قَرْشٍ، حِينَ أُسْرِي بِهِ إِلَى يَتِ الْمَقْلَبِ... نَحْوَهُ [راجع: ٣٨٨٦. أخرجه مسلم: ١٧٠].

﴿ قاصفاً ﴾ [٦٩] ربح تقييف كل شيء.

قوله: ﴿ باب) قوله: أسرى بعبد ليلاً من المسجد الحرام) لم يختلف القراء في ﴿ أسرى ﴾ بخلاف قوله في قصة لوط ﴿ فأسر ﴾ [العنود: ٨١] فترقت بالوجهين، وفيه تعقب على من قال من أهل اللغة أن أسرى وسرى بمعنى واحد، قال السهيلي: السرى من سريت إذا سرت ليلاً يعني فهو لازم، والإسراء يتعدى في المعنى لكن حذف مفعوله حتى ظن من ظن أنها بمعنى واحد، وإنما معنى ﴿ أسرى بعبد ﴾ جعل البراق يسري به

يفسر، والمهد ﴿ إذ قضينا إلى موسى الأمر ﴾. [القصص: ٤٤]. وذكر غيره القدر المكتوب في اللوح المحفوظ كقوله: ﴿ وكان أمراً مقضياً ﴾ [مريم: ٢١] والقفل ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ [طه: ٧٢] والوجوب ﴿ إذ قضى الأمر ﴾ أي وجب لهم العذاب والوفاء فكانت العباد والكفاية ولن يقضى عن أحد من بعدك انتهى. وبعض هذه الأوجه متداخل، وأفضل أنه يرد بمعنى الاتهام ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وبمعنى الإتمام ﴿ ثم قضى أبلاً واجبل معنى حمله ﴾ [الأنعام: ٢]. ومعنى كتب ﴿ إذا قضى أمراً ﴾ وبمعنى الأداء وهو ما ذكر معنى الفراغ ومنه قضى دينه. وتفسير ﴿ قضى ريك أن لا تبدلوا ﴾ [الأحزاب: ٣٧] بمعنى وصى منقول من مصحف أبي بن كعب أخرجه الطبري، وأخرجه أيضاً من طريق قتادة قال: هي في مصحف ابن مسعود ووصى، ومن طريق مجاهد في قوله: وقضى قال: وأوصى ومن طريق الضحاك أنه قرأ « ووصى » وقال: ألصقت الواو بالصاد فصارت قائاً فترقت وقضى، كذا قال واستكروه منه، وأما تفسيره بالأمر كما قال أبو عبيدة فوصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ومن طريق الحسن وكتادة مثله، وروى ابن أبي حاتم من طريق ضمرة عن الثوري قال معناه أمر ولو قضى لمضى، يعني لو حكم. وقال الأزهري: القضاء مرجعه إلى إقطاع الشيء وقامه. ويمكن رد ما ورد من ذلك كله إليه. وقال الأزهري أيضاً: كل ما أحكم حمله أو ختم أو أكمل أو وجب أو أتم أو أتمد أو مضى فقد قضى. وقال في قوله تعالى: ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾ [الإسراء: ٤] أي أعلنناهم حلاً قاطعاً، انتهى. والقضاء يتعدى بنفسه، وإنما تعدى بالحرف في قوله تعالى: ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾ [الإسراء: ٤] لضمته معنى أوحينا.

قوله: ﴿ ظفراً من يظفر معه) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ أكثر ظفراً ﴾ [الإسراء: ٦] قال: الذين يظفرون معه. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله: ﴿ وجعلناكم أكثر ظفراً ﴾ [الإسراء: ٦] أي عدداً، ومن طريق أسباط بن السدي مثله.

قوله: ﴿ ميسوراً ليلاً) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ قتل لم قولاً ميسوراً ﴾ [الإسراء: ٢٨] أي ليلاً. وروى الطبري من طريق إبراهيم النخعي في قوله: ﴿ قتل لم قولاً ميسوراً ﴾ [الإسراء: ٢٨] أي لصام تدهم ومن طريق حكيم قال: عديم حدة حسنة. وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن أبي موسى عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ قتل لم قولاً ميسوراً ﴾ قال: العدة. ومن طريق السدي قال: تقول نعم وكرامة، وليس عندنا اليوم. ومن طريق الحسن: تقول: سيكون إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿ خطاً إذا وهو اسم من خطت، وخطاً مفتوح مصدره من الإثم خطت بمعنى أخطأت) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ كان خطاً كبيراً ﴾ [الإسراء: ٣١] أي إثماً، وهو اسم من خطت، فإذا ختمه فهو مصدره، قال الشاعر:

دعيتني إثمًا خطيتني وصريسي عسلي وإثمًا أملككت ممللي

ثم قال: وخطت وأخطأت لغتان، وتقول العرب: خطت إذا أذنت عمداً، وأخطأت إذا أذنت على غير عمد، واختار الطبري القراءة التي بكسر ثم سيكون وهي المشهورة. ثم استند من مجاهد في قوله: ﴿ خطاً ﴾ قال: خطيت، قال: وهذا أولى لأنهم كانوا يقتلون أولادهم على عمد لا خطاً فيها عن ذلك، وأما القراءة بالفتح فهي قراءة ابن ذكوان، وقد أجابوا عن الاستبعاد الذي أشار إليه الطبري بأن معناه إن قتلهم كان غير صواب، تقول: أخطأ يخطئ خطأ إذا لم يصب، وأما قول أبي عبيدة الذي تبعه فيه البخاري حيث قال: خطت بمعنى أخطأت ففيه نظر، فإن المعروف عند أهل اللغة أن خطئ بمعنى أثم، وأخطأ إذا لم يتعمد أو إذا لم يصب.

قوله: ﴿ حصيراً محصراً) أما عيسى فهو تفسير ابن عباس، وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ﴾ قال: حصيراً. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ حصيراً ﴾ قال: حصيراً.

قوله: ﴿ تحرق قطع) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ لن تحرق الأرض ﴾ [الإسراء: ٣٧] قال: لن تقطع.

قوله: ﴿ وإذ هم نجوى، مصدر من ناجيت فوصفهم بها، والمعنى يتاجون) كذا فيه، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى ﴾ [الإسراء: ٤٧] هو مصدر ناجيت، أو اسم منها فوصف بها القوم، كقولهم هم عذاب، فجاءت نجوى في موضع متاجين انتهى. ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي وهم ذوو نجوى، أو هو جمع نجى كتقيل وتقلي.

قوله: ﴿ رفاتاً عظاماً) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ رفاتاً ﴾ أي عظاماً أي عظاماً عظمة، وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ إنكنا عظاماً

﴿ فَجَاسُوا ﴾ [٥]: تَيْمَنُوا. ﴿ يَزْجِي أَقْلَكَ ﴾ [٦٦]: يُخْرِجِي أَقْلَكَ: يَهْجُرُونَ لِأَذْقَانِ ﴿ [١٠٧، ١٠٩]: يُلْزِمُونَ.

قوله: ﴿باب قوله تعالى: ﴿وقد كرمنا بني آدم﴾ كرمنا وأكرمنا (واحد) أي في الأصل، وإلا فالشديد أبلغ، قال أبو عبيدة: كرمنا أي أكرمنا إلا أنها أشد مبالغة في الكرامة انتهى. وهي من كرم بضم الراء مثل شرف وليس من الكرم الذي هو في المال.

قوله: ﴿ضعف الحياة وضمف الممات عذاب الحياة وعذاب الممات﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ضعف الحياة﴾ يختصر، والتقدير ضعف عذاب الحياة وضمف عذاب الممات. وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ضعف الحياة﴾ [الإسراء: ٧٥] قال: عذابها ﴿وضعف الممات﴾ قال: عذاب الآخرة. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: ضعف عذاب الدنيا والآخرة. ومن طريق سعيد عن قتادة مثله. وتوجيه ذلك أن عذاب النار يوصف بالضعف، قال: لقوله تعالى: ﴿عذاباً ضعفاً من النار﴾ [الأعراف: ٣٨] أي عذاباً مضاعفاً، فكان الأصل لأذقناك عذاباً ضعفاً في الحياة ثم حذف للوصف وأقام الضعة مقامه ثم أضيفت الضعة إضافة الموصوف، فهو كما لو قيل أليم الحياة مثلاً.

قوله: ﴿خلالك وخلقتك سواء﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وإذا لا يلبثون خلقتك إلا قليلاً﴾ [الإسراء: ٧٦] أي بمالك قال: خلقتك وخلقتك سواء، ومما لفتنا بمعنى، وقرئ بهما. قلت: والقراءتان مشهورتان، قرأ خلقتك الجمهور، وقرأ خلقتك ابن عامر والإخوان، وهي رواية حصص عن عاصم.

قوله: ﴿ونأي تهاجد﴾ هو قول أبي عبيدة، قال في قوله: ﴿ونأي بجانيه﴾ [الإسراء: ٨٣] أي تهاجد.

قوله: ﴿هاكلته ناحيته وهي من شكلته﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿على شاكلته﴾ [الإسراء: ٨٤] قال: على ناحيته، ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: على طبيعته وعلى حدته، ومن طريق سعيد عن قتادة قال: يقول على ناحيته وعلى ما ينزي. وقال أبو عبيدة: ﴿قال كل يعمل على شاكلته﴾ [الإسراء: ٨٤] أي على ناحيته وخلقه، ومنها قولهم هذا من شكل هذا.

قوله: ﴿صرفنا وجهنا﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن﴾ [الإسراء: ٨٩] أي وجهنا وبيتنا.

قوله: ﴿حصبوا عيسى﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً، وهو يفتح الميم وكسر اللوحدة، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: ﴿حصبوا﴾ [الإسراء: ٨] أي سجنوا.

قوله: ﴿قيلاً معانية ومقابلة. وقيل القابلة لأنها مقابلتها وتقبل ولها﴾ قال أبو عبيدة: ﴿والملائكة قيلاً﴾ [الإسراء: ٩٢] مجاز مقابلة أي معانية، قال الأعشى: «كصرخة حبلى بشرتها قيلولاً» أي قابليها، وقال ابن التين: ضبط بعضهم تقبل ولها بضم اللوحدة وليس بشيء، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة: «قيلاً أي جننا تعانينهم معانية».

قوله: ﴿خشية الإنفاق﴾ يقال أففق الرجل أمفق ونفق الشيء ذهب كذا ذكره هنا، والذي قاله أبو عبيدة في قوله: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾ [الأنعام: ١٥١] أي من ذهاب مال، يقال أمفق فلان ذهاب ماله، وفي قوله: ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾ [الإسراء: ٣٠] أي قتر، وقوله: «نفق الشيء» ذهب «هو يفتح الفاء ويجوز كسرهما هو قول أبي عبيدة، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال: خشية الإنفاق أي خشية أن ينفقوا فيفتقروا.

قوله: ﴿هزوا مقوا﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: ﴿للأذقان جميع اللحين، الواحد فذن﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً، وسيأتي له تفسير آخر قريباً، واللحين يفتح اللام ويجوز كسرهما تنبيه عليه.

قوله: ﴿وقال مجاهد: موفورا والفر﴾ وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عنه سواء.

قوله: ﴿ربعا ثلثاً، وقال ابن عباس: نصيراً﴾ أما قول مجاهد فوصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عنه في قوله: ﴿ثم لا تجد لك علينا به تبيهاً﴾ [الإسراء: ٦٩] أي ثلثاً، وهو اسم فاعل من الثار، يقال لكل طالب ثاراً وغيره تبع وتابع، ومن طريق سعيد عن قتادة أي لا تخاف أن تتبع بشيء من ذلك. وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم

كما تقول أمضيت كذا بمعنى جعلته يمضي، لكن حسن حذف القول لقوة الدلالة عليه أو الاستغناء عن ذكره، لأن المقصود بالذكر للمصطفى لا الدابة التي سارت به. وأما قصة لوط فالتى سار بهم على ما يتحملون عليه من دابة وغوها، هذا معنى القراءة بالقطع، ومعنى الوصل سر بهم ليلاً، ولم يأت مثل ذلك في الإسراء لأنه لا يجوز أن يقال سرى بعده بوجه من الوجوه انتهى. والنفي الذي جزم به إنما هو من هذه الحية التي قصد فيها الإشارة إلى أنه سار ليلاً على البراق، وإلا فلو قال قائل: سرت يزيد بمعنى صاحبه لكان المعنى صحيحاً، ذكر فيه حديث أبي هريرة «أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به يلباه بقدرين» وقد تقدم شرحه في السيرة النبوية، ويأتي في الأشربة. وذكر فيه أيضاً حديث جابر قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لما كذبني قريش: كذا للأكر، وللكشميهني كذبني بغير مشاة.

قوله: ﴿هلجى الله لي بيت المقدس﴾ تقدم شرحه أيضاً في السيرة النبوية، والذي اقترح على النبي صلى الله عليه وسلم أن يعف لم يبت المقدس هو المطعم من عدي، أخرجه أبو يعلى من حديث أم هانئ، وأخرج النسائي من طريق زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس هذه القصة مطولة، وقد ذكرت طرفاً منها في أول شرح حديث الإسراء معزواً إلى أحد الوزراء، ولفظ النسائي «ما كان ليلة أسري بي ثم أصبحت بمكة فطعت بأمرى وعرفت أن الناس مكلمني، فطعت معتزلاً حزناً، فمر بي علو الله أبو جهل فجاه حتى جلس إلي فقال له كالمستهزئ: هل كان من شيء؟ قال: نعم. قال: ما هو؟ قال: إني أسري في الليلة. قال: إلى أين؟ قال: إلى بيت المقدس. قال: ثم أصبحت بين أظهرنا؟ قال: نعم. قال: فلم ير أن يكذبها مخافة أن يجحد ما قال إن دعا قومه، قال: إن دعوت قومك لك تخدعهم؟ قال: نعم. قال أبو جهل: يا معشر بني كعب بن لؤي هلم، قال: فانقضت إليه المجالس، فاجلوا حتى جلسوا إليهما، قال: حدث قومك بما حدثني، فحدثهم، قال فمن مصفق ومن واضع يده على رأسه متعجباً، وفي القوم من سافر إلى ذلك البلد وروى المسجد قال: فهل تستطيع أن تمت لنا المسجد، قال النبي صلى الله عليه وسلم: فلنعت أنتم لهم، قال: فما زلت أمت حتى التيس علي بعض التعت، فجيء بالمسجد، حتى وضع فنت وأنا أنظر إليه، قال: فقال القوم: أما التعت فقد أصاب».

قوله: ﴿زاد يعقوب بن إبراهيم حديثاً ابن أخي ابن شهاب عن عمه: لما كذبني قريش حين أسري بي إلى بيت المقدس وصله الذهلي في «الزهريات» عن يعقوب بهذا الإسناد، وأخرجه قاسم بن ثابت في «الدلائل» من طريقه ولفظه «جاء ناس من قريش إلى أبي بكر فقالوا: هل لك في صاحبك يزعم أنه أتى بيت المقدس ثم رجع إلى مكة في ليلة واحدة، قال أبو بكر: أو قال ذلك؟ قالوا: نعم. قال: لقد صدق» وروى الذهلي أيضاً واحداً في مسنده جميعاً عن يعقوب بن إبراهيم المذكور عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب بسنده «لما كذبني قريش» الحديث، فلمل دخل إسناد في إسناد، أو لما كان الحديثان في قصة واحدة أدخل ذلك

٤ - باب ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [٧٠]

كَرَّمْنَا وَأَكْرَمْنَا وَاحِدٌ. ﴿ضَعْفَ الْحَيَاتِ وَضَعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [٧٥]: عَذَابُ الْحَيَاتِ وَعَذَابُ الْمَمَاتِ. ﴿خِلَافَكَ﴾ [٧٦]: وَخِلَافَكَ سُوءًا. ﴿وَنَاسٍ﴾ [٨٣]: تَبَاعَدَ. ﴿هَآكِلِيَّةٍ﴾ [٨٤]: نَاحِيَةٍ، وَهِيَ مِنْ شَكْلِيَّةٍ. ﴿صَرَفْنَا﴾ [٤١، ٨٩]: وَجَّهْنَا.

﴿قِيلًا﴾ [٩٢]: مُعَانِيَةٌ وَمُقَابَلَةٌ. وَقِيلَ: الْقَابِلَةُ لِأَنَّهَا مُقَابِلَتُهَا وَتَقْبِلُ وَلَتَقَا. ﴿خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [١٠٠]: أَفْفَقَ الرَّجُلُ أَمْفَقَ، وَنَفَقَ الشَّيْءُ ذَهَبَ. ﴿فَقُورًا﴾ [١٠٠]: مُفْتَوًرًا. ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾ [١٠٧، ١٠٩]: مُجْتَمِعُ اللَّحْيَيْنِ، وَالْوَاحِدُ ذَنْقٌ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿فَقُورًا﴾ [٦٣]: وَالْإِرَاءُ. ﴿تَبِعًا﴾ [٦٩]: تَابِعًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَصِيرًا. ﴿خَتَّ﴾ [٩٧]: طَفَّقَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَا تَبْزُلْ﴾ [٦٦]: لَا تَفِيقْ فِي الْبَاطِلِ. ﴿إِنْيَاسَةً رَحْمَتِي﴾ [٢٨]: رَزَقَ ﴿مَقُورًا﴾ [١٠٢]: مَلْفُورًا. ﴿لَا تَقْفُ﴾ [٣٩]: لَا تَقْلُ.

من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿تَبَيَّنَا﴾ [الإسراء: ٦٩] قال: نصبراً.
قوله: ﴿لَا تَبْلُرْ لَا تَتَّقِ فِي الْبَاطِلِ﴾ وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني عن

ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا تَبْلُرْ﴾ [الإسراء: ٢٦] لا تتق في الباطل، والتبليز السرف في غير حق. ومن طريق حكيمه قال: البلز المتق في غير حق، ومن طرق متعددة عن أبي العبيدين وهو بلفظ التصغير والتثنية عن ابن مسعود مثله وزاد في بعضها: «كنا أصحاب عهد نتحدث أن التبليز الثقة في غير حق».

قوله: ﴿ابْتَغَاءَ رَحْمَةِ رِزْقٍ﴾ وصله الطبري من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَرْضَيْنَ عَنْهُمْ ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٨] قال: ابتغاء رزق، ومن طريق حكيمه مثله، ولابن أبي حاتم من طريق إبراهيم النخعي في قوله: ﴿ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوها﴾ قال فضلاً.

قوله: ﴿مَشُوراً مَعْلُوماً﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ومن وجه آخر عن سعيد بن جبير عنه، ومن طريق العوفي عنه قال: مغلوباً، ومن طريق الضحاك مثله، ومن طريق مجاهد قال: هالكاً، ومن طريق قتادة قال: مهلكاً، ومن طريق عطية قال: مغيراً بدلاً، ومن طريق ابن زيد بن أسلم قال: غيولاً لا عقل له.

قوله: ﴿فَجَاسُوا تِمَيمُوا﴾ أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدُّهَلِ﴾ [الإسراء: ٥] أي فمشوا. وقال أبو عبيدة: جاس يجرس أي تقب، ونزل وقيل تزل وقيل توده وقيل هو طلب الشيء باستقصاء وهو بمعنى تقب.

قوله: ﴿يُوجِسِي الْفَلَكَ يَجْرِي الْفَلَكَ﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه به، ومن طريق سعيد عن قتادة ﴿يُوجِسِي الْفَلَكَ﴾ [الإسراء: ٦٦] أي يسيرها في البحر.

قوله: ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ لِلْجَوْهَرِ﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله. وعن معمر عن الحسن ليلحي، هذا يوافق قول أبي عبيدة الماضي، والأول على الجواز.

بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ

نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾. الآية [١٩٦]

٤٧١١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: أَخْبَرَنَا مَنصُورٌ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ يَقُولُ لِلْحَيِّ إِذَا كُتِرُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ: أَمِرَ نَبِيُّ قُلَانٍ.

حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: وَقَالَ أَمَرَ.

قوله: ﴿بَابُ﴾ (باب) ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ الآية ذكر فيه حديث عبد الله وهو ابن مسعود «كان يقول للحَيِّ إِذَا كُتِرُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ: أَمِرَ نَبِيُّ قُلَانٍ» ثم ذكره عن شيخ آخر عن سفيان يعني بسنده قال: أَمَرَ، فالأول بكسر الميم والثانية بفتحها وكلاهما لغتان. وأتكر ابن التين فتح الميم في أمر بمعنى كثر، وغفل في ذلك ومن حفظه حجة عليه كما سأوضحه، وضبط الكرماني أحدهما بضم الحززة وهو غلط منه، وقرأة الجمهور بفتح الميم. وحكى أبو جعفر عن ابن عباس أنه قرأها بكسر الميم وأثبتها أبو زيد لغة وأتكرها الفراء، وقرأ أبو رجاء في آخرين بالله وفتح الميم، ورويت عن أبي عمرو وابن كثير وغيرهما واختارها يعقوب ووجهها الفراء بما ورد من تفسير ابن مسعود وزعم أنه لا يقال أمرنا بمعنى كثرنا إلا بالله، واعتزل عن حديث «أفضل المال مهرة سامورة» فإنها ذكرت للمزوجة لقوله فيه: «أو سكة مابورة» وقرأ أبو عثمان الهندي كالأول لكن بتشديد الميم بمعنى الإمارة، واستشهد الطبري بما أسنده من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿أمرنا مترفياً﴾ قال: سلطاناً شرارها. ثم ساق عن أبي عثمان وأبي العالية ومجاهد أنهم قرؤوا بالتشديد، وقبل التضييف للتدنية والأصل أمرنا بالتحفيف أي كثرنا كما وقع هذا الحديث الصحيح، ومنه حديث «خير المال مهرة سامورة» أي كثيرة التاج أخرجه أحمد، ويقال أمر بنو فلان أي كثرنا وأمرهم الله كثرهم وأمرنا أي كثرنا، وقد تقدم قول أبي سفيان في أول هذا الشرح في قصة هرقل حيث قال: «لقد أمر أمر ابن أبي كبشة» أي عظم، واختار الطبري قراءة الجمهور، واختار في تأويلها حلها على الظاهر وقال: ألمني أمرنا مترفياً بالطاعة فمعصوا، ثم أسنده عن ابن عباس ثم سعيد بن جبير. وقد أكرر الزعشري هذا التأويل وبالعكس كعادته، وعمدة إنكاره أن حذف ما لا دليل

٥ - بَابُ ﴿قَرْيَةً مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [٣]

٤٧١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانٍ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ قَالَ: أَنَسِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَلَّغَهُمْ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الدَّرَاغَ، وَكَانَتْ نَفْعِيَّةُ، فَهَسَّ مِنْهَا نَهْسَةً ثُمَّ قَالَ: «وَأَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَنْزُونَ مِمَّ ذَلِكُمْ؟ يَخْتَعُ اللَّهُ النَّاسَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يُسَمِّعُهُمُ النَّاهِي وَيَقْلَعُهُمُ الْبَصَرُ، وَكَذَلِكُ الشَّمْسُ، قَلَّغَ النَّاسَ مِنَ الْعَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُلَظِّفُونَ وَلَا يَحْصِلُونَ، قَبُولُ النَّاسِ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَّغَكُمْ، أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ قَبُولُ بَعْضِ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِأَدَمٍ.

قَبُولُ آدَمَ ﷺ قَبُولُونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ يَدِيهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ قَبُولُ آدَمَ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَكُنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ.

يَأْتُونَ نُوحًا قَبُولُونَ: يَا نُوحُ، إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ قَبُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَكُنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ.

قَبُولُ إِبْرَاهِيمَ قَبُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمَ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اشْفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ قَبُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَكُنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذِبْتُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ - فَذَكْرُهُنَّ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْحَدِيثِ - نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى.

قَبُولُ مُوسَى قَبُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَصَلِّكَ اللَّهُ بِرَسُولَائِهِ وَبِكَلَامِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ قَبُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَكُنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ قُلْتُ نَفْسًا لَمْ أَوْفَرْ بِقِيلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى.

قَبُولُ عِيسَى قَبُولُونَ: يَا عِيسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَلِمَتُهُ الْقَاهَا إِلَى مَرْتَمٍ وَرُوحٍ مِنْهُ، وَكَلَّمْتُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، اشْفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ قَبُولُ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَكُنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ - وَلَمْ يَذْكُرْ ذَبًّا - نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَبُولُ مُحَمَّدٍ ﷺ قَبُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَخَاتِمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْنَا لَكَ إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَانْطَلِقْ لِقَائِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي غَرْ وَجَلُّ، ثُمَّ يَفْتَحْ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ مَخَابِيدهِ وَحُسْنِ الْقَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ

قوله: (عن عبد الله **﴿إلى ربهم الوسيلة﴾** قال: كان ناسٌ في رواية النسائي من هذا الوجه عن عبد الله في قوله: **﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾** [الإسراء: ٥٧] قال: كان ناسٌ بالغ، والمراد بالوسيلة القرية أخرجهم عبد الرزاق عن معمر عن قتادة، وأخرجه الطبري من طريق أخرى عن قتادة، وسن طريق ابن عباس أيضاً.

قوله: (فأسلم الجن وفكس هؤلاء بدينهم) أي استمر الإنسان الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن، والجن لا يرضون بذلك لكونهم أسلموا، وهم الذين صاروا يبتغون إلى ربهم الوسيلة. وروى الطبري من وجه آخر عن ابن مسعود فزاد فيه «والإنس الذي كانوا يعبدونهم لا يشعرون بإسلامهم» وهذا هو المعتد في تفسير هذه الآية، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن مسعود قال: «كان قبائل العرب يعبدون صنفاً من الملائكة يقال لهم الجن، ويقولون هم بنات الله، فترلت هذه الآية» فإن ثبت فهو محمول على أنها نزلت في الفريقين، ولا فالسباق يدل على أنهم قبل الإسلام كانوا راضين بعبادتهم، وليست هذه من صفات الملائكة. وفي رواية سعيد بن منصور عن ابن مسعود في حديث الباب «فعرهم الله بذلك» وكذا ما أخرجه من طريق أخرى ضعيفة عن ابن عباس أن المراد من كان يعبد الملائكة والمسيح وعزيراً.

(تسبيح): استشكل ابن التين قوله: «ناساً من الجن» من حيث أن الناس عبد الجن، وأجيب بأنه على قول من قال: إنه من ناسٍ إذا غرَّك أو ذكر للقبال حيث قال: ناسٌ من الإنس وناساً من الجن، وما لیت شعري على من يعترض.

قوله: (زاد الأشجعي) هو عبيد الله بن عبيد الرحمن بالتصغير فيهما.

قوله: (عن صفيان عن الأعمش قل ادعوا الذين زعمتم) أي روى الحديث بإسناده وزاد في أوله من أول الآية التي قبلها، وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: **﴿قل ادعوا الذين زعمتم﴾** إلى آخر الآية. قال: كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة وهم الذين يدعون

٨ - باب قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الآية ٥٧].

٤٧١٥ - حَدَّثَنَا يَشْرُبُنْ عَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَحُصَيْنٍ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾. قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنَ الْجِنِّ يَبْتَغُونَ، فَاسْأَلُوا [إراجع: ٤٧١٤. أخرجه مسلم: ٣٠٣٠].

قوله: (باب قوله: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة﴾ [الآية]) ذكر فيه الحديث قبله من وجه آخر عن الأعمش مختصراً، ومفعول يدعون محذوف تقديره أولئك الذين يدعونهم آفة يبتغون إلى ربهم الوسيلة، وقرأ ابن مسعود «تدعون» بالثناة الفوقانية على أن الخطاب للكفار وهو واضح.

وقوله: (﴿إيهم أقرب﴾) معنا يبتغون من هو أقرب منهم إلى ربهم، وقال أبو البقاء: مبتدأ والخبر أقرب، وهو استفهام في موضع نصب يدعون، ويجوز أن يكون بمعنى الذين وهو بدل من الضمير في يدعون. كذا قال، وكأنه ذهب إلى أن فاعل يدعون ويبتغون واحد، والله أعلم.

٩ - باب ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا

الَّتِي أَرْتَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [٦٠]

٤٧١٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَمْرُو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرْتَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾. قَالَ: هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ، أَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ أَسْرِي بِهِ. **﴿وَالشَّجَرَةُ الْمُنْقُوتَةُ فِي الْقُرْآنِ﴾** قَالَ: شَجَرَةُ الزُّقُومِ. [إراجع: ٣٨٨٨]

قوله: (باب وما جعلنا الرؤيا التي أرتاك إلا فتنة للناس) سقط «باب» لغير أبي ذر.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (هي رؤيا عين أراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به) لم

يَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ ارْقُ رَأْسَكَ، سَلْ نَفْعَةَ، وَاسْخَفْ تَشْفَعُ، فَارْقُ رَأْسِي قَاتِلُونَ: أُمِّي يَا رَبِّ، أُمِّي يَا رَبِّ، أُمِّي يَا رَبِّ، كَيْفَالَ: يَا مُحَمَّدُ ادْعِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّ الْأَمْرِ مِنَ أَنْوَافِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ لِيَمَّا مَوَى ذَلِكَ مِنَ الْإِبْرَائِيلِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِذَا مَا تَبَيَّنَ الْمَصْرَاعَتَيْنِ مِنْ مَصَارِعِ الْجَنَّةِ كَمَا تَبَيَّنَ مَكَّةَ وَحِمَارُ، أَوْ: كَمَا تَبَيَّنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى [إراجع: ٣٣٤٠. أخرجه مسلم: ١٩٤].

قوله: (باب ﴿ذرية من حملنا من نوح إنه كان عبداً شكوراً﴾) ذكر فيه حديث أبي هريرة في الشفاعة من طريق أبي زرعة بن عمرو عنه، وسياقي في شرحه في الرقاق؛ وأورده هنا لقوله فيه: «يقولون يا نوح أتت أول الرسل إلى أهل الأرض، وقد سماك الله عبداً شكوراً» وقد مضى البحث في كونه أول الرسل في كتاب التيمم.

وقوله: فيه في ذكر إبراهيم (وإني قد كنت كذبت ثلاث كذابات) فذكرهن أبو حيان في الحديث، يشير إلى أن من دون أبي حيان اختصر ذلك، وأبو حيان هو الراوي له عن أبي زرعة، وقد مضى ذلك في أحاديث الأنبياء. وفي الحديث رد على من زعم أن الضمير في قوله: ﴿إنه كان عبداً شكوراً﴾ لموسى عليه السلام، وقد صحح ابن حبان من حديث سلمان الفارسي «كان نوح إذا طعم أو لبس حمد الله، فسمي عبداً شكوراً» وله شاهد عند ابن مردويه من حديث معاذ بن أنس، وآخر من حديث أبي فاطمة.

وقوله: (يفلّهم البصر) يفتح أوله وضم الفاء من الثلاثي أي يخرقهم ويضم أوله وكسر الفاء من الرباعي أي يحيط بهم، والذال معجمة في الرواية. وقال أبو حاتم السجستاني: أصحاب الحديث يقولونه بالمعجمة، وإما هو بالهلهلة، ومعناه يبلغ أوهام وآخرهم. وأجيب بأن المعنى يحيط بهم الراي لا يخفى منهم شيء لاستواء الأرض، فلا يكون فيها ما يستتر به أحد من الراي، وهذا أولى من قول أبي حنيفة «بأنى عليهم بصر الرحمن» إذ رؤية الله تعالى هيطة بجميعهم في كل حال سواء الصعيد المستوي وغيره، ويقال فلده البصر إذا بلغه وجلاوزه، والنفاذ الجواز والخلوص من الشيء، ومنه نفذ السهم إذا خرق الرمية وخرج منها.

٦ - باب قوله: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَيْبُورًا﴾ [٥٥]

٤٧١٣ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هُمَامِ بْنِ مِثْبَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ الْقِرَاءَةُ، فَكَانَ يَأْتُرُ بِدَائِيهِ لِيَسْرَجَ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَبْلَ أَنْ يَقْرَعَ، يَغْنِي الْقُرْآنَ». [إراجع: ٢٠٧٣]

قوله: (باب قوله: ﴿وأتيانا داود زبوراً﴾) ذكر فيه حديث أبي هريرة «خفف على داود القرآن» ووقع في رواية أبي ذر «القراءة» والمراد بالقرآن مصدر القرآن للمهود هذه الأمة، وقد تقدم إشباع القول فيه في ترجمة داود عليه السلام من أحاديث الأنبياء.

٧ - باب ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ

فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [٥٦]

٤٧١٤ - حَدَّثَنِي غَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾. قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنَ الْإِنْسِ يَبْتَغُونَ نَاسًا مِنَ الْجِنِّ، فَاسْأَلَمُ الْجِنِّ وَتَمَسَكَ هَؤُلَاءِ بِيَدِيهِمْ.

زَادَ الْأَشْجَعِيُّ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾. [الطر: ٤٧١٥. أخرجه مسلم: ٣٠٣٠]

قوله: (باب ﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دونه﴾ [الآية]) كذا أبي ذر، وساق غيره إلى ﴿تحويلاً﴾.

قوله: (يحيى) هو القطنان، وسفيان هو الثوري، وسليمان هو الأعمش، وإبراهيم هو النخعي، وأبو معمر هو عبد الله الأزدي، وعبد الله هو ابن مسعود.

يصرح بالمربي، وعند سعيد بن منصور من طريق أبي مالك قال: هو ما أرى في طريقه إلى بيت المقدس. قلت: وقد بينت ذلك واضعاً في الكلام على حديث الإسراء في السيرة النبوية من هذا الكتاب.

قوله: (أريها ليلة أسري به) زاد سعيد بن منصور عن سفيان في آخر الحديث «ولست رويها منام».

وقوله: (ليلة أسري به) جاء فيه قول آخر، فروى ابن مردويه من طريق العمري عن ابن عباس قال: أرى أنه دخل مكة هو وأصحابه، فلما رده المشركون كان لبعض الناس بذلك فتنة، وجاء فيه قول آخر: فروى ابن مردويه من حديث الحسين بن علي رفعه «إني أريت كان بني أمية يتعمدون منبري هذه قبلي هي منيا تتألم، ونزلت هذه الآية» وأخرجه ابن أبي حاتم من حديث عمرو بن العاص ومن حديث يعلى بن مرة ومن مرسل ابن المسيب نحوه وأسانيده الكل ضعيفة. واستدل به على إطلاق لفظ الرؤيا على ما يرى بالعين في اليقظة، وقد أنكره الخريزي تبعاً لغيره وقالوا: إنما يقال رؤيا في المنام، وأما التي في اليقظة فيقال رؤية. وعن اسمعيل الرؤيا في اليقظة للتبني في قوله: «ورويك أسلي في الميرون من النفس» وهذا التفسير يرد على من خطأ.

قوله: (والشجرة الملعونة في القرآن قال: شجرة الزقوم) هذا هو الصحيح، وذكره ابن أبي حاتم عن بضعة عشر نفساً من التابعين، ثم روى من حديث عبد الله بن عمرو أن الشجرة الملعونة الحكم بن أبي العاص وولده وإسناده ضعيف وأما الزقوم فقال أبو حنيفة الدينوري في «كتاب النبات»: الزقوم شجرة خبيثة تثبت في السهل صغيرة الوراق مدورة لا شوك لها زفرة مرة ولها نور أبيض ضعيف يحرسه النحل ووروسها قباح جداً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: قال المشركون يجرنا محمد أن في النار شجرة، والنار تاكل الشجر، فكان ذلك فتنة لهم. وقال السهيلي: الزقوم فصول من الزقم وهو اللقم الشديد، وفي لغة قيسية: كل طعام يتقيأ منه يقال له زقوم، وقيل: هو كل طعام تقيأ.

١٠ - باب قوله: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [٧٨]

قال: مُجَاهِدٌ صَلَاةُ الْفَجْرِ.

٤٧١٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبْنِ الْمُسَّبِبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَضَّلَ صَلَاةَ الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الْوَاحِدِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَرَجَةً، وَتَجَمُّعٌ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ».

يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: اذْكُرُوا إِنِّي سَمِعْتُ: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾. [رابع: ١٧٦. أخرجه مسلم: ٦٤٩ بحقه. وأخرجه: ٣٦٢ بقطعة لم ترد في هذه الطريق، وأخرج بعضه مطولاً في المساجد ٢٧٢.]

قوله: (باب قوله: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قال مجاهد: صلاة الفجر وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عنه وزاد: يجتمع بها ملائكة الليل وملائكة النهار. ومن طريق العمري عن ابن عباس نحوه. ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة.

١١ - باب قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَمْسُكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [٧٩]

٤٧١٨ - حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًّا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ اشْفَعْ، يَا فُلَانُ اشْفَعْ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَيْلِكَ يَوْمَ يَخْتَصُّ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ [رابع: ١٤٧٤. أخرجه مسلم: ١٠٤٠، بقطعة ليست في هذه الطريق.]

٤٧١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاشِرٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ

بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ النَّامِيَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمِيَّةُ، آتَى مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَآتَيْتَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، خَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [رابع: ٦١٤].

رَوَاهُ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب قوله: عسى أن يمسك ربك مقاماً محموداً) روى النسائي بإسناده صحيح من حديث حنيفة قال: «يجتمع الناس في صعيد واحد، فأول مدعو محمد فيقول: ليك وسعديك، ولخير في يدك، والشر ليس إليك، المهدي من هديت، عبيدك وابن عبيدك، وبك وإليك، ولا منجاً ولا منجاً منك إلا إليك، تباركت وتعاليت» فهذا قوله: «عسى أن يمسك ربك مقاماً محموداً» وصححه الحاكم، ولا منافاة بينه وبين حديث ابن عمر في الباب لأن هذا الكلام كأنه مقدمة الشفاعة. وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي حلال أنه بلغه أن المقام المحمود الذي ذكره الله أن النبي صلى الله عليه وسلم يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل، فينيطه لقمته ذلك أهل الجمع. ورجاله ثقات، لكنه مرسل ومن طريق علي بن الحسين بن علي: أخبرني رجل من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «غمد الأرض مد الأديم» الحديث وفيه «ثم يؤذن في الشفاعة فيقول: أي رب عبادك عبيدك في أطراف الأرض. قال: فذلك المقام المحمود» ورجاله ثقات وهو صحيح إن كان الرجل صحيحاً. وقد تقدم في كتاب الزكاة أن المراد بالمقام المحمود أخذة بمعلقة باب الجنة، وقيل إعطائه لواء الحمد، وقيل جلوسه على العرش. أخرجه عبد بن حميد وغيره عن مجاهد، وقيل شفاعته رابع أربعة، وسيأتي بيانه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا أبو الأحوص) بمهملتين هو سلام بن سليم.

قوله: (عن آدم بن علي) هو العجلي بصري ثقة، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث، وقد تقدم في الزكاة من وجه آخر عن ابن عمر، وفيه تسمية بعض من أبهم هنا بقوله: «حدثنا فلان» وقوله: «جثا» بضم أوله والتثنية جمع جثوة كخطوة وخطا، وحكى ابن الأثير أنه روى «جثي» بكسر المثلثة وتشديد التحتانية جمع جاثو وهو الذي يجلس على ركبته، وقال ابن الجوزي من أبس الخشاش: إنما هو «جثي» بفتح المثلثة وتشديدها جمع جاث مثل خاز وخزي.

قوله: (حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في الرواية المعلقة في الزكاة يشفع ليقضي بين الخلق، ويأتي شرح حديث الشفاعة مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (رواه حمزة بن عبد الله) أي ابن عمر (أبيه) تقدم ذكر من وصله في كتاب الزكاة. ثم ذكر المصنف حديث جابر بن الدصاء بعد الأذان وقد تقدم شرحه في أبواب الأذان

١٢ - باب ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ

الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [٨١]

يَزْهَقُ: يَهْلِكُ.

٤٧٢٠ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوَّلَ النَّبِيُّ سَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ نَصْبٍ، فَجَعَلَ يَطْعُمُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ وَيَقُولُ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾. ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِي الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سأ: ٤٩] [رابع: ٢٤٧٨. أخرجه مسلم: ١٧٨١].

قوله: (باب ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل﴾ الآية. يزهق يهلك) قال أبو عبيدة في قوله: «يزهق أنفسهم وهم كافرون» [التوبة: ٥٥] أي تخرج وتموت وتهلك، ويقال: زهق ما عندك أي ذهب كله. وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس «إن الباطل كان زهوقاً» أي ذاهباً. ومن طريق سعيد عن قتادة «زهق الباطل» أي هلك.

قوله: (عن ابن نجيم) كذا لم، وفي بعض النسخ: حدثنا ابن أبي غيخ.

قوله: (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حديث أبي هريرة عند مسلم والنسائي أن ذلك كان في فتح مكة وأوله في قصة فتح مكة إلى أن قال: «فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طاف بالبيت، فجعل يمر بتلك الأصنام فجعل يطعنهما بسية القوس ويقول: جاء الحق وزهق الباطل، المحدث بطوله. وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في غزوة الفتح بحمد الله تعالى.

وقوله: (وحول الميت صون وفلاحة نصب) كذا لاكثر هنا بغير ألف، وكذا وقع في رواية سعيد بن منصور لكن بلفظ «صنم» والأوجه نصبه على التنزيه إذ لو كان مرفوعاً لكان صفة، والواحد لا يقع صفة للجمع. ويحتمل أن يكون خبراً لجنداً محذوف والجملته صفة، أو هو منصوب لكنه كتب بغير ألف على بعض اللغات

١٣ - باب ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [٨٥]

٤٧٢١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَّاسٍ قَالَ: سَأَلْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ، وَهُوَ مُتَخَيَّرٌ عَلَى عَيْسَى، إِذْ مَرَّ الْيَهُودُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُكُمْ إِلَيْهِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَسْأَلُكُمْ بِشَيْءٍ تَكْفُرُونَهُ، فَقَالُوا: سَأَلُوهُ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَانْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئاً، فَقِيلَتْ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَفُتِّحَ مَقَامِي، فَلَمَّا نَزَلَ الْوُحْيُ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ فِى الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَا أَوْفَيْتُمْ مِنْ أَلَمٍ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [إبراهيم: ١٢٥]. أخرجه مسلم: [٢٧٩٤].

قوله: (باب ويسألك عن الروح) ذكر فيه حديث إبراهيم وهو التخصي عن علقمة عن عبد الله وهو ابن مسعود.

قوله: (في حرت) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها مثناة، ووقع في كتاب العلم من وجه آخر غناء معجمة وموحدة، وضبطوه بفتح أوله وكسر ثانيه وبالمعكس، والأول أصوب فقد أخرجه مسلم من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ «كان في تحل» و زاد في رواية العلم «بالمدينة» ولابن مردويه من وجه آخر عن الأعمش «في حرت للأصنام» وهذا يدل على أن نزول الآية وقع بالمدينة، لكن روى الترمذي من طريق داود بن أبي هند عن حكيم عن ابن عباس قال: «قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل، فقالوا: سلوه عن الروح، فسأله فأنزل الله تعالى: ﴿ويسألك عن الروح قل الروح من أمر ربي﴾ ورجاله رجال مسلم، وهو عند ابن إسحاق من وجه آخر عن ابن عباس نحوه، ويمكن الجمع بأن يتقدم النزول بحمل سكوتها في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك، وإن ساغ هذا ولما في الصحيح أصح.

قوله: (هو كما أي يمتد).

قوله: (على عيسى) بمهملتين وآخره موحدة بوزن عظيم وهي الجريدة التي لا خوص فيها، ووقع في رواية ابن حبان «ومعه جريدة» قال ابن فارس: المسبان من التخل القلصبان من غيرها.

قوله: (إذ من اليهود) كذا فيه اليهود بالرفع على الفاعلية، وفي بقية الروايات في العلم والاعتصام والتوحيد وكذا عند مسلم «إذ مر بغير من اليهود» وعند الطبري من وجه آخر عن الأعمش «إذ مرنا على يهود» ويحمل هذا الاختلاف على أن الفريقين تلاقوا فيصدق أن كلا من بالأخر، وقوله: «يهود» هذا اللفظ معرفة تدخله اللام تارة وتارة بتجرد، وحذفوا منه ياء النسبة فقرأوا بين مفرديه وجمعه كما قالوا زنج وزنجي، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد من هؤلاء اليهود.

قوله: (ما رأيكم إليه) كذا لاكثر بصيغة الفعل الماضي من الريب، ويقال فيه رابه كذا وأراهه كذا بمعنى، وقال أبو زيد: رابه إذا علم منه الريب، وأراهه إذا ظن ذلك به. ولأبي ذر عن الحموي وحده بهزمة وضم الموحدة من الرب وهو الإصلاح، يقال فيه راب بين القوم إذا أصلح بينهم. وفي توجيهها بعد. وقال الخطابي: الصواب ما رأيكم بتقديم الهزنة وضحتين من الأرب وهو الحاجة، وهذا واضح للمنى لو ساعدته الرواية. نعم رأيته في رواية المسعودي عن الأعشى عند الطبري كذلك. وذكر ابن التين أن رواية القاسبي كرواية الحموي، لكن بتحتانية بدل الموحدة من الراي. والله أعلم.

قوله: (وقال بعضهم: لا يسئلكم بشيء تكفرونه) في رواية العلم «لا يجيء» فيه شيء تكفرونه «وفي الاعتصام» لا يسئلكم ما تكفرون «وهي بمعنى، وكلها بالرفع على الاستئناف، ويجوز السكون وكذا نصب أيضاً.

قوله: (فقالوا صلوه) في رواية التوحيد «فقال بعضهم لئسانه» واللام جواب قسم محذوف.

قوله: (فسأله عن الروح) في رواية التوحيد «فقال رجل منهم فقال: يا أبا القاسم ما الروح؟» في رواية المعنى عن ابن عباس عند الطبري «فقالوا: أخبرنا عن الروح» قال ابن التين: اختلف الناس في المراد بالروح المسؤول عنه في هذا الخبر على أقوال: الأول روح الإنسان، الثاني روح الحيوان، الثالث جبريل، الرابع عيسى، الخامس القرآن، السادس الوحي، السابع ملك يقوم وحده صفاً يوم القيامة، الثامن ملك له أحد عشر ألف جناح وقيل ملك له سبعون ألف لسان، وقيل له سبعون ألف وجه في كل وجه سبعون ألف لسان لكل لسان ألف لغة يسبح الله تعالى يخلق الله بكل تسيحة ملكاً يطير مع الملائكة، وقيل ملك رجلاه في الأرض السفلى ورأسه عند قائمة العرش، التاسع خلق خلق بني آدم يقال له الروح باكلون ويشربون، لا يتزل ملك من السماء إلا نزل معه، وقيل بل هم صف من الملائكة باكلون ويشربون، انتهى كلامه ملخصاً بزيادة من كلام غيره. وهذا إما اجتمع من كلام أهل التفسير في معنى لفظ الروح الواردة في القرآن، لا خصوص هذه الآية. فمن الذي في القرآن ﴿نزل به الروح الأمين﴾، «وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا» [الشورى: ٥٢]، «يلقي الروح من أمره» ﴿أينهم يروح منه﴾، اليوم يقوم الروح والملائكة صفاً ﴿تنزل الملائكة والروح فيها﴾ [التقد: ٥٢]. فالأول جبريل، والثاني القرآن، والثالث الوحي، والرابع القوة، والخامس والسادس يحتل لجبريل ولغيره. ووقع إطلاق روح الله على عيسى. وقد روى ابن إسحاق في تفسيره بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: الروح من الله، وخلق من خلق الله وصور كني آدم، لا يتزل ملك إلا ومعه واحد من الروح. وثبت عن ابن عباس أنه كان لا يفسر الروح، أي لا يعين المراد به في الآية وقال الخطابي: حكوا في المراد بالروح في الآية أقوالاً: قيل سأله عن جبريل، وقيل عن ملك له السنة. وقال الأكثر: سأله عن الروح التي تكون بها الحياة في الجسد. وقال أهل النظر: سأله عن كيفية مسلك الروح في البدن وإمتراجه به، وهذا هو الذي استأثر الله بعلمه. وقال القرطبي: الراجح أنهم سأله عن روح الإنسان لأن اليهود لا تعترف بأن عيسى روح الله ولا تجهل أن جبريل ملك وأن الملائكة أرواح. وقال الإمام فخر الدين الرازي: المختار أنهم سأله عن الروح الذي هو سبب الحياة، وأن الجواب وقع على أحسن الوجوه، ويثبت أن السؤال عن الروح يشمل من مابته وهل هي متحيزة أم لا، وهل هي حالة في متحيز أم لا، وهل هي قديمة أو حادثة، وهل تبقى بعد انفصالها من الجسد أو تفسد، وما حقيقة تعذيبها وتعيمها، وغير ذلك من متعلقاتها. قال: وليس في السؤال ما يخص أحد هذه المعاني، إلا أن أظهر أنهم سأله عن اللامية، وهل الروح قديمة أو حادثة والجواب يدل على أنها شيء موجود مغاير للطباع والأخلاق وتركيبها، فهو جوهر بسيط مجرد لا يحدث إلا يحدث وهو وقوله تعالى: ﴿كن﴾ فكأنه قال: هي موجودة مبدئية بأمر الله وتكوينه، ولما تأثير في إفادة الحياة للجسد، ولا يلزم من عدم العلم بكييفيتها المخصوصة نفيه. قال: ويحتمل أن يكون المراد بالأمر في قوله: ﴿من أمر ربي﴾ الفعل، كقوله: ﴿وما أمر فرعون برشيده﴾ [هود: ٩٧] أي فعله فيكون الجواب الروح من فعل ربي، وإن كان السؤال هل هي قديمة أو حادثة فيكون الجواب إنها حادثة. إلى أن قال: وقد سكنت السلف عن البحث في هذه الأشياء والتحقق فيها إنها وقد تنطع قوم قسبايت أقوالهم، فقيل: هي النفس الداخل والخارج، وقيل الحياة، وقيل جسم لطيف يحمل في جميع البدن، وقيل هي الدم، وقيل هي عرض، حتى قيل إن الأقوال فيها بلغت مائة. وتقل ابن منته عن بعض التكلمين أن لكل نبي خمسة أرواح، وأن لكل مؤمن ثلاثة، ولكل حي واحدة. وقال ابن العربي: اختلفوا في الروح والنفس، فقيل متغايران وهو الحق، وقيل هما شيء واحد، قال: وقد يعبر بالساروح عن النفس وبالعكس، كما يعبر عن الروح وعن النفس بالقلب وبالعكس، وقد يعبر عن الروح بالحياة حتى يتعدى ذلك إلى غير العقلاء بل إلى الجماد مجازاً. وقال السهيلي: يدل على مغايرة الروح والنفس قوله تعالى: ﴿فإذا سويته ونفخت فيه من روحي﴾ [ص: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿فلم علم ما في نفسي وما أجمع ما في نفسي﴾ [المائدة: ١٦] فإنه لا يصح جعل أحدهما موضع الآخر ولولا التغاير لساغ ذلك.

قوله: (فأسألك الهي صلى الله عليه وسلم لأم يرد عليهم) في رواية الكشيبي عليه بالإفراد وفي رواية العلم «فقال متوكئاً على المسبب وأنا خلفه».

قوله: (علمت أنه يوحى إليه) في رواية التوحيد «فلتنت أنه يوحى إليه» وفي الاعتصام «قلت: إنه يوحى إليه» وهي متفارية، وإطلاق العلم على الظن مشهور، وكذا إطلاق القول على ما يقع في النفس. ووقع عند ابن مردويه من طريق ابن إدريس عن الأعمش «قام وحى من رأسه، فلتنت أنه يوحى إليه».

قوله: (فلمت مقامي) في رواية الاعتصام «فأخبرت عنه» أي أدباً معه لئلا يتشوش بقربي منه.

قوله: (فلما نزل الوحي قال) في رواية الاعتصام «حتى صعد الوحي» قال «وفي رواية العلم» فممت فلما انجلي.

قوله: (من أمر ربي) قال الإسماعيلي: يحتمل أن يكون جواباً وإن الروح من جلة أمر الله وإن يكون المراد أن الله اختص بعلمه ولا سؤال لأحد عنه. وقال ابن القيم: ليس المراد هنا بالأمر الطلب اتفاقاً، وإنما المراد به للملأ، والأمر يطلق على الملأ كالمخلوق على المخلوق، ومنه «ما جاء أمر ربك» (هود: ١٠١) وقال ابن بطال: معرفة حقيقة الروح بما استأثر الله بعلمه بدليل هنا الخبر، قال: والحكمة في إيهامه اختبار المخلوق ليعرفهم حيزهم من علم ما لا يدركونه حتى يظفرهم إلى رد العلم إليه. وقال القرطبي: الحكمة في ذلك إظهار عجز المرء، لأنه إذا لم يعلم حقيقة نفسه مع القطع بوجوده كان عجزه عن إدراك حقيقة الحق من باب الأولى. وجمع ابن القيم في «كتاب الروح» إلى ترجيح أن المراد بالروح المسؤول عنها في الآية ما وقع في قوله تعالى: «يوم يقوم الروح والملائكة صفاً» (البنا: ٢٨) قال: وأما أرواح أي آدم فلم يقع تسميتها في القرآن إلا نفساً. وكذا قال، ولا دلالة في ذلك لما رجحه، بل الرابع الأول، فقد أخرج الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في هذه القصة أنهم قالوا عن الروح: وكيف يعلم الروح الذي في الجسد، وإنما الروح من الله؟ فنزلت الآية. وقال بعضهم: ليس في الآية دلالة على أن الله لم يطلع نبيه على حقيقة الروح، بل يحتمل أن يكون أصله لم يأمه أنه يعلمهم، وقد قالوا في علم الساعة نحو هذا والله أعلم. وعن رأي الإسماعيل في الكلام في الروح استأثر الطائفة أبو القاسم فقال فيما نقله في «حواشي المعارف» عنه بعد أن نقل كلام الناس في الروح: وكان الأولى الإسماعيل عن ذلك والتعب بأدب النبي صلى الله عليه وسلم. ثم نقل عن الجنيد أنه قال: الروح استأثر الله تعالى بعلمه ولم يطلع عليه أحداً من خلقه، فلا يجوز العبارة عنه بأكثر من موجد. وعلى ذلك جرى ابن عطية وجمع من أهل التفسير. وإجاب من خاض في ذلك بأن اليهود ساكروا عنها سؤال تمييز وتقليط لكونه يطلق على أشياء فأضمرها أو بآي شيء إجاب قالوا: ليس هذا المراد، فرد الله كيدهم وإجابهم جواباً مجعلاً مطابقاً لسؤالهم الجمل. وقال السهرودي في «المولود»: يجوز أن يكون من خاض فيها سلك سبيل التأويل لا التفسير، إذ لا يسرى التفسير إلا لتقلاً، وأما التأويل فتشدد القول إليه بالباع الطويل، وهو ذكر ما لا يشتمل إلا به من غير قطع بأنه المراد، فمن ثم يكون القول فيه قال: وظاهر الآية المنع من القول فيها لحتم الآية بقوله: «وما أوتيتهم من العلم إلا قليلاً» أي إجماعاً حكم الروح من الكثير الذي لم تزكوه فلا تسألوه عنه فإنه من الأسرار. وقيل: المراد بقوله: «أمر ربي» كون الروح من عالم الأمر الذي هو عالم الملكوت، لا عالم الخلق الذي هو عالم النبي والشهادة. وقد خالف الجنيد ومن تبعه من الأئمة جماعة من متأخري الصوفية فسأكروا من القول في الروح، وصرح بعضهم بمعرفة حقيقتها، وعاب من أسك عنها. ونقل ابن منته في «كتاب الروح» له عن محمد بن نصر المروزي الإمام المطلق على اختلاف الأحكام من عهد الصحابة إلى عهد قتبه الأوصار أنه نقل الإجماع على أن الروح مخلوقة، وإنما ينقل القول بقدمها من بعض فلاة الراضة والمتصوفة. واختلف هل تنفى عند فناء العالم قبل البعث أو تستمر باقية؟ على قولين، والله أعلم. ووقع في بعض التفاسير أن الحكمة في سؤال اليهود عن الروح أن عتدهم في الترتبة أن روح بني آدم لا يعلمها إلا الله، فقالوا: نساء، فإن فسرها فهو نهي، وهو معنى قولهم: لا يحيي بشيء ذكره روى الطبري من طريق مفيدة عن إبراهيم في هذه القصة «فزلت» الآية فقالوا: هكذا عهد عتداً ورجاله تقات، إلا أنه سقط من الإسناد علقمة.

قوله: (من أمر ربي) قال الإسماعيلي: يحتمل أن يكون جواباً وإن الروح من جلة

أمر الله وإن يكون المراد أن الله اختص بعلمه ولا سؤال لأحد عنه. وقال ابن القيم: ليس

المراد هنا بالأمر الطلب اتفاقاً، وإنما المراد به للملأ، والأمر يطلق على الملأ كالمخلوق على

المخلوق، ومنه «ما جاء أمر ربك» (هود: ١٠١) وقال ابن بطال: معرفة حقيقة الروح

بما استأثر الله بعلمه بدليل هنا الخبر، قال: والحكمة في إيهامه اختبار المخلوق ليعرفهم

حيزهم من علم ما لا يدركونه حتى يظفرهم إلى رد العلم إليه. وقال القرطبي: الحكمة

في ذلك إظهار عجز المرء، لأنه إذا لم يعلم حقيقة نفسه مع القطع بوجوده كان عجزه عن

إدراك حقيقة الحق من باب الأولى. وجمع ابن القيم في «كتاب الروح» إلى ترجيح أن

المراد بالروح المسؤول عنها في الآية ما وقع في قوله تعالى: «يوم يقوم الروح والملائكة

صفاً» (البنا: ٢٨) قال: وأما أرواح أي آدم فلم يقع تسميتها في القرآن إلا نفساً. وكذا

قال، ولا دلالة في ذلك لما رجحه، بل الرابع الأول، فقد أخرج الطبري من طريق العوفي

عن ابن عباس في هذه القصة أنهم قالوا عن الروح: وكيف يعلم الروح الذي في الجسد،

وإنما الروح من الله؟ فنزلت الآية. وقال بعضهم: ليس في الآية دلالة على أن الله لم يطلع

نبيه على حقيقة الروح، بل يحتمل أن يكون أصله لم يأمه أنه يعلمهم، وقد قالوا في علم

الساعة نحو هذا والله أعلم. وعن رأي الإسماعيل في الكلام في الروح استأثر الطائفة أبو

القاسم فقال فيما نقله في «حواشي المعارف» عنه بعد أن نقل كلام الناس في الروح: وكان

الأولى الإسماعيل عن ذلك والتعب بأدب النبي صلى الله عليه وسلم. ثم نقل عن الجنيد أنه قال: الروح

استأثر الله تعالى بعلمه ولم يطلع عليه أحداً من خلقه، فلا يجوز العبارة عنه بأكثر من موجد.

وعلى ذلك جرى ابن عطية وجمع من أهل التفسير. وإجاب من خاض في ذلك بأن اليهود ساكروا

عنها سؤال تمييز وتقليط لكونه يطلق على أشياء فأضمرها أو بآي شيء إجاب قالوا: ليس هذا

١٤ - باب ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ [١١٠]

٤٧٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ غُفَمًا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ قَالَ: تَزَكَّى وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْطَبٌ بِمَكَّةَ، كَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، إِذَا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ سَوَاءَ الْقُرْآنِ وَتَمَنُّ أَوَّلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ أَيِ بِقُرْآنِكَ، فَسَمِعَ الْمُشْرِكُونَ قَسَمُوا الْقُرْآنَ ﴿وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسَيِّفُهُمْ ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ (طبر: ٧٤٩٠، ٧٥٢٥، ٤٧٥٤٧، أخرجه مسلم: ٤٤٦).

٤٧٢٣ - حَدَّثَنَا طَلْحُ بْنُ خُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّةَ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ غُفَمًا: أَنَّ نَزَلَ ذَلِكَ فِي الْأَعْمَاءِ (طبر: ٧٤٩٧، ٧٥٢٦، أخرجه مسلم: ٤٤٧).

قوله: (باب ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بها) سقط «باب» لغير أبي ذر.

قوله: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدوري.

قوله: (أخبرنا أبو بشر) في رواية غير أبي ذر «حدثنا أبو بشر» وهو جعفر بن أبي وحشية، وذكر الكرماني أنه وقع في نسخته «يونس» بدل قوله أبو بشر وهو تصحيح. قال القرطبي: أثبتنا محمد بن عياض قال: لم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري في هذا الكتاب من حديث هشيم إلا ما صرح فيه بالإخبار. قلت: يريد في الأصول، وسبب ذلك أن هشيماً مذكور بتقليد الإسناد.

قوله: (عن ابن عباس) كذا وصله هشيم وأصله شعبة أخرجه الترمذي من طريق الطيالسي عن شعبة وهشيم مفصلاً.

قوله: (تولت ورسول الله صلى الله عليه وسلم مخضف بمكة) يعني في أول الإسلام.

قوله: (رفع صوته بالقرآن) في رواية الطبري «ولا تجهر بصلاتك» أي لا تجهر بصلاتك أي لا تملن بقراءة القرآن إعلاناً شديداً فيسمعك المشركون فيؤذونك، «ولا تخافت بها» أي لا تخفض صوتك حتى لا تسمع أذنك «وابتغ بين ذلك سبيلاً» أي طريقاً وسطاً.

قوله: (حدثنا طلق) ينته للمهمل وسكون اللام (ابن هشام) بالمعجمة والنون وهو النخعي، من كبار شيوخ البخاري، وروايه عنه في هذا الكتاب قليلة. وشيخه زائدة هو ابن قدامة.

قوله: (عن عائشة) تابعه الثوري عن هشام، وأصله سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحيم الإسكندراني عن هشام، وكذلك أرسله مالك.

قوله: (وما أوتيتهم من العلم إلا قليلاً) أي إجماعاً حكم الروح من الكثير الذي لم تزكوه فلا تسألوه عنه فإنه من الأسرار. وقيل: المراد بقوله: «أمر ربي» كون الروح من عالم الأمر الذي هو عالم الملكوت، لا عالم الخلق الذي هو عالم النبي والشهادة. وقد خالف الجنيد ومن تبعه من الأئمة جماعة من متأخري الصوفية فسأكروا من القول في الروح، وصرح بعضهم بمعرفة حقيقتها، وعاب من أسك عنها. ونقل ابن منته في «كتاب الروح» له عن محمد بن نصر المروزي الإمام المطلق على اختلاف الأحكام من عهد الصحابة إلى عهد قتبه الأوصار أنه نقل الإجماع على أن الروح مخلوقة، وإنما ينقل القول بقدمها من بعض فلاة الراضة والمتصوفة. واختلف هل تنفى عند فناء العالم قبل البعث أو تستمر باقية؟ على قولين، والله أعلم. ووقع في بعض التفاسير أن الحكمة في سؤال اليهود عن الروح أن عتدهم في الترتبة أن روح بني آدم لا يعلمها إلا الله، فقالوا: نساء، فإن فسرها فهو نهي، وهو معنى قولهم: لا يحيي بشيء ذكره روى الطبري من طريق مفيدة عن إبراهيم في هذه القصة «فزلت» الآية فقالوا: هكذا عهد عتداً ورجاله تقات، إلا أنه سقط من الإسناد علقمة.

قوله: (وما أوتيتهم من العلم) كذا للكشبي هـ، وكذا لم في الاعتصام، ولشعر

الكشبي هـ «وما أوتوا» وكذا لم في العلم، وزاد «قال الأعمش: هكذا قرأته»

وبين مسلم اختلاف الرواة عن الأعمش فيها، وهي مشهورة عن الأعمش أصح بلفظ

«وما أوتوا» ولا مانع أن يذكرها بقراءة غيره، وقراءة الجمهور «وما أوتيتهم» والأكثر

على أن المخاطب بذلك اليهود فتشدد القراءتان. ثم وهي تتناول جميع علم الخلق بالنسبة

إلى علم الله. ووقع في حديث ابن عباس الذي أشرت إليه أول الباب «أن اليهود لما

قوله: ﴿أَنْزَلَ ذَلِكَ فِي الدَّهَاءِ﴾ حكماً أطلقت عائشة، وهو أهم من أن يكون ذلك داخل الصلاة أو خارجها. وقد أخرجه الطبري وابن خزيمة والمعري والحاكم من طريق حصن بن غياث عن هشام بن زاذل في الحديث: «في التشهد» ومن طريق عبد الله بن شداد قال: «كان أعرابي من بني غنيم إذا سلم النبي صلى الله عليه وسلم قال: اللهم ارزقنا مالاً وولداً» ورجع الطبري حديث ابن عباس قال: «لأنه أصبح خرجاً». ثم أسند عن عطاه قال: «يقول قوم: إنها في الصلاة، وقوم إنها في الدهاء» وقد جاء عن ابن عباس نحو تأويل عائشة أخرجه الطبري من طريق أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«نزلت في الدهاء» ومن وجه آخر عن ابن عباس مثله، ومن طريق عطاه ومجاهد وسعيد ومكحول مثله، ورجع التوري وغيره قول ابن عباس كما رجحه الطبري، لكن يحتمل الجمع بينهما بأنها نزلت في الدهاء داخل الصلاة، وقد روى ابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى عند البيت رفع صوته بالدهاء، فنزلت» وجاه من أهل التفسير في ذلك أقوال أشهر، منها ما روى سعيد بن منصور من طريق صحابي لم يسم رقه في هذه الآية: «لا ترفع صوتك في مصابك تذكر ذنوبك تغيب بها» ومنها ما روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس

«لا تجه بصلاتك» أي لا تصل امرأة للناس «ولا تخافت بها» أي لا تركها خافة منهم. ومن طرق من الحسن البصري نحوه. وقال الطبري: «لولا أننا لا نستجيز مخالفة أهل التفسير فيها جاء عنهم لا حمل أن يكون المراد» لا تجه بصلاتك «أي بقراءتك نهاراً» ولا تخافت بها «أي ليلاً، وكان ذلك وجهاً لا يبعد من الصحة، انتهى. وقد أثبت بعض المتأخرين قولاً. وقيل: الآية في الدهاء، وهي منسوخة بقوله: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾. [الأعراف: ٥٥]

قوله: ﴿أَسْقَا نَعْمًا﴾ هو قول أبي عبيدة، وقال قتادة: حزناً.

قوله: ﴿الْكَهْفُ الْفَتْحُ فِي الْجَبَلِ، وَالرِّقْمُ الْكُتُبُ، مَرْقُومٌ مَكْتُوبٌ مِنَ الرِّقْمِ﴾ تقدم جمع ذلك في أحاديث الأنبياء مشروحاً.

قوله: ﴿أَمَّا غَايَةُ، طَال عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ سقط هذا لأبي ذر وهو قول أبي عبيدة، وروى عبد بن حيد من طريق مجاهد في قوله: ﴿أَمَّا﴾ [الكهف: ١٧] قال: عدداً.

قوله: ﴿وَقَالَ سَعِيدُ ابْنِ أَبِي جَبْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الرِّقْمُ لَوْحٌ مِنْ رِصَاصٍ كَتَبَ عَلَيْهِمُ اسْمَهُمْ لَمْ يَرَوْهُ فِي خَزَائِنِهِ، فَضَرَبَ اللَّهُ عَلَى آفَاتِهِمْ﴾ وصله عبد بن حيد من طريق يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير مطولاً، وقد خصصته في أحاديث الأنبياء، وإسناده صحيح على شرط البخاري. وقد روى ابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قال: ما كنت أعرف الرِّقْمَ، ثم سألت عنه فقبل لي هي القرية التي خرجوا منها. وإسناده ضعيف.

قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ: رِطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمُ الْهَمَّانَ صَبْرًا﴾ تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رِطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ أي ومن هذه المائدة هذا الموضع، ذكره استطراداً وإنما هو في سورة القصص، وهو قول أبي عبيدة أيضاً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: لولا أن رطنا على قلوبها بالإيمان.

قوله: ﴿مَرْقُومًا كُلُّ شَيْءٍ لَوَقِفْتُ بِهِ﴾ هو قول أبي عبيدة وزاد: ويقروء قوم بفتح الميم وكسر الفاء انتهى. وهي قراءة نافع وابن عامر. واختلف هل هما بمعنى أم لا؟ قيل: هو بكسر الميم للجارحة وبفتحة اللام، وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر، وقيل لفتان فيما يرتفع به وأما الجارحة فيالكسر فقط وقيل لفتان في الجارحة أيضاً، وقال أبو حاتم: هو بفتح الميم للموضع كالسجد وبكسرها الجارحة.

قوله: ﴿تَوَارَى مِنَ الرُّورِ، وَالْأُورُ الْأَمِيلُ﴾ هو قول أبي عبيدة.

قوله: ﴿فَجُوعٌ مَصْعٌ وَالْجَنَحُ فُجُواتٌ وَفُجِي، كُتُوكُ زُكُواتٌ وَزُكَاةٌ﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: ﴿شَطَطًا إِرْطَا، الرَّصِيدُ الْفَنَاءُ﴾ تقدم كله في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿بِضَاعِهِمْ أَحْيَانَهُمْ﴾ هو قول أبي عبيدة، وروى عبد الرزاق من طريق عكرمة قال: كان أصحاب الكهف أولاد ملوك اعتزلوا قومهم في الكهف فاختلقوا في بحث الروح والجسد فقال قال يحنان، وقال قال: تبحث الروح فقط وأما الجسد فتأكله الأرض، فأماتهم الله ثم أحياهم، فذكر القصة.

قوله: ﴿أَزْكَى أَكْرَ، وَيَقَالُ أَحْلَ، وَيَقَالُ أَكْرَ رَبْعًا﴾ تقدم أيضاً. وروى سعيد بن منصور من طريق عطاه بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أحل فيجيعة، وكانوا يذهبون للطواغيت.

(تسبيح): سقط من قوله: ﴿الْكَهْفُ الْفَتْحُ﴾ إلى هنا من رواية أبي ذر هنا، وكأنه استغنى بتقديم جل ذلك هناك.

قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ: لَمْ يَنْظُرْ لَمْ يَقْصُرْ﴾ كذا لأبي ذر، ولغيره: وقال ابن عباس. فذكره، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاه عن ابن عباس، وكذا الطبري من طريق سعيد عن قتادة.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَوْلَا مَحْزُومًا﴾ وصله الفريابي. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿مَوْلَا﴾ قال: ملجأ، ورجحه ابن قتيبة وقال: هو من وال إذا لجأ إليه، وهو هنا مصدر، وأصل المول للرجع.

قوله: ﴿وَأَلَّتْ تَلِي تَجِي﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿مَوْلَا﴾ [الكهف: ٥٨]: ملجأ ومنجأ، قال الشاعر: «فلا وألت نفس عليها مخاف» أي لا نجت.

قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ أي (لا يسمعون) وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله

قوله: ﴿أَنْزَلَ ذَلِكَ فِي الدَّهَاءِ﴾ حكماً أطلقت عائشة، وهو أهم من أن يكون ذلك داخل الصلاة أو خارجها. وقد أخرجه الطبري وابن خزيمة والمعري والحاكم من طريق حصن بن غياث عن هشام بن زاذل في الحديث: «في التشهد» ومن طريق عبد الله بن شداد قال: «كان أعرابي من بني غنيم إذا سلم النبي صلى الله عليه وسلم قال: اللهم ارزقنا مالاً وولداً» ورجع الطبري حديث ابن عباس قال: «لأنه أصبح خرجاً». ثم أسند عن عطاه قال: «يقول قوم: إنها في الصلاة، وقوم إنها في الدهاء» وقد جاء عن ابن عباس نحو تأويل عائشة أخرجه الطبري من طريق أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«نزلت في الدهاء» ومن وجه آخر عن ابن عباس مثله، ومن طريق عطاه ومجاهد وسعيد ومكحول مثله، ورجع التوري وغيره قول ابن عباس كما رجحه الطبري، لكن يحتمل الجمع بينهما بأنها نزلت في الدهاء داخل الصلاة، وقد روى ابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى عند البيت رفع صوته بالدهاء، فنزلت» وجاه من أهل التفسير في ذلك أقوال أشهر، منها ما روى سعيد بن منصور من طريق صحابي لم يسم رقه في هذه الآية: «لا ترفع صوتك في مصابك تذكر ذنوبك تغيب بها» ومنها ما روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس

«لا تجه بصلاتك» أي لا تصل امرأة للناس «ولا تخافت بها» أي لا تركها خافة منهم. ومن طرق من الحسن البصري نحوه. وقال الطبري: «لولا أننا لا نستجيز مخالفة أهل التفسير فيها جاء عنهم لا حمل أن يكون المراد» لا تجه بصلاتك «أي بقراءتك نهاراً» ولا تخافت بها «أي ليلاً، وكان ذلك وجهاً لا يبعد من الصحة، انتهى. وقد أثبت بعض المتأخرين قولاً. وقيل: الآية في الدهاء، وهي منسوخة بقوله: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾. [الأعراف: ٥٥]

قوله: ﴿أَسْقَا نَعْمًا﴾ هو قول أبي عبيدة، وقال قتادة: حزناً.

قوله: ﴿الْكَهْفُ الْفَتْحُ فِي الْجَبَلِ، وَالرِّقْمُ الْكُتُبُ، مَرْقُومٌ مَكْتُوبٌ مِنَ الرِّقْمِ﴾ تقدم جمع ذلك في أحاديث الأنبياء مشروحاً.

قوله: ﴿أَمَّا غَايَةُ، طَال عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ سقط هذا لأبي ذر وهو قول أبي عبيدة، وروى عبد بن حيد من طريق مجاهد في قوله: ﴿أَمَّا﴾ [الكهف: ١٧] قال: عدداً.

قوله: ﴿وَقَالَ سَعِيدُ ابْنِ أَبِي جَبْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الرِّقْمُ لَوْحٌ مِنْ رِصَاصٍ كَتَبَ عَلَيْهِمُ اسْمَهُمْ لَمْ يَرَوْهُ فِي خَزَائِنِهِ، فَضَرَبَ اللَّهُ عَلَى آفَاتِهِمْ قَانُوا﴾ وصله عبد بن حيد من طريق يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير مطولاً، وقد خصصته في أحاديث الأنبياء، وإسناده صحيح على شرط البخاري. وقد روى ابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قال: ما كنت أعرف الرِّقْمَ، ثم سألت عنه فقبل لي هي القرية التي خرجوا منها. وإسناده ضعيف.

قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ: رِطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمُ الْهَمَّانَ صَبْرًا﴾ تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رِطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ أي ومن هذه المائدة هذا الموضع، ذكره استطراداً وإنما هو في سورة القصص، وهو قول أبي عبيدة أيضاً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: لولا أن رطنا على قلوبها بالإيمان.

قوله: ﴿مَرْقُومًا كُلُّ شَيْءٍ لَوَقِفْتُ بِهِ﴾ هو قول أبي عبيدة وزاد: ويقروء قوم بفتح الميم وكسر الفاء انتهى. وهي قراءة نافع وابن عامر. واختلف هل هما بمعنى أم لا؟ قيل: هو بكسر الميم للجارحة وبفتحة اللام، وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر، وقيل لفتان فيما يرتفع به وأما الجارحة فيالكسر فقط وقيل لفتان في الجارحة أيضاً، وقال أبو حاتم: هو بفتح الميم للموضع كالسجد وبكسرها الجارحة.

قوله: ﴿تَوَارَى مِنَ الرُّورِ، وَالْأُورُ الْأَمِيلُ﴾ هو قول أبي عبيدة.

قوله: ﴿فَجُوعٌ مَصْعٌ وَالْجَنَحُ فُجُواتٌ وَفُجِي، كُتُوكُ زُكُواتٌ وَزُكَاةٌ﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: ﴿شَطَطًا إِرْطَا، الرَّصِيدُ الْفَنَاءُ﴾ تقدم كله في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿بِضَاعِهِمْ أَحْيَانَهُمْ﴾ هو قول أبي عبيدة، وروى عبد الرزاق من طريق عكرمة قال: كان أصحاب الكهف أولاد ملوك اعتزلوا قومهم في الكهف فاختلقوا في بحث الروح والجسد فقال قال يحنان، وقال قال: تبحث الروح فقط وأما الجسد فتأكله الأرض، فأماتهم الله ثم أحياهم، فذكر القصة.

قوله: ﴿أَزْكَى أَكْرَ، وَيَقَالُ أَحْلَ، وَيَقَالُ أَكْرَ رَبْعًا﴾ تقدم أيضاً. وروى سعيد بن منصور من طريق عطاه بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أحل فيجيعة، وكانوا يذهبون للطواغيت.

(تسبيح): سقط من قوله: ﴿الْكَهْفُ الْفَتْحُ﴾ إلى هنا من رواية أبي ذر هنا، وكأنه استغنى بتقديم جل ذلك هناك.

قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ: لَمْ يَنْظُرْ لَمْ يَقْصُرْ﴾ كذا لأبي ذر، ولغيره: وقال ابن عباس. فذكره، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاه عن ابن عباس، وكذا الطبري من طريق سعيد عن قتادة.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَوْلَا مَحْزُومًا﴾ وصله الفريابي. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿مَوْلَا﴾ قال: ملجأ، ورجحه ابن قتيبة وقال: هو من وال إذا لجأ إليه، وهو هنا مصدر، وأصل المول للرجع.

قوله: ﴿وَأَلَّتْ تَلِي تَجِي﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿مَوْلَا﴾ [الكهف: ٥٨]: ملجأ ومنجأ، قال الشاعر: «فلا وألت نفس عليها مخاف» أي لا نجت.

قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ أي (لا يسمعون) وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله

مِنْ هَذَا الْبَحْرِ، ثُمَّ خَرَجَا مِنَ السَّفِينَةِ، فَبَيَّنَا هُمَا يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ، إِذْ أَهْبَرَ الْخَضِرُ غُلَامًا يَتَلَبَّزُ مِنَ الْيَمَانِ، فَآخَذَ الْخَضِرُ رَأْسَهُ بِيَدِهِ فَالْقَلَمَةَ بِيَدِهِ فَقَطَعَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَقْلَيْتَ نَفْسًا ذَاكِيَةً بِغَيْرِ نَفْسٍ، لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا، قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا، قَالَ: وَهَلْوَ أَشَدُّ مِنَ الْأُولَى، قَالَ: إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا تَصَاحِبْنِي، لَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُلُومًا.

فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَتَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ، قَالَ: مَا لَئِنْ الْخَضِرُ قَالَا لَهُ يَدِيهِ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمُ آبَائِهِمْ لَمْ يَطْعَمُوا وَلَمْ يُصَيِّفُوا، لَوْ هِجْتُ لَا تَعُدْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا، قَالَ: هَكَذَا يُرَاقَبُ نَبِيٌّ وَنَبِيَّتٌ - إِلَى قَوْلِهِ - ذَلِكَ قَائِلٌ مَا لَمْ تَسْطِيعْ عَلَيْهِ صَبْرًا. ﴿٦٠﴾

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَوَدِدَا أَنْ مُوسَى كَانَ صَبْرًا حَتَّى يَقْصُرَ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ خَيْرِهِمَا.

قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأ: وَكَانَ أَمَانَتُهُمْ مِلْكًا يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحًا غَضَبًا، وَكَانَ يَقْرَأ: وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ [راجع: ٧٤، أخرجه مسلم: ٢٣٨٠].

قوله: (باب قوله: وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَاعِهِ لَا أَسْجِدَ إِلَّا لِلَّهِ) (أبلغ مجمع البحرين) اختلف في مكان مجمع البحرين، فروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: بحر فارس والروم، وعن الربيع بن أنس مثله أخرجه عبد بن حميد، وروى ابن أبي حاتم عن طريق السدي قال: هما الكر والرأس حيث يصبان في البحر. قال ابن عطية: مجمع البحرين فراع في أرض فارس من جهة أفريجان يخرج من البحر المحيط من شماليه إلى جنوبيه وطريقه مما يلي بر الشام. وقبلهما بحر الأردن والقلم. وقال محمد بن كعب القرظي: مجمع البحرين بطنجة. وعن ابن المبارك قال: قال بعضهم: بحر أرمينية. وعن أبي بن كعب قال: يافريقية أخرجهما ابن أبي حاتم لكن السند إلى أبي بن كعب ضعيف. وهذا اختلاف شديد. وأغرب من ذلك ما نقله القرظي عن ابن عباس قال: المراد بمجمع البحرين اجتماع موسى والخضر لأنهما مجرا علم، وهذا غير ثابت ولا يقتضيه اللفظ، وإنما يحسن أن يذكر في مناسبة اجتماعهما بهذا المكان المخصوص، كما قال السهيلي: اجتمع البحران بمجمع البحرين.

قَالَ لِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: عَلَى طَبَقَةِ خَضِرَاءَ عَلَى كَبِدِ الْبَحْرِ.

قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: مُسَجَّى بِغَيْرِهِ، لَقَدْ جَعَلَ طَرَفَهُ نَحْتٍ وَجَنَّتِيهِ وَطَرَفَهُ نَحْتٍ وَرَأْسُهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَالَ: هَلْ بَارَضِي مِنْ سَلَامٍ، مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: جِئْتُ لِيُفْلِتَنِي مِمَّا عَلَّمْتُ رَشْدًا، قَالَ: أَمَا بِكَفَيْكَ أَنْ الْفُورَةَ يَتَلَبَّزُ، وَأَنْ الْوَحْيَ يَأْتِيكَ؟ يَا مُوسَى، إِنَّ لِي عِلْمًا لَا يَبْغِي لَكَ أَنْ تَعْلَمَهُ وَإِنْ لَكَ عِلْمًا لَا يَبْغِي لِي أَنْ أَظْلَمَهُ، فَآخَذَ طَائِرٌ بِمُقَابَرِهِ مِنَ الْبَحْرِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا عَلِمِي وَمَا عَلِمْتُكَ فِي جَنْبِ عِلْمِ اللَّهِ، إِلَّا كَمَا أَخَذَ هَذَا الطَّائِرُ بِمُقَابَرِهِ مِنَ الْبَحْرِ.

حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ وَجَدَا مَعَابِرَ مِغَارًا، فَخَوَّلَ أَهْلُ هَذَا السَّاحِلِ إِلَى أَهْلِ هَذَا السَّاحِلِ الْآخَرِ، عَرَفُوهُ، فَقَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ الصَّالِحُ - قَالَ: فَلَمَّا لِسَعِيدٍ: خَضِرٌ، قَالَ: نَعَمْ - لَا نَحِيلُهُ بِأَجْرِ، فَعَرَفَهَا وَرَوَّدَهَا فِيهَا وَبَدَأَ، قَالَ مُوسَى: اخْرِقْهَا لِنَفْسِ الْهَلَاةِ، لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِسْرًا - قَالَ مُجَاهِدٌ: مُكْرًا - قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا.

كَانَتْ الْأُولَى يَسْتَانَا، وَالْمُسْلَى خُرطًا، وَالثَّالِثَةُ عُنْدًا.

قَالَ: لَا تَوَاعِظُنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُزِغْنِي مِنْ أَمْرِ عُسْرًا.

لَقِينَا غُلَامًا فَقَطَعَهُ.

قَالَ بَقْلَى: قَالَ سَعِيدٌ: وَجَدَ غُلَامًا يَلْعَبُونَ، فَآخَذَ غُلَامًا كَافِرًا طَرِيفًا فَاضْجَعَهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ بِالسَّكِينِ، قَالَ: أَقْلَيْتَ نَفْسًا ذَاكِيَةً بِغَيْرِ نَفْسٍ - لَمْ تَعْمَلْ بِالْجَنَاحِ.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَرَأَهَا: ذَاكِيَةً وَذَاكِيَةً مُسْلِمَةً: كَقَوْلِكَ غُلَامًا ذَاكِيَةً.

فَانْطَلَقَا فَوَجَدَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ قَالَا لَهُ - قَالَ: سَعِيدُ يَدِيهِ هَكَذَا،

فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَتَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ، قَالَ: مَا لَئِنْ الْخَضِرُ قَالَا لَهُ يَدِيهِ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمُ آبَائِهِمْ لَمْ يَطْعَمُوا وَلَمْ يُصَيِّفُوا، لَوْ هِجْتُ لَا تَعُدْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا، قَالَ: هَكَذَا يُرَاقَبُ نَبِيٌّ وَنَبِيَّتٌ - إِلَى قَوْلِهِ - ذَلِكَ قَائِلٌ مَا لَمْ تَسْطِيعْ عَلَيْهِ صَبْرًا. ﴿٦٠﴾

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَوَدِدَا أَنْ مُوسَى كَانَ صَبْرًا حَتَّى يَقْصُرَ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ خَيْرِهِمَا.

قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأ: وَكَانَ أَمَانَتُهُمْ مِلْكًا يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحًا غَضَبًا، وَكَانَ يَقْرَأ: وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ [راجع: ٧٤، أخرجه مسلم: ٢٣٨٠].

قوله: (باب قوله: وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَاعِهِ لَا أَسْجِدَ إِلَّا لِلَّهِ) (أبلغ مجمع البحرين) اختلف في مكان مجمع البحرين، فروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: بحر فارس والروم، وعن الربيع بن أنس مثله أخرجه عبد بن حميد، وروى ابن أبي حاتم عن طريق السدي قال: هما الكر والرأس حيث يصبان في البحر. قال ابن عطية: مجمع البحرين فراع في أرض فارس من جهة أفريجان يخرج من البحر المحيط من شماليه إلى جنوبيه وطريقه مما يلي بر الشام. وقبلهما بحر الأردن والقلم. وقال محمد بن كعب القرظي: مجمع البحرين بطنجة. وعن ابن المبارك قال: قال بعضهم: بحر أرمينية. وعن أبي بن كعب قال: يافريقية أخرجهما ابن أبي حاتم لكن السند إلى أبي بن كعب ضعيف. وهذا اختلاف شديد. وأغرب من ذلك ما نقله القرظي عن ابن عباس قال: المراد بمجمع البحرين اجتماع موسى والخضر لأنهما مجرا علم، وهذا غير ثابت ولا يقتضيه اللفظ، وإنما يحسن أن يذكر في مناسبة اجتماعهما بهذا المكان المخصوص، كما قال السهيلي: اجتمع البحران بمجمع البحرين.

قوله: (أو أمضى حقًا زمانًا، وجمعه أحقاب) هو قول أبي عبيدة قال: ويقال فيه أيضاً حقبة أي بكسر أوله والجمع حقب. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الحقب الزمان. وعن ابن عباس: الحقب الدهر. وعن سعيد بن جبير: الحقب الحين أخرجهما ابن المنذر. وجاء تقديره عن غيرهم، فروى ابن المنذر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه ثمانون سنة، وروى عبد بن حميد عن مجاهد أنه سبعون. ثم ذكر المصنف قصة موسى والخضر، وسأذكر شرح ذلك في الباب الذي يليه.

٣ - باب ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَبَيًّْا حُوتَهُمَا﴾

فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾. مَذْهَبًا، يَسْرُبُ يَسْلُكُ، وَمِنْهُ:

﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾.

٤٧٢٦ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي بَقْلَى بْنُ سُلَيْمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، يُرِيدُ أَخْبَرَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَخَرَّجَهُمَا قَدْ سَمِعَهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: إِنَّا لَنَعُدُّ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي بَنِيهِ، إِذْ قَالَ: سَلَوْنِي، فَلَنْتَ: أَيُّ أَبَا عَبَّاسٍ، جَعَلَنِي اللَّهُ لِدَاكَ، بِالْكُوفَةِ رَجُلٌ قَاصِدٌ يُقَالُ لَهُ نَوْفٌ، يُزْعَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَمَّا عَمْرُو فَقَالَ لِي: قَالَ: لَقَدْ كَذَبَ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَمَّا بَقْلَى فَقَالَ لِي: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَتَبَ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُوسَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: ذَكَرَ النَّاسَ

صاحب الخبر ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل. ووقع في رواية ابن إسحاق عن سعيد بن جبير عند النسائي قال: «كنت عند ابن عباس وعنده قوم من أهل الكتاب فقال بعضهم: يا أبا عباس إن نوحاً يزعم عن كعب الأحبار أن موسى الذي طلب العلم إنما هو موسى بن ميثا أي ابن أفراتيم بن يوسف عليه السلام، فقال ابن عباس: أصعبت ذلك منه يا سعيد؟ قلت: نعم. قال: كذب نوف. فقال بعضهم أي بعض المخاضين، لا أن سعيداً بهم نفسه في هذه الرواية ويكون قوله: فقال بعضهم أي بعض المخاضين، لا أهل الكتاب، ووقع عند مسلم من هذا الوجه «قبل لابن عباس» بدل قوله: «فقال بعضهم» وعند أحمد في رواية أبي إسحاق «وكان ابن عباس متكئاً فاستوى جالساً وقال: أكذبك يا سعيد؟ قلت: نعم إنما سمعته» وقال ابن إسحاق في «المبتدأ»: «كان موسى بن ميثا قبل موسى بن عمران نبياً في بني إسرائيل، يزعم أهل الكتاب أنه الذي صاحب الخضر».

قوله: (أما عمرو) ابن دينار (قال لي: كذب علو الله) أراد ابن جريج أن هذه الكلمة وقعت في رواية عمرو بن دينار دون رواية يعلى بن مسلم، وهو كما قال، فإن سفيان رويها أيضاً عن عمرو بن دينار كما مضى، وسقط ذلك من رواية يعلى بن مسلم. وقوله: كذب وقوله: علو الله محمولان على إرادة المبالغة في الزجر والتنفير عن تصديق تلك المقالة، وقد كانت هذه المسألة دلت أولاً بين ابن عباس والخضر بن قيس الفزاري وسالا عن ذلك أبي بن كعب، لكن لم يفسح في تلك الرواية بيان ما تنازعا فيه، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العلم.

قوله: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية سفيان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: (قال: ذكرى) هو بتشديد الكاف أي وعظهم، وفي رواية ابن إسحاق عند النسائي «فذكرهم بأيام الله. وأيام الله تملأه» ولمسلم من هذا الوجه «يذكرهم بأيام الله وآلاء الله تملأه ويلاؤه» وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في تفسير سورة إبراهيم، وفي رواية سفيان «قام خطيباً في بني إسرائيل».

قوله: (حتى إذا فاضت العيون ودفقت القلوب) يظهر أن هذا القدر من زيادة يعلى بن مسلم على عمرو بن دينار، لأن ذلك لم يقع في رواية سفيان عن عمرو وهو أثبت الناس فيه، وفيه أن الواقع إذا أثر وعظه في السامعين فخشعوا وبكوا بنبني أن يخفف لتلاهموا.

قوله: (فأدركه رجل) لم اتف على اسمه، وهو يقتضي أن السؤال عن ذلك وقع بعد أن فرغ من الخطبة وتوجه، ورواية سفيان تزعم أن ذلك وقع في الخطبة، لكن يمكن حملها على هذه الرواية، فإن لفظة «قام خطيباً في بني إسرائيل فقتل» فتحمل على أن فيه حذفاً وتقديره: قام خطيباً فخطب ففرغ فترجمه فقتل، والذي يظهر أن السؤال وقع وموسى بعد لم يفرق المجلس، ويؤيد أن في منازعة ابن عباس والخضر بن قيس «بينما موسى في ملا بني إسرائيل جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدا أعلم منك» الحديث.

قوله: (هل في الأرض أحد أعلم منك؟ قال: لا) في رواية سفيان «فقتل أي الناس أعلم؟ قال: أنا» وبين الروایتين فرق، لأن رواية سفيان تقتضي الجزم بالأعلمية له ورواية الباب تنفي الأعلمية عن غيره عليه فيبقى احتمال المساواة، ويؤيد رواية الباب أن في قصة الخضر بن قيس «قال: هل تعلم أحدا أعلم منك؟ قال: لا» وفي رواية أبي إسحاق عند مسلم «قال: ما أعلم في الأرض رجلاً خيراً وأعلم منك» وقد تقدم في كتاب العلم البحث عما يتعلق بقوله: «فقتل الله عليه» وهذا اللفظ في العلم، ووقع هنا «فقتل» بخلاف الفاعل، وقوله في رواية الباب: «فقتل بلى» وقع في رواية سفيان «فاوحي الله إليه: إن في عبداً بمجمع البحرين هو أعلم منك» وفي قصة الخضر بن قيس «فاوحي الله إلى موسى» بلى عبداً خضر» وفي رواية أبي إسحاق عند مسلم «إن في الأرض رجلاً هو أعلم منك» وعند عبد بن حيد من طريق هارون بن عثرة عن أبيه عن ابن عباس «أن موسى قال: أي رب، أي عبادك أعلم؟ قال: الذي يتنبي علم الناس إلى علمه، قال: من هو وأين هو؟ قال: الخضر، تلقاه عند الصخرة» وذكر له حديثه. وفي هذه القصة «وكان موسى حدث نفسه بشي من فضل علمه أو ذكره على منبره» وتقدم في كتاب العلم شرح هذه اللفظة ويبان ما فيها من إشكال والجواب عن مستوفى. ووقع في رواية أبي إسحاق عند النسائي «إن من عبادي من أتته من العلم ما لم أوتك» وهو بين المارد أيضاً. وعند عبد بن حيد من طريق أبي العالية ما يدل على أن الجواب وقع في نفس موسى قبل أن يسأل ولفظه «لما أوتي موسى التوراة وكلمه الله وجد في نفسه أن قال من

وَرَفَعَ يَدَهُ - فَاسْتَقَامَ - قَالَ يَتْلَى: حَسِبْتَ أَنْ سَعِيداً قَالَ: فَمَسَحَ يَدَيْهِ فَاسْتَقَامَ - لَوْ كُنْتَ لَا تَخْلُصُ عَلَيْهِ أَجْرًا - قَالَ سَعِيدٌ: أَجْرًا نَأْكُلُهُ - وَكَانَ وَرَاءَهُمْ - وَكَانَ أَمَامَهُمْ، قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَامَهُمْ مَلَكَ: يَزْعُمُونَ عَنْ غَيْرِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ هَذَا بَنُ بَدَّةٍ، وَالْعَلَامُ الْمَقُولُ اسْمُهُ يَزْعُمُونَ: حَسْبُورُ -

مَلَكَ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا، فَارْتَدَّتْ إِذَا هِيَ مَرَّتْ بِهِ أَنْ يَنْدَعَهَا لِيَتَّيْهَا، فَإِذَا جَاوَزُوا اصْلَحَهَا فَانْطَفَأَ بِهَا - وَبَيْنَهُمْ مَنْ يَقُولُ مَلَكُوهَا بِقَارُورَةٍ، وَبَيْنَهُمْ مَنْ يَقُولُ بِالْقَارِ -

كَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ وَكَانَ كَارِئًا، فَخَبَيْنَا أَنْ يُزَيِّقَهُمَا طَعْنًا وَكُفْرًا، أَنْ يُخَيِّلَهُمَا خُتًى عَلَى أَنْ يُبَايِعَهُ عَلَى يَدَيْهِ، فَارْتَدَّا أَنْ يَكْفُلَهُمَا وَلَهُمَا خَمِرًا بَيْنَهُ زَكَاةً، يَقُولُهُ أَقْلَتُ نَفْسًا زَكِيَّةً، وَاقْرَبَ رَحْمًا، هُمَا بِهِ إِزْحَمَ مِنْهُمَا بِالْأَوَّلِ الَّذِي قِيلَ خَيْرٌ.

وَزَعَمَ غَيْرُ سَعِيدٍ: أَنَّهُمَا أَبْدَلَا جَارِيَةً، وَأَمَّا فَارُودُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ فَقَالَ: عَنْ غَيْرِ وَاصِلٍ: إِنَّمَا جَارِيَتَانِ رَاجِعٌ: ٧٨. أخرجه مسلم: ٢٢٨٠.

قوله: (باب قوله: فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما) ووقع في رواية الأصلي «فلما بلغ مجمع بينهما» والأول هو الموافق للتلاوة.

قوله: (فالتفت سبيله في البحر سرباً) ملحياً، يسرب يسلك. ومنه: وسارب بالتهاء قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «فالتفت سبيله في البحر سرباً» [الكهف: ٦١] أي مسلماً ومذهباً يسرب فيه، وفي آية أخرى «وسارب بالتهاء» وقال أيضاً في قوله: «وسارب بالتهاء» [الرعد: ١٠]: سالك في سربه أي مذهب، ومنه أصبح فلان أمناً في سربه، ومنه انسرب فلان إذا مضى.

قوله: (يزيد أحدهما على صاحبه) يستفاد بيان زيادة أحدهما على الآخر من الإسناد الذي قبله، فإن الأول من رواية سفيان عن عمرو بن دينار فقط وهو أحد شخبي ابن جريج فيه.

قوله: (وغيرهما ليد سمعه يجلده) أي يحدث الحديث المذكور، وعنده بغير الباء. ووقع في رواية الكشميهني يحدث بخلف المقول، وقد عثر ابن جريج بعض من أبهم كعثمان بن أبي سليمان، وروى شيئاً من هذه القصة عن سعيد بن جبير من مشايخ ابن جريج عبد الله بن عثمان بن خثيم وعبد الله بن هرمز وعبد الله بن حيد بن عمير، ومن روى هذا الحديث عن سعيد بن جبير أبو إسحاق السبيعي وروايته عند مسلم وأبي داود وغيرهما، والحكم بن عتيبة وروايته في السيرة الكبرى لابن إسحاق، وسأذكر بيان ما في رواياتهم من فائدة.

قوله: (إذا قال: صلوني) فيه جواز قول العالم ذلك، وعمله إذا آمن العجب أو دعت الضرورة إليه كخشية نسيان العلم.

قوله: (أي أبا عباس) هي كنية عبد الله بن عباس.

قوله: (جعلني الله فداك) فيه حجة لمن أجاز ذلك خلافاً لمن منعه، وسيأتي البحث فيه في كتاب الأدب.

قوله: (إن بالكوفة رجلاً قاصاً) في رواية الكشميهني «بالكوفة رجل قاص» بخلاف إن من أوله، والقاص بتشديد المهملة الذي يقص على الناس الأخبار من المواقف وغيرها.

قوله: (يقال له نوف) بفتح النون وسكون الواو بعدها فاء، وفي رواية سفيان «أن نوحاً البكالي» وهو بكسر الموحدة خففاً وبعد الألف لام، ووقع عند بعض رواة مسلم بفتح أوله والتشديد الأول هو الصواب، واسم أبيه فضالة بفتح الفاء وتخفيف المجرسة، وهو منسوب إلى بني بكال بن دهمي بن سعد بن عوف بطن من حير، ويقال إنه ابن امرأة كعب الأحبار وقيل ابن أخيه وهو تابعي صدوق. وفي التابعين جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة بن نوف البكالي بفتح الموحدة وكسر الكاف خففاً بعدما تختاتيه بعدما لام منسوب إلى بكيل بطن من همدان، ويكنى أبا الدوك بتشديد الدال، وهو مشهور بكنيته، ومن زعم أنه ولد لنوف البكالي فقد وهم.

قوله: (يزعم أنه ليس بموسى) يعني إسرائيل، في رواية سفيان يزعم أن موسى

أعلم مني « وغره عند السناي من وجه آخر من ابن عباس وأن ذلك وقع في حال الخطبة ولفظه « قام موسى خطيباً في بني إسرائيل فابلى في الخطبة، فعرض في نفسه أن أحداً لم يوت من العلم ما أوتي ».

قوله: « قال: أي رب فأتين في رواية سفيان » قال: يا رب فكيف لي به « وفي رواية السناي المذكورة » قال: فاذللي على هذا الرجل حتى أتلم منه ».

قوله: « اجعل لي علماً بفتح العين واللام أي علامة، وفي قصة الحر بن قيس: فجعل الله له الحوت آية » وفي رواية سفيان « فكيف لي به « وفي قصة الحر بن قيس « فسأل موسى السبل إلى لقيه ».

قوله: « أعلم ذلك به » أي المكان الذي اطلب فيه.

قوله: « فقال لي عمرو » هو ابن دينار، والقائل هو ابن جريج.

قوله: « قال: حيث يقارئك الحوت » يعني فهو شئ، وقع ذلك مفسراً في رواية سفيان عن عمرو قال: « تأخذ معك حوتاً فتجعله في مكل، فيحت ما قادت الحوت فهو ثم » وغره في قصة الحر بن قيس ولفظه « وقيل له إذا قادت الحوت فارجع فإنيك ستلقاه ».

قوله: « وقال لي يعلى: » هو ابن مسلم، والقائل أيضاً هو ابن جريج.

قوله: « قال: خذ حوتاً » في رواية الكشيبي « نونا » وفي رواية أبي إسحاق عند مسلم « قيل له تزود حوتاً ملحاً، فإنه حيث تفقد الحوت » ويستأخذ من هذه الرواية أن الحوت كان ميتاً لأنه لا يبيع وهو حي، ومنه تعلم الحكمة في تخصيص الحوت دون غيره من الحيوانات لأن غيره لا يؤكل ميتاً، ولا يرد الجلود لأنه قد يفقد وجوده لا سيما بمصر.

قوله: « (حيث يفتح فيه الروح) » هو بيان لقوله في الروايات الأخرى: « حيث تفقده ».

قوله: « فاحذ حوتاً فجعله في مكل » في رواية الريح بن أنس عند ابن أبي حاتم أنها اصطادها، يعني موسى وقتها.

قوله: « فقال لقاه » في رواية سفيان « ثم انطلق وانطلق معه يفتاه ».

قوله: « ما كلفت كثيراً » للاكثر بالثالثة وللكشيبي بالمرحلة.

قوله: « فذلك قوله: » وإذا قال موسى لقاه » يوضح بن نون، ليست عن

سعيد القائل ليست عن سعيد هو ابن جريج، ومراة أن تسمية الفتى ليست عند في رواية سعيد بن جبير، ويحتمل أن يكون الذي فاه صورة السباق لا التسمية فإنها وقعت في رواية سعيد بن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ولفظه « ثم انطلق وانطلق معه فاه يوضح بن نون » وقد تقدم بيان نسب يوضح في أحاديث الأنبياء، وأنه الذي قام في بني

إسرائيل بعد موت موسى، ونقل ابن العربي أنه كان ابن أخت موسى، وعلى القول الذي نقله نوف بن فضالة من أن موسى صاحب هذه القصة ليس هو ابن عمران فلا يكون فاه يوضح بن نون، وقد روى الطبري من طريق عكرمة قال: قيل لابن عباس: لم تنس لفتى موسى بذكر من حين لقي الخضر، فقال ابن عباس: إن الفتى شرب من الماء الذي شرب منه الحوت فخلد، فاتخذ العالم فطابق به بين لوحين ثم أرسله في البحر فأنما لتنوج به إلى يوم القيامة، وذلك أنه لم يكن له أن يشرب منه. قال أبو نصر بن القشيري: إن ثبت هذا

فليس هو يوضح. قلت: لم يثبت، فإن إسناده ضعيف. وزعم ابن العربي أن ظاهر القرآن يقتضي أن الفتى ليس هو يوضح، وكأنه أخذه من لفظ الفتى أو أنه خاص بالريق، وليس يجيد لأن الفتى مأخوذ من الفتى وهو الشاب، وأطلق ذلك على من يخدم المرء سواء كان شاباً أو شيخاً، لأن الأخطب أن الحلق تكون شباناً.

قوله: « فليمنها هو في ظل صخرة » في رواية سفيان « حتى إذا أتيا الصخرة وضعا رؤوسهما فتما ».

قوله: « (في مكان ثريان) » بمثابة مفتوحة وراء ساكنة ثم تحتانية أي مبلول.

قوله: « (إذ تعرب الحوت) » بضاد معجمة وتشديد وهو فصل من الضرب في الأرض وهو السير، وفي رواية سفيان « واضطرب الحوت في المكل فخرج منه فسقط في البحر » وفي رواية أبي إسحاق عند مسلم « فاضطرب الحوت في الماء » ولا مغايرة بينهما، لأنه اضطرب أولاً في المكل فلما سقط في الماء اضطرب أيضاً، فاضطرابه الأول فيما في مبدأ ما حي، والثاني في سيره في البحر حيث اتخذ فيه مسكناً. وفي رواية قتية عن سفيان في الباب الذي يليه من الزيادة قال سفيان: وفي غير حديث عمرو « وفي أصل الصخرة عين يقال لها الحيا لا يصيب من مائها شيء إلا حي، فأصاب الحوت من ماء تلك العين

قوله: « قال: قد قطع الله عنه النصب » ليست هذه عن سعيد، هو قول ابن جريج، ومراة أن هذه اللفظة ليست في الإسناد الذي ساقه.

قوله: « (آخره) » كذا عند أبي ذر بهزرة ومعجمة وراء وهاء، ثم في نسخة منه بمد

الهمزة وكسر الحاء وتضع الراء بعدها هاء ضمير أي إلى آخر الكلام وأحال ذلك على سياق الآية، وفي أخرى يفتحان وتاء تائب منونة منصوبة، وفي رواية غير أبي ذر « أخيره » يفتح الهمزة وسكون الحاء ثم موحدة من الإخبار، أي أخبر الفتى موسى بالقصة. ووقع في رواية سفيان « فقال له فاه: » (أرأيت إذ أوتينا إلى الصخرة) « فذاك الآية إلى « عجباً »

[الكهف: ٦٣] قال: فكان للحوت سرباً ولموسى عجباً « ولابن أبي حاتم من طريق قتادة قال: عجب موسى أن تسرب حوت ملح في مكل.

أعلم مني « وغره عند السناي من وجه آخر من ابن عباس وأن ذلك وقع في حال الخطبة ولفظه « قام موسى خطيباً في بني إسرائيل فابلى في الخطبة، فعرض في نفسه أن أحداً لم يوت من العلم ما أوتي ».

قوله: « قال: أي رب فأتين في رواية سفيان » قال: يا رب فكيف لي به « وفي رواية السناي المذكورة » قال: فاذللي على هذا الرجل حتى أتلم منه ».

قوله: « اجعل لي علماً بفتح العين واللام أي علامة، وفي قصة الحر بن قيس: فجعل الله له الحوت آية » وفي رواية سفيان « فكيف لي به « وفي قصة الحر بن قيس « فسأل موسى السبل إلى لقيه ».

قوله: « أعلم ذلك به » أي المكان الذي اطلب فيه.

قوله: « فقال لي عمرو » هو ابن دينار، والقائل هو ابن جريج.

قوله: « قال: حيث يقارئك الحوت » يعني فهو شئ، وقع ذلك مفسراً في رواية سفيان عن عمرو قال: « تأخذ معك حوتاً فتجعله في مكل، فيحت ما قادت الحوت فهو ثم » وغره في قصة الحر بن قيس ولفظه « وقيل له إذا قادت الحوت فارجع فإنيك ستلقاه ».

قوله: « وقال لي يعلى: » هو ابن مسلم، والقائل أيضاً هو ابن جريج.

قوله: « قال: خذ حوتاً » في رواية الكشيبي « نونا » وفي رواية أبي إسحاق عند مسلم « قيل له تزود حوتاً ملحاً، فإنه حيث تفقد الحوت » ويستأخذ من هذه الرواية أن الحوت كان ميتاً لأنه لا يبيع وهو حي، ومنه تعلم الحكمة في تخصيص الحوت دون غيره من الحيوانات لأن غيره لا يؤكل ميتاً، ولا يرد الجلود لأنه قد يفقد وجوده لا سيما بمصر.

قوله: « (حيث يفتح فيه الروح) » هو بيان لقوله في الروايات الأخرى: « حيث تفقده ».

قوله: « فاحذ حوتاً فجعله في مكل » في رواية الريح بن أنس عند ابن أبي حاتم أنها اصطادها، يعني موسى وقتها.

قوله: « فقال لقاه » في رواية سفيان « ثم انطلق وانطلق معه يفتاه ».

قوله: « ما كلفت كثيراً » للاكثر بالثالثة وللكشيبي بالمرحلة.

قوله: « فذلك قوله: » وإذا قال موسى لقاه » يوضح بن نون، ليست عن

سعيد القائل ليست عن سعيد هو ابن جريج، ومراة أن تسمية الفتى ليست عند في رواية سعيد بن جبير، ويحتمل أن يكون الذي فاه صورة السباق لا التسمية فإنها وقعت في رواية سعيد بن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ولفظه « ثم انطلق وانطلق معه فاه يوضح بن نون » وقد تقدم بيان نسب يوضح في أحاديث الأنبياء، وأنه الذي قام في بني

إسرائيل بعد موت موسى، ونقل ابن العربي أنه كان ابن أخت موسى، وعلى القول الذي نقله نوف بن فضالة من أن موسى صاحب هذه القصة ليس هو ابن عمران فلا يكون فاه يوضح بن نون، وقد روى الطبري من طريق عكرمة قال: قيل لابن عباس: لم تنس لفتى موسى بذكر من حين لقي الخضر، فقال ابن عباس: إن الفتى شرب من الماء الذي شرب منه الحوت فخلد، فاتخذ العالم فطابق به بين لوحين ثم أرسله في البحر فأنما لتنوج به إلى يوم القيامة، وذلك أنه لم يكن له أن يشرب منه. قال أبو نصر بن القشيري: إن ثبت هذا

فليس هو يوضح. قلت: لم يثبت، فإن إسناده ضعيف. وزعم ابن العربي أن ظاهر القرآن يقتضي أن الفتى ليس هو يوضح، وكأنه أخذه من لفظ الفتى أو أنه خاص بالريق، وليس يجيد لأن الفتى مأخوذ من الفتى وهو الشاب، وأطلق ذلك على من يخدم المرء سواء كان شاباً أو شيخاً، لأن الأخطب أن الحلق تكون شباناً.

قوله: « فليمنها هو في ظل صخرة » في رواية سفيان « حتى إذا أتيا الصخرة وضعا رؤوسهما فتما ».

قوله: « (في مكان ثريان) » بمثابة مفتوحة وراء ساكنة ثم تحتانية أي مبلول.

قوله: « (إذ تعرب الحوت) » بضاد معجمة وتشديد وهو فصل من الضرب في الأرض وهو السير، وفي رواية سفيان « واضطرب الحوت في المكل فخرج منه فسقط في البحر » وفي رواية أبي إسحاق عند مسلم « فاضطرب الحوت في الماء » ولا مغايرة بينهما، لأنه اضطرب أولاً في المكل فلما سقط في الماء اضطرب أيضاً، فاضطرابه الأول فيما في مبدأ ما حي، والثاني في سيره في البحر حيث اتخذ فيه مسكناً. وفي رواية قتية عن سفيان في الباب الذي يليه من الزيادة قال سفيان: وفي غير حديث عمرو « وفي أصل الصخرة عين يقال لها الحيا لا يصيب من مائها شيء إلا حي، فأصاب الحوت من ماء تلك العين

قوله: « قال: قد قطع الله عنه النصب » ليست هذه عن سعيد، هو قول ابن جريج، ومراة أن هذه اللفظة ليست في الإسناد الذي ساقه.

قوله: « (آخره) » كذا عند أبي ذر بهزرة ومعجمة وراء وهاء، ثم في نسخة منه بمد

الهمزة وكسر الحاء وتضع الراء بعدها هاء ضمير أي إلى آخر الكلام وأحال ذلك على سياق الآية، وفي أخرى يفتحان وتاء تائب منونة منصوبة، وفي رواية غير أبي ذر « أخيره » يفتح الهمزة وسكون الحاء ثم موحدة من الإخبار، أي أخبر الفتى موسى بالقصة. ووقع في رواية سفيان « فقال له فاه: » (أرأيت إذ أوتينا إلى الصخرة) « فذاك الآية إلى « عجباً »

[الكهف: ٦٣] قال: فكان للحوت سرباً ولموسى عجباً « ولابن أبي حاتم من طريق قتادة قال: عجب موسى أن تسرب حوت ملح في مكل.

وأبعد من قال إنه لقوله: « علمت ».

قوله: ﴿أما يكفك أن العزاة يهلك وأن الوحي ياتيك﴾ سقطت هذه الزيادة من رواية سفيان، فالذي يظهر أنها من رواية يعلى بن مسلم.

قوله: ﴿يا موسى إن لي علماً لا ينبغي لك أن تعلمه﴾ أي جبريه (وإن لك علماً لا ينبغي لي أن أعلمه) أي جبريه، وتقديره ذلك متعين لأن الخضر كان يعرف من الحكم الظاهر ما لا غنى بالمكلف عنه، وموسى كان يعرف من الحكم الباطن ما يأتيه بطريق الوحي. ووقع في رواية سفيان « يا موسى إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت » وهو معنى الذي قبله، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب العلم.

قوله: في رواية سفيان (قال: إني لن تستطيع معي صبراً) كذا أطلق بالصيغة الدالة على استمرار الشيء ما علمه الله عليه من أن موسى لا يصبر على ترك الإنكار إذا رأى ما يخالف الشرع، لأن ذلك شأن عصمته ولذلك لم يسأله موسى عن شيء من أسرار الدعاة بل شئ معه ليأشده منه ما اطلع به على منزلته في العلم الذي اختص به. وقوله: « وكيف تصبر » استفهام من سؤال تقديره: لم قلت إني لا أصبر وأنا سأصبر، قال: كيف تصبر؟ وقوله: « استجني إن شاء الله صبراً ولا أعصي لك » [الكهف: ٦٩] قيل استجني في الصبر صبر ولم يستثن في العصيان فقصاه، وفيه نظر، وكان المراد بالصبر أنه صبر عن اتباعه والمشي معه وغير ذلك، لا الإنكار عليه فيما يخالف ظاهر الشرع. وقوله: « فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكراً » في رواية العمري عن ابن عباس « حتى أبين لك شأنه ».

قوله: (فاخذ طائر بمقارفه) تقدم شرحه في كتاب العلم، وظاهر هذه الرواية أن الطائر تقر في البحر عقب قول الخضر لموسى ما يتعلق بعلمهما، ورواية سفيان تقتضي أن ذلك وقع بعدما خرق السفينة، ولقظه « كانت الأولى من موسى نسباً » قال: « وجاء عصفور فوقع على حرف السفينة فقر في البحر فقرة فقال له الخضر إني » فيجمع بأن قوله فاخذ طائر بمقارفه معقب محذوف وهو ركوبهما السفينة لتصريح سفيان بذكر السفينة، وروى النسائي من وجه آخر عن ابن عباس أن الخضر قال لموسى: « أتدري ما يقول هذا الطائر؟ قال: لا. قال: يقول: ما علمكما الذي تعلمان في علم الله إلا مثل ما أنقص بمقارفي من جميع هذا البحر » وفي رواية هارون من عترة عبد بن حديد في هذه القصة قال: أرسل ربك الخفاف فجعل يأخذ بمقارفه من الماء « ولابن أبي حاتم من طريق السدي قال: الخفاف ولعبد بن حديد من طريق أبي العباس قال: رأى هذا الطائر الذي يقال له النمر، ونقل بعض من تكلم على البخاري أنه الصرد.

قوله: (وجعلنا معاً) هو تفسير لقوله: ﴿ربكيا في السفينة﴾ [الكهف: ٧١] لأن قوله ﴿وجدا﴾ جواب ﴿إنا﴾ لأن وجودهما المعابر كان قبل ركوبهما السفينة. ووقع في رواية سفيان « فاتفقا بمشيان على ساحل البحر، فمرا في سفينة فكلوهم أن يحملوهم » والمعابر بمهمة واحدة جمع معبر وهي السفن الصغار، ولابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال: « مرت بهم سفينة ذاهب فناداهم خضر ».

قوله: (عرفوه فقالوا: عبد الله الصالح) قال: قلنا لسعيد بن جبور: خضر؟ قال نعم) القائل فيما أظن يعلى بن مسلم. وفي رواية سفيان عن عمرو بن دينار « فكلوهم أن يحملوهم، فمروا الخضر فحملوا ».

قوله: (بأجر) أي أجره، وفي رواية سفيان « فحملوا بغير نول » يفتح النون وسكون الواو وهو الأجرة، ولابن أبي حاتم من رواية الربيع بن أنس « فناداهم خضر وبين لهم أن يعطي عن كل واحد ضعف ما حلوا به فخيرهم، فقالوا لأصحابهم: إن نرى رجلاً لا مكان خروف نخشى أن يكونوا لصوصاً، فقال: لأهلهم، فإني أرى على وجههم النور، فحملهم بغير أجر » وذكر النقاش في تفسيره أن أصحاب السفينة كانوا سبعة بكل واحد زمانة ليست في الآخر.

قوله: (فخرفوها وودد فيها) يفتح الواو وتشديد الشدة أي جعل فيها وتداً، وفي رواية سفيان « فلما ركبوها في السفينة لا يفتحاً إلا والخضر قد قلع لوحاً من ألواح السفينة بالقدوم » والجمع بين الروايتين أنه قلع اللوح وجعل مكانه وتداً، وعند عبد بن حديد من رواية ابن المبارك عن ابن جريج عن يعلى بن مسلم « جاء بؤذنين خرفها » والورد يفتح الواو وتشديد اللال لفة في الوقت وفي رواية أبي العالية « فخرق السفينة فلم يره أحد إلا موسى، ولو رآه القوم لحاروا بينه وبين ذلك ».

قوله: (لقد جئت شيئاً إمراً) قال مجاهد: منكراً) هو من رواية ابن جريج عن مجاهد وقيل لم يسمع منه، وقد أخرجه عبد بن حديد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله، وروى ابن أبي حاتم من طريق خالد بن قيس عن قتادة في قوله: ﴿إمراً﴾

قوله: (فرجعا فوجدنا خضرًا) في رواية سفيان « فقال موسى: ﴿ذلك ما كنا ننبأ﴾ [الكهف: ٦٤] أي نطلب » وفي رواية للنسائي « هذه حاجتنا » وذكر موسى ما كان الله عهد إليه يعني في أمر الموت.

قوله: (فارتدنا على آآرهما قصصاً قال: رجعا يقصان آثارهما) أي آثار سيرهما (حتى انتهيا إلى الصخرة) زاد النسائي في رواية له « التي نسل فيها الموت ما فعل » وهذا يدل على أن الفتى لم يغير موسى حتى ساروا زماناً، إذ لو أخبره أول ما استيقظ ما احتاجا إلى اقتصاص آثارهما.

قوله: (فوجدنا خضرًا) تقدم ذكر نسيه وشرح حاله في أحاديث الأنبياء، وفي رواية سفيان « حتى انتهيا إلى الصخرة فإذا رجل »، وزعم الداودي أن هذه الرواية وهم وأنهما إنما وجداه في جزيرة البحر. قلت: ولا مغايرة بين الروايتين، فإن المراد أنهما لما انتهيا إلى الصخرة تبعاه إلى أن وجداه في الجزيرة. ووقع في رواية أبي إسحاق عند مسلم « فأراه مكان الموت فقال: ها هنا وصف لي، فذهب يلتبس فإذا هو بالخضر ». وروى ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال: « انجذب الماء من مسلك الموت فصار كوة، فدخلها موسى على أثر الموت فإذا هو بالخضر. وروى ابن أبي حاتم من طريق العمري عن ابن عباس قال: فرجع موسى حتى أتى الصخرة فوجد الموت، فجعل موسى يقدم عصاه يفرج بها عنه الماء ويتبع الموت، وجعل الموت لا يس شيئاً من البحر إلا يس حتى يصير صخرة، فجعل موسى يمشي من ذلك حتى انتهى إلى جزيرة في البحر فلقى الخضر. ولابن أبي حاتم من طريق السدي قال: بلغنا عن ابن عباس أن موسى دما ربه ومعه ماء في سقاء يصب منه في البحر فيصير حجراً فيأخذ فيه، حتى انتهى إلى صخرة فصعدا وهو يتشوف هل يرى الرجل، ثم رآه.

قوله: (قال لي عثمان بن أبي سليمان: على طغصة خضرًا) القائل هو ابن جريج، وعثمان هو ابن أبي سليمان بن جبور بن مطعم وهو من أخذ هذا الحديث عن سعيد بن جبور، وروى عبد بن حديد من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان قال: رأى موسى الخضر على طغصة خضرًا على وجه الماء انتهى. والطنفة فرش صغير وهي بكسر الطاء والفاء بينهما نون ساكنة وبضم الطاء وبكسر الطاء ويفتح الفاء لغات.

قوله: (قال سعيد بن جبور: مسجى بويه) هو موصول بالإسناد المذكور، وفي رواية سفيان « فإذا رجل مسجى برب » وفي رواية مسلم « مسجى ثوباً مستلقاً على القفا » ولعبد بن حديد من طريق أبي العالية « فوجدناه نائمًا في جزيرة من جزائر البحر ملقاً بكساء » ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن السدي « فرأى الخضر وعليه جبة من صوف وكساء من صوف ومعه عصا قد ألقى عليها طعامه، قال: وإنما سمي الخضر لأنه كان إذا قام في مكان نبت العشب حوله « انتهى. وقد تقدم في أحاديث الأنبياء حديث أبي هريرة رفته « وإنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتت تحته خضرًا » والمراد بالفروة وجه الأرض.

قوله: (فسلم عليه موسى فكشف عن وجهه) في رواية أبي إسحاق عند مسلم « فقال: السلام عليكم، فكشف الثوب عن وجهه وقال: وعليكم السلام ».

قوله: (وقال: هل بأرضي من السلام) في رواية الكشميهني « بأرض » بالتثنية، وفي رواية سفيان « قال: وأني بأرضك السلام » وهي بمعنى أين أو كيف، وهو استفهام استبعاد يدل على أن أهل تلك الأرض لم يكونوا إذ ذاك مسلمين، ويجمع بين الروايتين بأنه استهمه بعد أن رد عليه السلام.

قوله: (من أنت؟ قال: أنا موسى. قال موسى بني إسرائيل؟ قال نعم) وسقط من رواية سفيان قوله: « من أنت » وفي رواية أبي إسحاق قال: قال: من أنت؟ قال: موسى. قال: من موسى؟ قال: موسى بني إسرائيل » ويجمع بينهما بأن الخضر أعاد ذلك تأكيداً. وأما ما أخرجه عبد بن حديد من طريق الربيع بن أنس في هذه القصة. فقال موسى: السلام عليك يا خضر، فقال: وعليك السلام يا موسى، قال: وما يدريك أنني موسى؟ قال: أدركني بك الذي أدركني وهذا إن ثبت فهو من الحجج على أن الخضر نبي، لكن يبعد ثبوته قوله في الرواية التي في الصحيح « من أنت؟ قال: أنا موسى. قال: موسى بني إسرائيل » الحديث.

قوله: (قال: فما شأنك) في رواية أبي إسحاق « قال: ما جاء بك ؟

قوله: (جئت لتعلمي لما علمت رشداً) قرأ أبو عمرو بفتحين والباءون كلهم بضم أوله وسكون ثانيه، والمعهور على أنها بمعنى كالبيخل والبيخل، وقيل بفتحين: الدين، وبضم ثم سكون: صلاح النظر. وهو منصوب على أنه مفعول ثان لتعلمي،

الكهف: [٧١] قال: حبيباً، ومن طريق أبي صخر في قوله: ﴿إسراً﴾ قال: عظيماً. وفي رواية الريح بن أنس عند ابن أبي حاتم «إن موسى لما رأى ذلك امتلاً غضباً وشد ثيابه وقال: أردت إهلاكهم، ستملئك أول هالك. فقال له يوشع: ألا تذكر المهد؟ فأقبل عليه الخضر فقال: ألم أقل لك؟ فادرك موسى الحلم فقال: لا تؤاخذني. وإن الخضر لما خلصوا قال لمصاحب السفينة: إنما أردت الخير، فحمدوا ربه، وأصلحها الله على يده».

قوله: [كانت الأولى نسياناً والوسطى شرطاً والثالثة عملاً] في رواية سفيان قال: «وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وكانت الأولى من موسى نسياناً» ولم يذكر الباقي، وروى ابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً قال: «الأولى نسيان والثانية عذر والثالثة فراق» وعند ابن أبي حاتم من طريق الريح بن أنس قال: «قال الخضر لموسى: إن عجلت علي في ثلاث فلذلك حين أفادرك» وروى القراء من وجه آخر عن أبي بن كعب قال: «إن ينس موسى، ولكنه من معاريف الكلام» وإسناده ضعيف، والأول هو المتعمد ولو كان هذا ثابتاً لا يحتل موسى عن الثانية وعن الثالثة بنحو ذلك.

قوله: [لقيا غلاماً] في رواية سفيان «فبينما هما يمشيان على الساحل إذ أبصر الخضر غلاماً».

قوله: [فقطعه] الفاء عاطفة على لقيا وجزاء الشرط قال: أكلت، والقتل من جملة الشرط إشارة إلى أن قتل الغلام بمقتب لقاءه من غير مهلة، وهو بخلاف قوله: ﴿حتى إذا ركبنا في السفينة غرقها﴾ [الكهف: ٧١] فإن الحرق وقع جواب الشرط لأنه تراخي عن الركوب.

قوله: [قال يعلى] هو ابن مسلم وهو بالإسناد المذكور (قال سعيد) هو ابن جبير (وجد غلاماً يلعبون، فأنفذ غلاماً كافراً ظليماً) في رواية أخرى عن ابن جريج عند عبد بن حيد «غلاماً وضيء الوجه فأنجمه ثم ذهبه بالسكين» وفي رواية سفيان «فأنفذ الخضر برأسه فأنقلبه يده فقتله» وفي روايته في الباب الذي يليه «فقطعه» ويصح بينهم بأنه ذهب ثم أقتل رأسه، وفي رواية أخرى عند الطبري «فأنفذ صخرة فقلع رأسه» وهي بمنزلة ثم معجزة، والأول أصح. ويمكن أن يكون ضرب رأسه بالصخرة ثم ذهبه وقطع رأسه.

قوله: [قال: أكلت نفساً زكية بغير نفس لم تعمل الحنث] بكسر المهملة وسكون النون وآخره مثله، ولا يحرر بفتح المعجمة والموحدة، وقوله: «لم تعمل» تفسير لقوله: «زكية» [الكهف: ٧٤] والتقدير: أكلت نفساً زكية لم تعمل الحنث بغير نفس.

قوله: [وابن عباس قراها] كلما لأي في روايته «وكان ابن عباس يقرأها زكية» وهي قراءة الأكثر، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو زكايه، والأولى أبلغ لأن فعيلة من صيغ المبالغة.

قوله: [زكايه مسلمة كقولك غلاماً زكياً] هو تفسير من الراوي، ويشير إلى القراءتين، أي أن قراءة ابن عباس بصيغة المبالغة والقراءة الأخرى باسم الفاعل بمعنى مسلمة، وإنما أطلق ذلك على موسى على حسب ظاهر حال الغلام، لكن اختلف في ضبط «مسلمة» فالأكثر بسكون السين وكسر اللام، وليضمهم بفتح السين وتشديد اللام المفتوحة، وزاد سفيان في روايته هنا ﴿لم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً﴾ [الكهف: ٧٥] قال: وهذه أشد من الأولى، زاد مسلم من رواية أبي إسحاق عن سعيد بن جبير في هذه القصة «قال النبي صلى الله عليه وسلم: رحمة الله علينا وعلى موسى، لولا أنه عجل لرأي العجب، ولكنه أخذه فاعمة من صاحبه فقال: إن سألتك عن شيء بعدنا فلا تصاحبي» ولابن مردويه من طريق عبد الله بن عبيد بن حمير عن سعيد بن جبير «فاستحيا عند ذلك موسى وقال: إن سألتك عن شيء بعدنا» وهذه الزيادة وقع مثلاً في رواية عمرو بن دينار من رواية سفيان في آخر الحديث «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وعدنا أن موسى صبر حتى يقض الله علينا من أمرهما» زاد الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن سفيان «أكثر مما قص».

قوله: [فانطلقا فوجدا جنداراً] في رواية سفيان «فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية» وفي رواية أبي إسحاق عند مسلم «أهل قرية ثمامة». فثاماً في الجبال فاستظما أهلها «قيل هي الألة وقيل إنطاكية وقيل أفريجيان وقيل برقة وقيل ناصرة وقيل جزيرة الأندلس، وهذا الاختلاف قريب من الاختلاف في المراد بمجمع البحرين، وشدة المبالغة في ذلك تقتضي أن لا يوثق بشيء من ذلك».

قوله: [قال سعيد يده هكلاً ووقع يده فاستقام] هو من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن سعيد، ولهذا قال بعده «قال يعلى هو ابن مسلم حسب أن سعيداً

قال: فسحبه يده فاستقام» وفي رواية سفيان «فوجدا جنداراً يريد أن يقض قال مسائل فقال الخضر يده فاقامه» وذكر الثعلبي أن عرض ذلك الجندار كان خمسين ذراعاً في مائة ذراع بذرهم.

قوله: [قال: لو شئت لأخلفت عليه أجراً، قال سعيد: أجراً ناكلاً] زاد سفيان في روايته «وقال موسى: قوم أيتهم فلم يطعمونا ولم يضيفونا، لو شئت لأخلفت عليه أجراً» وفي رواية أبي إسحاق «قال: هذا فراق بين وبينك، فأنفذ موسى بطرف ثوبه فقال: حدثني» وذكر الثعلبي أن الخضر قال لموسى: أتومني على خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجندار، ونسيت نفسك حين أقيت في البحر، وحين قتلت القبطي، وحين سقيت أغنام ابني شعيب احتساباً.

قوله: [وكان وراءهم ملك، وكان أمامهم، قراها ابن عباس أمامهم ملك] وفي رواية سفيان «كان ابن عباس يقرأ: وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً» وقد تقدم الكلام في «رواه» في تفسير إبراهيم.

قوله: [يزعمون عن غير سعيد أنه هدد بن يمد] القائل هو ابن جريج، ومراده أن تسمية الملك الذي كان يأخذ السفن لم تقع في رواية سعيد. قلت: وقد هزه ابن خالويه في «كتاب ليس لجاهله» قال: وزعم ابن دريد أن هدد اسم ملك من ملوك حمير زوجة سليمان بن داود بقليس. قلت: إن ثبت هذا حل على التعمد والاشتراك في الاسم ليد ما بين هدد موسى وسليمان، وبعد في الروايات بضم اللام وحكى ابن الأثير قتها والدال مفتوحة أضافاً، ووقع عند ابن مردويه بالهم بدل اللام، وأبوهم يدد بفتح الموحدة، وجاء في تفسير مقاتل «أن اسمه منولة بن الجلندي بن سعيد الأزدي، وقيل: هو الجلندي وكان بجزيرة الأندلس».

قوله: [الغلام المقتول اسمه يزعمون حمسور] القائل ذلك هو ابن جريج، وحسور في رواية أبي زر عن الكشمي بفتح المهملة أوله ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة مضمومة وكذا في رواية ابن السك، وفي روايته عن غيره بجيم أوله، وعند القاسبي بنون بدل تحتانية، وعند عديس بنون بدل الراء، وذكر السهيلي أنه رآه في نسخة بفتح المهملة والموحدة ونونين الأولى مضمومة بينهما الواو الساكنة، وعند الطبري من طريق شعيب الجبلي كالقاسبي، وفي «تفسير الضحاك بن مزاحم» اسمه حشرد ووقع في تفسير الكلبي اسم الغلام شمعون.

قوله: [ملك يأخذ كل سفينة غصباً] في رواية النسائي «وكان أبي يقرأ يأخذ كل سفينة صالحة غصباً» وفي رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان «وكان ابن سعد يقرأ كل سفينة صالحة غصباً».

قوله: [فأردت إذا هي مرت به أن يدعها ليعيا] في رواية النسائي «فأردت أن أعياها حتى لا يأخذها».

قوله: [إذا جاوزوا أصحلوها فانتصروا لها] في رواية النسائي «فإذا جاوزوه رقصوا فانتصروا بها وبقيت لهم».

قوله: [ومنهم من يقول سلوها بقارورة، ومنهم من يقول بالقار] أما القار فهو بالقاف وهو الزفت، وأما قارورة فغسبت في الروايات بالقاف، لكن في رواية ابن مردويه ما يدل على أنها بالقاف لأنه وقع في روايته «قارورة بالثنية والمثنية تقع في موضع الفاء كثير من الأسماء ولا تقع بدل القاف، قال الجوهري: يقال قار قارورة مثل ثار ثور، فإن كان حضوراً فلهه قارورة من ثوران القدر الذي يغلي فيها القار أو غيره، وقد وجهت رواية القارورة بالقاف بأنها قارورة من القار، وأما التي من الزجاج فلا يمكن السد بها، وجوز الكرماني احتمال أن يسحق الزجاج ولت بشيء ويلصق به ولا يخفى بعده، ووقع في رواية مسلم «وأصلحوها بخشعة» ولا إشكال فيها.

قوله: [كان أبوه مؤمنين وكان كافراً] يعني الغلام المقتول، في رواية سفيان: وأما الغلام فطبع يوم طبع كافراً، وكان أبوه قد علقا عليه «وفي المختار لأوه بن منبه: كان اسم أبيه ملاس واسم أمه رحا، وقيل اسم أبيه كارد واسم أمه سهوى».

قوله: [فخشيتم أن يرهقهما طغيانا وكفراً] أن يحملها حبه على أن يتابعها على دينه) هذا من تفسير ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبير، وأخر ابن المنذر من طريق سالم الأظف عن سعيد بن جبير مثله، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿يرهقهما﴾ أي يشاهما.

قوله: [خيراً منه زكاة وأقرب رحماً] قوله: أكلت نفساً زكية يعني أن قوله زكاة ذكر للمناسبة للمذكورة. وروى ابن المنذر من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج في

قوله: ﴿خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةٌ﴾ [الكهف: ٨١] قال: إسلاماً. ومن طريق عطية العوفي قال: ديناً.

٤ - باب ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِقَاتِهِ آتَيْنَا خَدَانًا﴾

قَدْ قَبِلْنَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا [قال: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ لَبَاقِيًا نَسِيتَ الْخُوتَ] ﴿١﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَقَصَصْنَا﴾ [١٦٤-١٦٥]. ﴿فَصَنَعْنَا﴾ [١٠٤]. عَمَلًا ﴿جَوَلَا﴾ [١٠٨]. تَحَوَّلَا. ﴿قَالَ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَأَرَادَتْهُ عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصْنَا﴾ [١٦٤]. ﴿إِسْرَأُ﴾ [٧١]. وَ﴿نُكْرَأُ﴾ [٧٤]. ذَاهِبَةً. ﴿يَنْقُضُنَّ﴾ [٧٧]. يَنْقَاضُ كَمَا تَقْضَانِ السَّنُ. ﴿تَقْبِضُنَّ﴾ [٧٧]. وَاتَّخَذْتُ وَاحِدَةً. ﴿رُخْمًا﴾ [٨١]. مِنَ الرُّخْمِ، وَهِيَ أَشَدُّ مِثْلَةً مِنَ الرُّخْمَةِ، وَتُظَنُّ أَنَّهُ مِنَ الرُّجْمِ، وَكَذَلِكَ مَكَّةُ أُمُّ رَحِمٍ، أَيِ: الرُّخْمَةِ تَقُولُ بِهَا.

باب قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ إِلَى آخِرِهِ [١٦٣].

٤٧٢٧ - حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ تَوَلَّاهُ الْبَكَّالِيُّ يَزْغُمُ: أَيْ مُوسَى تَبَى إِسْرَائِيلَ لَيْسَ بِمُوسَى الْخَضِرِ، فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ. حَدَّثَنَا أَبُو بْنُ كَثِيرٍ.

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَامَ مُوسَى عَطِيًّا فِي تَبَى إِسْرَائِيلَ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ النَّاسِ أَظْلَمُ؟ قَالَ: أَنَا فَصَبَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَزِدْهُ الْعِلْمَ إِلَّا قِلًّا، وَأَوْحَى إِلَيْهِ، تَلَسَّ عَدُوًّا مِنْ عِبَادِي يَمْتَحِمُ الْبُخْرَيْنِ، هُوَ أَظْلَمُ مِنْكَ. قَالَ: أَيُّ رَبٍّ، كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: تَأَخَّذْ حَوْثًا فِي بَيْتِكِ، فَتَحْتِمَا قَدَدَتِ الْخُوتَ قَاتِلَةً.

قَالَ: فَخَرَجَ مُوسَى وَمَعَهُ قَهْرٌ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ، وَمَعَهُمَا الْخُوتُ، حَتَّى أَتَيْتَاهُمَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَزَلَا جَنَّتَا، قَالَ: فَوَضَعَ مُوسَى رَأْسَهُ قَامًا.

قَالَ سَفْيَانُ: وَلَمْ يَحِثْ غَيْرَ عَمْرِو قَالَ: وَلَمْ يَأْصِلِ الصَّخْرَةَ غَيْرَ يُقَالُ لَهَا الْحَتَاةُ، لَا يُعْرَبُ مِنْ مَالِهَا شَيْءٌ إِلَّا حَيٌّ، فَاصْأَبَ الْخُوتُ مِنْ مَاءِ بِلْكَ الْقَيْنِ.

قَالَ: فَخَوَّلَا وَانْسَلَّ مِنَ الْمَوَكِبِ فَدَخَلَ الْبَحْرَ، فَلَمَّا اسْتَحَقَقَ مُوسَى قَالَ لِقَاتِهِ: ﴿آتَيْنَا خَدَانًا﴾. الآية، قَالَ: وَلَمْ يَجِدِ النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَا مَا أَمَرَ بِهِ، قَالَ لَهُ قَهْرٌ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ لَبَاقِيًا نَسِيتَ الْخُوتَ﴾. الآية. قَالَ: فَرَجَعَا يَفْضَانِ فِي آثَارِهِمَا، فَوَجَدَا فِي الْبَحْرِ كَالطَّائِفِ مَعَرَّ الْخُوتِ، فَكَانَ لِقَاتُهُ عَجَبًا، وَلِلْخُوتِ مَرَبًا.

قَالَ: فَلَمَّا أَتَيْتَاهُمَا إِلَى الصَّخْرَةِ، إِذْ هُمَا بِرَجُلٍ مَسْجِيٍّ بِسُوبٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، قَالَ: وَأَنْتَ بَارِئُكَ السَّلَامَ، فَقَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: مُوسَى تَبَى إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ أَتَيْتَ عَلَى أَنَّ تَعْلَمُنِي مِمَّا عَلَّمْتُ وَخَدَا. قَالَ لَهُ الْخَضِرُ: يَا مُوسَى إِنَّكَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَزَمَكَ اللَّهُ لَا أَظْلَمُهُ، وَأَنَا عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَزَمِيهِ اللَّهُ لَا تَعْلَمُهُ. قَالَ: بَلْ أَتَيْتُكَ؟ قَالَ: فَإِنْ أَتَيْتَنِي فَلَا تَسْأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحَدِّثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا.

فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ، فَتَمَرَّتْ بِهِمْ سَفِينَةٌ قَصِيرَةٌ الْخَضِرُ، فَحَمَلُوهُمْ فِي سَفِينَتِهِمْ بِغَيْرِ تَوَلٍّ، يَقُولُ: بِغَيْرِ اجْتِرَافٍ، فَرَكِبَا السَّفِينَةَ.

قَالَ: وَوَقَعَ عَصْفُورٌ عَلَى خَرْفِ السَّفِينَةِ، فَفَعَسَ بِمِقَارَةٍ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ الْخَضِرُ لِمُوسَى: مَا عَلِمْتُكَ وَعِلْمِي وَعِلْمُ الْخَلَائِقِ فِي عِلْمِ اللَّهِ، إِلَّا بِفَقْدَارٍ مَا عَمَسَ هَذَا الْعَصْفُورُ بِمِقَارَةٍ.

قوله: (وَأَقْرَبَ رَحْمًا هُمَا بِهِ أَرْحَمُ مِنْهُمَا بِالْأَوَّلِ الَّذِي قُصِلَ خَضِرٌ) وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذَرِ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ الْأَوْدِيِّ عَنْ عَطِيَّةِ نَحْوِهِ. وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: الرَّحِمُ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْقَرِيبَةُ، وَيُسَكَّنُهَا فَرَجُ الْأُنْثَى، وَيُضَمُّ الرَّاءُ ثُمَّ السُّكُونُ الرَّحْمَةُ. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ: الرَّحِمُ وَالرَّحِمُ يَجِيءُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ مَعَ السُّكُونِ فَيُعْلَمُ بِمَعْنَى، وَهُوَ مَثَلُ الْعَمْرِ وَالْعَمْرُ وَسَيَاتِي قَوْلُهُ: «رَحْمًا» فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ أَيْضًا.

قوله: (وَزَعَمَ غَيْرُ سَعِيدٍ أَنَّهُمَا أَبَدَلَا جَارِيَةً) هُوَ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَرَوَى ابْنُ مَرْثُومٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ، وَقَالَ يَمْلِكُ ابْنُ مَرْثُومٍ أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، إِنَّهَا جَارِيَةٌ. وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، قَالَ: وَيَقَالُ أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: إِنَّهَا جَارِيَةٌ. وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ حِبَّاسٍ «فَلَبِغْنَا رَبَّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً قَالَ: أَبَدَلْنَا جَارِيَةً فَوَلَدَتْ نِيًّا مِنْ الْبُتَيْيَةِ» وَطَرِيقُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ نَحْوَهُ، وَلَا ابْنَ الْمُنْذَرِ مِنْ طَرِيقِ بَسْطَامٍ عَنْ حَيْلٍ قَالَ: أَبَدَلْنَا مَكَانَ الْغُلَامِ جَارِيَةً وَلَدَتْ نَبِيَّةً، وَلَعِبِدَ ابْنُ حَيْدٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ ابْنُ أَبَانَ عَنْ حَكِيمَةَ: وَلَدَتْ جَارِيَةً، وَلَا ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ السَّيِّدِيِّ قَالَ: وَلَدَتْ جَارِيَةً فَوَلَدَتْ نِيًّا، وَهُوَ الَّذِي كَانَ بَعْدَ مُوسَى قَدْ قَالُوا لَهُ: لَبِغْتَ لَنَا مَلَكًا نَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاسْمُ هَذَا الْبُتَيْيَةِ شَمْعُونُ، وَاسْمُ أُمِّهِ حَتَّةُ. وَعَنْ ابْنِ مَرْثُومٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُمَا وَلَدَتْ غُلَامًا، لَكِنْ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَآخِرُهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ يَأْتِيَانِ حَسَنٌ عَنْ حَكِيمَةَ عَنْ ابْنِ حِبَّاسٍ نَحْوَهُ. وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الْكَلْبِيِّ: وَلَدَتْ جَارِيَةً عَدَّةً وَلَدَتْ أَبْيَاهُ فَبَدَى اللَّهُ لَهُمْ أَعْمَاءُ. وَقِيلَ عَدَّةٌ مِنْ جَاءٍ مِنْ وَلَدَهَا مِنَ الْبُتَيْيَةِ سَبْعُونَ نِيًّا.

قوله: (وَأَمَّا دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ فَقَالَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: إِنَّهَا جَارِيَةٌ) هُوَ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَيْضًا وَرَوَى الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ حُجَّاجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَبْرِ عَنْ جَبْرِ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ مَقْبُوبِ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّهُمَا أَبَدَلَا جَارِيَةً. قَالَ: وَآخِرُهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: أَنَّهَا جَارِيَةٌ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَيَلْغِي أَنْ أَمَّهُ يَوْمَ قَتَلَ كَانَتْ حَيْلِي بِغُلَامٍ. وَيَعْقُوبُ بْنُ عَاصِمٍ هُوَ أَخُو دَاوُدَ وَهُمَا ابْنَا عَاصِمِ بْنِ حُرَيْرَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الْخَضِرِيِّ وَكُلٌّ مِنْهُمَا ثَقَّةٌ مِنْ صُفَرَاءِ التَّابَعِينَ. وَفِي الْحَدِيثِ مِنْ الْقَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: اسْتِحْبَابُ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِزْدِيَادِ مِنَ الْعِلْمِ، وَالرَّحْلَةَ نِيَّةً، وَلِقَاءَ الْمُشَافِقِ وَتَحْقِيقَ الْمَشَافِقِ فِي ذَلِكَ، وَالِاسْتِعَانَةَ فِي ذَلِكَ بِالْأَتْبَاعِ، وَالطَّلَاقَ الْفَتَى عَلَى التَّابِعِ، وَاسْتِخْلَافَ الْحَرْفِ، وَطَرَاةَ الْخَدَامِ لِمُخْدَمِهِ وَعِلْمُ النَّاسِ، وَقَبُولُ الْهَبَةِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِ. وَاسْتَدْلَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْخَضِرَ نَبِيٌّ لَعَدَّةٌ مَعَانٍ قَدْ نَبِذَتْ عَلَيْهِمَا فِيمَا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢] وَكَتَابَةِ مُوسَى رَسُولَ اللَّهِ لَهُ لِيَعْلَمَ مِنْهُ، وَكَاطِلَاقَ أَنَّهُ أَهْلَمُ مِنْهُ، وَكَاتِلَاقَهُ عَلَى قَتْلِ النَّفْسِ لِمَا شَرَحَهُ بَعْدَ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَأَمَّا مَنْ اسْتَدْلَ بِهِ عَلَى جَوَازِ دَفْعِ الْفُضُولِ بِأَنْفُسِهِمَا، وَالْإِفْضَاءَ عَلَى بَعْضِ الْمَكَرَاتِ خَافَةَ أَنْ يَتَوَلَّدَ مِنْهُ مَا هُوَ أَشَدُّ، وَافْسَادَ بَعْضِ الْمَالِ لِإِصْلَاحِ مَعْظَمِهِ كَصَهَابِ الْبَهْمَةِ لِلنَّسَمِ وَقَطْعَ أَفْئِدَتِهَا لِتَشْمِيزِ، وَمِنْ هَذَا مَصَالِحُهُ فِي الْيَتِيمِ السُّلْطَانِ عَلَى بَعْضِ مَالِ الْيَتِيمِ خَشِيَةَ ذُعَابِهِ بِجَمِيعِهِ فَصَحِيحٌ، وَلَكِنْ فِيمَا لَا يَمَارِضُ مَنُوصُوعَ الشَّرْعِ، فَلَا يَسْرُغُ الْإِقْدَامَ عَلَى قَتْلِ النَّفْسِ عَنْ تَوَقُّعِ مَنْ أَنْ يَقْتُلَ أَنْفُسًا كَثِيرَةً وَقِيلَ أَنْ يَتِمَّاطَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا فَعَلَ الْخَضِرُ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: قَوْلُ الْخَضِرِ: وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَأَنَّهُ هُوَ بِاخْتِيَارٍ مَا يُوَلِّدُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ أَنْ لَوْ عَاشَ حَتَّى يَبْلُغَ، وَاسْتِحْبَابِ مِثْلِ هَذَا الْقَتْلِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِي خَلْقِهِ بِمَا يَشَاءُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَوَازُ تَكْلِيفِ الْمَظْهَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ كَانَ فِي تِلْكَ الشَّرِيعَةِ فَيُرْتَفَعُ الْإِشْكَالُ. وَفِي جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِالتَّبَعِ وَيَلْحَقُ بِهِ الْأَلَمُ مِنْ مَرَضٍ وَغَوَاهُ، وَهَلْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مَسْخُطٍ مِنْ الْقُدُورِ، وَفِيهِ أَنْ التَّوَجُّعَ إِلَى رِيهِ يَمَانُ فَلَا يَسْرِعُ إِلَيْهِ النَّصَبُ وَالْجَوْرُ، خِلَافَ التَّوَجُّعِ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا فِي قِصَّةِ مُوسَى فِي تَوَجُّعِهِ إِلَى مِيقَاتِ رِيهِ وَذَلِكَ فِي طَاعَةِ رَبِّهِ فَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُ أَنَّهُ تَعَبَ وَلَا طَلَبَ غَدَاةً وَلَا رَافِقَ أَحَدًا، وَلَمَّا فِي تَوَجُّعِهِ إِلَى مَدِينٍ فَكَانَ فِي حَاجَةٍ نَفْسَهُ فَاصْبَاهُ الْجَمْعِ، وَفِي تَوَجُّعِهِ إِلَى الْخَضِرِ حَاجَةً نَفْسَهُ أَيْضًا فَصَبَّ وَجَاعَ. وَفِي جَوَازِ طَلَبِ الْقُوَّةِ وَطَلَبِ الضِّيَاقَةِ، وَفِيهِ تِيَامُ الْعَدْرِ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وَتِيَامُ الْحَبَّةِ الثَّلَاثَةِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: يَشَاءُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَصْلُ مَالِكٍ فِي ضَرْبِ الْأَجَالِ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَهَامٍ، وَفِي التَّلَوُّمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَفِي حَسَنِ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ وَانْ لَا يَضَافُ إِلَيْهِ مَا يَسْتَحْتَجُّ لَفْظُهُ وَإِنْ كَانَ الْكَلِمَةُ بِتَقْدِيرِهِ وَخَلَقَهُ لِقَوْلِ الْخَضِرِ عَنْ السَّفِينَةِ ﴿فَارْتَدَّتْ أَنْ أَعْيَاهَا﴾ [الكهف: ٧٩] وَعَنْ الْجَدَارِ ﴿فَارْتَدَّتْ﴾ [الكهف: ٨٢] وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالْخَيْرُ بَيْنَكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ».

تقدمت عن عبد الله بن محمد عن سفيان بن عيينة في كتاب العلم، وقوله في آخرها: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا أن موسى صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما » تقدم في العلم بلفظ « يرحم الله موسى لودنا لو صبر » وتقدم في أحاديث الأنبياء عن علي بن عبد الله بن المديني عن سفيان كرواية تقي، لكن قال بعدها: « قال سفيان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يرحم الله موسى إلخ » فهذا يحمل أن تكون هذه الزيادة وهو « يرحم الله موسى » لم تكن عند ابن عيينة بهذا الإسناد، ولكنه أرسلها. ويحمل أن يكون علي سمعه من مرتين مرة بإثباتها ومرة بحذفها وهو أول، فقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وعمر بن محمد الناقد وابن أبي عمر وعبيد الله بن سعيد

والترمذي عن ابن أبي عمر والنسائي عن ابن أبي عمر كلهم عن سفيان بلفظ « يرحم الله موسى إلخ » متصلاً بالخبر. وأخرجه مسلم عن طريق رقية عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير بزيادة ولفظه « ولو صبر لراى المحب » وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه « رحمة الله علينا وعلى أئمتنا » وأخرجه الترمذي والنسائي عن طريق حمزة الزيات عن أبي إسحاق مختصراً، وأبو داود من هذا الوجه مطولاً، ولفظه « وكان إذا دعا بدأ بنفسه » وقال: رحمة الله علينا وعلى موسى. « وقد ترجم المصنف في الدعوات من خص أخاه بالدعاء دون نفسه وذكر فيه عدة أحاديث، وكأنه أشار إلى أن هذه الزيادة وهي « كان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه » لم تثبت عنده، وقد سئل أبو حاتم الرازي عن زيادة وقعت في قصة موسى والخضر من رواية ابن إسحاق هذه عن سعيد بن جبير وهي قوله في صفة أهل القرية « أتيا أهل قرية لتأساً طافوا في المجالس » فأنكرها وقال: هي مدرجة في الخبر، فقد يقال وهذه الزيادة مدرجة فيه أيضاً، والمخفوظ رواية ابن عيينة المذكورة. والله اعلم

٥ - باب ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [١٠٣]

٧٢٨ - حذيثي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مُصَنَّبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾. هُمُ الْخُرُوبِيُّ؟ قَالَ: لَا، هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، أَشَأُ الْيَهُودُ: فَكَذَّبُوا مُحَمَّدًا ﷺ، وَأَمَّا النَّصَارَى: كَفَرُوا بِالْحَقِّ وَقَالُوا: لَا طَعَامَ فِيهَا وَلَا شَرَابَ، وَالْخُرُوبِيُّ: ﴿ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾.

وَكَانَ سَعْدٌ يَسْمَعُهُمُ الْقَاصِينَ.

قوله: (باب قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) ذكر فيه حديث مصعب بن سعد « سألت أبي يحيى سعد بن أبي وقاص عن هذه الآية » وهذا الحديث رواه جماعة من أهل الكوفة عن مصعب بن سعد بالفاظ مختلفة نل على ما تيسر منها، ووقع في رواية يزيد بن هارون عن شعبة بهذا الإسناد عند النسائي « سأل رجل أبي » فكان الراوي نسي اسم السائل فإبهمه، وقد تبين من رواية غيره أنه مصعب راوي الحديث.

قوله: (هم الخروبي) يفتح الهملة وضم الراء نسبة إلى حروراء وهي القرية التي كان ابتداء خروج الحوارج على علي منها، ولابن مردويه من طريق حصين بن مصعب « لما خرجت الحرورية قتل لأبي: أهؤلاء الذين أنزل الله فيهم ؟ » وله من طريق القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل عن علي في هذه الآية قال: « أظن أن بعضهم الحرورية » والمحكم من وجه آخر عن أبي الطفيل قال: « قال علي: منهم أصحاب النهروان » وذلك قبل أن يخرجوا. وأصله عند الرزاق بلفظ « قام ابن الكواء إلى علي فقال: ما الأخسرين أعمالاً؟ قال: أولئك، منهم أهل حروراء » ولعل هذا هو السبب في سؤال مصعب أباه عن ذلك، وليس الذي قاله علي بيبعد، لأن اللفظ يتناولوه وإن كان السبب خصوصاً.

قوله: (قال: لا هم اليهود والنصارى) وللحاكم « قال: لا، أولئك أصحاب الصوامع » ولابن أبي حاتم من طريق هلال بن يساف عن مصعب « هم أصحاب الصوامع » وله من طريق أبي خزيمة يفتح المعجمة وبالصاد الهملة واسمه عبيد الله بن قيس: « هم الرهبان الذين حبسوا أنفسهم في السوراي ».

قوله: (وأما النصارى كفروا بالجنة وقالوا: ليس فيها طعام ولا شراب) في رواية ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن مرة عن مصعب قال: « هم عباد النصارى قالوا: ليس في الجنة طعام ولا شراب ».

قوله: (والحرورية الذين يقتضون إلخ) في رواية النسائي « والحرورية الذين

قال: فلم يفتحاً موسى إذ عمد الخضر إلى قنوم فخرق السفيينة، فقال له موسى: قوم حملوا بغير نول، عمدت إلى سفييتهم فخرقتها » يخرق أهلها لقد جئت في الآية.

فَانْطَلَقَا إِذَا هُمَا بِبَلَدٍ يَنْتَبِئُ مِنَ الْعِلْمَانِ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ فَفَقَطَعَهُ، قَالَ لَهُ مُوسَى: أَفَقُلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ، لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا، قَالَ: أَنَا أَقْلُ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا - إِلَى قَوْلِهِ - قَاتَبَا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ، فَقَالَ يَدِي: هَكَذَا فَاقَامَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: إِنَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ الْقَرْيَةَ فَلَمْ يُضَيِّقُوا، وَلَمْ يَطْعَمُوا، لَوْ جِئْتَ لَاتَخَذْتَ عَلَيْهِ اجْرًا، قَالَ: هَذَا فِرَاقُ نَبِيٍّ وَتِيخٌ، سَأَلْتُكَ بِطَوِيلٍ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَبِذَا أَنْ مُوسَى صَبَرَ حَتَّى يَفْصَحَ عَنَّا مِنْ أَمْرِهَا.

قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِييَةٍ صَالِحَةٍ غَضِبًا، وَأَمَّا الْعِلْمَانُ فَكَانَ كَثِيرًا [راجع: ٧٤. أخرجه مسلم: ٢٣٨٠].

قوله: (باب فلما جاوزا قال لهما: أتيا غدا) إلى قوله - قصصاً - ساق فيه قصة موسى عن تقيي عن سفيان، وقد نهت على ما فيه من فائدة زائدة في الذي قبله. وقوله عن عمرو بن دينار تقدم قبل باب من رواية الحميدي عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار، وروى الترمذي عن طريق علي بن المديني قال: حجبت وليس لي همه إلا أن أسمع من سفيان الخبر في هذا الحديث، حتى سمعت يقول: حدثنا عمرو وكان قبل ذلك يقول بالمتعة.

قوله: (يقض يقاض كما يقاض السن) كنا لابي ذر ولغيره « الشيء » بمجمة وتحتانية وهو قول أبي عبيدة قال في قوله: « يريد أن يقض » [الكهف: ٧٧] أي يقض، يقال انقضت الدار إذا تهدمت، قال: وقرأه قوم يقاض أي يقض من أصله كفولك انقاضت السن إذا انقضت من أصلها، وهذا يؤيد رواية أبي ذر، وقرأه يقاض مروية عن الزهري. واختلف في ضاهاه قليل بالتشديد بوزن يمحار وهو أبغ من يقض، ويقض بوزن يفعل من انقضاء الطائر إذا سقط إلى الأرض، وقيل بالتخفيف وعليه يطبق المعنى الذي ذكره أبو عبيدة. وعن علي أنه قرأ « يقاض » بالهملة، وقال ابن خالويه: يقولون انقاضت السن إذا انشقت طولاً، وقيل إذا تصدعت كيف كان. وقال ابن فارس: قيل معناه كالذي بالهملة وقيل الشق طولاً. وقال ابن دريد انقاض بالهمزة انكسر، وبالهملة تصدع. وقرأ الأصمعي ثيماً لابن مسعود « يريد لنقص » بكسر اللام وضم التحتانية وفتح القاف وتخفيف الضاد من النقض.

قوله: (نكرأ جاهية) كنا لابي، والذي عند أبي عبيدة في قوله: « لقد جئت شيئاً إمراً » [الكهف: ٧١] داهية، ونكرأ أي عظيماً. واختلف في أيها أبغ قليل إمراً أبغ من نكرأ لأنه قالها بسبب الحرق الذي يقضي إلى هلاك عدة أنفس وتلك بسبب نفس واحدة. وقيل نكرأ أبغ لكون الضرر فيها ناجزاً بخلاف إمراً لكون الضرر فيها متوقفاً. ويؤيد ذلك أنه قال في نكرأ « لم أقل لك » [الكهف: ٧٥] ولم يقلها في إمراً.

قوله: (فصلت واختلفت واحد) هو قول أبي عبيدة، ووقع في رواية مسلم عن عمرو بن محمد عن سفيان في هذا الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها لتخلت وهي قراءة أبي عمرو، ورواية غيره لا تخلت.

قوله: (رحماً من الرحم وهي أشد مبالغة من الرحمة، ويظن أنه من الرحم، ولقدى مكة أم رحم أي الرحمة تنزل بها) من من كلام أبي عبيدة، ووقع عنده مرقاً، وقد تقدم في الحديث الذي قبله، وحاصل كلامه أن رحماً من الرحم التي هي القرابة، وهي أبغ من الرحمة التي هي رقة القلب لأنها تستلزمها غلباً من غير عكس، وقوله: « ويظن » مني للمجهول، وقوله: « مشتق من الرحمة » أي التي اشتقت منها الرحيم، وقوله: « أم رحم » بضم الراء والسكون وذلك لتزل الرحمة بها، فيه تقوية لما اختاره من أن الرحم من القرابة لا من الرقة.

قوله: (باب قوله تعالى: قال: أرايت إذا أوتينا إلى الصخرة إلخ) ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر، وذكر فيه قصة موسى والخضر عن تقيي عن سفيان بن عيينة، وقد

الله: «ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل إلى الفاسقين» قال يزيد: «مكننا حفظت. قلت: وهو غلط منه أو من حفظه عنه، وكذا وقع عند ابن مردويه «أولئك هم الفاسقون» والصواب «الخاسرون» ووقع على الصواب كذلك في رواية الحاكم.

قوله: (وكان سعد يسميهم الفاسقين) لعل هذا السبب في الغلط المذكور، وفي رواية للحاكم «الخوارج قوم زاغوا فإزاع الله قلوبهم» وهذه الآية هي التي أخرها الفاسقين لعل الاختصار اقتضى ذلك الغلط، وكان سعداً ذكر الأتيين معاً التي في البقرة والتي في الصف، وقد روى ابن مردويه من طريق أبي عون عن مصعب قال: «نظر رجل من الخوارج إلى سعد فقال: هذا من أمة الكفر، فقال له سعد: كذبت، أنا قاتلت أمة الكفر. فقال له آخر: هذا من الأخسرين أصلاً، فقال له سعد: كذبت، أولئك الذين كفروا بآيات ربهم الآية» قال ابن الجوزي: وجه خسارتهم أنهم تبدلوا على غير أصل، فابتدعوا، ففسروا الأعمار والأعمال.

٦ - باب «أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه

فحبطت أعمالهم» الآية [١٠٥]

٤٧٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا الْمُفَوِّزَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ لَيَكُنِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزُولُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحُ بَنُوَصَّةٍ. وَقَالَ: الْفُرُوزَا: «فَلَا تَلِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنَانُهُ» وَغُنْ يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الْمُفَوِّزَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ... مِطْلَقٌ [أخرجه مسلم: ٢٧٨٥].

قوله: (باب «أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه» الآية) تقدم من حديث سعد بن أبي وقاص في الذي قبله بيان أنها نزلت في الأخسرين أصلاً. قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو الذهلي نسبة إلى جد أبيه. وقوله: «حدثنا سعيد بن أبي مريم» هو شيخ البخاري أكثر عنه في هذا الكتاب، وربما حدث عنه بواسطة كما هنا.

قوله: (الرجل العظيم السمين) في رواية ابن مردويه من وجه آخر عن أبي هريرة «الطويل العظيم الأكلون الشروب».

قوله: (وقال: الفروا) «فلا تليم لهم يوم القيامة وزناً» (القاتل يجتمل أن يكون الصحابي، أو هو مرفوع من بقية الحديث).

قوله: (وعن يحيى بن بكير) هو معطوف على سعيد بن أبي مريم، والتقدير حدثنا محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي مريم وعن يحيى بن بكير، وبهذا جزم أبو مسعود، ويحيى بن بكير هو ابن عبد الله بن بكير، نسب لجده، وهو من شيوخ البخاري أيضاً، وربما أدخل بينهما واسطة كهذا، وجوز غير أبي مسعود أن تكون طريق يحيى هذه معلقة، وقد وصلها مسلم عن محمد بن إسحاق الصفياني عنه.

١٩ - كهيمص

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَسْمَعُ بِهِمْ وَأَبْصِرُ» اللَّهُ يَقُولُهُ، وَهُمْ الْيَوْمَ لَا يَسْمَعُونَ وَلَا يَبْصُرُونَ «فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» [٣٨]: يَخْبِي قَوْلُهُ «أَسْمَعُ بِهِمْ وَأَبْصِرُ»: الْكُفَّارَ يُؤَيِّدُ أَسْمَعُ شَيْءٍ وَأَبْصُرُهُ. «لَا زُجْنَكَ» [٤٦]: لَا ضَمَمَتَكَ. «وَبَرِيًّا» [٧٤]: مَنْظَرًا.

وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: عَلِمْتُ مَرْتَمَ أَنَّ الْقِيَّ فَوْ نَهْيَةٍ حَتَّى قَالَتْ: «إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ نَبِيًّا» [١٨]:

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «تَوَزَّعَهُمْ أَرَأَيْتَ» [٨٣]: تَزَعَجَهُمْ إِلَى الْمَخَاصِي إِزْعَاجًا.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «لَذَا» [٩٧]: عِوَجًا.

قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَرَدًا» [٨٦]: عَطَاشًا «أَتَأْتَا» [٧٤]: مَالًا. «إِذَا»

[٨٩]: قَوْلًا عَظِيمًا. «رُكَّوْا» [٩٨]: صَوَاتًا.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ «فَلْيَمْدُدْ» [٧٥]: فَلْيَدْعُهُ. «فَيَأْ» [٥٩]: خُسْرَانًا. «بِكَيْتَا» [٥٨]: جَمَاعَةً بَالِكٍ. «حِيلِيَّا» [٧٠]: صَلِيٍّ يَصْلَى. «نَدِيًّا» [٧٠]: وَالْأَوْدِي وَاحِدٌ، مَجْتَلِسًا.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - سورة كهيمص) سقطت البسمة لغیر أبي ذر، وهي له بعد الترجمة. وروى الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «الكاف من كرم، والماء من هادي، والباء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق» ومن وجه آخر عن سعيد نحوه لكن قال: «مين» بدل حكيم، و«عزيز» بدل عليم. وللطبري من وجه آخر عن سعيد نحوه لكن قال: «الكاف من الكثير» وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «كهيمص قسم، أقسم الله به، وهو من أسماؤه» ومن طريق فاطمة بنت علي قالت: «كان علي يقول: يا كهيمص اغفر لي» وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: هي اسم من أسماء القرآن.

قوله: (وقال ابن عباس: اسمع بهم وأبصر الله يقوله، وهم اليوم لا يسمعون ولا يبصرون في ضلال مبين، يعني بقوله: «اسمع بهم وأبصر» [مریم: ٣٨] الكفار يومئذ اسمع شيء وأبصره) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وعند عبد الرزاق عن قتادة «اسمع بهم وأبصر» يعني يوم القيامة. زاد الطبري من وجه آخر عن قتادة: سمعوا حين لا يسمعهم السمع، وأبصروا حين لا يبعثهم البصر.

قوله: (لَا زُجْنَكَ لَأَضْمَعَنَّكَ) وصله ابن أبي حاتم بإسناد الذي قبله، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال: الرجم الكلام.

قوله: (وَرَوَّيَا مَنْظَرًا) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، ولابن أبي حاتم من طريق أبي غليان عن ابن عباس قال: الأتات المناع، والرئي المنظر. ومن طريق أبي رزين قال: الثياب. ومن طريق الحسن البصري قال: الصور. وسيأتي مثله عن قتادة.

قوله: (وقال أبو وائل إلخ) تقدم في أحاديث الأنبياء.

قوله: (وقال ابن عينة «تَوَزَّعَهُمْ أَرَأَيْتَ» [مریم: ٨٣] تَزَعَجَهُمْ إِلَى الْمَخَاصِي إِزْعَاجًا) كذا هو في تفسير ابن عينة «ومثله عند عبد الرزاق، وذكره عبد بن حميد عن عمرو بن سعد وهو أبو داود الحفري عن سفيان وهو الثوري قال: تغريهم إغراء». ومثله عند ابن أبي حاتم عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ومن طريق السدي: تطغيهم ظفانيًا.

قوله: (وقال مجاهد: إِذَا عِوَجًا) سقط هذا من رواية أبي ذر، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله.

قوله: (وقال ابن عباس: وَرَدًا عَطَاشًا) تقدم في بدء الخلق.

قوله: (أَتَأْتَا) مَالًا، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: «أحسن أتاأ ورئيا» [مریم: ٧٤] قال: أكثر أحوالاً وأحسن صوراً.

قوله: (إِذَا قَوْلًا عَظِيمًا) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: (غَيَا خُسْرَانًا) ثبت لغیر أبي ذر، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وقال ابن مسعود: التي واد في جهنم بعيد القمر، أخرجه الحاكم والطبري. ومن طريق عبد الله بن عمرو بن العاص مثله، ومن طريق أبي أمامة مرفوعاً مثله وأتم منه.

قوله: (رُكَّوْا صَوَاتًا) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وعند عبد الرزاق عن قتادة مثله، وقال الطبري: الركن في كلام العرب الصوت الخفي.

قوله: (وقال غيره: بكيا جماعة بالك) هو قول أبي عبيدة، وتعقب بأن قياس جمع بالك بكاة مثل قاض وقضاة، وأجاب الطبري بأن أصله بكوا بالواو الثقيلة مثل قاعد وقمود فقلت الواو ياءً لجنيها بعد كسرة، وقيل هو مصدر على وزن فُعول مثل جلس

قال له النبي صلى الله عليه وسلم: يا جبريل ما نزلت حتى اشتقت إليك، قال: أنا كنت أشوق إليك، ولكني مأمور، وأوحى الله إلى جبريل قل له: ﴿ وما ننزل إلا بأمر ربك ﴾ روى ابن مردويه في سبب ذلك من طريق زياد النميري عن أنس قال: « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي البقاع أحب إلى الله وأيهما أفضى إلى الله؟ قال: ما أدرى حتى أسأل فنزل جبريل وكان قد أبطا عليه » الحديث. وعند ابن إسحاق من وجه آخر عن ابن عباس « أن قريشاً لما سألوا عن أصحاب الكهف فمكث النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة ليلة لا يحدث الله له في ذلك وحياً، فلما نزل جبريل قال له: أبطأت » فذكروه. وحكى ابن التين للنادوي في هذا الموضع كلاماً في استشكال نزول الوحي في القضايا الحادثة، مع أن القرآن قديم. وجوابه واضح فلم اشتغال به هناك لكن الملت به في كتاب التوحيد.

(فيه): الأمر في هذه الآية معناه الإذن بديل سبب النزول المذكور، ويحتمل الحكم أي تنزل مصاحبين لأمر الله عباده ما أوجب عليهم أو حرم، ويحتمل أن يكون المراد ما هو أهم من ذلك عند من يميز حل اللفظ على جميع معانيه

٣ - باب ﴿قَوْلِهِ:﴾ ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا

وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [٧٧]

٤٧٣٢ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدًا قَالَ: جِئْتُ الْعَاصِمَ بْنَ وَائِلَ السَّهْمِيِّ أَتَاهُ حَقًّا لِي عِنْدَهُ، فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقُلْتُ لَا حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تَبْعُثَ، قَالَ: وَإِنِّي لَمُتُّ ثُمَّ تَبْعُثُ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِذَا لِي هُنَاكَ مَالًا وَوَلَدًا فَاقْبَلِيكَ. فَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [رابع: ٢٠٩١. أخرجه مسلم: ٢٧٩٥].

رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ.

قوله: (باب قوله: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾) قراءة الأكثر بفتحين، والكوفيين سوى عاصم بقسم ثم مسكون، قال الطبري: لعلهم أرادوا التثنية بين الواحد والجمع، لكن قراءة الفتح أشمل وهي أعجب إلي.

قوله: (عن الأعمش عن أبي الضحى) كذا رواه بشر بن موسى وغير واحد عن الحميدي، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن الحميدي بهذا الإسناد فقال: « عن أبي وائل » بدل أبي الضحى والأول أصوب، وشذ حداد بن شعيب فقال أيضاً عن الأعمش عن أبي وائل، وأخرجه ابن مردويه أيضاً.

قوله: (جئت العاصم بن وائل السهمي) هو والد عمرو بن العاص الصحابي المشهور، وكان له قدر في الجاهلية ولم يوفق للإسلام، قال ابن الكلبي: كان من حكام قرش، وقد تقدم في ترجمة عمر بن الخطاب أنه أجاز عمر بن الخطاب حين أسلم. وقد أخرج الزبير بن بكار هذه القصة مطولة وفيها « أن العاصم بن وائل قال: رجل اختار لنفسه امرأة، فما لكم وله؟ فرد للمشركين عنه » وكان موته بمكة قبل الهجرة، وهو أحد المستهزئين. قال عبد الله بن عمرو: سمعت أبي يقول: عاش أبي خمساً وثمانين، وإنه ليركب حمراً إلى الطائف فيمشي عنه أكثر ما يركب، ويقال إن حماره رماه على شوكه أصابت رجله فانتفضت فمات منها.

قوله: (أتاه حَقًّا لِي عِنْدَهُ) بين في الرواية التي بعد هذه أنه أجره شيئاً عمله له، وقال فيها: « كنت تينا » وهو بفتح القاف ومسكون التحتانية بعدها نون وهو الحداة، ولأحد من وجه آخر عن الأعمش « فاجتمعت لي عند العاصم بن وائل دراهم ».

قوله: (فقلت لا) أي لا أخفر.

قوله: (حتى قوت ثم تبعث) مفهومة أنه يكفر حينئذٍ لكنه لم يرد ذلك لأن الكفر حينئذٍ لا يتصور، فكأنه قال: لا أخفر أبداً. والنكتة في تعبيره بالبعث تعبير العاصم بأنه لا يؤمن به، وبهذا التقرير يتدفق لإيراد من استشكل قوله هذا فقال: غل الكفر، ومن غلق الكفر كفر، وأجاب بأنه خاطب العاصم بما يعتقد فملق على ما يستحيل يزعمه، والتقرير الأول بخي هذا الجواب.

قوله: (فأقبلت) فنزلت زاد ابن مردويه من وجه آخر عن الأعمش « فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت ».

جلوساً، ثم قال: يجوز أن يكون المراد باليكي نفس البكاء، ثم أسند عن عمر أنه قرأ هذه الآية فسجد ثم قال: ويحك هذا السجود فابن البكاء؟ كذا قاله، وكلام عمر يحتمل أن يريد الجماعة أيضاً أي ابن القوم اليكي.

قوله: (صلياً صلي يصلي) هو قول أبي عبيدة وزاد: والصلي فنزل، ولكن انقلبت الواو ياء ثم أدمجت.

قوله: (ندياً والنادي واحد مجلساً) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ وأحسن ندياً ﴾ قال: مجلساً، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ وأحسن ندياً ﴾: أي مجلساً، والندي والنادي واحد والجمع أندية، وقيل أخذ من الندى ناديه وهو الكرم لأن الكرماء يجتمعون فيه، ثم أطلق على كل مجلس. وقال ابن إسحاق في « السيرة » في قوله تعالى: ﴿ فليدع ناديه ﴾ [الملئ: ١٧] النادي المجلس، ويطلق على المجلس.

قوله: (وقال مجاهد: فليمدد فليدعه) هو بفتح الدال ومسكون العين، وصله الفرغاني بلفظ « فليدعه الله في طغيانه » أي يمهله إلى مدته، وهو بلفظ الأمر والمراد به الإخبار. وروى ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن أبي ثابت قال في حرف أبي بن كعب: ﴿ قل من كان في الضلالة ﴾ [مريم: ٧٥] فإن الله يزيد ضلالة

١ - باب ﴿قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:﴾ ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾ [٣٩]

٤٧٣٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خُضَيْمٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، يُقَادِي مَنَادٍ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَسْتَرْيُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَسْتَرْيُونَ وَيَنْظُرُونَ فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ، فَيَذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خَلُّوْا فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خَلُّوْا فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قُرَأَ: ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ - وَهَؤُلَاءِ فِي غَفْلَةٍ أَهْلِ الدُّنْيَا - وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [أخرجه مسلم: ٢٨٤٩].

قوله: (باب قوله عز وجل: ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾) ذكر فيه حديث أبي سعيد في ذبح الموت، وسبأني في الرقاق مشروحاً، وقوله فيه: « فيسترئون » بمعنى وراه مفتوحة ثم حمزة مكسورة ثم موحدة ثقيلة مضمومة أي يمدون أعناقهم ينظرون. وقوله: « أملح » قال القرطبي: الحكمة في ذلك أن يجمع بين صفي أهل الجنة والنار السواد والبياض.

قوله: (ثم قرأ وأنذرهم) في رواية سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش في آخر الحديث « ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيستأذ منه انتهاء الإذراج. وللترمذي من وجه آخر عن الأعمش في أول الحديث « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: وأنذرهم يوم الحسرة، فقال: يؤتى بالموت إلخ ».

٢ - باب ﴿قَوْلِهِ:﴾ ﴿ وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ

أَيْدِينَا وَمَا خَلَقْنَا ﴾ [٦٤]

٤٧٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ قُرْ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟» فَزَلْتُ ﴿ وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلَقْنَا ﴾ [رابع: ٣١٢٨].

قوله: (باب قوله: ﴿ وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلَقْنَا وَمَا خَلَقْنَا ﴾) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: « ما بين أيدينا الآخرة، وما خَلَقْنَا الدنيا، وما بين ذلك ما بين الفتحين ».

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل: ما يمنعك أن تزورنا) روى الطبري من طريق الموفي وابن مردويه من طريق مساك بن حرب عن سعيد بن جبير كلاهما عن ابن عباس قال: « احتبس جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم » وروى عبد بن حيد وابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال: « أبطا جبريل في النزول أربعين يوماً،

قوله: (رواه الثوري وشعبة وحفص وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش) أما رواية الثوري فوصلها بعد هذا، وكذا رواية شعبة ووكيع، وأما رواية حفص وهو ابن غياث فوصلها في الإجازة، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحد قال: «حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش به وفيه قال: فإني إذا مت ثم بعثت جنتي ولي ثم مال وولد فأعطيت، فانزل الله: أفرأيت الذي كفر بآياتنا إلى قوله وبآياتنا فرداً» وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية أبي معاوية.

قوله: (باب قوله: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ﴾) أم اتخذ عند الرُحْمَنِ عهداً ﴿[٧٨]﴾
قَالَ: مَوْثَقاً.
قوله: (باب قوله: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ﴾) أم اتخذ عند الرُحْمَنِ عهداً ﴿[٧٨]﴾
قَالَ: مَوْثَقاً.
قوله: (باب قوله: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ﴾) أم اتخذ عند الرُحْمَنِ عهداً ﴿[٧٨]﴾
قَالَ: مَوْثَقاً.

٢٠ - سورة طه

قَالَ (عِكْرِمَةُ وَالضَّحَّاكُ وَمَنْ الْعَلِيقُ) [ابن جبير: بالبَيْتَةِ ﴿طه﴾ ﴿١٧﴾]:
يَا زُحَلْ.

يَقَالُ: كُلُّ مَا لَمْ يَنْطِقْ بِحَرْفٍ، أَوْ فِيهِ تَمَتُّعٌ، أَوْ قَالَاةٌ، فَهِيَ غَفْدَةٌ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْقَى﴾ ﴿١٩٥﴾: صَنَعَ. ﴿الْزَيَّ﴾ ﴿٣١﴾: فَهَرَى ﴿قَسَحَ كَتَمَ﴾ ﴿٢٩١﴾: يَهْلِكُكُمْ ﴿الْمُغْلَى﴾ ﴿١٦٣﴾: تَأْتِي الْأَفْطِلَ يَقُولُ: بِيَدَيْكُمْ، يُقَالُ خَذِ الْمَغْلَى خَذَ الْأَفْطِلِ. ﴿ثُمَّ أَتُوا صَقًّا﴾ ﴿١٦٤﴾: يُقَالُ: هَلْ أَتَيْتَ الصَّفَّ الْيَوْمَ، بَعَثَ الْمُصَلَّى الَّذِي يُعَلِّسُ يَوْمَ. ﴿فَاوْجَسَ﴾ ﴿٩٧﴾: احْضَرَّ خَوْفًا، فَلَمْ تَبْتَ الْأَوْرَاقُ مِنْ عِيقَةٍ ﴿بِكِسْرَةِ الْغَاءِ﴾ ﴿٧١﴾: أَيُّ جُلُوعٍ. ﴿يَسَامُ﴾ ﴿٩٥﴾: بِأَلَا. ﴿يَسَامُ﴾ ﴿٩٧﴾: مَقْصَرٌ قَامَتْ وَسَامًا. ﴿لَتَسِفِّتَنَّهُ﴾ ﴿٩٧﴾: لَتَذْرِبَنَّهُ. ﴿قَاعًا﴾ ﴿١٠٦﴾: يَغْلَوُهُ الْمَاءُ، وَالصَّفْصَفُ الْمُسَوَّيُّ مِنَ الْأَرْضِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَوْزَارًا﴾ أَقَالًا ﴿مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ﴾ وَهِيَ الْخَلْيُ أَيْ اسْتَعَارُوا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴿فَقَدَلْنَاهَا﴾: فَاقْتَنَاهَا. ﴿الْقَى﴾ ﴿٨٧﴾: صَنَعَ ﴿قَسَى﴾ ﴿٨٨﴾: مُسَامَهٌ يَقُولُونَهُ: أَخْطَأَ الرَّبُّ، لَا يَزْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴿الْمِجْلُ﴾ ﴿٨٨﴾: هَمْسًا ﴿١٠٨﴾: جِسْمُ الْأَفْطَامِ. ﴿حَشَرْتُنِي أَخْسَى﴾ ﴿١٢٤﴾: غَنَ حُجِّي. ﴿وَلَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ ﴿١٢٥﴾: فِي الدُّنْيَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بَقِسَ﴾ ﴿١٠٠﴾: حَلَّوْا الطَّرِيقَ، وَكَانُوا شَاتِينَ، فَقَالَ: إِنَّ لَمْ أَجِدْ عَلَيْهِمَا مِنْ يَهْدِي الطَّرِيقَ أَتَيْكُمْ بِنَارٍ تَوَلَّدُونَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَضَلُّهُمْ طَرِيقًا﴾ ﴿١٠٤﴾: أَخَذَهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَعَسَا﴾ ﴿١١٢﴾: لَا يُظْلَمُ فَيُهْضَمُ مِنْ حَسَنَاتِهِ. ﴿عِزًّا﴾ ﴿١٠٧﴾: رَأْيًا. ﴿أَمْسَا﴾ ﴿١٠٧﴾: رَأْيًا. ﴿مِيزَانًا﴾ حَالَتَهَا ﴿الْأَوَّلَى﴾ ﴿٢١﴾. ﴿الْبَهَى﴾ ﴿٥٤﴾: الْقَى. ﴿شَنُكًا﴾ ﴿١٢٤﴾: الشَّقَاءُ. ﴿هَوَى﴾ ﴿٨١﴾: شَفَى. ﴿بِالْوَادِي الْمَقْلَسِ﴾ الْمُبَارَكِ ﴿طَوَى﴾ ﴿١٢﴾: اسْمُ الْوَادِي. ﴿بِلَيْكًا﴾ ﴿٨٧﴾: بِأَمْرِنَا.

[وَقَالَ مُجَاهِدٌ (مَنْ الْعَلِيقُ)] ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ ﴿٥٨﴾: مُنْصَفَ بَيْنَهُمْ. ﴿يَسَا﴾ ﴿٧٧﴾: يَأْسًا. ﴿عَلَى قَدَرٍ﴾ ﴿٤٠﴾: مَوْعِدٍ. ﴿لَا تَبْسَا﴾ ﴿٤٢﴾: تَضَعَا. ﴿يَهْرُطُ﴾ ﴿٤٥﴾: غَوْبَةً.

قوله: (سورة طه - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قَالَ عِكْرِمَةُ وَالضَّحَّاكُ: بِالْبَيْتَةِ أَيُّ طَه بِرَجُلٍ، كَذَا لَأَيُّ ذُو السِّنِّ، وَلَتَبْرَهْمَا قَالَ ابْنُ جَبْرِ أَيْ سَعِيدٌ، فَاسْمُ قَوْلِ عِكْرِمَةَ فِي ذَلِكَ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ رِوَايَةِ حَصِينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عِكْرِمَةَ فِي قَوْلِهِ «لَهُ أَيُّ طَه بِرَجُلٍ» وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ

قوله: (رواه الثوري وشعبة وحفص وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش) أما رواية الثوري فوصلها بعد هذا، وكذا رواية شعبة ووكيع، وأما رواية حفص وهو ابن غياث فوصلها في الإجازة، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحد قال: «حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش به وفيه قال: فإني إذا مت ثم بعثت جنتي ولي ثم مال وولد فأعطيت، فانزل الله: أفرأيت الذي كفر بآياتنا إلى قوله وبآياتنا فرداً» وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية أبي معاوية.

٤ - باب قوله: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ﴾ أم اتخذ عند الرُحْمَنِ عهداً ﴿[٧٨]﴾
قَالَ: مَوْثَقاً.

٤٧٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الصُّخْرِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ قَبَاً بِمَكَّةَ، فَمِيتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ السُّهْمِيِّ سَيْفًا، فُجِئَتْ أَقْبَابُهُ، فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْتَفِرَ بِمُحَمَّدٍ، قُلْتُ: لَا أَكْتَفِرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَحْيِيكَ، قَالَ: إِذَا أَمَاتَنِي اللَّهُ ثُمَّ يَحْيِي وَلِي مَا لَوْ، وَقَدْ، فَاَنْزَلَ اللَّهُ ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَا لَوْ وَأَوْلَدْنَا، أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرُّحْمَنِ عَهْدًا﴾. قَالَ: مَوْثَقًا.

لَمْ يَقُلِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، سَيْفًا، وَلَا مَوْثَقًا [في نسخة التعليق: عهداً] [راجع: ٢٠٩١، أخرجه مسلم: ٢٧٩٥].

قوله: (باب أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً. قال: مَوْثَقًا) سقط قوله: ﴿مَوْثَقًا﴾ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَسَاقَ الْمَوْلُفُ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا، قَالَ: مَوْثَقًا» وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَدِ بْنِ كَثِيرٍ شَيْخِ الْبَخَّارِيِّ فِيهِ.

قوله: (لم يقل الأشجعي عن سفیان سيفاً ولا مَوْثَقًا) هو كذلك في تفسير الثوري رواية الأشجعي عنه

٥ - باب ﴿كَلَّا مَسْكَبٌ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [٧٨]

٤٧٣٤ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، سَمِعْتُ أَبَا الصُّخْرِ يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ قَبَاً فِي الْجَبَالِيَّةِ، وَكَانَ لِي ذَنْبٌ عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ، قَالَ: قَالَاهُ بِقَاعَتِهِ، فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْتَفِرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكْتَفِرُ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ ثُمَّ تُبْعَثَ، قَالَ: فَلَزِمْنِي حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أَتَيْتُ، فَسَوَّفَ أَوْتَى مَا لَوْ وَأَوْلَدْنَا، فَأَعْطَيْتُ، فَزَكَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَا لَوْ وَأَوْلَدْنَا﴾ [راجع: ٢٠٩١، أخرجه مسلم: ٢٧٩٥].

قوله: (باب كلا مسكب ما يقول ونمد له من العذاب مدًا) ساق فيه الحديث المذكور من رواية شعبة عن الأعمش.

٦ - باب ﴿وَنَرِئُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [٨٠]
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْجَبَانُ مَدًّا﴾ ﴿٩٠﴾: هَمًّا.

٤٧٣٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الصُّخْرِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ زَجَلًا قَبَاً، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ ذَنْبٌ، فَأَتَيْتُهُ أَقْبَابُهُ، فَقَالَ لِي: لَا أَفْعِيكَ حَتَّى تَكْتَفِرَ بِمُحَمَّدٍ، قُلْتُ: لَنْ أَكْتَفِرَ بِهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ، قَالَ: وَإِنِّي لَتَمُوتُ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ، فَسَوَّفَ أَفْعِيكَ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى مَا لَوْ، وَقَدْ، قَالَ: فَزَكَّتْ: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَقِيَ: ضَلُّوا الطَّرِيقَ وَكَاتَبُوا شَايِنَ﴾ (رج) وصله ابن عينة من طريق عكرمة عنه وفي آخره «أَتَيْكُمْ بَنَارُ تَوَقُّدُونَ» ووقع في رواية أبي ذر تدفون.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَطْلَعَهُمْ طَرِيقًا: أَعْلَمَهُمْ﴾ كذا هو في «تفسير ابن عينة» وفي رواية للطبري عن سعيد بن جبير «أَوْفَاهُمْ عَقْلًا» وفي أخرى عنه «أَعْلَمَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ».

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَضَمًا لَا يَظْلِمُ فِيهِمْ مِنْ حَسَنَاتِهِ﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿فَلَا يَضَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضَمًا﴾ [طه: ١١٢] قال: لا يضاف ابن آدم يوم القيامة أن يظلم فيزياد في سيئاته ولا يهضم فيقص من حسناته. وعن قتادة عند عبد بن حديد مثله.

قوله: ﴿عُوجًا: وَادِيًا، وَلَا أَمْتًا: رَابِعًا﴾ وصله ابن أبي حاتم أيضاً عن ابن عباس، وقال أبو حبيدة: العوج بكسر أوله ما اعوج من المسائل والأودية، والأمت الانثناء، يقال مد حبله حتى ما ترك فيه أمتاً.

قوله: ﴿ضَنْكًا: الشَّقَاءُ﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وللطبري عن عكرمة مثله، ومن طريق قيس بن أبي حازم في قوله: ﴿مِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤] قال: رزقاً في مصيبة، وصحح ابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً في قوله: ﴿مِيشَةً ضَنْكًا﴾ قال: عذاب القبر، أوردته من وجهين مطولاً ومختصراً، وأخرجه سعيد بن منصور والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري موقوفاً ومرفوعاً، والطبراني من حديث ابن مسعود، ورجح الطبري هذا مستنداً إلى قوله في آخر الآيات «ولعذاب الآخرة أشد وأبقى» وفي تفسير الضنك أقوال أخرى: قيل: الضيق وهذا أشهرها، ويقال: إنها كلمة فارسية معناها الضيق وأصلها التنك بمثابة فوقانية بسند الضاد فحريت، وقيل: الحرام، وقيل: الكسب الحقيث.

قوله: ﴿هُوَ شَقِيٌّ﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة أيضاً.

قوله: ﴿سِرَّتَهَا: حَالَتِهَا الْأُولَى، وَقَوْلُهُ اللَّهُ: الْغَى، بِالْوَادِي الْمَقْدَسِ: الْمُبَارَكِ، طَوًى: اسْمُ الْوَادِي﴾ تقدم كله في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿يَكَلِّكَا: بِأَمْرِنَا، سَوًى: مُنْصَفٍ بَيْنَهُمَا، يَسَاءً: بِإِسَاءٍ، عَلَى قَلْبٍ: عَلَى مَوْعِدٍ﴾ سقط هذا كله لامي ذر، وقد تقدم في قصة موسى أيضاً.

قوله: ﴿يَغْرَطُ: عَقُوبَةٌ، قَالَ أَبُو حَبِيَّةٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ يَغْرَطَ عَلَيْنَا﴾﴾ [طه: ٤٥] قال: يقدم علينا بغيره، وكل مقدم أو متجمل فارط.

قوله: ﴿وَلَا تَنِيَا: لَا تَضَعَا﴾ وصله عبد بن حديد من طريق قتادة مثله، ومن طريق مجاهد كذلك، ومن طريق أخرى ضعيفة عن مجاهد عن ابن عباس، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿لَا تَنِيَا﴾ [طه: ٤٢]: لَا تَبْطِئَا

١ - بَاب ﴿وَاصْطَلَحْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [٤٦]

٤٧٣٦ - حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ تَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْفُتَى آدَمُ وَهُوسَى، فَقَالَ هُوسَى لآدَمَ: أَنْتَ الَّذِي أَشَقَّيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ آدَمُ: أَنْتَ الَّذِي أَصْطَلَحْتَ اللَّهَ بِرَبِّائِهِ، وَاصْطَلَحْتَ لِنَفْسِكَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ الرُّوزَّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَحَدَتْكَ كَيْبٌ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَخَرَجَ آدَمُ هُوسَى» [راجع: ٣٤٠٩. أخرجه مسلم: ٢٦٥٢].

﴿الْيَمُّ﴾ [٣٩]: الْبَحْرُ.

قوله: ﴿بَابِ وَاصْطَلَحْتُكَ لِنَفْسِي﴾ وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني «واصطليكت» وهو تصحيف، ولعلها ذكرت على سبيل التفسير، وذكر في الباب حديث أبي هريرة في عاجة موسى وأدم عليهما السلام وسيأتي شرحه في كتاب القدر.

طه: «قال: هو كقولك يا محمد بالحبشية» وأما قول الضحاك فوصله الطبري من قرة، بن خالد عن الضحاك بن مزاحم في قوله طه: «قال: يا رجل بالنبطية» وأخرجه عبد بن حديد من وجه آخر قال: قال رجل من بني مالز ما يخفى علي من القرآن شيء، فقال له الضحاك: ما طه؟ قال: اسم من أسماء الله تعالى، قال: إنما هو بالنبطية يا رجل. وسيأتي الكلام على النبط في سورة الرحمن. وأما قول سعيد بن جبير فروتاه في «الجمديات» للبيهقي، وفي «مصنف ابن أبي شيبة» من طريق سالم الأظلس عنه مثل قول الضحاك، وزاد الحارث في مسنده من هذا الوجه فيه ابن عباس، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وعن قتادة «قالا في قوله طه قال: يا رجل» وعند عبد بن حديد عن الحسن وعطاء مثله، ومن طريق الربيع بن أنس قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى قام على رجل ورفع أخرى، فانزل الله تعالى طه، أي أطا الأرض» ولابن مردويه من حديث علي غره بن زياد أن ذلك لطلوع قيام الليل، وقرأت بخط الصديقي في هامش نسخه: بلغنا أن موسى عليه السلام حين كلمه الله قام على أطراف أصابعه خوفاً، فقال الله عز وجل طه أي اطمئن. وقال الخليل بن أحمد: من قرأ بفتح ثم سكون فمعناه يا رجل، وقد قيل إنها لغة عك، ومن قرأ بلفظ الحرفين فمعناه اطمئن أو طأ الأرض. قلت: جاء عن ابن الكلبي أنه لو قيل لمكي يا رجل لم يجب حتى يقال له طه. وقرأ بفتح ثم سكون الحسن وعكرمة، وهي اختيار ورش، وقد وجهوها أيضاً على أنها فعل أمر من الوطء إما بقلب الهززة التثنية أو بإبدالها هاء، فيوافق ما جاء عن الربيع بن أنس فإنه على قوله يكون قد أبدل الهززة الفاء ولم يبدلها هاء، فيوافق ما جاء عن الربيع بن أنس فلهذا حذف المقصول البتة، وعلى ما نقل الربيع بن أنس يكون المقصود هو الضمير وهو للأرض، وإن لم يقدم لها ذكر لما دل عليه الفعل، وعلى ما تقدم يكون اسماً. وقد قيل إن طه من أسماء السورة كما قيل في غيرها من الحروف المقطعة.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْقَى: صَنَعَ، أَزْرِي: ظَهَرِي، فَيَسْجُكُم: يَهْلِكُكُمْ﴾ تقدم ذلك كله في قصة موسى من أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿الْخَلِي: ثَابِتُ الْأَمَلِ﴾ (رج) هو قول أبي حبيدة وقد تقدم شرحه في قصة موسى أيضاً، وكذلك قوله: ﴿فَأَوْجِسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾ [طه: ٦٧] وقوله: ﴿فِي جَنُودِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] و﴿عَطِبَ﴾ [طه: ٦٥] و﴿مَسَا﴾ [طه: ٩٧] و﴿لَنَنْفِتَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه: ٩٧] وكله كلام أبي حبيدة.

قوله: ﴿قَاعًا: يَطْوُهُ الْمَاءُ، وَالْمُصْصَفُ: الْمُسَوًى مِنَ الْأَرْضِ﴾ قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: القاع المصصف الأرض المستوية، وقال الفراء: القاع ما اتسبط من الأرض ويكون فيه السراب نصف النهار، والمصصف الأمس الذي لا نبات فيه.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: أَوْزَارًا: أَثْقَالًا﴾ ثبت هذا لأبي ذر، وهو عند الفريابي من طريقه.

قوله: ﴿مَنْ زِينَةُ الْقَوْمِ: الْحَلِي الَّذِي اسْتَعَارُوا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ وهو الاتصال، وصله الفريابي أيضاً، وقد تقدم في قصة موسى. وروى الحاكم من حديث علي قال: «عبد السامري إلى ما قدر عليه من الحلبي فقصه عجلًا، ثم أتى القبة في جوفه فإذا هو عجل له خوار» الحديث، وفيه «فمد موسى إلى العجل فوضع عليه البيلاد على شفير الماء فما شرب من ذلك أحد من كان عبد العجل إلا اصفر وجهه» وروى النسائي في الحديث الطويل الذي يقال له حديث الفتون عن ابن عباس قال: «لما توجه موسى ليقات ربه خبط هارون بني إسرائيل فقال: إنكم خرجتم من مصر ولقوم فرعون عندكم ودائع ومعارير، وأنا أرى أن خضر حقيرة ونلقي فيها ما كان عندكم من متاعهم فنحرقه، وكان السامري من قوم يعبدون البثر وكان من جيران بني إسرائيل فاحتل بهم فرأى أثرًا فأخذ منه قبضة فمر بهارون فقال له: لا تلقى ما في يديك؟ فقال: لا ألقاها حتى تدعو الله أن يكون ما أريد، فدعا له فألقاها فقال: أريد أن يكون صجلاً له جوف يفر، قال ابن عباس: ليس له روح، كانت الريح تدخل من فيه وتخرج من فيه فكان الصوت من ذلك، فخرق بنو إسرائيل عند ذلك فرقا» الحديث بطوله.

قوله: ﴿قَلْبُهَا: أَقْبَاهَا، الْقَى: صَنَعَ، فَنَسِيَ مُوسَى هَمَّ يَقُولُونَهُ: أَخْطَأَ الرَّبُّ، لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا: الْعَجَلُ﴾ تقدم كله في قصة موسى.

قوله: ﴿هَمْسًا: حَسَ الْأَقْلَامِ﴾ وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد وعن قتادة قال: «صوت الأقدام» أخرجه عبد الرزاق، وعن عكرمة قال: «وطه الأقدام» أخرجه عبد بن حديد، وقال أبو حبيدة في قوله همساً قال: صوتاً خفياً.

قوله: ﴿حِشْرَتِي أَعْمَى عَنْ حَقِّي، وَلَدَ كَتَّ بِصُورًا فِي الدُّنْيَا﴾ وصله الفريابي من طريق مجاهد.

أَظْلَمْنَا. ﴿أَذْنَبْتُمْ﴾ [١٠٩]: إِذَا أَظْلَمْتُمْ، قَانَتْ وَهَوَ ﴿عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [١٠٩]: لَمْ تَغْلِبْ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَتَكُنَّ تُسْأَلُونَ﴾ [١٣]: تَقْتَهَمُونَ. ﴿ارْتَضَىٰ﴾ [٢٨]: رَضِيَ. ﴿الْقَبَائِلُ﴾ [٥٢]: الْأَنْثَامُ. ﴿السَّجَلُ﴾ [١٠٤]: الصَّحِيفَةُ.

قوله: (سورة الأنبياء - بسم الله الرحمن الرحيم) ذكر فيه حديث ابن مسعود قال: بني إسرائيل كلنا فيه، وزعم بعض الشراح أنه وهم وليس كذلك بل له وجه وهو أن الأصل سورة بني إسرائيل فحلف المضاف وبقي المضاف إليه على هيئته، ثم وجدت في رواية الإسماعيلي «سمعت ابن مسعود يقول في بني إسرائيل إلخ» وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سبحانه وزاد في هذه الرواية ما لم يذكره في تلك، وحاصله أنه ذكر خمس سور متواليه، ومقتضى ذلك أنهن نزلن بمكة، لكن اختلف في بعض آيات منهن أما في سبحانه قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٢٣] الآية، وقوله: ﴿وَأِنْ كَادُوا لَيَسْخَرَنَّكَ إِلَىٰ دُخَانٍ﴾ [الإسراء: ٧٦] وقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] الآية، وقوله: ﴿وَقَتْلَ رَبِّ ادْخُلِي مَخْلُصًا صِدْقًا﴾ [الإسراء: ٨٠] الآية. وفي الكهف قوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسُكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] الآية، وقيل من أولها إلى ﴿أَحْسِنْ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] وفي مريم ﴿وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا رُوحِيهَا﴾ [مريم: ٧١] الآية. وفي طه ﴿وَسَجَّحْنَا لَكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠] الآية. وفي الأنبياء ﴿أَفَلَا يَهْتَدُونَ أَنَا نَاتِي الْأَرْضَ نَقْصُهَا﴾ [الأنبياء: ٤٤] الآية، قيل في جميع ذلك إنه مني، ولا يثبت شيء من ذلك، والجمهور على أن الجميع مكينات، وشذ من قال خلاف ذلك.

قوله: (وقال قتادة: جلدًا: قطعهن) وصله الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله: ﴿لَيَجْلَمَنَّ جُلْدًا﴾ [الأنبياء: ٥٨] أي قطعًا.

(تسعة): قرأ الجمهور ﴿جلدًا﴾ [الأنبياء: ٥٨] بضم أوله وهو اسم للتسعة المكسر كالطلم من الطلم، وقيل جمع جلدة كزجاج وزجاجة، وقرأ الكسائي وابن عيسى بكسر أوله قليل من جمع جلد كرام وكريم، وفيها قراءات أخرى في الشواذ.

قوله: (وقال الحسن: في ذلك مثل فلانة المغزل) وصله ابن عيينة عن عمرو عن الحسن في قوله: ﴿وَكُلٌّ فِي فَكٍّ يَسْبَحُونَ﴾ [يسين: ٤٠] مثل فلانة المغزل.

قوله: (يسبحون يملكون) وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿كُلٌّ فِي فَكٍّ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] قال: يملكون حوله. ومن طريق مجاهد ﴿في فلك﴾ كهيئة حديدة الرعي ﴿يسبحون﴾ يبرون. وقال الفراء: قال: يسبحون لأن السباحة من أفعال الأميين فذكرت بالنون مثل ﴿والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾ [يوسف: ٤].

قوله: (وقال ابن عباس: نفشت: رعت ليلًا سقط ليلًا) لغير أبي ذر، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بهذا وهو قول أهل اللغة: نفشت إذا رعت ليلًا بلا راع، وإذا رعت نهارًا بلا راع قيل: هملت.

قوله: (يسبحون: يمتنون) وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وَلَا هُمْ مَتَابِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣] قال: يمتنون. ومن وجه آخر منقطع عن ابن عباس ﴿يَمْتَنُونَ﴾ قال: ينصرون، وهو قول مجاهد رواه الطبري.

قوله: (رأيتكم أمة واحدة: دينكم دين واحد) قال قتادة في هذه الآية: ﴿إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٢] قال: دينكم، أخرجه الطبري وابن المنذر من طريقه.

قوله: (وقال عكرمة: حسب جهنم: حطب بالحيشة) سقط هذا لأبي ذر وقد تقدم في بدء الخلق، وروى الفراء بإسنادين عن علي وعائشة أنهما قرآ حطب بالطاء، وعن ابن عباس أنه قرأها بالضاد الساقطة المقروطة قال: وهو ما هيئت به النار.

قوله: (وقال غيره: أحصوا: ترقوا من أحسست) كذلك لم ولنسفي، وقال معمر: أحصوا إلخ، ومعمر هذا هو بالسكون وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى القرظي، وقد أكثر البخاري نقل كلامه، فثارة يصرح بجزوه وثارة يهجم. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿فَلَمَّا أَحْصَا بِأَسْمَاءَ﴾ لقره يقال: هل أحسست فلانًا؟ أي هل وجدت؟ وهل أحسست من نفسك ضعفًا أو شراً؟

قوله: (خامدين: هامدين) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥] عاز خامد أي هامد، كما يقال للنار إذا طفت خمدت، قال: والحصيد المستاصل، وهو يوصف بلفظ الواحد والاثني والجميع من الذكر والأنثى سواء كانه أجري مجرى

٢- باب ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْطَرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَنَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَىٰ. فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِخُودِهِ فَفَشَّيْهِمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا عَشِيَهُمْ وَاحْتِلَ فِرْعَوْنُ قُوَّةً وَمَا هَدَىٰ﴾ [٧٧-٧٩]

٤٧٣٧ - خَلَّيْنِي يَتَقَرَّبُ بَيْنَ يَدَيْهِ: خَلَّيْنَا رُوحَ: خَلَّيْنَا شَيْئًا: خَلَّيْنَا أَبُو بَشَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَأَتَاهُودُ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَسَأَلَهُمْ فَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ مُوسَىٰ عَلَىٰ فِرْعَوْنَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَنْحَنُ أَوْلَىٰ بِمُوسَىٰ مِنْهُمْ، فَصُومُوا» [رواه: ٢٠٠٤. ترجمته: ١٣٠].

قوله: (باب) ولقد أوحينا إلى موسى إلخ) وقع عند غير أبي ذر «وأوحينا إلى موسى» وهو خلاف التلاوة.

قوله: (اليم: البحر) وصله ابن أبي حاتم من طريق إسباط بن نصر عن السلي وذكر حديث ابن عباس في صيام عاشوراء، وقد سبق شرحه في كتاب الصيام مستوفى

٣- باب ﴿فَلَا يَخْرُجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [١١٧]

٤٧٣٨ - خَلَّيْنَا قَبْتَهُ: خَلَّيْنَا الْوَبَّ بَيْنَ النَّجَارِ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «حَاجَّ مُوسَىٰ آدَمَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي أَخْرَجْتَ النَّاسَ مِنَ الْجَنَّةِ بَلْبَكِ وَأَشَقَّيْتَهُمْ، قَالَ: قَالَ آدَمُ: يَا مُوسَىٰ أَنْتَ الَّذِي اضْطَرَّكَ اللَّهُ بِرِسَالِهِ وَبِكَلَامِهِ، أَتَوَلَّيْتَنِي عَلَىٰ أَمْرِ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي، أَوْ قَلْبَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَخَرَّجَ آدَمَ مُوسَىٰ» [رواه: ٣٤٠٩. ترجمته: ٦٧٥].

قوله: (باب) قوله فلا يخرجكما من الجنة فتشقى) ذكر فيه حديث أبي هريرة في حجة موسى وأدم عليهما السلام وسيأتي في القدر إن شاء الله تعالى.

٢١- سورة الأنبياء

٤٧٣٩ - خَلَّيْنَا مُعْتَدِنٌ بَيْنَ يَدَيْهِ: خَلَّيْنَا غَدَنًا: خَلَّيْنَا شَيْئًا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَبَقْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يُوسَىٰ إِسْرَائِيلَ وَالْكَهْفُ وَمَرْيَمُ وَطه وَالْأَنْبِيَاءُ، هُنَّ مِنَ الْبِقَاعِ الْأُولِ، وَمَنْ مِنْ بِلَادِي. [راجع: ٤٧٠٨]

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿جُلْدًا﴾ [٥٨]: قَطَعْنَهُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿فِي فَكٍّ﴾ [٣٣]: مِثْلُ فَكِّهِ الْمَغْزَلِ ﴿يَسْبَحُونَ﴾ يَمْزُوُونَ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿نَفَشْتَ﴾ [٧٨]: رَعَيْتَ لَيْلًا. ﴿يَسْبَحُونَ﴾ [٤٣]: يَمْتَنُونَ. ﴿أَتُنْكُمُ امَّةً وَاحِدَةً﴾ [٩٢]: قَالَ: دِينُكُمْ دِينٌ وَاحِدٌ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿حَصَبٌ﴾ [٩٨]: حَطَبٌ بِالْحِشْيَةِ.

وَقَالَ غُرَيْرٌ: ﴿أَحْصُوا﴾ [١٢]: تَوَقَّعُوا، مِنْ أَحْسَسْتَ. ﴿خَامِلِينَ﴾ [١٥]: هَامِلِينَ. وَالْخَصِيدُ: مُسْتَأْمَلٌ يَتَّقَىٰ عَلَى الْأَرْجَادِ وَالْإِتْقَانِ وَالْجَمِيعِ. ﴿لَا يَسْتَخِيرُونَ﴾ [١٩]: لَا يَهْتَدُونَ، وَمِنْهُ: ﴿حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤] وَخَسِرَتْ بَجِيرِي. ﴿عَمِيقٌ﴾ [الحج: ٢٧]: بَعِيدٌ. ﴿نَكَّسُوا﴾ [٦٥]: رَدُّوْا. ﴿صَنَعَةً كُومٍ﴾ [الشُّرُوحُ]: تَقَطَّعُوا أَرْهَاقَهُمْ [٩٣]: اخْتَلَفُوا. الْحَسِيْسُ وَالْحَسِيسُ وَالْجَسُ وَالْجَرَسُ وَالْهَمْسُ وَاحِدٌ، وَهُوَ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ. ﴿آذَانًا﴾ [الصَّح: ٤٧]:

عبد بن حيد من طريق عطية مثله. وإسناده ضعيف عن علي مثله. وذكر السهيلي عن النقاش أنه ملك في السماء الثانية ترفع اللحظة إليه الأعمال كل خيس واثنين. وعند الطبري من حديث ابن عمر بعض معناه. وقد أنكر العلوي والسهيلي أن السجل اسم الكتاب بأنه لا يعرف في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا في أصحابه من اسمه السجل. قال السهيلي: ولا وجد إلا في هذا الخبر، وهو حصر مرود، فقد ذكره في الصحابة ابن منته وأبو نعيم وأوردوا من طريق ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «كان للنبي صلى الله عليه وسلم كاتب يقال له سجل» وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه

٢ - باب ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعِندَ عَلَيْنَا﴾ [١٠٤]

٤٧٤٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الثَّوْمِيِّ بْنِ الثَّعْمَانِ، شَيْخٍ مِنَ الشَّعْبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ مَخْشُورُونَ إِلَى اللَّهِ خُفَاءَ خُفَاءَ غُرْلًا: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعِندَ عَلَيْنَا إِنَّ كَمَا قَاعِلِينَ﴾. ثُمَّ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ، إِلَّا أَنَّهُ يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّي قَوْلُهُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيَقَالُ: لَا تَدْرِي مَا أَصْحَابُوا بِهَذَا، فَيَقُولُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُنْتُ - إِنْ قَوْلُهُ - شَهِيدٌ﴾. [البقرة: ١١٧] فَيَقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَكِبِينَ عَلَى أَغْصَابِهِمْ مُنْذُ قَارَعْتَهُمْ. [راجع: ٣٣٤٩. أخرجه مسلم: ٢٨٦٠].

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس «إنكم محشورون إلى الله خفاء خفاء» الحديث، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

٢٢ - سورة الحج

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْمُغِيثِينَ﴾ [٣٤]: الْمُطْعِمِينَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿إِذَا تَمَنَّيَ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيهِ﴾ [٥٧]: إِذَا حَدَّثَ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي خَدِيدِهِ، فَيُحِيلُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ وَيُحْكِمُ آيَاتِهِ، وَيَقَالُ: أَمْنِيَةُ إِبْرَاهِيمَ، ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]: يَفْرُقُونَ وَلَا يَكُونُونَ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مُشِيرٌ﴾ [٤٥]: بِالْقَصْرِ، جَمْعٌ.

وَقَالَ عُسَيْرٌ: ﴿يَسْطُونَ﴾ [٧٧]: يَفْرُقُونَ، مِنَ السَّطْوَةِ، وَيُقَالُ: ﴿يَسْطُونَ﴾ يَسْطُونَ. وَغُلُوا إِلَى الْعُطْبِ مِنَ الْقَوْلِ [٢٤]: أَلْهِمُوا إِلَى الْقُرْآنِ وَغُلُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ [١٠]: الْإِسْلَامَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بَسْبَبٍ﴾ [١٥]: بِحَيْثُ إِلَى مَقْفُو التَّيْسِ. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩]: مُسْتَكْبَرٌ. ﴿تَذَلُّلٌ﴾ [٢]: تَضَلُّلٌ. قوله: (سورة الحج - بسم الله الرحمن الرحيم).

قوله: (قال ابن عباس: المغِيثين: المطعمين) هو كذلك في تفسير ابن عباس «لكن أسنده عن ابن أبي نجیح عن مجاهد، وكذا هو عند ابن المنذر من هذا الوجه، ومن وجه آخر عن مجاهد قال: المصلين، ومن طريق الضحاك قال: التواضعين. والمغِيث من الإخبات؛ وأصله المغيت يفتح أوله وهو المطنن من الأرض.

قوله: (وقال ابن عباس: «إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيه» إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه، فيحيل الله ما يلقي الشيطان ويحكم آياته)، وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مقطاً.

قوله: (ويقال أمنيه قراءته، إلا أماني: يفرزون ولا يكبون) هو قول الفراء قال: التمني: التلاوة قال: وقوله: «لا يعلمون الكتاب إلا أماني» [البقرة: ٧٨] قال: الأماني أن يتمل الأحاديث، وكانت أحاديث يسمعونها من كبارهم وليست من كتاب الله، قال: ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

المصدر: قال: ومثله «كانت رتقا» [الأنبياء: ٣٠] ومثله «فجعلهم جنذا» [الأنبياء: ٥٨].

قوله: (والحصيد مستأصل يقع على الواحد والاثنين والجميع) كذا لأبي ذر، ولغيره: حصيدا مستأصلاً، وهو قول أبي عبيدة كما ذكرته قبل.

(قريبه): هذه القصة نزلت في أهل حضرة يفتح المهمة وضم المعجمة قرية بصنعاء من اليمن، وبه جزم ابن الكلبي. وقيل بناحية الحجاز من جهة الشام، بعث إليهم نبي من حير يقال له: شعيب، وليس صاحب مدین، بين زمن سليمان وعيسى فكلبوه، فقصمهم الله تعالى، ذكره الكلبي. وقد روى قصته ابن مردويه من حديث ابن عباس ولم يسمه.

قوله: (ولا يستحسرون: لا يعبون، ومنه حسير وحسرت بصوري) هو قول أبي عبيدة أيضاً، وكذا روى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله: «ولا يستحسرون» [الأنبياء: ١٩] قال: لا يعبون.

(قريبه): وقع في رواية أبي ذر «يعيون» يفتح أوله ووجه ابن التين وقال: هو من أعبى أي الصواب بضم أوله.

قوله: (عصبي: بعيد) كذا ذكره هنا، وإنما وقع ذلك في السورة التي بعدها وهو قول أبي عبيدة. وكأنه لما وقع في هذه السورة «فجاءا» [الأنبياء: ٣١] وجاءه في التي بعدها «من كل فج عقيق» [الحج: ٢٧] كأنه استطراد من هذه هذه أو كان في طرفة فقلها التناسخ إلى غير موضعها.

قوله: (نكسوا: ردوا) قال أبو عبيدة في قوله: «ثم نكسوا على رؤوسهم» [الأنبياء: ٦٥] أي قلوباً، وتقول نكست على رأسه إذا قهرته. وقال الفراء: نكسوا رجعوا. وتعبه الطبري بأنه لم يتقدم شيء يصح أن يرجعوا إليه، ثم اختار ما رواه ابن إسحاق وحاصله أنهم قلوباً في الحجة فاحتجوا على إبراهيم بما هو حجة لإبراهيم عليه السلام. وهذا كله على قراءة الجمهور. وقرأ ابن أبي حنبل «نكسوا» بالفتح وفيه حلف تقديره نكسوا أنفسهم على رؤوسهم.

قوله: (صنعة لبوس: اللبوس) قال أبو عبيدة: اللبوس السلاح كله من درع إلى رمح. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: اللبوس الدروع كانت صفائح، وأول من سرحها وحلقها داود. وقال الفراء: من قرأ «تخصمكم» [الأنبياء: ١٠] بالثناة فثلاثت الدروع، ومن قرأ بالثناة فلذكر اللبوس.

قوله: (فقلوا أمرهم: اختلقوا) هو قول أبي عبيدة وزاد: وتفرقوا. وروى الطبري من طريق زيد بن أسلم مثله وزاد «في الدين».

قوله: (الحسيس والحس والجرس والحس واحد، وهو من الصوت الحضي) سقط لأبي ذر «والحس». وقال أبو عبيدة في قوله «لا يسمعون حسيها» [الأنبياء: ١٠٢] أي صرختها، والحسيس والحس واحد، وقد تقدم في أوخر سورة مريم.

قوله: (أفأنتك: أعلمك، أفأنتك إذا أعلمته فأنت وهو على سواء من تعلم) قال أبو عبيدة في قوله: «أفأنتك على سواء» [الأنبياء: ١٠٩] إذا أنزلت صدوك وأعلمته ذلك ونزلت إليه الحرب حتى تكون أنت وهو على سواء فقد أفأنته. وقد تقدم في تفسير سورة إبراهيم عليه السلام. وقوله: «أفأنتك» [فصلت: ٤٧] هو في سورة حم فصلت ذكره هنا استطراداً.

قوله: (وقال مجاهد: لعلكم تسألون: تفهمون) وصله الفريابي من طريقه، ولا ينلنر من وجه آخر عنه «تفقهون».

قوله: (لوقضى: رضي) وصله الفريابي من طريقه بلنظ «رضي عنه» وسقط لأبي ذر.

قوله: (التمائل: الأصنام) وصله الفريابي من طريقه أيضاً.

قوله: (السجل: الصحيفة) وصله الفريابي من طريقه وجزم به الفراء، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: «كطي السجل» [الأنبياء: ١٠٤] يقول: كطي الصحيفة على الكتاب، قال الطبري: معناه كطي السجل على ما فيه من الكتاب وقيل على معنى من أي من أجل الكتاب لأن الصحيفة تطوي حسنته لما فيها من الكتابة. وجاء عن ابن عباس: أن السجل اسم كتاب كان للنبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود والنسائي والطبري من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس بهذا، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن مردويه، وفي حديث ابن عباس المذكور عند ابن مردويه: والسجل الرجل بلسان الحبش. وعند ابن المنذر من طريق السدي قال: السجل الملك. وعند الطبري من وجه آخر عن ابن عباس مثله. وعند

٢ - باب ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ﴾

لَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ
خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴿إِلَى قَوْلِهِ﴾ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴿١١-١٢﴾
﴿أَتَرْفَاهُمْ﴾ [المؤمن: ٣٣] وسعناهم.

٤٧٤٢ - حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا
إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ﴾. قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ
الْمَدِينَةَ، فَإِنْ وَلَدَتْ امْرَأَتُهُ غُلَامًا، وَتَبَيَّنَتْ خَيْلُهُ، قَالَ: هَذَا دِينٌ صَالِحٌ، وَإِنْ لَمْ
يَلِدْ امْرَأَتُهُ وَلَمْ تَبَيَّنْ خَيْلُهُ، قَالَ: هَذَا دِينٌ سَوَاءٌ.

قوله: (باب ومن الناس من يبعد الله على حرف: شك) سقط لفظ شك لغير
أبي ذر، وأراد بذلك تفسير قوله: «حرف» وهو تفسير جاهد أخرجه ابن أبي حاتم من
طريقه، وقال أبو عبيد: كل شك في شيء فهو على حرف لا يثبت ولا يندوم، وزاد غير
أبي ذر بعد حرف «فإن أصابه غير طمان به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر
الدنيا والآخرة» إلى قوله «ذلك هو الضلال البعيد» [الحج: ١١١].

قوله: (أترفاهم: وسعناهم) كذا وقع هنا عنهم، وهذه الكلمة من السورة التي
تلها وهو تفسير أبي عبيد، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَتَرْفَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون:
٣٣]: مجازة وسعنا عليهم، وأترفوا بغوا وكفروا.

قوله: (يحيى بن أبي بكير) هو الكرماني، وهو غير يحيى بن بكير المصري يلتبسان
لكنهما يفترقان من أربعة أوجه: أحدها النسبة، الثاني أبو هذا فيه أداة الكنية بخلاف
المصري، الثالث ولا يظهر غالباً أن بكيراً جد المصري وأباً بكير والكرماني، الرابع
المصري شيخ المصنف والكرماني شيخ شيخه.

قوله: (حدثنا إسرائيل) كذا روى عنه بهذا الإسناد موصولاً، ورواه أبو أحمد
الزيبري عن إسرائيل بهذا الإسناد فلم يجاوز سعيد بن جبير أخرجه ابن أبي شيبة عنه،
وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ عن يحيى بن أبي
حسن كما أخرجه البخاري وقال في آخره: قال محمد بن إسماعيل بن سالم هذا حديث
بكر بن حريش. وقد أخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن جعفر بن أبي الفيرة عن سعيد
بن جبير فذكره في ابن عباس.

قوله: (كان الرجل يقدم المدينة فيسلم) في رواية جعفر «كان ناس من الأعراب
يأتون النبي صلى الله عليه وسلم فيسلمون».

قوله: (فإن ولدت امرأة غلاماً ونسجت خيله) هو بضم نون نسجت فهي مترجعة
مثل نقتت فهي مفروسة، زاد العوفي عن ابن عباس «وصح جسمه» أخرجه ابن أبي
حاتم. ولابن المنذر من طريق الحسن البصري «كان الرجل يقدم المدينة مهاجراً فإن صح
جسمه» الحديث، وفي رواية جعفر «فإن وجدوا عام غصب وغيث وولاد» وقوله:
«فقال: هذا دين صالح» في رواية العوفي «رضي واطمأن وقال: ما أصبت في ديني إلا
خيراً» وفي رواية الحسن «قال: لنعم الدين هذا» وفي رواية جعفر «قالوا: إن ديننا هذا
لصالح فتسكروا به».

قوله: (وإن لم تلد إلخ) في رواية جعفر «وإن وجدوا عام غصب وقطع وولاد
سوء قالوا: ما في ديننا هذا خير» وفي رواية العوفي «وإن أصابه رجوع المدينة وولدت
امرأته جارية وتأتخت عنه الصدقة أتاه الشيطان فقال: والله ما أصبت على دينك هذا إلا
شراً، وفلك الفتنة» وفي رواية الحسن «فإن سقم جسمه وحسبت عنه الصدقة وأصابته
الحاجة قال: والله ليس الدين هذا، ما زلت ألتصق بالثمن في جسمي وحالي» وذكر
الفرار أنها نزلت في أعراب من بني أسد انتقلوا إلى المدينة بذراريهم وامتدوا بذلك على
النبي صلى الله عليه وسلم. ثم ذكر نحو ما تقدم. وروى ابن مردويه من حديث أبي سعيد
يأسد ضعيف أنها نزلت في رجل من اليهود أسلم فذهب بصره وماله وولده، فتشام
بالإسلام فقال: لم أصب في ديني خيراً

٣ - باب ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [١٩]

٤٧٤٣ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهْثَالٍ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ

قوله: ﴿إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الحج: ٢٤] قال: القرآن. وفي قوله: ﴿وهدوا إلى
صراط الحميد﴾: [الحج: ٢٤] الإسلام.

قوله: (لتلعل: تشغل) روى ابن المنذر من طريق الضحاك قال في قوله: ﴿تلعلم
كل مرضعة﴾ [الحج: ٢] أي تسلم من شدة خوف ذلك اليوم. وقال أبو عبيد في قوله:
﴿تلعلم كل مرضعة﴾ [الحج: ٢] أي تسلم، قال الشاعر: «صحا قلبه يا عز أو كاد
يلعل» وقيل: القبول الاشتغال عن الشيء مع دمشق

١ - باب قَوْلِهِ: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ [٢]

٤٧٤١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو
صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيَأْتِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ
تُخْرَجَ مِنْ فَرْطِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَبِّ وَمَا بَعَثَ النَّارَ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ
أَلْفٍ - أَرَأَاهُ قَالَ - سِتْعَمَالَةً وَسِتْعَةً وَتِسْعِينَ، فَيَحْبِلُ تَصْنَعُ الْحَامِلُ حَمْلَهَا،
وَيُشِيبُ الْوَلِيدُ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ
شَدِيدٌ. فَتَقُولُ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى تَقْصُرَ وَتُجْوِفُهُمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ
يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَسُجُّ مِائَةً وَسِتْعَةً وَتِسْعِينَ وَيَكُونُ وَاحِدٌ، ثُمَّ أَتَمُّ فِي النَّاسِ
كَالشُّعْرَةِ السُّودَاءِ فِي جَنْبِ الْفَرْزِ الْأَيْحِيِّ، أَوْ كَالشُّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَنْبِ الْفَرْزِ
الْأَسْوَدِ، وَإِنِّي لَأُرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُتُجَ أَهْلِ الْجَنَّةِ. فَفَكَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: ﴿ثَلُثَ أَهْلُ
الْجَنَّةِ﴾. فَفَكَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ. فَفَكَّرْنَا.

قَالَ أَبُو أَسَمَةَ: عَنْ الْأَعْمَشِ: ﴿تَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾.
وَقَالَ: «مِنْ كُلِّ أَلْفٍ يَسُجُّ مِائَةً وَسِتْعَةً وَتِسْعِينَ.

وَقَالَ جَبْرِ وَحَيْسَى بْنُ يُونُسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: ﴿سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾
[راجع: ٣٣٤٨. أخرجه مسلم: ٢٢٢٢].

قوله: (باب قوله: وتري الناس سكارى) سقط الباب والترجمة لغير أبي ذر،
وقدم عندهم الطريق الموصول على التتاليق، وعكس ذلك في رواية أبي ذر، وسيلاني
شرح الحديث الموصول في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال أبو أسامة عن الأعمش: سكارى وما هم بسكارى) يعني أنه
وافق حفص بن غياث في رواية هذا الحديث عن الأعمش بإسناده ومثته، وقد أخرجه
أحمد عن وكيع عن الأعمش كذلك.

قوله: (قال: من كل ألف أسامة وتسعين) أي أنه جزم بذلك، بخلاف
حفص فإنه وقع في روايته «من كل ألف أراه قال» فذكره. ورواية أبي أسامة هذه وصلها
المؤلف في قصة يأجوج ومأجوج من أحاديث الأنبياء.

قوله: (وقال جبر وحيسى بن يونس وأبو معاوية: سكرى وما هم بسكرى)
يعني أنهم روه عن الأعمش بإسناده هذا ومثته لكنهم خالفوا في هذه اللفظة، فأما رواية
جبر فوصلها المؤلف في الرقاق كما قال، وأما رواية حيسى بن يونس فوصلها إسحاق
بن راهويه عنه كذلك، وأما رواية أبي معاوية فاختلف عليه فيها، فرواها بلفظ سكرى أبو
بكر بن أبي شيبة عنه، وقد أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية والنسائي عن أبي
كريب عن أبي معاوية فقالا في روايتهما: «سكارى وما هم بسكارى» وكذا عند
الإسماعيلي من طريق أخرى عن أبي معاوية، وأخرجه مسلم عن أبي كريب عنه
مفروضة برواية وكيع وأحال بهما على رواية جبر، وروى ابن مردويه من طريق محاضر
الطبري من طريق المسعودي كلاهما عن الأعمش بلفظ «سكرى» وقال القراء: أجمع
القراء على «سكارى وما هم بسكارى» ثم روى يأسد عن ابن مسعود «سكرى وما
هم بسكرى» قال: وهو جيد في العربية انتهى. ونقله الإجماع عجيب، مع أن أصحابه
الكوفيين يحيى بن وثاب وحزرة والأعمش والكسائي فرواها بمثل ما نقل عن ابن مسعود،
ونقلها أبو عبيد أيضاً عن حليفه وأبي زرة بن عمرو واختارها أبو عبيد، وقد اختلف
أهل العربية في «سكرى» هل هي صيغة جمع على فاعلى مثل مرضى أو صيغة مفرد
فاستغنى بها عن وصف الجماعة

أبي يعقوب، عن أبي بن عبيد، عن أبي ذر، أنه كان يقسم لها قسماً: إن هذه الآية: ﴿هَٰذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا فِي رُبِّهِمْ﴾: نزلت في: حمزة وصاحبه، وعقبة وصاحبه، يوم نزلوا في يوم بدر.

رواه شعبان، عن أبي هاشم.

وقال عثمان: عن جرير، عن منصور، عن أبي هاشم، عن أبي يعقوب: قوله [راجع: ٣٩٦٦، أخرجه مسلم: ٣٠٣٣].

٤٧٤٤ - حدثنا حجاج بن نيهال: حدثنا فضيل بن سليمان قال: سمعت

أبي قال: حدثنا أبو يعقوب، عن أبي بن عبيد، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: أنا أول من يجرى بين يدي الرمح يوم القيامة. قال قيس: ولهم نزلت: ﴿هَٰذَانِ خَصِمَانِ اِخْتَصِمَا فِي رُبِّهِمْ﴾ قال: هم الذين نزلوا يوم بدر: علي وعقبة وعقبة بن ربيعة وعقبة بن ربيعة وألريد بن عتبة [راجع: ٣٩٦٥].

قوله: [باب هذان خصمان اختصموا في ربهم] الحصان تنبيه خصم، وهو يطلق على الواحد وغيره، وهو من تقع منه المخاصمة.

قوله: [يقسم قسماً] كذا للآكر، ولأبي ذر عن الكشيحي «يقسم فيها» وهو تصحيف.

قوله: [نزلت في حمزة] أي ابن عبد المطلب، وقد تقدم مشروحاً في حمزة بدر مستوفى، وتقتصر هنا على بيان الاختلاف في إسناده.

قوله: [رواه سليمان] أي الثوري (عن أبي هاشم) أي شيخ هشيم فيه، وهو الرمان يسم الراد وتشديد الميم أي بإسناده ومثله، وقد تقدمت روايته موصولة في حمزة بدر. وسلفنا فيه شيخ آخر أخرجه الطبري من طريق محمد بن عبيد عن سفيان عن منصور عن هلال بن يساف قال: نزلت هذه الآية في الذين تبارزوا يوم بدر.

قوله: [وقال عثمان] أي ابن أبي شيبة (عن جرير) أي ابن عبد الحميد (عن منصور) أي ابن المنذر (عن أبي هاشم عن أبي جابر) قوله أي موقوفاً عليه.

قوله: [عن أبي بن عبيد] بضم المهملة وتثنية الواو.

قوله: [عن علي قال: أنا أول من يجرى للخصومة بين يدي الرحمن يوم القيامة قال قيس] هو ابن عبد الرازي المذكور (ولهم نزلت)، وهذا ليس باختلاف على قيس بن عباد في الصحابي، بل رواية سليمان التيمي عن أبي جابر تقتضي أن عند قيس عن علي هذا القدر المذكور هنا فقط، ورواية أبي هاشم عن أبي جابر تقتضي أن عند قيس عن أبي ذر ما سبق، لكن يعكر على هذا أن السائي أخرج من طريق يوسف بن يعقوب عن سليمان التيمي بهذا الإسناد إلى علي قال: «فينا نزلت هذه الآية وفي مبارزتنا يوم بدر: هذان خصمان» ورواه أبو نعيم في «المستخرج» من هذا الوجه وزاد في أوله ما في رواية معتمر بن سليمان، وكذا أخرجه الحاكم من طريق أبي جعفر الرازي، وكذا ذكر الدارقطني في «العلل» أن كهمس بن الحسن رواه كلاماً عن سليمان التيمي، وأشار الدارقطني إلى أن روايته مدرجة وأن الصواب رواية معتمر. قلت: وقد رواه عبد بن حميد عن يزيد بن هارون وعن حماد بن مسعدة كلاهما عن سليمان التيمي كرواية معتمر، فإن كان محفوظاً فيكون الحديث عن قيس عن أبي ذر وعن علي معاً بلبيل اختلاف سياقتهم، ثم ينظر بعد ذلك في الاختلاف الواقع عن أبي جابر في إرساله حديث أبي ذر ورواه، فخره بعد أبو هاشم في رواية الثوري وهشيم عنه، وأما سليمان التيمي فخره على قيس، وأما منصور فخره على أبي جابر، ولا يخفى أن الحكم للأصل إذا كان حافظاً، وسليمان وأبو هاشم متقاربان في الحفاظ فتقدم رواية من معه زيادة، والثوري أحفظ من منصور فتقدم روايته، وقد وافقه شعبان عن أبي هاشم أخرجه الطبراني، على أن الطبري أخرجه من وجه آخر عن جرير عن منصور موصولاً، فهذا التقرير يرضع اعتراض من ادعى أنه مضطرب كما أشرت إلى ذلك في المقدمة، وإنما أعيد مثل هذا لبعد العهد به والله المستعان. وقد روى الطبري من طريق الثوري عن ابن عباس أنها نزلت في أهل الكتاب والمسلمين، ومن طريق الحسن قال: هم الكفار والمؤمنون، ومن طريق حماد هو اختصاص المؤمن والكافر في البيت، واختار الطبري هذه الأقوال في تميم الآية قال: ولا يخالف المروي عن علي وأبي ذر لأن الذين تبارزوا بدر كانوا فريقين مؤمنين وكفار،

إلا أن الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يمتنع أن تكون عامة في نظير ذلك السبب.

٢٣ - سورة المؤمنون

قال ابن عثمة: ﴿سبع طرائق﴾ [٧: سبع سموات]. ﴿لها سابقون﴾ [٦١: سبقت لهم السموات] ﴿قلوبهم وجلة﴾ [٦٠: خافين].

قال ابن عباس: ﴿هيات هيات﴾ [٣٦: هية هية]. ﴿فاسأل الصادقين﴾ [١١٣: الملائكة]. ﴿لناكون﴾ [٧٤: لنادلون]. ﴿كالمحون﴾ [١٠٤: عابسون].

وقال عذرة: ﴿من سلاله﴾ [١٢: الولد، والنطفة السلاله]. والجنة والجحيم والجنون واجدة. والقضاء الرشد، وما ارتفع عن الماء، وما لا ينقطع به. ﴿يتجاوزون﴾ [٦٤: يترجون أصواتهم كما تجاز البقرة]. ﴿على أظفاركم﴾ [٦٦: رجع على عتيد]. ﴿سائراً﴾ [٦٧: من السمر، والجميع السائر، والسائر ما هنا في موضع الجمع]. ﴿تسعون﴾ [٨٩: تسعون، من السحر].

قوله: [سورة المؤمنون - بسم الله الرحمن الرحيم] سقطت البسملة لغير أبي ذر.

قوله: [وقال ابن عينة سبع طرائق سبع سموات] هو في تفسير ابن عينة من رواية سعيد بن عبد الرحمن الخزومي عنه، وأخرجه الطبري من طريق ابن زيد بن أسلم مثله.

قوله: [سابقون] سبقت لهم السموات ثبت لغير أبي ذر، وصلة ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: [قلوبهم وجلة: خافين] وصلة ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿قلوبهم وجلة﴾ [المؤمنون: ٦٠] قال: يعملون خافين، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿قلوبهم وجلة﴾ [المؤمنون: ٦٠] قال: خافته. والطبري من طريق يزيد النحوي عن عكرمة مثله. وفي الباب «عن عائشة قالت: يا رسول الله في قوله تعالى: ﴿قلوبهم وجلة﴾ هو الرجل يئس ويسرق وهو مع ذلك يخاف الله؟ قال: لا، بل هو الرجل يصوم ويصلي وهو مع ذلك يخاف الله» أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه وصححه الحاكم.

قوله: [وقال ابن عباس هيات هيات: بعد بعد] وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله، وروى عبد بن حميد عن سعيد عن قتادة قال: تباعد ذلك في أنفسهم، وقال الفراء: إذا دخلت اللام في لما توحدون لأن هيات أداة ليست بأخوذة من فعل مبتلة قريب ويعيد كما تقول: هلم لك فإذا قلت: أقبل لم تقل: لك.

قوله: [فاسأل الصادقين: الملائكة] كذا لأبي ذر فأروهم أنه من تفسير ابن عباس، ولأبي ذر والنسفي، وقال مجاهد: فاسأل الخ وهو أول، فقد أخرجه الفريابي من طريقه. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿الصادقين﴾ [المؤمنون: ١١٣] قال: الحساب أي بضم أوله والتشديد.

قوله: [تسعون: تسعون] ثبت عند النسفي وحده، وصله الطبري من طريق مجاهد.

قوله: [لناكون: لنادلون] في رواية أبي ذر «وقال ابن عباس: لناكون الخ» وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وفي كلام أبي عبيدة مثله زاد: ويقال: تكب عن الطريق أي عدل عنه.

قوله: [كالمحون: عابسون] وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله، ومن طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: مثل كلح الرأس التضيخ، وكثر عن ثمره. وأخرجه الحاكم وصححه من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً «تشويه النار تقلص شفته العليا وتسترخي السفلى».

قوله: [وقال غيره: من سلاله: الولد، والنطفة: السلاله] سقط «وقال غيره» لغير أبي ذر فأروهم أنه من تفسير ابن عباس أيضاً، وليس كذلك وإنما هو قول أبي عبيدة، قال في قوله: ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلاله﴾ [المؤمنون: ١٢] السلاله الولد، والنطفة

بأحدهما، وروى الطبري من طريق ابن عباس أنه قرأ « يخرج من خلعه » قال هارون أحد رواه: فذكرته لأبي عمرو وقال: إنها لحسن ولكن خلاه أم.

قوله: ﴿سنا برفه وهو الضياء﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿يكاد سنا برفه﴾ [النور: ٤٣] مقصور أي ضياء، والسنا عمود في الحسب. وروى الطبري من طريق ابن عباس في قوله: ﴿يكاد سنا برفه﴾ يقول: ضوه برفه. ومن طريق قتادة قال: لمان البرق.

قوله: ﴿مذعين يقال للمستخلي: مذعن﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿يأتوا إليه مذعين﴾ [النور: ٤٩] أي مستخلين، وهو بالخاء والذال المعجمتين. وروى الطبري من طريق مجاهد في قوله: ﴿مذعين﴾ قال: سراعاً. وقال الزجاج: الإذمان الإسراع في الطاعة.

قوله: ﴿أشتاتاً وشتى وشتات وشت واحد﴾ هو قول أبي عبيدة بلفظه، وقال غيره: اشتت جمع وشت مفرد.

قوله: ﴿وقال مجاهد: لوأخا: خلافاً﴾ وصله الطبري من طريقه، والوإخا مصدر لاوأت.

قوله: ﴿وقال سعد بن عياض الفعالي﴾ بضم المثناة وتخفيف الميم نسبة إلى ثمانية قبيلة من الأزد، وهو كوفي تابعي، ذكر مسلم أن أبا إسحاق تفرد بالرواية عنه، وزعم بعضهم أن له صحبة ولم يثبت، وما له في البخاري إلا هذا الموضع، وله حديث عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي، قال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال البخاري: مات غارقاً بأرض الروم.

قوله: ﴿المشكاة: الكوة بلسان الحبشة﴾ وصله ابن شاهين من طريقه، ووقع لنا بعلو في « فوائد جعفر السراج » وقد روى الطبري من طريق مكب الأحبار قال: المشكاة الكوة والكوة بضم الكاف ويفتحها وتشديد الواو وهي الطاقة للضوء، وأما قوله بلسان الحبشة فمضى الكلام فيه في تفسير سورة النساء، وقال غيره: المشكاة موضع الفتيحة رواه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وأخرج الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله: ﴿كمشكاة﴾ [النور: ٣٥] قال: يعني الكوة.

قوله: ﴿وقال ابن عباس: سورة أنزلناها: بينها﴾ قال عباس: كذا في النسخ والصاب « أنزلناها وفرضناها » بينها، فييناها تفسير فرضناها، ويدل عليه قوله بعد هذا: « ويقال في فرضناها أنزلنا فيها فرائض مختلفة » فإنه يدل على أنه تقدم له تفسير آخر انتهى. وقد روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وفرضناها﴾ [النور: ١] يقول: بينها، وهو يؤيد قول عباس.

قوله: ﴿وقال غيره: سمي القرآن لجماعة السور، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى. فلما قرن بعضها إلى بعض سمي قرآناً﴾ هو قول أبي عبيدة قاله في أول « الجاز ». وفي رواية أبي جعفر المصايري: سمي القرآن لجماعة السور، فذكر مثله سواء وجوز الكرمان في قراءة هذه اللفظة وهي لجماعة وجهين: إما يفتح الجيم وآخرها تاء تأنيث بمعنى الجميع، وإما بكسر الجيم وآخرها ضمير يعود على القرآن.

قوله: ﴿وقوله إن علينا جمعه وقرآنه: تأليف بعضه إلى بعض إلخ﴾ يأتي الكلام عليه في تفسير سورة القيامة إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿ويقال ليس لشعره قرآن أي تأليف﴾ هو قول أبي عبيدة.

قوله: ﴿ويقال للقرآن ما قرأت بسلامة، أي لم يجمع ولما في بعضها﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً قاله في « الجاز » رواية أبي جعفر المصايري عنه، وأشد قول الشاعر مهجان اللون لم يقرأ جنباً « والسلا بفتح المهملة وتخفيف اللام، وحاصله أن القرآن عنده من قرأ بمعنى جمع، لا من قرأ بمعنى تلا.

قوله: ﴿وقال ﴿فرضناها﴾ [النور: ١]: أنزلنا فيها فرائض مختلفة، ومن قرأ فرضناها يقول: فرضنا عليكم وعلى من بعدكم﴾ فيها كذا وقال الفراء: من قرأ «فرضناها» يقول فرضنا فيها فرائض مختلفة، وإن شئت فرضناها عليكم وعلى من بعدكم إلى يوم القيامة، قال: فالتشديد بهذين الوجهين حسن. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿فرضناها﴾: حدنا فيها الحلال والحرام، وفرضنا من الفريضة. وفي رواية له ومن خففها جعلها من الفريضة.

قوله: ﴿وقال الشعبي: ﴿أولي الإربة﴾: من ليس له أرب﴾ ثبت هذا للنسفي، وسيأتي بعضه في الكتاب، وقد وصله الطبري من طريق شعبة عن مغيرة عن الشعبي مثله. ومن وجه آخر عنه قال: الذي لم يبلغ أربه أن يطلع على عورة النساء.

قوله: ﴿وقال طائوس: هو الأحمق الذي لا حاجة له في النساء﴾ وصله عبد

السلافة، قال الشاعر: وهمل هند إلا مهرة حريية سلافة أفساس نخلها بفلس

انتهى. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿من سلافة﴾ استل آدم من طين وخلقت فيه من ماء مهين. وقد استشكل الكرمانى ما وقع في البخاري فقال: لا يصح تفسير السلافة بالولد لأن الإنسان ليس من الولد بل الأمر بالعكس. ثم قال: لم يفسر السلافة بالولد بل الولد مبتداً وخبره السلافة والمعنى السلافة وما يستل من الشيء كالولد والطفة انتهى. وهو جواب ممكن في إيراد البخاري، وكلام أبي عبيدة باباء، ولم يرد أبو عبيدة تفسير السلافة بالولد أنه المراد في الآية وإنما أشار إلى أن لفظ السلافة مشترك بين الولد والطفة والشيء الذي يستل من الشيء، وهذا الأخير هو الذي في الآية ولم يذكره استثناء بما ورد فيها وتبيهاً على أن هذه اللفظة تطلق أيضاً على ما ذكر.

قوله: ﴿والجثة والجثون واحد﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: ﴿والغذاء: الزيد وما ارتفع عن الماء وما لا يتنقع به﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فجعلناهم غداء﴾ [المؤمنون: ٤١] الغداء الزيد وما ارتفع على الماء من الجيف مما لا يتنقع به. وفي رواية عنه: وما أشبه ذلك مما لا يتنقع به في شيء. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿غذاء﴾ قال: هو الشيء اليابس.

قوله: ﴿بهارون: يرفعون أصواتهم كما يهجر البقرة﴾ ثبت هذا هنا للنسفي وتقدم في أواخر الزكاة، وسيأتي في كتاب الأحكام لغيره مثله.

قوله: ﴿على أعتابكم: رجع على عقبيه﴾ هو قول أبي عبيدة.

قوله: ﴿سامراً من السم والجمع السمار، والسمار ههنا في موضع الجمع﴾ ثبت هنا للنسفي، وقد تقدم في أواخر المواقيت.

قوله: ﴿تسحرون: تعمون من السحر﴾.

٢٤ - سورة النور

﴿من خيلاه﴾ [٤٣]: من تبين أعتاب السحاب. ﴿سنا برفه﴾ [٤٣]: الضياء. ﴿مذعين﴾ [٤٩]: يقال للمستخلي: مذعن. ﴿أشتاتاً﴾ [٦١]: وشتى وشتات وشت واحد.

وقال ابن عباس: ﴿سورة أنزلناها﴾ [١]: بينها.

وقال غيره: سمي القرآن لجماعة السور، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى، فلما قرن بعضها إلى بعض سمي قرآناً.

وقال سعد بن عياض الفعالي: المشكاة: الكوة بلسان الحبشة. وقوله تعالى: ﴿إن علينا جمعة وقرآنه﴾ [الجمعة: ١٧]: تأليف بعضه إلى بعض ﴿فإذا قرآنه فاتح قرآنه﴾ [الجمعة: ١٨]: فإذا جمعه وقرأه فاتح قرآنه، أي ما جمعه فيه، فأصل بما أمرت وآتوه غشاً نهالاً لله، ويقال: ليس ليغروه قرآن، أي: تأليف. وسمي الفرقان، لأنه يفرق بين الحق والباطل، ويقال: للفرقان: ما قرأت بسلامة، أي: لم تجتمع في طبخها وكلامها، ويقال: ﴿فرضناها﴾ [١]: أنزلنا فيها فرائض مختلفة، ومن قرأ: ﴿فرضناها﴾ يقول فرضنا عليكم وعلى من بعدكم.

وقال مجاهد: ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا﴾ [٣١]: لم يذكروا، لما بهم من الصغر.

وقال الشعبي: ﴿أولي الإربة﴾ [٣١]: من ليس له أرب.

وقال طائوس: هو الأحمق الذي لا حاجة له في النساء.

وقال مجاهد: لا يهمل إلا يهمل، ولا يخاف على النساء.

قوله: ﴿سورة النور - بسم الله الرحمن الرحيم﴾ من خلال « من بين أضعاف السحاب، هو قول أبي عبيدة، ولفظة أضعاف أو بين مزيدة فإن المعنى ظاهر

٣ - باب ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾

بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾

٧٤٧هـ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ لَفَّظَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرْيِكِ بْنِ سَخْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْيَتِيْمَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِي رَجُلًا يَنْطَلِقُ بِتَقْيُوسِ الْيَتِيْمَةِ؟ فَجَحَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الْيَتِيْمَةُ وَالْأَخْدُ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَخَلْتُ بِأَلْحَقِ ابْنِي لَصَادِقٍ، فَلْيُزَكِّهِ اللَّهُ مَا يَسُِّرُنِي ظَهْرِي مِنَ الْخَدِّ، فَزَلَّ جَبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ - قَفَرًا حَتَّى بَلَغَ - إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾. فَانصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ يَنْكُمَا تَأْيِبٌ». ثُمَّ قَامَتِ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوها وَقَالُوا: إِنِّهَا مُوجِبَةٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّاتُ وَتَكَفَّتْ، حَتَّى طَلَّهَا أَنِهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا افْتَحَ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَكَمَعَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا»، فَإِنْ جَاءَتْ بِوَاحِدٍ مِنَ الْيَتَامَى، سَابِعِ الْيَتَامَى، خَدَّلَجَ السَّائِقِينَ، فَهَزَّ لِشَرْيَكِ بْنِ سَخْمَاءَ. فَجَاءَتْ بِوَاحِدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ لَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، لَكُنْتُ لِي وَلَهَا شَاتَنَ». [راجع: ٢١٧٧هـ].

قوله: (باب ويدرو عنها العذاب الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة الثلاثين من رواية عكرمة عنه، وقد ذكر في اللعان من رواية القاسم بن محمد عنه، وبينهما في سياقه اختلاف سائبة هناك، واقتصر هنا على بيان الراجح من الاختلاف في سبب نزول آيات اللعان دون أحكامه فاذكرها في بابها إن شاء الله تعالى. وقوله: «عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة» هكذا قال ابن عدي عنه، وقال عبد الأعلى وخلد بن حسين «عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس» فمنهم من أهل حديث ابن عباس بهذا ومنهم من حله على أن هشام فيه شيعين، وهذا هو المحدث، فإن البخاري أخرج طريق عكرمة، ومسلماً أخرجه طريق ابن سيرين، ويخرج هذا الحامل اختلاف السبايق كما سنبيه إن شاء الله تعالى.

قوله: (البيتة أو حد في ظهرك) قال ابن مالك: غطوا البيتة بالنصب على تقدير عامل أي أحضر البيتة، وقال غيره: روي بالرفع والتقدير إما البيتة وإما حد.

وقوله في الرواية المشهورة: (أو حد في ظهرك) قال ابن مالك: حذف منه فاء الجواب وفصل الشرط بعد إلا والتقدير وإلا تخضرها فجزأوك حد في ظهرك، قال: وحذف مثل هذا لم يذكر النحاة أنه يجوز إلا في الشعر، لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح.

قوله: (فقال هلال: والذي بك بك بالحق إني لصادق، وليزول الله ما يبري ظهري من الحد، فنزل جبريل وأنزل عليه: والذين يزومون أزواجهم) كذا في هذه الرواية أن آيات اللعان نزلت في قصة هلال بن أمية، وفي حديث سعد الماضي أنها نزلت في عويمر ولفظه «فجاء عويمر فقال: يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً أبقته فقتلته، أم كيف يصنع؟» قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أنزل الله فيك وفي صاحبك، فأمرهما بالملاعة «وقد اختلف الأئمة في هذا الموضع: فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال، ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف بجيء عويمر أيضاً فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد. وقد جنح النووي إلى هذا، وسبقه الحديث فقال: لعلهما اتفق كونهما جاء في وقت واحد. ويؤيد التمدد أن القتال في قصة هلال سعد بن عبادة كما أخرجه أبو داود والطبري من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية هشام بن حسان بزيادة في أوله «لما نزلت» والذين يزومون أزواجهم «الآية قال سعد بن عبادة: لو رأيت لكاء قد تخضخها رجل لم يكن لي أن أهبه حتى آتي بأربعة شهداء، ما كنت لأتي بهم حتى يفرغ من حاجته، قال: فما لبشوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية» الحديث. وعند الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسلًا فيه نحوه «زاد» فلم يلبشوا أن جاء ابن عم له فرمى امرأته» الحديث. والقاتل في قصة عويمر عاصم بن عدي كما في

الزقاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه مثله.

قوله: (وقال مجاهد: لا يهيم إلا بطنه ولا يضاف على النساء) أو الطفل اللين لم يظهروا «لم يبدوا» لما بهم من الصهي وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: «أو التابيع غير أولي الإربة» [النور: ٣١] قال: الذي يريد الطعام ولا يريد النساء، ومن وجه آخر عنه قال: الذين لا يهيمهم إلا بطونهم ولا يضافون على النساء. وفي قوله: «أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء» [النور: ٣١] قال: لم يبدوا ما هي من الصغر قبل الحلم.

١ - باب قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾

وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾

٧٤٥هـ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ هُوَيْرًا ابْنَ عَاصِمَ بْنِ عَدِيٍّ، وَكَانَ سَيِّدَ نَبِيِّ عَجَلَانَ، قَالَ: كَيْفَ تَقُولُونَ لِي رَجُلٌ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبْقَلَهُ فَقَتَلُوهُ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ سَأَلَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَأَتَى عَاصِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِكْرَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ، فَسَأَلَهُ هُوَيْرٌ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ الْمَسَائِلَ وَعَاقِبَهَا، قَالَ هُوَيْرٌ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَجَاءَ هُوَيْرٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبْقَلَهُ فَقَتَلُوهُ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فِيكَ وَفِي صَاحِبِكَ». فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُلَاضَعَةِ بِمَا سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فَلَاغْنَاهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ حَسَبْتُهَا فَقَدْ ظَلَمْتُهَا، فَطَلَّقَهَا، فَكَانَتْ مَتَّةً لِمَنْ كَانَ يَفْتَلَعُهَا فِي الْمَلَاعَةِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انظُرُوا»، فَإِنْ جَاءَتْ بِوَاحِدٍ، أَدْعِ الْعَتِينَ، عَظِيمِ الْأَلْبَتِينَ، خَدَّلَجَ السَّائِقِينَ، فَلَا أَحْسِبُ هُوَيْرًا إِلَّا لَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَاءَتْ بِوَاحِدٍ، كَانَتْ وَحَرَةً، فَلَا أَحْسِبُ هُوَيْرًا إِلَّا لَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ. فَجَاءَتْ بِوَاحِدٍ عَلَى الْغَتِ الْبَلِي نَعَتْ بِوَاحِدٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَصْلِيحِ هُوَيْرٍ، فَكَانَ بَعْدَ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ [راجع: ٤٢٣هـ]. أخرجه مسلم: ١٤٩٢هـ، فله بلا آخره

٢ - باب ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾

إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾

٧٤٦هـ - حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ قَاوَةَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبْقَلَهُ فَقَتَلُوهُ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَأَنزَلَ اللَّهُ لِيهِمَا مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الطَّلَاقِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قَضَيْتَ لِيكَ وَفِي امْرَأَتِكَ». قَالَ: فَلَاغْنَاهَا وَأَنَا شَاهِدٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَطَلَّقَهَا، فَكَانَتْ مَتَّةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْمَلَاعَتَيْنِ، وَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَتْ حَمَلُهَا، وَكَانَ ابْنُهَا يَذْخِي إِلَيْهَا، ثُمَّ جَوَزَتِ الْمَتَّةُ فِي الْوَبَرَاتِ، أَنْ يَرْتَهَا وَكَرِهَتْ مَتَّةً، مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا. [راجع: ٤٢٣هـ]. أخرجه مسلم: ١٤٩٢هـ.

قوله: (باب قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ﴾ [النور: ٧] الآية) ذكر فيه حديث سهل بن سعد مطولاً وفي الباب الذي بعده مختصراً، وسبباً شرحه في كتاب اللعان. قوله في أول الباب: «حدثنا إسحاق حدثنا محمد بن يوسف» هو الفريابي وهو شيخ البخاري لكن ربما أدخل بينهما واسطة، وإسحاق المذكور وقع غير منسوب ولم ينسب الكلاباذي أيضاً، وعندي أنه إسحاق بن منصور، وقد بينت ذلك في المقدمة.

حديث سهل بن سعد في الباب الذي قبله، وأخرج الطبري من طريق الشعبي مرسلاً قال: « لما نزلت ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ [النور: ٦] الآية قال عاصم بن عدي: إن أنا رأيت فتكلمت جلدت، وإن سكنت سكنت على غيظ » الحديث، ولا مانع أن تعتمد القصص ويحدث التزول. وروى البزار من طريق زيد بن تبيع عن حذيفة قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأي بكر: لو رأيت مع أم رومان رجلاً ساكتاً فاعلاً ؟ قال: كنت فاعلاً به شراً. قال: فأنت يا عمر؟ قال: كنت أقول لمن الله الأبعد، قال: فتزلت » ويحتمل أن التزول سبق بسبب هلال، فلما جاء عويمر ولم يكن علم بما وقع هلال أحله النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم، ولهذا قال في قصة هلال: « فتزل جبريل » وفي قصة عويمر « قد أنزل الله فيك فيقول قوله: قد أنزل الله فيك أي وفيمن كان مثلك » وبهذا أجاب ابن الصباغ في الشامل قال: نزلت الآية في هلال، وأما قوله لعويمر: « قد نزل فيك وفي صاحبك » فمقتضاها ما نزل في قصة هلال، ويؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى قال: « أول لعان كان في الإسلام أن شريك بن سماعة قذف هلال بن أمية بامرأته » الحديث، وجنع القرطبي إلى تجويز نزول الآية مرتين، قال: وهذه الاحتمالات وإن بعدت أولى من تخطيط الرواة الحفاظ. وقد أنكر جماعة ذكر هلال فيمن لا عن، قال القرطبي: أنكره أبو عبد الله بن أبي صفرة أخو المهلب وقال: هو خطأ، والصحيح أنه عويمر. وسبقه إلى نحو ذلك الطبري وقال ابن العربي: قال الناس: هو ومع من هشام بن حسان، وعليه دار حديث ابن عباس وأسس بذلك. وقال حياض في « المشارق »: كذا جاء من رواية هشام بن حسان ولم يقله غيره، وإنما القصة لعويمر المجلاني، قال: ولكن وقع في « المنون » في حديث المجلاني ذكر شريك. وقال النووي في مبهماته: اختلصوا في الملاعن على ثلاثة أقوال عويمر المجلاني، وهلال بن أمية، وعاصم بن عدي. ثم نقل عن الراحدي أن أظهر هذه الأقوال أنه عويمر. وكلام الجميع متفق أما قول ابن أبي صفرة فدعوى مجردة، وكيف يزم خطأ حديث ثابت في « الصحيحين » مع إمكان الجمع؟ وما نسب إلى الطبري لم أراه في كلامه. وأما قول ابن العربي إن ذكر هلال دار على هشام بن حسان وكذا جزم حياض بأنه لم يقله غيره، فمردود لأن هشام بن حسان لم يفرده به، فقد وافقه عباد بن منصور كما تقدم، وكذا جبر بن حازم عن أيوب أخرجه الطبري وابن مردويه موصولاً قال: « لما قذف هلال بن أمية امرأته » وأما قول النووي تبعاً للواحدي وجنحه إلى الترجيح فمردوح لأن الجمع مع إمكانه أولى من الترجيح. ثم قوله: « وقيل عاصم بن عدي » فيه نظر لأنه ليس لعاصم فيه قصة أنه الذي لآعن امرأته، وإنما الذي وقع من عاصم نظير الذي وقع من سعد بن عباد. ولما روى ابن عبد البر في « التمهيد » طريق جبر بن حازم متعباً بأن قال: قد رواه القاسم بن محمد عن ابن عباس كما رواه الناس. وهو يومه أن القاسم سمي للملاعن عويمراً، والذي في « الصحيح » « فأتاه رجلاً من قومه » أي من قوم عاصم، والناسي من هذا الوجه « لآعن بين المجلاني و امرأته » والمجلاني هو عويمر.

٤ - باب قوله: ﴿ وَالْحَامِصَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ

عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [٩]

٤٧٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُمَى الْقَاسِمِ بْنُ يَحْيَى، عَنْ شَيْبَةَ اللَّهِ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ، فَأَتَى بَيْنَ وَلَيْكَا، فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَاحَظَا كَمَا قَالَ اللَّهُ، ثُمَّ لَفَضَى بِأَوَّلَيْهِمَا، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاخِضِينَ. [بهر: ٥٣٠٦، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٦٧٤٨، أخرجه مسلم: ١٤٩٤.]

قوله: (باب قوله: والخاصة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، حدثنا مقدم هو بوزن محمد، وهو ابن محمد بن يحيى بن عطاء بن مقدم الحلالي المدمي الواسطي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في التوحيد وكلاهما في التباينات.

قوله: (حدثني عمي القاسم بن يحيى) هو ثقة وهو ابن عم أبي بكر بن علي المدمي والد محمد شيخ البخاري أيضاً، وليس للقاسم عند البخاري سوى الحديث المذكورين.

قوله: (عن عبيد الله وقد سمع منه) هو كلام البخاري وأشار بذلك إلى حديث

٥ - باب ﴿ إِنْ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ

لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [١١].

﴿ أَفَّاكٌ ﴾ [الشعراء: ٢٢٢] و[الحاقة: ٧]: كَذَابٌ.

٤٧٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَقْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ ﴾. قَالَتْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بِنِ سَلُولٍ. [راجع: ٢٥٩٣.]

قوله: (باب قوله: إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم) كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية إلى قوله: ﴿ عذاب عظيم ﴾ وهو أولى لأنه اقتصر في الباب على تفسير الذي تولى كبره فقط.

قوله: (أفَّاك: كذاب) هو تفسير أبي عبيدة وغيره.

قوله: (حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان) هو الزهري، وقد صرح به ابن مردويه من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه، ورواه عبد الرزاق عن معمر مطولاً في جملة حديث الإفك، وقد تقدم في غزوة المريسج من المغازي من رواية معمر أيضاً وغيره عن الزهري، وفي القصة التي دارت بينه وبين الوليد بن عبد الملك في ذلك قوله عن عائشة: « والذي تولى كبره » أي قالت عائشة في تفسير ذلك.

قوله: (قالت عبد الله بن أبي بن سلول) أي هو عبد الله، وتقدمت ترجمته قريباً في سورة براءة، وهذا هو المعروف في أن المراد بقوله تعالى: ﴿ والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم ﴾ وهو عبد الله بن أبي، وبه تظاهرت الروايات عن عائشة من قصة الإفك المطولة كما في الباب الذي به هذا، وسيتأتي بعد خمسة أبواب بيان من قال خلاف ذلك إن شاء الله تعالى

٦ - باب قوله: ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ

الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَأْسَهُمْ خَيْرًا

وَقَالُوا هَذَا إِلَهُكَ مِنْ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ إِذَا مَا يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَلَوْلَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [١٢ - ١٣].

٤٧٥٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورَةُ بْنُ الزُّهْرِيِّ: وَسَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ ابْنَ قَاصٍ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِثْقَانَ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ: لَهَا اإِهْلُ الْإِفْكَ مَا قَالُوا، قَرَأَهَا مِثًا قَالُوا، وَكُلُّ حَدَّثِي خَاتَمَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَتَعْنُ حَدِيثَهُمْ يُصَلِّقُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ، أَلَيْسَ حَدَّثِي غُرُورَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَفْرَعُ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهُا خَرَجَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَفْرَعُ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا فَخَرَجَ سَهْمِي، فَخَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنَا نَزَلَ الْحِجَابُ، فَأَنَا أَحْمَلُ فِي هَوْدَجِي وَأَنْزَلَ لِيهِ.

فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَتِهِ بَلَّكَ وَقَتْلَ، وَدَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ قَالَتَيْنِ، أَذَّنَ لَيْلَةً بِالرَّجُلِ، فَحُمْتُ حِينَ أَذَّنُوا بِالرَّجُلِ.

حين استلبت الوحي، يستأمرهما في إلقاء أهله.

قالت: فاما أمانة بن زيد فأشار على رسول الله ﷺ بالذي يعلم من براءة أهله، والذي يعلم لهم في نفسه من الوعد، فقال: يا رسول الله، اهلك وما تعلم إلا خيراً.

واما علي بن أبي طالب فقال: يا رسول الله لم يضيئ الله عليك، والنساء مبرأها كثير، وإن تسأل الجارية تصدقك.

قالت: ففدعا رسول الله ﷺ بيرة فقال: «أي بيرة؟ هل رأيت من شيء يهلك». قالت بيرة: لا والذي يهلك بالحق، إن رأيت عليها أمراً أهومني عليها أكثر من أنها جارية حبيبة السن، تنام عن عجين أهلها، فإني لأرجو قتلك.

فقام رسول الله ﷺ فاستظهر يؤيد من عبد الله بن أبي ابن سلول، فقالت: فقال رسول الله ﷺ وهو على المنبر: «يا معشر المسلمين، من يخلوني من رجل قد بلغني أذاه في أهلي يضي، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً، وقد ذكرُوا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً، وما كان يدخل على أهلي إلا معي». فقام سعد بن نضال الأنصاري فقال: يا رسول الله، أنا أظنك منه، إن كان من الأوس حررت هففة، وإن كان من إخواننا من الخزرج، امرتنا ففعلنا امرتك. قالت: فقام سعد بن هففة، وهو سيد الخزرج، وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً، ولكن اخمطه العمية، فقال يسعد: كذبت لعمر الله، لا تقطعه ولا تقدر على قتلها.

فقام أسيد بن حنتر، وهو ابن عم سعد، فقال يسعد بن هففة: كذبت لعمر الله لثقلته، فإني لأشاق تضادني عن المشافقين، فسادوا الحيات الأوس والخزرج حتى هموا أن يقتلوا، ورسول الله ﷺ قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله ﷺ يخطبهم حتى سكتوا وسكت.

قالت: فكبت يومئذ ذلك لا يزال لي دمع ولا احتجول يوم، قالت: فاصبح ابوي عدي ولقد بكيت لثقتي وتوما، لا احتجول يوم، ولا يزال لي دمع، فظننا أن الكاء لائق بحبي.

قالت: فبينما جالسنا عدي وأنا ابني، فاستأذنت علي امرأة من الأنصار فأذن لها، فجلبت ثوبي معي.

قالت: فبينما نحن على ذلك دخل علينا رسول الله ﷺ فسلم ثم جلس، قالت: ولم يجلس عدي منذ قيل ما قيل قبلها، ولقد كنت شهراً لا أؤخي إليه في خالي. قالت: فشهد رسول الله ﷺ حين جلس، ثم قال: «اما بعد، يا عبيدة فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيروني الله، وإن كنت الممتة بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه، فإن العبد إذا اغترف بذبئيه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه».

قالت: فلما قضى رسول الله ﷺ مقالته قلص دمعني، حتى ما أجس منه قطرة، فقلت لأبي: أجب رسول الله ﷺ فيما قال، قال: والله ما أخري ما أفرأ رسول الله ﷺ، فقلت لأمي: اجبي رسول الله ﷺ، قالت: ما أخري ما أفرأ رسول الله ﷺ.

قالت: فقلت، وأنا جارية حبيبة السن لا أفرأ كثيراً من القرآن، إني والله

فمنبت حتى جاوزت الجيش، فلما قضيت شأني ألبت إلى رجلي، فإذا عفة لي من جزع ففارق قد انقطع، فاقمست عفتي وحسني إبطاء.

واقبل الرطع الذين كانوا يدخلون لي فاحتملوا هودجي، فزحلوه على بعيري الذي كنت ركبته وهم يخبرونني أي فيه، وكان النساء إذ ذاك خفافاً لم يخلعن اللحم، إنما تأكل الفلفة من الطعام، فلم يستكر القوم حبة الهودج حين رفوه، وكنت جارية حبيبة السن، فبحوا الجمال وساروا.

فوجدت عفتي بعد ما استمر الجيش، فبحثت منازلهم وليس بها دافع ولا مضج، فامنت منزلي الذي كنت به، وكنيت أنهم سيقولوني فمزعجون لي، فبينما أنا جالسة في منزلي عطيني عيني فيمت، وكان صفوان بن المغيرة السلمي ثم الذكواني من وزراء الجيش، فاذبح فاصبح عند منزلي، فرأى سواد إنسان يلام، فأتاني فمررتي حين رأيت، وكان رأيت قبل العجائب.

فاستيقظت باستوزاجه حين عرفني، فعمرت وجهي بجلبي، والله ما كلمني كلمة ولا سمعت منه كلمة غير استوزاجه، حتى أتاه راجعة فوطئ على بنتها فركبتها، فأنطلق يقول بي الرجلة، حتى أتينا الجيش فبعثنا نزلوا مؤخرين في نحو الظهيرة، فهلك من هلك، وكان الذي تولى الإفك عبد الله بن أبي ابن سلول.

فبعثنا المدينة، فاحتكيت حين قبضت شهرًا، والناس يبعثون في قول اصحاب الإفك، لا اختر بعثي من ذلك، وهو يرشي في رجلي أي لا اهرق من رسول الله ﷺ اللطف الذي كنت أرى منه حين احتكي، إنما يدخل علي رسول الله ﷺ فسلم، ثم يقول: «كيف يحكم». ثم يصرف، فلذا الذي يرشي ولا اختر، بالشر حتى خرجت بعد ما نفقت.

فخرجت معي أم يسلمة قبل الناصح، وهو مبرأ، وكما لا يخرج إلا لئلا إلى ليل، وذلك قبل أن تبع الكف قريباً من بيوتنا، وأمرنا امر العرب الأول في الشهر قبل الغائط، فكنا نأذي بالكفو أن تبعنا عند بيوتنا.

فأنطلقت أنا وأم يسلمة، وهي ابنة أبي زهم بن عبدالمطلب، وأنها بنت صخر بن عامر خالة أبي بكر الصديق، وأنها يسلمة بن أمية، فالتفت أنا وأم يسلمة قبل نبي وقد فرغنا من شأننا، فخرجت أم يسلمة في موطئها، فقالت: تبس يسلمة، فقلت لها: تبس ما قلت، استبين رجلاً شهيداً بئراً، قالت: أي هتاف، أوكم تسمعي ما قال؟ قالت: قلت: وما قال؟ فاستخفيت بقول أهلي الإفك، فاذذت مرسجاً على مرحي.

فلما رجعت إلى نبي ودخل علي رسول الله ﷺ - نبي - سلم ثم قال: «كيف يحكم». فقلت: استأذن لي إن أمي ابوي؟ قالت: وأنا جليل أريد أن استبين الخبر من ليلتهما. قالت: فإني لي رسول الله ﷺ فبحثت أبوي فقلت لأمي: يا أمية ما يتحدث الناس؟ قالت: يا بنية هومي عليك، فوالله قلتما كانت امرأة قط وحيية، عند رجل يجهلها، ولها حواير إلا كثر عليها. قالت: فقلت: سبحان الله، أوكذبت تحدث الناس بهذا؟

قالت: فكبت تلك الليلة حتى اصبح لا يزال لي دمع، ولا احتجول يوم حتى اصبحت ابني.

فلما دعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب وأمانة بن زيد رضي الله عنهما

التعمان بن راشد عن الزهري ومن رواية عبد الرزاق عن معمر كلاهما عن الزهري ساقه على لفظ معمر ثم ساقه من طريق فليح وصالح بإسنادهما قال... مثله، غير أنه بين الاختلاف في إسناده الحمية، أو «اجتهله» وفي «مورخين» كما سيأتي. وذكر في رواية صالح زيادة كما ساقه عليها. وأخرجه النسائي في «عشرة النساء» من طريق صالح، وأخرجه في التفسير من طريق محمد بن ثور عن معمر لكنه اقتصر على نحو نصف أوله ثم قال. وساق الحديث. وأخرج من طريق ابن وهب عن يونس وذكر آخر كلاهما عن الزهري بسنده «ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً وأسماء يستبهرهما إلى قوله فتأتي الداجن فتأكله» أخرجه في القضاء، وأخرج أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس طرفاً منه في السنة، وهو قول عائشة: «ولشائي في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بوحى يتلى». وذكره الترمذي عن يونس ومعمر وغيرهما عن الزهري معلقاً عقب رواية هشام بن عروة عن أبيه، فلهه جميع طرقه في هذه الكتب. وقد جاء عن الزهري في غير رواية هؤلاء، فأخرجه أبو عروبة في «صحيحه» والطبراني من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري وعبيد الله بن عمر العمري وإسحاق بن راشد وعطاء الخراساني وعقيل وابن جريج. وأخرجه أبو عروبة أيضاً من رواية محمد بن إسحاق وبكر بن وائل ومعاوية بن يحيى وحيد الأخرج، وعند أبي داود طرف من رواية حيد هذا، والطبراني أيضاً من رواية زياد بن سعد وابن أبي عتيق وصالح بن أبي الأخضر وأفلح بن عبد الله بن المنيرة وإسماعيل بن رافع ويعقوب بن عطاء، وأخرجه ابن مردويه من رواية ابن عينة وعبد الرحمن بن إسحاق كلهم وعدتهم ثمانية عشر نفساً عن الزهري، منهم من طوله ومنهم من اختصره، وأكثرهم يقدم عروة على سيد وبعد سعيد علقمة ويحتم بعبد الله، وقدم معمر ويونس من رواية ابن وهب عنه، وعقيل وابن إسحاق في رواية معاوية وزياد وأفلح وإسماعيل ويعقوب وسعيد بن المسيب على عروة، وقدم ابن وهب علقمة على عبيد الله، وقدم ابن إسحاق في رواية علقمة وثني بسعيد وثلاث بعروة وأخر عبيد الله، وقدم عطاء الخراساني عبيد الله على عروة في رواية وحذف من أخرى سيداً، وكذا قدم صالح بن أبي الأخضر عبيد الله لكن شئ بأبي سلمة بن عبد الرحمن بدل سعيد وثلاث بعلقمة وختم بعروة، واقتصر بكر على سعيد.

قوله: (وكل حديثي طائفة من الحديث) أي بعضه هو مقول الزهري كما في رواية فليح «قال الزهري: إلخ» وفي رواية ابن إسحاق «قال الزهري: كل حديثي بعض هذا الحديث وقد جمعت لك كل الذي حدثوني» ولما ضم ابن إسحاق إلى رواية الزهري عن الأربعة روايته هو عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة وعن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه كلاهما عن عائشة قال: «دخل حديث هؤلاء جميعاً يحدث بعضهم ما لم يحدث صاحبه وكل كان ثقة لكل حدث عنها ما سمع قال» فذكره. قال عياض: انتقدوا على الزهري ما صنعه من روايته لهذا الحديث ملقاً عن هؤلاء الأربعة وقالوا: كان ينبغي له أن يفرق حديث كل واحد منهم عن الآخر انتهى. وقد تبعت طرقه فوجدته من رواية عروة على أفرادهم، ومن رواية علقمة بن وقاص على أفرادهم، وفي سياق كل منهما خلافاً ونقص وبعض زيادة لما في سياق الزهري عن الأربعة، فأما رواية عروة فأخرجها المصنف في الشهادات من رواية فليح بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عتب رواية فليح عن الزهري قال: مثله، ولم يسق لفظه، وبينها تفاوت كبير، فكان فليحاً يجوز في قوله: «مثله» وقد علقها المصنف كما سيأتي قريباً لأبي أسماء عن هشام بن عروة عن أبيه بتمامه، ووصلها سلم لأبي أسماء إلا أنه لم يسق بتمامه، ووصله أحمد وأبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسماء بتمامه، وكذا أخرجه الترمذي والطبري والإسماعيلي من رواية أبي أسماء، وأخرجه أبو عروبة والطبراني من رواية حماد بن سلمة وأبي أوس وابن عروبة وابن مردويه من رواية يونس بن بكير، والدارقطني في «الغرائب» من رواية مالك، وأبو عروبة من رواية علي بن مسهر وسعيد بن أبي حنيفة، ووصلها المصنف باختصار في الاعتصام من رواية يحيى بن أبي زكريا كلهم عن هشام بن عروة مطولاً ومختصراً. وأما رواية علقمة بن وقاص فوصلها الطبري والطبراني من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنه، وأما رواية سعيد بن المسيب وسعيد الله فلم أجدهما إلا من رواية الزهري عنها، وقد رواه عن عائشة غير هؤلاء الأربعة فأخرج المصنف في الشهادات من رواية عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة ولم يسق لفظها، وقد ساقه أبو عروبة في «صحيحه» والطبراني من طريق أبي أوس وأبو عروبة والطبراني أيضاً من طريق محمد بن إسحاق كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عنها، وأخرجه أبو عروبة أيضاً من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة، والمصنف من رواية القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة إلا أنه لم يسق لفظه أخرجه في الشهادات، وكذا رواية عمرة عقب رواية فليح عن الزهري، وأخرجه أبو عروبة والطبراني من طريق الأمود بن يزيد وعبد بن عبد الله بن

لقد علمت: لقد سمعتم هذا الحديث حتى استعز في أنفسكم وصدقتم به، فلئن قلت لكم إني بريئة، والله يعلم أني بريئة، لا تصدقوني بذلك، ولئن اغترفت لكم بأمر، والله يعلم أني منه بريئة تصدقوني، والله ما أجده لكم مثلاً إلا قول أبي يوسف.

قال: ﴿فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون﴾.

قالت: ثم تحولت فاضطجعت على فراشي، قالت وأنا حينئذ أعلم أني بريئة، وإن الله لم يبرئني ببراءتي، ولكن والله ما كنت أطعن أن الله منزل في شائي وخيائتي، ولشائي في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بامري يتلى، ولكن كنت أزوج أن يرض رسول الله ﷺ في النوم رزاً يبرئني الله بها.

قالت: فوالله ما رام رسول الله ﷺ، ولا خرج أحد من أهل البيت، حتى أنزل علي، فأخذته ما كان يأخذها من الرخاء، حتى إنه ليحسبني منه بفعل الجحمان من الفرق، وهو في يوم حات، من فلي القول الذي ينزل علي.

قالت: فلما سري عن رسول الله ﷺ سري عنه وهو يضحك، لكنت أول كلمة تكلم بها: «يا عائشة، أما الله عز وجل فقد برأك». فقالت أمي: قومي إلي، قالت: قلت: والله لا أقوم إلي ولا أحمده إلا الله عز وجل، فأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالسَّيْفِ غَيْبَةً مِنْكُمْ لَا خَبِيرَهُ﴾. العشر الآيات كلها.

فلما أنزل الله هذا في براءتي، قال: أبو بكر الصديق ﷺ، وكان ينفق على مسطح بن أثانة لقرابته منه وقهره: والله لا أنفي عنك شيئاً أبداً، بعد الذي قال لعائشة ما قال، فأنزل الله: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكُمْ السَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيُخْفُوا وَلْيَصَفُّوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَتَغَوَّرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَوُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قال أبو بكر: بلى والله إنني أحب أن يغير الله لي، فرجع إلي مسطح النقة أي كان ينفق علي، وقال: والله لا أنزعها منه أبداً.

قالت عائشة: وكان رسول الله ﷺ يسأل زَيْنَبَ ابنة جحش عن أمري، فقال: «يا زَيْنَبُ ماذا علمت»، أو زَيْنَبُ. فقالت: يا رسول الله، أخشى سمنني وتصري، ما علمت إلا خيراً، قالت: وهي أي كانت تسألي من أزواج رسول الله ﷺ فقصنها الله بالزوج، وطيفت أختها حمنة تخارب لها، فهككت يمين هلك من أصحاب الإفك. (راجع: ٢٥٩٣، وانظر في مناقب الأنصار، باب ١٥).

قوله: (باب لولا إذ محصوره عن المؤمنين والمؤمنات بأنفسهم خيراً) - إلى قوله - (الكاذبون) كذا أبي ذر، وقد ورد عند غيره سياق آيتين غير متواليتين: الأولى قوله: ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا﴾ إلى قوله ﴿عظيم﴾ والأخرى قوله ﴿ولولا جلاوا عليه بأربعة شهداء﴾ إلى قوله ﴿الكاذبون﴾ واقتصر النسفي على الآية الأخيرة. ثم ساق المصنف حديث الإنك بطوله من طريق الليث عن يونس بن زيد عن الزهري عن مشايخ الأربعة، وقد ساق بطوله أيضاً في الشهادات من طريق فليح بن سليمان، وفي المغازي من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري، وأورد في مواضع أخرى باختصار. فأول ما أخرجه في الجهاد ثم في الشهادات ثم في التفسير ثم في الأيمان والنذر ثم في التوحيد ثم في الله التبري عن يونس باختصار في هذه المواضع، وأخرجه في التوحيد وعلقه في الشهادات باختصار أيضاً من رواية الليث أيضاً، وأخرجه في التفسير والأيمان والنذور والاعتصام من طريق صالح بن كيسان باختصار في هذه المواضع أيضاً، وأخرج طرفاً منه معلقاً في المغازي من طريق

ابن إسحاق من رواية عباد طاهرة في فرد عائشة بذلك ولفظه « فخرج سهمي عليهن، فخرج بي معه ».

قوله: (بعدها نزل الحجاب) أي بعدها نزل الأمر بالحجاب، والمراد حجاب النساء عن رؤية الرجال هن، وكن قبل ذلك لا يمنعن، وهذا قالت كاترطة للسبب في كونها كانت مستترية في المروج حتى أقضى ذلك إلى تحمله وهي ليست فيه وهم يظنون أنها فيه، بخلاف ما كان قبل الحجاب، فلعل النساء حينئذ يكن يركبن ظهور الرواحل بغير هوداج، أو يركبن المروج غير مستترات، فما كان يقع لها الذي يقع، بل كان يعرف الذي كان يخدم بعيرها إن كانت ركبت أم لا.

قوله: (فأنا أجل في هودجي وأتزل فيه) في رواية ابن إسحاق « تكتت إذا رحلوا بعيري جلست في هودجي ثم يأخذون بأسفل المودج فيضعونه على ظهر البعير » والمودج بفتح الماء والدال بينهما واو ساكنة وآخره جيم: جعل له قبة تستر بالثياب وغويه، يوضع على ظهر البعير يركب عليه النساء ليكون أستر هن. ووقع في رواية أبي أوس بالقط « الحفة ».

قوله: (فسرنا حتى إذا فرغ) كنا اقتصرت القصة، لأن مراد سياق قصة الإفك خاصة وإنما ذكرت ما ذكرت ذلك كاترطة لما أرادت اقتصاصه، ويحتمل أن تكون ذكرت جميع ذلك فاختصره الراوي للفرض المذكور، ويؤيده أنه قد جاء عنها في قصة فضوة بني المصطلق حديثاً غير هذا، ويؤيد الأول أن في رواية الواقدي عن عباد « قلت لعائشة: يا أمنا حديثاً من قصة الإفك، قالت: نعم » وعنده « فخرجنا فغتنه الله أموالهم وأنفسهم ورجعنا ».

قوله: (وقال) بقاء وفاء أي رجوع من غزوة.

قوله: (ودخلنا من المدينة قائلين) أي راجعين، أي أن قصتها وقعت حال رجوعهم من الغزوة قرب دخولهم للمدينة.

قوله: (آذن) بالذ والتخفيف وبغير مد والتشديد كلاهما بمعنى أحلم بالرحيل، وفي رواية ابن إسحاق « قتل متزلاً فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل ».

قوله: (بالرحيل) في رواية بعضهم « الرحيل » بغير موحدة وبالنصب، وكأنه حكاية قولهم: « الرحيل » بالنصب على الإخراج.

قوله: (فلمشيت حتى جاوزت الجبلش) أي لتطفي حاجتها مفردة.

قوله: (فلما قضيت شأنك) الذي توجهت بسببه، ووقع في حديث ابن عمر خلاف ما في الصحيح، وأن سبب توجهها لقضاء حاجتها أن رحل أم سلمة مال فأناخوا بعيرها ليصلحوا رحلها قالت عائشة: « قلت لي أن يصلحوا رحلها قضيت حاجتي، فتوجهت ولم يعلموا بي قضيت حاجتي، فانطلقت فلاتني فأقمت في جمعا ونظامها، وبعث القوم إليهم ومضوا ولم يعلموا بتزولي » وهذا شاذ منكرو.

قوله: (عقله) بكسر العين قلادة تعلق في العنق للزينة بها.

قوله: (من جزع) بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها مهملة: خرز معروف في سواده يياض كالمرق، قال ابن القطاع: هو واحد لا جمع له، قال ابن سيده: هو جمع واحد جزعة وهو بالفتح، فاما الجزء بالكسر فهو جانب الوادي، ونقل كسراع أن جانب الوادي بالكسر فقط وأن الآخر يقال بالفتح والكسر، وأغرب ابن التين فحكى فيه الضم، قال التيفاشي: يوجد في معادن الحقيق ومنه ما يؤتى به من الصين، قال: وليست في الحجارة أصلب جسداً منه، ويزداد حسنة إذا طبخ بالزيت لكتهم لا يتيمنون بلبسه ويقولون: من تقلده كثرتم همومه ورأى منامات رديئة، وإذا علق على طفل سال لعابه. ومن منافعه إذا أمر على شمر الطلقة سهلت ولادتها.

قوله: (جزع أظفار) كلما في هذه الرواية أظفار زيادة ألف، وكذا في رواية فليح، لكن في رواية الكشيبي من طريقه « ظفار » وكذا في رواية معمر وصالح، وقال ابن بطلان: الرواية « أظفار » بالفتح، وأهل اللغة لا يعرفونه بالفتح ويقولون: « ظفار » قال ابن قتيبة: جزع ظفاري. وقال القرطبي: وقع في بعض روايات مسلم « أظفار » وهي خطأ. قلت: لكننا في أكثر روايات أصحاب الزهري، حتى أن في رواية صالح بن أبي الأخصر عند الطبراني « جزع الأظفار » فاما ظفار بفتح الظاء المعجمة ثم فاء بعدها راء مبنية على الكسر فهي مدينة باليمن، وقيل جبل، وقيل سبيت به للمدينة وهي في أقصى اليمن إلى جهة الهند، وفي المثل « من دخل ظفار حر » أي تكلم بالمحيرة، لأن أهلها كانوا من حير وإن ثبت الرواية أن جزع أظفار ظلم فعندما كان من الظفر أحد أنواع القسط وهو طيب الرائحة يتبخر به، فلعله عمل مثل الحرز فأطلقت عليه جزعا تشبيهاً به ونظمته قلادة إما

الزير ومقسم مولى ابن عباس ثلاثتهم عن عائشة وقد روى هذا الحديث من الصحابة غير عائشة جماعة: منهم عبد الله بن الزبير وحديثه أيضاً عقب رواية فليح عند المصنف في الشهادات ولم يبق لفظه، وأم رومان قد تقدم حديثها في قصة يوسف وفي المغازي، ويأتي باختصار قريباً، وابن عباس وابن عمر وحديثهما عند الطبراني وابن مردويه، وأبو هريرة وحديثه عند الزوار، وأبو اليسر وحديثه باختصار عند ابن مردويه، فجميع من روى من الصحابة غير عائشة ستة، ومن التابعين عن عائشة عشرة، وأورده ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير مرسلًا بإسناد واهٍ، وأورده الحاكم في « الإكمال » من رواية مقاتل بن حيان وهو بالمهملة والتحتانية مرسلًا أيضاً، وسأذكر في أثناء شرح هذا الحديث ما في رواية هؤلاء من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وبعض حديثهم يصدق بعضاً) كأنه مقلوب، ولما يقتضي أن يقول وحديث بعضهم يصدق بعضاً، ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد أن بعض حديث كل منهم يدل على صدق الراوي في بقية حديثه لحسن سياقه وجودة حفظه.

قوله: (وإن كان بعضهم أوعى له من بعضي) هو إشارة إلى أن بعض هؤلاء الأربعة أميز في سياق الحديث من بعض من جهة حفظ أكثره، لا أن بعضهم أضيظ من بعض مطلقاً، ولهذا قال: « أوعى له » أي للحديث المذكور خاصة، زاد في رواية فليح « وأثبت اقتصاصاً أي سياقاً وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة أي القدر الذي حدثني به لطابق قوله، وكل حديثي طائفة من الحديث » وحاصله أن جميع الحديث عن مجموعهم لا أن مجموعهم عن كل واحد منهم. ووقع في رواية أنثج « وبعض القوم أحسن سياقاً » وأما قوله في رواية الباب: « الذي حدثني عروة عن عائشة، فهكذا في رواية الليث عن يونس، وأما رواية ابن المبارك وابن وهب وعبد الله النسيري فلم يقل واحد منهم عن يونس الذي حدثني عروة وإنما قالوا عن عائشة، فاقضت رواية الليث أن سياق الحديث عن عروة، ويحتمل أن يكون المراد أول شيء منه، ويؤيده أنه تقدم في الحية وفي الشهادات من طريق يونس عن الزهري عن عروة وأحداه عن عائشة أول هذا الحديث وهو القرعة عند إرادة السفر، وكذلك أفردوا أبرد دلود والنسائي من طريق يونس، وكذا يمسح بن يمان عن معمر عن الزهري عن عروة عند ابن ماجه، والاحتمال الأول أولى لما ثبت أن الرواة اختلفوا في تقديم بعض شيوخ الزهري على بعض، فلو كان الاحتمال الثاني متيناً لانتع تقديم غير عروة على عروة ولأشهر أيضاً أن الباقيين لم يرووا عن عائشة قصة القرعة، وليس كذلك فقد أخرج النسائي قصة القرعة خاصة من طريق محمد بن علي بن شافع عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله وحده عن عائشة، ونسائي القصة من رواية هشام بن عروة وحده، وفي سياقه مخالفة كثيرة للسياق الذي هنا للزهري عن عروة، وهو عما يتأيد به الاحتمال الأول، والله أحلم.

قوله: (عروة عن عائشة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت) ليس المراد أن عائشة تروي عن نفسها، بل معنى قوله: « عن عائشة » أي عن حديث عائشة في قصة الإفك. ثم شرع يحدد عن عائشة قال: « إن عائشة قالت: » ووقع في رواية فليح « زعموا أن عائشة قالت » والزعم قد يقع موضع القول وإن لم يكن فيه تردد، لكن لعل السرفه أن جميع مشايخ الزهري لم يصرحوا له بذلك، كذا أشار إليه الكرماني.

قوله: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج) زاد معمر أسفراً « أي إلى سفر، فهو منصوب بترج الحافض أو ضمن يخرج معنى ينشئ فيكون أسفراً نصبا على المقعولة، وفي رواية فليح وصالح بن كيسان كان إذا أراد أسفراً.

قوله: (أفرع بين أزواجه) فيه مشروعية القرعة والرود على من منع منها، وقد تقدم التعريف بها وحكمها في أواخر كتاب الشهادات في « باب القرعة في المشكلات ».

قوله: (فأبهن) وقع في رواية الأصلي من طريق فليح « فابهن » بغير مثناة والأولى أولى.

قوله: (في غزوة غزاهما) هي غزوة بني المصطلق، وصرح بذلك محمد بن إسحاق في روايته، وكذا أطلع بن عبد الله عند الطبراني، وعنده في رواية أبي أوس « فخرج مهم عائشة في غزوة بني المصطلق من غزاة » وعنده الزوار من حديث أبي هريرة « فأصابت عائشة القرعة في غزوة بني المصطلق » وفي رواية بكر بن وائل عند أبي عروثة ما يشعر بأن تسمية الغزوة في حديث عائشة ملوجج في الخبر.

قوله: (فخرج سهمي) هذا يشعر بأنها كانت في تلك الغزوة وحدها، لكن عند الواقدي من طريق عباد بن عبد الله عنها أنها خرجت معه في تلك الغزوة أيضاً أم سلمة، وكذا في حديث ابن عمر، وهو ضعيف، ولم يقع أم سلمة في تلك الغزوة ذكر، ورواية

وسور وغير ذلك، وأما هي فلشدة غناها كان لا يظهر بوجودها فيه زيادة ثقل، والحاصل أن الثقل والخفة من الأمور الإضافية فيضافتان بالنسبة، ويستفاد من ذلك أيضاً أن الذين كانوا يرحلون بعيرها كانوا في غاية الأدب معها والمبالغة في ترك التقييد عما في المودج بحيث أنها لم تكن فيه وهم يظنون أنها فيه، وكأنهم جوزوا أنها نائمة.

قوله: (وكنت جارية حبيبة السنن) هو كما قالت، لأنها أدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة في شوال ولما تسع سنين، وأكثر ما قيل في المريسيع كما سيأتي أنها عند ابن إسحاق كانت في شعبان سنة ست فتكون لم تكمل خمس عشرة، فإن كانت المريسيع قبل ذلك فتكون أصغر من ذلك، وقد أشرت إلى فائدة ذكرها ذلك قبل، ويحتمل أن تكون أشارت بذلك إلى بيان علوها فيما فعلته من الحرص على المقد الذي انقطع، من استقلالها بالتضييق عليه في تلك الحال وترك إعلام أهلها بذلك وذلك لصغر سنها وعدم تجاربه للأمور خلاف ما لو كانت ليست صغيرة لكانت تتعلم لعابته ذلك. وقد وقع لها بعد ذلك في ضياع القدر أيضاً أنها أعلمت النبي صلى الله عليه وسلم بأمره فأقام بالناس على غير ما حتى وجدته ونزلت آية التيمم بسبب ذلك، فظهر تفاوت حال من جرب الشيء ومن لم يجربه، وقد تقدم إيضاحه في كتاب التيمم.

قوله: (طبعوا الجمل) أي آثاره.

قوله: (بعد ما استمر الجيش) أي ذهب ماضياً، وهو استعمل من مر.

قوله: (فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب) في رواية فليح « وليس فيها أحد » فإن قيل لم لم تستصحب عائشة معها غيرها فكان أدعى لأنها ما يقع للمنفرد ولكانت لما تأخرت للبحث عن المقد ترسل من رافقتها ليظنوها إن أرادوا الرحيل؟ والجواب أن هذا من جملة ما يستفاد من قوله: « حبيبة السنن » لأنها لم يقع لها تجربة مثل ذلك، وقد صارت بعد ذلك إذا خرجت حاجتها تستصحب كما سيأتي في قصتها مع أم سلمة، وقوله: فأممت منزلي بالتخفيف أي فصنت، وفي رواية أبي ذر هنا بتشديد الميم الأولى، قال الداودي: ومنه قوله تعالى: ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ قال ابن التين: هذا على أنه بالتخفيف انتهى. وفي رواية صالح بن كيسان « قيمت ».

قوله: (وظلنت أنهم سيفقدوني) في رواية فليح « سيفقدوني » بنون واحدة، فيما أن تكون حذف تخفيفاً أو هي مثقلة.

قوله: (فارجعوني إلي) وقع في رواية معمر « فارجعوا » بنين نون وكأنه على لغة من يحذفها مطلقاً. قال عياض: الظن هنا بمعنى العلم، وتعقب باحتمال أن يكون على بابه، فإنهم أقاموا إلى وقت الظهر ولم يرجع أحد منهم إلى المنزل الذي كانت به ولا نقل أن أحداً لا قاهاً في الطريق، لكن يحتمل أن يكونوا استمروا في السير إلى قرب الظهر، فلما نزلوا إلى أن يشتغلوا غط رحلهم وربط وأحلهم واستصحبوا حاتم في ظنهم أنها في مودجها لم يفتقدوها إلى أن وصلت على قرب، ولو فقدوها لرجعوا كما ظنته. وقد وقع في رواية ابن إسحاق « وعرفت أن لو اشتدوني لرجعوا إلي » وهذا ظاهر في أنها لم تبهم، ووقع في حديث ابن عمر خلاف ذلك فإن فيه « فجئت فأتيتهم حتى أعيت، فقصت على بعض الطريق فرمى بي صفوان » وهذا السياق ليس بصحيح لمخالفته لما في الصحيح وأنها أقامت في منزلها إلى أن أصبحت، وكأنه تمارض عندها أن تبهم فلا تأمن أن يختلف عليها الطرق فتهلك قبل أن تتركهم، ولا سيما وقد كانت في الليل، أو تقيم في منزلها لعلهم إذا فقدوها عادوا إلى مكانها الذي غارقها فيه، وهكذا ينبغي لمن فقد شيئاً أن يرجع بفكره القهقري إلى الحد الذي يتحقق وجوده ثم يأخذ من هناك في التقييد عليه. وأرادت بمن يفقد ما هو منها بسبب كزوجها أو أبيها، والغالب الأول لأنه كان من شأنه صلى الله عليه وسلم أن يسائر بعيرها ويتحدث معها فكأن ذلك لم يتفق في تلك الليلة، ولما لم يتفق ما توقعته من رجوعهم إليها سأل الله إياها من حلها بغير حول منها ولا قوة.

قوله: (لينا أنا جالسة في منزلي غليظي عني فممت) يحتمل أن يكون سبب النوم شدة الغم الذي حصل لها في تلك الحالة، ومن شأن الغم وهو قروح ما يكره غلبة النوم، بخلاف الهم وهو توقع ما يكره فإنه يقضي السهر، أو لما وقع من برد السحر ما مع رطوبة بدنها وصغر سنها. وعند ابن إسحاق « فالتفت بجلبلي ثم اضطجعت في مكاني » أو أن الله سبحانه وتعالى لطف بها فالتى عليها النوم لتسترح من وحشة الانفراد في البرية بالليل.

قوله: (وكان صفوان بن المطلب) بفتح الطاء المهمللة المشددة (السلمي) بضم المهمللة (ثم الذكري) منسوب إلى ذكوان بن ثعلبة بن بهته بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها مثله ابن سليم، وذكر ابن بطن من بني سليم، وكان صحابياً فاضلاً أو مشاهداً عند

لحسن لونه أو لطيف ريعه، وقد حكى ابن التين أن قيمته كانت اثني عشر درهماً، وهذا يؤيد أنه ليس جزءاً ظاهرياً إذ لو كان كذلك لكنت قيمته أكثر من ذلك. ووقع في رواية الراقي « فكان في حقي عقد من جزع ظفار كانت أمي أدخلتني به على رسول الله صلى الله عليه وسلم ».

قوله: (ولما قضيت شأني) أي فرغت من قضاء حاجتي (أقبلت إلى رحلي) أي رجعت إلى المكان الذي كانت نازلة فيه.

قوله: (فإذا عقد لي) في رواية فليح « فلمست صلري فإذا عقدني ».

قوله: (قد انقطع) في رواية ابن إسحاق « قد انسل من عتي وأنا لا أدري ».

قوله: (فالتصمت عقدي) في رواية فليح « فرجعت فالتصمت وحسبي ابتناؤه » أي طلبه، في رواية ابن إسحاق « فرجعت هودي على يدي إلى المكان الذي ذهبت إليه » وفي رواية الراقي « وكنت أظن أن القرم لو لبثوا شهراً لم يبعثوا بعيري حتى أكون في هودجي ».

قوله: (وأقبل الرهط) هو عدد من ثلاثة إلى عشرة وقيل غير ذلك كما تقدم في أول الكتاب في حديث أبي سفيان الطويل. ولم أصرف منهم هنا أحداً إلا أن في رواية الراقي أن أحدهم أبو موهبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أبو موهبة الذي روى عنه عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً في مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاته أخرجه أحمد وغيره، قال البلاذري: شهد أبو موهبة غزوة المريسيع، وكان يقدم بعير عائشة، وكان من مولدي بني مزينة. وكأنه في الأصل أبو موهبة ويصغر فيقال أبو موهبة.

قوله: (يرحلون) بفتح أوله والتخفيف، رحلت البعير إذا شدت عليه الرحل. ووقع في رواية أبي ذر هنا بالتشديد في هذا وفي « فرحلوه ».

قوله: (لي) في رواية معمر « بي » وحكى النووي عن أكثر نسخ صحيح مسلم « يرحلون لي » قال: وهو أجود، وقال غيره بالياء أجود لأن المراد وضعا وهي في المودج فتشبه المودج الذي هي فيه بالرحل الذي يوضع على البعير.

قوله: (فرحلوه) أي وضعموه، وفيه تجوز وإما الرحل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع المودج فوقه.

قوله: (وكان النساء إذ ذاك خفافاً) قالت: هذا كالتفسير لقولها: « وهم يحسبون أنني فيه »

قوله: (لم يظلمن اللحم) في رواية فليح « لم يظلمن ولم يمشن اللحم » قال ابن أبي جرة: ليس هذا تكراراً لأن كل سمين ثقيل من غير عكس، لأن الغزيل قد يتلى بطنه طعاماً فيقل بطنه، فأشارت إلى أن اللعنين لم يكونا في نساء ذلك الزمان. وقال الخطابي: معنى قولها: « لم يمشن » أي لم يكثر عليهن فركب بعضه بعضاً، وفي رواية معمر « لم يهبلهن » وضبطه ابن الخشاب فيما سكاك ابن الجوزي بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الموحدة، ومثله القرطبي لكن قال: وضم الموحدة، قال: لأن ماضيه يفتحين مخففاً، وقال النووي: المشهور في ضبطه بضم أوله وفتح الهاء وتشديد الموحدة، وفتح أوله وثالثه أيضاً، وضم أوله وكسر ثالثه من الرباعي، يقال هبله اللحم وأهبله إذا أثقله، وأصبح فلان مهبلأ أي كثير اللحم أو ورم الوجه. قلت: وفي رواية ابن جريج « لم يهبلهن اللحم » وحكى القرطبي أنها في رواية لابن الحنفية في مسلم أيضاً، وأشار إليها ابن الجوزي وقال: المهبل الكثير اللحم الثقيل الحركة من السنن، وفلان مهبل أي مهيح كأن به ورماً.

قوله: (إنما ياكلن) كذا للآكر، وفي رواية الكشميهني هنا « إنما تاكل » بالنون أوله وباللام فقط.

قوله: (العلفة) بضم العين المهمللة وسكون اللام ثم قاف أي القليل، قال القرطبي: كان المراد الشيء القليل الذي يسكن الرمق، كذا قال. وقد قال الخليل: العلفة ما فيه بلفظة من الطعام إلى وقت الغداء، سكاك ابن بطال قال: وأصلها شجر يبق في الشتاء يتبلغ به الإبل حتى يدخل زمن الربيع.

قوله: (للم يستكر القوم خفة المودج) وقع في رواية فليح ومعمر « ثقل المودج » والأول أرواح لأن مرادها إقامة عذرهم في تحميل هودجها وهي ليست فيه فكأنها تقول: كأنها خفة جسمها بحيث أن الذين يحملون هودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها، ولهذا أرادت ذلك بقولها: « وكنت جارية حبيبة السنن » أي أنها مع محافتها صغيرة السن فذلك أبلغ في خفتها، وقد وجهت الرواية الأخرى بأن المراد لم يستكروا الثقل الذي اعتادوه، لأن ثقله في الأصل إنما هو عما ركب المودج منه من خشب وحبال

الراقي الحنفى وعند ابن الكلبي المريسع، وسبأني في أثناء شرح هذا الحديث ما يدل على تقدم إسلامه، ويأتي أيضاً بعد خمسة أبواب قول عائشة إنه قتل شهيداً في سبيل الله، ومراحداً أنه قتل بعد ذلك لا أنه في تلك الأيام. وقد ذكر ابن إسحاق أنه استشهد في غزاة أرمينية في خلافة عمر سنة تسع عشرة، وقيل بل عاش إلى سنة أربع وخمسين فاستشهد بأرض الروم في خلافة معاوية.

قوله: (من وراء الجيش) في رواية معمر « قد عرس من وراء الجيش » وعرس بمهمات مشدداً أي نزل، قال أبو زيد التميمي: النزول في السفر في أي وقت كان، وقال غيره: أصله النزول من آخر الليل في السفر للراحة. ووقع في حديث ابن عمر بيان سبب تأخر صفوان ولفظه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله على الساقة فكان إذا رحل الناس قام يصلي ثم اتبعهم فمن سقط له شيء أتاه به » وفي حديث أبي هريرة « فوكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدر والفراب والإداوة » وفي مرسل مقاتل بن حيان « فيجعله يقدم به فيعرفه في أصحابه » وكلنا في مرسل سعيد بن جبير نحوه.

قوله: (فاستعظمت بأساجده حين عرفني) أي بقوله: إنا لله وإنا إليه راجعون، وصرح بها ابن إسحاق في روايته، وكأنه شق عليه ما جرى لعائشة أو خشى أن يقع ما وقع، أو أنه اكتفى بالاسترجاع رافعاً به صوته عن مخاطبتها بكلام آخر صيانة لها عن المخاطبة في الجملة، وقد كان عمر يستعمل التكبير عند إرادة الإيقاظ، وفيه دلالة على فطنة صفوان وحسن أدبه.

قوله: (فخيمت أي غطيت وجهي بجلبابي) أي الثوب الذي كان عليها، وقد تقدم شرحه في الطهارة.

قوله: (والله ما كلمني كلمة) عبرت بهذه الصيغة إشارة إلى أنه استمر منه ترك المخاطبة لئلا يفهم لو عبرت بصيغة الماضي اختصاصاً الشيء بحال الاستيقاظ فعبرت بصيغة المضارع.

قوله: (ولا سمعت منه كلمة غير أسرجاه حتى أتاه راحلته) في رواية الكشي « حين أتاه راحلته » ووقع في رواية فليح « حتى » للأصلي « وحين » للباقي، وكذا عند سلم عن معمر. وعلى التقديرين فليس فيه نفي أنه كلمها بغير الاسترجاع لأن الشيء على رواية حين مفيد بحال إنزاعه الراحلة فلا يمنع ما قبل الإنزاع ولا ما بعدها، وعلى رواية حتى معناها جميع حالاته إلى أن أتاه ولا يمنع ما بعد الإنزاع، وقد فهم كثير من الشراح أنها أرادت بهذه العبارة نفي المكالة البتة فقالوا: استعمل معها الصمت اكتفاءً بقرائن الحال مبالغة منه في الأدب وإعظافاً لها وإجلالاً انتهى. وقد وقع في رواية ابن إسحاق أنه قال لها: ما خلقت؟ وأنه قال لها: أركبي واستأخري. وفي رواية أبي أوس « فاسترجع وأعظم مكاني أي حين رأيته وحدي وقد كان يعرفني قبل أن يضرب علينا الحجاب، فسألني عن أمري فسرت وجهي عنه بجلبابي وأخبرته بأسري، فحسب بغيره فوطئ على ذراعي فولاتي فقه فركبت » وفي حديث ابن عمر « فلما رأيته ظن أنني رجل فقال: يا نوماني قد قد سار الناس » وفي مرسل سعيد بن جبير « فاسترجع ونزل عن بعيره وقال: ما شأك يا أم المؤمنين؟ فحدثته بأسر القلادة ».

قوله: (فوطئ على يدها) أي ليكون أسهل لركوبها ولا يحتاج إلى مسها عند ركوبها. وفي حديث أبي هريرة « فطئ وجهه عنها ثم أدنى بعيره منها ».

قوله: (فانطلق يوقد بي الراحلة حتى أتيا الجيش) هكذا وقع في جميع الروايات إلا في مرسل مقاتل بن حيان فإن فيه أنه ركب معها مردفاً لها، والذي في الصحيح هو الصحيح.

قوله: (بعدهما نزلوا موغرين) بضم الميم وكسر الغين المعجمة والراء المهملة أي نازلين في وقت الغزوة يفتح الراو وسكون الغين وهي شدة الحر لما تكون الشمس في كبد السماء، ومنه أخذ وغر الصدر وهو تودده من الغيظ بالحدف وأوغر فلان إذا دخل في ذلك الوقت كاصبح وأمسى. وقد وقع عند سلم عن عبد بن حديد قال: قلت لعبد السراق: ما قوله موغرين؟ قال: الغزوة شدة الحر. ووقع في سلم من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان موغرين بين مهمة وزاي، قال القرطبي: كأنه من وعزت إلى فلان بكنا أي تقدمت، والأول أولى. قال: وصحبه بعضهم بمهملتين وهو غلط. قلت: وروي موغرين بتقديم الغين المعجمة وتشديد الواو، والتفوير النزول وقت القافلة. ووقع في رواية فليح « معرسين » بفتح العين المهملة وتشديد الراء ثم سين مهمة. والتعريس نزول المسافرين في آخر الليل، وقد استعمل في النزول مطلقاً كما تقدم وهو المراد هنا.

قوله: (في نحو الظهيرة) تأكيد لقوله: موغرين، فإن نحو الظهيرة أوها وهو وقت شدة الحر، ونحو كل شيء أوله كان الشمس لا بلغت غايتهما في الارتفاع كأنها وصلت إلى النحر الذي هو أعلى الصدر، ووقع في رواية ابن إسحاق « فوالله ما أدركا الناس ولا

الراقي الحنفى وعند ابن الكلبي المريسع، وسبأني في أثناء شرح هذا الحديث ما يدل على تقدم إسلامه، ويأتي أيضاً بعد خمسة أبواب قول عائشة إنه قتل شهيداً في سبيل الله، ومراحداً أنه قتل بعد ذلك لا أنه في تلك الأيام. وقد ذكر ابن إسحاق أنه استشهد في غزاة أرمينية في خلافة عمر سنة تسع عشرة، وقيل بل عاش إلى سنة أربع وخمسين فاستشهد بأرض الروم في خلافة معاوية.

قوله: (من وراء الجيش) في رواية معمر « قد عرس من وراء الجيش » وعرس بمهمات مشدداً أي نزل، قال أبو زيد التميمي: النزول في السفر في أي وقت كان، وقال غيره: أصله النزول من آخر الليل في السفر للراحة. ووقع في حديث ابن عمر بيان سبب تأخر صفوان ولفظه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعله على الساقة فكان إذا رحل الناس قام يصلي ثم اتبعهم فمن سقط له شيء أتاه به » وفي حديث أبي هريرة « فوكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدر والفراب والإداوة » وفي مرسل مقاتل بن حيان « فيجعله يقدم به فيعرفه في أصحابه » وكلنا في مرسل سعيد بن جبير نحوه.

قوله: (فادخ فاصبح عند منزلي) ادخج يسكنون الدال في روايتنا وهو كالكحج بتشديدها، وقيل بالسكون سار من أوله وبالتشديد سار من آخره، وعلى هذا فيكون الذي هنا بالتشديد لأنه كان في آخر الليل، وكأنه تأخر في مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهر له ما يسقط من الجيش عما يخفيه الليل، ويجتعل أن يكون سبب تأخيره ما جرت به عادته من غلبة النوم عليه، ففي سنن أبي داود والبخاري وابن سعد وصحيح ابن حبان والحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد « أن امرأة صفوان بن المعطل جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن زوجي يضربني إذا صليت، ويفطرنني إذا صمت، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس. قال وصفوان عنه: فسأله فقال: أما قولها يضربني إذا صليت فلأنها تقرأ سورتها وقد نهيتها عنها، وأما قولها يفطرنني إذا صمت فلأن رجل شاب لا أصبر، وأما قولها إنني لا أصلي حتى تطلع الشمس فلأن أهل بيت قد عرف لنا ذلك فلا ينسقط حتى تطلع الشمس » الحديث قال البخاري: هذا الحديث كلامه منكرو، ولعل الأعمش أخذه من غير ثقة فدلسه فصار ظاهر سننه الصحة، وليس للحديث عندي أصل انتهى. وما أهله به ليس بقادر، لأن ابن سعد صرح في روايته بالتحدث بين الأعمش وأبي صالح، وأما رجاله فرجال الصحيح، ولما أخرجه أبو داود قال بعده: رواه حاد بن سلمة عن حيد عن ثابت عن أبي التمر كل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه متابعه جيدة تؤخذ بأن للحديث أصلاً، وغفل من جعل هذه الطريقة الثانية حلة للطريق الأولى. وأما استكثار السراير ما وقع في منته فمراده أنه يخالف للحديث الآتي قريباً من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قصة الإفك قالت: فبلغ الأمر ذلك الرجل فقال: سبحان الله، والله ما كشفت كنف إنسي قط، أي ما جامعته، والكشف بفتحين الثوب الساتر، ومنه قولهم: أنت في كنف الله أي في سريره، والجمع بينه وبين حديث أبي سعيد على ما ذكر القرطبي أن مراده بقوله: ما كشفت كنف إنسي قط أي بزي، قلت: وفي نظر لأن في رواية سعيد بن أبي حلال عن هشام بن عروة في قصة الإفك « إن الرجل الذي قيل له ما قبل لما بلغه الحديث قال: والله ما أصبت امرأة قط حلالاً ولا حراماً » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « وكان لا يقرب النساء » فالتالي يظهر أن مراده بالذي المذكور ما قبل هذه القصة، ولا مانع أن يتزوج بعد ذلك. فهنا الجمع لا اعتراض عليه إلا بما جاء عن ابن إسحاق أنه كان حصوراً، لكنه لم يثبت فلا يمارض الحديث الصحيح. ونقل القرطبي أنه هو الذي جسامت امرأته تشكو، ومعهما ابنتا لها منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهما: « أشبه به من الغراب بالفراب » ولم أقف على مستند القرطبي في ذلك، وسبأني هذا الحديث في كتاب النكاح، وأبين هناك أن المقول فيه ذلك غير صفوان، وهو المعتد إن شاء الله تعالى.

قوله: (فراى سواد إنسان نائم) السواد بلفظ ضد البياض يطلق على الشخص أي شخص كان، فكأنها قالت: رأى شخص أسمى، لكن لا يظهر أنه رجل أو امرأة.

قوله: (فعرفني حين رأيته) هذا يشعر بأن وجهها اكتشف لما نامت لأنه تقدم أنها تافتت بجلبابها ونامت، فلما انتهت باسترجاع صفوان بادرت إلى تغطية وجهها.

قوله: (وكان يراني قبل الحجاب) أي قبل نزول آية الحجاب، وهذا يدل على قدم إسلام صفوان، فإن الحجاب كان في قول أبي عبيدة وطائفة في ذي القعدة سنة ثلاث، وعند آخرين فيها سنة أربع وصححه البخاري، وقيل بل كان فيها سنة خمس، وهذا ما تناقض فيه الراقي فإنه ذكر أن المريسع كان في شعبان سنة خمس وأن الحنفى كانت في شوال منها وأن الحجاب كان في ذي القعدة منها مع روايته حديث عائشة هذا وتصريحها فيه بأن قصة الإفك التي وقعت في المريسع كانت بعد الحجاب. وسلم من هذا

اقتلعت حتى نزلوا وأطمانوا طلع الرجل يقرئني .

قوله: (فهلك من هلك) زاد صالح في روايته في شائي وفي رواية أبي أويس «فهالك قال في وفيه أهل الإفاك ما قالوا» فأبهمت القائل وما قال وأشار بذلك إلى الذين تكلموا بالإفاك وخاضوا في ذلك، وأما أسماؤهم فالشهور في الروايات الصحيحة: عبد الله بن أبي، ومسطح بن أثاث، وحسان بن ثابت، وحمنة بنت جحش. وقد وقع في المغازي من طريق صالح بن كيسان عن الزهري قال: قال عروة: لم يسم من أهل الإفاك أيضاً غير عبد الله بن أبي إلا حسان بن ثابت ومسطح بن أثاث وحمنة بنت جحش في نامي آخرين لا علم لي بهم غير أنهم عصية كما قال الله تعالى. انتهى. والعصية من ثلاثة: وقد تطلق على الجماعة من غير حصر في عدل، وزاد أبو الربيع بن سالم فيهم تباعاً لأبي الخطاب بن دحية عبد الله وأبا أحمد ابن جحش، وزاد فيهم الزخري زيد بن رفاعه ولم أره لغيره، وعند ابن مردويه من طريق ابن سيرين «حلف أبو بكر أن لا ينشئ على يمينين كانا عنده خاضاً في أمر عائشة أحدهما مسطح» انتهى، ولم أقف على تسمية رفيق مسطح، وأما القول بوقع في حديث ابن عمر فقال عبد الله بن أبي فجر بها ورب الكعبة، وأما على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر. وفي مرسل سعيد بن جبيرة وقدها عبد الله بن أبي فقال: ما برئت عائشة من صفوان ولا برئ منها وخاض بعضهم وبعضهم أصحبه.

قوله: (وكان الذي تولى كبره) أي تصدى لذلك وتقلده، وكبره أي كبر الإفاك وكبر الشيء عظمه وهو قراءة الجمهور بكسر الكاف، وقراءاً حيد الأهرج بسحبها قال القراء: وهي قراءة جيدة في العربية، وقيل: للمنى الذي تولى إثمه.

قوله: (عبد الله بن أبي) تقدمت ترجمته في تفسير سورة براءة وقد بينت قوله في ذلك من قبل، وقد اقتصر بعضهم من قصة الإفاك على هذه القصة كما تقدم في الباب الذي قبل هذا، وسيأتي بعد أربعة أبواب نقل الخلاف في المراد بالذي تولى كبره في الآية، ووقع في المغازي من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة قال: أخبرني أنه كان يشاع ويتحدث به عنده فيقره بضم أوله وكسر القاف ويستسمه ويستوشبه بمهملته في معجمة، أي يستخرجه بالبحث عنه والتفتيش، ومنهم من ضبطه «يقره» بفتح أوله وضم القاف، وفي رواية ابن إسحاق «وكان الذي تولى كبر ذلك عبد الله بن أبي» في رجال من الخرج .

قوله: (فلقدنا المدينة فاشتكت حين قلتمت شهراً والناس يغيثون في قول أصحاب الإفاك ولا أشعر بشيء من ذلك) وفي رواية ابن إسحاق «وقد انتهى الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى أبيي ولا يذكرون لي شيئاً من ذلك» وفيها أنها عرضت بضعاً وعشرين ليلة، وهذا فيه رد على ما وقع في مرسل مقاتل بن حيان أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلقه أهل الإفاك وكان شديد الغيرة قال: لا تدخل عائشة رحلي فخرجت تبكي حتى أتت أباه فقال: أنا أحق أن أخرجك فانطلقت تجول لا يورثها أحد حتى أتزل الله عندها، وإنما ذكرته مع ظهور تكراره لإيراد الحاكم له في الإكليل وتبعه بعض من تأخر غير متامل لما فيه من التكرار والمخالفة للحديث الصحيح من علة أوجه فهو باطل. ووقع في حديث ابن عمر: فشاع ذلك في العسكر فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم، فلما قدموا المدينة أشاع عبد الله بن أبي ذلك في الناس فاشتد على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقوله: (والناس يغيثون) بضم أوله أي يغيثون، من أفاض في قول إذا أكثر منه.

قوله: (وهو يري في وجهي) بفتح أوله من الرب ويجوز الضم من الرباعي يقال ربه وأرابه، وقد تقدم قريباً.

قوله: (اللفظ) بضم أوله وسكون ثانيه ويفتحهما لغتان، والمراد الرفق. ووقع في رواية ابن إسحاق «أنكرت بعض لطفه».

قوله: (الذي كنت أرى منه حين أشتكي) أي حين أمرض.

قوله: (إنما يدخل فيسلم لم يقول كيف تيكم) وفي رواية ابن إسحاق «فكان إذا دخل قال لأبي وهي غرضي: كيف تيكم» بالثناة المكسورة وهي للمؤنث مثل ذاكم للمذكر، واستدللت عائشة بهذه الحالة على أنها استنشرت منه بعض جفاء، ولكنها لما لم تكن تدري السبب، لم تبلغ في التيقب عن ذلك حتى عرفته. ووقع في رواية أبي أويس «إلا أنه يقول وهو ما كيف تيكم ولا يدخل عندي ولا يعوذني ويسأل عني أهل البيت» وفي حديث ابن عمر «وكنتم أرى منه جفوة ولا أدري من أي شيء» .

قوله: (ففتح القاف وقد تكسر والأول أشهر، والناقع بكسر القاف الذي أفاق من مرضه ولم تتكامل صحته، وقيل إن الذي بكسر القاف بمعنى فهمت لكنه هنا لا يتوجه لأنها ما فهمت ذلك إلا فيما بعد، وقد أطلق الجمهوري وغيره أنه بفتح القاف وكسرها لغتان في برا من المرض وهو قريب المهد لم يرجع إليه كمال صحته.

قوله: (فخرجت مع أم مسطح) في رواية أبي أويس «قلت يا أم مسطح خذي الإدارة فامليها ماءً فاغشي بها إلى المناصب» .

قوله: (قبل المناصب) أي جهتها، تقدم شرحه في أوائل كتاب الوضوء، وأن المناصب صعيد أبيض خارج المدينة.

قوله: (معرزاً) بفتح الراء قبل الزاي موضع التبريز وهو الخروج إلى البراز وهو الفضاء، وكله كثابة عن الخروج إلى قضاء الحاجة. والكنف بضمين جمع كنيف وهو السائر، والمراد به هنا المكان المتخذ لقضاء الحاجة. وفي رواية ابن إسحاق الكنف التي يتخذها الأعاجم.

قوله: (وأمرأ أمو العرب الأول) بضم الهزة وتخفيف الراء صفة العرب، وفتح الهزة وتشديد الراء صفة الأمر، قال النووي: كلاهما صحيح تزيد أنهم لم يتخلقوا بأغلاق المعجم. قلت: ضبطه ابن الحارث بالوجه الثاني وصرح بمنع وصف الجمع باللفظ الأول ثم قال: إن ثبت الرواية خرجت على أن العرب اسم جمع تحت جوع فتصير مفردة بهذا التقدير.

قوله: (في الفيز قبل العاطف) في رواية فليح «في البرية» بفتح الموحدة وتشديد الراء ثم التحتانية «أو في التز» بمثابة ثم نون ثم زاي ثقيلة هكذا على الشك، والتزته طلب التزاة والمراد البعد عن البيوت.

قوله: (فانطلقت أنا وأم مسطح) بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء بعدها حاء مهملة، قيل اسمها سلمى وفيه نظر لأن سلمى اسم أم أبي بكر، ثم ظهر لي أن لا وهم فيه فإن أم أبي بكر خالتها تسميت باسمها.

قوله: (وهي بنت أبي وهم) بضم الراء وسكون الهاء.

قوله: (ابن عبد مناف) كذا هنا ولم ينسب فليح، وفي رواية صالح «بنت أبي رهم المطلب بن عبد مناف» وهو الصواب واسم أبي رهم أنيس.

قوله: (وأما بنت صخر بن عامر) أي ابن كعب بن سعد بن تيم من رهم أبي بكر.

قوله: (خاله أبي بكر الصديق) اسمها رافعة حكاه أبو نعيم.

قوله: (وابن مسطح بن أثاث) بضم الهزة ومثلثين الأولى خفيفة بينهما ألف ابن عباد بن المطلب فهو المطلب بن أبيه وأمه، والمسطح عود من أwood الحباء، وهو لقب واسمه عوف وقيل عامر والأول هو المتمد، وقد أخرج الحاكم من حديث ابن عباس قال: «قال أبو بكر ياتب مسطحاً في قصة عائشة:

يا عوف ويحك هل لا قلت عارفة من الكلام ولم تنسج به طعماً»

وكان هو وأمه من المهاجرين الأولين، وكان أبوه مات وهو صغير فكفله أبو بكر لقراءة أم مسطح منه، وكانت وفاة مسطح سنة أربع وثلاثين وقيل سنة سبع وثلاثين بعد أن شهد صفين مع علي.

قوله: (فألقاها أنا وأم مسطح قبل بيتي) وقد فرغنا من شأننا فعرفت بالمهملة والمثناة (أم مسطح في مرطها) بكسر الميم، وفي رواية مقسم عن عائشة أنها وضعت على عظم أو شوكة، وهذا ظاهر أنها عثرت بعد أن نضت عائشة حاجتها ثم أخبرتها الخبر بعد ذلك، لكن في رواية هشام بن عروة الأئمة قريباً أنها عثرت قبل أن تقضي عائشة حاجتها وإنما لما أخبرتها الخبر رجعت قائماً الذي خرجت له لا نجد منه لا قليلاً ولا كثيراً، وكذا وقع في رواية ابن إسحاق قالت: «فوالله ما قدرت أن أقضي حاجتي» وفي رواية ابن أويس «فلعب عني ما كنت أجد من الغائط، ورجعت عودي على بدني» وفي حديث ابن عمر «فأخضتني الحمى وتقلص ما كان عني» ويجمع بينهما بأن معنى قولها: «وقد فرغنا من شأننا» أي من شأن المسير، لا قضاء الحاجة.

قوله: (فألقاها) بضم مسطح) بفتح المثناة وكسر العين المهملات ويفتحها أيضاً بعدها سين مهملة أي كب لوجه أو هلك ولزمه الشر، أو بعد، أقوال، وقد تقدم شرحها أيضاً في الجهاد.

قوله: (وقلت لها: يس ما قلت، أنسين رجلاً شهد بدمراً) في رواية هشام بن

عروة أنها عثرت ثلاث مرات كل ذلك تقول: «تمس مسطح» وإن عائشة تقول لها: «أي أم آتسين ابنك» وأنها انتهرتها في الثالثة فقالت: «والله ما أسبه إلا فيك» وعند الطبراني «قلت: آتسين ابنك وهو من المهاجرين الأولين» وفي رواية ابن حاطب عن علقمة بن وقاص «قلت: أتقولين هذا لابنك وهو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقلت مرتين فأعذت عليها فحلثني بالخبر فذهب عني الذي خرجت له حتى ما أجد منه شيئاً» قال أبو محمد بن أبي جرة: «يحمل أن يكون قول أم مسطح هذا عمداً لتوصل إلى إخبار عائشة بما قيل فيها وهي غافلة، ويحتمل أن يكون اتفاقاً أجراه الله على لسانها لتستيقظ عائشة من غفلتها عما قيل فيها».

قوله: (قالت: أي هتاه) أي حرف نداء للمجد وقد يستعمل للقريب حيث يتزل منزلة المجدد والنكتة فيه هنا أن أم مسطح نسبت عائشة إلى الغفلة عما قيل فيها لإتكالها سب مسطح فخطبتها خطاب المجدد وهتاه بفتح الهاء وسكون التاء وقد فتحت بعدها مثناة وآخره هاء ساكنة وقد تضم أي هذه وقيل امرأة وقيل بلهي، كأنها نسبتها إلى قلة المعرفة بمكاند الناس. وهذه اللفظة مختص بالنداء وهي جيلة عن كل نكرة، وإذا خوطب المذكر قيل يا هتاه، وقد تشيع النون يقال يا هتاه، وحكى بعضهم تشديد النون فيه وأنكره الأزهرى.

قوله: (قالت: قلت: وما قال) في رواية أبي أوس «قالت لها: إنك لغافلة عما يقول الناس» وفيها «أن مسطحاً وفلاتاً وفلاتاً يجتمعون في بيت عبد الله بن أبي» يتحدثون عنك وعن صفوان يرمونك به» وفي رواية مقسم عن عائشة «أشهد أنك من الغافلات المؤمنات» وفي رواية هشام بن عروة الآية «فقرت في الحديث» وهي بنون وقاف ثقيلة أي شرحت، ولبعضهم بموحدة وقاف خفيفة أي أعلمتيه.

قوله: (فلما رجعت إلى بيتي ودخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية معمر «فدخل» قيل: الفاء زائدة والأولى أن في الكلام حذفاً تقديره: فلما دخلت بيتي استقرت فيه فدخل.

قوله: (فقلت: أأذن لي أن أتى أبوي) في رواية هشام بن عروة للملقة «قلت: أرسلني إلى بيت أبي، فأرسل معي الغلام» وسيأتي غرضه موصولاً في الاعتصام. ولم أقف على اسم هذا الغلام.

قوله: (فقلت لأمي: يا أمهات ما يصحلت الناس؟ قالت: يا بنية هوني عليك) في رواية هشام بن عروة: فقلت يا بنية خفي عليك الشأن.

قوله: (وضيئة) بوزن عظيمة من الوضاعة أي حنة جيلة، وعند مسلم من رواية ابن ما هان «حنية» بمجمة ثم معجمة من الحظوة أي رفيعة المنزل، وفي رواية هشام «ما كانت امرأة حسنة».

قوله: (ضوالى) جمع ضرة وقيل للزوجات ضرارى لأن كل واحدة يحصل لها الضرر من الأخرى بالغيرة.

قوله: (آكفون عليها) في رواية الكشميهني «كثرون» بالتشديد أي القول في صيها، وفي رواية ابن حاطب «أقلما أحب رجل امرأته إلا قالوا لها عثر ذلك» وفي رواية هشام «إلا حسبتها وقيل فيها» وفي هذا الكلام من فطنة أمها وحسن تأنبها في تزيينها ما لا مزيد عليه، فإنها علمت أن ذلك يعظم عليها فهوت عليها الأمر بإعلامها بأنها لم تتفرد بذلك، لأن المرء يتأسى بغيره فيما يقع له، وأدبرت في ذلك ما تطيب به خاطرها من أنها فاقدة في الجمال والحظوة، وذلك مما يعجب المرأة أن توصف به، مع ما فيه من الإشارة إلى ما وقع من حنة بنت جحش، وأن الحامل لها على ذلك كون عائشة ضرة أختها زينب بنت جحش، وعرف من هذا أن الاستثناء في قولها إلا أكثرن عليها متصل لأنها لم تقصد قصتها بمنينها بل ذكرت شأن الضرائر، وأما ضرارها هي فإنهن وإن كن لم يصدر منهن في حقها شيء مما يصدر من الضرائر لكن لم يعدم ذلك عنهن وهن بسبيل كما وقع من حنة لأن وروج أختها منها من القول في عائشة كما منع بقية أمهات المؤمنين، وإنما اختصت زينب بالذكر لأنها التي كانت تضاهي عائشة في المنزلة.

قوله: (فقلت: سبحان الله، أو لقد تحدث الناس بهذا) زاد الطبري من طريق معمر عن الزهري «وبلع رسول الله صلى الله عليه وسلم» قالت: نعم» وفي رواية

قوله: (هشام «قلت: وقد علم به أبي؟ قالت: نعم. قلت ورسول الله؟ قالت: نعم ورسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية ابن إسحاق «قلت لأمي غفر الله لك، يتحدث الناس بهذا ولا تذكرين في» وفي رواية ابن حاطب عن علقمة «ورجعت إلى أبوي قلت: أما أتيتنا الله في وما وصلتنا رحمي، يتحدث الناس بهذا ولم تعلماني» وفي رواية هشام بن عروة «فاستبشرت فيكيت، فسمع أبو بكر صوتي وهو فوق البيت يقرأ فقال لأمي: ما شأنها؟ قالت: بلغها الذي ذكر من شأنها، ففاضت ميناء فقال: أقسمت عليك يا بنية إلا رجعت إلى بيتك، فرجعت» وفي رواية معمر عند الطبراني «قالت: أمي: لم تكن علمت ما قيل لها فأجبت بكيت ساعة ثم قال: اسكني يا بنية».

قوله: (قلت سبحان الله) استغاثت بالله متعجبة من وقوع مثل ذلك في حقها مع برائها المحققة حنتها.

قوله: (لا يرقأ في دمع) بالفتح معاً معاً حمزة أي لا يقطع.

قوله: (ولا أكحل يوم) استعاره للسهر، ووقع في رواية مسروق عن أم رومان كما مضى في المغازي «فخرت مغشياً عليها، فما استغاثت إلا وعليها حمى بنافض، فطرحتها عليها ثيابها فغطيتها» وفي رواية الأسود عن عائشة «فألت علي أمي كل ثوب في البيت».

(قصة): طرق حديث الإناء مجتمعة على أن عائشة بلغها الخبر من أم مسطح، لكن وقع في حديث أم رومان ما يخالف ذلك ولفظه «بيناً أنا فاعلة أنا وعائشة إذ وجبت عليا امرأة من الأنصار قالت: فعل الله بفلان وفعل، قلت: وما ذاك؟ قالت: ابني ومن حدث الحديث. قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا» هذا لفظ المصنف في المغازي، ولفظه في قصة يوسف «قالت: إنه لي الحديث، قالت عائشة: أي حديث؟ فأخبرتها، قالت: فسمعه أبو بكر؟ قالت: نعم. قالت: ورسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: نعم. فخرت مغشياً عليها» وطريق الجمع بينهما أنها سمعت ذلك أولاً من أم مسطح. ثم فحبت ليت لها تستيقظ الخبر منها فأخبرتها أمها بالأمر بجمالاً كما مضى من قولها هوني عليك وما أشبه ذلك، ثم دخلت عليها الأنصارية فأخبرتها بمثل ذلك بحضرة أمها فتروي عنهما القصة بوقوع ذلك، فسألت هل سمعه أبوها وزوجها؟ ترجياً منها أن لا يكون سمع ذلك ليكون أسهل عليها، فلما قالت لها إنها سمعها غشي عليها. ولم أقف على اسم هذه المرأة الأنصارية ولا على اسم ولدها.

قوله: (فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علي) هذا ظاهره أن السؤال وقع بعدما علمت بالقصة لأنها عقت بكادها تلك الليلة بهذا ثم عقت هذا بالخطبة، ورواية هشام بن عروة تشير بأن السؤال والخطبة وقعا قبل أن تعلم عائشة بالأمر، فإن في أول رواية هشام عن أبيه من حشة «لا ذكر من شأني الذي ذكر وما علمت به قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً» فذكر قصة الخطبة الآية، وهكذا الجميع بأن الفاء في قوله «فدعا» عاطفة على شيء عذوف تقديره: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك قد سمع ما قيل فدعا علي.

قوله: (علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد) في حديث ابن عمر «وكان إذا أراد أن يستشير أحداً في أمر أهله لم يدع علياً وأسامة» لكن وقع في رواية الحسن العربي عن ابن عباس عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم استشار زيد بن ثابت فقال: دعها فلعل الله يحدث لك فيها أمراً، وأظن في قوله: «ابن ثابت» تغيير وأنه كان في الأصل «ابن حنيفة» وفي رواية الواقدي أنه سأله أم أيمن فبرأتها، وأن أم هانئ والدة أسامة بن زيد وسيأتي أنه سأله زينب بنت جحش أيضاً.

قوله: (حين استبط الوحي) بالرفع أي طالع ليست نزوله، وبالنصب أي استبطا التي صلى الله عليه وسلم نزوله.

قوله: (في فراق أهله) عدلت عن قولها في فراقني إلى قولها فراق أهله لكرامتها التصريح بإضافة الفراق إليها.

قوله: (أهلك) بالرفع فإن في رواية معمر «هم أهلك» ولو لم تقع هذه الرواية لجاز النصب أي أهلك ومناه هم أهلك أي العفيفة اللافة بك، ويحتمل أن يكون قال ذلك متبرئاً من المشورة ووكلاً للأمر لي رأي التي صلى الله عليه وسلم، ثم لم يكف بذلك حتى أخبر بما عته فقال: «ولا تعلم إلا خيراً» وإطلاق الأهل على الزوجة شائع، قال ابن التين: أطلق عليها أملاً وذكرها بصيغة الجمع حيث قال: «هم أهلك» إشارة إلى تعميم الأزواج بالوصف المذكور انتهى. ويحتمل أن يكون جمع لإرادة تعظيمها.

قوله: (ولما علي بن أبي طالب فقال: يا رسول الله لم يضيئ الله عليك،

والنساء سواها كثير) كذا للجميع بصيغة التذكير كأنه أراد الجنس، مع أن لفظ فعيل يشترك فيه المذكور والمؤنث إفراداً وجماعاً. وفي رواية الراقي «قد أحل الله لك وأطاب. طلقها وانكح غيرها» وهذا الكلام الذي قاله علي حله عليه ترجيح جانب النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى عنده من القلق والغم بسبب القول الذي قيل، وكان صلى الله عليه وسلم شديد الغيرة، فرأى عليه أنه إذا فارقهما سكن ما عنده من القلق بسببها إلى أن يتحقق برائتهما فيمكن رجعتهما، ويستغاد منه ارتكاب أخف الضررين للهاب أشجعهما. وقال النووي: رأى علي أن ذلك هو المصلحة في حق النبي صلى الله عليه وسلم واعتقد ذلك لما رأى من انتزاعه، فبذل جهده في النصيحة لإرادة راحة خاطره صلى الله عليه وسلم. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: لم يميز علي بالإشارة بفراقها لأنه عقب ذلك بقوله: «وسل الجارية تصدقك» ففوض الأمر في ذلك إلى نظر النبي صلى الله عليه وسلم، فكانه قال: إن أردت تعجيل الراحة ففارقها، وإن أردت خلاف ذلك فاجتنب عن حقيقة الأمر إلى أن تطلع على برائتها. لأنه كان يتحقق أن ببررة لا تخبره إلا بما علمته، وهي لم تعلم من عائشة إلا البراءة المحضة. والعلّة في اختصاص علي وأسامة بالمشاورة أن علياً كان عنده كالوالد لأنه رياه من حال صفه ثم لم يفارقه، بل وازداد اتصاله بتزويج فاطمة فلذلك كان خصوصاً بالمشاورة فيما يتعلق بأهله لمزيد اطلاعه على أحواله أكثر من غيره، وكان أهل مشورته فيما يتعلق بالأمر العامة أكابر الصحابة كعلي بكر وعمر. وأسامة فهو كعلي في طول الملازمة ومزيد الاختصاص والمحبة، ولذلك كانوا يطلقون عليه أنه حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخصه دون أبيه وأمه لكونه كان شاباً كامل، وإن كان علي أسن منه. وذلك أن للشباب من صفاء الذهن ما ليس لغيره، ولأنه أكثر جراً على الجواب بما يظهر له من المسن، لأن المسن غالباً يحسب العاقبة فرما أخفى بعض ما يظهر له رعاية للقتال تارة والمسؤول عنه أخرى، مع ما ورد في بعض الأخبار أنه استشار غيرهما.

(تنبيه): وقع بسبب هذا الكلام من علي نسبة عائشة إياه إلى الإساءة في شأنها كما تقدم من رواية الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة في المغازي وما راجع به الوليد بن عبد الملك من ذلك فأخفى عن إعادته، وقد وضع علر علي في ذلك.

قوله: (وسل الجارية تصدقك) في رواية مقسم عن عائشة «أرسل إلى ببررة خادماً فسلها، ففسى أن تكون قد اطلمت على شيء من أمرها».

قوله: (هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ببررة) يفتح للموحدة وكسر السراء تقدم ضبطها في المتن، في رواية مقسم «فأرسل إلى ببررة فقال لها: أنتهدين أنسي رسول الله؟ قالت: نعم. قال: فإني سائلك عن شيء فلا تكتميني. قالت: نعم. قال: هل رأيت من عائشة ما تكرهينه؟ قالت: لا». وقد قيل أن نسبتها هنا وهم لأن قصتها كانت بعد فتح مكة، كما سيأتي أنها لما خيرت فاختارت نفسها أن تزوجها بيكي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس: يا عباس ألا تعجب من حب مغيث ببررة؟ الحديث. وسيأتي ويمكن الجواب بأن تكون ببررة كانت تخدّم عائشة وهي في رق مواليتها وأما قصتها معها في مكاتبتها وغير ذلك فكان بعد ذلك بمدة، أو أن اسم هذه الجارية المذكورة في قصة الإفك وافق اسم ببررة التي وقع لها التخيير، وجزم البدر الزركشي فيما استدرجته عائشة على الصحابة أن تسمية هذه الجارية ببررة مدرجة من بعض الرواة وأنها جارية أخرى، وأخذه من ابن القيم الحنبلي فإنه قال: تسميتها ببررة وهم من بعض الرواة، فإن عائشة إنما اشترت ببررة بعد الفتح، ولما كاتبتها عقب شرائها وعقبت خيرت فاختارت نفسها، فظن الراوي أن قول علي «وسل الجارية تصدقك» أنها ببررة فغلط، قال: وهذا نوع غافض لا ينتبه له إلا الحافظ. قلت: وقد أجاب غيره بأنها كانت تخدّم عائشة بالأجرة وهي في رق مواليتها قبل وقوع قصتها في المكتبة، وهذا أولى من دعوى الإدراج وتغليب الحافظ.

قوله: (أي ببررة، هل رأيت من شيء يبرئك) في رواية هشام بن عروة «فانتهرها بعض أصحابها فقال: اصدي رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية أبي أيوب: «فانتهرها فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: شاكك بالجارية، فسلها علي وتوعدها فلم تخبره إلا بخبر، ثم ضربها وسألها فقالت: والله ما علمت عسى عائشة سوماً» وفي رواية ابن إسحاق «قام إليها علي فضرها ضرباً شديداً يقول: اصدي رسول الله صلى الله عليه وسلم» ووقع في رواية هشام «حتى أسقطوا لها به» يقال أسقط الرجل في القول إذا أنسى بكلام سابق، والضمير في قوله به للحديث أو الرجل الذي اتهموها به. وحكى عياض أن في رواية ابن مهران في سلم «حتى أسقطوا لهاها» مثناة مفتوحة وزيادة ألف بعد الحافظ.

قوله: (فأسقطوا لهاها) أي أسقطوا لهاها من رواية هشام بن عروة «أشيروا علي في أناس أبنا أهلي» وهو يفتح للموحدة الخفيفة والنون المضمومة وحكى عياض أن في رواية الأصيلي بتشديد الموحدة وهي لغة ومعناه عابوا أهلي أو اتهموا أهلي، وهو المعتمد لأن الأبن يفتح تحتين التهمة. وقال ابن الجوزي: المراد رما أهلي بالقبائح، ومنه الحديث الذي في الشامل في ذكر مجلسه صلى الله عليه وسلم «لا تؤين به الحرم» وحكى عياض أن في رواية عبدوس بتقديم النون الثقيلة على الموحدة، قال: وهو تصحيف لأن التأنيب هو اللوم الشديد ولا معنى له هنا، انتهى. قال الزوي: وقد يوجه بأن المراد لاموهم أشد قول سعد: أنا أعزرك منه.

قوله: (بلغني أذاه في أهل بيتي) في رواية هشام بن عروة «أشيروا علي في أناس أبنا أهلي» وهو يفتح للموحدة الخفيفة والنون المضمومة وحكى عياض أن في رواية الأصيلي بتشديد الموحدة وهي لغة ومعناه عابوا أهلي أو اتهموا أهلي، وهو المعتمد لأن الأبن يفتح تحتين التهمة. وقال ابن الجوزي: المراد رما أهلي بالقبائح، ومنه الحديث الذي في الشامل في ذكر مجلسه صلى الله عليه وسلم «لا تؤين به الحرم» وحكى عياض أن في رواية عبدوس بتقديم النون الثقيلة على الموحدة، قال: وهو تصحيف لأن التأنيب هو اللوم الشديد ولا معنى له هنا، انتهى. قال الزوي: وقد يوجه بأن المراد لاموهم أشد قول سعد: أنا أعزرك منه.

اللوم فيما زعموا أنهم صنعه وهم لم يصنعوا شيئاً من ذلك لكنه بعيد من صورة الحال والأول هو المتمدن. قال النووي: التخييف أشهر وفي رواية ابن إسحاق « ما بال أناس يؤذني في أهلي » وفي رواية ابن حابط « من يهذلي فيمن يؤذي في أهلي » ويجمع في بيته من يؤذي « ووقع في رواية النسائي المذكورة « في قوم يسبون أهلي » وزاد فيه « ما علمت عليهم من سوء قط ».

قوله: (وقل قد ذكروا رجلاً زاد الطير في روايته « صالحاً » وزاد أبو أيوس في روايته « وكان صفوان بن المطلب قد لحسان فضربه ضربة بالسيف وهو يقول: تلقى ذباب السيف مني فسأني فلام إذا هو جئت لست بشاعر فصاح حسان، ففر صفوان، فاستوهب النبي صلى الله عليه وسلم من حسان ضربة صفوان فوهبها له »).

قوله: (فقام سعد بن معاذ الأنصاري) كذا هنا وفي رواية معمر وأكثر أصحاب الزهري، ووقع في رواية صالح بن كيسان « قام سعد آخر بني عبد الأشهل » وفي رواية « فليح » فقام سعد « ولم ينسبه، وقد تعين أنه سعد بن معاذ لما وقع في رواية الباب وغيره. وأما قول شيخ شيوخنا القطب المحلي: وقع في نسخة سامعنا « قام سعد بن معاذ » وفي موضع آخر « قام سعد آخر بني عبد الأشهل » فيحتمل أن يكون آخر غير سعد بن معاذ، فإن في بني عبد الأشهل جماعة من الصحابة يسمى كل منهم سعداً، منهم سعد بن زيد الأشملي شهد بدرًا وكان على سبأ قريظة الذين يهوا بنجد، وله ذكر في عدة أخبار منها في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في مرض وفاته، قال: فيحتمل أن يكون هو المتكلم في قصة الإفك. قلت: وحله على ذلك ما حكاه عياض وغيره من الإشكال في ذكر سعد بن معاذ في هذه القصة، والذي جوزه مردود بالتصريح بسعد بن معاذ في هذه الرواية الثالثة، فأذكر كلام عياض وما تيسر من الجواب عنه، قال عياض: في ذكر سعد بن معاذ في هذا الحديث إشكال ما يتكلم الناس عليه وينها عليه بعض شيوخنا، وذلك أن الإفك كان في المريسع وكانت سنة ست فيما ذكر ابن إسحاق: وسعد بن معاذ مات من الرمية التي رميها بالخنق فدعا الله فليقها حتى حكم في بني قريظة ثم انفجر جرحه فمات منها، وكان ذلك سنة أربع عند الجميع إلا ما زعم الواقدي أن ذلك كان سنة خمس، قال: وعلى كل تقدير فلا يصح ذكر سعد بن معاذ في هذه القصة، والأشبه أنه غيره، ولهذا لم يذكره ابن إسحاق في روايته، وجعل المراجعة أولاً وتالياً بين أسيد بن حضير وبين سعد بن عباد، قال: وقال في بعض شيوخنا: يصح أن يكون سعد موجوداً في المريسع بناءً على الاختلاف في تاريخ غزوة المريسع، وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة أنها كانت سنة أربع، وكذلك الخنق كانت سنة أربع، فيصح أن تكون المريسع قبلها لأن ابن إسحاق جزم بأن المريسع كانت في شعبان وأن الخنق كانت في شوال، فإن كانا من سنة واحدة استقام أن تكون المريسع قبل الخنق فلا يتعجب أن يشهدا سعد بن معاذ انتهى. وقد قلنا في المغازي أن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن المريسع كانت سنة خمس وأن الذي قلناه عنه البخاري من أنها سنة أربع سبق قلبه، نعم والراجح أن الخنق أيضاً كانت في سنة خمس خلافاً لابن إسحاق فيصح الجواب المذكور.

وعن جزم بأن المريسع سنة خمس الطبري، لكن يكره على هذا شيء لم يتعرضوا له أصلاً، وذلك أن ابن عمر ذكر أنه كان معهم في غزوة بني المصطلق وهو المريسع كما تقدم من حديث في المغازي، وثبت في الصحيحين أيضاً أنه عرض في يوم أحد فلم يجره النبي صلى الله عليه وسلم وعرّض في الخنق فاجزاه، فلما كان أول مشاهد الخنق وقد ثبت أنه شهد المريسع لزعم أن تكون المريسع بعد الخنق فيعود الإشكال، ويمكن الجواب بأنه لا يلزم من كون ابن عمر كان معهم في غزوة بني المصطلق أن يكون أجيز في القتال، فقد يكون صاحب إبله ولم يشارك القتال كما ثبت عن جابر أنه كان يمنح للماء لأصحابه يوم بدر وهو لم يشهد بدرًا باتفاق. وقد سلك البيهقي في أصل الإشكال جواباً آخر بناءً على أن الخنق قبل المريسع فقال: يجوز أن يكون جرح سعد بن معاذ لم يتعسر عقب الفراغ من بني قريظة بل تأخر زماناً ثم انفجر بعد ذلك وتكون مراجعته في قصة الإفك في أثناء ذلك، ولعله لم يشهد غزوة المريسع لمرسه، وليس ذلك مانعاً له أن يجيب النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الإفك بما أجابه، وأما دعوى عياض أن الذين تقدموا لم يتكلموا على الإشكال المذكور فما أدري من الذين عتابهم، فقد تعرض له من القدماء إسماعيل القاضي قال: الأولى أن تكون المريسع قبل الخنق للحديث الصحيح عن عائشة، واستشكله ابن حزم لاعتقاده أن الخنق قبل المريسع، وتعرض له ابن عبد البر فقال: رواية من روى أن سعد بن معاذ راجع في قصة الإفك سعد بن عباد وهم وخطأ.

ولما راجع سعد بن عباد أسيد بن حضير كما ذكره ابن إسحاق، وهو الصحيح فإن سعد بن معاذ مات في متصرفهم من غزوة بني قريظة لا يختلفون في ذلك، فلم يدرك المريسع ولا حضرها. ويالح ابن العربي على عاتقه فقال: اتفق الرواة على أن ذكر ابن معاذ في قصة الإفك وهم، وتبته على هذا الإطلاق القرطبي.

قوله: (وأعزرك منه) في رواية طليح فقال: « أنا والله أعزرك منه » ووقع في رواية معمر « أعزرك منه » بحذف اللبتا.

قوله: (إن كان من الأوس) يعني قتيبة سعد بن معاذ.

قوله: (حضرنا عتقه) في رواية صالح بن كيسان « غريت » بضم اللام، وإلحاق قال ذلك لأنه كان سيدهم فيجزم بأن حكمه فيهم نافذ.

قوله: (وإن كان من إخواننا من المخزوم) من الأولى تبعية والأخرى بيانته، ولهذا سقطت من رواية طليح.

قوله: (وأمرنا ففعلنا أمرك) في رواية ابن جريح أيتبك ما فعلنا فيه أمرك.

قوله: (فقام سعد بن عباد وهو سيد المخزوم) في رواية صالح بن كيسان « قام رجل من المخزوم وكانت أم حسان بن ثابت بنت عمة من فخذله وهو سعد بن عباد وهو سيد المخزوم » انتهى. وأم حسان اسمها القرعة بنت خالد بن خنيس بن لوفان بن عبود بن زيد بن ثعلبة، وقروله من فخذله بعد قوله بنت عمة إشارة إلى أنها ليست بنت عمة لها، لأن سعد بن عباد يجتمع معها في ثعلبة، وقد تقدم سياق نسبه في المناقب.

قوله: (وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً) أي كامل الصلاح، في رواية الواقدي « وكان صالحاً لكن الغضب بلغ منه ومع ذلك لم يهضم عليه في دينه ».

قوله: (ولكن أحمله الحمية) كذا لاكثر « أحمله » بهملة ثم مثناة ثم ميم أي أغضب، وفي رواية معمر عند مسلم وكذا يحيى بن سعيد عند الطبراني « اجتهدته » بيمين ثم مثناة ثم هاء وصوبها الروثي، أي حلت على الجهل.

قوله: (فقال لسعد) أي ابن معاذ « كنبت لعمر الله لا تقظه » العمر بفتح العين الهمزة هو البقاء، وهو العمر بضمها، لكن لا يستعمل في القسم إلا بالفتح.

قوله: (ولا تقدر على قتله، ولو كان من ردهك ما أحببت أن يقتل) فسر قوله لا تقظه بقوله: « ولا تقدر على قتله » إشارة إلى أن قومه يمنعون من قتله، وأما قوله: « ولو كان من ردهك » فهو من تفسير قوله: « كنبت » أي في قولك « إن كان من الأوس غريت عقه » نسبة إلى الكذب في هذه الدعوى وأنه جزم أن يقتله إن كان من ردهك مطلقاً، وأنه إن كان من غير ردهك أن أمر بقتله قتله وإلا فلا، فكانه قال له: بل الذي نعتدك على المكس مما نقلت به، وأنه لو كان من ردهك ما أحببت أن يقتل، ولكنه من غير ردهك فأتيت بحب أن يقتل، وهذا يحسب ما ظهر له في تلك الحال. ونقل ابن التين عن الداودي أن معنى قوله: كنبت لا تقظه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجعل حكمه إليك فلذلك لا تقدر على قتله، وهو حل جيد، وقد بينت الروايات الأخرى السبب للحال لسعد بن عباد على ما قال، فهي رواية ابن إسحاق « فقال سعد بن عباد: ما قلت هذه المقالة إلا أنك علمت أني من المخزوم » وفي رواية ابن حابط « فقال سعد بن عباد: يا ابن معاذ والله ما بك نصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنها قد كانت بيننا خفاقة في الجاهلية وإن لم نحمل لنا من صدوركم، فقال ابن معاذ: الله أعلم بما أردت » وفي حديث ابن عمر « إنما طلبت به دخول الجاهلية » قال ابن التين: قول ابن معاذ: « إن كان من الأوس غريت عقه » إنما قال ذلك لأن الأوس قومه وهم بنو النجار، ولم يقل ذلك في المخزوم لأن بين الأوس والمخزوم من التنازع قبل الإسلام ثم زال بالإسلام وبقي بعض حكم الأتق. قال: فكلم سعد بن عباد بحكم الأتق ونفى أن يحكم فيهم سعد بن معاذ وهو من الأوس. قال: ولم يرد سعد بن عباد الرضا بما نقل عن عبد الله بن أبي، ولما معنى قول عائشة: « وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً » أي لم يقدم منه ما يتعلق بالوقوف مع أمة الحمية، ولم ترد أنه ناضل عن المناقبة، وهو كما قال، إلا أن دعواه أن بني النجار قوم سعد بن معاذ خطأ ولما هم من ردهك سعد بن عباد، ولم يجز لهم في هذه القصة ذكر. وقد تأول بعضهم ما دار بين المسلمين بشأنيل بعيد فارتكب شططاً، فزعم أن قوله سعد بن عباد « لا تقظه ولا تقدر على قتله » أي إن كان من الأوس، واستدل على ذلك بأن ابن معاذ لم يقل في المخزوم غريت عقه وإنما قال ذلك في الأوس، فدل على أن ابن عباد لم يقل ذلك حية لقومه، إذ لو كان حية لم يوجهها ردهك غيره قال: وسبب قوله ذلك أن الذي خاض في الإفك كان يظهر الإسلام، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يقتل من يظهر الإسلام، وأراد أن بقية قومه يمنعون منه إذا أراد

فليح « وقد بكيت ليلى يوماً » وكان الياء مشددة ونسبتها إلى نفسها لما وقع لها فيها.

قوله: « فيها هما » في رواية الكشميهني « فيها هما ».

قوله: « يظنان أن البكاء فائق كبدي » في رواية فليح « حتى أظن » ويجمع بأن الجميع كانوا يظنون ذلك.

قوله: « فاستأذنت » كذا فيه وفي الكلام حذف تقديره جاءت امرأة فاستأذنت، وفي رواية فليح « إذ استأذنت ».

قوله: « امرأة من الأنصار » لم آتف على اسمها.

قوله: « فيها نحن على ذلك » في رواية الكشميهني « فيها نحن كذلك » وهي رواية فليح، والأول رواية صالح.

قوله: « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم » سيأتي في رواية هشام بن عروة بلفظ « فاصبح أبوي عندي فلم يزلأ حتى دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صلى العصر وقد اكتفى أبوي من عيني وعن شمالي » وفي رواية ابن حاطب « وقد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس على سرير وجاهي » وفي حديث أم رومان « أن عائشة في تلك الحالة كانت بها الحصى الناقص، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل فوجدها كذلك قال: ما شأن هذه؟ قالت: أخذتها الحصى بنافس، قال: فلعلي في حديث تحدث؟ قالت: نعم. فعدت عائشة.

قوله: « ولم يجلس عندي منذ قبل ما قبل قبلها، وقد لث شهرًا لا يوحى إليه في شائي » حكى السهيلي أن بعض المفسرين ذكر أن للمدة كانت سبعة وثلاثين يوماً فالتى الكسر في هذه الرواية، وعند ابن حزم أن للمدة كانت خمسين يوماً أو أزيد، ويجمع بأنها للمدة التي كانت بين قدومهم للمدينة وتزول القرآن في قصة الإفك، وأما التقيد بالشهر فهو للمدة التي أولها إتيان عائشة إلى بيت أبويها حين بلغها الخبر.

قوله: « فشهد » في رواية هشام بن عروة « فحمد لله وأثنى عليه ».

قوله: « أما بعد يا عائشة فإنه بلغني عنك كذا وكذا » هو كتابة عما رويت به من الإفك ولم أر في شيء من الطرق التصريح، فلعل الكتابة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، ووقع في رواية ابن إسحاق فقال: يا عائشة إنه قد كان ما بلغك من قول الناس، فأتى الله، وإن كنت عرفت سوءاً فتربي.

قوله: « فإن كنت برينة لسيرك الله » أي يوحى بذلك قرآنًا أو غيره.

قوله: « وإن كنت ألمت بطلب » أي وقع منك على خلاف العادة، وهذا حقيقة الإلزام، ومنه « ألتم بنا والليل مرخ ستوره ».

قوله: « فاستغفري الله وتوبى إليه » في رواية معمر « ثم توبى إليه » وفي رواية أبي أويس « إنما أنت من بنات آدم إن كنت أخطلت فتربي ».

قوله: « فإن العبد إذا اعترف بطلبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه » قال الداودي: أمرها بالاعتراف ولم يندبها إلى التمسك للفرق بين أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن، فيجب على أزواجه الاعتراف بما يقع منهن ولا يكتفى بإياه، لأنه لا يحمل لني إسلأك من يقع منها ذلك، بخلاف نساء الناس فإنهن ندين إلى السر. وتعقب عياض بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك، ولا فيه أنه أمرها بالاعتراف، وإنما أمرها أن تستغفر الله وتوبتوب إليه أي فيما بينها وبين ربها، فليس صريحاً في الأمر لها بأن تعترف عند الناس بذلك، وسياق جواب عائشة يشعر بما قاله الداودي، لكن المعترف عنده ليس إطلاقه فليتأمل. ويؤيد ما قال عياض أن في رواية حاطب « قالت فقال أبي: إن كنت صنعت شيئاً فاستغفري الله وإلا فأخبري رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكرك ».

قوله: « قلص دمعي » بفتح القاف واللام ثم موهلة أي استمسك نزوله فانتقم ومنه قلص الظل وتقلص إذا شمر، قال القرطبي: سبه أن الحزن والغضب إذا أخذ أحدهما قد الدمع لظمر حرارة المصيبة.

قوله: « حتى ما أحسى » بضم الحزة وكسر المهملة أي أجهد.

قوله: « فقلت لأبي: أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال، قال: والله ما أدري ما أقول » قيل إنما قالت عائشة لأبيها ذلك مع أن السؤال إنما وقع عما في باطن الأمر وهو لا اطلاع له على ذلك، لكن قالته إشارة إلى أنها لم يقع منها شيء في الباطن بخلاف الظاهر الذي هو يطلع عليه فكأنها قالت له: برني ما شئت وأنت على ثقة من الصدق فيما تقول، وإنما أجابها أبو بكر بقوله: لا أدري لأنه كان كثير الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم. فأجاب بما يطابق السؤال في المعنى، ولأنه وإن كان يتحقق

قله إذا لم يصدر من النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقله، فكأنه قال: لا تقل ما لا تفعل ولا تعد بما لا تقدر على الوفاء به. ثم أجاب عن قول عائشة: « احتملت الحمية » بأنها كانت حينئذ متزعجة الحاطر لما دهمها من الأمر، فقد يقع في نفسها ما يكون أرجح منه، وعن قول أسيد بن حضير الأبي بأنه قول ابن عباد على ظاهر لفظه ونفي عليه أنه له عملاً سابقاً انتهى.

ولا يخفى ما فيه من التصف من غير حاجة إلى ذلك. وقوله: « إن عائشة قالت ذلك وهي متزعجة الحاطر مرمود لأن ذلك إنما يتم لو كانت حدثت بذلك عند وقوع الفتنة، والواقع أنها إنما حدثت بها بعد دهر طويل حتى سمع ذلك منها عروة وغيره من التابعين كما قدمت الإشارة إليه، وحينئذ كان ذلك الانزعاج زال وانقضى، والحق أنها فهمت ذلك عند وقوعه بقرائن الحال، وأما قوله: « لا تقدر على قلته » مع أن سعد بن معاذ لم يقل بقلته كما قال في حق من يكون من الأوس فإن سعد بن عباد فهم أن قول ابن معاذ « أمرت بأمرك » أي إن أمرت بأمرك أي أمرت بقلته فقلته وإن أمرت قومه بقلته فقلته، فنفي سعد بن عباد قدرة سعد بن معاذ على قلته إن كان من الخزرج لعلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر غير قومه بقلته، فكأنه إياه من مباشرة قلته وذلك يحكم الحمية التي أشارت إليها عائشة، ولا يلزم من ذلك ما فهمه المذكور أنه يرد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقلته ولا يمتلئه، حاشا لسعد من ذلك. وقد احتل المازري عن قول أسيد بن حضير لسعد بن عباد « إنك منافق » أن ذلك وقع منه على جهة النفي والحق والمبالغة في زجر سعد بن عباد عن المجادلة عن ابن أبي وغيره، ولم يرد الضائق الذي هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، قال: ولعل صلى الله عليه وسلم إنما ترك الإنكار عليه لذلك. وسأذكر ما في فوائد هذا الحديث في آخر شرحه زيادة في هذا.

قوله: « فقام أسيد بن حضير » بالتصغير فيه وفي أبيه، وأبو بهملة ثم معجمة تقدم نسيه في المناقب.

قوله: « وهو ابن عم سعد بن معاذ » أي من رده، ولم يكن ابن عمه حقاً، لأنه سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل، وأسيد بن حضير بن سمالك بن عتيك بن امرئ القيس، إنهما يجتمعان في امرئ القيس وهما في التمسك إليه سواء.

قوله: « فقال لسعد بن عباد: كذبت لعمر الله لفظته » أي ولو كان من الخزرج إذا أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وليست لكم قدرة على منعه من ذلك.

قوله: « فإنك منافق تجادل عن المنافقين » أطلق أسيد ذلك بمبالغة في زجره عن القول الذي قاله، وأراد بقوله: « فإنك منافق » أي تصنع صنيع المنافقين، وفسره بقوله: « تجادل عن المنافقين » وقابل قوله لسعد بن معاذ: « كذبت لا تقتله » بقوله هو: « كذبت لفظته ». وقال المازري: إطلاق أسيد لم يرد به نفاق الكفر وإنما أراد أنه كان يظهر المودة للأوس ثم ظهر منه في هذه القصة ضد ذلك فأنشبه حال المنافق لأن حقيقة إظهار شيء وإخفاء غيره، ولعل هذا هو السبب في ترك إنكار النبي صلى الله عليه وسلم عليه.

قوله: « فظفروا » بمناء ثم مثناة: فظفروا من الثور، والحيان بهملة ثم ثنائية تنية حي والحي كالتيالة، أي نهض بعضهم إلى بعض من الغضب. ووقع في حديث ابن عمر « فقام سعد بن معاذ فسل سيفه ».

قوله: « حتى هموا أن يظفروا » زاد ابن جريج في روايته في قصة الإفك هنا « قال قال ابن عباس: فقال بعضهم لبعض موعدكم الحرة » أي خارج المدينة لتقاتلوا هناك.

قوله: « فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يهضم حتى سكروا » وفي رواية ابن حاطب « فلم يزل يومئذ يبهل الناس مهنا حتى هذا الصوت » وفي رواية فليح « فنزل فنهضم حتى سكروا » ويصم على أنه سكهم وهو على المنبر ثم نزل إليهم أيضاً ليكمل تسكينهم. ووقع في رواية عطاء الخراساني عن الزهري « فمجز بينهم ».

قوله: « فمكثت يومئذ في رواية الكشميهني » فكيت » وهي في رواية فليح وصالح وغيرهما.

قوله: « فاصبح أبوي عندي » أي إنهما جآ إلى المكان الذي هي به من بيتها، لا أنها رجعت من عندهما إلى بيتها. ووقع في رواية محمد بن ثور عن معمر عند الطبري « فوأتا في بيت أبوي ».

قوله: « وقد بكيت ليلتين يوماً » أي الليلة التي أخبرتها فيها أم مسطح الخبر والبرم الذي خطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم الناس واليلة التي تليه. ووقع في رواية

بشر ووضعت تحت رأسه وسادة من آدم.

قوله: (حي إنه ليحدر منه مثل الجمان من العرق في اليوم الثاني من قتل القول الذي ينزل عليه) الجمان بضم الجيم وتخفيف الميم اللؤلؤ، وقيل حب يعمل من النضفة كاللؤلؤ، وقال الداودي: خرز أبيض، والأول أولى، شبهت قطرات عرقه صلى الله عليه وسلم بالجمان لشبهتها في الصفاء والبسطن. وزاد ابن جريج في روايته «قال أبو بكر: فجمعت أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخشى أن ينزل من السماء ما لا مرد له، وأنظر إلى وجهه عائشة فإذا هو منق، فطمعني ذلك فيها» وفي رواية ابن إسحاق «فما أنا فوالله ما فزعت قد عرفت أبي برقة، وأن الله غير ظلمي. وأما أبوي فما سري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننت لتخرجن أنفسهما فرقا من أن يأتي من الله محقق ما يقول الناس» ونحوه في رواية الواقدي.

قوله: (فلما سري) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أي كشف.

قوله: (وهو يضحك) في رواية هشام بن عروة «فرغ عنه واتي لأتئين السرور في وجهه مسح جبينه» وفي رواية ابن حاطب «فرأني أكرمه وأنزل عليه الكتاب ما زال يضحك حتى إني لأنظر إلى نواحيه سرورا، ثم مسح وجهه».

قوله: (وكان أول كلمة تكلم بها: يا عائشة أما الله عز وجل فقد برأك) في رواية صالح بن كيسان «قال: يا عائشة» وفي رواية فليح «أن قال: يا عائشة أحمدي الله، فقد برأك» زاد في رواية معمر «أبشري» وكذا في رواية هشام بن عروة، وعند الترمذي من هذا الوجه «البشري يا عائشة فقد أنزل الله برأك» وفي رواية عمر بن أبي سلمة «قال: أبشري يا عائشة».

قوله: (أما الله فقد برأك) أي بما أنزل من القرآن.

قوله: (فقلت: أمي، قومي إليه، قال: فقلت: والله لا أقوم إليه، ولا أحد إلا الله) في رواية صالح «قلت: أمي، قومي إليه، فقلت: والله لا أقوم إليه ولا أحده ولا أحد إلا الله الذي أنزل برأتي» وفي رواية الطبري من هذا الوجه «أحد الله لا إياك» وفي رواية ابن جريج «قلت بحمد الله وفكهما» وفي رواية أبي أويس «حمد الله ولا تحمدكم» وفي رواية أم رومان وكذا في حديث أبي هريرة «فقلت: الحمد لله لا تحمدك» ومثله في رواية عمر بن أبي سلمة، وكذا عند الواقدي، وفي رواية ابن حاطب «والله لا تحمدك ولا تحمد أصحابك» وفي رواية مقسم والأسود وكذا في حديث ابن عباس «ولا تحمدك ولا تحمد أصحابك» وزاد في رواية الأسود من عائشة «وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فالتزعت يدي منه، فنهزني أبو بكر» وعلوها في إطلاق ذلك ما ذكرته من الذي خاها من الغضب من كرهته من يابها بتكذيب من قال فيها ما قال مع تحقهم حسن طريقتها، قال ابن الجوزي: إنما قالت ذلك إدلالا كما يدل الحبيب على حبيبه. وقيل: أشارت إلى إفراء الله تعالى بقولها: «فهو الذي أنزل برأتي» فانسب إفراؤه بالحمد في الحال. ولا يلزم منه ترك الحمد بعد ذلك. ويحتمل أن تكون مع ذلك تحسنت بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ها: «أحدني الله» ففهمته منه أمرا بإفراء الله تعالى بالحمد فقالت ذلك، وما أضافته إليه من الألفاظ المذكورة كان من باعث النفس. وروى الطبري وأبو عرانة من طريق أبي حصين عن مجاهد قال: «قالت عائشة لما نزل علوها فقبل أبو بكر رأسها فقلت: ألا علرتني؟ فقال: أي سماء ظفلي وأي أرض تقفلي إذا قلت ما لا أعلم».

قوله: (فأنزل الله تعالى: ﴿إن الذين جازوا بالإفك عصبة منكم﴾ العشر الآيات كلها). قلت: آخر العشرة قوله تعالى: «والله يعلم وأنتم لا تعلمون» [النور: ١٩] لكن وقع في رواية عطاء الخراساني من الزمري «فأنزل الله تعالى: ﴿إن الذين جازوا﴾ إلى قوله «أن يفر الله لكم والله غفور رحيم» [النور: ١١ - ٢٢] وعدة الآي إلى هذا الموضع ثلاث عشرة آية، فلعل في قولها العشر الآيات مجازا بطريق إلغاء الكسر. وفي رواية الحكم بن عتيبة مرسلًا عند الطبري: «ما خاض الناس في أمر عائشة فذكر الحديث مختصرا وفي آخره فأنزل الله تعالى خمس عشرة آية من سورة النور حتى بلغ الخبيثات للخبثين» وهذا فيه تجوز، وعدة الآي إلى هذا الموضع ست عشرة. وفي مرسل سعيد بن جبير عند ابن أبي حاتم والحاكم في «الإكليل» فنزل ثمان عشرة آية متوالية كذبت من قذف عائشة «إن الذين جازوا﴾ إلى قوله «رزق كريم» [النور: ٢٦] وفيه ما فيه أيضا. وتجري العدة سبع عشرة. قال الزمخشري: لم يقع في القرآن من التلغيز في معصية ما وقع في قصة الإفك بأوجز عبارة وأشبهها، لاستماله على الوعيد الشديد والعتاب البالغ والزجر العنيف، واستعظام القول في ذلك واستنشاعه بطرق مختلفة وأساليب متقنة، كل واحد منها كاف في بابه، بل ما وقع منها من وعيد عبدة الأوثان إلا

براهتها لكنه كره أن يزيك ولده. وكذا الجواب عن قول أمها لا أدري. ووقع في رواية هشام بن عروة الآية: «قال ماذا أقول» وفي رواية أبي أويس «قلت لأبي أجب، فقال: لا أقول، هو رسول الله والوحي يأتيه».

قوله: (قلت: وأنا جارية حليفة السن لا أقرا كثيرا من القرآن) قالت هذا توطئة لعلها لكونها لم تستحضر اسم يعقوب عليه السلام كما سيأتي، ووقع في رواية هشام بن عروة الآية «فلما لم يجيبه تشبهت فحمدت الله وأثبتت عليه بما هو أهله ثم قلت: أما بعد» وفي رواية ابن إسحاق «فلما استجمعا علي استعبرت فبكيت ثم قلت: والله لا أنوب عما ذكروا أبدا».

قوله: (حي اسقري في أنفسكم) في رواية فليح «وقر» بالتخفيف أي ثبت وزنا ومعنى.

قوله: (وصلحكم به) في رواية هشام بن عروة «لقد تكلمت به وأشربت قلوبكم» قالت هذا وإن لم يكن على حقيقة على سبيل المبالغة لما وقع من المبالغة في التقييد عن ذلك، وهي كانت لما تحققت من براءة نفسها ومزنتها تعتقد أنه كان ينبغي لكل من سمع عنها ذلك أن يقطع بكلمته، لكن العذر لهم من ذلك أنهم أرادوا إقامة الحججة على من تكلم في ذلك، ولا يكفي مجرد نفي ما قالوا والسكوت عليه، بل تعين التقييد عليه لقطع شبههم، أو مرادها من صدق به أصحاب الإفك، لكن ضمت إليه من لم يكلمهم تغليبا.

قوله: (لا تصدقوني بذلك) أي لا تطعنوا بصدقي. وفي رواية هشام بن عروة «ما ذاك بانمي عنكم» وقالت في الشق الآخر «لتصدقني» وهو بتشديد التون والأصل تصدقوني فادغمت إحدى التونين في الأخرى، وإنما قالت ذلك لأن المرء مواخذ بإقراره. ووقع في حديث أم رومان «لئن حلفت لا تصدقوني، ولئن قلت لا تعلموني».

قوله: (والله ما أجد لكم ملام) في رواية صالح وفليح ومعمر «ما أجد لكم ولي مثلا».

قوله: (ألا قول أبي يوسف) زاد ابن جريج في روايته «واختلس مني اسمه» وفي رواية هشام بن عروة «والتسمت اسم يعقوب فلم أقدر عليه» وفي رواية أبي أويس «نسيت اسم يعقوب لما بي من البكاء واسترق الجوف» ووقع في حديث أم رومان أمثلي ومثلكم كيعقوب وبينه «وهي بالمتى للتصريح في حديث هشام وغيره بأنها لم تستحضر اسمه».

قوله: (ثم تحولت فاضطجعت على فراشي) زاد ابن جريج «وليت وجهي نحو الجبل».

قوله: (وأنا حينئذ أعلم أبي برقة، وأن الله موثي يرواقي) زعم ابن التين أنه وقع عنده «وأن الله مبرتي» بنون قبل الياء ويعد الحمزة قال: وليس بين أن نون الوقاية تدخل في الأفعال تسلم من الكسر، والأسماء تكسر فلا تحتاج إليها انتهى. والذي وقفنا عليه في جميع الروايات «مبرتي» بنون، وعلى تقدير وجود ما ذكر فقد سمع مثل ذلك في بعض اللغات.

قوله: (ولكن والله ما كنت أظن أن الله منزل في شاتي وحيا يلقى، ولشائي في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بامي) زاد يونس في روايته «بتلى» وفي رواية فليح «من أن يتكلم بالقرآن في أمري» وفي رواية ابن إسحاق يقرأ به في المساجد ويصلى به.

قوله: (هو الله ما دام رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي فاروق، ومصطبره الريم بالتخاني، بخلاف رام بمعنى طلب فمصطبره الروم، ويفترقان في المضارع: يقال رام يروم روما ورام يريم ريمًا. وحذف في هذه الرواية الفاعل. ووقع في رواية صالح وفليح ومعمر وغيرهم «جلسه» أي ما فاروق جلسته.

قوله: (ولا أخرج أحد من أهل البيت) أي الذين كانوا حينئذ حضورا. ووقع في رواية أبي أسامة «وأنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من ساعته».

قوله: (فأخذه ما كان يأخذه من اليرحاح) بضم الموحدة وفتح الراء ثم مهمة ثم مد: هي شدة الحمى، وقيل شدة الكرب، وقيل شدة الحر، ومنه يروح بي المم إذا بلغ مني غايته. ووقع في رواية إسحاق بن راشد «وهو العرق» به جزم الداودي، وهو تفسير باللائم غالبا لأن البرحاء شدة الكرب ويكون عنده العرق غالبا، وفي رواية ابن حاطب «وشخص بصره إلى السقف» وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن عائشة عند الحاكم «فأتاه الوحي، وكان إذا أتاه الوحي أخذ السبل» وفي رواية ابن إسحاق «فسجى

بما هو دون ذلك، وما ذلك إلا لإظهار علو منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتطهير من هو منه بسبيل. وعند أبي داود من طريق حيد الأعرج عن الزهري عن عروة عن عائشة «جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكشف الثوب عن وجهه ثم قال: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ [النور: ١١] وفي رواية ابن إسحاق: ثم خرج إلى الناس فخطبهم وتلا عليهم «ويجمع بأنه قرأ ذلك عند عائشة ثم خرج فقرأها على الناس.

قوله: ﴿فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بُرَاقِي قَالَ أَيُّهُمْ يَكْفُرُ﴾ يؤخذ منه مشروعية ترك المواجهة بالنزب ما دام احتمال عدمه موجوداً لأن أبا بكر لم يقطع نفقة مسطح إلا بعد تحقق ذنبه فيما وقع منه.

قوله: ﴿فَرَأَاهُ مِنْهُ﴾ تقدم بيان ذلك قبل.

قوله: ﴿وَقَرَّعَ﴾ علة أخرى للإتفاق عليه.

قوله: ﴿بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ﴾ أي من عائشة، وفي رواية هشام بن عروة «فحلف أبو بكر أن لا ينفق مسطحاً بنافعة أبداً».

قوله: ﴿وَلَا يَأْتِلُ﴾ سيأتي شرحه في باب مفرد قريباً.

قوله: ﴿وَلِيُفْضُوا﴾ وليصفوا: قال مسلم حدثنا حبان بن موسى أثبتاً عبد الله بن المبارك قال: «هذه أرجى آية في كتاب الله «انتهى، وإلى ذلك أشار القائل:

فإن قدر الذنب من مسطح
يحيط قدر النجم من أفقه
وقد جرى منه الذي قد جرى
وعوتب الصديق في حقه

قوله: ﴿قَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى وَاللَّهِ، إِنِّي لأحب أن يضر الله في﴾ في رواية هشام بن عروة «بلى والله يا ربنا، إنا لنحب أن تغفر لنا».

قوله: ﴿فَوَجَعَ إِلَى مَسْطَحٍ الْفَقْلَةَ﴾ أي ردها إليه، وفي رواية فليح «فرجع إلى مسطح الذي كان يجري عليه «وفي رواية هشام بن عروة «وعاد له بما كان يصنع «ووقع عند الطبراني أنه صار يعطيه ضعف ما كان يعطيه قبل ذلك.

قوله: ﴿يَسْأَلُ زَيْنَبُ بَنْتُ جَحْشٍ﴾ أي أم المؤمنين.

قوله: ﴿أَجَى سَعْيٍ وَبَصَرٍ﴾ أي من الحماية فلا أنسب إليهما ما لم اسمع وأبصر.

قوله: ﴿وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تَسَامِيحِي﴾ أي تعالني من السمو وهو العلو والارتفاع أي تطلب من العلو والرفعة والحظرة عند النبي صلى الله عليه وسلم ما أطلب، أو تعتقد أن الذي لها عنده مثل الذي لي عنده. وفعل بعض الشراح فقال: إنه من سوم الحنيفة، وهو حل الإنسان على ما يكره، والمعنى تناظري. وهذا لا يصح فإنه لا يقال في مثله سام ولكن سامم.

قوله: ﴿فَصَحَّهَا اللَّهُ﴾ أي حفظها ومنعها.

قوله: ﴿بِالْوَرَعِ﴾ أي بالحفاظ على دينها وعبادتها ما تحشى سوء عاقبتها.

قوله: ﴿وَعَلَّقَتْ﴾ بكسر الفاء وحكي فتحها، أي جعلت أو شرعت. وحنة بفتح المهملة وسكون الميم وكانت تحت طلحة بن عبيدالله.

قوله: ﴿تُحَارِبُ هَا﴾ أي تجادلها وتتصعب وتحكي ما قال أهل الإفك لتتخفف منزلة عائشة وتعلم مرتبة أختها زينب.

قوله: ﴿فَهَلَكْتَ فِيمَنْ هَلَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِفْكِ﴾ أي حدثت فيمن حدث أو أثمت مع من أثم، زاد صالح بن كيسان وفتح ومعر وغيرهم «قال ابن شهاب: فهذا الذي بلغنا من حديث هؤلاء الرهط «زاد صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عروة «قالت عائشة: والله إن الرجل الذي قيل له ما قيل ليقول: سبحان الله، والذي نفسي بيده ما كشفت كثف أني قط «وقد تقدم شرحه قبل. قالت عائشة: «ثم قتل بعد ذلك في سبيل الله «وتقدم الخلاف في سنة قتله وفي الغزاة التي استشهد فيها في أوائل الكلام على هذا الحديث. ووقع في آخر رواية هشام بن عروة «وكان الذي تكلم به مسطح وحسان بن ثابت والمناق عبد الله بن أبي وهو الذي يسترشيه وهو الذي تولى كبره هو وحنة «وعند الطبراني من هذا الوجه «وكان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ومسطح وحنة وحسان، وكان كبر ذلك من قبل عبد الله بن أبي «وعند أصحاب السنن من طريق عماد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام حد القذف على الذين تكلموا بالإفك «لكن لم يذكر فيهم عبد الله بن أبي، وكذا في حديث أبي هريرة عند البراء، ونرى على ذلك صاحب المدي فابدى الحكمة في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

في ترك الحد على عبد الله بن أبي، وفاته أنه ورد أنه ذكر أيضاً فيمن أثم عليه الحد، ووقع

يأتي إيضاحه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. واستدل به أبو علي الكرايسي صاحب الشافعي في «كتاب القضاء» على منع الحكم حالة الغضب لما بدا من سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وسعد بن عباد من قول بعضهم لبعض حالة الغضب حتى كادوا يقتلون، قال: فإن الغضب يخرج الحليم المتقي إلى ما لا يليق به، فقد أخرج الغضب قوماً من خيار هذه الأمة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما لا يشك أحد من الصحابة أنها منهم زلة إلى آخر كلامه في ذلك. وهذه مسألة نقل بعض المتأخرين فيها رواية عن أحد ولم تثبت. وسيأتي القول فيها في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى. ويؤخذ من سياق عائشة رضي الله عنها جميع قصتها المشتملة على برأيتها بيان ما أجمل في الكتاب والسنة لسياق أسباب ذلك، وتسمية من يعرف من أصحاب القصص لما في ضمن ذلك من الفوائد الأحكامية والأدبية وغير ذلك، وبذلك يعرف قصور من قال: برأة عائشة ثابتة بصريح القرآن فأي فائدة لسياق قصتها؟

٧ - باب قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَكْتُمْ فِيهَا أَفْضُتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١٤]

وقال مجاهد: ﴿تَلْقَوْنَ﴾ [١٥]: يُرْوِيهِ عَنْكُمْ عَنْ بَعْضٍ. ﴿يُفْعِلُونَ﴾ [١٦]: يَنْصَحُونَ. [١٧]: وَ[١٨]: حَذَرُوا. [١٩]: تَقُولُونَ.

٤٧٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُليْمَانُ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ أُمِّ رُومَانَ أُمِّ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا رُمِيتْ عَائِشَةُ غُرَّتْ مُفْعِلًا عَلَيْهَا. [راجع: ٣٣٨٨].

قوله: (باب قوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيها أفضتكم فيه عذاب عظيم) في رواية أبي ذر بعد قوله: ﴿أفضتكم فيه﴾ [النور: ١٤] الآية.

قوله: (أفضتكم قلتم) ثبت هذا لأبي نعيم في رواية «المستخرج»: وقال أبو عبيدة في قوله: أفضتكم أي خضمت فيه.

قوله: (يفعلون فيه تقولون) هو قول أبي عبيدة.

قوله: (وقال مجاهد تلقونه يرويه بعضهم عن بعض) وصله الفريابي من طريقه وقال: معناه من التلقي للنبي وهو أخذه وقبوله، وهو على القراءة المشهورة، وبذلك جزم أبو عبيدة وغيره. وتلقونه بخلاف إسدى التامين، وقرأ ابن مسعود بإثباتها، وقراءة عائشة ويحيى بن يعمر «تلقونه» بكسر اللام وتخفيف الفاف من الراء بسكون اللام وهو الكذب. وقال الفراء: الراء الاستمرار في السير وفي الكذب، ويقال للذي أدمس الكذب الآن بسكون اللام ويفتحها أيضاً، وقال الخليل: أصل الراء الإسراع، ومنه جاءت الإبل تلقى، وقد تقدم في فزوة المرسع التصريح بأن عائشة قرأته كذلك، وأن ابن أبي مليكة قال: هي أعلم من غيرها بذلك لكونه نزل فيها. وقد تقدم فيه أيضاً الكلام على إسناد حديث أم رومان المذكور في هذا الباب، والمذكور هنا طرف من حديثها وقد تقدم تمامه هناك، وتقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله في أثناء حديث عائشة. وقال الإسماعيلي: هذا الذي ذكره من حديث أم رومان لا يتعلق بالترجمة، وهو كما قال، إلا أن الجامع بينهما قصة الإفك في الجملة. وقوله في هذه الرواية: «حدثنا محمد بن كثير حدثنا سليمان بن حصين» كذا للأكثر، وسليمان هو ابن كثير أخو محمد الراوي عنه، وللأصلي عن الجرجاني سفيان بن عيينة «سليمان» قال أبو علي الجبائي: هو خطأ والصواب سليمان. وهو كما قال

٨ - باب ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ

مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسِبُونَهُ هَيئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [١٥]

٤٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ: قَالَ ابْنُ أَبِي مَالِكَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ قَرَأَتْ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾. [راجع: ٤١٤٤].

غيبه. وفي استعمال «لا تعلم إلا خيراً» في التزكية، وأن ذلك كاف في حق من سبقت عدلته من يطلع على خفي أمره، وفي التثبت في الشهادة، وطفة الإمام عند الحوادث المهم، والاستمرار بالأخصاء على الأجناب، وتوطئة العذر لمن يواد إيقاع العقاب به أو العتاب له، واستشارة الأعلى لمن هو دونه، واستخدام من ليس في الرق، وأن من استعسر عن حال شخص فارد بيان ما فيه من عيب فليقدم ذكر عذره في ذلك إن كان يعلمه كما قالت بريدة في عائشة حيث عاتبها بالنوم من المعين فقدمت قبل ذلك أنها جارية حديثة السن. وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجزم في القصة بشيء قبل نزول الوحي، نبه عليه الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به. وأن الحماية لله ورسوله لا تدم. وفي فضائل حجة لعائشة ولأبويها ولصنوف ولعلي بن أبي طالب وأسامة وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير. وفيه أن التعصب لأهل الباطل يخرج عن اسم الصلاح، وجواز سب من يتعرض للباطل ونسبه إلى ما يسوءه وإن لم يكن ذلك في الحقيقة فيه، لكن إذا وقع منه ما يشبه ذلك جاز إطلاق ذلك عليه لتقليط له، وإطلاق الكتاب على الخطأ، والقم بلفظ لعمر الله. وفيه السند إلى قطع الخصومة، وتسكين شارة الفتنة، وسد ذريعة ذلك، واحتمال أخف الضررين بزلوا أعظمهما، وفصل احتمال الأذى. وفيه مباحنة من خالف الرسول ولو كان قريباً حياً. وفيه أن من أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقول أو فعل يقتل لأن سعد بن معاذ أطلق ذلك ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم. وفيه مساعدة من نزلت فيه بلية بالتراجع واللبكاه والحزن. وفيه تثبيت أبي بكر الصديق في الأمور لأنه لم يقل عنه في هذه القصة مع تمادي الحال فيها شهراً كلمة لما فرقتها، إلا ما ورد منه في بعض طرق الحديث أنه قال: «والله ما قيل لنا هذا في الجاهلية، فكيف بعد أن أهدانا الله بالإسلام» وقع ذلك في حديث ابن عمر عند الطبراني. وفيه ابتداء الكلام في الأمر المهم بالشهادة والحمد والثناء وقول أما بعد، وتوقيف من نقل عنه ذنب على ما قيل فيه بعد البحث عنه، وأن قول كذا وكذا يكتفي بها عن الأحوال كما يكتفي بها من الأعداء ولا تختص بالأعداء، وفيه مشروعية التوبة وأنها تقبل من المتصرف المقلع للمخلص، وأن مجرد الاعتذار لا يجزئ فيها، وأن الاعتراف بما لم يقع لا يجوز ولو عرف أنه يصدق في ذلك، ولا يؤخذ على ما يترتب على اعترافه ببل عليه أن يقول الحق أو يكتف، وأن الصبر محمد عاقبه ويغضب صاحبه. وفيه تقديم الكبير في الكلام وتوقف من أشبه عليه الأمر في الكلام. وفيه تبشير من تمجدهت له نعمة أو اندفعت عنه نقمة. وفيه الضحك والفرح والاستبشار عند ذلك، ومؤذنة من أترجع عند وقوع الشدة لصغر سن ونحوه، وإدلال المرأة على زوجها وأبويها، وتدرج من وقع في مصيبة فزالته عنه لتلا بهجم على قلبه الفرح من أول وهلة فيهلكه، يؤخذ ذلك من ابتداء النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول الوحي ببرأة عائشة بالضحك ثم تبشيرها ثم أهلها ببرأيتها جملة ثم تلاوته الآيات على وجهها.

وقد نص الحكماء على أن من اشتد عليه العطش لا يمكن من المبالغة في الري في الماء لتلا يفضي به ذلك إلى الهلكة بل يجزع قليلاً قليلاً. وفيه أن الشدة إذا اشتدت أعقبتها الفرح، وفصل من يفرض الأمر لربه، وأن من قوي على ذلك خفف عنه ألم والغم كما وقع في حالتي عائشة قبل استسارها من حالها وبعد جوابها بقولها: والله المستعان. وفيه الحث على الاتفاق في سبيل الخير خصوصاً في صلة الرحم، ووقوع المغفرة لمن أحسن إلى من أساء إليه أو صنع عنه، وأن من حلف أن لا يفعل شيئاً من الخير استحب له الحديث، وجواز الاستشهاد بأي القرآن في التنازل، والتأسي بما وقع للأكر من الأنبياء وغيرهم، وفيه التيسير عند التعجب واستعظام الأمر، وذم الغيبة وذم سماعها وزجر من يتعاطاها لا سيما إن تضمنت تهمة للمؤمن بما لم يقع منه، وذم إشاعة الفاشية، وتحريم الشك في برأة عائشة. وفيه تأخير الحد عن عيشي من إيقاعه به الفتنة، نبه على ذلك ابن بطال مستنداً إلى أن عبد الله بن أبي كان قد قذف عائشة ولم يقع في الحديث أنه ممن حد، وتعقبه عياض بأنه لم يثبت أنه قذف بل الذي ثبت أنه كان يستخرجه ويستوشيه. قلت: وقد ورد أنه قذف صريحاً، ووقع ذلك في مرسل سعيد بن جبير عند ابن أبي حاتم وغيره وفي مرسل مقاتل بن حيان عند الحاكم في «الإكليل» بلفظ «فرما عبد الله بن أبي» وفي حديث أبي عمر عند الطبراني بلفظ أشنع من ذلك، وورد أيضاً أنه ممن جلد الحد، وقع ذلك في رواية أبي أوس عن الحسن بن زيد وعبد الله بن أبي بكر بن حزم وغيرهما مرسلأ أخرجه الحاكم في «الإكليل» فإن ثبتا سقط السؤال وإن لم يثبتا فالقول ما قال عياض فإنه لم يثبت خبر بأنه قذف صريحاً ثم لم يجد، وقد حكى الماوردي إنكار وقوع الحد بالذين قذفوا عائشة أصلاً كما تقدم، واعتل قائله بأن حد القذف لا يجب إلا بإيقام بينة أو إقرار، وزاد غيره «أو بطلب القتلوف» قال: ولم يقل ذلك. كذا قال، وفيه نظر

باب ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا

أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ [١٦]

٤٧٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غَمْرٍاءَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: اسْتَأْذَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ، قَبْلَ مَوَازِيهِ، عَلَى عَائِشَةَ، وَهِيَ مَغْلُوبَةٌ، قَالَتْ: أَخْبَنِي أَنْ يُخَيَّرَ عَلَيَّ، فَقِيلَ: إِنَّهُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ وَجْهِ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَتْ: ائْتَلَوْا لَهُ، فَقَالَ كَيْفَ تَجِدِينَ؟ قَالَتْ: بِخَيْرٍ إِنْ أَتَيْتِ، قَالَ: فَأَنْتِ بِخَيْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْكَحْ بِكَرٍّ غَيْرَهُ، وَنَزَلَ عَزْرُكَ مِنَ السَّمَاءِ، وَدَخَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ حِلَافَةَ، فَقَالَتْ: دَخَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَأَتَانِي عَلَيَّ، وَوَدِدْتُ أَنْي كُنْتُ نِسَاءً مُنْسِيًّا. [راجع: ٣٧٧١، واطر في الكناح، باب ٤٩.

٤٧٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الْقَاسِمِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى عَائِشَةَ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ نِسَاءً مُنْسِيًّا.

قوله: ﴿باب﴾ إذ تلقونه بالسكتم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم ﴿ الآية ﴾ كذا أبي ذر، وساق غيره إلى ﴿عظيم﴾ [النور: ١٥] وقد ذكرت ما فيه في السلي قبله.

قوله: ﴿باب﴾ ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا الآية كذا أبي ذر، وساق غيره إلى ﴿عظيم﴾.

قوله: ﴿جاءني اللجة معظم البحر﴾ ثبت هذا لأبي نعيم في «المستخرج» وهو قول أبي عبيدة، قال في قوله: ﴿في بحر جلي﴾ [النور: ٤٠] يضاف إلى اللجة وهي معظم البحر.

(هيبه): ينبغي أن يكون هذا في أثناء التفسير المذكورة في أول السورة، وأما خصوص هذا الباب فلا تعلق له بها.

قوله: ﴿حدثنا يحيى﴾ هو ابن سعيد القطان.

قوله: ﴿وهي مغلوبة﴾ أي من شدة كرب الموت.

قوله: ﴿قالت﴾: أخشى أن يخبر علي، فقيل: ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم) كان القائل فهم عنها أنها تمنه من الدخول للمعنى الذي ذكرته فذكرها بمنزلة، والذي راجع عائشة في ذلك هو ابن أخيها عبد الله بن عبد الرحمن، والذي استأذَنَ لابن عباس على عائشة حينئذ هو ذكوان مولاها، وقد بين ذلك كله أحمد وابن سعد من طريق عبد الله بن عثمان هو ابن خنيس عن ابن أبي مليكة عن ذكوان مولى عائشة أنه استأذَنَ لابن عباس على عائشة وهي ثوبت فذكر الحديث وفيه «فقال لما عبد الله يا أمته إن ابن عباس من صالح بيتك يسلم عليك ويودعك، قالت: إذن له إن شئت» وادعى بعض الشراح أن هذا يدل على أن رواية البخاري مرسله، قال: لأن ابن أبي مليكة لم يشهد ذلك ولا سمعه من ابن عباس حال قوله لعائشة لعلم حضوره انتهى. وما أدري من أين له الجزم بعدم حضوره وسماحه، وما المانع من ذلك؟ ولعله حضر جميع ذلك وطال عهده به فذكره به ذكوان، أو أن ذكوان ضبط منه ما لم يقبضه هو، ولهذا وقع في رواية ذكوان ما لم يقع في رواية ابن أبي مليكة.

قوله: ﴿كيف تجلبطك﴾ في رواية ابن ذكوان «فلما جلس قال: أبشري». قالت: وأيضاً: قال: ما بينك وبين أن تلقى همداً والأحبة إلا أن تخرج الروح من الجسد.

قوله: ﴿بخير إن أقيت﴾ أي إن كنت من أهل التقوى، ووقع في رواية الكشيبي أبيت.

قوله: ﴿قالت بخير إن شاء الله تعالى، زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكح بكرة غيرك﴾ في رواية ذكوان «كنت أحب نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن يجب إلا طياً».

قوله: ﴿ونزل عذرک من السماء﴾ يشير إلى قصة الإنسك، ووقع في رواية ذكوان «وانزل الله برأته من فوق سبع سموات. جاء به الروح الأمين، فليس في الأرض مسجد إلا وهو يتلى فيه آتاه الليل وأطراف النهار» وزاد في آخره «وسقطت فلادتك

لية الأبناء فنزل التيمم، فوالله إنك لمباركة» ولأحد من طريق أخرى فيها رجل لم يسم عن ابن عباس أنه قال لها: «إنما سميت أم المؤمنين لتسعدني، وإنه لاسمك قبل أن تولدي، وأخرجه ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن سابط عن ابن عباس مثله.

قوله: ﴿ودخل ابن الزبير خلافاً﴾ أي على عائشة بعد أن خرج ابن عباس فتخالفا في الدخول والخروج دعاباً وإلياباً، وافق رجوع ابن عباس بجي ابن الزبير.

قوله: ﴿وددت إلخ﴾ هو على عادة أهل الروع في شدة الخوف على أنفسهم ووقع في رواية ذكوان أنها قالت لابن عباس هذا الكلام قبل أن يقوم ولقظه «فالتت دعني منك يا ابن عباس، فوالذي نفسي بيده لو ددت أني كنت نسياً منسياً».

(تبيه): لم يذكر هنا خصوص ما يتعلق بالآلة التي ذكرها في الترجمة صريحاً، وإن كان داخل في عموم قول ابن عباس: «نزل عذرک من السماء» فإن هذه الآية من أعظم ما يتعلق بإقامة علوها وبراهتها رضي الله عنها، وسيأتي في الاعتصام من طريق هشام بن عروة «وقال رجل من الأنصار: سبحتك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحتك الآية» وسأذكر تسميته هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿حدثنا ابن عون﴾ هو عبد الله (عن القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر.

قوله: ﴿أن ابن عباس رضي الله عنه استأذَنَ علي عائشة نحوه﴾ في رواية الإسماعيلي عن الميثم بن خلف وغيره عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فذكر معناه، قال المزني في «الأطراف» يعني قوله: «أنت زوجة رسول الله ونزل عذرک». قلت: وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في «المستخرج» من طريق حماد بن زيد عن عبد الله بن عون ولقظه «عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها اشكت، فاستأذَنَ ابن عباس عليها وأنها يودعها فقالت: الآن يدخل علي فيزكي فاذنت له فقال: أبشري يا أم المؤمنين، فتقدم علي فرط صدق، وتقدم علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر، قالت: أعوذ بالله أن تزكيني» وقد تقدم في مناقب عائشة عن محمد بن بشار عن عبد الوهاب بإسناد الباب بلفظ «أن عائشة اشكت فجاء ابن عباس فقال: يا أم المؤمنين، فتقدم علي فرط صدق على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر» فالذي يظهر أن رواية عبد الوهاب مختصرة، وكان المراد بقوله: «نحوه ومعناه» بعض الحديث لا جميع تفاصيله. ثم راجعت «مستخرج الإسماعيلي» فظهر لي أن محمد بن المثنى هو الذي اختصره لا البخاري، لأنه صرح بأنه لا يحفظ حديث ابن عون، وأنه كان سمعه ثم نسيه، فكان إذا حدث به يختصره، وكان يتحقق قولها: «نسياً منسياً» لم يقع في رواية ابن عون وإنما وقعت في رواية ابن أبي مليكة، وأخرج ذلك الإسماعيلي عن جماعة من مشايخه عن محمد بن المثنى وأخرجه من طريق حماد بن زيد عن عبد الله بن عون فساقه بتمامه كما بيته، فهذا الذي أشار إليه ابن المثنى والله أعلم. وفي هذه القصة دلالة على سعة علم ابن عباس وعظيم منزلته بين الصحابة والتابعين، وتواضع عائشة وفضلها وتشديدها في أمر دينها، وأن الصحابة كانوا لا يدخلون على أمهات المؤمنين إلا بإذن، ومشورة الصغير على الكبير إذا رآه عدل إلى ما الأولى خلافاً، والتبعية على رعاية جانب الأكابر من أهل العلم والدين، وأن لا يترك ما يستحقونه من ذلك لمعارض دون ذلك في المصلحة.

٩ - باب ﴿ يَعْظُمُكَ اللَّهُ أَنْ تَعُوذُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا ﴾ [١٧]

٤٧٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ بِسُتَاذَيْنِ عَلَيْهِمَا، قُلْتُ: أَتَأْذِينَ لِهَذَا؟ قَالَتْ: أَوَلَيْسَ لَهَا صَاحِبَةٌ عَدَابٌ عَظِيمٌ.

قَالَ سُفْيَانُ: تَعْنِي ذَهَابَ بَصَرِهِ.

فَقَالَ:

حَسَّانُ رَزَاكَ مَا تُزِنُ بِرَيْسَةٍ وَتُصْنِعُ غَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْفَوَالِ

قَالَتْ: لَكِنْ أَنْتَ. [راجع: ٤١٤٦. أخرجه مسلم: ٢٤٨٨.

١٠ - باب ﴿ وَيُؤَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [١٨]

٤٧٥٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ: أَنَّنَا شَهِدْنَا، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: دَخَلَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى

عَائِشَةَ فَشَبَّ وَقَالَ:

حَصَانُ رَزَّانٌ مَا نُزِّلَ بِرِسْمِهِ وَتُصْبِحُ غُرْقَى مِنْ لُحُومٍ

قَالَتْ: لَسْتُ كَذَلِكَ. قُلْتُ: تَدْعِينَ مِثْلَ هَذَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ﴾. فَقَالَتْ: وَأَيُّ عَذَابٍ أَشَدُّ مِنَ الْقَمَى.

وَقَالَتْ: وَقَدْ كَانَ يَرُدُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٤١٤٦]. أخرجه مسلم:

[٢٤٨٨].

قوله: (باب يحفظكم الله أن تعودوا لخطه أبدا الآية) سقط لغير أبي ذر لفظ «الآية».

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء حسان بن ثابت يستأذن عليها) فيه التثنية من المخاطبة إلى الغيبة، وفي رواية مؤمل عن سفيان عند الإسماعيلي «كنت عند عائشة فدخل حسان، فأمرت فألقيت له وسافة، فلما خرج قلت: أتأذنين لهذا».

قوله: (قالت: أتأذنين لهذا) في رواية مؤمل «ما تصنعين بهذا» وفي رواية شعبة في الباب الذي يليه «تدعين مثل هذا يدخل عليك وقد أنزل الله: «والذي تولى كبره منهم» وهذا مشكل لأن ظاهره أن المراد بقوله: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ﴾ [النور: ١١] هو حسان بن ثابت وقد تقدم قبل هذا أنه عبد الله بن أبي وهو الممتد وقد وقع في رواية أبي حنيفة عن سفيان الثوري عند أبي نعيم في المستخرج «وهو ممن تولى كبره» فهذه الرواية أخف إشكالا.

قوله: (قالت: أو ليس قد أصابه عذاب عظيم) في رواية شعبة «قالت: وأي عذاب أشد من القمى».

قوله: (قال سفيان: يعني فهاب بصرة) زاد أبو حنيفة «واقامة الحدود» ووقع بعد هذا الباب في رواية شعبة تصريح عائشة بصفة العذاب دون رواية سفيان، ولهذا احتاج أن يقول «تعي». وسفيان المذكور هو الثوري، والراوي عنه الفريابي، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف عن سفيان عن الأصم شيبا غير هذا، ومحمد بن يوسف فيه هو اليكندي، وسفيان هو ابن عيينة بخلاف الذي هنا. ووقع عند الإسماعيلي التصريح بأن سفيان هنا هو الثوري ومحمد بن يوسف هو الفريابي.

قوله: (عشيب) بمعجمة وموحدين الأولى ثقيلة أي تغزل، يقال شيب الشاعر بغلظة أي عرض بمجها وذكر حسنها، والمراد تزيين الشعر بذكر النساء، وقد يطلق على إنشاء الشعر وإنشائه ولم يكن فيه غزل كما وقع في حديث أم معيد «فلما سمع حسان شعر الحافظ شيب بجلاره» أخذ في نظم جوابه.

قوله: (حصان) بفتح المهملة قال السهيلي: هذا الوزن يكر في أوصاف الملوثة وفي الأعلام منها كأنهم قصدوا بتولي الفتنات مشكلة خفة اللفظ لحفة المعنى «حصان» من الحصين والتحصين يراد به الامتناع على الرجال ومن نظرم إليها.

وقوله: (روزان) من الرزاة يراد قلة الحركة، «وتزن» بضم أوله ثم زاي ثم نون ثقيلة أي ترمى.

وقوله: (غرقي) بفتح للمعجمة وسكون الراء ثم مثناة أي خيصة البطن أي لا تفتاب أحدا، وهي استمارة فيها تلميح بقوله تعالى في المغتاب: ﴿أَجِبْ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [المحجرات: ١٢] و«الغزافل» جمع غافلة وهي الغنمية الغافلة من الشر، والمراد تبرئتها من اغتياب الناس بآكل لحومهم من الغيبة، ومناسبة تسمية «الغيبة» بآكل اللحم ستر على العظم، فكان المغتاب يكشف ما على من اغتابه من ستر. وزاد ابن هشام في السيرة في هذا الشعر على أبي زيد الأنصاري:

حفيلة حي من لوي بن غالب كرام للماعي مجلهم غير زائل
مهلبة قد طيب الله غيماها وطورها من كل سوء وباطل

وفيه عن ابن إسحاق:

فإن كنت قد قلت الذي زعموا لكم فلا رفعت سطوي لي أنسامي
فكيف وودي ما حييت ونمرتي لا رسول الله زين الحافل

وزاد فيه الحاكم في رواية له من غير رواية ابن إسحاق:

حليلة خير الخلق ديناً ومنصباً نبي الهدى والمكرمات الوفاضل
رايتك وليفسر لك الله حرة من المحضات غير ذات الفواصل

و«الحيم» بكسر للمعجمة وسكون التحتانية الأصل الثابت، وأصله من الحيمة يقال خام يحيم إذا أقام بالمكان.

قوله: (قالت: عائشة: لست كذلك) ذكر ابن هشام عن أبي عبيدة أن امرأة محدث بنت حسان بن ثابت عند عائشة قالت: حسان رزان البيت. فقالت عائشة: لكن أبرها. وهو بتخفيف الزون، فإن كان معفوفاً لم تكن تعدد القصة ويكون قوله في بعض طرق رواية مسروق «يشب بيت له» بالنون لا بالتحتانية، ويكون نظم حسان في بيته لا في عائشة، وإنما قتل به، لكن بقية الآيات ظاهرة في أنها في عائشة، وهذا البيت في قصيدة لحسان يقول فيها:

فإن كنت قد قلت الذي زعموا لكم فلا رفعت سطوي لي أنسامي
وإن الذي قد قيل ليس بلاكس بك الدهر بل قبل امرئ متاحل

قوله: (قالت: لكن أنت) في رواية شعبة «قالت: لست كذلك» وزاد في آخره «وقالت: قد كان يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» وتقدم في المغازي من وجه آخر من شعبة بلفظ «إنه كان ينافح أو يهاجي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» ودل قول عائشة: «لكن أنت لست كذلك» على أن حسان كان ممن تكلم في ذلك، وهذه الزيادة الأخيرة تعلقت هناك من طريق عروة عن عائشة أم من هذا، وتقدم هناك أيضاً في أثناء حديث الإفك من طريق صالح بن كيسان عن الزهري «قال عروة: كانت عائشة تكره أن يسب عندها حسان وتقول: إنه الذي قال:

لسان أبي ووالدتي وعرضي لعرض محمد منكم وقاء»

قوله: (باب وبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم) ذكر فيه بعض حديث مسروق عن عائشة، وقد بينت ما فيه في الباب الذي قبله، وقوله في أول السند: «حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سليمان» كذا للأكثر غير منسوب وهو سليمان بن كثير أخو محمد الراوي عنه صرح به، ووقع في رواية الأصلي بن أبي زيد كالجماعة، وعن الجرجاني سفيان بديل سليمان، قال أبو علي الجبلي: وسليمان هو الصواب

١١ - باب قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ زَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ [١٩ - ٢٠]

﴿وَلَا يَأْتِي أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُتَخَفُوا وَلَيُخَفَّوْا الْأَجْرُونَ أَنْ يَغِيْرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٢٧].

٤٧٥٧ - وَقَالَ أَبُو أَسَافَةَ: عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَوةَ قَالَ: اخْتَبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ذُكِرَ مِنْ خَالِي الَّذِي ذُكِرَ، وَمَا عَلِمْتُ بِهِ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَةٍ، فَشَبَّهُهُ لَحْمَهُ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ.

ثُمَّ قَالَ: «أَمَا يَنْدُبُ: أَفِيْرُوا عَلَيَّ فِي أَنْسِ أَنْبَا أَهْلِي، وَأَنْسِ اللَّهُ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي مِنْ سُوءٍ، وَأَبْتَوْهُمْ بِسَمْنِ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَعْدٌ، وَلَا يَدْخُلُ تَبَيُّ قَطُّ إِلَّا وَأَنَا حَاضِرٌ، وَلَا غَيْثٌ فِي سَفَرٍ إِلَّا غَابَ مَعِي».

فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ فَقَالَ: الَّذِي لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تُضْرِبَ أَغْضَافَهُمْ، وَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْحَزْزَجِ، وَكَانَتْ أُمُّ حَسَّانَ بِنْتُ لَابِتٍ مِنْ زَعْبِ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَقَالَ: كَذَبْتَ، أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كَانُوا مِنَ الْأَوْسِ مَا أَحْبَبْتَ أَنْ تُضْرِبَ أَغْضَافَهُمْ، حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْحَزْزَجِ شَرْ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَا عَلِمْتُ.

فَلَمَّا كَانَ مَسَاءَ ذَلِكَ الْيَوْمِ خَرَجْتُ لِتُخَضِّي خَاجِي وَيُعَيِّي أُمُّ مِسْطَحٍ، فَعَوْرْتُ وَقَالَتْ: تَعَسَّ مِسْطَحٌ، فَقُلْتُ: أَيُّ أَمِّ تَسَبَّيْتَ بِنُكِّ، وَسَكَتَتْ، ثُمَّ عَوْرْتُ الْغَائِيَةَ فَقَالَتْ: تَعَسَّ مِسْطَحٌ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ أَمِّ تَسَبَّيْتَ بِنُكِّ، فَسَكَتَتْ ثُمَّ عَوْرْتُ الْغَائِيَةَ فَقَالَتْ: تَعَسَّ مِسْطَحٌ، فَاتَّهَرَتْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَسْبَهُ إِلَّا لِيَكُ، فَقُلْتُ:

لِي أَيْ خَالِي؟ قَالَتْ: قَبَّرْتُ لِي الْحَيِّتَ، فَقُلْتُ: وَقَدْ كَانَ هَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَاللَّهِ.

فَرَجَعْتُ إِلَى بَنِي، كَانَ إِلَيَّ خَرَجْتُ لَهُ لَا أَحَدَ مِنْهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، وَوَعَيْتُ، فَقُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرْسِلْنِي إِلَى بَنِي أَبِي، فَأَرْسَلَ مَعِيَ الْفَلَّاحَ.

فَدَخَلْتُ الدَّارَ فَوَجَدْتُ أُمَّ رُومَانَ فِي السُّفْلِ وَأَبَا بَكْرٍ فَوْقَ النَّبْتِ يَهْرًا، فَقَالَتْ أُمِّي: مَا جَاءَ بِكَ يَا بَنِي؟ فَأَخْبَرْتُهَا وَذَكَرْتُ لَهَا الْحَيِّتَ، وَكَذَا هُوَ لَمْ

يَتَلَعَّ مِنْهَا بِشَيْءٍ مَا بَلَغَ مِنِّي، فَقَالَتْ: يَا بَنِي، خَفِيَ عَلَيْكَ الثَّانِ، فَإِنَّهُ - وَاللَّهِ - لَقَدْ كَانَ كَانَتْ امْرَأَةً خَشَاءً، عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا، لَهَا حُرَابٌ إِلَّا حَسَنَتَهَا، وَقِيلَ

لِهَا، وَكَذَا هُوَ لَمْ يَتَلَعَّ مِنْهَا مَا بَلَغَ مِنِّي، قُلْتُ: وَقَدْ عَلِمَ بِهِ أَبِي؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَعْرَضْتُ وَتَكَبَّيْتُ، فَسَمِعْتُ أَبُو بَكْرٍ صَوْتِي وَهُوَ فَوْقَ النَّبْتِ يَهْرًا قَزَلًا، فَقَالَ لَأُمِّي: مَا خَالِي؟ قَالَتْ:

بَلَفَهَا إِلَيَّ دُخْرٌ مِنْ خَالِيهَا، فَصَاحَتْ غَيْشًا، قَالَ: أَلَسْتُ عَلَيْكَ أَيْ بَنِي إِلَّا رَجَعْتُ إِلَى بَنِيكَ، فَرَجَعْتُ.

وَلَقَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي لَسَانَ عَسَى خَدِمَتِي فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ مَا عِلِمْتُ عَلَيْهَا غَيْشًا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَتْ تَرُدُّهُ حَتَّى تَدْخُلَ الشَّاءَ فَيَأْكُلُ خَيْرَهَا، أَوْ عَجِيهَا.

فَاتَّبَعَهَا بَعْضُ اصْحَابِهِ فَقَالَ: اصْنَعِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى اسْقَطُوا لَهَا بِهِ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا عِلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا مَا يَقْلَمُ الصَّائِغُ عَلَى بَيْرِ الدُّعْبِ الْأَحْمَرِ، وَتَلَعَّ الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي لَيْلَ لَهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ كَتَفَ أُنْتَى قَطُّ.

قَالَتْ عَالِشَةُ: فَقِيلَ شَهِيدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

قَالَتْ: وَاصْبِرْ أَبَوَايَ عِنْدِي فَلَمْ يَزَالَا حَتَّى دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ وَقَدْ اكْتَفَى أَبَوَايَ عَنْ بَعْضِي وَغَنَ حِمَالِي، فَحَبَسَ اللَّهُ وَأَقْبَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، يَا عَالِشَةُ إِنَّ كَتِفَ قَارِئَتِ سُوءًا، أَوْ هَلَلَسَتْ، فَهَبِي إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنْ عِبَادِهِ».

قَالَتْ: وَلَقَدْ جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، لَهَا جَلِيسَةٌ بِأَبَائِي، فَقُلْتُ: لَا تَسْتَحْيِي مِنْ هَذِهِ امْرَأَةٍ أَنْ تَذْكُرَ شَيْئًا.

فَوَعِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَالْقَفْتُ إِلَى أَبِي، فَقُلْتُ: اجْعَلْ، قَالَ: فَمَادَا أَقُولُ؟ فَالْقَفْتُ إِلَى أُمِّي، فَقُلْتُ: اجْعَلِي، فَقَالَتْ: أَقُولُ مَاذَا؟ قُلْنَا لَمْ يُجِبْنَا، تَشْهَدُ، فَحَبَسَتْ اللَّهُ وَأَقْبَسَتْ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَّا بَعْدُ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قُلْتُ لَكُمْ

إِنِّي لَمْ أَفْعَلْ، وَاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِشَهَادَةِ ابْنِي لَصَادِقَةً، مَا فَالَ بِسَائِيهِ عِنْدَكُمْ، لَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِهِ وَأَخْبَرْتُهُ قُلُوبَكُمْ، وَإِنْ قُلْتُ: إِنِّي قُلْتُ، وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْ، لَقُولُنَّ لَقَدْ بَدَأَتْ بِهَ عَلَى نَفْسِيهَا، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَعْلًا، وَأَقْسَمْتُ اسْمَ يَتَقُوبُ فَلَمْ أَفْعَلْ عَلَيْهِ، إِلَّا أَبَا يُوسُفَ جِئْتُ قَالَ: «فَصَبِّرْ جَبِيلَ وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ» (يوسف: ١٨).

وَأَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسَاجِيهِ، فَسَكَنَّا، فَوُضِعَ عَنْهُ وَإِنِّي لَأَتَيْنُ السُّرُورَ فِي وَجْهِهِ، وَهُوَ يَسْمَعُ حَبِيَّةً وَيَقُولُ: «أَبْجَرِي يَا عَالِشَةُ، فَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِرَأْعَانِكَ».

قَالَتْ: وَكُنْتُ أَحَدُ مَا كُنْتُ غَضَبًا، فَقَالَ لِي أَبُو أَبِي: قُومِي إِلَيْهِ، فَقُلْتُ:

فَرَجَعْتُ إِلَى بَنِي، كَانَ إِلَيَّ خَرَجْتُ لَهُ لَا أَحَدَ مِنْهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، وَوَعَيْتُ، فَقُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرْسِلْنِي إِلَى بَنِي أَبِي، فَأَرْسَلَ مَعِيَ الْفَلَّاحَ.

فَدَخَلْتُ الدَّارَ فَوَجَدْتُ أُمَّ رُومَانَ فِي السُّفْلِ وَأَبَا بَكْرٍ فَوْقَ النَّبْتِ يَهْرًا، فَقَالَتْ أُمِّي: مَا جَاءَ بِكَ يَا بَنِي؟ فَأَخْبَرْتُهَا وَذَكَرْتُ لَهَا الْحَيِّتَ، وَكَذَا هُوَ لَمْ يَتَلَعَّ مِنْهَا بِشَيْءٍ مَا بَلَغَ مِنِّي، فَقَالَتْ: يَا بَنِي، خَفِيَ عَلَيْكَ الثَّانِ، فَإِنَّهُ - وَاللَّهِ - لَقَدْ كَانَ كَانَتْ امْرَأَةً خَشَاءً، عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا، لَهَا حُرَابٌ إِلَّا حَسَنَتَهَا، وَقِيلَ لِهَا، وَكَذَا هُوَ لَمْ يَتَلَعَّ مِنْهَا مَا بَلَغَ مِنِّي، قُلْتُ: وَقَدْ عَلِمَ بِهِ أَبِي؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَعْرَضْتُ وَتَكَبَّيْتُ، فَسَمِعْتُ أَبُو بَكْرٍ صَوْتِي وَهُوَ فَوْقَ النَّبْتِ يَهْرًا قَزَلًا، فَقَالَ لَأُمِّي: مَا خَالِي؟ قَالَتْ:

بَلَفَهَا إِلَيَّ دُخْرٌ مِنْ خَالِيهَا، فَصَاحَتْ غَيْشًا، قَالَ: أَلَسْتُ عَلَيْكَ أَيْ بَنِي إِلَّا رَجَعْتُ إِلَى بَنِيكَ، فَرَجَعْتُ.

وَلَقَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي لَسَانَ عَسَى خَدِمَتِي فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ مَا عِلِمْتُ عَلَيْهَا غَيْشًا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَتْ تَرُدُّهُ حَتَّى تَدْخُلَ الشَّاءَ فَيَأْكُلُ خَيْرَهَا، أَوْ عَجِيهَا.

فَاتَّبَعَهَا بَعْضُ اصْحَابِهِ فَقَالَ: اصْنَعِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى اسْقَطُوا لَهَا بِهِ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا عِلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا مَا يَقْلَمُ الصَّائِغُ عَلَى بَيْرِ الدُّعْبِ الْأَحْمَرِ، وَتَلَعَّ الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي لَيْلَ لَهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ كَتَفَ أُنْتَى قَطُّ.

قَالَتْ عَالِشَةُ: فَقِيلَ شَهِيدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

عن أحد بن شبيب بن سعيد، وهكذا أخرجه أبو داود والطبراني من طريق قرة بن عبد الرحمن عن الزهري مثله.

قوله: (يوحى الله لنساء المهاجرات) أي النساء المهاجرات فهو كثرتهم شجر الأراك، ولأبي داود من وجه آخر عن الزهري يرحم الله النساء المهاجرات.

قوله: (الأول) يضم الحزمة وقطع السواو جمع أول أي السابقات من المهاجرات، وهذا يقتضي أن الذي صنع ذلك نساء المهاجرات، لكن في رواية صفية بنت شيعة عن عائشة أن ذلك في نساء الأنصار كما سألته عليه.

قوله: (مروطهن) جمع مرط وهو الإزار، وفي الرواية الثانية: (أزهرهن) وزاد «شققنا من قبل الحواشي».

قوله: (فلاخصرن) أي غطين وجوههن، وصفة ذلك أن تضع الخمار على رأسها وترمي به الجانب الأيمن على الماتى الأيسر وهو التفتيح، قال القرطبي: كانوا في الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها وتكشف ما قدامها، فأمرن بالاستسار، والخمار للمرأة كالعمامة للرجل.

قوله: (في الرواية الثانية: (عن الحسن) هو ابن مسلم.

قوله: (لما نزلت هذه الآية) (وليخبرن بغيرهن على جوههن) أعلن أزهرهن) هكذا وقع عند البخاري الفاعل ضميراً، وأخرجه السائي من رواية ابن المبارك عن إبراهيم بن نافع بلفظ «أخذ النساء» وأخرجه الحاكم من طريق زيد بن الحباب عن إبراهيم بن نافع بلفظ «أخذ نساء الأنصار» ولابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن صفية ما يوضح ذلك، ولفظه «ذكرنا عند عائشة نساء قريش وفضلهن، فقالت: إن نساء قريش أفضل، ولكي والله ما رأيت أفضل من نساء الأنصار أشد تصديقاً بكتاب الله ولا إيماناً بالتبجيل، لقد نزلت سورة النور» (وليخبرن بغيرهن على جوههن) فيقولن رجائهن إيهن يتلون عليهن ما أنزل فيها، ما منهن امرأة إلا قامت إلى مرطها فأصبحن يصليهن الصبح معتجرات كان على رؤوسهن الغريان» ويمكن الجمع بين الروايتين بأن نساء الأنصار يبدون إلى ذلك.

قوله: (قال الحسن) هو البصري.

قوله: (ذهب لنا من أزواجنا ورفائنا قرة أعين: في طاعة الله) وصله سعيد بن منصور «حدثنا جبر بن حازم سمعت الحسن وسأله رجل عن قوله: ﴿ هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ﴾ [الفرقان: ٧٤] ما القرءة، أي الدنيا أم في الآخرة؟ قال: بل في الدنيا، هي والله أن يرى العبد من ولده طاعة الله إلخ» وأخرجه عبد الله بن المبارك في «كتاب البر والصلة» عن حزم القطعي عن الحسن، وسى الرجل السائل كثير بن زياد.

قوله: (وما شيء أقر لعين المؤمن من أي يرى حبيبه في طاعة الله) في رواية سعيد بن منصور «أن يرى حبيبه».

قوله: (وقال ابن عباس ثوراً) ولأبي داود وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وثبت هذا لأبي ذر والنسفي قطع، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ دعوا هنالك ثوراً ﴾ [الفرقان: ١٣] أي ملكة، وقال مجاهد: ﴿ عَوْرًا ﴾ طغوا، وصله عبد بن حديد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ دعوا عوراً كبيراً ﴾ قال: طفوا.

قوله: (وقال غيره: السعير مذكري) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ واعتدنا لمن كذب بالساعة سعيراً ﴾ ثم قال بعده ﴿ إذا رآهم ﴾ [الفرقان: ١١ - ١٢] والسعير مذكر وهو ما يحمر به النار، ثم أحد الضمير للنار، والعرب تعمل ذلك تظهر مذكراً ما سبب مؤنث ثم يؤنثون ما بعد المذكور.

قوله: (والسعير والاضطرام الفؤاد الشليل) هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: (أساطير) تقدم في تفسير سورة الأنعام.

قوله: (تلقى عليه: تقرأ عليه من أمليت وأملت) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ فهي تلقى عليه ﴾ [الفرقان: ٥] أي تقرأ عليه، وهو من أمليت عليه، وهي في موضع آخر أمليت عليه، يشير إلى قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ وليلال الذي عليه الحق ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قوله: (الرس المعلن جمعه رسا) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ وأصحاب الرس ﴾ أي للمدن، وقال الخليل: الرس كل بئر تكون غير مطوية، ورواه ذلك أقوال: أحدها أورد ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: الرس البشر، ومن طريق سفيان عن رجل عن عكرمة قال: أصحاب الرس رسوا بينهم في بئر، ومن طريق سعيد عن قتادة قال: حدثنا أن أصحاب الرس كانوا باليمامة. ومن طريق شبيب عن عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿ وأصحاب الرس ﴾ [الفرقان: ٣٨] قال: بئر بأذربيجان.

قوله: (ما يعا يقال ما عاتيت به شيئاً لا يعتد به) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ قل ما يعا بكم ري ﴾ [الفرقان: ٧٧] هو من قولهم ما عاتيت بك أي ما عندك شيئاً. (تسبيح) وقع في بعض الروايات تقديم وتأخير لهذه التفسير، والمخطب فيها سهل.

عن أحد بن شبيب بن سعيد، وهكذا أخرجه أبو داود والطبراني من طريق قرة بن عبد الرحمن عن الزهري مثله.

قوله: (يوحى الله لنساء المهاجرات) أي النساء المهاجرات فهو كثرتهم شجر الأراك، ولأبي داود من وجه آخر عن الزهري يرحم الله النساء المهاجرات.

قوله: (الأول) يضم الحزمة وقطع السواو جمع أول أي السابقات من المهاجرات، وهذا يقتضي أن الذي صنع ذلك نساء المهاجرات، لكن في رواية صفية بنت شيعة عن عائشة أن ذلك في نساء الأنصار كما سألته عليه.

قوله: (مروطهن) جمع مرط وهو الإزار، وفي الرواية الثانية: (أزهرهن) وزاد «شققنا من قبل الحواشي».

قوله: (فلاخصرن) أي غطين وجوههن، وصفة ذلك أن تضع الخمار على رأسها وترمي به الجانب الأيمن على الماتى الأيسر وهو التفتيح، قال القرطبي: كانوا في الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها وتكشف ما قدامها، فأمرن بالاستسار، والخمار للمرأة كالعمامة للرجل.

قوله: (في الرواية الثانية: (عن الحسن) هو ابن مسلم.

قوله: (لما نزلت هذه الآية) (وليخبرن بغيرهن على جوههن) أعلن أزهرهن) هكذا وقع عند البخاري الفاعل ضميراً، وأخرجه السائي من رواية ابن المبارك عن إبراهيم بن نافع بلفظ «أخذ النساء» وأخرجه الحاكم من طريق زيد بن الحباب عن إبراهيم بن نافع بلفظ «أخذ نساء الأنصار» ولابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن صفية ما يوضح ذلك، ولفظه «ذكرنا عند عائشة نساء قريش وفضلهن، فقالت: إن نساء قريش أفضل، ولكي والله ما رأيت أفضل من نساء الأنصار أشد تصديقاً بكتاب الله ولا إيماناً بالتبجيل، لقد نزلت سورة النور» (وليخبرن بغيرهن على جوههن) فيقولن رجائهن إيهن يتلون عليهن ما أنزل فيها، ما منهن امرأة إلا قامت إلى مرطها فأصبحن يصليهن الصبح معتجرات كان على رؤوسهن الغريان» ويمكن الجمع بين الروايتين بأن نساء الأنصار يبدون إلى ذلك.

٢٥ - سورة الفرقان

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ هَبَّاءُ مَشْهُورٌ ﴾ [٢٣] مَا تَسْفِي بِهِ الرِّيحُ. ﴿ هَبَّاءُ الظِّلِّ ﴾ [٤٥]: مَا يَبِينُ طُلُوعَ الْقَمَرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ. ﴿ سَاكِبًا ﴾ [٤٥]: دَالِمًا. ﴿ عَلَيَّهِ ذَلِيلًا ﴾ [٤٥]: طُلُوعُ الشَّمْسِ. ﴿ خَلْفَةً ﴾ [٦٧]: مَنْ فَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ عَمَلٌ أَذْرَكَهُ بِالْهَارِ، أَوْ فَاتَهُ بِالْهَارِ أَذْرَكَهُ بِاللَّيْلِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿ هَبَّاءُ لَمَّا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ [٧٤] فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَمَا شَيْءٌ أَقْرَ لَعَيْنِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَرَى حَبِيبَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ ثُورًا ﴾ [١٣]: وَتَلَا.

وَقَالَ غَيْرُهُ: السَّعِيرُ مُذَكَّرٌ، وَالْاضْطِرَامُّ الْفُؤَادُ الشَّلِيلُ. ﴿ تَلْقَى عَلَيْهِ ﴾ [٥]: تَقْرَأُ عَلَيْهِ مِنْ أَمَلَيْتُ وَأَمَلَنْتُ. ﴿ الرُّسَّ ﴾ [٣٨]: الْمَمْعِدُ، جَمْعُهُ رَسًا. ﴿ مَا يَبْقَا ﴾ [٧٧]: يُقَالُ: مَا عَاتَيْتَ بِهِ شَيْئًا، لَا يَبْقَدُ بِهِ. ﴿ غَرَامًا ﴾ [٦٥]: هَلَاكًا.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ وَعَوْرًا ﴾ [٢١]: طَغَوًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ عَاتِيَةً ﴾ [٦٥]: عَنَتْ عَنِ الْغُرْحَانِ.

قوله: (سورة الفرقان - بسم الله الرحمن الرحيم. وقال ابن عباس: هباً مشهوراً ما يسفي به الريح) وصله ابن جرير من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله وزاد في آخره «وبه» ولابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ هباً مشهوراً ﴾ [الفرقان: ٢٣]. هو الذي يدخل البيت من الكوة، يدخل مثل الغبار مع الشمس، وليس له مس ولا يرى في الظل. وروى ابن أبي حاتم من طريق الحسن البصري نحوه وزاد «لو ذهب أحدكم يقبض عليه لم يستطع» ومن طريق الحارث عن علي في قوله: ﴿ هباً مشهوراً ﴾ قال: ما يثر من الكوة.

قوله: ﴿غُرَامًا هَلَكَ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿إِنْ عَلَيْهِمَا كَانَ غُرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥] أي: هلاكًا وإلزامًا لهم، ومنه رجل مغموم بالحب.
قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَالِيَةٌ حَتَّى عَلَى اخْرَاجِ كَذَا فِي تَفْسِيرِهِ وَهَذَا فِي سُورَةِ الْحَاقَّةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ هُنَا لِاسْتِطْرَافٍ لَا ذَكَرَ قَوْلَهُ: ﴿عَتَرًا﴾، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا فِي قِصَّةِ مُوَدِّ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ

١ - باب قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وَجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [٣٤]

٤٧٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَكَادِيُّ: حَدَّثَنَا حُثَيْبٌ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَىٰ وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: وَاللَّهِ أَلَدِي أَفْشَاءَ عَلَى الرَّجُلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَىٰ أَنْ يُنْشِئَهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قَالَ قَتَادَةُ: بَلَىٰ وَحِزْرًا. [انظر: ٤٧٥٢، أخرجه مسلم: ٢٨٠٦].

قوله: ﴿باب قوله: الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم الآية﴾ كذا لا يي، ذر، وساق غيره إلى قوله: ﴿وأضل سبيلاً﴾ [الفرقان: ٣٤].

قوله: ﴿حُثَيْبٌ﴾ هو ابن عبد الرحمن.
قوله: ﴿رَأَى رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ يُحْشَرُ الْكَافِرُ﴾ لم أتف على اسم السائل، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿يحشر الكافر في رواية الحاكم من وجه آخر عن أنس﴾ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحشر أهل النار على وجوههم؟ وفي حديث أبي هريرة عند البيهقي: ﴿يحشر الناس على ثلاثة أصناف: صنف على الدواب، وصنف على أقدامهم، وصنف على وجوههم. فقيل: فكيف يحشرون على وجوههم؟ الحديث. ويؤخذ من مجروح الأحاديث أن المقربين يحشرون ركبات، ومن دونهم من المسلمين على أقدامهم، وأما الكفار فيحشرون على وجوههم.

قوله: ﴿قَالَ قَتَادَةُ: بَلَى وَحِزْرًا﴾ هذه الزيادة موصولة بالإسناد المذكور، قالها قتادة تصديقاً لقوله: ﴿بَلَى﴾

٢ - باب قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٩٨]: الثَّغْوَةُ.

٤٧٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَثْنَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْرُورَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ، أَوْ سِئِلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْهَلَ لِلَّهِ يَدًا وَهُوَ خَلَقَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «دُمٌّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ حَتَّى أَنْ يَطْعَمَ مَتَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَزْنِيَ بِخَلِيلَةٍ جَارِلَةً». قَالَ: وَتَزَنَّتْ هَلِيبَةُ الْآيَةِ تَصْلِيحًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ». [راجع: ٤٧٥٧، أخرجه مسلم: ٨٦].

٤٧٦٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَرْزَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ: هَلْ لِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَمَدِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَفَرَّأَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾؟

فَقَالَ سَعِيدٌ: فَرَأَاهَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا قَرَأَتْهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: هَلِيبَةُ مَكْبَةٌ، قَوْلُهُ: (أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَرْزَةَ) يفتح الموحدة وتشديد الزاي واسم أبي بَرْزَةَ

عن ابن عباس، ولغيره «أمرني ابن عبد الرحمن» قال: وقال بعضهم: لعله سقط «ابن» قبل عبد الرحمن وتصحفت من «أمرني» ويكون الأصل «أمر ابن عبد الرحمن» ثم لا يتكرر سؤال عبد الرحمن واستغفنه من ابن عباس فقد سألته من كان أقدم منه وأقهره. قلت: الثابت في الصحيحين وغيرهما من المستخرجات عن سعيد بن جبير «أمرني عبد الرحمن بن أبزي أن أسأل ابن عباس» فالحديث من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس، والذي زاد فيه سعيد بن عبد الرحمن أو ابن عبد الرحمن

٤ - باب ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٧٠]

٤٧٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَرِينَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى: أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾. فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَمْ يَنْتَسِخْهَا شَيْءٌ، وَعَنْ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾. قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الشُّرْكِ. [راجع: ٣٨٥٥، أخرجه مسلم: ٣٠٢٣].

قوله: (عن هاتين الآيتين) «ومن يقتل مؤمناً متعمداً» فسأله فقال: لم ينتسخها شيء، وعن «والذين يدعون مع الله إلهاً آخر» قال: نزلت في أهل الشرك هكذا أورده مختصراً، وسياق مسلم من هذا الوجه أم، وأتم منهما ما تقدم في المبحث من رواية جبريل بلفظ «هاتين الآيتين ما أمرهما» التي في سورة الفرقان «والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر» والتي في سورة النساء «ومن يقتل مؤمناً متعمداً» قال: سألت ابن عباس فقال: لما أنزلت التي في سورة الفرقان قال مشركو مكة: قد قتلنا النفس ودعونا مع الله إلهاً آخر وأتينا الفواحش، قال: فنزلت «إلا من تاب» الآية، قال: فهذه لأولئك، قال: وأما التي في سورة النساء فهو الذي قد عرف الإسلام ثم قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم لا توبة له، قال: فذكرت ذلك لجماعة فقال: إلا من ندم «وحاصل ما في هذه الروايات أن ابن عباس كان تارة يجعل الآيتين في محل واحد فلذلك يجزم بنسخ إحداهما، وتارة يجعل عليهما مختلفاً. ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم السبي في الفرقان خص منها مباشرة المؤمن القتل متعمداً، وكثير من السلف يظنون النسخ على التخصيص، وهذا أولى من حل كلامه على التناقص، وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه. وقول ابن عباس بأن المؤمن إذا قتل مؤمناً متعمداً لا توبة له مشهور عنه، وقد جاء عنه في ذلك ما هو أصح مما تقدم: فروى أحد الطبري من طريق يحيى الخبار والنسائي وابن ماجه من طريق عمار الدمشقي كلامه عن سالم بن أبي الجعد قال: كنت عند ابن عباس بعدما كف بصره فأتاه رجل فقال: ما ترى في رجل قتل مؤمناً متعمداً؟ قال: جزاؤه جهنم خالداً فيها، وساق الآية إلى «عظيماً» قال: لقد نزلت في آخر ما نزل، وما نسخها شيء حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما نزل وحشي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: أفرايت إن تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً ثم اهتدى؟ قال: وأني له التوبة والهدى، لفت يحيى الخبار، والأخر نحوه. وجاء على وفق ما ذهب إليه ابن عباس في ذلك أحاديث كثيرة: منها ما أخرجه أحد النسائي من طريق أبي إدريس الخولاني عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كل ذنب عصى الله أن ينفقه، إلا الرجل يموت كافراً، والرجل يقتل مؤمناً متعمداً» وقد حل جمهور السلف وجميع أهل السنة ما ورد من ذلك على التخليط، وصححوا توبة القاتل كغيره، وقالوا: معنى قوله: «فجزاؤه جهنم» أي إن شاء الله أن يجازيه تمسكاً بقوله تعالى في سورة النساء أيضاً: «إن الله لا ينفق أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» ومن المحجة في ذلك حديث الإسراييلي الذي قلل تسعة وتسعين نفساً ثم أتى تمام المائة فقال له: لا توبة، فقلته فأقبل به مائة، ثم جاء آخر فقال: «ومن يحول بينك وبين التوبة» الحديث، وهو مشهور، وسيأتي في الرقاق واضحاً. وإذا ثبت ذلك لن قبل من غير هذه الأمة فمتله لهم أولى لما خفف الله عنهم من الأثقال التي كانت على من قبلهم

قوله: (باب يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) [٦٩]

٤٧٦٥ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ أَبِيزَى: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَتَّقُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ - حَتَّى يَبْلُغَ - إِلَّا مَنْ تَابَ. فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ قَالَ أَهْلُ مَكَّةَ: فَقَدْ عَذَّبْنَا بِاللَّهِ قَتْلَنَا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَآتَيْنَا الْفَوَاحِشَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - «غُفُورًا رَحِيمًا». [راجع: ٣٨٥٥، أخرجه مسلم: ١٢٢ و ٣٠٢٣].

قوله: (باب يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) قرأ الجمهور بالجرم في «يضاعف ويخلد» بدلاً من الجزاء في قوله: «بلق أثاماً» بدل اشتغال. ابن حاتم وأبو بكر عن عاصم بالرفع على الاستئناف.

قوله: (حدثنا سعد بن حفص) هو الطلحي، وشيخان هو ابن عبد الرحمن، ومنصور هو ابن المعتز.

قوله: (عن سعيد بن جبريل) قال: قال ابن أبزي) بموحدة وزاي مقصورة واسمه عبد الرحمن، وهو صحابي صغير.

قوله: (مثل ابن عباس) كذا في رواية أبي ذر بصيغة الفعل الماضي، ومثله للنسفي، وهو يقتضي أنه من رواية سعيد بن جبريل عن ابن أبزي عن ابن عباس، وفي رواية الأصلي: «سل» بصيغة الأمر وهو المتعمد، ويبدل عليه قوله بعد سياق الآيتين «فسأله» فإنه واضح في جواب قوله: «سل» وإن كان اللفظ الآخر يمكن توجيهه بتقدير ستل ابن عباس عن كذا فاجاب فسأله عن شيء آخر مثلاً، ولا ينبغي تكلفه. ويؤيد الأول رواية شعبة في الباب الذي يليه عن منصور عن سعيد بن جبريل قال: «أمرني عبد الرحمن بن أبزي أن أسأل ابن عباس فسأله» وكذا أخرجه إسحاق بن إبراهيم في تفسيره عن جبريل عن منصور، وأخرجه ابن مردويه عن طريق أخرى عن جبريل بلفظ «قال: أمرني عبد الرحمن بن أبزي أن أسأل ابن عباس» فذكره، وذكر عياض ومن تبعه أنه وقع في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام في هذا الحديث من طريق..... عن سعيد بن جبريل «أمرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي أن أسأل ابن عباس» فالحديث من رواية سعيد بن جبريل

نافع بن يسار، ويقال: أبو بزة جد القاسم لا أبوه، مكي تابعي صغير ثقة عندهم، وهو والد جد البرقي المقرئ، وهو أحد بن محمد بن عبد الله بن القاسم، وليس للقاسم في البخاري إلا هذا الحديث الواحد.

قوله: (هل لن قتل مؤمناً متعمداً من توبة) في رواية منصور عن سعيد بن جبريل في آخر الباب «قال: لا توبة له».

قوله: (فقال سعيد) أي ابن جبريل: (فقرأها على ابن عباس) في الرواية التي بعد ما من طريق المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبريل: اختلف أهل الكوفة في قتل للمؤمن.

قوله: (فدخلت فيه إلى ابن عباس) في رواية الكشميهني «فرحلت» براء وحاش مهملتين وهي أوجه.

قوله: (هذه مكية) يعني نسخها آية مدنية كذا في هذه الرواية، وروى ابن مردويه من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: «نزلت سورة النساء بعد سورة الفرقان بسنة أشهر».

قوله: في رواية غندر عن شعبة: (اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن) كذا وقع مختصراً، وأخبر عنه رواية آدم في تفسير النساء، وقد أخرجه مسلم وغيره من طرق عن شعبة عنه عن غندر بلفظ: اختلف أهل الكوفة في هذه الآية «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم» [النساء: ٦٣].

قوله: (نزلت في آخر ما نزل ولم ينتسخها شيء) كذا في هذه الرواية، ولا يظهر من سياقها تعيين الآية المذكورة، وقد بينها في رواية منصور في الباب عن سعيد بن جبريل «سألت ابن عباس عن قوله: «فجزاؤه جهنم» فقال: لا توبة له» وعن قوله: «ولا يدعون مع الله إلهاً آخر» قال: كانت هذه في الجاهلية» ويأتي في الباب الذي يلي الذي يليه أوضح من ذلك

٣ - باب ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخَلَّدُ فِيهِ مَهَانًا﴾ [٦٩]

٤٧٦٥ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ أَبِيزَى: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَتَّقُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ - حَتَّى يَبْلُغَ - إِلَّا مَنْ تَابَ. فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ قَالَ أَهْلُ مَكَّةَ: فَقَدْ عَذَّبْنَا بِاللَّهِ قَتْلَنَا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَآتَيْنَا الْفَوَاحِشَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - «غُفُورًا رَحِيمًا». [راجع: ٣٨٥٥، أخرجه مسلم: ١٢٢ و ٣٠٢٣].

قوله: (باب يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) قرأ الجمهور بالجرم في «يضاعف ويخلد» بدلاً من الجزاء في قوله: «بلق أثاماً» بدل اشتغال. ابن حاتم وأبو بكر عن عاصم بالرفع على الاستئناف.

قوله: (حدثنا سعد بن حفص) هو الطلحي، وشيخان هو ابن عبد الرحمن، ومنصور هو ابن المعتز.

قوله: (عن سعيد بن جبريل) قال: قال ابن أبزي) بموحدة وزاي مقصورة واسمه عبد الرحمن، وهو صحابي صغير.

قوله: (مثل ابن عباس) كذا في رواية أبي ذر بصيغة الفعل الماضي، ومثله للنسفي، وهو يقتضي أنه من رواية سعيد بن جبريل عن ابن أبزي عن ابن عباس، وفي رواية الأصلي: «سل» بصيغة الأمر وهو المتعمد، ويبدل عليه قوله بعد سياق الآيتين «فسأله» فإنه واضح في جواب قوله: «سل» وإن كان اللفظ الآخر يمكن توجيهه بتقدير ستل ابن عباس عن كذا فاجاب فسأله عن شيء آخر مثلاً، ولا ينبغي تكلفه. ويؤيد الأول رواية شعبة في الباب الذي يليه عن منصور عن سعيد بن جبريل قال: «أمرني عبد الرحمن بن أبزي أن أسأل ابن عباس فسأله» وكذا أخرجه إسحاق بن إبراهيم في تفسيره عن جبريل عن منصور، وأخرجه ابن مردويه عن طريق أخرى عن جبريل بلفظ «قال: أمرني عبد الرحمن بن أبزي أن أسأل ابن عباس» فذكره، وذكر عياض ومن تبعه أنه وقع في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام في هذا الحديث من طريق..... عن سعيد بن جبريل «أمرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي أن أسأل ابن عباس» فالحديث من رواية سعيد بن جبريل

٥ - باب ﴿لَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾

[٧٧]: أي: هلكة.

٤٧٦٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: خَمْسٌ لَمْ مَضَيْنَ: الدُّخَانُ، وَالْقَهْرُ، وَالرُّومُ، وَالْبَطْنَةُ، وَالزَّوَامُ. ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾. [راجع: ١٠٠٧، أخرجه مسلم: ٢٧٧٨].

قوله: ﴿باب قوله: ﴿فسوف يكون لزاماً﴾ هلكت﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فسوف يكون لزماً﴾: أي جزء يلزم كل عامل بما عمل، وله معنى آخر يكون هلاكاً. قوله: ﴿حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ﴾ هو أبو الضحى الكوفي.

٢٦ - سورة الشعراء

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَبْتُونَ﴾ [١٢٨]: تَبْنُونَ. ﴿مُعْصِمٌ﴾ [١٤٨]: يَنْقُضُ إِذَا مَسَّ. مُسْخَرِينَ: مُسْخَرُونَ. ﴿لَيْكَةً﴾ [١٧٩]: وَالْأَيْكَةُ جَمْعُ أَيْكَةٍ، وَهِيَ جَمْعُ شَجَرٍ. ﴿يَوْمَ الظَّلَّةِ﴾ [١٨٩]: إِطْلَالُ الْعَصَابِ لِإِيْهِمْ. ﴿مُوزُونٌ﴾ [الحجر: ١٩]: مَقْلُومٌ. ﴿كَالطُّودِ﴾ [٦٣]: كَالْجَبَلِ. وَقَالَ غَزْوَةٌ: ﴿لَيْسِرِيَّةٌ﴾ [٥٤]: الشَّرِيفَةُ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ. ﴿فِي السَّاجِدِينَ﴾ [٢١٩]: الْمُضَلَّيْنِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَمَلَكْتُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [١٢٩]: كَانَتْكُمْ الرُّبْعُ: الْأَفْهَاقُ مِنَ الْأَرْضِ. وَجَمْعُهُ رِبْعَةٌ وَأَرْبَاعٌ، وَاحِدُهُ رِبْعَةٌ. ﴿مَصْنَعٌ﴾ [١٧٩]: كُلُّ بِنَاءٍ فَهُوَ مَصْنَعٌ. ﴿فَرَحِينَ﴾ [١٤٩]: فَرَحَيْنِ، بِمَعْنَاهُ، وَيُقَالُ: ﴿فَارِهَيْنِ﴾ حَافِظَيْنِ. ﴿فِي تَنْوَارٍ﴾ [١٨٣]: هُوَ أَشَدُّ الْقَسَادِ، وَعَاثٌ يَبِثُّ عَصَا. ﴿الْجِبِلَّةِ﴾ [١٨٤]: الْخَلْقُ، جِبِلُّ خَلْقٍ، وَمِنْهُ جِبِلٌّ وَجِبِلٌّ وَجِبِلٌّ يَعْنِي الْخَلْقَ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

(سورة الشعراء - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثبتت البسملة لأبي ذر مؤخرة.

قوله: ﴿وقال مجاهد تعبون﴾ (تبون) وصله الفريابي عن رداء عن ابن أبي نجيح عنه في قوله: ﴿أبتون بكل رب﴾ قال بكل فج. ﴿آية تبتون﴾ [الفرقان: ١٢٨]، بياناً، وقيل: كانوا يهتدون في الأسفار بالنجوم، ثم اتخذوا أعلاماً في أماكن مرتفعة ليهتدوا بها، وكانوا في خيبة منها بالنجوم، فاتخذوا البتيان عبثاً.

قوله: ﴿هضميم﴾ (يفتت إذا مس) وصله الفريابي بلفظ: يتهشم تهشماً، وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد الطلعة إذا مستهتت تتأثرت ومن طريق عكرمة قال: ﴿الهضميم الرطب اللين وقيل اللذب﴾.

قوله: ﴿مسحرون﴾ (مسحورون) وصله الفريابي في قوله: ﴿إنما أنت من المسحرون﴾ [الشعراء: ١٥٣] أي من المسحورين وقال أبو عبيدة: كل من أكل فهو مسحور، وذلك أن له مسحراً يفري ما أكل فيه انتهى. والسحر بمهملة يفتح ثم سكن: الرقة. وقال الفراء: المعنى أنك تأكل الطعام والشراب وتسحر به فأنت بشر مثلنا لا نفضلنا في شيء.

قوله: ﴿في الساجدين﴾ في المصلين وصله الفريابي كذلك، والمراد أنه كان يرى من خلفه في الصلاة.

قوله: ﴿والليكة والأليكة جمع ليكة وهي جمع الشجر﴾ كذا لأبي ذر، ولغيره: جمع شجر، ولللبعض: جماعة الشجر. وقد تقدم في قصة شعيب من أحاديث الأنبياء اللفظ الأول مع شرحه، والكلام الأول من قول مجاهد، ومن قوله: جمع ليكة إلخ هو من كلام أبي عبيدة، ووقع فيه سوء فإن الليكة والأليكة بمعنى واحد عند الأكثر والمسهل الحمزة فقط، وقيل: ليكة اسم القرية والأليكة الغنضة وهي الشجر المثقف، وأما قوله: جمع شجر يقال: جمعها ليك وهو الشجر المثقف.

قوله: ﴿يوم الظلة إطلال العصاب لياهم﴾ وصله الفريابي، وقد تقدم أيضاً في أحاديث الأنبياء.

قوله: ﴿موزون معلوم﴾ كذا لم. ووقع في رواية أبي ذر «قال ابن عباس: لملكم تغلدون كاتكم. ليكة الأليكة وهي الغنضة. موزون معلوم» فاما قوله: «لملكم» فوصله ابن أبي طلحة عنه به، وحكى البكري في تفسيره عن الواحدي قال: «كل ما في القرآن لعل فهو للتعليل، إلا هذا الحرف فإنه للتشبيه» كذا قال: وفي المحصر نظر لأنه قد قيل مثل

ذلك في قوله: ﴿لملك باع نفسك﴾ [الكهف: ٦] وقد قرأ أبي بن كعب «كاتكم تغلدون» وقرأ ابن مسعود «كي تغلدوا» وكان المراد أن ذلك يزعمهم لأنهم كانوا يسترقون من البناء فلما منهم أنها تحصنهم من أمر الله، فكأنهم صنعوا الحجر صنيع من يعتقد أنه يخلد، وأما قوله: «ليكة» تقدم بيانه في أحاديث الأنبياء، وصله ابن أبي حاتم بهذا اللفظ أيضاً. وأما قوله: «موزون» فمحملة في سورة الحجر، ووقع ذكره هنا غلطاً، وكأنه انتقل من بعض من نسخ الكتاب من محله، وقد وصله ابن أبي حاتم أيضاً كذلك، ووصله الفريابي بالإسناد المذكور عن مجاهد في قوله: ﴿وأنبتنا فيها من كل شيء موزون﴾ [الحجر: ١٩] قال: بقدر مقدور.

قوله: ﴿كالطود كالجبل﴾ وقع هذا لأبي ذر منسباً إلى ابن عباس، ولغيره منسباً إلى مجاهد، والأول أظهر. ووصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وزاد «على نثر من الأرض» ووصله الفريابي من طريق مجاهد.

قوله: ﴿وقال غيره لشرفة: الشرفة طائفة قليلة﴾ كذا لأبي ذر، ولغيره ذكر ذلك فيما نسب إلى مجاهد والأول أولى، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿إن هؤلاء لشرفة قليلون﴾ [الشعراء: ٥٤] أي طائفة قليلة، وذهب إلى القوم فقال: قليلون، والذي أورده الفريابي وغيره عن مجاهد في هذا أنه قال في قوله: ﴿إن هؤلاء لشرفة قليلون﴾ قال: هم يومئذ ستمائة ألف، ولا يحصى عدد أصحاب فرعون. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: ذكر لنا أن بني إسرائيل الذين قطع بهم موسى البحر كانوا ستمائة ألف مقاتل بني شربين ستة فصاعداً، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: كانوا ستمائة ألف وسبعين ألفاً. ومن طريق ابن إسحاق عن عمرو بن ميمون مثله.

قوله: ﴿الربيع الأفهاق من الأرض وجمعه ربعة وأرباع، واحده ربعة﴾ كذا فيه، وربة الأول بفتح التحتانية والثاني بسكونها، وعند جماعة من المفسرين ربع واحد جمعه أرباع، وربة بالتحريك وربع أيضاً واحدة ربعة بالسكون كمنه وعنه. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿أبتون بكل رب﴾ [الشعراء: ١٢٨] الربيع الارتفاع من الأرض والجمع أرباع وربة، والربة واحده أرباع. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿بكل رب﴾ أي بكل طريق.

قوله: ﴿مصانع كل ببناء فهو مصنعة﴾ هو قول أبي عبيدة زاد: يفتح النون ويضمها. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: المصانع القصور والحصون. وقال عبد الرزاق: المصانع عندنا بلغة اليمن القصور العادية. وقال سفيان: ما يتخذ فيه الماء. ولابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: المصانع القصور للشديدة. ومن وجه آخر قال: المصانع بروج الحصان.

قوله: ﴿فرحين مريحين﴾ كذا لم، ولأبي ذر «فرحين» بحاء مهملة، والأول أصح وصوبه بعضهم لقرب خرج الحاء من الهاء، وليس بشيء. قال أبو عبيدة في قوله: ﴿يوتوا فرحين﴾ [الشعراء: ٢٤٩] أي مريحين. وله تفسير آخر في الذي بعده، وسيأتي تفسير الفرحين بالمرحين في سورة القصص.

قوله: ﴿فارحين بحناه، ويقال: فارحين حافقين﴾ هو كلام أبي عبيدة أيضاً وأئسد على المعنى الأول:

لا استكين إذا ما أزمسة أزمست ولنس ترانسي بخير فساره الليبت

واليت بكسر اللام بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة: المنق. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والكلبي في قوله: ﴿فرحين﴾ قال: معجبين بصنيعكم. ولاين أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال: آتئين. ومن طريق مجاهد قال: شربين. ومن طريق إسحاق بن أبي خالد عن أبي صالح عن عبد الله بن شداد قال أحدهما: حاذقين، وقال الآخر: جبارين.

قوله: ﴿هوا هو أشد القساد، وعاث يبعث عيثاً﴾ مراده أن اللظين بمعنى واحد، ولم يرد أن تعثوا مشتق من العيث، وقد قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفلسين﴾ [الشعراء: ١٨٣] هو من عيثت تعثي، وهو أشد مبالغة من عثت تعيثت. وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة «ولا تعثوا﴾ أي لا تسروا ﴿في الأرض مفلسين﴾ [الشعراء: ١٨٣].

قوله: ﴿الجليلة الخلق، جبل خلق ومنه جبلاً وجبلاً وجبلاً يعني الخلق فانه ابن عباس﴾ كذا لأبي ذر وليس عند غيره «قال ابن عباس» وهو أولى فإن هذا كله كلام أبي عبيدة، قال في قوله: ﴿والجليلة الأولين﴾ [الشعراء: ١٨٤] أي الخلق، هو من جبل على

الغبار من التراب، والفترة السواد الكائن عن الكعبة.

قوله: (فيقول له إبراهيم: ألم أقل لك لا تعصي؟ فيقول أبوه: فالوهم لا أعصيك) في رواية إبراهيم بن طهمان «قال له قد نيتك عن هذا فعصيتي، قال: لكعي لا أعصيك واحدة».

قوله: (فيقول لإبراهيم يا رب إنك وعدتني أن لا تخزني يوم يحشون، فإني خزي أخزى من أبي الأبهدي) وصف نفسه بالأبهدي على طريق الفرض إذا لم تقبل شفاعة في أبيه، وقيل الأبهدي صفة أبيه أي أنه شديد البعد من رحمة الله لأن الفاسق بعيد منها فكأفكر أبعد، وقيل: الأبهدي بمعنى البعيد والمراد المالك، ويؤيد الأول أن في رواية إبراهيم بن طهمان «وإن أخزيت أبي فقد أخزيت الأبهدي» وفي رواية أيوب «يلقى رجل أباه يوم القيامة فيقول له: أي ابن كنت لك؟ فيقول: خير ابن، فيقول: هل أنت مطيعي اليوم؟ فيقول: نعم، فيقول خذ بأذني. فيأخذ بأذنه. ثم ينطلق حتى يأتي ربه وهو يعرض للحلق، فيقول الله: يا بني ادخل من أي أبواب الجنة شئت، فيقول: أي رب أبي معي، فإنيك وعدتني أن لا تخزني».

قوله: (فيقول الله: إني حرمت الجنة على الكافرين) في حديث أبي سعيد «فبتأدي: إن الجنة لا يدخلها مشرك».

قوله: (ثم يقال يا إبراهيم ما تحت رجليك؟ انظر، فينظر فإذا هو بملح مطبخ، فيؤخذ بلوائمه فيلقي في النار) في رواية إبراهيم بن طهمان «فيؤخذ منه فيقول: يا إبراهيم أين أبوك؟ قال: أنت أخوته معي، قال: انظر أسفل، فينظر فإذا فيه يتبرخ في تته». وفي رواية أيوب «فيسمع الله إياه ضجعا» فيأخذ بانه فيقول: يا بنيدي أبوك هو، فيقول: لا وعزتك» وفي حديث أبي سعيد «فيحسول في صورة فيجبه وريح متنتة في صورة ضبعان» زاد ابن المنذر من هذا الوجه «فإذا رآه كذا تبرا منه قال: لست أبي» والنيخ بكسر اللال المعجمة بعد ما تحتية ساكنة ثم حاء معجمة ذكر الضباع، وقيل لا يقال له ذئب إلا إذا كان كثير الشعر. والضبعان لفة في الضبع. وقوله: «مطبخ» قال بعض الشراح: أي في رجيع أو دم أو طين. وقد حينت الرواية الأخرى المراد وأنه الاحتمال الأول حيث قال: فيتبرخ في تته. قيل: الحكمة في مسخه لتفرض نفس إبراهيم منه وتلا يقى في النار على صورته فيكون فيه فضاضة على إبراهيم، وقيل: الحكمة في مسخه ضجعا أن الضبع من أحق الحيوان، وأزدر كان من أحق البشر، لأنه بعد أن ظهر له من ولده من الآيات البيئات أصر على الكفر حتى مات. واقتصر في مسخه على هذا الحيوان لأنه وسط في التشبه بالنسبة إلى ما دونه كالكلب والحزير وإلى ما فوقه كالأسد مثلاً، ولأن إبراهيم بالغ في الحفص له وخفض الجناح فأبى واستكبر وأصر على الكفر فعمل بصفة اللد يوم القيامة، ولأن للضبع حوجاً فأشير إلى أن أزر لم يستقم فيؤمن ببل استمر على حوجه في الدين. وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه: هل خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف اليمادة فكيف يجهل ما صار لأبيه خبزاً مع علمه بذلك؟ وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: «وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه» [التوبة: ١١٤] انتهى.

والجواب عن ذلك أن أهل التفسير اختلفوا في الوقت الذي تبرأ فيه إبراهيم من أبيه، فقيل: كان ذلك في الحياة الدنيا لما مات أزر مشركاً، وهذا أخرجه الطبري من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وإسناده صحيح. وفي رواية: «فلما مات لم يستغفر له» ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه قال: «استغفر له ما كان حياً فلما مات أمسك» وأورده أيضاً من طريق مجاهد وقشاده وعمره بن دينار نحو ذلك، وقيل إنما تبرأ منه يوم القيامة لما ينس منه حين مسخ على ما صرح به في رواية ابن المنذر التي أشرت إليها، وهذا الذي أخرجه الطبري أيضاً من طريق عبد الملك بن أبي سليمان سمعت سعيد بن جبير يقول: إن إبراهيم يقول يوم القيامة: رب والدي، رب والدي. فإذا كان اللد أخذ بيده فيلقت إليه وهو ضبعان فيتبرأ منه. ومن طريق حبيب بن عير قال: يقول إبراهيم لأبيه: إني كنت أمرك في الدنيا وتعصيتي، ولست تاركك اليوم فخذ بحقوقي، فيأخذ بضبعيه فيمسح ضجعا، فإذا رآه إبراهيم مسخ تبرأ منه. ويمكن الجمع بين القولين بأنه تبرأ منه لما مات مشركاً فترك الاستغفار له، لكن لما رآه يوم القيامة أدركته الرافة والرامة فسأل فيه، فلما رآه مسخ ينس منه حيثن ذبرا منه تبرأ أبدياً وقيل: إن إبراهيم لم يتبين موته على الكفر بجواز أن يكون آمن في نفسه ولم يطلع إبراهيم على ذلك، وتكون تبرئته منه حيثن بصد الحال التي وقعت في هذا الحديث. قال الكرمان: فإن قلت: إذا أدخل الله آله النار فقد أخزاه لقوله: «إنك من تدخل النار

كذا أي تخلى. وفي القرآن «ولقد أضل منكم جبلاً» [يس: ٦٢] مثل وغير مثل ومعناه الخلق انتهى. وقوله مثل وغير مثل لم يبين كنيتهما، وفيهما قراءات: نضي المشهور بكسرتين وتشديد اللام نافع وعاصم، وبضمة ثم مكون لأبي عمرو وابن عامر، وبكسرتين واللام خفيفة للأعشى، وبضتين واللام خفيفة للباقيين، وفي الشواذ بضتين ثم تشديد، وبكسرة ثم مكون، وبكسرة ثم فتحة خفيفة، وفيها قراءات أخرى. وأخرج ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله: «والجبل الأولين» قال: خلق الأولين ومن طريق مجاهد قال: «الجبل» الحلق، ولابن أبي حاتم من طريق ابن أبي عمير عن صفيان مثل قول ابن عباس، ثم قرأ «ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً» [يس: ٦٢]

١ - باب «ولا تخزني يوم يحشون» [٨٧]

٤٧٦٨ - «وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ إِنَّهُ مُطْمَئِنٌّ عَلَيْهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي فَيْسَبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرَى آيَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ الْغُفْرَةَ وَالْقَفْرَةَ».

الغُفْرَةُ هِيَ الْقَفْرَةُ. [رواج: ٣٣٤٩].

٤٧٦٩ - «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ أَبِي فَيْسَبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ آيَةَ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُحْشَوْنَ، يَقُولُ اللَّهُ: إِنْ حَرَمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ». [رواج: ٣٣٤٩].

قوله: (باب ولا تخزني يوم يحشون) سقط «باب» لغير أبي ذر.

قوله: (وقال إبراهيم بن طهمان إلخ) وصله النسائي عن أحد بن خصم بن عبد الله عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان وساق الحديث بتمامه.

قوله: (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) كذا قال ابن أبي أوس، وأورد البخاري هذه الطريق مستنداً عليها وأشار إلى الطريق الأخرى التي زيد فيها بين سعيد وأبي هريرة رجل فلذكرها معلقة، وسعيد قد سمع من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة، فلعل هذا ما سمعه من أبيه عن أبي هريرة ثم سمعه من أبي هريرة، أو سمعه من أبي هريرة مختصراً ومن أبيه عنه تاماً، أو سمعه من أبي هريرة ثم ثبت فيه أبوه، وكل ذلك لا يفتح في صحة الحديث، وقد وجد للحديث أصل عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار والمحكم من طريق حاد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وشاهده متحدثاً أيضاً من حديث أبي سعيد.

قوله: (إن إبراهيم يرى آياه يوم القيامة وعليه الغفرة والقفرة. والغفرة هي القفرة) كذا أورده مختصراً، ولفظ النسائي «عليه الغفرة والقفرة» قال له: قد نيتك عن هذا فعصيتي، قال: لكعي لا أعصيك اليوم» الحديث، فرف من هذا أن قوله: والغفرة هي الفترة من كلام المصنف، وأخله من كلام أبي حنيفة. وأنه قال في تفسير سورة يونس: «ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة» [يونس: ٢٦] القتر الغبار، وأشد للذلك شاهدين. قال ابن التين: وعلى هذا قوله في سورة عيس: «غبرة ترهقها فترة» تأكيد لفظي، كأنه قال: غبرة ترهقها غيرة. وقال غير هؤلاء: الفترة ما يمشي الوجه من الكرب، والغيرة ما يعلوه من الغبار، وأحدهما حسبي والأخر معنوي. وقيل: الفترة شدة الغيرة بحيث يسود الوجه. وقيل: الفترة سواد اللدخان فاستعير هنا.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد.

قوله: في الطريق المرسلة: (يلقى إبراهيم أباه فيقول: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزني يوم يحشون، فيقول الله: إني حرمت الجنة على الكافرين) هكذا أورده هنا مختصراً، وساقه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء تاماً.

قوله: (يلقى إبراهيم أباه أزر) هذا موافق لظاهر القرآن في تسمية والد إبراهيم، وقد سبق نسبته في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء. وحكى الطبري من طريق ضعيفة عن مجاهد أن أزر اسم الصنم وهو شاذ.

قوله: (وعلى وجه أزر قفرة وغيرة) هذا موافق لظاهر القرآن «وجوه يومئذ عليها غيرة ترهقها فترة» [عيس: ٤٠، ٤١] أي يمشاها فترة، فالذي يظهر أن الغيرة

قد أخبرتني (آل عمران: ١٩٢) وخزي الوالد خزي الولد فيلزم الخلف في الوعد وهو محال، ولو لم يدخل النار لزم الخلف في الوعد وهو المراد بقوله: إن الله حرم الجنة على الكافرين والجواب أنه إذا نسخ في صورة خيبه والتي في النار لم تبقى الصورة التي هي سبب الخزي، فهو عمل بالوعد والوعد. وجواب آخر: وهو أن الوعد كان مشروطاً بالإيمان، وإنما استغفر له وفاة بما وعده، فلما تبين له أنه عدو الله تبرأ منه. قلت: وما قدمت يؤدي المعنى المراد مع السلامة عما في اللفظ من الشناعة، والله أعلم

٢ - باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ وَخُفِّضْ جَنَاحَكَ﴾

[٢١٤ - ٢١٥]: إِنْ جَانَحْتَ.

قوله: ﴿لَا تَزَلْ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ زاد في تفسير تبت من رواية أبي أسامة عن الأعمش بهذا السند «ورهلك منهم المخلصين» وهذه الزيادة وصلها الطبري من وجه آخر عن عمرو بن مرة أنه كان يقرأها كذلك، قال القرطبي: لعل هذه الزيادة كانت قرأتاً فسخت ثلاثتها. ثم استشكل ذلك بأن المراد إنذار الكفار، والمخلص صفة للمؤمن، والجواب عن ذلك أنه لا يتمتع عطف الخاص على العام، فقوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾ عام فيمن آمن منهم ومن لم يؤمن، ثم عطف عليه الرهط المخلصين تنويهاً بهم وتأكيداً، واستدل بعض المالكية بقوله في هذا الحديث «يا فاطمة بنت محمد، سليني من مالي ما شئت، لا أخفي عنك من الله شيئاً» أن النابة لا تدخل في أصحال السر، إذ لو جاز ذلك لكان يتحمل عنها صلى الله عليه وسلم بما يخلصها، فإذا كان عمله لا يقع نابة عن ابنته فغيره أولى بالتمتع. وتعقب بأن هذا كان قبل أن يعلمه الله تعالى بأنه يشفع فيمن أراد وتقبل شفاعة، حتى يدخل قرماً لجنة بغير حساب، ويرفع درجات قوم آخرين، ويخرج من النار من دخلها بذنوبه، أو كان المقام التخويف والتحذير أو أنه أراد المبالغة في الحلف على العمل، ويكون في قوله: «لا أخفي شيئاً» إضمار إلا إن أذن الله لي بالشفاعة.

قوله: ﴿فَجَعَلَ يَنْدِي: يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي عَدِيٍّ، لِيُطَوِّقَ قُرَيْشَ﴾ في حديث أبي هريرة قال: «يا مشر قرش، يا كلفة حوراء» ووقع عند البلازي من وجه آخر عن ابن عباس أبين من هذا ولفظه «قال: يا بني فِهْرٍ، فاجتمعوا. ثم قال: يا بني غالب، فرجع بنو عارب والحارث ابنا فِهْرٍ. فقال: يا بني لؤي، فرجع بنو الأدرم بن غالب. فقال: يا آل كعب، فرجع بنو عدي وسهم ورجع فقال: يا آل كلاب، فرجع بنو خزوم وريم. فقال: يا آل قصي، فرجع بنو زهرة. فقال: يا آل عبد مناف، فرجع بنو عبد الدار وعبد العزى. فقال له أبو لهب: هؤلاء بنو عبد مناف عنك؟ وعند الواقدي أنه قصر الدعوة على بني هاشم والمطلب، وهم يومئذ خمسة وأربعون رجلاً. وفي حديث علي عند ابن إسحاق والطبري والبيهقي في «الدلائل» أنهم كانوا حينئذ أربعون يبدون رجلاً أو يقصرون وفيه عمومته أبو طالب وحزرة والعباس وأبو لهب. ولابن أبي حاتم من وجه آخر عنه أنهم يومئذ أربعون غير رجل أو أربعون ورجل. وفي حديث علي من الزيادة أنه صنع لهم شاة على ثريد وقيم لبن، وأن الجميع أكلوا من ذلك وشربوا وفضلت فضلة، وقد كان الواحد منهم يأتي على جميع ذلك.

قوله: ﴿رَأَيْتُكُمْ أَوْ أَخْبَرْتُكُمْ﴾ أراد بذلك تقريرهم بأنهم يعلمون صدقه إذا أخبر عن الأمر الغالب. ووقع في حديث علي «ما أعلم شيئاً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتمكم به، إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة».

قوله: ﴿كُتِمَ مَصْدَقِي﴾ بتشديد الحتانية.

قوله: ﴿لَإِنِّي لَنَذِيرٍ لَّكُمْ﴾ أي منذر. ووقع في حديث قيسة بن عمار وزهير بن عمرو عند مسلم وأحمد «فجعل ينادي: إنا آتاء نذير، وإنما مثلي ومثلكم كرجل رأى العدو فجعل يهتف: يا أصحاباه» يعني ينادي قومه. وفي رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة عند أحمد قال: «أنا النذير، والساعة الموعد» وعند الطبري من مرسل قسامة بن زهير قال: «بلغني أنه صلى الله عليه وسلم وضع أصابعه في أذنه ورفع صوته وقال: يا أصحاباه» ووصله مرة أخرى عن قسامة عن أبي موسى الأشعري، وأخرجه الترمذي موصولاً أيضاً.

قوله: ﴿هَؤُلَاءِ تَبَتَ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَ﴾ في رواية أبي أسامة «تبت يدا أبي هب وقد تب» وزاد «هكذا قرأها الأعمش يومئذ» انتهى. وليست هذه القراءة فيما نقله القراء عن الأعمش، فالذي يظهر أنه قرأها حاكياً لا قارئاً، ويؤيده قوله في هذا السياق: «يومئذ» فإنه يشعر بأنه كان لا يستمر على قراءتها كذلك، والحفوظ أنها قراءة ابن مسعود وحده.

قوله: في حديث أبي هريرة (أَشْرَوْا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ) أي باعتبار تخليصها من النار، كأنه قال: أسلموا تسلموا من العذاب، فكان ذلك كالشراء، كأنهم جعلوا الطاعة ثمن النجاة. وأما قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ (التوبة: ١١١) فهناك المؤمن بائع باعتبار تحصيل الثواب والتمن الجنة، وفيه إشارة إلى أن النفوس كلها ملك لله تعالى، وأن من أطاعه حتى طاعته في امتثال أوامره واجتناب نواهيه وفي ما عليه من الثمن، وبالله التوفيق.

قوله: ﴿يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، أَشْرَوْا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، يَا عَبَّاسَ﴾ في رواية موسى بن طلحة عن أبي هريرة عند مسلم وأحمد «دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم

٤٧٧٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مَرْثَدَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي هُبَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُبَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾. صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصُّفَا، فَجَعَلَ يَنْدِي: يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي عَدِيٍّ. لِيُطَوِّقَ قُرَيْشَ، حَتَّى اجْتَمَعُوا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَوْسَلَ رَسُولًا يَنْظُرُ مَا هُوَ، فَجَاءَ أَبُو لَهَبٍ وَقُرَيْشٌ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ غِيلاً بِالْوَادِي يُرِيدُ أَنْ يُغِيرَ عَلَيْكُمْ أَكْتُمُ مَصْدَقِي». قَالُوا: نَعَمْ، مَا جَرَّبْنَا غِيلاً إِلَّا صِدْقًا، قَالَ: «لَإِنِّي لَنَذِيرٍ لَّكُمْ مِمَّنْ يَدْعِي عَذَابَ شَيْدِهِ». فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبَا لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ، إِلَهَذَا جَمَعْتُمْ، فَتَزَلْتُ: ﴿كَيْتَ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾. [راجع: ١٣٩٤. أخرجه مسلم: ٢٠٨. يرواه، ورهلك منهم المخلصين].

٤٧٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَزَلَ اللَّهُ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قَالَ: «يَا مَقْشَرُ قُرَيْشٍ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ، لَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، يَا بَنِي عَدِيٍّ لَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، يَا عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أَغْنَىٰ عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، وَيَا صَفِيَّةُ عَمَةُ رَسُولِ اللَّهِ لَا أَغْنَىٰ عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَلِّينِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي، لَا أَغْنَىٰ عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً».

تَابَعَهُ أَصْبَغٌ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي هِشَامٍ. [راجع: ٢٧٥٣. أخرجه مسلم: ٢٠٦].

قوله: (باب وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ، وَخُفِّضْ جَنَاحَكَ: أَنَّ جَانَحَكَ: هُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ وَزَادَ: وَكَلَامَكَ).

قوله: (عن ابن عباس قال: لما نزلت وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) هذا من مراسيل الصحابة، وبذلك جزم الإسمايلي لأن أبا هريرة إنما أسلم بالمدينة، وهذه القصة وقعت بمكة، وابن عباس كان حينئذ إما لم يولد، وإما طفلاً. ويؤيد الثاني نداه فاطمة فإنه يشعر بأنها كانت حينئذ بحيث تخاطب بالأحكام، وقد قدمت في «باب من انتسب إلى آبائه» في أوائل السيرة النبوية احتمال أن تكون هذه القصة وقعت مرتين؛ لكن الأصل عدم تكرار النزول، وقد صرح في هذه الرواية بأن ذلك وقع حين نزلت. نعم وقع عند الطبراني من حديث أبي أسامة قال: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بني هاشم ونسائه وأهله فقال: يا بني هاشم، اشترؤا أنفسكم من النار، واسموا في ذلك رقابكم يا عاتشة بنت أبي بكر، يا حفصة بنت عمر، يا أم سلمة» فذكر حديثاً طويلاً، فهذا إن ثبت دل على تمدد القصة، لأن القصة الأولى وقعت بمكة لتصرّجه في حديث الباب أنه صعد الصفا، ولم تكن عائشة وحفصة وأم سلمة عنده ومن أزواجه من بالمدينة، فيجوز أن تكون متأخرة عن الأولى فيمكن أن يحضرها أبو هريرة وابن عباس أيضاً، ويعمل قوله: «لما نزلت.. جمع» أي بعد ذلك، لا أن الجميع وقع على الفور، ولعله كان نزل أولاً ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٦) فجمع قرشاً فعم ثم خص كما سيأتي، ثم نزل ثانياً: «ورهلك منهم المخلصين» فخص بذلك بني هاشم ونسائه والله أعلم. وفي هذه الزيادة تعقب على النووي حيث قال في «شرح مسلم» إن

قوله: (والصرح القصر وجعته صروح) هو قول أبي عبيدة كما تقدم، وسيأتي له تفسير آخر بعد هذا بقليل.

قوله: (وقال ابن عباس: ولما عرش سرير كرم حسن الصنعة وغشاه الثمن وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطلة عن ابن عباس في قوله: ﴿ولما عرش عظيم﴾ [النمل: ٢٣] قال: سرير كرم حسن الصنعة، قال: وكان من ذهب وقوائمه من جوهر ولؤلؤ. ولابن أبي حاتم من طريق زهير بن محمد قال: حسن الصنعة غشاه الثمن سرير من ذهب وصفحته مرمول بالياقوت والزبرجد طوله ثمانون ذراعاً في أربعين.

قوله: (يأتوني مسلمين طالعين) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله، ومن طريق ابن جريج أي مقرين بدين الإسلام، ورجع الطبري الأول واستدل له.

قوله: (زوف القوب) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿عسى أن يكون زوف لكم﴾ اقرب لكم. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿عسى أن يكون زوف لكم﴾ أي جاء بعدكم. ودعوى المبرد أن اللام زائدة وأن الأصل زدكم قاله على ظاهر اللفظ، وإذا صح أن المراد به اقرب صح تعليله باللام كقوله: ﴿اقرب للناس حسابهم﴾ [الأنبياء: ١].

قوله: (جماعة قائمة) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله.

قوله: (أوزعي: اجعلني) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿أوزعي﴾ [النمل: ١٩] أي سألني إليه. وقال في موضع آخر: أي ألهمني، والثاني جزم الفراء.

قوله: (وقال مجاهد: نكروا غيروا) وصله الطبري من طريقه، ومن طريق قتادة وغيره نحوه. وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر صحيح عن مجاهد قال: أمر بالعرش فغير ما كان أمر جعل أخضر وماكان أخضر جعل أصفر، غير كل شيء عن حاله، ومن طريق عكرمة قال: زيدوا فيه وأنقصوا.

قوله: (والقيس ما القيت منه الناز) ثبت هذا للنسفي وحده، وهو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿أو أتيتكم بشهاب قبس﴾ [النمل: ٧] أي بشعلة نار، ومعنى قبس ما أتيت من النار ومن الجمر.

قوله: (وأوتينا العلم بقوله سليمان) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بهذا، ونقل الواسطي أنه من قول بلقيس، قالته مقرة بصحة نبوءة سليمان، والأول هو المعتبر.

قوله: (الصرح بركة ماء ضرب عليها سليمان قوارير والسها إياه) في رواية الأصيلي «إياه» وأخرج الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال: الصرح بركة من ماء ضرب عليها سليمان قوارير السها، قال: وكانت هلباء شقراء. ومن وجه آخر عن مجاهد: كشفت بلقيس عن ساقها فإذا هما شعراوان، فأمر سليمان بالنورة فصنعت. ومن طريق عكرمة نحوه قال: فكان أول من صنعت له النورة. وصله ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس.

٢٨ - سورة القصص

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [آ٨٨] إِلَّا مُلْكُهُ، وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ وَجْهَ اللَّهِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْأَنْبَاءُ﴾ [٦٦]: الْمُنْجِجُ.

قوله: (سورة القصص - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت «سورة والبسلة» لغير أبي ذر والنسفي.

قوله: (إلا وجهه: إلا ملكه) في رواية النسفي «وقال معمر: فذكره». ومعمر هذا هو أبو عبيدة بن المنذر، وهذا كلامه في كتابه «باز القرآن» لكن بلفظ «إلا هو» وكذا نقله الطبري عن بعض أهل العربية، وكذا ذكره الفراء. وقال ابن التين قال أبو عبيدة: إلا وجهه أي جلاله، وقيل: إلا إياه، تقول: أكرم الله وجهك أي أكرمه الله.

قوله: (ويقال: إلا ما أريد به وجهه) نقله الطبري أيضاً عن بعض أهل العربية، ووصله ابن أبي حاتم من طريق خفيف عن مجاهد مثله، ومن طريق سفيان الثوري قال:

قريشاً فعم وخص فقال: يا معشر قريش اتقوا أنفسكم من النار. يا معشر بني كعب كذلك، يا معشر بني هاشم كذلك، يا معشر بني عبد المطلب كذلك، الحديث.

قوله: (يا صفية عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنصب عمه، ويموز في صفة الرفع والنصب وكذا القول في قوله يا فاطمة بنت محمد.

قوله: (تابعه أصبع عن ابن وهب إجم) سبق التنبيه عليه في الوصايا، وفي الحديث أن الأقرب للرجل من كان يجمعه هو وجد أعلى، وكل من اجتمع معه في جد دون ذلك كان أقرب إليه، وقد تقدم البحث في المراد بالأقرب والأقارب في الوصايا، والسر في الأمر بإنذار الأقربين أولاً أن الحاجة إذا قامت عليهم تعدت إلى غيرهم، وإلا فكانوا علة للأبعدين في الانتفاع، وأن لا يأخذوا ما يأخذ القريب للقريب من العطف والرأفة فيحايهم في الدعوة والتخويف، فلذلك نص له على إنذارهم. وفيه جواز تكتية الكفار، وفيه خلاف بين العلماء، كذا قيل. وفي إطلاقه نظر، لأن الذي منع من ذلك إما منع منه حيث يكون السياق بشر بتعطيه، بخلاف ما إذا كان ذلك لشهرته بها دون غيرها كما في هذا أو للإشارة إلى ما يؤول أمره إليه من هب جهنم. ويحتمل أن يكون ترك ذكره باسمه ليقح اسمه لأن اسمه كان عبد العزى، ويمكن جواب آخر وهو أن التكتية لا تدل بمجرد على التعظيم، بل قد يكون الاسم أشرف من التكتية، ولهذا ذكر الله الأنبياء بأسمائهم دون كناههم.

٢٧ - سورة النمل

﴿الْحَبْشَةُ﴾: مَا عَثَاتُ. ﴿لَا قِيلَ﴾: لَا طَائِفَةٌ. ﴿الْصَّرْحُ﴾: كُلُّ مِلَاطٍ تَجْعَلُ مِنَ الْقَوَارِيرِ، وَ﴿الْقَصْرُ﴾: وَجَعَتُهُ صُرُوحٌ.

وقال ابن عباس: ﴿ولما عرش سرير كرم حسن الصنعة وغشاه الثمن﴾. ﴿يأتوني مسلمين﴾: طالعين. ﴿زوف﴾: اقرب. ﴿جماعة﴾: قائمة. ﴿أوزعي﴾: اجعلني.

وقال مجاهد: ﴿نكروا﴾ غيروا. ﴿والقيس﴾: ما القيت منه الناز. ﴿وأوتينا العلم﴾: يقول سليمان. ﴿الصرح﴾: بركة ماء ضرب عليها سليمان قوارير السها إياه.

قوله: (سورة النمل - بسم الله الرحمن الرحيم) سقط «سورة والبسلة» لغير أبي ذر وثبت للنسفي لكن بتقديم البسلة.

قوله: (الحبشة ما عثأت) في رواية غير أبي ذر «والحبشة» بزيادة واو في أوله، وهذا قول ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه قال: ﴿يخرج الحبشة﴾ [النمل: ٢٥]: يعلم كل خفية في السماوات والأرض. وقال الفراء في قوله: ﴿يخرج الحبشة﴾: أي الغيث من السماء والنبات من الأرض، قال: وفي «هنا معنى من، وهو كقولهم: ليستخرجن المعلم فيكم أي الذي منكم، وقرأ ابن مسعود «يخرج الحبشة من» بـ «في» وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: الحبشة السر، ولابن أبي حاتم من طريق عكرمة مثله، ومن طريق مجاهد قال الغيث. ومن طريق سفيان بن المسيب قال: الماء.

قوله: (لا قيل: لا طائفة) هو قول أبي عبيدة. وأخرج الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد مثله.

قوله: (الصرح كل ملاط اتخذ من القوارير) كذا للاكثر بهم مكسورة، وفي رواية الأصيلي بالموحدة المفتوحة ومثله لابن السكك، وكعبه اللحياني في نسخهته بالموحدة وليست هي روايته. وللطائفة بالمعنى المكسورة الطين الذي يوضع بين ساقتي البناء، وقيل: الصخر، وقيل: كل بناء عال مفرد. والموحدة المفتوحة ما كسيت به الأرض من حجارة أو رخام أو كلس. وقد قال أبو عبيدة: الصرح كل ملاط اتخذ من قوارير، والصرح القصر. وأخرج الطبري من طريق وهب بن منبه قال: أمر سليمان الشياطين فعملت له الصرح من زجاج كأنه الماء يفاض، ثم أرسل الماء تحت ووضع سريره فيه فجلس عليه وعكفت عليه الطير والجن والإنس، ليربها ملكاً هو أحر من ملكها فلما رأت ذلك بلقيس حسبه لجة وكشفت عن ساقها لتخوضه. ومن طريق محمد بن كعب قال: سجن سليمان فيه دواب البحر الحيتان والصفاد، فلما رآته حسبه لجة وكشفت عن ساقها فإذا هي أحسن الناس ساقاً وقدماً، فأمرها سليمان فاستمرت.

إلا ما ابني به وجه الله من الأعمال الصالحة انتهى. ويخرج هذان القولان على الخلاف في جواز إطلاق «شيء» على الله، فمن أجزأه قال: الاستثناء متصل والمراد بالوجه الذات والعرب تعبر بالأشرف من الجملة، ومن لم يجز إطلاق «شيء» على الله قال: هو منقطع، أي لكن هو تعالى لم يهلك، أو متصل والمراد بالوجه ما عمل لأجله. قوله: (وقال مجاهد: سمعت عليهم الأنباء الحجيج) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عنه.

١ - باب ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ﴾

الله يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴿٥٦﴾

٤٧٧٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةَ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعِنْدَهُ لَيْسَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُؤَيَّةِ، فَقَالَ: «أَيُّ عَمٍّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ». فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعِنْدَهُ لَيْسَ أَبِي أُمَيَّةَ: «أَتَوَعَّبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ بِهِ يَلُوكَ الْمُقَالِقَةَ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: «عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَا تَسْتَغْفِرُونَ لَكَ مَا لَمْ أَنْتَ عَنْكَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١١٣]. وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. [إجماع: ١٣٦٠. أخرجه مسلم: ٢٤٦.]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أُولَى الْقُوَّةِ﴾ [٧٦]: لَا يَرْفَعُهَا الْمُصَنِّعُ مِنَ الرِّجَالِ. ﴿تَقْوَى﴾ [٧٦]: لَيْتَلَّ. ﴿فَارِغًا﴾ [١٠]: إِلَّا مِنْ ذِكْرِ مُوسَى. ﴿الْفَرَجَيْنِ﴾ [٧٦]: الْفَرَجَيْنِ. ﴿فَصَبِي﴾ [١١]: أَيْمِي الرِّقَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ: أَنْ يَقْصُرَ الْكَلَامُ. ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٣]: ﴿عَنْ جُنُبٍ﴾ [١١]: عَنْ بَعْدٍ، عَنْ خِلَابَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَنْ أَجْنَابٍ أَيْضًا. ﴿يَنْطَلِقُ﴾ [١٦]: وَيَنْطَلِقُ. ﴿يَأْتِيُونَكَ﴾ [٢٠]: يَشَاوِرُونَ الْمُتَوَاتِرَ وَالْقَدَاءَ وَالْعَدُوَّ وَاحِدًا. ﴿أَنْسَ﴾ [٢٩]: انْهَضَ. الْجَلْدَةُ لُفْطَةٌ عَظِيمَةٌ مِنَ الْخَشَبِ لَيْسَ فِيهَا لَهَبٌ، وَالشَّهَابُ بِهِ لَهَبٌ. وَالْحَبَاتُ أَجْنَسُ: الْجَانُ، وَالْأَفْهَامُ، وَالْأَسَاوِدُ. ﴿رِدْعًا﴾ [٣٤]: مُعِينًا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُصَدَّقُ.

وَقَالَ غَزْوٌ: ﴿سَنَدٌ﴾ [٣٥]: سَمِعْتُكَ، كُلَّمَا عَزَّزْتُ شَيْئًا فَقَدْ جَعَلْتُ لَهُ عَضُدًا، مَقْبُوعِينَ مُهْلِكِينَ. ﴿وَصَلْنَا﴾ [٥١]: يَشَاءُ وَانْمَشَاءُ. ﴿يَجْعَى﴾ [٥٧]: يَخْلُبُ بِطَيْرَتٍ [٥٨]: أَخْبَرَتْ. ﴿فِي أَمْتِهَا رَسُولًا﴾ [٥٩]: أُمُّ الْفَرَى مَكَّةُ وَمَا حَوْلَهَا ﴿تَكُنْ﴾ [٦٩]: تَخْفِي، أَكْتَنَتِ الشَّيْءَ أَخْفَيْتَهُ، وَكَتَبَتْ أَخْفَيْتَهُ وَأَخْفَرَتْهُ. ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾ [٨٧]: يَقُلْ: ﴿لَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرُّوُقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾: يَوْسَعُ عَلَيْهِ وَيَضَيِّقُ عَلَيْهِ.

قوله: (باب إنك لا تهدي من أحببت، ولكن الله يهدي من يشاء) لم يختلف القلة في أنها نزلت في أبي طالب واختلقوا في المراد بتمام «أحببت» قليل: المراد أحببت هدايته، وقيل: أحببت هو لقرابته منك.

قوله: (عن أبيه) هو المسبب بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعد ما نون، وقد تقدم بعض شرح الحديث في الجنازة.

قوله: (لما حضرته أبا طالب الوفاة) قال الكرماني: المراد حضرت علامات الوفاة، وإلا فلا كان انتهى إلى المعينة لم ينضم الإيمان لو آمن، ويدل على الأول ما وقع من المراجعة بينه وبينهم انتهى. ويحتمل أن يكون انتهى إلى تلك الحالة لكن رجاء النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا أقر بالترديد ولو في تلك الحالة أن ذلك ينضم بخصوصه

قوله: (جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية) يحتمل أن يكون المسبب حضر هذه القصة، فإن المذكورين من بني خزوم وهو من بني خزوم أيضاً، وكان الثلاثة يومئذ كافراً فمات أبو جهل على كفره وأسلم الآخرون. وأما قول بعض الشراح: هذا الحديث من مراسيل الصحابة فمردود، لأنه استدل بأن المسبب على قول مصعب من مسلمة الفتح، وعلى قول العسكري عن بايع تحت الشجرة، قال: فأما ما كان فلم يشهد وفاة أبي طالب لأنه توفي هو وخديجة في أيام مظارية في عام واحد، والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ نحو الحسين انتهى. ووجه الرد أنه لا يلزم من كون المسبب تأخر إسلامه أن لا يشهد وفاة أبي طالب كما شهدها صيد الله بن أبي أمية وهو يومئذ كافر ثم أسلم بعد ذلك، وعجب من هذا القائل كيف يمزو كون المسبب كان عن بايع تحت الشجرة إلى العسكري ويفعل عن كون ذلك ثابتاً في هذا الصحيح الذي شرحه كما مر في المغازي واضحاً.

قوله: (أي عم) أما «أي» فهو بالتخفيف حرف نداء، وأما «عم» فهو منادى مضاف، ويجوز فيه إثبات الياء وحذفها.

قوله: (كلمة) بالنصب على البدل من لا إله إلا الله أو الاختصاص. ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

قوله: (أحاج) بتشديد الجيم في الحاجة وهي مفاعلة من الحاجة والجيم مفتوحة على الجزم جواب الأمر، والتقدير إن تقل أحاج، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، ووقع في رواية معمر عن الزهري بهذا الإسناد في الجنازة «أشهد» بدل «أحاج» وفي رواية مجاهد عند الطبري «أجادل عنك بها» زاد الطبري من طريق سفیان بن حسين عن الزهري قال: «أي عم، إنك أعظم الناس علي حقاً، وأجسمهم عندي يداً، فقل كلمة تحب لي بها الشفاعة فيك يوم القيامة»

قوله: (فلم يزل يعرضها) بفتح أوله وكسر الراء، وفي رواية الشعبي عند الطبري «فقال له ذلك مراراً».

قوله: (ويعيدانه بتلك المقالة) أي ويعيدانه إلى الكفر بتلك المقالة، كأنه قال: كان قارب أن يفرغها فيرواه، ووقع في رواية معمر فيعودان له بتلك المقالة وهي أوضح، ووقع عند مسلم «فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه ويقول له تلك المقالة» قال القرطبي: «في القوم» كذا في الأصول وعند أكثر الشيوخ، والمعنى أنه عرض عليه الشهادة وكروها عليه. ووقع في بعض النسخ «ويعيدانه له بتلك المقالة» والمراد قول أبي جهل ورفيقه له «ترغب عن ملة عبد المطلب».

قوله: (آخر ما كلمهم: على ملة عبد المطلب) خبر مبتدأ محذوف أي هو على ملة، وفي رواية معمر «هو على ملة عبد المطلب» وأراد بذلك نفسه. ويحتمل أن يكون قال «أنا» فقترها الراوي ثقة أن يحكي كلام أبي طالب استغباحاً للفظ المذكور، وهي من التصرفات الحسنة. ووقع في رواية مجاهد قال: «بأبى أخيه ملة الأشياخ» ووقع في حديث أبي حازم عن أبي هريرة عند مسلم والترمذي والطبري «قال: لولا أن تعبرني قرش يقولون ما حمله عليه إلا جرع الموت لأقروا بها عنك» وفي رواية الشعبي عند الطبراني «قال: لولا أن يكون عليك عار لم أبال أن أفعل» وضبط «جزع» بالجيم والزاي، ولبيش رواية مسلم بالخاء المعجمة والراء.

قوله: (وأي أن يقول لا إله إلا الله) هو تأكيد من الراوي في نفي وقوع ذلك من أبي طالب وكأنه استند في ذلك إلى عدم سماعه ذلك منه في تلك الحالة، وهذا القدر هو الذي يمكن إطلاعه عليه، ويحتمل أن يكون أطلمه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

قوله: (والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك) قال الزين بن المنير: ليس المراد طلب المغفرة العامة والمساخة بنبذ الشرك، وإنما المراد تخفيف العذاب عنه كما جاء مبيناً في حديث آخر. قلت: وهي غفلة شديدة منه، فإن الشفاعة لأبي طالب في تخفيف العذاب لم ترد وطلبها لم ينع عنه، وإنما وقع النهي عن طلب المغفرة العامة، وإنما سأل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأسلم اقتداءً بآبائهم في ذلك، ثم ورد نسخ ذلك كما سيأتي بيانه واضحاً.

قوله: ﴿فَاتَّزَلَّ اللَّهُ: مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَاللَّيْلِ أَمْنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ أي ما ينبغي لهم ذلك، وهو خير بمعنى النهي مكنها وقع في هذه الرواية. وروى الطبري من طريق شبل عن عمرو بن دينار قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فلا يزال استغفر لأبي طالب حتى ينهاه عنه ربي». فقال أصحابه: نستغفرون لأبائنا كما استغفر نبينا لعنه، فنزلت «وهذا فيه إشكال، لأن وفاة أبي طالب كانت بمكة قبل الهجرة اتفاقاً، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى قبر أمه لما اعتمر فاستأذن ربه أن يستغفر لها فنزلت هذه الآية، والأصل علم تكرار التزول. وقد أخرج الحاكم وابن أبي حاتم من طريق أبيوب بن هاتن عن مسروق عن ابن مسعود قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً إلى المقابر فاتبعناه، فجاء حتى جلس إلى قبر منها فاجأه طويلاً ثم بكى، فبكينا لبكائه، فقال: إن القبر الذي جلست عنده قبر أمي، واستأذنت ربي في الدعاء لها فلم يأذن لي، فاتزل علي: «ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين» وأخرج أحمد من حديث ابن بريدة عن أبيه نحوه وفيه «نزل بنا ونحن معه قريب من ألف راكب» ولم يذكر نزول الآية. وفي رواية الطبري من هذا الوجه «لما قدم مكة أتى رسم قبر «ومن طريق فضيل بن مرزوق عن عطية «لما قدم مكة وقف على قبر أمه حتى سحنت عليه الشمس رجاء أن يؤذن له فيستغفر لها فنزلت «وللطبراني من طريق عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس نحو حديث ابن مسعود وفيه «لما هبط من ثنية صفان « وفيه نزول الآية في ذلك. فهذه طرق يعضد بعضها بعضاً، وفيها دلالة على تأخير نزول الآية عن وفاة أبي طالب، ويؤيده أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال يوم أحد بعد أن شج وجهه «رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» لكن يمتثل في هذا أن يكون الاستغفار خاصاً بالأبياء وليس البحث فيه، ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخر وإن كان سببها تقدم، ويكون لتزولها سبباً: مقدم وهو أمر أبي طالب وتأخر وهو أمر أمه. ويؤيد تأخير التزول ما تقدم في تفسير برامة من استغفاره صلى الله عليه وسلم للمنافقين حتى نزل النهي من ذلك، فإن ذلك يقتضي تأخير التزول وإن تقدم السبب، ويحتمل في ذلك أيضاً قوله في حديث أبيه «واتزل الله في أبي طالب: إنك لا تهدي من أحببت» لأنه يشعر بأن الآية الأولى نزلت في أبي طالب وفي غيره والثانية نزلت فيه وحده، ويؤيد تعدد السبب ما أخرج أحمد من طريق أبي إسحاق عن أبي الخليل عن علي قال: «سمعت رجلاً يستغفر لوالديه وهما مشركان، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فاتزل الله: ما كان للنبي الآية « وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال: قال المؤمنين ألا نستغفر لأبائنا كما استغفر إبراهيم لأبيه؟ فنزلت ومن طريق قتادة قال: «ذكرنا له أن رجلاً « فذكر نحوه. وفي الحديث أن من لم يعمل خيراً قط إذا ختم عمره بشهادة أن لا إله إلا الله حكم بإسلامه وأجريت عليه أحكام المسلمين، فإن قارن نطق لسانه عقد قلبه نفعه ذلك عند الله تعالى، بشرط أن لا يكون وصل إلى حد انقطاع الأمل من الحياة وعجز عن فهم الخطأ ورد الجواب وهو وقت المعاناة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وليس التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال: إني تبت الآن « والنساء: ١٨ « والله أعلم.

قوله: (العنوان والعداء والصدى واحد) أي بمعنى واحد وأراد تفسير قوله في قصة موسى وشعب: ﴿فلا عدوان علي﴾ [القصص: ٢٨] والعداء بفتح العين قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فلا عدوان علي﴾ وهو العداء والتعدي والعدو كله واحد، والعدو من قوله: عدا فلان على فلان.

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿أولي القوة﴾: لا يرفعها العصبية من الرجال) ﴿لنوء﴾ لـ ﴿لنعل﴾ فارغاً «إلا من ذكر موسى «الفرحين «المرحين «قصيه «أبهي أثره، وقد يكون أن يقص الكلام «نحن نقص عليك «عن جنب «عن بعد وعن جنبه واحد وعن اجتناب أيضاً. «يطش «ويطش أي بكسر الطاء وضمه. «يأثرون «يتشاورون» هذا جميعه..... سقط لأبي ذر والأصلي وثبت لغيرهما من أوله إلى قوله: «ذكر موسى «تقدم في أحاديث الأنبياء في قصة موسى وكذا قوله: «نيطش الخ «وأما قوله: «الفرحين المرحين» فهو عند ابن أبي حاتم موصول من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وقوله: قصي أثره. وقال أبو عبيدة في قوله: «قصيه: أتبعي أثره «وصله ابن أبي حاتم من طريق القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال وقوله «قصيه: أتبعي أثره: وصله ابن أبي حاتم من طريق القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال في قوله: «وقالت لأخته قصيه: قصي أثره وقال أبو عبيدة في قوله: «قصيه: أتبعي أثره «يقال: قصصت آثار القوم. وقال في قوله: «فيسرت به عن جنب «أي عن بعد وتجنب، ويقال: ما تأتينا إلا عن جنبه وعن جنب.

قوله: (تاجرني تاجر فلاناً تعطيه أجراً، ومنه التعزية أجرك الله) ثبت هذا للنسفي وقد قال أبو عبيدة في قوله: ﴿علي أن تاجرني ثمانى حجج﴾ [القصص: ٢٧] من الإجارة، يقال: فلان تاجر فلاناً، ومنه أجرك الله.

قوله: (الشاطئ والشط واحد، وهما ضفتا وعدلوتا الوادي) ثبت هذا للنسفي أيضاً، وقد قال أبو عبيدة: «نودي من شاطئ الوادي»: الشاطئ والشط واحد وهما ضفتا الوادي وعدلوتا.

قوله: (كانها جان) في رواية أخرى «حية تسمى «حطه: ٢٠» والحيات اجناس: الجبان والأفاهي والأساود ثبت هذا للنسفي أيضاً وقد تقدم في بدء الخلق.

قوله: (مفوحين: مهلكين) هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: (وصلنا بيناه وأهمناه) هو قول أبي عبيدة أيضاً، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي في قوله: ﴿ولقد وصلنا ثم القول﴾ [القصص: ٥١] قال: بينا لهم القول، وقيل: للمنى أثبتنا بعضه بعضاً فاضل وهذا قول الفراء.

قوله: (يحيى يجلب) هو يسكون الجليم وقتح اللام ثم موحدة، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿يحيى إليه ثمرات كل شيء﴾ أي يجمع كما يجمع الماء في الجابية فيجمع للوارد.

قوله: (بطرت أخوت) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾ [القصص: ٥٨] أي أشرت وطفت وفتت، والمعنى بطرت في معيشتها. فانصب بترج الحافض، وقال الفراء: للمنى أبهرتها معيشتها.

قوله: (في أمها رسولاً: أم القرى مكة وما حولها) قال أبو عبيدة: أم القرى مكة في قول العرب وفي رواية أخرى «لتنزل أم القرى ومن حولها» [الأرقام: ٩٢] ولابن أبي حاتم من طريق قتادة نحوه. ومن وجه آخر عن قتادة عن الحسن في قوله: ﴿في أمها﴾ [القصص: ٥٩] قال: في أولائها.

قوله: (مكّن تخفي، أكتت الشيء أخفيته، وكتته أخفيته وأظهرته) كذا للآخر، ولبعضهم أكتت أخفيته، وكتته خفيته. وقال ابن فارس: أخفيته سترته وخفيته أظهرته. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿وريك يعلم ما تكن صدورهم﴾ [القصص: ٦٩] أي تخفي، يقال: أكتت ذلك في صدري بالكف، وكتنت الشيء خفيته وهو بخير ألف. وقال في موضع آخر: أكتت وكتنت واحد، وقال أبو عبيدة: أكتت إذا أخفيته وأظهرته وهو من الأضداد.

قوله: (ويكان الله مصل «لم تر أن الله يسلط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾ يوسع عليه ويعطي) وقع هذا لغير أبي ذر وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿ويكان الله﴾ أي لم تر أن الله، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ويكان الله﴾ أي أو لا يعلم أن الله.

٢ - باب ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾. الآية [٨٥]

٤٧٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا ثَعْلَبِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثُّمَالِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كَرَّأَاكَ إِلَى مَعَادٍ». قَالَ: إِلَى مَكَّةَ.

قوله: (باب إن الذي فرض عليك القرآن) سقطت الترجمة لغير أبي ذر.

قوله: (أخبرنا ثعلبي) هو ابن عبيد.

قوله: (حدثنا سفيان الثمالي) هو ابن دينار التمار كما تقدم تحقيقه في آخر الجناز، وليس له في البخاري سوى هذين الموضعين.

قوله: (كرأوك إلى معاد، قال: إلى مكة) مكنها في هذه الرواية. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: كان ابن عباس يكتم تفسير هذه الآية، وروى الطبري من وجه آخر عن ابن عباس قال: «لراكد إلى معاد: قال: إلى الجنة «وإسناده ضعيف، ومن وجه آخر قال: «إلى الموت» وأخرجه ابن أبي حاتم وإسناده لا بأس به، ومن طريق مجاهد قال: «يبيك يوم القيامة» ومن وجه آخر عنه «إلى مكة» وقال عبد الرزاق قال ممسر: وأما الحسن والزهرى فقالا: هو يوم القيامة؛ وروى أبو يعلى من طريق أبي جعفر محمد بن علي قال: سألت أبا سعيد عن هذه الآية فقال: معاده آخرته، وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف.

٢٩ - سورة الضحى

قَالَ مجاهد: ﴿مُسْتَعِيرِينَ﴾: حَتَلَّة.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿الْحَيَوَانُ وَالْحَيُّ وَاحِدٌ فَلْيَتَمَنَّ اللَّهُ﴾: عَلِمَ اللَّهُ ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ فَلْيَعِزَّ اللَّهُ كَقَوْلِهِ: ﴿يُعِزُّ اللَّهُ الْحَيِّتَ﴾. ﴿أَقْلَامًا مَعَ أَقْلَالِهِمْ﴾: أَوْزَارًا مَعَ أَوْزَارِهِمْ.

قوله: (سورة الضحى - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر.

قوله: (وقال مجاهد: وكانوا مستعيرين ضللة) وصله ابن أبي حاتم من طريق شبل بن عباد عن ابن أبي نجیح عن مجاهد بهذا، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: معجيبين بضلالتهم. وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن قتادة قال: كانوا مستعيرين من ضلالتهم معجيبين بها.

قوله: (وقال غيره: الحيوان والحي واحد) ثبت هذا لأبي ذر وحده، وللأصليسي: الحيوان والحياة واحد، وهو قول أبي حنيفة قال: الحيوان والحياة واحد وزاد: ومنه قولهم نهر الحيوان أي نهر الحياة، وتقول حيث حيأ، والحيوان والحياة اسمان منه. وللطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿لِي الْحَيَوَانُ﴾ قال: لا موت فيها.

قوله: (فليعلمن الله، علم الله ذلك إنما هي بمنزلة فليعز الله كقوله: ليعز الله الحيث من الطب) وقال أبو حنيفة في قوله تعالى: ﴿فليعلمن الله الذين آمنوا﴾ [المنكوت: ٣] أي فليعز الله لأن الله قد علم ذلك من قبل.

قوله: (أقلاما مع أقلامهم أوزارا مع أوزارهم) هو قول أبي حنيفة أيضاً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في هذه الآية قال: من دعا قوماً إلى ضلالة فعليه مثل أوزارهم. ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن قتادة قال: ﴿وليعلمن أقلامهم﴾ [المنكوت: ١٣] أي أوزارهم و(أقلاما مع أقلامهم) أوزار من أضلوا.

٣٠ - سورة الرُّوم

قَالَ: مجاهدٌ ﴿يُخَيَّرُونَ﴾ [١٥]: يَنْعَمُونَ. ﴿فَلَا يَرَوْنَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ [٣٩]: مَنْ أُعْطِيَ ﴿عَاقِبَةً﴾ يَنْتَهِى أَفْضَلُ [مِنْهُ] فَلَا أَجْرَ لَهُ فِيهَا. ﴿يَنْهَوْنَ﴾ [٤٤]: يُسَوِّتُونَ الْمَضَاجِعَ. ﴿الْوَدَقَ﴾ [٤٨]: الْمَطَرُ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [٢٨]: فِي الْآلِيَةِ، وَلِيهِ ﴿تَخَافُونَهُمْ﴾ [٢٨]: أَنْ يَتَوَكَّلُوا كَمَا يَتَوَكَّلُونَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا. ﴿يَصْدَعُونَ﴾ [٤٣]: يَنْفَرُونَ. ﴿فَاصْدَعْ﴾ [الحجر: ٩٤].

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿صُفِّتْ﴾ [٥٤]: وَصُفِّتْ لَعْنًا.

وَقَالَ مجاهدٌ: ﴿السَّوَى﴾ [١٠]: الْإِسَاءَةُ جَزَاءُ الْمُسِيئِينَ.

٤٧٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مَسْعُودُ وَالْأَعَشَى: عَنْ أَبِي الطَّحْطِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يُحَدِّثُ فِي كَيْدَةٍ فَقَالَ: يَجِيءُ ذَخَانٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ بِأَسْمَاعِ الْمُنَافِقِينَ وَيَنْصَارِهِمْ، يَأْخُذُ الْمُؤْمِنِينَ كَهَيْئَةِ الرُّكَامِ، فَيَرْفَعُهُ، فَاتَّيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَكَانَ مُتَكِبًا، فَقَضِبَ، فَجَلَسَ فَقَالَ: مَنْ عَلِمَ فَلْيَقُلْ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَإِنْ مِنْ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ لَا أَكْبَرُ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ لِقَبِيهِ ﷻ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾. وَإِنْ قُرَيْشٌ أَطْهَرُوا عَنِ الْإِسْلَامِ، لَدَعَا عَلَيْهِمْ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَيْهِمْ بِسَبْعِ كَسْبِ يُوسُفَ». فَاحْلَتَهُمْ سَبْعَ حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا، وَآكَلُوا مَتْنَةَ وَالْعِظَامَ، وَيَرَى الرَّجُلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ، فَيَخَافُهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، جِئْتَ تَأْمُرُنَا بِصِلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنْ قُرْمَكَ قَدْ هَلَكُوا فَادْعُ اللَّهَ، فَقَرَأَ: ﴿فَارْجُبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾

- إِلَى قَوْلِهِ - ﴿عَالُونَ﴾. اَلْكَشَفُ عَنْهُمْ عَذَابُ الْآخِرَةِ إِذَا جَاءَ ثُمَّ عَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَلَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِئُ الْبَاطِنَةَ الْكُبْرَى﴾. يَوْمَ يَنْدُرُ، وَ﴿يَوْمًا﴾ يَوْمَ يَنْدُرُ، ﴿أَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ إِلَى ﴿سَيَقُولُونَ﴾. وَالرُّومُ قَدْ مَضَى. [راجع: ١٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨].

قوله: (سورة الروم - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر.

قوله: (وقال مجاهد يخبرون يعمون) وصله الفريابي من طريق أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿فَمَا الذِّبْنُ أَسْرَا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يَجْبُونَ﴾ أي يعمون. ولابن أبي حاتم والطبري من طريق يحيى بن أبي كثير قال: ليلة السماع، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿يجبون﴾ قال: يكرمون.

قوله: ﴿فَلَا يَرَوْنَ﴾ من أعطى يعني أفضل فلا أجر له فيها وصله الطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرَوْا مِنْ أَسْوَالِ النَّاسِ﴾ [الروم: ٣٩] قال: يعطي ماله ينتهي أفضل منه. وقال عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد عن الضحاك في هذه الآية قال: هذا هو الربا الحلال بهذا الشيء لثاب أفضل منه، ذاك لا له ولا عليه. وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عبد العزيز وزاد: ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه خاصة. ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن إبراهيم قال: هذا في الجاهلية كان يعطي الرجل قرابته المال يكثر به ماله، ومن طريق محمد بن كعب القرظي قال: هو الرجل يعطي الآخر الشيء ليكافئه به ويؤاد عليه فلا يبرو عند الله. ومن طريق الشعبي قال: هو الرجل يلبس بالرجل يخلعه ويسافر معه فيجعل له ربح بعض ما يتجر فيه، وإنما أعطاه التماس حوته ولم يرد به وجه الله.

قوله: (يخبون يسبون المضاجع) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿فَلَا تَسْمَعُ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤] قال: يسبون المضاجع.

قوله: (الودق المطر) وصله الفريابي أيضاً بالإسناد المذكور.

قوله: (قال ابن عباس: ﴿هل لكم مما ملكت إيمانكم﴾ في الآية وفيه تخافونهم أن يروككم كما يروث بعضهم بعضاً) وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في هذه الآية قال: هي في الآية وفيه يقول: تخافونهم أن يروككم كما يروث بعضهم بعضاً، والضمير في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ لَاشِلَ لَهُ وَالْأَصْنَافُ، فَاللَّهُ الْمَالِكُ وَالْأَصْنَافُ عَمَلُكَ وَالْمَمْلُوكُ لَا يَسَاوِي الْمَالِكُ. ومن طريق أبي جابر قال: إن عملك لا تخاف أن يقاسمك مالك وليس له ذلك كذلك الله لا شريك له. ولابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال: هذا مثل ضربه الله لمن عدل به شيئاً من خلقه يقول: أكان أحد منكم مشركاً علكه في فراشه وزوجته؟ وكذلك لا يرضى الله أن يعدل به أحد من خلقه.

قوله: (يصدعون ينفرون، فاصدع) أما قوله ينفرون فقال أبو حنيفة في قوله يومئذ يصدعون أي ينفرون، وأما قوله: فاصدع فيشير إلى قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] وقد قال أبو حنيفة أيضاً في قوله: فاصدع بما تؤمر أي افرق واضع، وأصل الصدع الشق في الشيء، وخصه الراغب بالشق الصلب كالخشب تقول: صدعته فاصدع بالتخفيف وصدعته فتصلع بالتثنية، ومنه صداع الرأس لثرمه الاشتقاق فيه، والمراد بقوله: اصدع أي فرق بين الحق والباطل بدمائك إلى الله عز وجل وأفضل بينهما.

قوله: (وقال غيره: ضعف وضعف لعنان) هو قول الأكثر، وقرأ بهما، فالجهمود بالضم وقرأ عاصم وحزرة بالفتح في الألفاظ الثلاثة. وقال الخليل: الضعف بالضم ما كان في الجسد وبالفتح ما كان في العقل.

قوله: (وقال مجاهد: السوأي الإساءة جزاء المسيئين) وصله الفريابي، واختلف في ضبط الإساءة قليل: بكسر الهمزة والميم، وجوز ابن التين فتح أوله معذوداً ومقصوراً وهو من أسى أي حزن، وللطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أسَاوُوا السَّوْأَى أَنْ كَذَبُوا﴾ [الروم: ١٠] أي الذين كفروا جزاؤهم العذاب. ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على قريش بالسئين وسؤالهم له الدعاء برفق الخطأ، وقد تقدم شرح ذلك في الاستسقاء، ويأتي ما يتعلق بالذي وقع في صدر الحديث من الدعاء في تفسير سورة النحل إن شاء الله تعالى. وقوله: ﴿إِنْ مِنْ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ لا أعلم، أي أن يميز المعلوم من الجهول نوع من العلم، وهذا مناسب لما اشتهر من أن لا أدري نصف العلم، ولأن القول

فيما لا يعلم قسم من التكلف.

باب ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ [٣٠] لِبَدِينِ اللَّهِ.

خلق الأولين: دين الأولين، والقطرة: الإسلام.

٤٧٧هـ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَهْوَأَهُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، أَوْ يُمَجْسَانِيًّا، كَمَا تَنْتَجِ الْبَهْمَةُ بَهْمَةً جُمُعَاءُ، هَلْ تَجِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءُ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الْبَدِيعُ الْكَلِيمُ ﴾. [رواجع: ١٣٥٨، أخرجه مسلم: ٢٦٥٨].

قوله: (باب ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ لبدين الله، خلق الأولين دين الأولين) أخرج الطبري من طريق إبراهيم النخعي في قوله: ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ قال: لبدين الله. ومن طرق عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والفسحاك مطه، وفيه قول آخر أخرجه الطبري من طرق عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد قال: الإحصاء. وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ إِنَّ هَذَا إِذَا خُلِقَ الْأَوَّلِينَ ﴾ يقول: دين الأولين، وهذا يولد الأول. وفيه قول آخر أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الشعبي عن علقمة في قوله: ﴿ خُلِقَ الْأَوَّلِينَ ﴾ قال: اختلاف الأولين. ومن طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد قال: كلهم. ومن طريق قتادة قال: سيرتهم.

قوله: (والقطرة الإسلام) هو قول عكرمة، وصله الطبري من طريقه، وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك في أواخر كتاب الجنائز. ثم ذكر حديث أبي هريرة « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » وقد تقدم بسنده ومثله في كتاب الجنائز مع شرحه في « باب ما قيل في أولاد للمشركين ».

٣١ - سورة لقمان

١ - باب ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [١٣]

٤٧٧٦هـ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَبْرِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلَيْقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾. هَذَا ذَلِكَ عَلَى اصْطِحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالُوا: أَيُّهَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لَأَيُّبَ: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾. » [رواجع: ٣٢، أخرجه مسلم: ١٢٦٤].

قوله: (سورة لقمان - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت سورة والبسلة لغبر أبي ذر وسقطت البسلة قط للنسفي

قوله: (لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم) ذكر فيه حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان.

٢ - باب قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [٣٤]

٤٧٧٧هـ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، عَنْ جَبْرِ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَوْمًا بَارِئًا لِلنَّاسِ، إِذْ أَنَاةً وَجِلَّ يَمْشِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَقِيَامِهِ وَتَقِيَهُ الْآخِرَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيَهُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ، وَتَصُومَ وَتُحْشَمَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْتُورُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ سَأَخْبُثُكَ عَنْ إِشْرَاطِهَا: إِذَا وَكَدَتِ الْمَرْأَةُ رُفَّتَهَا، فَلَذَلِكَ مِنْ إِشْرَاطِهَا، وَإِذَا كَانَ الْخُفَاءُ الْمَرْأَةُ رُؤُوسَ النَّاسِ، فَلَذَلِكَ مِنْ إِشْرَاطِهَا، لِي خَمْسٌ لَا يَهْلِكُنَّ إِلَّا اللَّهُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيَتْرُكُ الْفَيْتُ وَيَقْلُمُ مَا لِي الْأَرْحَامِ ﴾. » ثُمَّ انْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: «رُؤُوسًا عَلَيَّ». فَاحْذَرُوا رُؤُوسًا فَتَرَا، هَذَا جَبْرِ، جَاءَ يَعْلَمُ النَّاسَ يَنْتَهُمُ. [رواجع: ٥٠، أخرجه مسلم: ١٠٩٤، وفيه ١٠].

٤٧٧٨هـ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلَمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾. » [رواجع: ١٠٣٩].

قوله: (باب قوله: إن الله عنده علم الساعة) ذكر فيه حديث أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وغير ذلك، وفيه لمس لا يعلمهن إلا الله وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الإيمان، وسباني في التوحيد شيء يتعلق بذلك.

قوله: (حدثني عمر بن محمد بن زيد أن أباه حدثه أن عبد الله بن عمر قال) هكذا قال ابن وهب، وخالفه أبو حاتم فقال: « عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم عن ابن عمر » أخرجه الإسماعيلي، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون لعمر بن محمد فيه شيخان أبوه وعم أبيه.

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم: مفاتيح الغيب خمس لم قرأ إن الله عنده علم الساعة) هكذا وقع مختصرا، وفي رواية أبي حاتم المذكورة مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله: إن الله عنده علم الساعة ويترن الفيت « يعني الآية كلها، وقد تقدم في تفسير سورة الرعد وفي الاستسقاء من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله » الحديث. هذا السياق في الخمس. وفي تفسير الأنعام من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ مفاتيح الغيب خمس: إن الله عنده علم الساعة إلى آخر السورة. وأخرجه الطيالسي في مسنده عن إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ « أوتي نبيكم مفاتيح الغيب إلا الخمس » ثم تلا الآية، وأما دخل له من في متن، فإن هذا اللفظ أخرجه ابن مردويه من طريق عبد الله بن سلمة عن ابن مسعود نحوه. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: عبر بالمفاتيح لتعريب الأمر على السامع لأن كل شيء جعل بينك وبينه حجاب قد غيب عنك، والتوصل إلى معرفته في العادة من الباب فإذا أخلق الباب احتيج إلى المفتاح، فإذا كان الشيء الذي لا يطلع على الغيب إلا بتوصله لا يعرف موضعه وكيف يسرف للغيب. انتهى ملخصا. وروى أحمد والبخاري وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رضى الله عنه قال: « خمس لا يعلمهن إلا الله: إن الله عنده علم الساعة » الآية وقد تقدم في كتاب الإيمان بيان جهة الحصر في قوله: ﴿ لَا يَلْعَمُهَا إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥] ويروى هنا أن ذلك يمكن أن يستفاد من الآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فالمراد بالغيب المضي فيها هو المذكور في هذه الآية التي في لقمان، ولما قوله تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى شَيْءٍ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴾ [البجن: ٢٦، ٢٧] الآية فيمكن أن يفسر بما في حديث الطيالسي، وأما ما ثبت بنص القرآن أن عيسى عليه السلام قال: «إني بعثتكم بما ياكلون وما يدخرون وأن يوسف قال: إنه ينبتهم بتأويل الطعام قبل أن يأتي إلى غير ذلك مما ظهر من المعجزات والكرامات فكل ذلك يمكن أن يستفاد من الاستثناء في قوله: ﴿ إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴾ فإنه يقتضي اطلاع الرسول على بعض الغيب والولي التابع للرسول عن الرسول بإخراجه عنه بكرم، والفرق بينهما أن الرسول يطلع على ذلك بأتوار الوحي كلها والولي لا يطلع على ذلك إلا بمنام أو إلهام والله أعلم. ونقل ابن التين عن النابودي أنه أنكر على الطبري دعواه أنه بقي من الدنيا من مجرة المصطفى نصف يوم وهو خمسمائة عام قال: وتقوم الساعة ويعود الأمر إلى ما كان عليه قبل أن يكون شيء غير الباري تعالى فلا يبقى غير وجهه، فرد عليه بأن وقت الساعة لا يعلمها إلا الله، فالنابي قاله خلاف لصريح القرآن والحديث، ثم تعبه من جهة أخرى وذلك أنه توهم من كلامه أنه ينكر البعث فادّعى على تحكيه وزعم أن كلامه لا يحتمل تأويلا، وليس كما قال بل مراد الطبري أنه يصير الأمر أي بعد فناء المخلوقات كلها على ما كان عليه أولا ثم يقع البعث والحساب، هذا الذي يجب حل كلامه عليه، وأما إنكاره عليه استخراج وقت الساعة فهو معلور فيه، ويكفي في الرد عليه أن الأمر

وقع بخلاف ما قال قد مضت خمسة ثم ثلاثمائة وزيادة، لكن الطبري تسكك بحديث أبي تميم رفته « أن يعجز هذه الأمة أن يؤخرها الله نصف يوم » الحديث أخرجه أبو داود وغيره، لكنه ليس صريحاً في أنها لا تؤخر أكثر من ذلك والله أعلم، وسياقي ما يتعلق بقدر ما بقي من الدنيا في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

٣٢ - سورة تنزيل [السجدة]

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ مَهِينٌ ﴾ [٨]: ضِعْفُ نُفْطَةِ الرَّجُلِ. ﴿ حَتَلْنَا ﴾ [١٠]: هَلَكْنَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ الْخُرُوجُ ﴾ [٢٧]: أَيْ لَا تَمُتُّوهُ إِلَّا مَمَرًا لَا يُخْشَى عَنْهَا شَيْئًا. ﴿ يَهْدِي ﴾ [٢٦]: يَهْدِي.

قوله: [سورة السجدة] - بسم الله الرحمن الرحيم كذا لأبي ذر وسقطت البسملة للتسني، ولغيرهما « تنزيل السجدة » حسب.

قوله: [وقال مجاهد: مهين ضعف نفطة الرجل] وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ من ماء مهين ﴾ ضعيف، وللغريبي من هذا الوجه في قوله: ﴿ من سلالة من ماء مهين ﴾ [السجدة: ٨] قال: نفطة الرجل.

قوله: [حطلنا هلكنا] وصله الغريبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ وقالوا إنما خلطنا في الأرض ﴾ [السجدة: ١٠] قال: هلكنا.

قوله: [وقال ابن عباس الجزر التي لا تخطر إلا مطراً لا يهني عنها شيئاً] وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن رجل عن مجاهد عنه مثله، وذكره الغريبي وإبراهيم الحري في « غريب الحديث » من طريق ابن أبي نجيح عن رجل عن ابن عباس كذلك زاد إبراهيم، وعن مجاهد قال: هي أرض آيين. وأكثر ذلك الحري وقال: أبين مدينة معروفة باليمن فلعل مجاهداً قال ذلك في وقت لم تكن آيين تثبت فيه شيئاً. وأخرج ابن عينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قوله: ﴿ إلى الأرض الجزر ﴾ [السجدة: ٢٧] قال: هي أرض باليمن. وقال أبو عبيدة: الأرض الجزر اليابسة الغليظة التي لم يصبها مطر.

قوله: [يهد يبين] أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ أو لم يهد لهم ﴾ قال: أو لم يبين لهم. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ أو لم يهد لهم ﴾ [السجدة: ٢٦] أي يبين لهم وهو من الهدى.

١ - باب قوله: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ

لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [١٧]

٧٧٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَغْدِثُ لِبَنَادِي الصَّالِحِينَ: مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الْفُرُوزُ إِنْ شِئْتُمْ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾. »

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ اللَّهُ... وَفَقُلْتُ: قِيلَ لِسُفْيَانَ: رَوَيْتَهُ؟

قَالَ: فَأَيُّ شَيْءٍ؟

وَقَالَ أَبُو معاويةَ: عَنِ الْأَعْمَشِ: عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قُرَأَتْ أَعْيُنٌ. [راجع: ٣٢٤٤. أخرجه مسلم: ٢٨٢٤].

٧٨٠ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: عَنِ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَغْدِثُ لِبَنَادِي الصَّالِحِينَ: مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ

بَشَرٍ، ذَخْرًا، بَلَّةً مَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ. ثُمَّ قُرَأَ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾. [راجع: ٣٢٤٤. أخرجه مسلم: ٢٨٢٤].

قوله: [باب قوله: فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين] ترا الجمهور أخفي بالتحريك على البناء للمفعول، وقرا حزة بالإسكان فعلاً مضارعاً مستنداً للمتكلم، ويؤيده قراءة ابن مسعود « أخفي » بنون العظمة؛ وقراهما حمد بن كعب « أخفى » بفتح أوله وفتح الفاء على البناء للفاعل وهو الله، ونحوها قراءة الأعمش « أخفيت » وذكر المصنف في آخر الباب أن أبا هريرة قرا « قرأت أعين » بصيغة الجمع وبها قرا ابن مسعود أيضاً وأبو الدرداء، قال أبو عبيدة: ورأيتها في المصحف الذي يقال له الإمام « قرة » بالهاء على الوجهة وهي قراءة أهل الأمصار.

قوله: [يقول الله تعالى: أعددت لعبادي] ووقع في حديث آخر « أن سبب هذا الحديث أن موسى عليه السلام سأل ربه من أعظم أهل الجنة منزلة؟ فقال: غرست كرامتهم بيدي وخشت عليها، فلا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » أخرجه مسلم والترمذي من طريق الشعبي سمعت المغيرة بن شعبة على المنبر يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم « أن موسى سأل ربه » فذكر الحديث بطوله وفيه هذا، وفي آخره: قال: ومصدق ذلك في كتاب الله « فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ».

قوله: [ولا خطر على قلب بشر] زاد ابن مسعود في حديثه « ولا يعلمه ملك مقرب ولا نبي مرسل » أخرجه ابن أبي حاتم، وهو يفتح قول من قال: إنما قيل: البشر لأنه يخطر بقلوب الملائكة. والأولى حل التي فيه على صومه فإنه أعظم في التض.

قوله: [ذخراً] بضم الدال المهملة وسكون اللامجمة منصوب متعلق بأعددت أي جعلت ذلك لهم مخدوراً.

قوله: [من به ما أطلعهم عليه] قال الخطابي: كانه يقول: دع ما أطلعتم عليه فإنه سهل في جنب ما أخرجه لهم. قلت: وهذا لا يخفى بشرح « به » بغير تقدم « من » عليها، وأما إذا تعلقت من عليها فقد قيل: في معنى كيف ويقال: بمعنى أجل ويقال: بمعنى غير أو سوى وقيل: بمعنى فضل، لكن قال الصفهاني: اتفقت نسخ الصحيح على « من به » والصواب إسقاط كلمة « من » وتعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى دع، وأما إذا فسرت بمعنى من أجل أو من غير أو سوى فلا، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات من. وأخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه ابن مردويه من رواية أبي معاوية عن الأعمش كذلك، وقال ابن مالك: المعروف « به » اسم فعل بمعنى أترك ناصباً لا يليها بمقتضى المفعولية، واستعماله مصدرًا بمعنى الترك مضافاً إلى ما يليه، والفتحة في الأولى بنائية وفي الثانية إعرابية، وهو مصدر مهمل القيل عن الصرف. وقال الأفش: به هنا مصدر كما قول ضرب زيد، وتندر دخول من عليها زائدة. ووقع في « المغني لابن هشام » أن به استعملت معربة مجرورة بمن وأنها بمعنى غير ولم يذكر سواء، وفيه نظر لأن ابن التين حكى رواية من به بفتح الهاء مع وجود من، فعلى هذا فهي مبنية وما مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء والخبر هو الجار والجرور المقصم ويكون المراد ببه كيف التي يقصد بها الاستبعاد والمعنى من أين أطلعكم على هذا القدر الذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به، ودخل من على به إذا كانت بهذا المعنى جاز كما أشار إليه الشرف في « شرح الحاشية ». قلت: وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه « ولا خطر على قلب بشر ذخراً من به ما أطلعتم » أنها بمعنى غير وذلك لمن تأمله، والله أعلم.

قوله: [وقال أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح: قرا أبو هريرة قرأت أعين] وصله أبو عبيدة القاسم بن سلام في كتاب « فضائل القرآن » له عن أبي معاوية بهذا الإسناد مثله سواء، وأخرج مسلم الحديث كله عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية به.

٣٣ - سورة الأحزاب

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ صَبَّحَهُمْ ﴾ [٢٦]: فَصَوَّرَهُمْ. مَعْرُوفًا فِي الْكِتَابِ.

١ - باب ﴿ النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [٩]

٧٨١ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي غَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ

من قضي عليه ﴿أي نذر، والنحب النذر والنحب أيضاً النفس والنحب أيضاً الخطر العظيم، وقال غيره: النحب في الأصل النذر ثم استعمل في آخر كل شيء. وقال عبد الرزاق: أبنا معمر عن الحسن في قوله ﴿فمنهم من قضي عليه﴾ قال: قضي أجله على الوفاء والتصدق وهذا مخالف لما قاله غيره، بل ثبت عن عائشة ؓ أن طلحة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أنت يا طلحة ممن قضي عليه ؑ أخرجه ابن ماجه والمحاكم. ويمكن أن يجمع بحمل حديث عائشة على الجواز، وقضي بمعنى يقضي. ووقع في تفسير ابن أبي حاتم: منهم عمار بن ياسر. وفي تفسير عيسى بن سلام: منهم حمزة وأصحابه. وقد تقدم في قصة أس بن النضر قول أس بن مالك: منهم أس بن النضر. وعند الحاكم من حديث أبي هريرة: منهم مصعب بن عمير، ومن حديث أبي ذر أيضاً.

قوله: ﴿أطارها جوانها﴾ هو قول أبي عبيدة.

قوله: ﴿الفتة لأتوها لأعطوها﴾ هو قول أبي عبيدة وهو على قراءة أتوها بالمد، وأما من قرأها بالقصر وهي قراءة أهل الحجاز فمعناه جاؤوها، ثم ذكر طرماً من حديث أس بن قصة أس بن النضر، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الجهاد.

قوله: ﴿أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت قال: لما نسخنا الصحف في المصاحف﴾ تقدم في آخر تفسير التوبة من وجه آخر عن الزهري عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت، لكن في تلك الرواية أن الآية ﴿لقد جاءكم رسول﴾ [التوبة: ١٢٨] وفي هذه الآية ﴿من المؤمنين رجال﴾ فالذي يظهر أنهما حديثان، وسيأتي في فضائل القرآن من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بالحدِيثين معاً في سياق واحد.

قوله: ﴿قلت آية من سورة الأعراف كت كثيراً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها﴾ هذا يدل على أن زيداً لم يكن يعتمد في جمع القرآن على علمه، ولا يقتصر على حفظه، لكن فيه إشكال لأن ظاهره أنه اكتفى مع ذلك بخزعة وحده والقرآن إنما يثبت بالتواتر، والذي يظهر في الجواب أن الذي أشار إليه أن قد قد وجدوها مكتوبة، لا قد وجدوها محفوظة، بل كانت محفوظة عنده وعند غيره، ويدل على هذا قوله في حديث جمع القرآن ؓ فأخذت أتبعه من الرقاع والمصب ؑ كما سيأتي مبسوطاً في فضائل القرآن. وقوله: ﴿وخزعة الأنصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين﴾ يشير إلى قصة خزعة المذكورة هو خزعة بن ثابت كما سألته في رواية إبراهيم بن سعد الآية. وأما قصته المذكورة في الشهادة فأخرجها أبو داود والنسائي، وروعت لنا بعلو في ؓ جزء محمد بن يحيى الذهلي ؓ من طريق الزهري أيضاً عن عمارة بن خزيمة عن عمه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؑ أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع من أعرابي فرساً، فاستبعه ليقضيه ثمن الفرس فأصرح النبي صلى الله عليه وسلم المشي وأبطأ الأعرابي، فطلق رجال يعترضون الأعرابي يسأله عن الفرس حتى زادوا على ثمنه فذكر الحديث قال: ففلسق الأعرابي يقول: هلم شهيداً يشهد أنني قد بعثك، فمن جاء من المسلمين يقول: وملك إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقول إلا الحق، حتى جاء خزعة بن ثابت فاستمع المراجعة فقال: أنا أشهد أنك قد باعته، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: م تشهد؟ قال: تصديقك. فبعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزعة بشهادة رجلين ؑ ووقع لنا من وجه آخر أن اسم هذا الأعرابي سواد بن الحارث، فأخرج الطبراني وابن شامين من طريق زيد بن الحباب. ض ؑ عن محمد بن زبارة بن خزيمة حديثي عمارة بن خزيمة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرساً من سواد بن الحارث فبجده، فشهد له خزعة بن ثابت، فقال له: م تشهد ولم تكن حاضر؟ قال: تصديقك وأنت لا تقول إلا حقاً. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: من شهد له خزعة أو عليه فحسبه ؑ قال الخطابي: هذا الحديث حله كثير من الناس على غير عمله، وتدرج به قوم من أهل البدع إلى استحلال الشهادة لمن حلف عندهم بالصدق على كل شيء ادعاه، وإنما وجه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم على الأعرابي بعمله وجرت شهادة خزعة مجرى التوكيد لقوله والاستظهار على خصمه فصار في التعديل كشادة الأثنين في غيرها من القضايا انتهى. وفيه فضيلة الفتنة في الأمور وأنها ترفع منزلة صاحبها، لأن السبب الذي أبداه خزعة حاصل في نفس الأمر يعرفه غيره من الصحابة، وإنما هو ما اختص بتفضله لما غفل عنه غيره مع وضوح جوري على ذلك بأن خص بفضيلة من شهد له خزعة أو عليه فحسبه.

(قصة): زعم ابن التين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لخزعة لما جعل شهادته شهادتين ؑ لئلا يثبته على ما شاهدته انتهى. وهذه الزيادة لم أتفق عليها

النبي ﷺ قال: ﴿ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة، أفرعوا إن يشئتم﴾ ﴿النبي ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ ﴿فأيمنا مؤمن تركه مالاً قليلاً غصبته من كانوا، فإن تركه ذنباً، أو حياءاً قليلاً﴾ قالوا مولاه. [راجع: ٢٢٩٨]. أخرجه مسلم: [١٦١٩].

قوله: (سورة الأعراف - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت سورة والبسلة لغير أبي ذر وسقطت البسلة قط للنسائي.

قوله: (وقال مجاهد: صياصيمهم قصورهم) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيع عنه.

قوله: (معروفاً في الكتاب) ثبت هذا للنسائي وحده، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عن ابن جريج قال: قلت لعطاء في هذه الآية ﴿إلا أن تعلموا إلى أوليائكم معروفاً﴾ [الأعراف: ٦] فقال: هو إطاء المسلم الكافر بينهما قرابة صلة له.

قوله: (النبي ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ثبت هذه الترجمة لأبي ذر، وذكر فيه حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ما من مؤمن إلا وأنا أولى به﴾ الحديث، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى.

٢ - باب ﴿ادعوهم لأبائهم هو أفسط عند الله﴾ [٥]

٤٧٨٢ - حَدَّثَنَا مُتَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، قَوْلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا كُنَّا نَدْعُوهُ إِلَّا زَيْدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾. [أخرجه مسلم: ٢٤٢٥].

قوله: (باب ادعوهم لأبائهم هو أفسط عند الله) أي أصله، وسيأتي تفسير القسط، والفرق بين القاسط والمقسط في آخر الكتاب.

قوله: (إن زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد، حتى نزل القرآن: ادعوهم لأبائهم هو أفسط عند الله) في رواية القاسم بن معن عن موسى بن عقبة في هذا الحديث ؑ ما كنا ندعو زيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا زيد بن محمد ؑ أخرجه الإسماعيلي. وفي حديث عائشة الآتي في النكاح في قصة سالم مولى أبي حذيفة ؑ وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث ميراثه، حتى نزلت هذه الآية ؑ وسيأتي مزيد الكلام على قصة زيد بن حارثة في ذلك بعد قليل إن شاء الله تعالى.

٣ - باب ﴿فمنهم من قضي نحبه ومنهم من ينتظر﴾

وَمَا يَدَّبُّوا تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾

نَحْبُهُ. عَهْدُهُ. ﴿أَطَارَهَا﴾ [١٤]: ﴿جَوَانِهَا﴾. ﴿الْفِتَّةُ لِأَتَوْهَا﴾ [١٤]: لِأَطْوَاهَا.

٤٧٨٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: نَزَى هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾. [راجع: ٢٨٥٥]. أخرجه مسلم: ١٩٠٣. مطولاً.

٤٧٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: لَمَّا نَسَخْنَا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، قَدَّمْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ: كَتَّ كَثِيرًا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ إِخْوَانِي مَعَ خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَلْبَسِي جَنَاحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَهَادَةَ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾. [راجع: ٢٨٠٧].

قوله: (باب ﴿فمنهم من قضي نحبه﴾ عهده) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فمنهم

٤ - باب قوله: ﴿ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ

إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيِّنَتْهَا فَعَلَّائِنْ أَمْعُنْكُمْ

وَأَسْرَحْكُمْ مَرَّاحًا جَمِيلًا ﴾ [٢٨]

وَقَالَ مَقْمَرٌ: الْفَرْجُ: أَنْ تُخْرِجَ مَخَابِئَهَا. ﴿ سُنَّةُ اللَّهِ ﴾ [٦٢]: اسْتَشْهَرَهَا جَعَلَهَا.

٤٧٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو

سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهَا حِينَ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّرَ أَزْوَاجَهُ، فَبَدَأَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَسْجُلِي حَتَّى تَسْأَلِي أَبِيكَ». وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبُوئِي لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُنِي بِإِيقَافِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ ﴾: إِلَى تَمَامِ الْآيَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: فَيَا أَيُّ هَذَا اسْتَأْذِيرُ أَبُوئِي؟ فَأَمَرَنِي أَبُوئِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالنَّارُ الْآخِرَةُ. [الطبر: ٤٧٨٦، أخرجه مسلم: ٤٧٨٥].

قوله: (باب قل لأزواجكم إن كنتم تريدون الحياة الدنيا وزينتها فصالحين أمعنكم وأسرحكم مراحاً جميلاً) في رواية أبي ذر: «أمكنكم الآية».

قوله: (وقال معمر) كذا لابي ذر. وسقط هذا المزو من رواية غيره.

قوله: (الفرج أن تخرج زينتها) هو قول أبي حنيفة واسمه معمر بن المنذر، ولفظه في «كتاب الجواز»: في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْرِيْنَ تَرَجِ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٢٣] هو من التبرج، وهو أن يبرزن حاسنهن. وتوهم منطلعي ومن قلده أن مراد البخاري معمر بن راشد فنسب هذا إلى تخرج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر، ولا وجود لذلك في تفسير عبد الرزاق، وإنما أخرج عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في هذه الآية قال: كانت المرأة تخرج تمشي بين الرجال فلذلك تخرج الجاهلية، وعند ابن أبي حاتم من طريق شيان عن قتادة قال: كانت لمن مشية وتكسر وتفتح إذا خرجن من البيوت فهين عن ذلك. ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: قال عمر: ما كانت إلا جاهلية واحدة. فقال له ابن عباس: هل سمعت بأبلى إلا وما أخرة؟ ومن وجه آخر عن ابن عباس قال: تكون جاهلية أخرى. ومن وجه آخر عنه قال: كانت الجاهلية الأولى ألف سنة فيما بين نوح وإدريس، وإسناده قوي. ومن حديث عائشة قالت: الجاهلية الأولى بين نوح وإبراهيم، وإسناده ضعيف. ومن طريق حار وهو الشيء قال: هي ما بين عيسى ومحمد. وعن مقاتل بن حيان قال: الأولى زمان إبراهيم، والأخرى زمان محمد قبل أن يبعث. قلت: ولعله أراد الجمع بين ما نقل عن عائشة وعن الشيء والله أعلم.

قوله: (سنة الله استعها جعلها) هو قول أبي حنيفة أيضاً وزاد: جعلها سنة. ونسبه منطلعي ومن تبعه أيضاً إلى تخرج عبد الرزاق عن معمر، وليس ذلك فيه.

قوله: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءها حين أمر الله أن يخير أزواجه) سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده.

٥ - باب ﴿وإن كنتم تريدون الله ورسوله والدنار الآخرة

فإن الله أعد للمحسنات منكم أجراً عظيماً﴾ [٢٩]

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿وَأَذْكُرُنَا مَا يُقَالُ فِي يَوْمِكُنَّ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [٣٤]: الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ.

٤٧٨٦ - وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو

سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِقَوْلِهِ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَسْجُلِي حَتَّى تَسْأَلِي أَبِيكَ». قَالَتْ: وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبُوئِي لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُنِي بِإِيقَافِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ

الدُّنْيَا وَزَيَّنَتْهَا﴾ - إِلَى - ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قَالَتْ: فَقُلْتُ: فَيَا أَيُّ هَذَا اسْتَأْذِيرُ أَبُوئِي؟ فَأَمَرَنِي أَبُوئِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالنَّارُ الْآخِرَةُ، قَالَتْ: ثُمَّ قَعَلَ لِأَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ.

تَابَعَهُ مُوسَى بْنُ الْحَقَنِ، عَنْ مَقْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو سَلَمَةَ الْمَقْمَرِيُّ، عَنْ مَقْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. [الذريع: ٤٧٨٥، أخرجه مسلم: ٤٧٨٥].

قوله: (باب قوله: وإن كنتم تريدون الله ورسوله) ساقوا كلهم الآية إلى «عظيماً».

قوله: (وقال قتادة: وأذكرون ما يطى في يومكن من آيات الله والحكمة، القرآن والسنة) وصله ابن أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة بلفظ «من آيات الله والحكمة، القرآن والسنة» أورد بصورة ألف والنشر المرتب، وكذا هو في تفسير عبد الرزاق.

قوله: (وقال الليث: حدثني يونس) وصله الذهلي عن أبي صالح عنه، وأخرجه ابن جرير والنسائي والإسماعيلي من رواية ابن وهب عن يونس كذلك.

قوله: (لا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه) ورد في سبب هذا التخيير ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال: «دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم» الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم: «من حولي كما ترى يسألني التفقة» يعني نسائه، وفيه أنه اختزن شهراً ثم نزلت عليه هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ﴾ حتى بلغ «أجراً عظيماً» قال: فبدأ بعائشة فذكر نحو حديث الباب، وقد تقدم في المظالم من طريق عقيل ويأتي في النكاح أيضاً من طريق شعيب كلاهما عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس عن عمر في قصة المرافين اللتين تظاهرتا بطوله وفي أخرى: «حين أفضته حفصة إلى عائشة» وكان قد قال: ما أنا بدخل عليهن شهراً من شدة مودته عليهن حتى عاتبته الله، فلما مضت تسع وعشرون دخل على عائشة فبدأ بها، فقالت له: إنك أقسمت أن لا تدخل علينا شهراً. وقد أصبحنا تسع وعشرين ليلة أمعنا هذا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: الشهر تسع وعشرون. وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين. قالت عائشة: «فأنزلت آية التخيير، فبدأ بي أول امرأة» فقال: «إني ذاكرك أمراً، فلا عليك أن لا تسجلي» الحديث. وهذا السياق ظاهره أن الحديث كله من رواية ابن عباس عن عمر، ولما المروري عن عائشة فمن رواية ابن عباس عنها، وقد وقع التصريح بذلك فيما أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق أبي صالح عن الليث بهذا الإسناد إلى ابن عباس قال: «قالت عائشة: أنزلت آية التخيير، فبدأ بي» الحديث. لكن أخرج مسلم الحديث من رواية معمر عن الزهري فقصه تفصيلاً حسناً، وذلك أنه أخرجه بطوله إلى آخر قصة عمر في المظاهرين إلى قوله: «حتى عاتبته» ثم عقبه بقوله: «قال الزهري: أخبرني عروة عن عائشة قالت: لما مضت تسع وعشرون» فذكر مراجعتها في ذلك ثم عقبه بقوله: «قال: يا عائشة إني ذاكرك أمراً فلا عليك أن لا تسجلي حتى تستأمري أبوك» الحديث. فعرف من هذا أن قوله: «فلما مضت تسع وعشرون إلخ» في رواية عقيل هو من رواية الزهري عن عائشة بحذف الواسطة، ولعل ذلك وقع عن حمد من أجل الاختلاف على الزهري في الواسطة بينه وبين عائشة في هذه القصة بعينها كما بينه المصنف هنا، وكان من أوجه في رواية ابن عباس شيء على ظاهر السياق ولم يفتن للتفصيل الذي وقع في رواية معمر، وقد أخرج مسلم أيضاً من طريق سماك بن الوليد عن ابن عباس «حدثني عمر بن الخطاب قال: لما اهتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه دخلت المسجد» الحديث بطوله وفي أخرى: «قال: وأنزل الله آية التخيير» فاتفق الحديثان على أن آية التخيير نزلت عقب فراغ الشهر الذي استأذن فيه، ووقع ذلك صريحاً في رواية عروة عن عائشة قالت: «لما نزل النبي صلى الله عليه وسلم إلى نسائه أمر أن يخبرن» الحديث أخرجه الطبري والطحاوي، واختلف الحديثان في سبب الاعتزال، ويمكن الجمع بأن يكون القضيبتان جميعاً سبب الاعتزال فإن قصة المظاهرين خاصة بهما، وقصة سؤال التفقة عامة في جميع النسوة، ومناسبة آية التخيير بقصة سؤال التفقة البين منها بقصة المظاهرين، وسيأتي في «باب من خير نساءه» من كتاب الطلاق بيان الحكم فيمن خيرها زوجها إن شاء الله تعالى.

وقال المسعودي: اختلف هل كان التخيير بين الدنيا والآخرة أو بين الطلاق والإقامة عنده؟ على قولين للعلماء أشبههما بقول الشافعي الثاني، ثم قال: إنه الصحيح.

وهي فاطمة بنت الضحاك لعموم قوله: ثم فعل الخ.

قوله: (تابعه موسى بن أعين عن معمر عن الزهري أخبرني أبو سلمة) يعني عن عائشة وصله النسائي من طريق محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي فذكره.

قوله: (وقال عبد الرزاق وأبو سفيان العمري عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة) أما رواية عبد الرزاق فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه، وأخرجها أحمد وإسحاق في مستندهما عنه، وقصر عن قصر تقريبها على ابن ماجه. وأما رواية أبي سفيان العمري فأخرجها الدخلي في الزهريات وتابع معمرًا على عروة جعفر بن برقان، ولعل الحديث كان عند الزهري عنهما فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، وإلى هذا مال الترمذي. وقد رواه عقيل وشعيب عن الزهري عن عائشة بغير واسطة كما قطعته، والله أعلم

٦ - باب ﴿ وَنُخْصِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾

وَنُخْصِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تُخْشَاهُ ﴿٣٧﴾

٤٧٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ حَمَّادٍ بْنِ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ؓ: أَنَّ صَلَوةَ الْآيَةِ: ﴿ وَنُخْصِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾. نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ. (نظر: ٧٤٢٠).

قوله: (باب ونخصي في نفسك ما الله مبديه ونخصي الناس والله أحق أن تخشاه) لم تختلف الروايات أنها نزلت في قصة زيد بن حارثة وزينب بنت جحش.

قوله: (حدثنا معلى بن منصور) هو الرازي، وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وآخر في البيوع، وقد قال في التاريخ الصغير: «دخلنا عليه سنة عشر، فكانه لم يكرهه» ولهذا حدث عنه في ملحقين للمرضعين بواسطة.

قوله: (حدثنا ثابت) كذا قال معلى بن منصور عن حماد، وتابعه محمد بن أبي بكر اللقمي وعام وغيرهما، وقال الصلت بن مسعود وروح بن عبد المؤمن وغيرهما: «عن حماد بن زيد عن أبيوب عن أبي قتادة عن أنس» فعمل لحامد فيه إسناده. وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن أبيوب صاحب البصري عن حماد بن زيد بالإسنادين معاً.

قوله: (إن هذه الآية ونخصي في نفسك ما الله مبديه) نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة هكذا اقتصر على هذا القدر من هذه القصة، وقد أخرجه في التوحيد من وجه آخر عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: «جاء زيد بن حارثة يشكو، فعمل النبي صلى الله عليه وسلم يقول: اتق الله وأمسك عليك زوجك، قال أنس: لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتماً شيئاً لكم هذه الآية» قال: «وكانت فتخبر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم» الحديث، وأخرجها أحمد عن مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد بهذا الإسناد بلفظ «أبى رسول الله منزل زيد بن حارثة فجاءه زيد يشكوها إليه، فقال له: أمسك عليك زوجك واتق الله»، فنزلت إلى قوله: «زوجانها» قال: يعني زينب بنت جحش» وقد أخرج ابن أبي حاتم هذه القصة من طريق السدي فساقها سياقاً واضحاً حسناً ولفظه «بلغنا أن هذه الآية نزلت في زينب بنت جحش، وكانت أمها أمة بنت عبد المطلب حمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يزوجه زيد بن حارثة مولاه فكرهت ذلك، ثم إنها رضيت بما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها إياه، ثم أعلم الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بعد أنها من أزواجه فكان يستحي أن يسم بطلانها، وكان لا يزال يكون بين زيد وزينب ما يكون من الناس، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسك عليه زوجة وأن يتقي الله، وكان يمشي الناس أن يعبسوا عليه ويقولوا تزوج امرأة ابنه، وكان قد تبنى زيداً» وعنه من طريق علي بن زيد عن علي بن الحسين بن علي قال: أعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن زينب مستكون من أزواجه قبل أن يتزوجها، فلما أتاه زيد يشكوها إليه وقال له: اتق الله وأمسك عليك زوجك قال الله: قد أخبرتك أبي مزوجكها، ونخصي في نفسك ما الله مبديه. وقد أظنب الترمذي الحكيم في تحسين هذه الرواية وقال: أنها من جواهر العلم المكتون. وكانه لم يقف على تفسير السدي الذي أبودته، وهو أوضح سياقاً وأصح إسناداً إليه لضعف علي بن زيد بن جدهان.

وروي عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: جاء زيد بن حارثة فقال: يا رسول

ولكنا قال القرطبي: اختلف في التخيير هل كان في البقاء والطلاق أو كان بين الدنيا والآخرة انتهى. والذي يظهر لجمع بين القولين، لأن أحد الأمرين ملزوم للآخر، وكأنهم خبرين بين الدنيا فيطلقون وبين الآخرة فيمسكون، وهو مقتضى سياق الآية. ثم ظهر لي أن عمل القولين هل نوحى إليهم الطلاق أم لا؟ ولهذا أخرج أحمد عن علي قال: «لم يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه إلا بين الدنيا والآخرة».

قوله: (فلا عليك أن لا تعجلي) أي فلا بأس عليك في الثاني وعدم العجلة حتى تشاوري أبيوك.

قوله: (حتى تستأيري أبيوك) أي تطلي بينهما أن بينا لك رأيهما في ذلك. ووقع في حديث جابر «حتى تستشيري أبيوك» زاد محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة «إني عارض عليك أمراً فلا تفتاني فيه بشيء حتى تعرضه على أبيوك أبي بكر وأم رومان» أخرجه أحمد والطبري، ويستدل منه أن أم رومان كانت يومئذ موجودة، فيرد به على من زعم أنها ماتت سنة ست من الهجرة، فإن التخيير كان في سنة تسع.

قوله: (قالت: فلي أي هذا أسأمر أبيوك؟) في رواية محمد بن عمرو «قالت فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، ولا أؤامر أبيوك أبي بكر وأم رومان، فضحك» وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه عند الطبري «فرح».

قوله: (لم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت) في رواية عقيل «ثم خير نساءه فقلن مثل ما قالت عائشة» زاد ابن وهب عن يونس في روايته «فلم يكن ذلك طلاقاً حين قاله لمن فاخترنه» أخرجه الطبري. وفي رواية محمد بن عمرو المذكورة «ثم استقرى الحبر يعني حبر أزواجه فقال: إن عائشة قالت كذا، قلن: ونحن نقول مثل ماقلته،» وقوله: «استقرى الحبر» أي تبع، والحبر بضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة بضم ثم مكون، والمراد مساكن أزواجه صلى الله عليه وسلم، وفي حديث جابر المذكور أن عائشة لما قالت: «بل اختار الله ورسوله والدار الآخرة» قالت: «يا رسول الله وأمسك أن لا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت، فقال: لانسائي امرأة منهن إلا أخبرتها، إن الله لم يبعثني متمتاً وإنما بعثني معلماً ميسراً». وفي رواية معمر عند مسلم «قال معمر: فأخبرني أيوب أن عائشة قالت: لا تخبر نساءك أنني اخترتك، فقال: إن الله أرسلني مبلغاً ولم يرسلني متمتاً» وهذا منقطع بين أيوب وعائشة، وشهد لصحته حديث جابر والله أعلم.

وفي الحديث ملاطفة النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه وحلمه عنهن وصبره على ما كان يصدر منهن من إبدال وغيره مما يشهده عليهن الغيرة. وفيه فضل عائشة لبداهته بها، كذا قرره النووي، لكن روى ابن مردويه من طريق الحسن عن عائشة أنها طلبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوباً، فأمر الله نبيه أن يغير نساءه. أما عند الله تردن أم الدنيا! فإن ثبت هذا وكانت هي السبب في التخيير فلعل البداهة بها لذلك، لكن الحسن لم يسمح من عائشة فهو ضعيف، وحديث جابر في أن النسوة كن يسألنه النكاح أصبح طريقاً منه، وإذا تقرر أن السبب لم يتحد فيها وقدمت في التخيير دل على المراد لاسيما مع تقدمه لها أيضاً في البداهة بها في الدخول عليها. وفيه أن صغر السن مظنة لنقص الرأي، قال العلماء: إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن تستأمر أبيوها خشية أن يحلمها صغر السن على اختيار الشق الآخر، لاحتمال أن لا يكون عندها من الملكة ما يدفع ذلك العارض، فإذا استشارت أبيوها أوضعا ما لها في ذلك من المنفعة وما في مقابلة من المصلحة، ولهذا لما فطنت عائشة لذلك قالت: «قد علم أن أبيوك لم يكونا يأمراني بفراقه» ووقع في رواية عمرة عن عائشة في هذه القصة «وخشي رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثي» وهذا شاهد للتأويل المذكور، وفيه مقابلة عظيمة لعائشة وبين كمال عقلها وصحة رأيها مع صغر سنها، وأن الفكرة تحمل المرأة الكاملة الرأي والعقل على ارتكاب ما لا يليق عائلتها لسؤالها النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يخبر أحداً من أزواجه بفعلها، ولكنه صلى الله عليه وسلم لم علم أن الخامل لها على ذلك ما طبع عليه النساء من الغيرة وحب الاستبداد دون ضررها ما يسعفها بما طلبت من ذلك.

(فتية): وقع في النهاية والوسط التصريح بأن عائشة أرادت أن يختار نساءه الفراق، فإن كانا ذكراه فيما فهماه من السياق فذاك وإلا فلم أر في شيء من طرق الحديث التصريح بذلك، وذكر بعض العلماء أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم تغيير أزواجه واستدلت لي هذه القصة، ولا دالة فيها على الاختصاص. نعم ادعى بعض من قال: إن التخيير طلاق أنه في حق الأمة، واخص هو صلى الله عليه وسلم بأن ذلك في حقه ليس بطلاق، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى. واستدل به بعضهم على ضعف ما جاء أن من الأزواج حبيز من اختارت الدنيا فتزوجها

اللَّهُ أَنْ أَوْفَىٰ عَلَيْكَ أَخَدًا.

تَابَهُ عِيَادُ بْنُ عِيَادٍ: سَمِعَ عَصِيمًا. [أخرجه مسلم: ١٤٧٦].

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ: تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ، وَمِنْ ابْتِغَايَ عَنْ عَزْلَتِ فُلَا جَنَاحَ عَلَيْكَ﴾ كَذَا لِلْجَمْعِ، وَسَقَطَ لَفْظُ «بَابُ» لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ، وَحَسَى الْوَاحِدِ عَنِ الْمُقْسِرِينَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ عَقِبَ نَزُولِ آيَةِ التَّخْيِيرِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّخْيِيرَ لَمَّا وَقَعَ اشْتَقَّ بَعْضُ الْأَزْوَاجِ أَنْ يُطْلَقَهُنَّ فَرُوعُنَ أَمْرَ الْقِسْمِ إِلَيْهِ، فَانْزَلَتْ ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ﴾ الْآيَةُ.

قوله: ﴿قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تُرْجِي تَوْحِي﴾ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ.

قوله: ﴿أَرَجَاهُ أُخْرَى﴾ هَذَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَاءِ ذَكَرَهُ هُنَا اسْتِطْرَافًا. وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَرَجَاهُ وَأَخْشَاهُ﴾ [الشُّعْرَاءُ: ٣٦] قَالَ: أُخْرَى وَأَخَاهُ.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى﴾ هُوَ الطَّلَاحِيُّ وَقِيلَ: الْبَلْخِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِيِّينَ.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامٌ: هُوَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَخْبَرِ عَلَى الصَّيْفَةِ وَهُوَ جَائِزٌ.

قوله: ﴿كَتَبْتُ أَطْلُفُ﴾ كَذَا وَقَعَ بِالْفَتْحِ الْمَمْجُوعَةُ مِنَ الْغِيَرَةِ وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِإِسْنَادٍ «كَانَتْ تَعْمُرُ اللَّاتِي وَمَعِنَ أَنْفُسُهُنَّ» بَعَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَتَشْدِيدٌ.

قوله: ﴿وَهِيَ أَنْفُسُهُنَّ﴾ هَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْوَاهِبَةَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ، وَيَأْتِي فِي النِّكَاحِ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ قِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذِي طَلَبَهَا قَالَ: «الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ» وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ ابْنَةَ فُذَكْرَتٍ مِنْ جَاهِلِيَّةٍ فَاتَرَكْتُهَا بِهَا. فَقَالَ: قَدْ قَبِلْتُهَا. فَلَمْ تَزَلْ تَذْكُرْ حَتَّى قَالَتْ لَمْ تَصْغِرْ قَطُّ. فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِي ابْنَتِكَ» وَأُخْرِجَهُ أَحَدُ أَخْبَاءَهُ، وَهَذِهِ امْرَأَةٌ أُخْرَى بِلَا شَكٍّ. وَهَذَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَوْلَةٍ بِنْتِ حَكِيمٍ، وَسَيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْبَلْخِيَّ أَشَارَ إِلَيْهَا بِمَعْلُوفٍ. وَمِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: مِنَ الْوَاهِبَاتِ أُمُّ شَرِيكِ. وَأُخْرِجَهُ السَّائِي مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ. وَعِنْدَ أَبِي حَبِيذَةَ مَعْمَرُ بْنُ الشَّيْثِيِّ أَنَّ مِنْ الْوَاهِبَاتِ فَاطِمَةُ بِنْتُ شَرِيحٍ. وَقِيلَ: إِنَّ لَيْلَى بِنْتَ الْحَطْمِ عَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ. وَمِنْهُنَّ زَيْنَبُ بِنْتُ خَزِيمَةَ، جَاءَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَلَيْسَ بِشَائِبَةٍ، وَخَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ وَهِيَ فِي هَذَا الصَّحِيحِ. وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، وَهَذَا مُنْقَطِعٌ. وَأُورِدَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مَرْسَلٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَيَعَارِضُهُ حَدِيثُ سَمَكَةَ عَنْ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَمْ يَكُنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَالْمُرَادُ بِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ عَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ وَإِنْ كَانَ مَبَاحًا لَهُ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى إِيرَادِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِكَهَا﴾، وَقَدْ بَيَّنَّتُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ سَبَبَ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ وَأَشَارَتْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَهُنَّ مَوْثِقَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ «رَوَى ابْنُ مَرْوَةَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِوٍّ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا قَالَ: فَرَضَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ.

قوله: ﴿مَا أَرَى رَيْكَ إِلَّا يَسَارِعُ فِي هَوَاكَ﴾ أَيِ مَا أَرَى اللَّهَ إِلَّا مُوجِدًا لَا تَرِيدُ بِلَا تَأَخِيرٍ، مِثْلًا لَا تُحِبُّ وَتَحْتَاجُ. وَقَوْلُهُ: ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأعراف: ٥١] أَيِ تَوْخَرُ عَنْ بَعْضِهِمْ قِسْمًا، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَأُخْرِجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمِجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَابِي رَزِينٍ وَغَيْرِهِمْ، وَأُخْرِجَهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ قَالَ: كُنْ نِسَاءً وَمَعِنَ أَنْفُسَهُنَّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَخَلَ بِبَعْضِهِنَّ وَلَوْ جَاءَ بِبَعْضِهِمْ لَمْ يَنْكَحْهُنَّ، وَهَذَا شَاءٌ، وَالْمُحْفُوظُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ بِأَحَدٍ مِنَ الْوَاهِبَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾ أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ يُطْلَقُ بَعْضُهُنَّ، فَقُلْنَا لَهُ لَا تَطْلُقُنَّ وَأَقْسَمَ لَنَا مَا شِئْتَ، فَكَانَ يَقْسِمُ لِبَعْضِهِنَّ قِسْمًا سِتْرِيًّا، وَمِنْ اللَّاتِي أَوْحَاهُ، وَيَقْسِمُ لِلْبَاتِي مَا شَاءَ وَمِنْ اللَّاتِي أَرْجَاهُ. فَحَاصِلُ مَا نُقِلَ فِي تَأْوِيلِ ﴿تُرْجِي﴾ أَقْوَالُ: أَحَدُهُمَا تَطْلُقُ وَتَعْسِكُ، ثَانِيًا: تَعْتَمَلُ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَيَقْسِمُ لِبَعْضِهِمَا، ثَالِثًا: تَقْبَلُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْوَاهِبَاتِ وَتَرُدُّ مِنْ شَيْءٍ. وَحَدِيثُ

اللَّهُ إِنْ زَيْنَبُ اشْتَدَّ عَلَيَّ لِسَانُهَا، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطْلُقَهَا، فَقَالَ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ، قَالَ: وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجِبُ أَنْ يُطْلَقَهَا وَيُخْشَى قَالَةُ النَّاسِ. وَوَرَدَتْ أَكْثَرُ أُخْرَى أُخْرِجَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَطَبْرِيُّ وَقِيلَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُقْسِرِينَ لَا يَنْبَغِي التَّشَاغُلُ بِهَا، وَالَّذِي أَوْرَدَهُ مِنْهَا هُوَ الْمُجْتَمِدُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي كَانَ يُخْفِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ اخْتِيارُ إِيَّاهُ أَنَّهُمَا مُصْطَبِرٌ زَوْجَتَهُ، وَالَّذِي كَانَ يَحْمِلُهُ عَلَى إِخْفَاءِ ذَلِكَ خَشْيَةُ قَوْلِ النَّاسِ تَزُوجُ امْرَأَةَ ابْنِهِ، وَأَرَادَ اللَّهُ إِطْلَاقَ مَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ النَّبِيِّ بِأَمْرٍ لَا يُبْلَغُ فِي الْإِطْلَاقِ مِنْهُ وَهُوَ تَزُوجُ امْرَأَةَ الَّذِي يَدْعِي ابْنًا. وَوَقُوعُ ذَلِكَ مِنْ إِسَامِ الْمُسْلِمِينَ لِيَكُونَ أَدْمَى لِقَبُولِهِمْ. وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخَطْبُ فِي تَأْوِيلِ تَعْلُقِ الْخَشْيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَمَّا شَيْئًا مِنَ الرُّوحِيِّ لَكُنَّ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَإِذْ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ إِيَّاكَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَعِي بِالْإِسْلَامِ وَاتَّعَمْتُ عَلَيْهِ بِالْحَقِّ أَمْسَكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿قَدْ أَرَادَ مَقْدُورًا﴾ وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ تَزُوجْهَا قَالُوا: تَزُوجُ حَلِيلَةَ ابْنِهِ، فَاتَّزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الْآيَةَ، وَكَانَ نِسَاءً وَهُوَ صَفِيرٌ. قُلْتُ: حَتَّى صَارَ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ زَيْنَبُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَاتَّزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَدْمَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ لَمْ يُولَدُوا وَمَوَالِيكُمْ﴾ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: رَوَى عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ إِلَى قَوْلِهِ: «لَكُنَّ هَذِهِ الْآيَةُ» وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. قُلْتُ: وَهَذَا الْقَدْرُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ، وَأَطْلَنَ الزَّائِدُ بَعْدَهُ مَدْرَجًا فِي الْحِفْرِ، فَإِنَّ الرِّوَايَةَ لَهُ عَنْ دَاوُدَ لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَزَيْنَبَ: «أَمْسَكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ» اخْتِيارًا لِمَا عَنْهُ مِنَ الرِّغْبَةِ فِيهَا أَوْ عَنْهَا، فَلَمَّا اطْلَعَهُ زَيْدٌ عَلَى مَا عَنْهُ مِنْهَا مِنَ الثَّرَةِ الَّتِي نَشَأَتْ مِنْ تَعَاظُمِهَا عَلَيْهِ وَنِسَاءً لِسَانُهَا أَذِنَ لَهُ فِي طَلَاقِهَا، وَلَيْسَ فِي خِلَافَةِ تَعْلُقِ الْأَمْرِ لَتَعْلُقِ الْعِلْمِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَوَى أَحَدُ وَمُسْلِمٌ وَالسَّائِي مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَا تَقْبَضُ عِلَّةَ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَزَيْنَبَ: أَذْكُرُ مَا عَلَيَّ، قَالَ: فَاطْلُقْتُ قُلْتُ: يَا زَيْنَبُ، أَبَشْرِي، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِكْرِكَ. قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَاسِرَ رَجُلًا، قُلْتُ: لِي مَسْجِدًا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ «وَهَذَا أَيْضًا مِنْ أَبْلَغِ مَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الَّذِي كَانَ زَوْجَهَا مِنْ الْخَاطِبِ، لِثَلَا يَظُنُّ أَحَدٌ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ قَهْرًا بِغَيْرِ رِضَاهِ. وَفِيهِ أَيْضًا اخْتِيارُ مَا كَانَ عَنْدهَ مِنْهَا لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ. أَمْ لَا؟ وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ فَصْلِ الْمَرْأَةِ الِاسْتِخَارَةَ وَدَعَائَهَا عِنْدَ الْخَطْبَةِ قَبْلَ الْإِجَابَةِ، وَأَنَّ مِنْ وَكَلِ أَمْرِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَسِّرُ اللَّهُ لَهُ مَا هُوَ الْأَحْظَرُ لَهُ وَالْأَفْضَلُ دُنْيَا وَأُخْرَى

٧ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ وَمِنْ ابْتِغَايَ عَنْ عَزْلَتِ فُلَا جَنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [٥١] رَوَاهُ عَفَرٌ عَنْ عَصِيمٍ، وَخَمْرَةَ، وَالْكَسَائِيُّ مِنَ السَّبَّحِ (تُرْجِي).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿تُرْجِي﴾ تَوْخَرُ. ﴿أَرْجَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] وَالشُّعْرَاءُ: ٣٦. أَخْرَجَهُ.

٤٧٨٨ - حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: هِشَامٌ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَمَعِنَ أَنْفُسُهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقُولُ أَتَيْتُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ وَمِنْ ابْتِغَايَ عَنْ عَزْلَتِ فُلَا جَنَاحَ عَلَيْكَ﴾. قُلْتُ: مَا أَرَى رَيْكَ إِلَّا يَسَارِعُ فِي هَوَاكَ. [الطبر: ٥١٣]. أخرجه مسلم: ١٤٦٤.

٤٧٨٩ - حَدَّثَنَا حِثَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَصِيمٌ الْأَخْوَلُ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَأْذِنُ لِي يَوْمَ الْمَرْأَةِ مِثًا، بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ: ﴿تُرْجِي مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ وَمِنْ ابْتِغَايَ عَنْ عَزْلَتِ فُلَا جَنَاحَ عَلَيْكَ﴾ قُلْتُ لَهَا: مَا كُنْتَ تَقُولِينَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ لَهُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ، فَإِنِّي لَا أُرِيدُ يَا رَسُولَ

٤٧٩٢ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرَّبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَى: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَكْثَرُ النَّاسِ يَهْدِيهِ الْآيَةُ الْحِجَابِ، لَمَّا أَهْلَيْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مَعَهُ فِي الْبَيْتِ، صَنَعَ طَعَامًا وَدَعَا الْقَوْمَ، فَحَضَرُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَحَضَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ ثُمَّ يَرْجِعُ وَهُمْ قَوْمٌ يَتَحَدَّثُونَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرِ بْنِ إِدَاهُ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْحِجَابُ﴾ فَحُضِرَ الْحِجَابُ وَقَامَ الْقَوْمُ. [راجع: ٤٧٩١. أخرجه مسلم: ١٤٢٨ في النكاح برقم ٨٩].

٤٧٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: بَيَّنَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِنْتُ جَعْفَرٍ وَنَحْنُ، فَأَنزَلَ عَلَى الطَّعَامِ دَاعِيًا، فَجِئَ قَوْمٌ قَوْمًا كَلُونِ وَيَخْرُجُونَ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ قَوْمًا كَلُونِ وَيَخْرُجُونَ، فَدَعَوْتُ حَتَّى مَا أَجِدُ أَحَدًا أَذْغُرُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا أَذْغُرُ، قَالَ: «فَارْجِعُوا طَعَامَكُمْ». وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ زَهَطُوا يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَانْطَلَقَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». فَقَالَتْ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، كَيْفَ وَجَدْتِ أَهْلَكَ، يَا زَكَاةَ اللَّهِ لَكَ. فَخَرَّيَ حَجَرَ بَسَائِهِ كُلَّهُمْ، يَقُولُ لَهُمْ كَمَا يَقُولُ لِعَائِشَةَ، وَيَقُولُ لَهُ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِذَا ثَلَاثَةٌ مِنْ زَهَطٍ فِي الْبَيْتِ يَتَحَدَّثُونَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْدَ الْحَيَاءِ، فَخَرَجَ مُنْطَلِقًا نَحْوَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَمَا أَذْغُرُ: أَخْبَرْتُهُ أَوْ أَخْبَرْتُ أَنْ الْقَوْمَ خَرَجُوا، فَارْجِعْ، حَتَّى إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي اسْتِحْفَافِ الْبَابِ دَاخِلَةً وَأُخْرَى خَارِجَةً، أَرَاخِي السُّتُورَ يَتَوَلَّى وَيَتَنَهَّى، وَأَنزَلَتْ آيَةَ الْحِجَابِ. [راجع: ٤٧٩١. أخرجه مسلم: ١٤٢٨، في النكاح برقم ٨٩].

٤٧٩٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السُّهْمِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِنْتَ جَعْفَرٍ، فَاحْتَبَسَ النَّاسَ خَيْرًا وَلَحْمًا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى حُجْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا كَانَ يَصْنَعُ صَبِيحَةَ بَدَايِهِ، فَبَسَمَ عَلَيْهِمْ، وَدَعَا لَهُمْ وَتَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، وَتَدْعُونَ لَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ رَأَى رَجُلَيْنِ جَرَى بَيْنَهُمَا الْخِلِيبُ، فَلَمَّا رَأَاهُمَا رَجَعَ عَنْ بَيْتِهِ، فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلَيْنِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ عَنْ بَيْتِهِ وَكَبَّرَ مُسْرِعِينَ، فَمَا أَذْغُرُ: أَخْبَرْتُهُ وَخَرُجُوا مَعَهُ أَمْ أَخْبَرْتُ، فَارْجِعْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، وَأَرَاخِي السُّتُورَ يَتَوَلَّى وَيَتَنَهَّى، وَأَنزَلَتْ آيَةَ الْحِجَابِ. [راجع: ٤٧٩١. أخرجه مسلم: ١٤٢٨، في النكاح برقم ٨٩].

٤٧٩٥ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ جِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْتُ سَوْدَةَ بَعْدَ مَا حُضِرَ الْحِجَابُ لِإِحْيَائِهَا، وَكَانَتْ امْرَأَةً جَسِيمَةً، لَا تَخْضِي عَلَى مَنْ يَغْرِهَا، فَأَرَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا سَوْدَةُ، أَمَا وَاللَّهِ مَا تَخْضِينَ عَائِشَةَ، فَاظْطَرِّي كَيْفَ تَخْرُجِينَ. قَالَتْ: فَانْكَحْتُ رَاجِعَةً، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، وَإِنَّهُ لَيَتَشَّى وَلِي يَدُو عُرْقٍ، فَدَخَلْتُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَرَجْتُ لِيَهْضِيَ حَاجَتِي، فَقَالَ لِي عُمَرُ كَذَا وَكَذَا، قَالَتْ: فَأَوْرَخِي اللَّهَ إِلَيَّ، ثُمَّ رَفَعَ عُنْدَهُ، وَإِنَّ الْعُرْقَ فِي يَدِي مَا وَضَعْتُهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَقَدْ أَذِنَ لَكَ أَنْ تَخْرُجِي لِحَاجَتِكَ». [راجع: ١٤٦. أخرجه مسلم: ٢١٧٠].

الباب يؤيد هذا والذي قبله، واللفظ يحتمل للأقوال الثلاثة. وظاهر ما حكته عائشة من استبانه أنه لم يرج أحدًا منهم، بمعنى أنه لم يعتزل وهو قول الزهري: «ما أعلم أنه أرجأ أحدًا من نسائه» أخرجه ابن أبي حاتم، وعن قتادة أطلق له أن يقسم كيف شاء فلم يقسم إلا بالسوية.

قوله: (يستأذن المرأة في اليوم) أي الذي يكون فيه نوبتها إذا أراد أن يرجع إلى الأخرى.

قوله: (تابعه عباد بن عباد سمع عاصمًا وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق يحيى بن معين عن عباد بن عباد، ورواه في الجزء الثالث من حديث يحيى بن معين رواية أبي بكر المروزي عنه من طريق المصريين إلى المروزي).

(كحصول): اختلف في المعنى في قوله تعالى في الآية التي تلي هذه الآية وهي قوله: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ [الأحزاب: ٥٢] هل المراد بعد الأوصاف المذكورة فكان محل لا صنف دون صنف؟ أو بعد النساء الموجودات عند التخيير؟ على قولين، وإلى الأول ذهب أبي بن كعب ومن وافقه أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المستند، وإلى الثاني ذهب ابن عباس ومن وافقه وإن ذلك وقع مجازة لمن على اختيارهم له، نعم الواقع أنه صلى الله عليه وسلم لم يتجدد له تزوج امرأة بعد القصة المذكورة، لكن ذلك لا يرفع الخلاف. وقد روى الترمذي والنسائي عن عائشة «ما سات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء» وأخرج ابن أبي حاتم عن أم سلمة رضي الله عنها مثله.

٨ - باب قَوْلِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرِ بْنِ إِدَاهُ﴾

إِنَاءَهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَبِهُوا وَلَا مُسْتَأْذِنِينَ لِحَدِيثِ إِنْ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَسْتَعِظِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِظِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُكِيدُوا الزَّوْجَةَ مِنْ نَفْسِهِ أَمَّا إِنْ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣-٥٤﴾.

يقال: إِنَاءَهُ: إِذْرَاكُهُ، أَنَّى يَأْتِي أَنَاءَهُ فَهُوَ أَنْ.

﴿لَقَدْ سَأَلْتُ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [٦٣]: إِذَا وَصَفْتَ صِفَةَ الْمُؤْنَسِ قُلْتَ: قَرِيبَةً، وَإِذَا جَعَلْتَهُ قُرْبًا وَتَدَلَّى، وَكَمْ تَرِدُ الصَّفَةَ، نَزَعْتَ الْهَاءَ مِنَ الْمُؤْنَسِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُهُ فِي الْوَاحِدِ وَالثَّانِي وَالْجَمْعِ، لِلذِّكْرِ وَالْأُنْثَى.

٤٧٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْبُرُ وَالْفُجَارُ، فَلِمَ أَمَرْتَ أَهْلَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ. [راجع: ٤٠٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩٩، معصرا].

٤٧٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَّاسِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْصِمُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو جَحْلَوٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَعْفَرٍ دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، وَإِذَا هُوَ كَأَنَّهُ يَتَبَيَّنُ لِقَائِهِمْ فَلَمْ يَقْضُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مَنْ قَامَ وَكَقَدِ ثَلَاثَةٌ نَفَرُوا، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَدْخُلَ إِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا، فَانْطَلَقَتْ فَجِئَتْ، فَأَخْبَرَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبَتْ أَدْخَلَ، فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾. [الآية: [ص: ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٤٧٩٥، ٤٧٩٦، ٤٧٩٧، ٤٧٩٨، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ٤٨٠٥، ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ٤٨٠٨، ٤٨٠٩، ٤٨١٠، ٤٨١١، ٤٨١٢، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، ٤٨١٧، ٤٨١٨، ٤٨١٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥، ٤٨٢٦، ٤٨٢٧، ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٤٨٣٣، ٤٨٣٤، ٤٨٣٥، ٤٨٣٦، ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، ٤٨٣٩، ٤٨٤٠، ٤٨٤١، ٤٨٤٢، ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠، ٤٨٥١، ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٨٥٤، ٤٨٥٥، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، ٤٨٥٨، ٤٨٥٩، ٤٨٦٠، ٤٨٦١، ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦، ٤٨٧٧، ٤٨٧٨، ٤٨٧٩، ٤٨٨٠، ٤٨٨١، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣، ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٤٨٨٨، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٣، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦، ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، ٤٨٩٩، ٤٩٠٠، ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦، ٤٩٠٧، ٤٩٠٨، ٤٩٠٩، ٤٩١٠، ٤٩١١، ٤٩١٢، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥، ٤٩٣٦، ٤٩٣٧، ٤٩٣٨، ٤٩٣٩، ٤٩٤٠، ٤٩٤١، ٤٩٤٢، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١١٢، ٥١١٣، ٥١١٤، ٥١١٥، ٥١١٦، ٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٤، ٥١٢٥، ٥١٢٦، ٥١٢٧، ٥١٢٨، ٥١٢٩، ٥١٣٠، ٥١٣١، ٥١٣٢، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥١٥١، ٥١٥٢، ٥١٥٣، ٥١٥٤، ٥١٥٥، ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩، ٥١٦٠، ٥١٦١، ٥١٦٢، ٥١٦٣، ٥١٦٤، ٥١٦٥، ٥١٦٦، ٥١٦٧، ٥١٦٨، ٥١٦٩، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢٠٢، ٥٢٠٣، ٥٢٠٤، ٥٢٠٥، ٥٢٠٦، ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٥٢١٣، ٥٢١٤، ٥٢١٥، ٥٢١٦، ٥٢١٧، ٥٢١٨، ٥٢١٩، ٥٢٢٠، ٥٢٢١، ٥٢٢٢، ٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٢٥، ٥٢٢٦، ٥٢٢٧، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦

إن ذلكم كان عند الله عظيماً) كنا لأبي ذر والنسفي، وساق غيرها الآية كلها.

قوله: (يقال: إنه إدراكه، أي يأتي أملاً فهو آن) أي يفتح الألف والنون مقصور، ويأتي بكسر النون، وثانة يفتح الهززة والنون مخففاً وآخره هاء تنأيت بغير مد مصدر، قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ إلى طعام غير نظرين إنه ﴾ أي إدراكه ويولوجه، ويقال: أتى يأتي أي بلغ وأدرك، قال الشاعر:

تمحضت النشون له بنوم أنسى، ولكل حاملية تحسام

وقوله: (أنها) يفتح الهززة وسكون النون مصدر أيضاً. وقرأ الأعمش وحده « آناه » بمد أوله بصيغة الجمع مثل آناه الليل ولكن بغير همز في آخره.

قوله: (لعل الساعة تكون قريباً إذا وصفت صفة المولوت قلت: قريبة، وإذا جعلته ظرفاً وبدلاً ولم ترد الصفة نزعت الله من المولوت، وكذلك لفظها في الواحد والاثني والجمع المذكور والأنثى) مكاناً وقع هذا الكلام هنا لأبي ذر والنسفي، وسقط لغيرهما وهو أوجه، لأنه وإن أوجه ذكره في هذه السورة لكن ليس هذا عمله، وقد قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً ﴾ [الأعراف: ٦٣] مجازة مجاز الظرف هنا، ولو كان وصفاً للساعة لكان « قريبة » وإذا كانت ظرفاً فإن لفظها في الواحد وفي الاثنين والجمع من المذكر والمؤنث واحد بغير هاء وبغير جمع وبغير تننية، وجوز غيره أن يكون المراد بالساعة اليوم فلذلك ذكره أو المراد شيئاً قريباً أو زماناً قريباً أو التقدير قيام الساعة فحذف قيام ورويعت الساعة في تنأيت « تكون » وروعي المضاف المحذوف في تذكير « قريباً » وقيل قريباً كثر استعماله استعمال الظروف فهو ظرف في موضع الخبر. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث أنس عن عمر قال: « قلت: يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزل الله آية الحجاب » وهو طرف من حديث أوله: « وافقت ربي في ثلاث » وقد تقدم تمامه في أوائل الصلاة وفي تفسير البقرة.

ثانيها: حديث أنس في قصة بناء النبي صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش ونزول آية الحجاب، أورده من أربعة طرق عن أنس بعضها أتم من بعض.

وقوله: (لما أهديت) أي لما زيتها المخلطة وزنت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وزعم الصغاني أن الصواب « هديت » بغير الف، لكن تنوادر النسخ على إثباتها يرد عليه، ولا مانع من استعمال الهدية في هذا استعماله.

قوله: (لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعا القوم فطعموا) في رواية الزهري عن أنس كما سيأتي في الاستئذان قال: « أنا أعلم الناس بشأن الحجاب وكان في مبتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بزينب بنت جحش، أصبح بها عروساً فدعا القوم » وفي رواية أبي قتادة عن أنس قال: « أنا أعلم الناس بهذه الآية آية الحجاب. لما أهديت زينب بنت جحش إلى النبي صلى الله عليه وسلم صنع طعاماً » وفي رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس أنه كان الداعي إلى الطعام قال: « فيجيء قوم فيأكلون ويخرجون، ثم يجيء قوم فيأكلون ويخرجون، قال: فدعوت حتى ما أجد أحداً » وفي رواية حيد « فأتى المسلمين خبزاً ولحماً » ووقع في رواية الجعد بن عثمان عن أنس عند مسلم، وعلقه البخاري قال: « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله، فصنعت له أم سليم حساء فهدت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ادع لي فلاناً وفلاناً، وهديت فدعوتهم زهاء ثلاثمائة رجل » فذكر الحديث في إشباعهم من ذلك، وقد تقدمت الإشارة إليه في « علامات النبوة » وجميع بينه وبين رواية حيد بأنه صلى الله عليه وسلم عليه باللحم والخبز، وأرسلت إليه أم سليم الخبيس. وفي رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أطمعنا عليها الخبز واللحم حتى امتد النهار » الحديث أخرجه مسلم.

قوله: (قلت: يا رسول الله والله ما أجد أحداً، قال: فارهاوا طعامكم) زاد الإسماعيلي من طريق جعفر بن مهزيان عن عبد المولوت فيه « قال: وزينب جالسة في جانب البيت، قال: وكانت امرأة قد أعطيت جملاً، وفي في البيت ثلاثة ».

قوله: (ثم جلسوا يتحدثون) في رواية أبي قتادة: « فجعل يخرج ثم يرجع وهم تمرد يتحدثون ».

قوله: (وإذا هو كأنه يهتأ القيام فلم يقوموا، فلما رأى ذلك قام، فلما قام قام من قام ولقد ثلاثة نفر) في رواية عبد العزيز « وفي ثلاثة رطل » وفي رواية حيد « فلما رجع إلى بيته رأى رجلين » ووافقه يان بن عمرو عن أنس عند الترمذي، وأصله عند

المصنف أيضاً، ويصح بين الروايين بأنهم أول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخر ما رجع توجه واحد منهم في أثناء ذلك فصاروا اثنين، وهذا أولى من جزم ابن التين بأن إحدى الروايين وهم وجوز الكرماني أن يكون التحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكناً فمن ذكر الثلاثة لحظ الأشخاص ومن ذكر الاثنين لحظ سبب القعود، ولم أفت على تسمية أحد منهم.

قوله: (فانطلقت فبحث فاعترتني النبي صلى الله عليه وسلم أنهم انطلقوا) مكاناً وقع الجزم في هذه الرواية بأنه الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخروجهم، وكذا في رواية الجعد المذكورة، وافقت رواية عبد العزيز وحيد على أن أنسا كان يشك في ذلك، ولفظ حيد « فلا أدري أنا أخبرته بخروجهما أم أخبر » وفي رواية عبد العزيز عن أنس « فما أدري أخبرته أم أخبر » وهو مبني للمجهول أي أخبر بالسوحي، وهذا الشك قريب من شك أنس في تسمية الرجل الذي سأل الدعاء بالاستسقاء، فإن بعض أصحاب أنس جزم عنه بأنه الرجل الأول وبعضهم ذكر أنه سأل عنه ذلك فقال: « لا أدري كما تقدم في مكانه، وهو محمول على أنه كان يذكره ثم عرض له الشك فكان يشك فيه ثم تذكر فجزم ».

قوله: (فلعبت أدخل فائق الحجاب بيني وبينه، فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ الآية) زاد أبو قتادة في روايته « إلا أن يؤذن لكم إلى قوله من وراء حجاب » ففرض الحجاب. وفي رواية عبد العزيز « حتى إذا وضع رجله في أسكفة الباب فاطعة والأخرى خارجة أرخى الستر بيني وبينه وأنزلت آية الحجاب » وعند الترمذي من رواية عمرو بن سعيد عن أنس « فلما أرخى الستر دوني ذكرت ذلك لأبي طلحة فقال: إن كان كما تقول ليزلن فيه قرآن، فزلت آية الحجاب ».

قوله: في رواية عبد العزيز (فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فانطلق إلى حجرة عائشة فقال: السلام عليكم) في رواية حيد « ثم خرج إلى أمهات المؤمنين كما كان يصنع حينئذ يسلن عليهن ويسلمن عليه ويدعون له ويدعون له » وفي رواية عبد العزيز أنهم قلن له: « كيف وجدت أهلك بارك الله لك ».

قوله: (فطوى) يفتح القاف وتشديد الراء بصيغة الفعل الماضي، أي تتبع الحجرات واحدة واحدة، يقال منه قرئت الأرض إذا تبيتها أرضاً بعد أرض وناساً بعد ناس.

قوله: (وكان النبي صلى الله عليه وسلم شليد الحياء فخرج منطلقاً نحو حجرة عائشة) في رواية حيد « رأى رجلين جرى بهما الحديث فلما رآهما رجع عن بيته، فلما رأى الرجلان نبي الله صلى الله عليه وسلم رجع عن بيته وثباً مسرعين » ومحصل القصة أن الذين حضروا الوليمة جلسوا يتحدثون، واستحى النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فتنبها للقيام ليظنوا إمراده فيقوموا بقيامه، فلما ألهام الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجه، إلا الثلاثة الذين لم يظنوا لذلك لشدة شغلهم بما كانوا فيه من الحديث، وفي غضون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يقوموا من غير مواجهتهم بالأمر بالخروج لشدة حياءه فيقبل الفتية عنهم بالتشغل بالسلم على نساءه، وهم في شغلهم، وكان أحدهم في أثناء ذلك أفاق من غفلة فخرج وبقي الاثنين، فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى منزله فرأهما فرجعا فرياً لما رجع، فحيتل فلما فخرجا، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم، وأنزلت الآية، فأرخى الستر بينه وبين أنس خلعه أيضاً ولم يكن له عهد بذلك.

(تسبه) ظاهر الرواية الثانية أن الآية نزلت قبل قيام القوم. والأولى وغيرها أنها نزلت بعد، فيجمع بأن المراد أنها نزلت حال قيامهم أي أنزلها الله وقد قاموا. ووقع في رواية الجعد « فرجع فدخل البيت وأرخى الستر واتي لقي الحجرة وهو يقول: يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلى قوله من الحق » وفي الحديث من الفوائد مشروعية الحجاب لأمهات المؤمنين، قال عياض: فرض الحجاب مما اختصن به فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين، فلا يجوزهن كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا إظهار شخصهن وإن كن مستترات إلا ما دعت إليه ضرورة من براز. ثم استدل بما في « الموطن » أن حفصة لما توفي عمر سترها النساء عن أن يرى شخصها، وأن زينب بنت جحش جعلت لها قربة نحتها ليستر شخصها. انتهى. وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن، وقد كن بعد النبي صلى الله عليه وسلم يمجبن ويطنن، وكان الصحابة ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث وهن مستترات الأبدان لا الأشخاص، وقد تقدم في الحج قول ابن جريج لطماء لما ذكر له طواف عائشة: أقبل الحجاب أو بعده؟ قال: قد أدركت ذلك بعد الحجاب. وسيأتي في آخر الحديث الذي يليه مزيد بيان لذلك.

نفسه، أخرجه ابن مردويه من طريق الأجلح عن الحكم بن أبي ليلى عنه. وقد وقع السؤال عن ذلك أيضاً لبشير بن سعد والد الثعمان بن بشير، كذا وقع في حديث أبي مسعود عند مسلم بلفظ: «أثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن حبيدة فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك؟» وروى الترمذي من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن حجرة قال: «ما نزلت في إن الله وملائكته في الآية، قلنا: يارسول الله قد علمنا السلام فكيف الصلاة؟»

قوله: ﴿فكيف الصلاة عليك؟﴾ في حديث أبي سعيد «كيف نصلي عليك؟» زاد أبو مسعود في روايته «إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا» أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بهذه الزيادة.

قوله: ﴿قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد﴾ في حديث أبي سعيد «على محمد وعليك ورسولك».

قوله: ﴿كما صليت على آل إبراهيم﴾ أي تقدمت منك الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فنسال منك الصلاة على محمد وعلى آل محمد بطريق الأولى، لأن الذي يثبت للفاضل يثبت للأفضل بطريق الأولى، وبهذا يحصل الانفصال عن الإسراء المشهور من أن شرط التشييع أن يكون للشبه به أقوى، وحصل الجواب أن التشييع ليس من باب إلحاق الكامل بالأكمل بل من باب التخصيص ونحوه، أو من بيان حال ما لا يعرف بما يعرف، لأنه فيما يستقبل، والذي يحصل شمد صلى الله عليه وسلم من ذلك أقوى وأكمل. وأجابوا بجواب آخر على تقدير أنه من باب الإلحاق. وحاصل الجواب أن التشييع وقع للمجموع بالجبر، لأن مجموع آل إبراهيم أفضل من مجموع آل محمد، لأن في آل إبراهيم الأنبياء بخلاف آل محمد. ويكرر على هذا الجواب التخصيص الواقع في غالب طرق الحديث. وقيل في الجواب أيضاً: إن ذلك كان قبل أن يعلم الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أنه أفضل من إبراهيم وغيره من الأنبياء، وهو مثل ما وقع عند مسلم من أنس «أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: ياخير البرية، قال ذلك إبراهيم».

١١ - باب قوله: ﴿لا تكونوا كَالَّذِينَ أَذَوْا مُوسَى﴾ [٦٩]

٤٧٩٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا زَوْجُ بْنُ حَبَّادَةَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ وَجَلَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيًّا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ أَذَوْا مُوسَى قِرَاءَةً اللَّهِ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾». [راجع: ٢٧٨. أخرجه مسلم: ٣٣٩، مطولاً].

قوله: ﴿باب لا تكونوا كالذين أذوا موسى﴾ ذكر فيه طرفاً من قصة موسى مع بني إسرائيل وقد تقدم بسنده مطولاً في أحاديث الأنبياء مع شرحه مستوفى، وقد روى أحد بن منيع في «مسنده» والطبري وابن أبي حاتم بإسناد قوي عن ابن عباس عن علي قال: «صعد موسى وهارون الجبل، فمات هارون، فقال بنو إسرائيل لموسى: أنت قتلت، كان لئن لنا منك وأشد حياً فأذوه بذلك، فأمر الله الملكة فحملته فمرت به على مجلس بني إسرائيل، فملعوا بموته» قال الطبري: يحمل أن يكون هذا المراد بالأذى في قوله: ﴿لا تكونوا كالذين أذوا موسى﴾. قلت: وما في الصحيح أصح من هذا، لكن لا مانع أن يكون للشيء سببان فذكر كما تقدم تقريره غير مرة.

٣٤ - سورة مآ

يَقَالُ: ﴿مُعَاجِزِينَ﴾ [٣٨، ٥]. مُسَابِقِينَ. ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]: بِفَاتِيَةٍ. مُعَاجِزِي: مُسَابِقِي. ﴿سَبَقُوا﴾ [الأنعام: ٥٩]. قَاتُوا. ﴿لَا يَفْجِرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٩]. لَا يَفْجِرُونَ. ﴿يَسْبِقُونَا﴾ [الأنعام: ٤]. يَفْجِرُونَ، وَمَعْنَى ﴿مُعَاجِزِينَ﴾ مُعَادِيَن. يُؤَيِّدُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَظْهَرَ عَجَزَ صَاحِبِهِ. ﴿مِفْتَاحًا﴾ [٤٥]. غُشْرٌ. يَقَالُ: الْأَكْلُ: الْفَمُ. ﴿بِأَعْدِ﴾ [١٩]. وَيَعْدُ وَاحِدٌ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَا يَفْجِرُونَ﴾ [٣]: لَا يَهْبِ. ﴿سَبَلُ الْقَوْمِ﴾ [١٦]: السُّدُ، مَاءٌ اخْتَصَرَتْ أَرْسَلَهُ اللَّهُ فِي السُّدِّ، فَشَقَّ وَغَدَسَتْ، وَخَفَرِ الْوَادِي فَارْتَفَعَتْ عَنِ الْجَنِّينِ، وَغَابَ عَنْهُمَا الْمَاءُ قَيْسَةً، وَلَمْ يَكُنِ الْمَاءُ الْآخِرُ مِنَ السُّدِّ، وَلَكِنْ كَانَ غَدَاباً أَرْسَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَتِّ شَاءَ.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ شَرَحْبِيلٍ: ﴿الْقَوْمُ﴾ السُّنَّةُ بِالْخَنْ أَهْلِ الْيَمَنِ.

وَقَالَ خُزَيْمَةُ: الْقَوْمُ الْوَادِي. السَّابِقَاتُ: التُّرُوغُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَجَازِي﴾ [١٧] قِرَاءَةً نَالَعِ وَابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ مِنَ السُّبْحَةِ: يُعَاقَبُ. ﴿أَعْطَاكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ [٤٦]: بِطَاعَةِ اللَّهِ. ﴿مَقَى وَفَرَادَى﴾ [٤٦]: وَاحِدٌ وَآخَرٌ. ﴿التَّشَاوُشُ﴾ [٥٢]: الرُّدُّ مِنَ الْآخِرَةِ إِلَى الدُّنْيَا. ﴿وَتَنَنَ مَا يَشْتَوُونَ﴾ [٥٤]: مِنْ عَالٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ زَوْجَةٍ. ﴿بِأَسْبَاحِهِمْ﴾ [٥٤]: بِأَمْثَالِهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [١٣]: كَالْجَوَابَةِ مِنَ الْأَرْضِ. الْخُمْطُ: الْأَرَاكُ. وَالْأَثَلُ: الطَّرْفَةُ. ﴿الْقَوْمُ﴾: الشَّيْءُ.

قوله: (سورة مآ - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سقط لفظ «سورة» وبالسمة لغز أبي ذر. وهذه السورة سميت بقوله فيها: «لقد كان لسياً في مساكهم» الآية [سبأ: ١٥]. قال ابن إسحاق وغيره: هو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. ووقع عند الترمذي وحسنه من حديث فروة بن مسيك قال: «أنزل في سبأ ما أنزل، فقال رجل: يارسول الله وما سبأ، أرض أو امرأة؟ قال: ليس بأرض ولا امرأة، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب، فتيامن ستة وتشاءم أربعة» الحديث. قال «وفي الباب عن ابن عباس».

قوله: ﴿فكيف الصلاة عليك؟﴾ في حديث أبي سعيد «كيف نصلي عليك؟» زاد أبو مسعود في روايته «إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا» أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بهذه الزيادة.

قوله: ﴿قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد﴾ في حديث أبي سعيد «على محمد وعليك ورسولك».

قوله: ﴿كما صليت على آل إبراهيم﴾ أي تقدمت منك الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فنسال منك الصلاة على محمد وعلى آل محمد بطريق الأولى، لأن الذي يثبت للفاضل يثبت للأفضل بطريق الأولى، وبهذا يحصل الانفصال عن الإسراء المشهور من أن شرط التشييع أن يكون للشبه به أقوى، وحصل الجواب أن التشييع ليس من باب إلحاق الكامل بالأكمل بل من باب التخصيص ونحوه، أو من بيان حال ما لا يعرف بما يعرف، لأنه فيما يستقبل، والذي يحصل شمد صلى الله عليه وسلم من ذلك أقوى وأكمل. وأجابوا بجواب آخر على تقدير أنه من باب الإلحاق. وحاصل الجواب أن التشييع وقع للمجموع بالجبر، لأن مجموع آل إبراهيم أفضل من مجموع آل محمد، لأن في آل إبراهيم الأنبياء بخلاف آل محمد. ويكرر على هذا الجواب التخصيص الواقع في غالب طرق الحديث. وقيل في الجواب أيضاً: إن ذلك كان قبل أن يعلم الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أنه أفضل من إبراهيم وغيره من الأنبياء، وهو مثل ما وقع عند مسلم من أنس «أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: ياخير البرية، قال ذلك إبراهيم».

قوله: ﴿على آل إبراهيم﴾ كذا فيه في للمؤمنين، وسأذكر تحرير ذلك في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى. وفي آخر حديث أبي سعيد المذكور «والسلام كما قد علمتم».

قوله: في حديث أبي سعيد (قال أبو صالح عن النبي) يعني بالإسناد المذكور قبل.

قوله: ﴿على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم﴾ يعني أن عبد الله بن يوسف لم يذكر آل إبراهيم عن النبي وذكرها أبو صالح عنه في الحديث المذكور، وهكذا أخرجه أبو نعيم من طريق يحيى بن بكير عن الليث.

قوله: (حدثنا ابن أبي حازم) هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار.

قوله: (والمراد رضي) هو عبد العزيز بن محمد.

قوله: (عن يزيد) هو ابن عبد الله بن شداد بن الحاد شيخ الليث فيه، ومراده أنهما رويهما بإسناد الليث، فذكر آل إبراهيم كما ذكره أبو صالح عن الليث. واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم من أجل قوله فيه: «وعلى آل محمد» وأجاب من منع بأن الجواز مقيد بما إذا وقع تيمناً، والمتنع إذا وقع مستقلاً، والحاجة فيه أنه صار شعاراً للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشاركه غيره فيه، فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم: وإن كان معناه صحيحاً، ويقال: صلى الله على النبي وعلى صديقته أو خليفة ونحو ذلك. وقريب من هذا أنه لا يقال: قال محمد عز وجل وإن كان معناه صحيحاً، لأن هذا التثنية صار شعاراً لله سبحانه فلا يشاركه غيره فيه. ولا حجة لن إجاز ذلك منفرداً فيما وقع من قوله تعالى: «وصل عليهم» ولا في قوله: «اللهم صل على آل أبي أوفى» ولا في قول امرأة جابر «صل علي وعلى زوجي»، فقال: اللهم صل عليهما «فإن ذلك كله وقع من النبي صلى الله عليه وسلم. ولصاحب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء، وليس لغيره أن يتصرف إلا بإذنه، ولم يثبت عنه إذن في ذلك. ويقرى المتع بأن الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم صار شعاراً لأهل الأمراء يصلون على من يعظمونه من أهل البيت وغيرهم. وهل النع في ذلك حرام أو مكروه أو خلاف الأولى؟ حكى الأوجه الثلاثة النووي في «الآذكار» وصحح الثاني. وقد روى إسحاق بن إسحاق في كتاب «أحكام القرآن» له بإسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب «أما بعد فإن ناساً من الناس التمسوا عمل الدنيا بعمل الآخرة، وإن ناساً من القصاص احتدوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عند الصلاة على النبي، فإذا جاءك كتابي هذا فزعمهم أن تكون صلاتهم على النبيين، ودعائهم للمسلمين، ويدعوا ماسوي

قوله: (وقال عمرو بن شرحبيل: العزم المسنة بلحن أهل اليمن، وقال غيره: العزم الوادي) لما قول عمرو فوصله سعيد بن منصور عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي ميرة وهو عمرو بن شرحبيل فذكره سواء، واللحن اللغة، والمسنة بضم الميم وتفتح الهجمة وتشديد التوزن، وضبط في أصل الأصلي يفتح الميم وسكون المهمللة، قال ابن التين: المراد بها ما ينشأ في عرض الوادي ليرتفع السيل ويفيض على الأرض، وكأنه أخذ من عرامة الماء وهو ذهابه كل مذهب. وقال الفراء: العزم المسنة وهي مسنة كانت تحبس الماء على ثلاثة أبواب منها، فيسبون من ذلك الماء من الباب الأول ثم الثاني ثم الآخر، ولا يخذ حتى يرجع الماء السنة المقبلة، وكانوا أنعم قوم، فلما أهرضوا عن تصديق الرسل وكفروا بتى الله عليهم تلك السنة، ففرقت أرضهم ودقت الرمل ييرتهم ومزقوا كل تمزق، حتى صار يترفعهم عند العرب مثلاً يقولون: «تفرقوا أيدي سباً»، وأما قول غيره: فأخرج ابن أبي حاتم من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه قال: العزم اسم الروادي، وقيل: العزم اسم الجرد الذي خرب السد، وقيل: هو صفته السيل مأخوذ من العرامة، وقيل: اسم المطر الكثير. وقال أبو حاتم: هو جمع لا واحد له من لفظه. وقال أبو عبيدة: سيل العزم واحدتها عزمة، وهو بناء يحبس به الماء ينشأ فيشرف به على الماء في وسط الأرض، ويترك فيه سيل للصفية، فلك العزمات واحدتها عزمة.

قوله: (السايفات النورج) قال أبو عبيدة في قوله: «إن أعمل سايفات» أي دروعاً واسعة طويلة.

قوله: (وقال الجاهلي: يجازي عاب) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عنه، ومن طريق طائوس قال: هو المناقشة في الحساب، ومن نوقش الحساب عاب، وهو الكافر لا يفكر له.

(تحيه): قيل: إن هذه الآية أرجى آية في كتاب الله من جهة المحصر في الكفر، فنفهمه أن غير الكفر يختلف ذلك، ومثله «إن المذاب على من كذب وتولى» [طه: ٤٨] وقيل: «ولسوف يحطيك ريك تفرض»، وقيل: «فما كسبت أيديكم ويعفر عن كثير»، وقيل: «كل يعمل على شاكلته» وقيل: «قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم» الآية، وقيل: آية الدين، وقيل: «ولا تأكل أموالكم بالفساد والسعة» [النور: ٢٢] وهذا الأخير نقله مسلم في صحيحه عن عبد الله بن المبارك عقب حديث الإنكاف، وفي كتاب الإيمان من «مستدرک الحاكم» عن ابن عباس قوله تعالى: «ولكن ليطعنن ظلي».

قوله: (أعظكم بواحدة: بطاعة الله، مشى وفراوى واحد والذين) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن جهمد بهذا.

قوله: (التاوش: الرد من الآخرة إلى الدنيا) وصله الفريابي من طريق جهمد بلفظ «وأتى لهم التاوش» قال: رد من مكان بعيد من الآخرة إلى الدنيا. وعند الحاكم من طريق التميمي عن ابن عباس في قوله: «وأتى لهم التاوش من مكان بعيد» [سبأ: ٥٢] قال: يسألون الرد، وليس يجبن رد.

قوله: (وبين ما يشعرون: من مال أو ولد أو زهره) وصله الفريابي من طريق جهمد مثله، ولم يقل: «أو زهرة».

قوله: (بأشياهم: بأهملهم) وصله الفريابي من طريق جهمد بلفظ: كما فعل بأشياهم قيل قال الكفار من قبلهم.

قوله: (وقال ابن عباس: كالجوابي كالجوبة من الأرض) تقدم هنا في أحاديث الأنبياء، قيل: الجوابي في اللغة جمع جابية وهو الحوض الذي يجمع فيه الشيء، أي يجمع، وأما الجوبة من الأرض فهي الموضع اللطيف فلا يستقيم تفسير الجوابي بها، وأوجب باحتيال أن يكون فسر الجابية بالجوبة ولم يرد أن اشتقاقهما واحد.

قوله: (الحمط الأراك، والأكل الطرفاء: العرم الشديدة) سقط الكلام الأخير للنسخ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا كله مرفقاً.

١ - باب ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾

قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾

٤٨٠٠ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عُمَرُو قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا لُقِيَ اللَّهُ

قُلْتُ: حديث ابن عباس وفروة صحيحهما الحاكم. وأخرج ابن أبي حاتم في حديث فروة زيادة أنه قال: «يا رسول الله إن سباً قوم كان لهم عز في الجاهلية، ولني أخشى أن يرتدوا فأقاتلهم، قال: ما أمرت فيهم بشيء، فنزلت ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْأَتِهِمُ الْآيَاتُ. قُلْ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا سَبَأٌ؟ فَذَكَرَهُ. وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْأَنْسَابِ» لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ نَجِيم الدَّارِيِّ. وَأَصْلُهُ نَجْمَةٌ سَبَأٌ. وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ إِسْحَاقَ مَطْوَلَةٌ فِي أَوَّلِ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ. وَأَخْرَجَ بَعْضُهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَأَخْرَجَهَا أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ السَّيِّدِ مَطْوَلًا.

قوله: (معاجزين مسابقين، معجزين بفائتين، معاجزي مسابقي، سبقوا لفاؤا، لا معجزون لا يفوتون، يسبقونا معجزونا. قوله: معجزين بفائتين ومعنى معاجزين مغالين يريد كل واحدٍ منهما أن يظهر عجز صاحبه) أما قوله معاجزين مسابقين فقال أبو عبيدة في قوله: ﴿والذين سعوا في آياتنا معاجزين﴾ [سبأ: ٥] أي مسابقين، يقال: ما أت معجزي أي سابقي. وهذا اللفظ أي «معاجزين» على إحدى القراءتين، وهي قراءة الأكثر في موضعين من هذه السورة وفي سورة الحج، والقراءة الأخرى لأبن كثير وأبي عمرو «معجزين» بالتشديد في المواضع الثلاثة وهي بمعناها، وقيل: معنى معاجزين معاندين ومغالين، ومعنى معجزين تأسين غيرهم لل معجز. وأما قوله: «معجزين» فلهذا أشار إلى قوله في سورة العنكبوت ﴿وما أئتم معجزين في الأرض ولا في السماء﴾ [العنكبوت: ٢٢]. وقد أخرج ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير نحوه. وأما قوله: «معاجزي سابقي» فسقط من رواية الأصلي وكثرة وثبت عندهما «معاجزين مغالين» وتكرر لما بعده، وقد ظهر أنه بقية كلام أبي عبيدة كما قلتم. وأما قوله: «سبقوا الخ» فقال أبو عبيدة في سورة الأنفال في قوله: «ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا» [الأنفال: ٥٩] مجازة فأتوا «أنهم لا معجزون» أي لا يفوتون. وأما قوله: «يسبقونا» فأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن جهمد في قوله: ﴿أم حسب الذين يحملون السيئات أن يسبقونا» أي معجزونا. وأما قوله: «معجزين بفائتين» فكذلك وقع مكرراً في رواية أبي ذر وحده، وسقط للباقيين. وأما قوله: «معاجزين مغالين الخ» فقال الفراء: معناه معاندين. وذكر ابن أبي حاتم من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس في قوله: «معاجزين» قال: مراضين. وكلها بمعنى.

قوله: (معشار: عشى) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ومابلقوا معشار ما آتيتهم» أي عشر ما أعطيتهم، وقال الفراء: للمنى ومابلق أهل مكة معشار الذين أهلكتهم من قبلهم من القوة والجسم والولد والمعدة، والمعشار العشر.

قوله: (يقال الأكل العمرة) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فواتي أكل خط وأكل﴾ قال: الخط هو كل شجر ذي شوك، والأكل الجني أي يفتح الجيم مقصور وهو بمعنى الشجرة.

قوله: (باعد وبعد واحد) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿قالوا ربنا باعد بين أسفارنا﴾ مجازة مجاز الدهاء، وقره قوم «بعد» يعني بالتشديد. قلت: قراءة باعد للجمهور، وقره «بعد» أبو عمرو وابن كثير وهشام.

قوله: (وقال الجاهلي: لا يهرب إلا يهيب) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه بهذا.

قوله: (سيل العرم السد) كذا للآخر بضم المهمللة وتشديد السد، ولأبي ذر عن الحموي التشديد بمجمة وزن عظيم.

قوله: (فشقه) كذا للآخر بمجمة قبل القاف الثقيلة، وذكر عياض أن في رواية أبي ذر «فيه» بوجهة ثم مثله قبل القاف الخفيفة، قال: وهو الوجه، تقول بقتت النهر إذا كسرتة لتصرفه عن مجراه.

قوله: (فارتفعوا عن الجنتين) كذا للآخر بفتح الجيم والنون الخفيفة بعد ما مرحة ثم مثله فواتية ثم تحتية ثم نون، ولأبي ذر عن الحموي بتشديد النون بغير موحلة تنبيه جنة. واستشكل هذا الترتيب لأن السياق يقتضي أن يقول: لارتفع الماء على الجنتين، وارتفعت الجنتان من الماء. وأوجب بأن المراد من الارتفاع الزوال أي ارتفع اسم الجنة منهما، فالتقدير: فارتفعت الجنتان عن كونهما جنتين: وتسمية ما بدلوا به جنتين على سبيل المشاكلة.

قوله: (ولم يكن الماء الأحمر من السد) كذا للآخر بضم المهمللة وتشديد الدال، وللستسلي من السيل، وعند الإسماعيلي من السيول. وهذا الأثر عن جهمد وصله الفريابي أيضاً وقال «السد» في المواضعين فقال: «فشقه» بالمجمة والقاف الثقيلة، وقال: «على الجنتين» تنبيه جنة كما للآخر في المواضع كلها.

في رواية سعيد بن منصور عن سفیان في هذا الحديث « فيرمي هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى يلقى على فم ساحر أو كاهن ».

قوله: (يكتب منها مائة كلمة) فيصدق بطل الكلمة التي سمعت من السماء) زاد علي بن عبد الله عن سفیان كما تقدم في تفسير الحجر « فيقولون: ألم يجرنا يوم كذا وكذا يكون كذا وكذا فوجدناه حقاً الكلمة التي سمعت من السماء » وفي حديث ابن عباس المذكور « يقول يكون العام كذا وكذا فيسمعه الجن فيخبرون به الكهنة فتخبر الكهنة الناس فيجلونه » وسيتأتي بقية شرح هذا القدر في أواخر كتاب الطب إن شاء الله تعالى.

(تنبيه): وقع في تفسير سورة الحجر في آخر هذا الحديث عن علي بن عبد الله « قلت لسفيان: إن إنساناً روى منك عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة أنه قرأ فرغ بضم الفاء وبالراء الملهمة الثقيلة والفتحة للمعجمة فقال سفیان: هكذا قرأ عمرو يعني ابن دينار فلا أدري سمعه هكذا أم لا » وهذه القراءة رويت أيضاً عن الحسن وثلاثة ومجاهد، والقراءة المشهورة بالزاي والعين للملهمة، وقرأها ابن عامر مبنياً للفاعل ومعناه بالزاي والمهمله أدهش الفرج عنهم، ومعنى التي بالراء والفتحة المعجمة ذهب عن قلوبهم ما حل فيها « فقال سفیان: هكذا قرأ عمرو فلا أدري سمعه أم لا. قال سفیان: وهي قراءتنا » قال الكرماني: فإن قيل كيف جازت القراءة إذا لم تكن مسبوقة فالحجواب لعل ملعبه جواز القراءة بدون السماع إذا كان المعنى صحيحاً. قلت: هذا وإن كان محتملاً لكن إذا وجد احتمال غيره فهو أولى، وذلك مجمل قول سفیان: « لا أدري سمعه أم لا » على أن مراده سمعه من عكرمة الذي حدثه بالحديث لأنه شك في أنه هل سمعه مطلقاً، فالظن به أن لا يكتفي في نقل القرآن بالأخذ من الصحف بغير سماع. وأما قول سفیان: « وهي قراءتنا » فمعناه أنها وافقت ما كان يفتنر من القراءة به، فيجوز أن ينسب إليه كما نسب لغيره.

٢ - باب قوله: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ [٤٦]

٤٨٠١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزَامٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: عَنْ عَفْرِ بْنِ مَرْقَةَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ الصُّفَا ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: «يَا صَبَاحَةَ، فَاجْمَعِي إِلَيَّ فَرَشَ، قَالُوا: مَا لَكَ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ الْقُلُوبَ يُسْمِعُكُمْ أَوْ يُمَسِّكُكُمْ، أَمَا كُنتُمْ تُصَدِّقُونِي». قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنِّي نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ». فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: كَيْ لَكَ، إِلَهَذَا جَمَعْتَنَا؟ قَالُوا: اللَّهُ: ﴿ كَيْتَ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾. [رابع: ١٣٩٤، أخرجه مسلم: ٢٠٨، بإسناد].

قوله: (باب قوله: إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى: « وأنذر عشيرتَكِ الْأَقْرَبِينَ » [الشعراء: ٢١٤] وقد تقدم شرحه مستوفى في سورة الشعراء.

٣٥ - سورة الملائكة (طاهر)

قَالَ مَجَاهِدٌ: الْقَطْمِيرُ: لِقَافَةُ التَّوَاتُ: ﴿ مَقْلَعَةٌ ﴾ [١٨]: مَقْلَعَةٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ وَغَرَابِيبُ ﴾ [٢٧]: أَحَدُ سَوَادِ الْغُرَابِيبِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْخُرُورُ: بِاللَّيْلِ، وَالسُّمُومُ: بِالنَّهَارِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ الْخُرُورُ ﴾ [٢١]: بِالنَّهَارِ مَعَ الشَّمْسِ.

قوله: (سورة الملائكة وباسم - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر، وسقط لغيره لفظ سورة وباسم والبسملة، والأولى سقوط لفظ يس لأنه مكروه.

قوله: (القطمير لقافة التوات) كذا لأبي ذر وغيره وقاله مجاهد، وقد وصله الفريابي من طريق أبي إني نجيع عن مجاهد مثله، وروى سعيد بن منصور من طريق عكرمة عن ابن عباس: القطمير القشر الذي يكون على التواة. وقال أبو عبيد: القطمير التفرقة التي فيها التواة. قال الشاعر: « وأنت لن تنفي عني فوقاً ».

الْأَمْرُ فِي السَّمَاءِ، حُرِّبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحِهَا خُضْعَانًا يَقُولُ: كَأَنَّهُ مَجْلِسَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، فَإِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: لَيْدِي قَالَ: الْحَقُّ، وَهُوَ الْقُلُوبُ الْكَبِيرُ، تَسْمَعُهَا مُسْتَرَقُّ السَّمْعِ، وَمُسْتَرَقُّ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ - وَوَصَفَ سَفِيَّانٌ بِكُفِّهِ فَحَرَفَهَا، وَتَدَبَّرَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ - تَسْمَعُ الْكَلِمَةَ قُلُوبُهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يَلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، حَتَّى يَلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَذْكَ الشَّهَابِ قَبْلُ أَنْ يَلْقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلُ أَنْ يَذُرَّكَ، فَكَذِّبَ مَعَهَا يَمَانَةً كَذِبَةً، قِيلَ: الْيَسَ قَدْ قَالَ لَنَا: يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، كَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَ بِطَلْقِ الْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعَ مِنَ السَّمَاءِ. [راجع: ٤٧٠١].

قوله: (باب حتى إذا فرغ عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق، وهو العلي الكبير).

قوله: (حدثنا عمرو بن دينار).

قوله: (إذا قضى الله الأمر في السماء) في حديث التوابع بن سميان عند الطبراني مرفوعاً « إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله، فإذا سمع أهل السماء بذلك صعدوا وعروا سجداً، فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراه، فينتهي به على الملائكة، كلما مر بسماء ساله أهله ماذا قال وينا؟ قال: الحق، فينتهي به حيث أمر ».

قوله: (حُزِبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحِهَا خُضْعَانًا) بفتح الحين من الخضوع، وفي رواية بضم أوله وسكون ثانيه وهو مصدر بمعنى خاضعين.

قوله: (كأنه) أي القول المسجوع (سلسلة على صفوان) هو مثل قوله في بدء الوحي: « سلسلة كصلصة الجرس » وهو صوت الملك بالوحي، وقد روى ابن مردويه من حديث ابن مسعود رفته « إذا تكلم الله بالوحي يسمع أهل السماوات صليصة كصلصة السلسلة على الصفوان فيفزعون، ويرون أنه من أمر الساعة وقرأ: حتى إذا فرغ الآية » وأصله عند أبي داود وغيره، وعلقه المصنف موقوفاً، ويأتي في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. قال الخطابي: الصليصة صوت الحديث إذا تحرك وتداخل، وكان الرواية وقعت له بالصاد، وأراد أن التشبيه في الموضعين بمعنى واحد، فالذي في بدء الوحي هذا والذي هنا جري السلسلة من الحديث على الصفوان الذي هو الحجر الأملس يكون الصوت الناشئ عنهما سواء.

قوله: (علي صفوان) زاد في سورة الحجر عن علي بن عبد الله « قال غيره: يعني غير سفیان بنزله ذلك » في حديث ابن عباس عند ابن مردويه من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه « فلا يزل على أهل سماء إلا صعدوا » وعند مسلم والترمذي من طريق علي بن الحسين بن علي عن ابن عباس عن رجال من الأنصار أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فرمى بنجم فاستنار، فقال: ما كنتم تقولون لهذا إذا رمي به في الجاهلية؟ قالوا: كنا نقول مات عظيم أو يولد عظيم، فقال: إنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياة، ولكن ربنا إذا قضى أمراً سبح حلة العرش ثم سبح أهل السماء الذين يلوهم حتى يبلغ التسبيح سماء الدنيا، ثم يقولون لحمة العرش: ماذا قال ربكم » الحديث. وليس عند الترمذي عن رجال من الأنصار، وسيتأتي مزيد فيه في كتاب التوحيد.

قوله: (ومسروق السمع) في رواية علي عند أبي ذر « ومسترق » بالإنفراد وهو نصيح.

قوله: (هكذا بعضه فوق بعض وصفه سفیان) أي ابن عيينة (بكفه فحرفها) وبدن بين أصابعه) أي فرق، وفي رواية علي « ووصف سفیان يده ففرج بين أصابع يده اليمنى نصبتها بعضها فوق بعض » وفي حديث ابن عباس: عند ابن مردويه « كان لكل قبيل من الجن مقدم من السماء يسمعون من الوحي » يعني يلقىها، زاد علي عن سفیان « حتى ينتهي إلى الأرض فيلقى ».

قوله: (علي لسان الساحر أو الكاهن) في رواية الجرجاني « على لسان الآخر » بدل الساحر وهو تصحيف، وفي رواية علي « الساحر والكاهن » وكذا قال سعيد بن منصور عن سفیان.

قوله: (فرمى أمرك الشهاب إلخ) يقتضي أن الأمر في ذلك يقع على حبل سواء، والحديث الآخر يقتضي أن الذي يسلم منهم قليل بالنسبة إلى من يدركه الشهاب. ووقع

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿وغيرايب سود﴾ [فاطر: ٢٧] أشد سواداً الغريب) زاد غير أبي ذر: الشديد السواد. وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ: قال الغريب الأسود الشديد السواد.

قوله: (مقلة مقلة) سقط هذا لأبي ذر، وهو قول مجاهد قال: وإن تدع مقلة أي مقلة بذنوبها.

قوله: (وقال ابن عباس: الحور بالليل والسوم بالنهار) سقط هذا لأبي ذر هنا، وتقدم في كتاب بده الحلق.

قوله: (وقال غيره: الحور بالنهار مع الشمس) ثبت هذا هنا للنسفي وحده، وهو قول رؤية كما تقدم في بده الحلق.

قوله: (وقال ابن عباس: الحور بالليل والسوم بالنهار) سقط هذا لأبي ذر هنا، وتقدم في كتاب بده الحلق.

قوله: (وقال غيره: الحور بالنهار مع الشمس) ثبت هذا هنا للنسفي وحده، وهو قول رؤية كما تقدم في بده الحلق.

قوله: (وقال غيره: الحور بالنهار مع الشمس) ثبت هذا هنا للنسفي وحده، وهو قول رؤية كما تقدم في بده الحلق.

٣٦ - سورة يس

وَقَالُوا مُجَاهِدٌ ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [١٤]: حَذَقْنَا. ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ [٣٠]:

كَانَ حَسْرَةً عَلَيْهِمْ اسْتِغْزَاهُمْ بِالرُّسُلِ: ﴿أَنْ تَذَكَّرُوا الْقَمَرَ﴾ [٤٠]: لَا يَسْتَرْ حَسْرَةً أَحَدِهِمَا حَسْرَةَ الْآخَرِ، وَلَا يَتَّبِعِي لَهَا ذَلِكَ. ﴿سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [٤٠]:

يَطْلُبَانِ حَيْثُيْنَ. ﴿نَسْلَخُ﴾ [٣٧]: نُخْرِجُ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ، وَيَجْرِي كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا. ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ [٤٢]: مِثْلُ الْأَنْعَامِ. ﴿فَكَيْهُونَ﴾ [٥٥]:

مُفْجَبُونَ. ﴿بِحُذِّ مُخْضَرُونَ﴾ [٧٥]: حِذِّ الْجَسَابِ.

وَيَذَكَّرُ عَنْ عِكْرِمَةَ: ﴿الْمُشْحُونِ﴾ [٤١]: الْمُؤَقَّرُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿طَائِرُكُمْ﴾ [١٩]: مَصَائِكُكُمْ. ﴿يَنْسِلُونَ﴾ [٥١]:

يَخْرُجُونَ. ﴿مَرَلَيْنَا﴾ [٥٢]: مَخْرَجِنَا. ﴿أَحْصَيْنَا﴾ [١٢]: حَقَّقْنَا.

﴿مَكَانَهُمْ﴾ [١٧]: وَمَكَانَهُمْ وَاحِدٌ.

قوله: (سورة يس) سقط هذا لأبي ذر هنا والصواب إثباته.

قوله: (وقال مجاهد: فعززنا شددا) سقط هذا لأبي ذر، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد.

قوله: (يا حسرة على العباد، وكان حسرة عليهم استغزاؤهم بالرسول) وصله الفريابي كذلك، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ: يا حسرة العباد بالإضافة.

قوله: (أن تذكروا القمر إرخ، وقوله سابق النهار إرخ، وقوله نسلخ نخرج إرخ) سقط كله لأبي ذر، وقد تقدم في بده الحلق.

قوله: (من مظه من الأنعام) وصله الفريابي أيضاً من طريق مجاهد، وعن ابن عباس قال: المراد بالثلل هنا السفن، ورجع لقوله بعد: ﴿وإن نشأ نفرقهم﴾ [يس: ٤٣] إذ الفرق لا يكون في الأنعام.

قوله: (فكهيون معجبون) في رواية غير أبي ذر: فاكهيون وهي القراءة المشهورة، والأولى رويت عن يعقوب الحضرمي، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد: فاكهيون معجبون. قال أبو عبيدة: من قرأها فاكهيون جملة كثير الفاكهة، قال الخطيب:

ودعوتني وزعمت أنك لابن في الصبيف تاسر

أي عندك لين كثير وفمر كثير، وأما فكهيون فهي قراءة أبي جعفر وشيبة وهي بوزن

فروحون، ومعناها مأخوذ من الفاكهة وهي التلذذ والتنعم.

قوله: (جند محضرون عند الحساب) سقط هذا لأبي ذر، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك.

قوله: (ويذكر عن عكرمة المشحون الموقى) سقط هذا لأبي ذر، وقد تقدم في

أحاديث الأنبياء، وجاء مثله عن ابن عباس، وصله الطبري من طريق سعيد بن جبير عنه بإسناد حسن.

قوله: (سورة يس - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر هنا، وسقط لغيره.

قوله: (وقال ابن عباس: طائركم عند الله مصاليكم) وتقدم في أحاديث الأنبياء وللطبري من وجه آخر عن ابن عباس قال: طائركم أعمالكم. وقال أبو عبيدة: طائركم أي حطكم من الخير والشر.

١ - باب ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾

ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾

٤٨٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ،

فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتَدْرِي أَيْنَ تَقَرَّبُ الشَّمْسُ؟» قُلْتُ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْثَرُ، قَالَ:

«فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ».

«ع.» [راجع: ٣١٩٩. أخرجه مسلم: ١٥٩، مطولاً].

٤٨٠٣ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾.

قَالَ: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ». [راجع: ٣١٩٩. أخرجه مسلم: ١٥٩، مطولاً].

قوله: (باب قوله: والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم) ذكر

فيه حديث أبي ذر: «كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد عند غروب الشمس فقال: يا أبا ذر أتدري أين تغرب الشمس؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: فإنها تذهب تسجد تحت العرش، فذلك قوله: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ إلى آخر الآية» هكذا

أورد مختصراً وأخرجه النسائي عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ: «تذهب حتى تنتهي تحت العرش عند ربه» وزاد: «ثم تستأنف فيؤذن لها، ويوشك أن تستأنف فلا يؤذن لها وتستشفع وتطلب، فإذا كان ذلك قيل: اطلمي من مكانك، فذلك

قوله: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾» وقد ذكر نحوه الزيادة من غير طريق أبي نعيم كما سأنه عليه.

قوله: في الرواية الثانية (سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ قال: مسقرها تحت العرش) كذا رواه وكيع عن

الأعمش مختصراً، وهو بالمعنى، فإن في الرواية الأولى أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي استشفعه «أتدري أين تغرب الشمس؟ فقال: الله ورسوله أعلم».

قوله: (فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش) في رواية أبي معاوية عن الأعمش كما سيأتي في التوحيد فإنها تذهب فتستأنف في السجود فيؤذن لها، وكأنها قد قيل لها:

اطلمي من حيث جئت فتطلع من مغربها. ثم قرأ: «وذلك مسقر لها» قال: وهي قراءة عبد الله. وروى عبد الرزاق من طريق وهب عن جابر عن عبد الله بن عمرو في هذه

الآية قال: مسقرها أن تطلع فيردها ذنوب بني آدم، فإذا غربت سلمت ومسجدت واستأنفت فلا يؤذن لها، فتقول: إن السير بعد، وإني إن لا يؤذن لي لا أبلغ، فتحبس ما شاء الله. ثم يقال: اطلمي من حيث غربت، قال: فمن يؤمن إلى يوم القيامة لا يتبع نفساً

إيمانها. وأما قوله: «تحت العرش» فقيل: هو حين محاذاتها. ولا يخالف هذا قوله: «وجدها تغرب في عين حنة» [الكهف: ٨٦] فإن المراد بها نهاية مدرك البصر إليها

حال الغروب، وسجدتها تحت العرش إما هو بعد الغروب. وفي الحديث رد على من زعم أن المراد بمسقرها غاية ما تنتهي إليه في الارتفاع، وذلك أطول يوم في السنة، وقيل:

إلى متى أمرها عند انتهاء الدنيا. وقال الخطابي: يمتثل أن يكون المراد باستقرارها تحت العرش أنها تستقر تحته استقراراً لا يحيط به نحن، ويمتثل أن يكون المعنى أو علم ما سألت عنه من مسقرها تحت العرش في كتاب كتب فيه ابتداء أمور العالم ونهايتها فيقطع

دوران الشمس وتستقر عند ذلك ويبطل فعلها، وليس في سجودها كل ليلة تحت العرش ما يحق عن دوراتها في سيرها. قلت: وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار وقوعه في كل

يوم ولية عند سجودها ومقابل الاستقرار المسير الدائم المعبر عنه بالجري. والله اعلم.

٣٧ - سورة الصافات

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَيَقْدِفُونَ بِالْقَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [صا: ٥٣]: مِنْ كُلِّ مَكَانٍ. ﴿وَيَقْدِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُخُورًا﴾ [٨]: يُؤْمُونَ. ﴿وَاصْبِ﴾ [٩]:

دَائِمٌ ﴿لَا زَبَ﴾ [١٠]: لَا زَمَ. ﴿تَأْتُونَنَا عَنْ الْيَمِينِ﴾ [٢٨]: يَغْنِي الْحَقُّ، الْكَفَّارُ قَوْلُهُ لِلشَّيْطَانِ. ﴿غَوْلٌ﴾ [٤٧]: رَجَعُ بَطْنٍ. ﴿يُنْزِفُونَ﴾ [٤٧]: لَا تَلْذَبُ غُفْلَتُهُمْ. ﴿قَرِينٌ﴾ [٥١]: شَيْطَانٌ. ﴿يُزْعِفُونَ﴾ [٧٠]: كَهَيْئَةِ الْهَوَازِغِ. ﴿يُنْزِفُونَ﴾ [٩٤]: السَّلَانُ فِي الْمَشْيِ. ﴿وَيَتَنَنَّى الْجَنَّةَ نَسَبًا﴾ [١٥٨]: قَالَ كَفَّارٌ قُرَيْشِي: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، وَأَمَّا هُنَّ بَنَاتُ سُرَوَاتِ الْجِنِّ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتِ الْجِنَّةَ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [١٥٨]: سَيَحْضَرُونَ لِلْحِسَابِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [١٦٥]: الْمَلَائِكَةُ. ﴿صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [٢٣]: سَوَاءُ الْجَحِيمِ [٥٥]: وَوَسْطُ الْجَحِيمِ. ﴿لَشَوْبًا﴾ [٦٧]: يَخْلُطُ طَعَامُهُمْ، وَيَسَاطُ بِالْجَحِيمِ. ﴿مَذْخُورًا﴾ [الأعراف: ١٨]: مَطْرُودًا. ﴿يَبْحَثُ مَكْثُونَ﴾ [٤٩]: اللُّؤْلُؤُ الْمَكْثُونَ. ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرِينَ﴾ [١٧٨، ١٠٨، ١٢٩]: يُذَكَّرُ بِخَيْرٍ. ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [١٤]: يَسْتَعِزُّونَ. ﴿بَعَلًا﴾ [١٢٥]: رَبًّا.

قوله: (سورة الصافات - بسم الله الرحمن الرحيم).
قوله: (وقال مجاهد: ويقذفون بالغيب من مكان بعيد من كل مكان، ويقذفون من كل جانب. دحوراً يؤمّون واصب دائم لازب لازم) سقط هذا كله لأبي ذر، وقد تقدم بعضه في بدء الخلق وروى الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿وَيَقْدِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ﴾ [صا: ٥٣] يقولون هو ساحر هو كاهن هو شاعر، وفي قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ [الصافات: ١١] قال: لازم، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩] أي دائم، وفي قوله: ﴿مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ [صا: ٩] أي بمعنى لازم، قال النابغة: «ولا يحسبون الشر ضرباً لآزب» أي لازم.

قوله: (تأتوننا عن اليمين، يعني الحق، الكفار قوله للشياطين) ووقع في رواية الكشيبي «يعني الجن» بجم ثم نون، ونسب عباس لأكثر. وقد وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ: «إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين» قال الكفار: نقولوه للشياطين «ولم يذكر الزيادة، فدل على أنه شرح من المصنف. ولكل من الروایتين وجه، فمن قال: «يعني الجن» أراد بيان القول له وهم الشياطين، ومن قال: «الحق» بالمهمله والقاف أراد تفسير لفظ اليمين أي كنتم تأتوننا من جهة الحق فلبسوه علينا، ويؤيده تفسير قتادة قال: يقول الإنس للجن: كنتم تأتوننا عن اليمين، أي من طريق الجنة تصدوننا عنها.

قوله: (غول وجع بطن، ينزفون لا تلعب عقولهم، قرين شيطان) سقط هذا لأبي ذر، وقد وصله الفريابي عن مجاهد كذلك.
قوله: (يهرعون كهينة الهوالة) وصله الفريابي عن مجاهد كذلك.
قوله: (ينزفون السلان في المشي) سقط هذا لأبي ذر، وقد وصله عبد بن حميد من طريق شبل عن ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿فَاتَّبَعُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ﴾ [الصافات: ٩٤] قال: الوزيف السلان انتهى. السلان بفتحين الإسراع مع تقارب الخطأ، وهو دون السمي.

قوله: (وبين الجنة نسباً إلخ) وسقط هذا لأبي ذر، وقد تقدم في بدء الخلق.

قوله: (وقال ابن عباس: لنحن الصافون الملائكة) وصله الطبري، وقد تقدم في بدء الخلق.
قوله: (صراط الجحيم سواء الجحيم ووسط الجحيم، لشوباً يخلط طعامهم ويساط بالجحيم، مدحوراً مطروداً) سقط هذا كله لأبي ذر وقد تقدم في بدء الخلق، قال بعض الشراح: أراد أن يفسر «دحوراً» التي في الصافات ففسر مدحوراً التي في سورة الإسراء.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿لِي عِزَّةٌ﴾ [٢]: مُعَازِنٌ. ﴿الْمِئْمَةِ الْآخِرَةِ﴾ [٧]: مِئْمَةٌ قُرَيْشِيَّةٌ. الْكَلْبُ: الْكَلْبُ. ﴿الْأَسْبَابُ﴾ [١٠]: طُرُقُ السَّمَاءِ فِي أَوْبَائِهَا. ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ﴾ [١١]: يَغْنِي قُرَيْشًا. ﴿أُولَئِكَ الْأَخْرَابُ﴾ [١٣]: الْقُرُونُ الْمَاضِيَّةُ. ﴿فَوَاقٍ﴾ [١٥]: رُجُوعٌ. ﴿لَطْفًا﴾ [١٦]: عَذَابًا.

قوله: (وقال ابن عباس: لنحن الصافون الملائكة) وصله الطبري، وقد تقدم في بدء الخلق.
قوله: (صراط الجحيم سواء الجحيم ووسط الجحيم، لشوباً يخلط طعامهم ويساط بالجحيم، مدحوراً مطروداً) سقط هذا كله لأبي ذر وقد تقدم في بدء الخلق، قال بعض الشراح: أراد أن يفسر «دحوراً» التي في الصافات ففسر مدحوراً التي في سورة الإسراء.

قوله: (يض مكنون اللؤلؤ المكنون) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وقال أبو عبيدة في قوله: كانوا يبيض مكنون أي مصون، وكل شيء صته فهو مكنون، وكل شيء أضمرته في نفسك فقد اكتته.

قوله: (وتركا عليه في الآخرين يذكر بخير) ثبت هذا للنسفي وخرجه، وقد تقدم في بدء الخلق.

قوله: (الأسباب السماء) سقط هذا لعبد بن أبي ذر، وثبت للنسفي بلفظ «وقال» وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: (ويقال: يستسخرون يستخرون) ثبت هذا أيضاً للنسفي وأبي ذر فقط، وقال أبو عبيدة: يستسخرون ويستخرون سواء.

قوله: (بعلاً رباً) ثبت هذا للنسفي وحده، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق عطاه بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس أنه أبصر رجلاً يسوق بقرة فقال: من بعل هذه؟ قال: فدعاه فقال: من أنت؟ فقال: من أهل اليمن، قال: هي لغة؟ «أتدعون بعلاً؟» [الصافات: ١٢٥] أي رباً، وصله إبراهيم الخليلي في «غريب الحديث» من هذا الوجه مختصراً إلخ، ولعل المصنف بهذا القدر من قصة إلياس، وقد ذكرت خبره في أحاديث الأنبياء عند ذكر إدريس.

١ - باب ﴿وَإِنْ يُؤْنَسَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [١٣٩]

٤٨٠٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْبَغِي لِأَخِي أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْ يُؤْنَسَ بْنِ مَتَّى». [راجع: ٣٤١٢].

٤٨٠٥ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، مِنْ تَبِيِّ غَابِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، عَنْ غَطَّاءِ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُؤْنَسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ». [راجع: ٣٤١٥، أخرجه مسلم: ٢٢٧٦].

قوله: (باب قوله: وإن يؤنس لمن المرسلين) ذكر فيه حديث ابن مسعود «لا ينبغي لأحد أن يكون خيراً من يؤنس بن متى» وحديث أبي هريرة «من قال: أنا خير من يؤنس بن متى فقد كذب» وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء والله الحمد.

٣٨ - سورة ص

٤٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْقَوَامِ قَالَ: سَأَلْتُ مُجَاهِدًا عَنِ السَّجْدَةِ فِي ص، قَالَ: سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ آقِدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠]. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْجُدُ فِيهَا. [راجع: ١٠٦٩].

٤٨٠٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُنْدَرٍ، عَنِ الْقَوَامِ، عَنْ الْقَوَامِ قَالَ: سَأَلْتُ مُجَاهِدًا عَنِ سَجْدَةِ فِي ص، فَقَالَ: سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، مِنْ أَيْنَ سَجَدْتَ؟ فَقَالَ: أَوْ مَا تَقَرَّ؟ ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ آقِدَةٌ﴾. فَكَانَ دَاوُدَ يَسْجُدُ أَمْرَ نَبِيِّكُمْ ﷺ أَنْ يَقْبَلُوا بِهِ، فَسَجَدَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ١٠٦٩].

﴿عَجَابٌ﴾ [٥]: عَجِيبٌ. الْقِطُّ: الصَّحِيفَةُ، هُوَ مَا هُنَا صَحِيفَةُ الْحِسَابِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لِي عِزَّةٌ﴾ [٢]: مُعَازِنٌ. ﴿الْمِئْمَةِ الْآخِرَةِ﴾ [٧]: مِئْمَةٌ قُرَيْشِيَّةٌ. الْإِخْلَاقُ: الْكَلْبُ. ﴿الْأَسْبَابُ﴾ [١٠]: طُرُقُ السَّمَاءِ فِي أَوْبَائِهَا. ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ﴾ [١١]: يَغْنِي قُرَيْشًا. ﴿أُولَئِكَ الْأَخْرَابُ﴾ [١٣]: الْقُرُونُ الْمَاضِيَّةُ. ﴿فَوَاقٍ﴾ [١٥]: رُجُوعٌ. ﴿لَطْفًا﴾ [١٦]: عَذَابًا.

﴿تَخَلَّدْنَاهُمْ فِيْ غِيَابِهِمْ﴾ [٦٣]: أَحَطَّنَا بِهِمْ ﴿أَثَرًا﴾ [٥٧]: أَثَرًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْأَيْدِ﴾ [١٧]: الْقُوَّةُ فِي الْعِبَادَةِ. ﴿الْأَبْصَارُ﴾ [٤٥]: الْبَصَرُ فِي أَمْرِ اللَّهِ. ﴿حُبُّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ [٣٢]: مَن ذَكَرَ ﴿طَلْعًا مَسْحًا﴾ [٣٣]: يَمْسَحُ أَغْرَافَ الْخَيْلِ وَغَرَائِيقَهَا. ﴿الْأَصْفَادُ﴾ [٣٨]: الْوُثَاقُ.

قوله: (سورة ص - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سقطت البسمة فقط للنسخي، واقتص الباقون على ص، وحكمها حكم الحروف المقطعة أوائل السور، وقد قراها عيسى بن عمر بكسر الدال قبل للدرج وقيل بل هي عنده فعل أمر من المصاداة وهي المعارضة. كأنه قيل عارض القرآن بعملك، والأول هو المشهور. وسيأتي مزيد بيان في أسماء السورة في أول غافر.

قوله: (حدثنا شعبة عن العوام) هو ابن حوشب، كما قال أكثر أصحاب شعبة. وقال أمية بن خالد عنه: «عن منصور وعمرو بن مرة وأبي حصين ثلاثهم عن مجاهد» فكان لشعبة فيه مشايخ.

قوله: (عن مجاهد) كما قال أكثر أصحاب العوام بن حوشب، وقال أبو سعيد الأشج: «عن أبي خالد الأحمري وحض بن غياث عن العوام عن سعيد بن جبير» بدل مجاهد، أخرجه ابن خزيمة. فملل للعوام فيه شيخين. وقد تقدم في تفسير الأنعام من طريق سليمان الأحول عن مجاهد أنه سأل ابن عباس: ألي ص سجدة؟ قال: نعم، ثم تلا ﴿وَرَوَيْنَا لِسُلَيْمَانَ مَقُوقَ بْنَ قَوْسٍ فِيهِمَا أَكْثَرُ الْقُرْآنِ﴾ قال: هو منهم، فالحديث محفوظ بمجاهد، فرواية أبي سعيد الأشج شاذة.

قوله في الرواية الثانية: (حدثنا محمد بن عبد الله) قال الكلبي وابن طاهر: هو الذهلي نسب إلى جده، وقال غيره: لا يحمل أن يكون محمد بن عبد الله بن المبارك المخزومي فإنه من هذه الطبقة.

قوله: (فسجدنا داود فسجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) سقط «فسجدنا داود» من رواية غير أبي ذر، وهذا أصح في الرفع من رواية شعبة وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالسجود في ص في كتاب سجود التلاوة مستوفى، واستدل بهذا على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهي مسألة مشهورة في الأصول وقد تعرضنا لها في مكان آخر.

قوله: (عجائب عجيب) هو قول أبي عبيدة قال: والحرب تحول فجيلاً إلى فعال بالضم وهو مثل طريل وطوال، قال الشاعر: «تعدو به سهولة سرعة» أي سرعة، وقرأ عيسى بن عمر ونقلت عن علي صباب بالتشديد وهو مثل كبار في قوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كِبَارًا﴾ [٢٢]: أنوح [٢٢] وهو أبلغ من كبار بالتخفيف وكبار المخفف أبلغ من كبير.

قوله: (القط الصحيفة هو ههنا صحيفة الحسنات) في رواية الكشيبي «الحساب» وكذا في رواية السنني، وذكره بعض الشراح بالعكس، قال أبو عبيدة: القط الكتاب والجمع طلوط وطلطة قفرد وقردة، وأصله من قط الشيء أي قطعه والمعنى قطعة ما وعدتنا به، ويطلق على الصحيفة قط لأنها قطعة تقطع، وكذلك الصلح، ويقال للجازة أيضاً قط لأنها قطعة من العبيطة، وأكثر استعماله في الكتاب، وسيأتي له تفسير آخر قريباً. وعند عبد بن حميد من طريق عطاء أن قاتل ذلك هو النضر بن الحارث.

قوله: (وقال مجاهد في غرة) أي (معاذين) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله: «في غرة» قال: في حية، ونقل عن الكسائي في رواية أنه قرأ «في غرة» بالمعجمة والراء، وهي قراءة الجحدري وأبي جعفر.

قوله: (للملأ الآخرة ملة قريش. الاختلاق الكلبي) وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد في قوله: ﴿مَنْ سَمِعْنَا بِهِمَا فِي الْمَلَأِ الْآخِرَةِ﴾ قال: ملة قريش ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [ص: ٧] كذب. وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿لِلْمَلَأِ الْآخِرَةِ﴾ قال: النصرانية. وعن السدي نحو. وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي، قال: وقال قتادة: دينهم الذي هم عليه.

قوله: (جند ما هنالك مهزوم، يعني قريش) سقط لفظ «قوله» لغير أبي ذر، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله: ﴿جند ما هنالك مهزوم﴾ [ص: ١١] قال: قريش، وقوله: جند خبر مبتدأ محذوف أي هم؛ وما مزيدة أو صفة لجند وهنالك مشار به إلى مكان المراجعة، ومهزوم صفة لجند أي سيزمون بذلك المكان، هو من الإخبار بالغيب

لأنهم هزموا بعد ذلك بمكة، لكن يعكر على هذا ما أخرجه الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال: وعد الله وهو بمكة أنه سيزوم جند المشركين، فجاء تأويلها يسد، فعلى هذا فهناك ظرف للمراجعة فقط ومكان المراجعة لم يذكر.

قوله: (الأسباب طرق السماء في أبوابها) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ «طرق السماء أبوابها» وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الأسباب هي أبواب السماء. وقال أبو عبيدة: العرب تقول للرجل إذا كان ذا دين ارتقى فلان في الأسباب.

قوله: (أولئك الأحزاب: القرون الماضية) وصله الفريابي عن مجاهد.

قوله: (فراق رجوع) وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: ليس لها مثوية وهي بمعنى قول مجاهد. وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي ماها من فوق يقول: ليس لهم إفاقة ولا رجوع إلى الدنيا، وقال أبو عبيدة: من تسخا أي الفاء قال: ماها من راحة، ومن تسخها جعلها من فوقها ناقة وهو ما بين الحلبيين، والذي قرأ بضم الفاء حزة والكسائي والباقر بنفتحها، وقال قوم: للمنى بالفتح وبالضم واحد مثل قصاص الشعر يقال بضم القاف وفتحها.

قوله: (قطنا عليا) وصله الفريابي من طريق مجاهد أيضاً، ولا منافاة بينه وبين ما تقدم فإنه محمول على أن المراد بقولهم: قطنا أي نصينا من العذاب. وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: «قطنا» قال: نصينا من العذاب وهو شيء قوهم: ﴿وَقَالُوا لَللَّهِ إِنْ كَانْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ الآية [الأضال: ٣٢]، وقول الآخرين: ﴿إِنَّا بَعَثْنَا إِلَهُ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] وقد أخرج الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد قال: قوله: قطنا أي رزقنا، ومن طريق سعيد بن جبير قال: نصينا من الجنة، ومن طريق السدي نحوه ثم قال: وأولى الأقوال بالصواب أنهم سألوا تمجيد كتبهم بتصميم من الخير أو الشر الذي وعد الله عباده في الآخرة أن يجعل لهم ذلك في الدنيا استنزاه منهم وعداً.

قوله: (الصفحات صفح القروس إلخ) وقوله: الجياد السراع وقوله: جسداً شيطاناً وقوله: رخاء الرخاء الطيب وقوله: حيث أصاب حيث شاء وقوله: فامتن أعط وقوله: بغير حساب بغير حرج ثبت هذا كله للنسخي هنا وسقط للباقرين وقد تقدم جميعه في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأنبياء.

قوله: (تخلدناهم سخرى أحطنا بهم) قال الديلمي في حواشيه: لعله أخطأهم وتلقاه عن عياض فإنه قال: أخطأ بهم كذا وقع ولعله أخطأهم وحذف مع ذلك القول الذي هذا تفسيره وهو أم زاعت عنهم الأبصار انتهى. وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق مجاهد بلفظ أخطأناهم أم هم في النار لا تعلم مكانهم. وقال ابن عطية: المعنى ليسوا معنا أم هم معنا لكن إحصاراً قيل عنهم. وقال أبو عبيدة: من قرأها أخطأناهم أي بهمة قطع جعلها استهفماً وجعل أم جواباً ومن لم يستفهم فتحها على القطع، ومعنى أم معنى بل ومثله أم أنا غير من هذا الذي هو مهيئ انتهى. والذي قرأها بهمة وصل أبو عمرو وحزة والكسائي.

قوله: (أثواب أمثال) وصله الفريابي كذلك قال أبو عبيدة: الأثواب جمع ترب وهو بكسر أوله من يولد في زمن واحد. وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: أثواب مستويان.

قوله: (وقال ابن عباس: الأيد القوة في العبادات) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: داود ذا الأيد قال: القوة، ومن طريق مجاهد قال: القوة في الطاعة وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: ذا الأيد ذا القوة في العبادات.

قوله: (الأبصار البصر في أمر الله) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: أولي الأيدي والأبصار قال: أولي القوة في العبادات والفقه في الدين. ومن طريق منصور عن مجاهد قال: الأبصار العقول.

(تبيه): الأبصار وردت في هذه السورة عقب الأيدي لا عقب الأيد لكن في قراءة ابن مسعود أولي الأيد، والأبصار من غير باء لعل البخاري فسره على هذه القراءة.

قوله: (حب الخير عن ذكر ربي لي آخره) سقط هذا لأبي ذر وقد تقدم في ترجمة سليمان بن داود من أحاديث الأنبياء.

قوله: (الأصفاد والوثاق) سقط هذا أيضاً لأبي ذر وقد تقدم في ترجمة سليمان أيضاً.

٢ - باب قوله ﴿ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يُنْهِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي

إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [٣٥]

٤٨٠٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ عَفِيَ عَنِ الْجَنِّ قُلْتُ عَلَى الْبَارِحَةِ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، يَقْطَعُ عَلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَّا كُنِّيَ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ مَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سَلَمَانَ: ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يُنْهِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾».

قَالَ زَوْجٌ: قُرْءُهُ خَاصِيًا: [راجع: ٤٦١، أخرجه مسلم: ٥٤١].

قوله: (باب قوله: هب لي ملكا لا ينهي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب) تقدم شرحه في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء.
قوله: (هفت علي البارحة أو كلمة نحوها) يحصل أن يكون الشك في لفظ التفتل أو في لفظ البارحة وقد تقدم ذلك في أوائل كتاب الصلاة.

قوله: (فلذكرت قول أخي سليمان) تقدم الكلام عليه في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء. وأما ما أخرجه الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال في قوله لا ينهي لأحد من بعدي لا أسبله كما سبلته أول مرة وظاهر حديث الباب يرد عليه وكان سبب تأويل قتادة هذا مكانا طعن بعض الملاحدة على سليمان ونسبته في هذا إلى الحرص على الاستيلاء بنعمة الدنيا وخفي عليه أن ذلك كان يافذ له من الله وأن تلك كانت معجزته كما اختص كل نبي بمعجزة دون غيره والله أعلم.

قوله: (قال روح فرده خاصية) روح هو ابن عبادة أحد رواه وكان المراد أن هذه الزيادة وقعت في روايته دون رواية رفيقه، وقد ذكرت ما في ذلك من البحث في أوائل كتاب الصلاة وذكرت ما يتعلق برواية الجن في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء.

٣ - باب قوله: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [٨٦]

٤٨٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الصُّحَيْ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ عَزِمَ حَتِيًّا فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَإِنْ مِنْ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيَبْيهَ ﷺ: ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾. وَسَأَدُّكُمْ مِنَ الدُّخَانِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا قُرَيْشًا إِلَى الْإِسْلَامِ فَايْطُورُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَيْهِمْ بِسَبْعِ كَسْبِ يُوسُفَ». فَأَخَذَتْهُمْ مَنَّةٌ فَحَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا التَّمِيَّةَ وَالْجُلُودَ، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ دُخَانًا مِنَ الْجُوعِ، قَالَ: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾. قَالَ: فَذَعَرُوا: ﴿ رَبَّنَا اكشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ أَلَيْسَ لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ. ثُمَّ تُرْكُوا عَنْهُ وَقَالُوا مَا عَلَّمَنَّا مُحَمَّدًا أَنَّا كَاتِبُوا الْعَذَابَ لِيَلْسَنَّا إِلَيْكُمْ عَاثِلُونَ ﴾. [الذخا: ١٦-١٥]. أَلَيْكَشَفَ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: فَكُشِفَ، ثُمَّ عَاثُوا فِي كُفْرِهِمْ، فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ بَنِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْظِمُونَ ﴾. [الذخا: ١٦]. [راجع: ١٠٧، أخرجه مسلم: ٢٧٩٨].

(باب قوله وما أنا من المتكلفين) ذكر فيه حديث ابن مسعود في قصة الدخان وقد تقدم قريبا في تفسير سورة الروم ويأتي في تفسير الدخان وتقدم ما يتعلق منه بالاستسقاء في بابه.

٣٩ - سورة الزمر

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ أَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَاحِشَهُ ﴾ [٢٤] يُجَرَّ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ. وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَمَنْ يَأْتِي النَّارَ خَيْرًا أَمْ مَنْ يَأْتِي آيَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الصفت: ٤٠]: ﴿ ذِي عِوَجٍ ﴾ [٢٨]: تَبَسَّ. ﴿ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ ﴾ [٢٩]: مَثَلٌ لِأَلَيْهِمُ الْبَاطِلُ وَالْإِلَهِ الْحَقُّ. ﴿ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ [٣٦]: بِالْأَوَّلَانِ. خَوَّفْنَا. وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ الْقُرْآنُ ﴿ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [٣٧]: الْمُؤْمِنُونَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: هَذَا الَّذِي أُعْطَيْتَنِي، عَمِلْتُ بِمَا فِيهِ، ﴿ فَتَشَاقِسُونَ ﴾ [٢٩]: الشَّكْسُ: الْقِسْرُ لَا يُؤْخِضُ بِالْإِنْصَابِ. ﴿ وَرَجُلًا سَلَمًا ﴾ [٢٩]: وَيُقَالُ: سَالِمًا: صَالِحًا. ﴿ اسْتِغَارَتْ ﴾ [٤٥]: تَفَرَّتْ بِمَقَارِكِهِمْ [٦١]: مِنَ الْقَوْرِ. ﴿ خَالِقٍ ﴾ [٧٥]: أَطْلَقُوا بِهِ، مُطْبِئِينَ بِحِفَافِهِ: بِجَوَالِيهِ. ﴿ فَتَشَابَهَا ﴾ [٣٣]: تَبَسَّ مِنَ الْإِشْيَاءِ، وَلَكِنْ يُشَبَّهُ بَعْضُهَا فِي الصَّلَاقِ.

قوله: (سورة الزمر - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لعبر أبي ذر.
قوله: (وقال مجاهد: يتخبر بوجهه يمر على وجهه في النار، وهو قوله: أفمن يأتي النار خير أم يأتي آيات يوم القيامة) وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ: قال: ويقول: هي مثل قوله: ﴿ أفمن يأتي ﴾ [الصفت: ٤٠] إلخ وعمره بالخليفة أن في كل منهما عذوفا، وعند الأكثر «بير» بالهميم وهو الذي في تفسير القرطبي وغيره، وللأصلي وحده «عجر» بالهاء المقرونة من فوق، وقال عبد الرزاق: أثبتنا ابن عيينة عن بشر بن نعيم قال: نزلت في أبي جهل وعمر بن ياسر، أفمن يأتي في النار أبو جهل خير أم يأتي أمنا يوم القيامة عمار. وذكر الطبري أنه روي عن ابن عباس بإسناد ضعيف قال: يخطئ في إلى النار مكتوبا ثم يرمي به فيها، فأول ما تبس وجهه النار. وذكر أهل العمرة أن «من» في قوله: ﴿ أفمن » موصولة في محل رفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره أهر كمن آمن المذهب.

قوله: (ذو عوج ليس) وصله القرطبي والطبري. أي ليس فيه لبس، وهو تفسير باللازم لأن الذي فيه لبس يستلزم السج في المنسى. وأخرج ابن مردويه من وجهين ضعيفين عن ابن عباس في قوله: ﴿ غير ذي عوج ﴾ [الزمر: ٢٨] قال: ليس بمخلوق.
قوله: (خولنا أعطينا) وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ: ﴿ إذا خولناه ﴾ [الزمر: ٤٩] قال: أعطينا. وقال أبو عبيدة: كل مال أعطيت فقد خولناه. قال أبو النجم: «كوم الدرر من خول المخول». وقال زهير: «هنالك إن يستخولوا المال يجولوا».

قوله: (والذي جاء بالصدق القرآن وصدق به المؤمن يحيى به يوم القيامة) زاد النسفي «يقول هذا الذي أعطيتني صلت بما فيه» قال عبد الرزاق عن ابن عيينة عن منصور: قلت لمجاهد: يا أبا الحجاج ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ [الزمر: ٢٣] قال: هم الذين يأتون بالقرآن يقول هذا الذي أعطيتونا قد علمنا بما فيه. وصله ابن المبارك في «الزهد» عن مسعر عن منصور عن مجاهد في قوله عز وجل: ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ قال: هم الذين يثبتون بالقرآن قد اتبعوه، أو قال: اتبعوا ما فيه. وأما قتادة فقال: الذي جاء بالصدق النبي. والذي صدق به المؤمنون. أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه. وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: الذي جاء بالصدق لا إله إلا الله، وصدق به أي صدق بالرسول. ومن طريق السدي: الذي جاء بالصدق جبريل، والصدق القرآن، والذي صدق به محمد صلى الله عليه وسلم. ومن طريق أسيد بن صفوان عن علي: الذي جاء بالصدق محمد، والذي صدق به أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه. وهذا أعص من الذي قبله. وعن أبي العلاء: الذي جاء بالصدق محمد، وصدق به أبو بكر.

قوله: (ورجلا سلفا لرجل صالحا) في رواية الكشميهني «خالصا»، وسقطت للنسفي هذه اللفظة. زاد غير أبي ذر «مثلا لألتهم الباطل والإله الحق» وقد وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ولفظه في قوله: «رجلا سالما لرجل» قال: مثل آفة الباطل ومثل إله الحق، وسباني تفسير آخر قريبا.

قوله: (ويخوفونك بالذين من دونه: بالأولاد) سقط هذا لأبي ذر، وقد وصله

٣ - باب قوله: ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا

قَبَضَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [٦٧]

٤٨١٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ جُبَايَه، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنِينَ مُلْكُ الْأَرْضِ». [الطبر: ٩٦٥١٩، ٧٣٨٢، ٧٤٩٣، ٤. أخرجه مسلم: ٢٧٨٧].

قوله: (باب قوله: والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه) لما وقع ذكر الأرض مفرداً حسن تأكيده بقوله: «جميعاً» إشارة إلى أن المراد جميع الأراضي. ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة «يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه» ثم يقول: أنا الملك، ابن ملوك الأرض ٩٦ وسيأتي شرحه أيضاً مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

٤ - باب قوله: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَبَقَ مِنْ

فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى

فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ ﴾ [٦٨]

٤٨١٣ - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي أَوَّلُ مَنْ يُنْفَخُ رَأْسُهُ بَعْدَ النَّفْخَةِ الْآخِرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى مُتَعَلِّقٌ بِالْعَرْشِ، فَلَا أَذْرِي أَكْذَلِكُ كَانَ، أَمْ بَعْدَ النَّفْخَةِ». [راجع: ٧٤١١. أخرجه مسلم: ٢٣٧٣، مطولاً].

٤٨١٤ - حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ». قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: آيَتْ، قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: آيَتْ، قَالَ: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: آيَتْ. «وَيَتَلَّى كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ إِلَّا عَجَبُ ذَرِيَّةٍ، يَوْمَ يُرْكَبُ الْخَلْقُ». [الطبر: ٩٦٥٠، ٩٦٥١. أخرجه مسلم: ٢٩٥٥].

قوله: (باب قوله: ونفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله) تختلف في تعيين من اشتى الله، وقد لحث بشيء من ذلك في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء.

قوله: (حدثني الحسن) كذا في جميع الروايات غير منسوب، فجزم أبو حاتم سهل بن السري الحافظ فيما نقله الكلابي بأنه الحسن بن شجاع البلخي الحافظ، وهو أصغر من البخاري لكن مات قبله وهو معدود من الحفاظ، ووقع في المصافحة للبرقاني «أن البخاري قال في هذا الحديث: «حدثنا الحسين» بضم أوله مضمر، ونقل عن الحاكم أنه الحسين بن محمد القباتي قاله أحلم. وإسماعيل بن الخليل شيخه من أوساط شيوخ البخاري، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجتين لأنه يروي عن واحد من زكريا بن أبي زائدة وهنا بينهما ثلاثة أنس.

قوله: (وأخبرنا عبد الوحيم) هو ابن سليمان، وحام هو الشعبي.

قوله: (إني من أول من يرفع رأسه) تقدم شرحه مستوفى في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء.

قوله: (أم بعد النفخة) نقل ابن التين عن الداودي أن هذه النفخة وهم، واستند إلى أن موسى ميت مقبور فيبعث بعد النفخة فكيف يكون مستنقياً؟ وقد تقدم بيان وجه الرد عليه في هذا بما يفي عن إعادته، ولله للحمند.

قوله: (ما بين النفختين) تقدم في أحاديث الأنبياء الرد على من زعم أنها أربع نفخات، وحديث الباب يؤيد الصواب.

قوله: (أربعون قالوا يا أبا هريرة أربعون يوماً) لم ألق على اسم السائل.

قوله: (آيئت) بوحدة أي امتنعت عن القول بتعيين ذلك لأنه ليس عندي في ذلك

توقيف، ولابن مردويه من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش في هذا الحديث فقال: «أميئت» من الإعياء وهو التعب، وكأنه أشار إلى كثرة من يسأله عن تبين ذلك فلا يجيبه، وزعم بعض الشراح أنه وقع عند مسلم أربعين سنة ولا وجود لذلك، نعم أخرج ابن مردويه من طريق سعيد بن الصلت عن الأعمش في هذا الإسناد «أربعون سنة» وهو شاذ. ومن وجه ضعيف عن ابن عباس قال: «ما بين النفخة والنفخة أربعون سنة» ذكره في أواخر سورة ص، وكان أبا هريرة لا يسمعه إلا بجملته فلما قال لمن عيناها له: «آيئت»، وقد أخرج ابن مردويه من طريق زيد بن أسلم عن أبي هريرة قال: «بين النفختين أربعون». قالوا: أربعون ماذا؟ قال: هكذا سمعت. وقال ابن التين: ويحتمل أيضاً أن يكون علم ذلك لكن سكت ليخبرهم في وقت، أو اشتغل عن الإعلام حينئذ. ووقع في «جامع ابن وهب» أربعين جمعة، وسندته منقطع.

قوله: (ويلى كل شيء من الإنسان عجب ذنبه، فيه يركب الخلق) في رواية مسلم «ليس من الإنسان شيء إلا يلى إلا عظماً واحداً» الحديث. وأورد هذا القدر من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ «كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب، منه خلق ومنه يركب» وله من طريق حمام عن أبي هريرة قال: «إن في الإنسان عظماً لا تأكله الأرض أبداً، فيه يركب يوم القيامة». قالوا: أي عظم هو؟ قال: عجب الذنب. وفي حديث أبي سعيد عند الحاكم وأبي يعلى «قيل: يا رسول الله ما عجب الذنب؟ قال: مثل حبة خردل» والعمد يفتح الهمة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له: «عجم» بالميم أيضاً عوض الباء. وهو عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العنصر، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع. وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن أبي الدنيا وأبي داود والحاكم مرفوعاً «إنه مثل حبة الخردل» قال ابن الجوزي: قال ابن عقيل: لله في هذا سر لا يعلمه إلا الله، لأن من يظهر الوجود من العلم لا يحتاج إلى شيء يبنى عليه. ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على إحياء كل إنسان بجهنمه، ولا يحصل العلم للملائكة بذلك إلا بإيقاع عظم كل شخص ليعلم أنه إنما أراد بذلك إعادة الأرواح إلى تلك الأحيان التي هي جزء منها، ولولا إيقاع شيء منها لجوزت للملائكة إعادة الأرواح إلى أمثال الأجساد لا إلى نفس الأجساد. وقوله في الحديث: «ويلى كل شيء من الإنسان» يحتمل أن يريد به يبنى أي تعلم أجزاءه بالكلية، ويحتمل أن يراد به يستحيل فتزول صورته المهودة فيصير على صفة جسم التراب، ثم يعاد إذا ركبت إلى ما عهد. وزعم بعض الشراح أن المراد أنه لا يلى أي يطول بقاءه، لأنه لا يفتنى أصلاً. والحكمة فيه أنه قاعدة بين الإنسان وأمه الذي يبنى عليه فهو أصلب من الجميع كشعاعه الجدار، وإذا كان أصلب كان آدم بقاء، وهذا مردود لأنه خلاف الظاهر بغير دليل. وقال العلماء: هذا عام يخص منه الأنبياء، لأن الأرض لا تأكل أجسادهم. وألق ابن عبد البر بهم الشهداء والقرطبي المؤذن المحتجب. قال عياض: فاقول الخبر وهو كل ابن آدم يأكله التراب أي كل ابن آدم مما يأكله التراب وإن كان التراب لا يأكل أجساداً كثيرة كالأنبياء.

قوله: (إلا عجب ذنبه) أخذ بظاهرة الجمهور فقالوا: لا يلى عجب الذنب ولا يأكله التراب، وخالف المزني فقال: «إلا» هنا بمعنى الواو. أي وعجب الذنب أيضاً يلى. وقد ثبت هذا المعنى الفراء والأعشى فقالوا: تزد «إلا» بمعنى الواو. ويؤيد ما انفرد به المزني التصريح بأن الأرض لا تأكله أبداً كما ذكرته من رواية حمام، وقوله في رواية الأعرج: «منه خلق» يقتضي أنه أول كل شيء يخلق من الأدمي، ولا يعارضه حديث سلمان «أن أول ما خلق من آدم رأسه» لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم وذلك في حق غيره، أو المراد بقول سلمان: نفخ الروح في آدم لا خلق جسده.

٤٠ - سورة الْمُؤْمِن ﴿ غافر ﴾

قَالَ مجاهد: ﴿ حم ﴾ [١]: مَجَاهِدًا مَجَازًا أَوَّلَ السُّورَةِ، وَيُقَالُ: بَلَّ هُوَ اسْمُهُ، يَقُولُ شَرِيعٌ بْنُ أَبِي أَوْفَى الْقَتَنِسِيُّ: قَهْلًا تَلَا حَامِصٌ قَبْلَ الْقُدْسِ يُدَكِّرُنِي حَامِصَ وَالرُّمُحَ شَاجِرًا قَهْلًا تَلَا حَامِصٌ قَبْلَ الْقُدْسِ

﴿ الْقَوْلُ ﴾ [٣]: الْقَضُّ. ﴿ دَاخِرِينَ ﴾ [٨٧]: خَاصِعِينَ.

وَقَالَ مجاهد: ﴿ إِلَى النَّجَاةِ ﴾ [٤١]: الْإِثْمَانُ. ﴿ لَيْسَ لَهُ دُعَاةٌ ﴾ [٤٣]: يَنْفِي الْوَكُنَّ. ﴿ يُسْجَرُونَ ﴾ [٧٢]: تَوَقَّدَ بِهِمُ النَّارُ. ﴿ تَمْزَحُونَ ﴾ [٧٥]: تَبْطَرُونَ.

الأفعال للوجود، بدليل الآية نفسها. وبهذا فسرهم المفسرون أن معناه جئنا بما خلقنا فيكما وأظهرا، قالتا: أجبنا. روي ذلك عن ابن عباس قال: وقد روي عن سعيد بن جبير نحو ما ذكره المصنف، ولكنه يخرج على تقريب المعنى أنهما لما أمرتا بإخراج ما فيها من شمس وقمر ونهر ونبات وغير ذلك وأجابتا إلى ذلك كان بالإعطاء، فبسر بالإعطاء عن الجبهه بما أودعتاه. قلت: فإذا كان موجهاً وبُشيت به الرواية فأي معنى لإكراهه عن ابن عباس، وكأنه لما رأى عن ابن عباس أنه فسره بمعنى الجبهه، نفس أن بُشيت عنه أنه فسره بالمعنى الآخر، وهذا عجيب، فما المانع أن يكون له في الشيء قولان بل أكثر، وقد روى الطبري من طريق مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال الله عز وجل للسموات: اطعني الشمس والقمر والنجوم، وقال للارض: شقني أنهارك وأخرجني نارك، قالتا: أتبينا طاعتين. قال ابن التين: لعل ابن عباس قرأهما آتينا بالمد ففسرهما على ذلك. قلت: وقد صرح أهل العلم بالقرءات أنها قرأته، وبها قرأ أصحابه مجاهد وسعيد بن جبير، وقال السهيلي في أماليه: قيل: إن البخاري وقع له في آي من القرآن وهم، فإن كان هذا منها وإلا فهي قراءة بلغة، وجهه إعطاء الطاعة كما يقال: فلان يعطي الطاعة لفلان، قال: وقد قرئ «ثم ستلوا الفتنة لأكرها» بالمد والقصر، والفتنة ضد الطاعة. وإذا جاز في إحداها جاز في الأخرى انتهى ويجوز بعض المفسرين أن آتينا بالمد بمعنى الموافقة، وبه جزم الزهري. فعلى هذا يكون الحذف مفعولاً واحداً والتقدير: لتوافق كل منكما الأخرى، قالتا: توافقتا. وعلى الأول يكون قد حلف مفعولان والتقدير: أعطينا من أمركما الطاعة من أنفسكما قالتا: أعطيناها الطاعة. وهو أرجح لثبوته صريحاً عن ترجمان القرآن.

قوله: (وقالتا) قال ابن عطية: أراد الفرتين المذكورتين جعل السموات سماء والأرضين أرضاً. ثم ذكر لذلك شاهداً. وهي غفلة منه، فإنه لم يقدم قبل ذلك إلا لفظ سماء مفرد ولفظ أرض مفرد، نعم قوله طاعتين عبر بالجمع بالنظر إلى تعدد كل منهما، وعبر بلفظ جمع المذكر من العقلاء لكونهم عوملوا معاملة العقلاء في الإخبار عنهم، وهو مثل «رايتهم في ساجدين» [يوسف: ٤].

قوله: (وقال المنهال) هو ابن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء، وهو صدوق من طبقة الأعمش، وثقه ابن معين والنسائي والمعجلي وغيرهم، وتركه شعبة لأمر لا يوجب فيه قدحاً كما بيته في المقدمة، وهذا التعليق قد وصله المصنف بعد فراغه من سياق الحديث كما ساذكرو.

قوله: (عن سعيد) هو ابن جبير، وصرح به الأصيلي في روايته وكذا النسفي.

قوله: (قال وجل لابن عباس) كان هذا الرجل هو نافع بن الأزرق الذي صار بعد ذلك رأس الأزارقة من الخوارج وكان يجالس ابن عباس بمكة ويسأله ويأمره، ومن جملة ما وقع سؤاله عنه صريحاً ما أخرجه الحاكم في «المستدرک» من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة قال: سألت نافع بن الأزرق ابن عباس عن قوله تعالى: «هذا يوم لا ينطقون ولا تسع إلا همساً» وقوله: «وأقبل بعضهم على بعض يتسائلون وهاموا أقروا كتابيه» الحديث بهذه القصة حسب، وهي إحدى القصص المسوول عنها في حديث الباب. وروي الطبراني من حديث الضحاك بن مزاحم قال: قدم نافع بن الأزرق وغداة من عومر في نفر من رؤوس الخوارج مكة، فإذا هم بباين عباس فاعداً قريباً من زمزم والناس قياماً يسألونه، فقال له نافع بن الأزرق: أتيك لأسألك، فسأله عن أشياء كثيرة من التفسير، سألها في ورقتين. وأخرج الطبري من هذا الوجه بعض القصة ولفظه: إن نافع بن الأزرق أتى ابن عباس فقال: قول الله: «ولا يكتمون الله حديثاً» [النساء: ٤٢] وقوله: «والله ربنا ما كنا مشركين» [الأنعام: ٢٣] فقال: إني أحسبك قمت من عند أصحابك فقلت لهم: أين ابن عباس فقلني عليه متشابهاً القرآن؟ فاجبرهم أن الله تعالى إذا جمع الناس يوم القيامة قال المشركون: إن الله لا يقبل إلا من وحده، فيسلمهم فيقولون: والله ربنا ما كنا مشركين، قال: فيختم على أفواههم ويستنطق جوارحهم انتهى وهذه القصة إحدى ما ورد في حديث الباب، فالظاهر أنه المجهول فيه.

قوله: (إني أجد في القرآن أشياء تخطف علي) أي تشكك وتضطرب، لأن بين ظواهرها نفاقاً. زاد عبد الرزاق في روايته عن معمر عن رجل عن المنهال بسنده «فقال ابن عباس: ما هو، أشك في القرآن؟ قال: ليس بشك ولكنه اختلاف، فقال: هات ما اختلف عليك من ذلك، قال: أسخط الله يقول. فأحصل ما وقع السؤل في حديث الباب أربعة مواضع: الأول نفي المساءة يوم القيامة وإثباتها الثاني: كتمان المشركين حالهم وإفشاؤه الثالث: خلق السموات والأرض أيهما تقدم، الرابع: الإتيان بحرف «كان»

«فصير من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله» [الزمر: ٦٨]. فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النسخة الأخيرة: «أقبل بعضهم على بعض يتساءلون».

وأما قوله: «ما كنا مشركين» «ولا يكتمون الله» «لأن الله يففر لأهل الإخلاص ذنوبهم» «وقال المشركون: تعالوا نقول لكم كتمان مشركين، فنجيم على أفواههم، فتقطع أئبيهم، فيند ذلك عرف أن الله لا يكتم حديثاً، وعنده: «يؤد الذين كفروا» الآية [السجدة: ٤٢]. وخلق الأرض في يومين ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرتين، ثم دحا الأرض ودحوها: أن أخرج منها الماء والخرق، وخلق الجبال والجمال والأكام وما بينهما في يومين آخرتين، فلذلك قوله: «دحاهما». وقوله: «خلق الأرض في يومين». فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلق السموات في يومين. «وكان الله غفوراً» «سنى نفسه ذلك، وذلك قوله: أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يؤد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد، فلا يخلف عليك القرآن، فإن كلًا من عيده الله.

قال أبو عبد الله: حديثه يوسف بن عدي: حدثنا عبد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال، بهذا.

وقال مجاهد: «لهم آخر غير مضمون» [٨]: محسوب. «أفواتها» [٩]: أرزاقها. «في كل سماء أمزقا» [١٢]: إمّا أمر به. «نجسات» [١٦]: مشاييم. «وكفنا لهم قولة» [٢٥]: قولاتهم بهم. «تسزل عليهم الملائكة» [٣٠]: عند الموت. «اقتربت بالنبات» [وزن]: [٣٩]: ارتفعت.

وقال غيره: «من أكمأها» [٤٧]: حين تغلغ. «يقولن هذا لي» [٥٠]: أي يعلمي أنا متخوف بهذا. «سؤال السالين» [١٠]: قلدها سواة. «فبهتأهاهم» [١٧]: دللأهم على الخير والشر، كقولهم: «وهتأها التجدين» [البلد: ٣]: وكقولهم: «هتأها السبل» [الإنسان: ٣]. «والهذى الذي هو الإرشاد بمنزلة أسعدناه، ومن ذلك قوله: «أولئك الذين هدى الله فبهتأهم القدية» [الأنعام: ٩٠]. «يوزعون» [١٩]: يكفون. «من أكمأها» [٤٧]: قشركم كقري هي الكم.

وقال غيره: «وقال للعب إذا خرج أيضاً كافور وكفوى». «ولي حميم» [٣٤]: قريب. «من ميجي» [٤٨]: خاص: خاد. «مرتبة» [٥٤]: مرتبة: واجد. أي: افواة.

وقال مجاهد: «اغملوا ما شئتم» [٤٠]: هي الوعيد.

وقال ابن عباس: «ادفع بالي هي أحسن» [٣٤]: الصبر عند الغضب والغفر عند الإساءة، فإذا فعلوه عصمتهم الله، وعصع لهم عقوبهم: «كانه ولي حميم».

قوله: (سورة حم السجدة - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر.

قوله: (وقال طلوس عن ابن عباس) «أتينا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طاعينين: أعطينا» وصله الطبري وابن أبي حاتم بإسناد على شرط البخاري في الصحة، ولفظ الطبري في قوله: «أتينا» [فصل: ١١] قال: أعطيا وفي قوله: «قالتا أتينا» قالتا: أعطيا. وقال عياض: ليس أتى هنا بمعنى أعطى، وإنما هو من الإتيان وهو الجيء بمعنى

البخاري يوسف ولا لميلد الله بن عمرو ولا يزيد بن أبي أنيسة حديثاً مستنداً سواء، وفي مغايرة البخاري سياق الإسناد عن تزييه المهود إشارة إلى أنه ليس على شرطه وإن صارت صورته صورة الموصول، وقد صرح ابن خزيمة في صحيحه بهذا الاصطلاح وإن ما يورده بهذه الكيفية ليس على شرط صحيحه وخرج على من ينسب هذه الصيغة المصطلح عليها إذا أخرج منه شيئاً على هذه الكيفية. فزعم بعض الشراح أن البخاري سمعه أولاً مرسلًا وآخرًا مستنداً فقله كما سمعه، وهذا بعيد جداً، وقد وجدت للحديث طريقاً أخرجه الطبري من رواية مطرف من طريق عن المنهال بن عمرو بتمامه، فشيخ معمر الميم يحتمل أن يكون مطرفاً أو زيد بن أبي أنيسة أو ثالثاً.

قوله: (وقال مجاهد لم: أجر غير ممنون) محسوب: سقط هذا من رواية النسفي، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد به، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: (غير ممنون) [فصلت: ٨] قال: غير متقوص، وهو بمعنى قول مجاهد: محسوب، والمراء أنه يجب فيحصى فلا ينقص منه شيء.

قوله: (أقواتها أرزاقها) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الحسن بلفظ: قال: وقال قتادة: جيلها وأتاهها ودوابها وثمارها، وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ «وقدر فيها أقواتها» قال: من المطر. وقال أبو عبيدة: أقواتها واحداً قوت وهي الأرزاق. **قوله: (في كل جملة أمرها ما أمر به) وصله الفريابي بلفظ:** ما أمر به وأمره، أي من خلق الرجوم والنبات وغير ذلك.

قوله: (محسبات مشاليم) وصله الفريابي من طريق مجاهد به، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: «ريحاً صرصراً: باردة، غسبات: مشوشات» وقال أبو عبيدة: الصرصر هي الشديدة الصوت العاصفة، غسبات: ذوات نحوس أي مشاليم.

قوله: (وقبضنا لهم قرآنه تنزل عليهم الملائكة عند الموت) كذا في رواية أبي ذر والنسفي وطائفة، وعند الأصولي: «وقبضنا لهم قرآنه ترانمهم بهم تنزل عليهم الملائكة عند الموت» وهذا هو وجه الكلام وصوابه، وليس تنزل عليهم تفسيراً لقبضنا. وقد أخرج الفريابي من طريق مجاهد بلفظ «وقبضنا لهم قرآنه قال: شياطين، وفي قوله: تنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا قال: عند الموت» وكذلك أخرجه الطبري مرفقاً في موضعه، ومن طريق السدي قال: تنزل عليهم الملائكة عند الموت، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: تنزل عليهم الملائكة وذلك في الآخرة. قلت: ويحتمل الجمع بين التاويلين فإن حالة الموت أول أحوال الآخرة في حق الميت، والحاصل من التاويلين أنه ليس المراد تنزل عليهم في حال تصرفهم في الدنيا.

قوله: (اهزمت بالنبات، وريت ارتفعت من أكامها حين تطلع) كذا لأبي ذر والنسفي، وفي رواية غيره إلى قوله: «ارتفعت» وهذا هو الصواب، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد إلى قوله: «ارتفعت» وزاد «قبل أن تثبت».

قوله: (ليقولن هذا في أي بعلمي أنا حقوق بهما) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ولكن لفظه «بعلمي» بتقديم الميم على اللام وهو الأنشبه، واللام في يقولن جواب القسم، وأما جواب الشرط فمحذوف، وأبعد من قال: اللام جواب الشرط والفاء عذوقه منه لأن ذلك شاذ مختلف في جوازها في الشعر، ويحتمل أن يكون قوله: «هذا في» أي لا يزول عني.

قوله: (وقال غيره: سواء للسائلين قلونها سواء) سقط: وقال غيره: لنسفي أبي ذر والنسفي وهو أشبه، فإنه معنى قول أبي عبيدة، وقال في قوله سواء للسائلين: نصيباً على المصدر، وقال الطبري: قرأ الجمهور سواء بالنصب وأبو جعفر بالرفع ويعقوب بالجر، فالنصب على المصدر أو على نعت الأقوات، ومن رفع فعلى القطع، ومن خفض فعلى نعت الأوام أو الأوعية.

قوله: (فهديناهم دللتناهم على الخير والشئ) كقول: «وهديناه النجدين» [البعد: ١٠] وكقول: «هديناه السبيل» [الإنسان: ٣] والهدى الذي هو الإرشاد بمنزلة إسماعيل، ومن ذلك قوله: «أولئك الذين هدانا الله فيهدناهم الله» [الأنعام: ٩] كذا لأبي ذر والأصيلي ولغيرهما «أصعدناه» بالصاد المهملة، قال السهيلي: هو بالصاد أقرب إلى تفسير أرشدناه من إسماعيل بالسين المهملة، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة، وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير، فإذا قلت: أصعدناهم بالصاد خرج اللفظ إلى معنى الصعدت في قوله: «إياكم والقعود على الصعدت» وهي الطرق، وكذلك أصعد في الأرض إذا سار فيها على قصد، فإن كان البخاري قصد هذا وكعباً في نسخته بالصاد التفتت إلى حديث الصعدت فليس بمنكر انتهى، والذي عند البخاري إنسا هو بالسين كما وقع عند أكثر الرواة عنه، وهو منقول من

الدال على الماضي مع أن الصفة لازمة وحاصل جواب ابن عباس عن الأول أن نفي المسألة فيما قبل الفسخ الثانية وإثباتها فيما بعد ذلك، وعن الثاني أنهم كانوا يكتمون بالسهم فتعلق أيديهم وجوارحهم، وعن الثالث: أنه بدأ خلق الأرض في يومين غير مدحرة ثم خلق السماء فسواها في يومين ثم دعا الأرض بعد ذلك وجعل فيها الرواسي وغيرها في يومين فتلك أربعة أيام للأرض، فهذا الذي جمع به ابن عباس بين قوله تعالى في هذه الآية وبين قوله: «والأرض بعد ذلك دحاها» [الأنعام: ٣٠] هو للمتمد، وأما ما أخرجه عبد الرزاق من طريق أبي سعيد عن عكرمة عن ابن عباس ورفع قال: «خلق الله الأرض في يوم الأحد وبن يوم الاثنين، وخلق الجبال وشقق الأنهار وقدر في كل أرض قوتها يوم الثلاثاء ويوم الأربعاء، ثم استوى إلى السماء وهي دخان وتلا الآية إلى قوله: «في كل سماء أمرها» [فصلت: ١٢] قال: في يوم الخميس ويوم الجمعة» الحديث، فهو ضعيف لضعف أبي سعيد وهو الباق، وعن الرابع: بأن «كان» وإن كانت للماضي لكنها لا تستلزم الانقطاع بل المراد أنه لم يزال كذلك، فأما الأول فقد جاهد فيه تفسير آخر أن نفي المسألة عند تشاغلهم بالصنع والحساب والجواز على الصراط وإثباتها فيما عدا ذلك، وهذا منقول عن السدي أخرجه الطبري، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن نفي المسألة عند الفسخ الأولى وإثباتها بعد الفسخ الثانية، وقد تناول ابن مسعود نفي المسألة على معنى آخر وهو طلب بعضهم من بعض العفو، فأخرج الطبري من طريق زاذان قال: «أتيت ابن مسعود فقال: يؤخذ بيد العبد يوم القيامة فينادي: إلا أن هذا فلان ابن فلانة فمن كان له حق فله فليات، قال: فتد المرأة يومئذ أن يبت لها حق على أيها أو ابنها أو زوجها، فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون». ومن طريق أخرى قال: «لا يسأل أحد يومئذ ينسب شيئاً ولا يتساءلون به ولا يمت برحم» وأما الثاني فقد تقدم بسطه من وجه آخر عند الطبري، الآية الأخرى التي ذكرها ابن عباس وهي قوله: «والله ربنا ما كنا مشركين» [الأنعام: ٢٣] فقد ورد ما يؤيده من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه «ثم يلقى الثالث فيقول: يا رب أمنت بك وبكتابك وبرسولك وبني ما استطاع، فيقول: الآن نبئت شاهداً عليك، فيفكر في نفسه من الذي يشهد علي؟ فيختم على فيه وتطرق جوارحه». وأما الثالث فأجيب بجوابه أيضاً منها أن «ثم» بمعنى الواو فلا يوارد، وقيل: المراد ترتيب الخبر لا المخير به كقوله: «ثم كان من الذين آمنوا» [الآية: ١٧]، وقيل: على بابها لكن ثم تلاوت ما بين الحلقين لا للتراضي في الزمان، وقيل: خلق بمعنى قدر. وأما الرابع وجواب ابن عباس عنه فيحتمل كلامه أنه أراد أنه سمى نفسه فقرواً رحيماً، وهذه التسمية مضت لأن التعلق انقضى، وأما الصفتان فلا يزالان كذلك لا يتقطعان لأنه تعالى إذا أراد المغفرة أو الرحمة في الحال أو الاستقبال وقع مراده، قاله الكرماني. قال: ويحتمل أن يكون ابن عباس أجاب بجوابين أحدهما أن التسمية هي التي كانت وانتهت والصفة لا نهاية لها، والآخر أن معنى «كان» الدوام فإنه لا يزال كذلك، ويحتمل أن يحتمل السؤال على مسلكين والجواب على ردهما كأن يقال: هذا اللفظ مشعر بأنه في الزمان الماضي كان فقرواً رحيماً مع أنه لم يكن هناك من يغفر له أو يرحم، وبأنه ليس في الحال كذلك لما يشعر به لفظ كان، والجواب عن الأول بأنه كان في الماضي يسمى به، وعن الثاني بأن كان تعطي معنى الدوام، وقد قال النحاة: كان لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو مقطعاً.

قوله: (فلا يخلف) بالجزم للنهي، وقد وقع في رواية ابن أبي حاتم من طريق مطرف عن المنهال بن عمرو وفي آخره: قال: فقال له ابن عباس: هل بقي في قلبك شيء؟ إنه ليس من القرآن شيء إلا نزل فيه شيء، ولكن لا تعلمون وجهه.

(تبيينه): وقع في السياق «والسماء بناها» والتلاوة «أم السماء بناها» [الأنعام: ٢٧] كذا زعم بعض الشراح، والذي في الأصل من رواية أبي ذر «والسماء وما بناها» [الشمس: ٥] وهو على وفق التلاوة، لكن قوله بعد ذلك: «إلى قوله دحاها» يدل على أن المراد الآية التي فيها «أم السماء بناها».

قوله: (حليله يوسف بن عدي) أي ابن أبي زريق التيمي الكوفي نزيل مصر، وهو أخو زكريا بن عدي، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث. وقد وقع في رواية القاسي «حدثني عن يوسف» بزيادة «عن» وهي غلط. وسقط قوله: «وحدثني إلخ» من رواية النسفي، وكذا من رواية أبي نعيم عن الجرجاني عن الفريري، وثبت ذلك عند جمهور الرواة عن الفريري، لكن ذكر البرقاني في المصافحة «بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي» حدثنا أبو يعقوب يوسف بن عدي «فساقه بتمامه قال: وقال لي محمد بن إبراهيم الأرمستاني قال: شاهدت نسخة من كتاب البخاري في هامشها «حدثني محمد بن إبراهيم حدثنا يوسف بن عدي» قال البرقاني: ويحتمل أن يكون هذا من صنع من سمعه من البوشنجي فإن اسمه محمد بن إبراهيم، قال: ولم يخرج

«معاني القرآن» قال في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] يقال: دللناهم على مذهب الخير ومذهب الشر كقوله: ﴿وهديناه التجدين﴾ [البعد: ١٠] ثم ساق عن علي في قوله: ﴿وهديناه التجدين﴾ قال: الخير والشر، قال: وكذلك قوله: ﴿إنا هدينا السبيل﴾ [الإنسان: ٣] قال: والهدى على وجه آخر وهو الإرشاد، ومثله قولك أسعدناه من ذلك ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ في كثير من القرآن.

قوله: ﴿يُوزَعُونَ يَكُونُونَ﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿فهم يوزعون﴾ [فصلت: ١٩] أي يذفون، وهو من وزعت. وأخرج الطبري من طريق السدي في قوله: ﴿فهم يوزعون﴾ قال: عليهم وزعة ترد أولاهم على أخراهم.

قوله: ﴿من أكامها: قشر الكفري الكم﴾ كذا لأبي ذر، ولغيره هي الكم، زاد الأصيلي: واحدا هو قول الفراء بلفظه، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿من أكامها﴾: أي أوجيتها واحدا كمة وهو ما كانت فيه، وكمة واحدة، والجمع أكام وأكمة.

(تنبيه): كاف الكم مضمومة ككم القميص وعليه بدل كلام أبي عبيدة وبه جزم الراجح، ووقع في الكشف بكسر الكاف فإن ثبت فاعلمنا لغة فيه دون كم القميص.

قوله: ﴿وقال غيره: ويقال للضب إذا خرج أيضا: كافور وكفري﴾ ثبت هذا في رواية المستملي وحده، والكفري بضم الكاف وتصح القاء وضمها أيضا والراء مقلة مقصورة، وهو وعاء الطلع وقشره الأعلى قاله الأصمعي وغيره، قالوا: وعاء كل شيء كافور، وقال الخطابي: قول الأكثرين الكفري الطلع بما فيه، وعن الخليل أنه الطلع.

قوله: ﴿ولي حيم: القريب﴾ كذا للاكثر، وعند النسفي: وقال معمر، فذكره، ومعمر هو ابن المشي أبو عبيدة وهذا كلامه، قال في قوله: ﴿كانه ولي حيم﴾ [فصلت: ٣٤] قال: ولي قريب.

قوله: ﴿من محيص حاص عنه حاد عنه﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ما لنا من محيص﴾ [إبراهيم: ٢١] يقال: حاص عنه أي عدل وحاد. وقال في موضع آخر: ﴿من محيص﴾ أي من معدل.

قوله: ﴿مريم ومريم واحد﴾ أي بكسر الميم وضمها أي امتراء، هو قول أبي عبيدة أيضا، وقراءة الجمهور بالكسر، وقرا الحسن البصري بالضم.

قوله: ﴿وقال مجاهد: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ الوعيد﴾ في رواية الأصيلي هو وعيد، وقد وصله عبد بن حيد من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [فصلت: ٤٠] قال: هذا وعيد. وأخرجه عبد الرزاق من وجهين آخرين عن مجاهد، وقال أبو عبيدة: لم يأمرهم بعمل الكفر، وإنما هو توعيد.

قوله: ﴿وقال ابن عباس: ﴿ادفع بالتي هي أحسن﴾﴾ [فصلت: ٣٤] الصبر عند الغضب والغضب عند الإساءة، فإنا فعلوا ذلك عصمهم الله وخضع لهم علوهم كأنه ولي حيم سقط «كانه ولي حيم» من رواية أبي ذر وحده وثبت للباقيين، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: أمر الله المؤمنين بالصبر عند الغضب، والغفو عند الإساءة إلخ، ومن طريق عبد الكريم الجزري عن مجاهد ﴿ادفع بالتي هي أحسن﴾: السلام.

١ - باب قوله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتُرُونَ﴾

أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٧٢﴾

قوله: ﴿لَنْ يَصْرِفُوا فَأُنْزِلْ مَوْءًى لَهُم﴾ الآية [٢٧٤].

خَذَلْنَا عِفْرُونَ عَلَى: خَذَلْنَا يَحْيَى: خَذَلْنَا سَفِيانَ الْفُورِيَّ قَالَ: خَذَلْنِي مَنُصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قوله: ﴿باب وذلك فلكم الذي ظننتم بركم أرداكم فاصبحتم من الحاسرين﴾ الإشارة في قوله: ﴿وذلك﴾ لما تقدم من صنع الاستار ظنا منهم أنهم يغني عنهم عند الله. وهو مبتدأ والخبر أرداكم، وظنكم بدل من ذلك. ثم ذكر فيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى.

قوله: ﴿اجمع عند البيت﴾ أي عند الكعبة.

قوله: ﴿كثرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم﴾ كذا للاكثر بإضافة بطون لشحم وإضافة قلوب لفقه وتبين كثرة وقليلة، وفي رواية سعيد بن منصور والترمذي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود «كثير شحم بطونهم قليل فقه قلوبهم» وذكره بعض الشراح بلفظ إضافة شحم إلى كثرة ويطرونهم بالرفع على أنه المبتدأ أي بطونهم كثيرة والشحم والآخر مثله وهو محتمل، وقد أخرجه ابن مردويه من وجه آخر بلفظ «عظيمة بطونهم قليل فقههم» وفيه إشارة إلى أن الفطنة قلما تكون مع البطنة، قال الشافعي: ما رأيت سمينا عاتلا إلا بعدد بن الحسن.

٨١٦ - خَذَلْنَا الصَّلْتَ بْنَ مَعْلُودٍ: خَذَلْنَا يَزِيدَ بْنَ زُرَيْعٍ، عَنْ رُوَيْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَنُصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ مَسْقُودٍ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتُرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾. الآية: كَانَ رَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ وَخَنَ لَهُمَا مِنْ قَيْفٍ، أَوْ رَجُلَانِ مِنْ قَيْفٍ وَخَنَ لَهُمَا مِنْ قُرَيْشٍ، فَبَيَّتَا، فَقَالَ بَعْضُهُمَا لِبَعْضٍ: أَيُّهُمَا يَسْمَعُ حَدِيثًا؟ قَالَ: بَعْضُهُمَا: يَسْمَعُ بَعْضُهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمَا: لَيْنَ كَانَ يَسْمَعُ بَعْضُهُ فَقَدْ يَسْمَعُ كُلُّهُ، فَأَنْزَلَتْ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتُرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾. الآية. [الطبري: ٨١٧].

٧٥٢١، أخرجه مسلم: [٢٧٧٥].

قوله: ﴿باب قوله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتُرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا﴾

ويعد التقرير يندفع اعتراض من زعم أن « لا سقطت في قوله: » يتحركن « قال: لأنهم فسروا « رواك » بسواكن، وتفسير « رواك » بسواكن قول أبي عبيدة، ولكن السكون والحركة في هذا أمر نسبي.

١ - باب قوله ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [٢٣]

٤٨١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ طَاوُسًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾. فَقَالَ سَعِيدُ ابْنِ جَبْرِ: قُرْبَى آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَجَلْتُ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ بَطْنًا مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِمْ قُرَابَةٌ، فَقَالَ: «إِلَّا أَنْ تَعْمَلُوا مَا يَتَّبِعُ وَيَتَكَلَّمُ مِنْ الْقُرَابَةِ». (راجع: ٣٤٩٧).

قوله: (باب قوله: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ذكر فيه حديث طائوس « عن ابن عباس سئل عن تفسيره، قال سعيد بن جبير: قرئ آل محمد، فقال ابن عباس: عجلت » أي أسرعت في التفسير. وهذا الذي جزم به سعيد بن جبير قد جاء عنه من روايته عن ابن عباس مرفوعاً فأخرج الطبري وابن أبي حاتم من طريق قيس بن الربيع عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ما نزلت قالوا: يا رسول الله من قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم؟ الحديث، وإسناده ضعيف، وهو ساطع لمخالفته هذا الحديث الصحيح. والمعنى إلا أن تودوني قرابتي فتخططوني، ولخطاب لقريش خاصة، والقرى قرابة العصبية والرحم، فكانه قال: احفظوني للقرابة إن لم تتعبرني للنية. ثم ذكر ما تقدم عن عكرمة في سبب نزول..... وقد جزم بهذا التفسير جماعة من المفسرين واستدلوا إلى ما ذكرته عن ابن عباس من الطبراني وابن أبي حاتم، وإسناده واد فيه ضعيف ووافضي. وذكر الزخشي هنا أحاديث ظاهر وضعها، ورده الزجاج بما صح عن ابن عباس من رواية طائوس في حديث الباب، وما نقله الشعبي عنه، وهو المتمدن. وجزم بأن الامتناء منقطع. وفي سبب نزولها قول آخر ذكره الواحدي عن ابن عباس قال: لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كانت تنويه نوابك وليس بيده شيء، فجمع له الأنصار ما قالوا: يا رسول الله إنك ابن أختنا، وقد هذان الله بك، وتوكل النواصب وحقوق وليس لك سعة، فجمعنا لك من أموالنا ما تستعين به علينا، فنزلت. وهذه من رواية الكلبي ونحوه من الضعفاء. وأخرج من طريق مفسر من ابن عباس أيضاً قال: بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار شيء فخطب فقال: «ألم تكونوا ضللاً فهداكم الله بي» الحديث، وفيه فجئوا على الركب وقالوا: أنفستنا وأمرونا لك فنزلت. وهذا أيضاً ضعيف ويطلب الآية مكية والأقوى في سبب نزولها.... عن قتادة قال: قال المشركون: لعل محمداً يطلب أجراً على ما يتطاهر فنزلت. وزعم بعضهم أن هذه الآية منسوخة، ورده التعليل بأن الآية دالة على الأمر بالتودد إلى الله بطاعته أو باتباع نبيه أو صلة ربه بترك أهله أو صلة أقرابه من أجله وكل ذلك مستر الحكم غير منسوخ، والحاصل أن سعيد بن جبير ومن وافقه كلبي بن الحسين والسدي وعمر بن شبيب فيما أخرجه الطبري عنهم حملوا الآية على أمر المخاطبين بأن يوادوا أقارب النبي صلى الله عليه وسلم، وابن عباس حملها على أن يوادوا النبي صلى الله عليه وسلم من أجل القرابة التي بينهم وبينه، فعلى الأول الخطاب عام لجميع المكلفين، وعلى الثاني الخطاب خاص بقريش. ويؤيد ذلك أن السورة مكية. وقد قيل: إن هذه الآية نسخت بقوله: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [ص: ٨١] ويحتمل أن يكون هذا عاماً خصص بما دلت عليه آية الباب، والمعنى أن قرشاً كانت تصل أرحامها، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم قطعوه فقال: صلوني كما تصلون غيري من أقبائكم. وقد روى سعيد بن منصور من طريق الشعبي قال: أكثرنا علينا في هذه الآية، فكشبت إلى ابن عباس أسأله عنها فكتب: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان واسط النسب في قرش، لم يكن حي من أسياء قرش إلا ولده، فقال الله: ﴿قُلْ: لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] تودوني بقرابتي منكم، وتحفظوني في ذلك. وفيه قول ثالث: أخرجه أحد من طريق مجاهد عن ابن عباس أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ على ما جئتمكم به من البينات والهدى إلا أن تقرّبوا إلى الله بطاعته، وفي إسناده ضعف. وثبت عن الحسن البصري نحوه، والأجر على هذا جاز. وقوله: «القرى» هو مصدر كالزنى والبصري بمعنى القرابة، والمراد في أهل القرى، وعبر بلفظ «في» دون اللام كآله جملهم مكاناً للمودة ومقرراً لها، كما يقال لي في آل فلان موى أي هم مكان هوائي، ويحتمل أن تكون

قوله: (لئن كان يسمع بعضه لقد سمع كله) أي لأن نسبة جميع المسوعات إليه واحدة فالتمحيص تحكم، وهذا يشعر بأن قائل ذلك كان أظن أصحابه، وأخلق به أن يكون الأخنس بن شريق لأنه أسلم بعد ذلك، وكذا صفوان بن أمية.

قوله: (وكان سفيان يحدثنا بهذا فيقول: حدثنا منصور أو ابن أبي مجيح أو جند أحدكم أو إثنان منهم، لم ثبت على منصور وترك ذلك مراراً غير واحد) هذا كلام الحميدي شيخ البخاري فيه، وقد أخرجه عنه في كتاب التوحيد قال: «حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد» فذكره مختصراً ولم يذكر مع منصور أحداً. وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طرق عن سفيان بن عيينة عن منصور وحده به. قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان. قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري.

قوله: (عن منصور) لسفيان فيه إسناده آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن خلاد عن يحيى القطان عن سفيان الثوري عن سليمان وهو الأعمش عن حمارة بن حمير عن وهب بن ربيعة عن ابن مسعود، وكان البخاري ترك طريق الأعمش للاختلاف عليه قيل عنه مكلها، وقيل عنه عن حمارة بن حمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود أخرجه الترمذي بالوجهين.

٤٢ - سورة حم عسق ﴿الشورى﴾

وَيَذْكُرْ أَنْ بَيْنَ عِبَّاسٍ: عَقِيبًا [٥٠]: لَا تِلْذَّةَ. رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا [٥٧]: الْقُرْآنَ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَذْكُرْكُمْ فِيهِ﴾ [١١]: نَسْلٌ بَعْدَ نَسْلِ. لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ [١٥]: لَا عُصْمَةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ. مِنْ طَرَفٍ غُفِي [٤٥]: ذَلِيلٍ. وَقَالَ غُرَّةٌ: ﴿يَقِظُلْنَ رُوحَكَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [٣٣]: يَتَحَرَّكْنَ وَلَا يَجْرَيْنِ فِي الْبَحْرِ. ﴿شَرُّوْا﴾ [٢١]: ابْتَدَعُوا.

قوله: (سورة حم عسق. بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة لغير أبي ذر.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس عقيماً التي لا تلد) وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ «ويجعل من يشاء عقيماً» [الشورى: ٥٠] قال: لا يلقح. وذكره باللفظ الملقح بلفظ جوهر عن الضحاك عن ابن عباس وفيه ضعف وانقطاع، فكانه لم يجزم به لذلك.

قوله: (روحاً من أمرنا: القرآن) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا، وروى الطبري من طريق السدي قال في قوله: ﴿روحاً من أمرنا﴾ [الشورى: ٥٧] قال: روحاً. ومن طريق قتادة عن الحسن في قوله: ﴿روحاً من أمرنا﴾ قال: رحمة.

قوله: (وقال مجاهد يذركم فيه نسل بعد نسل) وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله: ﴿يذركم فيه﴾ [الشورى: ١١] قال: نسلًا بعد نسل من الناس والأنعام، وروى الطبري من طريق السدي في قوله: ﴿يذركم﴾ قال: يخلقكم.

قوله: (لا حجة بيننا وبينكم) لا خصومة بيننا وبينكم، وصله الفريابي عن مجاهد بهذا وروى الطبري من طريق السدي في قوله: ﴿حجتهم داحضة عند ربهم﴾ [الشورى: ١٦] قال: هم أهل الكتاب قالوا للمسلمين: كاتبا قبل كتابكم ونبينا قبل نبيكم.

قوله: (من طرف غفي: ذليل) وصله الفريابي عن مجاهد بهذا، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله، ومن طريق قتادة ومن طريق السدي في قوله: ﴿ينظرون من طرف غفي﴾ [الشورى: ٤٥] قال: يسارقون النظر، وتفسير مجاهد هو بلازم هذا.

قوله: (شرعوا ابتدعوا) هو قول أبي عبيدة.

قوله: (ليظللن روادك على ظهري: يتحركن ولا يجريان في البحر) وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال: سفن هذا البحر تجري بالريح فإذا أمسكت عنها الريح ركبت، وقوله: يتحركن أي يضربن بالأمواج، ولا يجريان في البحر بسكون الريح،

في سبيته، وهذا على أن الاستثناء متصل، فإن كان مقطوعاً فالمعنى لا أسألكم عليه أجراً قط، ولكن أسألكم أن تردوني بسبب قرابتي فيكم.

٤٣ - سورة حم الزخرف

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿عَلَى أُمَّةٍ﴾ [٢٦، ٢٧]: عَلَى إِسَامٍ. ﴿وَلَيْلَةً يَا رَبِّ﴾ [٨٨]: تَفْسِيرُهُ. أَيَحْيِيُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ مِرْثَهُمْ وَنَجْوَاهُمْ، وَلَا نَسْمَعُ لِقَائِهِمْ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَلَوْ لَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [٣٣]: لَوْ لَا أَن يَجْعَلَ النَّاسُ كُلَّهُمْ كَقَارِءٍ، لَجَعَلْتُ رِيثَ الْكُفَّارِ ﴿سَقَافًا مِنْ لَهْنٍ وَمَعَارِجَ مِنْ لَهْنٍ، وَهِيَ فَرْجٌ، وَسُرُرٌ لَهْنٌ﴾ [مُفَرِّقِينَ] [١٣]: مُطْبِقِينَ. ﴿أَسْفُونًا﴾ [٥٥]: أَسْطُفُونًا. ﴿يَغْشَى﴾ [٣٦]: يَغْشَى.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾ [٥]: أَيِ تَكْلِيهِمْ بِالْقُرْآنِ. ثُمَّ لَا تَعْلَقُونَ عَلَيْهِ؟ ﴿وَمَعْنَى مَعْلَ الْأَوَّلِينَ﴾ [٨]: سَنَةُ الْأَوَّلِينَ. ﴿وَمَا كُنَّا لَهُ﴾ [مُفَرِّقِينَ] يَغْشَى الْإِبِلَ وَالْحَمَلَ وَالْبَهَالَ وَالْخَوِيرَ. ﴿يَنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ﴾ [١٨]: الْجَوَارِي، يَقُولُ: يَجْعَلُونَهُمْ لِرُحْمَتَيْنِ وَلَدًا، فَكَيْفَ تَحْكُمُونَ؟ ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [٢٠]: يَبْعَثُونَ الْأَوَّلَانَ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾: الْأَوَّلَانَ، إِنَّهُمْ لَا يَبْلُغُونَ. ﴿فِي عَقِبِهِ﴾ [٢٨]: وَمَقَرِّقِينَ [٥٣]: يَمْشُونَ مَعًا. ﴿سَلَفًا﴾ [٥٦]: قَوْمٌ فِرْعَوْنٌ سَلَفًا لِكُفَّارِ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ ﴿وَمَسَلًا﴾ [عِزَّةً]. ﴿يَصِلُونَ﴾ [٥٧]: يَتَجَيَّسُونَ. ﴿مُسِيرُونَ﴾ [٧٩]: مُجْتَمِعُونَ. ﴿أَوَّلَ الْفَائِزِينَ﴾ [٨٩]: أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبَثُونَ﴾ [٢٦]: الْعَرَبُ يَقُولُ: نَحْنُ مِنْكَ الْبَرَاءُ وَالْخَلَاءُ، وَالْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ، مِنْ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، يَقَالُ يَبْرَأُ، لِأَنَّهُ مُصَنَّرٌ، وَلَوْ قَالَ: بَرِيءٌ، لَقِيلَ فِي الْإِثْنَيْنِ: بَرِيئَانِ، وَفِي الْجَمْعِ: بَرِيئُونَ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ بِالْبَاءِ. وَالزُّخْرُفُ: الذَّهَبُ. ﴿مَلَكُوتُهُ﴾ يَخْلُقُونَ﴾ [٦٠]: يَخْلُقُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

قوله: (سورة حم الزخرف - بسم الله الرحمن الرحيم).

قوله: (على أمة على إمام) كذا لاكثر، وفي رواية أبي ذر «وقال مجاهد فذكره» والأول أولى وهو قول أبي حنيفة يروى عبد بن حديد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿على أمة﴾ قال: على ملّة. وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿على أمة﴾ أي على دين، ومن طريق السدي مثله.

قوله: (وقيله يا رب تفسيره) يجوز أن لا نسمع سرهم ونجواهم ولا نسمع قيلهم) قال ابن التين: هذا التفسير أكثره بعضهم، وإنما يصح لو كانت التلاوة «وقيلهم» وقال أبو حنيفة: وقيله منصوب في قول أبي عمرو بن العلاء على نسمع سرهم ونجواهم وقيله، قال: وقال غيره: هي في موضع الفعل، أي ويقول، وقال غيره: هذا التفسير محمول على أنه أراد تفسير المعنى، والتقدير ونسمع قيله فعطف العامل، لكن يلازم منه الفصل بين المتماطين بجمل كثيرة. وقال الفراء: من قرأ وقيله فنصب نجوهم من قوله: نسمع سرهم ونجواهم ونسمع قيلهم؛ وقد لخص ذلك الطبري وقال: قرأ الجمهور وقيله بالنصب عطفًا على قوله: أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم والتقدير ونسمع قيله يا رب، وبهذا يتدفع اعتراض ابن التين وإلزامه بل يصح والقراءة وقيله بالإفراد قال الطبري: وقراءة الكوفيين وقيله بالجر على معنى وعنده علم الساعة وعلم قيله، قال: وهما قرأتان صحيحتان المعنى، وسيأتي في أواخر هذه السورة أن ابن مسعود قرأ «وقال الرسول: يا رب» في موضع وقيله يا رب. وقال بعض الجوين: المعنى إلا من شهد بالحق وقال: قيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون؛ وفيه أيضاً الفصل بين المتماطين بجمل كثيرة.

قوله: (وقال ابن عباس: ولولا أن يكون الناس أمة واحدة إلخ) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظه مقطوعاً، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: أمة واحدة كفاراً، وروى الطبري من طريق عوف عن الحسن

قوله: (مقرنين مطبقين) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وما كنا له مقرنين﴾ [الزخرف: ١٣] قال: مطبقين، وهو بالقاف. ومن طريق للسدي مثله، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: ﴿وما كنا له مقرنين﴾ لا في الأيدي ولا في القوة.

قوله: (أسفونا أسطفونا) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿فلما أسفونا﴾ قال: أسطفونا. وقال عبد الرزاق سمعت ابن جريج يقول: ﴿أسفونا﴾ أغضبونا. وعن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثله وأورده في قصة له مع عروة بن محمد السعدي حامل عمر بن عبد العزيز على اليمن.

قوله: (يعش يعمى) وصله ابن أبي حاتم من طريق شبيب عن بشر عن عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿ومن يعش عن ذكر الرحمن﴾ [الزخرف: ٣٦] قال: يعمى. وروى الطبري من طريق السدي قال: ﴿ومن يعش﴾ أي: يعرض. ومن طريق سعيد عن قتادة مثله. قال الطبري: من فسر يعش بمعنى يعمى فقرأته بفتح الشين. وقال ابن قتيبة: قال أبو حنيفة في قوله: ﴿ومن يعش﴾ بضم الشين أي تعظم عينه. وقال الفراء: يعرض عنه، قال: ومن قرأ يعش بفتح الشين أراد تعمى عينه، قال: ولا أرى القول إلا قول أبي حنيفة، ولم أر أحداً يميز شحوت عن الشيء أعرضت عنه، وإنما يقال: تعاميت عن كذا تعاملت عنه ومثله تعاميت. وقال غيره: عشى إذا مشى يصير ضعيف مثل عرج إذا مشى مشية الأماحج.

قوله: (وقال مجاهد: أفضرب عنكم الذكر صفحاً أي تكلبون بالقُرآن لم لا تعالون عليه) وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه، وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال: أفحسبتم أن نضع عنكم ولم تفعلوا ما أمرتم به.

قوله: (ومعنى مثل الأولين: سنة الأولين) وصله القرطبي عن مجاهد في قوله: ﴿ومضى مثل الأولين﴾ [الزخرف: ٨] قال: سنتهم، وسيأتي له تفسير آخر قريباً.

قوله: (مقرنين يعني الإبل والحمل والبهال) وصله القرطبي عن مجاهد بلفظه وزاد: والحمر. وهذا تفسير المراد بالضمير في قوله له، وأما لفظ «مقرنين» فقدمنا مثناه قريباً.

قوله: (أو من ينشأ في الحلية الجوارى، يقول: جملتموهن للرحمن ولداً فكيف تحكمنون) وصله القرطبي عن مجاهد بلفظه والمعنى أنه تعالى أنكر على الكفرة الذين زعموا أن الملائكة بنات الله فقال: ﴿أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بابنتين﴾ [الزخرف: ١٦] وأنتم تقتنون البنات وتنترون منهن حتى بالغتم في ذلك فوادقوهن، فكيف تظنون أنفسكم أنتمكم الجزأين وتدعون له الجزء الأدنى مع أن صفة هذا الصنف الذي هو البنات أنها تنشأ في الحلية والزينة المفضية إلى نقص العقل وعدم القيام بالحجة. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿أو من ينشأ في الحلية﴾ [الزخرف: ١٨] قال: البنات ﴿وهو في الخصام غير مبين﴾ [الزخرف: ١٨] قال: فما تكلمت المرأة تريد أن تكلم بحجة لها إلا تكلمت بحجة عليها.

(تسبيح): قرأ ينشأ بفتح أوله خففاً لجمهور، وحزة والكسائي وحضض بضم أوله مقلداً، والجحدري مثله خففاً.

قوله: (وقالوا: لو شاء الرحمن ما عبدناهم، يعنون الأولان، يقول الله تعالى: ما لهم بذلك من علم الأولان أنهم لا يعلمون) وصله القرطبي عن طريق مجاهد في قوله: ﴿وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم﴾ [الزخرف: ٢٠] قال: الأولان، قال الله: ﴿ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرسون﴾ [الزخرف: ٢٠] ما تعلمون قدرة الله على ذلك والضمير في قوله: ما لهم بذلك من علم للكفار أي ليس لهم علم بما ذكره من المشية ولا يرهان مهمهم على ذلك إنما يقولونه ظناً وحسباً، أو الضمير للأولان ونزههم منزلة من يعقل ونفى عنهم علم ما يصنع المشركون من عبادتهم.

قوله: (في عقبه ولله) وصله عبد بن حديد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه، والمراد بالولد الجنس حتى يدخل فيه ولد الولد وإن سفل. وقال عبد الرزاق في عقبه لا يزال في ذريته من يورثه الله عز وجل.

قوله: (مقرنين يمشون معاً) وصله القرطبي عن مجاهد في قوله: ﴿أو جاء معه الملائكة مقترنين﴾ [الزخرف: ٥٣] يمشون معاً. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: يعني متتابعين.

قوله: (سلفاً قوم فرعون. سلفاً لكفار أمة محمد) وصله القرطبي عن طريق

جماد قال: هم قوم فرعون كانوا سلفاً لكفر أمة محمد.

قوله: ﴿ومثلاً عيرة﴾ وصله القرطبي عن جماد بلفظه وزاد: لمن بعدهم.

قوله: ﴿يصدون يضحون﴾ وصله القرطبي والطبري عن جماد بلفظه، وهو قول أبي عبيدة وزاد: ومن ضحها فمعناه يهدلون. وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ومن طريق آخر عن ابن عباس ومن طريق سعيد عن قتادة في قوله: ﴿يصدون﴾ [الزخرف: ٥٧] قال: يضحون. وقال عبد الرزاق عن معمر عن عاصم: أخبرني زر هو ابن حبش أن ابن عباس كان يقرأها «يصدون» يعني بكسر الصاد يقول: يضحون. قال عاصم: وسمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقرأها بضم الصاد، فيالكسر معناه يضح ويالضم معناه يضر. وقال الكسائي: هما لغتان بمعنى وأنكر بعضهم قراءة الضم، واحتج بأنه لو كانت كذلك لكانت عنه لا منه. وأجيب بأن المعنى منه أي من أجله فيصح الضم، وروى الطبري من طريق أبي يحيى عن ابن عباس أنه أنكر على عبيد بن عمير فقرأه يصدون بالضم.

قوله: ﴿ميرمون مجمعون﴾ وصله القرطبي عن جماد بلفظه وزاد إن كانوا شراً كدناهم مثله.

قوله: ﴿أول العابدين أول المؤمنين﴾ وصله القرطبي عن جماد بلفظه «أول المؤمنين بالله يقولوا ما شئتم» وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن جماد قال: قوله: ﴿فأنا أول العابدين﴾ [الزخرف: ٨١] يقول: فأنا أول من عبد الله وحده وكفر بما تقولون. وروى الطبري من طريق محمد بن ثور عن معمر بسنده قال: «قل إن كان للرحمن ولد في زمكم فأنا أول من عبد الله وحده وكتبكم» وسيأتي له بعد هذا تفسير آخر.

قوله: ﴿وإنا براء مما يعبدون، أفرأيت ما كان لعلهم أن يفرأوا﴾ نحن منك البراء والخلاء، الواحد والاثنان والجميع من المذكر والمؤنث سواء يقال فيه براء لأنه مصدر، ولو قيل: براءة قيل في الاثنين يبرأ وفي الجميع يبرئون. قال أبو عبيدة: قوله: ﴿إني براء﴾ [الزخرف: ٢٦] مجازاً لغة عالية يعملون الواحد والاثنين والثلاثة من المذكر والمؤنث على لفظ واحد وأهل نجد يقولون: أنا براءة وهي براءة ونحن براء.

قوله: ﴿وقرأ عبد الله إني براءة﴾ وصله الفضل بن شاذان في «كتاب القراءات» بإسناده عن طلحة بن مصرف عن يحيى بن وثاب عن عطمة عن عبد الله بن مسعود.

قوله: ﴿والزخرف الذهب﴾ قال عبد بن حيد: حدثنا هاشم بن القاسم عن شعبة عن الحكم عن جماد قال: كنا لا ندرى ما الزخرف حتى رأيتها في قرامة عبد الله أي ابن مسعود أو يكون لك بيت من ذهب. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وزخرفاً﴾ قال: الذهب. وعن معمر عن الحسن مثله.

قوله: ﴿ملوك الأرض عظمون عظم بعضهم﴾ أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وزاد في آخره: مكان ابن آدم.

١ - باب قوله: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾

يَقْضِي عَلَيْنَا رَيْكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا تُكُونُ [٧٧]

٤٨١٩ - حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ قَيْسَةَ عَنْ عَمْرِو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمُنِيرِ: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ يَقْضِي عَلَيْنَا رَيْكَ﴾. [رواج: ٣٢٣٠. أخرجه مسلم: ٨٧١، مختصراً.]

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿مَثَلًا لِلْأَعْرَابِ﴾ [٥٦]: عِظَةٌ لِمَنْ يَفْتَحُهُمْ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مَقْرِينِ﴾ [١٣]: حَبَاطِينَ، يُقَالُ: فَلَانٌ مَقْرِنٌ لِفَلَانٍ حَبَاطٌ لَهُ. وَالْأَكْوَابُ: الْأَبَارِيقُ الَّتِي لَا خِرَاطِيمَ لَهَا. وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿يَسِي أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [٤]: جُمَّلَةُ الْكِتَابِ، أَصْلُ الْكِتَابِ. «أَوَّلُ الْعَابِدِينَ» [٨١]: أَيْ: مَا كَانَ، فَأَنَّ أَوَّلَ الْأَعْرَابِ، وَهَذَا لِفَلَانٍ رَجُلٌ عَابِدٌ وَعَبْدٌ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ. وَيُقَالُ: «أَوَّلُ الْعَابِدِينَ» الْمُنَاجِيِينَ، مِنْ: عَبْدٌ يَعْبُدُ. [رواج: ٣٢٣٠.]

قوله: ﴿باب قوله: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾ ظاهرها أنهم بعدما طال لإبلاهم تكلموا، والمبلس الساكت بعد الإياس من الفرج، فكان فائدة الكلام بعد ذلك حصول بعض فرج لطول العهد أو التناهي يقع قبل الإيلاس لأن الواو لا تستزج ترتيباً.

قوله: ﴿عمرو﴾ هو ابن دينار.

قوله: ﴿عن صفوان بن يحيى عن أبيه﴾ هو يحيى بن أمية المعروف بابن منية.

قوله: ﴿يقرأ على الخير ونادوا يا مالك﴾ كذا للجميع بإثبات الكاف وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأعمش «ونادوا يا مال» بالترخيم، ورويت عن علي، وتقدم في بدء الحلق أنها قراءة ابن مسعود، قال عبد الرزاق: قال الثوري: في حرف ابن مسعود «ونادوا يا مال» يعني بالترخيم، وزه جزم ابن عيينة. ويذكر عن بعض السلف أنه لما سمعها قال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم؟ وأجيب باحتمال أنهم يقطعون بعض الاسم لضعفهم وشدة ما هم فيه.

قوله: ﴿وإنا قدامة مثلاً للأعيرين عظة لمن بعدهم﴾ قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿فلما أسفونا﴾ [الزخرف: ٥٥] قال: أغضبونا «فجملناهم سلفاً» [الزخرف: ٥٦] قال إلى النار «ومثلاً للأعيرين» قال: عظة للأعيرين.

قوله: ﴿وإنا غيرة﴾ مقرنين حبابين، يقال: فلان مقرن لفلان حباب له، هو قول أبي عبيدة، واستشهد بقول الكسبي: «ولستم للصحاب مقرنين».

قوله: ﴿والأكواب الأباريق التي لا خراطيم لها﴾ خراطيمها هو قول أبي عبيدة بلفظه، وروى الطبري من طريق السدي قال: الأكواب الأباريق التي لا أذان لها.

قوله: ﴿وإنا قدامة في أم الكتاب﴾ جملة الكتاب، أصل الكتاب قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وإنه في أم الكتاب﴾ [الزخرف: ٤] قال: في أصل الكتاب وجملته.

قوله: ﴿أول العابدين أي ما كان فانا أول الآفنين، وهما لغتان رجل عابد وعبد﴾ وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: يقول: لم يكن للرحمن ولد. ومن طريق سعيد عن قتادة قال: هذه كلمة في كلام العرب، إن كان للرحمن ولد أي إن ذلك لم يكن. ومن طريق السدي: «إن» بمعنى لو أي لو كان للرحمن ولد كنت أول من عبده بذلك لكن لا ولد له، ووجهه الطبري. وقال أبو عبيدة أن معنى ما في قوله، والقائه معنى الواو، أي ما كان للرحمن ولد وأنا أول العابدين. وقال آخرون: منناه إن كان للرحمن في قولكم ولد فانا أول العابدين أي الكافرين بذلك والجاحدين لما قلتم، والعابدين من عبد بكسر الهمزة يفتحها، قال الشاعر:

أولئك قومي إن هموني مهجرتهم وأبعد أن أهجو كلياً بدارم

أي امتنع، وأخرج الطبري أيضاً عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب: عبد معناه استكشف، ثم ساق قصة عن عمر في ذلك. وقال ابن فارس: عبد يفتحون بمعنى عابد، وقال الجوهري: العبد بالتحريك الغضب.

قوله: ﴿وقرأ عبد الله﴾ وقال الرسول يا رب «تقدمت الإشارة إلى إسناد قراءة عبد الله وهو ابن مسعود، وأخرج الطبري من وجهين عن قتادة في قوله: ﴿وقيله يا رب﴾ قال: هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم.

قوله: ﴿ويقال: أول العابدين: أول المجاهدين، من عبد يهمل﴾ وقال ابن التين: كذا ضبطوه ولم أر في اللغة عبد بمعنى جحد انتهى. وقد ذكرها الفريزي.

(تتبعه): ضبطت عبد بعد هنا بكسر الموحدة في الماضي وفتحها في المستقبل.

٢ - باب ﴿الْفَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَوْ﴾

كُتِبَ قَوْمًا مُسْرِفِينَ [٥]

مُسْرِفِينَ، وَاللَّهُ لَوْ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ رُفِعَ حَتَّى رَدَّهَ أَوَّلَ حُلِيِّهِ الْأُمَةِ لَهَلَكُوا.

﴿فَأَمْلَكْنَا أَحَدَهُمْ تَبْطُغًا وَمَتْنَى مَثَلِ الْأَوَّلِينَ﴾ [٨]: غَفْوَةُ الْأَوَّلِينَ. ﴿خُزْءًا﴾ [١٥]: عِزْلًا.

قوله: ﴿الفضرب عنكم الذكر صفحاً﴾ أن كتبت قرأاً مسرفين: مشركين، والله لو أن هذا القرآن رفع حيث رده أوائل هذه الأمة لهلكوا، وصله ابن أبي حاتم من

طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظه وزاد: ولكن الله عاد عليهم بعادته ورحمته فكرر عليهم ودعاهم إليه.

قوله: ﴿فاهلكنا أشد منهم بطشاً ومضى مثل الأولين﴾ عقوبة الأولين) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بهذا.

قوله: ﴿جزءاً عدلاً﴾ وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بهذا، وهو بكسر العين. وكذا أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله، وأما أبو عبيدة فقال: جزءاً أي نصيباً، وقيل: جزءاً إثنائاً، تقول: جزأت المرأة إذا أتت بأثني.

٤٤ - سورة حم ﴿الدُّخَانُ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿رُحُوًّا﴾ [٢٤]: طَرِيقًا يَبَاسًا، وَيُقَالُ: ﴿رُحُوًّا﴾ مَسَاكِنًا. ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [٣٢]: عَلَىٰ مَنْ تَبَيَّنَ ظُهُورُهُ. ﴿فَاعْظَمُوا﴾ [٤٧]: اذْقَمُوا. ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [٤٨]: اَنْكَحْنَاهُمْ حُورًا عِينًا يَخَارُ فِيهَا الطَّرْفُ. وَيُقَالُ: ﴿اِنْ تَرْجَحُونَ﴾ [٢٠]: اِثْلًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كَامِلُهُلِ اسْوَدَ كَمَهْلِ الزَّيْتِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿كَبَعَ فُلُوكَ الْيَمَنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُسَمَّى كَبْعًا، لِأَنَّهُ يَنْبَغُ صَاحِبُهُ، وَالظُّلُ يُسَمَّى كَبْعًا، لِأَنَّهُ يَنْبَغُ الشَّمْسُ.

قوله: (سورة حم الدخان - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت سورة والبسلة لغير أبي ذر.

قوله: (وقال مجاهد: رهوًا طريقًا يابسًا، ويقال: رهوًا مساكينًا) أما قول مجاهد فوصله الفريابي من طريقه بلفظه وزاد كهيته يوم غسب يقول: لا تأمره أن يرجع بل اتركه حتى يدخل آخره. وأخرجه عبد بن حديد من وجه آخر عن مجاهد في قوله: ﴿رهوًا﴾ [الدخان: ٢٤] قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: عطف موسى ليضرب البحر ليلتمم وخاف أن يتجه فرعون وجنوده فليل له: اترك البحر رهوًا، يقول: كما هو طريقًا يابسًا إنهم جند مفزقون. وأما القول الآخر فهو قول أبي عبيدة قال في قوله: ﴿وارتك البحر رهوًا﴾ أي مساكينًا، يقال: جاءت الخيل رهوًا أي ساكنة، وأره على نفسك أي ارفق بها، ويقال: عيش راه. وسقط هذا القول هنا لغير أبي ذر، وإثباته هو الصواب.

قوله: ﴿على علم على العالمين على من بين ظهريه﴾ هو قول مجاهد أيضًا، وصله الفريابي عنه بلفظ فضلناهم على من هم بين ظهريه أي على أهل عصرهم.

قوله: ﴿وزوجناهم بحور عِين﴾ أنكحناهم حورًا عِينًا يَخَارُ فِيهَا الطَّرْفُ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ: أنكحناهم المحرور التي يَخَارُ فِيهَا الطَّرْفُ، بيان مخ سرورهن من رواء ثيابهن، ويرى الناظر وجهه في كبد إحداهن كالمرآة من رقة الجلد وصفاء اللون.

قوله: ﴿اعظوه اذقوه﴾ وصله الفريابي من طريق مجاهد، وقال في قوله: ﴿خلوه فاعتلوه﴾ [الدخان: ٤٧] قال: اذقوه.

قوله: ﴿ويقال أن ترجون: القتل﴾ سقط «ويقال» لغير أبي ذر نصار كانه من كلام مجاهد، وقد حكاه الطبري ولم يسم من قاله، وأورد من طريق المعوي عن ابن عباس أنه بمعنى الشمس، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ترجون﴾ [الدخان: ٢٠] قال: بالجار، واختار ابن جرير حل الرفع هنا على جميع معانيه.

قوله: ﴿ورهوًا مساكينًا﴾ كذا لغير أبي ذر هنا، وقد تقدم بيانه في أول السورة.

قوله: (وقال ابن عباس كامله أسود كمثل الزيت) وصله ابن أبي حاتم من طريق مطرف عن عطية سئل ابن عباس عن المهل، قال: شيء غليظ ككروني الزيت. وقال الليث: المهل ضرب من القفران، إلا أنه رقيق شبيه بالزيت يضرب إلى الصفرة وعن الأصمعي: المهل يفتح الميم هو الصديد ويسمى من الميث، وبالنقص هو عكر الزيت، وهو كل شيء يتحات عن الجمر من الرماد. وحكى صاحب المحكم أنه خيث الجواهر الذهب وغيره. وقيل في تفسير المهل أقوال أخرى: فتد عبد بن حديد عن سعيد بن جبير هو الذي انتهى حرقه، وقيل: الرصاص المذاب أو الحديد أو الفضة، وقيل: السم، وقيل: خشار الزيت، وعند أحمد من حديث أبي سعيد في قوله تعالى: ﴿كامله﴾ [الدخان: ٤٥] قال: كمكر الزيت إذا قربه إليه سقطت فروة وجهه فيه.

قوله: (وقال غيره: تبع ملوك اليمن، كل واحد منهم يسمى تبعًا لأنه يصح صاحبه، والظل يسمى تبعًا لأنه يبع الشمس) هو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد: وموضع تبع في الجاهلية موضع الخليفة في الإسلام، وهم ملوك العرب الأعظم. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: قالت عائشة: كان تبع رجلًا صالحًا. قال معمر: وأخبرني نعيم بن عبد الرحمن أنه سمع سعيد بن جبير يقول: إنه كسا البيت، ونهى عن سبه. وقال عبد الرزاق: أثبتا بكاء بن عبد الرحمن سمعت وهب بن منبه يقول: «نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن سب أسعد وهو تبع» قال وهب: وكان على دين إبراهيم. وروى أحمد من حديث سهل بن سعد رفعه «لا تسبوا تبعًا فإنه كان قد أسلم» وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مثله وإسناده أصح من إسناد سهل. وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن المقدري عن أبي هريرة مرفوعاً «لا أدري تبعًا كان لينا أم لا» وأخرجه ابن أبي حاتم وإسحاق والدارقطني: وقال: تفرد به عبد الرزاق، فالجيب بينه وبين ما قبله أنه صلى الله عليه وسلم أعلم بحاله بعد أن كان لا يعلمها، لذلك نهى عن سبه خشية أن يبادر إلى سبه من سمع الكلام الأول.

١ - باب ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [١٠]

قَالَ قَتَادَةُ: فَارْتَقِبْ: فَانْتَظِرْ.

٤٨٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: فَغَسَّيَ خَشَنَ: الدُّخَانُ، وَالرُّوْمُ، وَالْقَمَرُ، وَالْبَطْنَةُ، وَالزُّكَّامُ. [راجع: ١٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨.]

قوله: (باب فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين، فارتقب فانظر) كذا لأبي ذر، وفي رواية غيره «وقال قتادة: فارتقب فانظر» وقد وصله عبد بن حديد من طريق شبان عن قتادة به.

قوله: (عن الأعمش عن مسلم) هو ابن صبيح بالتصغير أبو الضحى كما صرح به في الأبواب التي بعده، وقد ترجم لهذا الحديث ثلاث تراجم بعد هذا وساق الحديث بعينه مطولاً ومختصراً، وقد تقدم أيضاً في تفسير الفرقان مختصراً وفي تفسير الروم وتفسير ص مطولاً، ويحیی الراوي فيه عن أبي معاوية وفي الباب الذي يليه عن وكيع هو ابن موسى البلخي، وقوله في الطريق الأول: «حتى أكلوا العظام» زاد في الرواية التي بعدها «والهيئة» وفي التي تليها «حتى أكلوا الميتة» وفي التي بعدها «حتى أكلوا العظام والجلود» وفي رواية فيها «حتى أكلوا الجلود والميتة» وقع في جمهور الروايات «الميتة» بفتح الميم وبالتحتانية ثم المثناة، وضبطها بعضهم بثن مكسورة ثم تحتانية ساكنة وهمزة وهو الجلد أول ما يذبح، والأول أشهر.

٢ - باب ﴿يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [١١]

٤٨٢١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّمَا كَانَ هَذَا، لِأَن قُرْشًا لَمَّا اسْتَعْصَمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَعَا عَلَيْهِمْ بَيْنِي وَبَيْنَ يَوْسُفَ، فَاصْبَهُمْ لَحْظًا وَجَهْدًا حَتَّى أَكَلُوا الْعِظَامَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ قَرِيبًا مَا يَنْتَهِي وَتَبَيَّنَتْ كَهَيْتَةُ الدُّخَانِ مِنَ الْعُجْهِدِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. قَالَ: فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَقِيلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَشَقَّ اللَّهُ لِمَنْزَرَتِي، فَإِنِّي لَقَدْ هَلَكْتُ. قَالَ: وَلِمَنْزَرَتِكَ لَجَرِيهَةٌ. فَاسْتَشَقَّى لَهُمْ فَسَقُوا، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنكُمْ عَالِبُونَ﴾. فَلَمَّا اصْبَاهُ الرَّاكِبَةُ عَادُوا إِلَى خَالِهِمْ حِينَ اصْبَاهُ الرَّاكِبَةِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُتَعِقُونَ﴾. قَالَ: يَقْبِي يَوْمَ يَنْزِرُ. [راجع: ١٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨.]

قوله بعد قوله: (يغشى الناس هذا عذاب أليم) (قال: فأتى رسول الله) كذا بضم همزة على البناء للمجهول، والآتي المذكور هو أبو سفيان كما صرح به في الرواية الأخيرة.

قوله: (يقيل: يا رسول الله استشق الله لخصر إننا قد هلكنا) إنما قال: «لخصر» لأن غلبهم كان بالقرب من مياه الحجاز، وكان الدعاء بالخصر على قريش وهم سكان

واستادعها ضميم أيضاً، لكن تصافر هذه الأحاديث يدل على أن لذلك أصلاً، ولو ثبت طريق حديث حذيفة لاحتمال أن يكون هو القاص المراد في حديث ابن مسعود.

٤ - باب ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ﴾ [١٣] الذِّكْرُ وَالذِّكْرَى وَاحِدٌ.

٤٨٢٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا دَعَا قُرَيْشًا كَذَبُوا وَاسْتَصَفَوْا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَلَيْهِمْ سَبْعَ يَوْسُفَ». فَأَصَابَتْهُمْ سِتَّةٌ حَصَّتْ - يَفْسَى - كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى كَانُوا يَأْكُلُونَ مِنَ الْعِتَةِ، لَكَانَ يَقُومُ أَحَدُهُمْ، فَكَانَ يَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ مِثْلَ الدُّخَانِ مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَارْتَبِعْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ، يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ حَتَّى بَلَغَ: «إِنَّا كَادُوا بِالْعَذَابِ لَيْلًا، إِنَّكُمْ عَائِدُونَ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَكْتَفَى عَنْهُمْ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: وَالْبَطْشَةُ الْكُبْرَى يَوْمَ بَلَدٍ. [راجع: ١٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨].

قوله: (الذكرى) هو والذكر سواء.

٥ - باب ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾ [١٤]

٤٨٢٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَقَالَ: «قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ آجُرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ». فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَأَى قُرَيْشًا اسْتَصَفَوْا عَلَيْهِ، «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَلَيْهِمْ سَبْعَ يَوْسُفَ». فَأَعْدَتْهُمْ السُّنَّةُ حَتَّى حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْبُطَامَ وَالْجُلُودَ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْعِتَةَ، وَجَعَلَ يُخْرِجُ مِنَ الْأَرْضِ كِهْنَتَهُ الدُّخَانَ، فَأَتَاهُ أَبُو سَلْيَانَ، فَقَالَ: أَيُّ مُحَمَّدٍ، إِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكَوا، فَأَذْغَ اللَّهُ إِنْ يَكْتَفِي عَنْهُمْ، لَنَدَا، ثُمَّ قَالَ: «تَوَدُّونَ بَعْدَ هَذَا». فَبِي حَدِيثٍ مَنْصُورٍ: ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَارْتَبِعْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ إِلَى «عَائِدُونَ». أَتَكْتَفَى عَنْهُمْ عَذَابُ الْآخِرَةِ؟ فَقَدْ مَضَى: الدُّخَانُ، وَالْبَطْشَةُ، وَالزَّوَامُ، وَقَالَ أَحَدُهُمْ: الْقَصْرُ. وَقَالَ الْآخَرُ: وَالرُّوْمُ. [راجع: ١٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨].

٦ - باب ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾ [١٥]

٤٨٢٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَصَّتْ لَدُنَّ مَعْشَرَيْنِ: الزَّوَامُ، وَالرُّوْمُ، وَالْبَطْشَةُ، وَالْقَصْرُ، وَالْآخَرُ. [راجع: ١٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨].

قوله في الرواية الأخيرة (أخبرنا محمد) هو ابن جعفر غندر.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش، ومنصور هو ابن المنذر.

قوله: (حتى حصت) مهملة أي جرئت وأذهبت، يقال: سته حصاه أي جرءه لا غيث فيها.

قوله: (فقال أحدهم) كذا قاله في موضعين أي أحد الرواة، ولم يتقدم في سياق السدوسي موضع واحد في إثبات سليمان ومنصور، فحق العبارة أن يقول: قال أحدهما، لكن تحمل على تلك اللغة.

قوله: (وجعل يخرج من الأرض كهيئة الدخان) وقع في الرواية التي قبلها «فكان يرى بينه وبين السماء مثل الدخان من الجوع» ولا تدافع بينهما لأنه يحمل على أنه كان مبدؤه من الأرض ومتهما ما بين السماء والأرض، ولا معارضة أيضاً بين قوله: «يخرج من الأرض» وبين قوله: «كهيئة الدخان» لاحتمال وجود الأمرين بأن يخرج من

مكة فسرى القحط إلى من حولهم فحس أن يطلب الدعاء لهم، ولعل السائل عدل عن التعبير بقرش لئلا يذكرهم فيذكرهم بجرهم، فقال لخصر ليندجروا فيهم، ويشير أيضاً إلى أن غير المدعو عليهم قد هلكوا بجريرتهم. وقد وقع في الرواية الأخيرة «وإن قومك هلكوا» ولا منافاة بينهما لأن مضر أيضاً قومه، وقد تقدم في المناقب أنه صلى الله عليه وسلم كان من مضر.

قوله: (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لخصر؟ إنك لجرير) أي أأمرني أن استسقي لخصر مع ما هم عليه من المصيبة والإشراك به؟ ووقع في «شرح الكرماني» قوله: «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لخصر؟ أي لأبي سفيان فإنه كان كبيرهم في ذلك الوقت وهو كان الأبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المستدعي منه الاستشفاء، تقول العرب: قتل قرش فلاناً ويؤدون شخصاً منهم، وكذا يضيفون الأمر على القبيلة والأمر في الواقع مضاف إلى واحد منهم انتهى. وجعله اللام متعلقة بقال غريب، وإنما هي متعلقة بالخوف كما قرره أولاً.

قوله: (لما أصابهم الرافهة) بتخفيف التحتية بعد الهاء أي التوسع والراحة.

٣ - باب قوله: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [١٦]

٤٨٢٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ تَقُولَ لِمَا لَا تَعْلَمُ اللَّهُ أَكْثَرُ، إِنَّ اللَّهَ قَالَ: لَيْسَ ﷻ قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ آجُرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ. إِنَّ قُرَيْشًا لَمَّا عَلَّوْا النَّبِيَّ ﷺ وَاسْتَصَفَوْا عَلَيْهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَلَيْهِمْ سَبْعَ يَوْسُفَ». فَأَعْدَتْهُمْ سِتَّةٌ أَكَلُوا فِيهَا الْبُطَامَ وَالْعِتَةَ مِنَ الْجَهْدِ، حَتَّى جَعَلَ أَحَدُهُمْ يَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ كِهْنَتَهُ الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ قَالُوا: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابًا، لَدَعَا رَبَّهُ فَكَشَفَ عَنْهُمْ فَعَادُوا، فَاتَّقَمَ اللَّهُ مِنْهُمْ يَوْمَ بَسَرٍ، فَلَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَارْتَبِعْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ - ﴿إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾. [راجع: ١٠٠٧. أخرجه مسلم: ٢٧٩٨].

قوله في الباب الثاني: (عن مسروق قال: دخلت على عبد الله) أي ابن مسعود.

قوله: (إن من العلم أن تقول لما لا تعلم: الله أعلم) تقدم سبب قول ابن مسعود هذا في سورة الروم من وجه آخر عن الأعمش لفظه «عن مسروق قال: بينما رجل يحدث في كندة فقال: يبي، دخان يوم القيامة فيأخذ بأسماء المناققين وأبصارهم ويأخذ المؤمن كهيئة الزكام، ففرعنا، فأتيت ابن مسعود وكان متكفاً فغضب فجلس فقال: من علم قليل، ومن لم يعلم قليل: الله أعلم» وقد جرى البخاري على عادته في إظهار الخفي على الواضح، فإن هذه السورة كانت أولى بإيراد هذا السياق من سورة الروم لما تضمنته من ذكر الدخان، لكن هذه طريقتي يذكر الحديث في موضع ثم يذكره في الموضع اللائق به عارياً عن الزيادة أكثافاً بذكرهما في الموضع الآخر، شحذاً للدخان وبعثاً على مزيد الاستحضار، وهذا الذي أنكره ابن مسعود قد جاء عن علي، فأخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم من طريق الحارث عن علي قال: «آية الدخان لم تغض بعد، يأخذ المؤمن كهيئة الزكام، ويضع الكافر حتى ينفذ». ثم أخرج عبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال: «دخلت على ابن عباس يوماً فقال لي: لم أم الباردة حتى أصبحت، قالوا: طلع الكوكب ذو الذنب فخشيت الدخان قد خرج» وهذا أخشى أن يكون تصحيحاً وإنما هو الدجال بإلحاح القيلة واللام، ويؤيد كون آية الدخان لم تغض ما أخرجه مسلم من حديث أبي شريعة رفعه «لا تقوم الساعة حتى تتروا حشر آيات: طلوع الشمس من مغربها، والدخان، والذباب» الحديث. وروى الطبري من حديث ربي عن حذيفة مرفوعاً في خروج الآيات والدخان «قال حذيفة: يا رسول الله وما الدخان؟ فتلا هذه الآية قال: أما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكمة، وأما الكافر فيخرج من منخريه وأذنيه ودبره» وإسناده ضعيف أيضاً. وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد غرره وإسناده ضعيف أيضاً، وأخرجه مرفوعاً بإسناد أصح منه، وللطبري من حديث أبي مالك الأشعري رفعه «إن ربكم أنذركم ثلاثاً: الدخان يأخذ المؤمن كالزكمة» الحديث، ومن حديث ابن عمر غرره

الدهر انتهى. وهذه الأخيرة لا تعين الرفع لأن للمخالف أن يقول: التقدير فإن الله هو الدهر يقبل، فترجع للرواية الأخرى، وكذا ترك ذكر علة النهي لا يعين الرفع لأنها تعرف من السياق، أي لا ذنب له فلا تسبوه.

٤٦ - سورة حم ﴿الأحقاف﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿فَيُطْبَوْنَ﴾ [٨]: قَوْلُهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: آثَرَهُ وَأَثَرَهُ وَ: ﴿أَثَرَهُ﴾ [٤]: بَيِّنَةٌ مِنْ عِلْمٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بَدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [٩]: لَسْتُ بِأَوَّلِ الرُّسُلِ. وَقَالَ غَرَّزٌ: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤]: عَلَيْهِ الْأَلْفُ إِنَّمَا هِيَ تَوَلَّدَتْ، إِنْ صَحَّ مَا تَذَعُّونَ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَذَّبَ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بِرُؤْيَا الْعَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ: أَفْهَمُونَ، أَيْلَفَكُمْ أَنْ مَا تَذَعُّونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ خَلْقًا شَيْئًا؟

قوله: (سورة حم الأحقاف) بسم الله الرحمن الرحيم سقطت البسمة لغير أبي ذر.

قوله: (وقال بعضهم: آثره وأثره وأثارة بقة من علم) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿أو أثارة من علم﴾ [٤] أي بقة من علم، ومن قال: آثره أي بفتحين فهو مصدر أثر يآثره فذكره. قال الطبري: قرأ الجمهور ﴿أو أثارة﴾ بالألف، وعن أبي عبد الرحمن السلمي ﴿أو أثرة﴾ بمعنى أو خاصة من علم أو يتيمه وأوثرته به على غيركم. قلت: وبهذا فسره الحسن وقادة، قال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في قوله: ﴿أو أثرة من علم﴾ قال: آثره من علم: قال: أثره شيء يستخرجه فيثبر. قال: وقال قتادة: أو خاصة من علم. وأخرج الطبري من طريق أبي سلمة عن ابن عباس في قوله: ﴿أو أثارة من علم﴾ قال: خط كانت تحط العرب في الأرض. وأخرجه أحد الحاكم وإسناده صحيح. ويروى عن ابن عباس: جودة الخط، وليس بثابت. وحمل بعض المالكية الخط هنا على المكتوب، وزعم أنه أراد الشهادة على الخط إذا عرفه، والأول هو الذي عليه الجمهور، ونمسل به بعضهم في تجويد الخط، ولا حجة فيه لأنه إنما جاء على ما كانوا يتعمدونه، فالأمر فيه ليس هو لإباحته.

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿بَدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ ما كنت بأول الرسل) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وللطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله، وقال أبو عبيدة مثله قال: يقال ما هذا مني ببيع أي ببيع. وللطبري من طريق سعيد عن قتادة قال: إن الرسل قد كانت قبلي.

قوله: (فيصيحون هزولون) كذا أبي ذر، وساق غيره في أول السورة عن مجاهد، وقد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد.

قوله: (وقال غيره: أرايتهم هذه الألف إنما هي تودع إن صح ما تدعون لا يستحق أن يعذب، وليس قوله: أرايتهم برؤية العين إنما هو أفهمون أبلغكم أن ما تدعون من دُونِ اللَّهِ خَلْقًا شَيْئًا) هذا كله سقط لأبي ذر.

١ - باب ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفْ لَكُمْ أَبَعِدَانِي﴾

أَنْ أَخْرَجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهَذَا يَسْتَفِيدَانِ اللَّهَ وَتِلْكَ آمِينَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ يَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٧﴾

٤٨٢٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَةَ قَالَ: كَانَ مَرْوَانَ عَلَى الْحِجَازِ، اسْتَعْمَلَهُ مَعَاوِيَةَ، فَخَطَبَ فَيَجْعَلُ يَذْكُرُ يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ لِكَيْ يَلْبِغَ لَهُ بَعْدَ أَبِيهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ شَيْئًا، فَقَالَ خُلُوهُ فَدَخَلَ بَنَاتُ عَائِشَةَ فَلَمْ يَقْبَلُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: إِنَّ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ: أَفْ لَكُمْ أَبَعِدَانِي﴾. فَقَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِينَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَنْزَلَ غُرِّي.

قوله: (باب والذي قال لوالديه أف لكم أبعداني أن أخرج إلى قوله أساطير

الأرض بخار كهيئة الدخان من شدة حرارة الأرض ووهجها من عدم الغيث، وكانوا يرون بينهم وبين السماء مثل الدخان من فرط حرارة الجوع، والذي كان يخرج من الأرض بحسب تحملهم ذلك من غشاة أبصارهم من فرط الجوع، أو لفظ من الجوع صفة الدخان أي يرون مثل الدخان الكائن من الجوع

٤٥ - سورة حم ﴿الجنات﴾

﴿جنات﴾ [٢٨]: مُسْتَوَلِّغِينَ عَلَى الرُّكْبِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿نَسْتَسِيحُ﴾ [٢٩]: نَكْسِبُ. ﴿نَسَاكُمُ﴾ [٣٤]: نَتَرَكُكُمْ.

باب ﴿وَمَا يَهْدِيكُنَا إِلَّا الدُّهْرُ﴾ الْآيَةِ

٤٨٢٦ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤَلِّفِي أَنْتُمْ أَهْلَ، يَسُبُّ الدُّهْرُ وَأَنَا الدُّهْرُ، يَبْدِي الْأَمْرَ، الْقَلْبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.» [الطبري: ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٧٩١، أخرجه مسلم: ٢٢٤٦].

قوله: (سورة حم الجنات) بسم الله الرحمن الرحيم كذا أبي ذر، ولغيره [الجنات: حسب].

قوله: (جنات مستولفين على الركب) كذا لهم، وهو قول مجاهد وصله الطبري من طريقه، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿جنات﴾ قال: على الركب. ويقال: استوفز في قاعدته إذا تعد متصباً قومداً غير مطمئن.

قوله: (نستسيح نكسب) كذا أبي ذر، ولغيره: وقال مجاهد، فذكره. وقد أخرج ابن أبي حاتم معناه عن مجاهد.

قوله: (ننساكم نترككم) هو قول أبي عبيدة، وقد وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿فاليوم ننساكم كما ننسى﴾ [الجنات: ٢٤] قال: اليوم نترككم كما تركتم. وأخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أيضاً، وهو من إطلاق المازوم وإرادة اللازم، لأن من نسي فقد ترك بغير عكس.

قوله: (يؤلفي ابن آدم) كذا أورده مختصراً، وقد أخرجه الطبري عن أبي كريب عن ابن عيينة بهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كان أهل الجاهلية يقولون: إنما يهلكنا الليل والنهار، هو الذي يمتتنا ويحيينا، فقال الله في كتابه: ﴿وما هي إلا حياتنا الدنيا﴾ الآية [الجنات: ٢٤]، قال: فيسبون الدهر، قال الله تبارك وتعالى: يؤلفني ابن آدم». فذكره. قال القرطبي: معناه يخططين من القول بما يتأذى من يجوز في حقه التأذي، والله منزّه عن أن يصل إليه الأذى، وإنما هذا من التوسع في الكلام. والمراد أن من وقع ذلك منه تعرض لسلط الله.

قوله: (وإن الله) قال الخطابي: معناه أنا صاحب الدهر ومدير الأمور التي ينسبونها إلى الدهر، فمن سب الدهر من أجل أنه فاعل هذه الأمور عاد سبه إلى ربه الذي هو فاعلها، وإنما الدهر زمان جعل ظرفاً لواقع الأمور. وكانت عادتهم إذا أصابهم مكروه أضافوه إلى الدهر فقالوا: بؤساً للدهر، وبئاً للدهر. وقال النووي: قوله: «أنا الدهر» بالرفع في ضبط الأكثرين والمحققين، ويقال: بالنصب على الظرف أي أنا باقي أبداً، والموافق لقوله: «إن الله هو الدهر» الرفع وهو مجاز، وذلك أن العرب كانوا يسبون الدهر عند الحوادث فقال: لا تسبوه فإن فاعلها هو الله، فكانه قال: لا تسبوا الفاعل فإنكم إذا سببتموه سببتموني. أو الدهر هنا بمعنى الدهر، فقد حكي الراجح أن الدهر في قوله: «إن الله هو الدهر» غير الدهر في قوله: «سب الدهر» قال: والدهر الأول الزمان والثاني المدير المصروف لما يحدث، ثم استضعف هذا القول لعدم الدليل عليه. ثم قال: لو كان كذلك لعد الدهر من أسماء الله تعالى انتهى. وكذا قال محمد بن داود عتجاً لما ذهب إليه من أنه يفتح الراء فكان يقول: لو كان بضمها لكان الدهر من أسماء الله تعالى. وتعقب بأن ذلك ليس بلازم، ولا سيما مع روايته «فإن الله هو الدهر» قال ابن الجوزي: يصوب ضم الراء من أوجه: أحدها أن المضبوط عند الحداثين بالضم، ثانيها لو كان بالنصب يصير التقدير فأن الدهر أتلبه، فلا تكون علة النهي عن سبه مذكورة لأنه تعالى يقبل الخير والشر فلا يستلزم ذلك منع الذم. ثالثها الرواية التي فيها: «فإن الله هو

الأولين) كذا أي ذر، وساق غيره الآية إلى آخرها، وأف قرأها الجمهور بالكسر، لكن نوتها نافع وحض عن عاصم، وقرأ ابن كثير وابن عامر وابن محيصن وهي رواية عن عاصم بفتح الفاء بغير تنوين.

قوله: ﴿عن يوسف بن ماهك﴾ بفتح الماء ويكسرهما ومعناه القمير تصغير القمر، ويجوز صرفه وعلمه كما سيأتي.

قوله: ﴿كان مروان على الحجازي أي أميراً على المدينة من قبل معاوية. وأخرج الإسماعيلي والنسائي من طريق محمد بن زياد هو الجمحي قال: «كان مروان عاملاً على المدينة.»

قوله: ﴿عن يوسف بن ماهك﴾ بفتح الماء ويكسرهما ومعناه القمير تصغير القمر، ويجوز صرفه وعلمه كما سيأتي.

قوله: ﴿كان مروان على الحجازي أي أميراً على المدينة من قبل معاوية. وأخرج الإسماعيلي والنسائي من طريق محمد بن زياد هو الجمحي قال: «كان مروان عاملاً على المدينة.»

قوله: ﴿اسعمله معاوية، فخطب فحصل يذكر بن معاوية لكي يباع له﴾ في رواية الإسماعيلي من الطريق المذكورة «فأراد معاوية أن يستخلف يزيد يعني ابنه فكتب إلى مروان بذلك، فنجح مروان الناس فخطبهم، فذكر يزيد ودعا إلى بيته وقال: إن الله أرى أمير المؤمنين في يزيد رابحاً حسناً، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر.»

قوله: ﴿فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً﴾ قيل: قال له: بيتنا وبينكم ثلاث، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ولم يمهلوا. كذا قال بعض الشراح وقد اختصره فأنسده، والذي في رواية الإسماعيلي: فقال عبد الرحمن: ما هي إلا هرقلية. وله من طريق شعبة عن محمد بن زياد: فقال مروان: سنة أبي بكر وعمر. فقال عبد الرحمن: سنة هرقل وقنبر. ولابن المنذر من هذا الوجه: أجمعت بها هرقلية تبايعون لأبنائكم؟ ولأبي يعلى وابن أبي حاتم من طريق إسماعيل بن أبي خالد «حدثني عبد الله المدني قال: كنت في المسجد حين خطب مروان فقال: إن الله قد أرى أمير المؤمنين رابحاً حسناً في يزيد، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر، فقال عبد الرحمن: هرقلية، إن أبا بكر والله ما جعلها في أحد من ولده ولا في أهل بيته، وما جعلها معاوية إلا كرامة لولده.»

قوله: ﴿فقال: غلوه. فدخل بيت عائشة فلم يقدروا﴾ أي امتصوا من الدخول خلفه عظماً لمأثية. وفي رواية أبي يعلى «فتزل مروان عن المنبر حتى أتى باب عائشة فعمل يكلمها وتكلمه ثم انصرف.»

قوله: ﴿فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه﴾ في رواية أبي يعلى «فقال مروان: اسكت، ألت الذي قال الله فيه.. فذكر الآية، فقال عبد الرحمن: ألت ابن اللعين الذي لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم.»

قوله: ﴿فقال عائشة﴾ في رواية محمد بن زياد: فقالت كذب مروان.

قوله: ﴿ما أنزل الله فيها شيئاً من القرآن إلا أن الله أنزل علوي﴾ أي الآية التي في سورة النور في قصة أهل الإنك وإرادتها ما رويها به، وفي رواية الإسماعيلي: فقالت عائشة: كذب والله ما نزلت فيه، وفي رواية له: والله ما نزلت إلا في فلان بن فلان الفلاني. وفي رواية له: لو شئت أن أسميه لسميته، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن أبا مروان ومروان في صلبه. وأخرج عبد الرزاق من طريق ميناء أنه سمع عائشة تنكر أن تكون الآية نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر وقالت: إنما نزلت في فلان ابن فلان ست رجلاً. وقد شغب بعض الرافضة فقال: هذا يدل على أن قوله: ﴿ثاني اثنين﴾ ليس هو أبا بكر، وليس كما فهم هذا الرافضي، بل المراد بقول عائشة فيها أي في بني أبي بكر، ثم الاستثناء من عموم النبي والألقام يخص، والآيات التي في عندها في غاية المدح لها. والمراد نفي إزال ما يحصل به الدم كما في قصة قوله: ﴿والذي قال لوالديه﴾ إلى آخره. والمجيب عما أوردته الطبري من طريق العمري عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في عبد الرحمن بن أبي بكر. وقد تمعق الزجاج فقال: الصحيح أنها نزلت في الكافر العاق، وإلا فعبد الرحمن قد أسلم فحسن إسلامه وصار من خيار المسلمين.

وقد قال الله في هذه الآية: ﴿أولئك الذين حق عليهم القول﴾ إلى آخر الآية فلا يناسب ذلك عبد الرحمن وأجاب المهدي عن ذلك بأن الإشارة بأولئك للقوم الذين أشار إليهم المذكور بقوله: ﴿وقد خلت القرون من قبلي﴾ ﴿الأحقاف: ١٧﴾ فلا يمتنع أن يقع ذلك من عبد الرحمن قبل إسلامه ثم يسلم بعد ذلك، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن مجاهد قال: نزلت في عبد الله بن أبي بكر الصديق، قال ابن جريج: وقال آخرون في عبد الرحمن بن أبي بكر. قلت: والقول في عبد الله كالقول في عبد الرحمن فإنه أيضاً أسلم وحسن إسلامه. ومن طريق أسباط عن السدي قال: نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر، قال لأبويه: وهما أبو بكر وأم رومان وكانا قد أسلما وأبى هو أن يسلم، فكانتا بأمرانه بالإسلام فكان يرد عليهما ويكلمهما ويقول: فأين فلان وفلان يعني مشايخ قريش عن قدامت، فأسلم بعد فحسن إسلامه، فتزلت توبته في هذه الآية ﴿ولكن

٢ - باب قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ

أُودِيَتْهُمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُنْظَرٌ بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ

لِيَهَا عَذَابَ الْيَوْمِ﴾ [٢٤]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَارِضٌ: السَّحَابُ.

٤٨٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو: أَنَّ أَبَا نُضْرَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجِجًا حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ، إِنَّمَا كَانَ يَسْتَسِمُّ. [نظر: ٦٠٩٢، ونظر في أحاديث الأسماء: ٦٢.]

٤٨٢٩ - قَالَتْ: وَكَانَ إِذَا رَأَى غَيْمًا أَوْ رِيحًا غُرِفَ لِي وَجْهِي، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْغَيْمَ فَرَحُوا، وَجَاءَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْمَطَرُ، وَازَالَ إِذَا رَأَتْهُ غُرِفَ لِي وَجْهِي الْكَرَاهِيَّةُ؟ فَقَالَتْ: «يَا عَائِشَةُ، مَا يُؤْمِنِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَذَابٌ؟ عَذَّبَ قَوْمَ الْبَارِئِ، وَقَدْ رَأَى قَوْمَ الْعَذَابِ. فَسَالُوا: هَذَا عَارِضٌ مُنْظَرٌ. [راجع: ٣٢٠٦، أخرجه مسلم: ٨٩٩.]

قوله: ﴿باب﴾ فلما رآه عارضاً مستقبل أوديتهم ﴿الآية﴾ ساقها غير أبي ذر. قوله: ﴿قال ابن عباس: عارض السحاب﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وأخرج الطبري من طريق العمري عن ابن عباس قال: الريح إذا أثار سحاباً قالوا: هذا عارض.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا أَحْمَدُ﴾ كذا هم، وفي رواية أبي ذر «حدثنا أحمد بن عيسى.»

قوله: ﴿أخبرنا عمرو﴾ هو ابن الحارث، وأبو النضر هو سالم المدني، ونصف هذا الإسناد الأهل منديون والأدنى مصريون.

قوله: ﴿حتى أرى منه لهواته﴾ بالتحريك جمع لهاة وهي اللحم المتلفة في أعلى الخنك، ويجمع أيضاً على لى بفتح اللام مقصور.

قوله: ﴿إنما كان يستسم﴾ لا يأتي هذا ما جاء في الحديث الآخر «أنه ضحك حتى بدت نواجذه» لأن ظهور النواجذ وهي الأسنان التي في مقدم الفم أو الأنياب لا يستلزم ظهور اللهاة.

قوله: ﴿عرفت الكراهية في وجهه﴾ عبرت عن الشيء الظاهر في الوجه بالكراهة لأنه شمرتها. ووقع في رواية عطاه عن عائشة في أول هذا الحديث «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عصفت الريح قال: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به. وإذا خيلت السماء تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر، فإذا أمطرت سري عنه» الحديث أخرجه مسلم بطوله، وتقدم في بدء الحلق من قوله: «كان إذا رأى غيلة أقبل وأدبر» وقد تقدم لهذا الدعاء شواهد من حديث أنس وغيره في أواخر الاستسقاء.

قوله: ﴿عذب قوم بالريح، وقد رأى قوم العذاب فقالوا: هذا عارض﴾ ظاهر هذا أن الذين عذبوا بالريح غير الذين قالوا ذلك، ما تقر أن النكرة إذا أضيفت نكرة كانت غير الأولى، لكن ظاهر الآية يلب على أن الذين عذبوا بالريح هم الذين قالوا: هذا عارض، ففي هذه السورة ﴿وأذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأححاف﴾ ﴿الأحقاف: ٢١﴾ الآيات وفيها ﴿فلما رآه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا: هذا عارض ممطرنا، بل هو ما استعجلتم به، ريح فيها عذاب أليم﴾ ﴿الأحقاف: ٢٤﴾ وقد أجاب الكرمان عن الإشكال بأن هذه القاعدة المذكورة إنما تطرأ إذا لم يكن في السياق قرينة تدل على أنها عين الأول، فإن كان هناك قرينة كما في قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ ﴿الزخرف: ٨٤﴾ فلا. ثم قال: ويحصل أن عاد قومان قوم بالأحقاف وهم أصحاب العارض وقوم غيرهم، قلت: ولا يخفى بعده. لكنه محتمل، فقد قال تعالى في سورة النجم

﴿ وَاتَّهِدْ عَادًا الْأُولَى ﴾ [النجم: ٥٠] فإنه يشعر بأن ثم عاداً أخرى. وقد أخرج قصة عاد الثانية أحد ياستاد حسن بن الحارث بن حسان البكري قال: «خرجت أنا والعلاء بن الحضرمي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه قلت: أعوذ بالله وبرسوله أن أكون كوافد عاد، قال: وما وافد عاد؟ وهو أعلم بالحديث ولكنه يستعلمه، قلت: إن عاداً فحطوا، فيثوا قيل بن عتار إلى معاوية بن بكر بمكة يستسقي لهم، فمكث شهراً في ضيافته تغنيه الجرادتان، فلما كان بعد شهر خرج لهم فاستسقى لهم، فمرت بهم صحابات فاختار السوداء منها، فنودي: خلها وصادا رمداً، لا تبق من عاد أحداً، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه بعضه، والظاهر أنه في قصة عاد الأخيرة لذكر مكة فيه، وإنما بنيت بعد إبراهيم حين سكن هاجر وإسماعيل بواد غير ذي زرع، فالذين ذكروا في سورة الأحقاف هم عاد الأخيرة ويلزم عليه أن المراد بقوله تعالى: ﴿أخا عاد﴾ [الأحاف: ٢١] نبي آخر غير هود. والله أعلم.

٤٧ - سورة مُحَمَّد

﴿ أَوْزَارَهَا ﴾ [٤: ٤] آثَامَهَا، حَتَّى لَا يَتَّقِيَ إِلَّا مُسْلِمًا. ﴿ عَرَفَهَا ﴾ [٦: ٦].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١١: ١١] وَلَهُمْ. ﴿ إِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ [٧١: ٧١] جَدَّ الْأَمْرُ. ﴿ فَلَا تَهِنُوا ﴾ [٣٥: ٣٥] لَا تَضَعُفُوا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ أَضْغَانُهُمْ ﴾ [٢٩: ٢٩] حَسَنَتُهُمْ. ﴿ آمِينَ ﴾ [١٥: ١٥].

قوله: (سورة محمد صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر، ولغيره «الذين كفروا» [محمد: ١] حسب.

قوله: (أوزارها آثامها حتى لا يبقى إلا مسلم) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ [محمد: ٤] قال: حتى لا يكون شرك. قال: والحرب من كان يقاتله، سماهم حرباً. قال ابن التين: لم يقل هذا أحد غير البخاري. والمعروف أن المراد بأوزارها السلاح، وقيل: حتى يترك عيسى ابن مريم انتهى. وما نفاه قد علمه غيره؛ قال ابن قزول: هذا الضير يحتاج إلى تفسير، وذلك لأن الحرب لا آثام لها، فلعله كما قال الفراء: آثام أهلها، ثم حذف وأبقى المضاف إليه، أو كما قال النحاس: حتى تضع أهل الآثام فلا يبقى مشرك انتهى. ولفظ الفراء الهاء في أوزارها لأهل الحرب أي آثامهم، ويمثل أن يعود على الحرب والمراد بأوزارها سلاحها انتهى. فجعل ما ادعى ابن التين أنه المشهور احتمالاً.

قوله: (عرفها: بينها) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ عرفها لهم ﴾ [محمد: ٦] بينها لهم وعرفهم منازلهم.

قوله: (وقال مجاهد: مولى الذين آمنوا ولهم) كذا لغير أبي ذر وسقط له، وقد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا.

قوله: (إذا عزم الأمر أي جد الأمر) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه.

قوله: (فلا تهنوا: فلا تضعفوا) وصله ابن أبي حاتم من طريقه كذلك.

قوله: (وقال ابن عباس: أضغانهم حسلتهم) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿ أن لن يخرج الله أضغانهم ﴾ [محمد: ٢٩] قال: أضغانهم، خبثهم والحسد.

قوله: (آسن مضى) كذا لغير أبي ذر هنا، وسيأتي في أواخر السورة.

١ - باب ﴿ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [٢٢]

٤٨٣٠ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سَلَيْمٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُرْزُوقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْهُ قَالَتْ الرَّجُمُ، فَاعْتَدَتْ بِحَقِّ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهَا: مَتَى قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَالِلِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: لَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَمَنْ صَلَّيْتُ،

وَأَقَطَّعَ مَنْ قَطَعْتُ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَلَذَلِكَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَءُوا إِنَّ شَيْئًا: ﴿ قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾. [نظر: ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٥٩٨٧، ٧٥٠٢، أخرجه مسلم: ٢٥٥٤].

٤٨٣١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي أَبُو الْحَبَابِ سَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِذَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا إِنَّ شَيْئًا: ﴿ قَهْلَ عَسَيْتُمْ ﴾». [راجع: ٤٨٣٠، أخرجه مسلم: ٢٥٥٤].

٤٨٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي الْمُرْزُوقِ بِهِذَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءُوا إِنَّ شَيْئًا: ﴿ قَهْلَ عَسَيْتُمْ ﴾». [راجع: ٤٨٠، أخرجه مسلم: ٢٥٥٤].

قوله: (باب وقطعوا أرحامكم) قرأ الجمهور بالتشديد ويعقوب بالتخفيف.

قوله: (خلق الله الخلق لما فرغ منه) أي قضاء وإتمه.

قوله: (قامت الرحم) يمثل أن يكون على الحقيقة، والأعراض يجوز أن تتجسد وتتكلم بإذن الله، ويجوز أن يكون على حلف أي قام ملك تكلم على لسانها، ويمثل أن يكون ذلك على طريق ضرب المثل والاستعارة والمراد تعظيم شأنها وفصل أصلها وإتم قاطعها.

قوله: (فأعطت) كذا للأكثر بحذف مفعول أدخلت، وفي رواية ابن السكن «فأعطت بحق الرحمن» وفي رواية الطبري «بحق الرحمن» بالثنية، قال القاسبي أبي أبو زيد المروزي أن قرأنا هذا الحرف لإشكاله، ومضى بعض الشراح على الحذف فقال: أخذت بقائمه من قوائم العرض، وقال عياض: الحق معقد الإزار، وهو الموضع الذي يستجار به ويحترم به على عادة العرب، لأنه من أحق ما يحامي عنه ويدفع، كما قالوا: نعمة ما تمنع منه أوزارنا، فاستمر ذلك مجازاً للرحم في استعانتها بالله من القطيعة انتهى. وقد يطلق الحق على الإزار نفسه كما في حديث أم عطية «فأعطاها حقرة فقال: أشعرنها إياه» يعني إزاره وهو المراد هنا، وهو الذي جرت العادة بالتمسك به عند الإلحاح في الاستجارة والطلب، والمعنى على هذا صحيح مع اعتقاد تنزيه الله عن الجوارحه. قال الطبري: هذا القول مبني على الاستعارة التشبيهية كأنه شبه حالة الرحم وما هي عليه من الافتقار إلى الصلة والذب عنها بحال مستجير يأخذ بحق المستجار به، ثم أسند على سبيل الاستعارة التخيلية ما هو لازم للشبه به من القيام فيكون قرينة مائة عن إرادة الحقيقة، ثم رشحت الاستعارة بالقول والأخذ ويلفظ الحق فهو استعارة أخرى، والثنية فيه للتأكيد لأن الأخذ باليدين أكد في الاستعارة من الأخذ بيد واحدة.

قوله: (فقال له هه) هو اسم فعل معناه الزجر أي اكفف. وقال ابن مالك: هي هنا «ما» الاستفهامية حذفت ألها ووقف عليها بهاء السكت، وأشأنه أن لا يفعل ذلك إلا وهي مجرورة لكن قد سمع مثل ذلك فجاء عن أبي ذؤيب الحنظلي قال: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحبيج، قلت: هه؟ فقالوا: قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: في الإسناد (حدثنا سليمان) هو ابن بلال.

قوله: (هذا مقام العائد بك من القطيعة) هذه الإشارة إلى المقام أي قامي في هذا مقام العائد بك، وسيأتي بيان لما يتعلق بقطيعة الرحم في أوائل كتاب الأدب إن شاء الله تعالى. ووقع في رواية الطبري «هذا مقام عائد من القطيعة» والعائد المستعبد، وهو المعتصم بالشيء المستجير به.

قوله: (قال أبو هريرة: اقروا إن شئتم: فهل عسى) هذا ظاهره أن الاستشهاد موقوف، وسيأتي بيان من رفعه وكذا في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي مريم عن سليمان بن بلال وعبد بن جعفر بن أبي كثير.

قوله: (حدثنا حاتم) هو ابن إسماعيل الكوفي نزيل المدينة، ومعاوية هو ابن أبي مرزؤة المذكور في الذي قبله وبعدة.

قوله: (بهذا) يعني الحديث الذي قبله، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريقين عن حاتم بن إسماعيل بلفظ «فلما فرغ منه قامت الرحم فقالت: هذا مقام العائد» ولم يذكر الزيادة. وزاد بعد قوله: قالت: بلى يا رب «قال: فلذلك لك».

قوله: (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقروا إن شئتم) حاصله أن

الزروع فأزروه سواء صار مثل الأم، فاستغلظ غلظ، فاستوى على سوقه الساق حاملة الشجر، وأخرج عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿كززع أخرج شطاه﴾ قال: ما يخرج مجنب الحفلة فيتم وينمي، وبه في قوله: ﴿على سوقه﴾ قال: على أصوله.

قوله: ﴿شطاه شطاه السنبل تبت الحبة عشراً أو ثمانياً وسبعاً فيقوى بعضه بعض فلذلك قوله تعالى: ﴿فَأَزْرِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] قوله: ولو كانت واحدة لم تهم على ساق، وهو مثل ضربته الله للنبي صلى الله عليه وسلم إذ خرج وحده ثم فراه بأصحابه كما قرى الحبة بما ينبت منها).

قوله: ﴿دائرة السوء كقولك رجل السوء، ودائرة السوء العلاب﴾ هو قول أبي عبيدة قال: المعنى تدور عليهم.

(تيسره): قرأ الجمهور السوء بفتح السين في الموضعين، وضمها أبو عمرو وابن كثير.

قوله: ﴿يعزروه يصوروه﴾ قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿يعزروه﴾ [الفتح: ٩] قال: يصوروه، وقد تقدم في الأعراف: ﴿فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه﴾ [الأعراف: ١٥٧] وهذه ينبغي تفسيرها بالتقرير فقرأ من التكوير، والتزوير يأتي بمعنى التظيم والإعانة والمنع من الأعداء، ومن هنا يبيى التزير بمعنى التأديب لأنه يمنع الجاني من الوقوع في الجناية، وهذا التفسير على قراءة الجمهور، وجاء في الشواذ عن ابن عباس: ﴿يعزروه﴾ بزمانين من العزة. ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث:

الحديث الأول:

١ - باب ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [١]

٤٨٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ مَسَافِرِهِ، وَغَمَزَ بَيْنَ الْخَطَائِبِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ غَمَزَ بَيْنَ الْخَطَائِبِ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يَجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يَجِبْهُ، فَقَالَ غَمَزَ بَيْنَ الْخَطَائِبِ: تَكَلَّمْتُ أَمْ غَمَزَ، تَنَزَّزْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يَجِيبُكَ، قَالَ غَمَزَ: فَحَرَّكَتُ بِيَمِينِي ثُمَّ قَدَّمْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُزَلَّ فِي الْقِرَاطِ، فَمَا نَجِيتُ أَنْ سَوِّفْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بِي، فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلٌ فِي قِرَاطِ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: وَقَدْ أَنْزَلْتُ عَلَيْكَ الْبَلَّةَ سَوْرَةَ لَيْلِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [رابع: ٤٨١٧].

٤٨٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُسْنُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَوِّفْتُ قَدَّادَةً، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [رابع: ٤٨١٧].

٤٨٣٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِدْرِاعٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطْعَلٍ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ سُورَةَ الْفَتْحِ، فَوَجَّعَ فِيهَا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: لَوْ جِئْتُ أَنْ أَحْكِي لَكُمْ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ لَقَعَلْتُ [رابع: ٤٨١٨].

قوله: (عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في صفى هذا السياق صورته الإرسال، لأن أسلم لم يدر زمان هذه القصة، لكنه معمول على أنه سمعه من عمر بن بليل قوله في اثنتائه: «قال عمر: فحركت بعيري إلخ» ولي ذلك أشار القاسبي، وقد جاء من طريق أخرى سمعت عمر: أخرجه الزباز من طريق محمد بن خالد بن ثمة عن مالك ثم قال: «لا نعلم رواه عن مالك هكذا إلا ابن ثمة وابن غزوان» انتهى. ورواية ابن غزوان وهو عبد الرحمن أبو نوح المعروف بقراده قد أخرجهما أحمد عنه، واستدركها مطلطي على الزباز طائاً أنه غير ابن غزوان، وأورده البازلطي في «غرائب مالك» من طريق هذين ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحاق الخثني أيضاً، فهؤلاء خمسة روى عن مالك بصريح الاتصال، وقد تقدم في المغازي أن الإسماعيلي أيضاً أخرج طريق ابن ثمة، وكذا أخرجهما الترمذي، وجاء في

الذي وقفه سليمان بن بلال على أبي هريرة رفعه حاتم بن إسماعيل، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي المذكورة.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (بهذا) أي بهذا الإسناد والمتن، ووافق حاتم على رفع هذا الكلام الأخير، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حبان بن موسى عن عبد الله بن المبارك.

(تيسره): اختلف في تأويل قوله: ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] فالأكثر على أنها من الولاية والمعنى أن تولى الحكم، وقيل: بمعنى الإعراض، والمعنى لعلكم إن أعرضتم عن قبول الحق أن يقع منكم ما ذكر، والأول أشهر، وشهد له ما أخرج الطبري في تهذيبه عن حديث عبد الله بن مغفل قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿فَإِنْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ قال: هم هذا الحبي من قريش، أخذ الله عليهم إن ولوا الناس أن لا يفسدوا في الأرض ولا يقطعوا أرحامهم».

قوله: (آسن مطعوى) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن ابن طلحة عن ابن عباس: وقال أبو عبيدة مثله. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة غير متن، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مريم بن رواية أبي معاذ البصري: «إن علياً كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً طويلاً مرفوعاً فيه ذكر الجنة قال: وأتاه من ماله غير آسن» قال صاف: لا كثر فيه، والله اعلم.

٤٨ - سورة الفتح

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بُورًا﴾ [١٢]: هَالِكِينَ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿سِيحَانُمْ فِي وَجْهِهِمْ﴾ [٢٩]: السَّحَّةُ.

وَقَالَ مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ: الْفَوَاضُحُ. ﴿شَطَاهُ﴾ [٢٩]: فَوَاضَحُهُ. ﴿فَاسْتَغْلَظَ﴾ [٢٩]: غَلِظَ. ﴿سُورِهِ﴾ [٢٩]: السَّاقِ حَامِلَةُ الشَّجَرَةِ. وَقَالَ: ﴿فَإِذَا السَّوْدُ﴾ [٩]: كَقَوْلِكَ: رَجُلُ السَّوْدِ، وَدَائِرَةُ السَّوْدِ: الضَّادُ. ﴿فَعَزَّوهُ﴾ [٩]: تَعَزَّوَهُ. ﴿شَطَاهُ السَّنْبَلِ﴾ تَبَّتِ الْحَبَّةُ عَشْرًا، أَوْ ثَمَانِيًا، وَسَبْعًا، فَيَقْوَى بَعْضُهُ بَعْضًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَزْرِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] قَوْلُهُ، وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً لَمْ تَقْمَ عَلَى سَاقٍ، وَهُوَ مِثْلُ حَرْبَةِ اللَّهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِذْ خَرَجَ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَصْحَابِهِ، كَمَا قَوَّى الْحَبَّةُ بِمَا يَنْبُتُ مِنْهَا.

قوله: (سورة الفتح - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة لغير أبي زر. قوله: (وقال مجاهد: بوراً هالكين) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا، وسقط لغير أبي زر، وقال أبو عبيدة: ويقال بار الطعام أي ملك، ومنه قول عبد الله بن الزبير: يا رسول المليك إن لساني واتسق ما فتئت إذ أنا بـور أي هالك.

قوله: (سيعاهم في وجوههم: السحرة) وفي رواية المستطلي والكشيمبي والقاسبي: السجدة «والأول أولى، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الحاكم عن مجاهد كذلك، والسحرة بالسين وسكون الحاء المهملتين وقيد ابن السكن والأصيلي بفتحهما قال عياض: وهو الصواب عند أهل اللغة، وهو لين البشارة والنعمة، وقيل: الحية، وقيل: الحلال انتهى. وجزم ابن قتيبة بفتح الحاء أيضاً وأتكر السكون وقد أثبت الكسائي والقراء وقال العكبري: السحرة بفتح أوله وسكون ثانيه لونه الوجه. ورواية المستطلي ومن واقفه توجيه لأنه يريد بالسجدة أثرها في الوجه يقال لأثر السجود في الوجه: مسجلة ومسجادة، ووقع في رواية التنفي: المسحة».

قوله: (وقال منصور عن مجاهد: الفواضح) وصله علي بن المديني عن جرير عن منصور، ورويناه في «الزهد» لابن المبارك وفي «تفسير عبد بن حيد» وابن أبي حاتم عن سفيان وزائدة كلاهما عن منصور عن مجاهد قال: هو الخشوع، زاد في رواية زائدة «قلت: ما كنت أراه إلا هذا الأثر الذي في الوجه، فقال: ربما كان بين عيني من هو آسن قلباً من فروعن».

قوله: (شطاه فراخه، فاستغلظ غلظ، سوقه الساق حاملة الشجرة) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿كززع أخرج شطاه﴾ [الفتح: ٢٦] أخرج فراخه، يقال: قد أشطاه

قوله: (فرجع إليها) أي ردد صوته بالفراقة، وقد أوردته في الترجيح من طرق أخرى
بلفظ: كيف ترجمه؟ قال: ما ما ثلاث مرات قال القرطبي: هو معمول على إشباع
 اللد في موضعه، وقيل: كان ذلك بسبب كونه ركباً فحصل الترجيع من تحريك الناقية.
 وهذا فيه نظر لأن في رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي: وهو يقرأ قراءة
 ليلى، فقال: لولا أن يجتمع الناس علينا لقرأت ذلك المحن" وكذا أخرجه أبو مبيدة
 "فصل القرآن" عن أبي النضر عن شعبة، ومأذكر تحوير هذه الفقرة في شرح حديث
 "من منا من لا يتسنن بالفراقة".

عليهم كبار الصحابة مطاوعة علي وأن لا يخالف ما يشير به لكونه اعلم بالصحة، وذكر لهم سهل بن حنيف ما وقع لهم بالحدبية وأنهم رأوا يومئذ أن يستمروا على القتال ويخالفوا ما دعوا إليه من الصلح ثم ظهر أن الأصلح هو الذي كان شرع النبي صلى الله عليه وسلم فيه، وسيأتي ما يتعلق بهذه القصة في كتاب استنباط الرندي إن شاء الله تعالى، وسبق ما يتعلق بالحدبية مستوفى في كتاب الشروط.

٤٩ - سورة الحجرات

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَا تَقْتُلُوا﴾ [١]: لَا تَقْتُلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَفْضِيَ إِلَيْهِ عَلَى لِسَانِهِ. ﴿امْتَحَنَ﴾ [٢]: أَخْلَصَ. ﴿وَلَا تَنَازَرُوا﴾ [٣]: يُدْخِلُ بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ. ﴿يَلْتَكُمُ﴾ [٤]: يَنْفَعُكُمْ. أَلْتَا فَعْتْنَا.
قوله: (سورة الحجرات) - بسم الله الرحمن الرحيم كذا لابي ذر، وانصرف غيره على الحجرات حسب. والحجرات بضمين جمع حجرة يسكنون الجبل والمراقد بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.
قوله: (وقال مجاهد: لا تقتلوا لا تقتلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يفضي الله على لسانه) وصله عبد بن حيد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ورويناه في كتاب «ذم الكلام» من هذا الوجه.

(كسبه): ضبط أبو الحجاج البناي «تقدموا» بفتح القاف والدال وهي قراءة ابن عباس وقراءة يعقوب الخضر وهي التي يطبق عليها هذا التفسير، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال: ذكر لنا أن ناساً كانوا يقولون لو أنزل في كذا فاترأها الله، قال: وقال الحسن: هم ناس من المسلمين ذهبوا قبل الصلاة يوم النحر فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة.

قوله: (امتنع أخلص) وصله الفريابي من طريق بن أبي نجيح عنه بلفظه، وكذا قال عبد الرزاق من معمر عن قتادة قال: أخلص الله قلوبهم فيما أحب.

قوله: (ولا تنازروا: يدعي بالكفر بعد الإسلام) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ «لا يدع الرجل بالكفر وهو مسلم» وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: «ولا تلتزموا أنفسكم» [الحجرات: ١١] قال: لا يلمن بعضهم على بعض «ولا تنازروا بالألقاب» [الحجرات: ١١] قال: لا تلت لأخيك المسلم: يا فاسق يا منافق. وعن الحسن قال: كان اليهودي يسلم فيقال له يا يهودي. فهو من ذلك. وللطبري من طريق حكومة نحوه. وروى أحمد وأبو داود من طريق الشعبي حدثني أبو جبرية بن الضحاك قال: «فينا نزلت ﴿ولا تنازروا بالألقاب﴾ فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس فينا رجل إلا وله لقبان أو ثلاثة، فكان إذا دعا أحداً منهم باسم من تلك الأسماء قالوا: إنه يفضب منه، فنزلت.»

قوله: (يلتكم ينفعكم) ألتا فعتنا وصله الفريابي عن مجاهد بلفظه، وبه في قوله: «وما التناهم من ملهم من شيء» [الطور: ٢١] قال: ما نفعنا الآباء للأبناء.

(كسبه): هذا الثاني من سورة الطور ذكره هنا استطراداً، وإنما يتناسب التنا مع الآية الأخرى على قراءة أبي عمرو هنا فإنه قرأ: «لا ياتكم» بزيادة همزة، والباقون بخلافها، وهو من لات يلبث قاله أبو عبيدة، قال: وقال روية: وليلة ذات نداء سمرت ولم يلتني عن سراها لبت

وتقول العرب: الاتي حني والاتني عن حاجتي أي صرفني. وأما قوله: «وما التناهم» فهو من الت بالث أي نقص.

١ - باب ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الآية ٢]

﴿تَشْتَرُونَ﴾ تَطْمُونُ، وَمِنَّهُ الشَّاعِرُ.

٤٨٤٥ - حَدَّثَنَا يَسْرَةُ بْنُ حَفْصَانَ بْنِ جَبْرِ اللُّخْمِيُّ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَادَ الْخَيْرَانُ أَنْ يَهْلِكَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ آمَوَتْهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِ رَكْبٌ بَنِي تَيْمِمْ، فَأَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَفْرِجِ بْنِ خَالِسٍ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ، وَأَشَارَ الْآخَرُ بِرَجُلٍ آخَرَ، قَالَ نَافِعٌ: لَا أَحْفَظُ اسْمَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: مَا أَرَدْتَ إِلَّا عِيَالِي، قَالَ: مَا

صلى الله عليه وسلم عن الخلف) بناء معجمة أي الرمي بالمصلى بين إصبعين، وسيأتي الكلام عليه في الأدب.

قوله: (وعن عقبة بن صهبان سمعت عبد الله بن مغفل المزني في البول في المغسل) كذا للأكثر وزاد في رواية الأسيلي وكذا لأبي ذر عن السرخسي (يأخذ منه الوسواس) وهذا الحديثان المرفوع والموقوف الذي عقبه به لا تعلق لهما بتفسير هذه الآية بل ولا هذه السورة، وإنما أورد الأول لقول الراوي فيه «من شهد الشجرة» فهذا القدر هو المتعلق بالترجمة، ومثله ما ذكره بعده عن ثابت بن الضحاك وذكر المتن بطريق التبع لا القصد.

وأما الحديث الثاني فلورده ليان التصريح بسماع عقبة بن صهبان من عبد الله بن مغفل، وهذا من صميمه في غاية الدقة وحسن التصرف قلله دره. وهذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم في المستخرج والمحاكم من طريق يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن عقبة بن صهبان عن عبد الله بن مغفل قال: «نهي أبو زجر أن يبال في المغسل» وهذا يدل على أن زيادة ذكر الوسواس التي عند الأسيلي ومن وافقه في هذه الطريق وهم. نعم أخرج أصحاب السنن وصححه ابن حبان والمحاكم من طريق أشعث عن الحسن بن عبد الله بن مغفل رفعه «لا يبولن أحدكم في مستحمه، فإن عامة الوسواس منه» قال الترمذي غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أشعث، وتعبق بأن الطبري أخرجه من طريق إسماحيل بن مسلم عن الحسن أيضاً، وهذا التعقب وارد على الإطلاق، ولا فإسماحيل ضعيف.

الحديث الثالث:

قوله: (عن عاتلة) هو الخفاء.

قوله: (عن أبي لؤلئة عن ثابت بن الضحاك وكان من أصحاب الشجرة) هكذا ذكر القدر الذي يحتاج إليه من هذا الحديث ولم يسق للثبوت، ويستدل من ذلك أنه لم يمر على نسق واحد في إيراد الأشياء التبية، بل تارة يقتصر على موضع الحاجة من الحديث وتارة يسوقه بتمامه، فكأنه يقصد التفتن بذلك. وقد تقدم حديث ثابت المذكور طريق أخرى في غزوة الحديبية.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا يعلى) هو ابن عبيد الطائسي

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن سباه) بهجمة مكسورة ثم تحتانية خفيفة وآخره هاء سنونة، تقدم في أوامر الجزية.

قوله: (كأنيت أبا وائل أسأله) لم يذكر المسؤول عنه، وبينه أحد في روايته عن يعلى بن عبيد ولفظه «أنيت أبا وائل في مسجد أهله أسأله عن هؤلاء القوم الذين تلهثم علي يعني الخوارج قال: كنا بصفين فقال رجل «فذكره».

قوله: (فقال: كنا بصفين) هي مدينة تدعى على شاطئ الفرات بين الرقة ومنبج كانت بها الواقعة المشهورة بين علي ومعاوية.

قوله: (فقال رجل: ألم تر إلى الذين يدعون إلى كتاب الله) ساق أحد إلى آخر الآية. هذا الرجل هو عبد الله بن الكواء، ذكره الطبري، وكان سبب ذلك أن أهل الشام لما كاد أهل العراق يخلونهم أشار عليهم عمرو بن العاص برفع المصاحف والدعاء إلى العمل بما فيها، وأراد بذلك أن تقع المطالعة فيسترعوا من الشدة التي وقعوا فيها فكان كما ظن، فلما رفعوها وقالوا بيننا وبينكم كتاب الله، وسمع من يسكر علي وهشام بن عتبة، قال قائلهم ما ذكر؛ فأذن علي إلى التحكيم موافقة لهم واثقاً بأن الحق بيده. وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أحمد بن سليمان عن يعلى بن عبيد بالإسناد الذي أخرجه البخاري فذكر الزيادة نحو ما أخرجهما أحمد، وزاد بعد قوله كنا بصفين: «قال: فلما استمر القتال بأهل الشام قال عمرو بن العاص لحمازي: أرسل المصحف إلى علي فادعه إلى كتاب الله فإنه لن يأبى عليك، فأتى به رجل فقال: بيننا وبينكم كتاب الله، فقال علي: أنا أولى بذلك بيننا كتاب الله، فجاهد الخوارج ونحن يومئذ نسميهم الفراء وسبواهم على عواتقهم فقالوا: يا أمير المؤمنين ما تنتظر هؤلاء القوم، ألا غشي إليهم بسببنا حتى يحكم الله بيننا وبينهم؟ فقام سهل بن حنيف.»

قوله: (فقال علي: نعم) زاد أحمد والنسائي «أنا أولى بذلك» أي بالإجابة إذا دعيت إلى العمل بكتاب الله لأنني واثق بأن الحق بيدي.

قوله: (وقال سهل بن حنيف هموا أنفسكم) أي في هذا الرأي لأن كثيراً منهم أنكروا التحكيم وقالوا: لا حكم إلا لله، فقال علي: كلمة حتى أريد بها باطل، وأشار

أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا فِي ذَلِكَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ الآية. قَالَ ابْنُ الزَّيْنَرِ: قَمَا كَانَ عَمْرٌ يُسْمِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ حَتَّى يَسْتَفْهِمَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ يَعْني أَبَا بَكْرٍ. [راجع: ٤٣٦٧].

٤٨٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِدْرَسُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَتَانِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ عَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَدْ قَامَتْ بَيْنَ قَيْسٍ، فَقَالَ زَيْلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَظْهَرُ لَكَ عِلْمَهُ، فَكَانَ فَوْجَهُ جَالِسًا لِي بَيْنِي، مَنكُوسًا رَأْسُهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: خَشَرْتُ، كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ خِطَّ عَمَلُهُ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَكَلَّمَ الرَّجُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: كَذَا، فَقَالَ مُوسَى: فَرُجِّعْ إِلَيْهِ الْعَمْرَةَ الْآخِرَةَ بِشَارَةِ عَظِيمَةٍ، فَقَالَ: اذْهَبْ إِلَيْهِ فَقُلْ: إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَكِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. [راجع: ٣٩١٣. أخرجه مسلم: ١١٩، مطولاً بذكر آية (٢) من الحجرات، واسم الرجل سعد بن معاذ].

قوله: (باب لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية) كنا للجميع.

قوله: (تשמعون تعلمون ومنه الشاعري) هو كلام أبي عبيدة.

قوله: (حدثنا يسرة) يفتح الياء الأخيرة والمهملة وجده جبل بالجيم وزن عظيم ونافع بن عمر هو الجهمي الكمي، وليس هو نافع مولى ابن عمر، ومنه الكرماني هنا على شيء. لا يتخيله من له أدنى إلمام بأحداث والرجال قال: ليس هذا الحديث ثلاثياً لأن عبد الله بن أبي مليكة تابعي.

قوله: (كاد الحيران) كنا للجميع بالمعجمة بعدهما محتاجة تهيلة وحكى بعض الشراح رواية بالمهملة وسكون الموحدة. (يهلكان) كنذا لأبي ذر، وفي رواية «يهلكا» بحذف النون؛ قال ابن التين: كنذا وقع بغير نون وكأنه نصب بتقدير أن انتهى. وقد أخرجه أحد من وكيع عن نافع عن ابن عمر بلفظ «أن يهلكا» وهو بكسر اللام ونسبها ابن التين لرواية أبي ذر، ثم هذا السياق صورته الإسراء لكن ظهر في آخره أن ابن أبي مليكة حله عن عبد الله بن الزبير، وسياقي في الباب الذي بعده التصريح بذلك ولفظه عن ابن أبي مليكة «أن عبد الله بن الزبير أخبرهم» فذكر بكماله.

قوله: (ولما أصواتهما حين قدم عليه ركب بني تميم) في رواية أحد «وفد بني تميم» وكان قدموهم سنة تبت بعد أن أوقع عيينة بن حصن بني التميم وهم بطن من بني تميم، ذكر ذلك أبو الحسن المدائني.

قوله: (وأشار أحدهما) هو عمر، بينه ابن جريج في الرواية التي في الباب بعده، ووقع عند الترمذي من رواية مؤمل بن إسماعيل عن نافع بن عمر بلفظ «إن الأقرب بن حابس قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر: يا رسول الله استعمله على قومه، فقال عمر: لا تستعمله يا رسول الله» الحديث. وهذا يخالف رواية ابن جريج، وروايته أثبت من مؤمل بن إسماعيل والله أعلم.

قوله: (بالأفروع بن حابس أخي بني جاشع) الأفروع لقب واسمه فيما نقل ابن دريد فراس بن حابس بن عقال بكسر المهملة وتخفيف القاف ابن عمر بن سفيان بن جاشع بن عبد الله بن دارم التميمي الدارمي، وكانت وفاة الأقرب بن حابس في خلافة عثمان.

قوله: (وأشار الآخر) هو أبو بكر، بينه ابن جريج في روايته للذكورة برجل آخر فقال نافع: لا أخفظ اسمه، سياتي في الباب الذي بعده من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه التقطع من معبد بن زرارَةَ أي ابن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم التميمي الدارمي. قال الكلبي في «الجامع»: كان يقال له: تيار الفرات لجوده، قلت: وله ذكر في غزوة حنين، أورده البهري في «الصحابة» بإسناد صحيح.

قوله: (ما أردت إلا خلافاً) أي ليس مقصودك إلا مخالفة قولي، وفي رواية أحد «إنما أردت خلافاً» وهذا هو الممتد. وحكى ابن التين أنه وقع هنا «ما أردت إلى خلافاً» بلفظ حرف الجر، و«ما» في هذا استفهامية «ولن» بتخفيف اللام، والمعنى أي شيء قصدت متنبهاً إلى مخالفتي. وقد وجدت الرواية التي ذكرها ابن التين في بعض النسخ لأبي ذر عن الكشميهني.

قوله: (لما رفعت أصواتهما) في رواية ابن جريج «تصاروا حتى ارتفعت أصواتهما».

قوله: (فأنزل الله) في رواية ابن جريج «فزل في ذلك».

قوله: (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم الآية) زاد وكيع كما سياتي في

الاحتصاص «إلى قوله: عظيم» وفي رواية ابن جريج «فتزلت يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله إلى قوله ولو أنهم صبروا» وقد استشكل ذلك، قال ابن عطية: الصحيح أن سبب نزول هذه الآية كلام جفأة الأعراب. قلت: لا يمارض ذلك هذا الحديث، فإن الذي يتعلق بقصة الشيعين في تخالفهما في التماسير هو أول السورة ﴿لا تقدموا﴾ [الحجرات: ١] ولكن لما اتصل بها قوله: ﴿لا ترفعوا﴾ [الحجرات: ٢٢] تمسك عمر منها بخفض صوته، وجفأة الأعراب الذين نزلت عنهم هم من بني تميم، والذي يخص بهم قوله: ﴿إن الذين ينادونك من وراء الحجرات﴾ [الحجرات: ٤] قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: «أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم من وراء الحجرات فقال: يا محمد إن مدحي زين وإن شمتي شين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فاك الله من وجل، ونزلت». قلت: ولا مانع أن تنزل الآية لأسباب تقدمها، فلا يبعد للترجيح مع ظهور الجمع وصحة الطرق، ولعل البخاري استشهد ذلك فأورد قصة ثابت بن قيس عقب هذا ليعين ما أشرت إليه من الجمع، ثم عقب ذلك كله بترجمة «باب قوله: ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان غير علم» إشارة إلى قصة جفأة الأعراب من بني تميم، لكنه لم يذكر في الترجمة حديثاً كما سياتي قريباً، وكأنه ذكر حديث ثابت لأنه هو الذي كان الخطيب لما وقع الكلام في الفأخرة بين بني تميم المذكورين كما أورده ابن إسحاق في المغازي مطولاً.

قوله: (لما كان عمر يسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية حتى يستفهمه) في رواية وكيع في الاحتصاص «فكان عمر بعد ذلك إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم حديث حدثه كآخي السرار لم يسمعه حتى يستفهمه». قلت: وقد أخرج ابن المنذر من طريق محمد بن عمرو بن علقمة أن أبا بكر الصديق قال مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا مرسل، وقد أخرجه الحاكم مؤصلاً من حديث أبي هريرة نحوه، وأخرجه ابن مردويه عن طريق طارق بن شهاب عن أبي بكر قال: «لما نزلت لا ترفعوا أصواتكم الآية قال أبو بكر: قلت: يا رسول الله أليست أن لا تكلمك إلا كآخي السرار».

قوله: (ولم يذكر ذلك عن أبيه يعني أبا بكر) قال مغلطي: يجتمل أنه أراد بذلك أبا بكر عبد الله بن الزبير أو أبا بكر عبد الله بن أبي مليكة فإن أبا مليكة له ذكر في الصحابة. قلت: وهذا بعيد عن الصواب، بل قرينة ذكر عمر ترشد إلى أن مراده أبو بكر الصديق. وقد وقع في رواية الترمذي قال: «وما ذكر ابن الزبير جده» وقد وقع في رواية الطبري من طريق مؤمل بن إسماعيل عن نافع بن عمر فقال في آخره: «وما ذكر ابن الزبير جده يعني أبا بكر» وفيه تعقب على من عد في الخصائص النبوية أن أولاد بنته ينسبون إليه لقوله: «إن أباي هذا سيد» وقد أنكره القفال على ابن القاص وعده القضاعي فيما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم عن الأنبياء، وفيه نظر فقد احتج بجيى بن عمر بأن عيسى نسب إلى إبراهيم وهو ابن تبة، وهو استدلال صحيح، وإطلاق الأب على الجد مشهور، وهو مذنب أبي بكر الصديق كما تقدم في المناقب.

قوله: (الضد ثابت بن قيس) تقدم شرحه مستوفى في أواخر علامات النبوة.

قوله: (فقال رجل: يا رسول الله) هو سعد بن معاذ بينه حماد بن سلمة في روايته لهذا الحديث عن أنس، وقيل: هو عاصم بن عدي، وقيل: أبو مسعود، والأول المتمد.

قوله: (أنا أعلم لك علمه) أي أعلم لأجلك علماً متعلقاً به.

قوله: (فقال موسى) هو ابن أنس راوي الحديث عن أنس.

٢ - باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يَنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ

أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤]

٤٨٤٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مَلِكَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّيْنَرِ أَخْبَرَهُمْ: أَنَّهُ قَدِمَ رَكْبٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرُ الْقَفَّاعِ بْنِ مَعْبِدٍ، وَقَالَ عَمْرٌ: بَلْ أَمْرُ الْأَفْرَغِ بْنِ حَابِسٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَرَدْتُ إِلَّا - أَوْ - إِلَّا - عِلَالِي، فَقَالَ:

قوله: (رجع بعبد: د) هو قول أبي عبيدة بلفظه، وأخرج ابن المنذر عن طريق ابن جريج قال: أنكروا البعث فقالوا من يستطيع أن يرجعنا ويعينا.

قوله: (فروج: فوق واحدها فروج) أي يسكون وراء، هو قول أبي عبيدة بلفظه، وروى الطبري عن طريق مجاهد قال: الفرج الشق.

قوله: (من جبل الوريد وريده في حلقه، والحبل جبل الحلق) سقط هذا لغير أبي ذر، وهو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد: فاضافه إلى الوريد كما يضاف الحبل إلى العاتق. وروى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿من جبل الوريد﴾ [ق: ١٦] قال: من عرق العنق.

قوله: (وقال مجاهد: ما تنقص الأرض منهم من عظامهم) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح بهذا، وروى الطبري عن طريق العوفي عن ابن عباس قال: ما تأكل الأرض من لحومهم وعظامهم وأشعارهم. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: يعني الموتى تأكلهم الأرض إذا ماتوا. وعن جعفر بن سليمان عن عوف عن الحسن: أي من أبدانهم.

(تسبه): زعم ابن التين أنه وقع في البخاري بلفظ «من أعضائهم» ثم استشكله وقال الصواب من عظامهم. وفعل بفتح الفاء وسكون الميم لا يجمع على أفعال إلا نادراً. والقاء وسكون الميم لا يجمع على أفعال إلا نادراً.

قوله: (بصورة بصورة) وصله الفريابي عن مجاهد حكاه، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿تبصرة﴾ قال نعمة من الله عز وجل.

قوله: (حب الحصيد: الحيلة) وصله الفريابي أيضاً عنه. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: هو البر والثمير.

قوله: (باسقات الطوال) وصله الفريابي أيضاً كذلك. وروى الطبري عن طريق عبد الله بن شداد قال: بسوقها طولها في قامه. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: يعني طولها.

قوله: (العينان ألعابا علينا) سقط هذا لأبي ذر، وقد تقدم في بدء الخلق.

قوله: (ولبيب عبيد رعد) وصله الفريابي أيضاً كذلك. وروى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: يكتب كل ما تكلم به من خير وشر. ومن طريق سعيد بن أبي هريرة قال: قال الحسن وقتادة: ﴿ما يلفظ من قول﴾ [ق: ١٨] أي ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه. وكان حكمة يقول: إنما ذلك في الخير والشر.

قوله: (سائق وشهيد: الملاكات كاتب وشهيد) وصله الفريابي كذلك، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن قال: سائق يسرقها وشهيد عليها بعملها. وروى نحوه بإسناد موصل عن عثمان.

قوله: (وقال قرينه الشيطان الذي يقض له) وصله الفريابي أيضاً، وقال عبد الرزاق عن قتادة نحوه.

قوله: (فقبوا ضروبا) وصله الفريابي أيضاً. وروى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿فقبوا في البلاد﴾ [ق: ٣٦] قال: أثروا. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿فقبوا﴾ طافوا وتباعدها، قال عمرو القيس:

وقد بقيت في الأفلاك حسي رغيبت من النسيمة بالإياب

قوله: (أو ألقى السمع: لا يحدت نفسه بفهم) وصله الفريابي أيضاً. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في هذه الآية قال: هو رجل من أهل الكتاب ألقى السمع أي استمع للقرآن وهو شهيد على ما في يده من كتاب الله أنه يجحد النبي محمداً صلى الله عليه وسلم مكتوباً، قال معمر وقال الحسن: هو منافق استمع ولم يتبع.

قوله: (حين أنشاكم وأنشأ خلقكم) سقط هذا لأبي ذر، وقد تقدم في بدء الخلق، وهو بقية تفسير قوله: ﴿فأفينا﴾ [ق: ١٥] وحده أن يكتب عندها.

قوله: (شهيد شاهد بالحب) في رواية الكشميهني «بالقلب» ووصله الفريابي عن طريق مجاهد بلفظ الأكثر.

قوله: (وما منا من لعوب من نصب) وصله الفريابي كذلك، وتقدم في بدء الخلق أيضاً وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: قالت اليهود: إن الله خلق الخلق في ستة أيام وفرغ من الخلق يوم الجمعة واستراح يوم السبت، فأكذبهم الله فقال: ﴿وما منا من لعوب﴾ [ق: ٢٨].

قوله: (وقال غيره نهيد الكفري ما دام في أكمامه، ومعناه منضود بعضه

غمر: ما أزدت خلافك، فمنازنا حتى ارتفعت أصواتهما، فزل في ذلك: ﴿ما أيها الذين آمنوا لا تقلقوا بين يدي الله ورسوله﴾. حتى انقضت الآية. [راجع: ٤٢٦٧].

قوله: (باب إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون) ذكر فيه حديث ابن الزبير قد تقدم شرحه في الذي قبله، وروى الطبري عن طريق مجاهد قال: هم أعراب بني تميم. ومن طريق أبي إسحاق عن البراء قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، إن حدي زين وإن ذمي شين، فقال: ذاك الله تبارك وتعالى» وروى عن طريق معمر عن قتادة مثله مسلماً وزاد: «فأنزل الله: إن الذين ينادونك من وراء الحجرات الآية» ومن طريق الحسن نحوه.

قوله: (عن ابن جريج أخبرني أبي إسماعيل) كذا قال حجاج بن محمد تقدم في التفسير عن طريق هشام بن يوسف عن ابن جريج عن ابن أبي ملكية بالنعنة. وتابعه هشام بن يوسف، وأخرجه ابن المنذر عن طريق محمد بن ثور عن ابن جريج فزاد فيه رجلاً قال: «أخبرني رجل أن ابن أبي ملكية أخبره» فيحمل على أن ابن جريج حله عن ابن أبي ملكية بواسطة، ثم لقيه فسمعه منه.

باب قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [٥]

قوله: (باب قوله: ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم) حكاه في جميع الروايات الترجمة بتبر حديث، وقد أخرج الطبري والبخاري وابن أبي حاتم في كتبهم في الصحابة عن طريق موسى بن عبيدة عن أبي سلمة قال: «حدثني الأقرع بن حابس التميمي أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، أخرج إلينا، فترلت ﴿إن الذين ينادونك من وراء الحجرات﴾ الحديث» وسياقه لا ين جريه، قال ابن منده: الصحيح عن أبي سلمة أن الأقرع مرسل، وكذا أخرجه أحمد على الوجهين، وقد ساق محمد بن إسحاق قصة وقد بقي تميم في ذلك مطولة بالقطع، وأخرجها ابن مندة في ترجمة ثابت بن نيس في «المعرفة» من طريق أخرى موصولة.

٥٠ - سورة ق

﴿رَجَعَ بَعْدُ﴾ [٣]: رَدُّ ﴿فُرُوجٌ﴾ [٦]: فُوقٌ، وَاحِدُهَا فَرْجٌ. ﴿مِنْ خَلِّ الْوَرِيدِ﴾ [١٦]: وَرِيدُهُ فِي خَلْفِهِ، وَالْخَلِّ: خَلِّ الْعَاتِقِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ﴾ [٤]: مِنْ عِظَائِهِمْ ﴿تَبْعِرَةٌ﴾ [٨]: بِصُورَةٍ ﴿حَبِّ الْحَمِيدِ﴾ [٩]: الْحَبْطَةُ. ﴿بَاسِقَاتٌ﴾ [١٠]: الطُّوَالُ. ﴿أَلْعَابًا عَلَيْنَا، حِينَ أَنْشَأَكُمُ وَأَنْشَأَ خَلْقَكُمُ﴾. وَقَالَ قُرَيْبٌ ﴿[٢٣] الشَّيْطَانُ الَّذِي يَكْفُرُ لَهُ. ﴿فَقَبُوا﴾ [٣٦]: حَتَرُوا. ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ﴾ [٣٧]: لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِغَيْرِهِ. ﴿رَبِّ عَيْدٍ﴾ [١٨]: رَعَدٌ. ﴿مَسَائِقُ وَشَهِيدٌ﴾ [٢١]: الْمَلَكُوتُ: كَاتِبٌ وَشَهِيدٌ. ﴿شَهِيدٌ بِالْقَبْرِ﴾ [٣٧]: مِنْ لُغَوِبٍ [٣٨]: نَسَبٌ.

وَقَالَ غَزِيْرَةٌ: ﴿نَصِيْدٌ﴾ [١٠]: الْكُفْرِيُّ مَا دَامَ فِي أَكْمَامِهِ. وَمَعْنَاهُ: مَنْضُودٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ فَلَيْسَ بِنَصِيْدٍ. ﴿وَأَذْبَارِ السُّجُودِ﴾ [٤٠]: كَانَ عَاصِمٌ يَفْتَحُ النَّبِيَّ فِي (ق) وَيَكْثِرُ النَّبِيَّ فِي (الطُّورِ)، وَيَكْثُرَانِ جَمِيعًا وَيَنْصَبَانِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَوْمَ الْخُرُوجِ﴾ [٤٢]: يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْقُبُورِ.

قوله: (سورة ق). يسم الله الرحمن الرحيم سقطت البسملة لغير أبي ذر، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: قال اسم من أسماء القرآن. وعن ابن جريج عن مجاهد قال: جبل عيط بالأرض، وقيل: هي التلف من قوله: قضى الأمر، دلت على بقية الكلمة كما قال الشاعر: «قلت لما قضى لنا قالت: قاف».

فَقُولَ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ وَيَقُولُ فِيهَا وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَأْتِيَهَا عَزَّ وَجَلَّ فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا فَتَتَزَوَّى فَتَقُولُ قَدْنِي قَدْنِي، وَقَوْلُهُ: «قَطُّ قَطُّ» أَيُّ حَسْبِي حَسْبِي، وَبُيِّنَ بِهَذَا التَّضْيِيرِ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَطُّ بِالتَّخْفِيفِ سَاكِنًا، وَيُكْوَرُ الْكَسْرُ بِغَيْرِ إِشْبَاعٍ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخ عَنْ أَبِي ذَرٍّ «قَطُّ قَطُّ» بِالْإِشْبَاعِ وَ«قَطُّ قَطُّ» بِزِيَادَةِ نُونٍ مُشَبَّهَةٍ. وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَرَوَايَةُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ بِالدَّالِّ بِدَلِّ الطَّاءِ وَهِيَ لُغَةٌ أَيْضًا، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى يَكْفِي. وَقِيلَ قَطُّ صَوْتُ جَهَنَّمَ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ مَا يُؤَيِّدُ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَفْظُهُ «فَيَضَعُهَا عَلَيْهَا فَتَقَطُّطُ كَمَا يَقَطُّطُ السَّاقُ إِذَا امْتَلَأَتْ» أَنْتَهَى.

فَهَذَا لَوْ ثَبِتَ لَكَانَ هُوَ الْمُتَعَمِّدُ لَكِنْ فِي سَنَدِهِ مُوسَى بْنُ مَطِيرٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَارْتَفَتَ فِي الْمَرَادِ بِالْقَدَمِ فَطَرِيقُ السَّلَفِ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مَشْهُورَةٌ وَهِيَ أَنَّ قَرَأَ كَمَا جَاءَتْ وَلَا يَتَرَضَّ لِتَأْوِيلِهِ بَلْ تَعَمَّدَ اسْتِحْصَالَهُ مَا يَرْمِي النَّصَّ عَلَى اللَّهِ وَخَاضَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ فَقَالَ: الْمَرَادُ إِذْلالُ جَهَنَّمَ، فَإِنَّهَا إِذَا بَالَتْ فِي الطُّغْيَانِ وَطَلَبَ الْمَزِيدَ أَذْلا اللَّهُ فَرَضَهَا تَحْتَ الْقَدَمِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ حَقِيقَةُ الْقَدَمِ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الْفَاعِلَ الْأَعْضَاءَ فِي ضَرْبِ الْأَمْثَالِ وَلَا تَزِيدُ أَعْيَانَهَا، فَتَقُولُ رَغْمَ أَتْمَعُمُ قَدْ سَقَطَ فِي يَدِهِ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْقَدَمِ الْقَرِطُ السَّابِقُ أَيُّ يَضَعُ اللَّهُ فِيهَا مَا قَدَّمَ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْعَذَابِ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: الْقَدَمُ قَدْ يَكُونُ اسْمًا لِمَا قَدْ مَسَى كَمَا يَخِطُ مِنْ وَرَقٍ خَطِئًا، فَالْمَعْنَى مَا قَدَّمُوا مِنْ عَمَلٍ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْقَدَمِ قَدَمُ بَعْضِ الْمَخْلُوقِينَ فَالضَّمِيرُ لِلْمَخْلُوقِ مَعْلُومٌ، أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ خَلْقٌ اسْمُهُ قَدَمٌ، أَوْ الْمَرَادُ بِالْقَدَمِ الْآخِرِ لِأَنَّ الْقَدَمَ آخِرَ الْأَعْضَاءِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ فِي النَّارِ آخِرَ أَهْلِهَا فِيهَا وَيَكُونُ الضَّمِيرُ لِلْمَزِيدِ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: هَذَا مِنْ الْأَخْيَارِ الَّتِي أَطْلَقَتْ بِشَتَّى الْجَاوِرَةِ وَذَلِكَ أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْأُمَمِ وَالْأَمَكَةِ الَّتِي حُصِّيَ اللَّهُ فِيهَا فَلَا تَزَالُ تَسْتَرِيدُ حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ فِيهَا مَوْضِعًا مِنَ الْأَمَكَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَسْتَلِقُ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَطْلُقُ الْقَدَمَ عَلَى الْمَوْضِعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُمْ قَدِمَ صَدَقَ﴾ [يُونُسُ: ٢] يَرِيدُ مَوْضِعَ صَدَقَ. وَقَالَ الدَّوَادِيُّ: الْمَرَادُ بِالْقَدَمِ قَدَمُ صَدَقَ وَهُوَ مُحَمَّدٌ، وَالْإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى شَفَاعَتِهِ، وَهُوَ الْقَامُ الْمُحْمَدُ فَيُخْرِجُ مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ. وَتَعَمَّرَ بَانَ هَذَا مَنَاجِدَ لِنَصِّ الْحَدِيثِ لِأَنَّ فِيهِ يَضَعُ قَدَمَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَتْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، وَالَّذِي قَالَهُ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ يَضَعُ مِنْهَا، وَصَرَّحَ الْخَبَرُ أَنَّهَا تَتَزَوَّى بِمَا يَعْمَلُ فِيهَا لِإِخْرَاجِهَا مِنْهَا. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُوْجَّهَ بَانَ مِنْ يَخْرُجُ مِنْهَا بِدَلِّ عَوْضِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكَفْرِ كَمَا حَلَسُوا عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «يَطْعَمُ كُلَّ سَلَمٍ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى» يُقَالُ: هَذَا فُلَاوُكُ مِنَ النَّارِ «فَإِنْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ: الْمَرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَقَعُ عِنْدَ إِخْرَاجِ الْمُوحِدِينَ، وَأَنَّهُ يَعْمَلُ مَكَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَاحِدًا مِنَ الْكُفَّارِ بَانَ يَعْظُمُ حَتَّى يَسُدَّ مَكَانَهُ وَمَكَانَ الَّذِي خَرَجَ، وَحِينَئِذٍ فَالْقَدَمُ سَبَبٌ لِلْعَذَابِ الْمَذْكُورِ، فَإِذَا وَقَعَ الْعَظْمُ حَصَلَ الْمَلَأُ الَّذِي تَطْلِيهِ. وَمِنْ التَّأْوِيلِ الْبَهِيدِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الْمَرَادُ بِالْقَدَمِ قَدَمُ إِبْلِيسَ، وَأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «حَتَّى يَضَعَ الْجِبَارُ فِيهَا قَدَمَهُ» وَإِبْلِيسُ أَوَّلُ مَنْ تَكَبَّرَ فَاسْتَحَقَّ أَنْ يُسَمَّى مُتَجَبِّرًا وَجِبَارًا، وَظَهَرَ بِهَذَا هَذَا بَغْيِي عَنْ تَكَلُّفِ الرَّدِّ عَلَيْهِ. وَزَعَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ الرُّوَاةَ الَّتِي جَاءَتْ بِالْفَقْطِ «الرَّجُلُ» مُخْتَرَفٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْقَدَمِ الْجَارِحَةِ فَرَوَاهَا بِالْمَعْنَى فَانْقَضَتْ، ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالرَّجُلِ أَنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً لِلْجَمَاعَةِ كَمَا تَقُولُ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ فَالتَّضْيِيرُ يَضَعُ فِيهَا جَمَاعَةً، وَأَضَافَهُمْ إِلَيْهِ إِضَافَةُ اخْتِصَاصٍ. وَبَالَغَ ابْنُ فُورَكٍ فَبَزَمَ بَانَ الرُّوَاةِ بِالْفَقْطِ «الرَّجُلُ» غَيْرَ ثَابِتَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الثَّقَلِ، وَهُوَ مُرَدُّودٌ لِثَوْبَتِهَا فِي الصَّحِيحِينَ. وَقَدْ أَوَّلَاهَا غَيْرُهُ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقَدَمِ قَتِيلَ رَجُلٍ بَعْضُ الْمَخْلُوقِينَ، وَقِيلَ إِنَّهَا اسْمُ خَلْقٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ وَقِيلَ إِنَّ الرَّجُلَ تَسْتَعْمِلُ فِي الزَّجْرِ كَمَا تَقُولُ وَضَعْتَهُ تَحْتَ رَجُلِي، وَقِيلَ إِنَّ الرَّجُلَ تَسْتَعْمِلُ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ عَلَى سَبِيلِ الْجِدِّ كَمَا تَقُولُ قَامَ فِي هَذَا الْأَمْرِ عَلَى رَجُلٍ. وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ بْنُ عَقِيلٍ: تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ أَمْرُهُ فِي النَّارِ حَتَّى يَسْتَعِينَ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ وَهُوَ الْقَاتِلُ لِلنَّارِ ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٦٩] فَمَنْ يَأْمُرُ نَارًا أَنْ تَجْعَلَ غَيْرَهُ أَنْ تَقْلِبَ عَنْ طَبْعِهَا وَهُوَ الْإِحْرَاقُ فَتَقْلِبُ كَيْفَ يَحْتَاجُ فِي نَارٍ يُوجِبُهَا هُوَ إِلَى اسْتِعَانَةِ أَنْتَهَى. وَيَفْهَمُ جَوَابَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ الْوَاقِعِ ثَلَاثَ أَحَادِيثَ الْبَابِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: «وَلَكِنْ وَاحِدَةً مَتَكَمَا مَوْلَاهَا، فَأَمَّا النَّارُ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ «وَلَا يَظْلَمُ اللَّهُ مَنْ خَلَقَهُ أَحَدًا» فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَنَّةَ يَقَعُ امْتِلَازُهَا بِمَنْ يَسْتَعِينُ اللَّهُ لِأَجْلِ مِثْلِهَا، وَأَمَّا النَّارُ فَلَا يَنْشَأُ لَهَا خَلْقًا بَلْ يَفْعَلُ فِيهَا شَيْءًا عَرَفَهُ مَا ذَكَرَ يَقْتَضِي لَهَا أَنْ يَضْمَنَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَقْصِيرُ مَلَأَ وَلَا تَحْتَمِلُ مَزِيدًا، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الثَّوَابَ لَيْسَ مَوْقُوفًا عَلَى الْعَمَلِ بَلْ يَنْبَغُ اللَّهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ كَمَا فِي الْأَفْطَالِ.

قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ الثَّانِي (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ) هُوَ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو سَفْيَانَ الْحَمِيرِيُّ أَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِالسَّنَنِ وَلَمْ يَلْقَهُ.

عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ أَكْثَمِهِ فَلَيْسَ بِمُضَيِّدٍ) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ عَمَّنَا. قَوْلُهُ: (وَأَدْبَارُ الْجُحُومِ وَأَدْبَارُ السُّجُودِ كَانَ عَاصِمٌ يَضَعُ الْقِيَّ فِي قِيٍّ وَيَكْسِرُ الْقِيَّ فِي الطُّورِ وَيَكْسِرَانِ جَمْعًا وَيَضَعَانِ) هُوَ كَمَا قَالَ، وَوَأَقَّ عَاصِمًا أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامَرٍ وَالْكَسَائِيُّ عَلَى الْفَتْحِ هُنَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْكَسْرِ هُنَا، وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالْفَتْحِ فِي الطُّورِ وَقَرَأَهَا بِالْكَسْرِ عَاصِمٌ عَلَى مِثَالِ الْمَصْنُوعِ، وَتَقْلَبُ غَيْرُهُ فِي الشُّوَابِ فَالْفَتْحُ جَمْعٌ جَبَرُ وَالْكَسْرُ مَصْدَرٌ أَدْبَارُ إِدْبَارًا، وَرَجَعَ الطَّبَرِيُّ الْفَتْحَ فِيهَا.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمَ الْخُرُوجِ يَوْمَ يَخْرُجُونَ إِلَى الْيَمِّ مِنَ الْقُبُورِ) وَصَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْفَقْطِ، وَتَقَدَّمَ فِي الْجَائِزَةِ غَرُوه.

١ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [٣٠]

٤٨٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا خَرَمِيُّ بْنُ عَمْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَسَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُلْقَى فِي النَّارِ وَقُولْ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ». [إِسْرَاف: ٦٦٦١، ٧٣٨٤، وَالطَّبَرِيُّ فِي التَّوْحِيدِ ص ٧، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٧٨٤].

٤٨٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو سَفْيَانَ الْحَمِيرِيُّ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا غَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ مَا كَانَ يُقَالُ أَبُو سَفْيَانَ: «يَقَالُ لِيَوْمِهِمْ: هَلْ أَفْضَلَتْ، وَقُولْ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، فَتَضَعُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ». [إِسْرَاف: ٨٥٠، ٧٤٤٩، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٧٨٤].

٤٨٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَقْرُورٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَتَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أَوْلَيْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضَعْفَاءُ النَّاسِ وَسَفَهَاءُ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحِمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشْيَاءِ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابُ أَغْلَبَ بِكَ مِنْ أَشْيَاءِ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَلَكٌ، فَأَمَّا النَّارُ: فَلَا تَمْنَلِي حَتَّى يَضَعَ رَجُلٌ قَدَمَهُ قَطُّ قَطُّ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ: فَهِيَ تَمْنَلِي وَيَزُودُ بِضَعْفٍ إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ: فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا». [إِسْرَاف: ٤٨٤٩، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٧٨٤].

قَوْلُهُ: (بَابُ قَوْلِهِ وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) اخْتَلَفَ الثَّقَلَانِ عَنْ قَوْلِ جَهَنَّمَ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ فَظَاهَرُ أَحَادِيثِ الْبَابِ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْهَا لَطَبُ الْمَزِيدِ، وَجَاءَ مِنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُمُ إِنْكَارَ كَانَتْهَا تَقُولُ مَا بَقِيَ فِي مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ، فَرَوَى الطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ أَيُّ هَلْ مِنْ مَدْخَلٍ قَدْ امْتَلَأَتْ؟ وَمِنْ طَرِيقِ جَمَاهِدٍ غَرُوه، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَرَجَعَ الطَّبَرِيُّ أَنَّهُ لَطَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ، وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: الَّذِي قَالَهُ جَمَاهِدٌ مَوْجِبٌ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى أَنَّهَا قَدْ تَرَدَّدَتْ وَهِيَ عِنْدَ نَفْسِهِ لَا مَوْضِعَ فِيهَا لِلْمَزِيدِ.

قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: (يُلْقَى فِي النَّارِ وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) فِي رَوَايَةِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ قَتَادَةَ «لَا تَزَالُ جَهَنَّمَ يُلْقَى فِيهَا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ فِيهَا) كَذَا فِي رَوَايَةِ شُعْبَةَ، وَفِي رَوَايَةِ سَعِيدٍ «حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ».

قَوْلُهُ: (فَقُولْ قَطُّ قَطُّ) فِي رَوَايَةِ سَعِيدٍ «فَيَزِيدُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ وَعَزَّتْ» وَفِي رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ قَتَادَةَ «فَقُولْ قَدْ قَدْ» بِالدَّالِّ بِدَلِّ الطَّاءِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «يَضَعُ الرَّبُّ عَلَيْهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ» وَفِي الرُّوَايَةِ الَّتِي تَلَاهَا «فَلَا تَمْنَلُ حَتَّى يَضَعَ رَجُلٌ قَدَمَهُ فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ قَطُّ فَهِيَ تَمْنَلُ وَيَزُودُ بِضَعْفٍ إِلَى بَعْضٍ» وَفِي حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عِنْدَ أَبِي بَعْلَى «وَجَهَنَّمَ تَسَالُ لِلْمَزِيدِ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَزِيدُ بِبَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ» وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ «يُلْقَى فِي النَّارِ أَهْلُهَا

قوله: (حدثنا عوف) لأبي سفيان فيه سند آخر أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن عمر الجزياني عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مطولاً، وقوله: (ولعمركم وأكثر ما كان يوقه أبو سفيان) القائل ذلك محمد بن موسى الرواي عنه، وقال: يوقه من الرباعي وهو لغة والقصيح يقفه من الثلاثي، والمعنى أنه كان يرويه في أكثر الأحوال موقوفاً ويرفعه أحياناً، وقد رفعه غيره أيضاً.

قوله في الطريق الثالثة: (أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة) وقع في مصنف عبد الرزاق في آخره « قال معمر: وأخبرني أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله » وأخرجه مسلم بالوجهين.

قوله: (تأججت) أي تخاصمت.

قوله: (بالمكبرين والمجبرين) قيل: هما بمعنى. وقيل: للمكبر المتعظم بماليس فيه والتعجب المنوع الذي لا يوصل إليه وقيل: الذي لا يكثر بأمر.

قوله: (ضعفاء الناس وسقطهم) ينتحون أي المحضرون بينهم الساقطون من أعينهم، هذا بالنسبة إلى ما عند الأكثر من الناس، وبالنسبة إلى ما عند الله هم عظماء رفقاء الدرجات، لكنهم بالنسبة إلى ما عند أنفسهم لعظمة الله عندهم وخضوعهم له في غاية التواضع لله والذلة في عبادته، فوصفهم بالضعف والسقط بهذا المعنى صحيح، أو المراد بالمحضر في قول الجنة: « إلا ضعفاء الناس » الأغلب، قال التوري: هذا الحديث على ظاهره، وإن الله يخلق في الجنة والتارة تقيماً يدركان به ويقدران على المراجعة والاحتجاج، ويحتمل أن يكون بلسان الحال، وسيأتي مزيد لهذا في « باب قوله: إن رحمة الله قريب من المحسنين » من كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

٢ - باب قوله: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ [٣٩]

٤٨٥١ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن جرير، عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله قال: كنا جلوساً ليلة مع النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: « إنكم سترون ربكم كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل الغروب فافعلوا. ثم قرأ: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ ». (رواج: ٥٥٤. أخرجه مسلم: ١٦٣٢).

٤٨٥٢ - حدثنا أحمد، حدثنا ولفاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: قال ابن عباس: أمره أن يسبح في أديار الصلوات كلها، يعني قوله: ﴿ وأقبل السجود ﴾ [٤٠].

قوله: (باب قوله: فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) كذا لأبي ذر في الترجمة، وفي سياق الحديث، ولغيره « وسبح » بالواو فيهما وهو الموافق للتلاوة فهو الصواب، وعندهم أيضاً « وقبل الغروب » وهو الموافق الآية السورة. ثم أورد فيه حديث جرير « إنكم سترون ربكم » الحديث وفي آخره ثم قرأ « سبِّح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وهذه الآية في طه، قال الكرماني: المناسب لهذه السورة «وقبل الغروب » قلت: لا غروبها. قلت: لا سبيل إلى التصرف في لفظ الحديث، وإنما أورد الحديث هنا لاتحاد دلالة الآيتين وقد تقدم في الصلاة، وكذا وقع هنا في نسخة من وجه آخر عن إسماعيل بن أبي خالد بلفظ « ثم قرأ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب » وسيأتي شرح حديث جرير في التوحيد إن شاء الله تعالى. ومضى منه شيء في فضل وقت العصر من المواقيت.

قوله: (عن مجاهد قال: قال ابن عباس: أمره أن يسبح) يعني أمر الله نبيه. وأخرجه الطبري من طريق ابن علي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: « قال ابن عباس في قوله « فسبحه وأدبار السجود » قال: هو التسبيح بعد الصلاة ».

قوله: (في أديار الصلوات كلها) يعني قوله وأدبار السجود، كذا لم يروى الطبري من وجه آخر عن ابن عباس قال: « قال في النبي صلى الله عليه وسلم: يا ابن عباس ركعتان بعد المغرب أدبار السجود » وإسناده ضعيف، لكن روى ابن المنذر من طريق أبي عمير الجبشاني قال: « قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله

تعالى: ﴿ وأدبار السجود ﴾ [٤٠]: هم الركعتان بعد المغرب » وأخرجه الطبري من طرق عن علي وعن أبي هريرة وغيرهما مثله، وأخرج ابن المنذر عن عمر مثله، وأخرج الطبري من طريق كريب بن يزيد أنه كان إذا صلى الركعتين بعد الفجر والركعتين بعد المغرب قرأ أدبار النجوم وأدبار السجود، أي بهما.

٥١ - سورة: ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ﴾ [١]

قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الذَّارِيَاتُ الرِّيحُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ تَلْزَوْهُ ﴾ [٤٥]: تَفَرَّقْهُ. ﴿ وَلِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [٢١]: تَأْكُلُ وَتَشْرَبُ فِي مَدْخَلٍ وَاحِدٍ، وَتَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعَيْنِ. ﴿ فَرَاغَ ﴾ [٢٦]: فَرَجَحَ. ﴿ فَصَكَّتْ ﴾ [٢٩]: فَجَعَلَتْ أَصَابِعَهَا، فَفَرَسَتْ جَنَاحَهَا. وَالرِّيمُ: بَنَاتُ الْأَرْضِ إِذَا يَسَّ وَجِيسَ. ﴿ لَوْ يَفْقَهُونَ ﴾ [٤٧]: أَيْ لَكُنُو سَعَةً، وَكَذَلِكَ « عَلَى الْمَوْسِعِ قُدْرَةٌ » [الدر: ٢٣٦]: يَغْنِي الْقَوِيَّ. ﴿ زُوجَتَيْنِ ﴾ [٤٩]: الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَأَخِلَافُ الْأَوَّلَانِ: خُلُوٌّ وَحَابِسٌ، فَهَذَا زُوجَانِ. ﴿ فَفَرَّوْا إِلَى اللَّهِ ﴾ [٥٠]: مِنْ اللَّهِ إِلَيْهِ. ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [٥٦]: مَا خَلَقْتُ أَهْلَ السَّعَادَةِ مِنْ أَهْلِ الْفَرِيقَيْنِ إِلَّا لِيُحْسِنُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: خَلَقَهُمْ لِيَعْمَلُوا، فَفَعَلَ بَعْضٌ وَكَرِهَ بَعْضٌ، وَكَسَّ بِهِ حُجَّةً لِأَهْلِ الْقَدْرِ. وَالذُّلُوبُ: الذُّلُوبُ الْعَظِيمُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ صَرَّوْهُ ﴾ [٢٩]: صَبَّحَهُ. ﴿ ذُوبُوا ﴾ [٥٩]: سَبَّحُوا. ﴿ أَنفُسِكُمْ ﴾: أَيْ لَا تَلْذُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَالْحَيْكُ: اسْتِزْلَافًا وَحُشْنًا. ﴿ فِي غَمْرَةٍ ﴾ [١١]: فِي حَلَاكِيهِمْ يَتَمَتَّعُونَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ تَوَاصَوْا ﴾ [٥٣]: تَوَاطَوْا. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ مُسَوِّمَةٌ ﴾ [٣٤]: مُتَعَلِّمَةٌ مِنَ السَّمَاءِ. ﴿ قِيلَ الْإِنْسَانُ ﴾ [ص: ١٧]: أَلَيْسَ.

قوله: (سورة والذاريات. بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر والواو للقسمة، والفاء بعدها عاطفة من صطف المتغيرات وهو الظاهر، وجوز الزخري أنها من عطف الصفات، وإن الحملات وما بعدها من صفات الريح.

قوله: (قال علي الرياح) كذا لم، ولا ي: ذر: وقال علي: الذاريات الرياح، وهو عند الفرابي عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن علي، وأخرجه ابن حبان في تفسيره ثم من هذا عن ابن أبي الحسين « سمعت أبا الطفيل قال: سمعت ابن الكواء يسأل علي بن أبي طالب عن الذاريات فدروا قال: الرياح، وعن الحملات وقرأ، قال: السحاب، وعن الجاريات يسراء قال: السفن، وعن الملبرات أسراء قال الملائكة » وصححه الحاكم من وجه آخر عن أبي الطفيل. وابن الكواء بفتح الكاف وتشديد الواو اسمه عبد الله، وهذا التفسير مشهور عن علي، وأخرج عن مجاهد وابن عباس مثله، وقد اظن الطبري في تخرجه طرقة إلى علي، وأخرجه عبد الوزاق من وجه آخر عن أبي الطفيل قال: « شهدت علياً وهو يخطب وهو يقول: سلوني، فو الله لتسألوني عن شيء يكون لي يوم القيامة إلا حشمتكم به، وسلوني عن كتاب الله، فو الله سامن آية إلا وأنا أعلم إبليل أنزلت أم ينهار أم في سهل أم في جبل. فقال ابن الكواء: وأنا بينه وبين علي وهو يخفي فقال: ما للذاريات ذروا؟ فذكر مثله وقال فيه: « ولكل سئل تفقهاً ولتأملات تمتاً وفيه سؤاله عن أشياء غير هذا، وله شاهد مرفوع أخرجه البزار وابن مردويه بسند لين عن عمر.

قوله: (وقال غيره: تلزوه تفركه) هو قول أبي عبيدة، قال في سورة الكهف في قوله: ﴿ تَلْزَوْهُ ﴾ [الكهف: ٤٥] أي تفرقه، ذروته وأفرته. وقال في تفسير الذاريات الرياح، وناس يقولون الذاريات ذرت وأذرت.

قوله: (وفي أنفسكم أفلا تبصرون: تأكل وتشرب في مدخل واحد ويخرج من مخرجين) أي القبل والديبر، وهو قول الفراء قال في قوله تعالى: ﴿ وفي أنفسكم ﴾ [الذاريات: ٢١] يعني أيضاً آيات، إن أحكمكم يأكل ويشرب من مدخل واحد ويخرج من

ومضين، ثم عنهم فقال: ﴿ أفلا تبصرون ﴾ ٢ ولابن أبي حاتم من طريق السدي قال: ﴿ وفي أنفسكم ﴾ قال: فيما يدخل من طعامكم وما يخرج، وأخرج الطبري من طريق

محمد بن المرفيع عن عبد الله بن الزبير في هذه الآية قال سيل الغاط والبول.

قوله: ﴿ والذئب تنصب بها إلى الحظ والنصيب ﴾ وقال أبو عبيدة: الذئب النصيب، وأصله من الدلو، والذئب والسجل واحد، والسجل أكل ملأ من الدلو.

قوله: ﴿ قتل الخراصون ﴾ أي لمنوا، كنا في بعض النسخ، وقد تقدم في كتاب البيع. وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ قتل الخراصون ﴾ [الذريات: ١٠] قال: لمن الكذبيون. وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ قتل الخراصون ﴾ قال: الكذبيون.

قوله: ﴿ والذئب تنصب بها إلى الحظ والنصيب ﴾ وقال أبو عبيدة: الذئب النصيب، وأصله من الدلو، والذئب والسجل واحد، والسجل أكل ملأ من الدلو.

قوله: ﴿ فراغ فرجع ﴾ هو قول الفراء وزاد: والروغ وإن جاء بهذا المعنى فإنه لا ينطق به حتى يكون صاحبه لهاعبه وجبته. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ فراغ ﴾ [الذريات: ٦٦] أي عدل.

قوله: ﴿ فجمعت أصابعها فضربت به وجهها ﴾ في رواية أبي زر «جمعت» بغير فاء وهو قول الفراء بلفظه. ولسجد بن منصور من طريق الأعمش عن مجاهد في قوله: ﴿ فضكت وجهها ﴾ [الذريات: ٢٩] قال: ضربت يدها على وجهها وقالت: يا ويلتا. وروى الطبري من طريق السدي قال: ضربت وجهها صجبا. ومن طريق الثوري: وضعت يدها على وجهها تمجبا.

قوله: ﴿ ففعلت أصابعها فضربت به وجهها ﴾ في رواية أبي زر «جمعت» بغير فاء وهو قول الفراء بلفظه. ولسجد بن منصور من طريق الأعمش عن مجاهد في قوله: ﴿ فضكت وجهها ﴾ [الذريات: ٢٩] قال: ضربت يدها على وجهها وقالت: يا ويلتا. وروى الطبري من طريق السدي قال: ضربت وجهها صجبا. ومن طريق الثوري: وضعت يدها على وجهها تمجبا.

قوله: ﴿ العقيم التي لا تلد ﴾ زاد أبو زر « ولا تلقح شيئا » أخرج ابن المنذر من طريق الضحاك قال: العقيم التي لا تلد. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: العقيم التي لا تبيت وأخرج الطبري والحاكم من طريق خصيب عن حكمة عن ابن عباس قال: الربح العقيم التي لا تلقح شيئا.

قوله: ﴿ ففعلت أصابعها فضربت به وجهها ﴾ في رواية أبي زر «جمعت» بغير فاء وهو قول الفراء بلفظه. ولسجد بن منصور من طريق الأعمش عن مجاهد في قوله: ﴿ فضكت وجهها ﴾ [الذريات: ٢٩] قال: ضربت يدها على وجهها وقالت: يا ويلتا. وروى الطبري من طريق السدي قال: ضربت وجهها صجبا. ومن طريق الثوري: وضعت يدها على وجهها تمجبا.

قوله: ﴿ وقال ابن عباس: وأحبك أسواؤها وحسنها ﴾ تقدم في بدء الخلق.

قوله: ﴿ والرميم نبات الأرض إذا يسي ويسى ﴾ هو قول الفراء، ويسى بكسر الدال ومسكون التحتانية بملحمة من الدوس وهو وطء الشيء، بالقدم حتى يفتت وتمت دياس الأرض، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الرميم الشجر. وأخرج الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: الرميم الهالك.

قوله: ﴿ وأخرج الطبري من طريق ابن أبي حاتم عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ ذات الحلب ﴾ [الذريات: ٧] قال: ذات الحلق الحسن وللطبري من طريق عوف بن الحسن قال: حيكمت بالنجوم. ومن طريق عمران بن جهم: سئل حكمة عن قوله: ﴿ ذات الحلب ﴾ قال: ذات الحلق الحسن، ألم تر إلى الساج إذا نسج الثوب قال: ما أحسن ما حيكه.

قوله: ﴿ لوسعون أي للو سعة، وكذلك على الموسع قدره ﴾ يعني في قوله تعالى: ﴿ ولما وسعهم على الموسع قدره ﴾ [البقرة: ٢٣٦] أي من يكون ذا سعة، قال الفراء: ﴿ ولما وسعهم على الموسع قدره ﴾ [الذريات: ٤٧] أي للو سعة لخلقاء، وكذا قوله: ﴿ على الموسع قدره ﴾ يعني القوي. وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح قال: ﴿ ولما وسعهم ﴾ قال: أن خلق سماء مثلهما.

قوله: ﴿ في غمرة: في ضلالتهم يتحدون ﴾ كذا للأكثر، ولأبي زر « في غمرتهم » والأول أولى لوقوعه في هذه السورة، وأما الثاني فهو في سورة الحجر، لكن قوله في ضلالتهم يؤيد الثاني وكأنه ذكره كذلك هنا للاشتراك في الكلمة، وقد وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ الذين هم في غمرة سامون ﴾ [الذريات: ١١] قال: في ضلالتهم يتحدون. ووقع في رواية النسفي « في صلاتهم أو ضلالتهم » بالشك والأول تصحيف.

قوله: ﴿ زوجين الذكر والأنثى واختلاف الألوان حلو وحامض فهما زوجان ﴾ هو قول الفراء أيضاً ولفظه: الزوجان من جميع الحيوان الذكر والأنثى، ومن سوى ذلك اختلاف ألوان النبات وطعمه الشار بعض حلو وبعض حامض، وأخرج ابن أبي حاتم من السدي معناه. وأخرج الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ خلقنا زوجين ﴾ [الذريات: ٤٩] قال: الكفر والإيمان والشقاوة والسعادة والمهدي والضلالة والليل والنهار والسماء والأرض والجن والإنس.

قوله: ﴿ وقال غوره: فواصوا به فواطوا ﴾ سقط هذا لأبي زر، وقد أخرجه ابن المنذر من طريق أبي عبيدة في قوله: ﴿ أتواصوا به ﴾ [الذريات: ٥٣] فواطوا عليه وأخذه بعضهم عن بعض، وإذا كانت شيمة غالبية على قوم قيل: كانوا تواصوا به. وروى الطبري من طريق عن قتادة قال: هل أوصى الأول الآخر منهم بالتكذيب؟

قوله: ﴿ ففروا إلى الله: من الله إليه ﴾ أي من مصيبته إلى طاعته أو من عذابه إلى رحمة، هو قول الفراء أيضاً.

قوله: ﴿ وقال غوره: فواصوا به فواطوا ﴾ سقط هذا لأبي زر، وقد أخرجه ابن المنذر من طريق أبي عبيدة في قوله: ﴿ أتواصوا به ﴾ [الذريات: ٥٣] فواطوا عليه وأخذه بعضهم عن بعض، وإذا كانت شيمة غالبية على قوم قيل: كانوا تواصوا به. وروى الطبري من طريق عن قتادة قال: هل أوصى الأول الآخر منهم بالتكذيب؟

قوله: ﴿ لا ليعبدون ﴾ في رواية أبي زر « ما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ [الذريات: ٥٦] ما خلقت أهل السعادة من أهل الفريقين إلا ليعبدوا، هو قول الفراء، ونصره ابن قتيبة في « مشكل القرآن » له. وسبب الحمل على التخصيص وجود من لا يعبد، فلو حل على ظاهره لوقع التناقض بين العلة والمعلول.

قوله: ﴿ وقال بعضهم خلقهم ليعملوا فعمل بعض وترك بعض، وليس فيه حجة لأهل القدر ﴾ هو كلام الفراء أيضاً، وحاصل التأويلين أن الأول محمول على أن اللفظ العام مراد به المخصوص، وأن المراد أهل السعادة من الجن والإنس، والثاني باق على عموم لكن بمعنى الاستعداد، أي خلقهم معينين لذلك لكن منهم من أطاع ومنهم من عصى، وهو قولهم الإبل خلقة للحراث أي قابلة لذلك، لأنه قد يكون فيها ما لا يحترق. وأما قوله: « وليس فيه حجة لأهل القدر » فيريد للمتعة، لأن حصل الجسواب ابن

المراد بالخلق خلق التكليف لا خلق الجليئة، فمن وقته عمل لا خلق له ومن خلقه خالفه والمتعة احتجوا بالآية المذكورة على أن إرادة الله لا تتعلق به، والجواب أنه لا يلزم من كون الشيء مملأ بشيء أن يكون ذلك الشيء مراداً وأن لا يكون غيره مراداً، ويحتمل أن يكون مراد بقوله: « وليس فيه حجة لأهل القدر » أنهم يجتنبون بها على أن أفعال الله لا بد وأن تكون معلولة فقال: لا يلزم من وقوع التعليل في موضع وجوب التعليل في كل موضع، ونحن نقول بجواز التعليل لا بوجوبه، أو لأنهم احتجوا بها على أن أفعال العباد مخلوقة لهم لإسناد العبادة إليهم فقال: لا حجة لهم في ذلك لأن الإسناد من جهة الكسب،

قوله: ﴿ في غمرة: في ضلالتهم يتحدون ﴾ كذا للأكثر، ولأبي زر « في غمرتهم » والأول أولى لوقوعه في هذه السورة، وأما الثاني فهو في سورة الحجر، لكن قوله في ضلالتهم يؤيد الثاني وكأنه ذكره كذلك هنا للاشتراك في الكلمة، وقد وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ الذين هم في غمرة سامون ﴾ [الذريات: ١١] قال: في ضلالتهم يتحدون. ووقع في رواية النسفي « في صلاتهم أو ضلالتهم » بالشك والأول تصحيف.

من رواه بالتحريك فيهما، وقد قيل: إنها قراءة شاذة وأنكرها بعضهم وأثبتها أبو البقاء العكبري وغيره.

قوله: ﴿الْمُتُونِ﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ رَبِّ الْمُتُونِ ﴾ [الطور: ٣٠] قال: الموت. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله. وأخرج الطبري من طريق مجاهد قال: المتون حوادث الدهر. وذكر ابن إسحاق في السيرة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس: أن قرشاً لما اجتمعوا في دار الندوة قال قائل منهم: أحبوه في وثاق، ثم فربصوا به رب المتون حتى يهلك كما هلك من قبله من الشعراء، فلما هو واحد منهم. فأنزل الله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرِيسَ بِهِ رَبِّ الْمُتُونِ ﴾ وهذا كله يزيد قول الأصمعي: إن المتون واحد لا جمع له، ويبعد قول الأخفش أنه جمع لا واحد له. وأما قول الداودي: إن المتون جمع منية فغير معروف، مع بعده من الاشتقاق.

قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ يَتَذَكَّرُونَ﴾ يعطون هو قول أبي عبيدة وصله ابن المنذر من طريقه وزاد: أي يتناولون. قال الشاعر: « نازحته الراح حتى وقفه الساري ».

١ - باب

٤٨٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ غُرُوقَ، عَنْ زَيْبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: شَكَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْكِي، فَقَالَ: «طُوبَى لِمَنْ وَزَّاءَ النَّاسِ وَأَتَتْ رَاكِبَةً، فَطَفَّتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّي إِلَى جَنْبِ النَّبِيِّ، يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكَيَابِ مَسْطُورٍ. [راجع: ٤٦٤، أخرجه مسلم: ١٢٧٦].

٤٨٥٤ - حَدَّثَنَا الْقَعْمَدِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثُونِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمُغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَلِوَ الْآيَةِ: ﴿ أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْغَافِقُونَ. أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كُلَّ لَيْلٍ يُؤْفِكُونَ. أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنٌ رُبُّكَ أَمْ هُمْ الْمُسْتَظَرُونَ. كَذَّابٌ أَفِيءٌ يَلُغُو.

قَالَ سَفْيَانٌ: فَأَمَّا أَنَا، فَلَمَّا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَحْدِثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمُغْرِبِ بِالطُّورِ. وَكَمْ أَسْمَعُهُ زَاذَ الَّذِي قَالُوا لِي. [راجع: ٧٦٥، أخرجه مسلم: ٤٦٣، مختصراً].

قوله: ﴿عن أم سلمة قالت: شكرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني أشكيت﴾ أي أنها كانت ضميعة لا تقدر على الطواف ماشية، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج.

قوله: ﴿حدثنا سفيان﴾ هو ابن عيينة (قال: حدثوني عن الزهري) اعترفه الإسماعيلي بما أخرجه من طريق عبد الجبار بن الملاء وابن أبي عمر كلاهما عن ابن عيينة «سمعت الزهري قال: «فصرحا به بالسماع، وهما ثقتان. قلت: وهو اعتراض سافط، فإنهما ما أوردا من الحديث إلا القليل الذي ذكره الحميدي عن سفيان أنه سمعه من الزهري، بخلاف الزيادة التي صرح الحميدي عنه بأنه لم يسمعهما من الزهري، وإنما بلغته عنه بواسطة.

قوله: ﴿كاذباً فلي يطره﴾ قال الخطابي: كأنه انزعج عند سماع هذه الآية لفهمه معناها ومفرقتها بما تضمنته، ففهم الحجة فاستدركها بلطف طبعه، وذلك من قوله تعالى: ﴿ أَمْ خَلَقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ. قِيلَ: معناه ليسوا أشد خلقاً ممن خلق السموات والأرض لأنهما خلقتا من غير شيء، أي هل خلقوا باطلاً لا يؤمرون ولا ينهون؟ وقيل: المعنى أم خلقوا من غير خالق؟ وذلك لا يجوز فلا بد لهم من خالق، وإذا أنكروا الخالق فهم الخالقون لأنفسهم؛ وذلك في الفساد والبطلان أشد، لأن ما لا وجود له كيف يخلق، وإذا بطل الوجهان قامت الحجة عليهم بأن لهم خالقاً. ثم قال: ﴿ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ أي إن جاز لهم أن يدعوا خلق أنفسهم فليدعوا خلق السموات والأرض، وذلك لا يمكنهم، فقامت الحجة. ثم قال: ﴿ بَلْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ في ذكر العلة التي عاقبتهم عن الإيمان وهو عدم اليقين الذي هو موهبة من الله ولا يحصل إلا بتربيقه، فلهاذا انزعج جبر حتى كاد قلبه يطير، ومال إلى الإسلام. انتهى. ويستند من قوله لما بلغ هذه الآية

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الطُّورُ: الْجَبَلُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ. ﴿ رَقٌّ مَشْهُورٌ ﴾ [٣]: صَحِيفَةٌ. ﴿ وَالسَّقْفُ الْمَرْفُوعُ ﴾ [٥]: سَمَاءٌ. ﴿ الْمَسْجُورُ ﴾ [٦]: الْمَوْقِدُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: تَسْجَرُ حَتَّى يَذْهَبَ مَاؤُهُمَا فَلَا يَبْقَى لِيَهِيَ قَطْرَةٌ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ الْقَاتِمُ ﴾ [٢١]: نَقَصْنَاهُم.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ تَمُورُ ﴾ [٢٩]: تَذَوُّوْا. ﴿ أَخْلَامُهُمْ ﴾ [٣٢]: الْقُفُوفُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ الْبَرُّ ﴾ [٢٨]: اللَّطِيفُ. ﴿ كَيْسُفًا ﴾ [٤٤]: قِطْعًا. ﴿ الْمُنُونُ ﴾ [٣٠]: الْمَوْتُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [٣٢]: يَتَعَاظُونَ.

قوله: ﴿سورة الطور - بسم الله الرحمن الرحيم﴾ كذا لأبي ذر، واقتصر الباقر على الطور، والواو للقسام وما بعدها عاطفات أو للقسام أيضاً.

قوله: ﴿وقال قتادة: مسطور مكتوب﴾ سقط هذا من رواية أبي ذر وثبت لهم في التوحيد، وقد وصله المصنف في كتاب خلق أفعال العباد من طريق سعيد عن قتادة.

قوله: ﴿وقال مجاهد: الطور الجبل بالسريانية﴾ وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: قوله: والطور قال: جبل يقال له: الطور، وعمن سمع عكرمة مثله. وقال أبو عبيدة: الطور الجبل في كلام العرب. وفي الحكم الطور: الجبل. وقد غلب على طور سيناء جبل بالشام، وهو بالسريانية طوري بفتح الراء والنسبة إليه طوري وطوراني.

قوله: ﴿رق منشور صحيفة﴾ وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ وكتاب مسطور، في رق منشور ﴾ قال: صحف ورق. وقوله: ﴿ منشور ﴾ [الطور: ٣] قال: صحيفة.

قوله: ﴿والسقف المرفوع سماء﴾ سقط هذا لأبي ذر، وتقدم في بده الخلق.

قوله: ﴿والمسجور الموقد﴾ في رواية الحميري والنسفي «الموقر» بالراء والأول هو الصواب، وقد وصله إبراهيم الحري في «غريب الحديث» والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد وقال: «الموقد» بالالد. وأخرج الطبري من طريق سعيد بن المسيب قال: قال علي لرجل من اليهود أين جهنم؟ قال: البحر. قال: ما أراه إلا صادقاً. ثم تلا ﴿والبحر المسجور وإذا البحار سجرت﴾ وعن زيد بن أسلم قال: ﴿ البحر المسجور ﴾ [الطور: ٦] الموقد ﴿ وإذا البحار سجرت ﴾ [التكوير: ٦] أوقدت. ومن طريق شمر بن عطية قال: ﴿ البحر المسجور ﴾ التئور المسجور، قال: وفيه قول آخر، قال أبو عبيدة: المسجور المملوء. وأخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة مثله، ورجحه الطبري.

قوله: ﴿وقال الحسن: تسجر حتى يذهب ماؤها فلا يبقى لها قطرة﴾ وصله الطبري من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن في قوله: ﴿ وإذا البحار سجرت ﴾ ذكره، فيبين الحسن أن ذلك يقع يوم القيامة، وأما اليوم فالمراد بالمسجور الممتلئ. ويحتمل أن يطلق عليه ذلك باعتبار ما يؤول إليه حاله.

قوله: ﴿وقال مجاهد: القاتم نقصناهم﴾ وقد تقدم في الحجرات. وأخرج عبد الرزاق مثله عن ابن عباس بإسناد صحيح، وعن معمر عن قتادة قال: « ما ظلمناهم ».

قوله: ﴿وقال غيره: تمور تلور﴾ وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في قوله تعالى: ﴿ يوم تمور السماء مورا ﴾ [الطور: ٩] قال: قائل: تمورها تحركها. وأخرج الطبري من طريق ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ يوم تمور السماء مورا ﴾ قال: تدور دوراً.

قوله: ﴿أحلامهم: القفول﴾ هو قول زيد بن أسلم، ذكره الطبري عنه. وقال الفراء: الأحلام في هذا الموضع القفول والأكياب.

قوله: ﴿وقال ابن عباس: البر اللطيف﴾ سقط هذا لأبي ذر هنا وثبت لهم في التوحيد، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، وسيأتي الكلام عليه في التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿كسفاً قطعاً﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ولابن أبي حاتم من طريق قتادة مثله، ومن طريق السدي قال: عذاباً. وقال أبو عبيدة: ﴿كسفاً﴾ [الطور: ٤٤] الكسف جمع كسف مثل السدر جمع سدرة. وهذا يضعف قول

تقول: اخذ سهل فصار مائياً فبته الشعرى فمرت إليه المجرة وأقامت الغيمياء فبكت عليه حتى غصمت عينها والشعران الغيمياء والعبرون يطلمان معاً. وقال ابن التين: الرزم بكسر الميم وسكون الراء وفتح الزاي نجم يقابل الشعرى من جهة القبلة لا يفارقها وهو المنة.

قوله: (الذي وفي ما فرض عليه) وصله الفريابي بلفظه، وروى سعيد بن منصور عن عمرو بن أوس قال: وفي أي بلغ، وروى ابن المنذر من وجه آخر عن عمرو بن أوس قال: كان الرجل يؤخذ بلنّيب غيره حتى جاء إبراهيم فقال الله تعالى: ﴿ وإبراهيم الذي وفى ﴾ أن لا تنزل وأزلة زور أخرى ﴿ [النجم: ٣٧ ٣٨] ﴾ ومن طريق هذيل بن شرحبيل نحوه، وروى الطبري بإسناد ضعيف عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: سمى الله إبراهيم خليله الذي وفى، لأنه كان يقول كلما أصبح وأمسى: فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون» وروى عبد بن حديد بإسناد ضعيف عن أبي أمامة مرفوعاً: وفي عمل يومه بأربع ركعات من أول النهار.

قوله: (أزلت الآفة القوت الساعية) سقط هذا لأبي ذر هنا ويأتي في الرقاق، وقد وصله الفريابي من طريق جاهد كذلك، وقال أبو حنيفة: دنت القيامة.

قوله: (سامدون: البرطمة) كذلك هم وفي رواية الحمصي والأصيلي والقابسي «البرطمة» بالنون بدل الميم. (وقال عكرمة بنتون بالحميرية) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن جاهد في قوله: ﴿ آمنن هذا الحديث تمجبون ﴾ [النجم: ٥٩] قال: من هذا القرآن. ﴿ وأتم سامدون ﴾ [النجم: ٦١] قال: البرطمة. قال وقال عكرمة: السامدون بنتون بالحميرية، ورواه الطبري من هذا الوجه عن جاهد قال: كانوا يمرّون على النبي صلى الله عليه وسلم غضاباً سمرطيين. قال: وقال عكرمة: هو الغناء بالحميرية. وروى ابن عينة في تفسيره عن ابن أبي نجيح عن عكرمة في قوله: ﴿ وأتم سامدون ﴾ هو الغناء بالحميرية يقولون: اسمد لنا أي غن لنا. وأخرجه أبو حنيفة في فضائل القرآن «وعبد الرزاق من وجهين آخرين عن عكرمة عن ابن عباس في قوله: ﴿ وأتم سامدون ﴾ قال: الغناء. قال عكرمة: وهي بلغة أهل اليمن، إذا أراد اليمني أن يقول تنن قال: اسمد. لفظ عبد الرزاق. وأخرجه من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال: لاهون. وعن معمر عن قتادة قال: غافلون. ولابن مردويه من طريق محمد بن سودة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: معرضون.

(كعبه): البرطمة بتفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الطاء المهملة الإعراض. وقال ابن عينة: البرطمة هكذا ووضع ذقته في صدره.

قوله: (وقال إبراهيم: أقتضواونه) أقتضواونه وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم التيمي به، وجاء عن إبراهيم بهذا الإسناد فيه القراءة التي بعد هذه.

قوله: (ومن قرأ أقتضواونه يعني أقتضواونه) كذلك هم، وفي رواية الحمصي «أقتضواونه» بغير ضمير، وقد وصله الطبري أيضاً عن يعقوب بن إبراهيم عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم أنه كان يقرأ ﴿ أقتضواونه ﴾ يقول: أقتضواونه فكان إبراهيم يقرأ بهما معاً ويفسرهما، وقد صرح بذلك سعيد بن منصور في روايته المذكورة عن هشيم، قال الطبري: وهكذا قرأ ابن مسعود وعامة قراء أهل الكوفة، وقرأها الباقون وبعض الكوفيين: ﴿ أقتضواونه ﴾ أي تمجدواونه. قلت: قرأها من الكوفيين عاصم كالمجهور، وقال الشعبي: كان شريح يقرأ ﴿ أقتضواونه ﴾ ومسروق يقرأ ﴿ أقتضواونه ﴾، وجاء عن الشعبي أنه قرأها كذلك لكن بضم التاء.

قوله: (ما زاغ البصر بعمر محمد صلى الله عليه وسلم) في رواية أي ذر «ما زاغ إلخ» ولم يبين القائل، وهو قول الفراء، وقال في قوله تعالى: ﴿ ما زاغ البصر ﴾: بصر محمد بقلبه يميناً وشمالاً. وأخرج الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي في قوله: ﴿ ما زاغ البصر ﴾ [النجم: ١٧] قال: رأى محمد جبريل في صورة الملك. ومسألة الرؤية مشهورة سيأتي ذكرها في شرح حديث عائشة في هذه السورة.

قوله: (وما طغى وما جاوز ما رأى) في رواية الكشميهني «ولا بدل» وما هو بقية كلام الفراء أيضاً ولفظه «وما جاوز». وروى الطبري من طريق مسلم البطين عن ابن عباس في قوله: ﴿ ما زاغ البصر ﴾ ما ذهب يميناً ولا شمالاً «وما طغى» ما جاوز ما أمر به.

قوله: (فتماروا كذبوا) كذلك هم، ولم أر في هذه السورة «فتماروا» وإنما فيها «أقتضواونه» وقد تقدم ما فيها، وفي آخرها تتماهى. ولعله انتقال من بعض النسخ لأن هذه اللفظة في السورة التي تلي هذه، وهي قوله: ﴿ فتماروا بالندر ﴾، وحكى الكرماني

أنه استفتح من أول السورة، وظاهر السياق أنه قرأ إلى آخرها. وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة.

٥٣ - سورة: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ [١]

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ ذُو مِرَّةٍ ﴾ [٦]: ذُو قُرَّةٍ. ﴿ قَابِ قَوْسَيْنِ ﴾ [٩]: حَيْثُ الْوُتْرُ مِنَ الْقَوْسِ. ﴿ حِيزَى ﴾ [٢٢]: حَوْجَاءُ. ﴿ وَآكَدْنَى ﴾ [٣٤]: قَطَعَ عَطَاءَهُ. ﴿ رَبِّ الشَّعْرَى ﴾ [٤٩]: هُوَ مِرْزَمُ الْجُوزَاءِ. ﴿ السَّيِّى وَلَّى ﴾ [٣٧]: وَلَّى مَا فُوحَ عَلَيْهِ. ﴿ أَرَزَلْتِ الْأَوْفَى ﴾ [٥٧]: الْقَرَسَةُ السَّاعَةُ. ﴿ مَسَامِدُونَ ﴾ [٦١]: الْبُرْطَمَةُ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: يَنْتَوْنَ، بِالْجَمْعِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿ أَقْتَضَاوُنُهُ ﴾ [١٧]: أَقْتَضَاوُنُهُ، وَمَنْ قَرَأَ: ﴿ أَقْتَضَاوُنُهُ ﴾ يَخْصِي أَقْتَضَاوُنُهُ. ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ ﴾ [١٧]: بَصَرٌ مُخْتَمِدٌ. ﴿ وَمَا طَغَى ﴾ وَمَا جَاوَزَ مَا رَأَى. ﴿ فَتَمَارَوْا ﴾ [٣٦]: كَذَبُوا.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿ إِذَا هَوَى ﴾ [١]: غَابَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ أَغْنَى وَأَغْنَى ﴾ [٤٨]: أَطْلَى قَارَضَى.

قوله: (سورة والنجم - بسم الله الرحمن الرحيم) كذلك لأبي ذر، وللباقين والنجم حسب، والمراد بالنجم الثريا في قول جاهد. أخرجه ابن عينة في تفسيره عن ابن أبي نجيح عنه، وقال أبو حنيفة: النجم والنجوم، ذهب إلى لفظ الواحد وهو بمعنى الجميع قال الشاعر: «وأتيت تعد النجم في مستجره» قال الطبري: هذا القول له وجه، ولكن ما أعلم أحداً من أهل التأويل قاله، والمختار قول جاهد. ثم روى من وجه آخر عن جاهد أن المراد به القرآن إذا نزل. ولابن أبي حاتم بلفظ: النجم نجوم القرآن.

قوله: (وقال جاهد: ذو مرة ذو قوة) وصله الفريابي بلفظ «شديد القوى ذو مرة» [النجم: ٦٥] قوة جبريل، وقال أبو حنيفة ذو مرة أي شدة وإحكام. وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ ذو مرة ﴾ قال: ذو خلق حسن.

قوله: (قاب قوسين حيث الوتر من القوس) سقط هذا لأبي ذر وصله الفريابي من طريق جاهد بلفظه، وقال أبو حنيفة: قاب قوسين أي قدر قوسين أو أدنى أو أقرب.

قوله: (حيزى حوجاء) وصله الفريابي أيضاً. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: حيزى حجارة. وأخرج الطبري من وجه ضعيف عن ابن عباس مثله. وقال أبو حنيفة: ناقصة، تقول: حازته حقه نقصته.

قوله: (واكدنى قطع عطاه) وصله الفريابي بلفظه «اتصل عطاه» وروى الطبري من هذا الوجه عن جاهد أن الذي نزلت فيه هو الوليد بن المغيرة. ومن طريق أخرى منقطعة عن ابن عباس أعطى قليلاً أي أطاع قليلاً ثم انقطع. وأخرج ابن مردويه من وجه لين عن ابن عباس أنها نزلت في الوليد بن المغيرة. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أعطى قليلاً ثم قطع ذلك. وقال أبو حنيفة: مأخوذة من الكلبة بالضم وهو أن يفر حتى يياس من الماء.

قوله: (رب الشعرى هو مرزم الجوزاء) وصله الفريابي بلفظه، وأخرج الطبري من طريق خفيف عن جاهد قال: الشعرى الكوكب الذي خلف الجوزاء كانوا يعبودونه. وأخرج الفاكهي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: نزلت في خزاعة وكانوا يعبدون الشعرى، وهو الكوكب الذي يتبع الجوزاء. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: كان ناس في الجاهلية يعبدون هذا النجم الذي يقال له الشعرى. وأخرجه الطبري من وجه آخر عن جاهد قال: النجم الذي يتبع الجوزاء. وقال أبو حنيفة الدينوري في «كتاب الأنواء»: الفلدة والشعرى العبرون والجوزاء في نسق واحد وهن نجوم مشهورة، قال: وللشعرى ثلاثة أزمان إذا ربت غداة طالمة فذاك صميم الحر، وإذا ربت عشاء طالمة فذاك صميم البرد، ولها زمان ثالث وهو وقت نزهتها. وأحد كوكبي النراج المقبوضة هي الشعرى الغيمياء وهي تقابل الشعرى العبرون والمجرة بينهما، ويقال لكوكبها الآخر الشمالي للرزم مرزم النراج، وهما مرزمان هذا وآخر في الجوزاء، وكانت العنوب

عن بعض النسخ هنا « تبارى تكذب » ولم اتف عليه، وهو بمعنى ما تقدم، ثم ظهر لي بعد ذلك أنه اختصر كلام القراء، وذلك أنه قال في قوله تعالى: ﴿ فَبَيَّانُ الْآلَاءِ رِيكَ تَسَارَى ﴾ [النجم: ٥٥] قال: فبأي نعمة ريك تكذب أنها ليست منه، وكذلك قوله: ﴿ فِتْمَارُوا بِالْأُنْزُرِ ﴾ كتبوا بالنون.

قوله: ﴿ وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا هُوَ غَابَ ﴾ وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه.

قوله: ﴿ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَشْيَى وَأَقْنَى فَأَعْطَى فَأَرْحَى ﴾ وصله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عنه، وأخرج القرطبي عن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: أتى فتح. ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال: أخدم، وقال أبو عبيدة: أقنى جمل له نية أي أصوله، قال: وقالوا: أقنى أرضي، يشير إلى تفسير ابن عباس، وتحقيقه أنه حصل له نية من الرضا.

١ - باب

٤٨٥٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَابِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أَعْتَابُ، هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رُبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شَرَحِي مِمَّا قُلْتُ، أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلَاثٍ، مَنْ حَدَّثَكَهُمْ فَقَدْ كَذَبَ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنْ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿ لَا تَذْكُرُ الْإِنْسَارَ وَهُوَ يُذَكِّرُ الْإِنْسَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. ﴿ وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ [الشورى: ٥١]. وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَتْلُمُ مَا فِي عَدِي فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿ وَمَا تَذْكُرِي نَفْسٌ مَادَا تَكْسِبُ عَدَاً ﴾ [القصص: ٣٤]. وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَتَمَ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فِي الْآيَةِ، وَلَكِنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صُورِهِ مَرَّتَيْنِ ﴾ [رواج: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ١٧٧].

قوله: ﴿ حَدَّثَنَا يَحْيَى ﴾ هو ابن موسى.

قوله: ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ﴾ هو الشعي.

قوله: ﴿ عَنْ مَسْرُوقٍ ﴾ في رواية الترمذي زيادة قصة في سببها، فأخرج من طريق جالد عن الشعي قال: « لقي ابن عباس كعباً يعرفه فسأله عن شيء فكبر كعب حتى جاورته الجبال، فقال ابن عباس: إنا بنو هاشم، فقال له كعب: إن الله قسم رؤيته وكلامه هكذا في سياق الترمذي، وعند عبد الرزاق من هذا الوجه « فقال ابن عباس: إنا بنو هاشم فنقول إن محمداً رأى ربه مرتين، فكبر كعب وقال: إن الله قسم رؤيته وكلامه بين موسى وعهد، فكلم موسى مرتين ورأه عهد مرتين. قال مسروق: فدخلت على عائشة فقلت: هل رأى عهد ربه « الحديث. ولابن مردويه عن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن كعب مثله، قال يعني الشعي فأتى مسروق عائشة فذكر الحديث فظهر بذلك سبب سؤال مسروق لعائشة عن ذلك.

قوله: ﴿ يَا أَعْتَابُ ﴾ أصله يا أم والهاء للسكت فأضيف إليها ألف الاستغاثة فأبدلت تاء وزيدت هاء السكت بعد الألف. ووقع في كلام الخطابي إذا نادوا قالوا يا أمة عند السكت، وعند الرسل يا أمة بالنتاء، فإذا نادوا للنتية قالوا: يا أمناه والهاء للسكت. وتعبه الكرماني بأن قول مسروق: يا أمناه ليس للنتية إذ ليس هو تفعلاً عليها، وهو كما قال.

قوله: ﴿ هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ؟ ﴾ قالت: لقد قف شري أي قام من الفزع، لا حصل عندها من هبة الله واعتدته من تزنيته واستحالة وقوع ذلك، قال الضر بن شميل القف بفتح القاف وتشديد الفاء كالقشعريرة، وأصله التقبض والاجتماع، لأن الجلد يتقبض عند الفزع فيقوم الشعر لللك.

قوله: ﴿ أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلَاثٍ؟ ﴾ أي كيف يغيب فهمك عن هذه الثلاث؟ وكان ينبغي لك أن تكون مستحضرها ومعتقدا كذب من يدعي وقوعها.

قوله: ﴿ مَنْ حَدَّثَكَ أَنْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ ﴾ تقدم في بدء الحلق من رواية القاسم بن محمد عن عائشة « من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم » ولمسلم من حديث مسروق المذكور من طريق داود بن أبي هند عن الشعي « قد

أعظم على الله القرية ».

قوله: ﴿ رَأَى مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ؟ ﴾ لا تتركه الأبهان قال النووي تبعاً لغيره: لم تنف عائشة وقوع الرؤية بحديث مرفوع ولو كان معها للكرته، وإنما اعتدلت الاستنباط على ما ذكرته من ظاهر الآية، وقد خالفها غيرها من الصحابة، والصحابي إذا قال قولاً وخالفه غيره منهم لم يكن ذلك القول حجة اتفاقاً، والمراد بالإدراك في الآية الإحاطة، وذلك لابن أبي حنيفة. وجزمه بأن عائشة لم تنف الرؤية بحديث مرفوع تبع فيه ابن خزيمة فإنه قال في كتاب التوحيد من صحيحه: « نفى لا يوجب علماً، ولم تحك عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرها أنه لم يره، وإنما تأولت الآية. انتهى. وهو عجيب، فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرحه الشيخ، فعند من طريق داود بن أبي هند عن الشعي عن مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق: « وكنت متكئاً فجلست فقلت: ألم يقل الله ﷻ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ [النجم: ١٣] فقالت: إنا أول هذه الأمة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: إنما هو جبريل « وأخرجه ابن مردويه عن طريق أخرى عن داود بهذا الإسناد « فقالت: إنا أول من سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت: يا رسول الله هل رأيت ريك؟ فقال: لا إنما رأيت جبريل منهبطاً « نعم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس، فأخرج الترمذي من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: « رأى عهد ربه، قلت: أليس الله يقول ﴿ لَا تَذْكُرُ الْإِنْسَارَ ﴾ قال: ويحك ذاك إنما تجلي بنوره الذي هو نوره، وقد رأى ربه مرتين « وحاصله أن المراد بالآية نفى الإحاطة به عند رؤياه لا نفى أصل رؤياه. واستدل القرطبي في « المقهم » على أن الإدراك لا ينفي الرؤية بقوله تعالى حكاية عن أصحاب موسى ﴿ فَلَمَّا تَرَأَى الْجُمُاعُ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى: إِنَّا لَنَرُكَوْنَ كَاذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ٦١] وهو استدلال عجيب لأن متعلق الإدراك في آية الأنعام البصر، فلما نفى كان ظاهره نفى الرؤية، بخلاف الإدراك الذي في قصة موسى، ولولا وجود الأخبار بثبوت الرؤية ما سأل الملوك عن الظاهر. ثم قال القرطبي: الأبهان في الآية جمع على بالألف واللام فيقبل التخصيص، وقد ثبت دليل ذلك سما في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَجْهُوُونَ ﴾ [المطففين: ١٥] فيكون المراد الكفار بدليل قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿ وَجِوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢ ٢٣] قال: وإذا جازت في الأخرة جازت في الدنيا لتساوي الوقتين بالنسبة إلى المزمي انتهى. وهو استدلال جيد. وقال عياض: رؤية الله سبحانه وتعالى جائزة عقلاً، وثبتت الأخبار الصحيحة المشهورة بوقوعها للمؤمنين في الآخرة، وأما في الدنيا فقال مالك: إنما لم يره سبحانه في الدنيا لأنه باق، والباقي لا يرى بالفتي، فإذا كان في الآخرة ورفقوا بأبصاراً بآية رآوا الباقي بالباقي.

قال عياض: وليس في هذا الكلام استحالة الرؤية إلا من حيث القدرة، فإذا قدر الله من شاء من عباده عليها لم يمتنع. قلت: ووقع في صحيح مسلم ما يؤيد هذه التفرقة في حديث مرفوع فيه « وأعلموا أنهم لن يروا ربكم حتى يمتروا » وأخرجه ابن خزيمة أيضاً من حديث أبي أمامة، ومن حديث عبادة بن الصامت، فإن جازت الرؤية في الدنيا عقلاً فقد امتنعت سمعاً، لكن من أثبتنا للنبي صلى الله عليه وسلم له أن يقول إن التكلم لا يدخل في عموم كلامه. وقد اختلف السلف في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه فذهب عائشة وابن مسعود إلى إنكارها، واختلف عن أبي ذر. وذهب جماعة إلى إثباتها، وحكى عبد الرزاق عن معمر عن الحسن أنه حلف أن محمداً رأى ربه. وأخرج ابن خزيمة عن عروة بن الزبير إثباتها، وكان يشتد عليه إذا ذكر له إنكار عائشة، وبه قال سائر أصحاب ابن عباس، وجزم به كعب الأحبار والزهري وصاحبه معمر وآخرون، وهو قول الأشعري وغالب أتباعه. ثم اختلفوا هل رآه بعينه أو بقلبه؟ وعن أحمد كالقرويين. قلت: جاءت عن ابن عباس أخبار مطلقة وأخرى مفيدة، فيجب حمل مطلقها على مفيدها، فمن ذلك ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح وصححه الحاكم أيضاً من طريق عكرمة عن ابن عباس، قال: « أتجمعون أن يكون الحلة لإبراهيم والكلام لموسى والرؤية لحمد؟ وأخرجه ابن خزيمة بلفظ « إن الله أعطى إبراهيم بالحلة « الحديث. وأخرج ابن إسحاق من طريق عبد الله بن أبي سلمة أن ابن عمر أرسل إلى ابن عباس: هل رأى عهد ربه؟ فأرسل إليه أن نعم. ومنها ما أخرجه مسلم من طريق أبي العالية عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى، وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ﴾ قال رأى ربه بفوايد مرتين. وله من طريق عطاء عن ابن عباس قال: رآه بقلبه وأصرح من ذلك ما أخرجه ابن مردويه عن طريق عطاء أيضاً عن ابن عباس قال: لم يره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه، إنما رآه بقلبه. وعلى هذا فيمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة بأن يعمل فيها على رؤية البصر وإثباته على رؤية القلب. ثم المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد حصول العلم، لأنه صلى الله عليه وسلم كان عالماً بالله على

الجواب عن أصل السؤال الذي سأل عنه مسروق كما تقدم بيانه وهو قوله: ﴿ما كذب القواد ما رأى﴾ [النجم: ١١] وقوله: ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾ وسلم من وجه آخر عن مسروق أنه أتاه في هذه المرة في صورته التي هي صورته فسد أفق السماء. وله في رواية داود بن أبي هند «رأيت منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض» وللشامي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود «أبصر جبريل ولم يصبره».

باب ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [٩]

حَثَّ الْوَكْرَ مِنَ الْقَوْسِ.

٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَوَّاحِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى. فَأَوْخَى إِلَى عَيْبِهِ مَا أَوْخَى﴾. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سَبْعُونَ جَنَاحَ: [راجع: ٣٢٣٢. أخرجه مسلم: ١٧٤].

قوله: (باب فكان قاب قوسين أو أدنى حيث الوكر من القوس) تقدم هذا التفسير قريباً عن مجاهد وثبت هذه الترجمة لأبي ذر وحده، وهي عند الإسماعيلي أيضاً. والقباب ما بين القبة والسبة من القوس، قال الواحدي: هذا قول جمهور المفسرين أن المراد القوس التي يرمى بها. قال: وقيل: المراد بها الذراع لأنه يقاس بها الشيء. قلت: وينبغي أن يكون هذا القول هو الراجح، فقد أخرج ابن مردويه بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: القاب القدر، والقوسين الذراعان. ويؤيده أنه لو كان المراد به القوس التي يرمى بها لم يمتثل بذلك لاحتياج إلى التنبيه، فكان يقال مثلاً: قاب رمح أو نحو ذلك. وقد قيل: إنه على القلب والمراد: فكان قاي قوس، لأن القاب ما بين القبض إلى السبة، فكل قوس قابان بالنسبة إلى خلفته. وقوله: «أو أدنى» أي أقرب. قال الزجاج: خاطب الله العرب بما أقوا، وللمنى فيما تقدرون أنتم عليه، والله تعالى عالم بالأشياء على ما هي عليه لا ترد عنه. وقيل: «أو» بمعنى «بل» والتفسير بل هو أقرب من القدر المذكور، وسيأتي بيان الاختلاف في معنى قوله: «فدلى» في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد، وسليمان هو الشيباني، وزر هو ابن حبيش.

قوله: (عن عبد الله فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحي إلى عبده ما أوحى، قال: حدثنا ابن مسعود أنه رأى جبريل) هكذا أورده، والمراد بقوله: «عن عبد الله» وهو ابن مسعود أنه قال في تفسير هاتين الآيتين ما سذكره، ثم استأنف فقال: «حدثنا ابن مسعود» وليس المراد أن ابن مسعود حدث عبد الله كما هو ظاهر السياق، بل عبد الله هو ابن مسعود. وقد أخرجه في سياقه. ولا إشكال في سياقه. وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق سليمان بن داود الهاشمي عن عبد الواحد بن زياد عن الشيباني قال: «سألت بن حبيش عن قول الله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ فقال: قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فذكره».

باب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْخَى إِلَى عَيْبِهِ مَا أَوْخَى﴾ [١٠]

٨٥٧ - حَدَّثَنَا ظَلْقُ بْنُ عَدَمٍ: حَدَّثَنَا زَيْدَةُ: عَنِ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ زُرَّارَ، عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى. فَأَوْخَى إِلَى عَيْبِهِ مَا أَوْخَى﴾.

قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّهُ مَحْمُودٌ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّ بَالِيَةِ جَنَاحَ: [راجع: ٣٢٣٢. أخرجه مسلم: ١٧٤].

قوله: (باب قوله تعالى: فأوحي إلى عبده ما أوحى) ثبت هذه الترجمة لأبي ذر وحده، وهي عند الإسماعيلي أيضاً وأورد في حديث ابن مسعود المذكور في الذي قبله. قوله: (أنه محمد) الضمير للمبدل المذكور في قوله تعالى: ﴿إلى عبده﴾ ووقع عند أبي ذر «أن عمداً رأى جبريل» وهذا أوضح في المراد. والحاصل أن ابن مسعود كان يذهب في ذلك إلى أن الذي رآه النبي صلى الله عليه وسلم هو جبريل كما ذهب إلى ذلك

الدوام. بل مراد من أثبت له أنه رآه بقلبه أن الرؤية التي حصلت له خلقت في قلبه كما يخلق الرؤية بالعين لغيره، والرؤية لا يشترط لها شيء خصوص عقلاً ولو جرت العادة بخلقها في العين، وروى ابن خزيمة بإسناد قوي عن أنس قال: «رأى محمد ربه»، وعند مسلم من حديث أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: «نور أنى أراه» ولأحمد عنه، قال: «رأيت نوراً» وابن خزيمة عنه قال: «رآه بقلبه ولم يره بعينه». وبهذا يتبين مراد أبي ذر بذكره النور أي النور حال بين رؤيته له يصبره، وقد رجح القرطبي في «المفهم» قول الوقت في هذه المسألة وعزاه لجماعة من المحققين، وقواه بأنه ليس في الباب دليل قاطع، وغاية ما استدلل به للطائفتين ظواهر متعارضة قابلة للتأويل، قال: وليست المسألة من العمليات فيكتب فيها بالأدلة الظنية، وإنما هي من المعقولات فلا يكتب فيها إلا بالدليل القطعي وجنح ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» إلى ترجيح الإثبات وأطلب في الاستدلال لما بما يطول ذكره، وحمل ما ورد عن ابن عباس على أن الرؤية وقعت مرتين مرة بعينه ومرة بقلبه، وفيما أورثته من ذلك مفتح. وعن أثبت الرؤية لنبينا صلى الله عليه وسلم الإمام أحمد فروى الخلاف في «كتاب السنة» عن المروزي قلت لأحد إنهم يقولون: إن عائشة قالت: «من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية» فبأي شيء يدفع قولها؟ قال: يقول النبي صلى الله عليه وسلم رأيت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم أكبر من قولها. وقد أنكر صاحب «الهدى» على من زعم أن أحد قال: رأى ربه بعينه رأسه قال: وإنما قال مرة رأى محمد ربه وقال مرة بقوله: وحكى عنه بعض المتأخرين رآه بعيني رأسه وهذا من تصرف الحاكم، فإن نصوبه موجودة.

ثم قال: ينبغي أن يعلم الفرق بين قولهم كان الإسراء تماماً وبين قولهم: كان بروحه دون جسده فإن بينهما فرقاً، فإن الذي يراه الناس قد يكون حقيقة بأن تصعد الروح مثلاً إلى السماء، وقد يكون من سبب المثل أن يرى الناس ذلك وروحه لم تصعد أصلاً، فيحتمل من قال: أسرى بروحه ولم يصعد جسده أراد أن روحه خرج بها حقيقة فصعدت ثم رجعت وجسده باق في مكانه خرقاً للعادة، كما أنه في تلك الليلة شق صدره واتام وهو حي يقظان لا يبعد بذلك أماً انتهى. وظاهر الأخبار الواردة في الإسراء تأييد الحمل على ذلك، بل أسرى بجسده وروحه وخرج بهما حقيقة في اللحظة لا متناً ولا استغراقاً، والله أعلم. وأنكر صاحب «الهدى» أيضاً على من زعم أن الإسراء تعدد واستند إلى استبعاد أن يتكرر قوله: «فرض عليه حسين صلاة» وطلب التخفيف إلى آخر القصة فإن دعوى التعدد تستلزم أن قوله تعالى: «أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي» أن فريضة الحسين وقعت بعد أن وقع التخفيف، ثم وقع سؤال التخفيف والإجابة إليه وأعيد «أمضيت فريضتي» إلى آخره انتهى. وما أطنأ أسداً عن قال بالتعدد يلتزم إعادة مثل ذلك بقطة، بل يجوز وقوع مثل ذلك تماماً ثم وجود بقطة كما في قصة المبعث، وقد تقدم تقريرها. ويجوز تكرير إنشاء الرؤية ولا تبدل العادة تكرير وقوعه كاستفناح السماء وقول كل نبي ما نسب إليه، بل الذي يظن أنه تكرر مثل حديث أنس رحمه «بينما أنا قاعد إذ جاء جبريل فوكز بين كفي فقمعت إلى شجرة فيها مثل وكري الطائر فقمعت في أحدهما وقعد جبريل في الأخرى فسمت وارفتعت حتى سدت الحافقين وأنا أقبل طرفي ولو شئت أن أمس السماء لمسست، فالتفت إلي جبريل كأنه جلس لأجلي وفتح باباً من أبواب السماء فرأيت النور الأعظم وإذا فوهه الحجاب وفوقه الدر والياقوت، فأوحي إلى عبده ما أوحى» أخرجه البيهقي وقال: تفرد به الحفارت بن عمير وكان بصيراً مشهوراً. قلت: وهو من رجال البخاري.

قوله: (وما كان ليشعر أن يكلمه الله إلا روحاً أو من وراء حجاب) هو دليل ثان استدلت به عائشة على ما ذهب إليه من نفسي الرؤية، وتقريره أنه سبحانه وتعالى حصر تكليمه لغيره في ثلاثة أوجه، وهي الوحي بأن يلقى في روعه ما يشاء، أو يكلمه بواسطة من وراء حجاب، أو يرسل إليه رسلاً فيبلغه عنه، فيستلزم ذلك انتفاء الرؤية عنه حالة التكلم. والجواب أن ذلك لا يستلزم نفي الرؤية مطلقاً قاله القرطبي، قال: وعامة ما يقتضي نفي تكليم الله على غير هذه الأحوال الثلاثة، فيجوز أن التكليم لم يقع حالة الرؤية.

قوله: (ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب، ثم قرأت: وما لتدري نفس ماذا تكسب غداً إلخ) تقدم شرح ذلك واضحاً في تفسير سورة لقمان.

قوله: (ومن حدثك أنه كتم فقد كذب، ثم قرأت: يا أيها الرسول بلغ الآية) يأتي شرحه في كتاب التوحيد.

قوله: (ولكن رأى جبريل في صورته مرتين) في رواية الكشميهني «ولكنه» وهذا

كالبهمور، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس، ولقظه فيه زيادة: «كان يلت السوق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبده» واختلف في اسم هذا الرجل، فروى الفاكهي من طريق جهماد قال: «كان رجل في الجاهلية على صخرة بالطائف وعليها له غنم، فكان يسلم من رسلها ويأخذ من زبيب الطائف والأقط فيجمل منه حيساً ويطعم من هر به من الناس، فلما مات عبده» وكان جهماد يقرأ اللات مشددة. ومن طريق ابن جريج نحوه، قال: وزعم بعض الناس أنه عامر بن الظرب انتهى. وهو بضع الظاه المشالة وكسر الراء ثم موحدة وهو المدلواني بضم المهملة وسكون الدال، وكان حكم العرب في زمانه، وفيه يقول شاعرهم: «ومنا حكم يقضي، ولا يتنقض ما يقضي» وحكى السهيلي أنه عمرو بن لحي بن قمعة بن إلياس بن مضر، قال: ويقال: هو عمرو بن لحي وهو ربيعة بن حارثة وهو والد خزاعة انتهى.

وحرف بعض الشراح كلام السهيلي وطن أن ربيعة بن حارثة قول آخر في اسم اللات، وليس كذلك، وإنما ربيعة بن حارثة اسم لحي فيما قيل، والصحيح أن اللات غير عمرو بن لحي، فقد أخرج الفاكهي من وجه آخر عن ابن عباس أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمته، ولكنه دخل الصخرة فعبدها ويترأ عليها بيتاً. وقد تقدم في مناقب قريش أن عمرو بن لحي هو الذي حلل العرب على عبادة الأصنام، وهو يولد هذه الرواية. وحكى ابن الكلبي أن اسمه صرمة بن غنم، وكانت اللات بالطائف وتقول: بنخلة وتقول: بكعاط، والأول أصح. وقد أخرجه الفاكهي أيضاً من طريق مقسم عن ابن عباس، قال هشام بن الكلبي: كانت مناة أقدم من اللات فهدمها عليّ عام الفتح بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت اللات أحدث من مناة فهدمها الغيرة بن شعبة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت المزي أحدث من اللات وكان النبي يلقبها ظالم بن سعد بوادي غلة فوق ذات عرق فهدمها خالد بن الوليد بأمر النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح.

الحديث الثاني:

قوله: ﴿فقال في حلفه﴾ أي في بيته. وعند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث سعد بن أبي وقاص ما يشبه أن يكون سبباً لحديث الباب، فأخرجوا من طريق مصعب بن سعد عن أبيه قال: «كنا حديث عهد بجاهليتنا، فحلفت باللات والعزى، فقال لي أصحابي: بش ما قلت، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له» الحديث. قال الخطابي: اليمين إما تكون بالمعبود العظيم، فإذا حلف باللات وغمرها فقد ضاعى الكفار، فأمر أن يتدارك بكلمة التوحيد. وقال ابن العربي: من حلف بها جاداً فهو كافر، ومن قالها جاهلاً أو ذملاً يقول: لا إله إلا الله يكفر الله عنه ويرد قلبه عن السهو إلى الذكر ولسانه إلى الحق ويضي عنه ما جرى به من الغفر.

قوله: ﴿ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليصدق﴾ قال الخطابي: أي بالمال الذي كان يريد أن يقامر به، وتقول: يصدقه ما تكفر عنه القول الذي جرى على لسانه، قال النووي: وهذا هو الصواب، وعليه يدل ما في رواية مسلم: «فليصدق بشي» وزعم بعض الخفية أنه يلزم كفارة يمين وفيه ما فيه. قال صياص: في هذا الحديث حجة للجمهور أن العزم على المصيبة إذا استقر في القلب كان ذنباً يكتب عليه، بخلاف الخطأ الذي لا يستمر. قلت: ولا أدري من أين أخذ ذلك مع التصريح في الحديث بصلور القول حيث نطق بقوله: «تعال أقامرك» فدهاه إلى المصيبة، والقمار حرام باتفاق، فالدهاء إلى فعله حرام، فليس هنا عزم مجرد. وسبباً ببقية شرحه في كتاب الأيمان والتندر. ووقع الإلام بمسالة العزم في أوامر الرقاق في شرح حديث «من هم بمسنة».

٣ - باب ﴿وَمَنَاةُ الْبَالِغَةُ الْأُخْرَى﴾ [٢٠]

٤٨٦١ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: مَسِيعُ بْنُ غُرُوةَ: قُلْتُ لِعَلِيشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ بَيْتَةِ الطَّائِفَةِ: أَيُّهَا الْمَثَلِيُّ لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّمَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّمَا وَالْمَرْوَةَ بَيْنَ شَعَارِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]. فَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ.

قَالَ سَفْيَانُ: مَنَاةُ الْمَثَلِيُّ مِنْ قُلَيْدٍ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانٍ: قَالَ غُرُوةُ: قَالَتْ عَلِيشَةُ: نَزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا هُمْ وَعَشَائِرُ قَبْلِ أَنْ يُسْلِمُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَبَلَّةَ.

عائشة؛ والتقدير على رأيه فأوحى أي جبريل إلى عبده أي عبد الله محمد لأنه يرى أن الذي دنا قتل هو جبريل، وأنه هو الذي أوحى إلى محمد. وكلام أكثر المفسرين من السلف يدل على أن الذي أوحى هو الله، أوحى إلى عبده محمد ومنهم من قال: إلى جبريل.

قوله: ﴿له مسعلة جناح﴾ زاد عاصم عن زر في هذا الحديث: «يتناثر من ريشه التهاويل من الدر والياقوت» أخرجه النسائي وابن مردويه، ولفظ النسائي: «يتناثر منها تهاويل الدر والياقوت».

باب ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [١٨]

٤٨٥٨ - حَدَّثَنَا قُيَيْمَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾. قَالَ: رَأَى رُكُوفًا أَحْضَرَ قَدْ مَدَّ الْأَفْقَ. [راجع: ٣٢٢٢].

قوله: ﴿باب لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾ ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر والإسماعيلي، واختلف في الآيات المذكورة قليل: المراد بها جميع ما رأى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء، وحديث الباب يدل على أن المراد صفة جبريل.

قوله: ﴿عن عبد الله بن مسعود لقد رأى﴾ أي في تفسيره هذه الآية.

قوله: ﴿رأى رؤفاً أحضر قد مد الأفق﴾ هذا ظاهره بغير التفسير السابق أنه رأى جبريل، ولكن يوضح المراد ما أخرجه التنايول الحاكم من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: «أبصر نبي الله صلى الله عليه وسلم جبريل عليه السلام على رفرق قد ملا ما بين السماء والأرض» فيجتمع من الحديثين أن الموصوف جبريل والصفة التي كان عليها، وقد وقع في رواية محمد بن فضيل عند الإسماعيلي وفي رواية ابن عيينة عند النسائي كلاهما عن الشيباني عن زر عن عبد الله أنه رأى جبريل له ستماعة جناح قد سد الأفق، والمراد أن الذي سد الأفق الرفرف الذي فيه جبريل، فنسب جبريل إلى سد الأفق مجازاً. وفي رواية أحد الترمذي وصححه من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رأى جبريل في حلة من رفرق قد ملا ما بين السماء والأرض وهذه الرواية يعرف المراد بالرفرف وأنه حلة، ويؤيده قوله تعالى: ﴿تكتئين على رفرق﴾ [الرحمن: ٧٦] وأصل الرفرف ما كان من الدجاج رقيقاً حسن الصنعة، ثم اشتهر استعماله في الستر، وكل ما فضل من شيء فغطف ونهى فهو رفرق، ويقال: رفرق الظاهر بمناحيه إذا بسطها، وقال بعض الشراح: يحتمل أن يكون جبريل بسط أجنحته فصارت تشبه الرفرف، كذا قال، والرواية التي أوردها توضح المراد.

٢ - باب ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ [١٩]

٤٨٥٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحُوَازِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلْتُ سَوِيْقَ الْحَاجِّ.

٤٨٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا جِشَامُ بْنُ يُوْسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَهْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالِ أَقَامِرْكَ، فَلْيَصْدَقْ». [مطهر: ٦١٠٧، ٦٣٠٩، ٦٦٥٠، ٦٦٥٠، ٦٦٥٠ في الأيمان والصلور، باب ٧. أخرجه مسلم: ١٩٤٧].

قوله: ﴿باب أفرأيتم اللات والعزى﴾ ذكر في حديثين:

أحدهما حديث ابن عباس، وأبو الأشهب المذكور في الإسناد هو جعفر بن حيان، وأبو الجوزاء بالجيم والزاي هو أوس بن عبد الله، والإسناد كله بصريون.

قوله: ﴿في قوله اللات والعزى كان اللات رجلاً يلت سوق الحجاج﴾ سقط في قوله «لغير أبي ذر»، وهذا موقوف على ابن عباس: قال الإسماعيلي: هذا التفسير على قراءة من قرأ اللات بتشديد التاء. قلت: وليس ذلك بلازم، بل يحتمل أن يكون هذا أصله وخفف لكثرة الاستعمال، والجمهور على القراءة بالتخفيف. وقد روي التشديد عن قراءة ابن عباس وجماعة من أتباعه، ورويت عن ابن كثير أيضاً، والمشهور عنه التخفيف

قوله: (ولم يذكر ابن علي ابن عباس) أما متابعة إبراهيم بن طهمان فوصلها الإسماعيلي من طريق حصص بن عبد الله النيسابوري عنه بلفظ « أنه قال حين نزلت السورة التي يذكر فيها النجم سجد لها الإنس والجن » وقد تقدم ذكرها في سجود التلاوة، ولما حلت ابن علي فالمراد به أنه حدث به عن أيوب فالمرسل، وأخرجه ابن أبي شيبة عنه، وهو مرسل، وليس ذلك بقادر لالتحاق هذين عن أيوب على وصله وهما عبد الوارث وإبراهيم بن طهمان.

قوله: (والجن والإنس) إما أعاد الجن والإنس مع دخولهم في المسلمين لنفي توهم اختصاص ذلك بالإنس، وسأذكر ما فيه في الكلام على الحديث الذي بعده. قال الكرماني: سجد المشركون مع المسلمين لأنها أول سجدة نزلت فأرادوا معارضة المسلمين بالسجود لمبودهم أو وقع ذلك منهم بلا قصد أو خافوا في ذلك المجلس من شاكلتهم. قلت: والاحتمالات الثلاثة فيها نظر، والأول منها لبعض، والثاني: يخالفه سياق ابن مسعود حيث زاد فيه أن الذي استأمنه منهم أخذ كفاً من حصص فوضع جبهته عليه فإن ذلك ظاهر في القصد، والثالث أبعد إذ للمسلمون حيثما هم الذين كانوا خاضعين من المشركين لا العكس، قال: وما قيل من أن ذلك بسبب إلقاء الشيطان في أثناء قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحة له عقلاً ولا نقلاً، انتهى. ومن تأمل ما أوردته من ذلك في تفسير سورة الحج عرف وجه الصواب في هذه المسألة بحمد الله تعالى.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود وأبو أحمد للذكر في إسناده هو محمد بن عبد الله بن الزبير.

قوله: (أول سورة أنزلت فيها سجدة والنجم، قال فسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي لا فرغ من قراءتها، وقد قُتِبَتْ في تفسير الحج من حديث ابن عباس بيان ذلك والسبب فيه. ووقع في رواية ذكرها بن أبي إسحاق في أول هذا الحديث « أن أول سورة استعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ على الناس النجم » وله من رواية زهير بن معاوية « أول سورة قرأها على الناس النجم ».

قوله: (ولا جلال) في رواية شعبة في سجود القرآن « فما بقي أحد من القوم إلا سجد فآخذ رجل من القوم كفاً من حصص » وهذا ظاهره تميم مسجودهم، لكن روى السائي بإسناد صحيح عن المطلب بن أبي وداعة قال: « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة والنجم فسجد وسجد من عنده، وأبى أن أسجد » ولم يكن يومئذ أسلم « قال المطلب: فلا أدع السجود فيها أبداً » فيعمل تميم ابن مسعود على أنه بالنسبة إلى من أطلع عليه.

قوله: (كفاً من ثواب) في رواية شعبة « كفاً من حصص أو ثواب ».

قوله: (فسجد عليه) في رواية شعبة « فرقه إلى وجهه فقال: يكفيني هذا ».

قوله: (فرايته بعد ذلك قل كافرًا) في رواية شعبة « قال عبد الله بن مسعود: لقد رأيته بعد ثل كافرًا ».

قوله: (وهو أمية بن خلف) لم يقع ذلك في رواية شعبة، وقد وافق إسرائيل على تسببه ذكرها بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عند الإسماعيلي وهذا هو المعتمد، وعند ابن سعد أن الذي لم يسجد هو الوليد بن المغيرة قال: وقيل: سعيد بن العاص بن أمية، قال: وقال بعضهم: كلاهما جميعاً، وجزم ابن بطال في « باب سجود القرآن » بأنه الوليد، وهو عجيب منه مع وجود التصريح بأنه أمية بن خلف ولم يقتل بيدر كافرًا من الذين سموا عنه غيره. ووقع في تفسير ابن حبان أنه أبو لب، وفي « شرح الأحكام لابن بزة » أنه منافق، ورد بأن القصة وقعت بمكة بلا خلاف ولم يكن اتفاق ظهر بعد، وقد جزم الواقدي بأنها كانت في رمضان سنة خمس، وكانت للمهاجرة الأولى إلى الحبشة خرجت في شهر رجب فلما بلغهم ذلك رجعوا فوجدوهم على حالهم من الكفر فهاجروا الثانية، ويحتمل أن يكون الأربعة لم يسجدوا، والتميم في كلام ابن مسعود بالنسبة إلى ما أطلع عليه كما قلت في المطلب، لكن لا يفسر الذي في حديث ابن مسعود إلا بأمية لما ذكرته، والله أعلم.

٥٤ - سورة القم: ﴿الْقُرْبَتِ السَّاعَةِ﴾ [١]

قال مجاهد: ﴿مُسَوِّرٌ﴾ [٧]: فإيهب. ﴿مُرْدَجَرٌ﴾ [٤]: مَسَاوٍ ﴿وَارْدَجَرٌ﴾ [٩]: فاستطير جَوَاً ﴿مُسَرٌّ﴾ [١٣]: أضلاع السفيينة ﴿لَمَسَنَ كَانَ كُيُورٌ﴾ [١٤]: يَقُولُ: كُيُورٌ لَهْ جَزَاءٌ مِنَ اللَّهِ. ﴿مُخَضَّرٌ﴾ [٢٨]:

وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِمَّنْ كَانَ يُهْلُ لِسَانَهُ، وَمَتَا صَنَعَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، قَالُوا يَا نَبِيَّ اللَّهِ، كَمَا لَا نَطُوفُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ نَعْتَظِمُ لِسَانَهُ نَحْوَهُ. [رواجع: ١٦٤٣]. أخرجه مسلم: [١٢٧٧].

قوله: (ومتاة الطائفة الأخرى) سقط « باب » لنفي أبي ذر، وقد تقدم شرح مناة في سورة البقرة، وقرأ ابن كثير وابن عيص « مناة » بالمد والممز.

قوله: (قلت لعائشة رضي الله عنها فقالت: كذا أوردته مختصراً وتقدم في تفسير البقرة بيان ما قال، وأنه سأل عن وجوب السعي بين الصفا والمروة مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ نَعْتَظِمُ لِسَانَهُ﴾ الآية وجواب عائشة له وفيه قولها إلى آخره.

قوله: (من أهل لسان) أي لأجل مناته، في رواية غير أبي ذر « بمناة » بالمرحنة بدل اللام، أي أهل عندها أو أهل باسمها.

قوله: (قال صفوان: مناة بالمشعل) يفتح المسحمة واللام الغلبة ثم لام ثانية، وهو موضع من قديد من ناحية البحر، وهو الجبل الذي يهبط منه إليها.

قوله: (من قديد) بالفتح والمهمله مضمر، هو مكان معروف بين مكة والمدينة.

قوله: (وقال عبد الرحمن بن عمار) أي ابن مسافر (عن ابن شهاب) هو الزمري، وصله الذهلي والطحاوي من طريق عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد الرحمن بطوله.

قوله: (نزلت في الأنصار كانوا هم وغسان قبل أن يسلموا يهلون لسانه مطه) أي مثل حديث ابن عينة الذي قبله. وأخرج الفاكهي من طريق ابن إسحاق قال: «نصب عمرو بن لحي مناة على ساحل البحر على ملي قديد يجيرونها ويحطون بها إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها، فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة.

قوله: (وقال معمر: إلح) وصله الطبري عن الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مطولاً، وقد تقدم الحديث بطوله من وجه آخر عن الزمري في كتاب الحج.

قوله: (صنم بين مكة والمدينة) قد تقدم بيان مكانه، وهو بين مكة والمدينة كما قال.

قوله: (عظيماً لسانه نحو) بقية عند الطبري « فقل علينا من حرج أن نطوف بهما » الحديث وفيه « قال الزمري: فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر حديثه عن رجال من أهل العلم » وفي آخره « نزلت في الفريقين كليهما: من طاف ومن لم يطف ».

٤ - باب ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ [٦٢]

٤٨٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّجْمِ، وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمَشْرِكُونَ، وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ. [رواجع: ١٠٧١].

تَابَعَهُ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَلِيٍّ ابْنَ عَبَّاسٍ.

٤٨٦٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ قَالَ: أَوَّلُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ فِيهَا سَجْدَةٌ « وَالنَّجْمِ ». قَالَ: فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَجَدَ مَنْ خَلْفَهُ إِلَّا رَجُلًا، رَأَيْتُهُ أَخَذَ كَفًّا مِنْ ثَوْبِهِ فَسَجَدَ عَلَيْهِ، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قِيْلَ كَافِرًا، وَهُوَ أُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ. [رواجع: ١٠٦٧]. أخرجه مسلم: [٥٧٦].

قوله: (باب فاسجدوا لله واعبدوا) في رواية الأصيلي « واسجدوا » وهو غلط.

قوله: (سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس، تبعه ابن طهمان عن أيوب) في رواية أبي ذر إبراهيم بن طهمان.

يَحْضُرُونَ الْمَاءَ.

وَقَالَ ابْنُ جَبْرِ: ﴿مُهْطِئِينَ﴾ [٨]: التَّسَلُّونَ الْعَجَبَ السَّرَّاحَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿فَتَاطَعَى﴾ [٢٩]: فَتَاطَعَهَا يَدُهُ فَنَقَرَهَا. ﴿الْمُحْظَرُ﴾ [٣١]: كَجَبْطَارٍ مِنَ الشَّجَرِ مُحْتَرَقٍ. ﴿الْأُذْجَرُ﴾ [٩]: الْفَيْلُ مِنَ زَجَرَتْ. ﴿كَبِيرُ﴾ [١٤]: قُلْنَا بِهِ وَهُمْ مَا قُلْنَا جَزَاءً لِمَا صَنَعَ بَنُو حِمْيَرَ وَأَصْحَابِيهِ. ﴿مُسْتَقَرُّ﴾ [٣]: عَذَابٌ حَقٌّ. يُقَالُ: الْأَشْرُ الْمَرْحُ وَالْمَجْزَرُ.

(سورة القوت الساعة. بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لم يدر، لغيره ﴿اقتربت الساعة﴾ [الفر: ١] حسب، وتسمى أيضاً سورة الفر.

وتسمى أيضاً سورة الفر.

قوله: (وقال مجاهد: مستمر ذاهب) وصله القرطبي بلفظه من طريقه ولفظه «في قوله: ﴿اقتربت الساعة وانتشيت القمر﴾ قال: وأراه منشأ فقالوا: هذا سحر ذاهب» وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس، فذكر الحديث المرفوع، وفي آخره «تلا الآية إلى قوله: ﴿سحر مستمر﴾ [الفر: ٢] قال: يقول ذاهب، ومعنى ذاهب أي سيذهب ويصل، وقيل سائر».

قوله: (مزدجر متاع) وصله القرطبي بلفظه من مجاهد في قوله: ﴿ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزدرج﴾ [الفر: ٤] قال: هذا القرآن. ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال: «أحل فيه الحلال وحرم فيه الحرام» وقوله: «متاع» بصيغة الفاعل أي غلبة في الزجر لا مزيد عليه.

قوله: (وازدجر استطر جونا) وصله القرطبي بلفظه من مجاهد فيكون من كلامهم معطوفاً على قولهم مجنون، وقيل: هو من خبر الله عن فعلهم أنهم زجروه.

قوله: (دسر أضلاع السفينة) وصله القرطبي بلفظه من طريق ابن أبي نجیح من مجاهد، وروى ابن المنذر وإبراهيم الحربي في «الغريب» من طريق حسين بن مجاهد عن ابن عباس قال: الألواح ألواح السفينة، والدسر معارضها التي تشد بها السفينة. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ودسر﴾ [الفر: ١٣] قال: المسامر. وبهذا جزم أبو عبيدة. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الألواح مقافيف السفينة والدسر دسرت بمسامير.

قوله: (لن كان كفر يقول: كفر له جزاء من الله) وصله القرطبي بلفظه «لن كان كفر بالله» وهو يشعر بأنه قرأها كفر بفتحين على البناء للفاعل، وسباني توجيه الأول.

قوله: (محضر يحضرون الماء) وصله القرطبي من طريق مجاهد بلفظه «يحضرون الماء إذا غابت الناقة».

قوله: (وقال ابن جبر مهطئين التسلان، الحلب السراج) وصله ابن أبي حاتم من طريق شريك عن سالم الأظفري عن سعيد بن جبير في قوله: ﴿مهطئين إلى الدعاء﴾ [الفر: ٨] قال: هو التسلان، وقد تقدم ضبط التسلان في تفسير الصافات، وقوله: «الحلب» بفتح المعجمة والموحدة بعدها أخرى تفسير التسلان، والسراج تأكيد له. وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿مهطئين قال: ناظرين، وقال أبو عبيدة: المولع للسراج».

قوله: (وقال غيره: فتعاطى فطاعى يده ففقرها) في رواية غير أبي ذر «فطاعها» قال ابن التين: لا أعلم لقوله: فطاعها وجهاً، إلا أن يكون من المقلوب لأن المطر التناول، فكأنه قال: تناولها يده. قلت: ويؤيده ما روى ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس ﴿فتعاطى ففقر﴾ [الفر: ٢٩] تناول ففقر.

قوله: (المحظر كحظار من الشجر محروق) وصله ابن المنذر من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله، ومن طريق سعيد بن جبير قال: التراب يسقط من الحائط. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿كهشيم المحظر﴾ [الفر: ٣١] قال: كرماد محترق. وروى الطبري من طريق زيد بن أسلم قال: «كانت العرب تحمل حظراً على الإبل والمواشي من ييسر الشوك» فهو المراد من قوله: كهشيم المحظر. وروى الطبري من طريق سعيد بن جبير قال: هو التراب المتناثر من الحائط. (صبيه) - حظار بكسر المهملة ويفتحها والظاء للثالة خفيفة.

قوله: (وازدجر الحبل من زجرت) هو قول الفراء، وزاد بعده: صارت تاه الاتصال فيه دالاً.

قوله: (كفر فعلى به وبهم ما فعلنا جزاء لما صنع بنوح وأصحابه) هو كلام الفراء بلفظه، وزاد: يقول: أفرقوا لنوح أي لأجل نوح، وكفر أي أجحد. وعصل الكلام أن الذي وقع بهم من الفرق كان جزاء لنوح وهو الذي كفر أي أجحد، وكذب فجسوزي بذلك لصبره عليهم، وقد قرأ أحد الأعرج «جزاء لمن كان كفر» بفتحين فاللام في لمن على هذا لقوم نوح.

قوله: (مسطر عذاب حق) هو قول الفراء، وعند ابن أبي حاتم بعنه عن السدي، وعند عبد بن حيد عن قتادة في قوله: ﴿عذاب مستمر﴾ [الفر: ٣٨] استقر بهم إلى نار جهنم. ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد قال: ﴿وكل أمر مسطر﴾ [الفر: ٣] قال: يوم القيامة. ومن طريق ابن جريج قال: مسطر بأهله.

قوله: (ويقال الأشر المرح والتجبر) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿سيعلمون غداً من الكذاب الأشر﴾ [الفر: ٢٦] قال: الأشر المرح والتجبر. وربما كان من النشاط، وهذا على قراءة الجمهور. وقرأ أبو جعفر بفتح المعجمة وتشديد الواو أفضل تفضيل من الشر، وفي الشواذ قراءة أخرى، والمراد بقوله غدا يوم القيامة.

١ - باب ﴿وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ. وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا﴾ [١-٢]

٤٨٦٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَقْمَرٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَنْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةً فَوْقَ الْجَبَلِ، وَفِرْقَةً دُونَهُ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشْهَلُوا». [رواه: ٣٦٦٦. أخرجه مسلم: ٢٨٠٠].

٤٨٦٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَقْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَنْشَقَّ الْقَمَرُ وَنُحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَارَ فِرْقَتَيْنِ، فَقَالَ: لَنَا: «أَشْهَلُوا أَشْهَلُوا». [رواه: ٣٦٦٦. أخرجه مسلم: ٢٨٠٠].

٤٨٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ عِزْأَلٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَنَسِيٍّ، أَنَّ اللَّهَ عَنَّمَا قَالَ: أَنْشَقَّ الْقَمَرُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ. [رواه: ٣٦٦٨. أخرجه مسلم: ٢٨٠٢].

٤٨٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلَ أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يُبَيِّنُوا آيَةً، فَأَرَاهُمُ انْتِشَاقَ الْقَمَرِ. [رواه: ٣٦٣٧. أخرجه مسلم: ٢٨٠٢].

٤٨٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَنْشَقَّ الْقَمَرُ فِرْقَتَيْنِ. [رواه: ٣٦٣٧. أخرجه مسلم: ٢٨٠٢].

قوله: (باب وانشق القمر، وإن يروا آية يعرضوا) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر. ثم ذكر حديث انتشاق القمر من وجهين عن ابن مسعود وفيه «فريقين» ومن حديث ابن عباس «انشق القمر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم». ويكره فيه هو ابن مضر، وجعفر هو ابن ربيعة. ومن حديث أنس «سأل أهل مكة أن يريهم آية» وقد تقدم شرحه. ومن وجه آخر عن أنس «انشق القمر فريقين» وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل السيرة النبوية.

٢ - باب ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفُورٌ

وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مَذْكُرٍ﴾ [١٤ - ١٥]

قَالَ قَتَادَةُ: أَخْبَى اللَّهُ سَيِّئَةَ نُوْحٍ حَتَّى أَفْرَكَهَا أَوَّلَ ذَلِكَ الْأَمَةِ.

٤٨٦٩ - حَدَّثَنَا حُفَيفُ بْنُ غَيْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾. [راجع: ٣٣٤١. أخرجه مسلم: ٨٢٣ مطولاً].

باب ﴿ وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذَّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ [١٧]

قَالَ مُجَاهِدٌ: يَسْرُنَا: يَسْرُونَا هَوْنًا قِرَاءَةً.

٤٨٧٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾. [راجع: ٣٣٤١. أخرجه مسلم: ٨٢٣، مطولاً].

باب ﴿ أَحْجَارٌ نَحْلُ مُنْقَعٍ.

كَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنَذِيرٍ ﴾ [٢٠ - ٢١]

٤٨٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا سَأَلَ الْأَسْوَدَ: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ أَوْ ﴿ مُدْكِرٍ ﴾؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقْرَؤُهَا: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾. قَالَ: وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَؤُهَا: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾. [راجع: ٣٣٤١. أخرجه مسلم: ٨٢٣، فيه بعض الاختلاف].

٣ - باب ﴿ فَكُنَّا نَا كَهَيْمِ الْمَخْطَرِ. وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ

لِلذَّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ [٣١ - ٣٢]

٤٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي خَيْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَرَأَ: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ الْآيَةَ. [راجع: ٣٣٤١. أخرجه مسلم: ٨٢٣، مطولاً].

٤ - باب ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ

فَلَذُّوا عَذَابِي وَنَذِيرٍ ﴾ إِلَى ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ [٣٨ - ٤٠].

٤٨٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾. [راجع: ٣٣٤١. أخرجه مسلم: ٨٢٣، مطولاً].

٤٨٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾. [راجع: ٣٣٤١. أخرجه مسلم: ٨٢٣، باختلاف].

قوله: (باب تجري بأعيننا جولة لمن كان كفى زاد غير أبي ذر الآية التي بعدها، وهي التي تناسب قول قتادة المذكور فيه.

قوله: (قال قتادة: أبقي الله سفينة نوح حتى أدرَكها أوائل هذه الأمة) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بلفظه وزاد «على الجودي». وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق سعيد عن قتادة قال: «أبقي الله السفينة في أرض الجزيرة عبرة وآية حتى نظر إليها أوائل هذه الأمة نظراً، وكم من سفينة بعدها فصرلت ومعداً».

قوله: (عن الأسود) في الرواية التي بعده ما يدل على سماع أبي إسحاق له منه.

قوله: (أنه كان يقرأ فهل من مدكر) أي بالبدل المهيمة، وسبب ذكر ذلك أن بعض السلف قرأها بالمعجمة، وهو مقول أيضاً عن قتادة. ثم ذكر المصنف لهذا الحديث خمس تراجم في كل ترجمة آية من هذه السورة، ومدار الجميع على أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد، وساق في الجميع الحديث المذكور ليبين أن لفظ «مدكر» في الجميع واحد. وقد تكرر في هذه السورة قوله: ﴿ فهل من مدكر ﴾ بحسب تكرار القصص من

٥ - باب قوله: ﴿ سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ [٤٥]

٤٨٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غَفَّارُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَهُوَ فِي قَبْرِ يَوْمَ بَنِي: وَاللَّهِ إِنِّي أَنْشِئُكَ هُنْكَ وَوَعْدَكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَتَأْتِيكَ بِغَدِ الْيَوْمِ». فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْحَقْتَ عَلَى رُكْبِكَ، وَهُوَ يَجِبُ فِي النَّزْعِ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿ سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾. [راجع: ٢٩١٥].

قوله: (باب قوله: سيهزم الجمع الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة بدر، وقد تقدم بيانه في الفذائي.

وقوله: (حدثنا محمد بن حوشب) هو محمد بن عبد الله نسب بلده، وثبت كذلك لغير أبي ذر.

وقوله: (ح) وحدثني محمد حدثنا عفان بن مسلم) كذا للاكثر، ومحمد هو الذهلي وسقط لابن السكن نصار عن البخاري حدثنا عفان.

(تبيه): هذا من مرسلات ابن عباس لأنه لم يحضر القصة، وقد روى عبد الوزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة «أن حمر قال: لما نزلت ﴿ سيهزم الجمع ويولون الدبر ﴾ جعلت أقول: أي جمع يهزم؟ فلما كان يوم بدر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يثب في الدرع وهو يقول: ﴿ سيهزم الجمع ﴾ الآية «فكان ابن عباس حمل ذلك من عمر، وكان عكرمة حله عن ابن عباس عن عمر، وقد أخرج مسلم من طريق سماك بن الوليد عن ابن عباس: حدثني عمر ببعضه».

٦ - باب قوله: ﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ

وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ ﴾ [٤٦]

يَحْيَى بْنُ الْمَرْكَزَةِ.

٤٨٧٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ سَاهِلٍ قَالَ: إِنِّي عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: لَقَدْ أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ بَمَكَّةَ، وَإِنِّي لَخَائِرَةُ الْقَبْرِ: ﴿ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ ﴾. [المر: ٤٩٩٣].

٤٨٧٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَهُوَ فِي قَبْرِ لَيْلَةِ يَوْمَ بَنِي أَنْشِئُكَ هُنْكَ وَوَعْدَكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي جِئْتُكَ لَمْ تَعُدْ بِغَدِ الْيَوْمِ أَبَدًا». فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ وَقَالَ: حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ أَلْحَقْتَ عَلَى رُكْبِكَ، وَهُوَ فِي النَّزْعِ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿ سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ، بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَذَى وَأَمْرٌ ﴾.

[راجع: ٢٩١٥].

مَا يَجْتَنِي قَرِيبَ.

قوله: (باب قوله: ﴿إِلَى السَّاعَةِ مَوْعِدُهُمُ وَالسَّاعَةِ أَمْرٌ﴾ يعني من المراجعة) هو قول الفراء، قال في هذه الآية: معناه أشد عليهم من عذاب يوم بدر، وأمر من المراجعة.

قوله: (يوسف بن ماهك) تقدم ذكره قريباً في سورة الأحقاف.

قوله: (إني عند عائشة أم المؤمنين قالت: لقد نزل على محمد) كذا ذكره هنا مختصراً، وفيه قصة حذفها، وسيأتي مطولاً في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى. ثم ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور في الباب الذي قبله، وإسحاق شيبه فيه هو ابن شاهين، وخالد الأول هو الطحان، والذي فرقه هو خالد الحذاء.

٥٥ - سورة الرحمن

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَحْسَبَانِ﴾ [٥]: كَحَسَبَانِ الرَّحْمَى.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿وَأَلِيمُوا الْوَزْنَ﴾ [٩]: يُرِيدُ لِسَانَ الْمِيزَانِ. وَالْعَصْفُ: بَقْلُ الزُّرْعِ إِذَا قُطِعَ مِنْهُ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَذْرُكَ ذَلِكَ الْعَصْفُ، وَالرِّيحَانُ: رِزْقُهُ وَالْحَبُّ الَّذِي يُؤْكَلُ مِنْهُ، وَالرِّيحَانُ: فِي كَلَامِ الْقَرِيبِ الرُّزْقُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْعَصْفُ يُرِيدُ: الْمَأْكُولُ مِنَ الْحَبِّ، وَالرِّيحَانُ: النَّضِيجُ الَّذِي لَمْ يُؤْكَلْ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْعَصْفُ وَرَقُ الْحِطَّةِ.

وَقَالَ الضَّحَّاكُ: الْعَصْفُ النَّيُّ.

وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ: الْعَصْفُ أَوَّلُ مَا يَنْبُتُ، تُسَمَّى النَّبْتُ، هَيَّوْرًا.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْعَصْفُ وَرَقُ الْحِطَّةِ، وَالرِّيحَانُ الرُّزْقُ، وَالْمَارِجُ: اللَّهْبُ الْأَسْفَرُ وَالْأَخْضَرُ الَّذِي يَطْلُو النَّارَ إِذَا أُولِجَتْ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [١٧]: لِلشَّمْسِ فِي الشَّامِ مَشْرِقٌ، وَمَشْرِقٌ فِي الصَّنِيفِ وَرَبِّ الْمَغْرِبَيْنِ: مَغْرِبُهُمَا فِي الشَّامِ وَالصَّنِيفِ. ﴿لَا يَتَيَّانِ﴾ [٢٠]: لَا يَخْتَلِطَانِ. ﴿الْمُنَشَّاتِ﴾ [٢٤]: مَا رُوِّجَ لِقَلْعَةٍ مِنَ السُّفَى، فَأَمَّا مَا لَمْ يَرَوْجَ قَلْعَةً فَلَيْسَ بِمُنَشَّاتٍ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿كَالْفَخَّارِ﴾ [١٤]: كَمَا يَنْشَعُ الْفَخَّارُ: الشَّوْاطِ: لَهَبٌ مِنْ نَارٍ وَنَحَاسٌ [٣٥]: الصُّفْرُ يُصَبُّ عَلَى رُؤُوسِهِمْ، فَيَقْدُبُونَ بِهِ. ﴿وَلَيْسَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [٤٦]: يَهْمُ بِالْمَنْعِيَةِ فَيَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَيَتَوَكَّأُ، وَهُمَا مُنْذَرَاتَانِ [٦٤]: سَوَدَاوَانِ مِنَ الرَّهْيِ.

﴿مُتَصَلِّانِ﴾ [١٦]: طَيْنٌ خِلَافَ بَرْمَلٍ فَتُصَلِّمَلْ كَمَا يُصَلِّمِلُ الْفَخَّارُ، وَيَقَالُ: مُتَيَّنٌ، يُرِيدُونَ بِهِ: صَلٌّ، يَقَالُ: مُتَصَلِّانٌ، كَمَا يَقَالُ: صَرَّ الْبَابُ عِنْدَ الْإِغْلَاقِ وَصَرَّصَ، مِثْلُ كَبَكَيْتُهُ يَنْهِي كَبَيْتُهُ.

﴿فَإَكْبَهُ وَتَخَلَّ وَرَثَانِ﴾ [٦٨]: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ الرُّثَانُ وَالتَّخَلُّ بِالْفَإِكْبَةِ، وَأَمَّا الْقَرَبُ فَإِنَّهَا تَعْدُّهَا فَإِكْبَهُ، فَكَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَاطُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]: فَاتَرَوْهُمْ بِالْمَحَافَظَةِ عَلَى كُلِّ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَعَادَ الْعَصْرَ تَشْدِيدًا لَهَا، كَمَا أَعَادَ التَّخَلُّ وَالرُّثَانُ، وَمِثْلُهَا: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨]: وَقَدْ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿أَفَانِ﴾ [٤٨]: أَغْصَانِ. ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانِ﴾ [٥٤]:

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿قَبَائِيْ آلَاءِ﴾ [١٣]: يَقْوِيهِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿رَبِّكُمْ تَكْلِفَانِ﴾ [١٣]: يَنْهِي الْجَنَّ وَالْإِنْسَ.

وَقَالَ أَبُو الذُّرِّيَّاءُ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [٢٩]: يَنْفِيهِ ذَنْبًا، وَيَكْشِفُ كَرْبًا، وَيَتَوَقَّعُ قَوْمًا، وَيَضَعُ آخَرِينَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بَرْزَخٌ﴾ [٢٠]: حَاجَزٌ. الْأَنَامُ: الْخَلْقُ. ﴿نَضَاحَاتٍ﴾ [٦٦]: قَبَاضَاتٍ. ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ [٧٨]: ذُو الْعَظَمَةِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مَارِجٌ﴾ [١٥]: خَالِصٌ مِنَ النَّارِ، يَقَالُ: مَرَجَ الْأَمِيرُ رَجْعَتَهُ إِذَا خَلَعَهُ يَمْدُو بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، مِنْ مَرَجَتْ دَابِكُ تَوَكَّعَتْهَا، وَيُقَالُ: مَرَجَ أَمْرُ النَّاسِ مَرِجًا ﴿إِ: ٥﴾: فَلَيْسَ. ﴿مَرَجٌ﴾ [١٩]: اخْتَلَطَ الْبُحْرَانُ، مِنْ مَرَجَتْ دَابِكُ: تَوَكَّعَتْهَا. ﴿سَفَرٌ لَكُمْ﴾ [٣١]: سَخَابِكُمْ، لَا يَسْفَلُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْقَرِيبِ، يَقَالُ: لَا تَفَرَّغَنَّ لَكَ، وَمَا بِهِ شَغْلٌ، يَقُولُ: لَا تَخْلُتْ عَلَى غَيْرِكَ.

قوله: (سورة الرحمن) كذا هم، زاد أبو ذر البسملة، وأكثر عدوا ﴿الرحمن﴾ آية وقالوا هو غير مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، وقيل: تمام الآية ﴿علم القرآن﴾ وهو الخبر.

قوله: (وقال مجاهد: بحسبان كحسبان الرحي) ثبت هذا لأبي ذر وحده، وقد تقدم في يده الحلق بأبسط منه.

قوله: (وقال غيره: ﴿وَأَلِيمُوا الْوَزْنَ﴾ يريد لسان الميزان) سقط «وقال غيره» لغير أبي ذر، وهذا كلام الفراء بلفظه، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي المنيرة قال: «رأى ابن عباس رجلاً يزعم أنه أرواح، فقال: أقم اللسان، كما قال الله تعالى: وَأَلِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ». وأخرج ابن المنذر من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: ﴿وَأَلِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحن: ٩] قال: اللسان.

قوله: (والعصف بقل الزرع إذا قطع منه شيء قبل أن يذرك فذلك العصف، والريحان رزقه، والحب الذي يؤكل منه، والريحان في كلام العرب الرزق) هو كلام الفراء أيضاً لكم ملخصاً، ولفظه: العصف فيما ذكروا بقل الزرع، لأن العرب تقول: خرجنا نصف الزرع إذا قطعوا منه شيئاً قبل أن يذرك، والباقي مثله لكن قال: والريحان رزقه وهو الحب إلخ، وزاد في آخره: قال: ويقولون: خرجنا نطلب ربحان الله. وأخرج الطبري من طريق المعري عن ابن عباس قال: العصف ورق الزرع الأخضر الذي قطعوا رؤوسه، فهو يسمى العصف إذا يس. ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس: العصف أول ما يخرج الزرع بقلًا.

قوله: (وقال بعضهم: العصف يريد المأكول من الحب، والريحان النضيج الذي لم يؤكل) هو بقية كلام الفراء بلفظه. ولابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال: العصف البر والشعير، ومن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: الريحان حين يستوي الزرع على سوقه ولم يسبل.

قوله: (وقال غيره: العصف ورق الحنطة) كذا لأبي ذر، وفي رواية غيره: وقال مجاهد العصف ورق الحنطة، والريحان الرزق. وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه مرفوعاً قال: العصف ورق الحنطة، والريحان الرزق.

قوله: (وقال الضحاك: العصف الجبن) وصله ابن المنذر من طريق الضحاك بن مزاحم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله.

قوله: (وقال أبو مالك: العصف أول ما ينبت، تسمية النبط هيوراً) وصله عبد بن حميد من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي مالك بهذا، وأبو مالك هو الغفاري كوفي تابعي ثقة، قال أبو زرعة: لا يعرف اسمه، وقال غيره: اسمه غزوان بمجتمتين، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع. والنبط يفتح التوّن والموحدة ثم طاء مهمله هم أهل الغلظة من الأعاجم؛ وكانت أمكاهم بسواد العراق والبطائع، وأكثر ما يطلق على أهل

قوله: (صدهامتان: سوداوان من الري) وصله الفريابي، وقد تقدم في بدء الخلق.

قوله: (صلصال: طين خلط برمل فصاصل رخ) تقدم في أول بدء الخلق، وسقط لأي ذكر هنا.

قوله: (فيهما فاكهة ونخل ورمان. قال بعضهم: ليس الرمان والنخل بالفاكهة، وأما العرب فإنها تعدهما فاكهة كقوله عز وجل: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [الحج] قال شيخنا ابن الملقن: البض المذكور هو أبو حنيفة. وقال الكرماني قيل: أراد به أبو حنيفة. قلت: بل نقل البخاري هذا الكلام من كلام الفراء ملخصاً ولقطه: قوله تعالى: ﴿فيهما فاكهة ونخل ورمان﴾ [الرحن: ٦٨] قال بعض المفسرين: ليس الرمان ولا النخل من الفاكهة، قال: وقد ذهبوا في ذلك مذهباً. قلت: نسب الفراء لبعض المفسرين وأشار إلى توجيهه ثم قال: ولكن العرب تجعل ذلك فاكهة، وإنما ذكرها بعد الفاكهة كقوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة إلخ﴾ [البقرة: ٢٣٨] والحاصل أنه من عطف الخاص على العام كما في المثالين اللذين ذكرهما. واعترض بأن قوله هنا فاكهة نكرة في سياق الإثبات فلا عموم، وأجيب بأنها سيئت في مقام الامتنان تشبهاً، أو المراد بالعام هنا ما كان شاملاً لما ذكر بعده. وقد وهم بعض من تكلم على البخاري فنسب البخاري للهم، وما علم أنه تبع في ذلك كلام إمام من أئمة اللسان العربي. وقد قع لصاحب «الكشاف» نحو ما وقع للفراء وهو من أئمة الفن البلاغي فقال: فإن قلت: لم عطف النخل والرمان على الفاكهة وهما منها؟ قلت: اختصاصاً وبياناً لفضلهما كأنهما ما كان لهما من الزية جنسان آخران كقوله: ﴿وجبريل وميكائيل﴾ [البقرة: ٢٢] بعد الملائكة.

قوله: (وقال غيره: إلهان إلهسان، وجنى الجنين دان ما يحيى قريب) سقط هذا لأي ذكر هنا، وقد تقدم في صفة الجنة.

قوله: (وقال الحسن: إلهي آلاء نعمه) وصله الطبري من طريق سهل السراج عن الحسن.

قوله: (وقال قتادة: ويكما تكلمان يعني الجن والإنس) وصله ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة.

قوله: (وقال أبو الدرداء: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ يعني ذنباً ويكشف كرباً ويرفع قوماً ويضع آخرين) وصله المصنف في «التاريخ» وابن حبان في «الصحیح» وابن ماجه وابن أبي حاتم والطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً، وأخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء موقوفاً، وللرفوع شاهد آخر عن ابن عمر أخرجه الزيلعي، وآخر عن عبد الله بن منيب أخرجه الحسن بن سفيان والبيهقي وابن جبر والطبراني.

قوله: (وقال ابن عباس: يبرز حاجز، الأنام الخلق، نضاضتان لياضتان) تقدم كله في بدء الخلق.

قوله: (فوق الجلال العظيمة) هو من كلام ابن عباس، وسيأتي في التوحيد، وقرأ الجمهور ذو الجلال الأولى بالواو صفة للوجه؛ وفي قراءة ابن مسعود ذي الجلال بالياء صفة للرب، وقرأ الجمهور الثانية كذلك إلا ابن عامر قرأها أيضاً بالواو وهي في مصحف الشام كذلك.

قوله: (وقال غيره: مارج عائل من النار، يقال: مرج الأمير وعيته إذا خلاهم يعلمو بعضهم على بعض إلخ) سقط قوله: «مرج غنطط» من رواية أبي ذر وقوله: «مرج اختلط» في رواية غير أبي ذر «مرج البحرين اختلط البحرين»، وقد تقدم جميع ذلك في صفة النار من بدء الخلق.

قوله: (سفرغ لكم منحاسكم، لا يشغله شيء عن شيء) هو كلام أبي عبيدة أخرجه ابن المنذر من طريقه، وأخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: هو وعيد من الله لعباده وليس بالله شغل، وهو معروف في كلام العرب يقال: لا تغرضن لك، وما به شغل، كأنه يقول لا تخنك على غرة.

١ - باب قوله: ﴿وَمِنْ ذُنُوبِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [٢٢]

٤٨٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الْقُمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو النَّخَعِيُّ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَنَّتَانِ مِنْ فِطْرَةِ آدَمَ، وَمَا لِيَهُمَا،

الفلاحة، ولهم فيها معارف اختصوا بها، وقد جمع أحد بن وحشية في «كتاب الفلاحة» من ذلك أشياء عجبية.

وقوله: (هويراً) بفتح الهاء وضم الواو الخفيفة وسكون الواو بعد ما راه هو دقاق الزرع بالنبطية، وقد قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كصوفى مأكول﴾ [النيل: ٥] قال: هو المبرور.

(قصية) قرأ الجمهور «والريحان» بالضم عطفًا على الحب، وقرأ حمزة والكسائي بالخفض عطفًا على المصنف، وذكر الفراء أن هذه الآية في مصاحف أهل الشام «والحب ذا المصنف» بعد الدال المعجمة ألف، قال: ولم أسمع أحداً قرأ بها، وأثبت غيره أنها قراءة ابن عامر، بل المنقول عن ابن عامر نصب الثلاثة الحب وذا المصنف والريحان قتل: عطف على الأرض لأن معنى وضعها جعلها فالتقدير وجعل الحب إلخ أو نصبه بخلق مضمرة، قال الفراء: ونظير ما وقع في هذا الموضع ما وقع في مصاحف أهل الكوفة «والجار ذا القرى والجار الحب» قال: ولم يقرأ بها أيضاً أحد انتهى. وكأنه نفى المشهور، وإلا لقد قرئ بها أيضاً في الشواهد.

قوله: (والنارج الذهب الأصفر والأخضر الذي يطو النار إذا أوقلت) وصله الفريابي من طريق مجاهد بهذا الإسناد وسيأتي له تفسير آخر.

قوله: (وقال بعضهم: عن مجاهد رب المشرقين إلخ) وصله الفريابي أيضاً، وأخرج ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة، وسعيد بن منصور من طريق أبي غليان كلاهما عن ابن عباس قال: للشمس مطلع في الشتاء ومغرب، ومطلع في الصيف ومغرب. وأخرج عبد الرزاق من طريق مكرمة مثله وزاد قوله: ﴿ورب المشرق والمغرب﴾ [المعارج: ٤٠] لما في كل يوم مشرق ومغرب، وابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس قال: ﴿المشرقين﴾ [الرحن: ١٧] مشرق الفجر ومشرق الشفق، ﴿والمغربين﴾ مغرب الشمس ومغرب الشفق.

قوله: (لا يلهيان لا يلهطان) وصله الفريابي من طريق مجاهد، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: بينهما من البعد ما لا يبيح كل واحد منهما على صاحبه، وتقدير قوله على هذا: يلتقيان، أي أن يلتقيا، وحذف «أن» سائغ، وهو كقوله: ومن آياته يريكم البرق، وهذا يقوي قول من قال: إن المراد بالبحرين بحر فارس وبحر الروم لأن مسافة ما بينهما معتدة، والحو وهو بحر النيل أو الفرات مثلاً يصب في الملح، فكيف يسرع نفي اختلاطهما أو يقال بينهما بعد؟ لكن قوله تعالى: ﴿وهو الذي مرج البحرين هذا عذاب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج﴾ [الفرقا: ٥٣] يرد على هذا، فعمل المراد بالبحرين في الموضعين مختلف، ويؤيده قول ابن عباس هنا: قوله تعالى في هذا الموضع: ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ [الرحن: ٢٢] فإن اللؤلؤ يخرج من بحر فارس والمرجان يخرج من بحر الروم، ولما النيل فلا يخرج منه لا هذا ولا هذا. وأجاب من قال: المراد من الآيتين متحد، والبحران هنا المذهب والملح بأن معنى قوله منهما أي من أحدكما كما في قوله تعالى: ﴿على وجعل من القريتين﴾ وحذف المضاف سائغ، وقيل: بل قوله: «منهما» على حاله، وللمنى أنهما يخرجان من الملح في الموضع الذي يصل إليه المذهب، وهو معلوم عند الفرواني، فكأنهما لما التقيا وصارا كالشيء الواحد قيل: يخرج منهما. وقد اختلف في المراد بالمرجان قيل: هو المعروف بين الناس الآن، وقيل: اللؤلؤ كيار الجوهر والمرجان صفراء، وقيل بالعكس. وعلى هذا يكون المراد بحر فارس فإنه هو الذي يخرج منه اللؤلؤ، والصدف يأتي إلى المكان الذي ينصب فيه الماء المذهب كما تقدم، والله أعلم.

قوله: (المنشآت ما رفع قلعه من السفن، فأما ما لم يرفع قلعه فليس بمنشآت) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظه، لكن قال: «منشأة» بالإفراد، والقيل بكسر القاف وسكون اللام ويموز تحتهما، ومنشآت بفتح الشين المعجمة في قراءة الجمهور اسم مفعول، وقرأ حمزة وعاصم في رواية لأي بكر عنه بكسر ما أي المنشئة هي للسفن، ونسبة ذلك إليها مجازية.

قوله: (وقال مجاهد كاتبخار كما يصنع القنخار) وصله الفريابي من طريقه.

قوله: (الشواظ لب من نار) تقدم في صفة النار من بدء الخلق وكذا تفسير النحاس.

قوله: (خالف مقام ربه: يعم بالمصيبة لذكر الله عز وجل ليلتها) وصله الفريابي وعبد الرزاق جميعاً من طريق منصور عن مجاهد بلفظه: إذا هم بمصيبة يذكر مقام الله عليه فيتركها.

وَجَنَّاتٍ مِنْ ذَهَبٍ، أَرِيَهُنَّهَا وَمَا فِيهِنَّ، وَمَا تَنْتَظِرُونَ أَمْ يَنْتَظِرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِءَاةَ الْكِبَرِ، عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَذَّةٍ. [طبر: ٤٨٨٠، ٧٤٤٤، أخرجه مسلم: ١٨٠].

قوله: (باب قوله ومن دونهما جنتان) سقط «باب قوله» لغير أبي ذر، قال الرمزي الحكيم: المراد بالجنات هنا القرب، أي وقربهما جنتان أي هما أدنى إلى العرش وأقرب، وزعم أنهما أفضل من اللتين قبلهما. وقال غيره: معنى دونهما بقربهما، وليس فيه تفضيل. وذهب الحلبي إلى أن الأولين أفضل من اللتين بعدهما، ويدل على تساوت ما بين الجنة واللعب. وقد روى ابن مردويه عن طريق حماد عن أبي عمران في هذا الحديث قال: من ذهب للسابقين ومن فضة للتأخرين. وفي رواية ثابت عن أبي بكر: من ذهب للمقربين ومن فضة لأصحاب اليمين.

قوله: (العمي) يفتح المهملة وتشديد الميم، وأبو عمران الجوني يفتح الجيم وسكون الواو بعدها نون هو عبد الملك بن حبيب.

قوله: (عن أبيه) هو أبو موسى الأشعري.

قوله: (جنتان من فضة) وفي رواية الحارث بن عبيد عن أبي عمران الجوني في أول هذا الحديث: جنان الفردوس أربع ثنتان من ذهب إلخ.

قوله: (وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلخ) يأتي البحث فيه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. وقوله في جنة عدن متعلق بمحذوف وهو في موضع الحال من القوم، فكانه قال كاتبين في جنة عدن.

٢ - باب ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾ [٧٢]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حُورٌ: سَوْدُ الْحَلَقِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَقْصُورَاتٌ: مَحْجُوسَاتٌ، قَصِيرَ طَرَفُهُنَّ وَأَنْفُسُهُنَّ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ. ﴿ قَاصِرَاتِ ﴾ [٥٦]: لَا يَتَّعِينَ غَيْرَ أَزْوَاجِهِنَّ.

٤٨٧٩ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِدُ بْنُ مُنْقِذٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْقَوِيرِ ابْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ خِيَمَةً مِنْ لَوْلَاةٍ مَجْرُوفَةٍ، غَرَضُهَا سِتْرُونَ مِيلًا، فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ مِنْهَا أَهْلٌ مَا يَرَوْنَ الْآخِرِينَ، يَطُوفُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْمِنُونَ» [راجع: ٢٢٢٤، أخرجه مسلم: ٢٢٨٢].

٤٨٨٠ - وَجَنَّاتٍ مِنْ يَصْبَى، أَرِيَهُنَّهَا وَمَا فِيهِنَّ، وَجَنَّاتٍ مِنْ كَنْدًا، أَرِيَهُنَّهَا وَمَا فِيهِنَّ، وَمَا تَنْتَظِرُونَ أَمْ يَنْتَظِرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِءَاةَ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَذَّةٍ. [راجع: ٤٨٧٨، أخرجه مسلم: ١٨٠].

قوله: (باب حور مقصورات في الخيام) أي محبوسات، ومن ثم سموا البيت الكبير قصراً لأنه يحبس من فيه.

قوله: (وقال ابن عباس: حور سود الحلق) في رواية ابن المنذر عن طريق حماد عن ابن عباس: الحور سود الحلق.

قوله: (وقال مجاهد: مقصورات محبوسات، قصيرين طرفهن وأنفسهن على أزواجهن، قاصرات لا يتبعن غير أزواجهن) وصله الفريابي ويقدم في بدء الحلق.

قوله: (عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه) هو أبو موسى الأشعري.

قوله: (إن في الجنة خيمة) أي البراد بقوله في الآية: ﴿ فِي الْخِيَامِ ﴾ والخيام جمع خيمة، والمذكور في الحديث صفتها.

قوله: (بجولة) أي واسعة الجوف.

قوله: (في كل زاوية منها أهل) في رواية مسلم «أهل للمؤمن».

قوله: (ستون ميلاً) تقدم الكلام عليه في صفة الجنة، وأخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال: الخيمة ميل في ميل، والميل ثلث الفرسخ.

قوله: (يطوف عليهم المؤمنون) قال الديلمي: صوابه المؤمنون بالإنفراد وأجيب

بجواز أن يكون من مقابلة المجموع بالمجموع.

قوله: (وجنتان من فضة) هذا معطوف على شيء محذوف تقديره هذا للمؤمن، أو هو من صنع الراوي، وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «جنتان إلخ» وقد تقدم شرح ذلك في الباب الذي قبله.

٥٦ - سورة الواقعة

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ رُجَّتْ ﴾ [٤]: زُلْزِلَتْ. ﴿ بَسَّتْ ﴾ [٥]: قَتَتْ لَقَتْ كَمَا يَلْتَمِسُ السُّوَيْقُ. الْمُخْضُودُ: الْمُؤَقَّرُ حَمَلًا، وَيُقَالُ لَهَا: لَا شَوْكَ لَهَا. ﴿ مَنْضُودٌ ﴾ [٢٩]: الْمَوْزُ. وَالْعُرْبُ: الْمُحْبَسَاتُ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ. ﴿ ثَلَّةٌ ﴾ [٣٩، ٤٠]: أُمَةٌ. ﴿ يَحْمُومٌ ﴾ [٤٣]: دُخَانٌ أَسْوَدُ. ﴿ يُصَيَّرُونَ ﴾ [٤٦]: يُدَيَّبُونَ. ﴿ إِلَهُمَّ ﴾ [٥٥]: الْإِبِلُ الْقَمَاءُ. ﴿ لَمُفْرَمُونَ ﴾ [٦٦]: لَمُسْرَمُونَ. ﴿ مَدِينِينَ ﴾ [٨٦]: مُحَاسِنِينَ. ﴿ فُرُوحٌ ﴾ [٨٩]: جَنَّةٌ وَزَعَاةٌ. ﴿ وَزَيْحَانٌ ﴾ [٨٩]: السَّرَاقُ. ﴿ وَتَنَبَّيْتُمْ لَهَا لَا تَغْلِبُونَ ﴾ [٩١]: فِي أَمْرِ خَلْقٍ نَشَأَ.

وَقَالَ غَزْوَةٌ: ﴿ تَهْكُوهِنَّ ﴾ [٩٥]: تَهْجُونَهُنَّ. ﴿ غُرْمًا ﴾ [٣٧]: مُفْلَسَةً، وَاجْتِمَاعُ غُرْمٍ، يُقَالُ صَوَّرَ وَصَيَّرَ، يُسَمِّيهَا أَهْلُ مَكَّةَ الْعَرَبَةَ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ الْفَيْجَةَ، وَأَهْلُ الْبَرَاءِ الشَّكْلَةَ.

وَقَالَ لِي: ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ [٣] لِقَوْمٍ إِلَى النَّارِ. ﴿ رَافِقَةٌ ﴾ [٣]: إِلَى الْجَنَّةِ. ﴿ مَوْحُودَةٌ ﴾ [١٥]: مُنْجُوَةٌ، وَمِنَ: وَحْيٌ النَّاقَةِ، وَالْكُوبُ: لَا أَذَانَ لَهُ وَلَا غُرْوَةً، وَالْأَبْرَاقُ: ذَوَاتُ الْأَفَانِ وَالْفَرَى: ﴿ مَسْكُوبٌ ﴾ [٣١]: جَارٍ. ﴿ وَفَرَسٌ مَرْفُوعٌ ﴾ [٣٤]: بَغِيضٌ لَوَقٌ بَعْضُ. ﴿ مُسْتَرْفِينَ ﴾ [٤٥]: مُنْتَبِهِينَ. ﴿ مَا تَحْنُونَ ﴾ [٥٨]: مِنَ الطُّفْرِ، يَفْضِي: هِيَ الطُّفَّةُ فِي أَزْجَامِ النِّسَاءِ. ﴿ يَلْمُزُونَ ﴾ [٧٣]: لِلْمُسَافِرِينَ وَالْقِيَّ الْقَفَرُ. ﴿ بِمَوَالِجِ النُّجُومِ ﴾ [٧٥]: بِمَحْكَمِ الْقُرْآنِ، وَيُقَالُ: بِمَسْطَبِ النُّجُومِ إِذَا سَقَطَ، وَتَوَالِجُ وَتَوَلَّعَ وَاحِدٌ. ﴿ مُذْجَبُونَ ﴾ [٩١]: مُكَلَّبُونَ، يُقَالُ: ﴿ لَوْ تَدْرِكُنَّ يَدَيْهِمْ ﴾ [٩١]. ﴿ قَسَلًا لَكَ ﴾ [٩١]: أَيْ: مُسَلَّمٌ لَكَ: إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، وَأَلَيْتَ إِنْ وَفَّرَ غَنَاءًا، كَمَا يَقُولُ: أَنْتَ مُسَلِّقٌ، مُسَلِّقٌ عَنْ قَبْلِ، إِذَا كَانَ قَدْ قَالَ: إِنِّي مُسَافِرٌ عَنْ قَبْلِ، وَقَدْ يَكُونُ كَالدُّخَانِ لَهُ، كَقَوْلِكَ: قَسَلًا مِنَ الرِّجَالِ، إِنْ رَفَعْتَ السَّلَامَ، فَهُوَ مِنَ الدُّخَانِ.

﴿ تَوَزُّونَ ﴾ [٧١]: تَسْتَخْرِجُونَ، أَوْزَيْتَ: أَوْقَدْتَ. ﴿ لَفُؤًا ﴾ [٢٥]: بِاطِّلًا. ﴿ تَأْلِيْمًا ﴾ [٢٥]: كَلْبًا.

قوله: (سورة الواقعة - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة لغير أبي ذر، والمراد بالواقعة الباقية.

قوله: (وقال مجاهد: رجعت زلزلت) وصله الفريابي عن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد بهذا، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله.

قوله: (بست) قلت ولست كما يلت السويق) وصله الفريابي عن طريق مجاهد بنحوه، وعند أبي عبيدة بست كالسوق اليبوس بالماء، وعند ابن أبي حاتم عن طريق منصور عن مجاهد قال: لست لنا، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال: قتلنا.

قوله: (المخضود لا شوك لها) كذا لا ي، لغيره: المخضود المؤقر حلاً، ويقال أيضاً إلخ تقدم بيانه في صفة الجنة من بدء الحلق.

قوله: (منضود الموز) سقط هذا لا ي، وقد تقدم في صفة الجنة أيضاً.

قوله: (والعرب المحبسات إلى أزواجهن) تقدم في صفة أهل الجنة أيضاً. وقال ابن عينة في تفسيره: حدثنا ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله: ﴿ عَرَبًا ثَرَابًا ﴾ [الواقعة: ٣٧] قال: هي الحية إلى زوجها.

قوله: (ثلة أمة) وصله الفريابي عن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد به، وقال أبو

عبيدة: الثلاثة الجماعة، والثلاثة البقية، وعند ابن أبي حاتم من طريق ميمون بن مهران في قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ قال: كثير.

قوله: ﴿يَجْمُوعُ دُخَانَ أَسْوَدٍ﴾ وصله الفريابي أيضاً كذلك، وأخرجه سعيد بن منصور والحاكم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس مثله، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَأُظِلُّ مِنْ يَجْمُومٍ﴾ [الواقعة: ٤٣] من شدة سواده، يقال: أسود يجموم فهو وزن يفعلون من الجمم.

قوله: ﴿يَهْرُونَ يَدِيكُنَّ﴾ وصله الفريابي أيضاً لكن لفظه ﴿يَهْمُونَ﴾ يسكون الدال بعدها ميم ثم نون، عند ابن أبي حاتم من طريق السدي قال يقيمون.

قوله: ﴿الْهَيْمُ الْإِبِلُ الظُّلُمُ﴾ سقط هنا لآي، ذر، وقد تقدم في البيوع.

قوله: ﴿لِغَمْرُونَ لِلْغَمْرُونَ﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق شعبة عن قتادة، وعند الفريابي من طريق مجاهد: ملقون للشر.

قوله: ﴿مَلِيحِينَ مَحَاسِينَ﴾ تقدم في تفسير الفاتحة.

قوله: ﴿رُوحٌ جَدَّةٌ وَرُوحُهُمَا﴾ سقط هنا لآي، ذر، وقد تقدم في صفة الجنة.

قوله: ﴿وَرِيحَانُ الرُّزْقِ﴾ تقدم في تفسير الرحمن قريباً.

قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ: فَتَكُونُونَ تَعْبُودُونَ﴾ هو قول الفراء، قال في قوله تعالى: ﴿فَنُظِلُّكُمْ تَكُونُونَ﴾ أي تسمعون ما نزل بكم في زرعكم، قال: ويقال: معناه تخدمون، قلت: وهو قول مجاهد أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرجه ابن المنذر من طريق الحسن مظه، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: قلت: تفكك بوزن تفعل وهو كسكتم أي ألقى الإثم، فمعنى تفكك أي ألقى عنه التفككه، وهو حال من دخل في التزم والمخزن.

قوله: ﴿عَرَبِيًّا مَظَلَّةً وَأَحْلَاهَا عَرُوبٌ إِلَى قَوْلِهِ: الشَّكْلَةُ﴾ سقط هنا لآي، ذر، وتقدم في صفة الجنة.

قوله: ﴿وَتَشْتَكِمُ لَيْسَا لَا تَهْمُونَ، أَيِ فِي أَيِّ خَلْقٍ لَشَلْمٍ﴾ تقدم في بدء الخلق، وسقط ﴿لَيْسَا لَا تَهْمُونَ﴾ هنا لآي، ذر.

قوله: ﴿وَلَفَرُّشٌ مَرْقُوعَةٌ بَعْضُهَا قَرْنٌ بَعْضٌ﴾ هو قول مجاهد وتقدم أيضاً في صفة الجنة.

قوله: ﴿وَالْكُوبُ لِحْ وَكَلَا قَوْلُهُ: مَسْكُوبٌ جَارٌ﴾ سقط كله لآي، ذر هنا، وتقدم في صفة الجنة.

قوله: ﴿مَوْضُوعَةٌ مَسْجُوعَةٌ، وَمِنْهُ وَحِينَ الْفَالَةِ﴾ سقط هنا لآي، ذر، وقد تقدم في صفة الجنة أيضاً.

قوله: ﴿وَقَالَ فِي﴾ خافضة ﴿قُلُومٌ إِلَى النَّارِ﴾ وقوله: ﴿رَافِعَةٌ﴾ قُلُومٌ إِلَى الْجَنَّةِ، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ قال: خافضة لقوم إلى النار، رافعة لقوم إلى الجنة. وعن محمد بن كعب: خفضت أقواماً كانوا في الدنيا مرتفعين، ورفعت أقواماً كانوا في الدنيا منخفضين، وأخرجه سعيد بن منصور - وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] قال: شملت القريب والبعيد، حتى خفضت أقواماً في عذاب الله ورفعت أقواماً في كرامة الله. وروى ابن أبي حاتم من طريق سماك عن حكيم عن ابن عباس نحوه، ومن طريق عثمان بن سراقه عن خاله عمر بن الخطاب نحوه، ومن طريق السدي قال: خفضت التكبليين ورفعت القراضعين.

قوله: ﴿مَوَلِينَ مَعْمُومِينَ﴾ كذا للأكثر بمشاة قبل النون وبعد العين ميم، وللكشيبني «متنعين» بميم قبل اللامنة من المتع، كذا في رواية النسفي، والأول هو الذي وقع في معاني القرآن للفراء «ومنه نقل المصنف - وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس متنعين.

قوله: ﴿مَا تَحْنُونَ هِيَ التَّلَفُّ بِعَنِي فِي أَرْحَامِ النَّسَاءِ﴾ تقدم في بدء الخلق، قال الفراء: قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨] يعني التلطف إذا قلقت في أرحام النساء، أأنتم تلحقون تلك التلطف أم نحن.

قوله: ﴿لِلْمَقُومِينَ لِلْمَسَافِرِينَ وَالْقِيَّ الْقَفْرِ﴾ سقط هنا لآي، ذر، وقد تقدم في بدء الخلق أيضاً.

قوله: ﴿مَوَاقِعُ النُّجُومِ بِحَكَمِ الْقُرْآنِ﴾ قال الفراء: حدثنا فضيل بن عياض عن منصور عن المهالي بن عمرو قال: قرأ عبد الله ﴿فَلَا أَتَقَسُّ مَوَاقِعَ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] قال: بحكم القرآن، وكان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم نجوماً، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿مَوَاقِعُ النُّجُومِ﴾ قال: منازل النجوم. وقال

الكلبي: هو القرآن أنزل نجوماً انتهى. ويؤيد ما أخرجه الترمذي والحاكم من طريق حصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: نزل القرآن جميعاً ليلة القدر إلى السماء، ثم فصل فنزل في السنين، وذلك قوله: ﴿فَلَا أَتَقَسُّ مَوَاقِعَ النُّجُومِ﴾.

قوله: ﴿وَيَقَالُ: بِمَسْقَطِ النُّجُومِ إِذَا سَقَطَتْ وَمَوَاقِعُ وَمَوْقِعٌ وَاحِدٌ﴾ هو كلام الفراء أيضاً بلفظه، مراده أن مفادها واحد وإن كان أحدهما جمعاً والآخر مفرداً، لكن لفرد المضاف كالجمع في إفادة التمدد، وقرأها بلطف الواحد حزة والكسائي وخلف وقال أبو عبيدة: «مواقع النجوم مساقطها حيث تنهب».

قوله: ﴿مَلْعُونُونَ مَكْلُونُونَ مَثَلٌ: لَوْ تَلَعْنُ فَيَلْعُونُ﴾ قال الفراء في قوله: ﴿أَفَنُهَا الْحَدِيثُ أَتَمَّ مَدْحَتُونَ﴾: أي مكليون، وكذلك في قوله: ﴿وَدَوَا لَوْ تَدْعُنْ فَيَدْعُونُ﴾ أي لو تكفر فيكفرون، كل قد سمعته قد أدهن أي كثر. وقال أبو عبيدة: مدحون وأحدها ملعن وهو اللعنان.

قوله: ﴿وَسَلَامٌ لَكَ أَيُّ مُسْلِمٍ لَكَ. إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ وَالْغَيْثِ إِنَّ وَهُوَ مَعَهَا كَمَا قَوْلُ أَنْتَ مُصَلِّقٌ وَمَسَافِرٌ عَنْ قَلِيلٍ إِذَا كَانَ لَكَ قَالَ: إِنِّي مَسَافِرٌ عَنْ قَلِيلٍ﴾ هو كلام الفراء بلفظه لكن قال: أنت مصدق مسافر بغير وار وهو الوجه، والتقدير أنت مصدق أنك مسافر، ويؤيد ما قاله الفراء ما أخرجه ابن المنذر من طريق عطية عن ابن عباس قال: تأتبه للملاكمة من قبل الله، سلام لك من أصحاب اليمين: تحبزه أنه من أصحاب اليمين.

قوله: ﴿وَقَدْ يَكُونُ كَالِدَعَالٍ لَهُ كَقَوْلِكَ فَسَيَا مِنْ الرِّجَالِ، إِنَّ رَفَعْتَ السَّلَامَ فَهُوَ مِنَ الدَّعَاةِ﴾ هو كلام الفراء أيضاً بلفظه، لكنه قال «وإن رفعت السلام فهو دعاء».

قوله: ﴿وَرُورٌ لَتَصْغَرُجُونَ، أَوْرُوتْ أَوْ قُلْتَ﴾ سقط هنا لآي، ذر، وقد تقدم في صفة النار من بدء الخلق.

قوله: ﴿طُغَوُا بِطَاغًا، تَأْتِيًا كَلْبًا﴾ وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿طُغَوُا بِطَاغًا، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَأْتِيًا﴾ قال: كلباً.

١ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأُظِلُّ مَمْنُونٌ﴾ [٣٠]

٤٨٨١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْرِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَتْلُو بِوَيْهِ: ﴿إِنَّ فِي الْجَنَّةِ حَشْرَةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا يَوْمَئِذٍ عَامٌ، لَا يَقْطَعُهَا، وَأَقْرَبُوهَا إِنِ شِئْتُمْ﴾. ﴿وَأُظِلُّ مَمْنُونٌ﴾. [راجع: ٣٢٥٧. أخرجه مسلم: ٢٨٢٦، مختصراً].

قوله: ﴿بَابُ قَوْلِهِ: وَأُظِلُّ مَمْنُونٌ﴾ ذكر فيه حديث أبي هريرة «إن في الجنة شجرة» وقد تقدم شرحه في صفة الجنة من بدء الخلق.

٥٧ - سُورَةُ الْحَدِيدِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ﴾ [٧]: مُعْتَبَرِينَ فِيهِ. ﴿مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [٩]: مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى الْهُدَى. ﴿فِيهِ نَاسٌ شَلِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ﴾ [٢٥]: جَنَّةٌ وَسِيَاحٌ. ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُمْ﴾ [١٥]: أَوَّلَى بِكُمْ. ﴿فَلَا يَنْفَعُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [٢٩]: يَحْتَمِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ، يُقَالُ: الظَّاهِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالْكَائِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا. ﴿تَنْظُرُونَ﴾ [٥ - ١٣]: أَنْتَظِرُونَ.

قوله: ﴿سُورَةُ الْحَدِيدِ وَالْمُجَادِلَةِ﴾. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كذا لأبي ذر، ولغيره الحديد حسب، وهو أولى.

قوله: ﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ مَعْمَرِينَ فِيهِ﴾ سقط هنا لآي، ذر، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد. وقال الفراء «مستخلفين فيه»: يريد تمكنين فيه، وهو رزقه وطيعته.

قوله: ﴿مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ: مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى الْهُدَى﴾ سقط هنا أيضاً لآي، ذر، وقد وصله الفريابي أيضاً.

قوله: ﴿فِيهِ نَاسٌ شَلِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ: جَنَّةٌ وَسِيَاحٌ﴾ وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه بهذا، وجئة بضم الجيم وتشديد النون أي ستر.

أَلْحَشْرُ؟ قَالَ: قُلْ: سُورَةُ النَّصِيرِ. [راجع: ٤٠٢٩. أخرجه مسلم: ٣٠٣١ في هامش].

قوله: (سورة الحشر - بسم الله الرحمن الرحيم) كنا لأبي ذر.

قوله: (الجللاء الإخراج من أرض إلى أرض) هو قول قتادة أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد عنه، وقال أبو عبيدة: يقال: الجلاء والإجلاء، جلاء أخرجه وأجلينه أخرجه، والتحقيق أن الجلاء أخص من الإخراج لأن الجلاء ما كان مع الأهل والمال، والإخراج أعم منه.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) تقدم هذا الحديث مختصراً بإسناده ومثته في تفسير سورة الأنفال مقتصراً على ما يتعلق بها، وتقدم في المغازي.

قوله: (سورة التوبة؟ قال: التوبة؟) هو استهزاء إنكار دليل قوله هي الفاضحة، ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن هشيم «سورة التوبة؟ قال: بل سورة الفاضحة».

قوله: (ما زالت تزل ومنهم ومنهم) أي قوله: ﴿ومنهم من عاهد الله منهم﴾ من يملوك في الصدقات ومنهم الذين يؤذون النبي ﷺ.

قوله: (لم يبق) في رواية الكشيبي «لن يبق» وهي أوجه لأن الرواية الأولى تقتضي استبعادهم بما ذكر من الآيات بخلاف الثانية فهي أبلغ، وفي رواية الإسماعيلي «أنه لا يبقى».

قوله: (سورة الحشر؟ قال: قل: سورة بني النضير) كانه كره تسميتها بالحشر لتلا يظن أن المراد يوم القيامة، وإنما المراد به هنا إخراج بني النضير.

٢ - باب قَوْلُهُ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ﴾ [٥]

نَخْلُ، مَا لَمْ تَكُنْ عَجْوَةً أَوْ بَرِيَّةً.

٤٨٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَجَسِيَ الْبُورَةَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِتُخَوِّذَ الْفَاسِقِينَ﴾. [راجع: ٢٢٢٦. أخرجه مسلم: ١٧٤٦].

قوله: (باب قوله: ﴿ما قطعتم من لينة﴾ لحظة ما لم تكن عجوة أو برية) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ما قطعتم من لينة﴾: أي من لحظة، وهي من الألوان ما لم تكن عجوة أو برية إلا أن الواو ذهبت بكسر اللام، وعند الترمذي من حديث ابن عباس «اللينه النخلة» في أثناء حديث، وروى سعيد بن منصور من طريق عكرمة قال: اللينة ما دون المجوة. وقال سفيان: هي شديدة الصفرة تنتشق عن النوى.

٣ - باب قَوْلُهُ: ﴿مَا آفَأَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [٧]

٤٨٨٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، غَيْرُ مَرَّةٍ، عَنْ عُمَرُو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ غَمَرٍ قَالَ: كَانَتْ أَسْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آفَأَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، مِمَّا لَمْ يَوْجِبِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بَغْيًا وَلَا رِكَابًا، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَاصَةً، يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا لَفَقَةً سَيِّئًا، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، غُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. [راجع: ٢٩٠٤. أخرجه مسلم: ١٧٥٧].

قوله: (باب قوله: ما آفأ الله على رسوله) تقدم تفسير ألفي، والفرق بينه وبين الغنيمة في أواخر المجاهد.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (عن الزهري) ووقع في رواية مسلم من رواية ابن مآهان عن عمرو بن دينار عن مالك بن أوس بن زكريا، وهو خطأ من النسخ وبثب لباقى الرواة بذكر الزهري، وقد تقدم الكلام على حديث الباب مبسوطاً في فرض الخمس.

قوله: (مولاكم أولى بكم) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ماواكم النار هي مولاكم﴾ يعني أولى بكم وكذا قال أبو عبيدة، وفي بعض نسخ البخاري «هو أولى بكم» وكذا هو في كلام أبي عبيدة، وتعقب. ويجب عنه بأنه يصح على إرادة المكان.

قوله: (أنظرونا انظرونا) قال الفراء: قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحزرة انظرونا بقطع الألف من انظرت والباقيون على الوصل، ومعنى انظرونا انظرونا، ومعنى انظرونا يعني بالقطع أخرونا، وقد تقول العرب انظرنني يعني بالقطع يريد انظرنني قليلاً، قال الشاعر:

أبا هند فلا تمجل علينا وأنظرونا نخشعك اليقينا

قوله: (ثلاث يعلم أهل الكتاب: يعلم أهل الكتاب) هو قول أبي عبيدة، وقال الفراء: العرب تمجل «لا» صلة في الكلام إذا دخل في أوله جحد أو في آخره جحد كهذه الآية وكقوله: ﴿ما منعتك أن لا تسجد إذ أمرت﴾ انتهى. وسكن من قراءة ابن عباس والجحدري «ليعلم» وهو يريد كونها مزيدة، وأما قراءة مجاهد «لكيلا» فهي مثل ثلاث.

قوله: (يقال: الظاهر على كل شيء علماً) إلخ يأتي في التوحيد وأنه كلام يحيى الفراء.

٥٨ - سورة المجادلة

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يُخَادِلُونَ﴾ [٢٠]: يُخَادِلُونَ اللَّهَ. ﴿كُتِبُوا﴾ [٥]: أَخْرُؤُوا، مِنَ الْخَيْرِ. ﴿اسْتَحْوَذَ﴾ [١٩]: غَلَبَ.

قوله: (سورة المجادلة) كذا للإسماعيلي وأبي نعيم، وللنسفي المجادلة، وسقط لغيرهم.

قوله: (يخادون يشاقون) وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿يخادون الله﴾ [المجادلة: ٢٠] قال: يخادون الله ورسوله.

قوله: (كبروا أخروا) كنا لأبي ذر، وفي رواية النسفي أخرونا وكأنا بالمهمله والنون، ولابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة خروا كسا خزي الذهب من قبلهم، ومن طريق مقاتل بن حيان أخروا، وقال أبو عبيدة: كبروا أهلكوا.

قوله: (استحوذ غلب) أي غلبهم الشيطان، هو قول أبي عبيدة، وحكي عن قراءة عمر رضي الله عنه استحوذ بوزن استقام.

(كسبه): لم يذكر في تفسير الحليدي حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيه حديث ابن مسعود فلم يكن بين إسلامنا وبين أن عاتينا الله بهذه الآية ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم للذكر الله﴾ [الحديد: ١٦] إلا أربع سنين «أخرجه مسلم من طريق عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن صه، وكذا سورة المجادلة ولم يخرج فيها حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيها حديث أبي ظاهر منها زوجها، وقد أخرجه النسائي، وأورد منه البخاري طرناً في كتاب التوحيد معلقاً.

٥٩ - سورة الحشر

﴿الْجَلَاءُ﴾ [٣]: الْإِخْرَاجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ.

١ - باب

٤٨٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا سَيْدٌ بْنُ سَلِيمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: سُورَةُ التَّوْبَةِ؟ قَالَ: الْتَّوْبَةُ هِيَ الْقَاضِيَةُ، مَا زَالَتْ تَزَلُّ، وَمِنْهُمْ وَمِنْهُمْ، حَتَّى طَلَّوْا أَنَّهَا لَنْ تَبْقَى أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا ذَكَرَ لَهَا، قَالَ: قُلْتُ: سُورَةُ الْأَنْفَالِ، قَالَ: تَوَلَّكَ فِي بَدْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: سُورَةُ الْحَشْرِ، قَالَ: تَوَلَّكَ فِي بَنِي النَّضِيرِ. [راجع: ٤٠٢٩. أخرجه مسلم: ٣٠٣١].

٤٨٨٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُثَوِّكٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُورَةَ

٤ - باب ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [٧]

٤٨٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَقِنَ اللَّهُ الْوَاصِلَاتِ وَالْمُوتِصِمَاتِ، وَالْمُتَّصِمَاتِ وَالْمُطَلَّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُفْعُولَاتِ عَلَى اللَّهِ. قَلَعَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ نِسِ أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَحْيَى، أُمُّ يَحْيَى، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ يَبْلُغُنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَأَنْتَ كُنْتَ وَكُنْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي لَا لَأَنْتَ مِنْ لَقْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْوُ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ الْوَحْيَيْنِ، فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: كَيْفَ كُنْتُ قَرَأْتِهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ، أَمَا قَرَأْتَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾. قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَنْهَى عَنْهُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَرَى أَهْلَكَ يَفْعَلُونَ، قَالَ: فَأَذْبَحِي فَأَنْظُرِي، فَلَنَجَبْتُ فَظَنَرْتُ، فَلَمْ تَرِي مِنْ حَاجَتِي شَيْئًا، قَالَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جِئْتُهُ. [الطبر: ٤٨٨٧، ٥٩٣٩، ٥٩٣٩، ٥٩٤٣، ٥٩٤٤، ٥٩٤٨، أخرجه مسلم: ١٧٢٥، بقوله النصب].

٤٨٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعْبَانَ قَالَ: ذَكَرْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ حَدِيثَ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَقِنَ رَسُولُ اللَّهِ الْوَاصِلَةَ.

قَالَ: سَبَّخَةُ مِنْ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِي حَدِيثِ مَنْصُورٍ. [راجع: ٤٨٨٦، أخرجه مسلم: ١٧٢٥، دون ذكر الوصلة].

قوله: (باب وما آتاكم الرسول فخذوه) أي وما أمركم به فافعلوه، لأنه قاله بقوله: ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود قال: «لمن الله الواصلات» سيأتي شرحه في كتاب اللباس.

قوله: (بلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال أم يَحْيَى) لا يعرف اسمها، وقد أدرجها عبد الرحمن بن عابس كما في الطريق التي بعده.

قوله: (أما قرات) ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَدْ نَهَى) بفتح الميم وإثما ضبط هذا خشية أن يقرأ بضم الزون وكسر الميم على البناء للمجهول على أن الميم في أنه ضمير الشأن لكن السياق يرشد إلى ما قرأته، وفي هذا الجواب نظر، لأنها استشكلت اللحن ولا يلزم من مجرد النهي لحن من لم يمتثل، لكن يحمل على أن المراد في الآية وجوب امتثال قول الرسول، وقد نهى عن هذا الفعل، فمن فعله فهو ظالم، وفي القرآن لمن الظالمين. ويحتمل أن يكون ابن مسعود سمع اللحن من النبي صلى الله عليه وسلم كما في بعض طرقه.

قوله: (أهلك ففعلوه) هي زينب بنت عبد الله الصغرى. قوله: (فلم تر من حاجتها شيئاً) أي من الذي غلب أن زوج ابن مسعود تفضل. وقيل: كانت المرأة رأت ذلك حقيقة وإثما ابن مسعود أشكر عليها فثارت، فلها لما دخلت المرأة لم تر ما كانت رأت قبل ذلك.

قوله: (ما جامعها) يحتمل أن يكون المراد بالجامع القوط، أو الاجتماع وهو أبلغ، ويؤيده قوله في رواية الكشميهني «ما جامعنا» وللإسماعيلي «ما جامعني». واستدل بالحديث على جواز لحن من اتصف بصفة لحن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتصف بها لأنه لا يطلق ذلك إلا على من يستحقه، وأما الحديث الذي أخرجه مسلم فإنه قيد فيه بقوله: «ليس بأهل» أي عندك، لأنه إنما لمت له ما ظهر له من إستحقاقه، وقد يكون عند الله بخلاف ذلك، فعلى الأول يحمل قوله: «فاجعلها له زكاة ورحمة» وعلى الثاني فيكون لمت زيادة في شقوته. وفيه أن للمعين على المعصية يشارك فاعلها في الإثم.

٥ - باب ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [٩]

٤٨٨٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، يَحْيَى، ابْنُ عَمْرٍو، عَنْ

خُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ قَالَ: قَالَ غَزَرُ ﷺ: أَوْصِيَ الْخَلِيفَةُ بِالْمُهَاجِرِينَ الْأُولَى: أَنْ يَتَوَقَّعُوا لَهَا حَقَّهُمْ، وَأَوْصِيَ الْخَلِيفَةُ بِالْأَنْصَارِ، الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَهَاجِرَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْ مُخْبِرِيهِمْ، وَيَتَّقُوا عَنْ مُبَيِّنِهِمْ. [راجع: ١٣٩٧].

قوله: (باب والذين تبوءوا الدار والإيمان) أي استوطنوا المدينة، وقيل نزلوا، فعلى الأول يخص بالأنصار وهو ظاهر قول عمر، وعلى الثاني يشملهم ويشمل للمهاجرين السابقين. ذكر فيه طرفاً من قصة عمر عند مقله وقد تقدم في المناقب.

٦ - باب ﴿وَيَتَوَقَّعُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [٩]

الخصاصة: القناعة. ﴿الْمُتْلِفُونَ﴾: القائلون بالعلو، الفلاح: القلاء، حن على الفلاح: حن.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿حَاجَةً﴾ [٩]: حَسَدًا.

٤٨٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غَزْوَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ الْأَحْمَشِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَاتَنِي الْجَهْدُ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى بَنِيهِ فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَحْتَفِئُ عَلَيْهِ الْبَلَّةُ، يَرْحُمُهُ اللَّهُ؟». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَنَسَبَ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ لِأَخِيهِ: حَتَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَا تَدْرِيهِ شَيْئًا، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عِنْدِي إِلَّا قُوتُ الصَّيَةِ، قَالَ: فَإِذَا أَرَادَ الصَّيَةَ قُوتِيهِمْ وَنَحْلِي، فَأَطْعِمِي السَّرَاجَ، وَطْعُمِي بَطُونَةَ الْبَلَّةِ، فَفَعَلَتْ، ثُمَّ عَدَا الرَّجُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَقَدْ عَجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَوْ: حَتَفَكَ مِنْ فَلَانٍ وَفُلَانَةٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَتَوَقَّعُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَكَوْنُكُمْ بِهِنَّ خَصَاصَةً﴾» [راجع: ٣٧٩٨، أخرجه مسلم: ١٧٥٤].

قوله: (باب قوله: ﴿يَتَوَقَّعُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ الآية. الخصاصة فاقة) ولغير أبي ذر «الفاقة» وهو قول مقاتل بن حيان أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه.

قوله: (المتلفون القاتلون بالعلو والفلاح القلاء) هو قول الفراء، قال ليد: نحل بسلاماً كلها حل قبلنا ونرجو فلاحاً بعد عاد وحير.

وهو أيضاً بمعنى إدراك الطلب، قال ليد أيضاً: «ولقد أفلح من كان عقل» أي أدرك ما طلب.

قوله: (حي على الفلاح عجل) هو تفسير حي، أي معنى «حي على الفلاح» أي عجل إلى الفلاح قال ابن التين: لم يذكره أحد من أهل اللغة، وإنما قالوا: معناه حلم وأقبل. قلت: وهو كما قال، لكن فيه إشعار بطلب الإحصال، فاللحن أقبل مسرعاً.

قوله: (وقال الحسن: حاجة حسداً) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه بهذا، ورويناه في الجزء الثامن من «أمالي الحاملي» بملو من طريق أبي رجاء عن الحسن في قوله: «ولا يميلون في صدورهم حاجة» قال: الحسن.

قوله: (حلتا يقربون إلى إبراهيم بن كثير) هو الدورقي.

قوله: (أبي رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا الرجل هو أبو هريرة، وقع مفسراً في رواية الطبراني، وقد نسب في المناقب إلى تخرج أبي البخري الطائي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو البخري لا يروى به.

قوله: (ألا رجل يحنفه له البلية يرحمه الله) في رواية الكشميهني «يضيف هذا رحمة» بالترين.

قوله: (قام رجل من الأنصار) تقدم شرح هذا الحديث في مناقب الأنصار أنه أبو طلحة، وتردد الخطيب هل هو زيد بن سهل المشهور أو صحابي آخر يكتسب أبا طلحة، وتقدم أيضاً قول من قال: إنه ثابت بن قيس. ولكن أردت التنبيه هنا على شيء وقع للفرط المفسر ولحمد بن علي بن عكر في ذيله على تعريف السهلي، فإنها نقلنا عن

الآية يشمل الرجال والنساء، قال: قلت له: النحلة لا يجوزون هذا إلا في النساء جمع كافر، قال: ليس يقال: طائفة كافرة انتهى. وتنبأ بأنه لا يجوز كافر وصفًا للرجال إلا مع ذكر الموصوف قتين الأول. والله أعلم.

١ - باب ﴿ لَا تَتَّبِعُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [١]

٤٨٩٠ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ كَاتِبَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا وَالْزُبَيْرَ وَالْمُقَدَّادَ، فَقَالَ: «انْطَلِقَا حَتَّى تَأْتُوا رَوْحَةَ خَاحٍ، فَإِنَّ بِهَا عَيْنَةً مَعَهَا كِتَابٌ، فَخُذُوهُ مِنْهَا». فَلَمَّا تَعَادَى بِنَا خَلَيْنَا حَتَّى أَتَيْنَا الرُّوحَةَ، فَإِذَا نَحْنُ بِالطَّيْمَنِ، فَقُلْنَا: أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ، فَقُلْنَا: فَخَرِّجِي الْكِتَابَ أَوْ لَتَلْفَيْنِ الْكِتَابَ، فَخَرَّجَتْهُ مِنْ عِقَابِهَا، فَاتَيْنَا بِهِ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبٍ بَيْنَ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أَنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعْنَى بَعْكَةٍ، يُخْبِرُهُمْ بِغَضِّ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذَا يَا حَاطِبُ». قَالَ: لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا مِنْ قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ مِنْ مَعَكُمْ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قِرَابَاتٌ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلَهُمْ وَأَوْلَاهُمْ بِعُكَّةٍ، فَاحْتَبْتُ إِذْ قَاتَنِي مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ، أَنْ أَصْطَبِعَ إِلَيْهِمْ يَدًا يَحْمُونَ قِرَاتِي، وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا، وَلَا ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَقَدْ صَدَّقَكُمْ». فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَاحْزَبْ عَقْبَهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ حَزَبٌ بَدَأَ، وَمَا يُدْرِيكَ؟ لَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اغْلُظُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ».

قَالَ عُمَرُو: وَتَرَكْتُ فِيهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾. قَالَ: «لَأَذِيَّ الْآيَةَ فِي الْخَلِيسِ، أَوْ قَوْلُ عُمَرُو. [راجع: ٣٠٧].

أخرجه مسلم: [٢٤٩٤].

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَسْفَانَ فِي هَذَا، فَتَرَكْتُ: ﴿لَا تَتَّبِعُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ الْآيَةَ. قَالَ سَفْيَانٌ: هَذَا فِي حَلِيبِ النَّاسِ، حَقِيقَتُهُ مِنْ عُمَرُو، مَا تَرَكْتُ مِنْهُ حَرْفًا، وَمَا أَرَى أَحَدًا حَقِيقَةً غَيْرِي.

قوله: (باب لا تتخلوا عدوي وعدوكم أولياء) سقطت هذه الترجمة لغیر أبي ذر، والعدو لما كان بزة المصادر وقع على الواحد فما فرقته، وقوله: ﴿تلقون إليهم بالردة﴾ [الممتحنة: ١] تفسير للمردة المذكورة، ويحتمل أن يكون حالاً أو صفه، وفيه شيء لأنهم نوا من اتخذهم أولياء مطلقاً والتضيد بالصفة أو الحال يروم الجواز عند انتفاءهما، لكن علم بالقواعد المنع مطلقاً فلا مفهوم لهما، ويحتمل أن تكون الولاية تستلزم المودة، فلا تتم الولاية بدون المودة فهي حال لازمة. والله أعلم.

قوله: (الحسن بن محمد بن علي) أي ابن أبي طالب.

قوله: (حتى تأتوا روضة خاخ) بمجنتين، ومن قالها بمجمة ثم جيم فقد صحف، وقد تقدم بيان ذلك في «باب الجاسوس» من كتاب الجهاد وفي أول غزوة الفتح.

قوله: (لتلقين) كذا فيه، والوجه حذف التثنية، وقيل: إنما أثبتت لمشاكلة لتخرجن.

قوله: (كنت امرءاً من قريش) أي بالحلقة، لقوله بعد ذلك «ولم أكن من أنفسهم».

قوله: (كنت امرءاً من قريش ولم أكن من أنفسهم) ليس هذا تناقضاً، بل أراد أنه منهم بمعنى أنه حلبيهم، وقد ثبت حديث «حليف القوم منهم» وعبر بقوله: «ولم أكن من أنفسهم» لإثبات المجاز.

قوله: (إنه قد صدقكم) بتخفيف الدال أي قال الصدق.

قوله: (فقال عمر: دعني يا رسول الله فأحزب عتقه) إنما قال ذلك عمر مع تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاطب فيما اعترف به لما كان عند عمر من القوة

الحساس والمهدي أن هذه الآية نزلت في أبي التوكل، زاد ابن عسك: الناجي، وأن الضيف ثابت بن قيس. وقيل: إن فاعله ثابت بن قيس حكاية يحيى بن سلام انتهى. وهو غلط بين، فإن أبا التوكل الناجي تابعي مشهور، وليس له في القصة ذكر، إلا أنه رواها مرسلة أخرجها من طريق إسماعيل القاضي كما تقدم هناك. وكذا ابن أبي الدنيا في كتاب «قري الضيف» وابن اللذان في تفسير هذه السورة كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن أبي التوكل «أن رجلاً من المسلمين مكث ثلاثة أيام لا يجد شيئاً يقطر عليه، حتى فطن له رجل من الأنصار يقال له ثابت بن قيس» الحديث. وقد تبع ابن عسك جماعة من الشارحين ساكتين عن وهمه، فلهذا نهت عليه، وتضمن شيخنا ابن اللذان لقول ابن عسك إنه أبو التوكل الناجي فقال: هذا وهم، لأن أبا التوكل الناجي تابعي إجماعاً انتهى. فكانه جوز أنه صحابي يكتي أبو التوكل وليس كذلك.

قوله: (ونظري بطوننا الليلة) في حديث أنس عند ابن أبي الدنيا «فجملتم بتملظ وتملظ هي حتى رأى الضيف أنهما ياكلان».

قوله: (ثم غدا الرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حديث أنس «فصلى معه الصبح».

قوله: (لقد عجب الله عز وجل، أو ضحك) كذا هنا بالثك، وذكره مسلم من طريق جرير عن فضيل بن غزوان بلفظ «عجب» بغير شك، وعند ابن أبي الدنيا في حديث أنس «ضحك» بغير شك. وقال الخطابي: إطلاق العجب على الله محال ومعناه الرضا، فكانه قال إن ذلك الصنيع حل من الرضا عند الله حلول العجب عندكم، قال: وقد يكون المراد بالعجب هنا أن الله يعجب ملائكته من صنيعها لتدور ما وقع منها في العادة: قال: وقال أبو عبد الله: معنى الضحك هنا الرحمة. قلت: ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري، قال الخطابي: وتداول الضحك بالرضا أقرب من تأويله بالرحمة، لأن الضحك من الكرام يدل على الرضا فإنهم يوصفون بالبشر عند السؤال. قلت: الرضا من الله يستلزم الرحمة وهو لازم، والله أعلم. وقد تقدم سائر شرح هذا الحديث في مناقب الأنصار.

٦٥ - سورة الممتحنة

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾ [٥]: «لَا تَعَذِّبْنَا بِأَيْدِيهِمْ، يَقُولُونَ: لَوْ كَانَ هَؤُلَاءَ عَلَى الْحَقِّ مَا أَصَابَهُمْ هَذَا.» [بعض الكوافر] [١٠]: أَيْرُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِفِرَاقِ نِسَائِهِمْ، كُنْ كَوَافِرَ بَعْكَةٍ.

قوله: (سورة الممتحنة) سقطت البسلة لجميعهم، والمشهور في هذه التسمية فتح الحاء، وقد تكسر وبه جزم السبيلي، فعلى الأول هي صفة المرأة التي نزلت السورة بسببها، والمشهور فيها أنها أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط، وقيل: سمينة بنت الحارث، وقيل: أمية بنت بشر، والأول هو المتمدد كما سيأتي إيضاحه في كتاب النكاح. ومن كسر جعلها صفة السورة كما قيل لبرادة الفاضلة.

قوله: (وقال مجاهد: لا نجعلنا فتنة للذين كفروا لا تعذبنا بأيديهم إلخ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه بلفظه وزاد «ولا يعذب من ضحك» وزاد في آخره «ما أصابهم مثل هذا» وكذا أخرجه عبيد بن حنيد عن شبابة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه، والطبري عن طريق أخرى عن ورقاء عن عيسى عن ابن أبي نجيح كذلك، فاتفقوا كلهم على أنه موقوف عن مجاهد، وأخرج الحاكم مثل هذا من طريق آدم بن أبي إياس عن ورقاء فزاد فيه ابن عباس وقال: صحيح على شرط مسلم، وما أظن زيادة ابن عباس فيه إلا وهما لاتفاق أصحاب ورقاء على عدم ذكره. وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «لا نجعلنا فتنة للذين كفروا لا تسلطهم علينا فيفتنونا» وهذا بخلاف تفسير مجاهد، وفيه تقوية لما قلته. وأخرج الطبري من طريق مسيد عن قتادة في قوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال: لا تظهرهم علينا فيفتنونا يبرون أنهم إنما ظهروا علينا بمحهم، وهذا يشبه تأويل مجاهد.

قوله: (بعض الكوافر، أمر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بفراق نساتهم كن كوافر بمكة) وصله الفريابي من طريق مجاهد، وأخرجه الطبري من طريقه أيضاً ولفظه «أمر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بطلاق نساتهم كن كوافر بمكة» فقدم مع الكفار «ولمسيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: نزلت في المرأة من المسلمين تلحق بالمشركين فتفكر فلا يسلك زوجها بمصمتها قد يرى منها انتهى. والكوافر جمع كافرة والمصم جمع عصمة. وقال أبو علي الفارسي: قال في الكرخي: الكوافر في

عَمْرُهَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَا يَنْزِي الْحَسَنَ مِنْ هِي. قَالَ: «وَلَصَلَّيْنِ». وَتَسَطَّ بِلَالٌ قُوَّتَهُ، فَجَعَلَ يُقَلِّبُ الْقَفْعَ وَالْأَخَوَاتِيمَ فِي قُوَّتِهِ بِإِلَاحٍ. [راجع: ٩٨. أخرجه مسلم: ٨٨٤، وهو في كتاب العيدين، [١٣] مختصراً بزيادة].

قوله: (باب إذا جاءك المؤمنات يبائلك) سقط «باب» لغير أبي ذر، وذكر فيه أربعة أحاديث.

قوله: (عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية) كذا قال عبد الوارث عن أبيوب، وقال سفيان بن عيينة: «عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أم عطية» أخرجه النسائي، فكان أيوب سمعه منهما جميعاً، وقد تقدم شرح هذا في الجنازة.

قوله: (بإيعاز رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ علينا) «أن لا يشركن بالله شيئاً» ولهذا عن النجاشي في رواية مسلم من طريق عاصم عن حفصة عن أم عطية قالت: «ما نزلت هذه الآية» بإيعازك علي أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يعصينك في معروف «كان منه النجاشي».

قوله: (فقضت امرأة يدها) في رواية عاصم «قضت يا رسول الله إلا كل فلان فأنهم كانوا أسعدوني في الجاهلية فلا بد من أن أسعدهم» لم أرفق كل فلان المشار إليهم، وفي رواية النسائي «قلت إن امرأة أسعدتني في الجاهلية» ولم أرفق على اسم المرأة. وتبين أن أم عطية في رواية عبد الوارث أهدت نفسها.

قوله: (أسعدتني ثلاثة فلان) أخرجهما للنسائي في رواية أيوب «فأذهب فأسعدنا ثم أجيئك فأبائك» والإسعاد قيام المرأة مع الأخرى في النجاسة ترأسها، وهو خاص بهذا المعنى، ولا يستعمل إلا في البكاء والسعادة عليه، ويقال إن أصل المساعدة وضع الرجل يده على ساعد الرجل صاحبه عند التعاون على ذلك.

قوله: (فانطلقت ورجعت، فبأيعاز) في رواية عاصم فقال: «إلا كل فلان» وفي رواية النسائي «قال: فأنهني فأسعدتها، قالت: فذهبت فأسعدتها ثم جئت فبأيت» قال النووي: هذا محمول على أن الترخيص لأم عطية في كل فلان خاصة، ولا تحل النجاسة لها ولا لغيرها في غير كل فلان كما هو ظاهر الحديث، وللشراح أن يخص من العموم من شاء بما شاء، فهنا صواب الحكم في هذا الحديث كذا قال، وفيه نظر إلا إن ادعى أن الذين أسعدتهم لم يكونوا أسلوا، وفيه بعد وإلا فليدع مشاركتهم لها في الخصوصية، وسأبين ما يقدم في خصوصية أم عطية بذلك، ثم قال: واستشكل القاضي عياض وغيره هذا الحديث وقالوا فيه أقوالاً عجيبة، ومقصودي التحذير من الاختيار بها، فإن بعض المالكية قال: النجاسة ليست بحرام، لهذا الحديث، وإنما أحرم ما كان معه شيء من أفعال الجاهلية من شق جيب وحش خد ولغو حلق، قال: والصراف ما ذكرناه أولاً وأن النجاسة حرام مطلقاً وهو مذنب العلماء كافة انتهى. وقد تقدم في الجنازة النقل عن غير هذا المالكي أيضاً أن النجاسة ليست بحرام، وهو شاهد مردود، وقد أبداه القرطبي احتمالاً ورده بالأحاديث الواردة في الوعيد على النجاسة، وهو دال على شدة التحريم، لكن لا يمتنع أن يكون النهي أولاً ورد بكرامة التنزيه، ثم لما تمت مباينة النساء وقع التحريم فيكون الإذن لمن ذكر وقع في الحالة الأولى لبيان الجواز ثم وقع التحريم فوراً حيث لا يبعد الوعيد الشديد. وقد لحص القرطبي بقية الأقاويل التي أشار إليها النووي، منها دعوى أن ذلك كان قبل تحريم النجاسة، قال: وهو فاسد لساق حديث أم عطية هذا، ولولا أن أم عطية فهمت التحريم لما استنتت. قلت: ويؤيده أيضاً أن أم عطية صرحت بأنها من العصيان في المعروف وهذا وصف المحرم. ومنها أن قوله: «إلا كل فلان» ليس فيه نص على أنها تسامعهم بالنجاسة، فيمكن أنها تسامعهم باللقاء والبكاء الذي لا نجاسة معه. قال: وهذا أشبه بما قبله. قلت: بل يرد عليه ورود التصريح بالنجاسة كما سأذكره، ويورد عليه أيضاً اللقاء والبكاء المجرى بدخل في النهي كما تقدم في الجنازة تقريره، فلم وقع الاختصار عليه لم يمتنع إلى تأخير المباينة حتى تفعله. ومنها يحتمل أن يكون أحاد «إلا كل فلان» على سبيل الإنكار كما قال لمن استأذن عنه قال له: من ذا؟ قال: أنا. فقال: أنا أنا. فأعاد عليه كلامه منكراً عليه. قلت: ويورد عليه (ما ورد) على الأول. ومنها أن ذلك خاص بأم عطية، قال: وهو فاسد لأنها لا تخصص بتحليل شيء من المحرمات انتهى. ويقدم في دعوى تخصيصها أيضاً ثبوت ذلك لغيرها، ويعرف منه أيضاً الخدش في الأجرية الماضية، فقد أخرج ابن مردويه من حديث ابن عباس قال: «لا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء فبأيعازن أن لا يشركن بالله شيئاً الآية قالت خولة بنت حكيم: يا رسول الله كان أبي وأخي ماتا في الجاهلية، وإن فلاة أسعدتني وقد مات أخوها» الحديث. وأخرج

لامرأة واحدة «وقد جاء في أخبار أخرى أنهم كن يأخذن يده عند المباينة من فوق ثوب أخرجه يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي، وفي للغازي لابن إسحاق عن أبيان بن صالح «أنه كان يمس يده في إزاء فيمسن أيديهن» فيه «.

قوله: (تأبىه يونس ومعمر وعبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري) أما متأبىه يونس فيأتي الكلام عليها في كتاب الطلاق، وأما متأبىه معمرو فوصلها للمؤلف في الأحكام، وأما متأبىه عبد الرحمن بن إسحاق فوصلها ابن مردويه من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عنه.

قوله: (وقال إسحاق بن راشد عن الزهري عن عروة وعمرة) يعني عن عائشة، جمع بينهما، وصله الذهبي في «الزهريات» عن عتاب بن بشير عن إسحاق بن راشد به، وفي هذا الحديث أن الحجة المذكورة في قوله: «فما تحنون» هي أن يسألهن بما تضمنته الآية المذكورة. وأخرج عبد الرزاق عن معمرو عن قتادة أنه صلى الله عليه وسلم «كان يمتحن من هاجر من النساء» بالله ما خرجت إلا رغبة في الإسلام وحياً لله ورسوله» وأخرج عبد بن حيد من طريق أبي نعيم عن مجاهد نحوه وزاد «ولا أخرج بك عشق رجل منا، ولا فرار من زوجك»، وعند ابن مردويه وابن أبي حاتم والطبراني من حديث ابن عباس نحوه وسنده ضعيف، ويمكن الجمع بين التعليل والمباينة والله أعلم. وذكر الطبري وابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن المرأة من المشركين كانت إذا غضبت على زوجها قالت: والله لأهاجرين إلى محمد، فنزلت: «فما تحنون».

٣ - باب «إذا جاءك المؤمنات يبائلك» [١٢]

٤٨٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ عَلَيْنَا: «أَنْ لَا يَشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئاً». وَنَهَانَا عَنِ النَّجَاسَةِ، فَقَضَيْتُ امْرَأَةً يَدَهَا، فَقَالَتْ: أَسْعَدْتَنِي فَلَاةٌ، أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا، فَمَا قَالَ: لَهَا النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً، فَانْطَلَقْتُ وَرَجَعْتُ، فَلَبَّيْتُهَا. [راجع: ١٣٠٦. أخرجه مسلم: ٩٣٦، مختصراً أولاً].

٤٨٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَعْصِيَنَّ لِي مَعْرُوفٌ». قَالَ: إِنَّمَا هُوَ شَرْطُ شَرْطَةِ اللَّهِ لِلنِّسَاءِ.

٤٨٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو ذَرٍّ: سَمِعْتُ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَتَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئاً، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا - وَكُفُّوا أَيْمَةَ النِّسَاءِ، وَأَكْفَرُوا لِقَطْرِ سُفْيَانَ: قَرَأَ الْآيَةَ - فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجَزَهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَغَرِبَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْهَا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَسَعَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنَّ شِدَّةَ عَذَابِهِ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

تأبىه عبد الرزاق عن معمر في الآية. [راجع: ١٨. أخرجه مسلم: ١٧٠٩].

٤٨٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَعَلَتْ الصَّلَاةُ يَوْمَ الْقِيَامِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَفَّانَ، فَكَلَّمَهُمْ بِمَلَأَهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بِئِذْ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَنِي أَنْظُرْ إِلَيَّ حِينَ يَجْلِسُ الرَّجُلُ يَسِيدِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشْفِقُهُمْ حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ مَعَ بِلَالٍ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبْأِيْخُكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقَنَّ وَلَا يَزْنِيَنَّ وَلَا يَقْتُلَنَّ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْكُلْنَ مِنْهُنَّ بِتَقَرُّبَةٍ بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ» حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْآيَةِ كُلِّهَا، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَّغَ: «أَتَسْنَ عَلَى ذَلِكَ». وَقَالَتْ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً، لَمْ يَجِبْهُ

وقول ابن وهب: «وأخبرني ابن جريج» معطوف على شيء محذوف.

٦١ - سورة الصف

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [١٤]: مَنْ يَبْتَغِي إِلَى اللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿مَرْصُوصٌ﴾ [٤]: مُلْصَقٌ بِنَفْسِهِ يَنْهَضُ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ الرَّصَاصِيِّ:

١ - بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِي مِنَ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [٦]

٤٨٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ بْنُ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِجِيُّ الَّذِي يُنْخَرُ اللَّهُ بِهِ الْكَفَرُ، وَأَنَا الْأَخَاوِيُّ الَّذِي يُخْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَأَنَا الْعَالِيَةُ». [راجع: ٣٥٣٢. أخرجه مسلم: ٢٣٥٤].

قوله: (سورة الصف - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سقطت بالبسملة لغير أبي ذر، ويقال لها أيضاً سورة الخواريين. وأخرج الطبري من طريق معمر عن قتادة أن الخواريين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم من قريش، فسمى العشرة المشهورين إلا سعيد بن زيد وحده حمزة وجعفر بن أبي طالب وعثمان بن مظعون. وقد وقع لنا سماع هذه السورة سلسلاً في حديث ذكر في أوله سبب نزولها وإسناده صحيح قل أن وقع في السلسلات مظه مع مزيد علوه.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ من يبعثني إلى الله) في رواية الكشيبي «من يبعثني إلى الله» بصيغة الماضي. وقد وصله القرطبي بلفظ «من يبعثني» وقال أبو حنيفة: إلى بمعنى في، أي من أنصاري في الله؟

قوله: (وقال ابن عباس مرصوص ملصق بعنه إلى بعض) كذا لأبي ذر، ولغيره «بعض» وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: «كانهم بيان مرصوص»: مثبت لا يزول ملصق بعنه ببعض فعلى تفسير ابن عباس هو من التراسس أي التضام مثل تراسس الأسنان أو من اللامك الأجزاء المستوي.

قوله: (وقال يحيى بالمرصاص) كذا لأبي ذر والنسفي ولغيرهما «وقال غيره» وجزم أبو ذر بأنه يحيى بن زباد بن عبد الله الغراء وهو كلامه في «معاني القرآن» ولفظه في قوله: «كانهم بيان مرصوص»: يريد بالمرصاص حتم على القتال ورجع الطبري الأول. والمرصاص بفتح الراء ويجوز كسرها.

قوله: (من بعدي اسمه أحمد) في رواية أبي ذر «باب يأتي من بعدي» وذكر فيه حديث جبير بن مطعم، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل السيرة النبوية.

٦٢ - سورة الجمعة

قوله: (سورة الجمعة - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر، وتقدم ضبطه في كتاب الصلاة.

١ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [٣]

وَقَرَأَ غَيْرٌ: فَانْفَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

٤٨٩٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْفَتْحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأُتِيتُ عَلَيْهِ سُورَةُ الْجُمُعَةِ: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾. قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قُلْتُ: يُرَاجَعُونَ حَتَّى سَأَلَ ثَلَاثًا، وَلَمَّا سَأَلْنَا الْقَارِئِينَ، وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى سَلَمَانَ، ثُمَّ قَالَ: «كُو كَانِ الْإِيمَانُ عِنْدَ الْفَرَسِ، لَقَالَهُ رَجُلٌ، أَوْ رَجُلٌ، مِنْ هَؤُلَاءِ». [نظر: ٤٨٩٨. أخرجه مسلم: ٢٥٤٦].

الترمذي من طريق شهر بن حوشب عن أم سلمة الأنصارية وهي أسماء بنت يزيد قالت: «قلت: يا رسول الله إن بني فلان أسعدوني على عمي ولا بد من قضائهم، فأبي. قالت: فراجعتهم مراراً فأذن لي، ثم لم أتح بعد»، وأخرج أحمد والطبري من طريق مصعب بن نوح قال: «أدركت حمزواً لنا كانت فيمن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: فأنفذ علينا ولا ينحن، فقالت حمزواً: يا بني الله إن ناساً كانوا أسعدونا على مصالبت أصابتنا، وأنهم قد أصابتهم مصيبة فأننا أريد أن أسعدهم، قال: فأنهني فكافيتهم. قالت: فانتظمت فكافأتهم. ثم إنها أتت فيابعتهم» وظهر من هذا كله أن أثر الأجوبة أنها كانت مباحة ثم كرهت كراهة تنزيه ثم تحريم والله أعلم.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا وهب بن جبريل قال: حدثنا أبي) هو جبريل بن حازم.

قوله: (صحبت الزبير) في رواية الإسماعيلي «الزبير بن عريت» وهو بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء بعدها تخانية سائكة ثم مشاة.

قوله: (في قوله: ﴿ولا يصيبك﴾ في معروف) قال: إنما هو شرط شرطه الله للنساء أي على النساء. وقوله: ﴿لا يباهي﴾ في السياق حذف تقديره: فإن بايع على ذلك، أو فإن اشترط ذلك على أنفسهم يباهيهم. واختطف في الشرط غالباً على أنه التياحة كما سبق، وقد تقدم عند مسلم ما يدل لذلك. وأخرج الطبري من طريق زهير بن محمد قال في قوله: ﴿ولا يصيبك﴾ في معروف: «لا يغلز الرجل بالمرأة. وقد جمع بينهما قتادة، فأخرج الطبري منه قال: «أخذ عليهن أن لا ينحن ولا يمدن الرجل، فقال جند الرحمن بن عوف: إن لنا أضيافاً ولنا نقيب عن نسائنا، فقال: ليس أولئك عنت» وللطبري من حديث ابن عباس المقدم ذكره «إنما أتيتكم بالمعروف الذي لا تمصني فيه، لا تلغون بالرجال وحدها، ولا تمنح نوح الجاهلية» ومن طريق أسيد بن أبي أسيد البراء عن امرأة من الميابعات قالت: «كان فيما أخذ علينا أن لا نصعب في شيء من المعروف، ولا نغشم وجهاً، ولا ننشر شعرنا، ولا نشق جيباً، ولا ندعو وللاً».

الحديث الثالث:

قوله: (قال الثوري حدثنا) هو من تقديم الاسم على الصيغة، والضمير للحديث الذي يريد أن يذكره.

قوله: (وقرأ آية النساء) أي آية يمة النساء وهي ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً﴾ الآية [الممتحنة: ١٢]، وقد قدمت في كتاب الإيمان بيان وقت هذه الميابة.

قوله: (وأكثر لفظ سفیان قرأ الآية) والكشيبي «قرأ في الآية» والأول أولى.

قوله: (ومن أصاب منها) أي من الأشياء التي توجب الحلف في رواية الكشيبي «من ذلك شيئاً».

قوله: (تابعه عبد الرزاق عن معمر) زاد المستعصي «في الآية»، ووصله مسلم عن عبد بن حيد عن عبد الرزاق عقب رواية سفیان وقال في آخره: «وزاد في الحديث: فتلا علينا آية النساء أن لا يشركن بالله شيئاً» وقد تقدم شرحه ومباحثه في كتاب الإيمان مستوفى. وقوله: «بهتان يفتريه بين أيديهم وأرجلهم» فيه عدة أقوال: منها أن المراد بما بين الأيدي ما يكتب بها وكذا الأرجل، الثاني هما كتابة من الدنيا والآخرة، وقيل عن الأعمال الظاهرة والباطنة، وقيل الماضي والمستقبل، وقيل: ما بين الأيدي كسب العبد بنفسه وبالأرجل كسب بغيره، وقيل غير ذلك.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الرحمن حدثنا هارون بن معروف حدثنا عبد الله بن وهب قال: وأخبرني ابن جريج) قلت: نزل البخاري في هذا الإسناد درجتين بالنسبة لابن جريج، فإنه يروي عن ابن جريج بواسطة رجل واحد كأي حاصم ومحمد بن عبد الله الأنصاري ومكي بن إبراهيم وغيرهم، ونزل فيه درجة بالنسبة لابن وهب فإنه يروي عن جمع من أصحابه كأحمد بن صالح وأحمد بن عيسى وغيرهما، وكان السبب فيه تصريح ابن جريج في هذه الطريق النازلة بالإخبار. وقد أخرج البخاري طراً من هذا الحديث في كتاب العيدين عن أبي حاتم عن ابن جريج بالملو، وهو من أوله إلى قوله: «قبل الخطة» وصرح فيه ابن جريج بالخبر، قلعه لم يكن بطوله عند ابن أبي حاتم ولا عند من لقيه من أصحاب ابن وهب، وقد علاه أبو ذر في روايته فقال: «حدثنا علي الحري حدثنا ابن أبي داود حدثنا محمد بن سلمة حدثنا ابن وهب»، ووقع للبخاري بملو في العيدين لكنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، وتقدم شرحه هناك مستوفى،

قوله: (من أبناء فارس) قيل: إنهم من ولد هدرام بن أرفخشذ بن سام بن نوح وأنه ولد بضعة عشر رجلاً كلهم كان فارساً شجاعاً فسماهم الفرس للفروسيّة، وقيل في نسبهم أقوال أخرى. وقال صاعد في الطبقات كان أولهم على دين نوح، ثم دخلوا في دين الصابية في زمن طموهرث فداموا على ذلك أكثر من القني ستة، ثم تحجسوا على يد زرافشت. وقد أطلب أبو نعيم في أول «تاريخ أصبهان» في تخرّيج طرق هذا الحديث، أعني حديث «لو كان الدين عند الثريا» ووقع في بعض طرقه عند أحد بلطف «لو كان العلم عند الثريا» وفي بعض طرقه عند أبي نعيم عن أبي هريرة أن ذلك كان عند نزول قوله تعالى: ﴿وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم﴾ ويحتمل أن يكون ذلك صدر عند نزول كل من الآيتين. وقد أخرج مسلم الحديث مجرداً عن السبب من رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رفعه «لو كان الدين عند الثريا لذهب رجال من أبناء فارس حتى يتناولوه»، وأخرجه أبو نعيم من طريق سليمان التيمي حدثني شيخ من أهل الشام عن أبي هريرة نحوه وزاد في آخره «برقة قلوبهم» وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن التيمي عن أبي عثمان عن سلمان الفارسي بالزيادة ومن طريق أخرى من هذا الوجه فزاد فيه «يتبعون سبي» ويكررون الصلاة على «قال القرطبي: وقع ما قاله صلى الله عليه وسلم حيناً، فإنه وجد منهم من اشتهر ذكره من حفاظ الآثار والعناية بها ما لم يشارك فيه كثير من أحد غيرهم. واختلف أهل النسب في أصل فارس قليل: إنهم ينتهي نسبهم إلى جيومرث وهو آدم، وقيل: إنه من ولد يافث بن نوح، وقيل: من ذرية لادى بن سام به بن نوح، وقيل: هو فارس بن ياسور بن سام، وقيل: هو من ولد هدرام بن أرفخشذ بن سام، وقيل: إنهم من ولد يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، والأول أشهر الأقوال عندهم، والذي يليه أرجحها عند غيرهم.

٢ - باب ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً﴾ [١١١]

٤٨٩٩ - حَدَّثَنِي حُصَيْنُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، وَعَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَحُصَيْنِ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: أَقْبَلْتُ يَوْمَ الْحُمْقَةِ، وَخَضَعْتُ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَدَارَ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَأَقْرَأَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قُلُوبًا﴾ [إراجع: ٩٣٦، أخرجه مسلم: ٨٦٣، مطبوعاً باختصار].

قوله: (باب وإذا رأوا تجارة أو لهواً) كذا لأبي ذر، واخبره «وإذا رأوا تجارة» حسب. قال ابن عطية: قال: انفضوا إليها ولم يقل إليهما احتمالاً بالأهم إذ كانت هي سبب اللهو من غير عكس. كما قيل، وفيه نظر لأن المطفأ بالواو لا يثنى على الضمير، لكن يمكن أن يدعى أن «أو» هنا بمعنى الواو على تقدير أن تكون أو على بابها، ففتح أن يقول: جيء بضمير التجارة دون ضمير اللهو للمعنى الذي ذكره، وقد تقدم بيان اختلاف النقلة في سبب انفضاضهم في كتاب الجمعة.

قوله: (حدثني حصص بن عمن) هو الخواري.

قوله: (حدثنا حصين) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (عن سالم بن أبي الجعد) وعن أبي سفيان عن جابر بن سمير كلاهما عن جابر، وقد تقدم في الصلاة من طريق زائدة عن حصين عن سالم وحده قال: «حدثنا جابر» والاعتماد على سالم، وأما أبو سفيان واسمه طلحة بن نافع فليس على شرطه، وإما أخرجه له مقروناً، وقد تقدم له حديث في مناقب سعد بن معاذ قرنه بسالم أيضاً، وأخرج له حديثين آخرين في الأشربة مقرونين بأبي صالح عن جابر، وهذا جميع ما له عند.

قوله: (أقبلت عمن) بكسر المهملة وسكون التحتانية تقدم الكلام عليها في كتاب الجمعة مع بقية شرح هذا الحديث ولله الحمد.

قوله: (فدار الناس إلا اثنا عشر رجلاً) وقع عند الطبري من طريق قتادة «إلا اثني عشر رجلاً وامراً» وهو أصح مما روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: «لم يبق معه إلا رجلان وامراً» ووقع في الكشف أن الذين بقوا ثمانية أنفس وقيل: أحد عشر وقيل: اثنا عشر وقيل: أربعون، والقولان الأولان لا أصل لهما فيما وقت عليه، وقد مضى استيفاء القول في هذا أيضاً في كتاب الجمعة.

٤٨٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ: أَخْبَرَنِي قُوزٌ، عَنْ أَبِي الْفَتْحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَالَهُ رَجُلَانِ مِنْ هَؤُلَاءِ» [إراجع: ٤٨٩٧، أخرجه مسلم: ٢٥٤٦].

قوله: (باب قوله وأخبرني لما يلحقوا بهم) أي لم يلحقوا بهم، ويحوز في آخرين أن يكون منصوباً عطفاً على الضمير المنسوب في يملهم، وإن يكون مجروراً عطفاً على الأيمن.

قوله: (وقرأ عمر: فامضوا إلى ذكر الله) ثبت هذا هنا في رواية الكشميهني وحده، وروى الطبري عن عبد الحميد بن بيان عن سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: «ما سمعت عمر يقرأها قط: فامضوا» ومن طريق مقبرة عن إبراهيم قال: قيل لعمر إن أبي بن كعب يقرأها فامضوا، قال: أما أنه أعلنا وأقرنا للمنسوخ، وإما هي فامضوا «وأخرجه سعيد بن منصور فيبين الرواسطة بين إبراهيم وعمر وأنه أخرجه بن الخط فصح الإسناد. وأخرجه أيضاً من طريق إبراهيم عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأها «فامضوا» ويقول: لو كان «فامضوا» لسميت حتى يسقط ردائي. وأخرجه البطراني ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع. وللطراني أيضاً من طريق قتادة قال: هي في حرف ابن مسعود «فامضوا» قال: وهي كقوله: ﴿إِنْ سَأَلْتُمْ لَتَنَسْتُمْ﴾ [الليل: ٤] وقال أبو حبيدة: معنى فامضوا أجيروا وليس من المند.

قوله: (حدثنا عبد العزيز) كذا لم غير منسوب، قال الجبائي: وكلام الكلاباذي يقتضي أنه ابن أبي حازم سلمة بن دينار، قال: والذي عندي أنه الدراودي لأن مسلماً أخرجه عن قتيبة عن الدراودي عن ثور. قلت: وأخرجه القزويني والنسائي أيضاً عن قتيبة، وأورده الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق قتيبة، وجزم أبو مسعود أن البخاري أخرجه «عن عبد الله بن عبد الوهاب أثبتا عبد العزيز الدراودي» كذا فيه، وتبعه المزني، وظاهره أن البخاري نسب ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيح، ولم أقف على رواية عبد العزيز بن أبي حازم لهذا الحديث في شيء من المصنف، ولكن يؤيده أن البخاري لم يخرج للدراودي إلا متابعاً أو مقروناً، وهو هنا كذلك فإنه صدره برواية سليمان بن بلال ثم تلاه برواية عبد العزيز.

قوله: (عن ثور) هو ابن زيد المدني، وأبو الفتح بالمعجمة والمثناة اسمه سالم.

قوله: (فانزلت عليه سورة الجمعة وأخبرني منهم لما يلحقوا بهم) كذا يريد أنزلت عليه هذه الآية من سورة الجمعة، وإلا فقد نزل منها قبل إسلام أبي هريرة الأمر بالسي، ووقع في رواية الدراودي عن ثور عند مسلم «نزلت عليه سورة الجمعة فلما قرأ وأخبرني منهم».

قوله: (قال: قلت: من هم يا رسول الله) في رواية السرخسي «قالوا: من هم يا رسول الله» وفي رواية الإسماعيلي «قال له رجل» وفي رواية الدراودي «قيل: من هم» وفي رواية عبد الله بن جعفر عن ثور عند الترمذي «قال رجل: يا رسول الله من هؤلاء الذين لم يلحقوا بنا» ولم أقف على اسم السائل.

قوله: (فلم يراجعوه) كذا في نسخي من طريق أبي ذر، وفي غيرها «فلم يراجعهم» وهو الصواب، أي لم يراجع النبي صلى الله عليه وسلم السائل، أي لم يعد عليه جوابه حتى سأله ثلاث مرات. ووقع ذلك سريعاً في رواية الدراودي قال: «فلم يراجعهم النبي صلى الله عليه وسلم حتى سأله ثلاث مرات» وفي رواية ابن وهب عن سليمان بن بلال «حتى سأله ثلاث مرات» بالجزم، وكذا في رواية عبد الله بن جعفر.

قوله: (وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سلمان) في رواية المعتز عن أبيه عن أبي هريرة «يده على فضل سلمان».

قوله: (لو كان الإيمان عند الفراء) هي نجم معروف تقدم ذكره في تفسير سورة النجم.

قوله: (لئلا رجال - أو رجل - من هؤلاء) هذا الشك من سليمان بن بلال. بدليل الرواية التي أوردها بعده من غير شك مقتصر على قوله: «رجال من هؤلاء» وهي عند مسلم والنسائي كذلك، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية ابن وهب عن سليمان بلطف «لئلا رجال من هؤلاء» أيضاً بغير شك. وجيد العزيز المذكور هو الدراودي، كما جزم به أبو نعيم والجبائي ثم للزي، وقد أخرجه مسلم عن قتيبة عن الدراودي، وجزم الكلاباذي بأنه ابن أبي حازم، والأول أولى فإن الحديث مشهور عن الدراودي، ولم أر في شيء من المسانيد من حديث أبي حازم، والدراودي قد أخرج له البخاري في التابعات غير هنا.

٦٣ - سورة الْمُنَافِقِينَ

١ - باب قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا

نُشْهِدُكَ لِرَسُولِ اللَّهِ﴾ الآية [١]

٤٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: كُنْتُ فِي غَزَاةٍ، فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقُولُ: لَا تَتَّبِعُوا عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْقُضُوا مِنْ حَرْبِهِ، وَكَيْفَ رَجَعْنَا مِنْ جَنْبِهِ لِيُخْرِجَنَّا الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ. فَكَرَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَيٍّ أَوْ لِعُمَرَ، فَلَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَا لِي فَحَدَّثَنِي، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَاصْتَبَاهُ، فَخَلَفُوا مَا قَالُوا، فَكَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّاهُ، فَاسْتَبَيْتُ هَمَّ لَمْ يُعَيِّنِي مِنْهُ قَطُّ، فَجَلَسْتُ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ لِي عُمَيٌّ: مَا لَزِمْتُ إِلَيْكَ أَنْ كَلِمَتَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَقَلَّتْ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾. قَبْتُ إِلَيْهِ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَنَعَكَ بِكَ نِعْمَةً». [يعرف: ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، أخرجه مسلم: ٢٧٧٧، بخره].

قوله: (سورة المنافقين - بسم الله الرحمن الرحيم). (باب قوله: إذا جاءك المنافقون قالوا: نشهدك لك لرسول الله الآية) وساق غير أبي ذر الآية إلى قوله: ﴿لَكَادِبُونَ﴾.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السبيعي، وإسرائيل فيه إسناد آخر أخرجه الترمذي والحاكم من طريقه عن السبيعي بن أبي سعد الأزدي عن زيد بن أرقم.

قوله: (عن زيد بن أرقم) سباني بعد يمين من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق تصريحه بسماحه له من زيد.

قوله: (كنت في غزاة) زاد بعد يمين من وجه آخر عن إسرائيل مع عبيد بن عمير، وفي رواية وقع في رواية محمد بن كعب عن زيد بن أرقم عند النسائي فيها غزوة تبوك ورواه قوله في رواية زهير المذكورة في سفر أصحاب الناس فيه شدة، وأخرج عبد بن حميد بإسناد صحيح عن محمد بن جبير مرسلًا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل منزلاً لم يرخل منه حتى يصلي فيه، فلما كان غزوة تبوك نزل منزلاً فقال عبد الله بن أبي بكر: فذكر القصص، والذي عليه أهل المنازعة أنها غزوة بني النضير، وسباني قريباً في حديث جابر ما يرويه، وعند ابن حبان وأخرجه الحاكم في الإكمال، من طريقه ثم من طريق أبي الأسود عن عروة أن القول الذي ذكره صدر من عبد الله بن أبي بكر أن قولاً.

قوله: (فسمعت عبد الله بن أبي بكر) هو ابن سلول رأس الضفاق، وقد تقدم خبره في تفسير برامة.

قوله: (يقول: لا تنفخوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله) هو كلام عبد الله بن أبي بكر، ولم يقصد الرواي بسياقه التلاوة، وغلط بعض الشراح فقال هذا وقع في قراءة ابن مسعود وليس في المصاحف المتفق عليها فيكون على سبيل البيان من ابن مسعود. قلت: ولا يلزم من كون عبد الله بن أبي بكر قائلًا قبل أن يمتلئ القرآن بحكاية جميع كلامه.

قوله: (ولئن رجعنا) كنا للأكثر، وللكشيهي، ولو رجعنا والأول أولى، وبعد الولو مخلوف تخدير سمعته يقول، ووقع في الباب الذي بعده «وقال: لئن رجعنا وهو يريد ما قلته. وفي رواية محمد بن كعب عن زيد بن عبد بابه «وقال أيضاً لئن رجعنا وسباني في حديث جابر سبب قول عبد الله بن أبي بكر ذلك.

قوله: (فذكرت ذلك لعبي أو لعن) كنا بالشك، وفي سائر الروايات الآية لعبي بلا شك، وكذا عند الترمذي من طريق أبي سعد الأزدي عن زيد، ووقع عند الطبراني وابن مردويه أن المراد بعمه سعد بن عبيدة وليس عمه حقيقة وإنما هو سيد قومه المخرج، وعم زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له صحبة، وعمه زوج أمه عبد الله بن رواحة خزرجي أيضاً. ووقع في منازعي أبي الأسود عن عروة أن مثل ذلك وقع لأوس بن أرقم فذكره لعمر بن الخطاب سبب الشك في ذكر عمر، وجزم الحاكم في الإكمال أن هذا فذكره وهم والصواب زيد بن أرقم. قلت: ولا يمتنع تعدد الخبر بذلك من عبد الله بن أبي بكر، إلا أن القصة مشهورة لزيد بن أرقم، وسباني من حديث أنس قريباً ما يشهد

لذلك.

قوله: (فذكره النبي صلى الله عليه وسلم) أي ذكره عبي، وكذا في الرواية التي بعد هذه. ووقع في رواية ابن أبي ليلى عن زيد بن أسلم، فاعبرت به النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا في مرسل كذا، كذاه ألق الإخبار مجازاً، لكن في مرسل الحسن عن عبد الرزاق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لملك اختطأ سمكك، لملك شبه عليك، فعلى هذا لعله راسل بذلك أولاً على لسان عمه ثم حضر هو فأنسب.

قوله: (فخلفوا ما قالوا) في رواية زهير «فاجهد يمينه» والمراد به عبد الله بن أبي بكر، وجمع باعتبار من معه. ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة «فيبت النبي صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله بن أبي بكر، فحلف بالله ما قال من ذلك شيئاً».

قوله: (فكلمني) بالتشديد في رواية زهير «فقالوا: كذب زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم» وهذا بالتخفيف ورسول الله بالتصنيف على المقعولي، وقد تقدم تخفيفه في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة حرق، وفي رواية ابن أبي ليلى عن زيد عند النسائي «فجمل الناس يقولون: أي زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكذب».

قوله: (وصله) وفي الرواية التي بعدها فصدقه، وقد مضى توجيهها.

قوله: (فأصابني هم) في رواية زهير «فوقع في نفسي شدة» وفي رواية أبي سعد الأزدي عن زيد «فوقع علي من الهم ما لم يقع على أحد» وفي رواية محمد بن كعب «فرجعت إلى المنزل فنتت» زاد الترمذي في روايته «فنتت كتباً حزناً» وفي رواية ابن أبي ليلى «حتى جلست في البيت خافاً إذا رأيته الناس أن يقولوا كلبت».

قوله: (فقال لي عبي ما أردت إلى أن كلفك) كنا للأكثر، وذكر أبو علي الجبلي أنه وقع في رواية الأصمعي عن الجرجاني: قال لي عمر. قال الجبلي: والصواب «عبي» كما عند الجماعة انتهى. وقد ذكرت قبل ذلك ما يقتضي احتمال ذلك.

قوله: (وخطبك) في رواية محمد بن كعب «فلامي الأنصار»، وعند النسائي من طريقه «ولامي قومي».

قوله: (فقال الله) في رواية محمد بن كعب «فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم» أي بالوحي، وفي رواية زهير «حتى أنزل الله» وفي رواية أبي الأسود عن عروة «فيما هم يسيرون أبصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى إليه فنزلت» وفي رواية أبي سعد قال: «فيما أنا أسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خفت برأسي من الهم اتاني فكر بلغني وضجعت في وجهي، فلحقني أبو بكر فسألني قلت له، فقال: أيشرك ثم لحني عمر مثل ذلك، فلما أصبحت أقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة المنافقين».

قوله: (إذا جاءك المنافقون) زاد آدم إلى قوله: «هم الذين يقولون لا تنفخوا على من عند رسول الله إلى قوله ليخرجن الأهر منه الأذل» وهو يبين أن رواية محمد بن كعب مختصرة حيث اقتصر فيها على قوله: «ونزل: هم الذين يقولون لا تنفخوا الآية» لكن وقع عند النسائي من طريقه «فنزلت هم الذين يقولون لا تنفخوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا، حتى بلغ: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأهر منها الأذل».

قوله: (إن الله قد صملك يا زيد) وفي مرسل الحسن «فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأنف الغلام فقال: وفنت أذنك يا غلام» مرتين. زاد زهير في روايته «فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفر لهم» وسباني شرحه بعد ثلاثة أبواب. وفي الحديث من القوائد ترك مواخعة كبراء القوم بغضوت لئلا يفر أتباعهم والاقتصار على معاباتهم وقبول أهلهم وتصدق لفتهم وإن كانت القرائن ترشد إلى خلاف ذلك، لما في ذلك من التأسيس والتأليف. وفيه جواز تبليغ ما لا يجوز للمقول فيه، ولا يبعد تسمية مذمومة إلا إن قصد بذلك الإنساد المطلق، ولما إذا كانت فيه مصلحة ترجع على المصلحة فلا.

٢ - باب ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [٢٧]: يَجْتَنُونَ بِهَا

٤٩٠١ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُمَيٍّ، فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقُولُ: لَا تَتَّبِعُوا عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْقُضُوا. وَقَالَ أَيْضاً: لَيْسَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَكَرَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَيٍّ، فَلَذَكَرَهُ عُمَيٌّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَاصْتَبَاهُ، فَخَلَفُوا

مَا قَالُوا: فَصَلِّ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَلِّمْنِي، فَأَصَابَنِي غَمٌّ لَمْ يُعْرِضْنِي مِثْلَهُ، فَجَلَسْتُ فِي بَيْتِي، فَأَتَزَوَّلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُبْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا تُخْرِجُنِي الْأَعْرُضُ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾. فَأَرْسَلْتُ إِلَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَهَا عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَلَّيْتُكَ». [راجع: ٤٩٠٠. أخرجه مسلم: ٢٧٧٢].

قوله: (باب قوله: اخلوا أيمانهم جنة بجهنم بها) قال عبد بن حميد: «حدثني شعبة عن وراق عن ابن أبي نجيح عن جاهد في قوله: ﴿اُخْلُوا أَيْمَانَهُمْ جَنَّةً﴾ قَالَ: يَجْتَنُونَ أَنْفُسَهُمْ» وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن أبي نجيح باللفظ الذي ذكره المصنف، ثم ساق حديث زيد بن أرقم، وقد تقدم شرحه في الذي قبله مستوفى.

٣ - باب قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [٣]

٤٩٠٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ الْقُرظِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ عَنِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: لَا تُبْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَالَ لِأَخِي: لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، أَخْبَرْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَلَا تَهَيَّ الْأَنْصَارُ، وَخَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَا قَالَ ذَلِكَ، فَرَجَعْتُ إِلَى الْمَنْزِلِ فَمِثْتُ، فَذَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاتِلَتُهُ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَلَّيْتُكَ، وَتَوَلَّى: ﴿هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُبْفِقُوا﴾ إِلَى آخِرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَيْلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٤٩٠٠. أخرجه مسلم: ٢٧٧٢].

قوله: (باب قوله: ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا) ساق إلى قوله: «لا يفقهون». قوله: (سمعت محمد بن كعب القرظي) زاد الترمذي في روايته: منذ أربعين سنة. قوله: (أخبرت به النبي صلى الله عليه وسلم) أي على لسان حسي جمعاً بين الروايتين، ويحتمل أن يكون هو أيضاً أخبر حقيقة بعد أن أنكر عبد الله بن أبي ذلك كما تقدم.

قوله: (هاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم حمزة أي، أي بالرحي. قوله: (وقال ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وطريقه هذه وصلها الشافعي، وقد بينت ما فيه من فائدة قبل.

قوله في (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن زيد بن أرقم) كذا رواه الأعمش عن عمرو بن مرة عنه، وقد رواه شعبة عن عمرو بن مرة فقال عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم، فكان لعمرو بن مرة فيه شيخين.

باب: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾

وَأَنْ يَقُولُوا نَسِمْتُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ غُشْبٌ مُسْنَدٌ يُخْبِتُونَ كُلَّ مَنِيحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمْ الْمُنَافِقُونَ فَاحْزَنُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ [٤].

٤٩٠٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَرْوَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ أَصَابَ النَّاسَ فِيهِ بِلَّةٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَصْحَابِ: لَا تُبْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِهِ. وَقَالَ: لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَخْرِجُنِي الْأَعْرُضُ مِنْهَا الْأَذَلَّ، قَاتَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَسَأَلَهُ، فَاجْتَهَدَ يَمِينَهُ مَا فَعَلَ، قَالُوا: كَذَبَ زَيْدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِمَّا قَالُوا بِلَّةً، حَتَّى أَتَزَوَّلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَصَلِّيَ فِي: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾. فَذَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ لِيَسْتَغْفِرَ لَهُمْ فَلَزُّوا رُؤُوسَهُمْ. وَقَوْلُهُ: ﴿غُشْبٌ مُسْنَدٌ﴾. قَالَ: كَانُوا

وَجَلَا أَجْمَلُ شَيْءٍ. [راجع: ٤٩٠٠. أخرجه مسلم: ٢٧٧٢].

قوله: (باب وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم، وإن يقولوا تسمع لقولهم الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية إلى ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ذكر فيه حديث زيد بن أرقم من رواية زهير عن أبي إسحاق نحو رواية إسرائيل عنه كما تقدم بيان ذلك، وقال في آخره: حتى أنزل الله عز وجل تصديقي في إذا جاءك المنافقون، فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفروا لهم فلزوا رؤوسهم.

قوله: (وقوله: غشيب مسندة قال: كانوا رجلاً أجمل شيء) هذا تفسير لقوله: ﴿تَعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ و«غشيب مسندة» قليل لأجسامهم، ووقع هذا في نفس الحديث وليس مدرجاً، فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن عمرو بن خالد شيخ البخاري فيه بهذه الزيادة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن زهير.

(كيسه): قرا الجمهور «غشيب» بضمسين، وأبو عمرو والأعمش والكسائي بإسكان الشين.

٤ - باب قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا

يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [٥]

حَرِّكُوا، اسْتَهِزُّوْا بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَقَرَأَ بِالْعُخْفِيفِ مِنْ: لَوَّيْتُ.

٤٩٠٤ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ فُؤَيْسٍ: عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُمِّي، فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَنٍّ سَأَلُوهُ يَقُولُ: لَا تُبْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا، وَلَكِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَخْرِجُنِي الْأَعْرُضُ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمِّي، فَذَكَرَ عُمِّي لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَذَعَانِي فَحَدَّثَنِي، فَأَرْسَلْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَأَصْحَابِهِ، فَخَلَعُوا مَا قَالُوا، وَكَلِّمْنِي النَّبِيُّ ﷺ وَصَلَّيْتُكُمْ، فَأَصَابَنِي غَمٌّ لَمْ يُعْرِضْنِي مِثْلَهُ قَطُّ، فَجَلَسْتُ فِي بَيْتِي، وَقَالَ عُمِّي: مَا أَزِفْتُ إِلَى أَنْ كَذَّبَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَقَطَقَ؟ فَأَتَزَوَّلُ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾. وَأَرْسَلْتُ إِلَيْ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَهَا وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَلَّيْتُكَ». [راجع: ٤٩٠٠. أخرجه مسلم: ٢٧٧٢].

قوله: (باب قوله: وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لواء رؤوسهم إلى قوله مستكبرون) كذا لأبي ذر وساق غيره الآية كلها في مرسل سعيد بن جبير «وجاء عبد الله بن أبي فجعل يهتزل، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: تب فجعل يلوي رأسه فنزلت».

قوله: (حرركوا استهزؤوا بالنبي صلى الله عليه وسلم، وقرا بالْعُخْفِيفِ من لوييت) يعني لواء وهي قراءة نافع، وقرا الباقون بالتثنية. ثم ذكر حديث زيد بن أرقم من وجه آخر كما مضى بيانه. ووقع لأكثر الرواة اختصاراً من أثنائه، وساقه أبو ذر تاماً إلا قوله: «وصدقهم». وقد تعقبه الإسماعيلي بأنه لس في السياق الذي أورده خصوص ما ترجم به، والجواب أنه جرى على عادته في الإشارة إلى أصل الحديث، ووقع في مرسل الحسن «فقال قوم لعبد الله بن أبي لو أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغفرت لك، فجعل يلوي رأسه، فنزلت» وكذا أخرج جدد بن حيد من طريق قتادة، ومن طريق جاهد، ومن طريق حكيم أنها نزلت في عبد الله بن أبي.

٥ - باب قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ

لَهُمْ أَمْ لَمْ تُسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [٦]

٤٩٠٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ: قَالَ عُمَرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا فِي غَزَاةٍ - قَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: فِي جَيْشٍ - فَكُنَّحَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا الْأَنْصَارِيُّ، وَقَالَ

ما مثلنا ومثلهم إلا كما قال القتال: سمن عليك يا كلبك « وعند ابن إسحاق: فقال عبد الله بن أبي أقد فعلوها نافرونا وكاثرونا في بلادنا. والله ما مثلنا وجلايب قريش هذه إلا كما قال القتال: سمن عليك يا كلبك.

قوله: «فهام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنقه» في مرسل قتادة «قال عمر: مر معاذاً أن يضرب عنقه « وإنما قال ذلك لأن معاذاً لم يكن من قومه.

قوله: «دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» أي أتباعه، ويجوز في «تحدث» الرفع على الاستئناف والكسر على جواب الأمر. وفي مرسل قتادة « فقال لا والله لا يتحدث الناس « زاد ابن إسحاق « فقال: مر به معاذ بن بشر بن وقش فليقتله، فقال: لا ولكن أذن بالرحيل، فراح في ساعة ما كان يرحل فيها، فلقبه أسيد بن حضير فسأله عن ذلك فآخره فقال: فأتيت يا رسول الله الأعز وهو الأذل. قال: ويلع عبد الله بن عبد الله بن أبي ما كان من أمر أبيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: بلغني أنك تريد قتل أبي فيما بلغك عنه، فإن كنت فاعلًا فمربي فأتا أهل إليك رأسه، فقال: بل ترفق به وتحسن صحبه. قال: فكان بعد ذلك إذا أحدث الحديث كان قومه هم الذين يتكلمون عليه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر: كيف ترى ؟ « ووقع في مرسل عكرمة عند الطبري « أن عبد الله بن عبد الله بن أبي قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إن والذي يؤذي الله ورسوله، فلذني حتى أقتله، قال: لا تقتل أباك «.

قوله: «ثم إن المهاجرين كثروا بعد» هذا ما يليه تقدم القصة، ويوضح وهم من قال: إنها كانت يتوكل لأن المهاجرين حيثلو كانوا كثيراً جداً، وقد انضاف إليهم مسلمة الفتح في غزوة تبوك فكانوا حيثلو أكثر من الأنصار. والله أعلم.

٦ - باب قوله: ﴿ هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا

تَنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [٧]

﴿ يَنْفَضُوا ﴾ يَنْفَرُوا.

٤٩٠٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ فُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «خَرَجْتُ عَلَى مَنْ أَمِيبَ بِالْعَرَفَةِ، فَكَبَّ إِلَيَّ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، وَبَلَغَهُ حَيْثُ خَرَجْتُ، يَذْكُرُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهِمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ، وَلِأَيِّمِ الْأَنْصَارِ. وَشَكَ ابْنُ الْفَضْلِ فِي: «أَيِّمِ الْأَنْصَارِ. فَسَأَلَ أَنَسَ بَعْضُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ، فَقَالَ: هُوَ الَّذِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا الَّذِي أَوْفَى اللَّهُ لَهُ بِأُفْرِهِ». [إخرجه مسلم: ٢٥٠٦].

قوله: «باب قوله: هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا» كذا لم يزد أبو ذر « الآية ».

قوله: «ينفضوا ينفروا» سقط هذا لأبي ذر، قال أبو عبيدة في قوله: « حتى ينفضوا » حتى ينفروا. ووقع في رواية زهير سبب قول عبد الله بن أبي ذلك وهو قوله: « خرجنا في سفر أصاب الناس فيه شدة، فقال عبد الله بن أبي لا تنفضوا الآية » فالذي يظهر أن قوله: « لا تنفقوا » كان سببه الشدة التي أصابهم، وقوله: « ليخرجن الأعز منها الأذل » سببه خاصة المهاجري والأنصاري كما تقدم في حديث جابر.

قوله: «الكسح أن تضرب يديك على شيء أو برجلك، ويكون أيضاً إذا رميته بسوء» كذا لأبي ذر عن الكشيبي وحده، وحق هذا أن يذكر قبل الباب، أو في الباب الذي يليه، لأن الكسح إنما وقع في حديث جابر، وقال الطبري: أن تضرب صخر إنسان بقلمك. وقيل: الضرب بالسيف على المؤخر. وقال ابن القطاع: كسح القدم ضرب أديارهم بالسيف، وكسح الرجل ضرب دبره بظهر قدمه، وكذا إذا تكلم فآثر كلامه بما ساءه، ونحوه في « تهذيب الأزهري ».

قوله: «حدثنا إسماعيل بن عبد الله» هو ابن أبي أيس.

قوله: «حدثني عبد الله بن الفضل» أي ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، تابعي صغير مدني ثقة ما له في البخاري عن أنس إلا هذا الحديث، وهو

الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَحَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «دَعْوَاهَا فَإِنَّهَا مُنِيَّةٌ. فَسَمِعَ بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَالَةَ: فَقَالَ: «فَعَلَوْهَا، أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَلَمَّحَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبَ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْنَهُ، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ». وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ أَكْثَرَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، ثُمَّ إِنَّ الْمُهَاجِرِينَ كَثُرُوا بَعْدَ.

قَالَ سَفِيَانُ: فَحَقَّقْنَاهُ مِنْ عُمَرُو، قَالَ عُمَرُو: صَعِثَ جَاهِلُ: كَمَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. [زجاج: ٣٥١٨. أخرجه مسلم: ٢٥٨٤].

قوله: «باب قوله سواء عليهم أظفرت لهم الآية» كذا لأبي ذر، وساق غيره الآية. وأخرج الطبري من طريق العمري عن ابن عباس قال: « أنزلت هذه الآية بسد التي في التوبة: ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾.

قوله: «قال عمرو: وقع في آخر الباب « قال سفيان: حفظته من عمرو قال: فذكره « ووقع في رواية الحميدي الآية بعد باب « حفظناه من عمرو ».

قوله: «كما في غزوة، قال سفيان: مرة في جيشي» وسى ابن إسحاق هذه الغزوة غزوة بني المصطلق، وكذا وقع عند الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان قال: يرون أن هذه الغزوة غزوة بني المصطلق، وكذا في مرسل عروة الذي ساذكره.

قوله: «فكسح رجل» الكسح يأتي تفسيره بعد باب، والمشهور فيه أنه ضرب الدبر باليد أو بالرجل. ووقع عند الطبري من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن جابر « أن رجلاً من المهاجرين كسح رجلاً من الأنصار برجله « وذلك عند أهل اليمن شلج، والرجل المهاجري هو جهجاه بن قيس ويقال ابن سعيد الغفاري، وكان مع عمر بن الخطاب بقوله له فرسه، والرجل الأنصاري هو سنان بن ويرة الجهني حليف الأنصار، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل أن الأنصاري كان حليفاً لهم من جهة، وأن المهاجري كان من غفار، وسماهما ابن إسحاق في المغازي عن شيوخه. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عقيّل عن الزهري عن عروة بن الزبير، وعمر بن ثابت أنهما أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا غزوة المريسع وهي التي هدم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بناء الطاغية التي كانت بين قبا المشلل وبين البحر فاقفل رجلاً فاستعمل المهاجري على الأنصاري، فقال حليف الأنصار: يا معشر النصارة، فنداهوا إلى أن يحجز بينهم، فانكفأ كل منافق إلى عبد الله بن أبي فقالوا: كنت ترجى وتدفع، فصرت لا تنصرف ولا تنفع، فقال: لئن رجعتنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فذكر القصة بطولها، وهو مرسل جيد. واتفقت هذه الطرق على أن المهاجري واحد. ووقع في حديث أبي الزبير عن جابر عند مسلم « أقتل غلاماً من المهاجرين وغلام من الأنصار، فنادى المهاجري: يا للمهاجرين، ونادى الأنصاري: يا للأنصار، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما هذا؟ أدهوى الجاهلية، قالوا: لا، إن غلامين اقتتلا فكسح أحدهما الآخر، فقال: يا بأس، ولينصرن الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً « الحديث. ويمكن تأويل هذه الرواية بأن قوله: « من المهاجرين » بيان لأحد الغلامين، والتقدير أقتل غلاماً غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار، فحفز لفظ غلام من الأول، ويليه قوله في بقية الخبر: « فقال المهاجري « فأفرده، تتوافق الروايات. وسنظام من قوله: « يا بأس « جواز القول المذكور بالقصد المذكور والتفصيل المبين، لا على ما كانوا عليه في الجاهلية من نصرة من يكون من القبيلة مطلقاً، وقد تقدم شرح قوله: « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » مستوفى في « باب أمن أخاك » من كتاب المظالم.

قوله: «بالأنصار» بفتح اللام وهي للاستغاة أي أغثوني، وكذا قول الآخر يا للمهاجرين.

قوله: «دعواها فإنها منتنة» أي دعوة الجاهلية. وإبعد من قال المراد الكسمة. ومتنتة بضم الميم وسكون النون وكسر المثناة من التثنية أي أنها كلمة قبيحة خبيثة، وكذا ثبتت في بعض الروايات.

قوله: «فعلوها» هو استفهام بحذف الأداة أي أفعلوها؟ أي الأثرة، أي شركتهم فيما نحن فيه فأرادوا الاستبداد به علينا. وفي مرسل قتادة « فقال رجل منهم عظيم التفاق:

لأبي ذر، وساق غيره الآية إلى ﴿يعلمون﴾. ذكر فيه حديث جابر الماضي، وقد تقدم شرحه قبل يباب، ولعله أشار بالترجيح إلى ما وقع في آخر الحديث المذكور، فإن الترمذي لما أخرجه عن ابن أبي عمير عن أبي سفيان يساند حديث الباب قال في آخره: «وقال غير عمرو: فقال له ابنه عبد الله بن عبد الله بن أبي: والله لا يتقلب أبي إلى المدينة حتى تقول إنك أتت الذليل ورسول الله صلى الله عليه وسلم العزيز، فقلع!» وهذه الزيادة أخرجها ابن إسحاق في المغازي عن شيوخه، وذكرها أيضاً الطبري من طريق عكرمة.

٦٤ - سورة التغابن

وَقَالَ عَلَقَمَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [١١]: هُوَ الَّذِي إِذَا أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ رَضِيَ وَغَرَبَتْ أَنفَاهُ مِنَ اللَّهِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿التَّغَابُنُ﴾ [٩]: غَيْبُ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَهْلِ النَّارِ.

قوله: (سورة التغابن والطلاق) كذا لأبي ذر، ولم يذكر غيره «والطلاق» بل اقتصرنا على التغابن وأفردوا الطلاق بترجمة، وهو الأليق لمناسبة ما تقدم.

قوله: (وقال علقمة عن عبد الله: ومن يؤمن بالله يهد قلبه إلخ) أي يهتدي إلى التسليم فيصير ويشكر. وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الأعمش عن أبي غليان عن حلقمة مثله، لكن لم يذكر ابن مسعود. وكذا أخرجه الفريابي عن الشوري وعبد بن حيد عن عمر بن سعد عن الشوري عن الأعمش، والطبري من طريق عن الأعمش، نعم أخرجه البرقاني من وجه آخر فقال: «عن حلقمة قال: شغلنا عنده يعني عند عبد الله عرض المصاحف، فأتى على هذه الآية ﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾ قال: هي المصيات تصيب الرجل فيعلم أنها من عند الله فيسلم ويرضى» وعند الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: المعنى يهدي قلبه ليقين يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

قوله: (وقال مجاهد: التغابن غيب أهل الجنة أهل النار) كذا لأبي ذر عن الحموي وحده، وقد وصله الفريابي وعبد بن حيد من طريق مجاهد. وغيب يفتح المجعدة والموحدة، وللطبري من طريق شعبة عن قتادة: يوم التغابن يوم غيب أهل الجنة أهل النار، أي تكون أهل الجنة بايها على الإسلام بالجنة فرجعوا وأهل النار امتنعوا عن الإسلام فخرجوا فشيروا بالتيابيعين فيبين أصلحها الآخر في بيعة، ويؤيد ذلك ما سيأتي في الرقاق من طريق الأخرج عن أبي هريرة رفته «لا يدخل أحد الجنة إلا أري مقعده من النار لو أساء ليزداد شكراً، ولا يدخل أحد النار إلا أري مقعده من الجنة لو أحسن ليكون عليه حيرة».

٦٥ - سورة الطلاق

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ [٤]: إِنْ لَمْ تَعْلَمُوا: آتِيحِصْ أَمْ لَا تَحِصْ، فَاللَّامِي قَدْغَنَ مِنَ الْمَحِصِّ وَاللَّامِي لَمْ يَحِصْ يَهْدُ: قَبْلَتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

﴿وَبَالَ أَمْرَهَا﴾ [٩]: جَزَاءُ أَمْرَهَا.

٤٩٠٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «لِيَرَأَتْهَا»، ثُمَّ يُسَكِّتُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِصُّ قَطْرَةً، فَإِنْ بَدَأَ كُهُ أَنْ يَطْلُقَهَا فَلْيَطْلُقْهَا طَائِرًا قَبْلَ أَنْ يَنْتَشِهَا، فَبَلَغَ الْبَيْتَةَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ. [انظر: ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٨، ٥٢٦٤، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٧١٦٠ ح].

أخرجه مسلم: [١٤٧١].

قوله: (سورة الطلاق) كذا هم، وسقط لأبي ذر.

قوله: (وقال مجاهد: وبال أمرها جزاء أمرها) كذا هم، وسقط لأبي ذر أيضاً، وصله عبد بن حيد أيضاً من طريقه.

قوله: (إن ارتبتم: إن لم تعلموا تخيرون أم لا تخيرون، فاللامى قدغَنَ عن المحيص واللامى لم يحصن بعد فلهن ثلثة أشهر) كذا لأبي ذر عن الحموي وحده عقب قول

من أقران موسى بن عقبة الراوي عنه.

قوله: (وحزن على من أصيب بالخوف) هو بكسر الزاي من الحزن، زاد الإسماعيلي من طريق محمد بن فليح عن موسى بن عقبة «من قومي» وكانت وقعة الحرة في سنة ثلاث وستين، وسببها أن أهل المدينة خلعوا بيعة يزيد بن معاوية لما بلغهم ما يتعمده من الفساد فأثر الأنصار عليهم عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر وأثر المهاجرون عليهم عبد الله بن مطيع العدوي، وأرسل إليهم يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة المري في جيش كثير فزهمهم واستباحوا المدينة وقتلوا ابن حنظلة وقتل من الأنصار شيء كثير جداً، وكان أنس يومتز بالبيعة فبلغه ذلك فحزن على من أصيب من الأنصار، فكتب إليه زيد بن أرقم وكان يومتز بالكوفة يسليه، وحصل ذلك أن الذي يصير إلى مقصرة الله لا يشتد الحزن عليه، فكان ذلك تنزيه لأنس فيهم.

قوله: (وربك ابن الفضل في أبناء أبناء الأنصار) رواه النضر بن أنس عن زيد بن أرقم مرفوعاً «اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار» أخرجه مسلم من طريق قتادة عنه من غير شك. وللترمذي من رواية علي بن زيد عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم أنه كتب إلى أنس بن مالك يمزيه فيمن أصيب من أهله ويسى عنه يرم الحرة، فكتب إليه: إني أبشرك ببشرى من الله أي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «اللهم اغفر للأنصار وللزاري النصار وللزاري ذرايعهم».

قوله: (فقال أنس بعض من كان عنده) هذا السائل لم أعرف اسمه، ويحتمل أن يكون النضر بن أنس فإنه روى حديث الباب عن زيد بن أرقم كما ترى، وزعم ابن التين أنه وقع عند القاضي: فسال أنس بعض بالنصب وأنس بالرفع على أنه الفاعل، والأول هو الصواب، قال القاضي: الصواب أن المسؤول أنس.

قوله: (أولى الله له بأفنه) أي يسمعه، وهو بضم المعزة والذال المجعدة ويجوز فتحهما، أي أظهر صدقه فيما أعلم به، والمعنى أوفى صدقه. وقد تقدم في الكلام على حديث جابر أن في مرسل الحسن «أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بأفنه فقال: وفي الله بأفنيك يا غلام» كانه جعل أفنه ضمانته تصديق ما ذكرت أنها سمعت، فلما نزل القرآن بتصديقه صارت كائناً وإفنه بضمانها.

(تكميل): وقع في رواية الإسماعيلي في آخر هذا الحديث من رواية محمد بن فليح عن موسى بن عقبة «قال ابن شهاب: سمع زيد بن أرقم رجلاً من المنافقين يقول والنبي صلى الله عليه وسلم يغضب: لأن كان هذا صادقاً لنحن شر من الحمير، فقال زيد: قد والله صادق، ولأن شر من الحمير. ورفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجمعه القائل، فانزل الله على رسوله ﴿يخلفون بالله ما قالوا﴾ الآية. فكان مما أنزل الله في هذه السورة تصديقاً لزيد «اتهم». وهذا مرسل جيد. وكان البخاري حذفه لكونه على غير شسطه، ولا مانع من نزول الآيتين في القصةين في تصديق زيد.

٧ - باب قوله: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجُلًا إِلَى الْمَدِينَةِ

لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلَهُ الْهَيْزَةُ وَالرَّسُولُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنْ

الْمُنافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٨]

٤٩٠٧ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْ عَشْرَةِ بَنِي دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كُنَّا فِي غَزَاةٍ، فَكَتَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ، فَسَمِعَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ، قَالَ: «مَا هَذَا، فَقَالُوا: كَتَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُمْ فَإِنَّهَا مُنِيتَةٌ». قَالَ جَابِرٌ: وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرُ، ثُمَّ كَثُرَ الْمُهَاجِرُونَ يَهْدُ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى: فَكَلُوا، وَاللَّهِ لَيْنَ رَجُلًا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: دَخَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرَبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَا، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنْ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ». [راجع: ٣٠١٨، أخرجه مسلم: [٢٥٨٤].

قوله: (باب يقولون لئن رجلاً إلى المدينة ليخرجن الأعرج منها الأذل الآية) كذا

أم سلمة ؓ وكذا عند الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير، وقد سافه مسلم من وجه آخر فأخرجه من طريق سليمان بن يسار ؓ إن أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة ؓ وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليلي، فقال ابن عباس: عندها آخر الأجلين، فقال أبو سلمة: قد حلت، فجعلتا يتنازعا، فقال أبو هريرة: أتأمر ابن أخي، فيثبوا كريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك ؓ فهذه القصة معروفة لأم سلمة.

قوله: (فَقَالَتْ لَقُلْ رُوحٌ سَيِّئٌ) كذا هنا، وفي غير هذه الرواية أنه مات، وهو المشهور. واستفتت أم سلمة بسياق قصة سيئة عن الجواب بلا أو نعم، لكنه اقتضى تصويب قول أبي سلمة، وسياق الكلام على شرح قصة سيئة في كتاب العدد إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو النُّعْمَانِ) وهو محمد بن الفضل المعروف بدارم كلاهما من شيوخ البخاري، لكن ذكره الحميدي وغيره في التعليق، وأفضله المزي في «الأطراف» مع ثبوته هنا في جميع النسخ، وقد وصله الطبراني في «المعجم الكبير» عن علي بن عبد العزيز عن أبي النعمان بلفظه، ووصله البيهقي من طريق يعقوب بن سفيان عن سليمان بن حرب.

قوله: (هَنَ مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين.

قوله: (كَتَبْتُ فِي حَلْفَةِ فِيهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَعْظُمُونَهُ) تقدم في تفسير البقرة من طريق عبد الله بن عون عن ابن سيرين بلفظ «جلست إلى مجلس من الأنصار فيه عظيم من الأنصار».

قوله: (فَلَذَكُّوا لَهُ، فَلَذَكَرَ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ) أي ذكروا له الحامل تضع بعد وفاة زوجها.

قوله: (فَحَلَلْتُ بِحَلِثٍ سَيِّئَةٍ بَنَتِ الْحَارِثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجْبَةَ) أي ابن مسعود، ساق الإسماعيلي من وجه آخر عن حاد بن زيد بهذا الإسناد قصة سيئة بشماها، وكذا صنع أبو نعم.

قوله: (فَضَعُفٌ بِصَادٍ مَعْجَمَةٍ وَمِيمٍ ثَقِيلَةٍ وَزَايَ، قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، وَمَعْنَاهُ: أَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ اسْكَبْتَ، فَضَرَّ الرَّجُلَ إِذَا عَضَّ عَلَى شَفْتَيْهِ. وَنَقَلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ أَنَّهُ بَالَرَاءُ الْمَهْمَلَةِ أَيْ اقْتَبَضَ. وَقَالَ عِيَّاضُ: وَقَعَ عِنْدَ الْكُشَيْبِيِّ كَذَلِكَ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ شَيْخٍ أَبِي ذَرٍّ وَكَذَا عِنْدَ الْقَاسِمِيِّ بَنُونَ بَدَلَ الزَّيَّاءِ، وَلَيْسَ لَهُ مَعْنَى مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. قَالَ: وَرِوَايَةُ الْكُشَيْبِيِّ أَصُوبٌ، يَقَالُ: ضَمَزْنِي اسْكَبْتِي، وَبَقِيَّةُ الْكَلَامِ بَدَلَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ «فَضَعُفٌ» أَيْ أَشَارَ بِتَضْمِينِ حَيْثُ أَنْ اسْكَبْتَ. قُلْتُ: الَّذِي يَفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ أَنَّهُ أَتَرَ عَلَيْهِ مَقَالَتَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَاهُ بِهِ، بَلِّغْ قَوْلَهُ: «فَضَعْتُ لَهُ» وَقَوْلَهُ: «فَاسْتَحْيَا» فَلَمَّا قَفِزَ بَيْنَ مَعْجَمَةٍ بَدَلَ الضَّادِ، أَوْ فَضَعُفٌ بِصَادٍ نَهْمَةٌ فِي آخِرِهِ، أَيْ عَابَهُ، وَلَمَّا رِوَايَةُ الْمُنْسُوبَةِ لِابْنِ السَّكَنِ كَذَلِكَ.

قوله: (إِنِّي إِذَا جُرِيَتْ) في رواية هشام عن ابن سيرين عن عبد بن حديد «إني لخرص على الكلب».

قوله: (إِنْ كَلِمَتِ عَلِيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَجْبَةَ وَهُوَ فِي نَاحِيَةِ الْكُوفَةِ) هذا يشعر بأن هذه القصة وقعت له وعبد الله بن عتبة ح.

قوله: (فَاسْتَحْيَا) أي عاب وعنه.

قوله: (لَكِنْ عَمَهُ) يعني عبد الله بن مسعود (لم يقل ذلك) كذا نقل عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه، والمشهور عن ابن مسعود أنه كان يقول خلاف ما نقله ابن أبي ليلى، فلمعله كان يقول ذلك ثم رجع، أو وهم الناقل عنه.

قوله: (فَلَقِيتُ أَبَا عَطِيَّةٍ مَالِكُ بْنُ عَامِرٍ) في رواية ابن عوف ؓ مالك بن عمار أو مالك بن عوف ؓ بالشك، والمفحوظ مالك بن عمار، وهو مشهور بكنيته أكثر من اسمه، والقاتل هو ابن سيرين كأنه استغرب أن نقله ابن أبي ليلى عن ابن مسعود فاستثبت فيه من غيره، ووقع في رواية هشام عن ابن سيرين ؓ فلم أدر ما قول ابن مسعود في ذلك فسكت، فلما قمت لقيت أبا عطية ؓ.

قوله: (فَلَمَّا يَحْدِثُنِي سَيِّئَةً) أي يمثل ما حدث به عبد الله بن عتبة عنها.

قوله: (هَلْ سَمِعْتَ) أراد استخراج ما عنده في ذلك عن ابن مسعود لما وقع عنده من التوقف فيما أخبره به ابن أبي ليلى.

قوله: (فَقَالَ: كَمَا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود (فَقَالَ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا) في رواية

جماد في الثناين، وقد وصله الترمذي بلفظه من طريق جماد، وابن المنذر من طريق أخرى عن جماد ؓ التي كبرت والتي لم تبلغ ؓ.

قوله: (إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ) في رواية الكشيبي «أنه طلق امرأته له» وسياق شرحه مستوفى في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

٢ - بَابُ ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

وَمَنْ يَتَى اللَّهَ بِحَمَلٍ لَهُ مِنْ أَمْرٍ يُسْرًا ﴿٤٩﴾

وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ: وَاجْتَمَعَا: فَاتَّ حَمَلٌ.

٤٩٠ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ خَصْبٍ: حَدَّثَنَا حَسَنًا، عَنْ يَحْيَى: قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُثْمَانَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ: أَفَبِئْسَ فِي امْرَأَةٍ وَلَكِنَّتْ بَعْدَ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً؟ فَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: آخِرُ الْأَجَلَيْنِ. قُلْتُ: أَنَا: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَبِي يَحْيَى، يَحْيَى أَبَا سَلَمَةَ، فَأَرْسَلَ ابْنُ عُثْمَانَ غُلَامَةً كَرِيمَةً إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: قُبِّلَ زَوْجٌ سَيِّئَةً الْأَسْلَمِيَّةَ وَهِيَ حَتْلَى، فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَعُيِّنَتْ فَالْتَحَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ أَبُو الشَّامِلِ لَيْسَ بِحَمَلٍ. [إسـ: ٥٣١٨، أخرجه مسلم: ١٤٨٥، بلفظ مختلف].

٤٩١ - وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ: قَالَ: كُنْتُ فِي حَلْفَةٍ فِيهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَعْظُمُونَهُ، فَلَذَكَرَ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، فَحَدَّثْتُ بِحَدِيثِ سَيِّئَةٍ بَنَتِ الْحَارِثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجْبَةَ، قَالَ فَضَعْتُ لِي بَعْضُ أَصْحَابِي، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَضَعْتُ لَهُ، قُلْتُ: إِنِّي إِذَا كَرِهِي إِنْ كَلِمَتِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجْبَةَ وَهُوَ فِي نَاحِيَةِ الْكُوفَةِ، فَاسْتَحْيَا وَقَالَ: لَكِنْ عَمَهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ. فَلَقِيتُ أَبَا عَطِيَّةٍ مَالِكُ بْنُ عَامِرٍ فَسَأَلْتُهُ، فَلَذَبَّ بِحَدِيثِي حَيْثُ سَمِعْتُهُ، قُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِيهَا شَيْئًا؟ فَقَالَ: كَمَا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الْغُلِيطَ، وَلَا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الرُّغْمَةَ؟ لَنَزَلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ الطَّوْلِ: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. [راجع: ٤٥٣٢].

قوله: (وَأُولَاتِ) واحدها ذات حمل، هو قول أبي عبيدة.

قوله: (جاء رجل إلى ابن عباس) لم أتف على اسمه.

قوله: (آخر الأجلين) أي يترصن أربعة أشهر وعشراً ولو وضعت قبل ذلك، فإن مضت ولم تضع تترصن إلى أن تضع. وقد قال يقول ابن عباس هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ونقل عن سحنون أيضاً، ووقع عند الإسماعيلي: قيل لابن عباس في امرأة وضعت بعد وفاة زوجها بعشرين ليلة أبصلح أن تزوج؟ قال: لا، إلى آخر الأجلين. قال أبو سلمة: قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ. وَهَذَا السِّيَاقُ أَوْضَحُ لِقَصْدِ التَّرْجُمَةِ، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ عَلَى حَدَاثِهِ فِي إِشَارِ الْأَخْيَرِ عَلَى الْأَجَلِ، وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِطَرَفٍ مُتَمَدِّدَةٍ إِلَى أَبِي بِنِ كَسْبٍ أَنَّهُ «قَالَ لَتَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فِي الْمَطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَوْ لَتَرَفِي عَنْهَا زَوْجَهَا؟ قَالَ: هِيَ لِلْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا أَوْ لَتَرَفِي عَنْهَا؟ وَهَذَا لِلرَّوْضِ وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ أَسْلِيهِ مِنْ مَقَالٍ لَكِنْ كَثَرَتْ طَرَفُهُ تُشْعِرُ بَأَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ وَبَعْدَهُ سَيِّئَةُ الْمَذْكُورَةِ.

قوله: (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَبِي يَحْيَى، يَحْيَى أَبَا سَلَمَةَ) أي واقفه فيما قال.

قوله: (فَارْسَلُ غُلَامَةً) هذا السياق ظاهره أن أبا سلمة تلقى ذلك عن كريب عن أم سلمة، وهو المفحوظ. وذكر الحميدي في الجمع أن أبا مسعود ذكره في «الأطراف» في ترجمة أبي سلمة عن عائشة، قال الحميدي: وفيه نظر. لأن الذي عتدنا من البخاري «فَارْسَلُ ابْنِ عَبَّاسٍ غُلَامَةً كَرِيمَةً سَأَلَهَا» لم يذكر لها اسماً. كذا قال. والذي وقع لنا وقتت عليه من جميع الروايات في البخاري في هذا الموضع «فَارْسَلُ ابْنَ عَبَّاسٍ غُلَامَةً كَرِيمَةً إِلَى

أبي نعيم من طريق الحارث بن عمير عن « فقال أبو عطية: ذكر ذلك من ابن مسعود فقال: أرايتم لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع حملها كانت قد حلت؟ قالوا: لا. قال: فتجعلون عليها التعليل » الحديث.

قوله: « ولا تجعلون عليها الرخصة » في رواية الحارث بن عمير « ولا تجعلون لها » وهي أوجه، وتعمل الأولى على المشاكلة أي من الأخذ بما دلت عليه آية سورة الطلاق.

قوله: (نزلت) هو تأكيد لقسم مخلوف، ووقع في رواية الحارث بن عمير بيانه ولفظه فوالله لقد نزلت.

قوله: (سورة النساء القصص بعد الطولي) أي سورة الطلاق بعد سورة البقرة. والمراء بعض كل، فمن البقرة قوله: « والذين يتزوجون منكمن ويولدون أزواجاً يتربصن بأشهرهن أربعة أشهر وعشراً » ومن الطلاق قوله: « وأولات الأحمال أجعلن أن يضمن حملهن » ومراد ابن مسعود إن كان هناك نسخ فالتأخر هو التأخير، ولا فالتحقق أن لا نسخ هناك بل عموم آية البقرة خصوص بآية الطلاق. وقد أخرج أبو داود وابن أبي حاتم من طريق مسروق قال: بلغ ابن مسعود أن علياً يقول تمتد آخر الأجلين فقال: من شاء لاحت أن التي في النساء القصص، أنزلت بعد سورة البقرة، ثم قرأ « وأولات الأحمال أجعلن أن يضمن حملهن » وعرف بهذا مراده بسورة النساء القصص، وفيه جواز وصف سورة بذلك. وحكى ابن التين عن الداودي قال: لا أرى قوله « القصص » محفوظاً ولا يقل في سور القرآن قصص ولا مضى انتهى. وهو رد للأخبار الثابتة بلا مستند، والقصر والطول أمر نسبي، وقد تقدم في صفة الصلاة قول زيد بن ثابت « طولي للطولين » وأنه أراد بذلك سورة الأعراف.

٦٦ - سورة التَّحْرِيم

١ - باب « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ

تَبَيَّنَ مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » [١]

٤٩١١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَهْدَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ حَكِيمٍ، هُوَ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ النَّخَعِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ فِي التَّحْرِيمِ: يَكْفُرُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ». [الطبر: ٥٢٦٦، أخرجه مسلم: ١٤٧٤].

٤٩١٢ - حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ غُبَيْدِ بْنِ غُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ غَسَلًا جَدًّا زَيْبَ بَنَتِ جَعْفَرٍ، وَيَمْكُثُ عِنْدَهَا، فَوَاطَاَتْنَا وَخَفَضَتْ عَلَيَّ: أَيْتَا دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَقَلَّ لَه: أَكَلْتُ مَقَالِيرَ؟ إِنْ أَيْدِي بَيْنَكَ رِيحَ مَقَالِيرٍ، قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَشْرَبُ غَسَلًا جَدًّا زَيْبَ بَنَتِ جَعْفَرٍ، فَلَنْ أَفُودَ لَه، وَلَكِنْ حَلَفْتُ، لَا تُغَيِّرِي بِذَلِكَ أَحَدًا. [الطبر: ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥٨٣٣، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، ٥٨٣٦، ٥٨٣٧، ٥٨٣٨، ٥٨٣٩، ٥٨٤٠، ٥٨٤١، ٥٨٤٢، ٥٨٤٣، ٥٨٤٤، ٥٨٤٥، ٥٨٤٦، ٥٨٤٧، ٥٨٤٨، ٥٨٤٩، ٥٨٥٠، ٥٨٥١، ٥٨٥٢، ٥٨٥٣، ٥٨٥٤، ٥٨٥٥، ٥٨٥٦، ٥٨٥٧، ٥٨٥٨، ٥٨٥٩، ٥٨٦٠، ٥٨٦١، ٥٨٦٢، ٥٨٦٣، ٥٨٦٤، ٥٨٦٥، ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٦٨، ٥٨٦٩، ٥٨٧٠، ٥٨٧١، ٥٨٧٢، ٥٨٧٣، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٦، ٥٨٧٧، ٥٨٧٨، ٥٨٧٩، ٥٨٨٠، ٥٨٨١، ٥٨٨٢، ٥٨٨٣، ٥٨٨٤، ٥٨٨٥، ٥٨٨٦، ٥٨٨٧، ٥٨٨٨، ٥٨٨٩، ٥٨٩٠، ٥٨٩١، ٥٨٩٢، ٥٨٩٣، ٥٨٩٤، ٥٨٩٥، ٥٨٩٦، ٥٨٩٧، ٥٨٩٨، ٥٨٩٩، ٥٩٠٠، ٥٩٠١، ٥٩٠٢، ٥٩٠٣، ٥٩٠٤، ٥٩٠٥، ٥٩٠٦، ٥٩٠٧، ٥٩٠٨، ٥٩٠٩، ٥٩١٠، ٥٩١١، ٥٩١٢، ٥٩١٣، ٥٩١٤، ٥٩١٥، ٥٩١٦، ٥٩١٧، ٥٩١٨، ٥٩١٩، ٥٩٢٠، ٥٩٢١، ٥٩٢٢، ٥٩٢٣، ٥٩٢٤، ٥٩٢٥، ٥٩٢٦، ٥٩٢٧، ٥٩٢٨، ٥٩٢٩، ٥٩٣٠، ٥٩٣١، ٥٩٣٢، ٥٩٣٣، ٥٩٣٤، ٥٩٣٥، ٥٩٣٦، ٥٩٣٧، ٥٩٣٨، ٥٩٣٩، ٥٩٤٠، ٥٩٤١، ٥٩٤٢، ٥٩٤٣، ٥٩٤٤، ٥٩٤٥، ٥٩٤٦، ٥٩٤٧، ٥٩٤٨، ٥٩٤٩، ٥٩٥٠، ٥٩٥١، ٥٩٥٢، ٥٩٥٣، ٥٩٥٤، ٥٩٥٥، ٥٩٥٦، ٥٩٥٧، ٥٩٥٨، ٥٩٥٩، ٥٩٦٠، ٥٩٦١، ٥٩٦٢، ٥٩٦٣، ٥٩٦٤، ٥٩٦٥، ٥٩٦٦، ٥٩٦٧، ٥٩٦٨، ٥٩٦٩، ٥٩٧٠، ٥٩٧١، ٥٩٧٢، ٥٩٧٣، ٥٩٧٤، ٥٩٧٥، ٥٩٧٦، ٥٩٧٧، ٥٩٧٨، ٥٩٧٩، ٥٩٨٠، ٥٩٨١، ٥٩٨٢، ٥٩٨٣، ٥٩٨٤، ٥٩٨٥، ٥٩٨٦، ٥٩٨٧، ٥٩٨٨، ٥٩٨٩، ٥٩٩٠، ٥٩٩١، ٥٩٩٢، ٥٩٩٣، ٥٩٩٤، ٥٩٩٥، ٥٩٩٦، ٥٩٩٧، ٥٩٩٨، ٥٩٩٩، ٦٠٠٠، ٦٠٠١، ٦٠٠٢، ٦٠٠٣، ٦٠٠٤، ٦٠٠٥، ٦٠٠٦، ٦٠٠٧، ٦٠٠٨، ٦٠٠٩، ٦٠١٠، ٦٠١١، ٦٠١٢، ٦٠١٣، ٦٠١٤، ٦٠١٥، ٦٠١٦، ٦٠١٧، ٦٠١٨، ٦٠١٩، ٦٠٢٠، ٦٠٢١، ٦٠٢٢، ٦٠٢٣، ٦٠٢٤، ٦٠٢٥، ٦٠٢٦، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨، ٦٠٢٩، ٦٠٣٠، ٦٠٣١، ٦٠٣٢، ٦٠٣٣، ٦٠٣٤، ٦٠٣٥، ٦٠٣٦، ٦٠٣٧، ٦٠٣٨، ٦٠٣٩، ٦٠٤٠، ٦٠٤١، ٦٠٤٢، ٦٠٤٣، ٦٠٤٤، ٦٠٤٥، ٦٠٤٦، ٦٠٤٧، ٦٠٤٨، ٦٠٤٩، ٦٠٥٠، ٦٠٥١، ٦٠٥٢، ٦٠٥٣، ٦٠٥٤، ٦٠٥٥، ٦٠٥٦، ٦٠٥٧، ٦٠٥٨، ٦٠٥٩، ٦٠٦٠، ٦٠٦١، ٦٠٦٢، ٦٠٦٣، ٦٠٦٤، ٦٠٦٥، ٦٠٦٦، ٦٠٦٧، ٦٠٦٨، ٦٠٦٩، ٦٠٧٠، ٦٠٧١، ٦٠٧٢، ٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥، ٦٠٧٦، ٦٠٧٧، ٦٠٧٨، ٦٠٧٩، ٦٠٨٠، ٦٠٨١، ٦٠٨٢، ٦٠٨٣، ٦٠٨٤، ٦٠٨٥، ٦٠٨٦، ٦٠٨٧، ٦٠٨٨، ٦٠٨٩، ٦٠٩٠، ٦٠٩١، ٦٠٩٢، ٦٠٩٣، ٦٠٩٤، ٦٠٩٥، ٦٠٩٦، ٦٠٩٧، ٦٠٩٨، ٦٠٩٩، ٦١٠٠، ٦١٠١، ٦١٠٢، ٦١٠٣، ٦١٠٤، ٦١٠٥، ٦١٠٦، ٦١٠٧، ٦١٠٨، ٦١٠٩، ٦١١٠، ٦١١١، ٦١١٢، ٦١١٣، ٦١١٤، ٦١١٥، ٦١١٦، ٦١١٧، ٦١١٨، ٦١١٩، ٦١٢٠، ٦١٢١، ٦١٢٢، ٦١٢٣، ٦١٢٤، ٦١٢٥، ٦١٢٦، ٦١٢٧، ٦١٢٨، ٦١٢٩، ٦١٣٠، ٦١٣١، ٦١٣٢، ٦١٣٣، ٦١٣٤، ٦١٣٥، ٦١٣٦، ٦١٣٧، ٦١٣٨، ٦١٣٩، ٦١٤٠، ٦١٤١، ٦١٤٢، ٦١٤٣، ٦١٤٤، ٦١٤٥، ٦١٤٦، ٦١٤٧، ٦١٤٨، ٦١٤٩، ٦١٥٠، ٦١٥١، ٦١٥٢، ٦١٥٣، ٦١٥٤، ٦١٥٥، ٦١٥٦، ٦١٥٧، ٦١٥٨، ٦١٥٩، ٦١٦٠، ٦١٦١، ٦١٦٢، ٦١٦٣، ٦١٦٤، ٦١٦٥، ٦١٦٦، ٦١٦٧، ٦١٦٨، ٦١٦٩، ٦١٧٠، ٦١٧١، ٦١٧٢، ٦١٧٣، ٦١٧٤، ٦١٧٥، ٦١٧٦، ٦١٧٧، ٦١٧٨، ٦١٧٩، ٦١٨٠، ٦١٨١، ٦١٨٢، ٦١٨٣، ٦١٨٤، ٦١٨٥، ٦١٨٦، ٦١٨٧، ٦١٨٨، ٦١٨٩، ٦١٩٠، ٦١٩١، ٦١٩٢، ٦١٩٣، ٦١٩٤، ٦١٩٥، ٦١٩٦، ٦١٩٧، ٦١٩٨، ٦١٩٩، ٦٢٠٠، ٦٢٠١، ٦٢٠٢، ٦٢٠٣، ٦٢٠٤، ٦٢٠٥، ٦٢٠٦، ٦٢٠٧، ٦٢٠٨، ٦٢٠٩، ٦٢١٠، ٦٢١١، ٦٢١٢، ٦٢١٣، ٦٢١٤، ٦٢١٥، ٦٢١٦، ٦٢١٧، ٦٢١٨، ٦٢١٩، ٦٢٢٠، ٦٢٢١، ٦٢٢٢، ٦٢٢٣، ٦٢٢٤، ٦٢٢٥، ٦٢٢٦، ٦٢٢٧، ٦٢٢٨، ٦٢٢٩، ٦٢٣٠، ٦٢٣١، ٦٢٣٢، ٦٢٣٣، ٦٢٣٤، ٦٢٣٥، ٦٢٣٦، ٦٢٣٧، ٦٢٣٨، ٦٢٣٩، ٦٢٤٠، ٦٢٤١، ٦٢٤٢، ٦٢٤٣، ٦٢٤٤، ٦٢٤٥، ٦٢٤٦، ٦٢٤٧، ٦٢٤٨، ٦٢٤٩، ٦٢٥٠، ٦٢٥١، ٦٢٥٢، ٦٢٥٣، ٦٢٥٤، ٦٢٥٥، ٦٢٥٦، ٦٢٥٧، ٦٢٥٨، ٦٢٥٩، ٦٢٦٠، ٦٢٦١، ٦٢٦٢، ٦٢٦٣، ٦٢٦٤، ٦٢٦٥، ٦٢٦٦، ٦٢٦٧، ٦٢٦٨، ٦٢٦٩، ٦٢٧٠، ٦٢٧١، ٦٢٧٢، ٦٢٧٣، ٦٢٧٤، ٦٢٧٥، ٦٢٧٦، ٦٢٧٧، ٦٢٧٨، ٦٢٧٩، ٦٢٨٠، ٦٢٨١، ٦٢٨٢، ٦٢٨٣، ٦٢٨٤، ٦٢٨٥، ٦٢٨٦، ٦٢٨٧، ٦٢٨٨، ٦٢٨٩، ٦٢٩٠، ٦٢٩١، ٦٢٩٢، ٦٢٩٣، ٦٢٩٤، ٦٢٩٥، ٦٢٩٦، ٦٢٩٧، ٦٢٩٨، ٦٢٩٩، ٦٣٠٠، ٦٣٠١، ٦٣٠٢، ٦٣٠٣، ٦٣٠٤، ٦٣٠٥، ٦٣٠٦، ٦٣٠٧، ٦٣٠٨، ٦٣٠٩، ٦٣١٠، ٦٣١١، ٦٣١٢، ٦٣١٣، ٦٣١٤، ٦٣١٥، ٦٣١٦، ٦٣١٧، ٦٣١٨، ٦٣١٩، ٦٣٢٠، ٦٣٢١، ٦٣٢٢، ٦٣٢٣، ٦٣٢٤، ٦٣٢٥، ٦٣٢٦، ٦٣٢٧، ٦٣٢٨، ٦٣٢٩، ٦٣٣٠، ٦٣٣١، ٦٣٣٢، ٦٣٣٣، ٦٣٣٤، ٦٣٣٥، ٦٣٣٦، ٦٣٣٧، ٦٣٣٨، ٦٣٣٩، ٦٣٤٠، ٦٣٤١، ٦٣٤٢، ٦٣٤٣، ٦٣٤٤، ٦٣٤٥، ٦٣٤٦، ٦٣٤٧، ٦٣٤٨، ٦٣٤٩، ٦٣٥٠، ٦٣٥١، ٦٣٥٢، ٦٣٥٣، ٦٣٥٤، ٦٣٥٥، ٦٣٥٦، ٦٣٥٧، ٦٣٥٨، ٦٣٥٩، ٦٣٦٠، ٦٣٦١، ٦٣٦٢، ٦٣٦٣، ٦٣٦٤، ٦٣٦٥، ٦٣٦٦، ٦٣٦٧، ٦٣٦٨، ٦٣٦٩

اللَّهُ فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ.

قَالَ: فِينَا أَنَا فِي أَمْرِ الْأَمْرَةِ إِذْ قَالَتْ امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا لَكَ وَلِمَا هَا هُنَا، وَلِمَ تَكْفُلِي أَمْرَ امْرَأَتِي؟

فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْعَطَابِ، مَا تَرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ آتَ، وَإِنَّ ابْنَكَ
لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَبْطُلَ يَوْمَهُ عُسْتَبَانٌ.

فَقَامَ عُمَرُ، فَأَعَادَ رِدَاءَهُ مَكَانَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خُصْفَةَ فَقَالَ لَهَا: يَا بِنْتَ
إِبْنِكَ لِمَ جِئْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُظِلَّ يَوْمَهُ غُضْبَانًا؟ فَقَالَتْ خُصْفَةُ: وَاللَّهِ إِنِّي
أَتَرَا جَمْعَهُ.

قُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي اخْتَلَرْتُكَ غُفْرَةَ اللَّهِ، وَخَسِبَ رَسُولُهُ ﷺ، يَا نَبِيَّ لَا يَغُرُّكَ هَلْوَ أَلِي أَهْبَجَتْهَا حُسْنَهَا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا، يُرِيدُ حَقِيقَةً.

قَالَ: ثُمَّ عَزَجْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ الْكُرَيْشِيَّةِ بِهَا كَلْبُهَا، فَقَالَتْ:
أُمُّ سَلَمَةَ: عَجِبًا لَكَ يَا ابْنَ الْعَطَّابِ، دَخَلْتُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى تَجْعَلَ أُنْ
تَدْخُلُ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ، فَأَعْتَقَنِي وَاللَّهِ أَعْلَمُ كَسْرَتِي عَنْ بَيْتِي مَا
كُنْتُ أَجِدُ.

فَعَزَّجْتُ مِنْ حَيْبِهَا. وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا هُنْتُ أَتَاهِي
بِالْحَبْرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيَهُ بِالْحَبْرِ، وَتَحَنَّنَ تَحَنُّنًا مِثْلَكَ مِنْ مَوْلَاكَ هَئَانًا،
ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدْ أَغْلَظْتَ حُشُونًا مِنْهُ.

لَبَّادًا صَاحِبِي الْأَنْصَارِي يُبْذِلُ الْهَابَ، فَقَالَ: افْعُ الْفَح.

فَقُلْتُ: جَاءَ الْمَسْأَلِي؟ فَقَالَ: بَلَى أَحَدٌ مِنْ ذَٰلِكَ، اهُتَوْنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
أَزْوَاجَهُ.

قُلْتُ: وَهَمَ أَلْفَ حَصَاةٍ وَعَشِيَّةً، فَأَعْلَنْتُ فَوَيْلٌ لِمَنْ فَاخْرَجَ خَيْ جَنَّتْ، فَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ لَهُ، يُرَكِّي عَلَيْهَا بِحَصَاةٍ، وَأَعْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدَ عَلَى رَأْسِ الرَّجُلِ، قُلْتُ لَهُ: قُلْ هَذَا عَمْرٌ أَنْ الْعَطَابِ، قَالُوا لِي:

قَالَ غَيْرُ: فَكَلَّمْتُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَبِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتَ حَدِيثَهُ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ لَقَنِي حَصِيرًا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَشِيَّةٌ، وَكَتَبَتْ رَأْسَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشَوْنَهَا لِي، وَإِنْ جُنِدَ رَجُلِي قَرَأَهَا مَعْتَبِرًا، وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَ مُخَلَّفَةٌ، فَارْتَبْتُ أَوَّلَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ فَكَّتِي.

فَقَالَ: «مَا يَكِينُكَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَسَرْتَنِي وَتَهَوَّرَ لِيْمَا هُمَا
لِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ.

فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الدُّنْيَا وَلِئَا الْآخِرَةِ». [راجع: ٨٩. أخرجه مسلم: ١٨٧٩].

قوله: (باب تبني مرضاة أزواجك، قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم) كذا هم بإسقاط بعض الآية الأولى وحذف بقية الثانية وكملها أبو ذر.

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري، والإسناد كله ملينون.

قوله: (مكنت سنة أهدأ أن أسأل عمر بن الخطاب) فذكر الحديث بطوله في قصة التين فظانرا، وقد ذكره في النكاح مختصراً من هذا الوجه وطولاً من وجه آخر، وتقدم طرف منه في كتاب العلم وفي هذه الطريق هنا من الزيادة مراجعة امرأة عمر له ودخوله حفصة بسبب ذلك بطوله، ودخول عمر على أم سلمة، وذكر في آخر الأخرى قصة اعتزاله صلى الله عليه وسلم نسائه، وفي آخر حديث عائشة في التخيير، وسبب الكلام على ذلك كله استوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

وقوله في هذه الطريق: (ثم قال عمر رضي الله عنه: والله إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمراً حتى أنزل الله فيهن ما أنزل) قرأت بخط أبي علي الصديقي في هامش نسخه: قيل: لا بد من اللام للتأكيد.

وقوله في هذه الطريق: (لا يفرئك هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو يرفع حب على أنه بدل من فاعل أعجب، ويموز النسب على أنه مفعول من أجله أي من أجل حبه لها،

۳- باب ﴿وَإِذَا أَسَرَ النِّسَىٰ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا﴾

كَلَّمَاهُ بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْتَ هَذَا قَالَ نَبِيُّ الْعَالَمِينَ الْحَبِيرُ ﴿٧٧﴾
يُوحَىٰ عَبْدُكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (راجع: ٤٩١٢).

لِيُوَالِيَهُ عَائِشَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٤٩١٢].

٤٩١٤ - خَلَقْنَا عَلِيًّا: خَلَقْنَا مُحَمَّدًا: خَلَقْنَا يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَرَأَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ
عُمَرَ: قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنَ الْمَرْفُوعِ اللَّانِ تَطَاعَرَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟
فَمَا أَتَمَمْتَ كَلَامِي خَلَىٰ قَالَ: عَالِيَةُ وَخَفْصَةُ. [راجع: ٨٩. أخرجه مسلم:
١٩٧٩].

قوله: (باب وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حبلاً - إلى - الحين) كذا لأبي
ذر وساق غيره الآية.

قوله: (فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى حديثها المذكور قبل
باب.

قوله: (حاشا علي) هو ابن المهدي وسفيان هو ابن عيينة، ويعيسى هو ابن سعيد الأنصاري، وذكر طرفاً من الحديث الذي في الباب قبله.

٤ - باب ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [٤]
صَغَوْتُ وَأَصْغَيْتُ: بِلْتُ. ﴿لِيَصْنَى﴾ [الأنعام: ١١٣]: لِيَعْمَل.

مَقْرُونٌ وَأَمْنَعْتُ: مَلَأْتُ. ﴿إِصْنَى﴾ [الأنعام: ١١٣]: لِعَمَلٍ.

﴿وَإِنْ تَطَّافَرَا عَلَيْهِ فَبِإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [٤١: ٤١] غُرْنِ. تَطَّافَرُونَ: تَعَاوَنُونَ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿فَرَأَى النَّاسَ مَكَرَهُمْ﴾ [٦]: أَوْصُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ
بِقَوْلِي اللَّهَ وَأَقْبِرْهُمْ.

٤٩١٥ - خَلَقَ الْخَمِيرِيُّ: خَلَقًا مَثَانٍ: خَلَقًا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ:
سَمِعْتُ عُمَةَ بْنَ حَكِيمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَ
عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ تَطَاهَرْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَكَّنْتُ سِنَّةً فَلَمْ أَجِدْ لَهُ
مَوْجِعًا، حَتَّى عَرَّجْتُ مَعَهُ حَاجًا، فَلَمَّا كُنَّا بِطَهْرَانَ، دَخَلَ عُمَرُ لِيُحَاجِبَنِي فَقَالَ:
أَذْخِرْنِي بِالْمَوْجِعِ، فَادْخِرْتُهُ بِالْإِذَاوَةِ، فَجَلَسْتُ أَسْكُبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، وَرَأَيْتُ
مَوْجِعًا، فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: مِنَ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَانِ تَطَاهَرْنَا؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:
فَمَا أَتَمَمْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: عَالِشَةٌ وَخَصَصَةٌ. (رواجع: ٨٩، أخرجه مسلم: [٤٩٧٩].)

قوله: ﴿إِن يَرَوْا إِلَى اللَّهِ فُتُوحًا قَلْبُوكُمَا﴾ صفحت قلوبكما ﴿صَفُوتَ وَأَصْبَحْتَ مَلَكًا، نَسُحَى (نَسُحَى) سَطَطَ هَذَا لَأَيِّ شَيْءٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عِيْنَةَ، قَالَ فِي تَوْرَةٍ: «وَأَتَسَبَّحُ إِلَيْهِ أَنْتَهُ الَّذِي لَا يَمُوتُونَ بِالْآخِرَةِ» [الأشعاش: ١١٣]: تَسَبَّحُ، مِنْ صَفُوتَ إِلَيْهِ مَلَأَ إِلَيْهِ، وَأَصْبَحْتَ إِلَيْهِ مِثْلَهُ. وَقَالَ فِي تَوْرَةٍ: «قَدْ صَفَّ قَلْبُوكُمَا» [التحریم: ٤] أَيْ عَدَلْتَ وَمَالَتَ.

قوله: (وإن نظامها عليه إن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين، والملائكة

بعد ذلك ظهر: (عون) كذا لهم، واتصر أبو ذر من سياق الآية على قوله: «ظهر: عون»، وهو تفسير الفراء.

قوله: (تظاهرون تعاونون) كذا لهم، وفي بعض النسخ تظاهرا تعاونوا، وهو تفسير الفراء أيضاً قال في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾: تعاونا عليه.

قوله: (وقال مجاهد: قر أنفسكم، أوصوا أهلكم بقوى الله وأدبهم) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ «أوصوا أهلكم بقوى الله» وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: «مروهم بطاعة الله وانهوهم عن معصيته» وعند سعيد بن منصور عن الحسن نحوه، وروى الحاكم من طريق يحيى بن حراش عن علي في قوله: ﴿تَوَرَّأْتُمْ عَنْكُمْ وَأَهْلَيْكُمْ نَارًا﴾ قال: «علموا أهلكم خيراً» ورواه قتات.

(تبهه): وقع في جميع النسخ التي وقعت عليها «أوصوا» بفتح الألف وسكون الواو بعدها صاد مهملة من الإيصال، وسقطت هذه اللفظة للنسفي، وذكرها ابن التين بلفظ «قوا أهلكم أوتقوا أهلكم» ونسب عياض هذه الرواية هكنا للقاسبي وابن السكن، قال: «وعند الأصيلي أوصفوا أنفسكم وأهلكم انتهى». قال ابن التين: قال القاسبي صوابه: «أوتقوا» قال: «وغير ذلك ذكر النحاس، ولا أحرف للألف من أو ولا للفاء من قوله: تقوا وجهاً، قال ابن التين: ولعل المعنى أوتقوا بتقديم القاف على الفاء أي أوتقوهم من المعصية، قال: لكن الصواب على هذا حذف الألف لأنه ثلاثي من وقف، قال ويحصل أن يكون أوتقوا يعني بفتح الفاء وضم القاف لاتصوا فيصوا مثل لاتزن فيزن أملك وتكون «أو» على هذا للتخيير، والمعنى إما أن تأمروا أهلكم بالتقوى أو فاتقوا أهلكم فيقوا هم تيمأ لكم انتهى، وكل هذه التكاليف نشأت عن تحريف الكلمة، وإما هي «أوصوا» بالصاد والله المستعان. ثم ذكر المصنف في الباب أيضاً طرفاً من حديث ابن عباس عن عمر أيضاً في قصة المظالمين، وسيأتي شرحه.

٥ - باب ﴿ عَسَىٰ رُبُّهُ إِنْ طَلَّقَكَ أَنْ يُدْخِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ ﴾

مُسْلِمَاتٌ مُؤْمِنَاتٌ تِلْكَاتٍ عَابِدَاتٍ مَاتِحَاتٍ كِبَارَاتٍ وَأَكْبَارَاتٍ [٥].
(وتقرأ: عَسَىٰ نَعِمْ وَيَا غُرُورًا: تَبْلُغُهُ)

٤٩١٦ - حَدَّثَنَا غُرُورُ بْنُ غُرَيْنٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ غُرُورٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَجْتَمَعَ بِنَاتُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَزَةِ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُنَّ: عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكَ أَنْ يُدْخِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ. [راجع: ٤٥٢].
أخرجه مسلم: ٢٣٩٩، مختصراً.

قوله: (باب عسى ربه إن طلقك أن يمدله أزواجاً خيراً مما تكن الآن) ذكر فيه طرفاً من حديث أنس عن عمر في موافقته، واتصر منه على قصة الغيرة، وقد تقدم بهذا الإسناد في أوائل الصلاة تماماً، وذكرنا كل موافقة منها في بابها، وسيأتي ما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

٦٧- سورة الملوك: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي يَدْعُ الْمُلُوكَ ﴾ [١]

الْفَاوَاتُ: الْإِخْلَافُ، وَالْفَاوَاتُ وَالْفَوَاتُ وَاحِدٌ. ﴿ تَمَيَّزَ ﴾ [٨]: قَطَّعَ. ﴿ مَنَاجِيهَا ﴾ [١٥]: جَوَانِبُهَا. ﴿ تَذْكُونُ ﴾ [٢٧] وَتَذْكُونُ، وَاحِدٌ، وَمِنْ: تَذْكُرُونَ وَتَذْكُرُونَ. ﴿ وَيَقْبِضُ ﴾ [١٩]: يَضْرِبُ بِأَجْحِيحٍ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ صَالِفَاتٍ ﴾ [١٩]: تَسْنُدُ أَجْحِيحَهُنَّ. ﴿ وَتَقْوَرُ ﴾ [٢١]: الْكُفُورُ.

قوله: (سورة تبارك الذي يدع الملوك) سقطت البسمة للجميع.

قوله: (الفافات الإخلاف، والفافات والفوات وواحد) هو قول الفراء قال: وهو مثل تمهدة وتمادته، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق إبراهيم عن علقمة أنه كان يقرأ «من تقوت» وقال الفراء: هي قراءة ابن مسعود وأصحابه، والفافات الاختلاف يقول: هل ترى في خلق الرحمن من اختلاف؟ وقال ابن التين: قيل متفاوت فليس متبايناً، وتقوت فات بعضه بعضاً.

قوله: (تميز قطع) هو قول الفراء قال في قوله: تكاد تميز من الغيظ أي تقطع عليهم غيظاً.

قوله: (مناجيها جوانبها) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ فَاْمَشُوا فِي مَنَاجِبِهَا ﴾ [ملوك: ٢٥] أي جوانبها، وكذا قال الفراء.

قوله: (تذكون وتذكرون واحد، مثل تذكرون وتذكرون) هو قول الفراء قال في قوله: ﴿ الَّذِي كَتَمَ بِهِ تَدْمُونَ ﴾ [الملوك: ٢٧] يريد تدمون بالتخفيف، وهو مثل تذكرون وتذكرون، قال: والمعنى واحد، وأشار إلى أنه لم يقرأ بالتخفيف، وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿ الَّذِي كَتَمَ بِهِ تَدْمُونَ ﴾ أي تدمون به وتكذبون.

قوله: (وقال: غوراً غاراً، يقال: قال فانه الدلاء، كل شيء غوت فيه لهي مغارة، ماء غور وبئر غور ومياه غور بمنزلة الزور، وهؤلاء زور وهؤلاء حيف ومعاها أضياف وزوار، لأنها مصدر مثل قوم عدل وقوم رضا ومفتح ثبت هذا عند النسفي هنا، وكذا رأيت في المستخرج «أبي نعيم»، ووقع أكثره للباقيين في كتاب الأديب، وهو كلام الفراء من قوله ماء غور إلى ومفتح لكن قال بدل بئر غور ماء غور وزاد: ولا يجمعون غور ولا يشونه، والباقي سواء، وأما أول الكلام فهو من: وأخرج الفاكهي عن ابن أبي عمر عن سفيان عن ابن الكلبي قال: نزلت هذه الآية ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ في بئر زمزم وبئر ميمون بن الحضرسي وكانت جاهلية، قال الفاكهي: وكانت أبهر مكة تغور سراً.

قوله: (ويقبض يضربن بأجحيجهن) كذا لغير أبي ذر هنا ووصله الفريابي، وقد تقدم في بده الحلق.

قوله: (وقال مجاهد: صالفات بسط أجحيجهن) سقط هذا لأبي ذر هنا، ووصله الفريابي، وقد تقدم في بده الحلق أيضاً.

قوله: (وتقور الكفور) وصله جند بن حيد والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ بَلْ جَاءُوا فِي ضَرٍّ وَنُصُورٍ ﴾ قال: تقور، وذكر عياض أنه وقع عند الأصيلي «وتقور تقور كقور» أي بفتح اللام تفسير قوله: سمعوا لها شهيقاً وهي تقور، قال: وهي أوجه من الأول. وقال في موضع آخر: هذا أولى وما عداه تصحيف، إن تفسير تقور بالتون بكفور بعيد، قلت: استعجده من جهة أنه معنى فلا يفسر باللات، لكن لاسماعيل من ذلك على إرادة المعنى، وحاصله أن الذي يلج في عترة وتقوره هو الكفور.

٦٨- سورة ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ [١]

وَلَقَدْ قَادَةَ: ﴿ حَزَبٍ ﴾ [٢٥]: جَدٍّ فِي أَلْفِهِمْ.

وَلَقَدْ أَنْ عَمِي: ﴿ يَتَخَفَتُونَ ﴾ [٢٣]: يَتَّبِعُونَ السَّرَّازَ وَالْكَلَامَ الْعَلِيَّ. ﴿ لَعَنَّاؤُونَ ﴾ [٢٦]: أَحَلَّلْنَا مَكَانَ جَنَّتِيَا.

وَلَقَدْ غَمْرَةً: ﴿ كَالصَّبْحِ انْمَسَرَّتْ مِنَ اللَّيْلِ، وَاللَّيْلِ انْمَسَرَّتْ مِنَ النَّهَارِ، وَهُوَ أَضْيَا: كُلُّ مَرَّةٍ انْمَسَرَّتْ مِنْ مُعْظَمِ الزُّمَلِ، وَالصَّبْرُ أَضْيَا الْمَصْرُومُ، مِثْلُ: قِيلَ وَمَقُولَ.

قوله: (سورة ن والقلم - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت سورة والبسمة لغير أبي ذر، والمشهور في أن أن حكمها حكم أوائل السور في الحروف المتقطعة، وبه جزم الفراء، وقيل: بل المراد بها الحوت، وجاء ذلك في حديث ابن عباس أخرجه الطبراني مرفوعاً قال: «أول ما خلق الله القلم والحوت، قال أكتب قال: ما أكتب؟ قال: كل شيء كان لي يوم القيامة. ثم قرأ ن والقلم، فالتون الحوت والقلم والقلم».

قوله: (وقال قتادة حرد جد في أنفسهم) هو بكسر الجيم وتشديد الدال الاجتهاد والمبالغة في الأمر، قال ابن التين: وضبط في بعض الأصول بفتح الجيم، قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: كانت لجنة لشيخ، وكان يملك قوته سنة ويصديق بالفضل، وكان بنوه يتهون من الصدقة، فلما مات أبوهم غلوا عليها فقالوا لا يدخلنها عليكم مسكين «وعذوا على حرد قادرين» [القلم: ٢٥] يقول: على جد من أمرهم؛ قال معمر وقال الحسن: على قاته. وأخرج سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عكرمة قال: هم ناس من الحبشة كانت لأبيهم جنة، فذكر نحوه إلى أن قال: ﴿ وعذوا على حرد قادرين » [القلم: ٢٥] قال: أمر مجتمع. وقد قيل في حرد إنها اسم الجنة، وقيل اسم قريتهم، وحكى أبو

عبيدة فيه أقوالاً أخرى: القصد والمنع والغضب والحد.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ﴾ يتخالفون يتجوزون السرار والكلام الخفي) ثبت هذا لأبي ذر وحده هنا، وثبت للباقيين في كتاب التوحيد.

قوله: ﴿وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ﴾ إنا لعضاؤون أحملنا مكان جنتنا) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: ﴿تَاللَّهِ إِنَّا لَأَضَالُونَ﴾: أضلنا مكان جنتنا وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: أضلنا الطريق، ما هذه جنتنا.

(تبيه): زعم بعض الشراح أن الصواب في هذا أن يقال ضللتنا بشير ألفه، تقول: ضللت الشيء إذا جعلته في مكان ثم لم تدرك أين هو، وأضللت الشيء إذا ضيعته انتهى. والذي وقع في الرواية صحيح المعنى، حملنا عمل من ضيع، ويحتمل أن يكون أول أضللتنا.

قوله: ﴿وَقَالَ غُرَّةٌ﴾ كالصريم، كالصريح انصرم من الليل والليل انصرم من النهار) قال أبو عبيدة: ﴿فأصبحت كالصريم﴾ النهار انصرم من الليل والليل انصرم من النهار. وقال الفرزدق: الصريم الليل المسود.

قوله: ﴿وَهُوَ أَيْضًا كُلُّ رَمْلَةٍ انصَرَمَتْ مِنْ مَعْظَمِ الرَّمْلِ﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً قال: وكذلك الرملة تنصرم من معظم الرمل فيقال: صرقة، وصرقة أمرك قطع.

قوله: ﴿وَالصَّرِيمُ أَيْضًا الْمَصْرُومُ عَلَى قَبِيلٍ وَمَقْرُولٍ﴾ هو محمول ما أخرجه ابن المنذر من طريق شيان عن قتادة في قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلزم: ٢٠] كأنها قد صرمت. والحاصل أن الصريم مقول بالاشتراك على معاني يرجع جميعها إلى انفصال شيء عن شيء، ويطلق أيضاً على الفعل فيقال: صرمت بمعنى مصروم.

(كحليل): قال عبد الرزاق عن معمر: أخبرني عليم بن عبد الرحمن أنه سمع سعيد بن جبير يقول: هي يعني الجنة المذكورة أرض باليمن يقال لها: صرفان، بينها وبين صنعاء ستة أميال.

قوله: ﴿لَعَنَ الْيَهُودَ تَرْحُصُ فِرْعَوْنَ﴾ كذلك للنسفي وحده هنا وسقط للباقيين، وقد رواه أيضاً في «المستخرج» لأبي نعيم، وهو قول ابن عباس: أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق عكرمة قال: تكفر فيكفرون. وقال الفرزدق: لعني تلين فيلنوت، وقال أبو عبيدة: هو من الملعنة.

قوله: ﴿مَكْظُومٌ وَكَلِيمٌ مَعْمُومٌ﴾ كذلك للنسفي وحده هنا وسقط للباقيين، ورواه أيضاً في «مستخرج أبي نعيم»، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلزم: ٤٨] من الغم مثل كليم. وأخرج ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله مَكْظُومٌ قال: مغموم.

١ - بَاب ﴿عَلَّ بِعَدِّ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾ [١٣]

٤٩١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَاقِيلَ، عَنْ أَبِي خَصِيمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿عَلَّ بِعَدِّ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾. قَالَ: رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، لَهُ زَيْمَةٌ يَفْلُ زَيْمَةُ الشَّاةِ.

٤٩١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ خَارِجَةَ بِنَ وَهْبٍ الْغَزَّائِيَّةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «وَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْبَيْتِ» كُلُّ حَيْفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ. وَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عُلٍّ، جَوَاطِ، مُتَكَبِّرٍ، [إسناده: ٦٠٧١، ٦٠٥٧، أخرجه مسلم: ٢٨٥٣].

قوله: (باب) محل بعد ذلك زيم) اخطف في الذي نزل فيه، قليل: هو الوليد بن المغيرة وذكره يحيى بن سلام في تفسيره، وقيل: الأسود بن عبد يغوث ذكره سديد بن داود في تفسيره، وقيل الأحنس بن شريق وذكره السهيلي عن قتبي، وحكى هلمين القولين الطبري فقال: يقال: هو الأحنس، وزعم قوم أنه الأسود وليس به، وأبعد من قال إنه عبد الرحمن بن الأسود فإنه يصغر عن ذلك، وقد أسلم وذكر في الصحابة.

قوله: (حدثنا محمود بن غيلان) في رواية المستنلي «عمد» وكأنه اللحي.

قوله: (حدثنا عبيد الله بن موسى) هو من شيوخ المصنف، وربما حدث عنه بواسطة كالذي هنا.

قوله: ﴿عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ مُجَاهِدٍ﴾ لإسرائيل فيه طريق أخرى أخرجه الحاكم من طريق عبيد الله بن موسى أيضاً والإسماعيلي من طريق وكيع كلاهما من إسرائيل عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه. وأخرجه الطبري من طريق شريق عن أبي إسحاق بهذا الإسناد وقال: الذي يعرف بالشعر.

قوله: ﴿رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَهُ زَيْمَةٌ مَثَلُ زَيْمَةِ الشَّاةِ﴾ زاد أبو نعيم في مستخرجه في آخره «يعرف بها» وفي رواية سعيد بن جبير المذكورة «يعرف بالشعر كما تعرف الشاة بزئمتها» وللطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: نمت فلم يعرف حتى قيل زعيم فعرف، وكانت له زئمة في عقه يعرف بها. وقال أبو عبيدة: الزئيم المعلق في القوم ليس منهم قال الشاعر: «زئيم ليس يعرف من أبوه». وقال حسان: «وأنت زئيم نيط في آل هاشم» قال: ويقال للثبي: زئيم له زئتان.

قوله: (صفهان) هو الثوري.

قوله: ﴿عَنْ مَعْمَرِ بْنِ خَالِدٍ﴾ هو الجليلي بضم الجيم والمهمله وتثنية اللام، كوفي ثقة، ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في كتاب الزكاة وثالث يأتي في الطب.

قوله: ﴿وَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْبَيْتِ﴾ كل ضعيف متضعف) بكسر العين ويفتحها وهو الضعيف. وفي رواية الإسماعيلي «متضعف» وفي حديث عبد الله بن عمرو وعند الحاكم الضعفاء للفلويون، وله من حديث سراقه بن مالك: الضعفاء للفلويون. ولأحمد من حديث حليفه: الضعيف المتضعف ذو الطمرين لا يؤبه له. والمراد بالضعيف من نفسه ضعيفة لتواضعه وضعف حاله في الدنيا، والمتضعف المحقر لحمله في الدنيا.

قوله: ﴿عَلَّ﴾ بضم للمهمله والمثناة بعدهما لام ثقيلة قال الفرزدق: الشديد المحصومة. وقيل: الجاني عن الموعظة. وقال أبو عبيدة: العتل اللفظ الشديد من كل شيء، وهو هنا الكافر، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن: العتل اللفظ الشديد من كل شيء، وهو هنا الكافر، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن: العتل الفاحش الإثم. وقال الخطابي: العتل الغليظ العنيف. وقال السدوسي: السمين العظيم العنتى والبطن. وقال الهروي: الجميع المتزع. وقيل: القصير البطن. قلت: وجاء فيه حديث عند أحمد من طريق عبد الرحمن بن غنم وهو خفاف في صحته قال: مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العتل الزئيم قال: هو الشديد الخلق الصريح، الأكول الشروب، الواجد للطعام والشرب، الظلوم للناس، الرحب الجوف.

قوله: (جواز) ينتج الجيم وتشديد الواو وآخره معجمة الكثير اللحم المختال في مشيه حكاية الخطابي، وقال ابن فارس: قيل: هو الأكول، وقيل الفاجر. وأخرج هذا الحديث أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن الثوري بهذا الإسناد مختصراً «لا يدخل الجنة جواز ولا جعفري» قال: ولجواز اللفظ الغليظ انتهى وتفسير الجواز لعله من سفیان، والجعفري ينتج الجيم والظاء للمعجمة بينهما حين مهمله وآخره، واه مكسورة ثم تحتية ثمانية قبل هو اللفظ الغليظ، وقيل: الذي لا يمرض، وقيل: الذي يتمدح بما ليس فيه أو عنده، وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن عمر أنه تلا قوله تعالى: ﴿مَنَعَ النَّفِيرَ لِي زَيْمٍ﴾ [القلزم: ١٢ ١٣] فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أهل النار كل جعفري جواز مستكبر».

٢ - بَاب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [٤٢]

٤٩١٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا الْيَشِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُكْشَفُ رِثَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَقِي كُلٌّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِثَاءً وَسُجُودًا، فَيَلْبَسُ يَسْجُدًا، فَيَعُوذُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاجِدًا» [إسناده: ٢٢، أخرجه مسلم: ١٨٧، مطرولاً].

قوله: (باب يوم يكشف عن ساق) أخرج أبو يعلى بسند فيه ضعف عن أبي موسى مرفوعاً في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: «عن نور عظيم، فيخرون له سجدوا» وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: عن شدة أمر، وعند الحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: هو يوم كرب وشدة، قال الخطابي: فيكون للمنى يكشف عن قدرته التي تنكشف عن الشدة والكرب وذكر غير

قوله: (ويقال: طفت على الخزان كما طفى الماء على قوم نوح) لم يظهر لي فاعل طفت لأن الآية في حق نود وهم قد أهلكوا بالصيحة، ولو كانت عاداً لكان الفاعل الريح وهي لما الخزان، وتقدم في أحاديث الأنبياء أنها عنت على الخزان. وأما الصيحة فلا خزان لها، فاعله انتقال من عت إلى طفت. وأما قوله: ﴿لما طفى الماء﴾ [الحاقة: ١١] فروى سعيد بن منصور من طريق السدي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس في قوله: ﴿لما طفى الماء﴾ [الحاقة: ١١] قال: طفى على خزائهم فترتل بغير كيل ولا وزن.

قوله: (وغسلين ما يسيل من صديد أهل النار) كذا ثبت للنسفي وحده عقب قوله: ﴿القاضية﴾ وهو عند أبي نعيم أيضاً، وهو كلام الفراء قال في قوله: ﴿ولا طعام إلا من غسلين﴾ [الحاقة: ٣٦] يقال: إنه ما يسيل من صديد أهل النار.

قوله: (ولال غيره من غسلين) كل شيء غسله فخرج منه شيء فهو غسلين، فعلى من غسل مثل الجرح والذئب كذا للنسفي وحده هنا وقد تقدم في بدء الخلق. أعجاز نخل أصولها كذا للنسفي وحده هنا وهو عند أبي نعيم أيضاً، وقد تقدم أيضاً في أحاديث الأنبياء.

قوله: (بالبقية) كذا للنسفي وحده وعند أبي نعيم أيضاً، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء.

(صية) لم يذكر في تفسير الحاقة حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيه حديث جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذن لي أن أحدث عن ملك من حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام» أخرجه أبو داود وابن أبي حاتم من رواية إبراهيم بن طهمان عن محمد بن النكدر وإسناده على شرط الصحيح.

٧٠ - سورة المعارج ﴿سأل سائل﴾ [١]

الفصيلة: أصغر آياته القرى، إليه ينتمي من القس. ﴿للشوى﴾ [١٦]: البنان والرجلان والأطراف، وجلدة الرأس، يقال لها: شواة، وما كان غير مقتل فهو شوى.

﴿عزيرين﴾ [٣٧] والعمرون: الجلس والجماعات، وأجندنا عزة. ﴿يوفونون﴾ [٤٣]: الإيفاض: الإسراع.

قوله: (سورة سأل سائل) سقطت البسمة للجميع. قوله: (الفصيلة أصغر آياته القرى إليه ينتمي) هو قول الفراء، وقال أبو عبيدة: الفصيلة دون القبيلة، ثم الفصيلة فخله التي تزويه. وقال عبد الرزاق عن معمر: بلغني أن فضيلة أمه التي أرضعته. وأغرب الدودي فحكى أن الفصيلة من أسماء النار.

قوله: (للشوى: البنان والرجلان والأطراف، وجلدة الرأس يقال لها شواة، وما كان غير مقتل فهو شوى) هو كلام الفراء بلفظه أيضاً، وقال أبو عبيدة: الشوى واحنتها شواة وهي البنان والرجلان والرأس من الأكديين، قال: وسمعت رجلاً من أهل المدينة يقول: اقتشعت شواتي، قلت له ما معناه؟ قال: جلدة رأسي، والشوى قوائم الفرس يقال: حبل الشوى، ولا يراد في هذا الرأس لأنهم وصفوا الخيل بأسالة الخلدنين ورقة الوجه.

قوله: (عزيرين والعزرون الخلق والجماعات واحدها عزة) أي بالتخفيف كذا لأبي ذر، وسقط لفظ «الخلق» لغير أبي ذر والصواب إثباته وهو كلام الفراء بلفظه، والخلق يفتح الحاء المهملة على المشهور ويجوز كسرهما، وقال أبو عبيدة: عزيرين جماعة عزة مثل ثبة وثين وهي جماعات في تفرقة.

قوله: (يوفونون الإيفاض الإسراع) كذا للنسفي هنا وحده وهو كلام الفراء، وقد تقدم في الجنائز.

قوله: (ورق الأعمش وعاصم إلى نصب) أي إلى شيء منصوب يستقون إليه، وقراءة زيد بن ثابت «إلى نصب» وكان النصب الأكمة التي كانت تعبد وكل صواب والنصب واحد والنصب مصدر، ثبت هذا هنا للنسفي، وذكره أبو نعيم أيضاً. وقد تقدم بعضه في الجنائز. وهو قول الفراء بلفظه وزاد: وفي قراءة زيد بن ثابت برفع النون، وبعد قوله التي كانت تعبد من الأحجار قال: النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع

ذلك من التأويلات كما سيأتي بيانه عند حديث الشفاعة مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى. ووقع في هذا الموضع «يكشف رتنا عن سائه» وهو من رواية سعيد بن أبي حلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الإسماعيلي كذلك ثم قال: في قوله: «عن سائه» نكرة. ثم أخرجه من طريق حفص بن مسيرة عن زيد بن أسلم بلفظ «يكشف عن ساقه» قال الإسماعيلي: هذه أصح مواضعها لفظ القرآن في الجملة، لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلقين، تعالى الله عن ذلك ليس كمثلهم شيء.

٦٩ - سورة الحاقة

﴿حسوماً﴾ [٧]: متتابعة. قال ابن جبير: ﴿عشة راضية﴾ [٢١]: يريد فيها الرضا. ﴿القاضية﴾ [٢٧]: المودة الأولى التي منها لم أختب بفقدنا. ﴿من أخذ عنه حاجزين﴾ [٤٧]: «أخذ» يكون للجمع وللأخذ.

وقال ابن عباس: ﴿الوتين﴾ [٤٦]: ياط القلب.

قال ابن عباس: ﴿طفى﴾ [١١]: كثر، ويقال: ﴿بالطافية﴾ [٥]: يطفيهاهم، ويقال: طفت على الخزائن كما طفى الماء على قوم نوح. ﴿غسلين﴾ [٣٦]: ما يسيل من صديد أهل النار.

وقال غيره: ﴿من غسلين﴾: كل شيء غسله فخرج منه شيء فهو غسلين، يغسل من الفسل، من الجرح والذئب. ﴿أعجاز نخل﴾ [٧]: أصولها. ﴿بالبقية﴾ [٨]: بقية.

قوله: (سورة الحاقة - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر، والحاقة من أسماء يوم القيامة، سميت بذلك لأنها حقت لكل قوم أصنامهم. قال قتادة: أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه.

قوله: (حسوما متتابعة) كذا للنسفي وحده هنا، وهو قول أبي عبيدة. وأخرج الطبراني ذلك عن ابن مسعود موقوفاً بإسناد حسن وصححه الحاكم.

قوله: (ولال ابن جبير: ﴿عشة راضية﴾ [الحاقة: ٢١] يريد فيها الرضا) وقال أبو عبيدة: معناه مرضية، قال: وهو مثل ليله نائم.

قوله: (ولال ابن جبير: أرجائها ما لم ينشق منها، فهم على حافيه، كقولك على أرجاء البش) كذا للنسفي وحده هنا، وهو عند أبي نعيم أيضاً، وتقدم أيضاً في بدء الخلق.

قوله: (واحية وهيها تشققها) كذا للنسفي وحده هنا وهو عند أبي نعيم أيضاً، وتقدم أيضاً في بدء الخلق.

قوله: (والقاضية المودة الأولى التي منها لم أحي بعدها) كذا لأبي ذر، ولغيره «ثم أحي بعدها» والأول أصبح وهو قول الفراء، قال في قوله: ﴿باليها كانت القاضية﴾ [الحاقة: ٢٧] بقر: ليت المودة الأولى التي منها لم أحي بعدها.

قوله: (من أحد عنه حاجزين، أحد يكون للجميع والواحد) هو قول الفراء، قال أبو عبيدة في قوله: ﴿من أحد عنه حاجزين﴾ [الحاقة: ٤٧] جمع صفته على صفة الجميع لأن أحداً يقع على الواحد والاثنين والجمع من الذكر والأنثى.

قوله: (وقال ابن عباس: الوتين ياط القلب) بكسر النون وتخفيف التحتانية هو حبل الوريد، وهذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، والقرابي والأشجعي والحاكم كلهم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وإسناده قوي لأنه من رواية الثوري عن عطاء وسمعه منه قبل الاختلاط، وقال أبو عبيدة مثله، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: الوتين حبل القلب.

قوله: (قال ابن عباس: طفى كثر) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: بلغنا أنه طفى فوق كل شيء خمسة عشر ذراعاً.

قوله: (ويقال بالطافية: يطفيهاهم) هو قول أبي عبيدة وزاد: وكفرهم. وأخرج الطبري من طريق عجماء قال: ﴿فأهلكوا بالطافية﴾ [الحاقة: ٢٥] بالذنوب.

١ - باب ﴿وَلَا تَذَرْنِ﴾ وَدَاً وَلَا سَوَاعَاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴿

[٢٢٣]

٤٩٢٠ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صَارَتْ الْأَوْتَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدَهُ، أَمَا وَدٌ: كَانَتْ لِكَلْبٍ بَنُو قَوْمِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَا سَوَاعٌ: كَانَتْ لِهَنْزَلٍ، وَأَمَا يَغُوثٌ: فَكَانَتْ لِعُرَادٍ، ثُمَّ يَسِي غَطَفِيٍّ بِالْجَوْفِ عِنْدَ سَيِّ، وَأَمَا يَعُوقٌ: فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَا نَسْرٌ: فَكَانَتْ لِحِمَيْرٍ، لَأَلِ فِي الْكَلَامِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِيهِمْ: أَنْ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمْ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُوَهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تَقْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوَّلُكَ، وَتَشَعَّ الْعِلْمُ عِيدَتْ.

قوله: (باب ودأ ولا سواعا ولا يهوث ويعوق) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر.

قوله: (أخبرونا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (عن ابن جريج وقال عطاء): كذا فيه وهو معطوف على كلام حذف، وقد بينه الفاكهي من وجه آخر عن ابن جريج قال في قوله تعالى: ﴿وَدَاً وَلَا سَوَاعَاً﴾ الآية قال: أوتان كان قوم نوح يعبدنهم وقال عطاء: كان ابن عباس يلخ.

قوله: (عن ابن عباس) قيل: هذا منقطع لأن عطاء المذكور هو الخراساني ولم يلق ابن عباس، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج فقال: أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس، وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء بن جريج. وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في «العلل» عن علي بن المديني قال: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيف. فقلت: إنه يقول: أخبرنا. قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه انتهى. وكان ابن جريج يستجيز إطلاقاً أخبرنا في المناولة والمكاتب. وقال الإسماعيلي: أخبرني عن علي بن المديني أنه ذكر عن «تفسير ابن جريج» كلاً ما معناه أنه كان يقول عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، فقال علي الرزاق أن يكذب الخراساني في كل حديث فتركه فرواه من روى علي أنه عطاء بن أبي رباح انتهى. وأشار بهذا إلى القصة التي ذكرها صالح بن أحمد عن علي بن المديني ونبه عليها أبو علي الجبائي في «تقييد المهمل» قال ابن المديني سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير ابن البقرة وأك عمران ثم قال: أعفني من هذا. قال: قال هشام: فكان بعد إذا قال: قال عطاء عن ابن عباس قال عطاء الخراساني. قال هشام: فكنتا ثم ملنا، يعني كبتنا الخراساني. قال ابن المديني وإنما بينت هذا لأن محمد بن نور كان يجعلها يعني في روايته عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس فيظن أنه عطاء بن أبي رباح. وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور من طريق محمد بن نور عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ولم يقل الخراساني، وأخرجه عبد الرزاق كما تقدم فقال الخراساني. وهذا مما استعظم على البخاري أن يخفي عليه، لكن الذي قوي عندي أن هذا الحديث مخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخراساني وعن عطاء بن أبي رباح جميعاً، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدّث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب أو في المذاكرة، ولا كيف يخفي على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتصامه غالباً في الملل على علي بن المديني شيخه وهو الذي نبه على هذه القصة. وما يؤيد ذلك أنه لم يذكر من تخريج هذه النسخة وإنما ذكر بهذا الإنسان موضعين هذا وآخر في النكاح، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها لأن ظاهرها أنها على شرطه.

قوله: (صارت الأوتان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد) في رواية عبد الرزاق عن معمر بن قنادة: كانت آفة تبعها قوم نوح ثم عبيدها العرب بعد، وقال أبو عبيدة: وزعموا أنهم كانوا عجوساً وإنما غرقت في الطوفان، فلما نصب الماء أخرجهما إلى ليس فيها في الأرض كانتا عجوساً غلظ، فإن الجوسية كلمة حدثت بعد ذلك بدور طويل، وإن كان الفرس يدعون خلاف ذلك. وذكر السهيلي في «التعريف» أن يهوث هو ابن شيث بن آدم فيما قيل، وكذلك سواع وما بعده وكانوا يتبركون

أنصاب انتهى، يريد أن الذي يضمّنين واحد لا جمع مثل حقب واحد الأحقاب.

٧١ - سورة نوح: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾ [١]

﴿أَطْوَاراً﴾ [١٤]: طَوْرًا كَذَا وَطَوْرًا كَذَا، يُقَالُ: عَدَا طَوْرَةً، أَيْ: قَنَازَةً. وَالْكِبَارُ أَشَدُّ مِنَ الْكِبَارِ، وَكَذَلِكَ جَمَالٌ وَجَمِيلٌ لِأَنَّهَا أَشَدُّ مِثَالَةً، وَكِبَارُ الْكَبِيرِ، وَكِبَارٌ أَيْضاً بِالتَّخْفِيفِ، وَالْعَرَبُ يَقُولُ: رَجُلٌ حَسَنٌ وَجَمَالٌ، وَحَسَنٌ مُخَفَّفٌ، وَجَمَالٌ مُخَفَّفٌ.

﴿ذِيَاراً﴾ [٢٦]: مِنْ ذَوْرٍ، وَلَكِنَّهُ قِيَسَالٌ مِنَ الذُّوَرَانِ، كَمَا قَرَأَ عُسْرُ: ﴿ذَالِي الْقِيَامِ﴾. [البرق: ٢٧٥٥]: وَهِيَ مِنْ قَفْطٍ.

وَقَالَ عُسْرُ: ﴿ذِيَاراً﴾ بِأَخَدٍ. ﴿ذِيَاراً﴾ [٢٧٨]: هَلَاكاً.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَمُزَّرَا﴾ [١١]: يَتَّحُ بِتَحْطُّهَا بَعْضًا. ﴿وَقَارَا﴾ [١٣]: عَظَمَةً.

قوله: (سورة نوح) سقطت السلسلة للجميع.

قوله: (أطواراً طوراً كذا وطوراً كذا) تقدم في بدء الحلق، وقال عبد الرزاق عن معمر بن قنادة في قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ أَطْوَاراً﴾ [نوح: ١٤] نطفة ثم حلقه ثم مضغة ثم خلقاً آخر.

قوله: (يقال: عدا طوره أي قلره) تقدم في بدء الحلق أيضاً.

قوله: (والكبار أشد من الكبار، وكللك جمال وجميل لأنها أشد مبالغة، وكذلك كبار الكبير، وكبار أيضاً بالتخفيف) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كِبَارًا﴾ قال: مجازها كبير، والعرب تحول لفظة كبير إلى فعال خفيفة ثم يتحول ليكون أشد مبالغة، فالكبار أشد من الكبار، وكذا يقال للرجل الجميل لأنه أشد مبالغة.

قوله: (والعرب تقول رجل حسان وجمال وحسان مخفف وجمال مخفف) قال الفراء في قوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كِبَارًا﴾ [نوح: ٢٢] الكبار الكبير وكبار أيضاً بالتخفيف، والعرب تقول: عجب وعجاب ورجل حسان وجمال بالتثنية وحسان وجمال بالتخفيف في كثير من أشيائه.

قوله: (دياراً من دور، ولكنه فعال من الدوران) أي أصله دبور فادغم ولسو كان أصله فعلاً لكان دواراً، وهذا كلام الفراء بلفظه، وقال غيره: أصل ديار دوار، والواو إذا وقعت بعد تحانية ساكنة بعدها فتحة قلبت ياء مثل إيام وقيام.

قوله: (كما قرأ عمر الحلي القيام وهي من قمت) هو من كلام الفراء أيضاً، وقد أخرج أبو عبيدة في فضائل القرآن من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر أنه صلى العشاء الأخيرة فاستفتح آل عمران فقرا ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ وأخرج ابن أبي داود في المصاحف من طرق عن عمر أنه قراها كذلك، وأخرجها عن ابن مسعود أيضاً.

قوله: (وقال غيره: دياراً أحداً) هو قول أبي عبيدة وزاد: يقولون ليس بها ديار ولا عرب.

(تسبه): لم يتقدم ذكر من يعطف عليه قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ﴾، فيحتمل أن يكون كان في الأصل متسبباً لحذف اختصاراً من بعض النقلة، وقد عرفت أنه الفراء.

قوله: (دياراً هلاكاً) هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: (وقال ابن عباس: ملبراراً يتبع بعضه بعضاً) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به.

قوله: (وقاراً عظمت) وصله سعيد بن منصور وابن أبي حاتم من طريق مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً﴾ [نوح: ١٣] ما ترفعون لله حق عظمت.

٧٢ - سورة النجم: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ﴾ [١]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَيْدًا﴾ [١٩]: أَعْوَانًا.

١ - باب

٤٩٢١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، عَامِلِينَ إِلَى سَوَاقِ عُكَاظٍ، وَقَدْ جِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ، وَارْتَمَيْتَ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَسَتِ الشَّيَاطِينُ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا: جِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ، وَارْتَمَيْتَ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، قَالَ: مَا خَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ إِلَّا مَا حَدَّثَ، فَاصْبِرُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي حَدَّثَ. فَانْظُرُوا، فَصَبَرُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، يَنْظُرُونَ مَا هَذَا الْأَمْرُ الَّذِي خَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَانْطَلَقَ الْبَيْنَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ يَهَنَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَنَخَلَةٍ، وَهُوَ غَايِبٌ إِلَى سَوَاقِ عُكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ النَّحْرِ، فَلَمَّا سَوَّيَا الْقُرْآنَ تَسَمَّوْا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا الَّذِي خَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ، فَهَذَاكَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الْهُدَى فَأَتَيْنَا بِهِ وَكُنْ نَشْرُكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾. وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمُكُم مِّنَ الْجِنِّ﴾. وَنَسَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ قَوْلَ الْجِنِّ: [رابع: ٧٧٢، أخرجه مسلم: ٤٤٩].

قوله: (سورة قل أوحى) كذا لم. ويقال لها سورة الجن.

قوله: (قال ابن عباس: ليد أعواناً) هو عند الترمذي في آخر حديث ابن عباس المذكور في هذا الباب، ووصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا، وقراءة الجمهور بكسر اللام وفتح الباء وهشام وحده بضم اللام وفتح الموحدة فالأولى جمع ليد بكسر ثم سكن نحو قرية وقرب، والبلدة والبلد الشيء الملبد أي المترابك بعضه على بعض وبه سمي البلد المعروف والمنصى كادت الجن يكونون عليه جماعات متراكبة يزدهين عليه كالبلدة، وأما الذي بضم اللام فهي جمع ليد بضم ثم سكن مثل غرة وغرف، والمعنى أنهم كانوا جميعاً كثيراً كقوله تعالى: ﴿مَا لَئِدًا﴾ أي كثيراً وروى عن أبي عمرو أيضاً بضمين قليل: هي جمع لبود مثل صبر وصبور، وهو بناء مبالغة. وقرأ ابن عيص بن بضم ثم سكن فكأنها خففة من التي قبلها. وقرأ الجحدري بضمه ثم فتحة مشددة جمع لا بد كسجد وساجد، وهذه القراءات كلها راجعة إلى معنى واحد وهو أن الجن تزارحوا على النبي صلى الله عليه وسلم لما استمعوا القرآن وهو المنمذ وروى عبد الرزاق عن معمر بن قنادة قال: لما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبدت الإنس والجن وحرموا على أن يظفروا هذا النور الذي أنزله الله تعالى، وهو في اللفظ واضح في القراءة المشهورة لكنه في المعنى مخالف.

قوله: (جساً قصصاً) ثبت هذا للنسفي وحده، وتقدم في بده الحلق.

قوله: (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية.

قوله: (انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا اختصره البخاري هنا وفي صفة الصلاة، وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» عن الطبراني عن معاذ بن المنسي عن مسد شيخ البخاري فيه فزاد في أوله «ما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابنه ولا رآهم انطلق» إلخ، وهكذا أخرجه مسلم عن شيان بن فروخ عن أبي عوانة بالسند الذي أخرجه به البخاري، فكان البخاري حذف هذه اللفظة عمداً لأن ابن مسعود أثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على ابنه، فكان ذلك مقدماً على نفي ابن عباس. وقد أشار إلى ذلك مسلم فأخرج عقب حديث ابن عباس هذا حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أنتي داعي الجن فانظلت مع قرات عليه القرآن» ويمكن الجمع بالتقدم كما سيأتي.

قوله: (في طائفة من أصحابه) تقدم في أوائل البحث في «باب ذكر الجن» أن ابن إسحاق وابن سعد ذكرا أن ذلك كان في ذي القعدة سنة عشر من المبعث لما خرج النبي

بذعائهم، فلما مات منهم أحد مثلاً صورته وتحسروا بها إلى زمن مهلاكيل فقبضوا بتدريج الشيطان لهم، ثم صارت ستة في العرب في الجاهلية، ولا أعرف من أين سرت لهم تلك الأسماء؟ من قبل الهند قد قيل: إنهم كانوا المبدأ في عبادة الأصنام بعد نوح، أم الشيطان ألهم العرب ذلك انتهى. وما ذكره عما نقله تلقاه من تفسير بقي بن خالد فإنه ذكر فيه نحو ذلك على ما نيه عليه ابن عسك في ذيله، وفيه أن تلك الأسماء وقعت إلى الهند فسموا بها أصنامهم ثم أدخلوا إلى أرض العرب عمرو بن لحي، وحن عمرو بن الزبير أنهم كانوا أولاد آدم لصلبه، وكان ود أكبرهم وأبرهم به، وهكذا أخرجه عمر بن شبة في «كتاب مكة» من طريق محمد بن كعب القرظي قال: كان لآدم خمس بنين فسماهم قال: وكانوا عباداً. فمات رجل منهم فعزوا عليه. فجاء الشيطان فصوره لهم ثم قال للأعر إلى آخر القصة، وفيها: فقبضوها حتى بعث الله نوحاً. ومن طريق أخرى أن الذي صوروه لهم رجل من ولد قاييل بن آدم. وقد أخرج الفاكهي من طريق ابن الكلبي قال: كان لعمر بن ربيعة ربي من الجن، فأتاه فقال: أجب أبا ثمامة، وأدخل بلا ملامة. ثم أتت سيف جلد، فجد بها أصناماً معدة. ثم أوردوا تهامة ولا تهيب، ثم ادع العرب إلى عبادتها نجب. قال: فأتى عمرو ساحل جدة فوجد بها ودًا وسواها ويغوث ويعوق ونسراً، وهي الأصنام التي عبدت على عهد نوح وأدريس ثم إن الطوفان طرحها هناك فسقى عليها الرمل فاستلزمها عمرو وخرج بها إلى تهامة وحضر للموسم فدعا إلى عبادتها فاجيب، وعمر بن ربيعة هو عمرو بن لحي كما تقدم.

قوله: (أما ود فكانت لكلب بملومة الجندل) قال ابن إسحاق: وكان لكلب بن ويرة بن قضاعة. قلت: ويرة هو ابن تغلب بن عمران بن الحاف بن قضاعة، ودومة بضم الدال، والجندل بفتح الجيم وسكون التاء مدينة من الشام ما يلي العراق، وود بفتح الواو وقرأ نافع وحده بضمها (وأما سواع فكانت لهليل) زاد أبو عبيدة ابن مبركة بن إلياس بن مضر، وكانوا بقرب مكة. وقال ابن إسحاق: كان بسواع مكان لم يبق له: وهاط بضم الهاء وتخفيف اللام من أرض الحجاز من جهة الساحل.

قوله: (وأما يعوق فكانت لمراد ثم لبني غطفان) في مرسل قتادة «فكانت لبني غطفان بن مراد» وهو غطفان بن عبد الله بن ناجية بن مراد. وروى الفاكهي من طريق ابن إسحاق قال: كانت أنعم من ملي، وجرح من ملجج امتلوا يعوق لجرح. قوله: (بالجرح) في رواية أبي ذر عن غير الكشميهني بفتح الحاء وسكون الواو، وله عن الكشميهني الجرح بضم الجيم والراء وكذا في مرسل قتادة، وللنسفي بالجون بجمع ثم واو ثم نون، زاد غير أبي ذر: عند سبأ.

قوله: (وأما يعوق فكانت لهملدان) قال أبو عبيدة: لهذا لمي من هملدان ومارد بن ملجج، وروى الفاكهي من طريق ابن إسحاق قال: كانت غيوان بطن من هملدان اتملوا يعوق بأرضهم.

قوله: (وأما نسر فكانت لحمر لآل ذي الكلاع) في مرسل قتادة «الذي الكلاع من حير» زاد الفاكهي من طريق أبي إسحاق «انقلوا بأرض حير».

قوله: (ونسر، أسماء قوم صالحين من قوم نوح كذا لم، وسقط لفظ «ونسر» لغير أبي ذر وهو أولي، وزعم بعض الشراح أن قوله: «ونسر» غلط، وكذا قرأت بخط الصديقي في هامش نسخه. ثم قال هذا الشراح: والصواب وهي. قلت: ووقع في رواية محمد بن ثوب بعد قوله: «وأما نسر فكانت لآل ذي الكلاع» قال: «ويقال هذه أسماء قوم صالحين» وهذا أوجه الكلام وصوابه، وقال بعض الشراح: حصل ما قيل في هذه الأصنام قولان: أحدهما أنها كانت في قوم نوح، والثاني أنها كانت أسماء رجال صالحين إلى آخر القصة. قلت: بل مرجع ذلك إلى قول واحد، وقصة الصالحين كانت مبتداً لعبادة قوم نوح هذه الأصنام ثم تبهم من يعلمهم على ذلك.

قوله: (فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتسخ العلم) كذا لم، وأبى ذر والكشميهني «وتسخ العلم» أي علم تلك الصور بمصورها. وأخرج الفاكهي من طريق عبيد الله بن عبيد بن عمير قال: أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح، وكانت الأبناء تتر الأباء، فمات رجل منهم فجزع عليه فيصبل لا يصبر عنه، فالتخذ مثلاً على صورته فكلموا اشتاق إليه نظره ثم مات ففضل به كما فعل حتى تبايعوا على ذلك فمات الأباء، فقال الأبناء: ما اتخذ أبائنا هذه إلا أنها كانت ألقهم، فقبضوها وحكى الرازي قال: كان وقد على صورة رجل، وسواه على صورة امرأة، ويعوق على صورة أسد، ويعوق على صورة فرس، ونسر على صورة طائر، وهذا شاذ والمشهور أنهم كانوا على صورة البشر، وهو مقتضى ما تقدم من الآثار في سبب عبادتها. والله أعلم.

عمرو، وكان قد عمي، فقال لهم: لا تمجلوا واتقوا، فإن كانت النجوم التي يرسم بها هي التي تعرف فهو عند فناء الناس، وإن كانت لا تعرف فهو من حدث. فنظروا فإذا هي نجوم لا تعرف، فلم يلبثوا أن سمعوا يبعث النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أخرجه الطبري من طريق السدي مطولاً، وذكر ابن إسحاق نحوه مطولاً بغير إسناد في «مختصر ابن هشام»، زاد في رواية يونس بن بكير فساد سنه بذلك عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس أنه حدث عن عبد الله بن عبد الله أنه حدث أن رجلاً من ثقيف يقال له عمرو بن أمية كان من أخصي العرب، وكان أول من فرغ لما رمي بالنجوم من الناس، فذكر نحوه. وأخرجه ابن سعد من وجه آخر عن يعقوب بن عتبة قال: أول العرب فرغ من رمي النجوم ثقيف، فأتوا عمرو بن أمية.

وذكر الزبير بن بكار في النسب نحوه بغير سياقه، ونسب القول المنسوب لعبد يسألين لعتبة بن ربيعة، فلمعلما توردا على ذلك. فهذه الأخبار تدل على أن القصة وقعت أول البعثة وهو المتمدن وقد استشكل عياض وبيته القرطبي والنوري وغيرهما من حديث الباب موضوعاً آخر ولم يتعرضوا لما ذكرته، فقال عياض: ظاهر الحديث أن الرمي بالشهب لم يكن قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم لإتكار الشياطين له وطلبهم سببه، ولهذا كانت الكلمات ناشئة في العرب ومرجوعاً إليها في حكمهم، حتى قطع سببها بأن حبل بين الشياطين وبين استراق السمع، كما قال تعالى في هذه السورة ﴿وإنما لنا السماء فوجدناها ملئت حرساً شديداً وشهباً، وإننا كنا نقعد منها مقاعد للسمع، فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً﴾ [الجن: ٩] وقوله تعالى: ﴿إنهم عن السمع لمغزولون﴾ [الشعراء: ٢١٢] وقد جاءت أشعار العرب باستغراب ربهما وإنكاره إذ لم يمهده قبل المبعث، وكان ذلك أحد دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم. ويهمله ما ذكر في الحديث من إتكار الشياطين. قال: وقال بعضهم: لم تزل الشهب يرسم بها حد كانت الدنيا، واحتجوا بما جاء في أشعار العرب من ذلك قال: وهذا مروي عن ابن عباس والزهري، ووقع فيه ابن عباس حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الزهري لمن اعترض عليه بقوله: ﴿فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً﴾ [الجن: ٩٠] قال: غلط أمرها وشدد انتهى. وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه مسلم من طريق الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن رجال من الأنصار قالوا: «كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ رمي بنجم فاسترق، فقال: ما كنتم تقولون لهذا إذا رمي به في الجاهلية؟» الحديث. وأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال: سئل الزهري عن النجوم أكان يرسم بها في الجاهلية؟ قال: نعم، ولكنه إذ جاء الإسلام غلط وشدد. وهذا جمع حسن. ويحتمل أن يكون المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا رمي بها في الجاهلية»، أي جاهلية المخاطبين، ولا يلزم أن يكون ذلك قبل المبعث فإن المخاطب بذلك الأنصار، وكانوا قبل إسلامهم في جاهلية، فأنهم لم يسلموا إلا بعد البعث بثلاث عشرة سنة. وقال السهيلي: لم يزل القنف بالنجوم قدماً، وهو موجود في أشعار قدامة الجاهلية كأوس بن حجر وبشر بن أبي حازم وغيرهما. وقال القرطبي: يجمع بها ما لم تكن يرسم بها قبل المبعث رصداً يقطع الشياطين عن استراق السمع، ولكن كانت ترمى نارة ولا ترمى أخرى، وترسم من جانب ولا ترمى من جميع الجوانب، ولعل الإشارة إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وقذفون من كل جانب دحوراً﴾ [الصافات: ٨٩] انتهى. ثم وجدت من وهب بن منبه ما يرفع الإشكال ويجمع بين مختلف الأخبار قال: كان إيليس يصعد إلى السموات كلهن يتقلب فيهن كيف شاء لا يمنع منه أحد يخرج آدم إلى أن رفع عيسى، فحجب حيثلو من أربع سموات، فلما بعث نبياً حجب من الثلاث فصار يسترق السمع هو وجنوده وقذفون بالكراكيب. ويؤيده ما روى الطبري من طريق العمري عن ابن عباس قال: لم تكن السماء تحرس في الفترة بين عيسى ومحمد، فلما بعث محمد حرست حرساً شديداً ووجعت الشياطين، فأتوا ذلك. ومن طريق السدي قال: إن السماء لم تكن تحرس إلا أن يكون في الأرض نبي أو دين ظاهر، وكانت الشياطين قد اتخذت مقاعد يسمعون فيها ما يحدث، فلما بعث محمد رجوا. وقال الزبير بن المغيرة: ظاهر الخبر أن الشهب لم تكن يرسم بها، وليس كذلك، لما دل عليه حديث مسلم. وأما قوله تعالى: ﴿فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً﴾ [الجن: ٩٠] فمعناه أن الشهب كانت ترمى فتصيب نارة ولا تصيب أخرى، وبعد البعثة أصابهم إصابة مستمرة فرصوها لذلك بالرصد، لأن الذي يرصد الشيء لا يخطئه، فيكون للتجدد دوام الإصابة لأصلها. وأما قول السهيلي: لولا أن الشهاب قد يخطئ الشيطان لم يتعرض له مرة أخرى، فجوابه يجوز أن يقع التعرض مع تحقق الإصابة لرجاء اختلاف الكلمة وإثباتها قبل إصابة الشهاب، ثم لا يسالي المختطف بالإصابة لما طبع عليه من الشر كما تقدم. وأخرج العقيلي وابن منته وغيرهما وذكره أبو

صلى الله عليه وسلم إلى الطائف ثم رجع منها، ويؤيده قوله في هذا الحديث: «إن الجن راوه يصلي بأصحابه صلاة الفجر» والصلاة المقروضة إنما شرعت ليلة الإسراء والإسراء كان على الراجح قبل الهجرة يستين أو ثلاث فتكون القصة بعد الإسراء، لكنه مشكل من جهة أخرى، لأن حصل ما في الصحيح كما تقدم في بدء الحديث وما ذكره ابن إسحاق أنه صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى الطائف لم يكن معه من أصحابه إلا زيد بن حارثة، وما قال: إنه انطلق في طائفة من أصحابه، فلمعلما كانت وجهة أخرى. ويمكن الجمع بأنه لما رجع لاقاه بعض أصحابه في أثناء الطريق فراقوه.

قوله: (عاملين) أي قاصدين.

قوله: (إلى سوق عكاظ) يضم المهمله وتخفيف الكاف وآخره طاء معجمة بالصرف وندمه، قال الجاهلي الصرف لأصل الحجاز وندمه لغة ثقيف وهو موسم معروف للعرب. بل كان من أعظم مواسمهم وهو نخل في وادي بين مكة والطائف وهو إلى الطائف أقرب بينهما عشرة أميال، وهو وادي قرن النزال مرحلة من طريق صنعاء اليمن. وقال القرطبي: أول ما أحدث قبل الفيل خمس عشرة سنة، ولم تزل سوقاً إلى سنة تسع وعشرين ومائة، فخرج الخوارج المجروية فتهربوا فتركوا إلى الآن، وكانوا يقيمون به جميع شوال يتابعون ويتخاضعون وتتشد الشعراء ما تجدد لهم، وقد كثر ذلك في أشعارهم كقول حسان:

سأشتر إن حبيت لكم كلاماً ينشر في الجامع من عكاظ

وكان المكان الذي يقيمون به منه يقال له الابتداء. وكانت هناك صخور يطوفون حولها. ثم يأتون بجنة فيقيمون بها عشرين ليلة من ذي القعدة. ثم يكون ذا الحجاز، وهو خلف حرة فيقيمون به إلى وقت الحج، وقد تقدم في كتاب الحج شيء من هذا. وقال ابن التين: سوق عكاظ من إضافة الشيء إلى نفسه، كما قاله، وعلى ما تقدم من أن السوق كانت تقام بمكان من عكاظ يقال له الابتداء لا يكون كذلك.

قوله: (وقد حبل) بكسر الحاء المهمله وسكون التحتية بعدها لام أي حجز ومنع على البناء للمجهول.

قوله: (بين الشياطين وبين غير السماء وأرسلت عليهم الشهب) بضمتين جمع شهاب، وظاهر هذا أن الحيلولة وإرسال الشهب وقع في هذا الزمان المقدم ذكره، والذي تضافت به الأخبار أن ذلك وقع لهم من أول البعثة النبوية، وهذا مما يؤيد تنابر زمن القصتين، وأن عبيد الجن لاستماع القرآن كان قبل خروجه صلى الله عليه وسلم إلى الطائف بستين، ولا ينكر على ذلك إلا قوله في هذا الخبر إنهم راوه يصلي بأصحابه صلاة الفجر، لأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل فرض الصلوات ليلة الإسراء فإنه صلى الله عليه وسلم كان قبل الإسراء يصلي قطعاً، وكذلك أصحابه، ولكن اختلف هل افترض قبل الخمس شيء من الصلاة أم لا؟ فيصح على هذا قول من قال: إن الفرض أولاً كان صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها، والحجة فيه قوله تعالى: ﴿فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾ [طه: ١٣٠] ونحوها من الآيات، فيكون إطلاق صلاة الفجر في حديث الباب باعتبار الزمان لا كونها إحدى الخمس المفترضة ليلة الإسراء، فتكون قصة الجن متقدمة من أول المبعث. وهذا الموضع مما لم ينبه عليه أحد ممن وقتت على كلامهم في شرح هذا الحديث. وقد أخرج الترمذي والطبري حديث الباب بسياق سالم من الإشكال الذي ذكرته من طريق أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: «كانت الجن تصعد إلى السماء الدنيا يستمعون الوحي، فإذا سمعوا الكلمة زادوا فيها أضغاثاً، فالكلمة تكون حقاً وأما ما زادوا فيكون باطلاً، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم منعوا مقاعدهم، ولم تكن النجوم يرسم بها قبل ذلك» وأخرجه الطبري أيضاً وابن مردويه وغيرهما من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبيرة مطولاً وأوله «كان للجن مقاعد في السماء يستمعون الوحي» الحديث «فيما هم كذلك إذ بعث النبي صلى الله عليه وسلم، فخرجت الشياطين من السماء، ورموا بالكراكيب، فجعل لا يصعد أحد منهم إلا استراق وزفر أهل الأرض لما راوا من الكراكيب ولم تكن قبل ذلك يقولوا: هلك أهل السماء، وكان أهل الطائف أول من تحطن لذلك فعملوا إلى أمولهم فسيروها وإلى عبيدهم ففتحوها، فقال لهم رجل: ولكم لا تهلكوا أموالكم، فإن ممالككم من الكراكيب التي تهتدون بها لم يسقط منها شيء، فألقوها. وقال إيليس: حدثت في الأرض حدث، فأتني من كل أرض بترية فشمها، فقال لترية تهامة: ههنا حدث الحديث، فصرر إليه نقرأ من الجن: فهم الذين استمعوا القرآن» وعند أبي داود في «كتب المبعث» من طريق الشعبي أن الذي قال لأهل الطائف ما قال هو عبيد يسألين بن

الأدلة على تعدد القصة، فإن أبا هريرة إذا أسلم بعد الهجرة، والقصة الأولى كانت عقب المبعث، ولعل من ذكر في القصص المفرقة كانوا ممن وفد بعد، لأنه ليس في كل قصة منها إلا أنه كان ممن وفد، وقد ثبت تعدد وفودهم. وتقدم في بدء الخلق كثير مما يتعلق بأحكام الجن والله المستعان.

قوله: (خو تهامة) بكسر التثنية اسم لكل مكان غير عال من بلاد الحجاز، سميت بذلك لشدة حرها اشتقاقاً من التهم بفتحين وهو شدة الحر وسكون الريح، وقيل: من تهم الشيء إذا تفر، قيل لها ذلك لتغير مواتها. قال البرقي: حدها من جهة الشرق ذات عرق، ومن قبل الحجاز السرج يفتح المهلة وسكون الراء بملها جيم قرية من عمل القرع بينها وبين المدينة اثنا وسبعون ميلاً.

قوله: (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية أبي إسحاق: فانطلقوا فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: (وهو عامل) كذا هنا، وتقدم في صفة الصلاة بلفظ «عامين» ونصب على الحال من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه، أو ذكر بلفظ الجميع تعظيماً له، وهو أظهر لمناسبة الرواية التي هنا.

قوله: (بنخله) بفتح النون وسكون المعجمة موضع بين مكة والطائف، قال البرقي: على ليلة من مكة. هي التي ينسب إليها بطن نخل. ووقع في رواية مسلم بنخل بلا ماء. والصواب إثباتها.

قوله: (يصلي بأصحابه صلاة الفجر) لم يختلف على ابن عباس في ذلك، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال: قال الزبير: أو ابن الزبير كان ذلك بنخله والتي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة قال: قال الزبير: فذكره، وزاد: فقرا «كادوا يكونون عليه لبداً». [الجن: ١٩] وكذا أخرجه ابن أبي حاتم، وهذا منقطع، والأول أصح.

قوله: (سمعوا له) أي قصصوا لسامع القرآن وأصغوا إليه.

قوله: (فهناك) هو ظرف مكان والعامل فيه قالوا، وفي رواية «فقالوا» والمعامل فيه رجعوا.

قوله: (رجعوا إلى قومهم فقالوا: يا قومنا إنا سمعنا قرآناً عجيباً) قال الماوردي: ظاهر هذا أنهم أمروا عند سماع القرآن، قال: والإيمان يقع بأحد أمرين: بأن يعلم حقيقة الإحجاز وشروط المعجزة فيقع له العلم بصدق الرسول، أو يكون عنده علم من الكتب الأولى فيها دلالات على أنه النبي المبشر به، وكلا الأمرين في الجن محتمل. والله أعلم.

قوله: (وأنزل الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم: قل: أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن) زاد الترمذي: «قال ابن عباس: وقول الجن لقومهم: لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونوا عليه لبداً، قال: لما رآه يصلي وأصحابه يصلون بصلاته يسجدون بسجوده، قال: فتعجبوا من طواعة أصحابه له قالوا لقومهم ذلك».

قوله: (وإنما أوحى إليه قول الجن) هذا كلام ابن عباس، كأنه تقرر فيه ما ذهب إليه أولاً أنه صلى الله عليه وسلم لم يجتمع بهم، وإنما أوحى الله إليه بأنهم استمعوا ومثله قوله تعالى: ﴿وإذا صرفنا إليك نفرًا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا: انصتوا﴾ الآية [الأحقاف: ٢٩]. ولكن لا يلزم من عدم ذكر اجتماعهم بهم حين استمعوا أن لا يكون اجتمع بهم بعد ذلك كما تقدم تقريره. وفي الحديث إثبات وجود الشياطين والجن وأنهما لمسي واحد، وإنما صاروا صنفين باعتبار الكفر والإيمان، فلا يقال لمن آمن منهم إنه شيطان. وفيه أن الصلاة في الجماعة شرعت قبل الهجرة. وفيه مشروعيتها في السفر. والجهر بالقراءة في صلاة الصبح، وأن الاعتبار بما قضى الله للعبد من حسن الحاققة لا بما يظهر منه من الشر ولو بلغ ما بلغ، لأن هؤلاء الذين بادروا إلى الإيمان بمجرد استماع القرآن لو لم يكونوا عند إبليس في أعلى مقامات الشر ما اختارهم للتوجه إلى الجهة التي ظهر له أن أحدث الحادث من جهتها. ومع ذلك فغلب عليهم ما قضى لهم من السعادة بحسن الحاققة، ونحو ذلك قصة سحرة فرعون، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى.

٧٣ - سورة المزمل

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَيَمْلَأُ﴾ [٨]: أَخْلِيصَ. وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿أَنكَالًا﴾

عمر بغير سند من طريق لب بفتحين ويقال بالتصغير ابن مالك الليثي قال: ذكرت عند النبي صلى الله عليه وسلم الكهانة قلت: نحن أول من عرف حراسة السماء ورجم الشياطين ومنعهم من استراق السمع عند قذف النجوم، وذلك أنا اجتمعنا عند كاهن لنا يقال له خطر بن مالك وكان شيخاً كبيراً قد أثبت عليه مائتان وستة وثمانون سنة قلنا: يا خطر، هل عندك علم من هذه النجوم التي يرسم بها، فإننا فرغنا منها وخضنا سواه عاقبتها؟ الحديث، وفيه: فانقض نجم عظيم من السماء، فصرخ الكاهن رافعاً صوته: أصابته أصابته أخساره خساره

أحرقه شهابه

الآيات، وفي الخبر أنه قال أيضاً:

قد منع السمع عتاة الجبان بشاقب يتلف ذي سلطان
من أجل مبعوث عظيم الشأن

وفيه أنه قال:

أرى لقومي ما أرى لنفسي أن يتبعوا خير نبي الإنس

الحديث بطوله، قال أبو عمر: سنده ضعيف جداً، ولو لا فيه حكم لما ذكرته لكونه علماً من أعلام النبوة والأصول. فإن قيل: إذا كان الرمي بها غلط وشدد بسبب نزول الوحي فهلا انقطع بانتفاع الوحي بموت النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نشاهدنا الآن يرمى بها؟ فالجواب يؤخذ من حديث الزهري المتقدم، ففيه عند مسلم قالوا: كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم ومات رجل عظيم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإنها لا ترمي لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا إذا قضى أمراً أن خير أهل السماوات بعضهم بعضاً حتى يبلغ الخبر السماء الدنيا فيخطف الجن السمع فيقذفون به إلى أوليائهم. فيؤخذ من ذلك أن سبب التلغيط والحفظ لم ينقطع لما يتجدد من الحوادث التي تلقى بأمره إلى الملائكة، فإن الشياطين مع شدة التلغيط عليهم في ذلك بعد المبعث لم ينقطع طمعهم في استراق السمع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف بما بعده، وقد قال عمر لعليان بن سلمة لما طلق نسائه: إني أحسب أن الشياطين فيما تسترق السمع سمعت بذلك ستموت فالتفت إليك ذلك الحديث، أخرجه عبد الرزاق وغيره. فهذا ظاهر في أن استراقهم السمع استمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فكانوا يقصدون استماع الشيء عما يحدث فلا يصلون إلى ذلك إلا إن اختطف أحدهم بحفة حركته خطفة فيتبعه الشهاب، فإن أصابه قبل أن يلحقه لأصحابه فأتت ولا سمعوا وتداولوها، وهذا يرد على قول السهيلي المتقدم ذكره.

قوله: (قال: ما حال يتحكم وبين خير السماء إلا ما حدث) الذي قال لم ذلك هو إبليس كما تقدم في رواية أبي إسحاق المتقدمه قريباً.

قوله: (فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها) أي سيروا فيها كلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾ وفي رواية نافع بن جبير عن ابن عباس عند أحد «فشكروا ذلك إلى إبليس، فبث جنوده، فإذا هم بالنبي صلى الله عليه وسلم يصلي برحبة في غلظة».

قوله: (فانطلق الذين توجهوا) قيل: كان هؤلاء المذكورون من الجن على دين اليهود، ولهذا قالوا: «أنزل من بعد موسى». وأخرج ابن مردويه من طريق عمر بن قيس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنهم كانوا تسعة، ومن طريق النضر بن عريش عن عكرمة عن ابن عباس كانوا سبعة من أهل نصيبين، وعند أبي حاتم من طريق مجاهد نحوه لكن قال: كانوا أربعة من نصيبين وثلاثة من حوران، وهم حسا ونسا وشاصر وماضر والإدريس ووردان والأحقب. ونقل السهيلي في «التعريف» أن ابن دريد ذكر منهم خمسة: شاصر وماضر ومثنى وناشي والأحقب. قال: وذكر يحيى بن سلام وغيره قصة عمرو بن جابر وقصة سرق وقصة زبيعة قال: فإن كانوا سبعة فالأحقب لقب أحدهم لا اسمه. واستنوك عليه ابن عسكر ما تقدم من مجاهد قال: فإذا ضم إليهم عمرو وزبيعة وسرق وكان الأحقب لقباً كانوا تسعة. قلت: هو مطابق لرواية عمر بن قيس المذكورة. وقد روى ابن مردويه أيضاً من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس: كانوا اثني عشر ألفاً من جزيرة الموصل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود: انظرني حتى أتيتك، وخط عليه خطاً. الحديث، ولجميع بين الروایتين تعدد القصة، فإن الذين جاؤوا أولاً كان سبب مجيئهم ما ذكر في الحديث من إرسال الشهب، وسبب مجيء الذين في قصة ابن مسعود أنهم جاؤوا لقصد الإسلام وسماع القرآن والسؤال عن أحكام الدين، وقد بينت ذلك في أوائل المبحث في الكلام على حديث أبي هريرة، وهو من أقوي

[١٢]: ﴿يُودَا.﴾ ﴿مَنْطَرُ بِهِ﴾ [١٨]: مَقْلَّةٌ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كَيْفًا مَهِيلاً﴾ [١٤]: الرُّؤْسُ السَّائِلُ. ﴿وَيْلًا﴾ [١٦]: شَدِيدًا.

قوله: (سورة المزل والملئ) كنا لابي ذر، واقصر الباقون على المزل وهو اوله، لانه اورد المثلث بعد بالترجة. والمزل بالتشديد اصله للمزمل فادخمت التاء في الزاي، وقد جاءت قراءة لبي بن كعب على الأصل.

قوله: (وقال مجاهد: وتبل اعطى) وصله الفريابي وغيره، وقد تقدم في كتاب قيام الليل.

قوله: (وقال الحسن: انكالا قوفا) وصله عبد بن حيد والطبري من طريق الحسن البصري، وقال أبو عبيدة: الانكال واسمها تكل بكسر النون وهو التقيد، وهذا هو المشهور. وتيل: التكل الغل.

قوله: (منظر به مقلة به) وصله عبد بن حيد من وجه آخر عن الحسن البصري في قوله: ﴿السماء منظر به﴾ [المزل: ١٨] قال: مقلة به يوم القيامة. وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريقه بانظر « مقلة موقرة » ولابن أبي حاتم من طريق أخرى عن مجاهد « منظر به » منظر من تمل ربهما تمل. وعلى هذا للتفسير لله، ويجعل ان يكون الضمير ليوم القيامة. وقال أبو عبيدة: اعاد الضمير مذكرا لأن جاز السماء جاز السفن، يريد قوله منظر، ويجعل ان يكون على حذف والتقدير شيء منظر.

قوله: (وقال ابن عباس: كهيلا مهيل الرمل السائل) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، واخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس ونظفه: المليل إذا أخذت منه شيئا يبتك آخره، والكتيب الرمل. وقال الفراء: الكتيب الرمل والمليل الذي تحرك أسفله فينال ملك اعلاه.

قوله: (ويلا شديدا) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وقال أبو عبيدة مثله.

(تسبي): لم يورد المصنف في سورة المزل حدثا مرفوعا، وقد اخرج مسلم حديث سعيد بن هشام عن عائشة فيما يتعلق منها بقيام الليل وقولها فيه: « فصار قيام الليل تطوعا بعد فرضه » ويمكن ان يدخل في قوله تعالى في آخرها: ﴿ وما تقدموا لأنفسكم ﴾ [المزل: ٢٠] حديث ابن مسعود « إنما مال أحكمكم ما قدم ومال ولرثه ما آخر » وسيأتي في الرقاق.

٧٤ - سورة المذثر

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿عَسِيرٌ﴾ [٩]: شَدِيدٌ. ﴿قُسُورَةٌ﴾ [٥١]: رَكْزُ النَّاسِ وَأَصْوَاتُهُمْ. وَكُلُّ شَيْءٍ: قُسُورَةٌ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الْقُسُورَةُ قُسُورُ الْأَسَدِ، ﴿مُسْتَفَوَةٌ﴾ [٥١]: نَارَةٌ مَذْخُورَةٌ.

قوله: (سورة المذثر - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة لغیر ابي ذر، قرأ ابي بن كعب بإثبات المثناة المفتوحة بغير ادغام كما تقدم في المزل، وقرأ حكمة فيها بتخفيف الزاي والدال اسم فاعل.

قوله: (قال ابن عباس: عسير شديدا) وصله ابن أبي حاتم من طريق حكمة عن ابن عباس به.

قوله: (قسورة ركر الناس واصواتهم) وصله سفیان بن عیینة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن حطاه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ فرت من قسورة ﴾ [المذثر: ٥١] قال: هو ركر الناس، قال سفیان: يعني حسهم واصواتهم.

قوله: (وكل شئيد قسورة) زاد السفني: وقسور. وسيأتي القول فيه مبسوطا. قوله: (وقال أبو هريرة: القسورة قسور الأسد، الركر الصوت) سقط قوله: « الركر الصوت » لغیر ابي ذر، وقد وصله عبد بن حيد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن اسلم قال: كان أبو هريرة إذا قرأ ﴿ كانوا حرم مستفرون فرت من قسورة ﴾ [المذثر: ٥١] قال: الأسد. وهذا مقطع بين زيد وأبي هريرة. وقد أخرجه من وجهين آخرين

عن زيد بن اسلم عن ابن سيلان عن أبي هريرة وهو متصل ومن هذا الوجه أخرجه الزيل وجاه عن ابن عباس أنه بالحشية، أخرجه ابن جبر من طريق يوسف بن مهران عنه قال: القسورة الأسد بالعربية، وبالفارسية شير، وبالحشية قسورة. وأخرج الفراء من طريق حكمة أنه قيل له: القسورة بالحشية الأسد، فقال: القسورة الرماة والأسد بالحشية عتبة. وأخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس، وتفسيره بالرماة أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والحاكم من حديث أبي موسى الأشعري، ولسعيد بن طريق ابن أبي حزة قلت لابن عباس: القسورة الأسد؟ قال: ما أعلمه بلفظة أحد من العرب، هم عصب الرجال.

قوله: (مستفورة نائرة ملحورة) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ كانوا حرم مستفرون ﴾ أي ملحورة، ومستفورة نائرة، يريد أن لها منعين وهما على القراءتين، فقد قرأها الجمهور بفتح الفاء وقرأها عاصم والأعشى بكسرها.

٩ - باب

٤٩٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ: سَأَلْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾. قُلْتُ: يَتَوَلَّوْنَ: ﴿الْمُرَّا بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ ذَلِكَ، وَقُلْتُ لَهُ يَفْلُ الَّذِي قُلْتُ، فَقَالَ جَابِرٌ: لَا أَحْتَكِلُ إِلَّا مَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «جَاوَزْتُ بِحِرَاءٍ، فَلَمَّا فَتَحْتُ جَوَارِي تَهْتَبُ، فَوَدِدْتُ، فَطَرْتُ عَنْ يَمِينِي فَلَمْ أَرْ شَيْئًا، وَطَرْتُ عَنْ شِمَالِي فَلَمْ أَرْ شَيْئًا، وَطَرْتُ أَمَامِي فَلَمْ أَرْ شَيْئًا، وَطَرْتُ خَلْفِي فَلَمْ أَرْ شَيْئًا، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَرَأَيْتُ شَيْئًا، فَابْتِغَيْتُ خَيْفَةً فَقُلْتُ: ذُرِّيُوبِي، وَصَبَّوْا عَلَيَّ مَاءَ بَارِدًا، قَالَ: فَذُرِّيُوبِي وَصَبَّوْا عَلَيَّ مَاءَ بَارِدًا، قَالَ: فَتَوَلَّيْتُ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ. قُمْ فَأَنذِرْ وَرَبَّكَ كَكَبِّرُ﴾ (دراجم: ٤. أخرجه مسلم: ١٦٦).

قوله: (حلفي يحيى) هو ابن موسى البجلي أو ابن جعفر. قوله: (عن علي بن المبارك) هو الهناني بضم ثم نون خفيفة ومد. بصري ثقة مشهور، ما بينه وبين عبد الله بن المبارك المشهور قرابة.

٢ - باب ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [٢]

٤٩٢٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ تَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «جَاوَزْتُ بِحِرَاءٍ، وَفُلٌ خَلِيسٌ خُفَّانَ بْنِ غَمَرَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ (دراجم: ٤. أخرجه مسلم: ١٦٦، مطولا).

قوله: (حلفي محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره) هو أبو داود الطيالسي أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبي عروبة حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود قالا: حدثنا حرب بن شداد به.

قوله: (عن أبي سلمة) كنا قال أكثر الرواة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، وقال شيان بن عبد الرحمن: عن يحيى بن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن جابر، أخرجه السنائي من طريق آدم بن أبي إياس عن شيان، وهكذا ذكره البخاري في «التاريخ» عن آدم، ورواه سعد بن حفص عن شيان كرواية الجماعة وهو المحفوظ.

قوله: (مفل) حديث عثمان بن عمر عن علي بن المبارك لم يفرج البخاري رواية عثمان بن عمر التي أحال رواية حرب بن شداد عليها، وهي عند محمد بن بشار شيخ البخاري فيه أخرجه أبو عروبة في «كتاب الأوقاف» قال: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر أثبتا علي بن المبارك، وهكذا أخرجه مسلم والحسن بن سفیان جيما عن أبي موسى محمد بن المثنى عن عثمان بن عمر.

٣ - باب ﴿وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ﴾ [٣]

عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ قُرْةِ الْوَحْيِ، فَقَالَ لِي خَلِيصٌ: «قَبِيْثًا أَنَا أَفْشِي، إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءِ، جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَخِصَّتْ مِنِّي رُغْبًا، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمَلُونِي زَمَلُونِي، فَذَرُونِي، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُنْذِرُ﴾ إِلَى ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾. «. قَبِلَ أَنْ تَفْرَضَ الصَّلَاةَ، وَهِيَ الْأَوَّلَانِ. [راجع: ٤. أخرجه مسلم: ١٦١]

قوله: (وثيبك فطهر) ذكر فيه حديث جابر المذكور، لكن من رواية الزهري عن أبي سلمة، وأورد بإسنادين من طريق عقيل ومعمر، وساقه على لفظ معمر، وساق لفظ عقيل في الباب يليه. ووقع في آخر الحديث ﴿وثيبك فطهر والرجز فاهجر﴾ قبل أن تفرض الصلاة، وكأنه أشار بقوله: «قبل أن تفرض الصلاة» إلى أن تطهير الثياب كان مأموراً به قبل أن تفرض الصلاة. وأخرج ابن المنذر من طريق محمد بن سيرين قال: اضلها بالماء، وعلى هذا حله ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرج من وجه آخر عنه قال: فطهر من الإثم. ومن طريق عن قتادة والشمي وغيرهما نحوه. ومن وجه ثالث عن ابن عباس قال: لا تلبسها على غيرة ولا فجرة. ومن طريق طائوس قال: شمر. ومن طريق منصور - قال عن مجاهد مثله - قال: أصلح عملك. وأخرجه سعيد بن منصور أيضاً من طريق منصور عن مجاهد، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن أبي رزين مثله. وأخرج ابن المنذر من طريق الحسن قال: خلقت فحسنة. وقال الشافعي رحمة الله: قيل في قوله: ﴿وثيبك فطهر﴾ صل في ثياب طاهرة وقيل غير ذلك، والأول أشبه. ويقيد ما أخرج ابن المنذر في سبب نزولها من طريق زيد بن مردد قال: «الذي على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلى جزور فنزلت». ويجوز أن يكون المراد جيع ذلك.

٥ - باب قَوْلِهِ: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [٥]

يُقَالُ: الرَّجْزُ وَالرَّجْسُ الْعَذَابُ. [وقرأ حصن: والرجز].

٤٩٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُحَدِّثُ عَنْ قُرْةِ الْوَحْيِ: «قَبِيْثًا أَنَا أَفْشِي، سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي قِبَلَ السَّمَاءِ، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءِ، قَاعِدٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَخِصَّتْ مِنِّي، حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ، فَجِئْتُ أَهْلِي فَقُلْتُ: زَمَلُونِي زَمَلُونِي، فَذَرُونِي، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُنْذِرُ﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُنْذِرُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَاهْجُرْ﴾. - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَالرَّجْزُ الْأَوْتَانُ - ثُمَّ حَمِي الْوَحْيُ وَكَتَبَ. [راجع: ٤. أخرجه مسلم: ١٦١].

قوله: (والرجز فاهجر، يقال: الرجز والرجس العذاب) هو قول أبي عبيدة، وقد تقدم في الذي قبله أن الرجز الأوتان، وهو تفسير معنى، أي أهرج أسباب الرجز أي العذاب وهي الأوتان. وقال الكرماني: فسر المفرد بالجمع لأنه اسم جنس، وبين ما في سياق رواية الباب أن تفسيرها بالأوتان من قول أبي سلمة، وعند ابن مردويه من طريق محمد بن كثير عن معمر عن الزهري في هذا الحديث: والرجز بضم الراء، وهي قراءة حصن عن عاصم، وقال أبو عبيدة: هما بمعنى، ويروى عن مجاهد والحسن بالضم اسم الصنم وبالكسر اسم العذاب.

٧٥ - سورة القِيَامَةِ

١ - وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجَاجَلَ بِهِ﴾ [١٦]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَقْبُحُ أَمَانَةً﴾ [٥]. سَوِّفُ آتُوبَ، سَوِّفُ أَهْمَلُ. ﴿لَا وَزَرَ﴾ [١١]. لَا حِصْنَ. ﴿سُدِّي﴾ [٣٦]. هَمَلًا. ٤٩٢٧ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ أَبِي عَالِيَةَ،

٤٩٢٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَلَمَةَ: أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ أَوَّلُ؟ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُنْذِرُ﴾. فَقُلْتُ: أَنْبَتَ أَنَّهُ: ﴿افْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾. فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ أَوَّلُ؟ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُنْذِرُ﴾. فَقُلْتُ: أَنْبَتَ أَنَّهُ: ﴿افْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾. فَقَالَ: لَا أَخْبِرُكَ إِلَّا بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاوَزْتُ فِي حِرَاءِ، فَلَمَّا فَخِصْتُ جَوَارِي حَبَطْتُ، فَاسْتَبَطَنْتُ الْوَادِي، فَوَدَيْتُ، فَظَنَنْتُ أَنَّامِي وَخَلْفِي، وَغَنَ يَمِينِي وَغَنَ شِمَالِي، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَأَتَيْتُ خَلِيفَةَ فَقُلْتُ: ذَرُونِي وَصَبِّحُوا عَلَيَّ مَاءً بَارِدًا، وَأَنزَلَ عَلَيَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُنْذِرُ﴾. ثُمَّ قَالَ: وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ [١-٣]. [راجع: ٤. أخرجه مسلم: ١٦١].

قوله: (باب قوله: وربك فكبر ذكر) فيه حديث جابر المذكور من طريق حرب بن شداد أيضاً عن يحيى بن أبي كثير. قوله: (سألت أبا سلمة) أي ابن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (فقلت: أنبت أنه افرا باسم ربك) في رواية أبي داود الطيالسي عن حرب «قلت: إنه بلغني أنه أول ما نزل افرا باسم بك» ولم يبين يحيى بن أبي كثير من أنباء بذلك، ولعله يريد عروة بن الزبير، كما لم يبين أبو سلمة من أنباء بذلك، ولعله يريد عائشة فإن الحديث مشهور عن عروة عن عائشة كما تقدم في بدء الوحي من طريق الزهري عنه مطولاً، وتقدم هناك أن رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر تدل على أن المراد بالأولية في قوله: «أول ما نزل منها أولية مطلقة، فكان من قال أول ما نزل افرا أول أولية مطلقة، ومن قال إنها المندر أراد بقيد التصريح بالإرسال، قال الكرماني: استخرج جابر «أول ما نزل يا أيها المندر» باجتهاد وليس هو من روايته، والصحيح ما وقع في حديث عائشة، ويحتمل أن يكون قوله في هذه الرواية: «فأريت شيئاً أي جبريل بحراء، فقال لي: اقرأ فخصت، فأتيت خديجة فقلت: ذروني فنزلت يا أيها المندر». قلت: ويحتمل أن تكون الأولية في نزول يا أيها المندر بقيد السبب، أي هي أول ما نزل من القرآن بسبب مقدم وهو ما وقع من التندر الناشئ عن الرعب، وأما افرا فنزلت ابتداءً بخبر سبب مقدم، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال. وفي أول سورة نزلت قول آخر نقل عن عطاه الخراساني قال: الزمّل نزلت قبل المندر. وعطاه ضعيف، وروايته معضلة لأنه لم يثبت لقائه لصحابي معين، وظاهر الأحاديث الصحيحة تأخر الزمّل لأن فيها ذكر قيام الليل وغير ذلك مما تراعى عن ابتداء نزول الوحي، بخلاف المندر فإن فيها «قم فائند». وعن مجاهد: أول سورة نزلت ن والقلم، وأول سورة نزلت بعد الهجرة وبل للمطففين والمشكل من رواية يحيى بن أبي كثير قوله: «جاورت بحراء شهراً، فلما قضيت جوارِي نزلت فاستبطنت الوادي، فتوديت لي أن قال رفعت رأسي فإذا هو على العرش في افرا» يعني جبريل فأتيت خديجة فقلت: ذروني. «وبين الإشكال أحد أمرين: إما أن يكون سقط على يحيى بن أبي كثير وشيخه من القصة شيء جبريل بحراء باقراً باسم ربك وسائر ما ذكرته عائشة، وإما أن يكون جاور صلى الله عليه وسلم بحراء شهراً آخر، فقد تقدم أن في مرسل عبيد بن حمير عند البيهقي أنه كان يهاجر في كل سنة شهراً وهو رمضان، وكان ذلك في مدة فترة الوحي، فعاد إليه جبريل بعد انقضاء جواره.

قوله: (لجحت) يأتي ضبطه في سورة اقرأ! إن شاء الله تعالى.

٤ - باب ﴿وَتَبَايَكَ فَطَهَّرْ﴾ [٤]

٤٩٢٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

قوله: ﴿وَلَا وَزَرَ لَا حَصْنَ﴾ وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، لكن قال: «حرز» بكسر الهمزة وسكون الراء بعدها زاي. ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال: «لا حصن ولا ملجأ» ولابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي سعيد عن ابن مسعود في قوله: ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ٥] قال: لا حصن، ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال: كان الرجل يكون في ماشيته قناتيه الخيل بنتة، فيقول له صاحبه: الوزر الوزر أي قصد الخيل فتحصن به. وقال أبو حنيفة: الوزر للملجأ.

قوله: ﴿صَلَّى هَمَلًا﴾ وقع هذا مقمداً على ما قبله لغير أبي ذر، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وقال أبو حنيفة في قوله: ﴿سَدَى﴾ [القيامة: ٣٦] أي لا ينهي ولا يبرم، قالوا: أسدت حاجتي أي أهلتها.

قوله: ﴿حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَالِشَةَ وَكَانَ قَدَّمَ﴾ هو قول ابن عينة، وهو تابعي صغير كوفي من موالى آل جعدة بن هيرة يكنى أبا الحسن. واسمه أبيه لا يعرف، ومصدر هذا الحديث عليه. وقد تابعه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير، وهو من رواية ابن عينة أيضاً عنه، فمن أصحاب ابن عينة من وصله بذكر ابن عباس فيه منهم أبو كريب عند الطبري. ومن أرسله منهم سعيد بن منصور.

قوله: ﴿حَرَكَ بِهِ لِسَانَهُ وَوَصَفَ صَفْهَانِ يَرِيدُ أَنْ يَحْطَفَهُ﴾ في رواية سعيد بن منصور «وحرك صفيان شففيه» وفي رواية أبي كريب «تجمل يريد حطفه فنزلت».

قوله: ﴿فَاقْرَأْ لِلَّهِ: لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ لِتَجِبَلَ بِهِ﴾ إلى هنا رواية أبي ذر، وزاد غيره الآية التي بعدها، وزاد سعيد بن منصور في روايته في آخر الحديث «وكان لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم».

باب ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ [١٧]

٤٩٢٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَالِشَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ﴾. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ يَحْرُكَ حَقِيقَتُهُ إِذَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: ﴿لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ﴾. يَخْشَى أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ، ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ أَنْ نَجْمَعَهُ فِيهِ صَدْرُهُ، وَقُرْآنُهُ. أَنْ تَقْرَأَهُ، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَاهُ﴾. يَقُولُ: أَنْزَلَ عَلَيْهِ فَاتَّبَعَ قُرْآنَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا تَيَانَهُ. أَنْ تَبْنِي عَلَى لِسَانِكَ. [راجع: ٥. أخرجه مسلم: ٤٤٨].

قوله: ﴿باب إن علينا جمعه وقُرْآنَهُ﴾ ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من رواية إسرائيل عن موسى بن أبي عالشة أتم من رواية ابن عينة، وقد استغربه الإسمايلي فقال: كذا أخرجه عن عبيد الله بن موسى، ثم أخرجه هو من طريق أخرى عن عبيد الله المذكور بنفسه ﴿لا تحرك به لسانك﴾ قال: كان يجره به لسانه خافة أن ينقلب عنه، فيحتل أن يكون ما بعد هذا من قوله: ﴿إن علينا جمعه﴾ إلى آخره معلقاً عن ابن عباس بغير هذا الإسناد، وسيأتي الحديث في الباب الذي بعده أمّ سيقاً.

٢ - باب قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [١٨]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿قُرْآنَهُ﴾: تَيَانَهُ، ﴿فَاتَّبِعْ﴾: اعْتَمَلْ بِهِ.

٤٩٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَالِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ لِتَجِبَلَ بِهِ﴾. قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ جَنِبَهُ بِالْوَحْيِ، وَكَانَ يَمَسُّ يَحْرُكَ بِهِ لِسَانَهُ وَحَقِيقَتُهُ قِيَشَتْهُ عَلَيْهِ، وَكَانَ يُعْرِفُ مِنْهُ، فَاتَّزَلَّ اللَّهُ الْآيَةَ أَيُّ يَمِي: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ لِتَجِبَلَ بِهِ﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. قَالَ: عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِيهِ صَدْرُهُ، ﴿وَقُرْآنَهُ﴾: فَإِذَا قَرَأْتَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ. فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا تَيَانَهُ﴾ عَلَيْنَا أَنْ تَبْنِي بِلِسَانِكَ. قَالَ: لَكَذَا إِذَا آتَاهُ جَنِبَهُ أَرْقُوقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قُرْآنُهُ كَمَا وَعَدَ اللَّهُ. ﴿أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى﴾ [٣٤: ٣٤]. تَوَعَّدَ. [راجع: ٥. أخرجه مسلم: ٤٤٨].

قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قُرْآنُهُ تَيَانُهُ، فَاتَّبِعْ اعْمَلْ بِهِ، هَذَا

وَكَانَ يَفْعُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ حَرَّكَ بِهِ لِسَانَهُ - وَوَصَفَ صَفْهَانِ - يَرِيدُ أَنْ يَحْطَفَهُ، فَاتَّزَلَّ اللَّهُ: ﴿لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ لِتَجِبَلَ بِهِ﴾ [١٦]. [راجع: ٥. أخرجه مسلم: ٤٤٨. مطرولاً].

قوله: ﴿سورة القِيَامَةِ﴾ تقدم الكلام على ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ في آخر سورة الحجر وإن الجمهور على أن «لا» زائدة والتقدير أقسم، وقيل: هي تبييه مثل «ألا» ومنه قول الشاعر:

لَا وَأَيْسَكُ ابْنَةَ الْعَامِرِي لَا يَدْعِي الْقُرُومُ أُنْسِي أَقْسِرُ وَقوله: ﴿لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ لِتَجِبَلَ بِهِ﴾ لم يختلف السلف أن المخاطب بذلك

الذي صلى الله عليه وسلم في شأن نزول الوحي كما دل عليه حديث الباب، وسكى الفخر الرازي أن الفخار جرز أنها نزلت في الإنسان المذكور قبل ذلك في قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ بِمَوْتِهِ مَا قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [القيامة: ١٣] قال: يعرض عليه كتابه فيقال: اقرأ كتابك، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفاً فأسرع في القراءة فقال: لا تحرك به لسانك لتجمل به إن علينا جمعه، أي أن يجمع صلك وأن يقرأ عليك، فإذا قرأته عليك فاتبع قرآنه بالإقرار بأنك فعلت، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته. قال: وهذا وجه حسن ليس في العقل ما يندفعه، وإن كانت الآثار غير واردة فيه. والحال على ذلك صريح بيان المناسبة بين هذه الآية وما قبلها من أحوال القِيَامَةِ، حتى رجم بعض الرافضة أنه سقط من السورة شيء، وهي من جملة دعائهم الباطلة. وقد ذكر الأئمة لها مناسبات: منها أنه سبحانه وتعالى لما ذكر القِيَامَةَ، وكان من شأن من يقصر عن العمل لها حب العاجلة، وكان من أصل الدين أن البادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فبه على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجل منه وهو الإصغاء إلى الوحي وتفهيم ما يرد منه، والتشغل بالحفظ قد يصد عن ذلك، فأمر أن لا يسأد إلى التحفظ لأن تحفيظه مضمون على ربه، وليس على ما لا يريد عليه إلى أن ينقضي فيتبع ما اشتمل عليه. ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبداً بذكره ومن هو من جنسه فقال: ﴿كَلَّا﴾ وهي كلمة ردع، كأنه قال: بل أنتم ما بي آدم لكونكم خلقت من حجل تجمعون في كل شيء ومن ثم تحبون العاجلة، وهذا على قراءة ﴿تَجِبُونَ﴾ [القيامة: ٢] بالثناة وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بياء النية حلاً على لفظ الإنسان لأن المراد به الجنس. ومنها أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب التمثل على عمل العبد حيث يعرض يوم القِيَامَةِ أروده بذكر الكتاب التمثل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملاً وتركاً، كما قال في الكهف: ﴿وَوَضِعَ الْكُتُبَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مَشْفِقِينَ مَعَهَا﴾ إلى أن قال ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل، وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً [الكهف: ٤٩ - ٥٤] وقال تعالى في سبحان: ﴿فَمَنْ أَوَّاهَى بِحِجَّتِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾ إلى أن قال ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن الآية [الأنعام: ٨٨ - ٨٩]. وقال في طه: ﴿يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ، وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَشَوْزِقًا﴾ إلى أن قال فتعالى الله الملك الحق، ولا تجمل بالقرآن من قبل أن يقضي إليك وحجه، وقل رب زدني علماً [طه: ١٠٢ - ١١٠] ومنها أن أول السورة لما نزل إلى قوله: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٥] صادف أنه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة يبادر إلى تحفظ الذي نزل، وحرك به لسانه من عجلته خشية من تقلبه، فنزلت ﴿لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانَكَ﴾ إلى قوله ثم إن علينا بيانه [القيامة: ١٦ - ١٩] ثم عاد الكلام إلى تكلمة ما ابتدا به. قال الفخر الرازي: ونحوه ما لو ألقى المدرس على الطالب شيئاً مسألة فتشغل الطالب بشيء عرض له، فقال له: ألقِ بالك وتفهيم ما أقول، ثم كمل المسألة، فمن لا يعرف السبب يقول ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة، بخلاف من صرف ذلك. ومنها أن النفس لا تقدم ذكرها في أول السورة عند كل ذكر نفس للمسطقى كأنه قيل: هذا شأن النفس، وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس، فلنأخذ بأكمل الأحوال. ومنها مناسبات أخرى ذكرها الفخر الرازي لا طائل فيها مع أنها لا تخلو عن تعسف.

قوله: ﴿وقال ابن عباس: ليفجر أمامه سوف أتوب سوف أعمل﴾ وصله الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿بل يريد الإنسان ليفجر أمامه﴾ [القيامة: ٥] يعني الأمل، يقول: أعمل ثم أتوب. وصله القرطبي والحاكم وابن جبير عن مجاهد قال: يقول: سوف أتوب. ولابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: هو الكافر يكذب بالحساب ويفجر أمامه، أي يدوم على فجوره بغير توبة.

بكر بن الطيب وتبعوه، وهذا لا يتم إلا على تأويل البيان بتبيين المعنى، وإلا فإذا حل على أن المراد استمرار حفظه له وظهوره على لسانه فلا، قال الأعدي: يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بيان الجمل، يقال بأن الكوكب إذا ظهر، قال: ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن؛ والجمل إما هو بعضه، ولا اختصاص لبعض الأمر المذكور دون بعض. وقال أبو الحسين البصري: يجوز أن يراد البيان التفصيلي، ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الإجمالي؛ فلا يتم الاستدلال. وتعقب باحتمال إرادة المعنيين الإظهار والتفصيل وغير ذلك، لأن قوله: «بيانه» جنس مغفاه فيعم جميع أصنافه من إظهاره وتبيين أحكامه وما يتعلق بها من تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في بده الرحي. وأعيد بعضه هنا استطراداً.

٧٦- سورة (الإنسان، النطق):

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [١]: يُقَالُ مَغْشَاءٌ: أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ، وَهَلْ: تَكُونُ جَعْدًا، وَتَكُونُ عَجْرًا، وَهَذَا مِنَ الْعَجْرِ، يَقُولُ: كَانَ شَيْئًا، فَلَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا، وَذَلِكَ مِنْ حِينَ خَلَقَهُ مِنْ طِينٍ إِلَى أَنْ يُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ.

﴿أَمْشِجَ﴾ [٢]: الْأَخْلَاطُ، مَاءُ الْمَرْأَةِ وَمَاءُ الرَّجُلِ، الدَّمُ وَالْمَلَقَةُ، وَيُقَالُ إِذَا خِلَطَ: مَشِجَ كَقَوْلِكَ: خِلِطَ، وَمَشْجُوعٌ: يَفِلُّ، مَغْلُوطٌ.

﴿وَيُقَالُ﴾: «سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا» [٣]: وَكَمْ يَجْرُ بِمَغْنَمِهِ.

﴿مُسْطَوًّا﴾ [٤]: مُنْعَتًا الْبَلَاءِ.

وَالْقَطْمُطَيْرُ: الشَّيْءُ، يُقَالُ: يَوْمٌ قَطْمُطَيْرٌ وَيَوْمٌ قُضَايَرٌ، وَالْقُضُوسُ وَالْقَطْمُطَيْرُ وَالْقُضَايَرُ وَالْقُصُوبُ: أَشْءٌ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِيمَانِ فِي الْبَلَاءِ.

وَقَالَ الْخَسَنُ: النُّعْرَةُ فِي الْوَجْهِ وَالسُّرُورُ فِي الْقَلْبِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْأَرْكَبُ» [٥]: السُّرُورُ.

وَقَالَ الْبَرَاءُ: ﴿وَذَلَّتْ قُلُوبُهَا﴾ [٦]: يَقْفِضُونَ كَيْفَ شَاءُوا.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿سَلَسِلًا﴾ [٧]: خَلِيدَةُ الْجَرِيَةِ.

وَقَالَ مَقَرُّو: «أَسْرَمَهُ» [٨]: جِلْدَةُ الْخَلْقِ، وَكُلُّ شَيْءٍ شَدِيدُهُ مِنْ قَبْرِ وَغَيْطٍ فَهُوَ مَأْسُورٌ.

قوله: (سورة هل أتى على الإنسان - بسم الله الرحمن الرحيم) ثبتت البسمة لأبي ذر.

قوله: (يقال: معاه أتى على الإنسان، وه هل، تكون جعدًا وتكون عجراً، وهذا من الحين) كذا للأكثر وفي بعض النسخ «وقال يحيى» وهو صواب لأنه قول يحيى بن زياد الفراء بلفظه، وزاد: لأنك تقول: هل وعظمتك، هل أعطيتك؟ تقرره بأنك وعظمتك وأعطيته. والجحد أن تقول: هل يقدر أحد على مثل هذا؟ والتحير أن «هل» للاستفهام، لكن تكون نارة للتحير ونارة للإنكار، فدعوى زائدتها لا يحتاج إليه. وقال أبو عبيد «هل أتى» منتهى قد أتى وليس باستفهام. وقال غيره: بل هي للاستفهام التقريري، كأنه قيل هل أتى البعث «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً» فيقول: نعم، فيقال: فإلذئ أنشأ بعد أن لم يكن قادر على إعادته. ونصوه «ولقد علمت النشأة الأولى فلو لا تذكرون» [الواقعة: ٦٢] أي تعلمون أن من أنشأ قادر على أن يعيد.

قوله: (يقول: كان شيئاً فلم يكن مذكوراً، وذلك من حين خلقه من طين إلى أن ينفخ فيه الروح) هو كلام الفراء أيضاً، وحاصله انتفاء الموصوف بانتفاء صفته. ولا حجة فيه للمعترلة في دعواهم أن المعلوم شيء.

قوله: (أمشاج الأخلاط: ماء المرأة وماء الرجل والدم والعلقه، ويقال إذا خلط مشجج كقولك خلط، ومشجج مثل مخلوط) هو قول الفراء قال في قوله: (أمشاج تنبئ) [الإنسان: ٢]. وهو ماء المرأة وماء الرجل، والدم والعلقه، ويقال

رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم، وسيأتي في الباب عن ابن عباس تفسيره بشيء آخر.

قوله: (إذا نزل جبريل عليه) في رواية أبي عروانة عن موسى بن أبي عائشة كسا تقدم في بده الرحي «كان يبالغ من التنزيل شدة» وهذه الجملة تورطت لبيان السبب في التنزيل، وكانت الشدة تحصل له عند نزول الرحي لثقل القول كما تقدم في بده الرحي من حديث عائشة، وتقدم من حديثها في قصة الإلح «فأخذه ما كان يأخذه من الريحاء» وفي حديثها في بده الرحي أيضاً «وهو أشده علي» لأنه يقتضي الشدة في المحاليتين المذكورتين لكن أحدهما أشد من الأخرى.

قوله: (وكان لما يحرك به لسانه وحفظه) اقتصر أبو عروانة على ذكر الشفتين وكذلك إسرائيل، واقتصر سفيان على ذكر اللسان، والجمع مراد إما لأن التحريكين متلازمان غالباً، أو المراد يحرك فمه المشتمل على الشفتين واللسان، لكن لما كان اللسان هو الأصل في النطق اقتصر في الآية عليه.

قوله: (فهشعده عليه) ظاهر هذا السياق أن السبب في المبادرة بحضور المشقة التي يجدها عند النزول، فكان يتمثل بأخذه لتزول المشقة سريعاً. ومنه في رواية إسرائيل أن ذلك كان خشية أن ينساه حيث قال: «قيل له: لا تحرك به لسانك تخشى أن ينفلت».

وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق أبي رباح عن الحسن «كان يحرك به لسانه يتذكره، فقيل له: إذا سنخفظه عليك» وللطبري عن طريق الشعبي «كان إذا نزل عليه عجل يتكلم به من حبه إياه، وظاهره أنه كان يتكلم بما يلقى إليه منه أولاً فالأول ما شدة حبه إياه، فأم أن يتأثر إلى أن يقتضي التنزيل ولا بعد في تعدد السبب. ووقع في رواية أبي عروانة «قال ابن عباس: فأتانا أحرهما كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركها» وقال سعيد: «أنا أحرهما كما رأيت ابن عباس يحركها» فاطلق في خبر ابن عباس وقيد بالرؤية في خبر سعيد لأن ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لأن الظاهر أن ذلك كان في مبدأ المبعث النبوي، ولم يكن ابن عباس ولد حينئذ، ولكن لا مانع أن يجبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك بعد فراقه ابن عباس حينئذ، وقد ورد ذلك صريحاً عند أبي حوادة الطيالسي في مسنده عن أبي عروانة بسنده بلفظ «قال ابن عباس: فأتانا أحر لك شفي كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم». وأفادت هذه الرواية إبراز الضمير في رواية البخاري حيث قال فيها: «فأتانا أحرهما» ولم يقدم للشفتين ذكر، فعلمنا أن ذلك من تصرف الرواة.

قوله: (فأقول الله) أي بسبب ذلك. واحتج بهذا من جواز اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم، وجوز الفخر الرازي أن يكون أذن له في الاستسجال إلى وقت ورود النهي عن ذلك فلا يلزم وقوع الاجتهاد في ذلك، والضمير في «به» عائد على القرآن وإن لم يجز له ذكر، لكن القرآن يرشد إليه، بل دل عليه سياق الآية.

قوله: (علينا أن نجتمع في صندرك) كذا قرأه ابن عباس وعبد الرزاق عن معمر عن قتادة تفسيره بالحفظ، ووقع في رواية أبي عروانة «جمعه لك في صندرك» ورواية جبريل أوضح. وأخرج الطبري عن قتادة أن معنى جمعه تأليفه.

قوله: (وقرأه) زاد في رواية إسرائيل «أن تقرأه» أي أتت. ووقع في رواية الطبري «وتقرأ بعد».

قوله: (إذا قرأناه) أي قرأه عليك الملك (فاتبع قرأه، إذا أنزلناه فاستمع) هذا تأويل آخر لابن عباس غير المنقول عنه في الترجمة. وقد وقع في رواية أبي حنيفة مثل رواية ابن جبريل، وفي رواية إسرائيل نحو ذلك. وفي رواية أبي عروانة «فاستمع وأصنت» ولاشك أن الاستماع أخص من الإصصات لأن الاستماع الإصفاة والإصصات السكوت، ولا يلزم من السكوت الإصفاة، وهو مثل قوله تعالى: «فاستمعوا له وأنصتوا» [الأعراف: ١٠٤] والحاصل أن لابن عباس في تأويل قوله تعالى: «أنزلناه» وفي قوله: «فاستمع» قولين. وعند الطبري من طريق قتادة في قوله: استمع: اتبع حلاله واجتنب حرامه. ويؤيد ما وقع في حديث الباب قوله في آخر الحديث: «فكان إذا أتاه جبريل أطرق، فإذا ذهب قرأه» والضمير في قوله: «فاتبع قرأه» [القيامة: ١٨] لجبريل، والتقدير: فإذا انتهت قراءة جبريل فأقرأ أنت.

قوله: (لم إن علينا بيانه، علينا أن نينه بلسانك) وفي رواية إسرائيل «على لسانك» وفي رواية أبي عروانة «أن تقرأه» وهي بمنزلة قرائته، واستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو منهج الجمهور من أهل السنة، ونص عليه الشافعي، لما تقتضيه «ثم» من التراخي. وأول من استدلل لذلك بهذه الآية القاضي أبو

٧٧ - سُورَةُ ﴿ وَالْمُرْسَلَات ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ جَمَلَات ﴾ [٣٣]: جَبَال. ﴿ ارْكُمَا ﴾ صَلُّوْا ﴿ لَا يَرْكُمُونَ ﴾ [٤٨]: لَا يَصَلُّونَ.

وَسَيَّلَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [٣٥]: ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]. ﴿ الْيَوْمَ نَخِمْ عَلَى الْفَرَاهِيمِ ﴾ [يس: ٦٥]. فَقَالَ: إِنَّهُ ذُو الْوَلَانِ، فَرَّةٌ يَنْطِقُونَ، وَفَرَّةٌ يَخِمْ عَلَيْهِمْ.

١ - باب

٤٩٣٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿ وَالْمُرْسَلَات ﴾. وَأَنَا تَلَفَعْنَا مِنْ فِيهِ، فَخَرَجَتْ حَبَّةٌ، فَابْتَدَأْنَا، فَسَبَقْنَا فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَقِيتَ شَرَكُمُ، كَمَا وَلِيتُمْ شُرَكَاءَ». [راجع: ١٨٣٠. أخرجه مسلم: ٢٢٣٤].

٤٩٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَقَمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ: بِهَذَا.

وَعَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: يَطْلُ. وَكَأَنَّهُ أَمُودٌ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ.

وَقَالَ خُصَّ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَسَلِيمَانُ بْنُ قُرْمٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: يَطْلُ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ خُصَّافٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ مُعِيوَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَبْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، إِذْ أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿ وَالْمُرْسَلَات ﴾. فَطَلَفْنَا مِنْ فِيهِ، وَإِنَّ فَاهُ لَرَطَبٌ بِهَا، إِذْ خَرَجَتْ حَبَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ أَقْلُوهَا». قَالَ: فَابْتَدَأْنَا فَسَبَقْنَا، قَالَ: فَقَالَ: «وَلَقِيتَ شَرَكُمُ، كَمَا وَلِيتُمْ شُرَكَاءَ». [راجع: ١٨٣٠. أخرجه مسلم: ٢٢٣٤].

قوله: (سورة المرسلات) كذا لأبي ذر، وللباقين والمرسلات حسب، وأخرج الحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال: «المرسلات عرفا الملائكة أرسلت بالمعروف».

قوله: (جملات جمال) في رواية أبي ذر، وقال مجاهد: «جملات» «جبال». ووقع عند النسفي والجرجاني في أول الباب: وقال مجاهد: «كتبتا» [المرسلات: ٢٥] أسماء يكونون فيها وأمواتا يذنبون فيها. «فرائا» [المرسلات: ٢٧] غلبا. «جملات» «جبال الجبور»، وهذا الأخير وصلة القرابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا. ووقع عند ابن التين: قول مجاهد جملات جمال يريد بكسر الجيم وقيل بضمها يبل سود وأحدها جملة، وجملة جمع جبل مثل حجارة وحجر، ومن قرأ جملات ذهب به إلى الحبال الغلاظ. وقد قال مجاهد في قوله: «حتى يلج الجمل في سم الخياط» [الأعراف: ٤٠]: هو جبل السفينة، وعن الفراء: الجمالات ما جمع من الجبال، قال ابن التين: فعلى هذا يقرأ في الأصل بضم الجيم. قلت: هي قراءة نقلت عن ابن عباس والحسن وسعيد بن جبير وقائدة، وعن ابن عباس أيضا جملة بالأفراد مضموم الأول أيضا، وسيأتي تفسيرها عن ابن عباس بنحو ما قال مجاهد في آخر السورة. وأما تفسير «كتبتا» فتقدم في الجنبات، وقوله: «فرائا» عذبا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وكذا قال أبو عبيدة.

للشيء من هذا إذا خلط مشيخ كقولك خليط، ومشوج كقولك مخلوط. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مكرمة قال: من الرجل الجلد والمظم، ومن المرأة الشعر والدم، ومن طريق الحسن: من نطفة مشجت بدم وهو دم الحضيض. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أمشاج قال: مختلفة الألوان. ومن طريق ابن جريج عن مجاهد قال: أحر وأسود. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الأمشاج إذا اختلط الماء والدم ثم كان علقه ثم كان مضغة. وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود قال: الأمشاج العروق. قوله: (سلاسل وأغلال) في رواية أبي ذر «و يقال: سلاسل وأغلالا».

قوله: (ولم يجر بعضهم) هو بضم التحتانية وسكون الجيم وكسر الراء بشير إشباع علامة للجزم، وذكر عياض أن في رواية الأكثر بالزاي بدل الراء ووجه الراء وهو الوجه، والمراد أن بعض القراء أجرى سلاسل وبعضهم لم يجرها أي لم يصرفها، وهذا اصطلاح قديم يقولون للاسم المنصروف مجرى. والكلام المذكور للفراء، قال في قوله تعالى: «إنا اعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا» [الإنسان: ٤] كتبت سلاسل بالألف وأجرها بعض القراء مكان الألف التي في آخرها، ولم يجر بعضهم واحتج بأن العرب قد تثبت الألف في النصف وتحذفها عند الوصل، قال: وكل صواب انتهى. وحصل ما جاء من القراءات المشهورة في سلاسل التثنية وعلمه، ومن لم يثنون منهم من وقف بالألف وبغيرها، فنافع والكسائي وأبو بكر بن عياش وهشام بن عمار قروا بالتثنية، والباقيون بغير تثنية فوقف أبو عمرو بالألف ووقف حزة بغير ألف، وجاء مثله في رواية ابن كثير، وعن خصص وابن ذكوان الوجهان، أما من نون فعلى لغة من يصرق جميع ما لا يصرق حكاهما الكسائي والأخشش وغيرهما، أو على مشكلة أغلالا. وقد ذكر أبو عبيدة أنه رأها في إمام أهل الحجاز والكوفة «سلاسل» بالألف، وهذه حجة من وقف بالألف اتباعاً للرسم، وما عدا ذلك واضح. والله أعلم.

قوله: (مستطيرا كمثل الليل) هو كلام الفراء أيضاً وزاد: والعرب تقول استطار الصبح في القارورة وشبهها واستطال. وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال: استطار والله شره حتى ملا السماء والأرض. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس «مستطيرا» [الإنسان: ١] قال: فاشيا.

قوله: (والقمطرير الشديد)، يقال: يوم قمطرير ويوم قماطر، والعوس والقمطرير والقماطر والعصيب أشد ما يكون من الأيام في البلاء هو كلام أبي عبيدة بضمها، وقال الفراء قمطرير أي شديد، ويقال: يوم قمطرير ويوم قماطر. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: القمطرير تقيض الوجه، قال معمر: وقال اليوم الشديد.

قوله: (وقال الحسن: الضفرة في الوجه والسرور في القلب) سقط هذا منا لخبر النسفي والجرجاني، وقد تقدم ذلك في صفة الجنة.

قوله: (وقال ابن عباس: الأراكات السور) ثبت هذا للنسفي والجرجاني، وقد تقدم أيضاً في صفة الجنة.

قوله: (وقال البراء: وذلك قطوفها يقطفون كيف شاؤوا) ثبت هذا للنسفي وحده أيضاً، وقد وصله سعيد بن منصور عن شريك عن أبي إسحاق عن البراء في قوله: «وذلك قطوفها تذليل» [الإنسان: ١٤] قال إن أهل الجنة يأكلون من ثمار الجنة قياماً وقعوداً ومضطجعين وعلى أي حال شاؤوا. ومن طريق مجاهد: إن قام ارتفعت وإن قصد نذلت. ومن طريق قتادة: لا يرد أيديهم شوك ولا يحد.

قوله: (وقال مجاهد: سلسيلاً حديد الجبرية) ثبت هذا للنسفي وحده، وتقدم في صفة الجنة.

قوله: (وقال معمر: أسرمهم شدة الخلق، وكل شيء شددته من قصب وغيظ فهو مأمور) سقط هذا لأبي ذر عن المستلمي وحده، ومعمر المذكور هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، وظن بعضهم أنه ابن راشد فزعم أن عبد الرزاق أخرجه في تفسيره عنه، ولنظ أبي عبيدة: أسرمهم شدة خلقهم، ويقال للفرس شديد الأسر أي شديد الخلق وكل شيء إلى آخر كلامه. وأما عبد الرزاق فإنه أخرجه عن معمر بن راشد عن قتادة في قوله: «وشددنا أسرمهم» [الإنسان: ٢٨] قال: خلقهم، وكذا أخرجه الطبري من طريق محمد بن نور عن معمر.

(تبيينه): لم يورد في تفسير «هل أتى» [الإنسان: ١] حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيه حديث ابن عباس في قراءتها في صلاة الصبح يوم الجمعة. وقد تقدم في الصلاة.

يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن إسحاق ولفظه « نزلت والمرسلات عرفاً بجراه ليلة الحية، قالوا: وما ليلة الحية؟ قال: خرجت حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اقلوها، فتبيت في جحر، فقال: دعوها » الحديث. ووقع في بعض النسخ « وقال أبو إسحاق » وهو تصحيف والصواب « ابن إسحاق » وهو محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي. ثم ساق الحديث المذكور عن قتيبة عن جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بن عامر.

٢ - باب قوله: ﴿ إِنهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَافَّةٍ ﴾ [٣٢]

٩٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَاسِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: ﴿ إِنهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَافَّةٍ ﴾. قَالَ: كَأَنَّ تَرْفَعُ الْحَشْبَ بِقَصْرِ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ أَوْ أَقَلِّ، تَرْفَعُهُ لِلشَّيْءِ، فَتَسْمِيهِ الْقَصْرَ. [غير: ٩٣٣].

قوله: (باب قوله: إنها ترمي بشر كالفقر) أي قدر القصر.

قوله: (كما ترفع الحشب بقصر) بكسر الموحدة والقفاء وفتح الصاد المهملة وتوئين الراء وبالإضافة أيضاً وهو بمعنى الغاية والقدر، تقول: قصرك وقصارك من كذا ما اقتصرت عليه.

قوله: (ثلاثة أذرع أو أقل) في الرواية التي بعد هذه « أو فوق ذلك » وفي رواية المستملى وحده.

قوله: (فرفع للشئ فسميه القصر) يسكون الصاد ويفتحها، وهو على الثاني جمع قصة أي كاعتاق الإبل ويؤيده قراءة ابن عباس كالفقر بفتحين، وقيل: هو أصول النجر، وقيل: اعتاق النخل. وقال ابن قتيبة: القصر البيت، ومن فتح أراد أصول النخل المقطوعة، شبهها بقصر الناس أي أعتاقهم، فكان ابن عباس فسر قراءته بالفتح بما ذكر، وأخرج أبو عبيدة من طريق هارون الأعرج عن حسين الملم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « بشر كالفقر » [المرسلات: ٣٢] بفتحين، قال هارون: وأنبأنا أبو عمرو أن سعيداً وابن عباس قرأ كذلك، وأسند أبو عبيدة عن ابن مسعود أيضاً بفتحين. وأخرج ابن مردويه من طريق قيس بن الربيع عن عبد الرحمن بن عباس سمعت ابن عباس كانت العرب تقول في الجاهلية: اقصرروا لنا الحطب، فيقطع على قدر الزواجر والزمائم » وقد أخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿ إِنهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَافَّةٍ ﴾ [المرسلات: ٣٢] قال: ليست كالشجر والجبال، ولكنها مثل اللدائن والحصى.

٣ - باب قوله: ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٍ ﴾ [٣٣]

[وقرأ جرة والكسبي وخضر: جنة].

٩٣٣ - حَدَّثَنَا غَزْوَرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَاسِمٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَحَمِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا: « تَرْمِي بِشَرِّ ». كَأَنَّ نَفْعِي إِسَى الْحَشْبَةَ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، تَرْفَعُهُ لِلشَّيْءِ، فَتَسْمِيهِ الْقَصْرَ. ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٍ ﴾. جِمَالُ السُّفْنِ تُجْمَعُ حَتَّى تَكُونَ كَأَوَاسِطِ الرِّجَالِ. [راجع: ٩٣٢].

قوله: (باب قوله: كأنه جمالات صفر) ذكر فيه الحديث الذي قبله من طريق يحيى وهو القطان أخبرنا سفیان وهو الثوري.

قوله: (ثلاثة أذرع) زاد المستملى في روايته « أو فوق ذلك ».

قوله: (كأنه جمالات صفر) جمال السفن تجمع أي يضم بعضها إلى بعض ليقوى (حتى تكون كأواسط الرجال) قلت: هو من تمة الحديث، وقد أخرجه عبد الرزاق عن الثوري بإسناده وقال في آخره: « وسمعت ابن عباس يسأل عن قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٍ ﴾ قال: جبال السفن يجمع بعضها إلى بعض حتى تكون كأواسط الرجال، وفي رواية قيس بن الربيع عن عبد الرحمن بن عباس: هي القلوص التي تكون في الجسور، والأول هو المحفوظ.

قوله: (وقال مجاهد: أركعوا صلوا، لا يركعون لا يصلون) سقط لا يركعون لغير أبي ذر، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا ﴾ [المرسلات: ٤٨] قال: صلوا.

قوله: (وسئل ابن عباس: ﴿ لا ينطقون ﴾ - والله ربنا ما كنا مشركين - اليوم لخم على أقرانهم) قال: إنه ذو الران، مرة ينطقون ومرة يحكم عليهم سقط لفظ « على أقرانهم » لغير أبي ذر وهذا تقدم شيء من معناه في تفسير فصلت. وأخرج عبد بن حديد من طريق علي بن زيد عن أبي الضمى أن نافع بن الأزرق وعطية أنبأ ابن عباس قسلاً: يا بن عباس، أخبرنا عن قول الله تعالى ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ [المرسلات: ٣٥] وقوله: ﴿ ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون ﴾ [المزمر: ٢١] وقوله: ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ [الأنعام: ٢٣] وقوله: ﴿ ولا يكتمون الله حديثاً ﴾ [النساء: ٤٢] قال: ويحك يا بن الأزرق إنه يوم طويل وفيه مواقف، تأتي عليهم ساعة لا ينطقون، ثم يؤذن لهم فيختصمون، ثم يكون ما شاء الله يخلصون ويحصدون، فإذا نزلوا ذلك ختم الله على أفواههم، وتوهم جوارحهم فتشهد على أفعالهم بما صنعوا ثم تنطق ألسنتهم فيشهدون على أنفسهم بما صنعوا، وذلك قوله: ﴿ ولا يكتمون الله حديثاً ﴾ [النساء: ٤٢]. وروى ابن مردويه من حديث عبد الله بن الصامت قال: قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص: أرايت قول الله: ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ [المرسلات: ٣٥]؟ فقال: إن يوم القيامة له حالات وتارات، في حال لا ينطقون وفي حال ينطقون.. ولا بين أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة قال: إنه يوم ذو الران.

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن غيلان، وعبيد الله بن موسى هو من شيخ البخاري لكنه أخرج عنه هذا بواسطة.

قوله: (كما مع النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية جرير « في غار » ووقع في رواية حصن بن غياث كما سيأتي « متى » وهذا أصح مما أخرج الطبراني في « الأوسط » من طريق أبي واقل عن ابن مسعود قال: « بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم على حراء ».

قوله: (فخرجت) في رواية حصن بن غياث الآية « وإذ وثبت ».

قوله: (فاقتلناها) في رواية الأسود « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلوها، فاقتلناها ».

قوله: (فسيقتا) أي باعتبار ما آل إليه أمرها، والحاصل أنهم أرادوا أن يسبقوها فيسبقتهم، وقوله: « فاقتلناها » أي تسابقتا أبنا يدركما، فسبقتا كلنا. وهذا هو الوجه والأول احتمال بعيد.

قوله: (عن منصور بهذا، وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم) يريد أن يحيى بن آدم زاد إسرائيل فيه شيئاً وهو الأعمش.

قوله: (وتابعه أسود بن عامر عن إسرائيل) وصله الإمام أحمد عنه به، قال الأسمايلي: وافق إسرائيل على هذا شيان والثوري وورقاء وشريك، ثم وصله عنهم.

قوله: (وقال حصن وأبو معاوية وسليمان بن قرق عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود) يريد أن الثلاثة خالفوا رواية إسرائيل عن الأعمش في شيخ إبراهيم، فأسرائيل يقول: عن الأعمش عن علقمة، وهؤلاء يقولون: الأسود وسياتي في آخر الباب أن جرير بن عبد الحميد وافقهم عن الأعمش. فاما رواية حصن وهو يفتح القاف ويسكون الراء بصري ضعيف الحفظ، وتفرّد أبو داود الطيالسي بتسمية أبيه معاذ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع الملقق.

قوله: (وقال يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن مسروق) يعني ابن مقسم (عن إبراهيم عن علقمة) يريد أن مسروق وافق إسرائيل في شيخ إبراهيم وأنه علقمة، ورواية يحيى بن حماد هذه وصلها الطبراني قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا الفضل بن سهل حدثنا يحيى بن حماد به ولفظه « كما مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى فانزلت عليه والمرسلات » الحديث. وحكى عياض أنه وقع في بعض النسخ « وقال حماد: أنبأنا أبو عوانة » وهو غلط.

قوله: (وقال ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله) يريد أن للحديث أصلاً عن الأسود من غير طريق الأعمش ومنصور، ورواية ابن إسحاق هذه وصلها أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي إسحاق « حدثني عبد الرحمن بن الأسود » وأخرجها ابن مردويه من طريق الليث بن سعد عن

« وقال معمر فذكره »، ومعمر هو أبو عبيدة بن النضر المذكور.

قوله: (ويسق الجرح يسيل، كان الفساق والفسيق واحد) تقدم بيان ذلك في بدء الخلق، وسقط هنا لتبرأ أبي ذر.

قوله: (عطاه حساباً جزاء كافياً، أعطاني ما أحسنني أي كفاني) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿عطاه حساباً﴾ [النبا: ٣٦] أي جزاءه، ويعني حساباً كافياً، وتقول أعطاني ما أحسنني أي كفاني. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿عطاه حساباً﴾ [النبا: ٣٦] قال: كثيراً.

١ - باب ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجاً﴾ [١٨]: زُمْرًا

٤٩٣٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَسْنُ الْفَافِحِينَ أَرْبَعُونَ». قَالَ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قَالَ: آيَتْ، قَالَ: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قَالَ: آيَتْ، قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: آيَتْ، قَالَ: «لَمْ يُنَزَّلِ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً، فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْبَقْلُ، لَسَ مِنَ الْإِنْسَانِ حَبِيبَةٌ إِلَّا يَتَلَّى، إِلَّا عَظْماً وَاحِداً وَهُوَ عَجَبُ الدُّنْيَا، وَيَوْمَ يُرْسَبُ الْخَلْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٤٨١٤. أخرجه مسلم: ٢٩٥٥].

قوله: (باب يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا: زُمْرًا) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿فتأتون أفواجا﴾ قال: زُمْرًا زُمْرًا. ذكره فيه حديث أبي هريرة «ما بين الفتحين أربعون» وقد تقدم شرحه في تفسير الزمر، وقوله: «آيَتْ» بضم أي أن قول ما لم اسمع، وبالفتح أي أن أعرف ذلك فإنه غيب.

٧٩ - سورة: ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾

﴿زُجْرَةٍ﴾ [١٣]: صَحِيحَةٌ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَرْجِفُ الرَّاجِفَةُ﴾ [١٦]: هِيَ الزَّلْزَلَةُ. ﴿الْآيَةُ الْكُبْرَى﴾ [٢٠]: عَصَاةٌ وَتِلْكَ. ﴿سَمَكُهَا﴾ [٢٨] بِنَاهَا بِغَيْرِ عَمَدٍ. ﴿طَلْفَى﴾ [١٧]: عَصَى. يُقَالُ: النَّاعِرَةُ وَالْبَعِيرَةُ سَوَاةٌ، بَيْنَ الطَّامِعِ وَالطَّمِيعِ، وَالْبَاحِلِ وَالْبَحِيلِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: النَّعْرَةُ الْبَالِيَةُ، وَالنَّاعِرَةُ: الْعَظْمُ الْمُحَوَّرُ الَّذِي تَمُرُّ بِهِ الرِّيحُ فَيَنْفَخُ.

﴿السَّامِرَةُ﴾ [١٤]: وَجْهَةُ الْأَرْضِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿الْمَخَالِفَةُ﴾ [١٠]: الَّتِي أَفْرَأْنَا الْأَوَّلَ، إِلَى الْخَتَابَةِ.

﴿الرَّاجِفَةُ﴾ [١٦]: النُّفْخَةُ الْأُولَى. ﴿الرَّادِفَةُ﴾ [٧]: النُّفْخَةُ الثَّانِيَةُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿آيَاتُ مُرْسَاةَا﴾ [٤٧]: مَتَى مُنْتَهَاهَا، وَمُرْسَى السَّيْفِيَّةِ حَيْثُ تَنْتَهِي.

قوله: (سورة والنازعات) كلها للجمع.

قوله: (زجوة صيحة) ثبت هذا للنسفي وحده، وقد وصله عبد بن حميد من طريقه.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿ترجف الراجفة﴾ هي الزلزلة) ثبت هذا للنسفي وحده، وقد وصله عبد بن حميد من طريقه باللفظ «ترجف الأرض والجبال وهي الزلزلة».

قوله: (وقال مجاهد: الآية الكبرى عصاه وهدى) وصله القرطبي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله.

قوله: (سمكها بياضها بغير عمد) ثبت هذا هنا للنسفي وحده، وقد تقدم في بدء الخلق.

قوله: (طلفى عصى) ثبت هذا للنسفي وحده، وقد وصله القرطبي من طريق مجاهد.

به.

٤ - باب قَوْلِهِ: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [٣٥]

٤٩٣٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يَتِمُّ نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ، إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ﴾. فَإِنَّهُ لَيَطْلُوها، وَإِنِّي لَأَتَلَقَاهَا مِنْ يَدِهِ، وَإِنْ فَاهُ لَرَطَبٌ بِهَا، إِذْ وَكَبْتُ عَلَيْهِ حَتَّى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الطُّوَّاء». لَيَجْتَرِئَنَّاهَا فَلَعَبْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَكَبْتُ شُرُكَكُمْ، كَمَا وَلَّيْتُمْ شُرَها».

قَالَ عُمَرُ: حَقِيقَةُ مِنْ أَبِي: فِي غَارٍ بِمِثْنَى. [راجع: ١٨٣٠. أخرجه مسلم: ٢٢٣٤].

قوله: (باب هذا يوم لا ينطقون) ذكر فيه حديث عبد الله بن مسعود في الحية.

قوله: فيه (إذ وكبت) في رواية الكشمي «إذ وب» بالتذكير، وكنا قال اقلوه.

قوله: (قال عمر) هو ابن حفص شيخ البخاري.

قوله: (حقيقته من أبي) في رواية الكشمي حفظه.

قوله: (في غار بمِثْنَى) يريد أن إياه زاد بعد قوله في الحديث: كتابم التي صلى الله عليه وسلم «في غار بمِثْنَى» وهذه الزيادة قد تقدم أنها وقعت أيضاً في رواية للبخاري عن إبراهيم.

٧٨ - سورة النبا: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١]

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَا يُزْجُونَ حِسَاباً﴾ [٢٧]: لَا يَحْصَوْنَ. ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً عِطَاباً﴾ [٣٧]: لَا يَكْلُمُونَهُ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُمْ. ﴿صَوَاباً﴾ [٣٨]: حَقّاً فِي الدُّنْيَا وَعَمَلٍ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَهَاجَ﴾ [١٣]: مُعَيَّداً. ﴿فَاجَاجاً﴾ [١٤]: مُنْصَبَاً. ﴿الْقَالَا﴾ [١٦]: تَلَقَّوْا. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿عَسَلَا﴾ [٢٥]: عَسَقَتْ عَيْنُهُ، وَتَغَيَّبَ الْخُرْجُ: يَسِيلُ، كَأَنَّ الْفَسَاقَ وَالْفَاسِقَ وَاحِداً. ﴿عَطَّاهُ حِسَاباً﴾ [٣٦]: جَزَّاهُ كَافِيًا، أَعْطَانِي مَا أَحْسَنَنِي، أَيْ: كَفَانِي.

قوله: (سورة عم يتساءلون) قرأ الجمهور «عم» بضم قطع، وعن ابن كثير رواية بالهاء وهي هاء السكت أجري الوصل مجرى الوقت، وعن أبي بن كعب وحسبي بن عمر بإثبات الألف على الأصل وهي لغة نادرة، ويقال لها أيضاً سورة نَبَا.

قوله: (لا يرجون حساباً لا يحصونه) كلها في رواية أبي ذر، وغيره «وقال مجاهد فذكر». وقد وصله القرطبي من طريق مجاهد كذلك.

قوله: (لا يملكون منه عتاباً: لا يكلمونه إلا أن يأذن لهم) كلها للمستمل، وللباقين «لا يملكونه» والأول أوجه، وسأيت في الذي بعده.

قوله: (صواباً: حقاً في الدنيا وعمل به) ووقع لتبرأ أبي ذر نسبة هذا إلى ابن عباس كالذي بعده. وفيه نظر فإن القرطبي أخرجه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: ﴿لا يملكون منه عتاباً﴾ [النبا: ٣٧] قال: كلاماً إلا من «قال صواباً» [النبا: ٣٨] قال: حقاً في الدنيا وعمل به.

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿فَاجَاجاً﴾ منصباً) ثبت هذا للنسفي وحده وقد تقدم في المزارعة.

قوله: (ألقاه ملطفاً) ثبت هذا للنسفي وحده، وهو قول أبي عبيدة.

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿وَهَاجَ﴾ معيَّداً) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: ﴿حَقّاً﴾ بفتح «كواعب» [نواهد]. ثبت هذا للنسفي وحده، وقد تقدم في بدء الخلق.

قوله: (وقال غيره «عسلاً» عسقت عينه) سقط هذا لتبرأ أبي ذر وقد تقدم في بدء الخلق. وقال أبو عبيدة: يقال تنسقت عنه أي تسيل. ووقع عند النسفي والجرجاني.

وقال غزوة: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ [٤١]: لا يَمَسُّهَا إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَهَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿فَالْمَلَائِكَةُ أَمْرًا﴾ [اللائحات: ٥]: جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ وَالصُّحُفَ مُطَهَّرَةً، لِأَنَّ الصُّحُفَ يَبْقَى عَلَيْهَا الظُّهُورُ، فَجَعَلَ الظُّهُورَ لِمَنْ حَمَلَهَا أَيْضًا.

وقال مجاهد: الْعَلَبُ: اللَّفْقَةُ، وَالْأَلْبُ: مَا يَأْكُلُ الْأَنْعَامُ.

﴿سُقْرَةٌ﴾ [١٥]: الْمَلَائِكَةُ، وَاجْتَنَبُوا سَائِرَ، سَفَرَتْ: أَصْلَحَتْ بَيْنَهُمْ، وَجُعِلَتِ الْمَلَائِكَةُ - إِذَا تَوَلَّتْ بِوَحْيِ اللَّهِ وَتَأْيِيدِهِ - كَالسُّفِيرِ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ الْقَوْمِ.

وقال غزوة: ﴿تَصَدَّى﴾ [٩]: تَفَاعَلَ عَنْهُ.

وقال مجاهد: ﴿لَمَّا بَقِيَ﴾ [١٣]: لَا يَبْقَى أَحَدٌ مَّا أَمَرَ بِهِ.

وقال ابن عباس: ﴿تَرْفَعُهَا قُوَّةٌ﴾ [٤١]: تَفْشَاهَا قِيَّةٌ. ﴿مُسْفِرَةٌ﴾ [٣٨]: مُشْرِقَةٌ. ﴿بِالْيَدِ سَقْرَةٌ﴾ [١٥].

وقال ابن عباس: كَتَبَ اسْمَاءُ، كَتَبَ: تَلَهَّى [١٠]: تَشَاغَلَ. يُقَالُ: وَاجِدَ الْأَسْفَارَ سِفْرًا.

٤٩٣٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ ابْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ جَيْشَمٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَقَّلَ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ حَاطِلٌ لَهُ، مَعَ السَّقْرَةِ الْكِرَامِ الزُّرَّارَةِ، وَمَقَّلَ الَّذِي يَتْلُو، وَهُوَ يَتَّعَاهِدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَيْدَةٌ، فَلَهُ أَجْرَانِ». [أخرجه مسلم: ١٧٨٨].

قوله: (سورة عيس - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سقطت البسملة لعبر أبي ذر. قوله: (عيس وتولى: كَلَجَ وأعرض) أما تفسير عيس فهو لأبي عبيدة، وأما تفسير تولى فهو في حديث عائشة الذي سأذكره بعد، ولم يختلف السلف في أن فاعل عيس هو النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرى الدلوي قال: هو الكافر. وأخرج الترمذي والحاكم من طريق يحيى بن سعيد الأموي وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن سليمان كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «نزلت في ابن أم مكتوم الأعمى فقال: يا رسول الله أرشدني. وعند النبي صلى الله عليه وسلم رجل من مظهارة المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يحرض حته ويقول على الآخر فيقول له: أتري بما أقول بأساً؟ فيقول: لا. فنزلت عيس وتولى» قال الترمذي: حسن غريب، وقد أرسله بعضهم عن عروة لم يذكر عائشة. وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن الذي كان يكلمه أبي بن خلف، وروى سعيد بن منصور عن طريق أبي مالك أنه أمية بن خلف. وروى ابن مردويه من حديث عائشة أنه كان يخاطب حبة وشيبة ابني ربيعة. ومن طريق الصوفي عن ابن عباس قال: حبة وأبو جهل وهياش. ومن وجه آخر عن عائشة: كان في مجلس فيه ناس من وجوه المشركين منهم أبو جهل وحبة، فهذا بجميع الأقوال.

قوله: (مطهرة لا يمساها إلا المطهرون وهم الملائكة) في رواية غير أبي ذر، وقال غيره: مطهرة إلخ وكذا للنسفي، وكان قال قبل ذلك: وقال مجاهد: فذكر الأمر الأتي ثم قال: وقال غيره.

قوله: (وهذا مثل قوله: فالملائكة أمرًا) مر قول الفراء، قال في قوله تعالى: ﴿في صحف مكرمة﴾ [عيس: ١٣] مرفوعة مطهرة، لا يمسه إلا المطهرون وهم الملائكة، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿فَالْمَلَائِكَةُ أَمْرًا﴾ [اللائحات: ٥].

قوله: (جعل الملائكة والصحف مطهرة لأن الصحف يتق علىها التطهير لجعل الظهور لمن حملها أيضاً) مر قول الفراء أيضاً.

قوله: (وقال مجاهد: العلب للشفة، والألب ما يأكل الأنعام) وقع في رواية النسفي وحده هنا، وقد تقدم في صفة الجنة.

قوله: (سفرة الملائكة وأحدهم سافر، سفرت أصلحت بينهم وجعلت الملائكة إذا تولت بوحى الله وتأديبه كالسفير الذي يصلح بين القوم) مر قول الفراء بلنفسه، وزاد: قال الشاعر:

قوله: (الناخرة والنخرة سواء مثل الطامع والطمع والباخل والبخل) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿عِظَامًا غُرَةً﴾: ناخرة وغرة: سواء. وقال الفراء مثله، قال: وهما قراءتان أجودهما ناخرة. ثم أسند عن ابن الزبير أنه قال على المنبر: ما بال صبيان يقرؤون غرة؟ إنما هي ناخرة. قلت: قرأها غرة بغير ألف جهور القراء، وبالألف الكوفيون لكن يخلف عن حاصم.

(تنبه): قوله: ﴿والباخل والبخل﴾ في رواية الكشميهني بالثون والحاء المهملة فيهما. ولغيره بالموحدة والمعجمة وهو الصواب، وهذا الذي ذكره الفراء قال: هو بمعنى الطامع والطمع والباخل والبخل. وقوله: ﴿سواء﴾ أي في أصل المعنى، وإلا ففي غرة مبالغة ليست في ناخرة.

قوله: (وقال بعضهم: النخرة البالية، والناخرة العظم الجوف الذي تمر فيه الريح فينضح قال الفراء: فرق بعض المفسرين بين الناخرة والناخرة فقال: النخرة البالية، والناخرة العظم الجوف الذي تمر فيه الريح فينضح. والمفسر المذكور هو ابن الكلبي، فقال أبو الحسن الأثرم الرازي عن أبي عبيدة: سمعت ابن الكلبي يقول: غرة ينضح فيها الريح، وناخرة بالية وأشد لرجل من فهم يخاطب فرسه في يوم ذي قار حين تحاربت العرب والفرس:

أقدم نحاح إنها الأساوره غنما قصرك تروى الساهرة
ثم تمسود بعدهما في الحافره من بعد ما كنت عظماً ناخرة
أي بالية.

قوله: (الساخرة وجه الأرض) كأنها سميت بهذا الاسم لأن فيها الحيوان نومهم وسهرهم. ثبت هذا هنا للنسفي وحده، وقد تقدم في بدء الحلق، وهو قول الفراء بلنفسه.

قوله: (وقال ابن عباس: الحافرة إلى أمرنا الأول، إلى الحياة) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿الحافرة﴾ [اللائحات: ١٠] يقول: الحياة وقال الفراء: الحافرة يقول: إلى أمرنا الأول، إلى الحياة. والعرب تقول: أقيت فلاناً ثم رجعت على حافري أي من حيث جئت، قال: وقال بعضهم: الحافرة الأرض التي تخفر فيها قبورهم فسماها الحافرة أي المحفورة، كما دقق أي مدقوق.

قوله: (الراجعة النسخة الأولى، تنبها الرائدة النسخة الثانية) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. وقوله: ﴿يوم ترجف الراجعة﴾ [اللائحات: ٦] النسخة الأولى ﴿تنبها الرائدة﴾ [اللائحات: ٧] النسخة الثانية.

قوله: (وقال غزوة: ﴿إيان مرصها﴾ متى منهاها؟ ومرسى السفينة حيث تنصب) قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿إيان مرصها﴾ [اللائحات: ٤٢] متى منهاها قال: ومرصها منهاها إلخ ثم ساق حديث سهل بن سعد «بشت والساعة بالرفع والتصب كهاتين» وروى في شرحه في الرقاق.

قوله: (قال ابن عباس: أغطش أنظم) ثبت هذا للنسفي وحده، وقد تقدم في بدء الحلق.

١ - باب

٤٩٣٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُوفِدَامِ: حَدَّثَنَا الْقُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَأْتِيهِمْ هَكَذَا، بِالْوُسْطَى وَأَيْتِي تِلْكَ الْإِنْهَامُ: «يُجِثُ وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» [أخرجه: ٥٣٠١، ٥٣٠٢، أخرجه مسلم: ٢٩٥٠].

﴿الطامة﴾ [٣٤]: تَطُمُ كُلُّ شَيْءٍ.

قوله: (الطامة تطم على كل شيء) وقع هذا للنسفي مقدماً قبل باب، وهو قول الفراء قال في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ﴾ [اللائحات: ٣٤] هي الطامة تطم كل شيء. ولا ابن حاتم من طريق الربيع بن أنس: الطامة هي الساعة طمت كل داعية.

٨٠ - سورة عيس

﴿عِيسَ وَتَوَلَّى﴾ [٩]: كَلَجَ وَأَعْرَضَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿سُجِّرَتْ﴾ [٦]: ذُفِبَ مَاؤُهَا فَلَا يَبْقَى قَطْرَةٌ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْمَسْجُورُ﴾ [الطَّور: ٦]: الْمَمْلُوءُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مُسْجَرَةٌ﴾ [وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَجَزَّةٌ، وَالْكَسَاءُ، وَالنَّاعِلُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ السُّعَدِ: (مُسْجَرَةٌ) تَقَعُ بِغَضَائِهَا إِلَى بَعْضِ، فَصَارَتْ يَحْمِلُهَا وَاجِدًا. وَالْخَسْفُ: تَغْيِيبٌ فِي مَجْرَاهَا، تَرْجِعُ، وَتَكْثُرُ: تَسْتَوِي كَمَا تَكْثُرُ الطُّبَاةُ. ﴿تَنْفَسُ﴾ [١٨]: ارْتَفَعَ النَّهَارُ. وَالطُّبَاةُ الْمُتَعَمِّقُ، وَالضَّيْنُ يَضُنُّ بِهِ.

وَقَالَ عَمْرٌو: ﴿النَّفْسُ رُؤِجَتْ﴾ (٧): يُزَوِّجُ نَظِيرَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿اخْشَرُوا لِلَّيْنِ فَلَقُمُوا وَاذْرُوا جَهَنَّمَ﴾ (العنكبوت: ٢٢). ﴿عَسَىٰ﴾ (١٧): أَقْبَرُ.

قوله: (سورة إذا الشمس كورت - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة
لغير أبي ذر، ويقال لها أيضاً سورة التكوين.

قوله: (سجرت يلهب ملازها فلا يقى لقطرة) تقدم في تفسير سورة الطور،
وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بهذا.

قوله: (وقال مجاهد: المسجون المملوء) تقدم في تفسير سورة الطور أيضاً.

قوله: ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ: سَجَرَتُ الْأُضْيَى بَعْضُهَا لِي وَبَعْضٌ لِفُصَاوَتٍ بِهَا وَاحِلًا مَرُ﴾
 معنى قول السدي: أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه بلفظ ﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ﴾
 [التكوير: ٦] أي فُتحت وسيرت.

قوله: ﴿الْكُلُوبُ الْفِرَّةُ﴾ قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ اتَّكَدَّتْ﴾ [التكوير: ٢] يبرد انتشرت، وقعت في وجه الأرض. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ اتَّكَدَّتْ﴾ [التكوير: ٢] قال: تاتثرت.

قوله: (كسّط أي غيّر)، وقرأ عبد الله كسّط. محل الكافور والقافور،
والقسط والكسّط ثبت هنا للنسفي رحمه وذكره غيره في الطب، وهو قول الفراء، قال
في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا السَّمَاءُ كَسَّطَتْ ﴾ [التكوير: ١١] يعني نزعت وطويت، وفي قراءة
عبد الله يعني ابن مسعود قسّط بالقاف، والمعنى واحد، والعرب تقول القافور والكافور
والقسط والكسّط، إذا تهارب الحرفان في المخرج فتعاقبا في اللغة كما يقال: حدث وحذت
والأمانى والأمانى.

قوله: (واخمس نخس في جرها ترجع، وتكنس تسور في بيوتها كما تكنس الأطباء) قال الفراء في قوله: ﴿ فلا أقسم بالخنس ﴾ [التكوير: ١٥] وهي النجوم الخمسة خنس في جرها ترجع، وتكنس تستر في بيوتها كما تكنس الأطباء في المنايا وهي الكناس، قال: والمراد بالنجوم الخمسة بهرام وزحل وعطارد والزهرة والشتري، وأمسد هذا الكلام ابن مردويه عن طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي مسيرة عن عمرو بن شرحبيل قال: قال لي ابن مسعود ما الخنس؟ قال: قلت: أظنه بقر الوحش. قال: وأنا أظن ذلك. وعن معمر عن الحسن قال: هي النجوم تخنس بالنهار، والكنس تسترهن إذا غبن. قال: وقال بعضهم: الكنس الأطباء. وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن علي قال: هن الكواكب تكنس الليل والنخس بالنهار فلا ترى. ومن طريق مفيدة قال: مثل مجاهد عن هذه الآية فقال: لا أدري. فقال إبراهيم: لم لا تدري؟ قال: سمعنا أنها بقر الوحش، وهؤلاء يروون عن علي أنها النجوم. قال: إنهم يكتلون علي علي. وهذا كما يقولون إن علياً قال: لو أن رجلاً وقع من فوق بيت علي على رجل فمات الأعلى ضمن الأسفل.

قوله: (تنفس ارفع النهار) هو قول الغراء أيضاً.

قوله: (والظنين المتهم والظنين بضن به) هو قول أبي عبيدة، وأشار إلى القرائن، فمن قراها بالظاء المثالة فمعناها ليس بمتهم، ومن قراها بالساقطة فمعناها البخيل. وروى الفراء عن قيس بن الربيع عن عاصم عن وراق قال: أئتم تروؤن بضنين ببخيل، وغنن نقرا بظنين بمتهم. وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال: الظنين المتهم، والظنين البخيل. وروى ابن أبي حاتم بسند صحيح: كان ابن عباس يقرأ بضنين، قال: والظنين والظنين سواء، ما هو بكاذب، والظنين المتهم والظنين البخيل.

قوله: (وقال عمر: النفوس زوجت، يزوج نظيره من أهل الجنة والنار. ثم

وما أَدْعُ السفارة بين قومي وما أَمْشي بفش إن مشيت

وقد تمسك به من قال إن جميع الملائكة رسل الله، وللعلماء في ذلك قولان، الصحيح أن فيهم الرسل وغير الرسل، وقد ثبت أن منهم الساجد فلا يقوم والراكم فلا يعتدل الحديث. وأصح الأول بقوله تعالى: ﴿جاعل الملائكة رسلاً﴾ [فاطر: ١٢] وأجيب بقول الله تعالى: ﴿الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس﴾ [الحج: ٧٥]

قوله: (تصدى تغافل عنه) في رواية النسفي « وقال غيره إلح » وسقط منه شيء. والذی قال أبو حبیبة في قوله تعالى: ﴿ نَأْتِيهِ لَه تَصَدَّى ﴾ (أجس: ٦) أي تعرض له، تلهی تغافل عنه، فالساقط لفظ تعرض له ولفظ تلهی، وسبغی تفسیر تلهی على الصواب، وهو يحذف إحدى التامین في اللفظتين والأصل تصدى وتلهی، وقد تعجب أبو ذر ما وقع في البخاري فقال: إني بأقل: تصدى للأمر إذا رفع رأسه إليه، فلما تغافل فهو تفسیر تلهی. وقال ابن العربي: قيل: تصدى تعرض. وهو اللائق بتضيير الآية لأنه لم يتغافل من المشركين إنما تغافل عن الأعمى.

قوله: (وقال مجاهد: لما يقض لا يقضي أحد ما أمر به) وصله الفريابي من طريق ابن أبي ليحج عن مجاهد بلفظ لا يقضي أحد أبداً ما اقترض عليه.

قوله: (وقال ابن عباس: ترفعها قوة تعشاها خلق) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، وأخرج الحاكم من طريق أبي العلاء عن أبي كعب في قوله تعالى: ﴿ وَحِجَّتِ الْأَرْضُ وَحْجَالُهَا فَكَانَتْ دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ قال: يصيران غيرة على وجوه الكفار لا على وجوه المؤمنين، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَجْوهٌ يُرْجَوْنَ لَهَا ﴾ غيرة ترفعها قوت. (عبس: ٤١، ٤٠)

قوله: (مسفرة مشرفة) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة أيضاً.

قوله: {بأيدي سفرة قال ابن عباس: كعبة، أسفاراً} وكعبه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: {بأيدي سفرة} [مجمع: ١٥] قال: كعبة واحدها سفر، وهو كفوف. {كمثل الحمار يحمل أسفاراً} [الجمعة: ٥٥] قال: كعباً، وقد ذكر عبد الرزاق عن طريق ميمر عن ثقاته في قوله: {بأيدي سفرة} [مجمع: ١٥] قال: كعبة وقال أبو عبيدة في قوله: {بأيدي سفرة} أي كعبة، واحداً سفر.

قوله: (لهي تشاغل) تقدم القول فيه.

قوله: (يقال: واحد الأسفار سفر) سقط هنا لأبي ذر، وهو قول الفراء، قال في قوله تعالى: ﴿كمثل الحمار يحمل أسفاراً﴾: [الجمعة: ٥٥] الأسفار واحد سفر، وهي الكتب العظام.

قوله: (فاقيره)، يقال: أقيرت الرجل جعلته له قيراءً، وقيرته دفعته، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ثم أماته فاقيرته﴾ (عيس: ٦١) جملة مقبورة، ولم يقل قيرته لأن القابر هو الدافن. وقال أبو حنيفة في قوله: ﴿فاقيره﴾: أمر بأن يقبر، جعل له قيراءً، والذي يدفن بيده هو القابر.

قوله: (عن سعد بن هشام) أي ابن عامر الأنصاري، لأبيه صحبة، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وآخر معلق في المناقب.

قوله: (مثل) بفتحين أي صفته، وهو كقوله تعالى: ﴿مثل الجنة﴾. [محمد: ١٥]

قوله: (وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة) قال ابن التين: معناه كأنه مع السفرة فيما يستحقه من الثواب. قلت: أراد بذلك تصحيح التركيب، وإلا فظاهره أنه لا ربط بين المبدأ الذي هو مثل وإخبر الذي هو مع السفرة، فكأنه قال: الذي بمعنى الشيء فيصير كأنه شيء. شيء يحفظ كائن مع السفرة كيف به. وقال الخطابي: كأنه قال: صفته وهو حافظ له كأنه مع السفرة، وصفته وهو عليه شهود أن يستحق أجراً.

قوله: (ومثل الذي يقرأ القرآن وهو يسهله وهو عليه شليله فله أجران) قال ابن التين: اختلف هل له ضعف اجر الذي يقرأ القرآن حافظاً أو يضاعف له أجره وأجر الأول اعظم؟ قال: وهذا أظهر، ولمن رجح الأول أن يقول: الأجر على قدر المشقة.

٨١ - سورة: ﴿التكوير﴾

﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾.

﴿ انْكَدَرَتْ ﴾ [٢]: انْشَرَّتْ.

قرا: أحشروا الذين ظلموا أزواجهم) وصله عبد بن حيد والحاكم وأبو نعيم في الحلية وابن مردويه من طريق الثوري وإسرائيل وحماد بن سلمة وشريك كلهم عن سماك بن حرب سمعت النعمان بن بشير سمعت عمر يقول في قوله: ﴿وإذا انفوس زوجت﴾: [التكوير: ٧] هو الرجل يزوج نظيره من أهل الجنة، والرجل يزوج نظيره من أهل النار. ثم قرأ ﴿أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم﴾ [الصافات: ٢٢] وهذا إسناده متصل صحيح، ونلفظ الحاكم: هما الرجلان يمسلمان العمل بدخلان به الجنة والنار: الفاجر مع الفاجر والصالح مع الصالح. وقد رواه الوليد بن أبي شور عن سماك بن حرب فرقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقصر به فلم يذكر فيه عمر، جعله من مستند النعمان، أخرجه ابن مردويه، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن الثوري كذلك، والأول هو المحفوظ. وأخرج الفراء من طريق عكرمة قال: يقرن الرجل بقرينه الصالح في الدنيا، ويقرن الرجل الذي كان يعمل السوء في الدنيا بقرينه الذي كان يهتبه في النار.

٨٢ - سورة: ﴿المطففين﴾

﴿وَيْلٌٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿رَانَ﴾ [١٤]: كَثُرَ الْخَطَايَا. ﴿تَوْبَةً﴾ [٣٦]: جُؤُوزِي. الرُّحِيقُ: الْحُمْرُ. ﴿حِثَامَةٌ مِّسْكٌ﴾ [٢٦]: طِبْنَةٌ. الْقَسِيمُ: يَغْلُو شَرَابَ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُطَفِّفُ لَا يُؤَلِّي غَيْرَهُ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرُؤُوسِ الْعَالَمِينَ.

قوله: (سورة ويل للمطففين - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسطة لغير أبي ذر أخرج النسائي وابن ماجة بإسناد صحيح من طريق يزيد النحوي عن عكرمة حين ابن عباس قال: «لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كانوا من أخبت الناس كيلاً، فانزل الله ﴿ويل للمطففين﴾ فاحسنوا الكل بعد ذلك».

قوله: (وقال مجاهد: بل ران لست الخطايا) وصله الفريابي وروينا في «فوائد الديباجي» من طريق عيسى عن ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله: ﴿يل ران على قلوبهم﴾ [المطففين: ١٤] قال: ثبت على قلوبهم الخطايا حتى غمرت بها انتهى. والران والرين المشاوة، وهو كالصندى على الشيء الصقيل. وروى ابن حبان والحاكم والترمذي والنسائي من طريق القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه، فإن هو نزح واستغفر صقلت، فإن عاد زيد فيها حتى تملأ قلبه، فهو الران الذي ذكر الله تعالى ﴿كلا بل ران على قلوبهم﴾. وروينا في «الحامليات» من طريق الأعشى عن مجاهد قال: كانوا يرون الرين هو الطبع.

(تعبه): قول مجاهد هذا «ثبت» بفتح المثناة والموحدة بعدها مثناة، ويميز تسكين ثانية.

قوله: (توب: جوزي) هو قول أبي عبيدة، ووصله الفريابي عن مجاهد أيضاً. قوله: (الرحيق: الحمر، خضاه مسك طينه القسيم يعلو شراب أهل الجنة) ثبت هذا للنسائي وحده، وتقدم في بدء الحلق.

قوله: (وقال غيره المطفف لا يؤلي غيره) هو قول أبي عبيدة.

قوله: (حللتا معن) هو ابن عيسى.

قوله: (حللتا مالك) هذا الحديث من غرائب حديث مالك، وليس هو في «الموطأ»، وقد تابع معن بن عيسى عليه عبد الله بن وهب أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم، والوليد بن مسلم وإسحاق القروي وسعيد بن الزبير وعبد العزيز بن يحيى أخرجهما الدار قطني في «الغرائب» كلهم عن مالك.

باب ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرُؤُوسِ الْعَالَمِينَ﴾ [٦]

٤٩٣٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرُؤُوسِ الْعَالَمِينَ». حَتَّى يَلْبَسَ أَحَدُهُمْ فِي رَحْجِهِ إِلَى أَنْصَافِ أَذْنَيْهِ. [الطبر: ٦٥٣٩ لم أخرجه مسلم: ٢٨٦٢].

قوله: (يوم يقوم الناس لرب العالمين) زاد في روايته ابن وهب «يوم القيامة».

قوله: (في راحته) بفتح حاء أي عرقه لأنه يخرج من البدن شيئاً بعد شيء كما يشرح الإناء المتحلل الأجزاء. ووقع في رواية سعيد بن داود «حتى أن العرق يلجم أحدهم إلى أنصاف أذنيه».

قوله: (إلى أنصاف أذنيه) هو من إضافة الجميع إلى الجميع حقيقة ومعنى، لأن لكل واحد أذنين. وقد روى مسلم من حديث المقداد بن الأسود عن النبي صلى الله عليه

قرا: أحشروا الذين ظلموا أزواجهم) وصله عبد بن حيد والحاكم وأبو نعيم في الحلية وابن مردويه من طريق الثوري وإسرائيل وحماد بن سلمة وشريك كلهم عن سماك بن حرب سمعت النعمان بن بشير سمعت عمر يقول في قوله: ﴿وإذا انفوس زوجت﴾: [التكوير: ٧] هو الرجل يزوج نظيره من أهل الجنة، والرجل يزوج نظيره من أهل النار. ثم قرأ ﴿أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم﴾ [الصافات: ٢٢] وهذا إسناده متصل صحيح، ونلفظ الحاكم: هما الرجلان يمسلمان العمل بدخلان به الجنة والنار: الفاجر مع الفاجر والصالح مع الصالح. وقد رواه الوليد بن أبي شور عن سماك بن حرب فرقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقصر به فلم يذكر فيه عمر، جعله من مستند النعمان، أخرجه ابن مردويه، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن الثوري كذلك، والأول هو المحفوظ. وأخرج الفراء من طريق عكرمة قال: يقرن الرجل بقرينه الصالح في الدنيا، ويقرن الرجل الذي كان يعمل السوء في الدنيا بقرينه الذي كان يهتبه في النار.

قوله: (عسسى أدبر) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا، وقال أبو عبيدة: قال بعضهم: ﴿عسسى﴾ [التكوير: ١٧] أقبلت ظلماء. وقال بعضهم: بل معناه ولى، لقوله بعد ذلك: ﴿والصبح إذا تنفس﴾. [التكوير: ١٨] وروى أبو الحسن الأثرم بسند له عن عمر قال: إن شهراً قد عسسى، أي أدبر. ونمست من فسره بأقبل بقوله تعالى: ﴿والصبح إذا تنفس﴾ قال الحليل: أقسم بإقبال الليل وإدباره.

٨٢ - سورة: ﴿الأنفطار﴾

﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾

انْفِطَارَهَا: انشَقَّاقَهَا.

وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَفْجُوتُ﴾ [٤]: يَخْرُجُ مِنْ فِيهَا مِنَ الْأَمْوَاتِ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: ﴿فُجُوتٌ﴾ [٣]: فَاضَتْ.

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَعَاصِمٌ: ﴿فَعَذْلُكَ﴾ [٧]: بِالْخَفِيفِ، وَقَرَأَهُ أَهْلُ الْحِجَازِ بِالتَّشْدِيدِ، وَارَادَ: مُغْضِلُ الْعُلُقَى، وَمَنْ خَفَّفَ نَفْسِي: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾ [٨]: شَاءَ: إِمَّا حَسَنٌ، وَإِمَّا قَبِيحٌ، أَوْ طَوِيلٌ، أَوْ قَصِيرٌ.

قوله: (سورة إذا السماء انفطرت - بسم الله الرحمن الرحيم) ويقال لها أيضاً سورة الانفطار.

قوله: (انفطارها انشقاقها) ثبت هذا للنسائي وحده وهو قول الفراء.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس بعثت يخرج من فيها من الموتى) ثبت هذا أيضاً للنسائي وحده، وهو قول الفراء أيضاً، وقد أخرج ابن أبي حاتم أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: بعثت أي بعثت.

قوله: (وقال غيره: انفطرت، بعثت حوضي: جعلت أسفله أعلام) ثبت هذا للنسائي أيضاً وحده وتقدم في الجنائز.

قوله: (وقال الربيع بن خثيم: فجوت فاضت) قال عبد بن حيد: حدثنا مؤمل وأبو نعيم قالوا: حدثنا سفيان هو ابن سعيد السوري عن أبيه عن أبي يعلى هو منذر الثوري عن الربيع بن خثيم به، قال عبد الرزاق: أنبأنا الثوري مثله وأتم منه، والموقوف عن الربيع «فجوت» بتخفيف الجيم وهو اللاق بتفسيره المذكور.

قوله: (وقرأ الأعمش وعاصم لعذلك بالتخفيف، وقرأه أهل الحجاز بالتشديد) قلت: قرأ أيضاً بالتخفيف حمزة والكسائي وسائر الكوفيين، وقرأ أيضاً بالتثنية من عداهم من قرأه الأمصار.

قوله: (وإراد محتل الحلق، ومن خفف يعني في أي صورة شاء: إما حسن وإما قبيح أو طويل أو قصير) هو قول الفراء بلطفه إلى قوله بالتشديد، ثم قال: فمن قرأ بالتخفيف فهو والله أعلم يصرفك في أي صورة شاء إما حسن إلى آخره، ومن شدد فإنه

هذه الأسانيد قال: سقط عنه ابن أبي مليكة من الإسناد الأول ولابد منه، وزيد عند القاسم بن محمد في الإسناد الثاني وليس فيه وإنما هو في رواية أبي يونس. وقال: الإسماعيلي: جمع البخاري بين الأسانيد الثلاثة ومتونها مختلفة. قلت: وسأبين ذلك وأوضحه في كتاب الرقاق مع بقية الكلام على الحديث، وتقدمت بعض مباحث في أواخر كتاب العلم.

٨٤ - سورة: ﴿الانشقاق﴾

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿كَتَابَهُ بِشِمَالِهِ﴾ [الحاقة: ٢٥]: يَأْخُذُ كِتَابَهُ مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِهِ. ﴿وَسَقَى﴾ [١٧]: جَمَعَ مِنْ دَائِيهِ. ﴿ظَنَّ أَن لَّنْ نَّجُوزَ﴾ [١٤]: لَا يَجُوزُ إِلَيْنَا.

قوله: (سورة إذا السماء انشقت) ويقال لها أيضاً سورة الانشقاق وسورة الشفق. قوله: (وقال مجاهد: أخذت سمعت وأطاعت لربها، وألقت مظهرها أخرجت ما فيها من الموتى وتخلت عنهم) وقع هنا للنسفي وتقدم لم في بدءه الخلق. وقد أخرجه الحاكم من طريق مجاهد عن ابن عباس وصلة بذكر ابن عباس فيه لكنه موقوف عليه.

قوله: (كتابه بشماله يعطى كتابه من وراء ظهره) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عنه، قال في قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ قال: يحمل يده من وراء ظهره فيأخذ بها كتابه.

قوله: (وسق جمع من فاهة) وصله الفريابي أيضاً من طريقه، وقد تقدم من بدء الخلق مثله وأم منه، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس في قوله: ﴿وَاللَّيْلُ وَسَاوَسَقَى﴾ [الانشقاق: ١٧] قال: وما دخل فيه، وإسناده صحيح.

قوله: (ظن أن لن نجوز) أن لن يرجع (إلى) وصله الفريابي من طريقه أيضاً، وأصل يجوز الحور بالفتح وهو الرجوع، وحاورت فلاناً أي واجهته، ويطلق على التردد في الأمر.

قوله: (وقال ابن عباس: يهون يسرون) ثبت هذا للنسفي وحده، ووصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وقال عبد الرزاق أبا ثناء معمر عن قتادة ﴿يُوهِنُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٣] قال: في صدورهم.

١ - باب ﴿فَسَوْفَ يَحْصِبُ حِسَاباً يَسِيرًا﴾ [٨]

٤٩٣٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُثَمَانَ بْنِ الْأَسَدِ قَالَ: سَوِّفَتْ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: سَوِّفَتْ عَائِشَةَ وَحْيِي اللَّهِ فَهَذَا قَالَتْ: سَوِّفَتْ النَّبِيَّ ﷺ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي يُونُسَ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَيْوَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ وَحْيِي اللَّهِ فَهَذَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَحَدٌ يَحْصِبُ إِلَّا هَلَكَ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يَحْصِبُ حِسَاباً يَسِيرًا﴾ [٨] لَسَالًا: «ذَلِكَ الْفَرْحَنُ يَفْرَحُونَ، وَمَنْ تَوَلَّى الْجَحِشَابَ هَلَكَ». [إراجع: ١٠٣]. أخرجه مسلم: [٢٨٧٦].

قوله: (باب فسوف يحاسب حساباً يسيراً) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وله في هذا الحديث شيخ آخر بإسناد آخر وهو مذكور في هذا الباب، وعثمان بن الأسود أي ابن أبي موسى المكي مولى بني جح، ووقع عند القاسمي عثمان الأسود صفة لعثمان وهو خطأ، واشتمل ما ساقه المصنف على ثلاثة أسانيد: عثمان عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وتابعه أيوب عن عثمان، وخالفهما أبو يونس فأدخل بين ابن أبي مليكة وعائشة رجلاً وهو القاسم بن محمد، وهو محمول على أن ابن أبي مليكة حله عن القاسم ثم سمعه عن عائشة أولاً من عائشة ثم استبقت القاسم إذ في رواية القاسم زيادة ليست عنده. وقد استدرك الدارقطني هذا الحديث لهذا الاختلاف، وأجيب بما ذكرناه، ونه الجبائي على خطب لأبي زيد المروزي في

٢ - باب ﴿لَتَرَكُنَّ بَطِيقًا عَنْ طَبِقٍ﴾ [١٩]

٤٩٤٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ جَنْظَرُ بْنُ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَتَرَكُنَّ بَطِيقًا عَنْ طَبِقٍ﴾. خَلَا بَعْدَ حَالٍ.

قوله: (باب لو كن بطيقاً عن طبق) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر.

قوله: (قال ابن عباس: ﴿لَتَرَكُنَّ بَطِيقًا عَنْ طَبِقٍ﴾ حالاً بعد حال، قال هذا نبيكم صلى الله عليه وسلم) أي الخطاب له، وهو على قراءة فتح الموحدة وبها قرأ ابن كثير والأعمش والأخوان. وقد أخرج الطبري الحديث المذكور عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عمار عن ابن عباس كان يقرأ ﴿لَتَرَكُنَّ بَطِيقًا عَنْ طَبِقٍ﴾ يعني نبيكم حالاً بعد حال. وأخرجه أبو عبيدة في «كتاب القراءات» عن هشام وزاد: يعني يفتح الباء، قال الطبري: قرأها ابن مسعود وابن عباس وحامدة قراء أهل مكة والكوفة بالفتح، والباقيون بالضم على أنه خطاب للأمة، ورجعها أبو عبيدة لسياق ما قبلها وما بعدها. ثم أخرج عن الحسن وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم قالوا: ﴿بطيقاً عن طبقٍ﴾ يعني حالاً بعد حال، ومن طريق الحسن أيضاً وأبي العالية ومسروق قال: السماوات. وأخرج الطبري أيضاً والحاكم من حديث ابن مسعود إلى قوله: ﴿لَتَرَكُنَّ بَطِيقًا عَنْ طَبِقٍ﴾ قال: السماء. وفي لفظ للطبري عن ابن مسعود قال: المراد أن السماء تصير مرة كاللحان، ومرة تشقق ثم تحمر ثم تنفطر. ورجع الطبري الأول وأصل الطبق الشدة، والمراد بها هنا ما يقع من الشدائد يوم القيامة. والطبق ما طابق غيره، يقال ما هذا بطبق كذا أي لا يطابقه. ومعنى قوله «حالاً بعد حال» أي حال مطابقة للتي قبلها في الشدة، أو هو جمع طبقه وهي المرتبة، أي هي طبقات بعضها أشد من بعض، وقيل المراد اختلاف أحوال المولود منذ يكون جنيناً إلى أن يصير إلى أقصى العمر، فهو قبل أن يولد جنين، ثم إذا ولد صبي، فإذا فطم غلام، فإذا بلغ سبعا بالغ، فإذا بلغ عشرة حزور، فإذا بلغ خمس عشرة قعد، فإذا بلغ خمساً وعشرين عتظظ، فإذا بلغ ثلاثين صمل، فإذا بلغ أربعين كهل، فإذا بلغ خمسين شيخ، فإذا بلغ ثمانين هم، فإذا بلغ تسعين فان.

٨٥ - سورة الأبروج

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْأَعْدُوْدُ﴾ [٤]: شَقَى فِي الْأَرْضِ. ﴿لَقُوا﴾ [١٠]:

عَذَّبُوا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿السُّوْفُوْدُ﴾ [١٤]: الْحَبِيبُ. ﴿الْمَجِيدُ﴾ [١٥]:

الْكَرِيمُ.

قوله: (سورة الأبروج) تقدم في أواخر الفرقان تفسير البروج.

قوله: (وقال مجاهد: الأعْدُوْدُ شق في الأرض) وصله الفريابي بلفظ «شق بنجران كانوا يعذبون الناس فيه» وأخرج مسلم والترمذي وغيرهما من حديث صهيب قصة أصحاب الأخدود مطولة، وفي قصة الغلام الذي كان يتعلم من الساحر، فمر بالراهب فتابعه على دينه، فأراد الملك قتل الغلام لمخالفته دينه فقال: إنك لن تقدر على تلي حتى تقول إذا رميتي بسم الله رب الغلام، ففعل، فقال الناس: آمنا برب الغلام، فخذ لم الملك الأخاديد في السكك وأضرهم فيها النيران ليرجعوا إلى دينه. وفيه قصة الصبي الذي قال لأمه: اصبري فإنك على الحق، صرح برفع القصة بطولها حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب. ومن طريقه أخرجه مسلم والنسائي وأحمد. ووقفها معمر عن ثابت، ومن طريقه أخرجه الترمذي، وعنه في آخره: يقول الله تعالى: ﴿تَلَّ أَصْحَابُ الْأَعْدُوْدِ إِلَى الْغَزِيْرِ الْحَمِيدِ﴾ [الأبروج: ٨].

قوله: (لحقوا عذبوا) وصله الفريابي من طريقه، وهذا أحد معاني الفتنة، ومثله

﴿يرم هم على النار يفتنون﴾ [الفرايت: ١٣] أي يذبون.

قوله: ﴿وقال ابن عباس: الودود الحبيب، المحيد الكريم﴾ ثبت هذا للنسفي وحده، ويأتي في التوحيد. وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿الغفور الودود﴾ [البروج: ١٤] قال: الودود الحبيب. وفي قوله: ﴿ذو العرش المجيد﴾ [البروج: ١٥] يقول: الكريم.

٨٦ - سورة الطارق

هُوَ النَّجْمُ: وَمَا أَتَاكَ لَيْلًا فَهُوَ طَارِقٌ. ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [٣]: الْمُنْجِي.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الثَّاقِبُ﴾ الَّذِي يَتَوَجَّعُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ذَاتُ الرَّجْعِ﴾ [١١]: سَحَابٌ يَرْجِعُ بِالْمَطَرِ. ﴿ذَاتُ الصَّدْعِ﴾ [١٢]: الْأَرْضُ تَصْدَعُ بِالْثِيَابِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَقَوْلُ فَصَلْ﴾ [١٣]: لَحَقْتُ. ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [٤]: إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

قوله: (سورة الطارق) هو النجم وما أتاك ليلاً فهو طارق) ثم نسه. فقال: (النجم الثاقب المنجي، يقال: أثقب نارك للموقد) ثبت هذا للنسفي وأبي نعيم وسيأتي للباقيين في كتاب الاعتصام. وهو كلام الفراء قال في قوله تعالى: ﴿والسماء والطارق﴾ الخ. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الثاقب المنجي. وأخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله.

قوله: (وقال مجاهد: الثاقب الذي يوهج) ثبت هذا لأبي نعيم عن الجرجاني، ووصله الفريابي والطبري من طريق مجاهد بهذا. وأخرج الطبري من طريق السدي قال: هو النجم الذي يرمي به، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد قال: النجم الثاقب الثريا.

قوله: (ذات الرجوع سحاب يرجع بالمطر، وذات الصدع الأرض تصدع بالثياب) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ: ﴿والسماء ذات الرجوع﴾ [الطارق: ١١] قال: يعني ذات السحاب تظم ثم ترجع بالمطر، وفي قوله: ﴿والأرض ذات الصدع﴾ [الطارق: ١٢] ذات الثياب. وللحاكم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله: ﴿ذات الرجوع﴾ المطر بعد المطر. وإسناده صحيح.

قوله: (وقال ابن عباس: لقول فصل الحق) وقع هذا للنسفي، وسيأتي في التوحيد بزيادة.

قوله: (لما عليها حافظ: إلا عليها حافظ) وصله ابن أبي حاتم من طريق يزيد التحوي عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده صحيح، لكن أنكره أبو عبيدة وقال: لم نسمع لقول «لما» بمعنى «إلا» شاعداً في كلام العرب. وقرئت لما بالتخفيف والتشديد: فقرأها ابن عامر وعاصم وحزمه بالتشديد، وأخرج أبو عبيدة عن ابن سيرين أنه أنكر التشديد على من قرأ بها.

(تيسيه) لم يورد في الطارق حديثاً مرفوعاً، وقد وقع حديث جابر في قصة معاذ «فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أفتان يا معاذ؟ يكفيك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها» الحديث أخرجه النسائي هكذا، ووصله في الصحيحين.

٨٧ - سورة: ﴿الْأَعْلَى﴾

﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [٣]: قَدَّرَ لِلْإِنْسَانِ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَهَذَى الْأَنْعَامَ لِمَرَاتِبِهَا.

٤٩٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَتَادَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ عَنِ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ عَلَيْنَا مِنْ أَسْخَابِ النَّبِيِّ ﷺ مُصْطَبُ بْنُ عُصْبٍ وَأَبْنُ أُمِّ مَكْحُومٍ، فَجَعَلَا يُقَرِّئَانَا الْقُرْآنَ، ثُمَّ جَاءَ عُمَارٌ وَبِلَالٌ وَسَعْدٌ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عِشْرِينَ، ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَمَا زِلْنَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ قَرَحُوا

بِخِيٍّ فَرَحَهُمْ بِهِ، حَتَّى رَأَيْتُ الْوَلَدَةَ وَالصَّبِيَّانَ يَقُولُونَ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَاءَ، فَمَا جَاءَ حَتَّى قَرَأْتُ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾. فِي سُورَةِ مِثْلِهَا.

قوله: (سورة سبِّح اسم ربك الأعلى) ويقال لها سورة الأعلى، وأخرج سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير «سمعت ابن عمر سبحان ربي الأعلى الذي خلق فسوى» وهي قراءة أبي بن كعب.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾: قَدَّرَ لِلْإِنْسَانِ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَهَذَى الْأَنْعَامَ لِمَرَاتِبِهَا) ثبت هذا للنسفي، وقد وصله الطبري من طريق مجاهد.

قوله: (وقال ابن عباس: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: عَذَابٌ أَلِيمٌ) ثبت أيضاً للنسفي وحده ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه. ثم ذكر المصنف حديث البراء في أول من قدم المدينة من المهاجرين، وقد تقدم شرحه في أوائل الهجرة، ووقع في آخر هذا الحديث هنا «يقولون هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم» وحذف صلى الله عليه وسلم من رواية أبي ذر، قال: لأن الصلاة عليه إنما شرعت في السنة الخامسة، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ [الأحزاب: ٥٦] لأنها من جملة سورة الأحزاب، وكان نزولها في تلك السنة على الصحيح، لكن لا مانع أن تقدم الآية المذكورة على معظم السورة. ثم من أين له أن لفظ صلى الله عليه وسلم من صلب الرواية من لفظ الصحابي، وما المانع أن يكون ذلك صدر من دونه؟ وقد صرحوا بأنه يتنبأ أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يترضى عن الصحابي ولو لم يرد ذلك في الرواية.

٨٨ - سورة: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾

﴿الْغَاشِيَةِ﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿عَامِلَةٌ نَاصِيَةٌ﴾ [٣]: النَّصَارَى.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿عَيْنَ آيَةٍ﴾ [٥]: بَلَغَ إِنَّا مَا وَحَّانَ شَرِّهَا. ﴿حَمِيمٌ آتٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]: بَلَغَ إِنَّا. ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاحِيَةً﴾ [١١]: شُعْمًا. وَيُقَالُ: الضَّرِيعُ: تَبَتْ يُقَالُ لَهُ الشَّرِيقُ، يُسَمُّوهُ أَهْلَ الْحِجَازِ الضَّرِيعَ إِذَا بَسَّ، وَهُوَ سُمٌّ. ﴿يُمَسِّطُ﴾ [٢٢]: يُمَسِّطُ، وَيُقَرَّرُ بِالضَّادِ وَالسَّيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَنَابُهٌ﴾ [٢٥]: مُرْجِعُهُمْ.

قوله: (سورة هل أتاك - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر، وسقطت البسلة للباقيين، ويقال لها أيضاً سورة الغاشية. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال الغاشية من أسماء يوم القيامة.

قوله: (وقال ابن عباس: عاملة ناصية النصارى) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق شبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس وزاد: اليهود، وذكر التلميذ من رواية أبي الفصح عن ابن عباس قال: الرهبان.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿عَيْنَ آيَةٍ﴾: بَلَغَ إِنَّا مَا وَحَّانَ شَرِّهَا. ﴿حَمِيمٌ آتٍ﴾: بَلَغَ إِنَّا) وصله الفريابي من طريق مجاهد مرفقاً في مواضعه.

قوله: (لا تسمع فيها لاهية: شعماً) وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: لا تسمع فيها بطلاً ولا مائماً؛ وهذا على قراءة الجمهور بفتح تسمع بثناة فوقية، وقرأها الجحدري بتحتانية كذلك، وأما أبو عمرو وابن كثير فغضاً التحتانية، وضم نافع أيضاً لكن بغير قافية.

قوله: (ويقال: الضريع نبت يقال له الشريق، تسمية أهل الحجاز الضريع إذا يس، وهو سم) هو كلام الفراء مقلد، والشريق بكسر المعجمة بعدها موحدة، قال الخليل بن أحمد: هو نبت أخضر متن الربيع يرمي به البحر. وأخرج الطبري من طريق عكرمة ومجاهد قال: الضريع الشريق. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الضريع شجر من نار. ومن طريق سعيد بن جبير قال: الحجارة. وقال ابن التين: كان الضريع مشتقاً من الضارح وهو اللليل، وقيل هو السلا بضم المهملة وتشديد اللام وهو شوك النخل.

قوله: (يمسيط بمسطل) قال أبو عبيدة في قوله: ﴿لست عليهم بمسيطر﴾

﴿الغاشية: ٢٢﴾: بمسقط، قال: ولم نجد مثله إلا بمسطر أي بالمرحلة، قال: لم نجد لها ثالثاً. كنا قال، وقد تقدمت في تفسير سورة المائدة زيادات عليها. قال ابن التين: أصله السطر، والمعنى أنه لا يتجاوز ما هو فيه. قال: وإنما كان ذلك وهو بمكة قبل أن يهاجر ويؤذن له في القتال.

قوله: ﴿ويقرأ بالصاد والسين﴾ قلت: قراءة الجمهور بالصاد، وفي رواية عن ابن كثير بالسين وهي قراءة هشام.

قوله: ﴿وقال ابن عباس: ليأبهم مرجعهم﴾ وصله ابن المنذر من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وذكره ابن أبي حاتم عن عطاء، ولم يجاوز به.

﴿تسبيح﴾: لم يذكر فيها حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيها حديث جابر رفعه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، الحديث، وفي آخره: «وحسابهم على الله». ثم قرأ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لِّسْتَعْلِمَهُمْ بِسُيُورِ﴾ ﴿الغاشية: ٢٢﴾ إلى آخر السورة، أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم، وإسناده صحيح.

٨٩ - سورة: ﴿الفجر﴾

﴿وَالْفَجْرِ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ ﴿إِرمَ ذَاتَ الْعِمَادِ﴾ [٧]: بَنِي الْقَيْعَةِ، وَالْعِمَادُ أَهْلُ عَمُودٍ لَا يَتِيمُونَ. ﴿سَوَّطَ عَذَابٍ﴾ [١٣]: الَّذِي غُلِّبُوا بِهِ. ﴿أَكَلًا لَمَّا﴾ [١٩]: السَّفَافَةُ. ﴿وَجَمًّا﴾ [٢٠]: الْكَبِيرُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فَهُوَ شَفَعٌ: السَّمَاءُ شَفَعٌ، وَالْوَتَرُ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وَقَالَ غُرَيْرٌ: ﴿سَوَّطَ عَذَابٍ﴾ [١٣]: كَلِمَةٌ تَقُولُهَا الْعَرَبُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْعَذَابِ يَدْخُلُ فِيهِ السَّوْطُ. ﴿بِالْمُرْسَادِ﴾ [١٤]: إِلَيْهِ الْمَصِيرُ. ﴿تَحَاضُّونَ﴾ [١٨]: يُحَافِظُونَ، وَ﴿تَحْضُونَ﴾ تَأْمُرُونَ بِأَطْعَامِهِ. ﴿الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [٢٧]: الْمُصَلِّةُ بِالْقَوَابِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَبْضَهَا أَطْمَأَنَّتْ إِلَى اللَّهِ وَاطْمَأَنَّ اللَّهُ إِلَيْهَا، وَرَضِيَتْ عَنِ اللَّهِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَأَمَرَ بِقَبْضِ رُوحِهَا، وَأَدْخَلَهَا اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَجَنَّتْهُ مِنْ عَذَابِهِ الصَّالِحِينَ.

قَالَ غُرَيْرٌ: ﴿جَبَلًا﴾ [٩]: نَقَبُوا، مِنْ جِبَبِ الْقَيْمِصِ: قَطِيعٌ لَهُ جَنِبٌ، يَجُوبُ الْفَلَاةَ يَطْفُلُهَا. ﴿لَمَّا﴾ [١٩]: لَمَعَتْ أَجْمَعُ: أَتَتْ عَلَى آخِرِهِ.

قوله: ﴿سورة الفجر﴾ - وقال مجاهد: إرم ذات العماد يعني القليلة، والعماد أهل عمود لا يتيمون وصله القرطبي من طريق مجاهد بلفظ إرم القليلة، وذات العماد أهل عمود لا يتيمون. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: إرم قبيلة من عاد قال: والعماد كانوا أهل عمود أي خيام انتهى. وإرم هو ابن سام بن نوح، وعاد ابن عوص بن إرم. وقيل إرم اسم للنبية، وقيل أيضاً إن المراد بالعماد شدة ألبانهم وإفراط طولهم. وقد أخرج ابن مردويه من طريق المقدم بن معد بذكره قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿ذات العماد﴾ [الفجر: ٧] قال: «كان الرجل يأتي الصخرة فيحملها على كاهله فيلقها على أي حي أراد فيهلكهم». وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السلمي قال: إرم اسم أبيهم. ومن طريق مجاهد قال: إرم أمه. ومن طريق قتادة قال: كنا نتحدث أن إرم قبيلة ومن طريق عكرمة قال: إرم هي دمشق ومن طريق عطاء الخراساني قال: إرم الأرض ومن طريق الضحاك قال: إرم الملائك يقال إرم بنو فلان أي هلكوا ومن طريق شهر بن حوشب نحوه، وهذا على قراءة شاذة قرئت «بماد إرم» فينحتين والراء ثقيلة على أنه فعل ماضٍ، وه ذلت «فتنح التاء على المقولية أي أهلك الله ذات العماد» وهو تركيب وأصح هذه الأقوال الأول أن إرم اسم القبيلة وهم إرم بن سام بن نوح، وعاد هم بنو عاد بن عوص بن إرم، وميزت عاد بالإضافة لإرم من عاد الأخيرة، وقد تقدم في تفسير الأحقاف أن عاداً قيثان، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وأنه أهلك عاداً الأولى﴾. وأما قوله: ﴿ذات الضحاك قال: «ذات العماد﴾ [الفجر: ٧] القوة ومن طريق ثور بن زيد قال: قرأت كتاباً قديماً «أنا شلد بن عاد أنا الذي رفعت ذات العماد

أنا الذي شدت بلرامي بطن واد» وأخرج ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه عن عبد الله بن قلابة قصة سطوة جداً أنه خرج في طلب إيل له، وأنه وقع في صحارى عدن، وأنه وقع على مدينة في تلك القلوات فذكر عجائب ما رأى فيها، وأن معاوية لما بلغه خبره أحضره إلى دمشق وسأل كعباً عن ذلك فأخبره بقصة المدينة ومن بناها وكيفية ذلك مطولاً جداً، وفيها ألفاظ منكثرة، ورواه عبد الله بن قلابة لا يعرف، وفي إسناده عبد الله بن هبة.

قوله: ﴿سوط عذاب الذي علوا به﴾ وصله القرطبي من طريق مجاهد بلفظ ما علوا به. لابن أبي حاتم من طريق قتادة: كل شيء عذب الله به فهو سوط عذاب، وسيأتي له تفسير آخر.

قوله: ﴿أَكَلًا لَمَّا السَّفَافَةُ﴾ وجملاً الكثير وصله القرطبي من طريق مجاهد بلفظ: السَّفَافَةُ كل شيء. ويجوز لئلا حياً جأ قال الكثير وسيأتي بسط الكلام على السف في شرح حديث أم زرع في النكاح.

قوله: ﴿وقال مجاهد: كل شيء خلقه لهو شفع، السماء شفع، والوتر الله﴾ تقدم في بدء الخلق باتم من هذا. وقد أخرج الترمذي من حديث عمران بن حصين: «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الشفع والوتر فقال: هي الصلاة، بعضها شفع، وبعضها وتر» ورواه قتات إلا أن فيه رأياً مبهماً، وقد أخرجه الحاكم من هذا الوجه فقط من روايته المبهم فاغترّ فصحه. وأخرج النسائي من حديث جابر رفعه قال: «المشرع عشر الأضحية، والشفع يوم الأضحية، والوتر يوم عرفة» وللحاكم من حديث ابن عباس قال: الفجر فجر النهار، وليال عشر الأضحية. ولسعيد بن منصور من حديث ابن الزبير أنه كان يقول: الشفع قوله تعالى ﴿فمن تعجل في يومين﴾ [البقرة: ٢٣] والوتر اليوم الثالث.

﴿تسبيح﴾: قرأ الجمهور الوتر بفتح الواو، وقرأها الكوفيون سوى حاصم بكسر الواو واختارها أبو عبيد.

قوله: ﴿وقال غيره سوط عذاب كلمة قولها العرب لكل نوع من العذاب يدخل فيه السوط﴾ هو كلام الفراء، وزاد في آخره: جرى به الكلام، لأن السوط أصل ما كانوا يعذبون به، فجري لكل عذاب إذ كان عتدم هو الغاية.

قوله: ﴿بالمُرْسَاد: إليه المصير﴾ هو قول الفراء أيضاً، والمُرْسَاد مفعول من المرصد وهو مكان الرصد وقرأ ابن عطية بما يقتضيه ظاهر اللفظ: فجوز أن يكون المرصاد بمعنى الفاعل أي الراصد، لكن أتى به بصيغة المبالغة، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه الباء في صيغ الكلام، وإن سمع ذلك نادراً في الشعر، وتأويله على ما يليق بجلال الله واضح فلا حاجة للتكلف. وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال: مرصاد أعمال بني آدم.

قوله: ﴿تَحَاضُّونَ مُحَافِظُونَ، وَتَحْضُونَ تَأْمُرُونَ بِأَطْعَامِهِ﴾ قال الفراء: قرأ الأعمش وعاصم بالألف وبمئة مفتوحة أوله، ومثله لأهل المدينة لكن بغير الف. وبعضهم فيحاضون «يتحانية أوله، والكل صواب. كانوا يحاضون يحافظون، ويحضون يأمرؤن بإطعمته انتهى. وأصل محاضون تحاضون فحذفت إحدى التامين، والمعنى لا يحض بعضهم بعضاً. وقرأ أبو عمرو بالتحتانية في يكرمون ويحضون وما بعدهما، ومثله قراءة الأعمش قرأ يحيى بن وثاب والأخوان وأبو جعفر المدني، وهؤلاء كلهم بالمئة وفيها وفي يكرمون فقط، ووافقهم على المئاة فيها ابن كثير ونافع وشيبة، لكن بغير الف في يحضون.

قوله: ﴿المطمئنة المصلية بالقواب﴾ قال الفراء: ﴿يا أيها النفس المطمئنة﴾ [الفجر: ٢٧] بالإيمان، المصلدة بالقواب والبعث. وأخرج ابن مردويه من طريق ابن عباس قال: المطمئنة للمؤمن.

قوله: ﴿وقال الحسن: يا أيها النفس المطمئنة﴾ إذا أراد الله قبضها أطمأنت إلى الله واطمأن الله إليه، ورضيت عن الله ورضي الله عنه فأمر بقبض روحها وأدخله الله الجنة وجعله من عباده الصالحين) وقع في رواية الكشميهني فاطمأن الله إليها ورضي الله عنها وأدخلها الله الجنة «بالتثنية في المراضع الثلاثة، وهو أوجه. وللآخر وجه وهو عود الصمير على الشخص، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال: إن الله تعالى إذا أراد قبض روح عبده المؤمن وأطمأنت النفس إلى الله واطمأن الله إليها ورضيت عن الله ورضي عنها، أمر بقبضها فأدخلها الجنة وجعلها من

عباده الصالحين. أخرجه مرفوعاً، وإسناد الاطمتان إلى الله من جواز لمشاكلة، والمراد به لازمه من إيصال الخير ونحو ذلك. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال: المظنة إلى ما قال الله والمصدمة بما قال الله تعالى.

قوله: ﴿وقال غيره﴾ جابوا ﴿بقول﴾، من جيب القميص قطع له جيب، يجوب القفلة أي يقطعها. ثبت هذا لعير أبي ذر. وقال أبو عبيدة في قوله ﴿جابوا﴾ ﴿البلاذ: تقبوا، ويجوب البلاد يدخل فيها ويقطعها. وقال الفراء﴾ جابوا الصخر ﴿[الفسر: ٩] فرقه فالتقوا بيوتاً. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة﴾ جابوا الصخر ﴿[الفسر: ٩] تقبوا الصخر.

قوله: ﴿لأن﴾ لمحه أجمع أثبت على آخره ﴿سقط هذا لامي ذر وهو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد:﴾ حياً جاً ﴿[الفسر: ٢٠] كثيراً شديداً.

(تنبه): لم يذكر في الفجر حديثاً مرفوعاً، ودخل فيه حديث ابن مسعود وضعه في قوله تعالى: ﴿وجيء يومئذ بجهنم﴾ قال: ﴿يأتي بجهنم يومئذها سبعون ألف زمام مع كل زمام سبعون ألف ملك يبرونها.﴾ أخرجه مسلم والترمذي.

قوله: ﴿مؤصلة مطقة﴾ هو قول أبي عبيدة، وقد تقدم في صفة النار من يده الخلق، ويأتي في حديث آخر في تفسير الهزمة.

(تنبيه): لم يذكر في سورة البلد حديثاً مرفوعاً ودخل فيها حديث البراء قال: «جاء أعرابي فقال: يا رسول الله علمني عملاً يدخلني الجنة، قال: لئن كنت أتصرت الخطيئة لقد عرضت المسألة، اعنت النسيئة أو فك الرقية. قال: أو ليستا بواحدة؟ قال: لا، إن عنت النسيئة أن تنفرد بمتعتها، وفك الرقية أن تمين في عتقها» أخرجه أحمد وابن مردويه من طريق عبد الرحمن بن عروسة عنه وصححه ابن حبان.

٩١ - سورة: ﴿الشمس﴾

﴿الشمس﴾ و﴿ضحاه﴾

وقال مجاهد: ضحوا: ضوؤها. ﴿إذا تلاها﴾ [٢]. و﴿ضحاه﴾ [٦]: دحاه. ﴿ضهاها﴾ [١٠]: أغواها. ﴿فاهمها﴾ [٨]: غرقها الشقاء والسعادة. ﴿يعفوها﴾ [١١]: يمتاعها. ﴿ولا يخاف غفها﴾ [١٥]: غشى أحد.

٩٩٤٢ - حدثنا موسى بن إسحاق، حدثنا وهيب: حدثنا هشام، عن أبيه: أنه أخبره عبد الله بن زلفة: أنه سمع النبي ﷺ يخطب، وذكر الناقة والذئبة غرق، فقال رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا بُعِثَ أَشْقَاهَا﴾: أُنْبِثَ لَهَا رَجُلٌ غَرِيزٌ غَرَمٌ، مَتِيعٌ لِي رَغِيظٍ، يَطْلُ أَبِي زُفْعَةَ. وَذَكَرَ السَّاءَ فَقَالَ: وَيُعِيدُ أَحَدَكُمْ فَيَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَةَ الْعَبْدِ، فَلَمَلَهُ بِعَاقِبَتِهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ. ثُمَّ وَعْظَهُمْ فِي حُكْمِهِمْ مِنَ الضَّرْطَةِ، وَقَالَ: «لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَقُولُ؟»

وقال أبو معاوية: حدثنا هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن زلفة: قال النبي ﷺ: ﴿يَطْلُ أَبِي زُفْعَةَ عَمَّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْوَرَاءِ﴾. [راجع: ٣٣٧٧. أخرجه مسلم: ٢٨٥٥].

قوله: (سورة الشمس وضحاها - بسم الله الرحمن الرحيم) ثبتت البسمة لأبي ذر.

قوله: (وقال مجاهد: ضحاهها ضوؤها. إذا تلاها بها. وضحاهها دحاه. وضحاهها أغواها) ثبت هذا كله للسنن وحده، وقد تقدم لهم في يده الخلق مرفوعاً إلا قوله: ﴿ضحاهها﴾ فأخرجه الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا، وقد أخرج الحاكم من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس جميع ذلك.

قوله: (فاهمها غرقها الشقاء والسعادة) ثبت هذا للسنن وحده، وقد أخرجه الطبري من طريق مجاهد.

قوله: (ولا يخاف عفاها: عفى أحد) وصله الطبري من طريق مجاهد في قوله: ﴿ولا يخاف عفاها﴾: الله لا يخاف عفى أحد، وهو مضبوط بفتح الألف والمهملة، وفي بعض النسخ يسكون الحاء للمجعة بدلها ذال معجمة، قال الفراء: قرأ أهل البصرة

عباده الصالحين. أخرجه مرفوعاً، وإسناد الاطمتان إلى الله من جواز لمشاكلة، والمراد به لازمه من إيصال الخير ونحو ذلك. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال: المظنة إلى ما قال الله والمصدمة بما قال الله تعالى.

قوله: ﴿وقال غيره﴾ جابوا ﴿بقول﴾، من جيب القميص قطع له جيب، يجوب القفلة أي يقطعها. ثبت هذا لعير أبي ذر. وقال أبو عبيدة في قوله ﴿جابوا﴾ ﴿البلاذ: تقبوا، ويجوب البلاد يدخل فيها ويقطعها. وقال الفراء﴾ جابوا الصخر ﴿[الفسر: ٩] فرقه فالتقوا بيوتاً. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة﴾ جابوا الصخر ﴿[الفسر: ٩] تقبوا الصخر.

قوله: ﴿لأن﴾ لمحه أجمع أثبت على آخره ﴿سقط هذا لامي ذر وهو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد:﴾ حياً جاً ﴿[الفسر: ٢٠] كثيراً شديداً.

(تنبه): لم يذكر في الفجر حديثاً مرفوعاً، ودخل فيه حديث ابن مسعود وضعه في قوله تعالى: ﴿وجيء يومئذ بجهنم﴾ قال: ﴿يأتي بجهنم يومئذها سبعون ألف زمام مع كل زمام سبعون ألف ملك يبرونها.﴾ أخرجه مسلم والترمذي.

٩٠ - سورة: ﴿البقرة﴾

﴿الأنعام﴾

وقال مجاهد: ﴿وَأَنْتَ حَلْ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [٢]: بِمَكَّةَ، تَسْمَعُ عَلَيْكَ مَا عَلَى النَّاسِ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ. ﴿وَوَكَّلْ﴾ آدَمَ ﴿وَنَا وَلَدَ﴾ [٣]. ﴿فِي كَبَلٍ﴾ [٤]: فِي شِدَّةٍ. ﴿بَسْأَ﴾ [٦]: كَثِيرًا. ﴿وَالْتَجَلَّتْ﴾ [١٠]: الْخُضْرُ وَالشُّرُ. ﴿مَسْنُونَةٍ﴾ [١٤]: مَخَافَةٍ. ﴿مُتَرَبِّةٍ﴾ [١٦]: السَّالِقَةُ فِي الرِّقَابِ، يُقَالُ: ﴿فَلَا أَتَقَنَّمُ الْعَقَبَةَ﴾ [١١]: قَلَمٌ يَتَقَنَّمُ الْعَقَبَةَ فِي الدَّيَا، ثُمَّ لَسَرُ الْعَقَبَةِ فَقَالَ: ﴿وَمَا أَشْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ لَكَ رِقَبَةٌ أَوْ إِبْطَامٌ فِي يَوْمٍ مَسْنُونٍ﴾ [١٢-١٤].

قوله: (سورة لا أنعم) ويقال لها أيضاً سورة البلد، واتفقوا على أن المراد بالبلد مكة شرفها الله تعالى.

قوله: (وقال مجاهد: ﴿وَأَنْتَ حَلْ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ مكة، ليس عليك ما على الناس فيه من الإثم) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه: يقول: لا تؤاخذ بما عملت فيه وليس عليك فيه ما على الناس. وقد أخرجه الحاكم من طريق منصور عن مجاهد فزاد فيه عن ابن عباس بلفظه: أحل الله له أن يصنع فيه ما شاء. ولاين مردويه من طريق مكرمة عن ابن عباس: يمل لك أن تقتال فيه. وعلى هذا فالصيغة للوقت الحاضر والمراد الآتي لتحقق وقوعه، لأن السورة مكية والفتح بعد الهجرة بثمان سنين.

قوله: (ووالد آدم وما ولد) وصله الطبري من طريق مجاهد بهذا، وقد أخرجه الحاكم من طريق مجاهد أيضاً وزاد فيه: عن ابن عباس.

قوله: (في كبد في شدة عقال) ثبت هذا للسنن وحده، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق مجاهد بلفظه: حلت له كرهاً ورضعته كرهاً، ومعيشة في نكد وهو يكابد ذلك. وأخرجه الحاكم من طريق سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله وزاد: في ولادته وتبت أسنانه وسروره وختانه ومعيشته.

قوله: (بلها كثيراً) وصله الطبري بهذا، وهي بتخفيف الموحدة، وشدها أبو جعفر وحده. وقد تقدم تفسيرها في تفسير سورة الجن. والتجلىين الخير والشر، وصله الطبري من طريق مجاهد بلفظه سبل الخير وسبل الشر، يقول: عرفنا. وأخرج الطبري بإسناد حسن عن ابن مسعود قال: التجلىين سبل الخير والشر، وصححه الحاكم، وله شاهد عند ابن مردويه من حديث أبي هريرة، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم «إنما هو التجدان، فما جعل عبد الشر أحب إليكم من عبد الخير».

قوله: (مسبغة جماعة) وصله الطبري من مجاهد بلفظه جوع، ومن وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس قال: ذي جماعة. وأخرجه ابن أبي حاتم كذلك. ومن طريق قتادة قال: يوم يشتبه فيه الطعام

قوله: (مربة السائق في الزايب) وصله الطبري من مجاهد بلفظه الطرور في

وَقَرَأَ عِيسَىٰ بْنُ مَرْيَمَ: ﴿تَتَلَوَّى﴾.

قوله: (سورة النمل إذا يفتى - بسم الله الرحمن الرحيم) ثبتت البسملة لأبي ذر.

قوله: (وقال ابن عباس: وكلب بالحنسي بالخلف) وصله ابن أبي حاتم من طريق حسين عن عكرمة عنه وإسناده صحيح.

قوله: (وقال مجاهد: تردى مات. وتلظى توهج) وصله القرطبي من طريق مجاهد في قوله: ﴿إِذَا تَرَدَّى﴾: [الليل: ١١] إذا مات، وفي قوله: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾: [الليل: ١٤] توهج.

قوله: (وقرأ عيسى بن عمر تلتلظى) وصله سعيد بن منصور عن ابن عيينة وداود الطمار كلاهما عن عمرو بن دينار عن عبيد بن حمير أنه قرأ «ناراً تلتلظى» وقال الفراء: حدثنا ابن عيينة عن عمرو قال «فأتى عبيد بن حمير وكعبة عن المغرب، فسمعت يقرأ فاترككم ناراً تلتلظى» وهذا إسناد صحيح، ولكن رواه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عيينة بهذا السند قاله أعلم، وهي قراءة زيد بن علي وطلحة بن مصرف أيضاً، وقد قيل: إن عبيد بن حمير قرأها بالإدغام في الرسل لا في الابتداء، وهي قراءة البري من طريق ابن كثير.

١ - باب ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [٢]

٤٩٤٣ - حَدَّثَنَا قَيْسَةُ بْنُ عُبَيْدَةَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَةَ قَالَ: دَخَلْتُ فِي قَرْيَةٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِ، فَسَمِعْتُ بَنَاتِ الْوُزْدَاءِ قَالَتَا: فَقَالَ: الْيَوْمَ مَنْ يَفْرَأُ؟ فَقُلْنَا نَعَمْ، قَالَ: فَأَيُّكُمْ أَفْرَأُ؟ فَأَخَذُوا إِلَيَّ، فَقَالَ: افْرَأْ، فَقَرَأْتُ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى. وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى. وَالذِّكْرِ وَالْأُنثَى﴾. قَالَ: أَنْتَ سَيِّئَةٌ مِنْ فِي صَاحِبِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا سَيِّئَةٌ مِنْ فِي نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. وَهَذِلَاءُ يَأْتُونَ عَلَيْنَا. [راجع: ٣٢٨٧. أخرجه مسلم: ٨٢٤].

قوله: (باب والنهار إذا تجلّى) ذكر فيه الحديث الأتي في الباب الذي بعده، وسقط الترجمة لأبي ذر والسفي.

٢ - باب ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [٣]

٤٩٤٤ - حَدَّثَنَا غَمْرٌ بْنُ حُطَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَدِمَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى أَبِي الْوُزْدَاءِ، فَطَلَبْتُهُمْ فَرَجَعْتُهُمْ فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَفْرَأُ عَلَى قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: كُلُّنَا، قَالَ: فَأَيُّكُمْ أَحْضَرُ؟ فَأَخَذُوا إِلَيَّ عُلْفَةَ، قَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَهُ يَفْرَأُ؟ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾. قَالَ عُلْفَةُ: ﴿وَالذِّكْرِ وَالْأُنثَى﴾. قَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ هَكَذَا، وَهَذِلَاءُ يُرِيدُونِي عَلَى أَنْ أَقْرَأَ: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾. وَاللَّهُ لَا يَأْتِيَهُمْ. [راجع: ٣٢٨٧].

قوله: (باب وما خلق الذكر والأنثى. حدثنا عمر بن حفص. هو ابن حفص بن غياث، ووقع لأبي ذر حدثنا عمر بن حفص).

قوله: (قدم أصحاب عبد الله) أي ابن مسعود (على أبي الوزداء، فطلبهم فوجدتهم فقال: أيكم يقرأ على قراءة عبد الله؟ قالوا: كلنا. قال: فأأيكم أحضر؟ وأخذوا إلى علفمة) هذا صورته الإرسال، لأن إبراهيم ما حضر القصص، وقد وقع في رواية سفيان عن الأعمش في الباب الذي قبله «عن إبراهيم عن علفمة» تبين أن الإرسال في هذا الحديث. ووقع في رواية الباب عند أبي نعيم أيضاً ما يقتضي أن إبراهيم سمع من علفمة. وقوله في آخره: (وهؤلاء يريدوني على أن أقرأ وما خلق الذكر والأنثى. والله لا أتأبهم) ووقع في رواية داود بن أبي هند عن الشعبي عن علفمة في هذا الحديث «وأن هؤلاء يريدوني أن أزل عما قرأتني رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقولون لي: اقرأ وما خلق الذكر والأنثى، وإني والله لا أطيعهم» أخرجه مسلم وابن مردويه. وفي هذا بيان واضح أن قراءة ابن مسعود كانت كذلك، والذي وقع في غير هذه الطريق أن قرأ «والذي خلق الذكر والأنثى» كذا في كثير من كتب القراءات الشاذة،

والكوفة بالرواء وأهل المدينة بالقاه «فلا يخاف» قالوا صفة العاقر أي عقر ولم يخف عاقبة عقرها، أو المراد لا يخاف الله أن يرجع بعد إهلاكها، فالقاه على هذا أجود والضمر في عقابها للعلمة أو لشمود أو للنفس لتقدم ذكرهما، واللمعة الملاك العام.

قوله: (بطولها: معاصيها) وصله القرطبي من طريق مجاهد بلفظ «معصيتها» وهو الوجه. والطنوى يفتح الطاء والقصر الطغيان، ويحتل في الباء أن تكون للاستئانة وللشباب، أو المعنى كذبت بالذهب الناشئ عن طغيانها.

قوله: (هشام) هو ابن عروة بن الزبير.

قوله: (عبد الله بن زمة) أي ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى، صحابي مشهور، وأمه قرية أخت أم سلمة أم المؤمنين، وكان تحت زنب بنت أم سلمة. وقد تقدم في قصة شمود من أحاديث الأنبياء أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وأنه يشتمل على ثلاثة أحاديث.

قوله: (وذكر الخافق) أي ناقة صالح، والواو عاطفة على شيء محذوف تقديره: فخطب فذكر كذا وذكر الناقة.

قوله: (والذي عقر) كذا هنا بخلاف المقبول، وتقدم بلفظ «عقرها» أي الناقة. قوله: (إذا انبعث) تقدم في أحاديث الأنبياء بلفظ انتدب، تقول: ندبته إلى كذا فانتدب له أي أمرته فانتدب.

قوله: (عزير) أي قليل المثل.

قوله: (عوام) يهملتين أي صعب على من يرويه كثير الشهامة والشر.

قوله: (منيع) أي قوي ذو منعة أي يهبط بمحمونه من الضيم، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء بلفظ «ذو منعة» وتقدم بيان اسمه وسبب عقره الناقة.

قوله: (معل أبي زمة) يأتي في الحديث الذي بعده.

قوله: (وذكر النساء) أي وذكر في خطبته النساء استطراداً إلى ما يقع من أزواجهن.

قوله: (يعمد) بكسر الميم، وسيأتي شرحه في كتاب النكاح.

قوله: (ثم وعظهم في ضحكهم) في رواية الكشميهني «في ضحك» بالثنتين وقال: لم يضحك أحدكم مما يفعل؟ يأتي الكلام عليه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال أبو معاوية إبخ) وصله إسحاق بن راهويه في مسنده قال: أثبتنا أبو معاوية، فذكر الحديث بشماه وقال في آخره: «مثل أبي زمة عم الزبير بن العوام» كما علقه البخاري سواء. وقد أخرجه أحمد عن أبي معاوية لكن لم يقل في آخره «عم الزبير بن العوام».

قوله: (عم الزبير بن العوام) هو عم الزبير مجازاً لأنه الأسود بن المطلب بن أسد، والعوام ابن خويلد بن أسد، فنزل ابن العم منزلة الأخ فأطلق عليه عمّاً بهذا الاعتبار، كذا جزم الديلماني باسم أبي زمة هنا وهو للمعتد، قال القرطبي في «المفهم»: يشتمل أن المراد بأبي زمة الصحابي الذي بايع تحت الشجرة يعني وهو عبيد البلوي، قال: وجهه تشبيهه به إن كان كذلك أنه كان في حزة ومنعة في قومه كما كان ذلك الكافر، قال: ويحتمل أن يريد غيره عن يكتي أبا زمة من الكفار. قلت: وهذا الثاني هو للمعتد والغير المذكور هو الأسود، وهو جد عبد الله بن زمة وواي هذا الخبر، لقوله في نفس الخبر: «عم الزبير بن العوام» وليس بين البلوي وبين الزبير نسب. وقد أخرج الزبير بن بكير هذا الحديث في ترجمة الأسود بن المطلب من طريق عامر بن صالح عن هشام بن عروة وزاد: قال: فتحدث بها عروة وأبو عبيدة بن عبد الله بن زمة جالس، فكأنه وجد منها، فقال له عروة: يا ابن أخي، والله ما حدثني أبوك إلا وهو يفتخر بها، وكان الأسود أحد المستزين، ومات على كفره بمكة، وقتل ابنه زمة يوم بدر كافر أيضاً.

٩٢ - سورة: ﴿الليل﴾

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ [٩١]: بِالْخَلْفَى.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَرَدَّى﴾ [٩١]: مَاتَ. وَ﴿تَلْظَى﴾ [٩٤]: تَوَهَّجَ.

٥ - باب قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ [٨]

٩٤٤٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُيِّبَ مَقْعُدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعُدُهُ مِنَ النَّارِ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَعْلَمُ؟ قَالَ: لَا، اذْهَبُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَغْطَى وَآتَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾. [رواج: ١٣٦٢. أخرجه مسلم: ٢٦٤٧].

٦ - باب قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ [٩]

٩٤٤٨ - حَدَّثَنَا غُثَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَيْعِ الْقِرْدِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَفَعَّاهُ بِخُصْرَةٍ، فَكُنْ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِخُصْرِكِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، وَمَا مِنْ نَفْسٍ مَقْصُودَةٍ، إِلَّا كُيِّبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُيِّبَتْ شَيْئَةً أَوْ سَجْدَةً. قَالَ زَيْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَعْلَمُ عَلَى كَيْفَانَا وَنَدَغِ الْعَمَلِ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَمِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَسَيَمِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاءِ؟ قَالَ: أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَسَيُسْرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاءِ فَسَيُسْرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاءِ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَغْطَى وَآتَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾. [رواج: ١٣٦٢. أخرجه مسلم: ٢٦٤٧].

٧ - باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [١٠]

٩٤٤٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ يَحْدُثُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الْأَرْضَ، فَقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا وَقَدْ كُيِّبَ مَقْعُدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعُدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَعْلَمُ عَلَى كَيْفَانَا وَنَدَغِ الْعَمَلِ؟ قَالَ: اذْهَبُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خَلِيلٌ لَهُ، أَمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيُسْرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَسَيُسْرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاءِ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَغْطَى وَآتَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾. [رواج: ١٣٦٢. الظري في التوحيد، ج ٥٤. أخرجه مسلم: ٢٦٤٧].

٩٣ - سورة: (الضحى)

﴿وَالضُّحَى﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿إِذَا سَجَى﴾ [٣]. اسْوَى.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿سَجَى﴾ [٣]: أَظْلَمَ وَسَكَنَ. ﴿عَالِيًا﴾ [٨]: دُوَّ عِيَالٍ. قوله: (سورة والضحى) - بسم الله الرحمن الرحيم سقطت بالبسملة لتفسير أبي ذر.

قوله: (وقال مجاهد إذا سجي: اسوى) وصله الفريابي من طريق مجاهد بهذا. قوله: (وقال غيره: سجي أظلم وسكن) قال الفراء في قوله: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢٠] قال الضحى النهار كله، والليل إذا سجي إذا أظلم وركد في طوله، تقول عمر ساج وليل ساج إذا سكن. وروى الطبري من طريق قتادة في قوله: ﴿إِذَا سَجَى﴾ قال: إذا سكن بالخلق.

قوله: (عَالِيًا دُوَّ عِيَالٍ) هو قول أبي عبيدة، وقال الفراء: معناه فقيرًا، وقد وجدتهما

وهذه القراءة لم يذكرها عبيد إلا عن الحسن البصري، وأما ابن مسعود فهذا الإسناد المذكور في الصحيحين عنه من أصح الأسانيد يروي به الأحاديث.

قوله: (كيف سمعته) أي ابن مسعود (يقرا) والليل إذا يمشى؟ قال علقمة: والذكر والأنثى في رواية سفيان «فترات والليل إذا يمشى والنهار إذا تجلى» والذكر الأنثى «وهذا صريح في أن ابن مسعود كان يقرأها كذلك وفي رواية إسرائيل عن مشيرة في اللاتاب «والليل إذا يمشى والذكر والأنثى» بخلاف «والنهار إذا تجلى» كذا في رواية أبي ذر وأثبتها الباقون.

قوله: (وهؤلاء) أي أهل الشام (يريدوني) على أن أقرأ وما خلق الذكر والأنثى، والله لا أتاهاهم) هذا بين من الرواية التي قبلها حيث قال «وهؤلاء يابون علي» ثم هذه القراءة لم تتخل إلا من ذكر هنا، ومن عدلهم قروا «وما خلق الذكر والأنثى» وعليها استقر الأمر مرة قوة إسناد ذلك إلى أبي الدرداء ومن ذكر معه، وليس هذا بما نسخت تلاوته ولم يبلغ النسخ أبا الدرداء ومن ذكر معه. والمجيب من نقل الحفاظ من الكوفيين هذه القراءة عن علقمة وعن ابن مسعود وإليهما تنهى القراءة بالكوفة ثم لم يقرأ بها أحد منهم، وكذا أهل الشام حلوا القراءة عن أبي الدرداء ولم يقرأ أحد منهم بهذا، فهذا مما يقري أن التلاوة بها نسخت.

٣ - باب قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَغْطَى وَآتَى﴾ [٥]

٩٤٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْعِ الْقِرْدِ فِي جَنَازَةٍ، فَقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا وَقَدْ كُيِّبَ مَقْعُدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعُدُهُ مِنَ النَّارِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَعْلَمُ؟ قَالَ: اذْهَبُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَغْطَى وَآتَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾. [رواج: ١٣٦٢. أخرجه مسلم: ٢٦٤٧].

قوله: (باب قوله: فأما من أعطى وآتى) ذكر فيه حديث علي قال: «كأن مع النبي صلى الله عليه وسلم في بيع القرد في جنازة فقال: ما منكم من أحد إلا وكب مقعده من الجنة ومقعده من النار» الحديث ذكره في حصة تراجم أخرى لا يأتي في هذه السورة كلها من طريق الأعمش إلا الخاص، فمن طريق منصور، كلاما عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي؛ وصرح في الترجمة الأخير بسماع الأعمش له من سعد، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب القدر إن شاء الله تعالى.

باب قوله: ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ [٦]

٩٤٥٥م - حَدَّثَنَا سُدَّةٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: كُنَّا قُعُودًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَذَكَّرَ... الْحَدِيثُ.

قوله: (باب قوله: وصدق بالحسنى) سقطت هذه الترجمة لتغير أبي ذر والنسفي وسقط لفظ «باب» من التراجم كلها لتغير أبي ذر.

٤ - باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [٧]

٩٤٤٦ - حَدَّثَنَا بِشَرُّ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ، أَنَّهُ كَانَ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ عُرْداً يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُيِّبَ مَقْعُدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَعْلَمُ؟ قَالَ: اذْهَبُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ. ﴿فَأَمَّا مَنْ أَغْطَى وَآتَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾. [رواج: ١٣٦٢. أخرجه مسلم: ٢٦٤٧].

قَالَ شُعْبَةُ: وَخَدَّيْهِ يَوْمَ مَنْصُورٍ، فَلَمْ أَكْبُرْهُ مِنْ خَلِيلِي سُلَيْمَانَ. [رواج: ١٣٦٢. أخرجه مسلم: ٢٦٤٧].

في مصحف عبد الله « عدياً »، والمراد أنه أخاه بما أرضاه، لا بكرة للمال.

١- باب قوله: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾

٤٩٥٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَنْدَبَ بْنَ سَفْيَانَ رضي الله عنه قَالَ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَبَجَّعَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي لَأُجِوُ أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، لَمْ أَرَهُ قَرِيبًا مِثْلَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ. فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَالْحُشَى وَالْحُشَى إِنْهَا سَجَى. مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾. [راجع: ١١٢٤. أخرجه مسلم: ١٧٩٧].

قوله: (باب قوله ما ودَّعَكَ ربك وما قَلَى) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر، وذكر في سبب نزولها حديث جندب، وأن ذلك سبب شكواه صلى الله عليه وسلم، وقد تقدمت في صلاة الليل أن الشكوى المذكورة تم ترد بينها، وأن من فسرها بأصبعه التي دُميت لم يصح. ووجدت الآن في الطبراني بإسناد فيه من لا يعرف أن سبب نزولها وجود جرو كلب تحت سريره صلى الله عليه وسلم لم يشعر به فإطاعه عن جبريل للملك، ونصته إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة، لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب، بل شاذ، مردود بما في الصحيح والله أعلم. وورد لذلك سبب ثالث وهو ما أخرجه الطبراني من طريق العوفي عن ابن عباس قال: « لما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن أبداً عن جبريل أياماً، فغضب لذلك، فقالوا: ودعه ربه وقلاماً، فأنزل الله تعالى: ﴿ ما ودَّعَكَ ربك وما قَلَى ﴾ ».

ومن طريق إسماعيل مولى آل الزبير قال: « قرأ الوحي حتى شق ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وأحزنه فقال لقد خشيت أن يكون صاحبي قلاتي، فجاء جبريل بسورة والضحى ». وذكر سليمان التيمي في السيرة التي جمعها ورواها محمد بن عبيد الأعلى عن معتمر بن سليمان عن أبيه قال: « قرأ الوحي، فقلنا: لو كان من عند الله لتابع، ولكن الله قلات. فأنزل الله: والضحى وألم نشرح بكلامها » وكل هذه الروايات لا تثبت، والحق أن الفترة المذكورة في سبب نزول والضحى غير الفترة المذكورة في ابتداء الوحي، فإن تلك دامت أياماً وهذه لم تكن إلا ليلتين أو ثلاثاً، فاختلطتا على بعض الرواة، وتحير الأمر في ذلك ما يبيته. وقد أوضحت ذلك في التيسير والله الحمد. ووقع في سيرة ابن إسحاق في سبب نزول والضحى شيء آخر، فإنه ذكر أن المشركين لما سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذي القرنين والروح وغير ذلك ووعدهم بالجواب ولم يستثن، فأطاعه عليه جبريل التي عشرة ليلة أو أكثر، فضاق صدره وتكلم للمشركين فنتزل جبريل بسورة والضحى، وبجواب ما سألوه ويقول تعالى: ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا إن شاء الله ﴾ انتهى. وذكر سورة الضحى هنا بعيد، لكن يجوز أن يكون الزمان في القصتين متقارباً. فقم بعض الرواة إحدى القصتين إلى الأخرى، وكل منهما لم يكن في ابتداء البيت، وإنما كان بعد ذلك بمدة والله أعلم.

قوله: (صحبت جندب بن سفیان) هو البجلي.

قوله: (فبجَّعَتِ امرأة فقالت: يا محمد إني لأرجو أن يكون شيطانك تركك) هي أم جيل بنت حرب امرأة أبي لب، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب قيام الليل. وأخرجه الطبراني من طريق الفضل بن صالح عن الأسود بن قيس بلفظ « قالت امرأة من أهل » ومن وجه آخر عن الأسود بن قيس بلفظ « حتى قال المشركون » ولا خالفه لأنهم قد يطلقون لفظ الجمع ويكون القائل أو الفاعل واحداً، بمعنى أن الباقين وافقوا بما وقع من ذلك الواحد.

قوله: (قوله) بكسر الراء، يقال قربه بقره بفتح القاء متعدياً، ومنه « لا تقربوا الصلاة »، (اللسان: ٤٣) « وأما قرب بالضم فهو لازم. تقول قرب الشيء أي ضا. وقد يثبت هناك أنه وقع في رواية أخرى عند الحاكم « قالت خديجة » وأخرجه الطبراني أيضاً من طريق عبد الله بن شداد « قالت خديجة ولا أرى ربك » ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه « قالت خديجة لما ترى من جزعه » وهذان طريقان مرسلان وروايتاهما تها، فالذي يظهر أن كلا من أم جيل وخديجة قالت ذلك، لكن أم جيل عبرت لكونها كافرة بلفظ شيطانك، وخديجة عبرت لكونها مومنة بلفظ ربك أو صاحبك، وقالت أم جيل شمانية وخديجة ترجعاً.

٢- باب ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [٣]

نَقَرًا بِالْتَشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، مَا تَرَكَكَ رَبُّكَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا تَرَكَكَ وَمَا أَبْهَضَكَ.

٤٩٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَنْدَبَ بْنَ الْجَلْدِي: قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَرَى صَاحِبَكَ إِلَّا أَبْطَلَكَ، فَنَزَلَتْ: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾. [راجع: ١١٢٤. أخرجه مسلم: ١٧٩٧].

قوله: (باب قوله ما ودَّعَكَ ربك وما قَلَى) كذا ثبتت هذه الترجمة في رواية المستملي، وهو تكرر بالنسبة إليه لا بالنسبة للباقيين لأنهم لم يذكروها في الأولى.

قوله: (نَقَرًا بِالْتَشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مَا تَرَكَكَ رَبُّكَ) أما القراءة بالتشديد فهي قراءة الجمهور، وقرا بالتخفيف حرة وابنه هشام وابن أبي عمير، وقال أبو عبيدة « ما ودَّعَكَ » يعني بالتشديد من الترديع و« ما ودَّعَكَ » يعني بالتخفيف من ودعت انتهى، ويمكن تخرج كونهما بمعنى واحد على أن الترديع مبالغة في الودع لأن من ودَّعَكَ مفارقاً قد بالغ في تركك.

قوله: (وقال ابن عباس: ما تركك وما أبهضك) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا.

قوله في الرواية الأخيرة: (قالت امرأة: يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطلك) هذا السياق يصلح أن يكون خطاب خديجة، دون الخطاب الأول فإنه يصلح أن يكون خطاب حلة الحلب لتبشيرها بالشيطان والترك مخاطبتها بمحمد، بخلاف هذه قالت: صاحبك، وقالت: أبطأ، وقالت: يا رسول الله. وجوز الكرماني أن يكون من تصرف الرواة، وهو موجه لأن خرج الطريقتين واحد. وقوله: « أبطأ » أي صيرك بطيئاً في القراءة، لأن بطأ في الإجراء يستلزم بطء الآخر في القراءة، ووقع في رواية أحد عن محمد بن جعفر عن شعبه « إلا أبطأ منك ».

٩٤ - سورة: (الشرح)

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ وَزُورْكَ ﴾ [٢]: فِي الْخَايَةِ. ﴿ أَلْقَصَ ﴾ [٣]: أَثْقَلَ. ﴿ نَجَّعَ الْقَمَرُ يُسْرًا ﴾ [٤، ٥]: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّ: مَعَ ذَلِكَ الْقَمَرِ يُسْرًا آخَرُ. كَقَوْلِهِ: ﴿ هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْمُسْتَضِينَ ﴾ [نوبة: ٥٧]: وَكُنْ يَغْلِبُ غُصْرُ يُسْرَتَيْنِ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ فَانصَبْ ﴾ [٧]: فِي حَاجَتِكَ إِلَى رَبِّكَ.

وَيَذْكُرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [٩]: شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ.

قوله: (سورة ألم نشرح لك - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر، ولللباقين « ألم نشرح » حسب.

قوله: (وقال مجاهد: وزورك في الجاهلية) وصله الفرغاني من طريقه، و« في الجاهلية » متعلق بالوزر، أي الكائن في الجاهلية وليس متعلقاً بوضع.

قوله: (ألقى أثقن) قال عياض: كذا في جميع النسخ « أثقن » مثناة وقاف ونون، وهو وهم والصواب أثقل مثثلة وآخرها لام، وقال الأصملي: هذا وهم في رواية الفرغري، ووقع عند ابن السكك أثقل بالثلاثة وهو أصح، قال عياض: وهذا لا يصر في كلام العرب، ووقع عند ابن السكك « ويروي أثقل » وهو الصواب.

قوله: (ويروي أثقل وهو أصح من أثقن) كذا وقع في رواية المستملي وزاد فيه: قال الفرغري: سمعت أبا مشر يقول: « ألقى ظهرك »، [الشرح: ٢] أثقل. ووقع في الكتاب خطأ، قلت: أبو مشر هو حمزة بن الخطيب بن إبراهيم البخاري، كان يستملي

قوله: (سورة التين) وقال مجاهد: هو التين والزيتون الذي يأكل الناس) وصله
الفريابي من طريق مجاهد في قوله: ﴿ والتين والزيتون ﴾ قال: الفاكهة التي تاكل الناس.
﴿وطور سين﴾ [التين: ٢] الطور الجبل وسين المبارك. وأخرجه الحاكم من وجه آخر
عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن
ابن عباس مثله، ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال: التين مسجد نوح الذي بني على
الجودي. ومن طريق الربيع بن أنس قال: التين جبل عليه التين والزيتون جبل عليه
الزيتون. ومن طريق قتادة: الجبل الذي عليه دمشق. ومن طريق محمد بن كعب قال:
مسجد أصحاب الكهف، والزيتون مسجد إيلياء. ومن طريق قتادة: جبل عليه بيت
القدس.

قوله: (تقويم: خلق) كذا ثبت لأبي نعيم، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد في
قوله: ﴿ أحسن تقويم ﴾ [التين: ٤] قال: أحسن خلق. وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس
ياستاد حسن قال: أحسن خلق.

قوله: (أسفل سافلين إلا من آمن) كذا ثبت للنسفي وحده، وقد تقدم لم يـ
الخلق. وأخرج الحاكم من طريق حاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس قال: من قرأ
القرآن لم يرد إلى أرذل العمر وذلك قوله: ﴿ ثم هداه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا ﴾
قال: الذين قرؤوا القرآن.

قوله: (يقال: فما يكلبك فما الذي يكلبك بأن الناس ينادون بأعصاهم كأنه
قال: ومن يلقو على كلكلوك بالفرايب والعلاب) في رواية أبي زر عن غير الكشميهي
« تدالون » بذال بدل التين الأولى، والأول هو الصواب، كذا هو في كلام الفراء بلفظه
وزاد في آخره: بعد ما تين له كيفية خلقه. قال ابن التين: كأنه جعل « ما » لن يعقل وهو
بعيد. وقيل: المخاطب بذلك الإنسان المذكور، قيل: هو على طريق الالتصاف وهذا عن
مجاهد، أي ما الذي جعلك كاذباً؟ لأنك إذا كذبت بالجزء صرت كاذباً، لأن كل مكذب
بالحق فهو كاذب. ولما تعقب ابن التين قول الفراء جعل « ما » لن يعقل وهو بعيد،
فالجواب أنه ليس ببعيد فيمن أبهم امرء، ومنه « إني نزلت لك ما في بطني محرراً » [آل
عمران: ٣٥].

قوله: (أخبرني عدي) هو ابن ثابت الكوفي.

قوله: (فقرأ في العشاء بالتين) تقدم شرحه في صفة الصلاة. وقد كثر سؤال بعض
الناس: هل قرأ بها في الركعة الأولى أو الثانية؟ أو قرأ فيهما معاً كان يقول أحدهما في
الثانية؟ وعلى أن يكون قرأ غيرها فهل عرف؟ وما كنت أستحضر لذلك جواباً، إلى أن
رايت في « كتاب الصحابة لأبي علي بن السكن » في ترجمة زهرة بن خليفة رجل من أهل
اليمامة أنه قال: « سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم فأتناه فمرصعنا الإسلام فأسلمنا
وأسمه لنا، وقرأ في الصلاة بالتين والزيتون وأنا أنزلناه في ليلة القدر » فيسكن إن كانت
هي الصلاة التي عين البراء بن عازب أنها العشاء أن يقال: قرأ في الأولى بالتين وفي الثانية
بالقدر، ويحصل بذلك جواب السؤال. وبقي ذلك أنا لا نعرف في خبر من الأخبار أنه
قرأ بالتين والزيتون إلا في حديث البراء ثم حديث زهرة هذا.

٩٦ - سورة: (العلق)

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [١]

وَقَالَ قَتَبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْقٍ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: كَتَبَ فِي
الْمُصْخَفِ فِي أَوَّلِ الْإِقَامَةِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَاجْتَلَى تَبْنَ السُّورَتَيْنِ
عَطَاً.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ نَافِثَةٌ ﴾ [١٧]: عَشِيرَتُهُ. ﴿ الزَّيْنَةُ ﴾ [١٨]: الْفَلَاكَةُ.
وَقَالَ مَقْرَمٌ: ﴿ الرَّجْمِيُّ ﴾ [٨]: الْفَرَجِيُّ. ﴿ تَسْفَعْنَ ﴾ [١٥]: قَالَ: تَسْأَلُنَّ،
وَتَسْفَعْنَ بِالْوَلَدِ، وَهِيَ الْخَفِيفَةُ، سَفَعْتُ يَبُوءُ: أَخَذْتُ.

قوله: (سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق) قال صاحب الكشف: ذهب ابن
عباس ومجاهد إلى أنها أول سورة نزلت، وأكثر المفسرين إلى أن أول سورة نزلت فاتحة
الكتاب. كذا قال، والذي ذهب أكثر الأئمة إليه هو الأول. وأما الذي نسب إلى الأكثر فلم
يقبل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول.

على البخاري ويشاركه في بعض شيوخه، وكان صدوقاً، وأضر بأخـ
الفريابي من طريق مجاهد بلفظ « الذي أنشأ ظهرك، قال: أثقل ». قال: وهذا هو
الصواب، تقول العرب أنشأ الحمل ظهر الناقة إذا أنثها، وهو مأخوذ من التقيض وهو
الصوت، ومنه سمعت تقيض الرجل أي صبره.

قوله: (مع العسر يسراً قال ابن عيينة: أي إن مع ذلك العسر يسراً أخـ
كقوله: هل ترضون بنا إلا إحدى الحسين) وهذا مصير من ابن عينة إلى اتباع النعاة
في قوله: إن النكرة إذا أضيفت نكرة كانت غير الأولى، وموقع التشبيه أنه كما ثبت
للمؤمنين تعدد الحسن كذا ثبت لهم تعدد العسر، أو أنه ذهب إلى أن المراد بأحد اليسرين؛
الظفر وبالأخر الثوب فلا بد للمؤمن من أحدهما.

قوله: (ولن يظلب عسر يسرين) روي هذا مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وروي
أيضاً موقوفاً، أما المرفوع فأخرجه ابن مردويه من حديث جابر بإستاد ضعيف ولفظه
«أوحى إليّ إن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً، ولن يظلب عسر يسرين » وأخرجه
سميد بن منصور وعبد الرزاق من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: « لو كان العسر في جعر لدخل عليه اليسر حتى يخرج، ولن يظلب عسر
يسرين. ثم قال: إن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً » وإسناده ضعيف. وأخرجه عبد
الرزاق والطبري من طريق الحسن بن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه عبد بن حيد
عن ابن مسعود بإستاد جيد من طريق قتادة قال: « ذكر لنا أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشر أصحابه بهذه الآية فقال: لن يظلب عسر يسرين إن شاء الله » وأما الموقوف
فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « عن حمز أنه كتب إلى أبي عبيدة يقول: مهما
يتزل بامرئ من شدة يجعل له الله بهدماً فرجاً، وإنه لن يظلب عسر يسرين » وقال
الحاكم: صح ذلك عن عمر وعلي، وهو في الموطأ عن عمر لكن من طريق متقطع،
وأخرجه عبد بن حيد عن ابن مسعود بإستاد جيد، وأخرجه الفراء بإستاد ضعيف عن ابن
عباس.

قوله: (وقال مجاهد: فالنصب في حاجتك إلى ولئك) وصله ابن المبارك في الزهد
عن سفيان عن منصور عن مجاهد في قوله: ﴿ فإذا فرغت فانصب ﴾ [الشرح: ٧] في
صلاتك ﴿ وللي ربك فارغب ﴾ [الشرح: ٨] قال: اجعل نيتك وورغبتك إلى ربك.
وأخرج ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم قال: إذا فرغت من الجهاد فتعب، ومن
طريق الحسن غرور.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس: ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ شرح الله صدره
للإسلام) وصله ابن مردويه من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وفي إسناده
راوٍ ضعيف.

(تنبه): لم يذكر في سورة: ﴿ ألم نشرح ﴾ حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيها حديث
أخرجه الطبري وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفته « أتاني جبريل فقال:
يقول ربك: أتدري كيف رفعت ذكرك؟ قال: الله أعلم، قال: إذا ذكرت ذكرت معي »
وهذا أخرجه الشافعي وسميد بن منصور وعبد الرزاق من طريق مجاهد قوله، وذكر
الترمذي والحاكم في تفسيرهما قصة شرح صدره صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء،
وقد مضى الكلام عليه في أوائل السيرة النبوية.

٩٥ - سورة: (التين)

﴿ والتين ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: هُوَ التَّيْنُ وَالزَّيْتُونُ الَّذِي يَأْكُلُ النَّاسُ. يُقَالُ: ﴿ قَسَا
يَكْدَبُكَ ﴾ [٧]: فَمَا الَّذِي يَكْدَبُكَ بِأَنَّ النَّاسَ يَدَّانُونَ بِأَعْمَالِهِمْ؟ كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ
يَقْدِرُ عَلَى تَكْلِيكَ بِالْفَرْابِ وَالْعَلَابِ؟

١ - باب

٩٥٢ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ قَالَ:
سَمِعْتُ الْفَرَّاءَ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي إِحْدَى
الرَّكَعَتَيْنِ بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ. ﴿ تَقْوِيم ﴾: الْخَلْقُ. [راجع: ٧٦٧. أخرجه مسلم: ٤٦٤].

قوله: (وقال قتيبة حدثنا حماد عن يحيى بن عتيق عن الحسن قال: اكتب في المصحف في أول الإمام بسم الله الرحمن الرحيم واجعل بين السورتين خطاً) في رواية أبي زر عن غير الكشيحي «حدثنا قتيبة» وقد أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» «حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بهذا، وحماد هو ابن زيد، وشيخه بصري ثقة من طبقة أيوب مات قبله، ولم أر له في البخاري إلا هذا الموضع. وقوله: «في أول الإمام» أي أم الكتاب، وقوله: «خطاً» قال الماددي: إن أراد خطاً فقط بغير بسمة فليس بصواب لاتفاق الصحابة على كتابة البسمة بين كل سورتين إلا براءة، وإن أراد بالإمام أمام كل سورة فيجعل الخط مع البسمة فحسن، فكان ينبغي أن يستحي براءة. وقال الكرماني: معناه اجعل البسمة في أوله فقط، واجعل بين كل سورتين علامة للفصل، وهو مذهب حزمة من القراء السبعة. قلت: المنقول ذلك من حزمة في القراءة لا في الكتابة، قال: وكان البخاري أشار إلى أن هذه السورة لا كان أوها مبتدأ بقوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ أراد أن يبين أنه لا يجب البسمة في أول كل سورة، بل من قرأ البسمة في أول القرآن كناه في امتثال هذا الأمر. نعم استنبط السهيلي من هذا الأمر ثبوت البسمة في أول الفاتحة لأن هذا الأمر هو أول شيء نزل من القرآن فاولى مواضع امتثاله أول القرآن.

قوله: (وقال مجاهد: ناضيه عشوته) وصله القرطبي من طريق مجاهد، وهو تفسير معنى، لأن المدمر أهل النادي والنادي المجلس المتخذ للحديث. قوله: (الزبانية للامانة) وصله القرطبي من طريق مجاهد، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة مثله. قوله: (وقال معمر الرجمي المروج) كذا لمي ذر، وسقط لغيره «وقال معمر»: فصار كله من قول مجاهد والأول هو الصواب، وهو كلام أبي عبيدة في «كتاب الجواز» ولفظه «إلى ربك الرجمي» (المعلق: ٨) قال: المروج والرجمي. قوله: (نسلفن بالناحية لافاعلن، ونسلفن بالون وهي الحظيفة، سلفن يسلفه أخلعت) هو كلام أبي عبيدة أيضاً ولفظه: «و نسلفن» إنما يكتب بالون لأنها نون خفيفة انتهى. وقد روي عن أبي عمرو بتشديد النون والموجود في مرسوم المصحف بالألف، والسلف القبض على الشيء بشدة، وقيل: أصله الأخذ بسفحة الفرس أي سواد ناصيته، ومنه قولهم: به سفحة من غضب، لما يملو لون الغضبان من التغير، ومنه امرأة سفعاء.

قوله: (وقال مجاهد: ناضيه عشوته) وصله القرطبي من طريق مجاهد، وهو تفسير معنى، لأن المدمر أهل النادي والنادي المجلس المتخذ للحديث.

قوله: (الزبانية للامانة) وصله القرطبي من طريق مجاهد، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة مثله.

قوله: (وقال معمر الرجمي المروج) كذا لمي ذر، وسقط لغيره «وقال معمر»: فصار كله من قول مجاهد والأول هو الصواب، وهو كلام أبي عبيدة في «كتاب الجواز» ولفظه «إلى ربك الرجمي» (المعلق: ٨) قال: المروج والرجمي.

قوله: (نسلفن بالناحية لافاعلن، ونسلفن بالون وهي الحظيفة، سلفن يسلفه أخلعت) هو كلام أبي عبيدة أيضاً ولفظه: «و نسلفن» إنما يكتب بالون لأنها نون خفيفة انتهى. وقد روي عن أبي عمرو بتشديد النون والموجود في مرسوم المصحف بالألف، والسلف القبض على الشيء بشدة، وقيل: أصله الأخذ بسفحة الفرس أي سواد ناصيته، ومنه قولهم: به سفحة من غضب، لما يملو لون الغضبان من التغير، ومنه امرأة سفعاء.

١ - باب

٤٩٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَلَيْ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْوَانَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ سَلَمَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ عُروَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ:

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّوَاةَ الصَّادِقَةَ فِي الْيَوْمِ، فَكَانَ لَا يَزِي زَوْجًا إِلَّا جَاءَتْهُ بِفُلٍّ مَلَكِيٍّ.

ثُمَّ حَسِبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، فَكَانَ يَلْحَقُ بِهَا جِرَاءً، فَيَحْتَضُّ فِيهِ - قَالَ: وَالصَّحْبَةُ: الصُّدَّةُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدُوِّ قَبْلَ أَنْ يُزْجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدَ لِلْبَيْتِ، ثُمَّ يُزْجَعُ إِلَى خَلِيجَةٍ، فَيَتَزَوَّدُ بِبَطْنِهَا.

حَتَّى يَفِجَةَ الْحَقُّ وَهُوَ لِي غَارٍ جِرَاءً، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنَا بِقَارِي». قَالَ: فَأَخَذَنِي فَطَعَنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ.

ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِي، فَأَخَذَنِي فَطَعَنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ.

ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِي، فَأَخَذَنِي فَطَعَنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ.

فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرْجُفَ بَوَادِيهِ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَلِيجَةٍ، فَقَالَ: «ذُمَّلُونِي ذُمَّلُونِي». فَوَلَّمُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوْغُ.

قَالَ لَخَلِيجَةٍ: «إِنِّي خَلِيجَةٌ، مَا لِي، لَقَدْ خَطِيبْتُ عَلَى نَفْسِي». فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرُ.

قَالَتْ خَلِيجَةٌ: كَلَّا، أَبَشِرْ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرِجُكَ اللَّهُ أَبَدًا، فَإِنَّهُ إِنْكَ تَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصِلُ الْحَبِيبَ، وَتَحْوِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَغْلُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى تَوَكُّبِ الْحَقِّ.

فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَلِيجَةٌ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَلِيجَةَ أُخِي أَيْمَنًا، وَكَانَ أَمْرًا تَصَرُّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْغَرِيبَ، وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْقُرْآنِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ.

فَقَالَتْ خَلِيجَةٌ: يَا ابْنَ عَمِّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَيْمَنِكَ، قَالَ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أُخِي، مَاذَا تَوَيْ؟ فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَبْرَ مَا رَأَى.

فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّافُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى، لَيْتَنِي فِيهَا جَدْعًا، لَيَتِي أَكُونُ حَتًّا، ذَكَرَ خَرَفًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْضَعُ خَرَجِي هُمَ».

قَالَ وَرَقَةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ بِمَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا أَوْفَى، وَإِنْ يَذُرْخِي يَوْمُكَ حَتًّا أَنْصَوْلَا نَصْرًا مُؤَزَّرًا.

ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تَوَفَّى، وَقَرَّ الْوَحْيُ فَعَرَفَهُ، حَتَّى حَوَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مسلم: ١٦٠]

٤٩٥٤ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ قُرَّةِ الْوَحْيِ، قَالَ لِي خَلِيبُ: «يَبْنَ أَنَا أَفْشِي، سَيَفُتْ صَوْنًا مِنْ السَّمَاءِ، وَلَقَدْ بَصُرْتُ، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِجِرَاءٍ، جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَرَفَعْتُ يَدَهُ، فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: ذُمَّلُونِي، فَذُمَّلُونِي، فَذُمَّلُونِي، فَذُمَّلُونِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَانْزِلْ، وَرَبِّكَ كَثِيرٌ. وَبَابُكَ فَطَحُورٌ. وَالرُّجُزُ فَافْخُورٌ». - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَجِئَ الْأَوَّلَانِ إِلَيَّ كَمَا أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يُجْلِسُونَ - قَالَ: ثُمَّ تَتَابَعِ الْوَحْيُ. [راجع: ٣. أخرجه مسلم: ١٦١].

قوله: (باب) حدثنا يحيى بن بكر حدثنا الليث عن عتيق عن ابن شهاب. وحدثني سعيد بن مروان الإسناد الأول قد ساق البخاري المتن به في أول الكتاب، وساق في هذا الباب المتن بالإسناد الثاني، وسعيد بن مروان هذا هو أبو عثمان البغدادي نزيل نيسابور من طبقة البخاري، شاركه في الرواية عن أبي نعيم وسليمان بن حرب وغوهماء، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، ومات قبل البخاري بأربع سنين. ولم شيخ آخر يقال له: أبو عثمان سعيد بن مروان الروادي، حدث عنه أبو حاتم وابن أبي رزمة وغيرهما، ورفق البخاري في «التاريخ» بينه وبين البغدادي، ووسم من زعم أنهما واحد وأخرهم الكرماني. ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة بكسر الراء وسكون الزاي. واسم أبي رزمة غزوان، وهو مروزي من طبقة أحد بن حنبل، فهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري، ومع ذلك فحدث عنه بواسطة، وليس له عنه سوى هذا الموضع. وقد حدث عنه أبو داود بلا واسطة. وشيخه أبو صالح سلمويه اسمه سليمان بن صالح اللبي المزوي بلقب سلمويه، ويقال: اسم أبيه داود، وهو من طبقة الراوي عنه من حيث الرواية إلا أنه تقدمت وفاته، وكان من أخصاء عبد الله بن المبارك

وقد أدركه البخاري بالنسبة لأنه مات سنة عشر ومائتين، وما له أيضاً في البخاري سوى هذا الحديث. وعبد الله هو ابن المبارك الإمام المشهور، وقد نزل البخاري في حديثه في هذا الإسناد درجتين، وفي حديث الزمري ثلاث درجات، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل هذا الكتاب، وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره مما اشتمل عليه من سياق هذه الطريق وغيرها من الفوائد.

قوله: (إن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: كان أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة) قال النووي: هذا من مراسيل الصحابة، لأن عائشة لم تترك هذه القصة فتكون سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم أو من صحابي. وتعقبه من لم يفهم مراده فقال: إذا كان يجوز أنها سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز بأنها من المراسيل؟ والجواب أن مرسل الصحابي ما يرويه من الأمور التي لم يدرك زمانها، بخلاف الأمور التي يدرك زمانها فإنها لا يقال إنها مرسلة، بل يجعل على أنه سمعها أو حضرها ولو لم يصرح بذلك، ولا يختص هذا بمرسل الصحابي بل ومرسل التابعي إذا ذكر قصة لم يحضرها سميت مرسلة، ولو جاز في نفس الأمر أن يكون سمعها من الصحابي الذي وقعت له تلك القصة. وأما الأمور التي يدركها فيحمل على أنه سمعها أو حضرها، لكن بشرط أن يكون سالماً من التلبيس والله أعلم.

قوله: (رأى الله صلى الله عليه وسلم ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولها في أثناء هذا الحديث: «فجاءه الملك فقال: اقرأ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أنا بقارئ. قال: فأخذني» إلى آخره. قوله: قال: فأخذني فغطني فظهر في أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرها بذلك فتحمل بقية الحديث عليه.

قوله: (أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة) زاد في رواية عقيل كما تقدم في بدء الوحي «من الوحي» أي في أول المبتدئات من إيجاد الوحي الرؤيا، وأما مطلق ما يدل على نبوته فتضمنت له أشياء مثل تسليم الحجر كما ثبت في صحيح مسلم وغير ذلك، ود ما «في الحديث نكرة موصوفة، أي أول شيء. وقع صريحاً في حديث ابن عباس عند ابن عثاء. ووقع في مراسيل عبد الله بن أبي بكر بن حزم عند اللؤلؤي ما يدل على أن الذي كان يراه صلى الله عليه وسلم هو جبريل ولفظه «أنه قال خديجة بعد أن أقرأه جبريل «اقرأ باسم ربك» «أراك الذي كنت أحدثك أني رأيته في المنام فإنه جبريل استعلن».

قوله: (من الوحي) يعني إليه، وهو إخبار عما رآه من دلائل نبوته من غير أن يوحى بذلك إليه وهو أول ذلك مطلقاً ما سمعه من جبريل الراهب، وهو عند الترمذي بإسناد قوي من أبي موسى، ثم ما سمعه عند بناء الكعبة حيث قيل له: «اشدد عليك إزارك» وهو في صحيح البخاري من حديث جابر، وكذلك تسليم الحجر عليه وهو عند مسلم من حديث جابر بن سمرة.

قوله: (الصادقة) قال ابن المرباط: هي التي ليست شخشا ولا من تلبس الشيطان ولا فيها ضرب مثل مشكل، وتعقب الأخير بأنه إن أراد بالمشكل ما لا يوقف على تأويله فمسلم وإلا فلا.

قوله: (طلق الصبح) يأتي في سورة الفلق قريباً إن شاء الله.

قوله: (ثم حجب إليه الخلاء) هذا ظاهر في أن الرؤيا الصادقة كانت قبل أن يحجب إليه الخلاء، ويحتمل أن تكون لترتيب الأخبار، فيكون تحجيب الخوة سابقاً على الرؤيا الصادقة، والأول أظهر.

قوله: (الخلاء) بالمد المكان الخالي، ويطلق على الخلو، وهو المراد هنا.

قوله: (فكن يلحق بغار حراء) كذا في هذه الرواية، وتقدم في بدء الوحي بلفظ «فكان يخلو» وهي أوجه. وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحاق «فكان يجاور».

قوله: (الياني فوات العدد) في رواية ابن إسحاق أنه كان يحتكف شهر رمضان.

قوله: (قال: والبحث الصلح) هذا ظاهر في الإدراج، إذ لو كان من بقية كلام عائشة لجاء فيه قالت، وهو يحتمل أن يكون من كلام عروة أو من دونه، ولم يأت التصريح بصفة تعبدية، لكن في رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحاق «فيطمع من يرد عليه من المساكين» وجاء عن بعض المشايخ أنه كان يتعبد بالتفكير، ويحتمل أن تكون عائشة أطلقت على الخلوة بمجرد تعبد، فإن الانعزال عن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة كما وقع للخليل عليه السلام حيث قال: «إني ذاهب إلى ربي» [الصفات: ٩٩] وهذا يلتصق إلى مسألة أصولية، وهو أنه صلى الله عليه وسلم هل كان

قبل أن يوحى إليه متعبداً بشريعة نبي قبله؟ قال الجمهور: لا، لأنه لو كان تابعاً لا مستبعد أن يكون متويعاً. ولأنه لو كان لنقل من كان ينسب إليه. وقيل: نعم واختاره ابن الملقب، واختلفوا في تعنيته على ثمانية أقوال: أحدها آدم حكاه ابن برهان، الثاني نوح حكاه الأمدي، الثالث إبراهيم ذهب إليه جماعة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [التحل: ١٢٣] الرابع موسى، الخامس عيسى، السادس بكل شيء بلغه عن شرع نبي من الأنبياء وحجته ﴿أولئك الذين هدى الله فيبدهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠] السابع الوقت واختاره الأمدي، ولا يخفى قوة الثالث ولا سيما مع ما نقل من ملازمته للحج والطواف ونحو ذلك مما بقي عندهم من شريعة إبراهيم والله أعلم. وهذا كله قبل النبوة، وأما بعد النبوة فقد تقدم القول فيه في تفسير سورة الأنعام.

قوله: (إلى أهله) يعني خديجة وأولاده منها، وقد سبق في تفسير سورة النور في الكلام على حديث الإفك تسمية الزوجة أهلاً، ويحتمل أن يريد أقاربه أو أعم.

قوله: (ثم يرجع إلى خديجة فيتزود) خص خديجة بالذكر بعد إذ عزر بالأهل إما تفسيراً بعد إيهام، وإما إشارة إلى اختصاص التزود بكونه من عندها دون غيرها.

قوله: (فيتزود لخلها) في رواية الكشميهني «مئطلاً» بالوحدة، والضمير لليلي أو للخلوة أو للعبادة أو للمرأت أي السابقة، ثم يحتمل أن يكون المراد أنه يتزود ويخلو بأهلاً، ثم يرجع ويتزود ويخلو بأهلاً، ثم يرجع ويتزود ويخلو بأهلاً إلى أن يقضي الشهر. ويحتمل أن يكون المراد أن يتزود لخلها إذا حال للحول وجاء ذلك الشهر الذي جرت عادته أن يخلو فيه، وهذا عندي أظهر، ويؤخذ منه إحصاء الزاد للمعتلي إذا كان بحيث يتعذر عليه تحصيله لبعد مكان اختلاعه من البلد مثلاً، وأن ذلك لا يقدح في التركل وذلك لقومعه من النبي صلى الله عليه وسلم بعد حصول النبوة له بالرقي المصالحه، وإن كان الوحي في القبطه قد تراعى عن ذلك.

قوله: (وهو في غار حراء) جملة في موضع الحال.

قوله: (فجاءه الملك) هو جبريل كما جزم به السهيلي، وكأنه أخذ من كلام ورقة المذكور في حديث الباب. ووقع عند البيهقي في «الدلائل» «فجاءه الملك فيه، أي في غار حراء، كذا عزاه شيخنا البلقيني للدلائل فبتمته، ثم وجنته بهذا اللفظ في كتاب التعبير فنزوه له أول.

(تنبه): إذا علم أنه كان يجاور في غار حراء في شهر رمضان وأن ابتداء الوحي جاء، وهو في الغار المذكور اقتضى ذلك أنه نبى في شهر رمضان، ويعبر على قول ابن إسحاق أنه بحث على رأس الأربعين مع قوله: إنه في شهر رمضان ولد، ويمكن أن يكون المجيء في الغار كان أولاً في شهر رمضان وحيتاً نبى وأزل عليه «اقرأ باسم ربك» ثم كان المجيء الثاني في شهر ربيع الأول بالإنداز وأتزل عليه «يا أيها المدثر قم فأنقر» [المدثر: ١، ٢] فيحمل قول ابن إسحاق «على رأس الأربعين» أي عند المجيء بالرسالة، والله أعلم.

قوله: (الفرأ) يحتمل أن يكون هذا الأمر مجرد التنبه والتيقظ لما سيأتي إليه، ويحتمل أن يكون على بابه من الطلب فيستدل به على تكليف ما لا يطاق في الحال وإن كان الجواب ما أنا بقارئ فعلى ما فهم من ظاهر اللفظ، وكان السر في حذفه لئلا يتوهم أن لفظ قل من القرآن، ويؤخذ منه جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب وأن الأمر على الفور، لكن يمكن أن يجاب بأن الفور فهم من القرينة.

قوله: (ما أنا بقارئ) وقع عند ابن إسحاق في مرسل عبيد بن عمير «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أتاني جبريل بنط من ديباج فيه كتاب قال: اقرأ، قلت ما أنا بقارئ» قال السهيلي: قال بعض المفسرين: إن قوله: «لم، ذلك الكتاب لا ريب فيه» [البقرة: ١، ٢] إشارة إلى الكتاب الذي جاء به جبريل حيث قال له: «اقرأ».

قوله: (فغطني) تقدم بيانه في بدء الوحي، ووقع في «السيرة لابن إسحاق» ففتني بالمتنة بدل الطاء وهما بمعنى والمراد غطني. وصرح بذلك ابن أبي شيبة في مرسل عبد الله بن شداد. وذكر السهيلي أنه روى سألني بمهمة ثم هزمت مفتوحة ثم موحدة أو مشاة وهما جميعاً بمعنى الحقت، وأغرب الداودي فقال: معنى فغطني صنع بي شيئاً حتى ألقاني إلى الأرض كمن تأخذه الغشية. والحكمة في هذا اللفظ شغله عن الالتفات لشيء آخر أو لإظهار الشدة والجد في الأمر تنبيهاً على ثقل القول الذي سيأتي إليه، فلما ظهر أنه صبر على ذلك ألقى إليه، وهذا وإن كان بالنسبة إلى علم الله حاصل لكن لعل المراد إيساره للظاهر بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم، وقيل: ليخبر هل يقول من قبل نفسه شيئاً فلما

لم يأت بشيء، دل على أنه لا يقدر عليه وقيل: أراد أن يعلمه أن القراءة ليست من قدرته ولو أكره عليها، وقيل: الحكمة فيه أن التخيل والوهم والرموسة ليست من صفات الجسم، فلما وقع ذلك لجسمه علم أنه من أمر الله. وذكر بعض من لقيناه أن هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، إذ لم يقل عن أحد من الأنبياء أنه جرى له عند ابتلاء الرحي مثل ذلك.

قوله: (فطفي الثالثة) يؤخذ منه أن من يريد التأكيد في أمر وإيضاح البيان فيه أن يكرره ثلاثاً وقد كان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك كما سبق في كتاب العلم، ولعل الحكمة في تكرير الإقرار الإشارة إلى انحصار الإيمان الذي ينشأ الرحي بسببه في ثلاث: القول، والعمل، والنية. وأن الرحي يشتمل على ثلاث: التوحيد، والأحكام، والقصص. وفي تكرير اللفظ الإشارة إلى الشدائد الثلاث التي وقعت له وهي: الحصر في الشعب، وخروجه في الهجرة وما وقع له يوم أحد. وفي الإرسالات الثلاث إشارة إلى حصول التيسير له عقب الثلاث المذكورة: في الدنيا، والبرزخ، والآخرة.

قوله: (فقال: اقرأ باسم ربك - إلى قوله - ما لم يعلم) هذا القدر من هذه السورة هو الذي نزل أولاً، بخلاف بقية السورة فلما نزل بعد ذلك بزمان. وقد قدمت في تفسير المثنى بيان الاختلاف في أول ما نزل، والحكمة في هذه الآية أن هذه الآيات الخمس اشتملت على مقاصد القرآن: فيها برأعة الاستهلال، وهي جديرة أن تسمى عنوان القرآن لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصد بمبارة وجيزة في أوله، وهذا بخلاف الفن البديهي المسمى العنوان فإنهم عرفوه بأن يأخذ التكلم في فن يؤكد ذكر مثال سابق ويبان كونها اشتملت على مقاصد القرآن أنها تنحصر في علوم التوحيد والأحكام والأخبار، وقد اشتملت على الأمر بالقراءة والهداية فيها باسم الله، وفي هذه الإشارة إلى الأحكام وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل، وفي هذا إشارة إلى أصول الدين، وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله: ﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾ [العلق: ٥].

قوله: (باسم ربك) استدل به السهيلي على أن البسملة يؤمر بقراءتها أول كل سورة، لكن لا يلزم من ذلك أن تكون آية من كل سورة، كما قال، وقرره الطيبي، فقال: قوله: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ قدم الفعل الذي هو متعلق بإياه لكون الأمر بالقراءة أمراً وقوله: ﴿اقرأ﴾ أمر بإيجاد القراءة مطلقاً، وقوله: ﴿باسم ربك﴾ حال، أي اقرأ مفتحاً باسم ربك، وأصح تفاديره قل باسم الله ثم اقرأ، قال: فيؤخذ منه أن البسملة مأمور بها في ابتداء كل قراءة انتهى. لكن لا يلزم من ذلك أن تكون مأموراً بها، فلا تدل على أنها آية من كل سورة، وهو كما قال: لأنها لو كان المألزم أن تكون آية قبل كل آية وليس كذلك. وأما ما ذكره القاضي حياض عن أبي الحسن بن القفال من المالكية أنه قال: في هذه الفصحة رد على الشافعي في قوله: إن البسملة آية من كل سورة، قال: لأن هذا أول سورة أنزلت وليس في أولها البسملة، فقد تعقب بأن فيها الأمر بها وإن تأخر نزولها. وقال النووي: ترتيب أي السور في الترتول لم يكن شرطاً، وقد كانت الآية تنزل فتوضع في مكان قبل التي نزلت قبلها ثم تنزل الأخرى فتوضع قبلها، إلى أن استقر الأمر في آخر عهدته صلى الله عليه وسلم على هذا الترتيب، ولو صح ما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس: إن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاستماعة والبسملة قبل قوله: ﴿اقرأ﴾ إن كان أولى في الاحتجاج، لكن في إسناده ضعف وانقطاع، وكذا حديث أبي ميسرة: إن أول ما أمر به جبريل قال له: قل بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين - هو مرسل وإن كان رجاله ثقات، والمحموظ أن أول ما نزل ﴿اقرأ باسم ربك﴾ وأن نزول الفاتحة كان بعد ذلك.

قوله: (ترجف برأده) في رواية الكشميهني «فؤاده» وقد تقدم بيان ذلك في بدء الرحي، وترجف عندهم بمثابة فزاعة ولعلها في رواية «يرجف فؤاده» بالتحذية.

قوله: (زملوني زملوني) كنا للاكثر مرتين، وكذا تقدم في بدء الرحي، ووقع لأبي ذر هنا مرة واحدة. والتزليل التلغيف، وقال ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر، وجرت العادة بسكون الرعدة بالتلغيف. ووقع في مرسل عبيد بن عمير: «أنه صلى الله عليه وسلم خرج فسمع صوتاً من السماء يقول: يا محمد أنت رسول الله، وأنا جبريل، فركعت انظر إليه فما ألتهم وما أتأخر، وجعلت أصرف وجهي في ناحية أفأق السماء فلا أنظر في ناحية منها إلا رأيت كذلك»، وسباني في التعبير أن مثل ذلك وقع له عند فترة الرحي، وهو للمتمد، فإن إعلانه بالأرسال وقع بقوله: ﴿قم فأنذر﴾ [التلغ: ٢].

قوله: (فزموه حتى ذهب عنه الروح) ينتج الرأه أي الفزع، وأما الذي بضم

الراء فهو موضع الفزع من القلب.

قوله: (قال لخديجة: أي خديجة، ما لي لقد خشيت) في رواية الكشميهني «قد خشيت».

قوله: (فأخبرها الخبر) تقدم في بدء الرحي بلفظ «فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت» وقوله: «وأخبرها الخبر» جملة معترضة بين القول والقول. وقد تقدم في بدء الرحي ما قاله في متعلق الخشية المذكورة. وقال حياض: هذا وقع له أول ما رأى التباشير في النوم ثم في اليقظة، وسمع الصوت قبل لقائه الملك، فلما بعد مجيء الملك فلا يجوز عليه الشك ولا يخشى من تسلط الشيطان. وتعقبه النووي بأنه خلاف صريح الشفاء، فإنه قال بعد أن غلبه الملك وأقره «اقرأ باسم ربك»، قال: إلا أن يكون أراد أن قوله: «قد خشيت» على نفسي، ووقع منه إخباراً عما حصل له أولاً لا أنه حالة إخبارها بذلك جازت فينتج، والله أعلم.

قوله: (كلا أبشري) بمزة قطع ويجوز الوصل، وأصل البشارة في الخبر. وفي مرسل عبيد بن عمير: «قالت: أبشري يا ابن عم وأبنت، فوالذي نفسي بيده إني لأرجو أن تكون نبي هذه الأمة».

قوله: (لا يخزيك الله) بجاء مجعنة ونعتانية. ووقع في رواية معمر في التعبير «يعزتك بمهمة ونون ثلاثياً ورباعياً»، قال الزبيدي: أحزنه لغة قبيح، وحزنه لغة قريش، وقد نيه على هذا الضبط سلم. والخزي الوقوع في بلية وشهرة ببلية، ووقع عند ابن إسحاق عن إسماعيل بن أبي حكيم مرسل «إن خديجة قالت: أي ابن عم أستطيع أن تخبرني بصاحبك إذا جاء؟ قال: نعم. فجاهد جبريل، فقال: يا خديجة، هذا جبريل. قالت: قم فاجلس على فخذي اليسرى، ثم قالت هل تراه؟ قال: نعم، قالت: فتحول إلى اليمنى كذلك، ثم قالت: فتحول فاجلس لي جحري كذلك، ثم ألقت حمارها وتحسرت وغمر في حجرها وقالت: هل تراه؟ قال: لا. قالت: أثبت، فوالله إنه ملك وما هو بشيطان». وفي رواية مرسله عنده يفي في «الدلائل» أنها ذهبت إلى علس وكان نصراً فذكوت له خير جبريل فقال: هو أمين الله بينه وبين النبيين، ثم ذهبت إلى ورة.

قوله: (فانطلقت به إلى ورة) في مرسل عبيد بن عمير أنها أمرت أبا بكر أن يتوجه معه، فيحتمل أن يكون عند توجيهها أو مرة أخرى.

قوله: (ملا قرى؟) في رواية ابن منده في «الصحابة» من طريق مسيد بن جبير «عن ابن عباس عن ورقة بن نوفل قال: قلت: يا محمد أخبرني عن هذا الذي أتيتك، قال: يأتي من السماء جناحه لؤلؤ وياضن قدميه أخضر».

قوله: (وكان يكذب الكتاب العربي، ويكذب الإنجيل بالعربية ما شاء الله) هكذا وقع هنا وفي التعبير، وقد تقدم القول فيه في بدء الرحي، ونهيت عليه هنا لأنني نسبت هذه الرواية هناك لاسلم فقط تبعاً لتلغيف الحلي، قال النووي: البارتان صحيحتان. والحاصل أنه تمكن حتى صار يكذب من الإنجيل أي موضع شاء بالعربية والعبرانية، قال الداودي: كتب من الإنجيل الذي هو بالعبرانية هذا الكتاب الذي هو بالعربية.

قوله: (سمع من ابن أخيك) أي الذي يقول.

قوله: (أنزل على موسى) كنا هنا على البناء للمجهول. وقد تقدم في بدء الرحي «أنزل الله» ووقع في مرسل أبي ميسرة: «أبشراً فأتاه أشهد أنك الذي بشر به ابن مريم، وأنتك على مثل ناموس موسى، وأنتك نبي مرسل ستؤمر بالمجاهد» وهذا أصح ما جاء في إسلام ورقة أخرجه ابن إسحاق وأخرج الترمذي عن عائشة: «أن خديجة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لا تسئل عن ورة: كان ورة صدقك، ولكنك مات قبل أن تظهر، فقال: رأيت في المنام وعليه ثياب بيض، ولو كان من أهل النار لكان لباسه غير ذلك. وعند الزائر والحاكم عن عائشة مرفوعاً «لا تسبوا ورة، فإني رأيت لهجنة أو جنتين» وقد استوعبت ما ورد فيه في ترجمة من كتابي في الصحابة، وتقدم بعض خبره في بدء الرحي، وتقدم أيضاً ذكر الحكمة في قول ورة «ناموس موسى» ولم يقل عيسى مع أنه كان تنصر، وأن ذلك ورد في رواية الزبير بن بكار بلفظ «عيسى» ولم يقف بعض من لقيناه على ذلك فالج في الإنكار على النووي ومن تبعه بأنه ورد في غير الصحيحين بلفظ «ناموس عيسى» وذكر القطب الحلي في وجه المناسبة لذكر موسى دون عيسى أن النبي صلى الله عليه وسلم لعله لا ذكر لورقة بما نزل عليه من اقرأ وأياها للمثنى وأياها المزل فهم ورة من ذلك أنه كلف بأقوال من التكاليف فتاسب ذكر موسى لذلك، لأن الذي أنزل على عيسى إيماناً مواظ. كنا قال: وهو متعقب فإن نزول يا أيها للمثنى وأياها

لزمزل إما نزل بعد فترة الوحي كما تقدم بيانه في تفسير المذثر، والاجتماع بورقة كان في أول البعثة. وزعم أن الإنجيل كله مواضع متعقب أيضاً، فإنه منزل أيضاً على الأحكام الشرعية وإن كان معظمها موافقاً لما في التوراة، لكنه نسخ منها أشياء بديل قوله تعالى: ﴿وَلَا حُلَّ لَكُمْ بِمَعْصِيَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٠].

قوله: (فيها) أي إمام الدعوة قاله السهيلي، وقال المازري: الضمير للنسوة، ويعتمل أن يعود للقصّة المذكورة.

قوله: (ليني أكون حياً. ذكر حرفاً) كذا في هذه الرواية، وتقدم في بدء الوحي بلفظ «إذ يخرجك قومك» ويأتي في رواية معمر في التعبير بلفظ «حين يخرجك» وإيهم موضع الإخراج والمراد به مكة، وقد وقع في حديث عبد الله بن حنبل في السنن «ولولا أي أخرجوني منك ما خرجت» بخطاب مكة.

قوله: (يوملك) أي وقت الإخراج، أو وقت إظهار الدعوة، أو وقت الجهاد. وتفسر ابن القيم الحنبلي بقوله في الرواية التي في بدء الوحي «ثم لم ينشب ورقة أن توفي» يرد ما وقع في السيرة النبوية لابن إسحاق أن ورقة كان يرب بلال والمشركون يملكونه وهو يقول أحد أحد فيقول: أحد والله يا بلال، لئن تفلرك لا تحمّدت قبرك حنانياً، هذا والله أعلم وهم، لأن ورقة قال: «وإن أدركني يملك حياً لأصبرنك نصراً مؤزراً» فلو كان حياً عند ابتداء الدعوة لكان أول من استجاب وقام بنصر النبي صلى الله عليه وسلم فكيف عمر وحزق. قلت: وهذا اعتراض ساطع، فإن ورقة إما أراد بقوله: «فإن يدركني يملك حياً أصبرك» اليوم الذي يخرجوك فيه، لأنه قال ذلك عنه عند قوله: «أو أخرجني هم» وتعذيب بلال كان بعد انتشار الدعوة، وبين ذلك وبين إخراج المسلمين من مكة للحبيشة ثم للمدينة مدة متطاولة.

قوله: (فقلت يا أيها المذثر) يعرف من اتحاد الحدين في نزول يا أيها المذثر عقب قوله: فثروني وزملوني أن المراد بزملوني فثروني، ولا يؤخذ من ذلك نزول يا أيها المذثر حيث أن نزولها تأخر عن نزول يا أيها المذثر بالاتفاق، لأن أول يا أيها المذثر الأمر بالإنزال وذلك أول ما بعث، وأول المزمّل الأمر بقيام الليل وتزيت القرآن فيقتضي تقدم نزول كثير من القرآن قبل ذلك، وقد تقدم في تفسير المذثر أنه نزل من أولها إلى قوله: ﴿والرجز فامجر﴾ [المذثر: ١٥]. وفيها محصل ما يتعلق بالرسالة، فني الآية الأولى للوامة بالحالة التي هو عليها من التثنية إعلاماً بتعظيم قدره، وفي الثاني الأمر بالإنزال قائماً وحذف المفعول تخفيفاً، والمراد بالقيام إما حقيقة أي قم من مضجعتك، أو مجازاً أي قم مقام تصميم، وأما الإنزال فالحكمة في الاختصار عليه هنا فإنه أيضاً بعث مبشراً لأن ذلك كان أول الإسلام، فمتعلق الإنزال بحق، فلما أطاع من أطاع نزلت ﴿إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً﴾ وفي الثالثة تكبير الرب تعجيلاً وتعظيماً، ويعتمل المحلل على تكبير الصلاة كما حل الأمر بالتطهير على طهارة البدن واللباب كما تقدم البحث فيه وفي الآية الرابعة، وأما الخامسة فهجران ما يتنافى التوحيد وما يدور إلى العذاب، وحصلت للمناسبة بين السورتين المتباعدة التماساً فيما اشتملتا عليه من المعاني الكثيرة باللفظ الوجيز وفي عدة ما نزل من كل منهما ابتداءً والله أعلم.

قوله: (قال أبو سلمة: وهي الأوائل التي كان أهل الجاهلية يبدلون) تقدم شرح ذلك في تفسير المذثر، وتقدم الكثير من شرح حديث عائشة وجابر في بدء الوحي، ويقتضيه منها فوائد أخرتها إلى كتاب التعبير لأخذ كل موضع سابقهما المصنف فيه مطولاً بقسط من الفائقة.

قوله: (لم تابع الوحي) أي استمر نزوله.

٢ - باب قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [٢٦]

٤٩٥٥ - خَلَقْنَا ابْنَ بَكْرٍ: خَلَقْنَا اللَّيْلَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوُجُوهَ الصَّالِحَةَ، فَخَلَقَ الْمَلَكُ، فَقَالَ: ﴿أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. أَفَرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [١- ٣]. [راجع: ٣. أخرجه مسلم: ١٦٠].

قوله: (باب قوله خلق الإنسان من علق) ذكر فيه طراً من الحديث الذي قبله برواية عقيل بن ابن شهاب واختصر جداً قال: «أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرّوح الرّوحي الصّالح» وفي رواية الكشميهني «الصادقة» قال: «فجاء الملك فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم» وهذا في غاية الإجحاف ولا أظن يبيّن بغير حديث البخاري به مكلنا ولا كان له هذا التصرف، وإلّا هذا صنع البخاري، وهو دال على أنه كان يميز الاختصار من الحديث إلى هذه الغاية.

٣ - باب قَوْلِهِ: ﴿أَفَرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [٣]

٤٩٥٦ - خَلَقْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ: خَلَقْنَا عَبْدَ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ،

للمزمل إما نزل بعد فترة الوحي كما تقدم بيانه في تفسير المذثر، والاجتماع بورقة كان في أول البعثة. وزعم أن الإنجيل كله مواضع متعقب أيضاً، فإنه منزل أيضاً على الأحكام الشرعية وإن كان معظمها موافقاً لما في التوراة، لكنه نسخ منها أشياء بديل قوله تعالى: ﴿وَلَا حُلَّ لَكُمْ بِمَعْصِيَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٠].

قوله: (فيها) أي إمام الدعوة قاله السهيلي، وقال المازري: الضمير للنسوة، ويعتمل أن يعود للقصّة المذكورة.

قوله: (ليني أكون حياً. ذكر حرفاً) كذا في هذه الرواية، وتقدم في بدء الوحي بلفظ «إذ يخرجك قومك» ويأتي في رواية معمر في التعبير بلفظ «حين يخرجك» وإيهم موضع الإخراج والمراد به مكة، وقد وقع في حديث عبد الله بن حنبل في السنن «ولولا أي أخرجوني منك ما خرجت» بخطاب مكة.

قوله: (يوملك) أي وقت الإخراج، أو وقت إظهار الدعوة، أو وقت الجهاد. وتفسر ابن القيم الحنبلي بقوله في الرواية التي في بدء الوحي «ثم لم ينشب ورقة أن توفي» يرد ما وقع في السيرة النبوية لابن إسحاق أن ورقة كان يرب بلال والمشركون يملكونه وهو يقول أحد أحد فيقول: أحد والله يا بلال، لئن تفلرك لا تحمّدت قبرك حنانياً، هذا والله أعلم وهم، لأن ورقة قال: «وإن أدركني يملك حياً لأصبرنك نصراً مؤزراً» فلو كان حياً عند ابتداء الدعوة لكان أول من استجاب وقام بنصر النبي صلى الله عليه وسلم فكيف عمر وحزق. قلت: وهذا اعتراض ساطع، فإن ورقة إما أراد بقوله: «فإن يدركني يملك حياً أصبرك» اليوم الذي يخرجوك فيه، لأنه قال ذلك عنه عند قوله: «أو أخرجني هم» وتعذيب بلال كان بعد انتشار الدعوة، وبين ذلك وبين إخراج المسلمين من مكة للحبيشة ثم للمدينة مدة متطاولة.

(تنبه): زاد معمر بعد هذا كلاماً يأتي ذكره في كتاب التعبير.

قوله: (قال محمد بن شهاب) هو موصول بالاسنادين المذكورين في أول الباب، وقد أخرج البخاري حديث جابر هذا بالسند الأول من السنتين المذكورين هنا في تفسير سورة المذثر.

قوله: (فأخبرني) هو عطف على شيء، والتقدير قال ابن شهاب فأخبرني عروة بما تقدم، وأخبرني أبو سلمة بما سيأتي.

قوله: قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث عن قوة الوحي قال في حديثه: بينا أنا أمشي) هذا يشير بأنه كان في أصل الرواية أشياء غير هذا المذكور، وهذا أيضاً من مرسل الصحابي لأن جابراً لم يذكره زمان القصّة فيحصل أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم أو من صحابي أكثر حضرها والله أعلم.

قوله: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث عن قوة الوحي) وقع في رواية عقيل في بدء الوحي غير مصرح بذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه، ووقع في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في تفسير المذثر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جاءت بحراء، فلما قضيت جواربي مبلت فتوديت» وزاد مسلم في روايته «جاءت بحراء شهراً».

قوله: (صعد صوتاً من السماء فرفعت بصري) يؤخذ منه جواز رفع البصر إلى السماء عند وجود حادث من قبلها، وقد ترجم له للمصنف في الأدب، ويستثنى من ذلك رفع البصر إلى السماء في الصلاة لثبوت النهي عنه كما تقدم في الصلاة من حديث أنس، وروى ابن السني بإسناد ضعيف عن ابن مسعود قال: «أمرنا أن لا نتبع أبصارنا الكواكب إذا انقضت. ووقع في رواية يحيى بن أبي كثير» فنظرت عن يميني فلم أر شيئاً ونظرت عن شمالي فلم أر شيئاً ونظرت أمامي فلم أر شيئاً ونظرت خلفي فلم أر شيئاً، فرفعت رأسي» وفي رواية مسلم بعد قوله شيئاً: «ثم توديت فنظرت فلم أر أحداً، ثم توديت فرفعت رأسي».

قوله: (ولما الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي) كذا به بالرفع، وهو على تقدير حذف المتبادر، أي فإذا صاحب الصوت هو الملك الذي جاءني بحراء وهو جالس، ووقع عند مسلم «جالساً» بالنصب وهو على الحال، ووقع في رواية يحيى بن أبي كثير «فإذا هو جالس على عرش بين السماء والأرض».

قوله: (ففرغت منه) كذا في رواية ابن المبارك عن يونس، وفي رواية ابن وهب عند مسلم «فجئت»، وفي رواية عقيل في بدء الوحي «فرجت»، وفي روايته في تفسير المذثر «فجئت» وكذا مسلم وزاد «فجئت منه فرأه» وفي رواية معمر فيه «فجئت» وهذه اللفظة بضم الجيم، وذكر عياض أنه وقع للقاسبي بالمهملة قال: وفسره بأسرعت، قال:

عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي غُفَيْرٌ: قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي غُرُورٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ، جَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾. [١ - ٤]. [إرجاع: ٣. أخرجه مسلم: ١٦٠، مطرولاً].

قوله: (باب قوله: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزُّهري ح. وقال الليث: حدثني عقيل قال: قال محمد: أخبرني غُرُورٌ لما رواية معمر فسأني بشماها في أول التفسير، وأما رواية الليث فوصلها المصنف في بدء الوحي، ثم في الذي قبله، ثم التفسير، وأخرجه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث. فأما في بدء الوحي فأتقده، وأما في الذي قبله فاختصره جداً، وساقه قبله بشماها لكن قرنه برواية يونس وساقه على لفظ يونس، وأما التفسير فقرنه برواية معمر وساقه على لفظ معمر أيضاً، ولكن لم يقس في شيء من المواضع المذكورة «حدثني عقيل قال: قال محمد: ﴿وإنما في بدء الوحي﴾ عن عقيل عن ابن شهاب» وكذا في بقية المواضع، وكذا ذكره عن عبد الله بن يوسف عن الليث في الباب الذي بعد هذا، وذكره في بدء الخلق عنه عن الليث بلفظ «حدثني عقيل عن ابن شهاب» ودواه أبو صالح عبد الله بن صالح عن الليث «حدثني عقيل قال: قال محمد بن شهاب: فساقه بشماها، وقد ذكر المصنف متاباً أبي صالح في بدء الوحي، ويثبت هناك من وصلها ولله الحمد.

باب ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ [٤]

٤٩٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ غُرُورَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَرَّجَ النَّبِيُّ ﷺ لِي إِلَى خَدِيجَةَ، فَقَالَ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [إرجاع: ٣. أخرجه مسلم: ١٦٠، مطرولاً].

قوله: (باب الذي علم بالقلم) كنا لآبي ذر، وسقطت الترجمة لغيره، وأورد طرفاً من حديث بدء الوحي عن عبد الله بن يوسف عن الليث مقتصرأته على قوله: «فرجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خديجة قال: زملوني زملوني، فذكر الحديث» وكذا فيه، وقد ذكر من حديث في ذكر الملائكة من بدء الخلق حديث مقتصرأته عليه.

٤ - باب ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنَ بِالْناصِيَةِ، نَاصِيَةً كَاذِبَةٍ خَاطِبَةٍ﴾ [١٥، ١٦]

٤٩٥٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: لَئِنْ زَأَيْتُ مُحَمَّداً يُصَلِّي عِنْدَ الْكَتَبَةِ لَأَطْلُبَنَّ عَلَى عُقْبِهِ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ فَتَلَهُ لَأَخَذْتَهُ الْمَلَائِكَةُ».

تَابَعَهُ عُمَرُو بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ.

قوله: (باب كلا لئن لم ينته لنسفعن بالناصية، ناصية كاذبة خاطبة) سقط لغير أبي ذر «باب» ومن «ناصية» على آخره.

قوله: (عن عبد الكريم الجزري) هو ابن مالك وهو ثقة، وفي طبقة عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف.

قوله: (قال أبو جهل) هذا ما أرسله ابن عباس، لأنه لم يدرك زمن قول أبي جهل ذلك، لأن مولده قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين، وقد أخرج ابن مريهويه بإسناد ضعيف عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن النسيب بن عبد المطلب قال: «كنت يوماً في المسجد فأتني أبو جهل فقال: إن الله علي إن رأيت محمداً ساجداً» فذكر الحديث.

قوله: (لو فعله لأخذه الملائكة) وقع عند البلاذري «نزل اثنا عشر ملكاً من الزبانية وروسهم في السماء وأرجلهم في الأرض» وزاد الإسماعيلي في آخره من طريق

معمر عن عبد الكريم الجزري «قال ابن عباس: لو تمت اليهود الموت لماتوا، ولو خرج الذين يباحلون رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجعوا لا يجيئون أهلاً ولا ماله»، وأخرج النسائي من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره «فلم ينجاهم منه إلا وهو أي أبو جهل يتكص على عقبيه ويتقي يديه، فيقبل له، فقال: إن بني وبنه يفتقدان من نار وهولاً واجنحة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو دنا لاختطفته الملائكة عضواً عضواً» وإنما شدد الأمر في حق أبي جهل، ولم يقع مثل ذلك لعقبة بن أبي معيط حيث طرح على الجزور على ظهره صلى الله عليه وسلم وهو يصلي كما تقدم شرحه في الطهارة لأنهما وإن اشتركا في مطلق الأذية حالة صلته لكن زاد أبو جهل بالتهديد ويدعوى أهل طاعته وإيرادة وطء العتق الشريف، وفي ذلك من المبالغة ما اقتضى تمجيد العقوبة لو فعل ذلك، ولأن سلى الجزور لم يتحقق نجاستها، وقد عوقب عقبة بدعائه صلى الله عليه وسلم عليه وعلى من شاركه في فعله فقتلوا يوم بدر.

قوله: (تابعه عمرو بن خالد عن عبد الله عن عبد الكريم) أما عمرو بن خالد فهو من شيوخ البخاري وهو الحارثي ثقة مشهور، وأما عبيد الله فهو ابن عمرو الرقي، وعبد الكريم هو الجزري المذكور، وهذه المتابعة وصلها علي بن عبد العزيز البصري في منتخب المسند «له عن عمرو بن خالد بهذا» وقد أخرجه ابن مريهويه من طريق ذكرها بن عدي عن عبيد الله بن عمرو بالسند المذكور ولفظه بعد قوله لو فعل لأخذه الملائكة «عينا» ولو أن اليهود «إلى آخر الزيادة التي ذكرتها من عند الإسماعيلي، وزاد بعد قوله: لما تراءوا مقاعدن من النار».

٩٧ - سورة: (القدر) ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾

يَقَالُ: الْمَطْلَعُ، هُوَ الطَّلُوعُ، وَالْمَطْلَعُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُطْلَعُ مِنْهُ. ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ كَتَبَهُ عَنْ الْقُرْآنِ، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ خَرَجَ مُخْرَجَ الْجَمْعِ، وَالْمُتَوَلَّى هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَقْرَبُ تَوْكِدٍ لِفِعْلِ الْوَاحِدِ فَتَجَمُّعُهُ بِإِلْفِ الْجَمْعِ، لِيَكُونَ أَثَبْتُ وَأَوْكَدُ.

قوله: سورة ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ في رواية غير أبي ذر «سورة القدر».

قوله: (يقال: الطلع هو الطلوع، والطلع الموضع الذي يطلع منه) قال الفراء: الطلع يفتح اللام، ويكسرهما قرأ يحيى بن وثاب، والأول أولى لأن الطلع بالفتح هو الطلوع والكسر الموضع والمراد هنا الأول انتهى. وقرأ بالكسر أيضاً الكسائي والأعمش وخلف، وقال الجوهري: طلعت الشمس معلماً ومطلماً أي بالوجهين.

قوله: (أنزلناه الماء كتابة عن القرآن) أي التفسير راجع إلى القرآن وإن لم يتقدم له ذكر.

قوله: (إنا أنزلناه خرج مخرج الجميع، والنزل هو الله تعالى. والعرب تؤكد فعل الرجل الواحد فتجعله بلفظ الجميع ليكون أثبت وأوكد) هو قول أبي عبيدة وقع في رواية أي نعيم في «المستخرج» نسبت إليه قال: قال معمر، وهو اسم أبي عبيدة كما تقدم غير مرة. وقوله: «ليكون أثبت وأوكد» قال ابن التين: النحاة يقولون بأنه للتعظيم. يقول المظم عن نفسه ويقال عنه، انتهى. وهذا هو المشهور أن هذا جمع التعظيم.

(تيسر): لم يذكر في سورة القدر حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيها حديث «من قام ليلة القدر» وقد تقدم في أواخر الصيام.

٩٨ - سورة: (البينة)

﴿لَمْ يَكُنْ﴾

﴿مُفَكِّينَ﴾ [١]: زَالِيَيْنَ. ﴿لِمَّةٌ﴾ [٣]: الْقَائِمَةُ. ﴿بَيْنَ الْقِيَمَةِ﴾ [٥]: أَصْحَابُ الدِّينِ إِلَى الْمَوْتِ.

قوله: (سورة لم يكن - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر، ويقال لها أيضاً: سورة القيمة، وسورة البينة.

قوله: (مفككين زالين) هو قول أبي عبيدة.

قوله: (قيمة القائمة بين القيمة أصناف الدين إلى الموت) هو قول أبي عبيدة بلفظه.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال: القيمة الحساب المئين.

٩٩ - سورة: (الزلزلة)

﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾

١ - باب قوله: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ [٧]

يَقَالُ: ﴿ أَوْحَى لَهَا ﴾ [٥]، وَأَوْحَى إِلَيْهَا، وَوَحَى لَهَا وَوَحَى إِلَيْهَا: وَاحِدٌ.

٤٩٦٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغَيْلُ إِفْلَاقٌ: يُوجَلُ اجْرٌ، وَيُرْجَلُ سِغْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا الْيَلِي لَهَ اجْرٌ، فَوَجَلُ رِطْلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْحَةٍ، فَمَا اسْتَبَتَ فِي يَدَيْهَا ذَلِكَ فِي الْمَرْجِ وَالرَّوْحَةِ، كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ يَدَيْهَا فَاسْتَبَتَ شَرًّا أَوْ شَرِّينَ، كَانَتْ أَثَرُهَا وَأَزْوَأُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِهَيْبٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَزِدْ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِهِ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ اجْرٌ. وَرَجُلٌ رِطْلَيْهَا تَغْيَا وَتَغْفُلُ، وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لَهَ سِغْرٌ. وَرَجُلٌ رِطْلَيْهَا فَعْرًا وَزَوَاةً وَيَوَاءً، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرَةٌ. فَسَيَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، قَالَ: «مَا أَتَوَّلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاقِدَةُ الْجَامِيَةِ: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾. [إِذَا: ٢٣٧١. أخرجه مسلم: ٩٨٧، مطولاً].

٢ - باب ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [٨]

٤٩٦٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَهْبٍ قَالَ: اخْتَبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحُمْرُ، فَقَالَ: «لَمْ يَزَلْ عَلَيَّ فِيهَا حَسَةٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِيَةُ الْفَاقِدَةُ: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾. [إِذَا: ٢٣٧١. أخرجه مسلم: ٩٨٧، مطولاً].

قوله: (سورة إذا زلزلت) بسم الله الرحمن الرحيم: (باب قوله: فمن يعمل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) سقط «باب قوله» لغير أبي ذر.

قوله: (أَوْحَى لَهَا يُقَالُ أَوْحَى لَهَا وَأَوْحَى إِلَيْهَا وَوَحَى لَهَا وَوَحَى إِلَيْهَا وَاحِدٌ) قال أبو عبيدة في قوله: «بأن ريك أَوْحَى لَهَا»: قال المجاج: أَوْحَى لَهَا الشَّوَارَ فاستقرت. وقيل: اللام بمعنى من أجل الموحى إليه مخلوق أي أَوْحَى إِلَى الْمَلَائِكَةِ مِنْ أَجْلِ الْأَرْضِ، وَالْأَوَّلُ أَصَوَّبَ. وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: «أَوْحَى لَهَا أَوْحَى إِلَيْهَا» ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة «الحِجْلُ ثَلَاثَةٌ» وفي آخره «فَسَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُمْرِ» الحديث، ثم ساقه من وجه آخر عن مالك بسنده المذكور مقتصرًا على القصة الأخيرة، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الجهاد.

٩٠٠ - سورة: ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْكَوْدُ: الْكَفُورُ. يَقَالُ: ﴿ فَاتَرْنَ بِهِ نَعْمًا ﴾ [٤]: رَغْنًا بِهِ غُبَارًا. ﴿ لِحَبِّ الْخَيْرِ ﴾ مِنْ أَجْلِ خَيْرٍ خَيْرٍ ﴿ لَشِدِيدَةٍ ﴾ [٨]: لَبِيحِلٍ، وَيَقَالُ لِلْبَحِيلِ شَدِيدٌ. ﴿ حُصِّلَ ﴾ [١٠]: مُمَزَّ.

قوله: (والعاديات والقارعة) كذا لأبي ذر، ولغيره «والعاديات» حسب، والمراد بالعاديات الخيل، وقيل: الإبل.

قوله: (وقال مجاهد: الكود الكفور) وصله الغرياني عن مجاهد بهذا، وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس مثله، وقال: إنه بلسان قريش الكفور ولسان كنانة البخيل ولسان كندة العاصي، وروى الطبراني من حديث أبي أمامة رفعه «الكود الذي يأكل وحده،

١ - باب

٤٩٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾. قَالَ: وَمَتَّي؟ قَالَ: (نَعَمْ). فَبَكَى. [إِذَا: ٣٨٠٩. أخرجه مسلم: ٧٩٩].

٢ - باب

٤٩٦٠ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ حَسَّانٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ». قَالَ أَنَسٌ: اللَّهُ سَمَّاهُ لَكَ؟ قَالَ: «اللَّهُ سَمَّاهُ لِي». فَجَعَلَ أَنَسٌ يَبْكِي. قَالَ قَتَادَةُ: فَأَنْبِثُ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾. [إِذَا: ٣٨٠٩. أخرجه مسلم: ٧٩٩].

قوله: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا) كذا في رواية شعبة، وبين في رواية همام أن تسمية السورة لم يحمله قتادة عن أنس فإنه قال في آخر الحديث «قال قتادة: فأنبث أنه قرأ عليه لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب» وسقط بيان ذلك من رواية سعيد بن أبي عروبة، هذا ما في هذه الطرق الثلاثة التي أخرجه البخاري. وقد أخرجه الحاكم وأحمد والترمذي من طريق زر بن حبیش عن أبي بن كعب نفسه مطولاً ولغظه «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال: قرأ عليه لم يكن الذين كفروا» وجميع بين الروایتين حمل المطلق على المتبدل لقراءته لم يكن دون غيرها، فقيل: الحكمة في تخصيصها بالذكر لأن فيها «يتلو صفحا مطهرة» [البينة: ٢] وفي تخصيص أبي بن كعب التنويه به في أنه أقرأ الصحابة، فإذا قرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع عظيم منزلته كان غيره بطريق التبع له، وقد تقدم في المناقب مزيد كلام في ذلك.

٣ - باب

٤٩٦١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنَادِيُّ: حَدَّثَنَا وَزُّعٌ: حَدَّثَنَا سَيْدٌ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ». قَالَ: اللَّهُ سَمَّاهُ لَكَ؟ قَالَ: (نَعَمْ). قَالَ: وَقَدْ ذُكِرَتْ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: (نَعَمْ). فَلَزِمَتْ عَيْنَاهُ. [إِذَا: ٣٨٠٩. أخرجه مسلم: ٧٩٩].

قوله: (حدثني أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي) كذا وقع عند الفربري عن البخاري، والذي وقع عنده التسمي «حدثني أبو جعفر المنادي» حسب، فكان تسميته من قبل الفربري. فعلى هذا لم يصب من وهم البخاري فيه، وكذا من قال: إنه كان يرى أن محمداً واحداً شيء واحد، وقد ذكر ذلك الخطيب عن اللالكائي احتمالاً، قال: واشتبه على البخاري، قال: وقيل: كان لأبي جعفر أخ اسمه أحمد، قال: وهو باطل والمشهور أن اسم أبي جعفر هذا محمد وهو ابن عبيد الله بن يزيد وأبناؤا داود كنية أبيه، وليس لأبي جعفر في البخاري سوى هذا الحديث، وقد عاش بعد البخاري ستة عشر عاماً، ولكنه عمر وعاش مائة سنة وستة وأشهرًا، وقد سمع منه هذا الحديث بعينه من لم يدرك البخاري وهو أبو عمرو بن السماك فشارك البخاري في روايته عن ابن المنادي هذا الحديث في الوفاة ثمان وثمانون سنة، وهو من نوع السابق واللاحق.

قوله: (أن أقرأ لك) أي علمك بقراءتي عليك كيف تقرأ حتى لا تتخالف الروايتان، وقيل: الحكمة فيه لتحقيق قوله تعالى فيها «رسول من الله يتلو صفحا مطهرة».

قوله: (فلزمت) بفتح الراء وقبلها الذال معجمة، أي تساقطت بالدموع، وقد تقدم شرح الحديث في مناقب أبي بن كعب.

وتمنع رفده، ويضرب عبده.

قوله: ﴿ يقال: فالأثر به نقما ورهن به غياراً ﴾ هو قول أبي عبيدة، والمعنى أن الخيل التي أغارت صباحاً أثرن به غياراً. والضمير في « به » للصبح، أي أثرن به وقت الصبح. وقيل: للمكان، وهو وإن لم يجر له ذكر لكن دللت عليه الإثارة. وقيل: الضمير للمعدو الذي دلت عليه العاديات. وعند الزباز والحاكم من حديث ابن عباس قال: « بمث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيلاً فلبثت شهراً لا يأتيه خبرها، فترلت « والعاديات ضبعاً « ضبعت بأرجلها « فالوريات قلحا « قدحت الحجارة فألوت بموافرها « فالغيرات صبعاً « صبعت القوم بغارة « فثارت به نقما « التراب « فوسطن به جمعاً « العاديات صبحت القوم جميعاً « وفي إسناده ضعف، وهو خالف لما روى ابن مردويه بإسناد أحسن منه عن ابن عباس قال: « سألني رجل عن العاديات فقلت: الخيل، قال: فذهب إلى عليّ فسأله فأخبره بما قلت، فدعاني فقال لي: إنما العاديات الإبل من عرة إلى مزلفة « الحديث. وعند سعيد بن منصور من طريق حارثة بن مضرب قال: كان عليّ يقول: هي الإبل، وابن عباس يقول: هي الخيل. ومن طريق حكومة عنهما نحوه بلفظ: « الإبل في الحج والخيول في الجهاد « وإسناد حسن من عبد الله بن مسعود قال: هي الإبل. وإسناد صحيح عن ابن عباس: ما ضبعت دابة قط إلا كلب أو فرس.

قوله: ﴿ رطب الخيول من أجل حب الفجر، لشهدك ﴾ هو قول أبي عبيدة أيضاً فسر اللام بمعنى من أجل، أي لأنه لأجل حب المال للخيول، وقيل: إنها للتعبية، والمعنى إنه لقوي مطبق لحب الخير.

قوله: ﴿ حصل ميز قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ حصل ما في الصدور ﴾: أي ميز، وقيل: جمع. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق إسحاق بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله: ﴿ حصل ﴾: أي أخرج.

١٠١ - سورة القارعة: ﴿ القارعة ﴾

﴿ كَالْفُرَاتِ الْمَمْلُوءِ ﴾ [٤]: كَفَوْغَاءِ الْجَرَادِ، يَرْكَبُ بَعْضُهُ بَعْضاً، كَذَلِكَ النَّاسُ يَجُولُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ.

﴿ كَالْمُهِنِ ﴾ [٨]: كَالْوَأْنِ الْمُهِنِ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: كَالصَّوْبِ.

قوله: ﴿ سورة القارعة ﴾ كذا لغير أبي ذر وأتت بذكرها مع التي قبلها.

قوله: ﴿ كالفراش المبثوث ﴾ كفوغاء الجراد يركب بعضه بعضاً. كذلك الناس يجول بعضهم في بعض. هو كلام الفراء، قال في قوله كالفراش: يريد كفوغاء الجراد إلخ. وقال أبو عبيدة: الفراش طير لا ذباب ولا بوهي، والمبثوث للفرق، وحمل الفراش على حقيقة أولى، والعرب تشبه بالفراش كثيراً كقول جرير: إن الفرزدق ما حملت وقومه مثل الفراش خشين نار المصطلي

وصفهم بالحرس والتهاوت، وفي تشبيه الناس يوم البعث بالفراش مناسبت كثيرة بليغة، كالطيش والانتشار والكثرة والضعف واللثة والجهي بغير رجوع والقصد إلى الداعي والإسراع وركوب بعضهم بعضاً والتطاول إلى النار.

قوله: ﴿ كالمهين كالأوان المهن ﴾ سقط هذا لأبي ذر، وهو قول الفراء قال: كالمهين لأن الأوانا مختلفة كالمهين وهو الصوف. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق حكومة قال: كالمهين كالصوف.

قوله: ﴿ وقرا عبد الله كالصوف ﴾ سقط هذا لأبي ذر. وهو بقية كلام الفراء، قال: في قراءة عبد الله يعني ابن مسعود « كالصوف المنفوش ».

١٠٢ - سورة: ﴿ التكاثر ﴾

﴿ التَّكَاثُرُ ﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ التَّكَاثُرُ ﴾ [١]: مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ.

قوله: ﴿ سورة التكاثر - بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ كذا لأبي ذر، ويقال: لها سورة التكاثر، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي حلال قال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمونها القبرة.

قوله: ﴿ وقال ابن عباس: التكاثر من الأموال والأولاد ﴾ وصله ابن المنذر من

طريق ابن جريج عن عطاه عن ابن عباس.

(قصة): لم يذكر في هذه السورة حديثاً مرفوعاً، وسبأني في الرقاق من حديث أبي بن كعب ما يدخل فيها.

١٠٣ - سورة: ﴿ العصر ﴾

﴿ وَالْعَصْرُ ﴾

وَقَالَ يَحْيَى: الْعَصْرُ: الشَّعْرُ، اَلْقَسَمُ بِهِ.

قوله: ﴿ سورة والعصر المصير اليوم والليلة، قال الشاعر:

ولن يلبث المصيران يوماً ولىلة إذا طلبا أن يدركا ما تيمما

قال عبد الرزاق عن معمر قال الحسن: العصر العشي. وقال قتادة: ساعة ساعات النهار.

قوله: ﴿ وقال يحيى: العصر الدهر القسم به ﴾ سقط يحيى لأبي ذر وهو يحيى بن زيد الفراء، فهذا كلامه في « معاني القرآن ».

قوله: ﴿ وقال مجاهد: غمر ضلال، لم استضي فقال: إلا من آمن ﴾ ثبت هذا هنا للنسفي وحده، ولم أره في شيء من التفسيرات المسندة إلا مكثاً عن مجاهد: إن الإنسان لفي غمر، قال: إلا من آمن.

(قصة): لم أر في تفسير هذه السورة حديثاً مرفوعاً صحيحاً، لكن ذكر بعض المفسرين فيها حديث ابن عمر « من فاتته صلاة العصر « وقد تقدم في صفة الصلاة مشروحاً.

١٠٤ - سورة: ﴿ وَلِلَّهِ لِكُلِّ هَمَزَةٍ ﴾

﴿ الْهَمْزَةُ ﴾ [٤]: اِسْمُ النَّارِ، يُقَالُ: ﴿ سَقَرٌ ﴾ [الهمز: ٤٨]: وَاللَّهْمَز: ٢٦، ٢٧، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١

مبحارة معها نار، قال: فإذا أصابت أحدهم خرج به الجندري، وكان أول يوم رُكي فيه الجندري.

١٠٦ - سورة: (قريش)

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١]: أَلْفَا ذَلِكَ، فَلَا يَشْقُ عَلَيْهِمْ فِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ. ﴿وَأَمَّنَّهُمْ﴾ [٤]: مِنْ كُلِّ غَلَوِهِمْ فِي حَرَمِهِمْ.

قوله: (سورة الإيلاف) قيل اللام متعلقة بالقصة التي في السورة التي قبلها، ويؤيده أنها في مصحف أبي بن كعب سورة واحدة. وقيل متعلقة بشيء مقدر أي أحبب لنعمتي على قريش.

قوله: (وقال مجاهد: لإيلاف القوا ذلك فلا يشق عليهم في الشتاء والصيف، وأمّنهم من خوف قال: من كل غلو في حرمهم) وأخرج ابن مردويه من أوله إلى قوله: والصيف من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس.

قوله: (وقال ابن عينة لإيلاف: لتعصبي على قريش) هو كذلك في تفسير ابن عينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه، ولابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله.

(تبيينه): الأول قرأ الجمهور لإيلاف بإثبات الياء إلا ابن عامر حذفها، واختلفوا على إثباتها في قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلا في رواية عن ابن عامر تكمل الأول، وفي أخرى عن ابن كثير حذف الأولى التي بعد اللام أيضاً. وقال الخليل بن أحمد: دخلت القاء في قوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ لما في السياق من معنى الشرط، أي فإن لم يعبدوا رب هذا البيت لنعنته الساقطة فليعبدوه للاختلاف المذكور. الثاني لم يذكر في هذه السورة ولا التي قبلها حديثاً مرفوعاً، فلما سورة المعزة فهي صحيح ابن حبان من حديث جابر «إن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بحسب أن ماله أغلته» يعني يفتح السين وأما سورة الفيل ففيها من حديث المسور الطويل في صلح الحديبية.

قوله: (حسبها حابس القيل) قد تقدم شرحه مستوفى في الشروط، وفيها حديث ابن عباس مرفوعاً «إن الله حبس عن مكة القيل» الحديث. وأما هذه السورة فلم أر فيها حديثاً مرفوعاً صحيحاً.

١٠٧ - سورة: (الماعون)

﴿أُرِيتَ﴾

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِإِبْرَاهِيمَ: يُعْصِي عَلَى قُرَيْشٍ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يُدْعُ﴾ [٢]: يَدْعُ عَنْ حَقِّهِ، يُقَالُ: دَعَا دُعَاً، وَهُوَ مِنْ دَعَفْتُ. ﴿يُدْعُونَ﴾ [الطور: ١٣]: يَدْعُونَ. ﴿سَاهُونَ﴾ [٥]: لَاهُونَ. ﴿وَالْمَسْأُورُونَ﴾ [٧]: الْمَعْرُوفُونَ كُلُّهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: الْمَسْأُورُونَ: الْمَاءُ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: أَخْلَافُ الزُّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَأَذَانُهَا عَارِيَةُ الْمَتَاعِ.

قوله: (سورة أُرِيتَ) كذلك، ويقال لها أيضاً: سورة الماعون. قال الفراء: قرأ ابن مسعود «أُرِيت الذي يكذب» قال: والكاف صلة، والمضي في إثباتها وحذفها لا يختلف، كما قال: لكن التي بإثبات الكاف قد تكون بمعنى أخبرني، والتي بحذفها الظاهر أنها من روية البصر.

قوله: (وقال مجاهد: يدع يدلع عن حقه، يقال هو من دععت، يدعون يدلعون) قال أبو حنيفة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُورُونَ﴾ أي يدعون، يقال: دععت في قضاء أي دفعت. وفي رواية أخرى ﴿يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ قال: وقال بعضهم: يدع اليتيم خففة، قلت: وهي قراءة الحسن وأبي رجاء ونقل عن علي أيضاً. وأخرج الطبري من طريق مجاهد قال: يدع يدلع اليتيم عن حقه. وفي قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَا﴾ [الطور: ١٣] قال: يدعون.

قوله: (سأهون لاهون) وصله الطبري أيضاً من طريق مجاهد في قوله: ﴿الَّذِينَ

هم من صلاتهم سأهون﴾ [الماعون: ٥] قال: لاهون. وقال الفراء: كذلك فسرها ابن عباس، وهي قراءة عبد الله بن مسعود، وجاء ذلك في حديث أخرجه عبد الرزاق وابن مردويه من رواية مصعب بن سعد عن أبيه أنه سأل عن هذه الآية قال: أوليس كنا نفعل ذلك، السأهي هو الذي يصلها لغير وقتها.

قوله: (والماعون المعروف كله. وقال بعض العرب: الماعون الماء. وقال عكرمة: أعلاها الزكاة المفروضة وأدناها عارية المتاع) أما القول الأول فقال الفراء: قال بعضهم: إن الماعون المعروف كله، حتى ذكر القصة والدلو والفاص، ولعله أراد ابن مسعود فإن الطبري أخرج من طريق سلمة بن كهيل عن أبي المنيرة: سأل رجل ابن عمر عن الماعون، قال: المال الذي لا يؤدى حقه. قال: قلت: إن ابن مسعود يقول: هو المتاع الذي يتعاطاه الناس بينهم، قال: هو ما أتول لك. وأخرجه الحاكم أيضاً وزاد في رواية أخرى عن ابن مسعود: هو الدلو والقدر والفاص. وكذا أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن مسعود بلفظ «كنا نعد الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عارية الدلو والقدر» وإسناده صحيح إلى ابن مسعود. وأخرج البزار والطبراني من حديث ابن مسعود مرفوعاً صريحاً. وأخرج الطبراني من حديث أم عطية قالت: ما يتعاطاه الناس بينهم. وأما القول الثاني فقال الفراء: سمعت بعض العرب يقول: الماعون هو الماء، وأنشد «يصب صيرة الماعون صباً». قلت: وهذا يمكن تأويله. وصيرة جبل باليمن معروف وهو بفتح الهمزة وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة وآخره واء، وأما قول عكرمة فوصله سعيد بن منصور بإسناده إلى باللفظ المذكور، وأخرج الطبري والحاكم من طريق مجاهد عن علي مثله.

(هههه) لم يذكر المصنف في تفسير هذه السورة حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيه حديث ابن مسعود المذكور قبل.

١٠٨ - سورة: (الكوثر)

﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿حَاشَيْكَ﴾ [٣]: غَوْلُكَ.

١ - باب

٤٩٦٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَاضِي، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا غَرَجَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ: «أَنْتَ عَلَى نَهْرٍ، حَافَتَاهُ قِيَابُ اللَّوْزِ مُجَوَّرَاتٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ». [راجع: ٣٥٧٠. أخرجه مسلم: ١٦٢ بقطعة لم ترد في هذه الطريق].

٤٩٦٥ - حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْكَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: سَأَلْتُهَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾. قَالَتْ: هُوَ نَهْرٌ أُعْطِيَ نَبِيِّكُمْ ﷺ، حَافِيَاهُ عَلَيْهِ فَرْجُ مُجَوَّرٌ، آيَتُهُ كَمَدَرُ النُّجُومِ.

رَوَاهُ زَكْرِيَّا، وَأَبُو الْأَخْوَصِ، وَمُطَرِّفٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

٤٩٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ لِي الْكَوْثَرُ: هُوَ الْخَيْرُ الَّذِي أُعْطَاهُ اللَّهُ ﷺ.

قَالَ أَبُو بَشِيرٍ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: فَإِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: النَّهْرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أُعْطَاهُ اللَّهُ ﷺ. [نظر: ٢٥٧٨].

قوله: (سورة إنا أعطيناك الكوثر) هي سورة الكوثر. وقد قرأ ابن محيصن إنا أعطيناك الكوثر بالنون، وكذا قرأها طلحة بن مصرف. والكوثر فاعل من الكثرة سمي بها النهر لكثرة مائه وآتيه وعظم قدره وخيره.

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿لَا أَجِدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [٢]: الْآنَ، وَلَا أَجِيبُكُمْ لِمَا يَقِي مِنْ غَيْرِي. ﴿وَلَا أَتَمَّ عَابِدُونَ مَا أَجِدُ﴾ [٣، ٥]: وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ: ﴿وَلَكِنَّهُمْ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أَتَزَلَّ إِلَيْكَ مِنْ تِلْكَ طُغْيَانًا وَتَخَوَّرًا﴾ [الأنعام: ٦٤].

قوله: (سورة قل يا أيها الكافرون) وهي سورة الكافرين، ويقال لها أيضاً: لُقُشْتَةُ أَيِ الْبُرَّةِ مِنَ التَّحَاقُّ.

قوله: (يقال لكم دينكم الكفر، ولي دين الإسلام. ولم يقل ديني لأن الآيات بالنون فحللت الياء كما قال يهودي ويشتقي) هو كلام الفراء بلفظه.

قوله: (وقال غيره: لا أعبد ما تعبدون إلخ) سقط «وقال غيره» لأبي ذر والصواب إثباته لأنه ليس من بقية كلام الفراء بل هو كلام أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَتَمَّ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾: كَانَهُمْ دَعَوْهُ إِلَى أَنْ يَبْعِدَ أَلْتَّهَمَ وَيَعْبُدُونَ إِلَهَهُ فَقَالَ: لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا أَتَمَّ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عِبَدْتُمُ الْآنَ، أَيْ لَا أَعْبُدُ الْآنَ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَجِيبُكُمْ فِيمَا يَقِي أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَتَعْبُدُونَ مَا أَعْبُدْتُمْ. وقد أخرج ابن أبي حاتم من حديث ابن عباس قال: «قالت قريش للنبي صلى الله عليه وسلم: كف عن أمتنا فلا تذكرها بسوءه، فإن لم تفعل فاعبد أمتنا سنة وتبذل إلهك سنة، فنزلت» وفي إسناده أبو خلف عبد الله بن عيسى، وهو ضعيف.

(قصه): لم يورد في هذه السورة حديثاً مرفوعاً، ويدخل فيها حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الطواف قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد» أخرجه مسلم، وقد أزمه الإسماعيلي بذلك حيث قال في تفسيره والثين والزتون لما أورد البخاري حديث البراء «إن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها في المشاء» قال الإسماعيلي: ليس لإيراد هذا معنى هنا، ولا للزعم أن يورد كل حديث وردت فيه قراءته لسورة مسماة في تفسير تلك السورة.

١١٠ - سورة: (النصر)

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾

١ - باب

٤٩٦٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الصُّحَيْ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَابِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾. إِلَّا يَقُولُ فِيهَا: «سُبْحَانَكَ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْزِ لِي» [رواجع: ٧٩٤. أخرجه مسلم: ٤٨٤].

٢ - باب

٤٩٦٨ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصُّحَيْ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَابِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْزِ لِي» [تأول القرآن: راجع: ٧٩٤. أخرجه مسلم: ٤٨٤].

قوله: (سورة إذا جاء نصر الله) وهي سورة النصر. (بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر. وقد أخرج النسائي من حديث ابن عباس أنها آخر سورة نزلت من القرآن، وقد تقدم في تفسير براءة أنها آخر سورة نزلت. والجمع بينهما أن أخرى سورة النصر نزولها كاملة، بخلاف براءة كما تقدم توجيهه، ويقال إن «إذا جاء نصر الله» نزلت يوم النصر وهو يوم بني حجة الدواع، وقيل: عاش بعدها أحدًا وثمانيين يوماً، وليس متأنياً لذلك قبله بناء على بعض الأقوال في وقت الوفاة النبوية. وعند ابن أبي حاتم من حديث ابن عباس «عاش بعدها تسع ليال» وعن مقاتل: سبعمائة، وعن بعضهم ثلاثاً، وقيل: ثلاث ساعات وهو باطل. وأخرج ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ «إذا جاء فتح الله والنصر» ثم ذكر المصنف حديث عائشة في مواظبة صلى الله عليه وسلم على التسبيح والتحميد والاستغفار وغيره في ركوعه وسجوده. أورد من طريقين، وفي الأولى التصريح بالمواظبة على ذلك بعد نزول

قوله: (هاتك عدوك) في رواية للمستلمي: وقال ابن عباس. وقد وصله ابن مردويه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس كذلك. واختلف الناسقون في تعيين الشائء المذكور فقيل: هو العاصي بن وائل وقيل: أبو جهل، وقيل: عتبة بن أبي معيط. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: الأول حديث أنس وقد تقدم شرحه في أوائل المبحث في قصة الإسراء في أواخرها، ويأتي بأوضح من ذلك في أواخر كتاب الرقاق. وقوله: «لا عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء قال: أثبت على نهر حافاته قباب اللؤلؤ جرف، قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر» هكذا اقتصر على بعضه. وساقه البيهقي من طريق إبراهيم بن الحسن عن آدم شيخ البخاري فيه فزاد بعد قوله الكوثر: «والذي أعطاك ربك، فأهوى الملك بيده فاستخرج من طينه مسكاً أذفر» وأورد البخاري بهذه الزيادة في الرقاق من طريق حمام عن أبي هريرة. الثاني حديث عائشة، وأبو عبيدة وأبو عنها هو ابن عبد الله بن مسعود.

قوله: (عن عائشة قال: سألتها) في رواية النسائي «قلت لعائشة».

قوله: (عن قوله تعالى: إنا أعطيناك الكوثر) في رواية النسائي «ماء الكوثر».

قوله: (هو نهر أعطيه ليحكم) زاد النسائي «في بطن الجنة. قلت: ما بطن الجنة؟ قالت: وسطها» انتهى. وبطنان بضم الموحدة وسكون المهملة بعدها نون، ووسط بفتح المهملة والمراد به أحلاماً أي أرضها قدراً، أو المراد أحلاماً.

قوله: (شاهته) أي حافاته.

قوله: (در جوف) أي القباب التي على جوانبه.

قوله: (رواه زكريا وأبو الأحوص ومطرف عن أبي إسحاق) أما زكريا ابن أبي زائدة، وروايته عند علي بن المديني عن يحيى بن زكريا بن أبيه، ولفظه قريب من لفظ أبي الأحوص. وأما رواية أبي الأحوص وهو سلام بن سليم فوصلها أبو بكر بن أبي شيبة عنه ولفظه «الكوثر نهر يفضاء الجنة شاطئاه در جوف، وفيه من الأباريق عدد النجوم» وأما رواية مطرف وهو ابن طريف بالطاء المهملة فوصلها النسائي من طريقه، وقد بينت ما فيها من زيادة. الحديث الثالث حديث ابن عباس من رواية أبي بشر عن سعيد بن جبير عنه أنه قال في الكوثر: «هو الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه». قال: قلت لسعيد بن جبير عنه أنه قال في الكوثر: «إن ناساً يزعمون أنه نهر في الجنة، فقال سعيد: النهر الذي في الجنة من الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه». هذا تأويل من سعيد بن جبير جمع به بين حديثي عائشة وابن عباس، وكان الناس الذين عناهم أبو بشر إله إسحاق وقشادة ونحوهما عن روى ذلك صريحاً أن الكوثر هو النهر، وقد أخرج الترمذي من طريق ابن عمر رفعه «الكوثر نهر في الجنة حافاته من ذهب وجره على اللدر والياقوت» الحديث قال: إنه حسن صحيح. وفي صحيح مسلم من طريق المختار بن فضل عن أنس «بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ غفا إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسماً قلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: نزلت عليّ سورة. فقرا: بسم الله الرحمن الرحيم. إنا أعطيناك الكوثر إلى آخرها، ثم قال: أتنبؤون ما الكوثر؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: فإنه نهر وعذني يري عليه خير كثير، وهو حوض ترد عليه أممي يوم القيامة» الحديث. وحاصل ما قاله سعيد بن جبير أن قول ابن عباس إنه الخير الكثير لا يخالف قول غيره إن المراد به نهر في الجنة، لأن النهر فرد من أفراد الخير الكثير، ولعل سعيداً أوما إلى أن تأويل ابن عباس أولى لعمومه، لكن ثبت تخصيصه بالنهر من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فلا مدخل عنه. وقد نقل المفسرون في الكوثر أقوالاً أخرى غير هذين تزيد على المشرة، منها قول عكرمة: الكوثر النبوة، وقول الحسن: الكوثر القرآن، وقيل تفسيره، وقيل: الإسلام، وقيل: إنه التوحيد، وقيل: كثرة الأتباع، وقيل: الإشراف، وقيل: رفعة الذكر، وقيل: نور القلب، وقيل: الشفاعة، وقيل: المعجزة، وقيل: إجابة الدعاء، وقيل: الفقه في الدين، وقيل: الصلوات الخمس. وسياقي مزبد بسط في أمر الكوثر وهل الحوض النبوي هو أو غيره في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

١٠٩ - سورة: (الكافرون)

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾

يَقَان: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ الْكَفَرُ ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦]: الْإِسْلَامُ، وَلَمْ يَقُلْ دِينِي، لِأَنَّ الْآيَاتِ بِالْوَنِّ، فَخَلَّصَتِ الْيَاءُ، كَمَا قَالَ: ﴿يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨]: وَ﴿يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠].

جباس « وفي تاريخه محمد بن عثمان بن أبي شيبة من طريق عاصم بن كليب عن أبيه نحوه وزاد « وكان عمر امره أن لا يتكلم حتى يتكلموا فسألم عن شيء فلم يجيبوا. وأجابه ابن عباس، فقال عمر: أصحرت أن تكونوا مثل هذا الغلام؟ ثم قال: إني كنت نهيتك أن تتكلم، فتكلم الآن معهم ». وهذا القائل الذي عبر عنه هنا بقوله: « بعضهم » هو عبد الرحمن بن عوف الزهري أحد العشرة كما وقع مصرحاً به عند المصنف في علامات النبوة من طريق شعبة عن أبي بشر بهذا الإسناد « كان عمر يذني ابن عباس، فقال له عبد الرحمن بن عوف: إن لنا أبناء مثله « وأراد بقوله: مثله أي في مثل سنه، لا في مثل فضله وقربته من النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن لا أعرف لعبد الرحمن بن عوف ولداً في مثل سن ابن عباس، فإن أكبر أولاده محمد وبه كان يكنى، لكنه مات صغيراً وأدرك عمر من أولاده إبراهيم بن عبد الرحمن، ويقال: إنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، لكنه إن كان كذلك لم يدرك من الحياة النبوية إلا سنة أو سنتين. لأن أباه تزوج أمه بعد فتح مكة فهو أصغر من ابن عباس بأكثر من عشر سنين، فلهذا أراد بالثنية غير السنن، أو أراد بقوله: « لنا » من كان له ولد في مثل سن ابن عباس من البدرين إذ ذلك غير المتكلم.

قوله: « فقال عمر: إنه من حيث علمتم » في غزوة الفتح من هذا الوجه بلفظ « إنه من علمتم » وفي رواية شعبة « إنه من حيث تعلم » وأشار بذلك إلى قربته من النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى معرفته وخطته، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: « قال المهاجرون لعمر: ألا تدعو أبنائنا كما تدعو ابن عباس؟ قال: فإني أكرههم، إن له لسناً سؤولاً وقلباً سؤولاً » وأخرج الخطابي في « مكارم الأخلاق » من طريق الشعبي، والزيبر بن بكار من طريق عطاء بن يسار قالاً: « قال العباس لابنه: إن هذا الرجل يعني عمر يذنيك، فلا تفتش له سرراً، ولا تقتات به عنده أحد، ولا يسمع منك كلمة » وفي رواية عطاء بدل الثالثة « ولا تبتته بشيء حتى يسألك عنه ».

قوله: « فلما ذات يوم فادخله معهم » في رواية للكشيب في « فدعاه » وفي غزوة الفتح « فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم ».

قوله: « فلما رأيت » بضم الراء وكسر الهزنة، وفي غزوة الفتح من رواية المستملي « فلما رأته » بتقديم الهزنة والمضي واحد.

قوله: « ألا لو أنهم » زاد في غزوة الفتح « مني » أي مثل ما رأه هو مني من العلم، وفي رواية ابن سعد قال: « أما إني سأريكم اليوم عنه ما تعرفون به فضله ».

قوله: « وما تقولون في قول الله تعالى: إذا جاء نصر الله والفتح » في غزوة الفتح « حتى ختم السورة ».

قوله: « إذا جاء نصرنا وفتح علينا » في رواية الباب الذي قبله « قالوا: فتح الملائك والقصور ».

قوله: « وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً » في غزوة الفتح « وقال بعضهم لا ندرى أو لم يقل بعضهم شيئاً ».

قوله: « فقال لي: أكلذك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا. قال: فلما تقول؟ » في رواية ابن سعد « قال عمر: يا ابن عباس ألا تتكلم؟ فقال: أعلمه متى سمعت، قال: إذا جاء ».

قوله: « إذا جاء نصر الله والفتح » زاد في غزوة الفتح « فتح مكة ».

قوله: « وذلك علامة أجلك » في رواية ابن سعد « فهو آيتك في الموت » وفي الباب الذي قبله: « أجل أو مثل شرب لحمد، نيت إليه نفسه » وهم عطاء بن السائب فروى هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: « لما نزلت إذا جاء نصر الله والفتح قال النبي صلى الله عليه وسلم: نيت إلي نفسي » أخرجه ابن مردويه من طريقه، والصواب رواية حبيب بن أبي ثابت التي في الباب الذي قبله بلفظ « نيت إليه نفسه » ولطبراني من طريق حكومة عن ابن عباس قال: « لما نزلت إذا جاء نصر الله والفتح نيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه، فأخذ بأشده ما كان قط اجتهداً في أمر الآخرة، ولأحد من طريق أبي رزين عن ابن عباس قال: « لما نزلت علم أن نيت إليه نفسه »، ولأبي يعلى من حديث ابن عمر « نزلت هذه السورة في أوسط أيام التشريق في حجة الوداع، فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه الوداع ». وروست عن قول الكشاف: أن سورة النصر نزلت في حجة الوداع أيام التشريق، فكيف صدرت بإذا الدالة على الاستقبال؟ فأجبت بضمف ما نقله، وعلى تقدير صحة فالشرط لم يكتمل بالفتح، لأن جيء الناس أفواجاً لم يكن كمل، فبقية الشرط مستعمل. وقد أورد الطيبي السؤال

السورة، وفي الثانية يتأول القرآن وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة. ومعنى قوله يتأول القرآن يجعل ما أمره به التسيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال. وقد أخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن مسروق عن عائشة فزاد فيه « علامة في أمي أمرني ربي إذا رأيته أكثر من قول سبحان الله ومحمده واستغفر الله وأتوب إليه، فقد رأيت جاء نصر الله، والفتح فتح مكة، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا » وقال ابن القيم في الهدى: كأنه أخذ من قوله تعالى: « واستغفروا » لأنه كان يعمل الاستغفار في غوام الأمور، فيقول إذا سلم من الصلاة: استغفر الله ثلاثاً. وإذا خرج من الخلاء قال: غفرانك. وورد الأمر بالاستغفار عند انقضاء المناسك « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله » الآية [البقرة: ١٩٩] قلت: يؤخذ أيضاً من قوله تعالى: « إنه كان تواباً » فقد كان يقول عند انقضاء الرضوء « اللهم اجعلني من التوابين ».

٣ - باب قوله: ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ ﴾

في دين الله أفواجاً ﴿ ٢٧ ﴾

٤٩٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَهُمْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾. قَالُوا: فَتَحَ الْمَدَائِنَ وَالْقُسُورَ، قَالَ: مَا تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: أَجَلَ، أَوْ مَعَلَ حَرْبٍ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [راجع: ٣٩٢٧].

قوله: « (باب قوله: ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً) ذكر فيه حديث ابن عباس أن عمر سأله عن قوله: ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ وسأذكر شرحه في الباب الذي يليه.

٤ - باب قوله: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾

إِنَّه كَانَ تَوَّاباً ﴿ ٢٨ ﴾

تَوَّابٌ عَلَى الْعِبَادِ، وَالتَّوَّابُ مِنَ النَّاسِ الَّذِي يَنْتَبِهُ.

٤٩٧٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يَدْخُلُنِي مَعَ أَشْيَاحِ بَنِي، فَكَانَ بَعْضُهُمْ وَجَدَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: لِمَ تَدْخُلُ هَذَا مَعَنَا وَلَنَا أَتْنَاءَ مِطْلَةٍ؟ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ مَنْ قَدْ عَلِمْتُمْ، فَدَعَا ذَاتَ يَوْمٍ فَادْخَلَهُ مَعَهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ أَنَّهُ دَخَلَنِي يُؤْتِيهِ إِلَّا إِلَهُيْهِمْ، قَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَأَيْتَ أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَ إِذَا نَصَرْنَا وَفَتَحَ عَلَيْنَا، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً، فَقَالَ لِي: أَكْذَابُ تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَمَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: هُوَ أَجَلَ وَشَوَّلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَهُ لَهُ. قَالَ: « وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » وَذَلِكَ عِلَامَةُ أَجَلِكِ. ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّه كَانَ تَوَّاباً ﴾. فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَظْلَمَ مِنْهَا إِلَّا مَا تَقُولُ. [راجع: ٣٩٢٧].

قوله: « (باب قوله: فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً، تواب على العباد، والتواب من الناس الطالب من اللذبة) هو كلام القراء في موضعين.

قوله: « (كان عمر يدخلني مع أشياع بلس) أي من شهد بلساً من المهاجرين والأنصار، وكانت عادة عمر إذا جلس للناس أن يدخلوا عليه على قدر منازلهم في السابقة، وكان ربما أدخل مع أهل المدينة من ليس منهم إذا كان فيه مزية تجبر ما فاته من ذلك.

قوله: « (لكنهم بعضهم وجد) أي غضب. ولفظ « وجد » الماضي يستعمل بالاشتراك بمعنى الغضب والحب والنفى والقلق، سواء كان الذي يبقى ضاللة أو مطلوباً أو إنساناً أو غير ذلك.

قوله: « (لم تدخل هذا معاً، ولنا أبناء مطه) » ولابن سعد من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير « كان أناس من المهاجرين وجدوا على عمر في إنيائه ابن

يقول: خسرت وبني «أي خسرو وما كسب يعني ولده. وقال أبو عبيدة في قوله: ﴿وما كسبت فروعون إلا في ثياب﴾ [غافر: ٢٧] قال: في ملكة.

قوله: ﴿تصيب ثلثين﴾ قال أبو عبيدة في قوله: ﴿وما زادهم غير تنصيب﴾ [هود: ١٠١] أي تدمير وإهلاك.

قوله: ﴿عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت وأنزل عشيرتك الأقرين ورهطك منهم المخلصين﴾ كذا وقع في رواية أبي أسامة عن الأعمش، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة الشعراء مع بقية مباحث هذا الحديث وفوائده.

٢ - باب قوله: ﴿وَكَبَّ﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ

وَمَا كَسَبَ ﴿[٢-١]

٤٩٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَيِّدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْبُطْحَاءِ، فَصَدَّ إِلَى الْجَبَلِ قَادِي: ﴿يَا صَاحِبَاهُ، فَاجْتَمَعَتَا إِلَيَّ فَرِيشٌ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ خَلَقْتُكُمْ أَنْ أَلْعَنُكُمْ مَبْشُوكُمْ أَوْ مُسْكِكُمْ، أَكُنْتُمْ كَصَلَاتِي». قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنِّي نَلِيزُ لَكُمْ تَيْنَ يَدَيَّ عَذَابٌ شَدِيدٌ». فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: «إِلَهَذَا جَمَعْتُمَا تَا لَكَ، فَالْوَلَّيْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». «كَتَبْتَ يَدَا أَبِي لَهَبٍ». إِلَى آخِرِهِمَا.

[درج: ١٣٩٤. أخرجه مسلم: ٢٠٨ ب: ١٥٤٤].

قوله: ﴿باب قوله: وبني ما أغنى عنه ماله وما كسب﴾ ذكر فيه الحديث الذي قبله من وجه آخر. وقوله فيه: ﴿نهف﴾ أي صاح. وقوله: ﴿يا صباحاه﴾ أي هجموا عليكم صباحاً.

٣ - باب قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣]

٤٩٧٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي عَمْرِو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَيِّدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَا لَكَ، إلهذا جَمَعْتُمَا، قَوْلْتُ: ﴿كَتَبْتَ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾. [درج: ١٣٩٤.

أخرجه مسلم: ٢٠٨، مطروفاً.

قوله: ﴿باب قوله: سيصلى ناراً ذات لب﴾ ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور مختصراً مقتضراً على قوله: «قال أبو لب تآ لك إلهذا جمتا، فنزلت تبث يدا أبي لب» وقد تقدمت أن عادة المصنف غالباً إذا كان للحديث طرق أن لا يجمعها في باب واحد، بل يجعل لكل طريق ترجمة تليق به، وقد يترجم بما يشتمل عليه الحديث وإن لم يسهل في ذلك الباب اكتفاء بالإشارة، وهذا من ذلك.

٤ - باب ﴿وَأَمْرَاتِهِ خَتْلَ الشَّالَةِ الْحَطْبِ﴾ [٤]

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿خَتْلَ الشَّالَةِ الْحَطْبِ﴾ [٤]: تَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ. ﴿فِي جِهَدِهَا خَتْلٌ مِنْ مَسَدٍ﴾ [٥]: يُقَالُ: مِنْ مَسَدٍ: لِفَرْقِ الْمَقْصِلِ، وَهِيَ الْمَسْلُفَةُ الَّتِي فِي النَّارِ.

قوله: ﴿باب وأمراته ختلة الشالة الحطاب﴾ قال أبي عبيدة: كان عيسى بن عمر يقرأ «حالة الحطب» بالنصب ويقول هو ذم لها. قلت: قرأها بالنصب أيضاً من الكوفيين عاصم. واسم امرأة أبي لب العوراء وتكنى أم جيل، وهي بنت حرب بن أمية أخت أبي سفيان والد معاوية، وتقدم لها ذكر في تفسير الضحى، يقال: إن اسمها أروى والعوراء لقب، ويقال: لم تكن عوراء وإنما قيل لها ذلك لجملها. وروى الزوار بإسناد حسن عن ابن عباس قال: «لما نزلت تبث يدا أبي لب جاءت امرأة أبي لب، فقال أبو بكر للنبي صلى الله عليه وسلم: لو تنحيت، قال: إنه سيحلب بيبي وينها، فأقبلت فقالت: يا أبا بكر هجاني صاحبك، قال: لا ورب هذه البنية، ما ينطق بالشعر ولا يفوه به. قالت: إنك لصديق، فلما قلت قال أبو بكر: ما رأيك، قال: ما زال ملك يسترني حتى ولت» وأخرجه الحميدي وأبو يعلى وابن أبي حاتم من حديث أسماء بنت أبي بكر: بنحوه.

وأجاب بجوابين: أحدهما أن «إذ» قد ترد بمعنى «إذا» كما في قوله تعالى: ﴿وإذا وأوا نجارة﴾ الآية [الجمعة: ١١]. ثانيهما أن كلام الله قديم، وفي كل من الجوابين نظر لا يخفى.

قوله: ﴿إلا ما تقول﴾ في غزوة الفتح «إلا ما تعلم» زاد أحد وسعيد بن منصور في روايتهما عن هشيم عن أبي بسر في هذا الحديث في آخره «فقال عمر: كيف تلوموني على حب ما ترون» ووقع في رواية ابن سعد أنه سلم حيثلو عن ليلة القدر، وذكر جواب ابن عباس واستنباطه وتصويب عمر قوله، وقد تقدمت لابن عباس مع عمر قصة أخرى في أواخر سورة البقرة، لكن أجابوا فيها بقوله: «الله أعلم، فقال عمر: قولوا: تعلم أو لا تعلم، فقال ابن عباس: في نفسي منها شيء، للحديث. وفيه فضيلة ظاهرة لابن عباس وتأثير لإجابة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلم الله التأويل ويفقهه في الدين، كما تقدم في كتاب العلم. وفيه جواز لتحديث المرء عن نفسه يمثل هذا لإظهار نعمة الله عليه، وإعلام من لا يعرف قدره ليتزهد منزله، وغير ذلك من المقاصد الصالحة، لا للمفاخرة والمباهاة. وفيه جواز تأويل القرآن بما يفهم من الإشارات، وإنما يتمكن من ذلك من رسخ قدمه في العلم، ولهذا قال علي رضي الله تعالى عنه: أو فهما يؤتيه الله رجلاً في القرآن.

١١١ - سورة: (النمل)

﴿كَتَبْتَ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾

﴿وَكَبَّ﴾ [١]: خَسِرَ. ﴿تَابَ﴾ [هافر: ٣٧]: خُسِرَانًا. ﴿تَصِيبَ﴾ [هود: ١٠١]: تَلْدِيرٌ.

١ - باب

٤٩٧١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا عَمْرِو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَيِّدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنزِلْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾. وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَدَّ الْمَتَا، فَهَتَفَ: ﴿يَا صَاحِبَاهُ، فَقَالُوا: مَنْ هَذَا، فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلاً تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ، أَكُنْتُمْ مُصَلِّينَ». قَالُوا: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا، قَالَ: «فَأَنِّي نَلِيزُ لَكُمْ تَيْنَ يَدَيَّ عَذَابٌ شَدِيدٌ». قَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَا لَكَ، مَا جَمَعْتُمَا إِلَّا إِلَهَذَا، ثُمَّ قَامَ. فَتَرَكْتُ: ﴿كَتَبْتَ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَكَبَّ﴾. وَقَدْ قُبَّ. هَكَذَا قَرَأَهَا الْأَعْمَشُ يَوْفِيلاً. [درج: ١٣٩٤. أخرجه مسلم: ٢٠٨].

قوله: ﴿سورة تبث يدا أبي لب - بسم الله الرحمن الرحيم﴾ سقطت البسملة لغير أبي ذر. وأبو لب هو ابن عبد المطلب واسمه عبد المزي، وأمه خزاعية. وكني أبا لب إما بانه لب، وإما بشدة حرة وجته. وقد أخرج الفاكهي من طريق عبد الله بن كثير قال: إن اسمي أبا لب لأن وجهه كان يثلث من حسنة انتهى. ووافق ذلك ما آل إليه أمره من أنه سيصلى ناراً ذات لب، ولهذا ذكر في القرآن بكنيته دون اسمه، ولكونه بها أشهر، ولأن في اسمه إضافة إلى الصنم. ولا حجة فيه لمن قال بجواز تكتية المشرك على الإطلاق، بل على الجواز إذا لم يقتض ذلك التعظيم له أو دعت الحاجة إليه. قال الرازي: كان من أشد الناس علوة للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان السبب في ذلك أن أبا طالب لاحت أبا لب فقد أبو لب على صدر أبي طالب فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ بفضبي أبي لب فضر به الأرض، فقال له أبو لب: كلانا صمك، فلم فصلت بي هذا؟ والله لا يجيك تلي أبداً. وذلك قبل النبوة. وقال له إخوانه لما مات أبو طالب: لو عضلت ابن أخيك لكنت أولى الناس بذلك. ولقيه فضاله عن مضى من أبائه فقال: إنهم كانوا على غير دين، ففضب، وغلدى على عداوته. ومات أبو لب بعد وقعة بدر، ولم يحضرها بل أرسل عنه بدلاً، فلما بلغه ما جرى لقرش مات غماً.

قوله: ﴿وتب: خسرو. تاب: خسروان﴾ وقع في رواية ابن مردويه في حديث الباب من وجه آخر عن الأعمش في آخر الحديث قال: «فأزل الله تبث يدا أبي لب، قال

وللحاكم من حديث زيد بن أرقم « لما نزلت تبت يدا أبي لهب قبل لامرأة أبي لهب: إن عمداً جهلك، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: هل رأيته أحمل حطباً، أو رأيته في جيدي حبلاً ».

٢- باب قوله: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [٢]

وَالْعَرَبُ تُسَمِّي أَشْرَافَهَا الصَّمَدَ.

قَالَ أَبُو وَائِلٍ: هُوَ السِّدُّ الَّذِي انْتَهَى مُؤَدَّدُهُ.

٩٧٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَخَضَعَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، أَمَّا تَكْلِيئُهُ لِإِبَائِي أَنْ يَقُولَ: إِنِّي لَنْ أُعِيدَهُ كَمَا بَدَأْتَهُ، وَأَمَّا شُحْمُهُ لِإِبَائِي أَنْ يَقُولَ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، وَأَنَا الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُوًا أَحَدٌ.» [رواجع: ٣١٩٣].

كُفُوًا وَكَيْفًا وَكَيْفًا: وَاحِدٌ.

قوله: (باب قوله الله الصمد) ثبت هذه الترجمة لأبي ذر.

قوله: (والعرب تسمى أشرفها الصمد) وقال أبو عبيدة الصمد السيد الذي يصعد إليه ليس فوقه أحد، فعلى هذا هو فعل يفتحان بمعنى مفعول، ومن ذلك قول الشاعر:

ألا بكر الناعي بخير بني أسد بعمرو بن مسعود والسيد الصمد

قوله: (قال أبو وائل: هو السيد الذي انتهى مؤدده) ثبت هذا للتسفي هنا، وقد وصله القرياني من طريق الأعمش عنه، وجاء أيضاً من طريق عاصم عن أبي وائل فوصله بذكر ابن مسعود فيه.

قوله: (حدثنا إسحاق بن منصور) كذا للجميع، قال المزي في «الأطراف»: في بعض النسخ «حدثنا إسحاق بن نصر» قلت: وهي رواية التسفي، وهما مشهوران من شيخ البخاري عن حديثه عن عبد الرزاق.

قوله: (كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك) في رواية أحد من عبد الرزاق «كذبني عبيدي».

قوله: (وخضعني ولم يكن له ذلك) ثبت هنا في رواية الكشيبي، وكذا هو عند أحمد، وسقط بقية الرواة عن القريبي وكذا للتسفي، والمراد به بعض بني آدم، وهم من أنكر البعث من العرب وغيرهم من جلد الأوثان والدخيرة ومن ادعى أن الله ولداً من العرب أيضاً من اليهود والنصارى.

قوله: (أما تكلني إياي أن يقول إني لن أعيدته كما بدأته) كذا لم يصف الفاء في جواب «أما»، وقد وقع في رواية الأعرج في الباب الذي قبله «فأما تكلني إياي فقوله: لن يعينني» وفي رواية أحد «أن يقول: فليبيننا كما بدأنا» وهي من شواهد ورود صيغة أفعل بمعنى التكليل، ومثله قوله: ﴿قُلْ فَاتَّبِعُوا أَمْرًا قَدْ تَقَدَّسَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ: «وَلَيْسَ بِلَوْلِ الْخَلْقِ بِأَعُونَ مِنْ إِعَادَتِهِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى لَفْظِ «أَعُونَ» فِي بَدْءِ الْخَلْقِ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا بَعْضُ هَبْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْجَعِ.

قوله: (وأنا الصمد الذي لم يلد ولم يولد) في رواية الأعرج «وأنا الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد».

قوله: (ولم يكن لي كفوًا أحد) كذا للكر، وهو وزن ما قبله. ووقع للكشيبي «لم يكن له» وهو الضافت، وكذا في رواية الأعرج «لم يكن لي» بعد قوله: «لم يلد» وهو الضافت أيضاً. ولما كان الرب سبحانه واجب لذاته قدماً موجوداً قبل وجود الأشياء وكان كل مولود محدثاً انتضت عنه الولادة، ولما كان لا يشبهه أحد من خلقه ولا يماثسه حتى يكون له من جنسه صاحبة فتزال انتضت عنه الولادة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [الانعام: ١٠١] وقد تقدم في تفسير البقرة حديث ابن عباس بمعنى حديث أبي هريرة هذا، لكن قال في آخره: «فسيحاني أن اتخذ صاحبة أو ولداً» بذكر قوله: «وأنا الأحد الصمد إلخ» وهو محمول على أن كلاً من الصحابين حفظ في آخره ما لم يحفظ الآخر. ويؤخذ منه أن من نسب غيره إلى أمر لا يليق به يطلق

قوله: (وقال مجاهد: حالة الحطب قمشي بالتميمة) وصله القرياني عنه. وأخرج سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين قال: كانت امرأة أبي لهب تنم على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المشركين، وقال الفراء: كانت تنم فتحرش فتوقد بينهم العداوة، فكفى من ذلك بمحملها الحطب.

قوله: (في جدها جبل من مسد يقال: من مسد ليف القمل، وهي السلسلة التي في النار قلت: هما قولان حكاهما الفراء في قوله تعالى: ﴿جبل من مسد﴾ قال: هي السلسلة التي في النار، وقال: للمسد ليف القمل. وأخرج القرياني من طريق مجاهد قال في قوله: ﴿جبل من مسد﴾ قال: من حديد. قال أبو عبيدة: في عقها جبل من النار، والمسد عند العرب جبال من ضروب.

١١٢ - سورة: (الإخلاص)

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

يُقَالُ: لَا يَتَوْنُ ﴿أَحَدٌ﴾ أَيْ وَاحِدٌ.

١- باب

٩٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: عَنِ الْأَعْرَجِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَمَّا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَخَضَعَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، أَمَّا تَكْلِيئُهُ لِإِبَائِي فَقَوْلُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَعُونَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شُحْمُهُ لِإِبَائِي فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُوًا أَحَدٌ.» [رواجع: ١٣٩٣].

قوله: (سورة قل هو الله أحد - بسم الله الرحمن الرحيم) ويقال لها أيضاً سورة الإخلاص، وجاء في سبب نزولها من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب «أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: انتب لنا ربك، فنزلت» أخرجه الترمذي والطبري وفي آخره قال: «لم يلد ولم يولد لأنه ليس شيء يولد إلا سيئوت ولا شيء يموت إلا يورث، وربنا لا يموت ولا يورث ولم يكن له كفوًا أحد، شبه ولا عدل» وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن أبي العالية مرسلًا وقال: هذا أصح، وصحح الموصول ابن خزيمة والحاكم، وله شاهد من حديث جابر عند أبي يعلى والطبري والطبراني في الأوسط.

قوله: (يقال: لا يتون أحد أي واحد) كذا اختصره، والذي قاله أبو عبيدة: الله أحد لا يتون، كفوًا أحد أي واحد انتهى. وهمة أحد يدل من واو لأنه من الوحدة، وهذا بخلاف أحد المراد به العموم فإن همزة أصلية. وقال الفراء: الذي قرأ بغير تنوين يقول: النون نون إعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت، وليس ذلك بلازم انتهى. وقراها بغير تنوين أيضاً نصر بن عاصم ويحيى بن أبي إسحاق وزيوت عن أبي عمرو أيضاً، وهو كقول الشاعر: «عمرو العلي هشم التريد لقومه» الأبيات. وقول الآخر: «ولا ذاكر الله إلا قليلاً» وهذا معنى قول الفراء: «إذا استقبلتها أي إذا أتت بعدها. وأضرب الدواوي قال: إنما حذفت التنوين لانتفاء الساكنين وهي لفتة. كذا قال.

قوله: (حدثنا أبو الزناد) لشيب بن أبي حمزة فيه إسناد آخر أخرجه المصنف من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة البقرة.

قوله: (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: قال الله تعالى) تقدم في بدء الحلق من رواية سفيان الثوري عن أبي الزناد بلفظ «قال النبي صلى الله عليه وسلم أراه يقول الله عز وجل» والشك فيه من المصنف فيما أحسب.

قوله: (قال الله تعالى: كذبني ابن آدم) سأذكر شرحه في الباب الذي بعده إن شاء

عليه أنه شتمه، وسبق في كتاب بدء الخلق تقرير ذلك.

قوله: ﴿كَفَرُوا وَكَفَبُوا﴾ وكفأ وكفأ بمعنى واحد وهو قول أبي عبيدة، والأول بضمتين والثاني بفتح الكاف وكسر الفاء بعدهما تحتانية ثم الهزلة والثالث بكسر الكاف ثم الله، وقال الفراء: كفأ يفتل ويخفف، أي يقسم ويسكن. قلت: وبالنظم قرأ الجمهور، وفتح حفص الواو بغير همزة، وبالسكون قرأ حمزة وبهمز في الوصل وبينها واو في الوقف، ومراد أبي عبيدة أنها لغات لا قراءات. نعم روي في الشواذ عن سليمان بن علي العباسي أنه قرأ بكسر ثم مد، وروي عن نافع مثله لكن بغير مد. ومعنى الآية أنه لم يمثله أحد ولم يشاكله، أو المراد نفي الكفاءة في النكاح نفيًا للمصاحبة، والأول أولى، فإن سياق الكلام لنفي المكافاة عن ذاته تعالى.

١١٣ - سورة: (القلق)

﴿قُلْ أَغْوَدُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿عَاشِقُ اللَّيْلِ﴾ **وَإِذَا وَقَبٌ:** [٣]: غُرُوبُ الشَّمْسِ. **يُقَالُ:** أَتَيْنَ مِنْ فَرْقٍ وَفَلَقٍ الصَّبْحَ. ﴿وَقَبٌ﴾ **إِذَا دَخَلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَأَطْلَمَ.**

٤٩٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ وَعَبْدَةَ، عَنْ زُرَّ بْنِ حَبِشٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي بْنَ كَثْبَةَ عَنِ الْمُؤَدِّينَ فَقَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَلِي لِي قُلْتُ». فَحَقْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [رواه: ٤٩٧٧].

قوله: (سورة قل أعوذ برب الفلق - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر، وتسمى أيضاً سورة الفلق.

قوله: (وقال مجاهد: الفلق الصبح) وصله الفريابي من طريقه، وكذا قال أبو عبيدة.

قوله: (وعاشق الليل إذا وقب غروب الشمس) وصله الطبري من طريق مجاهد بلفظ «عاشق إذا وقب الليل إذا دخل».

قوله: (يقال: أبين من فرق وفلق الصبح) هو قول الفراء ولفظه «قل أعوذ برب الفلق: الفلق الصبح، وهو أبين من فلق الصبح ورفق الصبح».

قوله: (وقب إذا دخل في كل شيء وأظلم) هو كلام الفراء أيضاً، وجاء في حديث مرفوع أن الفاسق القمر، أخرجه الترمذي وإسحاق بن إبراهيم بن سلمة عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى القمر فقال: يا عائشة استمذي بالله من شر هذا، قال: هذا الفاسق إذا وقب» إسناده حسن.

قوله: (حدثنا سفیان) هو ابن عيينة.

قوله: (عاصم) هو ابن بهدلة القارئ وهو ابن أبي النجود.

قوله: (وعبد) هو ابن أبي لهبة بمحدثين الثانية خفيفة وضم أوله.

قوله: (سألت أبي بن كعب) سيأتي في تفسير السورة التي بعدهما باتم من هذا السياق ويشرح ثم إن شاء الله تعالى.

١١٤ - سورة: (الناس)

﴿قُلْ أَغْوَدُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾

وَيَذْكُرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿الْوَسْوَاسُ﴾ [٤]: إِذَا وَلَدَ خَسَةَ الشَّيْطَانِ، إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَهَبَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ تَبَتْ عَلَى قَلْبِهِ.

٤٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لَهَبَةَ، عَنْ زُرَّ بْنِ حَبِشٍ:

وَحَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ زُرَّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي بْنَ كَثْبَةَ: قُلْتُ: أَبَا الْمُضَلِّ، إِنَّ أَحَدَ ابْنِ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ أَبِي: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «يَلِي لِي قُلْتُ». قَالَ: فَحَقْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [رواه: ٤٩٧٧].

قوله: (سورة قل أعوذ برب الناس) وتسمى سورة الناس.

قوله: (وقال ابن عباس: الوسواس إذا ولد خسة الشيطان، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه) كذا لم يذره، وبغيره: ويذكر عن ابن عباس، وكأنه أولى لأن إسناده إلى ابن عباس ضعيف، أخرجه الطبري وإسحاق بن عمار بن جبير وهو ضعيف ولفظه «ما من مولود إلا على قلبه الوسواس، فإذا عمل فذكر الله خنس، وإذا غفل وسوس» ورويناه في الذكر لجعفر بن أحمد بن فارس من وجه آخر عن ابن عباس، وفي إسناده محمد بن حيد الرزقي وفيه مقال ولفظه «يحبط الشيطان فاه على قلب ابن آدم فإذا سها وغفل وسوس، وإذا ذكر الله خنس» وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عباس ولفظه «يولد الإنسان والشيطان جاثم على قلبه، فإذا غفل وقاب اسم الله خنس، وإذا غفل وسوس» وجاءت بجسيم ومثلثة، وعقل الأولى بهملة وقاف والثانية بمعجمة وفاء. ولأبي يعلى من حديث أنس نحوه مرفوعاً وإسناده ضعيف، ولسعيد بن منصور من طريق حمزة بن روم قال: سألت عيسى عليه السلام ربه أن يريه موضع الشيطان من ابن آدم فأراه، فإذا رأسه مثل رأس الحية، وأضغ رأسه على ثمرة القلب، فإذا ذكر البعد ربه خنس، وإذا ترك مشاء حدثه. قال ابن التين: ينظر في قوله: خنس الشيطان فإن المعروف في اللغة خنس إذا رجع وانقبض. وقال عياض: كذا في جميع الروايات وهو تصحيف وتغيير، ولعله كان فيه تحية أبي بنو نثم خاء معجمة ثم سين مهمله مفتوحات، لما جاء في حديث أبي هريرة يعني الماضي في ترجمة عيسى عليه السلام قال: لكن اللفظ المروي عن ابن عباس ليس فيه خنس، فلعلم البخاري أشار إلى الحديثين معاً، كذا قال، وادعى فيه التصحيف، ثم فرغ على ما ظنه من أنه خنس، والتفريع ليس بصحيح لأنه لو أشار إلى حديث أبي هريرة لم يخص الحديثين بآبى عباس، ولعل الرواية التي وقعت له باللفظ المذكور، وتوجيهه ظاهر، ومعنى يخنس يقبض أي يقبض عليه، وهو معنى قوله في الروايتين اللتين ذكرناهما عن ابن فارس وسعيد بن منصور، وقد أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس قال: الوسواس هو الشيطان، يولد المولود والوسواس على قلبه فهو يصرفه حيث شاء، فإذا ذكر الله خنس وإذا غفل جثم على قلبه فوسوس. وقال الصنعاني: الأولى خنس مكان يخنس قال: فإن سلمت اللفظة من التصحيف فالمنعى أخره وأزاله عن مكانه لشدة تحسه وطمعته بإصبعه.

قوله: (حدثنا عبد بن أبي لهبة عن زر بن حبیش، وحدثنا عاصم عن زر) القائل: «وحدثنا عاصم» هو سفیان، وكأنه كان يجيئهما تارة ويفردهما أخرى وقد قدمت أن في رواية الحميدي التصريح بسماع عبد وعاصم له من زر.

قوله: (سألت أبي بن كعب قلت: أبا المغيرة) هي كنية أبي بن كعب، وله كنية أخرى أبو الطفيل.

قوله: (يقول كذا وكذا) هكذا وقع هذا اللفظ مبهماً، وكان بعض الرواة أبهماً استظماً له. وأظن ذلك من سفیان فإن الإسماعيلي أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفیان كذلك على الإبهام، وتكت أن أولاً أن الذي أبهما البخاري لأنني رأيت التصريح به في رواية أحد عن سفیان ولفظه «قلت لأبي: إن أخاك يحسبها من المصحف» وكذا أخرجه الحميدي عن سفیان ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج «وكان سفیان كان تارة يصرح بذلك وتارة يبهمه. وقد أخرجه أحد أيضاً وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ «إن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب للمؤدتين في مصحفه» وأخرج أحد عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بلفظ «إن عبد الله يقول في المؤدتين» وهذا أيضاً فيه إبهام، وقد أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق حسن عبد الرحمن بن يزيد التيمي قال: «كان عبد الله بن مسعود يحك للمؤدتين من مصاحفه ويقول إنهما ليستا من كتاب الله». قال الأعمش: وقد حدثنا عاصم عن زر عن أبي بن كعب فذكر نحوه حديث تيبية الذي في الباب الماضي، وقد أخرجه البزار وفي آخره يقول: «إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتمد بهما» قال البزار: ولم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة. وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأهما في الصلاة. قلت: هو في صحيح مسلم عن عتبة بن عامر وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عتبة بن عامر «فإن استطلعت أن لا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل» وأخرج أحد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه المؤدتين وقال له: إذا أتت صليت فأقرأ بهما» وإسناده صحيح ولسعيد بن منصور من حديث معاذ بن جبل «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح فقرأ فيهما بالمؤدتين» وقد تناول

القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب «الانصار» وجمعه عياض وغيره ما حكى عن ابن مسعود قال: لم يكر ابن مسعود كونهما من القرآن وإنما أكر [إيهما] في المصحف، فإنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئاً إلا إن كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابه فيه، وكأنه لم يلمح الإذن في ذلك، قال: فهذا تأويل منه وليس جحداً لكونهما قرأتاً. وهو تأويل حسن إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها: ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله، نعم يمكن حل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور. وقال غير القاضي: لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قرأتيهما، وإنما كان في صفة من صفاتهما انتهى. وغاية ما في هذا أنه أبهم ما بينه القاضي. ومن تأمل سياق الطرق التي أوردتها للحديث استبعد هذا الجمع. وأما قول النووي في شرح المهلب: أجمع المسلمون على أن المعرفتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منهما شيئاً كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح، فيه نظر، وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد بن حزم فقال في أوائل «المحلى»: ما نقل عن ابن مسعود من إنكار قرأتية المعرفتين فهو كذب باطل. وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل. والظن في الروايات الصحيحة يشير مستند لا بقليل، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل، والإجماع الذي نقله إن أراد شموله لكل عصر فهو غشوش، وإن أراد استمراره فهو مقبول. وقد قال ابن الصبغ في الكلام على ماني الزكاة: وإنما قائلهم أبو بكر على منع الزكاة ولم يقل إنهم كفروا بذلك، وإنما لم يكفروا إلا لأن الإجماع لم يكن استقر. قال: ونحن الآن نكفر من جمعنا. قال: وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعرفتين، يعني أنه لم يثبت نكفر من القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك. وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي فقال: إن قلنا إن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكثير من أنكرهما، وإن قلنا إن كونهما من القرآن كان لم يتواتر في عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر. قال: وهذه عقدة صعبة. وأجيب باحتمال أن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود فأغلقت العقدة بعون الله تعالى.

قوله: (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: قيل لي: قل، قلت: قل: فحين نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) القائل: فمن تقول إلخ هو أبي بن كعب. ووقع عند الطبراني في الأوسط أن ابن مسعود أيضاً قال مثل ذلك، لكن المشهور أنه من قول أبي بن كعب فلهذا انقلب على رأويه. وليس في جواب أبي أي تصريح بالمراد، إلا أن الإجماع على كونهما من القرآن غني عن تكلف الأسانيد باختيار الأحاد، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

(مخاطبة): اشتمل كتاب التفسير على خمسة آلاف وخمسة مائة وأربعين حديثاً من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها، الموصول من ذلك أربعمائة حديث وخمسة وستون حديثاً والبقية معلقة وما في معناه، للكثير من ذلك فيه وفيما مضى أربعمائة وخمسة وأربعون حديثاً، وبالحاصل منها مائة حديث وحديث، واتفق مسلم على تخرجه بعضها ولم يخرج أكثرها لكونها ليست ظاهرة في الرفع، والكثير منها من تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهي ستة وستون حديثاً: حديث أبي سعيد بن العاصي في الفاتحة، وحديث عمر «أبي أرقم» وحديث ابن عباس «كلمتي ابن آدم» وحديث أبي هريرة «ولا تصدقوا أهل الكتاب» وحديث أنس «لم يبق من صلي القليتين غيري» وحديث ابن عباس «كان في بني إسرائيل القصاص» وحديثه في تفسير «وعلى الذين يطيقونه» [البقرة: ١٨٤] وحديث ابن عمر في ذلك، وحديث البراء «لما نزل رمضان كانوا لا يقرءون النساء» وحديث حنيفة في تفسير «ولا تقربوا ما بينكم إلى التهلكة»، وحديث ابن عمر في «نساءكم حررت لكم» وحديث معقل بن يسار في نزول «ولا تعجلوا» [البقرة: ٢٢٢] وحديث عثمان بن عفان في نزول «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً» [البقرة: ٢٣٤] وحديث ابن عباس في تفسيره، وحديث ابن مسعود في التوفى عنها زوجها، وحديث ابن عباس عن عمر في «أبوا أحدكم» وحديث ابن عمر في «وإن تبدوا ما في أنفسكم» [النساء: ١٠٢] وحديث ابن عباس في «حسبنا الله» [آل عمران: ١٧٣] وحديث «كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يمشون من المشركين الحديث، ووقع في آخر حديث أسامة بن زيد في قصة عبد الله بن أبي، وحديث ابن عباس «كان لئال للولد» وحديث «كان إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته»، وحديثه في «ولكل جعلنا مولى» [النساء: ٢٣] وحديثه «كنت أنا وأمي من المستضعفين»، وحديثه في نزول «إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم». [النساء: ٩٧] وحديثه في نزول «إن كان بكم لفتى من مطر»، [النساء: ١٠٢] وحديث ابن مسعود في يونس بن متى، وحديث حنيفة في الضائق، وحديث عائشة في لغو اليمين،



٦٦- كتاب فضائل القرآن

١- باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل

قال ابن عباس: المهيمن: الأمين، القرآن أمين على كل كتاب قبله.

٤٩٧٨ - ٤٩٧٩ حدثنا عبد الله بن موسى، عن شيبان، عن يحيى، عن أبي سلمة قال: أخبرني عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا: كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ عَشْرَ مِائِينَ نِزْلٍ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ مِائِينَ. [راجع: ٤٩٦٤، ٣٨٥١].

٤٩٨٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عُصْمَرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا جَبْرِئِيلَ أَنَسِي النَّبِيِّ ﷺ وَعِدَّةٌ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟ أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَتْ: هَذَا وَجْهٌ، فَلَمَّا قَامَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ، حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ يَخْبِرُ عَنْ جَبْرِئِيلَ، أَوْ كَمَا قَالَ.

قال أبي: فُلْتُ لِأَبِي عُثْمَانَ: وَمَنْ سَمِعْتَ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ أَسَافَةَ بْنِ زَيْدٍ. [راجع: ٣٦٣٣، أخرجه مسلم: ٢٤٥١، ٢٤٥٢].

٤٩٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا يَنْظُرُ آمَنَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ، وَإِنَّمَا كَانَ الْبَيْتُ أَوْيْتُهُ وَخِجَا أَوْحَاهُ إِلَيَّ، فَارْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [إسـ: ٧٧٧٤]. أخرجه مسلم: ١٥٧.

٤٩٨٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزَاجٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ جَهْمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَابَعَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ [الوحي] قَبْلَ وَلَاقِهِ، حَتَّى تَوَفَّاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ الْوَحْيُ، ثُمَّ تَوَفَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُ. [أخرجه مسلم: ٣٠١٦].

٤٩٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا يَقُولُ: اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَسْمَعْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ، فَكَانَتْ امْرَأَةً تَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، مَا أَرَى شَيْطَانَكَ إِلَّا قَدْ تَوَكَّعَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالصُّحُفُ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى. مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الصـ: ١-٣]. [راجع: ١١٧٤ أخرجه مسلم: ١٧٩٧].

(كتاب فضائل القرآن). ثبتت البسمة و«كتاب» لأي ذر، ووقع لغيره «فضائل القرآن» حسب.

قوله: (باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) كذا لأي ذر «نزل» بلفظ الفعل الماضي، ولغيره «كيف نزل الوحي» بصيغة الجمع، وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة «أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي» في أول الصحيح، وكذا أول نزوله في حديثها «أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة» لكن التفسير بأول ما نزل أخص من التفسير بأول ما بدئ، لأن النزول يقتضي وجود من يتزل به، وأول ذلك جمعي لذلك له حياً مبلياً من الله بما شاء من الوحي، وإيحاء الوحي أهم من أن يكون بالآثار أو بإلهام، سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساذكه إن شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها.

قوله: (قال ابن عباس: المهمل الأيمن، القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الأثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة، وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن، وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما أنزل قبله، لأن الأحكام التي فيه إما مقررة ما سبق وإما ناسخة وذلك يستدعي إثبات المنسوخ وإما جديدة، وكل ذلك دال على تفصيل المجدد. ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث: الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معاً.

قوله: (عن شيهان) هو ابن عبد الرحمن، ويحيى هو ابن أبي كثير، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين) كذا للكشيب، ولغيره «وبالمدينة عشرًا» بإيهام للمسدود، وهذا ظاهر، أنه صلى الله عليه وسلم عاش سنين ستة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين، لكن يمكن أن يكون الراوي الذي الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية، فإن كل من روى عنه أنه عاش سنين أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثاً وستين، فالمعتمد أنه عاش ثلاثاً وستين، وما يخالف ذلك إما أن يحمل على إيهام الكسر في السنين، وإما على جبر الكسر في الشهور، وأما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر، وهو أنه بعث على رأس الأربعين، فكانت مدة وحي النام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة، ثم فتر الوحي، ثم تواتر وتسلع، فكانت مدة تواتره وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة، أو أنه على رأس الأربعين قرن به ميكايل أو إسرافيل فكان يلقي إليه الكلمة أو الشيء مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل، ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشر سنين بمكة. ويؤخذ من هذا الحديث عما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفزلاً ولم ينزل جملة واحدة، ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال: «أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة». وقرأ ﴿وَرَأَى آيَاتِ الْفُرْقَانِ﴾

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا محمد بن عيسى بن سليمان التيمي).

قوله: (قال: أنبت أن جبريل فاعل «قال» هو أبو عثمان النهدي).

قوله: (أنبت) بضم أوله على البناء للمجهول، وقد عني في آخر الحديث. ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمداً لكونها موقوفة ولمعند تعلقها بالباب وهي: عن أبي عثمان عن سلمان قال: «لا تكونن من إسنعت أول من يدخل السوق» الحديث موقوف، وقد أورد البرقاني في مستخرجه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعاً.

قوله: (فقال أم سلمة: من هذا؟) فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، استعمل أم سلمة عن الذي كان يحدثه هل ظنت لكونه ملكاً أو لا.

قوله: (أو كما قال) يريد أن الراوي شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه، وهذه الكلمة كثر استعمال الحديث لها في مثل ذلك. قال الداودي، هذا السؤال إنما وقع بعد ذهاب جبريل، وظاهر سياق الحديث يخالفه، كذا قال، ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور، بل هو محتمل للأمرين.

قوله: (قالت هذا دحية) أي ابن خليفة الكلبي الصحابي المشهور، وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول الكتاب، وكان موصوفاً بالجمال، وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم غالباً على صورة.

قوله: (فلما قام) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي قام ذاهباً إلى المسجد، وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها ما ظنت من أنه دحية أكفاه بما سبق منه في الخطبة عما يوضح لما المقصود.

قوله: (ما حسبه إلا إياه) هذا كلام أم سلمة، وعند مسلم «فقلت أم سلمة: إني والله ما حسبه إلا إياه» وإين من حروف القسم، وفيها لغات قد تقدم بيانها.

على ذلك. وقيل: المراد أن القرآن ليس له مثل لا صورة ولا حقيقة، بخلاف غيره من المعجزات فإنها لا تخلو عن مثل. وقيل: المراد أن كل نبي أصلي من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله صورة أو حقيقة، والقرآن لا يوت أحد قبله مثله، فلما أُرِده بقوله: «فارجو أن أكون أكثرهم تابعا». وقيل: المراد أن الذي أوتيته لا يتطرق إليه تخيل، وإنما هو كلام معجز لا يقدر أحد أن يأتي بما يتخيل منه التشبيه به، بخلاف غيره فإنه قد يقع في معجزاتهم ما يقدر الساحر أن يجيل شبهه فيحتاج من يميز بينهما إلى نظر، والنظر عرضة للخطأ، قد يخطئ الناظر فيظن تساويهما. وقيل: المراد أن معجزات الأنبياء انقضت بانقراض أحوالهم فلم يشهدوا إلا من حضروا، ومعجزة القرآن مستمرة إلى يوم القيامة، وغرة للعامة في أسلوبه وبلاغته وإخباره بالمفنيات، فلا يمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون يدل على صحة دعواه، وهذا أقوى المحتملات، وتكميله في الذي بعده. وقيل: للمنى أن للمعجزات الماضية كانت حسية تشاهد بالأبصار كتأنيص صالغ وعصا موسى، ومعجزة القرآن تشاهد بالبعيرة فيكون من يتبعه لأجلها أكثر، لأن الذي يشاهد بعين الرأى يفرض بانقراض مشاهدته، والذي يشاهد بعين العقل باقى يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمرا. قلت: ويمكن نظم هذه الأقوال كلها في كلام واحد: فإن حصلها لا يتالي بعضها بعضا.

قوله: (فارجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة) رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة فائدته وعموم نفعه، لاشتغاله على الدعوة والحجة والإخبار بما سيكون، فعم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سيوجد، فحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك، وهذه الرجوى قد تحققت، فإنه أكثر الأنبياء تبعاً، وسيأتي بيان ذلك وأضاح في كتاب الرقائق إن شاء الله تعالى. وتعلق هذا الحديث بالترجة من جهة أن القرآن إنما نزل بالوحي الذي يأتي به الملك لا بالإنسان ولا بالإلهام. وقد جمع بعضهم إعجاز القرآن في أربعة أشياء: أحدها حسن تأليفه والتسام كلمه مع الإيجاز والبلاغة، ثانياً صورة سياه وأسلوبه المخالف لأصاليب كلام أهل البلاغة من العرب نظماً وتراً حتى حلت فيه عقولهم ولم يهتدوا إلى الإتيان بشيء مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقريره لم على المعجز عنه، ثالثاً ما اشتغل عليه من الإخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة والشرائع المتأخرة ما كان لا يعلم منه بعضه إلا النادر من أهل الكتاب، رابعاً الإخبار بما سيأتي من التكرار التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده. ومن غير هذه الأربعة آيات وردت بتصميم قوم في قضائها أنهم لا يفعلونها فعمجروا عنها مع توفر دواعيهم على تكذيبه، كمنى اليهود الموت، ومنها الروعة التي تحصل لسمعها، ومنها أن قرأه لا يعل من تردده وسامعه لا يحج ولا يزداد بكثرة التكرار إلا طراوة وللذقة. ومنها أنه آية باقية لا تدم ما بقيت الدنيا، ومنها جمعه لمعلوم ومعارف لا تنقضي حجابها ولا تهتت بولفها. اهد لمخلصاً من كلام عياض وغيره.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا عمرو بن محمد) هو الناقد، وبذلك جزم أي نعيم في المستخرج. وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن إبراهيم. ووقع في الأطراف خلف «حدثنا عمرو بن علي القلاس» ورويت في نسخة معتمدة من رواية النسفي عن البخاري «حدثنا عمرو بن خالد» وأظنه تصحيحاً، والأول هو المتسند، فإن الثلاثة وإن كانوا معروفين من شيوخ البخاري، لكن الناقد أخص من غيره بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الأقران، بل صالح بن كيسان أكبر سناً من ابن شهاب وأقدم سماعاً، وإبراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي تصريحه بتحديثه له في الحديث الآتي بعد باب واحد.

قوله: (إن الله تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته) كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر «إن الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته»، أي أكثر إنزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم، والسر في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر سؤلهم عن الأحكام فكثر التزول بسبب ذلك. ووقع في سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراودري عن الإمامي عن الزهري «سألت أنس بن مالك: هل فتر الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت؟ قال: أكثر ما كان وأجبه» أورد ابن يونس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم.

قوله: (حتى توفاه أكثر ما كان الوحي) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة.

قوله: (ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه إظهار ما تضمنته الغاية في قوله: «حتى توفاه الله»، وهذا الذي وقع أخيراً على خلاف ما وقع أولاً، فإن

قوله: (حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخرج بخير جبريل أو كما قال) في رواية مسلم «غيرنا خبرنا» وهو تصحيح نه عليه عياض، قال النووي: وهو الموجود في نسخ بلاندا. قلت: ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد إلا من هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح، ولم أتف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في أي قصة، ويحتمل أن يكون في قصة بني قريظة، فقد وقع في «دلائل البيهقي» وفي «الغليليات» من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه «عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكلم رجلاً وهو راكب، فلما دخل قلت: من هذا الذي كنت تكلمه، قال: بمن تشبهين؟ قلت: بدحية بن خليفة، قال: ذاك جبريل المرني أن أمضي إلى بني قريظة».

قوله: (قال أبي:) يفتح المعزة وكسر للموحدة الخفيفة، والقائل هو معتمر بن سليمان، وقوله: «قلت لأبي عثمان، أي التهدي الذي حدثه بالحديث»، وقوله: «عن سمعت هذا قال من أسامة بن زيد» فيه الاستفهام عن اسم من إلهم من الرواة ولو كان الذي أبوه ثقة معتمداً، وفادته احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك، فني بيانه رفع لهذا الاحتمال، قال عياض وغيره: وفي هذا الحديث أن للملك أن يتصور على صورة الأمي. وإن له هو في ذاته صورة لا يستطيع الأمي أن يراه فيها لضعف القوى البشرية إلا من شاء الله أن يقوه على ذلك، ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء الوحي «وأحياناً يمثّل في الملك رجلاً» ولم ير جبريل على صورته التي خلق عليها إلا مرتين كما ثبت في الصحيحين. ومن هنا يتبين وجه دخول حديث أسامة هذا في هذا الباب. قالوا: وفيه فضيلة لأم سلمة ولدسية، وفيه نظر، لأن أكثر الصحابة رأوا جبريل في صورة الرجل لما جاء فسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان، ولأن اتفاق الشبه لا يستلزم إثبات فضيلة متويزة، وغايته أن يكون له منزلة في حسن الصورة حسب، وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن قطن حين قال إن الدجال أشبه الناس به فقال: «أهزني شبهه؟ قال: لا».

الحديث الرابع:

قوله: (عن أبيه) هو أبو سعيد المقبري كسانه، وقد سمع سعيد المقبري الكثير من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة، ووقع الأمران في الصحيحين، وهو دال على ثبوت سعيد وغيره.

قوله: (ما من الأنبياء نبي إلا أعطي) هذا دال على أن النبي لا بد له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها بصدقه، ولا يضره من أصر على المعاندة.

قوله: (من الآيات) أي المعجزات المخوارق.

قوله: (ما عطفه آمن عليه البشر) ما موصولة وقعت مفعولاً ثانياً لأعطي، ومثله مبتدأ، وآمن خبره، والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه، والمعنى أن كل نبي أعطي آية أو أكثر من شأن من يشاهدها من البشر أن يؤمن به لأجلها، وعليه معنى السلام أو الباء للموحدة، والكنة في التعبير بها تضمنت معنى الغلبة، أي يؤمن بذلك مغلوباً عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه، لكن قد يعجز فيماتد كما قال الله تعالى: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً﴾ الآية [النحل: ١٤] وقال الطبري: الرابع إلى الموصول ضمير الجبرور في عليه وهو حال، أي مغلوباً عليه في التحدي، والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله: ﴿فأثروا بسورة مثله﴾ الآية [يونس: ٢٨] أي على صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة.

(تنبيه: قوله: (آمن) وقع في رواية حكاما ابن قرقول «أومن» بضم المعزة ثم وار. وسيأتي في كتاب الاعتصام. قال: وكتبها بعضهم بالياء الأخيرة بدل الواو. وفي رواية القاسمي «امن» بغير مد من الأمان والأول ما للمعروف.

قوله: (وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي) أي أن معجزتي التي تحدث به الوحي الذي أنزل علي وهو القرآن لا اشتغل عليه من الإعجاز الواضح، وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يوت من المعجزات ما أوتي من تقدمه، بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره، لأن كل نبي أصلي معجزة خاصة به لم يعطها بعينها غيره تخد على بها قومه، وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان السحر فائياً عند فرعون فجاهه موسى بالعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنها انقضت ما صنعوا، ولم يقع ذلك بعينه لغيره. وكذلك إحياء عيسى الموتى وإبراء الأكهم والأبرص لكون الأطباء والحكماء كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور، فأتاهم من جنس عملهم ما لم تصل قدرتهم إليه، ولهذا لا كان العرب الذين يمت فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جامعه بالقرآن الذي تعلمهم أن يأتوا بسورة مثله فلم يقدرُوا

ابن مسعود: «أن القرآن نزل بلسان قريش، فأقرئ الناس بلسان قريش لا بلسان هذيل» وأما صفط العرب عليه فمن صفط العام على الخاص، لأن قريشاً من العرب، وأما ما ذكره من الآيتين فهو حجة لذلك. وقد أخرج ابن أبي دلود في «المصاحف» من طريق أخرى عن عمر قال: «إذا اختلفت في اللغة فاكثروها بلسان مضر» اهـ ومضر هو ابن نزل بن معد بن عدنان وإليه تنسب أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم. وقال القاضي أبو بكر بن الباقلائي: معنى قول عثمان: «نزل القرآن بلسان قريش» أي معظمه، وأنه لم يسم دلالة قاطعة على أن جميع بلسان قريش، فإن ظاهر قوله تعالى: ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً﴾ [الفرخرف: ٤٣] أنه نزل بجميع لسان العرب، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن أو قريشاً دون غيرهم فعليه البيان، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولاً واحداً، ولو ساحت هذه الدعوى لساخ للأخر أن يقول: نزل بلسان بني هاشم مثلاً لأنهم أقرب نسباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش. وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون قوله: «نزل بلسان قريش» أي ابتداء نزوله، ثم ليصح أن يقرأ بلسان غيرهم كما سيأتي تقريره في «باب أنزل القرآن على سبعة أحرف» اهـ وتكمله أن يقال: إنه نزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأخوذ من قراءتها تسهيلاً وتيسيراً كما سيأتي بيانه، فلما جمع عثمان الناس على حرفه واحداً رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف فعمل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما لم من الأولى المذكورة، وعليه يجعل كلام عمر لابن مسعود أيضاً

قوله: (وأخبرني) في رواية أبي ذر «فأخبرني أنس بن مالك قال: فامر عثمان هو معطوف على شيء مخلوف يأتي بيانه في الباب الذي بعده، فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان: «فاكثروها بلسانهم» أي قريش.

قوله: (وأن ينسخوها في المصاحف) كذا للأكثر، والضمير للسور أو للآيات أو الصفح التي أسخرت من بيت حفصة، وللكتشيبين «أن ينسخوها» في المصاحف «أي ينظروا الذي فيها إلى مصاحف أخرى، والأول هو المتمد لأنه كان في صحف لا مصاحف».

قوله: (وقال مسدد: حدثنا يحيى) في رواية أبي ذر «يحيى بن سعيد» وهو القطان، وهذا الحديث وقع لنا موصولاً في رواية مسدد من رواية معاذ بن النسي عنه كما بيته في «تغليق التعليق».

قوله: (أن يعلى) هو ابن أمية والد صفوان.

قوله: (كان يقول: ليني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ) هذا صورته مرسل، لأن صفوان بن يعلى ما حضر القصة، وقد أورد في كتاب العمرة من كتاب الحج بالإسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام قال فيه: «عن صفوان بن يعلى عن أبيه» فوضع أنه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بنحو اللفظ الذي ساقه للمصنف هنا، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج. وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره: ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين، فلم يل ذلك وقع من بعض النسخ. وقيل: بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ [الإبراهيم: ٤] لا يستلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل بلسان قريش فقد لكونهم قومه، بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم، بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي ساقه بما يفهمه بعد أن نزل الوحي عليه بجواب مسأله فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قريشاً كان أو غير قريش، والوحي اسم من أن يكون قرآناً ينزل أو لا ينزل. قال ابن طلال: مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلو كان أو غير متلو إنما نزل بلسان العرب، ولا يرد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة عرباً وعجماً وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغبر العرب باللسان، ولذا قال ابن كثير: كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله البقي، لكن لعله قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد.

٣- باب جمع القرآن

٤٩٨٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعدة: حدثنا ابن

الوحي في أول البعثة فترة ثم كثر، وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل، ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام، إلا أنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمات نزولاً بالسبب المتقدم، وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لتضمن الإشارة إلى كيفية النزول.

الحديث السادس:

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري، وقد تقدم شرح الحديث قريباً في سورة والضحى، ووجه إيراده في هذا الباب الإشارة إلى أن تأخير النزول أحياناً إنما كان بقبح الحكمة تقتضي ذلك لا لقصد تركه أصلاً، فكان نزوله على أنحاء شتى: تارة يتابع، وتارة يتراخي. وفي إنزاله مفرقاً وجوه من الحكمة: منها تسهيل حفظه لأنه لو نزل جملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه. وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله رداً على الكفار: ﴿وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة، كذلك أي أنزلناه مفزعة لثبت به فؤادك﴾ الآية [الفرقان: ٣٣] ويقول تعالى: ﴿وقرآناً فرقاه لنشره على الناس كما سيأتي في «باب تأليف القرآن» ولم يفسطوا من ترتيب نزول الآيات إلا قليلاً، وقد تقدم في تفسير «أقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١] أنها أول سورة نزلت، ومع ذلك فنزل من أوها أولاً أو خمس آيات ثم نزل بآياتها بعد ذلك، وكذلك سورة الم نشر التي نزلت بعدها نزل أوها أولاً ثم نزل سائرها بعد. وأوضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول: ضموها في السورة التي يذكر فيها كذا، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى».

٢- باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب

﴿قرآناً عربياً﴾ [يوسف: ٢]. ﴿بلسان عربي مبين﴾ [الشعراء: ١٩٥]

٤٩٨٤ - حدثنا أبو الهيثم: حدثنا شعب، عن الزهري: وأخبرني أنس بن مالك قال: «فأمر عثمان: زيد ابن ثابت، وسعيد بن العاصي، وعثمان بن الزبير، وعبد الرحمن بن العاصي، أن ينسخوها في المصاحف».

وقال لهم: إذا اختلفتم أتمم وزيد بن ثابت في عربية من القرآن، فأكثروها بلسان قريش، فإن القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا [الرجع: ٣٥٠٦].

٤٩٨٥ - حدثنا أبو نعيم: حدثنا همام: حدثنا عطاء.

وقال مسدد: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء.

قال: أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية: أن يعلى كان يقول: ليني أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه الوحي، فلما كان النبي ﷺ بالبحرانية، عليه نوب قد أطل عليه، وسمعت الناس من أصحابه، إذ جاءه رجل متعصب بطيبي، فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أكرم في جبة بعد ما تصنع بطيبي؟ فظهر النبي ﷺ ساعة، فجاءه الرجل، فلما غمر إلى يعلى: أن تعال، فجاء يعلى فدخل وأسنه، فإذا هو مخمر الرجل، يبط كذلك ساعة، ثم سرى عنه، فقال: هاتين اللبتي يسألني عن العمرة آتياً، فأقوس الرجل فجاء به إلى النبي ﷺ، فقال: هات الطيب الذي بك فاعشله ثلاث مرات، وأما الجبة فأنزعها، ثم اصنع في عنقك كما تصنع في حنك. [الرجع: ١٥٣٦، أخرجه مسلم: ١١٨٠].

قوله: (باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، قرآناً عربياً بلسان عربي مبين) في رواية أبي ذر «لقول الله تعالى قرآناً بلغ». وأما نزوله بلسان قريش فمذكور في الباب من قول عثمان. وقد أخرج أبو دلود من طريق كعب الأضراري أن عمر كتب إلى

شهاب، عن عتيب بن السباق: أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إلي أبو بكر الصديق، مقتل أهل البصرة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن القتل في البصرة يوم البصرة بقرآن القرآن، وإني أخشى أن استحل القتل بالقرآن بالمواطين، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قوله: (عن زيد بن ثابت) هذا هو الصحيح عن الزهري أن قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك، وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه، وقد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن جهم عن الزهري فأخرج قصة آية سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق، وأخرج عمارة بن غزية فرواه عن الزهري فقال: «عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه» وساق القصص الثلاث بطولها: قصة زيد مع أبي بكر وعمر، ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضاً، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب أخرجه الطبري، وبين الخطيب في «المدرج» أن ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الأسانيد على بعض.

قوله: (أرسل إلي أبو بكر الصديق) لم أقم على اسم الرسول إليه بذلك، وروينا في الجزء الأول من «فوائد الدين عاقل» قال: حدثنا إبراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد بن زيد بن ثابت قال: قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع في شيء.

قوله: (مقتل أهل البصرة) أي عقب قتل أهل البصرة. والمراد بأهل البصرة هنا من قتل بها من الصحابة في الواقعة مع مسيلة الكذاب، وكان من شأنها أن مسيلة ادعى النبوة وقرى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بارتداد كثير من العرب، فجهز إليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فحاربوه أشد عارياً، إلى أن خلبه الله وقتله، وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قيل: سبعمائة وقيل: أكثر.

قوله: (فقد استحل) بسين مهمل ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهمل مفتوحة ثم راء ثقيلة، أي اشتد وكثر، وهو استعمل من البحر لأن المكروه غالباً يضاف إلى البحر، كما أن المحبوب يضاف إلى البرد يقولون: أسخن الله عينه وأقر عينه. ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية سفيان بن عيينة المذكورة قتل سالم مولى أبي حذيفة ولفظه «فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن يذهب القرآن، فجاء إلى أبي بكر» وسياقي أن سالماً أحد من أمر النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ القرآن عنه.

قوله: (بالقراء بالمواطن) أي في المواطن، أي الأسكن التي يقع فيها القتال مع الكفار، ووقع في رواية شعيب عن الزهري «في المواطن» وفي رواية سفيان «وأنا أخشى أن لا يلقى المسلمون زحفاً آخر إلا استحل القتل بأهل القرآن».

قوله: (فيذهب كثير من القرآن) في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة «إلا أن يجمعوه» وفي رواية شعيب «قبل أن يقتل الباقون» وهذا يدل على أن كثيراً من قتل في وقعة البصرة كان قد حفظ القرآن، لكن يمكن أن يكون المراد أن مجموعهم جمع لا أن كل فرد جمع، وسياقي مزيد بيان لذلك في «باب من جمع القرآن» إن شاء الله تعالى.

قوله: (قلت لعمر) هو خطاب أبي بكر لعمر، حكاه ثانياً زيد بن ثابت لما أرسل إليه، وهو كلام من يؤثر الاتباع ويترن من الابتداء.

قوله: (لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم من رواية سفيان بن عيينة تصريح زيد بن ثابت بذلك، وفي رواية عمارة بن غزية «ففر منها أبو بكر وقال: أفعل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقال الخطابي وغيره: يتضمن أن يكون صلى الله عليه وسلم إما في جميع القرآن في المصحف كما كان يقرئ به من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تأثرته، فلما اقتضى نزوله بوفاته صلى الله عليه وسلم أهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاءً لوعد الصادق بضماد حفظه على هذه الأمة المحمدية زاهداً لله شرفاً، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» بإسناد حسن عن عبيد بن جهم قال: «سمعت علياً يقول: أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله». وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن» الحديث فلا ينافي ذلك، لأن الكلام في كتابة خصوصية على صفة مخصوصة، وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور، وأما ما أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» من طريق ابن سيرين قال: «قال علي: لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم آليت أن لا أتخذ عليّ دنانير إلا لصلاة جمعة حتى أجمع القرآن فجمعه» فإسناد ضعيف لا تقدر أن يكون مخفواً فماده بجمعه حفظه في صدره،

قوله: (باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص، وهو جمع مفرقه في صحف، ثم جمع تلك الصحف في مصحف واحد مرتب السور. وسياقي بعد ثلاثة أبواب «باب تأليف القرآن» والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة، أو ترتيب السور في المصحف.

قوله: (عن عبيد بن السباق) بفتح الهملة وتشديد الواو، مدني يكتسب إبا سعيد، ذكره مسلم في الطبعة الأولى من التابعين، لكن لم أره رواية عن أقدم من سهل بن

قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا تهملك، وقد كتبت كتيب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتبع القرآن فأجمعه. فوالله لو كتفوني لقل جمل من الجبال ما كان أقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف فعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرع الله صديري للذي شرع له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتبع القرآن أجمعه من المصنف والخطاب وعلو الرجال، حتى وجدت آخر سورة القوية مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره: «لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عيسى» (البقرة: ١٢٨-١٢٩). حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنهما. (راجع: ٢٨٠٧).

٤٩٨٧ - حدثنا موسى: حدثنا إبراهيم: حدثنا ابن شهاب: أن أنس بن مالك حدثنا: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغاري أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفرغ حذيفة أخيلاهم في القراءات، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أفرغ عليه الأمة قبل أن يتخلفوا في الكتاب، أخيلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرملي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نرُدّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرميط القرظيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رُد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل ألف بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق. (راجع: ٣٥٠٦).

٤٩٨٨ - قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت: سمع زيد بن ثابت قال: لقد أتت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، لقد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها، فآلمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه». فآلمسناها في سورتيها في المصحف. (راجع: ٢٨٠٥).

قوله: (باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص، وهو جمع مفرقه في صحف، ثم جمع تلك الصحف في مصحف واحد مرتب السور. وسياقي بعد ثلاثة أبواب «باب تأليف القرآن» والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة، أو ترتيب السور في المصحف.

قوله: (عن عبيد بن السباق) بفتح الهملة وتشديد الواو، مدني يكتسب إبا سعيد، ذكره مسلم في الطبعة الأولى من التابعين، لكن لم أره رواية عن أقدم من سهل بن

﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر﴾ [القمر: ١٧].

قوله: (فصحت القرآن لجمعه) أي من الأشياء التي عتدي وعند غيره.

قوله: (من العصب) يضم للمعتين ثم موحدة جمع عصب وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض. وقيل: العصب طرف الجريدة المريض الذي لم يثبت عليه الخوص، والذي يثبت عليه الخوص هو السعف. ووقع في رواية ابن عينة عن ابن شهاب «القصب والعصب والكرانيف وجرايد النخل» ووقع في رواية شعيب «من الرقاع» جمع وقعة، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغذ، وفي رواية عمار بن خزيمة «وتعل الأديم» وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد «والصنف».

قوله: (واللخاف) بكسر اللام ثم خاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع لخفة بفتح اللام وسكون للمعجمة، ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد «واللخاف» بضمين وفي آخره فاء، قال أبو داود الطيالسي في روايته: هي الحجارة الرقاق. وقال الخطابي: صفائح الحجارة الرقاق. قال الأصمعي: فيها عرض ودقة. وسيأتي للصف في الأحكام من أبي ثابت أحد شيوخه أنه فسر بالخرف بفتح المعجمة والزاي ثم هو وهي الأتية التي تصنع من الطين اللشوي. ووقع في رواية شعيب «والأكاف» جمع كف وهو العظم الذي للبرير أو الشاة كانوا إذا نجف كتبوا فيه. وفي رواية عمار بن خزيمة «وكسر الأكاف» وفي رواية ابن جهم عن ابن شهاب عن ابن أبي داود «والأضلاع» وعنده من وجه آخر «والأكاف» بقال ومثناة وآخره موحدة جمع قتب ينتحون وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه، وعند ابن أبي داود أيضاً «في» للمصنف «من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قام عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليات به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعصب. قال: وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاعداً» وهذا يدل على أن زيداً كان لا يكتبي بمجرد وجدانه مكتوباً حتى يشهد به من تلقاه سماعاً مع كون زيد كان يحفظه، وكان يفعل ذلك مخالفةً في الاحتياط. وعند ابن أبي داود أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه «أن أبا بكر قال لعمر ولزید: اقتدا على باب المسجد فمن جاءكم بالشاهدين على شيء من كتاب الله فاكبوا» ورجاله ثقات مع انتظامهم، وكان المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن. وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ.

قوله: (وصول الرجال) أي حيث لا لجد ذلك مكتوباً. أو الواو بمعنى مع أي اكبه من المكتوب للوافق للمخطوط في العسر.

قوله: (حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري) وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد «مع خزيمة بن ثابت» أخرجه أحمد والترمذي. ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة «مع خزيمة الأنصاري» وقد أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» من طريق أبي اليمان عن شعيب قال فيه: «خزيمة بن ثابت الأنصاري» وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق بونس بن يزيد عن ابن شهاب، وقول من قال عن إبراهيم بن سعد «مع أبي خزيمة» أصح، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وأن الذي وجد منه آخر سورة التوبة غير الذي وجد منه الآية التي في الأحزاب، فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري، فمن قال «مع خزيمة» ومن قال «مع أبي خزيمة» ومن شك فيه يقول: «خزيمة» أو أبي خزيمة» والأرجح أن الذي وجد منه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، والذي وجد منه الآية من الأحزاب خزيمة. وأبو خزيمة قيل: هو ابن لوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه، وقيل: هو الحارث بن خزيمة، ولما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحاً في سورة الأحزاب. وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: «أبى الحارث بن خزيمة بهتان الأثنين من آخر سورة براءة فقال: أشهد أبي سمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ووعيتهما، فقال عمر: ولما أشهد لقد سمعتهم» ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لميلتها سورة على حدة، فافترضوا سورة من القرآن فألقوها في آخرها» فهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون قول زيد بن ثابت: «وجدتها مع أبي خزيمة لم أجدها مع غيره» أي أول ما كتبت، ثم جاء الحارث بن خزيمة بعد ذلك، أو أن أبا خزيمة هو الحارث بن خزيمة لا ابن لوس. وأما قول عمر: «لو كانت ثلاث آيات» فظاهره أنهم كانوا يؤلفون آيات السور

قال: والذي وقع في بعض طرقه «حتى جمعه بين اللوحين» وهم من رابوه. قلت: وما تقدم من رواية عبد خير من علي أصح، فهو المتمد. ووقع عند ابن أبي داود أيضاً بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب بذلك، فأخرج من طريق الحسن «أن عمر سأل عن آية من كتاب الله قيل: كانت مع فلان قتل يوم القيامة، قال: إنا لله، وأمر بجمع القرآن، فكان أول من جمعه في المصحف» وهذا منقطع، فإن كان محفوظاً حمل على أن المراد بقوله: «فكان أول من جمعه» أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر تنسب للجميع إليه لذلك. وقد تسو بعض الروايات أن يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف فقال: كيف جاز أن يفعل شيئاً لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام؟ والجواب أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السامع للناس عن النصيحة منه لله ورسوله وكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوباً، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه. وإذا تأمل المصنف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه يحد في فضائله وبنوه عظيم مقبته، لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها» فما جمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة. وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقرأة القرآن ما اختار منه أن يرد على ابن الدخنة جواره ويرى بجوار الله ورسوله، وقد تقدمت القصة مبسطة في فضائله، وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه جموع في المصحف في قوله: ﴿يُنَزِّلُ صَحُفًا مَّطْوًى﴾ [البقرة: ١٢٩] وكان القرآن مكتوباً في المصحف، لكن كانت مفرقة فجمعها أبو بكر في مكان واحد ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها فنسخ منها عدة مصاحف وأرسل بها إلى الأصغر، كما سيأتي بيان ذلك.

قوله: (قال زيد: أي ابن ثابت) (قال أبو بكر) أي قال في: (لك رجل شاب عاقل لا نهملك، وقد كتبت لكتب الوحي) ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك: كونه شاباً فيكون نشطاً لا يطلب منه، وكونه عاقلًا فيكون أوصى له، وكونه لا يتهم فترك الناس إليه، وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر حرصاً له. وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة. وقال ابن بطال عن المهلب: هذا يدل على أن العقل أصل الخصال المحمودة لأنه لا يصف زيداً بكثر من العقل وجعله سبباً لآفته ووقع التهمة منه، كما قال وفيه نظر، وسيأتي مزيد البحث فيه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. ووقع في رواية سفيان بن عيينة «قال أبو بكر: أي إذا عزمت على هذا فإرسل إلى زيد بن ثابت فادعه، فإنه كان شاباً حثيثاً يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأرسل إليه فادعه حتى يجتمع معنا. قال زيد بن ثابت فإرسل إلي فأتيتهما، فقالا لي: إنا نريد أن نجمع القرآن في شيء، فاجمع معنا. وفي رواية عمار بن خزيمة «قال في أبو بكر: إن هذا مداني إلى أمر، وأنت كاتب الوحي، فإن كنت معه ابتعناك، وإن توافقتي لا أمل» فأنقض قول عمر ففترت من ذلك، قال في ذلك عمر: كلمه وما عليك لو فعلنا، قال: فنظرنا فقلنا: لا شيء والله، ما علينا. قال ابن بطال: إما نر أبو بكر أولاً ثم زيد بن ثابت ثانياً لأنهما لم يجدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ففكرهما أن يجلا أنفسهما محل من يزيد احتياطه للدين على احتياط الرسول فلما بينهما عمر على فائدة ذلك وأنه خشية أن يتغير الحال في المستقبل إذا لم يجمع القرآن فيصير إلى حالة الخلفاء بعد الشهور، رجما إليه. قال: ودل ذلك على أن فعل الرسول إذا تجرد عن القرآن وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى. وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول، بل هو مستند من القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم. قال ابن الباقلي: كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كتابه، بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن» مع قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جُمُوعُهُ وَقَرَّاهُ﴾ [القيامة: ١٧] وقوله: ﴿إِنْ هَذَا لَفِي الصَّحُفِ الْأُولَى﴾ [الأعلى: ١٨، ١٩] وقوله: ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مَّطْوًى﴾ [البقرة: ٢٣] قال: فكل أمر يرجع لإحصائه وحفظه فهو واجب على الكتابة، وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم. قال: وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه لا دلالة فيه على المنع، ورجع إليه أبو بكر لما رأى وجه الإحابة في ذلك، وأنه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه، وما يترتب على ترك جمعه من ضياع بعضه، ثم تابهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك.

قوله: (هو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به) كأنه جمع أولاً باعتبار أبي بكر ومن وافقه، وأرد باعتبار أنه الأمر وحده بذلك. ووقع في رواية شعيب عن الزهري «لو كلفني» بالإفراد أيضاً، ولما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التصغير في إحصاء ما أمر بجمعه، لكن الله تعالى يسر له ذلك كما قال تعالى:

الجهاد.

قوله: (حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه) في رواية يونس عن ابن شهاب «ثم أخبرني أنس بن مالك».

قوله: (أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق) في رواية الكشميهني «في أهل العراق» والمراد أن أرمينية فتحت في خلافة عثمان، وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي، وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك، وكان أمير أهل الشام على ذكر العسكر حبيب بن مسلمة الفهري، وكان حذيفة من جملة من غزا معهم، وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق. ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهيدي عن إبراهيم بن سعد «وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق» قال ابن أبي داود: الفرج الثفري. وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه «أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغازي مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوه» ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام «وفي رواية يونس بن يزيد» اجتمع لغزو أذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق. وأرمينية بفتح الهززة عند ابن السمعاني ويكسرهما عند غيره، وبه جزم الجواليقي رتبته ابن الصلاح ثم النوري، وقال ابن الجوزي: من ضمها قد غلط، ويسكون الراء وكسر الميم بعدها تخاتية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تخاتية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قالة ياقوت، والنسبة إليها أرمي بفتح الهززة ضبطها الجوهري. وقال ابن قرقول: بالتخفيف لا غير، وحكى ضم الهززة وغلط. وإنما للصوص مهزتها أرمية والنسبة إليها أرموي وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان، وأما أرمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط. ومد الأسيطي والمهب أوله وزاد المهب الدال وكسر الراء وتقديم الموحدة، تشتمل على بلاد كثيرة، وهي من ناحية الشمال. قال ابن السمعاني: هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسبها وطب هواتها وكثرة ماؤها وشجرها المثل. وقيل: إنها من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح، وأذربيجان بفتح الهززة والذال المججمة وسكون الراء، وقيل: يسكون الذال وفتح الراء ويكسر الموحدة بعدها تخاتية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخروها نون، وحكى ابن بكي كسر أوله، وضبطها صاحب «المطالع» ونقله عن ابن الأعرابي يسكون الذال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي وهي الآن تبريز وقصبتها، وهي تلي أرمينية من جهة غربيها، واتفق غزوها في سنة واحدة، واجتمع في غزوة كل منهما أهل الشام وأهل العراق، والذي ذكرته الأشهر في ضبطها، وقد تمد الهززة وقد تكسر وقد تحذف وقد تنفتح الموحدة وقد يزداد بعدها ألف مع مد الأولى حكاية المجري وناكرة الجواليقي، ويؤكد أنهم نسبوا إليها آذري بالمد اختصاراً على الركن الأول كما قالوا في النسبة إلى بعلبك بعلسي. وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان. وقد أخرج ابن أبي داود عن طريق أبي إسحاق عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: «خطب عثمان فقال: يا أيها الناس، إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القردة الحديث في جمع القرآن، وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر، وكان قتل عمر في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر، فإن كان قوله: «خمس عشرة سنة» أي كاملة فيكون ذلك بعد مضي ستين وثلاثة أشهر من خلافته، لكن وقع في رواية أخرى له «منذ ثلاث عشرة سنة» فيجمع بينهما بالغاء الكسر في هذه وجبهه في الأولى فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه، وذلك في أول ولاية الوليد بن عتبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان. وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر ذلك مستنداً.

قوله: (فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة) في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه «فبتازعون في القرآن، حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره» وفي رواية يونس «فتناكروا القرآن، فاختلغو فيه حتى كاد يكون بينهم فتنة» وفي رواية عمارة بن غزبة أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال: يا أمير المؤمنين أدرك الناس، قال: وما ذلك؟ قال: غزوت فرج أرمينية، فإذا أهل الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بما لا يسمع أهل العراق، وإذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لا يسمع أهل الشام، فيفكر بعضهم بعضاً». وأخرج ابن أبي داود أيضاً عن طريق يزيد بن معاوية النخعي قال: «إني لفي المسجد زمن الوليد بن عتبة في حلقة فيها حذيفة فسمع رجلاً يقول قراءة عبد الله بن مسعود، وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري، فضرب ثم قام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: مكننا كان من قبلكم

باجتهادهم، وسائر الأخيار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف. نعم ترتيب السور بعضها إثر بعض كان يقع بعضهم بالاجتهاد كما سيأتي في «باب تأليف القرآن».

قوله: (لم اجدها مع أحد غيري) أي مكتوبة، لما تقدم من أنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة. ولا يلزم من عدم وجدته إياها حيتز أن لا تكون توارثت عند من لم يتلقها من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما كان زيد يطلب التثبت عن تلقاها بغير واسطة، ولعلمهم لما وجدها زيد عند أبي خزعة تذكرها كما تذكرها زيد. وفائدة التبع المبالغة في الاستظهار، والوقوف عندما كتب ببني يدي النبي صلى الله عليه وسلم. قال الخطابي: هذا ما يخفى معناه. ويومئ أنه كان يكتفي في إثبات الآية بخبر الشخص الواحد، وليس كذلك، فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وأبو خزعة وعمر. وحكى ابن التين عن الداودي قال: لم يترد بها أبو خزعة، بل شاركه زيد بن ثابت، فعلى هذا ثبتت برجلين أده وكأته ظن أن قولهم لا يثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص الواحد وليس كما ظن، بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر، فلم بلغت روية الخبر عدداً كثيراً وقد ثبت شيئاً من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد. ولحق أن المراد بالتلقي نفي وجودها مكتوبة، لا نفي كونها محفوظة. وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب «فجاء خزعة بن ثابت فقال: إني رأيتكم تركم آيتين فلم تكتبهما. قالوا: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم «لقد جاءكم رسول من أنفسكم» [البقرة: ١٢٧] إلى آخر السورة، قال عثمان: وأنا أشهد، فكيف ترى أن نجعلهما؟ قال: اختبهما آخر ما نزل من القرآن» ومن طريق أبي العالية أنهم لما جمعا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يلي عليهم أبي بن كعب، فلما انتهوا من برادة إلى قوله: «لا يفقهون» نظروا أن هذا آخر ما نزل منها، فقال أبي بن كعب: أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم آيتين يمدن «لقد جاءكم رسول من أنفسكم» إلى آخر السورة.

قوله: (فكانت الصحف) أي التي جمعا زيد بن ثابت.

قوله: (عند أبي بكر حتى توفاه الله) في «موطا ابن وهب» عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: «جمع أبو بكر القرآن في قرطيس، وكان سال زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر فضل» وعند «موسى بن عتبة في المغازي» عن ابن شهاب قال: «لما أصيب المسلمون باليمامة فرغ أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة، فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم، حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول من جمع القرآن في الصحف» وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة بن غزبة «أن زيد بن ثابت قال: فامرني أبو بكر فكتب في قطع الأيام والمصب، فلما ملك أبو بكر وكان عمر كتب ذلك في صحيفة واحدة فكانت عنده» وإنما كان في الأيام والمصب أولاً قبل أن يجمع في عهد أبي بكر، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المتقدمة.

قوله: (لم عند حفصة بنت عمر) أي بعد عمر في خلافة عثمان، إلى أن شرع عثمان في كتابة المصحف. وإنما كان ذلك عند حفصة لأنها كانت وصية عمر، فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل، وإبراهيم هو ابن سعد، وهذا الإسناد إلى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه، أعاده إشارة إلى أنهم حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وإن اتفقتا في كتابة القرآن وجمعه. وعن ابن شهاب قصة ثالثة كما بيناه عن خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الأحزاب وقد ذكرها في آخر هذه القصة الثانية هنا. وقد أخرجه المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مرفقاً، فأخرج القصة الأولى في تفسير التوبة، وأخرج الثانية قبل هذا باب لكن باختصار. وأخرجها الطبراني في «مسند الشاميين» وابن أبي داود في «المصاحف» والخطيب في «الدرج» من طريق أبي اليمان بنسامة. وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الأحزاب كما تقدم. قال الخطيب: روى إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث، ثم ساقها من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقاً واحداً مفصلاً للأسانيد المذكورة، قال: وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب، وروى قصة آخر التوبة مفرداً يونس بن يزيد. قلت: وروايته تأتي عقب هذا باختصار. وقد أخرجها ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة، وقته رواية سفيان بن عيينة لما عن ابن شهاب أيضاً، وقد بينت ذلك قبل. قال: وروى قصة آية الأحزاب معمر وهشام بن الغاز ومعوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم. قلت: وقته رواية أبي أيوب عتيق لما عن ابن شهاب وهي عند المصنف في

سمره قال: « قال عمر بن الخطاب: لا يملين إلا غلماناً قريشاً وتقيف » وليس في الذين سميهم أحد من تقيف بل كلهم إما قريشي أو أنصاري، وكان ابتداء الأمر كان لزيد وسعيد للمعنى المذكور فيما في رواية مصعب، ثم احتجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الآفاق فأضافوا إلى زيد من ذكر ثم استظهروا بأبي بن كعب في الإملاء. وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه، قال ابن شهاب: فأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال: يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاها رجل واحد والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافراً يريد زيد بن ثابت. وأخرج ابن أبي داود من طريق خير بن مالك بإسناد مصغر: سمعت ابن مسعود يقول: لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لم يمس من العيان. ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعاً وسبعين سورة. ومن طريق زر بن حبیش عنه مثله وزاد: وإن لزيد بن ثابت ذؤابين. والعلو لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدنية وعبد الله بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر وأيضاً فإن عثمان إنما أراد نسخ المصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفاً واحداً، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي، فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره. وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال: بلغني أنه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة.

قوله: (وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة) يعني سعيداً وعبيد الله وعبد الرحمن، لأن سعيداً أموي وعبد الله أسدي وعبد الرحمن خزومي وكلها من بطون قريش.
قوله: (في شيء من القرآن) في رواية شيب « في عربية من عربية القرآن » وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث زيد: قال ابن شهاب فاختلوا يومئذ في التابوت والتابوت، فقال القرشيون: التابوت وقال زيد: التابوت، فرجع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكثروا التابوت فإنه نزل بلسان قريش » وهذه الزيادة أدركها إبراهيم بن إسماعيل بن جهم في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت، قال الخطيب: وإنما رواها ابن شهاب مرسله.

قوله: (حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة) زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شيب عن ابن شهاب قال: أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال: « كان مروان يرسل إلى حفصة يعني حين كان أمير المدينة من جهة معاوية يسألها المصحف التي كتب منها القرآن فتأني أن تعطيه، قال سالم: فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسل إليه تلك المصحف، فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر، فأمر بها مروان فشقت وقال: إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه المصحف مرتاب » ووقع في رواية أبي عبيدة « فنزعت » قال أبو عبيد: لم يسمع أن مروان مرق المصحف إلا في هذه الرواية. قلت: قد أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه « فلما كان مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألها المصحف، فمئنته بإهاها، قال: فحدثني سالم بن عبد الله قال: لما توفيت حفصة » فذكره وقال فيه: « فشقتها وحرقتها » ووقعت هذه الزيادة في رواية عسارة بن غزبة أيضاً باختصار، لكن أدركها أيضاً في حديث زيد بن ثابت وقال فيه: « ففصلها غسلاً »، وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم أو خارجة أن أبا بكر لما جمع القرآن سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصراً إلى أن قال: « فأنزل عثمان إلى حفصة فطلبها فأتت حتى عاهدتها ليردها إليها، ففسخ منها ثم ردّها، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها » ويجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من تشقيق ثم غسل ثم تحريق، ويحتمل أن يكون بإخاء المعجزة فيكون مزقها ثم غسلها والله أعلم.

قوله: (فأرسل إلى كل أئقي بمصحف مما نسخوا) في رواية شيب « فأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف ». واخلتفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق؛ فالشهور أنها خمسة، وأخرج ابن أبي داود في « كتاب المصاحف » من طريق حرة الزيات قال: أرسل عثمان أربعة مصاحف، وبعت منها إلى الكوفة بمصحف فرفع عند رجل من مراد، فبقي حتى كتبت مصحفي عليه. قال ابن أبي داود: سمعت أبا حاتم السجستاني يقول: كتبت سبعة مصاحف إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً. وأخرج بإسناد صحيح إلى

اختلافوا، والله لأرकिन إلى أمير المؤمنين » ومن طريق أخرى عنه « أن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة، فقرأ هذا ﴿ وأما الحج والعمرة ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقرأ هذا ﴿ وأما الحج والعمرة للبيت ﴾ فنفسب حذيفة وأحرمت عيانه » ومن طريق أبي الشعثاء قال: « قال حذيفة: يقول أهل الكوفة: قراءة ابن مسعود ويقول أهل البصرة: قراءة أبي موسى، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأكرته أن يجعلها قراءة واحدة »، ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال لحذيفة: بلغني عنك كذا، قال: نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب. وهذه القصة لحذيفة يظهر لي أنها متقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة، فكانت له رأى الاختلاف أيضاً بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان. وصادف أن عثمان أيضاً كان وقع له نحو ذلك، فأخرج ابن أبي داود أيضاً في « المصاحف » من طريق أبي قلابة قال: « لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يتلقون فيختلفون، حتى لو وقع ذلك إلى المعلمين حتى كثر بعضهم بعضاً، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال: أتمم عندي تختلفون، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافاً. فكانت والله أعلم لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ما ظن من ذلك. وفي رواية مصعب بن سعد « فقال عثمان: تترون في القرآن، تقولون: قراءة أبي » قراءة عبد الله، ويقول الآخر: والله ما تقيم قراءتكم. » ومن طريق محمد بن سيرين قال: كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه: كثرت بما تقول، فرفع ذلك إلى عثمان فتعاطى من نفسه. وعند ابن أبي داود أيضاً من رواية بكير بن الأشج: إن ناساً بالعراق يسأل أحدهم عن الآية فإذا قرأها قال: لا إني أكثر بهذه، فشا ذلك في الناس، فكلم عثمان في ذلك.

قوله: (فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إليها بالمصحف ننسخها في المصاحف) في رواية يونس بن زيد « فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمر زيداً بجميعها فنسخ منها مصاحف بحيث بها إلى الآفاق » والفرق بين المصحف والمصحف أن المصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر. وكانت سوراً مفردة كل سورة مرتبة بأياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً، وقد جاء عن عثمان أنه إنما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة، فأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال: قال علي: لا تقولوا في عثمان إلا خيراً. فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملائمة، قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ لقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتكم وهذا يكاد أن يكون كفرة، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن تجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: فنعم ما رأيت.

قوله: (فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف) وعند ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين قال: « جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار منهم أبي بن كعب، وأرسل إلى الرقة التي في بيت عمر، قال: فحدثني كثير بن أفلح وكان ممن يكاتب قال: فكانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروهم قال ابن سيرين: أخبته وليكتبه على العرصة الأخيرة » وفي رواية مصعب بن سعد « فقال عثمان: من كتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت. قال: فأي الناس أحب وفي رواية أنصح قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد » ومن طريق سعيد بن عبد العزيز أن حرية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم، وقتل أبوه العاصي يوم بدر مشركاً، ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركاً، قلت: وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين، قاله ابن سعد وعنده لذلك في الصحابة، وحدثني عن عثمان وعائشة في صحيح مسلم، واستعمله عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة. وكان من أجود قريش وحلماتها، وكان معاوية يقول: لكل قوم كرمهم، وكرمها سعيد. وكانت وفاته بالمدنية سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين. ووقع في رواية عسارة بن غزبة « أبان بن سعيد بن العاص » بدل « قال الخطيب: وهم عسارة في ذلك لأن أبان تولى بالشام في خلافة عمر ولم يدخل له في هذه القصة، والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبان المذكور أحد. ووقع من تسمية بقية من كتب أو أملى عند ابن أبي داود مفرقاً جماعة: منهم مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس من روايته ومن رواية أبي قلابة عنه، ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم، ومنهم أبي بكر بن كعب كما ذكرنا، ومنهم أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس. وقع ذلك في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن جهم عن ابن شهاب في أصل حديث الباب، فهو لا تسعة عرفنا تسبعتهم من الاثني عشر، وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن

إِنَّكَ كَتَبْتَ الْوَحْيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاتَعَ الْقُرْآنَ، فَتَبِعَتْ خَشْيَ وَجَدَتْ
آخِرَ سُورَةِ الرَّؤْيَى ابْنَيْنِ مَعَ أَبِي خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، لَمْ اجِدْنَاهُ مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ:
﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ إِلَى آخِرِهِ [راجع: ٢٨٠٧].

٤٩٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ
الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا عَزَى لِي زَيْدٌ، وَلَيَحْيَى بِاللُّوْحِ وَالسُّوْرَةِ وَالْكِتَافِ،
أَوْ الْكِتَافِ وَاللُّوْحِ»، ثُمَّ قَالَ: «اَكْتُبْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ﴾. وَخَلْفَ
عَظْمِ النَّبِيِّ ﷺ عَمَزُوا بِنِزَامٍ مَكْرُومٍ الْأَعْمَى، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَا تَأْمُرُنِي؟
لَأَنِّي رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ؟ فَكَرَرْتُ مَكَانَهَا: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾. [راجع: ٢٨٣١]. أخرجه مسلم:

[١٨٩٨].

قوله: (باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن كثير: ترجم كتاب
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر سوى حديث زيد بن ثابت وهذا عجيب، فكأنه لم
يقع له على شرطه غير هذا ثم أشار إلى أنه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية. قلت: لم
أقف في شيء من النسخ إلا بلفظ «كاتب» بالإفراد وهو مطابق لحديث الباب، نعم قد
كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة غير زيد بن ثابت، أما بمكة فلجميع
ما نزل بها لأن زيد بن ثابت إنما أسلم بعد الهجرة، وأما بالمدينة فآثر ما كان يكتب زيد،
ولكثر تعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام المهد كما في حديث البراء بن عازب ثاني
حديثي الباب، ولهذا قال له أبو بكر: إنك كتبت فكذب الوحي لرسول الله صلى الله عليه
وسلم. وكان زيد بن ثابت ربما غاب فكذب الوحي غيره. وقد كتب له قبل زيد بن ثابت
أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة، وأول من كتب له بمكة من قريش عبد الله بن
سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح، وعمر كتب له في الجملة الخلفاء
الأربعة والزبير بن العوام وخالد وإبان أبنا سعيد بن العاص بن أمية وحظلة بن الربيع
الأسدي ومعيقيب بن أبي فاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشرحيل بن حسة وعبد
الله بن رواحة في آخرين، وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان
والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال: «كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم عما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه
الشيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول: ضموا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا»
الحديث. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: الأول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي
بكر في جمع القرآن، أورد منه طرفاً، وغرضه منه قول أبي بكر لزيد: «إنك كتبت فكذب
الوحي» وقد مضى البحث في مستوفي في الباب الذي قبله. الثاني حديث البراء وهو
ابن عازب «لما نزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
قال النبي صلى الله عليه وسلم: ادع لي زيدا» وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ «ادع
لي فلانا» من رواية إسرائيل أيضاً، وفي رواية غيره «ادع لي زيدا» أيضاً وتقدمت القصة
هناك من حديث زيد بن ثابت نفسه. ووقع هنا فزلت مكانها ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ وهكذا وقع بتأخير لفظ «غير أولي
الضرر» والذي في التلاوة «غير أولي الضرر» قبل ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقد
تقدم على الصواب من وجه آخر من إسرائيل.

٥ - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف

٤٩٩١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي غَفِيلٌ، عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ [عبد الله] بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَأَرَجَعْتُهُ، فَلَمْ
أَزَلْ أَسْتَرْبِدْهُ وَيَرْبِدُنِي، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَافٍ». [راجع: ٣٢١٩]. أخرجه
مسلم: [٨١٩].

٤٩٩٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي غَفِيلٌ، عَنْ

إبراهيم التيمي قال: قال لي رجل من أهل الشام مصحفنا ومصحف أهل البصرة أضبط
من مصحف أهل الكوفة، قلت: لم؟ قال: لأن عثمان بعث إلى الكوفة لما بلغه من
اختلافهم بمصحف قبل أن يعرض، وفي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا.
قوله: (وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق) في
رواية الأكثر «أن يحرق» بإخاء للمعجمة. وللروزي بالمهمله ورواه الأصيلي بالوجهين،
والمعجمة أثبت. وفي رواية الإسماعيلي «أن تحرق أو تحرق» وقد وقع في رواية شعيب
عن ابن أبي داود والطبراني وغيرهما «وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف
الذي أرسل به»، قال: فلذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار. وفي رواية سويد بن
غفلة عن علي قال: «لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيراً» وفي رواية بكر بن
الأشج «فأمر بجميع المصاحف فأحرقها، ثم بثت في الأجناد الكتب» ومن طريق
مصعب بن سعد قال: «أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فاعجبهم
ذلك أو قال لم يكر ذلك منهم أحد» وفي رواية أبي قلابة «فلما فرغ عثمان من
المصحف كتب إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا وبعثت ما عندي، فاعلموا ما
عندكم» وأمرهم أن يكون بالنسب أو التحريق، وأكثر الروايات صريح في التحريق
فهو الذي وقع، ويحتمل وقوع كل منهم بحسب ما رأى من كان يده شيء من ذلك، وقد
جزم حياض بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها بالماء في إذهابها. قال ابن بطال: في هذا
الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وإن ذلك إكرام لها وصون من وطنها
بالأقدام. وقد أخرج عبد الرزاق من طريق طائوس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها
البسلة إذا اجتمعت، وكذا فعل عروة وكروه إبراهيم، وقال ابن عطية: الرواية بإخاء
المهمله أصح. وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت، ولما الآن فالنقل أولى لما دعت
الحاجة إلى إزالته. وقوله: «وأمر بما سواه» أي بما سوى المصحف الذي استكتبه
والمصاحف التي تقلت منه وسوى المصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها، ولهذا
استترك مروان الأمر بعدلها واعلمها أيضاً خشية أن يقع لأحد منها توهم أن فيها ما
يخالف المصحف الذي استقر عليه الأمر كما تقدم. واستدل بتحريق عثمان المصحف على
الفاطنين بقدح الحروف والأصوات لأنه لا يلزم من كون كلام الله قدماً أن تكون الأسطر
المكتوبة في الورق قدسية، ولو كانت هي عين كلام الله لم يستجز الصحابة إحراقها والله
أعلم.

قوله: (قال ابن شهاب وأخبرني خاتمة إلخ) هذه هي القصة الثالثة وهي
موصولة إلى ابن شهاب بالإسناد المذكور كما تقدم بيانه واضعاً، وقد تقدمت موصولة
مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الأحزاب، وظاهر حديث زيد بن ثابت أنه قد آتت
الأحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيمه بن
ثابت. ووقع في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن جهم عن ابن شهاب أن قدحه إياها إنما كان
في خلافة أبي بكر، وهو وهم منه، والصحيح ما في الصحيح وأن السبي قدحه في خلافة
أبي بكر الأيتان من آخر براءة وأما التي في الأحزاب فقلتها ما كتب المصحف في خلافة
عثمان؛ وجزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن جهم، وليس كذلك والله أعلم. قال ابن
التيين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان خشية أن
يذهب من القرآن شيء بذهب حلقه، لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد فجمعه في
صحائف مرتباً لأيات سورة على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وجمع
عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرووه بلسانهم على اتساع اللغات،
فأدى ذلك ببعضهم إلى تحطئة بعض، فخشى من تضام الأمر في ذلك، فنسخ تلك
المصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره كما سيأتي في «باب تأليف القرآن» واقتصر من
سائر اللغات على لغة قريش عتجاً بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلفظ
غيرهم رفماً للرجح والشفقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقصر على
لغة واحدة، وكانت لغة قريش أروج اللغات فاقصر عليها، وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد
باب واحد.

(تيسره) قال ابن معين: لم يرو أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق إبراهيم بن
سعد، وقد روى مالك طرفاً منه عن ابن شهاب.

٤ - باب كاتب النبي ﷺ

٤٩٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْحَرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ: أَنَّ ابْنَ الْمُبَارِقِ قَالَ: إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ ﷺ قَالَ:

قوله: (فراجعه) في رواية مسلم عن أبي « فرددت إليه ابن هون على أمي » وفي رواية له « إن أمي لا تعلق ذلك ». ولأبي داود من وجه آخر عن أبي « فقال لي للملك الذي معي: قل على حرفين، حتى بلغت سبعة أحرف ». وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب « إن جبريل وميكائيل أتاني فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استمده » ولأحد من حديث أبي بكره نحوه.

قوله: (ظلم أزل استمده ويظلمني) في حديث أبي « ثم أتاه الثانية فقال على حرفين، ثم أتاه الثالثة فقال: على ثلاثة أحرف، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك على سبعة أحرف، فأما حرف فقرأوا عليه فقد أصابوا » وفي رواية للطبري « على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة » وفي أخرى له « من قرأ حرفاً منها فهو كما قرأ » وفي رواية لابي داود « ثم قال: ليس منها إلا شافو كافو إن قلت سميماً سميماً عزيزاً حكيماً، ما لم تحتم إلى حلف برحة أو ثبة رحة بطلب » وللترمذي من وجه آخر أنه صلى الله عليه وسلم قال: « يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم المعجوز والشيخ الكبير والغلام والمجربة والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط » الحديث. وفي حديث أبي بكر: عند أحد « كلها كافو شافو كتركك حلم وتعلم ما لم تحتم » الحديث. وهذه الأحاديث تفوي أن المراد بالأحرف اللغات أو القراءات، أي أنزل القرآن على سبع لغات أو قراءات، والأحرف جمع حرف مثل فلس وألفس، فعلى الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد معاني الحرف في اللغة الوجه كقوله تعالى: ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾ [الحج: ١٦] وعلى الثاني يكون المراد من إطلاق الحرف على الكلمة مجازاً لكونه بعضها.

الحديث الثاني،

قوله: (إن المسور بن غزومة) أي ابن نوفل الزهري، كما رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخي الزهري عن الزهري، واقتصر مالك عنه على حروقه فلم يذكر المسور في إسناده، واقتصر عبد الأعلى من معمر عن الزهري فيما أخرجه النسائي عن المسور بن غزومة فلم يذكر عبد الرحمن، وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي، وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال: كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب عن يونس فذكرهما، وذكره المصنف في الحاشية عن الليث عن يونس تعليلاً.

قوله: (وعبد الرحمن بن عبيد) هو بالتين غير مضاف لشيء.

قوله: (القاري) بتشديد الياء التحتية نسبة إلى القارة بطن من غزومة بن مدركة، والقارة لقب واسمه أئبع بالثاء مضمر ابن مليح بالتصغير وآخره مهمله ابن الهون بضم الهاء ابن غزومة. وقيل: بل القارة هو الديش بكسر الهمزة وسكون التحتية بعدها معجمة من فدية أئبع المذكور، وليس هو منسوباً إلى القارة، وكأثر قد حالفوا بني زهرة وسكنوا معهم بالبلدية بعد الإسلام، وكان عبد الرحمن بن كيسان التميمي، وقد ذكر في الصحابة لكونه أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، أخرجه ذلك البيهقي في مسند الصحابة بإسناد لا بأس به، ومات سنة ثمان وثمانين في قول الأكثر وقيل: سنة ثمانين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد ذكره في الأشخاص، وله عنده حديث آخر عن عمر في الصيام.

قوله: (جمعت هشام بن حكيم) أي ابن حزام الأسدي، له ولاية صحبة، وكان إسلامهما يوم الفتح، وكان هشام فضيل، ومات قبل أبيه، وليس له في البخاري رواية. وأخرج له مسلم حديثاً واحداً مروئاً من رواية عروة عنه، وهذا يدل على أنه تأخر إلى خلافة عثمان وعلي، وروى من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر. وأخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهري: كان هشام بين حكيم بأمر بالمعروف، فكان عمر يقول إذا بلغه شيء: أما ما عشت أنا وهشام فلا يكون ذلك.

قوله: (يقرأ سورة الفرقان) كنا للجميع، وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجامع، وذكر بعض السراخ أنه وقع عند الخطيب في « البهمات » سورة الأحزاب بدل الفرقان، وهو غلط من النسخة التي وقف عليها، فإن الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره.

قوله: (الكلكت أساوره) بالسين للمهمل أي أخذ برأسه قاله الجرجاني، وقال غيره: « أوتيه » وهو أشبه. قال الناقبة:
فبت كاتني ساورتي ضليلة من الرقش في آتياها السم نائق
أي واليتي، وفي بآت سماد:
إذا يساور قرناً لا يحمل له أن يترك القرن إلا وهو غنول
وقع عند الكشميهني والقباسي في رواية شعيب الكتي بعد أبواب « أساوره » بالثاء

أبني شهاب قال: حذكتي غزوة بن الربي: أن أليوسوز بن مغزومة وعبد الرحمن بن عبد القاري حذاه: أنهما سميما عمر بن الخطاب يقول: سميت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حيا رسول الله ﷺ، فاستمعت ليركبه، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكنت أساوره في الصلاة، فصبرت حتى سلم، فليكن بذلك قلت: من الركا عليه السورة أي سويتك تقرأ؟ قال: أقرئها رسول الله ﷺ، قلت: كذبت، فليكن رسول الله ﷺ قد أقرئها على غير ما قرأت، فأنطلقت به إلى قوفة إلى رسول الله ﷺ، قلت: إني سميت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئها، فقال رسول الله ﷺ: « وأرسله، الرأيا هشام ». فقرأ عليه القصة أي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: « كذلك أنزلت ». ثم قال: « الرأيا غير ». فقرأت القصة أي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: « كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا ما تيسر منه ». [رواجع: ٢٤١٩. أخرجه مسلم: ٨١٨].

قوله: (باب أنزل على سبعة أحرف) أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عند القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة، فإن قيل: فإنا نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه، فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والإمالة ونحوهما. وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير، ولقظ السبعة يطلق على زيادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمئة في المئين ولا يبرأ العدد للمئين، ولأن هذا جنس عياض ومن تبعه. وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، وقال المتلوي أكثرها غير مختار، ولم ألق على كلام ابن حبان في هذا بعد تبحي مقلاته من صحيحه، وسأذكر ما انتهى إلي من أقوال العلماء في ذلك مع بيان لقبول منها والمردود إن شاء الله تعالى في آخر هذا الباب. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

أحدهما حديث ابن عباس.

قوله: (حدثنا سعيد بن عيسى) بالمهمله والفاء مضمر، وهو سعيد بن كثير بن غفير ينسب إلى جده، وهو من حفاظ المصريين وقاتهم.

قوله: (أن ابن عباس رضي الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « هذا ما لم يصرح ابن عباس بإسماع له من النبي صلى الله عليه وسلم، وكأنه سمعه من أبي بن كعب، فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب نحوه، والحديث مشهور عن أبي أخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره.

قوله: (أقراني جبريل على حرف) في أول حديث النسائي عن أبي بن كعب « أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة فيمنأ أنا في المسجد إذ سمعت رجلاً يقرأها بخالف قراءتي » الحديث. ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال: « كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أشكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضيت الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: إن هذا قرأ قراءة أشكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما قراءاً، فحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأهما قال: فسقط في نفسي ولا إذ كنت في الجاهلية، فضرب في صدري فضقت حرقاً وكأنا أنظر إلى الله قرأ، فقال لي: يا أبي، أرسل لي أن أقرأ القرآن على حرف » الحديث. وعند الطبري في هذا الحديث « فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى أحر وجهي، فضرب في صدري وقال: اللهم إخصأ عنه الشيطان ». وعند الطبري من وجه آخر عن أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كلاهما حسن قال لي: قلت: ما كلاهما أحسن ولا أجل، قال: فضرب في صدري » الحديث. وبين مسلم من وجه آخر عن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولقظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار، فأنا جبريل قال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف ». الحديث. وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل.

هو المراد بالأحرف السبعة. وذهب أبو عبيد وآخرون إلى أن المراد اختلاف اللغات، وهو اختيار ابن عطية، وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة، وأجيب بأن المراد أفصحها، فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات: منها خمس بلغة الحجز من هوازن، قال: والمعجز سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وقثيف، وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم عليا هوازن، ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى قمية، يعني بني دارم. وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال: نزل القرآن بلغة الكميين كمب قريش وكمب خزاعة، قيل: وكيف ذلك؟ قال: لأن الدار واحدة. يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش فسهل عليهم لغتهم. وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش وهذيل وقيم الرباب والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر، واستكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤] فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش، وبذلك جزم أبو علي الأهمزي. وقال أبو حنيفة: ليس المراد أن كل كلمة تقترأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه، فيعضه بلغة قريش وعضه بلغة هذيل وعضه بلغة هوازن وعضه بلغة اليمن وغيرهم. قال: وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيباً وقيل: نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر: نزل القرآن بلغة مضر. وعن بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السمع من مضر أنهم هذيل وكثانة وقيس وضبة وقيم الرباب وأسد بن خزاعة وقريش، فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات. ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغة إلى لغة أخرى المشقة ولما كان فيهم من الحمية والطلب تسهيل فهم المراد، كل ذلك مع اتفاق المعنى. وعلى هذا يتنزل اختلافهم في القراءة كما تقدم، وتصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامهم، قلت: وتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالشيء، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادها في لغته، بل المراضى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقراني النبي صلى الله عليه وسلم، لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمراد ولو لم يسمعه، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته «عنى حين» أي «حتى حين» وكتب إليه: إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرني الناس بلغة قريش ولا تفرقهم بلغة هذيل. وكان ذلك قبل أن يجتمع عثمان الناس على قراءة واحدة. قال ابن عبد البر بعد أن أخرجه من طريق أبي داود بسند: يجهل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار، لأن الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز: قال: وإذا أبيت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جاز الاختيار، فيما أنزل، قال أبو شامة: ويحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقولهما: «نزل بلسان قريش» أن ذلك كان أول نزوله، ثم إن الله تعالى سهله على الناس فجزوه ثم أن يقرؤوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فاما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأ بلسان قريش لأنه الأولى، وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر إلى ابن مسعود لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التمييز، فإذا لا بد من واحدة، فلنكون بلغة النبي صلى الله عليه وسلم، وأما العربي المجهول على لغته على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لمسر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته، ويشير إلى هذا قوله في حديث أبيه كما تقدم «هون على أمي» وقوله: «إن أمي لا تطيق ذلك»، وكأنه انتهى عند السمع لعلمه أنه لا تحتاج لفظة من اقتضاها إلى أكثر من ذلك العدد غالباً. وليس المراد كما تقدم أن كل لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه. قال ابن عبد البر: وهذا جمع عليه، بل هو غير ممكن، بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل «عبد الطاغوت». وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه، ورد عليه ابن الأتباري مثل «عبد الطاغوت» ولا تقل لها أفع، وجبريل «ويدل على ما قرره أنه أنزل أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرؤوه بغير لسان قريش وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب «أن جبريل لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أعضاء بني غفار فقال: إن الله يبارك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، فإن أمي لا تطيق ذلك» الحديث أخرجه مسلم، وأصابعه بني غفار هي بنو قحطان والمضاد للمعجمة بغير همز وآخره تاء ثابته، هو مستقبح الماء كالغدير، وجمعه أضأ كصدا، وقيل: بالمد والمهمز من إناه، وهو موضع المدينة النبوية ينسب إلى بني غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لأنهم نزلوا عنده. وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أي أنزل موسماً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه،

عوض للمهلة، قال عياض: والمعروف الأول. قلت: لكن معناها أيضاً صحيح، ووقع في رواية مالك «أن أصجل عليه».

قوله: (فهيصرت) في رواية مالك «ثم أمهلتها حتى انصرف» أي من الصلاة، لقوله في هذا الرواية: «حتى سلم».

قوله: (فليتبه بردائه) فتح السلام وموحيتين الأولى مشددة والثانية ساكنة، أي جمعت عليه ثيابه عند لبته لتلا يثقلت مبي، وكان عمر شديداً في الأمر بالمعروف، وفعل ذلك عن اجتماعه منه لظنه أن هشاماً خالف الصواب، ولهذا لم يذكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله.

قوله: (كليت) فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن، أو المراد بقوله: كليت أي أخطأت لأن أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ.

قوله: (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنها) هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب إليه من تحطه هشام، وإنما سأل له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته، بخلاف هشام فإنه كان قريب العهد بالإسلام فضحي عمر من ذلك أن لا يكون أتمن القراءة، بخلاف نفسه فإنه كان قد أتمن ما سمع، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديماً ثم لم يسمح منازل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأن هشاماً من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه على منازل أخيراً فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإتكاك محمولة على أنه لم يكن سمع حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» إلا في هذه الواقعة.

قوله: (فاظطلقت به أقرؤه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كأنه لما لبسه بردائه صار يبره به، فلهذا صار قائلاً له، ولولا ذلك لكان يسوقه، ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم لما وصلا إليه: أرسله.

قوله: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) هذا أورده النبي صلى الله عليه وسلم تعليةً لعمر لتلا يكثر تصريب الشيتين المختلفين، وقد وقع عند الطبري من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال: «قرأ رجل فغير عليه عمر، فاخصمنا عند النبي صلى الله عليه وسلم. فقال الرجل: ألم تقرني يا رسول الله؟ قال: بلى، قال: فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي صلى الله عليه وسلم وفي وجهه، قال: فضرب في صدره وقال: أبعد شيطاناً. قالوا ثلاثاً. ثم قال: يا عمر، القرآن كله صواب، ما لم تجعل رجة غداً أو غداً رجة» ومن طريق ابن عمر «سمع عمر رجلاً يقرأ «ذكر نحوه ولم يذكر» فوقع في صدر عمر «لكن قال في آخره: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كافو شافو». ووقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام، منها لأبي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم، ومنها ما أخرجه أحد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو «أن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنما هي كذا وكذا، فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأي ذلك قرأت أم صبت، فلا تخاروا فيه» إسناده حسن، ولأحد أيضاً وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهنم بن الصمة: «أن رجلين اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكر نحوه حديث عمرو بن العاص. وللطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أقراني ابن مسعود سورة أقرانيها زيد وأقرانيها أبي بن كعب، فاختلقت قراءتهما، فيقرأه أبيهم أتمد؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بن كعب قال علي: ليقرأ كل إنسان منكم كما علم فإنه حسن جبل «ولابن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود «أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم، فرحت إلى المسجد فقلت لرجل: أقرأها، فإذا هو يقرأ حروفاً مألوفة، فقال: أقرانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخبرناه، فتغير وجهه وقال: إنما أمهلك من كان قبلكم الاختلاف، ثم أسر إلى علي شيئاً، فقال علي: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم. قال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه «وأصل هذا سيأتي في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن. وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلها أيسر حاتم بن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً، وقال المنزني: أكثرها غير مختار.

قوله: (فاقرؤوا ما تيسر منه) أي من المنزل. وفيه إشارة إلى الحكمة في التمدد المذكور، وأنه التيسير على القارئ، وهذا يقري قول من قال: المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة، لأن لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما. نبه على ذلك ابن عبد البر، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا

أي يقرأ بأي حرف أراد منها على البذل من صاحبه، كانه قال: أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته، إذ لو أخذوا بأن يقرؤوه على حرف واحد لشد عليهم كما تقدم. قال ابن تيمية في أول «تفسير المشكل» له: كان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم، فالله يقرأ على حين يريد «حتى حين» والأسدي يقرأ تعلمون بكسر أوله، والتيسيمي يهزم والقريشي لا يهزم، قال: ولو أراد كل فريق منهم أن يزل عن لغة ومن جرى عليه لسانه فطلا وتأنشأ وكهلاً لشد عليه غلبة اللشعة، فيسر عليهم ذلك منه، ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً أنزل سبعة أحرف، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة. وقال ابن عبد البر: أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات، لما تقدم من اختلاف مشام وعمر ولتتهما واحدة، قالوا: وإنما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، نحو أقبل وتمال وعلم، ثم ساق الأحاديث للمناسبة الدالة على ذلك. قلت: ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات، لكن لاختلاف القولين فالتة أخرى، وهي ما نه عليه أبو عمرو الداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في خمسة واحدة، فإذا قرأ القارئ برواية واحدة فإما قرأ ببعض الأحرف السبعة لا يكملها، وهذا إما يتأتى على القول بأن المراد بالأحرف اللغات، وإما قول من يقول بالقول الآخر فينتهي ذلك في خمسة واحدة لا ريب، بل يمكن على ذلك القول أن نحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدم. وقد حل ابن تيمية وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغيرات في سبعة أشياء: الأول ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته مثل «ولا يضار كاتب ولا شهيد» [البقرة: ١٨٢] ينصب البراء ورفعهما. الثاني ما يتغير بتغير الفعل مثل «بعد بين أسفارنا» و«بعد بين أسفارنا» بصيغة الطلب والفعل للماضي. الثالث ما يتغير بتقطيع بعض الحروف المهمة مثل «ثم ننشأ ما بارأه والزاي». الرابع ما يتغير بإبدال حرف قريب من خرج الآخر مثل «طلع منضود» [الواقعة: ١٩] في قراءة علي وطلع منضود. الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل «وجاء سكرة الموت بالحق» في قراءة أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين «وجاءت سكرة الحق بالمرء» [ق: ١٦]. السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي الدرداء «والليل إذا بقى والنهار إذا لمجلى والذكر والأنثى» [الليل: ١] هذا في النقصان، وأما في الزيادة فكانا تقدم في تفسير «تبت هذا أبي لب» [السد: ١] في حديث ابن عباس «وأندر عشيرتك الأقرين، ورعطك منهم المخلصين». السابع ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها مثل «المهن المنفوش» في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير كالصوف المنفوش، وهذا وجه حسن لكن استعمله قاسم بن ثابت في «الدلائل» لتكون الرخصة في القراءات إما وقت وأكثرهم يؤمن لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف بمخارجها. قال: ولما ما وجد من الحروف المتباينة للمخرج المتفقة الصورة مثل «ننشأ وننشأها» فإن السبب في ذلك تشابه معانيها، واتفق تشابه صورتها في الخط. قلت: ولا يلزم من ذلك توهم ما ذهب إليه ابن تيمية، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقاً، وإما اطلاع عليه بالاستقراء، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يخفى. وقال أبو الفضل الرازي: الكلام لا يخرج من سبعة أوجه في الاختلاف: الأول اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع أو تذكير وتثنية. الثاني اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر، الثالث وجوه الإعراب، الرابع النقص والزيادة الخامس التقديم والتأخير، السادس الإبدال، السابع اختلافات اللغات كافتتح والإمالة والترقيق والتضخيم والإدغام والإظهار ونحو ذلك قلت: وقد أخذ كلام ابن تيمية وقفه. وذهب قوم إلى أن السبعة الأحرف سبعة أصناف من الكلام، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وأسر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال، فأولها حلاله وحرمها حرامه، وأفلحوا ما أمرهم به واتهموا عما نهيتهم عنه، واعتبروا بأمثاله، وأعلموا بحكمه، وأمنوا بمشابهه وقولوا أننا به كل من عند ربنا» أخرجه أبو عبيد وغيره، قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت، لأنه من روايات أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحد بن أبي عمران. قلت: وأما الطب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به، وحاصله أن يستحيل أن يجمع في الحرف الواحد هذا الأوجه السبعة. وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والمحاكم، وفي تصحيحه نظر لا تقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ثم قال: إن صح فمعنى قوله في هذا الحديث: «سبعة

أحرف» أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى، لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة تهوينا وتيسيراً، والنسبي الواحد لا يكون حراماً وحلالاً في حالة واحدة. وقال أبو علي الأوزاعي وأبو العلاء المصملي: قوله: «زاجر وأسر» استئناف كلام آخر، أي هو زاجر أي القرآن، ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة، وإنما توهم ذلك من توهم من جهة الاتفاق في العدد، ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه «زاجر وأسر» إلخ بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة. وقال أبو شامة: يمتثل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، وأنزل الله على هذه الأصناف لا يتغير منها على صنف واحد كثيره من الكتب. قلت: وما يوضح أن قوله «زاجر وأسر» إلخ ليس تفسيراً للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس الأول من حديثي هذا الباب: قال ابن شهاب: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام، قال أبو شامة: وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها؟ قال ابن اللواتي إلى الأول. وصرح الطبري وجماعة بالتأني وهو المعتبر. وقد أخرج ابن أبي داود في «المصاحف» عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال: سألت ابن عينة عن اختلاف قراءة للمثنين والمراءين هل هي الأحرف السبعة؟ قال: لا، وإنما الأحرف السبعة مثل هلم وتمال وأقبل، أي ذلك قلت أجزاء. قال: وقال في ابن وهب مثله. وألقن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إزالته المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه بعض ما اختلف فيه من الأحرف السبعة لا جميعها، كما وقع في المصحف المكي «يجري من تحتها الأنهار» في آخر برادة وفي غيره بخلاف «من» [التوبة: ١٠٠] وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة ولوات ثابتة في بعضها دون بعض، وعدة هاءات وعدة لامات ونحو ذلك، وهو معمول على أنه نزل بالأمرين معاً، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم، بكتابه لشخصين أو أعلم بذلك شخصاً واحداً وأمره بإتائهما على الوجهين، وما عدا ذلك من القراءات بما لا يوافق الرسم فهو ما كانت القراءة يجوزت به توسعة على الناس وتيسيراً، فلما لا الحال إلى ما وقع في الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضاً اختاروا الاختصار على اللفظ المأثور في كتابه وتركوا الباقي. قال الطبري: وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاختصار كمن اقتصر عما غير به على خصلة واحدة، لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لا يمكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة. قلت: ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب «فاقرؤوا ما تيسر منه» وقد قرر الطبري ذلك تقريراً لطيب فيه وهو من قال بخلافه، وواقفه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمر في «شرح الهداية» وقال: أصبح ما عليه المخلاف أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة للمأثور في قراءتها لا كلها، وضابط ما وافق رسم المصحف، فأما ما خالفه مثل «إن يتقوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج» ومثل «إذا جاء فتح الله والنصر» فهو من تلك القراءات التي تركت إن صح الحديث بها، ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرآنًا، ولا سيما والكثير منها ما يمتثل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التثنية فصار يظن أنه منه. وقال البيهقي في «شرح السنة» المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرضات على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه، وأذهب ما سوى ذلك قطعاً لمادة الخلاف، فصار ما يخالف خط المصحف في حكم للنسخ والرفع كسائر ما نسخ ورفع، فليس لأحد أن يعدل في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم. وقال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع للوجود الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. وقال ابن عمر أيضاً: لقد فعل منسج هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بيلهامه كل من قبل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، ولية إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد نزيل الشبهة، ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على رويين أنه صار من سمع قراءة رآها تأنيلاً غير ما أبطلها، وقد تكون من أشهر وأصح وأظهر، وربما بالغ من لا يفهم فخطأ أو كثر. وقال أبو بكر بن العربي: ليست هذه السبعة متنية للجواز حتى لا يغير فيها قراءة أبي جعفر وشية والأعشى ونحوهم، فإن هؤلاء مثلهم أو فوقهم. وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء المصملي وغيرهم من أئمة القراء. وقال أبو حيان: ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا التزوير البير، فهذا أبو عمرو بن العلاء، اشتهر عنه سبعة عشرة رأوا ثم ساق أسماهم. واقتصر في كتاب ابن مجاهد على البيهقي، واشتهر عن

اليزيدي عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسي والدوري وليس لهما مزية على غيرهما لأن الجميع مشتركون في الضبط والإتقان والاشتراك في الأخذ، قال: ولا أعرف لهذا سبباً إلا ما قضى من نقص العلم فانقص هؤلاء على السبعة ثم انقص من بعدهم من السبعة على الزلى البير. وقال أبو شامة لم يرد ابن مجاهد ما نسب إليه، بل أخطأ من نسب إليه ذلك، وقد بالغ أبو طاهر بن أبي حاتم صاحب في الرد على من نسب إليه أن مراده بالقراءات السبع الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، قال ابن أبي هشام: إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل، قال: ثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً من الصحابة بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط، امتثالاً لأمر عثمان الذي وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن، فمن نشأ الاختلاف بين قراء الأماص مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة. وقال مكي بن أبي طالب: هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم وصحت رواياتها عن الأئمة جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. ثم ساق نحو ما تقدم قال: وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كتابع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً، قال: ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة ما ثبت عن الأئمة غيرهم ووافق الخط المصحف أن لا يكون قرأته، وهذا غلط عظيم، فإن الذين صنعوا القراءات من الأئمة المتقدمين - كابي سعيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطبري وإسماعيل بن إسحاق والقاضي - قد ذكروا أصحاب هؤلاء. قلت: اقتصر أبو عبيدة في كتابه على خمسة عشر رجلاً، من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن يحيى وحيداً الأعرج، ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة وناغمة، ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر وعبد الله بن أبي إسحاق. ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والأعمش، ومن أهل الشام عبد الله بن عامر ويحيى بن الحارث قال: ونسب عني اسم الثالث، ولم يذكر في الكوفيين حزة ولا الكسائي بل قال: إن جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حزة ولم يجمع عليه جامعهم قال: وأما الكسائي فكان يتخير القراءات. فأخذ من قراءة الكوفيين بعضاً وترك بعضاً وقال بعد أن ساق أسماء من نقلت عنه القراءات من الصحابة والتابعين: فهؤلاء هم الذين يمسك عنهم عظم القراءة وإن كان الغالب عليهم الفقه والحديث، قال: ثم قام بعدهم بالقراءات قروم ليست لهم أسنانهم ولا تقدمهم غير أنهم يجردوا للقراءة واشتدت عنايتهم بها وطلبهم قروم حتى صاروا بذلك أئمة يقتدي الناس بهم فيها فذكرهم، وذكر أبو حاتم زيادة على عشرين رجلاً ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حزة ولا الكسائي وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلاً، قال مكي: وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حزة وعاصم وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستبروا على ذلك. فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب، قال: والسبب في الاختصار على السبعة مع أن أئمة القراء من هو أجل منهم قندراً وطلبهم أكثر من عددهم أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً، فلما تقاصرت المهمة اقتصروا - مما يوافق خط المصحف - على ما سهل حفظه وتنضبط القراءة به. فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في مهلة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فافردوا من كل مصر إماماً واحداً، ولم يتروكوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءات به كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي جعفر وشيبة وغيرهم، قال: وعن اختار من القراءات كما اختار الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك، وقد صنف ابن جبير المكي وكان قبل ابن مجاهد كتاباً في القراءات فانقص على خمسة اختار من كل مصر إماماً، وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار، ويقال إنه وجه بسبعة: هذه الخمسة ومصحفاً إلى اليمن ومصحفاً إلى البحرين لكن لم تنسج لهذين للمصنفين خبراً، وأراد أن يجاهد وغيره مراعاة عدم المصاحف فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهما العدد صاف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر بها وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الأحرف السبعة، ولا سيما وقد ذكر استعمالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا: قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير، فتأكد الظن بذلك، وليس الأمر كما ظن، والأصل المعتمد عليه عند الأئمة في ذلك أنه الذي يصح سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية ويوافق خط المصحف، وربما زاد بعضهم الاتفاق عليه نسي بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولاسيما إذا اتفق نافع وعاصم. قال: وربما

أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين. قال: وأصح القراءات سنداً نافع وعاصم، وأفضهما أبو عمرو والكسائي، وقال ابن السمعاني في الثاني: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر رأيهم أنه لا يجوز الزيادة على ذلك قال: وقد صنف غيره في السبع أيضاً فذكر لا شيئاً كثيراً من الروايات عنهم غير ما في كتابه، فلم يقل أحد إنه لا يجوز القراءة بذلك لخطو ذلك المصحف عنه. وقال أبو الفضل الرازي في اللوائح: بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها ظن الأعيان أن أحرف الأئمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وأن الأئمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات ثمانية أو عشرة لأجل ذلك قال: واقتضت أثرهم لأجل ذلك وأقول: لو اختار إمام من أئمة القراء حروفاً وجرد طريقاً في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجاً عن الأحرف السبعة. وقال الكواشي: كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظة خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة فعلى هذا الأصل يبي قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ، قلت: وإنما أوسعت القول في هذا لما تجد في الأعصار المتأخرة من توهم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل «التيسر» والشاطبية، وقد اشدت إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن ذلك كابي شامة وأبي حيان، وآخر من صرح بذلك السبكي فقال في «شرح المنهاج» عند الكلام على القراءات بالشاذ: صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا السبعة شاذ توهمه من انحصار المشهور فيها، والحق أن إخراج عن السبعة على قسمين: الأول ما يخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقرآن، والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين أيضاً: الأول ما ورد من طريق غريبة فهذا ملحق بالأول، والثاني ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً فهذا لا وجه للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهم. ثم نقل كلام البغوي وقال: هو أولى ما يعتمد عليه في ذلك، فإنه قبيح محدث مقروء. ثم قال: وهذا التفضيل بعينه وارد في الروايات عن السبعة، فإن عنهم شيئاً كثيراً من الشواذ وهو الذي لم يأت إلا من طريق غريبة وإن اشتهرت القراءات من ذلك المنفرد. وكذا قال أبو شامة. ونحن وإن قلنا إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت عنهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة، بل فيه الضعيف لخروجه عن الأركان الثلاثة، ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك، فالاعتماد في غير ذلك على الضابط المتفق عليه.

(فصل: لم أقت في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان. وقد زعم بعضهم فما حكاها ابن التين أنه ليس في هذه السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله: ﴿وجعل فيها سراجاً﴾ [الفرقان: ٦١] وقرأ «سراجاً» جمع سراج، قال: وبقي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف. قلت: وقد تتبع أبو عمر بن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لئد الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة، فأوردته ملخصاً وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك، وفيه تغيب على ما حكاها ابن التين في سبعة مواضع أو أكثر، قوله: ﴿تبارك الذي نزل الفرقان﴾ [الفرقان: ١٦] قرأ أبو الجوزاء وأبو السور «أنزل» بالث. قوله: ﴿على عبده﴾ قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري «على عباده» ومعاذ أبو حليمه وأبو نهيك «على عبده»، قوله: ﴿وقالوا أساطير الأولين اكتتبها﴾ [الفرقان: ٥] قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم النخعي بضم الشاة الأولى وكسر الثانية مبنياً للمفعول، وإذا ابتداء ضم أوله. قوله: ﴿ملك فيكون﴾ [الفرقان: ١٧] قرأ عاصم الجحدري وأبو الثكل ويحيى بن يسم «فيكون» بضم التثنية. قوله: ﴿أو تكون له جنة﴾ قرأ الأعمش وأبو حصين «يكون» بالتحانية. قوله: ﴿يأكل منها﴾ قرأ الكوفيون سوى عاصم «ناكل» بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن ميسم، قوله: ﴿ويجعل لك قصوراً﴾ [الفرقان: ١٥] قرأ ابن كثير وابن عامر وحيداً وتابعهم أبو بكر وفضيان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش «يجعل» برفع اللام والباقيون بالجرم عطفاً على عمل جعل وقيل: لإدغامها وهذا يجري على طريق أبي عمرو بن العلاء، وقرأ ينصب اللام عمر بن ذر وابن أبي عتبة وطلحة بن سليمان وعبد الله بن موسى، وذكرها القراء جوازاً على إضمار إن ولم ينقلها، وضعفاً ابن جني. قوله: ﴿مكاناً ضيقاً﴾ [الفرقان: ١٣] قرأ ابن كثير والأعمش وعلي بن نصر ومسلمة بن حرب بالتحفيف، ونقلها عتبة بن يسار عن أبي عمرو أيضاً. قوله: ﴿مقرنين﴾ قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميع «مقرنون». قوله: ﴿نبوراً﴾ قرأ المذكوران بفتح اللام. قوله: ﴿ويوم نحشرهم﴾ [الفرقان: ١٧] قرأ ابن كثير وحض عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والأعرج والجحدري وكذا الحسن وثقادة والأعمش على اختلاف عنهم بالتحانية وقرأ الأعرج بكسر الشين، قال ابن جني: وهي قوية في القياس متروكة في

الاستعمال. قوله: ﴿ وما يبدلون من دون الله ﴾ [الفرقان: ١٧] قرأ ابن مسعود وأبو نهيك وعمر بن ذر ﴿ وما يبدلون من دوننا ﴾. قوله: ﴿ فيقول ﴾ قرأ ابن عامر وطلحة بن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن وقادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو بالنون. قوله: ﴿ ما كان ينبغي ﴾ [الفرقان: ١٨] قرأ أبو عيسى الإسماوي وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الفين، قوله: ﴿ أن نتخذ ﴾ قرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة وحفص بن حيد وأبو جعفر القارئ وأبو حاتم السجستاني والزعفراني وروي عن مجاهد وأبو رجاء والحسن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول، وإنكروا أبو عبيد وزعم الفراء أن أبا جعفر نثره بها. قوله: ﴿ فقد كنوبكم ﴾ حكى الفرطلي أنها قرئت بالتخفيف. قوله: ﴿ بما تقررلون ﴾ [الفرقان: ١٩] قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبير والأعمش وحيد بن قيس وابن جريج وعمر بن ذر وأبو حيوة ورويت عن قتيل بالتحتانية. قوله: ﴿ فما يستطيعون ﴾ قرأ حفص في الأكثر عنه عن عاصم بالتوقفية وكذا الأعمش وطلحة بن مصرف وأبو حيوة. قوله: ﴿ ومن يظلم منكم نذقه ﴾ [الفرقان: ١٩] قرئ: ﴿ يذقه ﴾ بالتحتانية. قوله: ﴿ إلا أنهم ﴾ قرئ: ﴿ أنهم ﴾ بفتح الهزاة والأصل لأنهم فحذفت اللام، نقل هذا والذي قبله من «إعراب السمين». قوله: ﴿ ومثشون ﴾ [الفرقان: ٢٠] قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو عبد الرحمن السلمي يفتح الميم وتشديد الشين مبنياً للفاعل وللمفعول أيضاً. قوله: ﴿ حجباً محجوراً ﴾ [الفرقان: ٢٢] قرأ الحسن والضحاك وقادة وأبو رجاء والأعمش «حجراً» بضم أوله وهي لغة، وحكى أبو البقاء الفتح عن بعض المصريين ولم أر من نقلها قراءة. قوله: ﴿ ويوم تشقق ﴾ قرأ الكوفيون وأبو عمرو والحسن في المشهور عنهما و عمرو بن ميمون ونعيم بن مسيرة بالتخفيف، قرأ الباقر بالتشديد ووافقهم عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الحمصي من الشاميين في نقل المثلث. قوله: ﴿ ونزل الملائكة ﴾ [الفرقان: ٢٥] قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام الملائكة بالرفع، وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمه بتخفيف الزاي وضم اللام، والأصل تنزل الملائكة فحذفت تخفيفاً، وقرأ أبو رجاء ويعيسى بن يعمر وأهم بن ذر ورويت عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكبي واختارها الحلبي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح اللام على البناء للملائكة بالنصب، وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل، ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضاً، وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعب عن أبي عمرو «ونزل» بنون التانية خفيفة للملائكة بالنصب، وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضاً، وقرأ هارون عن أبي عمرو بمثناة أوله وفتح النون وكسر الزاي الثقيلة للملائكة بالرفع أي تنزل ما أمرت به، وروي عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي، وقرأ أبو السمال وأبو الأشهب كالشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله، وعن أبي بن كعب «نزلت» بفتح وتخفيف وزيادة مثناة في آخره، وعنه مثله لكن بضم أوله مشدداً، وعنه «نزلت» بمثناة في أوله وفي آخره بوزن ففعلت. قوله: ﴿ باليتي اتخلفت ﴾ [الفرقان: ٢٧] قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من «ليتي». قوله: ﴿ يا يوليقي ﴾ [الفرقان: ٢٨] قرأ الحسن بكسر اللثام بالإضافة، ومنهم من أسأل. قوله: ﴿ إن قومي اتخذوا ﴾ [الفرقان: ٣٠] قرأ أبو عمرو وروح وأهل مكة إلا رواية ابن مجاهد عن قتيل بفتح الياء «من قومي». قوله: ﴿ لثبث ﴾ [الفرقان: ٣٢] قرأ ابن مسعود بالتحتانية بدل النون، وكذا روي عن حيد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني. قوله: ﴿ فندمرانهم ﴾ [الفرقان: ٣٦] قرأ علي وسلمة بن حارب «فندمرانهم» بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون الثقيلة بينهما ألف تشبيه، وعن علي بن سيرن، وخطاب لموسى وهارون. قوله: ﴿ وعاداً ونمود ﴾ [الفرقان: ٣٨] قرأ حزة ويعقوب وسفص ونمود بغير صرف. قوله: ﴿ أمطرت ﴾ قرأ معاذ أبو حليمه وزيد بن علي وأبو نهيك «مطرت» بضم أوله وكسر الطاء مبنياً للمفعول، وقرأ ابن مسعود «أمطروا» وعنه «أمطرانهم». قوله: ﴿ مطر السوء ﴾ [الفرقان: ٤٠] قرأ أبو السمال وأبو العالية وعاصم الجحدري بضم السين، وأبو السمال أيضاً مثله بغير همز. وقرأ علي وحيد زين العابد بن جعفر بن محمد بن زين العابد بن بنتين بتشديد اللام ولا همز، وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف. قوله: ﴿ وهزوا ﴾ قرأ حزة وإسماعيل بن جعفر والمفضل بإسكان الزاي وحفص بالضم بغير همز. قوله: ﴿ وهذا الذي بعث الله ﴾ [الفرقان: ٤١] قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب «اختاره الله من بيننا». قوله: ﴿ عن أقتنا ﴾ [الفرقان: ٤٢] قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة أقتنا. قوله: ﴿ أرايت من اتخذ إلهه ﴾ [الفرقان: ٤٣] قرأ ابن مسعود بمد الهزاة وكسر اللام والتونين بصيغة الجمع، وقرأ الأعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها ألف وماء

فيس وعمر بن ذر « قرأت » بصيغة الجمع. قوله: ﴿ يجزوز الغرة ﴾ [الفرقان: ٧٥] قرا حماد الرازمي « آيات » بالجمع. قوله: ﴿ ولقد أنشأ على القرية ﴾ [الفرقان: ٤٠] قرا سورة بن إبراهيم « القرينات » بالجمع وقرا بهرام « القرية » بالتصغير مثلاً. قوله: ﴿ أنعم بكوننا يرونها ﴾ [الفرقان: ٤٠] قرا أبو حزة « عن شعبة بالثنية من فوق فيها. قوله: ﴿ وسوف يعلمون حين يرون ﴾ [الفرقان: ٤٢] قرا عثمان بن المبارك بالثنية من فوق فيها. قوله: ﴿ لم تحسب ﴾ [الفرقان: ٤٤] قرا حزة بن حزة بضم التحتية وفتح السين المهملة. قوله: ﴿ سبأتا ﴾ [الفرقان: ٤٧] قرا يوسف بن أحمد بكسر المهملة أوله وقال: معناه الراحة. قوله: ﴿ جهاداً كبيراً ﴾ [الفرقان: ٥٢] قرا محمد بن الحنفية بالثنية. قوله: ﴿ مرج البحرين ﴾ [الفرقان: ٥٣] قرا ابن عرفة « مرج » بتشديد الراء. قوله: ﴿ هنا غيب ﴾ [الفرقان: ٥٣] قرا الحسن بن محمد بن أبي سعدان بكسر الهمزة والميم. قوله: ﴿ فجعله نسباً ﴾ [الفرقان: ٥٤] قرا الحجاج بن يوسف سبياً مهملة ثم موحدتين. قوله: ﴿ أنسجد ﴾ [الفرقان: ٦٠] قرا أبو المتوكل بالياء المشددة من فوق. قوله: ﴿ وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة ﴾ [الفرقان: ٦٢] قرا الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه « خلقه » بفتح الحاء وبالياء ضمير يعود على الليل. قوله: ﴿ على الأرض هوناً ﴾ [الفرقان: ٦٣] قرا ابن السميع بضم الميم. قوله: ﴿ قالوا مسلماً ﴾ قرا حزة بن عروة مسلماً بكسر السين وسكون اللام. قوله: ﴿ بين ذلك ﴾ [الفرقان: ٦٧] قرا جعفر بن إلياس بضم التاء وقال: هو اسم كان. قوله: ﴿ لا يدعون ﴾ [الفرقان: ٦٨] قرا جعفر بن محمد بتشديد الدال. قوله: ﴿ ولا يقتلون ﴾ [الفرقان: ٦٨] قرا ابن جهم بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة، وقراها معاذ كذلك لكن بالفتح قبل المشددة. قوله: ﴿ أناماً ﴾ [الفرقان: ٦٨] قرا عبد الله بن صالح المعجلي عن حزة « أنشأ » بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل الميم، وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع « أناماً ». قوله: ﴿ يدل الله ﴾ [الفرقان: ٧٠] قرا عبد الحميد عن أبي بكر وإسحاق بن عيسى وإسحاق بن عمار، وأبو حمزة وأبو عمار « يدل الله » بضم الهمزة وسكون الميم. قوله: ﴿ لا يشهدون الزور ﴾ [الفرقان: ٧٢] قرا أبو المظفر بنون بدل الراء قوله: ﴿ ذكروا بأيات ربهم ﴾ [الفرقان: ٧٣] قرا عيسى بن زياد بفتح الدال والكاف. قوله: ﴿ بأيات ربهم ﴾ [الفرقان: ٧٣] قرا سليمان بن يزيد « بآية » بالأفراد. قوله: ﴿ قرء أمين ﴾ [الفرقان: ٧٤] قرا معروف بن حكيم « قرء عين » بالأفراد وكذا أبو صالح من رواية الكلبي عنه لكن قال: « قرأت عين ». قوله: ﴿ واجعلنا للمتقين إماماً ﴾ [الفرقان: ٧٤] قرا جعفر بن محمد فواجعل لنا من المتقين إماماً. قوله: ﴿ يجزوزن ﴾ [الفرقان: ٧٧] قرا أبي في رواية « يجزوزن ». قوله: ﴿ الغرة ﴾ [الفرقان: ٧٥] قرا أبو حماد « الغرات ». قوله: ﴿ نجية ﴾ [الفرقان: ٧٥] قرا أبي عمير « نجيات » بالجمع. قوله: ﴿ وسلاً ﴾ قرا الحفص بن وسلاً « [الفرقان: ٧٥] في الموضعين. قوله: ﴿ مستقراً ومقاماً ﴾ قرا عمير بن عمران ومقاماً « بفتح الميم. قوله: ﴿ فقد كذبتم ﴾ [الفرقان: ٧٧] قرا عبد ربه بن سعيد بتخفيف الدال. فهذه ستة وخمسون موضعاً ليس فيها من المشهور شيء، فليصف إلى ما ذكرته أولاً فتكون جلستها نحواً من مائة وثلاثين موضعاً، والله أعلم.

واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: « فاقروا ما تيسر منه » على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة، وهي شروط لابد من اعتبارها، ففسى اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معتمدة، وقد قرر ذلك أبو شامة في « الوجيز » تقريباً بليغاً وقال: لا يقطع بالقراءة بأنها منزلة من عند الله إلا إذا اتفقت الطرق عن ذلك الإمام الذي قام بإمامة مصر بالفراة وأجمع أهل عصره ومن بعدهم على إمامته في ذلك، قال: أما إذا اختلفت الطرق عنه فلا، فلو اشتملت الآية الواحدة على قراءات مختلفة مع وجود الشروط المذكور جازت القراءة بما بشرط أن لا يخل المعنى ولا يتغير الإعراب، وذكر أبو شامة في « الوجيز » أن أقوى ورود من المعجم لأدبش سالراً عن قرائت يقرأ عسراً من القرآن فيخلط القراءات، فأجاب ابن الحافظ وابن الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها. كمن يقرأ مثلاً « فتلقى آدم من ربه كلمات » [البقرة: ٢٧] فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولأبي عمرو بنصب كلمات، وكمن يقرأ « ونفجر لكم بالنون » خطائكم « بالرفع، قال أبو شامة: لا شك في منع مثل هذا، وما عداه فنجاز والله أعلم. وقد شاع في زماننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتجرعه فظن كثير من الفقهاء أنه لم في ذلك مستنداً فتابعوه وقالوا: أهل كل فن أدري بفنهم، وهذا دعوى عن قائله، فإن علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء، والسلي من ذلك من القراء إنما هو محمول على ما إذا قرا برواية خاصة فإنه متى خلطها كان كاذباً على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في إقرائه روايته، فمن أقرأ رواية لم يحسن أن ينتقل عنها إلى رواية أخرى كما قاله الشيخ محيي الدين، وذلك من الأولوية لا على الختم، أما المنع على الإطلاق فلا، والله أعلم.

قيس وعمر بن ذر « قرأت » بصيغة الجمع. قوله: ﴿ يجزوز الغرة ﴾ [الفرقان: ٧٥] قرا ابن مسعود: « يجزوز الجنة ». قوله: ﴿ ويلقون فيها ﴾ قرا الكوفيون سوى حصص وإسحاق مدنان بفتح أوله وسكون اللام، وكذا قرا التميمي عن الفضل. قوله: ﴿ قد كذبتم ﴾ [الفرقان: ٧٧] قرا ابن مسعود وإسحاق بن عمار وإسحاق بن عيسى « قد كذب الكافرون » وحكى الواقدى عن بعضهم تخفيف الدال. قوله: ﴿ فسوف يكون ﴾ [الفرقان: ٧٧] قرا أبو السمال وأبو المتوكل وعيسى بن عمر وإسحاق بن تغلب بالقواتية. قوله: ﴿ لزماً ﴾ [الفرقان: ٧٧] قرا أبو السمال بفتح اللام أسنده أبو حاتم السجستاني عن أبي زيد عنه ونقلها الخليل عن إبان بن تغلب. قال أبو عمر بن عبد البر بعد أن أورد بعض ما أوردته: هذا ما في سورة الفرقان من الحروف التي يابدي أهل العلم بالقرآن، والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر، فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إليّ، وليس كل من قرأ بشيء نقل ذلك عنه، ولكن إن فات من ذلك شيء فهو التزوير. كذلك قال والذي ذكرناه يزيد على ما ذكره مثله أو أكثر، ولكننا لا نقتله عهدة ذلك، ومع ذلك فنقول بحتمل أن تكون بقيت أشياء لم نطلع عليها، على أني تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداء من الهزئة واللام والروم والإشمام ونحو ذلك. ثم بعد كتابتي هذا وإسماعله وقتت على الكتاب الكبير المسمى « بالجامع الأكبر والبحر الأزهر » تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الذي ذكره أنه جمع فيه سبعة آلاف رواية من طريق غير ما لا يليق، وهو في نحو ثلاثين مجلدة، فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من الاختلاف، فصار قدر ما كتبت ذكرته أولاً، وقد أوردته على ترتيب السورة. قوله: ﴿ ليكون للعالمين نذيراً ﴾ [الفرقان: ١٧] قرا أحمد السدوسي بالثنية فوق. قوله: ﴿ واتخذوا من دونه آفة ﴾ [الفرقان: ٣] قرا سعيد بن يوسف بكسر الهزئة وفتح اللام بعدها الف. قوله: ﴿ ومشي ﴾ [الفرقان: ٧] قرا العلاء بن شيبانة وموسى بن إسحاق بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة، ونقل عن الحجاج بضم أوله وسكون الميم وبالسين المهملة المكسورة وقالوا هو تصحيف. قوله: ﴿ إن تبعون ﴾ [الفرقان: ٨] قرا ابن أنعم بتحتانية أوله، وكذا محمد بن جعفر بفتح المشددة الأولى وسكون الثانية. قوله: ﴿ فلا يستطيعون ﴾ [الفرقان: ٩] قرا زهير بن أحمد ثنية من فوق. قوله: ﴿ جنة ياكل منها ﴾ [الفرقان: ٨] قرا سالم بن عامر « جنت » بصيغة الجمع، قوله: ﴿ مكاناً ضيقاً مقرنين ﴾ [الفرقان: ١٣] قرا عبد الله بن سلام « مقرنين » بالتخفيف وقرا سهل « مقرنين » بالتخفيف مع الواو. قوله: ﴿ أم جنة الخلد ﴾ [الفرقان: ١٥] قرا أبو هشام « أم جنت » بصيغة الجمع. قوله: ﴿ صادي هؤلاء ﴾ [الفرقان: ١٧] قراها الوليد بن مسلم بتحريك اللام. قوله: ﴿ نسوا الذكر ﴾ قرا أبو مالك بضم النون وتشديد السين. قوله: ﴿ فما يستطيعون صرفاً ﴾ [الفرقان: ١٩] قرا ابن مسعود « فما يستطيعون لكم » وأبي بن كعب « فما يستطيعون ذلك » حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب بن هارون الأعمور، وروى عن ابن الأصفهاني عن أبي بكر بن عياش وعيسى بن يوسف بن سعيد عن خلف بن عيسى عن زائدة كلاهما عن الأعمش بزيادة « لكم » أيضاً. قوله: ﴿ ومن يظلم منك ﴾ [الفرقان: ١٩] قرا يحيى بن واضح « ومن يكذب » بدل يظلم ووزنها، وقرا أيضاً هارون الأعمور « يكذب » بتشديد. قوله: ﴿ عدلاً كبيراً ﴾ [الفرقان: ١٩] قرا شبيب عن أبي حزة بالثنية بدل الموحدة. قوله: ﴿ لولا أنزل ﴾ [الفرقان: ٢١] قرا جعفر بن محمد بفتح الهزئة والنزاي ونصب الملائكة. قوله: ﴿ عتوا كبيراً ﴾ [الفرقان: ٢١] قرا « عتياً » بتحتانية بدل الواو، وقرا أبو إسحاق الكوفي « كثيراً » بالثنية بدل الموحدة. قوله: ﴿ يوم يرون الملائكة ﴾ قرا عبد الرحمن بن عبد الله « ترون » بالثنية من فوق. قوله: ﴿ ويقرولن ﴾ [الفرقان: ٢٢] قرا هشيم عن يونس « وتقرولن » بالثنية من فوق أيضاً. قوله: ﴿ وقدمنا ﴾ قرا سعيد بن إسحاق بفتح الدال. قوله: ﴿ إلى ما عملوا من عمل ﴾ [الفرقان: ٢٣] قرا الركيمي « من عمل صالح » بزيادة « صالح ». قوله: ﴿ جهاداً ﴾ قرا محارب بضم الميم مع المد وقرا نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنون، وقرا ابن دينار كذلك لكن بفتح الميم. قوله: ﴿ مستقراً ﴾ قرا طلحة بن موسى بكسر القاف. قوله: ﴿ ويوم تشق ﴾ [الفرقان: ٢٥] قرا أبو ضمام « ويوم » بالرفع والتنون وأبو جرة بالرفع بلا تنوين، وقرا عصمة عن الأعمش « يوم يرون السماء تشقق » بحذف الواو وزيادة يرون. قوله: ﴿ الملك يومئذ ﴾ [الفرقان: ٢٦] قرا سليمان بن إبراهيم « الملك » بفتح الميم وكسر اللام. قوله: ﴿ الحق ﴾ [الفرقان: ٢٦] قرا أبو جعفر بن يزيد بنصب الحق. قوله: ﴿ يا ليتني اتخذت » قرا عامر بن نصير « اتخذت » قوله: ﴿ وقالوا لولا نزل عليه القرآن ﴾ قرا الملسي عن المجدي بفتح النون والواو غفلاً، وقرا زيد بن علي وعبيد الله بن خلد كذلك لكن مثلاً. قوله: ﴿ وقوم نوح ﴾ [الفرقان: ٢٧] قراها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع. قوله: ﴿ وجعلناهم

٦ - باب تأليف القرآن

٤٩٩٣ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا جِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ قَالَ: إِنِّي عِنْدَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِذْ جَاءَهَا عِرَاقِي فَقَالَ: أَيُّ الْكُفَى خَيْرٌ؟ قَالَتْ: وَيَحْتَكَ وَمَا يَضُرُّكَ. قَالَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ارْبِصِي مُصْحَفِي، قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أَوْلَعُ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ، قَالَتْ: وَمَا يَضُرُّكَ إِذْ قُرَأَتْ قَبْلُ، إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِنَ الْمُفْصَلِ، فِيهَا ذِكْرُ الْحِجَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا قَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ نَزَلَ الْخُلَالُ وَالْحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ، فَقَالُوا: لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا، لَقَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنِّي لَجَارِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِلِ الْبِشَاعَةِ مَوَاعِدُهُمْ وَالسَّاعَةِ أَذَى وَاعِزٌّ لَهُ. وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالنَّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ، قَالَ: فَأَخْرَجَتْ لَهُ الْمُصْحَفَ، فَأَمَلْتُ عَلَيْهِ آيَ السُّورَةِ [رواه: ٤٨٧٦].

٤٩٩٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عِدَ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: لَمَّا نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ وَالْكَهَنُ وَمَرْيَمَ وَطَهُ وَالْأَنْبِيَاءَ: إِنَّهُمْ مِنَ الْبَاقِي الْأَوَّلِ، وَمَنْ مِنْ بِلَايٍ. [رواه: ٤٧٠٨]

٤٩٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ: سَمِعَ النَّبْرَاءَ [بْنَ غَزَابٍ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَعَلَّمْتُ: ﴿سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾. قَبْلَ أَنْ يَفْقَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٩٩٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنِ الْأَعْمَشِيِّ: عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ تَعَلَّمْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ مِنْهَا النَّبِيُّ الْتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ. فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ وَدَخَلَ مَعَهُ عِلْقَمَةُ وَخَرَجَ عِلْقَمَةُ فَسَأَلَتْهُ: فَقَالَ: عِشْرُونَ سُورَةً مِنَ الْأَوَّلِ الْمُفْصَلِ، عَلَى تَأْلِيفِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَخْبَرَهُمُ الْخَوَارِيزْمِيُّ [حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: وَمَنْ يَسْتَأْذِنُ]. [رواه: ٧٧٥. أخرجه مسلم: ٨٢٢].

قوله: (باب تأليف القرآن) أي جمع آيات السورة الواحدة، أو جمع السور مرتبة في المصحف

قوله: (أن ابن جريج أخبرهم قال: وأخبرني يوسف) كنا عندهم، وما عرفت ماذا عطف عليه، ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النسخ، وكذا ماوقف عليه من طرق هذا الحديث.

قوله: (إذا جاءها عراقي) أي رجل من أهل العراق، ولم أقف على اسمه.

قوله: (أي الكفن خير؟) قالت: ويحك وما يضرُّك لعل هذا العراقي كان سم حديث سمره المرفوع «البسوا من ثيابكم البياض وكفونوا فيها موتاكم فإنها أطهر وأطيب» وهو عند الترمذي مصححاً، وأخرجه أيضاً عن ابن عباس: فلعن العراقي سمعه فأراد أن يستيت عائشة في ذلك، وكان أهل العراق اشتهروا بالتمتع في السؤال، فلهذا قالت له عائشة: وما يضرُّك؟ تعني أي كفن كفن في أجراً. وقول ابن عمر للذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال: انظروا إلى أهل العراق، يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: (أؤلف عليه القرآن، فإنه يقرأ غير مؤلف) قال ابن كثير: كان قصة هذا العراقي كانت قبل أن يرسل عثمان المصحف إلى الأفاق، كما قال وفيه نظر، فإن يوسف بن مالهك لم يترك زمان أرسل عثمان المصاحف إلى الأفاق، فقد ذكر المزي أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأبي عاصم بعد إرسال المصاحف على الصحيح، وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألها هذا العراقي، والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان عن يأخذ بقراءة ابن مسعود، وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سيأتي بيانه بعد الباب الذي يلي هذا، فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان. ولا شك أن

تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره، فلهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف، وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور، ويدل على ذلك قوله له: «وما يضرُّك أية قرأت قبل» ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث: «فأمليت عليه أي السور» أي آيات كل سورة كان تقول له سورة كذا مثلاً كذا كذا آية، الأولى كذا الثانية الخ، وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات، وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري، وقد اتفقت أئمة القراء جميع ذلك وبين الخلاف فيه، والأول أظهر. ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين والله أعلم. قال ابن بطال: لانهلم أحداً قال يوجب ترتيب السور في القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها، بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة والطبع قبل الكهف مثلاً، وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكوماً فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها، وكان جماعة يصنعون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها وتذليلاً للسانه في سردها ففتح السلف ذلك في القرآن فهو حرام فيه. وقال القاضي عياض في شرح حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلته في الليل بسورة النساء قبل آل عمران. هو كذلك في مصحف أبي بن كعب، وفيه حجة لمن يقول إن ترتيب السور اجتهدا وليس بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي الباقلاني قال: وترتيب السور ليس بواجب في الصلاة ولا في الصلاة ولا في المدرس ولا في التعلیم فلذلك اختلفت المصاحف، فلما كتب مصحف عثمان رتبته على ما هو عليه الآن فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة. ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال: ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك نقلته الأمة عن نبيها صلى الله عليه وسلم.

قوله: (إذا نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار) هذا ظاهره مغاير لما تقدم أن أول شيء نزل ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١] وليس فيها ذكر الجنة والنار، فلعل «من» مقدرة أي من أول ما نزل، أو المراد سورة الم نشر فيها أول ما نزل بعد فترة الوحي وفي آخرها ذكر الجنة والنار، فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ فإن الذي نزل أولاً من اقرأ كما تقدم خمس آيات فقط.

قوله: (حتى إذا نزل) بالفتحة ثم الموحدة أي رجع.

قوله: (نزل الخلال والحرام) أشارت إلى الحكمة الإلهية في ترتيب التنزيل، وأن أول ما نزل من القرآن الدعاء إلى التوحيد، والتبشير للمؤمن والمطيع بالجنة وللخالف والمعاصي بالنار، فلما اطمانت النفوس على ذلك أنزل الأحكام، ولهذا قالت: «ولو نزل أول شيء لانتشروا الحجر لقالوا لا ندها»، وذلك لما طبع عليه النفوس من النفرة عن ترك المألوف، وسيأتي بيان المراد بالمفصل في الحديث الرابع.

قوله: (لقد نزل بمكة إلخ) أشارت بذلك إلى تقوية ما ظهر لها من الحكمة المذكورة، وقد تقدم نزول سورة القمر وليس فيها شيء من الأحكام على نزول سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتملتا عليه من الأحكام، وأشارت بقوله: «وأنا عنده» أي بالمدنية، لأن دخولها عليه إنما كان بعد الهجرة اتفاقاً وقد تقدم ذلك في مناقبها. وفي الحديث رد على النحاس في زعمه أن سورة النساء مكية مستنداً إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِهِمْ أَنْ يَتَوَدَّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْلِيهَا﴾ [النساء: ٥٨] نزلت بمكة اتفاقاً في قصة مفتاح الكعبة. لكنها حجة واهية، فلا يلزم من نزول أية أو آيات من سورة طويلة بمكة إذا نزل معظمها بالمدنية أن تكون مكية، بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني. وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان منازل من الآيات بالمدنية في السور المكية. وقد أخرج ابن الضريس في «فضائل القرآن» من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن الذي نزل بالمدنية البقرة ثم الأنفال ثم الأحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم إذا نزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الإنسان ثم الطلاق ثم إذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التحریم ثم الجاثية ثم التغابن ثم النصر الله ثم الفتح ثم براءة، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدينة فهو المتمد واختلف في الفاتحة والرحمن والمطففين وإذا نزلت والمعاديات والقدر وأرابت والإخلاص والمودتين. وكذا اختلف مما تقدم في الصف والجمعة والتغابن، وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات بما في المكى، فمن ذلك الأعراف: نزل بالمدنية منها «واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إلى وإذ أخذ ربك» [الأعراف: ١٦٣ - ١٧٢] يونس: نزل منها بالمدنية «فإن كنت في شك» [يونس: ٩٤] آياتان: وقيل: «ومنهم من يؤمن به» [يونس: ٤٠] آية، وقيل: من رأس أربعين إلى آخرها مدني. هود: ثلاث آيات «فلعلك تارك آمن كان على بيتي من ربه وأقم الصلاة طرفي

النهار ﴿الإسراء: ٧٦﴾ للنحل ﴿ثم إن ريك للذين هاجروا﴾ الآية ﴿وإن عاقبتكم﴾ [النحل: ١٢٦] إلى آخر السورة. الإسراء ﴿وإن كانوا ليستغفرونك﴾ وقال رب ادخلني وإذ قلنا لك إن ريك أحاط بالناس ويسألونك عن الروح قل آمنا به أو لا تؤمنوا. الكهف: مكة إلا أومأ إلى ﴿جرزا﴾ [الكهف: ٨] وأخرها من ﴿إن الذين آمنوا﴾ مريم: آية السجدة. الحج: من أومأ إلى ﴿شديد﴾ و﴿من كان يظن﴾ و﴿إن الذين كفروا﴾ ويصلون عن سبيل الله ﴿الحج: ٢٥﴾ و﴿أذن للذين يقاتلون﴾ و﴿ولو لا دفع الله﴾ و﴿ليعلم الذين أوتوا العلم﴾ و﴿الذين هاجروا﴾ وما بعدها وموضع السجدين و﴿هذا خصمان﴾ [الحج: ١٩] الفرقان: ﴿والذين يدعون مع الله إلهاً آخر إلى رحماً﴾ الشعراء: آخرها من ﴿الشعراء يتبعهم﴾ [الشعراء: ٢٢٤]. القصص: ﴿الذين أتيتهم الكتاب إلى الجاهلين﴾ [القصص: ٥٢ - ٥٥] و﴿إن الذي فرض عليك القرآن﴾ [القصص: ٨٥]. العنكبوت: من أومأ إلى ﴿ويعلم المناقبين﴾ [العنكبوت: ١ - ١١]. لقمان: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام﴾ [لقمان: ٢٧]. ألم تنزيل: ﴿ألمن كان مؤمناً﴾ وقيل: من ﴿تجاني﴾. سبأ: ﴿ويزي الذين أوتوا العلم﴾ [سبأ: ٦]. الزمر: ﴿قل يا صباي الذين يشعرون﴾ [الزمر: ٥٣ - ٥٥]. المؤمن: ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله﴾ و﴿إني أتلهي الشورى﴾ و﴿أم يقولون افتري﴾ [الشورى: ٢٤] و﴿هو الذي يقبل التوبة إلى شديد﴾ [الشورى: ٢٥ - ٢٦]. البجنائية: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾ [البجنائية: ١٤]. الأحقاف: ﴿قل أرايت إن كان من عند الله وكفرتم به﴾ [الأحقاف: ١٠] وقوله: ﴿فاصبر﴾ [الأحقاف: ٢٥]. ق: ﴿وقد خلقنا السموات إلى لغوب﴾ [النجم: ١]. النجم: ﴿الذين يجتنبون إلى اتقى﴾ [النجم: ٢٣]. الرحمن: ﴿يسأله من في السموات والأرض﴾ [الرحمن: ٢٩]. الواقعة: ﴿وتحملون رزقكم﴾ [الواقعة: ٨٢]. ن: من ﴿إننا بلوناهم إلى يعلمون﴾ ومن ﴿فاصبر لحكم ربك إلى الصالحين﴾. المرسلات: ﴿وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون﴾ فهذا ما نزل بالمدنية من آيات من سورة تقدم نزولها بمكة. وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يزل عليه الآيات فيقول: ضمها في السورة التي يذكر فيها كذا». وأما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة فلم أره إلا نادراً، فقد اتفقوا على أن الأنفال مدنية، لكن قيل: إن قوله تعالى: ﴿وإذا مكر بك الذين كفروا﴾ [الأنفال: ٣٥] الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الأنفال بالمدنية، وهذا غريب جداً. نعم نزل من السور المدنية التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الأنفال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج ومواضع متعددة في الغزوات كسبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى المدني اصطلاحاً والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود، تقدم شرحه في تفسير سبحان وفي الأكتياف، والغرض من هنا أن هذه السور نزلت بمكة. وأنها مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عثمان، ومع تقدمهم في الزول فهن مؤخرات في ترتيب المصاحف. والمراد بالعناق وهو بكسر المهملة أنهم من قديم منازل.

٧ - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ

وَقَالَ سُرُوقٌ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: أَسْرُؤُ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ: «أَن جِبْرِيلَ كَانَ يَخْرُضُنِي بِالْقُرْآنِ كُلِّ سَنَةٍ، وَإِنَّهُ عَارِضُنِي الْقَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا خَضِرًا أَجَلِي». [رواج: ٣٩٧٣].

٤٩٩٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَيْلَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَأَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، لِأَن جِبْرِيلَ كَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى يَسْتَلِخَ، يَخْرُضُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، لِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ، كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ. [رواج: ٦]. أخرجه مسلم: [٢٣٠٨].

٤٩٩٨ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَرْبُودَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي خَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: كَانَ يَخْرُضُ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَيَخْرُضُ عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ، وَكَانَ يَخْصِفُ كُلَّ عَامٍ عَشْرًا، فَأَعْتَكَفَ عَشْرِينَ فِي الْعَامِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ. [رواج: ٢٧٠٤].

قوله: (باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم)

النهار ﴿الإسراء: ٧٦﴾ للنحل ﴿ثم إن ريك للذين هاجروا﴾ الآية ﴿وإن عاقبتكم﴾ [النحل: ١٢٦] إلى آخر السورة. الإسراء ﴿وإن كانوا ليستغفرونك﴾ وقال رب ادخلني وإذ قلنا لك إن ريك أحاط بالناس ويسألونك عن الروح قل آمنا به أو لا تؤمنوا. الكهف: مكة إلا أومأ إلى ﴿جرزا﴾ [الكهف: ٨] وأخرها من ﴿إن الذين آمنوا﴾ مريم: آية السجدة. الحج: من أومأ إلى ﴿شديد﴾ و﴿من كان يظن﴾ و﴿إن الذين كفروا﴾ ويصلون عن سبيل الله ﴿الحج: ٢٥﴾ و﴿أذن للذين يقاتلون﴾ و﴿ولو لا دفع الله﴾ و﴿ليعلم الذين أوتوا العلم﴾ و﴿الذين هاجروا﴾ وما بعدها وموضع السجدين و﴿هذا خصمان﴾ [الحج: ١٩] الفرقان: ﴿والذين يدعون مع الله إلهاً آخر إلى رحماً﴾ الشعراء: آخرها من ﴿الشعراء يتبعهم﴾ [الشعراء: ٢٢٤]. القصص: ﴿الذين أتيتهم الكتاب إلى الجاهلين﴾ [القصص: ٥٢ - ٥٥] و﴿إن الذي فرض عليك القرآن﴾ [القصص: ٨٥]. العنكبوت: من أومأ إلى ﴿ويعلم المناقبين﴾ [العنكبوت: ١ - ١١]. لقمان: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام﴾ [لقمان: ٢٧]. ألم تنزيل: ﴿ألمن كان مؤمناً﴾ وقيل: من ﴿تجاني﴾. سبأ: ﴿ويزي الذين أوتوا العلم﴾ [سبأ: ٦]. الزمر: ﴿قل يا صباي الذين يشعرون﴾ [الزمر: ٥٣ - ٥٥]. المؤمن: ﴿إن الذين يجادلون في آيات الله﴾ و﴿إني أتلهي الشورى﴾ و﴿أم يقولون افتري﴾ [الشورى: ٢٤] و﴿هو الذي يقبل التوبة إلى شديد﴾ [الشورى: ٢٥ - ٢٦]. البجنائية: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾ [البجنائية: ١٤]. الأحقاف: ﴿قل أرايت إن كان من عند الله وكفرتم به﴾ [الأحقاف: ١٠] وقوله: ﴿فاصبر﴾ [الأحقاف: ٢٥]. ق: ﴿وقد خلقنا السموات إلى لغوب﴾ [النجم: ١]. النجم: ﴿الذين يجتنبون إلى اتقى﴾ [النجم: ٢٣]. الرحمن: ﴿يسأله من في السموات والأرض﴾ [الرحمن: ٢٩]. الواقعة: ﴿وتحملون رزقكم﴾ [الواقعة: ٨٢]. ن: من ﴿إننا بلوناهم إلى يعلمون﴾ ومن ﴿فاصبر لحكم ربك إلى الصالحين﴾. المرسلات: ﴿وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون﴾ فهذا ما نزل بالمدنية من آيات من سورة تقدم نزولها بمكة. وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يزل عليه الآيات فيقول: ضمها في السورة التي يذكر فيها كذا». وأما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة فلم أره إلا نادراً، فقد اتفقوا على أن الأنفال مدنية، لكن قيل: إن قوله تعالى: ﴿وإذا مكر بك الذين كفروا﴾ [الأنفال: ٣٥] الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الأنفال بالمدنية، وهذا غريب جداً. نعم نزل من السور المدنية التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الأنفال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج ومواضع متعددة في الغزوات كسبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى المدني اصطلاحاً والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود، تقدم شرحه في تفسير سبحان وفي الأكتياف، والغرض من هنا أن هذه السور نزلت بمكة. وأنها مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عثمان، ومع تقدمهم في الزول فهن مؤخرات في ترتيب المصاحف. والمراد بالعناق وهو بكسر المهملة أنهم من قديم منازل.

الحديث الثالث: حديث البراء تعلمت سورة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى: ١] قبل أن يقدم النبي صلى الله عليه وسلم «هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث الهجرة. والغرض منه أن هذه السورة متقدمة النزول، وهي في أواخر المصحف مع ذلك.

الحديث الرابع: حديث ابن مسعود أيضاً.

قوله: (عن شقيق) هو ابن سلمة وهو أبو واثل مشهور بكنيته أكثر من اسمه: وفي رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش «سمعت أبا واثل» أخرجه الترمذي.

قوله: (قال عبد الله): سيأتي في «باب الترتيل» بلفظ «غدونا على عبد الله» وهو ابن مسعود.

قوله: (لقد تعلمت النظائ) تقدم شرحه مستوفى في «باب الجمع بين سورتين في الصلاة» من أبواب صفة الصلاة، وفي أسماء السور المذكورة، وإن فيه دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود على غير تأليف عثمان. وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول، ويقال إن مصحف علي كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم الم نشر ثم الفلق ثم الزمزل ثم تبت ثم التكوثر ثم سبح وهكذا إلى آخر المكتبي ثم المدني والله أعلم. وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضي أبو بكر الباقلائي: يحمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بترتيبه هكذا، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة. ثم رجع الأول بما سيأتي في الباب الذي به هذا أنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل في كل سنة. فالذي

وسلم على جبريل « وأخرج النسائي من طريق أبي ظبيان قال: « قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: للقراءة الأولى قراءة ابن أم عبد يعني عبد الله بن مسعود قال: بل هي الأخيرة، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ على جبريل الحديث وفي آخره فحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما سنخ من ذلك وما بدل « وإسناده صحيح، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون المرحلتان الأخيرتان وقتاً بالخرين المذكورين. فيصح إطلاق الأخيرة على كل منهما.

قوله: (أجود بالخير من الريح المرسلة) فيه جواز المبالغة في التشبيه، وجواز تشبيه المعنى بالخسوس ليقرب لقهم سامعه، وذلك أنه أثبت له أولاً وصف الأجودية، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فشبّه بجوده بالريح المرسلة، بل جعله أبغى في ذلك منها، لأن الريح قد تسكن. وفيه الاحتباس لأن الريح منها المقيم الضارة ومنها المباشرة بالخير فوصفها بالمرسلة ليبين الثانية، وأشار إلى قوله تعالى: ﴿ وهو الذي يرسل الرياح بشراً ﴾ [الفرقان: ٤٨] « والله الذي أرسل الرياح) ونحو ذلك، فالريح المرسلة تستمر مدة لإرسالها، وكذا كان عمله صلى الله عليه وسلم في رمضان هذه لا يقطع، وفيه استعمال أفضل التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي لأن الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن الريح جاز فكانه استعمال للريح جوداً باعتبار عيبتها بالخير فأنزلها منزلة من جاد وفي تقديم معمول أجود على الفضل عليه نكتة لطيفة، وهي أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة. وهذا وإن كان لا يفتقر به المعنى المراد بالوصف من الأجودية إلا أنه نفوت فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الريح المرسلة مطلقاً. وفي الحديث من القوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بابتداء نزول القرآن فيه، ثم معارضته ما نزل من فيه، ويأزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه. وفي كثرة نزوله من تولد الخبرات والبركات ما لا يحصى، ويستفاد منه أن فضل الزمان إنما يحصل بزيادة العبادة، وفيه أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير. وفيه استحباب تكثير العبادة في آخر العمر، ومذاكرة الفاضل بالخير والعلم وإن كان هو لا يفتقر عليه ذلك لزيادة التذكير والانتباه. وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاريه، وأن المقصود من التلاوة المحضور والفهم لأن الليل مظنة ذلك لما في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدينية، ويعتدل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم ما نزل من القرآن في كل سنة على ليالي رمضان أجزاءً فيقرأ كل ليلة جزءاً من الجزء من الليلة، والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل، ولعله كان يعيد ذلك الجزء مراراً بحسب تمدد الحروف المأذون في قراءتها ولتستوعب بركة القرآن جميع الشهر، ولولا التصريح بأنه كان يقرأه مرة واحدة وفي السنة الأخيرة عرضه مرتين لجاز أنه كان يقرأه جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي. وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال: قلت للنسائي: قوله تعالى: ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾ [البقرة: ١٨٥] أما كان يتزل عليه في سائر السنة؟ قال: بلى. ولكن جبريل كان يقرأه مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء. ففي هذه إشارة إلى الحكمة في التبسيط الذي أشرت إليه لتفصيل ما ذكره من الحكم والمنسوخ. ويؤيده أيضاً الرواية الماضية في بدء الحلق بلفظ « فيدلوه القرآن » فإن ظاهره أن كلاهما كان يقرأ على الآخر، وهي موافقة لقوله: « يقرأه » فيستدعي ذلك زماناً زائداً على ما لو قرأ الواحد، ولا يعارض ذلك قوله تعالى: ﴿ ستقرئك فلا تنسى ﴾ [الأعلى: ٦] إذا قلنا إن « لا » نافية كما هو المشهور وقول الأكثر لأن المعنى أنه إذا قرأه فلا ينسى ما قرأه، ومن جملة الإقراء مدبرة جبريل، وأو المراد أن المنسي بقوله: ﴿ فلا تنسى ﴾ النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر أنه نسي شيئاً فإنه يذكره إياه في الحال، وسيأتي مزيد بيان لذلك في « باب نسيان القرآن » إن شاء الله تعالى. وقد تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي.

قوله: (حدثنا خالد بن يزيد) هو الكاهلي، وأبو بكر هو ابن عباس بالتثنية والجمع، وأبو حمزة يفتح أوله عثمان بن عاصم، وذكرنا هو أبو صالح السمان.

قوله: (كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لم يضم أوله على البناء للمجهول، وفي بعضها يفتح أوله بخلف القاعل، فالخوف هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته عن أبي حمزة أخرجه الإسماعيلي ولفظه « كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في كل رمضان » وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة.

قوله: (القرآن كل عام مرة) سقط لفظ « القرآن »، لنسب الكشمهني، زاد إسرائيل عند الإسماعيلي « فيصبح وهو أجود الخير من الريح المرسلة » وهذه الزيادة

بكره الراي من العرض وهو يفتح العين وسكون لواء أي يقرأ، والمراد يستعرضه ما أقره إياه.

قوله: (وقال مسروق عن عائشة قالت: أسر إلي النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن) هذا طرف من حديث وصله يشتمه في علامات النبوة، وتقدم شرحه في « باب الوفاة النبوية » من آخر المغازي، وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله. والمعارضة مفاعلة من الجانبين كان كلاهما كان تارة يقرأ والآخر يستمع.

قوله: (وإنه عارضني) في رواية السرخسي « وإني عارضني ».

قوله: (إبراهيم بن سعد عن الزهري) تقدم في الصيام من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد قال: أنبأنا الزهري وإبراهيم بن سعد عن من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري، وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيراً وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فنذكر هنا نكتاً عما لم يتقدم.

قوله: (كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود) فيه احتباس بليغ لئلا يتخلل من قوله: « وأجود ما يكون في رمضان » أن الأجودية خاصة منه بربطها فيه فأنبت له الأجودية المطلقة أولاً ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان.

قوله: (وأجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان » وتقدم أن المشهور في ضبط أجود أنه بالرفع وأن النصب موجه، وهذه الرواية مما يؤيد الرفع.

قوله: (لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الأجودية للمذكورة، وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ».

قوله: (في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ) أي رمضان، وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضان الهجرة، وإن كان صيام شهر رمضان إما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه.

قوله: (يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم، وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل، وتقدم في بدء الوحي بلفظ « وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدلوه القرآن » فيحصل على أن كلاهما كان يعرض على الآخر، ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه وفي الحديث إطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه، لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن إلا بعضه، ثم كذلك كل رمضان بعده، إلى رمضان الأخير فكان قد نزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور، وكان في سنة عشر إلى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة إحدى عشرة، وما نزل في تلك السنة قوله تعالى: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ [المائدة: ٣] فإنها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاف، وقد تقدم في هذا الكتاب، وكان الذي نزل في تلك الأيام لما كان قليلاً بالنسبة لما تقدم اغتر أمر معارضته، فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازاً، ومن ثم لا يمتنع من حلف ليقراء القرآن قراءاً بعضه، إلا أن قصد الجميع. واختلفت في العرصة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها؟ وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره؟ وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيد بن عمرو السلمي: « إن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرصة الأخيرة » من طريق محمد بن سيرين قال: « كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره: فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهداً بالعرصة الأخيرة ». وعند الحاكم نحوه من حديث سمرة وإسناده حسن، وقد صححه هو ولفظه « عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضات، ويقولون إن قراءتها هذه هي العرصة الأخيرة » ومن طريق مجاهد « عن ابن عباس قال: أي القراءتين ترون كان آخر القراءات؟ قالوا: قراءة زيد بن ثابت، فقال: لا، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل، فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما « وهذا يخالف حديث سمرة ومن وافقه. وعند مسدد في مسنده من طريق إبراهيم النخعي: « أن ابن عباس سمع رجلاً يقول: الحرف الأول: قال: ما الحرف الأول؟ قال إن عمر بعث ابن مسعود إلى الكوفة معلماً فأخذهوا قراءته ففسر عثمان القراءات، فهم يدعون قراءته ابن مسعود الحرف الأول، فقال ابن عباس: إنه لآخر حرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم

غربية في حديث أبي هريرة، وإنما هي محفوظة من حديث ابن عباس.

قوله: (فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية إسرائيل «عرضتين» وقد تقدم ذكر الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة، ويحتمل أيضاً أن يكون السر في ذلك أن رمضان من السنة الأولى لم يقع فيه مدبرة لوقوع ابتداء التزول في رمضان ثم قرأ الوحي ثم تابع فوقمت للمدبرة في السنة الأخيرة مرتين ليستوي عدد السنين والعرض.

قوله: (وكان يحتكف في كل عام عشرين يوماً في شهر رمضان) في رواية أبي هريرة، فإنه احتكف عشرين يوماً من رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة، ويحتمل أن يكون السبب ما تقدم في الاحتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يحتكف عشرين يوماً في شهر رمضان، وكان رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، وهذا بخلاف القصة المتقدمة في كتاب الصيام أنه شرع في الاحتكاف في أول الشهر الأخير فلما رأى مانعاً لزواجه من ضرب الأختية تركه ثم احتكف عشرين يوماً في شهر رمضان، ويحتمل أيضاً أن تكون القصة التي في حديث الباب هي التي أوردها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور المشركين في وسط الشهر، فلما استقبل إحدى وعشرين رجلاً، فقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال: إني كنت أجاور هذه العشرة الأوسط ثم بدلت أن أجاور العشرة الأواخر، فجاور العشرة الأخير» الحديث، فيكون المراد بالعشرة الأوسط والعشرة الأخير.

٨ - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ

٤٩٩٩ - حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا شَيْخُهُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ: ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْرُودٍ فَقَالَ: لَا أَزَالُ أَجِدُهُ، سَيِّئُ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «خَلُّوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْرُودٍ، وَمَسَالِمٍ، وَمُعَاذٍ، وَأَبِي بَكْرٍ» [أخرجه مسلم: ٣٧٥٨].

٥٠٠٠ - حَدَّثَنَا غَمْرٌ بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَيْقٍ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْرُودٍ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضًا وَسِتِّينَ سُورَةً، وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي مِنْ أَظْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَمَا أَنَا بِخَوِيهِمْ.

قَالَ شَيْقٍ: فَخَلَسْتُ فِي الْحَلِجِ اسْمُهُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَيِّئُ رَأْفَةٍ يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ. [أخرجه مسلم: ٢٤٦٢].

٥٠٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ: أَخْبَرَنَا شَيْقَان، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلَيْمَةَ قَالَ: كُنَّا بِحِمصَ، فَقَرَأَ ابْنُ مَسْرُودٍ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَذَا أَنْزَلْتَ، فَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ» وَوَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، فَقَالَ: اتَّجَمْتُ أَنْ تَكْذِبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَشْرَبَ الْخَمْرَ؟ فَعَزَمْتُهُ الْخَذَ. [أخرجه مسلم: ٨٠١].

٥٠٠٢ - حَدَّثَنَا غَمْرٌ بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: إِلَّا أَنَا أَظْلَمُ إِنْ أَنْزَلْتُ، وَلَا أَنْزَلْتُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَا أَظْلَمُ إِيَّاهُ أَنْزَلْتُ، وَلَوْ أَظْلَمُ أَحَدًا أَظْلَمُ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، ثَلَاثَةٌ الْإِسْلَامُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ. [أخرجه مسلم: ٢٤٦٣].

٥٠٠٣ - حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ: مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ مِنْ الْأَنْصَارِ: أَبِي بَكْرٍ، وَوَيْلَةُ بْنُ قَبِيلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ.

قَاتِبَةُ الْفَضْلِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: [راجع: ٣٨١٠].
أخرجه مسلم: ٢٤٦٥.

٥٠٠٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُنْثَرِ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبَلْخِيِّ، وَقَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: وَلَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ غَيْرَ أَرْبَعَةٍ: أَبُو مُرَّةٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ. قَالَ: وَنَحْنُ وَوَقَاتَةُ. [راجع: ٣٨١٠]. أخرجه مسلم: ٢٤٦٥.

٥٠٠٥ - حَدَّثَنَا صَلَاحُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ غَمْرٌ: أَبِي الْقُرْآنُ، وَإِنَّا لَنَدْعُ مِنْ نَحْنُ أَبِي، وَأَبِي يَقُولُ: أَخَذْتُهُ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا أَتْرُكُهُ لِيَحْيَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا تَسْخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلَاحِظُ﴾ [البقرة: ١٠٦]. [راجع: ٤٤٨١].

قوله: (باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه، وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضاً لمن تفقه في القرآن. وذكر فيه ستة أحاديث:

الأول عن عمرو وهو ابن مرة، وقد نسب المصنف في المناقب من هذا الوجه. ودخل الكرماني فقال: هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي، وليس كما قال.

قوله: (عن مسروق) جاء عن إبراهيم وهو النخعي فيه شيخ آخر أخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد المدايني عن الأعمش عن إبراهيم عن حلقمة عن عبد الله، وهو مقلوب فإن المحفوظ في هذا عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب، ويحتمل أن يكون إبراهيم حله عن شيخين والأعمش حله عن شيخين.

قوله: (خلوا القرآن من أربعة) أي تعلموه منهم، والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ بهما واثنان من الأنصار، وسالم هو ابن مقل مولى أبي حنيفة، ومعاذ هو ابن جبل. وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حنيفة من هذا الوجه وفي أوله «ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال: ذك رجل لا يزال آجبه بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: خلوا القرآن من أربعة فيدأ به» فذكر حديث الباب. ويستفاد منه عية من يكون ماهراً في القرآن، وأن السيادة بالرجل في الذكر على غيره في أمر اشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه، وتقدم بقية شرحه هناك. وقال الكرماني: يحتمل أن صلى الله عليه وسلم أراد الإحلام بما يكون بعده، أي أن هؤلاء الأربعة يكونون حتى يتفردوا بذلك وتغيب بأنهم لا يتفردوا الذين هموا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين، وقد قتل سالم مولى أبي حنيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة اليمامة، ومات معاذ في خلافة عمر، ومات أبي وائل مسعود في خلافة عثمان، وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت إليه الرياسة في القراءة وعاش بعدهم زمناً طويلاً، فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن. بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزاد منهم جماعة من الصحابة، وقد تقدم في غزوة بدر معونة أولئك الذين قتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلاً.

الحديث الطائي،

قوله: (حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي) كذا للأكثر، وحكى الجبائي أنه وقع في رواية الأصيلي عن المجراني «حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي» وهو خطأ مقلوب، وليس لحفص بن عمر أب يدعي عنه في الصحيح، وإنما هو عمر بن حفص بن غياث بالعين المعجمة والتحتانية والمختلة، وكان أبوه قاضي الكوفة، وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في «المستخرج» من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال: أخرجه البخاري عن عمر بن حفص.

قوله: (حدثنا شقيق بن سلمة) في رواية مسلم والنسائي جميعاً عن إسحاق عن عبة عن الأعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور وجاء عن الأعمش فيه شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن إسماعيل عن عبة بن سليمان عنه عن أبي إسحاق عن هيرة بن يريم عن ابن مسعود فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون للأعمش فيه طريقان، وإلا لإسحاق وهو ابن راهويه أثبت من الحسن بن إسماعيل، مع أن المحفوظ عن أبي

إسحاق فيه ما أخرجه أحد وابن أبي داود من طريق الثوري وإسرائيل وغيرهما عن أبي إسحاق عن خير بالحاء الممجة مصغر عن ابن مسعود فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن إسماعيل في موضعين.

قوله: (خطبنا عبد الله بن مسعود فقال: والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة) زاد عاصم عن بسر عن عبد الله «وأخذت بقية القرآن عن أصحابه» وعند إسحاق بن راهويه في روايته المذكورة في أوله «ومن ينزل يأت ما غل يوم القيامة» [قال عمران: ١٦٦] ثم قال: على قراءة من تأمروني أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فذكر الحديث. وفي رواية النسائي وأبي عروبة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعمش عن أبي واثل قال: «خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال: «ومن ينزل يأت ما غل يوم القيامة» غلوا مصاحفكم، وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله» وفي رواية خير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولقظه «لما أمر بالمصاحف أن تنزل منه ذلك عبد الله بن مسعود قال من استطاع وقال في آخره أنكرا ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية له قال: «إني غل مصحف، فمن استطاع أن ينزل مصحفه فليفعل» وعند الحاكم من طريق أبي مسرة قال: «رحم فلانا أنا بالأشعري وحليفه وابن مسعود: والله لا أدفعه يعني مصحفه أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكره.

قوله: (والله قد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني من أعلمهم بكتاب الله) وقع في رواية عدة ولها شهاب جيباً عن الأعمش «أني أعلمهم بكتاب الله» بخلف «من» وزاد «ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلت إليه» وهذا لا ينفي إثبات «من» فإنه نفى الأغلبية ولم ينفى المساواة، وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الرابع.

قوله: (وما أنا بخيرهم) يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الأفضلية المطلقة. فالألفية بكتاب الله لاستتزام الألفية المطلقة، بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلوم أخرى فلهذا قال: «وما أنا بخيرهم» وسيأتي في هذا بحث في «باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه» إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال شقيق) أي بالإسناد المذكور: (فجلست في الحلق) ينتج المهمة واللام (فما سمعت رافعاً يقول غير ذلك) يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك، أو المراد من يرد قوله ذلك. ووقع في رواية مسلم «قال شقيق فجلست في حلق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فما سمعت أحداً يرد ذلك ولا يحميه» وفي رواية أبي شهاب «فلما نزل عن المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قال» وهذا يخص صوم قوله: «أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم» بمن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فذكر نحو حديث الباب وفيه «قال الزهري: فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم» لأنه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة، ويحتمل اختلاف الجهة، فالذي نفى شقيق أن أحداً رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن، والذي أثبت الزهري ما يتعلق بأمره بنزل المصاحف، وكان مراد ابن مسعود بنزل المصاحف كتبها وإخفاها لتلا تخرج تصدق وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن واقفه في الاختصار على قراءة واحدة وإلغاء ما عدل ذلك، أو كان لا ينكر الاختصار لما في علمه من الاختلاف، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يحول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه، فلما فات ذلك ورأى أن الاختصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه، على أن ابن أبي داود ترجم «باب رضي ابن مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان» لكن لا يورد ما يصحح مطابقة ما ترجم به.

الحديث الثالث،

قوله: (كما يحصى قرأ ابن مسعود سورة يوسف) هذا ظاهره، أن علقمة حضر القصة، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن أبي خزيمة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه، وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف القاضي عن محمد بن كثير قال فيه: «عن علقمة قال: كان عبد الله يحصى» وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش ولقظه «عن عبد الله بن مسعود قال: كنت يحصى، فقرأت» فذكر الحديث، وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن مسعود، وكذا أخرجه أبو عروبة من

قوله: (فقال وجل ما هكذا أنزلت) لم أتف على اسمه، وقد قيل: إنه نبيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود في القرآن قصة غير هذه، لكن لم أر ذلك صريحاً. وفي رواية مسلم «قال في بعض القوم: أقرأ علينا، فقرأت عليهم سورة يوسف فقال رجل من القوم: ما هكذا أنزلت» فإن كان السائل هو القائل وإلا ففيه مبهمة أخرى.

قوله: (فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم «فقلت وعليك، والله لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (ووجد منه ريح الحمى) هي جلة حالية ووقع في رواية مسلم «فبينما أنا أكله إذ وجدت منه ريح الحمى».

قوله: (فضربه الحدة) في رواية مسلم «قلت لا تبرح حتى أجعلك، قال: فجعلته الحد» قال الثوري: هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له ولاية إقامة الحدود نيابة عن الإمام، إما عموماً وإما خصوصاً، وعلى أن الرجل اعترف بشربها بلا عذر، وإلا فلا يجب الحد بمجرد ردها. وعلى أن التكذيب كان يتكابر بعضه جاهلاً، إذ لو كذب به حقيقة لكفر، فجدوا على أن من جحد حرفاً جمعاً عليه من القرآن كفر أم لا والاحتمال الأول جيد ويحتمل أن يكون قوله: «فضربه الحد» أي رفعه إلى الأمير فضربه فاستد ضرب إلى نفسه مجازاً لكونه كان سيأ فيه، وقال القرطبي: إنما أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية، أو لأنه رأى أنه قام حسن الإمام بواجب، أو لأنه كان ذلك في زمان ولاية الكوفة فاته ولها في زمن عمر وصدا من خلافة عثمان انتهى، والاحتمال الثاني موجه، وفي الأخير فظلة عما في أول الخبر أن ذلك كان محصياً، ولم يهاه ابن مسعود وإنما دخلها غلظاً وكان ذلك في خلافة عمر. وأما الجواب الثاني عن الرخصة فيرده النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرخصة، وقد وقع مثل ذلك لثمان في قصة الوليد بن عتبة، ووقع عند الإسماعيلي إثر هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرخصة وحدها إذ لم يقر ولم يشهد عليه. وقال القرطبي: في الحديث حجة على من يمتنع وجوب الحد بالرخصة كالخفية وقد قال به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز: قلت: والمسألة خلافية شهيرة، وللمنازع أن يقول: إذا احتمل أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك، ولما حكى الموفقي في «المغني» الخلاف في وجوب الحد بمجرد الرخصة اختار أن لا يحد بالرخصة وحدها بل لا بد معها من قرينة كأن يوجد مكران أو يتجهاها، ونحوه أن يوجد جماعة شهروا بالنقص ويوجد معهم خبر يوجد من أحدهم راحة الحمى، وحكى ابن المنذر عن بعض السلف أن الذي يجب الحد بمجرد الرخصة من يكون مشهوراً بإدمان شرب الحمى، وقيل بنحو هذا التخصيص فيمن شك وهو في الصلاة هل خرج منه ريح أو لا فإن قارن ذلك وجود راحة دل ذلك على وجود الحدث فيتوضأ وإن كان في الصلاة لفيصرف، ويعمل ماورد من ترك الوضوء مع الشك على ما إذا تجرد الظن عن القرينة، وسيكون لنا عودة إلى هذه المسألة في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. وأما الجواب عن الثالث فجيده أيضاً، لكن يحتمل أن يكون ابن مسعود كان لا يرى بمواخلة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره، وقال القرطبي: يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن، وهو الذي يظهر من قوله: «ما هكذا أنزلت» فإن ظاهره أنه أثبت إنزالها ونفى الكيفية التي أوردتها ابن مسعود قال الرجل ذلك إما جهلاً منه أو قلة حفظ أو علم ثبت بعنه عليه السكر، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع،

قوله: (حلفنا مسلم) هو أبو الضمى الكوفي وقع كذلك في رواية أبي حمزة عن الأعمش عن الإسماعيلي، وفي طبقة مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعمى والآخر يقال له البطيخ، فالأول هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران، ولم أر لواحدهما رواية عن مسروق فإذا أطلق مسلم عن مسروق عرف أنه هو أبو الضمى، ولو اشتراكا في أن الأعمش روى عن الثلاثة.

قوله: (قال عبد الله) في رواية طبقة عن الأعمش عن مسلم «عن عبد الله بن مسعود».

قوله: (والله) في رواية جرير عن الأعمش عن ابن أبي داود «قال عبد الله لما صنع بالمصاحف ما صنع» والله إلخ.

قوله: (ليمن أنزلت) في رواية الكشميهني «فيما أنزلت» ومثله في رواية طبقة

وجريـر.

قوله: (ولو علم أحدنا أعلم مني بكتاب الله بلغه الإيل) في رواية الكشيبي
«تبلغني» وهي رواية جريـر.

قوله: (لو كنت إليه) تقدم في الحديث الثاني بلفظ «لرحلت إليه» ولأبي عبيدة
 من طريق ابن سيرين «نبت أن ابن مسعود قال: لو أعلم أحدنا تبلغني الإيل أحدث عهداً
 بالعرضة الأخيرة مني لأتيته أو قال لتكلفت أن أتيه» وكأنه استخرج بقوله: تبلغني الإيل
 عن ما يصل إليه على الرواحل إما لكونه كان لا يركب البحر قسيده بالبر أو لأنه كان
 جازماً بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتجز عن سكان السماء. وفي الحديث جواز
 ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ويعمل ماورد من ذم ذلك على من
 وقع ذلك منه فخر أو إجحاباً.

الحديث الخامس حديث أنس، ذكره من وجهين:

قوله: (سألت أنس بن مالك: ما جمع القرآن على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم؟ قال: أربعة كلها من الأنصار) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي
عروة عن قتادة في أول الحديث «افتخر الحليان الأوس والخزرج، فقال الأوس: منا
أربعة: من اهتز له العرش سعد بن معاذ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزرجية بن
ثابت، ومن غسلة الملائكة حظلة من أبي عامر، ومن حته الدبر عاصم بن ثابت. فقال
 الخزرج: منا أربعة جموا القرآن لم يجمعهم غيرهم» فذكرهم.

قوله: (وأبو زيد) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة «قلت
لأنس: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومي» وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك
وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس: «أربعة» مفهوم، لكن رواية سعيد التي ذكرتها
الآن من عند الطبري صريحة في الحصر، وسعيد ثبت في قتادة. ويحتمل مع ذلك أن مراد
أنس «لم يجمعهم غيرهم» أي من الأوس بقرينة المخاطبة المذكورة، ولم يرد نفسي ذلك عن
المهاجرين، ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج، ولم يفصح باسم قائل ذلك، لكن
أبو إدوارد أنس ولم يتعقبه كان كأنه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج. وقد أجاب القاضي
أبو بكر الباقاني وغيره من حديث أنس هذا بأجوبة: أحداها أنه لا مفهوم له، فلا يلزم
أن لا يكون غيرهم جمعه. ثانيها المراد لم يجمعهم على جميع القراءات التي نزل بها
إلا أولئك. ثالثها لم يجمع ما نسخ منه بعد ثلاثة وما لم ينسخ إلا أولئك، وهو قريب من
الثاني. رابعها أن المراد بجمعه تلقينه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة،
بخلاف غيرهم فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة. خامسها أنهم تصدوا لإلقائه
وتعليمه فاشتهروا به، وخفي حال غيرهم عن عرف حاكم فحصر ذلك فيهم بحسب
علمه، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك، أو يكون السبب في خفتهم أنهم خافوا مخالفة
الراء والعجب، وأمن ذلك من أظهروا. سادسها المراد بالجميع الكتابة، فلا يفتي أن يكون
غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلب، وأما هؤلاء فيجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب.
سابعا المراد أن أحداً لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكمل حفظه في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلا أولئك، بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك لأن أحدا منهم لم يكمله إلا عند
 وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت آخر آية منه، ففعل هذه الآية الأخيرة
وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة ممن جمع جميع القرآن قبلها. وإن كان قد
حضرها من لم يجمع غيرها الجميع البين. ثامننا أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل
بموجبه. وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهرية «أن رجلاً أتى أبا الدرداء فقال:
إن ابني جمع القرآن، فقال: اللهم غفر، إما جمع القرآن من سمع له وأطاع» وفي غالب
هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الأخير وقد أومأت قبل هذا إلى احتمال آخر، وهو أن
المراد إثبات ذلك للخزرج دون الأوس قطعاً، فلا ينفي ذلك عن غير القبيلتين من
المهاجرين ومن جاء بعدهم، ويحتمل أن يقال: إما اقتصر عليهم أنس لثقل غرضه بهم،
ولا يخفى بعده. والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة
رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد تقدم في المبحث أنه بنى مسجداً بفناء داره فكان
يقرا فيه القرآن، وهو معمول على ما كان نزل منه إذ ذلك، وهذا ما لا يرتاب فيه مع شدة
حرص أبي بكر على تلقي القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وفراغ باله له وهما بمكة
وكثرة ملازمة كل منهما للأخر حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة أنه صلى الله عليه
وسلم كان يأتيهم بكرة وعشية. وقد صحح مسلم حديث «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب
الله» وتقدمت الإشارة إليه، وتقدم أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم في مكانه
لما مرض فبدل على أنه كان أقرؤهم، وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول
عقب موت النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرج السنائي بإسناده صحيح عن عبد الله بن

عمر قال: «جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أقرأه
 في شهر» الحديث، وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي مضى ذكر ابن مسعود
 وسالم مولى أبي حنيفة وكل هؤلاء من المهاجرين، وقد ذكر أبو عبيد القراء من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد من المهاجرين الخلفاء الأربعة وطالحة وسعداً وابن مسعود
 وحذيفة وسالماً وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادلة، ومن النساء عائشة وحفصة
 وأم سلمة، ولكن بعض هؤلاء إما أكمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرد على
 الحصر المذكور في حديث أنس، وعد ابن أبي داود في «كتاب الشريعة» من المهاجرين
 أيضاً نعيم بن أوس الداري وعقبة بن عامر، ومن الأنصار عبادة بن الصامت ومعاذاً الذي
 يكنى أبا حليمه وجمع بن حارثة وفضالة بن عبيد وسلمة بن غنم وغيرهم، وصرح بأن
 بعضهم إما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وعن جمعه أيضاً أبو موسى الأشعري
 ذكره أبو عمرو الداني، وعد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن العاص وسعد بن عباد
 وأم ورقة.

قوله: (تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن والده عن ثمامة عن أنس) هذا
التعليق وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به، ثم أخرجه المصنف
من طريق عبد الله بن المنث «حدثني ثابت البناني وثمامة عن أنس قال: مات النبي صلى
الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة» فذكر الحديث، فبخالف رواية قتادة من
وجهين: أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة، ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن
كعب. فأما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه، وقد استكره جماعة من الأئمة.
قال المازري: لا يلزم من قول أنس لم يجمعهم غيرهم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك
لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه، ولا كيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة
وتفرقهم في البلاد وهذا لا يتم إلا أن كان لكل واحد منهم على انفراد وأخبره عن
نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا في غاية البعد
في العادة، وإذا كان المرجع إلى ما في علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك. قال: وقد تمسك
بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة، ولا تمسك لهم فيه فإنا لا نسلم حله على ظاهره.
سلمناه، ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك؟ سلمناه، لكن لا يلزم من
كون كل واحد من الجمل الفقير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الفقير،
وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع
كفى، واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم اليمامة سبعون من
القراء، وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بشر معونة مثل هذا العدد، قال: وإنما
خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون
غيرهم. وأما الوجه الثاني من المخالفة فالتفاد للإسمايلي: هذان الحديثان مختلفان، ولا
يجوزان في الصحيح مع تباينهما، بل الصحيح أحدهما. ويجزم اليهقي بأن ذكر أبي
الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب. وقال الداودي: لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظاً.
قلت: وقد أشار البخاري إلى عدم الترجيح باستواء الطرفين، فطريق قتادة على شرطه
وقد وافقه عليها ثمامة في إحدى الروايتين عنه، وطريق ثابت أيضاً على شرطه وقد وافقه
عليها أيضاً ثمامة في الرواية الأخرى، لكن خرج الرواية عن ثابت وثمامة بموافقتهم، وقد
وقع عن عبد الله بن المنث وفيه مقال وإن كان عند البخاري مقبولاً لكن لا تعادل روايته
رواية قتادة، ويرجع رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث
الباب، ولعل البخاري أشار بإخراجه إلى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على
غيره، ويحتمل أن يكون أن حدث بهذا الحديث في وقتين فذكره مرة أبي بن كعب ومرة
بدله أبا الدرداء، وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرطبي قال: «جمع
القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلم خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل
وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري» وإسناده حسن
مع إرساله، وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المنث في ذكر أبي الدرداء وإن خالفه في
العدد والمعدود. ومن طريق الشيباني قال: «جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد وزيد بن ثابت» وهؤلاء الأربعة هم الذين
ذكروا في رواية عبد الله بن المنث، وإسناده صحيح مع إرساله. فلهذا في البخاري ما أكثر
إطلاقه. وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المنث وأن روايته أصلاً
والله أعلم. وقال الكرماني: لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو
الدرداء ممن جمع فقال أنس ذلك رداً عليه، وأتى بصيغة الحصر ادعاء ومبالغة، ولا يلزم
منه النفي عن غيرهم بطريق الحقيقة والله أعلم.

قوله: (وأبو زيد قال: ونحن وروثاه) القائل ذلك هو أنس، وقد تقدم في مناقب
 زيد بن ثابت قال قتادة: قلت: ومن أبو زيد؟ قال: أحد عمومي، وتقدم في غزوة بدر من

وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: حَدَّثَنِي مَعْقِدُ بْنُ مِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِهَذَا. [إرجاع: ٢٢٧٦. أخرجه مسلم: ٢٢٠١].

قوله: (باب فضل فاتحة الكتاب) ذكر فيه حديثين:

أحدهما حديث أبي سعيد بن العلى في أنها أعظم سورة في القرآن، والميراد بالمعظم عظم القدر بالتواب المرتب على قراءتها وإن كان غيرها أطول منها، وذلك لما اشتملت عليه من المعاني الناسبة لذلك، وقد تقدم شرح ذلك مبوطاً في أول التفسير.

الثانيما حديث أبي سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإجارة، وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة. قال القرطبي: اختصت الفاتحة بأنها مبدأ القرآن وحواصلي جميع علومه، لاحتوائها على التثنية على الله والإقرار بعبادته والإخلاص له وسؤال الملائكة منه والإشارة إلى الاعتراف بالمعجز عن القيام بنعمه، وللي شأن المعاد وبيان عاقبة المجاهدين، إلى غير ذلك مما يقتضي أنها كلها موضع الرقية. وذكر الروياني في البحر أن البسملة أفضل آيات القرآن وتمتدح بحديث أبي الكرمي وهو الصحيح.

قوله: (وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث إلخ) أراد بهذا التعليل التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد لهمد، فإنه في الإسناد الذي ساقه أولاً بالتمتعة في الموضوعين، وقد وصله الإسمايلي من طريق محمد بن يحيى النخعي عن أبي معمر كذلك، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع عند القاسبي عند أبي زيد السند إلى محمد بن سيرين «حدثني معبد بن سيرين» بواب الموطأ قال: والصواب حذفها.

١٠- باب فضل سورة البقرة

٥٠٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ بِالْأَخْيَرِ». [إرجاع: ٤٠٠٨. أخرجه مسلم: ٨٠٧ و ٨٠٨].

٥٠٠٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ بِالسَّابِقَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَّاتِهِ». [إرجاع: ٤٠٠٨، أخرجه مسلم: ٨٠٧ و ٨٠٨].

٥٠١٠ - وَقَالَ غَفَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ ﷺ قَالَ: وَكَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحُطْرَ زَكَاةٍ وَنَعْمَانٍ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَخُورُ مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذَنِي فَقُلْتُ: لَأَرْفُغَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَقَصَّ الْحَدِيثَ - فَقَالَ: إِذَا أَوْتَيْتَ إِلَى فِرَاسِكَ فَأَقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، ثُمَّ يَزَلْ مَقَعُكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَفْرُغَنَّ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقْتُ وَهُوَ كُتُوبٌ، ذَلِكَ شَيْطَانٌ». [إرجاع: ٢٣١١].

قوله: (باب فضل سورة البقرة) أورد فيه حديثين الأول،

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش، ولشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه، وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك، وجمع غندر عن شعبة فأخرجه مسلم عن أبي موسى ويندلس وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثتهم عن غندر، أما الأولان فقلالا عنه عن شعبة عن منصور، وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الأعمش وكذا أخرجه أحمد عن غندر.

قوله: (عن عبد الرحمن) هو ابن يزيد النخعي.

قوله: (عن أبي مسعود) في رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال في آخره: «قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود فحدثني به، وسياهي نحوه للمصنف من وجه آخر في» باب كم يقرأ من القرآن «وأخرجه في» باب من لم يقرأ من القرآن «من وجه آخر عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن وعلقمة جميعهما عن أبي مسعود فكان إبراهيم حمله عن علقمة أيضاً بعد أن

وجه آخر عن قتادة عن أنس قال: «مات أبو زيد وكان بديراً ولم يترك عبداً» وقال أنس: ونحن ورثناه. وقوله: «أحد عمومي» يريد قول من سقى أبا زيد المذكور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنساً خزرجي وسعد بن عبيد أوسي، وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبيد من جمع ولم يطلق أنس على ذلك، وقد قال أبو أحمد العسكري: لم يجمعه من الأوس غيره. وقال محمد بن حبيب في «الغبر»: سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. ووقع في رواية الشعبي التي اشترت إليها المغيرة بين سعد بن عبيد وبين أبي زيد فإنه ذكرهما جميعاً فدل على أنه غير المراد في حديث أنس. وقد ذكر ابن أبي داود فيمن جمع القرآن قيس بن أبي صصعة وهو خزرجي وتقدم أنه يكنى أبا زيد، وسعد بن المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضاً لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبا زيد، ثم وجدت عند ابن أبي داود ما يرفع الإشكال من أصله، فإنه روى بإسناد على شرط البخاري إلى ثمامة عن أنس أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن، قال: «وكان رجلاً منا من بني عدي بن النجار أحد عمومي ومات، ولم يدع عبداً، ونحن ورثناه» قال ابن أبي داود حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال: هو قيس بن السكن من زعواده من بني عدي بن النجار، قال ابن أبي داود: مات قريباً من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقيماً بديراً.

الحديث السادس،

قوله: (يحيى) هو القطان، وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن حبيب بن أبي ثابت) عند الإسمايلي «حدثنا حبيب».

قوله: (أبي أرقؤنا) كذا للاثر وبه جزم المزي في «الأطراف» فقال: ليس في رواية صدقة ذكر علي. قلت: وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري، فأول الحديث عنده «علي أفضنانا وأبي أرقؤنا» وقد لحن النخعي في نسخه في حديث الباب ذكر علي وليس بجيد، لأنه ساقط من رواية القريبي التي عليها مدار روايته، وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن علي عن يحيى القطان بسند هذا وفيه ذكر علي عند الجميع.

قوله: (من لحن أبي) أي من قرأته، ولحن القول فحواه ومعناه المراد به هنا القول. وكان أبي بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخته، لأنه إذ سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده القطع به فلا يزول عنه بإخبار غيره أن تلاوته نسخته، وقد استدل عليه عمر بالآلة الدالة على النسخ وهو من أوضاع الاستدلال في ذلك، وقد تقدم بقية شرحه في التفسير.

٩- باب فضل فاتحة الكتاب

٥٠٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي حُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خُصْبِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمَعْلَى قَالَ: كُنْتُ اصْنَعُ، لَدَعَايَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ اصْنَعُ، قَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿اسْتَجِبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ فِي شَيْءٍ﴾ ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَعْلَمُكُمْ أَكْثَرَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قِيلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ؟» فَأَخَذَ يَبْدِي، فَلَمَّا ارْتَدْنَا أَنْ تَخْرُجَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: «لَا أَعْلَمُكُمْ أَكْثَرَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ». قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. هِيَ الشَّيْءُ الْمُنَاسِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أَوْتِيَهُ». [إرجاع: ٤٤٧٤].

٥٠٠٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْقِدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ لَمَّا قَرَأْنَا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدَ الْخَمِيٍّ سَلِمَ، وَإِنَّ قَرْنًا غَيْبٌ، فَهَلْ يَنْجُو رَاقٍ؟ فَجَاءَ مَعَهَا رَجُلٌ مِمَّا كُنَّا تَابِعُهُ رَقِيَّةً، فَرَفَاهُ قَرْنًا، فَأَمَرَ لَهَا بِثَلَاثِينَ شاةً، وَسَقَانَا لَبَنًا، فَلَمَّا رَجَعَ قُلْنَا لَهُ: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رَقِيَّةً، أَوْ كُنْتَ تَرْتِي؟ قَالَ: لَا، مَا رَقَيْتُ إِلَّا بِأَمْرِ الْكِنَابِ، قُلْنَا: لَا تُحَدِّثُوا شَيْئًا حَتَّى نَأْتِي، أَوْ نَسْأَلِ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا قَبِلْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا لَهُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «وَمَا كَانَ يُدْرِيهَا رَقِيَّةً؟ أَلَيْسَ وَأَحْضَرُوا لِي بِسَهْمٍ».

حدث به عبد الرحمن عنه، كما لقي عبد الرحمن أبا مسعود فحمله عنه بعد أن حفته به عقلة، وأبو مسعود هذا هو عتبة بن عمرو الأنصاري البصري الذي تقدم بيان حاله في غزوة بدر من المغازي، ووقع في رواية عبدوس بدله «ابن مسعود» وكذا عند الأصيلي عن أبي زيد المرزوي وصوبه الأصيلي فأخطأ في ذلك بل هو تصحيحه، قال أبو علي الجبلي: الصواب «عن أبي مسعود» وهو عتبة بن عمرو. قلت: وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الأعمش فقال فيه: «عن عتبة بن عمرو».

قوله: (من قرأ بالآيتين) كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا القدر، ثم حول السند إلى طريق منصور عن إبراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال: «من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه» وقد أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه: «من سورة البقرة» لم يقل: «آخر» فلعل هذا هو السر في تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور. على أنه وقع في رواية غندر عند أحمد بلفظ «من قرأ الآيتين الأخيرتين» فعلى هذا فيكون اللفظ الذي ساقه البخاري لفظ منصور، وليس بينه وبين لفظ الأعمش الذي حوله عنه مغايرة في المعنى والله أعلم.

قوله: (من قرأ آخر سورة البقرة) يعني من قوله تعالى: ﴿آمن الرسول﴾ [البقرة: ٢٨٥] إلى آخر السورة، وآخر الآية الأولى ﴿المصير﴾ [البقرة: ٢٨٦] ومن ثم إلى آخر السورة آية واحدة، وأما «ما اكتسب» فليست رَأْسُ آية باتفاق العاذلين. وقد أخرج علي بن سعيد العسكري في «ثواب القرآن» حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن عقلة بن قيس عن عتبة بن عمرو بلفظ «من قرأهما بعد المشاء الأخيرة أجزأتا: آمن الرسول إلى آخر السورة» ومن حديث النعمان بن بشير رفعه «إن الله كتب كتاباً أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة» وقال في آخره: آمن الرسول «وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» من مرسل جبير بن نفير نحوه وزاد: فأقرؤهما وعلموهما أبناءكم ونساءكم. فإيهما قرآن وصلاة ودعاء».

قوله: (كفتاه) أي أجزأتها عنه من قيام الليل بالقرآن، وقيل أجزأتها عنه عن قراءة القرآن مطلقاً سواء كان داخل الصلاة أم خارجها، وقيل: معناه أجزأتها فيما يتعلق بالاعتقاد لما اشتغل عليه من الإيمان والأعمال إجمالاً، وقيل: معناه كفتاه كل سوء، وقيل: كفتاه شر الشيطان، وقيل: دفعتا عنه شر الإنس والجن، وقيل: معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طلب شيء آخر، وكانهما اختصتا بذلك لما تضمنتهما من الثناء على الصالحة بتجديد اقتيادهما إلى الله وابتهاجم ورجوعهما إليه وما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهما، وذكر الكرماني عن النووي أنه قال: كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي، كذا نقل عنه جازماً به، ولم يقل ذلك النووي وإنما قال ماثمه: قيل: معناه كفتاه من قيام الليل، وقيل: من الشيطان، وقيل: من الآفات، ويحصل من الجميع. هذا آخر كلامه. وكان سبب الوهم أن عند النووي عقب هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فلعل النسخة التي وقعت للكرماني سقط منها لفظ باب وصحفت فضل فصارت وقيل، واقتصر النووي في «الأذكار» على الأول والثالث فقلنا ثم قال: قلت: ويجوز أن يراد الأولان انتهى. وعلى هذا فقول: يجوز أن يراد جميع ما تقدم والله أعلم. والوجه الأول ورد صريحاً من طريق عاصم عن عقلة عن أبي مسعود رفعه «من قرأ خاتمة البقرة أجزأت عنه قيام ليلة» ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه «إن الله كتب كتاباً وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة، ولا يقرآن في دار فيقر بها الشيطان ثلاث ليال» أخرجه الحاكم وصححه، وفي حديث معاذ لما أمسك الجني وآية ذلك «لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة فيدخل أحد منها بيتك تلك الليلة» أخرجه الحاكم أيضاً.

الحديث الثاني حديث أبي هريرة، تقدم شرحه في الوكالة، وقوله في آخره: «صدقت» وهو كقول: «هو من التميم البليغ، لأنه لما أومئ مدحه بوصفه الصدق في قوله: صدقت استدرك نفي الصدق عنه بصيغة مبالغة، والمعنى صدقت في هذا القول مع أن عادته الكذب المستمر، وهو كقولهم: قد يصدق الكذوب، وقوله: «ذاك شيطان» كذا للأكثر، وتقدم في الوكالة أنه وقع هنا «ذاك الشيطان» واللام فيه للجنس والمهد الذهني من الوارد أن لكل آدمي شيطاناً وكل به، أو اللام بدل من الضمير كأنه قال: ذاك شيطانك، أو المراد الشيطان المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث: «ولا يقربك شيطان» وشرحه الطبري على هذا فقال: هو أي قوله: فلا يقربك شيطان مطلق شائع في جنسه، والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس. وقد استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أبي هريرة أيضاً لماضي في الصلاة وفي التفسير وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إن شيطاناً تقلع علي الباحة» الحديث وفيه «ولولا دعوة أخي سليمان لأصبح

١١- باب فضل سورة الكهف

٥٠١١ - حَدَّثَنَا غَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَرَاءِ [بْنِ عَازِبٍ] قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ، وَإِلَى جَانِبِهِ جَهَنَّا مُرْتَوِّطٌ بِشَطْنَيْنِ، فَخَشِنَتْهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَتْ تَذَنُّو وَتَذَنُّو، وَجَعَلَ قُرْسُهُ يَنْفِرُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بِئْسَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ بِالْقُرْآنِ».

[راجع: ٣٦١٤. أخرجه مسلم: ١٧٩٥].

قوله: (باب فضل الكهف) في رواية أبي الوقت «فضل سورة الكهف» وسقط لفظ، «باب» في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغير أبي زر

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية.

قوله: (عن الأراء) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق سمعت البراء .

قوله: (كان رجل) قيل: هو أسيد بن حضير كما سيأتي من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب، لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة في هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف، وهذا ظاهره التعدد. وقد وقع قريب من القصة التي أسيد ثابت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضاً. وأخرج أبو داود من طريق مرسله قال: قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: ألم تر ثابت بن قيس لم تزل داره الباحة تزهر بمصاييح؟ قال: فلعله قرأ سورة البقرة. فسنل قال: قرأت سورة البقرة» ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعاً أو من كل منهما.

قوله: (بشطنين) جمع شطن يفتح للمعجمة وهو الحبل، وقيل بشرط طولها، وكأنه كان شديد الصعوبة.

قوله: (وجعل قورسه ينفر) بنون وفاء ومهملة، وقد وقع في رواية لـ مسلم «ينفر» بفتح وزاي، وخطأه عياض، فإن كان من حيث الرواية فذاك وإلا فمعناها هنا واضح.

قوله: (بئس السكينة) بمهمله وزن عظيمة، وحكى ابن قرقول والصناني فيها كسر أولها والتشديد بلفظ المرادف للمدية، وقد نسب ابن قرقول للحري وأنه حكاه عن بعض أهل اللغة. وتقرر لفظ السكينة في القرآن والحديث، فروى الطبري وغيره عن علي قال: هي ريح هافقة لها وجه كوجه الإنسان، وقيل: لها رأسان، وعن مجاهد لها رأس كراس المر، وعن الربيع بن أنس: ليعنها شعاع، وعن السدي: السكينة طست من ذهب من الجنة يسفل فيها قلوب الأنبياء، وعن أبي مالك قال: هي التي ألقى فيها موسى الألواح والتوراة والعصا، وعن وهب بن منبه: هي روح من الله، وعن الضحاك بن مزاحم قال: هي الرحمة، وعنه هي سكون القلب وهذا اختيار الطبري، وقيل: هي الطمأنينة، وقيل: الوفاء، وقيل: الملازمة ذكره الصناني. والذي يظهر أنها مقولة بالاشتراك على هذه المعاني، فيحمل كل موضع ورودت فيه على ما يليق به، والذي يليق بحديث الباب هو الأول، وليس قول وهب بعيداً. وأما قوله: «فأنزل الله سكينة عليه» [التوبة: ٤٠] وقوله: «هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين» [الفتح: ٤٠] فيحمل الأول ويحمل قول وهب والضحاك، فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة الفتح كذلك، وأما التي في قوله تعالى: «فيه سكينة من ربكم» [البقرة: ٢٤٨] فيحمل قول السدي وأبي مالك، وقال النووي: المختار أنها شيء من المخلوقات فيه

طمانينة وراحة ومعه للملائكة.

قوله: (فتزلت) في رواية الكشميهني «تزل» بضم اللام بغير تاء والأصل تنزل وفي رواية الترمذي «تزلت مع القرآن أو على القرآن».

١٢- باب فضل سورة الفتح

٥٠١٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَغَمَزَ بَيْنَ الْخَطَابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَ غَمَزَ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يَجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يَجِبْهُ، فَقَالَ غَمَزٌ: نَكَلْتُكَ أَمَّا، فَنَزَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يَجِيبُكَ.

قَالَ غَمَزٌ: فَحَرَكْتُ بِعُيُودِي حَتَّى كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزِلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا نَشِيتُ أَنْ سَبَعْتُ صَارِعًا يَمْزُجُ [ي]، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزْلٌ لِي فِي قُرْآنٍ، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَيْسَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّا قَدْ خَلَقْنَاكَ فَكُنْ فَصَحًّا مُبِينًا﴾ [رواجع: ٤١٧٧].

قوله: (باب فضل سورة الفتح) في رواية غير أبي زر «فضل سورة الفتح» [باب]

قوله: (عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الإرسال وأن الإسماعيلي واليزيدي أخرجاه من طريق محمد بن خالد بن حمزة عن مالك بصريح الاتصال ولفظه «عن أبيه عن عمر» ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال: «عن أبيه سمعت عمر» ثم قال: «حديث حسن غريب» وقد رواه بعضهم عن مالك فأرسله فأشار إلى الطريق التي أخرجهما البخاري وما وافقها، وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر لقوله فيه: «قال عمر: فحركت بعيري إلخ» وتقدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح.

١٣- باب فضل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

لِيهِ غُفْرَةٌ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [رواجع: ٧٣٧٥].

٥٠١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَصْعُومَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَبَّحَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، يُؤَدِّعُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَقَالُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَلَدِي نَفْسِي يَدُوهُ، إِنَّهَا تَعْمَلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ». [سفر: ١٦٤٣، ٧٣٧٥].

٥٠١٤ - وَزَادَ أَبُو غَمَزٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَصْعُومَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَقْرَأُ مِنَ السُّحُورِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ، نَحْوَهُ.

٥٠١٥ - حَدَّثَنَا غَمَزٌ بْنُ حَضِي: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَالضَّحَّاكُ الْمَشْرُفِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «يَتَجَرَّأُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ». فَتَشَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا: إِنَّمَا يُطَبِّقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: «اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ». قَالَ الْقُرْبَرِيُّ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَرَأَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلٌ، وَعَنِ الضَّحَّاكِ الْمَشْرُفِيِّ مُسْنَدٌ.

قوله: (باب فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث أوله: «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على سرية، فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد» الحديث وفي آخره: «أخبروه أن الله أحبه» وسباني موصولاً في أول كتاب التوحيد بتسميه، وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس، وبينت هناك الاختلاف في تسميته، وذكرت فيه بعض فوائده، وأحلت بقية شرحه على كتاب التوحيد وذهل الكرمانى فقال: قوله: ﴿فيه عمرة﴾ أي روت عن عائشة حديثاً في فضل سورة الاخلاص، ولما لم يكن على شرطه لم يذكره بنصه واكتفى بالإشارة إليه إجمالاً. كذا قال، وغفل عما في كتاب التوحيد والله أعلم.

قوله: (عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هذا هو المغنوط، وكذا هو في المطا، ورواه أبو صفوان الأموي عن مالك فقال: «عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه» أخرجه الدارقطني، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن أبيه، ومن من طريق يحيى القطان، ثلاثهم عن مالك، وقال بعده: «إن الصواب عبد الرحمن بن عبد الله» كما في الأصل، وكذا قال الدارقطني، وأخرجه النسائي أيضاً من وجه آخر عن إسماعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده: «الصواب عبد الرحمن بن عبد الله» وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الأذان.

قوله: (أن رجلاً مع رجلاً يقرأ قل هو الله أحد يرددها) الفارسي هو قتادة بن النعمان، أخرجه أحد من طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد قال: «بات قتادة بن النعمان يقرأ من الليل كله قل هو الله أحد لا يزيد عليها» الحديث، والذي سمعه له أبو سعيد راوي الحديث لأنه أخوه لأمه وكانا متجارين، وبذلك جزم ابن عبد البر، فكانه أبهم نفسه وأخاه، وقد أخرج الدارقطني من طريق إسحاق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ: «إن لي جاراً يقوم بالليل فما يقرأ إلا بقل هو الله أحد».

قوله: (يقرأ قل هو الله أحد) في رواية محمد بن جهمس «يقرأ قل هو الله أحد كلها يرددها».

قوله: (وكان الرجل) أي السائل.

قوله: (يتقالم) بتشديد اللام وأصله يتقالم أي يعتقد أنها قليلة، وفي رواية ابن الطباع المذكورة «كانه يقللها» وفي رواية يحيى القطان عن مالك «فكانه استقلها» والمراد استقلال العمل لا التقيص.

قوله: (وزاد أبو معمر) قال الديالمي: هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المقرئ، وخالفه المزني تماماً لابن حساكر فجزم بأنه إسماعيل بن إبراهيم الهذلي وهو الصواب، وإن كان كل من المقرئ والهذلي يكنى أبا معمر وكلاهما من شيوخ البخاري، لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلي، بل لا تعرف للمقرئ عن إسماعيل بن جعفر شيئا، وقد وصله النسائي والإسماعيلي من طرق عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن جعفر عن مالك) هو من رواية الأثران.

قوله: (أخبرني أخي قتادة بن النعمان) هو أخوه لأمه، أمهما أنيسة بنت عمرو بن قيس بن مالك من بني النجار.

قوله: (فلما أصبحنا أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) يعني نحو الحديث الذي قبله، ولفظه عند الإسماعيلي «فقال: يا رسول الله إن فلاناً قام الليلة يقرأ من السحر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فساق السورة يرددها لا يزيد عليها وكان الرجل يتقالمها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنها لتعمل ثلث القرآن».

قوله: (لإبراهيم) هو المتخفي والضحاك الشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى مشرق بن زيد بن جشم بن حاشد بطن من همدان، قيده العسكري وقال: من فتح الميم فقد صحف، كانه يشير إلى قول ابن أبي حاتم: مشرق موضع، وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء الدارقطني وابن ماكولا وتبعهما ابن السمعاني في موضع، ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال العسكري لكن جعل قافه فاء، وتغيب ابن الأثير فاصاب والضحاك المذكور هو ابن شراحيل يقال شراحيل، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في كتاب الأدب قرنه فيه بأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري، وحكى البزار أن بعضهم زعم أنه الضحاك بن مزاحم وهو غلط.

قوله: (يأبجز أحدكم) بكسر الجيم.

قوله: (أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة) لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان. وقد أخرج أحد النسائي من حديث أبي مسعود الأنصاري مثل حديث أبي سعيد بهذا.

قوله: (فقال: الله الواحد الصمد ثلث القرآن) عند الإسماعيلي من رواية أبي خالد الأحمر عن الأعشى: قال: يقرأ «قل هو الله أحد» فهي ثلث القرآن فكان رواية الباب بالمعنى. وقد وقع في حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك، ويحتمل أن يكون سمي السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين، أو يكون بعض رواته كان يقرأها كذلك، فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ «الله أحد الله الصمد» بنير «قل» في أولها.

قوله: (قال القرطبي: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله: عن إبراهيم مرسل، وعن الضحاك المشرقي مسند) ثبت هذا عند أبي ذر عن شيوخه، والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد متقطعة ورواية الضحاك عنه متصلة، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف، وكان القرطبي ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه، وأبو جعفر كان يورق للبخاري أي ينسخ له وكان من الملازمين له والعارفين به والمكتفين عنه، وقد ذكر القرطبي عنه في المسح والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخاري، ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المتقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند، والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمُسند ما يضيفه الصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال، وهذا الثاني ينافي ما أطلقه المصنف.

قوله: (ثلث القرآن) حله بعض العلماء على ظاهره فقال: هي ثلث باعتبار معاني القرآن، لأنه أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار، ويستأنس لهذا ما أخرجه أبو عبيدة من حديث أبي الدرداء قال: «جزأ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء: فجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن» وقال القرطبي: اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى يتضمنان جميع أصناف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الأحد الصمد، لأنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال، ويان ذلك أن الأحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشترك فيه غيره، والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لأنه الذي انتهى إليه سؤده فكان مرجع الطلب منه وإليه، ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا أن حاز جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى، فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثاً أذهب وقال غيره: تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب إثباته لله من الأحدية الخافية لطاقت الشبهة، والصدقية المهيئة لجميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص، ونفي الولد والوالد المقرر لكمال المعنى، ونفي الكفء المتضمن لنفي الشبهة والتفكير، وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي، ولذلك عدلت ثلث القرآن لأن القرآن خير وإنشاء، والإشهاد أمر ونهي وإباحت، والخير خير من الخلق وغير عن خلقه، فأخلصت سورة الإخلاص الخير عن الله وخلصت قارئها من الشرك الاعتقادي. ومنهم من حمل المثلية على تحصيل الثواب فقال: معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بنير تصفيف، وهو دعوى بنير دليل، ويؤيد الإطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر حديث أبي سعيد الأخير وقال فيه: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن» وسلم أيضاً من حديث أبي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: استحلوا فاسقاً عليكم ثلث القرآن. فخرج قرا قل هو الله أحد، ثم قال: إلا إنها تعدل ثلث القرآن» ولأبي عبيد من حديث أبي ابن كعب «من قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ ثلث القرآن» وإذا حل ذلك على ظاهره فهل ذلك ثلث من القرآن معين أو لا يثالث فرض منه؟ في نظر، ويؤزم على الثاني أن من قرأها ثلاثاً كان كمن قرأ خمسة كاملة وقيل: المراد من عمل بما تضمنته من الإخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن. وادعى بعضهم أن قوله «تعدل ثلث القرآن» ينحصر بصاحب الواقعة لأنه لما ردها في ليلته كان كمن قرأ ثلث القرآن بنير تردده، قال القاسبي: ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله، وقال له الشارع ذلك ترضياً له في عمل الخير وإن قل. وقال ابن عبد البر: من لم يتأول هذا الحديث أخلص فيه بالرائي. وفي الحديث إثبات فضل قل هو الله أحد. وقد قال بعض العلماء: إنها تضاهي كلمة التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والتأني مع زيادة تعليل، ومعنى النبي فيها أنه الخالق الرزاق المعبود لأنه ليس فوقه من يمنه

١٤- باب فضل الموعودات

٥٠١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوَّدَاتِ وَيَتَفَتَّ، فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَاسْتَحَّ يَدِيهِ رَجَاءً بِرُكْحَتِهِ. [رواجع: ٤٤٣٩. أخرجه مسلم: ٢١٩٢].

٥٠١٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ، عَنْ غُفَّيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَافِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ، جَمَعَ كَتَفَيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا، فَقَرَأَ فِيهِمَا: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». وَ«قُلْ أَغُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ». وَ«قُلْ أَغُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ». ثُمَّ يَنْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ، يَتَذَرُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ، وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [الطبر: ٥٧٤٨، ٦١٩٢، ٢].

قوله: (باب فضل الموعودات) أي الإخلاص والقلق والناس، وقد كنت جورت في «باب الوفاة النبوية» من كتاب المغازي أن أجمع فيه بناءً على أن أقل الجمع اثنان، ثم ظهر من حديث هذا الباب أنه على الظاهر، وأن المراد بأنه كان يقرأ بالموعودات أي السور الثلاث، وذكر سورة الإخلاص معها تقليداً لما اشتملت عليه من صفة الرب وإن لم يصرح فيها بلفظ التوحيد. وقد أخرج أصحاب السنن الثلاث وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقبة بن عامر قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس نمود بين، فإنه لم يعمود بمثلهن» وفي لفظ «أقرأ الموعودات دير كل صلاة» فذكر من

قوله: (كان إذا اشكى يقرأ على نفسه بالموعودات) الحديث تقدم في الرواية النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب، وأصلحت بشرحه على كتاب الطب، ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب وإن اتحد سندها بالذي قبله من ابن شهاب فصاعداً لكن فيها أنه كان يقرأ الموعودات عند النوم، فهي مغايرة لحديث مالك المذكور، فالذي يرجح أنهما حديثان عند ابن شهاب بسند واحد عند بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض، فاما مالك ومعمرو ويونس وزيد بن سعد عند مسلم فلم تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع، ومنهم من قبله بمرض الموت، ومنهم من زاد فيه فعمل عائشة. ولم يفسر أحد منهم الموعودات وأما عقيل فلم تختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم. ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم، وسيأتي في كتاب الطب، وقد جعلهما أبو مسعود حديثاً واحداً، وتعقبه أبو العباس الطبري، وفرق بينهما خلفه، وتبعه لؤي والله أعلم. وسيأتي شرحه في كتاب الطب إن شاء الله تعالى.

١٥- باب نزول السكينة والملاحة عند قراءة القرآن

٥٠١٨ - وَقَالَ الْأَثَرُ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حَضْرَةَ قَالَ: يَتِمُّ هُوَ يَقْرَأُ مِنَ الذَّلِيلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَقُرْسُهُ مَرْهُوْطٌ عِنْدَهُ، إِذْ جَاءَتْ الْقُرْسُ، فَسَكَتَ فَسَكَتَ، فَقَرَأَ فَجَاءَتْ الْقُرْسُ، فَسَكَتَ وَسَكَتَ الْقُرْسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَاءَتْ الْقُرْسُ، فَاصْفَرَّتْ، وَكَانَ ابْنُهُ يَحْتَضِي قُرْباً مِنْهَا،

بالقراءة في حالة التحديق. وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى، فكأنه يقول: استمر على قراءتك لتستمر لك البركة بتزول الملائكة واستماعها لقراءتك، وفهم أسيد ذلك فاجاب بغيره في تلك القراءة، وهو قوله: «خشت أن تطأ بجي» أي خشيت إن استمرت على القراءة أن تطأ الفرس ولدي، ودل سياق الحديث على محافظة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يمكنه أول ما جالت الفرس أن يرفع رأسه، وكأنه كان يلفه حديث النبي عن رفع المصلي رأسه إلى السماء فلم يرفعه حتى اشتد به الخطب، ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلذا نمدى به الحال ثلاث مرات. ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة «اقرأ أبا حنك» وهي كنية أسيد.

قوله: (دخلت لصورتك) في رواية إبراهيم بن سعد «تسمع لك» وفي رواية ابن كعب المذكورة «وكان أسيد حسن الصوت» وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الحساد عن الإسماعيلي أيضاً «اقرأ أسيد فقد أوتيت من مزامير آل داود» وفي هذه الزيادة إشارة إلى الباحت على استماع الملائكة لقراءته.

قوله: (ولو قرأت) في رواية ابن أبي ليلى «أما أنك لو مضيت».

قوله: (ما يحواري منهم) في رواية إبراهيم بن سعد «ما تستر منهم» وفي رواية ابن أبي ليلى «لأريت الأعاجيب» قال النووي: في هذا الحديث جواز رؤية أحاد الأمة للملائكة، كما أطلق، وهو صحيح لكن الذي يظهر التشديد بالصالح مثلاً والحسن الصوت، قال: وفيه فضيلة القراءة وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة. قلت: للحكم المذكور أصم من الدليل، فالذي في الرواية إنما نشأ عن قراءة خاصة من سورة خاصة بصفة خاصة، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكره، وألا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ.

وقد أشار في آخر الحديث بقوله: «ما يتروى منهم» إلى أن الملائكة لاستغراقهم في الاستماع كانوا يستمرون على عدم الانخفاء الذي هو من شأنهم، وفيه منقبة لأسيد بن حضير، وفضل قسامة سورة البقرة في صلاة الليل، وفضل الخشوع في الصلاة، وأن التشاغل بشيء من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يقوت الحير الكثير فكيف لو كان بغير الأمر المباح.

١٦- باب من قال: لَمْ يَتْرُكِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا مَا بَيْنَ الدُّنْيَيْنِ

٥٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَزِيعٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَشَدَادُ بْنُ مَعْقِلٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ لَهُ شَدَادُ بْنُ مَعْقِلٍ: أَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدُّنْيَيْنِ.

قَالَ: وَدَخَلْنَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: مَا تَرَكَ إِلَّا مَا بَيْنَ الدُّنْيَيْنِ.

قوله: (باب من قال: لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدنيتين) أي ما في المصنف، وليس المراد أنه ترك القرآن جموعاً بين الدنيتين لأن ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان. وهذه الترجمة للرد على من زعم أن كثيراً من القرآن ذهب للعباب حلت، وهو شيء اختلقه الروافض لتصحیح دعواهم أن التصحيح على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتاً في القرآن وأن الصحابة كتموه، وهي دعوى باطلة لأنهم لم يكتفوا مثل «أنت عندي هارون من موسى» وغيرها من الظواهر التي قد يتسكك بها من يدعي إمامته. كما لم يكتفوا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيده مطلقه. وقد تطفل المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته وهو محمد ابن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب. فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالإطلاع عليه، وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزماً وإطلاعاً على حاله.

قوله: (عن عبد العزيز بن ربيع) في رواية علي بن المديني عن سفیان حدثنا عبد العزيز أخرجه أبو نعيم في المستخرج.

قوله: (دخلت أنا وشداد بن معقل) هو الأسدي الكوفي، تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلي. ولم يقع له في رواية البخاري ذكر إلا في هذا الموضع، وأبرزه بالمهمة والوقف، وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن ربيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثاً غير هذا.

قوله: (أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شيء)؟ في رواية الإسماعيلي

فَأَشْفَقْتُ أَنْ تُصَيِّبَهُ، فَلَمَّا اجْتَزَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى مَا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «أَقْرَأَ يَا ابْنَ حَضِرٍ، أَقْرَأَ يَا ابْنَ حَضِرٍ». قَالَ: فَأَحْشَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ يَتِي، وَكَانَ مِنْهَا قَرِيباً، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَأَنْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا يَمُوتُ الظِّلَّةُ فِيهَا أَثَالُ الْمَصَابِيحِ، فَخَرَجْتُ حَتَّى لَا أَرَاهَا، قَالَ: «وَكُنْتُ مَا ذَاكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «وَبَلَّغْتَ الْمَلَائِكَةَ دَنَسَ لَصُوتِكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لَا تَهْوَى مِنْهُمْ».

قَالَ ابْنُ الْهَادِ: وَخَدَّعَنِي هَذَا الْخَبَرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَسِيدِ بْنِ حَضِرٍ. [أخرجه مسلم: ٢٧٩٦]

قوله: (باب نزول الملائكة والملائكة عند قراءة القرآن) كذا جمع بين الملائكة والملائكة ولم يقع في حديث الباب ذكر الملائكة ولا في حديث البراء الماضي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة، فلم يلصق كان يرى أنهما قصة واحدة، ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب الملائكة، لكن ابن بطال جزم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها الملائكة. قال ابن بطال: قضية الترجمة أن الملائكة تنزل ألبداً مع الملائكة، وقد تقدم بيان الخلاف في الملائكة ما هي وما قال النووي في ذلك.

قوله: (وقال الليث إلخ) وصله أبو عبيد في «فضائل القرآن» عن يحيى بن بكير عن الليث بالإسنادين جميعاً.

قوله: (حدثني يزيد بن الحاد) هو ابن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الحاد.

قوله: (عن محمد بن إبراهيم) هو الجيبي وهو من صفار التابعين، ولم يذكر أسيد بن حضير فرواه عنه منقطعة، لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الإسناد الثاني، قال الإسماعيلي: محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل، وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل. ثم ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الحاد بالإسنادين جميعاً وقال: هذه الطريق على شرط البخاري. قلت: وجاء عن الليث فيه إسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق شعيب بن الليث وطود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي حنبل عن أسيد بن يزيد بن الحاد بالإسناد الثاني فقط، وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن يزيد بن الحاد بالإسناد الثاني لكن وقع في روايته «عن أبي سعيد عن أسيد بن حضير» وفي لفظ «عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال» لكن في سيقاه ما يدل على أن أبا سعيد إنما حله عن أسيد فإنه قال في التثنية: «قال أسيد: فخشيت أن يطأ بجي». فحدثت على رسول الله صلى الله عليه وسلم «فالحديث من مسند أسيد بن حضير، وليحسب من يكرهه من الليث إسناد آخر أخرجه أبو عبيد أيضاً من هذا الوجه فقال: «عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير».

قوله: (بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة) في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير «بينما أقرأ سورة» فلما انتهت إلى آخرها «أخرج أبو عبيد، ويستفاد منه أنه ختم السورة التي ابتدأ بها. ووقع في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة «بينما هو يقرأ في مرثد» أي في المكان الذي فيه التمر، وفي رواية أبي بن كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصص التي فيها أنه كان في حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة فخشي أن تطأ، وهذا كله خالف لكونه كان حيثما ظهر البيت، إلا أن يراد بظهر البيت خارجه لا أعلاه فتحد القصة.

قوله: (إذا جالت الفرس فسكت فسكت) في رواية إبراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ، وفي رواية ابن أبي ليلى «سمعت رجلاً من خلفي حتى ظننت أن فرسي تطلق».

قوله: (فلما اجزاه) بجيم ومثناة وراء ثقيلة والضمير لولده أي اجتر ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأ الفرس، ووقع في رواية القاسمي «أخره» بمجمعة ثقيلة وراء خفيفة أي من الموضع الذي كان به خفية عليه.

قوله: (رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها) كذا فيه باختصار، وقد أورده أبو عبيد كاملاً ولفظه «رفع رأسه إلى السماء فإذا هو بمثل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت إلى السماء حتى ما يراها» وفي رواية إبراهيم بن سعد «تقتت إليها فإذا مثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج، فخرجت في الجوى حتى ما أراها».

قوله: (أقرأ يا ابن حضير) أي كان ينبغي أن تستمر على قراءتك، وليس أمراً له

«شياً سوى القرآن».

قوله: (إلا ما بين الدينين) بالفاء تنبيه دقة بفتح أوله وهو اللوح، ووقع في رواية الإسماعيلي: بين اللوحين.

قوله: (وقلنا) القائل هو عبد العزيز، ووقع عند الإسماعيلي: «لم يدع إلا ما في هذا المصحف» أي لم يدع من القرآن ما يتلى إلا ما هو داخل المصحف الموجود. ولا يرد على هذا ما تقدم في كتاب العلم من علي أنه قال: «ما عشنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة» لأن علياً أراد الأحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يفت أن عنده أشياء أخرى من الأحكام التي لم يكن كتبها. وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فلما أرادوا من القرآن الذي يتلى، أو أرادوا ما يتعلق بالإمامة، أي لم يترك شيئاً يتعلق بأحكام الإمامة إلا ما هو بأيدي الناس، ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها أو لم يبق، مثل حديث عمر «الشيخ والشبيبة إذا زنيا فاروجهما البتة» وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بدر معونة، قال: فأنزل الله فيهم قرأناً «بلغوا عنا قرأناً أننا لقد لقينا رسلنا» وحديث أبي بن كعب «كانت الأحزاب قذر البقرة» وحديث حذيفة ما يقرؤون ربعها يعني برأءة، وكلها أحاديث صحيحة. وقد أخرج ابن الضريس من حديث ابن عمر أنه «كان يكره أن يقول الرجل قرأت القرآن كله، ويقول: إن من قرأنا قد رفع» وليس في شيء من ذلك ما يمارض حديث الباب، لأن جميع ذلك ما نسخ تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم.

١٧- باب فضل القرآن على سائر الكلام

٥٠٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هُشَامٌ: حَدَّثَنَا قَاصِدٌ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَخْفَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَلْبَسِي يَفْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْأُتْرُجَةِ، طَعْمُهَا طِيبٌ وَرِيحُهَا طِيبٌ. وَالَّذِي لَا يَفْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْقَمْوَرَةِ، طَعْمُهَا طِيبٌ وَلَا رِيحُ لَهَا، وَمَنْ أَلْبَسَ الْفَاجِرُ الَّذِي يَفْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَنْ أَلْبَسَ الرَّجُلُ رِيحًا طِيبًا وَطَعْمًا مُرًّا. وَمَنْ أَلْبَسَ الْفَاجِرُ الَّذِي لَا يَفْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَنْ أَلْبَسَ الْخِنْطَلَةَ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحُ لَهَا». [المطهر: ٥٠٥٩، ٥٤٢٧، ٧٥٦٠، أخرجه مسلم: ١٧٧٧].

٥٠٢١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبْرِ قَالَ: «سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلٍ مِنْ غَلَا مِنْ الْأَمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمَنْ لَكُمْ وَمَنْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، كَمَنْ لَرَجُلٍ اسْتَمْعَلَ عَمَلًا، فَقَالَ: مَنْ يَفْعَلُ لِي إِلَى يَصْنَعُوا النَّهَارَ عَلَى لِيْلَةٍ لِيَوْمٍ؟، فَعَمِلَ الْيَهُودُ، فَقَالَ: مَنْ يَفْعَلُ لِي يَصْنَعُوا النَّهَارَ إِلَى الْعَصْرِ؟ فَعَمِلَ النَّصَارَى، ثُمَّ أَتَمَّ تَعْمَلُونَ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ يَجْعَلُونَ لِيَوْمٍ؟، قَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلَّ عَمَلًا، قَالَ: مَنْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَذَاكَ فَضْلِي أَوْيَهُ مِنْ شَيْءٍ». [إرجع: ٥٥٧].

قوله: (باب فضل القرآن على سائر الكلام) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي معناه من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقول الرب عز وجل: من شمله القرآن عن ذكري وعن رسالتي أعطيته أفضل ما أعطيت السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه» ورجاله ثقات إلا عطية العوفي فيه ضعف، وأخرجه ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً «فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه» وفي إسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف، وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن شهر بن حوشب مرسلاً ورجاله لا بأس بهم، وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب وفي إسناده صفوان بن أبي الصهفاء خالف فيه، وأخرجه ابن الضريس أيضاً من طريق الجراح بن الصالح عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رضى «خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه» وحديث عثمان هذا سيأتي بعد أبواب بدون هذه الزيادة، وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي، وقال المصنف في

خلق أفضل العباد: «وقال أبو عبد الرحمن السلمي» فذكره، وأشار في خلق أفضل العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً، وأخرجه العسكري أيضاً عن طائوس والحسن من قولهما ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

أحدهما حديث أبي موسى

قوله: (مثل الذي يقرأ القرآن كالأترجة) بضم المهملة والراء بينهما مثناة ساكنة وآخره جيم ثقيلة، وقد تخفف. ويؤيد قولها نون ساكنة، ويقال: جلف ألف مع الهمزة فتلك أربع لغات وتبلغ مع التخفيف إلى ثمانية.

قوله: (طعمها طيب وريحها طيب) قيل: خص صفة الإيمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لأن الإيمان أزم للمؤمن من القرآن إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة، وكذلك الطعم أزم للنحو من الريح فقد ذهب ربح الجوهر وبقي طعمه، ثم قيل: الحكمة في تخصيص الأترجة بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كالنفاحة لأنه يتبادر بفسرها وهو مفرح بالفاكهة، ويستخرج من حبها دهن له منافع وقيل: إن الجن لا يقرب البيت الذي فيه الأترج فانسب أن مثل به القرآن الذي لا يقربه الشياطين، وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن، وفيها أيضاً من الزاها كبر جرمها وحسن منظرها وتضريح لونها ولين ملمسها، وفي أكلها مع الانتذاذ طيب نكهة وديار معدة وجوده طعم، ولها منافع أخرى مذكورة في المرفوعات. ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سيأتي بعد أبواب «المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به» وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التشثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما اشتمل عليه من أمر ونهي لا مطلق التلاوة، فإن قيل: لو كان كذلك لكثرة التقسيم كان يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه، والأقسام الأربعة ممكنة في غير المناق أو المناق فليس إلا تسام فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاق كفر، وكان الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التشثيل تسام: الذي يقرأ ولا يعمل، والذي لا يعمل ولا يقرأ، وهما شيهان حال المناق فيمكن تشبيه الأول بالريحية والثاني بالمخضلة فاكنتي بذكر المناق، والقسمان الآخران قد ذكرا.

قوله: (ولا ربح لها) في رواية شعبة «ها».

قوله: (ومثل الفاجر الذي يقرأ) في رواية شعبة «ومثل المنافق» في الموضعين.

قوله: (ولا ربح لها) في رواية شعبة «وربحها» واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرأة من أوصاف الطوم فكيف يوصف بها الريح؟ وأجيب بأن ربحها لما كان كبرها استبر له وصف المرأة، وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب «ولا ربح لها» ثم قال في كتاب الأطعمة لما جاء فيه «ولا ربح لها» هذا أصوب من رواية الترمذي «طعمها مر وريحها مر» ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استحضر أنها في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي. وفي الحديث فضيلة حاملي القرآن. وضرب المثل للتقريب للفهم، وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه.

الحديث الثاني حديث ابن عمر «إذا أجلكم من أجل من قبلكم» الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من كتاب الصلاة، ومطابقة الحديث الأول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الأترج على سائر الفواكه، ومناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به.

١٨- باب الوصية بكتاب الله عز وجل

٥٠٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ يَمِينٍ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: كَيْفَ كَيْبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ، أَمْزَوْهَا وَكَمْ يَوْصِي؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ. [إرجع: ٢٧٤٠، أخرجه مسلم: ١٦٤٤].

قوله: (باب الوصية بكتاب الله) في رواية الكشميهني «الوصية» وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا.

وتقدم فيه حديث الباب مشروحاً،

وقوله فيه: (أوصى بكتاب الله) بعد قوله: «لا» حين قال: «هل أوصى بشيء؟» ظاهرهما التخالف، وليس كذلك لأنه نفي ما يتعلق بالإمارة ونحو ذلك لا مطلق

الراحة والإطلاق، وليس ذلك مراداً هنا وإنما هو من الأذن بفتحين وهو الاستماع، وقوله: «أذن أي استمع، والحاصل أن لفظ أذن بفتحته كمسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين الإطلاق والاستماع، تقول أذنت أذن بالله، فإن أردت الإطلاق فالصندر بكسرة ثم سكون، وإن أردت الاستماع فالصندر بفتحين، قال عدي بن زيد:

أيها القلب تملل بسدن إن همسي في سماع وأذن

أي في سماع واستماع، وقال القرطبي: أصل الأذن بفتحين أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه، وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف المخاطب، والمراد به في حق الله تعالى إكرام القارئ وإجزال نوابه، لأن ذلك ثمرة الإصغاء. ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث «ما أذن لشيء» كآفته بفتحين ومثله عند ابن أبي داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة. وعند أحمد وابن ماجة والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله «أشد أنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قيته». قلت: ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمنكر بل هو موجه، وقد وقع عند مسلم في رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الحديث على ذلك والأمر به.

قوله: (وقال صاحب له يجهز به) الضمير في «له» لأبي سلمة، والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، يته الزيدني عن ابن شهاب في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى اللخمي في «الزهريات» من طريقه بلفظ «ما أذن الله لشيء» ما أذن لشيء يتغن بالقرآن» قال ابن شهاب: وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة «يتغن بالقرآن يجهز به» فكان هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يسميه، وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه، قال الذهلي: وهو غير محفوظ في حديث معمر، وقد روله عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة. قلت: وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «ما أذن الله لشيء» كآفته لشيء يتغن بالقرآن يجهز به» وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة.

قوله: (عن سفیان) هو ابن عينة.

قوله: (عن الزهري) هو ابن شهاب المذكور في الطريق الأول، ونقل ابن أبي داود عن علي بن الحسين شيخ البخاري فيه قال: لم يقل لنا سفیان قط في هذا الحديث «حدثنا ابن شهاب». قلت: قد رواه الحميدي في مسنده عن سفیان قال: «سمعت الزهري» ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «المستخرج»، والحميدي من أعرف الناس بمحدثي سفیان وأكثرهم ثبوتاً عنه للسامع من شيوخهم.

قوله: (قال سفیان: تفسيره يستغني به) كذا فسره سفیان، ويمكن أن يستأنس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو حنيفة عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك قال: «لشيء سعد بن أبي وقاص وأنا في السوق فقال: نهار كسبة، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليس منا من لم يتغن بالقرآن» وقد ارتضى أبو عبيد تفسير يتغن يستغني وقال: إنه جائز في كلام العرب، وأشد الأعمش:

وكنت امرأة زماً بالمرافق خفيف المناخ طويل التنقي

أي كبر الاستغناء وقال المغيرة بن حنيفة:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

قال: فعلى هذا يكون المعنى من لم يتغن بالقرآن عن الإكثار من الدنيا فليس منا، أي على طريقنا. واحتج أبو عبيد أيضاً بقول ابن مسعود «من قرأ سورة آل عمران فهو غني» ونحو ذلك. وقال ابن الجوزي: اختلفوا في معنى قوله يتغن على أربعة أقوال: أحدها تحسين الصوت، والثاني الاستغناء، والثالث التحزن قاله الشافعي، والرابع التشاغل به تقول العرب: تغنى بالمكان أقام به. قلت: وفيه قول آخر حكاه ابن الأثير في «الزاهر» قال: المراد به التلذذ والاستحلال له كما يستلذ أهل الطرب بالغناء، فأطلق عليه تغنياً من حيث أنه يفعل عنه مايفعل عند الغناء، وهو كقول النابغة:

بكاه حامية تدعو هديلاً مخجعة على فنن تنسي

أطلق على صوتها غناءً لأنه يطرب كما يطرب الغناء وإن لم يكن غناءً حقيقة، وهو كقولهم: «العمائم تيجان العرب» لكونها تقوم مقام التيجان، وفيه قول آخر حسن وهو أن يجعله مجيراً كما يجعل المسافر والفارغ مجيراً الغناء، قال ابن الأعرابي: كانت العرب إذا ركب الإبل تتغن وإذا جلست في أفئتها وفي أكر أحوالها، فلما نزل القرآن

الروية، والمراد بالروية بكتاب الله حفظه حياً ومعنى، فيكرم ويصان ولا يسافر به إلى أرض العدو، ويتبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحسب نواياه ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليمه ونحوه ذلك.

١٩- باب من لم يتغن بالقرآن

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾

[المنكوت: ٥١]

٥٠٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِي أَنْ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ».

وَقَالَ صَاحِبُ كُتُبِهِ: يُرِيدُ: يَجْهَرُ بِهِ. [الطبر: ٥٠٢٤، د، ٧٤٨٢، ٧٥٤٤، والطبر في التوحيد، باب ٥٢. أخرجه مسلم: ٧٩٩٢.]

٥٠٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِي أَنْ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ».

قَالَ سُفْيَانُ: تَفْسِيرُهُ: يَسْتَفْغِي بِهِ. [راجع: ٥٠٢٣. أخرجه مسلم: ٧٩٩٢.]

قوله: (باب من لم يتغن بالقرآن) هذه الترجمة لفظ حديث أورده المصنف في الأحكام من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بسند حديث الباب بلفظ «من لم يتغن بالقرآن فليس منا» وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾) [المنكوت: ٥١] أشار بهذه الآية إلى ترجيح تفسير ابن عينة يتغن يستغني، كما سيأتي في هذا الباب عنه، وأخرجه أبو داود عن ابن عينة ووكيع جيداً وقد بين إسحاق بن راهويه عن ابن عينة أنه استغناء خاص، وكذا قال أحمد عن وكيع: يستغني به عن أخبار الأمم الماضية، وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال: «جاء ناس من المسلمين يكتب وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوه من اليهود، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كفى بقرم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم إليهم إلى ما جاء به غيره إلى غيرهم، فنزل: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾» [المنكوت: ٥١] وقد خفي وجه مناسبة تلاوة هذه الآية هنا على كثير من الناس كابن كثير فنفي أن يكون لذكرها وجه، على أن ابن بطال مع تقدمه قد أشار إلى المناسبة فقال: قال أهل التأويل في هذه الآية: فذكر أثر يحيى بن جعدة مختصراً قال: فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الأمم الماضية، وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر، قال: وإتباع البخاري الترجمة بالآية يدل على أنه ينسب إلى ذلك، وقال ابن التين: يفهم من الترجمة أن المراد بالتغني الاستغناء لكونه أتبع الآية التي تتضمن الإنكار على من لم يستغن بالقرآن عن غيره، فحمله على الاكتفاء به وعدم الانقطاع إلى غيره وحله ضد الفقر من جهة ذلك.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية شعيب عن ابن شهاب «حدثني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة» أخرجه الإسماعيلي.

قوله: (لم يأذن الله لشيء) كذا لم ينون وموحدة، وعند الإسماعيلي «لشيء» بشين معجمة وكذا عند مسلم من جميع طرقه. ووقع في رواية سفیان التي تلي هذه في الأصل كالجهمور، وفي رواية الكشميهني كرواية حقل.

قوله: (ما أذن النبي) كذا للأكثر، وعند أبي ذر «لني» بزيادة اللام، فإن كانت عطفة هي للجنى، ووجه من غنها للمهد وتوهم أن المراد نيتنا محمد صلى الله عليه وسلم فقال: ما أذن لني صلى الله عليه وسلم، وشرحه على ذلك.

قوله: (أن يتغن) كذا لم، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه بدون «أن»، وزعم ابن الجوزي أن الصواب حذف «أن» وأن إبانها وهم من بعض الرواة لأنهم كانوا يروون بالمتى فرما ظن بعضهم المساواة فرقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بلفظ «أن» لكان من الإذن بكسر الحزنة وسكون الذال بمعنى

أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مجبراهم القراءة مكان التنسي. ويؤيد القول الرابع بيت الأعشى المتقدم فإنه أراد بقوله: «طويل التنسي» طول الإقامة لا الاستغناء لأنه البقي بوصف الطول من الاستغناء يعني أنه كان ملازماً لوطنه بين أهله كانوا يتسبحون بذلك كما قال حسان:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قير ابن مارية الكرمي المفضل

أراد أنهم لا يحتاجون إلى الانتجاع ولا يرحون من أوطانهم، فيكون معنى الحديث الحث على ملازمة القرآن وأن لا يتعدى إلى غيره، وهو يؤول من حيث المعنى إلى ما اختاره البخاري من تخصيص الاستغناء بأنه يستغني به عن غيره من الكتب، وقيل: المراد من لم يقنه القرآن ويضعه في إيمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل: معناه من لم يرتح لقراءته وسماحه، وليس المراد ما اختاره أبو عبيد أنه يحصل به الغنى دون الفقر، لكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع إذا أريد به الغنى المعنوي وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذي هو ضد الفقر، لأن ذلك لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة إلا إن كان ذلك بالخاصية، وسياق الحديث يأي الحمل على ذلك فإن فيه إشارة إلى الحديث على

تكلف ذلك، وفي توجيهه تكلف كانه قال: ليس منا من لم يطلب الغنى بملازمة تلاوته، وأما الذي نقله عن الشافعي فلم أره صريحاً عنه في تفسير الخبر. وإنما قال في مختصر المزني: وأحب أن يقرأ أحداً وتحزينا انتهى. قال أهل اللغة: حدثت القراءة أوجعتها ولم أمطها، وقرأ فلان تحزناً إذا رفق صوته وصيره كصوت الحزين. وقد روى ابن أبي داود

ياستاد حسن عن أبي هريرة أنه قرأ سورة غزنها شبه الرثي، وأخرجه أبو عروانة عن الليث بن سعد قال: يثنى به يتحزن به ويرق به قلبه. وذكر الطبري عن الشافعي أنه سئل عن تأويل ابن عيينة التثني بالاستغناء فلم يرضه وقال: لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن، وإنما أراد تحسين الصوت. قال ابن بطال: وبذلك فسر ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والغفر بن شميل، ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ «ما أذن لني في التزم في القرآن» أخرجه الطبري، وعنده في رواية

عبد الرزاق عن معمر «ما أذن لني حسن الصوت» وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة، وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة «حسن التزم بالقرآن» قال الطبري: والترم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ وطرب به، قال: ولو كان معناه الاستغناء لما كان

لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معني. وأخرج ابن ماجه والكشي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً «الله أشد أذنأ استماعاً للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب الغنية إلى قيته» والغنية المغنية، وروى ابن أبي شيبة من حديث عفة بن عامر رفعه «تعلموا القرآن وغنوا به وأفشوه» كذا وقع عنده والمشهور

عند غيره في الحديث «وتغنا به» والمعروف في كلام العرب أن التثني الترجيع بالصوت كما قال حسان:

تغن بالشعر إما أتت قائله إن الغناء بهذا الشعر مضممار

قال: ولا تعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم، وبيت الأعشى لا حجة فيه لأنه أراد طول الإقامة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَ يَفْسُو فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٧] وقال: بيت المغيرة أيضاً لا حجة فيه، لأن الثغاني تغافل بين اثنين وليس هو بمعنى تغنى، قال: وإنما يأتي «تغنى» من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تغفل أي يظهر خلاف ما عنده، وهذا فاسد المعنى. قلت: ويمكن أن يكون معنى تكلفه أي تطلبه وحل نفسه

عليه ولو شق عليه كما تقدم قريباً، ويؤيد حديث «فإن لم تتركوا فهاكروا» وهو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي عروانة. وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فمردود، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد تقدم في الجهاد في حديث الحليل

«ورجل ربطها تمغفاً وتغنياً» وهذا من الاستغناء بلا ريب، والمراد به يطلب الغنى بها عن الناس بقرينة قوله تمغفاً. وعن أنكر تفسير يثنى يستغني أيضاً الإسماعيلي فقال: الاستغناء به لا يحتاج إلى استماع، لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به، وأيضاً

فالاكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع، ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة. ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال: يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى. قلت: الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغني أثق لحديثه، وقد نقل أبو داود عنه مثله، ويمكن الجمع بينهما بأن

تفسير يستغني من جهته ويوقع عن غيره، وقال عمر بن شبة: ذكرت لأبي عاصم النبيل تفسير ابن عيينة فقال: لم يصنع شيئاً حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال:

«كان داود عليه السلام يثنى يعني حين يقرأ ويكي ويكي» وعن ابن عباس: أن داود كان يقرأ الزبور سبعين لحناً، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم. وكان إذا أراد أن يكي نفسه لم يبق دابة في بر ولا بحر إلا أنصت له واستمعت ويكت. وسياقي حديث «أن أبا

موسى أعطى زمزماً من زمائر داود» في «باب حسن الصوت بالقراءة». وفي الجملة ما فسر به ابن عيينة ليس مدفوع، وإن كانت ظواهر الأخبار ترجع أن المراد تحسين الصوت ويؤيد قوله: «يجهز به» فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة، وإن كانت غير مرفوعة فالراوي أعرف بمنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان حقيهاً، وقد جزم الحلبي بأنها من قول أبي هريرة والطبري يقول: سمعت فلاناً يثنى بكذا. أي يجهز به. وقال أبو عاصم:

أخذ يدي ابن جريج فلوطني علي أشعب فقال: غن ابن أخي ما بلغ من طمعك؟ فذكر قصة. فقله غن أي: أخبرني جهرًا صريحاً. ومنه قول ذي الرمة:

أحب المكان القصر من أجل به أنفنى باسمها غير معجم أي أجهر ولا أكفي، والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة، وهو أنه يحسن به صوته جاهرًا به مترنماً على طريق التحزين، مستغنياً به عن غيره من الأخبار، طالباً به غنى النفس راجعاً به غنى البدن، وقد نظمت ذلك في بيتين:

تغن بالقرآن حسن به الصور ت حزيناً جساماً ريم واستغن من كتب الألى طالباً غنى يد والغنى ثم السزم

وسياقي ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن في ترجمة مفردة. ولا شك أن الغنى يميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لن لا يترنم، لأن للتطريب تأثيراً في رقة القلب وإجراح الدمع. وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالألحان، أما تحسين الصوت

وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك، فحكي عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان، وحكا أبو الطيب الطبري والمواردي وابن حبان الحلبي بن جماعة من أهل العلم، وحكى ابن بطال وعباس القرطبي من المالكية والمواردي والبيهقي والغزالي من الشافعية، وصاحب النخبة من الحنفية الكرامة، واختاره أبو

يعلى وابن عقيل من الحنابلة، وحكى ابن بطال بن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز، وهو المنصوص للشافعي ونقله الطحاوي عن الحنفية، وقال الغزواني من الشافعية في الإبانة يجوز بل يستحب، وعمل هذا الاختلاف إذا لم يحتل شيء من الحروف عن خرجيه، فلو تغير قال النووي في «البيان» أجمعوا على تحريمه ولفظه: أجمع العلماء على تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتعطيل، فإن خرج حتى زاد حرفاً أو أخفاه

حرم، قال: وأما القراءة بالألحان فقد نص الشافعي في موضع على كراهته وقال في موضع آخر لا بأس به، فقال أصحابه: ليس على اختلاف قولين، بل على اختلاف حالين، فإن لم يخرج بالألحان على المنهج القويم جاز ولا حرم. وحكى المواردي عن الشافعي أن

القراءة بالألحان إذا انتهت إلى إخراج بعض الألفاظ عن خارجها حرم وكذا حكى ابن حبان الحلبي في «الراية»، وقال الغزالي والبيهقي وصاحب النخبة من الحنفية: إن لم يطر في التطييل الذي يتوشح النظم استحب ولا فلا. وأغرب الرافعي فحكي عن «أماي السرخسي» أنه لا يضر التطييل مطلقاً، وحكا ابن حبان رواية عن الحنابلة، وهذا

شذوذاً لا يخرج عليه. والذي تحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب، فإن لم يكن حسناً فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي مليكة أحد رواة الحديث، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح. ومن جهة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم فإن الحسن الصوت يزداد حسناً بذلك، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه، وغير الحسن ربما أجهز بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعترف عند أهل القراءات، فإن خرج عنها لم ينف

تحسين الصوت ببقع الأداء، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء، فإن وجد من يراعيهما معاً فلا شك في أنه أرجح من غيره لأنه ياتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويتجنب المنع من حرمة الأداء والله أعلم.

٢٠- باب اغنياب صاحب القرآن

٥٠٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا عَلَى التَّيْنِ: وَجَلَّ آتَاهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَقَامَ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ، وَرَجَلُ أَغْطَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَهْوَ يَصْدُقُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». [نظر: ٧٥٢٩]

ل، أخرجه مسلم: ٨١٥، بذكر النهار مع الأول.

٥٠٢٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ سَلَمَانَ: سَمِعْتُ دُرَّكَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا

في التثنية: رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، فَسَمِعْتُهُ جَارًا لَهُ يَقُولُ: لَيْسَ أَوْيْتُ بِغُلٍّ مَّا أَوْيْتُ فَلَنْ، فَقِيلَتْ بِغُلٍّ مَّا يَغْمَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا فَهُوَ يُبَلِّغُكَ فِي الْحَقِّ.

فَقَالَ رَجُلٌ: لَيْسَ أَوْيْتُ بِغُلٍّ مَّا أَوْيْتُ فَلَنْ، فَقِيلَتْ بِغُلٍّ مَّا يَغْمَلُ.

[الطبر: ٧٢٣٢، ٧٥٢٨، ٩٠٧٢٨].

٥٠٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عُلْفَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». [الربيع: ٥٠٢٧].

٥٠٢٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَزْزٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي لَقَدْ وَهَبْتُ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ». فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجِيهَا، قَالَ: «أَعْطَيْهَا ثَوْبًا». قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: «أَعْطَيْهَا وَكُلَّ عَتَمًا مِنْ خَيْلِي». فَأَعْلَلَهُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». قَالَ: كُنْتُ وَكَلْتُ، قَالَ: «فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَنَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ». [الربيع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥، مطولاً].

قوله: (باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بلفظ المتن، وكأنه أشار إلى ترجيح الرواية بالواو

قوله: (عن سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبة، يدخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة. وخالفه سفيان الثوري فقال: «عن علقمة عن أبي عبد الرحمن» ولم يذكر سعد بن عبيدة. وقد أظبط الحافظ أبو العلاء المطهر في كتابه «المعادي في القرآن» في تخرجه طرقة، فذكر عن تابع شعبة ومن تابعه سفيان جمعاً كبيراً، وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخرجه طرقة أيضاً، ورجح الحافظ رواية الثوري وعدلوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد. وقال الترمذي: كان رواية سفيان أصح من رواية شعبة. وأما البخاري فأخرج الطريقتين فكانه ترجع عنده أنهما جميعاً محفوظتان، فيحمل على أن علقمة سمعه أولاً من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبت فيه سعد، ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة المرفوعة وهي قول أبي عبد الرحمن: «فذلك الذي اعتدني هذا المقعد» كما سيأتي البحث فيه. وقد شدت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيدة فيه، قال الترمذي: «حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به» وقال النسائي: «أبانا عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان أن علقمة حدثهما عن سعد» قال الترمذي: قال محمد بن بشر: أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح. وهكذا حكم علي بن المديني على يحيى القطان فيه بالروم، وقال ابن عدي: جمع يحيى القطان بين شعبة وسفيان، فالثوري لا يذكر في إسناده سعد بن عبيدة. وهذا مما عد في خطأ يحيى القطان على الثوري. وقال في موضع آخر: حل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساق الحديث عنهما، وحل إحدى الروايتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبة، وإلى ذلك أشار الدارقطني. ومتعب بأنه فصل بين لفظيهما في رواية النسائي فقال: «قال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم». قلت: وهو متعب وإوإذ لا يلزم من تفصيله للفظيهما في المتن أن يكون فصل لفظيهما في الإسناد «قال ابن عدي: يقال أن يحيى القطان لم يخط قط إلا في هذا الحديث. وذكر الدارقطني أن خلاص بن يحيى تابع يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة، وأخرج ابن عدي من طريق يحيى بن آدم عن الثوري ونيس بن الربيع، وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة ونيس بن الربيع جميعاً عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال: وكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن الثوري وعبد بن أبيان كلاهما عن علقمة بزيادة سعد وزاد في إسناده رجلاً آخر كما سيأتي، وكل هذه الروايات وهم، والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة بإثباته.

قوله: (عن عثمان) في رواية شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ «خيركم من قرأ القرآن وأقرأه» وذكره الدارقطني وقال: الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان. وفي رواية خلاص بن يحيى عن الثوري بسند قال: «عن أبي عبد الرحمن عن أبيان بن عثمان عن عثمان» قال الدارقطني: هذا وهم، فإن كان محفوظاً احتل أن يكون السلمي أخذه عن أبيان بن عثمان عن عثمان ثم لقي عثمان فأخذه عنه، وتعقب بأن أبي عبد الرحمن أكثر من أبيان. وأبأن اختلف في سماعه من أبيه أشد مما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن عن عثمان فبعد هذا الاحتمال. وجاء من وجه آخر كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام

قوله: (باب اغتباط صاحب القرآن) تقدم في أوائل كتاب العلم «باب الغتباط في العلم والحكمة» وذكرت هناك تفسير النبطه والفرق بينها وبين الحسد وأن الحسد في الحديث أطلق عليها مجازاً، وذكرت كثيراً من مباحث المتن هناك. وقال الإسماعيلي هنا ترجمة الباب: «اغتباط صاحب القرآن» وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يغتبط وإذا كان يغتبط بفعل نفسه كان معناه أنه يسر ويرتاح بعمل نفسه، وهذا ليس مطابقاً. قلت: ويمكن الجواب بأن مراد البخاري بأن الحديث لما كان دالاً على أن غير صاحب القرآن يغتبط صاحب القرآن بما أعطيه من العمل بالقرآن فاغتباط صاحب القرآن بعمل نفسه أولى إذا سمع هذه الإشارة الرواية في حديث الصادق

قوله: (لا حسد) أي لا رخصة في الحسد إلا في حصتين أو لا يحسن الحسد إن حسن، أو أطلق الحسد مبالغة في الحث على تحصيل الحاصلين كأنه قيل: لو لم يحصل إلا بالطريق الممنوع لكان ما فيهما من الفضل حاصلاً على الإقدام على تحصيلهما به فكيف والطريق المأمور يمكن تحصيلهما به، وهو من جنس قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ فإن حقيقة سبق أن يتقدم على غيره في المطلوب.

قوله: (إلا على التثنية) في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذكور تلو هذا «إلا في التثنية» تقول حسدته على كذا أي على وجود ذلك له. وأما حسدته في كذا فمعناه حسدته في شأن كذا ولكنها سببية.

قوله: (وقام به آتاء الليل) كذا في النسخ التي وقت عليها من البخاري، وفي «مستخرج أبي نعيم» من طريق أبي بكر بن زهير عن أبي اليان شيخ البخاري فيه «آتاء الليل وآتاء النهار» وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إسحاق بن يسار عن أبي اليان. وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزمري، وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة.

قوله: (حدثنا علي بن إبراهيم) هو الواسطي في قول الأكثر، واسم جده عبد المجيد الشكري، وهو ثقة متقن، عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة. وقيل ابن اشكاب وهو علي بن الحسن بن إبراهيم بن اشكاب نسب إلى جده، وبهذا جزم ابن عدي. وقيل: علي بن عبد الله بن إبراهيم نسب إلى جده وهو قول الدارقطني وأبي عبد الله بن منده. وسيأتي في النكاح رواية الثوري عن علي بن عبد الله بن إبراهيم عن حجاج بن محمد. وقال الحاكم: قيل: هو علي بن إبراهيم الروزي وهو مجهول. وقيل: الواسطي.

قوله: (روح) هو ابن عباد وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدي والنضر بن شميل كلهم عن شعبة، قال الإسماعيلي: رفقه هؤلاء ووقعه غندر عن شعبة.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش (قال: سمعت ذكوان) هو أبو صالح السمان. قلت: ولشعبة عن الأعمش فيه شيخ آخر أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كيشة الأمازي. قلت: وقد أشرت إلى متن أبي كيشة في كتاب العلم، وسأله أنم من سياق أبي هريرة. وأخرجه أبو عوانة في صحيحه أيضاً من طريق أبي زيد لمروى عن شعبة، وأخرجه أيضاً من طريق جرير عن الأعمش بالإسنادين معاً، وهو ظاهر في أنهما حديثان متفقان سنناً ومتناً اجتماعاً لشعبة وجرير معاً عن الأعمش، وأشار أبو عوانة إلى أن مسلماً لم يخرج حديث أبي هريرة لهذه العلة، وليس ذلك بواضح لأنها ليست علة قاطعة.

قوله: (فهو يهلكه في الحق) فيه احتراش بليغ، كأنه لما أوهم الإنفاق في التبذير من جهة عموم الإهلاك يديه بالحق والله أعلم.

٢١- باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه

٥٠٢٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهْنَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُلْفَةُ بْنُ مَرْثَدٍ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ غَيْثَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». قَالَ: وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِ

«من محمد بن أبان سمعت علقمة يحدث عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان «فذكره وقال: فخر به سعيد بن سلام يعني عن محمد بن أبان. قلت: وسعيد ضعيف، وقد قال أحد: حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال: لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان وكذا نقله أبو حنيفة في صحيحه عن شعبة ثم قال: اختلف أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة. وذكر الحافظ أبو الملاء أن مسلماً سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه. قلت: قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن، وذلك فيما أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم عن طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن «حدثني عثمان «وفي إسناده مقال، لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة، وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج، وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان. وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتقليد اقتضى ذلك سماعه ممن عنونه عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولاسيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان، واستندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره، فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه.

قوله: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا للأكثر وللرخصي «أو علمه «وهي للتعليق لا للشك، وكذا لأحد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله «إن «وأكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو، وكذا وقع عند أحد عن يهز وعند أبي داود عن حصص بن عمر كلاماً عن شعبة كذا أخرجه الترمذي من حديث علي وهو أظهر من حيث المعنى لأن أبي بن قتيبة إثبات الخبرية المذكورة أن فضل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلمه غيره أن يكون خيراً من عمل بما فيه مثلاً لأن لم يتعلمه، ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل من عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره، لأننا نقول يحتل أن يكون المراد بالخبرية من جهة حصول التلميم بعد العلم، والذي يعلم غيره يحصل له النفع للتلميذ بخلاف من يعمل فقط، بل من أشرف العمل تعليم الغير، فمعلم غيره يستلزم أن يكون تعلمه، وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد، ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع للتلميذ لاشتراك كل من علم غيره علماً ما في ذلك، لأننا نقول القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف من تعلم غير القرآن وإن علمه فيثبت للمدعي. ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر والنفع المتدني ولهذا كان أفضل وهو من جلة من عنى سبحانه وتعالى بقوله: ﴿ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله وعصل صالحاً وقال إنني من المسلمين﴾ (أصلحت: ١٣٣) والدعاء إلى الله يقع بأمر شئ من جعلته تعليم القرآن وهو أشرف الجميع، وعكسه الكافر للانع لغيره من الإسلام كما قال تعالى: ﴿من أظلم ممن كذب بأيات الله وصلف عنها﴾ (الأنعام: ١٥٧) فإن قيل: فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من التقي، قلنا: لا، لأن المخاطبين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يبدون معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يبدونها من مبدءهم بالاكتساب، فكان الفقه لهم سجية، فمن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك، لا من كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرأه أو يقرئه. فإن قيل: فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أظلم غناءً في الإسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً، قلنا: حرف للسألة يدور على النفع المتدني فمن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل، فعمل «من «مضرة في الخير، ولا بد مع ذلك من مراعاة الإخلاص في كل صف منهم. ويحتمل أن تكون الخبرية وإن اطلقت لكنها مقيدة بناس خصوصيين غوطبوا بذلك كان اللائق بمعلم ذلك، أو المراد غير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه، أو المراد مراعاة الخشية لأن القرآن خير الكلام فمتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة إلى خيرية القرآن، وكيفما كان فهو خصوص من علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا.

قوله: (وقال: وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج) أي حتى ولي الحجاج على العراق. قلت: بين أول خلافة عثمان وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة إلا ثلاثة أشهر، وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج المصراق ثمان وثلاثون سنة، ولم أقف على تعيين ابتداء إقرء أبي عبد الرحمن وآخره، فقلله أعلم بمقدار ذلك، ويعرف من الذي ذكرته أقصى المدة وأندامها، والقتال: «وأقرأ إلخ «هو سعد بن عبيدة فأنني لم أر هذه الزيادة إلا من رواية شعبة عن علقمة، وقال: «وذلك الذي أتعدني مقعدي هذا «هو أبو عبد الرحمن، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخاري «قال

سعد بن عبيدة وأقرئي أبو عبد الرحمن «قال: وهي أنسب لقوله: «وذلك الذي أتعدني إلخ «أي أن إقرءه إياي هو الذي حلني على أن تحدث هذا القعد الجليل اه والذي في معظم النسخ «وأقرأ «بجلف القول وهو الصواب، وكان الكرماني ظن أن قائل: «وذلك الذي أتعدني «هو سعد بن عبيدة، وليس كذلك بل قائله أبو عبد الرحمن، ولو كان كما ظن لزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان إقرء أبي عبد الرحمن لسعد بن عبيدة، وليس كذلك بل إنما سبقت لبيان طول مدته لإقرء الناس القرآن، وأيضاً فكان يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان، وسعد لم يدرك زمان عثمان، فإن أكبر شيخ له لمغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة، وكان يلزم أيضاً أن تكون الإشارة بقوله: «وذلك «إلى صنع أبي عبد الرحمن، وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك إلى الحديث المرفوع، أي أن الحديث الذي حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه حل أبا عبد الرحمن أن قد علم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة، وقد وقع الذي حلنا كلامه عليه صريحاً في رواية أحمد عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعاً عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة قال: «قال أبو عبد الرحمن: فلذلك الذي أتعدني هذا المقعد «وكذا أخرجه الترمذي من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة وقال فيه: «مقعدني هذا «قال: وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن عثمان حتى بلغ الحجاج، وعند أبي حنيفة من طريق بشر بن أبي عمرو وأبي غيث وأبي الوليد ثلاثتهم عن شعبة بلفظ «قال أبو عبد الرحمن: فلذلك الذي أتعدني مقعدني هذا، وكان يعلم القرآن «والإشارة بذلك إلى الحديث كما قرره، وإسناده إليه إسناد مجازي، ويحتمل أن تكون الإشارة به إلى عثمان وقد وقع في رواية أبي حنيفة أيضاً عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ «قال أبو عبد الرحمن: وهو الذي أجلسني هذا المجلس «وهو محتمل أيضاً.

قوله: (حدثنا صفيان) هو الثوري، وعلقمة بن مرثد مثله بورن جعفر، ومنهم من ضبطه بكسر اللام، وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة الأعمش، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وآخر في الجناز من روايته عن سعد بن عبيدة أيضاً، وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدم.

قوله: (إن أفضلكم من تعلم القرآن أو علمه) كذا ثبت عندهم بلفظ «أو «وفي رواية الترمذي من طريق بشر بن السري عن صفيان «خيركم أو أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه «فاختلف في رواية صفيان أيضاً في أن الرواية بأو أو بالواو، وقد تقدم توجيهه، وفي الحديث الحديث على تعليم القرآن، وقد سئل الثوري عن الجهاد وإقرء القرآن فرجع الثاني واستبح بهذا الحديث أخرجه ابن أبي داود، وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات، وأسند من وجه آخر عن أبي العالية نزل ذلك وذكر أن جبريل كان ينزل به كذلك، وهو مرسل جيد، وشاهد ما قدمته في تفسير المثنوي في تفسير سورة اقرأ. ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث سهل بن سعد في قصة التي وحيت نفسها. قال ابن بطال: وجه إدخاله في هذا الباب أنه صلى الله عليه وسلم زوجه المراءة لحزمة القرآن، وتقبه ابن التين بأن السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها، وسيأتي البحث فيه مع استفاة شرحه في كتاب النكاح. وقال غيره: وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام المال الذي يتوصل به إلى بلوغ الغرض، وأما نفعه في الأجل فظاهر لا خفاء به.

قوله: (وهبت نفسها لله ورسوله) في رواية الحموي «وللرسول «.

قوله: (ما معك من القرآن؟ قال: كذا وكذا) ووقع في الباب الذي يلي هذا مسودة كذا وسورة كذا «وسياي بيان ذلك عند شرحه إن شاء الله تعالى.

٢٢- باب القراءة عن ظهر القلب

٥٠٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بِقُتُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ لَأَخْبَرَكَ نَفْسِي، فَظَرَّ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَدَ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَصَوَّتْ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَةً أَنَّهُ لَمْ يَنْفُسْ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ اصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْجِهَا، فَقَالَ لَهُ: «هَلْ عَيْتَلَا مِنْ شَيْءٍ؟». فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا». فَالْتَبَّ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ

مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ». فَلَحَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِفَاءٌ - فَلَهَا بَصْفَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ لِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ». فَبَجَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ، ثُمَّ قَامَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُوْتِيًا، فَاتَرَبَّعَ بِهِ فَدَعَا: «لَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا فَعَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟». قَالَ: «مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، غَدَا، قَالَ: «اتَّقِرُوا مِنْ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتْكُمَا بِمَا فَعَلْتَ مِنَ الْقُرْآنِ». [راجع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥].

قوله: (باب القراءة عن ظهر القلب) ذكر فيه حديث سهل في الرواية مطولاً، وهو ظاهر فيما ترجم له لقوله فيه: «اتَّقِرُوا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ» فدل على فضل القراءة عن ظهر القلب لأنها أمكن في التوصل إلى التسليم وقال ابن كثير: إن كان البخاري أراد بهذا الحديث الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته نظراً من المصحف فيه نظر، لأنها قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن، وأيضاً فإن سياق هذا الحديث إنما هو لاستبانت أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتمكن من تعليمه لزوجته، وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة نظراً ولا عمه. قلت: ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر، لأن المراد بقوله: «باب القراءة عن ظهر قلب» مشروعيته أو استحبابها، والحديث مطابق لما ترجم به ولم يتعرض لكونه أفضل من القراءة نظراً. وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظراً أفضل من القراءة عن ظهر قلب. وأخرج أبو عبيد في «فضائل القرآن» من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رفعه قال: «فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرأه ظهره أفضل القريضة على الثالثة» وإسناده ضعيف، ومن طريق ابن مسعود موقوفاً «أدبرها النظر في المصحف» وإسناده صحيح، ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط، لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرأيا وأمكن للخشوع. والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص. وأخرج ابن أبي فلود بإسناد صحيح عن أبي أمامة «أقرأوا القرآن، ولا تخرنكم هذه المصاحف المعلقة، فإن الله لا يحب قلباً وعى القرآن» وزعم ابن بطال أن في قوله: «اتَّقِرُوا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ» رماً لما تاوله الشافعي في إنكاح الرجل على أن صدقها أجرة تعليمها، كما قال: ولا دلالة فيه لما ذكر، بل ظاهر سياقه أنه استنبه كما تقدم. والله أعلم.

٢٣- باب استذكر القرآن وتعاظمه

قوله: (إن عاهد عليها أمسكها) أي استمر إمسكه لها، وفي رواية أبوب عن نافع عند مسلم «فإن عفلها عفلها».

قوله: (وإن أطلقها ذهبت) أي اقلعت. وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم «إن تواعدما صاحبها ففعلها أمسكها، وإن أطلق عفلها ذهبت» وفي رواية موسى بن عتبة عن نافع «إذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره، وإذا لم يقم به نسيه».

الحديث الثاني

قوله: (حدثنا محمد بن عرعرة) يعني مهملته مفتوحة وراء ساكنة مكروتن، ومتصور هو ابن المعتز، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة وعبيد الله هو ابن مسعود، وسياقي في الرواية المعلقة التصريح بسماع شقيق له من ابن مسعود.

قوله: (بش ما لأحلمهم أن يقول) قال القرطبي: بش هي أخت نعم، فالأولى للنم والأخرى للمحم، وهما فعلان غير متصرفين يرمان الفاعل ظاهراً أو مضمراً إلا أنه إذا كان ظاهراً لم يكن في الأمر العام إلا بالالف واللام للجنس أو مضاف إلى ما هما فيه حتى يشتمل على الموصوف بأحلمهما، ولابد من ذكره تيمناً بقوله: نعم الرجل زيد ويش الرجل عمرو، فإن كان الفاعل مضمراً فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التثنية للضمير كقوله: نعم رجلاً زيد، وقد يكون هذا التفسير «ما» على ما نص عليه سيوطي كما في هذا الحديث وكما في قوله تعالى: ﴿فَنَعَمَ هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقال الطيبي: و«ما» نكرة موصوفة. «أن يقول» مخصوص بالذم، أي بش شيئاً كان الرجل يقول.

قوله: (نسيت) ففتح النون وتخفيف السين افتخافاً.

قوله: (آية كيت وكيت) قال القرطبي: كيت وكيت يعبر بهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل، ومثلها ذيت وذيت. وقال ثعلب: كيت للأعمال وذيت للأسماء. وحكى ابن التين عن البلودي أن هذه الكلمة مثل كذا إلا أنها خاصة بالزوت، وهذا من مفردات البلودي.

قوله: (بل هو نسي) بضم النون وتشديد المهمل للكبسورة، قال القرطبي: رواه بعض روة مسلم خفياً. قلت: وكذا هو في مسند أبي يعلى، وكذا أخرجه ابن أبي داود في «كتاب الشريعة» من طرق متعددة مضبوطة بخط موقوف به على كل سين علامة التخفيف وقال عياض: كان الكتاني يعني أبا الوليد الوثني لا يميز في هذا غير التخفيف. قلت: والتخفيف هو الذي وقع في جميع الروايات في البخاري، وكذا في أكثر الروايات في غيره، ويقيد ما وقع في رواية أبي عبيد في «المغرب» بعد قوله كيت وكيت: ليس هو نسي ولكنه نسي. الأول بفتح النون وتخفيف السين والثاني بضم النون وتشديد السين، قال القرطبي: التخفيف معناه أنه عوقب بوقوع السين عليه لتخفيفه في معاهدته واستدكاره، قال: ومعنى التخفيف أن الرجل ترك غير ملتفت إليه، وهو كقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ

٥٠٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ: إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا امْسَكَهَا، وَإِنْ أَلْفَقَهَا ذَهَبَتْ». [أخرجه مسلم: ٧٨٩].

٥٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَشْ مَا لِأَحْلَمِهِمْ أَنْ يَقُولَ: نُسِيْتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، بَلْ نُسِيْتُ، وَاسْتَذَكِرُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ أَحَدُ تَقْصِيصٍ مِنْ صُلُوبِ الرِّجَالِ مِنَ النِّعَمِ».

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ مَقَّةً.

تَابَعَهُ بَشْرٌ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ شُعْبَةَ.

وَأَبَاةُ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ حَقِيقٍ: سَمِعْتُ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [انظر: ٥٠٣٩، أخرجه مسلم: ٧٩٠].

٥٠٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي

فسيهم ﴿التوبة: ٦٧﴾ أي تركهم في المذاب أو تركهم من الرحمة. واختلف في متعلق الدم من قوله: «بئس» على أوجه: الأول قيل: هو على نسبة الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا صنع له فيه فإذا نسب إلى نفسه أومم أنه انفراد بفعله، فكان ينبغي أن يقول: أنسيت أو نسيت بالتفصيل على البناء للمجهول فيهما، أي أن الله هو الذي أنساني كما قال: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ [الأفلاك: ١٧] وقال: ﴿أنتم ترزعون أم نحن الزارعون﴾؟ [الزمر: ٦٤] وبهذا الوجه جزم ابن بطال فقال: أراد أن يجري على السنن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته، وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكسبها جازاً ببديل الكتاب والسنة. ثم ذكر الحديث الآتي في «باب نسيان القرآن» قال: وقد أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال: ﴿إني نسيت الحوت وما أنساني إلا الشيطان﴾ [الكهف: ١٣] ولكل إضافة منها معنى صحيح، فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال كلها، وإلى النفس لأن الإنسان هو المكسب لها، وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة اهـ. ووقع له دخول فيما نسب لموسى، وإنما هو كلام قاه. وقال القرطبي: ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان إلى نفسه يعني كما سيأتي في «باب نسيان القرآن» وكذا نسب يوشع إلى نفسه حيث قال: ﴿نسيت الحوت﴾ وموسى إلى نفسه حيث قال: ﴿لا تؤاخذني بما نسيت﴾ [الكهف: ٧٣] وقد سبق قول الصحابة: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا﴾ [البقرة: ٢٨٦] مساق للمدح، قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿ستفرك فلا تنسى﴾ إلا ما شاء الله ﴿الأعلى: ٦، ٧﴾ فالذي يظهر أن ذلك ليس متعلق بالدم، وجئنا إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالأول، لكن سبب الدم ما فيه من الإشعار بعدم الاحتناء بالقرآن إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة، فلو تعاهد بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره، فإذا قال الإنسان نسيت الآية الفلانية فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق بالدم ترك الاستدكار والتعاهد لأنه الذي يورث النسيان، الوجه الثالث، قال الإسماعيلي: يحتمل أن يكون كرهه له أن يقول نسيت بمعنى تركت لا بمعنى السهو المعارض، كما قال تعالى: ﴿نسوا الله فسيهم﴾ [التوبة: ٦٧] وهذا اختيار أبي عبيد وطاعة. الوجه الرابع، قال الإسماعيلي أيضاً: يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال: لا يقل أحد عن أبي نسييت آية كذا، فإن الله هو الذي نساني ذلك لحكمة نسخه ورفع تلاوته، وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسي لما تنسخ تلاوته، وهو كقوله تعالى: ﴿ستفرك فلا تنسى﴾ إلا ما شاء الله ﴿الأعلى: ٦، ٧﴾ فإن المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسي الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته. الوجه الخامس، قال الخطابي: يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بزمّن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان من ضروب النسخ نسيان الشيء الذي يزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته ويسقط حفظه عن حمله، فيقول القائل: نسيت آية كذا فتها عن ذلك لئلا يتوهم على حكم القرآن الضياع، وأشار لهم إلى أن الذي يقع من ذلك إنما هو ياذن الله لما رآه من الحكمة والمصلحة. الوجه السادس، قال الإسماعيلي: وفيه وجه آخر وهو أن النسيان الذي هو خلاف الذكر إضافة إلى صاحبه مجاز لأنه عارض له لا عن قصد منه، لأنه لو قصد نسيان الشيء لكان فادراً له في حال نفسه، فهو كما قال: ما مات فلان ولكن أميت. قلت: وهو قريب من الوجه الأول. وأرجع الأوجه الوجه الثاني، ويؤيده عطف الأمر باستدكار القرآن عليه. وقال عياض: أولى ما يتناول عليه ذم الحال لا ذم القول، أي بنس الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسيه. وقال النووي: الكراهة فيه للترتيب.

قوله: (حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة، وجريه هو ابن عبد الحميد، ومتصور هو المذكور في الإسناد الذي قبله. وهذه الطريق ثبتت عند الكشمي وحده، وثبتت أيضاً في رواية النسفي، وقوله: «مثله» الضمير للحديث الذي قبله وهو يشتر بان سياق جريه مساو لسياق شعبة. وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقروناً بإسحاق بن راهويه وزهير بن حرب ثلاثهم عن جريه ولفظه مساو لفظ شعبة المذكور إلا أنه قال: «استذكروا» بخير واو، وقال: «فلهم أشد» بدل قوله: «فانه» وزاد بعد قوله من النعم «بعقلها»، وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بإثبات الروايات وقال في آخره: «من عقله» وهذه الزيادة ثابتة عنده في حديث شعبة أيضاً من رواية غندر عنه بلفظ «بنسما لأحدهم» أو لأحدهم أن يقول: إني نسيت آية كيت وكيت. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل هو نسي، ويقول: استذكروا القرآن إلخ» وكذا ثبتت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود.

قوله: (تابعه بشر بن ابن المبارك عن شعبة) يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرعرة في رواية هذا الحديث عن شعبة. ويشتر هو ابن محمد المرزوي شيخ البخاري، قد أخرج عنه في بدء الوحي وغيره. ونسبة المتابعة إليه مجازية، وقد يوهم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك، فإن الإسماعيلي أخرجه الحديث من طريق جبان بن موسى عن ابن المبارك، ويوهم أيضاً أن ابن عرعرة وابن المبارك اتفردا بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد أخرجهما أحد أيضاً عنه، وأخرجه عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة، وكذا أخرجه الترمذي من رواية الطيالسي.

قوله: (وتابعه ابن جريج عن عتبة عن شقيق سمعت عبد الله) أما عتبة فهو بسكون الموحدة وهو ابن أبي لباية بضم اللام ومحدثين خفياً، وشقيق هو أبو وائل، وعبد الله هو ابن مسعود، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال: «حدثني عتبة بن أبي لباية عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود» فذكر الحديث إلى قوله، بل هو نسي «ولم يذكر ما بعده». وكذا أخرجه أحمد عن عبيد الرزاق، وكذا أخرجه أبو حنيفة من طريق محمد بن جحادة عن عبيد، وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعليل من أهل الخبر برواية حماد بن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود، قال الإسماعيلي: روى حماد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معاً موقوفين، وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور. وأما ابن عينة فأسند الأول ووقف الثاني، قال: وروفهما جميعاً إبراهيم بن طهمان وعبيدة بن حبيد عن منصور، وهو ظاهر سياق سفيان الثوري. قلت: ورواية عبيدة أخرجهما ابن أبي داود، ورواية سفيان سأتى عند المصنف قريباً مرفوعاً لكن انتصر على الحديث الأول، وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً الحديثين معاً، وفي رواية عبيدة بن أبي لباية تصريح ابن مسعود بقوله: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» وذلك بقوي رواية من رفعه عن منصور والله أعلم.

الحديث الثالث،

قوله: (عن يونس) بالموحدة هو ابن عبد الله بن أبي بردة، وشيخه أبو بردة هو جده المذكور، وأبو موسى هو الأشعري.

قوله: (في عقلها) بضمين ويجوز سكون القاف جمع عقال بكسر أوله وهو الجبل، ووقع في رواية الكشمي «من عقلها» وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ «من عقلها» بلامين، ولم أتف على هذه الرواية، بل هي تصحيف. ووقع في رواية الإسماعيلي «بعقلها» قال القرطبي: من رواه «من عقلها» فهو على الأصل الذي يقتضيه التصدي من لفظ الضلّة، وأما من رواه بالياء أو بالفاء فيحتمل أن يكون بمعنى «من» أو للمصاحبة أو الطرفة، والحاصل تشبيه من يتلث منه القرآن بالثقة التي ثقلت من عقلاها وفيقت متعلقة به، كذا قال، والتحرير أن التشبيه وقع بين ثلاثة بثلاثة: حامل القرآن شبه بصاحب الثقة، والقرآن بالثقة، والحفظ بالثقة. قال الطبري: ليس بين القرآن والثقة مناسبة لأنه قديم وهي حادثة، لكن وقع التشبيه في المعنى. وفي هذه الأحاديث الحض على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته، وضرب الأمثال لإيضاح المقاصد، وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تشييع في صدور سامعيه وحكى ابن التين عن الداودي أن في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فيمن ادعى عليه بمال فأنكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال: كنت نسيت، أو ادعى بينة أو إسماء أو الشمس يمين

قوله: (واستذكروا القرآن) أي وأظروا على تلاوته وأظروا من أنتمكم المذاكرة به، قال الطبري: وهو عطف من حيث المعنى على قوله: «بئس ما لأحدهم» أي لا تقصروا في معاهدته، وزاد ابن أبي داود من طريق عاصم عن أبي وائل في هذا الموضع «فإن هذا القرآن وحشي». وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن مسعود.

قوله: (فانه أشد تفصيلاً) بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة يهدما تحتانية خفيفة أي ثلثاً وتخلصاً، تقول: تفصيت كذا أسحط بتفصيله. والاسم القصص، ووقع في حديث أبي عمر تشيه أحد الأمرين بالأخر وفي هذا أن هذا يبلغ في التفور من الإبل، ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال: «هو أشد تفصيلاً من الإبل» في عقلها «لأن من شأن الإبل تطلب الضلّة ما أمكنها فتسعى في يتاعدها برياطها تفلتت، وكذلك حافظ القرآن إن لم يتعاهده ثقلت بل هو أشد في ذلك. وقال ابن بطال: هذا الحديث يوافق الأئمة قوله تعالى: ﴿إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً﴾ [المزمل: ٥] وقوله تعالى: ﴿ولقد

قوله: (واستذكروا القرآن) أي وأظروا على تلاوته وأظروا من أنتمكم المذاكرة به، قال الطبري: وهو عطف من حيث المعنى على قوله: «بئس ما لأحدهم» أي لا تقصروا في معاهدته، وزاد ابن أبي داود من طريق عاصم عن أبي وائل في هذا الموضع «فإن هذا القرآن وحشي». وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن مسعود.

قوله: (فانه أشد تفصيلاً) بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة يهدما تحتانية خفيفة أي ثلثاً وتخلصاً، تقول: تفصيت كذا أسحط بتفصيله. والاسم القصص، ووقع في حديث أبي عمر تشيه أحد الأمرين بالأخر وفي هذا أن هذا يبلغ في التفور من الإبل، ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال: «هو أشد تفصيلاً من الإبل» في عقلها «لأن من شأن الإبل تطلب الضلّة ما أمكنها فتسعى في يتاعدها برياطها تفلتت، وكذلك حافظ القرآن إن لم يتعاهده ثقلت بل هو أشد في ذلك. وقال ابن بطال: هذا الحديث يوافق الأئمة قوله تعالى: ﴿إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً﴾ [المزمل: ٥] وقوله تعالى: ﴿ولقد

الدعي أن ذلك يكون له ويعنر في ذلك، كما قال.

٢٤- باب القراءة على الدابة

٥٠٣٤ - حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِهْثَالٍ: حَدَّثَنَا شَيْخُهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِيَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَغْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قُحَيْقٍ مَكَّةَ، وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَى رَاحِلَتِهِ سُورَةَ الْقَتَحِ. [راجع: ٤٢٨١. أخرجه مسلم: ٧٩٤، يذكر الجميع وقول معاوية].

قوله: (باب القراءة على الدابة) أي لراكبها، وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك، وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف، وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها. وقال ابن بطال: إما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة، وأصل هذه السنة قوله تعالى: ﴿تَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ تَمْشُونَ عَلَى الْأَسْنَنِ﴾ [الزخرف: ١٣] الآية. ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصراً، وقد تقدم تصامحه في تفسير سورة القتح وبني بعد أبواب.

٢٥- باب تعليم الصبيان القرآن

٥٠٣٥ - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: إِنَّ الَّذِي تَدْعُوهُ الْمُفْضَلُ هُوَ الْمُحْكَمُ.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحْكَمُ. [أخر: ٥٠٣٦].

٥٠٣٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: جَمَعْتُ الْمُحْكَمَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا الْمُحْكَمُ؟ قَالَ: الْمُفْضَلُ. [راجع: ٥٠٣٥].

قوله: (باب تعليم الصبيان القرآن) كأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك، وقد جاءت كراهية ذلك من سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وأبو داود عنهما، ولفظ إبراهيم «كانوا يكرهون أن يعلموا الغلام القرآن حتى يعقل» وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهة ذلك من جهة حصول اللال له، ولفظه عند ابن أبي داود أيضاً «كانوا يميون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين» وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاماً صغيراً، فمأبوا عليه فقال: ما تعلمه، ولكن تعلم القرآن. وحجة من أجاز ذلك أنه أدى إلى ثبوته وروايته عنه، كما يدل التمسك في الصغير كالقش في الحجر. وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أولاً مرفهاً ثم يؤخذ بالجد على التدرج، والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله وأعلم.

قوله: (عن سعيد بن جبير قال: إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم) قال وقال ابن عباس: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم) كذا في تفسير المفصل بالحكم من كلام سعيد بن جبير، وهو دال على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى «قلت له وما المحكم» لسعيد بن جبير، وفاعل قلت هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس وفاعل قلت سعيد بن جبير، ويقتل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك، والمراد بالحكم الذي ليس فيه منسوخ، ويطلق المحكم على ضد التشابه، وهو اصطلاح أهل الأصول، والمراد بالمفصل السور التي كثرت فضولها وهي من الحجرات إلى آخر القرآن على الصحيح، ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس: «سلوني عن الضمير فاني حفظت القرآن وأنا صغير» أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه. وقد استشكل عياض قول ابن عباس: «توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين» بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام، وسيأتي في الاستئذان من وجه آخر «إن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا ختيين» وكانوا لا يمتحن الرجل حتى يسدرك، وعنه أيضاً أنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة. وسبق إلى استكمال ذلك الإسماعيلي فقال: حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة يخالف هذا. ويالغ الدودي فقال: حديث أبي بشر يعني الذي في هذا الباب وهم، وأجاب عياض بأنه يحمل أن يكون قوله: «وأنا ابن عشر سنين» راجع إلى

حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون تقدير الكلام: توفي النبي صلى الله عليه وسلم وقد جمعت المحكم وأنا ابن عشر سنين فقيه تقديم وتأخير، وقد قال عمرو بن علي الفلاس: الصحيح عندنا أن ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها. ونحوه لأبي عبيد. وأما البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة سنة به جزم الشافعي في «الأم» ثم حكى أنه قيل: ست عشرة وحكي قول ثلاث عشرة وهو المشهور، وأورد البيهقي عن أبي العباس عن ابن عباس «قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن اثني عشرة» فنهضة ستة أقوال، ولو ورد إحدى عشرة لكنت سبعة لأنها من عشر إلى ست عشرة. قلت: والأصل فيه قول الزبير بن بكار وغيره من أهل النسب أن ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين ويتر هاشم في الشعب، وذلك قبل وفاة أبي طالب. ونحوه لأبي عبيد. ويمكن الجمع بين مختلف الروايات إلا ست عشرة وثني عشرة فإن كلا منهما لم يثبت سنداً، والأشهر بأن يكون ناهز الاحتلام ما قرب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها ودخل في أبي بعد، وإطلاق خمس عشرة بالنظر إلى جبر الكسرين، وإطلاق العشر والثلاث عشرة بالنظر إلى إلغاء الكسر، وإطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما، وسيأتي مزيد لهذا في «باب المختار بعد الكبر» من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى. واختلف في أول الفصل مع الاختلاف على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في «باب الجهر بالقراءة في المغرب» وذكرت قولاً شاذاً أنه جمع القرآن.

٢٦- باب نسيان القرآن، وهل يقول: نسيته آية كذا وكذا؟
وقوله الله تعالى: ﴿مَنْ نَسِيَ آيَةً فَلَا تَنسَى إِلَّا مَا نَسِيَ﴾ [البقرة: ٦٠-٦١].

٥٠٣٧ - حَدَّثَنَا زَيْعٌ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «يُوحِيهِ اللَّهُ، فَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً، مِنْ سُورَةِ كَذَا».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عَيْسَى، عَنْ هِشَامٍ، وَقَالَ: «اسْتَفْطَيْتُ مِنْ سُورَةِ كَذَا».

تَفَعَّلَ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ. [راجع: ٢٦٥٥. أخرجه مسلم: ٧٨٨].

٥٠٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، [هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ الْهَرَوِيُّ]: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِي، عَنْ عَلِيَّةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةِ الْبَلَدِ فَقَالَ: «يُوحِيهِ اللَّهُ، فَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً، كُنْتُ أُنْسِيهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا». [راجع: ٢٦٥٥. أخرجه مسلم: ٧٨٨].

٥٠٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِقْدَامٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْسَى مَا لَا يَحْيِيهِمْ، يَقُولُ: نَسِيتُ آيَةً كَيْتَ وَكَيْتَ، هَلْ هُوَ نَسِيَ». [راجع: ٥٠٣٢. أخرجه مسلم: ١٧٩٠].

قوله: (باب نسيان القرآن، وهل يقول نسيته آية كذا وكذا؟) كأنه يريد أن النهي عن قول نسيته آية كذا وكذا ليس للجزع من هذا اللفظ، بل للجزع من تصاطيح أسباب النسيان لتفتتية لقول هذا اللفظ، ويحتمل أن يتول للنسج والإباحة على حالتين: فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يمتنع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينشأ عن إهمال ديني، وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان إلى نفسه. ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر دنيوي ولاسيما إن كان محظوراً امتنع عليه تصاطيح أسباب النسيان.

قوله: (وقوله الله تعالى ﴿مَنْ نَسِيَ آيَةً فَلَا تَنسَى إِلَّا مَا نَسِيَ﴾) هو مصير منه إلى اختيار ما عليه الأكثر أن «لا» في قوله: ﴿فَلَا تَنسَى﴾ نافية، وأن الله أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه إياه، وقد قيل إن «لا» ناهية، وإنما وقع الإشباع في السنين لتناسب رؤوس الأبي، والأول أكثر. واختلف في الاستئذان فقال القراء: هو للتبرك وليس هناك شيء استئذني، وعن الحسن وقائدة ﴿إلا ما شاء الله﴾ أي قضى أن ترفع تلاوته. وعن ابن عباس: ﴿إلا ما أراد الله أن ينسيك لتسن، وقيل: لما جيلت عليه من الطباع البشرية

لكن سنذكره بعد، وقيل: المعنى ﴿ فلا تنسى ﴾ أي لا تترك العمل به إلا ما أراد الله أن ينسخه فترك العمل به

قوله: ﴿ جمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً أي صوت رجل، وقد تقدم بيان اسمه في كتاب الشهادات.

قوله: ﴿ لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا ﴾ لم اتف على تعيين الآيات المذكورة، وأغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية، لأن ابن عبد الحكم قال: فيمن أتى أن عليه كذا وكذا درهماً أنه يلزمه أحد وعشرون درهماً. وقال الداودي: يكون مقراً بدرهمين لأنه أقل ما يقع عليه ذلك. قال: فإن قال له عليّ كذا درهماً كان مقراً بدرهم واحد.

قوله في الطريق الثانية (حدثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي إسحاق.

قوله: ﴿ عن هشام وقال أسقفتهن ﴾ يعني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالئن للمذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهي « أسقفتهن » وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ « فقال رحمه الله: لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقفتهن من سورة كذا وكذا ».

قوله: ﴿ تابعه علي بن مسهر وعبد الله عن هشام ﴾ كذا للأكثر، ولأبي ذر عن الكشيبي « تابعه علي بن مسهر عن عبد » وهو غلط، فإن عبد رقيق علي بن مسهر لا شيخه. وقد أخرج المصنف طريق علي بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلفظ « أسقفتهن » وأخرج طريق عبد وهو ابن سليمان في الدعوات ولفظه مثل لفظ علي بن مسهر سواء.

قوله في الرواية الثالثة: (كتب أسقفته) هي مفسرة لقوله: « أسقفته » فكأنه قال: أسقفته نسياناً لا عمداً، وفي رواية معمر عن هشام عند الإسماعيلي « كنت نسيته » يفتح النون ليس قبلها همزة قال الإسماعيلي: النسيان من النسي عليه وسلم لشيء من القرآن يكون على فسين: أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن قرب، وذلك قائم بالطباع البشرية، وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في السهو «إنما أنا بشر مترك أنسى كما تنسون » والثاني أن يعرفه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى: ﴿ سترتك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ [الأعلى: ٦، ٧] قال: فاما القسم الأول فمعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى: ﴿ إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون ﴾ [الحجر: ٩] وأما الثاني فداخل في قوله تعالى: ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها ﴾ [البقرة: ١٠٦] على قراءة من قرأ بضم أوله من غير همزة. قلت: وقد تقدم توجيه هذه القراءة وبيان من قرأ بها في تفسير البقرة. وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريق البلاغ مطلقاً، وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين: أحدهما أنه بعدما يقع منه تبليغه، والآخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكره إما بنفسه وإما بغيره. وهل يشترط في هذا الفور؟ قولان، فاما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلاً. وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلاً وإنما يقع منه صورته ليس، قال عياض: لم يقل به من الأصوليين أحد إلا أبا المظفر الإسفرائيني، وهو قول ضعيف. وفي الحديث أيضاً جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير وإن لم يقصد الحصول منه ذلك. واختلف السلف في نسيان القرآن فمنهم من جعل ذلك من الكبائر، وأخرج أبو عبيد من طريق الضحاك بن مزاحم موقوفاً قال: ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا بذنب أحده، لأن الله يقول: ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ﴾ [الشورى: ٢٥] ونسيان القرآن من أعظم المصائب واحتجوا أيضاً بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أس مرفوعاً « عرضت علي ذنوب أمي فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن أوتيتها رجل ثم نسيها » في إسناده ضعف. وقد أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه ولفظه « أعظم من حامل القرآن وتاركه » ومن طريق أبي العالية موقوفاً « كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه » وإسناده جيد. ومن طريق ابن سيرين بإسناده صحيح في الذي ينسى القرآن كانوا يكرهونه ويقولون فيه قولاً شديداً. ولأبي داود عن سعد بن عباد مرفوعاً « من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجند » وفي إسناده أيضاً مقال وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والرياني واحتج بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن، ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون به. وقال القرطبي: من حفظ القرآن أو بعضه فقد علت رتبته بالنسبة إلى من لم يحفظه، فإذا أخذ بهذه الرتبة الدينية حتى تترجح عنها ناسب أن يعاقب على ذلك، فإن ترك معاهدة القرآن يقضي إلى الرجوع إلى الجهل، والرجوع إلى الجهل يعد العلم شديداً. وقال إسحاق بن راهوي: يكره للرجل أن يمر عليه أربعون يوماً لا يقرأ فيها

ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود « ينس ما لأحدهم أن يقول نسيته آية كيت وكيت » وقد تقدم شرحه قريباً. وسفيان في السند هو الثوري. واختلف في معنى « أجند » قتل: مقطوع اليد، قتل: مقطوع الحجة، وقيل: مقطوع السبب من الخير وقيل: خالي اليد من الخير، وهي متقاربة. وقيل: يجتر مجنوناً حقيقة. ويؤيده أن في رواية زائدة بن قدامة عند عبد بن حيد « أتى الله يوم القيامة وهو مجنون » وفيه جواز قول المرأة: أسقطت آية كذا من سورة كذا إذا وقع ذلك منه. وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: لا تقل أسقطت كذا، بل قل: أغفلت. وهو أدب حسن وليس واجباً.

٢٧ - باب من لم يَرِ بأساً أن يقول: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا

٥٠٤٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَزْدَةَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْإِنْسَانُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، مَنْ قَرَأَ بِهَا فِي لَيْلَةٍ كَثَفَتْ». [إرواح: ٤٠٠٨. أخرجه مسلم: ٨٠٧، ٨٠٨].

٥٠٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ حَبِيبِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ: أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ ابْنَ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ، إِذَا هُوَ يَقْرَأُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يَقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ اسَاوَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ فَلَبَّيْتُهُ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ أَيُّهَا سَيِّدُكَ فَقَرَأَ قَالَ: أَقْرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ، قَوْلَهُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَهَوُ الْفَرَّانِي هَذِهِ السُّورَةَ أَيُّهَا سَيِّدُكَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلُوذُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا، وَإِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ: «يَا هِشَامُ الْفَرَّانُ». فَقَرَأَهَا الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ». ثُمَّ قَالَ: «أَقْرَأْ يَا عُمَرُ». فَقَرَأْتُهَا الَّتِي أَقْرَأْتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْفُرْقَانَ أَنْزَلْتُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَسْرُونَ مِنْهُ». [إرواح: ٢٤١٩. أخرجه مسلم: ٨١٨].

٥٠٤٢ - حَدَّثَنَا بَشَرٌ بْنُ أَهَمٍّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ قَارِئًا يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يُوحِىَهُ اللَّهُ، لَقَدْ أَذْكُرْنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً، اسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا». [إرواح: ٢٦٥٥. أخرجه مسلم: ٧٨٨].

قوله: (باب من لم يَرِ بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا) أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك وقال: لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها كذا، وقد تقدم في الحج من طريق الأعمش أنه سمع الحجاج بن يوسف على المنبر يقول: السورة التي يذكر فيها كذا، وأنه رد عليه بحديث أبي مسعود، قال عياض: حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة وأخرى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وجاءت فيه أحاديث كثيرة تذكر فيها البقرة. قلت: وقد تقدم في أبواب الرمي من كتاب الحج أن إبراهيم الخنمي أنكر قول الحجاج: لا تقرأوا سورة البقرة وفي رواية مسلم أنها سنة، وأورد حديث أبي مسعود، البقرة ونحوها، وقد اختلف في هذا فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقال: تقول السورة التي صحبة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، قال النووي في «الأذكار»: يجوز أن يقول سورة البقرة إلى أن قال وسورة المنكيات وكذلك الباني ولا كراهة في ذلك. وقال بعض السلف: يكره ذلك، والصواب

قوله: (وقوله تعالى: وقرآنًا فرقاه لقراءه على الناس على مكث) سيأتي توجيهه.

قوله: (وما يكره أن يهذه كهذه الشعر) كانه يشير إلى استحباب الترتيل لا يستزم كرامة الإسراع، وإنما الذي يكره الهذ وهو الإسراع المفرط بحيث يغشى كثير من الحروف أو لا تخرج من مخارجهم. وقد ذكر في الباب إنكار ابن مسعود على من يهذه القراءة كهذه الشعر، ودليل جواز الإسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء من حديث أبي هريرة رفعه «خفف على داود القرآن، فكان يأمر بدوليه فصرج، فيفرغ من القرآن قبل أن تسرع».

قوله فيها: (يفرق يفصل) هو تيسير أبي عبيدة.

قوله: (قال ابن عباس فرقاه فصلناه) وصله ابن جريج من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وعند أبي عبيد من طريق جهماد أن رجلاً سأل عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط فيأيهما واحد وروكعهما واحد وسجودهما واحد، فقال: الذي قرأ البقرة فقط أفضل. ثم تلا «وقرآنًا فرقاه لقراءه على الناس على مكث» [الإسراء: ١٠٦] ومن طريق أبي حزة «قلت لأبي عباس: إني سريع القراءة، وإني لأقرأ القرآن في ثلاث فقال: لأن أقرأ البقرة لارتها فأتدبرها خير من أن أقرأ كما تقول» وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حزة «قلت لأبي عباس: إني رجل سريع القراءة، إني لأقرأ القرآن في ليلة. فقال ابن عباس: لأن أقرأ سورة أحب لي. إن كنت لا بد فاعلاً فأقرأ سورة تسمعها أنتيك ويومها تلك» والتحقق أن لكل من الإسراع والترتيل جهة فضل، بشرط أن يكون للسرع لا يغل بشيء من الحروف والحركات والسكنون الواجبات، فلا ينتج أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا، فإن من رتل وتأمل كمن تصدق بجمهرة واحدة مشتمة، ومن أسرع كمن تصدق بعدة جواهر لكن قيمتها قيمة الواحدة، وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الأخريات، وقد يكون بالعكس ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

أحدهما حديث ابن مسعود

قوله: (حللنا واصل) هو ابن حيان بمهمة وتحتانية ثقيلة الأحذب الكوفي، ووقع صريحاً عند الإسماعيلي، وزعم خلف في «الأطراف» أنه واصل مولى أبي عبيدة بن المهلب، وغلطوه في ذلك فإن مولى أبي عبيدة بصري وروايته عن البصريين، وليست له رواية عن الكوفيين وأبو وائل شيخ واصل هذا كوفي.

قوله: (عن أبي وائل عن عبد الله قال: غلونا على عبد الله) أي ابن مسعود (قال رجل قرأت المفضل) كذا أورده مختصراً، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد في أوله «غلونا على عبد الله بن مسعود يوماً بعد ما صلينا الغداة، فسلمنا بالباب فاذن لنا، فمكننا بالباب منهية، فخرجت الجارية فقالت: ألا تدخلون؟ فدخلنا، فإذا هو جالس يسبح فقال ما منكم أن تدخلوا وقد أذن لكم؟ قلنا: غلنا أن بعض أهل البيت نائم، قال: غلنتم بأل أم عبد غفلة. فقال رجل من القوم: قرأت المفضل الباهرة كله، فقال عبد الله: هذا كهذه الشعر» ولأحد من طريق الأسود بن يزيد «عن عبد الله بن مسعود أن رجلاً أتاه فقال: قرأت المفضل في ركعة، فقال: بل هذنت كهذه الشعر وكثر الدقل» وهذا الرجل هو نهيك بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث. وقوله: «هذا» بفتح الهاء وبالدال المعجمة المنونة قال الخطابي: معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما ينشد الشعر، واصل الهذ سرعة الدفع. وعند سعيد بن منصور من طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة: «إما فصل لتفصلوه».

قوله: (ثلاثي عشرة) تقدم في «باب تأليف القرآن» من طريق الأعمش عن شقيق قال فيه: «عشرين سورة من أول المفضل» والجميع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها، وإطلاق المفضل على الجميع تقليد، وإلا فالدخان ليست من المفضل على المرجح، لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره، فإن في آخر رواية الأعمش على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان وعم، فتملى هذا لا تقليد.

قوله: (من آل حاميم) أي السورة التي أولها حم، وقيل: يريد حم نفسها كما في حديث أبي موسى «أنه أوتي زمراً من زمائر آل داود» يعني داود نفسه، قال الخطابي: قوله: «آل داود» يريد به داود نفسه، وهو كقوله تعالى: «أدخلوا آل فرعون أشد العذاب» (غافر: ٤٦) وتعقبه ابن التين بأن دليلاً يخالف تأويله، قال: وإنما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب فرعون وحده. وقال الكرماني: لو لا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلاً يعني «آل» وحدها و«حم» وحدها لجاز أن تكون الألف واللام التي

الأول، وهو قول الجماهير، والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر، وكذلك عن الصحابة فمن بعدهم. قلت: وقد جاء فيما يوافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس رفعه «لا تقرأوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله» أخرجه «أبو الحسين بن قانع في فوائده» والطبراني في «الأوسط» وفي سننه عيسى بن ميمون الطمار وهو ضعيف. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ونقل عن أحد أنه قال: هو حديث منكر. قلت: وقد تقدم في «باب تأليف القرآن» حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: ضمروها في السورة التي يذكر فيها كذا» قال ابن كثير في تفسيره: ولا شك أن ذلك أحوط، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير قلت: وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبي وعبد الرزاق، ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا فترك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء، وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا، وتعقب القرطبي بأن حديث أبي مسعود بعارضه، ويمكن أن يقال لا معارضة مع إمكان، فيكون حديث أبي مسعود ومن وافقه دالاً على الجواز، وحديث أنس إن ثبت عمول على أنه خلاف الأولى والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له: أحدها حديث أبي مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة، وقد تقدم شرحه قريباً. الثاني حديث عمر «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان» وقد تقدم شرحه في «باب أنزل القرآن على سبعة أحرف» الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله، وقد تقدم التنبيه عليه.

٢٨- باب الترتيل في القراءة

وقوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [الزمل: ٤].

وقوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقَاهُ يُقْرَأُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ﴾

[الإسراء: ١٠٦]. **وَمَا يَكْرَهُ أَنْ يَهْذَى كَهَذَا الشَّعْرِ.**

﴿فِيهَا يُفَرَّقُ﴾ [الدخان: ٤]. يُفَصِّلُ

قال ابن عباس: فرقاه: فصلناه.

٥٠٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَنَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: غَلَوْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ زَجَلٌ: قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ الْبَارِحَةَ، فَقَالَ: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ، إِنَّا قَدْ سَمِعْنَا الْقِرَاءَةَ، وَإِنِّي لَأَخْضُ الْقُرْآنَ الَّتِي كَانَ يقرأُ بِهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ، ثَمَانِي عَشْرَةَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ، وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حِمٍّ. [راجع: ٧٧٥. أخرجه مسلم: ٨٢٧].

٥٠٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَالِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُفَهِجَ بِهِ﴾ [الهمزة: ١٦] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ جَبِيهًا بِالْوُحْيِ، وَكَانَ يَمُوتُ بِحَرْكِهِ بِوَلِسَانِهِ وَتَقَوُّوْهُ، فَتَشَدُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ يُعْرِفُ بِهِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ الَّتِي فِي: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾. ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُفَهِجَ بِهِ﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ. فَإِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صُورَةٍ. ﴿وَقُرْآنًا فَرَادًا قُرْآنًا فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾. فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ. ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ قَالَ: إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَ بِلِسَانِكَ. قَالَ: وَكَانَ إِذَا أَنَاهُ جَبِيهًا أَطْرَقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قُرْآنُهُ كَمَا وَهَدَهُ اللَّهُ. [راجع: ٥. أخرجه مسلم: ٤٤٨].

قوله: (باب الترتيل في القراءة) أي تبين حروفها والتأني في أدائها ليكون ادعى إلى فهم معانيها.

قوله: (وقوله تعالى: ورتل القرآن ترتيلاً) كانه يشير إلى ما ورد عن السلف في تفسيرها، فعند الطبري يستد صحيح عن جهماد في قوله تعالى: ﴿ورتل القرآن﴾ [الزمل: ٤] قال: بعضه إثر بعض على تودة. وعن قتادة قال: بينه بياناً. والأمر بذلك إن لم يكن للوجوب يكون مستحباً.

لتعريف الجنس، والتقدير: وسورتين من الحواميم. قلت: لكن الرواية أيضاً ليست فيها واد، نعم في رواية الأعمش المذكورة «آخرهن من الحواميم» وهو يزيد الاحتمال المذكور والله أعلم. وأغرب الداودي فقال قوله: «من آل حاميم» من كلام أبي وائل، وإلا فإن أول المفصل عند ابن مسعود من أول الجائية اهـ وهذا إما يرد لو كان ترتيب مصنف ابن مسعود كترتيب للمصنف العثماني، والأمر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصنف ابن مسعود يتأير الترتيب في المصنف العثماني، فعمل هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول الجائية والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجائية لا مانع من ذلك. وقد أجاب النووي على طريق التتزل بأن المراد بقوله عشرين من أول المفصل أي معظم العشرين.

الحديث الثاني حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجَاجِلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦] وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير القيامة، وجريء المذكور في إسناده هو ابن عبد الحميد بخلاف الذي في الباب بعده، وقوله فيه: «وكان مما يحرك به لسانه وشفتيه» كذا للأكثر وتقدم توجيهه في بدء الوحي، ووقع عند المستمل هنا «وكان مما يحرك» ويتبين أن يكون «من» فيه للتبيين وهو «من» موصولة والله أعلم. وشاهد الترجمة منه النهي عن تعجيله بالتلاوة، فإنه يقتضي استحباب الثاني فيه وهو المناسب للترتيل. وفي الباب حديث حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه «كان النبي صلى الله عليه وسلم يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها» وقد تقدم في أواخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن مسعود فقال: «رتل فذاك أبي وأمي فإنه زينة القرآن» وإن هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في «المستخرج» وأخرجها ابن أبي داود أيضاً. والله أعلم.

٣٠- باب الترجيع

٥٠٤٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِيَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَغْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ عَلَى نَاقِبِهِ، أَوْ جَمَلِهِ، وَهِيَ تَمِيرُ بِهِ، وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ، أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ، قِرَاءَةً لَبَنَةً، يَقْرَأُ وَهُوَ يُرْجِعُ. [راجع: ٧٩٤، ٧٩٥، زيادة معاوية].

قوله: (باب الترجيع) هو تقارب غروب الحركات في القراءة، وأصله الترديد، وترجيع الصوت ترديداً في الحلق، وقد فسره كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله: «أا بهزمة مقترحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة أخرى» ثم قالوا: يشتمل أمرين: أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقبة، والآخر أنه أشبع اللسان في موضوعة فحدث ذلك، وهذا الثاني أشبه بالسباق فإن في بعض طرقه «لولا أن يجتمع الناس لقرأت لكم بذلك الحنن» أي النغم. وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع، فأخرج الترمذي في «الشمائل» والنسائي وابن ماجة وابن أبي داود واللفظ له في حديث أم هانئ: «كنت أسمع صوت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ أنا نائمة على فراشي» يرجع القرآن «والذي يظهر أن الترجيع قدراً زائداً على الترتيل فعند ابن أبي داود من طريق أبي إسحاق عن علقمة قال: «بت مع عبد الله بن مسعود في داره، فنام ثم قام، فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويسمع من حوله، ويرتل ولا يرجع» وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة. قال: وفي الحديث ملازمة صلى الله عليه وسلم للعبادة لأنه حالة ركوبه الناقبة وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة، وفي جهوه بذلك إرشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الإسرار، وهو عند التعليم وإيقاظ الغافل وغرض ذلك.

٣١- باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن

٥٠٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجُمَاهِيُّ: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا مُوسَى، لَقَدْ أَوَيْتُ مِزْمَاراً مِنْ مِزْمَارِ آلِ دَاوُدَ». [أخرجه مسلم: ٧٩٣، بذكر اسم أبي موسى ونسبه].

قوله: (باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن) كذا لأبي ذر وسقط قوله: «للقرآن» لغيره. وقد تقدم في «باب من لم يتغن بالقرآن» نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن. وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسعدة قال: «كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم».

قوله: (حدثنا محمد بن خلف أبو بكر) هو الحادي بالمهمات وفتح أوله والتثنية، بغدادى مرقى من صفار شيخ البخاري، وعاش بعد البخاري خمس سنين. وأبو يحيى الخماني بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو والد يحيى بن عبد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند. وليس محمد بن خلف ولا لشيخه أبي يحيى في البخاري إلا هذا الموضع، وقد أدرك البخاري أبا يحيى بالنسب، لكنه لم يلقه.

٢٩- باب مد القراء

٥٠٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْأَدِيبِيُّ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ يَمُدُّ مَدًّا. [انظر: ٥٠٤٦].

٥٠٤٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَبَّلَ أَنَسُ: كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَتْ مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، يَمُدُّ بِسْمِ اللَّهِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ. [راجع: ٥٠٤٥]

قوله: (باب مد القراء) للمد عند القراءة على ضربين: أصلي وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء، وغير أصلي وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة. وهو متصل ومنفصل، فالتفصل ما كان من نفس الكلمة والمنفصل ما كان بكلمة أخرى، فالأول يأتي فيه بالألف والواو والياء محتمكتن من غير زيادة، والثاني يزداد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إسراف. والمذهب الأعدل أنه بمد كل حرف منها ضمنى ما كان بمدّه أولاً وقد يزداد على ذلك قليلاً، وما فرط فهو غير محمود، والمراد من الترجمة الضرب الأول

قوله في الرواية الثانية: (حدثنا عمرو بن عاصم) وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر.

قوله: (سئل أنس) ظهر من الرواية الأولى أن قتادة الراوي هو السائل، وقوله في الرواية الأولى: كان بمد بين في الرواية الثانية المراد بقوله: «مد» بسم الله إلخ بمد اللام التي قبل الهاء من الجلالة، والميم التي قبل التثنية من الرحمن، والحاء من الرحيم.

وقوله في الرواية الأولى: (كانت مداً) أي كانت خلت مد ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية «كان بمد صوته مداً» وكذا أخرجه الإسماعيلي من ثلاثة طرق أخرى عن جرير بن حازم، وكذا أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن جرير، وفي رواية له «كان بمد قراءته» وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير بن حازم وهمام بن يحيى،

وقوله في الثانية: (بعد بسم الله) كذا وقع مرحة قبل الموحدة التي في بسم الله، كأنه حكى لفظ بسم الله كما حكى لفظ الرحمن في قوله: «بعد بالرحمن» أو جعله كالكلمة الواحدة علماً لذلك. ووقع عند أبي نعيم من طريق الحسن الحلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه «مد بسم الله ومد الرحمن ومد الرحيم» من غير موحدة في الثلاثة. وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن إسحاق عن عمرو بن عاصم عن همام

٣٣- باب قول المقرئ للقارئ: حسبك

٥٠٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمُودٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَأْ عَلَيَّ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ، حَتَّى آتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا تُكْفِرُوا بَأْسًا مِنْ كُلِّ آيَةٍ بِشَاهِدٍ وَجْهًا بَلَغَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾. قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ». فَالْقُفْتُ إِلَيْهِ فَيَا أَيْدَا غَنَاءَهُ تَلَوْتُ فَإِنْ رَاجِعَ: ٤٥٨٢. أخرجه مسلم: ٨٠٠، بدون لفظ حسبك.

٣٤- باب في كم يقرأ القرآن؟

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا الْحِسَابُ﴾ [الزلزال: ٢٠].

٥٠٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزَنَةَ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، قَالَ لِي ابْنُ شُرَيْمَةَ: نَظَرْتُ كَمْ يَكْفِي الرَّجُلَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلَمْ أَجِدْ سُورَةَ أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ، فَقُلْتُ: لَا يَنْبَغِي لِأَخِي أَنْ يَقْرَأَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ حَزَنَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، أَخْبَرَنَا مُنْصَوَّرٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ: أَخْبَرَهُ عَفَقَةُ، عَنْ أَبِي سَمُودٍ، وَثِقِيَّةٌ وَهُوَ يَطُوفُ بِأَبْنَيْتِ، فَذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنْ مَنْ قَرَأَ بِالْأَيَّاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي ثَلَاثَةِ كَهَفَةٍ». رَاجِعَ: ٤٥٠٨ و ٨٠٧، أخرجه مسلم: ٨٠٧، ٨٠٨.

٥٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَفَةَ، عَنْ مُعِيْرَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أُنْكَحِي أَبِي امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، فَكَانَ يَتَضَاهَدُ كَتَبَهُ قِسْمَاتُهَا عَنْ بَطْنِهَا، فَقَوْلُ: يَغْمُ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ، لَمْ يَهَأُ تَا فِرَاحًا، وَلَمْ يَفْشُ تَا كَتَفًا نُنْذُ اثْنَاءَ، فَلَمَّا خَالَ ذَلِكَ عَلِيَّ، ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «الْقَبِي بِهِ». فَلَقِيْتُهُ بَعْدَ، فَقَالَ: «كَيْفَ تَصُومُ؟». قُلْتُ: أَصُومُ كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: «وَكَيْفَ تَخِيْمُ؟». قُلْتُ: كُلُّ لَيْلَةٍ، قَالَ: «مَنْ لِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَأَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ». قَالَ: «أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ»، قَالَ: «مَنْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ». قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «الْفِرَاقُ يَوْمَيْنِ وَمَنْ يَوْمًا». قَالَ: «أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ»، قَالَ: «مَنْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ، صَوْمَ دَاوُدَ، صِيَامَ يَوْمٍ وَافْطَارَ يَوْمٍ، وَأَقْرَأَ فِي كُلِّ سَبْعٍ كِتَابَ مَزَّةٍ». فَلَقِيْتُهُ رُخْصَةً رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنِّي كَثُرْتُ وَحُفْتُ، فَكَانَ يَقْرَأُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ السَّبْعِ مِنَ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ، وَالَّذِي يَقْرَأُهُ يَفْرَحُهُ مِنَ النَّهَارِ، لِيَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ بِاللَّيْلِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضَى افْطَرَ أَيَّامًا، وَأَخْصَى وَصَامَ بَطْنَهُنَّ، كَرَامِيَةً أَنْ يَنْزِلَ شَيْئًا فَارْتَقَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فِي ثَلَاثِ [أَوْ فِي خَمْسٍ] أَوْ فِي سَبْعٍ وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى سَبْعٍ. رَاجِعَ: ١١٣١. أخرجه مسلم: ١١٥٩.

٥٠٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَضِيٍّ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «فِي كَمْ قَرَأَ الْقُرْآنَ». رَاجِعَ: ١١٣١. أخرجه مسلم: ١١٥٩.

٥٠٥٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَوَلَّى بَنِي زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: وَأَخْبَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ». قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً، حَتَّى قَالَ: «فَأَقْرَأَهُ فِي سَبْعٍ، وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ». رَاجِعَ: ١١٣١. أخرجه مسلم: ١١٥٩.

قوله: (حذني يريه) في رواية الكشيهي: سمعت يزيد بن عبد الله.

قوله: (يا أبا موسى، لقد أوتيت مزمرا من مزمار آل داود) كذا وقع عنده مختصراً من طريق يزيد، وأخرجه مسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة بن أنس عن أبيه وأنا استمع قراءته بالرحمة، وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بن يزيد فيه: «إِن لَّيْسَ لِي إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا تُكْفِرُوا بَأْسًا مِنْ كُلِّ آيَةٍ بِشَاهِدٍ وَجْهًا بَلَغَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾. ثُمَّ إِنَّمَا صَبَحَ لِي أَبُو مُوسَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا أبا موسى، مَرِرت بِكَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَالَ: «أَمَا إِنِّي لَوْ عَلِمْتُ بِمَكَانِكَ لَحَبَرْتُ لَكَ تَحِيْرًا». وَلَا بِنِ سَعْدٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ «إِن أَبَا مُوسَى قَامَ لَيْلَةً بَصَلِي، فَسَمِعَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَهُ وَكَانَ حُلُوُ الصَّوْتِ قَمْعِنَ يَسْتَمِعْنَ، فَلَمَّا صَبَحَ قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ لَحَبَرْتُ لَكَ تَحِيْرًا». وَلِلرُّوْيَانِي مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ مَعْمُورٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ غَوْ سَيَّاقٍ سَعِيدٍ بِنِ أَبِي بَرْدَةَ وَقَالَ فِيهِ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَمِعُ قِرَاءَتِي لَحَبَرْتُهَا تَحِيْرًا» وَأَصْلُهَا عِنْدَ أَحَدٍ، وَعِنْدَ الْغُلَامِي مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ لِأَبْنَيْ مُوسَى وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ - لَقَدْ أَوْتِيَتْ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ - فَكَانَ لِلصَّغِيرِ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقِ فِي التَّرْجَمَةِ، وَأَصْلُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ الزَّهْرِيِّ مُوَصَّلاً بِذِكْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ وَلَفْظُهُ «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ قِرَاءَةَ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ أَوْتِيَتْ مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى الزَّهْرِيِّ، فَقَالَ مَعْمُورٌ وَسَيِّبَانُ «عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَفَاشَةَ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَقَالَ اللَّيْثُ: «عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَيْسٍ» مَرْسَلًا، وَلَأَبِي يَعْلَى مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ عَنِ الْبَرَاءِ «سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: كَانَ صَوْتُ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ» وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي شُمَّانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: «دَخَلْتُ دَارَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَمَا سَمِعْتُ صَوْتَ صَنْجٍ وَلَا بَرِيضٍ وَلَا نَائِي أَحْسَنَ مِنْ صَوْتِهِ» سَمِعَهُ صَبِيحٌ وَهُوَ فِي «الْحَلِيَةِ لِأَبِي نَعِيمٍ» وَالصَّنْجُ يَنْتَحِ الْمُهْلَةُ وَسَكُونُ النَّوْنِ بَعْدَهَا جِيمٌ هُوَ أَلَّةٌ تَتَخَذُ مِنْ حُجَّاسٍ كَالْفَلِيقَيْنِ يَضْرِبُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَالْبَرِيضُ بِالْمُوحِدَيْنِ بَيْنَهُمَا رَاءَ سَاكِنَةٍ ثُمَّ هَلَاةٌ بِوَزْنِ جَعْفَرٍ هُوَ أَلَّةٌ تُشَبِّهُ الْعُودَ فَارِسِي مَعْرَبٍ، وَالنَّائِي بَنُونَ يَغِيرُ هَمَزٌ هُوَ لِلزَّمَانِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَوْلُهُ: «إِنَّ دَاوُدَ» يَرِيدُ دَاوُدَ نَفْسَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَوْلَادِ دَاوُدَ وَلَا مَنْ أَقْرَبِهِ كَانَ أَطْعَمِي مِنْ حَسَنِ الصَّوْتِ مَا أَطْعَمِي. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا أُورِدَ مِنَ الطَّرِيقِ الْآخَرِ، وَقَدْ قَدَّمَ فِي «بَابٍ مِنْ لَمْ يَتَنَزَّ بِالْقُرْآنِ» مَا نَقَلَ عَنِ السُّلَفِ فِي صِفَةِ صَوْتِ دَاوُدَ، وَلِلْمَرَادِ بِالزَّمَانِ الصَّوْتِ الْحَسَنِ، وَأَصْلُهُ أَلَّةٌ أَطْلُقَ اسْمُهُ عَلَى الصَّوْتِ لِلْمُشَابَهَةِ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرَ الْمَقْرُوءَةِ وَسَيَّابِي مَزِيدٌ يَحْتِ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّرْجُمَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٣٢- باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره

٥٠٤٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خُضَيْمٍ بِنِ حَيْثَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْرَأْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ».

قُلْتُ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «إِنِّي أَجِبُ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي». رَاجِعَ: ٤٥٨٢. أخرجه مسلم: ٨٠٠، مطولاً.

٣٢- باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره

قوله: (باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره) في رواية الكشيهي «القرامة» ذكر في حديث ابن مسعود «قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: اقرأ علي القرآن» أورد مختصراً، ثم أورد مطولاً في الباب الذي بعده «باب قول المقرئ للقارئ حسبك» والمراد بالقرآن بعض القرآن والذي في معظم الروايات «اقرأ علي» ليس فيه لفظ «القرآن» بل أطلق فيصدق باليهي، قال ابن بطال: يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة، ويحتمل أن يكون لكي يتبره ويضعه، وذلك أن المستمع أقوى على التبر وتضعه أخلى وأتشد لذلك من المقرئ لاشتغاله بالقرامة وأحكامها، وهذا بخلاف قراءته هو صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القرامة ومخارج الحروف وغير ذلك، وبماي شرح الحديث بعد أبواب في «باب البكاء عند قراءة القرآن».

قوله: (باب في كم يقرأ القرآن؟ وقول الله تعالى: ﴿فأقروا ما تيسر منه﴾ [الزمل: ٢] كأنه أشار إلى الرد على من قال: أقل ما يجزى من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءاً من القرآن، وهو مقول عن إسحاق بن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله: ﴿فأقروا ما تيسر منه﴾ يشمل أقل من ذلك، فمن ادعى التحديد فعليه البيان. وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو «في كم يقرأ القرآن؟ قال: في أربعين يوماً» ثم قال: «في شهر» الحديث ولا دلالة فيه على اللدعي.

قوله: (حدثنا علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة، وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهدًا، وأخرج من كلامه غير ذلك.

قوله: (كم يكفي الرجل من القرآن) أي في الصلاة.

قوله: (قال علي): هو ابن المديني، وهو موصول من تسمية الخبر المذكور، ومنصور هو ابن المنصور، وإبراهيم هو النخعي. وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد وعن علقمة في «باب فضل سورة البقرة» وتقدم بيان المراد بقوله: «كفاه» وما استدل به ابن عيينة إنما جئنا به على أحد ما قيل في تأويل «كفاه» أي في القيام في الصلاة بالليل، وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير، والذي يظهر أنها من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلاً من الآية والحديث يدل على الاكتفاء بخلاف ما قال ابن شبرمة.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسحاق التبوذكي، ومغيرة هو ابن مقيم.

قوله: (أنكحني أبي) أي زوجني، وهو محمول على أنه كان المشير عليه بذلك وإلا فعبد الله بن عمرو حينئذ كان رجلاً كاملاً، ويحتمل أن يكون قام عنه بالصلاد ونحو ذلك.

قوله: (أمرأة ذات حسب) في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحسين عن مجاهد في هذا الحديث «أمرأة من قريش» أخرجه النسائي من هذا الوجه، وهي أم محمد بنت حمية بنتع الميم وسكون المهمل وكسر الميم بعدها تحثابة مفتوحة خفيفة ابن جزء الزبيدي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره.

قوله: (كفاه) يفتح الكاف وتشديد النون هي زوج الولد.

قوله: (نعم الرجل من رجل لم يقرأ لنا قرأشاً) قال ابن مالك: يستفاد منه وقوع التمييز بعد فاعل «نعم» الظاهر، وقد منعه سيبويه وأجازوه المبرد. وقال الكرماني: يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجل من الرجال، قال: وقد نفيد التكرار في الإثبات التعميم كما في قوله تعالى: ﴿لمعلم نفس ما أحضرت﴾ [التكوير: ١٤] قال: ويحتمل أن يكون من التجريد كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلاً فقال: نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا.

قوله: (لم يقرأ لنا قرأشاً) أي لم يضاجعنا حتى يقرأ فراشا.

قوله: (ولم يفتش لنا كفشاً) كذا للأكثر بقاء ومثاقه ثقيلة وشين معجمة، وفي رواية أحمد والنسائي والكشيمهني «ولم يفتش» بفتح معجمة ساكنة بعدها شين معجمة وكشاً

بفتح الكاف والنون بعدها فاء هو الستر والجانب، وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها، لأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أمرها. وقال الكرماني: يحتمل أن يكون المراد بالكشف الكثيف وأرادت أنه لم يطعم عندها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة، كذا قال: والأول أولى، وزاد في رواية هشيم «فأقبل علي يلومني فقال: أنكحتك امرأة من قريش ذات حسب ففضلنا وفعلت، ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشكاني».

قوله: (فلما طال ذلك) أي على عمرو (ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم) وكانه ثاني في شكواه رجاء أن يتدارك، فلما تجدد على حاله خشي أن يبلغه إثم بتضييع حق الزوجة فشكاه.

قوله: (فقال النبي) أي قال لعبد الله بن عمرو وفي رواية هشيم «فأرسل إلي النبي صلى الله عليه وسلم» ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه أولاً ثم لقيه اتفاقاً فقال له: اجتمع بي.

قوله: (فقال كيف تصوم؟ قلت: أصوم كل يوم) تقدم ما يتعلق بالصوم في كتاب الصوم مشروحاً، وقوله في هذه الرواية: «صم ثلاثة أيام في الجمعة» قلت: أطلق أكثر من ذلك. قال: صم يوماً وأفطر يومين، قلت: أطلق أكثر من ذلك «قال الداودي:

هذا ومعهم من الراوي لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم، وهو إنما يدرجه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير. قلت: وهو اعتراض متجه، فعلمه وقع من الراوي فيه تقديم وتأخير، وقد سلمت رواية هشيم من ذلك قال لفظه: «صم في كل شهر ثلاثة أيام، قلت: إني أقوى أكثر من ذلك. فلم يزل يرفضي حتى قال: صم يوماً وأفطر يوماً».

قوله: (واقراً في كل سبع ليل مرة) أي ختم في كل سبع (فلتني قبلت) كذا وقع في هذه الرواية اختصاراً، وفي غيرها مراجعات كثيرة في ذلك كما سألته.

قوله: (فكان يقرأ) هو كلام مجاهد يصف صنع عبد الله بن عمرو لما كبر، وقد وقع مصرحاً به في رواية هشيم.

قوله: (على بعض أهله) أي على من تيسر منهم، وإثما كان يصنع ذلك بالتهيار ليتذكر ما يقرأ به في قيام الليل خشية أن يكون خفي عليه شيء منه بالنسيان.

قوله: (وإذا أراد أن يقوى الفطر أياماً) يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم داود أن يصوم يوماً ويفطر يوماً دائماً، ويؤخذ من صنع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدر ما أفطر أنه يجزئ عنه صيام يوم وأفطر يوم.

قوله: (وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع) كذا لا في ذر، ولغيره «في ثلاث وفي خمس» وسقط ذلك للنسفي، وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بهذا الإسناد فقال: «أقرأ القرآن في كل شهر، قال: إني أطيق أكثر من ذلك، فما زال حتى قال في ثلاث» فإن الخمس تؤخذ منه بطريق التضمن، وقد تقدم للمصنف في كتاب الصيام ثم وجدت في مستد الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن عمرو قال: «قلت: يا رسول الله في كم أتمم القرآن؟ قال: أتممته في شهر. قلت: إني أطيق، قال: أتممته في خمسة وعشرين، قلت: إني أطيق. قال: أتممته في عشرين. قلت: إني أطيق. قال: أتممته في خمس عشرة. قلت: إني أطيق. قال: أتممته في خمس. قلت: إني أطيق. قال: لا» وأبو فروة

هذا هو الجهي واسمه عمرو بن الحارث، وهو كوفي ثقة. ووقع في رواية هشيم المذكورة «قال: فأقرأه في كل شهر، قلت: إني أجدي أقوى من ذلك. قال: فأقرأه في كل عشرة أيام. قلت: إني أجدي أقوى من ذلك» قال أحدهما: إما حصين وإما مغيرة «قال: فأقرأه في كل ثلاث» وعند أبي داود والترمذي مصححاً من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً «لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث» وشاهده عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود «أقروا القرآن في سبع ولا تقرووه في أقل من ثلاث» ولأبي حنيد من طريق الطيب بن سلمان عن عمرة عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجتم القرآن في أقل من ثلاث» وهذا اختيار أحمد وأبي حنيد وإسحاق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرؤوا القرآن في دون ذلك، قال النووي: والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص، فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يجتهد في المقصود من التبرير واستخراج المعاني، وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يجتهد بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هزيمة، والله أعلم.

قوله: (وأكثرهم) أي أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو.

قوله: (على سبع) كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا، فإن في آخره «ولا يزيد على ذلك» أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى، فأطلق الزيادة والمراد النفس، والزيادة هنا بطريق السننلي أي لا يقرؤه في أقل من سبع. ولأبي داود والترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه «عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: في كم يقرأ القرآن؟ قال: في أربعين يوماً. ثم قال: في شهر. ثم قال: في عشرين. ثم قال: في خمس عشرة. ثم قال: في عشر. ثم قال: في سبع. ثم لم يزل عن سبع» وهذا إن كان محفوظاً احتمل في الجمع بينه وبين رواية أبي فروة تعدد القصة، فلا مانع أن يتعدد قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيداً، ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق، وكان النبي عن الزيادة ليس على التحريم، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب، وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق، وهو النظر إلى عجزه عن سوى ذلك في الحال أو في المال، وأغرب بعض الظاهرية فقال: يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث، وقال النووي: أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك، وإثما هو بحسب النشاط والقوة، فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، والله أعلم.

عَلَيْهِمْ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَاجِرَهُمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّونَ
السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلَا يَرَى
شَيْئًا، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَتَسَاوَى فِي الصُّوقِ . [راجع: ٣٣٤٤].
أخرجه مسلم: ١٠٩٤.

٣٧ - باب « افروا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم »

٥٠٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ
جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «افروا القرآن ما اتلفت قلوبكم،
فإذا اخطفتم قلوبكم عنه». [الطبر: ٥٠٦١، ٧٣٦٤، ٧٣٦٥]. أخرجه مسلم:
٢٦١٧.

٥٠٦١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا
سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ جُنْدُبِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«افروا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم، فإذا اخطفتم قلوبكم عنه». [راجع:
٥٠٦٠. أخرجه مسلم: ٢٦١٧].

تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ غَثِيٍّ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ.

وَلَمْ يُؤَفِّقْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبَانُ.

وَقَالَ غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا، قَوْلَهُ.

وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ عُمَرَ،
قَوْلَهُ.

وَجُنْدُبٌ أَصَحُّ وَأَحْكَمُ.

٥٠٦٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
مَيْسَرَةَ، عَنِ الزُّهَلِيِّ بْنِ سَيِّدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ آيَةً، سَمِعَ النَّبِيَّ
ﷺ يَخْلُقُهَا، فَأَخَذَتْ يَدَيْهِ، فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «كَلَامًا مُخْصِنٌ،
فَأَقْرَأْ». أَكْبَرُ جُلُوسِي قَالَ: «فَإِنْ مِنْ كَانَ قَلْبُكُمْ أَخْلَفُوا فَأَهْلِكُوا». [راجع:
٢٤١٠].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَعَوَّ﴾: طَفَوْا.

وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمَةَ: ﴿عَائِيَةً﴾: عَشَتْ عَنِ الْحَزَانِ.

قوله: (باب افروا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم) أي اجتمع.

قوله: (فإذا اخطفتم) أي في فهم معانيه (فقوموا عنه) أي تفروا لئلا يتصادى بكم
الاختلاف إلى الشر، قال عياض: يحتمل أن يكون النهي خاصاً بزمنه صلى الله عليه
وسلم لئلا يكون ذلك سبباً لنزول ما يسوهم كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ سِتْرًا﴾ [المائدة: ١٠١]، ويحتمل أن يكون المعنى الفروا والزمو الاختلاف
على ما دل عليه وقاؤه، فإذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبيهة يقتضي المنازعة
الداعية إلى الاتفاق فأتوا القراءة، وعكسوا بها حكمه الموجب للالتقاء وأعرضوا عن
المشابه المؤدي إلى الفارقة، وهو كقوله صلى الله عليه وسلم: «فإذا رأيتم الذين يتهمون ما
تشابه منه فاحذروهم» ويحتمل أن ينهى عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء
بأن يتفروا عند الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته، ومثله ما تقدم عن ابن مسعود
لما وقع بينه وبين الصحابييين الآخرين الاختلاف في الأداء، فترافعوا إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال: «كلكم محسن» وبهذه النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود
عقيب حديث جندب.

قوله: (تأهه الحارث بن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران) أي في رفع
الحديث، فلما متابعة الحارث وهو ابن قدامة الزبائدي فوصلها الدارمي عن أبي غسان
مالك بن إسماعيل عنه، ولفظه مثل رواية حاد بن زيد، وأما متابعة سعيد بن زيد وهو

٥٠٥٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ
كَالْمُزْنَجِيِّ، طَعْمُهَا حَبِيبٌ وَرِيحُهَا حَبِيبٌ. وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ
كَالْمُزْنَجِيِّ، طَعْمُهَا حَبِيبٌ وَلَا رِيحُ لَهَا. وَمَنْ تَمَسَّكَ الْمُنَافِقُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ
كَالْمُزْنَجِيِّ، رِيحُهَا حَبِيبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ. وَمَنْ تَمَسَّكَ الْمُنَافِقُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ
كَالْمُزْنَجِيِّ، طَعْمُهَا مُرٌّ أَوْ حَيْثُ، وَرِيحُهَا مُرٌّ». [راجع: ٥٠٢٠. أخرجه مسلم:
٧٩٧، بدون لفظه، (ويعمل به)].

قوله: (باب إلم من راعى بقراءة القرآن، أو تأكل به) كذا للأكبر، وفي رواية
«وإيا» بحتانية بدل المزة، وتأكل أي طلب الأكل،

وقوله: (أو أبحر به) للأكبر بابيهم، وحكى ابن التين أن في رواية بالخاء المعجمة.
ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث علي في ذكر الخوراج، وقد تقدم في علامات النبوة. وأغرب
الداودي فزعم أنه وقع هنا «عن سويد بن غفلة قال: سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم قال: واختلف في صحة سويد. والصحيح ما هنا أنه سمع النبي صلى الله عليه
وسلم، كذا قال معتمد على الغلط الذي نشأ له عن السقط، والذي في جميع نسخ صحيح
البخاري «عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال: سمعت» وكذا في جميع
السايند، وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي، ولم يسمع سويد من النبي صلى
الله عليه وسلم على الصحيح، وقد قيل: حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي، ولم
يسمع سويد من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح، وقد قيل إنه صلى مع النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يصح، والذي يصح أنه قدم المدينة حين نفثت الأيدي من
دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار
الصحاب، وصح أنه أدى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو نعيم:
مات سنة ثمانين، وقال أبو عبيد سنة إحدى، وقال عمرو بن علي سنة اثنتين، وبلغ مائة
وثلاثين سنة. وهو جعفي يكنى أبا أمية، نزل الكوفة ومات بها. وسيأتي البحث في قتال
الخوراج في كتاب المحاريب. وقوله: «الأحلام» أي العقول، وقوله: «يقولون من خير
قول البرية» هو من المقلوب والمراد من «قول خير البرية» أي من قول الله، وهو
المناسب للترجة، وقوله: «لا يجاوز حناجرهم» قال الداودي: يريد أنهم تعلقوا بشيء
منه. قلت: إن كان مراده بالتعلق الحفظ فقط دون العلم بملكوته فليس أن يسم له مراده،
والأ فالذي فهمه الأئمة من السياق أن المراد أن الإيمان لم يرسخ في قلوبهم لأن ما وقف
عند الحلقوم فلم يتجاوز به يصل إلى القلب. وقد وقع في حديث حذيفة نحو حديث أبي
سعيد من الزيادة «لا يجاوز تراقيهم ولا تبعه قلوبهم».

الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوراج أيضاً،
وسيأتي شرحه أيضاً في استنباط المرتدين، وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة. ومناسبة
هذين الحديثين للترجة أن القراءة إذا كانت لغیر الله فهي للرباء أو للتأكل به ونحو ذلك،
فالأحاديث الثلاثة دالة لأركان الترجمة لأن منهم من رآه في الإشارة في حديث أبي
موسى، ومنهم من تأكل به وهو خرج من حديثه أيضاً، ومنهم من فجر به وهو خرج من
حديث علي وأبي سعيد. وقد أخرج أبو سعيد في «فضائل القرآن» من وجه آخر عن أبي
سعيد وصححه الحاكم رحمه «تعلموا القرآن واسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون
به الدنيا، فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر: رجل يباهي به، ورجل يستأكل به، ورجل يقرأه
لله، وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس موقوفاً «لا تضربوا كتاب الله بعضه
بعض، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم» وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث عبد
الرحمن بن شبل رحمه «افروا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به» الحديث
وسنده قوي، وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود «سيجيء زمان يسال فيه بالقرآن،
فإذا سألوكم فلا تعطوهم».

الحديث الثالث حديث أبي موسى الذي تقدم مشروحاً في «باب فضل القرآن

وأخو حماد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي هشام المخزومي عنه قال: «سمعت أبا عمران قال: حدثنا جندب» فذكر الحديث مرفوعاً وفي آخره «فلذا اختلفتم فيه قوموا».

قوله: (ولم يرفعه حماد بن مسلمة وأبان) يعني ابن يزيد المطار، أما رواية حماد بن مسلمة فلم تقع في موصولة، وأما رواية أبان فترقت في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه ولفظه «قال لنا جندب ونحن غلمان» فذكره لكن مرفوعاً أيضاً، فلعلمه وقوع للمصنف من وجه آخر عنه موقوفاً.

قوله: (وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندباً قوله) وصله الإسماعيلي من طريق بندار عن غندر.

قوله: (وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله) ابن عون هو عبد الله البصري الإمام المشهور وهو من أقران أبي عمران، وروايته هذه وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه، وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه.

قوله: (وجندب أصبح وأكفى أي أصح إسناداً وأكثر طرقاً، وهو كما قال فإن الجمل الغفير روي عن أبي عمران عن جندب، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه، والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم. وأما رواية ابن عون فاشقة لم يتابع عليها، قال أبو بكر بن أبي داود: لم يخطئ ابن عون قط إلا في هذا، والصواب عن جندب انتهى. ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيء آخر وإنما توارد الرواية على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها، وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن أبي عمران هذا حديثاً آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال: «هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فسمع رجلين يختلفا في آية فخرج يعرف الغضب في وجهه فقال: إنما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب» وهذا مما يقرى أن يكون لطريق ابن عون أصل والله أعلم.

قوله: (الزوال) يفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام (ابن سيرة) يفتح المهملة وسكون الواحدة الهلالي، تابعي كبير، وقد قيل: إنه له صحبة، ودخل المزني فجزم في «الأطراف» بأن له صحبة، وجزم في «التهذيب» بأن له رواية عن أبي بكر الصديق مرسله.

قوله: (أنه سمع رجلاً يقرأ آية مع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ خلالها) هذا الرجل يحتمل أن يكون هو أبي بن كعب، فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب أنه سمع ابن مسعود يقرأ آية قرأ خلالها وفيه «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كلاهما محسن» الحديث، وقد تقدم في «باب أنزل القرآن على سبعة أحرف» بيان عدة ألفاظ هذا الحديث.

قوله: (فاقرأ) بصيغة الأمر للثنتين.

قوله: (أكبر علمي) هذا الشك من شعبة، وقد أخرجه أبو عبيد عن حجاج بن محمد عن شعبة قال: «أكبر علمي أني سمعته وحديثي عنه مسعود» فذكره.

قوله: (لأن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم) في رواية المستملي «فأهلكوا» بضم أوله، وعند ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود في هذه القصة «فإنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف» وقد تقدم القول في معنى الاختلاف في حديث جندب الذي قبله. وفي رواية زر المذكورة من الفائدة أن السورة التي اختلف فيها أبي وابن مسعود كانت من آل حم، وفي «المبهمات» للخطيب أنها الأحقاف، ووقع عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في هذا الحديث أن اختلفهم كان في عدهما هل هي خمس وثلاثون آية أو ست وثلاثون الحديث، وفي هذا الحديث والذي قبله الحنف على الجماعاة والألفة والتحذير من الفرقة والاختلاف والنهي عن المراء في القرآن بغير حق، ومن شر ذلك أن تظهر دلالة الآية على شيء يخالف الرأي فيتوسل بالظن وتدقيقه إلى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع اللجاج في ذلك والمناضلة عليه.

(خاتمة): اشتمل كتاب فضائل القرآن من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثاً، الملحق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثاً والباقي موصولة، المكرر منها فيه وفيها مضي ثلاثة وسبعون حديثاً والباقي خالص واقع مسلم على تحريجها سوى حديث أنس فيمن جمع القرآن، وحديث قتادة بين التعمان في فضل قل هو الله أحد، وحديث أبي سعيد في ذلك، وحديثه أيضاً «أعجز أحكمكم أن يقرأ ثلاث القرآن» وحديث عائشة في قراءة الموائد عند النوم، وحديث ابن عباس في قراءته المفصل، وحديث «لم يترك إلا ما بين الدفتين» وحديث أبي هريرة «لا حسد إلا في اثنتين»



٦٧- كتاب النكاح

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النكاح) كذا للنسفي، وعن رواية الفربري تأخير البسملة. و«النكاح» في اللغة الضم والتداخل، وتجوز من قال أنه الضم. وقال الفراء: النكح بضم ثم سكون اسم الفرج، ويجوز كسر أوله وكثر استعماله في الوطء. وصمي به العقد لكونه صبيه. قال أبو القاسم الزجاجي: هو حقيقة فيهما. وقال الفارسي: إذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فلما العقد، وإذا قالوا نكح زوجته فلما العقد الوطء. وقال آخرون: أصله لزوم شيء لشيء مستملاً عليه، ويكون في المحسوسات وفي المعاني، قالوا نكح المطر الأرض ونكح النعاس عينه ونكحت القمح في الأرض إذا حرثها وبلرته فيها ونكحت الحصة أخفاف الإبل. وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء. على الصحيح والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل: أنه لم يرد في القرآن إلا للعقد، ولا يرد مثل قوله: «حتى تنكح زوجاً غيره» [البقرة: ٢٣٠] لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالنسبة، وإلا فالعقد لا بد منه لأن قوله: «حتى تنكح» معناه حتى تزوج أي يعقد عليها، ومفهومه أن ذلك كاف بمجرده لكن بينت السنة أن لا حيرة بمفهوم الغاية، بل لا بد بعد العقد من فوق العيصلة، كما أنه لا بد بعد ذلك من التطبيق ثم العدة. نعم أفاد أبو الحسين بن فارس أن النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج، إلا في قوله تعالى: «وابتلاوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح» [النساء: ٦] فإن المراد به الحلم والله أعلم. وفي وجه المشافهة - كقول الحنفية - أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وقيل: مقول بالاشتراك على كل منهما، وبه جزم الزجاجي، وهذا الذي يترجح في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد، ورجع بعضهم الأول بأن أسماء الجماع كلها كتابيات لاستيقاظ ذكره، فيبعد أن يستعير من لا يقصد فحشاً اسم ما يستغضه لما لا يستغضه، فدل على أنه في الأصل للعقد، وهذا يتوقف على تسليم المدعي أنها كلها كتابيات. وقد جمع اسم النكاح ابن القطاع فزادت على الألف.

١- باب الترهيب في النكاح

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. [النساء: ٢]

٥٠٦٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا حَمِيدُ بْنُ أَبِي حَمْدٍ الطَّوِيلُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ؓ يَقُولُ: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى نِسْوَةِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أَخْبَرُوا كَانَهُمْ يَقَالُوهُ: فَقَالُوا: وَإِنَّا نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَا أَنَا قَالَا أَصَلَّى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصَوْمُ النَّذَرِ وَلَا أَطِيرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَهْدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتُمُّ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذًا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصَوْمُ وَأَطِيرُ، وَأَصَلَّى وَأَزَوَّجُ، وَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ نِسْتِي فَلَيْسَ مِنِّي». [أخرجه مسلم: ١٤٠١ باختلاف].

٥٠٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَمْعَانَ حَسَّانُ بْنُ إِفْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُودُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَن يَخْشَى اللَّهَ﴾ فَقَسَطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِن

قوله: (فجاء إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أنتم الذين قلتم في رواية مسلم بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وقال: ما بال أقوام قالوا كذا؟) يجمع بأنه منع من ذلك عموماً جهراً مع عدم تعيينهم وخصوصاً فيما بينه وبينهم رفقاً بهم وسراً لهم.

قوله: (أما والله) يتخيف الميم حرف تنبيه بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فإنها بتشديد الميم للتخسيس.

قوله: (إني لأخشاكم لله وأخشاكم له) فيه إشارة إلى رد ما بناؤا عليه أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره، فأعلمهم أنه مع كونه يبلغ في التشديد في العبادة أخشى لله وأخفى من الذين يشدون وإفما كان كذلك لأن المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المتقصد فإنه أمكن لاستمراره وغير العمل ما دام عليه صاحبه، وقد أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر «النبيت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى» وسياقي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى، وتقدم في كتاب العلم شيء منه.

قوله: (لكي) استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا وأنتم بالنسبة إلى العبودية سواء، لكن أنا أعلم كذا.

قوله: (فمن رغب عن سنتي فليس مني) المراد بالنسبة الطريقة لا التي تقابل الفرض، والرغبة عن الشيء الإعراض عنه إلى غيره، والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني، ولعل بذلك إلى طريقة الربانية فإنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأنهم ما وفوه بما التزموه، وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الخفيفة السهلة فيفطر ليتقوى على الصوم وينام ليتقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة وإعفاف النفس وتكثير النسل. وقوله: فليس مني إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يعبر صاحبه فيه بمعنى «فليس مني» أي على طريقي ولا يلزم أن يخرج من الملة وإن كان إعراضاً وتطعماً بقضي إلى اعتقاد أرجعية عمله بمعنى فليس مني ليس على ملتي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر. وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترهيب فيه، وفيه تنبيه أحوال الأكابر للتأسي بأفعالهم وأنه إذا تعدت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء، وأن من عزم على عمل بر واحتياج إلى إظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك عنراً. وفيه تقديم الحمد والنساء على الله عند إلقاء مسائل العلم وبيان الأحكام للمكلفين وإزالة الشبهة عن المجتهدين، وأن المباحات قد تنقلب بالقصد إلى الكراهة والاستحباب. وقال الطبري: فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وأثر غليظ الثياب وخشن المأكول. قال عياشي: هذا ما اختلف فيه السلف فمتهم من غا إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى: أذهبتم طيباتكم الدنيا، قال: وإلحق أن هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالأميرين. قلت: لا يدل ذلك لأحد الفريقين إن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين، وإلحق أن ملازمة استعمال الطيبات تقضي إلى الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشهوات لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما أن منعت تناول ذلك أحياناً يقضي إلى التطلع المنهي عنه ويورد عليه صريح قوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ [الأعراف: ٣٢] كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يقضي إلى الملل القاطع لأصلها وملازمة الاعتصار على الفرائض مثلاً وترك التنفل يقضي إلى إظهار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخير الأمور الوسط، وفي قوله: «إني لأخشاكم لله» مع ما انضم إليه إشارة إلى ذلك، وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية، والله أعلم.

الحديث الثاني،

قوله: (حدثنا علي بن إمامهم) لم أر علياً هذا منسوباً في شيء من الروايات، ولا به عليه أبو علي الفسائي ولا نسب أبو نعيم كعادته، لكن جزم المزني تبعاً لأبي مسعود بأنه علي بن الدبني، وكان الحامل على ذلك شهرة علي بن الدبني في شيخوخة البخاري فإذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره. وألا فقد روى عن حسان عن يسمي علياً علي بن حجر وهو من شيخ البخاري أيضاً، وكان حسان المذكور قاضي كرمات، ووثقه ابن معين وغيره، ولكن له أفراد، قال ابن عدي: هو من أهل الصدق إلا أنه ربما غلط. قلت: ولم أر له في البخاري شيئاً انفرد به، وقد أدركه الحسن إلا أنه لم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرسل البخاري، وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء.

عَفَمُ إِلَّا تَعْلَمُوا فَرَأَجِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ إِلَّا تَتَوَكَّلُوا﴾ [النساء: ٣]. قالت: يَا ابْنَ أَخِي، أَيْمَانُكُمْ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَهَذَا، فَتَرْغَبُ فِي مَا لَهَا وَجَمَالِهَا، يُرِيدُ أَنْ يَزَوِّجَهَا بِأَذَى مِنْ سَعَةِ صَدَقَاتِهَا، فَهِيَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِمُوا لَهَا أَنْ يَكْفُلُوا الصَّدَاقَ، وَأَمْرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سَوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ [راجع: ٢٤٩٤، أخرجه مسلم: ٣٠١٨، مطولاً].

قوله: (باب الرغبة في النكاح) لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] زاد الأصولي وأبو الوقت «الآية» ووجه الاستدلال أنها صيغة الأمر تقتضي الطلب، وأقل درجاته الذنب ثبت الترهيب. وقال القرطبي: لا دلالة فيه، لأن الآية سبقت ليان ما يجوز الجمع بينه من أعداد النساء. ويعتمد أن يكون البخاري انتزع ذلك من الأمر بنكاح الطيب مع ورود النهي عن ترك الطيب ونسبة فاعله إلى الاعتداء في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٨٧] وقد اختلف في النكاح، فقال الشافعية: ليس عبادة، ولهذا لو نذر لم يتعذر. وقال الحنفية: هو عبادة. والتحقيق أن الصورة التي يستحب فيها النكاح كما سيأتي بيانه تستلزم أن يكون حبيته عبادة، فمن نفى نظر إليه في حد ذاته ومن أثبت نظر إلى الصورة المخصوصة. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

الأول حديث أنس، وهو من المتفق عليه لكن من طريقين إلى أنس

قوله: (جاء ثلاثة رهط) كذا في رواية حيد، وفي رواية ثابت عند مسلم «أن نضرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة إلى عشرة، والرهط من ثلاثة إلى تسعة، وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه. ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق أن الثلاثة المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدني «كان علي في أناس من أرادوا أن يحرموا الشهوات فترلت الآية في المائدة» ووقع في «أسباب الراحي» بغير إسناده «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر للناس وخوفهم، فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلي وأبى مسعود وأبو ذر وسالم مولى أبي حنيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعاقل بن مقرن في بيت عثمان بن مظعون، فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يتناولوا على الفرش ولا يأكلوا اللحم ولا يقربوا النساء ويحرموا مذاكيرهم» فإن كان هذا محفوظاً احتمل أن يكون الرهط الثلاثة هم الذين باثروا السؤال فنسب ذلك إليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لاشتراكهم في طلبه، ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه «قدم المدينة، فرأى أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله، ويغادى الروم حتى يموت، فلقني ناساً بالمدينة فتعوه عن ذلك، وأخبروه أن رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ففهمهم، فلما حدثوه ذلك راجع أمراته وكان قد طلقها» يعني بسبب ذلك، لكن في حد عبد الله بن عمرو معهم نظر، لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيما أحسب.

قوله: (يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم عن علقمة «في السر».

قوله: (كانهم تتأولوا) بتشديد اللام المضمومة أي استقلوها، وأصل تتأولوها تتأولوها أي رأى كل منهم أنها قليلة.

قوله: (وقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر الله له) في رواية الحموي والكشيبي «قد غفر له» بضم أوله. والمعنى أن من لم يعلم بحصول ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل، بخلاف من حصل له، لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك ليس بلازم، فأشار إلى هذا بأنه أشدهم خشية وذلك بالنسبة لقام العبودية في جانب الربوبية، وأشار في حديث عائشة والمغيرة كما تقدم في صلاة الليل إلى معنى آخر بقوله: «أفلا أكون عبداً شكوراً».

قوله: (فقال أحدهم: أما أنا فانا أصلي الليل أبداً) هو قيد لليل لا لأصلي، وقوله: «فلا أتزوج أبداً» أكد المصلي وممتزل النساء بالتأيد ولم يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر اللبالي وكذا أيام العيد، ووقع في رواية مسلم «فقال بعضهم: لا أتزوج النساء» وقال بعضهم: لا أكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام على الفراش» وظاهره مما يؤكد زيادة عدد القائلين، لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام، واستغراق الليل بالصلاة أخص من ترك النوم على الفراش. ويمكن التوفيق بضررب من التجوز.

٢- باب قول النبي ﷺ: « من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ».

وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح؟

٥٠٦٥- حدثنا عمر بن حفص: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش قال: حدثني إبراهيم عن علقمة قال: كنت مع عبد الله، فلقني عثمان بن عفان، فقال: يا أبا عبد الرحمن، إن لي إليك حاجة، فقلت: فقال عثمان: هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوج بكراً تذكرنا ما كنت تمهد؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلي، فقال: يا علقمة، فانتبهت إليه، وهو يقول: أما كُن فلت ذلك، لقد قال لنا النبي ﷺ: « يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء ». إجماع. ١٠٩٥، أخرجه مسلم: ١٤٥٠، بذكره أخص... وأحسن.

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج) وقع في رواية السرخسي « لأنه » والأول أولى لأنه بقیة لفظ الحديث، وإن كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ « منكم » وكأنه أشار إلى أن الشفاهي لا يحض، وهو كذلك اتفاقاً، وإنما الخلاف هل يعم نساء أو استنباطاً؟ ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الأعمش بلفظ « من استطاع الباءة » كما ترجم به ليس فيه « منكم ».

قوله: (وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح) كانه يشير إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان، فعرض عليه عثمان فأجاب به بالحديث، فاحتل أن يكون لا أرب فيه له فلم يوافق، واحتل أن يكون واقفه وإن لم يغل ذلك، ولعله رمز إلى ما بين العلماء فيمن لا يتزوج في النكاح هل يندب إليه أم لا؟ وسأذكر ذلك بعد.

قوله: (حدثني إبراهيم) هو النخعي، وهذا الإسناد ما ذكر أنه أصبح الأسانيد، وهي ترجمة الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود، وللأعمش في هذا الحديث إسناد آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه بإسناده يمتد إلى الأعمش.

قوله: (كنت مع عبد الله) يعني ابن مسعود.

قوله: (فلقني عثمان بن عفان) كذا وقع في أكثر الروايات، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عند ابن حبان « بالهيئة » وهي شاذة.

قوله: (فقال: يا أبا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود، وظن ابن النثير أن المخاطب بذلك ابن عمر لأنما كنيته المشهورة، وأكد ذلك عنده أنه وقع في نسخة من «شرح ابن بطال» عقب الترجمة « فيه ابن عمر، فلقني عثمان بن عفان ». وقص الحديث. فكتب ابن النثير في حاشيته: هذا يدل على أن ابن عمر شدد على نفسه في زمن الشباب، لأنه كان في زمن عثمان شاباً، كذا قال، ولا مدخل لابن عمر في هذه القصة أصلاً، بل القصة والحديث لابن مسعود مع أن دعوى أن ابن عمر كان شاباً إذ ذاك فيه نظر لما سألته قريباً، فإنه كان إذ ذاك جاوز الثلاثين.

قوله: (فخلوا) كذا للأكثر، وفي رواية الأصيلي « فخلوا » قال ابن التين: وهي الصواب، لأنه وادي يعني من الخلوة مثل « دعوا » قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَتَلَّتْ دَعَا اللَّهَ ﴾ [الأعراف: ١٨٩] انتهى. ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « إذ لقيه عثمان فقال: هلم يا أبا عبد الرحمن، فاستخلاه ».

قوله: (فقال عثمان: هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوج بكراً تذكرنا ما كنت تمهد) لعل عثمان رأى به تشافاً ووثاقاً حيث فحمل ذلك على فقهه الزوجية التي ترفعه، ووقع في رواية أبي معاوية عند أحمد ومسلم « ولعلنا أن تذكرنا ما مضى من زمانك » وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم « لعلك يرجع إليك من نفسك ما كنت تمهد » وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان « لعلنا أن تذكرنا ما فاتك » ويؤخذ منه أن معاشره الزوجية الشابة تزيد في القوة والنشاط، بخلاف عكسها فيالعمس.

قوله: (فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلي فقال: يا علقمة فانتبهت إليه وهو يقول: أما لنن قلت ذلك لقد) مكنها عند الأكثر أن مراجعة عثمان لابن مسعود في أمر التزوج كانت قبل استدعائه لعلمة. ووقع في رواية

جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس، ولقف جرير بعد قوله فاستخلاه « فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة قال لي: تعال يا علقمة، فقال: فجئت، فقال له عثمان: ألا تزوجك » وفي رواية زيد « فلقني عثمان، فأخذ بيده فقاما، وتنتبت عنهما، فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة يسرها قال: أدن يا علقمة، فانتبهت إليه وهو يقول: ألا تزوجك » ويحتمل في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أهاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة، لكونه فهم منه إرادة إعلام علقمة بما كان فيه.

قوله: (لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم: يا معشر الشباب) في رواية زيد « لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شباباً فقال لنا » وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد في الباب الذي يليه « دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله، فقال عبد الله: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شباباً لا نجد شيئاً، فقال لنا: يا معشر الشباب » وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم في هذه الطريق « قال عبد الرحمن: وأنا يومئذ شاب، فحدثت بحديث رأيت أنه حدث به من أجلي » وفي رواية وكيع عن الأعمش « وأنا أحدث القوم ».

قوله: (يا معشر الشباب) للمعشر جماعة يشملهم وصف ما، والشباب جمع شباب ويجمع أيضاً على شبة وشبان بضم أوله والتثنية، وذكر الأزهري أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره، وأصله الحركة والنشاط، وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين، مكنها أطلق الشافعية. وقال القرطبي في «المفهم»: «قال له حدث لي ستة عشرة سنة، ثم شاب لي اثنين وثلاثين ثم كهل، وكذا ذكر الزخري في الشباب أنه من لعدن البلوغ إلى اثنين وثلاثين، وقال ابن شماس المالكي في «الجواهر»: « إلى أربعين، وقال النووي: الأصح المختار أن الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين، ثم هو كهل إلى أن يجاوز الأربعين، ثم هو شيخ. وقال الروياني وطائفة: من جاوز الثلاثين سمي شيخاً، زاد ابن تيمية: إلى أن يبلغ الخمسين، وقال أبو إسحاق الإسفرايني عن الأصحاب: المرجع في ذلك إلى اللغة، وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأمزجة.

قوله: (من استطاع منكم الباءة) خص الشباب بالمخاطب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيخوخة. وإن كان المعنى متبهماً إذا وجد السبب في الكهول والشيخ أيضاً.

قوله: (الباءة) بالهمز وتاء تأنيث ممدود، وفيها لغة أخرى بنسب همز ولا مد وقد يهمز ويمد بلا هاء، ويقال لها أيضاً: الباءة كالأول لكن بهاء بدل الهززة، وقيل: بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء، قال الخطابي: المراد بالباءة النكاح، وأصله الموضع الذي يتبوؤه ويأوي إليه، وقال المازري: اشتق الممدد على المرأة من أصل الباءة، لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يبوئها منزلاً. وقال النووي: اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد: أحدهما أن المراد منها الفلوس وهو الجماع، وتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطعته الوجاء، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذي هم مظنة شهوة النساء ولا يفكرون عنها غالباً. والقول الثاني: أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح، سميت باسم ما يلازمها، وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج، ومن لم يستطع فليصم ليدفع شهوته. والذي حل القائلين بهذا على ما قالوه قوله: « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » قالوا: والعاجر عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة على المؤن. وتفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى. والتعليل المذكور للمازري وأجاب عنه حياض بأنه لا يعدل أن تختلف الاستطاعتان، فيكون المراد بقوله: « من استطاع الباءة » أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج، ويكون قوله: « ومن لم يستطع » أي من لم يقدر على التزوج. قلت: وتبيهاً لهذا لحذف المقبول في المنفى، فيحتل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزوج، وقد وقع كل منهما صريحاً، فعند الترمذي في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعمش « ومن لم يستطع منكم الباءة » وعند الإسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعمش « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » ويؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم النخعي « من كان ذا طول فليتكح » ومثله لابن ماجه من حديث عائشة، ولليزار من حديث أنس. وأما تعليل المازري فيمكن عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شباباً لا نجد شيئاً » فإنه يدل على أن المراد بالباءة الجماع، ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة

القدرة على الوطء ومؤمن التزويج، والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لقرط حياء أو عدم شهوة أو عنة مثلاً إلى ما يهين له استمرار تلك الحالة: لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرهما في حالة أن يستمر كسرهما، فلهاذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور، فيكون قسم الشباب إلى قسمين: قسم يتوقن إليه وهضم اقتدار عليه فتدبهم إلى التزويج دفعاً للمحذور، بخلاف الآخرين فتدبهم إلى أمر تستمر به حالتهم، لأن ذلك أرفق بهم لليلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئاً، ويستغاث منه أن الذي لا يجد أهبة النكاح وهو تائق إليه يتدب له التزويج دفعاً للمحذور.

قوله: (الليثويج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حنيفة عن الأعمش هنا «فإنه أفضل للبر وأحسن للفرج» وكذا ثبت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الإسناد، وكذا ثبت بإسناده الآخر في الباب الذي يليه، ويغلب على ظني أن حذفها من قبل خصص بن فيثك شيخ البخاري. وإنما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالتحديث، فاعتذر له اختصار المتن لهذه المصلحة. وقوله: «أغض» أي أشد غضاً «وأحسن» أي أشد إحصاناً له ومتناً من الوقوع في الفاحشة. وما ألفت ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا ييسر حديث جابر رفعه «إذا أحسك أمعجت المرأة فوكت في قلبه فليصمد إلى امرأته فليواقها، فإن ذلك يرد ما في نفسه» فإن فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب. وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن تكون أفعل على بابها، فإن التصوي سبب لغض البصر وتحصين الفرج، وفي معارضتها الشهوة الداعية، وبعد حصول التزويج يضعف هذا المعارض فيكون أغض وأحسن مما لا يمكن، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه مع وجود الداعي. ويحتمل أن يكون أفعل فيه لغرض المبالغة بل إخبار عن الواقع فقط.

قوله: (ومن لم يستطيع فعله بالصوم) في رواية مفردة عن إبراهيم عند الطبراني «ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم» قال المازري: فيه إغراء بالغائب، ومن أصول النحويين أن لا يفري الغائب، وقد جاء شافياً قول بعضهم عليه رجلاً ليسني على جهة الإغراء. وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود لاين تبييناً والرجاسي، ولكن فيه غلط من أوجه: أما أولاً فمن التعبير بقوله: لا إغراء بالغائب، والصواب فيه إغراء الغائب. فاما الإغراء بالغائب فجائز، ونص سيويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيدا عند إرادة غير المخاطب، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال، بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفة حاله الدالة على المراد. وما تأتياً لأن الحال ما فيه حقيقة الإغراء وإن كانت صورية، فلم يرد القائل بليغ الغائب وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب، ومثله قولهم: إليك عني، أي اجعل شغلك بنفسك، ولم يرد أن يفري به وإنما مراده دعوي وكن كمن شغل عني. وأما ثالثاً فليس في الحديث إغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله: «من استطاع منكم» فالهاء في قوله: «فعليه» ليست لغائب وإنما هي للحاضر المبهمة، إذ لا يصح خطابهم بالكافة، ونظير هذا قوله: «كتب عليكم القصاص في القتلى إلى أن قال فمن عني له من أخيه شيء» [البقرة: ١٧٨] ومثله لو قلت لاثنتين من قام منكما فله درهم فالهاء لليسب من المخاطبتين لا لغائب أحد مخلصاً. وقد استحسنه القرطبي. وهو حسن بالغ، وقد تظن له الطيبي فقال: قال أبو عبيد قوله: فعليه بالصوم إغراء غائب، ولا شك الصواب تفريي إلا الشاهد تقول عليك زيدا ولا تقول عليه زيدا قال: فالحديث، وأجاب أنه لما كان الصائم الغائب راجعاً إلى لفظة «من» هي عبارة عن المخاطبتين في قوله: «يا معشر الشباب» ويان لقوله: «منكم» جاز قوله: «عليه» لأنه بمنزلة الخطاب. وقد أجاب بعضهم بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ، وجواب عياض باعتبار المعنى، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ. كذا قال والحق مع عياض، فإن الألفاظ توابع للمعاني، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجرداً هنا.

قوله: (بالصوم) عدل عن قوله فعليه بالوطء وقلة ما يثير الشهوة ويستدعي طغيان الماء من الطعام والشراب إلى ذكر الصوم إذ ما جاء لتحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة. وفيه إشارة إلى أن المطلوب من الصوم في الأصل كسر الشهوة.

قوله: (فإنه) أي الصوم.

قوله: (له وجاء) بكسر الواو وللد أصله الغمز، ومنه وجاء في عقه إذا غمزها دافعاً له، وجاء بالسيف إذا طعنه به، وجاء أثنيته غمزهما حتى رضعهما. ووقع في رواية ابن حبان المذكورة «فإنه له وجاء وهو الإخصاء» وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع إلا في

طريق زيد بن أبي أنيسة هذه، وتفسير الوجاء بالإخصاء فيه نظر. فإن الوجاء رض الأثنيين والإخصاء سلها، وإطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة. وقال أبو عبيد: قال بعضهم: وجا بفتح الواو مقصور، والأول أكثر. وقال أبو زيد: لا يقال: وجاء إلا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك. واستدل بهذا الحديث على أن من لم يستطيع الجماع فالطلب منه ترك التزويج لأنه أرشده إلى ما يتأنيه ويضعف دواعيه. وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه. وقد قسم العلماء الرجل في التزويج إلى أقسام: الأول التائق إليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يتدب له النكاح عند الجميع، وزاد الخائفة في رواية أنه يجب وبذلك قال أبو حنيفة الأسفري من الشافعية وصرح به في صحيحه، ونقله المصيصي في شرح مختصر الجوهري «وجها، وهو قول داود وأتباعه. ورد عليهم عياض ومن تبعه يوجهون: أحدهما أن الآية التي استجروا بها خيرت بين النكاح والتسري يعني قوله تعالى: ﴿فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾ قالوا: والتسري ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب إذ لا يقع التخيير بين واجب ومتدوب، وهذا الرد متعقب، فإن الذين قالوا بوجوده قلدوه بما إذا لم يندفع التوقان بالتسري فإذا لم يندفع تحين التزويج، وقد صرح بذلك ابن حزم قال: وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد ما يتزوج به أو يسرى أن يفعل أحدهما، فإن عجز عن ذلك فليترك الصوم، وهو قول جماعة من السلف.

الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطء، والعقد مجزؤه لا يدفع مشقة التوقان قال: فما ذهبوا إليه لم يتناولوا الحديث، وما تناوله الحديث لم يذهبوا إليه، كذا قال، وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الإيراد. وقال ابن بطال: احتج من لم يوجهه بقوله صلى الله عليه وسلم: «ومن لم يستطيع فعله بالصوم» قال: فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب فنبذله مثله. وتعقب بأن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة أن يقول القائل أوجبت عليك كذا فإن لم تستطع فأنبئك إلى كذا. والمشهور عن أحمد أنه لا يجب للعقد التائق إلا إذا غشي الميت، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة. وقال المازري: الذي نطق به مذنب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا ينكح من الزنا إلا به. وقال القرطبي: المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج لا يخلف في وجوب التزويج عليه. ونبه ابن الرقة على صورة يجب فيها، وهي ما إذا نذر حيث كان مستعجلاً. وقال ابن دقيق العيد: قسم الرقة على الفقهاء النكاح إلى الأحكام الخمسة، وجعل الوجوب فيما إذا خاف الميت وقدر على النكاح وتمتد التسري وكذا حكاة القرطبي عن بعض علمائهم وهو المازري قال: فالوجوب في حق من لا ينكح من الزنا إلا به كما تقدم. قال: والتحریم في حق من يخل بالتزويج في الوطء والإنفاق مع عدم قدرته عليه وتوقانه إليه. والكرهية في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالتزويج، فإن انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة، وقيل: للكرهية فيما إذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في حال التزويج. والاستحباب فيما إذا حصل به معنى مقصود من كسر شهوة وإعفاف نفس وتحصين فرج ونحو ذلك. والإباحة فيما انتفت الدواعي والموانع. ومنهم من استمر بدعوى الاستحباب فيمن هذه صفته للظواهر الواردة في الترتيب فيه، قال عياض: هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة، لقوله صلى الله عليه وسلم: «فاني مكاتركم» ولظواهر الحذف على النكاح والأمر به، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء، فاما من لا ينسل ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت. وقد يقال: إنه مندوب أيضاً لعموم قوله: «لا رهبانية في الإسلام». وقال الغزالي في الإحياء: من اجتمعت له فوائد النكاح واقتضت عنه آفاته فاستسحب في حقه التزويج، ومن لا تترك له أفضل، ومن تمارض الأمر في حقه فليجتهد ويجعل بالراجح. قلت: الأحاديث الواردة في ذلك كثيرة، فاما حديث «فاني مكاتركم» فصح من حديث أنس بلفظ «تزوجوا» الرودود الولود. فاني مكاتركم يوم القيامة» أخرجه ابن حبان، وذكره الشافعي بلاغا عن ابن عمر بلفظ «تاكحوا» تكثرثوا فاني أباهي بكس الأمم» والبيهقي من حديث أبي أمامة «تزوجوا، فاني مكاتركم الأمم، ولا تكونوا كرهانية النصارى» وورد «فاني مكاتركم» أيضاً من حديث الضاحي وابن الأصغر ومثقل بن يسار وسهل بن حنيف وحرمة بن الصمان وعائشة وعياض بن غنم ومعوية بن حيدة وغيرهم، وأما حديث «لا رهبانية في الإسلام» فلم أره بهذا اللفظ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني «أن الله أبدلنا بالرهانية الخنثية السمحة» وعن ابن عباس رفعه «لا ضرورة في الإسلام» أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم، وفي الباب حديث النهي عن التبتل وسياتي في باب مفرد وحديث «من كان موسراً فلم ينكح فليس منا» أخرجه الدارمي والبيهقي من حديث ابن أبي نجيح وجزم بأنه مرسل، وقد

القدرة على الوطء ومؤمن التزويج، والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لقرط حياء أو عدم شهوة أو عنة مثلاً إلى ما يهين له استمرار تلك الحالة: لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرهما في حالة أن يستمر كسرهما، فلهاذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور، فيكون قسم الشباب إلى قسمين: قسم يتوقن إليه وهضم اقتدار عليه فتدبهم إلى التزويج دفعاً للمحذور، بخلاف الآخرين فتدبهم إلى أمر تستمر به حالتهم، لأن ذلك أرفق بهم لليلة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئاً، ويستغاث منه أن الذي لا يجد أهبة النكاح وهو تائق إليه يتدب له التزويج دفعاً للمحذور.

قوله: (الليثويج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حنيفة عن الأعمش هنا «فإنه أفضل للبر وأحسن للفرج» وكذا ثبت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الإسناد، وكذا ثبت بإسناده الآخر في الباب الذي يليه، ويغلب على ظني أن حذفها من قبل خصص بن فيثك شيخ البخاري. وإنما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالتحديث، فاعتذر له اختصار المتن لهذه المصلحة. وقوله: «أغض» أي أشد غضاً «وأحسن» أي أشد إحصاناً له ومتناً من الوقوع في الفاحشة. وما ألفت ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا ييسر حديث جابر رفعه «إذا أحسك أمعجت المرأة فوكت في قلبه فليصمد إلى امرأته فليواقها، فإن ذلك يرد ما في نفسه» فإن فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب. وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن تكون أفعل على بابها، فإن التصوي سبب لغض البصر وتحصين الفرج، وفي معارضتها الشهوة الداعية، وبعد حصول التزويج يضعف هذا المعارض فيكون أغض وأحسن مما لا يمكن، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه مع وجود الداعي. ويحتمل أن يكون أفعل فيه لغرض المبالغة بل إخبار عن الواقع فقط.

قوله: (ومن لم يستطيع فعله بالصوم) في رواية مفردة عن إبراهيم عند الطبراني «ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم» قال المازري: فيه إغراء بالغائب، ومن أصول النحويين أن لا يفري الغائب، وقد جاء شافياً قول بعضهم عليه رجلاً ليسني على جهة الإغراء. وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود لاين تبييناً والرجاسي، ولكن فيه غلط من أوجه: أما أولاً فمن التعبير بقوله: لا إغراء بالغائب، والصواب فيه إغراء الغائب. فاما الإغراء بالغائب فجائز، ونص سيويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيدا عند إرادة غير المخاطب، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال، بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفة حاله الدالة على المراد. وما تأتياً لأن الحال ما فيه حقيقة الإغراء وإن كانت صورية، فلم يرد القائل بليغ الغائب وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب، ومثله قولهم: إليك عني، أي اجعل شغلك بنفسك، ولم يرد أن يفري به وإنما مراده دعوي وكن كمن شغل عني. وأما ثالثاً فليس في الحديث إغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله: «من استطاع منكم» فالهاء في قوله: «فعليه» ليست لغائب وإنما هي للحاضر المبهمة، إذ لا يصح خطابهم بالكافة، ونظير هذا قوله: «كتب عليكم القصاص في القتلى إلى أن قال فمن عني له من أخيه شيء» [البقرة: ١٧٨] ومثله لو قلت لاثنتين من قام منكما فله درهم فالهاء لليسب من المخاطبتين لا لغائب أحد مخلصاً. وقد استحسنه القرطبي. وهو حسن بالغ، وقد تظن له الطيبي فقال: قال أبو عبيد قوله: فعليه بالصوم إغراء غائب، ولا شك الصواب تفريي إلا الشاهد تقول عليك زيدا ولا تقول عليه زيدا قال: فالحديث، وأجاب أنه لما كان الصائم الغائب راجعاً إلى لفظة «من» هي عبارة عن المخاطبتين في قوله: «يا معشر الشباب» ويان لقوله: «منكم» جاز قوله: «عليه» لأنه بمنزلة الخطاب. وقد أجاب بعضهم بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ، وجواب عياض باعتبار المعنى، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ. كذا قال والحق مع عياض، فإن الألفاظ توابع للمعاني، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجرداً هنا.

قوله: (بالصوم) عدل عن قوله فعليه بالوطء وقلة ما يثير الشهوة ويستدعي طغيان الماء من الطعام والشراب إلى ذكر الصوم إذ ما جاء لتحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة. وفيه إشارة إلى أن المطلوب من الصوم في الأصل كسر الشهوة.

قوله: (فإنه) أي الصوم.

قوله: (له وجاء) بكسر الواو وللد أصله الغمز، ومنه وجاء في عقه إذا غمزها دافعاً له، وجاء بالسيف إذا طعنه به، وجاء أثنيته غمزهما حتى رضعهما. ووقع في رواية ابن حبان المذكورة «فإنه له وجاء وهو الإخصاء» وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع إلا في

أورد البغوي في «معجم الصحابة» وحديث طاوس «قال عمر بن الخطاب لأبي

الزوائد: إنما يمنعك من التزويج عجز أو فجور» أخرجه ابن أبي شيبة وغيره، وقد تقدم في الباب الأول الإشارة إلى حديث عائشة «النكاح سنتي، فمن رغب عن سنتي فليس مني» وأخرج الحاكم من حديث أنس رفته «من رزقه الله امرأة سالفة فقد أعانته على شطر دينه، فليتب الله في الشطر الثاني» وهذه الأحاديث وإن كان في الكثير منها ضعف فمجموعها يدل على أن ما يحصل به المقصود من التزويج أصلاً، لكن في حق من يتأثر منه النسل كما تقدم، والله أعلم. وفي الحديث أيضاً إرشاد العاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم. لأن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل تقوى بقوته وتضعف بضعفه، واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية، وحكاها البغوي في «شرح السنة»، وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لأنه قد يقدر بعد فئدة فترات ذلك في حقه، وقد صرح الشافعية بأنه لا يكرهها بالكافور وغيره والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الحب والخصاء فليحذف بذلك ما في معناه من التداوي بالقطع أصلاً، واستدل به الخطابي أيضاً على أن المقصود من النكاح الرطوب ولهذا شرع الخيار في العنة. وفي الحديث على غرض البصر وتحسين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع، ويؤخذ منه أن حفظ الفرج والشهوات لا تنضم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها، واستنبط القرابي من قوله: «فإنه له وجاء» أن التشريك في المباداة لا يقدح فيها بخلاف الرأى، لأنه أمر بالصوم الذي هو قرينة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه، ومع ذلك فليرشد إليه لتحصيل غرض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اهـ فإن أراد تشريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع. وإن أراد تشريك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده، واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمناة لأنه أرشد عند المعجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة، فلو كان الاستمناة مباحاً لكان الإرشاد إليه أسهل. وتعقب دعوى كونه أسهل لأن الترك أسهل من الفعل. وقد أباح الاستمناة طائفة من العلماء، وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لأجل تسكين الشهوة، وفي قول عثمان لابن مسعود: «ألا تزوجك شابة» استحباب نكاح الشابة ولا سيما إن كانت بكرًا، وسيأتي بسط القول فيه بعد أبواب.

٣- باب من لم يستطع الباءة فليصم

٥٠٦٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثَايَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عُلَيْمَةَ وَالْأَسَدِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كَمَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَبَابًا لَا نَجْدَ حَبَابًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا مَقَرُّ الشَّابِّ، مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَحْضَرُ لِلنِّسَاءِ وَأَحْضَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَلْبِسْهُ بِالصُّومِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ. [راجع: ١٩٠٥. أخرجه مسلم: ١٤٠٠].

قوله: (باب من لم يستطع الباءة فليصم) أورد فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله، وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب، فعند الترمذي عنه بلفظ «فمن لم يستطع الباءة فليلبس بالصوم» وعند النسائي عنه بلفظ «ومن لا فليصم» وقد قلتمت بساحت في الباب الذي قبله.

٤- باب كثرة النساء

٥٠٦٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَلَيْهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ، لِذَا رَفَعْنَا نَفْسَهَا فَلَا تَزْعُرُوهَا وَلَا تَزُولُوهَا وَأَرْقُوهَا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ نِسْعٌ، كَانَ يَقْسِمُ لِنِسَاءٍ وَلَا يَقْسِمُ لِوَأَحَدَةٍ. [أخرجه مسلم: ١٤٩٥].

٥٠٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَهُ نِسْعٌ نِسْوَةٌ.

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا

حَدَّثَهُمْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٦٨. أخرجه مسلم: ٣٠٩. باختلاف].

٥٠٦٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ طَلْحَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَتَزَوَّجْ، فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَمَةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً.

قوله: (باب كثرة النساء) يعني لمن قدر على العدل بينهن، ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول حديث عطاء قال: «حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة» زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج «زوج النبي صلى الله عليه وسلم».

قوله: (بسرّف) يفتح المهمل وكسر الراء بعدها فاء: مكان معروف بظواهر مكة، تقدم بيانه في الحج. وأخرج ابن سعد بإسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال: «دفنا ميمونة بسرّف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم» ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال: «صلى عليها ابن عباس، ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد»، قلت: وهي خالة أبيه «وعبيد الله الحفلافي»، قلت: وكان في حجرها «وزيد بن الأصم»، قلت: وهي خالته كما هي خالة ابن عباس.

قوله: (لِذَا رَفَعْنَا نَفْسَهَا) بين مهملتين وسين معجمة: السرير الذي يوضع عليه الميت.

قوله: (فَلَا تَزْعُرُوهَا) بزاهمين معجمتين وعينين مهملتين، والزعزعة تحريك الشيء الذي يرفع. وقوله: «ولا تزلزلوها» الزلزلة الاضطراب.

قوله: (وَأَرْقُوهَا) إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته، وفيه حديث «كسر عظم المؤمن ميتاً ككسره حياً» أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان.

قوله: (لِذَا كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْعَ لِسْوَةٍ) أي عند موته. وهن سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة. هذا ترتيب تزويجه إياهن رضي الله عنهن، ومات وهن في عصمته. واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سيرة، وهل مات قبله أو لا.

قوله: (كَانَ يَقْسِمُ لِلنِّسَاءِ وَلَا يَقْسِمُ لِوَأَحَدَةٍ) زاد مسلم في روايته «قال عطاء التي لا يقسم لها صفية ببي حبي بن أسخط» قال عياض قال الطحاوي: هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم أنها وهبت يومها لعائشة. وإنما غلط فيه ابن جريج راويه عن عطاء كذا قال قال عياض: قد ذكروا في قوله تعالى: «ترجي من تشاء منهم» [الأحزاب: ٥١] أنه أرى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان يستوي لهن القسم، وأرجأ سودة وجويرية وأم حبيبة وميمونة وصفية فكان يقسم لهن ما شاء، قال: فيحتمل أن تكون رواية ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث أوى الجميع فكان يقسم لجميعهن إلا لصفية. قلت: قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه، لكن في الأسانيد الثلاثة والواحد وليس بحجة وقد تعصب مقلطاي للواقدي فنقل كلام من قواه وثقة وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم أكثر عدداً وأشد إقناعاً وأقوى معرفة به من الأولين، ومن جملة مساوقه به أن الشافعي روى عنه، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه، ولا يقال كيف روى عنه لأننا نقول: رواية العدل ليست بمجرد توثيق، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال: ما رأيت أكتب منه، فيترجح أن مراد ابن عباس بالنبي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي، لحديث عائشة «أن سودة وهبت يومها لعائشة»، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة» وسيأتي في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين باباً وبأنه بسط القصة هناك إن شاء الله تعالى، لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها، بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة. نعم يجوز نفي القسم عنها مجازاً، والراجح عندي ما ثبت في الصحيح. ولعل البخاري حذف هذه الزيادة عمداً. وقد وقع عند مسلم أيضاً في زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج، قال عطاء: كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدينة. كذا قال، فأما كونها آخرهن موتاً فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا: وكانت وفاتها سنة إحدى وستين، وخالفهم آخرون فقالوا: ماتت سنة ست وخمسين، ويكره عليه أن أم سلمة عاشت إلى قتل الحسين بن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وقيل: بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين، والأول أرجح. ويحتمل أن

تكونا ماتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمنة. وقد قيل أيضاً: إنها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل: سنة ست وستين، وعلى هذا لا ترديد في آخرتها في ذلك. وأما قوله: وماتت بالمدينة، فقد تكلم عليه عياض فقال: ظاهره أنه أراد ميمنة وكيف يلتزم مع قوله في أول الحديث أنها ماتت بسرف، وسرف من مكة بلا خلاف، فيكون قوله بالمدينة وهماً. قلت: يجهل أن يريد بالمدينة البلد وهي مكة. والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف، ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنقد ابن عباس وصيتها، ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده: وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف.

٥- باب من هاجر أو عمل خيراً تزويج امرأة فلله ما نوى

٥٠٧٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَائِيلَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَقْلَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَقْلُ الْإِسْرَافُ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا صِبْغَتِهَا، أَوْ أُمَّرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». [راجع: ١. أخرجه مسلم: ١٩٠٧، بلفظ آخر].

قوله: (باب من هاجر أو عمل خيراً تزويج امرأة لله ما نوى) وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب، وما ترجم به من الهجرة منصوب في الحديث، ومن عمل الخير مستتب لأن الهجرة من جملة أعمال الخير، فكما عزم في الخير في شق المطلوب وعنه بلفظ «فهجرة إلى ما هاجر إليه» فكذلك شق الطلب يشمل أعمال الخير هجرة أو حجاً مثلاً أو صلاة أو صدقة، وقصة مهاجر أم قيس أوردها الطبراني مستندة بالأجري في كتاب الشريعة بغير إسناد، ويدخل في قوله: «أو عمل خيراً» ما وقع من أم سليم في امتناعها من التزويج بأبي طلحة حتى يسلم، وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أبي قال: «خطب أبو طلحة أم سليم فقالت: والله ما مثلك يا أبا طلحة يرد ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة، ولا يجل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذاك مهري، فأسلم فكان ذلك مهراً» الحديث. ووجه دخوله أن أم سليم رغب في تزوج أبي طلحة ومنعها من ذلك كرهه، فتوصلت إلى بلوغ غرضها ببذل نفسها فظفرت بالخيرين، وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار إنما وقع في زمن الحديبية هو بعد قصة تزويج أبي طلحة بأم سليم بمدة، ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج الكافر بالمسلمة كان سابقاً على الآية، والذي دلت عليه الآية الاستمرار، فلذلك وقع التزويج بعد أن لم يكن ولا يحفظ بعد الهجرة أن مسلمة ابتداء بتزوج كافر، والله أعلم.

٦- باب تزويج المفسر الذي معه القرآن والإسلام

فِيهِ سَهْلٌ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ٢٣١٠].

٥٠٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَقْرُؤُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَقَالَا عَنْ ذَلِكَ. [راجع: ٤٦١٥. أخرجه مسلم: ١٤٠٤، بزيادة].

قوله: (باب تزويج المفسر الذي معه القرآن والإسلام. فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني حديث سهل بن سعد في قصة التي وجهت نفسها. وما ترجم به مأخوذ من قوله: «التس ولو خافاً من حديد» فالتس فلم يجد شيئاً بعد ذلك وزوجه، قال الكرمانى: لم يسق حديث سهل هنا لأنه ساقه قبل وبعد اكتهاف بذكره، ولأن شيخه لم يروه له في سياق هذه الترجمة اهـ. والثاني بعيد جداً فلم أجد من قال إن البخاري يتقيد في تراجم كتابه بما يترجم به ما يشاء، بل الذي صرح به الجمهور أن غالب تراجمه من تصرفه فلا وجه لهذا الاحتمال، وقد طبع الترجمة من حديث سهل وليس بشي. ثم ذكر طرفاً من حديث ابن مسعود «كنا نقروء وليس لنا نساء، فقلنا: يا رسول الله نستخصي؟ فنهانا عن ذلك» وقد تلطف المصنف في استنباط الحكم كأنه يقول: لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء وهم مع ذلك لا شيء لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتي تماماً بعد باب واحد وكان كل منهم لا بد وأن يكون حفظ شيئاً من القرآن، فتعين التزويج بما معهم من القرآن، فحكمه الترجمة من حديث سهل بالتخصيص ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال. وقد أغرب المهلب فقال: في قوله تزويج المفسر دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن، إذ لو كان كذلك ما سماه مفسراً. قال: وكذلك قوله: «والإسلام» لأن الرواية كانت مسلمة اهـ. والذي يظهر أن مراد البخاري المفسر من المال بدليل قول ابن مسعود

تكونا ماتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمنة. وقد قيل أيضاً: إنها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل: سنة ست وستين، وعلى هذا لا ترديد في آخرتها في ذلك. وأما قوله: وماتت بالمدينة، فقد تكلم عليه عياض فقال: ظاهره أنه أراد ميمنة وكيف يلتزم مع قوله في أول الحديث أنها ماتت بسرف، وسرف من مكة بلا خلاف، فيكون قوله بالمدينة وهماً. قلت: يجهل أن يريد بالمدينة البلد وهي مكة. والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف، ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنقد ابن عباس وصيتها، ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده: وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف.

الحديث الثاني حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة بفعل واحد وله تسع نسوة» وتقدم شرحه في كتاب الفسل، وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن، واختلفوا هل للزيادة انتهاء أو لا، وفيه دلالة على أن القسم لم يكن واجباً عليه. وسيأتي البحث فيه في باب. وقوله: «وقال في خليفة إلخ» قصد به بيان تصريح تكادة بتحديث أنس له بذلك.

الحديث الثالث،

قوله (حدثنا علي بن الحكم الأنصاري) هو المروزي، مات سنة ست وعشرين. قوله: (عن روية) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة بصاد مهمل سائلة ثم قاف ويقال بالنسب المهمل بدل الصاد، وطلحة هو ابن مصرف البامي بحتانية مخففة.

قوله: (قال لي ابن عباس: هل تزوجت؟ قلت: لا) زاد فيه أحد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعيد بن جبير «قال لي ابن عباس: وذلك قبل أن يخرج وجهي أبي قل أن يلتقي هل تزوجت؟ قلت: لا، وما أريد ذلك يومي هذا» وفي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير «قال لي ابن عباس: هل تزوجت؟ قلت: ما ذاك في» الحديث.

قوله: (فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء) قيد بهذه الأمة ليخرج مثل سليمان عليه السلام، فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته، وكذلك أبوه داود، ووقع عند الطبراني من طريق أبيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «تزوجوا فإن خيرنا كان أكثرنا نساء» قيل: للمنى خير أم محمد من كان أكثر نساء من غيره عن يساوى معه فيما عدنا ذلك من الفضائل. والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي صلى الله عليه وسلم وبالأمة أخصاء أصحابه، وكأنه أشار إلى أن ترك التزويج مرجوح، إذ لو كان راجحاً ما أكره النبي صلى الله عليه وسلم غيره، وكان مع كونه أغشى الناس لله وأعلمهم به بكسر التزويج لصلحة تبليغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال ولإظهار المعجزة البالغة في غرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوت غالباً وإن وجد كان يؤثر بأكثره، ويصوم كثيراً ويواصل، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة، ولا يطاق ذلك إلا مع قوة البدن، وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب تابعة لما يقوم به من استعمال المقويات من مأكول ومشروب وهي عند نادرة أو معدومة. ووقع في «الشفاء

أن العرب كانت تمدح بكثرة النكاح لدلالته على الرجولية، إلى أن قال: ولم تشغله كثرتهم عن عبادة ربه بل زاده ذلك عبادة لتحسينته وقيامه بحقوقهن واكتسابه هن وهديات إياهن وكأنه أراد بالتحسين قصر طرفهن عليه فلا يظلمن في غيره، بخلاف العزبة فإن العفيفة تتطلع بالطبع البصري إلى التزويج، وذلك هو الوصف اللائق بهن. والذي تمحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استكثارهن من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة إلى بعضها. أحدها أن يكثر من يشاهد أحواله الباطنة فيفتني عنه ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك. ثانيها لتشرف به قبائل العرب بمصاهرة فيهم. ثالثها للزيادة في تألفهم للكل، وابعاد للزيادة في التكليف حيث كلف أن لا يشغله ما حجب إليه منهن عن المبالغة في التبليغ. خامسها لكثرة عتيرته من جهة نسائه فتزاد أحواله على من يجاربه. سادسها نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال، لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يغني مثله. سابعها الإطلاع على عمارن أخلاقه الباطنة، فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إذ ذاك يعاديه، وصفيه بعد قتل أبيها وعمها وزوجها، فلو لم يكن أكمل الخلق في خلقه لغير منه، بل الذي وقع أنه كان أحب إليهن من جميع أهلهم. ثامننا ما تقدم مبسوطاً من خرق العادة له في كثرة الجماع مع الثقل من المأكول والمشروب وكثرة الصيام والواصل، وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم، وأشار إلى أن كثرة تكسر شهرته فاغرقت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم. تاسعها وعاشرها ما تقدم نقله

فولس لنا شيء. والله أعلم.

٧- باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت

حتى أنزل لك عنها

رواه عبد الرحمن بن عوف [راجع: ٢٠٤٨].

٥٠٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَأَخْبَى النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَبَيْنَ الْأَنْصَارِيِّ أَمْرَتَانِ، فَمَرَّضَ عَلَيْهِ أَنْ يُنَاصِفَهُ اللَّهُ وَمَالَهُ، فَقَالَ: يَا لَكَ اللَّهُ لِي أَهْلُكَ وَمَالُكَ، ذُلُّوْنِي عَلَى السُّوقِ، فَأَتَى السُّوقَ، فَوَيْحَ شَيْءٍ مِنْ إِبِلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سَنْبٍ، فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ وَخَرٌّ مِنْ صَفَرَةٍ، فَقَالَ: «مَهْمٌ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ؟». فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ أَنْصَارِيَّةً، قَالَ: «فَمَا سَمَّيْتِ [إِلَيْهَا]». قَالَ: وَزَنَ نَوَافَةَ مِنْ فَخْبٍ، قَالَ: «أَوَلَمْ تَكُنْ بِشَاةٍ». [راجع: ٢٠٤٩].

أخرجه مسلم: ١٤٢٧، أخره بلط عطف، وزائدة، فبارك الله لك [أ] قوله: (باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها) هذه الترجمة لفظ حديث عبد الرحمن بن عوف في البيع.

قوله: (رواه عبد الرحمن بن عوف) وصله في البيع عن عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أبي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال: قال عبد الرحمن بن عوف، وأورده في فضائل الأنصار عن إسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم وقال في روايته: «انظر أمحبهما إليك فسما في أهلكها، فإذا انقضت عدتها فتزوجها» وهو معنى ما ساقه موصلاً في الباب عن أنس بلفظ «فمريض عليه أن يناصفه أهله وماله» وبني في الوليمة من حديث أنس بلفظ «أفاسمك مالي وأنزل لك من إحدى امرأتي»، وسياقي بقية شرح الحديث المذكور في أبواب الوليمة. وفيه ما كانوا عليه من الإتيان حتى بالنفس والأهل. وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة عند إرادة تزويجها، وجواز المواعدة بطلاق المرأة، وسقوط الغيرة في مثل ذلك، وتنزه الرجل عما يندل له من مثل ذلك، وترجيح الاكتساب بنفسه بتجارة أو صناعة. وفيه مباشرة الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يمكنهم ذلك من وكيل وغيره. وقد أخرج الزبير بن بكار في «الموفقيات» من حديث أم سلمة قالت: «خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجراً إلى بصرى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ما منع أبا بكر حبه للازمة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا منع النبي صلى الله عليه وسلم حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لمحبتهم في التجارة» هذا أو معناه، وبقية الحديث في قصة سويط بن حرملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه، وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكتب بما ينفي عن إعادته، والله أعلم.

٨- باب ما يكره من التبتل والخصاء

٥٠٧٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ: سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: يَقُولُ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ، التَّبْتُلَ، وَكَوَرِ الْإِنِّ لَهُ لَأَخْصِيئًا. [مكرر: ٥٠٧٤].

٥٠٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: لَقَدْ رَدَّ ذَلِكَ - يَتَنَبَّأُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ، وَكَوَرِ الْإِنِّ لَهُ لَأَخْصِيئًا. [راجع: ٥٠٧٣].

أخرجه مسلم: ١٤٠٢.

٥٠٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا نَعْرِضُ نَحْوَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ، فَقُلْنَا لَا نَسْتَحْصِي قِيَمَتَهَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَتَكَبَّيَّ الْمَرْءَ بِالْقُرْبِ، ثُمَّ قَرَأَ

عَلَيْهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُغُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾. [البقرة: ١٨٧].

[راجع: ٤٦١٥، أخرجه مسلم: ١٤٠٤].

٥٠٧٦- وَقَالَ اصْبَعْ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي وَجِلْتُ حَبَابٌ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْفَتَنَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ: فَاصْصِرْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرِّهُ» [مكرر في القدر، باب ٢].

قوله: (باب ما يكره من التبتل) المراد بالتبتل هنا الانتطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ إلى العباد. وأما المأثورة به في قوله تعالى: ﴿وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [الزمر: ٨] فقد فسره مجاهد فقال: انحصر له إحصاء، وهو تفسير معني، وإلا فأصل التبتل الانتطاع، والمعنى انقطع إليه انتطاعاً. لكن لما كانت حقيقة الانتطاع إلى الله إما تقع بإحصاء العباد له فسرها بذلك، ومنه «صدقة بتلة» أي مقطوعة عن الملك، ومرس التبتل لانتطاعها عن التزويج إلى العباد. وقيل لفاطمة التبتل إما لانتطاعها عن الأزواج غير علي أو لانتطاعها عن نظراتها في الحسن والشرف.

قوله: (والخصاء) هو الشق على الأثنين وانتزاعهما، وإضا قال: «ما يكره من التبتل والخصاء» للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى التمتع وتحريم ما أحل الله وليس التبتل من أصله مكروهاً، وعطف الخصاء عليه لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول. ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري وقد أورده مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ «أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم» فعرف أن معنى قوله: «رد على عثمان» أي لم يأذن له بل نهاه. وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه «أنه قال: يا رسول الله إنني رجل يشق علي العزوبة، فأذن لي في الخصاء» قال: لا، ولكن عليك بالخصاء» الحديث. ومن طريق سعيد بن العاص «أن عثمان قال: يا رسول الله أذن لي في الاختصاص» فقال: إن الله قد أهدانا بالرهبانية الحنيفية السمحة» فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فبر عنه الراوي بالتبتل لأنه ينشأ عنه، فلذلك قال: «ولو أذن له لاختصنا» ويحتمل عكسه وهو أن المراد بقول سعد: «ولو أذن له لاختصنا» لفعلنا فعل من يختصي وهو الانتطاع عن النساء. قال الطبري: التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يبتلى به، فلها أنزل في حق «يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم» [البقرة: ١٨] وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح تسمية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه، وكان عثمان من السابقين إلى الإسلام، وقد تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب الميث، وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز، وكانت في ذي الحجة سنة اثنين من الهجرة، وهو أول من دفن بالبيع. وقال الطبري:

قوله: (ولو أذن له لاختصنا) كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا، لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله: «لا اختصنا» لإرادة المبالغة، أي لابلنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاص، ولم يرد به حقيقة الاختصاص لأنه حرام، وقيل: بل هو على ظاهره، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص، ويؤيده توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كما هي هزيمة وابن مسعود وغيرهما، وإضا كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل لأن وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة، ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل، فيتعين الخصاء طريقاً إلى تحصيل المطلوب، وغاية أن فيه لما عظيمًا في العاجل يختر في جنب ما يتدفع به في الأجل، فهو كقطع الإصبع إذا وقعت في اليد الأكلة صيانة لبقية اليد وليس الملاك بالخصاء متحقاً بل هو نادر، ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع بقائها، وعلى هذا فعمل الراوي عبر بالخصاء عن الجلب لأنه هو الذي يحصل المقصود والحكمة في منعهم من الاختصاص إرادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار، وإلا لو أذن في ذلك لأوشك تواردهم عليه فيقطع النسل فيقتل المسلمون بانتطاعه ويكثر الكفار فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية.

الحديث الثاني:

قوله: (جوير) هو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي

حازم وعبد الله هو ابن مسعود. وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن إسماعيل بلفظ «عن ابن مسعود» ووقع عند الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ «سمعت عبد الله»، وكذا سلم من وجه آخر عن إسماعيل.

قوله: (لا نستخصي) أي لا نستحي من يفعل بنا الحصاص أو نمالج ذلك بأنفسنا.

قوله: (فنهانا عن ذلك) هو نهى تحريم بلا خلاف في بني آدم، لما تقدم. وفيه أيضاً من المقاسد تمذيب النفس والتشويه مع إدخال الضرر الذي قد يفضي إلى الملاك. وفيه إبطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة، لأن خلق الشخص رجلاً من النعم العظيمة فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمراة واختار القصص على الكمال. قال القرطبي: الحصاص في غير بني آدم منزع في الحيوان إلا لشعته حاصلة في ذلك كطييب اللحم أو قطع ضرر عنه. وقال النووي: يحرم خصاء الحيوان غير الماكول مطلقاً، وأما الماكول فيجوز في صغيره دون كبيره. وما أخته يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر.

قوله: (ثم رخص لنا) في الرواية السابقة في تفسير المائدة ثم رخص لنا بعد ذلك.

قوله: (أن نكح المرأة بالفروب) أي إلى أجل في نكاح المتعة.

قوله: (ثم قرأ) في رواية مسلم «ثم قرأ علينا عبد الله» وكذا وقع عند الإسماعيلي في تفسير المائدة.

قوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم. الآية) [المائدة:

٨٧] ساق الإسماعيلي إلى قوله: ﴿والمعتدين﴾ وظاهر استيهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بجواز المتعة، فقال القرطبي: لعله لم يكن حشيشاً بلغة التناسخ، ثم بلغه فرجع بعد. قلت: يؤيده ما ذكره الإسماعيلي أنه وقع في رواية أبي معاوية أن إسماعيل بن أبي خالد «فضله ثم ترك ذلك» قال: وفي رواية لابن حينة عن إسماعيل «ثم جاء تحريمها بعد» وفي رواية معمر عن إسماعيل «ثم نسخ» وسياقي مزيد البحث في حكم المتعة بعد أربعة وعشرين باباً.

الحديث الثالث:

قوله: (وقال أصبغ) كذا في جميع الروايات التي وقعت عليها، وكلام أبي نعيم في «المستخرج» يشعر بأنه قال فيه حديثاً، وقد وصله جعفر القريشي في كتاب القدر والجوزي في «الجمع بين الصحيحين» والإسماعيلي من طرق عن أصبغ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حملة عن ابن وهب، وذكر مغلطاً أنه وقع عند الطبري رواه البخاري عن أصبغ بن محمد وهو غلط، هو أصبغ بن الفرج ليس في آياته عمد.

قوله: (إني رجل شاب وأنا أخاف) في رواية الكشميهني «وإني أخاف» وكذا في رواية حملة.

قوله: (العتت) بفتح المهملة والنون ثم مشاة هو الزنا هنا، ويطلق على الإثم والفجور والأمر الشاق والمكروه، وقال ابن الأنباري: أصل العنت الشدة.

قوله: (ولا أجد ما أتزوج النساء، فسكت عني) كذا وقع، وفي رواية حملة «ولا أجد ما أتزوج النساء، فأذن لي أختصي» وبهذا يرتفع الإشكال عن مطابقة الجواب للسؤال.

قوله: (جف القلم بما أنت لاق) أي نفذ المقدور بما كتب في اللوح المحفوظ بقي القلم الذي كتب به جافاً لا مداد فيه لفرغ ما كتب به، قال عياض: كتابة الله ولوحه وقلمه من غيب علمه الذي نؤمن به وتكمل علمه إليه.

قوله: (فاختص على ذلك أو ذر) في رواية الطبري وحكاما الحميدي في الجمع ووقعت في المصاييح «فاتصّر على ذلك أو ذر» قال الطبري: معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو أتركه وأنزل ما ذكرت من الحصاص. وأما اللفظ الذي وقع في الأصل فمعناه فاضل ما ذكرت أو أتركه وأتبع ما أمرتك به، وعلى الروايتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل بل هو للتهديد، وهو قوله تعالى: ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ [الكهف: ٢٩] والمؤمن إن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر، وليس فيه تعرض لحكم الحصاص. وعصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله في الأزل، فالخصاء وتركه سواء، فإن الذي قدر لا بد أن يقع. وقوله: «علي ذلك» هي متعلقة بمقدّر أي اختص حال استملاكك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره وليس إنشأ في الحصاص، بل فيه إشارة إلى النهي عن ذلك، كأنه قال: إن علمت أن كل شيء بقضاء

الله فلا فائدة في الاختصاص، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك. وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بمدة. وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال: «شكا رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال: ألا أختصي؟ قال: ليس منا من خصي أو اختصى» وفي الحديث ذم الاختصاص، وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا نفذ لا تنفع الحيل. وفيه مشروعة شكوى الشخص ما يقع له للكبير ولو كان بما يستهجن ويستحي. وفيه إشارة إلى أن من لا يجد الصداق لا يتعرض للترجيع. وفيه جواز تكرار الشكوى إلى ثلاث، والجواب لمن لا يقنع بالسكوت، وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت. وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته غيره في السؤال. وقال الشيخ أبو عماد بن أبي جرة نفع الله به: ويؤخذ منه أنه مهما أمكن المكلف فعل شيء من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عمله لتلا يخالف الحكمة، فإذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقة به له. وفيه أن الأسباب إذا لم تصادف القدر لا تعجز، فإن قيل: لم لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره؟ فأجواب أن أبا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لأنه كان من أهل الصفة. قلت: ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج» الحديث، لكنه إنما سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود، وكانوا في حال الغزو يؤثرون الفطر على الصيام للتحريز على القتال، فأداه اجتهاده إلى حسم مادة الشهوة بالاختصاص كما ظهر لعثمان فتمتعه صلى الله عليه وسلم من ذلك، وإنما لم يرشده إلى المتعة التي رخص فيها لغيره لأنه ذكر أنه لا يجد شيئاً ومن لم يجد شيئاً أصلاً لا ثوباً ولا غيره فكيف يستمتع والتي يستمتع بها لا بد لها من شيء.

٩- باب نِكَاحِ الْأَنْكَارِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعَالِشَةَ: لَمْ يَنْكِحِ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا غَيْرَكَ [راجع: ٤٧٥٣].

٥٠٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَسُ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ تَزَلْتُ وَأَيُّهُ شَجَرَةٌ قَدْ أَكَلْتُ مِنْهَا، وَوَجَدْتُ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا، فِي أَيِّهَا كُنْتُ تَرْتَجِعُ بَعِيرًا؟ قَالَ: «فِي الَّذِي لَمْ يَرْتَجِعْ مِنْهَا». يَنْفِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرَا.

٥٠٧٨- حَدَّثَنَا غَيْثُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيْتُ فِي الْمَنَامِ مَرْثِيًّا، إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُهُ فِي سَرَفَةٍ خَوِيرٍ، يَقُولُ: هَلِيهِ امْرَأَتُكَ، فَكَاشَفَهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتَ، فَأَقُولُ: إِنَّ بَيْنَكُمَا هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُفْضِيهِ». [راجع: ٣٨٩٥. أخرجه مسلم: ٢٤٣٨].

قوله: (باب نكاح الأنكار) جمع بكر، وهي التي لم توطأ واستمرت على حالتها الأولى.

قوله: (وقال ابن أبي مليكة قال ابن عباس لعائشة: لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكراً غيرك) هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة النور. وقد تقدم الكلام عليه هناك.

قوله: (حدثني أخي) هو عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال.

قوله: (فيه شجرة قد أكل منها، ووجدت شجرة لم يؤكل منها) كذا لمي ذر ولغيره «وجدت شجرة» وذكره الحميدي بلفظ «فيه شجرة قد أكل منها» وكذا أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد «في أيها» أي في أي الشجر، ولو أراد الموضعين لقال في أيهما.

قوله: (ترجع) بضم أوله، أرتع بعيره أتركه تركه يرعى ما شاء ورثع البعير في المرعى إذا أكل ما شاء ورثعه الله أي أثبت له ما يرعاه على سعة.

قوله: (قال: في التي لم يوتج منها) في رواية أبي نعيم «قال: في الشجرة التي» وهو أوضح.

وقوله: (يعني) زاد أبو نعيم قبل هذا «قالت: فأتا هيه» بكسر الهاء وفتح

فهل تزوجت؟ وفي رواية يعقوب الدوري عن هشام بإسناد حديث الباب «هلا بكراً؟» وسيأتي قبيل أبواب الطلاق، وكذا لمسلم من طريق عطاء عن جابر، وهو معنى رواية عمار المذكورة في الباب بلفظ «الغاري» وهو جمع غنار بالمد.

قوله: (تلاعبها وتلاعبك) زاد في رواية التفات «وتضاحكها وتضاحكك» وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل: «فذكر نحو حديث جابر وقال فيه: «وتعصها وتعصك» ووقع في رواية أبي عبيدة «تلاعبها وتلاعبك» بالذال المعجمة بدل اللام، وأما ما وقع في رواية عمار بن دثار عن جابر ثاني حديثي الباب بلفظ «مالك وللغاري ولعابها»

فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة أيضاً، يقال: لاعب لاعباً وملاعبة مثل قاتل قتالاً ومقاتلة. ووقع في رواية المستملي بضم اللام والمراد به الرين، وفيه إشارة إلى مص لسانها ورشف شفيتها، وذلك يقع عند الملاعبة والتغليل، وليس هو بعيد كما قال الفرطى، ويؤيد أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال: اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التزويج بإنكار عمرو رواية عمار بهذا اللفظ ولغة «إنما قال جابر: تلاعبها وتلاعبك» فلو كانت الروايتان متحدين في المعنى لما أكرر عمرو ذلك لأنه كان عن يمين الرواية بالمعنى، ووقع في رواية وهب بن كيسان من الزيادة «قلت: كن لي أخوات فاحسب أن أتزوج امرأة تجمعهم وتمشطهن وتقوم عليهن» أي في غير ذلك من مصالحهن، وهو من العام بعد الخاص، وفي رواية عمرو عن جابر الآية في التفقات «هلك أبى وترك سبع بنات أو تسع بنات فتزوجت ثيباً، كرهت أن أجبتن بمثلهن. فقال: بارك الله لك» أو «قال خيراً» وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي «وترك تسع بنات كن لي تسع أخوات، فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن، ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن. قال: أصبت» وفي رواية ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر «فلو أن أنكح امرأة قد جربت خلا منها، قال: فذلك» وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد أخوات جابر في المغازي، ولم أقف على تسميتهن. وأما امرأة جابر المذكورة فاسمها سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية ذكره ابن سعد.

قوله: (فلما ذهبنا لدخل قال: أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً أي عشاءً) كذا هنا، ويعارضه الحديث الآخر الأبي قبل أبواب الطلاق «لا يطرأ أحدكم أهله ليلاً» وهو من طريق الشامي عن جابر أيضاً، ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم غير مجيئه والعلم بوصوله، والأبي لمن قدم بئشة. ويؤيد قوله في الطريق الأخرى: «يتخونهم بذلك» وسيأتي مزيد بحث فيه هناك. وفي الحديث الحث على نكاح البكر، وقد ورد بأصحر من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ «عليكم بالأكبار، فإنهم أعذب أفواها وأتسحر أرحاماً» أي أكثر كبراً، والفتن بنون ومثناة الحركة، ويقال أيضاً للرمي، فلعنه يريد أنها كثيرة الأولاد. وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد «وأرضى باليسير» ولا يعارضه الحديث السابق «عليكم بالولود» من جهة أن كونها بكراً لا يحرف به كونها كثيرة الولادة، فإن الجواب عن ذلك أن البكر مظنة فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة أو المظنة، وأما من جربت فظهرت عقيماً وكذا الآية فالخبران متفقان على مرجوحتهما. وفيه فضيلة لجابر لشافته على أخواته ولإثارة مصلحتهن على حفظ نفسه، يؤخذ منه أنه إذا تزاحت مصلحتان قدم أهمها لأن النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعا له لأجل ذلك. ويؤخذ منه الدعاء لمن فعل خيراً وإن لم يتعلق بالداعي. وفيه سؤال الإسام أصحابه عن أمورهم، وتقصد أحواشهم، وإرشاده إلى مصالحهم وتبهيهم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحي من ذكره. وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسيل من ولد وأخ ومائلة وأنه لا حرج على الرجل في قصده ذلك من امراته وإن كان ذلك لا يجب عليها، لكن يؤخذ منه أن العادة جارية بذلك، فلذلك لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم. وقوله في الرواية المتقدمة: «خرقاء» فتح الأخاء المعجمة وسكون الراء بعدها كاف، هي التي لا تعمل بيدها شيئاً وهي تأثيت الأخرق وهو الجاهل بمصلحة نفسه وغيره.

قوله: (تتمشط الشفعة) يفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثناة، أطلق عليها ذلك لأن التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزني.

قوله: (تستحل) بجاء مهملة أي تستعمل الحديدة وهي الموسى. والمغنية بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تخانية ساكنة ثم موحدة مفتوحة أي التي غاب عنها زوجها، والمراد إزالة الشعر عنها وعبر بالاستحذاء لأنه الغالب استعماله في إزالة الشعر، وليس في ذلك

التحتانية وسكون الهاء وهي للسكت، وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشبيه شيء موصوف بصفة مثله مسلوب الصفة، وفيه بلاغة عائشة وحسن تأنيها في الأمور، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: «في التي لم يرتع منها» أي أوتر ذلك في الاختيار على غيره، فلا يرد على ذلك كون الواقع منه أن الذي تزوج من الفيات أكثر، ويحتمل أن تكون عائشة كتبت بذلك من الحجة بل عن أدق من ذلك. ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضاً «أريتك في المنام» وسيأتي شرحه بعد ستة وعشرين باباً، ووقع في رواية الترمذي أن الملك الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصورتها جبريل.

١٠- باب تزويج الفيات

وقالت أم حبيبة: قال لي النبي ﷺ: لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن [راجع: ٥٠١١].

٥٠٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْفُتَيْحَانِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غُرُورٍ، فَصَجَلْتُ عَلَى جِوَرِي فَطُوبِ، فَلَمَّحَنِي رَأَيْبٌ مِنْ خَلْفِي، فَخَسَّ جِوَرِي بَعْدَ مَا كَانَتْ مَعَهُ، فَأَنطَلَقَ جِوَرِي كَأَجْرٍ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْأَبْلِ، فَبَاذَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يَفْعَلُكَ؟». قُلْتُ: كُنْتُ حَبِيبَةً عَهْدَ بَعْرُسٍ، قَالَ: «بَكْرًا أَمْ كَيْ؟». قُلْتُ: كَيْ، قَالَ: «فَبَاذَ جَارِيَةً تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ». قَالَ: «فَلَمَّا دَخَلْنَا لِنُدْخُلَ، قَالَ: «أَمْهَلُوا، حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمَشِطَ الشَّعْطَ وَتَسْتَحْدَ الْمُشَيْتَةَ». [راجع: ٤٤٣]. أخرجه مسلم: ٧١٥، قطعة ليست في هذه الطريق. وهو في الرضاع: (٥٤)، والمساواة: (١٠٩).

٥٠٨٠- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَارِبٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَصِيَّ اللَّهِ عَنْهُمْ يَقُولُ: تَزَوَّجْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَزَوَّجْتَ؟». قُلْتُ: تَزَوَّجْتُ كَيْ، قَالَ: «مَا لَكَ وَلِلْغَارِي وَلِعَابِهَا؟».

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَا جَارِيَةً تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟». [راجع: ٤٤٣].

أخرجه مسلم: ٧١٥، قطعة ليست في هذه الطريق. وهو في الرضاع: (٥٤)، والمساواة: (١٠٩).

قوله: (باب تزويج الفيات) جمع ثيبة مثناة ثم تحتانية ثقيلة مكسورة ثم موحدة، ضد البكر.

قوله: (وقالت أم حبيبة: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن) هذا طرف من حديث سيأتي موصولاً بعد عشرة أبواب، واستنبط المصنف الترجمة من قوله: «بناتكن» لأنه خاطب بذلك نساءه فاقضى أن هن بنات من غيره فيستلزم أنهن بنات كما هو الأكثر الغالب. ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعير، وقد تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك.

قوله: (ما يفعلك) بضم أوله، أي ما سبب إسماعلك؟

قوله: (كنت حديث عهد بعمرس) أي قرب عهد بالدخول على الزوجة. وفي رواية عطاء عن جابر في الرواية «فلما دوننا من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والإكرام أخذت أرمل، قال: أين تريد؟ قلت: تزوجت» وفي رواية أبي عقيل عن أبي التمر كل من جابر «من أحب أن يتجمل إلى أهله فليتعجل» أخرجه مسلم.

قوله: (قال أبكراً أم ثيباً؟ قلت: ثيباً) هو منصوب بفعل محذوف تقديره أتزوجت وتزوجت، وكذا وقع في ثاني حديث الباب «قلت: تزوجت ثيباً» في رواية الكشميهني في الرواية من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال: أتزوجت؟ قلت: نعم. قال: بكراً أم ثيباً؟ قلت: ثيباً. وفي المغازي عن قتيبة عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ «هل نكحت يا جابر؟ قلت: نعم قال: ماذا، أبكراً أم ثيباً؟ قلت: لا بل ثيباً ووقع عند أحمد عن سفيان في هذا الحديث «قلت: ثيب» وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجتها ثيب، وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن جابر.

قوله: (فهل جارية) في رواية وهب بن كيسان «أفلا جارية» وهما بالنصب أي

منع إزالته بنير للموسى، والله أعلم.

قوله في الرواية الثانية (تزوجت)، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تزوجت؟ هل قد ظهره أن السؤال وقع عقب تزوجه، وليس كذلك لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله، وقد تقدم في الكلام على حديث جل جابر في كتاب الشروط في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذي دار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مدة طويلة.

١١ - باب تزويج الصغار من الكبار

٥٠٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِصْرَةَ، عَنْ غُرَّةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ».

قوله: (باب تزويج الصغار من الكبار) أي في السن.

قوله: (عن يزيد) هو ابن أبي حبيب، وعروة هو ابن الزبير.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة)، قال الإسماعيلي: ليس في الرواية ما ترجم به الباب، وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر، ثم الخبر الذي أوردته مرسل، فإن كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل. قلت: الجواب عن الأول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر: «إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ» فإن الغالب في بنت الأخ أن تكون أصغر من عمها، وإيضاً فيكني ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوماً من خارج. وعن الثاني أنه وإن كان صورة سبقة الإرسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأمه أبي بكر، فالظاهر أنه حل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر، وقد قال ابن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلساً حمل ذلك على سماعه عن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك، ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة، قال ابن عبد البر: هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم ولللقاء سهولة زوج أبي حذيفة أيضاً. وأما الإلزام فالجواب عن أنه القصة المذكورة لا تشمل على حكم متاصل فوقع فيها التسامح في صريح الاتصال، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح. نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحميدي، وقال ابن بطال: يجوز تزويج الصغيرة بالكبير إجماعاً ولو كانت في المهد، لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء، فمرز بهذا إلى أن لا فائدة للترجمة لأنه أمر مجمع عليه. قال: ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها. قلت: كأنه أخذ ذلك من عدم ذكره، وليس بواضح الدلالة، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر، فإن القصة وقعت بمكة قبل الهجرة. وقول أبي بكر: «إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ» حصر مخصوص بالنسبة إلى تحريم نكاح بنت الأخ، وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] ونحو ذلك، وقوله: «وهي لي حلال» مع كونها بنت أخي يحمل في نكاحها لأن الأخوة الماتمة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين. وقال مطلقاً: في صحة هذا الحديث نظر، لأن الخلقة لأي بكر إنما كانت بالبدنية، وخطبة عائشة كانت بمكة، فكيف يلتزم قوله: «إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ». وإيضاً فالتالي صلى الله عليه وسلم ما باشر الخلقة بنفسه كما أخرجه ابن أبي حاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر خطب عائشة، فقال لها أبو بكر: وهل تصلح له؟ إنما هي بنت أخي، فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها: ارجعي فقربي له أنت أخي في الإسلام وابتك تصلح لي، فأتيت أبا بكر فذكرت ذلك له فقال: ادعي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء فأنكحه» قلت: اعترافه الثاني يرد الاعتراض الأول من وجهين، إذ المذكور في الحديث الأخوة وهي أخوة الدين، والذي اعترض به الخلقة وهي أخوة من الأخوة. ثم الذي وقع بالبدنية إنما هو قوله صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذاً خليلاً» الحديث الماضي في المنقب من رواية أبي سعيد، فليس فيه إثبات الخلقة إلا بالقرعة لا بالقلل. الوجه الثاني أن في الثاني إثبات ما نفاه في الأول، والجواب عن اعترافه بالباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله.

١٢ - باب إلى من ينكح، وأي النساء خير؟ وما يستحب

أن يتخير لخطبه من غير إيجاب

٥٠٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِيزُ الْإِبِلِ صَلَاحُ نِسَاءٍ قَرِيشٍ، أَخَذَهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ». [راجع: ٣٤٣٤، أخرجه مسلم: ٢٠٧٧].

قوله: (باب إلى من ينكح، وأي النساء خير؟ وما يستحب أن يتخير لخطبه من غير إيجاب) اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام، وتناول الأول والشأن من حديث الباب واضح، وأن الذي يريد التزويج ينبغي أن ينكح إلى قريش لأن نساءهن خير النساء وهو الحكم الثاني، وأما الثالث فيؤخذ منه بطريق السلوم لأن من ثبت أنهن خير من غيرهن استحب تخيرهن للأولاد، وقد ورد في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعاً «تخيروا لخطبتكم وأنكحوا الأكفاء» وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضاً وفي إسناده مقال، ويقوى أحد الإسنادين بالآخر.

قوله: (خير نساء ركين الإبل) تقدم في أواخر أحاديث الأنبياء في ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة في آخره: «ولم تترك مريم بنت عمران بغيراً قط» فكأنه أراد إخراج مريم من هذا التفضيل لأنها لم تترك بغيراً قط، فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها، ولا ينكح أن لريم فضلاً وأنها أفضل من جميع نساء قريش إن ثبت أنها نية أو من أكثرهن إن لم تكن نية، وقد تقدم بيان ذلك في المنقب في حديث «خير نساها مريم وخير نساها خديجة» وأن معناها أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها، ويحتمل أن لا يحتاج في إخراج مريم من هذا التفضيل إلى الاستنباط من قوله: «ركين الإبل» لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد منها، فإن قوله: «ركين الإبل» إشارة إلى العرب لأنهم الذين يتركب منهم ركوب الإبل، وقد عرف أن العرب خير من غيرهم مطلقاً في الجملة فيستداه منه تفضيلهم مطلقاً على نساء غيرهن مطلقاً، ويمكن أن يقال أيضاً: إن الظاهر أن الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القريشيات، فليس فيه التعرض لمريم ولا لغيرها عن انقضى زمنهن.

قوله: (صالح نساء قريش) كذا للأكثر بالإفراد، وفي رواية غير الكشميهني «صالح» بضم أوله وتشديد اللام بضيعة الجمع وسيأتي في أواخر الفتحات من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «نساء قريش» والمطلق معمول على التقيد. فالحكم له بالخيرية الصالحات من نساء قريش لا على العموم، والمراد بالصالح هنا صلاح الدين، وحسن المخالطة مع الزوج ونحو ذلك.

قوله: (أحباء) يسكنون للمهمل بعد ما نون: أكثره شفقة، والحنانية على ولدها هي التي تقوم عليهم في حال بينهم فلا تزوج، فإن تزوجت فليست بحانية قاله الهروي، وجاء الضمير مذكراً وكان القياس أحباها، وكأنه ذكر باعتبار اللفظ والجنس أو الشخص أو الإنسان، وجاء نحو ذلك في حديث أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجهاً وأحسن خلقاً» بالإفراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بالإفراد في الثاني أيضاً، قال أبو حاتم السجستاني: لا يكادون يتكلمون به إلا مفرداً.

قوله: (على ولده) في رواية الكشميهني «على ولد» بلا ضمير وهو أوجه، ووقع في رواية لمسلم «على يتيمة» وفي أخرى «على طفل» والتقدير باليتيم والصغير يحتمل أن يكون معترفاً من ذكر بعض أفراد العموم، لأن صفة الحنو على الولد ثابتة لها لكن ذكرت الحائات لكونهما أظهر في ذلك.

قوله: (وأرعاها على زوج) أي أحفظ وأصون ماله بالأمانة فيه والصيانة له وترك التبذير في الإنفاق.

قوله: (في ذات يده) أي في ماله المضاف إليه، ومعناه قوله: فلان قليل ذات اليد أي قليل المال، وفي الحديث الحث على نكاح الأشراف خصوصاً القريشيات، ومقتضاه أنه كلما كان نسبها أعلى تأكد الاستحباب. ويؤخذ من اعتبار الكفاءة في النسب، وأن غير القريشيات ليس كفاً لنا، وفضل الحنو والشفقة وحسن التربية والقيام على الأولاد وحفظ مال الزوج وحسن التدبير. ويؤخذ منه مشروعية إنفاق الزوج على زوجته، وسيأتي في أواخر الفتحات بيان سبب هذا الحديث.

١٣- باب اتِّخَاذِ السَّرَايِ، وَمَنْ أَغْتَقَ جَارِيَةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا

٥٠٨٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ صَالِحِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا رَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلَدَةٌ، فَلَعَنَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَقْبَحَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، ثُمَّ أَغْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ. وَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِبَنِي اللَّهِ أَجْرَانِ. وَإِنَّمَا مَمْلُوكٌ أَذَى حَقِّ مَوْلَاهُ وَحَقِّ رَبِّهِ فَلَهُ أَجْرَانِ».

قَالَ الشَّعْبِيُّ: خُذْنَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ لِيَمَّا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَغْتَقَهَا ثُمَّ أَصْلَحَهَا». [إرجع: ٩٧. أخرجه مسلم: ١٥٤. وفي النكاح بقطعة المخرجة: ٨٦].

٥٠٨٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ لَيْثٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو وَغْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَبْرِ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ: «لَمْ يَكُنْ لِبَنِي إِدْرِيسَ إِلَّا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ: يَتِمُّ لِبَنِي إِدْرِيسَ مَرٌّ بِحَارٍ وَمَقْعَةٌ سَارَةٌ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - فَاعْتَابَهَا حَازِمٌ، قَالَتْ: كَفَّ اللَّهُ يَدَ الْكَافِرِ وَأَخْلَعَنِي أَجْرٌ».

قَالَ أَبُو مُرَّةٍ: فَبَلَغَ أَمْرَكُمْ يَا بَنِي إِدْرِيسَ سَاءَ السَّمَاءِ. [إرجع: ٢٢١٧. أخرجه مسلم: ٢٧٣١، مطولاً].

٥٠٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْمِ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثًا يَتَنَبَّأُ عَلَيْهِ بِمَتْنَةٍ بَسَتْ حَتَّى، فَدَعَوَتْ الْمُسْلِمِينَ إِلَى رَجُلَيْهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ غَيْرٍ وَلَا لَحْمٍ، أَوْ بِالْأَنْطَاعِ، فَأَتَيْنِ فِيهَا مِنَ الضَّرِّ وَالْأَلِيطِ وَالشَّمَنِ، فَكَانَتْ وَلَدَتُهُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْذَى أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ؟ فَقَالُوا: إِنْ حَجَّتْهَا فَهِيَ مِنْ أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجِثْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَلَمَّا ارْتَحَلَتْ وَطَأَ لَهَا خَلْفَهُ، وَوَدَّ الْحِجَابَ يَتَبَّهَا وَتَيْنَ النَّاسِ. [إرجع: ٢٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، النكاح: ٨٧].

قوله: (باب اتِّخَاذِ السَّرَايِ) جمع سرية بضم السين وكسر الراء الخفيفة ثم تحتانية ثقيلة وقد تكرر السين أيضاً سميت بذلك لأنها مشتقة من التسرر، وأصله من السر وهو من أسماء الجماع، ويقال له الاستسار أيضاً، أو أطلق عليها ذلك لأنها في الغالب يكتم أمرها عن الزوجة. والمراد بالاتِّخَاذِ الاقتناء، وقد ورد الأمر بذلك صريحاً في حديث أبي الدرداء مرفوعاً «عليكم بالسرايِ فلهن مباركات الأرحام» أخرجه الطبري وإسناده واه. ولأحد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً «اتكسروا أمهات الأولاد فإني أباهي بكم يوم القيامة» وإسناده أصح من الأول. لكنه ليس بصريح في التسري.

قوله: (ومن أغتق جارية ثم تزوجها) حلف هذا الحكم على الاقتناء لأنه قد يقع بعد التسري وقيله، وأول أحاديث التزويج منطلق على هذا الشق الثاني. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول حديث أبي موسى، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم. وقوله في هذه الطريق: «إما رجل كانت عنده وليدة» أي أمه، وأصلها ما ولد من الإماء في ملك الرجل، ثم أطلق ذلك على كل أمه.

قوله: (فله أجران) ذكر عن يحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ثلاثة أصناف: متزوج الأمة بعد عتقها، ومؤمن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم، والمملوك الذي يؤدي حق الله وحق مولاه وقد تقدم في العتق. ووقع في حديث أبي أمامة رحمه عند الطبراني «أربعة يؤتون أجرهم مرتين» فذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد لزواج

التي صلى الله عليه وسلم، وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن، والذي يقرأ وهو عليه شاق، وحديث زينب امرأة ابن مسعود في التي تصدق على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلاة، وقد تقدم في الزكاة. وحديث عمرو بن العاص في الحاكم إذا أصاب له أجران وسباني في الأحكام، وحديث جرير «من سن سنة حسنة» وحديث أبي هريرة «من دعا إلى هدى» وحديث أبي مسعود «من دل على خير» والثلاثة يمتحن ومن في الصحيحين. ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي تيمم ثم وجد الماء فأعاد الصلاة، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «لك الأجر مرتين» أخرجه أبو داود. وقد يحصل مزيد التبع أكثر من ذلك. وكل هذا دال على أن لا مفهوم للعهد المذكور في حديث أبي موسى، وفيه دليل على مزيد فضل من اعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداءً لله أو لسبب. وقد بالغ قوم فكروهم فكانهم لم ييلهم الخبر فمن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح الراوي المذكور وفيه قال: «رايت رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي: قال: إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا اعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بيلته. فقال الشعبي «فذكر هذا الحديث، وأخرج الطبراني بإسناد رجاله ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله: عند أبي ابن شيبة بإسناد صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال: «إذا أغتق أمته لله فلا يعود فيها» ومن طريق سعيد بن المسيب وإبراهيم التيمي أنها كرها ذلك. وأخرج أيضاً من طريق عطاء والحسن أنها كانا لا يريان بذلك بأساً.

قوله: (وقال أبو بكر) هو ابن عياش تحتانية وآخره معجمة، وأبو حصين هو عثمان بن حاصم «عن أبي بردة» هو ابن أبي موسى. وهذا الإسناد مسلسل بالكوفيين والكنى.

قوله: (عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها ثم أصلحها) كانه أشار بهذه الرواية إلى أن المراد بالتزويج في الرواية الأخرى أن يقع بمهر جديد سوى العتق، لا كما وقع في قصة صفية كما سباني في الباب الذي بعده فأضافت هذه الطريق ثبوت الصدق، فإنه لم يقع التصريح به في الطريق الأولى بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر. وقد وصل طريق أبي بكر بن عياش هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال: «حدثنا أبو بكر الحياض» فذكره بإسناده بلفظ «إذا أغتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرأ جديداً كان له أجران» وكان أبابكر كان يتنابى الحياض في وقت، وهو أحد الحفاظ للشيخين في الحديث، والقرءاء المذكورين في القراءاة، وأحد الرواة عن حاصم وله اختيار. وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه أيضاً الحسن بن سفيان وأبو بكر البزار في مستدبرهما عنه، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن ولفظه عنه «ثم تزوجها بمهر جديد» وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ، ولم يقع لأبن حزم إلا من رواية الحماني فخصف هذه الزيادة به ولم يصحب. وذكر أبو نعيم أن أبابكر تفرد بها عن أبي حصين، وذكر الإسماعيلي أن فيه اضطراباً على أبي بكر بن عياش، كانه عن في سياق للفق لا في الإسناد، وليس ذلك الاختلاف اضطراباً لأنه يرجع إلى معنى واحد وهو ذكر المهر، واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصدق، ولا دلالة فيه، بل هو شرط لما يترتب عليه الأجران المذكوران، وليس قيداً في الجواز.

(تفسيره) وقع في رواية أبي زيد الروزي «عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى» والصواب ما عند الجماعة «عن أبيه أبي موسى» بخلف عن النبي قبل أبي موسى.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا سعيد بن ثعلبة) يفتح المثناة وكسر اللام الخفيفة وسكون تحتانية بعدها مهمله، مصري مشهور، وكذا شيخه، وبقية الإسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة، وعهد هو ابن سيرين.

وقوله في الرواية الثانية: (عن أيوب عن حمدة) كذا للأكثر، ووقع لأبي ذر بدله «من جماعه» وهو خطأ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء «عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد» على الصواب لكنه ساقه هناك مرفوعاً، واختلف هنا الرواة: فوقع في رواية كريمة والنسفي مرفوعاً أيضاً، ولغيرهما مرفوعاً، وقد أخرجه الإسماعيلي عن طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفاً. وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا للبخاري مرفوعاً، وبذلك جزم الحديث، وأظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب، وأن ذلك هو السر في إيراد رواية جرير بن حازم مع كونها نازلة، ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع، لكن ابن سيرين كان ينفذ كثيراً من حديثه تخفيفاً. وأغرب المزي فزاد رواية حماد هنا إلى رواية ابن ربيع عن الفريري، وغفل عن ثبوته في رواية أبي ذر والأسدي وغيرهما من الرواة من طريق الفريري حتى في رواية أبي الوقت، وهي ثابتة أيضاً في رواية النسفي. فما

أدري ما وجه تخصيص ذلك برواية ابن مريج.

قوله: (لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كلمات الحديث) ساقه مختصراً هنا، وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء، قال ابن المنير: مطابقة حديث هاجر للترجمة أنها كانت مملوكة، وقد صح أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سرية. قلت: إن أراد أن ذلك وقع سريعاً في الصحيح فليس بصحيح، وإلما الذي في الصحيح أن سارة ملكتها وأن إبراهيم أولدها إسماعيلاً، وكونه ما كان بالذي يستولد أمه امرأته إلا بملك مأخوذ من خارج الحديث غير الذي في الصحيح، وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره: «فاستوبها إبراهيم من سارة، فوهبتها له» ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي عند الفاكهي «أن إبراهيم استوب هاجر من سارة فوهبتها له وشرطت عليه أن لا يسرها فالتزم ذلك، ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحريمها مع ابنها إلى مكة» وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الأنبياء.

الحديث الثالث حديث أنس قال: (أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثاً) الحديث، وفيه (فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين: أو عما ملكت يمينه) ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم «فقال الناس: لا نلدي أتزوجها أم اتخذها أم ولد» وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفة هل هي زوجة أم سرية فيطابق أحد رأيي الترجمة، قال بعض الشراح: دل تردد الصحابة في صفة هل هي زوجة أو سرية على أن عتقها لم يكن نفس الصداق، كذا قال: وهو متعقب بأن التردد إنما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة، وليس فيه دلالة لا ذكر. واستدل به على صحة النكاح بغير شهود لأنه لو حضر في تزويج صفة شهود لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا، ولا دلالة فيه أيضاً لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين تردوا، وعلى تسليم أن يكون الجميع تردوا فلذلك مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يتزوج بلا ولي ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش، وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي، وبإني ما يتصل بالمعنى في الذي بعده.

١٣- باب من جَعَلَ عَقْبَ الْأُمَةِ صَدَقَاتِهَا

٥٠٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ وَخُثَيْبِ بْنِ الْحَبِيبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ صَدَقَةً، وَجَعَلَ عَقْبَهَا صَدَقَاتِهَا. [راجع: ٣٧١. أخرجه مسلم: ١٣٦٥، النكاح: برقم (٨٤)].

قوله: (باب من جعل عتق الأمة صدقاتها) كذا أورده غير جازم بالحكم، وقد أخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم وطائوس والزهري، ومن قهها الأصبهان الثوري وأبو يوسف وأحمد وإسحاق.

قالوا: إذا عتق أمته على أن يجعل عتقها صدقاتها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث. وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها إلى لفظ الحديث أنه أعطاها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها. ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب: «سمعت أنساً قال: سئى النبي صلى الله عليه وسلم صفة فاعتقها وتزوجها. فقال ثابت لأنس: ما أصدقتها قال: نفسها، فاعتقها» هكذا أخرجه المصنف في المغازي. وفي رواية حماد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث «قال: وصارت صفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تزوجها وجعل عتقها صدقاتها، فقال عبد العزيز لثابت: يا أبا محمد أنت سألت أنساً ما أمهرها؟ قال: أمهرها نفسها. فتبسم» فهو ظاهر جداً في أن الميمول مهرأ هو نفس العتق، فالتأويل الأول لا بأس به، فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجهولة، فإن في صحة العقد بالشرط المذكور وجهاً عند الشافعية. وقال آخرون: بل جعل نفس العتق المهر، ولكنه من خصائصه وعن جزم فذلك المأورد. وقال آخرون: قوله: «أعطاها وتزوجها» معناه أعتقها ثم تزوجها. فلما لم يعلم أم ساق لها صداقاً قال: أصدقتها نفسها، أي لم يصدفها شيئاً فيما أعلم، ولم ينف أصل الصداق، ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن الرباط من المالكية ومن تبعهما: إنه قول أنس، قاله ظناً من قبل نفسه ولم يرفعه. وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أميمة ويقال أمه الله بنت رزينة عن أمها «أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفة وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة، وكان أبي بها مسية من قرظة والقيصر» وهذا لا يقرم به حجة لضعف إسناده، ومعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفة نفسها قالت: «أعتقني النبي

صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صدقاتي» وهذا موافق لحديث أنس، وفيه رد على من قال: إن أنساً قال ذلك بناءً على ما ظنه. وقد خالف هذا الحديث أيضاً ما عليه كافة أهل السير أن صفة من سئى خير. ويحتمل أن يكون أعطاها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزومها الوفاء بذلك، وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره. وقيل: يحتمل أنه أعطاها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال، قال ابن الصلاح: معناه أن العتق يمل عمل الصداق وإن لم يكن صداقاً، قال: وهذا كقولهم: «الجوع زاد من لا زاد له» قال: وهذا الوجه أصح الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث، وتيمم النووي في «الروضة». ومن المستفريات قول الترمذي بعد أن أخرجه الحديث: وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. قال: وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صدقاتها حتى يجعل لها مهرأ سوى العتق، والقول الأول أصح. وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي. والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح، لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الأول، ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تتزوج به، لكن يلزمها له قيمتها، لأنه لم يرض بقبحها بما فصار كسائر الشروط الفاسدة، فإن رخصت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان ما ذلك المسئى وعليها له قيمتها. فبان اتحاداً دقيقاً العبد: الظاهر مع أحد ومن وافقه، والقياس مع الآخرين، فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحتمله الواقعة من الخصوصية، وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح، وخصوصاً خصوصيته بتزويج الراهبة من قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مَوْمِنًا إِن وَهَبْتَ نَفْسًا لِنَفْسٍ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الآية. وعن جزم بأن ذلك كان من الخصائص يحمي به أكرم فيما أخرجه البيهقي قال: وكذا نقله المزني عن الشافعي. قال: وموضع الخصوصية أنه أعطاها مطلقاً وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود، وهذا بخلاف غيره. وقد أخرج عبد الرزاق جواز ذلك عن علي وجعاعة من التابعين. ومن طريق إبراهيم التيمي قال: كانوا يكرهون أن يعتق أمته ثم يتزوجها، ولا يبرون بأساً أن يجعل عتقها صدقاتها. وقال القرطبي: منع من ذلك مالك وأبو حنيفة لاستحاطه، وتقرر استحاطه بوجهين: أحدهما أن عتقها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال تناقض الحكمين الحرية والرق، فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضد، وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالمعنى فيجوز أن لا ترضى وحيت لا تنكح إلا برضاها. الوجه الثاني أنها إذا جعلنا العتق صدقاتاً فلما أن يقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما، أو حالة الحرية فيلزم أسبقته على العقد، فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال، لأن الصداق لا بد أن يتقدم فقرره على الزوج إما نصاً وإما حكماً حتى تملك الزوجة طلبة. فإن اعتلوا بنكاح التفويض فقد حزننا منه بقولنا حكماً، فلنأها وإن يتعين لها حالة العقد شيء لكنها تملك المطالبة فثبت أنه يثبت لها حالة العقد شيء، تطالب به الزوج، ولا يثنى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقاً. وتعقب ما ادعاه من الاستحالة بهماز تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة كان يقول: تزوجتك على ما يستحق في عند فلان وهو كذا. فلذا حل المال العتيق، وقع العقد عليه استحقته. وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث «أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صدقاتها» وهو عما يتأيد به حديث أنس، لكن أخرج أبو داود من طريق عروة عن عائشة في قصة جويرية «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما جاءت تستعين به في كتابتها: هل لك أن أقضي عنك كتابتك وتزوجك؟ قالت: قد فعلت» وقد استشكله ابن حزم بأنه يلزم منه إن كان أدى عنها كتابتها أن يصير ولاؤها لكتابتها. وإيجاب بأنه ليس في الحديث التصريح بذلك، لأن معنى قولها: «قد فعلت» رخصت، فيتحمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عوض ثابت بن قيس عنها فصارت له فاعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفة، أو يكون ثابت لما بلغته رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وبها له، وفي الحديث: للسيد تزويج أمته إذا أعطاها من نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم. وفيه اختلاف يأتي في «باب إذا كان الولي هو الخاطبة» بعد فيه وشرين باباً، قال ابن الجوزي: فإن قيل ثواب العتق العظيم، فكيف قربت حيث جعله مهرأ؟ وكان يمكن جعل المهر غيره. فالجواب أن صفة بنت ملك، وملكها لا يقع إلا بالمهر الكثير، ولم يكن عند صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ما يرضى به، ولم ير أن يقتصر، فجعل صدقاتها نفسها، وذلك عندنا أشرف من المال الكثير.

١٤- باب تزويج المفسر

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور]:

[٣٢]

٥٠٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَحَبَّ لَكَ نَفْسِي، قَالَ: فَظَرَّ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَدَّ النَّظَرَ لَهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَفْضَحْ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرُوحِيهَا، فَقَالَ: «وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟». قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَفْضَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا». فَلَنَعَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ خَلِيدٍ». فَلَنَعَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ خَلِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا لِإِذَا رَى - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ وَهَاءٌ - فَلَهَا يَصْفُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِذَا رَى، إِنْ أَبْسَنَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ أَبْسَنَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ». فَحَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَافَ مَجْلِسَهُ قَامَ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُوَكَّبًا، فَأَمَرَ بِهِ قُدْعِي، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَنَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟». قَالَ: نَعِيَ سُورَةَ كَذَا وَسُورَةَ كَذَا، عَذَقَهَا، فَقَالَ: «هَفَرُوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكُمْ؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفْضَبْ فَقَدْ مَلَكْتُكُمْ بِمَا مَنَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». [رواه: ٢٣١٠. أخرجه مسلم: ١٤٢٥].

قوله: (باب تزويج المفسر) تقدم في أوائل كتاب النكاح، باب تزويج المفسر الذي معه القرآن والإسلام، وهذا الترجمة اخُص من تلك، وعلقت هناك حديث سهل الذي أورده في هذا الباب مبسوطاً، وسيأتي شرحه بعد ثلاثين باباً.

قوله: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور]: ٣٢) هو تعليق لحكم الترجمة، وعصده أن الفقر في الحال لا يمنع التزويج، لاحتمال حصول المال في المال، والله أعلم.

١٥- باب الأكفاء في الدين

وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَلْبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

٥٠٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا حَلِيفَةَ بْنَ غُثَّةَ بْنَ رِبْعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، تَبَيَّنَ سَالِمًا، وَأَنَّهُ كَانَ بَنَتْ أَخِيهِ هِنْدُ بِنْتُ الْوَيْلِدِ بْنِ غُثَّةَ بْنِ رِبْعَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لِإِمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مَنْ تَبَيَّنَ رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ذَعَا النَّاسَ إِلَيْهِ وَوَوِّثَ مِنَ مِيرَالِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿أَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [إِسَى قَوْلِهِ] ﴿وَتَوَالِيَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

فَرُدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ، فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْتَى وَآخًا فِي الْبَيْنِ، فَبَيَّاتَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ بَنَ غَيْرِ الْقُرَيْشِيِّ ثُمَّ الْغَامِرِيِّ - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حَلِيفَةَ بْنِ غُثَّةَ - النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَا قَدْ عَلِمْتَ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [رواه: ٤٠٠٠. أخرجه مسلم: ١٤٥٣، بطبعة سهلة، مطبوعاً بذكر الراعي].

٥٠٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «أَتَمَلِكُ أَرَدْتَ الْحَجَّ؟». قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً، فَقَالَ لَهَا: «خُجِّي وَاشْرُطِي، قُولِي: اللَّهُمَّ مَجِّئِي حَيْثُ حَسَبْتَنِي». وَكَانَتْ تَحْتَ الْيُفُفَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ. [أخرجه مسلم: ١٢٠٧].

٥٠٩٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنْدَلَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَكْنَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَنِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَانْظُرِي بِأَيِّهَا تَرَبَّيْتِ يَتَذَكَّرُ». [أخرجه مسلم: ١٤٦٦].

٥٠٩١- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ حَزْمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟». قَالُوا: خَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يَكْنَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يَشْفَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يَسْتَمَعَ. قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ قُرَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟». قَالُوا: خَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا يَكْنَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يَشْفَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يَسْتَمَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلَّةِ الْأَرْضِ مِثْلُ هَذَا». [انظر ١٤٤٧].

قوله: (باب الأكفاء في الدين) جمع كفه بضم أوله وسكون الفاء بعدها همزة: المثل والتقدير. واعتبار الكفاءة في الدين مفتق عليه فلا محل للمسلمة لكافر أصلاً.

قوله: (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصِهْرًا الآية) قال الفراء: النسب من لا يحمل نكاحه، والصهر من يحمل نكاحه. فكان المصنف لما رأى المحسر وقع بالقسامين صلح التمسك بالمعوم لوجود الصلاحية إلا ما دال الدليل على اعتباره وهو استثناء الكافر، وقد جزم بأن اعتبار الكفاءة غرض بالدين مالك، ونقل عن ابن عمر وابن مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز. واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور، وقال أبو حنيفة: قرش أكفاء بعضهم بعضاً، والعرب كذلك، وليس أحد من العرب كفتاً لقرش كما ليس أحد من غير العرب كفتاً للعرب. وهو وجه للشافعية. والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم، ومن عدا هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض. وقال الثوري: إذا نكح المولى العربية يفسخ النكاح، وبه قال أحد في رواية. وتوسط الشافعي فقال: ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به النكاح، وإنما هو تقصير بالمرأة والأولياء، فإذا رضوا صح ويكون حقاً لم تركه، فلو رضوا إلا واحداً فله فسخه. وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كيلا تضيع المرأة في نفسها في غير كفه انتهى. ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث، وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه «العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض» فإسناده ضعيف. واحتج البيهقي بحديث وثالة مرفوعاً «إن الله اصطفى بني كنانة من بني إسماعيل» الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم، لكن في الاحتجاج به لذلك نظر، لكن ضم بعضهم إليه حديث «قدموا قرشاً ولا تقدموها» ونقل ابن المنذر عن البيهقي أن الشافعي قال: الكفاءة في الدين، وهو كذلك في «ختنصر البيهقي» قال الرافعي: وهو خلاف مشهور. ونقل الأزرقي عن الربيع أن رجلاً سأل الشافعي عنه فقال: أنا عربي لا تسألني عن هذا. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث:

الحديث الأول حديث عائشة.

قوله: (أن أبا حليفة) اسمه مهشم على المشهور وقيل: هاشم وقيل: غير ذلك. وهو خال معاوية بن أبي سفيان.

قوله: (فبني) بنح المنة والمرحلة وتشديد النون بعدها ألف أي انفذه ولذا، وسالم هو ابن معقل مولى أبي حنيفة، ولم يكن مولاه وإنما كان يلازمه بل كان من حلفائه كما وقع في رواية لمسلم، وكان استشهاده أبي حنيفة وسالم جميعاً يوم اليمامة في خلافة أبي بكر.

قوله: (وأنكحه) أي زوجه (ههنا) كذا في هذه الرواية، ووقع عند مالك في فاطمة فغل لها اسمين، والوليد بن عتبة أحد من قتل بيد كافرًا،

وقوله: (بنت أخيه) بنت حمزة وكسر المعجمة ثم تحتاجة هو الصحيح، وحكى ابن التين أن في بعض الروايات بضم حمزة وسكون الحاء ثم مشاة وهو غلط.

قوله: (وهو مولى امرأة من الأنصار) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر.

قوله: (كما تبني النبي صلى الله عليه وسلم زينا) أي ابن حارثة، وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الأحزاب.

قوله: (فمن لم يعلم له أب) بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للمجهول.

قوله: (كان مولى وأخاً في الدين) لعل في هذا إشارة إلى قولهم: «مولى أبي حذيفة» وإن سالماً لما نزلت «ادعومهم لأبائهم» [الأحزاب: ٥] كان عن لا يعلم له أب فقيل له: مولى أبي حذيفة.

قوله: (إنا كما نرى) بفتح التاء أي نعتقد.

قوله: (رسالماً ولداً) زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري «فكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد فبراني فضلاً» وفضلاً بضم الفاء والمعجمة أي متبذلة في ثياب المهنة، يقال: تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك، هذا قول الخطابي وتبعه ابن الأثير وزاد «وكانت في ثوب واحد» وقال ابن عبد البر: قال الخطابي: رجل فضل مترشح في ثوب واحد يخالف بين طرفيه، قال: فعلى هذا فمعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشفة بعضها. وعن ابن وهب: فضل مكشوفة الرأس والصدر، وقيل: الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا يزار تحته. وقال صاحب الصحاح: تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كتميص لا كمين له.

قوله: (وقد أنزل الله فيه ما قد علمت) أي الآية التي سألها قبل وهي «ادعومهم لأبائهم» [الأحزاب: ٥] وقوله: «وما جعل ادعاءكم أبناءكم» [الأحزاب: ٤].

قوله: (لهذا الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود «كيف ترى؟» قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعيه، فأرضعته خمس رضعات فكان منزلة ولدها من الرضاعة «فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إسخوتها وبنات أخوتها أن يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخلن عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخلن عليها، وأبنت أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن تلك الرضاعة أحداً من الناس حتى يرضع في المهد، وقان لمائشة: والله ما ندرى لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس. ووقع عند الإسمايلي من طريق فياض بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة أبو عائذ الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقيل في آخره: لم يذكرهما البخاري في إسناده. قلت: وقد أخرجه النسائي عن عمران بن بكار في أبي اليمان مختصراً كرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن أيضاً. وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال: عن عروة وابن عبد الله بن أبي ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة. وأخرجه أبو داود من طريق يونس كما ترى. وأخرجه عبد الرزاق عن معمر، والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة، والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل. وكذا أخرجه مالك وابن إسحاق عن الزهري، لكنه ذكر أكثر الرواة عن مالك مرسل. وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال: عن عروة وعصرة كلاهما عن عائشة، أخرجه الطبراني. قال الذهلي في «الزهريات»: هذه الروايات كلها عندنا محفوظة إلا رواية ابن مسافر فإنها غير محفوظة، أي ذكر عروة في إسناده، قال: والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه إلا أنني أتوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، فإنه أم أم كلثوم بنت أبي بكر، فهو ابن أخت عائشة، كما أن عروة ابن أختها، وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال: وهو برواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة نفسه لجده، وأما قول شعيب أبو عائذ الله فهو مجهول. قلت: لعلها كنية إبراهيم المذكور، وقد نقل المزي في «التهذيب» قول الذهلي هذا وأقره، وخالف في «الأطراف» فقال: أنه الحديث بن عبد الله بن أبي ربيعة، يعني عم إبراهيم المذكور. والذي أظن أن قول الذهلي أشبه بالصواب. ثم ظهر لي أنه أبو عبيد بن عبد الله بن زمة فإن هذا الحديث يمتنع عند مسلم من طريقه من وجه آخر، فهذا هو

المتعمد وكان ما عداه تصحيف والله أعلم. وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة، ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة، فله أصل من حديثهما، ففي رواية للقاسم عنه «جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو فقالت: يا رسول الله إن في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليته، فقال: أرضعيه. فقالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتيسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: قد علمت أنه رجل كبير» وفي لفظ فقالت: «إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وأنه يدخل علينا، وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة شيئاً من ذلك، فقال: أرضعيه تحرمي عليه. فرجعت إليه

الحديث الثاني: حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث: «ما أجلني» أي ما أجد نفسي، واتحاد القاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب. وفي الحديث جواز البين في درج الكلام بغير قصد. وفيه أن المرأة لا يجب عليها أن تستمر زوجها في حج الفرض، كذا قيل، ولا يلزم من كونه لا يجوز له منها أن يسقط عنها استئذنه.

قوله: في آخره (وكانت تحت المقداد بن الأسود) ظاهر سياقه أنه من كلام عائشة، ويحتمل أنه من كلام عروة، وهذا القول هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب، فإن المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب إلى الأسود بن عبد يغوث الزهري لكونه تبنياً، فكان من حلفاء قرش، وتزوج ضباعة وهي هاشمية، فلولا أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب، لما جاز له أن يتزوجها لأنها فوقه في النسب. وللذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجيب بأنها رضىته هي وأولياؤها فسقط حقهم من الكفاءة، وهو جواب صحيح إن ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب.

الحديث الثالث حديث أبي هريرة.

قوله: (نكح المرأة لأربع) أي لأجل أربع.

قوله: (لها وحسبها) بفتح الميمتين ثم موحدة أي شرفها، والحسب في الأصل الشرف بالأبواء وبالأقارب، مأخوذ من الحساب، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا فيحكم أن زاد عدده على غيره. وقيل المراد بالحسب هنا الفعل الحسن. وقيل المال وهو مردود لذكر المال قبله وذكره معطوفاً عليه. وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور «على دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها» وذكر النسب على هذا تأكيد، ويؤخذ منه أن الشرف النسب يستحب له أن يتزوج نسية إلا إن تعارض نسية غير دينه وغير نسية دينه تقدم ذات الدين، وهكذا في كل الصفات. وأما قول بعض الشافعية: يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستنداً إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن الغالب أن الولد بين القرابين يكون أحق فهو متجه. وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفته «إن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال» فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له، فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له، ومنه حديث سمره رفته «الحسب المال، والكرم التقوى» أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم. وبهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاءة بالمال وسيأتي في الباب الذي بعده، أو أن من شأن أهل الدنيا رفته من كان كثير المال ولو كان وضيعاً، روضة من كان مقلداً ولو كان رقيق النسب كما هو موجود مشاهد، فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتي البحث فيه، لا على الثاني كونه سبق في الإنكار على من يفعل ذلك. وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال.

قوله: (وجملها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا إن تعارض الجميلة الغير دينة والغير جميلة الدينة، نعم لو كانتوا في الدين فالجميلة أولى، ويتحقق بالحسنة الذات الحسنة الصفات، ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق.

قوله: (فاظهر بذات الدين) في حديث جابر «فعليك بذات الدين» والمعنى أن اللائق بذات الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحته فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البينة. وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عن ابن ماجه رفته «لا تزوجوا النساء لحسنهن

فمضى حسنه أن يردهن أي يهلكهن ولا تزوجهن لأموالهن فمضى المولى أن تطعن، ولكن تزوجهن على الدين، ولأمة سوداء ذات دين أفضل.

قوله: (تربت بذلك) أي لصقت بالتراب وهي كناية عن الفقر وهو غير بمعنى الدعاء، لكن لا يراه به حقيقته، وبهذا جزم صاحب «العمدة»: زاد غيره أن صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب بشرطه ذلك على ربه، وحكى ابن العربي أن مناه استنشد، ورد بأن المعروف أثرب إذا استثنى وترب إذا افتقر، ووجه بأن الغنى الناشئ عن المال تراب لأن جميع ما في الدنيا تراب ولا يبقى بعده. وقيل: معناه ضعف عقلك، وقيل: افتقرت من العلم، وقيل: فيه تقدير شرط أي وقع لك ذلك إن لم تفعل ووجهه ابن العربي، وقيل: معنى افتقرت خابت، وصحفه بعضهم فقال: بالشاء المثلثة ووجهه بأن معنى تربت تفرقت وهو مثل حديث «نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالآلأراب» وهو جمع ثروب والرب مثل فلوس واللس وهي جمع ثروب بفتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق الملقق الذي يمشى الكرش، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الأدب. قال القرطبي: معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي يرغب في نكاح المرأة لأجلها، فهو خير عما في الوجود من ذلك إلا أنه وقع الأمر بذلك بل ظاهره إياحة النكاح لقصد كل من ذلك لكن قصد الدين أولى، قال: ولا يظن من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاية أي تحصر فيها، فإن ذلك لم يقل به أحد فيما علمت وإن كانوا اختلفوا في الكفاية ما هي. وقال المهلب: في هذا الحديث دليل على أن للزوج الاستمتاع بمال الزوجة، فإن طابت نفسها بذلك حل له وإلا فله من ذلك قدر ما يذل لها من الصداق. وتعقب بأن هذا التخصيل ليس في الحديث. ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لأجل مالها في استمتاع الزوج بل قد يقصد تزويج ذات الغنى لما عساه يحصل منها من ولد فيعود إليه ذلك المال بطريق الإرث إن وقع، أو لكونها تستغني بها عن كثرة مطالبته بما يحتاج إليه النساء وغير ذلك. وأصحبه من استدلال بعض المالكية به على أن للرجل أن يسجر على امرأته في مالها، قال: لأنه إنما تزوج لأجل المال فليس لما تقوته عليه، ولا يخفى وجه الرد عليه والله أعلم.

الحديث الرابع: حديث سهل وهو ابن سعد.

قوله: (ابن أبي حازم) هو عبد العزيز.

قوله: (هو رجل) لم أتف على اسمه.

قوله: (حرثي) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتية أي حريق وجدير.

قوله: (يشفع) بضم أوله وتشديد الفاء المتحركة أي يقبل شفاعة.

قوله: (فهر رجل من فقراء المسلمين) لم أتف على اسمه، وفي «مسند الرواني» و«فتح مصر» لابن عبد الحكم: «وهو من الصحابة الذين دخلوا مصر» من طريق أبي سالم الجبشاني عن أبي ذر أنه جليل بن سراق.

قوله: (فهر رجل) في رواية الرقاق قال: «فكنت النبي صلى الله عليه وسلم ثم هو رجل».

قوله: (فقال) وقع في طريق أخرى تأتي في الرقاق بلفظ «فقال لرجل عنده جالس» ما رأيك في هذا؟ وكأنه جمع هنا باعتبار أن الجالسين عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد، وقد سمي من الجبين أبو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه.

قوله: (أن لا يسمع) زاد في رواية الرقاق «أن لا يسمع قوله».

قوله: (هذا) أي الفقير (خير من ملء الأرض مثل هذا) أي الغني، وملء بالمضارع ويجوز في مثل النصب والجبر، قال الكرماني: إن كان الأول كافراً فوجهه ظاهر، وإلا فيكون ذلك معلوماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحي. قلت: يعرف المراد من الطريق الأخرى التي ستأتي في كتاب الرقاق بلفظ «قال رجل من أشرف الناس: هذا والله حري إلخ» فحاصل الجواب أنه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغني المذكور، ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غني على كل فقير، وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرقاق «فضل الفقر» ويأتي البحث في هذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى.

١٦- باب الاكفاء في المال وتزويج المقل المثرية

٥٠٩٢- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا الْيَاسِيُّ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوقٌ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَلَا

تُقْسِطُوا فِي الْيَمَانِي﴾ [النساء: ٣]. قَالَتْ: يَا ابْنَ أَخِي، هَذِهِ الْيَمَانَةُ تَكُونُ فِي خَجَرٍ وَلَهَا، قُرْعَبٌ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَتَبِيدُ أَنْ يَنْقُصَ صَدَاقُهَا، فَهِيََا عَنْ يَكَايِحَ إِلَّا أَنْ يَفْسِطُوا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمِيرُوا يَنْكَاحَ مَنْ مِيرَاهُنْ. قَالَتْ: وَاسْتَفْتَى النَّاسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا ذَلِكَ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَسْفُتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ إِلَى ﴿وَتَزْجُونَ أَنْ تَكْثُرُونَ﴾ [النساء: ١٢٧]. فَأَنزَلَ اللَّهُ لَهُمْ: أَنَّ الْيَمَانَةَ إِذَا كَانَتْ فَاتٍ جَمَالٍ وَمَالٍ وَجِوَاءَ فِي يَكَايِحِهَا وَنَسَبِهَا وَنَسَبِهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مُزْجُوتَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ، تَزْجُوها وَأَعْلَوْا عَنْهَا مِنَ النِّسَاءِ، قَالَتْ: فَكَمَا يَزْجُونَهَا حِينَ يَزْجُونَ عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكُحُوهَا إِذَا زَجُّوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يَفْسِطُوا لَهَا وَيَطْفُوهَا حَقَّهَا الْأَوْفَى فِي الصَّدَاقِ. [راجع: ٢٤٩٤. أخرجه مسلم: ٣٠١٨].

قوله: (باب الاكفاء في المال، وتزويج المقل المثرية) أما اعتبار الكفاية بالمال فمختلف فيه عند من يشترط الكفاية، والأشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر، ونقل صاحب «الإصباح» عن الشافعي أنه قال: الكفاية في الدين والمال والنسب. وجزم بأعباره أبو الطيب والهيبري وجماعة. واعتبره الماوردي في أهل الأمصار، وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المأخوذ من بالنسب دون المال. وأما المثرية فيقسم الميم وسكون المثناة وكسر الراء وفتح التحتية في التي لها ثراء بفتح أوله ولله وهو الغني، ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من عدم التقسيم فيه لاستعماله على المثري والمقل من الرجال والمثري والمقلقة من النساء قبل على جواز ذلك، ولكنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال إحصار رضا المرأة ورضا الأولياء، وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء، ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح، واستدل له علي أن للولي أن يزوج عبورته من نفسه، وسيأتي البحث فيه قريباً. وفيه أن للولي حقاً في التزويج لأن الله مخاطب الأولياء بذلك، والله أعلم.

١٧- باب ما ينبغي من شؤم المرأة

وقوله تعالى: ﴿إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ عُدُوْا لَكُمْ﴾ [الطلاق: ١٤].

٥٠٩٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ حَمْرَةَ وَسَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُفْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُفْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالنَّارُ، وَالْقُرْسُ». [راجع: ٢٠٩٩. أخرجه مسلم: ٢٢٢٥].

٥٠٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَسْبَلَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُفْرِ قَالَ: ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَبِالنَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْقُرْسِ». [راجع: ٢٠٩٩، أخرجه مسلم: ٢٢٢٥].

٥٠٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مَعْقِلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ الْقُرْسُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمَسْكَنُ». [راجع: ٢٨٥٩. أخرجه مسلم: ٢٢٢٦].

٥٠٩٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَانَ التَّيْمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا تَزَكَّتْ بَعْدِي قِتَّةٌ أَتَتْ عَلَى الرَّجُلِ مِنَ النِّسَاءِ». [أخرجه مسلم: ٢٧٤٥].

قوله: (باب ما ينبغي من شؤم المرأة) الشؤم بضم الشاء بضم المعجمة بدمها واو ساكنة وقد نهض وهو ضد اليمن، يقال: تشامت بكفا وتيمنت بكذا.

قوله: (وقوله تعالى: إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم) كأنه يشير إلى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون بعض ما دلت عليه الآية من التبغض، وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما

٥٠٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: ﴿وَأَنْ خُفْمٌ إِلَّا قِطْعًا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٣]. قَالَتْ: الْيَتِيمَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ وَهُوَ وَلِيُّهَا، فَتَزَوَّجُهَا عَلَى مَالِهَا، وَيُسَيِّ صُغِيرَتَهَا، وَلَا يَغْدِلُ فِي مَالِهَا، فَلْيَتَزَوَّجْ مَا طَابَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهَا، مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ. [راجع: ٢٤٩٤].
أخرجه مسلم: ٣٠١٨، مطرولاً.

قوله: ﴿باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى: متى وثلاث ورباع﴾ أما حكم الترجمة في الإجماع، إلا قول من لا يعتد بخلافه من رافضي ونحوه، وأما انتزاعه من الآية فلأن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ تَتْلَوْا فِرَاحَةً﴾ [النساء: ٣] ولأن من قال: جاء القوم متى وثلاث ورباع أراد أنهم جاؤوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، فالمراد بتبيين حقيقة جيتهم وأنهم لم يجيئوا جملة ولا فرادى، وعلى هذا فمعنى الآية انكحوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، فالمراد للجميع لا للجمهور، ولو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسماً أرقش وأبلغ، وأيضاً فإن لفظ «متى» معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء، فدل إيراد أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة، واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع، ويكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع، وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك، وقوله: ﴿أولي أجنحة متى وثلاث ورباع﴾ [فاطر: ١] تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر، وهو ظاهر في أن المراد به تنوع الأعداد لا أن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور.

قوله: ﴿وقال علي بن الحسين أي ابن علي بن أبي طالب﴾ يعني متى أو ثلاث أو رباع أراد أن الواو بمعنى أو، فهي للتوحيج، أو هي عاطفة على العامل والتقدير فلنكحوا ما طاب لكم من النساء متى وانكحوا ما طاب من النساء ثلاث إلخ، وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون عصمتهم، ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْ خُفْمٌ إِلَّا قِطْعًا فِي الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٣] وقد سبق قبل هذا بباب أتم سياقاً من الذي هنا وبالله التوفيق.

٢٠- باب ﴿وَأَمَّا تَكُمُ اللَّيْمَةُ أَرْضَعُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]

وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ

٥٠٩٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي تَبَاتُخٍ خَفِيفَةٍ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي تَبَاتُخٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَأَيْتَ فَلَانٌ حَيٌّ - لِعَمْرٍ خَفِيفَةٌ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: أَوَلَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا - لِعَمْرٍ مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟» فَقَالَ: «نَعَمْ، الرِّضَاعَةُ تَحْرُمُ مَا تَحْرُمُ الْوِلَادَةُ». [راجع: ٢٦٤٦].

أخرجه مسلم: ١٤٤٤.

٥١٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَلَا تَتَزَوَّجُ ابْنَةَ خَمْرَةَ؟ قَالَ: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعْتُ قَتَادَةَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: [راجع: ٢٦٤٥]. أخرجه مسلم: ١٤٤٧.

٥١٠١- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُورُ بْنُ الرَّبِيعِ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انْكِحْ أَخِي بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ:

مبسوطاً في كتاب الجهاد. وقد جاء في بعض الأحاديث ما لعله يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعاً «من سعادة ابن آدم ثلاثة: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح. ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء» وفي رواية لابن حبان «المركب الحسن والمسكن الواسع» وفي رواية للحاكم «ثلاثة من الشقاء: للمرأة تراها تسووك وتحمل لسانها عليك، والداية تكون طرفاً فإن ضربتني أتيتك وإن تركتها لم تلحق أصحابك، والداية تكون ضيقة قليلة المرافق» وللطبراني من حديث أسماء «أن من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والداية» وفيه سوء الدار ضيق ساحتها وخيب جيرانها، وسوء الداية منعها ظهورها وسوء طبعها، وسوء المرأة عقم زوجها وسوء خلقها.

قوله: ﴿عن أسامة بن زيد﴾ زاد مسلم من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة سعيد بن زيد، وقد قال الترمذي: لا نعلم أحداً قال فيه: «عن سعيد بن زيد» غير معتمر بن سليمان.

قوله: ﴿ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء﴾ قال الشيخ تقي الدين السبكي: في إيراد البخاري هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة إلى تخصيص الشوم ثم يحصل منها العداوة والفتنة، لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكعبها أو أن لها تأثيراً في ذلك، وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء، ومن قال إنها سبب في ذلك فهو جاهل، وقد أطلق الشارع على من ينسب المطر إلى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر إلى امرأة ما ليس لها فيه مدخل، وإنما يتفق موافقة قضاء وقد تفتقر النفس من ذلك، فمن وقع له ذلك فلا يفسره أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل إليها. قلت: وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد، وفي الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن، ويشهد له قوله تعالى: ﴿زين للناس حب الشهوات من النساء﴾ [آل عمران: ١٤] فيجعلون من حب الشهوات، ويبدأ بهن قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهن الأصل في ذلك، ويقع في المساعدة حب الرجل ولده من أمراه التي هي عنده أكثر من حبه ولده من غيرها، ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الحب، وقد قال بعض الحكماء: النساء شر كلهن وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن. ومع أنها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين كشغله عن طلب أمور الدين وحمله على التهلكة على طلب الدنيا وذلك أشد الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في أثناء حديث «واتقوا النساء» فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء.

١٨- باب الخوة تحت العقد

٥٠٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَيْتِي ثَلَاثُ سَنِينَ عَصَفْتُ فَعُيِّرْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوِلَادَةُ لِمَنْ أَحَقُّ». وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَرَمَّةٌ عَلَى النَّارِ، فَضَرَبَ إِلَيْهِ خُبْزَ وَأَذَمَ مِنْ أَدَمِ الْيَتِيمِ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ؟». قِيلَ: لَحْمٌ تَصُدِّقُ بِهِ عَلَى بَيْرَةِ، وَأَنْتِ لَا تَأْكُلِ الصَّدَقَةَ. قَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَبَّا هَدِيَّةً». [راجع: ٤٥٦]. أخرجه مسلم: ١٠٧٥، مختصراً، وأخرجه: ١٥٥٤، برقم: ٦.

قوله: ﴿باب الخوة تحت العقد﴾ أي جواز تزويج العبد المحرة إن رزيت به، وأورد فيه طرفاً من قصة بيرة حيث عيرت حين عصفت، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الطلاق، وهو مبني من المصنف إلى أن زوج بيرة حين عصفت كان عبداً، وسيأتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى.

١٩- باب لا يتزوج أكثر من أربع

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ﴾ [النساء: ٣].

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: يَغْيِي مَتَى أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعٍ.

وقوله جل ذكره: ﴿أولي أجنحة متى وثلاث ورباع﴾ [فاطر: ١]. يعني متى أو ثلاث أو رباع.

فلا يحيد عنه ولا فهو حل حسن، والله اعلم.

قوله: (الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) أي يتبع ما يتبع، وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح وتوليده، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتنزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والحلوة والمساورة، ولكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة من التوارث ووجوب الإنفاق والعنف بالملك والشهادة والعقل وإسقاط القصاص. قال القرطبي: ووقع في رواية « ما تحرم الولادة » وفي رواية « ما يحرم من النسب » وهو دال على جواز قل الرواية بالمعنى، قال: ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال للفظين وفيه، قلت: الثاني هو المعتمد فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوي، وإنما يأتي ما قال إذا أخذ ذلك. وقد وقع عند أحد من وجه آخر عن عائشة « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ » قال القرطبي: في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها، يعني الذي وقع الإرضاع بين ولده منها أو السيد تحرم على الصبي لأنها تصير أمه، وأمها لأنها جنته فصاعداً، واختصها لأنها خلاته، وينتسب لها أخوته، ويتنبت بها فتأزلاً لأنها بنت أخيه، وينتسب صاحب اللبن لأنها أخوته، ويتنبت فتأزلاً لأنها بنت أخيه، وأمه فصاعداً لأنها جنته، وأخته لأنها عمته، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع، فليست أخته من الرضاعة اختاً لأخيه ولا بنتاً لأبيه إذ لا رضاع بينهم، والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما يفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن، فإذا اختص به الرضيع صار جزءاً من أجزاءها فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب، والله اعلم.

الحديث الثاني حديث ابن عباس.

قوله: (عن جابر بن زيد) هو أبو النشأة البصري مشهور بكنيته، وأما جابر بن يزيد الكوفي فأول اسم أبيه تحتانية وليس له في الصحيح شيء.

قوله: (قال للنبي صلى الله عليه وسلم) القائل له ذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال: « قلت: يا رسول الله مالك تنسقي في فريش وتدعنا؟ قال: وعندكم شيء؟ قلت: نعم ابنة حزة » الحديث، وقوله: « تنسقي » ضبط بفتح المثناة والنون وتشديد الواو بعدها كاف أي تختار، مشتق من النسيئة بكسر النون وسكون التحتية بعدها كاف، وهي الخيار من الشيء، يقال: تنسقي تنسقا أي بالغ في اختيار الشيء وانتقاه. وعند بعض رواة مسلم « تنسقي » بمثابة مضمومة بدل النون وسكون الواو من النون أي قبل وتنتهي، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب « قال علي: يا رسول الله ألا تزوج بنت عمك حزة فلما من أحسن ثاة في فريش » وكان علياً لم يعلم بأن حزة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم، أو جوز المحصوية، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم. قال القرطبي: ويعد أن يقال من علي لم يعلم بتحريم ذلك.

قوله: (إنها ابنة أخي من الرضاعة) زاد همام عن قتادة « ويجرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات، وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة، وهو المطابق للفظ الترجمة. قال العلماء: يستثنى من عموم قوله: « لا يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » أربع نساء يجرمن في النسب مطلقاً وفي الرضاع قد لا يجرمن، الأولى أم الأخ في النسب لأنها إما أم وإما زوج أب، وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه. الثانية أم الحفيد فلا تحرم على جده. الثالثة جدة الولد في النسب لأنها إما أم أو أم زوجة. وفي الرضاع قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها. الرابعة أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أو ربيبة، وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الولد. وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة، ولم يستثن الجمهور شيئاً من ذلك. وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يجرمن من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة. واستندرك بعض المتأخرين أم العم وأم العمدة وأم الخالة فهذه يجرمن في النسب لا في الرضاع وليس ذلك على عمومها والله اعلم. قال مصعب الزبيري: كانت ثوبة يعني الأبي ذكرها في الحديث الذي بعده أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت حزة ثم أرضعت أبا سلمة. قلت: ويتنبت حزة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب بن قوله: « فتبتهن بنت حزة تنادي: يا عم » الحديث. وجلة ما تحصل لنا من الخلاف في اسمها سبعة أقوال: أمانة وعمارة وسلمى وعائشة وفاطمة وأمة الله وعلوى، وحكى المزني في أسماؤها لكن الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية.

الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

وأوجب ذلك. « قللت: نعم، كنت لك بمنزلة، وأحب من شاركني في خير أخيه، فقال النبي ﷺ: « إن ذلك لا يجل لي ». قلت: فإنما تحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة؟ قال: « بنت أم سلمة ». قلت: نعم، فقال: « لو أنها لم تكن ربيبة لي بخير ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة، أرضعني وأباً سلمة ثوبة، فلا تفرضن عليّ بنكاحي ولا أخوانيكن ».

قال غزوة: وثوبة مولاة لأبي لهب، كان أبو لهب أخفقها، فأرضعت النبي ﷺ، فلما مات أبو لهب أربته بعض أهل بيته بغير حجة، قال له: ماذا قيت؟ قال أبو لهب: لم ألق بعدكم غير أني شفيت في علي بن أبي طالب ثوبة. (الطبر: ١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٢٣، ٥١٣٧، والطبر في الشهادات باب ٧- النكاح، باب ١٠. أخرجه مسلم: ١٤٤٩).

قوله: (باب وأما أنتم الذي أرضعتم ويجرم من الرضاع ما يحرم من النسب) هذه الترجمة وثلاث تراجم بعدها تتعلق بأحكام الرضاعة، ووقع هنا في بعض الشروح « كتاب الرضاع » ولم أره في شيء من الأصول. وأشار بقوله: « ويجرم إلخ » أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاعة، وقد بينت ذلك السنة. ووقع في رواية الكشيبي « ويجرم من الرضاعة » ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول حديث عائشة.

قوله: (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه، لكنه اختصره فاقصر على المتن دون القصة، أخرجه مسلم.

قوله: (وأما سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة) أي بنت عمر المؤمنين، ولم ألق على اسم هذا الرجل.

قوله: (أراه) أي أخته.

قوله: (فلاناً لهم حفصة): اللام بمعنى من أي قال ذلك من عم حفصة ولم ألق على اسمه أيضاً.

قوله: (قالت عائشة): فيه الضمات وكان السياق يقتضي أن يقول: « قلت ».

قوله: (لو كان فلان حياً) لم ألق على اسمه أيضاً، وروى من فسرهما بألفح أخيه أبي القيس لأن أبا القيس والد عائشة من الرضاعة، وأما ألقع فهو أخوه وهو عمها من الرضاعة كما سيأتي أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تأذن له بعد أن استأذنت، وقولها هذا: « لو كان حياً » يدل على أنه كان حياً، فيحتمل أن يكون أماً لها آخر، ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعد عهدهما به ثم قدم بعد ذلك فاستأذن. وقال ابن التين: سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة: « لو كان فلان حياً » أي هو من الحديث الآخر الذي فيه ثابت أن آذنه له، فالأول ذكرت أنه ميت والثاني ذكرت أنه حي؟ فقال: هما عسان من الرضاعة أحدهما وضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حياً، والآخر أخو أبيها من الرضاعة. قلت: الثاني ظاهر من الحديث، والأول حسن محتمل، وقد ارتضاه عياض، إلا أنه يحتاج إلى نقل لكونه جزء به، قال: وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأة أخي النبي استأذن عليها. قلت: وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج إلى ظن ولا هو مشكل، إنما المشكل كونها سألت من الأول ثم توقفت في الثاني، وقد أجاب عنه القرطبي قال: هما سؤالات وقعا مرتين في زمنين عن رجلين، وتكرر منها ذلك إما لأنها نسبت القصة الأولى، وإما لأنها جازت تغير الحكم فأعادت السؤال أحد وعامه أن يقال: السؤال الأول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع، فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من نسيان أو تهوريز النسخ. ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو أن أحد العميين كان أعلى والأخر أدنى، أو أحدهما كان شقيقاً والأخر لأب فقط أو أم فقط، أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته. وقال ابن الماربط: حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة، وهما متمازضان في الظاهر لا في المعنى، لأن عم حفصة أرضعت المرأة مع عمر فالرضاعة فيها من قبل المرأة، وعم عائشة إنما هو من قبل الفحل، وكانت امرأة أبي القيس أرضعتها فجاء أخوه يستأذن عليها فآخبرها الشارع أن لبن الفحل يحرم كما يحرم من قبل المرأة أمه فكانه جزء أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك، فلذلك سألت ثانياً في قصة أبي القيس، وهذا إن كان وجده متفرداً

قوله: (انكح אחי) أي تزوج.

والذي يظهر أنه نه على أنها لو كان بها مانع واحد لكفى في التحريم وبها مانعان فليس من التعليل بعلمين في شيء، لأن كل وصفتين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو اتفرد فإما أن يتعاقبا فيضاف الحكم إلى الأول منهما كما في السبب إذا اجتماعا، ومثاله لو أحدث ثم أحدث بنير تغلظ طهارة الحدث الثاني لم يعمل شيئاً أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة، وقد يضاف إلى أشبههما وأنسبهما سواء كان الأول أم الثاني، فعلى كل تقدير لا يضاف إليهما جميعاً، وإن قلر أنه يوجد بالإضافة إلى المجموع ويكون كل منهما جزء علة لا علة مستقلة فلا تتجمع علان على معلول واحد، هذا الذي يظهر والمثالة مشهورة في الأصول وفيها خلافاً، قال القرطبي: والصحيح جوازه لهذا الحديث وغيره. وفي الحديث إشارة إلى أن التحريم بالريبة أشد من التحريم بالرضاغة.

قوله: (ويصبي) أي بنت زوجي، مشتقة من الرب وهو الإصلاح لأنه يقوم بأمرها، وقيل: من الترية وهو غلط من جهة الاشتقاق،

قوله: (في حجر) راعى فيه لفظ الآية ولا فلا مفهوم له، كذا عند الجمهور وأنه خرج فخرج الغالب، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد. وفي رواية عراك عن زنب بنت أم سلمة عند الطبراني «لو أتى لم أنكح أم سلمة ما حلت لي، إن أباهما أخي من الرضاغة» ووقع في رواية ابن عينة عن هشام «والله لو لم تكن ربيسي ما حلت لي» فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أو لا، وهو ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ «في حجر» حفاظاً أثبات.

قوله: (أرضعني وأبا سلمة) أي وأرضعت أبا سلمة، وهو من تقديم المفعول على الفاعل.

قوله: (أوبية) مثله وموحدة مصغر، كانت مولاة لأبي لب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في الحديث.

قوله: (فلا تعرضن) بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطاب لجماعة النساء، وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لأم حبيبة وحدها، والأول أوجه. وقال ابن التين: ضبط بضم الصاد في بعض الأمهات، ولا أعلم له وجهاً لأنه إن كان الخطاب لجماعة النساء وهو الأبين فهو يسكون الصاد لأنه فعل مستقبل مبني على أصله، ولو أدخلت عليه التأكيد فشددت النون لكان تعرضتان لأنه يجتمع ثلاث نونات فيفتح بينهما بالفاء، وإن كان الخطاب لأم حبيبة خاصة فتكون الصاد مكسورة والنون مشددة. وقال القرطبي: جاد بلفظ الجمع وإن كانت القصة لأثنين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردها وزجر أن تتود واحدة منهما أو غيرها إلى مثل ذلك، وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلاً فقال لها: اتكلمين الرجال فإنه يستعمل شائع، وكان لأم سلمة من الأخوات قرية زوج زعمة بن الأسود، وقرية الصغرى زوج عمر ثم معاوية، وعزة بنت أبي أمية زوج منبه بن الحجاج، ولها من البنات زنب رابوة الخبر، ودره التي قيل: إنها عطفية. وكان لأم حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل، وجويوة زوج السائب بن أبي حشيش، وأميمة زوج صفوان بن أمية، وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان، وصغرة زوج سعيد بن الأخنس، وميمونة زوج عروة بن مسعود. ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها وصبة وكان لقبهما من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثوم وأم حبيبة ابنتا زعمة أختا سودة، وأسماة أخت عائشة، وزنب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن، والله أعلم.

قوله: (قال عروة) هو بالإسناد المذكور، وقد علق المصنف طرفاً منه في آخر التفقات فقال: «قال شعب عن الزهري قال عروة» فذكره. وأخرجه الإسماعيلي من طريق الذهلي عن أبي الجمان بإسناده.

قوله: (وفوبية مولاة لأبي لب) قلت: ذكرها ابن منبه في «الصحابة» وقال: اختطف في إسلامها. وقال أبو نعيم: لا نعلم أحداً ذكر إسلامها غيره، والذي في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكربها، وكانت تدخل عليه بعدما تزوج خديجة، وكان يرسل إليها الصلة من المدينة، إلى أن كان بعد فتح خير ماتت ومات ابنها مسروح.

قوله: (وكان أبو لب أعطها فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم) ظاهره أن عتقه لما كان قبل إرضاعها، والذي في السير يخالفه وهو أن أباً لب أعطاها قبل الهجرة وذلك بعد الإرضاع بعر طويل وحكى السهيلي أيضاً أن عتقها كان قبل الإرضاع، وسأذكر كلامه.

قوله: (أوبية) بضم الهزعة وكسر الراء وتحت التحتية على البناء للمجهول.

قوله: (بنت أبي سفيان) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث «انكح אחי عزة بنت أبي سفيان» ولابن ماجه من هذا الوجه «انكح אחי عزة» وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت: «يا رسول الله هل لك في حنة بنت أبي سفيان؟ قال: أصنع ماذا؟ قالت: تنكحها» وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان، ولفظه «فقال: فأفضل ماذا؟» وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل على «ما» الاستهنامية خلافاً لمن أنكره من النحاة. وعند أبي موسى في «الذيل» درة بنت أبي سفيان، وهذا وقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان عن هشام، وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق الحميدي وقالوا: أخرجه البخاري عن الحميدي وهو كما قالوا: قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم وكأنه عمداً، وكذا وقع في هذه الرواية زنب بنت أم سلمة وحذف البخاري أيضاً عنها ثم نه على أن الصواب درة وسيأتي بعد أربعة أبواب، وجزم المنزوي بأن اسمها حنة كما في الطبراني، وقال عياض: لا نعلم لزعة فذكرنا في بنات أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب، وقال أبو موسى: الأشهر فيها عزة.

قوله: (أو تحين ذلك) هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الفرية.

قوله: (لست لك بمخلية) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من أدخل يخلي، أي لست بمنفردة بك ولا خالية من شرة. وقال بعضهم: هو بوزن فاعل الإخلاء متعدياً ولازماً، من أخليت بمعنى خلوت من الضرة، أي لست بمنفردة ولا خالية من شرة، وفي بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول حكاهما الكرماني. وقال عياض: غلبت أي منفردة يقال: أدخل أمرك وأخل به أي اتفرد به، وقال صاحب النهاية: مناه لم أجند خالياً من الزوجات، وليس هو من قولهم: امرأة غلبت إذا خلعت من الأزواج.

قوله: (وأحب من شاركني) مفروق بالابتداء أي لي، وفي رواية هشام الأتية قريباً «من شركي» بغير ألف، وكذا في الباب الذي بعده، وكذا عند مسلم.

قوله: (في غير) كذا للأكثر بالتكرار أي أي غير كان، وفي رواية هشام «في الخير» قيل: المراد به وصبة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الفرية التي جرت بها العادة بين الزوجات، لكن في رواية هشام المذكورة «وأحب من شركي فيك أخي» فعرف أن المراد بالخير ذاته صلى الله عليه وسلم.

قوله: (فإنما تحدث) بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمجهول، وفي رواية هشام المذكورة «قلت: بلغني» وفي رواية عقيل في الباب الذي بعده «قلت: يا رسول الله فو الله إننا لتحدث» وفي رواية وجب عن هشام عند أبي داود «فو الله لقد أخبرت».

قوله: (ألك تريد أن تنكح) في رواية هشام الأتية «بلغني أنك تنكح» ولم أقف على اسم من أخبر بذلك، ولعله كان من المتأخرين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له، وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل.

قوله: (بنت أبي سلمة) في رواية عقيل الأتية وكذا أخرجه الجليلاني من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زنب بنت أم سلمة «درة بنت أبي سلمة» وهي بضم المهملة وتشديد الراء، وفي رواية حكاهما عياض وخطاهما بفتح المعجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زنب عن أم سلمة درة أو «ذرة» على الشك، شك زهير رواه عن هشام. ووقع عند البيهقي من رواية الحميدي عن سفيان عن هشام «بلغني أنك تنكح زنب بنت أبي سلمة» وقد تقدم التنبيه على خطئه. ووقع عند أبي موسى في «ذيل المعرفة» حنة بنت أبي سلمة وهو خطأ، وقوله: بنت أم سلمة هو استفهام استنباط لرفع الاشكال، أو استفهام إنكار، والمعنى أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريمها من وجهين كما سيأتي بيانه، وإن كانت من غيرها فمن وجه واحد، وكان أم حبيبة لم تطلع على تحريم ذلك إما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، كذا قال الكرماني، والاحتمال الثاني هو المتمد، والأول يدفعه سياق الحديث، وكان أم حبيبة استندت على جواز الجمع بين الأختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الأولى، لأن الريبة حرمت على التأنيذ والأخت حرمت في صورة الجمع فقط، فأجابها صلى الله عليه وسلم بأن ذلك لا يجل، وأن الذي بلغها من ذلك ليس بمخ، وأنها تحرم عليه من جهتين.

قوله: (لو أنها لم تكن ربيسي في حجر) ما حلت لي) قال القرطبي: فيه تعليل الحكم بعلمين، فإنه علل تحريمها بكونها ربية وبكونها بنت أخ من الرضاغة، كذا قال،

قوله: (بعض أهله) بالرغم على أنه النائب عن الفاعل. وذكر السهيلي أن العباس

قال: لا مات أبو لب رايته في منامي بعد حول في شر حال فقال: ما لقيت بعدكم راحة، إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين، قال: وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين، وكانت ثوبية بشرت أبا لب بمولده فأعطفها.

قوله: (بشر حبيبة) بكسر المهملة وسكون التحتية بعد ما موحدة أي سوء حال، وقال ابن فارس: أصلها الحوية وهي المسكنة والحاجة، فالياء في حية متقلبة عن واو لانكسار ما قبلها. ووقع في «شرح السنة للبخاري» بفتح الحاء، ووقع عند المستملي بفتح الحاء المعجمة أي في حالة خائبة من كل خير، وقال ابن الجوزي: هو تصحيف، وقال القرطبي: يروى بالمعجمة، ووجهه في نسخة معتمدة بكسر المهملة وهو المعرفة، وحكى في «المشارك» من رواية المستملي بالجيم ولا أنه لا تصحيفاً، وهو تصحيف كما قال.

قوله: (ماذا لقيت) أي بعد الموت.

قوله: (لم ألق بعدكم، غير أبي) كذا في الأصول بالحذف أيضاً، ووقع في رواية الإسمايلي «لم ألق بعدكم رضاء» وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري «لم ألق بعدكم راحة» قال ابن بطال: سقط المقول من رواية البخاري، ولا يستقيم الكلام إلا به.

قوله: (غير أبي سقيت في هذه) كذا في الأصول بالحذف أيضاً، ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة «وأشار إلى النقرة التي تحت إيهامه وفي رواية الإسمايلي المذكورة وأشار إلى النقرة التي بين الإيهام والتي تليها من الأصابع» ولليهن في الدلائل من طريق... كذا مثله بلفظ «بني النقرة إلخ» وفي ذلك إشارة إلى خفارة ما سمي من الماء.

قوله: (يعتاقلي) بفتح العين، في رواية عبد الرزاق «يعتقي» وهو أوجه والوجه الأول أن يقول باعتاقلي، لأن المراد التخليص من الرق. وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد ينعمه العمل الصالح في الآخرة لكنه خالف لظاهر القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ عَلِمُوا مَا مِثْلُوا مِنْهُمْ فِي جَهَنَّمَ حَبَاتٍ﴾ [الفرقان: ٢٣] وأجيب أولاً بأن الخبر مرسل أوله عروة ولم يذكر من حدث به، وعلى تقدير أن يكون مرصلاً فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه، ولعل الذي رآها لم يكن إذاً كاسم بعد فلا يحتاج به، وثانياً على تقدير القبول فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم مخصوصاً من ذلك، بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه فقل من الغمرات إلى الضحاضح. وقال البيهقي: ما ورد من بطلان الخبر للكفار فمعناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة، ويحيز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما صلوه من الخيرات، وأما عياض فقال: انقذ الإجماع على أن الكفار لا تنعمهم أعمالهم ولا يثابرون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب، وإن كان بعضهم أشد عذاباً من بعض. قلت: وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي، فإن جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بذبذ الكفر، وأما ذنب غير الكفر فما المانع من تخفيفه؟ وقال القرطبي: هذا التخفيف خاص بهذا ومن ورد النص فيه. وقال ابن المنير في الحاشية: هنا قضيتان إحداها حال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره، لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح، وهذا مفقود من الكافر. الثانية إثابة الكافر على بعض الأعمال تفضلاً من الله تعالى، وهذا لا يمحله العقل، فإذا تقرر ذلك لم يكن حتى أبي لب ثوبية قرية معتبرة، ويحيز أن يفضله الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب، والمبني في ذلك التوقيف نفيًا وإثباتًا. قلت: وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور إكراماً لمن وقع من الكافر البر له ونحو ذلك، والله أعلم.

٢١ - باب من قال لا وضاع بعد خولتين

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَوَلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢١٤]

[٢٢٣٣]

وَمَا يَحْرُمُ مِنْ قَلِيلِ الرِّزْقِ وَكَثِيرِهِ.

قوله: (باب من قال لا وضاع بعد خولتين، لقوله عز وجل: ﴿خَوَلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢١٤]) أشار بهذا إلى قول الحنفية أن أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهراً وحجبتهم قوله تعالى: ﴿وحله وفصاله ثلاثون شهراً﴾ [الأحقاف: ١٥] أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال، وهذا تأويل غريب. والمشهور عند الجمهور أنها تقدير مدة أقل الحمل وأكثر مدة الرضاع، وإلى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن، ويؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول إن أقصى الحمل سستان ونصف. وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن متزعمهم في ذلك أنه يفتقر بعد الحولتين مدة يلزم الطفل فيها على النظام، لأن المدة أن الصبي لا يقطع دفعة واحدة بل على التدرج في أيام قلائد، فلا يلزم التي يحاول فيها نظامه حكم الحولتين. ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل: يفتقر نصف سنة، وقيل: شهران، وقيل: شهر ونحوه، وقيل: أبام سيرة، وقيل: شهر، وقيل: لا يزداد على الحولتين هي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور. ومن حجبتهم حديث ابن عباس رفعه «لا رضاع إلا ما كان في الحولتين» أخرجه الدارقطني، وقال: لم يستند عن ابن عينة غير الحشم بن جبيل، وهو ثقة حافظ. وأخرجه ابن عدي. وقال: غير الحشم يوقفه على ابن عباس وهو المحفوظ، وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولتين ولو لمصلحة لم يترتب عليه حكم، وعند الشافعية لو ابتدأ الوضع في أثناء الشهر جبر المنكسر من شهر آخر ثلاثين يوماً، وقال زفر: يستمر إلى ثلاث سنين إذا كان يبتز باللبن ولا يبتز بالطعام، وحكى ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يبتز اللبن، وحكى عن الأوزاعي مثله لكن قال: بشرط أن لا يقطع، فتسمى ظم ولو قبل الحولتين لما رضع بعده لا يكون رضاعاً.

قوله: (وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) هذا مصير منه إلى التمسك بالعموم الوارد في الأخبار مثل حديث الباب وغيره، وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والليث، وهو المشهور عند أحد. وذهب آخرون إلى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة. ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في «الموطأ»، وعن حفصة كذلك، وجاء عن عائشة أيضاً سبع رضعات أخرجه ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها، وجد الرزاق من طريق عروة «كانت عائشة تقول: لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات» وجاء عن عائشة أيضاً خمس رضعات، فعند مسلم عنها «كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات، ثم نسخت بخمس رضعات معلومات فتروى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مما يقرأ «وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عنها قالت: لا يحرم دون خمس رضعات معلومات، وإلى هذا ذهب الشافعي، وهي رواية عن أحمد، وقال به ابن حزم، وذهب أحد في رواية وإسناد وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ودود وأبيهم إلا ابن حزم من أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تحرم الرضعة والرضعتان» فإن مفهومه أن الثلاث تحرم، وأغرب القرطبي. قال: لم يقل به إلا داود. ويخرج ما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث، وأن الأربع هي التي تحرم. والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس، وأما حديث «لا تحرم الرضعة والرضعتان» فلعلة مثال ما دون الخمس، ولا فالتحريم بالثلاث لما فوقها إنما يؤخذ من الحديث بالمفهوم، وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس، فمفهوم «لا تحرم المصة ولا المصتان» أن الثلاث تحرم، ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم فتعارضاً، فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين، وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة، وحديث المصتان جاء أيضاً من طرق صحيحة، لكن قد قال بعضهم: إنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو عن عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل، لكن لم يقدح اضطراب حديث مسلم فانزعج من حديث أم الفضل زوج العباس «أن رجلاً من بني عامر قال: يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال: لا» وفي رواية له عنها «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان» قال القرطبي: هو أنص ما في الباب، إلا أنه يمكن حله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع، وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد، وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم، ويعضده من حيث النظر أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصبر، أو يقال: مانع بلع الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمني، والله أعلم. وأيضاً فقول عائشة: «عشر رضعات معلومات» ثم نسخ خمس معلومات فمات النبي صلى الله عليه وسلم ومن مما يقرأ «لا يتنهنز للاحتجاج على الأصح من قول الأصوليين، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والرواي روى ذلك على أن قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآناً ولا ذكر

٥١٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَانَتْ تَغْمِرُ وَجْهَهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَجْمِي، فَقَالَ: «نَنْظُرُنَ مَنْ

الراوي أنه خبر ليقبل قوله فيه، والله أعلم

قوله: (عن الأعمش) هو ابن أبي الشعثاء واسمه سليم بن الأسود الحاربي الكوفي.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل) لم أتف على اسمه وأتينا لأبي القعيس، وغلط من قال: هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة لأن عبد الله هذا تابعي ياتفاق الأعمش، وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم فولدت فلهاذا قيل له: رضيع عائشة.

قوله: (لكنه تغير وجهه كأنه كره ذلك) كذا فيه، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأوصح عن أشعث «وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه، ورأيت الغضب في وجهه» وفي رواية أبي داود عن حصن بن عمر عن شعبة «فشق ذلك عليه وتغير وجهه» وتقدم من رواية سفيان الثوري في الشهادات «قَالَ: يا عائشة من هذا؟»

قوله: (قالت: إنه أخي) في رواية غندر عن شعبة «إنه أخي من الرضاعة» أخرجه الإسماعيلي، وقد أخرجه أحد عن غندر بغيره، وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها، وكذا ذكرها أبو داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعاً عن الأشعث.

قوله: (انظروا ما إخوانكن) في رواية الكشميهني «من إخوانكن» وهي أوجه، والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه: من وقوعه في زمن الرضاعة، ومقدار الارتضاع فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشترك. قال الهلب: معناه انظرن ما سبب هذه الأخوة، فإن حرمة الرضاع إنما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة المحاجة. وقال أبو صيد: معناه أن الذي جاع كان طعامه الذي يشبه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع.

قوله: (فإنما الرضاعة من الجماعة) فيه تحليل الباعث على إيمان النظر والفكر، لأن الرضاعة تثبت النسب وتجعل الرضيع محرماً. وقوله: «من الجماعة» أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتعمل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع قطعاً لسد اللبن جوعته، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من الرضعة فيشارك في الحرمة مع أولادها، لكنه قال: لا رضاعة مشتركة إلا للنفية عن الجماعة لو لطعمته من الجماعة، كقوله تعالى: ﴿أطعمهم من جوع﴾ [قرئش: ٤] ومن شواهد حديث ابن مسعود «لا رضاع إلا ما شد العظم، وأثبت اللحم» أخرجه الترمذي وصححه. وحديث أم سلمة «لا يرم من الرضاع إلا ما فتح الأمعاء» أخرجه الترمذي وصححه. ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم لأنها لا تنفي من جوع، وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما تقدمه الشريعة وهو حش رضعت، واستدل به على أن التقلية بلبن الرضعة يرم سواء كان شرب أم أكل بأي صفة كان، حتى الوجور والسعوط والثرود والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع، وهو موجود في جميع ما ذكر فوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور. لكن استثنى الحنفية والحنابلة وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا: إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتمام الذي ومض اللبن منه، وأورد علي بن حزم أنه يلزم على قولهم إشكال في التمام سالم ثدي سهلة وهي أجنبية منه، فإن عايشاً أجنباً عن الإشكال باحتمال أنها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، قال النووي: وهو احتمال حسن، لكنه لا يفيد ابن حزم، لأنه لا يكفي في الرضاع إلا بالتمام الذي، لكن أجاب النووي بأنه عني من ذلك للحاجة. وأما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الأجنبي ثدي الأجنبية والتقام ثديها إذا أراد أن يرتضع منها مطلقاً، واستدل به على أن الرضاعة إنما تعتبر في حال الصغر لأنها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر، وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجمة، وعليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة «لا رضاع إلا ما فتح الأمعاء» وكان قبل الطعام «وصححه الترمذي وابن حبان، قال الترمذي: في قوله: «فإنما الرضاعة من الجماعة» تثبت قاعدة كلية صريحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستفي به الرضيع عن الطعام باللبن، ويضد بقوله تعالى: ﴿لمن لود أن يتم الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإنه يدل على أن هذه الآية أقصى مدة الرضاع المحتاج إليه عادة للمعتر شرعاً، فما زاد عليه لا يحتاج إليه عادة فلا يعتبر شرعاً، إذ لا حكم للتأخر وفي اعتبار إرضاع الكبر انتهاك حرمة المرأة بارتضاع الأجنبي منها لإطلاعه على عورتها ولو بالتقام ثديها. قلت: وهذا الأخير على الغالب وعلى من ذهب من يشترط التمام الذي وقد تقدم قبل خسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغر والكبر، وقد استشكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتجت هي بقصة سالم مروى أبي

حذيفة فلعلها فهمت من قوله: «إنما الرضاعة من الجماعة» اعتبار مقدار ما يسد الجوعة من لبن المرضعة لمن يرتضع منها، وذلك أهم من أن يكون للارتضاع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث نصاً في منع اعتبار رضاع الكبر، وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد الطعام منوع، ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم، فما في الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال، فلهاذا علمت عائشة بذلك، وحكاة النووي تبين أن لبن الصباغ وغيره عن داود. وفيه نظر. وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبر يفيد رفع الاحتجاب منه، ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية. وفي نسبة ذلك لداود نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور، وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أشير بمذهب صاحبهم، وإنما الذي نصر مذهب عائشة هذا ويبلغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي، وهو من رواية الحارث الأصور عنه، ولذلك ضعفه ابن عبد البر، وقال عبد الرزاق عن ابن جريح: قال رجل لعطاء: إن امرأة سقتي من لبنها بعدما كبرت أفانكحها؟ قال: لا. قال ابن جريح: قلت له: هذا رأيك؟ قال: نعم، كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها، وهو قول الليث بن سعد، وقال ابن عبد البر: لم يختلف عنه في ذلك. قلت: وذكر الطبري في «تهذيب الآثار» في مسند علي هذه المسألة وساق بإسناده الصحيح من حفصة مثل قول عائشة، وهو ما يخص به عموم قول أم سلمة «أبي سافر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بثلث الرضاعة أسداً» أخرجه مسلم وغيره، ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين، وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بداود، وذهب الجمهور إلى اعتبار الصغر في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه، وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة: منها أنه حكم منسوخ وبه جزم الحب الطبري في أحكامه، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحدثت الصحابة دل على تأخرها، وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صفره أن لا يكون ما رواه مقبلاً، وأيضاً ففي سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأة أبي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: «أرضعيه»، قالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: قد علمت أنه رجل كبير» وفي رواية لسلم قالت: «إنه ذو لحية، قال: أرضعيه» وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم. ومنها دعوى الخصوصية بسالم وإدراك أبي حذيفة، والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم: ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة، وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من التبي الذي أدى إلى اختلاط سالم بسهولة، فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من التبي شق ذلك على سهلة فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة، وهذا فيه نظر لأنه يقتضي إلحاق من يسوي سهلة في المشقة والاحتجاج بها تقتضي الخصوصية ويثبت مذهب المخالف لكن يفيد الاحتجاج. وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يرم، فلما ثبت ذلك في الصغر خولف الأصل له وبقي ما عداه على الأصل، وقصة سالم واقعة على غير طرقها احتمال الخصوصية فيجب التوقف عن الاحتجاج بها. ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف محمد بن خليل الأندلسي في هذه المسألة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها الفتيا بذلك لكن لم يقع منها إدخال أحد من الأجانب بثلث الرضاعة، قال تاج الدين: ظاهر الأحاديث ترد عليه، وليس عندي فيه قول جازم لا من قطع ولا من ظن غالب، كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة «كانت عائشة تأمر بنات إخوانها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحب أن يدخل عليها ويوما وإن كان كبيراً حش رضعت ثم يدخل عليها» وإسناده صحيح، وهو صريح، فأي ظن غالب وراء هذا؟ والله سبحانه وتعالى أعلم. وفي الحديث أيضاً جواز دخول من اعترف المرأة بالرضاعة معه عليها وأنه يصير أختاً لها وقبول قولها فيمن اعترف به، وإن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجال بيتها والاحتياط في ذلك والنظر فيه، وفي قصة سالم جواز الإرشاد إلى الحيل، وقال ابن الرضة: يؤخذ منه جواز تعاطي ما يحصل الحيل في المستقبل وإن كان ليس حلالاً في الحال.

٢٧- باب تَبَيَّنَ الْفَحْلُ

٥١٠٣- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن غزوة بن الزبير، عن عائشة: أن الفحل أخت أبي القعيس جاء يستأذن عليها، وهو عمها من الرضاعة، بعد أن نزل العجائب، فليئت أن آذن له، فلما جاء رسول

اللَّهُ أَخْبَرَهُ بِالَّذِي صَفَّ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِّنَ لَهُ. [راجع: ٢٦٤٤، أخرجه مسلم: ١٤٤٥].

قوله: (باب لبن الفحل) يفتح الفاء وسكون المهملة، أي الرجل ونسبة الدين إليه مجازية لكونه السبب فيه.

قوله: (عن ابن شهاب) لملك فيه شيخ آخر هو هشام بن عروة، وسياقه للحديث عن عروة أم، وسياقه قبيل كتاب الطلاق.

قوله: (إن أفلح أخا أبي القيس) بقاء وعين وسين مهملتين مصغر، وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة «استأذن علي أفلح فلم أذن له» وفي رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قيس والمفوظ أفلح أخو أبي القيس، ويحتمل أن يكون اسم أبيه قيساً أو اسم جده فنسب إليه فتكون كنية أبي القيس وأقت اسم أبيه أو اسم جده، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ «فإن أخا بني القيس» وكذا وقع عند النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة وقد مضى في تفسير الأحزاب من طريق شبيب عن ابن شهاب بلفظ «أن أفلح أخا أبي القيس» وكذا سلم من طريق يونس ومعر عن الزهري، وهو المفوظ من أصحاب الزهري، لكن وقع عند مسلم من رواية أبي عينة عن الزهري أفلح بن أبي القيس، وكذا لأبي داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه، وسلم من طريق ابن جريج عن عطاء «أخبرني عروة أن عائشة قالت: استأذن علي عبي من الرضاعة أبو الجعد» قال: فقال لي هشام: إنما هو أبو القيس. وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام «استأذن عليها أبو القيس» وسائر الرواة عن هشام قالوا: أفلح أخو أبي القيس كما هو المشهور، وكذا قال سائر أصحاب عروة، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد «أن أبا قيس أتى عائشة يستأذن عليها» وأخرجه الطبراني في الأوسط «من طريق القاسم عن أبي قيس، والمفوظ أن الذي استأذن هو أفلح وأبو القيس هو أخوه، قال القرطبي: كل ما جاء من الروايات وهم إلا من قال: أفلح أخو أبي القيس أو قال: أبو الجعد لأنها كنية أفلح. قلت: وإذا تبهرت ما حورت عرف أن كثيراً من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله: أبو الجعد فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح، وأما اسم أبي القيس فلم أقف عليه إلا في كلام الدارقطني قال: وهو وأبي بن أفلح الأشجري، وحكى هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضاً أن اسمه الجعد فعلى هذا يكون أخوه وأقت اسمه اسم أبيه، ويحتمل أن يكون أبو القيس نسب لجده ويكون اسمه وأقت بن قيس بن أفلح بن القيس، وأخوه أفلح بن قيس بن أفلح أبو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب: «لا أعلم لأبي القيس ذكراً إلا في هذا الحديث».

قوله: (وهو عمها من الرضاعة) فيه الغفلة، وكان السياق يقتضي أن يقول: «وهو عمي» وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم «وكان أبو القيس أمّاً عائشة من الرضاعة».

قوله: (فأبنت أن أذن له) في رواية عراك المصيبة في الشهادات «فقال: أختبئين مني وأنا عمك؟» وفي رواية شبيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الأحزاب «فقلت: لا أذن له حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن أخاه أبا القيس ليس هو أرضعني، ولكن أرضعني امرأة أبي القيس» وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم «وكان أبو القيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة».

قوله: (فأمرني أن أذن له) في رواية شبيب «أثني له فإنه عمك ترتب بينك» وفي رواية سفيان بذلك أو بينك، وقد تقدم شرح هذه اللفظة في «باب الألفاء في الدين» وفي رواية مالك عن هشام بن عروة «أنه عمك فليلح عليك» وفي رواية الحكم «صديق أفلح، أثني لي» ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام عند أبي داود «دخل علي أفلح، فاستترت منه فقال: أتستترين مني وأنا عمك؟ قلت: من أين؟ قال: أرضعتك امرأة أخي، قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرعني الرجل» الحديث، ويصح بأنه دخل عليها أولاً فاستترت ودار بينهما الكلام، ثم جاء يستأذن ظناً منه أنها قبلت قوله فلم تأسذن له حتى تستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ووقع في رواية شبيب في آخره من الزيادة فقال عروة: فبذلك كانت عائشة تقول: حرماً من الرضاع ما يجرم من النسب» ووقع في رواية سفيان بن عيينة «ما يجرمون من النسب» وهذا ظاهر الوقت، وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن عروة في هذه القصة «قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تحتجبني منه، فإنه يجرم من الرضاعة ما يجرم من النسب» وقد تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضاً مرفوعة من وجه آخر في أول أبواب الرضاع. وفي الحديث أن لبن الفحل يجرم فتشتر الحرة لمن أرضع الصغير بلبنه، فلا تحل له بنت زوج المرأة التي

أرضعت من غيرها مثلاً، وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة وغيرهم، ونقله ابن بطال عن عائشة وفيه نظر، ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشامي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإلياس بن معاوية أخرجهما ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر، وعن ابن سيرين «نبئت أنا ناساً من أهل المدينة اختلقوا فيه» وعن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت والصحابه متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا: الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً، وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وإبراهيم بن عليه وابن بنت الشافعي ودلود وقبايع، وأغرب عياض ومن تبعه في تخصيصهم ذلك بدلود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذكرنا بذلك، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] ولم يذكر العمة ولا البنت كما ذكرهما في النسب، وأما بيان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه، ولا سيما وقد جاءت به الأحاديث الصحيحة. واحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا يغضل من الرجل وإنما يغضل من المرأة فكيف تشتر الحرة إلى الرجل؟ والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتزم إليه، وأيضاً فإن لبن أم الرجل لا يغضل من أمه وإنما يغضل من أمه لأن لبن الأم لا يكون الرضاع منها كاللبن لا كان سبب الولد أوجب تحريم ولد الولد به لتلقه بولده، ولأن هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة: «اللقاح واحد» أخرجه ابن أبي شيبة. وأيضاً فإن الوطء يدر اللبن للفحل فيه نصيب. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفتاها الأصحاب كالأوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبه في أهل الكوفة وابن جريج في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وقبايعهم إلى أن لبن الفحل يجرم وحجتهم هذا الحديث الصحيح، وألزم الشافعي المالكية في هذه المسألة يرد أصلهم بتعليم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الأحاد لما روه عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة من أن لبن الفحل لا يجرم، قال عبد العزيز بن محمد: وهذا رأي فقهاينا إلا الزهري فقال الشافعي: لا تعلم شيئاً من علم الخاصة أولى بأن يكون عاماً ظاهراً من هذا، وقد تركوه للتجبر الورود فيلزمهم على هذا إما أن يردوا هذا الخبر وهم لو يردوه أو يردوا ما خالف الخبر، وعلى كل حال هو المطلق. قال القاضي عبد الوهاب: يتصور تجريد لبن الفحل بجرم له امرأتان ترضع إحداهما صبيّاً والأخرى صبية فالجمهور قالوا: يجرم على الصبي تزويج الصبية، وقال من خالفهم: يجوز، واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع يثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بينة، لأن أفلح ادعى وصدقه عائشة وأذن الشارع بمجرد ذلك. وتعقب باحتمال أن يكون الشارع أطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسليم عائشة، واستدل به على أن قليل الرضاع يجرم كما يجرم كثيره لعدم الاستصصال فيه، ولا حاجة فيه لأن عدم الذكر لا يدل على عدم المحض وفيه أن من شك في حكم يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه، وأن من أشبه عليه الشيء طالب للمدعي بيانه ليرجع إليه أحدهما وأن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها، وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب ومشروعية استئذان الحرم على حرمه، وأن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بإذنه، وفيه جواز التسمية بأفلح. ويؤخذ منه أن المستفتي إذا بادى بالتليل قبل سماع الفتوى أنكر عليه لقوله لها: «تربت بينك» فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقها أن تسأل عن الحكم فقط ولا تعلل، وألزم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين: إن الصحابي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رآه لا بما روى، لأن عائشة صح عنها أن لا احتبار بلبن الفحل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب التكمال بإسناد حسن، وأخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القيس وحرموه بلبن الفحل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها، وهو إلزام قوي.

٢٣ - باب شهادة المَرْضِعَةِ

٥١٠٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِكَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ عُقْبَةَ، لِكُنِّي لِخَدِيجَتِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ، قَالَ: تَوَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَبَعَثْنَا امْرَأَةً سَوْدَاءَ، فَقَالَتْ: أَرْضَعْنَكُمْ، فَأَبَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ:

تَزَوَّجْتُ ثَلَاثَةَ بَنَاتِ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنِي امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ لِي: إِنِّي لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، وَهِيَ كَاذِبَةٌ، فَأَعْرَضَ عَنِّي، فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، قُلْتُ: إِنِّهَا كَاذِبَةٌ، قَالَ: كَيْفَ بِهَا وَلَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا لَقَدْ أَرْضَعَتْكُمْ، دَعَهَا عَنْكَ.

وَأَشَارَ إِسْمَاعِيلُ بِاصْبِعِهِ السَّيَّيَةِ وَالْوُسْطَى، يَحْكِي أَبُو ب. [راجع: ٨٨].

قوله: (باب شهادة المرضعة) أي وحدها، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات. وأغرب ابن بطلان هنا فقل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه، وهو عجيب منه فإنه قول جماعة من السلف حتى إن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فشو ذلك في الجيران

قوله: (علي بن عبد الله) هو ابن المدني، وإسماعيل بن إبراهيم هو المعروف بابن علي، وعبيد بن أبي مريم مكي ما له في الصحيح سوى هذا الحديث، ولا أعراف من حاله شيئاً إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين، وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة، وأن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عتبة بن الحارث نفسه، وتقدم تسمية المرأة للمعبر عنها هنا بثلاثة بنات فلان وتنسبة أبيها، وأما المرضعة السوداء فما عرفت اسمها بعد.

قوله: (فأعرض عني) في رواية المستطلي «فأعرض عنه» وفيه الثقات.

قوله: (دعها عنك، وأشار بإصبعه السبابة والوسطى يحكي أبو ب) يعني يحكي إشارة أبو ب، والقاتل علي والحاكمي إسماعيل، والمراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار بيده وقال بلسانه: «دعها عنك» فحكى ذلك كل راوٍ لمن دونه. واستدل به على أن الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد أو بعد اشتهاؤه فلم يجتزئ لذكره في كل واقعة، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك. ويؤخذ من الحديث عند من يقول أن الأمر بفراقها أن يكن لتحريمها عليه بقول المرضعة بل للاحتياط أن يمتطأ من يريد أن يتزوج أو يتزوج من اطعم على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو بارشها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأبها أو شك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك، والله أعلم.

٢٤- باب ما يحل من النساء وما يحرم

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَشَرَاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾. [النساء: ٢٣-٢٤].

وَقَالَ أَنَسٌ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾. ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحُرِّ أَوْ حُرَامُ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ. لَا يَزِي بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ مِنْ عَقِيدِهِ. وَقَالَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾. [الفرقة: ٢٢١].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ حَرَامٌ، كَأُمِّهِ وَابْنَتِهِ وَأَخِيهِ.

٥١٠٥- وَقَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَفْيَانَ: حَدَّثَنِي حَبِيبٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: حَرَّمَ مِنَ النِّسَاءِ سِتًّا، وَمِنْ الصُّبُورِ سِتًّا. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾. الْآيَةَ.

وَجَمَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْنَ ابْنَةِ عَلِيٍّ وَامْرَأَةِ عَلِيٍّ.

وَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ ثَرَّةً، ثُمَّ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَجَمَعَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بَيْنَ ابْنَتَيْ عَمِّ لِي لَيْلَةٍ.

وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ لِلْقَيْطِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ. يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا زَرَأَ ذَلِكُمْ﴾.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا زَنَى بَأَخْتِ امْرَأَتِهِ لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

وَيُرْوَى عَنْ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَبِي جَعْفَرٍ: لَيْسَ يُلَاقِبُ بِالصَّبِيِّ: إِنْ أَدْخَلَهُ فِيهِ فَلَا يَتَزَوَّجُ مِنْهُ، وَيَحْتَمِلُ هَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَلَمْ يَتَابَعِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا زَنَى بِهَا لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي نَصْرٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَرَّمَهُ، وَأَبُو نَصْرٍ هَذَا لَمْ يُعْرِفْ بِسَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَيُرْوَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ، وَتَغِيصِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: تَحْرُمُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا تَحْرُمُ حَتَّى يُلَاقِيَ بِالْأَرْحَمِ، يَنْتَهِي حَتَّى يَخَامِعَ.

وَجَوَّزَهُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَغَرَّوَهُ وَالزُّهْرِيُّ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عَلِيٌّ: لَا تَحْرُمُ، وَهَذَا مُرْسَلٌ.

قوله: (باب ما يحل من النساء وما يحرم، وقوله تعالى: حرمت عليكم أمهاتكم وبنااتكم الآية إلى عليهما حكيمًا) كذلك لأبي ذر، وساق في رواية كريمة إلى قوله: ﴿وبنات الأخوت ثم قال إلى قوله عليهما حكيمًا﴾ [النساء: ٢٤] وذلك يشمل الآيتين، فإن الأولى إلى قوله: ﴿غفورا رحيمًا﴾ [النساء: ٢٣].

قوله: (وقال أنس: والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام إلا ما ملكت أيمانكم، لا يرى بأسًا أن ينزع الرجل جاريته) وفي رواية الكشيبي جارية (من جده) وصلة إسماعيل القاضي في كتاب «أحكام القرآن» بإسناد صحيح من طريق سليمان التيمي عن أبي جابر عن أنس بن مالك أنه قال في قوله تعالى: ﴿والمحصنات﴾ ذوات الأزواج الحرائر ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ فإذا هو لا يرى بما ملك اليمين بأسًا أن ينزع الرجل الجارية من عبده فيطاعها، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التيمي بلطف ذوات البعول وكان يقول: يبيها طلاقها، والأكثر على أن المراد بالمحصنات ذوات الأزواج يعني أنهن حرام وأن المراد بالاستثناء في قوله: ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٢٤] المليات إذا كن متزوجات فأنهن حلال لمن سباهن.

قوله: (وقال) أي قال الله عز وجل: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ [البقرة: ٢٢١] أشار بهذا إلى التنبيه على من حرم نكاحها زائدًا على ما في الآيتين فذكر المشركة وقد استثبتت الكتابية والزائدة على الرابطة يدل ذلك على أن العدد الذي في قول ابن عباس الذي بعده لا مفهوم له وإنما أراد حصر ما في الآيتين.

قوله: (وقال ابن عباس: ما زاد على أربع فهو حرام كامه وابنته وأخته) وصلة القرابي وعبد بن حيد بإسناد صحيح عنه ولفظه في قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٢٤]: لا يحل له أن يتزوج فوق أربع نسوة، فما زاد منهن فهن عليه حرام، وبالقاي مثله، وأخرجه البيهقي

قوله: (وقال لنا أحمد بن حنبل) هذا فيما قبل أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة، والذي ظهر في الاستقراء أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الأول، وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المساري حديثًا بواسطة وكأنه ما يكثر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيرًا من مشايخ أحمد فاستثنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادرًا فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المدني دون أحمد وسفيان المذكور في هذا الإسناد هو الشوري، وحبيب هو ابن أبي ثابت.

قوله: (حرم من النسب سبع، ومن الصهر سبع) في رواية ابن مهدي عن سفيان عند الإسماعيلي «حرم عليكم» وفي لفظ «حرمت عليكم».

قوله: (ثم قرأ: حرمت عليكم أمهاتكم الآية) في رواية يزيد بن هارون عن سفيان عند الإسماعيلي «قرأ الآيتين» وإلى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في الترجمة: ﴿إلى عليهما حكيمًا﴾ فإنها آخر الآيتين، ووقع عند الطبراني من طريق عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس في آخر الحديث «ثم قرأ: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ حتى بلغ: ﴿وبنات الأخ وبناات الأخ﴾، ثم قال: هذا النسب. ثم قرأ: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾ حتى بلغ: ﴿وإن جمعوها بين الأخنتين﴾، وقرأ: ﴿ولا تنكحوا ما نكح

أباًؤكم من النساء ﴿ قال: هذا الصبر ﴾ انتهى، فإذا جمع بين الروایتين كانت الجملة خمس عشرة امرأة، وفي تسمية ما هو بالرضاع صهراً محرم، وكذلك امرأة الغير، وجميعهن على التأديب إلا الجمع بين الأخنتين وامرأة الغير، ويتحقق من ذكر مطبوعة الجسد وإن علا وأم الأم ولو علت وكذا أم الأب وبنت الابن ولو سفلت وكذا بنت البنت وبنت بنت الأخت ولو سفلت وكذا بنت بنت الأخ وبنت ابن الأخ والأخت وصمة الأب ولو علت وكذا صمة الأم وخالة الأم ولو علت وكذا خالة الأب وحنة الزوجة ولو علت وبنت الربية ولو سفلت وكذا بنت الربيب وزوجة ابن الابن وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وسبأني في باب مفرد ﴿ ويمر من الرضاع ما يحرم من النسب ﴾ وتقدم في باب مفرد، ويبان ما قبل إنه يستثنى من ذلك.

قوله: (ويجمع عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب (بين بنت علي وامرأة علي) كانه أشار بذلك إلى دفع من يتخلل أن العلة في منع الجمع بين الأخنتين ما يقع بينهما من القطيعة فيطهره إلى كل قربتين ولو بالصاهرة فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها، والأثر المذكور وصله البغوي في «المجتمعات» من طريق عبد الرحمن بن مهزيان أنه قال: «جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلس بنت مسعود» وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال: «ليلى بنت مسعود النخيلية وأم كلثوم بنت علي لفاطمة فكانت امرأته» وقوله لفاطمة: أي من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تمارض بين الروایتين في زينب وأم كلثوم لأنه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلى في عصمته وقد وقع ذلك مبيناً عند ابن سعد.

قوله: (وقال ابن سيرين: لا بأس به) وصله سعيد بن منصور عن بسند صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة مطولاً من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد «أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقف وابنته أي من غيرها قال أيوب: فسل عن ذلك ابن سيرين فلم ير به بأساً» وقال: ثبت أن رجلاً كان بمصر اسمه جبلة جمع بين امرأة ورجل وبنته من غيرها» وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضاً عن ابن سيرين «أن رجلاً من أهل مصر كانت له صبية يقال له جبلة» فذكره.

قوله: (وكرهه الحسن مرة ثم قال: لا بأس به) وصله الدارقطني في آخر الأثر الذي قبله بلفظ «وكان الحسن يكرهه» وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علفمة قال: «إني جالس عند الحسن إذ سأله رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فكرهه، فقال له بعضهم: يا أبا سعيد، هل ترى به بأساً؟ فنظر ساعة ثم قال: ما أرى به بأساً» وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه كرهه، وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي أنهم قالوا: لا بأس به.

قوله: (ويجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنتي عم في ليلة) وصله عبد الرزاق وأبو عبيد من طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد «في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي، فقال محمد بن علي: هو أحب إليهما» وأخرج عبد الرزاق أيضاً والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم ينسب المراتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد «فأصبح النساء لا يلدن أين يذهبن».

قوله: (وكرهه جابر بن زيد للقطيعة) وصله أبو عبيد من طريقه. وأخرج عبد الرزاق قوله: (وليس فيه تحريم) لقوله تعالى: ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ [النساء: ٢٤] هذا من تفقه المصنف، وقد صرح به قتادة كما ترى، وقد قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أبطل هذا النكاح، قال: وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه، وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله: «أي للقطيعة» أي لأجل وقوع القطيعة بينهما، لما يوجب التنافس بين الضريتين في العادة، وسبأني التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها، بل جاء ذلك منصوباً في جميع القربايات، فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن طلحة «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتنكح المرأة على قرابتها خاتمة القطيعة» وأخرج المحلل من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة خاتمة الضغائن، وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضاً ولكن اتعقد الإجماع على خلافه وقاله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما.

قوله: (وقال عكرمة عن ابن عباس: إذا زنى باخت امرأته لم تحرم عليه امرأته) هذا مصرى من ابن عباس إلى أن المراد بباختها من الجمع بين الأخنتين إذا كان الجمع بعد التزوج وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء «عن ابن عباس بن رجل زنى باخت امرأته قال: تحظى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته» قال

ابن جريج: ويلغني عن عكرمة مثله، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال: «جائز حرمتين إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته» وهذا قول الجمهور، وخالف فيه طائفة كما سيجي.

قوله: (ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي إن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه) في رواية أبي ذر عن المستملي «وابن جعفر» بدل قوله: وأبي جعفر، والأول هو المتمد، وكذا وقع في رواية ابن نصر بن مهدي عن المستملي كالجماعة، وهكذا وصله وكيع في مصنفه عن سفيان الثوري عن يحيى.

قوله: (ويحيى هذا غير معروف ولم يتابع عليه) انتهى وهو ابن قيس، روى أيضاً عن شرح روى عنه الثوري وأبو عروثة وشريك. يقول المصنف: «غير معروف» أي غير معروف المدة إلا غاصم الجملة ارتفع عنه برواية هؤلاء، وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في الثقات كعادته فيمن لم يجرح، والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفيان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد: وكذا لو تلوط بأبي امرأته أو بأختها أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فإذن كلاً منهن تحرم على الوالد لكونها بنت أو أخت من نكحه، وخالف ذلك الجمهور فنقصوه بالمرأة المقنونة عليها، وهو ظاهر القرآن لقوله: ﴿ وأماهن نساكنكم وإن تحمسوا بين الأخنتين ﴾ [النساء: ٢٣] والذكر ليس من النساء ولا اختاً، وعند الشافعية فيمن تزوج امرأة فطاف بها حل تحرم عليه بنتها أم لا وجهان والله أعلم.

قوله: (وقال عكرمة عن ابن عباس: إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته) وصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ في رجل غشي أم امرأته قال: «تحظى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته» وإسناده صحيح. وفي الباب حديث مرفوع أخرجه الدارقطني والطبراني من حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل يتبع المرأة حراماً ثم يتكبح عنها أو البنت ثم يتكبح أمها قال: لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان نكاح حلال» وفي إسنادهما عثمان بن عبد الرحمن الواقصي وهو متروك، وقد أخرج ابن ماجه طرفاً منه من حديث ابن عمر لا يحرم الحرام الحلال، وإسناده أصح من الأول.

قوله: (ويذكر عن أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمه) وصله الثوري في جامعه من طريقه ولفظه أن رجلاً قال: إنه أصاب أم امرأته، فقال له ابن عباس: حرمت عليك امرأتك، وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبلغ الرجال».

قوله: (وأبو نصر هذا لم يعرف بسماحه عن ابن عباس) كذا للأثر، وفي رواية ابن المهدي عن المستملي لا يعرف سماحه وهي أوجه. وأبو نصر هذا بصري أسدي، وقته أبو زرعة. وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ مرفوعاً «من نظر إلى فرج امرأة لم يحل له أمها ولا بنتها» وإسناده مجهول قاله البيهقي.

قوله: (ويروى عن عمران بن حصين والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران: فوصله عبد الرزاق من طريق الحسن البصري عنه، قال: فيمن فجر بأم امرأته حرمتا عليه جميعاً، ولا بأس بإسناده، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع، وأما قول جابر بن زيد والحسن فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال: حرمت عليه امرأته. قال قتادة: لا تحرم غير أنه لا ينفى امرأته حتى تنقضي عدة أبي زنى بها، وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ: إذا فجر بأم امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: قال يحيى بن يعمر للشعبي: والله ما حرم حرام قط حلالاً قط، فقال الشعبي: بلى لو صبيت خراً على ماء حرم شرب ذلك الماء. قال قتادة: وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي. وأما قوله: «وقال بعض أهل العراق» فلمعه عنى به الثوري، فإنه عن قال بذلك من أهل العراق. وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق حماد عن إبراهيم عن علفمة عن ابن مسعود قال: لا ينظر الله إلى رجل ينظر إلى فرج امرأة وبنتها. ومن طريق مفترية عن إبراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال: حرمتا عليه كلتاها، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، قالوا: إذا زنى امرأة حرمت عليه أمها وبنتها، وبه قال من غير أهل العراق عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق، وهي رواية عن مالك، ولوى ذلك الجمهور وحجتهم أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المقنونة عليها لا على مجرد الرطه، وأيضاً فالزنا لا صدق فيه ولا عدة ولا ميراث، قال ابن عبد البر: قد أجمع أهل الفتن من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها، فنكاح أمها وابنتها أجز.

قوله: (وقال أبو هريرة: لا تحرم عليه حتى يلزق بالأرض، يعني حتى

أباًؤكم من النساء ﴿ قال: هذا الصبر ﴾ انتهى، فإذا جمع بين الروایتين كانت الجملة خمس عشرة امرأة، وفي تسمية ما هو بالرضاع صهراً محرم، وكذلك امرأة الغير، وجميعهن على التأديب إلا الجمع بين الأخنتين وامرأة الغير، ويتحقق من ذكر مطبوعة الجسد وإن علا وأم الأم ولو علت وكذا أم الأب وبنت الابن ولو سفلت وكذا بنت البنت وبنت بنت الأخت ولو سفلت وكذا بنت بنت الأخ وبنت ابن الأخ والأخت وصمة الأب ولو علت وكذا صمة الأم وخالة الأم ولو علت وكذا خالة الأب وحنة الزوجة ولو علت وبنت الربية ولو سفلت وكذا بنت الربيب وزوجة ابن الابن وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وسبأني في باب مفرد ﴿ ويمر من الرضاع ما يحرم من النسب ﴾ وتقدم في باب مفرد، ويبان ما قبل إنه يستثنى من ذلك.

قوله: (ويجمع عبد الله بن جعفر) أي ابن أبي طالب (بين بنت علي وامرأة علي) كانه أشار بذلك إلى دفع من يتخلل أن العلة في منع الجمع بين الأخنتين ما يقع بينهما من القطيعة فيطهره إلى كل قربتين ولو بالصاهرة فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها، والأثر المذكور وصله البغوي في «المجتمعات» من طريق عبد الرحمن بن مهزيان أنه قال: «جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلس بنت مسعود» وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال: «ليلى بنت مسعود النخيلية وأم كلثوم بنت علي لفاطمة فكانت امرأته» وقوله لفاطمة: أي من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تمارض بين الروایتين في زينب وأم كلثوم لأنه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلى في عصمته وقد وقع ذلك مبيناً عند ابن سعد.

قوله: (وقال ابن سيرين: لا بأس به) وصله سعيد بن منصور عن بسند صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة مطولاً من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد «أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقف وابنته أي من غيرها قال أيوب: فسل عن ذلك ابن سيرين فلم ير به بأساً» وقال: ثبت أن رجلاً كان بمصر اسمه جبلة جمع بين امرأة ورجل وبنته من غيرها» وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضاً عن ابن سيرين «أن رجلاً من أهل مصر كانت له صبية يقال له جبلة» فذكره.

قوله: (وكرهه الحسن مرة ثم قال: لا بأس به) وصله الدارقطني في آخر الأثر الذي قبله بلفظ «وكان الحسن يكرهه» وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علفمة قال: «إني جالس عند الحسن إذ سأله رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فكرهه، فقال له بعضهم: يا أبا سعيد، هل ترى به بأساً؟ فنظر ساعة ثم قال: ما أرى به بأساً» وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه كرهه، وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي أنهم قالوا: لا بأس به.

قوله: (ويجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنتي عم في ليلة) وصله عبد الرزاق وأبو عبيد من طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد «في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي، فقال محمد بن علي: هو أحب إليهما» وأخرج عبد الرزاق أيضاً والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم ينسب المراتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد «فأصبح النساء لا يلدن أين يذهبن».

قوله: (وكرهه جابر بن زيد للقطيعة) وصله أبو عبيد من طريقه. وأخرج عبد الرزاق قوله: (وليس فيه تحريم) لقوله تعالى: ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ [النساء: ٢٤]

هذا من تفقه المصنف، وقد صرح به قتادة كما ترى، وقد قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً أبطل هذا النكاح، قال: وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه، وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله: «أي للقطيعة» أي لأجل وقوع القطيعة بينهما، لما يوجب التنافس بين الضريتين في العادة، وسبأني التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها، بل جاء ذلك منصوباً في جميع القربايات، فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن طلحة «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتنكح المرأة على قرابتها خاتمة القطيعة» وأخرج المحلل من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة خاتمة الضغائن، وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضاً ولكن اتعقد الإجماع على خلافه وقاله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما.

قوله: (وقال عكرمة عن ابن عباس: إذا زنى باخت امرأته لم تحرم عليه امرأته) هذا مصرى من ابن عباس إلى أن المراد بباختها من الجمع بين الأخنتين إذا كان الجمع بعد التزوج وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء «عن ابن عباس بن رجل زنى باخت امرأته قال: تحظى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته» قال

يُجَامَعُ قال ابن التين يلزق بفتح أوله وضبطه غيره بالقسم وهو أوجه، وبالفتح لازم وبالقسم متد يقال: لزق به ولزوقاً والزقة بغيره وهو كتابة عن الجماع كما قال المصنف وكأنه أشار إلى خلاف الحقيقة فإنهم قالوا: تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والتظر إلى فرجها، فالخلاص أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم إلا إن وقع الجماع، فيكون في المسألة ثلاثة أراء: فمنذهب الجمهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد والحقيقة وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة بشهوة بالجماع لكونه استمتاعاً وعمل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما الحرم فلا يؤثر كالزنا، والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالاً أو زناً أثر بخلاف مقدمته.

قوله: (وجوزهُ سعيد بن المسيب وعروة والزهرى أي أجازوا للرجل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بأمرها أو أختها سواء فعل مقدمات الجماع أو جماع، ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك، وقد روى عبد الرزاق من طريق الحارث بن عبد الرحمن قال: سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن الرجل يزني بالمرأة لم يحل له أمها؟ فقالا: لا يحرم الحرام الحلال، وعن معمر عن الزهرى مثله، وعند البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة أبتزوج أيتها؟ فقال: قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالاً بحرام.

قوله: (وقال الزهرى قال علي: لا يحرم وهذا مرسل) أما قول الزهرى فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أبوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطئ أم امرأته، فقال: قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال. وأما قوله: وهذا مرسل، ففي رواية التكميبي وهو مرسل أي منقطع، فاطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن والمخطب فيه سهل، والله أعلم.

٢٥- باب ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ

اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ۖ ﴾ [النساء: ٢٣]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الدُّخُولُ وَالْمَسِيسُ وَاللَّمَسُ هُوَ الْجِمَاعُ.

وَمَنْ قَالَ: بَنَاتٌ وَكُذَبَاءٌ مِنْ بَنَاتِهَا فِي التَّحْرِيمِ.

يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ لَأَمْ حَسِبْتَ: لَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ.

وَكَذَلِكَ حَلَالٌ وَلَيْدُ الْأَبْنَاءِ، هُنَّ حَلَائِلُ الْأَبْنَاءِ.

وَهَلْ تَسْمَى الرِّبِيَّةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي فِي حَجَرِهِ؟

وَدَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رِيبَةَ لَهْ إِلَى مَنْ يَكْفُلُهَا، وَسَمَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أَيْتِهِ ابْنًا.

٥١٠٦- حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ: «لَا قَوْلَ مَاذَا؟». قُلْتُ: تَنْكِحُ، قَالَ: «أَتَحْبِبِينَ؟». قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمَخْلُوعَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ هُوَ كَيْفِي لِيكَ أَخِي، قَالَ: «إِنِّهَا لَا تَجِبُ لِي». قُلْتُ: بَلَعَفَى أُنْكَ تَعْطُبُ، قَالَ: «أَبَا أُمِّ سَلَمَةَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رِيبِيَّةً مَا حَلَّتْ لِي، أَرْضَعِي وَأَبَاهَا ثَوْبَةً، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: ثَوْبَةُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ. [رواجع: ٥١٠٦. أخرجه مسلم: ١٤٤٩].

قوله: (باب وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) هذه الترجمة معقودة لتفسير الربية وتفسير المراد بالدخول، فأما الربية فهي بنت امرأة الرجل، قيل لها ذلك لأنها مربية، وغلط من قال هو من التربية. وأما الدخول فيه قولان: أحدهما أن المراد به الجماع وهو أصح قول الشافعي، والقول الآخر وهو قول الأئمة الثلاثة المراد به الخلوة.

قوله: (وقال ابن عباس: الدخول والمسيس واللمس هو الجماع) تقدم ذكر من وصله عنه في تفسير المائدة، وفيه زيادة. وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال: قال ابن عباس: الدخول والتفشي والإفشاء والمباشرة والرفث واللمس

قوله: (وهل تسمى الربية وإن لم تكن في حجره) أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله: «في حجورك» هل هو للقلب، أو يعتبر فيه مفهوم المخالفة؟ وقد ذهب الجمهور إلى الأول، وفيه خلاف فقدم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس قال: كانت عتدي امرأة قد ولدت لي، فماتت فوجدت عليها، فقلت علي بن أبي طالب فقال لي: مالك؟ فأخبرته، فقال: إنما أبنت؟ يعني من غيرك، قلت: نعم قال: كانت في حجرك؟ قلت: لا، هي لي الطائفة، قال: فأنكحها، قلت: فإن قوله تعالى: ﴿ وَرَبَائِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] قال: إنها لم تكن في حجرك. وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأثر وادعى تقي ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد لا يعرف، وهو عجيب، فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن رافعة، وإبراهيم ثقة تابعي معروف، وأبوه وجده صحابييان، والأثر صحيح عن علي. وكذا صرح عن عمر أنه أتى من سأل إذا تزوج بنت رجل كانت تحتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد، وهذا وإن كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم: «فلا تعرضن علي بناتكن» قال: نعم ولم يقيد بالحجر، وهذا فيه نظر لأن الطلاق محمول على القيد، ولو لا الإجماع الحادث في المسألة ونزلة المخالف لكان الأخذ به أولى. لأن التحريم جاء مشروطاً بأمرين: أن تكون في الحجر وأن يكون الربية يربد التزويج قد دخل بالأمر، فلا تحرم بوجود أحد الشرطين. واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «لو لم تكن ريبية ما حلت لي»، وهذا وقع في بعض طرق الحديث كما تقدم، وفي أكثر طرقه «لو لم تكن ريبية في حجري» فقيد بالحجر كما قيد به القرآن فزعي اعتباراً، والله أعلم.

قوله: (ودفع النبي صلى الله عليه وسلم ريبة له إلى من يكفلها) هذا طرف من حديث وصله الزبار والحاكم من طريق أبي إسحاق عن فروة بن نوفل الأشجعي عن أبيه «وكان النبي صلى الله عليه وسلم دفع إليّه زينب بنت أم سلمة وقال: إنما أنت ظنري، قال: فدعب بها ثم جاء، فقال: ما فعلت الجارية؟ قال: عند أمها يعني من الرضاة وجئت لتعلمني». فذكر حديثاً فيما يقرأ عند النوم، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة، وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته أنها «ما قدمت المدينة فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة قالت: فلما وضعت زينب جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفيه فجعل يأتينا فيقول: أين زنا؟ حتى جاء عمار هو ابن ياسر فأنكحها وقال: هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجت، وكانت ترضعها، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أين زنا؟ فقالت قريبة بنت أبي أمية وهي أخت أم سلمة: واقفتها عندما أخذها عمار بن ياسر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إني أتاكم الليلة «وفي رواية لأحد» فجاء عمار وكان أخاه لأماً يعني أم سلمة فدخّل عليها فأنكحها من حجرها وقال: دعي هذه المقبوحة «الحديث.

قوله: (وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن أخته ابناً) هذا طرف من حديث تقدم مرصولاً في اللقّاب من حديث أبي بكر وفيه «إن ابني هذا سيد» يعني الحسن بن علي، وأشار المصنف بهذا إلى تقوية ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة «قلت: يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان» وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا.

وقوله: (أرضعني وأبأها ثوبية) هو بفتح الهزّة والموحدة الخفيفة، وثوبية بالرفع الفاعل والضمير لبنت أم سلمة، والمعنى أرضعني ثوبية وأرضعت والد مرة بنت أبي سلمة، وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال: «أرضعني وأبأ سلمة» وإنما نهت على ذلك لأن صاحب «المشروق» نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر الهزّة وتشديد الحثانية فصحت، وبكفي في الرد عليه قوله في الرواية الأخرى: «إنها ابنة أخي من الرضاة» ووقع في رواية لسلم «أرضعني وأبأها أبا سلمة».

قوله: (وقال الليث: حدثنا هشام مرة بنت أم سلمة) يعني أن الليث رواه عن

قوله: (وقال داود وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة) أما رواية داود وهو ابن أبي هند فوصلها أبو داود والترمذي والدارمي سن طريقه قال: «حدثنا عاصم هو الشعبي إتيانا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتكح المرأة على عمتها، أو للمرأة على خالتها، أو العمة على بنت أخيها، أو الخالة على بنت أخيها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى» لفظ الدارمي والترمذي نحوه، ولفظ أبي داود «لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها» وأخرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند فقال: «عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة» فكان لداود فيه شيخين، وهو محفوظ لابن سيرين عن أبي هريرة من غير هذا الوجه. ولما رواه ابن عون وهو عبد الله فوصلها النسائي من طريق خالد بن الحارث عنه بلفظ «لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها» ووقع لنا في «فوائد أبي محمد بن أبي شريح» من وجه آخر عن ابن عون بلفظ «نهى أن تتكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أخيها» والذي يظهر أن الطريقين محفوظان، وقد رواه حاد بن سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر أو أبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة، وروي من وجوه لا يثبتها أهل العلم بالحديث، قال البيهقي: هو كما قال، قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وعائشة، وليس فيها شيء على شرط الصحيح، وإنما اتفقا على إثبات حديث أبي هريرة. وأخرج البخاري عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه، قال: ولحفاظ برون رواية عاصم خطأ، والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هند إحداهما وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري، لأن الشعبي أشهر مجاهر منه بأبي هريرة، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، وللحديث محفوظ أيضا من أوجه عن جابر، وللحديث محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة، فلكل من الطريقين ما يقصده، وقول من نقل البيهقي عنهم تضيق حديث جابر معارض بضمح الصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له، وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة. قال ابن عبد البر: كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة يعني من وجه يصح وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة، والحديثان جميعا صحيحان. ولما من نقل البيهقي أنهم روه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله: «وفي الباب» لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنس، وزاد بلفظ أبي موسى وأبا أمامة وسمرة. ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفسا، وأحاديثهم موجودة عند أبي شيبة وإحدى وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي بلى والبخاري والطبراني وابن حبان وغيرهم، ولولا خشية التطويل لأوردتها مفصلة، لكن في لفظ حديث ابن عباس عند أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخالتين، وفي روايته عند ابن حبان «نهى أن تزوج المرأة على العمة والخالة»، وقال: إنك إذا فعلت ذلك قطعك لأرحامك.»

قال الشافعي: تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك. وقال الترمذي بعد تحريمه: العمل على هذا عند عامة أهل العلم لا يعلم بينهم اختلافًا أنه لا يجل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولا أن تتكح المرأة على عمتها أو خالتها. وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافًا اليوم، وإنما قال بالمجاز فرقة من الخوارج، وإذا ثبت الحكم بالسة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه. وكذا نقل الإجماع عن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنسوي، لكن استثنى ابن حزم عثمان بن أبي وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد اللام، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة، واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه: اختار الخوارج الجمع بين الأخنتين وبين المرأة وعمتها وخالتها، ولا يمتد بخلافهم لأنهم مرفقا من الدين إحداهما وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الأخنتين غلط بين، فإن عدلتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وإنما يردون الأحاديث لا اعتقادهم علم الثقة بنقلها، وتحريم الجمع بين الأخنتين بنصوص القرآن. ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يبين المخالف.

قوله: (لا يجمع ولا ينكح) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي قاله القرطبي.

قوله: (على عمتها) ظاهره تخصيص للنكح بما إذا تزوج إحداهما على الأخرى، ويؤخذ منه منع تزويجهما معًا، فإن جمع بينهما بقدر بطلا أو مرتبا بطل الثاني.

هشام بن عروة بالإسناد المذكور فسمي بنت أم سلمة دقة، وكأله رمز بذلك إلى غلط من سماها زينب، وقد قدمت أنها في رواية الحميدي عن سفيان، وأن المصنف أخرجه عن الحميدي فلم يسمها. وقد ذكر المصنف الحديث أيضًا في الباب الذي بعده من طريق الليث أيضًا عن ابن شهاب عن عروة فسمها أيضًا دقة.

٢٦- باب ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]

٥١٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ قُتَيْبٍ، عَنْ إِبْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّهَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انْكِحْ أَخِي بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ، قَالَ: «وَجِيبِي». قُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ لَكَ بِمُغْلِبَةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شَارَحِي فِي غَيْرِ أَخِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِي». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَتَصْخَرُ أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُورَةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ لِي فِي خُبْرِي مَا خَلَّتْ لِي، إِنَّمَا لِأَنَّهُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ لُؤَيَّةَ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ تَبَايَكُنْ وَلَا أَخَوَايَكُنَّ». [إرجاع: ٥١٠٩، أخرجه مسلم: ١٤٤٩].

قوله: (باب وأن تجمعوا بين الأخنتين) أورد فيه حديث أم حبيبة المذكور لقوله: «فلا تعرضن علي ابتئسك ولا أخواتك» والجمع بين الأخنتين في التزويج حرام بالإجماع، سواء كانتا شقيقتين أم من أم، وسواء النسب والرضاع. واختلف فيما إذا كانتا بملك اليمين، فأجازاه بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور، وقهاه الأصمبار على المنع، ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وحكاها الثوري عن الشيعة.

٢٧- باب لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا

٥١٠٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا غَاثِمٌ، عَنْ الشُّعْبِيِّ: سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَيَهَا.

وَقَالَ قَاوُذُ وَابْنُ عُرْوَانَ، عَنْ الشُّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [مهر: ٥١٠٩، ٥١١٠، أخرجه مسلم: ١٤٠٨].

٥١٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَيَهَا». [إرجاع: ٥١٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٠٨].

٥١١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ أَنَّ سَمْعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةُ وَخَالَيَهَا.

فَرَى خَالَهَ إِيَّاهَا بِطَلَقِ الْمَنْزِلَةِ. [إرجاع: ٥١٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٠٨].

٥١١١- لِأَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. [إرجاع: ٢٦٤٤، أخرجه مسلم: ١٤٤٥، مطولا].

قوله: (باب لا تنكح المرأة على عمتها) أي ولا على خالتها، وهذا اللفظ رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك بإسناد حديث الباب، وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ومن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

قوله: (عاصم) هو ابن سليمان البصري الأحول.
قوله: (الشعبي صحيح جابرًا) كذا قال عاصم وحده.

قوله في الرواية الأخيرة: (قوى) بضم النون أي تظن، ويفتحها أي تعتقد.

قوله: (خالة أبيها بطلب الخلة) أي من التحريم.

قوله: (لأن عروة حدثني إلخ) في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظر، وكأنه أراد إلحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب، ولما كانت خالة الأب من الرضاع لا يحل نكاحها فتكفل خالة الأب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها، وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور. قال النووي: احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوصاً بها عموم القرآن في قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بغير الأحاد، وتفصيل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثلها، والله أعلم.

٢٨- باب الشغار

٥١١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشِّغَارِ. وَالشِّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَ ابْنَتَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. [مطرو: ٤٩١٠، أخرجه مسلم: ١٤١٥].

قوله: (باب الشغار) بمجمعتين مكسور الأول

قوله: (نهى عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك نهى عن نكاح الشغار، ذكره ابن عبد البر، وهو مراد من حذفه.

قوله: (والشغار أن يزوج الرجل ابنته إلخ) قال ابن عبد البر: ذكر تفسير الشغار جميع رواية مالك عنه. قلت: ولا يرد على إطلاقه أبا داود أخرجه عن القعني فلم يذكر التفسير، وكذا أخرجه الترمذي من طريق معن بن عيسى لأنهما اختصرا ذلك في تصنيهما، وإلا فقد أخرجه النسائي من طريق معن بالتفسير، وكذا أخرجه الخطيب في «المدرج» من طريق القعني. نعم اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب إليه تفسير الشغار، فالأكثر لم ينسبه لأحد، ولهذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في «المعرفة»: لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك، ونسبه عمر بن حوون وغيره لمالك. قال الخطيب: تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول مالك وحصل بالفتح المرفوع، وقد بين ذلك ابن مهدي والقعني وعمر بن حوون، ثم ساقه كذلك عنهم ورواية عمر بن حوون عند الإسماعيلي والدارقطني في «الموطأ» وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال: سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل ابنته، وهذا دال على أن التفسير من مقول مالك لا من مقلوه. ووقع عند المصنف كما سيأتي في كتاب ترك الحيل من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع ولقظه «قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع: ما الشغار؟ فذكره «فلمل مالكا أيضاً نقله عن نافع، وقال أبو الوليد الباجي: الظاهر أنه من جملة الحديث وعليه يحمل حتى يبين أنه من قول الرواي وهو نافع. قلت: قد تبين ذلك، ولكن لا يازم من كونه لم يعرفه أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعاً، فقد ثبت ذلك من غير روايته، فمتد مسلم من رواية أبي إسامة وابن سيرين عن عبيد الله بن عمر أيضاً عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء، قال: وزاد ابن غير دول الشغار أن يقول الرجل للرجل: زوجي ابنتك وزوجك ابنتي وزوجني اختك وزوجك اختي» وهذا يحمل أن يكون من كلام عبيد الله بن عمر فيرجع إلى نافع، ويحمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني ووروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضاً، فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن ثابت وأبان عن أنس مرفوعاً «لا شغار في الإسلام، والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته بائنة» وروى البيهقي من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر مرفوعاً «نهى عن الشغار، والشغار أن يتكح هذه بهذه بغير صداق، بضع هذه صداق هذه ووضعت هذه صداق هذه» وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربيعة «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة، والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر» قال القرطبي: تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً لأنه أعلم بالقتال وأقصد بالحال له وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المتبرع ظاهر الحديث في تفسيره، فإن فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الرلين وليه للآخر بشرط أن يزوجه وليه، والثاني خلو بضع كل منهما

من الصداق، فمنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يمنع مثلاً إذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق، أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق. وذهب أكثر الشافعية إلى أن علة النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما يصير مورد العقد وجعل البضع صداقاً يخالف لإسراء عقد النكاح، وليس المقصود للبطان ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق. واختلفوا فيما إذا لم يصرح بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة، ولكن وجد نص الشافعي على خلافه ولقظه: إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة ابنته أمراً من كانت لأخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن يتكحه الأخرى ولم يسم أحد منهما لواحدة منهما صداقاً فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منسوخ، هكذا ساقه البيهقي بإسناده الصحيح عن الشافعي، قال: وهو الموافق للتفسير المنقول في الحديث، واختلف نص الشافعي فيما إذا سمي مع ذلك مهراً فنص في «الإسلام» على البطان وظاهر نصه في «المختصر» الصحة، وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من يقل الخلاف من أهل المذهب، وقال القفال: العلة في البطان التعلق والتوقيف، فكأنه يقول لا ينقد لك نكاح بنتي حتى ينقد لي نكاح بنتك. وقال الخطيب: كان ابن أبي هريرة يشبهه بـرجل تزوج امرأة ويستبي عضواً من أعضائها وهو ما لا خلاف في فساده، وتقرير ذلك أنه يزوج وليته ويستبي بضعها حيث يجعله صداقاً للأخرى. وقال الغزالي في «الوسيط»: صورته الكاملة أن يقول: زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للأخرى، ومهما اتفقد نكاح ابنتي اتفقد نكاح ابنتك. قال شيخنا في «شرح الترمذي» ينبغي أن يزداد: ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقاً على تحريره في المذهب. ونقل الحفري أن أحد نص على أن علة البطان ترك ذكر المهر ورجع ابن تيمية في «المهر» أن علة التشريك في البضع، وقال ابن دقيق المقيد: ما نص عليه أحد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه: ولا صداق بينهما، فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر لازمة لجهة الفساد ثم قال: وحلى الجملة فيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي، ويؤيد حديث أبي ربيعة الذي تقدم ذكره. وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز، ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطان، وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده، وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي. وذهب الحنفية إلى صحته وجوب مهر المثل، وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور، وهو قول على مذهب الشافعي، لا اختلاف للجمهور. لكن قال الشافعي: إن النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك معين، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم.

(تصية) ذكر البنت في تفسير الشغار مثال، وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الأخت، قال النووي: أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنتان في ذلك، والله أعلم.

٢٩- باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟

٥١١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْلٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ عَوَّلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَهِيَ أَنْفَسُهُنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا تَوَفَّاهَا: أَمَّا تَشْجِي الْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ؟ فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿تُزَوِّجُ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾. [الأعراب: ٥١] قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَرَى رَجُلًا إِلَّا يُسَارِعُ لِي فِي هَوَاتِهِ.

رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، تَرِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. [راجع: ٤٧٨٨، أخرجه مسلم: ١٤٦٤].

قوله: (باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد) أي فيحل له نكاحها بلفظ بذلك، وهذا يتناول صورتين: إحداها مجرد الهبة من غير ذكر مهر، والثاني المقيد بلفظ الهبة. فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح، وأجازة الحنفية والأوزاعي، ولكن قالوا: يجب مهر المثل، وقال الأوزاعي: إن تزوج بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لا يصح النكاح. ورحمة الجمهور قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحراب: ٥٠] فتدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وأنه يزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في الملك. وأجاب الجيزون عن ذلك بأن المراء أن الواجبة تختص به لا مطلق الهبة. والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح إلا بلفظ النكاح أو

التزويج، لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث. وزعم الأكثر إلى أنه يصح بالكنائيات، واحتج الطحاوي لهم بقياس على الطلاق فإنه يبرز بصراحته ويكنائياته مع القصد.

قوله: (حدثنا هشام) هو ابن عروة عن أبيه (قال كانت خولة) هذا مرسل، لأن عروة ما يدرك زمن القصة، لكن السياق يشعر بأنه حمله عن عائشة. وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقاً، وقد تقدم في تفسير الأحزاب من طريق أبي أسامة عن هشام كذلك موصولاً.

قوله: (بنت حكيم) أي ابن أمية بن الأوقص السلمية، وكانت زوج عثمان بن مظعون، وهي من السابقات إلى الإسلام، وأما من بني أمية.

قوله: (من اللاتي وهين) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة «قالت: كنت أغار من اللاتي وهين أنفسهن» وهذا يشعر بتعدد الروايات وقد تقدم تفسيره في تفسير سورة الأحزاب، ووقع في رواية أبي سعيد اللؤلؤي ذكرها في الملققات من عروة عن عائشة «قالت: التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم» وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك، أو نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي المحصر المطلق.

قوله: (فكانت عائشة: أما تستحي المائة أن تهبط نفسها) وفي رواية محمد بن بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعير اللاتي وهين أنفسهن.

قوله: (أن تهبط نفسها) زاد في رواية محمد بن بشر «بغير صدق».

قوله: (فلما نزلت: ترجى من تشاء) في رواية عبدة بن سليمان «فأنزل الله ترجى» وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب، قال القرطبي: حلت عائشة على هذا التخييل الغيرة التي طبعت عليها النساء ولا فقد علمت أن الله أباح لنيه ذلك وأن جميع النساء لو ملكن له رقهن لكان قليلاً.

قوله: (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك) في رواية محمد بن بشر «إني لأرى ربك يسارع لك في هواك» أي في رضاك، قال القرطبي: هذا قول أبرزه الدلال والغيرة، وهو من نوع قولها: ما أحذركما ولا أحد إلا الله، ولا إضافة الهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل على ظاهرها، لأنه لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى، ولو قالت: لي مرشأتك لكان آتي، ولكن الغيرة يفتقر لأجلها إطلاق مثل ذلك.

قوله: (رواه أبو سعيد اللؤلؤي ومحمد بن بشر وعبد الله عن هشام عن أبيه عن عائشة يزيد بعضهم على بعض) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الرضاح فوصلها ابن مردويه في التفسير والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصراً كما نهى عليه «قالت: التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم» حسب، وأما رواية محمد بن بشر فوصلها الإمام أحمد عنه بتمام الحديث وقد بينت ما فيه من زيادة وفائدة، وأما رواية عبدة وهو ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي نحو رواية محمد بن بشر.

٣٠- باب نكاح المأموم

٥١٤ هـ- حَدَّثَنَا سَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: أَنَا أَبُو عَاسِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُأْمَرٌ. [راجع: ١٨٣٧، أخرجه مسلم: ١٤١٠، بذكر ميمونة].

قوله: (باب نكاح المأموم) كأنه يتبع إلى الجواز، لأنه لا يذكر في الباب شيئاً غير حديث ابن عباس في ذلك، ولم يخرج حديث المنع كأنه لا يصح عنده على شرطه.

قوله: (أخبرنا عمرو) هو ابن دينار، وجابر بن زيد هو أبو الشعثاء.

قوله: (تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو مأموم) تقدم في أواخر الحج من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ «تزوج ميمونة وهو مأموم» وفي رواية عطاء للمذكورة عن ابن عباس عند النسائي «تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو مأموم جعلت أمراً إلى العباس فأنكحها إياه» وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة بلفظ حديث الأوزاعي وزاد «وبني بها وهي حلال» وماتت بسرف قال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول: بأي شيء يدفع حديث ابن عباس أي مع صحته قال: فقال: الله المستعان، ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس، وميمونة تقول: تزوجني وهو حلال أهد وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان «لا ينكح المحرم ولا ينكح»

(كيفية): قلتم في الحج أن حديث ابن عباس جاء مثله صحيحاً عن عائشة وأبي هريرة، فلما حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سلمة عنه وأخرجه الطحاوي واليزيد من طريق مسروق عنها وصححه ابن حبان، وأكثر ما أعل بالإرسال وليس ذلك بقادح فيه. وقال النسائي: «أخبرنا عمرو بن علي أن أبا عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله» قال عمرو بن علي قلت لأبي عاصم: أنت أعلمت علينا من الرقة ليس فيه عائشة، فقال: دع عائشة حتى أنظر فيه، وهذا إسناد صحيح لولا هذه القصة، لكن هو شاهد قوي أيضاً ولما حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني وفي إسناده كامل أبو العلاء وفيه ضعف، لكنه يعتمد بحديثه في ابن عباس وعائشة، وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تقدم من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو مأموم، وجاء من الشعبي وبجاده رسلاً أنه أخرجهما ابن أبي شيبة، وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال: سألت أنساً عن نكاح المأموم فقال: لا بأس به وهل هو (لا) كالبهي وإسناده قوي، لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به، وكان أنساً لم يبلغه حديث عثمان.

٣١- باب نهى رسول الله ﷺ عن نكاح الممتعة أخيراً

٥١٥ هـ- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِبَنِي عَاسِمٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَعَنْ لَحْمِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ،

زَمَنَ خَيْرَ. [راجع: ٤٢١٦، أخرجه مسلم: ١٤٠٧، وفي الصلح: ٢٢].

٥١١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غَسَنَزَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَبْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: سَمِعَ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ: فَرُخِصَ فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ، وَلَمَّا النِّسَاءُ فَلَهُ أَوْ نَحْوَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ.

٥١١٧، ٥١١٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: عَنْ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَا: كُنَّا فِي جَيْشٍ، فَأَتَانَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمِيعُوا، فَاسْتَمِيعُوا. [أخرجه مسلم: ١٤٠٥].

٥١١٩- وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا زَجَلٌ وَامْرَأَةٌ تَوَلَّاهَا، فَمِشْرَةٌ مَا بَيْنَهُمَا ثَلَاثُ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَحْبَبَا أَنْ يَتَزَوَّجَا، أَوْ يَتَرَكََا تَرَكََا». فَمَا أَجْرِي أَهْلِي كَانَ لَنَا خَاصَّةً، أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَدْ بَيَّنَّاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي ذَيْبٍ أَنَّهُ مَسْنُوخٌ. قوله: (باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيراً) يعني تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقفت القرعة.

وقوله في الترجمة: (أخيراً) يفهم منه أنه كان مباحاً وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر. وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك، لكن قال في آخر الباب: «أن علياً بين أنه منسوخ» وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها بعد الإذن فيها، وأقرب ما فيها عهداً بالوفاة التبرئة ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال: «كان عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء، فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة: أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الودع» وسأذكر الاختلاف في حديث سبرة هذا وهو ابن معبد هذا

الحديث الأول:

قوله: (أخبرني الحسن بن محمد بن علي) أي ابن أبي طالب وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية، وأخوه عبد الله بن محمد. أما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا، منها ما تقدم له في الفصل من روايته عن جابر، ويأتي له في هذا الباب آخر عن جابر وسلمة بن الأكوع، وأما أخوه عبد الله بن محمد فكتبه أبو هاشم وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، ووثقه ابن سعد والنسائي والعجلي، وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة خيبر من كتاب المغازي، ويأتي أخرى في كتاب الذبائح، وأخرى في ترك الحليل، وقرنه في المواضع الثلاثة بأخيه الحسن، وذكر في التاريخ عن ابن عينة عن الزهري «أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أوثقهما» ولأحد عن سفيان «وكان الحسن أرضاهما إلى انفسنا، وكان عبد الله يتبع السبئية» اهـ والسبئية بمهملة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ، وهو من رؤساء الروافض، وكان المختار بن أبي عبيد على رايه، ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين قطعهم أحيته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب، وكان من راي السبئية موالاة محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان. ومنهم من أقر بموته وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا. ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين.

قوله: (عن أبيهما) في رواية الدارقطني في «الموطأ» من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري «عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما».

قوله: (أن علياً قال لابن عباس) سيأتي بيان حديثه له بهذا الحديث في ترك الحليل بلفظ «أن علياً قيل له: إن ابن عباس لا يرى متعة النساء بأماً» وفي رواية الشوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني «أن علياً سمع ابن عباس وهو يفتي في متعة النساء فقال: أما علمت» وأخرجه سعيد بن منصور عن شبيب عن يحيى بن سعيد عن الزهري بدون ذكر مالك ولفظه «أن علياً مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس بها»، ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه «سمع علي بن أبي طالب

يقول لفلان: إنك رجل ناه» وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضاً «تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي: إنك امرؤ ناه» ولمسلم من وجه آخر أنه «سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له: مهلاً يا ابن عباس» ولأحد من طريق معمر «ورخص في متعة النساء».

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة) في رواية أحمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة.

قوله: (وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر) هكذا جميع الرواة عن الزهري «خير» بالمعجمة أوله والراء آخره إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال: «حين» بمهملة أوله ونونين أخرجه النسائي والدارقطني ونها على أنه وهم فترده به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خير على الصواب، وأغرب من ذلك رواية إسحاق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ «نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة» وهو خطأ أيضاً.

قوله: (زمن خيبر) الظاهر أنه ظرف للأمرين، وحكى البيهقي عن الحميدي أن سفيان بن عيينة كان يقول: قوله: «يوم خيبر» يتعلق بالحمر الأهلية لا بالمتعة، قال البيهقي: وما قاله يحتمل يعني في روايته هذه، وأما غيره فصرح أن الظرف يتعلق بالمتعة، وقد مضى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ويأتي في الذبائح عن طريق مالك بلفظ «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية» وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عينة أيضاً، وسيأتي في ترك الحليل في رواية عبيد الله بن عمر عن الزهري «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر» وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه «فقال مهلاً يا ابن عباس» ولأحد من طريق معمر بسنده أنه «بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء، فقال له: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية» وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك، والدارقطني من طريق ابن وهب عن مالك ويونس وأسماء بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك، وذكر السهيلي أن ابن عينة رواه عن الزهري بلفظ «نهى عن أكل لحوم الأهلية عام خيبر، وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك اليوم» اهـ وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عينة، فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمير والحميدي وإسحاق في مسانيدهم عن ابن عينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه، لكن منهم من زاد لفظ «نكاح» كما بيته، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن موسى والعباس بن الوليد، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وعبد بن عبد الله بن غير وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عينة بمثل لفظ مالك، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عينة لكن قال: «زمن» بدل «يوم» قال السهيلي: ويتصل بهذا الحديث تنبيه على إشكال لأن فيه النهي عن نكاح المتعة يوم خيبر، وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ودواء الأثر قال: فالذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير في لفظ الزهري قاله سبقه إليه غيره في النقل عن ابن عينة، فذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدي ذكر عن ابن عينة أن النبي زمن خيبر «عن لحوم الحمر الأهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر، ثم رجعت» مستند الحديث «من طريق قاسم بن أصبغ عن أبي إسحاق السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث «قال ابن عينة: يعني أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر ولا يعني نكاح المتعة» قال ابن عبد البر: على هذا أكثر الناس. وقال البيهقي: يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى عنها، فلا يتم احتجاج علي إلا إذا وقع النهي أخيراً اتفق به الحجة على ابن عباس. وقال أبو عروبة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح اهـ والحامل هؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيما بعد زمن خيبر كما أشار إليه البيهقي، لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب كما سيأتي بيانه، ويؤيد ظاهر حديث علي ما أخرجه أبو عروبة وصححه من طريق سالم بن عبد الله «أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال: حرام. فقال: إن فلاناً يقول فيها. فقال: والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر وما كنا مسافحين» قال السهيلي: وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك، ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء، والشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه، وفي رواية عن الربيع أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع، قال: ومن قال من الرواة: كان في غزوة أوطاس فهو موافق لما قال عام الفتح اهـ فتحصل بما أشار إليه ستة مواطن: خيبر، ثم عمرة القضاء، ثم

الفتح، ثم أوطاس، ثم تترك ثم حجة الوداع. وبقي عليه حين لأنها وقعت في رواية قد نهت عليها قبل، فإما أن يكون فعل عنها أو تركها عمداً خطأ رواها، أو لكون غزوة أوطاس وحين واحدة. فأما رواية تترك فأخرجها إسحاق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بنية الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين، فقال: ما هذا؟ يا رسول الله، نساء كانوا تمتعوا منهن. فقال: هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث » وأخرجه الحازمي من حديث جابر قال: « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كنا تمتعنا بهن بطنين برحلتنا، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له، قال: فغضب وقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة، فتوادعنا يومئذ فسميت نية الوداع ». وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد « ما كانت قبلها ولا بعدها » وهذه الزيادة منكورة من رواها عمرو بن عبيد، وهو ساقط الحديث، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن بدون هذه الزيادة. وأما غزوة الفتح فثبت في صحيح مسلم كما قال. وأما أوطاس فثبت في مسلم أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع. وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه. وأما قوله: لا مخالفة بين أوطاس والفتح ففيه نظر، لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال، وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت، ولغظه: « أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح، فإذن لنا في متعة النساء، فخرجنا ثأ ورجل من قومي فذكر قصة المرأة، إلى أن قال: ثم استنعت منها، فلم أخرج حتى حرمتها » وفي لفظ له « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين الركن والباب وهو يقول « يمثل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث ابن عمر أنه قال: « يا أيها الناس إني قد كنت أفتت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة » وفي رواية « أمرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها » وفي رواية له « أمر أصحابه بالمتعة من النساء فذكر القصة قال: فكان معنا ثلاثاً، ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن » وفي لفظ « قال: إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة » فأما أوطاس فلفظ مسلم « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها » وظاهر الحديثين المخايرة، لكن يجتمعا أن يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما، ولو وقع في سياق أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع، نعم وبعد أن يقع الإذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة، وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بنهي علة إلا غزوة الفتح. وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صريحة فيها من كلام أهل العلم ما تقدم. وأما عمرة القضاء فلا يصح الأثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير ثبوته فلعلمه أراد إمام خيبر لأنها كانت في سنة واحد كما في الفتح وأوطاس سواء. وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة، فيحتل أن يكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنهي، أو كان النهي وقع قديماً فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة، فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك، على أن في حديث أبي هريرة مقالاً فإنه من رواية مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال. وأما حديث جابر فلا يصح فإنه من طريق جابر بن كثير وهو مترك. وأما حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة، والرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأشهر، فإن كان حفظه فليس في سياق أبي داود سوى مجرد النهي، فلعلمه صلى الله عليه وسلم أراد إعادة النهي ليسبح ويسمعه من لم يسمعه قبل ذلك. فلم يبق من المواطن كما قلنا صحيحاً صريحاً سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم، وزاد ابن القيم « في الهدى » أن الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات، يعني فيقوي أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح متعة، لكن يمكن أن يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من تساهم من وقع التمتع بهن فلا ينهض الاستدلال بما قال، قال الماوردي في « الحاوي »: في تعيين موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرر ليكون أظهر وأشهر حتى يعلمه من لم يكن علمه لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها، والثاني أنها أبلغت مراراً، ولهذا قال في المرة الأخيرة « إلى يوم القيامة » إشارة إلى أن التحريم الماضي كان مؤثراً بأن الإباحة تعقبه، فخلاف هذا فإنه تحريم مؤبد لا يتقبح إباحة أصلاً، وهذا الثاني هو المتعبد، وبرد الأول التصريح بالإذن فيها في المواطن المتأخرة عن الوطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر ثم الفتح. وقال النووي: الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين فكانت

مباحة قبل خيبر ثم حرمت فيها ثم أبلغت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً، قال: ولا مانع من تكرير الإباحة. ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين، وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود في سبب الإذن في نكاح المتعة وأنهم كانوا إذا غزوا اشتدت عليهم العزبة فاذن لهم في الاستمتاع فلعل النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الإذن، فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حرمت إلى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك إذن والله أعلم. والحكمة في جمع علي بين النهي عن المحرم والمتعة أن ابن عباس كان يرخص في الأمرين معاً، وسيأتي التعليل عنه في الرخصة في المحرم الأهلية في أوائل كتاب الأطنمة، فرد عليه علي في الأمرين معاً وأن ذلك يوم خيبر، فإما أن يكون على ظاهره وأن النهي عنهما وقع في زمن واحد، وإما أن يكون الإذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ علياً لقصر مدة الإذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم. والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لأنه نهى عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفراً بعيداً والمشقة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في توبة كعب، وكان علة الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم. والجواب عن قول السهيلي أنه لم يكن في خيبر نساء يستمتعن بهن ظاهر مما يثبت من الجواب عن قول ابن القيم أن تكن الصحابة يستمتعن باليهوديات، وأيضاً فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر، وإنما فيه مجرد النهي، فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالاً وسبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال: « كنا نفزو وليس لنا شيء ثم قال فرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب » فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء، وكذا في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ « لما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة، ثم نهى عنها » فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السي فتابسبب النهي من المتعة لارتفاع سبب الإباحة، وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بعد الضيق، أو كانت الإباحة إنما تقع في المخايرة التي يكون في المسافة إليها بعد ومشقة، وخير بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها، ثم لما عدوا إلى سفرة بعيدة المدة وهي غزوة الفتح وشقت عليهم العزبة أذن لهم في المتعة لكن مقيداً بثلاثة أيام فقط دعماً للحاجة، ثم نهاهم بعد انقضائها عنها كما سيأتي من رواية سلمة، وهكذا يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهي بعد الإذن، وأما حجة الوداع فالذي يظهر أنه وقع فيها النهي مجرداً إن ثبت الخبر في ذلك، لأن الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزبة، إلا فخرج حديث سبرة رواه هو من طريق ابنه الربيع عنه، وقد اختلف عليه في تعيينها، والحديث واحد في قصة واحدة تمين التراجع، والطريق التي أخرجه مسلم مصرحة بأنها في زمن الفتح أرجح لتمين المصير إليها والله أعلم.

الحديث الثاني:

قوله: (عن أبي حمزة) هو الضعيف بالجيب والراء، روايته تخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمهمة والزاي وهو تصحيف.

قوله: (صحت ابن عباس يسأل) بضم أوله.

قوله: (فرخص) أي فيها، وثبت في رواية الإسماعيلي.

قوله: (فقال له مولى له) لم أتف على اسمه صريحاً، وأظنه عكرمة.

قوله: (إنما ذلك في الحال الشديد، وفي النساء قللة أو نحوه) في رواية الإسماعيلي « إنما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل ».

قوله: (فقال ابن عباس نعم) في رواية الإسماعيلي « صدق ». وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر أو ابن أبي عمرة الأصباري « قال رجل: يعني لابن عباس، وصرح به البيهقي في روايته إنما كانت يعني المتعة رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولمح الحظاي والفساخي من طريق سعيد بن جبيرة قال: قلت لابن عباس: لقد سارت بفتيك الركبنا، وقال فيها الشمراء، يعني في المتعة. فقال: والله ما بهذا أنتيت وما هي إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر. وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره: إلا إنما هي كالميتة والدم ولحم الحزير. وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب « الغرر من الأخبار » بإسناد أحسن منه عن سعيد بن جبيرة بالقصة، لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور. وفي حديث سهل بن سعد الذي أشرت إليه قريبا تحريمه. فبهذه أخبار يقوى بعضها ببعض، وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح. وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بإسناد حسن « إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا » وأما ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن

قوله: (أيما رجل وامرأة توافقا عشرة ما بينهما ثلاث ليل) وقع في رواية المستملي «بشرة» بالوحد المكسورة بدل الفاء المفتوحة، وبالفاء أصح، وهي رواية الإسماعيلي وغيره. وللمنى أن إطلاق الأجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن.

قوله: (فإن أحبا) أي بعد اقضاء الثلاث (أن يتزايلا) أي في المدة، يعني تزايلا. ووقع في رواية الإسماعيلي التصريح بذلك، وكذا في قوله: أن يتزايلا أي يتزايلا تراكبا. وفي رواية أبي نعيم «أن يتناقضا تناقضا» والمراد به التناقض.

قوله: (لما أذري شيء) كان لنا خاصة أم للناس عامة) ووقع في حديث أبي ذر التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال: «إنما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة أيام، ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (وقد بينه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ) يريد بذلك تصريح علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بإنهائها عنها بعد الإذن فيها، وقد بسطنا في الحديث الأول. وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال: «نسخ رمضان كل صوم، ونسخ المتعة الطلاق والميراث» وقد اختلف السلف في نكاح المتعة، قال ابن المنذر: جاء عن الأوائل الرخصة فيها، ولا أعلم اليوم أحدا يميزها إلا بعض الرافضة، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله. وقال عياض: ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض. وأما ابن عباس فروي عنه أنه أباحها، وروى عنه أنه رجع عن ذلك. قال ابن بطال: روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة، وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة للمتعة عنه أصح، وهو مذهب الشيعة. قال: وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده، إلا قول زفر أنه جعلها كالشروط الفاسدة، ويرده قوله صلى الله عليه وسلم: «فمن كان عنده منهن شيء فليخل سيلاها». قلت: وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم. وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في الاختلافات إلى علي وآل بيته فقد صح عن علي أنها نسخت. ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنها سئل عن لمتة فقال: «هي الزنا بمتة» قال الخطابي: ويمكن عن ابن جريج جوازها. وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشرة حديثا. وقال ابن دقيق العيد: ما حكاها بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ، فقد بالغ للملكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا: لو علق على وقت لا بد من بغيضة وقع الطلاق الآن لأنه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المتعة. قال عياض: وأجمعوا على أن شرط الإعلان التصريح بالشرط، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه إلا الأوزاعي فأبطله. واختلقوا هل يجد نكاح المتعة أم يمزق؟ على قولين: فأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم. وقال القرطبي: الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض. وجزم جماعة من الأئمة بتقيد ابن عباس بإباحتها فهي من المسألة المشهورة وهي نادرة للخلاف، ولكن قال ابن عبد البر: أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على إباحتها، ثم اتفق فقهاء الأمصار على تحريمها. وقال ابن حزم: ثبت على إباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة وميمد ابنا أمية بن خلف وجابر عمرو بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر، قال: ومن التابعين طائوس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة. قلت: وفي جميع ما أطلقه نظير، أما ابن مسعود فمستنده في الحديث الماضي في أوائل النكاح، وقد بينت فيه ما نقله الإسماعيلي من الزيادة في المصراحة عنه بالتحريم، وقد أخرجه أبو عوانة من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد وفي آخره «فضلنا ثم ترك ذلك». وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق من طريق صفوان بن يحيى بن أمية «أخبرني يعلى بن معاوية استمتع بامرأة بالطائف» وإسناده صحيح لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضا أن ذلك كان قديما ولقظه «استمتع معاوية مقدمه الطائف بمولا لبني الحضرمي يقال لها: معانة، قال جابر: ثم عاشت معانة إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بجائزة كل عام» وقد كان معاوية متبعا لمعمر مقتديا به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي، ومن ثم قال الطحاوي: خطب عمر فنهى عن المتعة، ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه ذلك منكر، وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه. وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال: «أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال: لقد كان أحدنا يستمتع بملة القدر سريقا وهذا مع كونه ضعيفا

عباس قال: «إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة، فيتزوج المرأة بقلتر ما يقيم تتخلف له متاعه» فإسناده ضعيف، وهو شاذ يخالف لما تقدم من ملة إباحتها.

الحديث الثالث:

قوله: (قال عمرو) هو ابن دينار، في رواية الإسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان «عن عمرو بن دينار» وهو غريب من حديث ابن عينة قل من رواه من أصحابه عنه، وإنما أخرجه البخاري مع كونه معتمدا لوروده عن عمرو بن دينار من غير طريق سفيان، نبه على ذلك الإسماعيلي، وهو كما قال: قد أخرجه مسلم من طريق شعبة وروح بن القاسم، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو.

قوله: (عن الحسن بن محمد) أي ابن علي بن أبي طالب، ووقع في رواية ابن جريج «الحسن بن محمد بن علي» وهو الماضي ذكره في الحديث الأول، وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو «سمعت الحسن بن محمد».

قوله: (عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوخ) في رواية روح بن القاسم تقديم سلمة على جابر، وقد أوردتهما الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر.

قوله: (كنا في جيش) لم أتف على تعيينه، لكن عند مسلم من طريق أبي العباس عن يباس بن سلمة بن الأكوخ عن أبيه قال: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها».

(تنبه): ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التحتانية بدلها معجمة، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات «حين» بالهملة وتونين باسم مكان الرقة المشهورة ولم أتف عليه.

قوله: (فأثانا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أتف على اسمه، لكن في رواية شعبة «خرج علينا منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم» فينبه أن يكون هو بلال.

قوله: (أنه قد أذن لكن أن تستمعوا فاستمعوا) زاد شعبة في روايته «بني متعة النساء» وضبط فاستمعوا بفتح المنة وكسرها بلفظ الأمر ولفظ الفعل الماضي، وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى، منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال: «فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» ومن طريق عطاء عن جابر «استمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر» وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج «أخبرني أبو الزبير سمعت جابرا نحوه وزاد «حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث» وقصة عمرو بن حريث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد عن جابر قال: «قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة ثأتى بها عمرو حبلى، فسأله فاعترف قال: فذلك حين نهى عنها عمر» قال البيهقي في رواية سلمة بن الأكوخ التي حكيناها عن تخريج مسلم «ثم نهى عنها» ضبطناه «نهي» بفتح النون وروايت في رواية معتمدة «نها» بالآلف قال: فإن قيل: بل هي بضم النون والمراد بالنهي في حديث سلمة عمر كما في حديث جابر قلنا: هو محتمل، لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع بن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الإذن فيه، ولم نجد عنه الإذن فيه بعد النهي عنه، فنهى عمر موافقاً لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت: ونحوه أن يقال: لعل جابرا ومن نقل عنه استمراهم على ذلك بعده صلى الله عليه وسلم إلى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي. وما يستفاد أيضا عن عمر لم ينه عنها اجتهدا وإنما نهى عنها مستندا إلى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حصص عن ابن عمر قال: «لما ولي عمر خطب فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرّمها» وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما يزال رجال يتكهنون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها»، وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مدم المتعة النكاح والطلاق والميراث» وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي.

الحديث الرابع: تقدمت له طريق في الذي قبله.

قوله: (وقال ابن أبي ذئب إلخ) وصله الطبراني والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب.

للجهل بأحد روايته ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم. وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه الاختلاف هل يرجع أو لا. وأما سلمة ومعيد فقصةهما واحدة اختلف فيها هل وقعت لهذا ولذا، فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: «لم يبع عمر إلا أم أرواة قد خرجت حبل، فسلما عمر فقالت: استمتع بي سلمة بن أمية» وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماه معبد بن أمية. وأما جابر فمستنده قوله: «فلماها» وقد يثبت قبل، ووقع في رواية أبي نصره عن جابر عند مسلم «فلماها» فلم يفعله بعد «فلما كان قوله: فلماها يعم جميع الصحابة فقوله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون إجماعاً، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي ينهاها. وأما عمرو بن حريث وكذا قوله: رواه جابر عن جميع الصحابة فعجيب، وإنما قال جابر: «فلماها» وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه، وأما ما ذكره عن التابيين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة، وقد ثبت عن جابر عند مسلم «فلماها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عمر فلم نعد لها» فهذا يردّ عنه جابر أي ثبت على تحليلها، وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحرّمها لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم: «إنها حرام إلى يوم القيامة» قال: فلما بهذا القول نسخ التحريم. والله أعلم.

٣٣- باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير

٥١٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخْتَلِفَانِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، حِينَ تَلَامَتُ خَصْمَةً بِنْتُ عُمَرَ مِنْ حَبَشَةٍ بِنْتُ خَدَافَةَ السُّهْمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَوْلِي بِالْمَنِيَّةِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: ابْنْتُ عُثْمَانَ بْنِ عُفَانَ، فَعَرَّضْتُ عَلَيْهِ خَصْمَةً، فَقَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِهَا، فَلَبِثْتُ لَيْلًا ثُمَّ لَقِيتُ فَقَالَ: قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ نَوْبِي هَذَا. قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ زَوَّجْتُكَ خَصْمَةً بِنْتُ عُمَرَ، فَصَمَّتْ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يُرْجِعْ إِلَيَّ دُخَانًا، وَكُنْتُ أَوْجِدُ عَلَيْهِ وَبِي عَلَى عُثْمَانَ، فَلَبِثْتُ لَيْلًا ثُمَّ خَلَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَانْكَحْتُهَا إِيَّاهُ، فَلَقِيتُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَمَلَكْتُ وَجَدْتُ عَلَى حِينَ عَرَّضْتُ عَلَيْ خَصْمَةً فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ دُخَانًا؟ قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ لَمْ يَنْبَغِي أَنْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَّضْتُ عَلَيْ، إِلَّا أَنْ تَكُنْ عِلْمُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأَلْفَيْ سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكْتُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَبِثْتُ. [راجع: ٤٠٠٥].

٥١٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا بَنَتْ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا لَقَدْ تَخَدَّلْنَا أَنْكَ نَاكِحَ ذُرَّةَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلَى أُمَّ سَلَمَةَ؟ لَوْ لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا خَلَّتْ لِي، إِذْ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». [راجع: ٥١٠١، أخرجه مسلم: ١٤٤٩].

قوله: (باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الحق) أورد عرض البنت في الحديث الأول، وعرّض الأخت في الحديث الثاني
قوله: (حين تلامت) بهمة: متفرحة وبغاية ثقيلة أي صارت أمًا، وهي التي يموت زوجها أو تبين منه وتتفقد عفتها، وأكثر ما تطلق على من مات زوجها. وقال ابن بطال: العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأة له أمًا، زاد في (الشارح) وإن كان بكراً. وسيأتي مزيد لهذا في «باب لا ينكح الأب وغيره البكر ولا الثيب إلا برضاها».

قوله: (من خنيس) غداة معجزة ونون وسين مهملة مصغر.

قوله: (ابن خدافة) عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهي رواية يونس عن الزهري «ابن خدافة أو خذيفة» والصواب خدافة، وهو أخو عبد الله بن خدافة الذي تقدم ذكره في للمنازي. ومن الرواة من فتح أول خنيس وكسر ثانيه، والأول هو المشهور بالتصغير، وعند معمر كالأول لكن بجاء مهملة وموحدة وشين معجمة. وقال الدارقطني: اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالفتح.

قوله: (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية معمر كما سيأتي بعد أبواب «من أهل بدر».

قوله: (وهي بالمدينة) قالوا: مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابته بها، وقيل: بل بعد بدر ولعله أولي، فإنهم قالوا: إن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهراً من الهجرة، وفي رواية بعد ثلاثين شهراً، وفي رواية بعد عشرين شهراً، وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهراً، ولكنه يصحح على قول من قال بعد ثلاثين

للجهل بأحد روايته ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم. وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه الاختلاف هل يرجع أو لا. وأما سلمة ومعيد فقصةهما واحدة اختلف فيها هل وقعت لهذا ولذا، فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: «لم يبع عمر إلا أم أرواة قد خرجت حبل، فسلما عمر فقالت: استمتع بي سلمة بن أمية» وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماه معبد بن أمية. وأما جابر فمستنده قوله: «فلماها» وقد يثبت قبل، ووقع في رواية أبي نصره عن جابر عند مسلم «فلماها» فلم يفعله بعد «فلما كان قوله: فلماها يعم جميع الصحابة فقوله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون إجماعاً، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي ينهاها. وأما عمرو بن حريث وكذا قوله: رواه جابر عن جميع الصحابة فعجيب، وإنما قال جابر: «فلماها» وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه، وأما ما ذكره عن التابيين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة، وقد ثبت عن جابر عند مسلم «فلماها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عمر فلم نعد لها» فهذا يردّ عنه جابر أي ثبت على تحليلها، وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحرّمها لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم: «إنها حرام إلى يوم القيامة» قال: فلما بهذا القول نسخ التحريم. والله أعلم.

٣٢- باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح

٥١٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَرْحُومٌ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَسَدِيَّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَنَسٍ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لَهُ، قَالَ أَنَسٌ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَعْرِضُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْكَ بِي حَاجَةٌ؟ فَقَالَتْ بِنْتُ أَنَسٍ: مَا أَقَلَّ حَاجَتَهَا، وَأَسْوَافَةٌ وَأَسْوَافَةٌ، قَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَجِئْتَ بِي النَّبِيَّ ﷺ فَعَرَّضْتُ عَلَيْهِ نَفْسَهَا. [أخر: ١١٢٣].

٥١٢١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ امْرَأَةً عَرَّضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوِّجِيهَا، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، قَالَ: «اذْهَبْ فَاقْبِيسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ». فَلَنَسَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي وَلَهَا بِصَفَةٌ، قَالَ سَهْلٌ وَمَا لَهُ دَاءٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا تَصْنَعُ إِذَا رَأَيْتَ؟» إِنْ لَبَسْتُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبَسْتُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ فَدَعَاهُ أَوْ دَعَاهُ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا مَنَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» فَقَالَ: مَنِي سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، لَسُوْرٌ يَمُدُّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَلَكْتُهَا بِمَا مَنَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». [راجع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥].

قوله: (باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) قال ابن المنير في الحاشية، من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة استتبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ورغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك، وإذا رغب فيها تزوجها بشرطه.

قوله: (حدثنا مرحوم) زاد أبو زر «ابن عبد العزيز بن مهران» وهو بصري مولد آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وثلاثين ومائة، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد أوردته عنه في كتاب الأدب أيضاً، وذكر البزار أنه ترد به عن ثابت.

قوله: (وعنده ابنة له) لم أفت على اسمها وأظنها أبنية بالتصغير.

قوله: (جاءت امرأة) لم أفت على تعيينها، وأشبهه من رأيت بقصتها عن تقدم ذكر اسمهن في الأبواب ليلي بنت قيس بن الحظيم، ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل.

قوله: (واسوافاة) أصل السوءة وهي بفتح المهملة وسكون الواو بدلها همزة الفعل القبيحة، وتطلق على الفرج، وللمراد هنا الأول، والألف للندبة والماء للسكت. ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة مطولاً وسيأتي شرحه بعد ستة عشر باباً، وفي الحديثين جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتزويجه رغبتها فيه أو لا

قوله: (ولو تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها) في رواية معمر
 المذكورة «نكحها». وفيه أنه لو لا هذا العزل قبلها، فيستأد منه عذره في كونه لم يفل
 كما قال عثمان: قد بدا لي أن لا أتزوج، وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع
 الخرج عن سمعه. وفيه عتاب الرجل لأخيه وعيته عليه واعتذاره إليه وقد جبلت الطباع
 البشرية على ذلك، ويعتدل أن يكون سبب كتمان أبي بكر ذلك أنه خشي أن يسد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوجها فيقع في قلب عمر انكسار، ولعل اطلاع
 أبي بكر على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد خطبة حفصة كان بإخباره له صلى الله
 عليه وسلم إما على سبيل الاستشارة وإما لأنه كان لا يكتم عنه شيئاً عما يريد حتى ولا
 ما في العادة عليه غضاظة وهو كون ابنة عاتكة عنده ولم يمنعه ذلك من إطلاعها على ما
 يريد لوثوقه بإيثاره إياه على نفسه، ولذا أعلم أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي
 يقع الكلام معه في الخطبة. ويؤخذ منه أن الصغير لا ينبغي أن لا يخطب امرأة أراد الكبير
 أن يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلاً عن الركون. وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي
 صلى الله عليه وسلم خطبتها أو أراد أن يتزوجها لقول الصديق: لو تركها قبلتها. وفيه
 عرض الإنسان بته وبغيرها من مولاته على من يفتقد خبره وصلاحه لما فيه من النفع
 العائد على المعروضة عليه، وأنه لا استحياء في ذلك. وفيه أنه لا بأس بعرضها عليه ولو
 كان متزوجاً لأن أبا بكر كان حبيطاً متزوجاً. وفيه أن من حلف لا يفتي سر فلان فأنسى
 فلان سر نفسه ثم تحدث به للحالف لا يثبت لأن صاحب السر هو الذي أنشأه فلم يكن
 الإفشاء من قبل الحالف، وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر بشيء واستحلته لبيكته
 فلقبى رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدث به فظاهر التعجب وقال: ما
 ظننت أنه حدث بذلك خبري فإن هذا يثبت، لأن تخليفه وقع على أن يكتم أنه حدثه وقد
 أنشأ. وفيه أن الأب يخطب إليه بته التي كما يخطب إليه البكر ولا يخطب إلى نفسها
 كما قال ابن بطال، وقوله: لا يخطب إلى نفسها ليس في الخبر ما يدل عليه. قال: وفيه أنه
 يزوج بته التي من غير أن يستأمرها إذا علم أنها لا تكره ذلك وكان المخاطب كفواً لها،
 وليس في الحديث تصريح بالفتي المذكور إلا أنه يؤخذ من غيره، وقد ترجم له النسائي
 «إنكاح الرجل بته الكبيرة» فإن أراد بالرضا لم يخالف القواعد، وإن أراد بالإيجاب فقد
 منع، والله أعلم. ثم ذكر الصف طرفاً من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة، وقد
 تقدم شرحه قريباً ولم يذكر فيه هنا مقصود الترجمة استنفاد الإشارة إليه وهو قولها: «أنكح
 אחי بنت أبي سفيان» والله أعلم.

٣٤- باب قول الله عز وجل:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ لِمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ

فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ﴾. الآية إلى قوله ﴿غُفُورٌ حَلِيمٌ﴾. (البقرة: ٢٣٥).

أَكْتُمْتُمْ: أَحْمَرْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ، وَكُلُّ شَيْءٍ صَنَعْتُمْ وَأَحْزَنْتُمْ فَهُوَ مَكْتُونٌ.

٥١٢٤- وَقَالَ لِي طَلْقُ: حَدَّثَنَا زَيْدَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي

عَبَّاسٍ: ﴿لِمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾. يَقُولُ: إِنِّي أَرِيدُ التَّزْوِيجَ،
 وَلَوْ دِدْتُ أَنَّهُ يُسَرُّ لِي امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ.

وَقَالَ الْقَدِيمُ: يَقُولُ إِنَّكَ عَلَيَّ كَرِيمَةٌ، وَإِنِّي لَمِنْكَ لَرَاهِبٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ
 إِلَيْكَ خَيْرًا، أَوْ نَحْوَ هَذَا.

وَقَالَ عَلَاءُ: يُعْرَضُ وَلَا يُسَوَّجُ، يَقُولُ: إِنَّ لِي حَاجَةً، وَأَبْشِرِي، وَأَنْتِ
 بِحَدِّ اللَّهِ نَاقَةٌ. وَقَوْلُ هِيَ: قَدْ اسْمَعْتُ مَا قَوْلُ، وَلَا تَبْدُ شَيْئًا، وَلَا يُوَاعِدُ
 وَلَهَا بَخَرٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ وَاعَدْتَ رَجُلًا لِي عَلَيْهَا، ثُمَّ نَكَحَهَا بَعْدَ لَمْ يَفْرُقْ
 بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿لَا تُوَاعِدُونَنِي مِرًّا﴾. الزَّوَاءُ.

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ: ﴿حَتَّى يَلْبَسَ الْكِتَابُ الْجَلَّةَ﴾: تَقْضِي الْوِدْعَةَ.

قوله: (باب قول الله عز وجل: ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
 خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم، علم الله الآية إلى قوله غفور حلِيم) كنا

على إلغاء الكسر، وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من
 بدر وبه جزم ابن سيد الناس، وهو قول ابن عبد البر: أنه شهد أحداً ومات من جراحة
 بها، وكانت حفصة أسن من أخيهما عبد الله فأنها ولدت قبل البعثة بخمسين وعبد
 الله ولد بعد البعثة بثلاث أو أربع.

قوله: (فقال عمر بن الخطاب) أعاد ذلك لورق الفصل، ولا نقوله أولاً: «إن
 عمر بن الخطاب «لا بد له من تقدير، قال: ووقع في رواية معمر عند النسائي واحد عن
 ابن عمر عن عمر قال: «تأمت حفصة».

قوله: (أتيت عثمان فعرضت عليه حفصة؟ فقال: سأنتظر في أمري، إلى أن
قال: قد بدا لي أن لا أتزوج) هذا هو الصحيح، ووقع في رواية ريمي بن حراش عن
 عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم «أن عثمان خطب إلى عمر بته فرفضه، فبلغ
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلما راح إليه عمر قال: ما عمر إلا أذاك على ختن خير
 من عثمان، وأذل عثمان على ختن خير منك؟ قال: نعم يا نبي الله قال: تزوجني بتك
 وأزوج عثمان بنتي «قال الحافظ الضياء: استأده لا بأس به، لكن في الصحيح أن عمر
 عرض على عثمان حفصة فرد عليه «قد بدا لي أن لا أتزوج». قلت: أخرج ابن سعد من
 مرسل الحسن عمر حديث ريمي، ومن مرسل سعيد بن المسيب أتم منه، وزاد في آخره
 «فغفلت لها جميعاً». ويعتدل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولاً إلى عمر
 فرده كما في رواية ريمي، وسبب رده يثبت أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في
 التزوج من قرب من وفاة زوجها، ويعتدل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاظة فيها
 على عثمان في رد عمر له، ثم لما ارتفع السبب بإدخال عمر عرضها على عثمان وعالية
 لحاظه كما في حديث الجاهل، ولعل عثمان بلغ ما بلغ أبا بكر من ذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم فصنع كما صنع من ترك إفشاء ذلك، ورد على عمر بمجمل. ووقع في رواية
 ابن سعد «قال عثمان: مالي في النساء من حاجة» وذكر ابن سعد عن الواقدي يستدل به
 «أن عمر عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وعثمان يرمي يريد أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم «قلت: وهذا مما
 يؤيد أن موت خنيس كان بعد بدر فإن رقية ماتت ليلى بدر وتخلف عثمان عن بدر
 لتضرها. وقد أخرج إسحاق في مسنده وابن سعد من مرسل سعيد بن المسيب قال:
 تأمت حفصة من زوجها وتأتم عثمان من رقية، فمر عمر بثمان وهو حزين فقال: هل
 لك في حفصة؟ فقد اتفقت عندها من فلان «واستشكل أيضاً بأنه لو كان مات بعد أحد
 للزم أن لا تقضي عندها إلا في سنة أربع، وأوجب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته
 ولو سقطاً فعلت.

قوله: (سأنتظر في أمري) أي أفكر، ويستعمل النظر أيضاً بمعنى الرافعة لكن
 تعديته باللام، ومعنى الرؤية وهو الأصل ويدل على. وقد يأتي بغير صلة وهو بمعنى
 الانتظار.

قوله: (قال عمر: فللقبت أبا بكر) هذا يشعر بأنه عقب رد عثمان له بعرضها
 على أبي بكر.

قوله: (فصمت أبو بكر) أي سكت وزناً ومعنى، وقوله بعد ذلك: «فلم يرجع
 لي شيئاً تأكيد لرفع الجواز، لاحتمال أن يظن أنه صمت زماناً ثم تكلم وهو ينتع إياه من
 يرجع.

قوله: (وكت أوجد عليه) أي أشد موجدة أي غضباً على أبي بكر من غضبي
 على عثمان، وذلك لأنهم: أحدهما ما كان بينهما من أكيد المودة، ولأن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان أخصي بينهما، وأما عثمان فلهما كان تقدم من عمر رده فلم يثبت عليه
 حيث لم يجبه لما سبق منه في حقه، والثاني لكون عثمان إجابته أولاً ثم احتضر له ثانياً،
 ولكون أبي بكر لم يعد عليه جواباً. ووقع في رواية ابن سعد «فغضب على أبي بكر وقال
 فيها كنت أشد غضباً حين سكت مني على عثمان».

قوله: (لقد وجدت علي) في رواية الكشميهني «ملك وجدت» وهي أوجه.

قوله: (فلم أزوج) بكسر الجيم أي أهد عليك الجواب.

قوله: (إلا أنني كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
 ذكرها) في رواية ابن سعد «قال أبو بكر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكر
 منها شيئاً وكان سرا».

قوله: (فلم أكن لأفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن
 سعد «وكرهت أن أفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم».

للأكثر، وحذف ما بعد « اكتمت » من رواية أبي ذر، ووقع في شرح ابن بطال سياق الآية والتي بعدها في قوله: « أجله » الآية. قال ابن التين: تضمنت الآية أربعة أحكام: إتيان مباحان التبريض والإكثان، وإتيان بمنزلة النكاح في العدة والمواعدة فيها. قوله: « أحرمتم في أنفسكم، وكل شيء حسنه وأحمرته فهو مكسوف » كذا للجميع، وعند أبي ذر بعده إلى آخر الآية، والتفسير للمذكور لأبي حنيفة قوله: « وقال لي (طلق) » هو ابن غنم ينتج الملحمة وتشديد التزويج. قوله: « عن ابن عباس فيما عرضتم » أي أنه قال في تفسير هذه الآية.

قوله: « يقول: إني أريد التزويج (إخ) » وهو تفسير للتعريض المذكور في الآية، قال الزخري: التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره. وتعقب بأن هذا التعريض لا يخرج المجاز. وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التعريض، ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيقي أو مجازي أو كناية ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام، مثل أن يذكر الجبهى للتسليم ورسالة الشافعي، فالسلام مقصوده والتشافي عرض، أي أميل إليه الكلام عن عرض أي جنبه. وامتاز عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها. والحاصل أنهما يجتمعان ويفترقان فمثل لأسلم عليك كناية وتعريض، ومثل طويل التجاد كناية لا تعريض، ومثل آتيتي فستعرف خطاياك لغير المؤذي تعريض بتهديد المؤذي لا كناية انتهى ملخصاً. وهو تحقيق بالغ.

قوله: « ولوددت أنه يمسس » بضم التحتية وفتح أخرى مطلقاً بعدها وفتح للمهلة، وفي رواية الكشيحي « يسر » بحتاتية واحدة وكسر للمهلة، وهكذا القصير المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف، وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس « إذا حللت فأنتني » وهو عند مسلم، وفي لفظ « لا تفرطينا بنفسك » أخرجه أبو داود. وافق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها، واختلفوا في المدة من الطلاق البائن، وكذا من وقف نكاحها، وأما الرجعية فقال الشافعي: لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها. والحاصل أن التعريض بالخطبة حرام لجميع المعتلات والتعريض مباح للأولى، حرام في الأخيرة، مختلف فيه في البائن.

قوله: « وقال القاسم: » يعني ابن همد « إنك علي كريمة » أي يقول ذلك، وهو تفسير آخر للتعريض، وكلها أمثلة، ولهذا قال في آخره أو نحو هذا. وهذا الأثر وصل مالك من عبد الرحمن بن القاسم من أبيه أنه كان يقول في قول الله عز وجل: « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » [البقرة: ٢٣٥]. أن يقول الرجل للمرأة وهي في عتلتها من وفاة زوجها: « إنك لي آخره، وقوله في الأمثلة: إني نيك لأراغب يدل على أن تعريضه بالارغبة فيها لا ينتج. ولا يكون صريحاً في خطبتها حتى يصح بمتملك الرغبة كان يقول: إني في نكاحك لأراغب، وقد نص الشافعي على أن ذلك من صور التعريض أعني ما ذكره القاسم، وأما ما مثلت به فمكي الروياني فيه وجهاً وغير النسوي في الروضة بقوله: « رب راغب فيك فلوهم أنه لا يصح بالارغبة مطلقاً، وليس كذلك. وأخرج البيهقي من طريق مجاهد من صور التعريض: لا تسبيح بنفسك فإني ناكحك، ولو لم يقل فإني ناكحك فهو من صور التعريض حديث فاطمة بنت قيس كما بينت قريباً. وقد ذكر الرازي من صور التعريض لا تقوتي علي نفسك وتعقبه. ودوى الدرطلي من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الفضل عن من صفة سكية قالت: استأذن علي أبو جعفر بن همد بن علي بن الحسين ولم تقض عنتي من مهلك زوجي فقال: قد عرفت قرباني من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي وموضعي في العرب فقلت: غفر الله يا أبا جعفر، أنت رجل يؤخذ عنك خطيبي في عدي؟ قال: إنما أخبرتك بقرباني من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي.

قوله: « وقال عطاء: يعرض ولا يزوج » أي لا يصح (يقول) إن في حاجة وأبشري.

قوله: « (ناقصة) بنون وفاء وقاف أي راتجة بالاحتاتية والجيم.

قوله: « ولا تعد شيئاً » بكسر الهملة وتخفيف الدال. وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مرفقاً، وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: كيف يقول الخاطب؟ قال: يعرض تعريضاً ولا يزوج بشيء، فذكر مثله لي قوله: « ولا تعد شيئاً ».

قوله: « وإن أاعدت رجلاً في عتلتها ثم نكحها » أي تزوجها (بعد) أي عند انقضاء العدة (لم يفارق بينهما) أي لم يقبل ذلك في صحة النكاح وإن وقع الإثم. وذكر

قوله: « وقال الحسن: لا تواعلن سرّاً (الزنا) وصله عبد بن حديد من طريق عمران بن حدير عنه بلفظه. وأخرجه بعد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال: هو الفاشحة. قال قتادة قوله: « سرّاً » أي لا تأخذ عهداً في عتلتها أن لا تزوج غيره. وأخرجه إسماعيل القاضي في « الأحكام » وقال: هذا أحسن من قول من فسره بالزنا، لأن ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه، ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرّاً فلذلك يجوز إطلاقه على العقد، ولا شك أن المراجعة على ذلك تزيد على التعريض المأثور فيه، واستدل بالآية على أن التعريض في العقد لا يوجب الحد لأن خطبة المعتدة حرام، وفوق فيها بين التعريض والتعريض فنع التعريض وأجيز التعريض، مع أن المقصود مفهوم منهما، فكذلك يفرض في إيجاب حد العقد بين التعريض والتعريض. واعترض ابن بطال فقال: يلزم الشافعية على هذا أن يقرروا بإباحة التعريض بال عقد وهذا ليس بلامر لأن المراد أن التعريض دون التعريض في الإلهام فلا يلتحق به في إيجاب الحد، لأن للولي يرضى أن يقول: لم لرد العقد خلاف المصر.

قوله: « ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله القضاء العدة » وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى: « ولا تزموا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » [البقرة: ٢٣٥] يقول: حتى تقضي العدة.

٣٥- باب النظر إلى المرأة قبل التزويج

٥١٢٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُكِ فِي الْمَنَامِ، بِجِيءُ بِكَ مَتَلَكٌ فِي سَرَكَةٍ مِنْ خَيْرٍ، فَقَالَ لِي: هَذِهِ امْرَأَتُكَ، فَكَشَفْتُ عَنْ وَجْهِهَا الْقُوبَ فَإِذَا هِيَ أَنَا، فَقُلْتُ: إِنَّ بَيْنَ هَذَا مِنْ عَيْدٍ لَهَا مُنْظِيءٌ». [رواجع: ٣٨٩٥. أخرجه مسلم: ٤٢٤٨].

٥١٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزَمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ لَأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَظَنَرُ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَدَ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَافَ وَأَسْفَهَ، فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَةً أَنَّهُ لَمْ يَنْهَ فِيهَا شَيْئاً جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ اصْحَابِهِ فَقَالَ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَيْدُكَ مِنْ شَيْءٍ؟». قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اذْهَبِي إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرِي هَلْ تَجِدُ شَيْئاً». فَلَحَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئاً، قَالَ: «انْظُرِي وَتَوَخَّاهَا مِنْ خَيْرٍ». فَلَحَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَافَ مِنْ خَيْرٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رِي - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ وَدَاءٌ - فَلَهَا نَفْسُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ إِذَا رَاكِ؟» إِنْ كُنْتَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ كُنْتَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ. - فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ، ثُمَّ قَامَ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَلَّيَا فَأَمَرَهُ بِقُدْحِي، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَتَلَكَ مِنْ الْقُرْآنِ؟». قَالَ: «مِثْيَ سُوْرَةٍ كَذَا وَسُوْرَةٍ كَذَا وَسُوْرَةٍ كَذَا، عَاذُهَا، قَالَ: مَا تَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اذْهَبِي فَقَدْ مَلَكْتُكِهَا بِمَا مَتَلَكَ مِنْ الْقُرْآنِ». [رواجع: ٢٣١٥، أخرجه مسلم: ٤٢٤٥].

قوله: (باب النظر إلى المرأة قبل التزويج) استنبط البخاري جواز ذلك من حديثي الباب، لكون التصريح الولد في ذلك ليس على شرطه، وقد ورد ذلك في أحاديث أصحها حديث أبي هريرة: قال رجل إنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انظرت إليها؟ قال: لا. قال: فاعذب فانظر إليها فإن في أصعب الأنصار شيئاً أخرجه مسلم والنسائي. وفي لفظ له صحيح: أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة، فذكره. قال الغزالي في الإحياء: اختلف في المراد بقوله شيئاً قليل: عمنش وقيل: صغر. قلت: الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه فهو المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة، فقد أخرج الترمذي والنسائي من حديث أنه «خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: انظر إليها، فإنه أحرى أن يدمم بيتكما» وصححه ابن حبان، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعاً: إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل. وسنده حسن، وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة، وصححه ابن حبان والحاكم، وأخرجه أحمد وابن ماجه. ومن حديث أبي حنيفة أخرجه أحمد والبخاري. ثم ذكر المصنف فيه حديثين:

الأول حديث عائشة.

قوله: (أريكم) بضم الهزنة (في المنام) زاد في رواية أبي أسامة في أول النكاح مرتين.

قوله: (يحيى بك الملك) وقع في رواية أبي أسامة «إذا رجل يملك» فكان الملك تمثل له حيث نزل رجلاً. ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة «جاء به جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (في سرقة من حرير) السرقة فتح المهمله والراء والفاء هي القطعة، ووقع في رواية أبي حبان «في خرقة حرير» وقال الدوادبي: السرقة الثوب، فإن أراد تفسيره هنا فصحيح، ولا فالسرقة أعم. وأغرب المذهب فقال: السرقة كالبيضة أو كالبرقع. وعند الأجرى من وجه آخر عن عائشة «لقد نزل جبريل بصورتي في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجني» ويجمع بين هذا وبين ما قبله بأن المراد أن صورتها كانت في الخرقه والخرقة في راحته، ويحتمل أن يكون نزل بالكيثيين لقولها في نفس المغيرة «نزل مرتين».

قوله: (فكشفت عن وجهك القوب) في رواية أبي أسامة «فاكشفتها» فغير بلفظ المضارع استحضاراً لصورة الحال. قال ابن كثير: يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للخطاب أن يراه، ويكون الضمير في «اكشفتها» للسرقة أي اكشفتها عن الوجه، وكأنه حله على ذلك أن رؤيا الأنبياء وحى، وأن عصمتهم في المنام كالقطعة وسباني في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما يتعلق بشي من هذا. وقال أيضاً: في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة نظر، لأن عائشة كانت إذ ذاك في سن الطفولية فلا عورة فيها البتة، ولكن يستأنس به في الجملة في النظر إلى المرأة قبل العقد فيه مصلحة ترجع إلى العقد.

قوله: (إلا أنت هي) في رواية الكشيبي «إلا أنت هي أنت» وكذا تقدم من رواية أبي أسامة.

قوله: (بعضه) بضم أوله، قال عياض: يحتمل أن يكون ذلك قبل البتة فلا إشكال فيه، وإن كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات: أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط، ثانيها أنه لفظ شك لا يراد به ظاهره وهو أبلغ في التحقيق، ويسى في البلاغة مزج الشك باليقين، ثالثها: وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرها وحقيقتها أو هي رؤيا وحى فما تغير؟ وكلا الأمرين جاز في حق الأنبياء. قلت: الأخير هو المعتمد، وبه جزم السهيلي عن ابن العربي ثم قال: وتفسيره باحتمال غيرها لا أرضاء، والأول يرده أن السياق يقتضي أنها كانت قد وجدت فإن ظاهر قوله: «إلا أنت هي أنت» مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك، والواقع أنها ولدت بعد البتة. ويرد أول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب «هي زوجتك في الدنيا والآخرة» والثاني بعيد، والله أعلم.

الحديث الثاني حديث سهل في قصة الراهبة، والشاهد منه للترجمة قوله فيه: «فصعد النظر إليها وصوبه» وسباني شرحه في «باب التزويج على القرآن وغير صادق».

قوله: (لم طأطا رأسه) وذكر الحديث كله، كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي، وساق الباقر الحديث بطوله، قال الجمهور: لا بأس أن ينظر الخطاب إلى المخطوبة. قالوا: ولا ينظر إلى غير وجهها وكفيها. وقال الأوزاعي: يجهد وينظر إلى ما يريد منها إلا العمرة. وقال ابن حزم: ينظر إلى ما أقبل منها وما أدير منها. وعن أحمد ثلاث روايات:

٣٦- باب من قال: لا نكاح إلا بولي

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مَبْرَأَةٌ فَلَا تَزَوِّجُوهُنَّ مَا ظَهَرَ مِنْهُنَّ حَتَّى يَضَعُوا لَكُمْ بَرَاءَةً بِمَنْ أَوْلَوْا لَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فَدَخَلَ فِيهِ الْيَبِّ، وَكَذَلِكَ الْبُكَرُ. وَقَالَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]. وَقَالَ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

٥١٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَرْثُومٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ.

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَرْثُومٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عُزُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ.

فَيَكَّاحٌ مِنْهَا يَكَّاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ رِيشَةً أَوْ ابْنَةً، فَيَصْنَعُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا.

وَيَكَّاحٌ آخَرُ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَهْرٍ: ارْمِي إِلَى فَلَانٍ فَاسْتَبْجِي مِنْهُ، وَتَقْرَأُهَا زَوْجَهَا وَلَا يَمْسُهَا أَبَدًا، حَتَّى يَتَّيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْجِي مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَقَعْلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَاتِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ يَكَّاحُ الْاسْتَبْجَاعِ.

وَيَكَّاحٌ آخَرُ: يَخْضِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيَالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَّ حَمْلُهَا، ارْمَسَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْسُحَ، حَتَّى يَخْضِعُوا عِنْدَهَا، يَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَزَمْتُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَكَلْتُ، فَهَلْ أَبْكَى يَا فَلَانُ، تَسْمِي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيَلْتَمِصُ بِهِ وَلَدَهَا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْسُحَ بِهِ الرَّجُلُ.

وَيَكَّاحٌ رَابِعٌ: يَخْضِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ، لَا تَمْنَعُ مِنْهُمْ جَانَعًا، وَهُنَّ الْيَمَانَا، كُنَّ يَفْضِلْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَهَابَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ ارْمَسَتْ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلُهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعَا لَهُمْ الْإِقَافَةُ، ثُمَّ الْحَقُولُ وَلَدَهَا الَّذِي يَمْرُؤُونَ، فَالْقِطَانَةُ بِهِ، وَدَعَا ابْنَهُ، لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا بَيَّتَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ، هَذَا يَكَّاحُ الْجَاهِلِيَّةِ كُلُّهُ إِلَّا يَكَّاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ.

٥١٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُزُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عَائِشَةَ: ﴿وَمَا يَتَلَقَّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي نِكَاحِ النِّسَاءِ الْإِلَاسِي لَا تَزَوِّجُوهُنَّ مَا كَيْبَ لَهُنَّ وَتَزَوِّجُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]. قَالَتْ: هَذَا فِي الْيَمِينَةِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، لَقَوْلِهَا أَنْ تَكُونُ شَرِيكَةً فِي مَالِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِهَا، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَنْكِحَهَا، فَيَفْضَلُهَا لِمَالِهَا، وَلَا يَنْكِحُهَا غَيْرَهُ، كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَشْرَكَهُ أَحَدٌ فِي مَالِهَا. [راجع: ٢٤٩٤، أخرجه مسلم: ٣٠١٨، مطولاً].

٥١٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: حَدَّثَنَا

الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَمْرُوَ، حِينَ تَلَامَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ ابْنِ حَذَافَةَ السُّهْمِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ،

على الجهة والنوع، وعلى العلم المعروف اصطلاحاً.

قوله: (أربعة) قال الداودي وغيره بقي عليها أمه لم تذكرها: الأول نكاح الخدن وهو في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْذَلْ أَهْلًا﴾ [النساء: ٢٥] كانوا يقولون: ما استر فلا بأس به، وما ظهر فهو لوم. الثاني نكاح اللعة وقد تقدم بيانه. الثالث نكاح البذل، وقد أخرج الدررلطي من حديث أبي هريرة «كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل انزل لي من امرأتك وأنزل لك من امرأتي وأزديك» ولكن إسناده ضعيف جداً. قلت: والأول لا يرد لأنها أراحت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك، والثاني يحتمل أن لا يرد لأن المنع منه كونه مقدراً بوقت لا أن عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث اظهر من الجسج.

قوله: (وليده أو ابنته) مو للتبرع لا للشك.

قوله: (فيمسكها) بضم أوله (ثم ينكحها) أي يعين صداقتها ويسمي مقداره ثم يعقد عليها.

قوله: (ونكاح الآخر) كذا لأبي بر بالإضافة أي ونكاح الصف الآخر، وهو من إضافة الشيء لنفسه على رأي الكوفيين. ووقع في رواية الباقرين «ونكاح آخر» بالثنتين بغير لام وهو الأشهر في الاستعمال.

قوله: (إذا ظهرت من طمعتها) بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثله أي خيبتها، وكان السر في ذلك أن يسرع علوها مت.

قوله: (فالمسحطي منه) موحدة بعدما غاد محجة أي اطلي منه المباشعة وهو الجماع. ووقع في رواية أصبغ عند الدررلطي «استرضي» براه بدل الموحدة، قال راويه محمد بن إسحاق الصنعاني: الأول هو الصواب يعني بالموحدة، والمعنى اطلي منه الجماع لتحلمي منه، والمباشعة الجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج.

قوله: (وإنما يفعل ذلك رغبة في نجاسة الولد) أي اكتساباً من ماء الفحل لأنهم كانوا يطلبون ذلك من أكابرهم ورواسئهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك.

قوله: (فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع) بالنصب والتقدير يسمى بالنكاح أي هو.

قوله: (ونكاح آخر يجمع الرط ما دون العشرة) تقدم تفسير الرط في أوائل الكتاب، ولما كان هذا النكاح يجمع عليه أكثر من واحد كان لا بد من ضبط العدد الزائد لتلا بشر.

قوله: (كلهم يصيها) أي يطؤها، والظاهر أن ذلك إنما يكون عن رضا منها وتوافق بينهما وبينها.

قوله: (ومر ليال) كذا لأبي ذر، وفي رواية غيره «ومر عليها ليال».

قوله: (قد عرفهم) كذا للأكثر بصيغة الجمع، وفي رواية الكشيبي «عرفت» على خطاب الواحد.

قوله: (وقد ولدت) بالفهم لأنه كالمها.

قوله: (فهو ابنك) أي إن كان ذكراً فهو كانت أنثى لقالت: هي ابنتك، لكن يحتمل أن يكون لا تعمل ذلك إلا إذا كان ذكراً لما عرف من كراهتهم في البنت، وقد كان منهم من يقتل به التي يتحقق أنها بنت فضلاً عن نفي هذه الصفة.

قوله: (فيلحق به ولدها) كذا لأبي ذر، ولغيره «فيلتحق» بزيادة نشاء.

قوله: (لا يستطيع أن يجمع به) في رواية الكشيبي منه.

قوله: (ونكاح الرابع) تقدم ترجمته.

قوله: (لا تتع من جماعها) وللأكثر لا تتع عن جامها.

قوله: (وهن البهايا كن ينصن على أبوابهن رايات تكون علماً) بفتح اللام أي علامة. وأخرج الفاكهي من طريق ابن أبي مليكة قال: «تبرز عمر بأجساد، فدعا بماء، فأتته لم مهزول وهي من البهايا التسع اللاتي كن في الجاهلية فقالت: هذا ماء ولكنني في إثم لم يدع، فقال: هلم فإن الله جعل الماء طهوراً» ومن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر «أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تتنازع في الجاهلية، فلزاد بعض الصحابة أن يتزوجها فزت: «الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة» [التنوير: ٣] ومن طريق مجاهد في هذه الآية قال: «من بنينا، كن في الجاهلية معلومات لمن رايات يبرقن بها» ومن طريق عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد «كرايات البطار» وقد ساق هشام بن الكلبي في «كتاب الخالط» أسامي صواحبات الرايات في الجاهلية فسمى منهن

نُوفِي بالمدينة، فقال عمر: لَيْتُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ قَرَحَتْ عَلَيْهِ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُ أَنْتَكُنْكَ خَصَّةً، فَقَالَ: سَأُنْظِرُ لِي أَمْرِي، فَلَيْتَ لِيَالِي ثُمَّ لَيْتَنِي فَقَالَ: بَنِي لِي إِنْ لَا تَزُوجُ يَوْمِي هَذَا، قَالَ عُمَرُ: فَلَيْتَ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُ أَنْتَكُنْكَ خَصَّةً. [راجع: ٤٠٠٥].

٥١٣٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُونُ﴾. قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَّارٍ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ، قَالَ: زَوَّجْتُ أَخَا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْكَ وَالْفَرْطُكَ وَأَكْرَمْتُكَ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ جِئْتُ تَخْطُبُهَا، لَا وَاللَّهِ لَا تَقْرَأُ إِلَيْكَ أَبَدًا. وَكَانَ رَجُلًا لَا يَأْتِي بِهِ، وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنَزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُونُ﴾. فَقُلْتُ: الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قَرَّوْجَهَا إِثْمًا. [راجع: ٤٠٢٩].

قوله: (باب من قال: لا نكاح إلا بولي) استتب المصنف هذا الحكم من الآيات والأحاديث التي ساقها، لكن الحديث الولود بلفظ الترجعة على غير شرطه، والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعاً بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان وأخاكم، لكن قال الترمذي بعد أن ذكر الاختلاف فيه: وإن من جملة من وصله وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية، ومن رواه موصولاً أصبح لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة، وشعبة وسفيان وإن كنا نحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إسحاق لكنهما سمعاه في وقت واحد. ثم ساق من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال: «سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق اسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا نكاح إلا بولي؟ قال: نعم» قال: وإسرائيل ثبت في أبي إسحاق، ثم ساق من طريق ابن مهدي قال: ما فتني الذي فتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا ما أكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم. وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة وسفيان. وأسد الحاكم من طريق علي بن النعماني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل. ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الثنتين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط، بل للقرائن المذكورة لمقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره، وسأشير إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب. على أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظراً لأنها تحتاج إلى تقدير: فمن قدره نفي الصحة استقام له، ومن قدره نفي الكمال عكر عليه، فيحتاج إلى تأييد الاحتمال الأول بالأدلة المذكورة في الباب وما بعده.

قوله: (قول الله تعالى: وإذا طلقتم النساء لهن أجلهن فلا تعضلوهن) أي لا تمنعهن. وسبأتي في حديث معقل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية، ووجه الاحتجاج منها للترجيح.

قوله: (فدخل فيه الحب وكذلك الكبر) ثبت هذا في رواية الكشيبي وعليه شرح ابن بطال، وهو ظاهر لمصوم لفظ النساء.

قوله: (وقال: ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدها أنه تعالى خاطب بإنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء، فكأنه قال: لا تنكحوا أبها الأولياء مولياتكم للمشركين.

قوله: (وقال: وأنكحوا الأبايمي منكم) والأبايمي جمع أبايم، وسبأتي القول فيه بعد ثلاثة أبواب. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الأول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عتبة بن خالد جميعاً عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري،

قوله: (وقال يحيى بن سليمان) هو الجعفي من شيوخ البخاري، وقد ساقه المصنف على لفظ عتبة. وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يحيى بن سليمان إلى الآن «لكن أخرجه الدررلطي من طريق أصبغ وأبو نعيم في «المتخرج» من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والإسماعيلي والجزوزي من طريق عثمان بن صالح ثلاثتهم عن ابن وهب

قوله: (على أربعة أمهات) جمع غوي ضرب وزناً ومعنى، ويطلق النحر أيضاً

أكثر من عشر نسوة مشهورات تركت ذكرهن اختياراً.

قوله: (لمن أرادهن) في رواية الكشيبي « فمن أرادهن ».

قوله: (القائلة) جمع قاض بقاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالأنكر

الخفية.

قوله: (فالتأطيه) في رواية الكشيبي « فالتأط » بغير مشاة أي استلحقته به، وأصل اللوط بفتح اللام الصوق.

قوله: (هدم نكاح الجاهلية) في رواية الدارقطني « نكاح أهل الجاهلية ».

قوله: (كله) دخل فيه ما ذكرت وما استترك عليها.

قوله: (إلا نكاح الناس اليوم) أي الذي بدأت بذكره، وهو أن يخطب الرجل إلى الرجل فيزوجه. احتج بهذا على اشتراط الولي، وتعقب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث كانت تحجز النكاح بغير ولي، كما روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما قدم قال: مثلتي بفاتح عليه في بنته؟ وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد. فقد يجهل أن تكون البنت المذكورة ثيباً ودعت إلى كفه وأبوها غائب فاستقلت الولاية إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان. وقد صح عن عائشة أنها «أنكحت رجلاً من بني أخيها ففصرت بينهم بستر ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ثم قالت: ليس لي النساء نكاح» أخرجه عبد الرزاق.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما بيته في المقدمة، وساق الحديث عن عائشة مختصراً وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر « تأمت حفصة » تقدم شرحه قريباً، ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة.

الحديث الرابع: حديث معقل بن يسار.

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي عمر) وهو النسابوري قاضياً يكنى أبا علي، واسم أبي عمر حفص بن عبد الله بن راشد.

قوله: (حدثني إبراهيم) هو ابن طهمان: ويونس هو ابن عبيد، والحسن هو البصري.

قوله: (فلا تعضلوهن) أي في تفسير هذه الآية. ووقع في تفسير الطبري من حديث ابن عباس أنها نزلت في ولي النكاح أن يضار وليته فيمنعها من النكاح.

قوله: (حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه) هذا صريح في رفع هذا الحديث ووصله، وقد تقدم في تفسير البقرة معلقاً لإبراهيم بن طهمان، وموصولاً أيضاً لبسار بن راشد عن الحسن، وبصورة الإرسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس، وقويت رواية إبراهيم بن طهمان بوصلة متتابعة عباد بن راشد على تصريح الحسن بقوله: «حدثني معقل بن يسار».

قوله: (زوجت أختاً لي) اسمها جيل بالجيم مصغر بنت يسار، وقع في تفسير الطبري من طريق ابن جريج وبه جزم ابن ماكولا، وسماها ابن قتيون كذلك لكن بشير تصغير وسبأني مستنده، وقيل: اسمها ليلى حكاه السهيلي في « مبهجات القرآن » تبعه البدرى وقيل: فاطمة وقع ذلك عند ابن إسحاق، ويحتمل التعدد بأن يكون لها اسمان ولقب أو لقبان واسم.

قوله: (من رجل) قيل: هو أبو البداح بن عاصم الأنصاري، هكذا وقع في « أحكام القرآن لإسماعيل القاضي » من طريق ابن جريج « أخبرني عبد الله بن معقل أن جبيل بنت يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم فطلقها فأنقضت عدتها، فخطبها وذكر ذلك أبو موسى في « ذيل الصحابة » وذكره أيضاً الثعلبي ولفظه « نزلت في جبلة بنت يسار أخت معقل وكانت تحت أبي البداح بن عاصم بن عدي بن المجلان » واستشكله الذهلي بأن البداح تابعي على الصواب، فيحتمل أن يكون صحابياً آخر. وجزم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فإن كان محفوظاً فهو أخو البداح التابعي. ووقع لنا في « كتاب الجاز » للشيخ عز الدين بن عبد السلام أن اسم زوجها عبد الله بن ربيعة، وقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند الزوار والدارقطني « فأتاني ابن عم لي فخطبها مع الخطاب » وفي هذا نظر لأن معقل بن يسار منزلي وأبو البداح أنصاري فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاعة.

قوله: (حتى إذا انقضت عدتها) في رواية عباد بن راشد « فاصطحبا ما شاء الله

ثم طلقها طلاقاً له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها ».

قوله: (لجاء يخطبها) أي من وليها وهو أخوها كما قال أولاً: « زوجت أختاً لي من رجل ».

قوله: (وأفرشتك) أي جعلتها لك فراشاً، في رواية الثعلبي « وأفرشتك كرمي وأتركت بها على قومي »، وهذا مما يبعد أنه ابن عمه.

قوله: (ولا والله لا تعود إليك أبداً) في رواية عباد بن راشد « لا أزورك أبداً » زاد الثعلبي « حمزة » أمناً « وهو بفتح الحزنة والنون والفاء.

قوله: (كان رجلاً لا بأس به) في رواية الثعلبي « وكان رجل صدق » قال ابن التين: أي كان جيداً. وهذا مما يفرته العامة فكتروا به عن لا خير فيه كذا قال. ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكجي « قال الحسن علم الله حاجة الرجل إلى امرأته وحاجة المرأة إلى زوجها، فأنزل الله هذه الآية ».

قوله: (فأنزل الله هذه الآية: فلا تعضلوهن) هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للأزواج حيث وقع فيها « وإذا طلقتم النساء » [البقرة: ٢٣٢]، لكن قوله في بقيتها: « أن يتكهن أزواجهن » ظاهر في أن العضل يتعلق بالأولياء، وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذي يتعلق بالأولياء في قوله تعالى: « لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن » [النساء: ١٩] فيستدل في كل مكان بما يليق به.

قوله: (فقلت الآن أفعل يا رسول الله. قال: فزوجها إياه) أي أعادها إليه بعقد جديد وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « فقلت الآن أقبل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية أبي مسلم الكجي من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن « فسمع ذلك معقل بن يسار فقال: سمعاً لربي وطاعة، فدعا زوجها فزوجها إياه » ومن رواية الثعلبي « فإني أؤمن بالله » فأنكحها إياه وكثر عن يمينه « وفي رواية عباد بن راشد « فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه » قال الثعلبي: ثم هذا قول أكثر المفسرين. وعن السدي: نزلت في جابر بن عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجها فطلقها فأنقضت عدتها ثم أراد تزويجها، وكانت المرأة تريد فأبى جابر، فنزلت، قال ابن بطال: اختلصوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم: الأولياء في النكاح هم العصبة، وليس للخال ولا والد الأم ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية. وعن الحنفية هم من الأولياء، واحتج الأيوبي بأن الذي يرث الوالد هم العصبة دون ذوي الأرحام قال: فلذلك عقد النكاح. واختلصوا فيما إذا مات الأب فاوصى رجلاً على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقد النكاح أو مثله أو لا ولاية له؟ فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك: الوصي أولى واحتجهم بأن الأب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن لأحد من الأولياء أن يمترض عليه، فكذلك بعد موته. وتعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور إلى ذلك وقالوا: لا تزوج المرأة نفسها أصلاً، واحتجوا بالأحاديث المذكورة، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة، وهي أصح دليل على اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها ومن كان أمره إليه لا يقال أن غيره منه منعه. وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك. وعن مالك رواية أنها إن كانت غير شريفة زوجت نفسها. وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي أصلاً، ويجوز أن تزوج نفسها ولو بشير إذن وليها إذا تزوجت كفواً واحتج بالقياس على البيع فإنها تستقل به، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عموماً، وهو عمل سائق في الأصول، وهو جواز تخصيص العموم بالقياس، لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء، وانفصل بعضهم عن هذا الإيراد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها، ويتوقف ذلك على إجازة الولي كما قالوا في البيع، وهو مذهب الأوزاعي. وقال أبو ثور غره لكن قال: يشترط إذن الولي لها في تزويج نفسها. وتعقب بأن إذن الولي لا يصح إلا لمن يرب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لأن الحق لها، ولو أذن لها في إنكاح نفسها صارت كمن أذن لها في البيع من نفسها ولا يصح. وفي حديث معقل أن الولي إذا عضل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل فإن أجاب فذاك، وإن أصر زوج عليه الحاكم، والله أعلم.

٣٧- باب إذا كان الولي هو الخطيب

وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو الولي الناس بها، فامر رجلاً فزوجها.

وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ: أتخطبين أمرك إلي؟ قالت: نعم، فقال: قد زوجتك.

وقال عطاء: ليشهد أني قد نكحتك، أو ليأمر رجلاً من عشيرتها.

وقال سهل: قالت امرأة للنبي ﷺ: أهب لك نفسي، فقال رجل: يا رسول الله، إن لم تكن لك بها حاجة فزوجها.

٥١٣١- حدثنا ابن سلام: أخبرنا أبو معاوية: حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها في قوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِكَمْ بِهِمْ﴾. إني أخير الآية (النساء: ١٢٧). قالت: هي الآية تكون في حجب الرجل، قد حرّكه في ماله، فترغب عنها أن تزوجه، ويكره أن يزوجه غيره، فيدخل عليه في ماله، فيحبسها، فنهاهم الله عن ذلك. [أخرجه مسلم: ٣٠١٨، مطولاً].

٥١٣٢- حدثنا أحمد بن أبي الفداء: حدثنا فضيل بن سليمان: حدثنا أبو حازم: حدثنا سهل بن سعد: كما عند النبي ﷺ جلوساً، فعاشته امرأة تعرض نفسها عليه، فخطب فيها النظر ورّفقه، فلم يردّها، فقال رجل من أصحابه: زوجيها يا رسول الله، قال: «أعنيك من شيء؟» قال: «ما عنيدي من شيء؟» قال: «ولا خاتم من خدي؟» قال: «ولا خاتم من خدي، ولكن أشق برؤسك هذه فأعطيتها النصف، وأخذ النصف، قال: «لا، هل منك من القرآن شيء؟» قال: نعم، قال: «أذهب فقد زوجتكها بما منك من القرآن؟» [راجع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥، بإضافة وإصلاح].

قوله: (باب إذا كان الولي أي في النكاح هو الخطيب) أي هل يزوج نفسه، أو يحتاج إلى ولي آخر؟ قال ابن المنير: ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معاً لِكُلِّ الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد. كذا قال، وكأه أخذه من تركه الجزم بالحكم، لكن الذي يظهر من صيغته أنه يرى الجواز، فإن الأثر الذي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه. وقد أورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز، وإن كان الأولي عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد. وقد اختلف السلف في ذلك، فقال الأزاهي وربيعة والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث: يزوج الولي نفسه، ووافقهم أبو ثور. وعن مالك لو قالت اليتيم لوليتها زوجي من رأيت فزوجها من نفسه أو عن اختيار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج. وقال الشافعي: يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله أو أقدم منه. ووافقهم زفر وداد. وحجبتهم أن الولاية شرط في العقد، فلا يكون النكاح متكاملاً كما لا يبيع من نفسه.

قوله: (وخطب المغيرة بن شعبة امرأة أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجها) هذا الأثر وصلة وكيع في مصنفه والبيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عيسى «أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة وهو وليها، فجلس أمرها إلى رجل المغيرة أولى منه فزوجها» وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه: «فأمر أبعد منه فزوجها» وأخرجه سعيد بن منصور من طريق الشعبي ولفظه «أن المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود، فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال: زوجنيها، فقال: ما كنت لأفعل، أنت أمير البلد وابن عمها، فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه» انتهى والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن منب من ولد عوف بن تقيف فهي بنت عمه لها. وعبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمها مماً أيضاً لأن جده هو مسعود المذكور. ولما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان تقنياً أيضاً لكنه لا يجمع معهم إلا في جدهم الأعلى تقيف لأنه من ولد جشم بن تقيف، فوضع المراد بقوله: هو أولى الناس، وعرف اسم الرجل المهم في الأثر الملقب.

قوله: (وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ أتخطبين أمرك إلي؟

قالت: نعم. فقال: فقد تزوجك) وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب «عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف: إنه قد خطبني غير واحد فزوجني إيهام رأيت. قال: وتخطين ذلك إلي؟ قالت: نعم، قال: قد تزوجتك» قال ابن أبي ذئب: فجاء نكاحه. وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي ما يروين عن النبي صلى الله عليه وسلم وروين عن أزواجه، ولم يزد في التعريف بها على ما في هذا الخبر، وذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن بن عوف في ترجمته نفسها فقال: أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بني زهرة.

قوله: (وقال عطاء: ليشهد أني قد نكحتك، أو ليأمر رجلاً من عشيرتها) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال: «قلت لعطاء: امرأة خطبها ابن عم ما لا رجل لها غيره، قال: فلتشهد أن فلاناً خطبها وإنني أشهدكم أنني قد نكحته، أو لتأمر رجلاً من عشيرتها».

قوله: (وقال سهل: قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أهب لك نفسي، فقال رجل: يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجها) هذا طرف من حديث الواهبة، وقد تقدم موصولاً في «باب تزويج المسر» وفي «باب النظر إلى المرأة قبل التزويج» وغيرهما، ووصله في الباب بلفظ آخر، وأقرها إلى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم بلفظ: «أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله جئت لأهب لك نفسي، وفيه: فقام رجل من أصحابه فقال: أي رسول الله» مثله. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧] أوردته مختصراً، وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير ووجه الدلالة منه أن قوله: «فرغب عنها أن يتزوجها» أهم من أن يتولى ذلك بنفسه أو بأمر غيره فيزوجها، وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز، لأن الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون سببها من الصداق وعاتبهم على ترك تزويج من كانت قليلة المال والجمال دل على أن الولي يصح منه تزويجها من نفسه، إذ لا يعاتب أحد على ترك ما هو حرام عليه، ودل ذلك أيضاً على أنه يتزوجها ولو كانت صغيرة لأنه أمر أن يقسط لها في الصداق، ولو كانت بالغاً لما منع أن يتزوجها بما تراضيا عليه. فعمل أن المراد من لا أمرها في نفسها. وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك السفينة فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كالبركة. ثم ذكر المصنف حديث سول بن سعد في الواهبة. وسأيت شرحه قريباً، ووجه الأخذ منه الإطلاق أيضاً، لكن انفصل من منع ذلك بأنه معذور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يزوج نفسه وبغير ولي ولا شهود ولا استئذان ويلفظ آفة كما يأتي تقريره وقوله فيه: «فلم يردّها» بسكون الدال من الإرادة، وحكى بعض الشراح تشديد الدال ونفع أوله وهو غمطل.

٣٨- باب إنكاح الرجل ولده الصغار

يقول تعالى: ﴿وَاللّٰمِ لَمْ يَحْضَرْ﴾. [الطلاق: ٤]. فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ.

٥١٣٣- حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا سفیان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت سبت سنين، وأدخلت عليه وهي بنت تسع، وتكثرت عنده تسعة. [راجع: ٣٨٩٤، أخرجه مسلم: ١٤٢٢، دون ومكث].

قوله: (باب إنكاح الرجل ولده الصغار) ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح، ويفتح على أنه اسم جنس، وهو أهم من الذكور والإناث.

قوله: (يقول الله تعالى: واللّام لم يحضر) أي لم يحضن فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ أي قبل أن نكاحها قبل البلوغ جائز، وهو استنباط حسن، لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالولد ولا بالبركة. ويمكن أن يقال: الأصل في الأيضاح التحريم إلا ما دل عليه الدليل، وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر ما وهي دون البلوغ فيقي ما عداه على الأصل، ولهذا السر أورد حديث عائشة، قال المهلب: أجمعوا أنه يجوز للاب تزويج ابنة الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها. إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة أنه يمين لا طوطأ، وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوج ابنة البكر الصغيرة حتى تبلغ وتاذن. وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه، ومقابله تجويز الحسن والنخعي للاب إجبار به

٤١- باب لا يَنْكِحُ الأبُ وَغَيْرُهُ الْبِكْرَ

وَالثَّيْبُ إِلَّا بِرِضَاهَا

٥١٣٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكِحُ الْيَتِيمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تَنْكِحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «إِنْ تَسُكَّتْ».

[انظر: ٢٩٩٨ هـ، ٩٩٧٠ ق، أخرجه مسلم: ١٤١٩].

٥١٣٧- حَدَّثَنَا عَفْرُو بْنُ الرَّيْحَنِ بْنِ طَارِقٍ: أَخْبَرَنَا الثَّيْبُ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ مُلَيْكَةَ، عَنْ أَبِي عَفْرُو مَوْلَى عَلِيَّةَ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ الْبِكْرَ تَسْتَحِي؟ قَالَ: «رِضَاهَا صَفْهًا». [انظر: ٩٩٤٩ هـ، ٩٩٧١ ق، أخرجه مسلم: ١٤٢٠، بلفظ مطول مختلف].

قوله: (باب لا يَنْكِحُ الأبُ وَغَيْرُهُ الْبِكْرَ وَالثَّيْبَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا) في هذه الترجمة أربع صور: تزويج الأب البكر، وتزويج الأب الثيب، وتزويج غير الأب البكر، وتزويج غير الأب الثيب. وإذا اعتبرت الكبير والصغير زادت الصور، فالثيب البالغ لا يزوجه الأب ولا غيره إلا برضاها اتفاقاً إلا من شُدَّ كما تقدم والبكر الصغيرة يزوجه أبوها اتفاقاً إلا من شُدَّ كما تقدم، والثيب غير البالغ اختلف فيها فقال مالك وأبو حنيفة: يزوجه أبوها كما يزوجه البكر، وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد: لا يزوجه إذا زالت البكارة بالوطء لا بغيره والملة عندهم أن إزالة البكارة تزيل الحياء الذي في البكر، والبكر البالغ يزوجه أبوها وكذا غيره من الأولياء، واختلف في استمارها والحديث ذال على أنه لا إجبار للأب عليها إذا امتنعت، وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم. ومساذكر مزيد بحث فيه. وقد ألقى الشافعي الجدل بالأب. وقال أبو حنيفة والأوزاعي في الثيب الصغيرة يزوجه كل وليه، فإذا بلغت ثبت الخيار وقال أحمد: إذا بلغت تسماً جاز للأولياء عبر الأب نكاحها، وكأنه أقام الملة مقام اللثة، وعن مالك يلتحق بالأب في ذلك وصي الأب دون بقية الأولياء لأنه أقامه مقامه كما تقدمت الإشارة إليه. ثم إن الترجمة مقبودة لا اشتراط رضا المزدوجة بكرة كانت أو ثيباً صغيرة كانت أو كبيرة، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لأنها لا عبارة لها.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدستوائي، ويحيى هو ابن أبي كبير.

قوله: (عن أبي سلمة) في رواية مسلم من طريق خالد بن الحارث عن هشام عن يحيى «حدثنا أبو سلمة».

قوله: (لا تَنْكِحُ) بكسر الحاء للنهي، ويرفعها للخبر وهو أبلغ في المنع، وتقدم تفسير الأيم في «باب عرض الإنسان ابنته» وظاهر هذا الحديث أن الأيم هي الثيب التي فارت زواجها بموت أو طلاق لمقابلتها بالبكر، وهذا هو الأصل في الأيم، ومنه قولهم: «الغزو مائة» أي يقتل الرجال قصير النساء أباها، وقد تطلق على من لا زوج لها أصلاً، ونقله عياض عن إبراهيم الحري وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيباً، وحكى الماوردي القولين لأهل اللغة. وقد وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عن المنذر والدارقطني «لا تَنْكِحُ الثَّيْبَ» ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشاور.

قوله: (حتى تستأمر) أصل الاستمرار طلب الأمر، فالعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها، ويؤخذ من قوله: تستأمر أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بذلك، وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها، بل فيه إشاراً باشتراطه.

قوله: (ولا تَنْكِحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ) كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر، فمير للثيب بالاستمرار وللبكر بالاستئذان، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستمرار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمة، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد، فإذا صرحت بمنع امتنع اتفاقاً والبكر بخلاف ذلك، والإذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وإنما جعل السكوت إذناً في حق البكر لأنها قد تستحي أن تفصح.

قوله: (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ) في رواية عمر بن أبي سلمة «قلنا» وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك.

الكبيرة كانت أو صغيرة بكرة كانت أو ثيباً.

(هيبه): وقع في حديث عائشة من هذا الوجه إدراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده.

٣٩- باب تزويج الأب ابنته من الإمام

وَقَالَ عُمَرُ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ خَفَصَةَ فَانْكَحْتُه [راجع: ٤٠٠٥].

٥١٣٨- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَيْتٍ سَيِّئَةٍ، وَتَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ يَسَعَ سَيِّئَةٍ.

قَالَ هِشَامٌ: وَأَبْنَتْ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ يَسَعَ سَيِّئَةٍ. [راجع: ٣٨٩٤، أخرجه مسلم: ١٤٢٢].

قوله: (باب تزويج الأب ابنته من الإمام) في هذه الترجمة إشارة إلى أن الولي الخاص يقدم على الولي العام، وقد اختلف فيه عن المالكية.

قوله: (وقال عمر إلخ) هو طرف من حديث الذي تقدم موصلاً قريباً. ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه: «قال هشام» يعني ابن عروة، وهو موصول بالإسناد المذكور. وقوله: وأبنت إلخ لم يسم من أبناء بذلك، ويشبه أن يكون حمله عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء، قال ابن بطال: دل حديث الباب على أن الأب أولى في تزويج ابنته من الإمام، وأن السلطان ولي من لا ولي لها، وإن الولي من شروط النكاح. قلت: ولا دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك، وإنما فيها وقوع ذلك، ولا يلزم منه مع ما عداها، وإنما يؤخذ ذلك من أدلة أخرى. وقال: وفيه أن النهي عن إنكاح البكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ حتى يتصور منها الإذن، وأما الصغيرة فلا إذن لها، ومسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد.

٤٠- باب السُّلْطَانُ وَلِيُّ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَزُجَّاجُكُمَا بِمَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

٥١٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي خَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَامْتَنَ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوْجِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟» قَالَ: «مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي»، فَقَالَ: «إِنْ أَطْعَمْتُهَا إِذَا جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ، فَاتَّقِمِ شَيْئًا». فَقَالَ مَا أَحَدٌ شَيْئًا، فَقَالَ: «وَالْقِمِصَ وَلَوْ عَاتَمًا مِنْ حَبِيدٍ». فَلَمْ يَجِدْ، فَقَالَ: «امْتَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، سُورَةٌ كَذَا، وَسُورَةٌ كَذَا، يُسَوِّرُ مَسَافَهَا، فَقَالَ: «فَدِّ زَوْجَاجُكُمَا بِمَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». [راجع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥، بزيادة واختلاف].

قوله: (باب السلطان ولي، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: زوجناكما بما مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) ثم ساق حديث سهل بن سعد في الرواية من طريق مالك بلفظ «زوجناكما» بالإفراد، وقد وقع في رواية أبي زر من هذا الوجه بلفظ «زوجناكما» بثنون التنظيم، وقد ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث عائشة المرفوع «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» الحديث، وفيه «والسلطان ولي من لا ولي لها» أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عروبة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الرواية. وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفعه «لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له» وفي إسناده الحاجب بن أوطاة وفيه مقال وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في «الأوسط» بإسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ «لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان».

قوله: (و كيف إذهنها) في حديث عائشة: قلت: إن البكر تستحي، وستأتي الفاظه. الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق) أي ابن قرة الملائي أبو حفص المصري وأصله كوفي سمع من مالك والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم، روى عنه القشيري مثل يحيى بن معين وإسحاق الكوسج وأبي عبيد وإبراهيم بن هاتم، وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجلبع إلا هذا الحديث، وقد وثقه المعجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين.

قوله: (حدثنا الليث) في رواية الكشميهني «أبينا».

قوله: (عن أبي عمرو مولى عائشة) في رواية ابن جريج «عن ابن أبي مليكة عن ذكوان» وسأيت في ترك الحليل، ويأتي في الإكراه من هذا الوجه بلفظ «عن أبي عمرو هو ذكوان».

قوله: (أنها قالت: يا رسول الله إن البكر تستحي) هكذا أورده من طريق الليث خضراً، ووقع في رواية ابن جريج في ترك الحليل «قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: البكر تستأذن قلت» فذكر مثله. وفي الإكراه بلفظ «قلت: يا رسول الله، تستأمر النساء في أبهائهن؟ قال: نعم. قلت: فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت» وفي رواية مسلم من هذا الوجه «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها، استأمر أم؟ قال: نعم تستأمر. قلت: فإنها تستحي».

قوله: (قال رضاءها صحبها) في رواية ابن جريج «قال: سكاتها إذهنها» وفي لفظ له «قال: إذهنها صحبتها» وفي رواية من طريق ابن جريج أيضاً «قال: فذاك إذهنها إذا هي سكنت» وحدث رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب. وعند مسلم أيضاً من حديث ابن عباس «والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها» وفي لفظ له «والبكر يستأذنها أبوها في نفسها» قال ابن المنذر: يستحب إسلام البكر أن سكوتها إذن، لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صمى إذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور، وأبطله بعض المالكية، وقال ابن شيبان منهم: يقال لها ذلك ثلاثاً إن رغبت فاسكتي وإن كرهت فاناظقي. وقال بعضهم: يطل المقيم عندها ثلاثاً فتجمل فيسكنها ذلك من المسارعة. واختلفوا فيما إذا لم تكلم بل ظهرت منها قرية السخط أو الرضا بالتيسر مثلاً أو البكاء، فمقتد المالكية إن نكرت أو بكت أو قالت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج، وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا إن قرنت مع البكاء الصياح ونحوه، وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حاراً دل على المنع وإن كان بارداً دل على الرضا. قال: وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذنها هي البالغة، إذ لا معنى لاستئذان من لا تدري ما الإذن، ومن سترى سكوتها وسخطها. وتقول ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر البتية قبل إذهنها وتقربها لا يكون رضا منها، بخلاف ما إذا بعد تقربها إلى وليها. وعرض بعض الشافعية الإكراه بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها، لأنها تستحي منهما أكثر من غيرها. والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة لجميع الأولياء، واختلفوا في الأب زوج البكر البالغ بغير إذهنها فقال الأوزاعي والثوري والحنفية ووافقه أبو ثور: بشرط استئذنها، فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح. وقال الآخرون: يجوز للاب أن يزوجه ولو كانت بالغا بغير استئذنها، وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق، ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لأنه جعل الثيب أحق بنفسها ومن وليها، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها. واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً «تستأمر البتية في نفسها، فإن سكنت فهو إذهنها» قال: فبذلك البتية فيجمل للمطلق عليه، وفي نظر حديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ «يستأذنها أبوها» فنص على ذكر الأب. وأجاب الشافعي بأن للواحدة قد تكون عن استطابة النفس، ويؤيده حديث ابن عمر رضى «واسروا النساء في بتهن» أخرجه أبو داود قال الشافعي: لا خلاف في أنه ليس للأمر، لكنه على معنى استطابة النفس. وقال البيهقي: زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير معروفة، قال الشافعي: زادها ابن عيينة في حديثه، وكان ابن عمر والقاسم وسلام وزوجون الأبكار لا يستأمرنهن، قال البيهقي: والمفروض في حديث ابن عباس «البكر تستأمر» ودواء صالح بن كيسان بلفظ «البتية تستأمر» وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى وعمر بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر البتية. قلت: وهذا لا يرفع زيادة الثقة لما حفظ بلفظ الأب، ولو قال قائل: بل المراد بالبتية البكر لم يرفع. وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تمارض بين الروايات، ويقي النظر في أن الاستأمر

قوله: (و كيف إذهنها) في حديث عائشة: قلت: إن البكر تستحي، وستأتي الفاظه. الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق) أي ابن قرة الملائي أبو حفص المصري وأصله كوفي سمع من مالك والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم، روى عنه القشيري مثل يحيى بن معين وإسحاق الكوسج وأبي عبيد وإبراهيم بن هاتم، وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجلبع إلا هذا الحديث، وقد وثقه المعجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين.

قوله: (حدثنا الليث) في رواية الكشميهني «أبينا».

قوله: (عن أبي عمرو مولى عائشة) في رواية ابن جريج «عن ابن أبي مليكة عن ذكوان» وسأيت في ترك الحليل، ويأتي في الإكراه من هذا الوجه بلفظ «عن أبي عمرو هو ذكوان».

قوله: (أنها قالت: يا رسول الله إن البكر تستحي) هكذا أورده من طريق الليث خضراً، ووقع في رواية ابن جريج في ترك الحليل «قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: البكر تستأذن قلت» فذكر مثله. وفي الإكراه بلفظ «قلت: يا رسول الله، تستأمر النساء في أبهائهن؟ قال: نعم. قلت: فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت» وفي رواية مسلم من هذا الوجه «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها، استأمر أم؟ قال: نعم تستأمر. قلت: فإنها تستحي».

قوله: (قال رضاءها صحبها) في رواية ابن جريج «قال: سكاتها إذهنها» وفي لفظ له «قال: إذهنها صحبتها» وفي رواية من طريق ابن جريج أيضاً «قال: فذاك إذهنها إذا هي سكنت» وحدث رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب. وعند مسلم أيضاً من حديث ابن عباس «والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها» وفي لفظ له «والبكر يستأذنها أبوها في نفسها» قال ابن المنذر: يستحب إسلام البكر أن سكوتها إذن، لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صمى إذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور، وأبطله بعض المالكية، وقال ابن شيبان منهم: يقال لها ذلك ثلاثاً إن رغبت فاسكتي وإن كرهت فاناظقي. وقال بعضهم: يطل المقيم عندها ثلاثاً فتجمل فيسكنها ذلك من المسارعة. واختلفوا فيما إذا لم تكلم بل ظهرت منها قرية السخط أو الرضا بالتيسر مثلاً أو البكاء، فمقتد المالكية إن نكرت أو بكت أو قالت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج، وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا إن قرنت مع البكاء الصياح ونحوه، وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حاراً دل على المنع وإن كان بارداً دل على الرضا. قال: وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذنها هي البالغة، إذ لا معنى لاستئذان من لا تدري ما الإذن، ومن سترى سكوتها وسخطها. وتقول ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر البتية قبل إذهنها وتقربها لا يكون رضا منها، بخلاف ما إذا بعد تقربها إلى وليها. وعرض بعض الشافعية الإكراه بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها، لأنها تستحي منهما أكثر من غيرها. والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة لجميع الأولياء، واختلفوا في الأب زوج البكر البالغ بغير إذهنها فقال الأوزاعي والثوري والحنفية ووافقه أبو ثور: بشرط استئذنها، فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح. وقال الآخرون: يجوز للاب أن يزوجه ولو كانت بالغا بغير استئذنها، وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق، ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لأنه جعل الثيب أحق بنفسها ومن وليها، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها. واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً «تستأمر البتية في نفسها، فإن سكنت فهو إذهنها» قال: فبذلك البتية فيجمل للمطلق عليه، وفي نظر حديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ «يستأذنها أبوها» فنص على ذكر الأب. وأجاب الشافعي بأن للواحدة قد تكون عن استطابة النفس، ويؤيده حديث ابن عمر رضى «واسروا النساء في بتهن» أخرجه أبو داود قال الشافعي: لا خلاف في أنه ليس للأمر، لكنه على معنى استطابة النفس. وقال البيهقي: زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير معروفة، قال الشافعي: زادها ابن عيينة في حديثه، وكان ابن عمر والقاسم وسلام وزوجون الأبكار لا يستأمرنهن، قال البيهقي: والمفروض في حديث ابن عباس «البكر تستأمر» ودواء صالح بن كيسان بلفظ «البتية تستأمر» وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى وعمر بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر البتية. قلت: وهذا لا يرفع زيادة الثقة لما حفظ بلفظ الأب، ولو قال قائل: بل المراد بالبتية البكر لم يرفع. وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تمارض بين الروايات، ويقي النظر في أن الاستأمر

٤٢- باب إذا زُوجَ فَتَةً وَهِيَ كَارِهَةٌ فَيَكَاحُهُ مَرْدُودٌ

٥١٣٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرَةَ، عَنْ خُصَّاءَ بِنْتِ عِلْدَامِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ أَبَاكَ زَوَّجَهَا وَهِيَ كَبَتْ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَزَوَّجَهَا. [إسناده: ٥١٣٩، ٥١٤٥، ٥١٦٩، ٥١٧٨].

٥١٣٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُجَمِّعٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ وَمُجَمِّعُ ابْنِ يَزِيدَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى عِلْدَامًا أَنْكَحَ ابْنَةً لَهُ، نَحْوَهُ. [أربع: ٥١٣٨].

قوله: (باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فكاحه مردود) هكذا أطلق، فشم البكر والثيب، لكن حديث الباب مصرح فيه بالثبوت، فكانه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سألناه، ورد النكاح إذا كانت ثيباً تزوجت بغير رضاها إجماع، إلا ما نقل من الحسن أنه أجاز إيجاب الأب للثيب ولو كرهت كما تقدم. ومن النسخي إن كانت في عياله جاز ولا رد واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية: إن أجازته جاز، وعن المالكية إن أجازته عن قريب جاز ولا فلا، ورده الباقر مطلقاً.

قوله: (ومجموع) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين مهمل.

قوله: (أبي يزيد بن جارية) بالجيم أي ابن عامر بن العطار الأنصاري الأوسي من بني عمرو بن عوف، وهو ابن أخي جمع بن جارية الصحابي الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن، وقد وهم من زعم أنهما واحد، وقيل: إنه لجمع بين يزيد صحبة وليس كذلك، وإنما الصحبة لعمه جمع بين جارية، وليس لجمع بين يزيد في البخاري سوى هذا الحديث، وقد قرنه فيه بابيه جدد الرحمن بن يزيد، وعبد الرحمن ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما جزم به العسكري وغيره، وهو أخو حاصم بن عمر بن الخطاب لأمه، قال ابن سعد: ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة، ومات سنة ثلاث وتسعين وقيل: سنة ثمان، ووثقه جماعة، وماله في البخاري أيضاً سوى هذا الحديث. وقد وافق مالكاً على إسناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وإن اختلف الرواة عنهما في وصل هذا الحديث عن خصاه وفي إسناده حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن وجمع أن خصاه زوجت، وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن وجمع: فمنهم من أسقط يزيد وقال ابن جارية والصواب وصله واثبت يزيد في نسبها، وقد أخرج طريق ابن عينة المصنف في ترك الحليل بصورة الإرسال كما سألناه، وأخرجها أحد عنه كذلك، وأوردها الطبراني من طريقه موصولة، وأخرجه الدارقطني في «الموطأ» من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الإرسال أيضاً والأكثر وصلوه عنه، وخالفها مع سفيان الثوري في رآه من

يقول بعضه بيض، ولقصة خنساء بنت خدام أخرى أخرجهما الدارقطني والطبراني من طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة: «أن خنساء بنت خدام تزوجها أبوها وهي كارهة، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها» ولم يقل فيه بكراً ولا ثيباً، قال الدارقطني: رواه أبو عروثة عن عمر مرسل ما يذكر أبا هريرة.

قولہ: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه ويزيد هو ابن هارون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري.

قوله: (أَن رجلاً يدعي خداماً أَنك ابنه لَ نحو) ساق أحد لفظه عن يزيد بن هارون بهذا الإسناد ه أَن رجلاً منهم يدعي خداماً أَنك ابنه، فكرهت نكاح أيها، فأتت التي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لَ فرد عنها نكاح أيها، فتروجت أبا لاية بن عبد المنذر ه فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيباً، وهذا يوافق ما تقدم. وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن شيبة عن يزيد بن هارون، وأخرجه الإسماعيلي من طرق يزيد كذلك، وأخرجه الطبراني والإسماعيلي من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه. وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك. وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك، لكن اقتصر على ذكر جمع بن يزيد، والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم، فسأني أن ترك الحيل من طرق ابن هبيرة عن يحيى بن سعيد عن القاسم ه أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوجه أبا وليها عني كارهة أرسلت إلى شقيقين من الأنصار عبد الرحمن وجمع ابن أبي جارية قال: فلا تخشين فإن خشاء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد التي صلى الله عليه وسلم بذلك. قال سفيان: وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعت يقول عن أبيه عن خشاء انتهى، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن هبيرة عن عبد الرحمن عن أبيه عن خشاء موصلاً. والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ووليها هو عم أيها معاوية بن عبد الله بن جعفر، أخرجه المستطرفي من طرق يزيد بن الحاد عن ربيعة بإسناده أنها ثابت من زوجها حمزة بن عبد الله بن الزبير، فأرسلت إلى القاسم بن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت: إني لا آمن معاوية أن يظمني حيث لا يوافقني، فقال لها عبد الرحمن: ليس لَ ذلك ولو صنع ذلك لم يميز، فذكر الحديث إلا أنه لم يضيف اسم والد خشاء ولا سمي بته كما قدمت. وكنت ذكرت في القلمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الله هنها، والمذكور هنا هو للمتمد، وقد حصل من تحريروك ما لا أظن أنه يزد عليه، فله الحمد على جميع هنته.

٤٣- باب تزويج اليتيم

لَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقِيمُوا فِي الْوَيْتَامِ فَلَا تُخْجَرُوا﴾. [النساء: ٢]. وإذا
 قَالَ: لَوْلِي: زَوْجِي لَمَلَّة، فَمَكْتُ سَاعَةً، أَوْ قَالَ: مَا مَعَكَ؟ فَقَالَ: مَعِيَ كَلْبٌ
 وَكَلْبٌ، أَوْ لَبَا، ثُمَّ قَالَ: زَوْجُكُمَا، فَهُوَ جَائِزٌ.

فِيهِ مَهْلٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥١٤٠ - خَلَقْنَا آدَمَ الْإِنْسَانَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ جَبَلٍ: أَخْبَرَنِي غُرُوزَةُ ابْنُ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ وَصِيَّهَا اللَّهَ عَنْهَا قَالَتْ لَهَا: يَا أُمَّاتَةَ، ﴿وَإِنْ حِفْظُهَا لَا تَقْطَعُوا فِي الْبَقَايِ﴾. إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَمَا مَلَكَتْ إِيْمَانُكُمْ﴾. قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أَخِي، هَلِيهِ الْيَمِينَةُ تَكُونُ فِي حِفْظِهِ وَلِيَّهَا، قَرِيبٌ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُؤَدُّ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ صَدَقَتِهَا، فَيُؤَاوِ عَنْ رِجَالِهَا إِلَّا أَنْ يَفْطِنُوا لَهُمْ فِي كَيْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأَمُورُا يَكْشَحُ مِنْ سِوَاهُمْ مِنَ النِّسَاءِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَفَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيَسْتَفْئُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾. إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧٧]. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ فِي هَذِهِ آيَةٍ: أَنَّ الْيَمِينَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ مَالٍ وَجَمَالَ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبَهَا وَالصَّدَاقِ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبًا عَنْهَا فِي قَلْبِهِ لَمْ يَرْغَبُوا عَنْهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا إِلَيْهَا، إِلَّا أَنْ يَفْطِنُوا لَهَا

٤٥- باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع

٥١٤٢- حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَنْكِحَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ. [راجع: ٢١٣٩، أخرجه مسلم: ١٤١٢، ولي الموع: ٧].

٥١٤٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِيعةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَأْتِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَكُمُ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنصَسُوا، وَلَا تَغَاظُوا، وَكُونُوا إِبْرَاهِيمًا». [الموع: ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٧٤، والموع في الرضا: باب ٨، أخرجه مسلم: ٢٥٦٣].

٥١٤٤- وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ. [راجع: ٢١٤٠، أخرجه مسلم: ١٤١٣، مطبوعاً، وأخرجه: ١٥١٥ و ١٥٢٠، بقطعة لم ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع) كذا أورده بلفظ «أو يدع» وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ «أو يترك» وأخرجه مسلم من حديث حبة بن عامر بلفظ «حتى يترك» وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد المورث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «حتى ينكح أو يدع» واستند صحيح.

قوله: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضهم على بيع بعض) تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالمسلم، وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن المخطبين هم المسلمون.

قوله: (ولا يخطب بالجزم على النبي، أي وقال: لا يخطب. ويجوز الرفع على أنه نهي، وسياق ذلك بصيغة الخبر بلغ في المنع، ويجوز النصب عطفاً على قوله: «يبيع» على أن لا في قوله: «ولا يخطب» زائدة، ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم «ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب» برفع العين من يبيع والباء من يخطب وإثبات التحتانية في بيع.

قوله: (أو يأذن له المخطب) أي حتى يأذن الأول للثاني.

قوله في حديث أبي هريرة: (الليث عن جعفر بن ربيعة) الليث فيه إسناد آخر أخرجه مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عتبة بن عامر في قصة الخطبة فقط، وسأذكر لفظه.

قوله: (قال أبو هريرة) يأتي بفتح أوله وضمة المثلثة تقول: أكثر الحديث أكثر، بالمد أنراً بفتح أوله ثم سكون إذا ذكرته عن غيرك، ووقع عند النسائي من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن الأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فذكره مختصراً.

قوله: (ولياكم والظن إلخ) يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه، وقد أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه نزاد في المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه، قال الجمهور: هذا النهي للتحريم، وقال الخطابي: هذا النهي للثأب وليس بنهي تحريم يطل المقعد عند أكثر الفقهاء، كذا قال، ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطالان عند الجمهور بل هو منعهم للتحريم ولا يطل المقعد، بل حكى النووي أن النهي في للتحريم بالإجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية والمالكية: هل التحريم ما إذا صرحت بالخطبة أو وليها الذي أدت له حيث يكون مبتوراً بالإجابة، فلو وقع التحريم بالرد فلا تحريم، فلو لم يعلم الذي أدت له حيث يكون مبتوراً بالإجابة، فلا وقع التحريم وعند المالكية والشافعية، الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضاً، وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز، والحنفية فيه قول فاطمة: خطبي معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهم بل خطبها لأسامة، وأشار النووي وغيره إلى أنه لا حجة فيه

ويُغْفَرُ مَا حَقَّقَهَا الْأَوَّلَى مِنَ الصَّلَاحِ. [راجع: ٢٤٩٤، أخرجه مسلم: ٣٠١٨].

قوله: (باب تزويج اليتيمة لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا لَهُمُ الْبُيُوتَ﴾ [النساء: ٣]) ذكر فيه حديث عائشة في تيسير الآية المذكورة، وقد تقدم شرحه في التيسير، وفيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكونها كانت أو ثيباً، لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها، وقد أذن في تزويجها بشرط أن لا يبيع من صداقها، فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قوي. وقد احتج بعض الشافعية بمحدث «لا تنكح اليتيمة حتى تستامر» قال: فإن قيل: الصغيرة لا تستامر، قلنا: فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ قصير أملاً للاستمرار، فإن قيل: لا تكون بعد البلوغ يتيمة قلنا: للتظهير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ تستامر، جمعا بين الأدلة.

قوله: (وإذا قال للولي: زوجني فمكك ساعة أو قال: ما مكك؟ فقال: معي كذا وكذا أو لبت، ثم قال: زوجتكها فهو جائز، فيه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني حديث الرواحية، وقد تقدم مراراً وباتى شرحه قريباً، ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر ولو تخلل بينهما كلام آخر، وفي أصله من هذا الحديث نظر لأنها واقعة عين بطرقها احتمال أن يكون قبل عقب الإيجاب قوله: (حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري، وقال الليث: حدثني عقيل عن ابن شهاب) تقدم طريق الليث موصولاً في «باب الكفاة في المال» وساق المتن هناك على لفظه وهنا على لفظ شعيب، وقد أفرده بالذكر في كتاب الرضا كما تقدم، والله أعلم.

٤٤- باب إذا قال المخطوب للولي: زوجني فلاة،

فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ بِكَذَا وَكَذَا جَزَا النِّكَاحِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلزَّوْجِ:

أَرْضَيْتَ أَوْ قَبِلْتَ

٥١٤١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا خَمْدَانُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَفَرَضَتْ عَلَيْهِ نَفْسَهَا، فَقَالَ: «مَا لِي الْيَوْمَ فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ». فَقَالَ زَيْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْتُهَا، قَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟» قَالَ: «مَا عِنْدِي شَيْءٌ»، قَالَ: «وَاعْطِهَا وَلَوْ خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ». قَالَ: «مَا عِنْدِي شَيْءٌ»، قَالَ: «فَمَا عِنْدَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: «كَذَا وَكَذَا»، قَالَ: «فَقَدْ مَلَكَكَهَا بِمَا مَلَكَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». [راجع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥، مطبوعاً باختلاف].

قوله: (باب إذا قال المخطوب: زوجني فلاة فقال: قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أَرْضَيْتَ أَوْ قَبِلْتَ) في رواية الكشيبي «إذا قال المخطوب للولي: «وبه يتم الكلا» وهو الفاعل في قوله: «وإن لم يقل» وأورد للمصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الرواحية أيضاً، وهذه الترجمة معقودة لسألة هل يقوم الاتمساق مقام القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كأن يقول: تزوجت فلاة على كذا فيقول الولي: زوجتكها بذلك، أو لا بد من إعادة القبول؟ فاستطاب للمصنف من قصة الرواحية أنه لم يقل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم: «زوجتكها بما مكك من القرآن» أن الرجل قال: قد قبلت، لكن اعتراضه المهلب فقال: بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقيف المخطوب على القبول لما تقدم من المراوضة والطلب والمعاودة في ذلك، فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب إلى ينجح إلى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته، بخلاف غيره ممن لم تقم القرائن على رضاه انتهى، وغايته أنه يسلم الاستدلال لكن يحميه مخاطب دون خاطب، وقد قدمت في النبي قلبه وجه الحديث في أصل الاستدلال.

قوله في هذه الرواية: (فقال: ما لي اليوم في النساء من حاجة) فيه إشكال من جهة أن في الحديث «فصعد النظر إليها وصبر» فهذا حال على أنه كان يريد التزويج لرواحيته، فكان معنى الحديث ما لي في النساء إذ كن بهذه الصفة من حاجة. ويحتمل أن يكون جواز النظر مطلقاً من خصائصه وأن لم يرد التزويج، وتكون فائدته احتمال أنها تعجبه فيتزوجها مع استغناؤه حيثز من زيادة على من عنده من النساء صلى الله عليه وسلم.

٤٦- باب تفسير ترك الخطبة

٥١٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، حِينَ تَلَيْمَتْ حَفْصَةُ، قَالَ عُمَرُ: لَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكُحُكَ حَفْصَةَ بِنْتُ عُمَرَ، قُلْتُ لَأَبِي ثُمَّ خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَحْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَزَمْتَ، إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأَفْعَى مِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبَلْتُهَا.

تَابَعَهُ يُونُسُ، وَمُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَاقِبٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ: [راجع: ٤٠٠٥].

قوله: (باب تفسير ترك الخطبة) ذكر فيه طرفاً من حديث عمر حين تأتت حفصة، وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «لو تركها لقبيلتها» وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب. قال ابن بطال ما ملخصه: تقدم في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوله: «حتى ينكح أو يترك» وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة إلا عمر لم يكن علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب حفصة، قال: ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على ثوب دمه وروحه في الاستنباط، وذلك أن أبا بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يرد بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أتم الله عليه به من ذلك، فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والراضي، فكأنه يقول كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخطب على خطبته. وقال ابن المنير: الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً، لأن أبا بكر امتنع ولم يكن أنيرم الأمرين الخطاب والولي وكيف لو أنيرم وتركنا فكأنه استدلال منه بالأولى: قلت: وما أباده ابن بطال أدنى والله أعلم.

قوله: (تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عاقب عن الزهري) أي بإسناده، أما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في «العلل» من طريق أصبغ عن ابن وهب عنه، وأما متابعة الآخرين فوصلها الذهلي في «الزهريات» من طريق سليمان بن بلال عنهما، وقد تقدم للمصنف هذا الحديث من رواية معمر بن روابة صالح بن كيسان أيضاً عن الزهري أيضاً.

٤٧- باب الخطبة

٥١٤٦- حَدَّثَنَا قُيَيْصَةُ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ لِحَفْصَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ مِنَ الْيَمَانِ لَسِخْرَاءُ». [الطبر: ٥٧١٧].

قوله: (باب الخطبة) يضم أوله أي عند العقد، ذكر فيه حديث ابن عمر «جاء رجلان من المشرق فخطبا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن من اليمان لسحراً» وفي رواية الكشيهي «سحراً» بغير لام، وهو طرف من حديث سيأتي يتسمه في الطلب مع شرحه. قال ابن التين: أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضوعه، قال: واليمان نوحان، الأول ما بين بين المراد، والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين. والثاني هو الذي يشبه بالسحر، والمقصود منه ما يقصد به الباطل، وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته. قلت: فمن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضوعه، وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة، ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتسحين الكلام. والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول: ما سحر كذا أي ما صرفه عنه؟ وأخرجه أبو داود من حديث صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رصفه «إن من البيان سحراً». قال: فقال معصمة بن صوحان: صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، الرجل يكون عليه الحق وهو الخن بالهجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق وقال للملأ: وجه إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخطاب ليسهل أمره فشببه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئصال المرغوب إليه بالبيان بالسحر، وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعت على الألفة من ذكر

لاحتمال أن يكونا خطياً معاً أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول، والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب، وعلى تقدير أن يكون خطب فكأنه لما ذكر لها ما في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لأسامة وحكى الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرغيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطبته، فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها، والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فإنها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بنهر من اختارت فلم لم توجد منها إجابة ولا رد قطع بعض الشافعية بالجواز، ومنهم من أجبرى القولين، ونص الشافعي في البكر على أن سكوتها رضا بالخطاب، وعن بعض المالكية لا تمنع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق وإذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور: يصح مع ارتكاب التحريم، وقال داود: يفسخ النكاح قبل الدخول بعده، وعند المالكية خلاف كالقولين، وقال بعضهم: يفسخ قبله لا بعده، وحجة الجمهور أن المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة، وحكى الطبري أن بعض العلماء قال: إن هذا النهي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس، ثم رده وغلط بأنها جاءت مستثيرة فاشير عليها بما هو الأولى ولم يكن هناك خطبة على خطبة كما تقدم، ثم إن دعوى النسخ في مثل هذا غلط، لأن الشارع أشار إلى علة النهي في حديث قية بن عامر بالأخوة، وهي صفة لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلغى النسخ والله أعلم. واستدل به على أن الخطاب الأول إذا أذن للخطاب الثاني في التزوج ارتفع التحريم، ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له أو يتعدى لغيره؟ لأن مجرد الإذن الصادر من الخطاب الأول دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وإعراضه يجوز لغيره أن يخطبها، الظاهر الثاني فيكون الجواز للمأذون له بالتخصيص ولغيره للمأذون له بالإلحاق، ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب: «أو يترك»، وصرح الروائي من الشافعية بأن عمل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزاً، فإن كانت عنرة كخطبة الممتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء المدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له بذلك حق، واستدل بقوله: «على خطبة أخيه» أن عمل التحريم إذا كان الخطاب مسلماً فلو خطب الذي فيه فإراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقاً، وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جوييرة والخطابي، ويؤيده قوله في أول حديث عقة بن عامر عند مسلم «اللهم أنو المؤمن فلا يحمل للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يطر» وقال الخطابي: قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم. وقال ابن المنذر: الأصل في هذا الإباحة حتى يرد النكح، وقد ورد المنع مقيداً بالمسلم فيقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة، وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التمييز بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له، وهو كقوله تعالى: «ولا تقتلوا أولادكم» [الأنعام: ١٥١] وقترله: «وربائبكم اللاتي في حجوركم» [النساء: ٢٣] وغير ذلك. وبناء بعضهم على أن هذا المنهي عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين؟ فعلى الأول فالراجع ما قال الخطابي، وعلى الثاني فالراجع ما قال غيره، وقرب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك أثبت لها ومن جعلها من حقوق الملك منع، وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخطاب الأول إذا كان فاسقاً جاز للعفيف أن يخطب على خطبته، ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفه لها فتكون خطبته كالا خطبة. ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ويتحقق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخطاب الأول أملاً في العادة خطبة تلك المرأة كما لو خطب سوري بنت ملك وهذا يرجع إلى الكافر، واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى إلحاقاً لحكم النساء بحكم الرجال، وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجيء امرأة أخرى فتدعوه وتزوجه في نفسها وتزعمه في التي قبلها، وقد صرحا باستيجاب خطبة أهل الفضل من الرجال، ولا يخفى أن عمل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا بواحدة، فاما إذا جاع بينهما فلا تحريم، وسيأتي بعد ستة أبواب في «باب الشروط التي لا تل في النكاح» مزيد بحث في هذا.

قوله: (حتى ينكح) أي حتى يتزوج الخطاب الأول فيحصل اليأس المحض، وقوله: «أو يترك» أي الخطاب الأول التزوج فيجوز حينئذٍ للثاني الخطبة، فالغايان مختلفتان: الأولى ترجع إلى اليأس، والثانية ترجع إلى الرجاء، ونظير الأولى قوله تعالى: «حتى يبلغ الجبل في سم الحياض» [الأعراف: ٤٠].

ليس فيه مخالفة تضيي إلى الغلو. وأخرج الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن من حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى من الأنصار في عرس هن ومن يفتين:

وأهدى لها كيشاً تحنح في المريد وزوجك في البيادي وتعلم ما في غد

قَالَ: لا يعلم ما في غد إلا الله. قال للمهلب: في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف والفتنة للمباح، وفي إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه ما لم يخرج عن حد المباح. وفي جواز ملح الرجل في وجهه ما لم يخرج إلى ما ليس فيه. وأغرب ابن التين فقال: إنما نهما لأن مدحه حق والمطرب في النكاح الأظهر فلما أدخلت الجسد في المهر منعها، كذا قال، وغام الخبر الذي أشرت إليه يرد عليه، وسبق القصة بشعر بأنهما لو استمرت على المراتي لم ينههما، وغلب حسن المراتي جد لا مهر، وإنما أنكر عليها ما ذكر من الإطراء حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [التحل: ٦٥] وقوله لنبيه: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَعْمًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْرَمْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وسافر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخبر به من الغيوب بإعلام الله تعالى إياه لا أنه يستقل بعلم ذلك كما قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدٌ إِلَّا مَن رَّزَقْنَاهُ مِنْ رَّبِّهِ﴾ [النساء: ٢٦، ٢٧]. وسيأتي مزيد بحث في مسألة الغناء في العرس بعد أني عشر باباً.

٤٩- باب قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]

وَكُفْرَةُ الْمَهْرِ، وَأَتَى مَا يَجُوزُ مِنَ الصَّدَاقِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ فِطْرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠].

وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَوْ تَرْضَوْا لَهَا فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَوْ خَلَعْنَا مِنْ حَبِيدِهِ» [رواجع: ٧٣١٠].

٥١٤٨- حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ، فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ بَشَاةَ الْغُرَمِيِّ، فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ. [رواجع: ٧٠٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، مطولاً].

وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ خَبِيرٍ.

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ وكثرة المهر) وأدنى ما يجوز من الصداق، وقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ فِطْرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾، وقوله جل ذكره: ﴿أَوْ تَرْضَوْا لَهَا فَرِيضَةً﴾ هذه الترجمة معقوفة لأن المهر لا يقدر أهله، والمخالف في ذلك للملكية والحقيقة، ووجه الاستدلال بما ذكره الإطلاق من قوله: «صدقاتهن» ومن قوله: «فريضة» وقوله في حديث سهل: «ولو خالفنا من حبيده. وأما قوله: «وكثرة للمهر» فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي تلاها وهو قوله: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ فِطْرًا﴾ فيه إشارة إلى جواز كثرة المهر. وقد استدل بذلك المرأة التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك، وهو ما أخرجه عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: قال عمر: لا نتناولوا في مهرور النساء: فقالت امرأة: ليس ذلك لك يا عمر، إن الله يقول: وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ فِطْرًا مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: وَكَذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ عمر: امرأة أخصت عمر فخصته «وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر مقطوع «قَالَ عمر: امرأة أصابت ورجل أخطأ» وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً مطولاً، وأصل قول عمر: «لا نتناولوا في صدقات النساء» عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم، لكن ليس فيه قصة المرأة، وعصل الاختلاف أنه أقل ما يتموله وقيل: أقله ما يجب فيه القطع وقيل: أربعمائة وقيل: خسون، وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه قليل: ثلاثة دراهم وقيل: خمسة وقيل: عشرة.

قوله: (وقال سهل: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَوْ خَلَعْنَا مِنْ حَبِيدِهِ»

المولات في أمر النكاح، فكان حسن التوصل لرفع تلك الأفة وجهاً من وجهه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره. وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عروبة وإبن حبان عن ابن مسعود مرفوعاً «أن الحمد لله حمده، ونستعينه ونستغفره» الحديث. قال الترمذي: حسن رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأوحى عن ابن مسعود. وقال شعيب: عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه، قال: فكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي إسحاق فجمعهما. قال: وقد قال أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خلة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم اهـ وقد شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ.

٤٨- باب ضرب الدف في النكاح والوليمة

٥١٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمُسْتَضَلِّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ دُرَّكَانٍ: قَالَ: قَالَتِ الرَّبِيعُ بِنْتُ مُعَاوِذِ بْنِ عَفْرَةَ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَلَ جِبْنَ نَيْسَى عَلَيَّ، فَبَجَسَ عَلَيَّ لِرَأْسِي كَمَجَسِمْكَ مَنِي، فَصَلَّتْ جَبْرِيَّتَاتُ لَنَا، يَتَرَنَّنُ بِالْأَذْفِ وَيَتَذَنَّنُ مِنْ قَوْلٍ مِنْ أَهْلِ يَوْمِ بَنُو، إِذْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَلَيْسَ نَبِيٌّ يَطْلُمُ مَا فِي غَيْدٍ، فَقَالَ: «دَعِي هَذِهِ، وَفُورِي بِالَّذِي كُنْتُ تَقُولِينَ». [رواجع: ٤٠٠١].

قوله: (باب ضرب الدف في النكاح والوليمة) يجوز في الدف ضم الدال وتحتها، وقوله: «والوليمة» معطوف على النكاح أي ضرب الدف في الوليمة وهو من العام بعد الخاص، ويحتمل أن يريد وليمة النكاح خاصة وإن ضرب الدف يشرع في النكاح عند المقد وعند الدخول مثلاً وعند الوليمة كذلك، والأول أشبه، وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سألته.

قوله: (حدثنا خالد بن دكران) هو للمني يكنى أبا الحسن، وهو من صفار التابعين.

قوله: (جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل علي) في رواية الكشميهني «فدخل علي» ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق حاد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المدني قال: «كنا بالمدينة يوم عاشوراء والجولوي يفرسين بالدف ويتغنن، فدخنا على الربيع بنت معوذ فذكرنا ذلك لها، فقالت: دخل علي» الحديث، هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هارون عنه، وأخرجه الطبراني من طريق عن حاد بن سلمة فقال: «عن أبي جعفر الخطمي» بدل أبي الحسين.

قوله: (حين يبي علي) في رواية حاد بن سلمة صحيحة عرس، والبناء الدخول بالزوجة، وبين ابن سعد أنها تزوجت حنظل لياس بن البكير الليثي وأنها ولدت له محمد بن لياس قيل: له صبيحة.

قوله: (كمجلسك) بكسر اللام أي مكانك، قال الكرماني: هو محمول على أن ذلك كان من رواء حجاب، أو كان قبل نزول آية الحجاب، أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة اهـ والأخير هو للمصنف، والذي وضع لنا بالأدلة القريبة أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتغلبتها رأسه ولم يكن بينهما حرمة ولا زوجية، وجوز الكرماني أن تكون الرواية «جلسك» بفتح اللام أي جلوسك ولا إشكال فيها.

قوله: (فجعلت جبريئات لنا) لم ألق على اسمهن ووقع في رواية حاد بن سلمة بلفظ جاريات تنهين، فيحتمل أن تكون التثنية هما الغنيمات ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء، وسيأتي في «باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها» زيادة في هذا.

قوله: (ويتلين) من التلبة بضم التاء وهي ذكر أوصاف الميت بالتلته عليه وتعميد عمامته بالكرم والشجاعة ونحوها.

قوله: (من قتل من أهلي يوم بدر) تقدم بيان ذلك في المغازي وأن الذي قتل من آبائنا إنما قتل بأحد، وآبائنا الذين شهدوا بدرًا معروذ ومعدذ وعوف وأحدهم أبوها والأخرون عمها أطلقت الآية عليها تنظيلاً.

قوله: (فقال: دعي هذه) أي اتركي ما يتعلق بمحدي الذي فيه الإطراء المنهي عنه زاد في رواية حاد بن سلمة «لا يعلم ما في غد إلا الله» فأشار إلى علة المنع.

قوله: (وقولي بالذي كنت تقولين) فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمريثة ما

قوله: (وقال سهل: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ولو خائفاً من حليد) هذا طرف من حديث الواعية وسباني شرحه مستوفى بعد هذا، ويأتي مزيد في هذه المسألة بعد قليل أيضاً. ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله: تزوجت امرأة علي وزن نواة، وسباني شرحه مستوفى في «باب الوليمة ولو بشاة» بعد بضعة عشر باباً.

قوله: (وعن قتادة عن أنس) هو مطوف على قوله: عن عبد العزيز بن صهيب، وهو من رواية شعبة عنهما، فيمن أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس النسوة وتصادت زاد أنها من ذهب، ويحتمل أن يكون قوله: «وعن قتادة» معلقاً. وقد أخرج الإسماعيلي الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط، وأخرج طريق قتادة من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة، وكذا صنع أبو نعيم أخرج من رواية سليمان طريق عبد العزيز وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة، والله أعلم.

٥٠- باب التزويج على القرآن وبغير صدق

٥١٤٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ يَقُولُ: إِنِّي لَمِنَ الْقَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِئَهَا رَأْيُكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئاً، ثُمَّ قَامَتْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِئَهَا رَأْيُكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئاً، ثُمَّ قَامَتِ الْيَافِثَةُ فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَفِئَهَا رَأْيُكَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْهَا، قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» . قَالَ: لَا، قَالَ: «ادْخُبْ فَأَطْلُبْ وَلَوْ خَائِفاً مِنْ حَلِيدٍ» . فَلَقَّبَ لَطَلَبَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئاً وَلَا خَائِفاً مِنْ حَلِيدٍ، قَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» . قَالَ: نَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، قَالَ: «ادْخُبْ فَقَدْ أَنْكِحْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» . [راجع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥، بلطف مطول مختلف].

قوله: (باب التزويج على القرآن وبغير صدق) أي على تعليم القرآن وبغير صدق مالي عيني، ويحتمل غير ذلك كما سيأتي البحث فيه.

قوله: (حدثنا سفیان) هو ابن عيينة، وقد ذكره المصنف من رواية سفیان الثوري بعد هذا لكن باختصار، وأخرجه ابن ماجه من روايته أم منه، والإسماعيلي أم من ابن ماجه، والطبراني مرفوعاً برواية معمر، وأخرج رواية ابن عيينة أيضاً مسلم والنسائي. وهذا الحديث مندرج على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صفار التابعين، حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك، وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا، ويأتي في التوحيد، وأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته، وحاذ بن زيد وروايته في فضائل القرآن، وتقدمت قبل أبواب هنا أيضاً وأخرجها مسلم، وفصيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان، وقد تقدمت روايتهما قريباً في النكاح ولم يخرجهما مسلم، ويعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضاً، ويعقوب أيضاً في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتي في اللباس وأخرجها مسلم، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وزائدة بن قدامة وروايتهما عند مسلم، ومعمر وروايته عند أحمد والطبراني، وهشام بن سعد وروايته في «صحيح أبي حنيفة» والطبراني، وميشر بن ميشر وروايته عند الطبراني، وعبد الملك بن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح، وقد روى طرفاً منه سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني. وجاءت القصة أيضاً من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولاً، وابن مسعود عند الدارقطني، ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده، وضمرة جد حسين بن عبد الله عند الطبراني، وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب، وعند الترمذي طرف منه آخر، ومن حديث أبي أمامة عند تمام في فوائده، ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح، وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن سهل بن سعد) في رواية ابن جريج حديثي أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره.

قوله: (إني لمي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قامت

امراً) في رواية فضيل بن سليمان: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً فجاءته امرأة، وفي رواية هشام بن سعد: بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم أتت إليه امرأة، وكذا في معظم الروايات «أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم» ويمكن رد رواية سفیان إليها بأن يكون معنى قوله: «قامت» وقتت، والمراد أنها جاءت إلى أن وقتت عندهم، لا أنها كانت جالسة في المجلس قسامت. وفي رواية سفیان الثوري عند الإسماعيلي: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد «فأقامت تعيين المكان الذي وقفت فيه القصة». وهذه المرأة لم أقف على اسمها، ووقع في الأحكام لابن القصاص «أنها خولة بنت حكيم أو أم شريك، وهذا نقل من اسم الواعية السوارد في قوله تعالى: ﴿و امرأة مومة إن وهبت نفسها للنبي﴾ [الأحزاب: ٥٠] وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الأحزاب وما يدل على تعدد الرواية.

قوله: (فقال: يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك) كذا فيه على طريق الالتفات، وكذا في رواية حماد بن زيد لكن قال: «إنها قد وهبت نفسها لله ولرسوله» وكان السياق يقتضي أن تقول إني قد وهبت نفسي لك، بهذا اللفظ وقع في رواية مالك، وكذا في رواية زائدة عند الطبراني، وفي رواية يعقوب وكذا الثوري عند الإسماعيلي «فقال: يا رسول الله جئت أحب نفسي لك» وفي رواية فضيل بن سليمان «فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه» وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره أمر نفسي أو نحوه، وإلا فالحقيقة غير مرادة لأن ربة آخر لا تلك، فكأنها قالت: أتزوجك من غير عرض.

قوله: (فرأى فيها رأيك) كذا للآثر براء واحدة مفتوحة بعدها غاء التقييد، وهي فعل أمر من الرأي، وليعضهم بهمة ساكنة بعد الراء وكل صواب، ووقع يائيات الحمزة في حديث ابن مسعود أيضاً.

قوله: (فلم يجيبها شيئاً) في رواية معمر والثوري وزائدة «فصمت»، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم وهشام بن سعد: فظفر إليها فحصد النظر إليها وصوبه «وهو بتشديد العين من صعد والواو من صوب، والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها، والتشديد إما للمبالغة في التأمل وإما للتكرير، وبالتالي جزم القرطبي في «المفهم» قال: أي نظر أعلاها وأسفلها مراراً. ووقع في رواية فضيل بن سليمان «فخفض فيها البصر ورفع» وهذا بالتشديد أيضاً ووقع في رواية الكشميهني من هذا الوجه «النظر» بدل البصر، وقال في هذه الرواية: «ثم طأأأ رأسه» وهو معنى قوله: «فصمت» وقال في رواية فضيل بن سليمان: «فلم يردها» وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في «باب إذا كان الولي هو المحاطب».

قوله: (ثم قامت فقالت) وقع هذا في رواية المستملي والكشميهني وسياق لفظها كالأول، وعندهما أيضاً «ثم قامت الثالثة» وسياقها كذلك، وفي رواية معمر والثوري معاً عند الطبراني «فصمت، ثم عرضت نفسها عليه فصمت، فلقد رأيتها قائمة ملياً تعرض نفسها عليه وهو صامت» وفي رواية مالك «قامت طويلاً» ومثله للثوري عنه وهو نمت مصدر محذوف أي قياماً طويلاً، أو لظرف محذوف أي زماناً طويلاً، وفي رواية مبشر «قامت حتى رثينا ما من طول القيام، زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم «فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست» ووقع في رواية حماد بن زيد أنها «وهبت نفسها لله ولرسوله فقال: ما لي في النساء حاجة» ويصح بينها وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال، فكانه صمت أولاً لئلا يظن أنه لم يردها، فلما أعادت الطلب أفصح لها بالواقع. ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي: «جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها: اجلسي فجلست ساعة ثم قامت، فقال: اجلسي بارك الله فيك، أما نحن فلا حاجة لنا فيك» فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع شدة رغبةا لأنها لم تبلغ في الإلحاح في الطلب، وفهمت من السكرت عدم الرغبة، لكنها لما لم تيسر من البرد جلست تنتظر الفرج، وسكرته صلى الله عليه وسلم إلى حياة من مواجهتها بالارد وكان صلى الله عليه وسلم شديد الحياء جداً كما تقدم في صفته أنه كان أشد حياءً من المنزلاء في خدرها، وإما انتظاراً للرحي، وإما تفكيراً في جواب يناسب المقام.

قوله: (فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان «من أصحابه» ولم أقف على اسمه، ولكن وقع في رواية معمر والثوري عند الطبراني «قام رجل أحسبه من الأنصار» وفي رواية زائدة عنه «قال رجل من الأنصار» ووقع في حديث ابن مسعود «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يك هذا؟ قام رجل».

قوله: (فقال يا رسول الله أنكحها) في رواية مالك «زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة» ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والثوري وزائدة ولا يعارض هذا قوله

في حديث حماد بن زيد « لا حاجة لي « لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن.

قوله: (قال: هل عندك من شيء) زاد في رواية مالك « تصدقها « وفي حديث ابن مسعود « ألك مال «.

قوله: (قال: لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم « قال: لا والله يا رسول الله « زاد في رواية هشام بن سعد « قال: فلا بد لها من شيء « وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي « عندك شيء « قال: لا « قال: إنه لا يصلح « ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله: لا حاجة لي « ولكن تملكني أمرك قالت: نعم. فظفر في وجوه القوم فدعا رجلاً فقال: إني أريد أن أزوجه هذا إن رزيت. قالت: ما رزيت لي فقد رزيت وهذا إن كانت القصة متحدة بمثل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل الرجل أن يزوجه لا فاسترضاها أولاً ثم تكلم معه في الصداق، وإن كانت القصة متحدة فلا إشكال. ووقع في حديث ابن عباس في « فوائد أبي عمر بن حيوة « أن رجلاً قال: « إن هذه امرأة رزيت بي فزوجها مني. قال: فما مهرها؟ قال: ما عندي شيء. قال: أمهرها ما غل أو كثر. قال: والذي يهلك بالحق ما أمك شيئاً « وهذه الأظهر فيها التمدد.

قوله: (قال: اذهب فاطلب ولو خافاً من حديد) في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جريج « اذهب إلى أمك انتظر هل تجد شيئاً. فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئاً. قال: انتظر ولو خافاً من حديد. فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله ولا خافاً من حديد « وكذا وقع في رواية مالك: ثم ذهب يطلب مرتين، لكن باختصار. وفي رواية هشام بن سعد « فذهب فالتبس فلم يجد شيئاً فرجع فقال: لم أجد شيئاً فقال له: اذهب فالتبس « وقال فيه: « فقال: ولا خافاً من حديد لم أجده، ثم جلس « ووقع في خاتم النصب على المقول لا للتبس والرفع على تقدير ما حصل في ولا خافاً ولو في قوله: ولو خافاً قليلاً، قال عياض: وروى من زعم خلاف ذلك. ووقع في حديث أبي هريرة « قال: تم لي النساء. فقام إليهن فلم يجد عندهن شيئاً « والمراد بالنساء أهل الرجل كما دلت عليه رواية يعقوب.

قوله: (قال: هل معك من القرآن شيء) كذا وقع في رواية سفيان بن حيينة باختصار ذكر الإزار، وثبت ذكره في رواية مالك وجماعة، منهم من قدم ذكره على الأمر بالتماس الشيء أو الخاتم ومنهم من أخره، فقي رواية مالك قال: « هل عندك من شيء تصدقها إياه؟ قال: ما عندي إلا إزاري هذا. فقال: إزارك إن أعطيتها جلست لا إزار لك فالتبس شيئاً « ويؤيد في قوله: « إزارك « الرفع على الإنشاء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الثاني محذوف تقديره إياه، وثبت كذلك في رواية، ويؤيد النصب على أنه مفعول ثان لأعطيتها، والإزار بذكر ويؤتى. وقد جاء هنا مذكراً ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله: « اذهب إلى أمك لي أن قال ولو خافاً من حديد، ولكن هذا إزاري « قال سهل أبي بن سعد الرومي: ما له رداء فلها نصفه « قال: ما تصنع بإزارك إن لبست « الحديث. ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهم فإنه ظن أن قوله: فلها نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما نصه وقول سهل: ما له رداء فلها نصف ظاهره لو كان له رداء لشركها النبي صلى الله عليه وسلم فيه، وهذا بعيد إذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء من ذلك، قال: ويمكن أن يقال: إن مراد سهل أنه لو كان عليه رداء مضاف إلى الإزار لكان للمرأة نصف ما عليه الذي هو إما الرداء وإما الإزار لتعليقه المنع بقوله: « إن لبست « إن يكن عليك منه شيء « فكأنه قال: لو كان عليك ثوب تنفرد أنت بلبسه وثوب آخر تأخذه هي تنفرد بلبسه لكان لها أخله فأما إذا لم يكن ذلك فلا انتهى.

وقد أخذ كلامه هذا بعض المتأخرين فذكره ملخصاً، وهو كلام صحيح لكنه مبني على الفهم الذي دخله الزهبي، والذي قال: فلها نصفه « هو الرجل صاحب القصة، وكلام سهل إما هو قوله: « ما له رداء فقط « وهي جملة مترتبة وتسمى الكلام: ولكن هذا إزاري فلها نصفه، وقد جاء ذلك صريحاً في رواية أبي عسان حماد بن مطرف ولفظه فولكن هذا إزاري ولها نصفه « قال سهل: وما له رداء. ووقع في رواية الثوري عند الإسماعيلي « فقام رجل عليه إزار وليس عليه رداء « ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: « إن لبست إلخ « أي إن لبست كاملاً وإلا فمن المعلوم أن ضيق حاتم وقلة الثياب عندهم أنها لو لبست بعد أن تشبه لم يسترها ويمثل أن يكون المراد بالنبي نفسي الكمال لأن العرب قد تنفي جملة الشيء إذا انتفى كماله وللمنى لو شققت بينكما نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف إذا لبست ولا هي. وفي رواية معمر عند الطبراني ما وجدت والله شيئاً غير ثوبي هذا أشققت بيني وبينها قال: ما في ثوبك فضل عنك، وفي رواية فضيل بن سليمان « ولكي أشتي بردي هذه فأعطيتها النصف وأخذ النصف « وفي رواية الدرودي « قال: ما أمك إلا إزاري هذا قال: أرايت إن لبست فأني شيء تلبس « وفي رواية مبشر

« هذه الشملة التي علي ليس عندي غيرها « وفي رواية هشام بن سعد « ما عليه إلا ثوب واحد عائد طرفه على عنقه « وفي حديث ابن عباس وجابر « والله ما لي ثوب إلا هذا الذي علي « وكل هذا ما يرجع الاحتياط الأول والله أعلم. ووقع في رواية حماد بن زيد « فقال: أعطها ثوباً، قال: لا أجده قال: أعطها ولو خافاً من حديد فاعتل له « ومعنى قوله: « فاعتل له « أي اعترض بعدم وجدته كما دلت عليه رواية غيره، ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله: هل معك من القرآن شيء « فجلس الرجل حتى إذا طال جلس قام فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فدعا أو دعي له « وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي « فقام طويلاً ثم ولي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: علي الرجل « وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب مثله لكن قال: « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم مولياً فأمر به فدعي له، فلما جاء قال: ماذا معك من القرآن؟ « ويمثل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك: « هل معك من القرآن شيء « فاستفهمه حينئذ عن كسبه، ووقع الأمران في رواية معمر قال: « فهل قرأ من القرآن شيئاً؟ قال: نعم، قال: ماذا؟ قال: سورة كذا « وعرف بهذا المراد بالمعية وأن معناه الحفظ من ظهر قلبه، وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وسنن من زاد فيه « أقرؤهن عن ظهر قلبك « وكذا وقع في رواية الثوري عند الإسماعيلي « قال: ممي سورة كذا وممي سورة كذا قال: عن ظهر قلبك؟ قال: نعم «.

قوله: (سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم « عدن « وفي رواية أبي غسان « لسور يعلمها « وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد « أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأة على سورتين من القرآن يعلمها إياهما « ووقع في حديث أبي هريرة قال: « ما تحفظ من القرآن؟ قال: سورة البقرة أو التي تليها « كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ « أو « وزعم بعض من لقيناه أنه عند أبي داود بالو وعند النسائي بلفظ « أو « ووقع في حديث ابن مسعود « قال: نعم سورة البقرة وسورة القصص « وفي حديث عذبة « أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً على سورة البقرة لم يكن عنده شيء « وفي حديث أبي أمامة « زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من أصحابه امرأة على سورة من القصص جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال: علمها « وفي حديث أبي هريرة المذكور « فعلمها عشرين آية وهي أمراتك « وفي حديث ابن عباس « أزوجهما منك على أن تعلمها أربع أو خمس سور من كتاب الله « وفي مرسل أبي النعمان الأزدي عند سعيد بن منصور « زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن « وفي حديث ابن عباس وجابر « هل قرأ من القرآن شيئاً؟ قال: نعم، إنا أعطيتك الكوثر. قال: أصدقها إياها « ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متتحدة.

قوله: (اذهب فقد أنكحتكما بما معك من القرآن) في رواية زائدة مثله، لكن قال في آخره: « فعلمها من القرآن « وفي رواية مالك « قال له: قد زوجتكما بما معك من القرآن « ومثله في رواية الدرودي عند إسحاق بن راهويه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر، وفي رواية الثوري عند ابن ماجه « قد زوجتكما على ما معك من القرآن « ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي « أنكحتكما بما معك من القرآن « وفي رواية الثوري ومعمر عند الطبراني « قد ملكتكما بما معك من القرآن «، وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جريج وحماد بن زيد في إحدى الروايتين عنه، وفي رواية معمر عند أحمد « قد أمكنتكما « والباقي مثله، وقال في أخرى: « فرائيه بمضي وهي تبته « وفي رواية أبي غسان « أمكنتكما « والباقي مثله، وفي حديث ابن مسعود « قد أنكحتكما على أن تقرنهما وتعلمهما، وإذا رزقك الله عوضتها، فتزوجها الرجل على ذلك. وفي هذا الحديث من الفوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وفضائل القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح، وقد بينت في كل واحد توجيه الترجمة ومطابقتها للحديث ووجه الاستنباط منها. وترجم عليه أيضاً في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقريره. وفيه أيضاً أن لا حد لأقل مهر، قال ابن المنذر: فيه رد على من زعم أن أقل مهر عشرة دراهم وكذا من قال: ربع دينار، قال: لأن خافاً من حديد لا يساوي ذلك. وقال المازري: تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار لأنه خرج خرج التعليل. ولكن مالك قاسه على القطع في السرة. قال عياض: تفرد بهذا مالك عن المجازين، لكن مستنده الالتفات إلى قول تعالى: « أن يتنصوا بأموالكم » [النساء: ٢٤] ويقول: « ومن لم يستطع منكم طولاً » [النساء: ٢٥] فإنه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله ما استطيع به قطع المهر المحترمة، قال: وأجازه الكافة بما تراعى عليه الزوجان أو من العقد إليه ما فيه منفعة كالوسط والتعليل إن كانت قيمته أقل من درهم، وبه قال يجبي بن سعيد الأنصاري وأبو الزناد وروية وابن أبي ذئب وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جريج ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي من أهل الشام

واللث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وقتهاء أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية. وقال أبو حنيفة: أقله عشرة، وابن شبرمة أقله خمسة، ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناءً على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القبط. وقد قال البراءودي مالكا لما سمعه يذكر هذه المسألة: تمرقت يا أبا عبد الله، أي سلكت طريق العراق في قياسهم مقدار الصدقات على مقدار السرقة والسرقة وقال القاضي: استدلت من قامه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياساً على يد السارق وتعليقه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح، ويأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج، ويأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القبط ولا كذلك الصدقات. وقد ضعف جماعة من المالكية أيضاً هذا القياس، فقال أبو الحسن اللخمي: قياس قدر الصدقات بنصاب السرقة ليس بالبين لأن اليد إنما قطعت في ربع دينار تكالفاً للمصصة، والنكاح مستباح بوجه جائز، وغوه لأبي عبد الله بن الفضار منهم. نعم قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً﴾ يدل على أن صدقات الحرة لا بد وأن يكن ما يطلق عليه اسم مال له قدر يحصل الفرق بينه وبين مهر الأمة، وأما قوله تعالى: ﴿أن يتنوبا بأموالكم﴾ فإنه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل أو كثر وقد حده بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة، وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة، وأقوى من ذلك كله إلى المتعارف. وقال ابن العربي: وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار، وهو ما لا جواب عنه ولا حذر فيه، لكن المحققين من أصحابنا نظروا إلى قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً﴾ فمنع الله القادر على الطول من تكاح الأمة، فلو كان الطول درهماً ما تعذر على أحد. ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك، يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد بالطول. وفيه أن الحبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل: «زوجنيها» ولم يقل مهنياً لي. ولقولها هي: «وهبت نفسي لك» وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك، فدل على جوازها له خاصة، مع قوله تعالى: ﴿خالصة لك من دون المؤمنين﴾ [الأحزاب: ٥٠] وفيه جواز اعتقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الحبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين للشافعية، والآخر لا بد من لفظ النكاح أو التزويج. وسيأتي البحث فيه. وفيه أن الإمام يزوج من ليس لها ولي خاص لن براء كفواً لها ولكن لا بد من رضاها بذلك، وقال الداودي: ليس في الخير أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو قوله تعالى: ﴿التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ [الأحزاب: ٦] يعني فيكون خاصاً به صلى الله عليه وسلم أنه يزوج من شاء من النساء بغير استئذانها لن شاء، وينحوه قال ابن أبي زيد. وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له: «وهبت نفسي لك» كان كالإذنه منها في تزويجها لن أراد، لأنها لما غفلت حقيقة، فيصير المعنى جعلت لك أن تصرف في تزويجي أم ولو راجعاً حديث أبي هريرة لما احتاج إلى هذا التكلف، فإن فيه كما قدمته «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة: إني أريد أن أزوجهك هذا إن رضيت فقال: ما رضيت لي قد رضيت». وفيه جواز تأمل عاين المرأة لإرادة تزويجها وإن لم تقدم الرغبة في تزويجها ولا وقت خطبتها، لأنه صلى الله عليه وسلم صعد في النظر وصوبه في الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولم يخطب، ثم قال: «لا حاجة لي فيه» ولو لم يقصد أن إذا رأى منها ما يعجبه أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائتة. ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل المصصة. والذي يحرم عندنا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره. وسلك ابن العربي في الجواب مسلماً آخر فقال: يشتمل أن ذلك قبل الحجاب، أو بعده. لكنها كانت متلففة، وسياق الحديث يبعد ما قال. وفيه أن الحبة لا تتم إلا بالقول، لأنها لما قالت: «وهبت نفسي لك» ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها لصارت زوجاً له. ولذلك لم يتكرر على القائل «زوجنيها» وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب إذا لم يقع بينهما ركوع ولا سيما إذا لاحظ غايل الرد، قاله أبو الوليد الباجي، وتعقبه عياض وغيره بأنه لم يقدم عليها خطبة لأحد ولا ميل، بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فرفضت نفسها مجاناً مبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل، ولما قال: «ليس لي حاجة في نكاح» عرف الرجل أنه لم يقبلها فقال: «زوجنيها» ثم بالغ في الاحتراز فقال: «إن لم يكن لك بها حاجة» وإذنا قال ذلك بعد تصريحه بتخي الحجة لاحتمال أن يبدو له بعد ذلك ما يدعو إلى إجابته، فكان ذلك دالاً على وفور فطنة الصحابي للذكور وحسن أدبه. قلت: ويحتمل أن يكون الباجي أشار إلى أن الحكم الذي ذكره يستنبط من هذه القصة، لأن الصحابي لو فهم أن للنبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها، وكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره أن يزوجه فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها إما بالتصريح أو ما في حكمه. وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصدقات لقوله: «هل عندك من

شيء تصدقها؟» وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فرجاً ومهب له دون الرقية بغير صدقات. وفيه أن الأولى أن يذكر الصدقات في المقد لأنه أقطع للزواج وأتمم للمرأة، فلو عقد بغير ذكر صدقات صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح، وقيل: بالعقد. ووجه كونه أتمم لها أنه يثبت لها نصف المسمى لو طلقت قبل النكاح. وفيه استحباب تمجيل تسليم المهر. وفيه جواز الحلف بغير استحلاف للتأكيد، لكنه بذكره لغير ضرورة وفي قوله: «أعتك شي؟» فقال: «لا» دليل على تخصيص المهر بالقيمة، لأن لفظ شيء يشمل الخطير والثاف، وهو كان لا يهدم شيئاً تافهاً كالنواة وغوها، لكنه فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة، فلذلك نفى أن يكون عنده. ونقل عياض الإجماع على أن مثل الشيء الذي لا يتحول ولا له قيمة لا يكون له صدقات ولا يحل به النكاح، فإن ثبت نقله فقد خرق هذا الإجماع أبو محمد بن حزم فقال: يجوز بكل ما يسمى شيئاً ولو كان حبة من شعير، ويؤيد ما ذهب إليه الكافة قوله صلى الله عليه وسلم: «التنس ولو خافاً من حديد» لأنه أورد مورد التقليل بالنسبة لما فوقه، ولاشك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطراً من النواة وحبة الشعير، وساق الخبر يدل على أنه لا شيء دونه يستحل به البضع، وقد وردت أحاديث في أقل الصدقات لا يثبت منها شيء، منها عند ابن أبي شيبة من طريق أبي ليلى رفته «من استحل بذرهم في النكاح فقد استحل» ومنها عند أبي داود عن جابر رفته «من أعطى في صدقات امرأة سويهاً أو قرأاً فقد استحل» وما عند الترمذي من حديث عامر بن ربيعة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على ثملين» وعند الدارقطني من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر «ولو على سوك من أراك» وأقوى شيء ورد في ذلك حديث جابر عند مسلم «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهى عنها عمر» قال البيهقي: إنما نهى عمر عن النكاح إلى أجل لا عن قدر الصدقات، وهو كما قال. وفيه دليل للجمهور لجواز النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظير قيمته، قال ابن العربي من المالكية كما تقدم: لا شك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار، وهذا لا جواب عنه لأحد ولا حذر فيه، وانفصل بعض المالكية عن هذا الإيراد مع قوته بأجوبة: منها أن قوله: «ولو خافاً من حديد» خرج بغير المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عين الخاتم الحديد ولا قدر قيمته حقيقة، لأنه لا قال: لا أجد شيئاً عرف أنه فهم أن المراد بالشيء ما له قيمة قليل له: ولو أقل ما له قيمة كخاتم الحديد، مثله: «تصدقوا ولو بظلف عرق ولو بفرس شاة» ومع أن الظلف والفرس لا يتبع به ولا يتصدق به ومنها احتمال أنه طلب منه ما يحل تقبده قبل الدخول لا أن ذلك جميع الصدقات، وهذا جواب ابن القصار، وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار أو قيمته قبل الدخول لا أقل، ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره. وهذا جواب الأبهري، وتعقب بأن الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص. ومنها احتمال أن تكون قيمته إذ ذلك ثلاثة دراهم أو ربع دينار. وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد «أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بخاتم من الحديد فنهضة» واستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد، وسيأتي البحث فيه في كتاب البلباس إن شاء الله تعالى، وعلى وجوب تمجيل الصدقات قبل الدخول، إذ لو سأل كاتب البلباس هل يقدر على تحصيل ما يهرها بعد أن يدخل عليها ويقرر ذلك في ذمته، ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم أشار بالأولى، والحامل على هذا التأويل ثبت جواز نكاح المفوضة وثبت جواز النكاح على مسمى في اللغة والله أعلم. وفيه أن إصداقاً ما يتحول يخرج من يد مالكه حتى إن من أصدق جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخدامها بغير إذن من أصدقها، وأن صحة المبيع تتوقف على صحة تسليمه فلا يصح ما تعتذر إما حساً كالطير في الهواء، وإما شرعاً كالزهرود، وكذا الذي لو زال إزاره لاكتشف عورته، كذا قال عياض. وفيه نظر واستدل به على جواز جعل المتفعة صدقاً ولو كان تعليم القرآن، قال المازري: هذا ينبغي على أن الباء للتعميض كقولك: بعتك ثوباً بدينار وهذا هو الظاهر وإلا لو كانت بمعنى الالام أي معنى تركه لكونه حاملاً للقرآن لاصارت المرأة بمعنى المهرية والمهرية خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم. وأما ما انفصل الأبهري وقيله الطاهري ومن تبعهما كماي محمد بن أبي زيد عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواعبة فكذلك يجوز له أن ينكحها لن شاء بغير صدقات، وغوه للداودي وقال: إنكاحها إياه بغير صدقات لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وقواه بعضهم بأنه لا قال له: «ملككها» لم يشاورها ولا استأذنها، هذا ضيف لأنها هي أولا فرضت أمرها إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب «فرّ رأيك» وغير ذلك من الفاظ الخبر التي ذكرناها فلذلك لم ينجح إلى مراجعتها في تقدير المهر وصارت كمن قالت لولها: زوجني بما ترى من قليل

إكراما لرجل فإن الحديث يصح بخلافه، وقوله: إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا ساقا، واستدل به على أن من قال: زوجي فلانة قال: زوجتكها بكذا كفى ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج: ثبتت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية، وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس للاتصاف ما يصدقها إياه وأجاب المذهب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك، وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجيب بشيء معين وسكت كفى إذا ظهر قرينة القبول، وإلا فيشترط معرفة رضاء بالقدر المذكور. واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج، وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره. والمشهور عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معنى إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتمليك والمبة والمصدقة والبيع، ولا يصح عندهم بلفظ الإجارة ولا العارية ولا الرصبة، واختلفت مندم في الإحلال والإباحة، وأجازته الحنفية بكل لفظ يقتضي التأييد مع القصد، وموضع الدليل في هذا الحديث ورد قوله صلى الله عليه وسلم: «ملككها»، لكن ورد أيضا بلفظ «زوجتكها» قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد خرج الحديث، فالظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد الألفاظ المذكورة، فالصواب في مثل النظر إلى التزويج، وما نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى «زوجتكها» وأنها أكثر وأفضل، قال: وقال بعض المتأخرين: يحمل صحة اللفظين ويكون قال: لفظ التزويج أولا ثم قال: اذهب قد ملككها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العيد: وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضي تعيين لفظة قبلت لا تعدلها وأنها هي التي انعقد بها النكاح، وما ذكره يقتضي وقوع أمر آخر انعقد به النكاح والذي قاله بعد جلد، وأيضا فلخصه أن يعكس ويدعي أن العقد وقع بلفظ التمليك ثم قال: زوجتكها بالتمليك السابق. قال: ثم إنه لم يتعرض لرواية «أنكحكها» مع ثبوتها، وكل هذا يقتضي تعيين المصير إلى التزويج أم وأشار بالتأخير إلى النووي فإنه كلفك قال في شرح مسلم وقد قال ابن التين: لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التمليك والتزويج معاً في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى الآخر فسقط الاحتجاج به، هذا على تقدير تساوي الروايتين فكيف مع الترجيح؟ قال: ومن زعم أن معمراً أو غيره قد روى عنه ابن البخاري أخرجه في غير موضع من رواية غير معمّر مثل معمّر ابن عوف وزعم ابن الجوزي في التحقيق: أن رواية أبي خسان «أنكحكها» ورواية الباقي «زوجتكها» إلا ثلاثة أنس وهم معمّر وعقوب وابن أبي حازم قال: ومعمّر كثير الغلط والأغران لم يكونا حافظين له وقد غلط في رواية أبي خسان فإنها بلفظ «أمككها» في جميع نسخ البخاري، نعم وقعت بلفظ «زوجتكها» عند الإسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي خسان، والبخاري أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي خسان بلفظ «أمككها»، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخاري فيه بلفظ «أنكحكها» فهذه ثلاثة ألقاظ عن أبي خسان، ورواية «أنكحكها» في البخاري لا بين عينة كما حرت، وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود لا سيما بعد أن روى التزويج ترجيح يكون الحديث عن أبيه وأل المراء أعرف بمراده من غيرهم، نعم الذي نحرر عما قدت أن الذين روى بلفظ التزويج أكثر عدداً ممن روى بشر لفظ التزويج، ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك، ورواية سفيان بن عيينة «أنكحكها» مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة، وعد ابن الجوزي فيمن روى بلفظ التزويج حاد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن، وأما في النكاح بلفظ «ملككها» وقد تبع الحفاظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزي فقال في ترجيح رواية التزويج: ولا سيما وفيهم مالك وحاد بن زيد أم وقد تحرر أنه اختلف على حاد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التمليك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم وعقوب بن عبد الرحمن وحاد بن زيد، وفي رواية معمّر «ملككها» وهي بمنهاه، والفرد أبو خسان يرواه «أمككها» واختلف بها أن تكون تصحيحاً من ملككها فرواية التزويج أو الإنكاح أرجح، وعلى تقدير أن تساوي الروايات فقد الاستدلال بها لكل من الفريقين، وقد قال البزري في «شرح السنة»: لا حجة في هذا الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التمليك لأن العقد كان واحداً فلم يكن اللفظ إلا واحداً، واختلف الرواة في اللفظ الواقع، والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول المخاطب وزوجها إذ هو الغالب في أمر العقود إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين، ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقد به العقد، وإنما أراد لغيره من جریان العقد على تعليم القرآن. وقيل: إن بعضهم روى بلفظ الإمكان، وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح، كذا قال، وما ذكره كاف في دفع احتجاج المخالفات بتأنيدهم النكاح بالتمليك ونحوه. وقال العلائي: من المعلوم

الصداق وكثيره، واحتج لهذا القول بما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي التيمان الأزدي قال: «زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال: لا تكون لأحد بملك مهر» وهذا مع إرساله فيه من لا يعرفه وأخرج أبو دود من طريق مكحول قال: ليس هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرج أبو عروانة من طريق الليث بن سعد نحوه. وقال عياض: يحمل قوله: «بما ملك من القرآن» وجهين أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو مقدراً مبيتاً منه ويكون ذلك صداقها وقد جاء هذا التفسير عن مالك، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة «فعلها من القرآن» كما تقدم، وعين في حديث أبي هريرة مقلد ما يعلمها وهو عثرون آية، ويحمل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لأجل ما ملك من القرآن فأكرمه بأن زوجه للمرة بلا مهر لأجل كونه حافظاً للقرآن أو لبعضه ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سلمة وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال: «خطب أبو طلحة ما عليه فقال: والله ما مثلك يرد، ولكنت كافر وأما مسلمة ولا يحمل في أن تزوجك، فإن تسلم فلنكح مهري ولا أسألك غيره» فأسلمه فكان ذلك مهرها، وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: «تزوج أبو طلحة أم سلمة فكان صداق ما بينهما الإسلام» وذكر القصة وقال في آخره: «كان ذلك صداقاً ما بينهما» ترجم عليه النسائي «التزويج على الإسلام» ثم ترجم على حديث سهل «التزويج على سورة من القرآن» فكأنه مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني. ويؤيد أن الباء للتعويض لا للسمية ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجلاً من أصحابه: يا فلان هل تزوجت؟ قال: لا، وليس عندي ما أتزوج به»، قال: ليس ملك قل هو الله أحد» الحديث. واستدل الطحاوي للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع على مجهول كان كما في قسم فيحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم قال: والأصل الجامع عليه لو أن رجلاً استأجر رجلاً على أن يعلم سورة من القرآن يدرهم لا يصح لأن الإجارة لا تصح إلا على عمل معين فكيف الشوب أو وقت معين، والتعليم قد لا يعلم مقلد وقته، فقد يتعلم في زمان يسير وقد يحتاج إلى زمان طويل، ولهذا لو باعه دله على أن يعلم سورة من القرآن لم يصح، قال: فإذا كان التعليم لا يملك إلا أحيان لا يملك به المنافع والجواب عما ذكره أن الشروط تعليم معين كما تقدم في بعض طرقه، وأما الاحتجاج بالجمل بمدة التعليم فيحتمل أن يقال: اغتر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عشرتهما، ولأن مقلد تعليم عشرين آية لا يختلف في أفعال النساء غالباً خصوصاً مع كونها عربية من أهل لسان التي يتزوجها كما تقدم. واقتضى بعضهم بأنه زوجها إياه لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه وسكت عن لغير فيكون ثابتاً لما في ذمته إذا أسير كنيكاح التعويض، وإن ثبت حديث ابن عباس للمقدم حيث قال فيه: «فإذا رزقك الله فمعرضها» كان فيه تقوية لهذا القول، لكنه غير ثابت. وقال بعضهم: يحتمل أن يكون زوجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كثر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التعريض على تعلم القرآن وتعليمه وتزويها بفضل أهله قالوا: وما يدل على أنه لم يحمل التعليم صداقاً أنه يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ونحو ذلك ما تقتضونه في الأغراض، والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاوي، ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً: «هل ملك شيء» تصديقاً «ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك. فإن قيل: كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهرًا وقد لا تتعلم؟ أجيب: كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهرًا وقد لا تتعلم، وإنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل اللغة مهرًا هل يشترط أن يعلم حلق التعليم أولاً كما تقدم وفيه جواز كون الإجارة صداقاً ولو كانت للصداقة المستأجرة فتقوم للتمتع من الإجارة مقام الصداق، وهو قول الشافعي وإسحاق والحسن بن صالح، وعند المالكية فيه خلافه ومنه الحنفية في الحر وأجزاؤه في العبد إلا في الإجارة في تعليم القرآن فممنوه مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا يجوز، وقد نقل عياض جواز الاستتجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية. وقال ابن العربي: من المعلوم ما قال: زوجة على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت إجارة هذا كرمه مالك ومنه أبو حنيفة، وقال ابن القاسم: يفسح قبل الدخول ويثبت بعده، قال: والصحيح جوازه بالتعليم. وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وبالأجرهين قال الشافعي وإسحاق وإذا جاز أن يؤخذ عنه عوض جاز أن يكون عوضاً، وقد أجزأه مالك من إحدى المجنتين لزم أن يجيزه من المجنة الأخرى. وقال القرطبي: قوله: «علمها» نص في الأمر بالتعليم والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتزم لقول من قال: إن ذلك كان

أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الألفاظ كلها تلك الساعة، فلم يبق إلا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواية بالمعنى، فمن قال بأن النكاح ينقد بلفظ التملك ثم احتج بمجيبه في هذا الحديث إذا عورض بقية الألفاظ لم يتنهض احتجاجه فإن جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه خلافة وإدعى ضد دعواه فلم يبق إلا الترجيح بغير خارجي، ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل لكونها رواية الأكثرين ولقرينة قول الرجل الخطابي: «زوجنيها يا رسول الله»، قلت: وقد تقدم النقل عن الدارقطني أنه رجح رواية من قال زوجتها، وبالع ابن التين فقال: أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتها وأن رواية ملكتها وهم وتعلق بعض المتأخرين بأن الذي اختلفوا في هذه اللفظة أمة فلولوا أن هذه الألفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام، هذا لا يخفى في الاحتجاج بجواز استبعاد النكاح بكل لفظة منها، إلا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل المصير في اللفظين مع الاتفاق على إيقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا حصر في الصريح، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن النكاح ينقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول الخطبة والمالكية وإحدى الروایتين عن أحمد، واختلف الترجيح في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجهمي، واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الأخرى الموافقة للشافعية، واستدل ابن عقيل منهم لصحة الرواية الأولى بحديث «أعنت صفة وجعل عتقا صداقها» فإن أحد نص على أن قال: عتقت أمي وجعلت عتقا صداقها أنه ينقد نكاحها بذلك، واشترط من ذهب إلى الرواية الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة تزويجها، وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد، وأصوله تشهد بأن العقود تنقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل، وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدرًا منه لا لزم عليه لأنه يصدق أن يجاب إلا إن كان عما تقطع العادة يرد كالسوقي يخطب من السلطان بنته أو أخته، وأن من رغب في تزويج من هو أعلى منها لا عار عليها أصلاً ولا سيما إن كان هناك غرض صحيح أو قصد صالح إما لفصل ديني في المطلوب أو لمرى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور. واستدل به على صحة قول من جعل عتق الأمة عوضاً عن بعضها، كذا ذكره الخطابي، ولفظه: أن من أعنت أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقا عوضاً عن بعضها، وفي أخذه من هذا الحديث بعد، وقد تقدم البحث فيه مفصلاً قبل هذا. وفيه أن سكوت من عتقها عليها وهي ساكنة لازم إذا لم يتع من كلامها خوف أو حياء أو غيرها. وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل حل لها ولي خاص أو لا، ودون أن تسأل حل هي في عصمة رجل أو في عدته، قال الخطابي: ذهب إلى ذلك جماعة حلاً على ظاهر الحال، ولكن الحكم يحاطون في ذلك ويسألونها. قلت: وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر، لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على جلية أمرها أو أخبره بذلك من حضر مجلسه عن يمينها. ومع هذا الاحتمال لا يتنقض الاستدلال به، وقد نص الشافعي على أنه ليس للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص ولا أنها في عصمة رجل ولا في عدته، لكن اختلف أصحابه حل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط، والثاني المصحح عندهم. وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة إذا لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث ووقع حد ولا تشهد ولا غيرها من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة، ووافقهم من الشافعية أبو عروبة فترجم في صحيحه «باب وجوب الخطبة عند العقد». وفيه أن الكفاءة في الحرية وفي الدين وفي النسب لا في المال، لأن الرجل كان لا شيء له وقد رزيت به، كذا قاله ابن بطال، وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال. وفيه أن طالب الحاجة لا يبنسب له أن يلح في طلبها بل يطلبها برفق وتأن، ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مسك وسائل وباست عن علم. وفيه أن الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به إذا كان واجداً للمهر وكان عاجزاً عن غيره من الحقوق، لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وقده لا في قدر زائد قاله الباجي، وتعقب باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع من حال الرجل على أنه يقلد على اكتساب قوته وقوت امرأته ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير. واستدل به على صحة النكاح بغير شهود، وقد كان ذلك بعد محضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهراً في أول الحديث.

وقال ابن حبيب: هو منسوخ بحديث «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» وتعقب. واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والإمام ولي من لا ولي له. واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشهوة امرأته وما يشتري بصداقها لقوله: «إن لبسته» مع أن الصنف لها، ولم يتعم من ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله، وإنما وقع اللع لكونه لم يكن له ثوب آخر قلله أبو

٥١- باب المهر بالمعروض وخاتم من حديد

٥١٥٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «تَوَزَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ». [إرجاع: ٢٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٢٥٠، مطولاً].

قوله: (باب المهر بالمعروض وخاتم من حديد) العروض بضم العين والراء المهلئين جمع عرض يفتح أوله وسكون ثانيه والصاد معجمة: ما يقابل التقدي، وقوله بعده: «وخاتم من حديد» هو من الخاص بعد العام، فإن الخاتم من حديد من جملة العروض، والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتخصيص والعروض بالإلحاق، وتقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود «فلرخص لنا أن نكح المرأة بالثوب» وتقدم في الباب قبله عدة أحاديث في ذلك.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري. قوله: (قال لرجل: تزوج ولو بخاتم من حديد) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله، وقد ذكرت من ساقه عن الثوري مطولاً وهو عبد الرزاق، لكنه قرنه في روايته من فائدة زائدة في الحديث الذي قبله، وتقدم من الكلام فيه ما ينفي عن إحداه، والله أعلم.

٥٢- باب الشروط في النكاح

وَقَالَ عُمَرُ: مَقَاطِعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ مِنْ مَخْرَجَةٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ مَهْرًا لَهُ، فَأَتَى عَلَيْهِ يَوْمَ مُصَاهَرَتِهِ فَأَخْبَرَنِي، قَالَ: «حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي وَوَعَدَنِي قَوْلِي لِي».

٥١٥١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ مَا أَوْقَعْتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تَوَفُّوا بِهِ مَا اسْتَقْبَلْتُمْ بِهِ الْقُرُوجَ». [إرجاع: ٢٧٢١، أخرجه مسلم: ١٤١٨].

قوله: (باب الشروط في النكاح) أي التي تحمل وتعتبر، وقد ترجم في كتاب الشروط «الشروط في المهر عند عقد النكاح» وأورد الأثر المعلق والحديث الموصول للذكور هنا.

قوله: (وقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط) وصله سعيد بن منصور من طريق (إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال: كنت مع عمر حيث تمس ركبتي ركبته. فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها، وإنني أجمع لأمرى أو لثنائي أن انتقل إلى أرض كذا وكذا. فقال: لها شرطها. فقال الرجل: هلك الرجال إذ لا تنه امرأة أن تطلق زوجها إلا طلقت. فقال عمر: للمؤمنين على شروطهم، عند مقاطع حقوقهم» وتقدم في الشروط من وجه آخر

عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخره: «قال عمر: إن مقاطع الحقوق عند الشروط، ولها ما اشترطت».

قوله: (وقال المسور بن عزمة: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهراً له فأتى عليه) تقدم مرصلاً في المناسبات في ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور ويثبت هناك نسبة والمراد بقوله: «حدثني فضدتي» وسيأتي شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أوامر كتاب النكاح والفرع منه هنا شاء النبي صلى الله عليه وسلم عليه لأجل وفاته بما شرط له

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي.

قوله: (عن يزيد بن أبي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث «حدثني يزيد بن أبي حبيب».

قوله: (عن أبي الخليل) هو مرثد بن عبد الله الزني، وحقه هو ابن عامر الجهمي.

قوله: (أحق ما أوفىكم من الشروط أن توفوا به) في رواية عبد الله بن يوسف «أحق الشروط أن توفوا به» وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه «أحق الشروط أن يوفى به».

٥٣- باب الشُّرُوط التي لا تجل في النكاح

وقال ابن مسعود: لا تشترط المرأة طلاقاً.

٥١٥٢- «حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ زَكْرِيَّا، هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أَخِيهَا، يَسْتَفْرِغُ صَفْصَفَهَا، فَإِنَّمَا لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا».

رواه: ٢١٤٠، أخرجه مسلم: ١٤١٣ و١٥١٥، طبراني: وأخرجه: ١٥٢٠، بطلته ليست في هذه الطرق.

قوله: (باب الشروط التي لا تجل في النكاح) في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحديث على الوفاء بالشروط بما يباح لا بما نهى عنه، لأن الشروط الفاسدة لا تجل الوفاء بها فلا يتناسب الحديث عليها.

قوله: (وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاقاً) كذا أورده معلقاً عن ابن مسعود وسأين أن هذا اللفظ بهت وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن أبي هريرة، ولعله لما يقع له اللفظ مرفوعاً أشار إليه في التعليق إلتاناً بأن المعنى واحد

قوله: (لا يجل لامرأة تسأل طلاقاً أخيها تستفرد صفتها، فإنما لها ما قدر لها) هكذا أورده البخاري بهذا اللفظ، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق ابن الجنيب عن عبد الله بن موسى شيخ البخاري فيه بلفظ «لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاقاً أخيها لتكني إناهما» وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي حاتم الرزني عن عبد الله بن موسى لكن قال: «لا ينهي» بدلاً «لا يصلح» وقال: «لتكني» وأخرجه الإسماعيلي من طريق يحيى بن زكريا عن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الجنيب لكن قال: «لتكني» فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، وأخرج البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعمش عن أبي هريرة في حديث طويل أوله: «إياكم والنظر وفيه ولا تسأل المرأة طلاقاً أخيها تستفرد إناهما صاحبتي وتكني، فإنما لها ما قدر لها» وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا. وقد أخرج البخاري من أول الحديث إلى قوله: «حتى يتكح أو يتركه» ونهت على ذلك فيما تقدم قريباً في «باب لا يتخط على خطبة أخيه» فإما أن يكون عبد الله بن موسى حدث به على اللقيظ أو انتقل الذهن من متن إلى متن وسيأتي في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأعمش عن أبي هريرة بلفظ «لا تسأل المرأة طلاقاً أخيها تستفرد صفتها وتكني، فإنما لها ما قدر لها» وتقدم في البيهقي من رواية الزمري عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاقاً أخيها لتكني ما في إناهما».

قوله: (لا يجل) ظاهر في تحريم ذلك، وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز تركه كرية في المرأة لا ينبغي منها أن تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل التصيعة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج منها أو يكون سواها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالحلل مع الأجنبية إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة. وقال ابن حبيب: حمل العلماء هذا النهي على التدب، فلو فصل ذلك لم يفسخ النكاح. وتنبه ابن بطال بأن نهي الحبل صريح في التحريم، ولكن لا يلزم منه فسح

عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخره: «قال عمر: إن مقاطع الحقوق عند الشروط، ولها ما اشترطت».

قوله: (وقال المسور بن عزمة: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهراً له فأتى عليه) تقدم مرصلاً في المناسبات في ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور ويثبت هناك نسبة والمراد بقوله: «حدثني فضدتي» وسيأتي شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أوامر كتاب النكاح والفرع منه هنا شاء النبي صلى الله عليه وسلم عليه لأجل وفاته بما شرط له

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي.

قوله: (عن يزيد بن أبي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث «حدثني يزيد بن أبي حبيب».

قوله: (عن أبي الخليل) هو مرثد بن عبد الله الزني، وحقه هو ابن عامر الجهمي.

قوله: (أحق ما أوفىكم من الشروط أن توفوا به) في رواية عبد الله بن يوسف «أحق الشروط أن توفوا به» وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه «أحق الشروط أن يوفى به».

قوله: (ما استطلعت به القروج) أي أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق. وقال الخطابي: الشروط في النكاح خففة، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إمسك معروف أو تبرح بإحسان، وعليه حل بعضهم هذا الحديث. ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كسؤال طلاق أخيه، وسيأتي حكمه في الباب الذي يلي. ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو لا يتلقاها من منزلها إلى منزل. وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين: منها ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به، وما يكون خارجاً عنه فيختص بالحكم فيه فمتى ما يتعلق بحق الزوج وسيأتي بيانه، ومنه ما يشترطه المأخذ لنفسه خارجاً عن الصداق وبعضهم يسميه الحلوان، قيل: هو للمرأة مطلقاً هو قول عطاء وجاعة من التابيين وبه قال الثوري وأبو عبيد، وقيل: هو لمن شرطه قال مسروق وعلي بن الحسين: قيل: يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء، وقال الشافعي: إن وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر طهها، وإن وقع خارجاً عنه لم يجب، وقال مالك: إن وقع في حال العقد فهو من جلة المهر، أو خارجاً عنه فهو من وجه له، وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما امرأة تكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها، فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أصيبه، وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته» وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه، وقال الترمذي بعد تحريم: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال: «إذا تزوج الرجل المرأة وشروط أن لا يخرجها لزم» وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق، كذا قال، والتعليل في هذا عن الشافعي غريب، بل الحديث عندهم محمول على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والإفراق والكسوة والسكنى وإن لا يقصر في شيء من فها من نسمة ونحوها، وكشروطها ألا تخرج إلا بإذنه ولا تمنعه نفسها ولا تصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك، وأما شرط بطلان مقتضى النكاح كان لا يقسم لها أو لا يتسرى عليها أو لا يتفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد كفى وصح النكاح بمهر المثل وفي وجه يجب للمسي ولا أثر للشروط، وفي قول للشافعي يبطل النكاح. وقال أحمد وجاعة: يجب الوفاء بالشروط مطلقاً. وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح قال: تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها، فلا تشتت الحاجة إلى تعليق الحكم بشرطها، وسيأتي الحديث يقتضي خلاف ذلك، لأن لفظ «أحق الشروط» يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاءً، والشروط هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها. قال الترمذي: وقال علي سبق شرط الله شرطها، قال: وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشروط الجائزة لا المنهي عنها أحد. وقد اختلف عن عمر، فروى ابن وهب بإسناد جيد عن عبد بن عباس في السابق «أن رجلاً تزوج امرأة شرط لها أن لا يخرجها من دارها، فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال: المرأة مع زوجها» قال أبو عبيد: تضادت الروايات عن عمر في هذا، وقد قال بالقول الأول: عمرو بن العاص، ومن التابعين طلوس وأبو الشفاء وهو قول الأوزاعي. وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي، حتى لو كان صداق منها مائة مثلاً فرضيت بتحسين على أن لا يخرجها فله

النكاح، وإنما فيه التخييل على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى، ولترضى بما قسم الله لها.

قوله: (أختها) قال النووي: معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومعروفه ومعامرتها ما كان للمطلقة، فمهر عن ذلك بقوله: «تكتفى ما في صحتها» قال: والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختاً في الدين إلا أن المراد الغالب أو أنها أختها في الجنس الأكدمي، وحمل ابن عبد البر أخت هنا على الضرة فقال: فيه من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضربتها لتنفرد به، وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ «لا تسأل المرأة طلاق أختها»، وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية ويؤيد قوله فيها: «ولتنكح» أي ولتتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق الي قبلها، وعلى هذا فالمراد هنا بالأخت الأخت في الدين، ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستخرج صحتها فإن المسلمة أخت المسلمة» وقد تقدم في «باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه» نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسلمة، وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح، وسيأتي مثله هنا، ويحيى على رأي ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان المسؤول طلاقها فاسقة، وعند الجمهور لا فرق.

قوله: (لستخرج صحتها) يفسر المراد بقوله: «تكتفى» وهو بالمرز اتصال من كثرات الإثاء إذا قبلت وأفرغت ما فيه، وكذا بكفا وهو بفتح أوله وسكون الكاف وبالهمز، وجاء أقضت الإثاء إذا أمته وهو في رواية ابن المسيب «تكتفى» بضم أوله من أقضت وهي بمعنى أمته ويقال: بمعنى أكيته أيضاً، والمراد بالصحة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي، وقال صاحب النهاية: الصحة إثاء كالقصة للبسطة، قال: وهذا مثل، يريد الاستئثار عليها فيكون كمن قلب إزاء غيره في إثائه، وقال الطيبي: هذه استمارة مستملحة تمثيلية، شبه التصيب والبحت بالصحة وحظرها وتفتاتها بما يوضع في الصفحة من الأطعمة اللذيذة، وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستخراج الصفحة عن تلك الأطعمة، ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملاً في المشبه به.

قوله: (ولتنكح) بكسر اللام وبإسكانها وسكون الحاء على الأمر، ويجعل التصب حلقاً على قوله: «تكتفى» فيكون تمليلاً لسؤال طلاقها، ويتمين على هذا كسر اللام، ثم يجعل أن المراد ولتنكح ذلك الرجل من غير أن تعرض لإخراج الضرة من عصمته بل بكل الأمر في ذلك إلى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله: «فإنما لها ما قدر لها» إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطت فإنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله، فينبغي أن لا تعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد إردائها، وهذا ما يؤيد أن الأخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا، ويجعل أن يكون المراد ولتنكح غيره وتعرض من هذا الرجل، أو المراد ما يشمل الآخرين، وللمنى ولتنكح من تيسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فتتكح الرجل المذكور وإن كانت أختها فتتكح غيره، والله أعلم.

٥٤- باب الصُّفْرَةِ لِلْمُتَزَوِّجِ

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [رأج: ٢٠٤٨].

٥١٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِهِ أَرُ صُفْرَةٌ، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَبَّرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «كَمْ سَقَتْ لِبَئِهَا؟». قَالَ: زَنَةَ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلَمْ وَكَلَّ بِشَاءً». [رأج: ٢٠٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، زيادة ما هذا... فبارك الله لك و].

قوله: (باب الصفرة للمتزوج) كذا قيده بالمتزوج إشارة إلى الجمع بين حديث الباب وحديث النهي عن التعرض للرجال، وسيأتي البحث فيه بعد أبواب.

قوله: (رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى حديثه الذي تقدم موصوفاً في أول البيوع قال: «لا قلده المدينة فذكر الحديث بطوله وفيه جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفرة فقال: تزوجت؟ قال: نعم» وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة وسيأتي شرحها في «باب

الوليمة ولو بشاة» مستوفى إن شاء الله تعالى.

٥٥- باب:

٥١٥٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَوَّلَمْ النَّبِيُّ ﷺ بِزَيْنَبَ فَأَوْسَعَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَخَرَجَ كَمَا يَصْنَعُ إِذَا تَزَوَّجَ، فَأَتَى خَجَرَ أُمّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ يَذْعُو وَيَدْعُونَ لَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَرَأَى رَجُلَيْنِ فَرَجَعَ، لَا أَذْرِي: أَخْبَرْتُهُ أَوْ أَخْبِرَ بِخُرُوجِهِمَا. [رأج: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، في النكاح: ٨٩ مطرولاً].

قوله: (باب) كذا لم يغير ترجمة، وسقط لفظ باب من رواية النسفي، وكذا من شرح ابن بطال. ثم استشكله بأن الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفرة للمتزوج، وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ «باب» والسؤال باقي فإن الإتيان بلفظ باب وإن كان بغير ترجمة لكنه الفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة، والحديث المذكور هنا حديث أنس «أولم النبي صلى الله عليه وسلم بزَيْنَب» يعني بنت جحش أورد مختصراً وقد تقدم مطرولاً في تفسير سورة الأحزاب مع شرحه، ونسبته للترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زينب بنت جحش ذكره للصفرة، فكأنه يقول: الصفة للمتزوج من الجائز لا من المشروط لكل متزوج.

٥٦- باب كَيْفَ يَدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ

٥١٥٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، هُوَ ابْنُ زَائِدٍ، عَنْ قَابِطٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَرُ صُفْرَةً، قَالَ: «مَا هَذَا؟». قَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى زَيْنَ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوَّلَمْ وَلَوْ بِشَاءً». [رأج: ٢٠٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧].

قوله: (باب كيف يدعى للمتزوج) ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه: «قال بارك الله لك» قال ابن بطال: إما أراد بهذا الباب والله أعلم رد قول العامة عند العرس بالرفاء والبين فكانه أشار إلى تضمينه ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل أنه شهد إبلاك رجل من الأنصار فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكح الأنصاري وقال: «على الإلفة والخير والبركة والطير الميسون والسعة في الرزق» الحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» بسند ضعيف، وأخرجه في «الأوسط» بسند أضعف منه، وأخرج أبو عمر البرقاني في كتاب معاشرة الأهلين من حديث أنس وزاده في «الرفاء والخير» وفي سننه أبان البديوي وهو ضعيف، وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفا إنساناً قال: بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير» وقوله: «رفا» بفتح الراء وتشديد الداء مهموز معناه دعا له في موضع قومهم بالرفاء والبين، وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورد النهي عنها كما روى بقي بن مخلد من طريق غالب عن الحسن عن رجل من بني تميم قال: «كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبين، فلما جاء الإسلام علمنا نبينا قال: قولوا: بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم»، وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن عن عقيل بن أبي طالب أنه «قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له: بالرفاء والبين» فقال: لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم بارك لهم وبارك عليهم» ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال. ودل حديث أبي هريرة على أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفعة، واختلف في علة النهي عن ذلك قيل: لأنه لا حد فيه ولا شئ ولا ذكر لله، وقيل: لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر، وأما الرفاء فمعناه الالتئام من رفات التراب ورفوته ورفوا ورفاء وهو دعاء للزوج بالالتئام والالتفاف فلا كراهة فيه، وقال ابن أنس: الذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه فتأولوا لا دعاء، فيظهر أنه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكره كان يقول: اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين مثلاً، أو ألف الله بينكما وورزقكما ولداً ذكراً ونحو ذلك. وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماضي قال: «شهدت شريعاً وأراه رجل من أهل الشام فقال: إنني تزوجت امرأة، فقال بالرفاء والبين» الحديث، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدي بن أرطاة

قوله: (باب من أحب البناء) أي زوجته التي لم يدخل بها (قبل العزوة) أي إذا حضر الجهاد ليكون فكره مجتمعاً ذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض المحسن، وقد شرحت فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود قال ابن التير: يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواد ظناً منهم أن التعفف إما يتأكد بعد الحج، بل الأولى أن يتعفف ثم يحج.

٥٩ - باب من بنى بامرأة، وهي بنت تسع ميين

٥١٥٨ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْهُ أُمِّي فَأَدَخَلَنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْأَكْرَمَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِفٍ. [إرواج: ٣٨٩٤، أخرجه مسلم: ١٤٢٢].

قوله: (باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع ميين) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك، وقد تقدم شرحه في مناقبها.

٦٠ - باب البناء في السفر

٥١٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي قَالَ: أَلَامَ النَّبِيُّ ﷺ تَيْنَ خَيْرٍ وَالْمَدِينَةِ لَللَّامِ، يُنَى عَلَيْهِ بِصِفَةِ بِنْتٍ حَسَنَةٍ، فَذَهَبَتْ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيِّهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَيْرٍ وَلَا لَحْمٍ، أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَأُلْقِيَ فِيهَا مِنَ الصُّمْرِ وَالْأَلِطِ وَالسُّنَنِ، فَكَانَتْ وَلَيْمَتَهُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: اخْذِي أَهْوَائَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَقَالُوا: إِنْ حَجَبَهَا فَمِنْ أَهْوَائِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَمِنْ مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَلَمَّا ارْتَحَلُوا وَكَلَى لَهَا خَلْفَهُ، وَمَكَدَ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَتَيْنِ النَّاسِ. [إرواج: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٩٥، النكاح: ٨٧، باحلاف].

قوله: (باب البناء) أي بالمرأة (في السفر) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفيّة بنت حيي، وقد تقدم في أول النكاح. وقوله: «ثلاثاً يبنى عليه بصفيّة» أي تجلس عليه، وفيه إشارة إلى أن سنة الإقامة عند الثيب لا تختص بالحضر ولا بتقيد بمن له امرأة غيرها. ويؤخذ منه جواز تأخير الأشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يفسد به غرض، والاهتمام بولاية العرس وإقامة سنة النكاح بإعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتي إن شاء الله تعالى.

٦١ - باب البناء بالتهار بغير مركب ولا يوران

٥١٦٠ - حَدَّثَنِي قُرُوقُ بْنُ أَبِي الْمَعْرُوفِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْهُ أُمِّي فَأَدَخَلَنِي الدَّارَ، فَلَمْ يَرُخْضَنِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَحْحَى. [إرواج: ٣٨٩٤، أخرجه مسلم: ١٤٢٢، مطولاً].

قوله: (باب البناء بالتهار بغير مركب ولا يوران) ذكر فيه طرقاً من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها، وأشار بقوله بالتهار إلى أن الدخول على الزوجة لا ينجس بالليل، ويقول: «بغير مركب ولا يوران» إلى ما أخرجه سعيد بن منصور - ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح - من طريق عروة بن ربيع «أن عبد الله بن قرظ السلمي وكان عامل عمر على حصن مرت به عروس وهو يورقدون النيران بين يديها فضرهم بدوت حتى تفرقوا عن عروسهم، ثم خطب فقال: إن عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفى نورهم».

٦٢ - باب الأنطاط ونحوها للنساء

٥١٦١ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدَّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلِ اتَّخَذْتُمْ أَنْطَاطًا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنْتَى لَنَا أَنْطَاطٌ؟ قَالَ: إِنَّهَا سَكُونٌ. [إرواج: ٣١٢٤، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، مطولاً].

قال: «حديث شريحاً أي تزوج امرأة قال: بالرفاء والبنين» فهو عمول على أن شريحاً لم يبلغه النبي عن ذلك، ودل صريح المؤلف على أن الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشروع، ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره، ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له: تزوجت بكراً أو ثيباً؟ قال له: برك الله لك، والأحاديث في ذلك معروفة.

٥٧ - باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس

٥١٥٦ - حَدَّثَنَا قُرُوقُ بْنُ أَبِي الْمَعْرُوفِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْهُ أُمِّي فَأَدَخَلَنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْأَكْرَمَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِفٍ. [إرواج: ٣٨٩٤، أخرجه مسلم: ١٤٢٢، مطولاً].

قوله: (باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس) في رواية الكشميهني للنساء بدل النسوة، وأورد فيه حديث عائشة «تزوجني صلى الله عليه وسلم فاتتني أمي فأدخلتني الدار، فإذا نسوة من الأنصار قلن: على الخير والبركة» وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتمامه بهذا السند بعينه في «باب تزويج عائشة» فيقول أبوواب المجرى إلى المدينة، وظاهر هذا الحديث خالف للترجمة فإن فيه دعاء النسوة لمن أهدى العروس لا الدعاء هن، وقد استشكله ابن الأثير فقال: لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة، ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس، لكن اللفظ لا يساعد على ذلك. وقال الكرماني: الأم هي الهادية للعروس المجهزة فهن دعون لها ولهن معها وللعروس حيث قلن على الخير جتن أو قدمن على الخير، قال: ويحتمل أن تكون السلام في النسوة للاختصاص أي الدعاء المخصص بالنسوة اللاتي يهدين، ولكن يلزم من المخالفة بين السلام التي للعروس لأنها بمعنى المدعو لها والتي في النسوة لأنها الهادية، وفي جواز مثله خلاف، انتهى. والجواب الأول أحسن ما توجه به الترجمة، وحاصله أن مراد البخاري بالنسوة من يهدي العروس سواء كن قليلاً أو كثيراً وأن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس، ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ويحتمل أن تكون السلام بمعنى الباء على حذف أي المخصص بالنسوة، ويحتمل أن الألف والسلام بدل من المضاف إليه والتقدير دعاء النسوة الهاديات للنسوة المهديات، ويحتمل أن تكون بمعنى من أي الدعاء الصادر من النسوة، وعند أبي الشيخ في كتاب النكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجوار يتاحية بن جندرة ومن يقرن: فحيونا نحييكم، فقال: قلن: حيانا الله وحياكم» فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله: «يهدين» بفتح أوله من الهادية ويضمه من الهدية، ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها إلى الزوج احتاجت إلى من يهديها الطريق إليه أو أطلقت عليها أنها هدية فللصواب بالوجهين على هذين المتيين. وأما قوله: «وللعروس» فهو اسم للزوجة عند أول اجتماعها يشمل الرجل والمرأة، وهو داخل في قول النسوة على الخير البركة فإن ذلك يشمل المرأة وزوجها، ولعله أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة كما نهت عليه هناك، وفيه أن أمها لما أجلسها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: هؤلاء أمك يا رسول الله، يارك الله لك فيهم. وقوله في حديث الباب: «فإذا نسوة من الأنصار» سمي منهن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، فقد أخرج جعفر المستغفري من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلال عن أسماء مينة عائشة قالت: «لما أقمنا عائشة لنجليها على رسول الله صلى الله عليه وسلم جأنا قرب إليها فمرأ ولبنا الحديث»، وأخرج أحمد والطبراني هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن؛ ووقع في رواية للطبراني أسماء بنت عيسى ولا يصح لأنها حينئذ كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحبشة، والمقنية بلفظ ونسوان التي تزبن العروس عند دخولها على زوجها.

٥٨ - باب من أحب البناء قبل العزوة

٥١٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَزَا نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَنْهَيْكُمْ زَجْلٌ مَلَكَ بَعْضَ أَمْوَالِهِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَنْتَبِىَ بِهَا، وَلَمْ يَنْتَبِ بِهَا».

[إرواج: ٣١٢٤، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، مطولاً].

٣٩٣، أخرجه مسلم: ٢٠٨٣.

وفي حديث جابر بعضه، وفي حديث ابن عباس أوله إلى قوله: «وحياكم».

قوله: (فَإِنْ الْأَنْصَارُ يَعْجِبُهُمُ اللَّهُ) في حديث ابن عباس وجابر «قوم فيهم غزل» وفي حديث جابر عند الحاملي «أدركها يا زبيب، امرأة كانت تغني بالمدينة» ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العيدين حيث جاء فيه «دخل عليها وعندها جاريان تغنيان» وكنت ذكرت هناك أن اسم إحدىهما حامة كما ذكره ابن أبي الدنيا في «كتاب العيدين» له بإسناد حسن، وأنه لم أقف على اسم الأخرى، وقد جوزت الآن أن تكون هي زبيب هذه. وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاريين قال: «إنه رخص لنا في الشهر عند العرس» الحديث وصححه الحاكم، للطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل له: أتخص في هذا؟ قال: «نعم، إنه نكاح لا سفاح، أشيدوا النكاح» وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم «أعلنوا النكاح» زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة «واضربوا عليه بالدف» وسنده ضعيف، وأحمد والترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب «فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف» واستدل بقوله: «واضربوا» على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال لمعوم النهي عن التشبه بهن.

٦٤- باب الهديّة للعروس

٥١٦٣- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، وَاسْمُهُ الْجَعْفَرُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَرُّنَا فِي مَسْجِدِ بَنِي رِفَاعَةَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَرَّ بِحَبِّاتٍ أَمْ سَلِيمٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَلَّمَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عُرُوسًا بِزَيْبٍ، فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلِيمٍ: نَوَّاهُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَدِيَّةً، فَقُلْتُ لَهَا: الْفُلِي، فَعَمَدَتْ إِلَيَّ تَعْرِ وَسَمَنَ وَأَطْبَقَ، فَاتَّخَذَتْ حَسَنَةً لِي زُرْقَةً، فَأَرْسَلَتْ بِهَا نَعْمِي إِلَيْهِ، فَاتَّطَلَّقْتُ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لِي: «حَتْمًا»، ثُمَّ أَمَرَنِي فَقَالَ: «إِذَا غُيِرَ رَجُلًا - سَهَامٌ - وَإِذَا غُيِرَ لِي مَنْ لَقِيتُ». قَالَ: فَفَعَلْتُ الَّذِي أَمَرَنِي، فَرَجَعْتُ إِذَا الْتَقَيْتُ غَاصَ بِهَا، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَصَحَّ يَدَيْتُهُ عَلَى بِلَاقِ الْحَسَنَةِ وَتَكَلَّمَ بِهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ جَعَلَ يَدْعُو عَشْرَةَ عَشْرَةً بِأَكْلُونِ مِنْهُ، وَيَقُولُ لَهُمْ: «ادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَتَأْكُلْ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَلِيهِ». قَالَ: حَتَّى تَصَدَّعُوا كُلُّهُمْ عَنْهَا، فَخَرَجَ مِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ، وَبَقِيَ نَفَرٌ يَحْدِثُونَ، قَالَ: وَجَعَلْتُ اعْتَمُ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْنُو الْحُجُرَاتِ وَخَرَجْتُ فِي إِثَرِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ قَدْ دَخَلُوا، فَرَجَعْتُ فَدَخَلَ الْبَيْتُ، وَأَرْنَحِي السَّوْرَ وَإِنِّي لَهِيَ الْحُجْرَةِ، وَهَوَّ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الْبَلِيْنُ انْصُوا لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَاءً وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا إِذَا دُعِيتُمْ فَانْصَبُوا وَلَا مُسْتَأْذِنِينَ لَيْحَيْتُمْ إِنْ دُلِّمْتُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ ﷺ فَيَسْتَحْجِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْجِي مِنَ الْحَقِّ». [الأحزاب: ٥٣]. قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: قَالَ أَنَسٌ: إِنَّهُ خَدَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ. [راجع: ٤٧٩١، وانظر في الأطعمة، باب ٣. أخرجه مسلم: ١٤٢٨، النكاح برقم: ٤٨٩].

قوله: (باب الهديّة للعروس) أي صبيحة بنائه بأهله

قوله: (وقال إبراهيم) ابن طهمان (عن أبي عثمان واسمه الجعفر عن أنس بن مالك قال: مر بنا في مسجد بني رفاعَةَ) يعني بالبصرة قال: (فسمعتهم يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مر بحبيبات أم سليم) كذا فيه، والمجنبت بفتح الميم والنون ثم موحدة جمع جنية وهي الناحية. **قوله: (دخل عليها فسلم عليها)** هذا القدر من هذا الحديث مما تفرد به إبراهيم بن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث، وشاركه في بقية جعفر بن سليمان ومعمار بن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثهما، ولم يقع في موصولاً من حديث إبراهيم بن طهمان إلا أن بعض من لقيناه من الشراح زعم أن النسائي أخرجه عن أحمد بن حنبل عن عبد الله بن راشد عن أبيه عنه، ولم أقف على ذلك بعد. **قوله: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروساً بزيب)** يعني بنت

قوله: (باب الأنماط ونحوه للنساء) أي من الكليل والأستار والفرش وما في معناه، والأنماط جمع غط يفتح التون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة، وقوله: «ونحوه» أعاد الضمير مفرداً على مفرد الأنماط، وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث، ولعل المصنف أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته فأخذت غطاءً فشرته على الباب فلما قدم فرأى النمط عرفت الكراهة في وجهه فجلجبه حتى تنكه فقال: إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجاب والطين: قال: فقطعت منه وسادتين فلم يعب ذلك علي» فيؤخذ منه أن الأنماط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصنع بها، وسيأتي البحث في ستر الجدر في «باب هل يرجع إذا رأى منكراً» من أبواب الوليمة قال ابن بطال: يؤخذ من الحديث أن المشورة للمرأة دون الرجل، لقول جابر لامرأته: «أخري عني أنماطك» كذا قال، ولا دلالة في ذلك لأنها كانت لامرأة جابر حقيقة فلذلك أضافها لها، ولا شيء نفس الحديث أنه «مستكون لكم أنماط» فأضافها إلى أهم من ذلك، وهو الذي استدل به امرأة جابر على الجواز، قال: وفيه أن مشورة النساء للبيوت من الأمر القديم المتعارف، كذا قال، ويعكس عليه حديث عائشة وسيأتي البحث فيه.

٦٣- باب النِّسوة التي يَهْدِين المرأة إلى زوجها ودَعَائِهِنَّ بِالْبَرَّةِ

٥١٦٢- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَتْقُوبَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا زَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهْوٌ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ».

قوله: (باب النِّسوة التي يَهْدِين المرأة إلى زوجها) في رواية الكشميهني «اللاتي» بصيغة الجمع وهو أولى.

قوله: (ودعائهن بالبركة) ثبت هذه الزيادة في رواية أبي ذر وحده وسقطت لغيره، ولم يذكر هنا الإسماعيلي ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق بها، لكن إن كانت محفوظة فلعله أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة، وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بهية «عن عائشة أنها زوجت بتيمة كانت في حجرها رجلاً من الأنصار، قالت: وكنت فيمن أهلها إلى زوجها، فلما رجعتا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما قلتم يا عائشة؟ قالت: قلت: سلما ودعونا الله بالبركة ثم انصرفنا».

قوله: (إنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار) ما لاقف على اسمها صريحاً، وقد تقدم أن المرأة كانت بتيمة في حجر عائشة، وكذا للطبراني في «الأوسط» من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس «أنكحت عائشة قرابة لها» ولأبي الشيخ من حديث جابر «أن عائشة زوجت بنت أخيها أو ذات قرابة منها» وفي «أمالى الحاملي» من وجه آخر عن جابر «نكح بعض أهل الأنصار بعض أهل عائشة فأهدتها إلى قباه» وكنت ذكرت في المقدمة تيمناً لابن الأثير في «أسد الغابة» فإنه قال: إن اسم هذه البتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد بن زرارة، وأن اسم زوجها نبيط بن جابر الأنصاري، وقال في ترجمة الفارعة: إن أباها أسعد بن زرارة أوصى بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيط بن جابر، ثم ساق من طريق المسافى بن عمران الموصل في حديث عائشة الذي ذكرته أولاً من طريق بهية عنها ثم قال: «هذه البتيمة هي الفارعة المذكورة» كذا قال، وهو محتمل، لكن منع من تفسيرها بها ما وقع من الزيادة أنها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد، ولا يبعد تفسير المهمة في حديث الباب بالفارعة إذ ليس فيه تنقيد بكونها قرابة عائشة.

قوله: (ما كان معكم لهو) في رواية شريك فقال: فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني؟ قلت: تقول ماذا؟ قال: تقول:

أثينساكم أثينساكم	فحياتنا وحياتكم
ولسوا الذمعب الأحم	سر ما حلت بواديكم
ولسوا الحنطة السمر	ما سننت غذاركم

قوله: (أما لو أن أحدهم) كذا للكشيهي هنا، وغيره بحذف « أن » وتقدم في
بده الحلق من رواية همام عن منصور بحذف « لو » ولفظه « أما إن أحدمك إذا أتى أهله »
وفي رواية جبر عن منصور عن أبي داود وغيره « لو أن أحدمك إذا أراد أن يأتي أهله »
وهي مفسرة لغتها من الروايات دالة على أن القول قبل الشروع.

قوله: (حين يأتي أهله) في رواية إسرائيل عن منصور عند الإسماعيلي « أما أن
أحدمك لو يقول حين يجامع أهله » وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل، لكن يمكن
حله على الجواز وعنده في رواية روح بن القاسم عن منصور « لو أن أحدهم إذا جامع
أمراته ذكر الله ».

قوله: (بسم الله، اللهم جنبي) في رواية روح « ذكر الله ثم قال: اللهم جنبي
وفي رواية شعبة عن منصور في بده الحلق « جنبي » بالإفراد أيضا وفي رواية همام «
جنبا ».

قوله: (الشیطان) في حديث أبي أمامة عند الطبراني « جنبي وجنب ما رزقتني من
الشیطان الرجيم ».

قوله: (لم يضره بينهما ولد أو قضى ولدا) كذا بالشك، وزاد في رواية
الكشيهي « ثم قدر بينهما في ذلك أي الحال ولد » وفي رواية سفيان بن عيينة عن
منصور « فإن قضى الله بينهما ولدا » ومثله في رواية إسرائيل، وفي رواية شعبة « فإن كان
بينهما ولد « ولمسلم من طريقه « فإنه إن بقدر بينهما ولد في ذلك » وفي رواية جبر « ثم
قدر أن يكون « والباقي مثله، وغواه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام « فرزقا
ولدا ».

قوله: (لم يضره شیطان أبدا) كذا بالتكرير، ومثله في رواية جبر، وفي رواية شعبة
عند مسلم واحد « لم يسلط عليه الشيطان أو لم يضره الشيطان » وتقدم في بده الحلق من
رواية همام وكذا في رواية سفيان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان «
واللام للعهد المذكور في لفظ الدعاء، ولأحد عن عبد العزيز العمي عن منصور « لم يضر
ذلك الولد الشيطان أبدا » وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق « إذا أتى الرجل أهله فليقل
بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقتنا ولا تجعل للشيطان نصيبا فيما رزقتنا، فكان يرجى إن
حلت أن يكون ولدا صالحا « واختلف في الضرر المتني بعد الاتفاق على ما نقل عياض
على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر وإن كان ظاهرا في الحمل على صوم
الأحوال من صيغة التني مع التأييد، وكان سبب ذلك ما تقدم في بده الحلق « إن كل بني
آدم يلعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى « فإن في هذا الطعن نوع ضرر في
الجملة، مع أن ذلك سبب صراحته. ثم استخفوا قليل: المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة
التسمية، بل يكون من جملة المباد الذي قيل فيهم: « إن عبادي ليس لك عليهم
سلطان » [المحذر: ٤٢] ويؤيده مرسل الحسن المذكور، وقيل: المراد لم يلعن في بطنه، وهو
بعيد لمنايلته ظاهر الحديث المتقدم، وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا، وقيل: المراد لم
يضره، وقيل: لم يضره في بطنه، وقال ابن دقيق العيد: يمتثل أن لا يضره في دينه أيضا،
ولكن يبعد انتفاء المعصية. وتعقب بأن اختصاص من خص بالمعصية بطريق الوجوب
لا بطريق الجواز، فلا مانع أن يوجد من لا يضره منه معصية عمدا وإن لم يكن ذلك
واجبا له، وقال الداودي معنى « لم يضره » أي لم يفتنه عن دينه إلى الكفر وليس المراد
عصته من عن المعصية، وقيل: لم يضره بمشاركه أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد « إن
الذي يجامع ولا يسي بلفظ الشيطان على إحلله فيجامع معه « ولعل هذا أقرب
الأجوبة، ويتبادر الحمل على الأول بأن الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه
عند إرادة الموافقة والقليل الذي قد يستحضره ويفعله لا يقع معه الحمل، فإذا كان ذلك
نادرا لم يبعد. وفي الحديث من القوائد أيضا استجاب التسمية والاحتفاظ على
ذلك حتى في حالة الملاذ كالزواج، وقد ترجمه المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما
فيه. وفي الاحتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع
الأسواء وفيه الاستشعار بأنه الميسر لذلك العمل والمعين عليه. وفيه إشارة إلى أن الشيطان
ملازم لابن آدم لا ينظرده إلا إذا ذكر الله. وفيه رد على منعه المحدث أن يذكر الله،
ويجئ فيه الرواية المتقدمة « إذا أراد أن يأتي » وهو نظير ما وقع من القول عند الخلا،
وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها « إذا أراد أن يدخل » وتقدم البحث فيه
في كتاب الطهارة بما يعني عن إعادته.

٦٧- باب الألوكة حق

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْلَسْتُمْ وَكَلَّوْا بِشَاةٍ» [راجع:

جيش، وقد تقدم بيان آية صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام واضحا في علامات النبوة، وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الولية بزئيب بنت جحش كانت من الحيس الذي أهدته أم سليم، وأن المشهور من الروايات أنه أولم عليها بالخيز واللحم، ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه « أشبع المسلمين خبزاً ولحماً » وذكر في حديث الباب أن أنسا قال: « فقال لي: ادع رجلاً ساهماً وادع من لقيت، وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحسية وتكلم بما شاء الله، ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها » يعني تفرقوا، قال عياض: هذا وهم من رواه وتركيب قصة على أخرى. وتعقب القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين، والأولى أن يقال لا وهم في ذلك، فلعل الذين دعوا إلى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا ولم يرجعوا، ولا بقي النثر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحسية فأمر بأن يدهسو ناساً آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضاً حتى شبعوا، واستمر أولئك النثر يتحدثون. وهو جمع لا بأس به، وأولى منه أن يقال: إن حضور الحسية صادف حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك. وعجبت من إنكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول: إنه أولم عليها بشاة كما سيأتي قريباً ويقول: إنه أشبع المسلمين خبزاً ولحماً. وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعاً وهم يومئذ نحو الألف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام. وقوله فيه: « وبقي نفر يتحدثون » تقدم بيان علتهم في تفسير سورة الأحزاب. وقوله: « وجعلت أغتم « هو من الغم، وسببه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من حياء من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتحدث عن العمل عما يلحق من التخفيف حيثلو، وقوله في آخره: « قال أبو عثمان قال أنس: إنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين « تقدم بيانه قبل قليل، وسيأتي الإلام به أيضاً في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

٦٥- باب استعارة الثياب للغرور وغيرها

٥١٦٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا، فَأَذَرَتْهُمْ الصَّلَاةَ فَهَلَسُوا بِغَيْرِ مَشُورَةٍ، فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكَرُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَقَرَأَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ، فَقَالَ أَسِيدُ بْنُ خُضَيْرٍ: جَوَّازُ اللَّهِ غَوْرًا، قَوْلَ اللَّهِ مَا تَزَلْ يَلُوكَ أَمْرٌ قَدْ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةً. [راجع: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ٣٧٦، مطولاً باختلاف].

قوله: (باب استعارة الثياب للغرور وغيرها) أي وغير الثياب، ذكر فيه
حديث عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم،
وجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين القلادة وغيرها من أنواع الملابس الذي
يترتب به للزوج أهم من أن يكون عند العرس أو بعده، وقد تقدم في كتاب الحبة لعائشة
حديث أنخص من هذا وهو قولها: « كان في منهن أي من الدروع القطنية درع على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما كانت امرأة تقين بالمدينة أي تستزين إلا أرسلت لي
تستعيره » وترجم عليه « الاستعارة للعرس عند البهاء » وينبغي استحضار هذه الترجمة
وحديثها هنا.

٦٦- باب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ

٥١٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُضَيْرٍ: حَدَّثَنَا حِشَانٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْحَصَدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَ، ثُمَّ قُلْ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، أَوْ قُضِيَ وَلَكْ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا». [راجع: ١٤١٤، أخرجه مسلم: ١٤٣٤].

قوله: (باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله) أي جامع.

قوله: (عن حشيان) هو ابن عبد الرحمن النحوي، ومنصور هو ابن المعتز، وفي
الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو أولهم.

[٢٠٤٨]

عند البناء ويقع الدخول عليها وعليه عمل الناس اليوم، ويؤيد كونها للدخول لا للإملاك لأن الصحابة بعد الوليمة تردوا هل هي زوجة أو سيرة، فلم كانت الوليمة عند الإملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا وليمة لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده

قوله في حديث أنس: (مقدم النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على الظرف أي زمان تقدمه، وسيأتي في الأثرية من طريق شبيب عن الزهري عن أنس: قدم النبي صلى الله عليه وسلم للنبية وأنا ابن عشر سنين، ومات وأنا ابن عشرين، وتقدم قبل باين في الحديث الملقق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين، ويأتي في كتاب الأدب من طريق مسلم بن مسكين عن ثابت عن أنس قال: (خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين، والله ما قال لي أف قط) الحديث. ولمسلم من رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره: قال أنس: والله لقد خدمت تسع سنين، ولا منافاة بين الروايتين، فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فالتى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى.

قوله: (فكن أمهاتي) يعني أمه وخالته ومن في معانها، وإن ثبت كون ملكية جدته فهي مرادة هنا لا عالة.

قوله: (يوافقني) كذا للأكثر بقاء مشالة وموحدة ثم نونين من المواظبة، وللشبهتين بقاء مهلة بعدها تحتانية مبهمة بدل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة، وفي رواية الإسماعيلي يوطني بتشديد الطاء الهلالية ونونين الأولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من التوطيين، وفي لفظ له مثله لكن بهمزة ساكنة بعدها النونان من التوطئة تقول: وطأته على كذا أي حرصته عليه.

قوله: (وكنتم أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الأحزاب.

٦٨- باب الوَلِيْمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ

٥١٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: وَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ: كَمْ أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: زَلَنَ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ.

وَعَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، نَزَلَ الْمُهَاجِرُونَ عَلَى الْأَنْصَارِ، فَزَلَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَلَى سَعْدِ بْنِ الرَّيْحِ، فَقَالَ: أَقَابِسْمُكَ مَالِي، وَانْزِلْ لَكَ غَنٍّ إِخَذَى امْرَأَتِي، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، فَخَرَجَ إِلَى السُّوقِ قَبَاعَ وَاشْتَرَى، فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْ الْفِطْرِ وَسَقَنَ، فَتَزَوَّجَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْلَمْتُ وَلَوْ بِشَاةٍ». [راجع: ٢٠٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، مختصر أوله وآخره دون وسطه].

٥١٦٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَسَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا أَوْلَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمْتُ عَلَى زَيْنَبَ، أَوْلَمْتُ بِشَاةٍ. [راجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، وفي النكاح: (٨٩)].

٥١٦٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ عَبْدِ الْوَكِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ صَغِيرَةً وَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ يَعْطَاهَا صَدَاقَهَا، وَأَوْلَمْتُ عَلَيْهَا بِحَيْثُ. [راجع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٩٠، وفي النكاح: (٨٤)].

٥١٧٠- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ يَتِيَانٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: بَنَى النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ، فَارْتَمَيْتُ لَدَعْرَتِ رَجُلًا إِلَى الطَّعَامِ. [راجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، وفي النكاح: (٨٩)، مطولاً].

قوله: (باب الوليمة ولو بشاة) أي لمن كان موسراً كما سيأتي البحث فيه، وذكر المصنف في الباب خمسة أسانيد كلها عن أنس:

الأول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف، فطعنهما فطعنين

قوله: (حدثنا علي) هو ابن اللبني، وسفيان هو ابن عيينة، وقد صرح بتعليق

٥١٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَشْرٍ مِائَةٍ، مَقْدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَكَانَ امْرَأَتِي يُوَافِقُنِي عَلَى خِدْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَدَعْتُهُ عَشْرَ مِائَةٍ، وَكَوْفِي النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِينَ سَنَةً، فَكَتَبَ اعْلَمَ النَّاسَ بِشَأْنِ الْحِجَابِ حِينَ أَنْزَلَ، وَكَانَ أَوَّلُ مَا أَنْزَلَ لِي مِثْقَالُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْثِي بَنَتِي جَعَشَ: اصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا عَرُوسًا، فَدَعَا الْقَوْمَ فَأَصَابُوا مِنَ الطَّعَامِ، ثُمَّ خَرَجُوا وَبَقِيَ زَهْطٌ مِنْهُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَطَالُوا الْمَكْثَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ لَكِنِّي يَخْرُجُوا، فَمَضَى النَّبِيُّ ﷺ وَمَضَيْتُ، حَتَّى جَاءَ عَتَّةَ حَضْرَةَ عَالِشَةَ، ثُمَّ ظَنُّوا أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ إِذَا هُمْ جُلُوسٌ لَمْ يَقُومُوا، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ عَتَّةَ حَضْرَةَ عَالِشَةَ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ خَرَجُوا، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ وَنَبَّهَ بِالنِّسَاءِ، وَأَنْزَلَ الْحِجَابَ. [راجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، وفي النكاح: (٨٩) دون ذكر «... وفي... سنة...» وفيه زيادات].

قوله: (باب الوليمة حق) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه «الوليمة حق، والثانية معروف، والثالثة فخر» ولمسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: «شر الطعام طعام الوليمة يدعى الفتي ويترك للمسكين وهي حق» الحديث. ولأبي الشيخ والطبراني «الأوسط» من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه «الوليمة حق وستة فمن دعي فلم يجب فقد عصى» الحديث، وسأذكر حديث زهير بن عثمان في ذلك وشراعه بعد ثلاثة أبواب. وروى أحمد من حديث بريرة قال: «ما خطب علي فاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنه لا بد للعروس من وليمة» وسنده لا بأس به، قال ابن بطال قوله: «الوليمة حق» أي ليست يباطل بل يتنبأ إليها وهي سنة فضيلة، وليس المراد بالحق الوجوب. ثم قال: ولا أعلم أحداً أوجبه. كذا قال، وغفل عن رواية في مذهبه بوجودها نقلها القرطبي وقال: إن مشهور المذهب أنها مندوبة. وابن التين عن أحمد لكن الذي في «المنى» أنها سنة، بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك، قال: وقال بعض الشافعية: هي واجبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف، ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة. وأجاب بأنه طعام لسرور حادث فائس سائر الأطعمة، والأمر عمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه، وكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً، وأما البناء فلا أصل له. قلت: وسأذكر مزيداً في «باب إجابة الداعي» قريباً. والبعض الذي أشار إليه من الشافعية هو وجه معروف عندهم، وقد جزم به سليم الرازي وقال: إنه ظاهر نص «الأم» ونقله عن النص أيضاً الشيخ أبو إسحاق في المهذب، وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم، وأما سائر الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب.

قوله: (وقال عبد الرحمن بن عوف قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: أولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه، ومن حديث أنس أيضاً وسأذكر شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه، والوارد منه ورود صيغة الأمر بالوليمة، وأنه لو رخص في تركها لما وقع الأمر باستدراكها بعد انقضاء الدخول. وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه أو عند الدخول أو عقبه أو موسم من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال: قال النووي: اختلفوا فحكى عياض أن الأصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول، وعن جماعة منهم أنه عند العقد، وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول. وقال في موضع آخر: يجوز قبل الدخول ويعدله. وذكر ابن السبكي أن أباه قال: لا في كل كلام الأصحاب تعين وقتها، وأنه استبط من قول البيهقي: ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريباً منه، أن وقتها موسم من حين العقد قال: والمتقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنها بعد الدخول كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الوليمة اهـ وما فاه من تصريح الأصحاب متفق بأن الماوردي صرح بأنها عند الدخول، وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه «أصبح عروساً يزني فدعا القوم» واستحب بعض المالكية أن تكون

اليوم، وكذا في رواية زهير «لوني على السوق» زاد في رواية حماد «فدلو».

قوله: «فخرج إلى السوق ليأبح واشري، فأصاب شيئا من أقط وسمن» في رواية حماد «فاشترى ويأبح فريح، فجاه بشيء من سمن وأقط» وفي رواية الثوري «لني على السوق، فريح شيئا من أقط وسمن» وفيه حذف بيته الرواية الأخرى، وفي رواية زهير «فما رجع حتى استفضل أقطاً وسمناً فأبى به أهل منزله» ونحوه ليحيى بن سعيد وكذا لأحمد بن ابن علية عن حميد.

قوله: «فتزوج» زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف «ثم تابع الفتى» يعني إلى السوق في رواية زهير «فمكثنا ما شاء الله، ثم جاء وعليه وضرب صخرة» ونحوه لابن علية، وفي رواية الثوري والأصاري «فلقني النبي صلى الله عليه وسلم» زاد ابن سعد «في سكة من سكك المدينة وعليه وضرب من صخرة» وفي رواية حماد بن زيد «ثابت» أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صخرة «وفي رواية حماد بن سلمة» وعليه ودع زعفران «وفي رواية معمر عن ثابت عند أحمد» وعليه وضرب من خلوق «وأول حديث مالك «أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صخرة» ونحوه في رواية عبد الرحمن بن عوف نفسه، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب «فأرى النبي صلى الله عليه وسلم بشاشة العرس والورع» يفتح الواو والضاد المجمة وآخره راء هو في الأصل الأثر، والردع بهجمات مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران، والمراد بالصخرة صخرة الخلق والخلق طيب يصنع من زعفران وغيره.

قوله في أول الرواية الأولى: «سأل النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الأنصار» هذه الجملة حالية أي سأل حين تزوج، وهذا المراد جزم الزبير بن بكار في «كتاب النسب» أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل، وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من «طبقات ابن سعد» أنها بنت أبي الحشاش وساق نسبه، وأظنها شتين، فإن في رواية الزبير قال: «ولدت لعبد الرحمن القاسم وعبد الله» وفي رواية ابن سعد «ولدت له إسماعيل وعبد الله» وذكر ابن القلاح في «نسب الأوس» أنها أم لباس بنت أبي الحيسر يفتح المهملين بينهما تختانية ساكنة وآخره راء واسمه أنس بن رافع الأوسي، وفي رواية مالك «فسأله فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار» وفي رواية زهير وابن علية وابن سعد وغيرهم «فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: مهيب؟» ومعناه ما شئت أم أوهذا؟ وهي كلمة استعظام مبنية على السكون، وهل هي بسيطة أم مركبة؟ قولان لأهل اللغة. وقال ابن مالك: هي اسم فعل بمعنى أخبر، ووقع في رواية للطبراني في السوط «فقال له مهيب؟ وكانت كلمته إذا أراد أن يسأل عن الشيء» ووقع في رواية ابن السكن «مهن» بنون آخره بدل الميم والأول هو للمرووف، ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز بن صهيب عند أبي عوانة «قال: ما هذا؟» وقال في جوابه: «تزوجت امرأة من الأنصار» وللطبراني في الأوسط «من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف» أن عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خضب بالصخرة فقال: ما هذا الحشاش، أهرست؟ قال: نعم» الحديث.

قوله: «كم أصدقتها» كذا في رواية حماد بن سلمة ومعمر عن ثابت وفي رواية الطبراني «على كم»، وفي رواية الثوري وزهير «ما سقت إليها» وكذا في رواية عبد الرحمن بن عوف، وفي رواية مالك «كم سقت إليها».

قوله: «وزن نواة» ينصب الوزن على تقدير فعل أي أصدقتها، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي الذي أصدقتها هو.

قوله: «من ذهب» كذا وقع الحزم به في رواية ابن عبيدة والثوري، وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت ومحمد وفي رواية زهير وابن علية «نواة من ذهب، أو وزن نواة من ذهب» وكذا في رواية عبد الرحمن بن عوف نفسه بالشك، وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن صهيب «على وزن نواة» وعن قتادة «على وزن نواة من ذهب» ومثل الأخير في رواية حماد بن زيد عن ثابت، وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة، ولمسلم من رواية شعبة عن أبي حنيفة عن أنس «على وزن نواة قال: فقال رجل من ولد عبد الرحمن: من ذهب» وروجه الدودي رواية من قال: «على نواة من ذهب» واستكثر رواية من روى «وزن نواة» واستكراه هو المنكر لأن النواة لا يكون لها ثمة حفاظ، قال عياض: لا وهم في الرواية لأنها إن كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة، واختلف في المراد بقوله: «نواة» فقول: المراد واحدة نوى التمر كما يؤزن بنوى الخروب وأن الثبينة عنها يؤمن كانت خمسة دراهم، وقيل: كان قدرها يؤمن ربع دينار، ورد بأن نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل مقياساً لما يؤزن به؟

حميد له وسامع حميد عن أنس فأنس تديلسهما، لكنه فرقه حديثين: فذكر في الأول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصدوق، وفي الثاني أول القصة قال: «لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار» وعبر في هذا بقوله «وعن حميد قال: سمعت أنساً» وفي رواية الكشيبي أنه سمع أنساً كما قال في الذي قبله، وهذا معطوف فيما جزم به المزني وغيره على الأول، ويجتمل أن يكون مطلقاً والأول هو المتمد. وقد أخرجه الإسماعيلي «عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خلاد عن سفيان حدثنا حميد سمعت أنساً» وساق الحديثين معاً، وأخرج الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» عن سفيان بالحديث كله مفرداً وقال في كل منهما: «حدثنا حميد أنه سمع أنساً» وقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان، ومن طريق الإسماعيلي فقال: عن حميد عن أنس وساق الجميع حديثاً واحداً، وقدم القصة الثانية على الأولى كذا في رواية غير سفيان، فقد تقدم في أوائل النكاح من طريق الثوري «باب الصخرة للمزج» من رواية مالك «وفي فضل الأنصار» من طريق إسماعيل بن جعفر، وفي أول البيوع من رواية زهير بن معاوية، ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان كلهم عن حميد، وأخرجه محمد بن سعد في «الطبقات» عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن حميد، وتقدم في «باب ما يدعى للمزج» من رواية ثابت، وفي «باب وأثر النساء صدقاتهن» من رواية عبد العزيز بن صهيب وقلادة كلهم عن أنس، وأوردته في أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه، وسأذكر ما في روايتهم من فائدة زائدة. وتقدم في البيوع في الكلام على حديث أنس بيان من زاد في روايته فجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف، وأكثر الطرق تجعله من مسند أنس، والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وإنما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: «لما قدموا المدينة» أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وفي رواية ابن سعد «لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة».

قوله: «نزل المهاجرون على الأنصار» تقدم بيان ذلك في أول الفقرة.

قوله: «فنزول عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع» في رواية زهير «لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة أتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري» وفي رواية إسماعيل بن جعفر «قدم علينا عبد الرحمن فأتى» ونحوه في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه، وفي رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن حميد عند النسائي والطبراني «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والأنصار» فأتى بين سعد وعبد الرحمن «وفي رواية إسماعيل بن جعفر» قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى «زاد زهير في روايته» وكان سعد ذا غنى «وفي رواية إسماعيل بن جعفر» لقد علمت الأنصار أني من أكثرهم مالاً «كان كثير المال» وفي حديث عبد الرحمن «أنني أكثر الأنصار مالاً» وقد تقدمت ترجمة سعد بن الربيع في «فضائل الأنصار» وقصة موته في «غزوة أحد» ووقع عند حميد بن محمد بن عوف في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بين عبد الرحمن بن عوف وحماد بن عوف فقال عثمان لعبد الرحمن: إن لي حاططين، الحديث، وهو وهم من رواية عمارة بن زاذان.

قوله: «قال: أفاصلك مالي وأنزول لك عن إحدى امرأتي» في رواية ابن سعد «فانطلق به سعد إلى منزله فدعا بطعام فأكلوا وقال: في امرأتان وأنت أعني لا امرأة لك، فانزل عن إحدىهما فتزوجها، قال: لا والله قال: حلم إلى حديثي أشاطركها، قال: فقال: لا» وفي رواية الثوري «فعرض عليه أن يقاسمه أهله وماله» وفي رواية إسماعيل بن جعفر «ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك فأطلقها، فإذا حلت تزوجها» وفي حديث حميد بن الرحمن بن عوف «فاقسم لك نصف مالي وانظر أي زوجتي مويت فانزل لك عنها فإذا حلت تزوجتها» ونحوه في رواية يحيى بن سعيد وفي لفظ «فانظر أعجبهما إليك فسمها ما فاطمها، فإذا اتققت عدتها فتزوجها» وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عند أحمد «فقال له سعد: أي أعني، أنا أكثر أهل المدينة مالاً، فانظر شرط مالي فخذ، ونحني امرأتان فانظر أيهما أعجب إليك حتى أطلقها» ولم أقف على اسم امرأتي سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان له من الولد أم سعد واسمها جبلة وأمها عمرة بنت حزم، وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنة خارجة، فيؤخذ من هذا تسمية إحدى امرأتي سعد، وأخرج الطبراني في التفسير قصة جعي امرأة سعد بن الربيع بابني سعد لما استشهد فقال: «إن معهما أخذ ميراثهما، فنزلت آية الملويت» وسامها إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» بسند له مرسل عمرة بنت حزم.

قوله: «بارك الله في أهلك ومالك» في حديث عبد الرحمن «لا حاجة لي في ذلك، هل من سوق في تجارة» قال: سوق بني قتيقاع» وقد تقدم ضبط قتيقاع في أول

عبد الرحمن تملقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصود له، ورجحه النووي وعزاه للمحققين، وجعله البيضاوي أصلاً رد إليه أحد الاحتمالين إبداءها في قوله: «مهم» فقال: معناه ما السبب في الذي أراه عليك؟ فلذلك أجاب بأنه تزوج، وقال: ويحتمل أن يكون استفهام إنكار لما تقدم من النبي عن التضييق بالخلق، فأجاب بقوله: تزوجت، أي فتعلق بي منها ولم أقصد إليه. ثالثاً: أنه كان قد احتاج إلى الطبيب للدخول إلى أهله فلم يجد من طيب الرجال حيثن شئتاً فطبيب من طيب المرأة، وصادف أنه كان فيه صفرة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعاً بين الدليلين، وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة بقي أثر ذلك عليه. رابعاً أنه كان يسيراً ولم يبق إلا أثره فلذلك لم ينكر، خامساً وبه جزم الباجي أن الذي ينكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب، وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز، سادساً أن النبي عن التزعر للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث. سابعاً أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شاباً، ذكر ذلك أبو حنيفة وقال: وكانوا

يرخصون للشباب في ذلك أيام عرسه، قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تزوج ليس ثوباً مصبوغاً علامة لزوجائه ليعلن على وليمة عرسه، قال: وهذا غير معروف، قلت: وفي استفهام النبي صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالزواج، لكن وقع في بعض طرقه عند أبي عروثة من طريق شعبة عن حيد بلطش: فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فرأى عليّ بشاشة العرس فقال: أتزوجت؟ قلت: تزوجت امرأة من الأنصار. فقد يتسكك بهذا السياق للمدعي ولكن القصة واحدة، وفي أكثر الروايات أنه قال له: «مهم أو ما هذا» فهو للمحدث، وبشاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسروره، يقال: يش فلان بفلان أي أقبل عليه فرحاً به مطلقاً، واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على الكمية، ولم يقل هل أصدقتها أو لا؟ ويشعر ظاهره بأنه يحتاج إلى تقدير لإطلاق لفظة «كم» الموضوع للتقدير كذا قال بعض المالكية، وفيه نظر لاحتحال أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله، فلما قال له القدر لم ينكر عليه بل أثره، واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على إصداقه وزن نواة من ذهب، وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإثماً حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الإغاة في بعض النزوات ما اشتهر، وذلك بركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له كما تقدم. واستدل به على جواز المراجعة لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها زوجها وأوقت العدة. لقول سعد بن الربيع: «انظر أي زوجتي أعجب إليك حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجتها» ووقع تقرير ذلك، ويعكر على هذا أنه لم يقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما ولم يقع تينها، لكن الإطلاق على أسوأهم إذا ذك انتفضي أنها علمت بما لأن ذلك كان قبل نزول آية الحجاب فكانوا يجتمعون، ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك. وقال ابن المنير: لا يستلزم المراجعة بين الرجلين وقوع المراجعة بين الأجنبية والمرأة لأنها إذا منع وهي في العدة من خطبتها تصرحاً فهي هذا يكون بطريق الأولى لأنها إذا طلقت دخلت العدة قطعاً، قال: ولكنها وإن أطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بالحل، والنهي وإثماً وقع من المراجعة بين الأجنبية والمرأة أو وليها لا مع أجنبي آخر. وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة قبل أن يتزوجها.

(تقريباً): حقه أن يذكر في مكانه من كتاب الأدب، لكن تعجلته هنا لتكميل فرائد الحديث، وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الأدب «باب الإخاء والخلف» ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حيد واقتصصر فاقصر ثم على قوله: «عن أنس قال: لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أولم ولو بشاة» فرأى ذلك المحب الطبري ظن أنه حديث مستقل فترجم في أبواب الوليمة: ذكر الوليمة للإخاء، ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال: أخرجه البخاري. وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى على من له أدنى عارسة في هذا الفن، والبخاري يسنع ذلك كثيراً، والأمر لعبد الرحمن بن عوف بالوليمة إما كان لأجل الزواج لا لأجل الإخاء، وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداً احتمالاً ولا يحتمل جريان هذا الاحتمال عن يكون عدلاً، فإله أعلم بالصواب.

الحديث الثالث حديث «ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب» هي بنت جشش كما في الباب الذي بعده، وحامد المذكور في إسناده هو ابن زيد وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سايته في الباب الذي بعده، وقد يؤخذ من عبارة صاحب «التب» من الشافعية أن الشاة حد لأكثر الوليمة لأنه قال:

وقيل: لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق، وجزم به الخطابي واختاره الأزهري ونقله عياض عن أكثر العلماء، ويؤيد أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة «وزن نواة من ذهب فومت خمسة دراهم» وقيل: وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس، وجعله البيضاوي الظاهر، واستبعد لأنه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصفاً. ووقع في رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقي «فومت ثلاثة دراهم وثلاثاً» وإسناده ضعيف ولكن جزم به أحد، وقيل: ثلاثة ونصف، وقيل: ثلاثة وربع، وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار، ويؤيد هذا ما وقع عند الطبراني في الأوسط في آخر حديث قال أنس: جاء وزنها ربع دينار، وقد قال الشافعي: النواة ربع النش والنش نصف أوقية والأوقية أربعون درهماً فيكون خمسة دراهم، وكذا قال أبو حنيفة: إن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم، وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية، به جزم أبو عروثة وآخرون.

قوله في آخر الرواية الثانية: (فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أولم ولو بشاة) ليست «لو» هذه الامتناعية وإنما هي التي للتفليل، وزاد في رواية حماد بن زيد: «فقال: بارك الله لك» قيل قوله: «أولم» وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحيد وزاد في آخر الحديث: «قال عبد الرحمن: فلقد رأيته ولو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة» فكانه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له. ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله: «أعمرت» قال: نعم. قال: أولم؟ قال: لا. فرمى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم نواة من ذهب فقال: «أولم ولو بشاة» وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من إعانة النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر، ولكن الإسناد ضعيف كما تقدم. وفي رواية معمر عن ثابت «قال أنس: فلقد رأيته قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف». قلت: مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ومائتي ألف، وهذا بالنسبة لركة الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل جداً، فيحتمل أن تكون هذه دنائير وتلك دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جداً، واستدل به على تركه أمر الوليمة وقد تقدم البحث فيه. وعلى أنها تكون بعد الدخول، ولا دلالة فيه وإنما فيه أنها تستلزم إذا فاتت بعد الدخول، وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر، ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الوليمة، ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها، وإيضاً فيعكر على الاستدلال أنه خطاب واحد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أو لا، وقد أشار إلى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال: لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن، ولا أعلمه أنه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستتباً في كون الوليمة ليست بمحتسب، ويستفاد من السياق طلب تكميل الوليمة لمن يقدر، قال عياض: وأجمعوا على أن لا حد لأكثرها، وأما أقلها فتكذلك ومهما تيسر أجزاء والمستحب أنها على قدر حال الزوج، وقد تيسر على الموسر الشاة فما فوقها، وسيأتي البحث في تكرارها في الأيام بعد قليل. وفي الحديث أيضاً مقية لسعد بن الربيع في إثارة على نفسه بما ذكر، ولعبد الرحمن بن عوف في تزوجه من شيء يستلزم الحياء والمروءة اجتنبه ولو كان محتاجاً إليه. وفيه استحباب للمواخاة وحسن الإيثار من الغنى للفقر حتى ياحد زواجه، واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يطل من العادة من تكلف مثل ذلك، فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز. وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيراً منه وفيه استحباب التكسب، وأن لا تقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بمروءة مثله، وكراهة قبول ما يتوقع منه اللذ من هبة وغيرها، وأن العيش من عمل المرء بتجارة أو حرفة أولى لزاهة الأخلاق من العيش بالهبة ونحوها. وفيه استحباب الدعاء للمتزوج، وسؤال الإمام والكبير أصحابه وأتباعه من أحوالهم، ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يعهد. وجواز خروج المروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره، واستدل به على جواز التزعر للمروس، وخص به عموم النبي عن التزعر للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس، وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة كانت في ثيابه دون جسده، وهذا الجواب للمالكية على طريقتهم في جوازته في الثوب دون البدن، وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة، وفيه حديث أبي موسى رقه «لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق» أخرجه أبو داود، فإن مفهومه أن ما عدا الجسد لا يتناول الوعيد، ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضاً، ونعسكوا بالأحداث في ذلك وهي صحيحة، وفيها هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه، وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجورة: أحدنا أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج إلى تاريخ، ويؤيد أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنها كانت في أوائل الهجرة، وأكثر من روى النبي عن تأخرت هجرته. ثانياً أن أثر الصفرة التي كانت على

وأكملها شاة، لكن نقل عياض الإجماع على أنه لا حد لأكثرها وقال ابن أبي عسرون: أقلها للموسر شاة، وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا عبد الوارث) في رواية الكشيبي «عن عبد الوارث» وشعيب هو ابن الجهم، وقد تقدم شرح الحديث في «باب من جعل عتق الأمة صداقها» وقوله «أنه أمر بالأنطاع فألقى فيها من التمر والأط والسمن فكانت وليته» ولا مخالفة بينهما لأن هذه من أجزاء الحليس قال أهل اللغة: الحليس يؤخذ التمر فيترع نواه ويخلط بالأط أو الدقيق أو السويق أمه ولو جعل فيه السمن لم يخرج من كونه حلياً.

الحديث الخامس:

قوله: (زهير) هو ابن معاوية الجهمي.

قوله: (عن بيان) هو ابن بشر الأحسي، ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن إسماعيل شيخ البخاري فيه عن زهير «حدثنا بيان».

قوله: (بامراً) يغل على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم قريباً في رواية أبي عثمان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث يدهو رجلاً إلى الطعام، ثم تبين ذلك واضحاً من رواية الترمذي لهذا الحديث تأمناً من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله إلى الطعام: «فلما أكلوا وخرجوا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين» فذكر قصة نزول «يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي» الآية، وهذا في قصة زينب بنت جحش لا محالة كما تقدم سابقاً مطولاً وشرحه في تفسير الأحزاب.

٦٩- باب مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضِ

٥١٧١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ قَابُوسَ قَالَ: ذُكِرَ تَزْوِيجُ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ عِنْدَ أَنَسٍ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَيْهَا، أَوْلَمَ بِشَاةٍ. [راجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، وفي النكاح: بولم (٨٩).]

قوله: (باب من أولم على بعض نساؤه أكثر من بعض) ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة، وهو ظاهر فيما ترجم لما يقتضيه سياقه، وأشار ابن بطلان إلى أن ذلك لم يقع قصداً لتفضيل بعض النساء على بعض بل باعتبار ما اقتضى، وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لأولم بهاء، لأنه كان أجود الناس، ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأساور الدنيا في التائق، وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز، وقال الكرماني: لحل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويج إياها بالوحي. قلت: ونفى أنس أن يكون ما يؤلم على غير زينب باكراً ما أولم عليها محمول على ما انتهى إليه علمه، أو ما وقع من البركة في وليتها حيث أشيع المسلمين خيراً ولحماً من الشاة الواحدة، وإلا فالذي يظهر أنه لما أولم على ميمنة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليتها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر، وقد وسع الله على المسلمين منذ فتحها عليهم. وقال ابن المنير: يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص بعضهم دون بعض بالإحاف والالطاف والمداينة. قلت: وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب المحبة.

٧- باب مَنْ أَوْلَمَ بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ

٥١٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ مُنْصَوِّرٍ بْنِ حَقِيقَةَ، عَنْ أَنَسٍ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَبِيبَةَ قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمِثْلَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ.

قوله: (عن منصور بن حافصة) هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدي الحمصي، قتل جده الأعلى الحارث يوم أحد كافراً وكذا أبوه طلحة بن أبي طلحة، ولجده الأدنى طلحة بن الحارث رؤية، وقد أغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وارد عليهم، ووقع في «رجال البخاري للكلاباذي» أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي، ووهم في ذلك كما نبه عليه الرضوي الشافعي فيما قرأت بخطه.

قوله: (أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نساؤه) لم أتق على تبيين اسمها صريحاً، وأقرب ما يقصر به أم سلمة، فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسند له إلى أم سلمة قالت: «لا خطيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة تزويجها فأدخلني بيت زينب بنت خزيمة، فإذا جرة فيها شيء من شعر، فأخذته فطحت ثم عصته في البرمة وأخذت شيئاً من إهالة فادمت فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وأخرج ابن سعد أيضاً واحداً بإسناد صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن

قوله: (باب من أولم بأقل من شاة) هذه الترجمة وإن كان حكمها مستغداً من التي قبلها لكن الذي وقع في هذه بالتخصيص.

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو القرياني كما جزم به الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما، وسفيان هو الثوري كما سياتي من كلام أهل النقد، وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو اليعكدي، وأبعد ذلك بأن

الحارث أن أم سلمة أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت: « فأتخذت ثقالاً وأخرجت حبات من شعير كانت في جرتي، أخرجت شحماً فقصصته له ثم بات ثم أصبح » الحديث، وأخرجه النسائي أيضاً لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه، وأما ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق شريك عن حيد عن أنس قال: « أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة بتمر وسمن » فهو وهم من شريك لأنه كان سيء الحفظ، أو من الراوي عنه وهو جندل بن والى فإن سلسلاً والبرار ضعفاً وقواه أبو حاتم الرازي والبسي، وإما هو المحفوظ من حديث حيد عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن حيد عن أنس مختصراً، وقد تقدم مطولاً في أوائل النكاح للبخاري من وجه آخر عن حيد عن أنس، وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد ببنائه ما هو أهم من أزواجه، أي من ينسب إليه من النساء في الجملة، فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت: « لقد أولم علي بقاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليته، رهن درعه عند يهودي بشعر شعير » ولا شك أن المئين نصف الصاع، فكأنه قال: شطر صاع، فيطبق على القصة التي في الباب، وتكون نسبة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية إما لكونه الذي وفى اليهودي ثمن شعيرة أو لغير ذلك.

قوله: (مئلين من شعير) كذا وقع في رواية كل من رواه عن الثوري فيما وقفت عليه عن قدمت ذكره، إلا عبد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته « بصامين من شعير » أخرجه النسائي والإسمايلي من روايته، وهو وإن كان أسخط من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير أولى بالضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا، والله أعلم.

٧١- باب حق إجابة الوليمة والدخوة،

وَمَنْ أَوْلَمَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهُ. وَلَمْ يُؤَقِّتِ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمًا وَلَا يَوْمَيْنِ.

٥١٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا». [الطبر: ٥١٧٣هـ، أخرجه مسلم: ١٤٢٩].

٥١٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَثْنَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُنْصَوْرٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَكُوا الْعَالِيَّ، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ، وَغُفِرُوا لِمَنْ بَيْنَ». [راجع: ٣٠٤٦].

٥١٧٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ: قَالَ الْوَرَاءُ بْنُ عَزَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِبَيَادَةِ الْمَرْبِطِ، وَاتِّبَاعِ الْجَسَّازَةِ، وَتَشْجِيعِ الْقَاطِطِ، وَإِتْرَاقِ الْقَسَمِ وَتَنْصِيرِ الْمُظْلُومِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي. وَنَهَانَا عَنْ خَوَالِيمِ الدَّعْبِ، وَعَنْ آيَةِ الْفَيْضَةِ، وَعَنْ الْعَبَائِرِ، وَالْقَسِيَةِ، وَالْإِسْتَبْرَقِ، وَالنَّيَّاجِ.

تَابَعَهُ أَبُو عَوَّانَةَ، وَالْحِثَالِيُّ، عَنْ أَشْعَثَ: فِي إِفْشَاءِ السَّلَامِ. [راجع: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٦٦].

٥١٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَزَامٍ، عَنْ أَبِي حَزَامٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَعَا أَبُو أَسْبَدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوِهِ، وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ يُؤَمِّدُ خَادِمَهُمْ، وَهِيَ الْقَرْوُسُ، قَالَ سَهْلٌ: تَذَرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْفَعَتْ لَهُ تَمَرَاتٌ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ. [الطبر: ٥١٨٢هـ، ٥١٨٣هـ، ٥١٩١هـ، ٥١٩٧هـ، ٦٦٨٥هـ، أخرجه مسلم: ٢٠٠٦].

قوله: (باب حق إجابة الوليمة والدخوة) كذا عطف الدعوة على الوليمة فأشار بذلك إلى أن الوليمة مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص، وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته، وأما اختصاص اسم الوليمة به فهو قول أهل

اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر، وهو المنقول عن الحليل بن أحمد وتعلب وغيرهما وجزم به الجوهري وابن الأثير، وقال صاحب « المحكم »: « الوليمة طعام العرس والإملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره. وقال عياض في « الماشرق »: « الوليمة طعام النكاح، وقيل: الإملاك وقيل: طعام العرس خاصة. وقال الشافعي وأصحابه: تنفع الوليمة على كل دعوة تتخذ لرسور حادث من نكاح أو ختان وغيرهما، لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال: « وليمة الختان ونحو ذلك. وقال الأزهري: الوليمة مأخوذة من الولم وهو الجمع وزناً ومعنى لأن الزوجين يجتمعان. وقال ابن الأعرابي: أصلها من تميم الشيء واجتماعه، وجزم الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا بقرينة، وأما الدعوة فهي أهم من الوليمة، وهي بفتح الدال على المشهور، وضمتها قطرب في مثله وغلطوه في ذلك على ما قال النووي، قال: ودعوة النسب بكسر الدال ومكس ذلك بنو تيم الرباب ففتحوا ذلك دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام أهد وما نسبه لبني تيم الرباب نسبة صاحبها « الصحاح » و« المحكم » لبني عدي الرباب. قاله أعلم. وذكر النووي تبعاً لعياض أن الولايم ثمانية: الإعذار بعين مهملة وذال معجمة للختان، والعقيقة للولادة، والخرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهملة لسلامة المرأة من الطلق وقيل: هو طعام الولادة، والعقيقة تختص بيوم السابع، والعقيقة لقدم المسافر مشتقة من الوقع وهو الغبار. والوكيرة للسكن المتجدد، مأخوذة من الزكر وهو المأوى والمستر. والوصضة بضم المعجمة لما يتخذ عند الحصة، والمأدية لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويحذف تنهها، انتهى. والإعذار يقال فيه أيضاً: العذرة بضم سكون، والخرس يقال فيه أيضاً: بالصاد المهملة بدل السين، وقد تزاد في آخرها هاء فيقال: خرسه وخرسه وقيل: إنها لسلامة المرأة من الطلق، وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة. واختلف في القيمة هل التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له؟ قولان: وقيل: القيمة التي يصنعها القادم، والتي تصنع له تسمى التحفة. وقيل: إن الوليمة خاص بطعام الدخول، وأما طعام الإملاك فيسمى الشدخ بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تصف وأخره خاء معجمة مأخوذة من قولهم: فرس شدخ أي يتقدم غيره سمي طعام الإملاك بذلك لأنه يتقدم الدخول. وأغرب شيخنا في « التلذذ » فقال: الولايم سبع وهو وليمة الإملاك وهو التزويج ويقال لها: القيمة بنون وفتح، ووليمة الدخول وهو العرس وقل من غير بينهما انتهى. وموضع إغرابه تسمية وليمة الإملاك قيمة، ثم رأيت تبع في ذلك المنذر في حواشيه وقد شد بذلك. وقد فاتهم ذكر الحدائق بكسر المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخره قاف: الطعام الذي يتخذ عند حلق الصبي ذكره ابن الصباغ في « الشامل ». وقال ابن الرافعة هو الذي يصنع عند الختم أي ختم القرآن كذا قبله، ويحتمل ختم قدر مقصود منه، ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة. وذكر المحامي في « الروق » في الولايم العتيرة بفتح المهملة ثم مشاة مكسورة وهي شاة تلبخ في أول رجب وتمقب بأنها في معنى الأضحية فلا معنى لذكرها مع الولايم، وسيأتي حكمها في أواخر كتاب العقيقة ولا فلتنذكر في الأضحية، وأما المأدية ففيها تفصيل لأنها إن كانت لقوم خصوصيين فهي التقرى بفتح النون والقاف مقصور، وإن كانت عامة فهي الجفلى بجمع وفاء بوزن الأول، قال الشاعر:

لحن في المشاة ندعو الجفلى لا تسمى الأدب منا يتنكر

وصف قومه بالجهود وأنهم إذا صنعوا مأدية دعوا إليها عموماً لا خصوصاً، وخص الشاة لأنها مظنة قلة الشيء وكثرة احتياج من يدعى، والأدب بوزن اسم الفاعل من المأدية، ويتنكر مشتق من التقرى. وقد وقع في آخر حديث أبي هريرة الذي أوله « الوليمة حق وستة » كما أشرت إليه في « باب الوليمة حق » قال: والخرس والإعذار والتوكير أتت فيه بالحيار وفيه تفسير ذلك، وظاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف. وفي مستد أحمد من حديث عثمان بن أبي العاص في وليمة الختان « لم يكن يدعى لها » وأما قول المصنف: « حق إجابة » فيشير إلى وجوب الإجابة، وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة لوليمة العرس وفيه نظر، نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب، وصرح جمهور الشافعية والحنبلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك، وعن بعض الشافعية والحنبلة أنها مستحبة، وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب، وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة، فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضاً كما عرف من قاعدتهم، وعن بعض الشافعية والحنبلة هي فرض كفاية، وحكى ابن دقيق العيد في « شرح الإلهام » أن حق ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تنبذ، وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفاً حراً رشيداً، وأن لا ينحس الأغنياء دون الفقراء، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه، وأن لا يظهر قصد التردد لشخص بعينه لروية فيه أو روية منه، وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح

عنه: إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم، وهذا شبيه بما تقدم عن الروياني، وإذا حلنا الأمر في كرامة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسعمة ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: أحدها حديث ابن عمر أورده من طريق مالك عن نافع بلفظ «إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها» وسيأتي البحث فيه بعد بابين، وقوله: «فليأتها» أي فليأت مكانها، والتقدير إذا دعى إلى مكان وليمه فليأتها ولا يضر إعادة الضمير مؤنثاً. ثانيها حديث أبي موسى أورده لقوله فيه: «وأجيبوا الداعي» وقد تقدم في الجهاد، قال ابن التين: قوله: «وأجيبوا الداعي» يريد إلى وليمة العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الأمر بالإتيان بالدعاء إلى الوليمة. وقال الكرماني: قوله: «الداعي» عام، وقد قال الجمهور: تجب في وليمة النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استحسان اللفظ في الإيجاب والتنب وهو متنع قال: والجواب أن الشافعي أجازها، وحمله غيره على عموم الجواز اهـ ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص، أما استحباب إجابة طعام غير العرس فمن دليل آخر. ثالثها حديث البراء بن عازب «أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا في أخرى وإجابة الداعي» أورده من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء سليم الحاربي ثم قال بعده: «تابه أبو مروة والشياطين عن أشعث في إفتاء السلام» فأما متابعة أبي عوانة فوصلها المؤلف في

وأن يختص باليوم الأول على المشهور، وسيأتي البحث فيه، وأن لا يسبق فمن سبق تمتعت الإجابة له دون الثاني، وإن جازاً ما تقدم الأقرب رجعاً على الأقرب جوراً على الأصح، فإن استبرأ أقرع، وأن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سيأتي البحث فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عنز وضبطه المارودي بما يخصص به في ترك الجماعة، هذا كله في وليمة العرس فأما الدعوة في غير العرس فسيأتي البحث فيها بعد بابين.

قوله: (ومن أولم سبعة أيام ونحوه) يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت: «لا تزوج أبي دعا الصلابة سبعة أيام، فلما كان يوم الأنصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبي صائماً فلما طعموا دعا أبي وأتسوا وأخرجه البيهقي من وجه آخر أم شيباناً منه، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه: ثمانية أيام، وإليه أشار المصنف بقوله: «ونحوه» لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف لكنه جنح إلى ترجيحه لإطلاق الأمر بإجابة الدعوة بغير تقييد كما سيظهر من كلامه الذي سأذكره، وقد نبه على ذلك ابن المنير.

قوله: (ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين) أي لم يجعل للوليمة وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من الإطلاق، وقد أنصح بزمه في تاريخه فإنه أورده في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من قتيب كان يشي عليه إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه بقوله قتادة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الوليمة أول يوم حق، والثاني معروف، والثالث رياء وسعمة قال البخاري: لا يصح إسناد ولا يصح له صفة يعني لزهير، قال: وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليجب» ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها وهذا أصح، قال: وقال ابن سيرين عن أبيه: «إنه لا ينسأ بأهله أول سبعة أيام فدعا في ذلك أبي بن كعب فاجابه» اهـ وقد خالف يونس بن عبيد قتادة في إسناده فرواه عن الحسن بن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أو معضلاً لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهيراً أخرجه النسائي ورجحه على الموصول، وأشار أبو حاتم إلى ترجيحه، ثم أخرج النسائي عقبه حديث أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام على صفة ثلاثة أيام حتى أهرس بها» فأشار إلى تضعيفه أو إلى تخصيصه، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال: «تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عتقا صدقاً، وجعل الوليمة ثلاثة أيام» الحديث. وقد وجدنا حديث زهير بن عثمان شواهد، منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجة وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جداً، وله طريق أخرى عن أبي هريرة أشد ثباتاً إليها في «باب الوليمة حق» وعن أنس مثله أخرجه ابن عدي والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف، وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباة عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن بن عوف عن أنس نحوه فقال: إنما هو عن الحسن بن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ «طعام أول يوم حق، وطعام يوم الثاني سنة، وطعام يوم الثالث سعة، ومن سمع سمع الله به» وقال: لا نعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمناكير. قلت: وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع زياد منه بعد اختلاطه فلهذا علة. وعن ابن عباس رفة «طعام في العرس يوم سنة، وطعام يومين فضل، وطعام ثلاثة أيام رياء وسعمة» أخرجه الطبراني بسند ضعيف، وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال فمجموعها يدل على أن الحديث أصلاً، وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان «قال قتادة: بلغني عن سميد بن السبب أنه دعى أول يوم وأجاب، ودعي ثاني يوم فاجاب، ودعي ثالث يوم فلم يجيب وقال: أهل رياء وسعمة» فكانت بلغه الحديث فعمل بظاهره إن ثبت ذلك عنه، وقد حصل به الشافعية والمخالفة، قال النووي: إذا أولم ثلاثاً فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب قطعاً ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول، وقد حكى صاحب «التحميز» في وجوبها في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه: أصحهما الوجوب، وبه قطع الجرجاني لوضعه بأنه معروف أو سنة، واعتبر المخالفة الوجوب في اليوم الأول وأما الثاني فتأثروا سنة تمسكاً بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث، وأما الكرامة في اليوم الثالث فأطلقه بعضهم لظاهر الخبر، وقال العمراني: إنما تكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الأول، وكذا صوره الروياني واستبعده بعض المتأخرين وليس بعيد لأن إطلاق كونه رياء وسعمة يشير بأن ذلك صنع للباطل وإذا كثر الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غلباً، وإلى ما جنح إليه البخاري ذهب المالكية، قال عياض: استحب أصحابنا لأهل السنة كونها أسبوعاً، قال: وقال بعضهم

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه) في رواية المستطلي عن أبي حازم، وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل، وهو سهو إذ لا بد من واسطة بينهما إما أبو أو غيره، قلت: لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصحت «عن» فصارت «ابن» وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب.

٧٢- باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله

٥١٧٧- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأخرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: «شر الطعام طعام الوليمة، يُدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ» [أخرجه مسلم: ١٤٢٧].

قوله: (باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله) أورده فيه حديث ابن شهاب عن الأخرج عن أبي هريرة أنه كان يقول: «شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله» ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق معمر بن عيسى عن مالك «المساكين» بدل الفقراء، وأول هذا الحديث موقوف ولكن أخره يقتضي رفعه، ذكر ذلك ابن بطال قال: ومثله حديث أبي الشعثاء «أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال: أما هذا بقيد عصي أبا القاسم» قال: ومثل هذا لا يكون رأياً، ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم انتهى. وذكر ابن عبد البر أن جل رواة مالك لم يعصروا برفعه، وقال فيه روح بن القاسم عن مالك بسنده: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» انتهى. وكذا أخرجه الدارقطني في «غرائب» من طريق إسماعيل بن مسلمة بن عقبة عن مالك، وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية أبي الزناد عن الأخرج كذلك، والأخرج شيخ الزهري فيه من عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال: «سألت الزهري فقال: حدثني عبد الرحمن الأخرج أنه سمع أبا هريرة» فذكره. ولسفيان فيه شيخ آخر يسأله آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه مسلم أيضاً من طريق سفيان «سمعت زياد بن سعد يقول: سمعت ثابتاً الأخرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال» فذكر نحوه، وكذا أخرجه أبو الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً صريحاً، وأخرجه له شامداً من حديث ابن عمر كذلك، والذي يظهر أن اللام في «الدعوة» للهدى من الوليمة المذكورة أولاً، وقد تقدم أن الوليمة إذا أطلقت حملت على طعام العرس

يدعوه إليه شيء قليل، قال الملهب: لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق الحجة وسرور الداعي بأكل المدعو من طعامه والتحب إليه بالمواكلة وتوكيد النعماء معه بها، فذلك حض صلى الله عليه وسلم على الإجابة ولو نزر المدعو إليه. وفيه الخفض على المواصله والتحاب والتكاف. وإجابة الدعوة لا قل أو كثر، وقبول الهدية كذلك.

٧٤- باب إجابة الداعي في العرس وغيره

٥١٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَلِيلَةَ الدُّعْوَةِ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا».

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُلْقِي الدُّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ وَهُوَ صَائِمٌ. [راجع: ٥١٧٣، أخرجه مسلم: ١٤٢٩].

قوله: (باب إجابة الداعي في العرس وغيره) ذكر فيه حديث ابن عمر «أجيبوا هذه الدعوة» وهذه اللام يجتدل أن تكون للهدى والمراد وليمة العرس، ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها» وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن حل بعضها على بعض تعين ذلك، ويجتدل أن تكون اللام للعموم وهو الذي فهمه راوي الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس وللعرس.

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم) هو البغدادى، أخرجه عنه البخاري هنا فقط، وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي بن إبراهيم عن روح بن عبادة قيل: هو هذا نسبة إلى جده، وقيل: غيره كما تقدم بيانه، وذكر أبو عمرو والمستعلى أن البخاري لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال: متقن.

قوله: (عن نافع) في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عتبة «حدثني نافع» أخرجه الإسماعيلي.

قوله: (قال: كان عبد الله) القائل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظ «إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب» وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق أبيوب عن نافع بلفظ «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره» ولمسلم من طريق الزبيدي عن نافع بلفظ «من دعي إلى عرس أو نحوه فليجب» وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأمر بالإجابة لا يختص بطعام العرس، وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً عرساً كان أو غيره بشرطه، ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن المنبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين، ويمكسر عليه ما نقلناه عن عثمان بن أبي العاص وهو من مشايير الصحابة أنه قال في وليمة المختار: لم يكن يدعى لها، لكن يمكن الانفصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا، وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه دعا بالطعام فقال رجل من القوم: أعفني، فقال ابن عمر: أنه لا عافية لك من هذا، فقم. وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعاه فقال: إني مشغول، وإن لم تعفني جنته. وجرم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح الملكية والحفنية والمناخلة وجمهور الشافعية، وبالسبغ السرخسي منهم فنقل فيه الإجماع، ولفظ الشافعي: إتيان دعوة الوليمة حق، والوليمة التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتيين في أنه عاص في تركها كما تبين في في وليمة العرس.

قوله: (في العرس وغير العرس وهو صائم) في رواية مسلم عن هارون بن عبد الله عن حجاج بن محمد «ويأتيها وهو صائم» ولأبي عوانة من وجه آخر عن نافع «وكان ابن عمر ييب صائماً ومفطراً» ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع «فإن كان مفطراً فليطعم، وإن كان صائماً فليدع» ولمسلم من حديث أبي هريرة «فإن كان صائماً فليصل» ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره «والصلاة الدعاء» وهو من تفسير هشام وأبيه، ويؤيده الرواية الأخرى، وحله بعض الشراح على ظاهره فقال: إن كان صائماً فليستغل بالصلاة ليحصل له فضله، ويحصل لأهل المنزل والمضربين ببركته. وفيه نظر لمسلم قوله: «لا صلاة بمضرة طعام» لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم، وقد تقدم في «باب حق إجابة الوليمة» أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أتى ودعا، وعند أبي عوانة من

مخلاف سائر الولايم فلها تقيده، وقوله: «يدعى لها الأغنياء» أي أنها تكون شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة، ولذا قال ابن مسعود: «إذا خصص الغني وترك الفقير أمرنا أن لا نجيب» قال: قال ابن بطال: وإذا ميز الداعي بين الأغنياء والفقراء فاطعم كلا على حدة لم يكن به بأس، وقد فعله ابن عمر. وقال البيضاوي: «من» مقدرة كما يقال: «شر الناس من أكل وحده» أي من شرهم، وإنما سماه شراً لما ذكر عقبه فكأنه قال: شر الطعام الذي شأنه كذا، وقال الطيبي: اللام في الوليمة للهدى الخارجي، إذ كان من عادة الجماعة أن يدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء. وقوله: «يدعى إلخ» استئناف ويبان كونها شر الطعام. وقوله: «ومن ترك إلخ» حال والمعامل يدعى، أي يدعى الأغنياء والحال أن الإجابة واجبة فيكون دعاءه سبباً لأكل المدعو شر الطعام، ويشهد له ما ذكره ابن بطال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول: أتتم المعاصون في الدعوة، تدعون من لا يأتي وتدعون من يأتي، يعني بالأول الأغنياء والثاني الفقراء.

قوله: (شر الطعام) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك «بنس الطعام والأول رواية الأكثر، وكذا في بقية الطرق.

قوله: (يدعى لها الأغنياء) في رواية ثابت الأعرج «منهما من يأتيها ويدعى إليها من بابها» والجملة في موضع الحال لطعام الوليمة، فلو دعا الداعي عاماً لم يكن طعامه شر الطعام. ووقع في رواية الطبراني من حديث ابن عباس: «بنس الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الثمنان ويحسب عنه الجيعان».

قوله: (ومن ترك الدعوة) أي ترك إجابة الدعوة، وفي رواية ابن عمر المذكورة «ومن دعي فلم ييب» وهو تفسير للرواية الأخرى.

قوله: (وقد عصى الله ورسوله) هنا دليل وجوب الإجابة، لأن المعصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب. ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة «من دعي إلى وليمة فلم يأتها فقد عصى الله ورسوله».

٧٣- باب من أجاب إلى كراخ

٥١٧٨- حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُمْ إِلَى كِرَاخٍ لَأَجَبْتُمْ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيْكُمْ كِرَاخٌ لَقَبِلْتُمْ». [راجع: ٢٥٦٨].

قوله: (باب من أجاب إلى كراخ) بضم الكاف وتخفيف الرواء وآخره عين مهملة: هو مستند الساق من الرجل ومن حد الرسخ من اليد، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبجير، وقيل: الكراخ ما دون الكب من الدواب، وقال ابن فارس: كراخ كل شيء طرفه.

قوله: (حدثنا عبد الله) هو عبد الله بن عثمان، وأبو حرة بالمهملة والزاي هو البشري.

قوله: (عن أبي حازم) تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش، وهو لا يبروي عن مشايخه إلا ما ظهر له سماهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان يسكنون اللام مولى حرة بفتح المهملة وتشديد الزاي، ووهو من زعم أنه سلمة بن دينار الراوي عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريباً، فإنهما وإن كانا مندين لكن راوي حديث الباب أكبر من ابن دينار.

قوله: (ولو أهدى إلي كراخ لقبلت) كذا للأكثر من أصحاب الأعمش، وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ «فراخ وكراخ» بالتخفيف، والذراع أفضل من الكراخ، وفي المثل «أثقف العبد كراعاً وطلب فراخاً» وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للفرزلي أن المراد بالكراخ في هذا الحديث المكان المعروف بكراخ الغنم بفتح المعجمة وهو موضع بين مكة والمدنية تقدم ذكره في المغازي، وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المجازفة في الإجابة ولو بعد المكان، لكن للمالفة في الإجابة مع حذارة الشيء أوضح في المراد، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المراد بالكراخ هنا كراخ الشاة، وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث «يا نساء المسلمين، لا تخفرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة» وأغرب الفرزلي في «الإحياء» فذكر الحديث بلفظ «ولو دعيت إلى كراخ الغنم» ولا أصل لهذه الزيادة. وقد أخرج الترمذي من حديث أنس وصححه مرفوعاً «لو أهدى إلي كراخ لقبلت، ولو دعيت لثله لأجبت» وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم بنت وادع أنها «قالت: يا رسول الله إنكرو الهدية» فقال: «ما أتيتك رد الهدية» فذكر الحديث، ويستفاد سببه من هذه الرواية. وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس، وعلى قبول الهدية وإجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي

طريق عمر بن محمد عن نافع: كان ابن عمر إذا دعي إيجاب، فإن كان مفطراً أكل، وإن كان صائماً دعا لم يرك ثم انصرف. وفي الحضور فوائد أخرى كالترك بالمدمر والتجمل به والاتضاع بإشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر، وفي الإخلال بالإجابة تعزيت ذلك، ولا يخفى ما يقع للداي من ذلك من التشويش، وعرف من قوله: «فليدع لهم» حصول المقصود من الإجابة بذلك وأن المدمر لا يجب عليه الأكل، وهل يستحب له أن يفطر إن كان صومه طوعاً قال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة: إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر وإلا فالصوم، وأطلق الروياني وإبن الفراء استحباب الفطر، وهذا على رأي من يجوز الخروج من صوم الفطر، وأما من يوجب فلا يجوز عنده الفطر كما في صوم الفرض، ويعد إطلاق استحباب الفطر مع وجود الخلاف ولا سيما إن كان وقت الإفطار قد قرب، ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس علزاً في ترك الإجابة ولا سيما مع ورود الأمر للصائم بالحضور والادعاء، نعم لو احتل به المدمر قبل الداعي علوه لكونه يشق عليه أن لا يأكل إذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك علزاً له في التأخر. ووقع في حديث جابر عند مسلم: «إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طعم وإن شاء ترك» فيؤخذ منه أن الفطر ولو حضر لا يجب عليه الأكل، وهو أصح الوجهين عند الشافعية. وقال ابن الحاجب في مختصره: ووجب أكل المفطر محتمل، وصرح الحنابلة بعدم الوجوب، واختار النووي الوجوب، وبه قال أهل الظاهر، والمجبة لم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم: «فإن كان مفطراً فليطعم» قال النووي: وتعمل رواية جابر على من كان صائماً، ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظ «من دعي إلى طعام وهو صائم فليجب، فإن شاء طعم وإن شاء ترك» ويتبين حله على من كان صائماً نقلاً، ويكون فيه حجة لمن استحبه له أن يخرج من صيامه لذلك، ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في «الأوسط» عن أبي سعيد قال: «دعا رجل إلى الطعام فقال رجل: إني صائم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: دهاكم أسماك وتكلف لكم، افطر وعصم يوماً مكانه إن شئت» في إسناده راو ضعيف لكنه توبع، والله اعلم.

٧٦- باب هل يرجع إذا رأى منكراً

في الدعوة

ورأى أبو مسعود صورة في البيت فرجع.

وَدَعَا ابْنُ عُمَرَ أَبَا أَيْبٍ، فَرَأَى فِي الْبَيْتِ سِيراً عَلَى الْجِدَارِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: غَلَبْنَا عَلَيْهِ النِّسَاءَ، فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهِ فَلَمْ أَكُنْ أَخْشَى عَلَيْكَ، وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُ لَكُمْ طَعَامًا، فَرَجَعَ.

٥١٨١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُعْمَدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا اخْتَرَتْ نَزْلَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَزَّتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ دُعِيَ إِلَى الْبَيْتِ، مَاذَا أَفْعَلْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ الْمُؤَلَّفَةِ». قَالَتْ: قُلْتُ: اخْتَرْتَهَا لَكَ يَفْعَلُ عَلَيْهَا مَا يُخَصِّمُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ اصْطَبَحَ هَذِهِ الصُّوَرُ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَقَالُ لَهُمْ: احْتَوَا مَا خَلَقْتُمْ». وَقَالَ: إِنْ لَيْتَ أَلْبَدِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». [إزاج: ٢١٠٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

قوله: (باب هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة) حكاه أورد الترجمة بصراحة الاستفهام، ولم يت الحكم لما فيها من الاحتمال كما سألناه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع) كذا في رواية المستملي والأصيلي والقاسي وعبدوس، وفي رواية الباقرين «أبو مسعود» والأول تصحيح فيما اظن فإني لم أر الأثر الملق إلا عن أبي مسعود عقبه بن عمرو، وأخرجه البيهقي من طريق علي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود «أن رجلاً صنع طعاماً فدعاه فقال: آني البيت صورة» قال: نعم. فأبى أن يدخل حتى تكرر الصورة» وسنده صحيح. وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبه بن عمرو الأنصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضاً لكن لم أقف عليه.

قوله: (ودعا ابن عمر أبو أيوب فرأى في البيت سراً على الجدار فقال ابن عمر: غلبنا عليه النساء) فقال: من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعم لكم طعاماً. فرجع) وصله أحد في «كتاب الورع» وسنده في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: «أعرت في عهد أبي، فأذن أبي الناس، فكان أبو أيوب فيمن أذننا وقد ستروا بيبي بجاء أخضر، فأقبل أبو أيوب فاطلع فرأه فقال: يا عبد الله أستررون الجدار؟ فقال أبي واستحيا: غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب، فقال: من خشيت أن تغلبه النساء فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق اللث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن عطاء وفيه «فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدخلون الأول فالأول، حتى أقبل أبو أيوب» وفيه «فقال عبد الله: أقسمت عليك لترجعن، فقال: وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومي هذا، ثم انصرف» وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وأزال ما أنكر ولم يرجع كما صنع أبو أيوب، فروينا في «كتاب الزهد لأحد» من طريق عبد الله بن عتبة قال: «دخل ابن عمر بيت رجل دعاه إلى عرس فإذا بيته قد ستر بالكرور، فقال ابن عمر: يا فلان متى تحلوت الكعبة في بيتك؟ ثم قال لنفسي منه من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم: ليهلك كل رجل ما يليه». وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي «أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر دعي لعرس فرأى البيت قد ستر فرجع، فسل فذكر قصة أبي أيوب». ثم ذكر المصنف حديث عائشة في الصور وسيأتي شرحه ويبان حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس، وموضع الترجمة منه قوله: «قام

٧٥- باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس

٥١٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: أَبْهَرَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءً وَصِبْيَانًا مُقْبِلِينَ مِنْ عَرَسٍ، فَقَامَ مُنْتَبِهاً فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ».

[إزاج: ٢٧٨٥، أخرجه مسلم: ٢٥٠٨].

قوله: (باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس) كآه ترجم بهذا لتلا يتخيل أحد كراهة ذلك، فأراد أنه مشروع بغير كراهة.

قوله: (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك هو العريش بالحنابلة والثني، وليس هو أنا عبد الله بن المبارك المشهور، وعبد الوارث هو ابن سعيد والإسناد كله بصريون).

قوله: (فقام منتبهاً) بضم الميم بعدها ميم ساكنة ومثناة مفتوحة ونون ثقيلة بعدها الف، أي قام قياماً قوياً، مأخوذ من لنته بضم الميم وهي القوة، أي قام إليهم مسرعاً مشتبهاً في ذلك فرحاً بهم، وقال أبو مروان بن سراج ووجهه القرطبي أنه من الامتنان لأن من قام له النبي صلى الله عليه وسلم وأكرمه بذلك فقد امتن عليه بشيء لا أعظم منه، قال: ويؤيده قوله بعد ذلك: «أنت أحب الناس إلي» وتقل إن بطلان عن القاسي قال: قوله: «ممتاً» يعني متفضلاً عليهم بذلك، فكانه قال: بمن عليهم محبة. ووقع في رواية أخرى «متيناً» بوزن عظيم، أي قام قياماً مستوراً متصبباً طويلاً، ووقع في رواية ابن السكن «فقام عشي» قال عياض وهو تصحيف. قلت: ويؤيد التناويل الأول ما تقدم في «فضائل الأنصار» عن أبي عمر عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلفظ «فقام عتلاً» بضم أوله وسكون الميم الثانية بعدها مثناة مكسورة وقد فتحت، وضبط أيضاً بفتح الميم الثانية وتشديد المثناة والمعنى متصبباً قائماً، قال ابن التين: كذا وقع في البخاري، والذي في اللغة: مثل يفتح أوله وضم المثناة ويفتحها قائماً مثل بضم المثناة مثلاً فهو مائل إذا انتصب قائماً، قال عياض: وجاء هنا مثلاً يعني بالتشديد أي مكلفاً نفسه ذلك اهـ. ووقع في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث «فقام النبي صلى الله عليه وسلم لم مثلاً» بوزن عظيم وهو قيل من سائل، وعن إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن الحجاج مثله وزاد «يعني مثلاً».

قوله: (اللهم أنتم من أحب الناس إلي) زاد في رواية أبي معمر قالها: ثلاث مرات. وتقديم لفظ اللهم يقع للترك أو للاستشهاد بالله في صدقه، ووقع في رواية مسلم

قوله: (لما عرس) كنا وقع تشديد الرزة، وقد أنكره الجوهري فقال: عرس ولا تقل عرس.

قوله: (أبو أسيد) في الرواية الماضية «دعا أبو أسيد النبي صلى الله عليه وسلم في عرسه» وزاد في هذه الرواية «وأصحابه» ولم يقع ذلك في الروايتين الأخريين.

قوله: (لما صنع لهم طعاماً ولا قره إليهم إلا امرأته أم أسيد) بضم المهملة، وهي ممن واقتت كتيبة زوجها، واسمها سلامة بنت وهيب.

قوله: (بليت حمرات) بموحدة ثم لام ثقيلة أي أقمعت كما في الرواية التي بعدها، وإنما ضبطت لأن رأيت في شرح ابن التين «ثلاث» بلفظ العدد وهو تصحيف، وزاد في الرواية التي بعدها «فقلت أو قال»: كنا بالشك لغير الكشفية وله «فقلت: أو ما تدرون» بالجزم وتقدم في الرواية الماضية «قال سهل» وهي المتقدمة، فالحديث من رواية سهل وليس لأم أسيد فيه رواية، وعلى هذا قوله: «أشدرون ما أقمعت» يكون بفتح العين وسكون التاء في الموضعين، وعلى رواية الكشفية يكون بسكون العين وضم التاء.

قوله: (في تور) بالمتانة إزاء يكون من نحاس وغيره، وقد بين هنا أنه كان من حجارة.

قوله: (أماته) بمثناة ثم مثناة قال ابن التين: كنا وقع رباعياً وأهل اللغة يقولونه ثلاثياً «ماته» بغير ألف أي مرسته يدها، يقال: ماته بموته ويمته بالولاء وبالياء وقال الخليل: مثت للملح في الماء ميتاً أنبته وقد أضافت هو اه وقد أثبت المروزي للفتنين ماته وأماته ثلاثياً ورباعياً.

قوله: (تحفة بذلك) كنا للمستلمي والسرخسي تحفة بوزن لثمة، وللإصطلي مثله، وعه بوزن تحفه وهو كذلك لابن السكن بلقاء والصاد الثقيلة، وكذا هو لمسلم، وفي رواية الكشفية أقمعت بذلك، وفي رواية السفي تحفه بذلك، وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدهو، ولا يخفى أن عمل ذلك عند أمن الفتنة ومراعاة ما يجب عليها من السر، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك، وشرب ما لا يسكر في الوليمة، وفيه جواز إيتار كبير القوم في الوليمة بشيء دون من معه.

٧٨- باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في الفرس

٥١٨٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَادِرِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِفَرَسِهِ، فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ خَادِمَتَهُ يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ الْقُرُوسُ - فَقَالَتْ: أَوْ - قَالَ: أَتَذَرُونَنِي مَا أَتَقَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَتَقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ التَّلِي فِي تَوْرٍ. لِرَاجِع: ٥١٧٦، أخرجه مسلم: ٢٤٠٠٦.

قوله: (باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس) تقدم في الذي قبله، وقوله «الذي لا يسكر» استتبه من قرب العهد بالنقيع لقوله: «أقمعت من الليل» لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتخمر، وإذا لم يتخمر لم يسكر.

٧٩- باب المداواة مع النساء

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ».

٥١٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ، إِنْ أَقْنَعَهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ اسْتَفْضَعْتَ بِهَا اسْتَفْضَعْتَ بِهَا فِيهَا عَوَجٌ». لِرَاجِع: ٣٣٣١، أخرجه مسلم: ١٤٦٨.

قوله: (باب المداواة) هو بغير همز بمعنى الجمالة والملائنة، وأما بالهمز فمعناه المدافعة، وليس مراداً هنا. وقوله: «مع النساء» وقول النساء «وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما المرأة كالضلع» أورد في الباب عن أبي هريرة بلفظ «المرأة كالضلع» وقد أخرجه الإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه عنه البخاري بلفظ «إنما» في أوله، وذلك أن البخاري قال: «حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو الأديسي قال: حدثني مالك» وأخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن خالد، ومن طريق

على الباب فلم يدخل «قال ابن بطال: فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من إظهار الرضا بهاء، ونقل مذاهب القدماء في ذلك، وحاصله إن كان هناك عزم وقدر على إزالته فأزاله فلا بأس، وإن لم يقدر فليرجع، وإن كان مما يكره كراثة تزبي فلا يخفى الورع، وعما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جدره، ولو كان حراماً ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر، فيحمل فعل أبي أيوب على كراثة التزبي جمعاً بين الفعلين، ويحصل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين لم يتكروا كانوا يرون الإباحة، وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت إليه، قالوا: إن كان لمراً عما اختلف فيه فيجوز الحضور، والأولى الترك. وإن كان حراماً كشرب الخمر نظر فإن كان المدعو عن إذا حضر رفع لأجله فليحضر، وإن لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان: أحدهما يحضر ويكره بحسب قدرته، وإن كان الأولى أن لا يحضر. قال البيهقي: وهو ظاهر نص الشافعي، وعليه جرى العراقيون من أصحابه. وقال صاحب «الهداية» من المخفية: لا بأس أن يقعد ويأكل إذا لم يكن يقتدى به، فإن كان ولم يقدر على منهم فليخرج كما فيه من شين الدين وفتح باب المعصية. وحكي عن أبي حنيفة أنه قعد، وهو عمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به، قال: وهذا كله بعد الحضور، فإن علم قبله لم تزلزه الإجابة، والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لأنه كالرضا بالمنكر وصحة المزاولة، فإن لم يعلم حتى حضر فليتهم، فإن لم يتنهوا فليخرج إلا إن خاف على نفسه من ذلك، وعلى ذلك جرى الخنابلة. وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة إن لا يكون هناك منكر، وإذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضعاً لم يرد أصلاً حكامه بن بطال وغيره عن مالك، ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إجابة طعام الفاسقين» أخرجه الطبراني في «الأوسط»، ويؤيده مع وجود الأمر المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر» وإسناده جيد. وأخرجه الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر، وأبو داود من حديث ابن عمر بسند فيه انقطاع، وأحمد من حديث عمر. وأما حكم ستر البيوت والجدران ففي جوازه اختلاف قديم، وجزم جمهور الشافعية بالكراثة، وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم، واحتج بحديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين، وجلبد الستر حتى تنك» وأخرجه مسلم. قال البيهقي: هذه اللفظة تدل على كراثة ستر الجدران، وإن كان في بعض الفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة. وقال غيره: ليس في السياق ما يدل على التحريم، وإنما فيه نهي الأمر لذلك، ونهي الأمر لا يستلزم ثبوت النهي، لكن يمكن أن يمتنع بفعله صلى الله عليه وسلم في تنكس. وجاء النهي عن ستر الجدر صريحاً، منها في حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره «ولا تستروا الجدر بالثياب» وفي إسناده ضعف، وله شاهد مرسل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه، وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفاً «أنكسر ستر البيت وقال: اعمود يتكسر أو تحولت الكعبة عنكم؟ قال: لا أدخله حتى يهتك» وتقدم قريباً خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك. وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى بيتاً مستوراً فقدم ويكى وذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه: «كيف يكتم إذا سترتم بيوتكم» الحديث وأصله في النسائي.

٧٧- باب قيام المرأة على الرجال في الفرس

وَحَدِيثُهُمْ بِالنَّفْسِ

٥١٨٢- حَدَّثَنَا سَمِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ قَالَ: لَمَّا عَرَسَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، فَمَا صَنَعَ لَهُمْ طَعَاماً وَلَا قَرَّةَ إِلَيْهِمْ إِلَّا امْرَأَتُهُ أُمُّ أُسَيْدٍ، بَلَّتْ تَمَرَاتٍ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ مِنَ التَّلِي، فَلَمَّا فَرَّغَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ لَهَ فَسَقَتْ، فَتَحَفَهُ بِذَلِكَ. لِرَاجِع: ٥١٧٦، أخرجه مسلم: ٢٤٠٠٦.

قوله: (باب قيام المرأة على الرجال في العرس) وخدمتهم بالنفس أي بنفسها، ذكر في حديث سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد وترجم عليه في الذي بعده «النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس» وتقدم قبل أبواب في «إجابة الدعوة».

قوله: (عن سهل) في الرواية التي بعدها «سمعت سهل بن سعد».

قوله: (وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه) ذكر ذلك تأكيداً لمعنى الكسر، لأن الإقامة أمرها أظهر في الجهة العليا، أو إشارة إلى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مائلةً في إثبات هذه الصفة، فمن المحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلاً لأعلى المرأة لأن أعلاها رأسها، وفي لسانها وهو الذي يحصل منه الأذى، واستعمل «أعوج» وإن كان من العيوب لأنه أصل للصفة وأنه شاذ، وإنما يمنع عند الالتباس بالصفة فإنها تتميز عنه بالقرينة جاز البناء.

قوله: (وإن ذهبت تقيمته كسرته) الضمير للضلع لا لأعلى الضلع، وفي الرواية التي قبله «إن أمتها كسرتها» والضمير أيضاً للضلع وهو يذكر ويؤنث، ويحتمل أن يكون للمرأة، ويؤيده قوله بعده: «وإن استمتت بها» ويحتمل أن يكون المراد بكسره الطلاق، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم «وإن ذهبت تقيمتها كسرتها وكسرها طلاقاً».

قوله: (وإن تركه لم يزل أعوج) أي وإن لم تقمه، وقوله: «فاستوصوا» أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيي فيهن واعملوا بها، قاله البيضاوي. والحامل على هذا التقدير أن الاستصاء استعمال، وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد، وقد تقدم له توجيهات أخر في بده الخلق.

قوله: (بالنساء خيراً) كان فيه رمزاً إلى التكوين برفق بحيث لا يبلغ فيه فيكسر ولا يتركه فيستمر على عوجها، وإلى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده «باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا» فيؤخذ منه أن لا يتركها على الأعوج إذا تعدت ما طبع عليه من القس على تعاطي المصيبة بمباشرتها أو ترك الواجب، وإنما المراد أن يتركها على أعوجها في الأمور المباحة. وفي الحديث الشدب إلى المداواة لاستئصال الفسوس وتأنف القلوب. وفي سياسة النساء بأخذ المغفر منهن والصرير على عوجهن، وأن من رام تقويمهن قاتله الانتفاع بهن مع أنه لا غنى للإنسان عن امرأة يسكن إليها ويستعين بها على معاشه، فكانه قال: الاستئناس بها لا يتم إلا بالصبر عليها.

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري.

قوله: (عن عبد الله بن دينار.....)

قوله: (كما نفي) أي تجنب، وقد بين سبب ذلك بقوله: «هية أن يزل فبنا شي» أي من القرآن، ووقع صريحاً في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن ماجه. وقوله: «فلما توفي» يشير بأن الذي كانوا يتركونه كان من المباح، لكن الذي يدخل تحت البراءة الأصلية، فكانوا يخافون أن يزل في ذلك منع أو تحريم، وبعد الوفاة النبوية أمضوا ذلك فعملوه تحسباً بالبراءة الأصلية.

٨١- باب ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦١]

٥١٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ، فَلَا مَأمَرَ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ». [رواجع: ٨٩٢، أخرجه مسلم: ١٨٢٩، بإضافة واختلاف].

قوله: (باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا) تقدم تفسيرها في تفسير سورة التحريم، وأورد فيه حديث ابن عمر: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» ومطابقته ظاهرة لأن أهل المرء ونفسه من جلة رعيته، وهو مسؤول عنهم لأنه أمر أن يحرص على وقايتهم من النار، واستل أواصر الله واجتناب مناهيه، وسياهي شرح الحديث في أول كتاب الأحكام مستوفى إن شاء الله تعالى.

٨٢- باب حَسَنِ الْمَعَاذَةِ مَعَ الْأَهْلِ

٥١٨٩- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَلِيُّ بْنُ خُزَيْمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُرُوقَةَ، عَنْ غُرُوقَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، فَصَاهَدَنَّ وَتَمَافَدَنَّ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا.

إسحاق بن إبراهيم بن سويد عن الأوسي كلاهما عن مالك، وأوله: «إنا» وكذا أخرجه الدارقطني من طريق أبي إسحاق الترمذي عن الأوسي، وأخرجه من طريق خالد بن مخلد وأوله «إن المرأة» كذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ «إن المرأة خلقت من ضلع، لن تستقيم لك على طريقة».

قوله: (عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سعيد بن داود عند الدارقطني في الغرائب «عن مالك» أخبرني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأعرج أخبره أنه سمع أبا هريرة «وساق المتن بنحو لفظ سفيان لكن قال: «على خليفة واحدة، إنما هي كالضلع» الحديث. ووقع لنا بلفظ المداواة من حديث سمرة رفته «خلقت المرأة من ضلع، فإن تقمها تكسرها، فندرها تنش بها» أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني في الأوسط. وقوله: «وفيها عوج» بكسر اللين وفتح الواو بعدها جيم للكسر وبالفصح لمضمهم، وقال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل متصّب كالخفاط والعمود وشبهه، والكسر ما كان في سباط أو أرض أو معاش أو دين. ونقل ابن قرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرن والكسر فيما ليس بمرن. وقال الدارقطني: بالفتح في الأجسام وبالكسر في المعاني، وهو نحو الذي قبله. وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح.

٨٠- باب الوصاية بالنساء

٥١٨٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِي جَارَةً». [الطبر: ٦٠١٨، ٦١٣٦، ٦١٣٨، ٦١٤٧، أخرجه مسلم: ٤٧، مطولاً].

٥١٨٦- .. وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلُقْنَ مِنْ ضُلْعٍ، وَإِنْ أُغْوِيَ شَيْءٌ فِي الضَّلْعِ أَغْلَا، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَهُ لَمْ يَزَلْ أَغْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا. [رواجع: ٣٣٣١، أخرجه مسلم: ١٤٦٨]

٥١٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَأَنَّ نَفْسَ الْكَلَامِ وَالْإِسْبَاطَ إِلَى بَيْتَانَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، هَيْئَةً أَنْ يَزُولَ فِيهَا شَيْءٌ، فَلَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ تَكَلَّمْنَا وَانْبَسَطَا.

قوله: (باب الوصاية بالنساء) يفتح الواو والصاد المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم، وفي بعض الروايات «الوصاية»

قوله: (عن ميسرة) هو ابن عمار الأشجعي، وقد تقدم ذكره في بده الخلق، وأبو حازم هو الأشجعي سلمان مولى عزة مهملة مفتوحة ثم زاي ثقيلة.

قوله: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره) واستوصوا بالنساء خيراً الحديث، هما حديثان يأتي شرح الأول منهما في كتاب الأدب، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي الجعفي شيخ شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الأول، وذكر بده «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فإذا شهد امرؤ فليتكلم بخير أو ليكتم». والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجعفي عن زائدة بهذا الإسناد فرما جمع وربما أفرد وربما استوعب وربما اقتصر، وقد تقدم في بده الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني، وكذا أخرجه النسائي عن القاسم بن زكريا عن حسين بن علي، وأخرجه الإسماعيلي عن ابن يعل عن إسحاق بن أبي إسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن فري ضيفه» الحديث.

قوله: (وإنهم خلقتن من ضلع) بكسر الضاد للمجمة وفتح اللام وقد تسكن، وكان فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحاق في «المنتبأ» عن ابن عباس «إن حواء خلقت من ضلع آدم الأصغر الأيسر وهو نائم» وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد، وأخره الثوري فزاده للفقهاء أو بعضهم فكان للمعنى أن النساء خلقتن من أصل خلق من شيء موعج، وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبيه المرأة بالضلع، بل يستند من هذا نكتة التشبيه وأنها عوجاء مثله لكون أصلها منه، وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بده الخلق.

رواية حنبل بن إسحاق عن موسى بن إسماعيل عن سعيد بن سلمة يستند للقدم فإن أوله عنده « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: كنت لك كاهي زرع لأم زرع، ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع » قال عياض: يحتمل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعاً. وأخذ القرطبي هذا الاحتمال فجزم به وزعم أن ما عده وهم، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي، لكن يمكن عليه أن في بعض طرقه الصحيحة « ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث » وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي اشترت إليها ولقظه « كنت لك كاهي زرع لأم زرع، ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث » فانتفى الاحتمال. ويقرى رفع جميعه أن التشبيه المفق على رقه يقتضي أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم سمع القصة وعرها فأقرها فيكون كله مرفوعاً من هذه الحديث، ويكون المراد بقول الدارقطني والخطيب وغيرهما من الضاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي مرفوع من قول عائشة هو أن الذي تلقظه به النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه فقط ولم يرد أنه ليس بمرفوع حكماً، ويكون من عكس ذلك فنسب قص القصة من ابتلائها إلى انتهائها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما كما سيأتي بيانه.

قوله: (جلس إحدى عشرة) قال ابن التين: التقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل « وقال نسوة في المدينة » (يوسف: ٣٠) وفي رواية أبي عوانة « جلست » وفي رواية أبي علي الطبري في مسلم « جلسن » بالثلاث وفي رواية اللساني « اجتمع » وفي رواية أبي عبيد « اجتمعت » وفي رواية أبي يعلى « اجتمعت » قال القرطبي: زيادة النون على لنة اكثرت البراغيث وقد أثبتها جماعة من أئمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى: « وأسروا النجوى الذين ظلموا » (الأنبياء: ٣) وقوله تعالى: « ثم عصوا وصموا كثير منهم » (المائدة: ٧١) وحديث « يتمايرون فيكم ملائكة » وقول الشاعر: « بمجوروا بمصرن السليط أقارب » وقوله:

بالمومنين في اشتراء التخييل - مل قومي فكلهم يهذل

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق جماعة الجمع ولا التثنية ولا التأنيث في الفعل إذا تقدم على الأسماء، وخرج لها وجوهاً وتقديرات في غالبها نظراً، ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلاً وصحتها استعمالاً والله أعلم. وقال عياض: الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو ترجيح الفعل مع الجمع، قال سيبويه: حذف اكتفاء بما ظهر، تقول مثلاً: قام قومك فلو تقدم الاسم لم يحذف فتقول: قومك قام بل فاقوا، وما يوجه ما وقع هنا أن يكون « إحدى عشرة » بدلاً من الضمير « اجتمعن » والنون على هذا ضمير لا حرف ملازمة، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: من هن؟ فقيل: إحدى عشرة، أو بإضمار أمي، وذكر عياض أن في بعض الروايات « إحدى عشرة نسوة » قال: فإن كان بالنسب احتاج إلى إضمار أمي أو بالرفع فهو بدل من إحدى عشرة ومنه قوله تعالى: « وقطعناهم اثني عشرة أسباطاً » قال الفارسي: هو بدل من قطعناهم وليس بتيسير اهـ وقد جوز غيره أن يكون تمييزاً بتأويل يطلو شرحه. ووقع هذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت: « فخرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اسكني يا عائشة فإني كنت لك كاهي زرع لأم زرع » ووقع له سبب آخر فيما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان يستند له مرسل من طريق سعيد بن عفير

في القاسم بن الحسن (عن عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغافري قال: « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام، فقال: ما أتت بمتيبة يا حبيراء عن ابنتي، إن علي ومثلك كاهي زرع مع أم زرع. فقالت: يا رسول الله حدثنا منهما، فقال: كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة، وكان الرجال خلواً، فقلن: تعالين نذاكر أزواجنا بما فيهن ولا نكذب » ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبي عوانة في صحيحه بلفظ « كان رجل يكنى أبا زرع وامرأته أم زرع، فتقول: أحسن لي أبو زرع، وأعطاني أبو زرع، وأكرمني أبو زرع، وفعل بي أبو زرع ». ووقع في رواية الزبير بن بكار « دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال بخصني بذلك: يا عائشة أنا لك كاهي زرع لأم زرع. قلت: يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع؟ قال: إن قرية من قرى اليمن كان بها بطن من بطون اليمن وكان منهن إحدى عشرة امرأة، وإنهن خرجن إلى مجلس قلن: تعالين فلنذكر بعولتنا بما فيهن ولا نكذب » فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلتهن وبلادهن، لكن وقع في رواية الهيثم أنهن كن بمكة. وأفاد أبو محمد بن حزم فيما نقله عياض أنهن كن من خثعم، وهو يوافق رواية الزبير أنهن من أهل اليمن، ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه أنهن كن في الجاهلية، وكذا عند النسائي في رواية عتبة بن خالد عن هشام، وحكى عياض ثم النسوي

قوله: (لا سهل) بالفتح بلا تنوين وكذا « ولا سمين » ويجوز فيهما الرفع على غير مبتدأ مضمر، أي لا هو سهل ولا سمين، ويجوز الجر على أنهما صفة جبل وجبل. ووقع في رواية عتبة بن خالد عن هشام عند النسائي بالنصب نكرة « لا سهلاً ولا سميناً » وفي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عنده « لا بالسمين ولا بالسهل » قال عياض: أحسن الأوجه عند الرفع في الكلمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ، وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شيتين بشيتين: شبت زوجها باللحم الفت وشبت سوء خلقه بالجبل الرعر، ثم فسرت ما أجلت فكأنها قالت: لا الجبل سهل فلا يشق لرتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزيلاً، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب، ثم قالت: ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صمود الجبل لأجل غصيلة.

قوله: (فيرتقى) أي فيصعد فيه وهو وصف للجبل، وفي رواية للطبراني « لا سهل يرتقى إليه ».

قوله: (ولا سمين فينقل) في رواية أبي عبيد « فينتقى » وهذا وصف اللحم،

قوله الخطيب في « المهمات »: لا أعلم أحداً سمي النسوة المذكورات في حديث أم زرع إلا من الطريق الذي أذكره وهو غريب جداً، ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار. قلت: وقد ساق أيضاً أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسلة التي قدمت ذكرها فإنه ساقه من طريق الزبير بن بكار يستند له من طريق المرسلة وقال: فذكر الحديث غوه، وسمى ابن حريث في « الرشاش » أم زرع عاتكة، ثم قال النسوي: وفيه يعني سياق الزبير بن بكار أن الثانية اسمها عمرة بنت عمرو، واسم الثالثة حى بضم المهملة وتشديد الواحة مقصور بنت كعب، والرابعة مهدي بنت أبي هريرة، والخامسة كيشة، والسادسة هند والسابعة حى بنت علقمة، والثامنة بنت لؤس بن عبد، والعاشر كيشة بنت الأرقم اهـ ولم يسم الأولى ولا الثانية ولا أزواجهن ولا ابنة أبي زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع، وقد تبه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوهم أن ترتبين في رواية الزبير كترتيب رواية الصحيحين، وليس كذلك فإن الأولى عند الزبير وهي التي لم يسمها هي الرابعة هناك، والثانية في رواية الزبير هي الثالثة هناك، والثالثة عند الزبير هي العاشرة هناك، والرابعة عند الزبير هي الأولى هناك، والخامسة عند هي التاسعة هناك، والسادسة عند هي السابعة هناك، والسابعة عند هي الخامسة هناك، والثامنة عند هي السادسة هناك، والتاسعة عند هي الثانية هناك، والعاشر عند هي الثالثة هناك. وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتبين، ولا غير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه، إذ لم يقع تسميتهن. نعم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة وهي سياق الخمسة اللاتي ذعن أزواجهن على حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة، وسأشير إلى ترتبين في الكلام على قول السامدة هناك، وقد أشار إلى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة، فهؤلاء خمس يشكون، وإنما نهيت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من التنسية مع المخالفة في سياق الأعداد، فيظن من لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عمرو هي التي قالت: زوجي لا أبت خبره، وليس كذلك بل هي التي قالت: زوجي المس من أرنب، وهكذا إلخ فللتبني عليه فائدة من هذه الحيلة.

قوله: (صاهدن وتعالدن) أي الزمن أنفسهم عهداً وعقدن على الصدق من ضمائرهن عقداً.

قوله: (أن لا يكتعن) في رواية ابن أبي أويس وعقبة أن يتصادقن بينهما ولا يكتعن، وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أن يمتحن أزواجهن ويصدقن، وفي رواية الزبير فتباين على ذلك.

قوله: (والأولى: زوجي لحم جمل غث) بفتح المعجمة وتشديد المثناة، ويجوز جر صفة للجمل وروحه صفة للحم، قال ابن الجوزي: المشهور في الرواية الخفض، وقال ابن ناصر: الجبلد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره، والفث الهزبل الذي يستث من هزاله أي يتركه ويتركه، مأخوذ من قوله: غث الجرح غثاً وغلثاً إذا سال منه القبيح واستغته صاحبه، ومنه غث الحديث، ومنه غث فلان في خلقه، وكثر استعماله في مقابلة السمين فيقال للحديث المختلط: فيه الفث والسمين.

قوله: (على رأس جبل) في رواية أبي عبيد والترمذي « وعمر » وفي رواية الزبير بن بكار « وعث » وهي أوفق للجمع، والأول ظاهر أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه، والوعث بالثالثة الصب المرتقى بحيث توصل فيه الأقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي، ومنه وعث السفر.

قوله: (لا سهل) بالفتح بلا تنوين وكذا « ولا سمين » ويجوز فيهما الرفع على غير مبتدأ مضمر، أي لا هو سهل ولا سمين، ويجوز الجر على أنهما صفة جبل وجبل. ووقع في رواية عتبة بن خالد عن هشام عند النسائي بالنصب نكرة « لا سهلاً ولا سميناً » وفي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عنده « لا بالسمين ولا بالسهل » قال عياض: أحسن الأوجه عند الرفع في الكلمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ، وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شيتين بشيتين: شبت زوجها باللحم الفت وشبت سوء خلقه بالجبل الرعر، ثم فسرت ما أجلت فكأنها قالت: لا الجبل سهل فلا يشق لرتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزيلاً، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب، ثم قالت: ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صمود الجبل لأجل غصيلة.

قوله: (فيرتقى) أي فيصعد فيه وهو وصف للجبل، وفي رواية للطبراني « لا سهل يرتقى إليه ».

قوله: (ولا سمين فينقل) في رواية أبي عبيد « فينتقى » وهذا وصف اللحم،

والأول من الانتقال أي أنه لزاله لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه يقال: انتقلت الشيء أي نقلته، ومعنى «يتقى» ليس له تقى يستخرج، والتقى المخ، يقال: تقوت العظم وتقيته وانتقيته إذا استخرجته، وقد كثرت استعماله في اختيار الجيد من الرديء. قال عياض: أرادت أنه ليس له تقى فيطلب لأجل ما فيه من التقى، وليس المراد أنه فيه تقى يطلب استخراجها، قالوا: آخر ما يبقى في الجمل من عظم المفصل ومنع المين وإذا نقدا إلى بيت فيه خير، قالوا: وصفت بقلة الخير ويعد مع القلة، فشبّهته باللحم الذي صغرت عظامه عن التقى وخبت طعمه وريحه مع كونه في مرتقى يشق الوصول إليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله إليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشيء المبذول مجاناً. وقال النووي: فسره الجمهور بأنه قليل الخير من أوجه: منها كونه كالحم الجمل لا كالحم الضأن مثلاً، ومنها أنه مع ذلك مهزول رديء، ويؤيده قول أبي سعيد الضمير ليس في اللحم أشد غثاً من لحم الجمل لأنه يجمع غث الطعم وخبت الريح، ومنها أنه صعب التناول لا يوصل إليه إلا بشقة شديدة وذهب الخطابي إلى أن تشبيهها بالجبل الوعر إشارة إلى سوء خلقه، وأنه يرتفع ويكثر ويسمو نفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق. وقال عياض: شُبّهت وعورة خلقه بالجبل وبعد خيره بعد اللحم على رأس الجبل، والزهد فيما يرحى منه مع قلة وتعلّره بالزهد في لحم الجمل المزبل، فاعطت التشبيه حقه ووفته قسطه.

قوله: (إن أنطق أطلق، وإن أسكت أعلّق) أي إن ذكرت عيوبه فيلغظ طلقني، وإن سكّت عنها فأتا عندة معلقة لا ذات زوج ولا أب، كما وقع في تفسير قوله تعالى: ﴿فَنَزَّلْنَاهَا كَالْمَلَقَةِ﴾ (النساء: ١٢٩) فكأنها قالت: أتا عندة لا ذات يعمل فانتفع به، ولا مطلقاً فاتفرغ لغيره، فهي كالملقة بين العلو والسفل لا تستقر بأحدهما، هكذا توارد عليه أكثر الشراح تبعاً لأبي عبيد. وفي الشق الثاني عندني نظراً، لأنه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فستريح. والذي يظهر لي أيضاً أنها أرادت وصف سوء حوّلها عنده، فإشارت إلى سوء خلقه وعدم احتمالها لكلامها إن شكّت له حالها، وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئاً من ذلك يبادر إلى طلائها وهي لا تؤثّر تطلقه عنها، ثم عبرت بالجملة الثامنة إشارة إلى أنها إن سكّت صابرة على تلك الحال كانت عندة كالملقة التي لا ذات زوج ولا أب، ويحتمل أن يكون قولها: «أعلّق» مشتقاً من علاقة الحب أو من علاقة الوصلة، أي إن نطقت طلقني وإن سكّت استمر بي زوجة، وأنا لا أوثر تطلقه في لذلك أسكت. قال عياض: أوضحت بقولها: «على حد السنان الملقق» مرادها بقولها قيل: «إن أسكت أعلّق، وإن أنطق أطلق» أي أنها إن حادت عن السنان سقطت فهلكت، وإن استمرت عليه أهلكها.

قوله: (فأقلت الرابعة: زوجي كليل تهامة، لا حر ولا قر، ولا مخالة ولا سامة) بالفتح بغير تنوين مبنية مع لا على الفتح وجه الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبي عبيد، قال أبو البقاء: وكأنه أشيع بالمعنى أي ليس فيه حر، فهو اسم ليس وخبرها محذوف، قال: ويقرب ما وقع من التكرير، كذا قال، وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وفلك في مثل قوله تعالى: ﴿لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعاً﴾ (البقرة: ٢٥٤) ومثل ﴿لا رث ولا نسوق ولا جدال في الحج﴾ (البقرة: ١٩٧) ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي «ولا برد» بدل «ولا قر» زاد في رواية الميهم «ولا خام» بالحاء المعجمة أي لا ثقل عنده، تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الوطأة على صاحب، ويحتمل أن يكون ذلك من بقية صفة الليل، وفي رواية الزبير بن بكار «والغيث غيث غمامة» قال أبو عبيد: أرادت أنه لا شر فيه يخاف، وقال ابن الأبياري: أرادت بقولها: «ولا خافنة» أي أن أهل تهامة لا يخافون لتحصنهم بجبالها، أو أرادت وصف زوجها بأنه حامي الدنار مانع لدناره وجاره ولا خافنة عند من يأوي إليه، ثم وصفته بالجود. وقال غيره: قد ضربوا المثل بلبيل تهامة في الطيب لأنها بلاد حارة في غالب الزمان، وليس فيها رياح باردة، فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكناً فطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار، فوصفت زوجها بجمل العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكأنها قالت: لا أذى عنده ولا مكروه، وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره، ولا ملل عنده فيسام من عشتري، أو ليس بسمي الخلق فاسألم من عشتري، فأتا لذبة العيش عنده كلدة أهل تهامة يلبهم المعتدل.

قوله: (فأقلت الخامسة: زوجي إن دخل فهد، وإن خرج أسد، ولا يسأل عما عهد) قال أبو عبيد: فهد بفتح الفاء وكسر الهاء مشتق من الفهد، وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له. وقال ابن حبيب: شبيهته في لينه وغفلته بالفهد، لأنه يوصف بالحياه وقلة الشر وكثرة النوم. وقوله: أسد بفتح الألف وكسر السين مشتق من الأسد أي يصير بين الناس مثل الأسد. وقال ابن السكيت: تصفه بانشاط في الغزو، وقال ابن أبي أويس: معناه إن دخل البيت وثب عليّ وشوب الفهد، وإن خرج كان في الإقدام مثل الأسد، فعلى هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم، فالأول تشير إلى كثرة جماعها إذا دخل فيطوي تحت ذلك تمدحها بأنها محبوبة لديه بحيث لا يصبر عنها إذا رآها، والذم إما من جهة أنه غليظ الطبع ليست عنده مدابة ولا ملاعبة قبل المواقعة، بل يثب وثوباً كالوحش، أو من جهة أنه كان سيئ الخلق يطش بها ويضربها، وإذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجراءة والإقدام والمهابة كالأسد. قال عياض: فيه مطابقة بين خروج ودخل لفظية، وبين فهد وأسد منوية، ويسمي أيضاً القابلية. وقولها: «ولا يسأل عما عهد» يحتمل المدح والذم أيضاً، فالمدح بمعنى أنه شديد الكرم كثير التواضي لا يتفقد

والأول من الانتقال أي أنه لزاله لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه يقال: انتقلت الشيء أي نقلته، ومعنى «يتقى» ليس له تقى يستخرج، والتقى المخ، يقال: تقوت العظم وتقيته وانتقيته إذا استخرجته، وقد كثرت استعماله في اختيار الجيد من الرديء. قال عياض: أرادت أنه ليس له تقى فيطلب لأجل ما فيه من التقى، وليس المراد أنه فيه تقى يطلب استخراجها، قالوا: آخر ما يبقى في الجمل من عظم المفصل ومنع المين وإذا نقدا إلى بيت فيه خير، قالوا: وصفت بقلة الخير ويعد مع القلة، فشبّهته باللحم الذي صغرت عظامه عن التقى وخبت طعمه وريحه مع كونه في مرتقى يشق الوصول إليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله إليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشيء المبذول مجاناً. وقال النووي: فسره الجمهور بأنه قليل الخير من أوجه: منها كونه كالحم الجمل لا كالحم الضأن مثلاً، ومنها أنه مع ذلك مهزول رديء، ويؤيده قول أبي سعيد الضمير ليس في اللحم أشد غثاً من لحم الجمل لأنه يجمع غث الطعم وخبت الريح، ومنها أنه صعب التناول لا يوصل إليه إلا بشقة شديدة وذهب الخطابي إلى أن تشبيهها بالجبل الوعر إشارة إلى سوء خلقه، وأنه يرتفع ويكثر ويسمو نفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق. وقال عياض: شُبّهت وعورة خلقه بالجبل وبعد خيره بعد اللحم على رأس الجبل، والزهد فيما يرحى منه مع قلة وتعلّره بالزهد في لحم الجمل المزبل، فاعطت التشبيه حقه ووفته قسطه.

قوله: (فأقلت الثانية: زوجي لا أثب خير) بالموحدة ثم التثنية وفي رواية حكاهما عياض «أث» بالنون بدل الموحدة أي لا أظهر حديثه، وعلى رواية التنون فمرادها حديثه الذي لا خير فيه، لأن التث بالنون أكثر ما يستعمل في الشر، ووقع في رواية للطبراني «لا أم» بنون وميم من النعمة.

قوله: (إني أخاف أن لا أفزه) أي أخاف أن لا أثرك من خيره شيئاً، فالضمير للخير أي أنه لطوله وكثرته إن بدّته لم أقدر على تكميله فاكتفت بالإشارة إلى معانيه خشية أن يطول الخطب بليارد جميعها. ووقع في رواية عباد بن منصور عند النسائي «أخشى أن لا أفزه من سوء» وهذا تفسير ابن السكيت، ويؤيده أن في رواية عقبه بن خالد «إني أخاف أن لا أفزه، أذكره وأذكر عجره وبجره» وقال غيره: الضمير لزوجها وعليه يعود ضمير «عجره وبجره» بلا شك كأنها خشيت إذا ذكرت ما فيه أن يلغظه فيفارقه، فكأنها قالت: أخاف أن لا أقدر على تركه لمعلاق به وأولادي منه، وأفزه بمعنى أفرقه فاكتفت بالإشارة إلى أن له معاصي وفاء بما التزمت من الصدق وسكنت عن تسخيرها للتمنى الذي اعتلّت به، ووقع في رواية الزبير «زوجي من لا أذكره ولا أثب خيره» والأول أليق بالسجع.

قوله: (عجره وبجره) بضم أوله وفتح الجيم فهما الأول بعين مهمله والثاني بموحدة مع عجره وبجره بضم ثم سكّن، فالعجر تمدد العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائفة، والبجر مثله إلا أنها مختصة بالتي تكون في البطن قاله الأصمعي وغيره. وقال ابن الأعرابي: العجرة نخعة في الظهر والبجرة نخعة في السرة. وقال ابن أبي أويس: العجر العقد التي تكون في البطن واللسان، والبجر الميسوب. وقيل: العجر في الجنب والبطن، والبجر في السرة. هذا أصلهما، ثم استعمالاً في الموم والأحزان، ومنه قول علي يوم الجمل: أشكروا لله عجري وبجري. وقال الأصمعي: استعمالاً في المعاصي، وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد المروزي. وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت: استعمالاً فيما يكتمه المرء ويخفيه عن غيره، وبه جزم المبرد. قال الخطابي: أرادت عيونه الظاهرة وأسراوه الكامنة. قال: ولعله كان مستور الظاهر رديء الباطن. وقال أبو سعيد الضمير: عنت أن زوجها كثير المعاصي متمتد النفس عن المكارم. وقال الأخفش: العجر العقد تكون في سائر البدن، والبجر تكون في القلب. وقال ابن فارس: يقال في المثل أنضيت إليه بجمري وبجري أي بأمرى كله.

قوله: (فأقلت الثالثة: زوجي العشتق) بفتح المهملّة ثم المعجمة وتشديد التنون المفتوحة وآخره قاف، قال أبو عبيد وجاعة: هو الطويل، زاد الثمالي: المذموم الطول. وقال الخليل: هو الطويل المقت. وقال ابن أبي أويس: الصغر من الرجال المقدم الجريء. وحكى ابن الأبياري عن ابن قتيبة أنه قال: كانه عنده من الأصدقاء قال: ولم أره لغيره انتهى. والذي يظهر أنه تصحّف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض، وقد قال ابن حبيب: هو المقدم على ما يريد الشرس في أموره. وقيل: السبيء الخلق. وقال الأصمعي: أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع. وقال غيره: هو المستكره الطول، وقيل: فتمت بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه، وعلى بعد الدماغ عن القلب. وأغرب من قال: مدحته بالطول لأن العرب تمدح بذلك. وتعقب بأن

ما ذهب من ماله، وإذا جاء بشيء ليته لا يسأل عنه بعد ذلك، أو لا يلتفت إلى ما يرى في البيت من العيوب، بل يسامح ويغضى. ويحتمل الظم بمعنى أن غير مبال بما جازى حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهله ولا يتيه، بل إن عرضت له بشيء من ذلك رتب عليها بالبطش والضرب، وأكثر الشراح شرحوه على المدح، فالتامليل بالفتح من جهة كثر التكرم أو التورب، وبالأسد من جهة الشجاعة، وعدم السؤال من جهة المسامحة. وقال عياض: حله الأكثر على الاشتقاق من خلق الفهد إما من جهة قوة وثوبه وإما من كثرة نومه، ولهذا ضربوا المثل به فقالوا: أتوم من فهد، قال: ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لأنهم قالوا في المثل أيضاً: أكسب من فهد، وأصله أن الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فينصيد عليها كل يوم حتى يشبعها، فكانها قالت: إذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لأهله كما يجيء الفهد لمن يلوذ به من الفهود الهرمة. ثم لما كان في وصفها له بخلق الأسد فأوضحت أن الأول سجية كرم ونزاهة كثرة التزم وفتت اللبس بوصفها له بخلق الأسد، فأوضحت أن الأول سجية كرم ونزاهة شمائل ومسامحة في العشرة، لا سجية جبن وجور في الطبع. قال عياض: وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال: إذا دخل أسد وإذا خرج فهد، فإن كان محفوظاً فمعناه أنه إذا خرج إلى جملته كان على غاية الرزانة والوراء وحسن السمت، أو على الغاية من تحصيل الكسب، وإذا دخل منزله كان متفضلاً موابياً لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فرسته بعضاً وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها، وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره: ولا يرفع اليوم لفده يعني لا يدخر ما حصل منه اليوم من أجل الفد، فكنت بملك عن غاية جوده، ويحتمل أن يكون المراد أنه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يفرح بما يجب عمله اليوم إلى غده.

قوله: (قالت السابعة: زوجي غياياه أو عياياه) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها تحتانية خفيفة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعدها بمهمل، وهو شك من روي الخبر عيسى بن يونس، وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن حنبل عن. ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « غياياه » بمعجمة بغير شك، والغياباء الطباقة الأحق الذي ينتج عليه أمره، وقال أبو عبيد: الغياياه بالمهملة الذي لا يفسر ولا يلقح من الإبل، والمعجمة ليس بشيء، والغياباء الأحق القدم. وقال ابن فارس: الطباقة الذي لا يحسن الضراب، فعلى هذا يكون تأكيداً لاختلاف اللفظ فكولهم بعداً وسحقاً. وقال الداودي قوله: « غياياه » بالمعجمة مأخوذ من الغي بفتح المعجمة، وبالمهملة مأخوذ من الغي بكسر المعجمة. وقال أبو عبيد: الغياياه بالمهملة الغي الذي تسيه مباضعة النساء، وأراه مبالغة من الغي في ذلك. وقال ابن السكيت: هو الغيبي الذي لا يهتدي. وقال عياض وغيره: الغياياه بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقاً من الغاية وهو كل شيء أظلم الشخص فوق رأسه، فكانه مغطى عليه من جهله وهذا الذي ذكره احتمالاً جزم به الزعفراني في الفائق. وقال النووي: قال عياض وغيره: غياياه بالمعجمة صحيح، وهو مأخوذ من الغياياه وهي الظلمة، وكل ما أظلم الشخص، ومعناه لا يهتدي إلى مسلك. أو أنها وصفته بغل الروح، وأنه كائناً المتكاثف الظلمة الذي لا إشراق فيه، أو أنها أرادت أنه غطيت عليه أموره. أو يكون غياياه من الغي وهو الانهيار في الشر، أو من الغي الذي هو الخيبة. قال تعالى: ﴿ فسرف بلقرون غياً ﴾ [مريم: ٥٩] وقال ابن الأعرابي: الطباقة المطبق عليه حقاً. وقال ابن دريد: الذي تنطبق عليه أموره. وعن الجاحظ: القليل الصدر عند الجباع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرتفع سفله عنها، وقد ذمت امرأة أمراً القيس فقالت له: ثقيل الصدر، خفيف العجز، سريع الإرقاء، بطيء الإفاقة. قال عياض: ولا منافاة بين وصفها له بالبعز عند الجماع وبين وصفها بغل الصدر فيه لاحتساب تنزيهه على حائلي كل منهما مذموم، أو يكون إطباق صدره من جملة عيبه وعجزه وتعاطيه ما لا قدرة له عليه، لكن كل ذلك يرد على من فسر عياياه بأنه العنين. وقولها: « كل داه له داه » أي كل شيء تفرق في الناس من العيوب موجود فيه. وقال الزعفراني: يحتمل أن يكون قولها: « له داه » خبراً لكل، أي أن كل داه تفرق في الناس فهو فيه. ويحتمل أن يكون « له » صفة لداه و « داه » خبر لكل، أي كل داه فيه في غاية التناهي، كما يقال: إن زيداً لزيد، وإن هذا الفرس لفرس. قال عياض: وفيه من لطيف الالهام والاشارة الغاية لأنه انطوى تحت هذه الكلمة كلام كثير. قولها: « شجك » بمعجمة أوله وجيم ثقيلة أي جرحك في رأسك، وجراحات الرأس تسمى شجاجاً، وقولها: أو فلك بغاه ثم لام ثقيلة أي جرح جسلك، ومنه قول الشاعر: « بهن فلول » أي تلم جمع ثلمة؛ ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسرك بسلطانة لسانه وشدة خصومته. زاد ابن السكيت في روايته « أو بكك » بموحدة ثم جيم، أي طعنك في جراحتك شققها، والبع شق القرعة، وقيل: هو الطعنة. وقولها: « أو جمع كلال لك » وقع في رواية الزبير « إن حدثه سبك، وإن مازحته فلك، وإلا أجمع كلال لك » وهي توضح أن « أو » في رواية الأصملي للتخصيص لا للتخيير. وقال الزعفراني: يحتمل أن تكون أرادت أنه ضروب لنساء، فإذا ضرب إماماً بكسر عظماء أو بشيخ وداً أو يجمعهما. قال: ويحتمل أن يريد بالقل الطرد والإبعاد، وبالشج الكسر عند الضرب وإن كان الشج إنما يستعمل بان جراحة الرأس. قال عياض: وصفته بالحمق، والتناهي في سوء العشرة، وجع النقائص بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الأدنى، فإذا حدثه سبها، وإذا مازحته شجها، وإذا أغضبته كسر عضواً من أعضائها أو شق جلدها أو أغار على مالها أو جمع كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال.

قوله: (قالت الثامنة: زوجي المس من أرنب والريح ربح زونب) زاد الزبير

ما ذهب من ماله، وإذا جاء بشيء ليته لا يسأل عنه بعد ذلك، أو لا يلتفت إلى ما يرى في البيت من العيوب، بل يسامح ويغضى. ويحتمل الظم بمعنى أن غير مبال بما جازى حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهله ولا يتيه، بل إن عرضت له بشيء من ذلك رتب عليها بالبطش والضرب، وأكثر الشراح شرحوه على المدح، فالتامليل بالفتح من جهة كثر التكرم أو التورب، وبالأسد من جهة الشجاعة، وعدم السؤال من جهة المسامحة. وقال عياض: حله الأكثر على الاشتقاق من خلق الفهد إما من جهة قوة وثوبه وإما من كثرة نومه، ولهذا ضربوا المثل به فقالوا: أتوم من فهد، قال: ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لأنهم قالوا في المثل أيضاً: أكسب من فهد، وأصله أن الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فينصيد عليها كل يوم حتى يشبعها، فكانها قالت: إذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لأهله كما يجيء الفهد لمن يلوذ به من الفهود الهرمة. ثم لما كان في وصفها له بخلق الأسد فأوضحت أن الأول سجية كرم ونزاهة كثرة التزم وفتت اللبس بوصفها له بخلق الأسد، فأوضحت أن الأول سجية كرم ونزاهة شمائل ومسامحة في العشرة، لا سجية جبن وجور في الطبع. قال عياض: وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال: إذا دخل أسد وإذا خرج فهد، فإن كان محفوظاً فمعناه أنه إذا خرج إلى جملته كان على غاية الرزانة والوراء وحسن السمت، أو على الغاية من تحصيل الكسب، وإذا دخل منزله كان متفضلاً موابياً لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فرسته بعضاً وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها، وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره: ولا يرفع اليوم لفده يعني لا يدخر ما حصل منه اليوم من أجل الفد، فكنت بملك عن غاية جوده، ويحتمل أن يكون المراد أنه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يفرح بما يجب عمله اليوم إلى غده.

قوله: (قالت السادسة: زوجي إن أكل لف، وإن شرب اضطج، وإن اضطجع الف، ولا يروح الكف ليعلم البث) في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « إذا أكل اقتف » وفيه « وإذا نام » بدل « اضطجع » وزاد « وإذا ذبح اغتث » أي نحري الثث وهو الخليل كما تقدم في شرح كلام الأولى. وفي رواية للطبراني « ولا يدخل » بدل « يولج » و « إذا قد » بدل « اضطجع » وفي رواية الترمذي والطبراني « فيعلم » بالفاء بدل اللام في رواية غيره، والمراد باللف الإكثار منه واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيئاً وقال أبو عبيد: الإكثار مع التخليط، يقال: لف الكتيبة بالآخرى إذا خلطها في الحرب، ومنه اللقيط من الناس، فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نهته وشرهه ثم لا يقي منه شيئاً. وحكى عياض رواية من رواه « رف » بالراء بدل اللام قال: وهي بمعناها، ورواية من رواه « اقتف » بالقف قال: ومعناه التجسس، قال الخليل: قتاف كل شيء جماع واستقصاؤه، ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها، والاشتقاق في الشرب استقصاؤه مأخوذ من الشفاقة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الإناء، فإذا شربها الذي شرب الإناء قيل: اشفتها. ومنهم من رواها بالمهملة وهي بمعناها.

قوله: « الف » أي قد نأحية وتلف بكساته وحده وانقبض عن أهله إضرافاً، فهي كتيبة حزينة لذلك، ولذلك قالت: « ولا يولج الكف ليعلم البث » أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من الحزن فيزيهه. ويحتمل أن تكون أرادت أن يتم نوم العاجز الفضل الكسل، والمراد بالث الحزن ويقال شدة الحزن، ويطلق البث أيضاً على الشكوى وعمل المرض وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه، فأرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع احتمالها به؛ فوصفته بقلة الشفقة عليها وأنه لو رآها عليه لم يدخل يده في ثوبها ليفقد خبرها كمادة الأجانب فضلاً عن الأزواج، أو هو كتابته عن ترك الملاحة أو عن ترك الجماع كما سيأتي. وقد اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد: كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها ليلمس ذلك العيب لئلا يشق عليها، فمدته بذلك. وقد تمقبه كل من جاء بعده إلا النادر، وقالوا: إنما شكنت منه ودفنت واستقصرت حظها منه، ودل على ذلك قولها قيل: « وإذا اضطجع الف » كأنها قالت: إنه يتجنبها ولا يدينها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلمسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من الرجال فيعلم بذلك عتبها له وحزنها لقلته حظها منه، وقد جمعت في وصفها له بين اللوم والبخل والهمة والمهانة وسوء العشرة مع أهله، فإن العرب تلم بكثرة الأكل والشرب وتسدق بقلتها وبكثرة الجماع لدلائلها على صحة الذكورية والفضولية. وانتصر على الأبياري لأبي عبيد قال: لا مانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه، لأنهن كن تامعن أن لا يكن من صفاتهم شيئاً، فمنهن من وصفت زوجها بالخير في جميع أموره، ومنهن من وصفته بضد ذلك، ومنهن من جمعت. وارتضى القرطبي هذا الانتصار واستدل عياض للجمهور بما وقع في رواية سعيد بن مسلمة عن أبي الحسام أن عروة ذكر هذه في الخمس اللاتي

في روايته « وأما أغلبه والناس يغلب » وكذا في رواية عتبة عند النسائي، وفي رواية عمر عنه، وكذا للطبراني لكن بلفظ « ونغلبه » بنون الجمع، والأرنب دوية لينة المسن ناعمة الوبر جلد، والزرنب يوزن الأرنب لكن أوله زاي وهو نبت طيب الريح، وقيل: هو شجرة عظيمة بالشام يجبل لبنان لا تسر لها ورق بين الخضرة والصفرة، كذا ذكره عياض، واستكروه ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات. وقيل: هو خشيعة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب، وإن كانوا ذكروها، قال الشاعر:

يا باهي أنت وفروك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب

وقيل: هو الزعفران، وليس بشيء. واللام في المسن والريح نائبة عن الضمير أي مسه وريحه. أو فيها حذف تقديره الريح منه والمس منه، كقولهم: السمن منوان يدرهم. وصفته بأنه لين الجسد ناعمة. ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن حسن خلقه ولين عريكه بأنه طيب العرق لكثرة نظافته واستعماله الطيب نظفًا، ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الثناء عليه لجليل معاشرته.

وأما قولها: « وأما أغلبه والناس يغلب » فوصفته مع جيل عشرته لها وصبره عليها بالشجاعة وهو كما قال معاوية: « يغلبن الكرام ويغلبهن الثام » قال عياض: هذا من التشبيه بغير أداء، وفيه حسن المناسبة والموازنة والتسجيع. وأما قولها: « والناس يغلب » ففيه نوع من البديع يسمى التثني، لأنها لو انحصرت على قولها: « وأما أغلبه لئن أنه جبان ضميم، فلما قالت: « والناس يغلب » دل على أن غلبها إياه إجماعاً هو من كرم مسجياتها تمت بهذه الكلمة المبالغة في حسن أوصافه.

قوله: « قالت التاسعة: زوجي ربيع العماد، طوبى لمن النجاة، عظيم الرماد، فرب البيت من الناد » زاد الزبير بن بكار في روايته: « لا يشبع ليلة يضاف ولا بنام ليلة يخاف » وصفته بطول البيت وعلوه فإن يبيت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والوافدون، فطول بيوتهم إما لزيادة شرفهم أو لطول قاعاتهم، ويبيت غيرهم قصار، وقد هج الشعراء بمدح الأول وذم الثاني كقوله: « قصر البيوت لا ترى صهواتها » وقال آخر:

إذا دخلوها بيوتهم أكبو على الركبت من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعاً فيدل على كثرة الحاشية والغاشية، وقيل: كنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره، والتجاذ بكسر التون وجيم خفيفة حالة السيف، تريد أنه طويل القائمة يحتاج إلى طول لحماه. وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فاشترت إلى شجاعته، وكانت العرب تتبجح بالطول وتذم بالقصر. وقولها: « عظيم الرماد » تعني أن نار قراه للأضياف لا تطفأ تهتدي الضيفان إليها فيفسر رماد النار كثيراً لذلك، وقولها: « فرب البيت من الناد » وقتت عليها بالسكون لمواخاة السجع، والنادي والندي مجلس القوم، وصفته بالشرف في قومه، فهم إذا تفاوضوا واشتروا في أمر أتوا فجلسوا قريباً من بيته فاعتصموا على رأيه واعتلوا أمره، أو أنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقاءه، ويكون أقرب إلى الوارد وطالب القرى، قال زهير:

بسط البيوت لكي يكون مظنة من حيث توضع فطنة المسترد

ويحتمل أن تريد أن أهل النادي إذا أتوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا يجتنب عنهم ولا يتعاض منهم بل يقرب ويتلقاهم ويبادر لإكرامهم، وضده من يتوارى بأطراف الحلل وأغوار المنازل، ويبعد عن سمت الضيف لئلا يهتدوا إلى مكانه، فإذا استبعدوا موضعه صدوا عنه ومالوا إلى غيره. وحصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة.

قوله: « قالت العاشرة: زوجي مالك وما مالك مالك خير من ذلك، له إبل كثيرات المبارك قليلات المسارح، وإذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك » وقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي والزبير « المبارك » بدل « المبارك » وفي رواية أبي يعلى « المزهر » بصيغة الجمع، وعند الزبير « الضيف » بدل « المزهر ». والمبارك ينتهين جمع مبرك وهو موضع نزول الإبل، والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه، والمزهر بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آله من آلات اللهن، وقيل: هي العود وقيل: دف مربع. وإنكر أبو سعيد الضمير تفسير المزهر بالعود فقال: ما كانت العرب تعرف العود إلا من خالط الحضر منهم، وإما هو يضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يودع النار فيزهرها للضيف، فإذا سمعت الإبل صوته ومعهم النار عرفت أن ضيفاً طرق فتيقت الملاك. وتعبه عياض بأن الناس كلهم روهو بكسر الميم وفتح الهاء، ثم قال: ومن الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يخالف الحضر ولا سيما مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث أنهن كن من قرية من قرى اليمن وفي الأخرى أنهم من أهل مكة، وقد

ذكر المزهر في أشعار العرب جاهليتها وإسلامها بدويها وحضرها أمه ويرد عليه أيضاً ورودوه بصيغة الجمع فإنه بعينه للأمة، ووقع في رواية يعقوب بن السكيت وابن الأنباري من الزيادة « وهو أمام القوم في الممالك » فجعلت في وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته، ووصفته أيضاً مع ذلك بالشجاعة لأن المراد بالممالك الحروب، ويهددته بشجاعته بتقديم رفقته، وقيل: أراحت أنه حاد في السبل الخفية عالم بالطرق في الهدى، فلما دل على هذا بالممالك المقارن، والأول البقي، والله أعلم. « ما » في قولها: « وما مالك » استفهامية يقال للتعظيم والتعجب، والمعنى وأي شيء هو مالك ما أعظمه وأكرمه. وتكرير الاسم أدخل في باب التعظيم. وقولها: « ما لك خير من ذلك » زيادة في الإعظام، وتفسير ليمض الإجماع، وأنه خير مما أشير إليه من ثناء وطيب ذكر، وفوق ما اعتقد فيه من سؤدد وفخر، وهو من أجل من أصفه لشهرته فضله. وهذا بناء على أن الإشارة بقولها: « ذلك » إلى ما تعتقد فيه من صفات المدح. ويحتمل أن يكون المراد مالك خير من كل مالك، والتعظيم يستفاد من المقام كما قيل: ثمرة خير من جراحة، أي كل ثمرة خير من كل جراحة، وهذه إشارة إلى ما ذهن المخاطب، أي مالك خير مما في فئتك من مالك الأموال وهو خير مما صافه به، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من الثناء على الذين قبله، وأن مالكا أجمع من الذين قبله لحصل السيادة والفضل. ومعنى قولها: « قليلات المسارح » أنه لا استعداد للضيفان بها لا يوجه منهن إلى المسارح إلا قليلاً، ويترك سائرهن بفئته، فإن فاجأه ضيف وجد عنده ما يقربه به من لحومها وألبانها، ومنه قول الشاعر:

حبنا ولم نسرح لكي لا يلومنا على حكمه صبراً موعود الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها « قليلات المسارح » الإشارة إلى كثرة طرق الضيفان، فالقوم الذي يطرقه الضيف فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيفان، واليوم الذي لا يطرقه فيه أحد أو يكون هو فيه غالباً تسرح كلها، فأيام الطرق أكثر من أيام عدمه، فهي لذلك قليلات للمسارح. ويهدد بتقديم اعتراض من قال: أو كانت قليلات للمسارح لكانت في غاية الهزال. وقيل: المراد بكثرة المبارك أنها كثيراً ما تثار فتحلب ثم تترك فتكثر مباركها لذلك، وقال ابن السكيت: إن المراد أن مباركها على المطالبات والحملات وأداء الحقوق وقرى الأضياف كثيرة، وإما يسرح منها ما فضل عن ذلك. فالخاصل أنه في الأصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة، ثم إذا سرحت صارت قليلة لأجل ما ذُبح منها. وأما رواية من روى « عظيमत المبارك » فيحتمل أن يكون المعنى أنها من سمها وعظم جنتها تعظم مباركها، وقيل: المراد أنها إذا بركت كانت كثيرة لكثرة ما ينضم إليها من يلمس القرى، وإذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك. ويحتمل أن يكون المراد بقلة مسارحها قلة الأمكنة التي ترعى فيها من الأرض، وأنها لا تمكن من الرعي إلا بقرب المنازل لئلا يشق طلبها إذا احتيج إليها. ويكون ما قرب من المنزل كثير الحصب لئلا تهزل. ووقع في رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني « أبو مالك وما أبو مالك، ذو إبل كثيرة المسالك قليلة المبارك » قال عياض: إن لم تكن هذه الرواية وهماً فالمنى أنها كثيرة في حال رعيها إذا ذهبت، قليلة في حال مباركها إذا قامت، لكثرة ما ينحر منها وما يسلك منها في مسالك الجرد من رقد ومعونة وحل وحالة ونحو ذلك. وأما قولها: « أيقن أنهن هوالك » فالمنى أنه كثر عاداته بنحر الإبل لقرى الضيفان، ومن عادته أن يقبهم ويلهمهم أو يتلقاهم بالغناء مبالغة في الفرح بهم صارت الإبل إذا سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنحر، ويحتمل أنها لم ترد فهم الإبل هلاكها، ولكن كما كان ذلك يعرفه من يقلل أضياف إلى الإبل، والأول أولى.

قوله: « قالت الحادية عشرة: قال النوي: وفي بعض النسخ الحادي عشرة وفي بعضها الحادية عشر، والصحيح الأول، وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكيميل بن ماعدة.

قوله: « زوجي أبو زرع » في رواية النسائي: « تكحت أبا زرع ».

قوله: « فلما أبو زرع » في رواية أبو ذر « وما أبو زرع » وهو المحفوظ للأكثر، زاد الطبراني في رواية « صاحب نعم وزرع ».

قوله: « أناسي » بفتح الحمة وتخفيف النون وبعد الألف مهملة أي حرك.

قوله: « من حلي » بضم المهملة وكسر اللام (أني) بالثنية، والمراد أنه ملاأ أنها بما جرت عادة النساء من التحلي به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك. وقال ابن السكيت: أناس أي أثقل حتى تتلى واضطرب. والنوس حركة كل شيء متدل، وقد تقدم حديث ابن عمر أنه « دخل على حفصة وتوساتها تنطف » مع شرح المراد به في المغازي. ووقع في رواية ابن السكيت « أنني وفرعي » بالثنية، قال عياض: يحتمل أن تريد

بالفرعين اليمين لأنهما كالفروع من الجسدة تعني أنه حلى أفتنها ومعضبها، أو أرادت العتق واليمين، وأقامت اليمين مقام فرع واحد، أو أرادت اليمين والرجلين كذلك، أو الدفونين وقرني الرأس، فقد جرت عادة الترفات بتنظيم غلاتهم ونحلية نواصيهن وقرنونهن. ووقع في رواية ابن أبي أويس « فرعي » بالإفراد أي حلى رأسي فصار يشد من كثرته وقلته، والرب تسمي شعر الرأس فرعا، قال امرؤ القيس: « وفرع ينشئ للشت أسود فاحم ».

قوله: (وملا من شحم عضدي) قال أبو عبيد: لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله، لأن العضد إذا سميت سمن سائر الجسد ونحست العضد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده.

قوله: (وبجحي) بموحدة ثم جيم خفيفة، وفي رواية للنسائي ثقيلة ثم مهمل.

قوله: (فبجحت) بسكون اللام، وفي رواية لاسلم « فبجحت لي بالتشديد نفسي » هذا هو المشهور في الروايات، وفي رواية للنسائي « وبجح نفسي فبجحت لي » وفي أخرى له ولأبي عبيد « فبجحت » بضم اللام وبفتح الخفيف، والمعنى أنه فرحها ففرحت. وقال ابن الأثير: للمعنى عظمي فمظمت لي نفسي، وقال ابن السكيت: للمعنى فخرني ففخرت. وقال ابن أبي أويس: معناه وسع علي وترفني.

قوله: (وجدني في أهل غيمة) بالمعجمة والتون مصغر.

قوله: (بشق) بكسر المعجمة، قال الخطابي: هكذا الرواية، والصواب بفتح الشين وهو موضع بعينه، وكذا قال أبو عبيد وصوه الهروي، وقال ابن الأثير: هو بالفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه لقلتهم وسمنه سكنى شق الجبل أي ناحيته، وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار وخوه، وقال ابن قتيبة وصوه نطويه: للمعنى بالشق بالكسر أنهم كانوا في شطف من العيش، يقال: هو يشق من العيش أي يشطف وجهه ومنه: « لم تكونوا بالغية إلا بشق الأنس » (النحل: ٧) وبهذا جزم الزهري وضمف غيره.

قوله: (فجعلني في أهل سهيل) أي خيل (واطيط) أي ليل، زاد في رواية للنسائي وجمال وهو جمع جبل، والمراد اسم فاعل لما لك الجبال قولهم: لا بين وتامره، وأصل الأطيط صوت أحواد الحمال والرجال على الجبال، فارتدت عنهم أصابع حمال، تشبه بذلك إرفاقهم ويطلق الأطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كسا في حليلت باب الجنة « لا يأتين عليه زمان وله أطيط » ويقال: المراد بالأطيط صوت الجوف من الجوع.

قوله: (ودائس) اسم فاعل من الدوس، وفي رواية للنسائي « ودباس » قال ابن السكيت: الدائس الذي يدوس الطعام، وقال أبو عبيد: تأوله بعضهم من دباس الطعام وهو دراسه، وأهل العراق يقولون: الدباس وأهل الشام الدواس، فكأنها أرادت أنهم أصحاب زرع، وقال أبو سعيد: المراد أن عندهم طعاما متى وهم في دباس شيء آخر فخيرهم متصل.

قوله: (ومعق) بكسر النون وتشديد القاف، قال أبو عبيد: لا أدري معناه، وأظنه بالفتح من تقي الطعام. وقال ابن أبي أويس: المتق بالكسر تقي أصوات المواشي، نصف كثرة ماله. وقال أبو سعيد الضري: هو بالكسر من تقيقة الدجاج يقال: أتق الرجل إذا كان له دجاج، قال القرطبي: لا يقال شيء من أصوات المواشي تق، وإنما يقال: تق الضفدع والعقرب والدجاج، ويقال في الهر بقلة، ولما قول أبي سعيد فيعد لأن العرب لا تستدح بالدجاج ولا تذكرها في الأمثال. وهذا الذي أنكره القرطبي لم يرد أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الزهري فقال: كأنها أرادت من بطر الدجاج من الحب فتنة، وحكى الهروي أن المتق بالفتح الغريال، وعن بعض اللغاري: يجوز أن يكون بسكون النون وتخفيف القاف، أي له أمام ذات تقى أي سمان. والحاصل أنها ذكرت أنه نقلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الحبل والإبل والزروع وغير ذلك، ومن أمثالهم: « إن كنت كاذبا فحلبت قاعدا » أي صار مالك غصا يحلبها القاعد وبالعذ أهل الإبل والحلب.

قوله: (فلهذه أقول) في رواية للنسائي « أنق » وفي رواية الزبير « أنكلم ».

قوله: (فلا أقبح) أي فلا يقال لي: فيحك الله أو لا يقيح قولي ولا يرد علي، أي لكثرة إكرامه لما وتدلها عليه لا يرد لها قولا ولا يقيح عليها ما تأتي به. ووقع في رواية الزبير « فبينا أنا عنده أتام الخ ».

قوله: (وأرأف فأتصيح) أي أتأم الصيحة وهي نوم أول النهار فلا أوقظ، إشارة إلى أن لما من يكفيها مونة بيتها ومهنة أهلها.

قوله: (وأشرب فأتقنع) كذا وقع بالقاف والتون الثقيلة ثم المهمل، قال عياض:

قوله: (ابن أبي زرع لما ابن أبي زرع، مضجعه كمسل شطية ويشبهه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الأثير « وترديه فيقة البقرة، ويمس في حلق النثرة » فلما مسل الشطية قال أبو عبيد: أصل الشطية ما شطب من الجريد وهو سفعه فيشق منه

لم يقع في الصحيحين إلا بالنون، ورواه الأكثر في غيرهما بالميم. قلت: وسيأتي بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخاري أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد: أفصح أي لروى حتى لا أحب الشرب، مأخوذ من التافة الفتح وهي التي ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها رياء، وأما بالنون فلا أعرفه انتهى. وأثبت بعضهم أن معنى أفتنح بمعنى أفتح لأن النون والميم يتماثلان مثل امتنع لونه امتنع، وحكى شمر عن أبي زيد: أفتنح الشرب بعد الري، وقال ابن حبيب الري بعد الري، وقال أبو سعيد: هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادل إليه مخافة عجزه. وقال أبو حنيفة الدينوري: فتحت من الشرب تكارهت عليه بعد الري، وحكى القاضي: فتحت الإبل فتنح بفتح النون في الماضي والمستقبل فتنا بسكون النون وفتنحها أيضا إذا تكارهت الشرب بعد الري. وقال أبو زيد وابن السكيت: أكثر كلامهم فتحت فتنحاً بالشد، وقال ابن السكيت: معنى قرعا: « فأتقنع » أي لا يقطع علي شربي، فتورده هؤلاء كلهم على أن للمعنى أنها تشرب حتى لا تجد مساهة أو أنها لا يقطع مشروبها ولا يقطع عليها حتى تسم شهرتها منه، وأغرب أبو عبيد فقال: لا أراها قالت ذلك إلا لعزة الماء عندهم، أي فذلك فخرت بالري من الماء، وتعقبه بأن السياق ليس فيه التقيد بماء فيحصل أن ترد أنواع الأشربة من لبن وخر ونبيذ وسويق وغير ذلك، ووقع في رواية الإسماعيلي عن البصري « فأتقنع » بالقاف والمتنقة قال عياض: إن لم يكن ومعنا فتمناه الشكر والزهو، يقال: في فلان فتحة إذا تاه وتكره، ويكون ذلك لحصل لما من نشأة الشراب، أو يكون راجعا إلى جمع ما تقدم، أشارت به إلى عزتها عنه وكثرة الخير لديها فهي تزهو لذلك، أو معنى أفتنح كتابة عن سمن جسمها. ووقع في رواية الجسيم « وأكل فأتقنع » أي أطعم غيري يقال: منحه يمنحه إذا أطعمه، وأنت باللفظ كلها بوزن أفتنح إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك، فإن ثبتت هذه الرواية ولا نفي الاقتصاد على ذكر الشرب إشارة إلى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشراب والطعام.

قوله: (أم أبي زرع لما أم أبي زرع، عكومها رداح، وبهيتا فساح) في رواية أبي عبيد (فياح) بتحتانية خفيفة من فاح بفتح إذا اتسع، ووقع في رواية أبي العباس المعري فياح حكاية عياض « أم زرع وما أم زرع » بحذف أداة الكنية قال عياض: وعلى هذا فتكون كتبت بذلك من نفسها. قلت: الأول هو الذي تضافت به الروايات وهو المتعدد وأما قوله: « فما أم أبي زرع » فقدم بيته في قول المعري، والمكوم بضم المهمل جمع حكم بكسرهما وسكون الكاف هي الأعدال والأحوال التي تجمع فيها الأمتة، وقيل: هي نطع لجمل للمرأة فيها ذخيرتها حكاية الزهري. ورواح بكسر الراء وفتحها وآخره مهمل أي عظام كثيرة الحشو قاله أبو عبيد وقال الهروي: معناه ثقيلة، يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة البرك رداح، وقال ابن حبيب: إنما هو رداح أي ملاهى، قال عياض: رأبه مضبوطا وذكر أنه سمعه من ابن أبي أويس كذلك، قال: وليس كما قاله شراح العراقيين، قال عياض: وما أدري ما أنكره ابن حبيب مع أنه فسره بما فسره به أبو عبيد مع مساعمة سائر الرواة له، قال: ويحتمل أن يكون مراده أن يسطيها بكسر الراء لا بفتحها جمع رداح فقامت وقيام، ويصح أن يكون رداح خبر حكوم فيخبر عن الجمع بالجمع، ويصح أن يكون خبر المبتدأ مخوف أي عكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمعه روح بضمين، وقد سمع الخبر عن الجمع بالواحد مثل أدع أكون فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه « أولياهم الطاووف » (البقرة: ٢٥٧) أشار إلى ذلك عياض قال: ويحتمل أن يكون مصدرا مثل طلاق وكمال أو على حذف المضاف أي عكومها ذات رداح قال الزهري: لو جاءت الرواية في حكوم بفتح العين لكان الوجه على أن يكون المراد بها الجفنة التي لا تزول عن مكانها إما لمظمتها وإما لأن القرى متصل دائم من قومه ورد ولم يعكس أي لم ينف، أو التي كثر طعامها وتراكم كما يقال: احتكم بفتح الشيء وارتكم قال: والرداح حينئذ تكون واقعة في مصلاها من كون الجفنة موصوقة بها، وفصح بفتح الفاء والمهمل أي واسع يقال بيت فسبح وقصاح وقياح بمعناه، ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى أنها وصفت والدة زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت، إما حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة، وإما كتابة عن كثرة الخير وروغد العيش والبر من ينزل بهم لأنهم يقولون فلان رجب المنزل أي يكرم من ينزل عليه، وأشارت بوصف والدة زوجها إلى أن زوجها كثير البر لأمه وأنه لم يعط في السن لأن ذلك هو الغالب عن يكون له والدة توصف بمثل ذلك.

قوله: (ابن أبي زرع لما ابن أبي زرع، مضجعه كمسل شطية ويشبهه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الأثير « وترديه فيقة البقرة، ويمس في حلق النثرة » فلما مسل الشطية قال أبو عبيد: أصل الشطية ما شطب من الجريد وهو سفعه فيشق منه

قوله: (ابن أبي زرع لما ابن أبي زرع، مضجعه كمسل شطية ويشبهه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الأثير « وترديه فيقة البقرة، ويمس في حلق النثرة » فلما مسل الشطية قال أبو عبيد: أصل الشطية ما شطب من الجريد وهو سفعه فيشق منه

قوله: (ابن أبي زرع لما ابن أبي زرع، مضجعه كمسل شطية ويشبهه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الأثير « وترديه فيقة البقرة، ويمس في حلق النثرة » فلما مسل الشطية قال أبو عبيد: أصل الشطية ما شطب من الجريد وهو سفعه فيشق منه

قوله: (ابن أبي زرع لما ابن أبي زرع، مضجعه كمسل شطية ويشبهه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الأثير « وترديه فيقة البقرة، ويمس في حلق النثرة » فلما مسل الشطية قال أبو عبيد: أصل الشطية ما شطب من الجريد وهو سفعه فيشق منه

قوله: (ابن أبي زرع لما ابن أبي زرع، مضجعه كمسل شطية ويشبهه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الأثير « وترديه فيقة البقرة، ويمس في حلق النثرة » فلما مسل الشطية قال أبو عبيد: أصل الشطية ما شطب من الجريد وهو سفعه فيشق منه

وحيم أي واسعة العين،

(ودعجاء) أي شديدة سواد العين،

(ورجاء) بتشديد الجيم أي كبيرة الكفل ترجع من عظمه إن كانت الرواية بالرأه،

فإن كانت بالرأي المراد في حاجبها تقويس،

(ومؤنقة) بنون ثقيلة وقاف

(ومففقة) بوزنه أي مغنية بالعيش الناعم، وكلها أوصاف حسان. وفي رواية ابن

الأبثاري «برود الظل» أي أنها حسنة العشرة كريمة الجوار

(وفي الإلي) بتشديد التحتية والإلي بكسر الهمزة أي العهد أو القرابة

(كرويم الحلل) بكسر المعجمة أي صاحب زوجاً كان أو غيره، وإنما ذكرت هذه

الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لأنها ذكبت به مذهب التشبيه أي هي كالرجل في هذه

الأوصاف، أو حلت على المعنى كشخص أو شيء، ومنه قول عروة بن حزام: «وعفراء

عني للمرض المتواني» قال الزخشي: ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة من

الأب إلى البنت، وفي أكثر هذه الأوصاف رد على الزجاجي في إنكاره مثل قولهم: سررت

برجل حسن وجهه وزعم أن سيوبه انفرد بإجاسة مثل ذلك، وهو يمنع لأنه أضاف

الشيء إلى نفسه. قال القرطبي: أخطأ الزجاجي في مواضع في منعه وتعليقه وتقطعه

ودعواه الشذوذ، وقد نقل ابن خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم، وكيف يخطئ من

تمسك بالسماع الصحيح كما جاء في هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته، وكما جاء

في نسخة التي صلى الله عليه وسلم «شئن أصابعه».

(تنبيه): سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبي زرع ووصف بنت أبي زرع فجعل

وصف ابن أبي زرع لبنت أبي زرع، ورواية الجماعة أولى وأتم.

قوله: (جارية أبي زرع فما جارية أبي زرع) في رواية الطبراني «خادم أبي

زرع» وفي رواية الزبير «وليد أبي زرع» والولد الخادم يطلق على الذكر والأنثى.

قوله: (لا تبت حديثاً طيفاً بالموحدة ثم المثلثة، وفي رواية بالنون بدل الموحدة

وهما بمعنى: بت الحديث ونبت الحديث أظهره) ويقال بالنون في الشر خاصة كما تقدم في

كلام الأولى. وقال ابن الأعرابي: الثالث المختاب. ووقع في رواية الزبير «ولا تخرج».

قوله: (ولا تفتت بتشديد القاف بعدها مظلة أي تسرع فيه بالحياة وتلهبه

بالمسرفة)، كذا في البخاري وضبطه عياض في مسلم بفتح أوله وسكون النون وضم

القاف قال: وجاء تعبيراً مصدراً على غير الأصل وهو جازئ كما في قوله تعالى: «فتقبلها

رهباً بقبول حسن وأنتها نباتاً حسناً» [آل عمران: ٤٢٧] ووقع عند مسلم في الطريق التي

بعد هذه وهي رواية سعيد بن سلمة «ولا تفتت» بالتشديد كما في رواية البخاري انتهى.

وضبطه الزخشي بالقاف الثقيلة بدل القاف وقال في شرحه: الفت والفتل بمعنى، وأرادت

المبالغة في برأمتها من الحياة، فيحتمل إن كان محفوظاً أن تكون إحدى الروايتين في مسلم

بالقاف كما في رواية البخاري والأخرى بالقاف. والميرة بكسر الميم وسكون التحتية بعدها

راه الزاد وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويعمله إلى منزله ليتضع به أهله. وقال أبو

سعيد: التفتيت إخراج ما في منزل أهلها إلى غيرهم. وقال ابن حبيب: معناه لا تفسد،

ويؤيده أن رواية الزبير «ولا تفسد» وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلمة بالقاف في

الموضعين، وفي رواية أبي عبيد «ولا تنقل» وكذا للزبير عن عمه مصعب، ولأبي عوانة

«ولا تنقل» وفي رواية عن ابن الأبثاري «ولا تفتت» بمجمة ومثله أي تفسد، وأصله

من اللغة بالضم وهي الوسوسة، وفي رواية النسائي «ولا تفش ميرتنا تعشيشاً» بفاء

ومعجمتين من الإفشاش طلب الأكل من هنا وهناك، ويقال: فش ما على الخوان إذا أكله

أجمع، ووقع عند الخطابي «ولا تفسد ميرتنا تعشيشاً» بمجمعات، وقال: سأخوذة من

غشيش الحيز إذا فسد، تريد أنها تحسن مراعاة الطعام وتتعاذه بأن تطعم منه أولاً طرباً

ولا تغفله فيفسد. وقال القرطبي: فسر الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تمده

بأن تطعمهم منه أولاً فأولاً، وتبعه المازري، وهذا إما يتمشى على الرواية التي وقعت

للخطابي، وأما على رواية الصحيح «ولا تملأ» فلا يستقيم «وإنما معناه أنها تمده

بالتنظيف» والحاصل أن الرواية في الأولى كما في الأصل «ولا تفتت ميرتنا تعشيشاً»

وعند الخطابي «ولا تفسد ميرتنا تعشيشاً» بالفتح المعجمة، واتفقت في الثانية على «ولا

تمل بيتنا تعشيشاً» وهي بالعين المهملة، وعلى رواية الخطابي هي أعقد بالسجع أصح

تعشيشاً من تنشيشاً، والله أعلم.

قوله: (ولا تملأ بيتنا تعشيشاً) بالمهمله ثم معجمتين، أي أنها مصلحة للبيت

مهيئة لتنظيفه وإلقاء كاسته وإبعادها منه وأنها لا تكتفي بقم كاسته وتركتها في جوابه

كانها الأشعاش، وفي رواية الطبراني «ولا تمش» بدل «ولا تملأ» ووقع في رواية سعيد

قصبان رفاق تسج منه الحصر، وقال ابن السكيت: الشطبة من سدي الحصر، وقال ابن

حبيب: هي المود المجدد كالسلة، وقال ابن الأعرابي أرادت بمسل الشطبة سيفاً مسل من

غده فمضجه الذي ينأى فيه في الصغر فتقدر مسل شطبه واحدة، أما على ما قال

الأولون فعلى قدر ما يسيل من الحصر فيبقى مكانه فارغاً، وأما على قول ابن الأعرابي

فيكون كعند السيف. وقال أبو سعيد الضير: شبهه بسيف مسلول ذي شطب، وسيف

اليمين كلها ذات شطب، وقد شبهت العرب الرجال بالسيف إما لخشونة الجانب وشدة

الهابة، وإما لجمل الرنق وكمال اللالاء، وإما لكمال صورتها في اعتدالها واستوائها.

وقال الزخشي: المسل مصدر بمعنى السل يقام مقام المسلول؛ والمعنى كمسلول الشطبة.

وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الأنثى من ولد المزر إذا كان ابن أربعة أشهر

وفصل عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره، وقال ابن الأبثاري وابن دريد: ويقال

لولد الضأن أيضاً إذا كان ثنياً. وقال الخطيب: الجفر من أولاد الشام ما استعجز أي صار له

بطن، والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتية بعدها قاف ما يجتمع في الضرع بين الحليتين،

والفواق بضم الفاء الزمان الذي بين الحليتين، واليمرة بفتح التحتية وسكون المهملة

بعدها راء: المناق، ويمس بالمهملة أي يتخير، والمراد يخلق الترة وهي باللون المقترحة ثم

المناء الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة، وقيل: اللينة لللمس وقيل الواسعة، والحاصل

أنها وصفت بهيف القد وأنه ليس بيطين ولا جاف قليل الأكل والشرب ملازم لآلة

الحرب يمثال في موضع القتال، وكل ذلك مما تتاح به العرب. ويظهر في أنها وصفته بأنه

خفيف الوطأة عليها لأن زوج الأب غالباً يستقل ولده من غيرها فكان هذا يخفف عنها،

فإذا دخل بيتها فافتق أنه قال فيه مثلاً ما يضجع إلا قدر ما يسيل السيف من غده ثم

يستيقظ بالمائة في التخفيف عنها، وكذا قوله يشبه ذراع الجفرة أنه لا يحتاج ما عندها

بالأكل فضلاً عن الأخذ، بل لو طعم عندها لاقتنع باليسر الذي يسد الرمم من الماكول

والمشروب.

قوله: (بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع) في رواية مسلم «وما» بالواو بدل

الفاء.

قوله: (طوع أبيها وطوع أمها) أي أنها بارة بهما، زاد في رواية الزبير «وزين

أهلها ونسائها» أي يتجملون بها. وفي رواية للنسائي «زين أمها وزين أبيها» بدل

«طوع» في الموضعين. وفي رواية للطبراني «وقر عين لأمها وأبيها، وزين لأهلها» وزاد

الكاذبي في روايته عن ابن السكيت «وصفر رداها» وزاد في رواية «قياه فضيمة الحشا،

جائلة الوشاح، عكناه فعماه، نجلاء دعجاء رجاء نترام، مؤنقة مفقة».

قوله: (وملء كسائها) كتابة عن كمال شخصها ونعمة جسمها.

قوله: (وغيظ جاريتها) في رواية سعيد بن سلمة عند مسلم «وعقر جاريتها» بفتح

المهملة وسكون القاف أي دهشها أو قتلها، وفي رواية للنسائي والطبراني «وحير جاريتها»

بالمهملة ثم التحتية من الحيرة، وفي أخرى له «وحين جاريتها» بفتح المهملة وسكون

التي التحتية بعدها نون أي هلاكها، وفي رواية الجهم بن عدي «وعبر جاريتها» بضم المهملة

وسكون الموحدة وهو من العبرة بالفتح أي تبكي حسداً لما تراه منها، أو بالكسر أي تعتبر

بذلك. وفي رواية سعيد بن سلمة «وحير نسائها» واختلف في ضبطه قليل: بالمهملة

والموحدة من التحير، وقيل: بالمعجمة والتهانية من الحيرة، والمراد بجاتها ضررتها أو هو

على حقيقته لأن الجارات من شأنهن ذلك، ويؤيد الأول أن في رواية حنبل «وغير

جاريتها» بالفتح المعجمة وسكون التحتية من العيرة، وسيأتي قريباً قول عمر لحفصة:

«لا يفرئك أن كانت جارتك أضراً منك» يعني عائشة، وقولها: (صفر) بكسر الصاد

المهملة وسكون الفاء أي خال فارغ، والمعنى أن رداها كالفارغ الخالي لأنه لا لمس من

جسمها شيئاً لأن ردها وكثيها يمنع منه من خلفها شيئاً من جسمها ونهدها يمنع منه

شيئاً من مقدمها، وفي كلام ابن أبي أويس وغيره: ومعنى قولها: صفر رداها تصفها بأنها

خفيفة موضع التريدة وهو أعلى بدنهما، ومعنى قوله: «ملء كسائها» أي مثانة موضع

الأزرة وهو أسفل بدنهما، والصفر الشيء الفارغ، قال عياض: والأولى أنه أراد أن امتلاء

منكبها وقام نهديها برفان الراد عن أعلى جسدها فهو لا يمسه فيصير كالفارغ منها،

بخلاف أسفلها، ومنه قول الشاعر:

أبت الروادف والنهود لقصمها من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها: (قياه) بفتح القاف وتشديد الموحدة أي ضامرة البطن،

(وهضيمة الحشا) هو بمعنى الذي قبله

ورجالة الوشاح أي بدور وشاحها لضمور بطنها،

(وعكناه) أي ذات عكان، و«فعماه» بالمهمله أي مثانة الجسم، و«نجلاء» بنون

بمعمما رامة يرميان بها من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم التibia « لكن رجح عياض تأويل الرامتين بالتهندين من جهة أن سياق أبي معاوية هذا لا يشبه كلام أم زرع، قال: فقله من كلام بعض رواة أوردته على سبيل التفسير الذي ظنه فادرج في الخبر، وإلا لم تجر العادة بلبص الصبيان ورميهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم، وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك ويرى الرجال منها ذلك، بل الأشبه أن يكون قولها « يلعبان من تحت خصرها أو صدرها » أي أن ذلك مكان الولدين منها، وأنهما كانتا في حضنتها أو جنبها، وفي تشبيه التهندين بالرامتين إشارة إلى صغر سنهما، وأنهما لم تنزل حتى تنكسر ثدياهما وتتكلى اهد وما رده ليس بعيداً، أما نفي العادة فمسلّم، لكن من أين له أن ذلك لم يقع اتفاقاً بأن تكون لا استلقت ولولدها معها شغلتهما عنها بالرامة يلعبان بها ليركاهما تستريح فاتفق أنهما لعبا باليعة التي حكيت، وأما الحامل لها على الاستلقاء فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخفض، وقد يقع ذلك للشخص فيستلقي في غير موضع الاستلقاء، والأصل عدم الإجماع الذي تخيله، وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرامة ثديها أولى لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر سنهما، والله أعلم.

قوله: (فطلقني ونكحها) في رواية الحارث « فاصبته فطلقني » وفي رواية أبي معاوية « فخطبها أبو زرع فتزوجها، فلم تزل به حتى طلق أم زرع » فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في طلقها أم زرع.

قوله: (فحككت بعده رجلاً) في رواية النسائي « فاستبلت، وكل بدل أمور » وهو مثل معناه أن البذل من الشيء غالباً لا يقوم مقام البذل منه بل هو دونه وأنزل منه، والمراد بالأمر للمحب. قال ثعلب: الأمور الرديء من كل شيء كما يقال: كلمة عوراء أي قبيحة، وهذا إما هو على الغالب والنسبة، فاختبرت أم زرع أن الزوج الثاني لم يسد سد أبي زرع.

قوله: (صرباً) بمهملثة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة أي من سراة الناس وهم كبارهم في حسن الصورة والمهنية، والسري من كل شيء خياريه، وفسره الخريسي بالسخي، ووقع في رواية الزبير « شاباً سرياً ».

قوله: (ركب صرباً) بمجمعة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة، قال ابن السكيت: تعني فرساً خياريّاً فائقاً، وفي رواية الحارث « ركب فرساً عربياً » وفي رواية الزبير « أموجياً » وهو منسوب إلى أموج فرس مشهور تنسب إليه العرب جياح الخيل كان لبني كندة ثم لبني سليم ثم لبني هلال، وقيل لبني غني وقيل لبني كلاب، وكل هذه القبائل بعد كندة من قيس، قال ابن خالويه: كان لبعض ملوك كندة فزراً قرماً من قيس فقتلوه وأخذوا فرسه، وقيل: إنه ركب صغيراً رطباً قبل أن يشتد فاجوع وكبر على ذلك، والشري الذي يستشري في سيرة أي يضي فيه بلا فتور. وشري الرجل في الأمر إذا لج فيه ونغادي، وشري البرق إذا كثر لمعانه.

قوله: (وأخذ خطيئاً) بفتح الحاء المعجمة وكسر الطاء المهملثة نسبة إلى الخط، صفة موصوف وهو الرمح، ووقع في رواية الحارث « وأخذ رماً خطيئاً » والخط موضع يتواحي البحرين تجلب منه الرماح، ويقال: أصلها من المخذ تحمّل في البحر إلى الخط المكان المذكور، وقيل: إن سفينة في أول الزمان كانت مملوءة رماحاً فقلدها البحر إلى الخط فخرجت رماحها فيها فنسبت إليها، وقيل: الخط منبت الرماح، قال عياض: ولا يصح. وقيل: إن الرماح إذا كانت على جانب البحر تصير كالخط بين البر والبحر فقل لها الخطية لذلك، وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط.

قوله: (وأراح) بمهملتين من الرواح ومعناه أتى بها إلى المراح وهو موضع مييت الماشية، قال ابن أبي أوس: معناه أنه غزا فغنم، فأتى بالتمم الكثير.

قوله: (عليّ) بالشدّيد وفي رواية الطبراني وأراح على بيتي.

قوله: (لعمرا) بفتحين، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وهو الإبل خاصة، ويطلق على جميع المواشي إذا كان فيها إبل، وفي رواية حكاهما عياض « نعماً » بكسر أوله جمع نعم، والأشهر الأول.

قوله: (لوما) بمثناة أي كثيرة، والثرى المال الكثير من الإبل وغيره، يقال: أثرى فلان فلاناً إذا كثره فكان في شيء من الأشياء أكثر منه، وذكر ثريا وإن كان وصف مؤنث لمراعاة السجع، ولأن كل ما ليس تأنيده حقيقة يميز فيه التفكير والتأنيث.

قوله: (وأعطاني) من كل راحة براء وتحتانية ومهملثة، في رواية لمسلم « فاضمة » بمجمعة ثم موحدة ثم مهملّة أي مذبوحة، مثل عيشة راضية أي مرضية، فالعني أعطاني من كل شيء ينهب زوجاً، وفي رواية الطبراني « من كل سائمة » والسائمة الرامية

بن سلعة التي علقها البخاري بعد بالفن المعجمة بدل المهملّة، وهو من الغش ضد الخالصة، أي لا تخلو بالخيانة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه، وقال بعضهم: هو كتابة عن عفة فرجها، والمراد أنها لا تخلو بالليت وسخاً باطلها من الزنا، وقال بعضهم: كتابة عن وصفها بأنها لا تأتيم بشر ولا تهمة. وقال الزخري في « تمهيشاً » بالعين المهملّة: يجمل أن يكون من عشت النخلة إذا قل سمها أي: لا تخلو اختزالاً وتقليلاً لا فيه. ووقع في رواية الهيثم « ولا تنجب أخبارنا تنجيئاً » بنسرون وجسم ومثله أي تستخرجها، وأصل النجبة ما يخرج من البر من تراب، ويقال أيضاً: بالمرحلة بدل الجيم، زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن حميس بن يونس « قالت عائشة: حتى ذكرت كلب أبي زرع » وكلنا ذكره الإسمايلي عن البخوي عن الوركاني، وزاد الهيثم بن عدي في روايته « ضيف أبي زرع » فما ضيف أبي زرع، في شيع وري ورتع. طهارة أبي زرع فما طهارة أبي زرع لا تفر ولا تعدى فتدح فتمراً وتنصب أخرى، فتلقى الأخيرة بالأولى. مال أبي زرع فما مال أبي زرع على الجسم معكوس، وعلى الفتاة معبروس، وقوله: ري ورتع بفتح الراء وبالشدة أي تنسم وسررة والطهارة بضم للمهملّة الطباخون وقوله: لا تفر بقاءه الساكنة ثم الفتاة المضمومة أي لا تسكن ولا تضعف، وقوله ولا تعدى بمهملّة أي تصرف، وتدح بالفتح والماء المهملّة أي تفرق، وتنصب أي ترفع على النار، والجسم بالميم جمع جمه القوم يسألون في الدنيا ومعكوس أي مردود، والفتاة السالنة، ومعبروس أي موقوف عليهم.

قوله: (فألت) خرج أبو زرع « في رواية النسائي » خرج من عندي « وفي رواية الحارث بن أبي أسامة » ثم خرج من عندي.

قوله: (والأوطاب تخضض) الأوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللين، وذكر أبو سعيد أن جمه على أوطاب على خلاف قياس العربية لأن فعلاً لا يجمع على أفعال بل على فعال، وتعقب بأنه قال الخليل: جمع الوطب وطاب وأوطاب، وقد جمع فرد على أفراد، فبطل الحصر الذي ادعاه، نعم القياس في فعل أفل في الفلة وفصال أو فصول في الكترة، قال عياض: ورأيت في رواية حزة عن النسائي « والأطاب » بغير واو فإن كان مضبوطاً فهو على إبدال الواو همزة كما قالوا أكاف وكواف، قال يعقوب بن السكيت: أرادت أنه يكثر بخروجه من منزله غداة وقت قيام الخدم والمعيد لأشغالهم، وانطوى في خيرنا كثرة خير داره وغزير لبنه وأن عندهم ما يكتفيهم ويفضل حتى يخفوه ويستخرجوا زبده، ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذي خرج فيه كان في زمن الخصب وطيب الربيع. قلت: وكان سبب ذكر ذلك توطئة للباحث على رؤية أبي زرع للمرأة على الخلق التي رآها عليها، أي أنها من خض اللين تمت فاستلقت تستريح، فرأها أبو زرع على ذلك.

قوله: (فلقي امرأة معها ولدان لها كالفهدين) في رواية الطبراني « فابسر امرأة لها ابنتان كالفهدين » وفي رواية ابن الأثيري « كالفصين » وفي رواية الكاظمي « كالتلين » ووقع في رواية إسماعيل بن أبي أوس « سارين حسنين نفيسين » وفائدة وصفها لها التنيه على أسباب تزويج أبي زرع لها لأنهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء المتجيات فلذلك حرص أبو زرع عليها لها رآها، وفي رواية للنسائي « فإذا هو بأم غلامين » ووصفها لها بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقهما، وتواردت الروايات على أنها ابناهما، إلا ما رواه أبو معاوية عن هشام فإنه قال: « فر على جارية معها أخوها » قال عياض: يتأول بأن المراد أنهما ولداهما ولكنهما جعلوا أخويها في حسن الصورة وكمال الخلقة، فإن حل على طاهرة كان أدل على صغر سنهما، ويؤيده قوله في رواية غندر « فر بجارية شابة » كذا قال وليس لفتنر في هذا الحديث رواية، وإنما هذه رواية الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يترك الحارث محمد بن جعفر غندراً، ويؤيد أنه الوركاني أن غندراً ماله رواية عن حميس بن يونس، وقد أخرجه الإسمايلي عن البخوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يسق لفتنر، ثم إن كونهما أخويها يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أبيها وولدا له بعد أن طعن في السن وهي بكر أولاده فلا تكون شابة، ويمكن الجمع بين كونهما أخويها وولديها بأن تكون لا وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتهما.

قوله: (يلعبان من تحت خصرها برمانين) في رواية الحارث « من تحت درعها » وفي رواية الهيثم « من تحت صدرها » قال أبو عبيد: يريد أنها ذات كضل عظيم فإذا استلقت ارتفع كضلها بها من الأرض حتى يصير تحتها فجرة فيها الرمانة، قال: ونعجب بعض الناس إلى التدين وليس هذا موضعه اه وأشار بذلك إلى ما جزم به إسماعيل بن أبي أوس، ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية « وهي مستلقية على قفاها »

والرائحة الكيبة وقت الروح وهو آخر النهار.

قوله: (زوجاً) أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرمي، والزوج يطلق على الاثنين وعلى الواحد أيضاً، ولوادت بذلك كثرة ما أعطاهما وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك.

قوله: (وقال: كلبي أم زرع، وميوي أهليك) أي صليهم وأوسمي عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام، والحاصل أنها وصفتها بالسود في ذاتها والشجاعة، والفضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل ما شامت من ماله وتهدي منه ما شامت لأهلها مبالغة في إكرامها، ومع ذلك فكانت أسواله عندها محترمة بالنسبة لأبي زرع، وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجها فسكنت محبة في قلبها كما قيل: «ما الحب إلا للحبيب الأول». زاد أبو معاوية في روايته «فتزوجها رجل آخر فأكرمها أيضاً فكانت تقول: أكرمني وفعل بي، وتقول في آخر ذلك: لو جمع ذلك كله».

قوله: (قالت: فلو جمعت في رواية الميم) فجمعت ذلك كله «وفي رواية الطبراني: فقلت: لو كان هذا أجمع في أصغر».

قوله: (كل شيء) في رواية للنسائي «كل الذي».

قوله: (أعطانيه) في رواية مسلم «أعطاني» بلا هاء.

قوله: (ما بلغ أصغر آنية أبي زرع) في رواية ابن أبي أوس: «ما ملأ إنياء من آنية أبي زرع» وفي رواية للنسائي «ما بلغت إنياء» وفي رواية الطبراني «فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر وعاء من أوعية أبي زرع ما ملأه» لأن الإنياء أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أن أعطاهما من أصناف الثياب، ويظهر لي حمله على معنى غير مستحيل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جلة أراد أنها تزوجه على المدة إلى أن يمضي أو أن الغزو، فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلاً لا مثلاً أصغر آنية أبي زرع التي كان يطبخ فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع.

قوله: (قالت عائشة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الترمذي: «فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم» زاد الكاذبي في روايته: «يا عائشة» وفي رواية ابن أبي أوس: «يا عائشة».

قوله: (كنت لك) في رواية النسائي «فكنت لك» وفي رواية الزبير: «أنا لك» وهي تفسير المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا ذُكِّرْتُمْ لَا سَعْيَ﴾ [آل عمران: ١١٠] أي أنتم، ومنه «من كان في المهد» [مرسم: ٢٩] أي من هو في المهد ويحتمل أن تكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال كما في قوله تعالى: ﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾ [مرسم: ٢٩] إذ إنه بيان زمان ماضي في الجملة، أي كنت لك في ماضي علم الله.

قوله: (كأبي زرع أم زرع) زاد في رواية الميم بن عدي «في الألفة والوفاء لا في الفقرة والجلاء»، وزاد الزبير في آخره «إلا أنه أطلقها وأني لا أطلقك» ومثله في رواية الطبراني، وزاد النسائي في رواية له والطبراني «قالت عائشة: يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع» وفي أول رواية الزبير «ياي وأمي لأنك خير لي من أبي زرع أم زرع» وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك تعظيماً لها وتعظيماً لقلبه ودفماً لإيهام عسوم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما تلمه النساء سوى ذلك، وقد وقع الإنصاف بذلك، وأجابته هي عن ذلك جواب مثلاً في فضلها وعلمها.

(تتبعه): وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن ميثان بن عينة عن داود بن شاپور عن عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عروة عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع وذكرت شعر أبي زرع في أم زرع، كذا فيه ولم يسق لفظه، ولم أقف في شيء من طرقه على هذا الشعر، وأخرجه أبو عروانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن أبي عمير كلاهما عن ابن عينة بإسناده ولم يسق لفظه أيضاً.

قوله: (قال سعيد بن مسلمة) هو ابن أبي الحسام وهو مدني صدوق ما له في البخاري إلا هذا الموضع.

قوله: (وقال هشام) هو ابن عروة يعني بهذا الإسناد، وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن إسماعيل عنه ولم يسق لفظه بتامه بل ذكر أن عنده عينا ولم يشك وأنه قال: «وصغر دماها وخير نساها وعقر جارتها» وقال: «ولا تثق ميرتا نقيتا» وقال: «وأعطاني من كل راحة» وقد بينت ذلك كله، وهذا الذي نبه عليه البخاري من قوله: «ولا تمتشش بيتنا تمشيشاً» اختلف في ضبطه فقيل: بالعين المعجمة

وقيل: بالمهمله، وقد تقدم بيانه. وقد وصل أبو عروانة في صحيحه والطبراني بطوله وإسناده موافق لعيسى بن يونس، وأشرت إلى ما في روايته من المخالفة فيما تقدم مفصلاً. وذكر الجاني أنه وقع عند أبي زيد الروزي بلفظ «قال سعيد بن مسلمة عن أبي سلمة ومتشش بيتنا تمشيشاً» وهو خطأ في السند والمتن، والصواب «ولا تمتشش» وقال موسى: «حدثنا سعيد عن هشام».

قوله: (قال أبو عبد الله: وقال بعضهم: فأتصحح) بالميم وهذا (أصح) أبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته «أتصحح» بالنون، وقد رواه أتصحح بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضاً النسائي وأبو يعلى وابن حبان والجزقي وغيرهم، وكذا وقع في رواية سعيد بن مسلمة المذكورة وفي رواية أبي عبيد أيضاً، وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطها ومتناها. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن عشرة المراءه بالتيئيس والمحادثة بالأمر المباحة ما لم يفسد ذلك إلى ما ينج، وفيه الزح أحياناً وسط النفس به ومداخلة الرجل أهله وإعلامه بمحبته لها ما لم يود ذلك إلى مفسدة تترتب على ذلك من تنجها عليه وإعراضها عنه. وفيه منع الفخر بالمال ويان جواز ذكر الفضل بأمر الدين، وإخبار الرجل أهله بصورة حالة معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما طبعن عليه من كثر الإحسان. وفيه ذكر المرأة إحسان زوجها، وفيه إكرام الرجل بعض نساءه بحضور ضرائرها بما يخصها به من قول أو فعل، وعمله عند السلامة من الميل القضيي إلى الجور، وقد تقدم في أبواب الحبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف واللفظ إذا استوفى للأخرى حقها. وفيه جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير نوبتها. وفي الحديث عن الأسم الخفائية وضرب الأمثال بهم اعتباراً، وجواز الاتساع بذكر طرف الأخبار ومستطابات التواذر تشييطاً للفسوس. وفيه حضي النساء على الوفاء لبعولتهن وقصر الطرف عليهم والشكر لجليلهم، ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء، وجواز المبالغة في الأوصاف، وعمله إذا لم يصر ذلك دليلاً لأنه يفضي إلى خرم المروءة. وفيه تفسير ما يجعله المخبر من الخبر إما بالسؤال عنه وإما ابتداء من تلقاء نفسه، وفيه أن ذكر المراء بما فيه من العيب جائز إذا قصد التنشير عن ذلك الفعل ولا يكون ذلك غيبة أشار إلى ذلك الخطائي، وتعقب أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك إنما يتم أن لو كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المرأة تتناب زوجها فأقرها، وأما الحكاية عن ليس بمأخر فليس كذلك وإنما هو نظير من قال في الناس شخص يسى، ولعل هذا هو الذي أراد الخطائي فلا تعقب عليه، وقال المازري قال بعضهم ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة لكونهن لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري: وإنما يحتاج إلى هذا الاعتذار لكونه كان من تحدث عنه بهذا الحديث سمع كلامهم في اغتيال أزواجهن فأقرهن على ذلك، فأما الواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة كتبت قصة عن نساء مجهولات غابنات فلا، ولو أن امرأة وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله ويسمعه، إلا إن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم، وهذا في حق المعين فأما المجهول الذي لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلى إذا عرف أن من ذكر عنه يعرفه، ثم إن هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسمائهم ولا أعيانهم فضلاً عن أسمائهم، ولم يثبت للنسوة إسلام حتى يجري عليهن حكم الغيبة فبطل الاستدلال به لما ذكر، وفيه تقوية لمن كره نكاح من كان لها زوج ما ظهر من اعتراف أم زرع بإكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته، ومع ذلك فحقرته وصغرته بالنسبة إلى الزوج الأول، وفيه أن الحب يستتر الإساءة لأن أبا زرع مع إساءته ما يطبقها لم يمنعها ذلك من المبالغة في وصفه إلى أن بلغت حد الإقرار والغلو. وقد وقع في بعض طرقه إشارة إلى أن أبا زرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعراً، ففي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع وذكرت شعر أبي زرع على ما لم يثبت. وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل، لكن عمله إذا كن مجهولات، والذي علم من ذلك وصف المرأة للمعينة بمحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها ما لا يجوز للرجال تمسك النظر إليه. وفيه أن التشبه لا يستلزم مساواة المشبه بالمشبه به من كل جهة لقوله صلى الله عليه وسلم: «كنت لك كأبي زرع» والمراد ما بينه بقوله في رواية الميم في الألفة إلى آخره لا في جميع ما وصف به أبو زرع من الثروة الزائدة والأبن والحفاد وغير ذلك وما لم يذكر من أمور الدين كلها. وفيه كناية الطلاق لا ترقه إلا مع مصاحبة النية فإنه صلى الله عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأبو زرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد إليه. وفيه جواز التمسك بأهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بمبمبل عشرته فاستلته النبي صلى الله عليه وسلم. كذا قال المجلب وأعرضه عياض فأجاب، وهو أنه ليس في السياق ما يقتضي أنه تأسي به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع،

نعم ما استنبطه صحيح باعتبار أن الخبر إذا سبق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التماس به، ونحو ما قاله المهلب قول آخر: إن فيه قبول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فامتثلته النبي صلى الله عليه وسلم، وتقبحه عياض أيضاً فأجابات نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم أقره ولم ينكره، وفيه جواز قول أبي وأمي ومعناه فذاك أبي وأمي وسبائتي تقريره في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى. وفيه ملح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفعله. وفيه جواز القول للمتزوج: بالرفاء والبنين إن ثبتت اللفظة الزائدة أخيراً، وقد تقدم البحث فيه قبل بابوب. وفيه أنه من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالباً إلا في الرجال، وهذا بخلاف الرجال فإن غالب حديثهم إما هو فيما يتعلق بأمور المعاش. وفيه جواز الكلام بالألفاظ الغريبة واستعمال السجع في الكلام إذا لم يكن مكلفاً، قال عياض ما ملخصه: في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الألفاظ وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه، ولا سيما كلام أم زرع فإنه مع كثرة فصوله وقلة فضوله يختار الكلمات، وأضح السمات نير السمات، قد قدرت ألفاظه ندر معانيه وقررت قواعده وشيدت مبانيه، وفي كلامهن ولا سيما الأولى والعاشرة أيضاً من فنون التشبيه والاستمارة والكتابة والإشارة والموزونة والترصيع والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتسجيع والتوليد وضرب المثل وأنواع المجانة والروام ما لا يلزم والإيقاع والمقابلة والمطابقة والاحتراس وحسن التصير والترييد وغرابة التصيم وغير ذلك أشياء ظاهرة لمن تأملها، وقد أشرنا إلى بعضها فيما تقدم، وكمل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام، وأتى به المخاطر بغير تكلف، وجاء لفظه تابها لمنهنا متقاداً له غير مستكبر ولا متنافر، والله بين على من يشاء ما شاء لا إله إلا هو.

قوله: (حدثنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (فلو الجارية الحليفة السن) أي القرية العهد بالصفراء، وقد بينت في شرح المتن في الميادين أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد، ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري «الجارية العربية» وهي بفتح المهملة وكسر الراء بعدها موحدة، وتقدم تفسيره في سنة الجنة من بده الحلق.

٨٣- باب مَوْعِظَةُ الرَّجُلِ ابْنَةُ لِحَالِ زَوْجِهَا

٥٩١- حَدَّثَنَا أَبُو الِثَّيْمَانَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَةُ ابْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَوْزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَزَلْ خَرِصاً عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ الْمَرْأَةِ مِنَ الزَّوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، اللَّيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. حَتَّى خَجَّ وَخَجِجْتُ مَعَهُ، وَعَدَلْتُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ يَدَاوِي قَبْرُورٍ، ثُمَّ جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنْهَا قَرَضاً.

قُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَرْأَةِ مِنَ الزَّوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، اللَّعَانِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

قَالَ: وَاعْبَأْ لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، هَمَّا عَائِشَةُ وَخَفْصَةُ، ثُمَّ اسْتَخْبَلْتُ عُمَرَ الْحَدِيثَ بِسُؤْلِهِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتِ أُمِّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُمْ مِنْ حَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا تَتَوَابَعُ الزُّنُوفُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبُولَ يَوْمًا وَأَنْوَلَ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جَسْتُ بِمَا حَدَّثَ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوُضْئِ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَقُلْ يَدُلُّ ذَلِكَ.

وَكُنَّا مَشْتَرِ قُرَيْشٍ تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَلِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذُونَ مِنْ آدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، فَصَجِجْتُ عَلَى امْرِئِي فَوَاجِجِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تَوَاجِجِي، قَالَتْ: وَلِمَ تَنْكُرُ أَنْ أَرَا جَعَلَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ كَوْرَجْنَةً، وَإِنْ إِخْدَاهُنَّ لَتَهْجُرَهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ، فَالزَّوْجِي ذَلِكَ وَقُلْتُ لَهَا: قَدْ خَابَ مِنْ فَعْلٍ ذَلِكَ مِنْهُنَّ.

ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ رِجَالِي، فَنَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى خَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ خَفْصَةَ، أَنْفَاصِبِ إِخْدَاكُنَّ النَّبِيُّ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

قُلْتُ: قَدْ خَجِجْتُ وَخَجِجْتُ، وَخَجِجْتُ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ يَغْضَبَ رَسُولَهُ ﷺ قَهْلِي؟ لَا تَنْكُرِي النَّبِيَّ ﷺ وَلَا تَوَاجِجِي فِي شَيْءٍ وَلَا تَهْجُرِي، وَسَلِّبِي مَا بَدَأَ لَكَ، وَلَا تَعْرُوكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ، يُرِيدُ عَائِشَةَ.

قَالَ عُمَرُ: وَكُنَّا قَدْ تَحَدَّثْنَا أَنَّ عُسَانَ تَوَلَّى الْخَيْلَ لِنَعْرُوزَنَا، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوْبِي، فَوَجَّعَ لَنَا عِشَاءً فَتَضَرَّبَ بَابِي حَتَرًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَلَمْ هُوَ؟ فَفَرَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ الْيَوْمَ أَمْرٌ عَظِيمٌ.

قُلْتُ: مَا هُوَ، أَجَاءَ عُسَانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَهْطَمَ مِنْ ذَلِكَ وَالْهَوَلُ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ.

- وَقَالَ شَيْبَةُ بْنُ خَنْزِبٍ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ فَقَالَ: أَعْرَضَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ -

قُلْتُ: خَابَتْ خَفْصَةُ وَخَجِجْتُ، قَدْ كُنْتُ أَطْلُبُ هَذَا يُوجِبُكَ أَنْ يَكُونَ، فَجَمَعْتُ عَلَيَّ رِجَالِي، فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مُشْرِئاً لَهْ فَاخْتَرَلُ فِيهَا.

وَدَخَلْتُ عَلَى خَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، قُلْتُ: مَا يَبْكِيكَ أَلَمْ أَكُنْ خَدَرْتُكَ هَذَا، أَطْلَقَكُ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي، مَا هُوَ ذَا مُخْرَجٍ لِي الْمَشْرُوعِ.

فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ إِلَى الْيَنْبُرِ، فَإِذَا خَوْلَةُ رَضَتْ بِتَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ الْمَشْرُوعَةَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، قُلْتُ لِلْعَلَامِ لَهُ اسْأَلْ: اسْأَلُونِ لِمَ، فَدَخَلَ الْعَلَامُ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ. فَقَالَ: كَلَّمْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَنَّتْ.

فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْيَنْبُرِ، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ الْعَلَامَ، فَدَخَلَ لِمَ، اسْأَلُونِ لِمَ، فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَنَّتْ.

فَوَجِئْتُ فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْيَنْبُرِ، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ الْعَلَامَ فَقُلْتُ: اسْأَلُونِ لِمَ، فَدَخَلَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَنَّتْ.

لَمَّا وَارَتْ مُصْرِفًا، قَالَ: إِذَا الْعَلَامُ يَدْعُوْنِي، فَقَالَ: قَدْ آذِنَ لَكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ خَصِيصٍ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِفْرَاحٌ، قَدْ أَقْرَبَ الرِّمَالُ بِخَبِيْهِ، مُعْكِيًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ حَشَوْنَهَا لِفَ.

فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطْلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَوَجَّعَ إِلَيَّ بَصَرَهُ فَقَالَ: لَا.

قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ اسْأَلُنِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَوْرَائِي وَكُنَّا مَشْتَرِ قُرَيْشٍ تَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ إِذَا قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ.

ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَوْرَائِي وَدَخَلْتُ عَلَى خَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: لَا يَعْزُبُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ، يُرِيدُ عَائِشَةَ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ تَبَسُّمًا آخَرًا.

فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ، فَزَعَفْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا يُرِيدُ الْبَصَرَ، غَيْرَ أَهْبَةِ لَدَلَةٍ.

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اذْعُ اللَّهُ فَلْيُؤَسِّغْ عَلَيَّ أُتَيْتُكَ، فَإِنْ قَارَسَ وَالرُّومُ قَدْ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَغْطَوْا الدُّنْيَا، وَهَمُّ لَا يَحْشُدُونَ اللَّهَ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ مُكَيِّفًا فَقَالَ: «أَوَّلِي هَذَا أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَأِ؟ إِنْ أَوَّلَيْتَ قَوْمٌ عَجَلُوا حِكْمِيهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا».

قوله: (واعجباً لك يا ابن عباس) تقدم شرحه في العلم وإن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التصير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته وعظمته في نفس عمر وتقدمه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة النصر، ومع ما كان ابن عباس مشهوراً به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمهات المؤمنين فيه، أو تعجب من حرصه على طلب فنون التصير حتى معرفة المهيم، ووقع في «الكشاف» كانه كره ما سأل عنه. قلت: وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من طريق معمر عنه قال بعد قوله: «قال عمر: واعجباً لك يا ابن عباس» قال الزهري: كره والله ما سأل عنه ولم يكنه، واستبعد القرطبي ما فهمه الزهري، ولا بعد فيه. قلت: ويجوز في «عجبا» التثنية، ودعمه، قال ابن مالك: «وا» في قوله: «واعجباً» إن كان متوناً فهو اسم فعل بمعنى أصعب، ومثله وأما ووي، وقوله بعده: عجبا جيء بها تعجباً تركيذاً، وإن كان بغير تنوين فالأصل فيه وإعجبي فأبطلت الكسرة فتحة فصارت الياء ألفاً قولهم: يا أسفاً وإيا حسرتاً، وفيه شاهد بجواز استعمال «وا» في منادى غير مندوب وهو مذنب للبرد وهو مذنب صحيح اهـ ووقع في رواية معمر «واعجبي لك».

قوله: (عائشة وحفصة) كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية حماد بن سلمة وحده عنه «حفصة وأم سلمة» كذا حكاه عنه مسلم، وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال: «عائشة وحفصة» مثل الجماعه.

(تقريبه) هذا هو المتمدن أن ابن عباس هو المبتدئ يسأل عمر عن ذلك، ووقع عند ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عن عمران بن الحكم السلمي «حدثني ابن عباس قال: كنا نسير فالحقنا عمر ونحن نتحدث في شأن حفصة وعائشة، فسكتنا حين لحقنا، فعزم علينا أن نخبره، فقلنا: تذاكرنا شأن عائشة وحفصة وسودة» فذكر طرقاً من هذا الحديث وليس بشماه، ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثاني.

قوله: (ثم استقبل عمر الحديث يسوقه) أي القصة التي كانت سبب نزول الآية للرسول عنها.

قوله: (كنت أنا وجاري من الأنصار) تقدم بيانه في العلم، ومضى في المظالم بلفظ «إني كنت وجاري» بالرفع، ويجوز فيه النصب عطفاً على الضمير المنصوب في قوله: إني.

قوله: (في بني أمية بن زيد) أي ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس.

قوله: (وهم من عوالي المدينة) أي السكان، ووقع في رواية عقيل: «وهي» أي القرية، والموالي جمع عالية وهي قرى بقرب المدينة عما يلي المشرق وكانت منازل الأوس، واسم الجار المذكور أوس بن خولي بن عبد الله بن الحارث الأنصاري سمى ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثاً وفيه: «وكان عمر مؤاخياً أوس بن خولي لا يسمع شيئاً إلا حدثه ولا يسمع عشيئاً إلا أحدثه، فهذا هو المتمدن، وأما ما تقدم في العلم عن قال: إنه عتيان بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فإنه جوز أن يكون الجار المذكور عتيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبين عمر، لكن لا يلزم من الإخاء أن يتجاورا. والأخذ بالنص مقدم على الأخذ بالانسياط. وقد صرحنا الرواية المذكورة عن ابن سعد أن عمر كان مؤاخياً لأوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الإخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ، وقد صرح به ابن سعد بأن النبي صلى الله عليه وسلم أخى بين أوس بن خولي وشجاع بن وهب كما صرح به بأنه أخى بين عمر وعتيان بن مالك، فتبين أن معنى قوله: «كان مؤاخياً» أي مصادفاً، ويؤيد ذلك أن في رواية عبيد بن حنين «وكان لي صاحب من الأنصار».

قوله: (إذا قولت) الظاهر أن إذا شرطية، ويجوز أن تكون ظرفية.

قوله: (جئته بما حدث من خير ذلك اليوم من الوحي أو غيره) أي من المحدثات الكائنة عند النبي صلى الله عليه وسلم، وفي رواية ابن سعد المذكورة «لا يسمع شيئاً إلا أحدثه به ولا يسمع عمر شيئاً إلا حدثه به»، وسياقي في خبر الواحد في رواية

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اذْعُ اللَّهُ فَلْيُؤَسِّغْ عَلَيَّ أُتَيْتُكَ، فَإِنْ قَارَسَ وَالرُّومُ قَدْ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَغْطَوْا الدُّنْيَا، وَهَمُّ لَا يَحْشُدُونَ اللَّهَ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ مُكَيِّفًا فَقَالَ: «أَوَّلِي هَذَا أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَأِ؟ إِنْ أَوَّلَيْتَ قَوْمٌ عَجَلُوا حِكْمِيهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا».

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرْ لِي.

فَاغْتَرَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَأَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْخَلِيشِ حِينَ الْفُتَّةِ حَفْصَةَ إِلَى عَائِشَةَ سَبْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ قَالَ: «مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِمْ شَهْرًا». مِنْ حَيْثُ مَوْجِدِهِ عَلَيْهِمْ حِينَ عَائِشَةَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

فَلَمَّا مَضَتْ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ قَبْطًا بِهَا، فَقَالَتْ لَهُ: عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ كُنْتَ قَدْ أَلَسْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّمَا اصْبَحْتَ مِنْ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَغْلَمًا عَدًّا، فَقَالَ: «الشَّهْرُ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً. لَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ سَبْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً.

قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ النَّحْرِ، قَبْطًا بِبِ أَوَّلِ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ فَاغْتَرَفَهُ، ثُمَّ حَرَّرَ بِسَأَةِ كُلَّهُمْ فَقُلْتُ: وَيْلٌ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ. [راجع: ٨٩، أخرجه مسلم: ١٤٧٩].

قوله: (باب مَوْظِعَةُ الرَّجُلِ إِتَهَ لِحَالِ زَوْجِهَا) أي لأجل زوجها

قوله: (عن ابن عباس قال: لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر في رواية عبيد بن حنين الماضية في تفسير التَّحْرِيمِ من ابن عباس: «مكثت سنة أريد أن أسأل عمر».

قوله: (عن المرتاني) في رواية عبيد «عن آية».

قوله: (اللتين) كذا في جميع النسخ، ووقع عند ابن التين «التي» بالأفراد وخطأها فقال: الصواب «اللتين» بالثنية. قلت: ولو كانت غفظة لما أمكن توجيهها.

قوله: (حتى حج وحججت معه) في رواية عبيد «فما أستطيع أن أسأله هية له، حتى خرج حاجاً» وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس «أردت أن أسأل عمر بركت أهليه، حتى محببتنا معه، فلما قضيتا حاجنا قال: مرحباً بآبن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حاجتك؟»

قوله: (وعدل) أي عن الطريق الجادة المسلوكة إلى طريق لا يسلك غالباً ليقتضي حاجته، ووقع في رواية عبيد «فخرجت معه، فلما رجعتا وكنا يمشي الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له» وبين مسلم في رواية عبيد بن حنين من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة أن المكان المذكور هو مر الظهران، وقد تقدم ضبطه في المغازي.

قوله: (وعدلت معه بإداوة فيروز) أي قضى حاجته، وتقدم ضبط الإداوة وتضميرها في كتاب الطهارة، وأصل تبرز من البراز وهو الموضع الخالي البارز من البيوت، ثم أطلق على نفس الفعل، وفي رواية حماد بن سلمة المذكورة عند الطيالسي «فدخل عمر الأراك فقفى حاجته، وقعدت له حتى خرج» فيؤخذ منه أن المسافر إذا لم يجد القضاء لقضاء حاجته استتر بما يمكنه الاستر به من شجر البادية.

قوله: (فسكت على يديه منها فحوضاً) في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم «فسكت من الإداوة».

قوله: (فقلت له: يا أمير المؤمنين من المرتان) في رواية الطيالسي «قلت يا أمير المؤمنين أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فتعني هيتك أن أسألك» وتقدم في التصير من رواية عبيد بن حنين «فوقعت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت: يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه» فقال: تلك حفصة وعائشة. قلت: والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هية لك. قال: فلا تفعل، ما ظننت أن عتدي من علم فاسألني، فإن كان لي علم خبرتك به» وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة قال: «ما تسأل عنه أبداً أعلم بذلك مني».

قوله: (اللتان) كذا في الأصول، وحكى ابن التين أنه وقع عنده «التي» بالأفراد، قال: والصواب «اللتان» بالثنية. وقوله: قال الله تعالى: «إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» [التَّحْرِيم: ٤] أي قال الله تعالى لهما: إِنْ تَوْبَا مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

عبيد بن حنين يلفظ « إذا غاب وشهدت آتية بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية الطيالسي « يضر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غبت وأضره إذا غاب وغيره » وأخبره .

قوله : (وكان معشر قرشي تغلب النساء) أي غنم عليهن ولا يحكمن علينا ، بخلاف الأصناف فكانوا بالعكس من ذلك ، وفي رواية يزيد بن رومان « كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا إذا كانت له حاجة قضى منها حاجته » وفي رواية عبيد بن حنين « ما نعد للنساء أمراً » وفي رواية الطيالسي « كنا لا نعد بالنساء ولا ندخلهن في أمورنا » .

قوله : (فطلق) بكسر الفاء وقد تفتح أي جعل أو اخذ والمعنى انهن اخذن في

تعلم ذلك .

قوله : (من أدب نساء الأصناف) أي من سيرتهن وطريقتن ، وفي الرواية التي في المظالم « من أرب » بالراء وهو العقل ، وفي رواية عمر عند مسلم « يتعلمن من نساءهم » وفي رواية يزيد بن رومان « فلما قلنا للمدينة تزوجنا من نساء الأصناف فجعلن يكلمتنا ويواجهنا » .

قوله : (فأسخبت) بين مهلة ثم خاء معجمة ثم موحدة ، وفي رواية الكشيبي بالصاد المهلة بدل السين وهما بمعنى ، والصخب والسخب الزجر من الغضب ، ووقع في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم « فسخت » بخاء مهلة من الصباح وهو رفع الصوت ، ووقع في رواية عبيد بن حنين « فيينا أنا في امرأته » أي أفكر فيه وأتقدمه « فقالت امرأتي : لو صنعت كلنا وكلنا » .

قوله : (فأنكرت أن تراجعني) أي ترادني في القول وتتأطرن في ، ووقع في رواية عبيد بن حنين « قلت لها : وما تكلفك في أمر أريد ؟ فقالت : حباً لك يا ابن الخطاب ، ما تريد أن تراجع » وسياقي في اللباس من هذا الوجه يلفظ « فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رآهن حين هن بلباسهن من غير أن يدخلن في شيء » من أمورنا ، وكان بيني وبين امرأتي كلام فاعلظت لي « وفي رواية يزيد بن رومان « قصت إليها بقصيب فضربتها بها ، فقالت : يا حباً لك يا ابن الخطاب » .

قوله : (ولم يكسر اللام ونسخ الميم)

قوله : (تذكر أن أراجعك قواله إن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه) وإن إحداهن لتجهره اليوم حتى الليل) وفي رواية عبيد بن حنين « وإن ابتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان » ووقع في المظالم بلفظ « غضبان » وفي نظري ، وفي رواية التي في اللباس « قالت : تقول لي هذا ولبتك تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي رواية الطيالسي . قلت : متى كنت تدخلين في أمورنا ؟ فقالت : يا ابن الخطاب ، ما يستطيع أحد أن يكلمك ، ولبتك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل غضبان » .

قوله : (لتجهره اليوم حتى الليل) النصب فيها وبالجر في الليل أيضاً أي من أول النهار إلى أن يدخل الليل ، ويعتدل أن يكون المراد حتى أنها لتجهره الليل مضافاً إلى اليوم .

قوله : (قلت لها : قد غاب) كنا للاكر « غاب » بخاء معجمة ثم موحدة ، وفي رواية عقيل : « قلت : قد جاءت من فعلت ذلك منهن بمظلم » بالجيم ثم مثناة فعل ماض من الجي ، وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها عظيم ، وأما سائر الروايات ففيها « غابت وخسرت » فخابت بالخاء المعجمة لمطف وخسرت عليها ، وقد أغفل من جزم أن الصواب بالجيم والمثناة مطلقاً .

قوله : (من فعل ذلك) وفي رواية أخرى « من فعلت » فالتذكير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى .

قوله : (لم جمع علي لياي) أي لبستها جميعها . فيه إيماء إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا خرج إلى الناس لبسها .

قوله : (قدخلت علي حفصة) يعني بيته ، ويبدأ بها لثرتها منه .

قوله : (قالت : نعم) في رواية عبيد بن حنين « إن لتراجعه » وفي رواية حماد بن سلمة « قلت : ألا تتبين الله » .

قوله : (فأخافني أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهلكي) « كنا » بالصواب للاكر ، ووقع في رواية عقيل « فهلكن » وهو على تقدير علوف ، وتقدم في باب للمرة من كتاب المظالم « أفتأمن أن يغضب الله لغضب رسوله فهلكين » قال أبو علي الصديقي : الصواب « أفتأمن » وفي آخره « فهلكي » كنا قال وليس بخلاً لإمكان ترجيحهم ، وفي رواية عبيد بن حنين « فهلكين » بسكون الكاف على

قوله : (جاءتلك) أي عرفتك ، أو هو على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها ، والأولى أن يجعل اللفظ هنا على معنيته لصالحته لكل منهما ، والعرب تطلق على الفرس جارة لتجارها والمعزى لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حبساً ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر شرح حديث لم زرع ، ووقع في حديث حل بن مالك « كنت بين جارتين » يعني عرتين فإنه فسره في الرواية الأخرى فقال : « امرأتين » وكان ابن سيرين يكره تسميتهما غرة ويقول : إنها لا تضر ولا تنفع ولا تلعب من رزق الأخرى بشيء ، وإنما هي جارة ، والعرب تسمي صاحب الرجل وخليفه جارة وتسمي الزوجة أيضاً جارة لخالفتهما الرجل . وقال القرطبي : اختار عمر تسميتها جارة أدياً منه أن يضاف لفظ الضرر إلى أحد من أمهات المؤمنين .

قوله : (أوحى) من الوضاعة ، ووقع في رواية معمر : « أوسم » بالمهمل من الوسامة وهي العلامة ، والمراد أجل كان الجمل وسمه أي أعلمه بملاحة .

قوله : (وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) للنبي لا فتري بكون عاتشة تفعل ما تهيك عنه فلا يؤاخذها بذلك فإنها تدل بجملها وعبه النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فلا فتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكوني عنده في تلك المنزل ، فلا يكون لك من الأدلال مثل الذي لها . ووقع في رواية عبيد بن حنين آيين من هذا ونلفظه « ولا يفرنك هذه التي أصحبها حسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها » ووقع في رواية سليمان بن بلال عند مسلم « أصحبها حسنها وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبواو المطف وهي آيين ، وفي رواية الطيالسي : « لا فتري بحسن عاتشة وحب رسول الله إياها » وعند ابن سعد في رواية أخرى « أنه ليس لك مثل حفورة عاتشة ولا حسن زبيب » يعني بنت جحش ، والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يزيد ما حكاه السهيلي من بعض الشايخ أنه جملة من باب حذف حرف المطف واستحسنه من سمعه وكتبوه . حاشية ، قال السهيلي : وليس كما قال ، بل هو مرفوع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله : « لا يفرنك هذه » فهذه فاعل « التي » نعت « حب » بدل اشتغال كما تقول : أصحبني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له أعت . وثبوت الواو يرد على رده . وقد قال عياض : يجوز في « حب » الرفع على أنه عطف ببيان أو بدل اشتغال ، أو على حذف حرف المطف ، قال : وضبطه بعضهم بالنصب على نزع المحافض . وقال ابن التين : حب فاعل وحسناً بالنصب مفعول من أجله والتقدير أصحبها حب رسول الله إياها من أجل حسنها ، قال : والضمر الذي يلي أصحبها منصوب فلا يصح بدل الحسن منه ولا الحب ، وزاد عبيد في هذه الرواية « ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرايتي منها » يعني لأن أم عمر كانت هزومة مثل أم سلمة ، وهي أم سلمة رواية يزيد بن رومان « ودخلت على أم سلمة وكانت خالي » وكأنه أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه ، وهي بنت عمها . ويعتدل أن تكون أترضعت معها أو أختها من أمها .

قوله : (دخلت في كل شيء) يعني من أمور الناس ، وأرادت الغالب بدليل قولها : « حتى يتبين أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولزواجه » فإن ذلك قد دخل في عموم قولها : « كل شيء » لكنها لم ترده .

قوله : (فأخافني والله أخافاً) أي منعتني من الذي كنت أريد ، تقول اخذ فلان على يد فلان أي منعه عما يريد أن يفعله .

قوله : (كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أي أخذتني بلسانها أخذاً دفعني عن مقصدي وكلامي ، وفي رواية لابن سعد « قالت أم سلمة : أي والله ، إننا لنكلمه ، فإن تحمل ذلك فهو أولى به ، وإن نهانا عنه كان أطوع عندنا منك ، قال عمر : فتمت على

كلامي هن « وفي رواية يزيد بن رومان « ما بمننا أن نغار على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجكم بفرون عليكم « وكان الحامل لعمر على ما وقع من شدة شفقته وعظم نصيحته فكان يمس على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له: أفضل كذا ولا تفعل كذا، كقول: احجب نسائك. وقوله: لا تصل على عبد الله بن أبي وغير ذلك، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك لعله بمسمة نصيحته وقوته في الإسلام. وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال: « واقفت الله في ثلاث « الحديث وفيه: « ويلغني معاتبه النبي صلى الله عليه وسلم بعض نسائه فدخلت عليهن فقلت: لئن انتهين أو ليبدلن الله رسولاً خيراً منك، حتى أتيت إحدى نسائه فقالت: يا عمر، أما في رسول الله ما يعظ نسائه حتى تعظن أمك؟ وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما خرج المخطيب في « المبهمات «، وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور في رواية ابن عباس عن عمر هنا، لكن التعمد أولى، فإن في بعض طرق هذا الحديث عند أحد وابن مروه « ويلغني ما كان من أمهات المؤمنين فاستقرت عن قول: لتكن في الحديث، ويؤيد التعمد اختلاف الألفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم.

قوله: (و كما قد تحدثنا أن غسان تتعل الخليل) في المظالم بلفظ: « تتعل النمل « أي تستعمل النمل وهي نمل الخليل، ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المعجمة ويؤيده لفظ الخليل في هذه الرواية، « وتعل « في الموضحين بفتح أوله، وأنكر الجمهوري ذلك في الدابة فقال: أتعلت الدابة ولا تقل نلت، فيكون على هذا بضم أوله. وحكى عياض في التعل الخليل الوجهين، وفعل بعض المتأخرين فرد عليه وقال: الموجود في البخاري تتمثل للمصنف فاعتد على الرواية التي في المظالم، ولم يستحسن التي هنا وهي التي تكلم عليها عياض.

قوله: (تغزونا) وقع في رواية عبيد بن حنين: « رغن تغزف ملكاً من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير إلينا، فقد امتلأت صلبونا منه « وفي روايته التي في اللباس: « وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كنا نخاف أن يأتي « وفي رواية الطيالسي: « ولم يكن أحد أخوف عندنا من أن يغزونا ملك من ملوك غسان «.

قوله: (ففرج صاحب الأنصاري يوم نوبته، فرجع إلينا عشاء، فضرب بابي ضرباً شديداً وقال: ألم هو؟) أي في البيت، وذلك لجهل إجابتهم له فظن أنه خرج من البيت، وفي رواية عقيل: « أتاهم هو « وهي أولى.

قوله: (ففرغت) أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف المادة.

قوله: (فخرجت إليه فقال: قد حدث اليوم أمر عظيم. قلت: ما هو؟ أجاب غسان) في رواية معمر « أجابت «، وفي رواية عبيد بن حنين « أجاب الغساني « وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم.

قوله: (لا، بل أعظم من ذلك وأهول) هو بالنسبة إلى عمر، لكون حفصة بته منهن.

قوله: (طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور « طلق « بالجزم، ووقع في رواية معمر « عن عائشة عند ابن سعد « فقال الأنصاري: أمر عظيم. فقال عمر: لعل الحارث بن أبي شمر سار إلينا. فقال الأنصاري: أعظم من ذلك. قال ما هو؟ قال: ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قد طلق نسائه « وأخرج نحوه من رواية الزهري عن حمزة عن عائشة وسمى الأنصاري أوس بن خولي كما تقدم، ووقع قوله: « طلق « مقروناً بالظن.

قوله: (وقال عبيد بن حنين سمع ابن عباس عن حمص يعني بهذا الحديث (فقال) يعني الأنصاري: « اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه) لم يذكر البخاري هنا من رواية عبيد بن حنين إلا هذا القدر، وأما ما بسنده وقوله: « قلت: غابت حفصة وخسرت « فهو بقية رواية ابن أبي ثور، لأن هذا التعليق قد وصله للمؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ « قلت: جاء الغساني؟ قال: بل أشد من ذلك، اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه. قلت: رغم أنف حفصة وعائشة « وظن بعض الناس أن من قوله: « اعتزل « إلى آخر الحديث من سياق الطريق الملق، وليس كذلك لما بيته، والموقع في ذلك إيراد البخاري بهذه اللفظة الملققة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور، فصار الظاهر أنه تحول إلى سياق عبيد بن حنين، وقد سلم من هذه الإشكال التسني فلم يبق المتن ولا القدر الملقق بل قال: « فذكر الحديث « واجتزأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المظالم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التحريم، ووقع في « مستخرج أبي نعيم « ذكر القدر الملقق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا إشكال فيه، وكان البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو « طلق نسائه « لم

تتفق الروايات عليه، فعمل بعضهم رواها بالعمى، نعم وقع عند مسلم من طريق سماك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال: « فدخلت المسجد فإذا الناس يقولون: طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه « وعند ابن مروه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال « لقيت عبد الله بن عمر يبيض طريق المدينة فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نسائه « وهذا إن كان محفوظاً حل على أن عمر لعن أباه وهو جاء من منزله فآخيره بمثل ما أخبره به الأنصاري، ولعل الجزم وقع من إشاعة بعض أهل الاتفاق فتناقله الناس، وأصله ما وقع من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن، ولذلك لم يعتب عمر الأنصاري على ما جزم به من وقوع ذلك. وقد وقع في حديث سماك بن الوليد عند مسلم في آخره « ونزلت هذه الآية « وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به « إلى قوله: « يستنبطونه منهم « [النساء: ٨٣] قال: فكتبت أنا استنبط ذلك الأمر « والمعنى لو رده إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو المخبر به أو إلى أولي الأمر كأكابر الصحابة لعلموه لفهم المراد منه باستراجههم بالفهم والتلفظ ما يخفى عن غيرهم، وعلى هذا فالمراد بالإفاحة قولهم وإشاعتهم أنه طلق نسائه بغير تحقق ولا تثبت حتى شفي عمر في الإطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمخاف، وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها.

قوله: (غابت حفصة وخسرت) إنما خصها بالذكر لكانها منه لكونها بته. ولكونه كان قريب العهد بتجريحها من وقوع ذلك. ووقع في رواية عبيد بن حنين « قلت: رغم أنف حفصة وعائشة « وكأنه خصهما بالذكر لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه.

قوله: (قد كنت أظن هذا يوشك أن يكون) بكسر الشين من « يوشك « أي يقرب، وذلك لما كان تقدم له أن من مراجعتهم قد تغضي إلى الغضب المضي إلى الفرقة.

قوله: (فصلبت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سماك « دخلت المسجد فإذا الناس يتكثرون الحضا ويقولون: طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه، وذلك قبل أن يؤمروا بالحجاب « كذا في هذه الرواية، وهو غلط بين فإن نزول الحجاب كان في أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم وزينب بنت جحش كما تقدم بيانه وأضحى في تفسير سورة الأحزاب، وهذه القصة كانت سبب نزول آية التحيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير، وقد تقدم ذكر عمر هنا في قوله: « ولا حسن زينب بنت جحش « وسيأتي بعد ثمانية أبواب من طريق أبي الضمى عن ابن عباس قال:

«أصبحنا يوماً ونساء النبي صلى الله عليه وسلم يكيين، فخرجت إلى المسجد فساء عمر فصعد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفة له « فذكر هذه القصة مختصراً فحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضي تأخر هذه القصة عن الحجاب، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبيه نحو أربع سنين، لأنهم قدموا بعد فتح مكة، فآية التحيير على هذا نزلت سنة تسع أو لاقع كان سنة ثمان والحجاب كان سنة أربع أو خمس، وهذا من رواية عكرمة بن صابر بالسنن الذي أخرج به مسلم أيضاً قول أبي سفيان: « عني أجل العرب أم حبيبة زوجكم، قال: نعم « وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره، وأجابوا بتأويلات بعيدة، ولم يطرع لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع، والله الموفق. وأحسن محامله عني أن يكون الراوي لا رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الحجاب فجزم به، لكون جوابه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب فقد يدخل من الباب وتخاطبه من وراء الحجاب، كما لا يلزم من وهم الراوي في لفظه من الحديث أن يطرع حديثه كله. وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكل، وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله: فضحك النبي صلى الله عليه وسلم: « فزل رسول الله ونزلت أثبت بالجمع، ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه يمشي على الأرض ما يسه يديه، قلت: يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسماً ومشيراً « فإن ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عمر فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعاً وعشرين يوماً، وسياق غيره ظاهر في أنه تكلم معه في ذلك اليوم، وكيف يجهل عمر تسعاً وعشرين يوماً لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأنذ، ولكن تأويل هذا سهل، وهو أن يحمل قوله: « فزل « أي بعد أن مضت اللذة، ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى الله عليه وسلم في تلك اللذة التي حلف عليها، فاتفق أن كان عنده عند إرادته التزول فزل معه، ثم خشي أن يكون نسي فذكره كما ذكرته عائشة كما سيأتي، وما يعود تأخر قصة التحيير ما تقدم من قول عمر في رواية عبيد بن حنين التي قلمت الإشارة إليها في المظالم « وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له إلا ملك غسان بالشام « فإن الاستقامة التي أشار إليها إنما وقعت بعد فتح مكة، وقد مضى في غزوة الفتح من حديث

فأني أظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ظن أنني جئت من أجل حفصة، والله لئن أمرني بضرب عنقها لأضربن عنقها، وهذا يقوي الاحتمال الثاني لأنه لما صرح في حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستطعمه لضررها.

قوله: (فإذا هو مستطعم على رمال) بكسر الراء وقد تضم، وفي رواية معمر على رمل، يسكون الميم والمراد به التسج تقول: رملت الحصى وأرملته إذا نسجته وحصى رمول أي منسوج، والمراد هنا أن سيره كان مرمولاً بما يرمل به الحصى. ووقع في رواية أخرى «على رمال سير» ووقع في رواية سماك «على حصى» وقد أثر الحصى في جنبه «وكانه أطلق عليه حصيراً تغليبا. وقال الخطابي: رمال الحصى ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب، فكانه عنده اسم جمع. وقوله: «ليس بينه وبينه فراش قد أثر الرمال بجنبه» يؤيد ما قلناه أنه أطلق على نسج السير حصيراً.

قوله: (قللت وأنا قائم: أطلقت لسماك؟ فرفع إليّ بصره فقال: لا. قللت: الله أكبر) قال الكرماني: لما ظن الأنصاري أن الاعتزال طلاق أو ناشئ عن طلاق أخير عمر بوقوع الطلاق جازماً به، فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجد له حقيقة كبر متجسباً من ذلك أهد ويحتمل أن يكون كبر الله حامداً له على ما أعم به عليه من عدم وقوع الطلاق. وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد «فكر عمر تكبيرة سمعناها ونحن في بيوتنا، فلما نال عمر سألها أطلقت نسائك قال: لا تكبر، حتى جاءنا الخبر بعد» ووقع في رواية سماك «قللت: يا رسول الله أطلقت؟ قال لا. قلت: إني دخلت المسجد والمسلمون يتكثرون لحصا يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه، أفتأثر فآخبرهم أنك تطلقهن؟ قال: نعم إن شئت» وفيه «قممت على باب المسجد فتأديت بأعلى صوتي: لم أطلق نسائه».

قوله: (لم قلت وأنا قائم أسأتس: يا رسول الله لو رأيته) يحتمل أن يكون قوله استغهاً بطريق الاستئذان ويحتمل أن يكون حالاً من القول المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية، وجزم القرطبي بأنه للاستغهاً فيكون أصله بهزتين تسهل إحداها وقد تخفف تخفيفاً ومعناه انبسط في الحديث واستأذن في ذلك لقربة الحال التي كان فيها لعله بأن يته كانت السبب في ذلك فخشي أن يلحقه هو شيء من المنعبة، فبقي كالنقيض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه.

قوله: (يا رسول الله، لو رأيته وكنا معشر قريش نلقب النساء) فساق ما تقدم، وكذا في رواية عقيل، ووقع في رواية معمر أن قوله: «استأس» بعد سياق القصة ولفظه «قللت: الله أكبر، لو رأيته يا رسول الله وكنا معشر قريش فساق القصة قللت: استأس يا رسول الله» قال: نعم. وهذا يحين الاحتمال الأول، وهو أنه استأذن في الاستئناس فلما أذن له فيه جلس.

قوله: (لم قلت: يا رسول الله لو رأيته) ودخلت على حفصة إلى قوله فقسم تسمة أخرى) الجملة حالية أي حال دخولي عليها، وفي رواية عبيد بن حنبل «فذكرت له الذي قلت لحفصة وأم سلمة فضحك» وفي رواية سماك «فلم أزل أحدثه حتى تحسر الغضب عن وجهه، وحتى كثر فضحك، وكان من أحسن الناس ثغراً صلى الله عليه وسلم» وقوله: «نحسر مهملتين أي تكشف وزناً ومعنى، وقوله: كثر بفتح الكاف والمعجمة أي أبدى أسنانه ضاحكاً، قال ابن السكيت: كثر وتسم وأبتسم وافتت بمعني، فإذا زاد قيل: تقهقه وكركر، وقد جاء في صفته صلى الله عليه وسلم «كان ضحكه تبسماً».

قوله: (فقسم النبي صلى الله عليه وسلم تسمة) بتشديد السين، وللكشميهي «تبسمة».

قوله: (لرفعت بصري في بيته) أي نظرت فيه.

قوله: (غفر أهبة للاله) في رواية الكشميهي «ثلاث»، الأهبة بفتح الهززة والماء بضمها أيضاً بمعنى الأهاب والماء فيه للبالغة وهو جمع إهاب على غير قياس، وهو الجلد قبل الدباغ، وقيل: هو الجلد مطلقاً ديبغ أو لم يدبغ، والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل، لقوله في رواية سماك بن الوليد: «فإذا أفيق معلق» والأفيق بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبغه، يقال: آدم وأقيم وأفق وأفيق وإهاب وأهب وعاد وعمود ويحيى، فعل بضمين، وزاد في رواية عبيد بن حنبل «وأن عند جليليه قرطاً بقال وظاه معجزة مصبواً» بوحدين، وفي رواية أبي ذر مصبوراً براء، قال النووي: ووقع في بعض الأصول «مضبوراً» بضاد معجزة وهي لغة، والمراد بالصبور بالمعجمة والمعجمة المجموع، ولا يتأني كونه مصبوراً بل المراد أنه غير متشتر وإن كان في غير وعاء بل هو مصبوب

عمر بن سلمة الجرمي: «وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح فيقولون: اتركوه وقومهم، فإن ظهر عليهم فهو نبي، فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بإسلامهم» أهد الفتح كان في رمضان سنة ثمان، ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة في أواخر ذي القعدة منها فلها كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب. فظهر أن استقامة من حوله صلى الله عليه وسلم إنما كانت بعد الفتح فاقضى ذلك أن التأخير كان في أول سنة تسع كما قدمته. وعن جزم بأن آية التأخير كانت سنة تسع الديماطي وأتباعه وهو المعتمد.

قوله: (ودخلت على حفصة فإذا هي تبكي) في رواية سماك أنه «دخل أولاً على عائشة فقال: يا بنت أبي بكر؟ أقد بلغ من شائك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقلت: مالي ولك يا ابن الخطاب؟ عليك بيتك؟ وهي بعين مهملة مفتوحة وتحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مثناة أي عليك بخامسك وموضع سرك، وأصل العيبة الرعاء الذي تجمل فيه الثياب وتقبس المتاع، فأطلقت عائشة على حفصة لأنها عيبة عمر بطريق التشبيه، ورمادها عليك بوعظ ابتك.

قوله: (ألم أكن حنولك) زاد في رواية سماك «لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبكي، ولولا أنا لطلقت، فبكت أشد البكاء» لما اجتمع عندها من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما تعلق من شدة غضب أبيها عليها، وقد قال لها فيما أخرجه ابن مروه: «والله إن كان طلقك لا أكلمك أبداً وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها، ولأن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمر وإسناده حسن، ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد «قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن جبريل أتاني فقال لي: راجع حفصة فإنها صوامة قوامه، وهي زوجتك في الجنة» وقيس يختلف في صحته، ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين.

قوله: (ها هو ذا محزل في المشربة) في رواية سماك «قلت لها: أين رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: هو في خزائنه في المشربة» وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب الخالط وأنها بضم الراء وفتحها وجمعها مشارب ومشربات.

قوله: (فخرجت فجيئت إلى الخير فإذا حوله وهط يبكي بعضهم) لم أتف على تسميتهم، وفي رواية سماك بن الربيدة دخلت المسجد فإذا الناس يتكثرون للحصا أي يضربون به الأرض فحمل المهوم المفكر.

قوله: (لم غلبي ما أجهد) أي من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه وأن ذلك لا يكون إلا عن غضب منه، واحتمال صحة ما أشيع من تطبيق نسائه ومن جلتهم حفصة بنت عمر فتقطع الوصلة بينهما، وفي ذلك من المشقة عليه ما لا يخفى.

قوله: (قللت لغلام له أسود) في رواية عبيد بن حنبل «فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مشربة يرقى عليها بجعله وغلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس المعجزة» واسم هذا الغلام رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة سماه سماك في روايته ولفظه «فدخلت فإذا أنا برباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على أسكفة المشربة مدل رجله على ثغر من خشب، وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحدر» وعرف بهذا تفسير المعجزة المذكورة في رواية غيره، وسأيت في حديث أبي الضحى الذي أشرت إليه بحث في ذلك. والأسكفة في روايته بضم الهززة والكاف بينهما مهملة ثم فاء مشددة هي عتبة الباب السفلى، وقوله: «على ثغير» بنون ثم قاف بوزن عظيم أي مغرور، ووقع في بعض روايات مسلم بقاء بدل النون وهو الذي جعلت فيه قعر كالدرج.

قوله: (استأذن لعمر) في رواية عبيد بن حنبل: «قللت له: قل: هذا عمر بن الخطاب».

قوله: (فهصمت) بفتح الميم أي سكت. وفي رواية سماك: «نظر رباح إلى الغرة ثم نظر إلى نلم يقل شيئاً» واتفقت الروايتان على أنه أعاد الذهاب والمجيء ثلاث مرات، لكن ليس ذلك صريحاً في رواية سماك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط، ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن حنبل، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين الأوليين كان تائماً أو أظن أن عمر جاء يستطعمه على زواجه لكون حفصة ابنته منهن.

قوله: (فكسكت مصراً) أي رجعت إلى ورائي (فإذا الغلام يدعوني) وفي رواية معمر «فوليت مديراً» وفي رواية سماك «ثم رفعت صوتي قللت: يا رباح استأذن لي

مجتمع، وفي رواية سماك « فنظرت في خزانة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أنا بقبضة من شعر نحو الصاع، ومثلها قرطاً في ناحية الغرفة ».

قوله: (ادع الله فليوسع على أمك) في رواية عبيد بن حنن « فيكيت، فقال وما يبيك؟ قلت: يا رسول الله إن كسرى وقصر فيها هما فيه، وأنت رسول الله » وفي رواية سماك « فابتدأت عياني فقال: ما يبيك يا ابن الخطاب؟ قلت: وما لي لا أبكي وهذا الحصر قد أثر في جنبك، وهذه خزانك لا أرى فيها إلا ما أرى، وذلك يقصر وكسرى في الأتهار والشمار، وأنت رسول الله وصفوته ».

قوله: (الجلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئاً فقال: أو في هذا أنت يا ابن الخطاب؟) في رواية معمر عند مسلم « أو في شك أنت يا ابن الخطاب؟ » وكذا في رواية عقيل الماضية في كتاب المظالم، والمعنى أئت في شك في أن التوسع في الأخيرة خير من التوسع في الدنيا؟ وهذا يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ظن أنه بكى من جهة الأمر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه وسلم على نسائه حتى اعترضن، فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه.

قوله: (إن أولئك قوم قد عجلوا طيبتهم في الحياة الدنيا) وفي رواية عبيد بن حنن « ألا ترى أن تكون لهم الدنيا ولنا الأخيرة؟ » وفي رواية له « لهما » بالثنية على إرادة كسرى وقصر لتخصيصهما بالذكر والأخرى بإرادتهما ومن تمهما أو كان على مثل حالهما، زاد في رواية سماك « قلت بلى ».

قوله: (قلت يا رسول الله استغفر لي) أي عن جرأتي بهذا القول بمحضرتك، أو عن اعتقادي أن التجمعات الدينية مرغوب فيها، أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعاشيتهم.

قوله: (فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نسائه من أجل ذلك الحديث) الذي أفشته حفصة إلى عائشة، كذا في هذه الطريق لم يفسر الحديث المذكور الذي أفشته حفصة، وفيه أيضاً « وكان قال ما أنا بداخل عليهن شهراً » من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله « وهذا أفضأ مبهم ولم أره مفسراً، وكان اعتزاله في المشربة كما في حديث ابن عباس عن عمر، فأنادى محمد بن الحسن المخزومي في كتابه « إخبار المدينة » بسند له مرسل « أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت في المشربة ويقل عند أراكة على خلوة بئر كانت هناك » وليس في شيء من الطرق عن الزهري بإسناد حديث الباب إلا ما رواه ابن إسحاق كما أشرت إليه في تفسير سورة التحريم، والمراد بالمعاتبية قوله تعالى: ﴿ يا أيها النبي لا تحرم ما أحل الله لك ﴾ [التحريم: ١] الآيات. وقد اختلف في الذي حرم على نفسه وعوتب على تحريمه، كما اختلف في سبب حلفه على أن لا يدخل على نسائه على أقوال: فالذي في الصحيحين أنه العمل كما مضى في سورة التحريم مختصراً من طريق عبيد بن عمر عن عائشة، وسيأتي بإسبغ منه في كتاب الطلاق. وذكر في التفسير قولاً آخر: أنه في تحريم جاريت مارية، وذكرت هناك كثيراً من طرقه. ووقع في رواية يزيد بن رومان من عائشة عند ابن مردويه ما يجمع القولين وفيه: « أن حفصة أهدت لها عكة فيها عسل، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها حبسته حتى تلتقه أو تسقيه منها، فقالت عائشة لجارية عندها حبشية يقال لها خضر: إذا دخل على حفصة فانظري ما يصنع، فأخبرتها الجارية بشأن العمل، فأرسلت إلى صواحبها فقالت: إذا دخل عليكن فقلن: إنا نجد منك ريح مغافير، فقال: هو عسل، والله لا أطعمه أبداً. فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباهما فأذن لها فذهبت فأرسلت إلى جاريتها مارية فأدخلها بيت حفصة، قالت حفصة: فرجت فوجدت الباب مغلقاً فخرج ووجهه بقطر وحفصة تبكي، فعاتبته فقال: أشهدك أنها علي حرام، انظري بهذا امرأة وهي عندك أمانة، فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عائشة فقالت ألا أبشرك؟ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم أمتي، فزلت » وعند ابن سعد من طريق شعبة من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه « خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله بجاريت القبطية بيت حفصة فجماعت فرتبته حتى خرجت الجارية فقالت له: « أما إنني قد رأيت ما صنعت. قال: فأكفي علي وهي حرام، فانطلقت حفصة إلى عائشة فأخبرتها، فقالت لها عائشة: أما يومي فتمرسس في بالقطيع، وسلم لئسناك سائر أيامهن، فزلت الآية » وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: « دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم بينها فوجدت معه مارية فقال: لا تخبري عائشة حتى أبشرك بشارته، إن أباك يلي هذا الأمر بعد أبي بكر إذا أنا مت، فذهبت إلى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك، والتست منه أن يحرم مارية فحرمها، ثم جاء إلى حفصة فقال: أمرتك ألا تخبري عائشة فأخبرتها، فعاتبها على ذلك ».

قوله: (فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نسائه من أجل ذلك الحديث) الذي أفشته حفصة إلى عائشة تسعاً وعشرين ليلة، المدد متعلق بقوله: فاعتزل نسائه.

قوله: (وكان قال: ما أنا بداخل عليهن شهراً) في رواية حماد بن سلمة عند مسلم في طريق عبيد بن حنن « وكان كى منهن شهراً » أي حلف أو أقسم، وليس المراد به الإيلاء الذي في عرف الفقهاء اتفاقاً، وسيأتي بعد سبعة أبواب من حديث أنس قال: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهراً » وهذا موافق للفظ رواية حماد بن سلمة هنا، وإن كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا باللفظ الإيلاء.

قوله: (من شدة موجدته عليهن) أي غضبه.

قوله: (دخل على عائشة) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يسداً بمن شاء منهن، ولا يلزمه أن يبدأ من حيث بلغ ولا أن يفرق، كذا قيل، ويحتمل أن تكون البداية بعائشة لكونه اتفق أنه كان يومها.

قوله: (فقالت له عائشة: يا رسول الله كنت قد أقمست أن لا تدخل علينا شهراً) تقدم أن في رواية سماك بن الوليد أن عمر ذكره صلى الله عليه وسلم بذلك، ولا منافاة بينهما لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكأنهما توآمداً على ذلك، وقد أخرجه مسلم من حديث جابر في هذه القصة قال: « قلنا » فظاهر هذا السياق يومه أنه من تمة حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة، وهو محتمل عندي، لكن يقرى أن يكون هذا من تعاليل الزهري في هذه الطريق، فإن هذا القدر عنده من عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نسائه شهراً، قال الزهري: فأخبرني عروة عن عائشة قالت... فذكره ».

قوله: (وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة) في رواية عقيل « تسع » باللام، وفي رواية السرخسي فيها « تسع » بالموحدة وهي مقاربة، قال الإسمايلي: من هنا إلى آخر الحديث وقع مدرجاً في رواية شبيب عن الزهري، ووقع مفصلاً في رواية معمر « قال الزهري: فأخبرني عروة عن عائشة قالت: لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث. قلت: ونسبة الإدراج إلى شبيب فيه نظر، فقد تقدم في المظالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك، وأخرج مسلم طريق معمر كما قال الإسمايلي مفصلاً، والله أعلم. وقد تقدم في تفسير الأحزاب أن البخاري حكى الاختلاف على الزهري في قصة التحريم هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة

عن عائشة.

قوله: (قال: الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة) في هذا إشارة إلى تأويل الكلام الذي قبله وأنه لا يرد به المحصر، أو أن السلام في قوله: «الشهر» للمعد من الشهر المحلوف عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك، وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة أن الشهر تسع وعشرون، فأخرج أحد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر رفعه «الشهر تسع وعشرون» قال: فذكروا ذلك لعائشة فقال: يرحم الله أبا عبد الرحمن، إنما قال: الشهر قد يكون تسعاً وعشرين. وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير الذي جزمتم به عائشة وبسته قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية سماك بن الوليد من الإشكال.

قوله: (قالت عائشة: ثم أنزل الله آية التحجير) في رواية عقيل: «فأنزلت» وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى. وفي الحديث سؤال العالم من بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غشافة إذا كان في ذلك سنة تغسل ومسألة تحفظ قاله المذهب، قال: وفيه تقرير للعالم ومباهية من استصغر ما يحتج من تفسيره عند ذكره، وترقب خلوات العالم ليسأل عما لعله لو سئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل، ويؤخذ من ذلك مراعاة الروعة. وفيه أن شدة الوطأة على النساء مذمومة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بسيرة الأنصار في نسائهم وترك سيرة قومه. وفيه تأكيد الرجل إيمته وقربته بالقول لأجل إصلاحها لزوجه، وفيه سياق القصة على وجهها وإن لم يسأل السائل من ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان، وخصوصاً إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك. وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له وصبره على مساوئه وإن كان عليه في شيء من ذلك غشافة، وفيه جواز شرب البلب ودفعه إذا لم يسمع الداخل بصير ذلك. ودخول الآباء على البنات ولو كان بصير إذن الزوج، والتعجب عن أحوالهن لا سيما ما يتعلق بالزوجات. وفيه حسن تلافيف ابن عباس وشدة حرصه على الإصلاح على فنون التفسير، وفيه طلب علو الإسناد لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر ليأخذ عنه، وكان يمكنه أخذ ذلك بواسطة عنه عن لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر. وفيه حرص الصحابة على طلب العلم والفضيل بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم. وفيه أن طالب العلم يعمل لنفسه وقتاً يترفع فيه لأمر معاشه وحال أهله. وفيه البحث في العلم في الطرق والمخاضات وفي حال العمود والمشى. وفيه إظهار الاستعجار في الأسفار وإيقاظ الله للوضوء. وفيه ذكر العالم ما يقع من نفسه وأهله مما يترتب عليه فائدة دينية وإن كان في ذلك حكاية ما يستهجن، وجواز ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه، وبيان ذكر وقت التحصيل. وفيه الصبر على الزوجات والاضغاضع من خطاياهن والصفح عما يقع منهن من زلل في حق المرء دون ما يكون من حق الله تعالى. وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الحاجة بواباً يمنع من يدخل إليه بصير إفته، ويكون قول أنس الماضي في كتاب الجنائز في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تمره «ثم جاءت إليه فلم تجد له بوابين» محسولاً على الأوقات التي يجلس فيها للناس، قال المذهب: وفيه أن للإمام أن يجتنب عن بطائه وخاصة عند الأمر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج إلى الناس وهو مبسط إليهم، فإن الكبر إذا احتجب لم يحسن الدخول إليه بصير إذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المتزلة عنده. وفيه الرفق بالأصهار والحياه منهم إذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبتهم. وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الأحيان، لأنه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برد عمر لم يجز لعمر العود إلى الاستئذان مرة بعد أخرى، فلما سكت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر رده مطلقاً، أشار إلى ذلك للمذهب. وفيه أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكوت المحجوب لم يأن. وفيه مشروعية الاستئذان على الإنسان وإن كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكرهه الإطلاع عليها. وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له إذا رجا حصول الإذن، وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سيأتي إيضاحه في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر، والاستئذان على عمر من هذه القصة لأن الذي وقع من الإذن له في المرة الثالثة وقع اتفاقاً، ولو لم يؤذن له فالتى يظهر أنه كان يعود إلى الاستئذان لأنه صرح كما سيأتي بأنه لم يلفه ذلك الحكم. وفيه أن كل لغة أو شهوة قضاه المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم الآخرة وأنه لو ترك ذلك لآخر له في الآخرة، وأشار إلى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إظهار الفقر على الفنى ونعمة الطبري بمن لا يصرفه في وجهه ويفرغه في سبيل الله أمر الله بوضعه فيها، قال: وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان، والصبر على الخن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى. قال عياض: هذه القصة مما يحتاج به من يفضل الفقير على الغني لما في مفهوم قوله: «إن من تتمم في الدنيا يقوته في الآخرة

بمقدوره، قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا إذ لاحظ لهم في الآخرة انتهى، وفي الجواب نظر، وفي مسألة اختلاف فيها السلف والخلف، وفي طولية التأنيل سيكون لنا بها إلمام إن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق. وفيه المرء إذا رأى صاحبه مهموماً استحب له أن يمدحه بما يزل هممه ويطيب نفسه، لقول عمر: لأقولن شيئاً يضحك النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر. وفيه جواز الاستعانة في الرضوء بالصب على الترضي، وعلمة الصغير الكبير وإن كان الصغير أشرف نسباً من الكبير. وفيه التجميل بالثوب والمعملة عند لقاء الأكابر. وفيه تذكير الحالف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها لا سيما عن له تعلق بذلك، لأن عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدراً ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً أو تسعة وعشرون يوماً، فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت أنه دخل عن القدر أو أن الشهر لم يهل، فأعلمها أن الشهر استهل فإن الذي كان الحلف وقع فيه جاء تسعاً وعشرين يوماً. وفيه تقوية لقول من قال: إن يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين وإلا فلا اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين، وندبت طائفة في الاكتفاء بتسعة وعشرين أيضاً باطل ما يطلق عليه الاسم، قال ابن بطال: يؤخذ من أن من حلف على فعل شيء، ير بغير أقل ما يطلق على الاسم، والقصة محمولة عند الشافعي ومالك على أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر إلا بثلاثين. وفيه سكنى الغرفة ذات الدرع واتخاذ الخزانة لأثاث البيت والأمتعة. وفيه التناوب في مجلس العالم إذا لم تيسر المراقبة على محبوه لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي. وفيه قبول خير الواحد ولو كان الأخذ فاضلاً والمناخذه عنه مفضولاً، ورواية الكبير عن الصغير، وأن الأخبار التي تتنازع ولو كثر ناقولها إن لم يكن مرجعها إلى أمر حسي من شاعلة أو سماع لا تستزم الصدق، فإن جزم الأنصاري في رواية بوقوع التطبيق وكذا جزم الناس الذين رأوه عمر عند المنبر بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناءً على الترهمة الذي تروعه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم ونساءه فظن لكونه لم يجر عهده بذلك أنه ظلمهن فاشاع أن ظلمهن فشاخ ذلك تحدث الناس به. وأخلق بهذا الذي ابتنا بإشاعة ذلك أن يكون من المناقنين كما تقدم، وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكم بأخذه من القرين مع إمكان أخذه عالياً عمن أخذه من القرين، وأن الرغبة في العلو حيث لا يحوق عنه عائق شرعي، ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستغني عنه أصول ما يقع في فيته ثم يسأل عنه بعد ذلك مشافهة، وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث. وفيه ما كان الصحابة عليه من حبة الإطلاع على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم جلت أو قلت، واهتمامهم بما بهت له لإطلاق الأنصاري اعتزاله نساءه الذي أشعر عنده بأنه ظلمهن المقتضي وقوع غمه صلى الله عليه وسلم بذلك أعظم من طروق ملك الشام الفسائي بجيوشه الملية لغزو من بها، وكان ذلك بالنظر إلى أن الأنصاري كان يتحقق أن عدوهم ولو طرقتهم مغلوب ومهزوم واحتمال خلاف ذلك ضيق، بخلاف الذي وقع بما تروعه من التطبيق الذي يتحقق معه حصول الفهم وكفا في الطرف الأقصى من رعاية خاطره صلى الله عليه وسلم أن يحصل له تشريح ولو قل والقلق لما يلقفه والغضب لما يقضيه والهلم لما يهيمه رضي الله عنهم. وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك الثاني المألوف منه لقول عمر: ثم غلبني ما أجد ثلاث مرات. وفيه شدة الفزع والجزع للأمور المهمة، وجواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك، وبهذا يجمع بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فضول النظر، أشار إلى ذلك النووي. ويحتمل أن يكون نظر عمر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع أولاً اتفاقاً فرأى الشعر والفرق مثلاً فاستقله فرفع رأسه لينظر حل هناك شيء، أنفس منه فلم يرد إلا الأهب فقال ما قال، ويكون النهي محمولاً على من تعدد النظر في ذلك والتفتيش ابتداءً. وفيه كراهة سطخ النعمة واحتقار ما أتم الله به ولو كان قليلاً والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل وإيثار القناعة وعدم الالتفات إلى ما خفى به الغير من أمور الدنيا القاتية. وفيه المعاقبة على إفساء السر بما يليق بمن أفساه.

٨٤- باب صوم المرأة إذا تزوجها تطوعاً

٥١٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَفَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ هَمَامِ بْنِ مَثُوبٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَتَعْلَمُ شَاةً إِلَّا بِإِذْنِهِ. [رواج: ٢٠٦٦، أخرجه مسلم: ١٠٢٦، مطرولاً.]

قوله: (باب صوم المرأة إذا تزوجها تطوعاً) هذا الأصل لم يذكره البخاري في

كتاب الصيام، وذكره أبو سمود في أفراد البخاري من حديث أبي هريرة، وليس كذلك فإن مسلماً ذكره في أثناء حديث في كتاب الزكاة، ووقع للزبي في «الأطراف» فيه وهم يته فيما كتبه عليه

قوله: (لا تصوم) كذا للكثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي، وأغرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية رافع، ووقع في رواية للمستعلي «لا تصومن» بزيادة نون التوكيد، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بلفظ «لا تصم»، وسياقي شرحه مستوفى بعد باب واحد.

٨٥- باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها

٥١٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، لَعَنَتْهُ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». [راجع: ٣٢٣٧، أخرجه مسلم: ١٤٣٦].

٥١٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّادَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرُجِعَ». [راجع: ٣٢٣٧، أخرجه مسلم: ١٤٣٦].

قوله: (باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها) أي بغير سبب لم يجر لها ذلك

قوله: (حدثنا محمد بن بشار) هو بشار، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المروزي «بن سنان» بمهملة ثم نونين وهو خطأ.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش، وأبو حازم هو سليمان الأشجعي. وقوله في الرواية الثانية: «عن زُرَّادَةَ» هو ابن أبي أوفى قاضي البصرة يكتي أبا حاجب، له عن أبي هريرة في الصحيحين حديثان فقط هذا وآخر مضى في المتن، وله في البخاري عن عمران بن حصين حديث آخر يأتي في الديبات، وتقدم له في تفسير عيسى حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة، وهذا جميع ما له في الصحيح، وكلها من رواية قتادة عنه.

قوله: (إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه) قال ابن أبي حزة: الظاهر أن الفراش كناية عن الجماع، وقوبه قوله: «الولد للفراش» أي لمن يبطأ في الفراش، والكتانية عن الأشياء التي يستعيا منها كثيرة في القرآن والسنة، قال: وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما إذا وقع منها ذلك ليلاً لقوله: «حتى تصبح» وكان السر تأكيد ذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه، ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الانتعاش في النهار، وإنما خصص الليل بالذكر لأنه المنة لذلك اهـ وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عند مسلم بلفظ «والذي نفسي بيده» ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساطعاً عليها حتى يرضى عنها «ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رفعه «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم إلى السماء حسنة: العبد الأبى حتى يرجع، والسكران حتى يصحو، والمرأة الساطع عليها زوجها حتى يرضى» فهذه الإطلاقات تتناول الليل والنهار.

قوله: (فأبَتْ أَنْ تَجِيءَ) زاد أبو عوانة عن الأعمش كما تقدم في بدء الحلق «فبات غضبان عليها» وبهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن، لأنها حينئذ يتحقق ثبوت معصيتها، بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فإنه يكون إما لأنه غفوها، وإما لأنه ترك حقه من ذلك، وأما قوله في رواية زرارة: «إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها» فليس هو على ظاهره في لفظ المخاطلة، بل المراد أنها هي التي هجرت، وقد تأتي لفظ المخاطلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم إلا إذا بدأت هي بالهجر فغضب هو لذلك اهـ وجها وهي ظالة فلم تستعمل من ذنبها وهجرت، أما لو بدأ هو بهجرها ظلماً لها فلا، ووقع في رواية مسلم من طرق غندر عن شعبه «إذا باتت المرأة مهاجرة» بلفظ اسم الفاعل.

قوله: (لعنتها الملائكة حتى تصبح) في رواية زرارة «حتى يرجع» وهي أكثر فائدة، والأولى محمولة على الغالب كما تقدم. وللطبراني من حديث ابن عمر رفعه «أتان لا تجاوز صلاتهما وروسهما: عبد أبى، وامرأة غضب زوجها حتى ترجع» وصححه الحاكم. قال المذهب: هذا الحديث يوجب أن منع المحرق في الأبدان كانت أو في الأموال مما يوجب سخط الله، إلا أن يتعمدها بغيره، وفيه جواز لمن العاصي المسلم إذا كان على

وجه الإرهاب عليه ثلثا بواقع الفعل، فإذا واقعته فقاما يدعى له بالتوبة والمهادنة. قلت: ليس هذا التقيد مستقداً من هذا الحديث بل من أدلة أخرى، وقد ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المذهب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر، والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الإبعاد من الرحمة، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له المهادنة والتوبة والرجوع عن المعصية، والذي أجازه أراد به معناه العرفي وهو مطلق السب، ولا يخفى أن عمله إذا كان بحيث يرتفع العاصي به ويتزجر، وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الإطلاق. وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ما داموا فيها، وذلك يدل على أنهم يدعون لأهل الطاعة ما داموا فيها، كذا قال المذهب وفيه نظر أيضاً، قال ابن أبي جرة: وهل الملائكة التي تلعنهم هم الملائكة أو غيرهم؟ يحتل الأمرين. قلت: يحتل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك، ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم: «الذي في السماء» إن كان المراد به سكانها قال: وفيه دليل على قبول دعاء الملائكة من خير أو شر لكونه صلى الله عليه وسلم خوف بذلك. وفيه الإرشاد إلى مساعدة الزوج وطلب مرضاته. وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضغف من صبر المرأة. قال: وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حصى الشارع النساء على مساعدة الرجال في ذلك اهـ أو السبب فيه الحصى على التناسل، ويرشد إليه الأحاديث الواردة في التزييف في ذلك كما تقدم في أوائل النكاح، قال: وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء على مراعاته لعبد حيث لم يترك شيئاً من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكته تلعن من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته، فعلى العبد أن يوفي حقوق ربه التي طلبها منه؛ وإلا فما أتبع الجفاء من الفقر المحتاج إلى الغني الكثير الإحسان اهـ ملخصاً من كلام ابن أبي جرة رحمه الله.

٨٦- باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه

٥١٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا انْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ امْرِئِهِ فَإِنَّهُ يُؤْذَى إِلَيْهِ شَطْرُهُ». [راجع: ٢٠٦٦، أخرجه مسلم: ١٠٢٦].

زَوَّادَةُ أَبُو الزُّنَادِ أَيْضًا، عَنْ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّوْمِ. قوله: (باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه) المراد بيت زوجها سكنه سواء كان ملكه أم لا

قوله: (عن الأعرج) كذا يقول شعب بن أبي الزناد، وقال ابن عينة عن أبي الزناد: «عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة» وقد بينه المصنف بعد.

قوله: (لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها) يلتحق به السيد بالنسبة لأشبه التي يحل له وطؤها، ووقع في رواية همام «وبعلها» وهي أئيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد، فإن ثبت ولا الحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى. قوله: (شاهد) أي حاضر.

قوله: (إلا بإذنه) يعني في غير صيام إمام رمضان، وكذا في غير رمضان من الواجب إذا قضى الوقت، وقد خصه المصنف في الترجمة الماضية قبل باب بالطلاق، وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق فإن فيها: «لا تصوم المرأة غير رمضان» وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في أثناء حديث «ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم طوعاً إلا بإذنه، فإن فعلت لم يقبل منها» وقد قلعت اختلاف الروايات في لفظ «ولا تصوم»، ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول الجمهور، قال النووي في «شرح المذهب»: «وقال بعض أصحابنا بركه، والصحيح الأول، قال: فلز صامت بغير إذنه صحيح وأثبت لاختلاف الجهة وأمر قوله إلى الله، قاله العمراني. قال النووي: ومقتضى المذهب عدم الثواب، ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي، ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك، بل هو أبلغ، لأنه يدل على تأكيد الأمر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم. قال النووي في «شرح مسلم»: «وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت، وحقه واجب على الفور فلا يفوته بالطلاق وبواجب على التراخي، ولما لم يجز له الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع بها جاز ويغيب صومها لأن العادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالإفساد، ولا شك أن

بالرطب ما يتسارع إليه الفساد فاذن فيه، بخلاف غيره ولو كان طعاماً والله أعلم.
قوله: (ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم)
 يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام، وأن
 أبي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة إسناداً آخر، وموسى المذكور هو ابن أبي
 عثمان، وأبوه أبو عثمان يقال له: الثبان مشتهر ثم موحلة ثقبلة واسمه سعد ويقال:
 حمران، وهو مولى للفترة بن شعيب، ليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد وصل
 حديثه للمذكور أحمد والنسائي والدارمي والحاكم من طريق الشوري عن أبي الزناد عن
 موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم قطع، والدارمي أيضاً وابن خزيمة وأبو عوانة وابن
 حبان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج به، قال أبو عوانة في رواية
 علي بن المديني: حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان،
 فراجعت فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج. وروناه عالياً في «جزء إسماعيل بن
 نجيد» من رواية للفترة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد. وفي الحديث حجة على المالكية في
 تحريم دخول الأب ونحوه في المرأة بغير إذن زوجها، وأجاب عن الحديث بأنه معارض
 بصفة الرحم، وأن بين الحديثين عمومًا وخصوصًا وجهًا يحتاج إلى مرجح، ويمكن أن
 يقال: صلة الرحم إنما تنبذ بما يملكه الواسل، والتصرف في بيت الزوج لا يملكه المرأة إلا
 بإذن الزوج، فكما لأهلها أن لا تصلهم ماله إلا بإذنه فإنها لم في دخول البيت كذلك.

٨٧ - باب

٥١٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا النُّبَيْثِيُّ، عَنْ أَبِي خُفَّانَ،
 عَنْ أَسَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمَثَّ عَلَى بَابِ الْحَيَّةِ، فَكَانَ عَامَةً مَن دَخَلَهَا
 الْمَسْكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْمُومُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أَمَرُ بِهِمْ إِلَى
 النَّارِ، وَلَمَثَّ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَةً مَن دَخَلَهَا النِّسَاءُ». (الطبر: ٦٥٤٧، أخرجه
 مسلم: ١٧٣٦).

قوله: (باب) كلما لم بغير ترجه، وأورد فيه حديث أسامة لقوله فيه: «وقفت على
 باب النار فإذا عامة من دخلها النساء» وسقط للنسفي لفظ «باب» نصار الحديث الذي
 فيه من جملة الباب الذي قبله، ومناصبه له من جهة الإساءة إلى أن النساء غالباً يرتكن
 النهي للمذكور، ومن ثم كن أكثر من دخل النار، والله أعلم.

٨٨ - باب كُفْرَانُ الْعَشِيرِ

وَهُوَ الزَّوْجُ، وَهُوَ الْخَلِيفَةُ مِنَ الْمَعَاذِرَةِ.

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥١٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ
 عَطَاءِ بْنِ يَسَارَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، نَحْوًا مِنْ
 سَوْرَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْنَ
 الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ
 سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْنَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا
 طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْنَ الْقِيَامِ
 الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ ذُوْنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ،
 ثُمَّ انْصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ
 اللَّهِ، لَا يَخْفِيَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ».

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتَا تَتَوَلَّى شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْتَاكَ
 تَكْتَعِفُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَوَلَّيْتُ مِنْهَا غَفُودًا، وَلَوْ
 أَخَذْتُه لَأَكْتُمْتُ مِنْهُ مَا يَخْفَى الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمَّ أَنْ كَانِيَوْمَ نَظَرْتُ قَطْ،
 وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ. قَالُوا: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ».

الأولى له خلاف ذلك إن لم يثبت دليل كراهته، نعم لو كان مسافرًا فمفهم الحديث في
 تعييده بالشاهد يقتضي جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافرًا، فلو صامت وقدم في أثناء
 الصيام فله إفساد صومها ذلك من غير كراهة، وفي معنى النية أن يكون مريضًا بحيث لا
 يستطيع الجماع، وحل المذهب النهي المذكور على التنزيه فقال: هو من حسن للمأشقة،
 ولما أن تقبل من غير الفرائض بغير إذنه ما لا يضره ولا يمنه من واجباته، وليس له أن
 يبطل شيئًا من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير إذنه أم وهو خلاف الظاهر. وفي الحديث
 أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير، لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم
 على القيام بالتطوع.

قوله: (ولا تأذن في بيته) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة «وهو شاهد
 إلا بإذنه» وهذا التيد لا مفهوم له بل خرج خرج الغالب، وإلا فنية الزوج لا تقتضي
 الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته، بل يتأكد حيثما عليها لمنع لثبوت الأحاديث
 الواردة في النهي عن الدخول على للمنيات أي من غاب عنها زوجها، ويحتمل أن يكون
 له مفهوم، وذلك أنه إذا حضر تيسر استلذته وإذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة إلى
 الدخول عليها لم تقتض إلى استلذته لتعذر. ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها، أما
 مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو
 إلى دار منفردة عن سكنها فإلزامي يظهر أنه متعلق بالأول، وقال النووي: في هذا الحديث
 إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالإذن في بيته إلا بإذنه، وهو محمول على ما لا تعلم
 رضا الزوج به، أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها، كمن جرت عادت
 بإدخال الضيفان موضعًا معناه سوءه كان حاضراً أم غائبا فلا يقتض إدخالهم إلى إذن
 خاص لذلك، وحاصله أنه لا بد من اعتبار إذنه تفصيلاً أو إجمالاً.

قوله: (إلا بإذنه) أي الصريح، وهل يقوم ما يقتض به علامة رضا مقام الصريح
 بالرضا؟ فيه نظر.

قوله: (وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره) أي نصفه،
 والمراد نصف الأجر كما جاء واضحاً في رواية همام عن أبي هريرة في اليوم، وباتي في
 النفقات بلفظ «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره» في
 رواية أبي داود «فله نصف أجره» وأغرب الخطابي فحمل قوله: «يؤدي إليه شطره»
 على المال المفق، وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن
 تفرم القدر الزائد، وإن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف
 وعلى الجزء، قال: ونفقتها معاوضة فقدر بما يوليتها من القرض وترد الفضل عن مقدر
 الواجب، وإنما جاز لها في قدر الواجب لقصة هند «خلى من ماله بالمعروف» أم وما
 ذكرناه من الرواية الأخرى يرد عليه. وقد استمر الإيراد فحمل الحديث الآخر على
 معنى آخر وجعلهما حديثين مختلفين للدلالة، والحق أنهما حديث واحد رويًا بالفاظ
 مختلفة. وأما تعييده بقوله: «عن غير أمره» فقال النووي: عن غير أمره الصريح في ذلك
 القدر للمعين، ولا ينبغي ذلك وجود إذن سابق عام يتناول هذا القدر وغيره إما بالصريح
 وإما بالمعروف، قال: ويتمين هذا التأويل لجعل الأجر بينهما نصفين، ومعلوم أنها إذا أنفقت
 من ماله بغير إذنه لا الصريح ولا بالتأخير من العرف لا يكون لها أجر بل عليها وزر،
 فتمين تأويله. قال: وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به عرفاً،
 فإن زاد على ذلك لم يميز. ويؤيده قوله: يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة
 والبيوع «إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة» فاشتر إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج
 به في العادة، قال: ونبه بالطعام أيضاً على ذلك لأنه ما يسمح به عاقبة بخلاف التقنين في
 حق كثير من الناس وكثير من الأحوال، قلت: وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في
 الزكاة ما بحث لطيفة وأجوبة في هذا، ويحتمل أن يكون المراد بالتصنيف في حديث الباب
 الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر
 بينهما: للرجل لكونه الأصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت
 من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره، والمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها. ويؤيد
 هذا الحمل ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا قال في المرأة: تصدق من بيت
 زوجها؟ قال: لا إلا من قرنتها والأجر بينهما، ولا يحمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا
 بإذنه. قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن البند عقبه: هذا يخصص حديث همام أم
 ومراعاة أنه يخصص حله على التميم، أما لجمع بينهما بما دل عليه هذا الثاني فلا، وأما ما
 أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال: «قال امرأة: يا بني الله إنا كل على
 آبائنا وأزواجنا وأبنائنا، فما يحمل لنا من أموالهم؟ قال: الرطب تأكلنه ونهبتنه». وأخرجه
 الترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة رفعه «لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذنه،
 قيل: ولا الطعام؟ قال: ذلك أفضل أموالنا» وظاهرهما التنازع، ويمكن الجمع بأن المراد

يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُونَ الْغَيْبُ، وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِخْدَانِهِ الدُّهْرَ، ثُمَّ زَانَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا زَانَتْ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ». [راجع: ٢٩، أخرجه مسلم: ٩٠٧، ٩٠٨ مختصراً باختلاف، ٩٠٩ مختصراً.]

٥١٩٨- حَدَّثَنَا عُفَّانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَطْلَعْتُ فِي الْحَجَّةِ قَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَأَطْلَعْتُ فِي النَّارِ قَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ».

تَابِعَةُ أَبُو بَاسْمٍ وَاسْمُهُ بْنُ زُبَيْرٍ. [راجع: ٣٢٤١، أخرجه مسلم: ٢٧٣٨، مختصراً.]

قوله: (باب كفرون المشير وهو الزوج المشير هو الخليل من المعاشرة أي أن لفظ المشير يطلق بإزاء شيتين، والمراد به هنا الزوج، والمراد به في الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَلْيَسِّرْ لِلْمَسْكِينِ﴾ [الحج: ١٣] المولى هنا ابن العم والمشير المخالط للمعاشرة، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان. ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مسوفى في آخر أبواب الكسوف، وقوله فيه: «لو أحسنت إلى إحداهن الدهر» فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرة على كفر النعمة، والإصرار على المعصية من أسباب العذاب أشار إلى ذلك المهلب. وذكر بعده حديث عمران بن حصين بمعنى حديث أسامة الماضي في الباب قبله. وقوله: «تابه أيوب وسلم بن زبير» يعني أنهما تابعا عوفاً عن أبي رجا، وهو العطاردي في رواية في الحديث عن عمران بن حصين، وسيأتي في «باب فضل الفقر» من الرقاق أن حماد بن نعيم وصخر بن جويرة خالفا في ذلك عن أبي رجا، قالوا: «عنه عن ابن عباس». ومتابعة أيوب وصلها السائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا، وقال القاضي وابن علية وغيرهما «عن أيوب عن أبي رجا عن ابن عباس». وأما متابعة مسلم بن زبير فوصلها المصنف في صفة الجنة من يده الخلق وفي «باب فضل الفقر» من الرقاق، ويأتي شرح الحديث مع حديث أسامة في «باب صفة الجنة والنار» من كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

٨٩- باب «لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ»

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [راجع: ١٩٦٨].

٥١٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَزْهَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْقَاصِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أَخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَالْفَيْزُ، وَتَمِّمْ وَتَمِّمْ، فَإِنَّ لِبَسْدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْتِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا». [راجع: ١١٣٩، أخرجه مسلم: ١١٥٩].

قوله: (باب لزورك عليك حق، قاله أبو جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم) وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء، وقد مضى موصولاً مشروحاً في كتاب الصيام، ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضاً، قال ابن بطال: لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي له أن يجهد نفسه في العبادة حتى يضيع من القيام بحقها من جماع واكتساب. واختلف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك: إن كان بتغير ضرورة ألزم به أو يفرق بينهما، وخوفه من أحد، والمشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه، وقيل: يجب مرة، وعن بعض السلف في كل أربع لعة، وعن بعضهم في كل طهر مرة.

٩٠- باب المرأة راعية في بيت زوجها

٥٢٠٠- حَدَّثَنَا عُفَّانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقَّةٍ، عَنْ نَائِلٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ

عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ، لِكُلِّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». [راجع: ٨٩٣، أخرجه مسلم: ١٨٢٩، بإضافة.]

قوله: (باب المرأة راعية في بيت زوجها) ذكر فيه حديث ابن عمر، وسيأتي شرحه مسوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

٩١- باب قول الله تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾

إِلَى قَوْلِهِ ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً﴾ [النساء: ٣٤].

٥٢٠١- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَقَعَدَ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ، فَزَلَّ يَسْنَعُ وَعِشْرِينَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آتَيْتَ شَهْرًا؟ قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَسْنَعُ وَعِشْرُونَ». [راجع: ٣٧٨، أخرجه مسلم: ٤١١، قطعة ليست في هذه الطريق.]

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾) في هذا عند أبي ذر، زاد غيره «بما فضل الله بعضهم على بعض» إلى قوله: «علياً كبيراً» في سياق الآية تظهر مطابقة الترجمة، لأن المراد منها قوله تعالى: ﴿فَعُظْمُونُ وَاهْجُرُونِ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ فهو الذي يطابق قوله: «أَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا» لأن مقتضاه أنه هجرهن. وخفي ذلك على الإسماعيلي فقال: لم يضح في دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها، وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور قريباً في آخر حديث عمر الطويل.

وقوله فيه: (إنك آتيت شهراً) في رواية المستطلي والكشميهني: «آتيت على شهر». وقوله: «فقال: يا رسول الله» فأنزل ذلك عائشة كما تقدم وأضاعا في آخر حديث عمر المذكور، وتقدم فيه أن عمر وغيره أيضاً سألوه عن ذلك.

٩٢- باب هجرة النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن

وَيَذْكُرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَبْدَةَ رَفَعَهُ: «غَيْرَ أَنْ لَا تُهْجِرُوا إِلَّا فِي الْبَيْتِ». وَالْأَوَّلُ اصْحَ.

٥٢٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ: أَنَّ عِكْرِمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى بَسْعَةً وَعِشْرُونَ يَوْمًا خَلَفَ عَلَيْهِمْ أَوْ رَاحَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، خَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرًا؟ قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ بَسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا». [راجع: ١٩٩٠، أخرجه مسلم: ١٠٨٥].

٥٢٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى قَالَ: تَذَاكَرْنَا عِنْدَ أَبِي الصَّخْطِيِّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: اصْتَبَحْنَا يَوْمًا وَنِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ يَتَكَيَّنَ، عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ أَهْلُهَا، فَخَرَجَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا هُوَ مَلَأَنَ مِنَ النَّاسِ، فَبَعَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَصَبَدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي غُرْفَةٍ لَهُ، فَسَلَّمَ لَهَا بِحُجَّةٍ أَحَدًا، ثُمَّ سَلَّمَ لَهَا بِحُجَّةٍ أَحَدًا، ثُمَّ سَلَّمَ لَهَا بِحُجَّةٍ أَحَدًا، فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَطْلَعْتَ بِسَائِكَ؟» فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ آتَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا». فَمَكَتْ بِسَعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ. [أخرجه مسلم: ١٤٧٩ مطرولاً]

قوله: (باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن) كانه يشير إلى أن قوله «واهجروهن في المضاجع» [النساء: ٣٤] لا مفهوم له، وأنه يجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجره لأزواجه في

المشيرة. وللعلماء في ذلك اختلاف أذكره بعد.

قوله: (ويذكر عن معاوية بن حيدة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتانية صحابي مشهور، وهو جد بهز بن حكيم بن معاوية.

قوله: (رفعه، ولا تهجر إلا في البيت) في رواية الكشيبي «غير أن لا تهجر إلا في البيت» وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والبخاري في «مكارم الأخلاق» وقوله «أين منه في غرائب شعبة» كلهم من رواية أبي زرقة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه «ما حق المرأة على الزوج» قال: يطعمها إذا طعم، ويكسوها إذا اكسيت، ولا يضرب الوجه، ولا يقبح، ولا يهجر إلا في البيت.

قوله: (والأول أصح) يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حيدة، وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره، واتقضى صنيعة أن هذه الطريق تصلح للاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة، وإنما صدرها بصيغة التبريز إشارة إلى الخطأ رتبها. ووقع في شرح الكرماني قوله: «ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت» أي ويذكر عن معاوية ولا تهجر إلا في البيت مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولأول أي المجر في غير البيوت أصح إسناداً وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري «غير أن لا تهجر إلا في البيت» قال: فحيتن قاعل يذكر مخرج النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن، أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر، أي رويت قصة المجره عنه مرفوعة إلا أنه قال: لا تهجر إلا في البيت، وهذا الذي تلحقه غلط محض، فإن معاوية بن حيدة ما روى قصة مخرج النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه، ولا يوجد هذا في شيء من المسانيد والأجزاء، وليس مراد البخاري ما ذكره وإنما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة فإن في بعض طرقه «ولا يقبح ولا يضرب الوجه، غير أن لا يهجر إلا في البيت» فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري، وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث، والله أعلم. قال المذهب: هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن يستأنس الناس بما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجرة في غير البيوت وفقاً بالنساء، لأن هجراتهن مع الإقامة معهن في البيوت كم لا تنسهن وأوجع لقلوبهن ما يقع من الإعراض في تلك الأحوال، ولما في النية عن الآخرين من التسلي عن الرجال قال: وليس ذلك بواجب لأن الله قد أمر بهجراتهن في المضاجع فضلاً عن البيوت، وتعمية ابن كثير بأن البخاري لم يرد ما فهمه وإنما أراد أن المهاجران يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت، وأن المحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة غير معمول به بل يجوز للمجر في غير البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أحد وأخفى أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فربما كان المهاجران في البيوت أشد من المهاجران في غيرهن، وبالعكس بل الشائب أن المهاجران في غير البيوت كم للنفس وعصوا النساء لضيف نفوسهن، واختلف أهل التفسير في المراد بالمهاجران، فالجمهور على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية، وهو من المهاجران وهو البعد وظاهره أنه لا يضاجعها. وقيل: المعنى يضاجعها ويوليها ظهره، وقيل: يمنع من جامعها، وقيل: يجامعها ولا يكلمها وقيل: «أهجرهن» مشتق من المجر بضم الماء وهو الكلام القبيح أي أغلظوا لهن من القول، وقيل: مشتق من المهاجر وهو المجل الذي يشد به البعير يقال: مجر البعير أي ربطه، فالمتى أوتقوهن في البيوت واضربوهن قاله الطبري وقواه، واستدل له وهاب ابن العربي فاجاد ثم ذكر في الباب حديثين: الأول: حديث أم سلمة.

قوله: (عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث) أي ابن هشام بن المغيرة، وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد أخرجه في الصيام عن أبي حاتم وحده به، وقوله في هذه الطريق: «لا يدخل على بعض نساءه» كذا في هذه الرواية، وهو يشتر بأن اللاتي أقسم أن لا يدخل عليهن من وقع منهن ما وقع من سبب القسم لا جميع النساء، لكن اتفق أنه في تلك الحالة انفكت رجله كما في حديث أنس المتقدم في أوائل الصيام، فاستمر مقبلاً في المشيرة ذلك الشهر كله، وهو يؤيد أن سبب القسم ما تقدم في ما رويها فإنها تقتضي اختصاص بعض النساء دون بعض بخلاف قصة العسل فإنهن اشتركن فيها إلا صاحبة العسل وإن كانت إحساناً بدلت بذلك، وكذلك قصة طلب الفتاة والغيرة فإنهن اجتمعت فيها.

الحديث الثاني: **قوله:** (أبو يعقوب) بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء وسكون الواو وآخره راء هو الأسنن، واسمه عبد الرحمن بن عبيد، كوفي ثقة ليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في آخر ليلة القدر حدث به أيضاً عن أبي الضحى.

قوله: (فلما كرنا عند أبي الضحى فقال: حدثنا ابن عباس) لم يذكر ما تذكرنا

به، وقد أخرجه النسائي عن أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالإسناد الذي أخرجه البخاري فأوضحه، ولفظه «تذكرنا الشهر، فقال بعضنا: ثلاثين، وقال بعضنا: تسعاً وعشرين، فقال أبو الضحى: ابن عباس» وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه: «تذكرنا الشهر عند أبي الضحى».

قوله: (فلدخلت المسجد، فإذا هو ملائ من الناس) هذا ظاهر في حضور ابن عباس هذه القصة، وحديث الطويل، بل الذي مضى قريباً يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر، لكن يحتمل أن يكون عرفها بجملة فضلاء عمر له لا سألهم عن المتظاهرين.

قوله: (في غرفة) في رواية النسائي «في علية» بمهمله مضمومة وقد تكسر، وبلاد ثم تحتانية ثقلين، هي المكان العالي وهي الغرفة، وتقدم أنها كانت مشربة وفست فيما مضى، وزاد الإسماعيلي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أبي يعقوب «في غرفة ليس عنده فيها إلا بلال».

قوله: (فأفاده فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في جميع الأصول التي وقفت عليها من البخاري بخلاف فاعل «فأفاده» فإن الضمير لعم وهو الذي دخل، وقد وقع ذلك ميتاً في رواية أبي نعيم ولفظه بعد قوله فسلم: «فلم يبه أحد، فاضرب، فأفاده بلال فدخل» ومثله للنسائي لكن قال: «فأدى بلال» بخلاف المفعول وهو الضمير في رواية غيره، وعند الإسماعيلي «فسلم فلم يبه أحد، فأفاده فدعا بلال فسلم ثم دخل» وقد تقدم في الحديث الطويل أن في رواية سماك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر عند مسلم أن اسم الغلام الذي أذن له رباح، فسلوا قوله في هذه الرواية: «ليس عنده فيها إلا بلال» لجوز أن يكوناً جماً كأنه عنده، لكن يجوز أن يكون المحصر للمنتبة الداخلة ويكون رباح كان على أسكفة الباب كما تقدم، وعند الإذن نأهه بلال فاسمعه رباح فاجتمع الخبران.

قوله: (فقال: لا، ولكن آليت منهن شهراً) أي حلفت أن لا ادخل عليهن شهراً كما تقدم بيانه واضحاً في شرح حديث عمر الطويل.

٩٣- باب مَا يُكْرَهُ مِنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾. [النساء: ٣٤]. أي: ضَرْباً غَيْرَ مَرْحٍ.

٥٢٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ هِشَامَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَةَ الْقَبِيلِ، ثُمَّ يَخْطُبُ فِيهَا آخِرَ الْيَوْمِ». [رواج: ٣٣٧٧، أخرجه مسلم: ٢٨٥٥].

قوله: (باب ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقاً، بل فيه ما يكره كرامة تنزيه أو تحريم على ما ستفصله.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ أي ضرباً غير مريح) هذا التفسير متروك من المفهوم من حديث الباب من قوله: «ضرب العبد» كما سأوضحه، وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عمرو بن الأحرص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً طويلاً وفيه: «فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع، واضربوهن ضرباً غير مريح» الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي واللفظ له، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم «فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مريح». قلت:

وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهي عن ضرب الوجه

قوله: (صفهان) هو الثوري، وهشام هو ابن عروة، وعبد الله بن زُرَّعة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة والشسن.

قوله: (لا يجلد أحدكم) كذا في نسخ البخاري بصيغة النهي، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن القريابي وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه بصيغة الخبر وليس في أوله صيغة النهي، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن القريابي، وكذا توارد عليه أصحاب هشام بن عروة، وتقدم في التفسير من رواية وهيب، ويأتي في الأدب من رواية ابن عينة، وكذا أخرجه أحمد عن ابن عينة وعن وكيع وعن أبي معاوية وعن ابن عمر، وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن عمر، والترمذي والنسائي من رواية عبيد بن سليمان، ففي رواية أبي معاوية وعبد «لا يجلد» وفي رواية وكيع وابن عمر «علام يجلد» وفي رواية ابن عينة «وعظمهم في النساء فقال: يضرب أحدكم امرأته» وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان، وليس عند واحد منهم صيغة النهي.

٩٥- باب ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نَشْوَراً ﴾

أَوْ إِعْرَاضاً ﴿ [النساء: ١٢٨]

٥٢٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نَشْوَراً أَوْ إِعْرَاضاً ﴾. قَالَتْ: هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْبِرُ فِيهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَرَوَّجُ غَيْرَهَا، يَقُولُ لَهُ: امْسِكِي وَلَا تَطْلُقِي، ثُمَّ تَزَوَّجْ غَيْرِي، فَأَنْتَ فِي جِلٍّ مِنَ الْفَقَةِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي، فَلَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾. [راجع: ٢٤٥٠، أخرجه مسلم: ٣٠٢١].

قوله: (باب وإن امرأة خافت من بعلها نشووراً أو إعراضاً) ليس في رواية أبي ذرٍّ أو إعراضاً، وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النساء، وسياقه هنا أنه، وذكرت هناك سبب نزولها وفيمن نزلت. واختلف السلف فيما إذا تراضيا على أن لا قسم لهما هل ما أن ترجع في ذلك؟ قال الثوري والشافعي وأحد وأخرجه البيهقي عن علي وسكان ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم ومجاهد وغيرهم: إن رجعت فعليه أن يقسم لهما وإن شاء فارقها، وعن الحسن: ليس له أن تنقض، وهو قياس قول مالك في الأنظار والمنازعة، والله أعلم.

٩٦- باب النِّزْلِ

٥٢٠٧- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعُزُّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. [انظر: ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، أخرجه مسلم: ١٤٤٠].

٥٢٠٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ غُفَرُو: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: كُنَّا نَعُزُّ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ. [راجع: ٥٢٠٧، أخرجه مسلم: ١٤٤٠].

٥٢٠٩- وَعَنْ غُفَرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعُزُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ. [راجع: ٥٢٠٧، أخرجه مسلم: ١٤٤٠].

٥٢١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ صَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ مُحَنَّرٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصْبَحْنَا سَبَّاحًا، فَكُنَّا نَعُزُّ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَوَلَيْكُمْ لَقُفْلُونَ؟» - قَالَتْهَا ثَلَاثًا - مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ. [راجع: ٢٢٢٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٨].

قوله: (باب العزل) أي التزويج بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج، والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين: الأول حديث جابر.

قوله: (يحيى بن سعيد) هو القلان.

قوله: (عن ابن جريج عن عطاء عن جابر: كما نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع جابراً سئل عن العزل قال: كنا نصنع.

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفیان) هو ابن عينة (قال: قال عمرو) هو ابن دينار (أخبرني عطاء أنه سمع جابراً يقول) هذا ما نزل فيه عمرو بن دينار، فإنه سمع الكثير من جابر نفسه، ثم أدخل في هذا بينهما واسطة، وقد تواردت الروايات من أصحاب سفیان على ذلك إلا ما وقع في «مسند أحمد» في النسخ المتأخرة فإنه ليس في الإسناد عطاء، لكنه أخرجه أبو نعيم عن طريق المسند بإثباته وهو المتمد.

قوله: (كما نزل والقرآن ينزل، وعن عمرو عن عطاء عن جابر كما نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل) وقع في رواية

قوله: (جلد العبد) أي مثل جلد العبد، وفي إحدى روايتي ابن عمر عند مسلم «ضرب الأمة» وللنسائي من طريق ابن عينة «كسا يضرب العبد والأمة» وفي رواية أحمد بن سفيان «جلد البعير أو العبد» وسياقي في الأدب من رواية ابن عينة «ضرب الضحل أو العبد» والمراد بالفضل البعير، وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود «ولا تضرب ظهرك ضربة أمك».

قوله: (ثم يجامعها) في رواية أبي معاوية «ولعله أن يضامها» وهي رواية الأكثر، وفي رواية لابن عينة في الأدب «ثم لعله يماثلها». وقوله: «في آخر اليوم» في رواية ابن عينة عند أحمد «من آخر الليل» وله عند النسائي «آخر النهار» وفي رواية ابن عمر والأكثر «في آخر يوم» وفي رواية وكيع «آخر الليل أو من آخر الليل» وكلها متقاربة. وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد، والإجماع على جواز ضرب النساء دون ذلك وإليه أشار المصنف بقوله: «غير مبرح»، وفي سياقه استبعاد وقوع الأمرين من العقاب: أن يبلغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقاء يومه أو ليلته، والجماع أو المضامعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة، والجلود غالباً ينقر عن جلده، فومنت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه الضرر التام فلا يقرط في الضرب ولا يقرط في التأديب، قال المذهب: بين صلى الله عليه وسلم بقوله: «جلد العبد» أن ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباعد حالتهما، ولأن ضرب المرأة إنما أبيع من أجل عصيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها. وأما وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقاً، فمقتضى ذلك أنه لا بد من التأديب وضربه ابن حبان والحاكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم للمجمة ومحدثين الأول خيفة «لا تضربوا إماء الله» فجاء عمر فقال: قد ذفر النساء على أزواجهن، فاذن لهم فضرهن، فاطاف بال رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال: لقد أطاف بال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن، ولا تحمدن أولئك خياركم، وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان، وآخر مرسل من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي، وقوله: «ذفر» بفتح للمجمة وكسر الحززة بعدلأراه أي نشر بنون ومجمة وزاي، وقيل: معناه غضب واستب، قال الشافعي: يحتمل أن يكون النهي على الاختيار والإذن فيه على الإباحة، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية يضربهن ثم أذن بعد نزولها فيه، وفي قوله: «لن يضرب خياركم» دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة، وعمل ذلك أن يضربها تأديباً إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعة، فإن اكتفى بالتأديب ونحوه كان أفضل، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيحاء لا يبعد إلى الفعل، لما في وقوع ذلك من التفرقة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية، إلا إذا كان في أمر يتعلق بمصيبة الله. وقد أخرج النسائي في الباب حديث عائشة «ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة له ولا خالماً قط، ولا ضرب بيده شيئاً قط إلا في سبيل الله أو تنتهك حرمت الله فينتقم لله» وسياقي مزيد في ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

٩٤- باب لا تطيع المرأة زوجها في منصية

٥٢٠٥- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ الْحَسَنِ، هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا، فَمَقَعَتْ حَتَرَ رَأْسِهَا، فَبَخَّضَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهَا فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أُصِلَ لِي حَتْرَهَا، فَقَالَ: «لَا، إِنَّهُ قَدْ لَعِنَ الْمُوصِلَاتِ». [انظر: ٩٣٤، أخرجه مسلم: ٢١٢٣].

قوله: (باب لا تطيع المرأة زوجها في منصية) لما كان الذي قبله بغيره بنبت المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه منصية الله، فلو دعاهما الزوج إلى منصية فليها أن تمتنع، فإن أديها على ذلك كان الإثم عليه. ثم ذكر فيه طرناً من حديث التي طلبت أن تصل شعر ابنتها، وسياقي شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى.

قوله: (إنه قد لعن الموصلات) كذا بالبناء للمجهول، والموصلات بتشديد الصاد المكسورة ويجوز فتحها، وفي رواية الكشميهني «الموصلات» وهو يؤيد رواية الفتح.

مسلم من هذا الوجه « دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال: يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل؟ » وأبو صرمة بكسر الهمزة وسكون الراء اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الأنصار، وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن عثمان « عن محمد بن يحيى عن ابن عمير عن أبي سعيد وأبي صرمة قالا: أصبنا سبابة » والمخطوط الأول.

قوله: (أصبنا سبابة) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه « ينما هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم » زاد يونس « جاء رجل من الأنصار » وفي رواية ربيعة المذكورة « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فسيما كرائم العرب، وطالت علينا العزبة وروغبتا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونزول، فقلنا نفعل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا لا نسأله » فسأناه .

قوله: (فكنا نزل) في رواية يونس وشعيب فقال: « إنا نصيب سبابة ونحب المال فكيف ترى في العزل » ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال: ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « وما ذاكم؟ » قالوا: الرجل تكون له المرأة ترضع له فيصيب منها ويكره أن تحمل منه، والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه، ففي هذه الرواية إشارة إلى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة محبة الولد من الأمة وهو إما أفة من ذلك ولما تلا يتنمر بيع الأمة إذا صارت أم ولد ولما تغير ذلك كما ساذكره بعده والثاني كراهة أن تحمل الموطوءة وهي ترضع فيفسر ذلك بالولد المرضع.

قوله: (أو إنكم لضعفون) هذا الاستهزام يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان اطلاع علي فعلهم ذلك، فيه تمق على من قال: إن قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوع معتلاً بأن الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم، ففي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه، نعم للفتل أن يقول: كانت دواصهم متفرقة على سؤاله عن أمور الدين، فإذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم يطلع عليه بادروا إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحديث. ووقع في رواية ربيعة « لا عليكم أن لا تفعلوا »، ووقع في رواية مسلم عن طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد « لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك » قال ابن سيرين: قوله: « لا عليكم » أقرب إلى النهي، وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد، قال ابن عون: فحدثت به الحسن فقال: والله لكان هذا زجراً، قال القرطبي: كان هؤلاء فعمراً من « لا » النهي عما سأله عنه فكان عندهم بعد « لا » حذفاً تقديراً لا تمزولاً ولا عليكم أن لا تفعلوا، ويكون قوله: « وعليكم الخ » تأكيداً للنهي. وتمق بأن الأصل عدم هذا التقدير، وإنما معناه: ليس عليكم أن تتركوا، وهو الذي يساوي أن لا تفعلوا، وقال غيره: قوله: « لا عليكم أن لا تفعلوا » أي لا حرج عليكم أن لا تفعلوا، فيه نفي الحرج عن عدم الفعل فانهم ثبت الحرج في فعل العزل، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال: لا عليكم أن تفعلوا إلا إن ادعى أن « لا » زائدة فيقال: الأصل عدم ذلك ووقع في رواية مجاهد الآتية في التوحيد تعليقاً ووصلها مسلم وغيره « ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ولم يفعل ذلك أحدكم؟ » ولم يقل: لا يفعل ذلك، فأشار إلى أنه لم يصح شمس بالنهي، وإنما أشار أن الأولى ترك ذلك، لأن العزل إما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك، لأن الله إن كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل العلوق ويلحقه الولد ولا زاد لما قضى الله، والفرار من حصول الولد يكون لأسباب: منها خشية علوق الزوجة الأمة لتلا بصير الولد رقيقاً، أو خشية دخول الضرر على الولد المرضع إذا كانت الموطوءة ترضعه، أو فراراً من كثرة الميل إذا كان الرجل مقللاً فيرغب عن تلة الولد لتلا يتضرر بتحصيل الكسب، وكل ذلك لا يخفى شيئاً. وقد أخرج أحمد والبيهاق وصححه ابن حبان من حديث أنس « أن رجلاً سأل عن العزل، فقال النبي: لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقت على صخرة لأخرج الله منها ولداً » وله شاهدان في « الكبير للطبراني » عن ابن عباس وفي « الأوسط » له عن ابن مسعود، وسببته مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى، وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه واجباً سوى الصورة المقتضية من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد المرضع لأنه ما جرب قضر غالباً، لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار، ووقع عند مسلم في حديث أسامة بن زيد « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني أعزل عن امرأتي شفقة على ولدها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن كان كذلك فلا، ما ضر ذلك فارس ولا الروم ». وفي العزل أيضاً إدخال

الكشميهي « كان يعزل » بضم أوله وفتح الزاي على البناء للمجهول، وكان ابن عينة حدث به مرتين: فمرة ذكر فيها الأخبار والسماح فلم يقل فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومرة ذكره بالمعنة فذكرها، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عن سفيان صرح فيها بالحديث قال: « حدثنا عمرو بن دينار » وزاد ابن أبي عمير في روايته عن سفيان « على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وزاد إبراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال حين روى هذا الحديث: « أي لو كان حراماً أنزل فيه » وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن إسحاق بن راهويه عن سفيان فسأله بلفظ « كذا نزل والقرآن ينزل » قال سفيان: لو كان شيئاً ينهى عنه لنهاه عنه القرآن، فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطاً، وأوهم كلام صاحب « العمدة » ومن تيمه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فادرجها، وليس الأمر كذلك فإني تبنته من المسانيد فوجدت أكثر روايته عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة، وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في « العمدة » فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب، ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى. ويكفي في علمه به قول الصحابي: إنه فعله في عهده، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثر، لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواصهم على سؤالهم إياه عن الأحكام، وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قديم، وهذا من الأول فإن جابراً صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح بإطلاعه على ذلك، والذي يظهر لي أن الذي استبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بتزول القرآن ما يقرأ، أهم من التصيد بتأويله أو غيره مما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فكأنه يقول: فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقر عليه، ولما يذكر فيه قول ابن عمر: « كنا نقفي الكلام والابتساق إلى نساءنا هية أن ينزل فينا شيء » على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وابتساقنا » أخرجه البخاري وقد أخرجه مسلم أيضاً من طريق أبي الزبير عن جابر قال: « كان نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا » ومن وجو آخر عن أبي الزبير عن جابر « أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن في جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل، فقال: أعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ما قدر لها. فلبث الرجل ثم أتاه فقال: إن الجارية قد حملت، قال: قد أحركت » ووقعت هذه القصة عند من طريق سفيان بن عيينة بإسناد آخر إلى جابر وفي آخره « قال أنا عبد الله ورسوله » وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة بسند آخر على شرط الشيخين بمعناه، ففي هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط، فإن في إحداهما التصريح بإطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى إفته في ذلك وإن كان السياق يشعر بأنه خلاف الأولى كما ساذكر البحث فيه.

الحديث الثاني: حديث أبي سعيد.

قوله: (جويوة) هو ابن أسماء الضميمة يشاركه مالكا في الرواية عن نافع وتضرد عنه بهذا الحديث وغيره، وهو من الثقات الأثبات، قال الدررلطي بعد أن أخرجه من طريقه: صحيح غريب تفرد به جويوة عن مالك. قلت: ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه.

قوله: (عن الزهري) مالك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في العتق، وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن عمير، وكذا هو في « المطا ».

قوله: (عن ابن محرز) مجاه مهمة ثم رآه ثم زاي مصغراً اسمه عبد الله، ووقع كذلك في رواية يونس كما سيأتي في القدر عن الزهري « أخبرني عبد الله بن عمير الجمحي » وهو منفي سكن الشام، وعمر بن أبيه هو ابن جندب بن وهب وهو من ردهط أبي حمزة المؤذن وكان يتبع في حجره، ووافق مالكا على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع، ويونس كما سيأتي في القدر وعقيل والزيدي كلاهما عند النسائي، وخالفهم معمر فقال: « عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد » أخرجه النسائي، وخالف الجميع لإبراهيم بن سعد فقال: « عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد » أخرجه النسائي أيضاً، قال النسائي: رواية مالك ومن وافقه أولى بالصواب.

قوله: (عن أبي سعيد) في رواية يونس « أن أبا سعيد الهذلي أخبره » وفي رواية ربيعة في المغازي « عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن عمير أنه قال: دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الهذلي فجلست إليه فسألت عن العزل » كذا عن البخاري، ووقع عند

ضرر على المرأة لما فيه من نفوت لذتها. وقد اختلف السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها، لأن الجماع من حقها، ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل. ووافق في نقل هذا الإجماع ابن هبيرة، وتعبق بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، ثم في خصوص هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير إذنها، قال الغزالي وغيره: يجوز، وهو المصحح عند المتأخرين، واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحد وابن ماجه بلفظ «نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها» وفي إسناده ابن هبيرة، والوجه الآخر للشافعية الجزم بالمتع إذا تمتعت، وفيما إذا رخصت وجهان أصحهما الجواز، وهذا كله في الحرة وأما الأمة فإن كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة إن جاز فيها فهي الأمة أولى، وإن امتنع فوجهان أصحهما الجواز تحجزاً من إرقاق الولد، وإن كانت سوية جاز بلا خلاف عندهم إلا في وجه حكاه الروياني في المنع مطلقاً كعنه ابن حزم، وإن كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقاً لأنها ليست راسخة في الفراش، وقيل: حكمها حكم الأمة المزوجة.

هذا واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها وإن الأمة يعزل عنها بغير إذنها، واختلفوا في الزوجة فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها، وهو قول أبي حنيفة، والراجح عن محمد. وقال أبو يوسف وأحمد: الإذن شاء، وهي رواية عن أحمد، وعنه بإذنها، وعنه بإحاطة العزل مطلقاً، والذي احتج به من جنتح إلى التفصيل لا يصح إلا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن أبي عباس قال: تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الأمة السرية، فإن كانت أمة تحت حر فعليه أن يستأمرها وهذا نص في المسألة، فلو كان مرفوعاً لم يجز العدول عنه. وقد استكر ابن العربي القول بمنع العزل عن قول: بأن المرأة لا حق لها في الوطء، ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به إذا قصد بتركه إضرارها. وعن الشافعي وأبي حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطء واحدة يستقر بها المهر، قال: فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل، فإن خصوه بالوطء الأولى فيمكن ولا فلا يسوغ فيما بعد ذلك إلا على مذهب مالك بالشروط المذكور. وما نقله عن الشافعي غريب، والمعروف عند أصحابه أنه لا حق لها أصلاً، نعم جزم ابن حزم بوجود الوطء ويحرم العزل، واستدل بحديث جزمة بنت وهب «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال: ذلك السواد الخفي» أخرجه مسلم، وهذا معارض بمحدثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال: «كانت لنا جوارى وكنا نعزل، فقالت اليهود إن تلك المودة الصغرى، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: كذبت اليهود، لو أراد الله خلقه لم تستطع رده» وأخرجه النسائي من طريق هشام وعلي بن المبارك وغيرهما عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعة عن أبي سعيد نحوه، ومن طريق أبي حاتم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه، ومن طريق سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أبا سلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال: زعم أبو سعيد، فذكر نحوه، قال: فسألت أبا سلمة أسمعت من أبي سعيد؟ قال: لا، ولكن أخبرني رجل عنه. والحديث الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض، وجمع بينها وبين حديث جزمة يحمل حديث جزمة على التنزيه وهذه طريقة البيهقي، ومنهم من ضعف حديث جزمة بأنه معارض بما هو أكثر طرقة منه، وكيف يصح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبت؟ وهذا دفع للأحاديث الصحيحة بآثارهم، والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن، ومنهم من ادعى أنه منسوخ، ورد بعدم معرفة التاريخ، وقال الطحاوي: يحتمل أن يكون حديث جزمة على وفق ما كان عليه الأمر أولاً من موافقة أهل الكتاب، وكان صلى الله عليه وسلم يجب موافقة أهل الكتاب فيما لا يزل عليه، ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه. وتعقب ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز بشيء تباه لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه، ومنهم من رجح حديث جزمة بثبوته في الصحيح، وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في إسناده فاضطرب، ورد بأن الاختلاف إما يقدر حيث لا يقوى بعض الوجوه فمضى قروي بعضها عمل به، وهو هنا كذلك والجمع ممكن. ورجح ابن حزم العمل بحديث جزمة بأن أحاديث توافق أصل الإباحة وحديثها يدل على المنع قال: فمن ادعى أنه أيسر بعد أن منع فعله البيان. وتعقب بأن حديثها ليس صريحاً في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأداً خفياً على طريق التنبيه أن يكون حراماً، وخصه بعضهم بالعزل عن الحاصل لزوال المعنى الذي كان يحمله الذي يعزل من حصول الحمل، لكن فيه تضعيف الحمل لأن المعنى يخلو فقد يؤدي العزل إلى موته أو إلى ضعفه المقضي إلى موته فيكون وأداً خفياً، وجمعوا

أيضاً بين تكذيب اليهود في قولهم المودة الصغرى وبين إثبات كونه وأداً خفياً في حديث جزمة بأن قولهم: المودة الصغرى يقتضي أنه وأد ظاهر، لكنه صغير بالنسبة إلى دفن المولود بعد وضعه حياً، فلا يعارض قوله: إن العزل وأد خفي فإنه يدل على أنه ليس في حكم الظاهر فلا يترتب عليه حكم، وإنما جملة وأداً من جهة اشتراكها في قطع الولادة.

وقال بعضهم: قوله: الواد الخفي ورد على طريق التنبيه لأنه قطع طريق الولادة قبل مجيء فاشبه قتل الولد بعد مجيئه، قال ابن القيم: الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجمعوه بمنزلة قطع النسل بالوادة، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأداً حقيقة، وإنما سماه وأداً خفياً في حديث جزمة لأن الرجل إما يعزل هرباً من الحمل فأجرى قصده لذلك جري الواد، ولكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بالباشرة اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلق بالقصد صرفاً فلذلك وصفه بكونه خفياً، فهذه عدة أجوبة يفت معها الاستدلال بحديث جزمة على المنع. وقد جنتح إلى المنع من الشافعية ابن حبان فقال في صحيحه: «ذكر الحبر الدال على أن هذا الفعل مزبور عنه لا يباح استعماله» ثم ساق حديث أبي ذر رفعه «ضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقره، فإن شاء الله أسياء وإن شاء أماته ولك أجر» اهـ ولا دلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو أمر إرشاد لما دلت عليه بقية الأخبار والله أعلم. ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأداً وقال: الخفي يكون لطفة ثم ملقة ثم مضغة ثم يكسى لحماً، قال: والعزل قبل ذلك كله. وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن عدي بن الحارث عن علي نحوه في قصة حرب عند عمر وسنده جيد. واختلفوا في علة النهي عن العزل: فقيل: لتفويت حق المرأة، وقيل: لمعادنة القدر، وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الأخبار الواردة في ذلك، والأول مبني على صحة الخبر المرفوع بين الحرة والأمة. وقال إمام الحرمين: موضع المنع أنه يتزع بقصد الإنزال خارج الفرج خشية العلوق ومضى فقد ذلك لم يمنع، وكأه راعى سبب المنع فإذا فقد بقي أصل الإباحة فله أن يتزوج متى شاء حتى لو تزوج فأنزل خارج الفرج اتفاقاً لم يتعلق به النهي والله أعلم. وتزعم من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل نفع الروح، فمن قال بالمتع هناك ففي هذه أولى، ومن قال بالجواز يمكن أن يلتحق به هذا، ويمكن أن يفرض بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السبب تقع بعد تعاطي السبب، ولتتبع بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من أصله، وقد أفتى بعض متأخري الشافعية بالمنع. وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً. والله أعلم. واستدل بقوله في حديث أبي سعيد «وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا الغزاة وأردنا أن نستمتع وأحبينا الفداء» لمن أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بيانه في «باب من ملك من العرب رقيقاً» في كتاب الحق، ولمن أجاز وطء المشركات بملك البهيم وإن لم يكن من أهل الكتاب لأن بني المصطلق كانوا أهل أوثان، وقد انفصل عنه من منع باحتمال أن يكونوا ممن دان بدين أهل الكتاب وهو باطل، وباحتمال أن يكون ذلك في أول الأمر ثم نسخ، وفيه نظر إذ النسخ لا يثبت بالاحتمال، وباحتمال أن تكون المسيبات أسلمن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث: وأحبينا الفداء فإن المسلمة لا تعاد للمشرک، نعم يمكن حل الفداء على معنى أخص وهو أنهم يفدون أنفسهم فيعتقن من السرق، ولا يلزم منه إعادتهم للمشركون، وحله بعضهم على إرادة الثمن لأن الفداء المتخوف من قوته هو الثمن، ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الأخرى: «قال: يا رسول الله إنا أصبنا سبياً ونحب الأثمان فكيف ترى في العزل؟» وهذا أقوى من جميع ما تقدم، والله أعلم.

٩٧- باب القُرْعَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا

٥٢١١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدُ بْنُ يُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ أَرْعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَطَارَتْ الْقُرْعَةُ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ سَارَ مَعَ عَائِشَةَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: لَا تَرْكَبِينَ اللَّيْلَةَ بَعِيرِي وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ، تَنْظُرِينَ وَأَنْظُرُ؟ فَقَالَتْ: «بَلَى، فَرَكِبْتُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَمَلٍ عَائِشَةَ وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا، ثُمَّ سَارَ حَتَّى نَزَلُوا، وَاتَّقَدَّهُ عَائِشَةُ، فَلَمَّا نَزَلُوا جَلَسَتْ وَجَلَسَتْ بَيْنَ الْإِذْخِرِ وَقَوْلٍ: يَا رَبِّ سَلِّطْ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حَيَّةً تَلْدَغُنِي، وَلَا اسْتَطِيعَ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا. [أخرجه مسلم: ٢٤٤٥].

قوله: (باب القرعة بين النساء إذا أراد سفراً) تقدم في حديث الإنكح في

الضير مثل ذلك من حديث عائشة أيضاً، وساق المصنف في الباب قصة أخرى ولعلها كانت أيضاً في تلك السفارة، ولكن يثبت في شرح حديث الإلف في الضير أنه لم يكن معه في غزوة المريسيع إلا عائشة، وقد تقدم في الحبة والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضاً.

قوله: (ابن أبي مليكة عن القاسم) هو ابن أبي بكر، وابن أبي مليكة يروي عن عائشة تارة بالواسطة وتارة بغيرها.

قوله: (إذا أراد سفرًا) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر، وليس على عموم بل لتعين القرعة من يسافر بها، ويجري القرعة أيضاً فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا يبدأ بأيهن شاء بل يقدر بينهما بالتخيير لما خرج لها القرعة، إلا أن يرضي بشيء فيجوز بلا قرعة.

قوله: (أقرع بين نسائه) زاد ابن سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان إذا خرج سهم فري عرف فيه الكراهية، واستدل به على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في أواخر الشهادات، والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة، قال عياض: هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنه من باب الخطر والقصار، وحكي عن الحنفية إجازتها أحد وقد قالوا به في مسألة الباب. واحتج من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون أنعم في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة للتي لا تنفع بها في السفر لأضر بحال الرجل، وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم ببيت الرجل من الأخرى، وقال القوطي: ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء، وتختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لتلا فخرج واحدة معه فيكون ترجيحاً بغير مرجح أحد وفيه مراعاة للمذهب مع الأمن من رد الحديث أصلاً لحمله على التخصيص، فكانه خصص الموم بالمعنى.

قوله: (طارت القرعة لعائشة وحفصة) أي في سفره من السفرات، والمراد بقولها: طارت أي حصلت، وطير كل إنسان نصيبه، وقد تقدم في الجنازة قول أم العلاء لما اقتسم الأنصار المهاجرين قالت: «وطار لنا عثمان بن مظعون» أي حصل في نصيبنا من المهاجرين.

٩٨- باب المرأة تهب يومئذ من زوجها لضررتها،

وكيف يقسم ذلك

٥٢١٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ هِشَامَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَيْدَةَ وَهَبَتْ يَوْمَئِذٍ لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ وَسَوْدَةَ. [راجع: ٢٥٩٣، أخرجه مسلم: ١٤٦٣، زيادة].

قوله: (باب المرأة تهب يومئذ من زوجها لضررتها) «من» يتعلق بيومها لا بتب، أي يومها الذي يتخلص بها.

قوله: (وكيف يقسم ذلك) قال العلماء: إذا وهبت يومها لضررتها قسم الزوج لها يوم ضررتها، فإن كان تألياً ليومها فذاك وإلا لم يقدمه عن رتبته في القسم إلا برضا من بقي، وقالوا: إذا وهبت المرأة يومها لضررتها فإن قبل الزوج لم يكن للمهرية أن تمتنع وإن لم يقبل لم يكره على ذلك، وإذا وهبت يومها لزوجها ولم تتعرض للضررة فهل له أن يخص واحدة إن كان عنده أكثر من اثنتين، أو يوزعه بين من بقي؟ وللواحدة في جميع الأحوال الرجوع عن ذلك متى أحببت لكن فيما يستقبل لا فيما مضى، وأطلق ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبته لعائشة.

قوله: (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو أبو غسان النهدي، وزهير هو ابن معاوية.

قوله: (أن سودة بنت زهبة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه. ووقع لحلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب «قلت عائشة: وكانت أول امرأة تزوجها بعدي» ومعناه عقد عليها بعد أن عقد على عائشة، وأما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق، وقد نبه على ذلك ابن الجوزي.

قوله: (وهبت يومها لعائشة) تقدم من الحبة من طريق الزهري عن عروة بلفظ «يومها وليلتها» وزاد في آخره «تنبني بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم». ووقع في رواية مسلم عن طريق عتبة بن خالد عن هشام «لما أن كبرت سودة وهبت له نحوه من رواية جرير عن هشام، وأخرج أبو داود هذا الحديث وزاد فيه بيان سببه أوضح من رواية مسلم، فروى عن أحمد بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة بالسند المذكور «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا

الضير مثل ذلك من حديث عائشة أيضاً، وساق المصنف في الباب قصة أخرى ولعلها كانت أيضاً في تلك السفارة، ولكن يثبت في شرح حديث الإلف في الضير أنه لم يكن معه في غزوة المريسيع إلا عائشة، وقد تقدم في الحبة والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضاً.

قوله: (ابن أبي مليكة عن القاسم) هو ابن أبي بكر، وابن أبي مليكة يروي عن عائشة تارة بالواسطة وتارة بغيرها.

قوله: (إذا أراد سفرًا) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر، وليس على عموم بل لتعين القرعة من يسافر بها، ويجري القرعة أيضاً فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا يبدأ بأيهن شاء بل يقدر بينهما بالتخيير لما خرج لها القرعة، إلا أن يرضي بشيء فيجوز بلا قرعة.

قوله: (أقرع بين نسائه) زاد ابن سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان إذا خرج سهم فري عرف فيه الكراهية، واستدل به على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في أواخر الشهادات، والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة، قال عياض: هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنه من باب الخطر والقصار، وحكي عن الحنفية إجازتها أحد وقد قالوا به في مسألة الباب. واحتج من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون أنعم في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة للتي لا تنفع بها في السفر لأضر بحال الرجل، وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم ببيت الرجل من الأخرى، وقال القوطي: ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء، وتختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لتلا فخرج واحدة معه فيكون ترجيحاً بغير مرجح أحد وفيه مراعاة للمذهب مع الأمن من رد الحديث أصلاً لحمله على التخصيص، فكانه خصص الموم بالمعنى.

قوله: (طارت القرعة لعائشة وحفصة) أي في سفره من السفرات، والمراد بقولها: طارت أي حصلت، وطير كل إنسان نصيبه، وقد تقدم في الجنازة قول أم العلاء لما اقتسم الأنصار المهاجرين قالت: «وطار لنا عثمان بن مظعون» أي حصل في نصيبنا من المهاجرين.

قوله: (وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث) استدل به المهلب على أن القسم لم يكن واجباً على النبي صلى الله عليه وسلم، ولا دلالة فيه لأن عماد القسم الليل في الحضر، وأما في السفر فعماد القسم فيه النزول، وأما حالة السير فليست منه لا ليلاً ولا نهاراً، وقد أخرج أبو داود والبيهقي واللفظ له من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «قل يوم إلا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعاً فيقبل ويلمس ما دون الرواق، فإذا جاء إلى النبي هو يومها بات عندها».

قوله: (فقال حفصة) أي لعائشة.

قوله: (ألا تركين الليلة بعيري) إلخ) كان عائشة أجابت إلى ذلك لما شورتها إليه من النظر إلى ما لم تكن هي تنظر، وهذا مشعر بأنهما لم يكونا حال السير متقاربين بل كانت كل واحدة منهما من جهة كما جرت العادة من السير قطارين، وألا فلو كانتا معاً لم تختص إحداهما بنظر ما لم تنظره الأخرى، ويعتدل أن تريد بالنظر وطأة البعير وجودة سيره.

قوله: (فجاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى جل عائشة وعليه) وفي رواية أخرى حكاهما الكرماني «عليها» وكأنه على إرادة الناقة.

قوله: (فسلم عليها) لم يذكر في الخبر أنه تحدث معها فيحتمل أن يكن أهم ما وقع ويعتدل أن يكون وقع ذلك اتفاقاً، ويعتدل أن يكون تحدث ولم يتخل.

قوله: (وافقتنه عائشة) أي حالة المسيرة، لأن قطع المالوف مصعب.

قوله: (فلما نزلوا جعلت رجلها بين الإذخر) كأنها لما عرفت أنها الجانية فيما أجابت إليه حفصة عاتبت نفسها على تلك الجانية. والإذخر نبت معروف توجد فيه الحوام غالباً في البرية.

قوله: (وتقول رب سلط) في رواية المستملي «يا رب سلط» بإثبات حرف التثنية وهي رواية مسلم.

قوله: (تلدغي) بالثنية المعجمة.

قوله: (ولا أستطيع أن أقول له شيئاً) قال الكرماني: الظاهر أنه كلام حفصة، ويعتدل أن يكون كلام عائشة، ولم يظهر في هذا الظاهر بل هو كلام عائشة، وقد وقع في

على بعض في القسم الحديث، وفيه « ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسئت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله يومي لعائشة، فقبل ذلك منها، فيها وأشباهها نزلت ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَهِلْمِهَا نَشْرُوزًا ﴾ [النساء: ١٢٨] الآية » وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصلة، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسلًا لم يذكر فيه عن عائشة، وعند الترمذي من حديث ابن عباس موصولًا نحوه، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بن ميمون ذلك، فتواردت هذه الروايات على أنها خشيعة الطلاق فوهيت، وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلًا « أن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فقصدت له على طريقه فقالت: والذي يمكك بالحق ما لي في الرجال حاجة؛ ولكن أحب أن أبيت مع نسائك يوم القيامة، فاشتدك بالذي أنزل عليك الكتاب حل فلتنتي لموجدة وجدتها علي؟ قال: لا. قالت: فاشتدك لما راجعتني، فراجعها. قالت: فإني قد جعلت يومي وليلي لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ».

قوله: (وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة) في رواية جرير عن هشام عند مسلم « فكان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة » وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب.

٩٩- باب العُدْلُ بَيْنَ النِّسَاءِ

﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾.

إِلَى قَوْلِهِ ﴿ وَاسْمِعُوا حَكِيمًا ﴾. [النساء: ١٢٩-١٣٠]

قوله: (باب العدل بين النساء، ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾) أشار بذكر الآية إلى أن المعنى فيها العدل بينهن من كل جهة، وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهن بما يليق بكل منهن، فإذا وفي لكل واحدة منهن كسوتهما ونفقتهما والإيواء إليهما لم يضره ما زاد على ذلك من ميل قلب أو تبرع بتفضة، وقد روى الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حاد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول: اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » قال الترمذي: يعني به الحب والمودة، كذلك فسره أهل العلم، قال الترمذي: رواه غير واحد عن حاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا وهو أصح من رواية حاد بن سلمة، وقد أخرجه البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا ﴾ [النساء: ١٢٩] الآية، قال: في الحب والجماع، وعن عينة بن عمرو السلماني مثله.

٩٠- باب إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيِّبِ

٥٢١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ ؓ - وَكَوْضَيْتُ أَنْ أَقُولَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - وَلَكِنْ قَالَ: السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ أَمَّامَ عَيْنَيْهَا سَمْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ أَمَّامَ عَيْنَيْهَا فَلَا مَلَأَ. [مطهر: ٥٢١٤، أخرجه مسلم: ١٤٦١].

قوله: (بشر) هو ابن الفضل، وخالد هو ابن مهران الحذاء. قوله: (ولو شئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث « قال خالد: لو شئت أن أقول رفعة لصدقت، ولكنه قال السنة » فبين أنه قول خالد، وهو ابن مهران الحذاء رآه عن أبي قلابة. وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابة، ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث.

٩١- باب إِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ

٥٢١٤- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ رَاحِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَفْيَانَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَخَالِدٌ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَمَّامَ عَيْنَيْهَا سَمْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ أَمَّامَ عَيْنَيْهَا فَلَا مَلَأَ ثُمَّ قَسَمَ.

قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: وَكَوْضَيْتُ قُلْتُ: إِنَّ نَسَاءَ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدٍ، قَالَ خَالِدٌ: وَكَوْضَيْتُ قُلْتُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٥٢١٣، أخرجه مسلم: ١٤٦١].

قوله: (باب إذا تزوج الثيب على البكر أي أو عكس كيف يصح؟) قوله: (حدثنا يوسف بن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجده.

قوله: (حدثنا أبو إسامة عن سفيان) في رواية نعيم من طريق حزة بن عون عن أبي إسامة « حدثنا سفيان ».

قوله: (حدثنا أيوب) هو السخيتاني وخالد هو الحذاء.

قوله: (عن أبي قلابة) أي أنهما جميعًا روياء عن أبي قلابة، لكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد.

قوله: (قال من السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وسلم، هذا الذي يتبادر للذهن من قول الصحابي، وقد مضى في المحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر للحجاج: « إن كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال له سالم: وهل يعنون بذلك إلا سنة ».

قوله: (إذا تزوج الرجل البكر على الثيب) أي يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكراً كما سيأتي البحث عنه.

قوله: (أقام عليها سماعاً وقسم، ثم قال: أقام عليها ثلاثاً ثم قسم) كذا في البخاري بالواو في الأولى ويلفظ « ثم » في الثانية، ووقع عند الإسماعيلي وأبي نعيم من طريق حزة بن عون عن أبي إسامة بلفظ « ثم » في الموصفين.

قوله: (قال أبو قلابة: ولو شئت قللت: إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يشير إلى أنه لو صرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا ويكون روى بالعين وهو جائز عنده، لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى. وقال ابن دقيق العيد: قول أبي قلابة يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعاً لفظاً فتحرزه عن تورعاً، والثاني أن يكون رأى أن قول أنس « من السنة » في حكم المرفوع، فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع، قال: والأول أقرب، لأن قوله: « من السنة » يقتضي أن يكون مرفوعاً بطريق احتشادي محتمل، وقوله: « إنه رفعه » نص في رفعه وليس للراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى، وهو بحث متجهد، ولم يصب من رده بأن الأكثر على أن قول الصحابي « من السنة كذا » في حكم المرفوع لانحاده للفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع، لكن باب الرواية بالعمى منسوخ، وقد وافق هذه الرواية ابن علي عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابة أخرجه الإسماعيلي ونسبه بشر من الفضل ومنسب إلى خالد ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك.

قوله: (وقال عبد الرزاق: أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد) يعني بهذا الإسناد والمثل.

قوله: (قال خالد: ولو شئت قللت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كان البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابة أو قول خالد، ويظهر في أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابة دون رواية أيوب، ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد وذكر الزيادة في صدر الحديث، وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكورة مسلم فقال: « حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق ونقله: من السنة أن يقيم عند البكر سماعاً، قال خالد: إلخ » وقد رواه أبو داود الحفري والقاسم بن يزيد الجرمي عن الثوري عنهما أخرجه الإسماعيلي، ورواه عبد الله بن الوليد المدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي، وشذ أبو قلابة الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان عن خالد وأيوب جميعاً وقال فيه: « قال صلى الله عليه وسلم » أخرجه أبو عوادة في صحيحه عنه وقال: « حدثنا الصنفاني عن أبي قلابة وقال: هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابة » انتهى. وقد أخرج الإسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عن عن أبي قلابة عن أنس. قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فصرح برفعه، وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفيان لخالد، ورواية أيوب هذه إن كانت محفوظة احتمال أن يكون أبو قلابة لما حدث به أيوب جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضاً عنه عن عبد الجبار بن المعلاء عن سفيان بن عيينة

عن أيوب وصرح برفعه، وأخرجه الدارقطني من طريق عماد بن إسحاق عن أيوب مثله، فينت أن رواية خالد هي التي قال فيها: «من السنة» وأن رواية أيوب قال فيها: «قال النبي صلى الله عليه وسلم»: واستدل به على أن هذا العمل يختص بمن له زوجة قبل الجديفة، وقال ابن عبد البر: يجوز العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا، وحكى النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها ولا فيجب. وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب، واختار النووي أن لا فرق، وإطلاق الشافعي بمضده، ولكن يشهد لسلاول قوله في حديث الباب: «إذا تزوج البكر على الثيب» ويمكن أن يتسكك للآخر بسياق بشر من خالد الذي في الباب قبله فإنه قال: «إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا» للحديث ولم يقم به إذا تزوجها على غيرها، لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيّد، بل ثبت في رواية خالد التقيد فتد مسلم من طريق هشيم عن خالد: «إذا تزوج البكر على الثيب» الحديث. ويؤيد أيضا قوله في حديث الباب: «ثم قسم» لأن القسم إما يكون إن عنده زوجة أخرى، وفيه حجة على الكوفيّين في قولهم: إن البكر والثيب سواء في الثلاث، وعلى الأوزاعي في قوله: للبكر ثلاث والثيب يومان، وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرج الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من صوم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكمل لها السبع فإنه إذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع لغيرها، لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا: قال: إنه ليس بك على أهلك هوان، إن شئت سبعت لك، وإن سبعت لك سبعت لنسائي» وفي رواية له «إن شئت ثلثت ثم دوت، قالت: ثلث» وحكى الشيخ أبو إسحاق في «المهذب» وجهين في أنه يقضى السبع أو الأربع الزيادة، والذي قطع به الأكثر إن اختارت السبع قضاهما كلها وإن أقامها بخير اختارها قضى الأربع الزيادة.

(قوله): بكرة أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجمعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها، نص عليه الشافعي. وقال الرافعي: هذا في النهار، ولما في الليل فلا، لأن المنسوب لا يترك له الواجب، وقد قال الأصحاب: يسوي بين الزوجات في الخروج إلى الجمعة وفي سائر أعمال البر، فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا، فإن خصص حرم عليه، وعدوا هذا من الأعطال في ترك الجمعة. وقال ابن دقيق العيد: أقرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عنرا في إسقاط الجمعة، وبالع في التشجيع. ولوجب بقاء قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية، ورواه ابن القاسم عن مالك، وعنه يستحب وهو وجه للشافعية، فعلى الأصح يتعارض عنده الزوجان، تقدم حق الأممي، هذا توجيهه، فليس يشترط وإن كان مرجوحا، وتجب الموالاة في السبع وفي الثلاث فلا فرق ما يجب على الرابع لأن الحشمة لا تزول به، ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة، وقيل: هي على النصف من الحرة ويحبر الكسر.

١٠٣- باب دُخُولِ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ

٥٢١٦- حَدَّثَنَا قُرُوبٌ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْمَسْجِدِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَقُولُ مِنْ إِخْوَانِهِ: فَدَخَلَ عَلَى خَصْمَةٍ، فَأَخْبَسَ أَكْثَرُ يَمًا كَانَ يَخْبَسُ. [راجع: ٤٩١٢، أخرجه مسلم: ١٤٧٤، مطولا].

قوله: (باب دخول الرجل على نسائه في اليوم) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نسائه» الحديث، وسياقي باتم من هذا في «باب لم تحرم ما أحل الله لك» من كتاب الطلاق، وقوله: «فيمن من إخوانهم» زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة «وبخير وقاع» وقد بيته في «باب الفقرة بين النساء» وهو ما يؤكد الرد على ابن العربي فيما ادعاه.

١٠٤- باب إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ

إِنْ لَمْ يَمُزَّ فِي يَسْتَبِيحُهُنَّ قَائِلًا لَهُ

٥٢١٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: قَالَ هِشَامُ بْنُ غُرُوبٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فَرَجَهُ الَّذِي مَاتَ لَيْلًا: «إِنَّ أُمَّ غَدَاةً أَيْنَ أُمَّ غَدَاة؟» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، قَائِلًا لَهُ: «إِذَا رَجَعْتُ بِكَ حَتَّى تَمُوتَ، فَكَأَنِّي فِي يَسْتَبِيحِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا، قَالَتْ: عَائِشَةُ: فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَمُوتُ عَلَيَّ لَيْلًا يَتَّبِعِي، فَقَبَضَهُ اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ لَيَسَّرُ لِي نَحْرِي وَمَنْحَرِي، وَخَالَطَ رِجْلَهُ وَيَقِي.» [راجع: ٨٩٠، أخرجه مسلم: ٢٤٤٣].

قوله: (باب إذا استأذن الرجل لِسَاءِهِ أَنْ يَمُوزَ فِي يَسْتَبِيحُهُنَّ) فاذن (له) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الفقرة التبرية في آخر المنازير، والفرض منه هنا أن القسم لمن يسقط بإذنه في ذلك، فكذلك ومن أباهن تلك التي هو في بيتها، وقد تقدم في بعض طرقة التصريح بذلك.

١٠٥- باب حُبِّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ

٥٢١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُسَيْنٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ غُرَّةٍ: دَخَلَ عَلَى خَفْصَةَ فَقَالَ: يَا بُنْدُ، لَا يَمُوتُكَ هَلْوَ إِلَى أَحَبِّهَا حُسْنًا حُبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا. يُرِيدُ عَائِشَةَ، فَقَضَعَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبَسَمَ. [راجع: ٨٩، أخرجه مسلم: ١٤٧٩، مطولا].

قوله: (باب حب الرجال بعض نسائه أفضل من بعض) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في «باب موعدة الرجل ابنته» وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدم شرحه هناك.

١٠٦- باب الْمُتَشَبِّعِ بِمَا لَمْ يَلْ، وَمَا يُنْهَى مِنَ الْفِيحَارِ الصَّرَةِ

٥٢١٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي حُرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُطَيِّقُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يَلْ يَغْطُ

(قوله): بكرة أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجمعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها، نص عليه الشافعي. وقال الرافعي: هذا في النهار، ولما في الليل فلا، لأن المنسوب لا يترك له الواجب، وقد قال الأصحاب: يسوي بين الزوجات في الخروج إلى الجمعة وفي سائر أعمال البر، فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا، فإن خصص حرم عليه، وعدوا هذا من الأعطال في ترك الجمعة. وقال ابن دقيق العيد: أقرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عنرا في إسقاط الجمعة، وبالع في التشجيع. ولوجب بقاء قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية، ورواه ابن القاسم عن مالك، وعنه يستحب وهو وجه للشافعية، فعلى الأصح يتعارض عنده الزوجان، تقدم حق الأممي، هذا توجيهه، فليس يشترط وإن كان مرجوحا، وتجب الموالاة في السبع وفي الثلاث فلا فرق ما يجب على الرابع لأن الحشمة لا تزول به، ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة، وقيل: هي على النصف من الحرة ويحبر الكسر.

١٠٧- باب مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ

٥٢١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا يُرَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نِسَاءَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ سَبْعُ نِسْوَةٍ. [راجع: ٢٦٨، أخرجه مسلم: ٣٠٩، بإسقاط].

قوله: (باب من طاف على نسائه في غسل واحد) ذكر فيه حديث أنس في ذلك، وقد تقدم سننا ومتنا في كتاب الفصل مع شرحه وفروقه والاختلاف على تسادة في كونهن تسعا أو إحدى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين. وتعلق به من قال: إن القسم لم يكن واجبا عليه، وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت: إن لم أجد لذلك دليلا، ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ «كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيمن من إخوانهم» الحديث، وليس فيه بقاء ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة ويورد عليه قوله في حديث أنس: «كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة» وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هناك، وذكر عياض في «الشفا» أن الحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحصينهن، وكأنه أراد به عدم تشويهنهن للزواج، إذ الإحصان له معان منها الإسلام والحرية والعفة، والذي يظهر أن ذلك إما كان لإرادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا. كما تقدم شيء من ذلك في «باب كثرة النساء» وفي التعليل الذي ذكره نظر

كلايس قوتي زور. [أخرجه مسلم: ٢١٣٠].

عائشة: أن امرأة قالت: يا رسول الله أقول إن زوجي أعطاني ما لم يعطني؟
قوله: (التشيع بما لم يعط) في رواية ممر «ما لم يعط».

١٠٧- باب الفرية

وقال وزكذ، عن المغيرة: قال سعد بن عباد: لو رأيت رجلاً مع امرأتي
لضربت بالسيف غير مصفح، فقال النبي ﷺ: «اتعجبون من غير سعد، لأننا
أغبر منه، والله أغبر مني».

٥٢٢٥- حدثنا عمر بن حفص: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش، عن شقيق،
عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «ما من أحد أغبر من الله، من أجل
ذلك حرّم القواش، وما أحد أحب إليّ المدح من الله». [راجع: ٤٩٣٤،
أخرجه مسلم: ٢٧٦٠، بإسناد].

٥٢٢٦- حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن
عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «يا أمة محمد، ما أحد أغبر من
الله أن يرى عبده أو أمته تزي، يا أمة محمد، لو قتلتم ما أعظم، لضحككم
ليلاً ولضحكم كثيراً». [راجع: ١٠٤٤، أخرجه مسلم: ٩٠١، مطولاً].

٥٢٢٧- حدثنا موسى بن إسحاق، حدثنا هشام، عن يحيى، عن أبي
سلمة: أن غرة بن الزبير حدثنا عن أمه أسماء: أنها سمعت رسول الله ﷺ
يقول: «لا شيء أغبر من الله». [أخرجه مسلم: ٢٧٦٧].

٥٢٢٨- وعن يحيى: أن أبا سلمة حدثنا: أن أبا هريرة حدثنا: أنه سمع
النبي ﷺ.

حدثنا أبو نعم: حدثنا هشام، عن يحيى، عن أبي سلمة، أنه سمع أبا
هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن الله يدار، وغرة الله أن يأتي المؤمن ما
حرّم الله». [أخرجه مسلم: ٢٧٦١، بإسناد].

٥٢٢٩- حدثنا مخلد: حدثنا أبو أسماء: حدثنا هشام قال: أخبرني
أبي، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: تزوجني الزبير، وما له
في الأرض من مال ولا مملوك، ولا شيء غير ناحض وغر لرسبه، فكنت
أعطي قرصة وأسقي الماء، وأغر غرة وأعجن، ولم أكن أحسن أخيراً، وكان
يخبر جاريت لي من الأنصار، وكان يسوة عيني، وكنت أقول النوى من أرض
الزبير التي أفلح رسول الله ﷺ على رأسي، وهي بني عليّ ثلثي فرنسج،
فجئت يوماً والنوى على رأسي، فليقت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار،
فدعاني ثم قال: «إخراخ». فخرجت خلفه، فاستخيت ابن أسير مع الرجال،
وذكرت الزبير وغرة وكان أغبر الناس، فصرف رسول الله ﷺ أني فلي
استخيت قمضي، فليقت الزبير فقلت: لقيت رسول الله ﷺ وعلى رأسي
النوى، ومعه نفر من أصحابه، فأناخ لاركب، فاستخيت منه وعرفت غيرك،
فقال: والله لأحملك النوى كان أشد عليّ من تركيها معه، قالت: حتى أرسل
إليّ أبو بكر بعد ذلك بإعادي تكفيني سياسة الفرس، فكأنما أخفني. [راجع:
٣١٥١، أخرجه مسلم: ٢١٨٢].

٥٢٣٥- حدثنا علي: حدثنا ابن غلبه، عن حميد، عن أنس قال: كان
النبي ﷺ عند بعض إسياء، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصطفة إليها طعام،
فصرفت النبي ﷺ في يدها إلى العادم، فسقطت الصطفة فالتفت، فحجج

قوله: (باب التشيع بما لم يمل، وما يهي من الصغار الضرة) أشار بهذا إلى ما
ذكره أبو عبيد في تفسير الخير قال: قوله: «التشيع» أي التزين بما ليس عنده يتكرر بذلك
ويتزين بالباطل؛ كالمراة تكون عند الرجل ولها ضرة فتدعي من الحظوة عند زوجها أكثر
ما عنده تريد بذلك غيظ غريبتها، وكذلك هذا في الرجال، وأما قوله: «كلايس ثوبي»
زور» فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة لثياب الزهاد يومه أنه منهم، ويظهر من التشيع
والتشيف أكثر ما في قلبه منه، قال: وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب الأنفس
كقولهم: فلان نقي الثوب إذا كان بريئاً من الدنس، وفلان دنس الثوب إذا كان مفروصاً
عليه في دينه، وقال الخطابي: الثوب مثلاً، ومعناه أنه صاحب زور وكذب، كما يقال لمن
وصف بالبراءة من الأنداس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل، وقال أبو سعيد الصوري:
المراد به أن شاهد الزور قد يستمر ثوبين يتجمل بهما ليوم أنه مقبول الشهادة أحد. وهذا
نقله الخطابي عن نعم بن حماد قال: كان يكون في لحي الرجل له هيئة وشاره، فلما احتجج
إلى شهادة زور لبس ثوبه وأقبل فشهد فقبل لئيل هيته وحسن ثوبه، فيقال: أمضاهما
بثوبه يعني الشهادة، فأضيف الزور إليهما فقيل: كلايس ثوبي زور. وأما حكم التشية في
قوله: «ثوبي زور» فللإشارة إلى أن كذب المحل مثنى، لأنه كذب على نفسه بما لم يأخذ
وعلى غيره بما لم يعط، وكذا شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم للشهود عليه. وقال الداودي:
في التشية إشارة إلى أنه كالذي قال الزور مرتين مبالغة في التحذير من ذلك، وقيل: إن
بعضهم كان يعمل في الكم كما آخر يومه أن الثوب ثوبان قاله ابن المنير. قلت: ونحو
ذلك ما في زماننا هذا فيما يعمل في الأطواق والمعنى الأول البقي، وقال ابن التين: هو أن
يلبس ثوبي ودية أو عارية يظن الناس أنها له ويلبسها لا يدوم ويفتضح بكنبه. وأراد
بذلك تنفير المرأة عما ذكرت خوفاً من الفساد بين زوجها وضرتها يورث بينهما البغضاء
فصير كالمسلم الذي يفرق بين المرأة وزوجه. وقال الزهري في «الفتاوى»: «التشيع أي
التشبه بالسيما وليس به، واستمر للتحلي فضيلة لم يزوجها، وشبه بلباس ثوبي زور أي
ذي زور، وهو الذي يتزأ بزعي أهل الصلاح رياء، وأضاف الثوبين إليه لأنهما
كالموسمين، وأراد بالتشية أن المحل بما ليس فيه كمن لبس ثوبي الزور ارتدى بأحدهما
واتزر بالأخر كما قيل: «إذا هو بالجد ارتدى واتزرا» فالإشارة بالإزار والوداء إلى أنه
متصف بالزور من رأسه إلى قدمه، ويحتمل أن تكون التشية إشارة إلى أنه حصل بالتشيع
حالتان مضمومتان: فقدان ما يتشيع به وإظهار الباطل. وقال الطبري: هو الذي يرى أنه
شيما وليس كذلك.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير، ويحيى في الرواية الثانية هو ابن سعيد
القطان، وأفاد تصريح هشام بتحديث فاطمة وهي بنت المنذر بن الزبير وهي بنت حمه
وزوجته، وأسماء هي بنت أبي بكر الصديق جدتهما معاً. وقد اتفق الكثير من أصحاب
هشام على هذا الإسناد، وانفرد ممر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا
عن أبيه عن عائشة، وأخرجه النسائي من طريق ممر وقال: إنه أخطأ والصواب حديث
أسماء. وذكر الدارقطني في «التشيع» أن مسلماً أخرجه من رواية عبدة بن سليمان ووكيع
كلاهما عن هشام بن عروة مثل رواية ممر، قال: وهذا لا يصح، وأحتاج أن انظر في
كتاب مسلم فإني وجدته في رقعة، والصواب عن عبدة ووكيع عن فاطمة عن أسماء لا
عن عروة عن عائشة، وكذا قال سائر أصحاب هشام. قلت: هو ثابت في النسخ
الصحيحة من مسلم في كتاب اللباس، أورده عن ابن عمر عن عبدة ووكيع عن هشام عن
أبيه عن عائشة، ثم أورده عن ابن عمر عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء
فاتقنى أنه عند عبدة على الوجوب، وعند وكيع بطريق عائشة فقط، ثم أورده مسلم من
طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسماء كلاهما عن هشام عن فاطمة، وكذا أورده
النسائي عن محمد بن آدم وأبو عروانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما
عن عبدة عن هشام، وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة، وأخرجه أبو عروانة أيضاً من طريق
أبي ضرعة ومن طريق علي بن مسهر، وأخرجه ابن جبان من طريق محمد بن عبد الرحمن
الكفاوي وأبو نعم في «المستخرج» عن طريق ممرجي بن رجاء كلهم عن هشام عن
فاطمة، فالظاهر أن المفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة، وأما وكيع فقد أخرج روايته
الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم، فليضم إلى
ممر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني.

قوله: (إن امرأة قالت:) لم أتف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها.
قوله: (إن لي حرة) في رواية الإسمايلي «إن لي جارة» وهي الضرة كما تقدم.
قوله: (إن تشيعت من زوجي غير الذي يعطيني) في رواية مسلم من حديث

قوله: (هو مصنف) قال عياض: هو بكر الفاء وسكون الصاد المهملة، قال: وروياه أيضاً بفتح الفاء، فمن فتح جملة وصفاً للسيف وحالاً منه، ومن كسر جملة وصفاً للضارب وحالاً منه أحد وزعم ابن التين أنه وقع في سائر الأهميات بتشديد الفاء وهو من صفح السيف أي عرضه وحده، ويقال له: غرار بالفتح المجعلة، وللسيف صفحان وحدان، وأراد أنه يضربه بحده لا بعرضه، والذي يضرب بالحد يقصد إلى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفح فإنه يقصد التأديب. ووقع عند مسلم من رواية أبي عوانة «غير مصنف عنه» وهذه ترجع فيها كسر الفاء ويجوز الفتح أيضاً على البناء للمجهول، وقد اتكروا ابن الجوزي وقال: ظن الراوي أنه من الصفح الذي هو بمعنى العفو، وليس كذلك إما هو من صفح السيف، قلت: وعكس توجيهها على المعنى الأول، والصفح والصفحة بمعنى. وقد أورده مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير وبين أنه ليس في روايته لفظ «عنه» وكذا سائر من رواه عن أبي عوانة في البخاري وغيره لم يذكروها.

قوله: (أصحون من غيره) تصح هذا التقرير من أجاز فعل ما قال سعد وقال: إن وقع ذلك فذهب مد القتل هدرًا، نقل ذلك عن ابن المراز من المالكية، وسيأتي بسط ذلك ويأتي في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني:

قوله: (صحيح) هو أبو وائل الأسدي وعبد الله هو ابن مسعود.

قوله: (ما من أحد أغور من الله) من «زائدة بدليل الحديث الذي بعده، ويجوز في «أغور» الرفع والنصب على الفئتين المجازية والتيمية في «ما» ويجوز في النصب أن يكون «أغور» في موضع خفض على التثنية لأحد، وفي الرفع أن يكون صفة لأحد، ولغير معروف في الحالين تقديره موجود وغيره، والكلام على غير الله ذكر في الذي قبله، وبغية شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

(تتبعه): وقع عند الأسعيلي قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورتهما «في الفرية والملاح» وما رأيت ذلك في شيء من نسخ البخاري.

الحديث الثالث: حديث عائشة.

قوله: (يا أمة محمد، ما أحد أغور من الله أن يزني عهده أو أمته تزني) كذا وقع عنده هنا عن عبد الله بن مسلمة وهو القعني عن مالك، ووقع في سائر الروايات عن مالك «أو تزني أمته» على وزن الذي قبله، وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله بن مسلمة هذا بهذا الاستناد كالجماعة، فيظهر أنه من سبق القلم هنا، ولعل لفظه «تزني» سقطت خطأ من الأصل ثم لحقت فأخرها الناسخ عن عملها. وهذا القدر الذي أورده المصنف من هذا الحديث هو طرف من القصة المذكورة في كتاب الكسوف، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك بحمد الله تعالى.

الحديث الرابع:

قوله: (عن يحيى) هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (أن عروة) في رواية حجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عند مسلم «حدثني عروة» ورواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرنين من القرنين لأنهما مقاربان في السن واللقاء، وإن كان عروة أسن من أبي سلمة قليلاً.

قوله: (عن أمه أسماء) هي بنت أبي بكر، ووقع في رواية مسلم المذكورة «أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته».

قوله: (لا شيء أغور من الله) في رواية حجاج المذكورة «ليس شيء أغور من الله» وما معنى.

الحديث الخامس:

قوله: (وعن يحيى أن أبا سلمة حدثه أن أبا هريرة حدثه) هكذا أورده، وهو معطوف على السند الذي قبله فهو موصول، ولم يسق البخاري المتن من رواية همام بل تحول إلى رواية شيان فساقه على روايته، والذي يظهر أن لفظهما واحد، وقد وقع في رواية حجاج بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلمة عن عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخاري، وأورده مسلم أيضاً من رواية حرب بن شداد عن يحيى بن عبد الله بن همام عن أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخاري من رواية شيان عن يحيى، ثم أورده مسلم من رواية هشام الدستوائي عن يحيى بن عبد الله بن همام فقط، فكان يحيى كان يجمعهما تارة ويفرده أخرى، وقد أخرج الإسماعيلي من رواية الأوزاعي عن

النبي ﷺ: «لَقَدْ صُفِّحَتْ لِي الصُّفْهَةُ ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ لَهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصُّفْهَةِ، وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُنْكُمْ». ثُمَّ حَسَنَ الْخَادِمَ حَتَّى آتَى بِصُفْهَةٍ مِنْ جَدِّ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي يَدَيْهَا، فَلَدَعَ الصُّفْهَةَ الصُّحُوحَةَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ كَسَّرَتْ صُفْهَتَهَا، وَأَمْسَكَ الْمَكْمُورَةَ فِي يَدَيْهِ أَبِي كَسَّرَتْ. [إربع: ٢٤٨١].

٥٢٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ: حَدَّثَنَا مَقْصُورٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، أَوْ آتَيْتُ الْجَنَّةَ، فَاتَّصَرْتُ أَهْلَهَا، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: لِغُصْرِ ابْنِ الْغَطَّابِ، فَارَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ، فَلَمْ يَنْفُضِي إِلَّا عِلْمِي بِغُرُكِهِ. قَالَ عُمرُ بْنُ الْغَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا أَبَا أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَوْعَلَيْكَ أَغَارُ؟ [إربع: ٣٦٧٩، أخرجه مسلم: ٢٣٩٤].

٥٢٧٧- حَدَّثَنَا عِدَادٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «يَتِمَّا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتِمَّا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ فِي الْحَيَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّأَتْ إِلَيَّ جَائِبَ لَحْيٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا لِغُصْرٍ، فَذَكَرْتُ غُرُكَهُ، قَوْلْتُ: مَذْبُورٌ. فَبَكَى عُمرُ وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ قَالَ: أَوْعَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارُ؟ [إربع: ٣٦٤٢، أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

قوله: (باب الفرية) بفتح للمجعة وسكون التحتانية بعد ما رواه، قال عياض وغيره: هي مشتقة من تغير القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص، وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين. هذا في حق الأمي، وأما في حق الله فقال الخطابي: أحسن ما يفسر به ما فسر به في حديث أبي هريرة، يعني الآتي في هذا الباب وهو قوله: «وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه» قال عياض: ويجتمل أن تكون الفرية في حق الله الإشارة إلى تغير حال فاعل ذلك، وقيل: الفرية في الأصل الحمية والأفضة، وهو تفسير يلزم التبرير فيرجع إلى الغضب، وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا، وقال ابن العربي: التغير حال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلامه كالوحيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل وهو ذلك أحد وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا. ثم قال: ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوماً بمصته، يعني آدمي شيئاً من ذلك لنفسه عاقبه، قال: وأشد الأعمى غيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان يشار لله ولدينه، ولهذا كان لا يتعمد لنفسه أحد وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (وقال وراة) بفتح الواو وتشديد الراء هو كاتب الفرية بن شعبة وسلا، وحديث هذا المعلق عن الفرية سيأتي موصولاً في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه لكن فيه «فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم» واختصرها هنا، ويأتي أيضاً في كتاب التوحيد من هذا الوجه أم سيباق، وأفضل لمزي التتبع على هذا التعليق في النكاح.

قوله: (قال سعد بن عبادة) هو سيد الخرج واحد نقلياتهم.

قوله: (لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته) عند مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه «قال سعد: يا رسول الله لو وجدت مع أهلي رجلاً أمهله حتى آتني بأربعة شهداء» قال: نعم «وزاد في رواية من هذا الوجه» قال: كلا والذي يمشك بالحق، إن كنت لأعجله بالسيف قبل ذلك «وفي حديث ابن عباس عند أحد واللفظ له وإبي داود والحاكم ما لا نزلت هذه الآية» والذين يرون المحصنات ﴿النور: ٤٤﴾ الآية، قال سعد بن عبادة: «أمكننا أنزلت؟ فلو وجدت لكاح متخذها رجل لم يكن لي أن أحركه ولا أميجع حتى آتني بأربعة شهداء؟ فوالله لا آتني بأربعة شهداء حتى يقضي حاجته. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معشر الأمصار ألا تسمعون ما يقول سيديكم؟ قالوا: يا رسول الله لا نعلمه فإنه رجل غيور، والله ما تزوج امرأة قط إلا علزها، ولا طلق امرأة فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرته، فقال سعد: والله إني لأعلم يا رسول الله إنها لحق وإنها من عند الله، ولكي حبيب».

يحيى بحديث أسماء فقط وزاد في أوله « على المنبر ».

قوله: (إن الله يهان) زاد في رواية حجاج عند مسلم « وإن للمؤمن يهان ».

قوله: (وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله) كذا للأكثر، وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ « ما حرم عليه » على البناء للفاعل وزيادة « عليه » والضمير للمؤمن، ووقع في رواية أبي زر « وغيرة الله أن لا يأتي » بزيادة « لا » وكذا رايتها ثانية في رواية النسفي، وأفرط الصغاني فقال: كذا للجميع والصواب حذف « لا »، كذا قال: وما أدري ما أراد بالجميع، بل أكثر رواية البخاري على حذفها وفقاً لمن رواه غير البخاري كمسلم والترمذي وغيرهما، وقد وجهها الكرمانى وغيره بما حاصله: إن غيرة الله ليست هي الإتيان ولا عنمه، فلا بد من تقدير مثل لأن يأتي أي غيرة الله على النهي عن الإتيان أو غير ذلك، وقال الطيبي: التقدير غيرة الله ثابتة لأجل أن لا يأتي. قال الكرمانى: وعلى تقدير أن لا يستقيم المعنى بإثبات « لا » فذلك دليل على زيادتها وقد عهدت زيادتها في الكلام كثيراً مثل قوله: « ما منعك أن لا تسجد - لئلا يعلم أهل الكتاب » وغير ذلك.

الحديث السادس:

قوله: (حدثني محمود) هو ابن خيلان المروزي.

قوله: (أخبرني أبي عن أبيه) أي أمه المقدم ذكرها قبل.

قوله: (تزوجني الزبير) أي ابن العوام (وما له في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضج وغير فرسه) أما عطف المملوك على المال فعلى أن المراد بالمال الإبل أو الأراضي التي تزرع، وهو استعمال معروف للعرب يطلقون المال على كل من ذلك، والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من المييد والإماء، وقولها بعد ذلك: « ولا شيء » من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يملك أو يتوكل، لكن الظاهر أنها لم ترد إدخال ما لا بد له منه من سكن ومطعم وملبس ورأس مال تجارية، ودل سياقها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت إقطاعاً، فهو يملك متعتها لا بيعتها، ولذلك لم تستثنها كما استثنى الفرس والناضح، وفي استثنائها الناضح والفرس نظر استحالة الداودي، لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة، وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن الزبير كما تقدم ذلك صريحاً في كتب الهجرة، والناضح وهو الجمل الذي يسقى عليه الماء إنما حصل له بسبب الأرض التي أقطعها، قال الداودي: ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضج، والجواب منع هذا النفي وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجمل كانا له بمكة قبل أن يهاجر، فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة، والجمل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما قدم به المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعده لسقيها وكان ينتفع به قبل ذلك في غير السقي فلا إشكال.

قوله: (لهكت أعطف فرسه) زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة « وأكفيه مؤنته وأسوسه وأدق الثوب لئلا ضاع وأعطاه » ولمسلم أيضاً من طريق ابن أبي مليكة عن أسماء « كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن في خدمته شيء أشد عليّ من سياسة الفرس كنت أحس له وأقوم عليه ».

قوله: (وأسقي الماء) كذا للأكثر، وللرسخي « وأسقي » بغير مشاء وهو على حذف المفعول أي وأسقي الفرس أو الناضح الماء، والأول أشمل معنى وأكثر فائدة.

قوله: (وأخرج) بخاء معجمة ثم واء ثم زاي (غريمه) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو.

قوله: (وأعجزني) أي الدقيق وهو يؤيد ما حملنا عليه المسال، إذ لو كان المراد نفي أنواع المال لانتفى الدقيق الذي يحسن، لكن ليس ذلك مرادها، وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر راجعاً من الشام بتجارة وأنه كساهما ثياباً.

قوله: (ولم أكن أحسن أخبز لكان يخبز جاراتي) في رواية مسلم « فكان يخبز لي » وهذا محمول على أن في كلامها شيئاً عنوقاً تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة للذكورة، واستمر على ذلك حتى قلعتا المدينة، وكنت أصنع كذا الخبز، لأن النسوة من الأنصار إنما جاورنها بعد قدومهات قطعاً، وكذلك ما سيأتي من حكاية نقلها الثوري من أرض الزبير.

قوله: (وكن نسوة صدق) أضافتهن إلى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن المشرة والوفاء بال عهد.

قوله: (وكن أنقل الثوب من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله

عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الخمس بيان حال الأرض المذكورة وإنها كانت ما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير، وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك.

قوله: (وهي ممني) أي من مكان سكناها.

قوله: (فدعاني ثم قال: إخ إخ) بكسر الحزة وسكون الخاء، كلمة تقال للبعير لمن أراد أن يتخذه.

قوله: (لحملي خلفه) كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال، وإلا فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئاً آخر غير ذلك.

قوله: (فأصبحت أن أسير مع الرجال) هذا بته على ما فهمت من الارتداف، وإلا فعلى الاحتمال الآخر ما تعين المرافقة.

قوله: (وذكرت الزبير وغيره) وكان أخير الناس) هو بالنسبة إلى من علمته، أي أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك، أو « من » مرادة: ثم رايتها ثانية في رواية الإسماعيلي ولفظه « وكان من أخير الناس ».

قوله: (والله حملك الثوب على رأسك كان أشد عليّ من ركوبك معه) كذا للأكثر، وفي رواية السرخسي كان أشد عليك وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم، ووجه للقائلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا ينشأ منه كبير من الفقرة لأنها أخت امرأته، فهي في تلك الحالة لا يحل له تزويجها لو كانت خلية من الزوج، وجواز أن يقع ما وقع تزني بنت جحش بعيد جداً لأنه يزيد عليه لزوم فراقه لأختها، فما بقي إلا احتمال أن يقع لها من بعض الرجال مزاحمة بغير قصد، وأن يتكشف منها حالة السر ما لا تزيد انكشافه ونحو ذلك، وهذا كله أخف مما تحقق من تبذلها لعمل الثوب على رأسها من مكان بعيد لأنه قد يتوهم غسة النفس ودناءة الهمة وقلة الفقرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأبيها بالجهاد وغيره مما يأمروهم به النبي صلى الله عليه وسلم ويقيمهم فيه، وكانوا لا يفرغون للقيام بأمر البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم، ولصيق ما بأيديهم على استخدام من يقوم بذلك عنهم، فالخسر الأمر في سائرهم فكان يكتفيهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتصرفوا هم على ما هم فيه من نصر الإسلام مع ما ينضم إلى ذلك من العادة اللامعة من تسمية ذلك عاراً عضاً.

قوله: (حتى أرسل إليّ أبو بكر بخادم تكفيني سياسة الفرس لكأنما أعطيني) في رواية مسلم « تكفني » وهي أوجه، لأن الأولى تقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة، بخلاف رواية مسلم، وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة « جاء النبي صلى الله عليه وسلم سي فأعطاه خادماً، قالت: تكفني سياسة الفرس فألقت عني مؤنته » ويصح بين الروايتين بأن السي لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا بكر منه خادماً ليرسله إلى ابنته أسماء فصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المعطي، ولكن وصل ذلك إليها بواسطة. ووقع عنده في هذه الرواية أنها باعته بعد ذلك وتصدت بشهنا، وهو محمول على أنها استأنت عنها بغيرها. واستدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج إليه زوجها من الخدمة، وإليه ذهب أبو ثور، وحله الباقرن على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازماً، أشار إليها المهلب وغيره. والذي يظهر أن هذه الواقعة وأماها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرد الحكم في غيرها من أن يكن في مثل حالهم، وقد تقدم أن فاطمة سيدة العالين شك ما تلقى يدها من الرحي وسألت أباها خادماً فدلها على خير من ذلك وهو ذكر الله تعالى، والذي ترجح حل الأمر في ذلك على عوائد البلاد فإنها مختلفة في هذا الباب، قال المهلب: وفي أن المرأة الشريفة إذا تطوعت بخدمة زوجها بشيء لا يلزمها لم يكر عليها ذلك أب ولا سلطان، وتقرب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان طوعاً، ولخصه أن يعكس يقول: لو لم يكن لازماً ما سك أبوها مثلاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعليها، ولا أقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من عظمة الصديق عنده، قال: وفيه جواز ارتداف المرأة خلف الرجل في موكب الرجال، قال: وليس في الحديث أنها استترت ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك؛ فيؤخذ منه أن الحجاب إنما هو في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة أهد والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعته، وقد قالت عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور: « لما نزلت ﴿ وليرضرن فخرهن على جبينهن ﴾ [النور: ٣١] أخذن أزهرن من قبل الحواشي فشققتهن فاختبرن بهما » ولم تنزل عادة النساء دنياً وحديثاً يسترن وجوههن عن الأجانب، والذي ذكره عياض أن النبي اختص به أمهات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر أجسامهن، وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا

٣٨٩٦، أخرجه مسلم: ٢٤٣٤، مختصراً: ٢٤٣٥.

قوله: (باب غيرة النساء ووجوبهن) هذه الترجمة انحصرت في التي قبلها، والوجد بفتح الواو الغضب، ولم يت المصنف حكم الترجمة لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، وأصل الغيرة غير مكسب للنساء، لكن إذا افترقت في ذلك بقدر زائد عليه تلام، وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عتيك الأنصاري رفته «أن من الغيرة ما يحب الله، ومنها ما يفيض الله: فاما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الريبة، وأما الغيرة التي يفيض الله فالغيرة في غير رية» وهذا التفصيل يتمحض في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين للمرأة بطريق الحبل، وأما المرأة فحيث غارت من زوجها في ارتكاب محرم إما بالزنا مثلاً وإما بنقص حقها وجوره عليها لضررتها وإثارتها عليها، فإذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة، فلو وقع ذلك بمجرد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غير رية، وأما إذا كان الزوج مقسطاً عادلاً وأدى لكل من الزوجين بعضه فالغيرة منهما إن كانت لما في الطباع البشرية التي لا يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف الصالح من النساء في ذلك. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة:

أحدهما:

قوله: (حدثنا عبيد) في رواية أبي ذر «حدثني بالأنفاد.

قوله: (إني لأعلم إذا كانت غني راحية) (إخ) يؤخذ منه استغناء الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالميل إليه وعدمه، والحكم بما تقتضيه القرائن في ذلك، لأنه صلى الله عليه وسلم جزم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمه وسكوتها، فبني على تغير الحالتين من الذكر والسكوت تغير الحالتين من الرضا والغضب، ويعتدل أن يكون انضم إلى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم يقل.

وقول عائشة: (أرجل يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك) قال الطيبي: هذا المحصر لطيف جداً لأنها أخبرت أنها إذا كانت في حال الغضب الذي سلب العاقل اختياره لا تتغير عن الغيبة المستقرة فهو كما قيل:

إني لأمنحك الصدود وإنسي قسماً إليك مع الصدود لأميل

وقال ابن المنير: مرادها أنها كانت تترك التسمية اللفظية ولا يترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودة وحبية أهد وفي اختيار عائشة ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأنبياء دلالة على مزيد فضلها، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس به كما نعى عليه القرآن، فلما يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلت به من هو منه يسيل غير لا تخرج عن دائرة التعلق في الجملة. وقال الملهب: يستدل بقول عائشة على أن الاسم المسمى إذ لو كان الاسم عين المسمى لكانت بهجرة تهمج ذاته وليس كذلك. ثم أطال في تقرير هذه المسألة وحمل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف، أعان الله تعالى على الوصول إلى ذلك بحوله وقوته. ثانيهما:

قوله: (حدثني أحمد بن أبي رجاء) هو أبو الوليد الهروي، واسم أبي رجاء عبد الله بن أيوب.

قوله: (ما غرت على امرأة) ينتسب ذلك وأنه كثر ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها، وهي وإن لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده، فهو الذي هيج الغضب الذي يثير الغيرة حيث قالت ما تقدم في مناقب خديجة: «أبدلك الله خيراً منها. فقال: ما أبدلني الله خيراً منها» ومع ذلك فلم يقل أنه واخذ عائشة لقيام معنيتها بالغيرة التي جبل عليها النساء، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة.

١٠٩- باب ذب الرجل عن إتيته في الغيرة والإنصاف

٥٢٣٠- **حدثنا قتيبة: حدثنا الليث، عن ابن أبي مليكة، عن المسنور بن مخرمة قال:** سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا لي أن يتكبحوا بينهم علي بن أبي طالب، فلا أذن، ثم لا أذن، ثم لا أذن، إلا إن يؤيد ابن أبي طالب أن يطلق ابني ويتكبح بينهم، فإنما هي بضعة مني، يؤذي ما أراهم، ويؤذي ما آذاها». هكذا قال. [رواه في الأدب، باب ١١٥، أخرجه مسلم: ٢٤٤٩].

الموضع. قال الملهب: وفيه غيرة الرجل عند ابتلال أهله فيما يشق من الخدمة وأتفه نفسه من ذلك لا سيما إذا كانت ذات حسب انتهى. وفيه متعبة لأسماه وللزير ولأبي بكر ولنساء الأنصار. الحديث السابق:

قوله: (حدثنا علي) هو ابن المدني، وابن علي اسمه إسماعيل. وقوله عن أنس تقدم في المظالم بيان من صرح عن حيد بسماحه له من أنس، وكذا تسمية للمراتين المذكورتين، وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي أرسلت الطعام هي زينب بنت جحش وقيل غير ذلك.

قوله: (غارت أمكم) الخطاب لمن حضر، والمراد بالألم هي التي كسرت الصفحة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه، وأغرب الداودي فقال: المراد بقوله: «أمكم» سارة، وكان معنى الكلام عنده لا تتجبر بما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده إسماعيل وهو طفل مع أمه إلى واد غير ذي زرع، وهذا وإن كان له ترجيح لكن المراد خلافة وأن المراد كاسرة الصفحة وعلى هذا حله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا: فيه إشارة إلى عدم مواخعة الغيرة بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلها مهيولاً بشدة الغضب الذي أثارته الغيرة. وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعاً «أن الغيرة أن تبصر أسفل الولدي من أعلاه» قاله في قصة. وعن ابن مسعود رفته «إن الله كب الغيرة على النساء، فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد» أخرجه الزوار وأشار إلى صحته ورجاله ثقات، لكن اختلف في عبيد بن الصباح منهم. وفي إطلاق الداودي على سارة أنها لم المخاطبين نظر أيضاً، فإنهم إن كانوا من بني إسماعيل فأهمهم هاجر لا سارة، ويبعد أن يكونوا من بني إسرائيل حتى يصح أن أهم سارة. الحديث الثامن:

قوله: (معتصم) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري، وقد تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه. الحديث التاسع:

قوله: (بينما أنا قائم رأيته في الجنة) هذا يعين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه: «دخلت الجنة أو أتيت الجنة» وأنه يحتمل أن ذلك كان في اليقظة أو في النوم فيبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم.

قوله: (إذا امرأة ترضعاً) تقدم النقل عن الخطابي في رجمه أن هذه اللفظة تصحيف وإن القرطبي عزا هذا الكلام لابن تيمية، وهو كذلك أورده في «غريب الحديث» من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وتلقاه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاه ابن بطال فقال: يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب. وتروى تصحيف، لأن الحور طاهرات لا وضوء عليهن، وكذا كل من دخل الجنة لا تلزمه الطهارة، وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن إعادته، وقد استدل الداودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضأن ويصلين قلت: ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالماء أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ما شاء من أنواع العبادة. ثم قال ابن بطال: يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقاً لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره أهد وفيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة الصلاح ما ينافر ذلك ينكر عليه. وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور، وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق، وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر.

١٠٨- باب غيرة النساء ووجوبهن

٥٢٢٨- **حدثنا عبيد بن إسماعيل: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت:** قال لي رسول الله ﷺ: «إني لأعلم إذا كنت غني راحية، وإذا كنت غني غصبي». قالت: قلت: من أين تعرف ذلك؟ فقال: «أما إذا كنت غني راحية، فإني أقول: لا وزب محمداً، وإذا كنت غصبي، قلت: لا وزب إبراهيم». قالت: قلت: أجل والله يا رسول الله، ما أهجر إلا اسمك. [رواه: ١٠٧٨، أخرجه مسلم: ٢٤٣٩].

٥٢٢٩- **حدثني أحمد بن أبي رجاء:** حدثنا النضر، عن هشام قال: أخبرني أبي، عن عائشة أنها قالت: ما غرت على امرأة لرسول الله ﷺ كما غرت على خديجة، لكثرة ذكر رسول الله ﷺ إياها وتنابه عليها، وقد أوجعي إلى رسول الله ﷺ أن يشترها بيشر لها في الجنة من قصص. [راجع: ٢٦٤٤].

قوله: (باب ذنب الرجل عن أبيه في الفيرة والإنصاف) أي في دفع الفيرة عنها وطلب الإنصاف لها.

قوله: (عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمُسَوِّدِ كَذَا رَوَاهُ اللَّيْثُ وَتَابِعَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَخَالِفُهُمْ أَبُو بَقَالٍ: «عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ، وَذَكَرَ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ حَلَمَهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا أَوْ الَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُ رِوَايَةِ اللَّيْثِ لِكَوْنِهِ تَوْبَعٌ وَلَكِنْ هُوَ الْحَدِيثُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْمُسَوِّدِ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فِرَاسِ الْخَمْسِ وَفِي الْمُنَاقِبِ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْمُسَوِّدِ وَزَادَ فِيهِ فِي الْخَمْسِ قِصَّةُ سَيْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ سَبَبُ تَحْدِيثِ الْمُسَوِّدِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا يَتَعَلَّقُ بِقِصَّةِ السَّيْفِ عَنْهُ هُنَا، وَلَا أَزَالُ أَتَعَجَّبُ مِنَ الْمُسَوِّدِ كَيْفَ بَالِغٌ فِي تَعْصِبَةِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ حَتَّى قَالَ: إِنَّهُ لَوْ أَوْدَعَ عَنْدهُ السَّيْفُ لَا يُمْكِنُ أَحَدًا مِنْهُ حَتَّى تَرْتَقِيَ رُوحُهُ، رَايَةً لِكَوْنِهِ ابْنُ ابْنِ فَاطِمَةَ حَتَّى جُلِيَتْ الْجَبَابُ، وَلَمْ يَرَاعَ خَاطِرُهُ أَنْ ظَاهِرَ سِيَاقِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ غَضَاضَةٌ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ لِمَا فِيهِ مِنْ لِيَهَامِ غَضٍ مِنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حَيْثُ أَتَدَمُّ عَلَى خَطِيئَةِ بَنَاتِ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ حَتَّى اتَّخَذَ أَنْ يَقَعَ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِكْرَامِ مَا وَقَعَ، بَلْ أَتَدَمُّ مِنَ الْمُسَوِّدِ تَعَجُّبًا آخَرَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ يَذِلُّ نَفْسَهُ دُونَ السَّيْفِ رَايَةً لِحَافِظِهِ وَلَدَ ابْنِ فَاطِمَةَ، وَمَا يَذِلُّ نَفْسَهُ دُونَ ابْنِ فَاطِمَةَ نَفْسَهُ أَصْحَى الْحُسَيْنِ وَالِدِ عَلِيِّ الَّذِي وَقَعَتْ لَهُ مَعَهُ الْقِصَّةُ حَتَّى قَتَلَ بِأَيْدِي ظُلْمَةِ الْوَلَاءِ، لَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ أَنَّ الْحُسَيْنَ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْعِرَاقِ مَا كَانَ الْمُسَوِّدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يَظُنُّونَ أَنَّ امْرَأَةَ يَزِيدٍ لَمْ يَأَلِ إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فِرَاسِ الْخَمْسِ وَجْهَ الْمُنَاقِبَةِ بَيْنَ قِصَّةِ السَّيْفِ وَقِصَّةِ الْخَطِيئَةِ بِمَا يَنْبَغِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

قوله: (وَالَا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يَطْلُقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ) هَذَا عَمَلُ عَلِيٍّ عَلَى بَعْضٍ مِنْ يَفْضُضُ عَلَيْهِ وَشَى بِهِ أَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا يَقْنَنُ بِهِ أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى الْخَطِيئَةِ بَعْدَ أَنْ اسْتَشَارَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَمِدَ، وَسِيَاقُ سُؤْدَيْهِ مِنْ فَخْلَةٍ بَدَلِ عَلِيٍّ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَ بِهِ فَاطِمَةُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ مَا قِيلَ هَذَا وَلَكِنْ وَشَكَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَهُ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ انْكِارَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ: وَإِنِّي لَسْتُ أَحْرَمُ حَلَالًا، وَلَا أَحِلُّ حَرَامًا، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا تَجْعَلُ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ وَبَنَاتِ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَبَدًا. (وَفِي رِوَايَةِ سَلَمٍ: «مَكَانًا وَاحِدًا أَبَدًا» وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ أَبَدًا» قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَمْحُصُ مَا تَحْمِلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقِصَّةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ عَلَى عَلِيٍّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَبَيْنَ ابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ لِأَنَّهُ عَلِلٌّ بِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْذِيهِ وَآذِيَتُهُ حَرَامٌ بِالْإِتِّفَاقِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا أَحْرَمُ حَلَالًا» أَيُ هِيَ لَهُ حَلَالٌ لَوْ لَمْ تَكُنْ عَنْدهُ فَاطِمَةُ، وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا الَّذِي يَسْتَرْجِئُ تَأْذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَأْذِي فَاطِمَةَ بِهِ فَلَا، وَزَعَمَ غَيْرُهُ أَنَّ السِّيَاقَ يَشْعُرُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ لِعَلِيٍّ، لَكِنَّهُ مَنَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَايَةً لِحَافِظِهِ فَاطِمَةَ وَقِيلَ هُوَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي أَنَّهُ لَا يَمِيدُ أَنَّ فِي خُصَائِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَى بَنَاتِهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَاصًّا بِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ.

قوله: (وَالْمَا هِيَ بَعْضَةُ مَنِي) يَفْتَحُ الْمَوْحِدَةَ وَسُكُونُ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ أَيْ قِطْعَةً، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ سُودَيْهِ مِنْ فَخْلَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ «مَضْفُوعَةٌ» بِضَمِّ الْمِيمِ وَغَيْنِ مَعْجَمَةٍ، وَالسَّبَبُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُنَاقِبِ أَنَّهَا كَانَتْ أَصَابَتْ بِمَا هُمُ بِأَخَوَاتِهَا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ فَلَمْ يَبْقَ لَهَا مِنْ تَسْتَنَسُّ بِهِنَّ عَنْ يَخْفِضُ عَلَيْهَا الْأَمْرَ عَنْ تَقْضِي إِلَيْهِ بِسَرِّهَا إِذَا حَصَلَتْ لَهَا الْفِيرَةُ.

قوله: (يُرِيدُ مَا أَرَاهَا) كَذَا هُنَا مِنْ أَرَابَ رَايَةً وَفِي رِوَايَةِ سَلَمٍ «مَا رَايَهَا» مِنْ رَابِ ثَلَاثِيَّةٍ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ: «وَأَنَا أَتَقَوُّ أَنْ تَفْتَنَ فِي دِينِهَا» يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَصِيرُ عَلَى الْفِيرَةِ فَيَقَعُ مِنْهَا فِي حَقِّ تَزْوِجِهَا فِي حَالِ الْغَضَبِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَجْلَاسِ فِي الدِّينِ، وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ يَسُوءَهَا» أَيُ تَزْوِجَ غَيْرَهَا عَلَيْهَا، وَفِي رِوَايَةِ سَلَمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ «أَنْ يَفْتَنَهَا» وَهِيَ بِمَعْنَى أَنْ تَفْتَنَ.

قوله: (وَيُؤْذِي مَا آذَاهَا) فِي رِوَايَةِ أَبِي حَنْظَلَةَ «فَمَنْ آذَاهَا فَقَدْ آذَانِي» وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ «يُؤْذِي مَا آذَاهَا وَيَغْشِي مَا أَنْصَبَهَا» وَهُوَ بَنُو وَهْمِلَةَ وَمَوْحِدَةٌ مِنَ النَّصَبِ يَفْتَحَتَيْنِ وَهُوَ التَّعْبُ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنِ الْمُسَوِّدِ «يَقْبِضِي مَا يَقْبِضُهَا وَيَسْطِي مَا يَسْطِيهَا» أَخْرَجَهَا الْحَاكِمُ. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ فَاطِمَةَ لَوْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ لَمْ يَنْتَهِ عَلِيُّ مِنَ التَّزْوِجِ بِهَا أَوْ بِغَيْرِهَا، وَفِي الْحَدِيثِ تَحْرِيمُ أَدَى مِنْ يَتَأَذَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَأْذِيهِ، لِأَنَّ أَدَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَامٌ اتِّفَاقًا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَقَدْ جَزَمَ بِأَنَّهُ يُؤْذِي مَا يُؤْذِي فَاطِمَةَ فَكُلُّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ فِي حَقِّ فَاطِمَةَ شَيْءٌ فَتَأْذَى بِهِ فَهُوَ يُؤْذِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَهَادَةِ هَذَا الْخَبَرِ الصَّحِيحِ، وَلَا شَيْءٌ أَعْظَمُ فِي إِذْخَالِ الْأَدَى عَلَيْهَا مِنْ قَتْلِ وَلَدِهَا، وَلِهَذَا عَرَفَ بِالِاسْتِغْرَاءِ مُعَاجَلَةً مِنْ تَعَامُلِي ذَلِكَ بِالْقُوَّةِ فِي الدُّنْيَا وَلِغَلَابِ الْآخِرَةِ أَشَدَّ. وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ بِسَدِّ الذَّرِيَةِ، لِأَنَّ تَزْوِجَ مَا زَادَ عَلَى الْوَحْدَةِ حَلَالٌ لِلرَّجُلِ مَا لَا يَجَاوِزُ الْأَرْبَعَ، وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَالِ مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمَالِ. وَفِيهِ بَقَاءُ عَارِ الْأَبَاءِ فِي أَقْبَابِهِمْ لِقَوْلِهِ: «بَيْنَ عَدُوِّ اللَّهِ» فَإِنَّ فِيهِ إِشْعَارًا بِأَنَّ لِلْوَلَدِ تَأْثِيرًا فِي الْمَنْعِ، مَعَ أَنَّهَا هِيَ كَانَتْ مُسَلِّمَةً حَسَنَةَ الْإِسْلَامِ. وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْعُ كَفَاةٍ مِنْ مَسِّ أَبَاءِ الرِّقِّ ثُمَّ اعْتَقَتْ مِنْ لَمْ يَمَسَّ أَبَاهَا الرِّقِّ، وَمَنْ مِنَ الرِّقِّ بَرَّ لَمْ يَمَسَّهَا هِيَ بَلْ مَسَّ أَبَاهَا فَقَطَّ. وَفِيهِ أَنَّ الْغِيْرَاءَ إِذَا خَشِيَ عَلَيْهَا

قوله: (باب ذنب الرجل عن أبيه في الفيرة والإنصاف) أي في دفع الفيرة عنها وطلب الإنصاف لها.

قوله: (عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمُسَوِّدِ كَذَا رَوَاهُ اللَّيْثُ وَتَابِعَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَخَالِفُهُمْ أَبُو بَقَالٍ: «عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ، وَذَكَرَ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ حَلَمَهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا أَوْ الَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُ رِوَايَةِ اللَّيْثِ لِكَوْنِهِ تَوْبَعٌ وَلَكِنْ هُوَ الْحَدِيثُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْمُسَوِّدِ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فِرَاسِ الْخَمْسِ وَفِي الْمُنَاقِبِ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ عَنِ الْمُسَوِّدِ وَزَادَ فِيهِ فِي الْخَمْسِ قِصَّةُ سَيْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ سَبَبُ تَحْدِيثِ الْمُسَوِّدِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا يَتَعَلَّقُ بِقِصَّةِ السَّيْفِ عَنْهُ هُنَا، وَلَا أَزَالُ أَتَعَجَّبُ مِنَ الْمُسَوِّدِ كَيْفَ بَالِغٌ فِي تَعْصِبَةِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ حَتَّى قَالَ: إِنَّهُ لَوْ أَوْدَعَ عَنْدهُ السَّيْفُ لَا يُمْكِنُ أَحَدًا مِنْهُ حَتَّى تَرْتَقِيَ رُوحُهُ، رَايَةً لِكَوْنِهِ ابْنُ ابْنِ فَاطِمَةَ حَتَّى جُلِيَتْ الْجَبَابُ، وَلَمْ يَرَاعَ خَاطِرُهُ أَنْ ظَاهِرَ سِيَاقِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ غَضَاضَةٌ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ لِمَا فِيهِ مِنْ لِيَهَامِ غَضٍ مِنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حَيْثُ أَتَدَمُّ عَلَى خَطِيئَةِ بَنَاتِ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ حَتَّى اتَّخَذَ أَنْ يَقَعَ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِكْرَامِ مَا وَقَعَ، بَلْ أَتَدَمُّ مِنَ الْمُسَوِّدِ تَعَجُّبًا آخَرَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ يَذِلُّ نَفْسَهُ دُونَ السَّيْفِ رَايَةً لِحَافِظِهِ وَلَدَ ابْنِ فَاطِمَةَ، وَمَا يَذِلُّ نَفْسَهُ دُونَ ابْنِ فَاطِمَةَ نَفْسَهُ أَصْحَى الْحُسَيْنِ وَالِدِ عَلِيِّ الَّذِي وَقَعَتْ لَهُ مَعَهُ الْقِصَّةُ حَتَّى قَتَلَ بِأَيْدِي ظُلْمَةِ الْوَلَاءِ، لَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ أَنَّ الْحُسَيْنَ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْعِرَاقِ مَا كَانَ الْمُسَوِّدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يَظُنُّونَ أَنَّ امْرَأَةَ يَزِيدٍ لَمْ يَأَلِ إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فِرَاسِ الْخَمْسِ وَجْهَ الْمُنَاقِبَةِ بَيْنَ قِصَّةِ السَّيْفِ وَقِصَّةِ الْخَطِيئَةِ بِمَا يَنْبَغِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

قوله: (صَحَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: وَهُوَ عَلَى الْحُسَيْنِ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْمُسَوِّدِ الْمَاضِيَةِ فِي فِرَاسِ الْخَمْسِ: «يُخْطَبُ النَّاسُ عَلَى مَنِيرِهِ هَذَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَتَمْتُ» قَالَ ابْنُ سِيدِ النَّاسِ: هَذَا غُلَطٌ، وَالصَّوَابُ مَا وَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِلَفْظِ «كَانَ حَتَمْتُ» أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبرَاهِيمَ بِسَنَدِهِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: وَالْمُسَوِّدُ لَمْ يَحْتَمِلْ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّهُ وَلَدَ بَعْدَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَيَكُونُ عَمْرُهُ عِنْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيًا سِتِينَ. قُلْتُ: كَذَا جَزَمَ بِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَلِدَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى فَيَكُونُ عَمْرُهُ عِنْدَ الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ تِسْعَ سِتِينَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ احْتِمَالُ فِي أَوَّلِ سَنَةِ الْإِمَامَةِ، أَوْ يَحْتَمَلُ قَوْلُهُ حَتَمْتُ عَلَى الْمَجَالْفَةِ وَالْمَرَادُ التَّشْبِيهُ فَتَقْتَضِي الرِّوَايَاتِ، وَإِلَّا فَابْنُ ثَمَانِ سِتِينَ لَا يَقَالُ لَهُ حَتَمْتُ وَلَا كَانَتْ لِحَتَمْتِهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِالتَّشْبِيهِ أَنَّهُ كَانَ كَانَتْ لِحَتَمْتِهِ فِي الْحَقِّ وَالْفَهْمِ وَالْحِفْظِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (إِنْ بَنِي هِشَامَ مِنَ الْفِيرَةِ) وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَلَمٍ هَاشِمُ بْنُ الْفِيرَةِ وَالصَّوَابُ هِشَامُ لِأَنَّهُ جَدُّ الْمَخْطُوبَةِ.

قوله: (اسْتَأْذَنُوا) فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيْنِيِّ «اسْتَأْذَنُونِي» (فِي أَنْ يَنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) هَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ سَبَبَ الْخَطْبَةِ اسْتِئْذَانُ بَنِي هِشَامَ مِنَ الْفِيرَةِ، وَفِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ سَبَبُ آخَرٍ وَلَقَطَهُ «أَنْ عَلِيًّا خُطِبَ بَنَاتِ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ، فَلَمَّا سَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَتْ: إِنْ تَوَلَّيْتُ تَحْدِثُونَ» كَذَا فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْهُ فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ «فَبَلَغَ ذَلِكَ فَاطِمَةَ فَقَالَتْ: إِنْ النَّاسُ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تَغْضَبُ لِبَنَاتِكَ، وَهَذَا عَلِيٌّ نَاكِحٌ بَنَاتِ أَبِي جَهْلٍ» هَكَذَا أَطْلَقَتْ عَلَيْهِ اسْمَ فَاعِلٍ مَجَازًا لِكَوْنِهِ أَرَادَ ذَلِكَ وَصَمَّ عَلَيْهِ فَنَزَعَتْهُ مِثْلَةً مِنْ فَعْلِهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ «خُطِبَ» وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، قَالَ الْمُسَوِّدُ: قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي حَنْظَلَةَ «أَنْ عَلِيًّا خُطِبَ بَنَاتِ أَبِي جَهْلٍ، فَقَالَ لَهَا أَلَيْهَا: لَا تَزْوِجْكَ عَلَى فَاطِمَةَ». قُلْتُ: فَكَانَ ذَلِكَ كَانَ سَبَبَ اسْتِئْذَانِهِمْ. وَجَاءَ أَيْضًا أَنَّ عَلِيًّا اسْتَأْذَنَ بِنَفْسِهِ، فَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ يُوسُفُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي حَنْظَلَةَ وَهُوَ أَحَدُ الْمُخْضَرِّمِينَ عَنْ أَسْلَمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَلْقَهُ. قَالَ: «خُطِبَ عَلِيٌّ بَنَاتِ أَبِي جَهْلٍ إِلَى عَمِّهَا الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَاسْتَشَارَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَعَنْ حَسْبِيَ تَسَالِي؟» فَقَالَ: لَا وَلَكِنْ أَتَأْمُرُنِي بِهَا؟ قَالَ: لَا، فَاطِمَةُ مَضْفُوعَةٌ مِنِّي، وَلَا أَحْسِبُ إِلَّا أَنَّهَا تَحْزَنُ أَوْ تَحْزَنُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا أَتَى شَيْئًا تَكْرَهُهُ. وَلَعَلَّ هَذَا اسْتِئْذَانُ وَقَعَ بَعْدَ خَطْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا خُطِبَ وَلَمْ يَحْصُرْ عَلِيٌّ الْخَطْبَةَ الْمَذْكُورَةَ فَاسْتَشَارَ، فَلَمَّا قَالَ لَهُ: «لَا» لَمْ يَتَعَرَّضْ بَعْدَ ذَلِكَ لَطَلِبِهَا، وَهَذَا جَاءَ فِي آخِرِ حَدِيثِ شُعَيْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ «فَتَرَكَ عَلِيٌّ الْخَطْبَةَ» وَهِيَ بِكسر الحاء المعجمة، وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ

النِّسَاءُ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَرَأَيْتَ الْخَمُوزَ ؟ قَالَ : « الْخَمُوزُ الْمَوْتُ » . [أخرجه مسلم : ٢١٧٢] .

٥٢٣٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا غُضْرُو ، عَنْ أَبِي مَعْقِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَخْلُوتُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَخْرَمٍ » . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَمْرَأَتِي عَزَجَتْ حَاجَتِي ، وَكُنْتُ فِي غُرُورٍ كَذَا ، وَكَذَا ، قَالَ : « أَرْجِعْ ، فَخُصِّعْ مَعَ امْرَأَتِكَ » . [إرواح : ١٨٦٢ ، أخرجه مسلم : ١٣٤١] .

قوله (باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو مخرم والدخول على المصيبة) يجوز في لام «الدخول» الحذف والرفع، وأحد ركني الترجمة أورده المصنف صريحاً في الباب، والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب، وقد ورد في حديث مرفوع صريحاً أخرجه الترمذي من حديث جابر رفعه «لا تدخلوا على المصليات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» ورواه مؤثرون لكن بحال ابن سعيد يختلف فيه. ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «لا يدخل رجل على مغبة إلا ومعه رجل أو اثنان» ذكره في أثناء حديث، والمغبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة: من غاب عنها زوجها، يقال: أغابت المرأة إذا غاب زوجها. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

أحدهما:

قوله (عن يزيد بن أبي حبيب) في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الخطاب وسيرة وغيرهم «أن يزيد بن أبي حبيب حدثهم» .

قوله (عن أبي الحريز) هو مرثد بن عبد الله الزبي.

قوله (عقبة بن عامر) في رواية ابن وهب عند أبي نعيم في «المستخرج» : سمعت عقبة بن عامر .

قوله (لإياكم والدخول) بالنصب على التحذير، وهو تنبيه المخاطب على محذور لينحذر عنه كما قيل: إياك والأسد، وقوله: «إياكم» مفعول بفعل مضمر تقديره اتقوا، وتقدير الكلام اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم. ووقع في رواية ابن وهب بلفظ لا تدخلوا على النساء، وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأول.

قوله (فقال رجل من الأنصار) لم اتف على تسميته.

قوله (أفرايت الحموز) زاد ابن وهب في روايته عند مسلم: «سمعت الليث يقول: الحموز أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه» ووقع عند الترمذي بعد تحريج الحديث «قال الترمذي: يقال: هو أخو الزوج، كره له أن يخلو بها. قال: ومعنى الحديث على نحو ما روي لا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان اهـ وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحد من حديث عامر بن ربيعة وقال النووي: اتفق أهل العلم باللفظة على أن الأحاد أقارب زوج المرأة كإبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم، وأن الأختان أقارب زوجة الرجل، وأن الأصهار تقع على النوعين اهـ وقد اقتصر أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودي على أن الحموز أبو الزوجة، زاد ابن فارس: وأبو الزوج، يعني أن والد الزوج هو المرأة ووالد الزوجة هو الرجل، وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم. وقال الأسمعي وتبعه الطبري والخطابي ما نقله النووي، وكذا نقل عن الحليل، ويؤيده قول عائشة: «ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأحباتها» وقد قال النووي: المراد في الحديث أقارب الزوج غير آبائه وإبنائه، لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموث. قال: وإنما المراد الأخ وابن الأخ والسمة وابن العم وابن الأخت ونحوهم بما يخل ما تزوج به لسو لا تكن مستزوجة، وجرت العادة بالتعامل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشيبه بالموث وهو أولى بالمتع من الأجنبي اهـ وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم وتبعه المازري بأن الحموز أبو الزوج، وأشار المازري إلى أنه ذكر لنتية على منع غيره بطريق الأولى، وتبعه ابن الأثير في «النهاية» ورده النووي فقال: هذا كلام فاسد مردود لا يجوز حل الحديث عليه اهـ وسيظهر في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله: «الحموز الموث» ما تبين من أن كلام المازري ليس بفاسد، واختلف في ضبط الحموز فنصره القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حسم بالهمز، وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز لأنه قال: وزن دلو، وهو الذي اقتصر عليه أبو عبيد المحروري وابن

أن تقع في دينها كان لوليتها أن يسمى في إزالة ذلك كما في حكم النازر، كذا قيل وفيه نظر، ويمكن أن يزداد فيه شرط أن لا يكون عنهما من تسلي به ويخفف عنها الحسلة كما تقدم، ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الفرية على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب إلى خشية الائتان في الدين مع ذلك فكان النبي صلى الله عليه وسلم يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الفرية كما في هذه الأحاديث، ومع ذلك ما راعى ذلك صلى الله عليه وسلم في حقهن كما راعاه في حق فاطمة، وحصل الجواب أن فاطمة كانت إذ ذلك كما تقدم نافذة من تركن إليه من يؤنسها ويذل وحشيتها من أم أو أخت، بخلاف أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع إلى من يحصل لها معه وزيادة عليه وهو زوجها صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من اللحافة وتطيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أن كل واحدة منهن ترضى من لحسن خلقه وجميل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد ما يثني وجوده من الفرية لزال عن قرب، وقيل: فيه حجة أن منع الجمع بين المرأة والأمة. ويؤخذ من الحديث إكرام من يتسبب إلى الخير أو الشرف أو الديانة.

١١٠- باب يَلْقَى الرَّجُلُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ

وَقَالَ أَبُو مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «وَتَرَى الرَّجُلَ الْوَاحِدَ، يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ نِسْوةً يَلْذَنُّ بِهِ، مِنْ قِبَلِ الرَّجَالِ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ» . [إرواح : ١٤١٤] .

٥٢٣١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُمَرَ الْخَوْصِيُّ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : «لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثاً سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرِي : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْقَلَمُ، وَيَكْثُرَ الْجَهْلُ، وَيَكْثُرَ الزَّنا، وَيَكْثُرَ شَرُّ الْخَمْرِ، وَيَلْقَى الرَّجُلُ، وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيمُ الْوَاحِدَةَ» . [روبع : ٨٠ ، أخرجه مسلم : ٢١٧١] .

قوله (باب يلقى الرجال ويكثر النساء) أي في آخر الزمان.

قوله (وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم: وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة) في رواية الكشيبي «اسراء» والأول على حذف الموصوف، وقوله: يلذن به «تيل: لكونهن نساء وسرايه أو لكونهن قرائبه أو من الجميع. وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمصيبة من حديث حنيفة قال: إذا عمت الفتنة ميز الله أوليائه، حتى يتبع الرجل خمسون امرأة تقول: يا عبد الله استرني يا عبد الله أوني» وقد تقدم حديث أبي موسى موصولاً في «باب الصدقة قبل الرد» من كتاب الزكاة في حديث أوله: «ليأين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة» الحديث.

قوله (حللنا هشام) هو الدستوائي كذا للاكثر، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني «هشام» والأول أولى، وهشام وحشام كلاهما من شيوخ حفص بن عمر المذكور وهو الخوصي، وسبأ في الأثرية عن مسلم بن إبراهيم عن هشام.

قوله (إن من أشراط الساعة) الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك.

قوله (حتى يكون خمسين امرأة) هذا لا ينافي الذي قبله لأن الأربعين داخلية في الخمسين، ولعل العدد بعينه غير مراد بل أريد بالمبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال، ويجتمل أن يجمع بينهما بأن الأربعين عدد من يلذن به والخمسين عدد من يتبعه وهو أصم من أنهن يلذن به فلا منافاة.

قوله (القيم الواحد) أي الذي يقوم بأمرهم، ويجتمل أن يكنى بها عن اتباعهم له لطب النكاح حلالاً أو حراماً. وفي الحديث الإخبار بما سيقع فوقع كما أخبر، والصحيح من ذلك ما ورد مطلقاً، وأما ما ورد مقدرًا بوقت معين فقال أحد: لا يصح منه شيء، وقد تقدم كثير من سباحة هذا الحديث في كتاب العلم.

١١١- باب لا يَخْلُوتُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَخْرَمٍ،

وَالدُّخُولُ عَلَى الْمَغْصِيَةِ

٥٢٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَرِّ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا كَمَ وَالِدُ الْخَوْلِ عَلَى

الأخير وغيرهما، وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري، وفيه لثتان أخريان إحداهما حم بوزن أخ والأخرى حم بوزن عصا، ويخرج من ضبط المهوس بتحرك الميم لغة أخرى خاصة حكاهما صاحب «الحكم».

قوله: (واحمو الموت) قيل: المراد أن الخلوة بالحمو قد تؤدي إلى هلاك الدين إن وقعت المصيبة، أو إلى الموت إن وقعت المصيبة ووجب الرجم، أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حلته الثغرة على تطلقها، أشار إلى ذلك كله القرطبي. وقال الطبري: المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت، والعرب تصف الشيء المكروه بالموت، قال ابن الأعرابي، هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الأسد الموت أي لقساؤه في الموت، والمعنى إحدره كما تحدرون الموت. وقال صاحب «جمع الغرائب»: يحصل أن يكون المراد أن المرأة إذا خلعت فهي محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن حومها الموت، أي لا يجوز لأحد أن يخلو بها إلا الموت كما قيل: نغم العصر القبر، وهذا لائق بكمال الفكرة والحمية. وقال أبو حنيفة: معنى قوله: لحمو الموت أي فليمت ولا يفعل هذا. وتعبه النووي فقال: هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشتر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتمكته من الوصول إلى المرأة والخلوة بها من غير نكير عليه بخلاف الأجنبية. وقال صياض: معناه أن الخلوة بالأحباء مؤذية في الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التعليل. وقال

القرطبي في «المفهم»: المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستباح والمفسدة، أي فهو حرم معلوم التحريم، وإنما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج والزوجة لإفهام بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب: الأسد الموت، والحرب الموت، أي لقائه بفضي إلى الموت، وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي إلى موت الدين أو إلى موته بطلاقها عند غيرة الزوج أو إلى الرجم إن وقعت الفاحشة. وقال ابن الأثير في النهاية: المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره من الأجانب، لأنه ربما حسن ما أقيمه وحلها على أمور تنقل على الزوج من التماس ما ليس في سمعه، فتسوء العشرة بين الزوجين بذلك، ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما اشتمل عليه اهـ فكانه فقال: لحمو الموت أي لا بد منه ولا يمكن حجبته عنها، كما أنه لا بد من الموت، وأشار إلى هذا الأخير الشيخ تقي الدين في شرح العدة.

١١٣- باب مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ

٥٢٣٥- حَدَّثَنَا عُفْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عِدَّةٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْبِ بْنِتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُحْضَتٌ، فَقَالَ الْمُحْضَتُ لِأُمِّ سَلَمَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: إِنَّ قَعَّ اللَّهِ لَكُمْ الطَّافِئَ غَدًا، أَدْلَكَ عَلَى بَنِي غِلَافَانَ، فَإِنَّهَا تَقْبِلُ بَارِعًا وَكَثِيرَ بَحْمَانَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيْكُمْ. [رواجع: ٤٣٢٤، أخرجه مسلم: ٢١٨٠].

قوله: (باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة) أي بنير إذن زوجها وحيث تكون مسافرة مثلاً.

قوله: (حدثنا عديلة) هو ابن سليمان (عن هشام) هو ابن عروة (عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة) في رواية سفيان «عن هشام في غزوة الطائف عن أمها أم سلمة» هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو المحفوظ وسيأتي في اللباس من طريق زهير بن معاوية «عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها «وخالفهم حداد بن سلمة عن هشام فقال «عن أبيه عن عمرو بن أبي سلمة» وقال معمر: «عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة» ورواه معمر أيضاً عن الزهري عن عروة، وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحداً أخرجهما النسائي، ورواية معمر عن الزهري عند مسلم وأبي داود أيضاً.

قوله: (إن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت) أي التي هي فيه.

قوله: (محضت) تقدم في غزوة الطائف أن اسمه هيت، وأن ابن عينة ذكره عن ابن جريج بنير إسناد وذكر ابن حبيب في «الواضحة» عن حبيب كاتب مالك قال: «قلت لمالك: إن سفيان بن عيينة زاد في حديث بنت غيلان أن المحضت هيت وليس في كتابك هيت، فقال: صدق هو كذلك» وأخرج الجوزجاني في تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال: «كان غثت يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يقال له: «هيت» وأخرج أبو يعلى وأبو عروانة وابن حبان كلهم من طريق يونس «عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيتاً كان يدخل «الحديث. وروى المستغفري من مرسل محمد بن المنكدر «أن النبي صلى الله عليه وسلم نفى هيتاً في كلتين تكلم بهما من أمر النساء، قال لعبد الرحمن بن أبي بكر: إذا افتحتم الطائف غداً فليكن بابتة غيلان» فذكر نحو حديث الباب وزاد «اشتد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء» وروى ابن أبي شيبة والوديعي وأبو يعلى واليزار من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن اسم المحضت هيت أيضاً، لكن ذكر فيه قصة أخرى. وذكر ابن إسحاق في المغازي أن اسم المحضت في حديث الباب مانع وهو مبتدأ وقيل: بنود، فروي عن محمد بن إبراهيم التيمي قال: «كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الطائف

الأخير وغيرهما، وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري، وفيه لثتان أخريان إحداهما حم بوزن أخ والأخرى حم بوزن عصا، ويخرج من ضبط المهوس بتحرك الميم لغة أخرى خاصة حكاهما صاحب «الحكم».

قوله: (واحمو الموت) قيل: المراد أن الخلوة بالحمو قد تؤدي إلى هلاك الدين إن وقعت المصيبة، أو إلى الموت إن وقعت المصيبة ووجب الرجم، أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حلته الثغرة على تطلقها، أشار إلى ذلك كله القرطبي. وقال الطبري: المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت، والعرب تصف الشيء المكروه بالموت، قال ابن الأعرابي، هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الأسد الموت أي لقساؤه في الموت، والمعنى إحدره كما تحدرون الموت. وقال صاحب «جمع الغرائب»: يحصل أن يكون المراد أن المرأة إذا خلعت فهي محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن حومها الموت، أي لا يجوز لأحد أن يخلو بها إلا الموت كما قيل: نغم العصر القبر، وهذا لائق بكمال الفكرة والحمية. وقال أبو حنيفة: معنى قوله: لحمو الموت أي فليمت ولا يفعل هذا. وتعبه النووي فقال: هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشتر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتمكته من الوصول إلى المرأة والخلوة بها من غير نكير عليه بخلاف الأجنبية. وقال صياض: معناه أن الخلوة بالأحباء مؤذية في الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التعليل. وقال

القرطبي في «المفهم»: المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستباح والمفسدة، أي فهو حرم معلوم التحريم، وإنما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج والزوجة لإفهام بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب: الأسد الموت، والحرب الموت، أي لقائه بفضي إلى الموت، وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي إلى موت الدين أو إلى موته بطلاقها عند غيرة الزوج أو إلى الرجم إن وقعت الفاحشة. وقال ابن الأثير في النهاية: المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره من الأجانب، لأنه ربما حسن ما أقيمه وحلها على أمور تنقل على الزوج من التماس ما ليس في سمعه، فتسوء العشرة بين الزوجين بذلك، ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما اشتمل عليه اهـ فكانه فقال: لحمو الموت أي لا بد منه ولا يمكن حجبته عنها، كما أنه لا بد من الموت، وأشار إلى هذا الأخير الشيخ تقي الدين في شرح العدة.

(هية) حرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأييد إلا أم الموطوءة بشبهة والملاعبة فإنهما حرامان على التأييد ولا حرمة هناك، وكذا أمهات المؤمنين، وأخبرهن بعضهم بقوله في التعريف: بسبب مباح لا لحرمتها. وخرج بقيد التأييد أخت المرأة وعمتها وخالتها وبناتها إذا عقد على الأم ولم يدخل بها.

الحديث الثاني:

قوله: (سفيان) هو ابن عينة؛ وقوله: «حدثنا عمرو» هو ابن دينار. وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار، وسفيان المذكور هو الثوري لا ابن عينة، وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في أواخر كتاب الحج، وسياقه هناك أتم، والله أعلم.

١١٢- باب مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ

٥٢٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُلَيْظٌ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، عَنْ هِشَامِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَخَلَا بِهَا، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ». [رواجع: ٣٧٨٦، أخرجه مسلم: ٢٥٠٩].

قوله: (باب ما يجوز أن يخلو الرجل المرأة عند الناس) أي لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصها عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان كما يضافت به كالشيء الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس. وأخذ المصنف قوله في الترجمة: «عند الناس» من قوله في بعض طرق الحديث: «فخلا بها في بعض الطرق أو في بعض السلك» وهي الطرق المسلوكة التي لا تنفك عن مرور الناس غالباً.

قوله: (عن هشام) هو ابن زيد بن أنس، وقد تقدم في «فضائل الأنصار» من طريق بهز بن أسد عن شعبة «أخبرني هشام بن زيد» وكذا وقع في رواية مسلم.

قوله: (جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في

مولى لحالته فاخته بنت عمرو بن حانث غنث يقال له: ماتع يدخل على نساء النبي صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يظن لشيء من أمر النساء ما يظن له الرجال ولا أن له إربة في ذلك، فسمعه يقول لخالد بن الوليد: يا خالد إن اختصم الطائف فلا تغلقن منك بادية بنت غيلان ابن سلمة، فإنها تغيب بلربيع وتغير بثمان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سمع ذلك منه: لا أرى هذا الحشيش يظن لما أسمع، ثم قال لنسائه: لا تدخلن هذا عليكن، فحبب من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم « وحكى أبو موسى اللدني في كون ماتع لقب حيت أو بالمعكس أو أنهما اثنان خلفاً، وجزم الواقدي بالتقدم فاته قال: كان حيت مولى عبد الله بن أبي أمية، وكان ماتع مولى فاختة، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم ناهىهما معاً إلى الحمى. وذكر الجابري في « الصحابة » من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن خصص « أن عائشة نالت لمحت كان بالمدنية يقال له أمة بفتح الميمزة وتشديد النون: ألا تلتنا على امرأة غطيها على عبد الرحمن بن أبي بكر؟ قال: بلى، فوصف امرأة تغيب بلربيع وتغير بثمان، فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا أمة أخرج من المدينة إلى حراء الأسد وليكن بها منزلك، والراجع أن اسم المذكور في حديث الباب حيت، ولا يمتنع أن يتواردا في الوصف المذكور، وقد تقدم في غزوة الطائف ضبط حيت، ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم « كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم غنث وكانوا يعدونه من غير أبي الإرية: فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض نسائه وهو بنت امرأة « الحنيفة، وعرف من حديث الباب تسمية المرأة وأنها أم سلمة والمخت بكسر النون ويفتحها من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك، فإن كان من أصل الخلقة لم يكن عليه نوم وعليه أن يتكلف إزالة ذلك، وإن كان بقصد منه وتكلف له فهو المذموم ويطلق عليه اسم غنث سواء فصل الفاحشة أو لم يفعل، قال ابن حبيب: المخت هو الموث من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة، مأخوذة من التكرار في المشي وغيره، وسيأتي في كتاب الأب لعن من فعل ذلك. وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخت قد خضب يده ورجليه قتيلاً: يا رسول الله إن هذا يشبه بالنساء، فغاض إلى الصبح، قتل: ألا قتله فقال: إني نهيته عن قتل المصلين.

قوله: (فقال لأخي أم سلمة) تقدم شرح حاله في غزوة الطائف، ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيحمل على تعدد القول منه لكل منهما: لأخي عائشة ولأخي أم سلمة. والمعجب أنه لم يذكر أن للمرأة الموصوفة حصلت لواحد منهم، لأن الطائف لم يفتح حبيته، وكل عبد الله بن أبي لمية في حال الحصار، ولما أسلم غيلان بن سلمة وأسلمت بنته بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقد أنها استحييت عنده وسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة، وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر لمية بنت الجبري وقصته معها مشهورة، وقد وقع حديث في سعد بن أبي وقاص أنه خطب امرأة بكمة فقال: من يجبرني عنها؟ فقال غنث يقال له حيت: أنا أصفها لك. فهذه قصص وقعت لمية.

قوله: (إن فتح الله لكم الطائف غداً) وقع في رواية أبي إسامة عن هشام في أوله « وهو محاصر الطائف يومئذ، وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وأضحا.

قوله: (فعليك) هو إفراغ معناه احصر على تحصيلها والزمها.

قوله: (غيلان) في رواية حاد بن سلمة، لو قد تحت لكم الطائف لقد ارتبك بادية بنت غيلان « واختلف في ضبط بادية فالأكثر موحدة ثم تحتية وقيل: بنون بدل التحتانية حكاية أبو نعيم، وليادية ذكر في المغازي، ذكر ابن إسحاق أن خولة بنت حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: إن فتح الله عليك الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان وكانت من أحلى نساء قبيص، وغيلان هو ابن سلمة بن معتب بمهملة ثم مشاة ثقيلة ثم موحدة ابن مالك الحنفي، وهو الذي أسلم رغبته عشر نسوة فلم، التي صلى الله عليه وسلم أن يبتار أربعمائة، وكان من رؤساء حنيفة وعاش إلى أواخر خلافة عمر رضي الله عنه.

قوله: (قبل بلربيع وتغير بثمان) قال ابن حبيب عن مالك: معناه أن أعكاتها ينمط بعضها على بعض وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها إلى خصرتها في كل جانب أربع، ولإرادة الممكن ذكر الأربع والثمان، فلو أراد الأطراف لقال بثمانية. ثم رأيت في « باب إخراج التشبهين بالنساء من البيوت » عقب هذا الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر: قال أبو عبد الله: قبل بلربيع يعني بلربيع حكى

١١٤- باب نظر المرأة إلى الحشيش ونحوه

من غير رية

٥٢٣٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْرُجُ بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحِشَّةِ يَخْرُجُونَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى أَكُونَ أَنَا أَيْسَى اسْتَأْذَنُوا فَدَنَرُوا الْحِشَّةَ الْحَدِيثَةَ السَّنَّ، الْحَبِصَةَ عَلَى اللَّهِ. [راجع: ٥٥٤،

أخرجه مسلم: ٨٩٧].

قوله: (باب نظر المرأة إلى الحشيش ونحوه من غير رية) وظاهر الترجمة أن المصنف كان ينمط إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف عكسه، وهي مسألة شهيرة، واختلف الترجيح فيها عند الشافعية، وحديث الباب يساعد من أجزائه، وقد تقدم في

فَسَأَلَنَ عَلِيٌّ قَائِلًا: إِنْ أَذَنَ لَهُ، حَتَّى امْتَلَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُ عَلَيْكَ، فَأَذِنَ لَهُ». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَرْضَعِي الْمَرْأَةَ، وَلَمْ يُرَضِّعِي الرَّجُلَ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ عَلَيْكَ، فَلْيَلِغْ عَلَيْكَ». قَالَتْ عَائِشَةُ: «وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ حُرِّبَ عَلَيْنَا الْجِبَابُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: يَخْرُجُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

قوله: (باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع) ذكر فيه حديث عائشة قالت: «جاء عسي من الرضاع فاستأذن علي» وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في أوائل النكاح. وهو أصل في أن للرضاع حكم النسب من إباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الأحكام.

١١٨- باب لا تبأثر المرأة المرأة فتصحبها لزوجها

٥٢٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَبْأَثِرِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، فَتَصْحَبَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا». [إسن: ٥٢٤١].

٥٢٤١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي حَقِيقٌ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَبْأَثِرِ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، فَتَصْحَبَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا». [رواج: ٥٢٤٠].

قوله: (باب لا تبأثر المرأة المرأة فتصحبها لزوجها) كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة، وذكر الحديثين من وجهين: منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود والأعمش حديثي شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود، وشقيق هو أبو وائل. قوله: (لا تبأثر المرأة المرأة) زاد النسائي في روايته «في الثوب الواحد».

قوله: (فتصحبها لزوجها كأنه ينظر إليها) قال القاسبي: هذا أصل لما لك في سد الدرائع، فإن الحكمة في هذا النهي خشية أن يوجب الزوج الوصف المذكور ليفضي ذلك إلى تطبيق الواسفة أو الاقتان بالموصوفة، ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ «لا تبأثر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل» وعنه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعنه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد بأبسط من هذا ولفظه «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا ينظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفيض الرجل في الرجل في الثوب الواحد ولا تفيض المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد» قال النووي: فيه تحريم نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة، وهذا مما لا خلاف فيه، وكذا الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع، ونبه صلى الله عليه وسلم بنظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة على ذلك بطريق الأولى، ويستثنى الزوجان فكل منهما النظر إلى عورة صاحبه، إلا أن في السواة اختلافًا والأصح الجواز لكن يكره حيث لا سبب، ولما المحرم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض كما فوق السرة وتحته الركبة، قال: وجميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة، ومن الجواز حيث لا شهوة. وفي الحديث تحريم ملاقة بشرتي الرجلين بغير حائل إلا عند الضرورة، ويستثنى المصانعة، ويمر لس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان بالاتفاق، قال النووي: وما تم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصبو نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره وأن يصبو عورته عن بصر غيره، ويجب الإنكار على من فعل ذلك لن قدر عليه، ولا يسقط الإنكار بظن عدم القبول إلا إن خاف على نفسه أو غيره فتنة، وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة.

١١٩- باب قول الرجل: لأطوفن الليلة على نسائي

٥٢٤٢- حَدَّثَنِي مَحْمُودُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنْ أَبِي طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ سَلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، لِأَطْوَفَنَّ اللَّيْلَةَ بِعَاقَةِ امْرَأَةٍ تِلْدُ كُلَّ امْرَأَةٍ غُلَامًا يُقْبَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ امْلَأْكَ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ وَنَسِيَ، فَأَطَافَ بِهِنَّ، وَلَمْ يَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً يَصِفُ إِنْسَانٌ».

أبواب العيد جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب. وقواه بقوله في هذه الرواية: «فاتقوا قدر الجارية الحديثة السن» لكن تقدم ما يعكر عليه وأن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد تقدم وفد الحبيشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة، فكانت بالغة، وكان ذلك بعد الحجاب، وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور: «أفصياوان أنما» وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نيهان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوي، وأكثر ما عدل به انفرد الزهري بالرواية عن نيهان وليست بعلقة قاذحة، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجره أحد لا ترد روايته، والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نيهان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلعله كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به، ويشري الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والإسفار مستقبات لثلاث إيهام الرجال، ولم يؤمر الرجال قط بالاتفاف ثلاث إيهام النساء، فدل على تنابير الحكم بين الطائفتين، وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال: لستأ تقول إن وجه الرجل في حجاب عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط وإن لم تكن فتنة فلا، إذ لم تزل الرجال على عمر الزمان مكشوفي الوجوه والنساء يخرجن مستحبات، فلو استؤوا الأمر الرجال بالتثقيب أو منع من الخروج اهـ وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العيدين.

١١٥- باب خروج النساء لخروجهن

٥٢٣٧- حَدَّثَنَا فُرُوزَةُ بْنُ أَبِي الْمَرْغَةِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَرَجْتُ سَوْدَةَ بِنْتُ زُهَيْرَةَ لَيْلًا، فَأَرَاهَا عُمَرُ فَرَفَهَا، فَقَالَ: إِنَّكَ وَاللَّهِ يَا سَوْدَةُ مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا، فَرَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، وَهُوَ فِي حُجْرَتِي يَتَعَشَّى، وَإِنَّ فِي يَدِهِ لَمِرَّةً، فَأَنزَلَ عَلَيْهَا، فَرَفَعَ عَنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ آذَنَ اللَّهُ لَكُنْ أَنْ تَخْرُجِي لِخَوَالِجِكُنَّ». [رواج: ١٤٦، أخرجه مسلم: ٢١٧٠، بن: ١٤٦٠].

قوله: (باب خروج النساء لخروجهن) قال الداودي: في صيغة هذا الجمع نظر لأن جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال: حوائج وتقيب ابن التين فأجاد وقال: الحوائج جمع حاجة أيضاً، ودعوى أن حاج جمع الجمع ليس بصحيح. وذكر المصنف في الباب حديث عائشة: «خرجت سودة لحاجتها» وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الآخر في نزول الحجاب في تفسير سورة الأحزاب، وذكرت هناك التثقيب على عياض في زعمه أن أمهات المؤمنين كان يحرم عليهن إيراد أشخاصهن ولو كان مستحبات متلفعات، والحاصل في رد قوله كثرة الأخبار الواردة أنهن كن يصحجن ويطفن ويخرجن إلى المساجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعدة.

١١٦- باب استئذان المرأة زوجها في الخروج

إلى المسجد وغيره

٥٢٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ امْرَأَةً أَخَذَتْكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا». [رواج: ٨٦٥، أخرجه مسلم: ٤٤٢].

قوله: (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره) قال ابن التين: ترجم بالخروج إلى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث للمسجد، وأجاب الكرمانى بأنه قاسه عليه، والجامع بينهما ظاهر ويشترط في الجميع أمن الفتنة، وقد تقدمت مباحث حديث ابن عمر في ذلك في كتاب الصلاة.

١١٧- باب ما يحل من الدخول والنظر إلى

النساء في الرضاع

٥٢٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا ثَالِثُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ،

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْتَفِ، وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ».
[رواج: ٣٤٢٤، أخرجه مسلم: ١٦٥٤، بدون قطعه مرة واحدة].

قوله: (باب قول الرجل: لأطوفن الليلة على نسائي) قدم في كتاب الطهارة (باب من دار على نسائه في غسل واحد) وهو قريب من معنى هذه الترجمة، والحكم في الشريعة الحميدة أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا إذا ابتدا الرجل القسم بأن تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر، وكذا يجوز إذا أذن له ورضي بذلك.

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن غيلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبد بن حيد عند مسلم وحسان المنبري عند النسائي فقالا: «تسعين امرأة» وتقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأئمة بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث. قال ابن التين: قوله في هذه الرواية: «لم يخبث» أي لم يتخلف مراده، لأن الحديث لا يكون إلا عن عينه، قال: ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك. قلت: أو نزل التأكيد المستفاد من قوله: «لأطوفن» منزلة الجمين، واستدل به على جواز الاستثناء بعد تحلل الكلام اليسير، وفيه نظر بياني لإضاحه في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى. وقال ابن الرضا: يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالخلف يؤثر فيه وإن لم يقصد قبل فراغ الجمين.

١٢٠ - باب لا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطَالَ الْغَيْبَةُ،

مَخَافَةَ أَنْ يُخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ

٥٢٤٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِقَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يَلْبِي الرَّجُلُ أَهْلَهُ طَرُوقًا. [رواج: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، بقطعة ليست في هذه الطريق. وأخرجه في الرضاع (٥٤) مطرولاً وفي المسألة: (١٠٩) بقطعة ليست في هذه الطريق. والإمارة: ١٨١].

٥٢٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَعْلَبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سَلَيْمَانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا. [رواج: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، بقطعة ليست في هذه الطريق. وفي الرضاع: ٥٤ مطرولاً وفي المسألة: ١٠٩ بقطعة ليست في هذه الطريق. ويصح هذا اللفظ في الإمارة: ١٨١].

قوله: (باب لا يطرُق أهل ليلة إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلمس عثراتهم) كنا بالميم في يتخونهم وعثراتهم و قال ابن التين: الصواب بالنون فيهما، قلت: بل ورد في الصحيح بالميم فيهما على ما ساذكه وتوجيه ظاهر، وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أوردته في الباب في بعض طرقه، لكن اختلف في إدواجه فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقية في الترجمة، فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال: «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرُق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم» أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك، وأخرجه أبو عروانة من وجه آخر عن سفيان كذلك، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره: «قال سفيان: لا أدري هذا في الحديث أم لا» يعني يتخونهم أو يطلب عثراتهم ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقتصراً على المرفوع كرواية البخاري.

وقوله: (عثراتهم) بفتح المهمل والمختلة جمع عثرة وهي الزلة، ووقع عند أحمد والترمذي في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر بلفظ لا تلجوا على الغيبات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم.

قوله: (يكراه أن يلبى الرجل أهله طرُوقاً) في حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرُق أهله ليلاً، وكان يأتيهم غدوة أو عشية» أخرجه مسلم، قال أهل اللغة: الطروق بالضم المجيء بالليل من سفر أو من غيره على غفلة، ويقال لكل أتى بالليل طروق ولا يقال بالتهار إلا مجازاً كما تقدم تقريره في أواخر الحج في الكلام على الرواية الثانية حيث قال: لا يطرُق أهله ليلاً، ومنه حديث: «طرق علياً وفاطمة» وقال

بعض أهل اللغة: أصل الطروق الدفع والضرب. وبذلك سميت الطريق لأن المرأة تنقها برجلها، وسمي بالليل طارِقاً لأنه يحتاج غالباً إلى دق الباب، وقيل: أصل الطروق السكن ومنه أطرق رأسه، فلما كان الليل يسكن فيه سمي الاتسب فيه طارِقاً، وقوله في طريق حاصم من الشعبي عن جابر: «إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرُق أهله ليلاً» التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن غلة الغيبة إما توجد حيثما فالحكم يسود مع علته وجوداً وعدمه، فلما كان الذي يخرج حاجته مثلاً تهاوياً ويرجع ليلاً لا يتأني له ما يطرُق من الذي يطلي الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمان من الهجوم، فيقع للذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره، إما أن يجد أهله على غير أمانة من التلطف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب الفرة بينهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب الذي بعده بقوله: «كي تستدق المنيعة، وتغشط الشعبة» ويؤخذ منه كرامة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير منتظفة لتلا طلع منها على ما يكون سبباً لغفرتها منها، وإما أن يجدها على حالة غير مرضية والشرع معرض على السر وقد أشار إلى ذلك بقوله: «أن يتخونهم ويطلب عثراتهم» فعلى هذا من أعلم أهله بوصوله وأنه يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناول هذا النهي، وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه، ثم ساق من حديث ابن عمر قال: «قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة فقال: لا تطرقوا النساء، وأولس من يؤذن الناس أنهم قاصمون» قال ابن أبي جرة نفع الله به: فيه النهي عن طروق المسافر أهله على غرة من غير خلاف منه ثم تقدم بقومه، والسبب في ذلك ما تقدمت على الإشارة في الحديث قال: وقد خالف بعضهم فرأى عند أهله رجلاً فومق ببلدك على مخالفتهم. وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال: «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلاً، فطرق رجلان كلاهما وجد مع امرأته ما يكره» وأخرجه من حديث ابن عباس نحوه. وقال فيه: «فكلاهما وجد مع امرأته رجلاً» ووقع في حديث عمار بن جابر «أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندما امرأته تغشطها فظن رجلاً فاشترى إليها بالسيف فلما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرُق الرجل أهله ليلاً» أخرجه أبو عروانة في صحيحه. وفي الحديث الحديث على التواد والتحاب خصوصاً بين الزوجين، لأن الشارع راعى ذلك بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بسره حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه من حبيب الآخر شيء في الغالب، ومع ذلك نهى عن الطروق لتلا طلع على ما تنشر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى، ويؤخذ منه أن الاستعداد ونحوه مما تزين به المرأة ليس داخلًا في النهي من تنفير الخلقة، وفيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم.

١٢١ - باب طلب الولد

٥٢٤٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قُتِلَ، تَعَجَّلْتُ عَلَى بَيْتِهِ فَطُوبُ، فَلَمَجَّيْتُ رَاكِبًا مِنْ خَلْفِي، فَأَلَقْتُ قِيَادًا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا يُعْجَلُكَ؟» قُلْتُ: إِنِّي خَشِيتُ عَهْدَ بَعْضِهِمْ، قَالَ: «فَكَيْفَ تَزَوِّجُهُمْ أَمْ كَيْفَ؟» قُلْتُ: بَلْ كَيْفَ، قَالَ: «فَهَلْ جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟» قَالَ: «لَمَّا قُتِلَ شَعْبَةُ، لِنَدُخُلُ، فَقَالَ: «أَهْلُوا، حَتَّى تَذْخُلُوا لَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لَكِنِّي تَمَشِيطُ الشَّيْخَةَ، وَتَسْتَحِدُّ الْمُنِيَّةَ».

قَالَ: وَخَشِيتُ الظُّفَى: أَنَّهُ قَالَ لِي هَذَا الْخَبِيثُ: «الْكَيْسُ الْكَيْسُ يَا جَابِرُ».

يَحْيَى الْوَلَدَ. [رواج: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، بقطعة ليست في هذه الطريق. وهو في الرضاع: (٥٤)، وفي المسألة: (١٠٩)، وأخوه في الإمارة: ١٨١].

٥٢٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا، فَلَا تَدْخُلْ عَلَى أَهْلِكَ، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُنِيَّةَ، وَتَمَشِيطَ الشَّيْخَةَ». قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ». [رواج: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، وفي الرضاع (٥٤) مطرولاً، وفي المسألة: (١٠٩) بقطعة ليست في هذه الطريق. ويصح هذا اللفظ في الإمارة: ١٨١].

والكيس « فالمراد به الفتنة.

تَابَعَهُ عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْكَيْسِ.

١٢٢- باب تَمْشِيَةِ الْمُنْهَةِ تَمْشِيَةُ الشَّيْخَةِ

٥٢٤٧- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ إِسْرَافِيلَ: حَدَّثَنَا مُسْنَمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنْ الشَّيْخِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قُتِلَ، كُنَّا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ، تَعَجَّلْتُ عَلَى بَيْرٍ لِي قُطُوفٌ، فَلَحَقَنِي رَاكِبٌ مِنْ خَلْفِي، فَخَسَّ بِيْعِي بِعَزْوَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَسَارَ بِيْعِي كَأَخَسِّنَ مَا أَنْتَ رَأَيْتَ مِنَ الْإِبِلِ، فَأَلْقَيْتُ لَهَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَلَيْتُ عَنْهُ بِعُورِي، قَالَ: «أَتَزَوَّجْتِ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبِكْرًا أَمْ كَيًّا؟». قَالَ: قُلْتُ: بَلَّ كَيًّا، قَالَ: «فَهَلَّا بَكْرًا تَلَاعِبِيهَا وَتَلَاعِبُكَ؟». قَالَ: لَمَّا قَدِمْنَا دَفَعْنَا لِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا، حَتَّى تَدْخُلُوا أَيْلًا - أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْشِيَطَ الشَّيْخَةُ، وَتَسْتَعِجِدَ الْمُنْهَةَ.» [راجع: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، بطله ليست في هذه الطريق. وهو في الرضاع: (٥٤)، والمسالمة: (١٠٩) وأخوه في الإمارة: (١٨١).]

قوله: (باب تستعجد المنهة وتمشط الشيخة) ضبط ذلك في أواخر أبواب العمرة، وتقدم شرح الحديث في الباب الذي قبله.

١٢٣- باب ﴿وَلَا يَمْلِكُنَّ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا لِيُؤْتِيَهُنَّ﴾

إِلَى قَوْلِهِ ﴿لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾. [المر: ٣١]

٥٢٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ بَأْيَ شَيْءٍ فَوُيِّدُ جُرْحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَسَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ بَقِيَ مِنْ اصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: وَمَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَظْلَمُ بِيْعِي، كَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَغْسِلُ السَّمَّ عَنْ وَجْهِهِ، وَعَلَى بَأْيِ الْمَاءِ عَلَى تَرْبِيهِ، فَأَعَادَ حَصِيرٌ فَحُرِّقَ، فَخُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ. [راجع: ٢٤٣، أخرجه مسلم: ١٧٩٠، بإسناد.]

قوله: (باب ﴿وَلَا يَمْلِكُنَّ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا لِيُؤْتِيَهُنَّ﴾) في رواية أبي ذر إلى قوله: ﴿عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ وبهذا الزيادة المطابقة بين الحديث والترجمة.

قوله: (سفیان) هو ابن حنينة.

قوله: (عن أبي حازم) هو سلمة بن دينار. وقع في رواية علي بن عبد الله عن سفیان «حدثنا أبو حازم» تقدم في أواخر الجهاد.

قوله: (اختلف الناس إلخ) فيه إشعار بأن الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا، فإن الذي يداوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان طاهرًا، ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوهم من شاهد ذلك.

قوله: (وكان من آخر من بقي من الصحابة بالمدينة) في استراخه عن بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة، فاما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد محدوده بين الربيع وعهد بن لبيد، وكلاهما له رؤية وعهد في الصحابة، وأما من الصحابة الذين ثبت سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان بقي بالمدينة حيث لا سهل بن سعد على الصحيح، وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك بالبصرة وغيره بغيرها، وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على «علوم الحديث لابن صلاح».

قوله: (ما بقي من الناس أحد أعلم به شيء) ظاهره أنه نفى أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينبغي أن يكون بقي مثله، ولكن كثير استعمال هذا التركيب في نفى المثل أيضًا، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في باب «غزوة أحد» والفرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها صلى الله عليه وسلم فيطبق الآية وهي جواز إيداء المرأة زيتها لأبيها وسائر من ذكر في الآية. وقد استشكل مغلاطي الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها صدرت قبل الحجاب، وأوجب بأن التمسك بها بالاستصحاب، ونزول الآية كان مترخياً عن ذلك وقد وقع مطلقاً. فإن قيل: لم يذكر في الآية العم والحال، فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالإشارة إليهما لأن العم منزل منزلة الأب والحال منزلة

قوله: (باب طلب الولد) أي بالاستتكار من جماع الزوجة، أو المراد الحث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاكتصار على مجرد اللذة، وليس ذلك في حديث الباب صريحاً لكن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما ساذكره وقد أخرج أبو عمرو التواتري في «كتاب معاشره الأهلين» من وجه آخر عن عمار بن رفعة قال: «اطلبوا الولد واتمسوه فإنه ثمرة القلوب وقرّة الأعين، ولياكم والماتر» وهو مرسل قوي الإسناد.

قوله: (عن سيار) ينتج للمهمة وتشديد التحذير، وقد تقدم في باب تزويج النيات عن أبي النعمان عن هشيم «قال: حدثنا سيار» وكذا في الباب الذي بعده «حدثنا يعقوب الدوري حدثنا هشيم أثبتا سيار».

قوله: (عن الشعبي) في رواية أبي حوالة من طريق شرح بن النعمان عن هشيم «حدثنا سيار حدثنا الشعبي» ولأحد من وجه آخر «سمعت الشعبي».

قوله: (قلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم) ينتج اللاف وتخفيف الفاء أي رجعتا، وقد تقدم شرحه في «باب تزويج النيات».

قوله: (حتى تدخلوا ليلاً أي عشاء) هذا التفسير في نفس الخبر، وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً والنهي عن الطروق ليلاً بأن المراد بالأمر للدخول في أول الليل والنهي عن الدخول في أثناءه، وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الأمر بالدخول ليلاً لأن أعلم أهله بقدمه فاستدوا له، والنهي عمن لم يفعل ذلك.

قوله: (وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث: الكيس الكيس يا جابر، يعني (الولد) القائل: «وحدثني» هو هشيم، قال الإسمايلي: كان البخاري أشار إلى أن هشيماً حمل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم، واغترب الكرماني قال: القائل: «وحدثني» هو هشيم أو البخاري أحد وهو جابر على ظاهر اللفظ، والمعتمد أن القائل هشيم كما أشار إليه الإسمايلي.

قوله: (إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلِكَ) معنى الدخول الأول القدوم أي إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت.

قوله: (قال: قال) في رواية السائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر «قال وقال» بإثبات الواو، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ولفظه «قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلت فعليك بالكيس».

قوله: (تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في (الكيس) عبيد الله هو ابن عمر العمري، ووهب هو ابن كيسان، والمتابع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لفرقه بذلك عن وهب، نعم قد روى محمد بن إسحاق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطولاً وفيه مقصود الباب، لكن بلفظ آخر كما سألته، ورواية عبيد الله بن عمر تقدمت موصولة في أوائل البيوع في أثناء حديث أوله: «كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأبغى جلبي» فذكر الحديث في قصة الجمل بطولها، وفيه قصة تزويج جابر وقوله: «أفلا جارية تلاحظها وتلاعبك» وفيه «أما إنك قادم، فإذا قدمت فالكيس الكيس» وقوله: فالكيس مفتوح فيها على الإغراء وقيل على التحذير من ترك الجماع، قال الخطابي: الكيس هنا بمعنى الحذر، وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التآخي. وقال ابن الأعرابي: الكيس العقل، كأنه جعل طلب الولد عقلاً. وقال غيره: أراد الحذر من العجز عن الجماع فكأنه حث على الجماع. قلت: جزم ابن حبان في صحيحه بعد تخرجه هذا الحديث بأن الكيس الجماع وتوجيهه على ما ذكره، ويؤيده قوله في رواية محمد بن إسحاق: «فإذا قدمت فاعمل عملاً كيباً» وفيه «قال جابر: فدخلنا حين أسيبتا، فقلت للمرأة: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أعمل عملاً كيباً، قالت: سمعاً وطاعة، فلو نكح. قال: فبت معها حتى أصبحت» أخرجه ابن عزيمة في صحيحه. قال عياض: فسّر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والنسل، وهو صحيح، قال صاحب «الأفعال»: كاس الرجل في عمله خلق، وكاس ولد ولداً كيباً. وقال الكسائي: كاس الرجل ولد له ولد كيباً أحد وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي، لكنه بمجرد ليس المراد هنا، والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر.

وإذا الشعر لب المرء يعرضه على الرجال فإن كيباً وإن حقاً

فقاله بالحق وهو ضد العقل، ومثله حديث «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والأحق من أتبع نفسه هواها» وأما حديث «كل شيء يقدر، حتى العجز

وسلم فقال: «أعرستم الليلة؟ قال: نعم» وسأني بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة، وقوله: «يطمن» هو يضم العين وسأني بقية شرحه في كتاب الخلود في «باب من أدب أمه دون السلطان».

(خاتمة): اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على مائتين وثمانية وعشرين حديثاً، المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة، والمكرر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثاً والخالص ستة وستون حديثاً، واقفه مسلم على تحريجها سوى اثنين وعشرين حديثاً وهي: حديث ابن عباس: «خير هذه الأمة أكثرها نساء» وحديث أبي هريرة في «شاب أخاف العنت»، وحديث عائشة «لو نزلت وادياً»، وحديث «خطب عائشة فقال أبو بكر: إنما أنا أخوك»، وحديث أبي هريرة «تكح المرأة لأربع» وحديث سهل «مر رجل فقالوا: هذا حري إن خطب أن ينكح» وحديث ابن عباس «حرم من النسب سبع»، وحديث «دفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته إلى من يكتلها» وهو معلق، وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعنتها، وحديث ابن عباس في التمتع، وحديث سلمة «أما رجل وامرأة توافقا» الحديث في التمتع معلق، وحديث ابن عباس في تفسير التبريض بالخطبة، وحديث عائشة «كان النكاح على أربعة أنحاء»، وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها، وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدف صبيحة العرس، وحديث عائشة «فإن الأنصار يمجهم اللغو»، وحديث أس «كان إذا مر بجناحت أم سليم دخل عليها»، وهو معلق وفيه متفق عليه، وحديث صفية بنت شيبة في الوليمة، وحديث «لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم» يعني في الوليمة وهو معلق، وحديث أبي هريرة في إكرام الجار، وحديث معاوية بن حيدة «لا مخرج إلا في البيت» وهو معلق، وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء. وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً، والله سبحانه وتعالى أعلم.



٦٨ - كتاب الطلاق

١ - باب قول الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ أَمْنٍ وَخَصُوا

الْبَيْتَ﴾ [الطلاق: ١]. أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ [١٢]: حَفِظْنَاهُ وَعَدَدْنَاهُ

وَطَلَّقَ السُّنِّيُّ: أَنْ يُطَلِّقَهَا طَائِعاً مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَيُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ.

٥٢٥١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَفَهَا، ثُمَّ لِيُصَيِّحْهَا حَتَّى تَطْفُرَ، ثُمَّ لِيُحِضَ ثُمَّ تَطْفُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ امْسَكَ بُعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَّغْتُ الْبَيْتَ الْبَيْتَ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». [إجماع: ٤٩٨، أخرجه مسلم: ١٤٧١].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الطلاق) الطلاق في اللغة حل الوثاق شق من الإطلاق وهو الإرسال والترك. ولأن طلق البد بالخير أي كثير البذل وفي الشرع حل عقد الزوجية قطع، وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي. قال إمام الحرمين: هو لفظ جاملي ورد الشرع بتقريره. وطلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام ويفتحها أيضاً وهو أصح، وطلقت أيضاً بضم أوله وكسر اللام الثقيلة، فإن خفت فهو خاص بالولادة، والمضارع فيها بضم اللام، والمصدر في الولادة طلقاً ساكنة اللام، فهي طلاق فيها. ثم الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً، أما الأول فقيماً إذا كان بدعياً وله صور، وأما الثاني فقيماً إذا وقع بفرض سبب مع استقامة الحال، وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك المحكمات، وأما الرابع فقيماً إذا

الأم. وقيل: لأنها ينتابها لولديهما قلة عكرمة والشمي، وكرها لذلك أن تضع المرأة خمارها عند معها وخامها، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وخالفهما الجمهور. قوله: (فأخذ حصصاً لفرق) بضم المهملة وتشديد الراء، وضبطه بعضهم بالتخفيف.

١٢٤ - باب ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْعَنُوا أَلْهَمُوا لَكُمْ﴾ [النور: ٥٨]

٥٢٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَيْتَةَ، أَحْيَا أَوْ يَطْرَأُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكُنَّا مَكَائِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ، بَعْدِي مِنْ صِغَرٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَضَعَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّلَاةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يَهْوِينَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَخُلُوفِهِنَّ، يَذْفِقْنَ إِلَى بِلَالٍ، ثُمَّ ارْتَفَعَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ. [إجماع: ٤٩٨، أخرجه مسلم: ٨٨٤، مطولاً وهو في كتاب العيدين: ١٣، بزيادة].

قوله: (باب والذين لم يلعنوا ألهموا لكم) كذا للجميع، والمراد بيان حكمهم بالنسبة إلى الدخول على النساء ورويتهم ليهان. قوله: (حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي، وعبد الله هو ابن المبارك، وسفيان هو الثوري.

قوله: (ولولا مكائي منه) أي منزلي من النبي صلى الله عليه وسلم. قوله: (يعني من صغره) فيه التثنية، ووقع في رواية السرخسي «من صغري» وهو على الأصل.

قوله: (فرايتهم يهوين) بكسر الواو ويفتح أوله هوى بفتح الواو ويهوي بكسرهما.

قوله: (إلى آذانهم وحلوفهم) أي يخرجون الحلبي.

قوله: (يدفنن) أي ذلك (إلى بلال).

قوله: (لم ارتفع هو وبلال إلى بيته) أي رجع: وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين، والحجة منه مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيراً فلم يجتمعن منه، وأما بلال فكان من ملك الميمنة، كذا أجاب بعض الشراح، وفيه نظر لأنه كان حينئذ حراً. والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدن مسلمات. وقد أخذ بعض الظاهرية بظاهره فقال: يجوز للأجنبي رؤية وجه الأجنبية وكفها، واحتج بأن جابراً روى الحديث وبلال بسط ثوبه للأخذ منهن، ظاهر الحال أنه لا يثبت ذلك إلا بظهور وجوههم وأكفهن.

١٢٥ - باب قول الرجل لصاحبه: هل أعرستم الليلة؟

وطعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاج.

٥٢٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: عَاتَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَجَعَلَ يَطْلُبُنِي يَدِي فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَنْفَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأْسُهُ عَلَى فُجَيْحِي. [إجماع: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ٣٦٧، مطولاً].

قوله: (باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاج) زاد ابن بطال في شرحه هنا: وقول الرجل لصاحبه هل أعرستم الليلة؟ قال ابن النضر: ذكر فيه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها، وهو مطابق للركن الأول من الترجمة. قال: ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستتي في بعض الحالات، فإمسك الرجل خاصرة ابنته ممنوع في غير حالة التلاويح، وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة المباشطة أو التسلية أو البشارة: قلت: وجدت هذه الزيادة في نسخة الصخاني مقدمة ولفظه «باب قول الرجل إلخ» ويصده «وطعن الرجل إلخ». والذي يظهر لي أن المصنف أدخل أيضاً ليكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو «هل أعرستم» أو شيئاً مما يدل عليه، وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سليم عند موت ولديهما وكنها ذلك عنه حتى تمشي ويات معها، فأخبر بذلك أبو طلحة النبي صلى الله عليه

كانت غير عفيفة، وأما الخامس فنفاه النووي وصوره غيره بما إذا كان لا يريد ما ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها، من غير حصول غرض الاستمتاع، قد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره.

قوله: (وقول الله تعالى: يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة)؛ أما قوله تعالى ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] فخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً أو على إرادة ضم أمته إليه، والتقدير يا أيها النبي وأمته. وقيل: هو على إضمار قل أي قل لأمتك، والثاني البتة، فخص النبي عليه الصلاة والسلام بالبدء لأنه إمام أمته اختياراً بتقديمه وهم الخطاب كما يقال لأمر القوم: يا فلان اضلوا كذا، وقوله: ﴿إِذَا طَلَقْتُمْ﴾ أي إذا أردتم التطلق جزءاً، ولا يمكن حله على ظاهره. وقوله: ﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أي عند ابتداء شروعهن في العدة، واللام للترتيب كما يقال: لقيته ليلة بقيت من الشهر، قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ قال ابن عباس: في قبل عدتهن، أخرجه الطبري بسند صحيح. ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك، وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه قال ابن عمر: «قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن» وقلبت هذه القراءة أيضاً عن أبي عثمان وجابر وعلي بن الحسين وغيرهم، وسيأتي في حديث ابن عمر في الباب مزيد بيان في ذلك.

قوله: (أحصىا حفظناه) هو تفسير أبي عبيدة، وأخرج الطبري معناه عن السدي، والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة ثلاثاً ليتيسر الأمر بطول العدة فتتأذى بذلك المرأة.

قوله: (وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع) روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ قال: في الطهر من غير جماع، وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك، وعند الترمذي أيضاً.

قوله: (ويشهد شاهدين) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿واشهدوا ذوي عدل منكم﴾ [الطلاق: ٢] وهو واضح، وكأنه لمج ما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس قال: «كان نفر من المهاجرين يطلقون نكير عنة ويراجعون بغير شهود فنزلت» وقد قسم الفقهاء الطلاق إلى سني، وبديعي، وإلى قسم ثالث لا وصف له. فالأول ما تقدم. والثاني أن يطلق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يتيقن أمرها أحلت أم لا، ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلقه ومنهم من أضاف له الخلع. والثالث تطليق الصغيرة والأيسة والحامل التي قربت ولادتها، وكذا إذا وقع السؤال منها في وجه بشرط أن تكون عالة بالأمر، وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلنا إنه طلاق، ويستثنى من محرم طلاق الحائض صور: منها ما لو كانت حاملاً ورأت الدم وقتلنا الحامل تحيض فلا يكون طلاقها بديعاً ولا سنياً وإن وقع بقرب الولادة، ومنها إذا طلق الحاكم على المولى واستقر وقوع ذلك في الحيض، وكذا في صورة الحكمين إذا تمين ذلك طريقاً لرغف الشقاق، وكذلك الخلع والله أعلم.

قوله: (أنه طلق امرأته) في مسلم من رواية الليث عن نافع «أن ابن عمر طلق امرأة له» وعنده من رواية حبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «طلقت امرأتي» وكذا في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر، قال النووي في تهذيبه: اسمها أمّة بنت غفار قاله ابن أبي شيبة، ونقله عن النووي جماعة عن بعده منهم الذهبي في «تجريد الصحابة» لكن قال في مبهمة، فكانه أراد مبهمة التهذيب. وأوردتها الذهبي في أمّة بالذو وكسر الميم ثم نون وأبوها غفار ضبطه ابن يظفة بكسر اللامجة وتخفيف الفاء، ولكني رأيت مستند ابن أبي شيبة في أحاديث قتيبة جمع سعيد الميار بسند فيه ابن لجة أن ابن عمر طلق امرأته أمّة بنت صمار، كذا رأيتها في بعض الأصول بمهملة مفتوحة ثم سيم ثقيلة والأول أولى، وأقرى من ذلك ما رأيت في مستند أحمد قال: «حدثنا يونس حدثنا الليث عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض، فقال عمر: يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته النوار، فأمره أن يراجعها» الحديث، وهذا الإسناد على شرط الشيخين، ويونس شيخ أحمد هو ابن محمد المؤدب من رجالهما، وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم تسم عندهما، ويمكن الجمع بأن يكون اسمها أمّة ولقبها النوار.

قوله: (وهي حائض) في رواية قاسم بن أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر. عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في مهيا حائض، وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها.

قوله: (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر، وأكثر الرواة لم يذكرها ذلك استثناء بما في

الحيز أن عمر سال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستنزم أن ذلك وقع في عهده، وزاد الليث عن نافع «تطليقة واحدة» أخرجه مسلم، وقال في آخره: «جود الليث في قوله: تطليقة واحدة» اهـ وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين قال: «مكثت عشرين سنة يجئني من لا أتهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض فأمر أن يراجعها، فكتلت لا أتتهم ولا أعرف وجه الحديث، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان ذا ثبوت، فحدثني أنه سال ابن عمر فعنده أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الشعبي قال: «طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة» ومن طريق عطاء الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه «طلق امرأته تطليقة وهي حائض».

قوله: (فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) في رواية ابن أبي ذئب عن نافع «قال عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك» أخرجه الدارقطني، وكذا سيأتي للمصنف من رواية قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر، وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير، وكذا عنده في رواية طلوس عن ابن عمر، وكذا في رواية الشعبي المذكورة، وزاد فيه الزهري في روايته كما تقدم في التفسير «عن سالم أن ابن عمر أخبره، فتعيط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم» أو لم في هذه الزيادة في رواية غير سالم، وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر، وفي إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النبي عته وإلا لم يقع التعيط على أمر لم يسبق النبي عته. ولا يكره على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ولم يصرف ماذا يصنع من وقع له ذلك، قال ابن العربي: سؤال عمر محتمل لأن يكون أنهم لم يروا قبلها مثلها فسأل ليعلم، ويحتمل أن يكون لما رآه في القرآن قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أراد أن يعلم أن هذا قرء أم لا؟ ويحتمل أن يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النبي فجاء ليسان له الحكم بعد ذلك. وقال ابن دقيق العيد: وتعيط النبي صلى الله عليه وسلم إما لأن للمنى الذي يقضي المنع كان ظاهراً فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه.

قوله: (مره فإرجعها) قال ابن دقيق العيد: يتعلق به مسألة أصولية، وهي أن الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك أم لا؟ فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر: مره، فأمره بأن يأمره. قلت: هذه المسألة ذكرها ابن الحاجب قال: الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً بذلك الشيء، لئلا لو كان كان مر جديك بكذا تعدياً، ولكن يناقض قولك للعبد: لا تفعل. قالوا: فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزيره: قل لفلان: افعل. قلنا: للعلم بأنه مبلغ. قلت: والمحصل أن النبي إنما هو حيث تجرد الأمر، وأما إذا وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر للمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا، ويبني أن يزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرفع الخلاف. ومنهم من فرق بين الأمرين فقال: إن كان الأمر الأول بحيث يسره له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له وإلا فلا، وهذا قوي، وهو مستغاد من الدليل الذي استدل به من ابن الحاجب على النبي، لأنه لا يكون متعدياً إلا إذا أمر من لا حكم له عليه لئلا يصير متصرفاً في ملك غيره بغير إذنه، والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على الفريقين، ومنه قوله تعالى: ﴿وأمر أهلك بالصلاة﴾ [طه: ١٣١، ١٣٢] فإن كان أحد يفهم منه أمر الله لأهل بيته بالصلاة، ومثله حديث الباب، فإن عمر إذا استثنى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليشتمل ما يأمر به ويلزم ابنه به، فم مثل بهذا الحديث لهذه المسألة فهو غلط، فإن القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكفافة كان مأموراً بالتبليغ، ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع «أمره أن يراجعها» وفي رواية أبي بن سيرين ويونس بن جبير وطلوس عن ابن عمر وفي رواية الزهري عن سالم «فإرجعها» وفي رواية مسلم فراجعها عبيد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم «وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر «إرجعها» وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر «فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا» وقد اقتضى كلام سليم الرازي في «التقريب» أنه يجب على الثاني الفعل جزماً وإثماً الخلاف في تسميته أمراً فرجع الخلاف عنه لفظياً. وقال الفخر الرازي في «المحصول»: الحق أن الله تعالى إذا قال زيد: أوجب على عمرو كذا وقال عمرو: كل ما أوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الأمر بالأمر بالشيء أمراً بالشيء. قلت: وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفريق بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره، فمهما أمر الرسول أحدنا أن يأمر به غيره وجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح «من اطاعني فقد اطاع الله، ومن اطاع أميري فقد اطاعني» وأما غيره

عن بعده فلا، وفيهم تظهر صورة التمدد التي أشار إليها ابن الحاجب. وقال ابن دقيق العيد: لا ينبغي أن يتردد في اختفاء ذلك الطلب، وإنما ينبغي أن ينظر في أن لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم صيغة الأمر بالأمر أو لا؟ بمعنى أنهما يستريان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا. قلت: وهو حسن، فإن أصل المسألة التي انبثت عليها هذا الخلاف حديث «مروا أولادكم بالصلاة لسبع» فإن الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يجبه عليهم الوجوب، وإنما الطلب مترجى على أوليائهم أن يعلموه ذلك، فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس مساوياً للأمر الأول، وهذا إما عرض من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف، وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب. والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفاً آخر بفعل شيء كان للمكلف الأول مبلغاً محضاً والثاني مأمور من قبل الشارع، وهذا كقولهم لسالك بن الحريث وأصحابه: «ومروهم بصلاة كذا في حين كذا» وقوله لرسول ابنته صلى الله عليه وسلم: «مرها فتصبر» ولتحسب «وظاهر كثيرة، فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمتثل كان عاصياً، وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشئ، أمراً بالشئ، فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمرُوا الصبيان، والصورة الثانية هي التي يتصور فيها أن الأمر متعلداً بأمره لأولاد أن يأمر بالثاني، فهذا فصل الخطاب في هذه المسألة والله المستعان. واختلف في وجوب للرأسة، فذهب إليه مالك وأحمد في رواية، والمشهور عنه وهو قول الجمهور أنها مستحبة واحتجوا بأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك، لكن صحيح صاحب «المغلة» في الحنفية أنها واجبة، والحجة لمن قال بالوجوب ورود الأمر به، ولأن الطلاق لما كان محرماً في الحيف حتى كانت استدامة النكاح فيه واجبة، فلو تجدد الذي طلق في الحيف حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه: يجبر على الرجعة أيضاً، وقال أشهب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة، واتفقوا على أنها إذا انقضت مدتها أن لا رجعة، وأنه لو طلق في طهر قد سها فيه لا يؤمر بمراجعتها، كذا نقله ابن بطال وغيره، لكن الخلاف فيه ثابت قد حكاه الحنفاي من الشافعية وجهاً، واتفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة إلا ما نقل عن زفر فطره الباب.

قوله: (ثم لم يسكها) أي يستر بها في عصمت.

قوله: (حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع «ثم ليدها حتى تطهر، ثم تحيض حية أخرى فإذا طهرت فليطلقها» وغوى في رواية الليث وأيوب عن نافع، وكذا عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار، وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم، وعند مسلم من رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بلشظ «مرو فليراجعها، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» قال الشافعي: «حتى طهرت» حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها. ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق «رواه يونس بن جبيرة وأبى بن سيرين وسالم قلت: وهو كما قاله لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع، وقد نهى على ذلك أبو داود، والزائدة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً. وقد اختلف في الحكمة في ذلك فقال الشافعي: يمتنع أن يكون أراد بذلك أي بما في رواية نافع أن يسترها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم يحيض تام ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها إما بحمل أو بحيف، أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جامل بما صنع إذ يرغب فيسك للحمل أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه. وقيل: الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق، فإذا أمسكها زماناً يجعل له فيه طلاقها طهرت فائدة الرجعة، لأنه قد بطول مقامه معها، فقد جاملها فيجب ما في نفسه من سبب طلاقها فيسكها. وقيل: إن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كسره واحد، فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض، وهو متنع من الطلاق في الحيض، فلم أن يتأخر إلى الطهر الثاني. واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة. وفيه للشافعية وجهان أحدهما المنع، وبه قطع المتولي، وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث. وعبرة الغزالي في «الوسيط» وتبعه مجلي: هل يجوز أن يطلق في هذا الطهر؟ وجهان. وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب. وقال ابن تيمية في «الحزر»: «ولا يطلقها في الطهر المستحب فإنه بدعة، وعنه أي عن أحمد جواز ذلك. وفي كتب الحنفية عن أبي حنيفة الجواز، وعن أبي يوسف ومحمد المنع، ووجه الجواز أن التحريم إنما كان لأجل الحيض، فإذا طهرت زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي بعده، وكما يجوز طلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض، وقد ذكرنا حجج الثميين، ومنها أنه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها ليطلقها، وهذا عكس مقصود الرجعة فإنها شرعت لإيلاء المرأة ولهذا سماها

إسماً فأمره أن يسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى تحيض حية أخرى ثم تطهر لتكون الرجعة للإسك لا الطلاق، ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا المعنى حيث أمر بأن يسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه، لقوله في رواية عبد الحميد بن جعفر: «مرو أن يراجعها فإذا طهرت أمسكها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها» فإذا كان قد أمره بأن يسكها في ذلك الطهر فكيف يسبح له أن يطلقها فيه؟ وقد ثبت النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه.

قوله: (ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يس) في رواية أيوب «ثم لم يطلقها قبل أن يسها» في رواية عبيد الله بن عمر «فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجمعها أو يسكها» وغوى في رواية الليث، وفي رواية الزهري عن سالم «فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يسها» وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» وعكس بهذه الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل فإنه لا يجرم. والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يتقدم على الطلاق، وأيضاً فإن زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فإتفاده على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها، وعمل ذلك أن يكون الحمل من المطلق، فلو كان من غيره بأن نكح حاملاً من زنا وطهرت ثم طلقها أو وطئت منكحة بشبهة ثم حلت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعياً، لأن عدة الطلاق تقع بعد وضع الحمل والبقاء من الغاس، فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحمل منه، قال الحنفاي: في قوله: «ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق» دليل على أن من قال لزوجه وهي حائض: إذا طهرت فأتت طلاق لا يكون ملطفاً للسنة، لأن الملطف للسنة هو الذي يكون غيراً عند وقوع طلاقه بين إيقاع الطلاق وتركه، واستدل بقوله: «قبل أن يس» على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام، وبه صرح الجمهور، فلو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض؟ طرده بعض المالكية فيهما، والمشهور عنهم إيجابه في الحائض دون الطاهر، وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض: يجبر على الرجعة، فإن امتنع أدبه الحاكم، فإن أسر رجع الحاكم عليه. وهل يجوز له وطؤها؟ بذلك روايتان لم أصحابهما الجواز، وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضاً ولا يجبر إذا طلقها نكساً، وهو جود. ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري «فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً من حيضها» واختلف الفقهاء في المراد بقوله: طاهراً هل المراد به انتطاع الدم أو التطهر بالفسل؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد، والراجح الثاني، لما أخرجه السنائي من طريق معتبر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال: «مر عبد الله فليراجعها، فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يسها حتى يطلقها، وإن شاء أن يسكها فليسكها» وهذا مفسر لقوله: «فإذا طهرت» فليحمل عليه، ويضرب من هذا أن العدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترفع الرجعة، أو لا بد من الانتفال؟ فيه خلاف أيضاً. والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان: الأول يزول بانقطاع الدم كصحة الفسل والصوم وترتيب الصلاة في الذمة، والثاني لا يزول إلا بالفسل كصحة الصلاة والطواف وجواز البث في المسجد، فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني؟ وعكس بقوله: «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» ذهب إلى أن طلاق الحامل سني، وهو قول الجمهور، وعن أحد رواية أنه ليس بسني ولا بدعي.

قوله: (فلتك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) أي إذن. وهذا بيان لمسار الآية وهي قوله تعالى: «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن» [الطلاق: ١] وصرح معمر في روايته عن أيوب عن نافع بأن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي رواية الزبير عند مسلم قال ابن عمر: «وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء» [الطلاق: ١] الآية» واستدل به من ذهب إلى أن الأقرار الأظهر للأمر بطلاقها في الطهر، وقوله: «فطلقوهن لعدتهن» أي وقت ابتداء عدتهن، وقد جعل للمطلقة تريض ثلاثة قروء، فلما نهى عن الطلاق في الحيض وقال: إن الطلاق في الطهر هو الطلاق للثلاثين فيه علم أن الأقرار الأظهر، قاله ابن عبد البر. وسأذكر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى.

٢ - باب إذا طَلَّقَتِ الْحَائِضُ نَحْتَهُ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ

٥٢٥٢ - حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ خُزَيْمٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَسْرُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ

لنبي ﷺ فقال: «ليراجعها». قلت: تحسب؟ قال: قهقهة.

وعن قتادة، عن يونس بن جبير، عن ابن عمر قال: «مرة فليراجعها». قلت: تحسب؟ قال: أرايت إن عجز واستحقم. [راجع: ٤٩٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٧١].

٥٢٥٣- حدثنا أبو مفضل: حدثنا عبد الوكيل: حدثنا أبو الربيع، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر قال: حُيِّت علي بطليقة. [راجع: ٤٩٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٧١].

قوله: (باب إذا طلق الحائض بعد ذلك الطلاق) كذا بت الحكم بالمسألة، وفيها خلاف قديم من طائوس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع، ومن ثم نشأ سؤال ابن عمر عن ذلك.

قوله: (شعبة عن أنس بن سيرين قال: سمعت ابن عمر قال: طلق ابن عمر امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: ليراجعها. قلت: تحسب؟ قال: قهقهة). قلت: هو أنس بن سيرين والمقول له ابن عمر، بين ذلك أحد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة، وكذا أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر، وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً كما سأذكره بعد ذلك.

قوله: (وعن قتادة عن يونس بن جبير) هو معطوف على قوله: «عن أنس بن سيرين» فهو موصول، وهو من رواية شعبة عن قتادة، ولقد أقره مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة «سمعت يونس بن جبير».

قوله: (عن ابن عمر قال: مره فليراجعها) هكذا اختصره، ومراده أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من سيقاه.

قوله: (قلت: تحسب) هو بضم أوله، والمثقال هو يونس بن جبير.

قوله: (قال: أرايته) في رواية الكشييهي «أرايت إن عجز واستحقم» وقد اختصره البخاري كثرةً يساق أنس بن سيرين، وقد ساقه مسلم حيث أقره ولفظه «سمعت ابن عمر يقول: طلق امرأتي وهي حائض، فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال: ليراجعها، فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها. قال: قلت لابن عمر: أليحسب بها؟ قال: ما يهتم؟ أرايت إن عجز واستحقم». وقال أحد: «حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قالوا: حدثنا شعبة «فذكره أتم منه وفي أوله أنه: «سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض وفيه فقال: مره فليراجعها ثم إن بدا له طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها. قال: قلت لابن عمر: أتحسب طلاقها ذلك طلاقاً؟ قل: نعم، أرايت إن عجز واستحقم» وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعد هذا نحو هذا السياق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه: «قلت: فهل عد ذلك طلاقاً؟ قال: أرايت إن عجز واستحقم؟ وسيلي في أبواب المدة في «باب مراجعة الحائض» من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن جبير مختصراً وفيه: «قلت: فتنت بذلك التطليقة؟ قال: أرايت إن عجز واستحقم» وأخرجه مسلم من وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولاً ولفظه «قلت له: إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أيمتد بذلك التطليقة؟ قال: قهقهة أو إن عجز واستحقم» وفي رواية له «قلت: أتحسب عليه» والباقي مثله. وقوله: «فه» أصله فساء وهو استغمام فيه اكتناه أي فما يكون إن لم تحسب، ويعتدل أن تكون الملاء أصلية وهي كلمة تقال للزجر: أي كيف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك، قال ابن عبد البر: قول ابن عمر: «فه» معناه فأي شيء يكون إذا لم يمتد بها؟ إنكاراً لقول السائل: «أيمتد بها» فكأنه قال: وهل من ذلك بد؟ وقوله: «أرايت إن عجز واستحقم» أي إن عجز عن فرض فلم يقمه، أو استحقم فلم يأت به ليكون ذلك عدراً له؟ وقال الخطابي: في الكلام حذف، أي أرايت إن عجز واستحقم أسقط عنه الطلاق حقه أو يطلعه عجزه؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه.

وقال الكرماني: يمتثل أن تكون «إن» نافية بمعنى ما أي لم يجز ابن عمر ولا استحقم، لأنه ليس بطفل ولا مجنون. قال: وإن كانت الرواية بفتح ألف أن فمتناه أظهر، والثاء من استحقم مفتوحة قاله ابن الحشاش وقال: للنبي فعل فعلاً يصيرُه أحق عاجزاً فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حقه، والسين والثاء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحق بما فعله من تطبيق امرأته وهي حائض. وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنياً للمجهول، أي أن

الناس استحقوقه بما فعل، وهو موجه. وقال المذهب: معنى قوله: «إن عجز واستحقم» يعني عجز في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد حقه فلم تمكن منه الرجعة أتبقى المرأة ملقة لا ذلت بعل ولا مطلقة؟ وقد نهى الله عن ذلك، فلا بد أن تحسب بذلك التطليقة التي أوقعتها على غير وجهها، كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان يملز بذلك ويسقط عنه.

قوله: (حدثنا أبو معمر) كذا في رواية أبي ذر، وهو ظاهر كلام أبي ذر، وهو ظاهر كلام أبي نعيم في «المستخرج» وللإتين «وقال أبو معمر» وبه جزم الإسماعيلي، وسقط هذا الحديث من رواية النسفي أصلاً.

قوله: (عن ابن عمر قال: حسبت علي بطليقة) هو بضم أوله من الحساب، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصراً وزاد «يعني حين طلق امرأته فقال عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك» قال النووي: شذ بعض أهل الظاهر فقال: إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فاشبه طلاق الأجنبية وحكاه الخطابي في الفوارج والروافض. وقال ابن عبد البر: لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعني الآن. قال: وروي مثله عن بعض التابعين وهو شاذ وحكاه ابن العربي وغيره عن ابن عليه يعني إبراهيم بن إسماعيل بن علي الذي قال الشافعي في حقه: إبراهيم ضال، جلس في باب الفضول يفضل الناس. وكان بمصر، وله مسائل يتفرد بها، وكان من فقهاء المعتزلة. وقد غلط فيه من ظن أن المقول عنه المسائل الثلاثة أبوه وحاشاله، فإنه من كبار أهل السنة. وكان الثوري أراد ببعض الظاهرة ابن حزم، فإنه من جرد القول بذلك وانتصر له وبالغ، وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتناباً فأمره أن يعيدها إلى علي ما كانت عليه من المعاشرة فحمل المراجعة على معناها اللغوي، وتعقب بأن الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقاً. وأجاب عن قول ابن عمر: «حسبت علي بطليقة» بأنه لم يصرح به حسباً عليه، ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليه وسلم، فإنه ينصرف إلى من له الأمر حيث هو النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا قال بعض الشراح، وعندي أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في قول الصحابي: أمرنا بكذا فإن ذلك كله حيث يكون اطلاع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحاً، وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لأن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك، وإذا أخبر ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه بطليقة كان احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم يعيداً جداً مع احتفاء القرآن في هذه القصة بذلك، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً براه وهو يقلل أن النبي صلى الله عليه وسلم تخطئ من صنيعة كيف لم يشاؤره فيما يفعل في القصة المذكورة، وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبره «أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: مره فليراجعها ثم يسكنها حتى تطهر» قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: «وهي واحدة» قال ابن أبي ذئب: وحديثي حذلة بن أبي سفيان أنه سمع سالماً يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب وابن إسحاق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هي واحدة»، وهذا نص في موضع الخلاف فيجب التصريح إليه. وقد أورد بعض العلماء على ابن حزم فاجابه بأن قوله: «هي واحدة» لعله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فآزره بأن نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال. وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة «فقال عمر: يا رسول الله أتحسب بذلك التطليقة؟ قال: نعم». ووجهه إلى شعبة قتادة. وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجهمي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «أن رجلاً قال: إني طلق امرأتي البتة وهي حائض، فقال: عصيت ربك، وفارقت امرأتك. قال: فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته، قال: إنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق يقضي له، وأنت ما ترفع به امرأتك» وفي هذا السياق رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي، وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية، وله كلام طويل في تقرير ذلك والانتصار له. وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه «فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليراجعها، فردها وقال: إذا طهرت فليطلق أو يسك» لفظ مسلم، وللنسائي وأبي داود «فردها علي» زاد أبو داود «ولم يرها شيئاً» وإسناده على شرط الصحيح فإن

مسلماً أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج، وسأته على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة، ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة، فأشار إلى هذه الزيادة، ولعله طوى ذكرها عمداً. وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عبادة عن ابن جريج فذكرها، فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها. قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة، وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير. وقال ابن عبد البر: قوله: «ولم يرها شيئاً» منكر لم يقله غير أبي الزبير، وليس بحجة فيما خالفه فيه ماله فكيف بمن هو أثبت منه، ولو صح فمعناه عندي والله أعلم: ولم يرها شيئاً مستحيماً لكونها لم تقع على السنة. وقال الخطابي: قال أهل الحديث: لم يروي أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا، وقد يحتل أن يكون معناه: ولم يرها شيئاً محرم مع الراجحة، أو لم يرها شيئاً جازئاً في السنة ماخياً في الاختيار وإن كان لازماً مع الكراهة. ونقل البيهقي في المعرفة: عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال: نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخلفا، وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبوت. قال: ريس الشافعي القول في ذلك وحمل قوله: لم يرها شيئاً على أنه لم يبعدها شيئاً صواباً غير خطأ، بل يلازم صاحبه أن لا يقسم عليه لأنه أمره بالراجحة، ولو كان طلقها طاهراً لم يورم بذلك، فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً، قال ابن عبد البر: واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روي عن الشافعي قال: إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض لم يمتد المرأة بتلك الحيف في العدة كما روى ذلك عنه متصوفاً أنه قال: يقع على الطلاق ولا تمتد بتلك الحيفه أحد. وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحو ما نقله ابن عبد البر عن الشافعي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح، والجواب عنه مثله. وروى سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك: عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس ذلك بشيء. وهذه مناهات لأبي الزبير، إلا أنها قابلة للتأويل، وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر إنها حبت عليه بطلقة. وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعين، وهو أولى من تغليب بعض الثقات. وأما قول ابن عمر: «إنها حبت عليه بطلقة فإنه وإن لم يصح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال: إنها حبت عليه، فكيف يجمع مع هذا قوله: لم يمتد بها أو لم يرها شيئاً على المعنى الذي ذهب إليه المخالف؟ لأنه إن جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة بخصوصها لأنه قال: إنها حبت عليه بطلقة فيكون من حسبها عليه خالف كونه لم يرها شيئاً، وكيف يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمامه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليعلم ما يأمر به؟ وإن جعل الضمير في لم يمتد بها أو لم يرها لابن عمر لزم منه التناقض في القصة الواحدة فينقض إلى الترجيح، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأخف أولى من مقابله عند تملذ الجمع عند الجمهور والله أعلم. واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بآية ترجع إلى مسألة أن النبي يقتضي الفساد قال: الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام، فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود، وأيضاً فكذا أن النبي يقتضي التحريم كذلك يقتضي الفساد، وأيضاً فهو طلاق منقطع عنه الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه كذلك فيجد عدم نفوذ ولا يمكن للضعف فافقت لأن الزوج لو وكل رجلاً أن يطلق امرأته على وجه فلقها على غير الوجه المذكور فيه لم ينفذ، وكذلك لم يأن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباهجاً فإنها طلق حراماً ما يصح. وأيضاً فكل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام، فالحكم بطلان ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه، ومعلوم أن الحلال المذكور فيه ليس كالحرام المنعوت منه. ثم أحال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التخصيص على صريح الأمر بالرجعة فإنها فرع وقرع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها حبت عليه بطلقة، والقياس في معارضة النص فاسد الاختيار والله أعلم. وقد عورض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر: ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي، فكيفما أوقفه وقع، سواء أجر في ذلك أم أم، ولم لزم المطيع ولم يلزم المعاصي لكان المعاصي أخف حالاً من المطيع. ثم قال ابن القيم: لم يرد التصريح بأن ليس عمر احتجب بتلك التعليلة إلا في رواية سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم في تصريح بالرفع، قال: فانفراد سعيد بن جبير كاتفراد أبي الزبير بقوله: لم يرها شيئاً، فلما أن يتساقط وإما أن ترجع رواية أبي الزبير لتصريحها بالرفع، وتحمل رواية سعيد بن جبير على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي

الزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتسب عليهم به ثلاثاً إذا كان بلفظ الواحد. قلت: وفعل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبير، وفي سنيها ما يشعر بأنه إنما راجعها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه: سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق قال: طلقها وهي حائض، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: مره فليراجعها فإنها طهرت فليطلقها لظهورها، قال: فراجعها ثم طلقها لظهورها قلت: فاعتدلت تلك التعليلة وهي حائض؟ فقال: ما لي لا أحتد بها وإن كنت عجزت واستحمت؟ وعند مسلم أيضاً من طريق ابن أبي شيبة ابن شهاب عن عمه عن سالم في حديث الباب: كان عبد الله بن عمر طلقها بطلقة فحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم. وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب: قال ابن عمر: فراجعها وحسبت لها التعليلة التي طلقها. وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج: أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه: هل حبت بطلقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. وفي حديث ابن عمر من الفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة، لأنه جعل ذلك إليه دون غيره، وهو قوله تعالى: ﴿ويعولتن أحق يطهرن من ذلك﴾ (البقرة: ٢٢٨) وفيه أن الأب يقوم عن كونه البالغ الرشيد في الأمور التي تقع له ما يحتشم الابن من ذكره، ويتلقى عنه ما لعله يلحقه من العتاب على فعله شفقة منه ورأى. وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لأنه أنكر إيقاعه في الحيف لا في غيره، ونقله في آخر الحديث: «فإن شاء أمك وإن شاء طلق». وفيه أن الحمل لا يحبس لقوله في طريق سالم المتقدم: «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» فحرم صلى الله عليه وسلم الطلاق في زمن الحيف وأباحه في زمن الحمل، فدل على أنها لا يمتنعان. وأجيب بأن حيف الحمل لم يكن له تأثير في تطويل العدة ولا تخفيفها لأنها بوضع الحمل فلابح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً، وأما غير الحمل ففرق بين الحائض والطاهر لأن الحيف يؤثر في العدة فالفرق بين الحمل وغيرها إنما هو بسبب الحمل لا بسبب الحيف ولا الطهر. وفيه أن الأقراء هي العدة هي الإطهار، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب العدة. فيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور، وقال للأكية: لا يجرم. وفي رواية كالجمهور، ورجعها الفاكهاني لكونه شرط في الإذن في الطلاق عدم المسيس، والمعلق بشرط معلوم عند علمه.

٣- باب من طلقَ، وَهَلْ يُؤَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ؟

٥٢٥٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَزْهَرِيُّ: قَالَ: سَأَلْتُ الرَّهْزَرِيَّ: أَيُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَعَذَّتْ مِنْهُ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ ابْنَةَ الْحَوَنَ، لَمَّا أَدْخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مِنْهَا قَائِلٌ: ائْتُوا بِاللَّهِ مِنْكُمْ، فَقَالَ لَهَا: «لَقَدْ غَدَّتْ بِعَظِيمٍ، أَخْطَى بِأَهْلِكِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَوَاهُ حُجَّاجُ بْنُ أَبِي تَيْمٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ الرَّهْزَرِيِّ: أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَتْ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ:

٥٢٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثَيْلٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنِ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى اتَّطَلَّعْنَا إِلَى خَاطِطٍ يُقَالُ لَهُ: الشَّوْطُ، حَتَّى تَهَيَّأَ إِلَى خَاطِطَيْنِ، فَبَجَلَتْ تَهَيَّأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْلِسُوا هَا هُنَا». وَدَخَلَ، وَقَدْ آتَى بِالْحَوَرِيِّ، فَأَنزَلَتْ لِي يَتِي فِي نَعْلٍ لِي تَسْتَأْمِنَهُ بَيْنَ الشَّعْمَانِ بَيْنَ شَرَايِلَ، وَمَعَهَا دَائِيهَا حَاجِبَةٌ لَهَا، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «هِيَ فَسَلَسَلِي لِي». قَالَتْ: وَقَدْ تَهَبَّ الْمَلِكَةُ نَفْسَهَا لِلْسُّوْقَةِ؟ قَالَ: فَأَهْوَى يَدِي بِعَضَ بِيَدَةٍ عَلَيْهَا فَسَكَنَ، فَقَالَتْ: ائْتُوا بِاللَّهِ مِنْكُمْ، فَقَالَ: «لَقَدْ غَدَّتْ بِعَمَّادٍ». ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، اكْسُهَا رَايَتَيْنِ، وَأَلْحِقْهَا بِأَهْلِكِ».

[أبو: ٥٢٥٧].

٥٢٥٦، ٥٢٥٧ - وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّيْسَابُورِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي أُسَيْدٍ قَالَا: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أَمِيمَةً بِنْتَ شَرَايِلَ، فَلَمَّا أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَكَانَتْ تَحَرَّكَ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَبَا

وقوله: (الحقني بأهلك) بكسر الألف من الحقني وفتح الهاء بخلاف قوله في الحديث الثاني «الحقها» فإنه يفتح الهزلة وكسر الحاء.

لانيها:

قوله: (حدثنا عبد الرحمن بن غسيل) كذا في رواية الأكثر بغير ألف ولام وفي رواية السني «ابن الغسيل» وهو أوجه ولعلها كانت ابن غسيل الملائكة فسقط لفظ الملائكة، والألف واللام بدل الإضافة، وعبد الرحمن ينسب إلى جد أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري، وحنظلة هو غسيل الملائكة استشهد بأحد وهو جنب ففسلت الملائكة وقصته مشهورة، ووقع في رواية الجرجاني عبد الرحيم والصراب عبد الرحمن كما نبه عليه الجلياني.

قوله: (إلى حائط يقال له الشوط) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدما مهملة وقيل معجمة هو بستان في المدينة معروف.

قوله: (حتى انتهينا إلى حائطين جلسنا بينهما) فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اجلسوا هاهنا ودخل أي إلى الحائط. في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال: «تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني الجون فأمرني أن أتبعها فأتيتها بها فأثرتني بالشروط من وراء ذباب في أطم، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فخرج مشي ونحن معه. وذباب يعض المعجمة وموحنتين خففاً جبل معروف بالمدينة، والأطم الحصون وهو الأجم أيضاً والجعم أطام وأجام كعقن وأحناق، وفي رواية لابن سعد أن النعمان بن الجون الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً فقال: ألا أزوجك أجل أم في العرب؟ فتزوجها وبعث معه أبا أسيد الساعدي، قال أبو أسيد: فأثرتني في بني ساعدة فدخل عليها نساء المحي فرحين بها وخرجن فذكرن من جمالها.

قوله: (فأثرت في بيت في لخل في بيت أميمة بنت النعمان بن شواهيل) هو بالتثنية في الكل، وأميمة بالرغم إما بدلاً عن الجونية وإما عطف بيان، وظن بعض الشراح أنه بالإضافة فقال في الكلام على الرواية التي بعدها: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أميمة بنت شواهيل ولعل التي نزلت في بيتها بنت أخيها، وهو مردود فإن خرج الطريقين واحداً، وإلما جاء الهم من إعادة لفظ «في بيت» وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه قال: «في بيت في النخل أميمة إلخ» وجزم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شواهيل بن الأسود بن الجون الكندي، وكذا جزم بتسيتها أسماء محمد بن إسحاق ومحمد بن حبيب وغيرهما، فلمل اسمها أسماء ولقبا أميمة. ووقع في المضاري رواية يونس بن بكير عن ابن إسحاق «أسماء بنت كعب الجونية» فلمل في نسائها من اسمه كعب نسبها إليه، وقيل: هي أسماء بنت الأسود بن الحارث بن النعمان.

قوله: (ومعها دانيها حاضنة لها) الدابة بالتحانية الظن المرضع وهي معربة، ولم اتفق على تسمية هذه الحاضنة.

قوله: (هي) نفكس في إلخ السوق بضم السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع، قيل لم ذلك لأن الملك يسوقهم فيساقون إليه ويصرفهم على مراده، وأما أهل السوق فالواحد منهم سوقى، قال ابن كثير: هذا من بقية ما كان فيها من الجاهلية، والسوق عندهم من ليس ملك كائن من كان، فكانها استبعدت أن يتزوج الملكة من ليس بملك، وكان صلى الله عليه وسلم قد خير أن يكون ملكاً نبياً فاختار أن يكون عبداً نبياً تواضعاً منه صلى الله عليه وسلم لربه. ولم يؤخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكتلابها مدونة لها لقرب عهدها بجاهليتها، وقال غيره: يتحمل أنها لم تعرفه صلى الله عليه وسلم فخطبته بذلك، وسياق القصة من جموع طرقها يأتي هذا الاحتمال، نعم سيأتي في أواخر الأشرة من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «ذكر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها فقدمت، فتزلفت في أجس بني ساعدة، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء بها فدخل عليها فإذا امرأة منكسة رأسها، فلما كلمها قالت: أعوذ بالله منك، قال: لقد أعذتك مني. فقالوا لها: اتدنين من هذا؟ هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليخطبك، قالت: كنت أنا أشقى من ذلك». فإن كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب: الحقها بأهلها ولا قوله في حديث عائشة: الحقني بأهلك تظليفاً، ويتعين أنها لم تعرفه. وإن كانت القصة متحدة ولا مانع من ذلك فلمل هذه المرأة هي الكلاية التي وقع فيها الاضطراب. وقد ذكر ابن سعد بسند فيه الزعمي الضعيف عن ابن عمر قال: «كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم ستان بنت سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب، قال: وكان التي صلى الله عليه وسلم بعث أبا سعد الساعدي يخطب عليه امرأة من بني عامر يقال

أسيد أن يجوزها ويكسوها ثوبين زائرين. [راجع: ٥٢٥٥، وانظر في الهبة، باب ٤].

حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا إبراهيم بن أبي الوزير: حدثنا عبد الرحمن، عن حمزة، عن أبيه، وعن عباس بن سهل، عن سهل، عن أبيه بهذا. [انظر: ٥١٣٧].

٥٢٥٨ - حدثنا حجاج بن نيهال: حدثنا هشام بن يحيى، عن قتادة، عن أبي غلاب، يونس بن جابر قال: قلت لابن عمر: رجل طلق امرأته وهي حائض؟ فقال: تعرف ابن عمر؟ إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له، فأمره أن يرأسها، فإذا ظهرت فأراد أن يطلقها فليطلقها، قلت: فهل عد ذلك طلاقاً؟ قال: أرايت إن عجز واستحقق. [راجع: ٤٩٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٧١].

قوله: (باب من طلق، وهمل يواجه الرجل امرأته بالطلاق) كذا للجميع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله: «من طلق» فكانه لم يظهر له وجهه، وأظن المصنف قصد إثبات مشروعية جواز الطلاق وحل حديث «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» على ما إذا وقع من غير سبب، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره، وأصل بالإرسال، وأما المواجهة فأشار إلى أنها خلاف الأولى لأن ترك المواجهة أرفق وألطف إلا إن احتيج إلى ذكر ذلك. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث عائشة:

قوله: (أن ابنة الجون) زاد في نسخة الصنفاني «الكلبية» وهو بعيد على ما سألته، ووقع في «كتاب الصحابة لأبي نعيم» من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عمرو عن أبيه «عن عائشة أن عمرة بنت الجون تواعدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه، قال: لقد عدت بمهاذ» الحديث. وعبيد مذكور. والصحيح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شواهيل كما في حديث أبي أسيد، وقال مرة: أميمة بنت شواهيل فثبت للنعمان، وقيل: اسمها أسماء كما سألته في حديث أبي أسيد مع شريح مستوفي، وروى عن ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت: «تزوج النبي صلى الله عليه وسلم الكلاية» فذكر مثل حديث شريح وقوله: الكلاية غلط وإنما هي الكندية، فكأنما الكلمة تصحفت. نعم للكلاية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضاً بهذا السند إلى الزهري وقال: اسمها فاطمة بنت الضحاك بن سفيان، فاستأذنت منه فطلقها، فكانت تلطف البحر وتقول: أنا الشقية. قال: وتوفيت سنة ستين. ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن الكندية لما وقع التخيير اختارت قومها فزارقها، فكانت تقول: أنا الشقية». ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها استأذنت منه فأعادها. ومن طريق الكلبي اسمها العالية بنت طليان بن عمرو، وحكى ابن سعد أيضاً أن اسمها عمرة بنت يزيد بن سعيد، وقيل: بنت يزيد بن الجون. وأشار ابن سعد إلى أنها واحدة اختلف في اسمها، والصحيح أن التي استأذنت منه هي الجونية. وروى ابن سعد من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى قال: لم تستعد منه امرأة غيرها. قلت: وهو الذي يلب على الظن، لأن ذلك إنما وقع للمستنيعة بالخدمة المذكورة فيبعد أن نتخذ أخرى بعدها مثل ما خدعت به بعد شريح الخبر بذلك. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجونية. واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة: لما دخل عليها دعاهما فقالت: تعال أنت. فطلقها، وقيل: كان بها وضع كالعمرية قال: وزعم بعضهم أنها قالت: أعوذ بالله منك فقال: قد عدت بمهاذ وقد أعادك الله مني فطلقها. قال: وهذا باطل إنما قال هذا امرأة من بني العنبر وكانت جميلة فخاف نساؤه أن تغلبهن عليه فقلت لها: إنه يعجبني أن يقال له: نعوذ بالله منك ففعلت فطلقها، كذا قال، وما أدري لم حكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري، وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الذي بعده. والقول الذي نسب لقتادة ذكر مثله أبو سعيد النيسابوري عن شريك بن قنم.

قوله: (رواه حجاج بن أبي منيع عن جده) هو حجاج بن يوسف بن أبي منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبي زياد الرصافي بفتح الواو وتشديد المهملة وبالفاء، وكان يكون مجلب، ولم يفرج له البخاري إلا معلقاً وكذا لجده، وهذه الطريق وصلها الذهلي في «الزهريات» ورواه ابن أبي ذئب أيضاً عن الزهري نحوه وزاد في آخره «قال الزهري، جعلها تظليفاً» أخرجه البيهقي،

الترجة بلفظ الاستغناء دون بث الحكم. واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها إذ لم يحضر ذكر صورة العقد، وامتنعت أن تهب له نفسها فكيف يطلقها؟ والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها، فكان مجرد إرسال إليها وإحضارها وروغته فيها كافياً في ذلك، ويكون قوله: «هي لي نفسك» تليسياً لحاظها واستئصالاً لقلتها، ويؤيد قوله في رواية لابن سعد: «أنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقتها، وأن أباهما قال له: إنها رغبت فيك وخطبت إليك».

قوله: (وقال الحسين بن الوليد التيسابوري عن عبد الرحمن) هو ابن النسيب (عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد) هذا التعليق وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبي أحمد الفراء عن الحسين، ومراد البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبا نعيم في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن النسيب، لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم: حمزة وقال الحسين: عباس بن سهل، ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالإسنادين، لكن طريق أبي أسيد عن حمزة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن عباس ابنه عنه، وكان حمزة حلف في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل بن أبي أسيد وليس كذلك، والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير عمر بن مطرف، وهو حمازي نزل البصرة، وقد أوردته البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة، وذكره في تاريخه فقال: مات بعد أبي العاصم سنة اثني عشرة، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد واقفه على إقامة إسناد أبو أحمد الزبيرى أخرجه أحد في مسنده عنه.

(تبيينه): الأول قال القاضي عياض في أوائل كتاب الجهاد من «شرح مسلم»: قال البخاري في تاريخه: الحسين بن الوليد بن علي التيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين، ولم يذكر في باب الحسن مكرراً من اسمه الحسن بن الوليد، وذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد التيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد «تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل» كذا ذكره مكرراً. قلت: لم أره في شيء من النسخ للمنشدة من البخاري إلا مصغراً، ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه والله أعلم. الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول «عن حمزة بن أبي أسيد عن عباس بن سهل عن أبيه» وهو خطأ سقطت الواو من قوله: «وعن عباس» وقد ثبتت عند جميع الرواة، وفي الحديث أن من قال لامرأته: الخبي بأهلك وأراد الطلاق طلقت، فإن لم يرد الطلاق لم تطلق على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توتة «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل إليه أن يمتزل امرأته قال لها: الخبي بأهلك فكورني فيهم حتى يقضي الله هذا الأمر» وقد مضى الكلام عليه مستوفى في شرحه.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر في طلاق امرأته، وقد مضى شرحه مستوفى قبل، وقوله في هذه الرواية: «أخبر ابن عمر» إنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه وهو الذي يخاطبه ليقرره على اتباع السنة، وعلى القبول من ناقلها، وأنه يلزم العامة الاقتداء بمشاهير العلماء، فقرر على ما يلزمه من ذلك لا أنه ظن أنه لا يعرفه، قال ابن المنير: ليس فيه مواجهة ابن عمر المرأة بالطلاق، وإنما فيه «طلق ابن عمر امرأته» لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما طلقها عن شقاق أمه ولم يذكر مستنده في الشقاق المذكور، فقد يحتمل أن لا تكون عن شقاق بل عن سبب آخر، وقد روى أحد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «كان نخعي امرأة أحبها، وكان عمر يكرهها فقال: طلقها، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أطع أباك فيحتمل أن تكون من هذه، ولعل عمر لما أمر بطلاقها وشاور النبي صلى الله عليه وسلم فامتل أمره اتفق أن الطلاق وقع وهي في الخيف فعلم عمر بذلك فكان ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله.

٤- باب من جَوَزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاءَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَرَيجَ يَحْسَنْ﴾

[البقرة: ٢٢٩].

وَقَالَ ابْنُ الزَّيْنِ فِي مَرْيَضٍ طَلَّقَ: لَا أَرَى أَنْ تَرْتَبِعَ مَثْرَعَةً.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَرْتَعُ.

وَقَالَ ابْنُ شَرَبَةَ: تَزَوَّجَ إِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ قَالَ: نَسَمَ، قَالَ: أَوَإِذَا إِن

لها: عمرة بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر، قال ابن سعد: اختلف علينا اسم الكلابية قليل: فاطمة بنت الضحان بن سفيان وقيل: عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل: سنا بنت سفيان بن عوف وقيل: العالبة بنت غليان بن عمرو بن عوف، فقال بعضهم: هي واحدة اختلف في اسمها، وقال بعضهم: بل كن جمعاً ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبها. ثم ترجم المجزئة فقال: أسماء بنت النعمان. ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي حنن قال: «قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً فقال: يا رسول الله ألا تزوجك أجمل إيم في العرب، كانت تحت ابن عم لها فتوي وقد رغبت فيك؟ قال: نعم. قال: فاهبت من يجعلها إليك. فبعث معه أبا أسيد الساعدي. قال أبو أسيد: فاقمت ثلاثة أيام ثم تحملت معي في حفة فاقبلت بها حتى قلمت المدينة فانزلتني في بيتي ساعداً، ووجهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي عمرو بن عوف فأخبرته. الحديث. قال ابن أبي حنن: وكان ذلك في ربيع الأول سنة تسع. ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال: «بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المجزئة فحملتها حتى نزلت بها في أطم بيتي ساعداً، ثم بعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فخرج عشي على رجلي حتى جاءها» الحديث. ومن طريق قبيد بن عبد الرحمن بن أبزي قال: اسم المجزئة أسماء بنت النعمان بن أبي الجون قيل لها: استعيني منه فإنه أحطس لك منده، وخدمت لما روي من جاهلها، وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم من جعلها على ما قالت فقال: إنهن صواحب يوسف وكهجن. فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد، وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضاً فإنه ليس فيها إلا الاستئذان، والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة، فيقوى التعمد، ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أمية والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم. وأمية كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط.

قوله: (فاهورى يده) أي أملكها إليها. ووقع في رواية ابن سعد «فاهورى إليها ليقبلها، وكان إذا احتلى النساء أقمى وقيل «وفي رواية لابن سعد: «فدخل عليها فدخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت: إنك من الملوك فإن كنت تريدن أن تحظي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جاءك فاستعيني منه» ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن ابن النسيب بإسناد حديث الباب «أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فسططاهما وخضيتاهما، وقالت لها إحداهما: إن النبي صلى الله عليه وسلم يحبني من المرأة إذا دخل عليها أن تقول: أعوذ بالله منك».

قوله: (وقال: قد عدلت بمعاذ) هو بفتح الميم ما يستأخذ به، أو اسم مكان المصروف، والتثنية فيه للتعظيم. وفي رواية ابن سعد «فقال بكه على وجهه وقال: عدلت معاذاً ثلاث مرات» وفي أخرى له «فقال: أمن عاذ الله».

قوله: (ثم خرج علينا فقال: يا أبا أسيد أكسها واذقيني) براء ثم زاي ثم قاف بالثنية صفة موصوف محذوف للعلم به، والرازية ثياب من كان يبيض طولاً قاله أبو عبيدة. وقال غيره: يكون في داخل يياضها زرقه، والرازي الصفيق. قال ابن التين: متعها بذلك إما وجوباً وإما تفضلاً. قلت: وسيأتي حكم التمة في كتاب النفقات.

قوله: (واخفها بأهلها) قال ابن بكال: ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق. وتعبه ابن المنير بأن ذلك ثبت في حديث عائشة أول أحاديث الباب، فيحمل على أنه قال لها: الخفي بأهلك، ثم لما خرج إلى أبي أسيد قال له: الخفي بأهلها، فلا منافاة، فالأول قصد به الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو أن يعيدها إلى أهلها، لأن أبا أسيد هو الذي كان أحضرها كما ذكرناه. ووقع في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال: «فأمرني فردتها إلى قومها» وفي أخرى له: «فلما وصلت بها تصايخروا وقالوا: إنك لغير مباركة، فما دهاك؟ قالت: خدمت. قال: فتوفيت في خلافة عثمان». قال: «وحدثني هشام بن محمد عن أبي خزيمة زهير بن معاوية أنها ماتت كمداً» ثم روى بسند في للكلبي «أن المهاجر بن أبي أمية تزوجها، فأراد عمر معاقبتها فقالت: ما ضرب عليّ الحجاب، ولا سميت أم المؤمنين. فكف عنها» وعن الواقدي: سمعت من يقول إن عكرمة بن أبي جهل خلف عليها، قال: وليس ذلك بثبت. ولعل ابن بكال أراد أنه لم يواجهها بلفظ الطلاق. وقد أخرج ابن سعد من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله، فكتب إليه: ما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كندية إلا أخت بني الجون فملكها. فلما قدمت المدينة نظر إليها فطلقها ولم يبق بها. فقوله: فطلقها فيحتمل أن يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجهها بلفظ الطلاق، ولعل هذا هو السر في إيراد

مَاتَ الزَّوْجُ الْآخَرُ؟ فَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ.

لزم، وقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض « أنه قال لمن طلق ثلاثاً جمرة: عصيت ربك، وباتت منك امرأتك » وله ألفاظ أخرى نحو هذه عند عبد الرزاق وغيره. وأخرج أبو داود بسند صحيح من طريق جهماد قال: « كنت عند ابن عباس، فجاءه رجل فقال: إنه طلق امرأته ثلاثاً، فسكت حتى ظننت أنه سيردها إليه فقال: ينطلق أحدهم فيركب الأحرقة ثم يقول: يا ابن عباس يا ابن عباس، إن الله قال: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾ [الطلاق: ٢٢] وإنك تتن الله فلا أجد لك مخرجاً، عصيت ربك وباتت منك امرأتك » وأخرج أبو داود له متابعت عن ابن عباس بنحوه. ومن القائلين بالتحريم والزوم من قال: إذا طلق ثلاثاً جمرة وقعت واحدة، وهو قول محمد بن إسحاق صاحب المغازي، واحتج بما رواه عن دلود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: « طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله النبي صلى الله عليه وسلم: كيف ظفقتها؟ قال: ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنما تلك واحدة، فارجمها أو شئت. فارجمها » وأخرجه أحد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن إسحاق. وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات التي ذكرها. وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء: أحدها أن محمد بن إسحاق وشيخه مختلف فيهما، وأوجب بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الاستناد كحديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أبي الصامس بن الربيع زينب ابنة النكاح الأول » وليس كل مختلف فيه مردوداً. والثاني معارضته بقصوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية جهماد وغيره، فلا يظن بابن عباس أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتي بخلافه إلا مرجح ظهر له، وراوي الخبر أخبر من غيره بما روى. وأوجب بأن الاعتبار برواية الراوي لا برأيه لما يطرُق رأيه من احتمال النسيان وغير ذلك، وأما كونه فسك مرجح فلم ينحصر في المرفوع لاحتمال المسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل، وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر. الثالث أن أبا داود رجح أن ركانة إنما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة، وهو تحليل قوي لجواز أن يكون بعض رواته حل البتة على الثلاث فقال: طلقها ثلاثاً، فهذه النكحة بقف الاستدلال بحديث ابن عباس. الرابع أنه مذهب شاذ خلا بعمل به، وأوجب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر مثله، نقل ذلك ابن مغيث في « كتاب الوثائق » له وعزاء لعبد بن وضاح، ونقل الغنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن خلد ومحمد بن عبد السلام الحنشي وغيرهما، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار. ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه، وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى، ويقوي حديث ابن إسحاق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأماهم عليهم » ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه « أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعمل إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر؟ قال ابن عباس: نعم » ومن طريق حماد بن زيد عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « أن أبا الصهباء قال لابن عباس: ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة؟ قال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأجازوه عليهم » وهذه الطريق الأخيرة أخرجهما أبو داود، لكن لم يسم إيرايم بن ميسرة وقال بذلك: « عن غير واحد » ولفظ المتن « أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة » الحديث، فتسلك بهذا السياق من أهل الحديث وقال: إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها، وهذا أحد الأوجه عن هذا الحديث وهي متعددة، وهو جواب إسحاق بن راهويه وجماعة، وبه جزم زكريا الساجي من الشافعية، وجهوه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها: أنت طالق، فإذا قال ثلاثاً لنا العدد لوقوعه بعد البيوتة. وتعبه القرطبي بأن قوله: أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير منفصل، فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكماً؟ وقال النووي: أنت طالق معناه أنت ذات الطلاق، وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلاث وغير ذلك. الجواب الثاني دعوى شذوذ رواية طاوس، وهي طريقة البيهقي، فإنه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يفتي بخلافه، فينعين المصير إلى الترجيح، والأخذ بقول الأكثر أولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم. وقال ابن العربي: هذا حديث مختلف في صحته، فكيف يقدم

٥٢٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ غُوَيْرَ الْفُجَلِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ، ارْأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتَيْهِ رَجُلًا، ابْتِغَاءً لِقَطْلَتَيْنِ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلَّ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمٌ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَوَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبَّرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ، جَاءَهُ غُوَيْرٌ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ: لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ: لَمْ تَأْتِنِي بِغَيْرِ، قَدْ كَوَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ أَلَيْ سَأَلَهُ عَنْهَا، قَالَ غُوَيْرٌ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ غُوَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ارْأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتَيْهِ رَجُلًا، ابْتِغَاءً لِقَطْلَتَيْنِ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ لِيكَ فِي صَاحِبَتِكَ، لَأَذْهَبَ فَأَتِ بِهَا. » قَالَ سَهْلٌ: فَهَلَاغًا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ غُوَيْرٌ: كَذَبْتَ عَلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْسَكْتَهَا، فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَأْتِرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ بِلَيْكِ سَنَةِ الْمَثَلَعَيْنِ [راجع: ٤٢٣]. أخرجه مسلم: ١٤٩٢.

٥٢٦٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْهَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي غَفِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوءُ بْنُ الرَّبِيعِ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ امْرَأَةً رَفَاعَةَ الْقُرَيْشِيَّ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ رَفَاعَةَ طَلَّقَنِي قَبْلَ طَلَاقِي، وَإِنِّي لَكُنْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الرَّبِيعِ الْقُرَيْشِيَّ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ الْهَدْيَةِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَعَلَّكَ تَرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رَفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى يَذُوقَ غُسْطَلُوكَ وَتَذُوقِي غُسْطَلَهُ. » [راجع: ٢٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٣].

٥٢٦١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَتْ فَلَطَّقَ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَنْجِلْ يَلَاؤُكَ؟ قَالَ: « لَا، حَتَّى يَذُوقَ غُسْطَلَهَا كَمَا ذَاقَ الْأَوَّلُ. » [راجع: ٢٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٣].

قوله: (باب من جَوَزَ الطَّلَاقَ الْفُلَانُ) كنا لأي ذر، وللاكثر « من أجاز ». وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من لم يميز وقوع الطلاق الثلاث، فيحتمل أن يكون مراده بالمتع من كره البيوتة الكبرى، وهي يافع الثلاث أهم من أن تكون جموعة أو مفردة، ويمكن أن يتسلك به لمحدث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » وقد تقدم في أوائل الطلاق، وأخرج سعيد بن منصور عن أنس « أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره » وسنده صحيح. ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال: لا يقع الطلاق إذا أوقعها جموعة للنهي منه وهو قول الشيعة وبعض أهل الظاهر، وطرد بعضهم ذلك في كل طلاق منهى كطلاق الحائض وهو شذوذ، وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه، واحتج له بعضهم بحديث محمود بن لبيد قال: « أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقال: أليعب بكتاب الله وأنا بين أظهرهم؟ » الحديث أخرجه النسائي ورجالاه ثقات، لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له من سماع، وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرواية، وقد ترجم له أحد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء، صرح فيه بالسماع، وقد قال النسائي بعد ترجمه: لا أعلم أحداً رواه غير غرمة بن بكير يعني ابن الأشج عن أبيه أهد ورواية غرمة عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث، وقد قيل: إنه لم يسمع من أبيه، وعلى تقدير صحة حديث محمود فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع إنكاره عليه إيقاعها جموعة أو لا؟ فائق أحواله أن يدل على تحريم ذلك وإن

على الإجماع؟ قال: ويعارضه حديث محمود بن لبيد يعني الذي تقدم أن النسائي أخرجه فإن فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثاً مجموعة ما يرد به النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه، كما قال، وليس في سياق الخبر تعرض لإمضاه ذلك ولا لردّه. الجواب الثالث دعوى النسخ، فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال: يشبه أن يكون ابن عباس علم شيئاً نسخ ذلك، قال البيهقي: ويقويه ما أخرجه أبو خلود من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق بربيعتها وإن طلقها ثلاثاً، فنسخ ذلك. وقد أنكر المازري إدماء النسخ فقال: زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فإن عمر لا ينسخ، ولو نسخ وحاشاه ليأخذ الصحابة إلى إنكاره. وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمتنع لكن يخرج من ظاهر الحديث، لأنه لو كان كذلك لم يميز الراوي أن يغير بقاء الحكم في خلافة أبي بكر ومضى خلافة عمر. فإن قيل: فقد يجمع الصحابة وقبل منهم ذلك، قلنا: إما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ، وأما أنهم ينسخون من تلقاه أنفسهم فمضاه الله لأنه إجماع على الخطأ وهم معصومون عن ذلك. فإن قيل: فعمل النسخ إنما ظهر في زمن عمر، قلنا: هذا أيضاً غلط لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر، وليس تقراض العصر شرطاً في صحة الإجماع على الرأب. قلت: نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو متنب في مواضع: أحدها أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكر، وإثماً قال: ما تقدم يشبه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ، أي اطلع على ناسخ للحكم الذي رواه مرفوعاً، ولذلك أتى بخلافه. وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ، وهذا هو مراد من ادعى النسخ. الثاني إنكاره الخروج من الظاهر عجيب، فإن الذي يحاول الجميع بالتأويل يرتكب خلاف الظاهر حتماً. الثالث أن تغليب من قال: المراد ظهور النسخ عجيب أيضاً، لأن المراد بظهوره انتشاره وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله من لم يلغ النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ، وما أشار إليه من مسألة تقراض العصر لا يجيء، هنا، لأن عصر الصحابة لم يقترض في زمن أبي بكر بل ولا عمر، فإن المراد بالعصر الطبقة من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل ويعلما طبقة واحدة، الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي في «المفهم»: وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه، وظاهر سياقه يقتضي استنباطه من جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك، والمادة في مثل هذا أن يفشو الحكم ويشتت فكيف يفرد به واحد من واحد؟ قال: فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهرة إن لم يقتض القطع بطلانه. الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة، فقال ابن سريج وغيره: يشبه أن يكون ورد في تكوير اللفظ كان يقول: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد فلما كثرت الناس في زمن عمر وكثر فيهم الخلد وغوى عما يمتنع قبول من ادعى التأكيد حل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فأفضاه عليهم، وهذا الجواب ارتضاء القرطبي وقواه بقول عمر: إن الناس استعملوا في أمر كانت لهم فيه أئام، وكذا قال النووي: إن هذا أصح الأجوبة. الجواب السادس تأويل قوله: «واحدة» وهو أن معنى قوله: «كان الثلاث واحدة» أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً، وعمله أن المعنى أن الطلاق الموقوف في عهد عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً أو كانوا يستعملونها نادراً، وأما في عصر عمر فكثر استعمالهم لها، ومعنى قوله: فأفضاه عليهم وأجازوه وغير ذلك أنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان يصنع قبله، ورجع هذا التأويل إلى ابن العربي ونسب إلى أبي زرعة البرزنجي، وكذا أورد البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال: معنى هذا الحديث عندني أن ما تطلقون أتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة، قال النووي: وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فالله أعلم. الجواب السابع دعوى وقفه، فقال بعضهم: ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فيقره وللمجة إنما هي في تقريره. وتعقب بأن قول الصحابي «كما فعلت كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم» في حكم الرفع على الرأب حلاً على أنه اطلع على ذلك آثاره لتزهر دواحيهم على السؤال من جليل الأحكام وحقيقتها. الجواب الثامن حل قوله: «ثلاثاً» على أن المراد بها لفظ البينة كما تقدم في حديث ركانة سرياً. وهو من رواية ابن عباس أيضاً، وهو قوي ويؤيده إدخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البينة والأحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى علم الفرق بينهما وأن البينة إذا أطلقت حل على الثلاث إلا إن أراد المطلق واحدة فيقبل، فكان بعض رواة حل لفظ البينة على الثلاث لاشتهار النسوية بينهما فرواها بلفظ الثلاث وإثماً المراد لفظ البينة، وكانوا

قوله: (يقول الله تعالى: الطلاق مرتان، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث، والذي يظهر لي أنه إن كان أراد الترجمة مطلق وجود الثلاث مفردة كانت أو مجموعة، فالآية واردة على المنع لأنها دلت على مشروعية ذلك من غير تكثير، وإن كان أراد تجويز الثلاث مجموعة وهو الظاهر فاشترط بالآية إلى أنها بما احتج به المخالف للمنع من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق الشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور، فاشترط لي أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه إذ ليس في السياق للمنع من غير الكيفية المذكورة، بل انعقد الإجماع على أن إيقاع المرتين ليس شرطاً ولا راجعاً، بل انتقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع التثنية كما تقدم تقريره في الكلام على حديث ابن عمر، فالجواب أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجويز الثلاث، هذا الذي ترجع عندي. وقال الكرمانى: وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال: ﴿الطلاق مرتان﴾ [البقرة: ٢٢٩] فدل على جواز جمع التثنية وإثماً على أن جمع التثنية دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا، قال: وهو قياس مع وضوح الفارق، لأن جمع التثنية لا يستلزم البيوتة الكبرى بل تبقى له الرجعة إن كانت رجعية وتعييد العقد بغير انتظار عدة إن كانت بائناً، بخلاف جمع الثلاث. ثم قال الكرمانى: أو التفسير بإحسان عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة. قلت: وهذا لا بأس به لكن التفسير في سياق الآية إنما هو فيما بعد إيقاع التثنية فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث، فإن معنى قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ [البقرة: ٢٢٩] فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أي أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك أو التسريح مرتان، ثم حيثشوا إما أن يجتازوا استمرار العصمة فيفسك الزوجة أو الفارقة فيفسرها بالطبقة الثالثة، فلما أن هذا التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور، ونقلوا عن السدي والضحاك أن المراد بالتسريح في الآية ترك الرجعة حتى تنقضي المدة تحصل البيوتة، ويرجع الأول ما أخرجه الطبري وغيره من طريق إسماعيل بن سميع عن أبي زرين قال: «قال رجل: يا رسول الله الطلاق مرتان، فأين الثالثة؟ قال: إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» وسنده حسن، لكنه مرسل لأن أبا زرين لا صحبة له، وقد وصله الدلقطى من وجه آخر عن إسماعيل فقال: «عن أس» لكنه شاذ والأول هو المحفوظ، وقد رجح الكيا القرمانى من الشافعية في كتاب «أحكام القرآن» له قول السدي، ودفع الخبر لكونه مرسلأ، وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة غلظة، وهي بيان حال المطلقة وأنها تبين إذا انتقضت عدتها، قال: وتؤخذ الطلقة الثالثة من قوله تعالى: ﴿فإن طلقها﴾ [البقرة: ٢٣٠] أنه والأخذ بالحديث أولى فإنه مرسل حسن يقتضيه ما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس يستند صحيح قال: «إذا طلق الرجل امرأته ثلاثين لفظاً لله في الثالثة، فلما أن إمساكاً فيحسن صحتها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئاً» وقال القرطبي في تفسيره: ترجم البخاري على هذه الآية من إجازة الطلاق الثلاث لقوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ وهذه إشارة منه إلى أن هذا العدد إنما هو بطريق القسمة لهم، فمن ضيق على نفسه لزمه. كذا قال: ولم يظهر لي وجه الزوم المذكور، والله المستعان.

قوله: (وقال ابن الزبير: لا أرى أن توثق ميثقة) كذا لأبي ذر، ولغيره «ميثوقته» بزيادة ضمير للرجل، وكأنه حذف للعلم به. وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال: سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبنيها ثم يموت وهي في عتقها، قال: أما عثمان فورثها، وأما أنا فلا أرى أن أورثها لبيئته إياها.

قوله: (وقال الشعبي: قوله) وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم بن الشعبي في رجل طلق ثلاثاً في مرضه قال: تعدد عدة التفرغ عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة.

قوله: (وقال ابن شبرمة) هو عبد الله قاضي الكوفة.

قوله: (تزوج) بفتح أوله وضم آخره، وهو استفهام محذوف الادة.

قوله: (إذا انقضت العدة؟ قال: نعم) هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة، لكن الذي رأيت في «سنن سعيد بن منصور» أنه كان مع غيره قال سعيد: حدثنا حاد بن زيد عن أبي هاشم في الرجل يطلق امرأته وهو مريض إن مات في مرضه ذلك ورثته؟ فقال له ابن شبرمة: أرايت إن انقضت العدة.

قوله: (قال: أرايت إن مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك) هكذا وقع عند البخاري مختصراً، والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة قال ابن شبرمة: أتتزوج؟ قال: نعم. قال: فإن مات هذا ومات الأول أثرت زوجين؟ قال: لا. فرجع إلى العدة فقال: ترثه ما كانت في العدة. ولعله سقط ذكر الشعبي من الرواية. وأبو هاشم المذكور هو الرماني بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى، وهو واسطي كان يتردد إلى الكوفة، وهو ثقة. وعلى المسألة المذكورة كتاب القرائضي، وإيها ذكرت هنا استطراداً. والمبترجة موحدة ومثنائين من قبلها: أنت طالق البتة وتطلق على من أبيت بالثلاث. ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: الحديث الأول: حديث سهل بن سعد في قصة الثلاثين وسبأني شرحه مستوفى في كتاب اللعان، والفرض منه هنا قوله في آخر الحديث: «فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم» الحديث، وقد تعقب بأن المخارقة في اللاحقة وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطبيقاً لها ثلاثاً موقماً، وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه إيقاع الثلاث بمجموعة، فلو كان منعوا لأنكروه، ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان. الحديث الثاني: حديث عائشة في قصة رفاعة القرظي وامرأته، وسبأني شرحه مستوفى في «باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسا» وشاهد الترجمة منه قوله: «فبت طلاقي» فإنه ظاهر في أنه قال لها: أنت طالق البتة، ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقاً محصلاً به قطع عصمتها منه، وهو أهم من أن يكون طلقها ثلاثاً بمجموعة أو مفرقة، ويؤيد الثاني أنه سبأني في كتاب الأدب من وجه آخر أنها قالت: طلقني آخر ثلاث تطليقات، وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان من أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرهه، ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أهم من ذلك، وكل حديث يدل على حكم فرد من ذلك. الحديث الثالث: حديث عائشة أيضاً «أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم: أحفل لثلاث؟ قال: لا» الحديث، وهو وإن كان مختصراً من قصة رفاعة فقد ذكرت توجيه الميراد به، وإن كان في قصة أخرى فالتمسك بظاهر قوله: «طلقها ثلاثاً» فإنه ظاهر في كونها بمجموعة، وسبأني في شرح قصة رفاعة أن غيره وقع له مع امرأة نظير ما وقع لرفاعة، فليس التعدد في ذلك بعيد.

٥- باب من خیر أزواجه

وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْأَزْوَاجِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبَّيْهَا فَتَصَالِحْنَ أَمَّا مَن كَفَرَ بَعْدَ مَا عَاهَدَ لَكُمْ بِالنِّكَاحِ فَهُوَ عَصِيَ اللّٰهَ فَمَا يَفْعَلُ اللّٰهُ بِمَن يَشَاءُ ۚ ﴾ [النساء: ٣٤].

٥٢٦٢- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَلَمْ يَهْدُ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئاً. [الطبري: ٥٢٦٣ ح، أخرجه مسلم: ١٤٧٧].

٥٢٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَامِرٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْخَيْرَةِ، فَقَالَتْ: خَيْرُنَا النَّبِيُّ ﷺ، الْكَانَ طَلِيقًا؟

قَالَ مَسْرُوقٌ: لَا أَبَالِي أَخْبَرْتُهَا وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً، يَهْدُ أَنْ تَخْتَارَنِي. [راجع: ٥٢٦٢، أخرجه مسلم: ١٤٤٧].

قوله: (باب من خير أزواجه، وقول الله تعالى: قل لأزواجك إن كنن تردن الحياة الدنيا وزينتها) تقدم في تفسير الأحزاب بيان سبب التخيير المذكور، وفيما إذا وقع التخيير، ومتى كان التخيير. ولذكر هنا بيان حكم من خير امرأته مع بقية شرح حديث الباب. ووقع هنا في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلمة عنها في المعنى، قال فيه: حدثنا أبو اليمان أنبأنا شبيب عن الزهري ح. وقال الليث: حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت: لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه «الحديث وساقه على لفظ يونس، وقد تقدم الطريقتان في تفسير سورة الأحزاب، وساق رواية شبيب وأولها: «أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءها حين أمره الله بتخيير أزواجه» الحديث. ثم ساق رواية الليث معلقة أيضاً في ترجمة أخرى.

قوله: (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث الكوفي، وقوله: «مسلم» هو ابن صحيح بالتصغير أبو حفص مشهور بكنيته أكثر من اسمه، وفي طبقة مسلم البطيخ وهو من رجال البخاري لكنه وإن روى عنه الأحمش لا يبري عن مسروق، وفي طبقتهم مسلم بن كيسان الأعور وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق.

قوله: (خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي عن مسروق «خير نسائه» أخرجه مسلم.

قوله: (فاخبرنا الله ورسوله، فلم يعد) بتشديد الدال وضم العين من العدد، وفي رواية فلم «يعد» بك الإخام وفي أخرى «فلم يعد» بسكون العين وفتح اللام وتشديد الدال من الاحتداد، وقوله: «فلم يعد ذلك علينا شيئاً» في رواية مسلم «فلم يعد طلاقاً».

قوله: (إسماعيل) هو ابن أبي خالد.

قوله: (سألت عائشة عن الخيرة) بكسر المعجمة وفتح التثنية بمعنى الخيار.

قوله: (الكان طليقاً؟) هو استفهام إنكار لأحد عن وكيع عن إسماعيل «فهل كان طلاقاً؟» وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن إسماعيل.

قوله: (قال مسروق: لا أبالي أخبرتها واحدة أو مائة بعد أن تخبرني) هو موصول بالإسناد المذكور، وقد أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر عن إسماعيل تقدم كلام مسروق المذكور ولفظه عن مسروق «قال: ما أبالي» فذكر مثله وزاد «أو ألفاً» ولقد سألت عائشة «فذكر حديثها، ويقول عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة التابعين وقهاء الأمصار، وهو أن من خير زوجة فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق، لكن اختلقوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقاً واحدة رجعية أو بآثا أو يقع ثلاثاً؟ وحكي الترمذي عن علي: إن اختارت نفسها فواحدة باتت، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية. وعن زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها ثلاثاً وإن اختارت زوجها فواحدة باتت. وعن عمر وابن مسعود: إن اختارت نفسها فواحدة باتت، وعنهما رجعية، وإن اختارت زوجها فلا شيء. ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى: أن التخيير ترديد بين شيئين، فلو كان اختيارها لزوجها طلاقاً لأتحد، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في المعصية. وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال: «كنا جلوساً عند علي فسئل عن الخيار فقال: سألني عنه عمر فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة باتت، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية. قال: ليس كما قلت، إن اختارت زوجها فلا شيء. قال: فلم أجد بداً من متابعتها. فلما وليت رجعت إلى ما كنت أعرف. قال علي: وأرسل عمر إلى زيد بن ثابت فقال: «فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي. وأخرج ابن أبي شيبة من طرق عن علي نظير ما حكاه عنه زاذان من اختياره، وأخذ مالك يقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه لكونها إذا اختارت نفسها يقع ثلاثاً بأن معنى الخيار بت أحد الأمرين: إما الأخذ وإما الترك. فلو قلنا: إذا اختارت نفسها تكون طلاقاً رجعية لم يحمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسر الزوج وتكون كمن خير بين شيئين فاختار غيرهما، وأخذ أبو حنيفة يقول عمر وابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة باتت ولا يرد عليه الإيراد السابق. وقال الشافعي: التخيير كتابة، فإذا خير الزوج امرأته ولراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته فاختارت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقته، فلو قلت: لم أرد باختيار نفسي الطلاق صدقت. ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطليق أن الطلاق يقع جزماً، نبه على ذلك

أجره جرى الفتيا ولم يكن هناك حكم فوافق وإلا فهو من النودار. وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه، لكن أثبت غيره الخلاف وعزاه لنادود. وفي البيهقي ما يقتضيه، وحكمه الروياني، ولكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج المعنى مثلاً إذا قلن كلمة الطلاق قائلما وهو لا يعرف معناها أو العربي بالعكس، وشرطوا مع التعليق بلفظ الطلاق تمتد ذلك اختصاراً عما سبق به للسان والاختصار ليخرج للذكر، لكن إن أكره قائلما مع القصد إلى الطلاق وقع في الأصح.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿وَسَرَّحْنَهُمْ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾) كانه يشير إلى أن في هذه الآية لفظ التريح بمعنى الإرسال لا بمعنى الطلاق لأنه أمر من طلق قبل الدخول أن يمتع ثم يسرح، وليس المراد من الآية تطبيقها بعد التعلق قطعاً.

قوله: (وقال: وأسرحتك) يعني قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُكَذِّبُ الزَّوْجَ إِذْ يَمُرُّ بِالْأَرْوَاجِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّا لَكُمُ الْفِتْنَةَ وَأَمَرَحْنَا سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٨] والتريح في هذه الآية عمل التعلق والإرسال، وإذا كانت صالحة للأمرين اتضح أن تكون صريحة في الطلاق، وذلك راجع إلى الاختلاف فيما خبر به النبي صلى الله عليه وسلم نساء: هل كان في الطلاق والإقامة، فإذا اختارت نفسها طلقت وإن اختارت الإقامة لم تطلق كما تقدم تحرير في الباب قبله؟ أو كان في التخيير بين الدنيا والآخرة، فمن اختارت الدنيا طلقها ثم تمتها ثم سرحها، ومن اختارت الآخرة أقرها في عصمتها؟

قوله: (وقال تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾) تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح هنا وإن الراجح أن المراد به التعلق.

قوله: (وقال: أو فاروقهن بمعروف) يريد أن هذه الآية وردت بلفظ الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح، والحكم فيها واحد لأنه ورد في الموضعين بعد وقوع الطلاق، فليس المراد به الطلاق بل الإرسال. وقد اختلف السلف قديماً وحديثاً في هذه المسألة: قال: «البرية والحلية والبالن والحرام والبيت والحرة ثلاث» وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي، لكن قال في الحلية: إنها واحدة رجمية، ونقله عن الزهري وعن زيد بن ثابت في البرية والبيت والحرام ثلاث ثلاث، وعن ابن عمر في الحلية والبرية ثلاث وبه قال قتادة، ومثله عن الزهري في البرية فقط، واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته: أنت بالن وبنة وبطة وخلية وبرية يتضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق مني طلاقاً تبيين به مني، أو ثبت أي يقطع عصمتك مني، والبرية بمعناه، أو تخليص به من زوجتي أو تبرين منها، قال: وهذا لا يكون في المدخول بها إلا ثلاثاً إذا لم يكن هناك خلع، وتعقب بأن الحمل على ذلك ليس صريحاً والمعصية الثابتة لا ترفع بالاخصال، ويان من يقول: إن من قال لزوجته: أنت طالق طلاقاً باقية إذا لم يكن هناك خلع أنها تقع رجمية مع التصريح كيف لا يقول بلغو مع التقدير وإن كل لفظة من المذكورات إذا قصد بها الطلاق وقعت وانقضت المدة أنه يتم للمعنى المذكور، فلم ينحصر الأمر فيما ذكرهوا وإنما النظر عند الإطلاق، فالتى يترجح أن الألفاظ المذكورة وما في معناها كتابات لا يقع الطلاق بها إلا مع القصد إليه، وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفقرة ولو مع دقة يقع به الطلاق مع القصد، فاما إذا لم يفهم الفقرة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه، كما لو قال: كلي أو اشربي أو نحو ذلك، وهذا تحرير مذنب الشافعي في ذلك، وقاله قبله الشامي وعطاء وعمر بن دينار وغيرهم، وبهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي، واحتج لهم الطحاوي بمحدث أبي هريرة الأتي قريباً «تجاوز الله عن أمي عما حدثت به أنفها ما لم تعمل به أو تكلم» فإنه يدل على أن النية وحدها لا تؤثر إذا تجردت عن الكلام أو الفعل. وقال مالك: إذا غلبها بكلي لفظ كان قصد الطلاق طلقت حتى لو قال: يا فلانة يريد به الطلاق فهو طلاق، وبه قال الحسن بن صالح بن حي.

قوله: (وقالت عائشة: قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أبيي لم يكونوا يهرائي بفراقه) هذا التعليق طرف من حديث التخيير، وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عمر في «باب موعدة الرجل ابنة» من كتاب النكاح، ويان الاختلاف على الزهري في إسناده، ولرأيت عائشة بالفراق هنا الطلاق جزماً، ولا نزاع في الحمل عليه إذا قصد إليه، وإنما النزاع في الإطلاق إذا تقدم.

٧- باب من قال لامرأته: أنت علي حرام

وَقَالَ الْحَسَنُ: يَتَى.

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ، فَسَمَوُا حَرَاماً بِالطَّلَاقِ

شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في «شرح الترمذي» وبه صاحب «المعدة» من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير، فلو قال مثلاً: اختاري فقال: اختارت لم يكن تخيراً بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر، لكن على الإطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساغ. وقال صاحب «المعدة» أيضاً: إن قال: «اختاري» ينوي به الطلاق فلها أن تطلق نفسها ويقع باتان، فلو لم ينو فهو باطل. وكذا لو قال: اختاري فقال: اختارت فلو نوى فقال: اختارت نفسي وقمت طلاقاً رجمية. وقال الخطابي: يؤخذ من قول عائشة: «فاختارناه فلم يكن ذلك طلاقاً» أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً، وواقعه القرطبي في «المفهم» فقال: في الحديث أن الأخيرة إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج إلى تعليق بلفظ يدل على الطلاق، قال: وهو مقتضى من مفهوم قول عائشة المذكور. قلت: لكن ظاهر الآية أن ذلك مجرده لا يكون طلاقاً، بل لا بد من إنشاء الزوج الطلاق، لأن فيها «فصلان أمتعن وأسرحتك» [الأحزاب: ٢٨] أي بعد الاختيار، ودلالة النطق مقدمة على دلالة المفهوم. واختاروا في التخيير هل هو بمعنى التخليك أو بمعنى التزكيز؟ وللشافعي فيه قولان: لمصحح عند أصحابه أنه تخليك، وهو قول للمالك: بشرط مباينتها له حتى لو أقرت بقدر ما يقطع القبول من الإيجاب في العقد ثم طلقت لم يقع، وفي وجه لا يضر التخيير ما دلما في المجلس وبه جزم ابن القاص، وهو الذي رجحه المالكية والحنفية، وهو قول الثوري والليث والأوزاعي. وقال ابن المنذر: الراجح أنه لا يحد ولا يشترط فيه الفور، بل متى طلقت فله وهو قول الحسن والزهري، وبه قال أبو عبيد وعبد بن نصر من الشافعية والطحاوي من الحنفية، وتيسرنا بمحدث الباب حيث وقع فيه «إني فاكرك امرأة فلا تجعلني حتى تستطري أبوك» الحديث، فإنه ظاهر في أنه فسح لها إذا أخبرها أن لا تختار شيئاً حتى تستأذن أبوها ثم تفعل ما يشيران به عليها، وذلك يقتضي عدم اشتراط الفور في جرب التخيير. قلت: ويمكن أن يقال: يشترط الفور أو ما دلما في المجلس عند الإطلاق، فلما لو صرح الزوج بالسعة في تأخيرها بسبب يقتضي ذلك فيترأس، وهذا الذي وقع في قصة عائشة، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك، والله أعلم.

٦- باب إذا قال: فأرقتك، أو سرحتك، أو الخلية، أو البرية، أو ما عني به الطلاق، فهو على يتي

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَرَّحْنَهُمْ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٨]. وَقَالَ: ﴿وَأَسْرَحْنَا سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٨]. وَقَالَ: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾ [المرة: ٢٢٩]. وَقَالَ: ﴿أَوْ فَارُوقُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٤].

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَبَوَيْي لَمْ يَكُونَا يَهْرَايَانِي بِفِرَاقِهِ.

قوله: (باب إذا قال: فأرقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على يتيه) هكذا يت المصنف الحكم في هذه المسألة، فاتفق أن لا صريح عنه إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه، وهو قول الشافعي في القديم، ونص في الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك في القرآن بمعنى الطلاق. وحجة القديم أنه ورد في القرآن لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فإنه لم يرد إلا للطلاق، وقد رجح جماعة القدم كالطبري في «المعدة» والحاملي وغيرهما، وهو قول الحنفية، واختاره القاضي عبد الوهاب من المالكية، وحكى الدرهمي عن ابن خنير أن من لم يعرف إلا الطلاق فهو صريح في حقه فقط، وهو تفصيل قوي، ونحوه للروياني فإنه قال: لو قال عربي فارتكك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون صريحاً في حقه. واتفقوا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح، لكن لخرج أبو عبيد في «غريب الحديث» من طريق عبد الله بن شهاب المخولاني عن عمر أنه «رفع إليه رجل قالت له امرأته: شهبي، فقال: كأنك طيبة، قالت: لا. قال: كأنك حاملة. قالت: لا أرضي حتى تقول: أنت خلية طلاق، فقال له عمر: خذ يدكما فهي امرأتك» قال أبو عبيد: خلية طلاق أي ناقة كانت معقولة ثم أطلقت من عقلمها وخلت منها قسمي خلية لأنها خلعت عن العقلاء وطالقت لأنها طلقت منه، فلراد الرجل أنها تشبه الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلاً، فأسقط عنه عمر الطلاق. قال أبو عبيد: وهذا أصل لكل من تكلم بشيء من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل لراد غيره فاقول قوله فيه فيما يته وبين الله تعالى أنه ولي هذا ذهب الجمهور، لكن للشك في قصة عمر كونه رفع إليه وهو حاكم، فإن كان

زواجاً غيره) قال للمهلب: من نعم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرما على أنفسهم شيئاً حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام، فخفض الله ذلك عن الأمة، ونهاهم أن يحرما على أنفسهم شيئاً ما أحل لهم فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم﴾ [المائدة: ٨٧] - اهـ - وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم من أصح وغيره عن سؤى بين الزوجة وبين الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم، فينبى أن الشيتين وإن استويا من جهة فقد يفرقان من جهة أخرى، فالزوجة إذا حرما الرجل على نفسه وأراد بذلك تطبيقاً حرمت، والطعام والشراب إذا حرما على نفسه لم يحرما، ولهذا احتج بإضافتهم على أن المرأة بالطلاق الثالثة تحرم على الزوج لقوله تعالى: ﴿فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠] وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك، فأنسج يزيد بن هارون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماعك: «أن أعرابياً أتى ابن عباس فقال: إني جعلت امرأتي حراماً، قال: ليست عليك ب Haram. قال: أرايت قول الله تعالى: ﴿كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾ [آل عمران: ٩٣] الآية. فقال ابن عباس: إن إسرائيل كان به عرق النسا فجعل على نفسه إن شفه الله أن لا يأكل المروق من كل شيء، وليست ب Haram يعني على هذه الأمة». وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئاً، فقال الشافعي: إن حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولاظهار ولا المتق عليه كفارة يمين، وإن حرم طعاماً أو شراباً فلفو. وقال أحمد: عليه في الجميع كفارة يمين. وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي قبله. قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق: «من عاتشة قالت: آل النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم، فجعل الحرام حلالاً، وجعل في اليمين كفارة». قال: فإن في هذا الخبر تقوية لقول من قال: إن لفظ الحرام لا يكون بإطلاعه حلالاً ولا ظهاراً ولا يميناً.

قوله: (وقال الليث عن نافع: قال: كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثاً قال: لو طلقت مرة أو مرتين، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا، فإن طلقها ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره) كذا للكثر في رواية الكشيبي «فإن طلقها وحرمت عليه» بضمير الغائب في المؤمضين، وهذا الحديث مختصر من قصة تطبيق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول الطلاق، وظن ابن التين أن هذا جملة الخبر فاشتكل على منذهب مالك قولهم: «إن الجمع بين تطبيقين بدعة، قال: والنبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر بالبدعة، وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر: «فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك» إلى ما أمره من إرجاع امرأته في آخر الحديث، ولم يرد ابن عمر أنه أمره أن يطلق امرأته مرة أو مرتين وإنما هو كلام ابن عمر، ففضل لسائله حال المطلق. وقد روينا الحديث للذكر من طريق الليث التي علقها البخاري مطولاً موصولاً عالياً في «جزء أبي الجهم العلان» بن موسى الباعلي «رواية أبي القاسم البزري عنه عن الليث، وفي أول قصة ابن عمر في طلاق امرأته، ويده «قال نافع: وكان ابن عمر» إلخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بشامه، وقال الكرماني: قوله: «لو طلقت» جزاءه مخلوف تقديره لكان خيراً أو هو للنسبي فلا يحتاج إلى جواب وليس كما قال بل الجواب: لكان لك الترجمة لقوله: «فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا» والتقدير: فإن كان في طهر لم يجامعها فيه كان طلاق سنة، وإن وقع في الحيض كان طلاق بدعة، ومطلق البدعة ينبغي أن يبادر إلى الترجمة. ولهذا قال: «فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا» أي بالمراجعة لما طلقت الحائض، وقسم ذلك قوله: «وإن طلقت ثلاثاً» وكان ابن عمر الحق الجمع بين المرتين بالواحدة فسوى بينهما، وإلا فآلذي وقع منه إنما هو واحدة كما تقدم صريحاً هناك وأراد البخاري بليارد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر: «حرمت عليك» فسماعاً حراماً بالتطبيق ثلاثاً كأنه يريد أنها لا تصير حراماً بمجرد قوله: أنت علي حرام حتى يرد به الطلاق أو يطلقها باتناً، ونفي هذا على الشيعي مغلطاً ومن تبه فغوا مناسبة هذا الحديث للترجمة، ولكن عرج شيخنا ابن الملقن تلويحاً على شيء، مما أشرت إليه. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه لقوله فيه: «لا تحلين لزوجه الأول حتى يذوق الآخر عسلتك» وسيأتي شرحه قريباً. وقوله في هذه الرواية: «فلم يقربني إلا عاتة واحدة» هو بلفظ حرف الاستثناء، والتي بعده فتح الماء وتحييف النون، وحكي المروعي تشديدها وقد أورد الأزمري قبله، وقال الخليل: كلمة يكنى بها عن الشيء يستحيا من ذكره باسمه، قال ابن التين: معناه لم يطأني إلا مرة واحدة يقال: من امرأته إذا غشها. ونقل الكرماني أنه في أكثر النسخ بموحدة قليلة أي مرة، والذي ذكر صاحب «الشارق» أن الذي رواه بالموحدة هو ابن السكن قال: وعند الكافة بالنون، وحكي في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو أن المراد بها مرة واحدة، قال:

والفراق، وتيسر هذا كالتدبير يحرم الطعام، لأنه لا يقال للطعام الحلال حراماً، ويقال للمطعم حراماً.

وقال في الطلاق ثلاثاً: ﴿فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [المرة: ٢٣٠].

٥٢٦٤ - وقال الليث، حدثني نافع قال: كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثاً قال: لو طلقت مرة أو مرتين، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا، فإن طلقها ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجاً غيره. [راجع: ٤٩٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٧١].

٥٢٦٥ - حدثنا محمد بن حاتم أبو معاوية: حدثنا هشام ابن غزوة، عن أبيه، عن عائشة قالت: طلق رجل امرأته فتزوجت زوجاً غيره فطلقها، وكانت معه قبل الهتة فلم يصل منه إلى شيء تريده، فلم يلبث أن طلقها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إن زوجي طلقني، وإني تزوجت زوجاً غيره فدخل بي ولم يكن معه إلا قبل الهتة فلم يفترني إلا هنة واحدة لم يصل مني إلى شيء، أفأحل لي زوجي الأول؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تحلين لزوجه الأول حتى يذوق الآخر عسلتك وتذوقي عسلته. [راجع: ٢٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٣، مختصراً باختصار].

قوله: (باب من قال لامرأته: أنت علي حرام، وقال الحسن: ليه) أي يحل على نية. وهذا التعليق وصله البيهقي، ووقع لنا عالياً في «جزء محمد بن عبد الله الأنصاري» شيخ البخاري قال: حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام إن نوى يميناً فيمين، وإن طلاقاً فطلاقاً، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن، وبهذا قال النخعي والشافعي وإسحاق، وروي نحوه عن ابن مسعود وابن عمر وطاوس، وبه قال الثوري لكن قال: إن نوى واحدة فهي باتن. وقال الحنفية مثله لكن قالوا: إن نوى اثنين فهي واحدة باتنة، وإن لم ينو طلاقاً فهي يمين ويصير مولياً، وهو عيب والأول أعجب. وقال الأوزاعي وأبو ثور: يمين الحرام تكفره وروي نحوه عن أبي بكر وعمر وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطلوس، واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى: ﴿لم تحرم ما أحل الله لك﴾ [التحریم: ١] وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده. وقال أبو قلابة وسعيد بن جبير: من قال لامرأته: أنت علي حرام لزمته كفارة الطهار. ومثله عن أحمد. وقال الطحاوي: يجتمع أنهم أرادوا أن من أراد به الطهار كان مظاهراً، وإن لم ينو كان عليه كفارة يمين مغلفة وهي كفارة الطهار، لا أنه يصير مظاهراً ظاهراً حقيقة وفيه بعد. وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يكون مظاهراً ولو أراد. وروي عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى: في الحرام ثلاث تطليقات ولا يسأل من نية، وبه قال مالك، وعن مسروق والشعي وربيعة: لا شيء فيه، وبه قال أصبح من المالكية. وفي المسألة اختلاف كثير عن السلف بلها القرطبي المفسر إلى ثمانية عشر قولاً، وزاد غيره عليها. وفي منذهب مالك فيها تفاصيل أيضاً بطول استيعابها. قال القرطبي: قال بعض علمائنا: سبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحاً ولا في السنة نص ظاهر صحيح يمتدح عليه في حكم هذه المسألة، فتجاذبها العلماء، فمن تمسك بالراءة الأصلية قال: لا يلزمه شيء، ومن قال: إنها يمين أخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم﴾ [التحریم: ٢] بعد قوله تعالى: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾، ومن قال: نجس الكفارة وليست يمين بناء على أن معنى اليمين التحريم فوقعت الكفارة على المعنى، ومن قال: تقع به طلاق رجعية حل اللفظ على أقل وجوه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلاقاً تحرم الوطء ما لم يرمجها، ومن قال: باتنة فلا تستر التحريم بها ما لم يجسد العقد، ومن قال: ثلاث حل اللفظ على منتهى وجوه، ومن قال: طهار نظر إلى معنى التحريم وطلع النظر عن الطلاق فأنحصر الأمر عند في الطهار، والله أعلم.

قوله: (وقال أهل العلم: إذا طلق ثلاثاً فقد حرمت عليه فسومه حراماً بالطلاق والفراق) أي فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو يقصد إليه، فلو أطلق أو نوى غير الطلاق فهو حل النظر.

قوله: (وليس هذا كالتدبير يحرم الطعام لأنه لا يقال للطعام الحلال حراماً ويقال للمطعم حراماً، وقال في الطلاق ثلاثاً: لا تحل له من بعد حتى تنكح

وقيل: المراد بالهبة الزمعة يقال: حذرة هبة السيف أي وقته، وقيل: هي من هب إذا احتاج إلى الجماع يقال: هب التيس يهب هيباً.

(تبيينه): زعم ابن بطال أن البخاري يرى أن التحريم يتزل منزلة الطلاق الثلاث، وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق الاختلاف في المسألة: وفي قول مسروق ما أبالي حرمت امرأتي أو جفنة تريد، وقول الشعبي: أنت علي حرام أمسون من فطلي هذا القول شذوف، وعليه رد البخاري، قال: واحتج من ذهب أن من حرم زوجته أنها ثلاث تطبيقات بالإجماع على أن من طلق امرأته ثلاثاً أنها حرم عليه، قال: فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثاً، قال: وإلى هذه الحجة أشار البخاري بإيراد حديث رفاعة لأنه طلق امرأته ثلاثاً فلم تحل له مراجعتها إلا بعد زوج، فكذلك من حرم على نفسه امرأته فهو كمن طلقها أحد، وفيما قاله نظر، والذي يظهر من مذهب البخاري أن الحرام ينصرف إلى نية القساق، ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصري، وهذه عاقبته في موضع الاختلاف مهما صدر به من الظل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره، وحاشا البخاري أن يستدل بكون الثلاث تحرم له حكم الثلاث مع ظهور منع الحصر، لأن الطلقة الواحدة تحرم غير المدخول بها مطلقاً والباقي تحرم المدخول بها إلا بعد عقد جديد، وكذلك الرجعية إذا انقضت عدتها فلم ينحصر التحريم في الثلاث، وأيضاً فالتحريم أعم من التطليق ثلاثاً فكيف يستدل بالأعم على الأخص؟ وما يؤيد ما اخترناه أولاً بتعقيب البخاري الباب بترجمة: لم تحرم ما أحل الله لك، وساق فيه قول ابن عباس: إذا حرم امرأته فليس بشيء، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

٨- باب ﴿لَمْ تَحْرَمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (الصحيح: ١)

قوله: (صحيح الزعيم بن نافع) أي أنه سمع ولفظ «أه» يخلف خطأ وينطق به، وقل من نه عليه كما وقع التبيين على لفظ «قال». والزعيم بن نافع هو أبو توبة يفتح الثلاثة وسكون الواو بعدما موحدة مشهور بكنيته أكثر من اسمه، حلي نزل طرسوس، أخرج عنه السنن إلا الترمذي بواسطة إلا أبا داود فأخرج عنه الكثير بغير واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضاً، وأدركه البخاري ولكن لم أر له عنه في هذا الكتاب شيئاً بغير واسطة، وأخرج عنه بواسطة إلا الموضع المتقدم في المزاورة فإنه قال فيه: قال الزعيم بن نافع «لم يقل: حدثنا» فما أدري لقيه أو لم يلقه، وليس له عنه إلا هذان الموضعان.

قوله: (حدثنا معاوية) هو ابن سلام بتشديد اللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق.

قوله: (إذا حرم امرأته ليس بشيء) كذا للكنسبي وللأكثر «ليست» أي الكلمة وهي قوله: أنت علي حرام أو محرمة أو نحو ذلك.

قوله: (وقال) أي ابن عباس مستنداً على ما ذهب إليه بقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ [الأحزاب: ٢١] يشير بذلك إلى قصة التحريم، وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة التحريم، وذكرت في «باب موعظة الرجل لبيته» في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك من رواية ابن عباس عن عمر بيان الاختلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل في السبب غير ذلك، واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى. وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها، فلم تنزل به حصة وعاشته حتى حرمها، فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾ وهذا أصح طرق هذا السبب، وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهير قال: «أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم ولده في بيت بعض نسائه، فقالت: يا رسول الله! بيتي وعلى فراشي، فجلعها عليه حراماً، فقالت: يا رسول الله كيف تحرم عظيم الحلال! فخلعها بالله لا بصبيها، فزلت ما أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك» قال زيد بن أسلم: فقول الرجل لامرأته أنت علي حرام لغو، وإنما تلازم كفارة يمين إن حلف. وقوله: «ليس بشيء» يحتمل أن يزيد بالضي التطليق، ويحتمل أن يريد به ما هو أهم من ذلك والأول أقرب، ويؤيده ما تقدم في التضيير من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد موضعها «في الحرام بكفر» وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام بإسناد حديث الباب بلفظ «إذا حرم الرجل امرأته فإنا هي يمين بكفرها» فصرف أن المراد بقوله: «ليس بشيء» أي ليس بطلاق، وأخرج النسائي وابن مردويه من طريق سالم الأظلس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن رجلاً جاءه فقال: إنني جعلت امرأتي علي حراماً، قال: كتبت ما هي عليك بجرام، ثم تلا ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾ [١] (التحريم)» أهد وكأنته أشار عليه بالرجوع لأنه عرف أنه موسر، فلما أن بكفر بالأغلط من كفارة اليمين لا أنه تمسك عليه عتق الرقبة، ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح بكفارة اليمين. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في

٥٢٦٦- حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الصَّاحِ: سَمِعَ الزَّعِيمَ بْنَ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. [إجماع: ٤٩١١، أخرجه مسلم: ١٤٥٣، بإسلاف].

٥٢٦٧- حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّاحِ: حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: زَعَمَ عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ غَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُكُّهُ عِنْدَ نِسْبِ ابْنَةِ جَعْفَرٍ، وَيَشْرَبُ عَنْدَهَا عَسَلًا، فَرَأَتْهُ أَنَا وَخَفَصَةٌ: أَنَّ ابْنًا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلَقَطَ: إِنِّي لأَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَالِيقٍ، أَكَلْتُ مَغَالِيقَ، فَدَخَلَ عَلَى ابْنَتِهَا فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَلَا تَأْسَ، شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ نِسْبِ بَنِي جَعْفَرٍ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ. فَتَزَوَّجْتُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الصحيح: ١-٤]. لِعَائِشَةَ وَخَفَصَةَ: ﴿وَإِذَا أَمَرْتُ النَّبِيَّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاجِهِ﴾ يَقُولُهُ: بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا. [إجماع: ٤٩١٢، أخرجه مسلم: ١٤٥٤].

٥٢٦٨- حَدَّثَنَا قُرُوبٌ بْنُ أَبِي الْمَعْرُوفِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ الْفَسَلَ وَالْخُلُوعَ، وَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْمَسْجِدِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَدْنُو مِنْ ابْنَتِهِ، فَدَخَلَ عَلَى خَفَصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَخَافَتْ أَنْ كَانَ يَخْبُسُ، فَوَرَّتْ، فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَيْتَ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عَكَةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَتَحْسَأَنَّ لَهُ، فَقُلْتُ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: إِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ، فَإِذَا دَنَا مِنْكَ فَقُولِي: أَكَلْتُ مَغَالِيقَ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَلَايَ الرِّيحِ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ؟، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَيْتُ خَفَصَةَ شَرْبَةً عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلَةُ الْفَرْطُ، وَسَأُولُ ذَلِكَ، وَقُولِي أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ ذَلِكَ. قَالَتْ: تَقُولُ سُودَةُ: قَوْلَالَهُ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ لَقِمَ عَلَى الْبَابِ، فَارْجَعْتَ أَنْ أَبْدُوهُ بِمَا أَمْرِي بِهِ قَوْلًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا قَالَتْ لَهُ سُودَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند بعض نسائه فأورده من وجهين: أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند زينب بنت جحش، والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر، فهذا ما في الصحيحين. وأخرج ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة، وأن عائشة وحفصة هما اللتان توأمتا على وقت ما في رواية عبيد بن عمر وإن اختلفا في صاحبة العسل، وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحمل على التمدد فلا يمنع تمدد السبب للأمر الواحد، فإن جنس إلى التزجيح فرواية عبيد بن عمر أثبت لمواقة ابن عباس لها على أن للتظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرر في الظاهر بمائشة، لكن يمكن تمدد القصة في شرب العسل وتجرمه واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما للتظاهرتين، ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل منذ حفصة كانت سابقة. ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض للأية ولا لذكر سبب النزول، والراجح أيضاً أن صاحبة العسل زينت لا سودة لأن طريق عبيد بن عمر أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير، ولا جاز أن تحد بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها: «أجد ريح مغافير» ويرجحها أيضاً ما مضى في كتاب الحية من عائشة «أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن حزينين: أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب» فهذا يرجع أن زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها والله أعلم، وهذا أولى من جزم الدلاوي بأن تسمية التي شربت العسل حفصة غلط وإنما هي صفية بنت حيي أو زينب بنت جحش، وعن جنح إلى التزجيح عياض، ومنه تلفظ القرطبي، وكذا نقله النووي من عياض وأقره فقال عياض: رواية عبيد بن عمر أولى لموافقها ظاهر كتاب الله، لأن فيه ﴿وإن تظاهرا عليه﴾ [التحریم: ٤] فهما تسان لا أكثر، ولحديث ابن عباس عن عمر، قال: فكان الأسماء انقلبت على راوي الرواية الأخرى، وتعب الكرمانتي مقالة عياض فأجد فقال: متى جوزنا هذا لرتفع الوثوق بأكثر الروايات. قال القرطبي: الرواية التي فيها أن التظاهرتين عائشة وسودة وصفية ليست بصحيحة لأنها مخالفة للثلاثة لجبهتها بلغظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجاءت بخطاب جماعة المؤمنين. ثم نقل عن الأنصاري وغيره أن رواية عبيد بن عمر أصح وأولى، وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة، فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتصرع ولم ينزل في ذلك شيء، ثم ما شرب في بيت زينب تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حينئذ العسل فنزلت الآية. قال: وأما ذكر سودة مع الجزم بالثنية فيمن تظاهر منهن فباعتبار أنها كانت كاتبة لعائشة ولهذا وعبت يومها لها، فإن كان ذلك قبل الحية فلا اعتراض بدخوله عليها، وإن كان بعده فلا يتنع منها يومها لعائشة أن يترد إلى سودة. قلت: لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك، فإن ذكر سودة إنما جاء في قصة شرب العسل عند حفصة ولا تثنية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره، وأما قصة العسل عند زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت: «توأمت أنا وحفصة» فهو مطابق لما جزم به عمر من أن للتظاهرتين عائشة وحفصة وموافق لظاهر الآية والله أعلم. ووجدت لقصة شرب العسل عند حفصة شاهداً في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته بأشبههم، وقد أشرت إلى غالب ألفاظه، ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لإرساله وشذوذه، والله أعلم.

قوله: ﴿حدها حجاج﴾ هو ابن محمد المصيصي.

قوله: ﴿زعم عطاء﴾ هو ابن أبي رباح، وأهل الحجاز يطلقون الزعم على مطلق القول. ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير.

قوله: ﴿أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً﴾ في رواية هشام «يشرب عسلاً عند زينب ثم يمكث عندها» ولا مغارة بينهما لأن الواو لا ترتب.

قوله: ﴿لحواصيت﴾ كذا هنا بالصاد من المواضع، وفي رواية هشام «فتواطيت» بالطاء من المواضع، وأصله بالهمزة فسهلت فصارت ياء، وثبت كذلك في رواية أبي ذر.

قوله: ﴿أن أيتنا دخل﴾ في رواية أحمد عن حجاج بن محمد «أن أيتنا ما دخل» زيادة ما وهي زائدة.

قوله: ﴿إني لأجد منك ريح مغافير، أكلت مغافير﴾ في رواية هشام بتقديم

أكلت مغافير وتأخير إني أجد. وأكلت استفهام عنقوف الأداة، والمغافير بالعين المعجمة والفاء ويثبات التحانية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري، ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث مجذفاً، قال عياض: والصواب إثباتها لأنها عوض من الواو التي في المقرد وإنما حلفت في ضرورة الشعر أنه ومراعاة بالمقرد أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال: بئاه مثله بدل الفاء حكاه أبو حنيفة البديوي في النبات، قال ابن قتيبة: ليس في الكلام مغفور بضم أوله إلا مغفور ومغفور بالعين المعجمة من أسماء الكمامة، ومنعور بالحاء المعجمة من أسماء الأنف، ومغلول بالعين المعجمة واحد للغاليق، قال: والمغفور صمغ حلو له رائحة كريهة، وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثله وهو من الشجر التي ترعاها الإبل وهو من الحنظل، وفي الصمغ المذكور حلاوة، يقال: أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه. وذكر أبو زيد الأنصاري أن المغفور يكون أيضاً في العشر بضم المهملة وفتح المعجمة، وفي النعام والسلم والطلع، واختلف في ميم مغفور قليل: زائدة وهو قول الفراء. وعند الجمهور أنها من أصل الكلمة، ويقال له أيضاً: مغفار بكسر أوله ومغفر بضم أوله ويفتحه ويكسر عن الكسائي والفاء مفتوحة في الجميع، وقال عياض: زعم المهلب أن رائحة المغافير والعرط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف ما قاله أهل اللغة ما ولعل المهلب قال: «خينة» بمجمة ثم موحدة ثم ثنائية ثم مثناة فتصحفت، أو استند إلى ما نقل عن الحليل وقد نسب ابن بطال إلى العين أن العرط شجر الغضاء والغضاء كل شجر له شوك وإذا استيك به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب النيل إهاب وعلى هذا فيكون ريح عيدان العرط طيباً وريح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا مثناة في ذلك ولا تصحيف، وقد حكى القرطبي في «المفهم» أن رائحة ورق العرط طيبة فإذا رعت الإبل غشيت رائحته، وهذا طريق آخر في الجمع حسن جداً.

قوله: ﴿لدخل على إحداهما﴾ لم أتف على تعيينها، وأظنها حفصة.

قوله: ﴿فقال: لا بأس شربت عسلاً﴾ وكذا وقع في رواية أبي ذر عن شيوخه، ووقع للباقيين «لا بل شربت عسلاً» وكذا وقع في كتاب الإيمان والنذور للجميع حيث ساقه المصنف من هذا الوجه إسناداً ومتناً، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج ومسلم وأصحاب السنن والمستخرجان من طريق حجاج، فظهر أن لفظة «بأس» هنا مغيرة من لفظة «بل» وفي رواية هشام «فقال: لا ولكني كنت أشرب عسلاً عند زينب بنت جحش».

قوله: ﴿ولن أعود له﴾ زاد في رواية هشام «وقد حلفت لا تخبري بذلك أحداً» ويهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد فنزلت: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾ [التحریم: ١] قال عياض: حلفت هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصار النظم مشكلاً، فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف. واستدل القرطبي وغيره بقوله: «حلفت» على أن الكفارة التي أشير إليها في قوله تعالى: ﴿قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم﴾ [التحریم: ٢] هي من اليمين التي أشار إليها بقوله: «حلفت» فتكون الكفارة لأجل اليمين لا لجرد التحريم، وهو استدلال قوي لمن يقول: إن التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد، وحمل بعضهم قوله: «حلفت» على التحريم ولا ينفى بعلمه، والله أعلم.

قوله: ﴿إن تروا إلى الله﴾ أي تلا من أول السورة إلى هذا الموضع (فقال لعائشة وحفصة) أي الخطاب لهما، ووقع في رواية غير أبي ذر «فنزلت» يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك «إلى قوله» إن تروا إلى الله «وهذا أوضح من رواية أبي ذر.

قوله: ﴿وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً﴾، لقوله: «بل شربت عسلاً» هذا القدر بقية الحديث، وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سلكه عن رواية الترمذي حتى وجدته مذكوراً في آخر الحديث عن مسلم وكان المعنى: وأما المراد بقوله تعالى: ﴿وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً﴾ فهو لأجل قوله: «بل شربت عسلاً»، والكتبة فيه أن هذه الآية داخلية في الآيات الماضية لأنها قبل قوله: ﴿إن تروا إلى الله﴾ [التحریم: ٤] واتخذت الروايات عن البخاري على هذا إلا الترمذي فوقع عنده بعد قوله: «فنزلت: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك﴾» ما صورته «قوله تعالى: ﴿إن تروا إلى الله﴾ لعائشة وحفصة» و«إذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً» [التحریم: ٢] لقوله: «بل شربت عسلاً» فجعل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه، والصواب ما وقع عند الجماعة لمواقة مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر.

قوله: ﴿كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى﴾ قد أفر هذا القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الأطنمة وفي الأشرة وفي غيرهما من

الوقت كالأول بالهزمة بدل الرأه، وفي رواية ابن عساكر بالنون.

قوله: (فلما دار لي لي قلت نحو ذلك، فلما دار إلى صفة قالت له مثل ذلك) كذا في هذه الرواية بلفظ نحو عند إسناده القبول لمائشة ولفظ مثل عند إسناده لصفية، ولعل السر فيه أن عائشة لما كانت المبكرة لذلك عبرت عنه بأي لفظ حسن بإيحاء حيتنار فلها قالت نحو ولم تقل مثل، وأما صفة فلأنها مأمورة بقول شيء فليس لها فيه تصرف، إذ لو تصرفت فيه تخشيت من غضب المرأة، فلها عبرت عنه بلفظ مثل، هذا الذي ظهر لي في الفرق أولاً، ثم راجعت سياق أبي أسامة فوجدته حير بالمثل في الموضوعين، فقلب علي الظن أن تغيير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم.

قوله: (فلما دار إلى حفصة) أي في اليوم الثاني.

قوله: (لا حاجة لي فيه) كانه اجتنبه لما وقع عنده من توارد النسوة الثلاث على أنه نشأت من شره له ربح منكراً فكره حسماً للمادة.

قوله: (فقول سورة) زاد ابن أبي أسامة في روايته « سبحان الله ».

قوله: (والله لقد حرمتها) بتخفيف الراء أي منتهاه.

قوله: (قلت لها: اسكتي) كأنها خشيت أن يفشو ذلك فيظهر ما جرت به كيدها لخصفة، وفي الحديث من الفوائد ما جبل عليه النساء من الخيرة، وأن الغيرة تملأ فيما يقع منها من الاحتياط، فيما يدفع عنه ترغف خبرتها عليها بأي وجه كان، وترجم عليه المصنف في كتاب « ترك الحيل » ما يكره من احتيال المرأة من الزوج والفرار به وفيه الأخذ بالحزم في الأمور وترك ما يشبه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحذور. وفيه ما يشهد ببلوغ مرتبة عائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى كانت خبرتها تهابها وتطعمها في كل شيء تأمرها به حتى في مثل هذا الأمر مع الزوج الذي هو أرفع الناس قدراً، وفيه إشارة إلى ورع سورة لما ظهر منها من التندم على ما فعلت لأنها وافقت أولاً على دفع ترغف حفصة عليهن بمزيد الجلوس عندها بسبب العسل، وولت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذي هو سبب الإقامة. لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي صلى الله عليه وسلم من أمر كان يشبهه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة المرأة لما بذلك في صدر الحديث، فاستلذت سورة تتعجب عما وقع منها في ذلك، ولم تجسر على التصريح بالإنكار، ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها: « اسكتي » بل أطياعها وسكتت لا تقدم من اعتذارها في أنها كانت تهابها وإنما كانت تهابها لما تعلم من مزيد حب النبي صلى الله عليه وسلم لها أكثر منهن، فخشيت إذا خالفتهما أن تغضبها، وإذا غضبت لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحتمل ذلك، فهذا معنى خوفها منها. وفيه أن عماد القسم الليل، وأن النهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع الجامعة إلا مع التي هو في نوبتها كما تقدم تقديمه. وفيه استعمال الكتابات فيما يستحبنا من ذكره لقوله في الحديث: « فيدينون منهن » والمراد فيقبل ونحو ذلك، ويعتق ذلك قول عائشة لسودة: « إذا دخل عليك فإنه سينون مثله قولي له: إني أجد كذا » وهذا إما يتحقق بقرب الغم من الأنف، ولا سيما إذا لم تكن الراححة طائفة، بل المقام يقتضي أن الراححة لم تكن طائفة لأنها لو كانت طائفة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا تترك عليها عدم وجوعها منه، فلما أثر على ذلك دل على ما قرأناه أنها لو قدر وجوعها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد المجالسة والمحادثة من غير قرب الغم من الأنف، والله أعلم.

٩- باب لا طلاق قبل نكاح

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ لَمَّا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمِنْهُمْ مَنْ وَسَّرَ حَوْضُهُنَّ سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾ [الاحزاب: ٤٩].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: جَعَلَ اللَّهُ الطَّلَاقَ بَعْدَ النِّكَاحِ. وَيُرْوَى فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، وَعَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ، وَشَرِيحَ، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَالْقَاسِمَ، وَسَالِمَ، وَطَاوُسَ، وَالْحَسَنَ وَعِكْرَمَةَ، وَعَطَاءَ، وَغَيْرَ بْنَ سَعْدٍ، وَجَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، وَتَالِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارٍ، وَمُجَاهِدًا، وَالْقَاسِمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعُمَرُو بْنَ هَرِيمٍ، وَالشَّعْبِيَّ: أَنَّهُ لَا طَلَّاقَ.

طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة، وهو عنده بتقديم الحلوى على العسل، وتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم؛ تقديم العسل لشرفه ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد والحلوى مركبة، وتقديم الحلوى لشموها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره، وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم وإنما العام الذي يدخل الجميع فيه. الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيء، ووقعت الحلوى في أكثر الروايات عن أبي أسامة بالمد وفي بعضها بالقصير وهي رواية علي بن مسهر، وذكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيداً لما سيذكره من قصة العسل، وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطاً في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وكان إذا انصرف من العصر) كذا للأكثر، وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: « الفجر » أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن حماد، وساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فيها: « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح جلس في صلاه ويجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس، ثم يدخل على نساء امرأة امرأة يسلم عليهن ويدهوهن، فإذا كان يوم إحسانهم كان عندها » الحديث أخرجه ابن مرفوعه، ويمكن الجمع بأن النبي كان يقع في أول النهار سلاماً ودعاءً بعضاً، والذي في آخره معه جلوس واستئناس وعداقة، لكن المخطوط في حديث عائشة ذكر العصر ورواية حماد بن سلمة شاذة.

قوله: (دخل على نساءه) في رواية أبي أسامة أجاز إلى نساءه أي مشى، ويعبى بمعنى قطع المسافة ومنه فأكبرنا أنا وأمي أول من يميز أي أول من يقطع مسافة الصراط.

قوله: (فيدينون منهن) أي فيقبل ويأشرب من غير جاع كما في الرواية الأخرى.

قوله: (فاحبس) أي أذهب زاد أبو أسامة « عندها ».

قوله: (فسألت عن ذلك) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه « فأنكرت عائشة احتسابه عند حفصة فقالت لجويرية حبشية عندها يقال لها خضره: إذا دخل على حفصة فادخلي عليها فانظري ما يصنع ».

قوله: (أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل) لم أتف على اسم هذه المرأة ووقع في حديث ابن عباس « أنها أهدت حفصة عكة فيها عسل من الطائف ».

قوله: (فقلت لسودة بنت زمة: إنه سيدنوك) في رواية أبي أسامة « فذكرت ذلك لسودة وقلت لها: إنه إذا دخل عليك سيدنوك » وفي رواية حماد بن سلمة « إذا دخل على إحداكن فلتأخذ بآنفها، فإذا قال: ما شألك؟ فقولي: ربح المغافير » وقد تقدم شرح المغافير قبل.

قوله: (صفتي حفصة شربة عسل) في رواية حماد بن سلمة « إنما هي عسيلة سقنتها حفصة ».

قوله: (جوست) يفتح الجيم والراء بعدها مهملة أي رعت نحل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالمرط، وأصل الجر الجرس الصوت الخفي، ومنه في حديث صفة الجنة « يسمع جرس الطير » ولا يقال: جرس بمعنى رعى إلا للنحل، وقال الخليل: جوست النحل العسل تجرسه جرساً إذا حسنه، وفي رواية حماد بن سلمة « جوست نحلها المرط إذا » والضمير للنسوة على ما وقع في روايته.

قوله: (المرط) بضم الميم والفاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذي صنفه المغافير، قال ابن تينة: هو نبات مر له ورقة عريضة تفرش بالأرض وله شوك وثمرة بيضاء كالقطن مثل زر القيصير، وهو خيث الراححة. قلت: وقد تقدم في حكاية عياض عن الملهب ما يتعلق بالراححة المرط واليحث معه فيه قبل.

قوله: (وقولي أنت يا صفة) أي قولي الكلام الذي علمته لسودة، زاد أبو أسامة في روايته « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد عليه أن يوجد منه الريح » أي الغير الطيب، وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس « وكان أشد شيء عليه أن يوجد منه ربح سيئ » وفي رواية حماد بن سلمة « وكان يكره أن يوجد منه ربح كريه لأنه يأتيه الملك » وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس « وكان يصعبه أن يوجد منه الريح الطيب ».

قوله: (قالت) تقول سودة: فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فسأدت أن أبادله بالذي أمرتي به فوالله أنك) أي خروفاً، وفي رواية أبي أسامة « فلما دخل على سودة قالت: تقول سودة: والله لقد كنت أن أبادره بالذي قلت لي « وضبط « أبادنه » في أكثر الروايات بالموحدة من اللبادة وهي بالهزمة، وفي بعضها بالنون بغير هزمة من المنادة، وأما أبادره في رواية أبي أسامة فمن المبادرة، ووقع فيها عند الكشيبي والأصيلي وأبي

وأما عروة بن الزبير فقال سعيد بن منصور: حدثنا حماد بن زيد « عن هشام بن عروة أن أبا عبد الله كان يقول: كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل » وهذا سند صحيح.

وأما أبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله فجاءه في أثر واحد مجموعاً عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده وزيد بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه في رواية يزيد بن الهاد « عن المنذر بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب بنت عمه فتشاجروا في بعض الأمر. فقال الفتى: هي طالق إن نكحتها حتى أكل الغضيض، قال: والغضيض طلع النخل الذكر، ثم ندموا على ما كان من الأمر، فقال المنذر: أنا أتيتكم بالبيان من ذلك فانطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب: ليس عليه شيء، طلق ما لم يملك. قال: ثم إنني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك. ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك. ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقال مثل ذلك. ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك. ثم سألت عمر بن عبد العزيز فقال: هل سألت أحداً؟ قلت: نعم، فسماهم، قال: ثم رجعت إلى القوم فأخبرتهم « وقد روي عن عروة مرفوعاً فذكر الترمذي في « الملل » أنه سأل البخاري: أي حديث في الباب أصح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة. قلت: إن البشر بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة: مرسلاً، قال: فإن حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله. قلت: أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن خالد كذلك، والخلاف علي بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن خزيمة أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه، لكن هشام بن سعد أخرجه له في التلخيص فيه ضعف، وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في تنكيهه، وله طريق أخرى عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظه « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا سفيان على ثجران « فذكر قصة وفي آخره « فكان فيما عهد لي أبي سفيان أوصاه بقوى الله وقال: لا يظلمن رجل ما لم ينكح، ولا يمتن ما لم يملك، ولا ننذر في معصية الله » ومعمر ليس بالحافظ. وأخرجه الدارقطني أيضاً من رواية الوليد بن سلمة الأزدي عن يونس عن الزهري. والوليد واو، ولا أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال: ليس بصحيح. وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وإبن عباس وعائشة. وقد ذكرت في أثناء الكلام على تخريج أقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة. فالتزمي أنه ورد من حديث المسور بن خزيمة وعائشة كما تقدم، ومن حديث عبد الله بن عمر « ومن حديث أبي ثعلبة الحاشي، فحديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير، وحديث أبي ثعلبة أخرجه الدارقطني بسند شامي فيه بقاء بن الوليد وقد عتقه وأظن فيه إرسالاً أيضاً، وأما أبان بن عثمان فلم أقف إلى الآن على الإسناد إليه بذلك.

وأما علي بن الحسين فروناه في « الفيلانيات » من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتبة « سمعت علي بن الحسين يقول: لا طلاق إلا بعد نكاح » وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة، وروينا في « فوائد عبد الله بن أيوب المخرمي » من طريق أبي إسحاق السبيعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح، وله طريق أخرى عنه تأتي مع سعيد بن جبير، ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي ثابت قال: « جاء رجل إلى علي بن الحسين فقال: إنني قلت: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، فقرأ هذه الآية « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تكونن » [الأحزاب: ٤٩] قال علي بن الحسين: لا أرى الطلاق إلا بعد نكاح ».

وأما شريح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق سعيد بن جبير عنه قال: « لا طلاق قبل نكاح » وسنده صحيح ولفظ ابن أبي شيبة في رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً ».

وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير « في الرجل يقول: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، قال: ليس بشيء، إنما الطلاق بعد النكاح » وسنده صحيح. وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد. وقال سعيد بن منصور: حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي الخيرة « سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن النكاح قبل النكاح فلم يبرأ شيئاً » وقد روي مرفوعاً أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير « عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، فقال: طلق ما لا يملك » وفي سننه أبو خالد الواسطي، وهو واو. ولحديث ابن عمر طريق

قوله: « (باب لا طلاق قبل نكاح، وقول الله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تكونن » فما لكم عليهن من عدة تعتولنها فمعهن وسرحوهن سراحاً جيلاً) » سقط من رواية أبي ذر « لا طلاق قبل نكاح » وثبت عنه « باب « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات » فساق من الآية إلى قوله: « من عدة » وحذف الباقي وقال: الآية. واقتصر النسفي على قوله: « باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية » قال ابن التين: احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لا دلالة فيه، وقال ابن المنير: ليس فيها دليل لأنها إخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح، ولا حصر هناك، وليس في السياق ما يقتضيه. قلت: الاحتج بالآية لذلك قبل البخاري ترجيح القرآن عبد الله بن عباس كما سأذكره.

قوله: « (وقال ابن عباس: جعل الله الطلاق بعد النكاح) هذا التعليق طرف من أثر أخرجه أحد فيما رواه عنه حرب من مسائله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال: سنده جيد، وأخرج الحاكم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال: ما قالها ابن مسعود وإن يكن قالها فزلة من عالم في الرجل يقول: إذا تزوجت فلانة فهي طالق، قال الله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن » [الأحزاب: ٤٩] ولم يقل: إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن « وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبير « سئل ابن عباس عن الرجل يقول: إذا تزوجت فلانة فهي طالق، قال: ليس بشيء، إنما الطلاق لما ملك. قالوا: فابن مسعود قال: إذا وقت وقتاً فهو كما قال، قال: يروى الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله: إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن « وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير « عن ابن عباس قال: سأله مروان عن نسيب له وقت امرأة إن أتزوجها فهي طالق، فقال ابن عباس: لا طلاق حتى تنكح، ولا عتق حتى تملك » وأخرج ابن أبي حاتم من طرق آدم مولى خالد عن سعيد بن جبير « عن ابن عباس فيمن قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق: ليس بشيء، من أجل أن الله يقول: يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية » وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بنحوه، وروناه مرفوعاً في « فوائد أبي إسحاق بن أبي ثابت » يستند إلى أبي أمية أيوب بن سليمان قال: حجبت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسل عن رجل عرضت عليه امرأة ليتزوجها فقال: هي يوم أتزوجها طالق البتة، قال: لا طلاق فيما لا يملك عقده، يأت ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي إسناده من لا يعرف.

قوله: « (وروي في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبير والقاسم وسام وطائوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبير ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم والشعي أنها لا تطلق) قلت: اقتصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي ساقها فيه ولم يذكر فيه خبراً مرفوعاً صريحاً، رمزا منه إلى ما سألني في ضمنها من ذلك،

فأما الآثار عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال: « سأل رجل علياً قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فقال علي: ليس بشيء » ورواه ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي. وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن عن علي، ومن طريق النزال بن سيرة عن علي، وقد روي مرفوعاً أيضاً أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جشش يقول: « قال علي بن أبي طالب: حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا من بعد نكاح، ولا يتم بعد انحلام » الحديث لفظ البيهقي، ورواية أبي داود مختصرة. وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولاً، وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سننه ضعف،

وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح، فكلهم قال: لا طلاق قبل أن ينكح إن سماها وإن لم يسماها » وإسناده صحيح. وروى سعيد بن منصور من طريق داود بن أبي هند « عن سعيد بن المسيب قال: لا طلاق قبل نكاح » وسنده صحيح أيضاً، وباتى له طريق أخرى مع مجاهد، وقال سعيد بن منصور: حدثنا شبيب حدثنا محمد بن خالد قال: جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال: ما تقول في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فقال له سعيد: كم أصدقها؟ قال له الرجل: لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها؟ فقال له سعيد: فكيف يطلق من لم يتزوج؟ »

أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال « عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق إلا بعد نكاح » قال ابن عدي: قال ابن صاعد لما حدث به: لا أعلم له علة. قلت: استكروه على ابن صاعد ولا ثبت له فيه وإياه علة ضعف حفظ عاصم. وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق وسام وهو ابن عبد الله بن عمرو فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم وي زيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد قال: « كان القاسم بن محمد وسام بن عبد الله وعمر بن العزيز العزير لا يبرون الطلاق قبل النكاح » وهذا إسناد صحيح أيضاً. وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقرعه في اللعينة، وقال ابن شيبة: حدثنا حفص هو ابن غياث عن حنظلة قال: « سئل القاسم وسام عن رجل قال: يوم أتزوج فلاتة فهي طالق، قال: هي كما قاله وعن أبي أسامة » عن عمر بن حنظلة أنه سأل سالماً والقاسم وأياً بكر بن عبد الرحمن وأياً بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال: يوم أتزوج فلاتة فهي طالق البتة، فقال كلهم: لا يتزوجها » وهو عمول على الكرامة دون التحريم، لما أخرجه إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه، فهذا طريق التوفيق بين ما قيل عنه من ذلك.

وأما طاوس فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال: « كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء

الأصهار أن يكتبوا إليه بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك، فكتب إلى عامله باليمن ففداه ابن طاوس وإسماعيل بن شروس وسماك بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه وإسماعيل بن شروس عن عطاء وسماك بن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا: لا طلاق قبل النكاح. قال سماك من عنده: إنما النكاح عطفة تعدد والطلاق يملؤها، فكيف

يحل عقد قبل أن تعدد » وأخرجه سعيد بن منصور من طريق خفيف وابن أبي شيبة من طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطاوس جميعاً، وقد روي مرفوعاً، قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكر عن سمع طاوساً يحدث: « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا طلاق لمن لم ينكح » وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري، وهذا مرسل وفيه راء لم يسم، وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني وابن عدي يستدلين ضعيفين عن طاوس، وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق أبي جريح: « عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك » ووجه ثلث إلا أنه مقطوع بين

طاوس ومعاذ وقد اختلف في علي عمرو بن شعيب فرواه عمر الأحول وعطر السورقي وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والأربعة ثقات وأحاديثهم في السنن، ومن صححه من يفتوي خفيف عمرو بن شعيب وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف، وقد اختلف عليه فيه اختلافاً آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر « عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال: كان أبي عرض علي امرأة يزوجنيها، فليت أن أتزوجها وقلت: هي طالق البتة يوم أتزوجها، ثم نعمت، فقدمت للجنة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا طلاق إلا بعد نكاح » وهذا يشعر بأن من قال فيه: عن أبيه عن جده سلك الجادة، وإلا فلو كان عنه عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرسل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل، وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء في الباب، وكذلك نقل ما هنا عن الإمام أحمد فإله أعلم.

وأما الحسن فقال عبد الرزاق: « عن معمر عن الحسن وقادة قال: لا طلاق قبل النكاح، ولا عتق قبل الملك » وعن هشام عن الحسن مثله. وأخرج ابن منصور عن هشيم عن منصور ويونس « عن الحسن أنه كان يقول: لا طلاق إلا بعد الملك » وقال ابن أبي شيبة: حدثنا خلف بن خليفة « سألت منصوراً عن قال: يوم أتزوجها فهي طالق فقال: كان الحسن لا يراه طلاقاً »

وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن غيظ قال: « سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت: رجل قالوا له: تزوج فلاتة قال: هي يوم أتزوجها طالق كذا وكذا، قال: إنما الطلاق بعد النكاح »

وأما عطاء تقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد وجاء من طريقه مرفوعاً أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن موسى بن هارون حدثنا محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا طلاق إلا بعد النكاح، ولا عتق إلا بعد ملك » قال الطبراني: لم يرو عنه ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي ووكيع، ولا رواه عن أبي بكر الحنفي إلا أحمد بن المنهال

وأما الحسن فقال عبد الرزاق: « عن معمر عن الحسن وقادة قال: لا طلاق قبل النكاح، ولا عتق قبل الملك » وعن هشام عن الحسن مثله. وأخرج ابن منصور عن هشيم عن منصور ويونس « عن الحسن أنه كان يقول: لا طلاق إلا بعد الملك » وقال ابن أبي شيبة: حدثنا خلف بن خليفة « سألت منصوراً عن قال: يوم أتزوجها فهي طالق فقال: كان الحسن لا يراه طلاقاً »

وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن غيظ قال: « سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت: رجل قالوا له: تزوج فلاتة قال: هي يوم أتزوجها طالق كذا وكذا، قال: إنما الطلاق بعد النكاح »

وأما عطاء تقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد وجاء من طريقه مرفوعاً أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن موسى بن هارون حدثنا محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا طلاق إلا بعد النكاح، ولا عتق إلا بعد ملك » قال الطبراني: لم يرو عنه ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي ووكيع، ولا رواه عن أبي بكر الحنفي إلا أحمد بن المنهال

وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن معروف بن واصل قال: سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال: لا طلاق إلا بعد نكاح.

وأما عمرو بن هرم وهو الأزدي من أتباع التابعين فلم أنف على مقاتله موصولة، إلا أن في كلام بعض الشراح أن أبا عبيد أخرجه من طريقه.

وأما الشعبي فرواه وكيع في مصنفه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: إن قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء، وإذا وقت لزمه، وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: إذا عزم فليس بشيء.

ومن رأى وقوعه في اللعينة دون التعميم غير من تقدم إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال: إذا وقت وقع، وإسناده إذا قال: « كل » فليس بشيء، ومن طريق حاد بن أبي سليمان مثل قول إبراهيم، وأخرجه من طريق الأسود بن يزيد عن ابن مسعود وإلى ذلك أشار ابن عباس كما تقدم. فابن مسعود أقدم من أثنى بالوقوع، وتبته من أخذ بمذهبه كالنخعي من حماد، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال: هي طالق، واحتج بأن عمر سئل عن قال: يوم أتزوج فهي علي فظهر أبي، قال: لا يتزوجها حتى يكره فلا يصح عنه، فإن من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمري ضعيف والقاسم لم يكره عمر، وكان البخاري تبع أحمد في تكثير النقل عن التابعين، فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في « العلل » أن سفيان بن وكيع حدثه قال: أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه مثل عن الطلاق بل النكاح فقال: يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن المسيب ونيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأساً، قال عبد الله: فسألت أبي عن ذلك فقال: أنا قلت. قلت: وقد تجوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقاً، مع أن بعضهم يفصل وبعضهم يختلف عليه، وأصل ذلك

قوله: (باب إذا قال لامرأته وهو مكروه: هذه أختي، فلا شيء عليه. قال النبي صلى الله عليه وسلم: قال إبراهيم لسارة هذه أختي، وذلك في ذات الله) قال ابن بطال: أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي، وقد روى عبد الرزاق عن طريق أبي ثيمية المجهمي «م قال النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لامرأته: يا أختي، فزجره» قال ابن بطال: ومن ثم قال جماعة من العلماء: يصير بذلك مظاهراً إذا قصد ذلك، فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب اللفظ المشكل. قال: وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة، لأن إبراهيم إنما أراد بها أخته في الدين؛ فمن قال ذلك ونوى أخوة الدين لم يضره. قلت: حديث أبي ثيمية مرسل، وقد أخرجه أبو داود عن طريق مرسل، وفي بعضها «عن أبي ثيمية عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم «وهذا متصل، وذكر أبو داود قبله حديث أبي هريرة: قصة إبراهيم وسارة، فكانه وافق البخاري، وقد قيد البخاري بكون قاتل ذلك إذا كان مكروهاً لم يضره وتعبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم إكراه، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذكر قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياساً على ما وقع في قصة إبراهيم، لأنه إنما قال ذلك خوفاً من الملك أن يخله على سارة، وكان من شأنهم أن لا يقرّبوا الخلية إلا بخطة ورضا، بخلاف المتروجة فكانوا ينتصّبونها من زوجها إذا أحبوا ذلك كما تقدم تقديره في الكلام على الحديث في اللتاقي، فلخوف إبراهيم على سارة قال: إنها أخته وتاول أخوة الدين، والله أعلم.

(تعبه) أورد النسفي في هذا الباب جميع ما في الترجمة التي بعده، وعكس ذلك أبو نعيم في «المستخرج» والله أعلم.

هو النكحة في تصديره الثقل عنهم بصيغة التثنية، وهذه المسألة من الخلافات الشهيرة، وللعلماء فيها مذاهب: الروق مطلقاً، وعدم الروق مطلقاً، والتفصيل بين ما إذا عين أو عصب، ومنهم من توقف: فقال بعدم الروق المجهور كما تقدم وهو قول الشافعي وأبين مهدي وأحمد وإسحاق ودادو وأتباعهم وجهور أصحاب الحديث، وقال بالوق مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأبو أبي ليلى ومن قبلهم من تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه، وعنه عدم الروق مطلقاً ولو عين، وعن ابن القاسم مثله، وعنه أنه توقف، وكذا عن الثوري وأبي عبيد. وقال جمهور المالكية بالتفصيل، فإن سمي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زماناً يمكن أن يعيش إليه لزمه الطلاق والعق، وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن يشترط ذلك في عقد نكاح امرأته أو لا، فإن شرطه لم يصح تزويج من بينها وإلا صح أخرجه ابن أبي شيبة، وتاول الزهري ومن تبعه قوله: «لا طلاق قبل نكاح» أنه محمول على من لا يتزوج أصلاً، فإذا قيل له مثلاً: تزوج فلانة فقال: هي طالق البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث، وأما إذا قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق فإن الطلاق إنما يقع حين تزوجها، وما أدها من التأويل ترده الآثار الصريحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قول: إن تزوجت فهي طالق سواء خصص أم عصب أنه لا يقع، ولشبهة الاختلاف كره أحد مطلقاً وقال: إن تزوج لا أمره أن يفارق، وكذا قال إسحاق في المنيعة. قال البيهقي بعد أن أخرج كثيراً من الأخبار، ثم من الآثار الواردة في عدم الروق: هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما، وأن التأويل المخالف في حله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل الملك، والوقوع فيما إذا وقع بعده، ليس بشيء. لأن كل أحد يعلم بعدم الروق قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا يبقى في الأخير ثلاثة، فخلط ما إذا حلته على ظاهر فإن فيه فائتة وهو الإعلام بعدم الروق ولو بعد وجود العقد، فهذا يرجع ما ذهبنا إليه من حمل الأخبار على ظاهرها والله أعلم. وأشار البيهقي بذلك إلى ما تقدم عن الزهري وإلى ما ذكره مالك في الموطن أن قوماً بالمدينة كانوا يقولون: إذا حلف الرجل بطلاق امرأة قيل أن ينكحها ثم حث لزم إذا نكحها، كراه ابن بطال قال: وتناولوا حديث «لا طلاق قبل نكاح» على من يقول: امرأة فلا ن طلاق؛ وعرض من أزم بذلك بالاتفاق على أن من قال لامرأة: إذا قدم فلان فأنني لوليك أن يزوجني، فقالت: إذا قدم فلان فقد أذنت لولي في ذلك، أن فلاناً إذا قدم لم ينفذ التزويج حتى تنش عقداً جديداً. وعلى أن من باع سلعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه ما يلزم ذلك البيع. ولو قال لامرأته: إن طلقك فقد راجعتك فطلقها لا تكون مرتجعة، فكذلك الطلاق. وما احتج به من وقوع الطلاق قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ [المائدة: ١] قال: والتعليق عقد التزيم بقوله وربطه بينه وعلقه بشرطه، فإن وجد الشرط نفذ. واحتج آخر بقول تعالى: ﴿يوفون بالنذر﴾ [الإنسان: ٧] وآخر بمشروعية الرصية، وكل ذلك لا حجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود، والنذر يقترب به إلى الله بخلاف الطلاق فإنه أبغض الحلال إلى الله، ومن ثم فرق أحمد بين تعليق العتق وتعليق الطلاق فأوقفه في العتق دون الطلاق، ويؤيده أن من قال: لله علي عتق لزمه، ولو قال: لله علي طلاق كان لغواً. والرصية إنما تنفذ بعد الموت. ولو علق الحلي الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ. واحتج بعضهم بصحة تعليق الطلاق؛ وإن من قال لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت فطلقت. والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج، فله أن ينجزه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله بيد غيره كما يتصرف المالك في ملكه، فإذا لم يكن زوجاً فأي شيء ملك حتى يصرف؟ وقال ابن العربي من للملكية: الأصل في الطلاق أن يكون في المتكوحة المتقدمة بقيد النكاح، وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ، لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كان الأصل مخبره وإلغاء التعليق، قال: ونظر مالك ومن قال بقوله في مسأله الفرق بين المنيعة وغيرها أنه إذا عم سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله إليه فعارض عتله المشروع فسقط قال: وهذا على أصل يختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح، وإلا فلو كان هذا لازماً في الخصوص للزم في العموم والله أعلم.

١١ - باب الطلاق في الإغلاق والكُرو، والسُكران والمجنون وأمرهما، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره لقول النبي ﷺ: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى».

وتلا الشنقي: ﴿لَا تَوَاعِدْنَا إِنَّ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وتما لا يجوز من إقرار المونسوس.

وقال النبي ﷺ: لِلَّذِي أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ: «إِلْكُ جُنُونٍ».

وقال علي: بَقَرُ حَمْرَةٍ خَوَاصِرُ شَارِقِي، فَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ يَلُومُ حَمْرَةً، فَإِذَا حَمْرَةٌ قَدْ قَبِلَ حَمْرَةً عَيْنًا، ثُمَّ قَالَ حَمْرَةٌ: حَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَيْدَ لَابِي، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَدْ قَبِلَ، فَخَرَجَ وَخَرَجًا مَعَهُ.

وقال عفمان: لَيْسَ لِمَجْنُونٍ وَلَا لِسُكَرَانَ طَلَاق.

وقال ابن عباس: طَلَاقُ السُّكَرَانِ وَالْمُسْكِرَةِ لَيْسَ بِجَائِزٍ.

وقال عُبَيْدُ بْنُ غَايِرٍ: لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الْمُؤَسَّوسِ.

وقال عطاء: إِذَا بَكَى بِالطَّلَاقِ فَلَهُ شَرْطُهُ.

وقال نافع: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ الْهَيْةَ إِنْ خَرَجَتْ، فَقَالَ ابْنُ عُثْمَرَ: إِنْ خَرَجَتْ فَقَدْ بَتَتْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وقال الزُّهْرِيُّ: يَمُنُّ قَالَ: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا فَأَمْرَانِي طَلَاقٌ لَثَلَا.

يُسْأَلُ عَمَّا قَالَ: وَعَقْدٌ عَلَيْهِ قَلْبُهُ حِينَ حَلَفَ يَطْلُقُ الْحَيَّةَ؟ فَإِنْ سَمَى أَجَلًا أَرَادَهُ وَعَقْدٌ عَلَيْهِ قَلْبُهُ حِينَ حَلَفَ، جُعِلَ ذَلِكَ فِي دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ.

وقال إبراهيم: إِنْ قَالَ: لَا حَاجَةَ لِي بِكَ، يَنْتَهِي، وَطَلَاقٌ كُلُّ قَوْمٍ يَلْسَانِهِمْ.

وقال قتادة: إِذَا قَالَ: إِذَا حَمَلَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَثَلَا، يَنْتَهَا عَنْهُ كُلُّ طَهْرٍ مَرَّةً، فَإِنْ اسْتَبَانَ حَمَلَهَا فَقَدْ بَاتَتْ مِنْهُ.

١٠ - باب إذا قال لامرأته وهو مكروه: هذه أختي، فلا شيء عليه

قال النبي ﷺ: «قال إبراهيم لسارة: هذه أختي، وذلك لي ذات الله عز وجل».

أبو عبيد وجماة، وإلى الثاني أشار أبو داود فإنه أخرجه حديث عائشة « لا طلاق ولا إعتاق في غلاق » قال أبو داود: والغلاق أنه الغضب، وترجم على الحديث « الطلاق على غيظ » ووقع عنده بنير ألف في أوله، وحكى البيهقي أنه روي على الوجهين، ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث بالآلف وترجم عليه « طلاق المكره » فإن كانت الرواية بنير ألف هي الراجحة فهو غير الإغلاق، قال المطري: فوهم إسك والغلق أي الضجر والغضب، ورد القارسي في « جميع الغرائب » على من قال: الإغلاق الغضي وغلظه في ذلك وقال: إن طلاق الناس غالباً إما هو في حال الغضب.

وقال ابن المراهب: الإغلاق جرح النفس، وليس كل من وقع له فارق عقله، ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه: كنت غضباناً اهـ ولرأى بذلك الرد من ذهب إلى أن الطلاق في الغضب لا يقع، وهو مروي عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد متقدمهم إلا ما أشار إليه أبو داود، وأما قوله في « المطلاع » الإغلاق الإكراه وهو من أغلقت الباب. وقيل: الغضب وإليه ذهب أهل العراق، وليس بمروى عن الحنفية، وعرف بعملة الاختلاف المطلق إطلاق أهل العراق على الحنفية، وإذا أطلقه الفقيه الشافعي فمراده مقابل المرافضة منهم. ثم قال: ومعناه انتهى عن إيقاع الطلاق البدعي مطلقاً، والمراد الذي عن فعله لا الذي حكمه، كأنه يقول: بل يطلق للشيء كما أمره الله. وقول البخاري: « والكراه » هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء، وفي حلقه على الإغلاق نظراً، إلا أن كان يذهب إلى أن الإغلاق الغضب، ويحتدل أن يكون قبل الكاف ميم لأنه حلق عليه السكران فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الإغلاق وحكم المكره والسكران والمجنون إلخ. وقد اختلف السلف في طلاق المكره، فروى ابن أبي شيبة وغيره عن إبراهيم النخعي أنه يقع، قال: لأنه شيء اقتدى به نفسه، وبه قال أهل الرأي، وعن إبراهيم النخعي تفصيل آخر إن روى المكره لم يقع وإلا وقع، وقال الشعبي: إن أكرهه المصروع وقع وإن أكرهه السلطان فلا. أخرجه ابن أبي شيبة، ووجه بأن المصروع من شأهم أن يقتلوا من مخالفتهم غالباً بخلاف السلطان. ونعيب الجمهور إلى عدم اعتبار ما يقع فيه، واحتج عطاء بأية النحل « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » [النحل: ١٥٦] قال عطاء: الشرك أعظم من الطلاق، أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح، وقرره الشافعي بأن الله لا يضع الكفر ضمن تلفظ به حال الإكراه ولما سقط عنه أحكام الكفر كذلك يسقط من المكره ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى، وإلى هذه النكتة أشار البخاري بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة. ولما قوله: « والسكران » فسباني ذكر حكمه في الكلام على أثر عثمان في هذا الباب، وقد يأتي السكران في كلامه وقوله بما لا يأتي به وهو صاح لقوله تعالى « حتى تعلموا ما تقولون » [النساء: ٤٣] فإن فيها دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً، ولما المجنون فسباني في أثر على مع عمر، وقوله « وأمرهما » فمعناه حل حكمهما وحده أو يختلف؟ وقوله: « والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره » أي إذا وقع من المكلف ما يقتضي الشرك غلطاً أو نسياناً هل يحكم عليه به وإذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك، وقوله: « وغيره » أي وغير الشرك عما هو دونه، وذكر شيخنا ابن اللقن أن في بعض النسخ « والشك » بدل الشرك، قال: وهو الصواب، وتبعه الزركشي لكن قال: وهو البقي، وكان مناسبة لفظ الشرك خفيته عليهما، ولم أره في شيء من النسخ التي وقعت عليها بلطف الشك، فإن ثبت فتكون معطوفة على النسيان لا على الطلاق. ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطال: وقع في كثير من النسخ « والنسيان في الطلاق والشرك » وهو خطأ والصواب « والشك » مكان الشرك اهـ فهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن في بعضها يلطف الشك فيجزم بذلك. واختلف السلف في طلاق الناسي فكان الحسن يراه كالمدى إلا إن اشترط فقال: إلا أن أنسى، أخرجه ابن أبي شيبة، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه شيئاً ويحتاج بالحدث المرفوع الآتي كما سائرهم بعد وهو قول الجمهور، وكذلك اختلف في طلاق المخطئ فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع، وعن الحنفية عن أروان أن يقول لأمراه شيئاً فسبى لسانه فقال: أت طلق يازمه الطلاق، وأشار البخاري بقوله: « الغلط والنسيان » إلى الحديث الوارد عن ابن عباس مرفوعاً « إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فإنه سوى بين الثلاثة في التجاوز، فمن حل التجاوز على رفع الإثم خاصة دون المرفوع في الإكراه أزم أن يقول مثل ذلك في النسيان، والحديث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان. واختلف أيضاً في طلاق للشرك فجاء عن الحسن وقادة وريمية أنه لا يقع، ونسب إلى مالك وداود. وذهب الجمهور إلى أنه يقع كما يصح نكاحه وعقته وغير ذلك من أحكامه.

قوله: (وتلا الشعبي: لا تؤاخذوا إن نسياناً أو أخطأنا) رويناه موصولاً في

وقال الحسن: إذا قال: الحق باهليلج، يثنى.
وقال ابن عباس: الطلاق عن وطئ، والطلاق ما أريد به وجه الله.
وقال الزهري: إن قال: ما أنست بائناً، يثنى، وإن نوى طلاقاً فهو ما نوى.

وقال علي: ألم تعلم أن أقدم رفع عن ثلاثة: عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يترك، وعن النائم حتى يستيقظ.

وقال علي: وكل الطلاق جائز، إلا طلاق المصروع.

٥٢٦٩- حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا هشام: حدثنا قنادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « إن الله تجاوز عن أمي ما خلعت به نفسها، ما تم تعمل أو تكلم ».

قال قنادة: إذا طلق في نفسه فليس بشيء. [راجع: ٢٥٢٨، أخرجه مسلم: ١٢٧٧].

٥٢٧٠- حدثنا أصح: أخبرنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: أخبرني أبو سلمة، عن جابر: أن رجلاً من أسلم أتى النبي ﷺ وهو في المسجد فقال: إنه قد زنى، فأعرض عنه، فتشى ليشق الذي أعرض، فذهب على نفسه أربع شهادات، فدعا فقال: « هل بك جنون؟ هل أخضعت؟ » قال: نعم، فأمر به أن يؤجّم بالمصلى، فلما أذلقته الجعارة جعز حتى أدركه بالعقرة فقيل: [المط: ٥٢٧٢، ٤٩٨١٤، ٤٩٨١٦، ٩٨٢٠، ٤٩٨٢٦، ٤٩٦٨٨، أخرجه مسلم: ١٦٩١].

٥٢٧١- حدثنا أبو الثمان: أخبرنا شعب، عن الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب: أن أبا هريرة قال: أتى رجل من أسلم رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فدعا فقال: يا رسول الله، إن الأجير قد زنى، يخشى نفسه، فأعرض عنه، فتشى ليشق وجهه الذي أعرض، فقال: يا رسول الله، إن الأجير قد زنى، فأعرض عنه، فتشى ليشق وجهه الذي أعرض، فذهب على نفسه أربع شهادات فدعا فقال: « هل بك جنون؟ » قال: لا، فقال النبي ﷺ: « ادعوا به فأرجموه ». وكان قد أخضعت. [المط: ٩٨١٥، ٩٨٢٥، ٤٩٦٦٧، أخرجه مسلم: ١٦٩١، مع الحديث الآتي].

٥٢٧٢- وعن الزهري قال: أخبرني عن سبع جابر بن عبد الله الأنصاري قال: كنت حين رجمته، فرجسته بالمصلى، فلما أذلقته الجعارة جعز، حتى أدركته بالعقرة، فرجمتها حتى مات. [راجع: ٥٢٧٠، أخرجه مسلم: ١٦٩١، مع الحديث السابق].

قوله: (باب الطلاق في الإغلاق والكراه والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق، والشرك وغيره، بقول النبي صلى الله عليه وسلم: الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى) اشتملت هذه الترجمة على أحكام يمسها أن الحكم إما يترجم على المعامل المختار العائد الذكاري، ويشمل ذلك الاستدلال بالحديث لأن غير المعامل المختار لانية فيما يقول أو يفعل، وكذلك الغلط والناسي والذي يكره على الشيء. وحديث الأعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الإيمان أول الكتاب، ووصله باللفظ أخرى في أماكن أخرى، وتقدم شرحه مستوفى هناك. وقوله: الإغلاق هو بكسر الحزة وسكون للمجمة الإكراه على المشهور، قيل له ذلك لأن المكره يتنقل عليه أمره ويتنقل عليه تصرفه، وقيل: هو العمل في الغضب، وبالأول جزم

«فوائد هناد بن السري الصغير» من رواية سليم مولى الشعبي عنه بمناه.

قوله: (وما لا يجوز من الرار الموسوم) بمهملتين والواو الأولى مفتوحة والثانية مكسورة.

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أقر على نفسه: أبك جنون؟) هو طرف من حديث ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ «أهل بك جنون» وأورده في الحدود، ويأتي شرحه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى. ووقع في بعض طرقه ذكر السكر.

قوله: (وقال علي: بقر حزة خواصر شارقي) الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفى في غزوة بدر من كتاب المغازي و«بقر» بفتح الموحدة وتخفيف القاف أي شق، والخواصر بمجوعة ثم مهيمة جمع خاصرة، وقوله في آخره: «إنه نمل» بفتح النملة وكسر الميم بعدها لام أي سكران، وهو من أقوى أدلة من لم يواخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعتراض المذهب بأن الحمر حيثما كانت مباحة، قال: فيذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال، قال: ويسب هذه القصة كان تحريم الحمر أحد وفيما قاله نظر، أما أولاً فإن الاحتجاج من هذه القصة إنما هو بعدم مواخذة السكران بما يصدر منه، ولا يفترق الحال بين أن يكون الشرب مباحاً أو لا، وأما ثانياً فدعواه أن تحريم الحمر كان بسبب قصة الشارفين ليس بصحيح، فإن قصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقاً لأن حزة استشهد بأحد وكان ذلك بين بدر وأحد عند ترجيع علي بغاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة اصطحبوا الحمر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم، فكان تحريم الحمر بعد أحد لهذا الحديث الصحيح.

قوله: (وقال عثمان: ليس الجنون ولا السكران طلاق) وصله ابن أبي شيبة عن شبابة، ورواه في الجزء الرابع من «تاريخ أبي زرععة الدمشقي» عن آدم بن أبي إياس كلاهما عن ابن أبي ذؤيب عن الزهري قال: «قال رجل لعمر بن عبد العزيز: طلق امرأتي وأنا سكران، فكان رأي عمر بن عبد العزيز مع رأينا أن يجلده ويفرق بينه وبين امرأته، حتى حدثه إبان بن عثمان بن عفان عن أبيه أنه قال: ليس على الجنون ولا على السكران طلاق، فقال عمر: تأمروني وهذا يجنني عن عثمان؟ فجلده، ورد إليه امرأته» وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهراً لما دل عليه حديث علي في قصة حزة، ونهض إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضاً أبو الشنخاء وعطاء وطاوس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز، وذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة، وبه قال ربيعة والليث وإسحاق والمزني، واختاره الطحاوي واحتج بهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال: والسكران معتوه يسكره. وقال بوقوع طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهري والشامي، وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة، وعن الشافعي قولاً: لا تصح منهما وقوعه، والخلاف عنه الخلاف، لكن ترجيح مالك، وقال ابن المراكب: إذا تيقنا فذهب إلى أن السكران لا يلزمه طلاق، ولا لزومه. وقد جعل الله حد السكر الذي يتطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول، وهذا التضييل لا يباه من يقوم بعدم طلاقه، وإنما استدل من قال بوقوعه مطلقاً بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطأ بذلك، ولا الإثم لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه، وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فأخذ العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فإنه يسقط عن فرض القيام، وتعقب بأن القيام انتقل إلى بدل وهو القعود فافترقا. وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن الثابت يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فافترقا. وقال ابن بطان: الأصل في السكران العقل، والسكر شيء طرأ على عقله، فهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى يثبت ذهاب عقله.

قوله: (وقال ابن عباس: طلاق السكران والمسكره ليس بجائز) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعاً عن هشيم عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المزني عن عكرمة عن ابن عباس قال: «ليس لسكران ولا لاضطهد طلاق» المضطهد: بضاد معجمة ساكنة ثم طاء مهمله مفتوحة ثم هاء ثم مهمله من المغلوب المقهور، وقوله: «ليس بجائز» أي بوائج، إذ لا عقل للسكران للمغلوب على عقله ولا اختيار للمسكره. قوله: (وقال عتبة بن عاص: لا يجوز طلاق الموسوم) أي لا يقع، لأن الرسوم حديث النفس، ولا مواخذة بما يقع في النفس كما سيأتي.

قوله: (وقال عطاء: إذ بدأ بالطلاق فله شرطه) تقدم مشروحاً في باب

الشرط في الطلاق «وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن، وبينت من وصله عنهم ومن خالف في ذلك.

قوله: (وقال نافع: طلق رجل امرأته البتة إن خرجت، فقال ابن عمر: إن خرجت فقد بتت منه، وإن لم تخرج فليس بشيء) أما قوله: «البتة» فإنه بالنصب على المصدر، قال الكرماني هنا قال النخاعة: قطع مهزة البتة بمزول عن القياس أحد وفي دعوى أنها تقال بالقطع نظر فإن ألف البتة ألف وصل قطعاً، والذي قاله أهل اللغة البتة القطع وهو تفسيرها بمزادها لا أن المراد أنها تقال بالقطع، وأما قوله: «بتت» فيفسم الموحدة وتشديد التثنية المفتوحة على البناء للمجهول، ومناسبة ذكر هذا هنا وإن كانت المسائل المتعلقة بالبتة تقدمت موافقة ابن عمر للجمهور في أن لا فرق في الشرط بين أن يقدم أو يتأخر، وبهذا تظهر مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعد هذا. وقد أخرج سعيد بن منصور من وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال: «في الخلية والبتة ثلاث ثلاث».

قوله: (وقال الزهري فيمن قال: إن لم أفعل كذا وكذا فامرأتي طالق ثلاثاً: يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بذلك البمين، فإن صمى أجلاً أراداه وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأمانته) أي يدين فيما بينه وبين الله تعالى، أخرج عبد الرزاق عن معمر بن الزهري مختصراً وللفظه «في الرجلين يملفان بالطلاق والمثاقعة على أمر يختلفان فيه ولم يقم على واحد منهما بينة على قوله قال: يدينان ويحلمان من ذلك ما عملا. وعن معمر عن سمع الحسن مثله.

قوله: (وقال إبراهيم: إن قال: لا حاجة لي فيك نيته) أي إن قصد طلاقاً وإلا فلا، قال ابن أبي شيبة: حدثنا حفص هو ابن غياث عن إسماعيل عن إبراهيم في رجل قال لامرأته: لا حاجة لي فيك قال: نيته. وعن وكيع عن شعبة سألت الحكم وحداً قالاً: إن نوى طلاقاً فواحدة، وهو أحق بها.

قوله: (رواه كل قوم بلسانهم) وصله ابن أبي شيبة قال: «حدثنا إدريس قال: حدثنا ابن أبي إدريس وجير الأول من طرف والثاني من المنيرة كلاهما عن إبراهيم قال: طلاق الجمعي بلسانه جائز» ومن طريق سعيد بن جبير قال: «إذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه».

قوله: (وقال قتادة: إذا قال: إذا جئت فانت طالق ثلاثاً فبشأها عن كل طهر مرة، فإن استبان حملها فقد بانت منه) وصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال: «عند كل طهر مرة ثم يسك حتى تظهر» وذكر بقيته نحوه، ومن طريق أشعب عن الحسن «فبشأها إذا طهرت من الحيض ثم يسك عنها إلى مثل ذلك» وقال ابن سيرين: «فبشأها حتى تحمل» وبهذا قال الجمهور، واختلفت الرواية عن مالك، ففي رواية ابن القاسم إن طهرها مرة بعد التعليق طلقت سواء استبان بها حملها أم لا، وإن وطئها في الطهر الذي قال لها ذلك بعد الوطء طلقت مكانها. وتبعه الطحاوي بالاتفاق على أن مثل ذلك إذا وقع في تعليق العلق لا يقع إلا إذا وجد الشرط، قال: فتكذلك الطلاق فليكن.

قوله: (وقال الحسن: إذا قال: الحقني بأهلك نيته) وصله عبد الرزاق بلفظ هو ما نوى «وأخره ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن، في رجل قال لامرأته: أخرجي استبرئي، أفخعي لا حاجة لي فيك هي تطلق إن نوى الطلاق.

قوله: (وقال ابن عباس: الطلاق عن وطء. والعصا ما أريد به وجه الله) أي أن لا يبنى للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالشتر، بخلاف المتق فإنه مطلوب دائماً. والوطء بفتحين الحاجة، قال أهل اللغة: ولا ينوي منها فعل.

قوله: (وقال الزهري: إن قال ما أنت بامرأتي نيته، وإن نوى طلاقاً فهو ما نوى) وصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عن الزهري «في رجل قال لامرأته: لست في بامرأة قال: هو ما نوى» ومن طريق قتادة «إذ واجهها به وأراد الطلاق فهي واحدة» وعن إبراهيم «إن كرر ذلك مراراً ما أراد إلا أراد الطلاق» وعن قتادة «إن أراد طلاقاً طلقت» وتوقف سعيد بن المسيب، وقال الليث: «هي كذبة» وقال أبو يوسف وعبد «لا يقع بذلك طلاق».

قوله: (وقال علي: ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة من الجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يدرك، وعن الثام حتى يستيقظ) وصله البيهقي في «الجمديات» عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن أبي طليان عن ابن عباس «أن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهي حبلى، فأراد أن يرجعها فقال له علي: أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة» فذكره، وتابعه ابن غير وكيع وغير واحد عن الأعمش، ورواه جرير بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه، وأخرجه

(قصة): وقع هذا الأمر عن قتادة في رواية التميمي عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد، فلما ساقه من طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة ذكر الحديث المرفوع قال بعده: «قال قتادة» فذكره: ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: الحديث الأول:

قوله: (وعن الزهري قال: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله) هو معطوف على قوله: «شعب عن الزهري» إلخ. وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي سلمة فيحتمل أن يكون أبهم لما حدث به شيئاً، ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن غير أبي سلمة فأدرج في رواية يونس عنه، وقوله في هذه الزيادة: «أخفته» بذلك معجزة وقاف أي أصابه بعدها، وقوله: «جز» بفتح الجيم ويزاي أي أسرع هارباً.

١٢- باب الخلع وكيف الطلاق فيه؟

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُخْلَعَ عَنْهُنَّ﴾^[٢٧٩]
وَأَجَازَ عَمَرُ الْخَلْعَ ذُونَ السُّلْطَانِ.

وَأَجَازَ عُثْمَانُ الْخَلْعَ ذُونَ عِقَاصِي رَأْسِيهَا.

وَقَالَ طَائِفٌ: ﴿إِلَّا أَنْ يُخْلَعَ أَوْ يُخْلَعَ عَنْهُنَّ ذُونَ اللَّهِ﴾. فِيمَا افْتَرَضَ لِكُلِّ وَاجِبٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْعِشْرَةِ وَالصَّحْبَةِ، وَلَمْ يَلِمْ قَوْلَ السُّفَهَاءِ: لَا يَحِلُّ خَلْعُ نَفْسٍ قَوْلَ لَا تَحْلِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ.

٥٢٧٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَمْرٍو: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً تَابَتْ بِنِ قَيْسِ ابْنِ أَسَدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَابَتْ بِنِ قَيْسٍ، مَا أَحْبَبَ عَلَيَّ فِي دِينٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكَيْسِي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَدُّنِ عَلَيَّ حَقِيقَتَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَلِ حَقِيقَتَهُ وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقَهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. (المطهر: ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، يذكر منه).

٥٢٧٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ امْرَأَةً تَابَتْ بِنِ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَحْبَبُ عَلَى تَابَتْ فِي دِينٍ وَلَا خَلْعِي، وَلَكَيْسِي لَا أُطِيقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَدُّنِ عَلَيَّ حَقِيقَتَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، فَرَدَّتْهَا، وَأَمَرَهُ بِطَلْقِهَا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو: عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «وَطَلَّقْهَا». (راجع: ٥٢٧٣).

٥٢٧٥- وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي قَيْمَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً تَابَتْ بِنِ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَحْبَبُ عَلَى تَابَتْ فِي دِينٍ وَلَا خَلْعِي، وَلَكَيْسِي لَا أُطِيقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَدُّنِ عَلَيَّ حَقِيقَتَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. (راجع: ٥٢٧٣).

٥٢٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُخَرَّمِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَاضُ أَبُو نُوحٍ: حَدَّثَنَا جَبْرِ بْنُ حَزْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً تَابَتْ بِنِ قَيْسٍ بِنِ شَمْسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْبَبُ عَلَى تَابَتْ فِي دِينٍ وَلَا خَلْعِي، إِلَّا أَنِّي أَخَافُ الْكُفْرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَدُّنِ عَلَيَّ حَقِيقَتَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، فَرَدَّتْهَا عَلَيْهِ، وَأَمَرَهُ فَطَارَقَهَا. (راجع: ٥٢٧٣).

٥٢٧٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا حَسَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ

النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان مرفوعاً وموقوفاً لكن لم يذكر فيهما ابن عباس، جعله عن أبي ظبيان عن علي ورجح الموقوف على المرفوع، وأخذ بمقتضى هذا الحديث المجهور، لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي. فمن ابن المسيب والحسن يازمه إذا عقل وميز، وحده أحد أن يطلق الصبيام ويصبي الصلاة، وعند عطاء إذا بلغ انتهي عشرة سنة، وعن مالك رواية إذا نازح الأكلام.

قوله: (وقال علي: وكل طلاق جائز إلا طلاق المحصنة) وصله البيهقي في «الجميليات» عن علي بن الجهم عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن صاحب بن ربيعة «أن علياً قال: كل طلاق جائز إلا طلاق المحصنة» وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الأعمش عنه صرح في بعضها بسماع عيسى بن ربيعة من علي، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مثل قول علي وزاد في آخره: «المغلوب على عقله» وهو من رواية عطاء بن سبيلان وهو ضعيف جداً. والمراد بالمحصنة وهو بنت ميم وسكون المعلقة وقسم للمثناة وسكون الواو بعدها هاء الناقصة العقل، فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكران والمجهور على عدم احتياز ما يصدر منه، وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبي شيبة من طريق نافع أن الجبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فأمرها ابن عمر بالمعلقة، فقيل له: «إنه معتوها» فقال: «إني لم أسمع أن الله استثنى للمعتوها طلاقاً ولا غيره». وذكر ابن أبي شيبة عن الشعبي وإبراهيم وغير واحد مثل قول علي.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، ومسلم المتوفى.

قوله: (عن زرارة) تقدم القول فيه في أوائل المتن، وذكرته فيه بعض فوائد، وبأن يثبتها في كتاب الأيمان والظهور، وقوله: «ما حدثت به نفسها» بالفتح على المفعولية، وذكر المطرزي عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها، وقد أسند الإسمايلي عن عبد الرحمن بن مهدي قال: ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا وهذا الحديث حجة في أن الموسوس لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك، واحتج الطحاوي بهذا الحديث للمجهور فيمن قال لامرأته: أنت طلاق ونوى في نفسه ثلاثاً أنه لا يقع إلا واحدة خلافاً للشافعي ومن وافقه قال: لأن الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها، وتنفق بأنه لفظ الطلاق ونوى الفقرة الثالثة فهي نية صحتها لفظاً واحتج به أيضاً ابن قال فيمن قال لامرأته: يا فلاتة ونوى بذلك طلاقها أنها لا تطلق، خلافاً لما لك وغيره، لأن الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم يأت بصيغة لا صريحة ولا كتابية، واستدل به على أن من كتب الطلاق طلق امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابته وهو قول الجمهور، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك، واحتج من قال: إذا طلق في نفسه طلق وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقها ابن العربي، بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على الأشعية أثم، وكذلك من رأى بعله وأعجب، وكذا من كلف مسلماً بقلبه، وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان، وأجيب بأن العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة، والمصر على الكفر ليس منهم، وبأن للمصر على المصية الأثم من تقدم له عمل المصية لا من لم يعمل مصية قط، وأما الرياء والمحب وغير ذلك فكله متعلق بالأعمال. واحتج الخطابي بالإجماع على أن من عزم على الظهار لا يصير مظاهراً قال: وكذلك الطلاق، وكذا لو حدث نفسه باللفظ لم يكن قاذفاً، ولو كان حديث النفس يؤثر لأبطل الصلاة وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم يطل، وتقدم البحث في الصلاة في ذلك في قول عمر: «إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة». الحديث الثاني: حديث جابر في القصة الذي أقر بالزنا فرجم، ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود، والمراد منه ما أشار إليه في الترجمة من قوله: «هل يك جنون» فإن مقتضاه أنه لو كان جنوناً لم يحمل بإقراره، ومعنى الاستغهام هل كان بك جنون أو هل نحن تارة وتبقى تارة؟ وذلك أنه كان حين المخاطبة مفقاً. ويحتمل أن يكون وجه له الخطاب والمراد استغهام من حضر عن يعرف حاله وسيأتي بسط ذلك إن شاء الله تعالى. الحديث الثالث: حديث أبي هريرة في القصة المذكورة، أودعها من طريق شعب عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة، وسيأتي شرحها أيضاً في الحدود، وقوله في هذه الرواية: «أن الآخر قد زنى» بفتح الحزة وكسر الخاء للمصيبة أي لما نشر عن السعادة وقيل: معناه الأزدل.

قوله: (وقال قتادة: إذا طلق في نفسه فليس بشيء) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالا: من طلق سراً في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء، وهذا قول الجمهور وخالفهم ابن سيرين وابن شهاب قالا: طلق، وهي رواية عن مالك.

قوله: (وأجاز عمر الخلق دون السلطان) أي بغير إذنه، وصله ابن أبي شيبة من طريق خزيمة بن عبد الرحمن قال: «أبي بشر بن مروان في خلق كان بين رجل وامرأة فلم يجزه، فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني: قد أتى عمر في خلق فأجاز» وأشار المصنف إلى خلافه في ذلك أخرجه سعيد بن منصور - حدثنا هشيم أباننا يونس عن الحسن البصري قال: لا يجوز الخلق دون السلطان - وقال حاشا بن زيد: «من يجيئني من عتيق عن محمد بن سيرين: كانوا يقولون: «فذكر مثله، واستخره أبو عبد واستدل بقوله تعالى: ﴿فإن

اغسل لك من جنابة.

قوله: (حدثني أزهر بن جليل) هو بصري يكنى أبا محمد، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين، ولم يخرج عنه البخاري في الجامع غير هذا الموضع، وقد أخرجه النسائي أيضاً عنه، وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سيأتي، لكن جاء الحديث موصوفاً من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضاً.

قوله: (حدثنا خالد) هو ابن مهران الخزاز.

قوله: (أن امرأة ثابت بن قيس) أي ابن شماس بمجعة ثم مهمله خطيب الأنصار، تقدم ذكره في المناقب، وأبوه. في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعدها، وسيت في آخر الباب في طريق حاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلًا جيلة، ووقع في الرواية الثانية أنها أخت عبد الله بن أبي يحيى كبير الخزرج ورأس الضفاق الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي تفسير سورة المنافقين، فظاهر أنها جيلة بنت أبي ويصده أن في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن عباس «أن جيلة بنت سلول جاءت الحديث أخرجه ابن ماجة والبيهقي، وسلول امرأة اختلف فيها هل هي أم أبي أو أمه. ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ بن ثابت بن قيس بن شماس ضرب أمهات تكرر بعدها، وهي جيلة بنت عبد الله بن أبي قحافة أخوها بنتكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث، وبذلك جزم ابن سعد في الطبقات «قال: جيلة بنت عبد الله بن أبي أسلمت وبابعت وكانت تحت حفظة بن أبي عامر غسيل لللائكة قتل عنها بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حفظة فخلع عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمد ثم اختلعت منه فتزوجها مالك بن النخشم ثم غيب بن إسلاف، ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريح: أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي سلول وكان أصدقها حليقة فكرهته، الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوي مع إرساله، ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب، وإن لم يؤخذ بهذا الجميع فالوصول أصح، وقد اعتضد بقول أهل النسب أن اسمها جيلة، وبه جزم الدماطي وذكر أنها كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمها خولة بنت المنذر بن حرام، قال الدماطي والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وهم. قلت: ولا يليق إطلاق كونه وهما فإن الذي وقع فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك، لكن نسب أخوها في هذه الرواية إلى جده أبي كما نسبته في رواية قتادة إلى جدتها سلول، فهذا يجمع بين المختلف من ذلك. وأما ابن الأثير فتبعه النووي فيجزم بأن قول من قال: إنها بنت عبد الله بن أبي وهم وإن الصواب أنها أخت عبد الله بن أبي، وليس كما قال بل الجميع أولى، وجمع بعضهم بالحداد اسم المرأة وعمتها وإن ثاباً خالخال للتشبيه واحدة بعد الأخرى، ولا ينبغي بعده، ولا سيما مع اتحاد المخرج. وقد كثرت نسبة الشخص إلى جده إذا كان مشهوراً، والأصل عدم التمدد حتى يثبت صريحاً. وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان أخرجان أحدهما أنها مريم المغالية أخرجه النسائي وابن ماجة من طريق محمد بن إسحاق «حدثني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت: اختلعت من زوجي «فذكرت قصة فيها: «وإنا تبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية، وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه «وإسناده جيد، قال البيهقي: اضطرب الحديث في تسمية ثابت، ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى. وتسميتها مريم يمكن رده للآول لأن المغالية وهي بنتح الميم وتخفيف القين المعجمة نسبة إلى معالة وهي امرأة من الخزرج ولدت لعمر بن مالك بن النجار ولده علياً، فيتر عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني معالة، ومنهم عبد الله بن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج، فإذا كان كل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون الوهم وقع في اسمها، أو يكون مريم اسماً ثالثاً، أو بعضها لقب لها. والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل أخرجه مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في القدس [قال]: من هذه؟ قالت: أنا حبيبة بنت سهل. قال: ما شئت؟ قالت: لا أنا ولا ثابت بن قيس. لزوجها «الحديث، وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه، وأخرجه أبو داود عن طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم «عن صخرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت «قال ابن عبد البر: اختلف في امرأة ثابت بن قيس، فذكر البصريون أنها جيلة بنت أبي وذكر المدنيون أنها حبيبة بنت سهل. قلت: والذي يظهر أنهما قصتان وقتنا لمرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقين واختلاف الساقين، بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جيلة ونسبها فإن

سياق قصتها مقارب فأمكن رد الاختلاف في إلى الوفاق، وسابن اختلاف القصتين عند سياق الثنا قصة جيلة. وقد أخرج البزار من حديث عمر قال: «أول غنمة في الإسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس» الحديث، وهذا على تقدير التمدد يقتضي أن ثابتاً تزوج حبيبة قبل جيلة، ولو لم يكن في ثبوت ما ذكره البصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من جيلة لكان دليلاً على صحة تزوج ثابت بجيلة.

(تتبعه): وقع لابن الجوزي في تنقيحها أنها سهلة بنت حبيب، فما أغنىه إلا مغلوباً، والصواب حبيبة بنت سهل، وقد ترجم لها ابن سعد في الطبقات «قال: بنت سهل بن نعلبة بن الحارث، وساق نسبها إلى مالك بن النجار وأخرج حديثها عن حاد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال: «كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس، وكان في خلقه شدة فذكر نحو حديث مالك وزاد في آخره «وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أن يتزوجها ثم كره ذلك لغيرة الأنصار وكره أن يسوهم في نسائهم.

قوله: (أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس) في رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علقنا هنا وصلها الإسماعيلي «جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري»، وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة «فألت: بأبي وأمي» أخرجه البيهقي.

قوله: (ما أحب عليه) بضم المثناة من فوق، ويعجز كسرهما من العتاب يقال: عتبت على فلان أعتب عتياً والاسم المعتبة، والعتاب هو الخطاب بالادلال، وفي رواية بكسر العين بعدما تحتانية ساكنة من العيب وهي ألق المراد.

قوله: (في خلق ولا دين) بضم الحاء المعجمة واللام ويعجز إسكانها، أي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولا نقصان دينه، زاد في رواية أيوب المذكورة «ولكني لا أطيعه» كذا فيه لم يذكر عجز عدم الطاعة، وبني الإسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلفظ «لا أطيعه بغضا» وهذا ظاهره أنه لم يصنع بها شيئاً يقتضي الشكرى منه بسببه، لكن تقدم من رواية النسائي أنه كسر بعدها، فيحمل على أنها أرادت أنه سيء الخلق، لكننا ما تبييه بذلك بل بشيء آخر. وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عن أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشك واحدة منها بتمام ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلق، ففي حديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجة «كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلاً دميماً، فقالت: والله لو لا خلافة الله إذا دخل عليّ لبصقت في وجهه» وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال: «بلغني أنها قالت: يا رسول الله بي من الجمال ما ترى، وثابت رجل دميم» وفي رواية معمر بن سليمان عن فضيل عن أبي جبر عن عكرمة عن ابن عباس «أول خلق كان في الإسلام امرأة ثابت بن قيس، أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبداً، إني رمت جانب الحياء فرائته أقبل في عدي، فإذا هو أشد لهم سواداً وأقصرهم قاماً وأقبحهم وجهاً. قال: أتردين عليه حقيقته؟ قالت: نعم! وإن شاء زدت، ففرق بينهما».

قوله: (ولكني أكره الكفر في الإسلام) أي أكره أن أئمت عند ابن أئمت عنده أن أئمت فيما يقتضي الكفر، وانتفى أنها أرادت أن يحملها على الكفر وأمرها به نفاقاً بقولها: «لا أحب عليه في دين» فتعين الحمل على ما قلناه. ورواية جبر بن حازم في أوامر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها «إلا أنني أخاف الكفر» وكانها أشارت إلى أنها قد تحملها شدة كراهتها له على إظهار الكفر لينسخ نكاحها منه، وهي كانت تعرف أن ذلك حرام لكن خشي أن تحملها شدة البغض على الوقوع فيه، ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشير إذ هو تعصير المرأة في حق الزوج. وقال الطبري: المعنى أخاف على نفسي في الإسلام ما ينافي حكمه في نشوز وفرك وغيره ما يتوقع من الشابة الجميلة البغضة لزوجها إذا كان بالصد منها، فاطلقت على ما ينافي مقتضى الإسلام الكفر. ويحتمل أن يكون في كلامها إفساد، أي أكره لولازم الكفر من للمادة واللفظ والمضمرة. ووقع في رواية إبراهيم بن طهمان «ولكني لا أطيعه» وفي رواية المستنلي «ولكن» وقد تقدم ما فيه.

قوله: (أتردين) في رواية إبراهيم بن طهمان «تردين» ولفاء عاطفة على مقدر عذوف، وفي رواية جبر بن حازم «تردين» وهي استفهام عذوف الأداء كما دلت عليه الرواية الأخرى.

قوله: (حقيقته) أي بستانه، ووقع في حديث عمر أنه كان أصدقها الحديث المذكورة لفظه «وكان تزوجها على حقيقة غل».

قوله: (فألت: نعم) زاد في حديث عمر «قال ثابت: أطيعك ذلك يا رسول الله؟ قال: نعم».

قوله: (أقبل الحديث وطلقها تطليقة) هو أمر إرشاد وإصلاح لا إيجاب، ووقع

داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ ؓ أن عثمان أمرها أن تمتد بحمضة قال: «وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس ؓ وفي رواية النسائي والطبري من حديث الربيع بنت معوذ ؓ أن ثابت بن قيس ضرب امرأته فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره خذ الذي لها وخل سيئها قال: نعم فأمرها أن تربع حمضة وتلتحق بأهلها قال الخطابي: في هذا أقوى دليل لمن قال: إن الخلع فسخ وليس بطلاق، إذ لو كان طلاقاً لم تكف حمضة للعدة اهـ وقد قال الإمام أحمد: إن الخلع فسخ. وقال في رواية: وإنها لا تلغ لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أشهر. فلم يكن عنه بين كونه فسخاً وبين النقص من العدة تلازم، واستدل به على أن القدية لا تكون إلا بما أعطى الرجل المرأة شيئاً أو قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم: «أثريدن عليه حديثه». وقد وقع في رواية سعيد بن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي «فأمره أن يأخذ منها ولا يزاد» وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أيوب: لا أسخط ولا تزدد» ورواه ابن جريج عن عطاء مرسلًا قبي رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه «أما الزيادة فلا»، زاد ابن المبارك من مالك وفي رواية الثوري «وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى» ذكر ذلك كله البيهقي قال: ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج يذكر ابن عباس في أخرجه أبو الشيخ قال: وهو غير محفوظ، يعني الصواب إرساله. وفي مرسل أبي الزبير عند الفاروقي والبيهقي «أثريدن عليه حديثه التي أعطاك» قالت: نعم وزيادة. قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما الزيادة فلا، ولكن حديثه». قالت: نعم. فأخذ ماله وعلى سيئها. ورجل إسدها قتلت. وقد وقع في بعض طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد فإن كان فيهم صحابي فهو صحيح وإلا فيمتنع بما سبق، لكن فيه دلالة على الشرط، فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة وقفاً بها. وأخرج عبد الرزاق عن علي ؓ لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما. وعن طلوس وعطاء والزهرى مثله، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق، وأخرج إسماعيل بن إسحاق عن ميون بن مهران «من أخذ أكثر مما أعطى لم يرح بإحسان» ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال: «ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهم ليدع لها شيئاً» وقال مالك: من أزل سمع أن القدية تجوز بالصدق وياكر منه قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما اتفقت به﴾ [البقرة: ٢٢٩] ولحديث حبيسة بنت سهل، فإذا كان النشوز من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها، وإن كان من قبله لم يحل له ويرد عليها إن أخذ وتغضى القرعة. وقال الشافعي: إذا كانت غير مودبة لحقه كلوه له حل له أن يأخذ، فإنه يجوز أن يأخذ منها ما طابت به نفساً بغير سبب فيالسبب أولى. وقال إسماعيل القاضي: لدعي بعضهم أن المراد بقوله تعالى: ﴿فيما اتفقت به﴾ أي بالصدق وهو مردود لأنه لا يقيد في الآية بذلك. وفيه أن الخلع جائز في الحيض لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستصفاها أحضض هي أم لا لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تقريره فلا دلالة فيه لمن فضمه من منع طلاق المحض، وهذا كله مخرج على أن الخلع طلاق. وفيه أن الأخبار الواردة في تريح المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك لحديث ثوبان ؓ أمها امرأة سألت زوجها الطلاق فحرام عليها وأتت الجثة ؓ رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان، ويدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه «من غير ما بأس» ولحديث أبي هريرة «المتزنت والمتخلمات من المناقات» أخرجه أحمد والنسائي، وفي صحته نظر لأن الحسن عند الأكثر لم يسمع من أبي هريرة، لكن وقع في رواية النسائي: قال الحسن: لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث. وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا إلا من حديث أبي هريرة، وهو تكلف، وما للانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يورسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمره في حديث العقيقة كما يأتي في باب إن شاء الله تعالى. وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسلًا لم يذكر فيه أبا هريرة. وفيه أن الصحابي إذا أتى بخلاف ما روى أن المتبر ما رواه لا ما رآه، لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان يقضي بأن الخلع ليس بطلاق، لكن ادعى ابن عبد البر شذوذ ذلك من ابن عباس إذ لا يصرف له أحد نقل عنه أنه فسخ وليس بطلاق إلا طلوس، وفيه نظر فلا طلوساً فقد حافظ قتيبه فلا يفره تفرده، وقد نقل العلماء ذلك بالقول. ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسألة إلا وزعم أن ابن عباس كان يراه فسخاً. نعم أخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نجيح ؓ أن طلوساً لما قال: إن الخلع ليس بطلاق أنكروه عليه أهل مكة فاعتذر وقال: إننا قاله ابن عباس ؓ قال إسماعيل: لا نعلم أحداً قاله غيره اهـ ولكن الشأن في كون قصة ثابت صريحة في كون الخلع طلاقاً.

(تكميل): نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع

في رواية جبر بن حازم ؓ فودت عليه وأمره بفراقها ؓ واستدل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق، وفيه نظر فليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه، فإن قوله: «طلقها الخ» يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقاً صريحاً على عوض، وليس البحث فيه إنما الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كتابة هل يكون الخلع طلاقاً وفسخاً؟ وكذلك ليس فيه التصريح بأن الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس، نعم في رواية خالد للرسله ثمانية أحاديث الباب «فردتها وأمره بطلاقها» وليس صريحاً في تقديم الطقة على الأمر بالطلاق، بل يحتمل أيضاً أن يكون المراد إن أعطتك طلقها، وليس فيه أيضاً التصريح بقعود صيغة الخلع، ووقع في مرسل أبي الزبير عند الفاروقي «فأخذنا له وعلى سيئها» وفي حديث حبيسة بنت سهل «فأخذنا منها وجلس في أهلها» لكن معظم الروايات في الباب تسميته خلعاً، ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس ؓ أنها اختلعت من زوجها ؓ أخرجه أبو داود والترمذي.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو البخاري.

قوله: (لا يتابع فيه عن ابن عباس) أي لا يتابع أزهري بن جيل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره، ومراعاة بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة، ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد وهو الحذاء عن عكرمة مرسلًا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن أيوب موصولاً، ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الإسماعيلي.

قوله: (حدثنا فراد) بضم الفاء وتخفيف البراء وآخره دال مهمله وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي وأبو نوح كنيته، وهو من كبار الحفاظ وقومه، ولكن خطوه في حديث واحد حدث به عن الليث خولف فيه، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، ووقع عنه في آخره «فودت عليه وأمره بفراقها» كذا فيه «فودت عليه» بخلاف المنقول والمراد بالحديث التي وقع ذكرها. ووقع عند الإسماعيلي من هذا الوجه «فأمره أن يأخذ ما أعطاهما ويغلي سيئها».

قوله في هذه الرواية: (لا أطيقه) تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالفاء، وذكر الكرمانى أن في بعضها «أطيقه» بالعين المهملة وهو تصحيف. ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضاً في وصل الخبر وإرساله فاتفق إبراهيم بن طهمان وجبر بن حازم على وصله، وخالفهما حماد بن زيد فقال: «عن أيوب عن عكرمة» مرسلًا. ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فرائد: منها أن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الأقل قدم الواسل ولو كان الذي أرسل أسخط ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواسل على المرسل دائماً. ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من القبط ووافقه من هو مثله اعتضد وقاومت الروايات رواية الضابط المثنى. ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى صحيح وأصح. وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع والقدية، ولا يتقيد بذلك بوجوده منهما جميعاً، وإذا كان يشترع إذا كرهت المرأة مشرة الرجل ولو لم يكرها ما لم ير منها ما يقتضي فراقها. وقال أبو قتادة وبمحمد بن سيرين: لا يجوز له أخذ القدية منها إلا أن يرى على بطنها رجلاً، أخرجه ابن أبي شيبة، وكلاهما لم يبلغهما الحديث. واستدل ابن سيرين بظاهر قوله تعالى: ﴿إلا أن ياتين بفاحشة مبينة﴾ [النساء: ١٩] وتمسك بآن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل عليه الحديث. ثم ظهر لي ما قاله ابن سيرين ترجيحه، وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل بأن يكرها وهي لا تكرهه فيضاجرهما لتفندي منه. فوقع النبي عن ذلك إلا أن يراها على فاحشة ولا يجحد بينة ولا يجب أن يفضحها فيجوز حيتل أن يفندي منها ويأخذ منها ما ترضاه عليه ويطلقها، فليس في ذلك خلافة للحديث لأن الحديث ورد فيما إذا كانت الكراهة من قبلها، واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعاً، وإن وقع من أحدهما لا يندفع الإثم، وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه، وبه قال طلوس والشامي وجماعة من التابعين، وأجاب الطبري وغيره من ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم يتم بمحقق الزوج التي أمرت بها كان ذلك منفراً للزوج عنها غالباً ومقتضياً ليغضه لها تنسب المخافة إليهما لذلك، وعن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثاباً له أنت كرهتها كما كرهتها أم لا؟ وفيه أن المرأة إذا سألت زوجها الطلاق على مال طلقها وقع الطلاق. فإن لم يقع الطلاق صريحاً ولا نوباً فيه الخلاف للمقدم من قبل. واستدل من قال بأنه فسخ بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة، ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن قيس ؓ فأمرها أن تمتد بحمضة ؓ وعند أبي

ما لها، وأن الفتية التي افدت ببعض ملها، وأن المارة التي بارأت زوجها قبل الدخول. قال ابن عبد البر: وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض.

١٣- باب الشَّقَاقِ، وَهَلْ يُشِيرُ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ دِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَلَا يُغْتَرَبَ فِيهِمَا حَكْمًا مِنْ آدَمَ وَحَاقًا مِنْ آدَمَ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - خَيْرٌ أَمْ [النساء: ٣٥].

٢٧٨هـ - خَلَقَ أَبُو الْوَلِيدِ: خَلَقْنَا اللَّيْثَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ
الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخُومَةَ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنِي وَالْمُفِصَّةَ
اسْتَأْذَنُوا لِي أَنْ يَنْكَحَ عَلَى إِبْنَتِهِمْ، فَلَا أَدْنَى». [إسناده: مسلم، ٢٤٤٩، صحيح].

قوله: ﴿باب الشقاق﴾، وهل يشترط بالخلع عند الضرورة؟ وقوله تعالى: ﴿وإن خضمتم شقاق بينهما﴾ الآية ﴿كذا لا يجر ذكر التنافي، ولكن وقع عنده «الفسر» وزاد غيرهما﴾ فابتنوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إلى قوله خيراً؟ قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن المختاب بقوله تعالى: ﴿وإن خضمتم شقاق بينهما﴾ الحكماء، وإن المراد قوله: ﴿إن يريدنا أصلاً﴾ الحكماء، وإن المحكمين يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة إلا أن لا يوجد من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الأجانب ممن يصلح لذلك، وأنها إذا اختلفا لم ينفذ قولها، وإن اتفقا نفذ في الجميع بينهما من غير توكيل. واختلفوا فيما إذا اتفقا على الفرقة، فقال مالك والأوزاعي وإسحاق: ينفذ بغير توكيل ولا إذن من الزوجين، وقال الكوفيون والشافعي وأحمد: يحتاجان إلى الإذن، فإذا فاعل ومن تابعه فالحقوه بالمتين والمولى فإن الحاكم يطلق عليهما فتكفلت هذه، وأيضاً فلما كان المختاب بذكر الحاكم على الأصل وهو أن المطلق بيد بلوغ الغاية من الجمع أو التفريق إليهم، وبجرى المأثور على الأصل وهو أن المطلق بيد الزوج فإن أذن في ذلك وإلا طلق عليه الحاكم. ثم ذكر طرفاً من حديث المسور في خطبة علي بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة إليه في النكاح، واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به، ونقل ابن بطال قبله عن المهلب قال: إنما حاول البخاري بطوره أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿فلا إذن﴾ حكماً ولا يقوى ذلك لأنه قال في الخبر: ﴿إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي﴾ فدل على الطلاق، فإن أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الزوائج. وقال ابن المنبر في الحاشية: يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله: ﴿فلا إذن﴾ إلى أن علياً يترك الخطبة، فإذا ساغ جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح. وقال الكرماني: تؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك، فكان الشقاق بينها وبين علي متوقفاً، فأراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الإيحاء بالإشارة، وهي مناسبة جييلة، ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الزوائج، لأن الله تعالى أمر بيعة المحكمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه، كما قال المهلب، ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات الشقاق المتتضي لاستمرار النكد وسوء المعاشرة.

١٤- باب لا يَكُونُ بَيْنَ الْأُمَةِ طَلَقًا

٥٧٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ رِبْعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ لِي بِبُورَةِ ثَلَاثَ سَنٍ: إِحْدَى السَّنِ أَنْهَا أَغْضَتْ فَخَيْرَتِي لِي زَوْجَهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْضَى». وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْوَرْمَةُ تَهْوُرُ بِلَحْمٍ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَزَنٌ وَأَدَمَ مِنْ أَدَمِ التَّنْتِ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَرِ الْوَرْمَةَ لِيهَا لَحْمٌ؟». قَالُوا: بَلَى، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَلِّقُ بِهِ عَلَى بُورَةٍ، وَأَنْتِ لَا تَأْكُلِ الصَّدَقَةَ. قَالَ: «وَعَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَهَا هَيْئَةٌ». (راجع: ٤٥٦، أخرجه مسلم: ١٠٧٥، مختصراً، أخرجه مسلم: ١٥٠٤، بول: ٦).

قوله: (باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً) في رواية المستملي: «طلاقها» ثم أورد فيه قصة بريدة، قال ابن التين: لم يأت في الباب بشيء مما يدل عليه التوبيخ، لكن لو كانت عصمتها عليها باقية ما خيرت بعد عتقها، لأن شراء عاتشة كان العتق يزلزله. وهذا الذي

قوله صحيح، أما أولاً فإن الترجمة مطابقة فإن العتق إذا لم يستلزم الطلاق فالباع بطريق الأولى، وأيضاً فإن التخيير الذي جر إلى الفرق لا يقع إلا بسبب العتق لا بسبب البيع، وأما ثانياً فيقول أنها لو طلقت بمجرد البيع لا يمكن للتخيير فائدة، وأما ثالثاً فإن آخر كلامه يرد رواه، فإنه ثبت ما قلناه من المطابقة، قال ابن بكال: اختلف السلف هو يكون بيع الأمة طلاقاً قال الجمهور: لا يكون بينهما طلاقاً، وروى عن ابن سعد وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن وبجاءد قالوا: يكون طلاقاً وتفسكروا ظاهر قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكتموهن﴾ [النساء: ٢٤] وحجة الجمهور حديث الباب، وهو أن براءة عتقت فخيرت في زوجها، فلو كان طلاقها يقع بمجرد البيع لا يكون للتخيير معنى. ومن حيث النظر أنه عند عقد منعة فلا يطلعه بيع الطريقة كما في العين للموخر، والأية التي نزلت في المراد تلك اليمين على ما ثبت في الصحيح من السبب نزولها عند منعه. وما قلناه من الصعابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع، وفيه عن جابر وأئس أيضاً، وما قلناه عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة، وفيه أيضاً عن عكرمة والشامي، نحوه، وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح، وروى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا زوج عبده بأمة فالتطلاق يذ العبد وإذا اشترى أمة لها زوج فالتطلاق يذ المشتري. وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال: إياق العبد طلاقه. وحديث عائشة في قصة براءة أورده المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولاً ومختصراً، وطريق ربيعة التي أوردها هنا ورودها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم عن عائشة، وأوردها في الأطعمة من طريق إسماعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسلاً، ولا يضر إرساله لأن مالكا أحفظ من إسماعيل وأثبت، وقد وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم، وكذلك رواه عبيد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، لكن صدره بقصة اشتراط الفين باعواها على عائشة أن يكون لهم الولاء، وقد قلنا مستوفى في كتاب العتق، وكذا رواه عروة وعمره والأسود وأبو الحسن عن عائشة، وقد قلنا نافع عن ابن عمر عن عائشة، ومنهم من قال: عن ابن عمر عن عائشة، وروى قصة البرمة واللحم ابن أبي شيبة وتقدم حديثه في الهبة وبأبي، وروى ابن عباس قصة تخييرها لما عتقت كما يأتي بعد وطرقه كلها صحيحة.

قوله: (كان في بيروء) تقدم ذكرها وضبط اسمها في أواخر العتق، وقيل: إنها بطنية بفتح الثؤن وللوحدة وقيل: إنها قبطية بكسر القاف وسكون الموحدة، وقيل: إن اسم بيروء سفوان وإن له صحبة، واختلف في مواليها قتي رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن حاشية أن بيروء كانت لناس من الأنصار، وكذا عند النسائي في رواية سماك عن عبد الرحمن، ووقع في بعض الشروح لآل أبي هلب وهو وهم من لفظه لثقل وضعه من أين أحد رواة قصة بيروء عن عاتشة إلى بيروء، وقيل لآل بني حلال أخرجه الترمذي من رواية جبر عن هشام بن عروة.

قوله: (الثلاث سنن) وفي رواية هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضيات ، وفي حديث ابن عباس عند أحد وأبي داود ، قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضيات ، فذكر نحو حديث عائشة وزاد ، وأمرها أن تمتد عدة أخرجه البخاري ، وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة ، فلذلك اقتصر على ثلاث ، لكن أخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أشرت بي مرة أن تمتد بثلاث حيض ، وهذا مثل حديث ابن عباس في حديثه ، تمتد بحيضة ، وأخرجه البخاري ، وخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس ، تمتد بحيضة .

وقد تقدم البحث في عدة المختملة وأن من قال: الخلع فسخ قال: تمتد بحضرة، وهنا ليس اختيار الحقيقة نفسها إطلاقاً فكان القياس أن تمتد بحضرة، لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة، وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي بطريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة براءة عدة المطلقة» وهو شاهد قوي، لأن أب معشر وإن كان فيه ضعف يمكن بهلص في الثابتات. وأخرج ابن شيبة بإسناد صحيحه عن عثمان وابن عمر يزيد بن ثابت وآخرين «أن الأمة إذا عتقت قبل العدا طلاقا طلاق عبد وعدتها عدة حرة». وقد قلعت في الحق أن العلماء صفوا في قصة براءة تصانيف، وأن بعضهم وصلوها إلى أربعةة فائدة، ولا يخالف ذلك قول عائشة: ثلاث سنن. لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصورا خاصة، لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعقيد داعية يستيط العالم القطن منها فوائد جمة وقع التكرار من هذه الحجية، والنظم إلى ذلك ما يقع في سياق القصص غير مقصود، فإن في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق الاستنباط، أو تقتصر على الثلاث أو الأربع كونها أظهر ما فيها وما عداهما إنما يؤخذ بطريق الاستنباط، أو لأنها أهم والحاجة إلى أمر. قال القاضي عياض: معنى ثلاث أو أربع

الْمَدِينَةِ. [راجع: ٥٢٨٠].

قوله: (باب خيار الأمة تحت العبد) يعني إذا عتقت، وهذا مصير من البخاري إلى ترجيح قول من قال: إن زوج بيرة كان عبداً، وقد ترجم في أوائل النكاح بحديث عائشة في قصة بيرة «باب الحرة تحت العبد» وهو جزم منه أيضاً بأنه كان عبداً، ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه، واعترض عليه هناك ابن المثير بأنه ليس في حديث الباب أن زوجها كان عبداً، وإثبات الخيار لها لا يدل لأن المخالف يدعي أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد، والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة إلى ما في بعض طرق الحديث الذي يورده، ولا شك أن قصة بيرة لم تتم، وقد رجح عنه أن زوجها كان عبداً فلذلك جزم به، وانضمت الترجمة بطريق المقوم أن الأمة إذا كانت تحت حر فعقت الكوفيين إلى إثبات الخيار لمن عقت سواء كانت تحت حر أم عبداً، وتفسكروا بحديث الأسود بن يزيد عن عائشة أن زوج بيرة كان حراً، وقد اختلف في على روايته هل هو من قول الأسود أو رواه عن عائشة أو هو قول غيره كما سألته، قال إبراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه: خالف الأسود الناس في زوج بيرة. وقال الإمام أحمد: إنما يصح أنه كان حراً عن الأسود وحده، وما جاءه من غيره فليس بذلك، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً، ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح شيء، وإذا عقت الأمة تحت الحر فعتقها المتفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه أهـ وسيأتي مزيد لهذا بعد بابين.

وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال: كان حراً على رواية من قال: كان عبداً فقال: الرق تعقبه الحرية بلا عكس، وهو كما قال، لكن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة لما مع التفرد في مقابلة الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود، ولهذا لم يثبت الجمهور طريق الجمع بين الروايتين مع قولهم: إنه لا يصح أن الترجيح مع إمكان الجمع، والذي يتحصل من كلام محققهم وقد أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن عمل الجمع إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين، ومنهم من شرط التساوي في القوة، قال ابن بطال: أجمع العلماء أن الأمة إذا عتقت تحت عبد فإن لها الخيار، والمعنى فيه ظاهر لأن العبد غير مكافئ للحر في أكثر الأحكام، فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمة أو الفاقة لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار، واحتج من قال: إن لها الخيار ولو كانت تحت حر بأنها عند التزوج لم يكن لها رأي لاتفاقهم على أن لولاها أن يزوجها بغير رضاها فإذا عتقت تعهد لها حال لم يكن قبل ذلك. وعارضهم الآخرون بأن ذلك لو كان مؤثراً أثبت الخيار للبكر إذا زوجها أبوها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك الأمة تحت الحر فإنه لم يحدث لها بالمعنى حال ترضع به عن الحر فكانت كالكتبية تسلم تحت المسلم، واختلف في التي تختار الفرق هل يكون ذلك طلاقاً أو نسخاً؟ فقال مالك والأوزاعي والليث: تكون طلاقاً بآنة، وثبتت طلقه عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة، وقال الباقر: يكون نسخاً لا طلاقاً.

قوله: (عن ابن عباس قال: رأيت عبداً يعني زوج بيرة) مكدنا أورده مختصراً من هذا الوجه وهو لفظ شبيه، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق مريع عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده، وزاد الإسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة رأيته يكي «وفي رواية له: لقد رأيته يتبعها» وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه بلفظ «أن زوج بيرة كان عبداً أسود يسمى ميثاً، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تمتد» وسأله أحد من عفان عن همام مطولاً وفيه أنها تمتد عدة الحرة. ثم أورد البخاري الحديث من وجهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما: «ذاك ميث عبد بني فلان» يعني زوج بيرة، وفي الأخرى «كان زوج بيرة عبداً أسود يقال له: ميث» وهكذا جاء من غير وجه أن اسمه ميث، وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتية ساكنة ثم مثناة، ووقع عند المسكوي بفتح الهجمة وتشديد التحتانية وأخره موحدة، والأول أثبت به جزم ابن مأكول وغيره، ووقع عند المستغفري في «الصحابة» من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن عائشة في قصة بيرة أن اسم زوج بيرة ميسم، وما أظنه إلا تصحيفاً.

قوله: (عبداً لبني فلان) عند الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أبيه «كان عبداً أسود لبني القيرة» وفي رواية هشيم عن سعيد بن منصور «وكان عبداً لأك الميرة من بني غزوم» ووقع في الميرة لابن منده ميث مولى أحد بن جش، ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي، لكن عند أبي داود بسند فيه ابن إسحاق «وهي عند ميث عبد لآل أبي أحمد» وقال ابن عبد البر: «مولى بني

أنها شرعت في قصتها، وما يظهر فيها عما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها» وهذا أول من قول من قال: ليس في كلام عائشة حصر، ومفهوم المكد ليس بمجة وما أشبه ذلك من الاعتبارات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاختصار على ذلك.

قوله: (أنها عتقت فخيرت) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر «في أن تقرر تحت زوجها أو تفرقه» وتقر بفتح وتشديد الراء أي تدوم، وتقدم في المتن من طريق الأسود عن عائشة «فدعاهما النبي صلى الله عليه وسلم فخيرها من زوجها فاختارت نفسها» وفي رواية للدارقطني من طريق أبان بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبيرة: أذهبي فقد عتق مملك بضعك» زاد ابن سعد من طريق الشامي مرسلأ فاختاري «ويأتي تمام ذلك في شرح الباب الذي بعد هذا بابين.

قوله: (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الولاء لمن أعنت) هذه السنة الثابتة، وقد تقدم سببها مستوفى في المتن والشروط، وفي رواية نافع عن ابن عمر الماضية وكذا في عدة طرق عن عائشة «إنما الولاء لمن أعنت» ويستفاد منه أن كلمة «إنما» تنيد الحصر وإلا لما لزمت من إثبات الولاء للمعتق فيه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر، ويؤخذ منه أنه لا ولأ للإنسان على أحد بغير العتق فيضني من أسلم على يده أحد، وسيأتي البحث فيه في الفرائض وأنه لا ولأ للملطق خلافاً لإسحاق، ولا لمن حالف إنساناً خلافاً لطائفة من السلف، وقيل أبو حنيفة. ويؤخذ من عموم أن الحرابي لو أعنت عبداً ثم أسلمها أو يستمر ولأ له وفيه قال الشافعي، وقال ابن عبد البر: إنه قياس قول مالك، ووافق على ذلك أبو يوسف، وخالف أصحابه فاتهم قالوا: المتبقي في هذه الصورة أن يتولى من يشاء.

قوله: (ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر «بيت عائشة».

قوله: (والبرمة تفور بلحم، ففرب إليه حمير وأدم) في رواية إسماعيل بن جعفر «فدعا بالفداء فأتي حمير».

قوله: (ألم أر البرمة فيها لحم؟ قالوا: بلى، ولكن ذاك لحم تصدق به على بيرة وأنت لا تأكل الصدقة) وقع في رواية الأسود عن عائشة في الزكاة «وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم فقالوا: هذا ما تصدق به على بيرة» وكذا في حديث أنس في المية، ويحتمل بينهما بأنه لما سأل عنه أتى به وقيل له ذلك. ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في كتاب المية «فأهدي لها لحم فقيل: هذا تصدق به على بيرة» فإن كان الضمير لبيرة فكأنه أطلق على الصدقة عليها هدية لها، وإن كان لعائشة فلان بيرة لا تصدقوا عليها بلحم أهدت منه لعائشة. ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عند أحد وابن ماجه «ودخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرجل يفور بلحم، فقال: من أين لك هذا؟ قلت: أهدت لنا بيرة وتصدق به عليها» وعند أحد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة «وكان الناس يتصدقون عليها تهدي لنا» وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى، واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقر، وفيه نظر بل جاء من عائشة «تصدق على مولاتي بشاة من الصدقة» فهو أولى لا يؤخذ به، ووقع بعد قوله: «هو عليها صدقة ولنا هدية» من رواية أبي معاوية للذكورة «فكلوه»، وسأذكر فوائده بعد بابين إن شاء الله تعالى.

١٥- باب خيار الأمة تحت العبد

٥٢٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَهَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدًا، يُعْنِي زَوْجَ بَيْرَةَ. [الشر: ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣].

٥٢٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ذَاكَ مَيْثٌ عَبْدٌ بَنِي فَلَانٍ، يُعْنِي زَوْجَ بَيْرَةَ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتَّبَعُهَا فِي مَيْكَلِ الْمَدِينَةِ، يَتَّبِعُهَا غَلَبًا. [راجع: ٥٢٨٠].

٥٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ زَوْجُ بَيْرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ، يُقَالُ لَهُ مَيْثٌ، عَبْدٌ بَنِي فَلَانٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي مَيْكَلِ

استعاذتنا بعد الكتابة. اهـ وأقوى الاحتمالات الأول كما ترى.

قوله: (لو راجعته) كذا في الأصول بمثابة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه «لو راجعته» بإثبات تحتانية ساكنة بعد اللام وهى لفظة ضعيفة، وزاد ابن ماجه «فإنه أبو ولدك» وظاهره أنه كان له منها ولد.

قوله: (فأمرني) زاد الإسماعيلي: قال: لا «فيه إشعار بأن الأمر لا ينحصر في صيغة الفعل لأنه خاطبها بقوله: «لو راجعته» فقالت: أأمرني؟ أي تريد بهذا القول الأمر فيجب علي؟ وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح «قالت: يا رسول الله، إشيء واجب علي؟ قال: لا».

قوله: (قال: إنما أنا أشفع) في رواية ابن ماجه «إنما أشفع» أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة له لا على سبيل الحثم عليك.

قوله: (فلا حاجة لي فيه) أي فإذا لم يلزمي بذلك لا اختار العود إليه. وقد وقع في الباب الذي بعده «لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنه».

١٧- باب

٥٢٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ عَائِشَةَ أَرَادَتْ أَنْ تُشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَأَتَى مُوَالِيَهَا إِلَّا أَنْ يُشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَخِيضِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَطْعَمَ». وَأَيُّ النَّبِيِّ ﷺ بَلَخِمَ، فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَزَادَ: فَصَحَّوْهُ مِنْ رُؤُوسِهَا. [إراجع: ٥٠٦، وأخرجه

مسلم: ١٠٧٥، مختصراً، وأخرجه بطوله: ١٥٠٤].

قوله: (باب) كذا لم يغير ترجمة، وهو من متعلقات ما قبله، وأورد فيه قصة بريدة عن عبد الله بن رجاه عن شعبة عن الحكم وهو ابن عثينة بمثابة واحدة وموحدة مصغر عن إبراهيم وهو النخعي عن الأسود وهو ابن يزيد «إن عائشة أرادت أن تشتري بريدة» فساق القصة وصورة سيالة الإرسال، لكن أوردته في كتابات الأيمان مختصراً عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه: «عن الأسود عن عائشة» وكذا أوردته في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره «قال الحكم: كان زوجها حراً» ثم أوردته بعده من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة فساق نحو سياق الباب وزاد فيه «وخيرت فاختارت نفسها وقالت: لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه، قال الأسود: وكان زوجها حراً» قال البخاري: قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس: «رأته عبداً» أصح. وقال في الذي قبله: في قول الحكم نحو ذلك، وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاه هذه عن آدم عن شعبة ولم يبق لفظه لكن قال: «وزاد: فخيرت من زوجها» وقد أوردته في الزكاة عن آدم بهذا الإسناد فلم يذكر هذه الزيادة، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه فجعل الزيادة من قول إبراهيم ولفظه في آخره «قال الحكم: قال إبراهيم: وكان زوجها حراً فخيرت من زوجها» فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزكاة لذلك، وإنما أوردتها هنا مشيراً إلى أصل التخيير في قصة بريدة ثابت من طريق أخرى وقد قال الدارقطني في «الملل»: لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبداً، وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة، وأبو الأسود وأسامة بن زيد عن القاسم. قلت: وقع لبعض الرواة فيه غلط، فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال: أنبأنا أحمد بن يزيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة «قول زوج بريدة حراً» وهذا وهم من موسى أو من أحمد، فإن الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا: كان عبداً، منهم إسحاق بن راهوية وحديثه عند النسائي، وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود، وعلي بن حجر وحديثه عند الترمذي، وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبداً، قال الدارقطني: وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه. قلت: ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال: كان حراً، ثم رجع عبد الرحمن فقال: ما أدري، وقد تقدم في المتن قال الدارقطني: وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حراً وهو وهم، قلت: في شيئين في قوله: حر وفي قوله: عائشة، وإنما هو في رواية عكرمة عن ابن عباس، ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبداً، وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما، وكذا أخرجه النسائي

مسلم: والأول أثبت لصحة إسناده ويبعد الجمع لأن بني المغيرة من آل حزموم كما في رواية هشيم وبني جحش من أسد بني خزاعة وبني مطيع من آل عدي بن كعب، ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركاً بينهم على بعده، أو انتقل.

١٦- باب شفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ في رُؤُوسِ بَرِيرَةَ

٥٢٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رُؤُوسَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُهَيْثٌ، كَأَنَّهُ أَنْظَرَ إِلَيْهِ يَطْلُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبُيَّاسٍ: «يَا عَبَّاسُ، أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُهَيْثٍ بِرِيرَةَ، وَمِنْ بَعْضِ بَرِيرَةَ مُهَيْثاً؟». فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَاجَعْتِهِ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَمْرُنِي؟ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ». قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ. [إراجع: ٥٢٨٠].

قوله: (باب شفاعَةِ النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريدة) أي عند بريدة لترجع إلى عصمتها، قال ابن المنير: موقع هذه الترجمة من القفص تسويغ الشفاعة للحاكم عند الخصم في خصمه أن يحط عنه أو يسقط ونحو ذلك، ومتعب بان قصة بريدة لم تقع الشفاعة فيها عند الترافع، وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم، لكن لم يصرح بالترافع إذ روية ابن عباس لزوجها يبكي، وقول المباس ويعدله لو راجعته، فيحتمل أن يكون القول عند الترافع لأن الواو لا تقتضي الترتيب.

قوله: (حدثني محمد) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه النسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المنثري ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا: «حدثنا عبد الوهاب الثقفي»، وابن بشار وابن المنثري من شيخ البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما.

قوله: (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شيخه هو الحذاء، وقد سبق في الباب الذي قبله عن توبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب، فكان له في شيخين لكن رواية خالد الحذاء أمم سيافاً كما تسرى، وطريق أيوب أخرجهما الإسماعيلي من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد الوهاب الثقفي، وطريق خالد أخرجهما من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي عن الثقفي أيضاً وساقه عنهما محو ما وقع عند البخاري.

قوله: (يطوف خلفها يبكي) في رواية وهيب عن أيوب في الباب الذي قبله «يتبعها في سكك المدينة يبكي عليها» والسك بكسر الميملة وتفتح الكاف جمع سكة وهي الطرق، ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في طرق المدينة ونواحيها، وإن دموعه تسيل على لحيته يرضاهما لاختاره فلم تفعل «وهذا ظاهره أن سؤاله لها كان قبل الفقرة، وظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم في رواية الباب: «لو راجعته» أن ذلك كان بعد الفقرة، وبه جزم ابن بطلان فقال: لو كان قبل الفقرة لقال لسو اخترته، قلت: ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد. وقد تمسك برواية سعيد من لم يشترط الفور في الخيار هنا، وسيأتي البحث فيه بعد.

قوله: (يا عباس) هو ابن عبد المطلب والد راوي الحديث، وتقدم ما فيه، وفي رواية ابن ماجه؟ «قال النبي صلى الله عليه وسلم لبياص ابن عباس» وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال: «أنبأنا خالد هو الحذاء يستند أن العباس كان كلم النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلب إليها في ذلك» وفي دلالة على أن قصة بريدة كانت متشاعرة في السنة الثامنة أو العاشرة، لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان، ويؤيد أيضاً قول ابن عباس أنه شاهد ذلك، وهو إنما قدم للمدينة مع أبيه. ويؤيد تأخر قصتها أيضاً بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الإنكاح إن عائشة في ذلك الزمان كانت صغيرة، فيبعد وقوع تلك الأمور والمراجعة والمساورة إلى الشراء والعتيق منها يومئذ، وأيضاً قول عائشة: «إن شاء مواليك أن أعلمها لهم عدة واحدة» فيه إشارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر لأنهم كانوا في أول الأمر في غيبة الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح، وفي كل ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الإنكاح وحمله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الإنكاح، وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك. ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جزم أنها كانت تخمد عائشة قبل شرائها أو اشتريتها وأخرت عتيقها إلى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بمقد جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم

ينبغي تعجيله، وجواز سؤال ما لا يضطر السائل إليه في الحال، وجواز الاستعانة بالمرأة الزوجة، وجواز تصرفها في مالا بغير إذن زوجها، وبذلك المال في طلب الأجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد التقرب بالعتق، ويؤخذ منه جواز شره من يكون مطلق التصرف السلمة بأكثر من ثمنها لأن عاتشة بذلت تقدماً ما جعلوه نسيئة في تسع سنين لحصول الرغبة في التقدي أكثر من النسيئة، وجواز السؤال في الجملة لمن يتوقع الاحتياج إليه فيتحمل الإخبار الواردة في الزجر عن السؤال على الأولوية.

وفيه جواز سمي الموقوف في فلكه رقبته ولو كان يسأل من يشتري ليعتق وإن أضر ذلك بسببه لتشوف الشارع إلى العتق،

وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة الشروط المشروعة لفهمهم قوله صلى الله عليه وسلم: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» وقد تقدم بسطه في الشروط،

ويؤخذ منه أن من استثنى خلع الموقوف عند بيعه لم يصح شرطه، وأن من شرط شرطاً فاسداً لم يستحق العقوبة إلا من علم بتحريره وأصر عليه، وأن سيد المكاتب لا يمنعه من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخلع ثابتاً، وأن المكاتب إذا أدى نجومه من الصدقة لم يردده السيد وإذا أدى نجومه قبل حلها كذلك،

ويؤخذ منه أنه يعتق أخذاً من قول مولاي بريرة: «إن شأنت أن تحسب عليك» فإن ظاهره في قبول تعجيل ما اتفقوا على تأجيله ومن لازمه حصول العتق، ويؤخذ منه أيضاً أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق، واستدل به على عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عاتشة: «أعدنا لهم عدة واحدة» ولم ينكر، وأجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد القبض.

وفيه جواز إطلاق الكتابة وفسخ عقدها إذا تراضى السيد والعبد، وإن كان فيه إبطال التحرير لتقرير بريرة على السعي بين عاتشة ومواليها في فسخ كتابتها لتشتريها عاتشة.

وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه، ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق السائبة واللفيط والحليف ونحو ذلك كثر بها العدد من تكلم على حديث بريرة.

وفيه مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام فيها، وتقدمة الحمد والثناء، وقول: أما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة، وأن من وقع منه ما ينكر استحب عدم تعيينه، وأن استعمال السجع في الكلام لا يكره إلا إذا قصد إليه وقوع متكلم.

وفيه جواز الجمين فيما لا يجب فيه ولا سيما عند العزم على فعل الشيء، وأن لغو الجين لا فائدة فيه لأن عاتشة خلعت أن لا تشتتر ثم قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: اشترطي ولم ينقل كفارة.

وفيه مناجاة الاثنين بحضرة الثالث في الأمر يستحي منه المتأجبي ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي والوارد فيه،

وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تعلقاً به وجواز إظهار السر في ذلك ولا سيما إن كان فيه مصلحة للمناجي.

وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولو للرفيق، واستخدام الرقيق في الأمر الذي يتعلق بمواليه وإن لم يأفوا في ذلك بخصوصه. وفيه ثبوت الولاء للمرأة المعتقة فيستثنى من عموم الولاء حكمة كلمته النسب فلان الولاء لا ينتقل إلى المرأة بالإرث بخلاف النسب.

وفيه أن الكافر يرث ولاء عبقة المسلم وإن كان لا يرث قربه المسلم، وأن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق، ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى: «الولاء لمن أعطى الورق» أن المراد بالمعطي المالك لا من باشر الإعطاء مطلقاً فلا يدخل الوكيل، ويؤيده قوله في رواية الشوري عند أحمد: «لمن أعطى الورق وولي النعمة»

وفيه ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت على التفصيل المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه: «إنها عتقت فدهاها فخيرها فاختارت نفسها» وللعلماء في ذلك أقوال: أحدها وهو قول الشافعي: أنه على الفور، وعنه يمتد خيارها ثلاثاً، وقيل: بقيامها من مجلس الحاكم وقيل: من مجلسها وهما من أهل الرأي، وقيل: يمتد أبداً وهو قول مالك والأوزاعي وأحمد وأبو القاسم الشافعي، واتفقوا على أنه إن مكته من وطنها سقط خيارها، ونفسك من قال به بما جاء في بعض طرقه وهو عند أبي داود من طريق ابن إسحاق بأسانيد عن عاتشة أن بريرة اعتقت فذكر الحديث وفي آخره: «إن قريك فلا خيار لك» وروى مالك بسند صحيح عن حفصة أنها أعتت بذلك، وأخرج سعيد بن منصور

من حديث صفية بنت أبي عبيد قالت: كان زوج بريرة عبداً ومستند صحيح، وقال الثوري: يؤيد قول من قال: إنه كان عبداً قول عاتشة: كان عبداً، ولو كان حراً لم يغيرها، فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً، ثم عللت بقولها: «ولو كان حراً لم يغيرها» ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفاً.

ومتعب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث، وهي ملحقة من قول عروة، بين ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي. نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه من عاتشة قالت: «كانت بريرة مكتوبة لأناس من الأنصار وكانت تحت عبد» الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي، وأسامة فيه مقال، وأما دعوى أن ذلك لا يُقال إلا بتوقيف فمردودة فإن للاجتهاد فيه مجالاً، وقد تقدم قريباً توجيهه من حيث النظر أيضاً، قال الدارقطني: «وقال إبراهيم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عاتشة قالت: كان زوج بريرة حراً فلما عتقت خيرت» الحديث أخرجه أحمد عنه، وأخرج ابن أبي شيبة عن إدريس عن لأعشى بهذا السند عن عاتشة قالت: «كان زوج بريرة حراً» ومن وجه آخر عن النخعي عن الأسود أن عاتشة حدثت: «أن زوج بريرة كان حراً حين اعتقت» فبطلت الروايات المفصلة التي قدمتها آنفاً على أنه ملحقة من قول الأسود أو من دونه فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن ينع في وسطه، وعلى تقدير أن يكون موصولاً فترجح رواية من قال: كان عبداً بالكثرة، وأيضاً قال المرء أصرف بعبده، فإن القاسم ابن أخني عاتشة وعروة ابن أختها وتابهما غيرها فروايتهما أولى من رواية الأسود فإنهما أقدم بمباشرة وأعلم بمحدثيها والله أعلم. ويترجح أيضاً بأن عاتشة كانت تلعب إلى أن الأمة إذا عتقت تحت الحر لا خيار لها، وهذا بخلاف ما روى المراقبون عنها فكان يلزم على أصل مذهبه أن يأخذوا بقولها ويدهوا ما روي عنها لا سيما وقد اختلفت عنها فيه، وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال: كان عبداً على اعتبار ما كان عليه ثم اعتق، فلذلك قال من قال: كان حراً، ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة: «كان عبداً ولو كان حراً لم يغير» وأخرجه الترمذي باللفظ: «أن زوج بريرة كان عبداً أسود يوم اعتقت» فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الأسود، ويعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال: كان حراً أراد ما آله أسره، وإذا تملعوا إسناداً واحتمالاً احتج إلى الترحيح، ودرواية الأكثر يرجح بها وكذلك الأحظ وكذلك الأثر، وكل ذلك موجود في جانب من قال: كان عبداً.

وفي قصة بريرة من الفوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق: جواز الكتابة بالسنة تقريراً لحكم المكاتب، وقد روى ابن أبي شيبة في «الأوائل» بسند صحيح أنها أول كتابة كانت في الإسلام، ويرد عليه قصة سلمان، فيجمع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء، وقد قيل: إن أول مكاتب في الإسلام أبو أمية عبد عمر، وادعى الروائي أن الكتابة لم تكن تعرف في الجاهلية وغولف. ويؤخذ من مشروعيتها نجوم الكتابة البيع إلى أجل والاستعراض ونحو ذلك،

وفيه إلحاق الإسماء بالعبيد لأن الآية ظاهرة في الذكور، وفيه جواز كتابة أحد الزوجين الرقيقين، ويلحق به جواز بيع أحدهما دون الآخر، وجواز كتابة من لا مال له ولا حرقة، كذا قيل وفيه نظر لأنه لا يلزم من طلبها من عاتشة الإعانة على حلها أن يكون لا مال لها ولا حرقة، وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضي ولم يعجز نفسه إذا وقع التراضي بذلك، وحمله من منع على أنها عجزت نفسها قبل البيع ويحتاج إلى دليل، وقيل: إنما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو بعيد جداً ويؤخذ منه أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء، فيفرض عنه إبراء أحكام الرقيق كلها في الكناح والجنابيات والحدود وغيرها. وقد أكثر بسردنا من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة.

ومن ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يعتق تفضيلاً لحكم الأكثر، وأن من أدى من النجوم بقدر قيمته يعتق، وأن من أدى بعض نجومه من يعتق منه بقدر ما أدى. لأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في شراء بريرة من غير استئصال.

وفيه جواز بيع المكاتب والرفيق بشرط العتق، وأن بيع الأمة للزوجة ليس طلاقاً كما تقدم تقريره قريباً وأن عتقها ليس طلاقاً ولا فسخاً لثبوت التخيير، فلو طلقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على إنفائها أو ثلاثاً لم يقل لها: لو راجعته لأتها ما كانت تحل له إلا بعد زوج آخر، وأن بيعها لا يبيع لشترتها وطأها لأن تخييرها يدل على بقاء علقه العصمة وأن سيد المكاتب لا يمنعه من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون له جواز سؤال المكاتب من يمنعه على بعض نجومه وإن لم تحل، وأن ذلك لا

قدر الشافع، وترجم له النسائي « شفاعه الحاكم في الخصوم قبل فصل الحكم ولا يجب على المشفع عنه القبول »، ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعة لا يسوغ فيما تشق الإجابة فيه حل المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب.

وفيه جواز الشفاعة قبل أن يسأله للمشفع له لأنه لم يقل أن مفتياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع له، كذا قيل، وقد قدمت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فيحتمل أن يكون مفتي سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداءً ذلك من قبل نفسه شفقة منه على مفتي، ويؤخذ منه استحباب إدخال السرور على قلب المؤمن.

وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به:

فيه أن الشافع يجوز ولو لم تحصل إجابته، وأن المشفع عنه إذا كان دون قدر الشافع لم تنفع الشفاعة،

قال: وفيه تنبيه صاحب صاحبه على الاعتبار بآيات الله وأحكامه لتجيب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مفتي بيرة،

قال: ويؤخذ منه أن نظره صلى الله عليه وسلم كان كله بحضور وفكر، وأن كل ما خالف العادة يتمجب منه ويعتبر به.

وفيه حسن أدب بيرة لأنها لم تفصح برد الشفاعة وإنما قالت: « لا حاجة لي فيه ».

وفيه أن فرط الحب يذهب الحياء كما ذكر من حال مفتي وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبها،

وفي ترك التكرير عليه بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله ممن يقع منه ما لا يليق بمنصبه إذا وقع بغير اختياره، ويستتبع من هذا معذرة أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد من سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أسوأهم حيث يظهر منهم ما لا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه،

وفيه استحباب الإصلاح بين المتنازعين سواء كانا زوجين أم لا، وتأكيده الحرمة بين الزوجين إذا كانا بينهما ولد لقوله صلى الله عليه وسلم: « إنه أبو ولدك » ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفع عنه ما يبعث على قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها،

وفيه جواز شراء الأمة دون ولدها وأن الولد يثبت بالفراش والحكم بظاهر الأمر في ذلك. قلت: ولم أقف على تسمية أحد من أولاد بيرة، والكلام محتمل لأن يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر.

وفيه جواز نسبة الولد إلى أمه.

وفيه أن المرأة التي لا يجبر عليها ولو كانت معتوقة، وجواز خطبة الكبير والشرف لمن هو دونه.

وفيه حسن الأدب في المخاطبة حتى من الأعلى مع الأدنى، وحسن التلطف في الشفاعة.

وفيه أن للعبد أن يخاطب مطلقته بغير إذن سيده، وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الأجنبي إذا خطبها لمطلقها،

وأن فسح النكاح لا رجعة فيه إلا بنكاح جديد،

وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد منهما لأنه بغير اختيار،

وجواز بكاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الأمور الدنيوية ومن الدنيية بطريق الأولى،

وأنه لا عار على الرجل في إظهار حبه لزوجته،

وأن المرأة إذا أبغضت الزوج لم يكن لوليها إكراهها على عشرته، وإذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما،

وجواز ميل الرجل إلى امرأة يطعم في تزويجها أو رجعتها،

وجواز كلام الرجل لمطلقته في الطرق واستعطافها وإتباعها أين سلكت كذلك، ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة،

وجواز الإخبار عما يظهر من حال المرأة وإن لم تفصح به لقوله صلى الله عليه وسلم للناس ما قال.

وفيه جواز رد الشافع المنة على المشفع إليه بقبول شفاعته، لأن قبول بيرة للنبي صلى الله عليه وسلم: « أتأمرني » ظاهر في أنه لو قال: « نعم » لقبلت شفاعته، فلما قال:

عن ابن عمر مثله، قال ابن عبد البر: لا أعلم لها مخالفاً من الصحابة، وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة، واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا؟ على قولين للأصحاب عند مخالفة لا فرق، وعند الشافعية تملص بالخيار، وفي رواية الدارقطني: إن وطئها فلا خيار لك، ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجه عيباً ثم مكثت من الوطء بطل خيارها.

وفيه أن الخيار فسح لا يملك الزوج فيه رجعة، ونفسك من قاله له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم: « لو راجعته » ولا حجة فيه ولا ما كان لها اختيار فتعين حل للمراجعة في الحديث على معناها اللغوي والمراد رجوعها إلى عصمتها، ومنه قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾ [البقرة: ٢٣٠] مع أنها في المطلق ثلاثاً.

وفيه إيصال قول من زعم استحالة أن يحب أحد الشخصين الآخر والأخر ينفسه لقول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا تمحب من حب مفتي بيرة ومن بغض بيرة مفتياً؟ » نعم يؤخذ منه أن ذلك هو والأكثر الأغلب، ومن ثم وقع التعجب لأنه على خلاف المعتاد.

وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة استمالة مفتي لها أنواع من الاستمالات كإظهاره حبها وترده خلفها وبكائه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استمالاتها بالقول الحسن والوعد الجميل، والعادة في مثل ذلك أن يميل القلب ولو كان نافعاً فلما خالفت العادة وقع التعجب، ولا يلزم منه ما قال الأولون. وفيه أن المرأة إذا خير بين مباحين فآثر ما ينفعه لم يلم ولو أضر ذلك برفيقه.

وفيه اعتبار الكفاية في الحرية.

وفيه سقوط الكفاية برضا المرأة التي لا ولي لها، وأن من خير امرأته فاخترت فراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد تقدم، وأنها لو اختارت البقاء معه لم تفصح عدد الطلاق. كثر بعض من تكلم على حديث بيرة هنا في سرد تفاريع التخيير. وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار قتلت: لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق، كذا قيل وهو مبني على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع إلا بهذا الكلام وفيه من النظر ما تقدم.

وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا.

وفيه أن المكاتب لا يلحقها في المتق ولدها ولا زوجها. وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً، وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليه، وأن مولاي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهن الصدقة وإن حرمت على الأزواج، وجواز أكل النبي ما تصدق به على الفقير إذا أهداه له وباليه أولى، وجواز قبول النبي هدية الفقير.

وفيه الفرق بين الصدقة والهبة في الحكم. وفيه نصح أهل الرجل له في الأمور كلها وجواز أكل الإنسان من طعام من يسر بأكله منه ولو لم يأنه له فيه خصوصه، وإن الأمة إذا صفت جازها لها التصرف بنفسها في أمورها ولا حرج لمعطها عليها إذا كانت رشيده، وأنها تتصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج.

وفيه جواز الصدقة على من يمهنة غيره لأن عائشة كانت تمون بيرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة، وأن لمن أهدي لأهله شيء أن يشرك نفسه منهم في الإخبار عن ذلك لقوله: « هو لنا هدية » وأن من حرمت عليه الصدقة جاز له أكل حينها إذا تغير حكمها، وأنه يجوز للمرأة أن تدخل إلى بيت زوجها ما لا يملكه بنشر علمه، وأن تتصرف في بيته بالطبخ وغيره بآلته ووقوفه، وجواز أكل المرأة ما يجده في بيته إذا غلب الحل في العادة، وأنه ينبغي تعريفة بما يمشي توقفه عنه، واستحباب السؤال عما يستغاد به علم أو أدب أو بيان حكم أو رفع شبهة وقد يجب، أو سؤال الرجل عما لم يمهده في بيته، وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلزم الإتيان مطلقاً، وقبول الهدية وأن نذر قدرها جبر للمهدي، وأن الهدية تلك بوضعها في بيت المهدي له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول، وأن لمن تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بما شاء ولا ينقص أجر المتصدق، وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة، ولا عن النية إذا ذهبت بين المسلمين، وأن من تصدق عليه قليل لا يستخطه.

وفيه مشاركة المرأة زوجها في التصرفات، وسؤال العلم عن الأمور الدينية، وإعلام العالم بالحكم لمن رآه يتعاطى أسبابه ولو لم يسأل، ومشاورة المرأة إذا ثبت لها حكم التخيير في فراق زوجها أو الإقامة عنده، وأن على الذي يشارو بذل النصيحة.

وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير به في غير الواجب، واستحباب شفاعه الحاكم في الفرق بالخصم حيث لا ضرر ولا إضرار، ولا لوم على من خالف ولا غضب ولو عظم

« لا » علم أنه رد عليها ما فهم من اللفظ في امتثال الأمر، كذا قيل وهو متكلف، بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال، فلما عرض عليها ما عرض استصطلحت هل هو أمر فيجب عليها امتثاله: أو مشورة فتخبر فيها؟

وقال ابن دقيق العيد: فلهذا على تيسر الإنسان في السؤال عن أحوال منزله وما عهده فيه قيل بالأول أظهر، وعندني أنه مبني على خلاف ما أنبنى عليه الأول، لأن الأول مبني على أنه علم حقيقة الأمر في اللحم وأنه ما تصدق به على بريرة، والثاني مبني على أنه لم يتحقق من أين هو فبما أن يكون ما أعدي لأهل بيته من بعض أزمائها كآثارها مثلاً ولم يتبين الأول. وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إليه إذا لم يظن تحريمه أو تظهر فيه شبهة، إذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصدق على بريرة ولا عن حاله، كذا قيل، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل إلى بريرة بالصدقة فلم يتم هذا.

١٨- باب قول الله تعالى:

﴿ وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُلَازِمَ وَلَاحَةً مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ

وَلَوْ أَغْنَتْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

٥٢٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا كَثَبٌ: عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُصَمَرٍ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ الْمُشْرِكَةِ وَالْمُشْرِكَةِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَكْثَمَ مِنَ الْإِشْرَاقِ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ: رُبَّمَا عَيْسَى، وَهُوَ عَيْدٌ مِنْ عِيَادِ اللَّهِ.

قوله: (باب قول الله سبحانه: وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكَاتِ) كذا للأكثر، وساق في رواية: كريمة إلى قوله: ﴿ وَلَوْ أَغْنَيْتُكُمْ ﴾ ولم يأت البخاري حكم المسألة لقيام الاحتمال عند في تأويلها فالأكثر أنها على العموم وأنها غصت بأية الملائنة، وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا بدء الأوثان والجورس حكام ابن المنذر وغيره. ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في النكاح النصرانية وقوله: « لا أعلم من الإشراك شيئاً أكثر من أن تقول المرأة: ربما عيسى » وهذا مصرح منه إلى استمرار حكم عموم آية البقرة، فكأنه يرى أن آية الملائنة منسوخة وبه جزم إبراهيم الحري، وردة النحاس فحمله على التدرج كما سيأتي، وذهب الجمهور إلى أن عموم آية البقرة خص بأية الملائنة وهي قوله: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] بقي سائر المشركات على أصل المشركات على أصل التحريم. وعن الشافعي قول آخر: أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية الملائنة، وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بأية الملائنة، وقد قيل: أن ابن عمر شذ بذلك فقال ابن المنذر: لا يحفظ عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك اهـ لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال: كان ذلك للمسلمة قليل، وهذا ظاهر في أنه خص الإبادة بحال دون حال. وقال أبو عبيد: المسلمون اليوم على الرخصة. وروي عن عمر أنه كان يأمر بالنتزعة عنهم من غير أن يجرهم من زعم ابن المراهب تبعاً للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً لكنه خلاف ظاهر السياق، لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا من يوجد، وله أن يحمل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم، وقد فصل كثير من العلماء كشافية بين من دخل آيلاًها في ذلك الدين قبل التحريف أو النسخ أو بعد ذلك، وهو من جنس منصف ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه، وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الإيمان، فذهب الجمهور إلى تحريم النساء الجورسيات، وجاء عن حذيفة أنه تسرى بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة واه قال أبو ثور، وقال ابن بطال: هو محجوج بالجماعة والتزليل، وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف من بعض الصحابة والتابعين، وأما التزليل فظاهره أن الجورس ليسوا أهل كتب لقوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقْرَأُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [الأنعام: ١٥٦] لكن لا أخذ الذي صلى الله عليه وسلم الجزية من الجورس دل على أنهم أهل كتب، فكان القياس أن تجري عليهم بقية أحكام الكتابيين، لكن أجيب عن أخذ الجزية من الجورس أنهم اتبعوا فيه الخير، ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذبايع، وسيأتي تعرض لذلك في كتاب الذبايع إن شاء الله تعالى.

وفي جواز أداء الدين على المسلمين، وأنه يبرأ بأداء غيره عنه، وإفتاء الرجل زوجته فيما لها فيه حظ وغرض إذا كان حراً، وجواز حكم الحاكم لزوجته بالحق، وجواز قول مشتري الرقيق: اشتريته لأحتة رغبياً للبائع في تسهيل البيع، وجواز للماملة بالمرام والناتير عدداً إذا كان قدرها بالكتابة معلوماً لقولها: «أعدها» ولقولها: «تسع أواق» ويستتبع منه جواز بيع الملامطة.

وفيه أن كلام الحاكم بين المحصوم في مشور وشافعة ونحوهما ليس حكماً. وفيه أنه يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يعود عليه نفسه، لأن عاقبة شرطت أن يكون الولاد إذا أدت الثمن دفعة واحدة.

وفيه أن حق الله مقدم على حق الأديمي لقوله: « شرط الله أحق وأوثق » ومثله الحديث الآخر « دين الله أحق أن يقضى »

وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرر ذكر أهل بريرة في الحديث، ولي رواية « كانت لناس من النصر » ويحتمل مع ذلك الوحدة وإطلاق ما في الخبر على الجواز.

وفيه أن الأيدي ظاهرة في الملك، وأن مشتري السلمة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربة.

وفيه أن حق الله مقدم على حق الأديمي لقوله: « شرط الله أحق وأوثق » ومثله الحديث الآخر « دين الله أحق أن يقضى »

وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرر ذكر أهل بريرة في الحديث، ولي رواية « كانت لناس من النصر » ويحتمل مع ذلك الوحدة وإطلاق ما في الخبر على الجواز.

وفيه أن الأيدي ظاهرة في الملك، وأن مشتري السلمة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربة.

وفيه استحباب إظهار أحكام المقعد للمأم بها إذا كان العاقد يجهلها.

وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعي فلا يحمل حراماً ولا مكسبه.

وفيه قبول خبر الواحد الثقة وغير العبد والأمة وروايتها.

وفيه أن البيان بالفعل أقوى من القول، وجواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة والمبادرة إليه عند الحاجة،

وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب إعلانه أو نذبه بحسب الحال.

وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث، والاختصار على بعضه بحسب الحاجة، فإن الرواية واحدة وقد رويت بالفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخر ولم يقدح ذلك في صحته عند أحد العلماء.

وفيه أن العدة بالنساء لا تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تمتد عدة الحرة، ولو كان بالرجال لأمرت أن تمتد بعدة الإمام.

وفيه أن عدة الأمة إذا عصت تحت جبد فاخترت نفسها ثلاثة قروء، وأما ما وقع في بعض طرقه « تمتد بمضيعة » فهو مرجوح، ويحتمل أن أصله « تمتد بمضيعة » فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجحاً لا الوحدة.

وفيه تسمية الأحكام ستناً وإن كان بعضها واجباً، وإن تسمية ما دون الواجب ستة اصطلاح حادث.

وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا تختاره إما لسوء خلقه أو خلقه وهي بالخذ من ذلك، فقد قيل: إن بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها.

وفيه أن أحد الزوجين قد يفضي الآخر ولا يظهر له ذلك، ويحتمل أن تكون بريرة مع بغضها منيها كانت تصير على حكم الله عليها في ذلك ولا تماهله بما يقتضيه البغض إلى أن فرج الله عنها.

وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجب له إذا جهله، واستقلال المكاتب بتعجيز نفسه، وإطلاق الأهل على السادة وإطلاق المييد على الأرقاء، وجواز تسمية العبد منياً، وأن مال الكتابة لا حد لأكثر، وأن للمعتق أن يقبل المدينة من معتقه ولا يقدح ذلك في ثواب العتق، وجواز الهدية لأهل الرجل بغير استئذنه، وقبول المرأة ذلك حديث لا رية.

وفيه سؤال الرجل عما لم يعهده في بيته، ولا يرد هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في سياق المدح « ولا يسأل عما عهد » لن معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده وفات فلا يقول لأهله: أين ذهب؟ وهنا سلم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رآه

١٩- باب يكاح من أسلم من المشركت وعديهن

قوله: (ابنة أبي أمية) أي ابن المفردة بن عبد الله بن عمر بن غزوم، وهي اخت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ظاهر في أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت، وهي ما بين عمرة الحديبية وقحس مكة، وفيه نظر لأنه ثبت في النسائي بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها فيه « وكانت أم سلمة ترضع زينب بنتها فجهاد عمل فاختلعا، فجهاد النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أين زنا؟ فقالت قرية بنت أبي أمية صادفها عندها: اختلعا عمار » الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديماً لأن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بأم سلمة كان بعد أحد وقيل الحديبية بثلاث سنين أو أكثر، لكن يحصل أن تكون جاءت إلى المدينة زائرة لأختها قبل أن تسلم، أو كانت مقيمة عند زوجها عمر على منها قبل أن تنزل الآية. وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج اختها أن تكون حيترة مسلمة. لكن يروى أن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لما نزلت ﴿ ولا تسكروا بعصم الكوافر ﴾ [الممتحنة: ١٠] فذكر القصة وفيها « فطلق عمر امرأتين كانتا له بمكة » فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة، ويحصل أن يكون لأم سلمة اختان كل منهما تسمى قرية تقدم إسلام إحداها وهي التي كانت حاضرة عند تزويج أم سلمة وتأخر إسلام الأخرى وهي المذكورة هنا، ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في « الطبقات » قرية الصغرى بنت أبي أمية اخت أم سلمة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له عبد الله وحفصة وأم حكيم، وساق بسند صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة: « لقد حذروني منك، قال: فأمر بك يدك، قالت: لا اختار على ابن الصديق أحداً. فأقام عليها » وتقدم في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمسور فذكر الحديث ثم قال: « فوُلدنا أن عمر طلق امرأتين كانتا له في الشرك قرية وابنة أبي جبرول. فتزوج قرية معاوية وتزوج الأخرى أبو جهم بن حذيفة » وهو مطابق لما هنا وزائد عليه، وتقدم من وجه آخر مثله لكن قال: « وتزوج الأخرى صفوان بن أمية » فيمكن الجمع بأن يكون أصلهما تزويج قبل الآخر. وأما بنت أبي جبرول فوقع في المغازي الكبرى لابن إسحاق « حدثني الزهري عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جبرول » فكان أباهما كني باسم والده، وجبرول يفتح الجهم، وقد بينت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل: « فوُلدنا » هو الزهري ويثبت هناك من وصلته مع من الرواة. وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بني طلحة ملسلاً بهم عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: « لما نزلت هذه الآية ﴿ ولا تسكروا بعصم الكوافر ﴾ طلق امرأتي أروى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وطلق عمر قرية وأم كلثوم بنت جبرول » وقد روى الطبري من طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق قال: « قال الزهري: لما نزلت هذه الآية طلق عمر قرية وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت ربيعة فرق بينهما الإسلام، حتى نزلت ﴿ ولا تسكروا بعصم الكوافر ﴾ ثم تزوجها بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن العاصي ». واختلف في ترك رد النساء إلى أهل مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاء منهم إلى المسلمين ردوه ومن جاء من المسلمين إليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فمنع المسلمون من ردهن أو لم يدخلن في أصل الصلح أو هو عام ليرد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية؟ وقد تمسك من قال بالثاني بما وقع في بعض طرق: « على أن لا يأتك منا رجل إلا رددته » ففهموه أن النساء لم يدخلن. وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان « أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: رد علينا من هاجر من نساءنا، فإن شرطنا أن من أتاك منا أن ترد علينا. فقال: كان الشرط في الرجال ولم يكن في النساء » وهذا لو ثبت كان قطعاً للزواج، لكن يؤيد الأول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها يسألون ردعا فلم يردوها لما نزلت ﴿ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ﴾ الآية [الممتحنة: ١٠]، والمراد قوله فيها: ﴿ فلا ترجموهن إلى الكفار ﴾ [الممتحنة: ١٠] وذكر ابن الطلاق في أحكامه أن سبيمة الأسلمية هاجرت فاقبل زوجها في طلبها، فزلزلت الآية، فرد على زوجها مهرها والذي أثنى عليها ولم يردوها، واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبيمة الأسلمية ماتت عنها سعد بن خولة وهو من شهد بداراً في حجة الوداع، فإنه دال على أنها تقدمت هجرتها ومهجرة زوجها، ويمكن الجمع بأن يكون سعد بن خولة إنما تزوجها بعد أن هاجرت، ويكون الزوج الذي جاء في طلبها لم ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ، وقد ذكرت في أول الشروط أسماء عدة من هاجر من نساء الكفار في هذه القصة.

٥٢٨٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: وَقَالَ عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنَازِلَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ: كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ، يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ، وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ، لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تَخْطُبْ حَتَّى تَحْجِزَ وَتَطْهَرَ، فَإِذَا طَهَرَتْ خَلَّ لَهَا الْكَسَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَكْجِزَ رُدَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنْ هَاجَرَ عَهْدَ مِنْهُمْ أَوْ أَمَةً فَهَما حُرَّانِ، وَلَهُمَا مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ مِثْلَ حَيْثُ مُجَاهِدٍ: وَإِنْ هَاجَرَ عَهْدَ أَوْ أَمَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلُ الْعَهْدِ لَمْ يُرْجُوا، وَرُدَّتْ أَمَتَاهُمُ.

٥٢٨٧ - وَقَالَ عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَتْ قُرَيْبَةُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَطَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا مُعَاوِيَةُ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ. وَكَانَتْ أُمُّ الْحَكَمِ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ تَحْتَ عِيَّاسِ بْنِ عَدِمٍ الْفِهْرِيِّ، فَطَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ الْفُقَيْي.

قوله: (باب نكاح من أسلم من المشركات وعديهن) أي قنوهما، والجمهور على أنها تمتد عدة الحرة، وعن أبي حنيفة يكفي أن تسترا بمهية.

قوله: (أبنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (وقال عطاء) هو معطوف على شيء، محذوف، كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء بن قيس قال: « وقال عطاء » كما قال بعد فرائضه من الحديث: فقال: « وقال عطاء » فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما أشار إليه من أنه مثل حديث مجاهد. وفي هذا الحديث بهذا الإسناد علة كافي تعلقت في تفسير سورة نوح، وقد قدمت الجواب عنها، وحاصلها أن أبا سمود المشقي ومن تبعه جزوا بأن عطاء المذكور هو الخراساني، وأن ابن جريج لم يسمع من ابن عباس. وحاصل الخبر أن أبا عثمان عنه، وعثمان ضعيف، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس. لأن مثل ذلك لا يفي على البخاري مع تشده في شرط الاتصال، مع كون النبي نهى على العلة المذكورة هو علي بن المديني شيخ البخاري المشهور به، وعليه يعمل غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث. وقد شاق خرج هذا الحديث على الإسماعيلي ثم على أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري نفسه.

قوله: (لم تخطب) بضم أوله (حتى تحيض وتطهر) تمسك بظاهرة الحنفية، وأجاب الجمهور بأن المراد تحيض ثلاث حيض، لأنها صارت بإسلامها ومهجرتها من الحرائر بخلاف ما لو سبت. وقوله: (وإن هاجر زوجها معها) يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده.

قوله: (وإن هاجر عهدهم) أي من أهل الحرب.

قوله: (ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد) يحصل أن يعني حديث مجاهد الذي وصفه بالتالية الكلام المذكور بعد هذا وهو قوله: « وإن هاجر عهده أو أمة للمشركين إلخ »، ويحصل أن يرد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل العهد وهو أوله، لأنه قسم للمشركين إلى قسمين: أهل حرب. وأهل عهد، وذكر حكم نساء أهل الحرب ثم حكم أرقائهم، فكانه أحوال يحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد، ثم عقبه بذكر حكم أرقائهم. وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عنه في قوله: ﴿ وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فساقنهم ﴾ [الممتحنة: ١١] أي إن أبيهن من قريش فأصطوا الذين ذهبت أزواجهن مثل ما انفقوا عوضاً، وسياقي بسط هذا في الباب الذي يليه.

قوله: (وقال عطاء عن ابن عباس) هو موصل بالإسناد المذكور أولاً عن ابن جريج كما بينته قبل.

قوله: (كانت قرية) بالقاف والمرحمة مصغرة في أكثر النسخ، وضبطها الديمياطي بفتح القاف وتبعية النهي، وكذلك هو من نسخة معتمدة من طبقات ابن سعد. وكذا للكشيميه في حديث عائشة لماضي في الشروط. وللاكثر بالتصغير كاللني هنا، وحكى ابن التين في هذا الاسم الوجوهين. وقال شيخنا في القاموس: بالتصغير وقد تفتح.

٢٠- باب إذا أسلمت المشرقة أو النصرانية تحت الذمي أو الخرنبي

وقال عبد الوارث: عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حُرمت عليه.

وقال داود، عن إبراهيم الصائغ: سئل عطاة: عن امرأة من أهل العهد أسلمت، ثم أسلم زوجها في العهد، أمي أمراً؟ قال: لا، إلا أن تشاء في يتكاح جديد وصداقي.

وقال مجاهد: إذا أسلم في العدة يتزوجها.

وقال الله تعالى: ﴿لَا مَن جُلِّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾ [المصحة: ١٠].

وقال الحسن وقادة: في مجوسيين أسلموا: هما على نكاحهما، وإذا سبق أحدهما صاحبه وأتى الآخر بآنت، لا سبيل له عليها.

وقال ابن جريج: قلت لعطاء: امرأة من المشركون جاءت إلى المسلمين، أيعاوض زوجها عنها، لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مَا أَتَفَقُوا﴾ [المصحة: ١٠]. قال: لا، إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد.

وقال مجاهد: هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش.

٥٢٨٨- حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب.

وقال إبراهيم بن المنذر: حدثني ابن وهب: حدثني يونس: قال ابن شهاب: أخبرني غزوة بن الرسي: أن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ قالت: كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى النبي ﷺ يمتصيهن يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَصِيهُنَّ﴾. إلى آخر الآية. قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بالمحبة، فكان رسول الله ﷺ إذا أقرن بذلك من قريش قال: لهن رسول الله ﷺ. «انظرن فقد باتنكن». لا والله ما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط، غير أنه باتنهن بالكلام، والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء إلا بما أمره الله، يقول لهن إذا أخذ عليهن: «قد باتنكن». كلاماً. [راجع: ٧٧١٣. أخرجه مسلم: ١٨٦٦].

قوله: (باب إذا أسلمت المشرقة أو النصرانية تحت الذمي أو الخرنبي) كذا اقتص على ذكر النصرانية وهو مثال ولا فاليهودية كذلك، فلم عبر بالكتابة لكان أشمل، وكأنه راعى لفظ الأثر المتداول في ذلك ولم يجزم بالحكم لإشكاله، بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط، وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان غامضاً لا يجزم بالحكم، والمراد بالترجمة بيان حكم إسلام المرأة قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما بمجرد إسلامها، أو يثبت لها الخيار، أو يوقف في العدة فإشأن أسلم استمر النكاح ولا وقعت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتفاصيل يطول شرحها، وميل البخاري إلى أن الفرقة تقع بمجرد الإسلام كما سألته.

قوله: (وقال عبد الوارث عن خالد): هو الخداء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع في موصولاً عن عبد الوارث، لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن خالد الخداء نحوه.

قوله: (إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حُرمت عليه) وهو عام في المدخول بها وغيرها، ولكن قوله: «حرمت عليه» ليس بصريح في المراد. ووقع في رواية ابن أبي شيبة «فهي أمك بنفسها» وأخرج الطحاوي من طريق أبيوب عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فقال: «يفرق

بينهما الإسلام، يعلم ولا يعلم عليه» وسنده صحيح.

قوله: (وقال داود) هو ابن أبي الفرات، واسم أبي الفرات عمرو بن الفرات، وإبراهيم الصائغ هو ابن ميمون.

قوله: (مسئل عطاة) هو ابن أبي رباح (عن امرأة من أهل العهد أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أمي أمراً؟ قال: لا، إلا أن تشاء في يتكاح جديد وصداقي) وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاة بمعناه، وهو ظاهر في أن الفرقة تقع بإسلام أحد الزوجين ولا تنتظر انقضاء العدة.

قوله: (وقال مجاهد: إذا أسلم في العدة يتزوجها) وصله الطبري من طريق ابن أبي نعيم عنه.

قوله: (وقال الله: إلخ) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فإنه كلام البخاري، وهو استدلال منه لتقوية قول عطاة المذكور في هذا الباب، وهو معارض في الظاهر لروايته عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهي قوله: «لم تحطب حتى تحيض وتطهر» ويمكن الجمع بينهما لأنه كما يحتمل أن يريد بقوله: «لم تحطب حتى تحيض وتطهر» انتظار إسلام زوجها ما دامت في عدتها يحتمل أيضاً أن تأخير الحطية إنما هو لكون المعتدة لا تحطب ما دامت في العدة، فعلى هذا الثاني لا يبقى بين الخبرين تعارض، ويظهر قول ابن عباس في هذا وعطاة قال طلاس والثوري وقضاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر وإليه جرح البخاري، وشرط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يعرض على زوجها الإسلام في تلك المدة فيمتنع إن كانا معاً في دار الإسلام، ويقول مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد، واحتج الشافعي بقصة أبي سفيان لما أسلم عام الفتح بم الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي، فإنه ما دخل مكة أخذت امرأته هند بنت قبة بلحيت وأكرمت عليه إسلامه فأشار عليها بالإسلام فاسلمت بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر تهنيد عند. وكذا وقع لجماعة من الصحابة أسلمت نسلوهما قبلهم كحكيم بن حزام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما ولم ينقل أنه جدت عقود انكحهم، وذلك مشهور عند أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك، إلا أنه محمول عند الأكثر على أن إسلام الرجل وقع قبل انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله، وأما ما أخرج مالك في «الموطأ» عن الزهري قال: لم يفلن أن امرأة هاجرت زوجها مقيم بدار الحرب إلا فرقت مهرتها بينها وبين زوجها، فهذا يحتمل للقولين لأن الفرقة يحتمل أن تكون قاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة. وأخرج حماد بن سلمة وعبد الرزاق في مصنفهما بإسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانياً أسلمت امرأته فخيرها عمر إن شادت فارقة وإن شادت أقامت عليه.

قوله: (وقال الحسن وقادة في مجوسيين أسلموا: هما على نكاحهما فإذا سبق أحدهما صاحبه) بالإسلام (لا سبيل له عليها). أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ «فإن أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من النكاح» ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ «قد باتت منه» وأما أثر قتادة فوصله ابن أبي شيبة أيضاً بسند صحيح عنه بلفظ «فإذا سبق أحدهما صاحبه بالإسلام فلا سبيل له عليها إلا بخلية» وأخرج أيضاً عن عكرمة وكتاب عمر بن عبد العزيز نحو ذلك.

قوله: (وقال ابن جريج: قلت لعطاء: امرأة من المشركون جاءت إلى المسلمين أيعاوض زوجها عنها) وقع في رواية ابن عساکر أيعاوض بخير أو. وقوله: (لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مَا أَتَفَقُوا﴾ [المصحة: ١٠]) قال: لا، إنما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل العهد. وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرايت اليوم امرأة من أهل الشرك فذكره سواء، وعن معمر عن الزهري نحو قول مجاهد الآتي وزاد. وقد انقطع ذلك يوم الفتح فلا يعاوض زوجها عنها بشيء.

قوله: (وقال مجاهد: هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَتَفَقُوا﴾ وليسألوا ما اتفقوا قال: من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليعطهم الكفار صدقاتهن ولمسكونهن، ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فذلك، هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش، وقد تقدم في أواخر الشروط من وجه آخر عن الزهري قال: بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرؤا بما أتفق المسلمون على أزواجهم، أي أبوا أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركون إلى المسلمين سلمة لم يردها المسلمون إلى زوجها المشرک بل يعطونه ما أتفق عليها من صداق ونحوه وكذا بمكسه، فامتثل المسلمون ذلك وأعطوهم، وأبى المشركون أن يتتلاوا ذلك فحبسوا من جاءت إليهم مشركة ولم يعطوا

زوجها المسلم ما أتفق عليها، فلها نزلت: ﴿وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم﴾ [المتحنة: ١١] قال: والعقب ما يؤدي المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار إلى الكفار. وأخر هذا الأثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه «فلو ذهب امرأة من أزواج المؤمنين إلى المشركين رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي أتفق عليها من العقب الذي بأيديهم الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم اللاتي آمن وهاجرن، ثم ردوا إلى المشركين فضلاً إن كان بقي لهم، ووقع في الأصل» فأمر أن يعطى من ذهب له زوج من المسلمين ما أتفق من صدقات نساء الكفار اللاتي هاجرن ومعناه أن العقب المذكور في قوله: ﴿فعاقبتهم﴾ أي أصبتم من صدقات الشركات عوض ما فات من صدقات المسلمات، وهذا تفسير الزهري، وقال بجساده: أي أصبتم غنمة غنموا منها، وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه الطبري، لكن حله على ما إذا لم يحصل من الجهة الأولى شيء، وهو محل حسن. وقوله في آخر الخبر المذكور: «وما يعلم أن أحداً من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها» وهذا الذي لا يرد ظاهر ما دللت عليه الآية والقصة، لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطي زوجها المسلم ما أتفق عليها، فعلى تقدير أن تكون مسلمة فالتفتي غصوص بالمهاجرات فيحتل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأهرياء مثلاً، أو الحصر على عمومته تكون نزلت في المرة المشتركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً فبهت منه إلى الكفار، ويؤيده رواية يونس الماضية. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وإن فاتكم شيء من أزواجكم﴾ قال: نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقيفي، ولم ترد امرأة من قرش غيرها، ثم أسلمت مع ثقيف حين أسلموا، فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري، لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم، وظاهر سياقه أنها كانت عند نزول قوله تعالى: ﴿ولا تحسوا بعصم الكوافر﴾ [المتحنة: ١٠] مشركة وأن عياض بن غنم فارقه لذلك فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقيفي، فهذا أصح من رواية الحسن.

(تسهي) استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان، فذكر أثر عطاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى: ﴿وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم﴾ [المتحنة: ١٠] ثم ذكر أثر جهماد المقدسي لدعوى عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وسين قريبه وأن ذلك انقطع يوم الفتح، وكأنه أشار بذلك إلى أن النبي وقع في ذلك الوقت في تقرير المسلمة تحت المشرك لا انتظار إسلامه ما دامت في العدة منسوخ ما دللت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك، وأن الحكم بعد ذلك فيمن أسلمت أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلاً ولو أسلم وهي في العدة، وقد ورد في أصل المسألة حديثان متعارضان: أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحاق قال: «حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين على النكاح الأول ولم يحدث شيئاً» وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي، وقال الترمذي: لا بأس بإسناده، وصححه الحاكم، ووقع في روايته بعضهم «بعد ستين» وفي أخرى «بعد ثلاث» وهو اختلاف جمع بينه على أن المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أسر بيدر فأرسلت زينب من مكة في فدائه فأطلق لها بغير فداء، وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل له زينب فوفى له بذلك، وإليه الإشارة في الحديث الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه: «حدثني فصدني، ووعدني فوفى لي» والمراد بالستين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى: ﴿لا حل لهم﴾ [المتحنة: ١٠] وقولهم مسلماً فإن بينهما ستين وأشهر. الحديث الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن أوطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع مهر جديد ونكاح جديد» قال الترمذي: وفي إسناده مقال. ثم أخرج عن يزيد بن هارون أنه حدث بالخديتين عن ابن إسحاق وعن حجاج بن أوطاة ثم قال يزيد: حديث ابن عباس أقوى إسناده، والعمل على حديث عمرو بن شعيب، يريد عمل أهل العراق. وقال الترمذي في حديث ابن عباس: لا يعرف وجهه، وأشار بذلك إلى أن ردعا إليه بعد ست سنين أو ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى في الإسلام.

هذه المدة، ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسلمة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها، وعن ثقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجواز ردّه بالإجماع للمذكور، وتعقب بشيوط الخلاف فذهباً وهو منقول عن علي وعن إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما بطرق قوية، وبه

قوله: (وقال إبراهيم بن المنذر حلفني ابن وهب) ذكر أبو مسعود أنه وصله عن إبراهيم بن المنذر، وقد وصله أيضاً الذهلي في «الزهريات» عن إبراهيم بن المنذر وسباني اللفظ في البخاري كرواية يونس، فإن مسلماً أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك، وأما لفظ رواية عقيل فتقدمت في أول الشروط، وأشار الإسماعيلي إلى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تخالفها.

قوله: (كانت المؤمنات إذا هاجرن) أي من مكة إلى المدينة قبل عام الفتح.

قوله: (يحتجبن بقول الله تعالى) أي يبتغيهن فيما يتعلق بالإيمان فيما يرجع إلى ظاهر الحال دون الإطلاع على ما في القلوب، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿الله أعلم بواطنهن﴾ [المتحنة: ١٠].

قوله: (مهاجرات) جمع مهاجرة والمهاجرة بفتح الجيم المغاضبة، قال الأزهرى: أصل الهجرة خروج البدوي من البادية إلى القرية وإقامتها بها، والمراد بها ههنا خروج النسوة من مكة إلى المدينة مسلمات.

قوله: (إلى آخر الآية) يحتمل الآية بعينها وآخرها ﴿والله عليم حكيم﴾ [المتحنة: ١٠] ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها ﴿غفور رحيم﴾ [المتحنة: ١٢] وهذا هو المتعبد، فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب حديث عن عروة عن المسور ومروان قال عروة: فأنشيت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحتجبن بهذه الآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ إلى ﴿غفور رحيم﴾ [المتحنة: ١٠ - ١٢] وكذا وقع في رواية ابن أضيء الزهري عن الزهري في تفسير المتحنة.

قوله: (قالت عائشة) هو موصول بالإستدلال للذكر.

قوله: (لمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر باغتية) يشير إلى شرط الإيمان، وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال: «كان امتحانهم أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» وأما ما أخرجه الطبري أيضاً واليزار من طريق أبي نصر عن ابن عباس «كان يمتحنتهم: والله ما خرجت من بغض زوج، والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض، والله ما خرجت التماس دنيا، والله ما خرجت إلا حباً لله ولرسوله» ومن طريق ابن أبي نجيح عن عباد بن محمد هذا اللفظ «فأسألوه عما جاء بهن، فإن كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمنن فأرجوهن إلى أزواجهن» ومن طريق قتادة «كانت عمتهم أن يستحلن بالله ما أخرجن نشوز، وما أخرجن حب الإسلام وأمله. فإذا قلن ذلك قبل منهن» فكل ذلك لا ينافي رواية الموفى لاشتغالها على زيادة لم يذكرها.

قوله: (انطلق فقد بايعتكن) بيته بعد ذلك بقوله في آخر الحديث: (فقد بايعتكن كلأماً) أي كلأماً بقوله. ووقع في رواية عقيل المذكورة «كلأماً يكلمها به ولا يبيع بضرب اليد على اليد كما كان يبيع الرجال» وقد أوضحت ذلك بقولها: «ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط» زاد في رواية عقيل في المباحة غير أنه بايعهن بالكلام. وقد تقدم في تفسير المتحنة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه «حتى أتى النساء فقال: ﴿يا أيها النبي إذا جاءكم المؤمنات يبائعنكم﴾ الآية كلها [المتحنة: ١٢]. ثم قال حين فرغ: أتى عن ذلك؟ فقالت امرأة منهن: نعم» وقد ورد ما قد يخالف ذلك، ولعلها أشارت إلى رده، وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة المتحنة. واختلف في استتار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات: فقيل منسوخ، بل ادعى بعضهم الإجماع على نسخه، والله أعلم.

٢١ - باب قول الله تعالى:

﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّون مِن بَنَاتِهِمْ ثَرْثُيْشُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ. وَإِن عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦ - ٢٢٧].

﴿فَإِن فَاءُوا﴾: رجعوا

٥٢٨٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، وَكَانَتْ أَفْكَتُ رَجُلَةً، فَأَقَامَ لِي مَثَرَةً لِّبَعَا وَعِشْرِينَ ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آتَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: «الشَّهْرُ بَسْعَ وَعِشْرُونَ». [راجع: ٣٧٨، أخرجه مسلم: ٤٩١، بقصة ليست في هذه الطريق].

٥٢٩٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا كَانَ يَقُولُ فِي الْإِبِلَاءِ الَّذِي سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْأَجَلِ

٥٢٩١ - وَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ. وَيَذَكَّرُ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي الثُّرَدَاءِ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي عُبَيْدٍ رَجُلًا، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب قول الله تعالى للذين يولون من نسائهم ثربص أربعة أشهر) كذا الملا، وساق في رواية كريمة إلى ﴿سميع عليم﴾. ووقع في شرح ابن بطال: «باب الإيلاء وقوله تعالى إلخ. ووقع لأي ذر والنسفي بعد قوله: ﴿فإن فاءوا﴾ [البقرة: ٢٢٦] رجعوا. وهذا تفسير أبي عبيدة قاله في هذه الآية قال: فإن فاءوا أي رجعوا عن البين، فاء يعني: فتيأ وفبوا» اهـ وأخرج الطبري عن إبراهيم التيمي قال: «التي رجوع باللسان، ومثله عن أبي قلابة، وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة: «التي الرجوع بالقلب واللسان لن به مانع عن الجماع، وفي غيره بالجماع. ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم عقلة مثله، ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً: إن حلف أن لا يكلم امرأته يوماً أو شهراً فهو إيلاء، إلا إن كان يجماعها وهو لا يكلمها فليس بمول. ومن طريق الحكم بن مقس عن ابن عباس: «التي الجماع، وعن مسروق وسعيد بن جبير والشعبي مثله، والأسانيد بكل ذلك عنهم قوية. قال الطبري: اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الإيلاء، فمن خصه بترك الجماع قال: لا يفيء إلا بفعل الجماع، ومن قال: الإيلاء الحلف على ترك كلاهما أو على أن يفيئها أو يسومها أو نحو ذلك لم يشترط في «التي الجماع، بل رجوعه بفعل ما حلف أن لا يفعله. ونقل عن ابن شهاب: لا يكون الإيلاء إلا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضار به امرأته من اعتزالها، فإذا لم يقصد الإضرار لم يكن إيلاء. ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة: لا إيلاء إلا في غضب، فإذا حلف أن لا يطأها بسبب كالحرق على الولد الذي يرضع منها من الغيلة فلا إيلاء. ومن طريق الشعبي: كل حين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء، ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لامرأته: إن كلمتني سنة فانت طالق: إن مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلق، وإن كلمتها قبل سنة فهي طالق. ومن طريق يزيد بن الأصم أن ابن عباس قال له: ما فعلت امرأتك، لمهدي بها سنة الخلق؟ قال: لقد خرجت وما أكلمها. قال: أدركها قبل أن يمضي أربعة أشهر فإن مضت فهي طليقة. ومن طريق أبي بن كعب أنه قرأ ﴿الذين يولون من نسائهم﴾ فيفسون قال الفراء: التقدير على نسائهم، ومن معنى على. وقال غيره: بل فيه حذف تقدير: يفسون على الاستعاضة عن نسائهم، والإيلاء مشتق من الآلية بالشديد وهي البين، والجمع الآيا بالتثنية وزن عطايا، قال الشاعر:

قليل الآيا حافظ لبينه فإن سبقت منه الآلية سرت

فجمع بين المفرد والجمع. ثم ذكر البخاري حديث أنس «ألى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه» الحديث وإدخاله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الإيلاء ذكر الجماع، ولهذا قال ابن العربي: ليس في هذا الباب يعني من المرفوع سوى هذه الآية وهذا الحديث. اهـ وأكرر شيخنا في «التدريب» إدخال هذا الحديث في هذا الباب فقال: الإيلاء المقود له الباب حرام يأتي به من علم بحاله فلا يجوز نسيته إلى النبي صلى الله عليه وسلم اهـ وهو مبني على اشتراط ترك الجماع فيه، وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس: «ألى» أي حلف، وليس المراد به الإيلاء العرفي في كتب الفقه اتفاقاً، ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قدسياً فليقيد ذلك بأنه على رأي معظم الفقهاء فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الأمصار أن الإيلاء ينقذ حكمه بغير ذكر ترك الجماع إلا عن حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وإن كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم. وفي كونه حراماً أيضاً خلاف، وقد جزم ابن بطال وجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم امتنع من جاع نسائه في ذلك الشهر، ولم أقف على نقل صريح في ذلك، فإنه لا يلزم من ترك دخوله عليهن أن لا تدخل أحداً من عليهن في المكان الذي اعتزل فيه، إلا أن كان المذكور من المسجد فيتم استتار عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الإيلاء لاستمرار الوطء في المسجد، وقد تقدم في النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه ألى من نسائه شهراً، ومن حديث أم سلمة أيضاً ألى من نسائه شهراً، ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن شهراً، ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهراً. وأخرج الترمذي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: «ألى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالاً» ورواه موقوفون، لكن رجح الترمذي إرساله على وصله. وقد يتسلسل بقوله: «

حرم « من ادعى أنه انتفع من جماعهم، لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحريم تحريم شرب العسل أو تحريم وطء مارية سريته فلا يتم الاستدلال لذلك بحديث عائشة، وأقوى ما يستدل به لفظ « اعتزل » مع ما فيه.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن أبي أوس عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أوس عبد الله بن عبد الله الأصبحي ابن عم مالك، وسليمان هو ابن بلال، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد بالنسبة لعبيد درجتيه، لأنه أخرج في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة كمحمد بن عبد الله الأنصاري، ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد فقط، وقد تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك، والذكاة في اختيار هذا الإسناد التنازل التصحيح فيه عن حميد بسامعه له من أنس، وقد تقدم بيان قوله: « كل من نساؤه شهراً » وشرحه في أواخر الكلام على شرح حديث عمر في المتطهرتين في النكاح، ووقع في حديث أنس هذا في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقوطه صلى الله عليه وسلم عن القروس وصلاته بأصحابه جالساً، وتقدم شرح الزيادة هناك. ومن أحكام الإيلاء أيضاً عند الجمهور أن يحلف على أربعة أشهر فصاعداً فإن حلف على أنقص منها لم يكن مؤيلاً، وقال إسحاق: إن حلف أن لا يها على يوم فصاعداً ثم لم يها حتى مضت أربعة أشهر كان إيلاءً، وجاء عن بعض التابعين مثله وأثروه الأكثر، وصنع البخاري ثم التزم في إدخال حديث أنس في باب الإيلاء يقتضي موافقة إسحاق في ذلك، وحمل هؤلاء قوله تعالى: ﴿ ترعى أربعة أشهر ﴾ [البقرة: ٢٢٦] على المدة التي تقرب للولم، فإن فاء بعدها وإلا ألزم بالطلاق. وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء « إذا حلف أن لا يقرب امرأته سوى أجلاً أو

بسمه فإن مضت أربعة أشهر » يعني ألزم حكم الإيلاء. وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن البصري « إذا قال لامرأته: والله لا أقرها الليلة، فتركها أربعة أشهر من أجل بعينه تلك فهو إيلاء » وأخرج الطبري من حديث ابن عباس « كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين، فوكت الله ثم أربعة أشهر، فمن كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء ». قوله: (أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الإيلاء الذي سمي الله تعالى: لا يخل لأحد بعد الأجل) الذي يحلف عليه بالانتفاع من زوجته (إلا أن يمسك بالمعروف، أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل) هو قول الجمهور في أن المدة إذا انتقضت يجزئ الخالف: فإذا أن ينيء، وإما أن يطلق. ونذهب الكوفيون إلى أنه إن فاء بالجماع قبل انقضاء المدة استمرت عصمتها، وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضي المدة قياساً على العدة، لأنه لا ترعى على المرأة بعد انتقضائها. وتعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الإيلاء بعد مضي المدة، بخلاف العدة فإنها شرعت في الأصل للبانة والمتوفى عنها بعد انتطاع عصمتها لبراءة الرحم فلم يبق بعد مضي المدة تفصيل. وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود، وسند آخر لا بأس به عن علي « إن مضت أربعة أشهر ولم ينيء » فطلقت طلقاً بائناً « وسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله، وعن جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كابن الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن وابن سيرين مثله، ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول والزهري والأوزاعي تطلق لكن بطلقة رجعية. وأخرج سعيد بن منصور من طريق جابر بن زيد « إذا آل نمضت أربعة أشهر طلقاً بائناً ولا عدة عليها » وأخرج إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » بسند صحيح عن ابن عباس مثله، وأخرج سعيد بن منصور من طريق مسروق « إذا مضت الأربعة بآنت بطلقة وتعدت بثلاث حيض » وأخرج إسماعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود مثله، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي ثابة « أن النعمان بن بشير كل من امرأته، فقال ابن مسعود: إذا مضت أربعة أشهر فقد بآنت من بطلقة ».

(تقريبه): سقط اثر ابن عمر هذا وأثره المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية السنني، وثبت للباقيين. قوله: (وقال لي إسماعيل) هو ابن أبي أوس المذكور قبل، وفي بعض الروايات « قال إسماعيل » مجرداً وبه جزم بعض الحفاظ فعلم عليه علامة التعليق، والأول المتعمد، وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره. قوله: (إذا مضت أربعة أشهر يوقف)، في رواية الكشيبي يوقفه (حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) كذا وقع من هذا الوجه مختصراً، وهو في «الموطأ» عن مالك أخصر منه، وأخرجه الإسماعيلي من طريق معمر بن عيسى عن مالك بلفظ « أنه كان يقول: أما رجل كل من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينيء، ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف » وكذا أخرجه الشافعي عن مالك وزاد

قوله: (ويذكر ذلك) أي الإيقاف (عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة وأبي عبيد بن جراح عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما قول عثمان يوقف الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طلوس « أن عثمان بن عفان كان يوقف الموليء، فإذا أن ينيء، وإما أن يطلق » وفي سماع طلوس من عثمان نظراً، لكن قد أخرجه إسماعيل القاضي في « الأحكام » من وجه آخر منقطع عن عثمان « أنه كان لا يرى الإيلاء شيئاً وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف » ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب: « فأنزل عبد الرزاق والدارقطني من طريق عطاء القرفاساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان وزيد بن ثابت « إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة » وقد سئل أحد من ذلك فرجع رواية طلوس. وأما قول علي فوصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة « أن علياً وقف الموليء » وسند صحيح. وأخرجه مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي نحو قول ابن عمر: « إذا مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف، فإذا أن يطلق وإما أن ينيء ». وهذا منقطع يعتد بالذي قبله. وأخرج سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى « شهدت علياً أوقف رجلاً عند الأربعة بالرحمة إما أن ينيء، وإما أن يطلق » وسند صحيح أيضاً. وأخرج إسماعيل القاضي من وجه آخر عن علي نحوه وزاد في آخره « ويغير على ذلك »، وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة وإسماعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب « أن أبا الدرداء قال: يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة، فإذا أن يطلق وإما أن ينيء » وسند صحيح إن ثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء. وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن عطاء « أن أبا الدرداء وعائشة قالا « فذكر مثله، وهذا منقطع. وأخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عائشة بلفظ « أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئاً حتى يوقف » وللشافعي عنها نحوه وسند صحيح أيضاً. وأما الرواية بذلك من اثني عشر رجلاً من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد « عن ثابت بن عبد مولى زيد بن ثابت عن اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف » وأخرجه الشافعي من هذا الوجه فقال: « بضعة عشر » وأخرجه إسماعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري « عن سليمان بن يسار قال: أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف » وأخرج الدارقطني من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: سألت اثني عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي، فقالوا: ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق » وأخرج إسماعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد « عن سليمان بن يسار قال: أدركنا الناس يفتقون الإيلاء إذا مضت الأربعة » وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وسائر أصحاب الحديث، إلا أن للمالكية والشافعية بعد ذلك تضارب يطول شرحها: منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعيًا، لكن قال مالك: لا تصح رجعيته إلا إن جامع في العدة. وقال الشافعي: ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر، ومن كانت له أربعة أشهر أجلاً فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي، فإذا انتقض فعليه أحد أمرين: إما أن يطلق، وإما أن يطلق، فلهذا قلنا: لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعاً أو طلاقاً، ثم رجع قول المؤلف بأن أكثر الصحابة قال، به والترجيح قد يقع بالآخر مع موافقة ظاهر القرآن. ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال: لم يجد في شيء من الأدلة أن العزمة على الطلاق تكون طلاقاً، ولو جاز لكان العزم على الفء يكون فئاً ولا قاتل به، وكذلك ليس في شيء من اللغة أن اليمين التي لا يزي بها الطلاق تقتضي طلاقاً. وقال غيره: المطف على الأربعة أشهر بالفاء يدل على أن التخيير بعد مضي المدة، والذي يتبادر من لفظ التريض أن المراد به المدة المضروبة ليقع التخيير بعدها. وقال غيره: جعل الله الفء والطلاق ملحقين بفعل الموليء بعد المدة، وهو من قوله تعالى: ﴿ فإن فاءوا، وإن عزموا ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧] فلا يتجه قول من قال: إن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة. والله أعلم.

٢٢ - باب حُكْمِ الْمُتَّقُوْدِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِذَا قُذِيَ فِي الصَّفِّ عِنْدَ الْقِتَالِ تَرْتِصَ امْرَأَتُهُ سَنَةً. وَاشْتَرَى ابْنُ مَسْوُودٍ جَارِيَةً، وَاتَّخَصَّ صَاحِبَهَا سَنَةً، فَلَمْ يَجِدْهُ، وَقُذِيَ،

تصدق بها، فإن جاء فخير بين الصدقة وإعطائه الردها، وأخرج دعلج في «مسند ابن عباس» له بسند صحيح عن ابن عباس قال: «انتظر هذه الضوايا فتصد بكها عاماً، فإن جاء ربهما فادفعها إليهما، وإلا فجاهد بها وتصدق؛ فإن جاء فخير بين الأجر والمال.

قوله: (وقال الزهري في الأسير يعلم مكانه: لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله، فإذا انقطع خبره فستة سنة المفقود) وصله ابن أبي شيبة عن طريق الأوزاعي قال: «سألت الزهري عن الأسير في أرض العدو متى تزوج امرأته؟ فقال: لا تزوج ما علمت أنه حي» ومن وجه آخر عن الزهري قال: يوقف مال الأسير وامرأته حتى يسلموا أو يموتا. وأما قوله: فستة سنة المفقود فإن لمذهب الزهري في امرأة المفقود أنها تریص أربع سنين، وقد أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عمر، منها لعبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب «أن عمر وعثمان قضيا بذلك» وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قالوا: «انتظر امرأة المفقود أربع سنين» وثبت أيضاً عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي وعطاء والزهري ومكحول والشامي واتفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها للحاكم، وعلى أنها تمتد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين. واتفقوا أيضاً على أنها إن تزوجت فبهاء الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصدق، وقال أكثرهم: إذا اختار الأول الصدق غرمه له الثاني، ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد إلا ما تقدم عن سعيد بن المسيب، وفرق مالك بين من فقد في الحرب فتوجل الأجل المذكور، وبين من فقد في غير الحرب فلا توجل بل تنتظر مضي العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه. وقال أحد وإسحاق: من غاب عن أهله فلم يعلم خبره لا تأجيل فيه، وإنما يوجل من فقد في الحرب أو في البحر أو في غير ذلك. وجاء عن علي: إذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرج أبو عبيد في كتاب النكاح، وقال عبد الرزاق: بلغني عن ابن مسعود أنه وافق علياً في امرأة المفقود أنها تنتظره أبداً. وأخرج أبو عبيد أيضاً بسند حسن عن علي: لو تزوجت فهي امرأة الأول دخل بها الثاني أو لم يدخل، وأخرج سعيد بن منصور عن الشعبي: إذا تزوجت فبلغها أن الأول حين فرق بينها وبين الثاني واعتدت منه، فإن مات الأول اعتدت منه أيضاً وورثته. ومن طريق النخعي: لا تزوج حتى يستبين أمره، وهو قول فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث، واختار ابن المنذر التأجيل لاتفق حصة من الصحابة عليه والله أعلم.

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة.

قوله: (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وفي رواية الحميدي عن سفيان

«حدثنا يحيى بن سعيد».

قوله: (عن يزيد مولى الميثع أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل في رواية الحميدي «سمعت يزيد مولى الميثع قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم» فذكر حديث اللفظة، وهذا صورته الإرسال، ولهذا قال بعد فراغ المتن: قال سفيان: فقلت ربيعة بن أبي عبد الرحمن، قال سفيان: ولم أحفظ عنه شيئاً غير هذا، فقلت: أرايت حديث يزيد مولى الميثع في أمر الشاةة هو عن زيد بن خالد؟ قال: نعم. قال سفيان: قال يحيى: يعني ابن سعيد الذي حدثه مرسلًا، ويقول ربيعة عن يزيد مولى الميثع عن زيد بن خالد قال سفيان: فقلت ربيعة قتلت له، أي قلت الكلام الذي تقدم وهو قوله: «أرايت حديث يزيد إلخ» وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى الميثع مرسلًا، ثم ذكر لسفيان أن ربيعة يحدث به عن زيد مولى الميثع عن زيد بن خالد فيوصل فحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فاعترف له به، وقد أخرج الإسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسلًا وعن ربيعة موصولًا وسأله بسياقة واحدة، وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أثنى وأضبط، فإنه دل على أن السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا بإسناده فقط. وأخرج النسائي عن إسحاق بن إسماعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان: فقلت ربيعة قتلت: حدثني به زيد عن زيد، وهذا أيضاً فيه إيهام، ورواية ابن المديني أوضح. وقد وثقه الحميدي ولفظه: قال سفيان: فأتيت ربيعة فقلت له: الحديث الذي يحدثه زيد مولى الميثع في اللفظة هو عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. قال سفيان: وكنت أكرهه للراي، أي لأجل كثرة تنسؤه بالراي، قال: فلذلك لم أسأله إلا عن إسناده. وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة أولى من السبب الذي أباه ابن التين قتال: كان قصد سفيان طلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه، وكان الثقة عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون الزهري مع أن الزهري تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشر سنين بل أكثر اهد واتضى قول

فَاخَذَ يُعْطِي الدُّرْهَمَ وَالْدُّرْهَمَيْنِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَنْ فُلَانٍ، فَإِنْ أَتَى فُلَانٌ فُلِي وَعَلِيَّ، وَقَالَ: هَكَذَا فَافْعَلُوا بِالْقَطِيعَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْأَسِيرِ يُعْلَمُ مَكَانُهُ: لَا تَزَوِّجُ امْرَأَتَهُ، وَلَا يُقَسِّمُ مَالَهُ، فَإِذَا انْقَطَعَ خَبَرُهُ فَسِتَّةُ سَنَةٍ الْمَفْقُودُ.

٥٢٩٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ مَوْلَى الْمُثَنَّبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَتَالَةِ الْقَسَمِ، فَقَالَ: «خَلَعَهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلدَّبِّ.. وَسُئِلَ عَنْ مَتَالَةِ الْإِبِلِ، فَقَضِبَ وَأَخْرَجَتْ وَجَنَّتَهُ، وَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا الْجِدَاءُ وَالسَّقَاءُ، تَشْرَبُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّعِيرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». وَسُئِلَ عَنِ الْفَقْطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَانَهَا وَجَنَّتَهَا، وَعَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ مِنْ بَرِّهَا، وَإِلَّا فَاطْلِقْهَا بِمَالِكَ».

قَالَ سُفْيَانُ: فَلَقِيتُ رِبِيعَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ سُفْيَانُ: وَلَمْ أَحْظَظْ عَنْهُ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا. فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ زَيْدِ مَوْلَى الْمُثَنَّبِ فِي أَمْرِ الْعَتَاةِ، هُوَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ يَحْيَى: وَيَقُولُ رِبِيعَةُ: عَنْ زَيْدِ مَوْلَى الْمُثَنَّبِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ. قَالَ سُفْيَانُ: فَلَقِيتُ رِبِيعَةَ فَقُلْتُ لَهُ: [راجع: ٩١] أخرج مسلم: [١٧٢٢].

قوله: (باب حكم المفقود في أهله وماله) كذا أطلق ولم يفسح بالحكم، ودخول حكم الأهل يتعلق بابواب الطلاق بخلاف المال، لكن ذكره معه استطراداً.

قوله: (وقال ابن المسيب: إذا فقد في الصف عند القتال تریص امرأته سنة) وصله عبد الرزاق أتم منه عن الثوري عن داود بن أبي هند عنه قال: «إذا فقد في الصف تریصت امرأته سنة، وإذا فقد في غير الصف فأربع سنين» وقوله في الأصل: «تريص» بفتح أوله على حذف إحدى التاميم، واتفقت النسخ والشروح والمستخرجات على قوله: «سنة» إلا ابن التين فوقع عنده «سنة أشهر» ولفظ سنة تصحيف ولفظ أشهر زيادة. وللي قول سعيد بن المسيب في هذا ذهب مالك، لكن فرق بين ما إذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الإسلام.

قوله: (واشترى ابن مسعود جارية فالتمس صاحبها سنة فلم يجده وفقد، فأخذ يعطي الدرهم والدرهمين) وقال: اللهم عن فلان أني فلان فلي وعلي) وقع في رواية الأكثر «أني» بالثانية بمعنى جاء، وللكنهيهي بالموحدة من الامتناع، وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسي، وقد وصله سفيان بن عيينة في جامعه رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه، وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور عنه بسند له جيد «أن ابن مسعود اشترى جارية بسيعة درهم، فلما غاب صاحبها وإما تركها، فتشده حولاً فلم يجده، فخرج بها إلى مساكن عند سدة بابيه فجعل يقبض ويعطي ويقول: اللهم عن صاحبها، فإن أتى فني وعلي الدرهم» وأخرجه الطبراني من هذا الوجه أيضاً وفيه «أبي» بالموحدة.

قوله: (وقال: هكذا فافعلوا باللفظة) يشير إلى أنه انتزع فعله في ذلك من حكم اللفظة للأمر بتريفيها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فإن جاء صاحبها غرمها له، فرأى ابن مسعود أن يحمل التصرف صدقة فإن أجازها صاحبها إذا جاء حصل له أجرها وإن لم يجزها كان الأجر للمتصدق وعليه الدرهم لصاحبها، وللي ذلك أشار بقوله: «فلي وعلي» أي فلي الثواب وعلي الغرامة. وغفل بعض الشراح فقال: معنى قوله: فلي وعلي في الثواب وعلي العقاب أي أنها مكتسبان له بفعله والذي قلته أولى لأنه ثبت مفسراً في رواية ابن عيينة كما ترى. وأما قوله في رواية الباب: «فلي» فمعناه فلي ثواب الصدقة، وإنما حذفه للعلم به.

قوله: (وقال ابن عباس نحوه) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر قطع عن المستلمي والكنهيهي خاصة، وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه «أنه ابتاع ثوباً من رجل بمكة ففصل منه في الزحام، قال: فأتيت ابن عباس: فقال: إذا كان العام المقبل فأنشد الرجل في المكان الذي اشتريت منه، فإن قدرت عليه وإلا

الإيلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى.

وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عن أبي داود قالت: «ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت، ففجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو إليه» الحديث. وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته، وقد تقدمت الإشارة إلى حديثه في كتاب الصيام في قصة الجاهليين في رمضان، وأن الأصح أن قصته كانت نهاراً. ولأبي داود والترمذي من حديث ابن عباس: «أن رجلاً ظاهراً من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: فاعترها حتى تكفر عنك» وفي رواية لأبي داود: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله» وأسانيده هذه الأحاديث حسان. وحكم كفارة الظهار منصوص بالقرآن، واختلف السلف في أحكامه في مواضع أم البخاري ببعضها في الآثار التي لوردتها في الباب، واستدل بأية الظهار وبأية اللعان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص، وانفتقوا على دخول السبب، وأن أوس بن الصامت شمله حكم الظهار، لكن استشكله السيكي من جهة تقدم السبب وتأثير النزول فكيف ينطق على ما مضى مع أن الآية لا تشمل إلا من وجد منه الظهار بعد نزولها، لأن لقائه في قوله تعالى: ﴿تحرير ربة﴾ [المجادلة: ٢٣] على أن البنت تضمن معنى الشرط والمحرر تضمن معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل، وأجاب عنه بأن دخول الفاء في المحرر يستدعي العموم في كل مظهر، وذلك يشمل الحاضر والمستقبل، قال: وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل فيه نظر، كنا قلنا، ويمكن أن يخرج للإجماع.

قوله: (وقال في إسماعيل) هو ابن أبي أوس كذا للأكثر، ووقع في رواية النسفي وقال إسماعيل: «بدون حرف الجر، والأول أولى، وهو موصول، فتد جماعه أن يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخه مفاداً، والذي ظهر في الاستقراء إنه إنما يستعمل ذلك فيما يورده موصولاً من الموقوفات أو ما لا يكون من الموقوفات على شرطه. وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق القعني عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد: وهو علي واجب».

قوله: (قال مالك) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (وصيام العيد شهراً) يحتل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه أن ظاهراً العيد نحو ظاهراً الحر كان يهمل العيد في ذلك جميع أحكام الحر، ويحتل أن يكون أراد بالتبني مطلق صفة الظاهر من العيد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يهمل جميع أحكامه، لكن قبل أن يطل الإجماع على أن العيد إذا ظاهراً لزمه، وأن كفارته بالصيام شهراً كالحر. نعم اختلفوا في الإطعام والعتق، فقال الكوفيون والشافعي: لا يميزه إلا الصيام قطع، وقال ابن القاسم من مالك: إن أطعم يأنز مولا أجزاء. وما ادعاه من الإجماع مردود فقد نقل الشيخ الموفق في «المنهاج» عن بعضهم أنه لا يصح ظاهراً العيد لأن الله تعالى قال: ﴿تحرير ربة﴾ والعيد لا يملك الرقاب، وتعبه بأن تحرير الربة إنما هو على من يملكه فكان كالصيام ففرقه الصيام. وأما ما ذكره من قدر صيامه قد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن إبراهيم: لو صام شهراً أجزأ عنه. وعن الحسن يصرم شهرين. وعن ابن جريج عن عطاء في رجل ظاهراً من زوجة أمة قال: شطر الصوم.

قوله: (وقال الحسن بن الحسن) كذا الأكثر، وفي رواية أبي ذر عن المستملي «الحسن بن حي» وفي رواية «وقال الحسن» قطع، فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهمله وتشديد الهاء ابن الحكم النخعي الكوفي نزيل دمشق ثقة عتدهم، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع إن ثبت ذلك، وأما الحسن بن حي فيفتح المهمله وتشديد التحتانية نسب لجديته وهو الحسن بن صالح بن حي واسم حي حيان، كوفي ثقة فقيه عابد من طبقة سفيان الثوري، وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب، وقد أخرج الطحاوي في كتاب «اختلاف العلماء» هذا الأثر «عن الحسن بن حي» وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال: «الظهار من الأمة كالظهار من الحر» وقد وقع لنا الكلام للذكر من قول الحسن البصري وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في معجمه من طريق حمام: «سئل قتادة عن رجل ظاهراً من سريته، فقال: قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار: مثل ظاهراً الحر، وهو قول الفقهاء السبعة، وبه قال مالك وربيعة والثوري والليث، واحتجوا بأنه فرج حلال فيعزم بالتحريم. وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن الحسن: إن وطئها فهو ظاهراً، وإن لم يكن وطئها فلا ظاهراً عليه، وهو قول الأوزاعي.

قوله: (وقال عكرمة: إن ظاهر من أمته فليس بشيء)، إنما الظاهر من النساء) وصله إسماعيل القاضي بسند لا بأس به، وجاء أيضاً عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية داود بن أبي هند سألت مجاهداً عن الظاهر من الأمة فكأنه لم

سفیان بن عیینة هذا أن یحیی بن سعید ما سمعه من شیخه یزید مولى النبی محمد موصولاً وإنما وصله له ربيعة، ولكن تقدم الحديث في اللقطة، من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولاً، فأمل يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عيينة ما كان يتذكر وصله أو دلله لسليمان بن بلال حين حدث به موصولاً وإنما سمع وصله من ربيعة فاسقط ربيعة. وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولاً أيضاً، ومن رواية حاد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعاً عن يزيد عن زيد موصولاً، وهذا يقتضي أنه حل إحدى الروايتين على الأخرى. وقد تقدم شرح حديث اللقطة مستوفى في بابها، وأراد المصنف بذكره هنا الإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غلب جاز ما لم يكن للمال بما لا يثنى شياعه كما لا عليه التفصيل بين الإبل والغنم. وقال ابن المنذر: لما تعارضت الآثار في هذه المسألة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم يميز التصرف فيها قبل تحقق وفاته صاحبها، فكان إلقاء المقود بها متجهاً. وفيه أن ضالة الإبل لا يتعرض لها لاستقلالها بأمر نفسها فانقضت أن الرجعية كذلك لا يتعرض لها حتى يتحقق خبر وفاته، فالضابط أن كل شيء يثنى ضياعه يميز التصرف فيه صوراً له من الضياع، وما لا فلا. وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه إذا حضر، والله أعلم.

٢٣- باب الطهارة

وقول الله تعالى: ﴿لَمَّا سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ فِئَتِي مُجَادِلِكُمْ فِي زُجُجِهَا﴾ إلى قوله ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَعْلِفْ لِفَاطِمَةَ مَتَيْنَ مَسْكِينًا﴾ [المجادلة: ١-٤]

وقال لي إسماعيل: حكيت مالكاً: أنه سأل ابن شهاب عن ظهارة العبد، فقال: نحو ظهارة الحر، قال مالك: وصيام العبد شهراً.

وقال الحسن بن الحر: ظهارة الحر والعبد، من الحرمة والأمة، موكاة.

وقال عكرمة: إن ظاهر من أمته فليس بشيء، إنما الظهارة من النساء. وفي الترتيب: ولما قالوا: أي فيما قالوا: وفي نفي ما قالوا، وهذا أولى، لأن الله تعالى لم يبدل على المنكر وقول الثوري.

قوله: (باب الظهار) بكسر المعجمة، هو قول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي. وإنما خص الظاهر بذلك دون سائر الأضواء لأنه محل الركوب غالباً، ولذلك سمي الركوب ظهراً، فشبعت الزوجة بذلك لأنه مركوب الرجل، فلو أضاف لغير الظاهر كالطين مثلاً كان ظهراً على الأظهر عند الشافعية. واختلف فيما إذا لم يبين الأم كان قال: كظهر أمي مثلاً فمن الشافعي في القديم لا يكون ظهراً بل يخص بالأمر كما ورد بالقرآن، وكذا في حديث خولة التي ظاهراً منها أوس. وقال في الجديد: يكون ظهراً، وهو قول الجمهور: لكن اختلفوا فيما لم يجرم على التثنية: فقال الشافعي: لا يكون ظهراً، وعن مالك هو ظاهراً وعن أحد روايتين كاللهجين، ولو قال: كظهر أبي مثلاً فليس بظهار عند الجمهور، وعن أحد رواية أنه ظاهراً، وطرده في كل من يجرم عليه وطؤه حتى في البهيمة. ويقع الظاهر بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن بشرط اقترانه بالتثنية، ونجس الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العمود عند الجمهور. وعند الثوري وروي عن مجاهد: نجس الكفارة بمجرد الظاهر.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿لَمَّا سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ فِئَتِي مُجَادِلِكُمْ فِي زُجُجِهَا﴾ إلى قوله ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَعْلِفْ لِفَاطِمَةَ مَتَيْنَ مَسْكِينًا﴾ كذا لأبي ذر والأكثر، وساقى في رواية كريمة إلى الموضع المذكور وهو قوله: ﴿لِفَاطِمَةَ مَتَيْنَ مَسْكِينًا﴾ واستدل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مَنكُورًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ على أن الظاهر حرام. وقد ذكر المصنف في الباب أنكره على الآية وطعها، وكأنه أشير بذكر الآية إلى الحديث المرفوع للورد في سبب ذلك، وقد ذكر بعض طرقه تليقاً في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسبيته، ذكره وفيه تسمية الظاهر، وتسمية المجادلة وهي التي ظاهراً منها وإن الرابع أنها عولت بنت ثعلبة، وأنه أول ظاهراً كان في الإسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال: «كان الظاهر في المجادلة يجرم النساء، فكان أول من ظاهراً في الإسلام أوس بن الصامت، وكانت امرأته خولة» الحديث وقال الشافعي: سمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول: كان أهل المجادلة يطلقون ثلاث الظاهر والإيلاء والطلاق، فأقر الله الطلاق طلاقاً وحكم في

يره شيئاً. قلت: ليس الله يقول: ﴿من نسأهم﴾ [المجادلة: ٢٠] أليس من النساء؟
 فقال: قال الله تعالى: ﴿واستشهدوا شهادتين من رجالكم﴾ [البقرة: ٢٨٢] أو ليس
 العبد من الرجال؟ اجتوز شهادة العبيد؟ وقد جاء عن عكرمة خلافة، قال عبد الرزاق:
 أثبت ابن جريج أخبرني الحكم بن بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال: يكفر عن
 ظهار الأمة مثل كفارة الحر، ويقول عكرمة الأول قال الكوفيون والشافعي والجمهور،
 واحتجوا بقوله تعالى: ﴿من نسأهم﴾ وليست الأمة من النساء، واحتجوا أيضاً بقول
 ابن عباس: إن الظهار كان طلاقاً من أجل بالكفارة، فكما لاحظ للأمة في الطلاق لاحظ
 لها في الظهار، ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في الأمة للزوجة فلا يكون بين قوله
 اختلاف.

قوله: (ولي العربية لما قالوا أي فيما قالوا) أي يستعمل في كلام العرب عاد
 لكذا بمعنى أعاد فيه وأبطله.

قوله: (ولي نقص ما قالوا) كذا للأكثر بنون وثقاف، وفي رواية الأصيلي
 والكشيبي: بعض «مودة ثم مهلة والأول أصح، والمعنى أنه يأتي بفعل ينقص
 قوله الأول. وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز إلا بعد أن ينقص،
 أو يكفي المزم على قطعها، أو المزم على إسكانها وترك فرائدها؟ والأول قول الليث
 والثاني قول الحنفية ومالك، وحكي عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة،
 وحكي عنه المزم على الإسكان والوطء معاً وعليه أكثر أصحابه، والثالث قول الشافعي
 ومن تبعه، ومن ثم قول رابع سنذكره هنا.

قوله: (وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور) هذا كلام
 البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط المودع هنا أن يقع بالقول وهو إعادة لفظ
 الظهار، فأشار إلى هذا القول وجزم بأنه مرجوح وإن كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل
 الظاهر، وقد روي ذلك عن أبي العالية ويكير بن الأشج من التابعين وبه قال الغراء
 النحوي، ومعنى قوله: ﴿ثم يمدون لما قالوا﴾ [المجادلة: ٢٠] أي إلى قول ما قالوا: وقد
 بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله إلى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكر من القول
 وزور فكيف يقال: إذا أعاد القول المنكر يجب عليه أن يكفر ثم يحل له المرأة؟ انتهى.
 وإلى هذا أشار البخاري بقوله: «لأن الله لم يدل على المنكر والزور» وقال إسماعيل
 القاضي: لما وقع بعد قوله: ﴿ثم يمدون فتحرير رقية﴾ هل على أن المراء وقوع خد ما
 وقع منه من المظاهرة فإن رجلاً قال: إذا أردت أن تمس فأتق رقية قبل أن تمس لكأن
 كلاماً صحيحاً، بخلاف ما لو قال: إذا لم ترد أن تمس فأتق رقية قبل أن تمس. وقد جرى

بحث بين أبي العباس بن مسيرج ومحمد بن داود الظاهري فاحتج عليه ابن مسيرج
 بالإجماع، فأنكره ابن داود وقال: الذين خالفوا القرآن لا أحد خلافتهم خلافاً. وأنكر ابن
 العربي أن يصح من يكفر بن الأشج، واختلف المعروضون في معنى اللام في قوله: ﴿لما
 قالوا﴾: فقيل: معناها ثم يمدون إلى الإجماع فتحرير رقية لما قالوا، أي فليطهر تحرير رقية
 من أجل ما قالوا، فادعوا أن اللام في قوله: ﴿لما قالوا﴾ متعلق بالمخوف وهو قوله
 عليهم قالة الأفضس، وقيل: المعنى الذين كانوا يظهرون في الجاهلية ثم يمدون لما قالوا،
 أي إلى المظاهرة في الإسلام، وقيل: اللام بمعنى عن أي يرجعون عن قولهم، وهذا موافق
 قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلمة الظهار. وقال ابن بطال: يشبه أن تكون ما
 بمعنى من، أي الدواني قالوا هن: اثنت عشرين كلمة ظهور أمهاتنا، قال: ويجوز أن يكون قالوا
 بتقدير المصدر أي يمدون للقول فسمي القول فيمن باسم المصدر وهو القول كما قالوا:
 دهم شرب الأمير وهو مضروب الأمير، والله أعلم بالصواب.

٢٤ - باب الإشارة في الطلاق والأموار

وقال ابن عمر: قال النبي ﷺ: لا يخلب الله بدمع التهنين، ولكن يخلب
 بهذا. «فأشار إلى يسأله» [راجع: ١٣٠٤].

وقال كعب بن مالك: أشار النبي ﷺ إلي، أن: «خل النصف» [راجع: ٤٥٧].

وقالت أسماء: صلى النبي ﷺ في الكسوف، فقلت لخالتي: ما شأن
 الناس؟ فأومأت برأسها إلى الشمس، فقلت: آية فلوامات برأسها وهي تصلي.
 أن نعم [راجع: ٨٦].

وقال أنس: أومأ النبي ﷺ بيدي إلى أبي بكر أن يخطب [راجع: ٦٨٠].

وقال ابن عباس: أومأ النبي ﷺ بيده: «لا خرج» [راجع: ٨٤].

وقال أبو قتادة: قال النبي ﷺ في الصبي للمخبر: «أخذت منك امرأة أن
 يخلع عنها، أو أشار إليها». «لا قالوا: لا قال: «فكلا» [راجع: ١٨٢١].

٥٢٩٣ - حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا أبو عامر، عبد الملك بن
 عمرو: حدثنا إبراهيم بن علي، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: طاف رسول
 الله ﷺ على بعيرو، وكان كلما أتى على الركن، أشار إليه وكبر، وكانت
 زينب: قال النبي ﷺ: «فبح من زعم يأنجرح وما أنجرح يذل عليه». وغضب
 يسئ. [راجع: ١٦٠٧، أخرجه مسلم: ١٢٦٧، مختصراً باختلاف].

٥٢٩٤ - حدثنا مسدد: حدثنا بشر بن المفضل: حدثنا سلمة بن علفمة،
 عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم ﷺ: «في الجمعة
 ساعة، لا يؤلفها عبد مسلم قائم يصلي، فسال الله خيراً إلا أعطاه». «وقال
 بيده، ووضعت المنة على بطن الوسطى والخنصر، قلنا: يؤلفها». [راجع: ٩٣٥،
 أخرجه مسلم: ٨٥٢].

٥٢٩٥ - وقال الأوتيسي: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن شعبة بن الحجاج،
 عن هشام بن زهير، عن أنس بن مالك قال: «عند يهودي في عهد رسول الله ﷺ
 على جارية، فأخذوا جناحاً كانت عليها، ورضع رأسها، فأتى بها أهلها رسول
 الله ﷺ وهي في حجر رمتي وقد أصيبت، فقال لها رسول الله ﷺ: «من
 قتلها؟ فلان؟»، ليؤذي الذي قتلها، ففاضت برأسها: «لا، قال: فقال لرجل
 آخر غير الذي قتلها، ففاضت: «لا، قال: فقال: «فلان». «فلانها، ففاضت: أن
 نعم، فأتى به رسول الله ﷺ فوضع رأسه بين حجرين. [راجع: ٢٤١٣، أخرجه
 مسلم: ١٦٧٢].

٥٢٩٦ - حدثنا قيسة: حدثنا شيبان، عن عبد الله بن يسار، عن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الفتنة من ها هنا». وأشار
 إلى المشرق. [راجع: ٣١٠٤، أخرجه مسلم: ٢٩٠٥].

٥٢٩٧ - حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا جابر بن عبد الحميد، عن أبي
 إسحاق الشيباني، عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كنا في سفر مع رسول الله ﷺ
 فلما غربت الشمس، قال لرجل: «انزل فأجدخ لي». قال: يا رسول الله
 لو أمست، ثم قال: «انزل فأجدخ». قال: يا رسول الله لو أمست، إن عليك
 نهاراً، ثم قال: «انزل فأجدخ». فنزل فجدخ له في الثأفة، فغضب رسول الله ﷺ
 ﷺ، ثم أومأ بيده إلى المشرق، فقال: «إذا رأيتم الليل قد أقبل من ها هنا، فقد
 أظفر الصائم». [راجع: ١٩٤١، أخرجه مسلم: ١١١٠].

٥٢٩٨ - حدثنا عبد الله بن مسلمة: حدثنا يزيد بن زريع، عن سليمان
 التيمي، عن أبي عثمان، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ:
 «لا يمتنع أحدكم بناء ببال - أو قال أذنة - من سحوره، وإنما
 ينادي - أو قال يؤذن - ليجمع قلوبكم وتيسر أن تقول - كأنه يعني - الصبح
 أو الفجر». وأظهر يزيد بن زريع، ثم مد إحداهما من الأخرى. [راجع: ٦٦١، أخرجه
 مسلم: ١٠٩٣].

٥٢٩٩ - وقال الليث: حدثني جعفر بن زبعة، عن عبد الرحمن بن هرمز:

سفیان عنه، وبني في الديات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه.

وقوله فيه: (أو ضاحاً) جمع وضع بفتح أوله والمجمعة ثم معلقة هو البيضاء، والمراد هنا حلي من فضة. وقوله: «رضخ» براء معلقة ثم ضاد وخاء معجنتين أي كسر رأسها، وهي في آخر رمق أي نفس وزناً ومعنى.

وقوله: (أصمعت) بضم أوله أي وقع بها الصمت أي خرس في لسانها مع حضور غنما، وفيه: «فاشارت أن لا» وفيه: «فاشارت أن نعم».

الحديث الحادي عشر حديث ابن عمر في ذكر الفتن، يأتي شرحه في الفتن، وفيه: «وأشار إلى المشرق».

الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى.

وقوله: (فاجلدني) بيم ثم معلقة أي حرك السوق بعود ليلوب في الماء، وقد تقدم شرحه في «باب متى يحل فطر الصائم» من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب الصيام، والمراد منه هنا قوله: «ثم أوما يده قبل المشرق».

الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو الهندي عن ابن مسعود.

وقوله: (ليرجع) بفتح أوله وكسر الجيم، و«قائمكم» بالنصب على المفعولية، وقوله: «وليس أن يقول» هو من إطلاق القول على الفعل، وقوله: «كأنه يعني الصبح أو الفجر» شك من الراوي، وتقدم في باب الأذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ «يقول: الفجر» بغير شك.

قوله: (وأظهر يمينه) هو ابن زبوع وأبوه.

قوله: (ثم مد أحدهما من الأخرى) تقدم في الأذان على كيفية أخرى، ووقع عند مسلم بلفظ «ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل» وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة.

الحديث الرابع عشر:

قوله: (وقال الليث) تقدم التنبيه على إسناده في أوائل الزكاة مع شرحه، وقوله هنا: «جبتان» بيم ثم موحدة، وقوله: «إلا سألت» بتشديد اللام من المد، وأصله ماددت فادخمت. وذكره ابن بطال بلفظ «مارت» براء خفيفة بدل المد، وتقل عن الخليل مار الشيء، يمر موراً إذا ترد، وقوله: «من لندن ثديهما» كذا لأبي ذر بالتنبيه ولغيره «ثديهما» بصيغة الجمع، قال ابن التين: وهو الصواب فإن لكل رجل ثديين فيكون لهما أربعة، كذا قال، وليست الرواية بالتنبيه خطأ بل هي موجبة والتقدير ثديي كل منهما. وقوله: «نحن» بفتح أوله وضم الجيم قبله ابن التين قال: ويجوز بضم أوله وكسر الجيم من الرباعي، قلت: وهو الثابت في معظم الروايات، ووضع الترجمة منه قوله فيه: «ويشير بإصبعه إلى حلقه» قال ابن بطال: ذهب الجسور إلى أن الإشارة إذا كانت مفهومة تنزل منزلة النطق، وخالفه الحنفية في بعض ذلك، ولعل البخاري رد عليهم بهذه الأحاديث التي جعل فيها النبي صلى الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق، وإذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الديانة فهي لمن لا يمكنه النطق أجوز. وقال ابن المنير: أراد البخاري أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأعراس وغيره التي يفهم منها الأصل والعدد نافذ كاللفظ اهـ ويظهر من أن البخاري أورد هذه الترجمة وأحاديثها توطئة لما يذكره من البحث في الباب الذي يليه مع من فرق بين لمان الأعراس وطلاته والله أعلم. وقد اختلف العلماء في الإشارة للمفهمة، فأما في حقوق الله فقالوا: يكفي ولو من القادر على النطق، وأما في حقوق الأعميين كالعمود والإقرار والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء، فمن اعتزل لسانه، ثالثاً عن أبي حنيفة: إن كان مأبوساً من نطقه، وعن بعض الحنابلة: إن اتصل بالمرت، ورجسه الطحاوي. وعن الأوزاعي: إن سبق كلام، ونقل عن مكحول إن قال فلان حر ثم أصمت قليل له: وفلاناً فأوماً صح. وأما القادر على النطق فلا تقوم إشارته مقام نطقه عند الأكثرين واختلف هل يقوم مقام الية كما لو طلق امرأته قليل له: كم طلقاً فأشار بإصبعه.

٢٥- باب اللعان

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوَاجَهُمْ وَكَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا

أَنْفُسُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (البور: ٦-٩).

قَبْلَ ذَلِكَ الْآخَرُونَ امْرَأَتَهُ، بِكِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ نَيْسَارٍ مَقْرُوفٍ، فَهُوَ

سَمِعَتْ أَمَّا هَرِيرَةٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْبَيْعِلِ وَالْمُنْفِقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جَبَانٌ مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ لَدُنْ لَتَيْهِمَا إِلَى تَرَائِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ: فَلَا يُفْقَى شَيْئاً إِلَّا مَادَتْ عَلَى جَلْدِهِ، حَتَّى تُجْعَلَ بَنَاتُهُ وَتَقَوَّ أَرْثُهُ. وَأَمَّا الْبَيْعِلُ: فَلَا يُفْقَدُ شَيْئٌ إِلَّا لَزِمَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَوْجِعَهَا، فَهُوَ يُوسِعُهَا فَلَا تَسْبَحُ. وَتُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ إِلَى حَلْقِهِ» (إراجع: ١٤٤٣، أخرجه مسلم: ١٠٢١).

قوله: (باب الإشارة في الطلاق والأموار) أي الحكمية وغيرها، وذكر فيه عدة أحاديث معلقة وموصولة:

أولها قوله: (وقال ابن عمر) هو طرف من حديث تقدم موصولاً في الجنائز، وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها: «ولكن يذهب بهذا وأشار إلى لسانه».

ثانيها: (وقال كعب بن مالك): هو أيضاً طرف من حديث تقدم موصولاً في الملازمة وفيها: «وأشار إلى أن خذ النصف».

ثالثها: (وقالت أسماء) هي بنت أبي بكر.

قوله: (صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف) للحديث تقدم موصولاً في كتاب الإيمان بلفظ «فاشارت إلى السماء» وفيه: «فاشارت برأسها أي نعم» وفي صلاة الكسوف بمنا، وفي صلاة السهر باختصار.

رابعها (وقال انس): أوما النبي صلى الله عليه وسلم لي أبي بكر أن يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس.

خامسها (وقال ابن عباس) هو طرف من حديث تقدم موصولاً في العلم في «باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس» وفيه: «وأوما يده ولا خرج».

سادسها (وقال أبو قتادة) هو أيضاً طرف من حديث تقدم موصولاً في «باب لا يشير الحرم إلى الصيد» من كتاب الحج، وفيه: «أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها».

الحديث السابع:

قوله: (أبو عامر) هو المقدسي، وإبراهيم شيخه جزم المزى بأنه ابن طهمان، وزعم بعض الشراح أنه أبو إسحاق القزاري والأول أرجح. وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق يحيى بن أبي بكر عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الحلقاء، وتقدم الحديث مشروحاً في كتاب الحج، وفيه: «كلما أتى على الركن أشار إليه».

الطامن:

قوله: (وقالت زينب) هي بنت جحش أم المؤمنين.

قوله: (مثل هذه وهذه وعقد تسعين) تقدم في أحاديث الأنبياء وعلامات النبوة موصولاً، وبني في الفتن لكن بلفظ «وحلق بإصبعه الإبهام والتي تليها وهي صورة عقد التسعين» وسبأني في الفتن من حديث أبي هريرة بلفظ «وعقد تسعين» ووجه إدخاله في الترجمة أن العقد على صفة خصوصية لإرادة عند معلوم تنزل منزلة الإشارة للمفهمة، فإذا اكتفى بها عن النطق مع القدرة عليه دل على اعتبار الإشارة عن لا يقدر على النطق بطريق الأولى.

العاسع:

قوله: (سلمة بن علقمة) بفتح الملهة واللام شيخ ثقة، وهو بصري وكنا سافر رواة هذا الإسناد، وقد يلتبس بسلمة بن علقمة شيخ بصري أيضاً لكن في أول اسمه زيادة ميم والمهمله ساكنة. وهو دون سلمة بن علقمة في الطبقة والثقة.

قوله: (وقال يونس) أي أشار بها وهو من طلاق القول على الفعل.

قوله: (ووضع أمله على بطن الوسيط) والخصر قلنا يوهدها أي يقللها، بين أبو مسلم الكجي في روايته من سدد شيخ البخاري أن الذي فعل ذلك هو بشر بن الفضل رواه عن سلمة بن علقمة، فعلى هذا في سياق البخاري إدراج. وقد قيل: إن المراد بوضع الأمانة في وسط الكف الإشارة إلى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة، ويوضعها على الخصر الإشارة إلى أنها في آخر النهار لأن الخصر آخر أصابع الكف، وقد تقدم بسط الأقويل في تعيين وقتها في كتاب الجمعة.

الحديث العاشر:

قوله: (وقال الأعمسي) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخاري، أخرجه عنه الكثير في العلم وفي غيره، وقد أورد أبو نعيم في «الاستخرج» من طريق يعقوب بن

والإلتام والملاحة بمعنى: يقال: تلاطنا وتلاطنا ولاغتر الحساكن بينهما والرجل ملاعن والمرأة ملاعة لوقوعه غالباً من الجانبين. وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى أنه لا يجوز مع عدم التحقق. واختلف في وجوبه على الزوج، لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوي الوجوب.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾) كذا للأكثر، وساق في رواية كرمة الآيات كلها وكان البخاري تمسك بعموم قوله تعالى: ﴿يَرْمُونَ﴾ [النور: ٦] لأنه أصم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة للهمة، وقد تمسك غيره للجمهور بها في أنه لا يشترط في الإلتام أن يقول الرجل: رأيتها تزني، ولا أن يبغي حملها إن كانت حاملاً أو ولدعا إن كانت وضعت خلافاً لما لك، بل يكفي أن يقول: إنها زانية أو زنت، ويؤيده أن الله شرع حد القذف على الأجنبي يرمي المحصنة، ثم شرع اللعان يرمي الزوجة، فلو أن أجنبياً قال: يا زانية يجب عليه حد القذف، فذلك حكم اللعان. وأوردوا على المالكية الإلتصاف على مشروعية اللعان للأصم فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول: لمست فرجة في فرجها، والله أعلم.

قوله: (فإذا قذف الأعرس امرأته بكتابه) بمثابة ثم موحد، وعند الكتشيبي بكتاب بلا عام.

قوله: (أو إشارة أو إتياء معروف فهو كالتكلم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز الإشارة في القرائن) أي في الأمور المقررة.

قوله: (وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم) أي من غيرهم، وخالف الحنفية والأوزاعي وإسحاق، وهي رواية عن أحد اختارها بعض المتأخرين.

قوله: (وقال الله تعالى: ﴿فَاشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ قالوا: كيف تكلم من كان في المهد صبياً) (أخرج ابن أبي حاتم عن طريق ميمون بن مهران قال: لما قالوا لمريم: ﴿فقد جئت شيئاً فربها﴾ [مريم: ٢٧، ٢٨] أشارت إلى عيسى أن كلموه، فقالوا: تأمرنا أن نكلم من هو في المهد زيادة على ما جملت به من البداية. ووجه الاستدلال به أم مريم كانت نذرت أن لا تكلم فكانت في حكم الأعرس فأشارت إشارة مفهومة اكتفوا بها من معاداة سؤلها وإن كانوا أذكروا عليها ما أشارت به، وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأبي بن مالك أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنِّي نذرت للرحمن صوماً﴾ [مريم: ٢٦] أي صمتاً أخرجه الطبراني وغيره.

قوله: (وقال الضحاك) أي ابن مزاحم (إلا رمزاً إشارة) وصله عبد بن حميد وأبو حنيفة في تفسيره سفيان الثوري ولفظهما منه في قوله تعالى: ﴿إِتَّكَ أَنْ لَا تَكْلِمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزاً﴾ [آل عمران: ٤١] فاستثنى الرمز من الكلام فدل على أن له حكمه. وأغرب الكرماني قال: الضحاك هو ابن شراحيل الحمصاني، فلم يصب فإن للشهور بالتفسير هو ابن مزاحم، وقد وجد الأثر المذكور عنه مصرحاً أنه ابن مزاحم، وأما ابن شراحيل ويقال: ابن شراحيل فهو من التاميين لكن لم يتلقوا عنه شيئاً من التفسير، بل له عند البخاري حديثان قط أحدهما في فضائل القرآن والأخر في استنباط المرتدين وكلاهما من روايته عن أبي سعيد الخدري قال: الرمز الإشارة.

قوله: (وقال بعض الناس لا حد ولا لعان) أي الإشارة من الأعرس وغيره (ثم زعم إن طلق بكتابة أو إشارة أو إتياء جاز) كذا لأبي ذر، ولغيره أن الطلاق بكتابة الخ.

قوله: (وليس بين الطلاق والقذف فرق، فإن قال القذف لا يكون إلا بكلام قيل له: كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام) أي وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام فليزملك مثله في اللعان والمهد.

قوله: (والا بطل الطلاق والقذف، وكذلك الحق) يعني إما أن يقال باعتبار الإشارة فيها كلها أو بترك اعتبارها بجعل كلها بالإشارة، والا فالفرقة بينهما بغير دليل تحكم، وقد وافقه بعض الحنفية على هذا البحث وقال: القياس بطلان الجميع، لكن صلتنا به في غير اللعان والحد استحساناً، ومنهم من قال: معناه في اللعن والحد للشبهة لأنه يتعلق بالصريح كالقذف فلا يكفي فيه بالإشارة لأنها غير صريحة، وهذه عمدة من وافق الحنفية من المخالفة وغيرهم، ورده ابن التين بأن المسألة مفروضة فيما إذا كانت الإشارة مفهومة إقهاً واضحاً لا يبقى معه ريب، ومن حيثهم أيضاً أن القذف يتعلق بصريح الزنا دون معناه، بليل أن من قال لأخر: طلقت وطناً حراماً لم يكن قذفاً لاحتمال أن يكون وطناً وشبهة فاعتقد القاتل أنه حرام والإشارة لا يتضح بها التفصيل بين المعنيين، ولذلك لا يجب الحد في التعريض، وأجاب ابن القصار بالقض عليهم بغزو القذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف، ونقض غيره باقتل فإنه يقسم إلى عمد وشبه عمد وخطأ

كألمتكم، لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في القرائن، وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم.

وقال الله تعالى: ﴿فَاشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾ [مريم: ٢٩].

وقال الضحاك: ﴿إِلَّا رَمْزاً﴾ [آل عمران: ٤١]. إشارة.

وقال بعض الناس: لا حد ولا لعان، ثم زعم: أن الطلاق بكتابه أو إشارة أو إتياء جاز، وليس بين الطلاق والقذف فرق. فإن قال: القذف لا يكون إلا بكلام، قيل له: كذلك الطلاق لا يجوز إلا بكلام، وإلا بطل الطلاق والقذف، وكذلك الحق، وكذلك الأصم يلاع.

وقال الشعبي وقادة: إذا قال أنت طالق، فأشار بأصابعه، تبين منه يشاركه.

وقال إبراهيم: الأعرس إذا كتب الطلاق بيده لومة.

وقال حماد: الأعرس والأصم إن قال برأيه، جاز.

٥٣٠. حدثنا قتيبة: حدثنا ثبث، عن يحيى بن سعيد الأنصاري: أنه سمع أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بخبر ذور الأنصار؟». قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «هو النصار، ثم الذين يأتونهم بنو عبد الأشهل، ثم الذين يأتونهم بنو الحارث بن الخزرج، ثم الذين يأتونهم بنو ساعدة». ثم قال بيده فتبين أصابعه، ثم بسطهن كالرمي بيده، ثم قال: «وفي كل ذور الأنصار خير». [أخرجه مسلم: ٢٥١١].

٥٣٠١. حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان: قال أبو حازم: سمعته من سهل بن سعد الساعدي، صاحب رسول الله ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: «يُخْتِ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَيْدِهِ مِنْ هَذِهِ، أَوْ كَهَاتِهِ». وقرن بين السبابة والوسطى. [راجع: ٤٩٦٦، أخرجه مسلم: ٢٩٥٠].

٥٣٠٢. حدثنا آدم: حدثنا شعبة: حدثنا جيلة بن سحيم: سمعت ابن عمر يقول: قال النبي ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». يعني: ثلاثين، ثم قال: «وهَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». يعني: تسعاً وعشرين، يقول: مرة ثلاثين، ومرة تسعاً وعشرين. [راجع: ١٩٠٠، أخرجه مسلم: ١٠٨٠].

٥٣٠٣. حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي مسعود قال: وأشار النبي ﷺ بيده نحو اليمن: «الإيمان هنا - مرتين - ألا وإن القسوة وعِلْقُ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَائِينَ - حَتَّى يَطْلُعَ قُرْآنُ الشَّيْطَانِ - رُبْعَةً وَفَضْلاً». [راجع: ٣٣٠٢، أخرجه مسلم: ٥١، بدون ذكر مرتين: ٣].

٥٣٠٤. حدثنا عمرو بن زُرَّارة: أخبرنا عبد الله بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل: قال رسول الله ﷺ: «وَأَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا». وأشار بالسبابة والوسطى، وقرَّج بينهما شيئاً. [أخر: ٩٠٠٥].

قوله: (باب اللعان) هو مأخوذ من اللعن، لأن الملعن يقول: «لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين» واعتبر لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل، وهو الذي بدأ به في الآية، وهو أيضاً يبدأ به، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرة بغير عكس، وقيل: سمي لعناً لأن اللعن الطرد والإبعاد وهو مشترك بينهما، وإنما خصت المرة بلفظ الغضب لمطم الذنب بالنسبة إليها، لأن الرجل إذا كان كاذباً لم يصل ذنبه إلى أكثر من القذف، وإن كانت هي كاذبة فظنهما أعظم لما فيه من تلويث القرائن والتعرض لإلحاق من ليس من الزوج به، فتشتر المحرمية، وتثبت الولاية والميراث لن لا يستحقهما. واللعان

وبتميز بالإشارة وهو قوي، واحتجوا أيضاً بأن اللعان شهادة وشهادة الأخرس مردودة بالإجماع، وتعقب بأن مالكا ذكر قولاً فلا إجماع وبأن اللعان عند الأكثرين كسائر سيأتي البحث فيه.

قوله: (وكذلك الأصم يلاعن) أي إذا أشير إليه حتى فهم، قال المذهب: في أمره إشكال، لكن قد يرتفع بترداد الإشارة إلى أن فهم معرفة ذلك عنه. قلت: والاطلاع على معرفته بذلك سهل لأنه يعرف من نظره.

قوله: (وقال الشعبي وقادة: إذا قال: أنت طالق فاشأوا بأصابعه تبين منه بإشارته) وصله ابن أبي شيبة بلفظ: مثل الشعبي قال: مثل رجل مرة أطلقت امرأتك قال: فأولاً يديه بأربع أصابع ولم يتكلم ففارق امرأته. قال ابن التين: معناه أنه عبر عما نواه من العداء بالإشارة فاعتدوا عليه بذلك.

قوله: (وقال إبراهيم: إذا كتب الطلاق يده لزمه) وصله ابن أبي شيبة بلفظه، وأخرجه الأثرم عن ابن أبي شيبة كذلك، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ الرجل يكتب الطلاق ولا يلفظ به أنه كان يراه لازماً، ونقل ابن التين عن مالك أن الأخرس إذا كتب الطلاق أو نواه لزمه، وقال الشافعي: لا يكون طلاقاً، يعني أن كلا منهما على انفراد لا يكون طلاقاً، أما لو جمعهما فإن الشافعي يقول بالوقوع سواء كان ناطقاً أم أخرس.

قوله: (وقال حماد: الأخرس والأصم إن قال برأيه أجاز) هو حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، فكان البخاري أراد إلزام الكوفيين بقول شيخهم، ولا يقتضي أن محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه من الإيهام بالمراس الوجوب. ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة أيضاً:

الحديث الأول منها حديث أنس في فضل دور الأتصار وقد تقدم شرحه في المناقب، فإن أورده هناك من وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي، وأورده هنا عن أنس بغير واسطة والطريقان صحيحان، وفي زيادة أنس هذه الإشارة وليست في روايته عن أبي أسيد، وفي رواية عن أبي أسيد من الزيادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم. والمقصود من الحديث هنا قوله: «ثم قال يده قبض أصابعه ثم بسطهن كالرأسي يده» فبه استحصال الإشارة المفهمة مقرونة بالنتق، وقوله: كالرأسي يده أي كالذي يكون يده الشيء قد ضم أصابعه عليه ثم رماه فانتشرت.

الثاني حديث سهل:

قوله: (قال أبو حازم) كذا وقع عنده وأخرجه الإسماعيلي من وجهين عن سفيان بلفظ: «عن أبي حازم» وصرح الحميدي عن سفيان بالحديث فقال في روايته: «حدثنا أبو حازم عن سهل» أخرجه أبو نعيم.

قوله: (كهذه من هذه أو كهاتين) شك من الراوي، واتصم الحميدي على قوله: «كهذه من هذه».

قوله: (ولرق) وأشار سفيان بالسبابة سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى، قال الكرماني: قد اقتضى من يوم بعثته إلى يومنا هذا يعني سنة سبع وستين وسبع مائة سبعمائة وثمانون سنة، فكيف تكون المقاربة؟ وأجاب الخطابي أن المراد أن الذي بقي بالنسبة إلى ما مضى قدر فضل الوسطى إلى السبابة. قلت: وسيأتي البحث في ذلك حيث أشرت إليه.

الثالث حديث ابن عمر «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام.

الرابع حديث أبي مسعود وهو حقة بن عمر ووقع في رواية اللقاسي والكشيبي «ابن مسعود» قال عياض: وهو وهم، وهو كما قال، فقد تقدم كذلك في بدء الحلق والمناقب والمغازي من طرق عن إسماعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم، وصرح في بدء الحلق باسمه ولفظه «حدثني قيس عن حقة بن عمرو أبي مسعود» وقد تقدم شرحه في ذكر الجن في بدء الحلق، وبقي شرحه في أول المناقب.

الخامس حديث سهل في فضل كافل البيت، وسيأتي شرحه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى، وقوله فيه: «بالسبابة» في رواية الكشيبي «بالسبابة» وهما بمعنى.

٢٦ - باب إذا عرض بغير الولد

٥٣٠ هـ - حدثنا يحيى بن قزعة: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد

قوله: (إذا عرض بغير الولد) يتشدد الرأى من التعريض، وهو ذكر شيء يفهم منه شيء آخر لم يذكر، وفارق الكتابة بأنها ذكر شيء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه، وترجم البخاري لهذا الحديث في الحدود «ما جاء في التعريض» وكأنه أخذه من قوله في بعض طرقه: «يعرض بغيره» وقد اعترضه ابن التين فقال: ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الإشارة لاشتراكهما في إتمام المقصود لكن كلامه يشتر بالفاء حكم التعريض فيتناقض معني في الإشارة. والجواب أن الإشارة للمعترضة هي التي لا يفهم منها إلا المعنى المقصود بخلاف التعريض فإن الاحتمال فيه إما راجع وإما مساو فافترقا، قال الشافعي في «الأم»: ظاهر قول الأعرابي أنه اتهم امرأته، لكن لما كان لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه لا حد في التعريض، وما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم التصريح إلا أن خطبة المعتدة بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز، والله اعلم.

قوله: (عن ابن شهاب) قال الدارقطني: أخرجه أبو مصعب في «الموطأ» عن مالك، وتابعه جماعة من الرواة خارج الموطأ، ثم ساقه من رواية محمد بن الحسن عن مالك «أنا الزهري» ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك، ومن طريق ابن وهب «أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب» وطريق ابن وهب هذه أخرجا أبو داود.

قوله: (أن سعيد بن المسيب أخوه) كذا لأكثر أصحاب الزهري، وخالفهم يونس فقال عنه: «عن أبي سلمة عن أبي هريرة» وسيأتي في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه، وهو معبر من البخاري إلى أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معاً، وقد وافقه سلم على ذلك، وبقيته رواية يحيى بن الضحاك عن الأوزاعي عن الزهري عنهما جميعاً، وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه، وهو محمول على العمل بالترجيح، وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري، ويتأيد أيضاً بأن عقيلاً رواه عن الزهري قال: «بلغنا عن أبي هريرة» فإن ذلك يشتر بأنه عنده عن غير واحد، وإلا لو كان عن واحد فقط كسعيد مثلاً لا قصر عليه.

قوله: (أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية أبي مصعب «جاء أعرابي» وكذا سيأتي في الحدود عن إسماعيل بن أبي أوس عن مالك، وللشافعي «جاء رجل من أهل البادية» وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني، وفي رواية ابن وهب التي عند أبي داود «أن أعرابياً من بني فزارة» وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب، واسم هذا الأعرابي مضمض بن قنادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في «المهملات» له من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولاً حدثها «أن مضمض بن قنادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل فشكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: هل لك من إيل؟».

قوله: (أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن أبي ذئب «صرخ بالنبي صلى الله عليه وسلم».

قوله: (فقال: يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً) لم أت على اسم المرأة ولا على اسم الغلام، وزاد في رواية يونس «وإني أنكرته» أي استكرته بقلبي ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه ولا كان تصريحاً بالنفي لا تعريضاً، ووجه التعريض أنه قال: غلاماً أسوداً أي وأنا أبيض فكيف يكون مني؟ ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم «وهو حينئذ يعرض بأن بنيه» ويؤخذ من أن التعريض بالقذف ليس قذفاً وبه قال الجمهور، واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك، وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً، وأجابوا عن الحديث بما سيأتي بيانه في آخر شرحه. وقال ابن دقيق العيد: في الاستدلال بالحديث نظر، لأن المستحكي لا يجب عليه حد ولا تميز. قلت: وفي هذا الإطلاق نظر، لأنه قد يستغنى بلفظ لا يقتضي القذف ولفظه يقتضيه، فمن الأول أن يقول مثلاً: إذا كان زوج المرأة أبيض فانت بولد أسود: ما الحكم؟ ومن الثاني أن يقول مثلاً: إن امرأتى أتت بولد أسود وأنا أبيض فيكون تعريضاً، أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تصريحاً، والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال. وقد نبه الخطابي على

وعكس هذا فقال: لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي وضعت امرأته ليس منه حد قذف لجواز أن يريد أنه وطئت بشبهة أو وضعت من الزوج الذي قبله إذا كان ذلك معكناً.

قوله: **قال: فما أوالهاها؟ قال:** (ح) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند الدارقطني قال ركب « والأرمك الأبيض إلى حمرة، وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر في الشروط.

قوله: **(فهل فيها من أورك)** بوزن أحر.

قوله: **(إن فيها لورقاً)** بضم الواو بوزن حر، والأورك الذي فيه سواد ليس بمالك بل يميل إلى الغيرة، ومنه قيل للحمامة: ورقاء.

قوله: **(فأني ذلك)** يفتح النون الثقيلة أي من أين أتاهما اللون الذي خلفهما، هل هو بسبب فعل من غير لونها طراً عليها أو لأمر آخر؟

قوله: **(لعل لزعه عرق)** في رواية كريمة « لعله » ولا إشكال فيها بخلاف الأول فجمع جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرقاً لزعه، وقال الصفاني: ويحتمل أن يكون في الأصل « لعله » فسقط الهاء، ووجهه ابن مالك باحتمال أنه حذف منه ضمير الشأن، ويؤيد توجيهه ما وقع في رواية كريمة، والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها ما هو باللون المذكور فاجتنب إليه فجاء على لونه، وأدعى الداودي أن لعل هنا للتحقيق.

قوله: **(ولعل ابتك هذا لزعه)** كذا في رواية أبي زر جلف الفاعل، ولغيره « لزعه عرق » وكذا في سائر الروايات، والمراد بالأصل من النسب شبهه بعرق الشجرة، ومنه قولهم: فلان عريق الأصالة أي أن أصله متناسب، وكذا معروق في الكرم أو اللوز، وأصل النزح الجنب، وقد يطلق على الميل، ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بأبيه أو بأمه: نزح إلى أبيه أو إلى أمه، وفي الحديث ضرب المثل، وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريباً لفهم السائل، واستدل به لصحة العمل بالقياس، قال الخطابي: هو أصل في قياس الشيء. وقال ابن العربي: فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر؛ وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال: هو تشبيه في أمر وجودي، والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية. وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتشاء من ولده بمجرد الظن، وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه لونه أمه. وقال القرطبي تبعاً لابن رشد: لا خلاف في أنه لا يخل نفي الولد باختلاف الألوان المتعارفة كالألمة والسمر، ولا في البياض والسواد إذا كان قد أثر بالوطء ولم يفسد مدة الاستبراء، وكأنه أراد في مذهبه، وإلا فاختلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا: إن لم ينضم إليه قرينة زنا لم يميز النفي، فإن اتهمها فأتت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح، وفي حديث ابن عباس الآتي في اللعان ما يقر به. وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً، والاختلاف إنما هو عند عدلها، وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية. وفيه تقديم حكم القرائ على ما يشعر به مخالفة الشيء. وفي الاحتياط للأنساب وإبقائها مع الإمكان، والزرع عن تحقيق ظن السوء. وقال القرطبي: يؤخذ منه منع التسلسل، وأن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بمحدث. وفيه أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح بخلاف للمالكية، وأجاب بعض المالكية أن التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح، وهذا الحديث لا حاجة فيه لدفعه، لأن الرجل لا يرد قذفاً، بل جاء سائلاً مستفتياً عن الحكم لما وقع له من الرية، فلما ضرب له المثل أذن، وقال المهلب: التعريض إذا كان على سبيل السؤال لا حد فيه، وإنما يجب الحد في التعريض على سبيل المواجهة والمشافعة. وقال ابن المنير: الفرق بينة الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب، والله أعلم.

٢٧- باب إخراج الملائع

قوله: **(إن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد)** كذا أورده هنا مختصراً، وتقدم في تفسير النور مطولاً، وفيه شرح قوله: « البينة أو حد في ظهورك » وفيه قول هلال: « ليتزل الله ما يبرئ ظهري من الجدل فزلت » ووقع فيه أنه اتهمها بشريك بن سحماه، ووقع في رواية مسلم من حديث أنس « أن شريك بن سحماه كان أخا البراء بن مالك لأمه » وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولكن لم تكن سحماه ولا تسمى سحماه فلعل شريكاً كان أخاه من الرضاعة. وقد وقع عند البيهقي في الخلافات من مرسل محمد بن سيرين « أن شريكاً كان يأوي إلى منزل هلال » وفي تفسير مقاتل: أن والده شريك التي يقال لها سحماه كانت حبشية وقيل: كانت ثمانية، وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين « كانت أمه سوداء » واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجند بن العجلان، وحكى عبد الغني بن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة لا اسم، وأنه كان شريكاً لرجل يهودي يقال له: ابن سحماه، وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي أن شريك بن سحماه كان يهودياً، وأشار عياض إلى بطلان هذا القول وجزم بذلك النووي تبعاً له وقال: كان صحابياً، وكذا عدده جمع في الصحابة فيجوز القول بحديثه، وهو قول مالك والشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة: اللعان شهادة

قوله: **(باب إخراج الملائع)** ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصراً بلفظ « فأخلفهما » وكذا سيأتي بعد ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وتقدم في تفسير النور من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لأن ابن رجل وامرأة » والمراد بالإخلاف هنا النطق بكلمات اللعان، وقد تنسك به من قال: إن اللعان يمين، وهو قول مالك والشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة: اللعان شهادة

٥٣٠٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ، فَجَاءَ فَشْهَدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: « إِنَّ اللَّهَ يَقْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ ». ثُمَّ قَامَتْ فَشْهَدَتْ. [رِجَالُ: ٢٦٧١].

قوله: **(باب يبدأ الرجل باللعان)** ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصراً وكأنه أخذ الترجمة من قوله: « ثم قامت فشهدت » فإنه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة، وقد ورد ذلك صريحاً من حديث ابن عمر كما ساذكره في «باب صدق للملاعة » وفيه قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية ووجهه ابن العربي وقال ابن القاسم: لو ابتدأت به المرأة صح واعتد به وهو قول أبي حنيفة، واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضي الترتيب. واحتج للأوليين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم هلال: « البينة وإلا حد في ظهورك »، فلو بدأ بالمرأة لكان دعماً لأمر لم يثبت، ويان الرجل يمكن أن يرجع بعد أن يلتزم كما تقدم فينبغ عن المرأة، بخلاف ما لو بدأت به المرأة.

قوله: **(عن عكرمة عن ابن عباس)** كذا وصله هشام بن حسان عن عكرمة، وتابيه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود في السنن، وسأله أبو داود الطيالسي في مسنده مطولاً، واختلف على أبيوب: فرواه جرير بن حازم عنه موصولاً أخرجه الحاكم والبيهقي في « الخلافات » وغيرها وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حماد بن زيد عن إيبوب موصولاً، وأخرجه الطبري من طريق حماد مرسل، قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الاختلاف فقال: حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ.

قوله: **(إن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد)** كذا أورده هنا مختصراً، وتقدم في تفسير النور مطولاً، وفيه شرح قوله: « البينة أو حد في ظهورك » وفيه قول هلال: « ليتزل الله ما يبرئ ظهري من الجدل فزلت » ووقع فيه أنه اتهمها بشريك بن سحماه، ووقع في رواية مسلم من حديث أنس « أن شريك بن سحماه كان أخا البراء بن مالك لأمه » وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولكن لم تكن سحماه ولا تسمى سحماه فلعل شريكاً كان أخاه من الرضاعة. وقد وقع عند البيهقي في الخلافات من مرسل محمد بن سيرين « أن شريكاً كان يأوي إلى منزل هلال » وفي تفسير مقاتل: أن والده شريك التي يقال لها سحماه كانت حبشية وقيل: كانت ثمانية، وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين « كانت أمه سوداء » واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجند بن العجلان، وحكى عبد الغني بن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة لا اسم، وأنه كان شريكاً لرجل يهودي يقال له: ابن سحماه، وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي أن شريك بن سحماه كان يهودياً، وأشار عياض إلى بطلان هذا القول وجزم بذلك النووي تبعاً له وقال: كان صحابياً، وكذا عدده جمع في الصحابة فيجوز القول بحديثه، وهو قول مالك والشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة: اللعان شهادة

قوله: **(باب إخراج الملائع)** ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصراً بلفظ « فأخلفهما » وكذا سيأتي بعد ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وتقدم في تفسير النور من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لأن ابن رجل وامرأة » والمراد بالإخلاف هنا النطق بكلمات اللعان، وقد تنسك به من قال: إن اللعان يمين، وهو قول مالك والشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة: اللعان شهادة

أصحاب ابن عباس من قهقهه التابعين نحوه، ومقابله قول أبي عبيد: إن الفرقه بين الزوجين تقع بفك القلق ولو لم يقع اللعان، وكأنه مفرغ على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة، فإذا أخل به عوب بالفرقة تليظاً عليه.

قوله: (عن ابن شهاب) في رواية الشافعي عن مالك «حدثني ابن شهاب».

قوله: (أن عويمراً المجالي) في رواية القتيبي عن مالك «عويمر بن أشقر» وكذا أخرجه أبو داود وأبو حنيفة من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن الزمري، ووقع في «الاستيعاب» عويمر بن أيض، وعند الخطيب في «الميهات» عويمر بن الحارث، وهذا هو المتمد فإن الطبري نسب في «تهذيب الآثار» فقال: هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الجند بن عجلان، طفل أباه كان يلقب أشقر أو أيض. وفي الصحابة ابن أشقر أخضر وهو ما زني أخرجه له ابن ماجه. وافقت الروايات من ابن شهاب على أنه في مسند سهل إلا ما أخرجه النسائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وإبراهيم بن سعد كلاهما عن الزمري قال فيه: «من سهل عن عاصم بن عدي قال: كان عويمر رجلاً من بني العجلان، قال: أي عاصم فذكر الحديث، والمفوظ الأول، وسأني عن سهل أنه حضر القصة، فسأني في الحدود من رواية سفيان بن عيينة عن الزمري قال: «قال سهل بن سعد: شهدت الثلاثين وأنا ابن خمس عشرة سنة» ووقع في نسخة أبي اليمان عن شبيب عن الزمري عن سهل بن سعد قال: «توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة» فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي صلى الله عليه وسلم، لكن جزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع، وجزء به غير واحد من المتأخرين، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت تصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك، وهو قريب من قول الطبري ومن واقع، لكن في إسناده الواقدي فلا بد من تناول أحد القولين، فإن أمكن ولا طريق شبيب أصح. وما يورث رواية الواقدي ما اتفق أهل السير أن الترجع إلى تبوك كان في رجب، وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، وفي قصته أن امرأته استأذنت له النبي صلى الله عليه وسلم أن تحمله فاذن لها بشرط أن لا يفرها فقالت: إنه لا حرك لك به، وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوماً، فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبوك ووقع هلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك، وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه، وكذا عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام، ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود واحد «حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم فوجد عند أهله رجلاً» الحديث، فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة، ولعلها كانت في شعبان سنة ثمان، وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة بفاق، فيلزم حينئذ من حديث سهل بن سعد. ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود «كنا ليلة جمعة في المسجد إذ جاء رجل من الأنصار» فذكر القصة في اللعان باختصار، فبين اليوم لكن لم يبين الشهر ولا السنة.

قوله: (جاء إلى عاصم بن عدي) أي ابن الجند بن العجلان المجالي، وهو ابن عم والد عويمر، وفي رواية الأوزاعي عن الزمري التي مضت في التفسير «وكان عاصم سيد بني عجلان» والجند بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح الجيملة وسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بني بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاعه، وكان المجالان حالف بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار. وقد ذكر ابن الكي أن امرأة عويمر هي بنت عاصم المذكور وأن اسمها خولة، وقال ابن مندة في كتاب الصحابة: خولة بنت عاصم التي قذفها زوجها فلحقها بنو النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ما ذكر ولا تعرف لها رواية، وتبعه أبو نعيم، ولم يذكرنا سلفهما في ذلك وكأنه ابن الكلي، وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم، فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى «أن عاصم بن عدي لم نزلت» والذين يورثون المحصنات «[التور: ٤] قال: يا رسول الله إن لأحدنا أربعة شهداء؟ فابتنى به في بنت أخيه» وفي سنده مع إرساله ضعف. وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال: لما سأل عاصم عن ذلك ابتلي به في أهل بيته، فأثابه ابن عمه تحت ابنة عمه رماها بابن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنو عم عاصم «وعن ابن مردويه في مرسل ابن أبي ليلى المذكور أن الرجل الذي رمى عويمر امرأته به هو شريك بن سحما. وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر كما بينت نسبة في الباب الماضي، وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم، فقال الزوج لعاصم: يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن

أن يكون أسلم بعد ذلك. ويكره على هذا قول ابن الكلي: إنه شهد أحداً، وكذا قول غيره إن أباه شهد بحداً وأحد، فآله أعلم.

قوله في هذه الرواية: (لجاء لشاهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: الله يعلم أن أحداً كما كاذب) ظاهره أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال ملاصقتهما، بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراقهما، وزاد في تفسير التور من هذا الوجه بعد قوله: شهدت «فلما كان عند الخامسة وقفها وقالوا: إنها موجهة» ووقع عند النسائي في هذه القصة «فامر رجلاً أن يضع يده عند الخامسة على فيه، ثم على فيها، وقال: إنها موجهة» قال ابن عباس: «فذلكم ونكصت حتى قلنا: إنها ترجع، ثم قالت: لا أفصح قومي سائر اليوم، فنفست» وفيه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: أبصروها فإن جاءت إلخ «وسأذكر شرحه في باب التلاعن في المسجد».

٢٩- باب اللعان وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللَّعَانِ

٥٣٠٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُوَيْرًا الْجَلَالِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَتَقُولُ قَوْلَهُ، أَمْ كَيْفَ يَقُولُ؟ سَأَلَ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَكَوَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ وَغَابَهَا، حَتَّى كَثُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْرٍ: لَمْ يَأْتِي بِخَيْرٍ، لَمْ يَكُورْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ أَفْبَى سَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُوَيْرٌ: وَاللَّهِ لَا أَتُحِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْرٌ حَتَّى جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَتَقُولُ قَوْلَهُ، أَمْ كَيْفَ يَقُولُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ أَتَزَلْ لِيكَ وَلِي صَاحِبِكِ فَادْفَعْ، فَأَبَى بَهَا. قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاخَا وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاخِيهِمَا، قَالَ عُوَيْرٌ: كَذَّبَتْ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَسْكَنْتَهَا، فَطَلَّقَهَا لَلَا، لَبَلْ أَنْ يَأْمُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سَنَةَ الْمَلَأَيْنِ. [راجع: ٤٢٣، أخرجه مسلم:

[٤٢٢].

قوله: (باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل، وهو ينقسم إلى واجب ومكروه وحرام، فالأول أن يراها تزني أو أقرت بالزنا تصديقاً، وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعتزها مدة المدة فالت بولد لزمه قذفها لنفي الولد لئلا يلحقه فيترتب عليه الفساد. الثاني أن يرى اجنبياً يدخل عليها بحيث ينفذ على ظنه أنه زنى بها فيجوز له أن يلاعن، لكن لو ترك لكان أولى للستر لأنه يمكن فراقها بالطلاق. الثالث ما عدا ذلك، لكن لو استفاض فوجها لأصحاب الشافعي واحد، فمن أجاز فمسك بحديث «انظروا فإن جاءت به» فجمل الشبه دالاً على نفيه منه، ولا حاجة فيه لأنه سبق اللعان في الصورة المذكور كما سألني، ومن منع فمسك بحديث الذي أنكر شبه ولده به.

قوله: (ومن طلق) أي بعد أن لاعن، في هذه الترجمة إشارة إلى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاكم بعد الفراق أو بإيقاع الزوج، فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان، قال مالك وغالب أصحابه: بعد فراغ المرأة، وقال الشافعي وأتباعه وسنن من المالكية: بعد فراغ الزوج، واعتل بأن التلاعن المرأة إما شرع لدفع الحد عنها. بخلاف الرجل فإنه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب ولحاق الولد وزوال الفرائض، وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل، وفيما إذا حل طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى. وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما: لا تقع الفرقة حتى يوقعها عليها الحاكم، واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سألني بيانه، وعن أحمد ورويتان، وسألني مزيد بحث ذلك بعد خمسة أبواب. وذهب عثمان البتي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج، واعتل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن، ولأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي طلق ابتداءً، ويقال: إن عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشثاء جابر بن زيد البصري أحد

سحماه على بطنها وإنها لحلي وما قريتها منذ أربعة أشهر، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني « لا عن بين عويمر المجلاني وامراته، فانكر حملها الذي في بطنها وقال: هو لابن سحماه » ولا يمتنع أن يتهم شريك بن سحماه بالزنا معاً، وأما قول ابن الصباغ في « الشامل » أن الزني ذكر في « المختصر » أن المجلاني قذف زوجته بشريك بن سحماه وهو سهو في النقل، وإنما القاذف بشريك هلال بن أمية، فكأنه لم يحرف مستند الزني في ذلك وإذا جاء الخبر من طرق متعددة فإن بعضها يقصد بعضاً، والجمع ممكن فيتمين المصير إليه فهو أولى من التغليب.

قوله: (أرايت رجلاً) أي أخبرني عن حكم رجل.

قوله: (ووجد مع امرأته رجلاً) كذا انصرف على قوله: « مع » فاستعمل الكتابة، فإن مراده معية خاصة، ومراده أن يكون وجده عند الرقبة.

قوله: (أرايت لفتقلونه) أي قصاصاً لتقدم علمه بحكم القصاص لمعوم قوله تعالى: « انفس بالنفس » لكن في طرقة احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالباً من الغيرة التي في طبع البشر، ولأجل هذا قال: « أم كيف يفعل » وقد تقدم في أول « باب الغيرة » استحصال سعد بن عبادة مثل ذلك وقوله: لو رأيت لضربت بالسيف غير مصنع » وتقدم في تفسير النور قول النبي صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية لما سأله عن مثل ذلك: « البينة، والاحد في ظهورك » وذلك كله قيل أن ينزل اللعان. وقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً تحقق الأمر قتله هل يقتل به؟ ففتح الجمهور الإقدام وقالوا: يقتضيه منه إلا أن يأتي بينة الزنا أو علي المقتول بالاحتراف أو يعترف به ورثه فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول عصياً، وقيل: بل يقتل به لأنه ليس له أن يقدم الحد بغير إذن الإمام، وقال بعض السلف: بل لا يقتل أصلاً ويميز فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدقه، وشرط أحد وإسحاق ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك، ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية، لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن: فظاهر تقرير عويمر على ما قال يزيد قومه، كذا قال والله أعلم. وقوله: « أم كيف يفعل »؟ يحتمل أن تكون « أم » متصلة والتقدير: أم يصبر على ما به من المضى، ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضراب أي ببل هناك حكم آخر لا يعرفه ويريد أن يطلع عليه، فلذلك قال: سل لي يا عاصم. وإنما خص عاصماً بذلك لما تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه، ولعله كان اطلع على شأمله ما سأل عنه لكن لم يتحققه فلذلك لم ينصح به، أو اطلع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي تقصنها من رمي المحصنة بغير بينة، أشار إلى ذلك ابن العربي قال: ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه إرادة الاطلاع على الحكم فابتنى به كما يقال: البلاء موكل بالسلطان، ومن ثم قال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به. وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في قصة المجلاني فقال: (أرايت إن وجد رجل مع امرأته رجلاً، فإن تكلم به تكلم بامر عظيم، وإن سكت سكت على ذلك. » وفي حديث ابن مسعود عنده أيضاً « إن تكلم جلدنقوه، أو قتل قتلنوه، وإن سكت سكت على عيظ » وهذه أم الروايات في هذا المعنى.

قوله: (فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كثر) يفتح الكاف وضمة الموحدة أي عظم وزناً ومعنى، وسببه أن الحامل لعاصم على السؤال غيره فاختص هو بالإنكار عليه، ولهذا قال لمعوم لما رجع فاستخفهم عن الجواب: لم تأتي بخير.

قوله: (تبتهان): الأول تقدم في تفسير النور أن النووي نقل عن الواحدي أن عاصماً أحد من لآعن، وتقدم إنكار ذلك. ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في « معاني القرآن للفراء » لكنه غلط. وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع « ثم لآعن بين عويمر بن الحارث المجلاني وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد » وقد أنكر بعض شيوخنا قوله: « وهو الذي يقال له عاصم » والذي يظهر لي أنه تحريف، وكأنه كان في الأصل « الذي سأل له عاصم » والله أعلم. وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعي: كانت المسائل فيما لم يتزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة فلا يتزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرماً فيحرم، ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح « اعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله » وقال النووي: المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها، لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة عليه، وليس المراد للمسائل المحتاج إليها إذا وقعت، فقد كان المسلمون يسألون عن النزاول فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة، فلما كان في سؤال عاصم شناعة ويرتّب عليه تسليط اليهود والمناقين على أعراض المسلمين كره مسأله، وربما كان

في المسألة تضيق، وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيسير على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة، وفي حديث جابر « ما نزلت آية اللعان إلا لكثرة السؤال » أخرجه الحطيلي في « المهيمات » من طريق جالد عن عامر عنه.

قوله: (فقال عويمر: والله لا أنتهي) في رواية الكشميهني « ما أنتهي » أي ما أرجع عن السؤال ولو نهيت عنه، زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سيأتي في الاعتصام « فأنزل الله القرآن خلف عاصم » أي بعد أن رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي رواية ابن جريج في الباب الذي بعد هذا « فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر لللعنة » وفي رواية إبراهيم بن سعد « فأنشأ فوجده قد أنزل الله عليه ».

قوله: (فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب (وسط الناس) يفتح السين ويسكونها.

قوله: (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أنزل الله فيك وفي صاحبك) ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته، فيترجح أحد الاحتمالات التي أشار إليها ابن العربي، لكن ظهر لي من بقية الطرق أن في السياق اختصاراً، ويوضح ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة المجلاني بعد قوله: « إن تكلم تكلم بامر عظيم، وإن سكت سكت على مثل ذلك » فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فدل على أنه لم يذكر امرأته إلا بعد أن انصرف ثم عاد. ووقع في حديث ابن مسعود « أن الرجل لما قال: وإن سكت سكت على عيظ، قال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم افتح وجعل يدعو، فترلت آية اللعان » وهذا ظاهره أن الآية نزلت عقب السؤال، لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والتزول زمن بحيث يذهب عاصم ويومد عويمر، وهذا كله ظاهر جداً في أن القصة نزلت بسبب عويمر، ويعارضه ما تقدم في تفسير النور من حديث ابن عباس « إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: البينة أو حد في ظهورك. فقال هلال: والذي بعثك بالحق إنني لصادق، ولينزلن الله في ما يرى ظهري من الحد، فترل جبريل فأنزل عليه: ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ » الحديث. وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود « قال هلال: وإنني لأرجو أن يجمل الله لي فرجاً. قال: فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك إذ نزل عليه الوحي » وفي حديث أنس عند مسلم « إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماه وكان أخا البراء بن مالك لأمه، وكان أول رجل لآعن في الإسلام » فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال، وقد قدمت اختلاف أهل العلم في الراجح من ذلك، وبينت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولاً ثم سأل عويمر فترلت في شأنهما معاً، وظهر لي الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل التزول ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله، فجاه عويمر في المرة الثانية التي قال فيها: « إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به » فوجد الآية نزلت في شأن هلال، فأعلمه صلى الله عليه وسلم بأنها نزلت فيه، يعني أنها نزلت في كل من وقع له ذلك، لأن ذلك لا يخص بهلال. وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود يحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجه المجلاني جاء هلال فذكر قصته فترلت، فجاه عويمر فقال: قد نزل فيك وفي صاحبك.

قوله: (فأذهب فأت بها) يعني فذهب فأتى بها. واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره، فلو تراخى بين بلاعن بينهما فلاعن لم يصح، لأن في اللعان من التغليب ما يقتضي أن يختص به الحاكم. وفي حديث ابن عمر « فلاهن عليه » أي الآيات التي في سورة النور، ووعظه وذكره، وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، قال: لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها. ثم دعاهم فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت: والذي بعثك بالحق إنه لكاذب.

قوله: (قال سهل) هو موصل بالإسناد الملبأ به.

قوله: (فلاعن) فيه حذف تقديره، فذهب فأتى بها فسلمها فأنكرت؛ فأمر باللعان فتلاعت.

قوله: (وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد ابن جريج كما في الباب الذي بعده « في المسجد » وزاد ابن إسحاق في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث « بعد العصر » أخرجه أحمد. وفي حديث عبد الله بن جعفر « بعد العصر عند المنبر » وسنده ضعيف، واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بمحضرة الحاكم ومجمع من الناس، وهو أحد أنواع التغليب. تأنيها الزمان. تأنيها المكان. وهذا التغليب

مستحب وقيل: واجب.

هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضمت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً « قوله: « فضمت السنة » ظاهر في أنه من تمام قول سهل، ويشمل أنه من قول ابن شهاب، ويؤيده أن ابن جريج كما في الباب الذي بعده أورد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد قوله: ذلك تفريق بين كل متلاعنين: قال ابن جريج: قال ابن شهاب: كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين. ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث: « قال أبو عبد الله: قوله: « ذلك تفريق بين المتلاعنين، من قول الزهري وليس من الحديث » انتهى، وهو خلاف ظاهر سياق ابن جريج، فكان المصنف رأى أنه مدرج فيه عليه.

٣- باب الفلأغ في المَسْجِدِ

٥٣٠٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ الْمَلَأَةِ، وَعَنِ السَّنَةِ لَهَا، عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَتَقْبَلُهُ أَمْ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ فَأَنزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتْلَاعِنِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « وَقَدْ فَتَنَنِي اللَّهُ لِيَكُ وَلِي امْرَأَتِكَ ». قَالَ: فَلَتَأَخَّعَ لِي الْمَسْجِدَ وَأَنَا حَامِلٌ، فَلَمَّا فَرَعًا قَالَ: كَذَبْتَ عَلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ امْسَكْتَهَا، فَلَطَّقَهَا فَلَا تَلْ، قِيلَ إِنَّ بَاغِرَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ فَرَعًا مِنَ الْفُلَاحِ، فَتَرَفَّتْهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ذَلِكَ تَفْرِيقٌ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعِنِينَ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتِ السَّنَةُ تَقْلَعُهَا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنِينَ. وَكَانَتْ حَامِلًا، وَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى لَأْمَةً.

قَالَ: ثُمَّ جَرَتْ السَّنَةُ فِي مَوَالِهَا أَنَّهَا تَرَفَّتْ وَتَوَتْ بِنْتُهَا مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « إِنْ جَاءَتْ بِوِ اَحْمَرَ قَمِيْرًا، كَانَتْ وَحَرَةً، فَلَا ارَاَهَا إِلَّا قَدْ صَدَّقَتْ وَكَذَبَ عَلَيْنَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِوِ امْوَدَ احْمَرٍ، فَاَ التَّيْنِ، فَلَا ارَاَهَا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْنَا ». فَجَاءَتْ بِوِ عَلَى الْمَكْرُوْرَةِ مِنْ ذَلِكَ. (راجع: ٤٢٣، أخرجه مسلم: ١٩٩٢، نفسه بلا آخر).

قوله: (باب الفلأغ في المسجد) أشار بهذه الترجمة إلى خلاف الحنفية أن اللعان لا يتعين في المسجد وإنما يكون حيث كان الإمام أو حيث شاء.

قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن جعفر.

قوله: (أخبرني ابن شهاب عن الملاعة وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخي بني ساعدة) وقع عند الطبري في أول الإسناد زيادة: فإنه أخرج من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عكرمة في هذه الآية « والذين يرمسون أزواجهم » [النور: ٦] نزلت في هلال بن أمية فذكره، مختصراً، قال ابن جريج: وأخبرني ابن شهاب فذكره، فكان ابن جريج أشار إلى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه، وقد ذكرت ما في رواية ابن جريج من الفائدة في الباب الذي قبله.

قوله: (قال: وكانت حاملاً وكان ابنها يدعى لأمة، قال: ثم جرست السنة في موالها أنها ترغت ويوت منها ما فرض الله لها) هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب، وهو موصل إلى بالسند المبدأ به، وقد وصله سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد، قال الدارطني في « غرائب مالك: « لا أعلم أسنداً رواه عن مالك غيره. قلت: وقد تقدم في التفسير من طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل، فذكر قصة المتلاعنين مختصرة وفيه « فزارها، فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين، وكانت حاملاً إلى قوله: ما فرض الله لها، وظاهره أنه من قول سهل مع احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم، وهذا صريح في أن اللعان بينهما وقع وهي حاملي، ويتأكد بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود « قال النبي صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي: امسك المرأة عندك حتى تلد، « وتقدم في أثناء الباب الذي

(نصه): لم أر في شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعنها إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فإنه قال: « فأمرهما بالملاعة بما سمى في كتابه، وظهره أنهما لم يزيدا على ما في الآية، وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فإن فيه « فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، والحامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم ثنى بالمرأة، الحديث. وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه « فذهبت لتلتعن فقال النبي صلى الله عليه وسلم: مه، فأبت، فالتتعت « وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأصله في مسلم « فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: تشهد بالله إنك لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا؟ فشهد بذلك أربعاً ثم قال له في الخامسة: ولعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين؟ ففعل، ثم دعاهما فذكر نحوه، فلما كان في الخامسة سكنت سكته حتى ظنوا أنها مستعترف، ثم قالت: لا أفصح قومي سائر اليوم، فضمت على القول. « وفي حديث ابن عباس من طريق حاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم « فدعا الرجل: تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، فأمر به فأسك على فيه، فوظفه فقال: كل شيء أهون عليك من لعنة الله. ثم أرسله فقال: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. وقال في المرأة نحو ذلك « وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة، بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية، فإن كانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية اللعان كما جزم به غير واحد عن ذكرته في التفسير. فبهذه زيادة من ثقة تعتمد وإن كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكرته في آخر « باب يبدأ الرجل بالطلاق.

قوله: (ولما فرغا من تلاعنها قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكها) في رواية الأوزاعي « إن حبستها قد ظلمتها ».

قوله: (فظلقها ثلاثاً) في رواية ابن إسحاق « ظلمتها إن أمسكها فهي الطلاق فهي الطلاق » وقد تقدم بهذه الزيادة ولم يتابع عليها، وكأنه رواه بالمتنى لا اختطه منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة، وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق، واستدل بقوله: « طلقها ثلاثاً » أن الفرقة بين المتلاعنين تتوقف على طلاق الرجل كما تقدم نقله عن عثمان البني، وأجيب بقوله في حديث ابن عمر: « فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين » فإن حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة، وظاهر حديث ابن عمر أن الفرقة وقعت بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم، وقد وقع في « شرح مسلم للنوري: قوله: « كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكها » هو كلام مستغل، وقوله: « فطلقها » أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها فذلك لأنه ظن أن اللعان لا يجرهما عليه، فأراد تحريمها بالطلاق فقال: « هي طالق ثلاثاً. قال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها، أي لا ملك لك عليها فلا يقع طلاقك انتهى. وهو يومه أن قوله: « لا سبيل لك عليها » وقع منه صلى الله عليه وسلم عقب قول للاقن فيه طلاق ثلاثاً وأنه موجود كذلك في حديث سهل بن سعد الذي شرحه، وليس كذلك فإن قوله: لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل، وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله: « الله يعلم أن أحكما كاذب، لا سبيل لك عليها » وفيه: « قال: يا رسول الله مالي، الحديث كذا في الصحيحين، وظهر من ذلك أن قوله: « لا سبيل لك عليها » إنما استدل من استدل به من أصحابنا لرفع الفرقة بنفس الطلاق من عموم لفظه لا من خصوص السياق والله أعلم.

قوله: (قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين) زاد أبو داود عن القعني عن مالك « فكانت تلك » وهي إشارة إلى الفرقة، وفي رواية ابن جريج في الباب بعده « فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغاً من التلاعنين، فزارها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ذلك تفريق بين كل متلاعنين « كذا للمسلمي، وللباقين « فكان ذلك تفرقاً » وللكنشيهي « فصار « بدل « فكان » وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ « فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ذلك التفريق بين كل متلاعنين « وهو يؤيد رواية المسلمي، ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال بمثل حديث مالك، قال مسلم: لكن أدرج قوله: « وكان فراته إليها بعد سنة بين المتلاعنين » وكذا ذكر الدارطني في « غرائب مالك » اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال: « فكان فراقها سنة » هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب، وذكر ذلك الشافعي وأشار إلى أن نسبته إلى ابن شهاب لا تمنع نسبته إلى سهل، ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق عياض بن عبد الله القهري عن ابن شهاب عن سهل قال: « فطلقها ثلاث طليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة « قال سهل: « حضرت

قبله من مرسل مقاتل بن حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضاً التصريح بذلك.

قوله: (قال ابن جرير عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث) هو موصول بالسند المبدأ به.

قوله: (إن جاءت به أخرى) في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب «أخبر» بالتصريح، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند الشافعي «أشقر» قال ثعلب: المراد بالأحر الأبيض، لأن الحمرة إنما تبدو في اليافض، قال: والعرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقوله في نعت الطاهر والتي والكريم وغير ذلك.

قوله: (فصبراً كاله وحراً) بفتح الواو والمهمل: دويبة تترامى على الطعام واللحم فتفسده، وهي من نوع الوزغ.

قوله: (فلا أراها إلا صلت) في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو لأبيه الذي انتهى منه.

قوله: (وإن جاءت به أسود أعين ذا العينين) أي عظيمتين، ويوضحه ما في رواية أبي داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد «أدعج العينين عظيم الألتين» ومثله في رواية الأوزاعي الماضية في التصريح وزاد «عذيج الساقين» والذعج شدة سواد الحنفية والأعين الكبير العين، وفي رواية عباس بن سهل المذكورة «وإن ولدته قطط الشعر أسود اللسان فهو لأبن سحماه» والقطط تغفل الشعر.

قوله: (فجاءت به على المكروه المكروه من ذلك) في رواية الأوزاعي «فجاءت به على التمت الذي نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عمر» وفي رواية عباس المذكورة «قال حاصم: فلما وقع أخذته لي فلذا رامه مثل فسرة الحمل الصغير، ثم أخذت ببقية فلذا هو مثل النجعة، واستغلبني لسانه أسود مثل التمرة فقلت: صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم» والحمل بفتح المهمل والميم ولد الضأن، والنجعة واحدة النبع بفتح النون وسكون الواو، بعدلها مهملقة، وهو شجر يتخذ منه القسي والسهام، ولون قشره أحمر إلى الصفرة.

٣١- باب قول النبي ﷺ:

«لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً بِغَيْرِ بَيْتَةٍ»

٥٣١٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ ذَكَرَ التَّلَاحْنَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ غَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمَّا رَجَلَ مِنْ قُرْبِهِ يَتَكَوَّرُ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا أَتَيْتُ بِهِذَا [الامر] إِلَّا لِقَوْلِي، فَلَمَّا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِأَلْبَدِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبَّحَ الشَّعْرَ، وَكَانَ أَلْبَدِي أَدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِيهِ أَدَمَ خَدَّيْهِ كَيْفَ اللَّحْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ يَنْ» . فَبَجَّعَتْ سِبْهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَمًا.

قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ أَيْضًا قَالَتِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيْتَةٍ، رَجَعْتُ هَلْهُوَ». فَقَالَ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَطْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءِ.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَدَمَ خَدَّيْهِ. [المع: ٥٣١٦، ٤٩٨٥٥، ٤٩٨٥٦، ٧٢٣٨، أخرجه مسلم: ٤٩٧].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت راجعاً بغير بيتة) أي من أنكر، وإلا فالمرتبة أيضاً يرجع.

قوله: (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري.

قوله: (عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد «أخبرني عبد الرحمن بن القاسم» وسبأني بعد ستة أبواب.

قوله: (عن القاسم بن محمد) أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن رآه عنه، ووقع في رواية النسائي «عن أبيه».

قوله: (عن ابن عباس أنه ذكر التلاحن) يعني أنه قال: ذكر حذف لفظ «قال» وصرح بذلك في رواية سليمان الأتية، وقوله: «ذكر» يضم أوله على البناء للمجهول، وقوله: «التلاحن» وقع في رواية سليمان «للتلاحن» والمراد ذكر حكم الرجل يرمي امرأته بالزنا فبهر عنه بالتلاحن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية.

قوله: (فقال عاصم بن غدي في ذلك قولاً ثم انصرف) قال الكرماني: معنى قوله: «قولا» أي كلاماً لا يليق به كمجيب النفس والنخوة والمبالغة في الغيرة وعدم المرد إلى إرادة الله وقدرته. قلت: وكل ذلك يعمول عن الواقع، وإنما المراد بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذي أسره عمر أن يسأل له عنه. وإنما جزم بذلك لأنه تبين لي أن حديثي سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة، بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فإنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما روى سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عمر، ويثبت هناك توجيهه، وعلى هذا فالقول للمهم عن حاصم في رواية القاسم هذه هو قوله: «أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أهتله فتتولونه» ٢ الحديث، ولا مانع أن يروي ابن عباس القصتين معاً، ويؤيد التحديد اختلاف الساقين وغلوا أسحهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصتين من المغايرة كما أيت.

قوله: (فكانه رجل من قومه) هو عمر كما تقدم، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين حاصم، لأنه هلال بن أمية بن حاصم بن عبد قيس من بني واقفة، وهو مالك بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس، فلا يجمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتهي حاصم إلى خلفهم إلا في مالك بن الأوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك.

قوله: (فقال عاصم: ما أبليت بهذا إلا قولتي) تقدم بيان المراد من ذلك، لأن عمر بن عمرو كانت تحته بنت حاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك إلى نفسه بقوله: «ما أبليت» وقوله: «إلا بقولي» أي بسؤالي مما لم يقع، كأنه قال: فعوقبت بوقوع ذلك في آل بني، وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلاً: لو وجدت أحداً يفعل ذلك لفتنته، أو غير أحداً بذلك فابليت به، وكلامه أيضاً يعمول عن الواقع، فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم «فقال عاصم: إنا لله وإنا إليه راجعون، هذا والله بسؤالي عن هذا الأمر بين الناس فابليت به» والذي كان قال: «لو رأيت لضررت بالسيف» هو سعد بن عبادة كما تقدم في «باب الغيرة» وقد أورد الطبري من طريق ألبوب عن عكرمة مرسلًا، ووصله ابن مردويه بذكر ابن عباس قال: «لما نزلت ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] قال سعد بن عبادة: إنا أنا رأيت لكاح ينجس بها رجل» فذكر القصة وفيه دواء ما لبثوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته، وهو عند أبي داود في رواية عبد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس، فوضح أن قول عاصم كان في قصة عمر وقول سعد بن عبادة كان في قصة هلال، فالكلان مختلفان، وهو ما يؤيد تمدد القصة، ويؤيد التمدد أيضاً أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عند الحاكم «قال ابن عباس: فما كان بالليثة أكثر غاشية منه» وعند أبي داود وغيره «قال عكرمة: فكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يدعي لأب» فهذا يدل على أن ولد الملاعنة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمانًا، وقوله: «على مصر» أي من الأمصار؛ وظن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال: فيه نظر، لأن امرأة مصر معروفون معلودون ليس فيهم هذا، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في «الطبقات» أن ولد الملاعنة عاش بعد ذلك ستين ومات، فهذا أيضاً ما يقوي التمدد والله أعلم.

قوله: (وكان ذلك الرجل) أي الذي رمى امرأته.

قوله: (مصفرًا) يضم أوله وسكون الصاد المهملة وتصح الفاء وتشديد الراء، أي قوي الصفرة وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل: إنه كان أحمر أو أشقر لأن ذلك لونه الأصلي والصفرة عارضة، وقوله: قليل اللحم أي نحيف الجسم، وقوله: سبط الشعر بفتح المهمل وكسر الواوحة هو ضد المجموع.

قوله: (وكان الذي ادعى عليه أنه وجده عند أهله آدم) بالماء أي لونه قريب من السواد.

قوله: (خدلاً) بفتح المعجمة ثم المهمل وتشديد اللام أي تملى الساقين، وقال أبو الحسين بن فارس: «تملى الأعضاء»، وقال الطبري: لا يكن إلا مع غلظ العظم مع اللحم.

قوله: (كثير اللحم) أي في جميع جسده، يحتمل أن تكون صفة شارحة لقوله:

«خداً» بناءً على أن الحدل للمطلق البدن وأما على قول من قال: إنه للمطلق السابق فيكون فيه تعميم بعد تخصيص، وزاد في رواية سليمان بن بلال الآية «جعداً قطعاً» وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريباً، وهذه الصفة موافقة للي في حديث سهل بن سعد حيث فيه «عظيم الأكتين خدج الساقين إلخ».

قوله: (فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم بين) يأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب.

قوله: (فجاءت) في رواية سليمان بن بلال «فوضعت».

قوله: (فلاعن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما) هذا ظاهره أن للملاءعة بينهما تأخرت حتى وضعت، فيحمل على أن قوله: «فلاعن» معقب بقوله: فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنكره بالذي وجد عليه امرأته، واعترض قوله: «وكان ذلك الرجل إلخ» والحامل على ذلك ما قدمناه من الأدلة على أن رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل بن سعد.

قوله: (لو كنت رجلاً بغير يمين) شك به من قال: إن تكول المرأة عن اللعان لا يوجب عليها الحلد، وهو قول الأوزاعي وأصحاب الرأي، واحتجوا بأن الحلدود لا تثبت بالتكول، وبأن قوله صلى الله عليه وسلم: لو كنت رجلاً لم يقع بسبب اللعان قطع. وقال أحد: إذا تمتعت نجس، وأهلأب أن أقول: ترجم، لأنها لو أثرت صريحاً ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم إذا أثبت الاطلاع.

قوله: (فقال رجل لابن عباس في المجلس) يأتي بيانه في «باب قول الإمام: اللهم بين» قريباً.

قوله: (قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف: آدم خدلاً) يعني يسكون العذل ويقال: بنتها خدلاً في الزوجين وبالسكون ذكره أهل اللغة. وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقد وقع في بعض النسخ عن أبيه ذو «وقال لنا أبو صالح» ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في الحلدود.

٣٢- باب صدق الملاءعة

٥٣١٦ - حَدَّثَنِي غَمْرُو بْنُ زُوَيْرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ قَذَّفَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ: فَرَّقَ الْبَيِّنُ بَيْنَ أَخَوَيْ نَسِ الْعَصْلَانِ، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». فَأَيَّتَا، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». فَأَيَّتَا، فَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟». فَأَيَّتَا، فَرَفَّقَ بَيْنَهُمَا. قَالَ أَيُّوبُ: فَقَالَ لِي غَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: إِنَّ فِي الْحَقِيقَةِ شَيْئاً لَا أَرَاهُ تُحَدِّثُهُ قَالَ: قَالَ الرَّجُلُ مَالِي؟ قَالَ: قِيلَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقاً فَقَدْ دَخَلْتَ بَيْتاً، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِباً فَهُوَ أَقْبَدُ مِنْكَ». [الطبر: ٥٣١٢، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، أخرجه مسلم: ١٤٩٣].

قوله: (باب صدق الملاءعة) أي بيان الحكم فيه، وقد اتفقت الإجماع على أن الدخول بها تستحق جيمه، واختلف في غير الدخول بها: فالجمهور على أن لها النصف كثيراً من المطلقات قبل الدخول، وقيل: بل لها جيمه قال أبو الزناد والحكم وحده، وقيل: لا شيء لها أصلاً قاله الزهري وروي من مالك.

قوله: (أخبرنا إسماعيل) هو المعروف بابن حلية.

قوله: (قلت لابن عمر: رجل قذف امرأته) أي ما الحكم فيه؟ وقد أورد مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير فراد في أوله: «قال: لم يفرق للمصعب يعني ابن الزبير بين الملتاعين، أي حيث كان أميراً على المراقه قال سعد: فذكرت ذلك لابن عمر» ومن وجه آخر عن سعيد «سئل عن الملتاعين في امرأة مصعب بن الزبير فما دريت ما أقول، فضئت إلى منزل ابن عمر بمكة» الحديث وفيه «قلت: يا أبا عبد الرحمن، الملتاعان يفرق بينهما؟ قال: سبحان الله، نعم، إن أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان» وعرف من قوله بمكة أن في الرواية التي قبلها حقناً تخديره فسافرت إلى مكة فذكرت ذلك لابن عمر، ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير قال: «كانا بالكوفة مختلفين في الملاءعة، يقول بعضنا: يفرق بينهما ويقول بعضنا: لا يفرق» ويؤخذ منه أن الخلاف في ذلك كان قديماً، وقد استمر عثمان البني من قهها

البرصة على أن اللعان لا ينقض الفقرة كما تقدم نقله عنه، وكأنه لم يبلغه حديث ابن عمر.

قوله: (فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان) سيأتي البحث فيه بعد باب، وتقدمت تستبينها في حديث سهل بن سعد، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني «بين أحد بني العجلان» مجاه وقال مهملتين وهو تصحيف.

قوله: (وقال: الله يعلم أن أحداً لكاذب) كذا للمستلمي وسقطت اللام لغيره.

قوله: (فهل منكما تائب؟ فأيتا) ظاهره أن ذلك كان قبل صدور اللعان بينهما، وسيأتي أيضاً.

قوله: (قال أيوب) هو موصول بالسد البدأ به.

قوله: (فقال لي عمرو بن دينار: إن في الحديث شيئاً لا أراك تحذره، قال: قال الرجل: مالي، قال: قيل: لا مال لك إلى آخره) حاصله أن عمرو بن دينار وأيوب سمعا الحديث جميعاً من سعيد بن جبير فحفظ فيه عمرو ما لم يحفظه أيوب، وقد بين ذلك سفيان بن عيينة حيث رواه عنهما جميعاً في الباب الذي بعد هذا، فوقع في روايته عن عمرو يستدعي قال النبي صلى الله عليه وسلم للملتاعين: حسابكما على الله، أحداً لكاذب، لا سبيل لك عليها. قال: مالي قال: لا مال لك

أما معنى قوله: «لا سبيل لك» أي لا تسبيل،

وأما قوله: «مالي» فإنه فاعل فعل محذوف، كأنه لا سبيل لك عليها قال: ألذهب مالي؟ والمراد به الصلح. قال ابن العربي: قوله: «مالي» أي الصلح الذي دفعته إليها، فأجيب بذلك استوفيته بدخولك عليها، وتكيتها لك من نفسها، ثم أوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال: إن كنت صادقاً فيما ادعيت عليها فقد استوفيت حقتك منها قبل ذلك، وإن كنت كذبت عليها فلذلك أهد لك من مطالبتها لئلا تجمع عليها الظلم في عرضها ومطالبتها بما لم تفتت منك قبضاً صحيحاً تستحقه. وعرف من هذه الرواية اسم القاتل: «لا مال لك» حيث أبهم في حديث الباب بلفظ «قال: لا مال لك» مع أن النسائي رواه عن زيادة بن أيوب عن ابن حلية بلفظ «قال: لا مال لك»

وقوله: (فقد دخلت بها) فسر في رواية سفيان بلفظ «فهرما استحللت من فرجها»

وقوله: (فهو أهد منك) كذا عند النسائي أيضاً، ووقع عند الإسماعيلي من رواية عثمان بن أبي شيبة عن ابن حلية «فهو أهد لك» وسيأتي قبل كتاب التفقات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ «فذلك أهد وأهد لك منها» وكرر لفظ أهد تأكيداً، قوله: «ذلك» الإشارة إلى الكذب، لأنه مع الصلح يهد عليه استحقاق إعادة المال في الكذب أهد، ويستفاد من قوله: «فهو بما استحللت من فرجها» أن للملاءعة لو أكلبت نفسها بعد اللعان وأثرت بالزنا وجب عليها الحلد، لكن لا يسقط مهرها.

٣٣- باب قول الإمام للملتاعين

«إِنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ»

٥٣١٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: قَالَ غَمْرُو: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ [خَيْشِ] الْمُلَاعِنَيْنِ فَقَالَ: قَالَ الْبَيِّنُ لِلْمُلَاعِنَيْنِ: «حَسَبَكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: مَالِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقاً عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَلَذَلِكَ أَهْدُ لَكَ».

قال سفيان: حقيقته من عمرو. وقال أيوب: سمعت سعيد بن جبير قال: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ بِاصْتِمَاءٍ - وَفَرَّقَ سَفْيَانُ بَيْنَ اصْتِمَاءِ السَّبَّابِ وَالْوُسْطَى - فَرَّقَ الْبَيِّنُ بَيْنَ أَخَوَيْ نَسِ الْعَصْلَانِ، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ إِنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قال سفيان: حقيقته من عمرو وأيوب كما أخبرك. [راجع: ٥٣١١، أخرجه

مسلم: [١٤٩٣].

قوله: (باب قول الإمام للمتلاعنين: إن أحدكما كاذب) فيه تغليب المذكر على المؤنث، وقال عياض رحمه النووي: في قوله: أحدكما، رد على من قال من النحاة: إن لفظ أحد لا يستعمل إلا في التثنية، وعلى من قال منهم: لا يستعمل إلا في الوصف، وأنها لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعه. وقد أجازوه المبرد. وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا نفي ومعنى واحد أحد. قال الفاكهي: هذا من أعجب ما وقع للفاضي مع برأته وحذقه، فإن الذي قاله النحاة: إنما هو في «أحد» التي للمعوم نحو ما في الدار من أحد وما جاءني من أحد، وأما أحد بمعنى واحد فلا خلاف في استعمالها في الإثبات نحو «قل هو الله أحد» ونحو «فشهادة أحدهم» [النور: ٦] ونحو «أحدكما كاذب».

قوله: (فهل منكما من كاذب؟) يحتمل أن يكون إرشاداً لأنه لم يحصل منهما ولا من أحدهما اعتراف، ولأن الزوج لو أكذب نفسه كانت توبة منه.

قوله: (سفيان قال عمرو): هو ابن دينار، وفي رواية الحميدي «عن سفيان أنبأنا عمرو» فذكره. وقد بينت ما فيه في الذي قبله.

قوله: (قال سفيان: حفظته من عمرو) هذا كلام علي بن عبد الله يريد بيان سماع سفيان له من عمرو.

قوله: (قال أيوب) هو موصول بالسند المبدأ به وليس بتعليق، وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن عمرو بن دينار وعن أيوب جميعاً عن ابن عمر، وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان «قال: وحديثنا أيوب في مجلس عمرو بن دينار فعُدَّه عمرو بحديثه هذا فقال له أيوب: أنت أحسن حديثاً مني» وقد بينت في الذي قبله سبب ذلك، وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب.

قوله: (فقال لأصبيه) هو من إطلاق القول على الفعل، وقوله: «وفرق سفيان بين السبابة والوسطى» جملة معترضة أراد بها بيان الكيفية، والذي يظهر أنه لا يميز بذلك إلا عن توقيف، وقوله فرق التي صلى الله عليه وسلم إلخ هو جواب السؤال.

قوله: (وقال: الله يعلم أن أحدكما كاذب) قال عياض: ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان، فيؤخذ من عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الإجمال، وأنه يلزم من كلبه التوبة من ذلك. وقال الداودي: قال ذلك قبل اللعان تحذيراً لحماً منه، والأول أظهر وأولى بسياق الكلام. قلت: والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية الموعظة قبل الوقوع في المعصية، بل هو أحسن مما بعد الوقوع، وأما سياق الكلام فمحتمل في رواية ابن عمر للأمرين، وأما حديث ابن عباس فسيفاه ظاهر فيما قاله الداودي. ففي رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية «قال: فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال: الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب؟ فقال هلال: والله إنني لصادق» الحديث، وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر، فيصح الأمران معاً باعتبار التمدد.

٣٤ - باب التفریق بین المتلاعنين

٥٣١٣ - حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَلِّبِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ قَدْ لَعَنَهُمَا، وَخَلَّفَهُمَا. [رواجع: ٤٧٤٨، أخرجه مسلم: ١٤٩٤].

٥٣١٤ - حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَمْ يَرَوْهُمَا. [رواجع: ٤٧٤٨، أخرجه مسلم: ١٤٩٤].

قوله: (باب التفریق بین المتلاعنين) ثبتت هذه الترجمة للمستمل، وذكرها الإسماعيلي، وثبت عند النسفي «باب» بلا ترجمة، وسقط ذلك للباقيين، والأول أنسب. وفيه حديث ابن عمر من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين، ولفظ الأول «فرق بين رجل وامرأة قد لعنهما فأحلفهما» ولفظ الثاني «لاعن بين رجل وامرأة فأحلفهما» ويؤخذ منه أن إطلاق يحيى بن معين وغيره تحفظة الرواية بلفظ «فرق بين المتلاعنين» إنما المراد به في حديث سهل بن سعد بخصوصه، فقد أخرجه أبو داود من

طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعده: «لم يتابع ابن عيينة على ذلك أحد» ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر «فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجعلان» قال ابن عبد البر: لعل ابن عيينة دخل عليه حديث في حديث. وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال: إنه غلط. قال ابن عبد البر: إن أراد من حديث سهل فسهل، وإلا فهو مردود. قلت: تقدم أيضاً في حديث سهل من طريق ابن جريج «فكثت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبداً» ولكن ظاهر سياقه أنه من كلام الزهري فيكون مرسلًا، وقد بينت من وصله وأرسله في «باب اللعان ومن طلق»، وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فتسلك به من قال: إن الفقرة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم، ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفقرة تقع بنفس اللعان، وعلى تقدير إرسائها فقد جاء من ابن عمر بلفظه عند الدارقطني، ويتأيد بذلك قول من حل التفریق في حديث الباب على أنه بيان حكم لا إيقاع فقرة، وأحسبوا أيضاً بقوله في الرواية الأخرى «لا سبيل لك عليها» وتعقب بأن ذلك وقع جواباً لسؤال الرجل عن ماله الذي أخذه منه، وأجيب بأن العبرة بمعوم اللفظ وهو نكرة في سياق التثنية فيشمل المال والبدن، ويتنصفي نفي تسليطه عليها بوجه من الوجوه. ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود «وقضى أن ليس عليه نفقة ولا سكنى من أجل أنهم يفترقان بنفي طلاق ولا توفى عنها» وهو ظاهر في أن الفقرة وقعت بينهما بنفس اللعان، ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل: «فلحقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها» أن الرجل إنما طلقها قبل أن يعلم أن الفقرة تقع بنفس اللعان فيسار إلى طليقها لشدة نفرتة منها، واستدل بقوله: «لا يجتمعان أبداً» على أن فقرة اللعان على التأييد، وأن الملاعن لو أكذب نفسه لم يجل له أن يتزوجها بعد، وقال بعضهم: يجوز له أن يتزوجها، وإما يقع باللعان طلقة واحدة بآثته، هذا قول حماد وأبي حنيفة وعبد بن الحسن، وصح عن سعيد بن المسيب، قالوا: ويكون الملاعن إذا أكذب نفسه خاطباً من الخطاب، وعن الشعبي والضحاك: إذا أكذب نفسه ردت إليه امرأته. قال ابن عبد البر: هذا عندي قول ثالث. قلت: ويحتمل أن يكون معنى قوله: «ردت إليه» أي بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله، قال ابن السمعاني: أن أقف على دليل لتأييد الفقرة من حيث النظر، وإما المتبع في ذلك النص، وقال ابن عبد البر: أبدى بعض أصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون، لأن أحدهما ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فإنه لا يتحقق. وتعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما معاً التزويج لأنه يتحقق أن أحدهما ملعون، ويكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراقاً في الجملة. قال السمعاني: وقد أورد بعض الحنفية أن قوله: «المتلاعنان» يقتضي أن فقرة التأييد يشترط لها أن يقع التلاعن من الزوجين، والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم، وأجاب بأنه لما كان لعانه بسبب لعانها وصريح لفظ اللعن يوجد في جانبيه دونها سمي الموجود منه ملاعنة، ولأن لعانه بسبب في إثبات الزنا عليها فيستلزم انتفاء نسب الولدية فينتفي الفرائض فإذا انتفى الفرائض انقطع الكناح، فإن قيل: إذا أكذب الملاعن نفسه يلزم ارتفاع الملاعة حكماً وإذا ارتفعت صارت المرأة على استئذان، قلنا: اللعان عندكم شهادة، والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم، وأما عندنا فهو يمين واليمين إذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع، فإذا أكذب نفسه قد زعم أنه لم يوجد منه ما سقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان.

٣٥ - باب يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُلَاعِنَةِ

٥٣١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا عَنْ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، لَعَنَتْهُ مِنْ وَلَدِهَا، فَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلُحِقَ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ. [رواجع: ٤٧٤٨، أخرجه مسلم: ١٤٩٤].

قوله: (باب يلحق الولد بالملاعة) أي إذا اتنى الزوج منه قبل الرضع أو بعده. **قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين رجل وامرأة فأنقض من ولدها)** قال الطبري: الفاء سببية أي الملاعة سبب الانتفاء، فإن أراد أن الملاعة سبب ثبوت الانتفاء فغيره، وإن أراد أن الملاعة سبب وجود الانتفاء فليس كذلك، فإنه إن لم يتعرض لنفي الولد في الملاعة لم ينتقض، والحديث في الموطأ بلفظ «وانتفى» بالواو لا بالفاء. وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ «وانتقل» يعني بقاء بدل الفاء ولأم آخره وكأنه تصحيف، وإن كان محرفاً فمعناه قريب من الأول، وقد تقدم الحديث في نصير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ «أن رجلاً رمى امرأته وانتفى من

قوله: (فَوَضَعْتُ شَيْهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَهَا فَلَاعَنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا) ظاهره أن الملاعة تأخرت إلى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد، وتقدم قبل من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع، فعلى هذا تكون الفاء في قوله: «فَلَاعَنَ» معقبة بقوله: «فَآخِرُهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ» وأما قوله: «وكان ذلك الرجل مصفراً إلخ» فهو كلام اعترض بين الجملتين، ويحتمل على بُعد أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الانتفاء والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ): هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد، وهو ابن خالة ابن عباس، سماه أبو الزناد من القاسم بن محمد في هذا الحديث كما سيأتي في كتاب الحدود.

قوله: (كَانَتْ تَظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءُ) أي كانت تعلن بالفاحشة، ولكن لم يثبت عليها ذلك بينة ولا اعتراف.

قال الداودي: فيه جواز عيب من يسلك مسلك السوء، وتقرب بأن ابن عباس لم يسمها فإن أراد إظهار العيب على الإبهام فمحتمل، وقد مضى في التصدير في رواية عكرمة عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكُنِي وَهًا شَانٍ» أي لولا ما سبق من حكم الله، أي أن اللعان يدفع الحد عن المرأة لأتمت عليها الحد من أجل الشبه الظاهر بالذي رعبت به، ويستفاد منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحى خاص فإذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسألة قطع النظر وعمل بما نزل وأجرى الأمر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضي خلاف الظاهر،

وفي أحاديث اللعان من القوائد غير ما تقدم أن لقي إذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصاً لا يبادر إلى الاجتهاد فيها.

وفيه الرحلة في المسألة النازلة، لأن سعيد بن جبير رحل من العراق إلى مكة من أجل مسألة الملاعة.

وفيه إثبات العالم في منزله ولو كان في قائلته إذا عرف الآتي أنه لا يشق عليه. وفيه تعظيم العالم وخاطبته بكتبه.

وفيه التيسير عند التعجب، وإشعار بسعة علم سعيد بن جبير لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه، ويحتمل أن يكون تعجبه لعمله بأن الحكم المذكور كان مشهوراً من قبل فتعجب كيف خفي على بعض الناس.

وفيه بيان أوليات الأشياء والعناية بمعرفة قول ابن عمر: «أول من سأل عن ذلك فلان» وقول انس: «أول لسان كان» وفيه أن البلاء مركب بالناطق، وأنه إن لم يقع بالناطق وقع بمن له به وصلة، وأن الحاكم يرد الخصم عن التصادم على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير ويكرر ذلك ليكون أبلغ.

وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك القتل، لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجه الغيرة مع قبحه وشدته أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي إلى الانتصاف من القاتل، وقد نهج له الشارع سبيلاً إلى الراحة منها إما بالطلاق وإما باللعان. وفيه أن الاستظهار بأرأيت كان قدماً، وأن خير الواحد يعمل به إذا كان ثقة، وأنه يسر للحاكم وعظ المتلاعنين عند إرادة التلاعن، ويتأكد عند الخامسة، ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند إرادة تلفظها بالفضب، واستشكله بما في حديث ابن عمر، لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معاً.

وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم.

وفيه كرامة المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم أو اتصافه إلى أذيته بأي سبب كان، وفي كلام الشافعي إشارة إلى أن كرامة ذلك كانت خاصة بزمته صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي لتلاقع المسألة عن شيء مباح فيقع التعرير بسبب المسألة، وقد ثبت في الصحيح «أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته» وقد استمر جماعة من السلف على كرامة السؤال عما لم يقع، لكن عمل الأكثر على خلافه فلا يحصى ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها. وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى. وفيه أن للعلم إذا كره السؤال أن يعيبه ويهجنه، وأن من لقي شيئاً من المكروه بسبب غيره يعاتبه عليه، وأن المحتاج إلى معرفة الحكم لا يرد كرامة العالم لما سأل عنه ولا غضبه عليه ولا جفاهه له بل يهادو ملاطفته إلى أن يقضي حاجته، وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سراً وجهراً، وأن لا

ولندا، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم فتلعنا» فوضع أن الانتفاء سبب للملاعة لا العكس، واستدل بهذا الحديث على مشروعة اللعان لنفي الولد، وعن أحمد يقتضي الولد بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان، وفيه نظر لأنه لو استلحقه لحدقه، وإنما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحد بالتامها. وقال الشافعي: إن نفي الولد في الملاعة انتفى وإن لم يتعرض له فله أن يعيد اللعان لانتفائه ولا إعادة على المرأة، وإن أمكنه الرفع إلى الحاكم فأخبر بغير عذر حتى ولدت لم يكن له أن يفني كما في الشفعة. واستدل به على أنه لا يشترط في نفي الحمل تصريح الرجل بأنها ولدت من زنا، ولا أنه استبرأها بحضة، وعن المالكية يشترط ذلك، واحتج بعض من خالفهم بأنه نفي الحمل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف اللعان الناشئ عن قذفها، واحتج الشافعي بأن الحمل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء، قال ابن العربي: ليس عن هذا جواب مقنع.

قوله: (فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَخْبَى الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ) قال الداودي: تفرد مالك بهذه الزيادة، قال ابن عبد البر: ذكروا أن مالكا تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر، وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية يونس عن الزهري عند أبي داود بلفظ: «ثم خرجت حاملاً فكان الولد لأمه» ومن رواية الأوزاعي عن الزهري «وكان الولد يدهى لأمه» ومعنى قوله: أخفى الولد بأمة أي صيره لها وحماً ونفاه عن الزوج فلا تورث بينهما، وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحاً في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره، وكان ابنها يدهى لأمه، ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويورث منها ما فرض الله لها. وقيل: معنى إخافه بأمة أنه صيرها له أباً وأما فترث جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه، وهو قول ابن مسعود ورواية وطائفة ورواية عن أحمد وروى أيضاً عن ابن القاسم، وعنه معناه أن عصبة أمه تصير عصبة له وهو قول علي وابن عمر والمشهور عن أحمد، وقيل: ترثه أمه وإخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد، قال: فإن لم يرثه ذو فرض مجال فعصبة عصبة أمه، واستدل به على أن الولد المضي باللعان لو كان يتأهل لللعان نكاحها، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية، والأصح كقول الجمهور: أنها تحرم لأنها ربيته في الجملة.

٣٦- باب قول الإمام: اللَّهُمَّ بَيِّنْ

٥٣١٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا أَبْلَيْتَ بِهَذَا الْأَمْرِ إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبْطَ الشَّعْرِ، وَكَانَ الْبَدَنِيُّ وَجَدَ عِنْدَ أَبِيهِ أَدَمَ حَدَلًا كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَجَدَّ قَطَطًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ». فَوَضَعْتُ شَيْهًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَهَا، فَلَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا. فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَجِمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَوَجِمْتُ هَلِيمًا». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَظْهَرُ السُّوءَ فِي الْإِسْلَامِ. [راجع: ٥٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٩٧].

قوله: (باب قول الإمام: اللَّهُمَّ بَيِّنْ) قال ابن العربي: ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد ليظهر الشبه، ولا يمنع دلائلها بموت الولد مثلاً فلا يظهر اليان، والحكمة فيه ردع من شاع ذلك عن التلبس بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من القبح ولو اتدرا الحد.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ويحيى بن سعيد هو الأنصاري.

قوله: (أخبرني عبد الرحمن بن القاسم) ثبتت هذه الرواية وكذا رواية الليث السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي أخرجها الشافعي وغيره وقعت فيها تسوية، ويحيى وإن كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا الحديث إلا من ولده عبد الرحمن عنه.

وقد الحق الولد مع ذلك بامه.

وفيه جواز الخلف على ما يغلب على الظن ويكون المستد تمسك بالأصل أو قوة
الرجاء من الله عند تحقق الصديق لقول من سأل هلال: «والله ليجدنك» ولقول هلال:
«والله لا يضري» وقد علم أنني رأيت حتى استحييت.

وفيه أن البين التي يعتد بها في الحكم ما يقع بعد إذن الحاكم لأن هلالاً قال: «والله
إني لصديق» ثم لم يحسب بها من كلمات اللعان الخمس. وتمسك به من قال بإلغاء حكم
القافة، وتعقب بأن إلغاء حكم الشبه هنا إما وقع حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع،
وإما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهر يتمسك به، ويقع الاشتباه فيرجع حيثشأ إلى
القافة، والله أعلم.

٣٧- باب إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَلَمْ يَمْسَسْهَا

٥٣١٧ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: حَدَّثَنِي
أَبِي، عَنْ عَالِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ
هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ
طَلَّقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ آخَرَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّهُ لَا بَيْتَهَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ
إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ، فَقَالَ: «لَا، حَتَّى تَدُلُّوَنِي عُسَيْلَتَهُ وَيَدُلُّوَنِي عُسَيْلَتَهُ». [راجع:
٢٩٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٣، مطبوعاً باختلاف].

قوله: (باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زَوْجًا غيره فلم يمسه)
أي هل تل للاول إن طلقها الثاني بغير مس؟

(تنبيه): لم يرد كتاب العدة عن كتاب اللعان في وقت عليه من النسخ. ووقع في
شرح ابن بطال قبل الباب الذي يلي هذا وهو «باب واللاتي ينسن من المحيض»: كتاب
العدة، وليضمهم «أبواب الندة» والأولى إثبات ذلك هنا، فإن هذا الباب لا تعلق له
باللعان لأن الملاعة لا تتردد للذي لاعن منها ولو تزوجت غيره سواء جامعها أم لم
يجمع.

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان، وهشام هو ابن عروة وقوله: «حدثني عثمان
بن أبي شيبة إلخ» ساقه على لفظ عبدة، وإما احتاج إلى رواية يحيى لتصريح هشام في
روايته بقوله: «حدثني أبي».

قوله: (أن رفاعَةَ القرظي) هو رفاعَة القرظي ابن سمؤال يفتح المهملة والميم
وسكون الواو بعدها همزة ثم لا، والقرظي بالقاف والظاء المعجمة وقد تقدم ضبط
قريظة والضمير في أوائل الغزالي.

قوله: (تزوج امرأة) في رواية عمرو بن علي عند الإسماعيلي «امرأة من بني
قريظة» وسماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب
والطبراني والدارقطني في «الغرائب» موصولاً وهو في المطا مرسل قيمة بنت وهب،
وهي بنتا واختلف هل هي بنتها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجزوماً به في النكاح
لسعيد بن أبي عروبة من روايته عن قتادة، وقيل: اسمها سهيمة بسين مهملة مصغر
أخرجها أبو نعيم وكأنه تصحيف، وعند ابن مندة أسمية بالثاء أخرجهما من طريق أبي
صالح عن ابن عباس وسى أباهما الحارث، وهي واحدة اختلفت في التلفظ باسمها
والراجع الأول.

قوله: (ثم طلقها فتزوجت آخر) سماه مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير
وأبو هريرة يفتح الزاي، واتفقت الروايات كلها عن هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاعَة
والثاني عبد الرحمن، وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب
النكاح له عن قتادة أن قيمة بنت أبي عبيد القريظة كانت تحت رفاعَة فطلقها فخلف
عليها عبد الرحمن بن الزبير، وتسميته لأبيها لا تنافي رواية مالك فلعل اسمه وهب وكنيته
أبو عبيد إلا ما وقع عند ابن إسحاق في الغزالي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتُرد به
عنه عن هشام عن أبيه قال: كانت امرأة من قريظة يقال لها: قيمة تحت عبد الرحمن بن
الزبير فطلقها. فتزوجها رفاعَة ثم فارقتها، فأرادت أن ترجع إلى عبد الرحمن بن الزبير.
وهو مع إرساله مغلوب، والمغفوط ما اتفق عليه الجماعة عن هشام، وقد وقع لامرأة
أخرى قريب من قصتها فأخرج السنائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن

عبي في ذلك على السائل ولو كان عما يستحج. وفيه التحريض على التوبة، والعمل
بالستر، وانحصار الحق في أحد الجانبين عند تمدن الواسطة لقوله: «إن أحدكما كاذب»
وأن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن أحاط العلم بكتب أحدهما لا بعينه.

وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملاعن للمرأة وللذي رميت به، لأنه
صرح في بعض طرقة بتسمية المقلوف، ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد، قال الداودي: لم
يقُل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به، وأجاب بعض من قال يحد من
المالكية والخليفة بأن المقلوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن الحد
سقط من أصله باللعان. وذكر عياض أن بعض أصحابهم اعتد عن ذلك بأن شريكاً كان
يهودياً، وقد بينت ما فيه في «باب يبدأ الرجل باللعان». وفيه أنه ليس على الإمام أن
يعلم المقلوف بما وقع من قاذفه.

وفيه أن الحامل تلاعن قبل الوضع لقوله في الحديث: «انظروا فإن جاءت به إلخ»
كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس. وعند مسلم من حديث ابن مسعود
«فجاء يعني الرجل هو وامرأته فتلاعنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لعلنا أن نحبي»
به أسود جعداً، فجاءت به أسود جعداً. وبه قال الجمهور خلافاً لمن أبى ذلك من أهل
الراي معتلاً بأن الحمل لا يعلم لأنه قد يكون نفخة، وحجة الجمهور أن اللعان شرع
لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة، فلا فرق بين أن تكون حاملاً أو
حائلاً، ولذلك يشرع اللعان مع الأيسة. وقد اختلف في الصغيرة: فالجمهور على أن
الرجل إذا قذفها فله أن يلتصق لدفع حد القذف عنه دونها. واستدل به على أن لا كفارة
في البين الغموس لأنها لو وجبت لبينت في هذه القصة، وتعقب بأنه لم يمتنع الحائض،
وأوجب بأنه لو كان واجباً لبينه جعلاً بأن يقول مثلاً: فليكن الحائض منكما عن يمينه كما
أرشد أحدهما إلى التوبة،

وفي قوله عليه السلام: «البينة وإلا حد في ظهرك» دلالة على أن القاذف لو عجز
عن البينة فطلب تخليف المقلوف لا يجاب، لأن الحصر المذكور لم يثنى منه إلا زيادة
مشروعية اللعان.

وفيه جواز ذكر الأوصاف المضمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك ولا يكون ذلك
من الغيبة المحرمة، واستدل به على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليست له بينة، وفيه نظر لأنه
لو استطاع إقامة البينة على زناها ساغ له أن يلحقها لنفي الولد لأنه لا ينحصر في الزنا،
وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما.

وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السرائر موكول إلى الله تعالى، قال ابن التين: وبه
احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق،

وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعلق فيه حكم للباطن، والزنديق قد
علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يديه بعد ذلك كذا قال، وحجة الشافعي ظاهرة
لأنه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادراً على الاطلاع على عين
الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضي أنه لا ينبغي عن البواطن، وقد لاحت
الفرقان بتعيين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فأجرهما على حكم الظاهر وما ساقب
المراة. ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفي بالظنة والإفصارة إذا خالفت الحكم
الظاهر كيمن المدعي عليه إذا أنكر ولا بينة، واستدل به الشافعي على إبطال الاستحسان
لقوله: «لولا الأيمان لكان في ولها شأن».

وفيه أن الحاكم إذا بذل وسعه واستوفى الشرائط لا ينقض حكمه إلا إن ظهر عليه
إخلال شرط أو تفريق في سبب.

وفيه أن اللعان يشرع في كل امرأة دخل بها أو لم يدخل، ونقل فيه ابن المنذر
الإجماع، وفي صدق غير المدعول بها خلاف للحنابلة تقدمت الإشارة إليه في بابيه. فلو
نكح فاسداً أو طلق بآثا فولدت فأراد نفي الولد فله الملاعة، وقال أبو حنيفة: يلحقه
الولد ولا نفي ولا لعان لأنها اجنبية. وكذا لو قذفها ثم أبانها بثلاث فله اللعان، وقال أبو
حنيفة: لا، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي: إذا طلقها ثلاثاً
فوضعت فانتنى من فله أن يلاعن، فقال له الحارث: إن الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَمُرُّونَ
أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] أفتراهم له زوجة؟ فقال الشعبي: إني لأستحي من الله إذا رأيت
الحق أن لا أرجع إليه، فلو التعن ثلاث مرات فقط فالتعن المرأة مثله ففرق الحاكم بينهما
لم تقع الفرقة عند الجمهور لأن ظاهر القرآن أن الحد وجب عليهما وأنه لا يتدفع إلا بما
ذكره فيتمين الإتيان جميعه. وقال أبو حنيفة: أخطأ السنة تحصل الفرقة لأنه أتى بالأكثر
فتعلق به الحكم، واستدل به على أن الائتمان يثنى به للحمل خلافاً لأبي حنيفة ورواية
عن أحد لقوله: «انظروا فإن جاءت به إلخ»، فإن الحديث ظاهر في أنها كانت حاملاً

الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فإن في آخر الحديث كما سيأتي في كتاب اللباس من طريق شبيب عنه **قَالَ**: سمع خالد بن سعيد قوماً وهو بالباب فقال: يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على التيسير. وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الأدب بمخضرة النبي صلى الله عليه وسلم وإكرامهم على من خالف ذلك بفعله أو قوله لقول خالد بن سعيد لأبي بكر الصديق وهو جالس: **«ألا تنهى هذه؟»** وإنما قال خالد ذلك لأنه كان خارج الحجرة، فاحتمل عنه أن يكون هناك ما يمنعه من مباينة نهيا بنفسه، فأمر به أبا بكر لكونه كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدًا لصورة الحال، ولذلك لما رأى أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتسمع عند مقالتها لم يزجرها. وتيسره صلى الله عليه وسلم كان تجمهاً، إما لتصريحها بما يستحي النساء من التصريح به غالباً، وإما لضعف عقل النساء لكون الحامل لما على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني وعيبتها في الرجوع إلى الزوج الأول، ويستغاده من جواز وقوع ذلك.

(قصه): وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لأبي بكر **«ألا تنهى هذه عما تجهر به؟»** أي ترفع به صوته، وذكره النووي بلفظ **«تجهر»** بتقديم التاء على الجيم، والمجهر بضم الميم الفتح من القول، والمعنى هنا عليه، لكن الثابت في الروايات ما ذكرته، وذكر عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح. وتقدم البحث في الشهادات مع من استدل بكلام خالد هذا لجواز الشهادة على الصورت.

قوله: (حتى تلوثي عسيلة ويلوثي عسيلتك) كذا في للمؤرخين بالتصغير، واختلف في توجيهه قيل: هي تصغير العسل لأن العسل مؤنث، جزم به الفراز ثم قال: وأحب التذكير لغة. وقال الأزهرى: يذكر ويؤنث، وقيل: لأن العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التثنية، ومن ذلك قولهم: دريهمات فجعموا الدرهم جمع اللؤنت عند إفادة التحقير، وقالوا أيضاً في تصغيره عند تنديد. وقيل: التثنية باعتبار الوطأة إشارة إلى أنها تكفي في المقصود من تحليها للزوج الأول، وقيل: المراد ضلعة من العسل والتصغير للتضليل إشارة إلى أن القدر القليل كاف في تحصيل الخل، قال الأزهرى: الصواب أن معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج، وأثبت تشبيهاً بقطعة من عسل. وقال النووي: صفت لشدة شيها بالعسل وقيل: معنى العسيلة النطفة، وهذا يوافق قول الحسن البصري. وقال جمهور العلماء: فوق العسيلة كتابته عن الجامعة وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة، وزاد الحسن البصري: حصول الإنزال. وهذا الشرط اتفرد به عن الجامعة قال ابن النضر وآخرون. وقال ابن بطال: شذ الحسن في هذا، وخالفه سائر الفقهاء وقالوا: يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص بوجوب كمال الصداق ويقصد الحج والصوم. قال أبو عبيد: العسيلة لشدة الجماع والمرب تسمي كل شيء تستلذه صلاً، وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة، ويورد قول الحسن: إن الإنزال لو كان شرطاً لكان كافياً، وليس كذلك لأن كلا منهما إذا كان بعيد العهد بالجماع مثلاً أنزل قبل تمام الإجماع، وإذا أنزل كل منهما قبل تمام الإجماع كان بعيد عسيلة صاحبه، لا إن فسرت العسيلة بالإجماع ولا ببلية الجماع قال ابن النضر: أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للزول، إلا سعيد بن المسيب. ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال: يقول الناس: لا تحل للزول حتى يجمعا الثاني، وأنا أقول: إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد بذلك إسلاها للزول فلا بأس أن يتزوجا الأول. وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور، وفيه تعقب على من استبعد صحة عن سعيد، قال ابن النضر: وهذا القول لا تعلم أحداً واقفه عليه إلا طائفة من الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فأنشد بظاهر القرآن. قلت: سياق كلامه يشعر بذلك. وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك. وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب **«عن ابن عمر رضى الله عنهما في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فيخرج إلى الأول، فقال: لا، حتى تلوث عسيلة»** وقد أخرجه النسائي أيضاً من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد قال عن رزين بن سليمان الأحمري عن ابن عمر رضى الله عنهما، قال النسائي: هذا أولى بالصواب، وإنما قال ذلك لأن الثوري أئتم وأحفظ من شعبة، وروايته أولى بالصواب من وجهين: أحدهما أن شيخ علقمة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال الثوري لا سالم بن رزين كما قال شعبة، فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك، منهم غيلان بن جامع أحد الثقات. ثانيهما أن الحديث لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعاً ما نسب إلى مقالة الناس الذين خلفهم، ويؤخذ من كلام ابن النضر أن نقل أبي جعفر النحاس في **«معاني القرآن»** وتبعه عبد الوهاب الماتكي في **«شرح الرسالة»** القول بذلك عن سعيد بن جبير، وهم، وأعجب منه أن أبا حنبل جزم به عن السعيد بن جبير بن المسيب وسعيد بن جبير،

العباس أي ابن عبد المطلب **«أن الغنيماء أو الرميضاء أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكر من زوجها أنه لا يصل إليها، فلم يلبث أن جاء فقال: إنها كاذبة ولكنها تريد أن ترجع إلى زوجها الأول، فقال: ليس ذلك لها حتى تلوث عسيلة»** ورجاله ثقافت لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار. ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي **«عبد الله بن عباس»** مكبر وتعقب على ابن عسار والزي أنهما لم يذكرنا هذا الحديث في **«الأطراف»** ولا تعقب عليهما فإنهما ذكرناه في مسند عبد الله بالتصغير وهو الصواب، وقد اختلف في سماع من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه ولد في عصره فذكر لذلك في الصحابة، واسم زوج الغنيماء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكجي وأبو نعيم في الصحابة من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغنيماء فتزوجها رجل قبل أن يمساها فلما رأت أن ترجع إلى زوجها الأول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني، ووقعت لثالثة قصة أخرى مع رافعة رجل آخر غير الأول والزواج الثاني عبد الرحمن بن الزبير أيضاً أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاذان في **«الصحابة»** ثم أبو موسى في قوله تعالى: **«فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره»** [البقرة: ٢٣٠] قال: **«نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عوفيل النضرية كانت تحت رافعة بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقاً بائناً فتزوجت بعد عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إنه طلقني قبل أن يمسي أنفارجع إلى ابن عسي زوجي الأول؟»** قال: لا **«الحديث وهذا الحديث إن كان محفوظاً فالواضح من سياقه أنها قصة أخرى وإن كلاً من رافعة القرظي ورافعة النضري وقع له مع زوجته له طلاق فستزوج كلاهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمساها فالحكم في قصتهما متحد مع ثبوت نكاح الأشخاص، وبهذا يبين خطأ من وحد بينهما ظناً منه أن رافعة بن سموال هو رافعة بن وهب قال: اختلف في امرأة رافعة على خمسة أقوال، فذكر الاختلاف في النطق بتسمية وضم إليها عائشة والتحقيق ما تقدم، ووقعت لأبي ركانة قصة أخرى سألناها آخر هذا الباب.**

قوله: (فأتت النبي صلى الله عليه وسلم) في الكلام حلف تقديمه يظهر من الروايات الأخرى، فقد تقدمت من طريق أبي معاوية عن هشام **«فتزوجت زوجاً غيره فلم يصل منها إلى شيء» يريده **«وعند أبي عوانة من طريق الدارقطني عن هشام **«فأنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها»** وكذا في رواية مالك بن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد **«فلم يستطع أن يمساها»** وقوله: **«فاعترض بضم اللام وآخره غشاد معجمة أي حصل له عارض حال بينه وبين إتيانها إما من الجن ولما من المرض.******

قوله: (الذكرت له أنه لا يأبها) وقع في رواية أبي معاوية عن هشام **«فلم يقربني إلا أنه واحدة ولم يصل مني إلى شيء» والفتحة بفتح الميم وتخفيف النون مرة الواحدة الحفزة.**

قوله: (وإنه ليس معه إلا مثل الهبة) بضم الميم وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة من طرف الثوب النسيم لم ينسج ماخوذة من حديد الميم وهو شعر الجفن، وأرادت أن ذكره يشبه الهبة في الاسترخاء وعدم الانتشار، واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون حلالاً لجماع الزوج الأول للمرأة إلا إن كان حال وطئه مستتراً ظنوا كان ذكره أشل أو كان هو عينا أو طفلاً لم يكف على أصح قول العلماء، وهو الأصح عند الشافعية أيضاً.

قوله: (فقال: لا) هكذا وقع من هذا الوجه مختصراً ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريباً في **«باب من قال لامرأته أتت علي حرام» **«و لم يكن معه إلا مثل الهبة فلم يقربني إلا أنه واحدة ولم يصل مني إلى شيء»** فإسأل زوجي الأول؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تحلين لزوجك الأول **«الحديث، وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم أيضاً في أوائل الطلاق»** وإنما معه مثل الهبة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لعلك تريد أن ترجعي لي رافعة»** لا **«الحديث. وسيأتي في اللباس من طريق أبيوب عن عكرمة **«أن رافعة طلق امرأتها فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير، قالت عائشة: فباعت وعليها خمار أخضر فشكت إليها أي إلى عائشة من زوجها وأرتها خضرة بجلدها، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء يصرن بعضهم بعضاً قالت عائشة ما رأيت ما يأتي المؤمنات، لجلدها أشد خضرة من ثوبها. وسع زوجها فجاء ومعه إبنان له من غيرها قالت: والله ما لي إليه من نسب إلا أن ما معه ليس بأخي»** حي من هذه وأخذت هبة من ثوبها فقال: كذبت والله يا رسول الله، إني لأنفضها بنفض الأديم، ولكنها ناشرة تريد رافعة. قال: فإن كان ذلك لم تحل له **«الحديث. وكان هذه المراجعة بينهما في التي حلت خالد بن سعيد بن العاص على قوله******

«الوطأ» عن المسور بن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، زاد خارج الموطأ فيما رواه ابن وهب عنه وتابعه إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الشافعي في «الغرائب» عن أبيه أن رفاعه طلق امرأته ثيمية بنت وهب ثلاثاً، فنكحها عبد الرحمن، فاعترض عنها فلم يستقل أن يمسها فزارها، فلما رفاعه أن يتزوجها «الحديث». ووقع عند أبي داود من طريق الأسود عن عائشة «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل طلق امرأته تزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أحل للزواج؟ قال: لا» «الحديث». وأخرج الطبري وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة نحوه، والطبري أيضاً والبيهقي من حديث أسد كذلك، وكذا وقع في رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن عمرو بن حزم طلق الغيصاء فنكحها رجل فطلقها قبل أن يمسها، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا، حتى يذوق الآخر مسيلها وتذوق عسلها» وأخرجه الطبراني ورواه ثقات، فإن كان حماد بن سلمة يحفظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعه، وله شاهد من حديث عبيد الله بالتصغير ابن عباس عند النسائي في ذكره الغيصاء، لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعه كما تقدم من أول شرح هذا الحديث، وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعه بن سمواً ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وأن كلا منهما تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وأن كلا منهما شككت أنه ليس معه إلا مثل الحدية، فلعل إحدى الرايتين شككت قبل أن يفارقها والأخرى بعد أن يفارقها، ويحتمل أن تكون القصة واحدة ووقع الوهم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة وتكون المرأة شككت مرتين من قبل المفارقة ومن بعدها، والله أعلم. وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال: «طلق عبد يزيد أم ركانة أم ركانة ونكح امرأة من مزينة، فجات إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ما بيني وبينك إلا كما تنهي هذه الشجرة لشجرة أخذتها من رأسها فزق بيني وبينه، قال: فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد: طلقها وراجع أم ركانة، فعلى «فليس فيه حجة لمسألة العنين، والله أعلم بالصواب».

٣٨- باب ﴿وَاللَّاحِي يَنْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾

قَالَ مُجَاهِدٌ: إِنْ لَمْ تَعْلَمُوا يَحِيضُ أَوْ لَا يَحِيضُ، وَاللَّاحِي قَدْ نَسِيَ مِنَ الْمَحِيضِ، وَاللَّاحِي لَمْ يَحِيضْ. ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤].

٣٩- باب ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]

٥٣١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ الْأَعْرَجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَسْلَمٍ، يُقَالُ لَهَا سَيْمَةَ، كَانَتْ تَحْسَبُ زَوْجَهَا، تَوَفَّى عَنْهَا وَهِيَ حَائِلٌ، فَخَطَبَهَا أَبُو السَّائِلِ بْنُ يَمْكَلٍ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْكِحَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحَهُ حَتَّى تَضَعِي آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، فَمَنْكَتْ قَرِيباً مِنْ عَشْرِ قَالٍ، ثُمَّ جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: مَا نَكِيحِي. [إراجع: ٤٩٩، أخرجه مسلم: ١٤٨٥، إسناده صحيح].

٥٣١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ زَيْدٍ: أَنَّ ابْنَ جِهَانَ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ عَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى ابْنِ الْأَرْقَمِ: أَنْ يَسْأَلَ سَيِّدَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ: كَيْفَ أَقَامَا النَّبِيَّ ﷺ؟ فَقَالَتْ: أَقَامَانِي إِذَا وَضَعْتُ أَنْ تَنْكِحَ. [إراجع: ٣٩٩، أخرجه مسلم: ١٤٨٤، مطولاً].

٥٣٢٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّ سَيِّدَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ نَفَسَتْ بَعْدَ زَوْجِهَا بِلَالٍ، فَبَجَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا، فَكَتَحَتْ.

قوله: ﴿وَاللَّاحِي يَنْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ سقط

ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات، وكفى قول ابن المنذر حجة في ذلك. وحكى ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك، قال القرطبي: ويستفاد من الحديث أن قول الجمهور: أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطلق عليه الاسم، خلافاً لما قال: لا بد من حصول جميعه. وفي قوله: «حتى تذوق عسيلته إلخ» إشعار بإمكان ذلك، لكن قرأنا: «ليس معه إلا مثل هذه الحدية» ظاهر في تمسك الجماع المشترط، فاجاب الكرمانى بأن مرادها بالهدية التشبيه بها في الدقة والرقعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعاد ما قال، وسياق الخبر يعطى بأنها شككت منه عدم الانتشار، ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «حتى تذوق» لأنه علقه على الإمكان وهو جائز الوقوع، فكانه قال: أصبري حتى يتأتى منه ذلك، وإن تفرقا فلا بد لها من إرادة الرجوع إلى رفاعه من زوج آخر يحصل لها منه ذلك. واستدل بإطلاق وجود الذوق منهما لاشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مضى عليها لم يكف ولو أنزل هو. وبالحق ابن المنذر فقله عن جميع الفقهاء. وتعبق، وقال القرطبي: فيه حجة لأحد القولين في أنه لو وطئها نائمة أو مضى عليها لم يحل. وجزم ابن القاسم بأن وطء الجنون يحل، وخالفه أشهب، واستدل به على جواز رجوعها لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني، لكن شرط الملكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك غفلة من الزوج الثاني، ولا إرادة تحليلها للأول. وقال الأكثر: إن شرط ذلك في العقد فسد وإلا فلا، واتفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحل، وشذ الحكم فقال: يكفى، وأن من تزوج أمه بنت طلائها ثم ملكها لم يحل له أن يطلقها حتى تزوج غيره. وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري: تحل له بملك البين، واختلفوا فيما إذا وطئها حائضاً أو بعد أن ظهرت قبل أن تظهر أو أحدهما صائم أو عرم. وقال ابن حزم: أخذ الحدية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة، وهو زائد على ظاهر القرآن، ولم يأخذوا بحديثها في اشتراط خسر وضعت لأنه زائد على ما في القرآن، فيلزمهم الأخذ به أو ترك حديث الباب، وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق لظاهر القرآن، واستدل بقوله: «بت طلاقي» على أن البينة ثلاث تطليقات، وهو صعب عن استدلال به فإن البينة بمعنى القطع والمراد به قطع العصمة، وهو أهم من أن يكون بثلاث مجموعة أو بوقوع الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات، وسبيل في اللباس صريحاً أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات فبطل الاحتجاج به. ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم من القول به إما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تتواتر، أو حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من الإلباس. والجواب عن الأول أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافته نسخاً ولا زيادة، ومن الثاني أن النكاح في الآية أضيف إليها وهي لا تتولى العقد بمجرد تعيين أن المراد به في حقها الوطء، ومن شرطه اتفاقاً أن يكون وطئاً مباحاً يحتاج إلى سبق العقد. ويمكن أن يقال: لما كان اللفظ عموماً للمعنيين ينته السنة أنه لا بد من حصولها، فاستدل به على أن المرأة لا حق لها في الجماع لأن هذه المرأة شككت أن زوجها لا يطؤها وأن ذكره لا يتشرب وأنه ليس معه ما يفي عنها ولم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بذلك، ومن ثم قال إبراهيم بن إسماعيل بن عدي وطلوع بن علي: لا يفسخ بالمنة ولا يضرب للعنين أجل. وقال ابن المنذر: اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع، فقال الأكثر: إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين، وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق. وقال أبو شور: إن ترك جماعها لعدة أجل له سنة، وإن كان لغير علة فلا تسجل، وقال مياض: اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في الجماع، فيبطل الحيل لها إذا تزوجت الجيبوب والمسرح جماعة بهما، ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال ما به. وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعه فلا حجة فيها، لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضاً طلقها كما وقع عند مسلم صريحاً من طريق القاسم عن عائشة قالت: «طلق رجل امرأته ثلاثاً تزوجها رجل آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فلما طلقها زوجها الأول أن يتزوجها، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: لا» الحديث، وأصله عند البخاري وقد تقدم في أوائل الطلاق. ووقع في حديث الطبري عن عروة كما سيأتي في اللباس في آخر الحديث بعد قوله: لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسلها «قال: فزارته بعد» زاد ابن جريج عن الزهري في هذا الحديث أنها «جات بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إنه يعني زوجها الثاني مسها فسمتها أن ترجع إلى زوجها الأول» وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسل أنها «قالت: يا رسول الله إنه كان مسني، فقال: كذبت بقولك الأول فلن أصدقك في الآخر، وأنها أتت أبا بكر ثم مصر فسمتها» وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جريج المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عنه، ووقع عند مالك في

التي صلى الله عليه وسلم، لأنه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب، وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها، وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج إن كان الشاب دخل عليها ثم طلقها إلى زمان عدة منه ثم إلى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار أبوه يكتي به أبا السنابل، وقد أفاد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عن أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو وأبو السنابل فآثرته على أبي السنابل أبو البشر بن الحارث، وضبطه بكسر الموحدة وسكون للمعجمة، وقد أخرج الترمذي والنسائي قصة سبيعة من رواية الأسود عند أبي السنابل يستند على شرط الشيخين إلى الأسود وهو من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس، فالحديث صحيح على شرط مسلم، لكن البخاري على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فهذا قال ما نقله الترمذي.

قوله: (فأبت أن تنكح) وقع في رواية «الموطأ» فخطبها رجلا من أحدهما شاب وكهل، فحطت إلى الشاب، فقال الكهل: لم تخلي، وكان أهلها غيا فرجا أن يؤثرو بها.

قوله: (فأبى) والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعدي آخر الأجلين، فمكنت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: انكحي، قال عياض: وهكذا وقع عند جميعهم. فقالت: والله ما يصلح، إلا لابن السكن فنهذه «قال» مكان «فأبى» وهو الصواب. قلت: وكذا في الأصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه، بل قال ابن التين: إنه عند جميعهم «قال» إلا عند القاسبي «فأبى» بزيادة التاء، وهذا أقرب مما قال عياض. ثم قال عياض: والحديث مبني على منه قولها: «فمكنت بعد ليال فخطبت إلخ». قلت: قد ثبت الخلو في رواية ابن ملحان التي أشرت إليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه لفظه «فمكنت قريبا من عشرين ليلة ثم نفست» وقد وقع للبخاري اختصار المتن في الطريق الثاني بأبلغ من هذا، فإنه اقتصر منه على قوله: «إنه كتب لي ابن أرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم» فقالت: أفأني إذا حللت أن أنكح، فله اسم ابن أرقم ونسبه إلى جده كما نهت عليه وطوى ذكر أكثر القصة وتقديمه: فأتاها فسأها، فأخبرته، فكتب إليه الجواب: إني سألتها فذكرت القصة، ولي آخرها: «فأبى» قلت: وقع بينه واضحا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه «كتب عمر بن عبد الله بن الأرقم إلى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تنشب أن وضعت حملها، فلما تملت من نفاسها تجملت للخطاب، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني عبد الدار فقال: ما لي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح؟ فأنكحك والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر، قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعت ثيابي حين أمسيت فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك، فأفأني أتي ذلك، فحللت حين وضعت حلي، وأمرني بالتزويج إن بدا لي». وقوله في هذه الطريق الثانية: «فمكنت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم» قد يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة: «فلما قال لي ذلك: جمعت على ثيابي حين أمسيت» فإنه ظاهر في أنها تزوجت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو السنابل ما قال، ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها: حين أمسيت على إرادة وقت توجهها، ولا يلزم منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال.

قوله في الرواية الثالثة: (إن سبيعة نفست) يضم النون وكسر الفاء أي ولدت.

قوله: (بعد وفاة زوجها بلال) كذا أبهم المدة، وكذا في رواية سليمان بن يسار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري «فلم تنشب أن وضعت». ووقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة عند أحمد «فلم أمكث إلا شهرين حتى وضعت» وفي رواية داود بن أبي عاصم «فولدت لأدنى من أربعة أشهر» وهذا أيضا مبهم، وفي رواية يحيى بن أبي كثير الماضية في تفسير الطلاق «فوضعت بعد مائة وأربعين يوما» كذا في رواية شيخان عنه، وفي رواية حجاج الصراف عند النسائي «بعشرين ليلة» ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى «بعشرين ليلة أو خمس عشرة» ووقعت في رواية الأسود «فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما» كذا عند الترمذي والنسائي، وعند ابن ماجه «بضع وعشرين ليلة» وكان الراوي الثني الشك وأتى بلفظ يشمل الأمرين. ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد «نصف شهر» وكذا في رواية شبقة بلفظ «خمس عشرة» نصف شهر «وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد والجمع بين هذه الروايات متمثل لاتحاد القصة، ولعل هذا هو السري في إيهام من أبهم المدة، إذ عمل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر، وهو هنا كذلك،

فاقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر، وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليال وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو مدة إقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم لا في مدة بقية الحمل، وأكثر ما قيل فيه بالصرح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر، وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأصح: إن الحامل إذا مات عنها زوجها حمل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة، وخالف في ذلك علي فقال: تمتد آخر الأجلين، ومعناه أنها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربعت إلى انقضائها ولا تحمل بمجرد الوضع، وإن انقضت المدة قبل الوضع تربعت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة، ويقال: إنه رجع عنه، ويقوه أن المقتول من أباهاه وفاق الجماعة في ذلك، وتقدم تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع، وإنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك، وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول: «من شاء لاحتها على ذلك» ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنابل رجع عن تزواجه أولا أنها لا تحمل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أفتاها أبو السنابل به من أنها لا تحمل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنابل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر إطلاقه من انقضاء المدة أو لا؟ لكن نقل غير واحد الإجماع على أنها لا تنقضي في هذه الحالة الثاني حتى تضع، وقد وافق مسعود من المالكية عليها نقله المازري وغيره. وهو شذوذا مردود لأنه إحداهت خلاف بعد استقرار الإجماع، والسبب الحامل له الحرص على العمل بالأيتين اللتين تعارض عمومهما، قوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم ويتركون أزواجاً يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾ [البقرة: ٢٣٤] عام في كل من مات عنها زوجها، يشمل الحامل وغيرها، وقوله تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ [الطلاق: ٤] عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها، فجمع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلها، ثم لم يمهلا ما تناوله الآية الثانية من العموم، لكن قصره على من مضت عليها المدة ولم تضع، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الأيتين من إنشاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم، قال القرطبي: هذا نظر حسن، فإن أجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول، لكن حديث سبيعة نص بأنها تحمل بوضع الحمل فكان فيه بيان للرداد بقوله تعالى: ﴿يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾ أنه في حق من لم تضع، وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله: «إنه آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة» وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالأخيرة، وليس ذلك مراده، وإنما يعني أنها خصصة لها فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها. وقال ابن عبد البر: لولا حديث سبيعة لكان القول ما قال علي وابن عباس لأنهما عدلتان مجتمعتان بعنفين وقد اجتماعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا تخرج من عدتها إلا يتيقن واليقين آخر الأجلين. وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها ومات سيدها معاً أن عليها أن تأتي بالعدة والابتناء بأن ترضع أربعة أشهر وعشراً فيها حيفة أو بعدها، ويترجح قول الجمهور أيضاً بأن الأيتين وإن كانتا عامتين من وجه خاصيتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقضي المدة إلا بأخر الأجلين، لكن لما كان المقصود الأصلي من المدة برامة الرحم ولا سيما فيمن يحض يحصل المطلوب بالوضع، ووافق ما دل عليه حديث سبيعة، ويقويه قول ابن مسعود في تأخر نزول آية الطلاق عن آية البقرة، واستدل بقوله: «فأفأني أتى ذلك حين وضعت حلي» بأنه يجوز العقد عليها إذا وضعت ولو لم تظهر من دم النفاس، وبه قال الجمهور، وإلى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله: «ولا يرى بأساً أن تزوج حين وضعت ولو كانت في دمها غنة لا يقربها زوجها حتى تظهر». وقال الشامي والحسن والنخعي ومحمد بن سلمة: لا تنكح حتى تظهر، قال القرطبي: وحديث سبيعة حجة عليهم، ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه: «فلما تملت من نفاسها» لأن لفظ تملت كما يجوز أن يكون معناه ظهرت جاز أن يكون استملت من ألم النفاس، وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة فيه أيضاً لأنها حكاية واقعة سبيعة، والحجة إنما هو في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنها حلت حين وضعت» كما في حديث الزهري المتقدم ذكره، وفي رواية معمر عن الزهري: «حللت حين وضعت حلك» وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب «أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبيعة أن تنكح إذا وضعت» وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿إن يضعن حملهن﴾ فعلق الحمل بمين الوضع وقصره عليه ولم يقل: إذا ظهرت ولا إذا انقطع دمك، فصح ما قال الجمهور. وفي قصة سبيعة من الفوائد أن

التي صلى الله عليه وسلم، لأنه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب، وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها، وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج إن كان الشاب دخل عليها ثم طلقها إلى زمان عدة منه ثم إلى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار أبوه يكتي به أبا السنابل، وقد أفاد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عن أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو وأبو السنابل فآثرته على أبي السنابل أبو البشر بن الحارث، وضبطه بكسر الموحدة وسكون للمعجمة، وقد أخرج الترمذي والنسائي قصة سبيعة من رواية الأسود عند أبي السنابل يستند على شرط الشيخين إلى الأسود وهو من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس، فالحديث صحيح على شرط مسلم، لكن البخاري على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فهذا قال ما نقله الترمذي.

قوله: (فأبت أن تنكح) وقع في رواية «الموطأ» فخطبها رجلا من أحدهما شاب وكهل، فحطت إلى الشاب، فقال الكهل: لم تخلي، وكان أهلها غيا فرجا أن يؤثرو بها.

قوله: (فأبى) والله ما يصلح أن تنكحه حتى تعدي آخر الأجلين، فمكنت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: انكحي، قال عياض: وهكذا وقع عند جميعهم. فقالت: والله ما يصلح، إلا لابن السكن فنهذه «قال» مكان «فأبى» وهو الصواب. قلت: وكذا في الأصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه، بل قال ابن التين: إنه عند جميعهم «قال» إلا عند القاسبي «فأبى» بزيادة التاء، وهذا أقرب مما قال عياض. ثم قال عياض: والحديث مبني على منه قولها: «فمكنت بعد ليال فخطبت إلخ». قلت: قد ثبت الخلو في رواية ابن ملحان التي أشرت إليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه لفظه «فمكنت قريبا من عشرين ليلة ثم نفست» وقد وقع للبخاري اختصار المتن في الطريق الثاني بأبلغ من هذا، فإنه اقتصر منه على قوله: «إنه كتب لي ابن أرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم» فقالت: أفأني إذا حللت أن أنكح، فله اسم ابن أرقم ونسبه إلى جده كما نهت عليه وطوى ذكر أكثر القصة وتقديمه: فأتاها فسأها، فأخبرته، فكتب إليه الجواب: إني سألتها فذكرت القصة، ولي آخرها: «فأبى» قلت: وقع بينه واضحا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه «كتب عمر بن عبد الله بن الأرقم إلى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تنشب أن وضعت حملها، فلما تملت من نفاسها تجملت للخطاب، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني عبد الدار فقال: ما لي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح؟ فأنكحك والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر، قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعت ثيابي حين أمسيت فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك، فأفأني أتي ذلك، فحللت حين وضعت حلي، وأمرني بالتزويج إن بدا لي». وقوله في هذه الطريق الثانية: «فمكنت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم» قد يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة: «فلما قال لي ذلك: جمعت على ثيابي حين أمسيت» فإنه ظاهر في أنها تزوجت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو السنابل ما قال، ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها: حين أمسيت على إرادة وقت توجهها، ولا يلزم منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال.

قوله في الرواية الثالثة: (إن سبيعة نفست) يضم النون وكسر الفاء أي ولدت.

قوله: (بعد وفاة زوجها بلال) كذا أبهم المدة، وكذا في رواية سليمان بن يسار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري «فلم تنشب أن وضعت». ووقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة عند أحمد «فلم أمكث إلا شهرين حتى وضعت» وفي رواية داود بن أبي عاصم «فولدت لأدنى من أربعة أشهر» وهذا أيضا مبهم، وفي رواية يحيى بن أبي كثير الماضية في تفسير الطلاق «فوضعت بعد مائة وأربعين يوما» كذا في رواية شيخان عنه، وفي رواية حجاج الصراف عند النسائي «بعشرين ليلة» ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى «بعشرين ليلة أو خمس عشرة» ووقعت في رواية الأسود «فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما» كذا عند الترمذي والنسائي، وعند ابن ماجه «بضع وعشرين ليلة» وكان الراوي الثني الشك وأتى بلفظ يشمل الأمرين. ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد «نصف شهر» وكذا في رواية شبقة بلفظ «خمس عشرة» نصف شهر «وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد والجمع بين هذه الروايات متمثل لاتحاد القصة، ولعل هذا هو السري في إيهام من أبهم المدة، إذ عمل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر، وهو هنا كذلك،

الصحابه كانوا يفتون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن المتي إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه ثلاثا يجعله الميل إليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنايل حيث أتى سبيعة أنها لا غل بالوضع لكونه كان خطيها فمعتة ورجا أنها إذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضى المدة حضر أمهلا فزويها في زواجه دون غيره. وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والقفظة حيث ترددت فيما أخاها به حتى حلها ذلك على استيضاح الحكم من الشارع، وهكذا ينبغي لمن ارتاب في فتوى لفتي أو حكم لحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسألة، ولعل ما وقع من أبي السنايل من ذلك هو السر في إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحد من حديث ابن مسعود، على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير، وحله بعض العلماء على ظاهره فقال: إنما كذبه لأنه كان عالما بالقصة وأتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد. وفيه الرجوع في الواقع إلى الأهل، ومباشرة المرأة السؤال عما يتزل بها ولو كان ما يستحي النساء من مثله لكن خروجها من منزلها ليلا يكون أسرها كما فعلت سبيعة. وفيه أن الحمل تنقض عتبتها بالوضع على أي صفة كان من مضغة أو من حلقة، سواء استبان خلق الأدمي أم لا، لأنه صلى الله عليه وسلم رتب الحمل على الوضع من غير تفصيل، وتوقف ابن دقيق العيد من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل التام المتخلق، وأما خروج المضغة أو المعلقة فهو نادر، والحمل على الغالب أقوى، ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة ينة ولا خفية، وأجيب عن الجمهور بأن المقصود في انقضاء العدة براءة الرحم، وهو حاصل بخروج المضغة أو المعلقة، بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة، وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه: ولدت. وفيه جواز تحمل المرأة بعد انقضاء عتبتها لأن في رواية الزهري التي في المغازي: فقال: ما لي أراك تحمل للخطاب. وفي رواية ابن إسحاق: فتبينت للكنكاح واختفيت. وفي رواية معمر عن الزهري عند أحد: فلقبها أبو السنايل وقد اكتحلت. وفي رواية الأسود: فطليت وتضمنت وذكر الكرماني أنه وقع في بعض طرق حديث سبيعة أن زوجها مات وهي حامله وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحمل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنث، ووجه الأول أنه أريد بأنها ذات حمل باقمل كما قيل في قوله تعالى: ﴿تعمل كل مرضعة﴾ [الحج: ٢] فلو أريد أن الإرضاع من شأنها لقل: كل مرضع إحد والذي وقفنا عليه في جميع الروايات «وهي حامل» وفي كلام أبي السنايل «لست بتأكح» واستدل به على أن المرأة لا يجب عليها التزويج لقرنها في الخبر من طريق الزهري: «وامرئي بالتزويج إن بدا لي» وهو مبين للمراد من قوله في رواية سليمان بن يسار: «وامرها بالتزويج» فيكون معناه وأذن لها، وكذا ما وقع في الطريق الأول من الباب: انكحي. وفي رواية ابن إسحاق عند أحد: فقد حللت فتزوجي» ووقع في رواية الأسود من أبي السنايل عند ابن ماجه في آخره: فقال: إن وجدت زوجا صالحا فتزوجي» وفي حديث ابن مسعود عند أحد: إذا أتاك أحد ترضيه. وفيه أن الثيب لا تزوج إلا برضاها من ترضاء ولا إجبار لأحد عليها، وقد تقدم بيانه في غير هذا الحديث.

٤ - باب قول الله تعالى:

﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾. [البقرة: ٢٢٨]

وقال إبراهيم: ليمن تزوج في العدة، فعاشت عدة ثلاث حيضات. بآت من الأول، ولا تخصيب به ليمن بقدة.

وقال الزهري: تخصيب. وهذا أحب إلي سفيان، يعني قول الزهري.

وقال معمر: يقال: أفزأت المرأة إذا دنا حيطها، وأفزأت إذا دنا طهرها، ويقال: ما أفزأت بسكى قط، إذا لم تجتمع وكذا في بطنها.

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾) سقط لفظ «باب» لأبي ذر، والمراد بالمطلقات هنا فوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل، والمراد بالتربص الانتظار وهو خير بمعنى الأمر، وقرأ الجمهور «قروء» بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز.

قوله: (وقال إبراهيم) هو النخعي (فمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض باتت من الأول ولا تحسب به لن بعده، وقال الزهري: تحسب، وهذا أحب إلى

قوله: (وقال معمر: يقال أفزأت المرأة إلخ) معمر هو أبو عبيدة بن المثني، وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور، وقوله: «بسلى» بكسر الموحدة وفتح للمهلة والتوين بغير همز، التسلى هو غشاء الولد. وقال الأخفش: أفزأت المرأة إذا صارت ذات حيض، والقرء انقضاء الحيض ويقال: هو الحيض نفسه، ويقال: هو من الأضداد. ومراد أبي عبيدة أن القرء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو كذلك، وجزم بها ابن بطال وقال: لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد بالأفزأت فيها ترجع قول من قال: إن الأفزأت الأطهار فحدث ابن عمر حيث أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق في الطهر، وقال في حديث: «تلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» فدل على أن المراد بالأفزأت الأطهار والله أعلم.

٤١ - باب قصة فاطمة بنت قيس

وقول الله: ﴿وَأَقْرَبُ اللَّهِ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَاشِيَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَنزِي لَهُ اللَّهُ يَخْذِلُ يَخْذِلُ ذَلِكَ أَمْرٌ﴾ [الطلاق: ١].

﴿استكنوهن من حيث كنكن من وجدكم ولا تضاروهن ليشتقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يمتحن حملهن﴾. إلى قوله: ﴿بقدة غسر يسرا﴾ [الطلاق: ٦-٧].

٥٣٢٢، ٥٣٢١ - حدثنا إسماعيل: حدثنا فالح، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار: أن سبيعة بنت الحارث بن عبد الرحمن بن الحكم، فأنقذها عبد الرحمن، فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان بن الحكم، وهو أمير المدينة: اتق الله وارذلهما إلى نبيها. قال مروان - في حديث سليمان - إن عبد الرحمن بن الحكم عليي. وقال القاسم بن محمد: أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس؟ قالت: لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة. فقال مروان بن الحكم: إن كان بلغك، فحسبك ما بين هذين من الشر. (الطبر: ٤٥٣٢٣، ٤٥٣٢٤، ٤٥٣٢٥، ٤٥٣٢٦، ٤٥٣٢٧، ٤٥٣٢٨، أخرجه مسلم: ١٤٨١، وهو مختصر في الطلاق: (٥٤)).

٥٣٢٣، ٥٣٢٤ - حدثنا محمد بن بشر: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: ما لفاطمة، إلا تقى الله، يعني في قولها: لا سكى ولا نقصة. (راجع: ٥٣٢١، ٥٣٢٢، أخرجه مسلم: ١٤٨١، مطولا باختلاف، ولفظ في الطلاق: ٥٤).

٥٣٢٥، ٥٣٢٦ - حدثنا عمرو بن عباس: حدثنا ابن مهدي: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: قال عروة بن الزبير لعائشة: ألم تري إلى فلانة بنت الحكم، طلقها زوجها فخرجت؟ فقالت: بئس ما صنعت، قال: ألم تسمعي في قول فاطمة؟ قالت: أما إني لست لها خير في ذكر هذا الحديث.

وَزَادَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: عَابَتْ عَائِشَةُ أَشَدَّ الْقَيْبِ، وَقَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ، فَخِيفَ عَلَى نَاحِيَتِهَا، فَلِذَلِكَ ارْتَحَصَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ. [راجع: ٥٣٢١، ٥٣٢٢، أخرجه مسلم: ١٤٨١، محصراً بنحوه. وهو في الطلاق: ٥٤، بلونه عابت... لذلك أرخصه].

قوله: (قصّة فاطمة بنت قيس) كذا للأكثر، ولبعضهم «باب» وبه جزم ابن بطلال والإسماعيلي، وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن بني عمار بن فهر بن مالك، وهي أخت الضحّاك بن قيس الذي ولي العراق ليزيد بن معاوية وقتل مرج راحط، وهو من صغار الصحابة، وهي أُمّ من وكانت من المهاجرات الأول، وكان لها عقل وجبال وتزوجها أبو عمرو بن حفص ويقال: أبو حفص بن عمرو ابن المغيرة المخزومي وهو ابن حم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعته النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فبعت إليها بطلاقة ثالثة بقيت لها، وأمر أبي عبيدة الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة أن يدفعها لها محرراً وشعيراً، فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها: ليس لك سكنى ولا نفقة، هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها، ولم أرها في البخاري وإنما ترجم لها كما ترى، وأورد أشياء من قصتها بطريق الإشارة إليها، وهم صاحب «المسند» فأورد حديثها بطوله في المتفق، واتفقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها أنها باتت بالطلاق، ووقع في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس: «نكحت ابن المغيرة، وهو من خيار شباب قريش يومئذ، فأصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما تأملت خطبتي أبو جهل» الحديث. وهذه الرواية وهم، ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله أو نحو ذلك كحالة النزوي وغيره والذي يظهر أن المراد بقوله: «أصيب» أي مات على ظاهره، وكان في بعت علي إلى اليمن، فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يلزم من ذلك أن تكون بيتوته من بلوث بل بالطلاق السابق على الموت، فقد ذهب جمع إلى أنه مات مع علي باليمن وذلك بعد أن أرسل إليها بطلاتها، فإذا جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل واتضح الوهم، ولكن يبعد بذلك قول من قال: إنه بقي إلى خلافة عمر.

قوله: (وقول الله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُكَمِّلْ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ لا يخرجوهن من بيوتهن) الآية) كذا الأكثر، وللسنني بعد قوله: بيوتهن «إلى قوله: ﴿بعد عمر يسراً﴾» [الطلاق: ٧، وساق الآيات كلها إلى «﴿يسراً﴾» في رواية كريمة.

قوله: (الإسماعيلي) هو ابن أبي أويس.

قوله: (يحيى بن سعيد بن العاص) أي ابن سعيد بن العاص بن أمية، وكان أبوه أمير المدينة لمعاوية، ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأنشدق.

قوله: (طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم) هي بنت أخي مروان الذي كان أمير المدينة أيضاً لمعاوية حنظلة وولي الخلافة بعد ذلك، واسمها عمرة فيما قيل، وسيأتي في الخبر الثالث أنه طلقها البتة.

قوله: (قال مروان في حديث سليمان: إن عبد الرحمن غلبني) وهو موصول بالإسناد المذكور إلى يحيى بن سعيد، وهو الذي فصل بين حديثي شيبخه فساق ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده، وقول مروان: إن عبد الرحمن غلبني أي لم يطعني في ردها إلى بيتها، وقيل: مراده غلبني بالحجة لأنه احتج بالشر الذي كان بينهما.

قوله: (قالت: لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة) أي لأنه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب.

قوله: (قال مروان بن الحكم: إن كان بك شيء أي إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال: «فحسبك ما بين هذين من الشر» وهذا مصر من مروان إلى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر ذلك علي فاطمة بنت قيس كما أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري «أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان طلق بنت سعيد بن زيد البتة وأما حزمة بنت قيس، فأمرتها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال، فسمع بذلك مروان فانكر، فذكرت أن خالتها أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتاها بذلك، فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة يسأله عن ذلك فذكرت «الحديث، وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد «فقال مروان: لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة فستانخذ بالعصمة التي وجدنا عليها

الناس» وسيأتي له طريق أخرى في الباب الذي بعده، فكان مروان أنكر الخروج مطلقاً ثم رجع إلى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز خروجها من منزل الطلاق كما سيأتي.

قوله: (حدثنا محمد بن بشار) كذا في الروايات التي اتصلت لنا من طريق الفريري، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بندار وهو محمد بن بشار، وقال المزني في «الأطراف»: أخرجه البخاري عن محمد بن منصور وهو محمد بن بشار كذا نسب أبو مسعود. قلت: ولم أره غير منسوب إلا في رواية النسفي عن البخاري، وكأنه وقع كذلك في «أطراف خلف» ومنها نقل المزني، ولم أجد على هذا الموضع في المقدمة اعتماداً على ما اتصل لنا من الروايات إلى الفريري.

قوله: (عن عائشة أنها قالت: ما لفاطمة، ألا تنفي الله؟ يعني في قولها: لا سكنى ولا نفقة) وقع في رواية مسلم من هذا الوجه «ما لفاطمة خير أن تذكر هذا كأنها تشير إلى أن سبب الإذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله، ويؤيده ما أخرج النسائي من طريق ميمون بن مهران قال: «قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب: إن فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها، فقال: إنها كانت لسنة «ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار «إنما كان ذلك من سوء الخلق».

قوله: (سليمان) هو الثوري.

قوله: (قال عروة) أي ابن الزبير (لعائشة: ألم تري إلى فلاة بنت الحكم) نسبها إلى جدّها، وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كما في الطريق الأول.

قوله: (فقلت: ينس ما صنعت) في رواية الكشيبي «ما صنع» أي زوجها في تمكينها في ذلك، أو أيوها في موافقتها، ولهذا أرسلت عائشة إلى مروان معها وهو الأمير أن يردّها إلى منزل الطلاق.

قوله: (ألم تسمعي قول فاطمة) يحتمل أن يكون فاعل «قال» هو عروة.

قوله: (قالت: أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث) في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه «تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم لطفها وأخرجها، فأثبت عائشة فأخبرتها فقال: ما لفاطمة خير في أن تذكر هذا الحديث» كأنها تشير إلى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شيئاً عليه فيه غشاضة.

قوله: (وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه: عابت عائشة أشد العيب وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش، فخيف على ناحيتها لذلك أرخص لها النبي صلى الله عليه وسلم) وصله أبو داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بلفظ «لقد عابت» وزاد «يعني فاطمة بنت قيس» وقوله: «وحش» يفتح الواو وسكون الهمزة بعدها معجبة أي خال لا أنيس به، ولرواية ابن أبي الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة كثر قال: «عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت: قلت: يا رسول الله إن زوجي غلبني ثلاثاً فأخاف أن يقتحم عليّ، فأمرها فتحرلت» وقد أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين: إما خشية الانتحاح عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها فحش من القول، ولم ير بين الأمرين في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعهما معاً في شأنها. وقال ابن المنير: ذكر البخاري في الترجمة عشرين وذكر في الباب واحدة فقط، وكأنه أوما إلى الأخرى إما لورودها على غير شرطه ولأنها لا تخوف عليها إذا اقتضى خروجها، فمثلته الخوف منها، بل لعله أولى في جواز إخراجها، فلما صح عنه معنى الالة الأخرى ضمنها الترجمة. وتعقب بأن الانتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول بعض آخر إذا صح طريقه، فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استقلال النفقة، وأنه اتفق أنه بدا منها بسبب ذلك شر لأصحابها وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي عليها أن اسمرت هناك أن يتركوها بغير أنيس فأمرت بالانتقال. قلت: ولعل البخاري أشار بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة: «إن كان بك شر» فإنه يؤم إلى أن السبب في ترك أمرها بلامزة السكن ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر. وقال ابن دقيق العيد: سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطاهما، وأنها لما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا نفقة لها ولا سكنى، فاقضى أن التعليل إنما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الانتحاح والبناء، فإن قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به. قلت: المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان في النفقة، ثم اختلفت الروايات: فني بعضها «فقال: لا نفقة ولا سكنى» وفي بعضها أنه لما قال لها:

٤٤- باب ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

في العدة، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين.

وقوله: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٥٣٣٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: زَوْجٌ مَقُولٌ أَخْتَهُ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً. [راجع: ٤٥٢٩].

٥٣٣١- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَادَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: أَنَّ مَقِيلَ بْنَ يَسَارٍ كَانَتْ أخته تحت رجل، فطلقها ثم حلى عنها، حتى انقضت عدتها، ثم خطبها، فحصى مقيل من ذلك أنفاً، فقال: حلى عنها وهو يغفل عنها، ثم خطبها، فقال يئسه وتينها، فأنزل الله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُجَا أَوْ بَعْدَ أَنْ يَخْلُجَا فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ﴾. [البقرة: ٢٢٢]. أَيْ آخِرِ الْآيَةِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ عَلَيْهِ، فَزَكَرَ الْحَيَّةَ وَاسْتَفَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ. [راجع: ٤٥٢٩].

٤٥- باب مُرَاجَعَةِ الْحَائِضِ

٥٣٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرُاجِعَهَا ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ يَحِصَّ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَطْلُقَهَا فَلْيَطْلُقْهَا حِينَ تَطْهُرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجَامِعَهَا. فَلَمَّا لَمَسَتْ أَلَمَ اللَّهُ أَنْ يَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءَ.

٥٣٣٣- حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ جَبْرِ: سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مُرَّةً أَنْ يَرُاجِعَهَا، ثُمَّ يَطْلُقَ مِنْ قَبْلِ عِدَّتِهَا، قُلْتُ: أَتَحْصِي بِطَلْقِ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ. [راجع: ٤٩٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٧١].

قوله: (باب مراجعة الحائض) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك، وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق.

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سَبَّلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لِأَخِيهِمْ: إِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَكْتَحِبَ زَوْجًا غَيْرَكَ.

٤٦- باب تُحْدِ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا [زَوْجُهَا] أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا أَرَى أَنْ تَقْرَبَ الصَّيِّئَةَ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا الطَّيِّبَ، لِأَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ.

وَرَأَى فِيهِ غَيْرُهُ، عَنِ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ طَلَّقْتَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا. [راجع: ٤٩٠٨، أخرجه مسلم: ١٤٧١].

قوله: (باب ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ في العدة، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين، وقوله: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ﴾ كذا لاكثر، وفصل أبو ذر أيضاً بين قوله: ﴿يردهن﴾ وبين قوله: «في العدة» بدلالة إشارة إلى أن المراد بأحقية الرجعة من كانت في العدة. وهو قول مجاهد وطائفة من أهل التفسير، وسقط قوله: ﴿فلا تعضلوهن﴾ من رواية النسفي. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث معقل بن يسار في تزويج أخته، وأورده من طريقين:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَلِوَةَ الْأَخْيَارِثِ الْفَلَاحَةِ.

٥٣٣٤- قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تَوَفَّيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ، خَلَقَ أَوْ غَيْرَهُ، فَدَعَتْ مِنْهُ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضَتِهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوِثُّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدِ عَلَى مِثِّ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [راجع: ١٢٨٠، أخرجه مسلم: ١٤٨٦، بذكر الخبر، وفي الطلاق برقم ٥٩٠، ونفسه برقم ٤٦٢٠].

الْأَوَّلَى قَوْلُهُ: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ) كَذَا لِلْجَمْعِ غَيْرِ مَنْسُوبٍ وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ، وَعَبْدُ الرَّوَّاحِ سَعِيدٌ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ، وَيُونُسُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْبَصْرِ. الطَّرِيقُ الثَّانِي مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَادَةَ قَالَ فِي رِوَايَتِهِ: «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ كَانَتْ أخته تحت رجل» وقال في رواية يونس عن الحسن: «زوج معقل أخته» وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في «باب لا نكاح إلا بولي» من كتاب النكاح وبينت هناك من وصله وأرسله، وتقدم في تفسير البقرة أيضاً موصولاً ومرسلاً.

وقوله: (لحمي) بوزن علم بكسر ثائية، وقوله: (أنفاً) يفتح الهزنة والنون منون أي ترك الفعل غيظاً وترفعاً، وقوله: (فوك الحمية) بالتشديد،

وقوله: (واسفاد لأمر الله) كذا لاكثر بقاء أي أعطى مقادته، والمعنى أطاع واستمل. وفي رواية الكشميهني «واسترد» براء بدل القاف من البرود وهو الطلب، أو المعنى أراد رجوعها ورضي به. ونقل ابن التين عن رواية القاسبي واستفاد بتشديد الدال، ورده بأن الفاعلة لا تجتمع مع سين الاستفعال.

الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض، وتقدم شرحه مستوفى في أول كتاب الطلاق،

وقوله: (وزاد فيه غيره عن الليث) تقدم بيانه في أول الطلاق أيضاً حيث قال

٥٣٣٥- قَالَتْ زَيْنَبُ: فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تَوَفَّيَ أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَمَا وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْغُبَيْرِ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوِثُّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدِ عَلَى مِثِّ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [راجع: ١٢٨٢، أخرجه مسلم: ١٤٨٧، وفي الطلاق ٥٩٠، مختصراً].

٥٣٣٦- قَالَتْ زَيْنَبُ: وَسَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ

دليل آخر للإجماع، ورّد بأن للمقول عن الحسن البصري أن الإحداد لا يجب أخرجه ابن أبي شيبة، وتقلّ الخلال بسنده عن أحد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداد، قال أحمد: ما كان بالعراق أشدّ تبحراً من منين يعني الحسن والشعبي قال: وخفي ذلك عليها، وخالفتهما لا تنقدح في الاحتجاج وإن كان فيها رد على من ادعى الإجماع. وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفى الخلاف في المسألة إلا عن الحسن، وأيضاً فحديث التي شككت عنها وهو ثالث أحاديث الباب دال على الوجوب، وإلا لم يمتنع التناوي المباح، وأجيب أيضاً بأن السياق يدل على الوجوب، فإن كل ما منع منه إذا دل دليل على جوازها كان ذلك الدليل دالاً بعينه على الوجوب كالختان والزيادة على الركوع في الكسوف وغير ذلك.

قوله: (لأمرأة) تمسك بمفهومه الخفية فقالوا: لا يجب الإحداد على الصغيرة، ودفع الجمهور إلى وجوب الإحداد عليها كما تجب العدة، وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج خرج الغالب، وعن كونها غير مكلفة بأن الولي هو المخاطب بمنعها عما تنفع منه الممتنع، ودخل في عموم قوله: «امرأة» للمخلوق بها وغير المخلوق بها حرة كانت أو أمّة ولو كانت مبغضة أو مكاتبه أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لا سيدها لتقييده بالزوج في الخبر خلافاً للحنفية.

قوله: (وَمِنْ بَالِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) استدل به الحنفية بأن لإحداد على النعمة للتقيد بالإيمان، وبه قال بعض المالكية وأبو ثور، وترجم عليه النسائي بذلك، وأجاب الجمهور بأنه ذكر تأكيداً للمبالغة في الزجر فلا مفهوم له، كما يقال: هذا طريق المسلمين وقد يسلكه غيرهم. وأيضاً فالإحداد من حق الزوج، وهو ملتحق بالعدة في حفظ النسب، فتدخل الكافرة في ذلك بالمتى كما دخل الكافر في النهي عن السوم على سوام أخيه، ولأنه حق للزوجة فأشبهه الثقة والسكنى، وتقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن النعمة داخلة في قوله: «تؤمن بالله واليوم الآخر» ورد على قائله وبين فساد شبهة فأجابه، وقال النووي: قيد بوصف الإيمان لأن المتصف به هو الذي يتقاد للشرع، قال ابن دقيق العيد: والأول أولى، وفي رواية عند المالكية أن النعمة المترقى عنها تمتد بالأقراء، قال ابن العربي: هو قول من قال: لا إحداد عليها.

قوله: (على ميت) استدل به لمن قال: لا إحداد على امرأة المفقود لأنه لم يتحقق وفاته خلافاً للمالكية.

قوله: (إلا على زوج) أخذ من هذا المصنف أن لا يزداد على الثلاث في غير الزوج أي كان أو غيره، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» من رواية عمرو بن شعيب «أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن تحد على أبيها سبعة أيام، وعلى من سواه ثلاثة أيام» فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا العموم، لكنه مرسل أو معضل لأن جل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صفراء الصحابة وروى بعض الإحداد فتعقب اتفاقاً، وبأن المطلقة البائن «المراسيل» فقال: عمرو بن شعيب ليس تابعياً فلا يخرج حديثه في المراسيل، وهذا التعقب مردود لما قلناه، واحتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول عن غيره أيضاً، واستدل به للأصح عند الشافعية في أن لا إحداد على المطلقة، فأما الرجعية فلا إحداد عليها إجماعاً، وإنما الاختلاف في البائن، فقال الجمهور: لا إحداد، وقالت الحنفية وأبو عبيد وأبو ثور: عليها الإحداد قياساً على المترقى عنها، وبه قال بعض الشافعية والمالكية، واحتج الأولون بأن الإحداد شرع لأن تركه من التطيب واللبس والتزين يذهب إلى الجماع فمنعت المرأة منه زجراً لما عن ذلك، فكان ذلك ظاهراً في حق الميت لأنه بمنه الموت عن منع المعتدة منه عن التزويج ولا تراعيه هي ولا تخاف منه، بخلاف المطلقة التي في كل ذلك، ومن ثم وجبت العدة على كل مترقى عنها وإن لم تكن مدخولاً بها، بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا إحداد عليها اتفاقاً، وبأن المطلقة البائن يمكنه العودة إلى الزوج بعينه لا لفقدان الزوجية، واستدل به على جواز الإحداد على غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث ليال فما دونها ونحوه فيما زاد عليها، وكان هذا القدر أبيض لأجل حظ النفس ومراعاتها وغلبة الطباع البشرية، ولهذا تسألت أم حبيبة وزين بنت جحش رضي الله عنهما الطيب لتخرجنا من عهدة الإحداد، وصرحت كل منهما بأنها لم تطيب لحاجة، إشارة إلى أن آثار الحزن باقية عندها، لكنها لم يسعها إلا امتثال الأمر.

قوله: (أربعة أشهر وعشراً) قيل: الحكمة فيه أن الولد يتكامل تخليقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأمهة فجيء

الله ﷻ فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي توفي عنها زوجها، ولقد اشكتك عنها، أفكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا». ثم إن ابنتي أوتيت ثوباً، فكل ذلك يقول: «لا». ثم قال رسول الله ﷺ: «إنما هي أربعة أشهر وعشراً». ولقد كانت إحداناً كن في الجمالية تزني بالفترة على رأس الحول. [الطبر: ٥٣٣٨، ٥٧٠٦، أخرجه مسلم: ١٤٨٨، وفي الطلاق: ٥٩٠، مختصر: ٩٠، باختلاف].

٥٣٣٧ - قال حميد: فقلت لزَيْن: وما تزني بالفترة على رأس الحول؟ فقالت زَيْن: كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها، دخلت جفهاً، وأبست شراً بينها، ولم تمس طياً حتى تموت بها سنة، ثم تأتي بدابة، جمار أو شاة أو طائر، فتقتضيه، فكلما اقتضى بشيء إلا مات، ثم تخرج فتطبخ بقره، فترمي بها، ثم ترجع بعد ما شاعت من طيب أو غيره.

سئل مالك ما تقتضيه؟ قال: تمسح به جلدها. [أخرجه مسلم: ١٤٨٩].

قوله: (باب تحلل بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي، ويجوز بفتح ثمة ضم ثمة من الثلاثي وقد تقدم بيان ذلك في «باب إحداد المرأة على غير زوجها» من كتاب الجنائز، قال أهل اللغة: أصل الإحداد المنع، ومنه سمي البواب حداً لأنه الداخل، وسميت العقوبة حداً لأنها تزود من المعصية. وقال ابن درستويه: معنى الإحداد منع المعتدة نفسها الزينة وبندنها الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطبع فيها كما منع الحسد المعصية. وقال الفراء: سمي الحديد حداً لامتناع به أو لامتناعه على عاونه، ومنه تحلبد النظر بمن امتناع تغلبه في الجهل، ويروى ببلعيم حكاية الخطابي قال: يروى بالحاء والجيم، والحاء أشهر، والجيم مأخوذ من جددت الشيء إذا قطعت، فكان المرأة انقطعت عن الزينة. وقال أبو حاتم: أنكر الأصمعي حدث ولم يعرف إلا أحدث. وقال الفراء: كان القدماء يثرون أحدث والأخرى أكثر ما في كلام العرب.

قوله: (وقال الزهري: لا أرى أن تقرب الصبية الطيب) أي إذا كانت ذات زوج فعات منها

وقوله: (لأن عليها العدة) اعلم من تصرف المصنف، فإن أثر الزهري وصله ابن وهب في موطنه عن يونس عنه بدونها، وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار. وفي التعليل إشارة إلى أن سبب إلحاق الصبية بالبالغ في الإحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً، وبذلك احتج الشافعي أيضاً، واحتج أيضاً بأنه يجرم المقد عليها بل خطبتها في العدة، واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب: «أفكحلها» فإنه يشعر بأنها كانت صغيرة، إذ لو كانت كبيرة لقالت: أفكحل كل؟ وفي الاستدلال به نظير لاحتمال أن يكون معنى قولها: «أفكحلها» أي أفكسناها من الاحتمال.

قوله: (عن زين بنت أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد. وهي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم، وزعم ابن التين أنها لا رواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا قال، وقد أخرج لها مسلم حديثها «كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زين» الحديث، وأخرج لها البخاري حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية.

قوله: (أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة) تقدم منها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما، والكلام على قوله في الأول حين توفي أبوها وفي الثاني حين توفي أخوها وأنه سمي في بعض الموطآت عبد الله، وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب، وأن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل بأحد شهيدين وزين بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على زين بنت جحش في تلك الحالة، وأنه يجوز أن يكون عبيد الله للمصنف فإن دخول زين بنت أبي سلمة عند بلوغ الخبر إلى المدينة بوفاة كان وهي حمزة، وأن يكون أباً أحد بن جحش فإن اسمه «عبد» بغير إضافة لأنه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زين، لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها. ويلزم على الأمرين أن يكون وقع في الاسم تغيير أو الملبت كان اختا زين بنت جحش من أمها أو من الرضاة.

قوله: (لا يحل) استدل به على تحريم الإحداد على غير الزوج وهو واضح، وعلى وجوب الإحداد للمدة المذكورة على الزوج واستشكك بأن الاستثناء وقع بعد انقضي فبدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجوب، وأجيب بأن الوجوب استغنى من

الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤثراً لإزالة اللبالي والمراد مع إياهما عند الجمهور، فلا محل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة ومن الأزواج من وبعض السلف تنقضي بمضي العشر بعد مضي الأشهر وتحل في أول اليوم العاشر، واستثنت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحارث، وقد ورد في حديث قري الإسناد أخرجه أحد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت: «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال: لا تحدي بعد يومك» هذا لفظ أحمد، وفي رواية له ولا بين حبان والطحاوي لما أصيب جعفر أثناء النبي صلى الله عليه وسلم فقال: تسلي ثلاثاً ثم اصنعي ما شئت» قال شيخنا في «شرح الترمذي»: ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عيسى كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدة أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم، قال: بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ يخالف للأحاديث الصحيحة، وقد أجمعوا على خلافه، قال: ويحتمل أن يقال: إن جعفرًا قُتل شهيداً والشهداء أحياء عند ربهم، قال: وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء عن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر كعسرة بن عبد المطلب عمه وكعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر أحد كلام شيخنا ملخصاً. وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ، وأن الإحداد كان على المعتلة في بعض عتقها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشراً، ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ. لكنه يكثر من ادعاه النسخ بالإحداد على عتاقه، ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى: أحدها أن يكون المراد بالإحداد المقيّد بالثلاث قلداً زائداً على الإحداد المعروف فعلته أسماء مبالغة في حزنها على جعفر فتهاجم عن ذلك بعد الثلاث، ثانيها أنها كانت حاملاً فوضعت بعد ثلاث فانقضت العدة فتهاجم بعدها عن الإحداد، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى: «ثلاثاً» لأنه يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم أطلع على أن عتقها تنقضي عند الثلاث. ثالثها: لعله كان إياها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداد. رابعها أن البيهقي أعل الحديث بالانقطاع فقال: لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء، وهذا تعليل مدفوع، فقد صححه أحمد لكنه قال: إنه يخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد، قلت: وهو مصير منه إلى أنه بعله بالشذوذ. وذكر الأثر أن أحد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه «لا إحداد فوق ثلاث» فقال: هذا منكرو، والمعروف عن ابن عمر من رأيه أنه وهذا يحتمل أن يكون لغير المرأة المعتلة فلا نكارة فيه، بخلاف حديث أسماء والله أعلم. وأغرب ابن حبان فساق الحديث بلفظ «تسلي» باليم بدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لأمر الله، ولا مفهوم لتقيدها بالثلاث بل الحكمة فيه كون القلق يكون في ابتداء الأمر أشد فلذلك قيدها بالثلاث، هذا معنى كلامه، لصفحة الكلمة وتكلف لتأويلها. وقد وقع في رواية البيهقي وغيره «فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتسلب ثلاثاً» فتبين خطؤه.

قوله: (قَالَ حَمِيدٌ) هو ابن نافع راوي الحديث، وهو موصول بالإسناد المبدوء به.

قوله: (فَقُلْتُ لَزَيْنِبَ) هي بنت أبي سلمة (وما ترمي بالهرة؟ أي بيني في المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة.

قوله: (كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حَفْشاً رِجْلاً) هكذا في هذه الرواية لم تستد زينب، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار ولفظه «قال: لا تكحل» قد كانت إحداكن تمكح في شر أحلاسها أو شر بيتها، فإذا كان قول كلب رمت ببيرة، فلا حتى تنقضي أربعة أشهر وعشر» وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس فلا يقضى على روايته برواية غيره. والحنظل بكسر الملهة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك: البيت الصغير، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك: الحنظل الخشن بضم المعجمة بعدها مهمل، وهو أنقص من الذي قبله. وقيل الشامي: الحنظل البيت الذليل الشعث البتاء، وقيل: هو شيء من خوص يشبه القفّة تجمع فيه الممتدة متاعها من غزل أو نحو، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية للنسائي «عمدت إلى شُرَيْتٍ لها فجلست فيه» ولعل أصل الحنظل ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الخفير على طريق الاستمارة، والأحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكن وهو الشرب أو الكساء الرقيق يكون تحت الردءة، والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها، وقد ذكرنا معاً في رواية الباب.

قوله: (قَالَ حَمِيدٌ) هو ابن نافع راوي الحديث، وهو موصول بالإسناد المبدوء به.

قوله: (فَقُلْتُ لَزَيْنِبَ) هي بنت أبي سلمة (وما ترمي بالهرة؟ أي بيني في المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة.

قوله: (كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حَفْشاً رِجْلاً) هكذا في هذه الرواية لم تستد زينب، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار ولفظه «قال: لا تكحل» قد كانت إحداكن تمكح في شر أحلاسها أو شر بيتها، فإذا كان قول كلب رمت ببيرة، فلا حتى تنقضي أربعة أشهر وعشر» وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس فلا يقضى على روايته برواية غيره. والحنظل بكسر الملهة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك: البيت الصغير، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك: الحنظل الخشن بضم المعجمة بعدها مهمل، وهو أنقص من الذي قبله. وقيل الشامي: الحنظل البيت الذليل الشعث البتاء، وقيل: هو شيء من خوص يشبه القفّة تجمع فيه الممتدة متاعها من غزل أو نحو، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية للنسائي «عمدت إلى شُرَيْتٍ لها فجلست فيه» ولعل أصل الحنظل ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الخفير على طريق الاستمارة، والأحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكن وهو الشرب أو الكساء الرقيق يكون تحت الردءة، والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها، وقد ذكرنا معاً في رواية الباب.

قوله: (قَالَ حَمِيدٌ) هو ابن نافع راوي الحديث، وهو موصول بالإسناد المبدوء به.

قوله: (فَقُلْتُ لَزَيْنِبَ) هي بنت أبي سلمة (وما ترمي بالهرة؟ أي بيني في المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة.

قوله: (كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حَفْشاً رِجْلاً) هكذا في هذه الرواية لم تستد زينب، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار ولفظه «قال: لا تكحل» قد كانت إحداكن تمكح في شر أحلاسها أو شر بيتها، فإذا كان قول كلب رمت ببيرة، فلا حتى تنقضي أربعة أشهر وعشر» وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس فلا يقضى على روايته برواية غيره. والحنظل بكسر الملهة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك: البيت الصغير، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك: الحنظل الخشن بضم المعجمة بعدها مهمل، وهو أنقص من الذي قبله. وقيل الشامي: الحنظل البيت الذليل الشعث البتاء، وقيل: هو شيء من خوص يشبه القفّة تجمع فيه الممتدة متاعها من غزل أو نحو، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية للنسائي «عمدت إلى شُرَيْتٍ لها فجلست فيه» ولعل أصل الحنظل ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الخفير على طريق الاستمارة، والأحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكن وهو الشرب أو الكساء الرقيق يكون تحت الردءة، والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها، وقد ذكرنا معاً في رواية الباب.

قوله: (قَالَ حَمِيدٌ) هو ابن نافع راوي الحديث، وهو موصول بالإسناد المبدوء به.

قوله: (فَقُلْتُ لَزَيْنِبَ) هي بنت أبي سلمة (وما ترمي بالهرة؟ أي بيني في المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة.

قوله: (كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حَفْشاً رِجْلاً) هكذا في هذه الرواية لم تستد زينب، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار ولفظه «قال: لا تكحل» قد كانت إحداكن تمكح في شر أحلاسها أو شر بيتها، فإذا كان قول كلب رمت ببيرة، فلا حتى تنقضي أربعة أشهر وعشر» وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس فلا يقضى على روايته برواية غيره. والحنظل بكسر الملهة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك: البيت الصغير، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك: الحنظل الخشن بضم المعجمة بعدها مهمل، وهو أنقص من الذي قبله. وقيل الشامي: الحنظل البيت الذليل الشعث البتاء، وقيل: هو شيء من خوص يشبه القفّة تجمع فيه الممتدة متاعها من غزل أو نحو، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية للنسائي «عمدت إلى شُرَيْتٍ لها فجلست فيه» ولعل أصل الحنظل ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الخفير على طريق الاستمارة، والأحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكن وهو الشرب أو الكساء الرقيق يكون تحت الردءة، والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها، وقد ذكرنا معاً في رواية الباب.

قوله: (قَالَ حَمِيدٌ) هو ابن نافع راوي الحديث، وهو موصول بالإسناد المبدوء به.

الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤثراً لإزالة اللبالي والمراد مع إياهما عند الجمهور، فلا محل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة ومن الأزواج من وبعض السلف تنقضي بمضي العشر بعد مضي الأشهر وتحل في أول اليوم العاشر، واستثنت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحارث، وقد ورد في حديث قري الإسناد أخرجه أحد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت: «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال: لا تحدي بعد يومك» هذا لفظ أحمد، وفي رواية له ولا بين حبان والطحاوي لما أصيب جعفر أثناء النبي صلى الله عليه وسلم فقال: تسلي ثلاثاً ثم اصنعي ما شئت» قال شيخنا في «شرح الترمذي»: ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عيسى كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدة أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم، قال: بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ يخالف للأحاديث الصحيحة، وقد أجمعوا على خلافه، قال: ويحتمل أن يقال: إن جعفرًا قُتل شهيداً والشهداء أحياء عند ربهم، قال: وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء عن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر كعسرة بن عبد المطلب عمه وكعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر أحد كلام شيخنا ملخصاً. وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ، وأن الإحداد كان على المعتلة في بعض عتقها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشراً، ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ. لكنه يكثر من ادعاه النسخ بالإحداد على عتاقه، ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى: أحدها أن يكون المراد بالإحداد المقيّد بالثلاث قلداً زائداً على الإحداد المعروف فعلته أسماء مبالغة في حزنها على جعفر فتهاجم عن ذلك بعد الثلاث، ثانيها أنها كانت حاملاً فوضعت بعد ثلاث فانقضت العدة فتهاجم بعدها عن الإحداد، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى: «ثلاثاً» لأنه يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم أطلع على أن عتقها تنقضي عند الثلاث. ثالثها: لعله كان إياها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداد. رابعها أن البيهقي أعل الحديث بالانقطاع فقال: لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء، وهذا تعليل مدفوع، فقد صححه أحمد لكنه قال: إنه يخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد، قلت: وهو مصير منه إلى أنه بعله بالشذوذ. وذكر الأثر أن أحد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه «لا إحداد فوق ثلاث» فقال: هذا منكرو، والمعروف عن ابن عمر من رأيه أنه وهذا يحتمل أن يكون لغير المرأة المعتلة فلا نكارة فيه، بخلاف حديث أسماء والله أعلم. وأغرب ابن حبان فساق الحديث بلفظ «تسلي» باليم بدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لأمر الله، ولا مفهوم لتقيدها بالثلاث بل الحكمة فيه كون القلق يكون في ابتداء الأمر أشد فلذلك قيدها بالثلاث، هذا معنى كلامه، لصفحة الكلمة وتكلف لتأويلها. وقد وقع في رواية البيهقي وغيره «فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتسلب ثلاثاً» فتبين خطؤه.

قوله: (قَالَ حَمِيدٌ) هو ابن نافع راوي الحديث، وهو موصول بالإسناد المبدوء به.

قوله: (فَقُلْتُ لَزَيْنِبَ) هي بنت أبي سلمة (وما ترمي بالهرة؟ أي بيني في المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة.

قوله: (كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حَفْشاً رِجْلاً) هكذا في هذه الرواية لم تستد زينب، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار ولفظه «قال: لا تكحل» قد كانت إحداكن تمكح في شر أحلاسها أو شر بيتها، فإذا كان قول كلب رمت ببيرة، فلا حتى تنقضي أربعة أشهر وعشر» وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس فلا يقضى على روايته برواية غيره. والحنظل بكسر الملهة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك: البيت الصغير، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك: الحنظل الخشن بضم المعجمة بعدها مهمل، وهو أنقص من الذي قبله. وقيل الشامي: الحنظل البيت الذليل الشعث البتاء، وقيل: هو شيء من خوص يشبه القفّة تجمع فيه الممتدة متاعها من غزل أو نحو، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية للنسائي «عمدت إلى شُرَيْتٍ لها فجلست فيه» ولعل أصل الحنظل ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الخفير على طريق الاستمارة، والأحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكن وهو الشرب أو الكساء الرقيق يكون تحت الردءة، والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها، وقد ذكرنا معاً في رواية الباب.

قوله: (قَالَ حَمِيدٌ) هو ابن نافع راوي الحديث، وهو موصول بالإسناد المبدوء به.

قوله: (فَقُلْتُ لَزَيْنِبَ) هي بنت أبي سلمة (وما ترمي بالهرة؟ أي بيني في المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة.

قوله: (كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حَفْشاً رِجْلاً) هكذا في هذه الرواية لم تستد زينب، ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار ولفظه «قال: لا تكحل» قد كانت إحداكن تمكح في شر أحلاسها أو شر بيتها، فإذا كان قول كلب رمت ببيرة، فلا حتى تنقضي أربعة أشهر وعشر» وهذا لا يقتضي إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس فلا يقضى على روايته برواية غيره. والحنظل بكسر الملهة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك: البيت الصغير، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك: الحنظل الخشن بضم المعجمة بعدها مهمل، وهو أنقص من الذي قبله. وقيل الشامي: الحنظل البيت الذليل الشعث البتاء، وقيل: هو شيء من خوص يشبه القفّة تجمع فيه الممتدة متاعها من غزل أو نحو، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية للنسائي «عمدت إلى شُرَيْتٍ لها فجلست فيه» ولعل أصل الحنظل ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الخفير على طريق الاستمارة، والأحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكن وهو الشرب أو الكساء الرقيق يكون تحت الردءة، والمراد أن الراوي شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها، وقد ذكرنا معاً في رواية الباب.

قبله، وكذا حديث أم حبيبة، أوردتهما من طريق شعبة باختصار، وقد تقدم ما فيه قبل.
وقوله: **(لا تكحل)** في رواية المستطيل بلا تاء بين الكاف والحاء. ثم أورد حديث أم عطية مختصراً، وفي الباب الذي يليه مطولاً، وقوله: **(إلا بزوج)** في رواية الكشيبي **(إلا على زوج)**.

٤٨- باب القسط للحادة عند الطهر

٥٣٤١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نَهَى أَنْ نُحْدِثَ عَلَى نَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلُ، وَلَا نَغْتَسِبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَقْصُوبًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَقَدْ رَخَّصَ لَنَا عَبْدُ الطَّهْرِ: إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا، فِي نَهْلَةٍ مِنْ كُنْشٍ أَظْفَارٍ، وَكُنَّا نَهَى عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ. [راجع: ٣١٣، أخرجه مسلم: ٩٣٨، مختصراً، وهو في الطلاق: ٦٦، بدون "وكنا"].

قوله: **(باب القسط للحادة عند الطهر)** عند طهرها من المحيض إذا كانت من تحيض.

قوله: **(كنا نهى)** بضم أوله، وقد صرح برقمه في الباب الذي بعده.

قوله: **(ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب)** بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالإضافة وهو برود اليمن يعصب غزلها أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغاً فيخرج موسى لبقاه ما عصب به أبيض لم يصبغ، وإنما يعصب السدي دون اللحمة. وقال صاحب «المتهي»: العصب هو المغزل من برود اليمن. وذكر أبو موسى المدني في «ذيل الغريب»: عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أبيض، وهذا غريب، وأغرب منه قول السهيلي: إنه نبات لا ينبت إلا باليمن وعزاه لأبي حنيفة الدينوري، وأغرب منه قول الداودي: المراد بالثوب العصب الخضرة وهي الحبرة، وليس له سلف في أن العصب الأخضر، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة ولا المصبغة، إلا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن، وكره عروة العصب أبيضاً، وكره مالك غليظه. قال النووي: الأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً، وهذا الحديث حجة في إجازته. وقال ابن دقيق العيد: يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ وهي الثياب البيضاء، ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به، وكذلك الأورد إذا كان مما يتزين به، قال النووي: ورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغاً. واختلف في الحرير فالأصح عند الشافعية منعه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغ، لأنه أبيع للنساء للزينة به والحادة ممنوعة من التزين فكان في حقها كالرجال، وفي التحلي بالذهب والفضة وباللؤلؤ ونحوه وجهان الأصح جوازها، وفيه نظر من جهة المعنى في المقصود بلبسه، وفي المقصود بالإحدا، فإنه عند تأملها يرجع المنع والله أعلم.

قوله: **(وقد رخص لنا)** بضم أوله أيضاً وقد صرح برقمه في الباب الذي بعده.

قوله: **(عند الطهر إذا اغتسلت إحداها من محيضها)** في رواية الكشيبي «حيضها» وفي الذي بعده «ولا تحس طيباً إلا أدنى طهرها إذا طهرت».

قوله: **(في نهلة)** بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجمة أي قطعة، وتطلق على الشيء اليسير.

قوله: **(من كست أظفار)** كذا فيه بالكاف وبالإضافة، وفي الذي بعده «من قسط وأظفار» بفتح واو عاطفة وهو أوجه، وخطأ عباس الأول، وقد تقدم بيانه في كتاب المحيض. وقال بعده: «قال أبو عبد الله وهو البخاري: «القسط والكست مثل الكافور والقاפור» أي يجوز في كل منهما الكاف والقفاد وزاد القسط أنه يقال بالثاء المشاء بدل الطاء، فأراد المثلية في الحرف الأول فقط. قال النووي: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور وليسا من مقصود الطيب، رخص فيه للمختلة من المحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب. قلت: المقصود من التطيب بهما أن يخلط في أجزاء آخر من غيرهما ثم تسحق قصير طيباً، والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ: أن تتبع بهما أثر الدم لإزالة الرائحة لا للتطيب. وزعم الداودي أن المراد أنها تسحق القسط وتلقفه في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة المحيض، ورده عياض بأن ظاهر الحديث بآياه، وأنه لا يحصل منه رائحة طيب إلا من التبخر به، كذا قال. وفيه نظر واستدل به على جواز استعمال ما فيه منعة لها من جنس ما منعت منه إذا لم يكن للتزين أو التطيب كالتدخين

فقال: تحس به جلدها، وأصل الفص الكسر أي تكسر ما كانت فيه وتخرج منه بما تغلعه بالدابة. ووقع في رواية النسائي «تقص» بفتح ثم موحدة ثم مهمل خفيفة، وهي رواية الشافعي، والقص الأخذ بأطراف الأنامل، قال الأصمهاني وابن الأثير: هو كناية عن الإسراع، أي تذهب بعمد وسرعة إلى منزل أبويها لكثرة حاجتها لقبح منظرها أو لشدة شوقها إلى التزويج لبعد عهدها به. والباء في قولها: «به» سببية، والضمبط الأول أشهر. قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن الانقضاء فذكروا أن المعتدة كانت لا تحس ماء ولا تقلم ظفرها ولا تزال شعراً ثم تخرج بعد الحول باقبح منظر ثم تنقض أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تحس به قبلها وتنبه فلا يكاد يعيش بعد ما تنقض به. قلت: وهذا لا يخالف تفسير مالك، لكنه أخص منه، لأنه أطلق الجلد وتبين أن المراد به جلد القبل، وقال ابن وهب: معناه أنها تحس بيدها على الدابة وعلى ظهوره، وقبل: المراد تحس به ثم تنقض أي تغتسل، والانقضاء الاختسال بالماء العذب لإزالة الروسخ وإزالة النقاء حتى تصير بيضاء نقية كالفضة، ومن ثم قال الأخفش: معناه تنظف فتفتي من الروسخ تشبه النفضة في نقائها وبياضها، والغرض بذلك الإشارة إلى إهلاك ما هي فيه، ومن الرمي الانفصال منه بالكلية.

(كسبية): جوز الكرماني أن تكون الباء في قوله: «تنقض به» للتعذية أو تكون زائدة أي تنقض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى. ويرده ما تقدم من تفسير الانقضاء صريحاً.

قوله: **(ثم تخرج قسطي بكرة)** بفتح الموحدة وسكون المهملة ويجوز فتحها.

قوله: **(لرومي بها)** في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك «ترمي ببيرة من بعر الغنم أو الإبل قرمي بها أمامها يكون ذلك إحلالاً لها» وفي رواية ابن وهب «قرمي ببيرة من بعر الغنم من وراء ظهورها» ووقع في رواية شعبة الآية: «فإذا كان حول فسر كلب رمت ببيرة» وظاهره أن رميها البيرة يتوقف على مرور الكلب سواء طال زمن انتظار مرور أم قصر، وبه جزم بعض الشراح. وقيل: ترمي بها من عرض من كلب أو غيره ترمي من حضرها أن مقامها حول أهون عليها من برة ترمي بها كلياً أو غيره. وقال عباس: يمكن الجمع بأن الكلب إذا مر اقتضت به ثم رمت البيرة. قلت: ولا يخفى بعلمه، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً، فإنه لا منافاة بين الروايتين حتى يحتاج إلى الجمع. واختلف في المراد برمي البيرة فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البيرة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التريض والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انقضت كان عندها بمنزلة البيرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها، وقيل: بل ترميها على سبيل التفاضل بعدم عودها إلى مثل ذلك.

٤٧- باب الكحل للحادة

٥٣٣٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا: أَنَّ امْرَأَةً تَوَفَّى زَوْجُهَا، فَخَشَا عَلَى عَيْنَيْهَا، فَأَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ: «لَا تَكْحُلُ، قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُمُ تَمُكُّ فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا، أَوْ شَرِّ نَيْبِهَا، فَإِذَا كَانَ حَوْلَ فُسْرِ كَلْبٍ رَمَتْ بِبِئْرَةٍ، فَلَا حَتَّى تَمُضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [راجع: ٥٣٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٨٨ باختصار، وفي الطلاق: ٥٩، مختصراً، وه ٦٠، بلفظ].

٥٣٣٩ - وَسَمِعْتُ زَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ تَحْدِثُ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدِثَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [راجع: ١٤٨٠، أخرجه مسلم: ١٤٨٩ بزيادة، وهو كذا في الطلاق: ٥٩ و٦٢].

٥٣٤٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: نَهَيْتُ أَنْ نُحْدِثَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجٍ. [راجع: ٣١٣، أخرجه مسلم: ٩٣٨، بلفظ ما ترد في هذه الطريق. وأخرجه مطولاً في الطلاق: ٦٦].

قوله: **(باب الكحل للحادة)** كذا وقع من الثلاثي، ولو كان من الرباعي لقال: الحدة. قال ابن التين: الصواب الحاد بلا هاء لأنه نعت للمؤنث كطائي وحائض. قلت: لكنه جاز فليس بخطأ وإن كان الآخر أرجح. ذكر فيه حديث أم سلمة الماضي في الباب

بالزيت في شعر الرأس أو غيره.

٤٩ - باب تَلْبِيسِ الْحَادَةِ ثِيَابِ الْعَصْبِ

٥٣٤٢ - حَدَّثَنَا الْقُضَيْلُ بْنُ ذَكْوَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لَامِرَأَةٍ تَوَيْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَلْبِيسُ قَوْلًا مَصْبُوعًا إِلَّا قَوْلَ عَصْبٍ». [إرجاع: ٣١٣، أخرجه مسلم: ٩٣٨، بقطعة لم ترد في هذه الطريق ونفسه في الطلاق: ١٦٦].

٥٣٤٣ - وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ: حَدَّثَنِي أُمُّ عَطِيَّةٍ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَمْسُ طِبْيًا، إِلَّا أَذْنَى طَهْرَهَا إِذَا طَهَّرْتَ ثُبَّةً مِنْ قُسْطَرٍ وَأَطْفَارٍ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْقُسْطَرُ وَالْكُثْبُ بِقُلِّ الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ ثُبَّةٌ. [إرجاع: ٣١٣، أخرجه مسلم: ٩٣٨، بقطعة لم ترد في هذه الطريق. وأخرجه مطرولاً في الطلاق: ١٦٦].

قوله: (باب تلبيس الحادة ثياب العصب) ذكر فيه حديث أم عطية مصرحاً برفعه، وزاد في أوله: «لا يجل لامرأة» الحديث مثل حديث أم حبيبة الماضي قبله، وزاد بعد قوله إلا على زوج «فإنها لا تكتحل ولا تلبس ثوباً مصبوعاً إلا ثوب عصب» وقد تقدم شرحه في الذي قبله، ووقع فيه «فوق ثلاث» وقدم في حديث أم حبيبة في الطريق الأولى «ثلاث ليل» وفي الطريق الثانية «ثلاثة أيام» وجمع بإرادة الليالي بإيها، ويعمل المطلق هنا على المقيد الأول ولذلك آتت، وهو محمول أيضاً على أن المراد ثلاث ليل بالأيام، وذهب الأوزاعي إلى أنها تعد ثلاث ليل فقط، فإن مات في أول الليل أقلت في أول اليوم الثالث وإن مات في أثناء الليل أو في أول النهار أو في أثناءه لم تقطع إلا في صبيحة اليوم الرابع، ولا تلتقي.

قوله: (وقال الأنصاري) هو محمد بن عبد الله بن المنثى شيخ البخاري، وقد أخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة، وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله.

قوله: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم ولا تمس طيباً) كذا أورده مختصراً، وهو في الأصل مثل الحديث الذي قبله، وقد وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري بلفظ: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تعد المرأة فوق ثلاث أيام، إلا على زوج فإنها تعد عليه أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوعاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً».

قوله: (إلا أدنى طهرها) أي عند قرب طهرها أو أقل طهرها، وقد تقدم شرحه قبل. ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه، وقد مضى شرحه أيضاً.

٥٠ - باب ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾

إِلَى قَوْلِهِ ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

٥٣٤٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا زَوْجُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قَالَ: كَانَتْ هَذِهِ الْعِدَّةُ تَعُدُّ عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبًا، فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] جَعَلَ اللَّهُ لَهَا تَمَامَ السَّنَةِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً، إِنْ شَاءَتْ سَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾. فَالْعِدَّةُ كَمَا هِيَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا. زَعَمَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ.

وقال عطاء: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، فَتَعَدُّ

حَيْثُ شَاءَتْ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾.

وقال عطاء: إِنْ شَاءَتْ اعْتَدَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَسَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾.

قال عطاء: ثُمَّ جَاءَ الْيُورَاتُ، فَتَسَخَّ السُّكْنَى، فَتَعَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا سَكْنَى لَهَا. [إرجاع: ٥٣٢١].

٥٣٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ابْنَةِ أَبِي سُفْيَانَ: لَمَّا جَاءَهَا نَعْيُ أَبِيهَا، دَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَحَتْ ذِرَاعَيْهَا، وَقَالَتْ: مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: «يَقُولُ لَا يَجِلُّ لِامِرَأَةٍ تَوَيْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُجِدُ عَلَى مِثِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْمَتْهُ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا». [إرجاع: ١٢٨٠، أخرجه مسلم: ١٤٨٦، بذكر الخبر، وفي الطلاق: ٥٩٠، ٩٢٠].

قوله: (باب ﴿والذين يوفلون منكم ويلذرون أزواجاً﴾ إلى قوله ﴿خير﴾) كذا لم يرد في الأكثر، وساق في رواية كريمة الآية بكاملها.

قوله: (حدثني إسحاق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند، ويثبت هناك ما قيل فيه من تعليق وغيره، ووقع هناك «إسحاق» غير منسوب وفسر بابن راهورية، وقد ظهر من هذا الطريق أنه ابن منصور، ولعله كان عنده عنهما جميعاً. وقوله: «كانت هذه العدة، تعد عند أهل زوجها واجباً» كذا لا يرد في عن الكشميهني، وذكر «واجباً» إما لأنه صفة عُدِّ أي أمراً واجباً، أو ضمن العدة معنى الاعتدال. وفي رواية كريمة «واجب» على أنه خبر مبتدأ محذوف، قال ابن بطال: ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى: ﴿يُزَيِّنُ بَنَاتِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] نزلت قبيل الآية التي فيها «وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج» [البقرة: ٢٤٠] كما هي فيها في التلاوة، وكان الحمل له على ذلك استحصال أن يكون الناسخ قبل المنسوخ، فرأى أن استعمالها يمكن بحكم غير متنافع، لجواز أن يوجب الله على المعتدة تريض أربعة أشهر وعشر ويرجع على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم إحد مخلصاً. قال: وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من الفقهاء أحد، وأطبقوا على أن آية الحول منسوخة وأن السكنى تبع للعدة، فلما نسخ الحول في العدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكنى أيضاً. وقال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء أن العدة باحلول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر، وإلما اختلفوا في قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ فالجمهور على أنه نسخ أيضاً، وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد فذكر حديث الباب قال: ولم يتابع على ذلك، ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة العدة، بل روى ابن جريج عن مجاهد في قهرها مثل ما عليه الناس. فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بمدة السكنى، على أنه أيضاً شاذ لا يعمل عليه. والله أعلم.

٥١ - باب مَهْرِ الْيَتِيمِ وَالنَّكَاحِ الْفَاسِدِ

وقال الحسن: إِذَا تَزَوَّجَ مُحْرَمَةٌ وَهِيَ لَا يَشْعُرُ، فَوَقَّ يَتَّهَمُهَا وَلَهَا مَا أَخَذَتْ، وَلَيْسَ لَهَا غَيْرُهُ، ثُمَّ قَالَ يَهُدَى: لَهَا عِدَّتُهَا.

٥٣٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَمْسِ الْكَلْبِ، وَخُلُوفِ الْكَاهِنِ، وَمَهْرِ الْيَتِيمِ. [إرجاع: ٢٢٣٧، أخرجه مسلم: ١٥٩٧].

٥٣٤٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَرَبٌ بْنُ أَبِي جَحْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَسَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَامِضَةَ وَالْمُسْتَوْصِمَةَ وَآكَلَ الرِّبَا وَمَوَكَّلَهُ، وَنَهَى عَنْ لَمْسِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْيَتِيمِ، وَلَمْسِ الْمُصَوِّرِينَ. [إرجاع: ٢٠٨٦].

٥٣٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْفَرِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَادَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ. [إرجاع: ٢٢٨٣].

المهر لا يجب كاملاً إلا بالجماع، واحتج بقوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ [البقرة: ٢٣٧] وقال: ﴿ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها﴾ [الأحزاب: ٤٩] وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين. والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب «فهو بما استحللت من فرجها» فلم يكون في قوله: «دخلت عليها» حجة لمن قال: إن مجرد الدخول يكفي. وقال مالك: إذا دخلت المرأة في بيته صدقت عليه، وإن دخل بها في بيتها صدقت عليها، ونقله عن ابن المسيب. وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين.

قوله: (أو طلقها قبل الدخول) قال ابن بطال: التقدير أو كيف طلقها؟ فاستثنى بذكر الفعل عن ذكر المصدر لدلالته عليه. قلت: ويحتمل أن يكون التقدير: أو كيف الحكم إذا طلقها قبل الدخول؟

وقوله: (والمسيب) ثبت هنا في رواية النسفي والتقدير وكيف المسيب؟ وهو معطوف على الدخول أي إذا طلقها قبل الدخول وقبل المسيب. ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان.

٥٣- باب المنة للتي لم يفرض لها

يقوله تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما كنتم تمسوهن ما كنتم تفرضوا لهن فريضة﴾ إلى قوله: ﴿إن الله بما تعملون بصير﴾ [البقرة: ٢٣٦-٢٣٧].

وقوله: ﴿والمطلقات متاع بالمعروف حفاً على المؤمنين. كذلك زين الله لكم آياته لعلكم تعقلون﴾ [البقرة: ٢٤١-٢٤٢].

وتم يذكر النبي ﷺ في الملاعة منة حين طلقها زوجها. ٥٣٥- حدثنا قتية بن سعيد: حدثنا سفیان، عن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال للملاعات: «جاءكم على الله، أخذكم كاذب، لا سبيل لك عليها». قال: يا رسول الله، مالي؟ قال: «لا مال لك، إن كنت صدقت عليها، فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها، فلذلك أخذت وأخذت لك منها». [راجع: ٥٣١١، أخرجه مسلم: ١٤٩٣].

قوله: (باب المنة للتي لم يفرض لها، لقوله تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما كنتم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾ إلى قوله: ﴿بصير﴾ كذا للأكثر، وساق ذلك في رواية كريمة، وساق ابن بطال في شرحه إلى قوله: ﴿وعلى الموسع قدره﴾ ثم قال: إلى قوله ﴿تعقلون﴾. [البقرة: ٢٣٦، ٢٤٢] ولم أر ذلك لغيره، وهو بعيد أيضاً لأن المصنف قال بعد ذلك: «وقوله تعالى: والمطلقات متاع بالمعروف». [البقرة: ٢٤١] وتقيده في الترجمة بالتي لم يفرض لها قد استدلت له بقوله في الآية: ﴿أو تفرضوا لهن فريضة﴾. [البقرة: ٢٣٦] وهو معبر منه إلى أن «أو» للتوسيع، فتش الجناح عن مطلق قبل المسيب فلا تمتع لها، لأنها نقصت عن المسيب فكيف ثبت لها قدر زائد عن فرض ما قدر معلوم مع وجود المسيب؟ وهذا أحد قولي العلماء وأحد قولي الشافعي أيضاً، وعن أبي حنيفة تخصص المنة بمن طلقها قبل الدخول لم يسم لها صداقاً، وقال الليث: لا تجب المنة أصلاً، وبه قال مالك، واحتج له بعض أتباعه بأنها لم تعد، وتعقب بأن عدم التقدير لا يمنع الوجوب كقصة القريب. واحتج بعضهم بأن شريحاً يقول: منع إن كنت حسناً منع إن كنت متعباً. ولا دولة فيه على ترك الزوج. وذهب طائفة من السلف إلى أن لكل مطلقة متعة من غير استثناء، وعن الشافعي مثله وهو الراجح، وكذا تجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿والمطلقات متاع بالمعروف﴾) تمسك به من قال بالعموم، وخصه من فصل بما تقدم في الآية الأولى.

قوله: (ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاعة متعة حين طلقها زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان مستوفاة الطرق، وليس في شيء منها للمنة ذكر،

قوله: (باب مهر البهي والنكاح الفاسد) البهي بكسر المعجمة وتشديد التحتانية يوزن فعيل من البهء وهو الزنا، يستوي في لفظه المذكر والمؤنث. قال الكرماني: وقيل: وزنه فعول، لأن أصله بئوي أبدلت الواو ياءً ثم كسرت التين لأجل الياء التي بعدها، والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد أي بشبهة من إخلال شرط أو نحو ذلك.

قوله: (وقال الحسن) هو البصري (إذا تزوج عمة) بتشديد الراء والمستملي يفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما بالضميم، وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال: أي ذا عمة.

قوله: (وهو لا يشع) احتراز عما إذا تمعد، وبهذا التقيد ومفهومه يطابق الترجمة. وقال ابن بطال: اختلف العلماء فيها على قولين: فمنهم من قال: ها المسمى، ومنهم من قال: ها مهر المثل وهو الأكثر.

قوله: (فرق بينهما) بضم أوله.

قوله: (وليس لها غيرة) ثم قال بعد: ها صداقها هذا الأكثر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله: (وليس لها غيرة) ومن طريق مطر الرواق عن الحسن نحوه وقال: ها صداقها، أي صداق مثلها. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول حديث أبي مسعود وهو عفة بن عمرو الأنصاري في النهي عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البهي،

وقوله: (عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن) هو ابن الحارث بن هشام، في رواية الحميلي عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن.

الثاني حديث أبي جحيفة في لمن الواشمة الحديث، وفيه «ونهى عن ثمن الكلب وكسب البهي ولعن المصورين».

الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإمام. وقد تقدم شرح الأحاديث الثلاثة في آخر البيع. قال ابن بطال: قال الجمهور: من عقد على حرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد للإجماع على تحريم العقد، فلم يكن هناك شبهة. يدرأ بها الحد. وعن أبي حنيفة العقد شبهة، واحتج به ما لو وطئ جارية له فيها شركة فلها حرمة عليه بالافتراق ولا حد عليه للشبهة. وأجيب بأن حصته من الملك اقتضت حصول الشبهة، بخلاف الحرم له فلا ملك له فيها أصلاً فافتراق. ومن ثم قال ابن القاسم من الملاكية: يجب الحد في وطء الحرة ولا يجب للملوك. والله أعلم.

٥٢- باب المهر للمدخول عليها، وكيف الدخول،

أو طلقها قبل الدخول والمسيب

٥٣٤٩ - حدثنا عمرو بن زُرارة: أخبرنا إسماعيل، عن الثوب، عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عمر: رجل لدف امرأته؟ فقال: فرق نبي الله ﷺ بين أخوتي بني العجلان، وقال: «الله يعلم أن أخذكم كاذب، فهل ينعكم تأيب؟». فأتيا، فقال: «الله يعلم أن أخذكم كاذب، فهل ينعكم تأيب؟». فأتيا، ففرق بينهما.

قال الثوب: فقال لي عمرو بن دينار: في الحديث شيء لا أؤك تحدثه، قال: قال الرجل: مالي؟ قال: «لا مال لك، إن كنت صادقاً فقد دخلت بها، وإن كنت كاذباً فهو أخذ منك». [راجع: ٥٣١١، أخرجه مسلم: ١٤٩٣].

قوله: (باب المهر للمدخول عليها) أي وجوبه أو استحقاقه. وقوله: وكيف الدخول «يشير إلى الخلاف فيه، وقد تمسك بقوله في حديث الباب: «قد دخلت بها» على من أغلق باباً وأرضى سراً على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة، وبذلك قال الليث والأوزاعي وأهل الكوفة وأحمد، وجاء ذلك عن عمر وعلي وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر، قال الكوفيون: الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملاً سواء وطئ أم لم يطأ، إلا إن كان أحدهما مريضاً أو صانماً أو عرجاً أو كانت حائضاً فلها النصف وعليها العدة كاملة، واحتجوا أيضاً بأن الغالب عند إغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فاقبمت المظلة مقام المتة لما جلبت عليه الفرس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالباً لغلبة الشهوة وتوفر الداعية. وذهب الشافعي وطائفة إلى أن

آخِرُونَ». [راجع: ٥٦، أخرجه مسلم: ١٦٢٨].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النفقات وفضل الثقة على الأهل) كذا للكرمة، وقد تقدم في رواية أبي ذر والسفي «كتاب النفقات» ثم البسملة ثم قال: «باب فضل الثقة على الأهل» وسقط لفظه «باب» لأبي ذر.

قوله: ﴿وَقُولِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يَقْنُسُونَ؟ قُلِ الْعَفْوُ، كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ كَذَا لِلجَبِّحِ، وَوَقَعَ لِلنَّاسِ عِنْدَهُ قَوْلُ: ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾. [البقرة: ٢١٩] وَقَدْ قَرَأَ الْأَكْبَرُ ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾ بِالنَّصْبِ إِذْ يَتَفَكَّرُونَ فِي الْعَفْوِ أَوْ يَسْأَلُونَ عَنْهُ وَرَأَى أَوْ حَمَرُوهُ بِالْحَسَنِ وَتَادَةً قَوْلَهُ: ﴿قُلِ الْعَفْوُ﴾ بِالرَّفْعِ أَوْ بِأَيِّ الْعَفْوِ، وَثَلَاثَةُ قَوْلِهِمْ: مَاذَا يُرْسِلُ أَوْ بِأَيِّ رَفْعٍ يَبَيِّزُ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ.

قوله: (وقال الحسن: العفو الفضل) وصله عبد بن حيد وعبد الله بن أحمد في زيارات الزهد بسند صحيح عن الحسن البصري وزاد: ولا لوم على الكفاف. وأخرج عبد بن حيد أيضاً من وجه آخر عن الحسن قال: «أن لا يجهد مالك ثم تقعد تسأل الناس» يعرف بهذا المراد بقوله: «الفضل» أي ما لا يؤثر في المال فيمحقه. وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحمي بن أبي كثير بسند صحيح إسنه أنه «بلغه أن معاذ بن جبل وثقلية أسالا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا: إن لنا أرقاء وأهلين، فما ننق من أموالنا؟ فقلت». وبهذا يبين مراد البخاري من إيرادها في هذا الباب. وقد جاء عن ابن عباس زجاجة أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل، أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً، ومن طريق مجاهد قال: العفو الصدقة المفروضة. ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس العفو ما لا يبين في المال، وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة، فلما اختلقت هذه الأقوال كان ما لا جاء من الباب في نزوها أولى أن يؤخذ به، ولو كان مرسلًا. ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث:

قوله: (عن عدي بن ثابت) تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة ١ أخبرني عدي بن ثابت ١.

قوله: (عن أبي مسعود الأنصاري قُلت: عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: عن النبي صلى الله عليه وسلم) القائل: « قُلت » هو شعبة، بينه الإسماعيلي في رواية له من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أبي قال: « عن أبي مسعود فقال. قال شعبة: قُلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم » وتقدم في كتاب الإيمان عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مراجعة، وذكر المتن مثله. وفي المغازي عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البديري عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر المتن مختصراً ليس فيه « وهو أحاديث الباب حيث قال فيه: » ومهما أنشئت فهو لك صدقة « والموارد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر، والموارد بالصدقة الثواب وإطلاقتها فيه مجاز وقرينة الإجماع على جواز الإنفاق على الزوجة الحامشية مثلاً. وهو من جاز التشبيه والمراد به أصل الثواب لا كميته ولا كيفية، مستفادة من أن الأجر لا يحصل بالاعمال إلا مقرراً بالنية، ولهذا أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في « باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة » وحذف المقدار من قوله « إذا أنفق » لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل.

وقوله: (على أهله) يحتمل أن يشمل الزوجة والأقارب، ويحتمل أن يخص الزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى، لأن الثواب إذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى. وقال الطبري ما ملخصه: الإنفاق على الأهل واجب، والذي يعطيه يوجب على ذلك بحسب قصده، ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة، بل هي أفضل من صدقة التطوع. وقال المذهب: التفقة على الأهل واجبة بالإجماع، وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة، حتى لا يخرجوا بها عن غير الأهل إلا بعد أن يكفوهم صدقة من ترغيبهم في تقديم الصدقة الواجب قبل صدقة التطوع، وقال ابن المنير: تسمية الصدقة صدقة من جنس تسمية الصدقات لحظ، فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجه الرجل إلى المرأة، وتأمين وتطمين الولد كان الأصل أن لا يجب لها، عليه شيء، لا أن الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها وزمعه عليها بذلك درجة، فمن لم جاء إطلاق النحلة على الصدقات، والصدقة على النفقة.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وهذا الحديث ليس في "الموطأ" وهو

فكانت تمسك في ترك التمتع للملاعة بالعدم، وهو مبني على أن الفرق لا تقع بنفس اللعان، فإما من قال: إنها تقع بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث: «فلعلها» بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره، واحتجّ فلم تدخل الملاعة في عموم المطلقات. ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعن

وقوله له: (وإن كنت كاذباً) وقع في رواية الكشيبي «وإن كنت كذبت عليها».

(خاتمة): اشتمل كتاب الطلاق وتوابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانية عشر حديثاً، المعلق منها ستة وعشرون حديثاً والباقي موصول، المكرر منه فيه وفيها مضى ثمان وتسعون حديثاً والمخالص ستة وعشرون حديثاً، واقفه مسلم على تحريجهما سوى حديث عائشة وحديث أبي أسيد وحديث سهل بن سعد ثلاثهما في قصة الجونية، وحديث علي «ألم تعلم أن القلم رفع عن النائم» الحديث وهو معلق، وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع، وحديث زوج بريدة، وحديث «كان المشتركون على منزلتين»، وحديث ابن عمر في نكاح الزنية، وحديثه في تفسير الإبلاء، وحديث المسور في شأن سبيعة، وحديث عائشة «كانت فاطمة بنت قيس في مكان وحش» وهو معلق. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعون أثراً، والله أعلم.



٦٩ - كتاب النفقات

١ - باب فضل النُّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْمَغْفُورُ كَذَلِكَ يُسَيِّرُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾. [البقرة: ٢١٩-٢٢٠].
وَقَالَ الْحَسَنُ: الْمَغْفُورُ الْفَضْلُ.

٥٣٥١- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قُلْتُ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَفَقَ الْمُسْلِمُ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ، وَهُوَ يَخْشِيهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ». [راجع: ٥٥، أخرجه مسلم: ١٠٠٢].

٥٣٥٢- خَلَّاتَا إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَبْلِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ
الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقَالَ اللَّهُ: أَتُفْقِي يَا ابْنُ آدَمَ
أَتُفْقِي عَلَيْكَ». (راجع: ٤٦٨٤، أخرجه مسلم: ٩٩٣، مطرلاً).

٥٣٥٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نُورِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي
الْفَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَالسَّاعِي عَلَى الْأُمَمِ
وَالْمُسْكِينِ، كَأَنْتُمْ جَاهِدِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْقَاتِمِ اللَّيْلَ الصَّامِمِ النَّهَارَ. [نظر:
٢٩٨٢، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، أخرجه مسلم: ٢٩٨٢].

٥٣٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غَابِرِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَذِّبُ وَأَنَا مُرِيضٌ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ: لِي مَالٌ، أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْطَّشِيرُ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْبُلْبُلُ؟ قَالَ: «الْبُلْبُلُ وَالطَّشِيرُ كَثِيرٌ، إِنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَحَفَّقُونَ النَّاسَ فِي أَبْدِيهِمْ، وَتَهْمَا أَفْقَفْتَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ حَتَّى الْمَقَمَةُ تَرْفَعَهَا فِي فِي امْرِئِكَ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يُزِيلَكَ، يَنْتَضِعُ بِكَ نَاسٌ، وَيَضْرِبُ بِكَ

صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنًى، وَأَلَدَ الْمَرْءُ خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّلْطَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» . فَقَوْلُ الْمَرْءِ: إِمَّا أَنْ تَطْعَمَنِي، وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي، وَيَقُولُ الْقَسَدُ: أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي، وَيَقُولُ الْإِمْنُ: أَطْعِمْنِي، إِلَى مَنْ لَدَغْنِي؟ فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، صِفْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَا، هَذَا مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ. (رواج: ١٤٢٦).

٥٣٥٦- حَدَّثَنَا سَيْدٌ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَدِيلٍ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنًى وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» . (رواج: ١٤٢٦).

قوله: (باب وجوب النِّقَاقِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ) الظاهر أن المراد بالأهل في الترجمة الزوجية، وعطف العيال عليها من العام بعد الخاص، أو المراد بالأهل الزوجية والأقارب والمراد بالعيال الزوجية والخدم فتكون الزوجية ذكرت مرتين تأكيداً لحقها، وجوب نفقة الزوجية تقدم عليه أول النِّقَاق. ومن السنة حديث جابر عند مسلم ورواه عليكم زرقون وكسوتهن بالمعروف. ومن جهة المعنى أنها عبوسة عن التكسب لحق الزوج، وانعقاد الإجماع على الوجوب، لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية، والشافعي وطائفة كما قال ابن المنذر إلى أنها بالأمدك، ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبدان، وقال الروياني في «الحلية»: هو القياس، وقال النووي في «شرح مسلم» ما سيأتي في باب إذا لم يبق الرجل ظفراً أن تأخذ «بعد سبعة أبواب» وتكسب بعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الأيام، فوجب إلحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفاية لا اشتراكهما في الاستقرار في النعمة، ويقويه قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فاعتبروا الكفاية بها، والأمداد معتبرة في الكفاية، ويغني عن هذا الدليل أنهم صححوها الاعتياض عنه، بأنها لو أكلت معه على العادة سقطت خلاف الكفاية فهما، والراشح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية، ولاسيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه.

قوله: (أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنًى) تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف الفاظه وكذا قوله: «وَأَلَدَ الْعَمَلُ» وقوله: «وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» أي بمن يجب عليك نفقته، يقال: عال الرجل أهله إذا ماتهم، أي قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة. وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب. وقال ابن المنذر اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب، فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالاً كانوا أو بالغين إنائاً وذكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها، وذهب الجمهور إلى أن الواجب أن ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر أو تتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا أن كانوا زمنياً، فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب. وألحق الشافعي ولد الولد وإن سفل بالولد في ذلك، وقوله: «تَعُولُ الْمَرْءَ» وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح به «قيل: من أعول يا رسول الله؟ قال: امرأتك، الحديث، وهو وهم والصواب ما أخرجه من وجه آخر عن ابن عجلان به وفيه «فسئل أبو هريرة: رجعت ما فهم بما أخرجه الدارطني من طريق حاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: للمرأة تقول لزوجها: أطعمني» ولا حجة فيه لأن في حفظ حاصم شيئاً، والصواب التفصيل، وكذا وقع للإسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند حديث الباب «قال أبو هريرة: تقول امرأتك. إلخ» وهو معنى قوله في آخر حديث الباب: «لا هذا من كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ» ووقع في رواية للإسماعيلي المذكورة «قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ شَيْءٌ تَقُولُ مِنْ رَأْيِكَ أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: هَذَا مِنْ كَيْسٍ» وقوله من كَيْسٍ هو بكسر الكاف للأكثر أي من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع، ووقع في رواية الأصيلي بفتح الكاف أي من فطنته.

قوله: (قَوْلُ الْمَرْءِ: إِمَّا أَنْ تَطْعَمَنِي) في رواية النسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حصن بن غياث بسند حديث الباب «إِذَا أَنْ تَنْقُ عَلِيَّ» .
قوله: (ويقول البعد: أطعمني واستعملني) في رواية للإسماعيلي «ويقول

على شرط شيخنا في «تقريب الأسانيد»، لكنه لما لم يكن في «الموطأ» لم يخرج كإظهاره، لكنه أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة. وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن القاسم، وأبو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك.

قوله: (قَالَ اللَّهُ أَنْقِ يَا ابْنَ آدَمَ أَنْقِ عَلَيْكَ) اتفاق الأولى بفتح أوله وسكون القاف بصيغة الأمر بإلحاق، والثانية بضم أوله وسكون القاف على الجواب بصيغة المضارع، وهو وعد بالتحلف ومن قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْقَضْتُ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يَخْلِفُهُ﴾ [سبا: ٣٩] وقد تقدم المقدّر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد في أثناء حديث ولفظه «قال الله: أَنْقِ أَنْقِ عَلَيْكَ» وقال: «يد الله ملائ» الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارطني في «غرائب مالك» من طريق سعيد بن داود عن مالك قال: صحيح فترده سعيد عن مالك، وأخرج مسلم الأول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِي: أَنْقِ أَنْقِ عَلَيْكَ» الحديث. وفرقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد، وليس في روايته «قال لي» فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب: «يا ابن آدم» التي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يراد جنس بني آدم ويكون تخصيصه صلى الله عليه وسلم بإضافة إلى نفسه لكونه رأس الناس، فتوجه الخطاب إليه ليمثل به ويبلغ أمته، وفي ترك تهديد النفقة بشيء معين ما يرشد إلى أن الحديث على الإنفاق يشمل جميع أنواع الخير، وسيأتي شرح حديث شعيب مبسوطاً في التوحيد إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث.

قوله: (عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ) في روايته محمد بن الحسن في «الموطأ» عن مالك «أخبرني ثور».

قوله: (الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله) كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في «الموطأ» وغيره، وأكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان بن سليم به مرسلأ ثم قال: «وعن ثور بسند مثله» وسيأتي في كتاب الأدب عن إسماعيل بن أبي أوس عن مالك كذلك، وانصرف أبو قرة موسى بن طاروق على رواية مالك عن ثور فقال: «الساعي على الأرملة والمسكين له صدقة» بين ذلك الدارطني في «الموطأ» .

قوله: (رَأَوْا الْقَاتِمَ اللَّيْلَ الصَّائِمَ النَّهَارَ) هكذا الجميع عن مالك بالشدك لكن لأكثرهم مثل ممن بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين بلفظ «أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل»، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدارودي عن ثور بمثل هذا اللفظ، لكن قاله بالواو لا بلفظ أو، وسيأتي في الأدب من رواية القسني عن مالك بلفظ «وواحد» قال: كالتائم لا يفتّر، والصائم لا يفتّر. شك القسني، وقد ذكره الأكثر بالشدك عن مالك لكن بضماء، فيحمل اختصاص القسني باللفظ الذي أورده، ومعنى الساعي الذي يذهب ويحيي في تحصيل ما ينفع الأرملة والمسكين. والأرملة بالراء المهملة التي لا زوج لها، والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة.

وقوله: (القاتم الليل) يميز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة إمكان اتصاف الأهل أي الأقارب بالصفتين المذكورتين، فإذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقرين عن اتصف بالوصفين فالنفي على اتصف أولى.

الحديث الرابع حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث، وقد تقدم شرحه في الوصايا، والمراد منه هنا قوله: «ومهما أنفقت فهو لك صدقة» حتى اللقمة ترضعها في امرأتك. وقد أخرج مسلم من حديث جعاده عن أبي هريرة رفته «دينار أعطيتني مسكيناً، ودينار أعطيتني رتي، ودينار أعطيتني في سبيل الله، ودينار أنفقت على أهلي»، قال: الدينار الذي أنفقت على أهلي أعظم أجراً. ومن حديث أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رفته «أفضل دينار ينفقه الرجل ينفقه على عياله، ودينار ينفقه على دينه في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله» قال أبو قلابة: بدأ بالعياله، وأي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عياله بمعهم ويتعهم الله به؟ قال الطبري: البداية في الإنفاق بالعيال يتناول النفس، لأن نفس المرء من جملة عياله بل هي أعظم حقاً من بقية عياله، إذا ليس لأحد إحياء غيره يتلاف نفسه، ثم الإنفاق على عياله كذلك.

٢- باب وَجوبِ النِّقَاقِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ

٥٣٥٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو

خاملك: اطعمني ولا فبني .
 قوله: (ويقول الابن اطعمني، الى من تلدني؟) في رواية النسائي والإسماعيلي « تكلي » وهو بمعناه. واستدل به على أن من كان من الأولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقة على الأب، لأن الذي يقول: « إلى من تلدني؟ » إنما هو من لا يرجع إلى شيء سوى نفقة الأب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك. واستدل بقوله: « إما أن تطعمني وإما أن تطلقني » من قال: يفرق بين الرجل وامراته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه، وهو قول جمهور العلماء. وقال الكوفيون: يلزمها الصبر، وتعلق النفقة ببعثته. واستدل الجمهور بقوله تعالى ﴿ ولا تحسبون ضرراً لنلتدوا ﴾، [البقرة: ٢٣٦] وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجباً لما جاز الإبقاء إذا رضيت، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء إذا رضيت فيجب ما عداه على عموم النهي. وطعن بعضهم في الاستدلال بالأية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا: نزلت فيمن كان يطلق فإذا كانت العدة تنقضي راجع، والجواب أن من قاعدتهم « أن العبرة بعموم اللفظ »، حتى تحسكوا بحديث جابر بن سمرة « اسكنوا في الصلاة » ترك رفع اليدين عن الركوع مع أنه إنما ورد في الإشارة بالأيدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان، وهنا تحسكوا بالسبب. واستدل للجمهور أيضاً بالقياس على الرقيق والحيوان، فإن من أعسر بالإففاق عليه أجبر على بيعه اتفاقاً. والله أعلم.

باب حَسْبِ الرَّجُلِ قُوَّةَ سَنَةِ عَلَى أَهْلِهِ،
 وَكَيْفَ نَفَقَاتِ الْعِيَالِ؟
 ٥٣٥٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ عُثَيْبَةَ قَالَ: قَالَ لِي مَعْمَرٌ: قَالَ لِي الْوُرَيْثِيُّ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ لِأَهْلِهِ قُوَّةَ سَنَتِهِمْ أَوْ بَعْضِ السَّنَةِ؟ قَالَ مَعْمَرٌ: قُلْتُ لَا يَحْضُرُنِي، ثُمَّ ذَكَرْتُ خَدِيجَةَ حَدَّثَنِي ابْنُ جِهَانَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ غَمْرٍ: أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ كَانَ يَسْجُ نَحْلٌ يَتِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوَّةَ سَنَتِهِمْ. [راجع: ٢٩٠٤، أخرجه مسلم: ١٧٥٧، بإسناد وبدون قول الوُرَيْثِيِّ].

قُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَتَحْتِهَا سَتَيْنِ أَهْمَلُ فِيهَا بِمَا عَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتَنِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ، جِئْتَنِي تَسْأَلُنِي نَعِيكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَأَتَى هَذَا تَسْأَلُنِي نَعِيْبَ امْرِئٍ مِنْ أَبِيهَا، قُلْتُ: إِنْ جِئْتَا دَفَعْتُ إِلَيْكُمَا عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ، لَتَمْلَأَنَّ فِيهَا بِمَا عَوَّلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِمَا عَوَّلَ أَبُو بَكْرٍ، وَبِمَا عَوَّلَتْ بِهِ فِيهَا مُنْذُ وَلَيْتُمَا، وَإِلَّا فَلَا تَكَلِمَانِي فِيهَا، فَقُلْتُمَا: أَدْفَعُهَا إِلَيْتَا بِذَلِكَ، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ.
 أَنْشَدَكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِمَا بِذَلِكَ؟ فَقَالَ الرَّهْطُ: نَعَمْ.

قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ وَعِاسٌ فَقَالَ: أَنْشَدَكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ.
 قَالَ: أَتَقْبِصَانِ بَيْنِي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ، قَوْلَ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقْوِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، لَا أَقْبِصُ فِيهَا قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقْوِمَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَأَدْفَعُهَا قَانًا أَكْبَرُكُمَا. [راجع: ٢٩٠٤، أخرجه مسلم: ١٧٥٧، بإسناد].
 قوله: (باب حسب الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال؟) ذكر فيه حديث عمر، وهو مطابق لركن الترجمة الأول، وأما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لي أولاً وجه أخذه من الحديث، ولا رأيت من تعرض له، ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لأن مقدار نفقة السنة إذا عرف عرف منه توزيعها على أيام السنة فيعرف حصة كل يوم من ذلك، فكأنه قال: لكل واحدة في كل يوم قدر معين من الخلل المذكور، والأسفل في الإطلاق التسوية
 قوله: (حدثني محمد بن سلام) كنا في رواية كريمة، وللأكثر « حدثني محمد »

حسب.
 قوله: (قال لي معمر: قال لي الوُرَيْثِيُّ) هذا الحديث مما فأت ابنه سماعه من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر، وقد رواه أيضاً عن عمرو بن دينار عن الزهري بآتم من سياق معمر، وتقدم في تفسير سورة الحشر. وأخرجه الحميدي وأحمد في مسندهما عن سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعاً عن الزهري، وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدهما عن يحيى بن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج إسحاق بن راهويه رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظ « كان ينفق على أهله نفقة سنة من مال بني النضير ويحمل ما بقي في الكراع والسلاح » وقد أخرج مسلم الحديث مطولاً من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وفي كل من الإسنادين رواية الأقران، فإن ابن عيينة عن معمر قرينان، وعمرو بن دينار عن الزهري كذلك. ويؤخذ منه للذاكرة بالملم ولقاء العالم المسألة على نظيره ليستخرج ما عنده من الحفظ، وثبت معمر وإنصافه لكونه اعترف أنه لا يستحضر إذ ذاك في المسألة شيئاً، ثم لما

قوله: (ويقول الابن اطعمني، الى من تلدني؟) في رواية النسائي والإسماعيلي « تكلي » وهو بمعناه. واستدل به على أن من كان من الأولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقة على الأب، لأن الذي يقول: « إلى من تلدني؟ » إنما هو من لا يرجع إلى شيء سوى نفقة الأب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك. واستدل بقوله: « إما أن تطعمني وإما أن تطلقني » من قال: يفرق بين الرجل وامراته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه، وهو قول جمهور العلماء. وقال الكوفيون: يلزمها الصبر، وتعلق النفقة ببعثته. واستدل الجمهور بقوله تعالى ﴿ ولا تحسبون ضرراً لنلتدوا ﴾، [البقرة: ٢٣٦] وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجباً لما جاز الإبقاء إذا رضيت، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء إذا رضيت فيجب ما عداه على عموم النهي. وطعن بعضهم في الاستدلال بالأية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا: نزلت فيمن كان يطلق فإذا كانت العدة تنقضي راجع، والجواب أن من قاعدتهم « أن العبرة بعموم اللفظ »، حتى تحسكوا بحديث جابر بن سمرة « اسكنوا في الصلاة » ترك رفع اليدين عن الركوع مع أنه إنما ورد في الإشارة بالأيدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان، وهنا تحسكوا بالسبب. واستدل للجمهور أيضاً بالقياس على الرقيق والحيوان، فإن من أعسر بالإففاق عليه أجبر على بيعه اتفاقاً. والله أعلم.

٣- باب حَسْبِ الرَّجُلِ قُوَّةَ سَنَةِ عَلَى أَهْلِهِ، وَكَيْفَ نَفَقَاتِ الْعِيَالِ؟

٥٣٥٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ عُثَيْبَةَ قَالَ: قَالَ لِي مَعْمَرٌ: قَالَ لِي الْوُرَيْثِيُّ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ لِأَهْلِهِ قُوَّةَ سَنَتِهِمْ أَوْ بَعْضِ السَّنَةِ؟ قَالَ مَعْمَرٌ: قُلْتُ لَا يَحْضُرُنِي، ثُمَّ ذَكَرْتُ خَدِيجَةَ حَدَّثَنِي ابْنُ جِهَانَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ غَمْرٍ: أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ كَانَ يَسْجُ نَحْلٌ يَتِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوَّةَ سَنَتِهِمْ. [راجع: ٢٩٠٤، أخرجه مسلم: ١٧٥٧، بإسناد وبدون قول الوُرَيْثِيِّ].

٥٣٥٨ - حَدَّثَنَا سَيِّدُ بْنُ غَفْوَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّوْبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي غَفِيلٌ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ ابْنُ الْحَدَّادِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ خَدِيجَةٍ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ فَسَأَلَنِي.

قَالَ مَالِكٌ: انْطَلَقْتُ حَتَّى ادْخُلْتُ عَلَى غَمْرٍ إِذْ آتَاهُ حَاجَةٌ يَوْفًا فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ وَخَدِيجَةَ وَزَيْنَبٍ وَنَعْلٍ يَسْتَأْذِنُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، قَالَ: فَدَخَلُوا وَسَلَّمُوا فَجَلَسُوا.

ثُمَّ لَبِثَ يَوْفًا قَلِيلاً فَقَالَ لِعُمَرَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ وَعِاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمَا.

ثُمَّ دَخَلَا مَسْجِدًا وَجَلَسَا، فَقَالَ عِاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَى بَنِي تَيْمَنَ هَذَا، فَقَالَ الرَّهْطُ، عُثْمَانُ وَاصْخَابَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْضَى بَنِيهِمَا وَأَرْحَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ.
 فَقَالَ غَمْرٌ: أَتَيْتُمَا، أَنْشَدَكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِهِ تَقْوِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا نُورُثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ ». يُعِذُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ، قَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ.
 فَأَقْبَلَ غَمْرٌ عَلَى عَلِيٍّ وَعِاسٍ فَقَالَ: أَنْشَدَكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ.
 قَالَ غَمْرٌ: فَإِنِّي أَحَدُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ [قَدْ] خَصَّ رَسُولَهُ

تذكروا أخبر بالواقعة كما هي ولم يأت بما تقدم.

قوله: (كان يسبح لخل بني النضر ويحس لأهله قوت مستهم) كذا أورده مختصراً ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الخمس. قال ابن دقيق العيد: في الحديث جواز الادخار للأهل قوت سنة، وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث «كان لا يبخس شيئاً لقد» فيحمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره، ولو كان له في ذلك مشاركة، لكن للمعنى أنهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجدوا لم يبخس، قال: والمتكلمون على لسان الطريقة جعلوا أو بعضهم ما زاد على السنة خارجاً عن طريقة التوكل انتهى. وفيه إشارة إلى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقاً خلافاً لمن منع ذلك، وفي الذي نقله الشيخ تحييد بالسنة تبعاً للخبر الوارد، لكن استدلال الطبري قوي، بل التحديد بالسنة إما جاء من ضرورة الواقع، لأن الذي كان يبخس لم يكن يحصل إلا من السنة إلى السنة، لأنه كان إما قرأ وإما شعيراً ظنو قدر أن شيئاً ما يبخس كان لا يحصل إلا من سنتين إلى سنتين لانقضاء المال جواز الادخار لأجل ذلك، والله أعلم. ومع كونه صلى الله عليه وسلم كان يخبس قوت سنة لم ياله فكان في طول السنة ربما استجره منهم لم يرد عليه ويعوضهم عنه، ولذلك مات صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شير اقترضه قوتاً لأهله. واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتره من السوق، قال حياض: اجزأه قوم واحتجوا بهذا الحديث، ولا حجة فيه لأنه إما كان من مغل الأرض، ومنه قوم إلا إن كان لا يضر بالسر، وهو متجه إرفاقاً بالناس. ثم حل هذا الاختلاف إذا لم يكن في حال الضيق، وإلا فلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلاً.

٤- بَابُ نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ

٥٣٥٩- حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي غُرُورَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي وَبَنَتْ غُتَيْةً، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ رَجُلٌ سَمِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ خَرَجٌ أَنْ أَطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالُهُ قَالَ: لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ. [رواه: ٢٢١١، أخرجه مسلم: ١٧١٤].

٥٣٦٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا، مِنْ غَيْرِ أَفْرِهِ، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهُ». [رواه: ٢٠٦٦، أخرجه مسلم: ١٠٢٦، مطولاً].

قوله: (باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد) ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي شرحه بعد أربعة أبواب. وحديث أبي هريرة «إذا انفقت المرأة من كسب زوجها» وقد مر شرحه في أواخر الكتاب.

(تبيينه) وقمت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسفي.

٥- بَابُ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾. إِلَى قَوْلِهِ ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وَقَالَ: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الاحقاف: ١٥].

وَقَالَ: ﴿وَأَنْ تَعَامِرْتُمْ فَسَرَّحْنِي لَكُمْ أَخْرَى﴾ ﴿يُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعِيهِ وَمَنْ قَلِيلٌ عَلَيْهِ رِزْقٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿بِقَدَرِ عَيْسٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٦-٧].

وَقَالَ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: نَهَى اللَّهُ أَنْ تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلَيْهَا، وَذَلِكَ: أَنْ تَقُولَ وَالِدَةُ: لَسْتُ مُرَضِعَةً، وَهِيَ أَثَلُ لَهْ عِلْمًا، وَادْفَعْ عَلَيْهِ وَارْتَفِقْ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْتِيَ، بَعْدَ أَنْ يُطْفِئَهَا مِنْ نَفْسِهِ مَا جَمَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ

لِلْمَوْلُودِ لَهُ أَنْ يُضَارَّ بِوَلَدِهِ، وَاللَّكْنَةُ، قِمَتُهَا: أَنْ تُؤْرِعَهُ ضِرَارًا لَهَا إِلَى غَيْرِهَا، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَسْتَرْحِمَا عَنْ طِبِّهِ نَفْسَ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَةِ، ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَكَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾. بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَكَشَاوُرٍ. ﴿فِصَالُهُ﴾ [ههنا: ١٤]. لِفِصَالُهُ.

قوله: (باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين إلى قوله بصير) كذا لأبي ذر الأكر، وفي رواية كريمة «إلى قوله: بما تحملون بصير» وقال: ﴿وحله وفصاله ثلاثون شهراً﴾ وقال: ﴿وإن تعامرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته﴾ قيل: قلت الآية الأولى على إيجاب الإيفاق على الرضعة من أجل إرضاعها الولد كانت في العصمة أم لا. وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها. وفي الثالثة الإشارة إلى مقدار الإيفاق وأنه بالنظر لحال المتفق. وفيها أيضاً الإشارة إلى أن الإرضاع لا يتحتم على الأم، وقد تقدم في أوائل الكتاب في «باب لا رضاع بعد حولين» البيهقي في معنى قوله تعالى: ﴿وحله وفصاله ثلاثون شهراً﴾ وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بمن وضعت لسته أشهر، فلهما وضعت لأكثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين تحسباً بقوله تعالى: ﴿وحله وفصاله ثلاثون شهراً﴾. ومتفق بمن زاد حلها على ثلاثين شهراً فإنه يلزم إسقاط مدة الرضاعة ولا فائده، والصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ من الآية الأولى والثانية أن من ولد لسته أشهر فما فوقها التحق بالزوج.

قوله: (وقال يونس) هو ابن يزيد، وهذا الأثر وصله ابن وهب في جامعه عن يونس قال: «قال ابن شهاب فذكره إلى قوله وتشاور» وأخرجه ابن جرير من طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه. وقوله: «ضرباً لها إلى غيرها» يتعلق بمنها أي بمنها يتهم إلى رضاع غيرها، فإذا وضعت فليس له ذلك. ووقع في رواية عقيل «والوالدات أحق برضاع أولادهن، وليس لوالدة أن تضار ولداً ثانياً رضاعاً وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها، وليس للمولود أن يتزعج ولده منها ضرراً وهي تقبل من الأجر ما يعطى غيرها، فإن أرفدا فصال الولد عن تراض منهما وتشاور دون الحولين فلا بأس».

قوله في آخر الكلام: (فصالة طعامه) هو تفسير ابن عباس، أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما، والفصال مصدر يقال: فاصلته أفاضله مفاصلة وفصلاً إذا فارقت من خلقة كانت بينهما، وفصال الولد منه من شرب اللبن، قال ابن بطال: قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن﴾ لفظة لفظ الحبر ومعناه الأمر لا فيه من الإلزام، فتقولك حسبك درهم أي اكتف بدهم، قال: ولا يجب على الوالدة إرضاع ولدها إذا كان أبوه حياً موسراً بليل قوله تعالى: ﴿فإن أَرْضَعْنِ لَكُمْ فَاتَّعْنِ أَجُورَهُنَّ﴾ قال: ﴿وإن تعامرت فسترضع له أخرى﴾. [الطلاق: ٦] فدل على أنه لا يجب عليها إرضاع ولدها. ودل على أن قوله: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾ سبق ليبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الولدين في رضاع المولود جعلت حداً فصلاً. قلت: وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وعن ابن عباس أنه غرض من ولدت لسته أشهر كما تقدم قريباً أخرجه الطبري أيضاً بسند صحيح، إلا أنه اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة، وعن ابن عباس قول ثالث: أن الحولين لغاية الإرضاع وإن لا رضاع بدهما أخرجه الطبري أيضاً ورجاله قلت إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس، ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال: ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع، وعن ابن عباس أيضاً بسند صحيح مثله، ثم أسند عن قتادة قال: كان إرضاعها الحولين فرضاً ثم خفف بقوله تعالى: ﴿لمن أراد أن ينم الرضاعة﴾ والقول الثاني هو الذي عول عليه البخاري، ولهذا عقب الآية الأولى بالآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿وحله وفصاله ثلاثون شهراً﴾ وما جزم به ابن بطال من أن الخبر بمعنى الأمر هو قول الأكثر، لكن ذهب جماعة إلى أنها خبر عن المشروعية، فإن بعض والدات يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كما سيأتي بيانه، فليس الأمر على عمومته، وهذا هو السر في المدول عن التصريح بالإلزام كأن يقال: وعلى الوالدات إرضاع أولادهن كما جاء بعده «وعلى الولد مثل ذلك» [البقرة: ٢٣٣] قال ابن بطال: وأكثر أهل التفسير على أن المراد بالوالدات هنا اللبونات المطلقات، وأجمع العلماء على أن أجرة الرضاع على الزوج إذا خرجت المطلقة من العدة، والأم بعد البتنة أولى بالرضاعة إلا أن وجد الأب من يرضع له بدون ما سألت، إلا أن لا يقبل الولد غيرها فتجبر بأجرة مثلها، وهو موافق للمنفقول هنا عن الزهري. واختلفاً في المتزوجة: فقال الشافعي وأكثر الكوفيون: لا يلزمها إرضاع ولدها، وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين: تجبر على إرضاع ولدها ما دامت متزوجة بولده، وأصح القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك إن كان حرمة الولد فلا يتجه لأنها لا تجبر عليه إذا كانت مطلقة ثلاثاً بإجماع، مع أن حرمة الولدية موجودة، وإن كان حرمة

٢٣٩٩	٦٩- كتاب النِّقَاتِ ٦- باب عَمَلِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا	ح ٥٣٦٤
------	--	--------

الزوج من بطنه أيضاً لأنه لو أراد أن يستعملها في حق نفسه لم يكن له ذلك فهي حق غيره أولاً أم ويمكن أن يقال: إن ذلك حرمتهما جميعاً، وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في أوائل النكاح، والله أعلم.

٦- باب عَمَلِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا

٥٣٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَشَكَّرَ إِلَيْهِ مَا تَلَقَّى فِي بَيْتِهَا مِنَ الرَّحَى، وَلَمَّا جَاءَهُ رَيْقٌ، لَمْ تُصَادِفْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، قَالَ: فَجَاءَنَا وَقَدْ اخْتَلَصَ مَضَاجِعُنَا، فَهَبْنَا نَقُومُ، فَقَالَ: «عَلَى مَكَائِكُنَا». فَجَاءَ فَقَدَّ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى بَطْنِي، فَقَالَ: «إِلَّا أَذْلَكُمَا عَلَى غَيْرِ مِمَّا سَأَلْتُمَا؟ إِذَا اخْتَلَصَ مَضَاجِعُكُمَا، أَوْ أَوْثَقَا إِلَى فِرَافِكُمَا، فَسَبَّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ غَيْرُ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ». [راجع: ٣١١٣، أخرجه مسلم: ٢٧٧٧].

قوله: (باب عمل المرأة في بيت زوجها) أورد فيه حديث علي في طلب فاطمة الخادم، والمحنة منه قوله فيه: «تشكروا إليه ما تلقى في بطنها من الرحي»، وقد تقدم الحديث في أوائل فرض الخمس وأن شرحه يأتي في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى، وسأذكر شيئاً مما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه ويستغنى من قوله إلا أذكما على غير مما سألتما أن الذي يلزم ذكر الله يعطى قوة أعظم من القوة التي يعملها له الخادم، أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه أموره أسهل من تعاطي الخادم لها، هكذا استنبط بعضهم من الحديث، والذي يظهر أن المراد أن نفع التسبيح يخص بالدار الآخرة ونفع الخادم يخص بالدار الدنيا والآخرة غير وأبى.

٧- باب خَادِمِ الْمَرْأَةِ

٥٣٦٢ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ: سَمِعَ مُجَاهِدًا: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى يُحَدِّثُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَقَالَ: «إِلَّا أَخْبِرُكَ مَا هُوَ غَيْرُ لَكَ مِنْهُ؟ تُسَبِّحِينَ اللَّهَ عِندَ ضَأْبِكِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَكْمَلِينَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَكْبِرِينَ اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ». ثُمَّ قَالَ سُفْيَانُ: إِخْبَاهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثُونَ، فَمَا تَرَكْتُمَا بَعْدَ، قِيلَ: «وَلَا ثَلَاثَةَ مِئَتَيْنِ؟» قَالَ: «وَلَا ثَلَاثَةَ مِئَتَيْنِ». [راجع: ٣١١٣، أخرجه مسلم: ٢٧٧٧].

قوله: (باب خادم المرأة) أي هل يشرع ويلزم الزوج إخدامها؟ ذكر فيه حديث علي المذكور في الذي قبله وسياقه أنصر منه، قال الطبري: يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة من النساء على خدمة بيتها في خبز أو طحين أو غير ذلك أن ذلك لا يلزم الزوج إذا كان معروفًا أن مثلها يلي ذلك بنفسه. ووجه الأخذ أن فاطمة لما سألت أباها صلى الله عليه وسلم الخادم في أيام زوجها بأن يكفيها إذا إخدامها خادماً أو باستئجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك بنفسه ولو كانت كفالة ذلك إلى علي لأمره به كما أمره أن يسوق إليها صديقتها قبل الدخول، مع أن سوق الصداق ليس بواجب إذا رضى المرأة أن تزوجه، فكيف يأمر بما ليس بواجب عليه ويترك أن يأمر بالواجب؟ وحكى ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف إذا كان الزوج معسراً، قال: ولذلك أزم النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بالخادمة الباطنة وعلياً بالخادمة الظاهرة. وحكى ابن بطال أن بعض الشيوخ قال: لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخادمة الباطنة، وإنما جرى الأمر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجعل الأخلاق، وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا أصل له، بل الإجماع متقدم على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها. ونقل الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه. وقال الشافعي والكوفيون: يفرض لها وخادمتها النفقة إذا كانت ممن تقدم. وقال مالك والليث وعبد بن الحسن: يفرض لها ولخادمتها إذا كانت خطيرة وشذ أهل الظاهر فقالوا: ليس على الزوج أن يخبرنا بخبرها ولو

٨- باب خِدْمَةِ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ

٥٣٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَزْوَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةٍ أَهْلِيهِ، فَإِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ خَرَجَ. [راجع: ٦٧٦].

قوله: (باب خدمة الرجل في أهله) أي بنفسه.

قوله: (كان يكون) سقط لفظ «يكون» من رواية المستطلي والسرخسي، وقد تقدم ضبط للمهنة وأنه بفتح الميم ويحذف كسرهما في كتاب الصلاة، وقال ابن التين: ضبط في الأمهات بكسر الميم وضبطه الهروي بالفتح، وحكى الأزهرى عن شمر عن مشايخه أن كسرهما خطأ.

قوله: (فإذا سمع الأذان خرج) تقدم شرحه بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجمعة من كتاب الصلاة.

(تسببه) وقع هنا للتسبي وسد ترجمه نصها «باب هل لي من أجر في بيتي أبي سلمة» ويعد الحديث الآتي في «باب وعلى الفرائض مثل ذلك» بسنده ومثله، والراجع ما عند الجماعة.

٩- باب إِذَا لَمْ يُفْقِرِ الرَّجُلُ، فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ

عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ

٥٣٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُثَيْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبَا سَفِيَّانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَكِنْ يُعْطِيهِ مَا يَكْفِيهِ وَوَلَدِي إِلَّا مَا اخْتَلَتْ مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَفْلَحُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ». [راجع: ٢٢١١، أخرجه مسلم: ١٧١٤].

قوله: (باب إذا لم ينفق الرجل للمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف) أخذ المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأول، لأنه دل على جواز الأخذ لكلمة النفقة فكذلك يدل على جواز الأخذ بجمع النفقة عند الانتاع

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان، وهشام هو ابن عروة.

قوله: (أن هنداً بنت عتبة) كذا في هذه الرواية هنداً بالصرف، ووقع في رواية الزهري عن عروة للمخاضية في الظالم بغير صرف «هند بنت عتبة بن ربيعة» أي ابن عبد شمس بن عبد مناف. وفي رواية الشافعي عن أس بن عبياص عن هشام «أن هنداً أم معاوية وكانت هند لما قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها، فلما كان يوم أحد وقتل حزة فرحت بذلك وعمدلت إلى بطنه فحشمتها وأخلفت كبده فلاكها ثم لفقتها، فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان مكة مسلماً بعد أن أسرته خيل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فأجباره العباس غضبت هند لأجل إسلامه، وأخلفت بلحيته. ثم إنهما بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فأسلمت وولميت. وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له: «يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خيأ أحب إلي أن يذلوا من أهل خيأك، وما على ظهر الأرض اليوم أهل خيأ أحب إلي أن يعزوا من أهل خيأك». فقال: أيضاً والذي نفسي بيده. ثم قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان إلخ». وذكر ابن عبد الله أنها ماتت في الحرم سنة أربع عشرة يوم مات أو حقاقة والد أبي بكر الصديق. وأخرج ابن سعد في «الطبقات» ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك، فروى عن الواقدي عن ابن أبي سيرة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم «أن عمر استعمل معاوية على عمل أخيه، فلم يزل والياً لعمر حتى قتل واستخلف عثمان فأقره على عمله وأقره ولاية الشام جميعاً، وشخص أبو سفيان إلى معاوية ومعه ابنه عتبة وعنينة، فكثبت هند إلى معاوية قد قدم عليك ابوك وأخوك، فأهل أباك على

فرس وأعطه أربعة آلاف درهم، وأحل عتية على بخل وأعطه اثني درهم، وأحل عتية على حمار وأعطه ألف درهم، ففعل ذلك. فقال أبو سفيان: أشهد بالله أن هذا من رأي هند. قلت: كان عتية منها وعتية من غيرها أمه عاتكة بنت أبي زهير الأزدي. وفي «الأمثال للميلاني» أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان، فإنه ذكر قصة فيها أن رجلاً سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال: إنها قتلت عن الولد، وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين.

قوله: (إن أبا سفيان) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها، وكان قد رأس في قريش بعد وفاة بدر، وسار بهم في أحد، وساق الأحزاب يوم الخندق، ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطاً في المغازي.

قوله: (رجل صحيح) تقدم قبل ثلاثة أبواب «رجل ميك» واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة، وقيل: يوزن صحيح، قال النووي: هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية، ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيراً مثل شريب وسكير وإن كان المخفف أبلغ فيه نوع مبالغة لكن لشدة البليغ، وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال: للشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف، وفي كتب الحديث الكسر والتشديد. والشح البخل مع حرص، والشح أصم من البخل لأن البخل يخص بمنع المال والشح بكل شيء، وقيل: الشح لازم كالطيح والبخل غير لازم، قال القرطبي: لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله، وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يفتّر عليها وعلى أولادها، وهذا لا يستلزم البخل مطلقاً فإن كثيراً من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله ويؤثر الأجانب استئلافاً لهم. قلت: ورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يميّ ذكره قريباً.

قوله: (إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم) زاد الشافعي في روايته «سراً، فهل علمي» في ذلك من شيء؟ وقع في رواية الزهري «فهل علمي حرج أن أعلم من الذي له عيالنا؟»

قوله: (فقال: خذي ما يكتفيك وللدك بالمعروف) في رواية شعيب عن الزهري التي تقدمت في المطام «لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف» قال القرطبي: قوله: «خذي» أمر بإيالة بدليل قوله: «لا حرج» والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه عتية قال: وهذه الإيالة وإن كانت مطلقة لفظاً لكنها مقيدة معنى، كأنه قال: إن صح ما ذكرت. وقال غيره: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علم صدقها فيما ذكرت فاستغنى عن التقييد. واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يحبه إذا كان على وجه الاستغناء والاشتكاك، وغير ذلك، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة. وفيه من الفوائد جواز ذكر الإنسان بالتنظيم كالقلب والكتية، كما قيل وفيه نظر، لأن أبا سفيان كان مشهوراً بكنيته دون اسمه فلا يدل قوله: «إن أبا سفيان» على إرادة التنظيم. وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر. وفيه أن من نسب إلى نفسه أمراً عليه فيه غشاضة يلقينه بما يقيم عدله في ذلك. وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والإفتاء عند من يقول: إن صوتها عورة ويقول: جاز هنا للضرورة. وفيه أن القول قول الزوجة في قبض الثقة، لأنه لو كان القول قول الزوج إنه منقذ لتكلفت هذه الهيئة على إثبات عدم الكفاية.

وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق الفتيا لا القضاء. وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنها مقطرة بالكفاية، وهو قول أكثر العلماء، وهو قول للشافعي حكاة الجوهري، والمشهور عن الشافعي أنه قد رها بالأمداء فعلى المورس كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف والمعسر مد، وتقريرها بالأمداء رواية عن مالك أيضاً، قال النووي في «شرح مسلم»: وهذا الحديث حجة على أصحابنا. قلت: وليس صريحاً في الرد عليهم، لكن الظاهر بالأمداء محتاج إلى دليل فإن ثبت حلت الكفاية في حديث الباب على القدر المقدر بالأمداء فكأنه كان يعطيه وهو موسر ما يعطى للمتوسط فاذن لما في أخذ التكملة، وقد تقدم الاختلاف في ذلك في «باب وجوب النفقة على الأهل» وفيه اعتبار الثقة بحال الزوجة، وهو قول الحنفية، واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معاً، قال صاحب «الهداية»: وعليه الفتوى، والحجة فيه ضم قوله تعالى: ﴿لَيَقْفُ ذِمَّةٌ مِنْ سَمَةِ﴾ الآية [الطلاق: ٧] إلى هذا الحديث، ودعيت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية، وهو قول بعض الحنفية. وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة، والأصح عند الشافعية اعتبار الضرر أو الزمانة. وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج، قال الخطابي: لأن أبا سفيان كان رئيس قومه ويعد أن يمنح زوجته وأولاده النفقة، فكأنه كان يعطيه قدر كفايتها وولدها دون من يخدمهم فاضافت ذلك إلى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها. قلت:

ويحتمل أن يتسكك لذلك بقوله في بعض طرقه: «أن أعلم من الذي له عيالنا» واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً، وتعقب بأن ما وافقه عين ولا مضموم في الأفعال، فيحتمل أن يكون المراد بقوله: «بني» بعضهم أي من كان صغيراً أو كبيراً زمناً لا جميعهم. واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إقته، وهو قول الشافعي وجماعة، وتسمى مسألة الظفر، والراجع عندهم لا يأخذ من غير جنس حقه إلا إذا تعدد جنس حقه، وعن أبي حنيفة المنع، وعنه مالك ثلاث روايات كهدى الآراء، وعن أحمد المنع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص وملازمة، قال الخطابي: يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس، لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لما الإذن في أخذ الكفاية من ماله، قال: ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى: «وإنه لا يدخل علي بيتي ما يكفي وولدي».

قلت: ولا دلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الشحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها نقت الكفاية مطلقاً فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه، ودعواه أن منزل الشحيح كذلك مسلمة لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك؟ والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه، وقد وجه ابن المنير قوله أن في قصة هند دلالة على أن لأصحاب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم، لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهند أن تفرض لنفسها وعيالها قدر الواجب، وهذا هو التقويم بينه بل هو أدنى منه وأصغر.

واستدل به على أن للمرأة مدخلاً في القيام على أولادها وكفالتهم والإنفاق عليهم، وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تعبد فيها من قبل الشرع. وقال القرطبي: فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافاً لمن أنكر ذلك لفظاً وعمل به معنى كالشافعية، كما قال، والشافعية إما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي أو لم يرشد النص الشرعي إلى العرف، واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب، وسيأتي في كتاب الأحكام أن البخاري ترجم «القضاء على الغائب» وأورد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن هشام بن عمار بلفظ «إن أبا سفيان رجل صحيح فأحتاج أن تأخذ من ماله، قال: خذي ما يكتفيك وللدك بالمعروف» وذكر النووي أن جماعة من العلماء من أصحاب الشافعي ومن غيرهم استدلوا بهذا الحديث لذلك، حتى قال الرافعي في «القضاء على الغائب»: احتج أصحابنا على الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند، وكان ذلك قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم على زوجها وهو غائب، قال النووي: ولا يصح الاستدلال، لأن هذه القصة كانت بركة وكان أبو سفيان حاضراً بها، بشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستراً لا يقدر عليه أو متمسكاً، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً فلا يكون قضاء على الغائب بل هو إفتاء، وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان إفتاء أحد واستدل بعضهم على أنه كان غائباً بقول هند «لا يعطيني» إذ لو كان حاضراً لقلت: لا يقع علي، لأن الزوج هو الذي يباشر الإنفاق. وهذا ضعيف لجواز أن يكون عداته أن يعطيه جملة وماذن لما في الإنفاق مفرقاً.

نعم قول النووي إن أبا سفيان كان حاضراً بمكة حق، وقد سبقه إلى الجزم بذلك السهيلي، بل أورد أخص من ذلك وهو أن أبا سفيان كان جالساً معها في المجلس، لكن لم يسق إسناده، وقد ظفرت به في «طبقات ابن سعد» أخرجه بسند رجاله رجال الصحيح، إلا أنه مرسل عن الشعبي «أن هنداً لما بايعت وجاءه قوله: ولا يفرن قائل: قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان: فما أصبت من مالي فهو حلال لك».

قلت: ويمكن تعدد القصة وإن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسالت عن الحكم، وتكون فهيت من الأول إحلال أبي سفيان لما ما مضى فسالت عما يستقبل، لكن يشكل على ذلك ما أخرجه ابن منته في «المعركة» من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «قالت هند لأبي سفيان: إني أريد أن أبايع، قال: فإن فعلت فأعني معك برجل من قومك، فذهبت إلى عثمان فذهب معها، فدخلت متقية فقال: يا بني أن لا تشركي» الحديث، وفيه «فلما فرغت قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل يخيل الحديث قال: ما تقول يا أبا سفيان؟ قال: أأبأ بساً فلا، وأما ربياً فأحله» وذكر أبو نعيم في «المعركة» أن عبد الله تفرده بهذا السياق وهو ضعيف، وأول حديثه يقتضي أن أبا سفيان لم يكن معها وآخره يدل على أنه كان حاضراً، لكن يحتمل أن يكون كل منهما توجه وحده أو أرسل إليه لما اشتكت منه، ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما

جاء لزمه أن يقول: «حله سرياء» بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأصطاحها فلبستها إلى آخره، قال ابن التين: ضبط عند الشيخ أبي الحسن «أنى» بالقصر أي جاء، فيحتمل أن يكون المعنى جانيه التي صلى الله عليه وسلم بحلة فحلف ضمير التكلم وحذف الباء فانتصبت، والحلة إزار ورداء، والسرياء بكسر الهمزة وفتح التحتانية وبالد من أنواع الحرير،

وقوله: (بين نسائي) يوم زوجاته وليس كذلك، فإنه لم يكن له حبيزة زوجة إلا فاطمة، فالمراد بنسائه زوجته مع آثاره، وقد جاء في رواية «بين القوامم».

١٢- باب عَوْنِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي وَلَدِهِ

٥٣٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: جِئْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ ضَجِيجٌ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَخُذَ مِنْ عَالِيهِ مَا يَكْفِينِي وَيَتَى؟ قَالَ: «خُلِي بِالْمَعْرُوفِ». [راجع: ٢٢١١، أخرجه مسلم: ١٧١٤].

قوله: (باب وعلى الوارث مثل ذلك، وهل على المرأة منه شيء؟) «وحارب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم» الآية كذا لأبي ذر وغيره بعد قوله أبكم: «إلى قوله: «صراط مستقيم» قال ابن بطال ما ملخصه: اختلف السلف في المراد بقوله: «وعلى الوارث مثل ذلك» فقال ابن عباس: عليه أن لا يضار، وبه قال الشعبي ومجاهد، والجمهور قالوا: ولا يهرم على أحد من الورثة، ولا يلزمه نفقة ولد الموروث، وقال آخرون: على من يرث الأب مثل ما كان على الأب من أجر الرضاع إذا كان الولد لا مال له. ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي: هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء، وهو قول أحد وإسحاق، وقال أبو حنيفة وأصحابه: هو من كان ذا رحم محرر للمولود دون غيره، وقال قبيصة بن ذؤيب: هو المولود نفسه، وقال زيد بن ثابت: إذا خلف أمًا وحمًا فعلى كل منهما إرضاع الولد بقدر ما يرث، وبه قال الثوري. وقال ابن بطال: ولما هذا القول أشد البخاري بقوله: «وهل على المرأة منه شيء؟» ثم أشار إلى رده بقوله تعالى: «وحارب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم» فنزل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من المتكلم أحد. وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها، وسبب الاختلاف حل الثلثة في قوله: «مثل ذلك» على جميع ما تقدم أو على بعضه، والذي تقدم الإرضاع والإنفاق والكسوة وعدم الإضرار، قال ابن العربي: قالت: طائفة: لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير، وهذا هو الأصل، فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل لأن الإشارة بالإنفراد وأقرب مذكور هو عدم الإضرار فرجع الحمل عليه.

ثم أورد حديث أم سلمة في سؤاها: هل لها أجر في الإنفاق على أولادها من أبي سلمة ولم يكن لهم مال؟ فأخبرها ما أنا بأجر، فدل عن أن نفقة بنينا لا تجب عليها، إذ لو وجبت عليها ليين لها التي صلى الله عليه وسلم ذلك، وكذا قصة هند بنت عتبة فإنه أذن لها في أخذ نفقة بنينا من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها، فارد البخاري أنه لما يلزم الأمهات نفقة الأولاد في حياة الفاحكم بذلك مستمر بعد الأب، وبغيره قوله تعالى: «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن» [البقرة: ٢٣٣] أي رزق الأمهات وكسوتهن من أجل الرضاع للابناء، فكيف يجب لمن في أول الآية وتجب عليهن نفقة الابناء في آخرها؟ وأما قول قبيصة فبرده أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بحجة ولو كان الولد هو المراد لقيل: «وعلى المولود، وأما قول الحنفية: فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن اخته ولا تجب على العم لابن أخته وهو تفصيل لا دلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله إسماعيل القاضي، وأما قول الحسن ومن تابعه فتجب بقوله تعالى: «وإن كن أولات حل فأنفقوا عليهن حتى يرضن حملهن، فإن أرضعن لكن فآثرهن أجورهن» [الطلاق: ٦] فلما وجب على الأب الإنفاق على من يرضع ولده فيؤدي ويرى فكذلك يجب عليه إذا ظم فيغذي بالطعام كما كان يذنيه بالرضاع ما دام صغيراً، ولو وجب مثل ذلك على الوارث لوجب إذا مات من الحمل أنه يلزم المصبة بالإنفاق عليها لأجل ما في بطنها، وكذا يلزم الحنفية إلزام كل ذي رحم محرر. وقال ابن المنذر: إنما قصر البخاري الرد على من رزم أن الأم يجب عليها نفقة ولدها وإرضاعه بعد أبيه لدخولها في الوارث، فبين أن الأم كانت كلاً على الأب واجبة النفقة عليه، ومن هو كل بالأصالة لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن ينفق على غيره؟ وحديث أم سلمة صريح في أن إنفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والطرع، فدل على أن لا وجوب عليها. وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب فيستصحب هذا الأصل بعد وفاة الأب، وتجب بانه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب السقوط عنها بعد تقده، وإلا فقد القيام بمصالح الولد ببقده، فيحتمل أن يكون مراد البخاري من الحديث الأول وهو حديث أم سلمة في إنفاقها على أولادها

٥٣٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُسْوَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: هَلَكْتُ أَبِي وَتَرَكَ مَنَعَ بَنَاتٍ أَوْ يَسَعَ بَنَاتٍ، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً كَيْتًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجْتَ يَا جَابِرُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «بِكَرٍّ أَمْ كَيْ؟». قُلْتُ: بَلْ كَيْتًا، قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تَلَايُهَا وَتَلَايُكَ، وَتَصَاحِبُكَ وَتَصَاحِبُكَ؟». قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ، وَتَرَكَ بَنَاتٍ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَجِئَهُنَّ بِمِطْلَحٍ، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً قَدُومَ عَلَيْهِنَّ وَتَصَلِّيَهُنَّ، فَقَالَ: «هَذِهِ لَكَ لَكَّ، أَوْ قَالَ: خَيْرٌ». [راجع: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، بخطمة ليست في هذه الطريق. وهو في الإرجاع: (٥٤)، والمسلم: (١٠٩)].

قوله: (باب عون امرأة زوجها في ولده) سقط في ولده من رواية النسفي، وذكر فيها حديث جابر في تزويجه النبي لتقوم على أخواته وتصلهن، وكأنه استنبط قيام المرأة على ولد زوجها من قيام امرأة جابر على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى، قال ابن بطال: عون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وإنما هو من جيل المشرة ومن شيمة صالحات النساء، وقد تقدم الكلام على ختمه المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريباً.

١٣- باب نَفَقَةِ الْمُعْسِرِ عَلَى أَهْلِهِ

٥٣٦٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: «وَلَمْ؟». قَالَ: وَفَقْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «فَأَعِظِي رَجُلَةً». قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي، قَالَ: «فَلَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ». قَالَ: لَا اسْتَطِيعُ، قَالَ: «فَأَعِظِي مِثْلَيْنِ مُسَكَّنَيْنِ». قَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «إِنَّ السَّائِلَ؟». قَالَ: مَا أَنَا ذَا، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا». قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَوَّلَيْي يَهْطَلُ بِالْعَرَقِ، مَا بَيْنَ لَبَائِهَا أَهْلٌ يَسْتَأْخُوجُ مِنَّا، فَضَجَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْفَاهُ، قَالَ: «فَأَنْتُمْ إِذَا؟». [راجع: ١٩٣٦، أخرجه مسلم: ٤١١١].

قوله: (باب نفقة المعسر على أهله) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام، قال ابن بطال: وجه أخذ الترجمة منه أنه صلى الله عليه وسلم أباح له إطعام أهله التمر، ولم يقل له: إن ذلك يبيزك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض النفقة على أهله بوجود التمر وهو أكرم له من الكفارة، كذا قال، وهو يشبه الدعوى فيحتاج إلى دليل، والذي يظهر أن الأخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لا قيل له تصدق به فقال: «أعلى أقتصر منها؟» فلولا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق.

١٤- باب «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» [المرة: ٢٣٣]

وَعَلَى الْمَرْأَةِ مِنْهُ شَيْءٌ؟ «وَحَرْبَ اللَّهِ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ إِلَى قَوْلِهِ «صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ» [الاحول: ٧٦].

٥٣٦٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ

الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث الأب كالأب يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب، ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على المرأة شيء عند وجوب الأب، وليس فيه تعرض لما بعد الأب، والله أعلم.

١٥- باب قول النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ كَلَامًا أَوْ ضِيَاعًا فَلْيَأْتِ».

٥٣٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِجٍ: حَدَّثَنَا الْيَاسِيُّ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَكِّلِ عَلَيْهِ النَّبِيُّ، قَسَانًا: «هَلْ تَرَكَ لِذِيهِ قَضَاءً؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَقَاءً صَلَّى، وَإِلَّا: قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «سَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا قَسَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْقُرْخَ، قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَكُنْ تَوَكَّلِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ تَرَكَ ذِيًّا فَلْيَأْتِ قَضَاءَهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهِ». [إرجاع: ٢٢٩٨، أخرجه مسلم: ١٦١٩].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من ترك كلاماً يفتح الكاف والتشديد والتثنية (أو ضياعاً) يفتح الضاد المعجمة (فلْيَأْتِ) بالتشديد. ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ «من توفي من المؤمنين ترك ذبياً فعلياً قضاه»، ومن ترك مالا فلورثه، وأما لفظ الترجمة فلورده في الاستقراض من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ «من ترك مالا فلورثه، ومن ترك كلاً فلثا» ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة: «ومن ترك ذبياً أو ضياعاً فليأتني فانا مولاه» والضياع تقدم ضبطه وتفسيره في الكفالة وفي الاستقراض، وقدم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الأحراب، وباتي بقية الكلام عليه في كتاب القراض إن شاء الله تعالى. وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات الإشارة إلى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فإن نفقتهم تحب في بيت مال المسلمين والله أعلم.

١٦- باب المَوَارِيثِ مِنَ الْمَوَالِيَاتِ وَغَيْرِهَا

٥٣٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِجٍ: حَدَّثَنَا الْيَاسِيُّ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْكَعْبُ أَخِي بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: «وَكَيْفَ جِئْتِ ذَٰلِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، كُنْتُ لَكَ بِمُخَلِّقَةٍ، وَأَخْبَأُ مِنْ شَارِكِي فِي الْخَبَرِ أَخِي، فَقَالَ: «إِنْ ذَٰلِكَ لَا يَحِلُّ لِي». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْلَهُ إِنَّا تَحَدَّثْنَا أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَكْبَحَ ذُرَّةَ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ فَقَالَ: «أَبْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «قَوْلَهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ زَيْنَبِي لِي خَجَرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّمَا بِنْتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْنِي وَأَنَا سَلَمَةُ ثَوْبَةُ، فَلَا تَرْضَعْنِي عَلَيَّ بِذَلِكَ وَلَا أَخَوَاتِيكُنَّ».

وَقَالَ شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرْوَةُ: ثَوْبَةُ أَعْطَاهَا أَبُو لَهَبٍ. [إرجاع: ٥١٠٩، أخرجه مسلم: ١٤٤٩].

قوله: (باب الموارث من المواليات وغيرهن) كذا للجميع، قال ابن التين: ضبط في رواية بضم الميم، ويفتحها في أخرى، والأول أولى لأنه اسم فاعل من والى وتولى. قلت: وليس كما قال، بل المبسوط في معظم الروايات بالفتح، وهو من الموالى لا من المولاة، وقال ابن بطال: كان الأول أن يقول: المواليات جمع مولاة، وأما المواليات فهو جمع الجميع جمع مولى جمع التكسير ثم جمع موالى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات. ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها: «أتكح أخيتي» وفي قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكرت له مرة بنت أبي سلمة فقال: «بنت أم سلمة؟» وإذا استبها في ذلك ليرتب عليه الحكم، لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحمل له لم يكن أبي سلمة رضيعه، لأنها ليست ربيبة، بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة. وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح.

وقوله في آخره: (قال شعيب عن الزهري: قال عروة: ثوبه أعطاها أبو لهب) تقدم هذا التعليق موصولاً في جلة الحديث الذي أشرت إليه في أوائل النكاح، وسياق مرسل عروة أتم ما هنا، وتقدم شرحه، وإراد بذكره هنا إيضاح أن ثوبه كانت



٧٠- كتاب الأُطعمة

١- باب قول الله تعالى:

﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾

[القرة: ٥٧، ١٧٢].

وقوله: ﴿أَتَقْبَلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [القرة: ٢٩٧].

وقوله: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾

[المؤمن: ٥١].

٥٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَاكِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَغُذِّفُوا الْغَرِيْبَ، وَلَكُوا الْغَلِيْبَ». قَالَ سُفْيَانُ: وَالْغَلِيْبُ الْأَيْسَرُ. [إرجاع: ٣٠٤٦، أخرجه مسلم: ٢٩٧٦].

٥٣٧٤ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا شَيْخُ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ طَعَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى يَقْبِضَ. [أخرجه مسلم: ٢٩٧٦].

٥٣٧٥ - وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهْدٌ شَدِيدٌ، فَلَقِيَتْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَاسْتَقْرَأَهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَدَخَلَ دَارَهُ وَقَسَحَهَا عَلَيَّ، فَسَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ عَبِيدٍ فَخَرَّوْتُ لِرُوحِهِ مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ، فَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ: «وَأَنَا هُرَيْرَةُ». قُلْتُ: كَيْفَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَعْدَتُكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَالْتَمَسَنِي وَغَرَّقَ الْيَدِي بِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَحْلِهِ، فَاسْتَرَلِي بِغَسٍّ مِنْ تَبَنِ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «عَدَدُ فَشْرَتِي يَا أَبَا هُرَيْرَةَ». فَقَدْتُ فَشْرَتِي، ثُمَّ قَالَ: «عَدَدُ فَشْرَتِي»، حَتَّى اسْتَوَى بَطْنِي فَصَارَ كَالْفَذْحِ، قَالَ: فَلَقِيْتُ عُمَرَ، وَذَكَرْتُ

الجرح قائمة به والأمر بإطعمه مستتر.

قوله: (ولفكوا العاني) أي خلصوا الأسير، من فككت الشيء فانفك.

قوله: (قال سفيان: والعاني الأسير) تقدم بيان من أدرجه في النكاح، وقيل للأسير: عان من عنا يعني إذا خضع.

الحديث الثاني حديث أبي هريرة.

قوله: (ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض) في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان من أبي حازم بلفظ «ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام تبعاً» أي متوالية، وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التقييد أيضاً بثلاث، لكن فيه «من خبز البر» وعند مسلم «ثلاث ليال» ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هنا بالليالي، كما أن المراد بالليالي هناك بالأيام، وأن الشيع المتني بقيد الثلاث لا مطلقاً. وللمسلم والترمذي من طريق الأسرد عن عائشة «ما شبع من خبز شعير يومين متتابعين» ويؤخذ مقصوده من جواز الشيع في الجملة من القوم، والذي يظهر أن سبب عدم شيعهم غالباً كان بسبب قلة الشيء عندهم، على أنهم كانوا قد يجودون ولكن يؤثرون على أنفسهم، وسيأتي بعد هذا وفي الرقاق أيضاً من وجه آخر من أبي هريرة «خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير» وبأي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث:

قوله: (وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال: أصابني جهد شديد) هو موصول بالإستاد الذي قبله، وذكر محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني استشكل هذا التركيب وقال: قوله: «وعن أبي حازم» لا يصح عطفه على قوله: عن أبيه لأنه يلزم منه إسقاط فضيل فيكون مقطوعاً إذ يصير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم، قال: ولا يصح عطفه على قوله: «وعن أبي حازم» لأن الحديث الذي لم يعين هو محمد بن فضيل فيلزم الانقطاع أيضاً. فقال: وكان اللائق أن يقول: «وهو إلى أبي حازم انتهى». وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس بسماعة للخيار، وإلا فلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع، والأول مسلم، والثاني مردود لأنه لا مانع من عطف الراوي لحديث على الراوي بيته لحديث آخر، فكان يوسف قال: حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم بكلاً وعن أبي حازم بكلاً، واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين، بل لو قال: «وهو إلى أبيه عن أبي حازم لصح، أو حذف قوله: «عن أبيه» فقال: «وهو عن أبي حازم لصح، وحدثنا تكون به مقفولة والمقفولة حكم للمقفولة. والوضع منه أن قوله: «وعن أبي حازم» معطوف على قوله: «حدثنا محمد بن فضيل إلخ» فحذف ما بينهما للعلم به، وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق، وليس كما قال، فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه، فظهر أنه معطوف على السند المذكور كما قلته أولاً والله الحمد.

قوله: (أصابني جهد شديد) أي من الجوع، والجهد تقدم أنه بالضم وبالفتح بمعنى والمراد به المشقة، وهو في كل شيء مجسبه.

قوله: (فاستقرأه آية) أي سأله أن يقرأ آية من القرآن معينة على طريق الاستفاضة، وفي غالب النسخ «فاستقرته» بغير همزة، وهو جائز على التسهيل وإن كان أصله المزمرة.

قوله: (فدخل داره وفتحها علي) أي قرأها علي وأفهمني إياها، ووقع في ترجمة أبي هريرة في «الحلية لأبي نعيم» من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران، وفيه «فقلت: لا أقرئي وأنا لا أريد القراءة وإنما أريد الإطعام» وكأنه سهل الهمزة فلم يظن عمر لمراده.

قوله: (فخرجت لوجهي من الجهد) أي الذي أشار إليه أولاً وهو شدة الجوع، ووقع في الرواية التي في «الحلية» أنه كان يومئذ صائماً وأنه لم يجد ما يظفر عليه.

قوله: (فلامر لي بهي) بضم العين المهملة بعدها مهملة هو الفتح الكبير.

قوله: (حي أسرى بطني) أي استقام من امتلأه من اللين.

قوله: (كألقدهج) بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذي لا ريش له، وسيأتي لأبي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق، وفيها أنه قال: «اشرب، فقال: لا أجده له مساعاً» ويستفاد منه جواز الشيع ولو حمل المراد بنفي المساع على ما جرت به عادته لا أنه أراد أنه زاد على الشيع، والله أعلم.

(كسبه): ذكر لي محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا سراج الدين البلقيني قال: ليس في هذه الأحاديث الثلاثة ما يدل على الأطعمة المترجم عليها المتل في الأيات

لَهُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِي، وَكَفَلْتُ لَهُ: تَوَلَّى ذَلِكَ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِمِنْكَ يَا عُمَرُ، وَاللَّهُ أَقْدَرُ اسْتَفْرَأْتُكَ الْآيَةَ، وَلَمْ أَتَأْمُرْ أَهْلًا مِنْكَ. قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَأَنْ أَكُونَ أَذْخَلْتُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ خَضِرِ النَّعَم. [مطهر: ٤٦٢٤٦، ٤٦٤٥٢، وانظر في الأدب، باب ١١١].

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأطعمة، وقول الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ الآية. وقوله: ﴿انْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾. وقوله: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾) كذا في رواية أكثر الروايات في الآية الثانية ﴿انْفَقُوا﴾ على وفق الثلاثة، ووقع في رواية النسفي «كلوا» بدلاً من انفقوا، وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من غيرها وعليها شرح ابن بطال، وأتكرها وتبعه من بعده، حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع، ولم أرها في رواية أبي ذر إلا على وفق الثلاثة كما ذكرت: وكذلك في نسخة معتمدة من رواية كريمة، ويؤيد ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيع فقال: «باب قوله: انفقوا من طيبات ما كسبتم» كذا وقع على وفق الثلاثة للجميع إلا النسفي، وعليه شرح ابن بطال أيضاً، وفي بعض النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع «كلوا» إلا أبا ذر عن المستملي فقال: «انفقوا»، وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم «باب صدقة الكسب والتجارة» لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] ولا اختلاف بين الرواة في ذلك، ويمسك به في أن التفسير فيما عده من التناضح، والطيبات جمع طيبة هي تطلق على المسند بما لا ضرر فيه، وعلى التنظيف، وعلى ما لا أذى فيه، وعلى الحلال.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ سَأْلاً أَحْسَنَ لَمْ؟ قُلْ: أَحْسَنَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المائدة: ٤] وهذا هو الراجح في تفسيره، إذ لو كان المراد الحلال لم يزد الجواب على السؤال، ومن الثاني «فيسموا صعيداً طيباً» [المائدة: ٦] ومن الثالث: هذا يوم طيب وهذا ليلة طيبة، ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة، فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن المراد بالتجارة الحلال، وجاء أيضاً ما يدل على أن المراد بها الجيد لا لاعتنائها بالنتهي عن الإفراق من الخبيث والمراد به الردي، كذلك فسر ابن عباس، وورد فيه حديث مرفوع ذكره في «باب تعليق القنبر في المسجد» من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك، وأوضح منه فيما يتعلق بهذه الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال: «كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالفنوع فيعقله بالمسجد وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالفنوع من الخشف والشعير فيعقله، فنزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَيْسَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنْفَقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] فكان بعد ذلك يميء الرجل بصلح ما عنده، ولأبي داود حديث سهل بن حنيف «فكان الناس يتيمنون شرار ثمارتهم ثم يخرجونها في الصدقة - فنزلت هذه الآية - وليس بين تفسير الطيب في هذه الآية بالخلال وما يستلزم منافاة، ونظيره ما قوله تعالى: ﴿يَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وقد جعلها الشافعي أصلاً في تحريم ما تستخيه العرب عما لا يرد فيه نص بشرط سيأتي بيانه، وكان المصنف - حيث أورد هذه الآيات - لمع بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال: «قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾ [المؤمنون: ٥١] وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]» الحديث» وهو من رواية فضيل بن مرزوق، وقد قال الترمذي أنه تفرد به، وهو عن أنسود مسلم بالاحتجاج به دون البخاري، وقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: بهم كثيراً ولا ينجح به، وضمه النسائي، وقال ابن حبان: كان يخطئ على الثقات، وقال الحاكم: عيب على مسلم إخراجهم. فكان الحديث لما لا يمكن على شرط البخاري اقتصر على إيرادها في الترجمة. قال ابن بطال: لا يختلف أهل التأويل في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧] أنها نزلت فيمن حرم على نفسه لذيق الطعام والذوات المباحة. ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع:

الأول حديث أبي موسى.

قوله: (أطعموا الجائع، وعودوا المريض) الحديث تقدم في الوليمة من كتاب النكاح بلفظ «أجبروا الداعي» بدل أطعموا الجائع وأخرجهما واحد، وكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، قال الكرماني: الأسر هنا للتدب وقد يكون واجباً في بعض الأحوال. ويؤخذ من الأمر بإطعام الجائع جواز الشيع لأنه ما دام قبل الشيع ضففة

المذكورة. قلت: وهو ظاهر إذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الأطعمة، أما إذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة، لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع، ومن جملة صفاتها الحل والحرمة والمستلذ والمستحب، ومما ينشأ عنها الإطعام وتركه، وكل ذلك ظاهر من الأحاديث الثلاثة. وأما الآيات فإنها تضمنت الإذن في تناول الطيبات، فكانه أشار بالأحاديث إلى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلال ولا المستلذ ولا عالة الشبع ولا بسد الرمق، بل يتناول ذلك بحسب الوجدان، وبحسب الحاجة، والله أعلم.

قوله: (قولي ذلك) أي بإشرافه من إشباعي ودفع الجوع عني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحكى الكرماني أن في رواية «قولي الله ذلك» قال: «و» من «على هذا مفعول، وعلى الأول فاعل انتهى. ويكون «قولي» على الثاني بمعنى ولي.

قوله: (ولانا أقرأها منك) فيه إشارتان بأن عمر لما قرأها عليه توقف فيها أو في شيء منها حتى ساغ لأبي هريرة ما قال، ولذلك أتوه عمر على قوله.

قوله: (أدخلطك) أي الدار وأطعمتك.

قوله: (حزب النعم) أي الإبل، وللحزم منها فضل على غيرها من أنواعها، وقد تقدم في المثاقب البحث في تخصيصها بالذكر والمراد به، وتقدم من وجه آخر عن أبي هريرة «كنت أستقري الرجل الآلة وهي معي كي يلقب معي فيطعمني» قال ابن بطال:

فيه أنه كان من عادتهم إذا استقروا أحدهم صاحبه القرآن أن يجعله إلى منزله ويطعمه ما تيسر، ويعمل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقه عن ذلك، أو لم يكن عنده ما يطعمه حيث انتهى ويبدأ الأخير تأسف عمر على فوت ذلك. وذكر في محدث الديار الحلبية أن شيخنا سراج الدين البلقيني استبعد قول أبي هريرة لعمر: «لأننا أقرأها منك بما عمر» من وجهين: أحدهما مهابة عمر، والثاني عدم اطلاع أبي هريرة على أن عمر لم يكن يقرأها مثله. قلت: عجيبت من هذا الاعتراض، فإنه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالغلط مع وضوح توجيهه، أما الأول فإن أبا هريرة خاطب عمر بذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفي حالة كان عمر فيها في صورة الخجلان منه فحسب عليه، وأما الثاني فيمكن ويقال: وما كان أبو هريرة ليقول ذلك إلا بعد اطلاعه، فلعله سمعها من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً إلا بواسطة.

٢- باب التَّسْمِيَةِ عَلَى الطَّعَامِ وَالْأَكْلِ بِالْيَمِينِ

٥٣٧٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي: أَنَّهُ سَمِعَ وَهْبَ بْنَ كَيْسَانَ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ يَقُولُ: كُنْتُ غُلَامًا فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدَايَ تَطِيشُ فِي الصُّحُفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ، سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». فَمَّا زِلْتُ تِلْكَ لُغْمَتِي بِهَذَا. [إسناده: ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، قبل الحديث: ٥٤٣٨٠، أخرجه مسلم: ٢٠٢٢].

قوله: (باب التسمية على الطعام، والأكل باليمين) المراد بالتسمية على الطعام قول: بسم الله في ابتداء الأكل، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي من طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً «إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله، فإن نسي في أوله فليقل: بسم الله في أوله وأخره». وله شاهد من حديث أمية بن خنيس عند أبي داود والنسائي، وأما قول النووي في أدب الأكل من «الأذكار»: صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته، والأفضل أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فإن قال: بسم الله كفاه وحصل السنة. فلم أر له ادعاء من الأفضلية دليلاً خاصاً، وأما ما ذكره الغزالي من «آداب الأكل من الإحياء» أنه لو قال في كل لقمة: بسم الله كان حسناً، وأنه يستحب أن يقول مع الأول: بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم، فلم أر لاستحباب ذلك دليلاً، والتكرار قد بين هو وجهه بقوله: حتى لا يشغله الأكل عن ذكر الله. وأما قوله: «والأكل باليمين» فيأتي البحث فيه، وهو يتناول من يتعامل ذلك بنفسه، وكذا بغيره بأن يحتاج إلى أن يلقمه غيره ولكنه يمينه لا بشماله.

قوله: (أخبرنا سفیان، قال الوليد بن كثير: أخبرني) كذا وقع هنا وهو من تأخير العبارة عن الراوي، وهو جائز. وقد أخرجه الحميدي في مسنده وأبو نعيم في المستخرج من طريقه عن سفیان قال: «حدثنا الوليد بن كثير» وأخرجه الإسماعيلي

من رواية محمد بن خالد عن سفیان عن الوليد بالنعنة ثم قال في آخره: «فسأله عن إسناده فقال: حدثني الوليد بن كثير» ولعل هذا هو السر في سياق علي بن عبد الله له على هذه الكيفية، وسفیان بن حينة في هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفیان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة، وقد اختلف على هشام في مسنده فكان البخاري عرج عن هذه الطريق لذلك.

قوله: (عمر بن أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن غزوم، واسم أبي سلمة عبد الله، وأم عمر المذكور هي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك جاء في آخر الباب الذي يليه وصفه بأنه ربيب النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (كنت غلاماً) أي دون البلوغ، يقال للضيء من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلام، وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة، وتبعه غير واحد، وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك، فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال: «كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع النسوة يوم الخندق، وكان أكبر مني بستين» انتهى. ومولد ابن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بستين.

قوله: (في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) ينتج الحياء المهمة وسكون الجسم، أي في تربيته ونحت نظره وأنه يربيه في حضنة تربية الولد، قال عياض: الحجر يطلق على الحضن وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والكسر، وإذا أريد به معنى الحضانة فيالفتح لا غير، فإن أريد به المنع من التصرف فيالفتح في المصدر وبالكسر في الاسم لا غير.

قوله: (وكانت يدي تطيش في الصفحة) أي عند الأكل، ومعنى تطيش وهو بالطاء المهملة والشين المعجمة يوزن تغير تحرك قتميل إلى نواحي القصعة ولا تقتصر على موضع واحد، قال الطيبي قال: والأسفل يدي فاستند الطيش إلى يده سائفة، وقال غيره: معنى تطيش تحف وتسرع وسياهي في الباب الذي يليه بلفظ «أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فجعلت أكل من نواحي الصفحة» وهو يفسر المراد، والصفحة ما تشعب خسة ونحوها، وهي أكبر من القصعة. ووقع في رواية الترمذي من طريق عروة «عن عمر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام فقال: ادن يا بني» وإتي في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه «أني النبي صلى الله عليه وسلم بطعام وعنده ربي» والجمع بينهما أن يجيء الطعام وافق دخوله.

قوله: (يا غلام سم الله) قال النووي: أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظراً، إلا أن أريد بالاستحباب أنه راجع الفعل، ولا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك، وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر بالجميع واحدة.

قوله: (وكل بيمينك وما يليك) قال شيخنا في «شرح الترمذي»: حله أكثر الشافعية على التنب، وهو جزم الغزالي ثم النووي، لكن نص الشافعي في «الرسالة» وفي موضع آخر من «الأم» على الوجوب. قلت: وكذا ذكره عنه السيوطي في «شرح الرسالة» ونقل «البيهقي في ختمه» أن الأكل من رأس الشريد والتعريض على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بصدقه حرام، ومثل البيضاوي في منهجه للتنب بقول صلى الله عليه وسلم: «كل مما يليك» وتعقب تاج الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير موضع على أن من أكل مما لا يليه علماً بالهني كان عاصياً أثماً. قال: وقد جمع والذي تظاهر هذه المسألة في كتاب له سماه «كشف اللبس عن المسائل الخمس» ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب. قلت: وبدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال ففي صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع «أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال: كل بيمينك. قال: لا أستطيع. قال: لا استطعت. فما رفعه إلى فيه بعد» وأخرج الطبراني من حديث سمية الأسلمية من حديث عتبة بن عامر «أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سمية الأسلمية تأكل بشمالها فقال: اخنعا ذاك غزرة، فقال: إن بها قرحة، قال: وإن فمرت بغزرة فاصبها طاعون فمات» وأخرجه محمد بن الربيع الحليزي في «مسند الصحابة الذين نزلوا مصر» وسنده حسن. وثبت النهي عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند حسن عن عائشة رفعته «من أكل بشماله أكل معه الشيطان» الحديث. ونقل الطيبي أن معنى قوله: «إن الشيطان يأكل بشماله» أي يعمل أوليائه من الإنس على ذلك ليضاد به عباد الله الصالحين، قال الطيبي:

وغیره لا تأكلوا بالشمال، فإن فعلتم كنتم من أولياء الشيطان، فإن الشيطان حل أولياءه على ذلك انتهى. وفيه عدول عن الظاهر، والأولى حل الخبر على ظاهره وأن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك، وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله، وحكى القرطبي في ذلك احتمالين ثم قال: والقدرة صالحة، ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه، قال: وهذا عبارة عن تناوله، وقيل: معناه استحسانه رفع البركة من ذلك الطعام إذا لم يذكر اسم الله. قال القرطبي: وقوله صلى الله عليه وسلم: «فإن الشيطان يأكل بشماله» ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان، وأبعد وتصف من أصاد الضمير في شماله على الأكل. قال النووي: في هذه الأحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال، وكذلك كل أخذ وطعام كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر، وهذا إذا لم يكن عمر من مرض أو جراحة فإن كان فلا كراهة كما قال، وأجاب عن الإشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك وأستلزم فلم يقبل عمره بأن عياضاً أدى أنه كان منافقاً، وتمتبه النووي بأن جماعة ذكره في الصحابة وسماه بسراً بضم الموحدة وسكون المهملة، واستحب عياض بما ورد في خبره أن الذي حله على ذلك الكبر، ورده النووي بشأن الكبر والمخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية إن كان الأمر أمر إيجاب قلت: ولم يتصل من اختياره أن الأمر أمر نذوب، وقد صرح ابن العربي بإثم من أكل بشماله، واحتج بأن كل فعل ينسب إلى الشيطان حرام. وقال القرطبي: هذا الأمر على جهة النذب لأنه من باب تشريف اليمين على الشمال لأنها أقوى في الغالب وأسبق للأعمال وأمكن في الأشغال، وهي مشتقة من اليمين، وقد شرف الله أصحاب الجنة إذ نسبهم إلى اليمين، وعكسه في أصحاب الشمال. قال: وعلى الجملة فاليمين وما نسب إليها وما اشترى منها عبود لغة وشرعاً ودينياً، والشمال على تقبيض ذلك، وإذا تقرر ذلك فمن الآداب المتناسبة لحكام الأخلاق والسيرة الحسنة عند الفضلاء اختصاص اليمين بالأعمال الشريفة والأحوال النظيفة، وقال أيضاً: كل هذه الأوامر من الحسنات للكلمة والمكازم المستحسنة والأصل فيما كان من هذا الترتيب والنذب قال: وقوله: «كل ما يليك» حله ما إذا كان الطعام نوعاً واحداً، لأن كل أحد كالمأكل ما يليه من الطعام، فأخذ الخبر له تمد عليه، مع ما فيه من تقرر النفس عما خاضت فيه الأيدي، ولما فيه من إظهار الحرص والنهم، وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة، أما إذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك العلماء. كما قال.

قوله: (لما زالت تلك طعمتي بعد) بكسر الطاء أي صفة أكل، أي لزمت ذلك وصار عادة لي. قال الكرمانى: وفي بعض الروايات بالضم يقال: طعم إذا أكل والطعمة الأكلة، والمراد جمع ما تقدم من الابتداء بالنسبة والأكل باليمين والأكل ما يليه. وقوله بعد بالضم على البناء أي استمر ذلك من صنيعي في الأكل، وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الأعمال التي تشبه أعمال الشياطين والكفار، وأن للشيطان بدین، وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطي. وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي. وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الأكل. وفيه استحباب تعليم أدب الأكل والشرب. وفيه منجبة لمرء بن أبي سلمة لاستئالة الأمر ومواظبته على مقتضاه

٣- باب الأكل مما يليه

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلْيَأْكُلْ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَلِيهِ». [إرجاع: ٥١٦٣].

٥٢٧٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَفْوَرٍ بْنِ خَلْفَةَ الْكَلْبِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ غَمَرِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا، فَخَلَعْتُ أَكُلَ مِنْ نَوَاسِي الصَّخْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ». [إرجاع: ٥٣٧٦، أخرجه مسلم: ٢٠٢٢].

٥٣٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعْمٍ قَالَ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، وَفَعَّرَ رِيحُهُ غَمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «سَمَّ اللَّهُ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». [إرجاع: ٥٣٧٦، أخرجه مسلم: ٢٠٢٢، بن عباد].

قوله: (باب الأكل ما يليه، وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم: اذكروا اسم الله. وليأكل كل رجل مما يليه) هذا التعليق طرف من حديث الجعد

قوله: (حدثني محمد بن جعفر يعني ابن أبي كثير المدني، وحملته بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة ثم لام مفتوحة.

قوله: (عن وهب بن كيسان أبي نعم قال: أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم) كنا رواه أصحاب مالك في «الموطأ» عنه وصورته الإرسال وقد وصله خالد بن غلدة ويحيى بن صالح الوحاظي قالا: «عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة»، وخالف الجميع إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أحد الضعفاء قال: «عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر» وهو منكر، وإنما استجاز البخاري إخراجها، وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال لأنه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة، واقتضى ذلك أن مالكا قصر بإسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الأصل موصول، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما قحطان، أخرج ذلك الدارقطني في «الغرائب» عنهم، واقتصر ابن عبد البر في «التشديد» على ذكر رواية خالد بن غلدة وحده

٤- باب من تتبع حوائج القصصة مع صاحبه، إذا لم يعرف منه كراهية

٥٣٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خِيَابًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَفْعَةً. قَالَ أَنَسٌ: فَلَتَحَثَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْنَاهُ يَتَّبِعُ اللَّبَاءَ مِنْ حَوَائِجِ الْقَصَصَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ اللَّبَاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ. [إرجاع: ٢٠٩٢ أخرجه مسلم: ٢٠٤١].

قوله: (باب من تتبع حوائج القصصة مع صاحبه) حولي يفتح اللام وسكون التحتانية أي جوانب، يقال: رأيت الناس حولي وحوليه وحوايليه، واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرها.

قوله: (إذا لم يعرف منه كراهية) ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدباء من الصحفة، وهذا ظاهره يمارض الذي قبله في الأمر بالأكل مما يليه، فجمع البخاري بينهما بجمل الجواز على ما إذا علم رضا من يأكل معه، ووزن بذلك إلى تضعيف حديث عكراش الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل بين ما إذا كان لوناً واحداً فلا يتعدى ما يليه، أو أكثر من لون فيجوز، وقد حمل بعض الشراح فعله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال: كان الطعام مشتملاً على مرق ودهاء وقنديل فكان يأكل مما يحبه وهو الدباء ويسترك ما لا يحبه وهو القنديل، وحله الكرمانى كما تقدم له في «باب الخياط» من كتاب البيع على أن الطعام كان للنبي صلى الله عليه وسلم وحده، قال: فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل ما يليه. قلت: إن أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فمردود لأن أنسا أكل معه، وإن أراد به المالك وأذن لأنس أن يأكل معه فليطهره في كل مالك ومضيف، وما أظن أحدا يوافقه عليه. وقد نقل ابن بطال عن مالك جواباً لجميع الجوابين المذكورين فقال: إن الموالك لأهله وخمسه يباح له أن يتبع شهوته حيث رآها إذا علم أن ذلك لا يكره منه، فإذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل إلا ما يليه. وقال أيضاً: إنما جالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لأنه علم أن أحداً لا يكره ذلك منه ولا يتقدمه بل كانوا يتبركون بريقه وعمامة يده، بل كانوا يتبادرون إلى نخامته فيتلذسون بها، فكل ذلك من لم يتقن من مزاكله يجوز له أن يجول يده في الصحفة. وقال ابن التين: إذا اكل المرء مع خادمه وكان في الطعام نوع مفترد جاز له أن يتفرد به. وقال في موضع آخر: إنما فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فسيأتي في رواية أن الخياط أقبل على عمله، قلت: هي رواية ثمانية عن أنس كما سيأتي بعد أبواب، لكن

لا يثبت المدعى لأن أنسا أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (أن خياطاً) لم أتف على اسمه لكن في رواية ثمانية عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظ «أن مولى له خياطاً دعاه».

قوله: (لطعام صنعته) كان الطعام المذكور ثريداً كما سألته.

قوله: (قال أنس: فلدنعت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوأيت به يتبع الدباء) هكذا أوردته مختصراً، وأخرجه مسلم عن تقيّة شيخ البخاري فيه بتمامه، وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن يوسف عن مالك بالزيادة ولفظه «قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً ومرقاً فيه دباء وقديد» وأفاد شيخنا ابن اللقن عن «مستخرج الإسماعيلي» أن الخبز المذكور كان خبز شعير، وغفل عما أوردته البخاري في «باب المرق» كما سألني عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بلفظه «خبز شعير» وللشأن مثله، وكذا أوردته بعد باب آخر عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك بتمامه، وهو عند مسلم عن تقيّة أيضاً، وقد أفرد البخاري لكل واحدة ترجمة، وهي المرق والدباء والشريد والقديم.

قوله: (الدباء) بضم الدال المهمله وتشديد الواو المحذوف ويموز القصر حكاية القزاز وأكثره القرطبي هو المرق، وقيل: خاص بالمستبرئ منه، ووقع في «شرح المهذب للنووي» أنه القرع اليابس، وما افطنه إلا سهواً وهو البطين أيضاً واحدة دباء ودبة، وكلام أبي عبيد المروزي يقتضي أن الحمزة زائدة فإنه أخرجه في «دبيب» وأما الجوهري فأخرجه في المعتل على أن حمزه متقلبة، وهو أشبه بالصواب، لكن قال الزخشري: لا تدري هي متقلبة عن واء أو ياء، ويأتي في رواية ثمانية عن أنس «فلما رأيت ذلك جعلت أجمع بين يديه» وفي رواية حيد عن أنس «فجعلت أجمعه وأدنيه منه».

قوله: (فلم أزل أحب الدباء من يومئذ) في رواية ثمانية «قال أنس: لا أزال أحب الدباء بعدما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع ما صنع» وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس فجعلت ألقه إليه ولا أطمع «وله من طرق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس ذكر الحديث، قال ثابت: فسمعت أنسا يقول: «فما صنع لي طعاماً بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء إلا صنع»، ولابن ماجه بسند صحيح عن حيد عن أنس قال: «بعثت معي أم سليم بمكمل فيه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجد، وخرجت قريباً إلى مولى له دعاه فصنع له طعاماً، فأتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه، قال: صنع له ثريد بلحم وقرع فإذا هو بعجبه القرع، فجعلت أجمعه فأدنيه منه» الحديث، وأخرج مسلم بعضه من هذا الوجه بلفظ «كان يصعبه القرع» وللشأن «كان يحب القرع ويقول: إنها شجرة أخي يونس» ويجمع بين قوله في هذه الرواية «فلم أجد» وبين حديث الباب «ذهب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» أنه أطلق المية باعتبار ما آل إليه الحال، ويحتمل تعدد القصة على بعد، وفي الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محرف وغيره وإجابة دعوته، ومواظاة الخادم، ويبان ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع واللطف بأصحابه وتعاهدهم بالخي إلى منازلهم، وفيه الإجابة إلى الطعام ولو كان قليلاً، ومناولة الضيفان بعضهم بعضاً ما وضع بين أيديهم، وإنما يمنع من إقدام الآخر شيئاً لنفسه أو لغيره، وسألني البحث فيه في باب مفرد. وفي جواز ترك المضيف الأكل مع الضيف لأن في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب «أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلاً فأقرهم به، ويحتمل أن يكون كان مكتئباً من الطعام أو كان صائماً أو كان شغل قد تحتم عليه تكميله. وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والافتقار بهم في الطعام وغيرها. وفيه فضيلة ظاهرة لأنس لافتقاره أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الأشياء الجبلية، وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها، رضي الله عنه.

قوله: (قال عمر بن أبي سلمة: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: كل يمينك) كما ثبت هذا التتاليق في رواية أبي زر عن الحموي والكشيبني وسقط للباقين وهو الأشبه وقد مضى موصولاً قبل باب، والذي يظهر لي أن عمله بعد الترجمة التي تليه.

[٥٣٧٦]

٥- باب التَّيْمُنِ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ

قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «كُلْ يَمِينَكَ». [راجع:

٥٣٨٠- حَدَّثَنَا عِدْنَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجِبُّ التَّيْمُنَ مَا اسْتَطَاعَ، فِي طَهْرِهِ وَتَمَلُّهِ وَتَرْجُلِهِ - وَكَانَ قَالَ بِوَاسِطِ قَلْبٍ هَذَا - فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. [راجع: ١٦٨، أخرجه مسلم: ٢٦٨].

قوله: (باب التيمن في الأكل وغيره) ذكر فيه حديث عائشة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمن» الحديث، وهو ظاهر فيما ترجم له، وظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكراراً لأنه تقدم في قوله: «باب التسمية على الطعام، والأكل باليمين» وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أهم من الأولى، لأن الأولى لفعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فيدخل في الأكل والشرب بطريق التعميم اهـ ومن جملة العموم عموم متعلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من على اليمين في الأحاف وتحويه على من على الشمال وغير ذلك

قوله: (قال عمر بن أبي سلمة ...) [انظر تعليقه في آخر الباب السابق].

قوله: (وكان قال بواسط قلب هذا في شأنه كله) القائل هو شعبة، وللقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن الشعثاء، وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في «باب التيمن» من كتاب الرضوء. وقال الكرماني: قال بعض المشايخ: القائل بواسط هو أشعث، كما نقل، وليس بصواب عن قال

٦- باب مَنْ أَكَلَ حَتَّى حَشِيَ

٥٣٨١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ سَلَمَةَ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفاً، أَصْرَفَ فِيهِ الْجُوعُ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَأَخْرَجَتْ أَفْرَاصاً مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخْرَجَتْ خِمَاراً لَهَا، فَلَقَّتِ الْخُبْزَ بِنَفْسِهَا، ثُمَّ دَسَتْهُ تَحْتَ ثَوْبِي، وَرَدَّيْنِي بِنَفْسِي، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَلَحَنَيْتُهُ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَتَمَمَ النَّاسُ، فَكُنْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ». فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بَطْعَام». قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْنَ مَعَهُ، فَوَسَّوْا». فَاطْلُقُوا وَأَنْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمِّ سَلَمَةَ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نَطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْلَمُ، قَالَ: فَانْطَلِقْ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ أَبُو طَلْحَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى دَخَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْي يَا أُمِّ سَلَمَةَ، مَا عِنْدَكَ». فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ فَكُتْ، وَعَصَرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ حُكَّةً لَهَا فَأَدْنَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ»، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِي لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِي لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِي لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ أَذِنَ لِعَشْرَةٍ فَأَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ نَسَاوُنَ رَجُلًا. [راجع: ٤٧٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤٠].

٥٣٨٢- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا مُعْصِرٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو غُثَمَانَ أَيْضاً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ زِمَانَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟». فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ، فَجَعَلَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مَشْرُكٌ مَشْعَانٌ طَوِيلٌ، بِنَفْسِ يَسُوقِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَيْتُكُمْ أَمْ عَطِيَّةٌ، أَوْ قَالَ: هِبَةٌ». قَالَ: لَا، بَلْ يَتَيْتُ. قَالَ: فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصَيَّتْ، فَأَمَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بِسَوَادِ الْبُطْنِ يُحْشَى، وَإِنَّمِ اللَّهُ، مَا مِنْ ثَلَاثِينَ زِمَانَةً إِلَّا قَدْ خَزَّ لَهُ خَزْءٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِيهَا، إِنْ كَانَ شَاهِداً أَعْطَاهَا إِثَاءً، وَإِنْ كَانَ غَايباً خَبَّأَهَا لَهُ، ثُمَّ جَعَلَ فِيهَا فَصْعَتَيْنِ، فَكَلَّمَا أَجْمَعُونَ وَشَبِعُوا، وَأَصْلَحَ فِي الْقَصْعَتَيْنِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْجَمْرِ، أَوْ كَمَا قَالَ. [راجع: ٢٢١٦، أخرجه مسلم:

[٢٠٥٦]

٥٣٨٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ حِينَ شَبَّخَا مِنَ الْأَسْوَاقَيْنِ: الْقُعْرَى وَالْمَاءِ. [المط: ٥٤٤٢، أخرجه مسلم: ٢٩٧٥].

قوله: (باب من أكل حتى شبع) ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول حديث أنس في تكميل الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه: «فأكلوا حتى شبعوا»

الثاني: حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في إطعام القوم من سواد بطن الشاة، وكانوا ثلاثين ومائة رجل، وفيه: «فأكلنا أجمعون وشبعنا» وقد تقدم شرحه في كتاب الحبة.

الثالث حديث عائشة: «تروى النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الأسودين الثمر والماء»، وفيه إشارة إلى أن شبعهم لم يقع قبل زمان وفاته قاله الكرماني. قلت: لكن ظاهره غير مراد، وقد تقدم في غزوة خيبر من طريق عكرمة عن عائشة قالت: «ما فتحت خيبر قلنا: الآن نسحق من الثمر» ومن حديث ابن عمر قال: «ما شبعنا حتى فتحنا خيبر» فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شبعوا واستمر شبعهم، وابتدأوه من فتح خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين، ومراد عائشة بما

أشارت إليه من الشبع هو من الثمر خاصة دون الماء لكن قرنته به إشارة إلى أن تمام الشبع حصل بجمعهما، فكان الروا في معنى مع، لا أن الماء وحده يوجد الشبع منه، ولما عبرت عن الثمر بوصف واحد وهو السواد عبرت عن الشبع والرّي بفعل واحد وهو الشبع، وقوله في حديث أنس عن أبي طلحة: «سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعیفاً أعرف فيه الجوع» كأنه لم يسمع في صوته لما تكلم إذ ذاك الضعامة للوقوف منه، فحمل ذلك على الجوع بقرينة الحال التي كانوا فيها، وفيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع، واحتج بحديث «أبى طعمني ربي وسقيني» وتعقب بالحمل على تعدد الحال: فكان يجوع أحياناً ليتأسى به أصحابه ولا سيما من لا يجد ملداً وأدركه ألم الجوع صبر ففوضه له، وقد بسطت هذا في مكان آخر. ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من

أدب من يضيف أن يخرج مع الضيف إلى باب الدار تكربة له، قال ابن بطال: في هذه الأحاديث جواز الشبع وأن تركه أحياناً أفضل، وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن أكثر الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً في الآخرة» قال الطبري: غير أن الشبع وإن كان مباحاً فإن له حداً ينتهي إليه، وما زاد على ذلك فهو سرف، والمطلق منه ما أمان الأكل على طاعة ربه ولم يشغله قلقة عن أداء ما وجب عليه اهـ وحديث سلمان الذي أشار إليه أخرجه ابن ماجه بسند لين، وأخرج عن ابن عمر غوه وفي سننه مقال أيضاً، وأخرج الزيار مخرو من حديث أبي جحيفة بسند ضعيف، قال القرطبي في المفهم لما ذكر قصة أبي الهيثم إذا ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم ولصاحبه الشاة فأكلوا حتى شبعوا: وفيه دليل على جواز الشبع، وما جاء من النهي عنه محمول على الشبع الذي يقتل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام للعبادة ويفضي إلى البطر والأضر والنوم والمطلق منه ما انتهت كرامته إلى التحريم بحسب ما يرتب عليه من المفسدة. وذكر الكرماني تباعاً لأن المنير أن الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو أن التثك للطعام والتثك للشرب والتثك للنفس، ويتجأ في دعوى أن تلك صادتهم إلى نقل

خاص، وإنما ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث المقدام بن معديكرب «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما ملا آدمي وعاء شراً من بطن، حسب ابن آدم لقيعات يقمن صلبه، فإن غلب الأدمي نفسه فثلك للطعام وثلك للشرب وثلك للنفس» قال القرطبي: «شرح الأسماء» لو سمع بقراط بهذه القصة، لعجب من هذه الحكمة. وقال الغزالي فيله في باب كسر الشهوتين من الإحياء «ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال: ما سمعت كلاماً في قلة الأكل أحكم من هذا. ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح، وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنها أسباب حياة الحيوان، ولأنه لا يدخل البطن سواها. وهل المراد بالتثك التناوي على ظاهر الخبر، أو التقسيم على ثلاثة أقسام متقاربة؟ محل احتمال، والأول أولى. ويحتمل أن يكون لمح بذكر التثك إلى قوله في الحديث الآخر: «التثك كثير» وقال ابن المنير: ذكر البخاري في الأخرى في «باب شرب اللبن للبركة» حديث أنس وفيه قوله: «فجعلت لا أكو ما جعلت في بطني منه» فيحتمل أن يكون الشبع المشار إليه في أحاديث الباب من ذلك لأنه طعام بركة. قلت: وهو محتمل إلا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب، فإن المراد به الشبع المعتاد لهم، والله أعلم.

واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في «الإحياء» أحدهما أن يشتبه الجوع وحده، فتى طلب الأدم فليس يجاع. ثانيهما: أنه إذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب. وذكر أن مراتب الشبع تتصير في سبعة: الأول ما تقوم به الحياة، الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصلي عن قيام وهذان واجبان، الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل، الرابع أن يزيد حتى يقدر على التكسب وهذان مستحبان، الخامس أن يملأ التثك وهذا جائز، السادس أن يزيد على ذلك ويه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه، السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطة المنهي عنها وهذا حرام اهـ ويمكن دخول الثالث في الرابع والأول في الثاني والله أعلم.

(تفهيم): وقع في سياق السند معتمر وهو ابن سليمان التيمي عن أبيه قال: وحديثي أبو عثمان أيضاً، فزعم الكرماني أن ظاهره أن أباه حدث عن غير أبي عثمان ثم قال: وحدث أبو عثمان أيضاً. قلت: وليس ذلك المراد وإنما أراد أن أباه عثمان حدث بحديث سابق على هذا ثم حدث بهذا فلذلك قال: «أيضاً» أي حدث بحديث بعد حديث.

٧- باب ليس على الأعمى حرج ولا على الأخرج حرج ولا على المريض حرج [النور: ٦١] والنهذ والاجتماع على الطعام

٥٣٨٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَسِيكٍ: سَمِعْتُ بُشَيْرَ بْنَ بَسَّارٍ يَقُولُ: حَدَّثَنَا سُؤْدَةُ بْنُ الْغَفَّانِ قَالَ: حَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرٍ، فَلَمَّا كُنَّا بِالْمَهْجَاءِ - قَالَ يَحْيَى: وَهِيَ مِنْ خَيْبَرٍ عَلَى وَجْهِ - دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، فَمَا يَلِي إِلَّا بِسَوِيٍّ، فَلَمَّا كُنَّا بَيْنَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضَتْ، فَسَلَّى بِنَا الْمُتَقَرِّبِ وَلَمْ يَمْرُؤًا. قَالَ سُفْيَانٌ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ غَرَفًا وَتَذَرًا. [راجع: ٢٠٩].

قوله: (باب ليس على الأعمى حرج) إلى هنا للاكثر، وساق في رواية أبي فر الصنفين الآخرين ثم قال: «الآية» وأراد بقية الآية التي في سورة النور لا التي في الفتح لأنها المناسبة لأبواب الأطعمة، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الإسماعيلي إلى قوله: «لملكم تفعلون» [النور: ٦١] وكذا لبعض رواة الصحيح.

قوله: (والنهذ والاجتماع على الطعام) ثبتت هذه الترجمة في رواية المستعيني وحده، والنهذ بكسر النون وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول الشرة حيث قال: «باب الشرة في الطعام والنهذ» وتقدم هناك بيان حكمه، وذكر فيه عدة أحاديث في ذلك، ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه: «دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فلم يؤت إلا بسويق الحديث» وليس هو مظهر في المراد من النهذ لاحتمال أن يكون ما جيء بالسويق إلا من جهة واحدة، لكن مناسبه لأصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لوك السويق من غير تميز بين أعمى وصغير وبين صحيح ومريض، وحكى ابن بطال عن المهلب قال: مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا إذا اجتمعوا للأكل عزل الأعمى على حدة والأخرج على حدة والمرضى على حدة لتقصيرهم عن أكل الأصحاء فكانوا يخرجون أن يتفضلوا عليهم وهذا عن ابن الكلبي، وقال عطاء بن يزید: كان الأعمى يتخرج أن يأكل طعام غيره ليجله يده في غير موضعها، والأعرج كذلك لتأساعه في موضع الأكل، والمرضى لرأعته، فنزلت هذه الآية، فأباح لهم الأكل مع غيرهم. وفي حديث سويد معنى الآية، لأنهم جلسوا أيديهم فيما حضر من الزاد سواء، مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك، وقد سرق لم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحاً والله أعلم، اهـ كلامه. وقد جاء في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح، قال عبد الرزاق: أنبأنا معمر عن ابن أبي نجیح عن مجاهد: كان الرجل يذهب بالأعمى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه أو قريبه، فكان الزنى يتخرجون من ذلك يقولون: إنما يذهبون بنا إلى بيوت غيرهم، فنزلت الآية رخصة لهم. وقال ابن المنير: موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله تعالى: «ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو اشتباً» [النور: ٦١] وهي أصل في جواز أكل المخارجة، ولهذا ذكر في الترجمة النهذ، والله أعلم.

٨- باب الخبز المرقق، والأكل على الخوان والسفرة

٥٣٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ خَبَازٌ لَهُ، قَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ خَبِزًا مَرَّقًا، وَلَا شَاةً مَسْمُومَةً حَتَّى يَقْبَلَ اللَّهَ. [المط: ٤٠٩١، ٤٠٩٧].

٥٣٨٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يُونُسَ - قَالَ عَلِيٌّ: هُوَ الْإِسْكَافُ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى مَكْرُوحَةٍ قَطُّ، وَلَا خَبْزَ لَهُ مَرَّقٌ قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خَوَانٍ قَطُّ. لَيْلَ لِقَاءَةِ: فَصَلَامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفْرِ. [المط: ٤٠٩١، ٤٠٩٥].

٥٣٨٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَبَيَّ بِصَلَاتِهِ، فَدَعَا الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيَّتِهِ، أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ قَبِضَتْ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا النَّعْمَ وَالْأَيْطُ وَالسَّمْنَ. وَكَانَ عَمْرُو، عَنْ أَنَسٍ: بَنَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ صَنَعَ خَبْزًا فَبَيَّ يَطْبُخُ. [راجع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٦٥، النكاح: ٨٤، مطولا باختلاف].

٥٣٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ وَهْبِ بْنِ كَثَّانٍ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الشَّامِ يُعْتَرُونَ ابْنَ الرَّبِيعِ، يَقُولُونَ يَا ابْنَ ذَاتِ النَّطَاقَيْنِ، فَقَالَتْ لَهُ أَسْمَاءُ: يَا ابْنِي إِنَّهُمْ يُعْتَرُونَكَ بِالنَّطَاقَيْنِ، هَلْ تَسْأَلُنِي مَا كَانَ النَّطَاقَانِ؟ إِنَّمَا كَانَ يَطْبُخِي شَقَقَهُ يَصْفَيْنِ، فَأَوْكَيْتَ قِرْبَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَحْيِهِمَا، وَجَعَلْتُ فِي سَفَرِي آخَرَ، قَالَ: فَكَانَ أَهْلُ الشَّامِ إِذَا عَثَرُوهُ بِالنَّطَاقَيْنِ، يَقُولُ: لِيَهَا وَإِلَهِ، بَلَتْ شَكَاةً ظَاهِرَ عَنَّا غَارَهَا. [راجع: ٢٩٧٩].

٥٣٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَنَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ عَن مَسْعُودٍ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُمَّ حَفْصَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ، خَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَمْنًا وَأَيْطًا وَأَحْيًا، فَذَعَا بِهِنَّ، فَاكْلُنَّ عَلَى مَا لَيْدِي، وَتَوَكَّهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَالْمَقْدَرِ لَهِنَّ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أَكَلْنَ عَلَى مَا لَيْدِي النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ. [راجع: ٢٥٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٤٧].

قوله: (باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله: مرققا أي مليئا حسنا كخبز الحواري وشبهه، والترقيق التليين، ولم يكن عندهم سناخل. وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اهـ وهذا هو المتعارف، وبه جزم ابن الأثير قال: الرقاق الرقيق مثل طول وطويل، وهو الرقيق الواسع الرقيق، وأغرب ابن التين فقال: هو السميد وما يصنع منه من كعك وغيره. وقال ابن الجوزي: هو الخفيف كانه مأخوذ من الرقاق وهي الخشبة التي يرقق بها. وأما الخوان فالشهور فيه كسر المعجمة، ويجوز ضمها، وقيل لغة ثالثة إخوان بكسر الهجمة وسكون الحاء، وسئل ثعلب: هل يسمى الخوان لأنه يتخون ما عليه أي يتخص؟ فقال: ما يبعد. قال الجواليقي: والصحيح أنه أعجمي معرب، ويجمع على أخوانة في القلعة، وخون مضموم الأول في الكثرة. وقال غيره: الخوان المثلثة ما لم يكن عليها طعام، وأما السفرة فاشتبهت لما يوضع عليها الطعام نفسه.

قوله: (كما عند أنس وعنده خباز له) لم أقف على تسميته، ووقع عند الإسماعيلي عن قتادة «كانا نأني أنسا وخبازاه قائم» زاد ابن ماجه «وخوانه موضوع، فيقول: كلوا» وفي الطبراني من طريق راشد بن أبي راشد قال: «كان لأنس غلام يعمل له التفاتق ويطبخ له لوبين طعاما ويخبز له الحواري ويعجنه بالسمن» اهـ والحواري بضم المهملة وتشديد الواو وفتح الراء: الخالص الذي ينخل مرة بعد مرة.

قوله: (ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزا مرققا ولا شاة مسمومة) المسوط الذي أزيل شعره بالله المسخن وشوي بجملده وإما يصنع ذلك في الصغير السن الطري، وهو من فعل المترفين من وجهين: أحدهما المبادرة إلى ذبح ما لو

بقي لزيادة ثمنه، وثانيهما أن المسلوخ يتبع جملة في اللبس وغيره والسط يفسده، وقد جرى ابن بطال على أن المسوط المشوي، فقال ما ملخصه: يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يجتر من كتف شاة» وحديث أم سلمة الذي أخرجه الترمذي «أنها قريت للنبي صلى الله عليه وسلم جنباً مشوياً فاكل منه» بأن يقال: يحصل أن يكون لم يتفق أن تسقط له شاة بكاملها، لأنه قد احتزن من الكتف مرة ومن الجنب أخرى، وذلك لحم مسوط. أو يقال: إن أنسا قال: «لا أعلم» ولم يقطع به، ومن علم حجة على من لم يعلم. وتعقبه ابن المنبر بأنه ليس في جز الكتف ما يدل على أن الشاة كانت مسمومة، بل إما حزها لأن العرب كانت عاداتها غالباً أنها لا تنضج اللحم فاحتجج إلى الجز، قال: ولعل ابن بطال لما رأى البخاري ترجم بعد هذا «باب شاة مسمومة، والكتف والجنب» ظن أن مقصوده إثبات أنه أكل السميطة. قلت: ولا يلزم أيضاً من كونها مشوية واحتزن من كتفها أو جنبها أن تكون مسمومة، فإن شوي المسلوخ أكثر من شوي المسوط، لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا مسموطاً. وهذا لا يرد على أنس في نفي رواية الشاة للمسومة، وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة «أنه زار قومه فأتوه برفاق فيكي وقال: ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بعينه» قال الطيبي: قول أنس: «ما أعلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم إلخ» نفى العلم وأراد نفي المعلوم، وهو من باب نفي الشيء بنفي لازم، وإفما صح هذا من أنس لطول لزومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقه له إلى أن مات.

قوله: (عن يونس قال عن علي: هو الإسكاف) علي هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني «ومراده أن يونس وقع في السند غير منسوب فنسبه علي لتمييز، فإن في طبقة يونس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين، وقد وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مني عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الفرات الإسكاف، وليس ليونس هذا في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وهو بصري وثقه أحد وابن معين وغيرهما، وقال ابن عدي: ليس بالشهور، وقال ابن سعد: كان معروفاً وله أحاديث، وقال ابن حبان: لا يجوز أن ينجح به، كذا قال ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان، والراوي عنه هشام هو الدستواقي وهو من المكثرين عن قتادة وكانه لم يسمع منه هذا، وفي الحديث رواية الأثران لأن هشاماً ويونس من طبقة واحدة، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالحديث كما سيأتي في الرقاق، لكن ذكر ابن عدي أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال: «عن يونس عن قتادة» فيحتمل أن يكون سمعه أولاً عن قتادة بواسطة ثم حله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على الوجهين.

قوله: (عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيد بن بشر عن قتادة فقال: «عن الحسن قال: دخلنا على عاصم بن حذرة فقال: ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط» الحديث أخرجه ابن منده في «المعرفة» فإن كان سعيد بن بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة باختلاف مساق الخبرين.

قوله: (على مسكرجة) يضم السين والكاف والراء الثقيلة بعدها جيم مفتوحة، قال عياض: كذا قيدناه ونقل عن ابن مكى أنه صوب فتح الراء، قلت: وبهذا جزم التوريشي وزاد: لأنه فارسي معرب، والراء في الأصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لأن الاسم الأعجمي إذا نطق به العرب لم يبق على أصله غالباً. وقال ابن الجوزي: قاله لنا شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجواليقي يفتح الراء، قال: وكان بعض أهل اللغة يقول: الصواب أسكرجة وهي فارسية معربة، وترجمتها مقرب الخلل، وقد تكلمت بها العرب قال أبو علي: فإن حقرت حذف الجيم والراء، قلت: أسكر، ويجوز إشباع الكاف حتى تزيد ياء، وقياس ما ذكره سيبويه في «برهيم برهيم» أن يقال في مسكرجة مسكرجيم، والذي سبق أولي. قال ابن مكى: وهي صحاف صناع يؤكل فيها، ومنها الكبير والصغير، فالكبرية تحمل قدر ست أو ثلثي أو قلية إلى أوقية، قال: ومعنى ذلك أن المعجم كانت تستعمله في الكواميخ والجوارش للشهي والمضغ، وأغرب الداودي فقال: السكرجة قطعة مدحونة، ونقل ابن قرقول عن غيره أنها قطعة ذات قوائم من عود كائلة صغيرة والأول أولى، قال شيخنا في «شرح الترمذي»: تركه الأكل في السكرجة إما لكونها لم تكن تصنع عندهم إذ ذاك أو استصغراً لها لأن عاداتهم الاجتماع على الأكل، أو لأنها كما تقدم كانت تمد لوضع الأشياء التي تعين على المضغ ولم يكونوا غالباً يشبعون، فلم يكن لهم حاجة بالمضغ.

قوله: (قيل لقتادة القاتل هو الراوي).

قوله: (فهام) كذا للاكثر ووقع في رواية المستملي بالإشباع.

قوله: (ياكلون) كذا عدل عن الواحد إلى الجمع، إشارة إلى أن ذلك لم يكن مختصاً بالتي صلى الله عليه وسلم وحده بل كان أصحابه يقتنون أثره ويقتنون بفعله.

قوله: (على السفى) جمع سفرة وقد تقدم فيها في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة إلى المدينة، وأن أصلها الطعام الذي يتخذه المسافرين، وأكثر ما يصنع في جلد ثقل اسم الطعام ما لم يوضع فيه كما سميت الزادة راوية. ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفيّة فساقه مختصراً، وقد ساقه في غزوة خيبر بالإسناد الذي أوردناه هنا بعينه ثم من سباقه هنا ولفظه «أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه بصفية» وزاد فيه أيضاً بين قوله إلى وليمته وبين قوله أمر بالأنطاع: «وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها إلا أن أمر» فذكره وزاد بعد قوله والسمن: «فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين» الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك.

قوله: (وقال عمرو عن أنس: بنى بها النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حيساً في نطع) هو أيضاً طرف من حديث وصله المؤلف في المغازي مطبوعاً من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن أنس بن مالك بن تميم.

قوله: (هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عمرو حل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان، وأخرج أبو نعيم في المستخرج: من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية قال فيه: «عن هشام عن وهب بن كيسان» قسط وتقدم أصل هذا الحديث في «باب الهجرة إلى المدينة» من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن امرأته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء، وهو عمول على أن هشاماً حله عن أبيه وعن امرأته وعن وهب بن كيسان ولعل عنده من بعضهم ما ليس عند الآخر، فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله: يعيرون وهو بالعين المهملة من العار، وابن الزبير هو عبد الله، والمراد بأهل الشام حسكر الحجاج بن يوسف حيث كانوا يقاتلون من قبل عبد الملك بن مروان، أو حسكر الحصين بن غير النخعي قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية.

قوله: (يعيرونك بالنطالين) قيل: الأصح أن يعنى التعبير بنسبه تقول: عيرته كذا، وقد سمع هكذا مثل ما هنا.

قوله: (وهل تدري ما كان النطالين) كذا أوردناه بعض الشراح، وتعقب بأن الصواب النطالقان بالرغ، وثاناً لم أتف عليه في النسخ إلا بالرغ، فإن ثبت رواية بغير الألف أمكن توجيهها، ويحتمل أن يكون كان في الأصل «وهل تدري ما كان شأن النطالقين» فسقط لفظ شأن أو نحو.

قوله: (إنما كان نطالي شقيقه تصفين فلو كيت) تقدم في الهجرة إلى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمرها بذلك لما هاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة.

قوله: (يقول: إيهما) كذا لاكثر ولبعضهم «إيهما» موحدة ونون وهو تصحيف، وقد وجد به ما نقل الراوي والضيق لأسماء وإيهما هو ابن الزبير، وأخرب ابن التين فقال: هو في سائر الروايات «إيهما» وذكره الخطابي بلفظ «إيهما» اهـ.

وقوله: (والإله) في رواية أحمد بن يونس «إيهما» وبوب الكعبة: قال الخطابي: إيهما بكسر الهمزة وبالتنوين معناه الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقرير له، فنقل العرب في استدعاء القول من الإنسان: إيهما وإليه بغير تنوين، وتعقب بأن الذي ذكره ثعلب وغيره إذا استردت من الكلام قلت: إيهما وإذا أمرت بقطعه قلت: إيهما اهـ وليس هذا الاعتراض بجيد لأن غير ثعلب قد جزم بأن إيهما كلمة استراحة، وأرتضاه وحرره بعضهم فقال: إيهما بالتثنية للاستراحة وبغير التنوين لقطع الكلام، وقد تأتى أيضاً معنى كيف.

قوله: (تلك شكاة ظاهر عنك عارها) شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالقول الفحيح، ولبعضهم بكسر الشين، والأول أولى. وهو مصدر شكا يشكرو شكاة وشكوى وشكا، وظاهر أي زائل، قال الخطابي: أي اوضع عنك فلم يعلق بك، والظهور يطلق على الصمود والارتفاع، ومن هذا قول الله تعالى: ﴿فما استطاعوا أن يظهره﴾ [الكهف: ٩٧] أي يملأوا عليه ومته «ومعارج عليها يظهرهون» [الزخرف: ٣٣] قال: وتغل ابن الزبير بمصرع بيت لأبي ذؤيب اللخمي وأوله: «وعيرها الواشون أني أحبها» يعني لا بأس بهذا القول ولا عار فيه، قال منطلي: وبعد بيت المنلى:

فإن أعتذر منها فإني مكذب إن تعتذر يرد عليك اعتذارها

وأول هذه القصيدة:

مهل الدهر إلا ليلة ونهارها ولا طلوع الشمس ثم غيارها

أبى القلب إلا ما عمرو فأصبحت تحرق نساري بالشكاة ونارها

وبعد «وعيرها الواشون أني أحبها» البيت، وهي قصيدة تزيد على ثلاثين بيتاً. وتردد بين قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشدته مثلاً به؟ والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتقد لأن هذا مثل مشهور، وكان ابن الزبير يكثر التمثيل بالشعر، وقلماً أنشده. ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيأتي شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح. وقوله: «على مائدته» أي الشيء الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالتبديل والطيخ وغير ذلك، ولا يمارض هذا حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم ما أكل على الخوان» لأن الخوان أخص من المائدة، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنسا إنما غنى علمه قال: ولا يمارضه قول من علم. واختلف في المائدة فقال الزجاج: هي عندي من ماد يهد إذا تحرك. وقال غيره: من ماد يهد إذا أعطى. قال أبو عبيد: وهي فاعلة بمعنى مفوعة من المعطاء قال الشاعر: «وكت للمتعجين مالنا»

٩- باب السويق

٥٣٩٠- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرَّبٍ: حَدَّثَنَا حَمْدَةُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ الصَّغَمَانِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمُهَاجِرَةِ، وَهِيَ عَلَى رَوْحَةٍ مِنْ خَيْرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا بَقِيَ بَقَاةُ الصَّلَاةِ، قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَلَّمَ نَفْسَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ، ثُمَّ صَلَّى وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» [راجع: ٢٠٩].

قوله: (باب السويق) ذكر فيه حديث سويد بن الصغمان، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة.

١٠- باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسمى له،

فَيَعْلَمُ مَا هُوَ

٥٣٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَسْبَلَةَ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ خَبِيصٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، الَّذِي يُقَالُ لَهُ سَيْفُ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ، وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَتُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَوَجَدَ عِنْدَهَا مَتَاعًا مَخْفُوفًا، فَلَمَّا قَبِلَتْ بِهِ أَخْبَرَتْ خَدِجَةَ بِنْتُ الْخَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، فَقَدِمَتْ الضُّبُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ لَمَّا قَدِمَ يَدُهُ لِعَلَامٍ حَتَّى يَحْدُثَ بِهِ وَيُسَمَّى لَهُ، فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضُّبِّ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْخُصُوفِ: أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدَفْتُ لَهُ، هُوَ الضُّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَنْ الضُّبِّ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحْرَامُ الضُّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَلَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِي قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَغْلَاهُ». قَالَ خَالِدٌ: فَأَجَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَيَّ. [الطبر: ٥٤٠، ٥٥٣٧، أخرجه مسلم: ١٩٤٩].

قوله: (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له) ما هو) كذا في جميع النسخ التي وقت عليها بالإضافة، وشرحه الزركشي على أنه «بابه بالتثنية قال: قال ابن التين: إنما كان يسأل لأن العرب كانت لا تعاف شيئاً من المأكول لافتها عندهم، وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يعاف بعض الشيء، فلذلك كان يسأل: قلت: ويحتمل أن يكون سبب السؤال أنه صلى الله عليه وسلم ما كان يكثر الكون في البادية فلم يكن له غيره يكبر من الحيوانات، أو لأن الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئاً، وربما أتراه به مشروباً أو مطبوخاً فلا يتميز عن غيره إلا بالسؤال عنه. ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الضب، وسيأتي شرحه في كتاب الصيد والذبائح. ووقع فيه «قالت امرأة من النسوة الخسوف» كذا وقع بلفظ جمع المذكور، وكأنه باعتبار الأشخاص، وفيه «أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قمتن له» وهذه المرأة ورد التصريح بأنها ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني ولفظه «قالت ميمونة: أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو، فلما أخبروه تركه» وعند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس «قالت ميمونة: يا رسول الله إنه لحم

ضبط، تكلف يده .

٥٣٩٤، ٥٣٩٣، أخرجه مسلم: ٢٠٦٠، ٢٠٦١.

١١ - باب طعام الواحد يكفي الاثنين

٥٣٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ.

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْزَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَالْفُلَانَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَالْفُلَانَةِ». [أخرجه مسلم: ٢٠٥٨].

قوله: (باب طعام الواحد يكفي الاثنين) لورد فيه حديث أبي هريرة: طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة واستشكل الجمع بين الترجمة والحديث، فإن قضية الترجمة مرجعها النصف وقضية الحديث مرجعها الثلث ثم الربع، وأوجب بأنه أشار بالترجمة إلى لفظ حديث آخر ورد على شرطه. وبيان الجامع بين الحديثين أن مطلق طعام القليل يكفي الكثير لكن أقصاه النصف، وكونه يكفي مثله لا يعني أن يكفي دونه. نعم كون طعام الواحد يكفي الاثنين يؤخذ منه أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة بطريق الأولى بخلاف عكسه. ونقل عن إسحاق بن راهويه عن جرير قال: معنى الحديث أن الطعام الذي يشبع الاثنين، ويشبع الثالث، ويشبع الأربعة. قال المذهب: المراد بهذه الأحاديث الحضي على المكram والتفتيح بالكفاية، يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية. وإنما المراد اللواصة وأنه ينفي للاتين إدخال ثالث لطعامهما وإدخال رابع أيضاً بحسب من ينظر. وقد وقع في حديث عمر عند ابن عاجة بلفظ: طعام الواحد يكفي الاثنين، وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة وأن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة، ووقع في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أنصاف أبي بكر: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخمسة أو سادس» وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد إلى الملة في ذلك وأوله: «كلوا جميعاً ولا تفرقوا فإن طعام الواحد يكفي الاثنين» الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع، وأن الجمع كلما كثر ازدادت البركة وقد أشار الترمذي إلى حديث ابن عمر وعند الزبيري من حديث سمرة نحو حديث عمر وزاد في آخره «وبعد الله على الجماعة» وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام، وأن لا يأكل المرء وحده أحد. وفي الحديث أيضاً الإشارة إلى أن اللواصة إذا حصلت حصلت معها البركة فتم الحاضرين. وفيه أن لا ينبغي للمرء أن يستحق ما عنده فيستع من تقديره، فإن القليل قد يحصل له الاكتفاء، بمعنى حصول سد الرق وقيام البيت، لا حقيقة الشبع. وقال ابن المنذر: ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ معناه من حديث الباب، لأن ما أمكنه ترك الثالث أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى. وتعبه منطلقي بأن الترمذي أخرجه الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر، وهو على شرط البخاري انتهى. وليس كما زعم فإن البخاري وإن كان أخرجه لأبي سفيان، لكن أخرجه له مقرراً بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط، فليس على شرطه. ثم لا أدري لم خصه بتخريج الترمذي مع أن مسلماً أخرجه من طريق الأعمش عن أبي سفيان أيضاً، ولعل ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطال أن ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لبيعة عن أبي الزبير عن جابر، وابن لبيعة ليس من شرط البخاري قطعاً، لكن يرد عليه أن ابن بطال قصر بنسبة الحديث، ولا فقد أخرجه مسلم أيضاً من طريق ابن جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج بسماع أبي الزبير عن جابر، فالحديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم. وفي الباب عن ابن عمر وسمرة كما تقدم، وفيه عن ابن مسعود أيضاً في الطبراني.

١٢ - باب المؤمن يأكل في معنى واحد

٥٣٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَكَيْلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْتَى بِمُسْكِينٍ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَأَدْخَلَتْ رَجُلًا يَأْكُلُ مَعَهُ فَأَكَلَ كَثِيرًا، فَقَالَ: يَا نَافِعُ، لَا تَدْخِلْ هَذَا عَلَيَّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَقْفَاءٍ». [أظهر:

٥٣٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَإِنَّ الْكَافِرَ، أَوْ الْمُنَافِقَ - فَلَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَقْفَاءٍ». [راجع: ٥٣٩٣ أخرجه مسلم: ٢٠٦٠ و ٢٠٦١].

وَقَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٥٣٩٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غُفْرَةَ قَالَ: كَانَ أَبُو نَهْيَكٍ رَجُلًا أَكُولًا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَقْفَاءٍ». فَقَالَ: قَالَا أَوْيَمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. [راجع: ٥٣٩٣ أخرجه مسلم: ٢٠٦٠ و ٢٠٦١].

٥٣٩٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْزَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَقْفَاءٍ». [أظهر: ٥٣٩٧، أخرجه مسلم: ٢٠٦٣، مطولاً بلفظ: «يعرب»، ٢٠٦٢].

٥٣٩٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غُفْرَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا، فَاسْتَمِعَ، فَكَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا قَلِيلًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَقْفَاءٍ». [راجع: ٥٣٩٦، أخرجه مسلم: ٢٠٦٣، بزيادة ولفظ: «يعرب»، ٢٠٦٢].

قوله: (باب المؤمن يأكل في معنى واحد) للمعنى بكرة الميم مقصور، وفي لغة حكاها في الحكم يسكون العين بعدها تخانية، والجمع أمعاء ممدود وهي المصارين. وقد وقع في شعر القطامي بلفظ الإفراد في الجمع فقال في أبيات له حكاها أبو حاتم: «حوالب غزوا ومعى جيعاء». وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَخْرِجُكُمْ فُتُلًا﴾ [غافر: ٢٧] وإنما عدى يأكل في لانه بمعنى يوقع الأكل فيها ويجعلها ظرفاً للمأكل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ مِنْ بَطْنِهِمْ﴾ [النساء: ١١٠] أي لم يلبطونهم قال أبو حاتم السجستاني: المعنى مذكر ولم أسمع من أتى به يؤنّه فيقول: معى واحدة، لكن قد رواه من لا يوق به.

قوله: (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث، ووقع في رواية أبي نعيم في «الاستخرج» منسوباً.

قوله: (عن والده بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر.

قوله: (فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً) لعله أبو نهيك المذكور بعد قليل. ووقع في رواية مسلم «فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يأكل أكلاً كثيراً».

قوله: (لا تدخل هذا علي) وذكر الحديث هكذا حصل ابن عمر الحديث على ظاهره، ولعله كره دخوله عليه لا راء متصفاً بصفة وصف بها الكافر.

قوله: (باب المؤمن يأكل في معنى واحد، فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) كنا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده، وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداودي عن السرخسي، ووقع في رواية الشافعي ضم الحديث الذي قبله إلى ترجمة «طعام الواحد يكفي الاثنين» وليراد هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيها التعليق، وهذا أوجه فإنه ليس لإعادة الترجمة بلفظها معنى، وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم يراوده فيها موصولاً من وجهين.

قوله: (عبدية) هو ابن سليمان، وعبد الله هو ابن عمر العمري.

قوله: (وإن الكافر، أو المنافق فلا أحري أيهما قال عبيد الله) هذا الشك من عبدية، وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ «الكافر» بغير شك، وكذا رواه عمرو بن دينار كما يأتي في الباب، وكذا هو في رواية غير ابن عمر عن روى الحديث من الصحابة، إلا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة

بلفظ «النافع» بدل الكافر.

قوله: (وقال ابن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه، ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولفظه «المؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن وهب «أخبرني مالك وغير واحد أن نافساً حدثهم» فذكره بلفظ «المسلم» فظهر أن مراد البخاري بقوله: «مثله» أي مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع.

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار، ووقع التصريح بتحديثه لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج».

قوله: (كان أبو نهيك) يفتح النون وكسر الهاء (رجلاً أكولاً) في رواية الحميدي «قيل لابن عمر: إن أبا نهيك رجل من أهل مكة يأكل أكلاً كثيراً».

قوله: (فقال: فانا أؤمن بالله ورسوله) في رواية الحميدي «قال الرجل: أنا أؤمن بالله» إلخ ومن ثم اتفق العلماء على حل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي إيضاحه.

قوله في حديث أبي هريرة (يأكل المسلم في معى واحد) في رواية مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة «المؤمن يشرب في معى واحد» الحديث.

قوله في الطريق الأخرى: (عن أبي حازم) هو سلمان بسكون اللام الأشجعي وليس هو سلمة بن دينار الزاهد فإنه أصغر من الأشجعي ولم يترك أبا هريرة.

قوله: (إن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً فأسلم) وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فحلبت فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ثم إنه أصبح فأسلم فأمر لها بشاة فشرب حلابها ثم بأخرى فلم يستمها» الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري، فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبيهقي والطبراني من طريقه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الإسلام، فحضروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب، فلما سلم قال: ليأخذ كل رجل يد جليسه، فلم يسق غيري، فكنت رجلاً عظيماً طويلاً لا يقدم علي أحد فحلب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منزله فحلب في عترأ فأتيت عليه ثم حلب في آخر حتى حلب في سبعة أعتز فأتيت عليها، ثم أتيت بصنيع برمة فأتيت عليها، فقلت أم أيمن: أجاع الله من أجاع رسول الله، فقال: ما به أم أيمن، أكل رزقه، ورزقنا على الله. فلما كانت الليلة الثانية وصلى المغرب صنع ما صنع في التي قبلها فحلب في عترأ ورويت وشعيت، فقلت أم أيمن: اليس هذا ضيفنا؟ قال: إنه أكل في معى واحد الليلة وهو مؤمن، وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء، الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معى واحد» وفي إسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف. وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمر وقال: «جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فآخذ كل رجل من الصحابة رجلاً وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً، فقال له: ما أسسك؟ قال: أبو غزوان. قال: فحلب له سبع شياه فشرب لبنها كله، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: هل لك يا أبا غزوان أن تسلم؟ قال: نعم. فمسح رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره، فلما أصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم لبنها فقال: ما لك يا ابن غزوان؟ قال: والذي بعثك بالحق لقد رويت. قال: إنك أسس كان له سبعة أمعاء وليس لك اليوم إلا معى واحد» وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه، ويحتمل أن تكون تلك كتيبه، لكن يقوي التصديق أن أحد أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجرت قبل أن أسلم، فحلب في شوية كان يملؤها لأهله فشربتها، فلما أصبحت أسلمت حلب في فشرت منها فرويت، فقال: أرويت؟ قلت: قد رويت ما لا رويت قبل اليوم» الحديث، وهذا لا يفسر به البهم في حديث الباب وإن كان المعنى واحداً، لكن ليس في قصته خصوص العدد. ولأحد أيضاً ولأبي مسلم الكجعي وقاسم بن ثابت في «الدلائل» والبخاري في «الصحابة» من طريق محمد بن معمر بن نضلة الغفاري «حدثني جدي نضلة بن عمرو قال: أتيت في لقاخ في حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت ثم أخذت عليه فحلبت فيها فشرت بها فقلت: يا رسول الله إن كنت لأشربها مراراً لا امتلى» وفي لفظ «إن كنت لأشرب السبعة فما امتلى» فذكر الحديث. وهذا أيضاً لا ينبغي أن يفسر به مبهم حديث الباب لاختلاف السياق.

ووقع في كلام النووي تبعاً ليعاض أنه نضرة بن نضرة الغفاري، وذكر ابن إسحاق

في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة ثمانية بن أثال أنه لما أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاه فيجوز أن يفسر به، وبه صدر المازري كلامه. واختلف في معنى الحديث قليل: ليس المراد به ظاهره وإنما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرسه عليها، فكان المؤمن لتقله من الدنيا يأكل في معى واحد، والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها يأكل في سبعة أمعاء، فليس المراد حقيقة الأمعاء ولا خصوص الأكل وإنما المراد التقلل من الدنيا والاستكثار منها، فكأنه عبر عن تناول الدنيا بالأكال وعن أسباب ذلك بالأمعاء، ووجه العلاقة ظاهر، وقيل: المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام، والحلال أقل من الحرام في الوجود نقله ابن التين، ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران قال: حل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول: فلان يأكل الدنيا أكلاً أي يرغب فيها ويجرص عليها، فمعنى المؤمن يأكل في معى واحد أي يزد فيها فلا يتناول منها إلا قليلاً، والكافر في سبعة أي يرغب فيها فيستكثر منها. وقيل: المراد حضي المؤمن على قلة الأكل إذا علم أن كثرة الأكل من صفة الكفار نفس المؤمن تنفر من الانصاف بصفة الكافر، ويدل على أن كثرة الأكل من صفة الكفار لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾ [محمد: ١٢] وقيل: بل هو على ظاهره. ثم اختلفوا في ذلك على أقوال: أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام ههنا لا جنسية، جزم بذلك ابن عبد البر قال: لا سبيل إلى حمله على العموم لأن المشاهدة تدفعه، فكم من كافر أقل أكلاً من مؤمن وعكسه، وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقداره أكله، قال: وحديث أبي هريرة يدل على أنه ورد في رجل بعينه، ولذلك عقب به مالك الحديث المطلق، وكذا البخاري، فكأنه قال هذا إذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أمعاء فلما أسلم حوئي ويورده له في نفسه فكفاه جزء من سبعة أجزاء عما كان يكتفيه وهو كافر له وقد سبق إلى ذلك الطحاوي في «مشكل الآثار» قال: قيل: إن هذا الحديث كان في كافر خصوص وهو الذي شرب حلاب سبع شياه، قال: وليس للحديث عندنا عمل غير هذا الوجه، والسابق إلى ذلك أولاً أبو عبيدة، وقد تعقب هذا الحمل بأن ابن عمر راوي الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رآه يأكل كثيراً من الدخول عليه واحتج بالحديث. ثم كيف يتأتى حمله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك. القول الثاني أن الحديث خرج خرج الغالب، وليس حقيقة العدد مراداً، قالوا: تخصيص السبعة للمباينة في التذكير كما في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَمْجَارٍ﴾ [لقمان: ٢٧] والمعنى أن من شأن المؤمن التقلل من الأكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعلمه بأن مقصود الشرع من أكل ما يسد الجوع ويمسك الرمق ويعين على العبادة، ولخشيت أيضاً من حساب ما زاد على ذلك، والكافر بخلاف ذلك كله فإنه لا يقف مع مقصود الشرع، بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام، فصار أكل المؤمن لما ذكرته أن نسب إلى أكل الكافر كأنه بقدر السبع منه، ولا يلزم من هذا اطراد في حق كل مؤمن وكافر، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيراً إما بحسب العادة وإما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك، ويكون في الكفار من يأكل قليلاً إما لمرعاة الصحة على رأي الأطباء، وإما للرياسة على رأي الرهبان، وإما لعارض كضعف المعدة. قال الطيبي: ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرس على الزهادة والاعتناع بالبلغة، بخلاف الكافر، فإذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث. ومن هذا قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكَحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ الآية [النور: ٣]، وقد يوجد من الزاني نكاح الحرة ومن الزانية نكاح الحر. القول الثالث: أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الإيمان، لأن من حسن إسلامه وكمل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير إليه من الموت وما بعده فيمتعه شدة الخوف وكثرة الفكر والاشفاق على نفسه من استيفاء شهوته، كما ورد في حديث أبي أمامة رفته «من كثر تفكره قل طعمه، ومن قل تفكره كثر طعمه وقسا قلبه» ويشير إلى ذلك حديث أبي سعيد الصبيح «إن هذا المال حلوة خضرة، فمن أخذه بإشراف نفس كان كالذي يأكل ولا يشبع» فدل على أن المراد بالمؤمن من يقتصد في مطعمه، وأما الكافر فمن شاته الشره فيأكل بالهضم كما تأكل البهيمة ولا يأكل بالمصلحة لقيام البنية، وقد رد هذا الخطابي وقال: قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير، فلم يكن ذلك نقصاً في إيمانهم. الرابع أن المراد أن المؤمن يسمي الله تعالى عند طعامه وشربه فلا يشرك الشيطان فكيفه القليل، والكافر لا يسمي فيشره الشيطان كما تقدم تقريره قبل، وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع «إن الشيطان يستحل الطعام إن لم يذكر اسم الله تعالى عليه». الخامس أن المؤمن يقل حرصه على الطعام فيأرك له فيه وفي مأكله فيشبع من القليل، والكافر طامع البصر إلى المأكول كالأنعام فلا يشبعه القليل، وهذا يمكن ضمه إلى الذي قبله ويعملان جواباً واحداً مركباً. السادس

قال النووي: المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أعماء، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمنين أحد ويدل على تفاوت الأعماء ما ذكره عياض عن أهل التشريع أن أعماء الإنسان سبعة: الملعقة، ثم ثلاثة أعماء بعدها متصلة بها: البراب، ثم الصائم، ثم الرقيق والثلاثة رفاق، ثم الأور، والقولون، والمستقيم وكلها غلاظ. فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشراهة لا يشبعه ملء أعمائه السبعة، والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد. ونقل الكرماني عن الأطباء في تسمية الأعماء السبعة أنها الملعقة، ثم ثلاثة متصلة بها رفاق وهي الاثنا عشر؛ والصائم والقولون، ثم ثلاثة غلاظ وهي الفاتني بنون وفامين أو قافين، والمستقيم والأور. السابع قال النووي: يحتل أن يزيد السبعة في الكافر صفات هي الحرص والشرة وطول الأمل والطعم وسوء الطبع والحسد وحسب السن، وبالواحد في المؤمن سد خلته. الثامن قال القرطبي: شهوات الطعام سبع: شهوة الطبع، وشهوة النفس، وشهوة العين، وشهوة الفم، وشهوة الأذن، وشهوة الأنف، وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن، وأما الكافر فيأكل بالجشع، ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي ملخصاً وهو أن الأعماء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة، قال العلماء: يؤخذ من الحديث الحظ على التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والفتنة بما تيسر منها، وقد كان العقلاء في الجاهلية والإسلام يتمدحون بقلة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض الملح لابن أبي زرع: ويشبه ذراع الجفرة - وقال حاتم الطائي:

فإنك إن أعطيت بفنك سؤله وفرجك نالا منهى الدم أجما

وسباني مزيد لهذا في الباب الذي يليه. وقال ابن التين: قيل إن الناس في الأكل على ثلاث طبقات: طائفة تأكل كل مطعم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجهل، وطائفة تأكل عند الجوع بقدر ما يسد الجوع حسب، وطائفة يوعون أنفسهم يقصدون بذلك قمع شهوة النفس وإذا أكلوا أكلوا ما يسد الرق أهد ملخصاً. وهو صحيح، لكنه لم يتعرض لتزليل الحديث عليه وهو لا يلاق بالقول الثاني.

١٣- باب الأكل متكىاً

٥٣٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا يَسَعَرٌ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْأَقْمَرِ: سَعِغَتْ أَبَا جَحِيفَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَكُلُ مُتَكِيًا». [الترمذي: ٥٣٩٩].

٥٣٩٩- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ فَصَّوْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْأَقْمَرِ: عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ: لَا أَكُلْ وَأَنَا مُتَكِيٌّ. [الرازي: ٥٣٩٨].

قوله: (باب الأكل متكىاً) أي ما حكمه؟ وإنما لم يميز به لأنه لم يأت في نهى صريح

قوله: (حدثنا مسهر) كذا أخرجه البخاري عن أبي نعيم، وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال: «حدثنا سفيان هو الثوري» فكان لأبي نعيم فيه شيخين.

قوله: (عن علي بن الأقمري) أي ابن عمرو بن الحارث بن معاوية الحمداني يسكن الميم الوادعي الكوفي ثقة عند الجميع، وما له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (صحبت أبا جحيفة) في رواية سفيان عن علي بن الأقمري «عن عون بن أبي جحيفة» وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث عن علي بن الأقمري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيدي متصل الأسانيد لتصريح علي بن الأقمري في رواية مسمر بسامعه له من أبي جحيفة بدون واسطة. ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولاً عن أبيه ثم نقله أباه، أو سمعه من أبي جحيفة وثبته في عون.

قوله: (إني لا أكل متكىاً) ذكر في الطريق التي بعدها له سبباً مختصراً ولفظه «قال لرجل عنده: لا أكل وأنا متكى» قال الكرماني: اللفظ الثاني أبلغ من الأول في الإتيان، وأما في النهي فالأول أبلغ أحد وكان هذا سبب هذا الحديث قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني بإسناد حسن قال: «أدليت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فجئت على ركبتيه يأكل، فقال له أعرابي: ما هذه الجلسة؟ فقال: إن الله جعلني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً عنيداً». قال ابن بطال: إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعاً لله. ثم ذكر من طريق أيوب عن الزهري قال: أتني النبي صلى الله عليه وسلم ملك لم يأته قبلها فقال: إن ربك يخبرك بين أن تكون عبداً نبياً

أو ملكاً نبياً، قال: فخطر لي جبريل للمستشير له، فأومأ إليه أن تواضع، فقال: بل عبداً نبياً. قال: فما أكل متكىاً؟ أحد وهذا مرسل أو معضل، وقد وصله النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال: كان ابن عباس يحدث، فذكر نحوه. وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «ما رزى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكىاً قط» وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال: «ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متكىاً إلا مرة ثم نزع فقال: اللهم إني عبدك ورسولك» وهذا مرسل، ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما أطلع عليها عبد الله بن عمرو، فقد أخرج ابن شاميه في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار «أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متكىاً فنهاه» ومن حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متكىاً لم يأكل متكىاً بعد ذلك» واختلف في صفة الاتكاء فقيل: أن يتمكن من الجلوس للأكل على أي صفة كان، وقيل: أن يميل على أحد شقيه، وقيل: أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض، قال الخطابي: تحسب العامة أن المتكى هو الأكل على أحد شقيه، وليس كذلك بل هو المتكئ على الوطء الذي تحته، قال: ومعنى الحديث أي لا أقعد متكىاً على الوطء عند الأكل فعل من يستكر من الطعام، فإني لا أكل إلا البقلة من الزاد فلذلك أقعد مستوفزاً. وفي حديث أنس «أنه صلى الله عليه وسلم أكل تمرأ وهو متكى» وفي رواية «وهو محضز» والمراد بالجلوس على وركيه غير متمكن، وأخرج ابن عدي بسند ضعيف: زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل، قال مالك: هو نوع من الاتكاء. قلت: وفي هذا إشارة من مالك إلى كراهة كل ما بعد الأكل فيه متكىاً، ولا يختص بصفة بعينها. وجزم ابن الجوزي في تفسير الاتكاء بأنه الميل على أحد الشقين، ولم يلتفت لإكثار الخطابي ذلك. وحكى ابن الأثير في «النهاية» أن من فسر الاتكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا يتحدر في مجاري الطعام سهلاً ولا يسببه شيئاً وربما تأذى به، واختلف السلف في حكم الأكل متكىاً فزعم ابن القاسم أن ذلك من الخصائص النبوية، وتبعه البيهقي فقال: قد بكرة لغيره أيضاً لأنه من فعل للمتطينين وأصله مأخوذ من ملوك المعجم، قال: فإن كان بالرم مانع لا يتمكن معه من الأكل إلا متكىاً لم يكن في ذلك كراهة، ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك، وأشار إلى حل ذلك عنهم على الضرورة، وفي الحمل نظر. وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني وعمر بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقاً، وإذا ثبت كونه مكروهاً أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثياً على ركبتيه وظهور قدميه، أو ينصب الرجل اليمنى ويمسك على اليسرى، واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجماً أكل البقل، واختلف في علة الكراهة، وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون أن يأكلوا اتكاء خائفة أن تعظم بطونهم «ولم ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الأخبار فهو للمتعمد، ووجه الكراهية فيه ظاهر. وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطب والله أعلم

١٤- باب الشواء

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ (هود: ٦٩). أي: مشوي.

٥٤٠٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ: أَخْبَرَنَا مَقْسُورٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: أَمِنَ النَّبِيُّ ﷺ بِحَبِّ مَشْوِي، فَأَقْوَى إِلَيْهِ لِأَيُّكُلَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ حَبٌّ، فَأَمْسَكَ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجْلَسَنِي أَعَانَهُ. فَأَكَلَ خَالِدٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَظَرَ.

قَالَ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: بِحَبِّ مَشْوُو. [الرازي: ٥٣٩٩، أخرجه مسلم:

١٩٤٦، بزيادة].

قوله: (باب الشواء) بكسر للمعجمة وبلاد معروف.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿فجاء بعجل حنيذ﴾) كذا في الأصل وهو سبق قلم والتلاوة «أن جاء» كما سيأتي.

قوله: (مشوي) كذا ثبت قوله مشوي في رواية السرخسي، وأورده النسائي بلفظ «أي مشوي» وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿ما لبث أن جاء بعجل حنيذ﴾

قوله: (آخرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عيان بن مالك وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من شهد براءاً من الأنصار أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في الأصول للمتنوعة ونقل الكرماني أن في بعض النسخ «عن عتيان» وهو أوضح قال: وللأول وجه وهو أن تكون «أ» الثانية تركيبة فتقوله تملأ: ﴿ليدكم أنكم إذا ستم وكنتم تزيلاً وعظماً أنكم خرجون﴾ [البقرة: ٢٣٥]. قلت: فيصير التقدير أن عتيان أتى النبي صلى الله عليه وسلم وما بينهما أشياء اعترضت فيصح كما قال، لكن يبقى ظاهره أنه من عند محمود بن الربيع فيكون مرسلًا لأنه ذكر قصة ما أدركها، وهذا بخلاف ما لو قال: إن عتيان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه يساوي ما لو قال عن عتيان إنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد مضى بيان ذلك بأوضح من هذا في الباب المذكور.

قوله: (قال ابن شهاب: ثم سألت الحصين) هو موصول بالإسناد المذكور، والحصين بمهملتين مصغر، وقد قدمت في الصلاة أن القاسبي رواه بضاد معجمة ولم يوافق على ذلك، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال: لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهملات ثم الضاد وآخره راء وأدخل الحصين بمهملتين ونون يشير بذلك إلى أن مسلماً أخرج لأسيد بن حضير ولم يخرج له البخاري، وهذا قصور عن قوله، فإن أسيد بن حضير وإن لم يخرج له البخاري من روايته موصولاً لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يبق في إدخاله في كتابه، على أنه قلنا بلبس من أجل تفرق النون وإنما لبس الحصين بمهملتين ونون وهم جماعة في الأسماء والكنى والأباء، والحصين مثله لكنه بضاد معجمة، وهو واحد أخرج له مسلم وهو حصين بن منلة أبو ساسان له صحبة، وقد نبه على وهم القاسبي في ذلك عياض وأضاف إليه الأصلي فقال: قال القاسبي: ليس في البخاري بالضاد المعجمة سوى الحصين بن محمد، قال عياض: كذا وجدت الأصلي قيد في أصله وهو وهم والصواب ما للجماعة بضاد معجمة أحد وما نسب إلى الأصلي ليس بمحقق، لأن النقطه فوق الحرف لا تبين أن تكون من كتاب الأصل بخلاف القاسبي فإنه أضح به حتى قال أبو ليلى الوثابي: كذا قرئ عليه، قالوا: وهو خطأ والله أعلم.

١٦- باب الأقط

وقال حميد: سمعت أنساً بنس النبي ﷺ بصيغة، فألقى القمير والأقط والسمن. [راجع: ٣٧١].

وقال عمرو بن أبي عمرو، عن أنس: صنع النبي ﷺ خبثاً. [راجع: ٣٧١].

٥٤٠٢ - حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا شعبة، عن أبي يشر، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أهدت عائتي إلى النبي ﷺ خبثاً وأقطاً وكثناً، فوضع الضب على مائدة، فلو كان خراً لم يؤضع، وشرب اللبن، وأكل الأقط. [راجع: ٥٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٤٧].

قوله: (باب الأقط) ينتج المزمة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهملة، وهو جن اللين المستخرج زبد وقد تقدم تفسيره في «باب زكاة الفطر» وغيره.

قوله: (وقال حميد إلخ) تقدم موصولاً في «باب الخبز المرتق».

قوله: (وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس) تقدم أيضاً في الباب المذكور لكن معلقاً. وبينت للوضع الذي وصله فيه مع شرحه، ثم ذكر طرافاً من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه: «أهدت عائتي خبثاً وأقطاً وكثناً» وسيأتي شرحه في الذبائح.

١٧- باب السلق والشبير

٥٤٠٣ - حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم، عن مهمل بن سعد قال: إن كنا لنفرح بيوم الجمعة، كانت لنا عجوز تأخذ أصول السلق، فتجعله في قدر لها، فتجفل فيه حبات من شبير، إذا صلتنا رؤفنا قربة لنا، وكنا نفرح بيوم الجمعة من أجل ذلك، وما كنا نتعدى، ولا نقبل إلا بقعة الجمعة، والله ما فيه شحم ولا ذك. [راجع: ٩٣٨، أخرجه مسلم: ١٩٣٨].

(عمود: ١٦٩) أي عمود وهو المشوي مثل قتل في مقتول، وروى الطبري عن وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله، وعن ابن عباس أنصح منه قال: حينئذ أي نضيج، ومن طريق ابن أبي مجاهد الحنيد المشوي النضيج، ومن طرق عن قتادة والضحاك وابن إسحاق مثله، ومن طريق السدي قال: الحنيد المشوي في الرضف أي الحجازة الحماسة، وعن مجاهد والضحاك نحوه، وهذا أنصح من جهة أخرى وبه جزم الحليل صاحب اللغة. ومن طريق شمر بن عطية قال: الحنيد قال: الذي يقطر ماله بعد أن يشوى، وهذا أنصح من جهة أخرى والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب، وسيأتي شرحها في كتاب الصيد والذبائح إن شاء الله تعالى. وأشار ابن بطال إلى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه صلى الله عليه وسلم أموى لياكل ثم لم يمتنع إلا لكونه ضباً فلو كان غير ضب لأكل.

قوله في آخره: (وقال مالك عن ابن شهاب بضب محذوف) يأتي موصولاً في الذبائح من طريق مالك.

١٥- باب الخبزيرة

قال النضر: الخبزيرة من الخالة، والخبزيرة من اللبن.

٥٤٠١ - حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب قال: أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري: أن عتيان بن مالك، وكان من أصحاب النبي ﷺ، ومن شهد براءاً من الأنصار: أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني أكرهت بصري، وأنا أصلي قومي، فإذا كانت الانقار سال الوادي الذي بيني وبينهم، لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي لهم، فوددت يا رسول الله، أنك تأتي فصلي في بيبي فأجده فصللي، فقال: «سأفعل إن شاء الله». قال عتيان: فعلى رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار، فاستأذنه النبي ﷺ فأذنت له، فلم يجلس حتى دخل البيت، ثم قال لي: «إن نحب أن أصلي من بيتك؟». فأشرت إلى ناحية من البيت، فقام النبي ﷺ لكثرة صفقتا، فصللي ركعتين ثم سلم، وحشاه على خبزيرة صنعها، فأتى في البيت رجال من أهل الدار ذوو عذو فاجتمعوا، فقال قائل منهم: أين مالك بن الدخشم؟ فقال بعضهم: ذلك منافق، لا يحب الله ورسوله، قال النبي ﷺ: «لا تقل، ألا تراه قال: لا إله إلا الله، يؤيد بذلك وجه الله». قال: الله ورسوله أعلم، قال: قلنا: لئنا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين، فقال: «فإن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يخفي بذلك وجه الله».

قال ابن شهاب: ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري، أخذ يني سالم، وكان من سرائرهم، عن خبيث محمود، فصدقه. [راجع: ٤٢٤، أخرجه مسلم: ٣٣، المساجد: ٢٩٣].

قوله: (باب الخبزيرة) بخاء معجمة مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد التحتانية الساكنة راء هي ما يتخذ من الدقيق على هيئة المعصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري، وقال ابن فارس: دقيق يخلط بشحم، وقال التقي وتبعه الجوهري: الخبزيرة أن يؤخذ اللحم فيقطع صفاراً ويصب عليه ماء كثير فإذا نضج فر عليه الدقيق، فإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة، وقيل: مرق يصفى من بلالة الخالة ثم يطبخ، وقيل: حساء من دقيق ودسم.

قوله: (قال النضر) هو ابن شميل النحوي القنزي المحدث المشهور.

قوله: (الخبزيرة) يعني بالإجماع (من الخالة، والخبزيرة) يعني بالإجماع (من اللبن) وهذا الذي قاله النضر واقفه أبو الحليم، لكن قال: من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف، ويحتمل أن يكون معنى اللبن أنه تشبه اللبن في البياض لشدة تصفيتها والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في أوائل كتاب الصلاة، والغرض منه قوله: «وحشاه على خبزير صنعناه» أي متعناه من الرجوع عن منزلتنا لأجل خبزير صنعناه له لياكل منه.

٨٥٩، آخره.]

قوله: (باب السلق) بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف، فيه تحليل لسند الكبد، ومنه صنف أسود يعقل البطن. ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة المجوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة، وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة، وأحيل بشيء منه على كتاب الاستئذان، وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي حسان عن أبي حازم وقع هنا من الزيادة في آخر الحديث «والله ما فيه شحم ولا ودك» وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أي عوصاً عن عرقه، فإن العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم، فإن لم يكن عليه لحم فهو عراق، وقد صرح في هذا الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ودك، وهو يفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى، وعطفه على الشحم من عطف الأعم على الأخص والله أعلم. وفي هذا الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتح العظيمة، فمنهم من تبسط في المباحات منها، ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة زهداً وورعاً.

١٨- باب النهش وانتشال اللحم

٥٤٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَعْرِقُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَابًا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَقْرَأْ. [رابع: ٢٠٧، أخرجه مسلم: ٣٥٤].

٥٤٠٥- وَعَنْ أَيُّوبَ وَعَصَمٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْتَشَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَرَقًا مِنْ لَدُنِّهِ، فَأَكَلَ ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَقْرَأْ. [رابع: ٢٠٧، أخرجه مسلم: ٣٥٤].

قوله: (باب النهش وانتشال اللحم) النهش يفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة، وهما بمعنى عند الأصمعي وبه جزم الجوهري، وهو القبض على اللحم بالقف وإزالته من العظم وغيره، وقيل: بالمجعة هذا بالمهملة تناوله بمقدم الفم، وقيل: النهش بالمهملة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل، قال شيخنا في «شرح الترمذي» الأمر فيه محمول على الإرشاد. فإنه علته بكونه أمناً وأمره أي أشد هناء ومراعاة. ويقال: هنى صار هنياً ومرئى صار مرئياً وهو لا يقبل على المعدة وينهضم عنها. قال: ولم يثبت النهي عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحظر من الكف. فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عسر نهشه بالنس قطع بالسكين، وكذا إذا لم تحضر السكين، وكذا يختلف بحسب المعلة والثاني والله أعلم. والانتشال بالمجعة التناول والقطع والانتشال، يقال: نشلت اللحم من المرق أخرجه منه، ونشلت اللحم إذا أخذت بيده عضواً فتركت ما عليه، وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج، ويسمى اللحم نشيلاً، وقال الإسماعيلي: ذكر الانتشال مع النهش، والانتشال التناول والانتشال، ولا يسمى نهشاً حتى يتناول من اللحم. قلت: فحاصله أن النهش بعد الانتشال ولم يفتح في شيء من الطريقين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النهش وإنما ذكره بالمعنى حيث قال: «تغرق كتفاً» أي تناول اللحم الذي عليه فيه، وهذا هو النهش كما تقدم، ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعد هذا في النهي عن قطع اللحم بالسكين.

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين، ووقع منسوباً في رواية الإسماعيلي، قال ابن بطال: لا يصح لابن سيرين صلاح من ابن عباس ولا من ابن عمر. قلت: سبق إلى ذلك يحيى بن معين، وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس، يقول: بلغنا. وقال ابن المديني قال شعبة: أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس إنما سمعها من عكرمة، لقيه أيام المختار. قلت: وكذا قال خالد الحذاء: كل شيء يقول ابن سيرين: «ثبت عن ابن عباس» سمعه من عكرمة اهـ واعتماد البخاري في هذا الحديث إنما هو على السند الثاني، وقد ذكرت أن ابن الطباع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس، وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما ذكرت من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس، قلت: وما له في البخاري عن ابن عباس غير هذا، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطباع عن حماد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة، وإنما صح عنه لجيشه بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعه.

قوله: (غرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كَبَابًا) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة «أكل كتفاً» وعند مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس «أتى النبي صلى الله عليه وسلم بهدية خبز ولحم فأكل ثلاث لقم» الحديث، فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه.

قوله: (وعن أيوب) هو معطوف على السند الذي قبله، وأخطأ من زعم أنه معلق. وقد أورده أبو نعيم في «المنتخرج» من طريق الفضل بن الحباب عن الحجابي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور، وحاصله أن الحديث عند حماد بن زيد عن أيوب يستند على لفظين: أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول، والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحوال باللفظ الثاني، ومفاد الحديثين واحد وهو ترك إيجاب الوضوء عما مسّت النار، قال الإسماعيلي: وصله إبراهيم بن زيد وأحمد بن إبراهيم الموصلي وعارم ويحيى بن غيلان والحوضي كلهم عن حماد بن زيد، وأرسله محمد بن عبيد بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس. قلت: ووصله صحيح اتفاقاً لأنهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسلوا فالحكم لهم عليه، وقد وصله آخرون غير من سمي عن حماد بن زيد، والله أعلم.

١٩- باب تعرق العَضُدِ

٥٤٠٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي غُفَّانُ بْنُ عُثْمَرَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ الْمَدَنِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ مَكَّةَ. [رابع: ١٨٢١، أخرجه مسلم: ١١٩٦، مطولاً].

٥٤٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ أَمَانًا، وَالْقَوْمُ مُخْرِمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُخْرِمٍ، فَأَبْصَرُوا جِمَارًا وَخَشِيًا وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَفْسِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي لَهُ، وَأَخْبَرُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَالْتَمَسْتُ فَأَبْصَرْتُهُ، فَكُنْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَنَسِيتُ السُّوْطَ وَالرُّمُوحَ، فَكُنْتُ لَهُمْ: نَائِلُوكِ السُّوْطَ وَالرُّمُوحَ، فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ لَا نَعْنُكَ عَلَيْهِ بَشِيءٌ، فَطَعْنْتُ فَرَسًا فَأَخَذْتُهُمَا ثُمَّ رَجَعْتُ، فَتَشَدَّدْتُ عَلَى الْجِمَارِ فَطَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَفْتُ بِهِ بِأَكْلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَغَمُّ حَرَمٍ، فَرَحْنَا، وَخَبَأْتُ الْعَضُدَ مَعِي، فَأَذْرَكْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ». قَاتَلَتْهُ الْعَضُدُ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَعْرِقَهَا وَهُوَ مُخْرِمٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَفَعَهُ. [رابع: ١٨٢١، أخرجه مسلم: ١١٩٦، موصولاً].

قوله: (باب تعرق العَضُدِ) مضى تفسير الترق، وأما العَضُد فهو العظم الذي بين الكتف والرقبة. وذكر المصنف حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج. وأبو حازم المدني في إسناده هو سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد، ومرواه عنه قوله في آخره: «فاوتله العَضُد فأكلها حتى تعرقها» أي حتى لم يبق على عظمها لحمًا. وقوله في آخره: «قال محمد بن جعفر: وحديث زيد بن أسلم» هو معطوف على السند الذي قبله. والحاصل أن محمد بن جعفر في أبي أيوب كثير شيخ شيخ البخاري فيه إسناده، ووقع للنسفي والأكثر «قال ابن جعفر» غير مسمى، وفي رواية أبي ذر عن الكشيبي «قال أبو جعفر» فإن كان محمد بن جعفر يكنى أبا جعفر صححت رواية الكشيبي. ولا فهو ابن لا أب. والله أعلم.

٢٠- باب قطع اللحم بالسكين

٥٤٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْهَمَانَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ أَبَاهُ عَمْرٍو بْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَبَابٍ شَاةً فِي يَدِهِ، فَدْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْفَاكَ وَالسَّكِينِ النَّبِيُّ يَخْتَرُ بِهَا، ثُمَّ

قوله: (القي) يفتح التون أي خبز الدقيق الحواري وهو التنظيف الأبيض، وفي حديث البث «يغسل الناس على أرض عفره كقرصة النبي» وذكره في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أبي حازم أنه منه.

قوله: (قال لا) هو موافق لحديث أنس المتقدم «ما أرى مرقاً قط».

قوله: (فهل كنتم تتخلون الشعير) أي بمدحته.

قوله: (ولكن كما تفحصه) ذكره في الباب الذي بعده بلفظ «هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل؟ قال: ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم متخلًا من حين ابتعث الله حتى قبضه الله تعالى» وأظنه احتراز عما قبل البشة لكونه صلى الله عليه وسلم كان سافر في تلك المدة إلى الشام تاجرًا وكانت الشام إذ ذاك مع الروم، والحيز الذي عندهم كبير، وكذا المناخل وغيرها من آلات الترفه، فلا ريب أنه رأى ذلك عندهم، فلما بعد البشة فلم يكن إلا بمكة والطائف والمدينة، ووصل إلى تبرك وهي من أطراف الشام لكن لم يفتحها ولا طالت إقامته بها، وقول الكرماني: غللت الدقيق أي غرلته، الأولى أن يقول: أي أخرجت منه النخالة.

٢٢- باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون

٥٤١١- حَدَّثَنَا أَبُو الْفُضَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ الْخُرَيْمِيِّ،

عَنْ أَبِي غُفَمَانَ الْهَدَيْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ مَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا، فَأَطْعَمَ كُلَّ إِنْسَانٍ سِتْعَ تَمْرَاتٍ، فَأَطْعَمَنِي سِتْعَ تَمْرَاتٍ إِخْدَاهُنَّ خَشْفَةً، فَلَمْ يَكُنْ لِيَهْنُ تَمْرَةٌ أَطْعَمَ إِلَيَّ مِنْهَا؟ شَلْتُ فِي مَضَايِي. [المط: ٥٤٤١، ٥٤٤١ (م)].

٥٤١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

عَنْ إسماعيل، عَنْ قيس، عَنْ سَعْدِ قَالَ: رَأَيْتُ سَابِعَ مَسْبُوعٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَزَقَ الْحَبْلَةَ، أَوِ الْحَبْلَةَ، حَتَّى يَبْعَثَ أَحَدُنَا مَا تَبَعُ الشَّاةِ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تَقْرَأُ عَلَى الْإِسْلَامِ، خَبِرْتُ إِذَا وَحَلَّ سَعْيِي. [إخرجه مسلم: ٢٩٦٦].

٥٤١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْمٍ قَالَ: سَأَلْتُ

سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَقُلْتُ: هَلْ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَقِي؟ فَقَالَ سَهْلٌ: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَقِي، مِنْ حِينَ بَصَّغَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ. قَالَ: فَقُلْتُ: هَلْ كَانَتْ لَكُمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنَاعِلُ؟ قَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنَاحِلًا، مِنْ حِينَ بَصَّغَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ. قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ الشَّعِيرَ خَيْرَ مَنَعُولٍ؟ قَالَ: كَمَا نَطَحُهُ وَتَفْقَهُ، فَيَطِيرُ مَا حَارَ، وَمَا بَقِيَ تَرْتِيهِ لَأَكَلْتَهُ. [إرجع: ٥٤١٠].

٥٤١٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رُوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ

أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَشْتَبِي الشَّيْءَ وَشَتَبِيهِ غَيْرُهُ، وَكُلُّ مَا دُونَ فِي أَكْلِهِ مِنْ قَبْلِ الشَّرْعِ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ»

٥٤١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ

يُوسُفَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِرَانٍ، وَلَا فِي مَكْرَجَةٍ، وَلَا خَيْرَ لَهُ مَرْقُوقٌ. قُلْتُ لِقَتَادَةَ: عَلَى مَا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفْرِ. [إرجع: ٥٣٨٦].

٥٤١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ خُصُوفٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ، مُنْذُ قَدِيمِ الْمَدِينَةِ، مِنْ طَعَامٍ الْوُثْلُ ثَلَاثَ لَيَالٍ رِجَاعًا، حَتَّى يُقْبِضَ. [المط: ٦٤٥٤، أخرجه مسلم: ٢٩٧٠].

قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [إرجع: ٢٠٨، أخرجه مسلم: ٣٥٥].

قوله: (باب قطع اللحم بالسكين) ذكر فيه حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقطع من كنف شاة الحديث وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ومعنى يقطع يقطع. وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبه: «بت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يمزج من جنب حتى أذن بسلام، فطرح السكين وقال: ما له تربت يده؟» قال ابن بطال: هذا الحديث يرد حديث أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رفته «لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الأعاجم، وإنه يشوه فإنه أهنأ وأمرأ» قال أبو داود: هو حديث ليس بالقوي. قلت: له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي بلفظ «تهشوا اللحم نهشاً فإنه أهنأ وأمرأ» وقال: لا تعرفه إلا من حديث عبد الكريم أنه وعبد الكريم هو أبو أمية بن أبي المخارق ضعيف، لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو حسن، لكن ليس فيه ما زاده أبو معشر من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكين وأكثر ما في حديث صفوان أن النهش أولى، وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التصدير من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة «أبى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم الذراع فنهش منها نهشة» الحديث.

٢١- باب ما غاب النبي ﷺ طعاماً

٥٤٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا غَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ. [إرجع: ٣٥٦٣، أخرجه مسلم: ٢٠٦٤].

قوله: (باب ما غاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً) أي مباحاً، لما الحرام فكان يبيعه ويذمه وينهى عنه، وذمهم بعضهم إلى أن العيب إن كان من جهة الخلقة كره وإن كان من جهة الصنعة لم يكرهه، لأن صنعة الله لا تهاب وصنعة الأميين تعجب. قلت: والذي يظهر التعميم، فإن فيه كسر قلب الصانع، قال النووي: من آداب الطعام المشاكسة أن لا يهاب، كقوله: مالح حامض قليل للملح غليظ رقيق غير ناضج وغير ذلك.

قوله: (عن أبي حازم) هو الأشجعي وللأعمش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى جملة عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش عن أبي حازم، واقتصر البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحيى، وأبو يحيى مولى جملة بن هبيرة الخزومي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث، وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه عنه إلى أن أبا معاوية تروى بقوله: «عن الأعمش عن أبي يحيى» قال لا أورد من طريقه يخالفه فيه بقوله عن أبي حازم، وذكره الدارقطني فيما انتقد على مسلم، وأجاب عياض بأنه من الأحاديث المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها وبين علتها، كما قال، والتحقيق أن هذا لا علاقة فيه لرواية أبي معاوية الوجهين جيماً، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حجتاً شاذة، أما بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم تكون زيادة عضة خطفها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش، وهو من أعظمهم عنه فيقبل، والله أعلم.

قوله: (وإن كرهه تركه) يعني مثل ما وقع له في الضب، ووقع في رواية أبي يحيى «وإن لا يشتبهه سكت» أي عن عيبه، قال ابن بطال: هذا من حسن الأدب، لأن المرء قد لا يشتبه الشيء وشتبته غيره، وكل ما دون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب.

٢٢- باب النفع في الشعير

٥٤١٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ: أَنَّهُ سَأَلَ سَهْلًا: هَلْ رَأَيْتُمْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَقِي؟ قَالَ: لَا، [فَقُلْتُ]: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَخَلَّوْنَ الشَّعِيرَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ كَمَا تَفْقَهُ. [المط: ٥٤١٣].

قوله: (باب النفع في الشعير) أي بمدحته لطيف منه تشوهر. وكأنه به بهذه به هذه الترجمة على أن النهي عن النفع في الطعام خاص بالطعام الطبخ.

قوله: (أبو غسان) هو محمد بن مطرف، وأبو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وإن اشتركا في كون كل منهما تابعياً.

٢٥- باب الثريد

٥٤١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا غُلَامٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غُفْرِ بْنِ مُرَّةَ الْجَحَلِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَمَلُ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ: إِلَّا مُرَيْمُ بِنْتُ جَعْفَرَانَ، وَآسِيَةُ امْرَأَةِ يُرْعَوْنَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». [راجع: ٣٤١١، أخرجه مسلم: ٢٤٣١].

٥٤١٩- حَدَّثَنَا غُفْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي طَوَالَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». [أخرجه مسلم: ٢٤٤٦].

٥٤٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ أَبَا حَالِمٍ الْأَشْهَلِيَّ ابْنَ حَالِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ خِيَابٌ، فَقَدِمَ إِلَيْهِ فَصَنَعَتْ لَهَا ثَرِيدًا، وَأَقْبَلَ عَلَى عَمَلِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَبَعَ الثَّبَاءَ، قَالَ: فَجَعَلَتْ تَتَبَعُهُ فَأَضَعَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ أَبْذُو أَحِبَّ الثَّبَاءَ. [راجع: ٢٠٩٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤١].

قوله: (باب الثريد) يفتح الثلاثة وكسر السراء معروف وهو أن يثرد الحنظل بمرق اللحم، وقد يكون معه اللحم، ومن أشاهله «الثريد أحد اللحمين» وربما كان أنفع والقوى من نفس اللحم الضخيق إذا ثرد بمرقه. وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث: الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائشة، وقد تقدمتا في المناقب وفي أحاديث الأنبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي ترجمة مريم. والجملي في إسناده حديث أبي موسى يفتح الجيم وتخفيف الميم نسبة إلى بني جمل حي من مراد، وقد تقدم شرح الحديث هناك، وتقرير فضل الثريد، وورد فيه أخص من هذا: فعند أحد من حديث أبي هريرة «دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في السحور والثريد» وفي سننه ضعف، وللطبراني من حديث سلمان رفعه «البركة في ثلاثة: الجماعة والسحور والثريد» وأبو طولة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم، زعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر هنا «عن ابن أبي طولة» وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر إلا على الصواب، وذكر القاسبي «حدثنا خالد بن عبد الله بن أبي طولة» وهو تصحيف، وإنما هو «عن أبي طولة». ثالثا حديث أنس في الحياض.

قوله: (جمع أبا حاتم) هو أشول بن حاتم البصري، ووقع في نسخة الصنهاجي تسمية وتسمية أبيه في الأصل وفي نسخة حدثنا أشول بن حاتم، وابن عون هو عبد الله. قوله: (على غلام له خياب) تقدم أنه لم يسم، وتقدم شرح الحديث في «باب من تتبع حوالى القصة»

٢٦- باب شاة مسموطة والكفتو والجنب

٥٤٢١- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا تَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَخِيزَةً قَائِمَةً، قَالَ: كُلُوا، فَمَا أَكَلْنَا النَّبِيُّ ﷺ رَأَى رُغِيْفًا مُرْفَقًا حَتَّى لَبِقَ بِاللَّهِ، وَلَا رَأَى شاةً سَمِيحًا بَيْنَهُ قَطْرًا. [راجع: ٥٣٨٥].

٥٤٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمِّهِ الضُّعْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَيْفٍ شاةً، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَذَهَبَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينَ، فَهَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [راجع: ٢٠٨، أخرجه مسلم: ٢٥٥].

قوله: (باب شاة مسموطة والكفتو والجنب) ذكر فيه حديث أنس وفيه «ولا رأى شاة سميحة» وفي رواية الكشيحي «مسموطة» وحديث عمرو بن أمية «يجتز من كفت شاة» وقد تقدمت قريبا. وأما الجنب فاشارة به إلى حديث أم سلمة «انها قربت إلى

قوله: (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون) أي في زمانه صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه ستة أحاديث:

الأول حديث أبي هريرة في قصة التمر، وسبأتي شرحه في باب بعد «باب الفتاة والربط» وقوله في هذه الرواية: «شدت من مضاعفي» يفتح الميم وقد تكسر وتخفيف الصاد للمجمة وبعد الألف غين معجمة هو ما مضى أو هو المضغ نفسه ومراده أنها كانت فيها قوة عند مضغها فظال مضغه لما كالمك، وسبأتي بعد أبواب بلطف «هي أشد من لضرسي».

الثاني حديث إسماعيل وهو ابن خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص، ووقع في شرح ابن بطال ويتبعه ابن الملقن «عن قيس بن سعد عن أبيه» كأنه توهمه قيس بن سعد بن عباد، وهو غلط فاحش، فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي حازم «سمعت سعدا» ووقع في رواية مسلم عن قيس «سمعت سعد بن أبي وقاص».

قوله: (رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا فيه إشارة إلى قدم إسلامه، وقد تقدم بيان ذلك في مناقب من كتاب المناقب، ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعثمان وعلي وزيد بن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، وكان إسلام الأربعة بدعاء أبي بكر لهم إلى الإسلام في أوائل البعثة، وأما علي وزيد بن حارثة فأسلما مع النبي صلى الله عليه وسلم أول ما بعث.

قوله: (إلا ورق الحيلة أو الحيلة) الأول يفتح للمهمة وسكون الموحدة، والثاني بضمهما وقيل غير ذلك، والمراد به ثمر الغضاء وثمر السم، وهو يشبه اللوزياء، وقيل المراد حروق الشجر وسبأتي بسطه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

الثالث حديث سهل في التقي والمناخل، تقدم في الباب الذي قبله، وقوله في آخره: «وما بقي ثريانه» بمثله وراه ثقيلة أي بلثاء بالما.

قوله: (فأكلناه) يحصل أن يريد أكلوه بغير حجب ولا خيز، ويحتمل أنه أشار بذلك إلى عجنه بعد البل وخيزه ثم أكله. والمنخل من الأدوات التي جاءت بضم ألوا.

الرابع حديث أبي هريرة «مر بقوم بين أيديهم شاة مصلية» أي مشوية، والصلاة بالكسر والد الشوي.

قوله: (فدعوه فاني أن يأكل) ليس هذا من ترك إجابة الدعوة لأنه في الوليمة لا في كل الطعام، وكان أبا هريرة استخضر حيثما ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فزهد في أكل الشاة ولذلك قال: «خرج ولم يشبع من خبز الشعير» وقد مضت الإشارة إلى ذلك في أول الأطعمة، ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق.

الخامس: حديث أنس في الحوان والسكرجة، تقدم شرحه قريبا.

السادس حديث عائشة في طعام السر، تقدمت الإشارة إليه في أول الأطعمة، ويأتي في الرقاق أيضا إن شاء الله تعالى.

٢٤- باب الثانية

٥٤١٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَجٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ غُفَيْلٍ، عَنْ إِبْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا، فَاجْتَمَعَ لِلَّذِينَ النَّسَاءُ، ثُمَّ تَفَرَّقُوا إِلَّا أَهْلُهَا وَخَاصَّتُهَا، أَصْرَتْ يَوْمَئِذٍ مِنْ تَلْبِيَةِ فَطِيحَتِ: ثُمَّ مَضَى ثَرِيدٌ فَصَبَّتِ التَّلْبِيَةَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: كُلْنَ مِنْهَا، فَبَاتِي سَوِيغَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْقَلْبَةُ مُجِئَةٌ لِقَوَادِ الْمُرِيحِي، تَذْهَبُ بِغَضِي الْخُزْنِ». [انظر: ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، أخرجه مسلم: ٢١١٩].

قوله: (باب الثانية) يفتح الثلاثة وسكون اللام وكسر الموحدة بملها تحتانية ساكنة ثم نون: طعام يتخذ من دقيق أو نخالة وربما جعل فيها عسل، سميت بذلك لشيئها باللين في البياض والرقه، والنافع منه ما كان قيقا فصيحا لا غليظا نينا. وقوله: «عجمة» يفتح الجيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة، ورويت بضم الميم أي مريجة، والجمام بكسر الجيم الراجعة، وجم الفرس إذا ذهب إيماء، وسبأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى.

التي صلى الله عليه وسلم جنباً مشروباً فأكلم منه ثم قام إلى الصلاة أخرجه الترمذي

وصححه، وتقدم في «باب قطع اللحم بالسكين» الإشارة إلى حديث المغيرة بن شعبه، وفيه عند أبي داود والنسائي: «ضفت النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بجنب فشوي، فأنشد الشفرة فجعل يمزج بها منه» قال ابن بطال: يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس «أنه صلى الله عليه وسلم ما رأى شاة مسبوطة» فذكر ما تقدم في «باب الحيز المرقق» وقد مضى البحث فيه مستوفى.

٢٧- باب ما كان السلف يدخرون في يوتهم

وأسفارهم، من الطعام واللحم وغيره

وقالت عائشة وأسماء: صنعاً للنبي ﷺ وأبي بكر مفرقة. [رواه: ٣٩٠٥].

٥٤٢٣- حَدَّثَنَا عَلَاؤُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَوَكَّلَ لِحُومِ الْأَصْحَابِ فَرُفِقَ ثَلَاثًا؟ قَالَتْ: مَا فَعَلْتُ إِلَّا فِي عَامِ جَاءَ النَّاسُ لِيهِ، فَأَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْفَقِيرَ الْفَقِيرَ، وَإِنْ كُنَّا تَرْفَعُ الْكُرَاعَ، فَأَكَلْتُ بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةَ لَيْلًا: مَا اضْطَرَكُمُ إِلَيْهِ فَضَحِكْتُ، قَالَتْ: مَا جِئَ إِلَّا مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ خَيْرِ نَوَافِلِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى لَجِنَ بِاللَّهِ. وَقَالَ ابْنُ كَيْسٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ بِهَذَا. [إسناد: ٥٤٣٨، ٥٥٧٠، ٥٦٨٧، أخرجه مسلم: ٢٩٧٠، مختصراً].

٥٤٢٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لِحُومِ الْمُهَاجِرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ. فَاتَّبَعَهُ مُحَمَّدٌ، عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ.

وقال ابن جرير: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ خَسَى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: لَا. [رواه: ١٧١٩، أخرجه مسلم: ١٩٧٢، بإسناد: نعم].

قوله: (باب ما كان السلف يدخرون في يوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم) ليس في شيء من أحاديث الباب للطعام ذكر، وإنما يؤخذ منها بطريق الإحسان، أو من مقتضى قول عائشة: «ما شيع من خبز البر للمأدوم ثلاثاً» فإنه لا يلزم من نفي كونه مأدوماً نفي كونه مطلقاً، وفي وجود ذلك ثلاثاً مطلقاً دلالة على جواز تناوله وإيقائه في البيوت، ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه كل إدام.

قوله: (وقالت عائشة وأسماء: صنعاً للنبي ﷺ وأبي بكر مفرقة وأسفارهم من الطعام) صنفنا حديث عائشة موصولاً في «باب الهجرة إلى المدينة» مطولاً، وحديث أسماء تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريباً. ثم ذكر فيه حديثين: أحدهما عن عائشة

قوله: (عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه) هو عابس بمهمله ثم موحده ثم مهمله ابن ربيعة النخعي الكوفي، تابعي كبير، ولبتس به صابس بن ربيعة الغنطي صحابي ذكره ابن يونس وقال: له صحبة وشهد فتح مصر، ولم أجدهم عنه رواية.

قوله: (قالت: ما فعله إلا في عام جاء الناس ليه، فأراد أن يطعمهم الفقي) بينت عائشة في هذا الحديث أن النبي ﷺ من ادخار لحوم الأصحاب بعد ثلاث نسخ وأن سبب النهي كان خاصاً بذلك العام لليلة التي ذكرتها، وسيأتي بسط هذا في أواخر كتاب الأصحاب إن شاء الله تعالى. وعرض البخاري منه قولها: «وإن كنا لنرفع الكراع إلخ» فإن فيه بيان جواز ادخار اللحم وأكل القديد، وثبت أن سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث أنهم لم يكونوا يشبعون من خبز البر ثلاثة أيام متوالية.

قوله: (وقال ابن كثير) هو محمد وهو من مشايخ البخاري، وغرضه تصريح سفيان وهو الثوري بإخبار عبد الرحمن بن عابس له به، وقد وصله الطبراني في «الكبير» عن معاذ بن اللثي عن محمد بن كبر بن عباد.

قوله في حديث جابر: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة، وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بيته.

قوله: (تابعه محمد عن ابن عيينة) قيل: إن محمداً هذا هو ابن سلام. وقد وقع في الحديث في مستند محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان ولفظه: «كنا نعمل عن عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل، وكنا نتزود لحوم الهدي إلى المدينة». قوله: (وقال ابن جرير إجماع) وصل المصنف أصل الحديث في «باب ما يؤكل من البين» من كتاب الحج ولفظه: «كنا لا نأكل من لحوم بدنتا فرق ثلاث. فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كلوا وتزودوا» ولم يذكر هذه الزيادة، وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال بعد قوله كلوا وتزودوا: «قلت لمطاع: أقال جابر حتى جئنا المدينة؟ قال: نعم» وكذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري: «قال: لا» والذي وقع عند البخاري هو المتمد، فإن أحد أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك، وكذلك أخرجه النسائي عن عمرو بن عيسى عن يحيى بن سعيد، وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الحميدي في جمعه وتبعه حياض ولم يذكرها ترجيحاً، وأغفل ذلك شراح البخاري أصلاً فيما وقت عليه. ثم ليس المراد بقوله: «لا» نفي الحكم بل مراده أن جابراً لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا، فيكون على ما دللنا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن مطاع: «كنا نتزود لحوم الهدي إلى المدينة» أي لترحيلها إلى المدينة، ولا يلزم من ذلك بقاؤها معهم حتى يصلوا المدينة والله أعلم، لكن قد أخرج مسلم من حديث ثوبان قال: «ذبح النبي صلى الله عليه وسلم أضحية ثم قال لي: يا ثوبان أصليح لحم هذه، فلم أزل أطمعه منه حتى قدم المدينة» قال ابن بطال: في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام للهدي وأن اسم الولاية لا يستحق لمن ادخر شيئاً ولو قل، وأن من ادخر أساء الظن بالله. وفي هذه الأحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك.

٢٨- باب المحيس

٥٤٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُفْرَةَ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَبِي طَالِبٍ: «الْقَوْمُ غُلَامًا مِنْ عِلْمَانِكُمْ يَخْلُفُنِي». فَفَرَجَ بِي أَبُو طَالِبٍ يُؤَدِّيهِ وَرَأَةً، فَكُنْتُ أَخْتُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يُخَيِّرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَغُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْخَوْفِ وَالْفَقْرِ وَالْكَسَلِ وَالْبُخْلِ وَالْجِنِّ، وَخَلَعَ الدُّنْيَ، وَغَلَبَهُ الرِّجَالُ». فَلَمَّ أَرَانِ أَخْتُمُهُ حَتَّى أَقْلَمًا مِنْ خَيْرٍ، وَأَقْلَمَ بِصِفَةِ بَشَرٍ حَتَّى قَدْ خَارَها، فَكُنْتُ أَرَاهُ يُخَوِّي لَهَا وَرَأَةً بِعَاقِبَةٍ أَوْ بِكِسَاءٍ، ثُمَّ يُؤَدِّيَهَا وَرَأَةً، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْمَدِينَةِ صَنَعَ خَسَاءً لِي يَطْعِمُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَذَوَّيْتُ رَجُلًا فَأَكَلُوا، وَكَانَ ذَلِكَ بَادَةَ بَها، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهْ أَخَذَ، قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُجِنُّنا وَنُجِيهِ». فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْرَجْتُ مِنْ بَيْنِ جَبَلَيْنِ، وَمِنْ خَرَمٍ بَيْنَ إِيرَاهِيمَ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهْمَ لِي فِي مُلْكِهِمْ وَصَاحِبِهِمْ». [رواه: ٣٧١١ و ٢٨٩٣، أخرجه مسلم: ١٣٩٥، الحج: ٤٦٢، بدون ذكر صفة ودعاء اللهم وذكر صفة في النكاح: ٨٤].

قوله: (باب المحيس) بفتح المهمله وسكون التحتانية بعدها مهمله، تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في قصة صفيه في غزوة خيبر من كتاب المغازي. وأصل المحيس ما يتخذ من التمر والأطلس والسنن، وقد يجعل عوض الأطلس الفتي أو الدقيق. وقوله فيه: «وضلع الدين» بفتح الضاد المعجمة والسلام أي قلله، وحكى ابن التين سكنو اللام وفسره بالليل، ويأتي مزيد لشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى. وقوله: «يجري» بجاء مهمله وواو ثقيلة أي يجعل لها حوية، وهو كساء يحسو يبدل حول ستان الواحلة يحفظ راحتهما من السقوط ويستريح بالاستناد إليه.

قوله: (ثم أقبل حتى بلغ له أحمد) تقدم الكلام عليه في أواخر الحج، وقوله: «مثل ما حرم به إبراهيم مكة» قال الكرماني: «مثل» منصوب بنزع الخافض أي مثل ما حرم به، وليست لفظه «به» زائدة.

٢٩- باب الأكل في إناء مفضض

٥٤٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلى: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ حَلِيفَةِ، فَاسْتَشْفَى قَسَافَةً مَجْرُوسٍ، فَلَمَّا وَضَعَ الْقَدَحَ فِي يَدِهِ رَمَاهُ بِهِ وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي

نَهَيْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَمْ أَفْعَلْ هَذَا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْخَزِيرَ وَلَا الدُّبْيَانَا، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَائِلِهَا، فَإِنَّهَا لَهْمٌ فِي الدُّنْيَا وَلَسْنَا فِي الْآخِرَةِ». [الطبر: ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٨٣١، ٥٨٣٧، أخرجه مسلم: ٢٠٦٧].

قوله: (باب الأكل في إثناء مقضض) أي الذي جعلت فيه الفضة، كذا اقتصر من الآية على هذا، والأكل في جميع الآية مباح إلا إثناء الذهب وإثناء الفضة، واختلف في الإثناء الذي فيه شيء من ذلك إما بالتضييق وإما بالخط وإما بالطلاء، وحديث حذيفة الذي ساقه في الباب فيه النهي عن الشرب في آية الفضة، ويؤخذ منع الأكل بطريق الإلحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة، وقد ورد في حديث أم سلمة عند مسلم كما سيأتي التنبيه عليه في كتاب الأشربة ذكر الأكل، فيكون المنع منه بالنسبة أيضاً، وهذا في الذي جعده من ذهب أو فضة أما المخلوط أو المصبوب أو المسموع وهو المطلي فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه «من شرب في آية الذهب والفضة أو إثناء فيه شيء من ذلك فإنما يجر جر في جوفه نار جهنم» قال البيهقي: المشهور عن ابن عمر موقوف عليه، ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حلقة فضة ولا حبة فضة، ومن طريق أخرى عنه «أنه كان يكره ذلك» وفي «الأوسط للطبراني» من حديث أم عطية «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفضيض الأقداح، ثم رخص فيه للنساء» قال مغلطي: لا يطابق الحديث الترجمة إلا أن كان الإثناء الذي سقي فيه حلقة كان مضيقاً فإن الفضة موضع الشفة عند الشرب، وأجاب الكرمانى بأن لفظ مقضض وإن كان ظاهراً فيما فيه فضة لكنه يشمل ما إذا كان متخللاً كله من فضة، والنهي عن الشرب في آية الفضة يلحق به الأكل للملة الجامعة فيطابق الحديث الترجمة، والله أعلم.

٣٠- باب ذكر الطعام

٣١- باب الأدم

٥٤٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ رِبْعَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مَعْمَدٍ يَقُولُ: كَانَ فِي بَيْرَةِ ثَلَاثَ سَنٍ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْرَبَ مِنْ قُضْبَةٍ، فَقَالَ أَهْلُهَا: وَلَنَا الْوَلَاءُ، فَلَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ دِشْتُ حَرِيطَةً لَهُمْ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَخْبَرَهُ». قَالَ: وَأَخْبَرْتُ فَعَبَّرْتُ فِي أَنْ يَبْرُتَ تَحْتَ زَوْجِهَا أَوْ تَهَارِقَهُ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَآ نَيْتَ عَائِشَةَ وَعَلَى النَّارِ بُرْمَةٌ تَقُولُ: قَدْغَا بِالْعَدَاءِ فَأَنَّى يَخْبُرُ وَأَدَمٌ مِنْ أَدَمِ النَّبِيِّ، فَقَالَ: «وَأَلَمْ أَرُ لَكُمْهَا». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ لَكُمْ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَيْرَةِ فَأَلْهَدْتَهُ لَنَا، فَقَالَ: «هُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا، وَخَلِيقَةٌ لَنَا». [راجع: ٤٥٦، أخرجه مسلم: ١٠٧٥، محضراً، وأخرجه بلطخه والفاط أخر: ١٥٠٤].

قوله: (باب الأدم) بضم الهزلة والدال المهمله ويجوز إسكانها، جمع إدام، وقيل: هو بالإسكان المقرد وبالفهم الجمع. ذكر فيه حديث عائشة في قصة بيرة، وفيه «فأني بأدم من آدم البيت» وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بيرة وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بيرة في الطلاق. وحكى ابن بطال عن الطبري قال: دلت القصة على إيثاره عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبيل. ثم ذكر حديث بيرة رفعه «سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم» وأما ما ورد عن عمر وغيره من السلف من إيثار أكل غير اللحم على اللحم فما لم ينع النفس عن تعاطي الشهوات والإيمان عليها، وإما لكراهة الإسراف والإسراع في تبذير المال لقلة الشيء. عندهم إذا ذك ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي صلى الله عليه وسلم وذبح له الشاة، فلما قدمها إليه قال له: كائناك قد علمت حبنا للحم، وكان ذلك لقلة الشيء. عندهم فكان حبهام له لذلك أهد ملخصاً. وحديث بيرة أخرجه ابن ماجه، وحديث جابر أخرجه أحمد مطولاً من طريق نبيح المتزي عنه، وأصله في الصحيح بدون الزيادة. وقد اختلف الناس في الأدم: فالجمهور أنه ما يؤكل به الخنزير بما يطيبه سواء كان مرقاً أم لا، واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطلاح، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الإيمان والتذوق إن شاء الله تعالى. ووقع في حديث عائشة «فقال أهلها: ولنا الولاء» هو معطوف على محذوف تقديره نبيهم ولنا الولاء، وفيه «فقال: لو شئت شرطته» بإثبات التثنية وهي ناشئة عن إشباع حركة المثناة وفيه «وأعصت، فخيرت بين أن تقر تحت زوجة أو تفارقه» قال ابن التين: يصح أصله من وتر فتكون الراء مخففة يعني والفاط مكسورة، يقال: وقرت أقر إذا جلست مستطراً والمحذوف فاء الفعل، قال: ويصح أن تكون الفاف مفتوحة - يعني مع تشديد الراء - من قولهم: قررت بالمكان أقر، يقال بفتح الفاف ويجوز بكسرها من قر يقر أهد ملخصاً، والثالث هو المحفوظ في الرواية.

(تنبيه): أورد البخاري هذا الحديث هنا من طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال: كان في بيرة ثلاث سنن. وساق الحديث. وليس فيه أنه أسنده عن عائشة وتعمقه الإسماعيلي فقال: هذا الحديث الذي صححه مرسل. وهو كما قال من ظاهر سياقه، لكن البخاري اعتمد على إرياده موصولاً من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق، ولكنه جرى على عادته من تجنب إسراد الحديث على هيئة كلها في باب آخر، وقد بينت وصل هذا الحديث في «باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً» من كتاب الطلاق، والله أعلم.

٣٢- باب الخلواء والفصل

٥٤٣١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ أَبِي أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ

٥٤٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قُصَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَتَمَلِ الْأَنْزَجَةَ، وَبِهَا طَيْبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ. وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَتَمَلِ الْفَصْرَةَ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا خُلْرٌ. وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَتَمَلِ الرَّيْحَانَةَ، وَبِهَا طَيْبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌ. وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَتَمَلِ الْحَنْظَلَةَ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌ». [راجع: ٥٠٢٠، أخرجه مسلم: ٧٩٧].

٥٤٢٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَالِدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَضَّلْتُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ، كَفَضَّلْتُ الْفَرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». [أخرجه مسلم: ٢٤٤٦].

٥٤٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السُّفْرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَةً وَطَعَامَةً، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيَعْمَلْ إِلَى آخِرِهِ». [راجع: ١٨٠٤، أخرجه مسلم: ١٩٢٧].

قوله: (باب ذكر الطعام) ذكر فيه ثلاثة أحاديث: أحدها حديث أبي موسى «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن» وقد سبق شرحه في فضائل القرآن، والغرض منه تكرار ذكر الطعام فيه، والطعام يطلق بمعنى الطعام. ثانيها: حديث أنس في فضل عائشة، وقد مضى التنبيه عليه قريباً وذكر فيه الطعام.

ثالثها: حديث أبي هريرة «السفر قطعة من العذاب» ذكره لقروله فيه: «يمنع أحدكم نومه وطعامه» وقد مضى شرحه في أواخر أبواب العمرة بعد كتاب الحج، قال ابن بطال: معاني هذه الترجمة إياحة أكل الطعام الطيب، وأن الزهد ليس في خلاف ذلك، فإن في تشييع المؤمن بما طعمه طيب وتشيع الكفار بما طعمه مر تريخاً في أكل الطعام الطيب وتشيع الكفار بما طعمه مر تريخاً في أكل الطعام الطيب والمخلو، قال: وغنما كره السلف الإدمان على أكل الطيات خفية أن يصير ذلك عادة فلا تصير النفس على

وقد أخرج ابن سعد من طريق أبيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: «ولقد رأيتني وإنني لأجبر لابن عفان وبنت غزوان بطعام بطني وعقبة رجلي أسواق بهم إذا أرحلوا وأخذهم إذا نزلوا، فقالت لي يوماً: لئذ إن حافياً ولتركن قائماً، فزوجنيها الله تعالى فقلت لها: لئذ إن حافياً ولتركن قائماً، وسنده صحيح، وهو في آخر حديث أخرجه البخاري والترمذي بدون هذه الزيادة. وأخرج ابن سعد أيضاً وابن ماجه من طريق سليم بن حيان سمعت أبي يقول: «سمعت أبا هريرة يقول: نشأت يتيماً، وهاجرت مسكيناً، وكنت أجيراً لبسة بنت غزوان» الحديث.

قوله: (واسقروى الرجل الآية وهي معي) تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الأطعمة، وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب.

قوله: (ومحبر الناس للمساكين جعفر) تقدم شرحه في المناقب، ووقع في رواية الإسماعيلي من الزيادة في هذا الحديث من طريق إبراهيم المخزومي عن سعيد القبري عن أبي هريرة «وكان جعفر يحب المساكين ويجلس إليهم ويحدثهم ويحدثونه، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه أبا المساكين» قلت: وإبراهيم المخزومي هو ابن الفضل ويقال: ابن إسحاق للمخزومي مثني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب، وقد أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية إبراهيم أيضاً وأشار إلى ضعف إبراهيم، وقال ابن المنير: مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلوا، ولما كانت المكة يكون فيها غالباً العسل وربما جاء مصرحاً به في بعض طرقه ناسب التوبيخ. قلت: إذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجمة لأنها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معاً، فيؤخذ من الحديث أحد ركني الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع، وإطلاق الحلوى على كل شيء حلوا خلاف العرف، قد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو المتمد.

قوله: (فحشظها) قيده عياض بالثين المعجمة والفاء، ورجح ابن التين أنه بالقاف لأن معنى الذي بالقاف أن يثرب ما في الإثنا كما تقدم، والمراد هنا أنهم لعفوا ما في المكة بعد أن قطعوها ليشكوا من ذلك.

٣٣- باب الدباء

٥٤٣٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مَوْلًى لَهُ عِيَاظًا، فَأَتَى بِدَبَابٍ، فَفَعَلَ بِأَكْلِهِ، فَلَمْ أَزَلْ أَجِدُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَكْلِهِ. [راجع: ٢٠٩٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤١، بإسناد قطع].

قوله: (باب الدباء) ذكر فيه حديث أنس في قصة العياض من طريق ثمانية عن أنس وقد تقدم شرحه وضمه، وتقدمت الإشارة إلى موضع شرحه قريباً، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال: «دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الدباء فقلت: ما هذا؟ قال: القرع، وهو الدباء، نكثر به طعامنا».

٣٤- باب الرجل يتكلف الطعام لإخوانه

٥٤٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَاكِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ، فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا، أَذْغُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَلَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَبَعَثَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ دَعَوْتَا خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَهَذَا رَجُلٌ لَدَيْكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَذْنُتَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ». قَالَ: بَلَى أَذْنُتُ لَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى الْمَائِدَةِ، لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا مِنَ الْمَائِدَةِ إِلَى مَائِدَةِ أُخْرَى، وَلَكِنْ يَأُولُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي بِلَاقِ الْمَائِدَةِ أَوْ يَذْغُوا. [راجع: ٢٠٨١، أخرجه مسلم: ٢٠٣٦].

قوله: (باب الرجل يتكلف الطعام لإخوانه) قال الكرماني: وجه التكلف من

قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْخَلْوَءَ وَالْفَسَلَ. [راجع: ٤٩١٢، أخرجه مسلم: ١٤٧٤، مطولاً].

٥٤٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي الْقَلْبِيكِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَلْزَمُ النَّبِيَّ ﷺ لِشَيْءٍ بَطْنِي، حِينَ لَا أَكُلُ الْخَبِيرَ وَلَا أَلْبَسُ الْحَبِيرَ، وَلَا يَخْلُقُنِي فَلَانٌ وَلَا فِلَانَةٌ، وَأَلْبَسُ بَطْنِي بِالْحَصْبَاءِ، وَأَسْقِرُ الرَّجُلَ الْآيَةَ، وَهِيَ مَعِي، كَمَا يَقْلِبُ بِي فَيَطْعِمُنِي. وَخَيْرُ النَّاسِ لِلْمَسَاكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، يَقْلِبُ بِنَا فَيَطْعِمُنَا مَا كَانَ فِي بَيْتِهِ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُخْرِجُ إِلَيْنَا الْمَكَّةَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، فَحَشَظْهَا فَلَقَعْنَا مَا فِيهَا. [راجع: ٣٧٠٨].

قوله: (باب الحلوى والعسل) كذا لمي ذر مقصور، ولغيره معنود وهما لفتان، قال ابن ولاد: هي هند الأسامي بالقصر تكتب بالياء، وعند الفراء بالمذ تكتب بالالف، وقيل: تمد وتقصّر. وقال الليث: الأكثر على المذ وهو كل حلوا يؤكل. وقال الخطابي: اسم الحلوى لا يقع إلا على ما دخلته الصنعة. وفي المخصص لابن سيده: هي ما عولج من الطعام بخلاوة، وقد تطلق على الفاكهة.

قوله: (يحب الحلوى والعسل) كذا في الرواية للجميع بالقصر، وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين. وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير، قال ابن بطال: الحلوى والعسل من جلة الطيبات المذكورة في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] وفيه تقوية لقول من قال: المراد به المستلذ من المباحات. ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكول اللذيذة كما تقدم تقريره في أول كتاب الأطعمة. وقال الخطابي وتبعه ابن التين: لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثره التشهي لها وشدة نزاع النفس إليها، وإنما كان يبال منها إذا أحضرت إليه نيلاً صالحاً فيعلم بذلك أنها تمجبه. ويؤخذ منه جواز اتخاذ الأطعمة من أنواع شتى، وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يبرح أن يأكل من الخلوة إلا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والعسل، وهذا الحديث يرد عليه، وإنما تورع عن ذلك السلف من أثر تأخير تناول الطيبات إلى الآخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا تواضعاً لا شحاً. ووقع في كتاب «فقه اللغة للثعالبي» أن حلوى النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يجيها هي الجبيع بالجيم وزن عظيم، وهو ثمر يعجن بلين، وسبأ في باب الجمع بين لونين ذكر من روى حديث أنه كان يحب الزيد والتمر، وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم قدح صسل حلى بلالاً، وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها. وقيل: المراد بالحلوى الفالوج لآ المقودة على النار والله أعلم.

قوله: (حدثنا عبد الرحمن بن شيبه) هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شيبه الحزامي بالمهمله والزاي المدني نسبة إلى جد أبيه، وغلط بعضهم فقال: عبد الرحمن بن أبي شيبه ولفظ «أبي» زيادة على سبيل الغلط المحض، وما لعبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا أحدهما.

قوله: (ابن أبي القالبك) هو محمد بن إسماعيل، وأكثر ما يرد بغير ألف ولا م. قوله: (كنت ألزم) تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله «يقول الناس: أكثر أبو هريرة» الحديث.

قوله: (لشيء بطني) في رواية الكشميهني «بشع» بالموحدة والمعنى مختلف، فإن الذي بالياء يشعر بالمعارضة لكن رواية اللام لا تنفيها.

قوله: (ولا ألبس الحبير) كذا هنا للجميع. وتقدم في المناقب بلفظ «الحبير» بالموحدة بدل الراء الأولى، وتقدم أنه للكشميهني براهيم، وقال عياض: هو بالموحدة في رواية القاسبي والأصلي وجبوس، وكذا لأبي ذر عن الحميري وكذا هو للنسائي، وللباقين براهيم كالذي هنا، ورجح عياض الرواية بالموحدة وقال: هو الثوب الخبير، وهو الزين الملون مأخوذ من التحبير وهو التحسين، وقيل: الحبير ثوب وشي خطط، وقيل: هو الجديد. وإنما كانت رواية الحبير مرجوحة لأن السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله، وهو كان لا يلبس الحبير إلا أولاً ولا أخيراً، بخلاف أكله الحبير ولبسه الحبير فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يجده.

قوله: (ولا يخلعني فلان وفلانة) يجتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كنى وقصد الإبهام لإرادة التظيم والتوهيل، ويجتمل أن يكون سمي ميئاً وكنى عنه الراوي.

حديث الباب أنه حصر المحدث بقوله: خامس حصة، ولولا تكلفه ما حصر، وسبق لي نحو ذلك ابن التين وزاد أن التحديد يأتي البركة، ولذلك لما لم يجد أبو طلحة حصلت في طعامه البركة حتى وسع المحدث الكثير.

قوله: (عن أبي واثل عن أبي مسعود) في رواية أبي أسامة عن الأعمش حدثنا شقيق وهو أبو واثل حدثنا أبو مسعود، سيأتي بعد اثنين وعشرين باباً. وللأعمش فيه شيخ آخر نهى عليه في أوائل البيوع أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مقروناً برواية أبي واثل عن أبي مسعود وهو عقبة بن عمرو، ووقع في بعض النسخ المتأخرة «عن ابن مسعود» وهو تصحيف.

قوله: (كان من الأصناف رجل يقال له أبو شعيب) لم أتف على اسمه، وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن عمر عند أحد والحاملي رواه عن الأعمش قال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب، جملة من مستند أبي شعيب.

قوله: (وكان له غلام حلام) لم أتف على اسمه، وقد تقدم في البيوع من طريق حفص بن غيث عن الأعمش بالقطب «قصاب» ومضى تشهير.

قوله: (فقال: اصنع لي طعاماً أَدْعُو رسول الله صلى الله عليه وسلم خامس حصة) زاد في رواية حفص، أجل لي طعاماً يكفي حصة فيأتي أريد أن أَدْعُو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع «وفي رواية أبي أسامة فجعل لي طعاماً» وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم «اصنع لنا طعاماً خمسة نفر».

قوله: (فدعا النبي صلى الله عليه وسلم خامس حصة) في الكلام حذف تقديره فصنع فدعاه، وصرح بذلك في رواية أبي أسامة، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم والترمذي وصاق لفظها «فدعا وجلساء الذين معه» وكأنهم كانوا أربعة وهو خامسهم، يقال: خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى، قال الله تعالى: ﴿ثاني اثنين﴾ [التوبة: ٤٠] وقال: ﴿ثالث ثلاثة﴾ [الأنفال: ٧٣] وفي حديث ابن مسعود الرابع أربعة «ومعنى خامس أربعة أي زاد عليهم وخامس خمسة أي أحدهم، والأجود نصب خامس على الحال، ويجوز الرفع على تقدير حذف أي وهو خامس أو وأنا خامس والجملة حيتلة حالية.

قوله: (فهمهم رجل) في رواية أبي عوانة عن الأعمش في المظالم «فاتيهم» وهي بالشديد بمعنى تيهيم وكذا في رواية جرير وأبي معاوية، وذكرها الساجدي بهمة قطع، وتكلف ابن التين في توجيهها، ووقع في رواية حفص بن غيث «فجاء معهم رجل».

قوله: (وهذا رجل تبعنا) في رواية أبي عوانة وجرير «اتبنا» بالشديد، وفي رواية أبي معاوية «لم يكن معنا حين دعوتنا».

قوله: (إن شئت أدلت له وإن شئت تركته) في رواية أبي عوانة «وإن شئت أن يرجع رجح»، وفي رواية جرير «وإن شئت رجح» وفي رواية أبي معاوية «فإن اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فإن أدت له دخل».

قوله: (بل أدلت له) في رواية أبي أسامة «لا بل أدت له» وفي رواية جرير «لا بل أدت له يا رسول الله» وفي رواية أبي معاوية «فقد أدت له فليدخل» ولم أتف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة. وفي الحديث من الفوائد جواز الاكتساب بصناعة الجزارة واستعمال المبدع فيما يطيق من الصنائع واتخاذها بكسبه منها. وفي مشروعية الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك. وفيه أن من صنع طعاماً لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعو إلى منزله، وأن من دعا أحداً استحب أن يدعو معه من يرى من أخصائه وأهل مجالسته، وفيه الحكم بالدليل لقوله: «إني عرفت في وجهه الجوع»، وأن النصابة كانوا يذهبون النظر إلى وجهه تبركاً به، وكان منهم من لا يظن النظر في وجهه حياءً منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم، وفيه أنه كان صلى الله عليه وسلم يجير أحياءه، وفيه إجابة الإمام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعاماً ذي الحرفة غير الرقيقة كالجزار وأن تعاطي مثل تلك الحرفة لا يضر قدر من يترقى فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادة، وأن من صنع طعاماً لجماعة فليكن على قدرهم إن لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستثناً إلى أن طعام الواحد يكفي الاثنين، وفيه أن من دعا قوماً متصفين بصفة شر طرأ عليهم من لم يكن معهم حيتلة، لا يدخل في عموم الدعوة، وإن قال قوم: إنه يدخل في المدينة كما تقدم أن جلساء المرء شركاء، فيما يهتدي إليه، وأن من تغفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فإن دخل بغير إذنه كان له إخراجهم، وأن

من قصد التطفل لم يمنع ابتداء لأن الرجل تبع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يره لاحتمال أن تطبق نفس صاحب الدعوة بالإذن له، وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلاً في جواز التطفل لكن يقيد من احتاج إليه، وقد جمع المصنف من أخبار الطفيلين جزءاً فيه عدة فوائد: منها أن الطفيل منسوب إلى رجل كان يقال له: طفيل من بني عبد الله بن

عطفان ذكر منه الإتيان إلى الولائم بغير دعوة فسمي «طفيل العرائس» فسمي من اتصف بعد بصفته طفيلياً، وكانت العرب تسميه الوروش بشين معجمة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة: «ضيف» بنون زائدة، وقال الكرماني: في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث أنه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة، واستدل به علي منع استتباع للمدعو غيره إلا إذا علم من الداعي الرضا بذلك، وأن الطفيل يأكل حراماً. ولتصريح

علي الجهمضي في ذلك قصة جرت له مع طفيلي، واحتج نصر محدث ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة دخل مارقاً وخرج مغترباً «وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود، واحتج عليه الطفيلي بأبيه يؤخذ منها تعقيد النح من لا يحتاج إلى ذلك من يغفل، وعن يترك صاحب الطعام الدخول إليه إما لقله الشيء أو لاستئصال الداخل، وهو يوافق قول الشافعي: لا يجوز التطفل إلا أن كان بينه وبين صاحب الدار تباط. وفيه أن المدعو لا

يحتاج من الإجابة إذا امتنع الداعي من الإذن لبعض من صحبه، وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس «أن فارساً كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً ثم دعاه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: وهذه لعائشة قال: لا، قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا» فيجيب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة وإنما صنع الفارسي طعاماً بقدر ما

يكفي الواحد فخشي أن إذا لعائشة أن لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل، وأيضاً فالمتحجب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل اللحام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الإجابة إلا أن يدعوها، أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه، أو أحب أن تاكل معه منه لأنه كان موصوفاً بالجودة ولم يعلم مثله في قصة اللحام، وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة كما تقدم على علامات البرة فقال لمن معه: قوموا، فاجاب عنه المزاري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأنفه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأنفه، ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه

المادة لئيه صلى الله عليه وسلم، فكان جل ما أكلوه من البركة التي لا يصنع لأبي طلحة فيها فلم يفتر إلى استئذنه، أو لأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة، أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للذي صلى الله عليه وسلم فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنعه له، ولأنه كان يخدم بمدعين ليكون ما يفضل عنهم له ولإياله مثلاً وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأنفه لذلك لأنه أخبر ما يصلح نفسه وعياله. وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأنذ للطائر كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الأخلاق، ولعله سمع الحديث لماضي «طعام الواحد يكفي الاثنين» أو رجا أن يعم الزائد بركة النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما استأنفه النبي صلى الله عليه وسلم تخلياً لنفسه، ولعله علم أنه لا يمنع الطائر. وأما توقف الفارسي في الإذن لعائشة ثلاثاً وامتناع النبي صلى الله عليه وسلم من إجابته فاجاب عياض بأنه لعله إذا صنع قدر ما يكفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فليزيمه غيره لم يسد حاجته، والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمد على ما ألف من إمداد الله تعالى به بالبركة وما احتاده من الإيثار على نفسه ومن مكارم الأخلاق مع أهله، وكان من شأنه أن لا يرجع بعد ثلاث فلذلك رجح الفارسي عن النح، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «إنه اتبعنا رجل» لم يكن معنا حين دعوتنا «إشارة إلى أنه لم كان معهم حالة الدعوة لم ينجح إلى الاستئذان عليه، فؤخذ منه أن الداعي لو قال لرسوله: ادع فلاناً وجلساءه جاز لكل من كان جليساً له أن يحضر معه، وإن كان ذلك لا يستحب أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالتعيين. وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الإجابة وفي نفسه الكراهة لئلا يطعم ما تكرهه نفسه، ولئلا يجيع الرياء والبخل وصف ذي الوجهين، كذا استدل به عياض، وتنبه شيخنا في «شرح الترمذي» بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك، بل فيه مطلق الاستئذان والإذن ولم يكن أن يطلع على رضاه بقلبه قال: وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره ذلك في نفسه فينبغي له مجاهدة نفسه وعلى دفع تلك الكراهة. وما ذكره من أن النفس تكون بذلك طيبة لا شك أنه أولى لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكانه أنفه من غير هذا الحديث، والتعقب عليه واضح لأنه ساق مساق من يستنبط من حديث الباب وليس كذلك فيه، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «اتبنا رجل» فلهم ولن يمينه أدب حسن لئلا ينكر خاطر الرجل، ولا بد أن ينضم إلى هذا أنه أطلع على أن الداعي لا يره ولا فكان يتعين في ثاني الحال فيحصل كسر خاطره،

٣٧- باب الْقَدِيدِ

٥٤٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَمْرًا بِمَرْقَةٍ فِيهَا دَبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُهُ يَتَّبِعُ الدَّبَّاءَ بِأَكْلِهِ. [إرجع: ٢٠٩٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤١، بإضافة:]

٥٤٣٨- حَدَّثَنَا قُيُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا فَعَلَهُ إِلَّا فِي عَامٍ جَاعَ النَّاسُ، أَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْفَقِيرَ، وَإِنَّا كُنَّا نَرْفَعُ الْكَرَاعَ بَعْدَ عَشْرَةِ، وَمَا شِيعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْرٍ يُؤْمَدُ لَلْأَمْرِ. [إرجع: ٥٤٢٣، أخرجه مسلم: ٢٩٧٠، مختصراً:]

قوله: (باب القديد) ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيه، وحديث عائشة « ما فعله إلا في عام جاع الناس أراد أن يطعم الفقير » الحديث، قلت: وهو مختصر من حديثها الماضي في « باب ما كان السلف يدخرون » وقد تقدم قريباً وأوله سؤال التابعي عن النبي من أكل من غرم الأضاحي فوق ثلاث فأجاب بذلك، فيعرف منه أن مرجع القصير في قولها: « ما فعله » إلى النبي من ذلك.

٣٨- باب مَنْ نَاولَ أَوْ قَدَّمَ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى الْمَالِدَةِ شَيْئًا

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَنَاولَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يَنَاولَ مِنْ هَذِهِ الْمَالِدَةِ إِلَى مَالِدَةٍ أُخْرَى.

٥٤٣٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِذَا عَطَاكَ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُطْعِمَ صَنْعَةً، قَالَ: أَنَسٌ فَلَحَّظْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعْمِ، فَقَرَّبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُبْرًا مِنْ شِيعٍ، وَمَرَقًا فِيهِ دَبَّاءٌ وَقَدِيدٌ.

قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدَّبَّاءَ مِنْ حَوْلِ الصَّخْفَةِ [في نسخة: الْقَصْعَةِ]، فَلَمَّ أَزَلَّ أَجِبَ الدَّبَّاءَ مِنْ يَوْمِيذٍ.

وَقَالَ ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ: فَجَعَلْتُ أَجْمَعُ الدَّبَّاءَ يَتَّبِعُ دَبَّاءَهُ. [إرجع: ٢٠٩٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤١:]

قوله: (باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المالدَةِ شَيْئًا. قال ابن المبارك: لا بأس أن يناول بعضهم بعضاً ولا يناول من هذه المالدَةِ إلى مالدَةِ أُخْرَى) تقدم هذا المعنى قريباً والأثر فيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب البر والصلة له، ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الحياط وفيه « وقال ثُمَامَةُ عن أنس: فجعلت أجمع الدباء بين يديه » وصلة قبل باين من طريق ثُمَامَةُ، وقد تقدم في « باب من تتبع حوالي القصعة » أن في رواية حميد عن أنس « فجعلت أجمعه فأذنيه منه » وهو المطابق للترجمة، لأنه لا فرق بين أن يناول من إناء أو يضم ذلك إليه نفس الإناء الذي يأكل منه، قال ابن بطال: إنما جاز أن يناول بعضهم بعضاً في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم باعينهم، فلمهم أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء، وقد تقدم الأمر بكل واحد مما يليه فمن تناول صاحبه مما بين يديه فكأنه أقره بنصيبه مع ما له فيه منه من المشاركة، وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فإنه وإن كان للمناول حق فيما بين يديه لكن لا حق للأخرى في تناوله منه إذ لا شركة له فيه، وقد أشار الإسماعيلي إلى أن قصة الحياط لا حجة فيها لجواز المناولة لأنه طعام اتخذ للنبي صلى الله عليه وسلم وقصد به، والذي جمع له الدباء بين يديه خادمه، يعني فلا حجة في ذلك لجواز تناولة الضيفان بعضهم بعضاً مطلقاً.

٣٩- باب الْقِتَاءَ بِالرُّطْبِ

٥٤٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِالْقِتَاءِ. [نظر: ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، أخرجه مسلم: ٢٠٤٣:]

وأيضاً في رواية لمسلم « إن هذا أتيتم » وجميع بين الروایتين بأنه أتيهم لفظاً وعينه إشارة، وفيه نوع رفق به بحسب الطاقة.

(كسبية) وقع هنا عند أبي ذر عن المستملي وحده « قال محمد بن يوسف وهو القرياني: سمعت محمد بن إسماعيل هو البخاري يقول: إذا كان القوم على المائدة فليس عليهم أن يناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى، ولكن يناول بعضهم بعضاً في تلك المائدة أو يدعوا » أي يتركوا، وكأنه استبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل الطارئ، ووجه أخذه منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة عموم إذن بالتصرف في الطعام المدعو إليه بخلاف من لم يدع فيتزلزل من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعي له أو يتزلزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة من لم يدع إليه، وأغفل من وقت على كلامه من الشراح التنبيه على ذلك.

٣٥- باب مَنْ أَصَافَ رَجُلًا إِلَى طَعْمٍ وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ

٥٤٣٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُيَيْرٍ: سَمِعَ النَّضْرَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا أَتَشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ عَطَا، فَقَامَ بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ وَعَلَيْهِ دَبَّاءٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدَّبَّاءَ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَجْمَعُهُ يَتَّبِعُهُ، قَالَ: فَأَقْبَلَ الْغُلَامُ عَلَى عَمَلِهِ، قَالَ أَنَسٌ: لَا أَزَالُ أَجِبُ الدَّبَّاءَ بَعْدَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ مَا صَنَعَ. [إرجع: ٢٠٩٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤١:]

قوله: (باب من أَصَافَ رَجُلًا وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ) أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يتحتم على الداعي أن يأكل مع المدعو، وأورد فيه حديث أنس في قصة الحياط، وقد تقدم شرحه مستوفى، وقد تعبه الإسماعيلي بأن قوله: « وأقبل على عمله » ليس فيه فائدة، قال: وإنما أراد البخاري إيراداً من رواية النضر بن شميل عن ابن هوان. قلت: بل لترجمة فائدة، ولا مانع من إرادة الفائدتين الإنسانية والمتنية، ومع اعتراف الإسماعيلي بغرابة الحديث من حديث النضر فإنما أخرجه من رواية أزهر عن ابن هوان فكأنه لم يقع له من حديث النضر، وقال ابن بطال: لا أعلم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أبسط لوجهه، وأذهب لاحتشامه، فمن فعل فهو بالغ في قرى الضيف ومن ترك فجاز، وقد تقدم في قصة أضياف أبي بكر أنهم امتروا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك.

٣٦- باب الْمَرْقِ

٥٤٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَنَّ عَطَاكَ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِيُطْعِمَ صَنْعَةً، فَلَحَّظْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَّبَ خُبْرَ شِيعٍ، وَمَرَقًا فِيهِ دَبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدَّبَّاءَ مِنْ حَوْلِي الْقَصْعَةِ، فَلَمَّ أَزَلَّ أَجِبَ الدَّبَّاءَ بَعْدَ يَوْمِيذٍ. [إرجع: ٢٠٩٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤١:]

قوله: (باب المرق) أورد فيه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له، قال ابن التين: في قصة الحياط روايات فيما أحضر، ففي بعضها مرقاً وفي بعضها قديداً وفي أخرى خبز شحير وفي أخرى ثريد، قال: والزيادة من الثقة مقبولة. قال الداودي: وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكبون فرما غير السراوي عند ما يحدث عن كلمة، يعني ويحفظها غيره من الثقات فيمتد عليها. قلت: أتم الروايات ما وقع في هذا الباب من مالك « قارب خبز شحير ومرقاً فيه دباء وقديد » فلم يفتأ إلا ذكر الشريد، وفي خصوص التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخاري أخرجه النسائي والترمذي وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفعه وفيه « وإذا طيخت قدراً فأكتر مرقة، واغرف لبارك منه » وعند أحمد والبراز من حديث جابر نحوه. وفي الباب عن جابر في حديث الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن « ثم أخذ من كل بدنة بضعة وجعلت في قد وطبخت، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي من لحمها وشربا من مرقها ».

قوله: «وسمعه يقول قسم» وكان البخاري حذف هذه الزيادة لكونها موقوفة. وقد أخرج بهذا الإسناد في الصلاة التحريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعاً، وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان، وهو السبب في سؤال أبي عثمان أبا هريرة عن كيفية صومه يعني من أي الشهر تصوم الثلاث المذكورة وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام.

قوله: «(أحداهن حشفة) زاد في الرواية للماضية» فلم يكن فيها ثمرة أعجب إلى منها» الحديث، وقد تقدم شرحه هناك.

قوله في الرواية الثانية: «(أربع تمر) بالرغم والتثنية فيهما وهو واضح، وفي رواية «أربع تمر» بزيادة هاء في آخره أي كل واحدة من الأربع تمر، قال الكرماني: فإن وقع بالإضافة والجبر فتشاذ على خلاف القياس، وإما جاء في مثل ثلاثمائة وأربعمائة.

قوله: «(وحشفة) بمهملة ثم معجمة مفتوحين ثم فاء: أي رديئة، والحشف رديء التمر، وذلك أن تيس الرطبة في النخلة قبل أن ينهي طيها، وقيل لها حشفة ليسها، وقيل: مراده صلبة، قال عياض: فعلى هذا فهو يسكون الشين، قلت: بل الثابت في الروايات بالتحريك، ولا منافاة بين كونها رديئة وصلبة.

(تسبه): أخرجه الإسماعيلي طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكار عن إسماعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره: «قال أبو هريرة: إن أغفل الناس من غفل بالسلام، وأعجز الناس من عجز من الدعاة» وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة، وكان البخاري حذفه لكونه موقوفاً ولعدم تعلقه بالباب، وقد روي مرفوعاً والله أعلم.

٤١- باب الرطبة والرطب

وقول الله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقُطُ عَلَيْكَ رَطْبٌ رِجِيًّا﴾ (نهم: ٢٥).

(لواءه حفي: تساقط: ولواءه حرة: تساقط: ولوا بالون: تساقط.)

٥٤٤٢- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُهَيْلَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَيْفِيَةَ: حَدَّثَنِي أُمِّي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُوْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ ضَبَحًا مِنَ الْأُسُوتَيْنِ: الضَّرَّ وَالْمَاءِ. (راجع: ٥٣٨٣، أخرجه مسلم: ٢٩٧٥).

٥٤٤٣- حَدَّثَنَا سَيْدٌ بْنُ أَبِي مَرْثَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَرَامٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَيْمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ، وَكَانَ يُسَلِّفُنِي فِي تَمْزِيهِ إِلَى الْجَدَادِ، وَكَانَتْ لِجَابِرِ الْأَرْضِ أَيْمَى بِطَرِيقِ رُومَةَ، فَجَلَسْتُ، فَخَلَا عَامِسًا، فَجَاؤَنِي الْيَهُودِيُّ عِنْدَ الْجَدَادِ وَلَمْ أَجِدْ فِيهَا شَيْئًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَنْظِرُهُ إِلَى قَابِلٍ قَائِي، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «إِنْ أَشْأَوْا نَسْتَنْظِرُ لِجَابِرٍ مِنَ الْيَهُودِيِّ». فَجَاؤُونِي فِي نَخْلِي، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْلِمُ الْيَهُودِيَّ، يَقُولُ: أَبَا الْقَاسِمِ لَا أَنْظِرُهُ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَامَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ، ثُمَّ جَاءَهُ فَكَلَّمَهُ قَائِي، فَقُمْتُ فَجِئْتُ بِقَبِيلِ رَطْبٍ، فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ عَرِيشُكَ يَا جَابِرُ؟». فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمُتُّ لِي فِيهِ». فَفَرَّقْتُهُ، فَدَخَلَ فَرَقَدْتُ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَجِئْتُ بِقَبِيلَةٍ أُخْرَى فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَ فَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ قَائِي عَلَيْهِ، فَقَامَ فِي الرُّطَابِ فِي النَّخْلِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ قَالَ يَا جَابِرُ: «جِدْ وَأَقِصْ». فَوَقَفَ فِي الْجَدَادِ، فَجَعَلَتْ مِنْهَا مَا قَضَيْتُهُ، وَقَضَيْتُ مِنْهُ، فَخَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَشَّرْتُهُ، فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّي رَسُولُ اللَّهِ». ﴿عَرِشٌ﴾ (العمل: ٢٣). وَعَرِيشٌ: بَنَاءٌ.

وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: ﴿مَعْرُوضَاتٌ﴾ (الأصم: ١٤١). مَا يُعْرَضُ مِنَ الْكُرُومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. يُقَالُ: ﴿عَرَّوْشًا﴾ (العرف: ٢٥٩). أَتَيْنَاهَا.

قوله: «باب القناء بالرطب» أي اكلمها معاً، وقد ترجم له بعد سبعة أبواب «الجمع بين اللوتين».

قوله: «عن أبيه» هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صفار التابعين، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صفار الصحابة.

قوله: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِالْقَنَاءِ» قال الكرماني: في الحديث أكل الرطب بالقناء والترجمة بالمكس، وأجاب بأن الباء للمصاحبة أو للملاصقة، فكل منهما مصاحب للأخر أو ملاصق. قلت: وقد وقعت الترجمة في رواية التسنني على وفق لفظ الحديث، وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه بلفظ «يأكل القناء بالرطب» كلفظ الترجمة، وكذلك أخرجه الترمذي، وسيأتي الكلام على الحديث في «باب الجمع بين اللوتين».

٤٠- باب

٥٤٤١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: تَصَيَّفْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَمَاءً، فَكَانَ هُوَ وَأَخَوَاتُهُ وَخَدِيمُهُ يَغْتَبُونَ اللَّيْلَ أَتْلَاءً: يُصَلِّي هَذَا، ثُمَّ يُوَفِّقُ هَذَا، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَنْ أَصْحَابِهِ تَمَرًا، فَأَصَابَنِي سِتْعَ تَمَرَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ حَشْفَةٌ. (راجع: ٥٤١١).

٥٤٤١ م - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ تَمَرًا، فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ: أَرْبَعُ تَمَرَاتٍ وَحَشْفَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَشْفَةَ فِي أَشْجَلُنْ لِعُزْمِي. (راجع: ٥٤١١).

قوله: «باب» كذا هو في رواية الجميع بشر ترجمه، وسقط عند الإسماعيلي فاعترض بأنه ليس فيه الرطب والقناء ذكر، والذي أظنه أنه أراد أن يترجم به للتمر وحده أو لنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة «قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمراً فأصابني سبع تمرات إحداهن حشفة» وهو من رواية عباس الجريدي عن أبي عثمان النهدي عنه، وقد تقدم قبل بثمانية أبواب، ثم ساقه من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان بلفظ «فأصابني خمس تمرات أربع تمر وحشفة» قال ابن التين: إما أن تكون إحدى الروايتين وهما أو يكون ذلك وقع مرتين. قلت: الثاني بعيد لاجتماع المخرج، وأجاب الكرماني بأن لا منافاة إذ التخصص بالعدد لا ينفي الزائد، وفيه نظر، وإلا لما كان لذكره فائدة الأولى أن يقال: إن القسمة أولاً اتفقت خساً خساً ثم ضلت فطمة فقسمت لتئين فذكر أحد الروايتين مبتدأ الأمر والآخر منهما، وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فإن الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجريدي بلفظ «أصابهم جوع فأعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم تمر تمر» وأخرجه التسنني من هذا الوجه بلفظ «قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم» وابن ماجه واحد من هذا الوجه بلفظ «أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم سبع تمرات لكل إنسان تمر» وهذه الروايات متقاربة المعنى ومخالفة لرواية حاد بن زيد عن ابن عباس، وكأنها رجحت عند البخاري على رواية شعبة فاقصر عليها وأبدعها برواية عاصم لأنها توافقها من حيث الزيادة على الواحدة في الجملة.

قوله في الرواية الأولى: «(تصيفت) بضاد معجمة وفاء أي نزلت به ضيفاً، وقوله: «سبعة» أي سبع ليال.

قوله: «(فكان هو وأمراته) تقدم أنها بسرة بضم الموحدة وسكون للمهمله بنت غزوان يفتح النين المعجمة وسكون الزاي، وهي صحابية أخت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة.

قوله: «(وخادمه) لم أتف على اسمها.

قوله: «(يعقبون) بالفتح أي يتتايرون قيام الليل وقوله: «أتلاً» أي كل واحد منهم يقوم ثلث الليل، فمن بدأ إذا فرغ من ثلثه أيقظ الآخر.

قوله: «(وسمعه يقول) القتال أبو عثمان النهدي والمسموع أبو هريرة، ووقع عند أحد والإسماعيلي في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقف هذا:» قلت: يا أبا هريرة كيف تصوم؟ قال: أما أنا فأصوم من أول الشهر ثلاثاً، فإن حدث لي حدث كان أجبر شهر»

هو من الدين والله اعلم.

قوله: (وكانت لجابر الأرض التي يطرق رومة) فيه التفت، أو هو مدرج من كلام الراوي، لكن يرد ويضد الأول أن في رواية أبي نعيم في «المستخرج» من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي مرهم شيخ البخاري فيه «وكانت في الأرض التي يطرق رومة» ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضي الله عنه وسبيلها وهي في نفس المدينة، وقد قيل: إن رومة رجل من بني غفار كانت له البئر قبل أن يشتريها عثمان نسبت إليه، ونقل الكرماني أن في بعض الروايات «دومة» بدال بدل الراء قال: ولعلها دومة الجندل. قلت: وهو باطل فإن دومة الجندل لم تكن إذ ذاك فتحت حتى يمكن أن يكون لجابر فيها أرض، وأيضاً ففي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى على أرض جابر وأطمعهم من رطبها وأقام فيها وقرأ فيها برك فيها حتى أوفاه، فلما كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج إلى السفر، لأن بين دومة الجندل وبين المدينة عشر مراحل كما بينه أبو عبيد البكري، وقد أشار صاحب «المطالع» إلى أن دومة هذه هي بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبيلها وهي داخل المدينة فكان أرض جابر كانت بين المسجد النبوي ورومة.

قوله: (فجلست فخلأ عاماً) قال عياض: كنا للقائسي وأبي ذر وأكثر الرواة بالجيم واللام، قال: وكان أبو سروان بن سراج يصوب هذه الرواية إلا أنه يضبطها فجلست أي يسكنون السين وضم التاء على أنها خاطئة جابر وتفسيره، أي تأخرت عن القضاء، فخلأ بقاء وعاء معجبة ولام مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أي تأخر السلف عاماً، قال عياض: لكن ذكر الأرض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الأرض لا عن نفسه انتهى، فأقتضى ذلك أن ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهمله وسكون التاء والضمير للأرض، ويعد غلاب بنون ثم معجبة ساكنة أي تأخرت الأرض عن الإنعام من جهة التخل، قال: (وقع للأصلي) فحيت «بهاء مهمله» ثم موحدة، وعند أبي الميثم «فخاست» بعد اللام المعجمة ألف أي خالفت معهودها وحملها، يقال: خاس عهد إذا خانه أو تغير عن عاداته وخاس الشيء إذا تغير، قال: وهذه الرواية أثبتنا. قلت: وحكى غيره «خست» بخاء معجبة ثم نون أي تأخرت، ووقع في رواية أبي نعيم في «المستخرج» بهذه الصورة، فما أدري بقاء مهمله ثم موحدة أو بمعجبة ثم نون، وفي رواية الإسماعيلي فنخست على عاماً وأظنها بمعجبة ثم سين مهمله ثقيلة ويعدّها علي بفتحين وتشديد تحتانية، فكان الذي وقع في الأصل بصورة غلأ وكذا فخلأ تصحيف من هذه اللفظة، وهي على كسب الياء بالث ثم حرف الدين والعلم عند الله. ووقع في رواية أبي ذر عن المستنلي «قال محمد بن يوسف هو القريزي قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورواق البخاري قال محمد بن إسماعيل وهو البخاري: فخلأ ليس عندي مقيداً أي مضبوطاً ثم قال: «فخلأ ليس فيه شك». قلت: وقد تقدم توجيهه، لكنني وجدته في النسخة بجيم وبالهاء للمعجمة أظهر.

قوله: (ولم أجد) بفتح الحزنة وكسر الجيم وتشديد الدال.

قوله: (استظروا) أي استمهله (إلى قابل) أي إلى عام ثان.

قوله: (فأخبر) بضم الحزنة وكسر الواو وفتح الراء على الفعل الماضي المبني للمجهول، ويحتمل أن يكون بضم الراء على صيغة المضارعة والفاعل جابر، وذكره كذلك جالفة في استعمل صورة الحال، ووقع في رواية أبي نعيم في «المستخرج» فأخبرت.

قوله: (لوقول) أي القاسم لا انظره) كنا فيه بخلف أداة النداء.

قوله: (أين عريشك) أي المكان الذي اتخذته في البستان لتستظل به وتقبل فيه، وسياتي الكلام عليه في آخر الحديث.

قوله: (لهجته بقضه أخرى) أي من رطب.

قوله: (فقام في الرطاب في النخل الثانية) أي المرة الثانية، وفي رواية أبي نعيم «قام ظفان» بدل قوله في الرطاب.

قوله: (ثم قال: يا جابر جده) فعل أمر بالجاء (واقض) أي أوف.

قوله: (فقال: أشهد أنني رسول الله) قال ذلك صلى الله عليه وسلم لما فيه من خرق العادة الظاهر من إلقاء الكثير من القليل الذي لم يكن يظن أنه يوفي منه البعض فضلاً عن الكل فضلاً عن أن تنضل فضلة فضلاً عن أن يفضل نذر الذي كان عليه من الدين.

قوله: (عرش وعريش بناء، وقال ابن عباس: معروضات ما يعرض من

قال محمد بن يوسف: قال أبو جعفر: قال محمد بن إسماعيل: فخلأ، ليس عندي مقيداً، ثم قال: فجلى، ليس فيه شك. قال ابن حجر: لكنني وجدته في النسخة بجيم، وبالهاء للمعجمة أظهر.

قوله: (باب الرطب والتمر) كذا للمجمع فيما وقت عليه، إلا ابن بطال فنيه «باب الرطب بالتمر» وقع فيه موحدة بدل الواو، ووقع لعياض في باب ح ل أن في البخاري «باب أكل التمر بالرطب» وليس في حديث الباب ما يدل لذلك أصلاً.

قوله: (وقول الله تعالى: ﴿وهزي إليك مجذع النخلة﴾ الآية) وروى عبد بن حيد من طريق شقيق بن سلمة قال: «لو علم الله أن شيئاً للنساء خير من الرطب لأمر مريم به» ومن طريق عمرو بن ميمون قال: «ليس للنساء خير من الرطب أو التمر» ومن طريق الربيع بن خثيم قال: «ليس للنساء مثل الرطب، ولا للمرأة مثل الحسل» أسانيدنا صحيحة. وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي رقه قال: «أطعموا نساءكم الولد الرطب فإن لم يكن رطب فتمر، وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم» وفي إسناده ضعف. وقد قرأ الجمهور ﴿تساقط﴾ بتشديد السين وأصله تساقط، وقراءة حزة وهي رواية عن أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التامين، وفيها قرأتان أخرى في التثنية. ذكر في حديثين:

الأول حديث عائشة.

قوله: (وقال محمد بن يوسف) هو القريزي شيخ البخاري، وسفيان هو الثوري، وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الأطعمة من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة المديني ثم الشخصي المجسي وأمه هي صفية بنت شيبة من صفار الصحابة، وقد أخرجه أحد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله، وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظ «وما شيعنا» والصاب رواية الجصاعة، فقد أخرجه أحد ومسلم أيضاً من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ «حين شيع الناس» وإطلاق الأسود على الله من باب التثنية، وكذا إطلاق الشيع موضع الري، والتمر فعل ذلك في الشيتين يصلحان تسميتهما معاً باسم الأشهر منهما، وأما التسمية بين الله والتمر مع أن الله كان عندهم تيسراً لأن الري منه لا يحصل بدون الشيع من الطعام لحضرة شرب الماء صرفاً بغير أكل، لكننا قرنت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر، ثم عبرت عن الأمرين الشيع والري بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما، وقد تقدم شيء من هذا في «باب من أكل حتى شبع».

الثاني حديث جابر.

قوله: (أبو غسان) هو محمد بن مطرف، وأبو حازم هو سلمة بن دينار.

قوله: (عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة) هو المخزومي، واسم أبي ربيعة عمرو ويقال: حذيفة وكان يلقب ذا الرحمن، وعبد الله بن أبي ربيعة من سلسلة الفتح وولي الجند من بلاد اليمن لمر قلم يزل بها إلى أن جاء ستة حصر عثمان لينصره فسقط من راحلته فمات، وإبراهيم عنه رواية في النسائي، قال أبو حاتم: إنها مرمله، وليس لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث، وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وله رواية عن أمه وخاتله عائشة.

قوله: (كان بالمدينة يهودي) لم أتف على اسمه.

قوله: (وكان يسلفني في ثمرى إلى الجلباذ بكسر الجيم ويجوز تشحها والذال معجمة ويجوز إمهالها، أي زمن قطع ثمر النخل وهو الصرام، وقد استشكل الإسماعيلي ذلك وأشار إلى شذوذ هذه الرواية قال: هذه القصة يعني دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات للمروفون فيما كان على والد جابر من الدين، وكذا قال ابن التين: الذي في أكثر الأحاديث أن الدين كان على والد جابر قال الإسماعيلي: والسلف إلى الجلباذ ما لا يميز البخاري وغيره. وفي هذا الإسناد نظر. قلت: ليس في الإسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وروى عنه أيضاً ولده إسماعيل والزهرى، وأما ابن القطان قال: لا يعرف حاله. وأما السلف إلى الجلباذ فيعارضه الأمر بالسلم إلى أجل معلوم فيحمل على أنه وقع في الاختصار على الجلباذ اختصار، وأن الوقت كان في أصل المقدّمين، وأما الشذوذ الذي أشار إليه فينتفع بالتعدي، فإن في السياق اختلافاً ظاهراً، فهو معمول على أنه صلى الله عليه وسلم برك في النخل المخلف عن والد جابر حتى ولى ما كان على أبيه من التمر كما تقدم بيان طريقه واختلاف الفاظه في علامات النبوة، ثم برك أيضاً في النخل المختص بجابر فيما كان عليه

عمر رضي الله عنهما شي.

قوله: (أصابنا عام سنة) بالإضافة أي عام فقط، وقع في رواية أبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة «أصابنا خمسة».

قوله: (مع ابن الزبير) يعني عبد الله لما كان خليفة، وتقدم في المظالم من وجه آخر عن شعبة بلفظ «كنا بالمدينة في بعض أهل العراق».

قوله: (فرزقنا تمرًا) أي أعطانا في ارزاقنا تمرًا، وهو القدر الذي يصرف لهم في كل سنة من مال الخراج وغيره بدل القدر تمرًا لقلة القدر إذا سبب الجماعة التي حصلت.

قوله: (ويقول: لا تقارنوا) في رواية أبي الوليد في الشركة «فيقول: لا تقارنوا» وكذا أبي داود الطيالسي في مسنده.

قوله: (عن الإقران) كذا لأكثر الرواة وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة الفصحى بغير ألف، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ «القران» وكذلك قال أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة، وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة «الإقران» قال القرطبي: ووقع عند جميع رواة مسلم «الإقران» وفي ترجمة أبي داود «باب الإقران في التمر» وليست هذه اللفظة معروفة، وأقرن من الرباعي وإثما يقال: أقرن لما فري عليه وأطافه، ومنه قوله تعالى: ﴿وما كاله مفرقين﴾ [الزخرف: ١٣] قال: لكن جاء في اللغة أقرن الدم في العرق أي كثر فيحمل حل الإقران في الخبر على ذلك، فيكون معناه أنه نهى عن الإكثار من أكل التمر إذا كان مع غيره، ويرجع معناه إلى الإقران المذكور. قلت: لكن يصير أهم منه. والحق أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة، وقد ميز أحد بين من رواه بلفظ أقرن ولفظ قرن من أصحاب شعبة، وكذا قال الطيالسي عن شعبة القران، ووقع في رواية الشيباني الإقران، وفي رواية مسمر القران.

قوله: (ثم يقول: إلا أن يستأذن الرجل أخاه) أي فإذا أذن له في ذلك جاز، والمراد بالأخ رفيقه الذي اشترك معه في ذلك التمر.

قوله: (قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي قبله، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا، وكذا تقدم في الشركة عن أبي الوليد وللإسماعيلي وأصله لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ، وكذا أخرجه أحمد عن يزيد وبهز وغيرهما عن شعبة، وتابع آدم على فصل الموقوف عن المرفوع شبابة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب عن طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله: «الإقران» قال ابن عمر: إلا أن يستأذن الرجل منكم أئمة» وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة «أرى الإذن من قول ابن عمر» أخرجه الخطيب، وقد فصله أيضا عن شعبة سعيد بن عامر الضبيسي فقال في روايته، قال شعبة: «إلا أن يستأذن أحدكم أئمة» هو من قول ابن عمر، أخرجه الخطيب أيضا إلا أن سعيدا أصلا في اسم التابعي فقال: «عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر» والمفوظ «جلبه بن سحيم» كما قال الجماعة. والمحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا فآخروهم رواه عنه مدرجا، وطائفة منهم رويوا عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة، وشبابة فصل عنه، وآدم جزم عنه بأن الزيادة من قول ابن عمر، وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في التابعي، فلما اختلفوا على شعبة وتمارض جزمه وتردده وكان الذي رويوا عنه التردد أكثر نظرا فيمن روي عنه من التابعين فرائده قد وردت في سفیان الثوري وابن إسحاق الشيباني ومسمر وزيد بن أبي أنيسة، فأما الثوري فضمنت روايته في الشركة ولفظه «نهى أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعا» حتى يستأذن أصحابه» وهذا ظاهر الرفع مع احتمال الإدراج، وأما رواية الشيباني أخرجه أحمد وأبو داود بلفظ «نهى عن الإقران إلا أن تستأذن أصحابك» والقول فيها كالقول في رواية الثوري، وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فالخرجها ابن حبان في النور الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ «من أكل مع قوم من تمر فلا يقرن، فإن أراد أن يفعل ذلك فليستأنهم» فإن أنفروا ليقبل، وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الإدراج أيضا. ثم نظرا فيمن روي عنه النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع، وذلك أن إسحاق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجا من طريق الشعبي عن أبي هريرة قال «كنت في أصحاب الصفة فيعت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر عجوة فكب بيئا فكنا نأكل التمرين من الجوع، فجعل أصحابنا إذا قرن أحجم قال لصاحبه: إني قد قرنت فاقترنوا» وهذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال علي أنه كان مشروعا لهم معروفا، وقول الصحابي: «كنا نقبل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذا» له حكم الرفع عند الجمهور. وأصرح منه ما أخرجه الزبارة من هذا الوجه ولفظه «قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرًا بين

الكرم وغير ذلك، يقال: عروشها أئمتها» ثبت هذا في رواية للمستلمي، والنقل عن ابن حبان في ذلك تقدم موصولاً في أول سورة الأنعام، وفيه النقل عن غيره بأن المروض من الكرم ما يقرع على ساق، وغير المروض ما يسط على وجه الأرض، وقوله: عرش وعريش بناءً هو تفسير أبي عبيدة، وقد تقدم نقله عنه في تفسير الأعراف، وقوله: «عروشها أئمتها» هو تفسير قوله: «خاوية على عروشها» [البقرة: ٢٥٩] وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً، والمراد هنا تفسير عرش جابر الذي رقد النبي صلى الله عليه وسلم عليه، فالأكثر على أن المراد به ما يستعمل به، وقيل: المراد به السرير، قال ابن التين: في الحديث أنهم كانوا لا يخلون من دين لقلة الشيء، إذ ذلك عندهم، وأن الاستمادة من الدين أريد بها الكثير منه أو ما لا يجد له وفاء، ومن ثم مات النبي صلى الله عليه وسلم ودفنه مهوطة على شعر أخذه لأهله. وفيه زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ودخول البسائين والقبلة فيها والاستئذان بظلالها، والشفاعة في انتظار الواجد غير العين التي استحدثت عليه ليكون لرقق به.

٤٢- باب أكل الجُمَار

٥٤٤٤- حَدَّثَنَا غَمَرٌ بْنُ خُضَيْمٍ عَنْ جَدِّهِ أَبِي جَدَّانَ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَا نَخْنُ جَدَّ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسٌ إِذْ أَتَى بِجُمَارٍ نَخَلَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لَمَّا بَرَكَةُ كَرِيكَ الْمُسْلِمِ». فَلَقْنَتْ أَنَّهُ يَخْنِي النَّخْلَةَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ يَأْزُولُ اللَّهُ، ثُمَّ انْقَطَعَ إِذَا آتَا عَادِي عَشْرَةَ أَنَا أَخَذْتُهُمْ فَسَكَتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ». [راجع: ٦١، أخرجه مسلم: ٢٨١١].

قوله: (باب أكل الجمار) يضم الجيم وتشديد الميم، ذكر فيه حديث ابن عمر في النخلة، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى، وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجمار في كتاب البيوع.

٤٣- باب العَجْوَةِ

٥٤٤٥- حَدَّثَنَا جُمُعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا تَمُوزَانُ: أَخْبَرَنَا هَانِئٌ بْنُ هَانِئٍ: أَخْبَرَنَا غَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُوءٌ وَلَا سِحْرٌ». [أظهر: ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، أخرجه مسلم: ٢٠٤٧].

قوله: (باب العجوة) يفتح العين المهملة وسكون الجيم نوع من التمر معروف. **قوله:** (حدثنا جمعة) يضم الجيم وسكون الميم (ابن عبد الله) أي ابن زياد بن شداد السلمي أبو بكر البجلي، يقال: إن اسمه يجيى وجمعة لقبه. ويقال له أيضاً: أبو خاقان، كان من أئمة الرأي أولاً ثم صار من أئمة الحديث قال ابن حبان في الثقات، ومات سنة ثلاث ومائتين، وما له في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث، وسياقه شرح حديث العجوة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى. وقوله هنا: «من تصبّح كل يوم سبع تمرات» وقع في نسخة الصنعاني بزيادة الباء في أوله فقال: «سبع».

٤٤- باب القرآن في الصُومِ

٥٤٤٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ: أَصَابَنَا عَامٌ سَنَةٍ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَرَزَقْنَا تَمَرًا، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمَرٍ يَمُرُّ بِنَا وَنَحْنُ نَأْكُلُ، وَيَقُولُ: لَا تَقَارِنُوا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ.

قَالَ شُعْبَةُ: الْإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ غَمَرٍ. [راجع: ٢٤٥٥، أخرجه مسلم: ٢٠٤٥]. **قوله:** (باب القرآن) بكسر القاف وتخفيف الراء، أي ضم تمر إلى تمر لئلا يأكُل مع جماعة **قوله:** (جبله) يفتح الجيم والموحدة الخفيفة. **قوله:** (ابن سحيم) بهمليتين مصغر كوفي تابعي ثقة ما له في البخاري عن غير ابن

قوله: (باب القثاء) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

٤٦- باب بركة النخلة

٥٤٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُفْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ تَكُونُ بِفِلِّ الْمُسْلِمِ، وَهِيَ النَّخْلَةُ». [راجع: ٦١، أخرجه مسلم: ٢٨١١].

قوله: (باب بركة النخلة) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم التنبيه عليه قريباً وأنه مر شرحه مستوفى في كتاب العلم.

٤٧- باب جمع اللوتين أو الطعامين بمرّة

٥٤٤٩- حَدَّثَنَا ابْنُ مَقْلَبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِالْقِثَاءِ». [راجع: ٥٤٤٠، أخرجه مسلم: ٢٠٤٣].

قوله: (باب جمع اللوتين أو الطعامين بمرّة) أي في حالة واحدة، ورويت في بعض الشروح بمرّة مرة، ولم أر التكرار في الأصول، ولعل البخاري لمح إلى تضعيف حديث أسد أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بيّانه - أو بقعب - فيه لين وعسل قال: أمان في إقامه لا أكله ولا أسرهم - أخرجه الطبراني وفيه راو مجهول.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم إخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بابواب يأكل من هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على إبراهيم بن سعيد قال الترمذي: صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديثه.

قوله: (بأكّل الرطب بالقثاء) وقع في رواية الطبراني كيفية أكله لهذا، فأخرج في «الأوسط» من حديث عبد الله بن جعفر قال: «رأيت في يمين النبي صلى الله عليه وسلم ثناء وفي شماله رطباً وهو يأكل من ذا مرة ومن ذا مرة» وفي سننه ضعف، وأخرجه فيه وهو في الطب لأبي نعيم من حديث أسد كان يأخذ الرطب بيمينه والبطيخ بيساره، فيأكل الرطب بالبطيخ، وكان أحب الفاكهة إليه «وسننه ضعيف أيضاً، وأخرج النسائي بسند صحيح عن حيد عن أسد «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخريف» وهو بكسر اللام بالمجعة وسكون الراء وكسر الواو بعد زاي نوع من البطيخ الأصفر، وقد ذكر القثاء تصغير من شدة الحرق كالفريز كما شاهدته كذلك بالمجاز، وفي هذا تعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الأخضر، واعتل بأن في الأصفر حرارة كما في الرطب، وقد ورد التعليل بأن أكلهما يطفى حرارة الآخر، والمجرب بأن في الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه خلالاته طرف حرارة، والله أعلم. وفي النسائي أيضاً بسند صحيح عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل البطيخ بالرطب» وفي رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعاً، وأخرج ابن ماجه عن عائشة «أرادت أمي تملأني للسنة لتدخلني على النبي صلى الله عليه وسلم فما استقام فما ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمت كأحسن سنة» وللنسائي من حديثها «ما تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم عاجوني بفريش، فأطعموني القثاء بالتمر فسمت عليه كأحسن الشحم» وعند أبي نعيم في الطب من وجه آخر عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبروها بذلك» ولابن ماجه من حديث أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الرطب والتمر «الحديث، ولأحد من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال: «دخلت على رجل وهو يتجمع لبناً بتمر فقال: ادن، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماهما الأبطيين» وإسناده قوي، قال النووي: في حديث الباب جواز أكل الشتين من الفاكهة وغيرها معاً بجواز أكل طعامين معاً، ويؤخذ منه جواز التوسع في المطاعم، ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك. وما نقل عن السلف من خلاف هذا معمول على الكرامة منأ لاعتقاد التوسع والفرقة والإكثار لغير مصلحة دينية.

وقال القرطبي: يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائنها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب، لأن في الرطب حرارة وفي القثاء برودة، فإذا أكلها معاً اعتدلاً، وهذا أصل كبير في المركبات من الأدوية. وترجم أبو نعيم في الطب «باب الأشياء التي تؤكل مع الرطب لأدب ضرره» فساق هذا الحديث، لكن لم يذكر الزيادة التي ترجم بها، وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلفظ «كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول: يكسر حر ما يبرد هذا ويرد هذا بحر هذا» والبطيخ بتقديم الطاء لغة في البطيخ

أصحابه فكان بعضهم يقرن، فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن إلا يلفظ أصحابه «فالتى ترجع عندي أن لا يدرج فيه. وقد اعتد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشربة، ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرة غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع، وقد ورد أنه استخفى في ذلك فائق، ولحقني قد لا ينشط في فتواه إلى بيان المستند فأخرج النسائي من طريق مسمر عن صلة قال: «سئل ابن عمر عن قران التمر قال: لا تقرن، إلا أن تستأذن أصحابك»، فيحمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة، ولما استخفى أثنى بالحكم الذي حفظه على وقته. ولم يصرح حيثلو برفعه والله أعلم. وقد اختلف في حكم المسألة: قال النووي: اختلفوا في هذا النهي هل هو على التحريم أو الكراهة؟ والصواب التفضيل، فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام إلا برضاهم، ويحصل بصرهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يطلب على الظن ذلك، فإن كان الطعام لغيرهم حرم وإن كان لأحدهم ولقد لمس في الأكل اشتراط رضاه، ويجزم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الأكلين معه، وحسن التوضيف أن لا يقرن ليساوي ضيفه، إلا إن كان الشيء كثيراً يفضل عنهم، مع أن الأدب في الأكل مطلقاً ترك ما يقتضي الشره، إلا أن يكون مستجباً بريد الإسراع لشغل آخر. وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان إما كان في زمنه حيث كانوا في قلة من الشيء. فاما اليوم مع اتساع الخلق فلا يحتاج إلى استئذان. وتنبه النووي بالصواب التفضيل، لأن العبارة بمسوم اللفظ لا بخصوص السبب، كيف وهو غير ثابت. قلت: حديث أبي هريرة الذي قلتمته يرشد إليه وهو قوي، وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك. وقال ابن الأثير في النهاية: إنما وقع النهي عن القران لأن فيه شرهاً وذلك يترى بصاحبه، أو لأن فيه غبا برفقه، وقيل: إنما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء، وكانوا مع ذلك يواسون من القليل وإذا اجتمعوا ربما أثر بعضهم بعضاً، وقد يكون فيهم من اشتد جوعه حتى يجعله ذلك على القران بين التمرتين أو تعظيم القصة فلرشدهم إلى الاستئذان في ذلك تطبيقاً لنفوس الباقين، وأما قصة جبلة بن سحيم فظاهرهما أنها من أجل الغنى ولكون ملكهم فيه سواء، وروي نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى. وقد أخرج ابن شاذان في التناضح والمنسوخ وهو في «سند الزوار» من طريق ابن بريدة عن أبيه رفته «كنت نهيتكم عن القران في التمر، وإن الله وسع عليكم فارقونا» فلعل النووي أشار إلى هذا الحديث فإن في إسناده ضعفاً، قال الحازمي: حديث النبي أصح وأشهر، إلا أن الخطيب فيه يبرر، لأنه ليس من باب المبادات وإنما هو من قبيل المصالح الدينية فيكنى فيه بمثل ذلك، وبعضه إجماع الأمة على جواز ذلك. كذلك قال، ومراده بالمجاز في حال كون الشخص مالئاً لذلك للأكول ولو بطريق الإذن له فيه كما قرره النووي، ولا فلم يميز أحد من العلماء أن يستأثر أحد بمال غيره بغير إذنه، حتى لو قامت قرينة تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضيه استأثر بعضهم على بعض حرم الاستأثر جزماً، وإنما تقع المكارمة في ذلك إذا قامت قرينة الرضا. وذكر أبو موسى المديني في «ذيل الغريرين» عن عائشة وجابر استغياح القران لما فيه من الشره والطعم المزري بصاحبه. وقال مالك: ليس بمجمل أن يأكل أكثر من رفته.

(تنبيه): في معنى التمر الرطب وكذا الزبيب والمرب والمرب، ولوضح العلة الجامعة. قال القرطبي: حل أهل الظاهر هذا النهي على التحريم، وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث والمعنى، وحله الجمهور على حال المشاركة في الأكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر راويه وهو أنهم للمقال واتعد بالمال. وقد اخطف العلماء فيمن يوضع الطعام بين يديه متى يملك؟ قيل: بالوضع؛ وقيل: بالرفع إلى يمينه؛ وقيل: غير ذلك، فعلى الأول فملكهم فيه سواء، فلا يجوز أن يقرن إلا بإذن الباقين، وعلى الثاني يجوز أن يقرن؛ لكن التفضيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية. نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك التناثر في الأعراس سيئه في العرف سبيل للكراهة لا التشاح، لاختلاف الناس في مقدار الأكل، وفي الاحتياج إلى التناول من الشيء، ولو حل الأمر على تساوي السهمان بينهم لفارق الأمر على الواضع والوضع له، ولما سأل من لا يكتفيه اليسير أن يتناول أكثر من نصيب من يشبهه اليسير، ولما لا يحتاج الناس في ذلك ويجري عملهم على المساعدة في عرف أن الأمر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة، والله أعلم.

٤٨- باب القثاء

٥٤٤٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِالْقِثَاءِ». [راجع: ٥٤٤٠، أخرجه مسلم: ٢٠٤٣].

بوزنه، والمراد به الأسفر بدليل ورود الحديث بلقظ الحريز بدل البطيخ، وكان يكسر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الأخضر.
(تبيه): سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسي، ولم يذكرهما الإسماعيلي أيضاً.

٤٨- باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة، والجلوس على الطعام عشرة عشرة

٥٤٥٠- حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي غُفَّانَ، عَنْ أَنَسٍ.

وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وَعَنْ سَيِّانَ أَبِي رِيعةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أُمَّهُ، عَمَدَتْ إِلَى مُدٍّ مِنْ شَعِيرٍ جَشْتَةٍ، وَجَعَلَتْ مِنْهُ عَطِيفَةً، وَغَسَرَتْ عَكَّةً عِنْدَهَا، ثُمَّ بَخَّتْ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَتْهُ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ فَذَعَوْهُ، قَالَ: «وَمَنْ مَعِي». فَجِئْتُ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: «وَمَنْ مَعِي؟» فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا هُوَ خَشْيَةٌ صَنَعَتْهُ أُمَّ سَلَمَةَ، فَدَخَلَ لَجِيءٍ بِهِ، وَقَالَ: «أَذْخِلْ عَلَيَّ عَشْرَةَ». فَذَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: «أَذْخِلْ عَلَيَّ عَشْرَةَ». فَذَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: «أَذْخِلْ عَلَيَّ عَشْرَةَ». حَتَّى عَدَّ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَامَ، فَجَعَلَتْ أَنْظُرُ، حَتَّى لَقِيتُ نَفْسَهَا فِي شَيْءٍ؟» [راجع: ٤٢٢، أخرجه مسلم: ٢٠٤٠، بإسناد].

قوله: (باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة، والجلوس على الطعام عشرة عشرة) أي إذا استبح إلى ذلك لضييف الطعام أو مكان الجلوس عليه.

قوله: (عن الجعد أبي عثمان عن أنس، وعن هشام عن محمد عن أنس، وعن سنان أبي ربيعة عن أنس) هذه الأسانيد الثلاثة لحماذ بن زيد، وهشام هو ابن حسان، ومحمد هو ابن سيرين، وسنان أبو ربيعة قال عياض: وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنية. قلت: الخطأ فيه ممن دون ابن السكن، وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وأبو ربيعة كنية اسم أبيه، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وهو مقرون بغيره، وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم، وقال ابن عدي: له أحاديث قليلة، وأرجو أنه لا بأس به.

قوله: (جشته) بيميم وشين معجمة أي جعلته جشيشاً، والجشيش دقيق غير ناعم.

قوله: (عطيفة) غداء معجمة وطاء مهمة وزن عصيدة ومعناه، كذا تقدم الجزم به في «علامات النبوة» وقيل: أصله أن يؤخذ لبن ويذر عليه دقيق ويطبخ ويلقها الناس فيخطفونها بالأصابع والملاحق فسميت بذلك، وهي فعيلة بمعنى مفعولة. وقد تقدم شرح هذه القصة مستوفى في «علامات النبوة» وسياق الحديث هناك أتم مما هنا. وقوله في هذه الرواية: «إنما هو شيء صنعت أم سلمة» أي هو شيء قليل، لأن الذي يتولى صنعه امرأة بمفردها لا يكون كثيراً في العادة، وقد قلعت في «علامات النبوة» أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سياق الباب هنا اختصاراً مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس: «قال أبو طلحة: يا رسول الله إننا أرسلت أنساً يدعوك وحملك، ولم يكن عندهما ما يشبع من أرى» وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس: «قال أبو طلحة: إننا هو قرص، فقال: إن الله سيأرك فيه» قال ابن بطال: الاجتماع على الطعام من أسباب البركة، وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رفعه «اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم» قال: وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنها كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدروا على تناولها مع قلة الطعام، فجعلهم عشرة عشرة ليمتكنوا من الأكل ولا يزدحوا قال: وليس في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام.

٤٩- باب ما يكره من الثوم والبقول

قوله: (باب ما يكره من الثوم والبقول) [راجع: ٨٥٣].

٥٤٥١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيدِ، عَنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ: لِيلَ

لَأَنَسٍ: مَا سَوِغْتَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا». [راجع: ٨٥٦، أخرجه مسلم: ٥٦٧].

٥٤٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاةٌ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: زَعَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَخْرِقْهُ، أَوْ يَخْرِقْهُ مَسْجِدَنَا». [راجع: ٨٥٤، أخرجه مسلم: ٥٦٤].

قوله: (باب ما يكره من الثوم البقول) أي التي لها رائحة كريهة، وهل النهي من دخول المسجد لأكلها على التعميم أو على من أكل الشيء منها دون المطبوخ؟ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة. ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث أحدها:

قوله: (قوله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في أواخر صفة الصلاة قبل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في فزوة خير: «من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجداً» ووقع لنا سبب هذا الحديث: فأخرج عثمان بن سعيد الدارمي في «كتاب الأطعمة» من رواية أبي عمرو وهو بشر بن حرب عنه قال: «جاء قوم جلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبصل، فكانه تأذى بذلك فقال» فذكره.

الثانية: حديث أنس أورده من مسند، وتقدم في الصلاة عن أبي معمر، كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز هو ابن صهيب.

الثالثة: حديث جابر، وقد تقدم أيضاً هناك موصلاً ومعلقاً وفيه ذكر البقول، ولكنه اختصره هنا. وقوله: «كل فزاة أتاجي من لا أتاجي» فيه إباحة لغيره صلى الله عليه وسلم حيث لا يتأذى به للصائون جميعاً بين الأحاديث. واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم قليل: كان ذلك محرماً عليه، والأصح أنه مكروه لمسوم قوله: «لا» في جواب أحرام هو؟ وحجة الأول أن الملة في المنع ملازمة للملك له صلى الله عليه وسلم، والبصل والكراث، إلا أن من أكلها يكره له حضور المسجد وقد ألحق بها الفقهاء ما في مناهج من البقول الكريهة الرائحة كالفجل، وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقيل مناهج من يتجشئ منه، ولحق به بعض الشافعية الشديد البخر ومن به جراحة تفروح رائحتها، واختلف في الكرامية: فالجمهور على التنزيه، وعن الظاهرية التحريم، وأغرب عياض فنقل عن أهل الظاهر تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها تمنع حضور الجماعة، والجماعة فرض عين، ولكن صرح ابن حزم بالجواز، ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد وهو أعلم بمنع من غيره.

٥٠- باب الكباش، وهو تمر الأراك

٥٤٥٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرِّ الظُّهْرَيْنِ نَجِيهِ الْكَبَاشِ، فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ». قُلْتُ: أَكُنْتُ تَزْعُمُ الْقَسَمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَقُلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا زَعَاهَا؟». [راجع: ٣٤٠٦، أخرجه مسلم: ٢٠٥٠].

قوله: (باب الكباش) يفتح الكاف وتخفيف الواو ويعد الألف مثله.

قوله: (وهو ورق الأراك) كذا وقع في رواية أبي زر عن مشايخه وقال: كذا في الرواية والصواب ثمر الأراك انتهى. ووقع للنسفي ثمر الأراك ولللباقين على الوجهين. ووقع عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن بطال ورق الأراك وتنبه الإسماعيلي فقال: إنما هو ثمر الأراك وهو البرير - يعني بموحدة وزن الحريز - فإذا أسود فهو الكباش. وقال ابن بطال: الكباش ثمر الأراك الغض منه، والبرير ثمره الرطب واليابس. وقال ابن التين: قوله: ورق الأراك ليس بصحيح، والذي في اللغة أنه ثمر الأراك، وقيل: هو نضيجه، فإذا كان طرياً فهو موز، وقيل عكس ذلك وإن الكباش الطري، وقال أبو حنيفة: هو ثمر الأراك إذا نيس وليس له حجب. قال أبو زيد: يشبه الثين يأكله الناس والإبل والغنم، وقال أبو عمرو: هو حلو كان فيه لمحا انتهى. وقال عياض: الكباش ثمر الأراك وقيل:

نضجيه وتبل: غصه، قال شيخنا ابن اللقن: والذي رأيناه من نسخ البخاري: وهو ثمر الأراك: على الصواب، كما قال، وقال الكرماني وقع في نسخة البخاري: وهو ورق الأراك: قيل وهو خلاف اللغة.

قوله: (هو الظهران) بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والظاء معجمة بلفظ تنية الظهر، مكان معروف على مرحلة من مكة.

قوله: (لحمي) أي تعلقف.

قوله: (لأنه أيطب) كذا وقع هنا، وهو لغة بمعنى أطيب وهو مقلوبه، كما قالوا: جذب وجبذ.

قوله: (فليل: أكتت ترعى الغنم؟) في السؤال اختصار والتقدير: أكتت ترعى الغنم حتى عرفت أطيب الكيات؟ لأن راعي الغنم يكثر تردده تحت الأشجار لطلب المرعى منها والاستئصال لتهتها، وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من أحداث الأنبياء، وتقدم الكلام على الحكمة في رمي الأنبياء الغنم في أوائل الإجازة، وأفاد ابن التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تترك فلا تزهر نفس راعيها، قال: وفي إياحة أكل ثمر الشجر الذي لا يملك، قال ابن بطال: كان هذا في أول الإسلام عند عدم الأقوات، فإذا قد أغنى الله عباده بالهبة والمحروب الكثرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى ثمر الأراك. قلت: إن أراد بهذا الكلام الإشارة إلى كراهة تناوله فليس بمسلم ولا يلزم من وجود ما ذكر منه ما أبيع بغير ثمن، بل كثير من أهل السوء هم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول ما يشتري والده أحلم.

(تكملة): أخرج البيهقي هذا الحديث في كتاب «الدلائل» من طريق عبيد بن شريك عن يحيى بن بكير بسنده للماضي في أحداث الأنبياء إلى جابر، فذكر هذا الحديث وقال في آخره: «وقال: إن ذلك كان يوم بدر يوم جمعة ثلاث عشرة بقية من رمضان» قال البيهقي: ورواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التاريخ، يعني دون قوله: «إن ذلك كان إلخ» وهو كما قال، لعل هذه الزيادة من ابن شهاب أحد رواته.

٥١- باب المضمضة بعد الطعام

٥٤٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْزَانَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ يَحْيَى: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ الثُّعْمَانِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى غَيْرِهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالْمُهَبَّاءِ دَعَا بِطَعَامٍ، لَمَّا أَجَبِي إِلَّا بِسَوِيْقٍ، فَكَلْنَا، فَكَلْنَا، فَكَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ فَمَضْمَضْنَا وَمَضْمَضْنَا. [راجع: ٢٠٩].

٥٤٥٥- قَالَ يَحْيَى: سَعِيدٌ يُخْبِرُ يَقُولُ: حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى غَيْرِهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالْمُهَبَّاءِ، قَالَ يَحْيَى: وَهِيَ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى رَوْحَةٍ، دَعَا بِطَعَامٍ لَمَّا أَجَبِي إِلَّا بِسَوِيْقٍ، فَكَلْنَا، فَكَلْنَا، فَكَلْنَا مَعَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضْنَا وَمَضْمَضْنَا مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَمُوتَا.

وَقَالَ سَفْيَانُ: كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى. [راجع: ٢٠٩].

قوله: (باب المضمضة بعد الطعام) ذكر فيه حديث سويد بن النعمان في المضمضة بعد السويق، وساقه سند واحد بلفظين قال في أحدهما: «فكنا» وزاد في الآخر «فكنا» وقد تقدم يساقده ومنه في أوائل الأطعمة، وقال في آخره مثلك: «قال: سمعته منه عوداً على يده» وقال في آخره هنا: «قال سفيان: كنت سمعته من يحيى بن سعيد» وهو محمول على أن علياً وهو ابن النبي سمعه من سفيان مروراً فربما غير في بعضها بعض الألفاظ.

٥٢- باب لقي الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنيبل

٥٤٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عطاء، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُمَسِّحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْمَحَهَا أَوْ يَلْمَحَهَا». [أخرجه مسلم: ٢٠٣١].

قوله: (باب لقي الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنيبل) كذا قيده بالمنيبل، وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرق الحديث كما أخرجه مسلم من طريق سفيان

وأما قوله في الترجمة: (ومصها) فيشير إلى ما وقع في بعض طرقه عن جابر أيضاً، وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سفيان عنه بلفظ: «إذا طعم أحدكم فلا تمسح يده حتى مصها» وذكر القفال في «عاشن الشريعة» أن المراد بالمنيبل هنا المنديل للمد لإزالة الزهرمة، لا المنديل المد للمسح بعد الغسل.

قوله: (عن عمرو بن دينار عن عطاة) في رواية الحميدي ومن طريقه الإسمايلي «حدثنا عمرو بن دينار أخبرني عطاة».

قوله: (عن ابن عباس) في رواية ابن جريج عند مسلم «سمعت عطاة سمعت ابن عباس» زاد ابن أبي عمر في روايته عن سفيان سمعت عمر بن قيس يسأل عمرو بن دينار عن هذا الحديث فقال: هو عن ابن عباس، قال: فإن عطاة حدثناه عن جابر، قال: حفظناه عن عطاة عن ابن عباس قبل أن يقدم علينا جابر «أه» وهذا إن كان عمر بن قيس حفظه احتمل أن يكون عطاة سمعه من جابر بعد أن سمعه من ابن عباس، ويؤيده ثبوته من حديث جابر عند مسلم وإن كان من غير طريق عطاة، وفي سياقه زيادة ليست في حديث ابن عباس، ففي أوله: «إذا وقت لقمة أحدكم فليطم ما كان بها من أذى ولا يدعها للشيطان» ثم ذكر حديث الباب، وفي آخره زيادة أيضاً ساذوها، فعمل ذلك سبب أخذ عطاة له عن جابر.

قوله: (إذا أكل أحدكم) زاد مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وآخرين عن سفيان «طعماً»، وفي رواية ابن جريج «إذا أكل أحدكم من الطعام».

قوله: (فلا يمسح يده) في حديث كعب بن مالك عند مسلم «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع، فإذا فرغ لقمها» فيحتمل أن يكون أطلق على الأصابع اليد ويحتمل وهو الأولى أن يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو ببعضها. وقال ابن العربي في «شرح الترمذي»: يدل على الأكل بالكف كلها أنه صلى الله عليه وسلم كان يترق المظم وينهش اللحم ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها. وقال شيخنا: فيه نظر لأنه يمكن بثلاث، لسنا لكن هو يحسك بكفه كلها لا أكل بها، سلتنا لكن عمل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال. ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكتر منها جائزاً، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان «عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه رأى ابن عباس إذا أكل لقم أصابعه الثلاث» قال حياض: والأكل بأكتر منها من الشره وسوء الأدب وتكثير اللقمة، ولأنه غير مضطر إلى ذلك لجمعه اللقمة وإساقها من جهاتها الثلاث، فإن اضطر إلى ذلك لحفة الطعام وعدم تغليفه بالثلاث فيدعه بالربعة أو الخامسة، وقد أخرج سعيد بن منصور من مرسل ابن شهاب «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل خمسه» فيجسج بينه وبين حديث كعب باختلاف الحال.

قوله: (حي يلمعها) ينتج أوله من الثلاثي أي يلمعها هو (أو يلمعها) بضم أوله من الرباعي أي يلمعها غيره، قال النووي: المراد إلحاق غيره عن لا يقتل ذلك من زوجة وجارية وخادم وولده وكذا من كان في مناهم كليليد يعتقد البركة يلمعها، وكذا لو ألغى شاة ونحوها. وقال البيهقي: إن قوله: «أو» شك من الراوي، ثم قال: فإن كانا جميعاً محمولين فإما أراد أن يلمعها صغيراً أو من يلمه لا لا يلمع بها، ويحتمل أن يكون أراد أن يلمع أصبعه فمه فيكون بمعنى يلمعها، يعني فيكون «أو» للشك. قال ابن دقيق العيد: جاءت علة هذا مية في بعض الروايات فإنه «لا يدري في أي طعامه البركة» وقد يمل بان مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلويح لما مسح به مع الاستغناء عنه بالريق، لكن إذا صح الحديث بالتلويح لم يمل عنه. قال: الحديث صحيح أخرجه مسلم في آخر حديث جابر ولقظه من حديث جابر «إذا سقطت لقمة أحدكم فليطم ما أصابها من أذى وليأكلها، ولا تمسح يده حتى يلمعها، أو يلمعها، فإنه لا يدري في أي طعامه البركة» زاد فيه النسائي من هذا الوجه «ولا يرفع الصفحة حتى يلمعها أو يلمعها» ولأحمد من حديث ابن عمر نحوه بسند صحيح، والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ «فإنه لا يدري في أي طعامه يبارك له» وللمعنى نحوه من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضاً، والعله المذكورة لا تنح ما ذكره الشيخ، فقد يكون للحكم علان فأكبر، والتصميم على واحدة لا ينبغي غيرها، وقد أبدى عياض علة أخرى فقال: إنما أمر بذلك لتأهوان بقليل الطعام. قال النووي: معنى قوله: «في أي طعامه البركة»: أن الطعام الذي يحضر

٥٤- باب مَا يَقُولُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ

٥٤٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ نُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَقْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُؤَدَّعٍ وَلَا مُسْتَنْفَى عَنْهُ، رَبَّنَا». [الط: ٥٤٥٩].

٥٤٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ نُورٍ بْنِ نُوَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَقْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ، وَقَالَ مَرَّةً: «إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَّلَنَا وَآرَأَانَا، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُكْتَوَّرٍ». وَقَالَ مَرَّةً: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّنَا، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُؤَدَّعٍ وَلَا مُسْتَنْفَى، رَبَّنَا». [راجع: ٥٤٥٨].

قوله: (باب ما يقول إذا فرغ من طعامه) قال ابن بطال: اتفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام، ووردت في ذلك أنواع، يعني لا يتعين شيء منها.

قوله: (سفيان) هو الثوري، وثور بن يزيد هو الشامي، وأوله اسم أبيه ياه محتاجة. وقد أورد البخاري هذا الإسناد عن ثور نازلاً ثم أوردته عالياً عنه ومداره في أكثر الطرق عليه، وقد تابعه في بعضه عامر بن جنيب وهو يفتح الجيم وكسر الشين للمجعة وآخره موحدة وزن عظيم، أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم من طريقه فقال في سياقه: «عن عامر بن خالد قال: شهدنا صنعاً أي وليمة في منزل عبد الأعلى ومعا أبو أمامة» وذكره البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال: «عبد الأعلى بن هلال السلمي».

قوله: (إذا رفع مائدته) قد ذكره في الباب بلفظ «إذا فرغ من طعامه» وأخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن ثور بلفظ «إذا فرغ من طعامه ورفعت مائدته» فجمع اللفظين، ومن وجه آخر عن ثور بلفظ «إذا رفع طعامه من بين يديه» ووقع في رواية عامر بن جنيب بسنده عن أبي أمامة «علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أقول عند فراغي من الطعام ورفع المائدة» الحديث، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم لم يأكل على خوان قط، وقد فسروا المائدة بأنها خوان عليه طعام، وأن بعضهم أجاب بأن أنساً ما رأى ذلك ورأه غيره، والثبت مقدم على الثاني، أو المراد بالخوان صفة مخصوصة، والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لأنها إما من ماد يمتد إذا تحرك أو أطعم، ولا يختص ذلك بصفة مخصوصة، وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام أو بقية أو إناء، وقد نقل عن البخاري أنه قال: «إذا أكل الطعام على شيء» ثم رفع قيل: رفعت المائدة.

قوله: (الحمد لله كثيراً) في رواية الوليد عن ثور عند ابن ماجه «الحمد لله حمداً كثيراً».

قوله: (غير مكفي) يفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التثنية، قال ابن بطال: يجتمل أن يكون من كلمات الإناء، فالمنى: غير مردود عليه إنعامه. ويجتمل أن يكون من الكفاية أي أن الله غير مكفي مكرهه، لأنه لا يكفيه أحد غيره. وقال ابن التين: أي غير محتاج إلى أحد، لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم، وهذا قول الخطابي. وقال القرطبي: معناه أنا غير مكفٍ بنفسي عن كفايته. وقال الداودي: معناه لم أكف من فضل الله ونعمته. قال ابن التين: وقول الخطابي أولى لأن مفعولاً بمعنى مفتعل فيه بعد وخروج عن الظاهر، وهذا كله على أن الضمير لله، ويجتمل أن يكون الضمير للحمد. وقال إبراهيم الحربي: الضمير للطعام، ومكفي بمعنى مقبول من الإكفاء وهو القلب غير أنه لا يكفي الإناء للاستثناء عنه. وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكاناً بالهمزة، أي أن نعمة الله لا تكافأ. قلت: وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة، لكن الذي في حديث الباب غير مكفي بالياء، ولكل معنى.

قوله: في الرواية الأخرى: (كفانا وآرأانا) هذا يؤيد عود الضمير إلى الله تعالى لأنه تعالى هو الكافي ولا المكفي، وكفانا هو من الكفاية، وهي أعم من الشيع والري وغيرهما، فأروانا على هذا من الإحسان بعد العام. ووقع في رواية ابن السكن عن الفريري «وأوتانا» بالده عن الإبراهيم. ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود «الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين» ولأبي داود والترمذي من حديث أبي أيوب «الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له هجرًا» وأخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ما في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزيادة من حديث مطول، وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري أنه حدث رجل خدام النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين أنه «كان يسمي النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرب إليه طعامه يقول: بسم الله، فإذا فرغ قال: اللهم أطعمت وسقيت وأغنيت وأفقيت ومعدت

الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة. فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة أحد وقد وقع لسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث «إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء» من شأنه، حتى يحضره عند طعامه، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليطم ما كان بها من أذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان «وله نحوه من حديث أنس وزاد «وأمر بأن تسلت القصعة» قال الخطابي: السلت تتبع ما بقي فيها من الطعام، قال النووي: والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من الأذى ويقوي على الطاعة، والعلم عند الله. وفي الحديث رد على من كره لعق الأصابع استقذاراً نعم يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لأنه بعيد أصابه في الطعام وعليها أثر ريقه، قال الخطابي: عاب قوم أسد عقلمهم الترفه فزعوا أن لعق الأصابع مستحب، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي حلق بالأصابع أو الصلصة جزء من أجزاء ما أكلوه، وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذراً لم يكن الجزء اليسير منه مستقذراً، وليس في ذلك أكبر من مصه أصابه بباطن شفثيه. ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك، فقد يحمض الإنسان فيدخل إصبعه في فيه فيذلك أستانه وباطن فمه ثم لم يقل أحد إن ذلك قذارة أو سوء أدب. وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام، قال عياض: محله فيما لم يمتح فيه إلى الفصل عما ليس فيه غمر ولزوجة عما لا يذهب إلى الفصل، لما جاء في الحديث من الترغيب في غسله والحذر من تركه. كلما قال. وحديث الباب يقتضي منع الفصل والمسح بغير لعق لأنه صريح في الأمر باللعق دونهما تحصيلاً للبركة نعم قد يتعين التندب إلى الفصل بعد اللعق لإزالة الراحة، وعليه يحمل الحديث الذي أشار إليه، وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي هريرة رفعه «من بات وفي يده غمر ولم يفسله فإصابه شيء» فلا يلومن إلا نفسه «أخرجه الترمذي دون قوله: «والم يفسله» وفيه المحافظة على عدم إهمال شيء من فضل الله كالأكل أو المشروب وإن كان تافهاً خفياً في العرف.

(الكملة): وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في الأوسط «صفة لعق الأصابع ولفظه» وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بأصابعه الثلاث: بالإبهام والتي عليها والوسطى، ثم رأته يلحق أصابعه الثلاث قبل أن يمسحها: الوسطى، ثم التي عليها، ثم الإبهام «قال شيخنا في شرح الترمذي» كان السر فيه أن الوسطى أكثر تلوثاً لأنها أطول يبقى فيها من الطعام أكثر من غيرها، ولأنها تطوها أول ما تنزل في الطعام، ويجتمل أن الذي يلحق يكون بطن كفه إلى جهة وجهه، فإذا ابتدا بالوسطى انتقل إلى السبابة على جهة يمينه وكذلك الإبهام، والله أعلم.

٥٣- باب الجنيد

٥٤٥٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ فَقَالَ: لَا، قَدْ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَجِدُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلاً، إِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَاقِلُ إِلَّا أَكْفَسْنَا وَسَوَّعْنَاهُ وَأَلْدَمْنَاهُ، ثُمَّ نَعَلْنَاهُ وَلَا تَوَضَّأُ.

قوله: (باب المنديل) ترجم له ابن ماجه «مسح اليد بالمنديل»

قوله: (حدثني محمد بن فليح) أي ابن سليمان المدني.

قوله: (حدثني أبي عن سعيد بن الحارث) أي ابن أبي الملسي الأنصاري، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية ابن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد، فجزم أبو نعيم في «المستخرج» بأن محمد بن أبي يحيى وهو ابن فليح لأن فليحاً يكنى أبا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحارث. وقال غيره: هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم شيخ الشافعي، واسم أبي يحيى سمان، وكان الحامل على ذلك كون ابن وهب يروي عن فليح نفسه فاستبعد قائل ذلك أن يروي عن ابنه محمد بن فليح عنه، ولا عجب في ذلك، والذي ترجع عندي الأول فإن لفظهما واحد.

قوله: (سأله عن الوضوء مما مسّت النار) في رواية الإسماعيلي من طريق أبي عامر عن فليح عن سعيد: «قلت لجابر: هل عليّ فيما مسّت النار وضوء؟» وقد تقدم حكم المسح في الباب الذي قبله، وحكم الوضوء مما مسّت النار في كتاب الطهارة.

هذا الأمر بالإجلاس أو للتأولة، قال الشافعي بعد أن ذكر الحديث: هذا عندنا والله أعلم على وجهين: أولهما بمناء أن إجلاسه معه أفضل، فإن لم يفضل فليس بواجب، أو يكون بإختيار بين أن يجلسه أو يتأوله، وقد يكون أمره اختياراً غير حتم أحد ورجح الرافعي الاحتمال الأخير، وحل الأول على الوجوب، ومنه أن الإجلاس لا يتمين، ولكن إن فعله كان أفضل ولا تمتنع التأولة، ويمتنع أن الواجب أحدهما لا بينهما. والثاني أن الأمر للتبطل مطلقاً.

(٢٤٣٠هـ): في قوله في رواية مسلم: «فإن كان الطعام مشفوهاً» بالشين المعجمة والفاء قسره بالقليل، وأصله الماء الذي تكثر عليه الشفاء حتى يقل إشارة إلى أن محل الإجلاس أو للتأولة ما إذا كان الطعام قليلاً وإنما كان كذلك لأنه إذا كان كثيراً وسع السيد والخدام، وقد قدم أن العلة في الأمر بذلك أن تسكن نفس الخادم بذلك، وهو حاصل مع الكثرة دون القلة، فإن القلة مظنة أن لا يفضل منه شيء. ويؤخذ من قوله: «فإن كان مشفوهاً» أن الأمر للورد لمن يطبخ بتكرير المرق ليس على سبيل الوجوب، والله أعلم

٥٦- باب الطعام الشاكر، مثل الصائم الصابر

فيه: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قوله: (باب الطعام الشاكر، مثل الصائم الصابر. فيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هذا الحديث من الأحاديث المعلقة التي لم تقع في هذا الكتاب موصولة، وقد أخرجه المصنف في «التاريخ» والحاكم في «المستدرک» من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله بن أبي حرة بضم المهملة وتشديد الراء عن محمد بن أبي حرة عن سليمان الآخر عن أبي هريرة ونقله: «إن للطعام الشاكر من الأجر مثل ما للصائم الصابر» وقد اختلف فيه على محمد فأخرجه ابن ماجه من رواية الدراودی عنه عن محمد بن عثمان بن سنان بن سة الأسلمي، وقيل: عن الدراودی عن موسى بن عتبة عن محمد بن عه عن رجل من أسلم، لكن صرح الدراودی في رواية أحد بأن محمد بن أبي حرة أخبره، فلهذا كان حله عن موسى بن عتبة عنه ثم سمعه منه، وقد رجح أبو زرعة رواية الدراودی هذه، وذكر البخاري في التاريخ من رواية وهيب عن موسى بن عتبة عن حكيم بن أبي حرة عن بعض الصحابة، وأخرجه ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معن بن محمد الغفاري عن أبيه عن حنظلة بن علي الأسلمي عن أبي هريرة، وأخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن معن عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأخرجه ابن خزيمة من رواية عمر بن علي عن معن بن محمد عن سعيد المقبري قال: «كنت أنا وحنظلة بن علي الأسلمي بالبيع مع أبي هريرة، فنحننا أبو هريرة» وهذا محمول على أن معن بن محمد حله عن سعيد ثم حله عن حنظلة، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معتمر بن سليمان عن معمر عن سعيد المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع خفي على ابن حبان فقد رويناه في «مسند مسدد» من معتمر عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري، وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر، وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتهار الحديث من طريقه، قال ابن التين: الطعام هو الحسن الحال في الطعام، وقال ابن بطال: هذا من تفضل الله على عباده أن جعل للطعام إذا شكر ربه على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر. وقال الكرماني: التشبيه هنا في أصل الثواب لا في الكمية ولا الكيفية، والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الأوجه. وقال الطبري: ربما توهم متروك أن ثواب الشكر يقصر عن ثواب الصبر فأقول توهمه، أو وجه التشبه اشتراكهما في حبس النفس، فالصائم يحبس نفسه على طاعة للنعم والشاكر يحبس نفسه على محبة الله وفي الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه إذ لا يختص ذلك بالأكل. وفيه رفع الاختلاف المشهور في الفتي الشاكر والفقير الصابر وأنها سواء، وكذا قيل، ومساق الحديث يقتضي تفضيل الفقير الصابر لأن الأصل أن التشبه به أعلى درجة من التشبه، والتحقيق عند أهل الحديث أن لا يجاب في ذلك بجواب كلي، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأحوال. نعم عند الاستواء من كل جهة، وفرض رفع العوارض بأسرها، فالفقير أسلم عاقبة في الدار الآخرة، ولا ينبغي أن يعدل بالسلامة شيء، والله أعلم. وسيكون لنا عودة إلى الكلام على هذه المسألة في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى. وقد تقدم القول فيها في أواخر صفة الصلاة قيل كتاب الجمعة في الكلام على حديث «ذهب أهل الدور بالدراجات الملى».

وأحييت، فلك الحمد على ما أعطيت» وسنده صحيح.

قوله في الرواية الأخرى: (ولا مكهور) أي محمود فضله ونعمته، وهذا مما يقوي أن الضمير لله تعالى.

قوله: (ولا مودع) بفتح الدال الثقيلة أي غير متورك ويمتنع كسرهما على أنه حال من القائل أي غير تارك.

قوله: (ولا مستغنى عنه) بفتح التون والتتوين.

قوله: (رينا) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو رينا، أو على أنه مبتدأ خبره مقدم، ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو إسماعل أصني، قال ابن التين: ويجوز الجمل على أنه بدل عن الضمير في عنه، وقال غيره على البدل من الاسم في قوله: الحمد لله، وقال ابن الجوزي: «رينا» بالنصب على التناء مع حذف أداة التناء، قال الكرماني: بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع رينا ونصبه، والاختلاف في مرجع الضمير يكثر التوجيهات في هذا الحديث

٥٥- باب الأكل مع الخادم

٥٤٦٠- حَدَّثَنَا حُفَظُ بْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَابِدُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْهُ نَعْمَ، فَلْيَأْكُلْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ، أَوْ لَقْمَةً أَوْ لَقْمَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيُّ حَرَّةٍ وَعِلَاجَةٍ». [زاد: ٢٥٥٧، أخرجه مسلم: ١٦٦٣].

قوله: (باب الأكل مع الخادم) أي على قصد التواضع، والخادم يطلق على الذكر والأنثى أهم من أن يكون رقيقاً أو حراً، حله فيما إذا كان السيد رجلاً أن يكون الخادم إذا كان أنثى ملكه أو محرره أو ما في حكمه وبالمكس.

قوله: (محمد بن زياد) هو الجهمي.

قوله: (إذا أتى أحدكم) بالنصب (خادمه) بالرفع.

قوله: (فإن لم يجلسه معه) في رواية مسلم «فليقلعه معه فليأكل» وفي رواية إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أحد الترمذي «فليجلسه معه، فإن لم يجلسه معه فليأكله» وفي رواية لأحد من رجاله عن أبي هريرة «فادهه فإن أبى فاطعمه منه» ولابن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن أبي هريرة «فليدهه فليأكل معه، فإن لم يفعل» وفاعل أبى وكذا إن لم يفعل يمتنع أن يكون السيد والمغنى إذا ترفع من مؤكلة غلام، ويمتنع أن يكون الخادم إذا تواضع عن مؤكلة سيده، ويؤيد الاحتمال الأول أن رواية جابر عند أحد «أمرنا أن ندعوه، فإن كره أحدنا أن يطعم معه فليطعمه في يده» وإسناده حسن.

قوله: (فليأكله أكلة أو أكلتين) بضم الميمزة أي اللقمة، وأو للتقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم.

وقوله: (أو لقمة أو لقمتين) هو شك من الرواي وقد رواه الترمذي بلفظ «لقمة» فقط وفي رواية مسلم تنقيد ذلك بما إذا كان الطعام قليلاً ولفظه «فإن كان الطعام مشفوفاً قليلاً» وفي رواية أبي داود «يعني قليلاً فليضع في يده من أكلة أو أكلتين» قال أبو داود: يعني لقمة أو لقمتين، ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيراً فليأكل أن يقدمه معه وإنما إن يجعل حظه منه كثيراً.

قوله: (فإنه ولي حره) أي عند الطبخ (وعلاجه) أي عند تحصيل الآتية، وقيل وضع القدر على النار، ويؤخذ من هذا أن في معنى الطبخ حامل الطعام لوجود المكنى فيه وهو تعلق نفسه به، بل يؤخذ من الاستعجاب في مطلق خدم الممره عن يميني ذلك، وإلى ذلك يومى إطلاق الترجمة، وفي هذا تحليل الأمر المذكور، وإشارة إلى أن للمعين حقاً في المأكول فينبغي صرفها بإطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أكف لشربه. قال المصنف: هذا الحديث يفسر حديث أبي ذر في الأمر بالتواضع مع الخادم في الطعام والملي، فإنه جعل الخيار للسيد في إجلاس الخادم معه وتركه. قلت: وليس في الأمر في قوله في حديث أبي ذر: «اطعموه» عما طعمون «إزمام مؤكلة الخادم، بل فيه أن لا يستأجر عليه شيء، بل يشركه في كل شيء، لكن بحسب ما يدفع به شر عينه. وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلد، وكذلك القول في الأدم والكسوة، وإن للسيد أن يستأجر بالأنف من ذلك وإن كان الأفضل أن يشرك معه الخادم في ذلك والله أعلم. واختلف في حكم

فأبذلوا بالمشاء.

٥٧- باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول: وهذا نبي

وقال أنس: إذا دخلت على مسلم لا ينهم فكل من طعميه واشرب من شرابه.

قوله: (باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشاءه) قال الكرماني: العشاء الترجمة يجمل أن يرد به ضد الغداء وهو بالفتح، ويجمل أن يرد به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ «من عشاءه» بالفتح لا غير. قلت: الرواية عندنا بالفتح، وإنما في الترجمة عدول عن الضمير إلى المظهر لمنى قصده، ويبعد الكسر أن الحديث إنما ورد في صلاة المغرب، وقد ورد النبي عن تسميتها عشاء، ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده للمصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجمعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ «إذا قدم العشاء فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب، ولا تجعلوا من عشاءكم» وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه».

قوله: (وقال الليث: حدثني يونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) وصله الذهبي في الزهريات عن أبي صالح عن الليث، وأخرجه الإسماعيلي من رواية أبي ضمرة عن يونس.

قوله: (فألقاهما) أي القطة اللحم التي كان احترامها، وقال الكرماني: الضمير للكعبة، وأثبت باعتبار أنه الكتب التاليف من المضاف إليه أو هو مؤنث سماحي، قال: ودلائله على الترجمة من جهة أنه استبط من اشتداله صلى الله عليه وسلم بالأكل وقت الصلاة. قلت: ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادأة إلى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب.

قوله: (وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) هو معطوف على السند الذي قبله، وهو من رواية وهيب عن أيوب، وكذا أثر ابن عمر أنه تمشى مرة وهو يسمع قراءة الإمام، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن معلى بن أسد شيخ البخاري فيه بهذا الإسناد الثاني ولفظه «إذا وضع العشاء» الحديث، وأخرج أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه فقال: تمشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة الإمام».

قوله في الطريق الأخرى من رواية عائشة: (قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام) يعني ابن عروة (إذا وضع العشاء) يعني أن هذين رواه عن هشام بلفظ «إذا وضع» بدل «إذا حضر» وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام، فلما رواية وهيب فوصلها الإسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد قال: حدثنا وهيب به ولفظه «إذا وضع العشاء» وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء» وأما رواية يحيى بن سعيد وهو القطن فوصلها أحد عنه بهذا اللفظ أيضاً، وقد أخرجه المصنف بلفظ «إذا حضر» وفي بعض الروايات عنه «وضع» وأخرجه الإسماعيلي من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ «إذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلموا ثم صلوا» وذكر الإسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ «إذا وضع» وأن بعضهم قال: «إذا حضر» وجاء من شعبة وضع وحضر، وقال ابن إسحاق: «إذا قدم». قلت: قدم وقرب ووضع متقاربات للمنى، فيحمل حضر عليها، وإن كان معناها في الأصل أحب، والله أعلم.

٥٩- باب قول الله تعالى:

﴿لِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ (الأحزاب: ٥٣)

٥٤٦٦- حدثني عبد الله بن مفضل: حدثنا يقظوب بن إبراهيم قال: حدثني أبي، عن صالح، عن ابن شهاب: أن أنساً قال: أنا أعلم الناس بالحجائب، كان أبي بن كعب يسألني عنه، أصبح رسول الله ﷺ غزواً يرتب بنت جحش، وكان تزوجها بالأنبياء، فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار، فجلس رسول الله ﷺ وجلس معه رجال بعد ما قام القوم، حتى قام رسول الله ﷺ فمضى وتمشيت معه، حتى بلغ باب خيرة عائشة، ثم طعن أنهم خرجوا فرجعت معه، فإذا هم جلوس مكانهم، فرجع وزجفت معه عائشة، حتى

٥٤٦١- حدثنا عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا أبو أسامة: حدثنا الأعمش: حدثنا حريق: حدثنا أبو مسعود الأنصاري قال: كان رجل من الأنصار يكتي أبا شعيب، وكان له غلام لحام، قال النبي ﷺ وهو لي أصحابه، فعرف الخوع في وجه النبي ﷺ، فلحقه إلى غلامه اللحام، فقال: اصنع لي طعاماً يكتي غمسة، فأتى أذغر النبي ﷺ غمسة، فصنع له طعاماً، ثم أتاه فدعا: فبعهم رجل، فقال النبي ﷺ: «يا أبا شعيب، إن رجلاً تصاً، فإن حيث أؤتت له، وإن حيث قرعته». قال: لا، بل أؤتت له. (راجع: ٢٠٨١، أخرجه مسلم: ٢٠٣٦).

قوله: (باب رجل يدعى إلى طعام فيقول: وهذا نبي) ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام اللحام، وقد مضى شرحه مستوفى قبل أكثر من عشرين باباً، واعتزله الإسماعيلي فقال: ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئاً وقال: وهذا نبي «ثم نازحه لي أن القصة ليس فيها ما ذكر، وأن الرجل يبهيم من تلقاء نفسه. قلت: أما الجواب عن الأول فكأنه سقط من رواية قول البخاري: «فيه عن أبي هريرة» وأما الثاني فأشار به البخاري إلى حديث أنس في قصة الحياض الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «وهذه» يعني عائشة، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى، وإنما عدل البخاري عن ليراد حديث أنس هنا إلى حديث أبي مسعود إشارة منه إلى تنازع القصةين واختلاف الحالين.

قوله: (وقال أنس: إذا دخلت على مسلم لا ينهم فكل من طعامه واشرب من شربه) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمير الأنصاري «سمعت أنساً يقول مثله» لكن قال: «على رجل لا تنهم» وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه أحد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعاماً فيأكل من طعامه ولا يسأله عنه» قال الطبراني: تفرد مسلم بن خالد. قلت: وفيه مقال لكن أخرج له الحاكم شاعلاً من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية بنحوه، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه مرفوعاً، ومطابقة الأثر للحديث من جهة كون اللحم لم يكن تنهما، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله، وعلى هذا القيد يحمل مطلق حديث أبي هريرة، والله أعلم.

٥٨- باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشاءه

٥٤٦٢- حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري. وقال الثوري: حدثني يونس، عن ابن شهاب قال: أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية: أن أمية أخبرني عن أمية أخبرني: أنه رأى رسول الله ﷺ يختار من غنموه بن أمية: أن أمية فدعى إلى الصلاة، فألقاهما والسكنى التي كان يختار بها، ثم قام فصلى ونم يقرأ. (راجع: ٢٠٨، أخرجه مسلم: ٢٠٥٥).

٥٤٦٣- حدثنا معلى بن أسد: حدثنا وهيب، عن أيوب عن أبي لبلبة: عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء». (أخرجه مسلم: ٥٥٧).

٥٤٦٤- وعن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ نحوه. وعن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنه نكس مرة، وهو يسمع قراءة الإمام. (راجع: ٦٧٣، أخرجه مسلم: ٥٥٩).

٥٤٦٥- حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أيوب، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء،

٥٤٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهَا خَلَّتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، قَالَتْ: فَخَرَجَتْ وَأَنَا يُمَيِّمٌ، فَأَلَيْتُ الْمَدِينَةَ فَزَوَّجْتُ لَبَاءَ فَوَلَدَتْ بَنَاءً، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجَرٍ، ثُمَّ دَعَا بِعُمَرُو فَضَعَّهَا، ثُمَّ نَهَلَ فِي يَدِهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رَيْحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ خَنَكُهُ بِالْعَمْرَةِ، ثُمَّ دَعَا لَهُ قِرَّةَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلِدَ فِي الْإِسْلَامِ، فَفَرَّخُوا بِهِ فَرْحًا شَدِيدًا، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلِمْ لَهُمْ: إِنَّ الْيَهُودَ كُنُوا سَحَرَكُمُ فَلَا يُولَدُ لَكُمْ. [رواجع: ٣٩٠٩، أخرجه مسلم: ٢١٤٦، بدون ذكر البور].

٥٤٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُسْطَلِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ: كَانَ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ يَشْكِي، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ، فَجَعَلَ الصَّبِيَّ، فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: مَا فَعَلَ ابْنِي، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: هُوَ اسْكُنَ مَا كَانَ، فَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ الْقَضَاءَ فَتَشَّى، ثُمَّ احْصَابَ بَيْنَهَا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَتْ: وَارِ الصَّبِيَّ. فَلَمَّا اصْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَمَرَهُ، فَقَالَ: «أَغْرَسْتُمُ الْبَيْتَةَ». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهَا فِي لَيْلِهَا». فَوَلَدَتْ غُلَامًا. قَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: احْطَظْ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ الصَّبِيَّ، فَأَتَى بِهِ الصَّبِيَّ ﷺ وَارْتَسَلَتْ مَتَهُ بِحَمْرَاتٍ، فَأَخَذَهُ الصَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أُمَمَةُ شَيْءٌ». قَالُوا: نَعَمْ، تَمَرَاتٍ، فَأَخَذَهَا الصَّبِيُّ ﷺ فَضَعَّهَا، ثُمَّ اخَذَ مِنْ يَدِهِ فَجَعَلَهَا فِي يَدِ الصَّبِيِّ وَخَنَكَهُ بِهِ، وَسَمَّاهُ عَمَلًا. [رواجع: ١٣٠١، ورواجع: ١٥٠٢. لانه فقط بطله الصحيح عند مسلم (٢١١٩)، أخرجه مسلم: ٢١٤٤].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُجَلِّدٍ، عَنْ أَنَسِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

قوله: (باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يلق عنه) كذا في رواية أبي ذر عن الكشيبي، وسقط لفظه «عن» للجهمور، والسني «وإن لم يلق عنه» بدل «لمن لم يلق عنه» ورواية الفريري أولى لأن قضية رواية السني تعين التسمية غداة الولادة سواء حصلت العقيدة عن ذلك المولود أم لا، وهذا يعارضه الأخبار الواردة في التسمية يوم السابع كما سأذكرها قريباً. وقضية رواية الفريري أن من لم يرد أن يلق عنه لا يؤخر تسمية إلى السابع كما وقع في قصة إبراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك إبراهيم بن أبي طلحة عليه وسلم وعبد الله بن الزبير، فإنه لم ينقل أنه علق عن أحد منهم، ومن أريد أن يلق عنه تؤخر تسميته إلى السابع كما سيأتي في الأحاديث الأخرى، وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري.

قوله: (وتحكيكه) أي غدا يولد، وكأنه قيد بالغداة اتباعاً للفظ الخبر. والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت وهو المراد هنا، وإنما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع، فلم اتفق أنها تلد نصف النهار مثلاً فوقت التحنك والتسمية بعد الغداة قطعاً. والتحنيك مضغ الشيء ووضعه في فم الصبي وذلك حكمة به، يصنع ذلك بالصبي ليترس على الأكل ويغوى عليه. وينبغي عند التحنيك أن يفتح فيه حين ينزل جوفه، وأوله التمر فإن لم يغيره عما يطره الصائم عليه. ويستعمل من قوله: «وإن لم يلق عنه» الإشارة إلى أن العقيدة لا تنجب، قال الشافعي: أفرط فيها رجلان قال أحدهما: هي بدعة والأخر قال: واجبة؛ وأشار بمقابل الرجوب إلى اللبث بين سعد ولم يعرف إمام الحرمين الرجوب إلا عن داود فقال: لعل الشافعي أراد غير مولود إذا كان بعده، وتمقب بأنه ليس إلماً هنا معنى بل هو أمر عقق فإن الشافعي مات ولداً أربع سنين، وقد جاء الرجوب أيضاً عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد. والذي قل عنه أنها بدعة أبو حنيفة قال ابن المنذر: أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك الآثار الثابتة، واستدل بعضهم بما رواه مالك في «الموطأ» عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه «سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيدة فقال: لا أحب المقروق» كأنه كره الاسم وقال: «من ولد له ولد فأحب أن ينسكه عنه فليقل» وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان عن زيد بن أسلم

بَلَعَ بَابٌ حَجَرُهُ غَالِيَةً، فَرَجَعَ وَرَجَعَتْ مَتَهُ فَلَمَّا هَمَّ قَدْ قَامُوا، فَصُوبَ بَيْتِي وَيَتَهُ سِتْرًا، وَأَتَرْتُ الْحِجَابَ. [رواجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، هكاج: (٨٩)].

قوله: (باب قول الله تعالى: فَلَمَّا هَمَّ قَدْ قَامُوا، فَصُوبَ بَيْتِي وَيَتَهُ سِتْرًا، وَأَتَرْتُ الْحِجَابَ) ذكر فيه حديث أنس في قصة زينب بنت جحش والبناء عليها ونزول آية الحجاب وقوله: «أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروساً بزینب» العروس نعت يستوي فيه الرجل والمرأة والعروس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم، وقد تقدم بيان الاختلاف في الأمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيع في قوله تعالى: «فَلَمَّا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ» [الجمعة: ١٠]. وأما الانتشار هنا بعد الأكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتخفيف من صاحب المنزل كما هو مقتضى الآية، وقد مر مستوفي في تفسير سورة الأحزاب.

(حاشية): اشتمل كتاب الأطعمة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث والتي عشر حديثاً، للمعلق منها أربعة عشر طريقاً وبإلحاق موصولاً للمكرر منه فيه وفيما مضى تسعون حديثاً والمخالص اثنان وعشرون حديثاً، واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في استنائه عمر الأيم، وحديث أنس «ما رأى شاة سبيلاً»، وحديث أبي جحيفة «لا أكل متكاً»، وحديث سهل «ما رأى النبي»، وحديث جابر في وفاء دينه لا تقرر أنها قصة له غير قصته في وفاء دين أبيه، وحديث أنس «إذا حضر الطعام والصلاة، وحديث جابر في المتابيل، وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الأكل، وحديث أبي هريرة في الطعام الشاكر. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة آثار. والله أعلم.



٧١- كتاب العقيدة

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب العقيدة) يفتح العين للمهلة، وهو اسم لما يبيع من المولود. واختلف في اشتقاقها فقال أبو عبيد والأصمعي: أصابا الشعر الذي يخرج على رأس المولود، وتيمم الزهرشي وغيره. وسببت الشاة التي تلبس عنه في تلك الحالة عقيدة لأنه يخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح. وعن أحد أنها مأخوذة من التقي وهو الشق والقطع ورجحه ابن عبد البر وطائفة. قال الخطابي: العقيدة اسم الشاة للنبوذة عن الولد، سببت بذلك لأنها تعلق مذابحها أي تشق وتقطع. قال: وقيل: هي الشعر الذي يخلق. وقال ابن فارس: الشاة التي تلبس والشعر كل منهما يسمى عقيدة، يقال: عن يمين إذا خلق عن ابنة عقيدته وبيع للمساكين شاة. وقال القرطبي: أصل التقي الشق، فكأنما قيل لها: عقيدة بمعنى معقوفة، وسمي شعر المولود عقيدة باسم ما يلق عنه، وقيل: باسم المكان الذي انفق عنه فيه، وكل مولود من البهائم شعره عقيدة، فإذا سقط وبرز البعير ذهب عنه. ويقال: أحقت الحامل نبت عقيدة ولداً ما يلقها. قلت: وما ورد في تسمية الشاة عقيدة ما أخرجه البزار عن طريق عطاء عن ابن عباس رفته «للشاة عقيدتان وللجارية عقيدة» وقال: لا نعلم بهذا اللفظ إلا بهذا الاستدراك. ووقع في عدة أحاديث «عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة».

١- باب تسمية المولود

غداة يولد، لِمَنْ لَمْ يَلْقَ عَنْهُ، وَتَحْكِيكِهِ.

٥٤٦٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَلَدَ لِي غُلَامٌ، فَأَلَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ، فَخَنَكُهُ بِعَمْرَةٍ، وَدَعَا لَهُ بِالرَّكْبَةِ، وَدَعَاهُ إِلَيَّ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى. [هجر: ١١٩٨، وهجر في الدعوات، باب ٣١، أخرجه مسلم: ٢١٤٥].

٥٤٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَالِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِصَبِيٍّ يُخَنَكُهُ، قَبَالَ عَلَيْهِ، فَأَتَتْهُ الْمَاءُ. [رواجع: ٢٢٢، أخرجه مسلم: ٢١٨٩].

قوله: (أعرستم)؟ هو استفهام عذوف للأمة والعين ساكنة، أعرس الرجل إذا بنى بامرأته، ويطلق أيضاً على الوطء لأنه يتبع البناء غالباً، ووقع في رواية الأصيلي «أعرستم؟» بفتح العين وتشديد الراء فقال عياض: هو غلط لأن التعريس التزول، وأثبت غيره أنها لغة، يقال أعرس وأعرس إذا دخل بأمهه والأصح أعرس قاله ابن التيمي في كتاب التحرير في شرح مسلم له.

قوله: (قال في أبو طلحة أحفظه) في رواية الكشميهني «أحفظه» والأول أولى. قوله: (حدثني محمد بن المنثري إلى أن قال وصاق الحديث) هذا يوهم أنه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لأن لفظة صاق تختلف، وهما حديثان عند ابن عسار أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا، والثاني عنده عن محمد بن سيرين عن أنس، وقد ساقه المصنف في اللباس بهذا الاستناد ولفظه «أن أم سليم قالت لي: يا أنس، انظر هذا الغلام فلا تصيب شيئاً حتى تغدو به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فغدوت به فإذا هو في حائط له وعليه خيصة وهو يسم الظهر الذي قدم عليه في الفتح» ثم وجدت في نسخة الصفايى بعد قوله وصاق الحديث «قال أبو عبد الله: اختلفا في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي حنبل وزيد بن هارون اختلفا في شيخ عبد الله بن عرون وهذا يتعين أنهما عنده حديث اختلفت ألفاظه. وذكر المزني أن حاد بن سعد وافق ابن أبي حنبل أخرجه مسلم من طريقه لكي في أرم في كتاب مسلم سمي ببل قال: «عن ابن سيرين» ويؤيد رواية ابن أبي حنبل أن أحد أخرج الحديث معطولاً من طريق همام عن محمد بن سيرين.

٢- باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة

٥٤٧١- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّغَمَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الثُّوبِ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَانَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ.»

وَقَالَ حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا الثُّوبُ وَقَادَةُ وَهَيْشَامٌ وَحَبِيبٌ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ سَلَمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: عَنْ عَامِرٍ وَهَيْشَامٍ، عَنْ خُصْفَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّابِيِّ، عَنْ سَلَمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْعُثَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ زَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ سَلَمَانَ: قَوْلُهُ: [الطهر: ٥٤٧٢].

٥٤٧٢- وَقَالَ اصْبَغٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ الثُّوبِ السَّخِيانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: حَدَّثَنَا سَلَمَانُ بْنُ عَامِرٍ الْعُثَمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ، فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى.»

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسود: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ أَنْ أَسْأَلَ الْعَصَنَ: وَمِنْ مَسْعُ حَدِيثِ الْعَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: مِنْ مَسْرُةٍ بِنِ جَنْدَبٍ. [راجع: ٥٤٧١].

قوله: (باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة) الإمطة الإزالة.

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين.

قوله: (عن سلمان بن عامر هو الضبي، وهو صحابي سكن البصرة، ما له في البخاري غير هذا الحديث، وقد أخرجه من عدة طرق مرفوعاً ومرفوعاً موصولاً من الطريق الأول لكنه لم يصرح برفعه فيها، ومعلقاً من الطرق الأخرى صرح في طريق منها بوجهه وما عدلها مرفوع. قال الإسماعيلي: لم يخرج البخاري في الباب حديثاً صحيحاً على شرطه، أما حديث حاد بن زيد يعني الذي أورده موصولاً فجاء به مرفوعاً وليس فيه ذكر إمطة الأذى الذي ترجم به، وأما حديث جابر بن حازم فذكره بلا خبر، وأما حديث حاد بن سلمة فليس من شرطه في الاحتجاج. قلت: أما حديث حاد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري، لكنه أورده مختصراً، فكأنه سمعه كذلك من شيخه أبي الصمان، واكتفى به كعادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده،

عن رجل من بني ضمرة عن عمه «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيقة وهو على المنبر يعرفه فذكره» وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود، ويقرى أحد الحديثين بالآخر، قال أبو عمر: لا أعلمه مرفوعاً إلا عن هذين. قلت: وقد أخرجه الزيلعي وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد، ولا حجة فيه لنفي مشروعيتها، بل آخر الحديث يثبتها، وإنما غلبه أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسيكة أو ذبيحة وأن لا تسمى عقيقة. وقد نقله ابن أبي الدلم عن بعض الأصحاب قال: كما في تسمية المشاة عتمة، وأدعى محمد بن الحسن نسخها حديث «نسخ الأضحية كل ذبيح» أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سننه ضعف. وأما نفي ابن عبد البر وروده فمفتق، وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ وجوبها فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء، فلا حجة فيه أيضاً لنفي مشروعيتها. ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث:

الأول حديث أبي موسى.

(قوله: (يريد) بالمرحلة والراه مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو يروي عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخة وإبراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث، وذلك يقتضي أن تكون له رواية، وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال: لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً، ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضاً منه بل هو بالاعتبارين.

قوله: (فأثبت به النبي صلى الله عليه وسلم لسماء إبراهيم لحكمه) فيه إشعار بأنه أسرع بإحضاره إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأن غنيته كان بعد تسميته، ففيه تعجيل تسمية المولود ولا يتطرق بها إلى السابح. وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن عن سمرة في العقيقة «تبع عنه يوم السابح ويسمى» قد اختلف في هذه اللفظة هل هي «يسمى» أو «يمنى» بالبدل بدل السين؟ وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي يليه. ويدل على أن التسمية لا تختص باليوم السابح ما تقدم في النكاح من حديث أبي أسيد أنه «أتى النبي صلى الله عليه وسلم بابته حين ولد لسماء المنذر» وما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن أنس رفعه قال: «ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم، ثم دفعه إلى أم سيف» الحديث. قال البيهقي: تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث في تسمية يوم السابح. قلت: وقد ورد فيه غير ما ذكر، ففي الزيلعي وصحبي ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت: «حق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابح وسماههما» وللترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسمائه» وهذا من الأحاديث التي يتعين فيها أن الجدة هو الصحابي لا جد عمرو الخفيفي محمد بن عبد الله بن عمرو. وفي الباب عن ابن عباس قال: «سبعة من السنة في الصبي: يوم السابح ويسمى ويغتن ويغاط عنه الأذى وتقب الله ويعق عنه ويعلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة» أخرجه الطبراني في الأوسط وفي سننه ضعف، وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه «إذا كان يوم السابح للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه» وسننه حسن.

الحديث الثاني:

قوله: (يحيى) هو الثغمان وهشام هو ابن عروة.

قوله: (أبي النبي صلى الله عليه وسلم يصبي يتكلمه) تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنك، ويثبت هناك ما قيل في اسمه.

الحديث الثالث: حديث أسماء في ولادة عبد الله بن الزبير، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وبيان الاختلاف في سنته. ووقع في آخره هنا من الزيادة «فحرقوا به فحرقاً شديداً لأنهم قيل لهم: إن اليهود قد سحرتمكم فلا يولد لكم» وهذا يدل على ما قلعت أن ولادته كانت بعد استخراهم بالمدينة، وما وقع في أول الحديث أنه ولدته بقباء ثم أتت به النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أنها أحضرته له بقباء، وإنما حملته من قباء إلى المدينة. وقد أخرج «ابن سعد في الطبقات» من رواية أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن قال: «لما قدم المهاجرون المدينة أقاموا لا يولد لهم، فقالوا: سحرتمنا يهود حتى كثر في ذلك القالة، فكان أول مولود بعد الهجرة عبد الله بن الزبير، ففكر المسلمون بكثرة واحدة حتى أرجمت للمدينة بكبيراً» وقوله: «وأنا متهم» بكسر اللام في شرافته تمام الحديث، وقوله: «نفل» بمنشة ثم فاه فوربك بالتشديد أي دعا له بالركرة. الحديث الرابع: حديث أنس في قصة ابن أبي طلحة واسمه عبد الله وهو والد إسحاق، وقد تقدم شرحه في الجنائز وفي الزكاة.

قوله: (مع الغلام عقيقة) عسك بمفهومه الحسن وقناعة قالوا: يعنى عن الصبي ولا يعنى عن الجارية، وخالفهم الجمهور قالوا: يعنى عن الجارية أيضاً، وحجبتهم الأحاديث للصرحة بذكر الجارية، وسأذكركم بعد هذا، فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ذكره ابن عبد البر عن الثوري وقال: لا أعلم من أحد من العلماء خلاه.

قوله: (ظاهره ما عده) كما أبهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سيرة الأبي بعده، وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه من رواية يوسف بن مامك: أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن أي ابن أبي بكر الصديق فسألوا عن العقيقة، فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم من الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال: عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة، ولا يفرمكم ذكرنا كن أو إننا؟ قال الترمذي: صحيح، وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده رفته أثناء حديث قال: «من أحب أن ينسك من ولده فليفعل: عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة» قال داود بن قيس رافعه عن عمرو: «سألت زيد بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال: متشابهتان تلعبان جميعاً أي لا يؤخر فنيح إحداهما عن الأخرى» وحكى أبو داود عن أحد المكافئتين للثورتين، قال الخطابي: أي في السن. وقال الزهري: معناه متساويتان لما يجزي في الزكاة وفي الأضحية، وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبد الله بن أبي يزيد بالفظ «شاتان مثلان» وقع عند الطبراني في حديث آخر: قيل: ما المكافئتان؟ قال: للثلاث، وما أشار إليه زيد بن أسلم من فنيح إحداهما عقب الأخرى حسن، ويعتمد الحمل على اللعينين معاً، وروى البيهقي وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفته «أن اليهود تنفق عن الغلام كبشاً ولا تنفق من الجارية، فنظروا من الغلام كبشين وعن الجارية كبشاً» وعند أحد من حديث أسامة بنت زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم «العقيقة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة» وعن أبي سعيد نحو حديث عمرو بن شبيب أخرجه أبو الشيخ، وتقدم حديث ابن عباس أول الباب، وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية، وعن مالك ما سواه فيمنع من كل واحد منهما شاة، وأصح له ما جاء «أن النبي صلى الله عليه وسلم عن من الحسن والحسين كبشاً كبشاً» أخرجه أبو داود ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بالفظ «كشيشين كبشيين» وأخرج أيضاً من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مثله، وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواترة في التخصيص على التثنية للغلام، بل غاية أن يدل على جواز الاقتصاد، وهو كذلك، فإن العدد ليس شرطاً بل مستحب. وذكر الحلي أن الحكمة في كون الأثني على النصف من الذكر أن للصدور استيفاء النفس فلهذه الدية، ونحوه ابن القيم بالحديث السوردي أن من احتق ذكراً احتق كل ضروته، ومن احتق جارتين كذلك، إلى غير ذلك مما ورد. ويعتمد أن يكون في ذلك الوقت ما تيسر العدد، واستدل بإطلاق الشاة والثابتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية، وفيه وجهان للشافعية، وأصحهما يشترط وهو بالقياس لا بالخبر، ويذكر الشاة والكبش على أنه يتعين الغنم للعقيقة، وبه ترجم أبو الشيخ الأصمهاني ونقله ابن اللثر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، وقال البتاني من الشافعية: لا نص للشافعي في ذلك، وعندي أنه لا يجزئ غيرها، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضاً، وفي حديث عند الطبراني وأبو الشيخ عن أنس رفته فيمنع عنه من الإبل والبقر والغنم» ونص أحد على اشتراط كامله، وذكر الرافعي أيضاً أنها تتلذذ بالبيع كما في الأضحية والله أعلم.

قوله: (وأعطوا) أي أزيوا وزناً ومعنى.

قوله: (الأذى) وقع عند أبي داود من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن حبان عن محمد بن سيرين قال: «إن لم يكن الأذى حلق الرأس فلا أدري ما هو» وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن يزيد قال: «لم أجد من يجزئني عن تخيير الأذى» له وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك، ووقع في حديث عائشة عند الحاكم «وأمر أن يعاط من رؤوسهما الأذى» ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس، فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني «وعاط عنه الأذى ويحلق رأسه» فنفط عليه، فالأولى حل الأذى على ما هو أهم من حلق الرأس، ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شبيب «وعاط عنه أظفاره» رواه أبو الشيخ.

وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد مزاد في المتن «فأعرقوا عنه دماً، وأعطوا عنه الأذى» ولم يصرح برفعه، وأخرجه أيضاً عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن هشام بن محمد بن سيرين فصرح برفعه، وأخرجه أيضاً عن عبد الوهاب عن ابن حبان ومحمد بن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعاً، وأخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب قتال فيه: «رفعه». ولما حديث جرير بن حازم وقوله: أنه ذكره بلا خبر، يعني لم يقل في أول الإسناد أثباتاً أصبح بل قال: «قال أصبح» لكن أصبح من شيخ البخاري قد أكثر عنه في الصحيح، فعلى قول الأكثر هو موصول كما قرره ابن الصلاح في «علوم الحديث» وعلى قول ابن حزم: هو منقطع وهذا كلام الإسماعيلي يشير إلى موافقته، وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك، ولما كون حماد بن سلمة ليس على شرطه في الاحتجاج بنسبهم، لكن لا يفسره بإرفاده للاستشهاد كعادته.

قوله: (وقال حجاج) هو ابن منهال، وحماد هو ابن سلمة، وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن حجاج بن منهال «حدثنا حماد بن سلمة به» وقد أخرجه النسائي من رواية صفان والإسماعيلي من طريق حبان بن هلال وعبد الأعلى بن حماد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن حماد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم البخاري وهم أيوب وقناعة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد يونس وهو ابن حيد ويعني بن حنيفة لكن ذكر بعضهم عن حماد ما لم يذكر الأثر، وساق للثلاث كل على لفظ حبان، وصرح بلفظه «في الغلام عقيقة فأعرقوا عنه الدم» وأعطوا عنه الأذى» قال الإسماعيلي: وقد روى الثوري موصولاً مجرداً ثم ساقه من طريق أبي حنيفة عن صفيان عن أيوب كذلك، فافتح هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر، وخالفهم وهب فقال: «عن أيوب بن محمد عن أم عطية قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مع الغلام» فذكر مثله سواء، أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من رواية حوثرة بن محمد عن أبي هشام عن وهب به، وهب عن رجال الصحيحين وأبو هشام اسمه الملقبة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقاً ورواه ابن المنذر والنسائي وغيرهما، وحوثرة بهاء ومثله وذن جوهرة بصري يكنى أبا الأضر احتج به ابن خزيمة في صحيحه، وأخرج عنه من السنة ابن ماجه، وذكر أبو علي الجياني أن أبا داود روى عنه في كتاب يده القوي خارج السنن، وذكره ابن حبان في الثقات فالإسناد قوي إلا أنه شاذ والمحفوظ عن محمد بن سيرين عن سلمة بن عامر، فمل بعض رواته دخل على حديث في حديث.

قوله: (وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت: من الذين أبهمهم عن عاصم صفيان بن عيينة أخرجه أحمد عنه بهذا الإسناد فصرح برفعه، وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين: أحدهما في النظر على التمسك، والثاني في الصدقة على ذي القربة، وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة العقيقة حسب، وقال النسائي في روايته عن الرباب عن حماد سلمان به، والرباب يفتح الراء ويوحشتين خففاً ما لما في البخاري غير هذا الحديث، وعن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالأحاديث الثلاثة، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق، ومنهم عبد الله بن غير أخرجه ابن ماجه من طريق من طريقه عن هشام به، وأخرجه أحد أيضاً عن يحيى القطان وعبد بن جعفر كلاهما عن هشام لكن لم يذكر الرباب في إسناده، وكذا أخرجه العلوي عن سعيد بن عامر والمحارب بن أبي أسامة عن عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام.

قوله: (ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله) قلت: وصله الطحاوي في «بيان المشكل» قال: «حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهال حدثنا يزيد بن إبراهيم به مرفوعاً».

قوله: (وقال أصبح) أخبرني ابن وهب (إخ) وصله الطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الإسماعيلي: ذكر البخاري حديث ابن وهب بلا خبر، وقد قال أحد بن حنبل: حديث جرير بن حازم كاذب على الترمذ أو كما قال. قلت: لفظ الأكثر من أحد حدث بالروم بمصر ولم يكن يحفظه، وكذا ذكر الساجي له. وهذا مما حدث به جرير بمصر، لكن قد واقفه غيره على رفته عن أيوب، نسّم قوله عن محمد: «حدثنا سلمان بن عامر» هو الذي نرد به، وبالجملة فهذه الطرق يقري بعضها بعضاً، والحديث مرفوع لا يفسره رواية من وقفه.

قوله: (حدثنا عبد الله بن أبي الأسود) هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الأسود بن أبي الأسود نسب جده وربما ينسب لجده أبيه قتل: عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري، وشيخه قريش بن أنس بصري ثقة يكنى أبا أنس، كان قد تفرغ سنة ثلاث ومائتين، واستمر على ذلك ست سنين، فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد أخرجه الترمذي عن البخاري عن علي بن المديني عنه، ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود فكان له فيه شيخين. وقد توقف البرزخي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاف قريش، وزعم أنه تفرد به وأنه وهم، وكأنه يتبع في ذلك ما حكاه الأثر من أحد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال: ما أراه بشيء لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والبزار عن أبي هريرة كما ساذكروه، وأيضاً فسمع علي بن المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلافه، فاصل أحد إذا ضعفه لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاف.

قوله: (حديث العقيدة) لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن إيراد شجرته، وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الغلام مرتين بعقيقته، تلعب عنه يوم السابع، ويعلق رأسه، ويسمى» قال الترمذي: حسن صحيح، وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البزار وأبو الشيخ في كتاب العقيدة من رواية إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن وجهه ثقات، فكان ابن سيرين لما كان الحديث عنه عن أبي هريرة ويبلغه أن الحسن يحدث به احتمال عنه أن يكون يروي عن أبي هريرة أيضاً وعن غيره فسأل فأنكر الحسن أنه سمعه من سمرة فتوفي برواية هذين الثابتين الجليلين عن الصحابين، ولم تقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي «ويسمى» وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أكثرهم: «يسمى» بالسين، وقال همام عن قتادة: «يسمى» بالدال، قال أبو داود: خولف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به، قال: ويسمى أصبح. ثم ذكره من رواية غير قتادة بلفظ «ويسمى» واستشكل ما قاله أبو داود ما في بقية رواية همام عنه أنهم سألوا قتادة عن الدم كيف يصنع به فقال: إذا ذهبت العقيقة اخذت منها صوفة واستقبلت به أوداجها ثم توضع على فؤاخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الحليب ثم يسل رأسه بعد ويعلق. فيبعد مع هذا الضبط أن يقال: إن هماماً وهم عن قتادة في قوله: «ويسمى» إلا أن يقال إن أصل الحديث «ويسمى» وإن قتادة ذكر الدم حاكياً عما كان أهل الجاهلية يصنعونه، ومن ثم قال ابن عبد البر: لا يجهل همام في هذا الذي انفرد به، فإن كان حلقه لهم منسوخاً عنه، فقد رجع ابن حزم رواية همام وحمل بعض المتأخرين قوله: «ويسمى» على التسمية عند الذبح، لما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق هشام عن قتادة قال: يسمى على العقيقة كما يسمى على الأضحية: «بسم الله حقيقة فلان» ومن طريق سعيد عن قتادة ونحوه وزاد «اللهم منك ولك، حقيقة فلان، بسم الله والله أكبر. ثم يذبح» وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: يسمى يوم يلق عنه ثم يعلق، وكان يقول: يلقى رأسه بالدم. وقد ورد ما يبدل على النسخ في عدة أحاديث، منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت: «كانوا في الجاهلية إذا عقروا عن الصبي غصبوا قطعة بدم العقيقة، فإذا حلقوا رأس الصبي وضموها على رأسه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اجعلوا مكان الدم خلوقاً» زاد أبو الشيخ «ونهى أن يمس رأس المولود بدم». وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يقع عن الغلام، ولا يمس رأسه يوم» وهذا مرسل. فإن يزيد لا صحة له، وقد أخرجه ابن حزم من هذا الوجه فقال: «عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم» ومع ذلك فقالوا: إنه مرسل، ولأبي داود وإسحاق من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «كنا في الجاهلية» فذكر نحو حديث عائشة ولم يصح برفعه، قال: «فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونعلق رأسه ونطبخه بزعفران» وهذا شاهد حديث عائشة، ولهذا كره الجمهور التسمية. وتقل ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء ولم يقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقاتد، بل عند ابن أبي شيبة يستحب صحيح عن الحسن أنه كره التسمية، وسيأتي ما يتعلق بالتسمية وأدائها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى. واختلف في معنى قوله: «مرتهن بعقيقته» قال الخطابي: اختلف الناس في هذا، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال: هذا في الشفاعة، يريد أنه إذا لم يقع عنه فمات طفلاً لم يشفع في أبيه، وقيل: معناه أن العقيقة لازمة لا بد منها، فشيء المولود في لزومها وعدم انتكاحه منها بالهرن من يد المرتهن، وهذا يفوي قول من قال بالوجوب، وقيل: للمنى أنه مرهون بأننى شرع، ولذلك جاء «فأميطوا عنه الأذى» وأدواني نقل عن أحمد قاله عطاء الخراساني استند عنه البيهقي، وأخرج ابن حزم عن يزيد الأسلمي قال: إن الناس يعرضون يوم القيامة

على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس، وهذا لو ثبت لكان قولاً آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيقة، قال ابن حزم: ومثله عن فاطمة بنت الحسن. وقوله: «يذبح عنه يوم السابع» تمسك به من قال: إن العقيقة مؤقاة باليوم السابع، وإن من ذبح قبله لم يقع الوقع، وإنها تفوت بعده، وهو قول مالك. وقال أيضاً: إن مات قبل السابع سقطت العقيقة. وفي رواية ابن وهب عن مالك: إن من لم يقع عنه في السابع الأول عق عنه في السابع الثاني، قال ابن وهب: ولا بأس أن يقع عنه في السابع الثالث. ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تلعب العقيقة يوم السابع، فإن لم يتبها يوم الرابع عشر، فإن لم يتبها عنه يوم أحد وعشرين ولم أر هذا صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه. وورد في حديث أخرجه الطبراني من رواية إسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، وإسماعيل ضعيف، وذكر الطبراني أنه تفرد به. وعند المنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك رويان، وعند الشافعية أن ذكر الأسابيع للاختيار لا للتحسين، فنقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة، قال: وذكر السماع في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختياراً، ثم قال: والاختيار أن لا تؤخر عن البلوغ فإن أخرت عن البلوغ سقطت عنه كان يريد أن يقع عنه، لكن إن أراد أن يقع عن نفسه فعل. وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال: لو أعلم أنني لم يقع علي لمعقت عن نفسي. واختاره الفقهاء. ونقل عن نص الشافعي في البيهقي أنه لا يقع عن كبير، وليس هذا نصاً في منع أن يقع الشخص عن نفسه، بل يجهل أن يريد أن لا يقع عن غيره إذا كبر، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة لا يثبت. وهو كذلك، فقد أخرجه البزار من رواية عبد الله بن جرير وهو بهملات عن قتادة عن أنس، قال البزار: تفرد به عبد الله وهو ضعيف أحد. وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين: أحدهما من رواية إسماعيل بن مسلم عن قتادة وإسماعيل ضعيف أيضاً، وقد قال عبد الرزاق: إنهم تركوا حديث عبد الله بن عمر من أجل هذا الحديث، فاصل إسماعيل سرقة منه. فتنبهما من رواية أبي بكر المستملي عن الميثم بن جميل وداود بن المغيرة قالوا: حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمانية عن أنس، وداود ضعيف لكن الميثم ثقة، وعبد الله من رجال البخاري، فالحديث قوي الإسناد، وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن إسماعيل عن إبراهيم بن إسحاق السراج عن عمرو الناقد، وأخرجه الطبراني في الأوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الميثم بن جميل وحده به، فلو ما في عبد الله بن المثنى من القائل لكان هذا الحديث صحيحاً، لكن قد قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بقوي، وقال أبو داود: لا يخرج حديثه، وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى متناكر، وقال المعلي: لا يتابع على أكثر حديثه، قال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ، وثقه المعلي والمجلي وغيرهما، فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة، وقد مشى الحفاظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة ما ليس في الصحيحين، ويجهل أن يقال: إن صح هذا الخبر كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تضعيفه ممن لم يضع من أمته، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة «من لم يقع عنه أجزاءه أضحيته» وعند أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن «يغزى عن الغلام الأضحية من العقيقة» وقوله: «يوم السابع» أي من يوم الولادة، وهل يحسب يوم الولادة؟ قال ابن عبد البر: نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة، إلا إن ولد قبل طلوع الشمس، وكذا نقله البيهقي عن الشافعي، ونقل الرافعي وجهين رجع الحسين، واختلف درجته السوي. وقوله: «يذبح» بالضم على البناء للمجهول، فيه أنه لا يتعين الذابح، وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود، وعن المنابلة يتعين الأب إلا إن تعذر موت أو امتناع، قال الرافعي: وكان الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عن من الحسن والحسين مسؤول، قال الزوي: يجهل أن يكون أبواه حينئذ كانا مسيرين أو تبرع بإذن الأب، أو قوله: «عق» أي أمر، أو هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما فهمي ممن لم يضع من أمته، وقد عله بعضهم من خصائصه، ونص مالك على أنه يقع عن اليتيم من ماله، ومنعه الشافعية، وقوله: «ويعلق رأسه» أي جميعه لثبوت النهي عن الفزع كما سيأتي في اللباس، وحكى الماوردي كراهة حلق رأس الجارية، وعن بعض المنابلة يعلق، وفي حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين «يا فاطمة احلقي رأسه وتصدتي بزنة شرع، قال: فزنته فكان درهماً أو بعض درهم» وأخرج أحمد من حديث أبي رافع «ما ولدت فاطمة حسناً قالت: يا رسول الله ألا أعق عن ابنتي بدم؟ قال: لا ولكن احلقي رأسه وتصدتي بوزن شرع فضة، فقلت، فلما ولدت حسناً فعلت مثل ذلك» قال شيخنا في «شرح الترمذي» يحمل على أنه صلى الله عليه وسلم كان عق عنه ثم استأذنته فاطمة أن تقع هي عنه أيضاً فمنهما، قلت: ويجهل أن يكون

رواية الحاكم « مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال: الفرع حق، وأن تركه حتى يكون بنت خاض أو ابن لبون تتحمل عليه في سبيل الله أو تطعنه أرملة خير من أن تنحبه لمصق لحمة بوزره وتوله نائلك، وللحاكم من طريق عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله: « الفرع حق، ولا تنحبه وهي تلصق في يذك، ولكن أمكنها من اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فأخذها » قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه: الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم، فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاة رجاء البركة فيما يأتي بعده، فسالوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه، وأمرهم استئجاباً أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله. وقوله: « حق » أي ليس بباطل، وهو كلام خرج على جواب السائل، ولا مخالفة بينه وبين الحديث الآخر « لا فرع ولا عتيرة » فإن معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة. وقال غيره: معنى قوله: « لا فرع ولا عتيرة » أي ليسا في تأكيد الاستئجاب كالأضحية، والأول أولى. وقال النووي: نص الشافعي في حرمة على أن الفرع والعتيرة مستحبان، ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر عن نيشة بنون وموعدة ومعجة مصغر قال: « نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب، فما تأمرنا؟ قال: ادعوا لله في أي شهر كان. قال: إنا كنا نفرع في الجاهلية. قال: في كل سائمة فرع تفضلوه ما شئتم حتى إذا استحمل ذنبه فتصدقت بلحمه، فإن ذلك خير » وفي رواية أبي داود عن أبيه

عليه السلام: « السائمة مائة » ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لا يطهل الفرع والعتيرة من أصلهما، وإنما يبطل صفة من كل منهما، فمن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب. وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي رمة عن خنث بن محمد بن سليم قال: « كنا نوقف مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة، فسمعته يقول: يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة، هل تملكون ما العتيرة؟ هي التي يسمونها الرجبية » فقد ضعفه الخطابي، لكن حسنه الترمذي. وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن خنث بن سليم. ويمكن رده إلى ما حل عليه حديث نيشة. وروى النسائي وصححه الحاكم من حديث الحارث بن عمرو أنه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، فقال رجل: يا رسول الله العتائر والفرع؟ قال: « من شاء عتر ومن شاء لم يعتر ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع » وهذا صريح في عدم الوجوب لكن لا ينفي الاستئجاب ولا يثبت، فيؤخذ الاستئجاب من حديث آخر. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي العشاء عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنا » وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي رزين العقيلي قال: « قلت: يا رسول الله إنا كنا نذبح ذبائح في رجب فأنكل ونطعم من جامنا، فقال: لا بأس به. قال وكيع بن عديس: فلا أدعه » وجزم أبو عبيد بن العتيرة تستحب، وفي هذا تعقب على من قال: إن ابن سيرين تفرد بذلك. ونقل الطحاوي عن ابن عوف أنه كان يفعله، وما ابن المنذر إلى هذا وقال: كانت العرب تغلعلها وفعلها بعض أهل الإسلام بالإذن، ثم نهى عنها، والنهي لا يكون إلا عن شيء كان يفعل. وما قال أحد: إنه نهى عنها ثم أذن في فعلها ثم نقل عن العلماء تركها إلا ابن سيرين، وكذا ذكر عياض أن الجمهور على التنسخ، وبه جزم الحازمي، وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم. وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظ له بسند صحيح عن عائشة « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرعة في كل حين واحدة ».

قوله: (والعتيرة في رجب) في رواية الحميدي « والعتيرة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب » وقال أبو عبيد: العتيرة هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لأصنامهم، وقال غيره: العتيرة نذر كانوا يذبحونه، من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأساً في رجب. وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل كان يقول في الجاهلية إن بلغ إبلي مائة عترة منها عتيرة، زاد في الصحاح في رجب. ونقل أبو داود تقييدها بالشر الأول من رجب، ونقل النووي الاتفاق عليه، وفيه نظر.

(خاتمة): أشمل كتاب العقيقة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثاً، للمعلق منها ثلاثة والبقية موصولة، المكر منها فيه وفيما مضى ثمانية والخالص أربعة، وافقه مسلم على تخرج حديث أنس وأبي هريرة واختص بتخريج حديث سلمان وسورة. وفيه من الآثار قول سلمان في العقيقة، وتفسير الفرع والعتيرة. والله أعلم.

منعها لضيق ما عندهم حيث لا يفرشها على نوع من الصدقة أخف، ثم تيسر له عن قرب ما عت به عنه، وعلى هذا فقد يقال: يختص ذلك بمن لم يقع عنه، لكن أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي جعفر الباق صحيحاً « إن فاطمة كانت إذا ولدت ولداً حلفت شجرة وتصدقت بزنته ورقاً » واستدل بقوله: « يذبح ويحلق ويسمي » بالوارد على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك، وقد وقع في رواية أبي الشيخ في حديث سمرة « يذبح يوم سابعه ثم يحلق » وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يذبح بالذبح قبل الحلق، وحكى عن عطاء عكسه، ونقله الروياني عن نص الشافعي، وقال البخاري في « التهذيب »: يستحب الذبح قبل الحلق، وصححه النووي في « شرح المهذب » والله أعلم.

٣- باب الفرع

٥٤٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ: عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ. وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ النَّسَاجِ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لِعَوَاطِفِهِمْ، وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ. [الط: ٥٤٧٤، أخرجه مسلم: ١٩٧٦، بدون ذكر الطوايف والعيرة في رجب أ.]

قوله: (باب الفرع) يفتح الفاء والراء بعدها مهملة، ذكر فيه حديث أبي هريرة « لا فرع ولا عتيرة » من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهري، وفيه تفسير الفرع والعتيرة، وظاهره الفرع. ووقع في « الحكم » أن الفرع أول نساج الإبل والغنم، وكان أهل الجاهلية يذبحونه لأصنامهم، والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الإبل ما تمتها صاحبها ذبحوه، وكذلك إذا بلغت الإبل مائة عترة منها بعيراً كل عام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته، والفرع أيضاً طعام يصنع لتاج الإبل كالحرس للولادة ويسمي القول في العتيرة آخر الباب الذي يليه، ويؤخذ من هذا مناسبة ذكر البخاري حديث الفرع من العقيقة.

٤- باب العتيرة

٥٤٧٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا فَرَعٌ وَلَا عَتِيرَةٌ. قَالَ: وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ نَسَاجٍ كَانَ يَتَذَبَّحُونَهُ لِعَوَاطِفِهِمْ، وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ. [راجع: ٥٤٧٣، أخرجه مسلم: ١٩٧٦، بدون ذكر الطوايف ورجب أ.]

ثم قال: (باب العتيرة) وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفیان وهو ابن عينة عن الزهري، ووقع في رواية الحميدي عن سفیان « حدثنا الزهري » وأخرجه أبو نعيم من طريقه، وشذ ابن أبي عمر فرواه عن سفیان عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال: إنه من فرائد ابن أبي عمر.

قوله: (ولا عتيرة) يفتح المهملة وكسر المثانة بوزن عتيقة، قال القزاز: سميت عتيرة بما يفعل من الذبح وهو العتر « فهي فعلة بمعنى مفعولة هكذا جاء بلفظ النبي والمراد به النهي، وقد ورد بصيغة النهي في رواية للنسائي وللإسماعيلي بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية لأحمد « لا فرع ولا عتيرة في الإسلام ».

قوله: (قال: والفرع) لا يتعين هذا القائل هنا، ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصلاً للتفسير بالهليلج، ولأبي داود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: « الفرع أول نساج » الحديث جملة موقوفة على سعيد بن المسيب، وقال الخطابي: أحسب التفسير فيه من قول الزهري. قلت: قد أخرج أبو فرقة في « السنن » الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر، وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري والله أعلم.

قوله: (أول النساج) في رواية الكشيحي « نساج » بغير ألف ولام، وهو بكسر النون بعدها مثانة خفيفة وآخره جيم.

قوله: (كان يتذبح لهم) بضم أوله وفتح ثالثه، يقال: نتجت الناقة بضم النون وكسر المثانة إذا ولدت، ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنياً للفاعل.

قوله: (كانوا يذبحونه لِعَوَاطِفِهِمْ) زاد أبو داود عن بعضهم « ثم يأكلونه ويلقى جلده على الشجر » فيه إشارة إلى علة النهي، واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعاً بينه وبين حديث « الفرع حق » وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، كذا في

قوله: (إلا ما يتلى عليكم الخنزير) وصله أيضاً ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ «إلا ما يتلى عليكم يعني الميتة والدم ولحم الخنزير».

قوله: (يحرمنكم) يحملنكم) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٢] أي لا يحملنكم بنقض قوم على العدوان، وقد وصله ابن أبي حاتم أيضاً من الوجه المذكور إلى ابن عباس، وحكى الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع إلى معناه.

قوله: (المنخقة إلخ) وصله البيهقي بتمامه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره: «فما أدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال» وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ «المنخقة التي تنشق قتموت، والموقوفة التي تضرب بالخشب حتى يوقظها قتموت، والمتردية التي تتردى من الجبل، والنطيحة الشاة تطيح الشاة، وما أكل السبع ما أخذ السبع، إلخ ما ذكيتم إلا ما أدركتم ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال» ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ «وأكل السبع» ومن طريق قتادة «كل ما ذكر غير الخنزير إذا أدركت منه ميتة تطرف أو ذنباً يتحرك أو قائمة ترتكض فذبحته فقد أحل لك» ومن طريق علي نحو قول ابن عباس، ومن طريق قتادة: «كان أهل الجاهلية يضررون الشاة بالصاع حتى إذا ماتت أكلوها قال: والمتردية التي تتردى في البئر».

قوله: (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة، وعامر هو الشعبي، وهذا السند كوفيون. قوله: (عن عدي بن حاتم) هو الطائي، في رواية الإسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عدي قال الإسماعيلي ذكرته بقوله: «حدثنا عامر حدثنا عدي» يشير إلى أن زكريا مدلس وقد علمته. قلت: وسأيت في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي «سمعت عدي بن حاتم» وفي رواية سعيد بن مسروق «حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لنا جاراً ودخيلاً وريبطاً بالهجرين» أخرجه مسلم، وأبوه حاتم هو المشهور بالجلود، وكان هو أيضاً جواداً، وكان إسلامه سنة الفتح، وثبت هو وقومه على الإسلام، وشهد الفتح بالعراق، ثم كان مع علي وعاش إلى سنة ثمان وستين.

قوله: (المعارض) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره معجمة، قال الخليل وتبعه جماعة: سهم لا ريش له ولا نصل. وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده: سهم طويل له أربع قذذ رقائق، فإذا رمي به اعترض. وقال الخطابي: للمعارض نصل عريض له ثقل وزانة، وقيل: عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالحذافة، وقيل: خشبة ثقيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يمحده وقوى هذا الأخير النووي تبعاً لنياس، وقال القرطبي: إنه المشهور. وقال ابن التين: للمعارض عصا في طرفها حديدة يرمي الصائد بها الصيد، فما أصاب بحده فهو ذكي فيؤكل، وما أصاب بغيره فهو وقيد.

قوله: (وما أصاب بعرضه فهو وقيد) في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه «بعرضه يقتل فإنه وقيد فلا تأكل» وقيد باللفظ وآخره ذال معجمة وزن عظيم، فعيل بمعنى مفعول، وهو ما قتل بعصا أو حجر أو ما لا حد له، والموقوفة تقدم تفسيرها وأنها التي تضرب بالخشب حتى تموت. ووقع في رواية همام بن الحارث عن عدي الآتية بعد باب «قلت: إنا نرمي بالمعارض قال: كل ما خرق» وهو بفتح المعجمة والزاي بعدها قاف أي نفذ، يقال: سهم خازق أي نافذ، ويقال بالسهم المهملة بدل الزاي، وقيل: الخرق بالزاي وقيل: تبدل سبباً لحدش ولا يثبت فيه، فإن قيل: بالراء فهو أن يثبت. وحاصله أن السهم وما في مناه إذا أصاب الصيد بحده حل وكانت تلك ذكاته، وإذا أصابه بعرضه لم يحل لأنه في معنى الخشب الثقيلة والحجر ونحو ذلك من الثقل، وقوله: «بعرضه» بفتح العين أي بغير طرفه المحدد، وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور، وعن الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك، وسأيت في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (وسأله عن صيد الكلب فقال: ما أمسك عليك فكل، فإن أخذ الكلب ذكاة) في رواية ابن أبي السفر «إذا أرسلت كلبك فسحيت فكل» وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآتية بعد أبواب «إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك» والمراد بالمعلمة التي إذا أغراها صاحبها على الصيد طلبته، وإذا زجرها تزعجت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها. وهذا الثالث يختلف في اشتراطه، واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في «التهذيب»: أنه ثلاث مرات، وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين، وقال الرازي: لم يقدره المظلم لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجح إلى العرف. ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلفظه «سألت رسول الله



٧٢- كتاب الذبائح والصيد

قوله: (كتاب الذبائح والصيد) كذا لكرمة والأصيلي ورواية عن أبي ذر، وفي أخرى له ولأبي الوقت «باب» وسقط للنسفي، وثبت له البسلة لاحقة، ولأبي الوقت سابقة

١- باب التسمية على الصيد

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَلُونَكُمْ اللَّهُ بَشِيرٌ مِنَ الصَّيْدِ قَاتِلُهُ أَتَيْدِيكُمْ وَرَمَّا حُكْمٌ - إِلَى قَوْلِهِ - عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٤].

وقوله جلّ ذكره: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [إلى قَوْلِهِ] ﴿فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [المائدة: ١-٣].

وقال ابن عباس: ﴿الْعُقُودُ﴾ [المائدة: ١]. الْعُقُودُ، مَا أُحِلَّ وَحَرَّمَ. ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [الْخَنَزِيرُ]. ﴿يَحْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٢]. يَحْرِمَنَّكُمْ. ﴿شَنَاَنُ﴾ [المائدة: ٢]. عِدَاوَةٌ. ﴿الْمُنْخَقَةُ﴾ تَحْتَقُّ قَتْمُوتٌ. ﴿الْمَوْقُودَةُ﴾: تُضْرَبُ بِالْخَشَبِ يُولَدُهَا قَتْمُوتٌ. وَالْمُتَرَدِّيةُ: تَرْدَى مِنَ الْجَبَلِ. وَالنَّطِيحَةُ: تُطَيَّحُ الشَّاةُ، فَمَا أَذْرَكَهُ يَتَحَرَّكُ بِذَنَبِهِ أَوْ بِعَيْنِهِ فَاذْبَحْ وَكُلْ.

٥٤٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، قَالَ: «مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ، لَكُلِّهِ، وَمَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ». وَسَأَلَهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ، فَإِنِ اخْتَلَبَ كَلْبُكَ ذَكَاةً، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ أَوْ كِلَابِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ، فَخَشِيْتُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ، وَقَدْ قَتَلَهُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا ذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ». [راجع: ١٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٢٢٩].

قوله: (باب التسمية على الصيد) سقط «باب» لكرمة والأصيلي وأبي ذر، وثبت للباثين. والصيد في الأصل مصدر صاد بصيد صيداً، وعومل معاملة الأسماء فأنوع على الحيوان المصادر.

قوله (وقول الله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ إلى قوله ﴿فلا تحشوهم واخشون﴾ [المائدة: ٣] وقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد﴾ [المائدة: ٩٤] كذا لأبي ذر، وقدم وآخر في رواية كريمة والأصيلي، وزاد بعد قوله «الصيد»: «تتأله أيديكم ورماسكم» الآية إلى قوله «عذاب أليم» وعند النسفي من قوله: ﴿أحلت لكم بهيمة الأنعام﴾ الآيتين [المائدة: ٢١]، وكذا لأبي الوقت لكن قال «إلى قوله: ﴿فلا تحشوهم واخشون﴾» وفرقهما في رواية كريمة والأصيلي.

قوله: (قال ابن عباس: العقود العهود، ما أحل وحرم) وصله ابن أبي حاتم أتم منه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفروا بالعقود﴾ [المائدة: ٢]: يعني بالعهود، ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حد في القرآن، ولا تندروا ولا تنكثوا. وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفرقاً، ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجماعة، ونقل عن قتادة: المراد ما كان في الجاهلية من الحلف. ونقل عن غيره: هي العقود التي يتعاقدها الناس. قال: الأول أولى، لأن الله أتبع ذلك البيان عما أحل وحرم، قال: والعقد جمع عقد، وأصل عقد الشيء بغيره وصله به كما يعقد الحبل بالحل.

صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال: ما أمسك عليك فكل « وأما أبو داود فلفظه « ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك. قلت: وإن قتل؟ قال: إذا قتل ولم يأكل منه « قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأما هو وفي معنى الباز الصقر والعقاب والباقش والشاهين، وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور، وهو قول الجمهور إلا ما روي عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور.

قوله: «إذا أرسلت كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلباً غيره» في رواية بيان « وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل » وزاد في روايته بعد قوله: «ما أمسك عليك » « وإن قتلن، إلا أن يأكل الكلب فتي أخاف أن يكون إما أمسك على نفسه « وفي رواية ابن أبي السفر « قلت: فإن أكل؟ قال: فلا تأكل، فإنه لم يمسك عليك إذا أمسك على نفسه «، وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية حسان عن الشعبي في رمي الصيد إذا غاب عنه ووجد بعد يوم أو أكثر. وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كما سيأتي بعد أبواب « وما صدت بكلك للمعلم فذكرت اسم الله فكل » وقد أجمعوا على مشروعيتها إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل فذهب الشافعي وطائفة وهي رواية عن مالك وأحمد أنها سنة، فمن تركها عمداً لم سهواً لم ينفذ في حل الأكل. وذهب أحد في الرجوع عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجمعها شرطاً في حديث عدي، وإيضاف الإذن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة، والمعلق بالوصف يقتضي عند انتزاعه عند من يقول بالمفهوم، والشرط أقوى من الوصف، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة، وما إذا فيه منها تراعى صفته، فلمسها عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم. وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجمهور العلماء إلى الجواز لمن تركها سهواً لا عمداً، لكن اختلف عن المالكية: هل تحرم أو تركه « وعند الحنفية تحريم، وعند الشافعية في عدم ثلاثة أوجه: أصحها يحرمه الأكل، وقيل خلاف الأولى، وقيل: يباح، يباح بالترك ولا يحرم الأكل. والمشهور عن أحد التفرقة بين الصيد والذبائح، فذهب في الذبائح إلى هذا القول الثالث، وسيأتي حجة من لم يشترط فيها في الذبائح مفصلة، وفي إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة، واستثنى أحد وإسحاق الكلب الأسود وقال: لا يحل الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وثقافة غير ذلك. وفيه جواز أكل ما أمسك الكلب بالشرط المتقدم ولو لم ينجس لقوله «إن أخذ الكلب ذكاة» فلو قتل الصيد بظفره أو نابيه حل، وكذا يقتضيه على أحد القولين للشافعي وهو الرجوع عندهم، وكذا لو لم يقتله الكلب لكن تركه وبه وسق ولم ينجس زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فمات حل، لمعوم قوله: « فإن أخذ الكلب ذكاة » وهذا في المعلم، فلو وجدته حياً ميتة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل إلا بالذكاة، فلو لم يذبحه مع الإمكان حرم، سواء كان عدم الذبح اختياراً أو اضطراراً لعدم حضور آلة الذبح، فإن كان الكلب غير معلم اشترط إدراك ذكاته، فلو أدركه ميتاً لم يحل. وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطاده، وعلمه ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل، ثم ينظر فإن أرسلهما معاً فهو لهما وإلا فلا، ولأنه يؤخذ ذلك من التعليل في قوله: « فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » فإنه يفهم منه أن المرسل لو سسى على الكلب لحمل. ووقع في رواية بيان عن الشعبي « وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل » فيؤخذ منه أنه لو وجدته حياً وفيه حياة مستقرة فذكاه حل، لأن الاعتماد في الإباحة على الذكاة لا على إسكان الكلب. وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلماً، وقد علل في الحديث بالخوف من أنه « إذا أمسك على نفسه » وهذا قول الجمهور، وهو الرجوع من قول الشافعي، وقال في القديم: وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحمل، واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال: يا رسول الله، إن لي كلاباً ملكية، فأنسي في صيدها. قال: كل ما أمسك عليك. قال: وإن أكل منه؟ قال: وإن أكل منه « أخرجه أبو داود. ولا بأس بسننه. وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرفاً: منها للفقهاء بالتحرير حمل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه، ومنها الترجيح فرواية عدي في الصحيحين متفق على صحتها، ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين تختلف في تضعيفها، وأيضاً فرواية عدي صريحة مفرقة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متباعدة بأن الأصل في الميتة التحريم، فإذا شككتها في السبب المبيح رجعت إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى: « فكلوا ما أمسك عليكم » [المائدة: ٤] فإن مقتضاه أن الذي يمسكه من غير إرسال لا يباح، ويتقوى أيضاً بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد « إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه. وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل،

فإذا أمسك على صاحبه « وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع عنه، ولو كان مجرد الإمساك كافياً لما احتج إلى زيادة « عليكم ». ومنها للفقهاء بالإباحة حل حديث عدي على كراهة التسمية، وحديث أبي ثعلبة على بيان الجواز. قال بعضهم: ومناسبة ذلك أن عدياً كان موسراً فاختير له الحمل على الأولى، بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بكمسه. ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل في الحديث بخوف الإمساك على نفسه. وقال ابن التين: قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على الذي أدركه ميتاً من شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه، لأنه صار على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك على صاحبه، قال: ويحتمل أن يكون معنى قوله: « فإن أكل فلا تأكل » أي لا يوجد منه غير مجرد الأكل دون إرسال الصائد له، وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها. ولا يخفى تصف هذا وبه. وقال ابن القصار: مجرد إرسالنا الكلب إمساك علينا، لأن الكلب لا يذبح له ولا يصح من ميزها، وإنما يصيد بالتعليل؛ فإذا كان الاختيار بأن يمسك علينا أو على نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يتخير ذلك بينة من له نية وهو مرسله، فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله لم يمسك عليه، كذا قال، ولا يخفى بعده أيضاً ومصادمته لسياق الحديث. وقد قال الجمهور: إن معنى قوله: « أمسك عليكم » [المائدة: ٤] صدق لكم، وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك، وقد وقع في رواية لابن أبي شيبه « إن شرب من دمه فلا تأكل فإنه لم يعلم ما علمته » وفي هذا إشارة إلى أنه إذا شرع في أكله دل على أنه ليس بمعلم التعليم المشرط. وسلك بعض المالكية الترجيح فقال: هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرها همام، وعارضها حديث أبي ثعلبة، وهذا ترجيح مردود لا تقدم. وتلك بعضهم بالإجماع على جواز أكله إذا أخذه الكلب بفيه وهم يأكله فنادوك قبل أن يأكل، قال: فلو كان أكله منه دالاً على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بفيه وشرعه في أكله كذلك، ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أو لا والله أعلم. وفيه إباحة الاصطياد للانتزاع بالصيد للأكل والبيع وكذا للهدية، بشرط قصد الذكاة والانتزاع، وكرهه مالك، وخالفه الجمهور. قال الليث: لا أعلم حقاً أشبهه بباطل منه، فلو لم يقصد الانتزاع به حرم لأنه من الفساد في الأرض بإتلاف نفس عبثاً، وينفذ أن يقال: يباح، فإن لازمه وأكثر منه كره، لأنه قد يشغله عن بعض الواجبات وكثير من التدبيلات. وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس رفعه « من سكن البادية جفا، ومن اتبع الصيد غفل » وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضاً وآخر عند الدارقطني في «الأفراد» من حديث البراء بن عازب وقال: نفرد به شريك. وفيه جواز اقتناء الكلب للمعلم للصيد، وسيأتي البحث فيه في حديث « من اقتنى كلباً » واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للإضافة في قوله: « كلبك » وأجاب من منع بأنها إضافة اختصاص، واستدل به على طهارة سؤر كلب الصيد دون غيره من الكلاب للإذن في الأكل من الموضع الذي أكل منه، ولم يذكر الفضل ولو كان واجباً لبيته لأنه وقت الحاجة إلى البيان. وقال بعض العلماء: يفي عن معصن الكلب ولو كان نجساً لهذا الحديث، وأجاب من قال بنجاسته: بأن وجوب الفضل كان قد اشهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره، وفيه نظر، وقد يتقوى القول بالغير لأنه بشدة الجري يحذف يرقه فيؤمن معه ما ينحس من إصابة لعابه موضع المعص، واستدل بقوله: « كل ما أمسك عليك » بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل، للمعصم الذي في قوله: « ما أمسك » وهذا قول الجمهور، وقال مالك: لا يحل، وهو رواية البريعي عن الشافعي.

(نسيه): قال ابن المير ليس في جميع ما ذكر من الآي والأحاديث تعرض للتسمية المترجم عليها إلا آخر حديث عدي، فكأنه عده بياناً لما أجته الأئمة من التسمية، وعند الأصوليين خلاف في الجمل إذا اقرنت به قرينة لفظية معينة هل يكون ذلك الدليل الجمل معها أو لاها خاصة؟ انتهى. وقوله: « الأحاديث » يوهم أن في الباب عدة أحاديث، وليس كذلك لأنه لم يذكر فيه إلا حديث عدي، نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكأنه عدها أحاديث، وبمجه في التسمية المذكورة في آخر حديث عدي مردود، وليس ذلك مراد البخاري، وإنما جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده، وقد أورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السفر عن الشعبي « إذا أرسلت كلبك وسميت فكل » ومن رواية بيان عن الشعبي « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله فكل » فلما كان الأخذ بقيد « المعلم » متفقاً عليه وإن لم يذكر في الطريق الأولى كانت التسمية كذلك، والله أعلم.

صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال: ما أمسك عليك فكل « وأما أبو داود فلفظه « ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك. قلت: وإن قتل؟ قال: إذا قتل ولم يأكل منه « قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأما هو وفي معنى الباز الصقر والعقاب والباقش والشاهين، وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور، وهو قول الجمهور إلا ما روي عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور.

قوله: «إذا أرسلت كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلباً غيره» في رواية بيان « وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل » وزاد في روايته بعد قوله: «ما أمسك عليك » « وإن قتلن، إلا أن يأكل الكلب فتي أخاف أن يكون إما أمسك على نفسه « وفي رواية ابن أبي السفر « قلت: فإن أكل؟ قال: فلا تأكل، فإنه لم يمسك عليك إذا أمسك على نفسه «، وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية حسان عن الشعبي في رمي الصيد إذا غاب عنه ووجد بعد يوم أو أكثر. وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كما سيأتي بعد أبواب « وما صدت بكلك للمعلم فذكرت اسم الله فكل » وقد أجمعوا على مشروعيتها إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطاً في حل الأكل فذهب الشافعي وطائفة وهي رواية عن مالك وأحمد أنها سنة، فمن تركها عمداً لم سهواً لم ينفذ في حل الأكل. وذهب أحد في الرجوع عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجمعها شرطاً في حديث عدي، وإيضاف الإذن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة، والمعلق بالوصف يقتضي عند انتزاعه عند من يقول بالمفهوم، والشرط أقوى من الوصف، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة، وما إذا فيه منها تراعى صفته، فلمسها عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم. وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجمهور العلماء إلى الجواز لمن تركها سهواً لا عمداً، لكن اختلف عن المالكية: هل تحرم أو تركه « وعند الحنفية تحريم، وعند الشافعية في عدم ثلاثة أوجه: أصحها يحرمه الأكل، وقيل خلاف الأولى، وقيل: يباح، يباح بالترك ولا يحرم الأكل. والمشهور عن أحد التفرقة بين الصيد والذبائح، فذهب في الذبائح إلى هذا القول الثالث، وسيأتي حجة من لم يشترط فيها في الذبائح مفصلة، وفي إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة، واستثنى أحد وإسحاق الكلب الأسود وقال: لا يحل الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وثقافة غير ذلك. وفيه جواز أكل ما أمسك الكلب بالشرط المتقدم ولو لم ينجس لقوله «إن أخذ الكلب ذكاة» فلو قتل الصيد بظفره أو نابيه حل، وكذا يقتضيه على أحد القولين للشافعي وهو الرجوع عندهم، وكذا لو لم يقتله الكلب لكن تركه وبه وسق ولم ينجس زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فمات حل، لمعوم قوله: « فإن أخذ الكلب ذكاة » وهذا في المعلم، فلو وجدته حياً ميتة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل إلا بالذكاة، فلو لم يذبحه مع الإمكان حرم، سواء كان عدم الذبح اختياراً أو اضطراراً لعدم حضور آلة الذبح، فإن كان الكلب غير معلم اشترط إدراك ذكاته، فلو أدركه ميتاً لم يحل. وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطاده، وعلمه ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل، ثم ينظر فإن أرسلهما معاً فهو لهما وإلا فلا، ولأنه يؤخذ ذلك من التعليل في قوله: « فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » فإنه يفهم منه أن المرسل لو سسى على الكلب لحمل. ووقع في رواية بيان عن الشعبي « وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل » فيؤخذ منه أنه لو وجدته حياً وفيه حياة مستقرة فذكاه حل، لأن الاعتماد في الإباحة على الذكاة لا على إسكان الكلب. وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلماً، وقد علل في الحديث بالخوف من أنه « إذا أمسك على نفسه » وهذا قول الجمهور، وهو الرجوع من قول الشافعي، وقال في القديم: وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحمل، واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال: يا رسول الله، إن لي كلاباً ملكية، فأنسي في صيدها. قال: كل ما أمسك عليك. قال: وإن أكل منه؟ قال: وإن أكل منه « أخرجه أبو داود. ولا بأس بسننه. وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرفاً: منها للفقهاء بالتحرير حمل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه، ومنها الترجيح فرواية عدي في الصحيحين متفق على صحتها، ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين تختلف في تضعيفها، وأيضاً فرواية عدي صريحة مفرقة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متباعدة بأن الأصل في الميتة التحريم، فإذا شككتها في السبب المبيح رجعت إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى: « فكلوا ما أمسك عليكم » [المائدة: ٤] فإن مقتضاه أن الذي يمسكه من غير إرسال لا يباح، ويتقوى أيضاً بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد « إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه. وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل،

بعلمها موحة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة.

قوله: يا بني الله إنا بأرض قوم أهل كتاب يعني بالشام وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا الشام وتصوروا منهم آل غسان وتبوخ وبهز وطون من قضاعة منهم بنو غشين آل أبي ثعلبة، واختلف في اسم أبي ثعلبة قليل: جرثوم وهو قول الأكثر وقيل: جرم وقيل: ناشب وقيل: جرثوم وهو كالأول لكن بغير إشباع وقيل: جرثومة وهو كالأول لكن بزيادة هاء وقيل: غرثون وقيل: ناشر وقيل: لاشر وقيل: لاش وقيل: لاشن وقيل: لاشومة. واختلف في اسم أبيه قليل: عمرو وقيل: ناشب وقيل: ناشب بمهمله وقيل: بمجمة وقيل: ناشر وقيل: لاشر وقيل: لاش وقيل: لاشن وقيل: لاشم وقيل: لاسم وقيل: جلهم وقيل: حير وقيل: جرمه وقيل: جرثوم، ويتضمن من اسمه واسم أبيه بالتركيب أقوال كثيرة جدا، وكان إسلامه قبل غير وشهد بيعة الرضوان وتوجه إلى قومه فأسلموا، وله أخ يقال له: عمرو أسلم أيضاً.

قوله: (في آيتهم) جمع إناؤه والأوتي جمع آية، وقد وقع الجواب عنه «فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاضلوا وكلوا فيها» فحسب بهذا الأمر من رأى أن استعمال آية أهل الكتاب توقف على الغسل لكثرة استعمالهم النجاسة. ومنهم من يتدين بملابستها، قال ابن دقيق العيد: وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناءً على تعارض الأصل والغالب. واحتج من قال بما دل عليه هذا الحديث بأن الظن المستفاد من الغالب راجع على الظن المستفاد من الأصل، وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى يتحقق النجاسة بجهربين: أحدهما أن الأمر بالغسل محمول على الاستحباب احتياطاً جمعاً بينه وبين ما دل على التمسك بالأصل، والثاني أن المراد بحدث أبي ثعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه، ويؤيده ذكر الجوس لأن أوتابهم نجسة لكونهم لا تحل ذبائحهم. وقال النووي: المراد بالآية في حديث أبي ثعلبة آية من يطبخ فيها لحوم الحوت وشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود «إنا غاروا أهل الكتاب وهم يطبخون في قدرهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخمر فقال «فذكر الجواب. وأما الفقهاء فمراهم مطلق آية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فإنه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم وإن كان الأولى الغسل للخروج من الخلاف لا لثبوت الكراهة في ذلك، ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروهاً بناءً على الجواب الأول وهو الظاهر من الحديث، وأن استعمالها مع الغسل رخصة إذا وجد غيرها فإن لم يجد جاز بلا كراهة للنهي عن الأكل فيها مطلقاً وتعليق الإذن على عدم غيرها مع ضلها، وحسب بهذا بعض المالكية لقولهم إنه يمتنع كسر آية الخمر على كل حال بناءً على أنها لا تظهر بالغسل، واستدل بالتفصيل المذكور لأن الغسل لو كان مطهراً لما كان للتفصيل معنى، وتمتق بأنه لم ينحصر في كون الدين تعريض نجسة بحيث لا تظهر أصلاً بل يمتثل أن يكون التفصيل للأخذ بالأولى، فإن الإثاء الذي يطبخ فيه الخنزير يستقر ولو غسل كما يكره الشرب في الحجة ولو غسلت استقلالاً، ومضى ابن حزم على ظاهره فقال: لا يجوز استعمال آية أهل الكتاب إلا بشرطين أحدهما أن لا يجد غيرها والثاني غسلها. وأجاب بما تقدم من أن أمره بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل، والأمر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في التنفير عنها كما في حديث سلمة الأبي بعد في الأمر بكسر القدور التي طبخت فيها الميتة، فقال رجل: أو نغسلها؟ فقال: أو ذاك. فأمر بالكسر للمبالغة في التنفير عنها ثم أذن في الغسل ترخيصاً فكذلك يتجه هذا هنا والله أعلم.

قوله: (وبأرض صيد أصيد بقوسي) فقال في جوابه: «وما صلت بقوسك وذكرت اسم الله تكل» فحسب به من أوجب التسمية على الصيد وعلى النجاسة، وقد تقدمت مباحث في الحديث الذي قبله، وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكلب، وقوله: «فكل» وقع مفسراً في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال: يا رسول الله إن في كلابنا مكلبة الحديث وفيه وأتاني في قوسي، قال: كل ما ردت عليك قوسك ذكياً وغير ذكي. قال: وإن تغيب عني؟ قال: وإن تغيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه أثر غير سهمك» وقوله: يصل بصاد مهمله مكسورة ولا مقلية أي ينزق، وسيأتي مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في «باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة» وفي الحديث من الفوائد جمع للسائل ولإيرادها واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة بلفظ أما وأما.

٥- باب الخذف والتنفذ

٥٤٧٩ ح- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ وَاحِدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَتَيْمٌ هُنُ هَارُونَ، وَاللَّفْظُ لِيُزِيدَ، عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ:

أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْخَذْفِ، أَوْ كَانَ يَكْرَهُ الْخَذْفَ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَصَادُ بِهِ صَيْدٌ وَلَا يَنْكَأُ بِهِ عَدُوٌّ، وَلِكَيْهَذَا قَدْ كَثُرَ السِّنُّ وَتَفَقَّاهُ النَّهْيُ». ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: أَخَذْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ أَوْ كَرِهَهُ الْخَذْفَ، وَأَنْتَ تَخْذِفُ؟ لَا أَكْمَلُكَ كَلًّا وَكَلًّا. [رواجع: ٤٨٤١، أخرجه مسلم: ١٩٥٤].

قوله: (باب الخذف والتنفذ) أما الخذف فسيأتي تفسيره في الباب، وأما التنفذ معروفة تتخذ من طين وتيس فيرمى بها، وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في «باب صيد المراض».

قوله: (حدثني يوسف بن راشد) وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرزي نزيل بغداد نسبة البخاري إلى جده، وفي طبقة يوسف بن موسى التستري نزيل الري. فحمل البخاري كان يحشى أن يلتبس به.

قوله: (واللفظ ليؤيد) قلت: قد أخرج أحد الحديث عن وكيع مقتصر على المتن دون القصة، وأخرجه الإسماعيلي من رواية يحيى القطان ووكيع كلاهما عن كهمس مرفوعاً وقال: إن السياق ليحيى والمثنى واحد.

قوله: (أله رأى رجلاً من أتق على اسمه، ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهمس «رأى رجلاً من أصحابه» وله من رواية سعيد بن جبير عن عبد الله بن مفضل أنه قريب لعبد الله بن مفضل).

قوله: (بخذف) بخاء معجمة وآخره فاء أي يرمي بحصاة أو نواة بين سبائته أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام، وقال ابن فارس: خذفت الحصاة رميتها بين أصبعين، وقيل في حصى الخذف: أن يجعل الحصاة بين السبابة من اليمين والإبهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمين، وقال ابن سيده: خذف بالشاء يخذف فارسي وخص بعضهم به الحصى، قال: والمخلدة التي يوضع فيها الحجر ويرمى بها الطير ويطلق على القلاع أيضاً قاله في الصحاح.

قوله: (نهي عن الخذف، أو كان يكره الخذف) في رواية أحد عن وكيع «نهي عن الخذف» ولم يشك، وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهمس بالشك وبين أن الشك من كهمس.

قوله: (أله لا يصاد به صيد) قال المذهب: أباح الله الصيد على صفة فقال: «فإنه أهدبكم وراحكم» [الملائكة: ٩٤] وليس الرمي بالبنقة ونحوها من ذلك وإنما هو وقيد وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به لأنه ليس من المجهزات، وقد اتفق العلماء إلا من شذ منهم على تحريم أكل ما قتله البنقة والحجر انتهى. وإنما كان كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة رامي لا بعده.

قوله: (ولا ينكأ به عدو) قال عياض: الرواية بفتح الكاف وبهزة في آخره وهي لغة، والأشهر بكسر الكاف بغير همز، وقال في شرح مسلم: لا ينكأ بفتح الكاف مهورز، وروي لا ينكأ بكسر الكاف وسكون التحتانية، وهو أوجه لأن المهورز إنما هو من نكأت الفرقة وليس هذا موضع فنه من النكابة، لكن قال في «العين»: نكأت لغة في نكيت، فعلى هذا ترجع هذه الرواية قال: ومناه المبالغة في الأذى. وقال ابن سيده، نكأ العدو نكابة أصاب منه، ثم قال: نكأت العدو أنكؤهم لغة في نكيتهم، فظهر أن الرواية صحيحة للمنى ولا معنى لتخطئتها. وأغرب ابن التين فلم يجر على الرواية التي بالهمز أصلاً بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز، ثم قال: ونكأت الفرقة بالهمز.

قوله: (ولكنها قد تكسر السن) أي الرمية، وأطلق السن فيشمل سن الرمي وغيره من آدمي وغيره.

قوله: (لا أكملك كلاً وكلاً) في رواية معاذ وعبد بن جعفر «لا أكملك كلمة كلاً وكلاً» وكلمة بالنصب والتثنية، وكذا وكذا إبهام الزمان، ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم «لا أكملك أبداً» وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه، ولا يدخل ذلك في النهي عن الحجر فرق ثلاث فإنه يتعلق بمن حجر لحظ نفسه، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب وفيه تغير المنكر ومنع الرمي بالبنقة لأنه إذا نفى الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للحیوان بالتلف لسير ماله وقد ورد النهي عن ذلك، نعم قد يدرك ذكاة ما رمي بالبنقة فيحل أكله، ومن ثم اختلف في جوازه فصرح بجلى في «الذخائر» بمنعه به أتى ابن عبد السلام وجرم النووي بحله لأنه طريق إلى الاصطلاح والتحقيق التفصيل: فإن كان الأغلب من حال الرمي ما ذكر في

الحديث اشتهر، وإن كان عكسه جاز ولا سيما إن كان الرمي مما لا يصل إليه الرمي إلا بذلك ثم لا يقتله غالباً وقد تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البنتقة في القرى والأمصار، ومفهومه أنه لا يكره في القلاع فجعل مدلول النهي على خشية إدخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم.

٦- باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية

٥٤٨٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا، لَيْسَ بِكَلْبٍ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ، نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.» [إسناد: ٥٤٨١، ٥٤٨٢، أخرجه مسلم: ١٠٧٤].

٥٤٨١- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا حُظَيْفَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا لِبَيْتِهِ أَوْ كَلْبًا مَاشِيَةً، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.» [راجع: ٥٤٨٠، أخرجه مسلم: ١٠٧٤].

٥٤٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبًا مَاشِيَةً، أَوْ ضَارِيًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.» [راجع: ٥٤٨٠، أخرجه مسلم: ١٠٧٤].

قوله: (باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية) يقال: اقتنى الشيء إذا اتخذ له الدار، ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه، ووقع في الرواية الأولى «ليس بكلب ماشية أو ضارية» وفي الثانية «إلا كلباً ضارياً لصيد أو كلب ماشية» وفي الثالثة «إلا كلب ماشية أو ضارياً» فالرواية الثانية تضر الأولى والثالثة، فالأولى إما للاستعارة على أن ضارياً صفة للجسامة الضارين أصحاب الكلاب للمائدة الضارية على الصيد يقال ضاراً على الصيد ضاروة أي تمدد ذلك واستمر عليه، وضار الكلب وأضراره صاحبه أي مودعه وأضراره بالصيد، والجمع ضوار، وإما للتناسب للفظ ماشية مثل لا دريت ولا تليت والأصل تلوت، والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلباً ضارياً، ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي ذر «إلا كلب ضاري» بالإضافة وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، أو لفظ ضاري صفة للرجل الصائد أي إلا كلب رجل متاد للصيد وثبت الياء في الاسم المقصور مع حذف الألف واللام منه لغة. وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بده المخلت، وأورده فيها أيضاً من حديث سفيان بن أبي زعيم، وتقدم شرح الملقن مستوفى في كتاب المزارعة، وفيه التنبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زعيم في الحديث «أو كلب زوج»، وفي لفظ «حورث» وكلنا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذي.

٧- باب إذا أكل الكلب

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ أَجْلِ لَهْمٍ قُلْ أَجَلُ لَهْمٍ كَلْبُ الْعِلْمِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْحَرْفِ مِثْلَيْنِ﴾ [البقرة: ١٧١]. أَخْبَرَنَا: [إسناد: ٤]. الصَّوَائِدُ وَالْكُوَايِبُ. ﴿اجْتَرَحُوا﴾ [الجملة: ٢١]. أَخْبَرَنَا:

﴿تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [إلى قوله] ﴿سَرِيعَ الْجِسَابِ﴾. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ قَدْ أَمْسَكَ، إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾. فَضُرِبَ وَتَعْلَمُ حَتَّى يَبْرُكَ. وَكَرِهَهُ ابْنُ عُمَرَ.

وَقَالَ عطاء: إِنْ شَرِبَ اللَّحْمَ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ.

٥٤٨٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُعَيْلٍ، عَنْ تَيَّانٍ، عَنْ

قوله: (باب إذا أكل الكلب) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية يسيان بن عمرو عن الشعبي عنه، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الأول.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿يسألكم عما أكل لحم﴾ الآية. مكملين الكوايب) في رواية الكشيبي «الصوائد» وجمعها في نسخة الصنفاني، وهو صفة مخلوق تقديره الكلاب الصوائد أو الكوايب.

قوله: (مكملين) أي مؤيدين أو معجدين، قيل: وليس هو تفعيل من الكلب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرس، نعم هو راجع إلى الأول لأنه أصل فيه لا طبع عليه من شدة الحرس، ولأن الصيد غالباً إنما يكون بالكلاب، فمن علم الصيد من غيرها كان في معناها. وقال أبو عبيدة في قوله «مكملين»: أي أصحاب كلاب، وقال الراغب: الكلاب والمكلب الذي يعلم الكلاب.

قوله: (اجترحوا: اكسبوا) هو تضيير أبي حنيفة، وليست هذه الآية في هذا الموضع وإنما ذكرها استطراداً ليأتى أن الاجتراح يطلق على الاكتساب وأن المراد بالمكملين للمكملين، وهو وإن كان أصل المائدة الكلاب لكن ليس الكلب شرطاً فيصبح الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح، ولفظ أبي حنيفة، وما علمت من الجوارح أي الصوائد ويقال: فلان جارحة أمه أي كاسبهم، وفي رواية أخرى: ومن يجترح أي يكسب، وفي رواية أخرى: الذين اجتروحوا السيئات اكسبوا.

(تحيه): اعترض بعض الشراح على قوله: «الكوايب والجوارح» فإنه قال في تضيير يراءة في المراكب ما تقدم ذكره فالزعم التناقض، وليس كما قال، بل الذي هنا على الأصل في جمع المؤنث.

قوله: (وقال ابن عباس: إن أكل الكلب فقد أفسده، إنما أمسك نفسه، والله يقول: ﴿تعلمونهم مما علمكم الله﴾) فيضرب وتعلم حتى تترك وصله سعيد بن منصور مختصراً من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: إذا أكل الكلب فلا تأكل، وإنما أمسك على نفسه. وأخرج أيضاً من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: إذا أرسلت كلبك المعلم فسميت فأكل فلا تأكل، وإذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فلا تأكل لقول الله عز وجل: ﴿مكملين تعلمونهم مما علمكم الله﴾ وينبغي إذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك المخلوق، فعرف بهذا الراد بقوله: «حتى يترك» أي يترك خلقه في الشره ويترن على الصبر عن تناول الصيد حتى يبيح صاحبه.

قوله: (وكرهه ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال: إذا أكل الكلب من صيده فإنه ليس بمعلم. وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه. وكذا أخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق.

قوله: (وقال عطاء: إن شرب الدم ولم يأكل فكل) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عنه بلفظ «إن أكل فلا تأكل وإن شرب فلا» وتقدمت مباحث هذه المسألة في الباب الأول.

٨- باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة

٥٤٨٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا عاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: عَنْ عَبْدِ بْنِ حَرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبٌ وَسَمِيَتْ فَأَمْسَكَ وَقُلْ فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا خَالَطَ كِلَابًا، لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَأَمْسَكَ وَقُلْ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَرُوْهُنَّ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ.» [راجع: ١٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٢٩].

٩- باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر

٥٤٨٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَرَمٍ قَالَ: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي وَأَسْمِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمَّيْتَ، فَاخْذْ قَفْلاً فَتَأْكُلْ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا امْسِكْ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي، أَجِدُ مَعَهُ كَلْباً آخَرَ، لَا أُدْرِي أَيُّهُمَا أَحَدُهُ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ». وَسَأَلْتُ عَنْ صَيْدِ الْبُغْرَايِ، فَقَالَ: «إِذَا اصْبَتَ بِخَدِّهِ لَكَلًا، وَإِذَا اصْبَتَ بِخَدِّهِ لَقْلَقًا فَإِنَّهُ وَلَيْدٌ، فَلَا تَأْكُلْ». [رواجع: ١٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٢٩].

قوله: (باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر) ذكر فيه حديث علي بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي، وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول.

٩- باب ما جاء في الصيد

٥٤٨٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ: أَخْبَرَنِي ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ تَيْمَانَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَرَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بَهْلَوِ الْكِلَابِ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُطْلَعَةُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ، فَكُلْ يَمَّا امْسِكَنَّ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا امْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ». [رواجع: ١٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٢٩].

٥٤٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ خُثَيْبِ بْنِ شَرِيحٍ، وَخُثَيْبِ ابْنِ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي رَجَلٍ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ خُثَيْبِ بْنِ شَرِيحٍ: قَالَ: سَمِعْتُ رِبْعَةَ ابْنَ تَيْمَةَ الدَّمَشْقِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَالِيَةُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الدَّمَشْقِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بَارِضِي قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ، نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَأَرْضِي صَيْدَ أَحِبِّهِمْ بِقَوْمِي، وَأَحِبُّهُ بِكُلِّهِ الْمُطْعَمُ وَالَّذِي لَيْسَ مُطْعَمًا، فَأَخْبَرَنِي: مَا الَّذِي يَجِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْتَ بَارِضِي قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ: فَإِنْ وَجَدْتُمْ هُنَّ آيَتَهُمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَلَا تَحْسِبُوا أَنَّهُمْ كَلُّوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْتَ بَارِضِي صَيْدٍ: فَمَا حِدَيْتَ بِقَوْمِيكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ، وَمَا حِدَيْتَ بِكُلِّكَ الْمُطْعَمُ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ، وَمَا حِدَيْتَ بِكُلِّكَ الَّذِي لَيْسَ مُطْعَمًا فَادْكُرْ ذِكْرَهُ فَكُلْ». [رواجع: ٥٤٧٨، أخرجه مسلم: ١٩٣٠، ١٩٣١].

٥٤٨٩- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَامُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَحَا أَرْثَا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهِمَا حَتَّى لَقِيَا، فَسَمِعْتُ عَلَيْهِمَا حَتَّى اخْتَلَعَا، فَبِئْسَ بِهِمَا إِلَيَّ طَلْعَةٌ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَرِيكَيْهَا أَوْ فَعِلَيْهَا قَبْلَهُ. [رواجع: ٢٥٧٢، أخرجه مسلم: ١٩٥٣].

٥٤٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَخْضِي طَرِيقَ مَكَّةَ، تَخَلَّفَ مَعَ اصْطَحَابِ لَهُ مَخْرَجَيْنِ، وَهُوَ غَيْرُ مُخْرَجٍ، فَرَأَى جَمَارًا وَخَشِيًا، فَاسْتَوَى عَلَى قَرْبِهِ، ثُمَّ سَأَلَ اصْطَحَابَهُ أَنْ يَنَازِلُوهُ سَوَاطِئَ قَابِوًا، فَسَأَلَهُمْ رَمْعَةً قَابِوًا، فَاخَذَهُ ثُمَّ خَدَّ عَلَى الْجِمَارِ فَقَلَعَهُ، فَكُلَّ مِنْهُ بَعْضُ اصْطَحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنِي بَعْضَهُمْ، فَلَمَّا أَذْكُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ أَطْعَمَكُمْوَهَا اللَّهُ». [رواجع: ١٨٢١، أخرجه مسلم: ١٩١٦].

٥٤٨٥- وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ قَارُو، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ قَالَ: لِلنَّبِيِّ ﷺ: يُرْمِي الصَّيْدَ فَيَقْتَرِ أَوْرَةَ الْيَوْمَيْنِ وَالْفَلَاحَةَ، ثُمَّ يَجِدُهُ مَيْتًا وَلَيْدٌ سَهْمُهُ، قَالَ: «يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ». [رواجع: ١٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٢٩].

قوله: (باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) أي من الصائد.

قوله: (ثابت بن زيد) هو أبو زيد البصري الأحول وحكى الكلابي أنه قيل فيه: ثابت بن زيد قال: والأول أصح. قلت: زيد كنيته لا اسم أبيه، وشيخه حاصم هو ابن سليمان الأحول وقد زاد عن الشعبي في حديث علي قصة السهم.

قوله: (وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل) ومفهومه أنه إن وجد فيه أثر سهمك فكله، وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما إذا غاب الصائد الذي أرسله الصائد كلب آخر، لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما إذا شارك الكلب في قتله كلب آخر، وهنا الأثر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أصم من أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الأسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد، وقد جاءت فيه زيادة من رواية سيد بن جبير عن علي بن حاتم عند الترمذي والنسائي والطحاوي بلفظ: «إذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سبع وعلمت أن سهمك قتله فكل منه». قال الرافعي: يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجدته ميتاً أنه لا يحل، وهو ظاهر نص الشافعي في «المختصر». وقال النووي: الحل أصبح قليلاً. وحكى البيهقي في «المرقعة» عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس: «كل ما أصعبت ودم ما أقيت»: معنى «ما أصعبت» ما قتله الكلب وأنت تراه وما «أقيت» ما غاب عنك مقتله. قال: وهذا لا يميز عنتي غيره إلا أن يكون جاء من النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأي ولا قياس، قال البيهقي: وقد ثبت الخبر يعني حديث الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي.

قوله: (وإن وقع في الماء فلا تأكل) يؤخذ سبب منع أكله من الذي قبله، أنه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الفرق في الماء؟ فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله، قال النووي في «شرح مسلم»: «إذا وجد الصيد في الماء غريقاً حرم بالاتفاق أحد وقد صرح الرافعي بأن حله ما لم يته الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبذب فإن انتهى إليها قطع الحلقوم مثلاً فقد تمت ذكاته، ويؤيده قوله في رواية مسلم «فإنك لا تدري لاء قتله أو سهمك» فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل.

قوله: (وقال عبد الأعلى) يعني ابن عبد الأعلى السامي بالمهمل البصري، وداود هو ابن أبي هند، وعامر هو الشعبي، وهذا التعليل وصله أبو داود عن الحسن بن مساذ عن عبد الأعلى به.

قوله: (فيحضر) بقاء ثم مشاة ثم قاف أي يتبع قفاره حتى يتمكن منه، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن بطال، وفي رواية الكشميهني فيقتضي أي يجع، وكذا لمسلم والأصيلي وفي رواية «يفقو» وهي أوجه.

قوله: (اليومين وال ثلاثة) فيه زيادة على رواية حاصم بن سليمان «بعد يوم أو يومين» ووقع في رواية سيد بن جبير «فينب عنه الليلة والليلتين» ووقع عند مسلم في حديث أبي ثعلبة بسند فيه معاوية بن صالح «إذا رميت سهمك فغاب منك فادركه فكل ما لم يمتن» وفي لفظ في الذي يدرك الصيد بعد ثلاث «كل ما لم يمتن» ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم عليه قريباً، فيجمل الغاية أن يتن الصيد فلو وجده مثلاً بعد ثلاث ولم يمتن حل، وإن وجده بدونها وقد استثنى فلا، هذا ظاهر الحديث، وأجاب النووي بأن النبي من أكله إذا تنب للترديه، وسأذكر في ذلك بحثاً في «باب صيد البحر» واستدل به على أن الرامي لو أخر الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أنه يحل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج إلى استئصال من سبب فيشته عنه أكان مع الطلب أو عدمه، لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال: «فيقتضي أثره» فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال فاختصر بعض الرواة السؤال، فلا يتمسك فيه بترك الاستئصال. واختلف في صفة الطلب: فمن أبي حنيفة إن أخرج ساعة فلم يطلب لم يحل وإن أتبعه عقب الرمي فوجدته ميتاً حل. وعن الشافعية لا بد أن يتبعه. وفي اشتراط المدد وجهان أظهرهما يكفي للمشي على حاله حتى لو أسرع فوجدته حياً حل، وقال إمام الحرمين: لا بد من الإسراع قليلاً ليتضح صورة الطلب، وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف.

تعليق الحيوان

٥٤٩١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، يَقُولُ: «لَا أَنَّهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟».

[راجع: ١٨٢١، أخرجه مسلم: ١١٩٦].

١٢- باب قول الله تعالى:

﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]

وَقَالَ عُمَرُ: صَيْدُهُ مَا اصْطِيدَ، وَ﴿وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦]. مَا رَمَى بِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: الطَّافِي حَلَالٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَعَامُهُ مَيْتَةٌ، إِلَّا مَا قَلِبَتْ مِنْهَا، وَالْجَرِيُّ لَا تَأْكُلُهُ الْيَهُودُ، وَنَحْنُ نَأْكُلُهُ.

وَقَالَ خُرَيْجٌ، صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: أَمَا الطَّيْرُ فَارَى أَنْ يَذْبَحَهُ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءَ: صَيْدُ الْأَنْهَارِ وَلِلَّاتِ السَّيْلِ، صَيْدُ الْبَحْرِ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَالِقٌ ذِرَافُهُ وَهَذَا يَلْبَحُ أَجَاجٌ وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [الأنعام: ١٢].

وَرَكِبَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَرَجٍ مِنْ جُلُودِ كِلَابِ الْمَاءِ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَوْ أَنَّ أَهْلِي أَكَلُوا الصَّغَادِقَ لَأُطْفِئَتْهُمْ.

وَلَمْ يَزَلِ الْحَسَنُ بِالسَّلَاطَةِ نَاسًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَنْ صَيْدَ الْبَحْرَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ يَهُودِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ.

وَقَالَ أَبُو الدُّرْدَاءِ فِي الْمَرْيِ: فَخِجَ الْخَمْرُ الْبَيْنَانُ وَالشَّمْسُ.

٥٤٩٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: غَزَوْنَا بَيْتَ الْغَبَطِ، وَأَمَرَ أَبُو عُثَيْبَةَ، فَبَجَا جَوْعًا شَدِيدًا، فَالَقَى الْبَحْرَ حَوَاتٍ مَتَا لَمْ يَزَلْ يَقُولُ: يُقَالُ لَهُ الْغَبَرُ، فَكَانَ مِنْهُ يَصِفُ شَيْئًا، فَأَخَذَ أَبُو عُثَيْبَةَ عَطَاءً مِنْ عِطَائِهِ، فَسَرَّ الرَّاكِبَ تَحْتَهُ.

[راجع: ٢٤٨٣، أخرجه مسلم: ١٩٣٥، مطولاً].

٥٤٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ عُمَرُو قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: بَخَّسَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَ مِائَةِ رَاكِبٍ، وَأَمِيرَنَا أَبُو عُثَيْبَةَ، نَزَعَهُ عِيًّا لِقَرْيَشٍ، فَأَصَابَنَا جَوْعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْغَبَطَ، فَسَمِعْتُ جَيْشَ الْغَبَطِ، وَالْقَى الْبَحْرَ حَوَاتٍ يُقَالُ لَهُ الْغَبَرُ، فَكَانَ مِنْهُ يَصِفُ شَيْئًا وَادَّعَى بُوذَكِيَّةَ، حَتَّى صَلَحَتْ أَجْسَانُنَا. قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو عُثَيْبَةَ جُلْعًا مِنْ أَصْلَاحِهِ فَصَبَّهَ فَمَسَّرَ الرَّاكِبَ تَحْتَهُ، وَكَانَ لِيَا وَرَجُلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ الْجَوْعُ نَحَرَ ثَلَاثَ جَوَارِيٍّ، ثُمَّ ثَلَاثَ جَوَارِيٍّ، ثُمَّ نَهَاةَ أَبُو عُثَيْبَةَ. [راجع: ٢٤٨٣، أخرجه مسلم: ١٩٣٥، مطولاً].

قوله (باب قول الله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾) كذا للسني، واقتصر الباقون على ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾.

قوله (وقال عمر: هو ابن الخطاب (صه) ما اصطيد، وطعامه ما رمى به) وصله المصنف في «التاريخ» وعبد بن حيد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: لما قدمت البحرين سألني أهلها عما ذُفِفَ البحر فأمرتهم أن يأكلوه، فلما قدمت على عمر فذكر قصة قال: فقال عمر: قال الله عز وجل في كتابه: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦] فصيده ما صيد، وطعامه ما ذُفِفَ به.

قوله (وقال أبو بكر) هو الصديق (الطائي حلال) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشر عن عكرمة عن ابن عباس قال: أشهد على أبي بكر أنه قال: «السكة الطافية حلال» زاد الطحاوي «لن أراد أكله»

قوله: (باب ما جاء في الصيد) قال ابن المنير: مقصوده بهذه الترجمة التنبيه على أن الاشتغال بالصيد لمن هو عيشه به مشروع، ولن عرض له ذلك وعيشه بغيره مباح، أما التصيد لجرد اللُّهُر فهو عمل الخلاف. قلت: وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول. وذكر فيه أربعة أحاديث: الأول: حديث علي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم ما فيه. الثاني: حديث أبي ثعلبة أخرجه علياً عن أبي حاصم عن حيوة، ونزلاً من رواية ابن المبارك عن حيوة وهو إسن شريح، ومسايقه على رواية ابن المبارك وسباني لفظ أبي حاصم حيث أفرده بعد ثلاثة أبواب، وقد تقدم قبل خسة أبواب من وجه آخر علياً. الثالث: حديث أنس «أَتَمَعْنَا رَأْيًا» يأتي شرحه في أواخر الذبائح حيث عقد للأناب ترجمة مفردة، ومعنى «أَتَمَعْنَا» أَثَرْنَا. وقوله هنا: «لَنُبْرَأَ» بخين معجمة بعد اللام أي تمروا وزنه ومعناه وثبت بلفظ تمروا في رواية الكشميهني، وقوله: «بوركيها» كذا للكر بالإنراء، وللکشميهني «بوركيها» بالثنية. الرابع: حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي، وتقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج.

١١- باب الصيد على الجبال

٥٤٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجَنْجِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو: أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَامَةِ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِيَمَّا تَبَنَّى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَهُمْ مُخْرَمُونَ، وَأَنَا وَجُلٌّ جُلٌّ عَلَى قُرَيْشٍ، وَكُنْتُ رَقَاءً عَلَى الْجِبَالِ، فَبَيَّنَّا أَنَا عَلَى ذَلِكَ، إِذْ رَأَيْتُ النَّاسَ مُتَحَوِّلِينَ لِيَشَاءُ، فَلَمَعْتُ أَنْظُرُ، فَلَمَّا هُوَ جَمَارٌ وَخَشِي، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: لَا تَذَرِي، قُلْتُ: هُوَ جَمَارٌ وَخَشِي، فَقَالُوا: هُوَ مَا رَأَيْتَ، وَكُنْتُ نَسِيتُ مَوْطِي، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَأُولُوهُ مَوْطِي، فَقَالُوا: لَا نَعْنِيكَ عَلَيْهِ، فَرَزْتُ فَأَخَذْتُهُ، ثُمَّ حَرَرْتُ فِي الرِّوْءِ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَاكَ حَتَّى عَقَرْتُهُ، فَكَيْتَ إِلَيْهِمْ، فَقُلْتُ لَهُمْ: فَمَوًّا فَاحْضِلُوا، قَالُوا: لَا نَعْمَةَ، فَحَمَلْتُهُ حَتَّى جَهَنَّمُ بِهِ، فَأَتَى بَعْضُهُمْ، وَآكَلَ بَعْضُهُمْ، فَقُلْتُ: أَنَا أَسْتَوَلِفُ لَكُمْ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَذَرَكُمُ فَحَذَقْتُهُ الْخَلِيفَ، فَقَالَ لِي: «أَبِي مَعَكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «كُلُوا، فَهُوَ طَعْمُ أَطْعَمَكُمُوهُ اللَّهُ». [راجع: ١٨٢١، أخرجه مسلم: ١١٩٦].

قوله: (باب الصيد على الجبال) هو بالجيم جمع جبل بالتحريك. أورد فيه حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي لقوله فيه: «كنت رقاء على الجبال» وهو بتشديد القاف ميموز أي كثير الصمود عليها.

قوله: (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث المصري، وأبو النضر هو المدني واسمه سالم.

قوله: (وأي صالغ) هو مولى التوامة واسمه نهان، ليس له في البخاري إلا هذا الحديث، وقرنه بنافع مولى أبي قتادة. وغفل الداودي فظن أن أبا صالح هذا هو ولده صالح مولى التوامة فقال: إنه تغير بأخيه، فمن أخذ عنه قديماً مثل ابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث فهو صحيح، وذكر أبو علي الجبلي أن أبا أحمد كتب على حاشية نسخهته مقابل «وأي صالح»: هذا خطأ يعني أن الصواب هو نافع وصالح، قال: وليس هو كما ظن، فإن الحديث محفوظ لنهان لا لأنه صالح وقد نهى على ذلك عبد الغني بن سعيد المحافظ فإنه سئل عن روي هذا الحديث فقال: «عن صالح مولى التوامة»، وقال: هذا خطأ إنما هو عن نافع وأبي صالح وهو والد صالح، ولم يأت عنه غير هذا الحديث فلذلك غلط فيه. والتوامة ضبطت في بعض النسخ بضم المنة حكاه عياض عن الحديثين قال: والصواب بفتح أوله، قال: ومنهم من يقل حركة الهمة فيفتح بها الواو، وحكى ابن التينة التومة بوزن الحطمة ولعل هذه الفضة أصل ما حكى عن الحديثين، وقوله: «رقاء» على الجبال» في رواية أبي صالح دون نافع مولى أبي قتادة، قال ابن المنير: نه بهذه الترجمة على جواز ارتكاب المشاق لمن له غرض لنفسه أو لذاته إذا كان الغرض مباحاً وأن التصيد في الجبال كهو في السهل، وأن إجراء الخيل في الوعر جائز للحاجة وليس هو من

وأخرجه الدلقطي وكذا عبد بن حيد والطبري منها وفي بعضها « أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطائي على الماء » أخره الطائي بشير حمز من طقا يلقون إذا علا الماء ولم يرسب، وللدلقطي من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر: إن الله ذبح لكم ما في البحر، فكلوه كله فإنه ذكي.

قوله: (وقال ابن عباس: طعامه ميتة إلا ما قلّدت منها) وصله الطبري من طريق أبي بكر بن حصن عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: « أحل لكم صيد البحر وطعامه » [المائدة: ٩٦] قال: طعامه ميتة. وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكر صيد البحر: لا تأكل منه طافياً. في سنةه الأجلح وهو لين، ويؤثنه حديث ابن عباس الماضي قبله.

قوله: (والجري لا تأكله اليهود ونحن نأكله) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال: لا بأس به، إنما هو شيء، كرهته اليهود، وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به، وقال في روايته: سألت ابن عباس عن الجري فقال: لا بأس به، إنما تحرمه اليهود ونحن نأكله. وهذا على شرط الصحيح. وأخرج عن علي وطائفة نحوه. والجري يفتح الجيم قال ابن التين: وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الراء الثقيلة قال: ويقال له أيضاً: الجريت وهو ما لا قشر له. قال: وقال ابن حبيب من المالكية: إنما كرهه لأنه يقال أنه من المسوخ. وقال الأزهرى: الجريت نوع من السمك يشبه الحيات، وقيل: سمك لا قشر له، ويقال له أيضاً: المرمهي والسلور مثله. وقال الخطابي: هو ضرب من السمك يشبه الحيات. وقال غيره: نوع عريض الوسط دقيق الطرفين.

قوله: (وقال شريح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: كل شيء في البحر مذبوح. وقال عطاء: أما الطير فأرى أن تلجئه) وصله المصنف في « التاريخ » وابن منته في « المعرفة » من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شريحاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقول: « كل شيء في البحر مذبوح. قال: فذكرت ذلك لعطاء فقال: أما الطير فأرى أن تلجئه ». وأخرجه الدلقطي وأبو نعيم في « الصحابة » مرفوعاً من حديث شريح والموقوف أصبح. وأخرجه ابن أبي عاصم في الأظمنة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيخاً كبيراً يخلف بالله ما في البحر دابة إلا قد ذبحها الله لبني آدم. وأخرج الدلقطي من حديث عبد الله بن سرجس رفعه « إن الله قد ذبح كل ما في البحر لبني آدم » وفي سننه ضعف. والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده ضعيف أيضاً. وأخرج عبد الرزاق بسنتين جيلين عن عمر ثم عن علي: أخرجت ذكي كله.

(تنبيه): سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني، ووقع في رواية الأسيلي « وقال أبو شريح » وهو وهم به على ذلك أبو علي الجبائي وتبعه عياض وزاد: وهو شريح بن هانئ أبو هانئ كان قال والصواب أنه غيره وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع، وشريح بن هانئ أليه صعبة، ولما هو فله إدراك ولم يثبت له سماع ولا لقائه. وأما شريح المذكور فذكره البخاري في « التاريخ » وقال: له صعبة. وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره.

قوله: (وقال ابن جريج: قلت لعطاء: صيد الأنهار وقلائ السيل أصيد بحر هو؟ قال: نعم)، ثم تلا « هذا عذب فرات سائغ شرابه، وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً » وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج بهذا سواء، وأخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » من رواية عبد الحميد بن أبي داود عن ابن جريج أم من هذا وفيه: وسألت عن حيتان بركة القشيري في بحر عظيمة في الحرم أصاد؟ قال: نعم. وسألت عن ابن الماء وشبابه أصيد بحر أم صيد ير؟ فقال: حيث يكون أكثر فهو صيد. وقلائت بكسر القاف وتخفيف اللام وآخره مثانة، ووقع في رواية الأسيلي مثلة والصواب الأول: جمع قلت يفتح أوله مثل بحر وبحار هو الترة في الصخرة يستنع فيها الماء.

قوله: (وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء، وقال الشعبي: لو أن أهلي أكلوا الضفادع لأطعمتهم، ولم ير الحسن بالسلحفاة بأما) أما قول الحسن الأول فقيل: إنه ابن علي وقيل البصري، ويؤيد الأول أنه وقع في رواية « وركب الحسن عليه السلام » وقوله: « على سرج من جلود » أي متخذ من جلود « كلاب الماء، وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله ويفتح الدال ويكسرهما أيضاً، وحكي ضم أوله مع فتح الدال والضمادى بشير عبن لعة فيه، قال ابن التين: لم يبين الشعبي هل تذكى أم لا؟ ومذهب مالك أنها تؤكل بشير تذكية، ومنهم من فصل بين ما مآواه الماء وغيره، وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من التذكية، وأما قول الحسن في السلحفاة

فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن طاروس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلحفاة بأساً، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن قال: لا بأس بها، كلها. والسلحفاة بضم الهمزة وتفتح اللام وسكون الهمزة بعدها فاء ثم ألف ثم هاء، ويجوز بدل الماء همزة حكاة ابن سيده وهي رواية جديس، وحكى أيضاً في « المحكم » سكون اللام وتفتح الحاء، وحكى أيضاً سلحفاة كالأول لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية مفتوحة.

قوله: (وقال ابن عباس: كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي) قال الكرماني: كذا في النسخ القديمة وفي بعضها « ما صاده » قبل لفظ نصراني. قلت: وهذا التعليق وصله البيهقي من طريق سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: كل ما ألقى البحر ما صيد منه صاده يهودي أو نصراني أو مجوسي. قال ابن التين: مفهومة أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء وهو كذلك عند قوم، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير، وسند آخر عن علي كراهية صيد الجوسي السمك.

قوله: (وقال أبو الدرداء في المري: ذبح الحمر النينان والشمس) قال البيضاوي: ذبح بصيغة الفعل الماضي ونصب راء الحمر على أنه المفعول، قال: ويروى بسكون الواو على الإضافة والحمر بالكسر أي تطهرها. قلت: والأول هو المشهور وهذا الأثر سقط من رواية السفي، وقد وصله إبراهيم الخريفي في « غريب الحديث » له من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكره سواء، قال الخريفي: هذا مري يعمل بالشام: يؤخذ الحمر فيجعل فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيتغير عن طعم الحمر. وأخرج أبو بشر الدلاوي في « الكنى » من طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مري النينان: غيرته الشمس. ولابن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء: لا بأس بالمري ذبحت النار والملاح. وهذا منقطع، وعليه اقتصر مغطاي ومن تبعه، واعتزوا على جزم البخاري به وما عثروا على كلام الخريفي، وهو مراد البخاري جزءاً، وله طرق أخرى أخرجه الطحاوي من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني: أن أبا الدرداء كان يأكل المري الذي يجعل فيه الحمر ويقول: ذبحت الشمس والملاح. وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال: مر رجل من أصحاب أبي الدرداء بآخر فذكر قصة في اختلافهم في المري قائماً أبا الدرداء فسأله فقال: ذبحت حمرها الشمس والملاح والخيتان. وروياه في جزء إسحاق بن الفيزي من طريق عطاء الخراساني قال: سئل أبو الدرداء عن أكل المري فقال: ذبحت الشمس سكر الحمر، فنحن نأكل، لا نرى به بأساً. قال أبو موسى في « ذيل الغريب »: عبر عن قوة الملح والشمس وغلبيتها على الحمر وإزاحتها بهما ورائحتها بالذبح، وإنما ذكر النينان دون الملح لأن المفسر من ذلك الحمر بلونه ولم يرد أن النينان رسحها هي التي خلته. قال: وكان أبو الدرداء ممن يفي بجواز تحليل الحمر فقال: إن السمك بالألثة التي أضيفت إليه يغلب على ضراوة الحمر ويزيل شدتها، والشمس تؤثر في تحليلها فتصير حلالاً. قال: وكان أهل الريف من الشام يمجنون المري بالحمر وربما يعملون فيه أيضاً السمك الذي يرى بالملاح والأزوار ما يسمونه الصحناء، والقصد من المري هضم الطعام فيضيفون إليه كل ثقيف أو حريف ليزيد في جلاء المعدة واستعداد الطعام بحرافته. وكان أبو الدرداء وجماعة من الصحابة يأكلون هذا المري للممول بانحمر وأدخله البخاري في طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن طهارته وحله يمتد إلى غيره كالملح حتى يصير الحرام النجس بإضافتها إليه طاهراً حلالاً، وهذا رأي من يجوز تحليل الحمر وهو قول أبي الدرداء وجماعة. وقال ابن الأثير في « النهاية » استمر الذبح للإحلال فكانه يقول: كما أن الذبح يجعل أكل اللبنة دون الميتة فتكفل هذه الأشياء إذا وضعت في الحمر قامت مقام الذبح فحللتها. وقال البيهقي: يريد أنها حلت بالخرق المطروح فيها وطبخها بالشمس، فكان ذلك كالذكاة للحيوآن، وقال غيره: معنى ذبحتها أبطلت فعلها. وذكر الحاكم في النوع العشرين من « علوم الحديث » من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول: اجتنبوا الحمر فإنها أم الخبائث. قال ابن شهاب: في هذا الحديث أن لا خير في الحمر، وأنها إذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها فيطيب حيث يشاء الخلق. قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول: سمعت ابن شهاب يسئل عن حمر جعلت في قلة وجعل معها ملح وأخلط كثيرة ثم جعل في الشمس حتى تعود مرأى، فقال ابن شهاب: شهدت قبيصة بن أبي يعيل الحمر مرأى إذا أخذ وهو خر. قلت: وقبيصة من كبار التابعين وأبوه سحلي وولده هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر في الصحابة الذين، وهذا يعارض أثر أبي الدرداء المذكور ويفسر المراد به. والنينان بزنين الأولى مكسورة بينهما تحتانية ساكنة جمع نون وهو الخمر، والمري بضم الميم وسكون الراء بعدها تحتانية، وضبط

فقال مثل ذلك « وهذا ليس ثابتاً لأن ثابتاً قال فيه النسائي: ليس بقية وتقتل النووي الإجماع على حل أكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الأندلس فقال في جراد الأندلس: لا يؤكل لأنه ضبور محض. وهذا إن ثبت أنه بضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استناؤه والله أعلم.

قوله: (وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله الدارمي عن محمد بن يوسف وهو القرياني عن سفيان وهو الثوري ولفظه « غزوات مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات ناكل الجراد » وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأما ابن سفيان بن عيينة وروى هذا الحديث أيضاً عن أبي يعفور لكن قال: « ست غزوات ». قلت: وكذا أخرجه أحد بن حنبل عن ابن عيينة جازماً بالست، وقال الترمذي: كذا قال ابن عيينة ست وقال غيره: سبع. قلت: ودلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جزم مرة بالسبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يجرم بالست لأنه المتين، ويؤيد هذا لحمل أن سماع سفيان بن عيينة عنه متأخر دون الثوري ومن ذكر معه، ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ البخاري فيه « سبعاً أو ستاً، يشك شعبة ».

قوله: (وأبو عروالة) وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل الثوري، وذكره الزبارة من رواية يحيى بن حاد عن أبي عروالة فقال مرة عن أبي يعفور مرة عن الشيباني، وأشار إلى ترجيح كونه عن أبي يعفور، وهو كذلك كما تقدم صريحاً أنه عند أبي داود.

قوله: (وإسرائيل) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه « سبع غزوات فكنا نأكل معه الجراد ».

١٤- باب آيَةِ الْمَجُوسِ وَالْمَيْتَةِ

٥٤٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حُتَيْبِ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ نَزِيرٍ النَّمَشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قَلْبَةَ الْخُضَيْمِيُّ قَالَ: أَخْبَثَ النَّبِيُّ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بَارِضُ أَهْلِ الْكِنَابِ، فَأَكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَبَارِضُ صَيْدٍ، أَحْيَيْدُ بَقَوِي، وَأَحْيَيْدُ بَكَلِي الْمَعْلَمِ وَبَكَلِي الْأَيْدِي لَيْسَ بِمَعْلَمٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بَارِضُ أَهْلِ كِنَابٍ: فَلَا تَأْكُلُوا فِي آيَتِهِمْ إِنْ لَا لَا تَجِدُوا بُدًّا، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا بُدًّا فَافْطِسُوا مَا وَكَلُوا فِيهَا. وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكُمْ بَارِضُ صَيْدٍ: فَمَا صِيدَتْ بِقَوْمِكِ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَكُلِّي، وَمَا صِيدَتْ بِكَلِكِ الْمَعْلَمِ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَكُلِّي، وَمَا صِيدَتْ بِكَلِكِ الْأَيْدِي لَيْسَ بِمَعْلَمٍ فَادْكُرْتِ ذِكَاكَ فَكُلِّي». [راجع: ٥٤٧٨، أخرجه مسلم: ١٩٣٠، ١٩٣١].

٥٤٩٧- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي غَسْبِيٍّ، عَنْ سَعْدَةَ بْنِ الْأَحْوَرِ قَالَ: لَمَّا أَسْفَوْا يَوْمَ قَتَحْوَا خَيْرَ، أَوْفَدُوا النِّسْرَانَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «غَلَامُ أَوْفَدْتُمْ هَذِهِ النِّسْرَانَ؟». قَالُوا: لَحْمُ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ، قَالَ: «أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا، وَكَسِّرُوا قُلُوبَهَا». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ: نُهْرِيقُ مَا فِيهَا وَنَفْسِلُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَوْ ذَاكَ». [راجع: ٢٤٧٧، أخرجه مسلم: ١٩٨٠، مطبوعاً وهو هكذا في العهد: ٣٣].

قوله: (باب آية المجوس) قال ابن التين: كذا ترجم وأتى الحديث أبي ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلعله يرى أنهم أهل كتاب، وقال ابن المنير: ترجم للمجوس والأحاديث في أهل الكتاب لأنه بنى على أن الحذوري منها واحد وهو عدم توثيقهم النجاسات. وقال الكرماني: أو حكمه على أحدهما بالقياس على الآخر، أو باعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب. قلت: وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوباً على المجوس، فعند الترمذي من طريق أخرى عن أبي ثعلبة مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس، فقال: أتتوها غسلاً وأطبخوها فيها « وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة » قلت: إنها نمر بهذا اليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آيتهم « الحديث، وهذه طريقة يكثر منها البخاري فما كان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الإحاطة ونحوه، والحكم في آية المجوس لا يختلف مع الحكم في آية أهل الكتاب لأن العلة إن كانت لكونهم تحمل ذنبتهم كامل الكتاب فلا إشكال، أو لا تحمل كما سيأتي البحث فيه بعد أبواب فتكون

قَالَ سَفْيَانُ وَأَبُو عُرْوَةَ وَإِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى: سَبْعَ غَزَوَاتٍ. [أخرجه مسلم: ١٩٥٢].

قوله: (باب أكل الجراد) يفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والأُنثى سواء كالحمامة ويقال: إنه مشتق من الجرد لأنه لا يبتذل على شيء إلا جرده، وخلفه الجراد عجيبة فيها عشرة من الحيوانات ذكر بضعها ابن الشهرزوري في قوله:

لَهَا نَحْلًا يَكْرُ سَلَفًا نَمَامَةً وَقَدْ نَسَرَ وَجُوحًا ضَمِيمًا
حَبَّتْهَا أَنْفَاسُ الرَّمْلِ بَعْدًا وَأَتَمَّتْ عَلَيْهَا حَيْدُ الْخَيْلِ بِمَرَلَى وَاقِمْ

قيل: وفاته عين الفيل وعق الثور وقرن الأكل وذناب الحية. وهو صفان طيار ووثاب، ويبيض في الصخر فيترك حتى يبيض ويتشرب فلا يبرح إلا اجتاعه، وقيل:.... واختلف في أصله فقيل: إنه ثرة حوت فلذلك كان أكله بغير ذكائه، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفعه « إن الجراد ثرة حوت من البحر » ومن حديث أبي هريرة « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حج أو عمرة فاستقينا رجلاً من جراد، فحملنا نضرب بنحائنا وأسواطنا، فقال: كلوه فإنه من صيد البحر ». أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال: لا جزار فيه إذا قتله الحرم، وجوهو العلماء على خلافه، قال ابن المنذر: لا يقل لا جزار فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كتب الأحبار، وإذا ثبت فيه الجزار دل على أنه بري. وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته. واختلفوا في صفته فقيل: يقطع رأسه وقيل: إن وقع في قدر أو نار حل، وقال ابن وهب: أخذه ذكائه، ووافق مطرف منهم الجمهور أن أنه لا يقتل إلى ذكائه لحديث ابن عمر « أحلت لنا ميتتان ودمان: الأسك والجراد والكبد والطحال » أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعاً وقال: إن الموقوف أصح، ورجح البيهقي أيضاً للموقوف إلا أنه قال: إن له حكم الرفح.

قوله: (عن أبي يعفور) يفتح التحتانية وسكون المهملة وضمة الفاء هو العبيدي، واسمه وقدان وقيل: واقد، وقال مسلم: اسمه واقد ولقبه وقدان، وهو الأكبر، وأبو يعفور الأصغر اسمه عبد الرحمن بن عبيد، وكلاهما ثقة من أهل الكوفة، ليس للأكبر في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب الركوع من صفة الصلاة، وقد ذكرت كلام النووي فيه وجزمه بأنه الأصغر وأن الصواب أنه الأكبر، وبذلك جزم الكلابي وغيره والنووي تبع في ذلك ابن العربي وغيره، والذي يرجع كلام الكلابي جزم الترمذي بعد تخريجه بأن راوي حديث الجراد هو الذي اسمه واقد ويقال: وقدان وهذا هو الأكبر، ويؤيده أيضاً أن ابن أبي حاتم جزم في ترجمة الأصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى.

قوله: (سبع غزوات أو ستاً) كذا للاكثر ولا إشكال فيه، ووقع في رواية النسفي « أو ست » بغير تنوين، ووقع في توضيح ابن مالك سبع غزوات أو ثمانين، وتكلم عليه فقال: الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانين بالثنتين لأن لفظ ثمان وإن كان كلفظ جوار في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانياً بهاء فهو يخالفه في أن جوار يجمع وثمانيا ليس يجمع واللفظ بهما في الرفع والجور سواء، ولكن تنوين ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض، وإنما يفتقران بالنصب. واستمر يتكلم على ذلك ثم قال: وفي ذكره لا بلا تنوين ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف إليه أبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، ومثله قول الشاعر: « خمس فود أو ست عوضت منها « البيت. الوجه الثاني: أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة، وذكر وجهاً آخر يختص بالثمان، ولم أره في شيء من طرق الحديث لا في البخاري ولا في غيره بلطف ثمان، فما أدري كيف وقع هذا. وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالثك أيضاً، والنسائي من روايته بلطف الست من غير شك، والترمذي من طريق غندر عن شعبة فقال: « غزوات » ولم يذكر عدداً.

قوله: (وكنا نأكل معه الجراد) يحتدل أن يريد بالمعية مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد، ويحتدل أن يريد مع أكله، ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطب « ويأكل معنا » وهذا إن صح يريد على الصيغري من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب. ثم وثقت على مستند الصيغري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان « مثل صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال: لا أكله ولا أحرمه » والصابغ مرسل، وابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم مثل عن الضب فقال: لا أكله ولا أحرمه، وسئل عن الجراد

من ذكر الله تعالى، وكأنه لح ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح عن ابن عباس في قوله: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك﴾ قال: كانوا يقولون ما ذكر عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فكلوه، قال الله تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ وأخرج أبو داود والطبري أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس قال: «جامع اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: تأكل مما قلنا ولا تأكل مما قلته الله؟ فنزلت: ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه إلى آخر الآية.

وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق إلى قوله: ﴿والشركون﴾ إن أكلتموه فما نهيتكم عنه، ومن طريق معمر عن قتادة في هذه الآية ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك﴾ قال: جادلهم المشركون في النجاسة فذكر نحوه، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه، ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء: ما

قوله: ﴿فكلوا مما ذكر اسم الله عليه؟ قال: يأكلهم بذكر اسمه على الطعام والشراب والذبيح، قلت: فما قوله: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ قال: ينهى عن ذبائح

كانت في الجاهلية على الأوثان. قال الطبري: من قال: إن ما ذبحه المسلم نفسه إن يذكر اسم الله عليه لا يحل فهو قول بعيد من الصواب لشذوه وعروجه عما عليه الجماعة،

قال: وأما قوله: ﴿وإنه لفسق﴾ فإنه يعني أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق، ولم ينك الطبري عن أحد خلاف ذلك. وقد استشكل بعض

المخالفين قولن قوله: ﴿وإنه لفسق﴾ مستوقفاً على ما قبله، لأن الجملة الأولى طليقة وهذه

خبرية هذا غير سافح، ورد هذا القول بأن سيويه ومن تبعه من المخالفين يجيزون ذلك ولم

شواهد كثيرة، وإدعى الماتن أن الجملة مستأنفة، ومنهم من قال: الجملة حالية أي لا تأكلوه

ولحال أنه فسق أي لا تأكلوه في حال كونه فسقاً، والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في

الآية الأخرى: ﴿أو فسقاً أهل لغير الله به﴾ [الأنعام: ١٤٥] فربح الزجر إلى النهي عن

أكل ما ذبح لغير الله. فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح بشيء تسمية أم

ولعل هذا القدر هو الذي حلت منه الآية، وقد نوزح المذكور فيما حل عليه الآية ومنع

ما ادعاه من كون الآية جملة والأخرى مية لأن ثم شرطاً ليست هنا.

قوله: (عن سعيد بن مسروق) هو الثوري والد سفيان. ومدار هذا الحديث في

الصحيحين عليه.

قوله: (عن عباد) بفتح الهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف تحتانية.

قوله: (عن جده رافع بن خديج) كان قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه

كما سباني في آخر كتاب الصيد والذبائح. وقال أبو الأحوص: «من سعيد عن عباد»

أبيه عن جده «وليس لرافعة بن رافع ذكر في كتب الأقدمين عن صف في الرجال، وإنما

ذكروا ولده عباد بن رافعة. نعم ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: إنه يكنى أبا

خديج، وتابع أبا الأحوص على زيادته في الإسناد حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد

عباد بن أبيه عن جده، قاله الدارقطني في «العلل»، قال: وكذا قال مبارك بن سعيد

أبيه، فعلمه اختلف على المبارك فيه فإن الدارقطني لا يتكلم في هذا الفن جزافاً، ورواية

ليث بن أبي سليم عند الطبراني، وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن إبراهيم، قال

الجبائي: روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الأحوص فقال: «عن سعيد بن

مسروق عن عباد بن رافع عن أبيه عن جده «هكذا عند أكثر الرواة، وسقط قوله: «عن

أبيه» في رواية أبي علي بن السكن عند الثوري وحده وأظنه من إصلاح ابن السكن فإن

ابن أبي شيبة أخرجه عن أبي الأحوص بإثبات قوله: «عن أبيه» ثم قال أبو بكر: لم يقل

الآية التي يطبخون فيها ذبائحهم ويعرفون قد تجست بملاحظة الميتة، فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتناب النجاسة وأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيره، ويؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود والبخاري عن جابر «كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من آتية المشركين فنستمتع بها فلا ييب ذلك علينا» لفظ أبي داود، وفي رواية البزار «ففسلها وتأكل فيها».

قوله: (والميتة) قال ابن كثير: نه يذكر الميتة على أن اللحم لا كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة وكانت ميتة، ولذلك أمر بفسل الآية منها. ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عالياً وساقه على لفظه، وقد تقدم شرحه قبل، ثم حديث سلمة بن الأكوع في اللحم الأملية أوردته عالياً وهو من ثلاثاته، وسباني شرحه بعد ثلاثة عشر باباً.

١٥ - باب التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمداً

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ نَسِيَ فَلَا بَأْسَ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وَالنَّاسِي لَا يُسَمَّى قَاسِماً. وَقُرْئِلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

٥٤٩٨ - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ رَافِعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِبَيْتِ الْخَلِيفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَمْسَيْنَا إِلَّا وَغَمَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَغْرَابِ النَّاسِ، فَجَعَلُوا قَصَبُوا الْقُدُورَ، فَلَفَّحَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقُدُورِ فَطَفَّتْ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْقَدَمِ بَعِيرٍ، قَدْ ذَبَحَهَا بَعِيرٌ وَكَانَ فِي الْقَدَمِ عَيْنٌ مَيِّقَةٌ، فَطَلَّوْهُ فَأَقْبَضَهُمْ، فَأَقْبَضُوا إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَحَبَسَهُ اللَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لَيْلِي إِلَيْهِمْ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا نَذَّ عَيْنُكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». قَالَ: وَقَالَ جَدِّي: إِنَّا لَنَرُجُو، أَوْ نَخَافُ، أَنْ نَلْقَى الْقَدُورَ غَدًا، وَلَسَ مَعَنَا مَذْيٌ، أَقْدَبُحُ بِالْقَصَبِ؟ فَقَالَ: «مَا أَهَرُ الدَّمُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَاغِبْرُكُمْ عَنْهُ، أَمَّا السِّنُّ فَتَضْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَتَشْدَى الْحَبَسَةِ». [راجع: ٢٤٨٨، أخرجه مسلم: ١٩٦٨].

قوله: (باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً) كذا للجميع ووقع في بعض الشروح هنا «كتاب الذبائح» وهو خطأ لأنه ترجم أولاً كتاب الصيد والذبائح أو كتاب الذبائح والصيد فلا يحتاج إلى تكرار، وأشار بقوله: متعمداً إلى ترجيح الضمارة بين التعمد وترك التسمية فلا محل لتذكيره ومن نسي فشمل، لأنه استظهر لذلك بقول ابن عباس وما ذكر بعده من قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ [الأنعام: ١٢١] ثم قال: «والناسي لا يسمى قاسماً» ويشير إلى قوله تعالى في الآية: ﴿وإنه لفسق﴾ فاستنبط منها أن الوصف للمامد فيخص الحكم به، والفرقة بين الناسي والعامد في الذبيحة قول أحد وطائفة وقواه الغزالي في «الإحياء» عجباً بأن ظاهر الآية الإيجاب مطلقاً وكذلك الأخبار، وإن الأخبار الثلاثة على الرخصة فتحصل التسميم وتختل الاختصاص بالناسي فكان حله أولى لتجري الأدلة كلها على ظاهرها ويملز الناسي دون العامد.

قوله: (وقال ابن عباس: من نسي فلا بأس) وصله الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة عن إبراهيم في السلم بفتح وينسى التسمية قال: لا بأس به. وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشفاء حديثي (ع) عن ابن عباس أنه لم ير به بأساً، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عيينة بهذا الإسناد فقال في سننه عن (ع) يعني عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح ونسي التسمية فقال للمسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية، وسنده صحيح، وهو معروف. وذكره مالك بإخلاص عن ابن عباس، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً، وأما قول المصنف وقوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم﴾ فكذلك يشير بذلك إلى الزجر عن الاحتياج لجواز ترك التسمية بتأويل الآية وحلها على غير ظاهرها لئلا يكون ذلك من وسوسة الشيطان ليصد

قوله: (كما مع النبي صلى الله عليه وسلم ببذي الحليفة) زاد سفيان الثوري عن أبيه «من تهامة» فثبتت في الشركة، وهو الحليفة هذا مكان غير ميات المدينة، لأن

الليقت في طريق الذهاب من المدينة ومن الشام إلى مكة، وهذه بالقرب من ذات عرق بين

كما نص عليه في نفس حديث الباب اهد مخلصاً. وقد جنع البخاري إلى المعنى الأول وترجم عليه كما سيأتي في أواخر أبواب الأضاحي، ويمكن الجواب عما أزره به الإسماعيلي من قصة البعير بأن يكون الرامي رمي بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة فآثروهم، فدل سكوتهم على رضاهم بخلاف ما ذهبه أولئك قبل أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه، فآثروا، والله أعلم.

قوله: (لم قسم لفضل عشرة من الغنم بعير) في رواية..... وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم إذ ذاك فلمل الإبل كانت قليلة أو نقيصة والغنم كانت كثيرة أو هزلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شيء، ولا يخالف ذلك القاعدة في الأضاحي من أن البعير يجزئ عن سبع شيء، لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتلين، وأما هذه القصة فكانت واقعة عين فيحتمل أن يكون التعديل لما ذكر من نفاضة الإبل دون الغنم، وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشارك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة» والبدنة تطلق على الناقة والبقرة، وأما حديث ابن عباس: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الأحمى فاشتركتنا في البقرة تسعة وفي البدنة عشرة» فحسه الترمذي وصححه ابن حبان وعنده حديث رافع بن خديج هذا، والذي يتحرر في هذا أن الأصل أن البعير بسبعة ما لم يعرض لعرض من نفاضة ونحوها فينتهي الحكم بحسب ذلك، وبهذا تنجح الأخبار الواردة في ذلك. ثم الذي يظهر من القصة المذكورة أنها وقعت فيما دعا ما طبع وأريق من الإبل والغنم التي كانوا غنموها، ويحتمل إن كانت الواقعة تحدث أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أثبت فيها اللحم لكونه كان قطع للطبخ والقصة التي في حديث رافع طبخت الشاة صحاحاً مثلاً فلما أريق مرقها ضمت إلى الغنم لتقسم ثم يطبخها من وقت في سهمه، ولعل هذا هو النكتة في الأصل قيمة الشاة من العادة، والله أعلم.

قوله: (فقد) يفتح النون وتشديد الدال أي هرب نافرأ.

قوله: (منها) أي من الإبل المقسومة.

قوله: (وكان في القوم غيل يسوق) فيه تمهيد لعنومهم في كون البعير الذي نذ أتبعهم ولم يقدروا على تحصيله، فكانه يقول: لو كان فيهم خيول كثيرة لأمكنهم أن يخطبوا به فيأخذوه. ووقع في رواية أبي الأحوص «لم يكن منهم غيل» أي كثيرة أو شديدة الجري، فيكون الغي لصفة في الخيل لا لأصل الخيل جمعاً بين الروابيتين.

قوله: (فطلبوه فأصابعهم) أي أتبعهم ولم يقدروا على تحصيله.

قوله: (فأهوى إليه رجل) أي قصد غره ورماه، ولم ألق على اسم هذا الراي.

قوله: (فحبسه الله) أي أصابه السهم فوقف.

قوله: (إن هذه البهائم) في رواية الثوري وشعبة المذكورين بعد «إن هذه الإبل» قال بعض شراح المصاحيب: هذه «اللام» تعيد معنى «من» لأن البهيضة تستفاد من اسم إن لكونه نكرة.

قوله: (وأوبد) جمع أوبد بالمد وكسر الموحدة أي غرابة، يقال: جاء فلان بأبدة أي بكلمة أو قلمة منفردة. يقال: أبدت يفتح الموحدة تأبد بضمها ويجوز الكسر أبوداً، ويقال: تأبدت أي توحشت، والمراد أن لها توحشاً.

قوله: (فما لد عليكم منها فاصنعوا به هكذا) في رواية الثوري «فما غلبكم منها» وفي رواية أبي الأحوص «فما فعل منها هذا فافعلوا مثل هذا» زاد عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه «فاصنعوا به ذلك وكلوه» أخرجه الطبراني، وفيه جواز أكل ما رمي بالسهم فخرج في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً، وسيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب.

قوله: (وقال جدي) زاد عبد الرزاق عن الثوري في روايته «يا رسول الله» وهذا صورته مرسل، فإن عبارة بن رفاع لم يدرك زمان القول، وظاهر سائر الروايات أن عبارة نقل ذلك عن جده، فهي رواية شعبة من جده أنه قال: «يا رسول الله» وفي رواية عمر بن عبيد الأكيبة أيضاً «قال: قلت: يا رسول الله» وفي رواية أبي الأحوص «قلت: يا رسول الله».

قوله: (إنا لفرجو أو نخالف) هو شك من الراوي، وفي التعبير بالرجاء إشارة إلى حرصهم على لقاء العدو لما يرجونه من فضل الشهادة أو الغنيمة، وبالحرف إشارة إلى أنهم لا يميون أن يهجم عليهم العدو مبتدئ، ووقع في رواية أبي الأحوص «إنا نلقى العدو غداً» بالجرم، ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالقرائن، وفي رواية يزيد بن هارون عن الثوري عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم «إنا نلقى العدو غداً وإنا نرجو» كذا

الطائف ومكة، كذا جزم به أبو بكر الحازمي، ويقاوت، ووقع للقياسي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر الثوري قالوا: وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف سنة ثمان. وتهامة اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز، سميت بذلك من التهم بفتح المشاة والماء وهو شدة الحر وركود الريح وقيل: تنير الهواء.

قوله: (فأصاب الناس جوع) كان الصحابي قال هذا مهبطاً لعنومهم في ذبحهم الإبل والغنم التي أصابوا.

قوله: (فأصبنا إيلاً وخمناً) في رواية أبي الأحوص «وتقدم سرعان الناس فأصبنا من الغنم» ووقع في رواية الثوري الأكية بعد أبواب «فأصبنا نهب ليل وغنم».

قوله: (وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات الناس) أخريات جمع أخرى، وفي رواية أبي الأحوص «في آخر الناس»، وكان صلى الله عليه وسلم يفضل ذلك صوتاً للمسكر وحفظاً، لأنه لو تقدمه غشي أن يتطلع الضعيف منهم دونه، وكان حرصهم على مراقبته شديداً فيلزم من سيره في مقام الساقاة صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصداً من الأتوية.

قوله: (فصجلوا فصبوا القنود) يعني من الجوع الذي كان بهم، فاستعجلوا فذبحوا الذي غنموه ووضعوه في القنود، ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق «فاطلق ناس من سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قنودهم قبل أن يقسم» وقد تقدم في الشركة من رواية علي بن الحكم عن أبي حنيفة «فصجلوا وذبحوا ونصبوا القنود» وفي رواية الثوري «فاغلقوا القنود» أي أوقفوا النار تحتها حتى غلست، وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عند أبي نعيم «في المستخرج على مسلم» وصاق مسلم إستادها «فصجل أولهم فذبحوا ونصبوا القنود».

قوله: (فطبخ النبي صلى الله عليه وسلم إليهم) دفع بضم أوله على البناء للمجهول، والمعنى أنه وصل إليهم، ووقع في رواية زائدة عن سعيد بن مسروق «فأتينى إليهم» أخرجه الطبراني.

قوله: (فأمر بالقنود فأكثفت) بضم الحزنة وسكون الكاف أي قلبت وأفرغ ما فيها، وقد اختلف في هذا المكان في شيئين: أحدهما سبب الإراقة، والثاني هل أكلت اللحم أم لا؟ فأما الأول فقال حياض: كانوا انتهوا إلى دار الإسلام والحل الذي لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة إلا بعد القسمة، وأن حل جواز ذلك قبل القسمة إنما هو ما داموا في دار الحرب، قال: وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك، يشير إلى ما باعتدال وعلى قدر الحاجة. قال: وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك، يشير إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حاصم بن كليب عن أبيه أنه ولد صبيحة من رجل من الأنصار قال: «أصاب الناس جماعة شديدة وجهد فاصبوا غنماً فأتى بها. فإن قدورنا لتثلي بها إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأفقا قدورنا بقوسه ثم جعل يوصل اللحم بالتراب، ثم قال: إن النهاية ليست بأحل من الميتة» أهد وهذا يدل على أنه عاملهم من أجل استعجالهم بقبض قسدهم كما حرم القتال بمنع الميراث. وأما الثاني فقال الثوري: المأمور به من إراقة القنود إنما هو إلفاف المرق عرقه فيه، وأما اللحم فلم يتلفوه بل يجعل على أنه جمع ورد إلى المنه، ولا يظن أنه أمر بإتلافه مع أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال وهذا من مال الفائقين، وأيضاً فالجناية بطبخه لم تقع من جميع مستحقي الغنيمة فإن منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فإن قيل: لم يثقل أنهم حلوا اللحم إلى المنه قلنا: ولم يثقل أنهم أسرقوه أو أنقصوه، فيجب تأويله على وفق القواعد أهد. ويرد عليه حديث أبي داود فإنه جيد الإسناد وترك تسمية الصحابي لا يضر، ورجال الإسناد على شرط مسلم، ولا يقال: لا يلزم من ترتب اللحم لإتلافه لإمكان تداركه بالنسل لأن السياق يشعر بأنه أريد المبالغة في الزجر عن ذلك الفعل، فلو كان يصد أن يتبع به بعد ذلك لم يكن فيه كبر زجر، لأن الذي يفيض الواحد منهم ننزر يسير فكان إضاعها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم إليها وشهوتهم لها أبلغ في الزجر. وأبعد المهلب فقال: إنما عاقبهم لأنهم استعجلوا وتركوه في آخر القوم متعرضاً لن يقصده من عدو وغزو، وتمقب بأنه صلى الله عليه وسلم كان خشناراً لذلك كما تقدم تقريره، ولا معنى للحمل على الظن مع ورود النص بالسبب. وقال الإسماعيلي: أمره صلى الله عليه وسلم بإكفاه القنود يجوز أن يكون من أجل أن فيخ من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكياً، ويجوز أن يكون من أجل أنهم تمجلوا إلى الاختصاص بالشئ. دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الخمس، فمقابهم بالنسب من تناول ما سبقوا إليه زجراً لهم عن معاودة مثله، ثم رجع الثاني وزيف الأول بأنه لو كان كذلك لم يحمل أكل البعير التاد الذي رماه أحدهم بسهم، إذ لم يأذن لهم الكل في رميه، مع أن رميه ذكاة له

يُحْفَظُ مُتَعَلِّقُ الرِّجَاءِ وَلَعَلَّ مَرَادَهُ الْغَنِيْمَةُ.

قوله: (وليست معنا مدى) بضم أوله خفف مقصور جمع مدينة يسكنون الدال بعدها تحاتية وهي السكن، سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أي عمره، والرباط بين قوله: «نلقى العدو وليست معنا مدى» يحتمل أن يكون مراده أنهم إذا لقوا العدو صاروا يصدون أنفسهم منهم ما يذبحونه، ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون إلى ذبح ما يأكلونه ليقتروا به على العدو إذا لقوه، ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والإبل بينهم فكان معهم ما يذبحونه، وكروها أن يذبحوا بسببهم لئلا يضر ذلك مجدهما والحاجة ماسة له. فسال عن الذي يميز في الذبح غير السكن والسيوف، وهذا وجه الحصر في المدينة والقتب ونحوه مع إمكان ما في معنى المدينة وهو السيف وقد وقع في حديث غير هذا «إنكم لاترا العدو غداً والفطر أقوى لكم» فذهبهم إلى الفطر ليقتلوا.

قوله: (الفليح بالقتب)؟ يأتي البحث فيه بعد بابين.

قوله: (ما أنهر الدم) أي أساله وصبه بكثرة، شبه بجري الماء في النهر. قال حياض: هذا هو المشهور في الروايات بالراء، وذكره أبو زر الحنفي بالزاي وقال: النهز بمعنى الرنح وهو ضرب، و«ما» موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها «فكلا» والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا، ويحتمل أن تكون شرطية، ووقع في رواية أبي إسحاق عن الثوري «كل ما أنهر الدم ذكاة» و«ما» في هذا موصوفة.

قوله: (وذكر اسم الله) حكاه وقع هنا، وكذا هو عند مسلم بحذف قوله: «عليه» وثبتت هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة، وكلام الثوري في «شرح مسلم» يومئ أنها ليست في البخاري إذ قال: حكاه هو في النسخ كلها يعني من مسلم وفيه مخلوق أي ذكر اسم الله عليه أو معه، ووقع في رواية أبي داود وغيره «وذكر اسم الله عليه» اه تكلمه لما لم يرها في التبايع من البخاري أيضاً فهذا لأبي داود، إذ لو استحضرها من البخاري ما عدل عن التصريح بذكرها فيه اشتراط التسمية، لأنه علق الإذن بمجموع الأمرين وهما الإنهار والتسمية، والمعلق على شيئين لا يكفى فيه إلا باجتماعهما ويتني باتفاه أحدهما، وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية أول الباب، وتأتي أيضاً قريباً.

قوله: (ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء بليس، ويجوز الرنح أي ليس السن والظفر مباحاً أو مجزأً. ووقع في رواية أبي الأحوص «ما لم يكن سن أو ظفر» وفي رواية عمر بن عبيد «غير السن والظفر»، وفي رواية داود بن عيسى «إلا سن أو ظفراً».

قوله: (وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير أبي زر «وسأخبركم» وسيأتي البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع أو مخرج في «باب إذا أصاب قوم غنime» قبيل كتاب الأخماس.

قوله: (أما السن لعظم) قال البيضاوي: هو قياس حذفته منه المقلمة الثانية لشهرتها عندهم، والتقدير أما السن لعظم، وكل عظم لا يجل الذبح به وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها. وقال ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» هذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله: «لعظم»، قال: ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يعقل، وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام، وقال الثوري: معنى الحديث لا تذبحوا بالمظام فإنها تنجس بالدم وقد نهيتكم عن تنجيسها لأنها زاد إخوانكم من الجاهل اه وهو محتمل ولا يقال: كان يمكن تطهيرها بعد الذبح بها لأن الاستعانة بها كذلك، وقد تقرر أنه لا يميز، وقال ابن الجوزي في «المشكل» «هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان مهموذاً عندهم أنه لا يميز، وقروهم الشارع على ذلك وأشار إليه هنا. قلت: وسأذكر بعد بابين من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستنداً لذلك إن ثبت.

قوله: (وأما الظفر فمدى الحبشة) أي وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم، قاله ابن الصلاح وتبعه الثوري. وقيل: نهى عنهم لأن الذبح بهما تطلب للحيوان، ولا يقع به غالباً إلا الحقن الذي ليس هو على صورة الذبح، وقد قالوا: إن الحبشة تسمى مذابح الشاة بالظفر حتى تزحف نفسها ختاً. واعترض على التعليل الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما ينضح به الكفار، وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وأما ما يلتحق بها فهو الذي يمتري فيه التشبيه لضعفها، ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سيأتي واضحاً، ثم وجدت في «المعرفة للبيهقي» من رواية حرمة عن الشافعي أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في البخور فقال: معقول في الحديث أن السن إنما يذكرها إذا كانت متزعة، فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت متزعة، يعني فدل على أن المراد بالسن السن المتزعة وهذا بخلاف ما

نقل عن الحديث من جوازه بالسن المتصلة قال: وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الإنسان لقال فيه ما قال في السن، لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يفرى فيكون في معنى الخنزير. وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم تحريم التصرف في الأموال المشتركة من غير إذن ولو قتل ولو وقع الاحتياج إليها، وفيه اقتياد الصحابة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في ترك ما بهم إليه الحاجة الشديدة. وفيه أن للإمام عقوبة الرعية بما فيه إتلاف متعة ومحوها إذا غلبت المصلحة الشرعية، وأن قسمة الغنime يجوز فيها التعديل والتقسيم، ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة، وأن ما توحش من المستأنس يعطي حكم الوحش وبالعكس، وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديقاً أم لا، وجواز عقر الحيوان النادر من عجز عن ذبحه كالصيد البري والخرش من الإنسي ويكون جميع أجزائه مذبحاً فإذا أصيب فمات من الإصابة حل، أما المقدور عليه فلا يباح إلا بالذبح أو النحر إجماعاً. وفيه التنبيه على أن تحريم الميتة لبقاء دمها فيها. وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلاً كان أو متقطعاً ظاهراً كان أو متجباً، وفرق الحنفية بين السن والظفر المتصلين فخصوا المنع بهما وأجازوه بالمتصلين، وفرقوا بأن المتصل يصير في معنى الخنزير والمتصل في معنى الحجر، وحزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث على المتصلين ثم قال: واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقاً لقوله: «أما السن نعظم» فلعلم منع الذبح به لكونه عظماً، والحكم بهم بموم علة، وقد جاء عن مالك في هذه المسألة أربع روايات ثالثها يجوز بالعظم دون السن مطلقاً رابعها يجوز بهما مطلقاً حكاهما ابن المنذر، وحكى الطحاوي الجواز مطلقاً من قوم، واحتجوا بقوله في حديث عدي بن حاتم: «أمر الله ما شئت» أخرجه أبو داود، لكن مومه غرض بالنهي الوارد صحيحاً في حديث رافع عن عائشة رضي الله عنها، وسلك الطحاوي طريقاً آخر فاتحج للمنع بموم حديث عدي قال: والاستثناء في حديث رافع يقتضي تخصيص هذا العموم، لكنه في المتزوعين غير محقق وفي غير المتزوعين محقق من حيث النظر، وإيضاً فالحديث بالمتصلين يشبه الحنفية والمتزوعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وغشب. والله اعلم.

١٦- باب مَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ وَالْأَصْنَامِ

٥٤٩٩- حَدَّثَنَا مُغَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي الْمُنْجَرِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَسْوَةَ بْنِ نَفِيلٍ بِأَسْطَلٍ بَلَدٌ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُزِيلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوُحْيُ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفَرَةً فِيهَا لَحْمٌ، فَأَتَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

قوله: (باب ما ذبح على النصب والأصنام) النصب بضم أوله ويفتحه واحد الأنصاب، وهي حجارة كانت تنصب حول البيت ينضح عليها باسم الأصنام، وقيل: النصب ما يعبد من دون الله، فعلى هذا فنعطف الأصنام عطف تفسيري، والأول هو المشهور وهو اللاق بحديث الباب. ذكر في حديث ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف نظير ما وقع في الرواية التي في أواخر الناقب، وهو أنه وقع للأكثر «قدم إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة» وللشمسي «قدم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة» ورجع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن القوم الذين كانوا هناك قدموا السفرة للنبي صلى الله عليه وسلم فقدمها لزيد، فقال زيد مخاطباً لأولئك القوم ما قال، وقوله: «سفرة لحم» في رواية أبي زر «سفرة فيها لحم» وقد سبق شرح الحديث مستوفى في أواخر الناقب.

١٧- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ»

٥٥٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سَفْيَانَ الْبَجَلِيِّ قَالَ: صَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَضْعَافَ ذَاتِ يَوْمٍ، فَإِذَا أَنَا مِمَّنْ قَدْ ذَبَحُوا ضَحَائِهِمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ ذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ». [رواه: ٩٨٥، أخرجه مسلم: ١٩٦٠].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله) ذكر فيه

قوله: (فلنكبها به) في رواية الكشميهني «فلكها» وسقط لغير أبي ذر «ه».

قوله: (أو حتى أوسل إليه) هو شك من الراوي.

قوله: (عن سعيد بن مسروق) هكذا جزم به عبادن عن أبيه عن شعبة، ووقع في رواية غندر عن شعبة «أكره علي أبي سمعة من سعيد بن مسروق حدثني به سفيان يعني الثوري عنه» أخرجه السنائي، وأخرجه أحمد عن غندر فبين أن القدر الذي كان يشك شعبة في سماعه له من سعيد بن مسروق هو قوله «وجعل عسراً من الشاه بغير».

قلت: ولفظه النكته اقتصر البخاري من الحديث من رواية شعبة هذه على ما عدا قصة تمديد العشر شياء باليمر، إذ هو المحقق من السماع، وقد تقدمت مباحث الحديث قريباً.

قوله: (عن عباد بن رافع) في رواية غير أبي ذر «عن عباد بن رافع» ووافع جد عباد وأبوه رفاعه نسب في هذه الرواية إلى جده وأخذ بظاهرها لكان الحديث عن خديج والد رافع وليس كذلك، وقوله في هذه الرواية «وند بغير نفسه» فيه اختصاره وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة بلفظ «وند بغير منها فسموا له، فرماه رجل بسهم نفسه».

١٩- باب ذبيحة المرأة والأمة

٥٥٠٤- حدثنا صدقة: أخبرنا عتبة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه: أن امرأة ذهبت شاه بخبر، فسئل النبي ﷺ عن ذلك، فأمر بأكليها.

وقال الليث: حدثنا نافع: أنه سمع رجلاً من الأنصار: يخبر عبد الله، عن النبي ﷺ: أن جارية لكعب: بهذا. (راجع: ٢٣٠٤).

٥٥٠٥- حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد، أو معاذ بن معاذ أخبر: أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً بسلع، فأصيبت شاه فيها، فأذكتها فلذبت بها بخبر، فسئل النبي ﷺ فقال: «كلوها». (راجع: ٢٣٠٤).

قوله: (باب ذبيحة الأمة والمرأة) كانه يشير إلى الرد على من منع ذلك، وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته، وفي «المدة» جواز. وفي وجه للشافعية يكره ذبح المرأة الأصحية، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي: لا بأس إذا طاق الذبيحة وحفظ التسمية، وهو قول الجمهور.

قوله: (عبد) هو ابن سليمان الكلبي الكوفي وافق معتبر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبد الله بن عمر وذكر الدارقطني أن غيره رواه عن عبد الله قال: «عن نافع أن رجلاً من الأنصار» قلت: وكذا تقدم في الباب الذي قبله من رواية جوية عن نافع، وكذا علقه هنا من رواية الليث عن نافع، ووصله الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس عن الليث به، قال الدارقطني: «وكذا قال محمد بن إسحاق عن نافع» وهو أشبه، وسلك الجلاء قوم منهم يزيد بن هارون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر، وكذا قال مرحوم المطار عن خالد المطار عن نافع، وذكر الدارقطني عن غيره أنهم رووه كذلك، قال: ومنهم من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب، وأفضل ما ذكره البخاري وأواخر الباب من رواية مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ «أن جارية لكعب» وقد أورده في «الموطأ» له كذلك من حديث جماعة عن مالك، منهم محمد بن الحسن، وقال في روايته عن رجل من الأنصار معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ وأشار إلى غدر محمد بذلك وقال الباقون عن رجل عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، ومنهم ابن وهب أخرجه عن طريقه كالجماعة قال: وأخرجه ابن وهب في غير الموطأ قال: «أخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الأنصار أن جارية لكعب بن مالك» فذكره وقال: الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك، وأما عن غيره فيحمل أن يكون ابن وهب أراد الليث وحمل رواية مالك على روايته، وأغرب ابن التين فقال: فيه رواية صحابي عن تسابي لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي قلت: لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه، وإنما فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع، وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال رواها فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ابن كعب، وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم. وقال الكرماني: الشك من الراوي في معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ لا يقدح لأن الصحابة كلهم عدول، وهو كما قال، لكن الراوي الذي لم يسم يقدح في

حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العيد وفيه اللفظ المذكور وهو يحتمل أن يكون المراد به الإذن في الذبيحة حيث لا المراد به الأمر بالتسمية على الذبيحة، وسببنا شرح الحديث مستوفى في كتاب الأصاحي إن شاء الله تعالى. وقد استدل به ابن كثير على اشتراط تسمية العائد دون الناس، ويأتي تقريره هناك إن شاء الله تعالى ووقع في هذه الرواية «ضحيًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحاب» ففتح أوله بمعنى الأصحية.

١٨- باب ما أنهر الدم من القصب والمروزة والخديد

٥٥٠١- حدثنا محمد بن أبي بكر الملقبي: حدثنا مفضل، عن عبيد الله، عن نافع: سمع ابن كعب بن مالك: يخبر ابن عمر: أن أباه أخبر: أن جارية لهم كانت ترعى غنماً بسلع، فأصيبت شاه فيها مومس، فكسرت خيراً فلذبت بها، فقال لأهلها: لا تأكلوا حتى آتي النبي ﷺ فأسأله، أو حتى أوسل إليه من يسأله، فأتى النبي ﷺ أو بعث إليه، فأمر النبي ﷺ بأكليها. (راجع: ٢٣٠٤).

٥٥٠٢- حدثنا موسى: حدثنا جويعة، عن نافع، عن رجل من بني سلمة: أخبر عبيد الله: أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً له بالجبل الذي بالسوق، وفرو بسلع، فأصيبت شاه، فكسرت خيراً فلذبت بها به، فذكروا للنبي ﷺ، فأمرهم بأكليها. (راجع: ٢٣٠٤).

٥٥٠٣- حدثنا عثمان قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن سعيد بن مسروق، عن عباد بن رفاعه بن رافع، عن جليو أنه قال: يا رسول الله ليس لنا مذى، فقال: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس الظفر والسن، أما الظفر فلهذا الحشيش، وأما السن فلهذا». وتذكره في نسخة، فقال: «إن يلهو الإبل أو أريد كلاب أو خشي، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا». (راجع: ٢٤٨٨، أخرجه مسلم: ١٩٦٨).

قوله: (باب ما أنهر الدم من القصب والمروزة والخديد) أنه أي أسأل، والمروزة حجر أبيض، وتيل: هو الذي يقدح منه النار. وأشار المصنف بذكرها إلى ما ورد في بعض طرق حديث رافع، فإن في رواية حبيب بن حبيب عن سعيد بن مسروق عند الطبراني فأنشج بالقصب والمروزة؟ وفي رواية لث بن أبي سليم عن عباد «أنشج بالمروزة وشقة المعصا؟ ووقع ذكر النشج بالمروزة في حديث أخرجه أحمد والسنائي والترمذي وابن ماجه من طرق الشامي عن محمد بن صفوان، وفي رواية عن محمد بن صيفي قال: «ذبحت أرنيين بمروزة، فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم بأكليها» وصححه ابن حبان والحاكم، وأخرج الطبراني في «الأوسط» من حديث حذيفة رفعه «اذبحوا بكل شيء» فرى الأوجاع ما خلا السن والظفر «وفي سننه عبد الله بن خراش يختلف فيه، وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه والأشهر في رواية غير من ذكر «أنشج بالقصب» وأما الملعند فمن قوله: «وليس معنا مذى» فإن في إشارة إلى أن النشج بالملعند كان مقسراً عنهم جوازه، والمراد بالسؤال عن النشج بالمروزة جنس الأحجار لا خصوص المروزة، ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التخصيص على النشج بالبحر.

قوله: (معتصم) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري.

قوله: (عن نافع سمع ابن كعب بن مالك) جزم المزني في «الأطراف» بأنه عبد الله بن كعب، وقد سبق ما فيه في الرواية، وأن الذي يترجع عبد الله الرحمن بن كعب وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سألته في الباب الذي بعده.

قوله: (أن جارية لهم) لم أتف على اسمها.

قوله: (بسلع) بفتح السين وسكون اللام وحكي فتحها وآخره مهملة: جبل معروف بالمدينة.

قوله: (طاهرت بشاة) في رواية غير أبي ذر «فأصيبت شاه من غنمها».

قوله: (هولاً) في رواية السرخسي والمستملي «موتها».

صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً.

قوله: (جارية) وفي لفظ «أمة» لا ينافي قوله في الرواية الأخرى «امرأة» لأنها أعم، فيؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها أمة.

قوله: (فلجتها) في رواية الكشميهني «فذكها» ووقع في رواية معن بن عيسى عن مالك في «الموطأ» فادركت ذكاتها بمجر.

قوله: (فسئل النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الليث «فكسرت حجراً فذبحها به فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال: كلوها» فيستفاد من روايته تعيين الذي سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وقد سبق في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع فذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر فيه على الشك والله أعلم. وفي الحديث تصديق الأجير الأمين فيما أوّسن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة. وفيه جواز تصرف الأمين كالودع بنير إذن للمالك بالمصلحة، وقد تقدمت ترجمة المصنف بذلك في كتاب الوكالة، وقال ابن القاسم: إذا ذبح الراعي شاة بنير إذن المالك وقال: خشيت عليها الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث، وتعقب بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها، وعلى تقدير أن تكون غير ملكه فلم ينقل في الحديث أنه أود تضمينها، وكذا لو أنزى على الإنسان فعلاً بنير إذن فهلك، قال ابن القاسم: لا يضمن لأنه من صلاح المال، وقد أودى البخاري في كتاب الوكالة إلى موافقته حيث قدم الجواز بقصد الإصلاح، وقد تقدم بيان ذلك، وفيه جواز أكل ما ذبح بنير إذن ماله ولو ضمن النليح، وخالف في ذلك طائوس وعكرمة كما سيأتي في أواخر كتاب النبايح، وهو قول إسحاق وأهل الظاهر، وإليه جنح البخاري لأنه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الأمر بإيقاء القدور وقد سبق ما فيه، وعرض بمحدث الباب، وما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحها المرأة بنير إذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال: «أطعموها الأسارى» فلو لم تكن ذكية ما أمر بإطعامها الأسارى. وفيه جواز أكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسلمة أو كاتبة طاهرة أو غير طاهرة، لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأكل ما ذبحته ولم يستفصل، نص على ذلك الشافعي، وهو قول الجمهور، وقد تقدم في صدر الباب.

٢٠- باب لا يذكي بالسِّنِّ والعظم والظفر

٥٥٠٦- حَدَّثَنَا قُيَيْصٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ زَالِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلْ - يَحْيَى - مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، إِلَّا السِّنُّ وَالظَّفَرُ». [راجع: ٢٤٨٨، أخرجه مسلم: ١٩٦٨، مطولاً].

قوله: (باب لا يذكي بالسِّنِّ والعظم والظفر) قال الكرمانى: السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكنهما في العرف ليسا بعظمين، وكذا عند الأطباء، وعلى الأول فذكر العظم من عظم النمام على الخاص ثم إخصاص على العام، ذكر فيه طرفاً من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه، وسفيان هو الثوري، قال الكرمانى: ترجم بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكمه يعلم منه. قلت: والبخاري في هذا ما شى على عادته في الإشارة إلى ما يتضمنه أصل الحديث فإن فيه «أما السن فعظم» وإن كانت هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشهورة في نفس الحديث.

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يعني ما أنهر الدم إلا السن والظفر) كذا عند الجميع، ولم أره عند أحد من رواه عن الثوري بهذا اللفظ، و«كل» فعل أمر بالأكل ولفظ «يعني» ضمير، كان الراوي قال كلاماً هذا معناه، وقد أخرجه البيهقي من طريق البخاغندي عن قبيصة شيخ البخاري فيه بلفظ «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بلدي الحليفة فأصاب الناس إيلاً وغشاً» قال: وذكر الحديث بنحوه وزاد في آخره «قال عياض: ثم إن ناضجاً تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته فأخذ منه ابن عمر شعيراً بدمهين» وسيأتي الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولاً.

٢١- باب ذبيحة

الأعراب ونحوهم

٥٥٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَسَامَةُ بْنُ حَفْصِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ:

إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ، لَا نَدْرِي: أَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوْا عَلَيْهِ أَتَمَّ وَكَلُّوْهُ». قَالَتْ: وَكَانُوا حَبِشِي عَهْدٍ بِالْكَفْرِ.

تَابِعَةُ عَلِيٍّ عَنِ الشَّوَاوِزِيِّ.

وَتَابِعَةُ أَبُو خَالِدٍ وَالطَّفَاوِيُّ. [راجع: ٢٠٥٧].

قوله: (باب ذبيحة الأعراب ونحوهم) كذا للأكثر بالواو وللکشميهني بالراء بدل الواو وكذا هو عند التنسي ولكل وجه.

قوله: (أسامة بن حفص المدني) هو شيخ لم يزد البخاري في التاريخ في تعريفه على ما في هذا الإسناد، وذكر غيره أنه روى عنه أيضاً يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة بالقاف والثناة مصغر. ولم يخرج البخاري بأسامة هذا لأنه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوي وغيره كما سائيه.

قوله: (تابعه علي عن الدراودي) هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري والدراودي هو عبد العزيز بن محمد، وإنما يخرج له البخاري في المتابعات، ومراد البخاري أن الدراودي رواه عن هشام بن عروة مرفوعاً كما رواه أسامة بن حفص، وقد أخرجه الإسمايلي من طريق يعقوب بن حيد عن الدراودي به.

قوله: (وتابعه أبو خالد والطفاوي) يعني عن هشام بن عروة في رفعه أيضاً فأما رواية أبي خالد وهو سليمان بن حبان الأحمري فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبة: «وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدراودي وأسامة بن حفص» وأما رواية الطفاوي وهو محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع، وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه مرسلأ ليس فيه حاشية، قال الدارقطني في «العلل»: رواه البرجم بن سليمان وعاصم بن المروغ والنضر بن شميل وأخرون عن هشام موصولاً ورواه مالك مرسلأ عن هشام، ووافق مالكاً على إرساله إسماعيلان وابن عينة والقطان عن هشام، وهو أشبه بالصواب، وذكر أيضاً أن يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولاً. قلت: رواية عبد الرحيم عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية عاصم عند أبي داود وقد أخرجه البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسلأ، ويستفاد من صحيح البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكم للواصل بشرطين: أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله والآخر أن يحذف بقرينة تقوي الرواية للموصول، لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها، ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله. ويؤخذ من صحيحه أيضاً أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون رواه من أهل الضبط والإيمان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله الخبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه.

قوله: (أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم) لم اتف على تعيينهم ووقع في رواية مالك «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (إن قوماً يأتوننا بلحم) في رواية أبي خالد «يأتوننا بلحمان» وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي «أنا ناساً من الأعراب» وفي رواية مالك «من البادية».

قوله: (لا ندري أذكر اسم الله عليه) كذا هنا بضم الدال على البناء للمجهول، وفي رواية الطفاوي للماضية في اليسر «أذكروا» وفي رواية أبي خالد «لا ندري يذكرون» زاد أبو داود في روايته «أم لم يذكروا، أفناكل منها؟»

قوله: (سما عليه أتم وكلا) في رواية الطفاوي «سما الله» وفي رواية النضر وأبي خالد «أذكروا اسم الله» زاد أبو خالد «أتم».

قوله: (قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر) وفي لفظ «حديث عهدهم» وهي جملة اسمية قدم خبرها ووقعت صفة لقوله: «أقواماً» ويحتمل أن يكون خبراً ثانياً بعد الخبر الأول وهو قوله: «يأتوننا بلحم».

قوله: (بالكفر) وفي لفظ «يكفر» وفي رواية أبي خالد «بشرك» وفي رواية أبي داود «بجاهلية» زاد مالك في آخره «وذلك في أول الإسلام» وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فزعوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ لَا يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] قال ابن عبد البر: وهو تعلق ضعيف، وفي الحديث نفسه ما يرد لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل، وأيضاً فقد انفقروا على أن الأضام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة، وأن

والأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة، وزاد ابن عينة في روايته «اجتهدوا

أيمانهم وكلموا» أي حلفوهم على أنهم سماوا حين ذبحوا، وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث، وابن عينة ثقة لكن روايته هذه مرسله نسب أخرجه الطبراني من حديث أبي سعيد غرر لكن قال: «اجتهدوا إيمانهم أنهم ذبحوها» ورجاله ثقات، وللطحاوي في «المشكوك»: «سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالوا: أعراب يأتوننا بلحمان وجبن وسمن ما ندرى ما كنته إسلامهم، قال: انظروا ما حرم الله عليكم فامسكوا عنه، وما سكنت عنه فقد عفا لكم عنه، وما كان ريبك نسياناً، اذكروا اسم الله عليه» قال المذهب: هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب، إذ لو كانت واجبة لا شترطت على كل حال وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضاً فلما نابت عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة لأن السنة لا تتوب عن القرض، ودل هذا على أن الأمر في حديث عدي وأبي ثعلبة محمول على التنزيه من أجل أنها كانتا يصيدان على مذهب الجاهلية فعملهما التي صلى الله عليه وسلم أمر الصيد والذبح فرضه ومنهونه لئلا يوافقا شبهة من ذلك، وليأخذوا بأكل الأسور فيما يستقبلان، وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فإنهم سألوا عن أمر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه قدرة على الأخذ بالأكل، فعرفهم بأصل الحلق فيه. وقال ابن التين: يحتمل أن يرد بالتسمية هنا عند الأكل، وبذلك جزم النووي، قال ابن التين: وأما التسمية على ذبح تولا غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه، وإنما يحصل على غير الصحة إذا تبين خلافها، ويحتمل أن يريد أن تستيكم الآن تستيحبون به أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح عن تصح ذبيحته إذا سعى. ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة. وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين، لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية، وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال: فيه أن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحصل على أنه سعى، لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك، وعكس هذا الخطأ يقال: فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطاً لم تستحب الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كما لو عرض الشك في نفس الذبح ظلم يعلم هل وقعت الذكاة المعتبرة أو لا، وهذا هو الجواب من سياق الحديث حيث قرع الجواب فيه «فسموا أنتم وكلموا» كأنه قيل لهم: لا تنهوا بذلك بل الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا، وهذا من أسلوب الحكم كما نه عليه الطهلي. وما يمدح على عدم الاشتراط قوله تعالى «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم» [المائدة: ٥] فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا.

(تكملة): قال الغزالي في «الإحياء» في مراتب الشبهات: المرتبة الأولى ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه، وهو ما يقرى فيه دليل المخالف فمته التورع عن أكل متروك التسمية، فإن الآية ظاهرة في الإيجاب، والأخبار متواترة بالأمر بها، ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن يذبح على اسم الله سعى أو لم يسم» احتمل أن يكون عاماً موجباً لنصرف الآية والأخبار عن ظاهر الأمر، واحتمل أن يخص بالناسي ويبقى من عدا على الظاهر، وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم. قلت: الحديث الذي اعتمد عليه وحكم بصحته بالغ النووي في إنكاره فقال: هو يجمع على صفته، قال: وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال: منكر لا يحتج به، وأخرج أبو داود في «المراسيل» عن الصلت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ذبيحة للمسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر». قلت: الصلت يقال له: السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات، وهو مرسل جيد، وحديث أبي هريرة في مروان بن سالم وهو متروك، ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول «باب التسمية على الذبيحة» واختلف في رفعه ووقفه، فإذا انضم إلى الرسل المذكور قوي، أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا. والله أعلم.

٢٢ - باب ذبائح أهل الكتاب

وشحويها، من أهل الحرب وغيرهم.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ طَيْبَاتٌ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥].

وقال الزهري: لا بأس بذبحة نصارى القسريين، وإن سميت باسمي لغير الله فلا تأكل، وإن لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم. ويذكر عن علي نحوه.

وقال ابن عباس: طعاهم: ذبائحهم.

٥٥٠٨ - حدثنا أبو الوليد: حدثنا شعبة، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: كنا بمخاصيرين قصر خير، فرمى إنسان بجواب فيه شحم، فنزوت لأخذه، فالتفت فإذا النبي ﷺ فاستحييت منه. [راجع: ٣١٥٢، أخرجه مسلم: ١٧٧٧].

قوله: (باب ذبائح أهل الكتاب وشحويها من أهل الحرب وغيرهم) أشار إلى جواز ذلك، وهو قول الجمهور من مالك وأحمد حرم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشحوم. وقال ابن القاسم: لأن الذي أباحه الله طعاهم، وليس الشحوم من طعاهم ولا يقصدونها عند الذكاة. وتعب بأن ابن عباس فسر طعاهم بلبائهم كما سيأتي آخر الباب وإذا أحييت ذبائحهم لم يمتح إلى تصدعهم أجزاء المذبح، والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبح دون بعض وإن كانت التذكية شاملة فجميعها دخل الشحم لا عالة، وأيضاً فإن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان يلزم على قول هذا القائل أن اليهودي إذا ذبح ما له ظفر لا يحل للمسلم أكله، وأصل الكتاب أيضاً يحرمون أكل الإبل فيقع الإلزام كذلك.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿أحل لكم الطيبات﴾) كذا لأبي ذر، وساق غيره إلى قوله: ﴿حل لهم﴾، وهذه الزيادة يتبين مراده من الاستدلال على الحلق لأنه لم يخص ذمياً من حربي ولا خص لحماً من شحم، وكون الشحوم محرمة على أهل الكتاب لا يفسر، لأنها محرمة عليهم لا علينا وخاتمة بعد أن يقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريمه علينا فيكون على أصل الإباحة.

قوله: (وقال الزهري: لا بأس بذبحة نصارى العرب. وإن سمعته يهل لغير الله فلا تأكل، وإن لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم) وصله عبد الرزاق عن معمر قال: سألت الزهري عن ذبائح نصارى العرب فذكر نحوه، وزاد في آخره قال: وإعلاه أن يقول: باسم المسيح، وكذا قال الشافعي: إن كان لم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحل، وإن ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم وحكى البيهقي عن الحلبي عثا أن أهل الكتاب إنما يذبحون لله تعالى، وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله فإذا كان قصدهم في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يفسر قول من قال منهم مثلاً باسم المسيح لأنه لا يريد بذلك إلا الله وإن كان قد كفر بذلك الاعتقاد.

قوله: (ويذكر عن علي نحوه) لم أتف على من وصله، وكأنه لا يصح عنه، ولذلك ذكره بصيغة الترميضي. بل قد جاء عن علي من وجه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعي وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة «عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال: لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب فإنهم لم يتسكروا من دينهم إلا بشرب الخمر» ولا تعارض بين الروایتين عن علي لأن منع النبي منه فيه انحصر من الذي نقل فيه عنه الجواز.

قوله: (وقال الحسن وإبراهيم: لا بأس بذبحة الألف) بالالف ثم الفاء: هو الذي لم يمتح، والقفلة بالفاء ويقال بالفتح المعجمة الغرلة وهي الجلد التي تستر الحشفة، وأثر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال: كان الحسن يرخص في الرجل إذا أسلم بعد ما يكره فحافه على نفسه إن اختنق إلى لا يمتح. وكان لا يسرى بأكل ذبيحته بأساً. وأما أثر إبراهيم فأخرجه أبو بكر الحلال من طريق سعيد بن أبي هريرة عن منيرة عن إبراهيم النخعي قال: لا بأس بذبحة الألف. وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس: الألف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته. وقال ابن المنذر: قال جمهور أهل العلم: تجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يمتح.

قوله: (وقال ابن عباس: طعاهم ذبائحهم) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستمل وثبت عند السرخسي والحروي في آخر الباب عقب الحديث المرفوع، وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم» [المائدة: ٥] قال: ذبائحهم، وقال هذا يلزمه أن يميز ذبيحة الألف لأن كثيراً من أهل الكتاب لا يمتحون، وقد خالف النبي صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقوله: «بأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم»

وهرقل وقومه عن لا يَحْتَنُّ وقد سَمُوا أهل الكتاب. ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل « كنا محاصرين قصر خيبر فرمى إنسان بهربا فيه شحم فضوت » بنون وزاي أي وثبت، وفي رواية الكشي « فبدت » أي سارعت، وقد تقدمت مباحثه في فرض الخمس، وفيه حجة على من منع ما حرم عليهم كالشحم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر ابن مغفل على الانتفاع بالجرباء المذكور، وفيه جواز أكل الشحم بما ذمّه أهل الكتاب ولو كانوا أهل الحرب.

٢٣- باب ما نَدَى مِنَ الْبَهَائِمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ

وَأَجَازَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا أَطْعَمَكَ مِنَ الْبَهَائِمِ مِمَّا فِي يَدَيْكَ فَهُوَ كَالصَّيْدِ، وَفِي بَعْضِ تَرْدِي فِي بَرٍّ: مِنْ حَيْثُ قُدِّرَتْ عَلَيْهِ فَذَكَرَهُ.

وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ وَعَاطِشَةُ.

٥٥٠٩- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا بِحَسْبِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَأَكُلُوا الْمَعْدُودَ غَدًا، وَلَتَسْتَمُتَ مَعَنَا مُدَى، فَقَالَ: «أَعْجَلُ» أَوْ أَرْنُ، مَا أَنَهَرُ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ كَقُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالطُّفَرُ، وَمَا حَذَلْتُكَ: أَمَّا السِّنُّ فَمَقْطَعٌ، وَأَمَّا الطُّفَرُ فَمُدَى الْحَيَاةِ. وَاصْبِرْنَا نَهْبَ إِبِلٍ وَغَنَمٍ، قَدْ مَنَّا بِبَعْضِ قَوْمَاءَ وَجَلَّ بِسَهْمٍ فَحَبَسَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَهَيْتُمُ الْإِبِلَ أَوْابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا عَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا». [راجع: ٢٤٨٨، أخرجه مسلم: ١٩٦٨].

قوله: (باب ما نَدَى أي نفر (من البهائم) أي الإنسية (فهو بمنزلة الوحش) أي في جواز عقره على أي صفة اتفقت، وهو مستند من قوله في الخبر « فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا » وأما قوله: « إن لَهَيْتُمُ الْإِبِلَ أَوْابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ » فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالتمهيد لكونها تشارك الوحش في الحكم. وقال ابن المنير: بل المراد أنها تنفر كما ينفر الوحش لا أنها تعطى حكمها، كما قال، وآخر الحديث يرد عليه.

قوله: (وأجازه ابن مسعود) يشير إلى ما تقدم في « باب صيد القوس » عن ابن مسعود وأخرج البيهقي من طريق أبي المعيس عن غضبان بن يزيد البجلي عن أبيه قال: « أمرت رجل من أجلي فاشترى جزورا فندت لعرقها وذكر اسم الله، فأمرهم عبد الله يعني ابن مسعود أن يأكلوا فما طابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتموه بها فأكل ».

قوله: (وقال ابن عباس: ما أعجزك من البهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي بعض تروى في بئر فذكره من حيث قدرته) في رواية كريمة « من حيث قدرته عليه فذكره ». أما الأثر الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بهذا قال: فهو بمنزلة الصيد وأما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال: إذا وقع الجعير في البئر فاطعته من قبل خاصرته واذكر اسم الله وكل.

قوله: (ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق أبي راشد السلمي قال: كنت أرى منافع لأهلي بظهر الكوفة، فتردى منها بعير، فخشيت أن يسبقني بذكاته « فاختلت حبيدة فوجأت بها في جنبه أو ستامه، ثم قطعت أعضاء وفرقت على أهلي، فأبوا أن يأكلوه، فأثبت علياً فقامت على باب قصره فقلت: يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين: فقال: بالبيك بالبيك، فأخبرته خبره، فقال: كل وأطعمني. وأما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن أبيه عن عبيدة بن رفاع، وقد تقدم في « باب لا يذكي بالسِّنِّ والمظم » وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيدة بن رافع في ركية، فنزل رجل لينصره فقال: لا أقدر على نحره، فقال له ابن عمر: اذكر اسم الله ثم اقتل شاكلته يعني خاصرته ففعل « وأخرج مقطعا، فأخذ منه ابن عمر شعرا بلرهمين أو أربعة، وأما أثر عائشة فلم ألق عليه بعد موصولا وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور، وخالفهم مالك والليث، ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة قسالا: لا يحمل أكل الإنسي إذا توحش إلا بتذكيته في حلقه أو لبع، وحجة الجمهور حديث رافع، ثم ذكر حديث رافع

بن خديج من رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري، ولم يذكر فيه قصة نصب القدور وإكافها وذكر سائر الحديث.

قوله فيه: (عن عبيدة بن رفاع) في رواية كريمة « بغير نقص فيه. في رواية كريمة « رفاع بن رافع بن خديج » بغير نقص فيه.

قوله: (فقال: أعجل أو أرن) في رواية كريمة يفتح الميمزة وكسر الراء وسكون الثون، وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود، وفي رواية أبي ذر يسكون الواو وكسر الثون، ووقع في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا « وأرني » بإثبات الياء آخره، قال الخطابي: هذا حرف طلالا استبقت فيه الرواة، وسالت عنه أهل اللغة فلم أجد عندهم ما يقطع بصحته، وقد طلبت له مخرجاً. فذكر أوجهاً: أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أرن القوم إذا هلكت مواشيهم فيكون المعنى أهلكتها ذبحاً، ثانيها أن يكون على الرواية يسكون الراء بوزن أعط يعني أنظر وأنظر وانتظر بمعنى، قال الله تعالى حكاية عن قال: « انظرونا نقبست من نوركم » [الحديث: ١٣] أي انظرونا، أو هو بضم الميمزة بمعنى آدم الحز من قولك نرنت إذا أدمت النظر إلى الشيء، وأراد آدم النظر إليه وراعه بيسرك. ثالثها أن يكون مهموزاً من قولك: أرن يرن إذا نشط وخف، كأنه فعل أمر بالإسراع لئلا يموت خفياً ورجع في « شرح السنن » هذا الوجه الأخير فقال: صوابه أرن بهززة ومعناه خف وأعجل لئلا تنفخها، فإن الذبح إذا كان بخير الحديد احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في إمرار تلك الآلة والإتيان على الملقوم والأوداج كلها قبل أن تهلك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل قطع مفاصلها. ثم قال: وقد ذكرت هذا الحرف في « غريب الحديث » وذكرت فيه وجوهاً يمتثلها التأويل وكان قال فيه: يجوز أن تكون الكلمة تصحفت، وكان في الأصل أرن بالزاي من قولك: أرن الرجل أصبمه إذا جعلها في الشيء، وأزنت الجرادة أرن إذا أدخلت ذنبها في الأرض، والمعنى شد بك على النحر، وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع. قال ابن بطال: عرضت كلام الخطابي على بعض أهل القصد فقال: أما أخذه من أرن القوم فمحتمل لأن أرن لا يتعدى وإنما يقال: أرن هو ولا يقال: أرن الرجل غنمه. وأما الوجه الذي صوبه فيه نظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعده. وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبعدا لعدم الرواية به. وقال عباس: ضبطه الأصلي أرنني فعل أمر من الرؤية، ومثله في مسلم لكن الراء ساكنة قال: وأساني بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في « مسند علي بن عبد العزيز » مضبوطة هكذا أرنني أو أعجل، فكان الراوي شك في أحد الظلّين وهما بمعنى واحد، والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم، ورجع الثوري أن أرن بمعنى أعجل وأنه شك من الراوي، وضبط أعجل بكسر الجيم، وبعضهم قال في رواية مسلم: أرنني يسكون الراء وبعد الثون ياء أي أحضرني الآلة التي تليح بها لأراها ثم أضرب عن ذلك فقال: أو أعجل، أو نحي للإضراب ذكاته قال: قد لا يتيسر إحضار الآلة فيأخر البيان عنصرف الحكم فقال: أعجل ما أنهر الدم إلخ، قال: وهذا أولى من حله على الشك. وقال المنذري: اختلف في هذه اللفظة هل يوزن أعط أو بوزن أطع أو هي فعل أمر من الرؤية؟ فعلى الأول المعنى آدم الحز من نرنت إذا أدمت النظر، وعلى الثاني أهلكتها ذبحاً من أرن القوم إذا هلكت مواشيهم، وتنقب بأنه لا يتعدى، وأوجب بأن المعنى كن ذا شاة هالكة إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم. قلت: ولا ينبغي تكلفه. وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فعنناه أرنني سيلان الدم، ومن سكن الراء اختلس الحركة، ومن حذف الياء جاز. وقوله: وأعجل بهززة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من المعجلة أي أعجل لا يموت الذبيحة خفياً قال: ورواه بعضهم بصيغة أعمل التفضيل أي ليكن الذبح أعجل ما أنهر الدم، قلت: وهذا وإن شئت على رواية أبي داود بتقديم لفظ أرنني على أعجل لم يستقم على رواية البخاري بتأخيرها، وجوز بعضهم في رواية أرن يسكون الراء أن يكون من أرناني حسن ما رأيته أي حلني على الرنو إليه، والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تنظر إليك، ويؤيد حديث « إذا ذبحت فاحسنوا » أخرجه مسلم. وقد سبق مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل، وسياته هناك أتم بما هنا. والله أعلم.

٢٤- باب النحر والنحر

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ غُضَّاءَ: لَا ذَبْحَ وَلَا نَحْرَ إِلَّا فِي الْمَنْحِ وَالْمَنْحَرِ. قُلْتُ: أَيْحِزِّي مَا يُذَبِّحُ أَنْ أَنْحَرَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، ذَكَرَ اللَّهُ ذَبْحَ الْبَقَرَةِ، فَإِنْ ذُبِحَتْ شَيْئًا يَنْحَرُ جَزَاءً، وَالنَّحْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْأَوْدَاجِ. قُلْتُ: فَيُخَلَّفُ الْأَوْدَاجُ حَتَّى يَقَطَعَ النَّحْرُ؟ قَالَ: لَا، إِخَالُ.

وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ نَهَى عَنِ النَّخَعِ، يَقُولُ: يَقْطَعُ مَا فُتِنَ الْعَظْمُ، ثُمَّ يَذْغُ حَتَّى يَمُوتَ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً إِلَىٰ﴾ فَلَذَبْحُهَا وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿الْبَقَرَةُ: ٦٧- ٧١﴾.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الذَّكَاءُ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسٌ: إِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ فَلَا بَأْسَ.

٥٥١٠- حَدَّثَنَا غُلَامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُثَنَّى الزُّوَلِّيَّةُ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ قُرْسًا فَالْكَلْبَاءُ. [إسناد: ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٩، أخرجه مسلم: ١٩٤٢].

٥٥١١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: سَمِعَ حُتَيْبَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: فَخَبْنَا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُرْسًا، وَنَحْنُ بِالْمُثَنَّى، فَالْكَلْبَاءُ. [إرجاع: ٥٥١٠، أخرجه مسلم: ١٩٤٢، دون ذكره باللبية].

٥٥١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّى: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُرْسًا فَالْكَلْبَاءُ. فَكَيْفَ، وَابْنُ حُتَيْبَةَ، عَنْ هِشَامِ، فِي النَّخْرِ. [إرجاع: ٥٥١٠، أخرجه مسلم: ١٩٤٢].

قوله: (باب النحر واللبع) في رواية أبي ذر «واللباع» بصيغة الجمع، وكأنه جمع باعتبار أنه الأكثر فالتنحر في الإبل خاصة، وأما غير الإبل فليلبع، وقد جاءت أحاديث في ذبح الإبل وفي نحر غيرها. وقال ابن التين: الأصل في الإبل النحر، وفي الشاة ونحوها اللبع، وأما البقر فجاء في القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها، واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يلبع فأجازوه الجمهور ومنع ابن القاسم.

قوله: (وقال ابن جريج عن عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطوعاً، وقوله: واللبع قطع الأوداج جمع دوج يفتح الدال المهملة والبيس وهو المرق الذي في الأذنع، وهذا عرفان متقابلان، قيل: ليس لكل بهيمة غير ودجين فقط وهذا عيبان بالحق، ففي الإتيان بصيغة الجمع نظر، ويمكن أن يكون أضاف كل ودجين إلى الأنواع كلها، هكذا اقتصر عليه بعض الشراح، وبقي وجه آخر وهو أنه أطلق على ما يقطع في العادة ودجاً تغليظاً، فقد قال أكثر الحنفية في كبهم: إذا قطع من الأوداج الأربعة ثلاثة حصلت التذكية، وهذا الملقوم والمرية وعرقان من كل جانب، وحكى ابن المنذر عن محمد بن الحسن: إذا قطع الملقوم والمرية وأكثر من نصف الأوداج أجزاء، فإن قطع أقل فلا خير فيها. وقال الشافعي: يكفي ولو لم يقطع من الودجين شيئاً، لأنها قد بسلان من الإنسان وغيره. فيعيش. وعن الثوري إن قطع الودجين أجزاء ولو لم يقطع الملقوم والمرية وعن مالك والليث يشترط قطع الودجين واللقوم فقط، واحتج له بما في حديث رافع «ما أنهر الدم» وإنهاره إجرأوه، وذلك يكون بقطع الأوداج لأنها تجري الدم، وأما المرية فهو يجري الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره، كما قال. وقوله: «فأخبرني نافع» القتال هو ابن جريج، وقوله: «النبع» بفتح النون وسكون الحاء المعجمة فسره له الخبر بأنه قطع ما دون العظم والنخاع عرق أبيض في قمار الظهر إلى القلب، يقال له: خيط الرية. وقال الشافعي: النخاع أن تلبع الشاة ثم يكرس قفاه من موضع اللبب، أو تضرب ليمجل قطع حركتها. وأخرج أبو عبيد في «الغريب» عن عمر أنه نهى عن الفرس في الذبحة، ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرس هو النخاع، يقال: فرست الشاة ونخمتها، وذلك أن ينتهي بالذبح إلى النخاع هو عظم في الرية قال: ويقال أيضاً: هو الذي يكون في قمار الصلب شبيه بالنع وهو متصل باللفاء، نهى أن ينتهي بالذبح إلى ذلك. قال أبو عبيد: أما النخاع فهو على ما قال، وأما الفرس فيقال: هو الكسر، وإنما نهى أن تكسر رية البهيمة قبل أن تبرد. وبين ذلك أن في الحديث «ولا تمجلوا الأنفس قبل أن تزهق» قلت: يعني في حديث عمر المذكور، وكذا ذكره الشافعي عن عمر.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ إلى ﴿لَذَبْحُهَا وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ وزاد في رواية كريمة «وقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾» وهذا من تمام الترجمة، وإراد أن يفسر به قول ابن جريج في الأثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة، وفي هذا إشارة منه إلى اختصاص البقر بالذبح، وقد روى شيخه إسماعيل بن أبي أويس عن مالك «من نحر البقر فبئس ما صنع». ثم تلا هذه الآية وعن أشهب إن ذبح بعيراً من غير ضرورة لم يؤكل.

قوله: (وقال سعيد عن ابن عباس: الذكاة في الحلق واللبة) وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: الذكاة في الحلق واللبة، وهذا إسناد صحيح، وأخرجه سفیان الثوري في جامعه عن عمر مثله، وجاء مرفوعاً من وجه واحد. واللبة يفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع الفلادة من الصدر وهي المنحر، وكان المصنف لم يضعف الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من رواية حماد بن سلمة عن أبي المعشر الدارمي عن أبيه قال: «قلت: يا رسول الله ما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة» قال: لو طمنت في فخذها لأجزأك «لكن من فواه حله على الوحش والترحش».

قوله: (وقال ابن عمر وابن عباس وأنس: إذا قطع الرأس فلا بأس) أما أثر ابن عمر فوصله أبو موسى الزين من رواية أبي جازر «سالت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكملها» وأما أثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح «أن ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فطير رأسها فقال: ذكاة وحية» يفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أي سبعة، منسوبة إلى الوعاء وهو الإسراع والمجالة. وأما أثر أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس «أن جزأوا لأسن ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاه فأطار رأسها، فأرادوا طيرها، فأمرهم أنس بأكملها. ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل الفرس، وأورد من رواية سفیان الثوري ومن رواية جرير كلاهما عن هشام بن عروة موصولاً بلفظ «غرناء» وقال في آخره: «تأبوه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر»، وأورد أيضاً من رواية عبيدة وهو ابن سليمان عن هشام بلفظ «ذئنا» ورواية ابن عيينة التي أشار إليها ستاتي موصولة بعد باين من رواية الحميدي عن سفیان وهو ابن عيينة به وقال: «غرناء». ورواية وكيع أخرجه أحمد عنه بلفظ «غرناء»، وأخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن ثمر «حدثنا أبي وحسن بن غياث ووكيع لثلاثهم عن هشام» بلفظ «غرناء» وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري جميعاً عن هشام بلفظ «غرناء» وقال إسماعيل: قال حمام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ: «غرناء»، واختلف على حماد بن زيد وابن عيينة فقال أكثر أصحابهما: «غرناء» وقال بعضهم: «ذئنا»، وأخرجه الدارقطني من رواية مؤمل بن إسماعيل عن الثوري ورويب بن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ «ذئنا» ومن رواية أبي معاوية عن هشام «اتنحرنا» وكلنا أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يبق لفظه، وسأله أبو عروثة عنهما بلفظ «غرناء» وهذا الاختلاف كله عن هشام، وفيه إشعار بأنه كان تارة يرويه بلفظ «ذئنا» وتارة بلفظ «غرناء»، وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى، وأن النحر يطلق عليه ذبح واللبع يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من الجواز إلا إن رجح أحد الطرفين، وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر اللدبوح وذبح المنحور كما قاله بعض الشراح فبعد لأنه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين، والأصل عدم التعمد مع اتحاد المخرج، وقد جرى الثوري على عاداته في الحمل على التعمد فقال بعد أن ذكر اختلاف الرواة في قولها غرناء وذئنا: يجمع بين الروايتين بأنها قضيتان، فمرة نحرها ومرة ذبحها. ثم قال: ويبرز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والأول أصح، كما قال والله أعلم.

٢٥- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمُظَلَّةِ وَالْمُصْبُورَةِ وَالْمُخْجَمَةِ

٥٥١٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيد: حَدَّثَنَا حُتَيْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَنَسٍ عَلَى الْحَكَمِ بْنِ الثَّوْبِ، فَرَأَى غِلْمَانًا، أَوْ فَيَّانًا، نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ. [أخرجه مسلم: ١٩٥٦].

٥٥١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ سَمْعَةَ حَدَّثَتْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى

بن سعيد، وعُلام من بني يحيى رابطاً دجاجة يرميها، فمضى إليها ابن عمر حتى حُلها، ثم أفل بها وبالعُلام معه فقال: اخرجوا غلامكم عن أن يصير هذا الطير لقتل، فإني سمعت النبي ﷺ نهى أن تصير بهيمة أو غيرها لقتل. [مطرو: ٥٥١٥، أخرجه مسلم: ١٩٨٨، يحداه].

٥٥١٥- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّالَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: كُنْتُ جَدَّ ابْنِ عُمَرَ، فَمَرُّوا بِبَيْتِي، أَوْ بَقَرٍ، نَصَبُوا دَجَاجَةً يَوْمُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَهَرَّقُوا عَنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ قَتَلَ هَذَا؟ ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَقَنْ مَنْ قَتَلَ هَذَا. [راجع: ٥٥١٤، أخرجه مسلم: ١٩٨٨].

ثَابِتٌ مَوْلَانِ، عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا الْوَيْهَاقُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: لَقَنْ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ قَتَلَ بِالْحَيَوَانِ.

وَقَالَ عَدِيٌّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ١٩٥٧، بلفظ لا تصنعوا شيئاً في الروح فرحاً].

٥٥١٦- حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ يَمِينٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيٌّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يُوزَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّهْمَةِ وَالْمُظَنَّةِ. [راجع: ٢٤٧٤].

قوله: (باب ما يكره من المظنة) يضم الميم وسكون المنة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها وهو حي، يقال: مثلت به أمثل بالتشديد للمبالغة.

قوله: (والمصورة) بصاد مهمله ساكنة وموحدة مضموه، (والمجتمعة) بالجيم والمثناة المفتوحة: التي تربط وتجهل غرضاً للرمي، فإذا ماتت من ذلك لم يجل أكلها، والجوشم للطيور ونحوها بمنزلة البروك للأنبل، فلو جشمت بنفسها فهي جائمة ومجشمة بكسر المظنة، وتلك إذا صيدت على تلك الحالة فذبحت جاز أكلها، وإن رميت فماتت لم يجز لأنها تصير موقدة. ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث:

الأول حديث أنس.

قوله: (عن هشام بن زيد) يعني ابن أنس بن مالك.

قوله: (دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب) يعني ابن أبي عتيق الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف وثابته على البصرة وزوج أخته زين بنت يوسف، وهو الذي يقول في جبر بن محمد:

حتى اختلها على باب الحكم خليفة الحجاج غير المتهم

وقد ذكره في عدة أحاديث، وكان يضاهي في الجور ابن عمه، ولينزل الضبي معه قصة طويلة تدل على ذلك أوردوها أبو يعلى الموصلي في مسند أنس له، ووقع في رواية الإسماعيلي بلفظ خرجت مع أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة.

قوله: (فراى غلاماً أو فحلاً) شك من الراوي، ولم أقف على أسمائهم، وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور.

قوله: (أن تصير) يضم أوله أي تحبس لترمي حتى تموت، وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ: سمعت أنس بن مالك يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صير الروح، وأصل الصبر الحبس، وأخرج العقيلي في الضملاء: من طريق الحسن عن سمرة قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تصير البهيمة، وأن يؤكل لحمها إذا صيرت، قال العقيلي: جاء في النهي عن صير البهيمة أحاديث جيدة، وأما النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا. قلت: إن ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير تذكية كما تقدم في المختول بالبدقة.

الحديث الثاني حديث ابن عمر.

قوله: (أنه دخل على يحيى بن سعيد) أي ابن العاص وهو أخو عمرو للمرووف بالأشقي ابن سعيد بن العاص والد سعيد بن عمرو رواه من ابن عمر.

قوله: (وعلام من بني يحيى) أي ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه، وكان ليحيى من المذكور عثمان وعنبه وأبان وإسماعيل وسعيد وعمد وهشام وعمرو، وكان يحيى بن سعيد دولي امرأة المدينة وكذا أخوه عمرو.

قوله: (فمضى إليها ابن عمر حتى حُلها) بتشديد اللام، في رواية السرخسي والمستنلي «حلها» رواية الكشيبي أوضح لقوله في أول الحديث: «رابط دجاجة» وقع في رواية الإسماعيل وأبي نعيم في «المستخرج»: فعل الدجاجة.

قوله: (أخرجوا غلامكم) في رواية الكشيبي «غلامكم». (عن أن يصير) في رواية الكشيبي «أن يصيروا» بصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله وزاد أبو نعيم في آخر الحديث «وإن أردت ذبحها فاذبحوها».

قوله: (هذا الطير) قال الكرماني: هذا على غلة قليلة وهي إطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع طير. قلت: وهو هنا محتمل لإرادة الجمع، بل الأولى أنه لإرادة الجنس.

قوله: (أن تصير بهيمة أو غيرها للقتل) «أو» للتنويع لا للشك وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرها، ونحو حديث أبي أيوب قال: والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صيرتها، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر «أخرجه أبو داود بسند قوي، ويصح ذلك حديث شدد بن أوس عند مسلم رحمه» إذا قتلتم فأحسروا القتلة وإذا ذبحتم فأحسروا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته» قال ابن أبي جرة: فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل، فأمر بالقتل، وأمر بالرفق فيه. ويؤخذ منه قهره لجميع عباده لأنه لم يترك حد التصرف في شيء إلا وقد حد له فيه كيفية.

قوله: (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية.

قوله: (فمروا بفتية أو بقير) شك من الراوي، وفي رواية الإسماعيلي «فإذا قتية نصبروا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة» يعني أن الذي يصيبها يأخذ السهم الذي ترمى به إذا لم يصيبها.

قوله: (وقال ابن عمر: من فعل هذا) زاد في رواية الإسماعيلي «فتفروا».

قوله: (إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم «لعن من اقتد شياً فيه الروح غرضاً» بمجنتين والفتح أي منصوباً للرمي. وفي رواية الإسماعيلي «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان» وفي رواية له «بالبهائم» وفي رواية له «من ينجس» واللعن من دلال التحريم، ولأحد من وجه آخر عن أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رحمه «من مثل بذني روح ثم لم يتب مثل الله به يوم القيامة» ورجاله ثقات.

قوله: (تابعه سليمان) هو ابن حرب.

قوله: (لعن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان) أي صيره مثله بضم الميم والمثناة، وهذه التلمذة وصلها البيهقي من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن سليمان بن حرب، وزاد فيه أيضاً قصة أن ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غلاماً، فذكر مثل رواية أبي بشر، وفيه «فلما رآه فرأوا ففضب» الحديث. وروهم مغطاي، وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فخرموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسي، واستند إلى أن أبا نعيم أخرجه في مستخرجه من طريق أبي خليفة عن الطيالسي. قلت: وهو غلط ظاهر فإن الطيالسي الذي يروي عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك، ولم يدرك أبو خليفة أبداً داود الطيالسي فإن مولده بعد وفاته بستين، مات أبو داود سنة أربع ومائتين على الصحيح، وولد أبو خليفة سنة ست ومائتين، والمناهل المذكور في السند هو ابن عمر، يعني أنه تابع أبا بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبير وخالفها عدي بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس كما بينه في الطريق التي بعدها.

الحديث الثالث والرابع:

قوله: (وقال عدي) هو ابن ثابت (عن سعيد) هو ابن جبير (عن ابن عباس) هو موصول بالإسناد الذي ساقه إلى عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد، وقد ساقه البخاري في تاريخه عن حجاج بن منهل الذي ساق حديث عبد الله بن يزيد به، ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا تتخذوا شيئاً في الروح غرضاً».

قوله: (سمعت عبد الله بن يزيد) هو الحطمي يفتح المعجمة وسكون المهملة، تقدم ذكره في الاستقراء.

قوله: (نهى عن النهي) يضم النون وسكون الهاء ثم بالموحدة مقصوره، أي أخذ مال المسلم قهراً جبراً، ومنه أخذ مال الغنيمة قبل القسمة اختطافاً بغير تسوية.

قوله: (والمظنة) تقدم ضبطها وتفسيرها وتقدم في المشاري في «باب قصة عكل

عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى أيضاً.

قوله: (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ياكل دجاجاً) كذا أورده مختصراً وكذا ساقه أحد عن وكيع، وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان ثم وساقه الترمذي في «الشمائل» من وجه آخر مطولاً، كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم التميمي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، فقد أورده عنه في مواضع مقروناً مقترداً مختصراً ومطولاً مشتتلاً على قصة الرجل الذي لمتع من أكل الدجاج وحلف على ذلك وقتى أبي موسى له بأن يكفر عن يمينه ويأكل وتقص له الحديث في ذلك وسيب، وهو طلبهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلهم وقد أورد المصنف قصة الاستحسان وما يليها من حكم البين وكفارته دون قصة الدجاج أيضاً من رواية غيلان بن جبر عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كثارة الأمان، وأوردنا أيضاً في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة ثم ساقناه في قصة الاستحسان، وليس فيه ذكر كثارة البين، وقد أحلت في فرض الخمس وفي المغازي بشرحه على كتاب الأمان والتلذذ، فاذكر هنا ما يتعلق بالدجاج.

قوله: (كما عند أبي موسى الأحمري وكان يبيتا بين هذا الحي) بالخلف بدل من الضمير في بيته، كذا قال ابن التين، وليس بجيد لأنه يصير تقدير الكلام إن زهدنا الجرمي قال كان يبيتا وبين هذا الحي من جرم إخوانه، وليس ذلك المراد وإنما المراد أن أبا موسى وفرقه الأحمريين كانوا أهل مودة وإخاء أقوم زهدم وهم بنو جرم وقد وقع هنا في رواية الكشي «وكان يبيتا وبين هذا الحي» وكذا وقع في رواية إسحاق عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة كما سيأتي في كثارة الأمان وهو يزيد ما قال ابن التين إلا أن المعنى لا يصح وقد أخرجه في أواخر كتاب التوحيد من طريق عبد الوهاب القضي عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم كلاهما عن زهدم قال: كان بين هذا الحي من جرم وبين الأحمريين ود أو إخوان. وهذه الرواية هي للتمتد.

قوله: (إخوانه) بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبطه بضمهم بالقصر وهو خطأ.

قوله: (وفي أقوم رجل جالس أحمي أي اللون، وفي رواية حلد بن زيد رجل من بني تيم الله أحمه كان من اللؤلؤ أي المعجم، وهذا الرجل هو زهدم الراوي أبهم نفسه، فقد أخرج الترمذي من طريق كثارة عن زهدم قال: «دخلت على أبي موسى وهو ياكل دجاجاً فقال: ادن فكل، فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكله» مختصراً وقد أشكل هذا لكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بني تيم الله زهدم من بني جرم، فقال بعض الناس: الظاهر أنهم امتعا معاً زهدم والرجل التيمي، وحله على دعوى التعدد استبعاد أن يكون الشخص الواحد ينسب إلى تيم الله وإلى جرم، ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو المدني عن سفيان هو الثوري فقال في روايته: «عن رجل من بني تيم الله يقال له زهدم قال: كنا عند أبي موسى، فأتى يلحم دجاج» فعلى هذا فلعن زهدماً كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تيم الله، وجرم قبيلة في قضاعة ينسبون إلى جرم بن زبآن بزي ووحيدة قبيلة أيضاً عمران بن الحاف بن قضاعة، وتيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاعة أيضاً ينسبون إلى تيم الله بن رفيدة براء، وهما مختصراً ابن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة، فعلموا هم جرم، قال الرضا في الأنساب: وكثيراً ما ينسبون الرجل إلى أعماله. قلت: وربما أبهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع، فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والأصل عدم التعدد وقد أخرج البيهقي من طريق الثوري عن الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال: «رأيت أبا موسى ياكل الدجاج فدعاني فقلت: إني رأيت ياكل تناءً، قال: ادن فكل» فذكر الحديث للرفع. ومن طريق الصنع بن حزن عن مطر البراء عن زهدم قال: «دخلت على أبي موسى وهو ياكل لحم دجاج فقال: ادن فكل فقلت: إني حلفت لا أكله» الحديث، وقد أخرجه موسى عن شيان بن فروخ عن الصنع لكن لم يسق لفظه، وكذا أخرجه أبو عروبة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه: «قال لي: ادن فكل، فقلت: إني لا أريد». الحديث. فلهذا عدت طريق صرح زهدم فيها بأنها صاحب القصة فهو للتمتد، ولا يكره عليه إلا ما وقع في الصحيحين معاً ظاهراً للمغايرة بين زهدم والمتنع من أكل الدجاج، ففي رواية عن زهدم «كنا عند أبي موسى فدخل رجل من بني تيم الله أحمه شبيه باللؤلؤ قال: هلم، فتكلمنا» الحديث، فإن ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله: «كنا» قومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى، وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني: «خطبنا

وعرنة» لهذا الحديث طريق أخرى، وذكر الإسمايلي الاختلاف على شعبة فيه، وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حجاج من منهاله لكن أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم أبا أيوب، ورواية يعقوب بن إسحاق المذكورة وصلها الطبراني. وفي هذه الأحاديث تحريم تملب الحيوان الأممي وغيره وفي الحديث الأول قوة أسس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير للمذكور لكن كان الخليفة عبد الملك بن مروان نهى للحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدر من الحجاج في حقه خشونة، فشكاه لعبد الملك فأغلظ للحجاج وأمره بإكرامه.

٢٦- باب لحم الدجاج

٥٥١٧- حَلَكْنَا بِحَيٍّ: حَلَكْنَا وَكَيْجَ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زُهْدَمِ الْأَحْمَرِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى - بَنِي الْأَحْمَرِيِّ - وَحَسْبِيَ اللَّهُ عَشَهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ دَجَاجًا. [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٩٤٩، مطولاً].

٥٥١٨- حَلَكْنَا أَبُو مَقْبَرٍ: حَلَكْنَا حَتْمًا لَوْرِي: حَلَكْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ زُهْدَمِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَحْمَرِيِّ، وَكَانَ يَتَنَا وَتَيْنَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ جَرَمِ إِخَاءٍ، فَأَتَيْتُ بِطَعْمٍ لَهُ لَحْمَ دَجَاجٍ، وَكُنِيَ الْقَوْمُ رَجُلٌ جَالِسٌ أَحْمَرٌ، فَلَمَّ يَدَهُ مِنْ طَعَامِهِ، فَقَالَ: أَذَلَّ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ أَكَلَ شَيْئاً فَلْيَكُلْهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَكُلَهُ، فَقَالَ: إِذْ أَنْصَرَفَ، أَوْ أَحْدَثْتُ: إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَحْمَرِيِّينَ، فَأَوَّلَقَهُ وَعَوَّ غَضَبًا، وَهُوَ يَقْسِمُ نَعْمًا مِنْ نَعْمِ الصَّلَاتِ، فَاسْتَحْمَلَنَاهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لَا يَحُولِنَا، قَالَ: «مَا عَنَيْدِي مَا أَحُولِكُمْ عَلَيْهِ». ثُمَّ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْتَمُّ مِنْ لَيْلٍ، فَقَالَ: «أَتَيْنَ الْأَحْمَرِيُّونَ؟ أَتَيْنَ الْأَحْمَرِيُّونَ؟». قَالَ: فَأَطْعَمْنَا حَسَنَ ذَوْدٍ عَسَرَ الذُّرَى، فَلَبَّيْنَا غَيْرَ بَعِيدٍ فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: نَسِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ تَفَلَّقَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا نَفْلِحَ أَبَدًا، فَوَجَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا اسْتَحْمَلْنَاهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا تَحُولِنَا، فَقُلْنَا أَنْكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ، فَقَالَ: مَا لِلَّهِ هُوَ حَمَلُكُمْ، إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَارَى غُرْمًا غُرْمًا مِنْهَا، إِلَّا أَنَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَطَلْتُهَا». [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٩٤٩].

قوله: (باب لحم الدجاج) هو اسم جنس مثلث الدال، ذكره الترمذي في الحاشية وابن مالك وغيرهما، ولم يذكروا الثوري الضم، والواحدة دجاجة مثلث أيضاً، وقيل: إن الضم فيه ضعيف، قال الجوهري: دخلها للماء للوحدة مثل الحملة، وأفاد إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» أن الدجاج بالكسر اسم للذكور دون الإناث والواحدة منها ديك، وبالفتح الإناث دون الذكور والواحدة دجاجة بالفتح أيضاً، قال: وسمي لإسراعه في الإقبال والإدبار من دج يذج إذا أسرع. قلت: ودجاجة اسم أسركه وهي بالفتح قطع ويسمى بها الكبة من الغزل.

قوله: (حلدنا يحيى) هو ابن موسى البجلي، نسب أبو علي بن السكن، وجرم الكلاباني وأبو نعيم بأنه ابن جعفر.

قوله: (عن أيوب) في الرواية الثانية «ابن أبي تيممة» وهو السخيتاني، وعند أحد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان «حلدنا أيوب حلدني أبو قلابة».

قوله: (عن أبي قلابة) كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب وواقعه سفيان بن عيينة عن أيوب عند مسلم، وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي، وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يليه: «عن أيوب عن القاسم» بدل أبي قلابة، وكذا قال ابن علية عن أيوب كما يأتي في الإيمان والتلذذ أيضاً، وقال حاد بن زيد «عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم» قال: «وأنا لحديث قاسم أحفظ» أخرجه في فرض الحسن، وكذا قال وهيب عن أيوب عنهما عند مسلم.

قوله: (عن زهدم) بفتح الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعد ما موحدة (الجوهري) بفتح الجيم، يصري ثقة، ليس له في البخاري سوى حديثين: هذا الحديث وقد أخرجه في مواضع له، وحديث آخر أخرجه

٢٧- باب نُحُومِ الْخَيْلِ

٥٥١٩- حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: عَنْ فَاطِمَةَ: عَنْ

أَسْمَاءَ قَالَتْ: تَحَرَّاتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْتَاهُ. [راجع: ٥٥١٠، أخرجه مسلم: ١٩٤٢].

٥٥٢٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ غَيْرٍ عَنْ نُحُومِ الْخَيْرِ، وَوَضَعَ فِي نُحُومِ الْخَيْلِ. [راجع: ٤٢١٩، أخرجه مسلم: ١٩٤١].

قوله: (باب نُحُومِ الْخَيْلِ) قال ابن المنير: لم يذكر الحكم لتمامه الأدلة، كما قال ودليل الجواز ظاهر القصة كما سيأتي.

قوله: (صفيان) هو ابن عينة، وهشام هو ابن عمرو، وفاطمة هي بنت النضر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور وزوجته، وقد تقدم ذلك صريحاً في «باب النحر والذبح». وقد اختلف في سنده على هشام فقال أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء، وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن حاد عنه عن هشام بن عمرو، وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام: أخرجه الزبير، وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجح رواية ابن عينة ومن وافقه.

قوله: (وَحَرَّاتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قال ابن عينة بن سليمان عن هشام «وَحَرَّاتُ بِالْمَدِينَةِ» وقد تقدم ذلك قبل بابين، وفي رواية للدارقطني «فَاكَلَتْهُنَّ وَأَهْلُ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وتقدم الاختلاف في قولها: «وَحَرَّاتُ» و«وَحَرَّاتُ» واختلف الشارحون في توجيهه فقيل: يحمل النحر على الذبح مجازاً، وقيل وقع ذلك مرتين، وإليه جنح النووي، وفيه نظر لأن الأصل عدم التمدد والمخرج متحد، والاختلاف فيه على هشام: نبهوا الرواية قال عنه: «وَحَرَّاتُ وَمَعْصُومٌ قَالَ: وَحَرَّاتُ، وَالْمَعْدُودُ مِنْ ذَلِكَ جِزَازُ الْأَمْرَيْنِ عَنْهُمْ وَوَقَامَ أَحَدُهُمَا فِي التَّذْكِيَةِ مَقَامَ الْآخَرِ، وَإِلَّا لَمَا سَاغَ لَهُمُ الْإِتْيَانُ بِهَذَا مَوْضِعٍ هَذَا، وَأَمَّا الَّذِي وَقَعَ بِمَعْنَى فَلَا يَحْتَرِزُ لَوُقُوعِ التَّسَاوِيِ بَيْنَ الرِّوَايَةِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي ذَلِكَ، وَيَسْتَعْدُ مِنْ قَوْلِهَا: «وَحَرَّاتُ بِالْمَدِينَةِ» أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ فَرَضِ الْجِهَادِ، فَيُرَدُّ عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ بِمَنْعِ أَكْلِهَا بِعَلَّةِ أَنَّهَا مِنْ آلَاتِ الْجِهَادِ، وَمَنْ قَوْلِهَا: «وَحَرَّاتُ» وَأَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُلْطِعَ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ يَرُدُّ لَمْ يَنْظُرْ بِأَيِّ بَكَرَ أَتَمُّهُمْ يَتَقَدَّمُونَ عَلَى فَعَلِ شَيْءٍ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا وَعَدْتَهُمُ الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ، لِشِدَّةِ اخْتِلَافِهِمْ بِالنَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَدْمَ مَقَارِفِهِمْ لَهُ، هَذَا مَعَ تَوَفُّرِ دَاعِيَةِ الصَّحَابَةِ إِلَى سُؤَالِهِ عَنِ الْأَحْكَامِ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الرَّابِعُ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا قَالَ: «كَتَبْنَا فَعَلًا كُنَّا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَهُ حُكْمُ الرَّابِعِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ الظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ وَتَقَرَّرَهُ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَطْلَقِ الصَّحَابَةِ كَيْفَ بِأَكْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ الْحَدِيثَ الثَّانِي:

قوله: (عَمَّاد) هو ابن زيد، وعمرو هو ابن دينار، ومحمد بن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقى أبو جعفر، كما أدخل حاد بن زيد بين عمرو بن دينار وبين جابر في هذا الحديث محمد بن علي، ولما أخرجه النسائي قال: لا أعلم أحداً وافق حاداً على ذلك، وأخرجه من طريق حسين بن واقد وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر ليس به محمد بن علي، وقال الترمذي أيضاً إلى ترجيح رواية ابن عينة وقال: سمعت محمداً يقول: ابن عينة أحفظ من حاد. قلت: لكن اقتصر البخاري وسلم على تخريج طريق حاد بن زيد وقد وافقه ابن جريج عن عمرو على إدخال الوساطة بين عمرو وجابر لكنه لم يسمه أخرجه أبو داود من طريق ابن جريج، وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق ابن جريج، وأبو داود من طريق حاد، والنسائي من طريق حسين بن واقد كلاهما عن أبي الزبير عنه، وأخرجه النسائي صحيحاً عن عطاء عن جابر أيضاً وأغرب البيهقي فجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمه من جابر، واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عينة أصح مع إشارة البيهقي إلى أنها مقطوعة، وهو دخول فإن كلام الترمذي محمول على أنه صح عنده اتصاله، ولا يلزم من دعوى البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك، والحق أنه إن وجدت رواية فيها تصريح عمر بالسماح من جابر فتكون رواية حاد من المزبد في متصل

عمرو بن حسين، أي خطب أهل البصرة، ولم يرد ثابت خطبة عمران المذكورة، فيحتمل أن يكون زعم دخل فجوزى له ما ذكر، غاية ما فيه أنه أبهم نفسه، ولا عجب فيه والله أعلم.

قوله: (إني رأيتهم يأكل شيئاً قبله) بكسر الهمزة، وفي رواية أبي حنيفة «إني رأيتهم تأكل فترا» وكأنه ظن أنها أكثر من ذلك بحيث صارت جلالة، فينبى له أبو موسى أنها ليست كذلك أو أنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك.

قوله: (فقال: ادن) كنا لاكثر فعل أمر من الدنو، ووقع عند المستعطي والسرخسي «إذا» بكسر الهمزة وبذل معجمة مع التثنية حرف نصب وعلى الأول قوله: «أشرك» بجزوم، وعلى الثاني هو منصوب، وقوله: «أو أحدثك» شك من الراوي.

قوله: (إني آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) سيأتي شرحه في الأيمان والنذور، وقوله: «فاطمتنا» خبر فود من الذرى «التر» بضم المعجمة جمع أغر والأخر الأبيض، والذرى بضم المعجمة والقصر جمع فذرة وفذرة كل شيء أصلاء، والمراد هنا أسمة الإبل ولعلها كانت بيضاء حقيقة، أو أراد وصفها بأنها لا علة فيها ولا دبر، ويميز في غير النصب والجهر، وقوله: «خس فود» كنا وقع بالإضافة، واستكروه أبو البقاء في غريبه قال: والصواب توين خس وأن يكون فود بدلاً من خس، فإنه لو كان بغير توين لتغير المعنى، لأن العدد المضاف غير المضاف إليه فيلزم أن يكون خس فود خمسة عشر بغيراً لأن الإبل اللود ثلاثة انتهى، وما أدري كيف يحكم بفساد للمنى إذا كان العدد كذا ولكن عدد الإبل خمسة عشر بغيراً فما الذي يضر؟ وقد ثبت في بعض طرقه «خذ هذين القرنين والقرنين» إلى أن عد ست مرات، والذي قاله إنما يتم أن لو جاءت رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبخرة، وعلى تقدير ذلك فاطلق فود على الواحد مجازاً كإبل، وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصدير. وفي الحديث دخول المرء على صديقه في حال أكله، واستدانة صاحب الطعام للدخول وعرضه الطعام عليه ولو كان قليلاً، لأن اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم. وفيه جواز أكل الدجاج إنسيه ووحشية، وهو بالاتفاق إلا عن بعض المصنفين على سبيل الورع، إلا أن بعضهم استثنى الجلالة وهي ما تأكل القنار، وظاهر صنع أبي موسى أنه لم يبال بذلك والجلالة عبارة عن الدابة التي تأكل الجبل بكسر الجيم والتشديد وهي البعير، وادعى ابن حزم اختصاص الجلالة بنبوات الأربع، والمعروف التميمي، وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً، وقال مالك والليث: لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره، وإنما جاء النهي عنها للنفرة، وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طريق أصحها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي من طريق قتادة عن حكيم عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الجلجلة، وعن ابن الجلجلة، وعن الشرب من لبن السقاء» وهو على شرط البخاري في رجاله، إلا أن أيوب رواه عن حكيمه فقال: «عن أبي هريرة» وأخرج البيهقي والبيهقي والزبير من وجه آخر عن أبي هريرة «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلجلة وعن شرب إبلانها وأكلها وركوبها» ولابن أبي شيبة بسند حسن عن جابر «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلجلة أن يؤكل لحمها أو يشرب لبنها» ولأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وعن الجلجلة، عن ركوبها وأكل لحمها» وسنده حسن. وقد أطلق الشافعية كراهة أكل الجلجلة إذا تغير لحمها بأكال النجاسة، وفي وجه أكثر من ذلك، ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه، وهو قضية صنع أبي موسى، ومن حجتهم أن العلف الطاهر إذا صار في كرشها تنجس فلا تتخذ إلا بالنجاسة، ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة، فكذلك هذا. وتعب بأن العلف الطاهر إذا تنجس بالمجاورة جاز إيطامه للدابة لأنها إذا أكلته لا تتخذ بالنجاسة وإنما تتخذ بالعلق، بخلاف الجلجلة. وذهب جماعة من الشافعية وهو قول المختلطة إلى أن النهي للتحريم، وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء، وهو الذي صححه أبو إسحاق المروزي والقفال وإمام الحرمين والبيهقي والغزالي وأخيراً بلبنها ولحمها بيضها، وفي معنى الجلجلة ما يتخذ بالنجس كالشاة ترضع من كلب، والمعتبر في جواز أكل الجلجلة زوال راحة النجاسة بعد أن تعلق بالشئ الطاهر على الصحيح، وجاء عن السلف فيه توقيت فند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلجلة ثلاثاً، كما تقدم. وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلق أربعين يوماً.

الأسانيد وإلا فرواية حداد بن زيد هي المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فللمحدث طرق أخرى عن جابر غير هذه، فهو صحيح على كل حال.

قوله: (يوم خيبر عن لحوم الحصان زاد مسلم في روايته) الألفية.

قوله: (ورخص في لحوم الخيل) في رواية مسلم « وأذن » يدل « رخص »، وله في رواية ابن جريج « أكلنا زمن خيبر الخيل وحر الوحش، ونهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمار الأهلي » وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني « أمر ». قال الطحاوي: وذهب أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل وخالفه أصحابه وغيرهما، واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها، ولو كان ذلك مأخوفاً من طريق النظر لما كان بين الخيل والحمر الأهلية فرق ولكن الآثار إذا صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال بها مما يوجب النظر، ولا سيما وقد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وسلم أباح لحم لحوم الخيل في الوقت الذي منعه فيه من لحوم الحمر، فدل ذلك على اختلاف حكمهما. قلت: وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة عن غير استثناء أحد فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال: « لم يزل سلفك يأكلونه. قال ابن جريج: قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم ». وأما ما نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجها ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسنتين ضعيفين ويدل على ضعف ذلك عنه ما سيأتي في الباب الذي بعده صحيحاً أنه استدل لإباحة الحمر الأهلية بقوله تعالى: ﴿ قل لا أجد فيها أوصى لي محرماً ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فلان هذا إن صلح مستمسكاً لحل الحمر صلح للخيل ولا فرق. وسيأتي فيه أيضاً أنه توقف في سبب المنع من أكل الحمر هل كان محرماً موقفاً أو بسبب كونها كانت حوتاً لقائس؟ وهذا يمتني مثله في الخيل أيضاً فيبعد أن يثبت عنه القول بتحريم الخيل والقول بالتوقف في الحمر الأهلية بل أخرج الدارقطني بسند قوي عن ابن عباس مرفوعاً مثل حديث جابر ولقظه «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية وأمر بلحوم الخيل» وصح الحديث بالكراهة من الحكم بن عيينة وبعض الحنفية، وعن بعض المالكية والحنفية التحريم. وقال الفاكهي: المشهور عند المالكية الكراهة، والصحيح عند الحنفية منهم التحريم. وقال أبو حنيفة في « الجامع الصغير »: أكره لحم الخيل لحمله أبو بكر الرازي على التنزيه وقال: لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنه كالحمار الأهلي، وصح عنه أصحاب المحيط والمبدية والخيزرة التحريم، وهو قول أكثرهم، وعن بعضهم بأنه أكله ولا يسمى حراماً، وروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك المنع وأنه احتج بالأية التي ذكرها، وأخرج محمد بن الحسن في « الآثار » عن أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك، وقال الفرطني في « شرح مسلم »: ملخص مالك الكراهة، واستدل له ابن بطال بالأية. وقال ابن المنير: شبه الحنفية بينها وبين البغال والحمر بما يؤكد القول بالمنع، فمن ذلك ميتتها وزهومت لحمها وغلظت وصفة أرواؤها وأنها لا تجتر، قال: وإذا تأكد شبه الحنفية التحريم بغير الفارق وبعد بالأحكام المتفق على أكلها أمه وقد تقدم من كلام الطحاوي ما يؤخذ منه الجواب عن هذا، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: الدليل في الجواز مطلقاً واضح، لكن سبب كراهة مالك لأكلها لكنها تستعمل غالباً في الجهاد، فبطل انتفت الكراهة لكثرة استعماله ولو كثر لأدى إلى قتلها فيفضي إلى نتائج فيؤول إلى النقص من إرهاب العدو الذي وقع الأمر به في قوله تعالى: ﴿ ومن رباط الخيل ﴾ [الأنفال: ٦٠]. قلت: فعلى هذا فالكراهة لسبب خارج وليس البيحت فيه، فإن الحيوان المتفق على إباحته لو حدث أمر يقتضي أن لو ذبح لأفضى إلى ارتكاب محذور لا تمتنع ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه، وكذا قوله: إن وقع أكلها في الزمن النبوي كان نادرًا، فإن قيل بالكراهة قل استعماله فيوافق ما وقع قبل انتهى. وهذا لا ينهض دليلاً للكراهة بل غايته أن يكون خلاف الأولى، ولا يلزم من كون أصل الحيوان حل أكله فشاءه بالأكل. وأما قول بعض الماتنين: لو كانت حلالاً لجازت الأصحية بها فستفرض عيوان البر فإنه مأكول ولم تشرع الأصحية به، ولعل السبب في كون الخيل لا تشرع الأصحية بها استبقاؤها لأنه لو شرع فيها جمع ما جاز في غيرها لقاتلت للفتنة بها في أهم الأشياء منها وهو الجهاد.

صحة هذه الطريق قد اختلفت عن عكرمة فيها، فإن الحديث عند أحد الترمذي من طريقة ليس فيه للخيل ذكر، وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه فالروايات المتنوعة عن جابر المقصلة بين لحوم الخيل والحمر في الحكم أظهر اتصالاً واتقن رجلاً وأكثر عدداً، وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن إسحاق أنه لم يشهد خيبر، وليس بعلة لأن غايته أن يكون مرسل صحابي ومن حجاج من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد للمخرج في السنن « إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل » وتعب بأنه شاذ منكر لأن في سياقه أنه شهد خيبر، وهو خطأ فإنه لم يسلم إلا بعد ما على الصحيح، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح، والمعدة في ذلك على ما قال مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بقرش قال: كتب الوليد بن الوليد إلى خالد حين فر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فذكر القضية في سبب إسلام خالد وكانت عمرة القضية بعد خيبر جرماً، وأعل أيضاً بأن في السند راويًا مجهولاً، لكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حص قال: كنا مع خالد فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمر الأهلية خيلها وبغالها، وأعل بتبليغ يحيى وإيهام الرجل، وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه، وكذا قال النسائي: الأحاديث في الإباحة أصح، وهذا إن صح كان منسوخاً، وكأنه لا تمارض عنه الحسينان وروى في حديث خالد « نهى » وفي حديث جابر « أذن » حل الإذن على نسخ التحريم وفيه نظر لأنه لا يلزم من كون النهي سابقاً على الإذن أن يكون إسلام خالد سابقاً على فتح خيبر، والأكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرر الحارثي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال: هو شامي للمخرج، جاء من غير وجه ما يرد في حديث جابر من « رخص » « و أذن » لأنه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقاً والإذن متأخراً فيتعين المصير إليه، قال: ولو لم ترد هذه اللفظة لكادت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اهـ. وليس في لفظ رخص وأذن ما يتعين معه المصير إلى النسخ، بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والحمر كان على البراءة الأصلية، فلما نهام الشارع يوم خيبر عن الحمر والبغال خشي أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن في أكلها دون الحمر والبغال، والراجع أن الأشياء قبل بيان حكمها في الشرع لا توصف بالحل ولا بحرمة فلا يثبت النسخ في هذا. ونقل الحارثي أيضاً تقرير النسخ بطريق أخرى قال: إن النهي عن أكل الخيل والحمر كان عاماً من أجل أخذهم لما قبل القسمة والتخسيس، ولذلك أمر بإكراه القصور، ثم بين بتدائه بأن لحوم الحمر رجس أن تحرمها لذاتها، وأن النهي عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة. ويكره عليه أن الأمر بإكراه القصور إنما كان بطيخهم فيها الحمر كما هو مصرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده، وإلحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت لا ينهض معارضاً لحديث جابر الدال على الجواز، وقد وافقه حديث أسماء، وقد ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون، وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حاقه، لأن الخيل في خير كانت عزيزة وكانوا يحتاجون إليها للجهاد، فلا يعارض النهي المذكور، ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلاً عن التحريم. وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء « كانت لنا فرس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرادت أن تموت فذبحناها فأكناها » وأجاب عن حديث أسماء بأنها وأقمة عين فعمل تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا يتنع بها في الجهاد فيكون النهي عن الخيل لحسن خارج لا لذاتها، وهو جمع جيد، وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله: « رخص » لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام دليل على أنه رخص لحم فيها بسبب المحصة التي أصابتهم بخيبر، فلا يدل ذلك على الحل المطلق. وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الإذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص إذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة. ونوقض أيضاً بأن الإذن في أكل الخيل لو كانت رخصة لأجل المحصة لكنت الحمر الأهلية أولى بذلك لكثرة ما وعزة الخيل حيثن، ولأن الخيل يتنع بها فيما يتنع بالحمر من المحل وغيره، والحمر لا يتنع بها فيما يتنع بالخيل من القتال عليها، والواقع كما سيأتي صريحاً في الباب الذي يليه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بإكراه القصور التي طبخت فيها الحمر مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على أن الإذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة، وأما ما نقل عن ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج للمنع بقوله تعالى: ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ [التحل: ٨] فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم، وقرروا بذلك بأوجه: أحدها أن اللام للتحليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك، لأن اللمة المنصوطة تفيد المحصر

صالح، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا نَعْلَبَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحُومَ الْحُمُرِ الْأَخْضَةِ.

تَابِعَةُ الزُّهْدِيِّ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ، وَالْمُجَاشِعُونَ، وَثَوْبَانٌ، وَأَبْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ فِيٍّ نَابٍ مِنَ السَّاعِ. [أخرجه مسلم: ١٩٣٦].

٥٥٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْفَقِيُّ، عَنْ أَبِي سُبَيْحٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءَهُ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْحُمُرَ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءَهُ فَقَالَ: أَكَلْتِ الْحُمُرَ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَسَادَى فِي النَّاسِ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَخْضَةِ، فَإِنَّهَا رَجَسٌ». فَاتَّخَذَتِ الْقُدُورُ، وَإِنَّهَا تَقُورُ بِاللَّحْمِ. [راجع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٦٥، بقطعة بخط مختلف لم ترد في هذه الطريق، وأخرجه بالقطعة: ١٩٤٥].

٥٥٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: يُزْعَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ حُمُرِ الْأَخْضَةِ؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ ابْنُ عَمْرِو الْبُقَارِيُّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ، وَكَانَ أَمْرًا ذَلِكَ الْبَحْرُ ابْنُ عُبَّاسٍ وَقَرَأَ: ﴿لَا تَلْجُزُ الْأَجِدُ لِمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مَعْرُومًا﴾. [الامام: ١٤٥].

قوله: (باب لحوم الحُمُر الإنسيّة) القول في عدم جزمه بالحكم في هذا كقول في الذي قبله، لكن الراجح في الحمر النعم خلاف الحيل، والإنسيّة بكسر الهمزة وسكون التون منسوبة إلى الإنسان، ويقال فيه: أنسيّة بفتحين وزعم ابن الأثير أن في كلام أبي موسى اللدني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون لقوله: الأنسيّة هي التي تألف البيوت، والأنس ضد الوحشة، ولا حجة في ذلك لأن أبا موسى إنما قاله بفتحين، وقد صرح الجوهري أن الأنس بفتحين ضد الوحشة، ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جواز، نعم زيف أبو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون، فقال ابن الأثير: إن أراد من جهة الرواية فمسي، وإلا فهو ثابت في اللغة ونسبته إلى الإنسان، وقد وقع في حديث أبي خزيمة وغيره «الأمليّة» بدل الإنسيّة، ويؤخذ من التثنية بها جواز أكل الحمر الوحشيّة، وقد تقدم صريحاً في حديث أبي قتادة في الحج.

قوله: (فيه سلمة) هو ابن الأكوخ وقد تقدم حديثه موصولاً في المنازلي مطولاً. ثم ذكر في الباب أحاديث:

الأول حديث ابن عمر.

قوله: (عمدة) هو ابن سليمان وعبيد الله هو العمري.

قوله: (عن سالم ونافع) كذا قال عبد الله بن عمر عن عبيد الله عند مسلم ومحمد بن عبيد عنه كما سبق في المنازلي ثم ساق المصنف من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع وحده، وقوله: «تابه ابن المبارك» وصله المؤلف في المنازلي.

قوله: (وقال أبو أسامة: عن عبيد الله عن سالم) وصله في المنازلي من طريق، وفصل في روايته بين أكل الثوم والحمر، فينبغي أن النهي عن الثوم من رواية نافع فقط، وأن النهي عن الحمر عن سالم فقط، وهو تفصيل بالغ، لكن يحيى القطان حافظ فلعل عبيد الله لم يفصله إلا لأبي أسامة وكان يحدث به عن سالم ونافع معاً مدحجاً فانتصر بعض الرواة عنه على أخذ شيخه نمسكاً بظاهر الإطلاق.

الثاني حديث علي، ذكره مختصراً وتقدم مطولاً في كتاب النكاح.

الثالث حديث جابر، وقد سبق في الباب الذي قبله.

الرابع والخامس حديث البراء وابن أبي أوفى أورد مختصراً وقد تقدم عنهما أم سيقاً من هذا في المنازلي، وأورد عن ابن أبي أوفى هنا وفي فرض الخمس وفيه زيادة اختلافهم في السبب.

السادس حديث أبي ثعلبة:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه ويقبوه بين إبراهيم أي ابن سعيد،

فإباحة أكلها تقتضي خلاف ظاهر الآية. تأتينا صلف البغال والحمر، فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد حكمها عن حكم ما عطف عليه إلى دليل. ثالثاً أن الآية سبقت مساق الامتنان، فلو كانت يتبع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم لأنه يتعلق به بقاء البنية بنير واسطة، والحكم لم يمتن بأذى النعم ويترك أعلامها، ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها. رابعاً لو أوجب أكلها لكانت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة، هذا ملخص ما تمسكوا به من هذه الآية، والجواب على سبيل الإجمال أن آية التحل مكية اتفاقاً والإذن في أكل الحيل كان بعد الهجرة من مكة بكثر من ست سنين، فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لما أذن في الأكل. وأيضاً فآية التحل ليست نصاً في منع الأكل، والحديث صريح في جوازه. وأيضاً على سبيل الترتيل فلما يدل ما ذكر على ترك الأكل، والترك أهم من أن يكون للتحريم أو للتزهر أو خلاف الأولى، وإذا لم يمتن واحد منها بقي التمسك بالأدلة المبرحة بالجواز وعلى سبيل التفصيل، أما أولاً فلو سلمنا أن السلام للتعليل لم نسلم إفادة الحصر في الركوب والزينة، فإنه يتبع بالحيل في غيرها وفي غير الأكل اتفاقاً، وإنما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الحيل، ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راعيها فقالت: «إنا لم نخلق لهذا إنما خلقنا للحرث» فإنه مع كونه أصبح في الحصر لم يقصد به الأغلب، وإلا فهي توكّل ويتبع بها في أشياء غير الحرث اتفاقاً، وأيضاً فلو سلم الاستدلال للزم منع حمل الأتقال على الحيل والبغال والحمر، ولا يقال به. وأما ثانياً فدلالة المطف إنما هي دلالة اقتران، وهي ضعيفة. وأما ثالثاً فالامتنان إنما قصد به غالباً ما كان يقع به انتفاعهم بالحيل فخطبوا بما أتوا وعرفوا ولم يكونوا يعرفون أكل الحيل لغزتها في بلادهم، بخلاف الأتنام فإن أكثر انتفاعهم بها كان لحمل الأتقال وللأكل فانتصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما يتبع به، فلو لزم من ذلك الحصر في هذا الشئ لزم مثله في الشئ الآخر. وأما رابعاً فلو لزم من الإذن في أكلها أن تقتضي لزام مثله في البقر وغيرها عما أوجب أكله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى، والله أعلم.

٢٨- باب لحوم الحُمُر الإنسيّة

فيه: عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٤٧٧].

٥٥٣١- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَخْضَةِ يَوْمَ خَيْبَرٍ. [راجع: ٨٥٣، أخرجه مسلم: ٥٦١، بقطعة ليست في هذه الطريق، وكه في الصيد: (٢٤)].

٥٥٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَخْضَةِ.

تَابِعَةُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ. [راجع: ٨٥٣، أخرجه مسلم: ٥٦١، بقطعة ليست في هذه الطريق، وفي الصيد: (٢٤)].

٥٥٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَضَةِ عَامَ خَيْبَرٍ، وَعَنْ لَحْمِ حُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. [راجع: ٤٢١٦، أخرجه مسلم: ١٤٠٧، وفي الصيد: (٢٢)].

٥٥٣٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرُو، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ، وَرَخَصَ فِي لَحْمِ الْخَيْلِ. [راجع: ٤٢١٩، أخرجه مسلم: ١٩٤١].

٥٥٣٥، ٥٥٣٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَدِيٌّ، عَنِ الْبَرَاءِ وَأَبْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ. [راجع: ٤٢٢١، أخرجه مسلم: ١٩٣٨، باختلاف].

٥٥٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِبراهيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ

وصالح هو ابن كيسان.

قوله: (حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية) تابعه الزبيدي وعقيل عن الزهري، فرواية الزبيدي وصلها السائي من طريق بقة قال: «حدثني الزبيدي ولفظه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن لحوم الحمر الأهلية»، ورواية عقيل وصلها أحد بلفظ الباب وزاد «وسلم كل ذي ناب من السباع» وسيأتي البحث فيه بعد هذا. ووقع عند السائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة في قصة ولفظه «غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ولتأس جياح فوجدوا حمرًا أنسية فذبحوها منها، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف فتأذى: ألا إن لحوم الحمر الإنسية لا تحل».

قوله: (وقال مالك ومعهرو والمجاهدون ويونس وابن إسحاق عن الزهري: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع) يعني لم يتعرضوا فيه لذكر الحمر، فأما حديث مالك فيأتي موصولاً في الباب الذي يليه، وأما حديث معمر ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما، وأما حديث المجاهدين وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه، وأما حديث ابن إسحاق فوصله إسحاق بن راهويه عن حبة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه.

الحديث السابع حديث أنس في التداء بالنهي عن لحوم الحمر، وقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو طلحة وعزاه النووي لرؤية أبي يعلى فنسب إلى التخصيص، ووقع عند مسلم أيضاً أن بلالاً نادى بذلك وقد تقدم قريباً عند السائي أن للمنادي بذلك عبد الرحمن بن عوف، ولعل عبد الرحمن نادى أولاً بالنهي مطلقاً، ثم نادى أبو طلحة وبالإضافة على ذلك وهو قوله: «فإنها رجس»، فالتفت القدور وإنما تصور بالحمم» ووقع في «الشرح الكبير للرافعي» أن للمنادي بذلك خالد بن الوليد وهو غلط فإنه لم يشهد خبر وإنما أسلم بعد فتحها.

قوله: (جاءه جاء فقال: أكلت الحمر) لم أعرف اسم هذا الرجل ولا اللحن بعده ويحتمل أن يكونوا واحداً فإنه قال أولاً: «أكلت» فإسماً لم يسمعه النبي صلى الله عليه وسلم وإما لم يكن أمر فيها بشيء، وكذا في الثانية، فلما قال الثالثة: «أنتيت الحمر» أي لكثرة ما ذبح منها لتطبخ صافف نزول الأمر بتحريمها، ولعل هذا مستند من قال: إنما نهى عنها لكونها كانت حولة الناس كما سيأتي.

الحديث الثامن:

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة وعمره هو ابن دينار.

قوله: (قلت لجابر بن زيد) هو أبو الشعثاء بمجمة وثلاثة البصري.

قوله: (يزعمون) لم أقف على تسمية أحد منهم. وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله، وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة.

قوله: (قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغضاري عندهما بالصورة) زاد الحميدي في مستنده عن سفيان بهذا السند «قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأخرجه أبو داود عن زائدة ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموماً إلى حديث جابر بن عبد الله في النهي عن لحوم الحمر مرفوعاً. ولم يصرح برفع حديث الحكم.

قوله: (ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس) وه «أبي» من الإيهام أي امتنع، والبحر صفة لابن عباس قيل له لسة علمه، وهو من تقديم الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صلو علماً عليه، وإنما ذكر لشهرته بعد ذلك لاحتساب خفائه على بعض الناس، ووقع في رواية ابن جريج «ولم ذلك البحر يريد ابن عباس» وهذا يشعر بأن في رواية ابن عيينة إدراجاً.

قوله: (وقرأ: قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً) في رواية ابن مردويه وصححه الحاكم من طريق محمد بن بشر عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال: «كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء، ويتركون أشياء، فتقدم الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه، فما أحل فيه فهو حلال، وما حرم فيه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو. وتلا هذه: قل لا أجد إلا محرماً. واستدل بهذا للحل إذا يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه، وقد تورأت الأخبار بذلك والتخصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى التقياس، وقد تقدم في المنازعة عن ابن عباس أنه ترقى في النهي عن الحمر: هل كان لمنى خاص، أو للتأنيذ؟ فقيه عن الشعبي

عنه قال: «لا أعرف شيء عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حولة الناس فذكره إن تعذب حولتهم أو حرما البيت يوم خير؟ وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلمة المذكورة، وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال: «إنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر الأهلية غشاة قلة الظهر» وسنده ضعيف، وتقدم في المنازعة في حديث ابن أبي أوفى: فتحدثنا أن إنما نهى عنها لأنها لم تحمس» وقال بعضهم: نهى عنها لأنها كانت تأكل العفنة. قلت: وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تحمس أو كانت جلالة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه: «فإنها رجس» وكذا الأمر بفصل الإياه في حديث سلمة، قال القرطبي: قوله: «فإنها رجس» ظاهر في حود الصغير على الحمر لأنها تتحدث عنها المأمور بإفاحتها من القدور وغسلها، وهذا حكم الصغير على فيستأمن منه تحريم أكلها، وهو دال على تحريمها ليعتد لها لحسن خارج. وقال ابن دقيق العيد: الأمر بإفكاف القدور ظاهر أنه سبب تحريم لحم الحمر، وقد وردت علل أخرى إن صح رفع شيء منها وجب المصير إليه، لكن لا مانع أن يعطل الحكم بأكبر من علته، وحديث أبي ثعلبة صريح في التحريم فلا معدل عنه. وأما التعليل بخشية قلة الظهر فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالخيل، فإن في حديث جابر النهي عن الحمر والإذن في الخيل مفروناً، فلو كانت العللة لأجل القدور لكانت الخيل أولى بالمنع لفكاحتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم إليها. والجواب عن آية الأنعام أنها مكية وخبر التحريم متأخر جداً فهو مقدم، وأيضاً فنص الآية غير من الحكم الموجود عند نزولها، فإنه يحتل لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ما ذكر فيها، وليس فيها ما يمنع أن يتزل بعد ذلك غير ما فيها، وقد نزل بعدها في لفظة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالحمر في آية المائدة، وفيها أيضاً تحريم ما أهل لغير الله به وللشفقة إلى آخره، وكترسيم السباع والخسرات، قال النووي: قال بتحريم الحمر الأهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم، ولم نجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافاً لهم إلا عن ابن عباس، وعند المالكية ثلاث روايات تألتها الكرامة، وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال: «أصابتنا سعة، فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حر، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابتنا سعة، قال: أطعم أهلك من سمين حرك، فإما حرمتها من أجل حوالي القرية» يعني الجلالة، وإسناده ضعيف، والمسن شاذ خالف للأحاديث الصحيحة، فالاعتماد عليها. وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أن نصر المحلوية «أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية فقال: ليس ترعى الكلا وتأكل الشجر» قال: نعم قال: فاصب من لحومها» وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجل من بني عمر قال: «سألت» وذكر نحوه، ففي السندين مقال، ولو ثبتا احتمل أن يكون قبل التحريم. قال الطحاوي: لو تواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الحمر الأهلية لكان النظر يقتضي حلها لأن كل ما حرم من الأهلي أجمع على تحريمه إذا كان وحشياً كالخنزير، وقد أجمع العلماء على حل الحمار الوحشي فكان النظر يقتضي حل الحمار الأهلي. قلت: ما ادعاه من الإجماع مردود، فإن كثيراً من الحيوان الأهلي يختلف في نظيره من الحيوان الوحشي كالحمار، وفي الحديث أن الذكاة لا تطهر ما لا يجل أكله، وأن كل شيء تنجس بملاقاة النجاسة يكفئ غسله مرة واحدة للإطلاق الأمر بالفصل فإنه يصدق بالاستتال بالمرة، والأصل لا زيادة عليها، وأن الأصل في الأشياء الإباحة لكون الصحابة أقدموا على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن يستأمنوا مع توفر دواهم على السؤال عما يشكل وأنه ينبغي لأمر الجيش فتقد أحوال رعيته، ومن رآه فعل ما لا يسوغ في الشرع اشاع منه إما بنفسه كان يجأطهم وإما بغيره بأن يأمر متابعاً فينتهي لئلا يفتقر به من رآه فيقتله جازراً

٢٩- باب أكل كل ذي ناب من السباع

٥٥٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَائِيِّ، عَنْ أَبِي قُتَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

تَابَعَهُ يُونُسُ، وَمَعْمَرُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَالْمَاجِشُونُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. [انظر: ٥٧٨٠ هـ، ٥٧٨١ هـ، أخرجه مسلم: ١٩٣٢].

قوله: (باب أكل كل ذي ناب من السباع) لم يمت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما سيأتي.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان.

قوله: (هو بشاف) كنا للآثر عن الزهري وزاد في بعض الرواة عن الزهري «عن ابن عباس عن ميمونة» أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن عيينة، والراجح عند الحفاظ في حديث الزهري ليس فيه ميمونة، نعم أخرج مسلم والنسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس «أن ميمونة أخبرته».

قوله: (ياهاياها) بكسر الهمزة وتخفيف الهاء هو الجلد قبل أن يذبح؛ وقيل: هو الجلد يذبح أو لم يذبح، وجمعه أهب يفتحون ويجوز بضمين، زاد مسلم من طريق ابن عيينة «هلا أخذتم إهابها فذبحتموه فانفتحت به» وأخرج مسلم أيضاً من طريق ابن عيينة أيضاً عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نحوه قال: «ألا أخذوا إهابها فذبحوه فانفتحوها به» وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال حسن.

قوله: (قَالُوا: إِنِّهَا مَيْتَةٌ) لَمْ أَقِفْ عَلَى تَمْيِينِ الْقَائِلِ.

قوله: (قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا) قَالَ ابْنُ أَبِي جَرَّةٍ: فِيهِ مَرَاجَعَةُ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَنْهَى السَّامِعُ مَعْنَى مَا أَمَرَ، كَانَهُمْ قَالُوا: كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْإِنْتِخَافِ بِهَا وَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا؟ فَبَيَّنَ لَهُ وَجْهَ التَّحْرِيمِ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ تَحْصِيصِ الْكِتَابِ بِالسَّيِّئَةِ، لِأَنَّهُ لَفْظُ الْقُرْآنِ «فِي حُرْمَتِ عَلَيْكَ الْمَيْتَةِ» [المائدة: ٢] وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال، فنصبت السَّيِّئَةَ ذَلِكَ بِالْأَكْلِ، وَفِيهِ حَسَنُ مَرَاجَعَتِهِمْ بِالْإِنْتِخَافِ فِي الْخَطْبِ لِأَنَّهُمْ جَمَعُوا مَعْنَاهُ كَثِيرَةً فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُمْ: «إِنِّهَا مَيْتَةٌ» وَاسْتَدَلَّ بِهِ الزَّهْرِيُّ بِجَوَازِ الْإِنْتِخَافِ بِجِلْدِ الْمَيْتَةِ مُطْلَقًا سَوَاءً أَدْبَغَ أَمْ لَمْ يَدْبَغْ، لَكِنْ صَحَّ التَّضْيِيقُ مِنْ طَرَفِ أُخْرَى بِالْإِدْبَاجِ، وَهِيَ حُجَّةُ الْجُمْهُورِ، وَاسْتَدْنَى الشَّافِعِيُّ مِنَ الْمَيِّتَاتِ الْكَلْبَ وَالْحَنْزِيرَ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا لِنَجَاسَةِ عَيْنَاهُ، وَلَمْ يَسْتَنَّ أَبُو يَوْسُفَ وَدَاوُدُ شَيْئًا أَخْذًا بِمَعْنَى الْخَيْرِ، هِيَ رُؤْيَا عَنْ مَالِكٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ «إِذَا دَبَّحَ الْإِبَاهُ قَدْ طَهَّرَ» وَلَفْظُ الشَّافِعِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ «أَمَّا إِبَاهُ دَبَّحَ قَدْ طَهَّرَ» وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ إِسْنَادَهُمَا وَلِي يَسْتَقْلِبَهَا، فَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: دَبَّاحُهُ طَهُورُهُ» وَفِي رِوَايَةٍ لِلزَّيْلَوِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ قَالَ: «دَبَّاحُ الْأَكْمِمْ طَهُورُهُ» وَجَزَمَ الرَّافِعِيُّ وَيَعْنِي أَهْلُ الْأَصُولِ أَنَّ هَذَا اللَّفْظُ وَرَدَ فِي شَاةٍ مَيْمُونَةٍ، وَلَكِنْ لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا مَعَ قُوَّةِ لِحْتِمَالِ فِيهِ لَكُونِ الْجَمْعِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ تَحَسَّسْتُ بَعْضُهُمْ بِمَخْصُوصِ هَذَا السَّبَبِ قَصَرَ الْجَوَازِ عَلَى الْمَأكُولِ لَوُورِدِ الْخَيْرِ فِي الشَّاةِ، وَيَتَوَقَّعُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بَانَ الدَّبَّاحُ لَا يَزِيدُ فِي التَّطْهِيرِ عَلَى الذَّكَاةِ، وَغَيْرِ الْمَأكُولِ لَوْ ذَكَرَ لَمْ يَطْهَرُ بِالذَّكَاةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فَكُنَّا الدَّبَّاحُ، وَأَجَابَ مِنْ عَمَمِ بِالتَّمَسُّكِ بِمَعْنَى اللَّفْظِ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ خُصُوصِ السَّبَبِ وَبَعْمُومِ الْإِنْدَانِ بِالنَّمَقَةِ، وَلَآنَ الْخِيَوَانُ طَاهِرٌ يَتَبَعُ بِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَكَانَ الدَّبَّاحُ بَعْدَ الْمَوْتِ قَائِلًا لَهُ مَقَامُ الْحَيَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَدَبَّحَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَبَعُ مِنَ الْمَيْتَةِ شَيْءٍ. سَوَاءً دَبَّحَ الْجِلْدَ أَمْ لَمْ يَدْبَغْ، وَتَحَسَّسُوا بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ قَالَ: «لَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَوْتِهِ «أَنْ لَا تَتَّقُوا مِنَ الْمَيْتَةِ إِبَاهًا وَلَا عَصَبًا» أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَاحِدًا وَالْأَرْمَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلشَّافِعِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ «قَالَ التِّرْمِذِيُّ: كَانَ أَحَدُ نَهْضٍ إِلَيْهِ وَيَقُولُ: هَذَا آخِرُ الْأَمْرِ، ثُمَّ تَرَكَ لَهَا اضْطِرَابًا فِي إِسْنَادِهِ، وَكُنَّا قَالِ الْخِلَالُ نَحْوَهُ، وَرَدَّ ابْنُ حِبَّانَ عَلَى مَنْ ادَّعَى فِي الْأَضْطِرَابِ وَقَالَ: سَمِعَ ابْنَ عَكِيمٍ الْكِتَابَ يَقْرَأُ وَسَمِعَهُ مِنْ شُعْبَةَ عَنْ النُّسَيْبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا اضْطِرَابَ، وَأَعْلَهُ بَعْضُهُمْ بِالْإِنْتِخَافِ وَهُوَ مَرْدُودٌ وَيَعْضُهُمْ بِكَوْنِهِ كِتَابًا وَلَيْسَ بِعَلَّةٍ قَادِحَةٍ، وَيَعْضُهُمْ بِأَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَكِيمٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ لَمَّا وَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ أَنَّهُ «اتَّطَلَّقَ وَنَاسَ مَعَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ قَالَ: فَدَخَلُوا وَقَعَدَتْ عَلَى الْبَابِ فَخَرَجُوا إِلَيَّ فَأَخْبَرُونِي» هُنَا يَقْتَضِي أَنَّ فِي السَّنَدِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ وَلَكِنْ صَحَّ تَصْرِيحُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى بِسَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ عَكِيمٍ فَلَا تَرَاهُ الْمَلَّةُ أَيْضًا، وَأَتَوَى مَا تَحَسَّسْتُ بِهِ مِنْ لَمْ يَأْخُذْ بِظَاهِرِهِ مَعَارِضَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لَهُ وَأَنَّهَا عَنْ سَمَاعٍ وَهَذَا عَنْ كِتَابَةٍ وَأَنَّهَا أَصَحُّ مَخَارِجَ، وَأَتَوَى مِنْ ذَلِكَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِجَمْلِ الْإِسَابِ عَلَى الْجِلْدِ قَبْلَ الدَّبَّاحِ وَابْدَاءُ الدَّبَّاحِ لَا يَسْمَى إِبَاهًا إِنَّمَا يَسْمَى قَرِيَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أُنْثَى اللُّغَةِ كَالنَّضَرِ بْنِ شَيْلٍ، وَهَذَا طَرِيقُ ابْنِ شَامَةَ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنِ يَتِي، وَأَبَدَ مِنْ جَمْعِ بَيْنَهُمَا بِجَمْلِ النَّهْيِ عَلَى جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْحَنْزِيرِ لِكُونِهِمَا وَابْنِ دَبَّاحٍ، وَكَذَا مِنْ حُلِّ النَّهْيِ عَلَى بَاطِنِ الْجِلْدِ وَالْإِنْفِ عَلَى ظَاهِرِهِ. وَحَكَى الْمَوَارِدِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا مَاتَ كَانَ لَبَدَ اللَّهُ بِنَ عَكِيمٍ مَتْنًا، وَهُوَ كَلَامُ بَاطِلٍ فَذَلِكَ كَانَ رَجُلًا.

قوله: (وَحَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ عِثْمَانَ) هُوَ الْفَرَزِيُّ يَفْتَحُ الذَّاءَ وَسُكُونُ الْوَاوِ بَعْدَهَا زَايَ، وَعَمَدُ بْنُ حَبِيرٍ بِكسر الهملة وسكون الميم وفتح التحتانية، وأخطأ من قاله بالتصغير

قوله: (من السباع) يأتي في الطب بلفظ «من السبع» وليس المراد حقيقة الإفراد بل هو اسم جنس، وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضاً عن الزهري «قال: ولم أسمع حتى أتيت الشام» ولمسلم من رواية يونس عن الزهري «لم أسمع ذلك من علمائنا بالجواز حتى حدثني أبو إدريس وكان ممن قهقهأ أهل الشام» وكان الزهري لم يبلغه حديث عيينة بن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة، وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظه «كل ذي ناب من السباع فأكله حرام» ولمسلم أيضاً من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير» والمخلف بكسر الميم وسكون اللامجة وفتح اللام بعدها موحدة وهو للطير كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأغلظ وأحد فهو له كالتاب للسبع، وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال: «حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر الإنسانية وطعم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير» ومن حديث العرباض بن سارية مثله وزاد «يوم خير».

قوله: (تَابَعَهُ يُونُسُ وَمَعْمَرُ وَابْنُ عَيْنَةَ وَالْمَاجِشُونُ عَنِ الزَّهْرِيِّ) تَقَدَّمَ بَيَانُ مِنْ وَصَلَ أَحَادِيثَهُمْ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ، إِلَّا ابْنَ عَيْنَةَ قَدْ أَثَرَتْ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ قَرِيبًا، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ لَا يَجُوزُ، وَحَكَى ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ كَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْمَشْهُورُ عَنْ الْكِرَامَةِ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ وَجْهِ ضَعِيفٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَاجْتِزَأَ بِمَعْمُورٍ «قُلْ لَا أَجِدُ»، وَابْجَوَابُ أَنَّهَا مَكِيَّةٌ وَحَدِيثُ التَّحْرِيمِ بَعْدَ الْمَجَرَّةِ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ نَصَ آيَةِ عَدَمِ تَحْرِيمِ غَيْرِهَا ذَكَرَ إِذْ ذَاكَ، فَلَيْسَ فِيهَا تَقْيِي مَا سَيَلَمِي وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ آيَةَ الْأَنْعَامِ خَاصَةٌ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ قَبْلَهَا حِكَايَةُ عَنْ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّهُمْ كَتَبُوا يَحْمُونَ أَشْيَاءَ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّمَانِيَةِ بِأَرْثَتِهِمْ فَتَزَلَّتْ آيَةُ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِي إِلَيَّ حَرْمًا» [الأنعام: ١٤٥] أَيَّ مِنْ الْمَذْكُورَاتِ إِلَّا الْمَيْتَةَ مِنْهَا وَالِدَمُ الْمُسْفُوحُ، وَلَا يَرَدُّ كَوْنُ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ ذَكَرَ مُخْتَصِرٌ مَعَهَا لِأَنَّهَا قُرِئَتْ بِهِ عِلَّةٌ نَحْرَهُ، وَهُوَ كَوْنُهُ رَجَسًا، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَقُولُ بِمَخْصُوصِ السَّبَبِ إِذَا وَرَدَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ آيَةَ حَاصِرَةً لَمْ يَجْزِ مِنَ الْمَأكُولَاتِ مَعَ وَرُودِ صِيغَةِ الْعَمُومِ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَجْلُونَ الْمَيْتَةَ وَالِدَمَ وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ الْغَيْرِ إِلَهُ بِهِ وَيَحْمُونَ كَثِيرًا مِمَّا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ، فَكَانَ الْغَرَضُ مِنَ آيَةِ إِيَّانَةِ حَالِمٍ وَأَنَّهُمْ يَضَادُونَ الْحَقَّ فَكَانَ قَوْلُ: «لَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَلَلْتُمُوهُ» مِبَالِغَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَحَكَى الْقُرَاطِيُّ عَنْ قَوْمٍ أَنَّ آيَةَ الْأَنْعَامِ الْمَذْكُورَةَ تَزَلَّتْ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ فَتَكُونُ نَاسِخَةً وَرَدَّ بِهَا مَكِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ قَبْلَهَا مِنَ الْآيَاتِ مِنْ الرَّدِّ عَلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ فِي تَحْرِيمِهِمْ مَا حَرَّمَهُ مِنَ الْأَنْعَامِ وَتَحْصِيصِهِمْ بَعْضَ ذَلِكَ بِأَهْتَمُّهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ قَبْلَ قَوْلِ الْمَجَرَّةِ إِلَى اللَّحْمَةِ. وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالتَّحْرِيمِ فِي الْمَرَادِ بِمَا لَهُ نَابٌ فَقِيلَ: إِنَّهُ مَا يَتَوَقَّعُ بِهِ وَيَصُولُ عَلَى غَيْرِهِ وَيَصْدَأُ وَيَعْدُو بِطَبْعِهِ غَالِبًا كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ وَالصُّقْرِ وَالْمَقَابِ، وَأَمَّا مَا يَصْدُو كَالْفَيْحِ وَالْمَلَبِ فَلَا وَلِيَّ هَذَا ذَنْبُ الشَّافِعِيِّ وَاللَّيْثِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا وَقَدْ وَرَدَ فِي حُلِّ الصُّبْحِ أَحَادِيثُ لَا بَأْسَ بِهَا، وَأَمَّا التَّلَبُّ فَوُورِدَ فِي نَحْرِهِ حَدِيثُ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ، وَلَكِنْ سَنَدُهُ ضَعِيفٌ

٣٠- باب جُلُودِ الْمَيْتَةِ

٥٥٣١- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِثْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُنَيْنٍ: أَنَّ عِيسَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: «فَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِبَاهِهَا؟». قَالُوا: إِنِّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا». [رواجع: ١٤٩٢، أخرجه مسلم: ٣٦٣].

٥٥٣٢- حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ عِثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ بْنِ عَجْلَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مَعِيذَ بْنَ جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِغَنَظٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: «مَا عَلَى أَهْلِهَا أَنْ يَتَّقُوا إِبَاهِهَا؟». [رواجع: ١٤٩٢، أخرجه مسلم: ٣٦٣].

قوله: (باب جلود الميتة) زاد في البيوع «قبل أن تدبغ» فقيده هناك بالدبغ وأطلق هنا، فيحمل مطلقه على مفقده.

وقد أجمع المسلمون على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر من كراهته، وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال: ولا يصح المنع فيه إلا عن عطائه بناءً على أنه جزء منفصل، وقد أخرجه مسلم في أثناء حديثه عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المسك أطيب الطيب» وأخرجه أبو داود مقتصرًا منه على هذا القدر.

قوله: (ما من مكحول) أي مجروح (ركله) يفتح الكاف وسكون اللام (يدمى) يفتح أوله وثانيه، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد، قال النووي: ظاهر قوله: «في سبيل الله» اختصاصه بمن وقع له ذلك في قتال الكفار، لكن يلتحق به من قتل في حرب البغاة وصلاح الطريق وإقامة المعروف لاشتراك الجميع في كونهم شهداء، وقال ابن عبد البر: أصل الحديث في الكفار يلتحق هؤلاء بهم بالمعنى، لقوله صلى الله عليه عليه وسلم: «من قتل دون ماله فهو شهيد» وتوقف بعض المتأخرين في دخول من قاتل دون ماله لأنه يقصد صون ماله بدعاية الطيب، وقد أشار في الحديث إلى اختصاص ذلك بالخصاص حيث قال: «والله أعلم بمن يكلم في سبيله» والجواب أنه يمكن في الإخلاص مع إرادة صون المال كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاتله عن ارتكاب المعصية وامتناع أمر الشارع بالذبح، ولا يحض القصد لصون المال، فهو كمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع تشوقه إلى الغنيمة، قال ابن المنذر: وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا بالذي بعده وقوله تشييد من الشهيد به، لأنه في سياق التكريم والتعظيم فلم كان نجسًا لكان من الجائز لم يحسن التشبيه به في هذا المقام، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس الصالح في أوائل البيوع، وقوله فيه: «يغنيك» بضم أوله ومهمله ساكنة وقال معجمة مكسورة أي يعطيك وزنًا ومعنى.

٣٢- باب الأرنب

٥٥٣٥- **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيد: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلْبَسْنَا أَرْنَبًا وَنَحْنُ بِمَكَّةَ الْفُطْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ قُلُوبًا، فَأَخَذْنَاهَا فَبَحَثْنَا بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، فَلَبِثْنَاهَا بَحْثَ يَوْمٍ كَثِيرًا، أَوْ قَالَ: بِقَبْلِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَبِثْنَا. [إجماع: ٢٥٧٢، أخرجه مسلم: ٩١٥٣].**

قوله: (باب الأرنب) هو دويبة معروفة تشبه العنق لکن في رجليها طول مختلف يديها، والأرنب اسم جنس للذكر والأنثى، ويقال: للذكر أيضاً الحزوز وعمر معجمات، وللأنثى عكرنة، وللصغير خرقة بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدها قاف، هذا هو المشهور. وقال الجاحظ: لا يقال أرنب إلا للأنثى، ويقال: إن الأرنب شديدة الجبن كثيرة الشبق وإنها تكون سنة ذكراً وسنة أنثى وإنها تحبض، وسأذكر من خرجها، ويقال: إنها تنام مفتوحة العين.

قوله: (أنفجنا) بقاء مفتوحة وجيم ساكنة أي الأرنا، وفي رواية مسلم «استفجنا» وهو استعمال منه، يقال: نفج الأرنب إذا ثار وعدا، وانتفج كذلك، وانفجت إذا أثرت من موضع، ويقال: إن الانتفاج الاقتضار فكان المعنى جعلناها بطلبنا لها تنضج، والانتفاج أيضاً ارتفاع الشعر وانتفاشه. ووقع في «شرح مسلم» للمناذري «بعجنا» بموحدة وعين مفتوحة، وفسره بالشق من بجم بطله إذا شقق، وتعليه عياض بأنه تصحيف وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لأن فيه أنهم سعوا في طلبها بعد ذلك، فلم كانوا شقروا بطلبها كيف كانوا يجتاجون إلى السمي خلفها.

قوله: (بكر الطهوان) مر بفتح الميم وتشديد الراء، والظهوران بفتح المعجمة بلفظ تشبيه الطهر، اسم موضع على مرحلة من مكة. وقد يسمى يأخذى الكلمتين تخفيفاً، وهو المكان الذي تسميه عوام المصريين بطن مر والصواب ما وقع للدودي في من غلط.

قوله: (فسمى القوم القلوبا) بمجمة وموحدة أي تمبوا وزنه ومعناه، ووقع بلفظ «تمبوا» في رواية الكشيبي، وتقدم في الحبة بيان ما وقع للدودي في من غلط.
قوله: (فأخذتها) زاد في الحبة «فأدركتها فأخذتها» ولمسلم «فسميت حسبي أدركها» ولأبي داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن زيد «وكنت غلاماً حزوراً» وهو بفتح المعجمة والزاي والواو المشددة بعدها راء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراق.

قوله: (إلى أبي طلحة) وهو زوج أمه.

قوله: (فلجها) زاد في رواية الطيالسي «بمروة» وزاد في رواية حماد المذكورة «فشرتها».

وهو قضاي حصى، وكذا شيخه والراوي عنه حصيون ما لم يفي البخاري سوى هذا الحديث، إلا أحمد بن حنبل وله آخر سبق في الهجرة إلى المدينة، فأما ثابت فوثقه ابن معين وديلم، وقال أحمد: أنا أتوقف فيه، وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه، وأما أحمد بن حنبل فوثقه أيضاً ابن معين وديلم، وقال أبو حاتم: لا يمتنع به، وأما خطاب فوثقه الدارقطني وابن حبان لكن قال: ربما أخطأ، فهذا الحديث من أجل هؤلاء من الثابتات لا من الأصول، والأصل فيه الذي قبله، ويستفاد منه خروج الحديث عن الغريبة، وقد ادعى الخطيب نثر هؤلاء الرواة به، فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحارث الحراني: «حدثنا جدي خطاب بن عثمان به هذا حديث عزيز ضيق المخرج» انتهى. وقد وجدت لحمد بن حنبل فيه متاباً أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصفاني عن ثابت بن عجلان، ووجدت لخطاب فيه متاباً أخرجه الإسماعيلي من رواية علي بن عمر عن محمد بن حنبل، ولأبن عباس حديث آخر في المعنى سيأتي في الأيمان والتلوه من طريق عكرمة عنه عن سودة قالت: فماتت لنا شاة فلبثنا مسكها «الحديث، والمسك يفتح الميم وسكون المعجمة الجلد وهذا غير حديث الباب جزءاً، وهو مما يتأيد به من زاد ذكر النبأ في الحديث، وقد أخرجه أحد مطولاً من طريق مسك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: «ماتت شاة لسودة بنت زمنة فقالت: يا رسول الله ماتت فلاته، فقال: فلولا أخذتم مسكها، فقالت: نأخذ مسك شاة قد ماتت؟ فقال: إنما قال الله: ﴿لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ﴾ حرماً على طامع يطعمه إلا أن يكون ميتة» [الأنعام: ١٤٥] الآية وإنكم لا تطعمونه، إن تدبوه تنضموا به، قال: فأرسلت إليها فلبثت مسكها فلبثت فأنفجت منه قربة. الحديث.

قوله: (بعنز) بفتح المعجمة وسكون النون بعدها زاي هي المازة وهي الأتسى من المزمز، ولا يتأني رواية مسك «ماتت الشاة» لأنه يطلق عليها شاة كافلاً.

٣١- باب المسك

٥٥٣٣- **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِد: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقُعَاقِ، عَنْ أَبِي ذُرَّةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَكْحُولٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمَةُ يَتَمَّى، لَوْ أَنَّ لَوْنَهُ دَمٌ، وَالْوَجْهُ رِيحٌ مُسَلِّمَةٌ». [إجماع: ٢٣٧، أخرجه مسلم: ١٨٧٦].**

٥٥٣٤- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَافَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَلْبَسَ الْخَيْلَ الصَّالِحَ وَالسَّوءَ، كَحَامِلِ الْمُسْلُوكِ وَتَفَاعِلِ الْكَبِيرِ، فَحَامِلِ الْمُسْلُوكِ، إِمَّا أَنْ يُخْلِيَنَّكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحاً طَيِّبَةً، وَتَفَاعِلِ الْكَبِيرِ، إِمَّا أَنْ يُخْرِقَ رِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ أَلْبَسَ رِيحاً خَبِيْثَةً». [إجماع: ٢١٠١، أخرجه مسلم: ٢٦٢٨].**

قوله: (باب المسك) بكسر الميم المعروف قال الكرماني: مناسبة ذكره في الذبائح أنه فضلة من الظبي، قلت: ومناسبة للباب الذي قبله وهو جلد الميتة إذا دبح تطهر مما سأذكره، قال الجاحظ: هو من دويبة تكن في الصين تصاد لنوافجها وسرورها، فإذا صيدت شللت بعصا وهي مدلية يجتمع فيها دمها، فإذا دغمت فبورت السرة التي عصبت ودغمت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم للمنتحي الجامد مسكاً ذكياً بعد أن كان لا يرام من التنن، ومن ثم قال الفحال: إنها تتدبج بما فيها من المسك تطهر كما تطهر غيرها من المبروغات، والمشهور أن غزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نهران لطيفان أيضاً في موضع الأسفل وأن المسك دم يجتمع في سرتة في وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ودم للوضع فمرض الغزال إلى أن يسقط منه، ويقال: إن أهل تلك البلاد يعملون لها أوتاداً في البرية تحتها ليحسب. ونقل ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» أن النافجة في جوف الظبية كالنافجة في جوف الجدي، وعن علي بن مهدي الطبري الشافعي أنها تلقى من جوفها كما تلقي الدجاجة البيضة، ويمكن الجمع بأنها تلقى من سرتها فتعلق بها إلى أن تحط، قال النووي: أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب، ويجوز بيعه. ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه ملحدٌ باطلاً وهو مستثنى من القاعدة: ما أبين من حي فهو ميت أحد. وحكى ابن التين عن ابن شعبان من الملائكة أن غارة المسك إنما تؤخذ في حال الحياة أو بذكاة من لا تصح ذكاته من الكفرة، وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها تستحيل عن كونها دماً حتى تصير مسكاً كما يستحيل الدم إلى اللحم فيظهر ويحل أكله، وليست بمجوان حتى يقال: نجست بالدم، وإنما هي شيء يمدد بالحيوان كالبويض،

قوله: (الضب لست أكله ولا أحرمه) كذا أورده مختصراً، وقد أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عبد الله بن دينار بلفظ «سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب، فقال: لا أكله ولا أحرمه» ومن طريق نافع عن ابن عمر «سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم «زاد في رواية عن نافع أيضاً» وهو على المنبر «وهذا السائل يحتمل أن يكون خزعة من جزم، فقد أخرج ابن ماجه من حديثه «قلت: يا رسول الله ما تقول؟ فقال: لا أكله ولا أحرمه، قال: قلت: فإني أكل ما لم تحرم» وسنده ضعيف. وعنه مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد «قال رجل: يا رسول الله إننا بارض مضية، فما تأمرنا؟ قال: ذكر في أن أمة من بني إسرائيل مسخت، فلم يأمر ولم ينه» وقوله: «مضية» بضم أوله وكسر المعجمة أي كثيرة الضباب، وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن وهبة، فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال: «أصبت ضباباً فشويت منها ضياءً، فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عوداً فعد به أصابعه ثم قال: إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض، وإني لا أدري أي الدواب هي، فلم يأكل ولم ينه» وسنده صحيح. الحديث الثاني:

قوله: (عن أبي أمامة بن سهل) أي ابن حنيفة الأنصاري، له رؤية ولأبيه صحيحة، وتقدم الحديث في أوائل الأطمعة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: «أخبرني أبو أمامة».

قوله: (عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في رواية يونس المذكورة «أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره» وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسند خالد، وكذا اختلف فيه على مالك فقال: الأكثر عن ابن عباس عن خالد، وقال يحيى بن بكير في «الموطأ» «عن مالك بلفظ: «عن ابن عباس قال: دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم» أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بلفظ «عن ابن عباس قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم وغن في بيت ميمونة بضمين مشوين» وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهمور كما تقدم في أوائل الأطمعة، والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضراً للقصة في بيت خاتمة ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات، وكأنه استتب خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان ياتر السؤال عن حكم الضب ويأمر أكله أيضاً، فكان ابن عباس ربما رواه عنه، ويؤكد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس قال: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعنه خالد بن الوليد يلحم ضب» الحديث أخرجه مسلم، وكذا رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالداً، وقد تقدم في الأطمعة.

قوله: (أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خاتمة وخالة ابن عباس، قلت: واسم أم خالد لبابة الصغرى، واسم أم عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنتها الفضل بن عباس، وهما أختا ميمونة والثلاث بنات الحارث بن حزن ففتح المهملات وسكون الزاي الحلائي.

قوله: (فأني بضم مخوذاً) بمهملات ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أي مشوي بالحجارة الحماة ووقع في رواية معمر بضم مشوي، والمخوذ أخص والمخيد بمناه، زاد يونس في روايته «قلت به اشتها حيلة» وهي بمهملات وفاء مضمر ومضي في رواية سعيد بن جبير «أن أم حيلة بنت الحارث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم سنناً وأقفاً وأضيأ» وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عند الطحاوي «جاءت أم حيلة بضم وقضد» وذكر القنطذ في غريب، وقد قيل في اسمها: هزيلة بالتصغير وهي رواية الموطأ من مرسل عطاء بن يسار، فإن كان مخفوظاً فلعل لها اسماً من اسم ولقب، وحكى بعض شراح المصنف في اسمها حيلة بهم وفي كتبها أم حيد بهم بغير هاء، وفي رواية بهاء وفاء ولكن براء بدل الدال ويعين مهملات بدل الحاء بغير هاء، وكلها تصحيفات.

قوله: (فأهوى) زاد يونس «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ما يقدم يده لطعام حتى يسمي له» وأخرج إسحاق بن راهويه والبيهقي في «الشعب» من طريق يزيد بن الحوتكية عن عمر رضي الله عنه «أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب يهدئها إليه، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها فيأكل منها من أجل الشاة التي أهدت إليه بخير» الحديث وسنده حسن.

قوله: (فقال بعض النسوة: أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما

قوله: (فبعث يوركيها أو قال: بفخذيها) هو شك من الراوي، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة، ووقع في رواية حاد «بجزها».

قوله: (فهيها) أي الهدية، وتقدم في لفة من هذا الوجه «قلت: وأكل منه؟ قال: وأكل منه» ثم قال: قبله ولترمذي من طريق أبي داود الطيالسي فيه «فأكله، قلت: أكله؟ قال: قبل» وهذا التردد لحشام بن زيد وقف جده أنساً على قوله: «أكله» فكأنه توقف في الجزم به وجزم بالقبول، وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة «أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب وأنا نائمة فخبا في منها العجز، فلما قامت أطمعي» وهذا لو صح لأشعر بأنه أكل منها، لكن سنده ضعيف ووقع في «الهدية» للحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشوياً وأمر أصحابه بالأكل منه، وكأنه تلقاه من حديثين: فالوه من حديث الباب وقد ظهر ما فيه، والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه، فأفمك وأمر أصحابه أن يأكلوا» ورجالها ثقات، إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً. وفي الحديث جواز أكل الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كرامتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن عكرمة من التابعين وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء، واحتج بحديث خزعة من جزم «قلت: يا رسول الله، ما تقول في الأرنب؟ قال: لا أكله ولا أحرمه. قلت: فإني أكل ما لا تحرمه. ولم يا رسول الله؟ قال: ثبت أنها تدمى» وسنده ضعيف، ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره في الباب الذي بعده، وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بلفظ «جاء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه عنها زعم أنها نحيش». أخرجه أبو داود، وله شاهد عن عمر عند إسحاق بن راهويه في مسنده، وحكى الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها، وغلطه النووي في التعلل عن أبي حنيفة. وفي الحديث أيضاً جواز استئارة الصيد والغنم في طلبه، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رفعه «من أتبع الصيد غفل» فهو محمول على من وأظن على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح الدينية وغيرها. وفيه أن أخذ الصيد يملكه بأخذه ولا يشاركه من أنشأه معه. وفيه هدبة الصيد وقبولها من الصائد وإهداء الشيء اليسير للكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك. وفيه أن ولي الصبي يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة. وفيه استئابة الطالب شيخه عما يقع في حديثه مما يحتمل أنه يضبطه كما وقع هشام بن زيد مع أسد رضي الله عنه.

٣٣- باب الضب

٥٥٣٦- حَدَّثَنَا قُوسٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الضَّبُّ لَسْتُ أَكُلُهُ وَلَا أَحْرُمُهُ». [إسناده: أخرجه مسلم: ١٩٤٣، ١٩٤٤].

٥٥٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ قَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْخُودٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُ النَّسَوَةِ: أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَقَالُوا: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَارِضُ قَوْمِي، فَأَجِئْنِي أَغْفَاهُ. قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرَهُ فَكَاتَمَهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ. [إسناده: أخرجه مسلم: ١٩٤٦].

قوله: (باب الضب) هو دويبة يشبه الجرذون، لكنه أكبر من الجرذون، ويكنى أبا حسل بمهملتين مكسورة ثم ساكنة، ويقال للأثني: ضبة، وبه سميت القيلة، وبالخيف من سنى جبل يقال له: ضب، والضب داء في خيف البحر، ويقال: إن لأصل ذكر الضب فرعين، ولهذا يقال له: ذكران. وذكر ابن خالويه أن الضب يعيش سبعمائة سنة، وأنه لا يشرب الماء، ويول في كل أربعين يوماً قطرة، ولا يسقط له سن، ويقال: بل أسنانه قطعة واحدة، وحكى غيره أن أكل لحمه يذهب العطش، ومن الأمثال «لا أفعل كذا حتى يرد الضب» بقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكفئ بالنسيم ويرد الهواء، ولا يخرج من جحره في الشتاء. وذكر المصنف في الباب حديثين: الأول حديث ابن عمر.

يريد أن يأكل، فقالوا: هو ضب) في رواية يونس: «قالت امرأة من النسوة المحصورات: أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فتنتم له، هو الضب يا رسول الله» وكان المرأة أرادت أن غير ما يجره، فلما لم يغيروا بدلت هي فاختبرت، وسألت في «باب إجازة خبر الواحد» من طريق الشعبي عن ابن عمر قال: «كان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعد يعني ابن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فاختهم امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم» ولسلم من طريق يزيد بن الأصم: «عن ابن عباس أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة أخرى إذ قرب إليهم خوان عليه لحم، فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت له ميمونة: إنه لحم ضب، فكف يده»، وعرف بهذه الرواية اسم النبي أبيهم في الرواية الأخرى، وعند الطبراني في الأوسط: «من وجه آخر صحيح» وقالت ميمونة: أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو.

قوله: (رفع يده) زاد يونس: «عن الضب» ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب عما كان قد لم من غير الضب، كما تقدم أنه كان فيه غير الضب، وقد جاء صريحاً في رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس كما تقدم في الأطمسة: قال: فأكل الأقط وشرب اللبن.

قوله: (لم يكن بأرض قومي) في رواية يزيد بن الأصم: «هنا لحم لم أكله قط» قال ابن العربي: اعترض بعض الناس على هذه اللفظة «لم يكن بأرض قومي» بأن الضباب كثيرة بأرض الحجاز، قال ابن العربي: فإن كان أراد تكليب الخبر فقد كذب هو، فإنه ليس بأرض الحجاز منها شيء، أو ذكرت له بغير اسمها أو حدث بعد ذلك. وكذا أكثر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون بلاد الحجاز شيء من الضباب. قلت: ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: «بأرض قومي» قريشاً قطع فيختص النبي بمكة وما حولها، ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد الحجاز وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم: «دعنا حرموس بالمدينة فحسب إلينا ثلاثة عشر ضباباً، فأكل وتارك» الحديث، فهذا يدل على كثرة وجلائها بتلك الديار.

قوله: (فأجفني أعافه) بين مهمله وفاء خفيفة أي أكرهه أكله، يقال: عفت الشيء أعافه، ووقع في رواية سعيد بن جبير: «فتركه النبي صلى الله عليه وسلم كالخنزير لمن، ولو كن حراماً لا أكلن على ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن» كما أطلق الأمر وكأنه تلقاه من الإذن للسفاد من التقرير، فإنه لم يقع في شيء من طريق حديث ابن عباس بصيغة الأمر إلا في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم فإن فيها «فقال لحم: كلوا، فأكل الفضل وخالد والمرأة» وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر: «فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كلوا وأطعموا فإنه حلال» قال: لا بأس به ولكنه ليس طعامي»، وفي هذا كله بيان سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأهله وسبب أنه ما اعتاده، وقد ورد لذلك سبب آخر أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار فذكر معنى حديث ابن عباس وفي آخره: «فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كلا يعني خالد وابن عباس فسأني يحضرنني من الله حاضرة» قال المازري: يعني الملائكة، وكان للحم الضب ربما فترك أكله لأجل ربه، كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالاً. وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون تركه الأكل من الضب سبباً.

قوله: (قال خالد: فأجفروا) بجيم ورايين، هنا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح: «لهذب» بزاي قبل الراء وقد غلطه النووي.

قوله: (ينظر) زاد يونس في روايته «إلى»، وفي هذا الحديث من: «الفتاة جواز أكل الضب، وحكى حياض عن قوم تحرقه وعن الحنفية كراهته وأكثر ذلك النووي وقال: لا أظنه يصح عن أحد، فإن صح فهو عجوز بالنصوص ويؤاخذ من قبله. قلت: قد نقله ابن المنذر عن علي، فأي إجماع يكون مع مخالفته؟ ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم» وقال الطحاوي في «معاني الآثار»: «قوله كرم أكل الضب، منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، قال: واحتج محمد بحديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمدهي له ضب فلم يأكله، فقام عليهم سائل، فأردت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتعطيه ما لا تأكلين؟» قال الطحاوي: ما في هذا دليل على الكراهة لاحتimal أن تكون عافته، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من غير الطعام، كما نهى أن يتصدق بالتمر الرديء. أحد. وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الهبراني عن عبد الرحمن بن شبل، وحديث ابن عياش عن الشاميين قوي، ومولاه

شاميون قات، ولا يتر بقول الخطابي: ليس إسناده بذلك، وقول ابن حزم: فيه ضعفه ومجهولونه، وقول البيهقي: ترد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وقول ابن الجوزي: لا يصح، في كل ذلك تسامح لا يخفى، فإن رواية إسماعيل عن الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها، وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنن: «نزلنا أرضاً كثيرة الضباب» الحديث، وفيه أنهم «طبخوا منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن أمة من بني إسرائيل مسخت ذواب في الأرض فاختسأ أن تكون لهم، فأخذوها» أخرجه أحد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين إلا الضحك لم يخرجا له. وللطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحارث بن مالك وي زيد بن أبي زياد ووكيع في آخره «قيل له: إن الناس قد اشتروها وأكلوها، فلم يأكل ولم يمه عنه» والأحاديث الماضية وإن دلت على الحل تصريحاً وتلويحاً نصاً وتقريراً، فالجواب بينها وبين قلنا حل النبي صلى الله عليه وسلم على أول الحال عند مجوز أن يكون مما نسخ وحسب أمر يكافأه القنود، ثم توقف فلم يأكل به ولم يمه عنه، وحل الأذن فيه على ثاني الحال لما علم أن المسوخ لا نسل له، ثم بعد ذلك كان يستقله فلا يأكله ولا يجرمه، وأكل على ما كلفه فدل على الإباحة، وتكون الكراهة للترية في حق من يقتلوه، وتعمل أحاديث الإباحة على ما لا يقتلوه، ولا يذم من ذلك أنه يكره مطلقاً. وقد أفهم كلام ابن العربي أنه لا يجل في حق من يقتلوه لما يتوقع في أكله من الضرر وهذا لا يخص بهذا، ووقع في حديث يزيد بن الأصم: «أخبرت ابن عباس بقصة الضب، فآكل القوم حوله حتى قال بعضهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أكله ولا أنهى عنه ولا أحرمه، فقال ابن عباس: بنس ما بهت نبي الله عزماً أو حلالاً» أخرجه مسلم.

قال ابن العربي: ظن ابن عباس أن الذي أخبر بقوله صلى الله عليه وسلم: لا أكله أراد لأحله فأكثر عليه لأن خروجه من قسم الحلال والحرام حال. وتعبه شيخنا في «شرح الترمذي» بأن الشيء إذا لم يضح إباحة بالحلال أو الحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع، والأصح كما قال النووي: أنه لا يحكم عليها بحل ولا حرمة. قلت: وفي كون مسألة الكتاب من هذا النوع نظير، لأن هذا إما هو إذا تملض الحكم على المجتهد أما الشارع إذا سئل عن واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي وهذا هو الذي أراده ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه. ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه إنكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لاأكله بلا أحله وذلك أن أبا بكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي ساقه به عند مسلم فقال في روايته: «لا أكله ولا أنهى عنه ولا أحله ولا أحرمه» ولعل مسلماً أحلفه عندا لشروفاً، لأن ذلك لم يقع في شيء من الطرق لا في حديث ابن عباس ولا غيره، وأشهر من روى من النبي صلى الله عليه وسلم: لا أكله ولا أحرمه» ابن عمر كما تقدم، وليس في حديثه «لا أحله» بل جاء التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله: «لا أحله» لأنها وإن كانت من رواية يزيد بن الأصم وهو ثقة لكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول، ولم يقل يزيد ابن الأصم إنهم صحابة حتى ينقض عدم تسميتهم. واستدل بعض من منع أكله بحديث أبي سعيد عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت» وقد ذكرته وشواهد قبل، وقال الطبراني: ليس في الحديث الجزم بأن الضب ما نسخ، وإنما خشي أن يكون منهم فتوق عنه، وإنما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نية أن المسوخ لا ينسل، وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المصروف بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنزير أمي ما نسخ؟ قال: إن الله لم يهلك قوماً أو مسح قوماً فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة، وأصل هذا الحديث في مسلم، وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم، ويتعجب من ابن العربي حيث قال: قوله: إن المسوخ لا ينسل دعوى، فإنه أمر لا يعرف بالمقل وإنما طريقة النقل، وليس فيه أمر بعمل عليه. كما قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجه من طرق ثم أخرج حديث ابن عمر: ثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب، وبه أقول.

قال: وقد احتج محمد بن الحسن لأصحابه بحديث عائشة، فسأته الطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة «أمدهي للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكله، فقام عليهم سائل، فأردت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتعطيه ما لا تأكلين؟» ما في هذا دليل على الكراهة لاحتimal أن تكون عافته، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من غير الطعام، كما نهى أن يتصدق بالتمر الرديء. أحد. وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الهبراني عن عبد الرحمن بن شبل، وحديث ابن عياش عن الشاميين قوي، ومولاه

قوله: (قال خالد: فأجفروا) بجيم ورايين، هنا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح: «لهذب» بزاي قبل الراء وقد غلطه النووي.

قوله: (ينظر) زاد يونس في روايته «إلى»، وفي هذا الحديث من: «الفتاة جواز أكل الضب، وحكى حياض عن قوم تحرقه وعن الحنفية كراهته وأكثر ذلك النووي وقال: لا أظنه يصح عن أحد، فإن صح فهو عجوز بالنصوص ويؤاخذ من قبله. قلت: قد نقله ابن المنذر عن علي، فأي إجماع يكون مع مخالفته؟ ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم» وقال الطحاوي في «معاني الآثار»: «قوله كرم أكل الضب، منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، قال: واحتج محمد بحديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمدهي له ضب فلم يأكله، فقام عليهم سائل، فأردت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتعطيه ما لا تأكلين؟» قال الطحاوي: ما في هذا دليل على الكراهة لاحتimal أن تكون عافته، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من غير الطعام، كما نهى أن يتصدق بالتمر الرديء. أحد. وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الهبراني عن عبد الرحمن بن شبل، وحديث ابن عياش عن الشاميين قوي، ومولاه

قوله: (قال خالد: فأجفروا) بجيم ورايين، هنا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح: «لهذب» بزاي قبل الراء وقد غلطه النووي.

قوله: (ينظر) زاد يونس في روايته «إلى»، وفي هذا الحديث من: «الفتاة جواز أكل الضب، وحكى حياض عن قوم تحرقه وعن الحنفية كراهته وأكثر ذلك النووي وقال: لا أظنه يصح عن أحد، فإن صح فهو عجوز بالنصوص ويؤاخذ من قبله. قلت: قد نقله ابن المنذر عن علي، فأي إجماع يكون مع مخالفته؟ ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم» وقال الطحاوي في «معاني الآثار»: «قوله كرم أكل الضب، منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، قال: واحتج محمد بحديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمدهي له ضب فلم يأكله، فقام عليهم سائل، فأردت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتعطيه ما لا تأكلين؟» قال الطحاوي: ما في هذا دليل على الكراهة لاحتimal أن تكون عافته، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من غير الطعام، كما نهى أن يتصدق بالتمر الرديء. أحد. وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الهبراني عن عبد الرحمن بن شبل، وحديث ابن عياش عن الشاميين قوي، ومولاه

[illegible][illegible]

تقدم في الحقيقة بيان شيء من هذا.

قوله: (حسبه): القاتل شعبة، والضمير هشام بن زيد وقع بيننا في رواية مسلم.
قوله: (في آذانها) هذا على الترجمة وهو المدلول عن الوسم في الوجه إلى الوسم في الأذن، فيستاد منه أن الأذن ليست من الوجه، وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكم، وخالف فيه الحنفية تحسباً بعموم النهي عن التعذيب بالنار، ومنهم من ادعى ينسخ وسم البهائم وجعله الجمهور خصوصاً من عموم النهي. والله أعلم

٣٦- باب إذا أصاب قوم غيمة، فذبح بعضهم غنماً أو إبلًا، بغير أمر أصحابهم، لم تؤكل

حديث رافع عن النبي ﷺ. [راجع: ٢٤٨٨].

وقال طائوس وعكرمة: في ذبيحة السارق: أطروحه.

٥٥٤٣- حدثنا مسدد: حدثنا أبو الأخوص: حدثنا سعيد بن مسروق، عن عتبة بن رفاع، عن أبيه، عن جده رافع بن خديج قال: قلت للنبي ﷺ: إنا نلقى العدو غداً وتيس معاً مذى، فقال: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكلوا، ما لم يكن بين ولا ظفر، وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فعضم، وأما الظفر فمذى الحشيشة». وتقدم سرعان الناس قاصداً من الغنائم، والنبي ﷺ في أخير الناس، فقتلوا قاتلهم بها فأكفيت، وقسم بينهم وعدل بغيراً بعشر دينار، ثم نذ بغير من أوائل القوم، ولم يكن معهم خيل، فرمته رجل بسهم فحسبه الله، فقال: «إن يهدي البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما فعل بينها هذا فافعلوا» وبطل هذا. [راجع: ٢٤٨٨، أخرجه مسلم: ١٩٦٨].

قوله: (باب إذا أصاب قوم غيمة) يفتح أوله ونون عظيمة.

قوله: (فدبح بعضهم غنماً أو إبلًا بغير أمر أصحابهم لم تؤكل حديث رافع) هذا مصير من البخاري إلى أن سبب منع الأكل من الفهم التي طبخت في القصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم، وقد تقدم البحث في ذلك في «باب التسمية على الذبيحة» وقوله فيه: «وسأحدثكم عن ذلك: جزم النووي بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الظاهر من السياق، وجزم أبو الحسن بن القطان في «كتاب بيان الوهم والإيهام» بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوي الخبر، وذكر ما حاصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق أوردوه على ظاهر الرفع، وأن أبا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله «أو ظفر»: «قال رافع: وسأحدثكم عن ذلك» ونسبت ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبا داود أخرجه عن مسدد وليس في شيء من نسخ السنن قوله: «قال رافع» وإنما فيه كما عند المصنف هنا بدونها، وشيخ أبي داود فيه مسدد هو شيخ البخاري فيه هنا، وقد أورد البخاري في الباب الذي بعد هذا بلفظ «غير السن والظفر فإن السن عظم الخ» وهو ظاهر جداً في أن الجميع مرفوع.

قوله: (وقال طائوس وعكرمة في ذبيحة السارق: أطروحه) أطروحه) وصله جده الرزاق من حديثهما بلفظ «إنهما سئلا عن ذلك فكرها ما ونها عنها» وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة. ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه مستوفى قبل

٣٧- باب إذا نذ بغير لقوم، فرمته بعضهم بسهم فقتله، فأراد إصلاحهم، فهو جائز؛ بخبر رافع، عن النبي ﷺ.

٥٥٤٤- حدثنا محمد بن سلام: أخبرنا عمر بن عبد الطالبي، عن سعيد بن مسروق، عن عتبة بن رفاع، عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فذ بغير من الإبل، قال: فرمته رجل بسهم فحسبه، قال: ثم قال: «إن لها أوابد كأوابد الوحش، فما عليكم منها فاصنعوا به هكذا». قال: قلت: يا رسول الله، إنا نكون في الممازي والأسفار، فنريد

أن نذبح فلا تكون مذى، قال: «أرى، ما نهر، أو أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، غير السن والظفر، فإن السن عظم، والظفر مذى الحشيشة». [راجع: ٢٤٨٨، أخرجه مسلم: ١٩٦٨].

قوله: (باب إذا نذ بغير لقوم فرمته بعضهم بسهم فقتله فأراد إصلاحهم فهو جائز) في رواية الكشميهني «إصلاحه» ولكريمة «صلاحه» بغير ألف بالإنفراد أي البعير وضمير الجمع للقوم. ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج، وقد تقدم التنبيه عليه في الذي قبله. ومضى في «باب ذبيحة المرأة» بحث في خصوص هذه الترجمة، وقوله في هذه الرواية: «ما أنهر الدم أو نهر» شك من الراوي والصواب «أنهر» بالهمزة، وقد ألزمه الإسماعيلي التناقض في هذه الترجمة والتي قبلها. وأشار إلى عدم الفرق بين الصورتين، والجائز أن كلا منهما متعد بالتذكير، وأجيب بأن الذين ذهبوا في القصة الأولى ذهبوا ما لم يقسم ليختصوا به فعوقبوا بحرمانه إذا ذك حتى يقسم، والذي رمى البعير أراد إيقاع منعة للملك فافترقا. وقال ابن المنير: نه بهذه الترجمة على أن ذبح غير المالك إذا كان بطريق التعدي كما في القصة الأولى فاسد. وأن ذبح غير المالك إذا كان بطريق الإصلاح للمالك خشية أن تفوت عليه المنفعة ليس بفاسد.

٣٨- باب أكل المضطر

يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا آمَلَ بِيغْيَرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ [البقرة: ١٧٢-١٧٣].

وقال: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وقوله: ﴿كُلُوا مِنَّا ذِكْرَ اسم الله عليه﴾ إن كنتم بآياته مؤيينين. وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وإن كثيراً ليضلون باغوايتهم بغير علم إن ربك هو أظنم بالمؤمنين [الأنعام: ١١٨-١١٩].

﴿قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وقال ابن عباس: ﴿أو دماً مسفوحاً﴾ مهراقاً.

وقال: ﴿كُلُوا مِنَّا ذِكْرَ اسم الله خلا طيباً واشكروا بعمته الله إن كنتم إياه تعبدون﴾. إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا آمَلَ لغير الله به فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ [النحل: ١١٤-١١٥].

قوله: (باب إذا أكل المضطر أي من الميت، وكأنه أشار إلى الخلاف في ذلك وهو في موضعين: أحدهما في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها ليباح الأكل، والثاني في مقدار ما يؤكل. فاما الأول فهو أن يصل به الجوع إلى حد الهلاك أو إلى مرض يفضي إليه، هذا قول الجمهور، وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام، قال ابن أبي جرة: الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة فلو أكلها ابتداءً لأهلكته، فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حبتل لا يتضرر اه وهذا إن ثبت حسن بالغ في غاية الحسن، وأما الثاني فذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿متجانف لإثم﴾. [المائدة: ٣] وقد فسره قتادة بالتعدي وهو تفسير معني، وقال غيره: الإثم أن يأكل فوق سد الرق، وليل: فوق العادة وهو الرجوع لإطلاق الآية. ثم حل جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب، فإن توقع امتنع إن قوي على الجوع إلا أن يجده، وذكر إمام الحرمين أن المراد بالشبع ما ينفي الجوع لا الامتناع حتى لا يبقى لطعام آخر مساغ فإن ذلك حرام. واستشكل ما في حديث جابر في قصة المنبر حيث قال أبو عبيدة: «وقد اضطررتم فكلوا، قال: فاكلنا حتى سمننا» وقد تقدم البحث فيه مبسوطاً.

أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ».

[راجع: ٩٥٤، أخرجه مسلم: ١٩٦٢، مطولاً بغير هذا السياق].

قوله: (كتاب الأضاحي - باب سنة الأضحية) كذا لأبي ذر والنسفي ولنفرهما سنة الأضاحي وهو جمع أضحية بضم الهزنة ويحوز كسرهما ويجوز حذف الهزنة فتفتح الضاد والجمع ضحايا، وهي أضحية، والجمع أضحية وسه سمي يوم الأضحية، وهو يذكر ويؤنث، وكان تسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي شرع فيه، وكأنه ترجم بالسنة إشارة إلى مخالفة من قال بوجوبها، قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة، وصح أنها غير واجبة من الجمهور، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين، وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية، وفي وجهه للشافعية من فروض الكفاية، وعن أبي حنيفة ثبت على المقيم المؤسس، وعن مالك مثله في رواية لكن لم يثبت بالمقيم، ونقل عن الأوزاعي وربيعة والليث مثله وخالف أبو يوسف من الحنفية وأشهب من المالكية فوافقا الجمهور، وقال أحد: يكره تركها مع القدرة، وعنه واجبة، وعن محمد بن الحسن هي سنة غير مبرهن في تركها، قال الطحاوي ورواهنا، وليس في الآثار ما يدل على وجوبها أحد وأقرب ما يتسلك للوجوب حديث أبي هريرة رفعه «من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا» أخرجه ابن ماجه وأحمد ورجاله ثقات، لكن اختلف في رفعه ووقفه، والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره، ومع ذلك فليس صريحاً في الإيجاب.

قوله: (قال ابن عمر: هي سنة ومعروف) وصله حاد بن سلمة في مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر، وللمتري حسناً من طريق جبلة بن سحيم أن رجلاً سأل ابن عمر عن الأضحية: أهي واجبة؟ فقال: ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون بعده، قال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة، وكأنه فهم من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم أنه لا يقول بالوجوب، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك، وكأنه أشار بقوله «والمسلمون» إلى أنها ليست من الخصائص، وكان ابن عمر حربياً على اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب، وقد احتج من قال بالوجوب ما ورد في حديث غنم بن سليم رفعه «على أهل كل بيت أضحية» أخرجه أحمد والأربعة بسند قوي، ولا حجة فيه لأن الضحية ليست صريحة في الوجوب المطلق، وقد ذكر معها المتبركة، وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية. واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس «كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم» وهو حديث ضعيف أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني وصححه الحاكم فذهل، وقد استوتبت طرقه ورجاله في الخصائص «من تخريج أحاديث الرافعي، وسيأتي شيء من المباحث في وجوب الأضحية في الكلام على حديث البراء في حديث أبي بردة بن نيار بعد أبواب. ثم ذكر المصنف حديث البراء وأنس في أمر من ذبح قبل الصلاة بالإعادة، وسيأتي شرحهما مستوفى بعد أبواب.

وقوله في حديث البراء (إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فنحرق) وقع في بعض الروايات «في يومنا هذا نصلي» بحذف «أن» وعليها شرح الكرماني فقال: هو مثل «تسمع بالمعدي خير من أن تراه» وهو على تنزيل الفعل منزلة المصدر والمراد بالسنة هنا في الحديثين معاً الطريقة لا السنة بالاصطلاح التي تقابل الوجوب والطريق أهم من أن تكون للوجوب أو للندب، فإذا لم يبق دليل على الوجوب بقي التدب وهو وجه إيرادها في هذه الترجمة. وقد استدل من قال بالوجوب بوقوع الأمر فيها بالإعادة، وأوجب بأن المقصود بيان شرط الأضحية المشروعة، فهو كما لو قال لمن صلى راتبة الضحى مثلاً قبل طلوع الشمس: إذا طلعت الشمس فاعد صلاتك، وقوله في حديث البراء «وليس من النكاح في شيء» النكاح يطلق ويرواه به الليثية ويستعمل في نوع خاص من الدعاء المرفقة، ويستعمل بمعنى العبادة وهو أهم يقال فلان ناسك أي عابد، وقد استعمل في حديث البراء بالمعنى الثالث واليمنى الأول أيضاً في قوله في الطريق الأخرى «من نسك قبل الصلاة فلا نسك له» أي من ذبح قبل الصلاة فلا ذبح له أي لا يقع عن الأضحية.

وقوله فيه (وقال مطرف) يعني ابن طريف بالطاء الهملة وزن عظيم، وعامر هو الشعي وقد تقدمت رواية مطرف موصولة في العبدان وثاني أيضاً بعد ثمانية أبواب.

قوله: (إسماعيل) هو ابن علي، وأيوب هو السخيتاني، ومحمد هو ابن سيرين، والإسناد كله بصريون

قوله: (قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ إلى قوله ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾) كذا لأبي ذر، وساق في رواية كريمة ما حذف، وقوله: «غير باغ» [البقرة: ١٧٣] أي في أكل الميتة، وجعل الجمهور من النبي المصيان فمتنصوا العاصي بسفره أن يأكل الميتة وقالوا: طريقة أن يتوب ثم يأكل، وجوزوه بعضهم مطلقاً.

قوله: (وقال: فمن اضطر في مخمصة، أي جماعة (غير متجانف) أي مثل.

قوله: (وقوله: فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم مؤمنين) زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها إلى قوله: «ما اضطررتم إليه» [الأنعام: ١١٩] وفي نسخة «إلى المتعدن» وبه تظهر مناسبة ذكر ذلك هنا، وإطلاق الاضطرار هنا تنسك به من أجاز أكل الميتة للعاصي وحل الجمهور المطلق على القيد في الآيتين الأخيرتين.

قوله: (وقوله جل وعلا: قل: لا أجد فيما أوحى إلي محرماً) ساق في رواية كريمة إلى آخر الآية وهي قوله: «فغور رحيم» وبذلك يظهر أيضاً وجه المناسبة وهو قوله: «فمن اضطر» [البقرة: ١٧٣].

قوله: (وقال ابن عباس: مهراً) أي فسر ابن عباس المسفوح بالمهراق، وهو موصول عند الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه.

قوله: (وقوله: فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً) كذا ثبت هنا لكرمه والأصلي وسقط للباقيين، وساق في نسخة الصفهاني إلى قوله: «خزير» [الأنعام: ١٤٥] ثم قال إلى قوله: «فإن الله غفور رحيم» قال الكرماني وغيره: عقد البخاري هذه الترجمة ولم يذكر فيها حديثاً إشارة إلى أن الذي ورد فيها ليس فيه شيء على شرطه، فاكفى بما ساق فيها من الآيات، ويحتمل أن يكون يفيض فائض بعض ذلك إلى بعض عند تبيين الكتاب. قلت: والثاني أوجه، واللاق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر، فلعله قصد أن يذكر له طريقاً أخرى.

(خاتمة): اشتمل كتاب الذبائح والصيد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وتسعين حديثاً، الملق منها أحد وعشرون حديثاً والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وسبعون حديثاً، وإخلاص أربعة عشر حديثاً واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصير البهيمة، وحديث ابن عباس فيه، وحديث عبد الله بن زيد في النهي عن الخلعة، وحديث ابن عباس والحكم بن عمرو في الحمر الأهلية، وحديث ابن عمر في النهي عن ضرب الصورة. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وأربعون أثراً، والله سبحانه وتعالى أعلم.



٧٣- كتاب الأضاحي

١- باب سنة الأضحية

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هِيَ سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ.

٥٥٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُسْنٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَحْرُقَ، مِنْ فَعَلَةٍ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ». فَقَامَ أَبُو بُرَّةُ بْنُ نِيَّارٍ، وَقَدْ ذَبَحَ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جِلْدَةً. فَقَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَحْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بِذَلِكَ».

قَالَ مُطَرِّفٌ، عَنْ غَامِرٍ، عَنْ الْبَرَاءِ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ». [راجع: ٩٥١، أخرجه مسلم: ١٩٦١].

٥٥٤٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ

٢- باب قسم الإمام الأضاحي بين الناس

٥٥٤٧- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْجَنْجَنِيِّ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَضْحَايِهِ ضَحَايَا، فَصَارَتْ لِقُبَّةٍ جَذَعَةٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَارَتْ لِي جَذَعَةٌ؟ قَالَ: «ضَحَّ بِهَا». [إرجع: ٢٣٠٠، أخرجه مسلم: ١٩٦٥].

قوله: (باب قسم الإمام الأضاحي بين الناس) أي نفسه أو بامر.

قوله: (هشام) هو المستوفي ويحيى هو ابن أبي كثير.

قوله: (عن يحمي) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى أنسبني بعجة بن عبد الله، وهو بفتح الواو وسكون الهمزة بعدها جيم، واسم جده بدر، وهو تابعي معروف ما له في البخاري إلا هذا الحديث، وقد أزلت رواية مسلم ما يخشى من تدليس يحيى بن أبي كثير.

قوله: (عن عقبه) في رواية مسلم المذكورة أن عقبه بن عامر أخيره.

قوله: (قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أضحاياه ضحايا) سيأتي بعد أربعة أبواب أن عقبه هو الذي باشر القسم، وتقدم في الشركة «باب وكالة الشريك للشريك في القسم» وأورده أيضاً، وأشار إلى أن عقبه كان له في تلك الغنم نصيب باعتبار أنها كانت من الغنم، وكذا كان للنبي صلى الله عليه وسلم فيها نصيب، ومع هذا فوكلة في قسمتها وقدمت له هناك ترجيحاً آخر، وهذا الترجيح أقوى منه، قال ابن المثير يحتل أن يكون المراد أنه أطلق عليها ضحايا باعتبار ما يؤول إليه الأمر، ويحتمل أن يكون منها للأضحية ثم قسمها بينهم ليحوز كل واحد نصيبه، فيؤخذ منه جواز قسم لحم الأضحية بين الورثة ولا يكون ذلك بيماء، وهي مسألة خلاف للمالكية، قال: وما أرى البخاري مع دقة نظره قصد بالترجمة إلا هذا، كذا قال.

قوله: (فصار لعقبه) أي ابن عامر (جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة هو وصف لسن معين من بهيمة الأنعام، فمن الضأن ما أكمل السنة وهو قول الجمهور، وقيل دونها. ثم اختلف في تقديره قليل ابن سنة أشهر وقيل لثمانية وقيل عشرة، وحكى الترمذي عن وكيع أنه ابن سنة أشهر أو سبعة أشهر. وعن ابن الأعرابي أن ابن الشاين يجزئ لسة أشهر إلى سبعة وابن المزمع يجزئ لثمانية إلى عشرة، قال والضأن أسرع إنجازاً من المزم، وأما الجذع من اللحم فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما أكمل الثالثة ومن الإبل ما دخل في الخامسة، وسيأتي بيان المراد بها هنا قريباً، وأنها كانت من اللحم بعد أربعة أبواب.

٣- باب الأضحية للمسافر والنساء

٥٥٤٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَخَاحَتُ بِسَرَفٍ، قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهِيَ تَكْبِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ أَنْفَسْتِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى نِسَاءِ أَهْلِ بَيْتِهِ مَا يَقْضِي الْحَاجَّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطْوِي بِالنِّسْرِ». فَلَمَّا كَتَبَ بَيْنِي، أَتَيْتُ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقَرِ. [إرجع: ٢٩٤، أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب الأضحية للمسافر والنساء) فيه إشارة إلى خلاف من قال إن المسافر لا أضحية عليه، وقد تقدم نقله في أول الباب، وإشارة إلى خلاف من قال إن النساء لا أضحية عليهن، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع من مباشرتهن التضحية، فقد جاء عن مالك كراهة مباشرة المرأة للحائض للتضحية.

قوله: (سفیان) هو ابن عيينة، ولم يسمع مسد من سفیان الثوري.

قوله: (عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية علي بن عبد الله عن سفیان «سمعت عبد الرحمن بن القاسم» وتقدمت في كتاب الحيز.

قوله: (بسرف) بفتح الهمزة وكسر الراء مكان معروف خارج مكة.

قوله: (أنفست؟) قية الأصيلي وغيره بضم النون أي خضت، ويجوز التفتح. وقيل هو في الحيز بالفتح فقط وفي التفاس بالفتح والضم.

قوله: (قالت فلما كنا بنى أبت بلحم بقى) تقدم في الحج من وجه آخر عن عائشة أنصهر من هذا، وتقدم شرحه مبيناً هناك. وقوله «ضحى النبي صلى الله عليه وسلم عن أزواجه بالبقر» ظاهر في أن اللحم المذكور كان على سبيل الأضحية، وحاول ابن التين تأويله ليرافق مذبحه فقال: المراد أنه ذبحها وقت ذبح الأضحية وهو ضحى يوم النحر، قال: وإن حل على ظاهره فيكون طعواً لا على أنها من الأضحية، كذا قال ولا يخفى بعده، واستدل به الجمهور على أن ضحية الرجل تجزئ عنه وعن أهل بيته وخالف في ذلك الحنفية، وادعى الطحاوي أنه مخصوص أو منسوخ ولم يأت لذلك بدليل، قال القرطبي: لم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كل واحد من نسائه بأضحية مع تكرار سني الضحايا ومع تعدد من، والمادة تقضي بنقل ذلك لو وقع كما نقل غير ذلك من المبشرين، وبذلك ما أخرجه مالك وابن ماجه والترمذي وصححه من طريق عطاء بن يسار «سألت أبا أيوب: كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: كان الرجل يضحي بالشاء عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون، حتى تنامي الناس كما ترى».

٤- باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر

٥٥٤٩- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَجِدْ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ - وَذَكَرَ جِوَارَهُ - وَيُعَذِّبُ جَذَعَةٌ غَيْرُ مَنْ شَاتِي نَحْمٌ؟ فَرَضَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَا أَهْرِي أَبْلَغْتُ الرُّخَصَةَ مِنْ مِرْوَاهٍ أَوْ لَا، ثُمَّ انْكَأَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ كَثْبَيْنِ فَلَذِبْهُمَا، وَقَامَ النَّاسُ إِلَيَّ غَنِيْمَةً فَفَزَّغُوها، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّغُوها. [إرجع: ٩٥٤، أخرجه مسلم: ١٩٦٢].

قوله: (باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر) أي اتباعاً للمادة بالالتذاذ باكل اللحم يوم العيد، وقال الله تعالى: «ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام» [الحج: ٣٤].

قوله: (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل، وابن عليه هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم.

قوله: (فقام رجلاً) هو أبو بردة بن نيار كما في حديث البراء.

قوله: (إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم) في رواية داود بن أبي هند الشعبي عن مسلم «قال يا رسول الله إن هذا يوم اللحم فيه مكروه» وفي لفظ له «مقروم» وهو يسكون القاف، قال عياض رويته في مسلم من طريق الفارسي والسيدي «مكروه» ومن طريق العلوي «مقروم» وقد صوب بعضهم هذه الرواية الثانية وقال معناه يشتهى فيه اللحم يقال قربت إلى اللحم وقربت إذا اشتبهت فهو موافق للرواية الأخرى «إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم» قال عياض: وقال بعض شيوخنا صواب الرواية «اللحم فيه مكروه» بفتح الحاء وهو اشتهاه اللحم والمعنى ترك الذبح والتضحية وإلقاء أهله فيه بلا حرج حتى يشتهوه مكروه، قال وقال في الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان معناه ذبح ما لا يجزئ في الأضحية ما هو لحم أكل ويألف ابن العربي فقال: الرواية بسكون الحاء هنا غلط وإنما هو اللحم بالتحريك، يقال لحم الرجل بكسر الحاء يلحم بفتحها إذا كان يشتهى اللحم، وأما القرطبي في «المفهم» فقال تكلف بعضهم ما لا يصح رواية أي اللحم بالتحريك ولا معنى وهو قول الآخر معنى المكروه أنه خالف للسنة قال وهو كلام من لم يتأمل سياق الحديث فإن هذا التأويل لا يلائمه، إذ لا يستقيم أن يقول إن هذا اليوم اللحم فيه خالف للسنة وإنما جعلت لأطعم أهلي، قال: وأقرب ما يتكلف هذه الرواية أن معناه اللحم فيه مكروه التأخير فحذف لفظ التأخير لدلالة قوله عليه عجلت. وقال النووي: ذكر الحافظ أبو موسى أن معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق قال: وهو معنى حسن قلت: يعني طلبه من الناس كالصديق والجار، فاختار هو أن لا يحتاج أهله إلى ذلك فاختارهم بما ذبحه عن الطلب. ووقع في رواية منصور عن الشعبي كما مضى في العيدين «وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب، فاحببت أن تكون شاتي أول ما يذبح في بيتي» ويظهر لي أن بهذه الرواية يحصل الجمع بين الروایتين المتقدمتين، وأن وصفه اللحم بكونه مشتهى ويكونه مكروهاً لا تناقض فيه وإنما هو باعتبارين: فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذباح فالنفس تشوق له يكون مشتهى، ومن حيث تولد الجميع عليه حتى

الشعثة مثله إلا في منى فيجوز ثلاثة أيام، ويمكن أن يتسكك لذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه «أمرت يوم الأضحية عيداً جعله الله هذه الأمة» الحديث صححه ابن حبان، وقال القرطبي: يتسكك بإضافة النحر إلى اليوم الأول ضعيف مع قوله تعالى ﴿لِيَذْكُرُوا اسمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ ويعتدل أن يكون أراد أن أيام النحر الأربعة أو الثلاثة لكل واحد منها اسم يخصه، فالأضحية هو اليوم العاشر والذي يليه يوم النحر والذي يليه يوم النحر الأول والرابع يوم النحر الثاني، وقال ابن التين: مراده أنه يوم تنحر فيه الأضاحي في جميع الأقطار، وقيل مراده لا يذبح إلا فيه خاصة، يعني كما تقدم نقله عن قال به. وزاد مالك: ويذبح أيضاً في يومين بعده. وزاد الشافعي اليوم الرابع، قال وقيل يذبح عشرة أيام ما يمهز لقائل، وقيل إلى آخر الشهر وهو عن عمر بن عبد العزيز وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وغيرهم، وقال به ابن حزم متمسكاً بعدم نص بالتحديد. وأخرج ما رواه ابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال: «وهذا سبب صحيح اليوم، لكنه مرسل فيلزم من يخرج بالمرسل أن يقول به. قلت: وسباني عن أبي أمامة ابن سهل في الباب الذي يليه شيء من ذلك، ومثل قول مالك قال الثوري وأبو حنيفة وأبو حنيفة، ومثل قول الشافعي قال الأوزاعي. قال ابن بطال تبحاً للمحاوي: ولم ينقل عن الصحابة غير هذين القولين، وعن ثقاته ستة أيام بعد

العاشر. وحجة الجمهور حديث جبير بن مطعم رفعه «فجاء منى منحر، وفي كل أيام التشريق ذبح» أخرجه أحمد لكن في سنده انقطاع، ووصله الدارقطني ورجاله ثقات، وافترقا على أنها تشرع ليلاً كما تشرع نهاراً إلا رواية عن مالك وعن أحد أيضاً. ثم ذكر المصنف حديث محمد - وهو ابن سيرين - عن ابن أبي بكرة وهو عبد الرحمن وقد تقدم شرحه في العلم، وفي «باب الخطبة أيام منى» من كتاب الحج شيء منه، وكذا في تفسير براءة.

قوله: (ثلاث موهبات إلى قوله ورجب مضى) هذا هو الصواب وهو عدداً من ستين، ومنهم من عدداً ستة واحدة فبدأ بالرمز لكن الأول البين للبيان التولية. وشذ من أسلف رجباً وأبدله بشوال زاعماً أنه بذلك تتولى الأشهر الحرم وأن ذلك المراد بقوله تعالى ﴿فسبحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ [التوبة: ٢٠] حكاية ابن التين.

قوله: (قال وأحسبه) هو ابن سيرين كأنه كان يشك في هذه اللفظة وقد ثبتت في رواية غيره. وكذا قوله «فكان بعد إذا ذكره» في رواية الكشميهني «ذكر».

قوله: (أن يكون أوعى له من بعض من سمعه) كذا للآثر بالواو أي أكثر وحيماً له ونفعها فيه، ووقع في رواية الأصيلي والسلماني «أرى» بالراء من الرعية ورجعها بعض الشراح، وقال صاحب «المطالع»: هي وهم، وقوله «قال ألا هل بلغت» القائل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو بقية الحديث، ولكن الراوي فصل بين قوله «بعض من سمعه» وبين قوله «ألا هل بلغت» بكلام ابن سيرين المذكور.

٦- باب الأضحية والنحر بالمصلى

٥٥٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا عَيْثُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَنْحَرُ لِي الْمَنْحَرِ.

قَالَ عَيْثُ اللَّهِ: يَعْنِي مَنْحَرَ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٩٨٢].

٥٥٥٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ كَبِيرِ بْنِ قُرَيْبٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْحَرُ بِالْمَصْطَلِ. [راجع: ٩٨٢].

قوله: (باب الأضحية والنحر بالمصلى) قال ابن بطال هو سنة للإمام خاصة عند مالك، قال مالك فيما رواه ابن وهب: إنما يفعل ذلك لثلاث يذبح أحد قبله، زاد المهلب: ولينحروا بعده على يقين، وليتعلموا منه صفة الذبح. وذكر في المؤلف حديث ابن عمر من وجهين: أحدهما مرفوع، والثاني مرفوع «كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلى» وهو اختلاف على نافع، وقيل بل المرفوع يدل على الموقوف لأن قوله في الموقوف كان ينحر في منحر النبي صلى الله عليه وسلم يريد به المصلى بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك، وقال ابن التين: هو مذهب مالك أن الإمام يبرز أضحيته للمصلى فيذبح هناك، ويبلغ بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال: ممن لم يفعل ذلك لم يؤتم به. وقال ابن العربي: قال أبو حنيفة ومالك لا يذبح حتى يذبح الإمام إن كان من

يكثر يصير علواً فاطلقت عليه الكراهة لذلك فحيث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله، وحيث وصفه بكونه مكروهاً أراد انتهاؤه، ومن ثم استعمل بالذبح ليفوز بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه. ووقع في رواية فراس عن الشعبي عند مسلم «فقال خالي: يا رسول الله قد نسكت عن ابن لي» وقد استشكل هذا، وظاهر لي أن مراده أنه ضحى لأجله للمعنى الذي ذكره في أهله وجيرانه، فخص ولده بالذكر لأنه أحسن بذلك عنده حتى يستغني ولده بما عنده من التشوف إلى ما عند غيره.

قوله: (وذكر جيرانه) في رواية عاصم عند مسلم وإني جعلت فيه نسبيكي لأطمع أهلي وجيراني وأهل دري.

قوله: (فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا) قد وقع في حديث البراء اختصاصه بذلك كما سباني بعد أبواب، وباني البحث فيه، كان أسأ لم يسمع ذلك، وقد روى ابن عرون عن الشعبي حديث البراء وعن ابن سيرين حديث أنس فكان إذا حدث حديث البراء يفتح عند قوله «ولن تجزي عن أحد بعدك» ويحدث بقول أنس «لا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا» ولعله استشكل الخصوصية بذلك لما جده من ثبوت ذلك لغير أبي بردة كما سباني بيانه قريباً.

قوله: (لم الكفا) مبهوم أي مال يقال كفاك إذا أمثله، والمراد أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح.

قوله: (وقام الناس) كذا هنا، وفي الرواية الآتية في «باب من ذبح قبل الصلاة أعاد» يتسكك به ابن التين في أن من ذبح قبل الإمام لا يجزئه، وسباني البحث فيه.

قوله: (إلى شئمة) بنين معجمة ونون مصدر (فوزعوها أو قال فجزعوها) شك من الراوي، والأول بالزاي من التوزيع وهو العرقعة أي عرقوها، والثاني بالجيم والزاي أيضاً من الجزع وهو القطع أي اقتسموها حصصاً، وليس المراد أنهم اقتسموها بعد الذبح فأنخذ كل واحد قطعة من اللحم وإنما المراد أخذ حصص من الفئس، والقطعة تطلق على الحصص من كل شيء، فهذا التقرير يكون المعنى واحداً وإن كان ظاهره في الأصل الاختلاف.

٥- باب من قال: الأضحى يوم النحر

٥٥٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا عَيْثُ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ قَدْ اسْتَنَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمِ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ، ثَلَاثٌ مَعْرُوفَاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ مَضْرُوبٌ أَلَيْدِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ». «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ الْبَلَدُ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النُّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَلْيَنْ دِمَاءَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ» - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَآخِيبُهُ قَالَ - وَأَعْرَضَكُمْ عَنْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَسْلِفُونَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَهْلَائِكُمْ، أَلَا فَلَ تَرْجِعُوا بِغَيْرِي ضَلَالًا، يَنْزُوبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا يَلْعَلُ الشَّاهِدَ الْغَالِبَ، فَلَقَلَّ بَعْضٌ مَنْ يَتْلَعُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ. «فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ تَلَفْتُ، أَلَا هَلْ تَلَفْتُ؟». [راجع: ٩٧٧].

قوله: (باب من قال الأضحى يوم النحر) قال ابن المنذر أخذه من إضافة اليوم إلى النحر حيث قال «أليس يوم النحر» واللام للجنس فلا يبقى غير إلا في ذلك اليوم، قال والجواب على منذهب الجماعة أن المراد النحر الكامل واللام تستعمل كثيراً للكمال كقوله «الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب». قلت: واختصاص النحر باليوم العاشر قول حيد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين ودواد الظاهري، وعن سعيد بن جبير وأبي

ينبغي، قال ولم أر له دليلاً.

٧- باب أضحية النبي ﷺ بكشين القرنين، وتذكر مسوين

وقال يحيى بن سعيد: سمعت أبا أمامة بن سهل قال: كنا نسكن الأضحية بالمدينة، وكان المسلمون يستنون.

٥٥٥٣- حدثنا آدم بن أبي إمام: حدثنا شعبة: حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يضحى بكشين، وأنا أضحي بكشين. [الهر: ٥٥٥٤، ٥٥٥٨، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٧٣٩٩، أخرجه مسلم: ١٩٦٦، مطرولاً].

٥٥٥٤- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا عبد الوهاب، عن الثوب، عن أبي قلاب، عن أنس: أن رسول الله ﷺ انكأ إلى كشين القرنين أملحن، فلببهما بيدي. [راجع: ٥٥٥٣، أخرجه مسلم: ١٩٦٦، بزيادة].

قَابَعَهُ وَهَيْبٌ، عَنْ ثُوبٍ.

وقال إسماعيل وخاتم بن زوفان، عن الثوب، عن ابن سيرين، عن أنس.

٥٥٥٥- حدثنا عمرو بن خالد: حدثنا الليث، عن يزيد، عن أبي الحس، عن غفلة بن غامر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أعطاه غنماً بفسيمها على صحابه ضحاً، فبقي عوداً، فذكره للنبي ﷺ، فقال: «ضح به أنت». [راجع: ٢٣٠٠، أخرجه مسلم: ١٩٦٥].

قوله: (باب أضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكشين القرنين) أي لكل منهما قرنان متدلان، والكش فعل الضان في أي سن كان، واختلف في ابتداءه قليل إذا أتى وقيل إذا أربع.

قوله: (ويذكر مهيبن) أي في صفة الكشين، وهي في بعض طرق حديث أنس من رواية شعبة عن قتادة عنه، أخرجه أبو عروبة في صحيحه من طريق الحجاج بن محمد عن شعبة، وقد ساقه المصنف في الباب من طريق شعبة عنه وليس فيه «سبين» وهو المحفوظ عن شعبة. وله طريق أخرى أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يضحى اشترى كشين عظيمين سبينين القرنين أملحن موجومين فذبح أحدهما عن محمد وأكل محمد والأخر عن أمته من شهد لله بالترديد وله بالبلاغ» وقد أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق لكن وقع في النسخة «ثمينين» بمثلثة أوله بدل السين والأول أول، وابن عقيل المذكور في سند مختلف فيه، وقد اختلف عليه في إسناده: فقال زهير بن محمد وشريك وعبيد الله بن عمرو كلهم عنه عن علي بن الحسين عن أبي رافع، وخالفهم الثوري كما ترى. ويحتمل أن يكون له في هذا الحديث طريقان، وليس في روايته في حديث أبي رافع لفظ «سبينين». وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر «ذبح النبي صلى الله عليه وسلم كشين القرنين أملحن موجومين»، قال: الخطابي المروج - يعني بضم الجيم وبالحمز - منزوع الأثنين والوجهاء الحفصاء، وفيه جواز الحصى في الضحية، وقد كرهه بعض أهل العلم لنقص العضو، لكن ليس هذا عيباً لأن الحفصاء يفيد اللحم طيباً ويضحي عنه الزهومة وسوء الرائحة. وقال ابن العربي: حديث أبي سعيد يعني الذي أخرجه الترمذي بلفظ «ضحى بكش فعل» أي كامل الخلقة لم تقطع أثنائه يرد رواية موجومين، وتنقب باحتمال أن يكون ذلك وقع في وقتين.

قوله: (وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل قال: كنا نسكن الأضحية بالمدينة وكان المسلمون يستنون) وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أحد بن حنبل عن عباد بن العوام أخبرني يحيى بن سعيد وهو الأنصاري ولفظه «كان المسلمون يشتري أحدهم الأضحية فيسمتها ويذبحها في آخر ذي الحجة» قال أحمد: هذا الحديث عجيب، قال ابن التين كان بعض المالكية يكره تسمين الأضحية لئلا يتشبه بالهود وقول أبي أمامة أحق، قال الداودي.

قوله: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بكشين وأنا أضحي

بكشين) هكذا في هذه الطريق، وقال ذلك هو أنس بينه النسائي في روايته، وهذه الرواية مختصرة ورواية أبي قلاب المذكورة عقبها ميتة، لكن في هذه زيادة قول أنس أنه كان يضحى بكشين للاتباع، وفيها أيضاً إشعار بالملامة على ذلك، فتسلك به من قال الضان في الأضحية أفضل.

قوله: في رواية أبي قلاب (إلى كشين القرنين أملحن فلببهما بيده) الأملح بالمهله هو الذي فيه سواد وبياض والياض أكثر، ويقال هو الأخير وهو قول الأصمعي، وزاد الخطابي: هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود، ويقال الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي، وبه تسلك الشافعية في تفضيل الأبيض في الأضحية، وقيل الذي يعلوه حرمة، وقيل الذي ينظر في سواد وعشي في سواد ويأكل في سواد ويبرك في سواد، أي أن مواضع هذه منه سود وما عدا ذلك أبيض، وحكى ذلك الماوردي عن عائشة وهو غريب، ولعله أراد الحديث الذي جاء عنها كذا لكن ليس فيه وصفه بالأملح، وسيأتي قريباً أن مسلماً أخرجه فإن ثبت فلعلمه كان في مرة أخرى، واختلف في اختيار هذه الصفة: قليل لحسن نظره، وقيل لشحمه وكثرة لحمه، واستدل به على اختيار العدد في الأضحية ومن ثم قال الشافعية أن الأضحية بسبع شياه أفضل من البعير لأن الدم المراق فيها أكثر والثواب يزيد بحسبه، وأن من أراد أن يضحى بأكثر من واحد يجعله وحكى الروياني من الشافعية استحباب التزريق على أهام النحر، قال النووي: هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة، كذا قال والحديث دال على اختيار التثنية، ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحى بعدد فضحي أول يوم باتين ثم فرق البقية على أهام النحر أن يكون غائلاً للسنة وفيه أن الذكر في الأضحية أفضل من الأنثى وهو قول أحمد، وعنه رواية أن الأنثى أولى، وحكى الرافعي في قولين عن الشافعي أحدهما عن نسه في البويطي المذكور لأن لحمه الحبيب وهذا هو الأصح، والثاني أن الأنثى أولى، قال الرافعي وإنما يذكر ذلك في جزاء الصبي عند التقويم، والأنثى أكثر قيمة فلا تشد بالذكر، أو أراد الأنثى التي لم تلد. وقال ابن العربي: الأصح فضلية الذكر على الإناث في الضحايا وقيل هما سواء، وفيه استحباب التضحية بالأقرن وأنه أفضل من الأجم مع الاتفاق على جواز التضحية بالأجم وهو الذي لا قرن له، واختلفوا في مكسور القرن. وفيه استحباب مباشرة المضحى للذبح بنفسه واستدل به على مشروعية استحسان الأضحية صفة ولوناً، قال الماوردي: إن اجتمع حسن المنظر مع طيب المخبر في اللحم فهو أفضل، وإن اتفردا فطيب المخبر أولى من حسن المنظر. وقال أكثر الشافعية: أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ثم البلقاء ثم السوداء. وسيأتي بقية فوائد حديث أنس بعد أبواب.

قوله: (فلببهما بيده) سباني البحث فيه قريباً.

قوله: (وقال إسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس) يعني أنهم خلفاء عبد الوهاب الثقفي في شيخ أيوب فقال هو أبو قلاب وقال أحمد بن سيرين، فاما حديث إسماعيل وهو ابن علي فقد وصله المصنف بعد أربعة أبواب في أثناء حديث، وهو مصير منه إلى أن الطريقين صحيحان، وهو كذلك لا اختلاف بينهما. وأما حديث حاتم بن وردان فوصله مسلم من طريقه.

قوله: (قَابَعَهُ وَهَيْبٌ) كذا وقع في رواية أبي ذر، وقدم الباقون متابعة وهيب على روايتي إسماعيل وحاتم وهو الصواب، لأن وهيباً إذا رواه عن أيوب عن أبي قلاب متابعا لعبد الوهاب الثقفي، وقد وصله الإسماعيلي من طريقه كذلك، قال ابن التين: إنما قال أولاً «قال إسماعيل» وثانياً «قَابَعَهُ وَهَيْبٌ» لأن القول يستعمل على سبيل المذاكرة، والمتابعة تستعمل عند النقل والتحمل. قلت: لو كان هذا على إطلاقه لم يخرج البخاري طريق إسماعيل في الأصول، ولم ينحصر التتليق لاجزاء في المذاكرة، بل الذي قال إن البخاري لا يستعمل ذلك إلا في المذاكرة لا مستند له.

قوله: (الليث عن يزيد) هو ابن أبي حبيب، بينه المصنف في كتاب الشركة.

قوله: (أعطاه غنماً) هو أهم من الضان والمز.

قوله: (على صحابته) يحتمل أن يكون الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم. ويحتمل أن يكون لعقبة فعلى كل يحتمل أن تكون الغنم ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم وأمر بقسمتها بينهم تبرعاً، ويحتمل أن تكون من الفتي وإليه جنح القرطبي حيث قال في الحديث: إن الإمام ينبغي له أن يفرق الضحايا على من لا يقدر عليها من بيت مال المسلمين. وقال ابن بطال: إن كان قسمها بين الأغنياء فهي من الفتي وإن كان خص بها الفقراء فهي من الزكاة. وقد ترجم له البخاري في الشركة «باب قسمة الغنم والمعدل فيها» وكأنه فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم بين لعقبة ما يعطيه لكل واحد منهم وهو لا يוכל إلا بالمعدل، وإلا لو كان ذلك لرايه لمسر عليه، لأن الغنم لا يتأني فيها

بملكه وقوله « تجزي » بفتح أوله غير مهموز أي تقضي، يقال جرى صني فلان كذا أي قضى، ومنه « لا تجزي نفس عن نفس شيئاً » (البقرة: ٤٨) أي لا تقضي عنها، قال ابن بري: الفقهاء يقولون لا تجزي القسم والمعز في موضع لا تقضي والصواب بالفتح وترك المعز، قال: لكن يجوز القسم والمعز بمعنى الكفاية، يقال أجزأ عنك. وقال صاحب «الأساس»: بنو عجم يقولون البلدة تجزي عن سبعة بضم أوله، وأهل الحجاز تجزي بفتح أوله، وبهما قري « لا تجزي نفس عن نفس شيئاً » وفي هذا تعقب على من نقل الاتفاق على منع ضم أوله. وفي هذا الحديث تخصيص أبي بردة بإجزاء الجذع من المعز في الأصحية، لكن وقع في عدة أحاديث التصريح بنظر ذلك لغير أبي بردة، ففي حديث عقبة بن عامر كما تقدم قريباً - ولا رخصة فيها لأحد بملكه - قال البيهقي: إن كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لأبي بردة. قلت: وفي هذا الجمع نظر، لأن في كل منهما صيغة عموم، فأيها تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني، وأقرب ما يقال فيه: إن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد أو تكون خصوصية الأول نسخت بجزء الخصوصية للثاني، ولا مانع من ذلك لأنه لا يقع في السياق استمرار المنع لغيره صريحاً، وقد انفصل ابن التين - وثبته القرطبي - عن هذا الإشكال باحتمال أن يكون المتروك كان كبير السن بحيث يجزي، لكنه قال ذلك بناء على أن الزيادة التي في آخره لم تقع، ولا يتم مراده مع وجودها مع مصادمته لقول أهل اللغة في المتروك، وتمسك بعض المتأخرين بكلام ابن التين فضعف الزيادة، وليس بجيد، فإنها خارجة عن خرج الصحيح، فإنها عند البيهقي من طريق عبد الله البوشنجي أحد الأئمة الكبار في الحديث والفقهاء وسائر فنون العلم، ورواه عن يحيى بن بكير عن الليث بالسند الذي ساقه البخاري، ولكني رأيت الحديث في «المفاتيح للجوزقي» في طريق عبيد بن عبد الواحد ومن طريق أحد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن بكير وليست الزيادة فيه، فهذا هو السر في قول البيهقي إن كانت محفوظة، فكأنه لما رأى التردد خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث، وقد وقع في كلام بعضهم أن الذي ثبت لهم الرخصة أربعة أو خمسة، واستشكل الجمع وليس بمشكول، فإن الأحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالثاني إلا في قصة أبي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي، وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود وأحمد وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد «أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه عتوداً جذعاً فقال ضح به، فقلت إنه جذع أفاضحي به؟ قال نعم ضح به، فضحيت به» لفظ أحمد، وفي صحيح ابن حبان وابن ماجه من طريق عباد بن ثيم «عن عويم بن أشقر أنه ذبح أضحيته قبل أن يغتسل يوم الأضحية، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد أضحية أخرى» وفي الطبراني الأوسط من حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سعد بن أبي وقاص جذعاً من المعز فأمره أن يضحي به» وأخرجه الحاكم من حديث عائشة وفي سننه ضعف، ولا يعلو الحاكم من حديث أبي هريرة «أن رجلاً قال: يا رسول الله هذا جذع من الضأن مهزول وهذا جذع من المعز سمين وهو خيرهما أفاضحي به؟ قال: ضح به فإن لله الخير» وفي سننه ضعف وألحق أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث وبين حديثي أبي بردة وعقبة، لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم قرر الشرع بأن الجذع من المعز لا يجزي، واختص أبو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك، وإلما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك، والمشاركة إما وقعت في مطلق الإجزاء لا في خصوص منع الغير ومنهم من زاد فيه عويم بن أشقر وليس في حديثه إلا مطلق الإعادة لكونه ذبح قبل الصلاة، وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي زيد الأنصاري «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من الأنصار: ادفعها ولن تجزي جذعة عن أحد بملكه» فهذا يجعل على أنه أبو بردة بن نيار فإنه من الأنصار، وكذا ما أخرجه أبو يعلى والطبراني من حديث أبي جحيفة «أن رجلاً ذبح قبل الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تجزي عنك، قال إن عندي جذعة، فقال: تجزي عنك ولا تجزي بعد» فلم يثبت الإجزاء لأحد ونفيه عن الغير إلا لأبي بردة وعقبة، وإن تاملر الجميع الذي تقدمته فحديث أبي بردة أصح خرجاً والله أعلم. قال الفسافي: ينهني النظر في اختصاص أبي بردة بهذا الحكم وكشف السر فيه، وأجيب بأن الماوردي قال: إن فيه وجهين أحدهما أن ذلك كان قبل استقرار الشرع فاستتي، والثاني أنه علم من طاعته وخلص نيته ما ميزه عن غيره. قلت: وفي الأول نظر، لأنه لو كان سابقاً لامتنع وتوسع ذلك لغيره بعد التصريح بعدم الإجزاء لغيره، والفرص ثبوت الإجزاء لعدد غيره كما تقدم. وفي الحديث أن الجذع من المعز لا يجزي، وهو قول الجمهور، وعن عطاء وصاحبه الأوزاعي يجوز مطلقاً، وهو وجه لبعض الشافعية حكاة الرافعي، وقال النووي: وهو شاذ أو غلط، وأغرب عياض فحكى الإجماع على عدم الإجزاء، قيل والإجزاء مصادر للنص

ولكن يحتمل أن يكون قائله قبل ذلك بمن لا يجز غيره، ويكون معنى نفي الإجزاء عن غير من أذن له في ذلك عموملاً على من وجب، وأما الجذع من الضأن فقال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهري أن الجذع لا يجزي مطلقاً سواء كان من الضأن أم من غيره، وعن حكاة عن ابن عمر ابن المنذر في «الإشراف» «وبه قال ابن حزم وعزاه لجماعة من السلف وأطنب في الرد على من أجازوه، ويحتمل أن يكون ذلك أيضاً مقيداً بمن لا يجز، وقد صرح فيه حديث جابر رفته «لا تلذوا إلا مسنة إلا أن يمسر عليكم فتلذوا جلدعة من الضأن» أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم لكن نقل النووي عن الجمهور أنهم حملوه على الأفضل، والتقدير يستحب لكم أن لا تلذوا إلا مسنة، فإن عجزتم فاذبحوا جلدعة من الضأن. قال: وليس فيه تصريح بمنع الجلدعة من الضأن وأنها لا تجزي، قال: وقد أجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره، لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعنده، وابن عمر والزهري بمنعاه مع وجود غيره وعنده، فتمين تأويله. قلت: ويبدل للجمهور الأحاديث الماضية قريباً، وكذا حديث أم هانئ بنت هلال عن أبيها رفته «يجوز الجذع من الضأن أضحية» أخرجه ابن ماجه، وحديث رجل من بني سليم يقال له مجاشع «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الجذع يوفي ما يوفي منه النبي» أخرجه أبو داود وابن ماجه، وأخرجه النسائي من وجه آخر، لكن لم يسم الصحابي، بل وقع عنه أنه رجل من مزينة، وحديث معاذ بن عبد الله بن حبيب عن عقبة بن عامر «ضحيتم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذع من الضأن» أخرجه النسائي بسند قوي، وحديث أبي هريرة رفته «نعمت الأضحية الجذعة من الضأن» أخرجه الترمذي وفي سننه ضعف. واختلف القائلون بإجزاء الجذع من الضأن - وهم الجمهور - في سته على آراء: أحدها أنه ما أكمل سنة ودخل في الثانية وهو الأصح عند الشافعية وهو الأشهر عند أهل اللغة، ثانيها نصف سنة وهو قول الحنفية والحنابلة، ثالثها سبعة أشهر وحكاة صاحب «الهداية» من الحنفية عن الزعفراني، رابعها سنة أو سبعة حكاة الترمذي عن وكيع خامسها التفرقة بين ما تولد له بين شابين فيكون له نصف سنة أو بين هرمين فيكون ابن ثمانية، سادسها ابن عشر سابها لا يجزي حتى يكون عظيمًا حكاة ابن العربي وقال: إنه مذهب باطل، كذا قال وقد قال صاحب «الهداية» إنه إذا كانت عظيمة بحيث لو اختلط بالثنيات اشبهت على الناظر من بعيد أجزأت، وقل العبادي من الشافعية: لو أجزع قبل السنة أي سقطت أسنانه أجزأ كما لو تمت السنة قبل أن يجزع ويكون ذلك كالبورغ إما بالنسب وإما بالاحتلام، وهكذا قال البغوي: الجذع ما استكمل السنة أو أجزع قبلها، والله أعلم.

قوله: (ثم قال من ذبح قبل الصلاة أي صلاة العيد (لأنها يذبح لنفسه) أي وليس أضحية (ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم تسكه) أي عبادته (وأصحاب سنة المسلمين) أي طريقتهم. هكذا وقع في هذه الرواية أن هذا الكلام وقع بعد قصة أبي بردة بن نيار، والذي في معظم الروايات كما سيأتي قريباً من رواية يزيد عن الشعبي أن هذا الكلام من النبي صلى الله عليه وسلم وقع في الخطبة بعد الصلاة وأن خطاب أبي بردة بما وقع له كان قبل ذلك وهو الممتد ولقظه «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يطلب فقال: إن أول ما نبدأ به من يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فتحرر فمن فعل هذا فقد أصاب سنتنا، فقال أبو بردة: يا رسول الله ذبحت قبل أن أصلي» وتقدم في العيدين من طريق منصور عن الشعبي عن البراء قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأضحية بعد الصلاة فقال: من صلى صلاتنا ونسكنا فقد أصاب سنتنا، ومن نسك قبل الصلاة فإنه لا نسك له» فقال أبو بردة «فذكر الحديث، وسيأتي بيان الحكم في هذا قريباً في «باب من ذبح قبل الصلاة أباد» إن شاء الله تعالى. واستدل به على وجوب الأضحية على من التزم الأضحية فأفند ما يضي به، ورده الطحاوي بأنه لو كان كذلك لعرض إلى قيمة الأولى ليزعم مبتلها، فلما لم يعتبر ذلك دل على أن الأمر بالإعادة كان على جهة التنبه، وفيه بيان ما يجزي في الأضحية لا على وجوب الإعادة. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المرجع في الأكمام إنما هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه قد يخص بعض أمته بحكم ونهض غيره، منه ولو كان بخير علم، وأن خطابه للواحد يعم جميع المكلفين حتى يظهر دليل الخصوصية، لأن السياق يشعر بأن قوله لأبي بردة ضح به أي بالجذع، ولو كان يفهم منه تخصيصه بذلك لما احتاج إلى أن يقول له «ولن تجزي عن أحد بملكه». ويحتمل أن تكون ذاك قطع لإخفاق غيره به في الحكم المذكور لا أن ذلك مأخوذ من مجرى اللفظ وهو قوي. واستدل بقوله «اذبح مكانها» أخرى، وفي لفظ «أعد نسكاً» وفي لفظ «ضح بها» وغير ذلك من الألفاظ المصرحة بالأمر بالأضحية على وجوب الأضحية، قال القرطبي في «المفهم»: ولا حجة في شيء

عن شعبة عند مسلم « هي خير من مسنة » ولم يشك.

قوله: (اجعلها مكانها) أي ذبحها. وقد تمسك بهذا الأمر من ادعى وجوب الأضحية، ولا دلالة فيه، لأنه ولو كان ظاهر الأمر الوجوب إلا أن قرينة إفساد الأولى تقتضي أن يكون الأمر بالإعادة لتحصيل المقصود، وهو أهم من أن يكون في الأصل واجباً أو مندوباً وقال الشافعي: يحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للوجوب، ويحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للإشارة إلى أن التضحية قبل الصلاة لا تقع أضحية، فأمره بالإعادة ليكون في عداد من ضحى، فلما احتمل ذلك وجدنا الدلالة على عدم الوجوب وفي حديث أم سلمة المرفوع « إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحي » قال: فلو كانت الأضحية واجبة لم بكل ذلك إلى الإعادة، وأجاب من قال بالوجوب بأن التعليق على الإعادة لا يمنع القول بالوجوب، فهو كما قيل: من أراد الحج فليكن من الزاد، فإن ذلك لا يدل على أن الحج لا يجب وتقف بأنه لا يلزم من كون ذلك لا يدل على عدم الوجوب ثبوت الوجوب بمجرد الأمر بالإعادة لما تقدم من احتمال إرادة الكمال وهو الظاهر والله أعلم.

قوله: (وقال حاتم بن وردان) تقدم ذكر من وصله في الباب الذي قبله، ولم يسق مسلم لفظه، لكنه قال « مثل حديثهما » يعني رواية إسماعيل بن عليه عن أيوب ورواية هشام عن محمد بن سيرين.

٩- باب مَنْ ذَبَحَ الْأَضَاحِيَّ يَذِيهِ

٥٥٥٨- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، قُرْبَانَيْنِ وَاحِدَيْنِ قَلَمَةً عَلَى صِفَاحِهِمَا، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَلَمْ يَنْجُحْهُمَا يَذِيهِ. [راجع: ٥٥٥٣، أخرجه مسلم: ١٩٦٦].

قوله: (باب من ذبح الأضاحي يذيه) أي وهل يشترط ذلك أو هو الأولى، وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للفقار، لكن عند المالكية رواية بعدم الإجزاء مع القدرة، وعند أكثرهم بكرة يستحب أن يشهدوا وبكرة أن يستبب حائضاً أو صبياً أو كتابياً، وأولهم أول ثم ما يليه.

قوله: (ضحى) كذا في رواية شعبة بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية أبي عوانة الآتية قريباً عن قتادة، وفي رواية همام الآتية أيضاً عن قتادة « كان يضحي » وهو أظهر في الدوامه على ذلك.

قوله: (بكبشين أملحين) زاد في رواية أبي عوانة وفي رواية همام كلاهما عن قتادة « قرنين » وسبأين قريباً، وتقدم مثله في رواية أبي قتادة قبل باب.

قوله: (قربانين واحداً قلمة على صفايحهما) أي على صفاح كل منهما عند ذبحه، والصفاح بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء وآخره حاء مهملة الجوانب، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية، وإما تنى إشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما، فهو من إضافة الجمع إلى المتنى بإرادة التوزيع.

قوله: (يسمي ويكبر) في رواية أبي عوانة « وسمى وكبر » والأول أظهر في وقوع ذلك عند الذبح. وفي الحديث غير ما تقدم مشروعية التسمية عند الذبح، وقد تقدم في اللبائع بيان من اشترطها في صفة الذبح، وفي استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة حق الأضحية الأيمن، واتفقوا على أن أضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وإسك راسها بيده اليسار.

٩- باب مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ

وَأَعَانَ زَجَلٌ ابْنُ عَمْرِو بْنِ يَزِيدٍ.

وَأَمَرُ أَبُو مُوسَى بَنِيهِ أَنْ يَضْحَكُنْ بِأَيْدِيهِنَّ.

٥٥٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَرَفٍ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ أَنْفِسَتْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَضَحِي مَا يَقْضِي الْحَاجَّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطْلُوِي بِأَيْتِيهِ». وَضَحَّى رَسُولُ

من ذلك. وإنما المقصود بيان كيفية مشروعية الأضحية لمن أراد أن يفعلها أو من أوقعها على غير الوجه المشروع خطأ أو جهلاً، فبين له وجه تدارك ما فرط منه، وهذا معنى قوله « لا تجزي عن أحد بمذك » أي لا يحصل له مقصود القرية ولا الثواب، كما يقال في صلاة النفل: لا تجزي إلا بطهارة وستر عورة، قال: وقد استدل بعضهم للوجوب بأن الأضحية من شريعة إبراهيم الخليل وقد أمرنا بإتيانها، ولا حجة فيه لأننا نقول بموجبه، ويلزمهم الدليل على أنها كانت في شريعة إبراهيم واجبة ولا سبيل إلى علم ذلك، ولا دلالة في قصة الذبيح للخصومة التي فيها، والله أعلم. وفيه أن الإسم يعلم الناس في خطبة العيد أحكام النحر. وفيه جواز الاكتفاء في الأضحية بالشاة الواحدة عن الرجل وعن أهل بيته، وبه قال الجمهور، وقد تقدمت الإشارة إليه قبل، وعن أبي حنيفة والثوري: بكرة، وقال الخطابي: لا يجوز أن يضحي بشاة واحدة عن اثنين، وادعى نسخ ما دل عليه حديث عائشة الأبي « باب من ذبح ضحية غيره »، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرمة: وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يصح إلا إذا وقع على وفق الشرع. وفيه جواز أكل اللحم يوم العيد من غير لحم الأضحية لقوله « إنما هو لحم قدمه لأهله ». وفيه كرم الرب سبحانه وتعالى لكونه شرع لعباده الأضحية مع ما لم فيها من الشهوة بالأكل والإدخار ومع ذلك فثبت لهم الأجر في الذبيح، ثم من تصدق أيّ ولا لم يأثم.

قوله: (تابعه عبيدة عن الشعبي وإبراهيم، وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي) قلت: أما عبيدة فهو بصيغة التصغير وهو ابن معتب بضم أوله وتفتح المهملة وتشديد اللام وكسرها بعدها موحلة الضم، وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة، وأما قوله « وإبراهيم » فيمنى النخعي، وهو من طريق إبراهيم منقطع، وليس لبعيدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد، وأما متابعة حريث وهو بصيغة التصغير وهو ابن أبي مطر واسمه عمرو الأسدي الكوفي وماله أيضاً في البخاري سوى هذا الموضع، وقد وصله أبو الشيخ في كتاب الأضاحي من طريق سهل بن عثمان العسكري عن وكيع عن حريث عن الشعبي عن البراء « إن خاله سأل » فذكر الحديث وفيه « عندي جذعة من الغز أوفى منها » وفي هذا تعقب على الدارقطني في « الأفراد » حيث زعم أن عبيد الله بن موسى تفرد بهذا عن حريث وساقه من طريقه بلفظ « قال: فنسني جذعة مزم سميته ».

قوله: (وقال عاصم وداود عن الشعبي عن عدي عن علقم بن) أما عاصم فهو ابن سليمان الأحول، وقد وصله مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غز فزال: لا يضحى أحد حتى يصلي. فقال رجل: عندي عناق لبن - وقال في آخر - ولا تجزي جذعة عن أحد بمذك ». وأما داود فهو ابن أبي هند فوصله مسلم أيضاً من طريق هشيم عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « إن خاله أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي صلى الله عليه وسلم - الحديث وفيه - لأطعم أهلي وجيراني وأهل داري، فقال: أحد نسكا. فقال: إن هندي عناق لبن هي خير من شاتي لحم، قال: هي خير نسيكك، ولا تجزي جذعة عن أحد بمذك ».

قوله: (وقال زيد وفراس عن الشعبي: عندي جذعة) أما رواية زيد وهو بالزاي ثم الموحلة مصغر فوصلها المؤلف في أول الأضاحي كذلك، وأما رواية فراس وهو بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره مهملة ابن يحيى فوصلها أيضاً المؤلف في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ».

قوله: (وقال أبو الأحرص حدثنا منصور عناق جذعة) هو بالتثنية فيها، ورواية منصور هذه وهو ابن المعتز وصلها المؤلف من الوجه المذكور عنه عن الشعبي عن البراء في العيين.

قوله: (وقال ابن عون) هو عبد الله (عناق جذع، عناق لبن) يعني أن في روايته عن الشعبي عن البراء باللفظين جيماً لفظ عاصم ومن تابعه ولفظ منصور ومن تابعه، وقد وصل المؤلف رواية ابن عون في كتاب الأيمان والنذور من طريق معاذ عن ابن عون باللفظ المذكور.

قوله: (عن مسلمة) هو ابن كهيل وصرح أحد به في روايته عن محمد بن جعفر بهذا الإسناد، وأبو حنيفة هو الصحابي المشهور.

قوله: (ذبح أبو بردة) هو ابن تيار الماضي ذكره.

قوله: (أبلفها) موحلة وتفتح أوله، وقد تقدم بيانه في قوله « ذبح مكانها أخرى ».

قوله: (قال شعبة وأحسبه قال هي خير من مسنة) في رواية أبي عامر المقدسي

الله ﷻ عَنْ رَسُولِهِ بِالْقُرْ. [رواج: ٢٩٤، أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب من ذبح ضحية غيره) أراد بهذه الترجمة بيان أن الذي قبلها ليست للاشتراط.

قوله: (وأعان رجل ابن عمر في بدعته) أي عند ذبحها، وهذا وصلة عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدعة بنى هي بركة معقولة، ورجل يسلك بجبل في رأسها وابن عمر يعطمن. قال ابن المنير: هذا الأثر لا يطابق الترجمة إلا من جهة أن الاستماتة إذا كانت مشروعة التحقت بها الاستماتة، وجاء في نحو قصة ابن عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد من حديث رجل من الأنصار: أن النبي صلى الله عليه وسلم أصبح أضحية فقال: أضيء على أضحية. فأعانه: ورجاله ثلاث.

قوله: (وأمر أبو موسى بناته أن يضحعن باليدن) وصله الحاكم في «المستدرک» ووقع له بعل في خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع: أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يضحعن نسائهن باليدن. وسنده صحيح، قال ابن التين: فيه جواز ذبيحة المرأة، ونقل محمد عن مالك كراهته. قلت: وقد سبق في الذبائح شيئاً. وهذا الأثر مبين للترجمة، فيحتمل أن يكون عمله في الترجمة التي قبلها أو أراد أن الأمر في ذلك على اختيار المضحى، وعن الشافعية الأولى للمرأة أن تترك في ذبح أضحياتها ولا يباشر الذبح بنفسها. ثم ذكر المصنف حديث عائشة لما حاضت بسرف وفيه: هذا أمر كره الله على بنات آدم - وفي آخره - وضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه باليقر. ولمسلم من حديث جابر: غر النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة في حجة الوداع.

١١ - باب الذبح بعد الصلاة

٥٥٦٠ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا بُدِئَ بِهِ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَعْلِي، ثُمَّ نَرْجِعُ فَتَنْحَرُ، فَمَنْ قَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَصَابَ مَسْتَقًا، وَمَنْ نَحَرَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ يُقَدَّمُ لِأَهْلِيهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسُكِ فِيهِ شَيْءٌ». فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَعْلِي، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسْتَيْ؟ فَقَالَ: «اجْتَهِلْهَا مَكَانَهَا، وَلَكِنْ تَجْزِي - أَوْ تُؤَلِّي - عَنْ أَحَدٍ بِفَذْلِكَ». [رواج: ٩٥١، أخرجه مسلم: ١٩٦١].

قوله: (باب الذبح بعد الصلاة) ذكر فيه حديث البراء في قصة لبي بردة، وقد تقدم شرحه قريباً، وسأذكر ما يتعلق بهذه الترجمة في التي بعدها، وقوله فيه: «ولن تجزي أو توفي» شك من الراوي ومعنى توفي أي تكمل التراب وعند أحد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه: «ولن تفي» بغير واو ولا شك، وفي إذا اغتر فهو بمعنى تجزي بفتح أوله.

١٢ - باب من ذبح قبل الصلاة أعاد

٥٥٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِزَاهِيمَ، عَنْ ثُوبٍ، عَنْ مُعْمَدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَعِدْ». فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا يَوْمٌ يُشْنَى فِيهِ الْحُمْرُ، وَذَكَرْتُ هَذِهِ مِنْ جَوَابِهِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي؟ فَرَضَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَذِي بَلَفَسَ الرُّمُحُفَةُ أَمْ لَا؟ ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَيْشَيْنِ، يَخِي فَلَئِبَهُمَا، ثُمَّ انْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غَنَمِهِمْ فَلَذِبُوهَا. [رواج: ٩٥٤، أخرجه مسلم: ١٩٦٢].

٥٥٦٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ: سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سَفْيَانَ الْجَلِّيَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَعْلِي فَلْيَعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ». [رواج: ٩٥٤، أخرجه مسلم: ١٩٦٢].

٥٥٦٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَرَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ غَابِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى

صَلَاتًا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتًا، فَلَا يَذْبَحُ حَتَّى يَنْصَرِفَ». فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ يَزَارَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: قَالَ: «هُوَ شَيْءٌ عَجَلَنِي». قَالَ: فَإِنْ عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسْتَيْ، أَتَذْبَحُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، لَمْ لَمْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بِفَذْلِكَ». قَالَ غَابِرٌ: هِيَ خَيْرٌ مُسْتَيْكَو. [رواج: ٩٥١، أخرجه مسلم: ١٩٦١، باختلاف].

قوله: (باب من ذبح قبل الصلاة أعاد) أي أعاد الذبح، ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الأولى حديث أنس.

قوله فيه: (وذكر ههنا) بفتح الهاء والتون الخفيفة بعدها هاء تأتي أي حاجة من جبرته إلى اللحم.

قوله: (فكان النبي صلى الله عليه وسلم علوه) بتخفيف الذا لل المعجمة من العلوي أي قبل علوه، ولكن لم يحصل ما فعله كافيًا ولذلك أمره بالإعادة. قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على أن المأمورات إذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر لم يعذر فيها بالجهل، والفرق بين المأمورات والمنهيات أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها، وذلك لا يحصل إلا بالفعل. والمقصود من المنهيات الكف عنها بسبب مفاسدها، ومع الجهل والنسيان لم يقصد الكلف فعلها فيعذر.

قوله: (وعندي جذعة) هو معطوف على كلام الرجل الذي عنى عنه الراوي بقوله «وذكر ههنا من جبرته» فتلوه هذا يوم يشن في اللحم والجبراني حاجة فذبحت قبل الصلاة، وعندي جذعة. وقد تقدمت مباحة قبل ثلاثة أبواب.

الثاني حديث جندب بن سفيان أورده مختصراً، وتقدم في الذبائح من طريق أبي هريرة عن الأسود بن قيس أمه وأوله «ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابنا، فلما ناس ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة» الحديث.

قوله: (ومن لم يذبح فليذبح) في رواية أبي هريرة «ومن كان لم يذبح حتى صليت فليذبح على اسم الله» وفي رواية لمسلم «فليذبح بسم الله» أي فليذبح قائلًا بسم الله أو سميًا والجرور متعلق بمحذوف، وهو حال من الضمير في قوله «فليذبح» وهذا أول ما حل عليه الحديث وصححه الثوري، ويؤيده ما تقدم في حديث أنس «وسمي وكبر» وقال عياض: يحتمل أن يكون معناه فليذبح لله، والياء تحميه بمعنى السلام، ويحتمل أن يكون معناه بتسمية الله، ويحتمل أن يكون معناه متبركاً باسمه كما يقال سر على بركة الله، ويحتمل أن يكون معناه فليذبح بسم الله. قال: وأما كراهة بعضهم إفسال كذا على اسم الله لأنه اسمه على كل شيء فضيف. قلت: ويحتمل وجهاً خامساً أن يكون معنى قوله «بسم الله» مطلق الإذن في الذبيحة حيثش، لأن السياق يقتضي المنع قبل ذلك والإذن بعد ذلك كما يقال للسائذن بسم الله أي ادخل، وقد استدلل بهذا الأمر في قوله «فليذبح مكانها أخرى» من قال بوجوب الأضحية، قال ابن دقيق العيد: صيغة «من» في قوله «من ذبح» صيغة عموم في حق كل من ذبح قبل أن يصلي وقد جاءت لتأسيس قاعدة، وتزيل صيغة العموم إذا وردت لذلك على الصورة النادرة يستنكر، فإذا بعد تخصيصه بمن نذر أضحية معينة بقي التردد هل الأولى حله على من سبقت له أضحية معينة أو حله على ابتداء أضحية من غير سبق تعيين؟ فعلى الأول يكون حجة لمن قال بالوجوب على من اشترى الأضحية كلالكية، فإن الأضحية عندهم تحب بالتزام اللسان ونية الشراء ونية الذبح وعلى الثاني يكون لا حجة لمن أوجب الضحية مطلقاً، لكن حصل الاتفاق على أن يقل بالوجوب بالألف الثالثة على عدم الوجوب فيكون الأمر للتنب. واستدل به من اشترط تقدم الذبح من الإمام بعد صلاته وتطهيته، لأن قوله «من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى» إنما صدر منه بعد صلاته وخطبه وذهبه فكأنه قال: من ذبح قبل فعل هذه الأمور فليعد، أي فلا يعد ما ذبحه. قال ابن دقيق العيد: وهذا استدلال غير مستقيم، مخالفة التقيد بلفظ الصلاة والتعقيب بالغاء.

الحديث الثالث حديث البراء، أورده من طريق فراس بن يحيى عن الشعبي، وقد تقدمت مباحة قريباً.

قوله: (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا) المراد من كان على دين الإسلام.

قوله: (فلا يذبح) أي الأضحية (حتى ينصرف) تمسك به الشافعية في أن أول وقت الأضحية قدر فراغ الصلاة والخضبة، وإنما شرطوا فراغ الخطيب لأن الخطيبين مقصودتان مع الصلاة في هذه العبادة، فيتمتع مقدراً الصلاة والخطيبين على أنخف ما يجزي بعد طلوع الشمس فإذا ذبح بعد ذلك أجزاء الذبح عن الأضحية، سواء صلى العيد أم لا، وسواء ذبح الإمام أضحيته أم لا، ويستري في ذلك أهل المصر والحاضر والبادي.

ونقل الطحاوي عن مالك والأوزاعي والشافعي: لا يجوز أضحية قبل أن يبلغ الإمام، وهو معروف عن مالك والأوزاعي لا الشافعي قال القرطبي: ظواهر الأحاديث تدل على تعليق الذبيح بالصلاة، لكن لا رأى الشافعي أن من لا صلاة عيد عليه مخاطب بالتضحية حل الصلاة على وقتها. وقال أبو حنيفة والليث: لا ذبيح قبل الصلاة، ويجوز بعدها ولو لم يبلغ الإمام، وهو خاص بأهل المصر فلما أهل القرى والبراري فدخل وقت الأضحية في حقه إذا طلع الفجر الثاني. وقال مالك: يذبحون إذا غر أقرب أئمة القرى إليهم، فإن غروا قبل أجزامهم. وقال عطاء وربيعة: يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس. وقال أحمد وإسحاق: إذا فرغ الإمام من الصلاة جازت الأضحية، وهو وجه للشافعية قوي من حيث الدليل وإن ضعفه بعضهم، ومثله قول الثوري: يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي اثنتاه ويحمل أن يكون قوله «حتى ينصرف» أي من الصلاة، كما في الروايات الأخرى. وأصرح من ذلك ما وقع عند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه رفعه «إنما الذبيح بعد الصلاة» ووقع في حديث جندب عند مسلم «من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى» قال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أظهر في اعتبار فعل الصلاة من حديث البراء، أي حيث جاء فيه «من ذبح قبل الصلاة» قال: لكن إن أجريناه على ظاهره اقتضى أن لا تجزئ الأضحية في حق من لم يصل العيد فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث، ولا يجب الخروج عن الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث. وتعقب بأنه قد وقع في صحيح مسلم في رواية أخرى «قبل أن يصلي أو نصلي» بالشك قال النووي: الأولى بالياء والثانية بالتون، وهو شك من الراوي، فعلى هذا إذا كان بلفظ «يصلي» ساوى لفظ حديث البراء في تعليق الحكم بفعل الصلاة. قلت: وقد وقع عند البخاري في حديث جندب في الذبايح مثل لفظ البراء، وهو خلاف ما يومه سياق صاحب العمدة، فإنه ساقه على لفظ مسلم، وهو ظاهر في اعتبار فعل الصلاة فإن إطلاق لفظ الصلاة وإرادته وقتها خلاف الظاهر وأظهر من ذلك قوله «قبل أن نصلي» بالتون، وكذا قوله «قبل أن تنصرف» سواء قلنا من الصلاة أم من الخطبة. وادعى بعض الشافعية أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم «من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى» أي بعد أن تترجى من مكان هذا القول، لأنه مخاطب بذلك من حضره، فكانه قال: من ذبح قبل فعل هذا من الصلاة والخطبة فليذبح أخرى، أي لا يعتد بما ذبحه ولا يفتى ما فيه. وأورد الطحاوي ما أخرجه مسلم من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم النحر بالمدينة، فقدم رجال فنحروا وغنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد غر فأمرهم أن يمينوا» قال ورواه حاد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بلفظ «أن رجلاً ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة» وصححه ابن حبان. ويشهد لذلك قوله في حديث البراء «أن أول ما نضع أن نبدا بالصلاة، ثم نرجع فنحتر» فإنه دال على أن وقت الذبيح يدخل بعد فعل الصلاة، ولا يشترط التأخير إلى غير الإمام. ويؤيده - من طريق النظر - أن الإمام لو لم ينحر لم يكن ذلك مسقطاً عن الناس مشروعية النحر، ولو أن الإمام غر قبل أن يصلي لم يجزه عمر، فدل على أنه هو والناس في وقت الأضحية سواء. وقال المهلب: إنما كره الذبيح قبل الإمام لئلا يشتغل الناس بالذبيح عن الصلاة.

قوله: (فقام أبو بردة بن نيار فقال: يا رسول الله فعلت) أي ذهبت قبل الصلاة. ووقع عند مسلم من هذا الوجه «نسكت عن ابن لي» وقد تقدم توجيهه. قوله: (هي خير من مستتين) كذا وقع هنا بالثنية، وهي بالغة. ووقع في روايته غيره «من سنة» بالإفراد وتقدم توجيهه أيضاً.

قوله: (قال عامر هي خير نسكية) كذا فيه بالثنية، وفيه ضم الحقيقة إلى الجواز بلفظ واحد، فإن النسكية، هي التي أجزأت عنه وهي الثانية، والأولى لم تجز عنه، لكن أطلق عليها نسكية لأنه غرها على أنها نسكية أو غيرها في وقت النسكية، وإنما كانت خيرهما لأنها أجزأت عن الأضحية بخلاف الأولى، وفي الأولى خير في الجملة باعتبار القصد الجليل، ووقع عند مسلم من هذا الوجه «قال ضبع بها فذبحا غير نسكية» ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار أنه استدلل بتسميتها نسكية على أنه لا يجوز بيعها ولو ذهبت قبل الصلاة، ولا يفتى وجه الضعف عليه.

١٣- باب وضع القدم على صفح الذبيحة

٥٥٦٤- حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضَحِّي بِكَثْمَيْنِ أَمْلَحَيْنِ الْقَرْنَيْنِ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ

عَلَى صَفْحَيْهِمَا، وَلْيُضَحِّيَهُمَا يَدَيْهِ. [رابع: ٥٥٥٣، أخرجه مسلم: ١٩٦٦، بإسناد.]

قوله: (باب وضع القدم على صفح الذبيحة) ذكر فيه حديث أنس و وضع رجله على صفحتيهما «وقد تقدمت مباحته قريباً

١٤- باب التكبير عند الذبيح

٥٥٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَحْمُودٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَثْمَيْنِ أَمْلَحَيْنِ الْقَرْنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا يَدَيْهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَيْهِمَا. [رابع: ٥٥٥٣، أخرجه مسلم: ١٩٦٦.]

قوله: (باب التكبير عند الذبيح) ذكر فيه حديث أنس أيضاً، وقد تقدم أيضاً.

١٥- باب إذا بعث يده يذبح لم يحرّم عليه شيء

٥٥٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّيْخِ، عَنْ سُرُوقٍ: أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَجُلًا بَعَثَ يَدَيْهِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْوُسْطَى، قَوْمِي أَنْ تَقْلُدَ بَدَنَتَهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُحْرَمًا حَتَّى يَجِلَّ النَّاسُ؟ قَالَ: فَسَمِعْتُ تَضَعُهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَقُولُ لِقَلْبِي هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَبِئَتْ هَذِهِ إِلَيَّ الْكَعْبَةُ، لَمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَمَا حَلَّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ. [رابع: ١٩٦٦، أخرجه مسلم: ١٣٧١.]

قوله: (باب إذا بعث يده ليلعب لم يحرم عليه شيء) ذكر فيه حديث عائشة، وقد تقدمت مباحته في كتاب الحج. وأحد بن محمد شيخه هو المروزي، وعبد الله هو ابن المبارك وإسماعيل هو ابن أبي خالد.

وقوله فيه (إن رجلاً بعث يده) هو زياد بن أبي سفيان، وقد تقدم نقله عن ابن عباس وغيره.

وقوله: (سمعت تصفيقها من وراء الحجاب) أي ضربت إحدى يديها على الأخرى تصعباً أو تأسفاً على وقوع ذلك. واستدل الداودي بقوله «عليه» على أن الحديث الذي رواه ميمونة مرفوعاً، إذا دخل عشر ذي الحجة فمن أراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره «يكون منسوخاً بحديث عائشة أو ناسخاً». قال ابن التين: ولا يحتاج إلى ذلك، لأن عائشة إنما أنكرت أن يصير من يبعث يده محرماً بمجرد بعثه، ولم تعرض على ما يستحب في العشر خاصة من اجتناب إزالة الشعر والأظفر. ثم قال: لكن عموم الحديث يدل على ما قال الداودي، وقد استدلل به الشافعي على إباحة ذلك في عشر ذي الحجة. قال: والحديث المذكور أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. قلت: هو من حديث أم سلمة لا من حديث ميمونة، فوهم الداودي في النقل وفي الاحتجاج أيضاً، فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يجتنبه المحرم على المضحى أنه لا يستحب فعل ما ورد به الخبر للمذكور لغير الحرم، والله أعلم.

١٦- باب ما يؤكل من لحوم الأصاحي وما يتروذ منها

٥٥٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا نَتَرَوُذُ لَحُومَ الْأَصَاحِي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَلِيَّةِ. وَقَالَ غَيْرُ مَرَّةٍ: لَحُومُ الْهَنْدِيِّ. [رابع: ١٧١٩، أخرجه مسلم: ١٩٧٧، بإسناد.]

٥٥٦٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ ابْنَ خُبَّابٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ، فَقَدِمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ، فَأَلَوْا: هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا، فَقَالَ: أَخْرُوه لَا أَذْؤُكُم، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ فَخَرَجْتُ، حَتَّى أَتَيْتُ أَحْمِي أَبَا قَتَادَةَ، وَكَانَ إِخَاهُ لَأُمِّي، وَكَانَ بَدْرِيًّا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَقَدْ حَدَّثَ بِغَدَلِكِ أَمْرًا. [رابع: ٣٩٩٧.]

٥٥٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ نُوَيْدٍ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضْحِيَنَّ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَيَتَّقِ فِي يَمِينِهِ شَيْئًا». فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا الْعَامَ الْمَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادْعُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَعِينُوا فِيهَا». [أخرجه مسلم: ١٩٧٤].

٥٥٧٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الضَّحِيَّةُ كَأَنَّهَا لَمْ تَلِدْ مِنْهُ، فَقَدِمْتُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وَكَانَتْ بِغَزِيَّةٍ، وَلَكِنَّ أَرَادَ أَنْ نَطْعِمَ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَكْثَمُ. [راجع: ٥٤٢٣، أخرجه مسلم: ٢٩٧٠، مختصراً].

٥٥٧١- حَدَّثَنَا جَبَّارٌ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ الْأَظْهَرِ: أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عَمْرِو ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ، أَمَا اخْتَلَعَا يَوْمَ فُطِرَكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَأَمَا الْآخَرُ يَوْمَ تَأْكُلُونَ مِنْ نُسُكِكُمْ. [راجع: ١٩٩٠، أخرجه مسلم: ١١٣٧].

٥٥٧٢- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عُفَّانَ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ لَقِيتُمْ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْوَعْدِ لِي قَلْبَتُنِي، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أُذِنَتْ لَهُ. ٥٥٧٣- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمَ نُسُكِكُمْ لَوْ أَنَّ قَوْمًا يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْإِبِلِ، وَكَانَ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ، وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ مَا سَمِعَ ذَلِكَ، وَبَيْنَ فِيهِ السَّبَبُ فِي التَّقِيدِ وَأَنَّهُ لَتَحْصِيلِ التَّرْسَعَةِ بِالْحَوْمِ الْأَضَاحِيِّ لَمْ يَضْحِكْ. [أخرجه مسلم: ١٩٦٩].

٥٥٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي هَبٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ هَبَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا مِنَ الْأَضَاحِيِّ ثَلَاثًا». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْكُلُ بِالْوَسْتِ حِينَ يَنْقُورُ مِنْ مَنَى، مِنْ أَجْلِ لَحْمِ الْهَذْيِ. [أخرجه مسلم: ١٩٧٠].

قوله: (باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي) أي من غير تقيد بثلاث ولا نصف (وما يتروذ منها) أي للسفر وفي الحضر. ويبان أن التقيد بثلاثة أيام إما منسوخ وإما خاص بسبب. فيه أحاديث: الأول حديث جابر. قوله: (لحوم الأضاحي) تقدم البحث في قوله «إلى المدينة» في باب ما كان السلف يدخرون من كتاب الأضحية. قوله: (وقال غير مرة لحوم الهدي) فاعل «قال» هو سفيان بن عيينة، وقائل ذلك الراوي عنه علي بن عبد الله وهو ابن المديني بين أن سفيان كان تارة يقول لحوم الأضاحي ومراراً يقول لحوم الهدي، ووقع في رواية الكشميهني هنا «وقال غيره» وهو تصحيف. وقد تقدم في الباب المذكور من رواية أخرى عن سفيان «لحوم الهدي».

الثاني: قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وسليمان هو ابن بلال، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق، وابن خباب بمجمعة

ومحدثين الأولى قبيلة اسمه عبد الله، والإسناد كله مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق: يحيى والقاسم وشيخه وفي صحابيان: أبو سعيد وقائدة بن النعمان.

قوله: (فقدّم) أي من السفر (فقدّم) بضم القاف وتشديد الدال المكسورة أي وضع بين يديه.

قوله: (فقال أخروه) فعل أمر من التأخير (لا أخوفه) أي لا أكل منه.

قوله: (قال ثم لغت فخرجت) قد تقدم في غزوة بدر من كتاب المغازي من رواية الليث عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد بلفظ «أن أبا سعيد قدم من سفر فقدم إليه أهله لحماً من لحوم الأضاحي، فقال: ما أنا بأكله حتى أسأل».

قوله: (فخرجت حتى أتى أخيه أبا قتادة، وكان أخاه لأمه) كذا لأبي ذر ووافقه الأصيلي والقاسي في روايتهما عن أبي زيد اللوزي وأبي أحمد الجرجاني، وهو وهم، وقال الباقون «حتى أتى أخاه قتادة» وهو الصواب، وقد تقدم في رواية الليث «فاطلق إلى أخيه لأمه قتادة بن النعمان» وزعم بعض من لم يحسن النظر في ذلك أنه وقع في كل النسخ أبا قتادة وليس كما زعم، وقد نبه على اختلاف الرواة في ذلك أبو علي الجبائي في تقييده وتبعه عياض وآخرون، وأم أبي سعيد وقائدة المذكورة أنيسة بنت أبي خارجة عمرو بن قيس بن مالك بن بني عدي بن النجار، ذكر ذلك ابن سعد.

قوله: (حدثني بذلك أمي) زاد الليث «نقض لما كانوا يبنون عنه من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام»، وقد أخرجه أحمد من رواية محمد بن إسحاق قال «حدثني أبي وعمد بن علي بن حسين عن عبد الله بن خباب» مطولاً ولفظه عن أبي سعيد «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا أن نأكل لحوم نُسكنا فوق ثلاث، قال فخرجت في سفر ثم قدمت على أهلي - وذلك بعد الأضاحي بأيام - فأتاني صاحبني يسألني قد جعلت فيه قيداً فقالت: هذا من ضحايانا، فقلت لها: أو لم ينها؟ فقالت: إنه رخص للناس بعد ذلك، فلم أضدعها حتى يثبت لي أخيه قتادة بن النعمان - فذكره وفيه - قد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين في ذلك». وأخرجه النسائي وصححه ابن حبان من طريق زبيب بنت كعب عن أبي سعيد قلب المتن جعل راوي الحديث أبا سعيد والممتنع من الأكل قتادة بن النعمان، وما في الصحيحين أصح. وأخرجه أحمد من وجه آخر فجعل القصة لأبي قتادة وأنه سأل قتادة بن النعمان عن ذلك أيضاً وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام في حجة الوداع فقال «إني كنت أمرتكم ألا تأكلوا الأضاحي فوق ثلاثة أيام لتسمعكم وأني أحله لكم فكلوا من ما شئتم» الحديث. فبين في هذا الحديث ثقتاً بالإحلال، وأنه كان في حجة الوداع، وكان أبا سعيد ما سمع ذلك، وبين فيه أيضاً السبب في التقيد وأنه لتحصيل الترسعة بلحوم الأضاحي لمن لم يضحي.

الثالث: حديث سلمة بن الأكوع وهو من ثلاثياته.

قوله: (فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله فعل كما فعلنا في العام الماضي؟) يستفاد منه أن النبي كان تسع لما دل عليه النبي قبله أن الإذن كان في سنة عشر، قال ابن المنير: وجه قوله هل فعل كما كنا نفعل؟ مع أن النبي يقتضي الاستمرار، لأنهم فهموا أن ذلك النهي ورد على سبب خاص، فلما احتمل عندهم عموم النهي أو خصوصه من أجل السبب سألوا، فأرشدهم إلى أنه خاص بملك العام من أجل السبب المذكور، وقوله «كُلُوا وَأَطْعِمُوا» تمسك به من قال بوجوب الأكل من الضحية، ولا حجة في أنه أمر بعد حظر فيكون للإباحة، واستدل به على أن العام إذا ورد على سبب خاص ضعفت دلالة العموم حتى لا يبقى على أصابته، لكن لا يقتصر فيه على السبب.

قوله: (وادخروا) بالهمزة، وأصله من دخر بالمعجمة دخلت عليها تاء الافتعال ثم أضعفت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَادْكُرْ بَعْدَ أَمْرِهِ﴾ [يوسف: ٤٥] ويؤخذ من الإذن في الإذخار الجواز خلافاً لمن كرمه، وقد ورد في «كان يدخر لأهله قسوت سنة» وفي رواية «كان لا يدخر لعد» والأول في الصحيحين والثاني في مسلم، والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لعياله، أو أن ذلك كان باختلاف الحال فيتركه عند حاجة الناس إليه ويفعله عند عدم الحاجة.

قوله: (كان بالناس جهل) بالفتح أي مشقة أي جهل قسط السنة.

قوله: (فأردت أن تعينوا فيها) كذا هنا من الإعانة، وفي رواية مسلم عن محمد بن المنذر عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه «فأردت أن تعينوا فيها» وللإسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن أبي عاصم «فأردت أن تقسموا فيهم كلاً وأطعموا

وادخروا « قال عياض: الضمير في تمييزها فيها للشفقة المفهومة من الجهد أو من الشدة أو من السعة لأنها سبب الجهد وفي « عشوا فيهس » أي في الناس المحتاجين إليها، قال في الماشرح: ورواية البخاري أوجه، وقال في شرح مسلم: ورواية مسلم أشبه. قلت قد عرفت أن مخرج الحديث واحد ومدرجه على أبي حاتم وأنه تارة قال هذا وتارة قال هذا، والمعنى في كل صحيح فلا وجه للترجيح.

الحديث الرابع: حديث عائشة.

قوله: (إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أيوب الذي روى عنه حديث أبي سعيد وقوله « حدثني أخي » هو أبو بكر عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال، ويعيسى بن سعيد هو الأنصاري. فإسماعيل في حديث أبي سعيد يروي عن سليمان بن بلال بغير واسطة، وفي حديث عائشة هذا يروي عنه بواسطة، وقد تكرر له هذا في عدة أحاديث، وذلك يرشد إلى أنه كان لا يلبس.

قوله: (الضحية) ينتح للمعجمة وكسر الحاء للمهمل.

قوله: (خلع منه) أي من لحم الأضحية، وفي رواية الكشميهني « منها » أي من الأضحية.

قوله: (فقدم) يسكون القاف وفتح الدال من القدم وفي رواية بفتح القاف وتشديد الدال أي نضمه بين يديه وهو أوجه.

قوله: (فقال: لا تأكلوا) أي منه، هذا صريح في النهي عنه. ووقع في رواية الترمذي من طريق عابس بن ربيعة عن عائشة أنها سئلت: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الأضاحي؟ فقالت: لا. ولجمع بينهما أنها نقت نهى التحريم لا مطلق النهي، ويؤيده قوله في هذه الرواية « وليست بمزعة ».

قوله: (وليست بمزعة، ولكن أراد أن نطعم منه) يضم التنوين ويسكون الطاء أي نطعم غيرنا قال الإسماعيلي بعد أن أخرج هذا الحديث عن علي بن العباس عن البخاري يستدل به في قوله « بالمدينة »: كان الزيادة من قوله بالمدينة إلخ من كلام يعيسى بن سعيد. قلت: بل هو من جملة الحديث فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن البخاري بتمامه، وتقدم في الأطنمة من طريق عابس بن ربيعة « قلت لعائشة أي الذي صلى الله عليه وسلم أن يؤكل من لحوم الأضاحي فوق ثلاث؟ قالت: ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه، فأراد أن يطعم النبي الفقير « وللطحاوي من هذا الوجه « أكان يحرم لحوم الأضاحي فوق ثلاث؟ قالت: لا ولكنه لم يكن يضي منهن إلا القليل، فعلم ليطعم من ضحي منهم من لم يضح « وفي رواية مسلم من طريق عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرة « إنما نهيتكم من أجل الدابة التي دفت، فكلموا وتصديقوا واخسروا « ولول الحديث عند مسلم « دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ادخروا ثلاثاً، وتصديقوا بما بقي « فلما كان بعد ذلك قيل: يا رسول الله لقد كان الناس يتضمون من ضحاياهم فقال « إنما نهيتكم من أجل الدابة التي دفت، فكلموا وتصديقوا وادخروا « قال الخطابي: الدف يعني بالمهمله والقائه الثقيلة السير السريع، والدابة من بطران من المحتاجين، واستدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقيد في القدر الذي يجزى من الإطعام، ويستحب للمضحي أن يأكل من الأضحية شيئاً ويطعم الباقي صدقة وهدية. وعن الشافعي: يستحب قسمتها اثلاثاً لقوله « كلوا وتصديقوا وأطعموا » قال ابن عبد البر: وكان غيره يقول: يستحب أن يأكل النصف ويطعم النصف. وقد أخرج أبو الشيخ في « كتاب الأضاحي » من طريق طه بن يسار عن أبي هريرة رضى عنه « من ضحي فليأكل من أضحيته » ورواه ثقات لكن قال أبو حاتم الرازي: الصواب عن طه مرسل. قال النووي: مذهب الجمهور أنه لا يجب الأكل من الأضحية، وإنما الأمر فيه للإنان. وذهب بعض السلف إلى الأخذ بظاهر الأمر، وحكاها للنفوذ عن أبي الطيب بن سلمة من الشافعية. وأما الصدقة منها فالصحيح أنه يجب التصديق من الأضحية بما يقع عليه الاسم، والأكمل أن تصديق معظمها.

الحديث الخامس والسبع: أحاديث أبي عبيد عن عمر ثم عن عثمان ثم عن علي.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد، وأبو عبيد مولى ابن زهر أي عبد الرحمن بن زهر بن عوف ابن أخي عبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيد اسمه سعد بن عبيد.

قوله: (قد نهاكم عن صيام هذين العيدين) تقدمت مباحثه في لواحق كتاب الصيام واستدل به على أن النهي عن الشيء إذا اتحدت جهة لم يجز ضله كصوم يوم العيد

قوله: (قال أبو عبيد) هو موصول بالسنن المذكور.

قوله: (ثم شهدت العيد) لم يبين كونه أضحى أو قسراً، والظاهر أنه الأضحية الذي تقدم في حديثه عن عمر فتكون اللام فيه للمهد.

قوله: (وكان ذلك يوم الجمعة) أي يوم العيد.

قوله: (قد اجتمع لكم فيه عيدان) أي يوم الأضحية ويوم الجمعة.

قوله: (من أهل الموالي) جمع العالية وهي قرى معروفة بالمدينة.

قوله: (فليطبخ أي يتأخر إلى أن يصلي الجمعة).

قوله: (ومن أحب أن يرجع فقد أخذت له) استدل به من قال بسقوط الجمعة

عن صلى العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة، وهو عكس عن أحد. وأجيب بأن قوله « فإذنت له » ليس فيه تصريح بعدم العود وأيضاً فظاهر الحديث في كونهم من أهل الموالي أنهم لم يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة لبد منازلهم من المسجد، وقد ورد في أصل المسألة حديث مرفوع.

قوله: (ثم شهدت) أي العيد، ودل السياق على أن المراد به الأضحية، وهو يؤيد ما تقدم في حديث عثمان وأصرح من ذلك ما وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد أنه سمع علياً يقول « يوم الأضحية » وللنسائي من طريق غندر عن معمر بن سفيان « شهدت علياً في يوم عيد بدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة - ثم قال - سمعت « فذكر المرفوع.

قوله: (نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث) زاد عبد الرزاق في روايته « فلا تأكلوها بعدها » قال القرطبي: اختطف في أول الثلاث التي كان الأذكار فيها جازراً، قيل لوها يوم النحر، فمن ضحي فيه جاز له أن يمسك يومين بعدها، ومن ضحي بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة، وقيل لوها يوم ضحي، فلو ضحي في آخر أيام النحر جاز له أن يمسك ثلاثاً بعدها، ويحتمل أن يؤخذ من قوله « فوق ثلاث » أن لا يحسب اليوم الذي يقع فيه النحر من الثلاث، وتعتبر الليلة التي تليه وما بعدها. قلت: ويؤيده ما في حديث جابر « كنا لا نأكل من لحوم بدنا فوق ثلاث منى » فإن ثلاث منى تتناول يوماً بعد يوم النحر لأهل النحر الثاني، قال الشافعي: لم حلياً لم يلقه السبخ، وقال غيره: يحتمل أن يكون الوقت الذي قال علي فيه ذلك كان بالناس حاجية كما وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وبذلك جزم ابن حزم فقال: إنما خطب علي بالمدينة في الوقت الذي كان عثمان حوصراً فيه، وكان أهل البراءة قد ألبسهم الفتنة إلى المدينة فاصابهم الجهد فلذلك قال علي ما قال. قلت: أما كون علي خطب به وعثمان محصوراً فأخرجه الطحاوي من طريق الليث عن عقيل عن الزهري في هذا الحديث ولفظه « صليت مع علي العيد وعثمان محصور » وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحد الطحاوي أيضاً من طريق غفر بن سليم عن علي رضى عنه « إني كنت نهيتكم من لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأخبروا ما بدا لكم « ثم جمع الطحاوي بنحو ما تقدم. وكذلك يجاب عما أخرج أحد من طريق أم سليمان قالت « دخلت على عائشة فبأيتها من لحوم الأضاحي، فقالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ثم رخص فيها، فقدم علي من السفر فأتته فأطعمته لحماً من ضحاياها فقال: أو لم تته عنه؟ قالت: إنه قد رخص فيها « فلما علي قد أطلع علي الرخصة، ومع ذلك خطب بالنحر، فطرق الجميع ما ذكرته. وقد جزم به الشافعي في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث قال ما نصه: فإذا دفت الدابة ثبت النهي عن إسك لحوم الضحايا بعد ثلاث، وإن لم تدف دابة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة، قال الشافعي ويحتمل أن يكون النهي عن إسك لحوم الأضاحي بعد ثلاث منسوخاً في كل حال. قلت: وبهذا الثاني أخذ المخارون من الشافعية، فقال

الرافعي: الظاهر أنه لا يحرم اليوم بحال، وتبعه النووي فقال في « شرح المهذب »: الصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم بحال، وحكى في شرح مسلم عن جمهور العلماء أنه من نسخ السنة بالسنن، قال: والصحيح نسخ النهي مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة، فيأخذ اليوم الادخار فوق ثلاث والأكلى إلى متى شاء له وأما رجوع ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم إذا دفت الدابة إيجاب الإطعام، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب في المال حق سوى الزكاة، ونقل ابن عبد البر ما يوافق ما نقله النووي فقال: لا خلاف بين فقهاء المسلمين في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث وإن النهي عن ذلك منسوخ، كما أطلقه، وليس يجيد فقد قال القرطبي: حديث سلمة وعائشة نص على أن

المنع كان لعلة، فلما ارتفعت ارتفع موجب تعيين الأخذ به، ويعود الحكم تعود العلة، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون في زمان الأضحية ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقهم إلا الضحايا تعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث. قلت: والتجديد بالثلاث واقعة حال، وإلا فلو لم تستد الحلة إلا بترقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الإسكاف ولو ليلة واحدة، وقد حكى الرافعي عن بعض الشافعية أن التحريم كان لعلة فلما زالت زال الحكم لكن لا يلزم عود الحكم عند عود العلة. قلت: واستعملوه وليس بعيد، لأن صاحبه قد نظر إلى أن الحلة لم تستد يومئذ إلا بما ذكر فاما الآن فإن الحلة تستد بغير لحم الأضحية فلا يعود الحكم إلا لو فرض أن الحلة لا تستد إلا بلحم الأضحية وهذا في غاية الندور. وحكى البيهقي عن الشافعي أن النهي عن أكل لحوم الأضحية فوق ثلاث كان في الأصل للتنزيه، قال: وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿تَكْلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَضَاءَ﴾ [الحج: ٣٦] وحكاها الرافعي عن أبي علي الطبري احتمالا وقال المذهب: إنه الصحيح، لقول عائشة «وليس بعزمة» والله أعلم. واستدل بهذه الأحاديث على أن النهي عن الأكل فوق ثلاث خاص بصاحب الأضحية، فاما من أهدي له أو تصدق عليه فلا، فلهوم قوله «من أضحيته» وقد جاء في حديث الزبير بن العوام عند أحمد وأبي يعلى ما يفيد ذلك ولفظه «قلت يا بني الله، أرايت قد نهى المسلمون أن يأكلوا من لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نمنع بما أهدي لنا؟ قال: أما ما أهدي إليكم فشاكنكم به». فهذا نص في الهدية، وما الصدقة فإن الفقير لا حرج عليه في التصرف فيما يهدي له لأن القصد أن تقع المراساة من الغنى للفقير وقد حصلت.

قوله: (عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه) هذا ظاهره أنه معطوف على السند المذكور، فيكون من رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك عن معمر، وبهذا جزم أبو العباس الطبري في «الأطراف» وهو مقتضى صنيع المزي، لكن أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق الحسن بن سفيان عن حبان بن موسى فساق رواية يونس بتسامها. ثم أخرجه من رواية يزيد بن زريع عن معمر وقال: أخرجه البخاري عقب رواية ابن المبارك عن يونس قلت: فاحتمل على هذا أن تكون رواية معمر معلقة، وقد بينت ما فيها من فائدة زائدة قبل، ويؤيده أن الإسماعيلي أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حبان بسنده. ومن طريق ابن وهب عن يونس ومالك كلاهما عن ابن شهاب به، ثم قال: قال البخاري وعن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ولم يذكر الخبر، أي لم يوصل السند إلى معمر.

الحديث الثامن

قوله: (محمد بن عبد الرحيم) هو المعروف بصاقعة، وابن لثني ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله بن مسلم، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر.
قوله: (كلوا من الأضحية ثلاثا) أي قط، ولسلم من طريق معمر «نهى أن تؤكل لحوم الأضحية بعد ثلاث» وله من طريق نافع عن ابن عمر «لا يأكل أحد من أضحيته فوق ثلاثة أيام».
قوله: (وكان عبد الله) أي ابن عمر (يأكل الزيت) سيأتي بيانه.

قوله: (حين ينظر من متى) هذا هو الصواب، ووقع في رواية الكشيبي وحده «حتى» بدل «حين» وهو تصحيف يفسد المعنى، فإن المراد أن ابن عمر كان لا يأكل من لحم الأضحية بعد ثلاث، فكان إذا اقتضت ثلاث منى التمس بالزيت ولا يأكل اللحم تمسكا بالأمر المذكور ويذكر عليه قوله في آخر الحديث «من أجل لحوم الهدى»، وكأنه أيضا لم يبلغه الإذن بعد المنع، وعلى رواية الكشيبي ينكس الأمر ويصير للمعنى: كان يأكل بالزيت إلى أن ينظر، فإذا نكر أكل بغير الزيت. فيدخل فيه لحم الأضحية. وأما تعبيره في الحديث بالهدى فيحتمل أن يكون ابن عمر كان يسوي بين لحم الهدى ولحم الأضحية في الحكم، ويحتمل أن يكون أطلق على لحم الأضحية لحم الهدى لمناسبة أنه كان بمنى. وفي هذه الأحاديث من الفوائد غير ما تقدم نسخ الأكل بالأضحية، لأن النهي عن إدخار لحم الأضحية بعد ثلاث عام على المصحفين، والإذن في الإدخار أخف منه. وفيه رد على من يقول إن النسخ لا يكون إلا بالأثقل للأخف، وعكسه ابن العربي زاعما أن الإذن في الإدخار نسخ بالنهي، وتعقب بأن الإدخار كان مباحا بالبراءة الأصلية، فالنهي عنه ليس نسخا، وعلى تقدير أن يكون نسخا فيه نسخ الكتاب بالسنة لأن في الكتاب الإذن في أكلها من غير تعيد لقوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ [الحج: ٢٨] ويمكن أن يقال إنه نسخ لا نسخ وهو الأظهر.

(خاتمة): اشتمل كتاب الأضاحي من الأحاديث المرفوعة على أربعة وأربعين حديثا، الملقق منها خمسة عشر والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة



٧٤- كتاب الأشربة

١- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

٥٥٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لِمِ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَتَبَّ فِيهَا، خَرَجَهَا لِي الْآخِرَةِ». [أخرجه مسلم: ٢٠٠٣، بإسناد.]

٥٥٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْبَى لَيْلَةَ أُسْرِىَ بِهِ بِالْبَاءِ بِقَدْحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَكُنْ، فَظَنَرُ إِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَخَذَ الثَّنَّ، فَقَالَ جَبْرِيلُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفُطْرَةِ، وَلَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَرَّتْ أُمَّتُكَ. [إرجاع: ٣٣٩٤، أخرجه مسلم: ١٦٨، مطولا، وفي الأشربة: (٩٢) فسه.]

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، وَابْنُ الْهَادِ، وَغَفَّانُ بْنُ غَمَرٍ، وَالزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

٥٥٧٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا لَا يَخْلُفُكُمْ بِهِ غَيْرِي، قَالَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَقُلُّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الزُّنَا، وَتُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَقُلُّ الرِّحَالُ، وَتُكْثَرُ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قَبِيضُ رَجُلٍ وَاحِدٍ». [إرجاع: ٨٠، أخرجه مسلم: ٢٩٧١.]

٥٥٧٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ الْمُسَبِّحِ يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الرَّأْيِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقَ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَحْتَلُّهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يَلْحَقُ مَقَهْرًا، وَلَا يَتَبَّعُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا، حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ. [إرجاع: ٢٤٧٥، أخرجه مسلم: ٥٧.]

قوله: (كتاب الأشربة وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ﴾ [المائدة: ٩٠] الآية). كذا لم يرد، وساق الباقي إلى «الفلحون» كذا ذكر الآية وأربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر، وذلك أن الأشربة منها ما يحل وما يحرم فينظر في حكم كل منهما ثم في الأدب المتعلقة بالشرب، فبدا يبين الحرم منها لقلته بالنسبة إلى الحلال، فإذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالا، وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة وأنه كان في عام الفتح قبل الفتح، ثم رابت

الديماطي في سيرته جزم بأن تحريم الخمر كان سنة الحديبية، والحديبية كانت سنة ست. وذكر ابن إسحاق أنه كان في وقعة بني النضير، وهي بعد وقعة أحد وذلك سنة أربع على الراجح، وفيه نظر لأن أنسا كما سيأتي في الباب الذي بعده كان الساقى يوم حرمت، وأنه لما سمع المتادي بترحهم بأمر فراقها، فلو كان ذلك سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك، وكان المصنف لمع بذكر الآية إلى بيان السبب في تزولها، وقد مضى بيانه في تفسير المائدة أيضاً من حديث عمر وأبي هريرة وغيرهما، وأخرج النسائي والبيهقي بسند صحيح عن ابن عباس أنه لما نزل تحريم الخمر في قتيبتين من الأنصار شربوا، فلما نزل القول صبت بعضهم ببعض، فلما أن صحوا جعل الرجل يرى في وجهه ورأسه الأثر فيقول: صنع هذا أخي فلان، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم غضائن، فيقول: والله لو كان بي رحيماً ما صنع بي هذا، حتى وقعت في قلوبهم الغضائن، فأنزل الله عز وجل هذه الآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر﴾ إلى ﴿متهون﴾ قال قتال ناس من المكلفين: هي رجس وهي في بطن فلان وقد قتل يوم أحد فأنزل الله تعالى: ﴿ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا﴾ إلى ﴿المستين﴾ [المائدة: ٩٣] ووقعت هذه الزيادة في حديث أنس في البخاري كما مضى في المائدة، ووقعت أيضاً في حديث البراء عند الترمذي وصححه، ومن حديث ابن عباس عند أحد ما حرمت الخمر قال ناس: يا رسول الله، أصحابنا الذين ساءوا وهم يشربونها وسند صحيح. وعند البزار من حديث جابر أن الذي سأل عن ذلك اليهود وفي حديث أبي هريرة الذي ذكرته في تفسير المائدة نحو الأول، وزاد في آخره ﴿قال النبي صلى الله عليه وسلم: لو حرم عليهم لتركوه كما ترككم﴾ قال أبو بكر الرازي في أحكام القرآن: يستأخذ تحريم الخمر من هذه الآية ثم تسميتها رجساً. وقد سمي بها ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير ومن قوله: ﴿من عمل الشيطان﴾ [المائدة: ٩٠] لأن مهما كان من عمل الشيطان حرم تناوله، ومن الأمر بالاجتناب وهو للرجوب وما وجب اجتنابه حرم تناوله، ومن الفلاح للرجب على الاجتناب، ومن كون الشرب سبباً للعداوة والفيضاة بين المؤمنين وتماطي ما يوقع ذلك حرام، ومن كونه تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ومن ختام الآية بقوله تعالى: ﴿فهل أنتم متهون﴾ [المائدة: ٩٣] فإنه استهزاء معناه الردع والزجر، ولما قال عمر لما سمعها: انتهينا انتهينا، وسبقه إلى نحو ذلك الطبري. وأخرجه الطبراني وابن مردويه وصححه الحاكم من طريق طلحة بن مصرف بن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزل تحريم الخمر مضى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم إلى بعض فقالوا: حرمت الخمر وجعلت دعلاً للشرك قيل: يشير إلى قول تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر﴾ [المائدة: ٩٠] الآية، فإن الأصناف والأزلام من عمل المشركين يترتب الشيطان، فنسب العمل إليه. قال أبو الليث السمرقندي: المعنى أنه لما نزل فيها أنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها عايدت قوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ [الحج: ٣٠]. وذكر أبو جعفر النحاس أن بعضهم استدل بتحريم الخمر بقوله تعالى: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والإثم والبغي بغير الحق﴾ [الأعراف: ٣٣] وقد قال تعالى في الخمر والميسر ﴿فيها إثم كبير ومنافع للناس﴾ [البقرة: ٢١٩] فلما أخبر أن في الخمر إثم كبيراً ثم صرح بتحريم الإثم ثبت تحريم الخمر بذلك، قال: وقول من قال إن الخمر تسمى الإثم لم نجد له أصلاً في الحديث ولا في اللغة، ولا دالة أيضاً في قول الشاعر:

شربت فشربت الإثم حتى ضل عقلي كذاك الإثم ينهسب بالمقول

فإنه أطلق الإثم على الخمر مجازاً بمعنى أنه يشأ عنها الإثم. واللغة الفصحى ثابث الخمر، وثابت أبو حاتم السجستاني وابن قتية وغيرهما جواز التذمر، ويقال لها الخمرة ثبت فيها جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري، وقال ابن مالك في المثلث: الخمرة هي الخمر في اللغة، وقيل: سميت الخمر لأنها تغطي العقل وتخامره أي تخاطله، أو لأنها هي تخمر أي تغطي حتى تغلي، أو لأنها تخمر أي تترك كما يقال للخبز الخمر، أقوال سيأتي بسطها عند شرح قول عمر رضي الله عنه «والخمر ما خامر العقل» إن شاء الله تعالى.

الحديث الأول: حديث ابن عمر من طريق مالك عن نافع عنه وهو من أصح الأسانيد.

قوله: (من شرب الخمر في الدنيا لم يمت بها حرماً في الآخرة) حرماً بضم المهملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان، زاد مسلم عن القتيبي عن مالك في آخره «لم يسبقها»، وله من طريق أيوب عن نافع بلفظ «فمات وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة» وزاد مسلم في أول الحديث مرفوعاً «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام» وأورد هذه الزيادة مستقلة أيضاً من رواية موسى بن عقبة عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع،

وسمى الكلام عليها في «باب الخمر من العسل» وبأبي كلام ابن بطال فيها في آخر هذا الباب.

وقوله: (لم يمت بها) أي من شربها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قال الخطابي والبغوي في «شرح السنة»: معنى الحديث لا يدخل الجنة، لأن الخمر شراب أهل الجنة، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة، وقال ابن عبد البر: هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة، لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهار الخمر لذة للشرايين، وأنهم لا يصدحون عنها ولا يترفون. فلو دخلها - وقد علم أن فيها خيراً أو أنه حرماً عقوبة له - لزم وقوع لهم والحزن في الجنة، ولا هم فيها ولا حزن، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرماً عقوبة له لم يكن عليه في قنعاها ألم فلماذا قال بعض من تقدم: إنه لا يدخل الجنة أصلاً، قال: وهو مذهب غير مرضي، قال: ويصعب الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها لا يشرب الخمر فيها إلا لأن عفا الله عنه كما في بقية الكبار وهو في المشية، فعلى هذا فمعنى الحديث: جزاؤه في الآخرة أن يحرمها حرمانه دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه. قال: وجاز أن يدخل الجنة بالعرف ثم لا يشرب فيها خيراً لا تشتهيها نفسه وإن علم بوجودها فيها، ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعاً «من لبس الخمر في الدنيا لم يلبس في الآخرة، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبس هو» قلت: أخرجه الطيالسي وصححه ابن حبان. وقرب منه حديث عبد الله بن عمرو رفته «من مات من أمني وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة» أخرجه أحمد بسند حسن، وقد خص عياض كلام ابن عبد البر وزاد احتمالاً آخر وهو أن المراد بحرماته شربها أنه يحبس من الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته، وظله الحديث الآخر «لم يسرح رائحة الجنة» قال: ومن قال لا يشربها في الجنة بأن ينسأها لا لا يشتهيها بقول ليس عليه في ذلك حسرة ولا يكون ترك شهوته لها عقوبة في حقه بل هو نقص نعيم بالنسبة إلى من هو أتم نعيماً منه كما تختلف درجاتهم، ولا يلحق من هو أنقص درجة حيثما بمن هو أعلى درجة منه استثناء بما أعطي واختصاصه. وقال ابن العربي: ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الخمر فيها، وذلك لأنه استعمل ما أمر بتأخيرها ووعد به فخره عند ميقاته كالبراث فإنه إذا قتل موته فإنه يحرم ميراثه لاستعماله. ويروى قال نثر من الصحابة ومن العلماء، وهو موضع احتمال وموقف إشكال، والله أعلم كيف يكون الحال. وفصل بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلاً فهو الذي لا يشربها أصلاً لأنه لا يدخل الجنة أصلاً، وعدم الدخول يستلزم حرمانها، وبين من يشربها علماً بترحها فهو حل الخلاف، وهو الذي يحرم شربها مدة ولو في حال تعذبه إن عذب، أو المعنى أن ذلك جزاءه إن جوزي والله أعلم. وفي الحديث أن التوبة تكفر المعاصي الكبائر، ومرو في التوبة من الكفر قطعي في غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني. قال النووي: الأقوى أنه ظني، وقال القرطبي: من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعاً. وللتوبة الصادقة شروط سيأتي البحث فيها في كتاب الرقاق، ويمكن أن يستدل بحديث الباب على صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض، وسيأتي تحقيق ذلك. وفيه أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له السكر، لأنه رتب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير قيد وهو جمع عليه في الخمر المتخذ من عصير العنب وكذا فيما يسكر من غيرها، وأما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور كما سيأتي بيانه، ويؤخذ من قوله: «ثم لم يمت بها» أن التوبة مشروعة في جميع المعص ما لم يصل إلى الغرغرة، لا مل عليه «ثم» من التراخي، وليس المبادأة إلى التوبة شرطاً في قبحها، والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة.

قوله: (لا يلبس) بكرة الخمر وسكون التحتانية وكسر اللام وفتح التحتانية الخفيفة مع اللام: هي مدينة بيت المقدس، وهو ظاهر في أن عرض ذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقع وهو في بيت المقدس كل وقع في رواية الليث التي تأتي الإشارة إليها «إلى إلباس» وليست صريحة في ذلك، لجواز أني أريد تعيين ليلة الإتيان لا عمله، وقد تقدم بيان ذلك مع بقية شرحه في أواخر الكلام على حديث الإسراء قبل الهجرة إلى المدينة. وقوله فيه: «و لو أخذت الخمر غوت أمك» هو حل الترجمة قال ابن عبد البر يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم نفر من الخمر لأنه نفوس أنها مستحرم لأنها كانت حيثما مباحة ولا مانع من افتراق مباحين مشتركين في أصل الإباحة في أن أحدهما يسهرم والآخر تستمر إباحته. قلت: ويحتمل أن يكون نفر منها لكونه لم يعتد شربها فوافق بطبعه ما سبق من تحريمها بعد حفظاً من الله تعالى له ورعاية، واختار الذين لكونه مالوفاً له، سهلاً طيباً طاهراً، سائناً للشرايين، سليم العاقبة بخلاف الخمر في جميع ذلك. والمراد بالظن هنا الاستقامة على الدين الحق. وفي الحديث مشروعية الحمد عند حصول ما يجمد ودفع ما يفسد.

وقوله: « غوت أمك » يحتمل أن يكون أخذه من طريق الفال، أو تقدم عنده علم بترتب كل من الأمرين وهو أظهر.

وقوله: « تأبه معمر وابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري » يعني يستند، ووقع في غير رواية أبي زرعة الزبيدي مع المذكورين بعد عثمان بن عمر،

قوله: « قال ابن شهاب » هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: « تأبه معمر وابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري » يعني يستند، ووقع في غير رواية أبي زرعة الزبيدي مع المذكورين بعد عثمان بن عمر،

قوله: « (إن أبا بكر أخوه) » هو والد عبد الملك شيخ ابن شهاب فيه.

قوله: « (ثم يقول كان أبو بكر) » هو ابن عبد الرحمن المذكور، والمعنى أنه كان يزيد ذلك في حديث أبي هريرة، وقد مضى بيان ذلك عند ذكر شرح الحديث في كتاب المظالم، ويأتي مزيد لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى.

قوله: « (ثم يقول كان أبو بكر) » هو ابن عبد الرحمن المذكور، والمعنى أنه كان يزيد ذلك في حديث أبي هريرة، وقد مضى بيان ذلك عند ذكر شرح الحديث في كتاب المظالم، ويأتي مزيد لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى.

٢- باب الخمر من العنب (وغيره)

٥٥٧٩- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَاحٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ،

هُوَ ابْنُ مِقْلَبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَقَدْ حُرِّمَتْ
الْخَمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ. [إرجاع: ٤٦١٦].

٥٥٨٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَثْرِيُّ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ

يُونُسَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا
نَجِدُ - يَتَّبِعِي بِالْمَدِينَةِ - خَمْرَ الْأَغْطَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَغَامَةً خَمْرًا الْبُسْرِ وَالْفُسْرِ.
[إرجاع: ٢٤٦٤، أخرجه مسلم: ١٩٨٠ وأخرجه مسلم: ١٩٨١، باختلاف].

٥٥٨١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا عَامِرٌ، عَنْ

ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ قَامَ عُمرُ عَلَى الْوُسْبِيِّ، فَقَالَ: أَمَا بَعْدُ، نَزَلَ
تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ: الْعَنْبِ وَالْفُسْرِ وَالْقَلْسِ وَالْجَنْطِ وَالشَّعِيرِ،
وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. [إرجاع: ٤٦١٩، أخرجه مسلم: ٣٤٣، باختلاف].

قوله: « (باب الخمر من العنب وغيره) » كذا في شرح ابن بطال، ولم أر لفظ

« وغيره » في شيء من نسخ الصحيح ولا المستخرج ولا الشروح سواء. قال ابن النسر:

غرض البخاري الرد الكوفي إذ فرقوا بين ماء العنب وغيره فلم يحرموا من غيره إلا

القدر المسكر خاصة، وزعموا أن الخمر ماء العنب خاصة، قال: لكن في استدلاله بقول

ابن عمر - يعني الذي أورده في الباب « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء » - على أن

الأئمة التي كانت يومئذ تسمى خراً نظراً، بل هو بأن يدل على أن الخمر من العنب خاصة

أجبر، لأنه قال: وما منها بالمدينة شيء - يعني الخمر - وقد كانت الأئمة من غير العنب

موجودة حينئذ بالمدينة، فدل على أن الأئمة ليست خراً، إلا أن يقال إن كلام ابن عمر

يتناول على جواب قول من قال لا خمر إلا من العنب، فيقال: قد حرمت الخمر وما بالمدينة

من خمر العنب شيء، بل كان الموجود بها من الأشربة ما يصنع من البسر والتمر ونحو

ذلك، وفهم الصحابة من تحريم الخمر تحريم ذلك كله، ولولا ذلك ما بادروا إلى إراقتها.

قلت: ويحتمل أن يكون مراد البخاري بهذه الترجمة وما بعدها أن الخمر يطلق على ما

يتخذ من عصير العنب، ويطلق على نبيذ ذلك كله، والبسر والتمر، ويطلق على ما يتخذ

من العسل، فيفقد كل واحد منها باباً، ولم يرد حصر التسمية في العنب بدليل ما أورده

بعده، ويحتمل أن يريد بالترجمة الأولى الحقيقة وبما عليها الجواز، والأول أظهر من تصرفه.

وحاصله أنه أراد بيان الأشياء التي وردت فيها الأخبار على شرطه لما يتخذ منه الخمر،

فبدأ بالعنب لكونه المقتضى عليه، ثم أورد به البسر والتمر، والحديث الذي أورده فيه عن

أنس ظاهر في المراد جداً، ثم ثلث بالعمل إشارة إلى أن ذلك لا يختص بالتمر والبسر، ثم

أتى بترجمة عامة لذلك وغيره وهي « الخمر ما خامر العقل »، والله أعلم. وفيه إشارة إلى

ضعف الحديث الذي جاء عن أبي هريرة مرفوعاً « الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة

والعنب » أو أنه ليس المراد به الخمر فيهما، والجمع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد غلته

يخرج تناول قليله وكثيره بالأفاق. وحكى ابن قتيبة عن قوم من بجان أهل الكلام أن

النهج عنها للكرامة وهو قول مجروح لا يلتفت إلى قائله. وحكى أبو جعفر النحاس عن

قوم أن الحرام ما أجموا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام، قال: وهذا عظيم من القول يلزم

منه القول بحمل كل شيء اختلف في تحريمه، ولو كان مستند الخلاف وأهياً. ونقل

وأما رواية ابن الهاد - وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ينسب لجد

أبيه - فوصلها النسائي وأبو عروة والطبراني في « الأوسط » من طريق الليث عنه عن

عبد الوهاب بن يثغ عن ابن شهاب وهو الزهري، قال الطبراني: تفرد به يزيد بن الهاد

عن عبد الوهاب، فعلى هذا فقد سقط ذكر عبد الوهاب من الأصل بين ابن الهاد وابن

شهاب، على أن ابن الهاد قد روى عن الزهري أحاديث غير هذا بنسب واسطة، منها ما

تقدم في تفسير المائدة قال البخاري فيه « وقال يزيد بن الهاد عن الزهري » فذكره، ووصله

أحد وغيره من طريق ابن الهاد عن الزهري بغير واسطة.

وأما رواية الزبيدي فوصلها النسائي وابن حبان والطبراني في « مسند الشاميين »

من طريق محمد بن حرب عنه لكن ليس فيه ذكر ليلياء أبشاً.

وأما رواية عثمان بن عمر فوصلها « تمام الرازي في فوائده » من طريق إبراهيم بن

المنذر عن عمر بن عثمان عن أبيه عن الزهري به. وأما ما ذكره المزني في « الأطراف » عن

الحاكم أنه قال: أراد البخاري بقوله: « تأبه ابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري »

حديث ابن الهاد عن عبد الوهاب وحديث عثمان بن عمر بن فارس عن يونس كلاهما

عن الزهري. قلت: وليس كما زعم الحاكم وأقره المزني في عثمان بن عمر، فإنه ظن أنه

عثمان بن عمر بن فارس الرازي عن يونس بن يزيد، وليس به، وإنما هو عثمان بن عمر

بن موسى بن عبد الله بن عمر التميمي، وليس لعثمان بن عمر بن فارس ولد اسمه عمر

يروي عنه، وإنما هو ولد التميمي كما ذكرته من « فوائده تمام » وهو مدني، وقد ذكر عثمان

الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن عمر بن عثمان بن عمر المدني عن أبيه عن الزهري

فقال: لا أعرفه ولا أعرف أباه. قلت: وقد عرفهما غيره، وذكره الزبير بن بكار في النسب

عن عثمان المذكور فقال: إنه ولي قضاء المدينة في زمن مروان بن محمد، ثم ولي القضاء

للمنصور ومات معه بالعراق وذكره ابن حبان في الثقات، وأكثر الدارقيسي من ذكره في

« العلل » عند ذكره للأحاديث التي تختلف رواياتها عن الزهري، وكثيراً ما ترجع روايته عن

الزهري، والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث أنس.

قوله: « (هشام) هو الدستوائي.

قوله: « (لا يحدكم به غيره) » كان أنساً حدث به في أواخر عمره فاطلق ذلك، أو

كان يعلم أنه لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا من كان قد مات.

قوله: « (وتشرب الخمر) في رواية الكشيبي » وشرب الخمر « بالإضافة، ورواية

الجماعة أولى للمشاكلة.

قوله: « (حتى يكون خمسين) في رواية الكشيبي » حتى يكون خمسون امرأة

قيمن رجل واحد « وسبق شرح الحديث مستوفى في كتاب العلم، والمراد أن من أشراف

الساعة كثرة شرب الخمر كسائر ما ذكر في الحديث.

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن »

وقع في أكثر الروايات هنا « لا يزني حين يزني » بحذف الفاعل، فقدر بعض الشراح

الرجل أو المؤمن أو الزاني، وقد بينت هذه الرواية تعيين الاحتمال الثالث.

قوله: « (ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) » قال ابن بطال: هذا أشد ما

ورد في شرب الخمر، وبه تعلق الخوارج فكفروا مرتكب الكبيرة عامداً علماً بالتحريم،

وحل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل، لأن العاصي يصير ناقص حالاً في الإيمان عن

لا بعصيه، ويحتمل أن يكون المراد أن فاعل ذلك يؤول أمره إلى ذهاب الإيمان، كما وقع

في حديث عثمان الذي أوله « اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث - وفيه - وإنها لا تجتمع

هي والإيمان إلا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه » أخرجه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً،

وصححه ابن حبان مرفوعاً. قال ابن بطال: وإنما أدخل البخاري هذه الأحاديث المشتملة

على الوعيد الشديد في هذا الباب ليكون عوضاً عن حديث ابن عمر « كل مسكر حرام »

وإنما لم يذكره في هذا الباب لكونه روي موقوفاً، كذا قال، وفيه نظر، لأن في الوعيد قدراً

الزبيب والتمر، قال: وكذا حكاه محمد بن أبي حنيفة. وعن محمد: ما أسكر كثيره فالحب لبني أن لا أشربه ولا أحرمه. وقال الثوري: أكره تقيع التمر وتقيع الزبيب إذا على وتقيع العسل لا بأس به.

قوله: (حدثني الحسن بن صباح) هو البزار آخره راء، ومحمد بن سابق من شيخ البخاري، وقد يحدث عنه بواسطة كهذا.

قوله: (حدثنا مالك هو ابن الفول) كان شيخ البخاري حدث به قال: «حدثنا مالك» ولم ينسبه فنبه هو ثلثا لبتيس بمالك بن أنس وقد أخرج الإسماعيلي الحديث المذكور من طريق محمد بن إسحاق الصفاني عن محمد بن سابق قال: «عن مالك بن مغول».

قوله: (وما بالمدينة منها شيء) يحتمل أن يكون ابن عمر نفى ذلك مقتضى ما علم أو أراد المبالغة من أجل قائلها حيث بالمدينة فاطلق النبي، كما يقال فلان ليس بشيء مبالغة، ويؤيده قول أنس المذكور في الباب «وما نجد خراً إلا قليلاً» ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر وما بالمدينة منها شيء أي بمصر، وقد تقدم في تفسير الملائكة من وجه آخر عن ابن عمر قال: «نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب» وحمل على ما كان يصنع بها لا على ما يجلب إليها. وأما قول عمر في ثالث أحاديث الباب «نزل تحريم الخمر وهي من خمسة» فمعناه أنها كانت حيث صنع من الخمسة المذكورة في البلاد لا في خصوص المدينة كما سيأتي تقريره بعد بابين مع شرحه.

قوله: (عن يونس) هو ابن عبيد البصري. قوله: (وعامة حرنا البسر والتمر) أي النبيذ الذي يصير خراً كان أكثر ما يتخذ من البسر والتمر، قال الكرماني: قوله: «البسر والتمر» مجاز عن الشراب الذي يصنع منهما، وهو عكس «إن أراني أصبر خراً» [يوسف: ٣٦] أو فيه حلف بتقديره عامة أصل حرنا أو مادته وسيأتي في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أنس قال: «إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر» وتقرير الحلف فيه ظاهر. وأخرج النسائي وصححه الحاكم من رواية عمار بن دثار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الزبيب والتمر هو الخمر» وسنده صحيح، وظاهره الحصر لكن المراد المبالغة، وهو بالنسبة إلى مكان حيثئذ بالمدينة موجوداً كما تقرر في حديث أنس، وقيل: مراد أنس الرد على من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب، وقيل: مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل يشركها في التحريم كل شراب مسكر، وهذا أظهر والله أعلم.

قوله: (يعني) هو ابن سعيد القطان، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التميمي، وعامر هو الشعبي.

قوله: (قام عمر على المنبر فقال: أما بعد نزل تحريم الخمس) ساقه من هذا الوجه مختصراً وسيأتي بعد قليل مطولاً. قال ابن مالك: فيه جواز حذف الفاء جواب «أما بعد». قلت: لا حجة فيه، لأن هذه رواية مسند هناد وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجا عن يحيى القطان بلفظ «خطب عمر على المنبر فقال: إنه قد نزل تحريم الخمر» ليس فيه «أما بعد» وأخرجه الإسماعيلي هنا من طريق محمد بن أبي بكر الملقبي عن يحيى بن سعيد القطان شيخ مسند وفيه بلفظ «أما بعد فإن الخمر» فظهر أن حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة.

٣- باب نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالْفُسْرِ

٥٥٨٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ، مِنْ فَيْصِيخٍ وَهُوَ وَكَمْشٌ، فَبَجَعَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ لَدَا خُرْمَتٍ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: لَمْ يَأْأَنَسْ، فَهَرَقَهَا، فَهَرَقْتُهَا. [إرجع: ٢٤٦٤، أخرجه مسلم: ١٩٨٠، باختلاف وبدون أبي وأبي عبدة، وهذه في الأثرية: (٩)].

٥٥٨٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَعْمُورٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَتْقِيهِمْ، عُمُومِي وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ، الْقَيْصِيخُ، فَقِيلَ: خُرْمَتُ الْخَمْرِ، فَقَالُوا: أَخْبِئْهَا، فَكَفَّيْنَاهَا. قُلْتُ لَأَنْسَ: مَا شَرَبْتُمْ؟ قَالَ: زُطْبٌ وَبُسْرٌ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ، فَلَمْ يَكْرُ أَنْسَ.

وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَتْ خَمْرُهُمْ

يُوقِظُهُ. [إرجع: ٢٤٦٤، أخرجه مسلم: ١٩٨٠].

٥٥٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُفَيْرٍ الْبُرَاءُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ الْخَمْرَ خُرْمَتٌ، وَالْخَمْرُ يُوقِظُ الْبُسْرَ وَالْفُسْرَ. [إرجع: ٢٤٦٤، أخرجه مسلم: ١٩٨٠، وأخرجه مسلم: ١٩٨١، باختلاف].

قوله: (باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر) أي تصنع أو تتخذ، وذكر فيه حديث أنس من رواية إسحاق بن أبي طلحة عنه أنه ساقاً من رواية ثابت عنه المتقدمة في الباب قبله.

قوله: (كنت أسقي أبا عبدة) هو ابن الجراح. (وأبا طلحة) هو زيد بن سهل زوج أم سليم أم أنس، (وأي بن كعب) كذا أنصهر في هذه الرواية على هؤلاء الثلاثة، فاما أبو طلحة فلكون القصة كانت في منزله كما مضى في التفسير من طريق ثابت عن أنس «كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة» وأما أبو عبدة فلان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بيته وبين أبي طلحة كما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس، وأما أبي بن كعب فكان كبير الأنصار وعالمهم. ووقع في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس في تفسير الملائكة «إني لقائم أسقي أبا طلحة وفلاناً وفلاناً» كذا وقع بالإيهام، وسمى في رواية مسلم منهم أبا أيوب، وسيأتي بعد أبواب من رواية هشام عن قتادة عن أنس «إني كنت لأسقي أبا طلحة وأبا دجاجة وسهيل ابن بيضاء» وأبو دجاجة بضم الدال المهملة وتحذف اليهم ويد ألف نون اسمه مساك بن خرشة بمجتمعتين بينهما راء مفتوحات، ولمسلم من طريق سعيد عن قتادة نحوه وسمى فيهم معاذ بن جبل، ولأحمد عن يحيى القطان عن حيد عن أنس «كنت أسقي أبا عبدة وأبي بن كعب وسهيل ابن بيضاء ونفرا من الصحابة عند أبي طلحة» ووقع عند عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وقاتدة وغيرهما عن أنس أن القوم كانوا أحد عشر رجلاً، وقد حصل من الطرق التي أوردتها تسمية سبعة منهم، وأبهمهم في رواية سليمان التيمي عن أنس وهي في هذا الباب ولفظه «كنت قائماً على الحى استقيهم عمومى» وقوله عمومى في موضع خفض على البذل من قوله: «الحى» وأطلق عليهم عمومته لأنهم كانوا أسن منه ولأن أكثرهم من الأنصار. ومن المستغريات ما أورد ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان عن أنس أن أبا بكر وعمر كانا فيهم، وهو منكر مع ظنافة سند، وما أشبه إلا غلطاً. وقد أخرج أبو نعيم في «الحلية» في ترجمة شعبة من حديث عائشة قالت: «حرم أبو بكر الخمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام» ويحتمل إن كان محفوظاً أن يكون أبا بكر وعمر زارا أبا طلحة في ذلك اليوم لم يشربا معهم، ثم وجدت عند البزار من وجه آخر عن أنس قال: «كنت ساقى القوم، وكان في القوم رجل يقال له أبو بكر، فلما شرب قال «يحيى بالسلام أم بكر» الأبيات، فدخل علينا رجل من المسلمين فقال: قد نزل تحريم الخمر» الحديث. وأبو بكر هنا يقال له ابن شخوب ظن بعضهم أنه أبو بكر الصديق، وليس كذلك لكن قرينة ذكر عمر تدل على عدم الغلط في وصف الصديق، فصلحنا تسمية عشرة، وقد قلعت في غزوة بدر من المغازي ترجمة أبي بكر بن شخوب المذكور. وفي «كتاب مكة للفاكهي» من طريق مرسل ما يشيد ذلك.

قوله: (فصبيخ وهو وغير) أما الفصبيخ فهو بقاء وضاد مجتمعتين وزن عظيم: اسم للبسر إذا شلخ وتين، وأما الزهو فيفتح الزاي وسكون الهاء بعدها واو: وهو البسر الذي يجرى أو يصفر قبل أن يترطب. وقد يطلق الفصبيخ على خليط البسر والترطب، كما يطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده كما في الرواية التي آخر الباب. وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس «وما خرمهم يومئذ إلا البسر والتمر غلوطين» ووقع عند مسلم من طريق قتادة عن أنس «أسقيهم من مزادة فيها خليط بسر وقر».

قوله: (فجاءهم آت) لم أتف على اسمه، ووقع في رواية حيد عن أنس عند أحمد بعد قوله «أسقيهم»: «حتى كان الشراب يأخذ فيهم» ولابن مردويه «حتى أسرع فيهم» ولابن أبي عاصم «حتى مالت رؤوسهم، فدخل داخل» ومضى في المثلقال من طريق ثابت عن أنس «فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً فتأدى» ولمسلم من هذا الوجه «فلما نادى بتأدى أن الخمر قد حرمت» وله من رواية سعيد عن قتادة عن أنس نحوه وزاد «قال أبو طلحة: أخرج فانظر ما هذا الصوت» ومضى في التفسير من

عيسى عنه أيضاً.

قوله: (فقالوا لا يسكر لا بأس به) لم أعرف الذين سالمهم الدراوردي عن ذلك، لكن الظاهر أنهم قضاة أهل المدينة في زمانه، وهو قد شارك مالكا في لقاء أكثر مشايخه المدنيين، والحكم في الفقاع ما أجابوه به، لأنه لا يسمى قاعاً إلا إذا لم يشد. وهذا الأثر ذكره ممن بنى عيسى القزاز في «الموطأ» رواية عن مالك، وقد وقع لنا بالإجازة. وغسل بعض الشراح فقال: إن ممن بنى عيسى من شيخ البخاري فيكون له حكم الاتصال، كذا قال والبخاري لم يلق ممن بنى عيسى لأنه مات بالمدينة والبخاري حينئذ يبخاري وعمره حينئذ أربع سنين، وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر في الترجمة أن المراد بتحريم قليل ما أسكر كثيره أن يكون الكثير في تلك الحالة مسكراً، فلو كان الكثير في تلك الحالة لا يسكر لم يحرم قليله ولا كثيره، كما لو عصر العنب وشربه في الحال. وسيأتي مزيد في بيان ذلك في «باب الباق» إن شاء الله تعالى.

قوله: (سئل عن البَيْع) زاد شعيب عن الزهري وهو ثاني أحداث الباب وهو نبيذ العسل، وكان أهل اليمن يشربونه. ومثله لأبي داود من طريق الزبيدي عن الزهري، وظاهره أن التفسير من كلام عائشة، ويحتمل أن يكون من كلام من دونها ووقع في رواية عمر عن الزهري عند أحد مثل رواية مالك لكن قال في آخره: «والبَيْع نبيذ العسل» وهو أظهر في احتمال الإدراج. لأنه أكثر ما يقع في آخر الحديث. وقد أخرجه مسلم من طريق ميمون لكن لم يسن لفظه، ولم أقف على اسم السائل في حديث عائشة صريحاً، لكنني أظن أنه أبو موسى الأشعري، فقد تقدم في المغازي من طريق سعيد بن أبي برقة عن أبيه «عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى اليمن نسالة عن أشربة تصنع بها فقال: ما هي؟ قال: البَيْع والمزَّر فقال: كل مسكر حرام. قلت لأبي برقة: ما البَيْع؟ قال: نبيذ العسل» وهو عند مسلم من وجه آخر عن سعيد بن أبي برقة بلفظ «قلت يا رسول الله افتتا في شرايين كنا نصنعهما باليمن: البَيْع من العسل ينبيذ حتى يشد، والمزَّر من الشعير والذرة ينبيذ حتى يشد، قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم أصطي جوامع الكلم وخوافه، قال: انتهى عن كل مسكر» وفي رواية أبي داود التصريح بأن تسمية البَيْع مرفوع لفظه «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب من العسل، فقال: ذلك البَيْع، قلت: ومن الشعير والذرة، قال: ذلك المزَّر. ثم قال: أخبر قومك أن كل مسكر حرام» وقد سأل أبو وهب الجيثاني عن شيء ما سأل أبو موسى، فمدت الشافعي وأبي داود من حديثه أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم عن المزَّر فأجاب بقوله: «كل مسكر حرام» وهذه الرواية تفسير المراد بقوله في حديث الباب «كل شراب أسكر» وأنه لم يرد تخصيص التحريم بحالة الإسكار، بل المراد أنه إذا كانت فيه صلاحية الإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذي تناوله منه. ويؤخذ من لفظ السؤال أنه وقع عن حكم جنس البَيْع لا عن القدر المسكر منه، لأنه لو أراد السائل ذلك لقال: أخبرني عما يحل منه وما يحرم، وهذا هو المعبود من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس قالوا: هل هذا نافع أو ضار؟ مثلاً. وإذا سألوا عن القدر قالوا: كم يؤخذ منه؟ وفي الحديث أن النبي يبيح السائل زيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما يحتاج إليه السائل. وفيه تحريم كل مسكر سواء كان متخذاً من عصير العنب أو من غيره قال المزري: أجموا على أن عصير العنب قبل أن يشد حلال وعلى أنه إذا اشتد وغلى وقف بالزبد حرم قليله وكثيره ثم لو حصل له تخلل بنفسه حل بالإجماع أيضاً، فوق النظر في تبدل هذه الأحكام عند هذه التخلفات فأشهر ذلك بارتباط بعضها ببعض ودل على أن علة التحريم الإسكار فانقضت ذلك أن كل شراب وجد فيه الإسكار حرم تناوله قليله وكثيره انتهى. وما ذكره استنباطاً ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر، فعند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث جابر قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أسكر كثيره فقليله حرام» وللنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، وسنده إلى عمرو صحيح. ولأبي داود من حديث عائشة مرفوعاً «كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فله الكف من حرام» ولابن حبان والطحاوي من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنهم كانوا قليل ما أسكر كثيره» وقد اعترف الطحاوي بصحة هذه الأحاديث، لكن قال: اختلفوا في تأويل الحديث فقال بعضهم: أراد به جنس ما يسكر، وقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده، ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل، قال: ويدل له حديث ابن عمر رفته «حرمت الخمر قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب». قلت: وهو حديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات، إلا أنه اختلف في وصله واتقاعه وفي رفته ووقفه، وعلى تقدير صحة فقد رجح الإمام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ «والسكر» بضم الميم وسكون السين لا «السكر» بضم ثم سكون أو فتحتين، وعلى تقدير ثبوته

كون ذلك الشراب كان حمض، ولهذا قطب عمر لما شربه، فقد قال نافع: والله ما قطب عمر وجهه لأجل الإسكار حين ذاقه. ولكنه كان تخلل. وعن عتبة بن فرقد قال: كان النبي الذي شربه عمر قد تخلل، قلت: وهذا الثاني أخرجه النسائي بسند صحيح، وروى الأثر عن الأوزاعي عن العمري أن عمر إنما كسره بالله لشدة حلاوته. قلت: ويمكن الحمل على حالتين: هذه لما لم يقطب حين ذاقه وأما عندما قطب فكان حموضته. واحتج الطحاوي لمذهبهم أيضاً بما أخرجه من طريق النخعي عن علقمة عن ابن مسعود في قوله «كل مسكر حرام» قال: هي الشربة التي تسكر. وتعقب بأنه ضعيف لأنه يترد به حجاج بن أوطاة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي وحجاج هو ضعيف ومثله أيضاً. قال البيهقي: ذكر هذا لعبد الله بن المبارك فقال: هذا باطل. وروى بسند له صحيح عن النخعي قال: إذا سكر من شراب لم يحل له أن يمد فيه أبداً. قلت: وهذا أيضاً عن النسائي بسند صحيح ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال: ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله.

وأخرج النسائي والأثر من طريق خالد بن سعد عن أبي مسعود قال: عطش النبي صلى الله عليه وسلم هو يطوف فأتى بنبيذ من السفاية قطب، قيل: أحرام هو؟ قال لا: عليّ بظن من ماء زمزم، فصب عليه وشرب. قال الأثر: احتج به الكوفيون للمذهب، لا حجة فيه، لأنهم متفقون على أن النبي إذا اشتد بغير طبع لا يحل شربه، فإن زعموا أن الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم كان من هذا القبيل فقد نسبوا إليه أنه شرب المسكر، ومعاذ الله من ذلك. وإن زعموا أنه قطب من حموضته لم يكن لهم فيه حجة، لأن النخعي ما لم يشد كثيره وقليله حلال بالاتفاق. قلت: وقد ضعف حديث أبي مسعود المذكور النسائي وأحمد والرحمن بن مهدي وغيرهم، فنسرد يحيى بن إسماعيل برفته وهو ضعيف. ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال: ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله.

٤- باب الخمر من العسل، وهو البَيْع

وقال من: سألت مالك بن أنس عن الفقاع، فقال: إذا لم يسكر فلا بأس به.

وقال ابن الدراوردي: سألت عنه فقالوا: لا يسكر، لا بأس به.

٥٥٨٥- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن البَيْع، فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام». [راجع: ٢٤٢، أخرجه مسلم: ٢٠٠١].

٥٥٨٦- حدثنا أبو يمان: أخبرنا شعب، عن الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن: أن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن البَيْع، وهو نبيذ العسل، وكان أهل اليمن يشربونه، فقال رسول الله ﷺ: «كل شراب أسكر فهو حرام». [راجع: ٢٤٢، أخرجه مسلم: ٢٠٠١، بدون ذكر اليمن ٣].

٥٥٨٧- وعن الزهري قال: حدثني أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تشبهوا في الدُّبَاءِ ولا في المَرْقَفِ». [أخرجه مسلم: ١٩٩٢].

وكان أبو هريرة يلحق مَنها: الحَتَمَ والْقَبِيرَ. [أخرجه مسلم: ١٩٩٣ من حديث الزهري، عن أبي سلمة، عنه].

قوله: (باب الخمر من العسل وهو البَيْع) بكرة للوحدة وسكون التثنية وقد فتح ولفه بما به.

قوله: (وقال ممن) ابن عيسى (سألت مالك بن أنس عن الفقاع) بضم الفاء وتشديد القاف معروف، قد يصح من العسل وأكثر ما يصنع من الزبيب، وحكمه حكم سائر الأبنية ما دام طرياً يجوز شربه ما لم يشد.

قوله: (فقال إذا لم يسكر فلا بأس به) أي وإذا أسكر حرم كثيره وقليله.

قوله: (وقال ابن الدراوردي) عن عبد العزيز بن محمد، وهذا من رواية ممن بنى

فهر حديث فرد ولفظه محتمل، فكيف يمارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكرتها؟ وجاء أيضاً عن علي عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن إسحاق والطبراني وعن خوات بن جبير عند الدارقطني والحاكم والطبراني وعن زيد بن ثابت عند الطبراني وفي أسانيدهم مقال، لكنها تزيد الأحاديث التي قبلها قوة وشهرة. قال أبو المقفر بن السمطاني - وكان حفيواً فتحوّل شافعياً: ثبت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم المسكر، ثم ساق كثيراً منها ثم قال: والأخبار في ذلك كثيرة ولا مساق لأحد في العدول عنها والقول بخلافها، فإنها جميع قواطع. قال: وقد زل الكوفيون في هذا الباب ورووا أخباراً معلولة لا تعارض هذه الأخبار بحال، ومن ظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب مسكراً فقد دخل في أمر عظيم وباه يأم كبير، ولغسا الذي شرهه كان حلواً ولم يكن مسكراً. وقد روى ثمانية من حزن القشيري أنه سأل عائشة عن النبي فدمت جارية حشية فقالت: سل هذه فإنها كانت تبذل لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت الحشية: كنت أبذل له في سقاء من الليل وأوكته وأعلقه فإذا أصبح شرب منه « أخرجه مسلم. وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ثم قال: فقياس النبي على الخمر بعلة الإسكار والاضطراب من أجل الآتية وأوضاعها، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لكون قلبه يدعوه إلى كثير من موجودة في النبيذ، لأن السكر مطلوب على العموم، والنبيذ عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما، وإن كان في النبيذ غلظ وكثرة وفي الخمر رقة وصفاء لكن الطبع يحتمل ذلك في النبيذ لحصول السكر كما تحتمل المראה في الخمر لطلب السكر، قال: وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو أكثر منبهة عن القياس والله أعلم. وقد قال عبد الله بن المبارك: لا يصح في حل النبيذ الذي يسكر كثيره عن الصحابة شيء ولا عن التابعين، إلا عن إبراهيم النخعي، قال: وقد ثبت حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » وأما ما أخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي وائل: كنا ندخل على ابن مسعود فيسقينا نبيذاً شديداً، ومن طريق علقمة: أكلت مع ابن مسعود فأتينا نبيذاً شديداً بنذته سيرين فشربوها منه، فأجوبوا عنه من ثلاثة أوجه: أحدها: لو حل على ظاهره ما يكن معارضاً للأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر. ثانيها: أنه ثبت عن ابن مسعود تحريم المسكر قليلاً وكثيراً، فإذا اختلف النقل عنه كان قوله الموافق لقول إخوانه من الصحابة مع موافقة الحديث المرفوع أولى. ثالثها: يحتمل أن يكون المراد بالشدة شدة الحلاوة أو شدة الحموضة فلا يكون فيه حجة أصلاً. وأسند أبو جعفر النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » أصح شيء في الباب، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال: لا أصل له. وقد ذكر الزيلعي في « تخریج أحاديث الهداية » وهو من أكثرهم اطلاعاً أنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين أحد وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخالفه الصحيحة ثم مع كثرة طرقه، حتى قال الإمام أحمد: إنها جاءت عن عشرين صحابياً، فأورد كثيراً منها في « كتاب الأشربة » المفردة، فمنها ما تقدم ومنها حديث ابن عمر المتقدم ذكره أول الباب، وحديث عمر بلفظ « كل مسكر حرام » عند أبي يعلى وفيه الإفريقي، وحديث علي بلفظ « اجتنبوا ما أسكر » عند أحمد وهو حسن، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق لين بلفظ عمر، وأخرجه أحمد من وجه آخر لين أيضاً بلفظ علي، وحديث أنس أخرجه أحمد بسند صحيح بلفظ « ما أسكر فهو حرام » وحديث أبي سعيد أخرجه البزار بسند صحيح بلفظ عمر، وحديث الأشعث العمري أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه ابن حبان، وحديث ديلم الحميري أخرجه أبو داود بسند حسن في حديث فيه « قال هل يسكر؟ قال: نعم قال: فاجتنبوه » وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ « وكل شراب أسكر فهو حرام » وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جيد بلفظ عمر، والبزار من طريق لين بلفظ « واجتنبوا كل مسكر » وحديث قيس بن سعد أخرجه الطبراني بلفظ حديث ابن عمر وأخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ حديث عمر، وحديث النعمان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ « وإني أنهاكم عن كل مسكر » وحديث معاوية أخرجه ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر، وحديث وائل بن حجر أخرجه ابن أبي عاصم، وحديث قره بن لياس المزني أخرجه البزار بلفظ عمر بسند لين، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ « اجتنبوا المسكر » وحديث أم سلمة أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ « نهى عن كل مسكر ومفتر » وحديث بريدة أخرجه مسلم في أثناء حديث ولفظه مثل لفظ عمر، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند حسن كذلك، ذكر أحاديث هؤلاء الترمذي في الباب، وفيه أيضاً عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ عمر، وعن زيد بن الخطاب أخرجه الطبراني بلفظ

قوله: (وعن الزهري) هو من رواية شبيب أيضاً عن الزهري، وهو موصول بالإنسان المذكور. وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » وأقره عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي اليمان شيخ البخاري به، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني.

قوله: (وكان أبو هريرة يلحق معهم الختم والنفق) القائل هذا هو الزهري، وقع ذلك عند شبيب عنه مرسلأ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن عينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « لا تنبذوا في الدباء ولا في الزفت » ثم يقول أبو هريرة « واجتنبوا الخناتم » ورفع كله من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « نهى عن الزفت والحتم والنفق » ومثله لابن سعد من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وزاد فيه « والدباء » وقد تقدم ضبط هذه الأخبار في شرح حديث وفد عبد القيس في أوائل الصحيح من كتاب الإيمان. وأخرج مسلم من طريق زاذان قال: سألت ابن عمر عن الأوعية فقلت: أخبرنا بلفظكم وفسره لنا بلفظنا، فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الختم وهي الجفرة، وعن الدباء وهي القرعة، وعن النفق هي أصل النخلة تنقر نقرأ، وعن الزفت وهو القير، « وأخرج أبو داود الطيالسي وابن أبي عاصم والطبراني من حديث أبي بكر قال: « نهينا عن الدباء والنفق والحتم والزفت، فأما الدباء فإنا معشر نقب بالطائف كنا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم تركها حتى تهد ثم قوت، وأما القير فإن أهل اليمامة كانوا يقرن أصل النخلة فيشدون فيه الربط والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت، وأما الحتم فجراوات تحمل إلينا فيها الخمر، وأما الزفت فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزفت، وسيأتي بيان نسخ النهي عن الأوعية بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى.

(تنبيه): قال المذهب: وجه إدخال حديث أنس في التنبذ في الأوعية المذكورة في ترجمة الخمر من العسل أن العسل لا يكون مسكراً إلا بعد الانتباز، والعسل قبل الانتباز مباح، فأشار إلى اجتناب بعض ما يتبذ فيه لكونه يسرع إليه الإسكار.

٥- باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب

٥٥٨٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ الْقِنِّي، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَ عَمْرُو عَلَى مَنِيرٍ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ لَقَدْ نَزَلَ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْغُسْبِ وَالْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْفَسْلِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. وَكَلَّاتُ، وَوَدَّتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَهْدِيَ إِلَيْنَا عَقْدًا: الْجَدُّ، وَالْكَالَةُ، وَالْبَوَابُ مِنَ الْبَرَائِبِ الرَّيَّا. قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو، فَكَيْسِي يَصْنَعُ بِالسُّدِّ مِنَ الْأَزْرِ؟ قَالَ: ذَاكَ لَمْ

يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ قَالَ: عَلَى عَهْدِ عَمَرَ.

وَقَالَ حَجَّاجٌ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانٍ: مَكَانَ الْغَيْبِ الرَّيْبِ. [إرجع: ٤٦١٩، أخرجه مسلم: ٣٠٣٢].

٥٥٨٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَمَرَ قَالَ: الْعَمَرُ يُصْنَعُ مِنْ خَمْسَةِ مِنْ: الرَّيْبِ وَالْخَمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْفَسْلِ. [إرجع: ٤٦١٩، أخرجه مسلم: ٣٠٣٢، بزيادة].

قوله: (باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب) كذا قيده بالشراب، وهو متفق عليه، ولا يرد عليه أن غير الشراب ما يسكر لأن الكلام إنما هو في أنه هل يسمى خمر أم لا.

قوله: (حدثني أحمد بن أبي رجاء) هو أبو الوليد المروزي وإسم أبيه عبد الله بن أيوب، ويحيى هو ابن أبي سعيد القطان، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي.

قوله: (عن الشعبي) في رواية ابن علية عن أبي حيان «حدثنا الشعبي» أخرجه النسائي.

قوله: (خطب عمر) في رواية ابن إدريس عن أبي حيان بسنده «سمعت عمر يخطب» وقد تقدمت في التصدير وزاد فيه «أيها الناس».

قوله: (فقال إنه قد نزل) زاد مسند فيه عن القطان فيه «أما بعد» وقد تقدمت في أول الأثرية، وعند البيهقي من وجه آخر عن مسند «فحمد الله وأثنى عليه».

قوله: (نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة) الجملة حالية أي نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة، ويبرز أن تكون استئنافية أو معطوفة على ما قبلها، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء لا أن ذلك ينحصر بوقت نزولها والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ «إلا وأن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء» نعم وقع في آخر الباب من وجه آخر «وإن الخمر تصنع من خمسة».

قوله: (من العنب إلخ) هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التزليل أخبر عن سبب نزولها، وقد خطب به عمر على المنبر بمضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره، وأراد عمر بنزول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأثرية وهي آية المائدة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠] إلى آخرها. فأراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصاً بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها، ويوافق حديث أنس الماضي فإنه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها، وقد جاء هذا الذي قاله عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً: فأخرج أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي «أن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة، وإنّي أنهاكم عن كل مسكر» لفظ أبي داود، وكذا ابن حبان، وزاد فيه أن النعمان خطب الناس بالكوفة، ولأبي داود من وجه آخر عن الشعبي عن النعمان بلفظ «إن من العنب خمرًا وإن من التمر خمرًا، وإن من العسل خمرًا، وإن من البر خمرًا وإن من الشعير خمرًا»، ومن هذا الوجه أخرجه أصحاب السنن والتي قبلها فيها الزبيب دون العسل، ولأحد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال: «الخمر من العنب والتمر والعسل» ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال: «الخمر من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والذرة»، أخرجه أبو يعلى من هذا الوجه بلفظ «حرمت الخمر يوم حرمت وهي» وذكرها وزاد الذرة، وأخرج الحلبي في فوائده من طريق خلاد بن السائب عن أبيه رفعه مثل الرواية الثانية ولكن ذكر الزبيب بدل الشعير، وسنده لا بأس به، ويوافق ذلك ما تقدم في التصدير من حديث ابن عمر: نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب.

قوله: (الذرة) بضم المعجمة وتخفيف الراء من الحبوب معروفة، وقد تقدم ذكرها في حديث أبي موسى في الباب قبله.

قوله: (والخمر ما خامر العقل) أي غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله وهو من مجاز التشبيه والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره، لأن بذلك ينزول

الإدراك الذي طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه، قال الكرماني: هذا تعريف بحسب اللغة، وأما بحسب العرف فهو ما يخامر العقل من عصير العنب خاصة، كذا قال، وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي، فكأنه قال: الخمر الذي وقع تحريمه في لسان الشرع هو ما خامر العقل، على أن عند أهل اللغة اختلافاً في ذلك كما قدمته ولو سلم أن الخمر في اللغة ينحصر بالمتخذ من العنب فالاحتياط بالحقيقة الشرعية وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرًا، والحقيقة الشرعية مقدمتها على اللغوية، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» قال البيهقي: ليس المراد الخمر فهما لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرها في حديث عمر وغيره، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعاً لا تنحصر بالمتخذ من العنب، قلت: وجعل الطحاوي هذه الأحاديث متعارضة، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شيتين مع حديث عمر ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرها، وكذا حديث ابن عمر «لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء» حديث أنس يعني المتقدم ذكره وبيان اختلاف ألفاظه منها: «إن الخمر حرمت وشراهم الفضيخ» وفي لفظ له «وإننا نلعنها يومئذ خمرًا» وفي لفظ له «إن الخمر يوم حرمت البسر والتمر» قال فلما اختلف الصحابة في ذلك ووجدنا اتفاق الأمة على أن عصير العنب إذا اشتد وغلغلى وغلغى يزداد فزيد فخر هو مستحل كافر دل على أنهم لم يعملوا بحديث أبي هريرة، إذ لو عملوا به لكفروا مستحل نبيذ التمر، ثبت أنه لم يدخل في الخمر غير المتخذ من عصير العنب اهـ ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحل نبيذ التمر أن يمتنعوا تسميته خمرًا فقد يشترك الشيطان في التسمية ويفترقان في بعض الأوصاف، مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبيذ التمر حكم قليل العنب في التحريم، فلم تبقى المشاحة إلا في التسمية. والجمع بين حديث أبي هريرة وغيره بعمل حديث أبي هريرة على الغالب، أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر، ويعمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حيث أنه يتخذ منه الخمر، وأما قول ابن عمر فعلى إرادة تنبيه أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب، لأن نزول تحريم الخمر لم يصادف عند من غوطب بالتحريم حيث لا ما يتخذ من غير العنب أو على إرادة المبالغة، فأطلق نفي وجودها بالمدينة وإن كانت موجودة فيها بقله، فإن تلك القلة بالنسبة لكثرة المتخذ مما عداها كالعلم. وقد قال الرافعي في «مفردات القرآن» سمي الخمر لكونه خامرًا للعقل أي سترًا له وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر وعند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة، وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتمر، وعند بعضهم لغير الطبوخ، فرجع أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرًا حقيقة، وكذا قال أبو نصر بن القشيري في تفسيره: سميت الخمر خمرًا لسترها العقل أو لاختمارها. وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري، ونقل عن ابن الأعرابي قال: سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت، واختمارها تغير رائحتها. وقيل: سميت بذلك لاختمارها العقل. نعم جزم ابن سيده في «الحكم» بأن الخمر حقيقة إنما هي للنب، وغيرها من المسكرات يسمى خمرًا مجازًا، وقال صاحب «الفاق» في حديث «إياكم والغيراء فإنها خمر العالم» هي نبيذ الحيشة متخللة من الورد سميت الغيراء لما فيها من الغيرة. وقوله: «خمر العالم» أي هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها. قلت: وليس تأويل هذا بأولى من تأويل من قال: أراد أنها معظم خمر العالم، وقال صاحب «الهداية» من الحنفية الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم، قال: وقيل: هو اسم لكل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم: «كل مسكر خمر» وقوله: «الخمر من هاتين الشجرتين» لأنه من غامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر، قال: ولنا لإبطاق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب، ولهذا اشتهر استعمالها فيه، ولأن تحريم الخمر ظاهري وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني، قال: وإنما سمي الخمر خمرًا لتخمره لا لاختماره العقل، قال: ولا يتناق ذلك كون الاسم خاصاً فيه، كما في النجم فإنه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالظن اهـ والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرًا، وقال الخطابي: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب، فيقال لهم: إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرًا عروب فصحاء، فلم يكن هذا الاسم صحيحاً ما أطلقوه. وقال ابن عبد البر: قال الكوفيون إن الخمر من العنب لقوله تعالى: ﴿أعصر خمرًا﴾ [يوسف: ٣٦] قال: فدل على أن الخمر هو ما يعتصر لا ما يتخذ، قال: ولا دلائل فيه على الخمر. وقال أهل المدينة وسائر المحجابين وأهل الحديث كلهم: كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب، ومن الحجة لهم أن القرآن لا نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرًا

يدخل في النهي فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب. وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خراً من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية. وعن الثانية ما تقدم من أن اختلاف مشتركين في الحكم في الغلط لا يلزم منه افتراقهما في التسمية، كالزنا مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره، والثاني أغلظ من الأول، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة، وأيضاً فالأحكام الشرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره، أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه، وكذا تسميته خراً والله أعلم. وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو، وكيف يستجيز أن يقول لا لمخامرة العقل مع قول عمر بمحصر الصحابة «الخمر ما خامر العقل» كان مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر على الجواز، لكن اختلف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خراً. قال أبو بكر بن الأنباري: سميت الخمر خراً لأنها تخامر العقل أي تخاطبه، قال: ومنه قولهم خامره الداء أي خالطه، وقيل: لأنها تخمر العقل أي تستر، ومنه الحديث الذي قريباً «خروا أتبكم» ومنه خمار المرأة لأنه يستر وجهها وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية. وقيل: سميت خراً لأنها تخمر حتى تترك كما يقال خرت العين فتخمر أي تركت حتى أدرك، ومنه خرت الراي أي تركت حتى ظهر وتحمر، وقيل: سميت خراً لأنها تغطي حتى تغلي، ومنه حديث المختار بن قلفل «قلت لأبي: الخمر من العنب أو من غيره ما؟ قال: ما خرجت من ذلك فهو الخمر» أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان. قال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمرة لأنها تركت حتى أدركت وسكنت، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطي. وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره - على صحتها وكثرتها - تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خراً ولا يتناوله اسم الخمر، وهو قول يخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابة، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سموا بينهما واحداً كل ما يسكر نوعه ولم يتفروا ولا استقصوا، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل يبادروا إلى إبطال ما كان من غير عصير العنب، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإرافة حتى يستكشفوا ويستقصوا ويتحققوا التحريم لم كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإبطال علمنا أنهم فهموا التحريم نصاً، فصار القائل بالتفريق سالماً غير سبيلهم، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك، وهو عن جعل الله الحق على لسانه وقبلة، وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك. وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خراً لزم تحريم قليله وكثيره. وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك.

ثم ذكرها قال: وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح منها شيء.

على ما قال عبد الله بن المبارك وأحمد وغيرهم، وعلى تقدير ثبوت شيء منها فهو محمول على تقيع الزبيب أو التمر من قبل أن يدخل حد الإسكار جمعاً بين الأحاديث. قلت: ويؤيده ثبوت مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في باب نقيع التمر، ولا فرق في الحل بينه وبين عصير العنب أول ما يحصر، وإما الخلاف فيما استدل مناهل بغيرق الحكم فيه أو لا؟ وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في الحكم

دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب مع مخالفتهم له في تفرقهم في الحكم وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثير من كل شراب، فقال الرافعي: ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب مجاز في غيره، وخالفه ابن الرفعة فنقل عن المزني وابن أبي هريرة وأكثر الأصحاب أن الجميع يسمى خراً حقيقة. قال: ونحن نقله عن أكثر الأصحاب القاضيان أبو الطيب والرواني، وأشار ابن الرفعة إلى أن النقل السلي

عزاء الرافعي للأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي، ولم يتبعه النووي في «الروضة»، لكن كلامه في «شرح مسلم» يوافقه وفي «تهذيب الأسماء» يخالفه، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني فقال: قال ابن الخمر من العنب ومن غير العنب عمر وعلي وسعيد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة، ولا فرق بين المسيد وغرة والخمر وسعيد بن جبير وآخرون، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية. وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال: إن

قوله: (قلت يا أبا عمرو) القائل هو أبو حيان التميمي، وأبو عمرو هي كنية الشامي.

قوله: (فشيء يصنع بالسند من الأرز) زاد الإسماعيلي في روايته «يقال له السادة، يدعى الجاهل فيشرب منها شرية قصصه». قلت: وهذا الاسم لم يذكره صاحب «النهاية» لا في السين المهملة ولا في الشين المعجمة، ولا رأته في «صحيح الجوهري» وما عرفت ضبطه على الآل، ولعله فارسي، فإن كان عربياً لعله الشاذية بشين وذلك مجتمعتين من موحدة، قال في «الصحاح»: الشاذب المتشبي عن وطنه، فلعل الشاذية تأتية، وسميت الخمر بذلك لكونها إذا خالطت العقل تحت به عن وطنه.

قوله: (فأما لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم) أي اتخاذ الخمر من الأرز لم يكن على العهد النبوي، وفي رواية الإسماعيلي «لم يكن هذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كان لنهى عنه، أنا ترى أنه قد عم الأشرية كلها فقال: الخمر ما خامر العقل» قال الإسماعيلي: هذا الكلام الأخير فيه دلالة على أن قوله: «الخمر ما خامر العقل» من كلام النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الخطابي: إنما عد عصر الخمسة المذكورة لاشتهار أسماها في زمانه ولم تكن كلها توجد بالمدينة الوجود العام، فإن الخطبة كانت بها عزيزة، وكذا السبل بل كان أعز، فعد عمر ما عرف فيها، وجعل ما في معناها ما يتخذ من الأرز وغيره خراً إن كان ما يخامر العقل، وفي ذلك دليل على جواز إحداث الاسم بالقياس وأخذ من طريق الاشتقاق، كما قال، ورد بذلك ابن العربي في جواب من زعم أن قوله صلى الله عليه وسلم: «كل مسكر خمر» معناه مثل الخمر، لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع، قال: بل الأصل عدم التشديد، ولا يصار إلى التقدير إلا إلى الحاجة، فإن قيل احتجنا إليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت لبيان الأسماء قلنا: بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لم نأبى أن يعلمها. ولا سيما لقطع تعلق القصد بها. قال: وأيضاً لو لم يكن الفضيخ خراً ونادى المشادي حرمت الخمر لم يبادروا إلى إرافتها ولم يفهموا أنها داخلية في مسمى الخمر، وهم الفصح اللسان. فإن قيل: هذا إنبات اسم بقياس، قلنا: إنما هو إثبات اللغة عن أهلها، فإن الصحابة عرب فصحاء فهموا من الشرع ما فهموا من اللغة ومن اللغة ما فهموا من الشرع. وذكر ابن حزم أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر بسند جيد قال: «أما الخمر فحرام لا سبيل إليها وأما ما عداهما من الأشرية فكل مسكر حرام» قال وجوابه أنه ثبت عن ابن عمر أنه قال: «كل مسكر خمر» فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خراً انحصار اسم الخمر فيه، وكذا احتجوا بمحدثين بن عمر أيضاً «سميت الخمر وما بالمدينة شيء» مراده المتخذ من العنب، ولم يرد أن غيرها لا يسمى خراً، بدليل حديث الآخر «نزل تحريم الخمر وإن

بالمدينة خمسة أشربة كلها تدعى الخمر ما فيها غير العنب . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم ذكر الأحكام على المير لتشبه بين السامعين ، وذكر أما بعد فيها ، والتيه بالتداء ، والتيه على شرف العقل وفضله ، وتقي الخمر وتقي البيان للأحكام ، وعدم الاستثناء .

قوله : (وقال حجاج) هو ابن منهال ، وحده هو ابن سلمة .

قوله : (عن أبي حيان مكان العنب الزبيب) يعني أن حاد بن سلمة روى هذا الحديث عن أبي حيان بهذا السند والمتن فذكر الزبيب بدل العنب ، وهذا التعليق وصله علي بن عبد العزيز البغوي في مسنده عن حجاج بن منهال كذلك وليس فيه سؤال أبي حيان الأخير وجواب الشمني ، وكذلك أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى بن إسماعيل عن حاد بن سلمة ، ووقع عند مسلم أيضاً من رواية علي بن مسهر ومن رواية حسي بن يونس كلاهما عن أبي حيان الزبيب بدل العنب كما قال حاد بن سلمة ، قال البيهقي : وكذلك قال الثوري عن أبي حيان . قلت : وكذلك أخرجه النسائي من طريق محمد بن قيس عن الشمني ، والله أعلم .

٦ - باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه

٥٥٩٠ - **وقال هشام بن عمار : حدثنا صدقة بن خالد : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : حدثنا عطاء بن قيس الكلابي : حدثنا عبد الرحمن بن عثم الأشعري قال : حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري ، والله ما كنتي : سمع النبي ﷺ يقول : « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ : يَسْتَحِلُّونَ الْخَمْرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَاصِرَ ، وَيَكْتُمُونَ أَقْوَامًا إِلَى خَبْءٍ عَلَيْهِمْ بَرُوحٌ عَلَيْهِمْ سَازِجَةٌ لَهُمْ ، يَأْتِيهِمْ - بَعْضُ الْفَقِيرِ - بِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا : ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا ، فَهَيِّئْهُمُ اللَّهُ ، وَيَضَعُ الْقَلَمُ ، وَيَمْسُحُ آخَرِينَ قِرْدَةً وَخَازِيَرَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .**

قوله : (باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمها) قال الكرمانى : ذكره باعتبار الشراب ، وإلا فالحشر مؤنث سماوي . قلت : بل فيه لغة بالتذكير ، قال الكرمانى : وفي بعض الروايات تسميتها بغير اسمها ، وذكر ابن التين عن الداودي قال : كأنه يريد الأمانة من يسمى بهم ويستعمل ما لا يجل لهم ، فهو كافر أو أظهر ذلك ، ومتناق إن أسره ، أو من يرتكب المحارم مجاهرة واستخفاً فهو مقرب للكفر وإن تسمى بالإسلام ، لأن الله لا ينجس من تمود عليه رحمة في المأد . كذا قال ، وفيه نظر يأتي توجيهه . وقال ابن المنير : الترجمة مطابقة للحديث إلا في قوله : « ويسميه بغير اسمها » فكأنه تنع بالاستدلال لا بقوله في الحديث : « من أمي » ، لأن من كان من الأمة المحمدية يمد أن يستحل الخمر بغير تأويل ، إذ لو كان متناً ومكابرته لكن خارجاً عن الأمة ، لأن تحريم الخمر قد علم بالضرورة قال : وقد ورد في غير هذا الطريق التصريح بمتنفس الترجمة ، لكن لم يوافق شرطه فانتع بما في الرواية التي ساقها من الإشارة . قلت : الرواية التي أشار إليها أخرجه أبو داود من طريق مالك بن أبي مريم عن أبي مالك الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليشرن أناس الخمر يسمونها بغير اسمها » وصححه ابن حبان ، وله شواهد كثيرة : منها لابن ماجه من حديث ابن عمير عن ثابت بن السط عن عبادة بن الصامت رافعه « يشرب ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها » ورواه أحمد بلفظ « ليستحلن طائفة من أمي الخمر » وسنده جيد ، ولكن أخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عمير فقال « عن رجل من الصحابة » ولابن ماجه أيضاً من حديث خالد بن معدان عن أبي أمامة رافعه « لا تنعب الأيام والليالي حتى تشرب طائفة من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها » وللدارمي بسند لين من طريق القاسم عن عائشة « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن أول ما يكفّر الإسلام كما يكفّر الإثاء كفه الخمر » قيل : وكيف ذلك يا رسول الله ؟ قال : يسمونها بغير اسمها فيستحلونها » وأخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن عائشة ، ولابن وهب من طريق سعيد بن أبي حلال عن محمد بن عبد الله « أن أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة فجمعت تسالة عن الشام وعن يردحا فقال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يقال له الطلاء ، فقالت : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغ حتى سمعته يقول : إن ناساً من أمي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها » وأخرجه البيهقي . قال أبو عبيد : جاءت في الخمر آثار كثيرة بأسماء مختلفة فذكر منها السكر بفتحين قال : وهو تقيع التمر إذا غلى بغير طبخ ، والجمعة بكسر الجيم وتخفيف العين نبيذ الشعير ، والسكركة خمر الجبنة من الذرة - إلى أن قال - وهذه الأشربة المسماة كلها عندني كناية عن الخمر ، وهي داخلة في قوله صلى الله عليه وسلم :

يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها ، ويؤيد ذلك قول عمر : « الخمر ما خامر العقل » .
قوله : (وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد) هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع توخها عن الثوري ، وكذا من رواية الشمني وحده بن شاكر ، ودخل الزركشي في توضيحه قال : معظم الرواة يذكرون هذا الحديث في البخاري معطفاً ، وقد أسنده أبو ذر عن شيوخه قال : « قال البخاري : حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار » قال : فملى هذا يكون الحديث صحيحاً على شرط البخاري وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع له . وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل ، وذلك أن القائل « حدثنا الحسين بن إدريس » هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر لا البخاري ، ثم هو الحسين بضم أوله وزيادة التحتانية الساكنة وهو الهروي لقبه خرم بضم المعجمة وتشديد الراء ، وهو من المكثرين ، ولما الذي وقع في رواية أبي ذر من الغائبة أنه استخرج هذا الحديث من رواية نفسه من غير طريق البخاري إلى هشام ، على عادة الحفاظ إذا وقع لهم الحديث عالياً عن الطريق التي في الكتاب المروي لهم يوردونها عالياً عقب الرواية النازلة ، وكذلك إذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروي خلل ما من انقطاع أو غيره . وكان عندهم من وجه آخر سائلاً أوردوه ، فعزى أبو ذر على هذه الطريقة ، فزوى الحديث عن شيوخه الثلاثة عن الثوري عن البخاري قال : « وقال هشام بن عمار » ولما فرغ من سياقه قال أبو ذر : حدثنا أبو منصور الفضل بن العباس الثوري حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار » . وأما دعوى ابن حزم التي أشار إليها فقد سبق إليها ابن الصلاح في « علوم الحديث » قال : التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها ، وصورته صورة الانقطاع وليس حكمه ولا خارجاً - ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح - إلى قبيل الضعيف ، ولا الثقات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحفاظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليكونن من أمي أقوام يستحلون الخمر والخمر والمعاصر » الحديث من جهة أن البخاري أورده قالاً « قال هشام بن عمار » وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وإخطأ في ذلك من وجوه ، ولحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مستنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لئلا يترك ذلك من الأسباب التي لا يصحها خلل الانقطاع له . ولفظ ابن حزم في « المحلى » : ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد . وحكى ابن الصلاح في موضع آخر أن الذي يقول البخاري فيه قال فلان ويسمى شيئاً من شيوخه يكون من قبيل الإسناد المعتمد ، وحكى عن بعض الحفاظ أنه يفعل ذلك فيما يتحمله من شيوخه مذكارة ، وعن بعضهم أنه فيما يورثه متاول . وقد تعقب شيخنا الحفاظ أبو الفضل كلام ابن الصلاح بأنه وجد في الصحيح عدة أحاديث يروونها البخاري عن بعض شيوخه قالاً قال فلان يوردها في مواضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ . قلت : الذي يورده البخاري من ذلك على أنحاء : منها ما يصرح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بعينه إما في نفس الصحيح وإما خارجه ، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاق عليه غرضه فتصرف فيه حتى لا يعيده على صورة واحدة في مكانين ، وفي الثاني أن لا يكون على شرطه إما لقصور في بعض رواياته وإما لكونه موقوفاً ، ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ والسبب فيه كأول ، لكنه في غالب هذا لا يكون كثيراً عن ذلك الشيخ ، منها ما لا يورده في مكان آخر من الصحيح مثل حديث الباب ، فهذا ما كان أشكل أمره علي ، والذي يظهر لي الآن أنه لقصور في سياقه ، وهو هنا تردد هشام في اسم الصحابي ، وسيأتي من كلامه ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك ، وساقه في « التاريخ » من رواية مالك بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار للملاب إلى شيء من ذلك . وأما كونه سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له ، لأنه لا يجوز إلا بما يصلح للقبول ، ولا سيما حيث يسوقه سياق الاحتجاج . وأما قول ابن الصلاح أن الذي يورده بصيغة « قال » حكمه حكم الإسناد المعتمد ، والعننة من غير المجلس عمولة على الاتصال ، وليس البخاري مدلساً ، فيكون متصلاً ، فهو بحث وافقه عليه ابن منته والتزمه فقال : أخرج البخاري « قال » وهو تدليس وتعقب شيخنا بأن أحداً لا يصف البخاري بالتدليس ، والذي يظهر لي أن مراد ابن منته أن صورته صورة التدليس لأنه يورده بالصيغة المحتملة ويوجد بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه ، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العننة فقد قال الخطيب : وهو المرجع إليه في الفن : « إن » قال « لا تحل على السماع إلا من عرف من عادته أنه يأتي بها في موضع السماع ، مثل حجاج بن محمد الأعور فعلى هذا ضارقت العننة فلا تعطى حكمها ولا يترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما من عرف من عادته أن

يوردها لغرض غير التلخيص وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التماثل كماله بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الإشكال، ولهذا عنت في ابتداء الأمر بهذا النوع وصفت كتاب « تعليق التعليق ». وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذي وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في « مستخرج الإسماعيلي » قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار، وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » فقال حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار، قال وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب بن غنم حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بسنده انتهى. وثنيه فيه على موضعين: أحدهما: أن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير عن موسى بن سهل الجعفي وعن جعفر بن محمد الفريابي كلاهما عن هشام، والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين فعزوه إليه أولى، وأيضاً قد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه على البخاري من رواية عديان بن محمد المروزي ومن رواية أبي بكر الباغندي كلاهما عن هشام، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الحسين بن عبد الله القطان عن هشام. ثانيهما: قوله: إن أبا داود أخرجه يومه أنه عند أبي داود باللفظ الذي وقع فيه النزاع وهو المازف، وليس كذلك بل لم يذكر فيه الخمر الذي وقعت بترجة البخاري لأجله فإن لفظه عند أبي داود بالسند المذكور إلى عبد الرحمن بن يزيد « حدثنا عطية بن قيس سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري يقول حدثني أبو عمار أو أبو مالك الأشعري والله ما كذبني أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليكونن من أمي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر - وذكر كلاماً قال - يمسح منهم قرود وخنازير إلى يوم القيامة » نعم ساق الإسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الإسناد فقال: « يستحلون الحر والحرير والخمر والمازف » الحديث.

قوله: (والله ما كذبني) هذا يزيد رواية الجماعة أنه عن غير واحد لا عن اثنين. **قوله:** (يستحلون الحر) ضبطه ابن ناصر بإلحاح المهمة المكسورة والراء الخفيفة وهو الفرج، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري، لم يذكر عياض ومن تبعه غيره. وأغرب ابن التين فقال: إنه عند البخاري بالمجتمين. وقال ابن العربي: هو بالمجتمين تصحيف وإلحاقاً برواية بالمهلطين وهو الفرج والمعن يستحلون الزنا. قال ابن التين: يريد ارتكاب الفرج بغير حيله، وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى ولكن العامة تستعمله بكسر المهمة كما في هذه الرواية. وحكي عياض فيه تشديد الراء، والتخفيف هو الصواب. وقيل: أصله بالياء بعد الراء فحذفت. وذكره أبو موسى في « فقه القريب » في (ح ر) وقال هو بتخفيف الراء وأصله حرح بكسر أوله وتخفيف الراء بعدها مهمة أيضاً جمعه أحرار قال: ومنهم من يشدد الراء وليس بجيد. وترجم أبو داود للحديث في كتاب اللباس « باب ما جاء في الحر » ووقع في روايته بمجتمين والتشديد والراجح بالمهلطين، ويؤيد ما وقع في « الزهد لابن المبارك » من حديث علي بلفظ « يوشك أن تستحل أمي فروج النساء والحرير » ووقع عند الداودي بالمجتمين ثم تعقبه بأنه ليس محفوظاً، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه، وقال ابن الأثير: المشهور في رواية هذا الحديث بالإعجام وهو غرب من الإبريسم، كذا قال وقد عرف أن المشهور في رواية البخاري بالمهلطين، وقال ابن العربي: الخمر بالمجتمين والتشديد مختلف فيه، والأقوى حله وليس فيه وعيد ولا عقوبة بإجماع.

قوله: (تنبه) لم تقع هذه اللفظة عند الإسماعيلي ولا أبي نعيم من طريق هشام، بل في روايتهما « يستحلون الحرير والخمر والمازف » وقوله: « يستحلون » قال ابن العربي: يحتمل أن يكون المعنى يقتضون ذلك حلالاً ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً على الاسترسال أي يستمرسون في شرها كالاسترسال في الحلال، وقد سمعنا ورواينا من يفعل ذلك.

قوله: (والمازف) بالمعنى المهمة والزاي بعدها جمع معزة بفتح الزاي وهي آلات الملاهي. ونقل القرطبي عن الجوهري أن المازف الغناء، والذي في صحاحه أنها آلات اللّهو، وقيل: أصوات الملاهي. وفي حواشي الديماطي: المازف الدفوف وغيرها مما يضرب به، ويطلق على الغناء عزف، وعلى كل لعب عزف، ووقع في رواية مالك بن أبي مريم « تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المازف ».

قوله: (ولينزلن أقوام إلى جنب علم) بفتح علم، بفتحين والجمع أعلام وهو الجبل العالي وقيل: رأس الجبل.

قوله: (يروح عليهم) كذا فيه بحذف الفاعل، وهو الراعي بقرينة المقام، إذ السارحة لا بد لها من حافظ.

قوله: (بمسارحة) بمهلطين الماشية التي تسرح بالغداة إلى رعيها وتروح أي ترجع بالعشي إلى مالها. ووقع في رواية الإسماعيلي « سارحة » بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها.

قوله: (يأتهم حاجة) كذا فيه بحذف الفاعل أيضاً، قال الكرماني: التقدير الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل. قلت: وقع عند الإسماعيلي « يأتهم طالب حاجة » فتعين بعض القدرات.

قوله: (فيصهم الله) أي يهلكهم ليلاً، والبيات مجوم العدو ليلاً.

يوردها لغرض غير التلخيص وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التماثل كماله بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الإشكال، ولهذا عنت في ابتداء الأمر بهذا النوع وصفت كتاب « تعليق التعليق ». وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذي وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في « مستخرج الإسماعيلي » قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار، وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » فقال حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار، قال وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب بن غنم حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بسنده انتهى. وثنيه فيه على موضعين: أحدهما: أن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير عن موسى بن سهل الجعفي وعن جعفر بن محمد الفريابي كلاهما عن هشام، والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين فعزوه إليه أولى، وأيضاً قد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه على البخاري من رواية عديان بن محمد المروزي ومن رواية أبي بكر الباغندي كلاهما عن هشام، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الحسين بن عبد الله القطان عن هشام. ثانيهما: قوله: إن أبا داود أخرجه يومه أنه عند أبي داود باللفظ الذي وقع فيه النزاع وهو المازف، وليس كذلك بل لم يذكر فيه الخمر الذي وقعت بترجة البخاري لأجله فإن لفظه عند أبي داود بالسند المذكور إلى عبد الرحمن بن يزيد « حدثنا عطية بن قيس سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري يقول حدثني أبو عمار أو أبو مالك الأشعري والله ما كذبني أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليكونن من أمي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر - وذكر كلاماً قال - يمسح منهم قرود وخنازير إلى يوم القيامة » نعم ساق الإسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الإسناد فقال: « يستحلون الحر والحرير والخمر والمازف » الحديث.

قوله: (حدثنا صدقة بن خالد) هو الدمشقي من موالى آل أبي سفيان، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في مناقب أبي بكر، وهو من رواية هشام بن عمار عنه أيضاً عن زيد بن واقد وصدقة هذا ثقة عند الجميع، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه، ثقة ابن ثقة ليس به بأس، أثبت من الوليد بن مسلم. وذهل شيخنا ابن الملقن تبعاً لغيره فقال: ليت - يعني ابن حزم - أعل الحديث بصدقة فإن ابن الجنيدي روى عن يحيى بن معين: ليس بشيء، وروى المروزي عن أحمد: ذلك ليس بمستقيم ولم يرضه. وهذا الذي قاله الشيخ خطأ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين وهو أقدم من صدقة بن خالد، وقد شاركه في كونه دمشقياً، وفي الرواية عن بعض شيوخه كزيد بن واقد، وأما صدقة بن خالد فقد قدمت قول أحد فيه، وأما ابن معين فالتقول عنه أنه قال: كان صدقة بن خالد أحب إلى أبي مسهر من الوليد بن مسلم، قال وهو أحب إلي من يحيى بن حزة، ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أن صدقة بن خالد ثقة، ثم إن صدقة لم يتفرد به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بل تابعه على أصله بشر بن بكر كما تقدم.

قوله: (حدثنا عطية بن ليس) هو شامي تابعي قواه أبو حاتم وغيره ومات سنة عشر ومائة وقيل: بعد ذلك، ليس له في البخاري ولا لشيخه إلا هذا الحديث، والإسناد كله شاميون.

قوله: (عبد الرحمن بن غنم) بفتح المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هانئ مختلف في صحته، قال ابن سعد: كان أبوه من قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم صحبة أبي موسى، وذكر ابن يونس أن عبد الرحمن كان مع أبيه حين وفد، وأما أبو زرة الدمشقي وغيره من حفاظ الشام فقالوا: أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، وقدمه دحيم على الصنابحي، وقال ابن سعد أيضاً: بعثه عمر بيقه أهل الشام، ووثقه المعجلي وآخرون. ومات سنة ثمان وسبعين. ووقع عند الإسماعيلي من الزيادة عن عطية بن قيس قال: « قام ربيعة الجعفي في الناس - فذكر حديثاً فيه طول - فإذا عبد الرحمن بن غنم فقال: يئنا حلفت عليها حدثني أبو عمار أو أبو مالك الأشعري، والله يئنا أخرى حدثني أنه سمع » وفي رواية مالك بن أبي مريم « كنا عند عبد الرحمن بن غنم معنا ربيعة الجعفي فذكروا الشراب » فذكر الحديث.

قوله: (حدثني أبو عمار أو أبو مالك الأشعري) هكذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالثك، وكذا وقع عند الإسماعيلي من رواية بشر بن بكر، لكن وقع عند أبي داود من رواية بشر بن بكر « حدثني أبو مالك » بغير ثك، ووقع عند ابن حبان عن الحسين بن عبد الله عن هشام بهذا السند إلى عبد الرحمن بن غنم، « أنه سمع أبا عمار

قوله: (ويضع العلم) أي يقرمه عليهم، وقال ابن بطال: إن كان العلم جبلاً فيذكركه وإن كان بناءً فيهنه ونحو ذلك. وأغرب ابن العربي فشرحه على أنه يكسر العين وسكون اللام فقال: وضع العلم إما بنعاب أهله كما سيأتي في حديث عبد الله بن عمرو، وإما بإهانة أهله بتسليط الفجرة عليهم.

قوله: (ومعش آخرين قردة وختاير إلى يوم القيامة) يريد عن لم يهلك في البيات المذكور، أو من قوم آخرين غير هؤلاء الذي « يتسوا »، ويؤيد الأول أن في رواية الإسماعيلي « ومعش منهم آخرين » قال ابن العربي: يحتمل الحقيقة كما وقع للأسم السالفة، ويحتمل أن يكون كناية عن تبدل أخلاقهم. قلت: الأول الأقرب بالسياق. وفي هذا الحديث وعيد شديد على من يتحلى في تحليل ما يجرم بتغيير اسمه، وأن الحكم يدور مع العلة. والعلة في تحريم الخمر الإسكار، فمهما وجد الإسكار وجد التحريم ولو لم يستمر الاسم. قال ابن العربي: هو أصل في أن الأحكام إنما تتعلق بمعاني الأسماء لا بالقابها، رداً على من حله على اللفظ.

٧- باب الانتباه في الأوعية والقر

٥٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ: أَتَى أَبُو أَسَدٍ السَّاعِدِيُّ قَدْخَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غُرْبِهِ، فَكَانَتْ امْرَأَتُهُ حَاصِلَةً، وَبِهِ الْقُرُوسُ، قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْفَقْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي قَوْزٍ. [إرجعه: ٥١٧٦، إمرجه: مسلم: ٢٠٠٦].

قوله: (باب الانتباه في الأوعية والقر) هو من عطف الخاص على العام، لأن التور من جملة الأوعية، وهو يفتح المثناة إناء من حجارة أو من نحاس أو من خشب، ويقال: لا يقال له تور إلا إذا كان صغيراً، وقيل هو قدح كبير كالقندر، وقيل مثل الطست، وقيل كالإجاجة، وهي بكسر الهجمة وتشديد الجيم وبعد الألف تون: وعاء.

قوله: (أبي أبو أسد الساعدي فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عروسة) تقدم في الرواية من هذا الوجه بلفظ « دعا النبي صلى الله عليه وسلم لعروسة » ومن وجه آخر عن أبي حازم « دعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ».

قوله: (قال التورون) القائل هو سهل (وما سقت) بفتح القاف وسكون المثناة، وفي رواية الكشيحي « قالت وسقت » بسكون التحتانية بعد القاف وفي آخره مشاة، وكذا الخلاف في أنقمت ونقمت وأقمع بالهمزة، وفيه لغة أخرى نقمت بغير الف، وتقدم في الرواية بلفظ « بلت تمرات ».

قوله: (في تور) زاد في الرواية « من حجارة » وإنما قيده لأنه قد يكون من غيرها كما تقدم، وفي رواية أشعث عن أبي الزبير عن جابر « كان النبي صلى الله عليه وسلم يئذ له في سقاء، فإذا لم يكن سقاء يئذ له في تور » قال أشعث: والتور من لحاء الشجر، أخرجه ابن أبي شيبة. وعبر المصنف بالانتباه إشارة إلى أن النقيع يسمى نبذاً، فيحمل ما ورد في الأخبار بلفظ النبذ على النقيع، وقد ترجم له بعد قليل « باب نقيع التمر ما لم يسكر » قال المهلب: النقيع حلال ما لم يشتد فإذا اشتد وغلَى حرم. وشرط الحنفية أن يقدف بالزبد، قال: وإذا نفع من الليل وشرب النهار أو بالعكس لم يشتد، وفيه حديث عائشة، يشير إلى ما أخرجه مسلم عن عائشة « كانت تئذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء توكي أهله فيشربه عشاء، وتئذ عشاء فيشربه غداة » وعند أبي داود من وجه آخر عن عائشة أنها « كانت تئذ للنبي صلى الله عليه وسلم غداة، فإذا كان من العشي تمشي فشرب على عشاءه، فإن فضل شيء صبت ثم تئذ له بالليل فإذا أصبح وتندى شرب على غداه، قالت تغسل السقاء غدة وعشية » وفي حديث عبد الله بن الديلمي عن أبيه « قلنا للنبي صلى الله عليه وسلم: ما نضع بالزبيب؟ قال: ابتذروه على عشاءكم، واشربوه على غداكم » أخرجه أبو داود والنسائي، فهذه الأحاديث فيها التقيد باليوم والليل. وأما ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يئذ له الزبيب من الليل في السقاء، فإذا أصبح شربه يومه وليلته ومن الغد، فإذا كان مساء شربه أو سقاء الحنط، فإن فضل شيء أراقه » وقال ابن المنذر: الشراب في المدة التي ذكرتها عائشة شرب حلو، وأما الصفة التي ذكرها ابن عباس فقد ينتهي إلى الشدة والغليان، لكن يحمل ما ورد من أمر الحنط بشربه على أنه لم يبلغ ذلك ولكن قرب منه، لأنه لو بلغ ذلك لسكر ولو أسكر حرم تناوله مطلقاً انتهى. وقد تمسك بهذا الحديث من قال بمزاج شرب قليل ما أسكر كثير، ولا حجة فيه لأنه ثبت أنه بدا فيه

٨- باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النبي

٥٩٢- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أَحْمَدَ الرُّمَيْيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الظُّرُوفِ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ لَنَا مِنْهَا، قَالَ: « فَلَا إِذْنَ ».

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ بِهَذَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا. وَقَالَ لِي: لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَوْعِيَةِ.

٥٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَخْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَوْعِيَةِ، قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ مِيقَاتَهُ، فَرُخِّصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمُرْتَفِ. [إمرجه: مسلم: ٢٠٠٠].

٥٩٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدِّبَاءِ وَالْمُرْتَفِ.

حَدَّثَنَا غُفَّانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا. [إمرجه: مسلم: ١٩٩٤].

٥٩٥- حَدَّثَنِي غُفَّانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: قُلْتُ لِلأَسْوَدِ: هَلْ مَاتَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يَنْتَبِذَ فِيهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، عَمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْتَبِذَ فِيهِ؟ قَالَتْ: نَهَانِي فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْ يَنْتَبِذَ فِي الدِّبَاءِ وَالْمُرْتَفِ، قُلْتُ: أَمَا ذَكَرْتَ الْجَرَّ وَالْحَتَمَ؟ قَالَ: إِنَّمَا أَحَدُكُمَا مَا سَمِعْتُ، فَأَحَدُكُمَا مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ [إمرجه: مسلم: ١٩٩٥].

٥٩٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَرْوَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ، قُلْتُ: أَنْتَرَبُ فِي الْإِيحَى؟ قَالَ: « لَا ».

قوله: (باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النبي) ذكر فيه خمسة أحاديث.

أولها حديث جابر وهو عام في الرخصة،

ثانيها حديث عبد الله بن عمرو وفيه استثناء المرتف،

ثالثها حديث علي في النهي عن الدبَاء والمزفت،

رابعها حديث عائشة مثله،

خامسها حديث عبد الله بن أبي أوفى في النهي عن الجر الأخضر. وظاهر

صنيعه أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى، وهي مسألة خلاف: فذهب مالك إلى ما دل عليه صنيع البخاري، وقال الشافعي والثوري وابن حبيب من المالكية: يكره ذلك ولا يجرم وقال سائر الكوفيين: يباح، وعن أحد روايتان، وقد أسند الطبري عن عمر ما يزيد قول مالك وهو قوله «لئن أشرب من قمقم عمى فيحرق ما أحرق ويقتل ما أبقى أحب إلي من أن أشرب نبيذ الجمر» عن ابن عباس «لا يشرب نبيذ الجمر ولو كان أحلى من العسل» وأسند النهي عن جماعة من الصحابة. وقال ابن بطال: النهي عن الأوعية إما كان قطعاً للزينة. فلما قالوا لا نجد بداً من الانتباه في الأوعية قال: «انتبهوا». وكل مسكر حرام. وهكذا الحكم في كل شيء، نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة، كانهي عن الجلوس في الطرقات، فلما قالوا لا بد لنا منها قال «فاطوا الطريق حقها». وقال الخطابي: ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً ثم نسخ، وذهب جماعة إلى أن النهي عن الانتباه في هذه الأوعية باق، منهم ابن عمر وابن عباس، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق كذا أطلق، قال: والأول أصح، والمعنى في النهي أن المهد بإباحة الجمر كان قريعاً، فلما اشتهر التحريم أباح لهم الانتباه في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر، وكان ممن ذهب إلى استمرار النهي لم يبلغه الناسخ. وقال الحازمي: لن نمر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الأدم والجوار غير الزينة، واستمر ما عداها على المنع، ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم ولفظه «نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم فأشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً» وقال وطريق الجميع أن يقال: لما وقع النهي عما شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها.

الحديث الأول

قوله: (سفيان) هو الثوري، ومنصور هو ابن المنتمر.

قوله: (عن سالم) وقع مفسراً في الطريق التي بعدها أنه ابن أبي الجعد. والظروف بظاء مثالة معجمة جمع ظرف بفتح أوله وهو الوعاء.

قوله: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف) في رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر «نهى عن الدباء والمزفت» وكان هذه الطريق لما لم تكن على شرط البخاري أورد عقب حديث جابر أحاديث عبد الله بن عمرو وعلي وعائشة الدالة على ذلك.

قوله: (لا بد لنا منها) في رواية الحفري عن الثوري عند الإسماعيلي «ليس لنا وعاء» وفي رواية لأحد في قصة وفد عبد القيس «قتل رجل من القوم: يا رسول الله إن الناس لا ظروف لهم، فقال: أشربوه إذا طاب، فإذا غيث فلهوه» وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث الأشعث العمري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم: «ما لي أرى وجوهكم قد تفتتت؟ قالوا: نحن بأرض وخبث، وكنا نتخذ من هذه الأبنية ما يقطع اللحمان في بطوننا، فلما نهيتنا عن الظروف فذلك الذي ترى في وجوهنا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الظروف لا تحل ولا تجرم، ولكن كل مسكر حرام.

قوله: (فلا إذن) جواب وجزاء، أي إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا تدعوها. وحاصله أن النهي كان ورد على تقدير عدم الاحتياج، أو وقع وحي في الحال بسرعة أو كان الحكم في تلك المسألة منقوضاً لرأيه صلى الله عليه وسلم وهذه احتمالات ترد على من جزم بأن الحديث حجة في أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد.

قوله: (وقال لي خليفة) هو ابن خياط معجمة ثم تحتية قليلة وهو من شيوخ البخاري ويحيى بن سعيد هو القطان.

الحديث الثاني

قوله: (علي) هو ابن المدني، وسفيان هو ابن عيينة.

قوله: (عن سليمان) في رواية الحميدي عن سفيان «حدثنا سليمان الأحول» وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من رواية الحميدي كذلك.

قوله: (عن أبي عياض العنسي) بالنون، وعياض بكسر الهملة وتخفيف التحتانية وبعد الألف ضاد معجمة واسمه عمرو بن الأسود وقيل قيس بن ثعلبة وبذلك جزم أبو نصر الكلاباذي في رجال البخاري، وكأنه تبع ما نقله البخاري عن علي بن المدني، وقال النسائي في «الكنى» أبو عياض عمرو بن الأسود العنسي ثم ساق من طريق شريح بن عمرو بن مسلم عن عمرو بن الأسود الحمصي أبي عياض. ثم روى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال عمرو بن الأسود العنسي يكتنى أبا عياض. ومن طريق

قوله: (عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص، كذا في جميع نسخ البخاري ووقع في بعض نسخ مسلم عبد الله بن عمر بنصف العين، وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجبائي.

قوله: (لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الأشربة) كذا وقع في هذه الرواية. وقد تظن البخاري لما فيها فقال بعد سياق الحديث «حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال عن الأوعية» وهذا هو الراجح، وهو الذي رواه أكثر أصحاب ابن عينة عنه كآحمد والحميدي في مستدبرهما، وأبي بكر بن أبي شيبة وابن أبي عمير عند مسلم وأحمد بن حنبل عند الإسماعيلي وغيرهم، وقال عياض: ذكر «الأشربة» وهم من الراوي، وإنما هو عن «الأوعية» لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينفه عن الأشربة وإنما نهى عن الظروف وإباح الانتباه في الأشربة، فليل كل الناس يجد سقاء فامتنى ما يسكر، وكذا قال لوفد عبد القيس لما نهام من الانتباه في الدباء وغيرها، قالوا: فقيم نشرب؟ قال: في أسقية الأدم. قال ويحتمل أن تكون الرواية في الأصل كانت لما نهى عن النبيذ إلا في الأشربة، فسقط من الرواية شيء انتهى. وسبق لي هذا الحميدي فقال في «الجمع»: لعله نقص من لفظ المان، وكان في الأصل لما نهى عن النبيذ إلا في الأشربة. وقال ابن التين: معناه لما نهى عن الظروف إلا الأشربة وهو عجيب، والذي قاله الحميدي أقرب، وإلا فحلف أداة الاستثناء مع المستثنى منه وإثبات المستثنى غير جائز إلا إن ادعى ما قال الحميدي أنه سقط على الراوي. وقال الكرماني: يحتمل أن يكون معناه لما نهى في مسألة الأبنية عن الجوار بسبب الأشربة قال: ويحيى «عن» مبيية شائع، مثل يسحون عن الأكل أي بسبب الأكل، ومنه «فأزلنا الشيطان عنها» [البقرة: ٢٦] أي بسببها. قلت: ولا يخفى ما فيه. ويظهر لي أن لا غلط ولا سقط، وإطلاق السقاء على كل ما يسقى منه جائز، قوله «نهى عن الأشربة» بمعنى الأوعية، لأن المراد بالأوعية، الأوعية التي يبنى منها، واختصاص اسم الأشربة بما يتخذ من الأدم وإما هو بالعرف. وقال ابن السكيت: السقاء يكون للين ولماء والوطب يسالوا للين خاصة، والنحي بكسر النون وسكون الهملة للسمن والقرية للماء، وإلا فمن يميز القياس في اللغة لا يمنع ما صنع سفيان، فكأنه كان يرى استواء اللفظين، فحدث به مرة هكذا ومراراً هكذا، ومن ثم لم يبعثها البخاري وهما.

قوله: (فرخص لهم في الجمر غير المزفت) في رواية ابن أبي عمير «فأرخص» وهي لغة، يقال أرخص ورخص. وفي رواية ابن أبي شيبة «فأذن لهم في شيء» منه «وفي هذا دلالة على أن الرخصة لم تقع دفعة واحدة، بل وقع النهي عن الانتباه إلا في سقاء، فلما شكوا رخص لهم في بعض الأوعية دون بعض، ثم وقعت الرخصة بعد ذلك عامة، لكن يفتر من قال إن الرخصة وقعت بعد ذلك إلى أن يثبت أن حديث بريدة الدال على ذلك كان متأخراً عن حديث عبد الله بن عمرو هذا.

وقد أخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي أوفى أنه كان يشرب نبيذ الجمر الأخضر وأخرج أيضاً بسند صحيح عن ابن مسعود أنه كان يذله في الجمر الأخضر ومن طريق معقل بن يسار وجماعة من الصحابة نحوه، وقد خص جماعة النهي عن الجمر بالجرار الأخضر كما رواه مسلم عن أبي هريرة، قال النوري: وبه قال الأكثر - أو الكثير - من أهل اللغة والغريب والمحدثين والفقهاء، وهو أصح الأقوال وأقواها، وقيل إنها جرار مقيرة الأجواف يؤتى بها من مصر أخرجه ابن أبي شيبة عن أنس، وقيل مثله عن عائشة بن زيادة: أضافها في جنوبها، وعن ابن أبي ليلى: جرار أفواها في جنبها يجلب فيها الخمر من الطائف وكانوا يبنون فيها يضاهون بها الخمر. وعن عطاء: جرار تعمل من طين ودم وشعر. ووقع عند مسلم عن ابن عباس أنه فسر الجمر بكل شيء يصنع من سدر، وكذا فسر ابن عمر الجمر بالجرة والطق، ومثله عن سعيد بن جبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن.

٩- باب نقيع التمر ما لم يسكر

٥٥٩٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَادِغِي، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِي، أَنَّهُ أَبَا أَسِيدٍ السَّاعِدِي دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لَعْرَسِي، فَكَانَتْ أَمْرَتُهُ خَادِمَتُهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ الْعُرْسُومُ، فَقَالَتْ: مَا تَذَرُونَنِي مَا أَنْفَقْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْفَقْتُ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنَ التَّلِي فِي تَوْرٍ. [راجع: ٥١٧٦، أخرجه مسلم: ٢٠٠٦].

قوله: (باب نقيع التمر ما لم يسكر) أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة امرأة أبي أسيد وفيه «أنفقت له تمرات» وقد تقدم التنبيه عليه قريباً، وتقدم بسنده ومثله في أبواب الوليمة، وأشار بالترجمة إلى أن الذي أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن معقل وغيره من كراهة نقيع الزبيب محمول على ما تغير وكاد يبلغ حد الإسكار، أو أراد قتله حسم المادة كما سيأتي من عبيدة السلماني أنه قال «أحدث الناس أشرية لا أدري ما فيها، فما لي شراب إلا الله واللبن والحديث، وتقييده في الترجمة بما لم يسكر مع أن الحديث لا تعرض فيه للسكر إلا إثباتاً ولا نفيًا، إما من جهة أن المدة التي ذكرها ما سهل وهو من أول الليل إلى أثناء نهاره لا يحصل فيها التغير جلة، وإما خصه بما لا يسكر من جهة لقام، والله أعلم.

١٠- باب الباذق

وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرَةِ.
وَرَأَى عُمَرُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَمَعَاذُ شَرِّبِ الطَّلَاءِ عَلَى الطَّلَبِ.
وَضَرَبَ الْبُرَاءُ وَأَبُو جُحَيْفَةَ عَلَى النَّصْفِ.
وَقَالَ ابْنُ عُمَارٍ: احْزَبِ الْعَمِيرُ مَا دَامَ طَرِبًا.
وَقَالَ عُمَرُ: وَجَدْتُ مِنْ غَيْبِ اللَّهِ رِيحَ ذَرَابِ، وَأَنَا سَائِلٌ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ مُسْكِرٌ جَلَدْتُهُ.

٥٥٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ: أَخْبَرَنَا مِقْبَانُ، عَنْ أَبِي الْجَوْثَرِيَّةِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَارٍ عَنِ الْبَاقِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ﷺ الْبَاقِ: «فَمَا اسْكُرْ فَهُوَ حَرَامٌ». قَالَ: الشَّرَابُ الْحَلَالُ الطَّيِّبُ، قَالَ: لَيْسَ بَعْدَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ إِلَّا الْحَرَامُ الْغَيْثُ.

٥٥٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ الْمَلُوءَةَ وَالْفَسْلَ. [راجع: ٤٩١٢، أخرجه مسلم: ١٤٧٤، مطولاً].

قوله: (باب الباذق) ضبطه ابن التين بفتح المعجمة، ونقل عن الشيخ أبي الحسن يعني القاسبي أنه حدث به بكسر الهمزة، وسئل عن فتحها فقال: ما فتننا عليه. قال: وذكر أبو عبد الملك أنه أخبر إذا طبخ. وقال ابن التين: هو فارسي معرب. وقال الجواليقي: أصله باذ هو الطلاء وهو أن يطبخ العصير حتى يصير مثل طلاء الإبل. وقال ابن

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وليس هو أبا بكر بن أبي شيبة وإن كان هو أيضاً عبد الله بن محمد. لأن قول البخاري بهذا يشعر بأن سياقه مثل سياق علي بن المدني إلا في اللفظة التي اختلف فيها، وسياق ابن أبي شيبة لا يشبه سياق علي.

قوله: (بهذا) أي بهذا الإسناد إلى علي والمثل، وقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش فقال: بإسناده مثله.

قوله: (عن الأوعية) فيه حذف تقديم: نهى عن الانتباه في الأوعية، وقد بين ذلك في رواية زياد بن فياض عن أبي عياض أخرجه أبو داود بلفظ «لا تتبذروا في الدباب والحتم والتغير» والفرق بين الأوعية من الأدم وبين غيرها أن الأوعية يتخللها الهواء من مسامها فلا يسرع إليها الفساد مثل ما يسرع إلى غيرها من الجرار ونحوها مما نهى عن الانتباه فيه. وأيضاً فالسقاء إذا نذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكار بما يشرب منه لأنه متى تغير وصار مسكراً شق الجلد، فلما لم يشقه فهو غير مسكر، بخلاف الأوعية لأنها قد تصير النبيذ فيها مسكراً ولا يعلم به، وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فمن جهة المحافظة على صيانة المال لثبوت النهي عن إضاعته، لأن التي نهى عنها يسرع التغير إلى ما ينبذ فيها، بخلاف ما أذن فيه فإنه لا يسرع إليه التغير، ولكن حدثت برينة ظاهر في تعميم الإذن في الجميع، فيد أن لا تشربوا المسكر، فكان الأمن حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يتغير حاله هل تغير أو لا، فإنه لا يتعين الاختيار بالشرب بل يقع بغير الشرب مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالزبد ونحو ذلك.

قوله: (فقالوا لا بد لنا) في رواية زياد بن فياض أن قاتل ذلك أمري.

الحديث الثالث: قوله: (حدثني سليمان) هو الأعمش، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك.

قوله: (عن الدباب والمزفت) زاد في رواية مالك بن عمير عن علي عند أبي داود «والحتم والتغير».

الحديث الرابع:

قوله: (حدثني عثمان) هو ابن أبي شيبة، وجرير هو ابن عبد الحميد.

قوله: (عن إبراهيم) هو التيمي (قلت للأسود) هو ابن يزيد التيمي وهو خال إبراهيم الراوي عنه.

قوله: (عم نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتبذله) أي أخبرني عما نهى، و«عما» أصلها «عن ما» فادغمت ولا تشيع الهمزة غالباً، ووقع في رواية الإسماعيلي «ما نهى» بخلاف «عن».

قوله: (أهل البيت) بالفتح على الاختصاص، أو على البلد من الضمير.

قوله: (أما ذكرت) فقال هو إبراهيم، وقوله «قال» أي الأسود، وقوله «أنفخذت» كذا للأكثر بالنون، وللشمسي «أفأخذت» بالإنفراد وهو استغهام إنكار، وفي رواية الإسماعيلي «أفأخذت» ما لم أسمع «وإذا استغهم إبراهيم عن الجمر والحتم لاشتهار الحديث بالنهي عن الانتباه في الأوعية، ولعل هذا هو السر في التقييد بأهل البيت، فإن الدباب والمزفت كان عندهم متيسراً، فلذلك خص نهيهم عنهما.

الحديث الخامس: قوله: (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد الشيباني هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز، ووقع في رواية الإسماعيلي «حدثني سليمان الشيباني».

قوله: (عن الجمر الأخضر) في رواية الإسماعيلي «عن نبيذ الجمر الأخضر».

قوله: (قلت) القائل هو الشيباني.

قوله: (قال لا) يعني أن حكمه حكم الأخضر، فدل على أن الوصف بالخضرة لا مفهوم له، وكان الجرار الأخضر حينئذ كانت شائعة بينهم فكان ذكر الأخضر لبيان الواقع لا للاحتراز. وقال ابن عبد البر: هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال، كأنه قيل الجمر الأخضر، فقال: لا تتبذروا فيه، فسمعه الراوي فقال: نهى عن الجمر الأخضر. وقد روى ابن عباس «عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن نبيذ الجمر» قال: والجمر كل ما يصنع من ملو قلت: وقد أخرج الشافعي عن سفيان عن أبي إسحاق عن ابن أبي أوفى «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجمر الأخضر والأبيض والأحمر» فإن كان محفوظاً ففي الأول اختصار، والحديث الذي ذكره ابن عبد البر أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما، قال الخطابي: لم يعلق الحكم في ذلك بالخضرة والياض، وإنما علق بالإسكار، وذلك أن الجرار تسرع التغير لا ينبذ فيها، فقد يتغير من قبل أن يشرب به، فهوا عنها. ثم لما وقعت الرخصة أذن لهم في الانتباه في الأوعية بشرط أن لا يشربوا مسكراً،

قوله: لا يقي غير ريمه لا يمشر ولا يشك السكر عنه، قال: فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ. وقد ثبت عن ابن عباس بسند صحيح «أن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه» أخرجه النسائي من طريق عطاء عنه وقال: إنه يريد بذلك ما قلل عنه في الطلاء. وأخرج أيضاً من طريق طلوس قال: هو الذي يصير مثل العسل ويؤكل ويصعب عليه الله فيشرب.

قوله: (وقال ابن عباس: أشرب العصور ما دام طرياً) وصله النسائي من طريق أبي ثابت التلمي قال: كتبت عند ابن عباس، فجمعه رجل يسأله عن العصور. فقال: أشربه ما كان طرياً. قال: إني طبخت شراباً وفي نفسي منه شيء، قال: اكتنت شاربته قبل أن تطبخه؟ قال: لا. قال: فإن النار لا تحل شيئاً قد حرم، وهذا يقيد ما أطلق في الآثار الماضية، هو أن الذي يطبخ إما هو العصور الطري قبل أن يتخمر، أو ما صار خراً فطبخ، فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله إلا على رأي من يميز تخليل الخمر، والجمهور على خلافه، وحجتهما الحديث الصحيح عن أنس وأبي طلحة أخرجه مسلم، وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشمي والنخعي، «أشرب العصور ما لم يخل وعن الحسن البصري ما لم يتغير» وهذا قول كثير من السلف أنه إذا بدأ فيه التغير تمتع، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان، وبهذا قال أبو يوسف وقيل إذا انتهى غليانه وبدأ في الهدوء بعد الغليان، وقيل إذا سكن غليانه. وقال أبو حنيفة: لا يجر عصور العنب النيس حتى يغلي ويقتل بالزبد. فإذا غلى وقذف بالزبد حرم. وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا تمتع مطلقاً ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ. وقال مالك والشافعي والجمهور: يمتنع إذا صار مسكراً شرب قليله وكثيره سواء غلى أم لم يخل، لأنه يجوز أن يبلغ حد الإسكار بأن يغلي ثم يسكن غليانه بعد ذلك، وهو مراد من قال: حد منع شربه أن يتغير والله أعلم.

قوله: (وقال عمر) هو ابن الخطاب (وجدت من عبيد الله) بالتصغير وهو ابن عمر.

قوله: (ربيع شراب وأنا سائل عنه فإن كان يسكر جلدته) وصله مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه أخبره «أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدت من فلان ربيع شراب. فزعم أنه شراب الطلاء، وإني سائل عما شرب، فإن كان يسكر جلدته. فجلده عمر الحد تاماً» وسنده صحيح. وفي السياق حذف تقديره: فسأل عنه فوجدته يسكر جلدته. وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري سمع السائب بن يزيد يقول «قام عمر على المنبر فقال: ذكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شراباً، وأنا سائل عنه، فإن كان يسكر جلدته» قال ابن عيينة: فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب قال: «فأريت عمر يجلدكم» وهذا الأثر يزيد ما تقدمت أن المراد بما أسله عمر من المطبوخ الذي يسمى الطلاء ما لم يكن بلغ حد الإسكار، فإن بلغه لم يجلد عنه ولذلك جلدكم ولم يستفصل هل شربوا منه قليلاً أو كثيراً، وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز شرب المطبوخ إذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر فإن عمر أذن في شربه ولم يفصل، وتعقب بأن الجميع بين الأثرين عتقتهم، وقد ثبت عنده أن كل مسكر حرام فاستفتى عن التفصيل، ويحتمل أن يكون سأل ابنه فأعترف أنه شرب كذا فجلده غيره عنه فأخبره أنه يسكر، أو سأل ابنه فأعترف أن الذي شرب يسكر، وقد بين ذلك عبد الرزاق في روايته عن معمر قال عن الزهري «عن السائب شهدت عمر صلى على جنازة ثم أقبل علينا فقال: إني وجدت من عبيد الله بن عمر ربيع شراب، وإني سألت عنه فزعم أنه الطلاء، وإني سائل عن الشراب الذي شرب فإن كان مسكراً جلدته. قال: فشهدت بعد ذلك بجلده». قلت: وهذا السياق يوضح أن رواية ابن جريح التي أخرجهما عبد الرزاق أيضاً عن عن الزهري مختصرة من هذه القصة، ولغة «عن السائب أنه حضر عمر يجلد رجلاً وجد منه ربيع شراب، فجلده الحد تاماً» فإن ظاهره أنه جلده بمجرد وجود الريع منه، وليس كذلك لما تبين من رواية معمر. وكذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي أيوب ذئب عن الزهري عن السائب «أن عمر كان يضرب في الريع» فإنها أشد اختصاراً وأعظم لبساً، وقد تبين براءة معمر أن لا حجة فيه لمن يجوز إقامة الحد بوجود الريع، واستدل به النسائي على أن الذي قلل عنه من أنه كسر النبيذ بالمال، لما شرب منه قطب من ذلك كان حراماً ولا لاشتداده، ووجه الدلالة أنه عقيم وجوب الحد بشرب المسكر ولم يستفصل منه هل شرب منه قليلاً أو كثيراً، فدل على أن ذلك النبيذ الذي قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلاً، واستدل به على جواز إقامة الحد بالراحة، وقد مضى في فضائل القرآن النقل عن ابن مسعود أنه عمل به، ونقل ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز ومالك مثله، قال مالك: إذا شهد عدلان عن كان يشرب ثم تابا أنه ربيع خر وجب الحد، وخالف ذلك الجمهور فقالوا: لا يجب الحد إلا بالإنذار أو البينة

قوله: الباذق المطبوخ من عصور العنب إذا أسكر، أو إذا طبخ بعد أن اشتد. وذكر ابن سديد في «الحكم» أنه من أسماء الخمر، وأغرب النادوي فقال: إنه يشبه القفاح إلا أنه ربما اشتد وأسكر، وكلام من أعرف منه بذلك يخالفه، ويقال للباذق أيضاً المثلث إشارة إلى أنه ذهب منه بالطين ثلثاه، وكذلك المنصف وهو ما ذهب نصفه، وتسميه العجم ميتخج بفتح الميم وسكون الحاءية وضم الموحدة وسكون المعجمة وقبح المثناة وآخره جهم، ومنهم من يضم المثناة، وروايته في مصنف ابن أبي شيبة بدل بدل المثناة وعحف الميم والياء من أوله.

قوله: (ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة) كانه أخذه من قول عمر «فإن كان يسكر جلدته» مع نقله عنه تجويز شرب الطلاء على الثلث، فكأنه يؤخذ من الخبرين أن الذي أباحه ما لم يسكر أصلاً، وأما قوله «من الأشربة» فلأن الآثار التي أوردها مرفوعة وموقوفها تتعلق بما يشرب. وقد سبق جمع طرق حديث «كل مسكر حرام» في «باب الخمر من العسل».

قوله: (ورأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث) أي رأوا جواز شرب الطلاء إذا طبخ فنصار على الثلث ونقص منه الثلثان، وذلك بين من سياق ألفاظ هذه الآثار، فاما أثر عمر فأخرجه مالك في «الموطأ» من طريق محمود بن لبيد الأنصاري «أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكك إليه أهل الشام وباء الأرض وتلقاه، وقالوا لا يصلحنا إلا هذا الشراب، فقال عمر: أشربوا العسل، قالوا ما يصلحنا العسل، فقال رجال من أهل الأرض: هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر؟ فقال: نعم فطبخوه حتى ذهب منه ثلثان وبقي الثلث، فأتوا به عمر فأدخل فيه إصبعه ثم رفع يده فتبعها يتسقط، فقال: هذا الطلاء مثل طلاء الإبل، فأمرهم عمر أن يشربوه. وقال عمر: اللهم إني لا أحل لهم شيئاً حرمته عليهم» وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي مجاز عن عامر بن عبد الله قال: «كتب عمر إلى عمار: أما بعد فإنه جاءني عبر تحمل شراباً أسود كانه طلاء الإبل، فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخيشان: ثلث بريجه وثلث بغيه. فسر من قبلك أن يشربوه» ومن طريق سعيد بن المسيب «أن عمر أحل من الشراب ما طبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه» وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال «كتب عمر: أطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه، فإن للشيطان اثنين ولكم واحد» وهذه أسانيد صحيحة، وقد أفصح بعضها بأن الخمر من السكر فمتى أسكر لم يخل، وكأنه أشار بنصيب الشيطان إلى ما أخرجه النسائي من طريق ابن سيرين في قصة نوح عليه السلام قال «لا ركب السفينة فقد الحيلة فقال له الملك: إن الشيطان أخذها ثم أحضرت له ومعها الشيطان، فقال له الملك: إنه شريك فيها فأحسن الشركة، قال: له النصف. قال: أحسن. قال له الثلثان وفي الثلث. قال: أحسنت وأنت عسان أن تأكله عنياً وتشربه عصيراً، وما طبخ على الثلث فهو لك ولذريتك، وما جاز عن الثلث فهو من نصيب الشيطان» وأخرج أيضاً من وجه آخر عن ابن سيرين عن أنس بن مالك فذكره. ومثله لا يقال بالرائي فيكون له حكم المرفوع، وأغرب ابن حزم فقال: أنس بن مالك لم يدرك نوحاً فيكون منقطعاً، وأما أثر أبي عبيدة هو ابن الجراح ومعاذ وهو ابن جبل فأخرجه أبو مسلم الكجي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أنس «أن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما طبخ على الثلث وذهب ثلثاه» والطلاء بكسر الملهمة والمذ هو النبيذ شبه بطلاء الإبل وهو القطران الذي يدهن به، فإذا طبخ عصور العنب حتى تقلد أشبه بطلاء الإبل وهو في تلك الحالة غالباً لا يسكر. وقد وافق عمر ومن ذكر معه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنهما، وعلي وأبو أمامة وخالد بن الوليد وغيرهم أخرجهما ابن أبي شيبة وغيره، ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة، ومن الفقهاء الثوري واليث ومالك وأحمد والجمهور، وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر، وكرهه طائفة تورعاً.

قوله: (وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف) أما أثر البراء فأخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف، أي إذا طبخ فنصار على النصف. وأما أثر أبي جحيفة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق حصين بن عبد الرحمن قال: رأيت أبا جحيفة، فذكر مثله. ووافق البراء وأبو جحيفة جرير وأنس، ومن التابعين ابن الحنفية وشرح، وأطبق الجميع على أنه إن كان يسكر حرم. وقال أبو عبيدة في «الأشربة»: بلغني أن النصف يسكر فإن كان كذلك فهو حرام، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعنان البلاد، فقد قال ابن حزم إنه شاهد من العصور ما إذا طبخ إلى الثلث يتعقد ولا يصير مسكراً أصلاً، ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك. ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك، بل قال: إنه شاهد منه ما يصير رباً خائراً لا يسكر. ومنه ما لو طبخ

عنه قال: إني لاسقي أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل بن البيضاء، خيلط بسر وتمر، إذ حرمتم الخمر، ففعلتها، وأنا ساقهم وأصغرهم، وأنا نعلنا يومئذ الخمر.

وقال عمرو بن الحارث: حدثنا قتادة: سمع أنساً. [راجع: ٢٤٩٤، أخرجه مسلم: ١٩٨٠].

٥٦٠١- حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج: أخبرني عطاة: أنه سمع جابرًا رضي الله عنه يقول: نهى النبي ﷺ عن الزبيب، والتمر، والبسر، والوكبيب. [أخرجه مسلم: ١٩٨٦، بإسناد: يحيى بن خلط].

٥٦٠٢- حدثنا مسلم: حدثنا هشام: أخبرنا يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: نهى النبي ﷺ أن يخلط بين التمر والبسر، والتمر، والوكبيب، ويثبت كل واحد منهما على حدة. [أخرجه مسلم: ١٩٨٨].

قوله: (باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً) قال ابن بطال: قوله: (إذا كان مسكراً) خطأ، لأن النهي عن الخليطين عام وإن لم يسكر كثيرهما، لسرعة سريان الإسكار إليهما من حيث لا يشعر صاحبه به، فليس النهي عن الخليطين لأنهما يسكران حالاً، بل لأنهما يسكران مآلاً فإنهما إذا كانا مسكرين في الحال لا خلاف في النهي عنهما. قال الكرماني: فعلى هذا فليس هو خطأ بل يكون أطلق ذلك على سبيل المجاز، وهو استعمال مشهور. وأجاب ابن المنير بأن ذلك لا يرد على البخاري، إما لأنه يروى جواز الخليطين قبل الإسكار، وإما لأنه ترجم على ما يطابق الحديث الأول وهو حديث أنس، فإنه لا شك أن الذي كان يسقي القوم حينئذ كان مسكراً، ولهذا دخل عندهم في عموم النهي عن الخمر، حتى قال أنس: ولما لندما يومئذ الخمر، فدل على أنه كان مسكراً. قال: وأما قوله: (وأن لا يخلط إدامين في إدام) فيطابق حديث جابر وأبي قتادة، ويكون النهي معللاً بعلة مستقلة، إما بتحقيق إسكار الكثير وإما توقع الإسكار بالخلط سريعاً وإما الإسراف والشر، والتعليل بالإسراف مبين في حديث النهي عن قران التمر. قلت: والذي يظهر لي أن مراد البخاري بهذه الترجمة الرد على من أول النهي عن الخليطين بأحد تأويلين: أحدهما حمل الخليطين على المخلوط، وهو أن يكون نبيذ غير وحده مثلاً قد اشتد، ونبيذ زبيب وحده مثلاً قد اشتد، فيخلطان ليصيرا خلأ، فيكون النهي من أجل تعدد التخليل، هذا مطابق للترجمة من غير تكلف. ثانيهما أن يكون علة النهي عن الخلط الإسراف، فيكون كالنهي عن الجمع بين إدامين. ويؤيد الثاني قوله في الترجمة: (وأن لا يخلط إدامين في إدام) وقد حكى أبو بكر الأكرم عن قوم أنهم حلوا النهي عن الخليطين على الثاني، وجملوه نظير النهي عن القران بين التمر كما تقدم في الأطعمة، قالوا: فإذا ورد النهي عن القران بين التمرتين وهما من نوع واحد فكيف إذا وقع القران بين نوعين؟ ولهذا عبر المصنف بقوله: (من رأى) ولم يبرمز بالحكم. وقد نصر الطحاوي من حل النهي عن الخليطين على منع السرف فقال: كان ذلك لما كانوا فيه من ضيق العيش. وساق حديث ابن عمر في النهي عن القران بين التمرتين، وتعقب بأن ابن عمر أحد من روى النهي عن الخليطين وكان نبيذ البسر، فإذا نظر إلى بسرة في بعضها ترطيب قطعه كرامة أن يقع في النهي، وهذا على قاعدتهم يعتمد عليه، لأنه لو فهم أن النهي عن الخليطين كالنهي عن القران لما خالفه فعل على أنه عنده على غيره. ثم أورد المصنف حديث أنس الذي تقدم شرحه في أول الباب، وفيه أنه سقا خيلط بسر وتمر، فدل على أن المراد بالنهي عن الخليطين ما كانوا يسمونه قبل ذلك من خلط البسر بالتمر والتمر ذلك، لأن ذلك عادة يقتضي إسراع الإسكار بخلاف المنفردين، ولا يمكن من حديث أنس هذا في الخليطين على ما ادعاه صاحب التأويل الأول، وحمل علة النهي بخوف الإسراع أظهر من حملها على الإسراف، لأنه لا فرق بين نصف رطل من تمر ونصف رطل من بسر إذا خلطاً مثلاً، وبين رطل من زبيب صرف، بل هو أولى لفظة الزبيب عديم إذ ذلك بالنسبة إلى التمر والرطب، وقد وقع الإذن بأن يند كل واحد على حدة، ولم يفرق بين قليل وكثير، فلو كانت العلة الإسراف لما أطلق ذلك. وسكى الطحاوي في «اختلاف العلماء» عن الليث قال: لا أرى بأساً أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعاً، وإنما جاء النهي أن يندبا جميعاً ثم يشربان لأن أحدهما يشتد به صاحبه.

قوله: (وقال عمرو بن الحارث حدثنا قتادة سمع أنساً) أراد بهذا التعليق بيان سمح قتادة، لأنه وقع في الرواية التي ساقها قبل معتمداً، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن

على مشاهدة الشرب لأن الروائع قد تنفق، والحد لا يقام مع الشبهة، وليس في قصة عمر الصريح أنه جلد بالرائحة، بل ظاهر سياقه يقتضي أنه اعتمد في ذلك على الإقرار أو البينة، لأنه لم يجلدهم حتى سأل. وفي قول عمر: اللهم لا أحل لهم شيئاً حرمته عليهم، رد على من استدل بإجازته شرب المطبوخ أنه يجوز عنده الشرب منه ولو أسكر شارب، لكونه من يفصل بين ما إذا أسكر أو لم يسكر، فإن بقاء أثر عمر الذي ذكرته يدل على أنه فصل، بخلاف ما قال الطحاوي وغيره.

قوله: (سفيان) هو الثوري.

قوله: (عن أبي الجوزية) بالجيم مصغراً اسمه حطان، وقد تقدم شرح حاله في سورة المائدة، ووقع في رواية عبد الرزاق عن الثوري «حدثني أبو الجوزية».

قوله: (سبق محمد صلى الله عليه وسلم الباذق)، ما أسكر فهو حرام) قال المهلب: أي سبق محمد بتحريم الخمر تسميتهن ها الباذق، قال ابن بطال يعني بقوله «كل مسكر حرام» والباذق شراب العسل، ويحتمل أن يكون المعنى سبق حكم محمد بتحريم الخمر تسميتهن لها بغير اسمها، وليس تغييرهم للاسم محلل له إذا كان يسكر، قال: وكان ابن عباس فهم من السائل أنه يرى أن الباذق حلال، فحسم مادته وقطع رجاءه وباعد منه أصله وأخبره أن المسكر حرام ولا حيرة بالنسبة. وقال ابن التين: يعني أن الباذق لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت: وسياق قصة عمر الأولى يؤيد ذلك. وقال أبو الليث السمرقندي: شارب المطبوخ إذا كان يسكر أعظم ذنباً من شارب الخمر لأن شارب الخمر يشربها وهو يعلم أنه عاص بشرها، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالاً، وقد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام، وثبت قوله صلى الله عليه وسلم «كل مسكر حرام» ومن استحل ما هو حرام بالإجماع كفر. قلت: وقد سبق لي نحو هذا بعض قدماء الشعراء في أول المائة الثالثة فقال يمرض بعض من كان يفي بإباحة المطبوخ:

وأشربها وأزعمها حراماً وأرجو عفوَ رب ذي امتنان
وشربها وزعمها حلالاً وتلك على المسى خطيان

قوله: (قال الشراب الحلال الطيب، قال ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث) هكذا في جميع نسخ الصحيح، ولم يعين القائل هل هو ابن عباس أو من بعده، والظاهر أن من قول ابن عباس، وبذلك جزم القاضي إسماعيل في أحكامه في رواية عبد الرزاق، وأخرج البيهقي الحديث من طريق محمد بن أيوب عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه بلفظ: قال الشراب الحلال الطيب لا الحرام الخبيث، وأخرجه أيضاً من طريق ابن أبي خيثمة وهو زهير بن معاوية عن أبي الجوزية قال: قلت لابن عباس أفتي عن الباذق فذكر الحديث وفي آخره: فقال رجل من القوم: إننا نعد إلى العنب فننصره حتى نطبخه حتى يكون حلالاً طيباً، فقال: سبحان الله سبحان الله، أشرب الحلال الطيب فإنه ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق أبي عوانة عن أبي الجوزية قال: سألت ابن عباس قلت: نأخذ العنب فننصره فنشرب منه حلواً حلالاً؟ قال: أشرب الحلواً، والباقي مثله، ومعنى هذا أن المشبهات تقع في حيز الحرام وهو الخبيث، وما لا شبهة فيه حلال طيب، قال إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»: هذا الأثر عن ابن عباس يعضف الأثر المروي عنه «حرم الخمر بعينها» الحديث، وقد سبق بيانه في «باب الخمر من العسل». ثم أسند عن ابن عباس قال: ما أسكر كثيره فقليله حرام. وأخرج البيهقي من طريق إسحاق بن راهويه بسند صحيح إلى يحيى بن عبيد أحد الثقات عن ابن عباس قال: إن التار لا تحل شيئاً ولا تحرمه. وزاد في رواية أخرى عن يحيى بن عبيد: عن ابن عباس أنه قال لهم: ليسكر؟ قالوا: إذا أكثر منه أسكر، قال: فكل مسكر حرام. ثم ذكر المصنف حديث عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل، وقد تقدم في الأطعمة، والحلواء تعقد من السكر، وعطف العسل عليها من عطف العام على الخاص، وقد تقدم الحلواء من السكر فيقتران. ووجه إيراد في هذا الباب أن الذي يحل من المطبوخ هو ما كان في معنى الحلواء، والذي يجوز شربه من عصير العنب بغير طبع هو ما كان في معنى العسل، فإنهم كانوا يزوجونه بالماء ويشربونه من ساعته، والله أعلم.

١١- باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر

إذا كان مسكراً، وأن لا يخلط إدامين في إدام.

٥٦٠٠- حدثنا مسلم: حدثنا هشام: حدثنا قتادة، عن أنس رضي الله

وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « نهى أن يخلط التمر والزهر ثم يشرب وأن ذلك كان عامة خرمهم يومئذ »، وهذا السياق أظهر في المراد الذي حملت عليه لفظ الترجمة والله أعلم. وقوله في الإسناد الأول « حدثنا مسلم » وقع في رواية السفي « حدثنا مسلم بن إبراهيم » وهشام هو الدستوائي.

الحديث الثاني: حديث جابر، وأورده بلفظ « نهى عن الزبيب والتمر والبسر والرطب » وليس صريحاً في النهي عن الخليل، وقد بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرزاق ويعني القطان جميعاً عن ابن جريج بلفظ « لا تجمعوا بين الرطب وبين البسر وبين الزبيب والتمر نيئاً » وأخرج أيضاً من طريق الليث عن عطاء « نهى أن يئذ التمر جميعاً والرطب والبسر جميعاً »

الحديث الثالث: حديث أبي قتادة.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم أيضاً، وهشام هو الدستوائي أيضاً.

قوله: (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) هو الأصباري المشهور.

قوله: (نهى) في رواية مسلم من طريق إسماعيل بن علي عن هشام بهذا الإسناد « لا تنبذوا الزهر والرطب جميعاً » الحديث.

قوله: (ولينبذ واحد منهما) أي من كل اثنين منهما، فيكون الجمع بين أكثر بطريق الأول.

قوله: (على حدة) بكسر الميملة وفتح الدال بعدها هاء تأنيث أي وحده، ووقع في رواية الكشيبي « على حدة » وهذا ما يؤيد رد التأويل المذكور أولاً كما بينته، ولمسلم من حديث أبي سعيد « من شرب منكم النبي فليشره زبيباً فرداً أو تمرأ فرداً أو بسرأ فرداً » وأخرج ابن أبي شيبة واحد والنسائي سبب النهي من طريق الحراني عن ابن عمر قال « أتني النبي صلى الله عليه وسلم يسكران فضربه ثم سأله عن شربه فقال: شربت نيئاً ثم زبيب فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تخطوهما، فإن كل واحد منهما يكفي وحده » قال النووي: وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي عن الخليل أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخليل قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار، ويكون قد بلغه. قال: ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه. وإنما يمتنع إذا صار مسكراً، ولا تخفى علامته. وقال بعض المالكية: هو للتحريم. واختلف في خلط نيئ البسر الذي لا يشتد مع نيئ التمر الذي لا يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص النهي عن الخليل عند الانتباز؟ فقال الجمهور: لا فرق. وقال الليث: لا بأس بذلك عند الشرب. ونقل ابن التين عن النابودي أن سبب النهي ما إذا نيئ يكون حلواً، فإذا أضيف إليه الآخر أسرعته إليه الشدة. وهذه صورة أخرى، كأنه يخصص النهي بما إذا نيئ أحدهما ثم أضيف إليه الآخر، لا ما إذا نيئاً معاً. واختلف في الخليلين من الأشربة غير النبيذ، فحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط للمرضى شرابين، ورده بأنهما لا يسرع إليهما الإسكار اجتماعاً وانفراداً، وتعقب باحتمال أن يكون قائل ذلك يرى أن العلة الإسراف كما تقدم، لكن لا يتعد هذا في مسألة المريض بما إذا كان المفرد كافياً في دواء ذلك المرض، وإلا فلا مانع حينئذ من التركيب. وقال ابن العربي: ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر، وجواز النبيذ الحلو الذي لا يحدث عنه سكر، وثبت النهي عن الانتباز في الأربعة ثم نسخ، وعن الخليلين فاختلف العلماء: فقال أحمد وإسحاق وأكثر الشافعية بالتحريم ولو لم يسكر، وقال الكوفيون بالحل. قال: واتفق علماؤنا على الكراهة، لكن اختلفوا هل هو للتحريم أو للتنزيه؟ واختلف في علة المنع: فقيل لأن أحدهما يشد الآخر، وقيل لأن الإسكار يسرع إليهما. قال: ولا خلاف أن الخل باللين ليس بخليلين، لأن اللين لا يئذ، لكن قال ابن عبد الحكم: لا يجوز خلط شرابي سكر كالورد والجلاب وهو ضعيف. قال: واختلفوا في الخليلين لأجل التخليل، ثم قال: ويتحصل لنا أربع صور: أن يكون الخليلان منصوبين فهو حرام، أو منصوب ومسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر أسكر فهو حرام قياساً على المنصوص، أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز: قال: وهنا مرتبة رابعة وهي ما لو خلط شيتين وأضاف إليهما دواء يمتنع الإسكار فيجوز في المسكوت عنه ويكره في المنصوص. وما نقله عن أكثر الشافعية وجد نص الشافعي بما يوافق فقال: ثبت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخليلين، فلا يجوز مجال. وعن مالك قال: أدركت على ذلك أهل العلم ببلدنا. وقال الخطابي: ذهب إلى تحريم الخليلين وإن لم يكن الشراب منهما مسكراً جماعة عملاً بظاهر الحديث، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق، وظاهر مذهب الشافعي. وقالوا: من شرب الخليلين أثم من وجهة واحدة، فإن كان بعد الشدة أثم من جهتين، وخص الليث النهي بما إذا نيئاً معاً أحد وجري ابن حزم على عادته في الجمود فخص النهي عن الخليلين بخلط واحد من

١٢- باب شرب النبي

وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِن بَيْنِ قَوْمٍ وَقَدْ كُنَّا خَالِصًا سَائِلًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦].

٥٦٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ أُسْرِي بِهِ بِقَدْحٍ كَبِيرٍ وَقَدْ حَضَرَ خُمْرٌ. [إرجاع: ٣٣٩٤، أخرجه مسلم: ١٦٨، مطولاً وبزيادة، وهو في الأشربة: ٩٢].

٥٦٠٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: سَمِعَ سُفْيَانَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْرَ، مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ يُحَدِّثُ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: شَكَّ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ يَأْنِيهِ لِيَبَيِّنَ لِي شَرْبَ. فَكَانَ سُفْيَانُ رُبَّمَا قَالَ: شَكَّ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ، فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ، قَالَ: هُوَ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ. [إرجاع: ١٦٥٨، أخرجه مسلم: ١١٢٣].

٥٦٠٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدْحٍ مِنْ تَبْنٍ مِنْ النِّبْعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمْرُكَ؟ وَكَأَن تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُوداً». [الطهر: ٥٩٠٦، أخرجه مسلم: ٢٠١١].

٥٦٠٦- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَذْكُرُ، أَنَّ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ، رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، مِنَ النَّبْعِ يَأْنِيهِ مِنْ تَبْنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا خَمْرُكَ؟ وَكَأَن تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُوداً». [إرجاع: ٥٩٠٥، أخرجه مسلم: ٢٠١١].

وَحَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

٥٦٠٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَرَرْنَا بِرَاعٍ وَقَدْ غَطِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَحَلَلْتُ كُنَّةً مِنْ تَبْنٍ لِي فِي قَدَحٍ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ، وَأَنَا سَرَّاقَةٌ بَنُ جُعْشَمٍ عَلَى قَرْسٍ فَدَعَا عَلِيَّ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ سَرَّاقَةٌ أَنْ لَا يَدْعُوَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَرْجِعَ،

الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: (يقدح لبن وقدح حر) تقدم البحث فيه قريباً، والحكمة في التعبير بين الخمر مع كونه حراماً واللبن مع كونه حلالاً إما لأن الخمر حيتل لم تكن حرامت. أو لأنها من الجنة وخمر الجنة ليست حراماً. وقوله في الحديث «ليلة أسري به» حكى فيه توين ليلة. والذي أعرفه في الرواية الإضافة.

الحديث الثاني: حديث أم الفضل في شرب اللبن بعرفة. وقد تقدم شرحه في الصيام. وقوله في آخره «وكان سفيان ربما قال: شك الناس في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأرسلت إليه أم الفضل، فإذا وقف عليه قال: هو عن أم الفضل» يعني أن سفيان كان ربما أرسل الحديث فلم يقل في الإسناد عن أم الفضل. فإذا ستل عنه حل هو موصول أو مرسل قال: هو عن أم الفضل. وهو في قوة قوله هو موصول. وهذا معنى قوله وقف عليه. وهو بضم أوله وكسر القاف. ووقع في رواية أبي ذر «ووقف» بزيادة واو ساكنة بعد الواو المضمومة، والقائل «وكان سفيان» هو الراوي عنه وهو الحميدي، وقد تقدم في الحج عن علي بن عبد الله عن سفيان بدون هذه الزيادة. وأغرب الدودي فقال: لا غائفة بين الروایتين، لأنه يجوز أن تقول أم الفضل عن نفسها «أرسلت أم الفضل» أي على سبيل التجريد، كذا قال.

الحديث الثالث

قوله: (عن أبي صالح وأبي سفيان) كذا رواه أكثر أصحاب الأعمش عنه عن جابر، ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده أخرجه مسلم، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن حصن بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وعن أبي صالح عن أبي هريرة، وهو شاذ والمفوظ عن جابر.

قوله: (من الطبع) بالنون، قيل هو الموضع الذي حي رمعي النعم وقيل: غيره، وقد تقدم في كتاب الجمعة ذكر تقيع الحفصات فدل على التمدد، وكان وادياً يجتمع فيه الماء، والماء النافع هو المجتمع، وقيل: هو الباع حكاية الخطابي، وعن الحليل: الروابي يكون فيه الشجر، وقال ابن التين: رواه أبو الحسن يعني القابسي بالموحدة، وكذا نقله عياض عن أبي بحر بن العاص، وهو تصحيف، فإن التقيع مقبرة بالمدينة، وقال القرطبي: الأكثر على النون وهو من ناحية العقيق على عشرين فرسخاً من المدينة.

قوله: (ألا) بفتح الهزنة والتشديد بمعنى هلا. وقوله: «خرته» بخاء معجمة وتشديد الميم أي غطيته، ومنه خار المرأة لئلا يسترها.

قوله: (لهرضي) بفتح أوله وضم الراء قاله الأسمعي، وهو رواية الجمهور، وأجاز أبو عبيد كسر الراء وهو مأخوذ من العرض أي تجعل العود عليه بالعرض، والمعنى أنه إن لم يغطه فلا أقل من أن يعرض عليه شيئاً. وأطن السر في الاكتفاء بعرض العود أن تعاطي التغطية أو العرض يقرن بالتسمية فيكون العرض علامة على التسمية فتشتمل الشياطين من الدنونة، وسيأتي شيء من الكلام على هذا الحكم في «باب في تنطية الإناء» بعد أبواب.

(تنبيه): وقع لمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده عن جابر «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستسقى، فقال رجل: يا رسول الله ألا نسئلك نبذا؟ قال: بلى، فخرج الرجل يسمى فجاء بقلح فيه نبذ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا خمرته» الحديث. ولمسلم أيضاً من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول «أخبرني أبو عبد الساعدي قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بقدح لبن من التثعيل حتى غمر» الحديث. والذي يظهر أن قصة اللبن كانت لأبي حيد وأن جابراً حضرها، وأن قصة النبذ حلها جابر عن أبي حيد وأبهم أبر حيد صاحبها، ويحتمل أن يكون هو أبا حيد راوياً أبهم نفسه، ويحتمل أن يكون غيره، وهو الذي يظهر لي والله أعلم.

الحديث الرابع: حديث البراء «قدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة وأبو بكر معه» كذا أورده مختصراً فقال البراء إن هذا القدر هو الذي رواه شعبة عن أبي إسحاق قال: ورواه إسرائيل وغيره عن أبي إسحاق مطولاً. قلت: وقد تقدم في الهجرة «أنه عازياً بأخ رجلاً لأبي بكر رساله عن قصته مع النبي صلى الله عليه وسلم في الهجرة» وقوله: «فحلبت» وتقدم هناك «فأمرت الراعي تحلب» فتكون نسبة الحلب لنفسه هنا مجازية، وقوله: «كتبه» بضم أوله وسكون المثناة بعدها موحدة قال الحليل: كل قليل جمته فهو كنية. وقال ابن فارس: هي القطعة من اللبن أو الثمر، وقال أبو زيد: هي من اللبن ملء القدح، وقيل: قدر حلبة ناقة، وعمود شيخ البخاري فيه هو ابن

فَقَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٤٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٠٩، باختلاف].

٥٦٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُضَمُّ الصَّلَافَةُ اللَّفْطَةُ الصُّبْحِيَّةُ وَنَحْوُهَا، وَالشَّاءُ الصُّبْحِيَّةُ وَنَحْوُهَا، وَتَقْدَرُ يَأْنَهُ، وَتُؤَخَّرُ بِآخَرِهِ». [راجع: ٢٦٢٩، أخرجه مسلم: ١٠١٩، ١٠٢٠ بلطف مختلف].

٥٦٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَبَ لَبْأً فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا». [راجع: ٢١١، أخرجه مسلم: ٣٥٨].

٥٦١٠- وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وُعُتُّ إِلَى السُّبُورَةِ، فَإِذَا أَرَبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: فَالنَّيْلُ وَالْفَرَاتُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ: فَنَهْرَانِ فِي الْجَبَّةِ، فَأَيُّهُمَا بِبَلَاةٍ الْفَتْحُ: فَذَخْ فِيهِ لَبْأً، وَذَخْ فِيهِ عَسَلٌ، وَذَخْ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبْأُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: اصْبَتِ الْفَطْرَةَ أَنْتَ وَأَهْلُكَ».

قَالَ هِشَامٌ وَسَعِيدٌ وَهَمَامٌ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَفْصَعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الْأَنْهَارِ نَحْوُهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: ثَلَاثَةَ الْفَتْحِ». [راجع: ٣٥٧٠، أخرجه مسلم: ١٦٦، بلفظه لم ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب شرب اللبن) قال ابن التين: أطال التفتن في هذه الترجمة ليرد قول من زعم أن اللبن يسكر كثيره فرد ذلك بالخصوص، وهو قول غير مستقيم لأن اللبن لا يسكر بمجرد واما يتفق فيه ذلك نادراً بصفة تحدث. وقال غيره: قد زعم بعضهم أن اللبن إذا طال العهد به وتغير صار يسكراً، وهذا ربما يقع نادراً إن ثبت وقعه، ولا يلزم منه تأجيل شاربه إلا إن علم أن عقله يلح به فشربه لذلك. نعم قد يقع السكر باللبن إذا جمل فيه ما يصير باختلاطه معه مسكراً فيحرم. قلت: أخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن سيرين أنه سمع ابن عمر يسأل عن الأثرية فقال: إن أهل كذا يتخلون من كذا وكذا خراً حتى عد خمسة أشرية لم أحفظ منها إلا العسل والشعير، واللبن، قال فكنت أهاب أن أحدث باللبن حتى أتيت أنه يارمنية يصنع شراب من اللبن لا يلبث صاحبه أن يصصر واستدل بالآية المذكورة أول الباب على أن الماء إذا تغير ثم طال مكثه حتى زال التغير بنفسه ورجع إلى ما كان عليه أنه يطهر بذلك، وهذا في الكثير، وبغير النجاسة من القليل متفق عليه، وأما القليل المتغير بالنجاسة فيصير إذا زال تغيره بنفسه بخلاف: هل يطهر؟ والشعير عند المالكية يطهر، وظاهر الاستدلال بقوي بالتطهير، لكن في الاستدلال به لذلك نظراً، وقريب منه في البعد استدلال من استند به على طهارة النبي، وتقريره أن اللبن خالط الفرت والدم ثم استحالة فخرج خالصاً طاهراً، وكذلك النبي يتنصر من الدم فيكون على غير صفة الدم فلا يكون نجساً.

قوله: (وقول الله عز وجل: يخرج من بين فرث ودم) زاد غير أبي ذر «لبناً خالصاً» [التحل: ٦٦] وزاد غيره وغير النسفي بقية الآية، ووقع بلفظ «يخرج» في أوله في معظم النسخ، والذي في القرآن «تسقيح ما في بطونه من بين فرث ودم» [التحل: ٦٦] وأما لفظ «يخرج» فهو في الآية الأخرى من السورة «يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه» [التحل: ٦٩] ووقع في بعض النسخ وعليه جري الإسماعيلي وابن بطال وغيرهما بخلاف «يخرج» من أوله وأول الباب عندهم: وقول الله «من بين فرث ودم» فكان زيادة لفظ «يخرج» عن دون البخاري وهذه الآية صريحة في إحلال شرب لبن الأنعام بجميع أنواعه، لوقوع الامتنان به، فيم جمع بيان الأنعام في حال حياتها. والفرت بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثناة هو ما يجمع في الكرش، وقال الفزاز: هو ما انثني من الكرش، تقول فرثت الشيء إذا أخرجته من وعائه فشرته، فلما بعد خروجه فلما يقال له سرجين وزيل. وأخرج الفزاز عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت العلف واستقر في كرشها طبخت فكان أسفل فرثاً وأوسط لبناً وأعلى دماً، والكبد مسطرة عليه فتقسم الدم وتغيره في العروق وتغيري اللبن في الضرع ويبقى الفرت في الكرش وحده، وقوله تعالى: «لَبْأُ خَالِصاً» أي من حرمة الدم وقذارة الفرت، وقوله: «سانفاً» أي لنبذاً نهيلاً لا يعض به شاربه. وذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث:

يجب الحلوى والمسل، لأنه إما كان يجبه مقتصدًا في تناوله لا في جملة ديدنا ولا تطلعا. ويؤخذ من قول جبريل في الخبر « غوت أمك » أن الخبر ينشأ عنها الفهي، ولا يختص ذلك بقدر معين. ويؤخذ من عرض الآية عليه صلى الله عليه وسلم إرادة إظهار التيسير عليه، وإشارة إلى تفويض الأمور إليه.

١٣- باب استعذاب الماء

٥٦١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَصَابِرِي بِالْمَدِينَةِ ضَالًّا مِنْ نَحْلِي، وَكَانَ أَحَبَّ مَالِكٍ إِلَيَّ بِرَحَاءٍ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلُ الْفَسْجِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا زَكَلْتُ: ﴿لَنْ تَقَالُوا أَبْرُ حَتَّى تَفْقَهُوْا مِمَّا تُجِئُونَ﴾ [آل عمران: ٩٦]. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ تَقَالُوا أَبْرُ حَتَّى تَفْقَهُوْا مِمَّا تُجِئُونَ﴾. وَإِنَّ أَحَبَّ مَالِي إِلَيَّ بِرَحَاءٍ، وَإِنَّمَا صَلَاقَةُ اللَّهِ أَرْجُو بِهَا وَذُخْرُهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَخَفَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْغِ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، أَوْ رَابِعٌ - شَكَّ عَبْدُ اللَّهِ - وَقَدْ سَعَيْتُ مَا قُلْتُ، وَإِنِّي أَرَى أَنَّكَ تَجْعَلُهَا فِي الْأَقْرَبِينَ».

فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَخَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي الْأَرِيَةِ وَفِي نَحْيِ عَمِّهِ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَتَحْيَى بْنُ يَحْيَى: (رَابِعٌ). [راجع: ١٤٩١، أخرجه مسلم: ٩٩٨].

قوله: (باب استعذاب الماء) بالذال المعجمة أي طلب الماء العذب، والمراد به الحلوى. ذكر فيه حديث أنس في صدقة أبي طلحة لقوله فيه: «ويشرب من ماء فيها طيب» وقد ورد في خصوص هذا اللفظ - وهو استعذاب الماء - حديث عائشة رضي الله عنها «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعذب له الماء من بيوت السقيا» والسقيا بضم المهملة وبالضاد بعدها تخاتية قال قتبية: هي عين بينها وبين المدينة يوسان، هكذا أخرجه أبو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد وصححه الحاكم، وفي قصة أبي الهيثم بن النيهان أن امرأته قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لا جأهم يسأل من أبي الهيثم «ذهب يستعذب لنا من الماء» وهو عند مسلم كما سأينته بعد، وذكر الواقدي من حديث سلمى امرأة أبي رافع «كان أبو أيوب حين نزل عنده النبي صلى الله عليه وسلم يستعذب له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنس» ثم كان أنس وهدد وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء إلى بيوت نساءه من بيوت السقيا، وكان رياح الأسود عبده يسقي له من بئر عرس مرة ومن بيوت السقيا مرة. قال ابن بطال: استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم، بخلاف طيب الماء بالملك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من الإسرف وأما شرب الماء الحلوى وطالبه فمباح، فقد فعله الصالحون. وليس في شرب الماء الملح فضيلة، قال: وفيه دلالة على أن استطابة الأطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير، وقد ثبت أن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧] نزل في الذين أرادوا الامتناع من لذات الطعام، قال: ولو كانت عما لا يريد الله تناوله ما امتن بها على عباده بل نهى عن تحريمها بدل على أنه أراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها، وإن كانت نعمه لا يكافئها شكرهم. وقال ابن المنير: أما أن استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فواضح، وأما الاستدلال بذلك على لذينة الأطعمة فبيد. وقال ابن التين: هذا الحديث أصل في جواز شرب المساء من البستان بغير ثمن. قلت: لماؤن له في الدخول فيه لا شك فيه، وأما غيره فلما اقتضاه العرف من المساحة بذلك وثبت ذلك بالفعل المذكور فيه نظر.

قوله: (ذلك مال رابع أو رابع) الأول بتخاتية والثاني بموحدة والحاء مهملة فيهما، فالأول معناه أن أجره يروح إلى صاحبه أي يصل إليه ولا يقطع عنه، والثاني: معناه كثير الريح، وأطلق عليه صفة صاحبه المتصدق به.

وقوله: (شك عبد الله بن مسلمة، هو القتيبي،

وقوله: (قال إسماعيل) هو ابن أبي أويس ويحيى هو ابن يحيى، ورايع في روايتهما بالتخاتية وقد تقدمت رواية إسماعيل مصرحا فيها بالحديث في تفسير آل عمران،

غيلان والنضر هو ابن شميل. وأحسن الأجوبة في شرب النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن مع كون الراعي أخيرهم أن الغنم لغيره أنه كان في عرفهم التسامح بذلك، أو كان صاحبها إذن للراعي أن يسقي من بئر به إذا التمس ذلك منه. وقيل فيه احتمالات أخرى تقدمت.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة «نعم الصدقة اللقحة» بكسر اللام ويجوز فتحها وسكون القاف بعدها مهملة. وهي التي قرب عهدا بالولادة - والصني - مهملة وفاء وزن فصيل - هي الكثيرة اللبن وهي بمعنى مفصول أي مصطفاة ختارة. وفي قوله: «تغدو وتروح» إشارة إلى أن المستعير لا يستأصل لبنها. وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب العارية.

الحديث السادس: حديث ابن عباس في المضمضة من اللبن أي بسبب شرب اللبن، تقدم شرحه في الطهارة. وقد أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق عقيل عن ابن شهاب بصيغة الأمر «تضمضوا من اللبن».

الحديث السابع: حديث أنس في الأقداح.

قوله: (وقال إبراهيم بن طهمان إلخ) وصله أبو حوالة والإسماعيلي والطبراني في الصغير من طريقه، ووقع لنا بعلو في «غرائب شعبة لابن منده» قال الطبراني: لم يروه عن شعبة إلا إبراهيم بن طهمان، فترد به حفص بن عبد الله التيسابوري عنه.

قوله: (ورفعت إلى سدرة المنتهى) كذا للأكثر بضم الراء وكسر الفاء وفتح المهملة وسكون المثناة على البناء للمجهول، والسدرة مرفوعة. وللمستعبد «دفعت» بدال بدل الراء وسكون العين وضم المثناة بنسبة الفعل إلى التكلم وإلى السكون حرف جر.

قوله: (وقال هشام) يعني المترواني، وهما يعني ابن يحيى، وسعيد يعني ابن أبي هريرة، يعني أنهم اجتمعوا على رواية الحديث عن قتادة فزادوا هم في الإسناد بعد أنس بن مالك «مالك بن صمصمة» ولم يذكره شعبة. وقوله: «في الأنهار نحوه» يريد أنهم توافقوا من المتن على ذكر الأنهار وزادوا هم قصة الإسراء بطولها وليست في رواية شعبة هذه، ووقع في روايتهم هنا بعد قوله سدرة المنتهى «فإذا نبقها كأنه قلال حجر، وورقها كأنها آذان الفيلة، في أصلها أربعة أنهار» واقتصر شعبة على «فإذا أربعة أنهار».

قوله: (ولم يذكروا ثلاثة أقداح) في رواية الكشيبي «ولم يذكر» بالأفراد، وظاهر هذا أنفي أنه لم يقع ذكر الأقداح في رواية الثلاثة، وهو معترض بما تقدم في بده الخلق من هدبة عن همام بلفظ «ثم أتيت بإناء من خمر وإناء من لبن وإناء من حسل» فيحتمل أن يكون المراد بالتالي نفي ذكر الأقداح بخصوصها، ويحتمل أن تكون رواية الكشيبي التي بالأفراد هي المحفوظة، والفاعل هشام الدستوائي فإنه تقدم في بده الخلق من طريق يزيد بن زريع عن سعيد وهشام جميعا عن قتادة بطوله وليس فيه ذكر الأقداح أصلا، لكن أخرجه مسلم من رواية عبد الأعلى عن هشام وفيه «ثم أتيت بإناءين أحدهما خمر والآخر لبن، ففرضا علي» ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه غوه ولم يبق لفظه، وقد ساقه النسائي من رواية يحيى القطان عن هشام وليس فيه ذكر الآية أصلا، فوضع من هذا أن رواية همام فيها ذكر ثلاثة وإن كان لم يصرح بذكر العدد ولا وصف الطرف، ورواية سعيد فيها ذكر إناءين فقط، ورواية هشام ليس فيها ذكر شيء من ذلك أصلا، وقد رجح الإسماعيلي رواية إناءين فقال عقب حديث شعبة هنا: هذا حديث شعبة، وحديث الزهري عن سعيد بن مسدد بن أبي هريرة للذكور أول الباب أصبح إسنادا من هذا، وأولى من هذا، كذا قال، مع أنه أخرج حديث همام عن جماعة عن هدبة عنه كما أخرجه البخاري سواء، والزيادة من الحفاظ مقبولة، وقد تويع، وذكر إناءين لا ينفي الثالث، مع أنني قلعت في الكلام على حديث الإسراء أن عرض الآية على النبي صلى الله عليه وسلم وقع مرتين: قبل المراج وهو في بيت المقدس، وبعد وهو عند سدرة المنتهى، وبهذا يرفع الإشكال جملة. قال ابن المنير: لم يذكر السر في عدوله عن العمل إلى اللبن كما ذكر السر في عدوله عن الخمر، ولعل السر في ذلك كون اللبن أنفع، وبه يشتد العظم وينبت اللحم، وهو مجرد قوت، ولا يدخل في السرف بوجه، وهو أقرب إلى الزهد ولا منافاة بين وبين السور بوجه. والمسل وإن كان حلالا لكنه من المستلزمات التي قد ينشئ على صاحبها أن يندرج في قوله تعالى: ﴿أذعنتم طياتكم﴾ [الأحقاف: ٢٠]. قلت: ويحتمل أن يكون السر فيه ما وقع في بعض طرق الإسراء أنه صلى الله عليه وسلم عطش - كما تقدم في بعض طرقه مبينا هناك - فأتى بالأقداح، فآثر اللبن دون غيره لما فيه من حصول حاجته دون الخمر والمسل، فهذا هو السبب الأصلي في إيتار اللبن وصادف مع ذلك رجحانه عليهما من عدة جهات. وقد تقدم شيء من هذا في شرح حديث الإسراء. قال ابن المنير: ولا يعكر على ما ذكرته ما سياتي فريبا أنه كان

ورواية يحيى بن يحيى كذلك في الوكالة، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الوكالة.

١٤- باب شرب اللبن بالماء

٥٦١٢- حَدَّثَنَا عِدْنَانُ أَخْبَرَنَا عِدْنَالَهُ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، وَأَتَى دَارَهُ، فَحَلَّتْ شَاةٌ، فَشَبَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَنُو، فَسَاقَلَ الْقَدَحَ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَهْرَابِي، فَأَعْطَى الْأَهْرَابِيَّ فَشَبَّتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُ بِالْأَيْمَنِ». [راجع: ٢٣٥٢، أخرجه مسلم: ٢٧٠٩].

٥٦١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فَلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَتَمَتَّ صَاحِبُهُ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ فِي شَيْءٍ وَلَا كَرُهَا». قَالَ: وَالرَّجُلُ يَحْضِرُ الْمَاءَ فِي حَاطِبِهِ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَنَيْتُ مَاءَ بِلَاسٍ، فَانْطَلِقُ إِلَى الْعَرَبِيِّ، قَالَ: فَانْطَلِقْ بِهَذَا، فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ، قَالَ: فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ اللَّبَنَ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ. [مط: ٥٦١١].

قوله: (باب شرب اللبن بالماء) أي مزجاً، وإنما فيه بالشرب للاحتراز عن الخلط عند البيع فإنه غش. ووقع في رواية الكشميهني بالواو بدل الراء، والشوب الخلط، قال ابن المنير: مقصوده أن ذلك لا يدخل في النهي عن الخليطين، وهو يؤيد ما تقدم من فائدة تشبيده الخليطين بالمسكر، أي إما ينهى عن الخليطين إذا كان كل واحد منهما من جنس ما يسكر، وإما كانوا يمزجون اللبن بالماء لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً وتلك البلاد في الغالب حارة، فكانون يمسكون حر اللبن بالماء البارد. ذكر فيه حديثين:

الأول

قوله: (حدثنا عدينان) هو عبد الله بن عثمان، وعبد الله هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً وأتى داره) أي دار أنس، وهي جملة حالية أي رآه حين أتى داره، وقد تقدم في الحية من طريق أبي طائلة عن أنس بلفظ أتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا هذه فاستسقى، فحلبنا شاة لنا.

قوله: (فحلبت) عين في هذه الرواية أنه هو الذي باشر الحلب، وقوله: «شبت» كذا لأكثر من الشوب بلفظ المتكلم، ووقع في رواية الأصيلي بكسر المعجمة بدلها تحتانية على البناء للمجهول.

قوله: (وأبو بكر عن يساره) زاد في رواية أبي طائلة وعمر تجاهه، وقد تقدم ضبطها في الحية، وتقدم في الشرب من طريق شعيب عن الزهري في هذا الحديث «فقال عمر وخاف أن يعطيه الأعرابي: أعط أباً بكر» وفي رواية أبي طائلة «فقال عمر: هذا أبو بكر» قال الخطيب وغيره: كانت العادة جارية لملوك الجاهلية وروسائهم بتقديم الأيمن في الشرب، حتى قال عمرو بن كلثوم في قصيدته له:

«وكان الكأس يجراها اليمين»

فخشي عمر لذلك أن يقدم الأعرابي على أبي بكر في الشرب فنبه عليه لأنه احتل عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر تقديم أبي بكر على تلك العادة فتصير السنة تقديم الأفضل في الشرب على الأيمن، فينبئ النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله أن تلك العادة لم تتغيرها السنة، وأنها مستمرة، وأن الأيمن يقدم على الأفضل في ذلك. ولا يلزم من ذلك حظ رتبة الأفضل، وكان ذلك لفصل اليمن على اليسار.

قوله: (فأعطى الأعرابي فضله) أي اللبن الذي فضل منه بعد شربه، وقد تقدم في الحية ذكر من زعم أن اسم هذا الأعرابي خالد بن الوليد وأنه وهم ووقع عند الطبراني من حديث عبد الله بن أبي حبيبة قال: «أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد بقاء، فبغت فجلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره، ثم دعا بشراب فشرب وتناولني عن يمينه» وأخرجه أحمد لكن لم يسم الصحابي، ولا يمكن تغيير الميم في حديث أنس به أيضاً لأن هذه القصة كانت قبله وتلك في دار أنس أيضاً فهو أنصاري ولا يقال له

أعرابي كما استبعد ذلك في حق خالد بن الوليد.

قوله: (لم قال: الأيمن للأيمن) في رواية الكشميهني «وقال: بالواو بدل» ثم «وفي رواية أبي طائلة: الأيمن فالأيمن» وفيه حذف تقديره الأيمنون مقلعون أو أحق أو يقدم الأيمنون. وأما رواية الباب فيجوز الرفع على ما سبق، والنصب على تقدير قدموا أو أمطوا. ووقع في الحية بلفظ «ألا فيمتوا» والكلام عليها. واستنبط بعضهم من تكرار الأيمن أن السنة إعطاه من على اليمن ثم الذي يليه وعلم جرأ، ويلزم منه أن يكون عصر في الصورة التي وردت في هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أبو بكر بعده. لكن الظاهر من عمر إثاره أبا بكر بتدعيه عليه. والله أعلم. وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا ينحى منه لحي من هو أولى منه بالجلوس في الموضع المذكور، بل يجلس الأيمن حيث انتهى به المجلس، لكن إن أقره السابق جاز، وإن من استنشق شيئاً لم يدفع عنه إلا يافته كثيراً كان أو صغيراً إذا كان ممن يجوز إيفته. وفيه أن الجلوس شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا للزوم للإجماع على أن المطالبة بذلك لا تجب قاله ابن عبد البر، وعلمه ما إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه، فإن كان فالتصرف في ذلك له. وفيه دخول الكبير بيت خادمه وصاحبه ولو كان صغيراً السن وتناوله مما عنتم من طعام وشراب من غير بحث. وسياقي بقية فوائده بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وأبو عامر هو المعدي، وسعيد بن الحارث هو الأنصاري.

قوله: (دخل علي وجل من الأنصار) كتبت ذكرت في المقدمة أنه أبو الهيثم بن التيهان الأنصاري، ثم وقتت عن ذلك لما أخرجه أحد عن إسحاق بن عيسى عن فليح في أول حديثي الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى قوماً من الأنصار يعود مريضاً فسم، وقصة أبي الهيثم في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة، واستوعب ابن مروة في تفسير التكاثر طرفة فزاد عن ابن عباس وأبي عبيد وأبي سعيد ولم يذكر في شيء من طرقه عباداً، فالذي يظهر أنها قصة أخرى، ثم وقتت على المستند في ذلك وهو ما ذكره الواقدي من حديث الهيثم بن نصر الأسلمي قال: «خدمت النبي صلى الله عليه وسلم ولزمت بابه، فكتبت آتية بماء من بئر جاشم - وهي بئر أبي الهيثم بين التيهان وكان مالهوا طيباً - ولقد دخل يوماً صائفاً ومعه أبو بكر على أبي الهيثم فقال: هل من ماء بارد؟ فأتاه بشبج فيه ماء كأنه الثلج فصبه على لين عتر له وسقاه، ثم قال له: إن لنا عرشاً بارداً قل فيه يا رسول الله عندنا، فدخله وأبو بكر، وأتى أبو الهيثم بالوان من الرطب» الحديث. والشبج بفتح المعجمة وسكون الميم ثم موحلة يتخذ من شدة تقطع ويحزق رأسها.

قوله: (ومعه صاحبه) هو أبو بكر الصديق كما ترى.

قوله: (فقال له) زاد في رواية الإسماعيلي من قبل هذا «ولى جانبه ماء في ركي» وهو بفتح الراء وكسر الكاف ويعدماً شدة البئر الطوية، وزاد في رواية شتبي بعد خمسة أبواب «فسلم النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه فرد الرجل - أي عليهما - السلام». قوله: (إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شئ) بفتح المعجمة وتشديد النون وهي القرية الحلقية، وقال اللادوي: هي التي زال شعرها من البلى. قال المهلب: الحكمة في طلب الماء البات أنه يكون أبرد وأصفى وأما مزج اللبن بالماء فلفظ ذلك كان في يوم حار كما وقع في قصة أبي بكر مع الراعي. قلت: لكن القصةان مختلفتان فصنيع أبي بكر ذلك باللبن لشدة الحر، وصنيع الأنصاري لأنه أراد أن لا يسخن النبي صلى الله عليه وسلم ماء صرفاً فأراد أن يضيف إليه اللبن فأحضر له ما طلب منه وزاد عليه من جنس جرت عادته بالرغبة فيه. ويؤيد هذا ما في رواية الهيثم بن نصر قبل أن الماء كان مثل الثلج.

قوله: (وإلا كرهنا) فيه حذف تقديره: فاستقنا، وإن لم يكن عندك كرهنا. ووقع في رواية ابن ماجه التصريح بطلب السقي. والكرع البراء تناول الماء بالقم من غير إناء ولا كف، وقال ابن التين حكى أبو عبد الملك أنه الشرب باليدين معاً، قال: وأهل اللغة على خلافه. قلت: ويروى ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال: «مررنا على بركة فجعلنا نكرع فيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا نكروا، ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها» الحديث ولكن في سننه ضعف، فإن كان محفوظاً فالنهي فيه للتنزيه، والفعل لبيان الجواز، أو قصة جابر قبل النهي، أو النهي في غير حال الضرورة، وهذا الفصل كان لضرورة شرب الماء الذي ليس ببارد فيشرب بالكعب لضرورة العطش لئلا تتركه نفسه إذا

تكررت الجرح، فقد لا يبلغ الغرض من الري، أشار إلى هذا الأخير ابن بطال، وإنما قيل للشراب بالقم كرم لأنه فعل البهائم لشربها بأفواهها والغالب أنها تدخل أكارعها حيثند في الماء، ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر قال: «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب على بطونا» وهو الكرم وسنده أيضاً ضعيف، فهذا إن ثبت، احتمال أن يكون النهي خاصاً بهذه الصورة، وهي أن يكون الشراب مطبوخاً على بطنه، ويعمل حديث جابر على الشرب بالقم من مكان عال لا يحتاج إلى الانبطاح. ووقع في رواية أحمد «ولا تجرعا» بمثابة وجيم وتشديد الراء أي شربنا جرعة جرعة، وهذا قد يعكر على الاحتمال المذكور. والله أعلم.

قوله: (والرجل يحول الماء في حائطه) أي ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليحم أشجاره بالسقي، وسيأتي بعد حصة أبواب من وجه آخر بلفظ «وهو يحول في حائط له» يعني الماء، وفي لفظ له «يحول الماء في الحائط» فيحتمل أن يكون وقع منه تحويل الماء من البئر مثلاً إلى أعلاها ثم حوله من مكان إلى مكان.

قوله: (إلى العريش) هو خيمة من خشب وثمام بضم المثلثة مخففاً، وهو نبات ضعيف له غوص وقد يعمل من الجريد كالقبة أو من الميدان وظلل عليها.

قوله: (فيسكب في قدح) في رواية أحمد: فسكب ماء في قدح.

قوله: (ثم حلب عليه من داجن له) في رواية أحمد وابن ماجه فحلب له شاة ثم صب عليه ماء بات في شن، والداجن بجم ونون: الشاة التي تألف البيوت.

قوله: (ثم شرب الرجل) في حائطه» في رواية أحمد «وشرب النبي صلى الله عليه وسلم وسقى صاحبه» وظاهره أن الرجل شرب فضلة النبي صلى الله عليه وسلم، لكن في رواية لأحمد أيضاً وابن ماجه «ثم سقاء ثم صنع لصاحبه مثل ذلك» أي حلب له أيضاً وسكب عليه الماء البات، هذا هو الظاهر، ويحتمل أن تكون للمثلية في مطلق الشرب. قال المجلد: في الحديث أنه لا بأس بشرب الماء البارد في اليوم الحار، وهو من جملة التمس التي امتن الله بها على عباده، وقد أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة: ألم أصبح جسمك، وأرويك من الماء البارد؟»

١٥- باب شراب الخلواء والفصل

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَحِلُّ شَرْبُ بَوْلِ النَّاسِ لِشِدَّةِ تَنَزُّلِ، لِأَنَّهُ رَجَسٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ الْفَيْحَاتُ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

وَقَالَ ابْنُ مَسْرُودٍ فِي السُّكْرِ: إِنَّ اللَّهَ كَمْ يَجْعَلُ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.

٥٦١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ رَجِيٍّ اللَّهِ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفَجِّعُ الْخُلُوءَ وَالْفَسَلُ. [راجع: ٤٩١٢، أخرجه مسلم: ١٤٧٤، مطوّلًا.]

قوله: (باب شراب الخلواء والفصل) في رواية للمستلمي «الخلواء» بالذم وغيره بالقصر، وهما لفتان، قال الخطابي: هي ما بعد من المسل وغموه، وقال ابن التين عن الداودي: هي التقيح الخلو، وعليه يدل تنويع البخاري «شراب الخلواء» كذا قال، وإنما هو نوع منها، والذي قاله الخطابي هو مقتضى العرف، وقال ابن بطال: الخلو كل شيء حلوا، وهو كما قال، لكن استقر العرف على تسمية ما لا يشرب من أنواع الخلو حلوى وأنواع ما يشرب مشروب وتقيح أو نحو ذلك، ولا يلزم ما قال اختصاص الخلو بالحلوى بالمشروب.

قوله: (وقال الزهري: لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزّل لأنه رجس، قال الله تعالى: ﴿أحل لكم الفيات﴾ [البقرة: ٢٠٥]) وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ووجهه ابن التين أن النبي صلى الله عليه وسلم سقى البول رجساً، وقال الله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الفيات﴾ [الأعراف: ١٥٧] والرجس من جملة الخبائث، ويورد على استدلال الزهري جواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضاً، ولهذا قال ابن بطال: الفقهاء على خلاف قول الزهري، وأشدّ حال البول أن يكون في التجاسة والتحریم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير، ولم يختلفوا في جواز تناوله عند الضرورة. وأجاب بعض العلماء عن الزهري باحتمال أنه كان يرى أن القياس لا يدخل الرخص، والرخصة في الميتة لا في البول. قلت: وليس هذا بعيداً من مذهب الزهري، فقد أخرج البيهقي في الشعب «من رواية ابن أخي الزهري قال: كان الزهري يصوم يوم عاشوراء

في السفر قليل له أتت فطر في رمضان إذا كنت مسافراً، قال: إن الله تعالى قال في رمضان ﴿فعدة من أيام أخر﴾ وليس ذلك لعاشوراء. قال ابن التين وقد يقال إن الميتة لسد الرمق، والبول لا يدفع العطش. فإن صح هذا صح ما قال الزهري إذ لا غائبة فيه. قلت: وسيأتي نظيره في الأثر الذي بعده.

قوله: (وقال ابن مسعود في السكر: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم). قال ابن التين: اختلف في السكر بفتحين: قليل هو الحمر، وقيل: ما يجوز شربه كقيح التمر قبل أن يشتد وكاخل، وقيل: هو نبيذ التمر إذا اشتد. قلت: وتقديم في تفسير النحل عن أكثر أهل العلم أن السكر في قوله تعالى: ﴿تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً﴾ [النحل: ٦٧] وهو ما حرم منها والرزق الحسن ما أحل. وأخرج الطبري من طريق أبي

رزين أحد كبار التابعين قال: نزلت هذه الآية قبل تحريم الحمر. ومن طريق النخعي نحوه. ومن طريق الحسن البصري معناه، ثم أخرج من طريق الشعبي قال: السكر ققيح الزبيب يعني قبل أن يشتد والخل، واختار الطبري هذا القول وانتصر له لأنه لا يستلزم منه دعوى نسخ، ويستمر الامتنان بما تضمنته الآية على ظاهرها، بخلاف القول الأول فإنه يستلزم النسخ والأصل عدمه. قلت: وهذا في الآية محتمل، لكنه في هذا الأثر محمول على السكر، وقد أخرج النسائي بإسناد صحيحه عن النخعي والشعبي وسعيد بن جبير أنهم قالوا:

السكر خمر، ويمكن الجمع بأن السكر بلفظ العجم والحمر بلفظ العرب التقيح قبل أن يشتد، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من طريق قتادة قال: السكر خمر الأجاج، وعلى هذا ينطبق قول ابن مسعود «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار: إن كان أراد سكر الأشربة فلعله سقط من الكلام ذكر

السؤال، وإن كان أراد السكر بالضم وسكون الكاف قال: فأنحبه هذا أراد لأنني أظن أن عند بعض القسرين سئل ابن مسعود عن التداوي بشيء من الحمومات فأجاب بذلك. والله أعلم بمراد البخاري. قلت: قد رويت الأثر المذكور في «فوائد علي بن حرب الطائي» عن صفيان بن عينة عن منصور عن أبي وائل قال: اشتكى رجل منا يقال له خيم بن العلاء داه يبطه يقال له الصقر فتمت له السكر، فأرسل إلى ابن مسعود يسأله، فذكره. وأخرجه ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين، وأخرجه أحمد في كتاب الأشربة والطبراني في الكبير من طريق أبي وائل نحوه، وروينا في نسخة داود بن نصير الطائي: يستد صحيح عن مسروق قال: «قال عبد الله هو ابن مسعود لا تسقوا أولادكم الحمر فأنهم ولدوا على الفطرة، وإن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن مسعود كذلك وهذا يؤيد ما قلناه أولاً في تفسير السكر. وأخرج إبراهيم الحري في غريب الحديث، من هذا الوجه قال: أتينا عبد الله في مجدرين أو حصيين نمت لهم السكر فذكر مثله. ولجواب ابن مسعود شاهد آخر أخرجه أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة قالت: اشتكت بنت لي فنبئت لها في كوز، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يظلي فقال: ما هذا؟ فأخبرته، فقال: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم. ثم حكى ابن التين عن الداودي قال: قول ابن مسعود حق لأن الله حرم الحمر لم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأخواتها في الضرورة. قال: فقهم الداودي أن ابن مسعود تكلم على استعمال الحمر عند الضرورة وليس كذلك، وإنما تكلم على التداوي بها فمتممه، لأن الإنسان يجد مندوحة عن التداوي بها ولا يقطع بفعله، بخلاف الميتة في سدر الرمق. وكذا قال النووي في المشرق بين جواز إساقفة القصة لمن شرب بها بالجرعة من الحمر فيجوز وبين التداوي بها فلا يجوز لأن الإساقفة تتحقق بها بخلاف الشفاء، فإنه لا يتحقق. ونقل الطحاوي عن الشافعي أنه قال: لا يجوز سد الرمق من الجوع ولا من العطش بالحمر لأنها لا تزيد إلا جوعاً وعطشاً، ولأنها تذهب بالعقل. وتقيح بأنه إن كانت لا تسد من الجوع ولا تروي من العطش لم يرد السؤال أصلاً، وأما إضعافها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يسد به الرمق وقد لا يبلغ إلى حد إضعاف العقل. قلت: والذي يظهر أن الشافعي أراد أن يردد الأمر بأن التناول منها إن كان سبباً فهو لا يفي من الجوع ولا يروي من العطش، وإن كانت كثيراً فهو يذهب العقل، ولا يمكن القول بجواز التداوي بما يذهب العقل لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء يقيح في أشد منه. وقد اختلف في جواز شرب الحمر للتداوي وللعطش، قال مالك لا يشربها لأنها لا تزيد إلا عطشاً، وهذا هو الأصح عند الشافعية، لكن التلوي يقتضي قصر المنع على التخذه من شيء يكون بطبعه حاراً كالنبيذ والزبيب، أما التخذه من شيء بارد كالخمر فلا. وأما التداوي فإن بعضهم قال إن المنافع التي كانت فيها قبل التحريم سلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره، وأيضاً فحرمها مجزوم به، وكونها دواء مشكوك بل يرجح أنها ليست بدواء بإطلاق الحديث. ثم الخلاف إنما هو فيما لا يسكر منها. أما ما يسكر منها فإنه لا يجوز تناوله في التداوي إلا في صورة

واحدة وهو من اضطر إلى إزالة عقله لقطع عضو من الأكلة والعياذ بالله، قد اطلق الراعي تخريجه على الخلاف في التداوي، وصحح النووي هنا الجواز وينبغي أن يكون عمله فيما إذا تبين ذلك طريقاً إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقداً غيرهما، وقد صرح من أجاز التداوي بالثاني، وأجازه الحنفية مطلقاً لأن الضرورة تبيح الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب إلى حالة نحل فيها، فأنحر التي من شأنها أن تنقلب خلا تصير حلالاً أولى، وعرض بعض المالكية إن دعت إليها ضرورة يتطلب على ظنه أن يتخلص بشرها جاز كما لو غص بلقمة، والأصح عند الشافعية في الغص الجواز. وهذا ليس من التداوي الخفض، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على النهي عن التداوي بالخمر وهو يؤيد للمذهب الصحيح. ثم ساق البخاري حديث عائشة، «كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه الحلواء والعسل» قال ابن المنير: ترجم على شيء وأعقبه بضده ويضداه تبين الأشياء، ثم عاد إلى ما يطابق الترجمة نصاً، ويحتمل أن يكون مراده بقول الزهري الإشارة بقوله تعالى: ﴿أحل لكم الطيبات﴾ [المائدة: ٥] إلى أن الحلواء والعسل من الطيبات فهو حلال، ويقول ابن مسعود الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿فيه شفاء للناس﴾ [الحلج: ٦٩] فدل الاستئذان به على حله، فلم يجعل الله الشفاء فيما حرم، قال ابن المنير: ونبه بقوله شراب الحلواء على أنها ليست الحلوى المعهودة التي يتماطها المترفون اليوم، وإنما هي حلوى شرب إما صلب بماء أو غير ذلك مما يشاكله انتهى. ويحتمل أن تكون الحلوى كانت تطلق لما هو أهم مما يعقد أو يؤكل أو يشرب، كما أن العسل قد يؤكل إذا كان جامداً وقد يشرب إذا كان مائداً وقد يخلط فيه الماء ويناب ثم يشرب، وقد تقدم في كتاب الطلاق من طريق علي بن مسهر من هشام بن عروة في حديث الباب زيادة: «وإن امرأة من قوم خصصة أهدت لها عكة عسل فشرب النبي صلى الله عليه وسلم منه شربة» الحديث في ذكر المغافير. فقله: «سقت شربة من عسل» محتمل لأن يكون صرفاً بحيث يكون مائداً، ويحتمل أن يكون ممزوجاً. وقال النووي: المراد بالحلوى في هذا الحديث كل شيء حلوا، وذكر العسل بعدلهما للتمية على شرفه ومزيته، وهو من الخاص بعد العام، وفيه جواز أكل لذيق الأطعمة والطيبات من الرزق، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة، لا سيما إن حصل اتفاقاً. وروى البيهقي في «الشعب» عن أبي سليمان الداراني قال: قول عائشة «كان يعجبه الحلوى» ليس على معنى كره التشهي لها وشدة نزاع النفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها فكل أهل الترفه والشره. وإنما إذا قدمت إليه يتألم منها نيلاً جيداً فيعلم بذلك أنه يعجبه لعلمها، وفيه دليل على اتخاذ الحلوات والأطعمة من أخلاط شتى.

١٦- باب الشرب قائماً

٥٦١٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْقَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ الزُّنَالِ قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَابِ رَحْبَةٍ فَشَرِبَ قَائِماً، فَقَالَ: إِنَّ نَاساً يَكْهَرُونَ أَحَدَهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَنَبِيٍّ ﷺ فَعَلَّ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ. [إبر: ٥٦١٦ ح].

٥٦١٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ: سَمِعْتُ الزُّنَالَ بْنَ سَيِّدَةٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَاجِجِ النَّاسِ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ، حَتَّى خَضَعَتْ صَلَاةُ الْفَصْرِ، ثُمَّ أَتَى بِمَاءٍ فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرَجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ، فَشَرِبَ فَضَلَّهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاساً يَكْهَرُونَ الشُّرْبَ قَائِماً، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ. [إبر: ٥٦١٥ ح].

٥٦١٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَالِصِ الْأَخْصُولِ، عَنْ الشُّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ غَثَاسٍ قَالَ: شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِماً مِنْ زَمْرَةٍ. [إبر: ١٦٣٧ ح، أخرجه مسلم: ٢٠٢٧ ح].

قوله: (باب الشرب قائماً) قال ابن بطال: أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يصح عنده الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائماً. كما قال، وليس يجيد، بل الذي يشبه صنيعه أنه إذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم، وذكر في الباب حديثين:

الأول:

قوله: (عن المنزول) بفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام، في الرواية الثانية

قوله: (أبي علي) وقوله في الرواية التي تليها «عن علي» وقع عند النسائي «رايت علياً» أخرجه من طريق بهز بن أسد عن شعبة.

قوله: (علي باب الرحمة) زاد في رواية شعبة أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة، والرحبة بفتح الراء والمهمل والموحدة المكان المتسع، والرحب يسكن للمهمل المتسع أيضاً، قال الجوهري: ومنه أرض رحبة بالسكون أي متسعة ورحبة المسجد بالتحريك وهي ساحة قال ابن التين: ضلّى هذا بقراً الحديث بالسكون، ويحتمل أنها صارت رحبة للكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك، وهذا هو الصحيح. قال: وقوله: «حوائج» هو جمع حاجة على غير القياس، وذكر الأصمعي أنه مولد والجمع حاجات وحاج وحاج وقال ابن نداد: الحوارج الحاجة وجمعها حواجي بالشد، ويجوز التخفيف قال: فعمل حوائج مقلوبة من حواجي مثل سوانع من سواحي. وقال أبو عبيد الحري: قيل: الأصل حائجة فيصح الجمع على حوائج.

قوله: (ثم أتى بماء) في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الإسماعيلي «فدما بوضوء» وللترمذي من طريق الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة «ثم أتى علي بكوز من ماء» ومثله من رواية بهز بن أسد عن شعبة عند النسائي، وكذا لأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة.

قوله: (فشرب وغسل وجهه ويديه، وذكر رأسه ورجليه) كذا هنا، وفي رواية بهز «فأخذ منه كفاً فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه». وكذلك عند الطيالسي «فغسل وجهه ويديه ومسح على رأسه ورجليه» ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي، ويؤخذ منه أنه في الأصل «ومسح على رأسه ورجليه» وأن آدم توقف في سياقه فصر بقوله «وذكر رأسه ورجليه» ووقع في رواية الأعمش «فغسل يديه ومغضم واستنشق ومسح بوجهه وذراعيه ورأسه» وفي رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الإسماعيلي «فمسح بوجهه ورأسه ورجليه» ومن رواية أبي الوليد عن شعبة ذكر غسل والتبليت في الجميع، وهي شاذة مخالفة لرواية أكثر أصحاب شعبة، والظاهر أن الوهم فيها من الراوي عنه أحد بن إبراهيم الراسبي شيخ الإسماعيلي فيها فقد ضعفه الدارقطني، والصفة التي ذكرها هي صفة إسباغ الوضوء الكامل، وقد ثبت في آخر الحديث قول علي: هذا وضوء من لم يحدث كما سيأتي بيانه.

قوله: (ثم قام فشرب فضله) هذا هو المحفوظ في الروايات كلها، والذي وقع هنا من ذكر الشرب مرة قبل الوضوء ومرة بعد الفراغ منه من أنه في غير رواية آدم، والمراد بقوله: «فضله» بقية الماء الذي توضع فيه.

قوله: (ثم قال: إن ناساً يكرهون الشرب قائماً) كذا للأكثر، وكان المعنى إن ناساً يكرهون أن يشرب كل منهم قائماً، ووقع في رواية الكشميهني «قائماً» وهي واضحة، وللطالبي «أن يشربوا قائماً».

قوله: (صنع كما صنعت) أي من الشرب قائماً، وصرح به الإسماعيلي في روايته فقال: «شرب فضلة وضوئه قائماً كما شربت» ولأحمد وروايته من طريقين آخرين «عن علي أنه شرب قائماً، فرأى الناس كثائهم أنكروه فقال: ما تنظرون أن أشرب قائماً؟ فقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائماً، وإن شربت قاعداً فقد رأيته يشرب قاعداً» ووقع في رواية النسائي والإسماعيلي زيادة في آخر الحديث من طرق عن شعبة «وهذا وضوء من لم يحدث» وهي على شرط الصحيح، وكذا ثبت في رواية الأعمش عند الترمذي. واستدل بهذا الحديث على جواز الشرب للقيام، وقد عارض ذلك أحاديث صريحة في النهي عنه. منها عند مسلم عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائماً» ومثله عند عه أبي سعيد بلطف «نهى» ومثله للترمذي وحسنه من حديث الجارود، ولمسلم من طريق أبي غطفان عن أبي هريرة بلطف «لا يشرن أحدكم قائماً فمن نسي فليستغفر»، وأخرجه أحمد من وجه آخر وصححه ابن حبان من طريق أبي هريرة «أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يشرب قائماً لا يستأذنه ولأحمد من وجه آخر عن أبي هريرة «أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: هه قال: له؟ قال: ليسك أن يشرب معك الهرة؟ قال: لا. قال قد شرب معك من

هو شر منه، الشيطان» وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه، وأبو زياد لا يعرف اسمه، وقد وقف يحيى بن معين. وأخرج مسلم من طريق قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل قائماً»، قال قتادة قلنا لأنس: فالأكل؟ قال ذلك أشد وأخبث. قيل: وإنما جعل الأكل أشد لطول زمنه بالنسبة لزمن الشرب. فهذا ما ورد في المتن من ذلك. قال المازري: اختلف الناس في هذا فذهب الجمهور إلى الجواز وكرهه قوم فقال بعض شيوخنا: لعل النهي ينصرف لمن أتى أصحابه بماه فبادر لشربه قائماً قبلهم استبداداً به وخروجاً عن كون ساقى القوم آخرهم شرباً. قال: وأيضاً فإن الأمر في حديث أبي هريرة بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم في أنه ليس على أحد أن يستقي. قال وقال بعض الشيوخ: أظهر أنه موقوف على أبي هريرة. قال: وتضمن حديث أنس الأكل أيضاً، ولا خلاف في جواز الأكل قائماً. قال: والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائماً تدل على الجواز، وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل. أو لأن في الشرب قائماً ضرراً فأنكره من أجله وقله هو لأئمة منه، قال: وعلى هذا الثاني يحمل قوله: «فمن نسي فليستقي» على أن ذلك يحرك غلطاً يكون التيء، ويؤيده قول الشخص: إنما نهى عن ذلك لداء البطن. انتهى ملخصاً. وقال عياض: لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي وأخرجها مسلم من رواية قتادة عن أنس ومن روايته عن أبي عيسى عن أبي سعيد وهو معتن، وكان شعبة ينقي من حديث قتادة ما لا يصح في الحديث، وأبو عيسى غير مشهور، واضطراب قتادة فيه بما يله مع مخالفة الأحاديث الأخرى والأئمة له. وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حفصة ولا يتحمل منه مثل هذا لمخالفة غيره له، والصحيح أنه موقوف. انتهى ملخصاً. ووقع للزوري ما ملخصه: هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها ألقاباً باطلة، وزاد حتى تهاجر ورام أن يضعف بعضها، ولا وجه لإشاعة الغلط، بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط، وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعف، بل الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه، وشربه قائماً ليان الجواز، وأما من زعم نسخاً أو غيره فقد غلط، فإن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ، وفعله صلى الله عليه وسلم ليان الجواز لا يكون في حقه مكروهاً أصلاً فإنه كان يفعل الشيء لليان مرة أو مرات، ويواظب على الأفضل، والأمر بالاستقاء محمول على الاستحباب، فيستحب لمن شرب قائماً أن يستقي. هذا الحديث الصحيح الصحيح الصريح فإن الأمر إذا تمدد حله على الوجوب حمل على الاستحباب. وأما قول عياض: لا خلاف بين أهل العلم في أن من شرب قائماً ليس عليه أن يتقأ، وأشار به إلى تضعيف الحديث فلا يلتصق إلى إشارته، وكون أهل العلم لم يجزوا الاستقاء لا يمنع من استحبابه، فمن ادعى منع الاستحباب بالإجماع فهو مجازف، وكيف ترك السنة الصحيحة بالترهات، والدعاوى والترهات؟ اهـ وليس في كلام عياض التعرض للاستحباب أصلاً، بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو كلام المازري كما مضى، وأما تضعيف عياض للأحاديث فلم يشاغل النووي بالجواب عنه. وطريق الإنصاف أن لا تدفع حجة العالم بالصدر، فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلساً وقد عنته فيجيب عنه بأنه صرح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس، فإن فيه «قلنا لأنس: فالأكل» وأما تضعيف حديث أبي سعيد بأن أبا عيسى غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة، لكن وقفه الطبري وابن حبان، ومثل هذا يخرج في الشواهد، ودعواه اضطرابه مردودة لأن لقتادة فيه إسنادهين وهو حافظ، وأما تضعيف حديث أبي هريرة بعمر بن حفصة فهو مختلف في توثيقه مثله فيخرج له مسلم في المتابعات، وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما أشرت إليه عند أحد وابن حبان، فالحديث مجموع طرقه صحيح والله أعلم. قال النووي وتبعه شيخنا في «شرح الترمذي»: إن قوله «فمن نسي» لا مفهوم له بل يستحب ذلك للامد أيضاً بطريق الأولى، وإنما خص الناسي بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالباً إلا نسياناً. قلت: وقد يطلق النسيان ويراد به الترك فيسهل السهر والعمد، فكأنه قيل من ترك امتثال الأمر وشرب قائماً فليستقي. وقال القرطبي في «المفهم»: لم يصر أحد إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان جارياً على أصول الظاهرية والمقول به، وتعقب بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم، وتمسك من لم يقل بالتحريم بتحديث علي المذكور في الباب، وسلم الترمذي من حديث ابن عمر «كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغشي، ونشرب ونحن قيام» وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص أخرجه الترمذي أيضاً وعن عبد الله بن أنيس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه الزوار والأثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وعن عائشة أخرجه الزوار وأبو علي الطوسي في «الأحكام» وعن أم سلمة نحوه

الحديث الثاني

قوله: (حدثنا أبو نعيم محمد بن سفيان عن عاصم الأحول) قال الكرماني ذكر الكللابي أن أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة وأن كلاهما روى عن عاصم الأحول فيحتمل أن يكون أحدهما. قلت: ليس الاحتمالان فهما هنا على السواء، فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته، وروايته عن ابن عيينة قليلة، وإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحته وروايته عنه أكثر، ولهذا جزم لمزي في «الأطراف» أن سفيان هذا هو الثوري، وهذه قاعدة مطردة عند المحققين في مثل هذا، وللخطيب فيه تصنيف سماه «للكمل ليان المهمل»، وقد روى هذا الحديث بعينه سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول أخرجه أحمد عنه، وكذا هو عند مسلم رواية ابن عيينة، وأخرجه أحمد أيضاً من وجه آخر عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول، لكن خصوص رواية أبي نعيم فيه إنما هي عن الثوري كما تقدم.

قوله: (شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائماً من زمزم) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن عاصم في هذا الحديث «قال - أي عاصم - فذكرت ذلك لعكرمة فحلف أنه ما كان حبيطاً إلا ركباً» وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج، وعند أبي داود

هؤلاء؟ . فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُؤْتِي بِصَبِيٍّ مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ. [رواج: ٢٣٥١، أخرجه مسلم: ٢٠٣٠].

قوله: (باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطي الأكبر؟) كانه لم يجوز بالحكم لكونها واقفة عين فينطرق إليها احتمال الاختصاص، فلا يطرده الحكم فيها لكل جليسين. وذكر في حديث سهل بن سعد في ذلك وقد تقدم في أوائل الشرب، وفي تسمية الغلام وبعض الأشياء. وقوله: «أتأذن لي؟» في يقع في حديث أنس أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه، فأجاب النوري وغيره بأن السبب فيه أن الغلام كان ابن عمه فكان له عليه إِدلال وكان من على اليسار أتارب الغلام أيضاً، وطيب نفسه مع ذلك بالاستئذان ليان الحكم وإن السنة تقديم الأيمن ولو كان مفضلاً بالنسبة إلى من على اليسار، وقد وقع في حديث ابن عباس في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم تلمظ به حيث قال له «الشربة لك»، وإن شئت أثرت بها خالداً «كذا في السنن، وفي لفظ لأحمد» وإن شئت أثرت به عمك «وإنما أطلق عليه عمه لكونه أسن منه ولعل منه كان قريباً من من العباس، وإن كان من جهة أخرى من أقرانه لكونه ابن خالته، وكان خالداً مع رياسته في الجاهلية وشرفه في قومه قد تأخر إسلامه فلذلك استأذن له، بخلاف أبي بكر فإن رسوخ قومه في الإسلام وسبقه يقتضي طمأنينة جميع ما يقع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتأثر لشيء من ذلك، ولهذا لم يستأذن الأعرابي له ولعله خشي من استئلته أن يتوهم إرادة صرفه إلى بقية الحاضرين بعد أبي بكر دونه، فرمى سبيل إلى قلبه من أجل قرب عهده بالإسلام شيء فجري صلى الله عليه وسلم على عادته في تأليف من هذا سبيله، وليس يجيد أنه كان من كبراه قومه ولهذا جلس عن يمين النبي صلى الله عليه وسلم وأقره على ذلك. وفي الحديث أن سنة الشرب العامة تقديم الأيمن في كل موطن، وإن تقديم الذي على اليمين ليس لمشي فيه بل لمشي في جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار، فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح بلجته، وقد تقدم كلام الخطابي في ذلك قبل ثلاثة أبواب. وقد يعارض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي في الباب قبله وحديث سهل بن أبي خيثمة الأنسي في القسامة «كبر كبر» وتقدم في الطهارة حديث ابن عمر في الأمر بمناولة السواك الأكبر، وأخص من ذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سقى قال: ابذلوا بالكبير» ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم، فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن، أو يخص من عموم هذا الأمر بإبداء الصغير على الكبير والمفضل على الفاضل. ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل بخصوص كونها يمين الرئيس فالفصل إنما فاض عليه من الأفضل. وقال ابن المنير: تفضيل اليمين شرعي وتفضيل اليسار طبعي، وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التمدد، ويؤخذ من الحديث إذا تمارضت فضيلة الفاضل وفضيلة الوظيفة احتريت فضيلة الوظيفة كما لو قدمت جوازتان لرجل وامرأة وولي المرأة أفضل من ولي الرجل قدم ولي الرجل ولو كان مفضلاً لأن الجنازة هي الوظيفة فتعتبر أفضليتها لا أفضلية المصلي عليها، قال: ولعل السر فيه أن الرجولية والميمنة أمر يقطع به كل أحد بخلاف أفضلية الفاعل فإن الأصل فيه الظن ولو كان مقطوعاً به في نفس الأمر لكنه عما يخفي مثله عن بعض كاهي بكر بالنسبة إلى علم الأعرابي والله أعلم.

قوله: (أتأذن لي أن أعطي هؤلاء) ظاهر في أنه لو أذن له لأعطاهم. ويؤخذ منه جواز الإتيار بمثل ذلك، وهو مشكل على ما اشترى من أنه لا إتيار بالقرب، وعبرة إسام الحرمين في هذا: لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها. وقد يقال إن القرب أهم من العبادة، وقد أورد على هذه القاعدة تجوز جذب واحد من الصف الأول ليعطي معه ليخرج المجاذب عن أن يكون مصلياً خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك، فني مساعدة المجذوب للمجاذب إتيار بقربة كانت له وهي تحصيل فضيلة الصف الأول ليحصل فضيلة تحصل للمجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته. ويمكن الجواب بأنه لا إتيار في حقيقة الإتيار إعطاه ما استحقه لشرفه، وهذا لا يعمد للمجاذب شيئاً وإنما وجب مصلحته على مصلحته، لأن مساعدة المجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيه إعطائه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه، والله أعلم. وقوله في هذه الرواية «قله» يفتح التثنية وتشديد اللام أي وضعه، وقال الخطابي: وضعه بمعنى. وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء يرمي به وفي كل إلقاء، وقيل: هو من التلثل بلام ساكنة بين التلثين المتوحدتين وآخره لام وهو المنق، ومنه «وتله للجبين» أي

من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره ثم أتاه بعد طوافه فصلى ركعتين» فلهما حيث شرب من زمزم قبل أن يهود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا، بل هذا هو الذي يتعين للصبر إليه، لأن معدة عكرمة في إنكار كونه شرب قائماً إنما هو ما ثبت عنده أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره. وسمى كذلك، لكن لا بد من تغلظ ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض فما المانع من كونه شرب حيث شرب من سفاية زمزم قائماً كما حفظه الشعبي عن ابن عباس؟

١٧- باب من شرب وهو واقف على بعيره

٥٦١٨- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَرِيرِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو النُّضْرِ: عَنْ غَمِيرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْقُتَيْبِ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهَا أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَدَحٍ كَرِيٍّ، وَهُوَ واقِفٌ عَشِيَّةً عَرَفَةَ، فَأَخَذَ يَدَهُ فَشَرِبَهُ.

زَادَ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النُّضْرِ: عَلَى بَعِيرِهِ. [رواج: ١٦٥٨، أخرجه مسلم: ١١٢٣].

قوله: (باب من شرب وهو واقف على بعيره) قال ابن العربي: لا حاجة في هذا على الشرب قائماً، لأن الركب على البعير قاعد غير قائم، كما قال، والذي يظهر في أن البخاري أورد حكم هذه الحالة وهل تدخل تحت النهي أو لا وليراه الحديث من فعله صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز فلا يدخل في الصورة المنهي عنها، كانه لم يخ ما قال عكرمة أن مراد ابن عباس بقوله في الرواية التي جاءت عن الشعبي في الذي قبله أنه شرب قائماً إنما أراد وهو راكب والركاب يشبه القاعد من حيث كونه ساكناً، ويشبه القاعد من حيث كونه مستقراً على الدابة.

قوله: (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو أبو حسان الهندي الكوفي من كبار شيوخ البخاري، وقوله: بعد ذلك «زاد مالك إلخ» هو ابن أنس والمرواد أن مالكا تابع عبد العزيز بن أبي سلمة على روايته هذا الحديث عن أبي النضر وقال في روايته «شرب وهو واقف على بعيره» وقد تقدمت هذه الرواية تأمة في كتاب الصيام مع بقية شرح الحديث.

١٨- باب الأيمن فالأيمن في الشرب

٥٦١٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنِّي بَلَّيْتُ قَدْ حَسِبَ بَعَاءً، وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٍّ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ». [رواج: ٢٣٥٢، أخرجه مسلم: ٢٠٢٩].

قوله: (باب الأيمن فالأيمن في الشرب) ذكر فيه حديث أنس الماضي قريباً في «باب شرب اللبن» وتقدمت مباحته هناك. وإسماعيل هو ابن أبي أويس. وكذا في حديث الباب الذي بعده. وقوله: «الأيمن فالأيمن» أي قدم من على يمين الشارب في الشرب ثم الذي عن يمين الثاني وهلم جراً وهذا مستحب عند الجمهور. وقال ابن حزم: يجب. وقوله في الترجمة: «في الشرب» يعم الماء وغيره من المشروبات، وتقل حسن مالك وحده أنه خصه بالماء. قال ابن عبد البر: لا يصح عن مالك. وقال عياض: يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصاً في الماء خاصة، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس. وقال ابن العربي: كان اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل إنه لا يملك، بخلاف سائر المشروبات. ومن ثم اختلف هل يجري الربا فيه، وهل يقطع في سرقته؟ وظاهر قوله: «في الشرب» أن ذلك لا يجري في الأكل، لكن وقع في حديث أنس خلافة كما سيأتي.

١٩- باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه

في الشرب ليعطي الأكبر؟

٥٦٢٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِيْنَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنِّي بِشَرَابِي فَشَرِبْتُ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ

قوله: (باب تطهية الإناء) ذكر فيه حديث جابر في الأمر بخلق الأبواب وغير ذلك من الآداب، وفيه «وخرأوا آيتكم» وفي الرواية الثانية «وخرأوا الطعام والشراب» ومعنى التخمير التطهية، وقد تقدم شيء من شرح الحديث في بدء الخلق، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان، وتقدم في باب شرب اللبن شرح قوله: «ولو أن تعرض عليه عوداً».

صرعه فالتقى عقه وجعل جنبه إلى الأرض، والتفسير الأول البقي بمعنى حديث الباب، وقد أنكر بعضهم تقييد الخطابي الوضع بالمعنى.

٢٠- باب الكروع في الحوض

٥٦٢١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ صَاحِبَةٌ لَهُ، فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَاحِبَتُهُ، فَزَادَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَهِيَ سَاعَةٌ خَاوَةٌ، وَهُوَ يُحَوِّلُ فِي حَائِطِهَا، يَغْسِي الْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ جَنَّةُ مَاءَ بَاتٍ فِي شَيْءٍ، وَإِلَّا كَرَعْنَا». وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطِ، فَقَالَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَاتٍ فِي شَيْءٍ، فَأَنْطَلِقُ إِلَى الْغُرَشِ، فَسَكَبِي فِي قَدَحٍ مَاءً، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاخِرٍ لَهُ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ اغْتَاذَ فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ. [راجع: ٥٦١٣].

قوله: (باب الكروع في الحوض) ذكر فيه حديث جابر، وقد تقدم شرحه قبل خمسة أبواب مستوفى، وإنما قيد في الترجمة بالحوض لما بيته هناك أن جابراً أضاف قوله: «وهو يحول الماء» في أثناء مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم الرجل مرتين، وأن الظاهر أنه كان ينقله من أسفل البئر إلى أعلاه، فكانه كان هناك حوض يجمعه فيه ثم يحوله من جانب إلى جانب.

٢١- باب خدمة الصغار الكبار

٥٦٢٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَقْمُورٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ اسْتَقِيمَهُمْ، غُمُوقِي وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ، الْقَطِيعُ، فَبَلَغَ: حُرْمَتِ الْعَمْرِ، فَقَالَ: اكْفَيْهَا، كَفَفْنَا، قُلْتُ لَأَنْسِي: مَا شَرَابُهُمْ؟ قَالَ: رُطَبٌ وَبُسْتَرٌ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي: وَكَانَتْ حَمْرُهُمْ، فَلَمْ يُكْرَ أَنْسِي.

وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَتْ حَمْرُهُمْ يُؤَقِلُهُ. [راجع: ٢٤٦٤، أخرجه مسلم: ١٩٨٠].

قوله: (باب خدمة الصغار الكبار) ذكر فيه حديث أنس «كنت قائماً على الحي استقيمهم» وهو ظاهر فيما ترجم به، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الأشربة.

٢٢- باب تطهية الإناء

٥٦٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ، أَوْ اسْتَمَسَّ، فَكَفُّوا صِبْيَانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَشَوَّرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ، فَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيَاطَانَ لَا يَتَقَبَّحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُرُوا لِرَبِّكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمَّرُوا آيَتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنْ تَغْرَضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا، وَأَطْفِقُوا مَصَابِيحَكُمْ». [راجع: ٣٢٨٠، أخرجه مسلم: ٢٠١٢، وأخرجه: ٢٠١٣، مختصراً أوله باختلاف].

٥٦٢٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَطْفِقُوا الْمَصَابِيحَ إِذَا رَقَدْتُمْ، وَغَلِّقُوا الْأَبْوَابَ، وَأَوْكُرُوا الْأَسْقِيَةَ، وَخَمَّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ» - وَاحْبِسْهُ قَالَ - وَلَوْ بَعْدَ تَغْرَضِهِ عَلَيْهِ. [راجع: ٣٢٨٠، أخرجه مسلم: ٢٠١٢، مطولاً].

٢٣- باب اختناث الأسقية

٥٦٢٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اخْتِنَاطِ الْأَسْقِيَةِ. يَعْنِي أَنْ تَكْشَرَ أَفْوَاهُهَا فَتَشْرَبَ مِنْهَا. [الطبر: ٥٦٢٦، أخرجه مسلم: ٢٠٢٣].

٥٦٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ اخْتِنَاطِ الْأَسْقِيَةِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ مَقْمَرٌ أَوْ غَيْرُهُ: هُوَ الشَّرْبُ مِنَ الْوَاهِي. [راجع: ٥٦٢٥، أخرجه مسلم: ٢٠٢٣].

قوله: (باب اختناث الأسقية) اختناث من اختناث بالحاء المعجمة والنون والمثلثة، وهو الانطواء والتكسر والانثناء، والأسقية جمع السقاء والمراد به المتخذ من الأدم صغيراً كان أو كبيراً. وقيل: القرية قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة، والسقاء لا يكون إلا صغيراً.

قوله: (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن عبيدة) بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة أي ابن مسعود، وصرح في الرواية التي تليها بتحديث عبيد الله للزهري.

قوله: (عن أبي سعيد) صرح بالسماع في التي تليها أيضاً.

قوله: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في التي بعدها «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى».

قوله: (يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها) المراد بكسرها ثنيها لا كسرها حقيقة ولا إنباتها، والقاتل «يعني» لم يصرح به في هذه الطريق ووقع عند أحد من أبي النضر عن ابن أبي ذئب بحذف لفظ «يعني» فصار التفسير مدرجاً في الخبر، ووقع في الرواية الثانية «قال عبد الله» هو ابن المبارك «قال معمر» هو ابن راشد «أو غيره» هو الشرب من أفواهها «وعبد الله بن المبارك روى المرفوع عن يونس عن الزهري، وروى التفسير عن معمر مع التردد وقد أخرجه الإسماعيلي عن طريق ابن وهب عن يونس وابن أبي ذئب معاً مدرجاً ولفظه «ينهى عن اختناث الأسقية أو الشرب أن يشرب من أفواهها» كذا فيه بحرف التردد، وهو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس وحده بلفظ «عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهها» وهذا أشبه، وهو أنه تفسير الاختناث لا أنه شك من الراوي في أي اللفظين وقع في الحديث لكن ظاهره أن التفسير في نفس الخبر، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ولم يبق لفظه لكن قال: «مثله» قال: «غير أنه قال: واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب» وهو مدرج أيضاً، وقد جزم الخطابي أن تفسير الاختناث من كلام الزهري، ويعمل التفسير المطلق وهو الشرب من أفواهها على المقيّد بكسر فمها أو قلب رأسها، ووقع في مسند أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب في أول هذا الحديث «شرب رجل من سقاء فانساب في بطنه جثاء، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكر، كذا أخرجه الإسماعيلي عن طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة فرفعهما عن يزيد.

قوله: (أفواهها) جمع فم وهو على سبيل الرد إلى الأصل في الفم أنه فوه نقصت منه الهاء لاستئصال هامين عند الضمير أو قال فوهه فلما لم يحتمل حذف الواو بعد حذف الهاء الإعراب لسكونها عوضت ميماً قليل فم، وهذا إذا أفرد، ويجوز أن يقتصر على الفاء إذا أضيف لكن تزداد حركة مشبعة يختلف إعرابها بالحروف فإن أضيف إلى ضمير كفت الحركات ولا يضاف مع الميم إلا في ضرورة شعر كقول الشاعر

يصبح عطشان وفي البحر فمه

فإذا أردوا الجمع أو التصغير ردوه إلى الأصل فقالوا فويه وأفواه ولم يقولوا فميم

ولا أنما.

٢٤- باب الشرب من قَم السقاء

٥٦٧٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ: قَالَ لَنَا عِكْرِمَةُ: «أَخْبَرَكُمْ بِأُشْيَاءَ قَصَاوُ حَدَّثَنَا بِهَا أَبُو هُرَيْرَةَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ قَمِ الْقُرْبَةِ أَوْ السَّقَاءِ، وَإِنْ يَمْتَحَ جَارَةٌ أَوْ بَعْرٌ خَشَبَةً فِي قَارِهِ. [إرواج: ٢٤٦٣، أخرجه مسلم: ١٦٠٩، مختصراً].

٥٦٧٨- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ: عَنْ عِكْرِمَةَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ. [إرواج: ٢٤٦٣، أخرجه مسلم: ١٦٠٩، بقطعة ليست في هذه الطريق].

٥٦٧٩- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: عَنْ عِكْرِمَةَ: عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ. قوله: (باب الشرب من قَم السقاء) القم بتخفيف الميم ويجوز تشديدها، ووقع في رواية «من في السقاء» وقد تقدم توجيهها. قال ابن التبر: لم يفتح بالترجمة التي قبلها لتلاظن أن النهي خاص بصورة الاختنا، فين أن النهي يعم ما يمكن اختناقه وما لا يمكن كالتفخار مثلاً.

قوله: (حدثنا أيوب قال: قال لنا عكرمة) في رواية الحميدي من سفيان (حدثنا أيوب السخيتاني أخبرنا عكرمة) وأخرجه أبو نعيم من طريقه.

قوله: (ألا أخبركم بأشياء قصاو حدثنا بها أبو هريرة) في الكلام حذف تقديره مثلاً: قلنا نعم، أو قلنا حدثنا أو نحو ذلك فقال: حدثنا أبو هريرة. ووقع في رواية ابن أبي عمر عن سفيان بهذا الإسناد سمعت أبا هريرة: أخرجه الإسماعيلي من طريقه.

قوله: (من قَم القربة أو السقاء) هو شك من الراوي، وكأنه من سفيان، فقد وقع في رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان عند الإسماعيلي «من في السقاء» وفي رواية ابن أبي عمر عنه من قَم القربة.

قوله: (وأن يمنع جاره إلخ) تقدم شرحه في أوائل كتاب المظالم، قال الترمذي، «قال ألا أخبركم بأشياء» ولم يذكر إلا شيئين فعله أخبر بأكثر فاختصره بعض الرواة أو أقل لجمع عنده أثنان. قلت: واختصاره يجوز أن يكون عمداً ويجوز أن يكون نسياناً، وقد أخرج أحد الحديث المذكور من رواية جاد بن زيد عن أيوب فذكر بهذا الإسناد الشيئين المذكورين وزاد النهي عن الشرب قائماً وفي سند الحميدي أيضاً ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء، فإنه ذكر النهي عن الشرب من في السقاء أو القربة وقال هذا آخرها، والله أعلم.

قوله: (حدثنا مسدد حدثنا إسماعيل) هو للمروفي باب عليه.

قوله: (أن يشرب من في السقاء) زاد أحد عن إسماعيل بهذا الإسناد والمثني «قال أيوب فأنبت أن رجلاً شرب من في السقاء فخرجت حية» وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عباد بن موسى عن إسماعيل وهم الحاكم فأخرج الحديث في «المستدرک» بزيادته والزيادة المذكورة ليست على شرط الصحيح لأن راويهما لا يسم وليست موصولة، لكن أخرجهما ابن ماجه من رواية سلمة بن وهرام عن عكرمة بنحو المرفوع، وفي آخره: «إن رجلاً قام من الليل بعد النهي إلى سقاء فاختته فخرجت عليه حية» وهذا صريح في أن ذلك وقع بعد النهي، بخلاف ما تقدم من رواية ابن أبي ذئب في أن ذلك كان سبب النهي، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك وقع قبل النهي فكان من أسباب النهي، ثم وقع أيضاً بعد النهي تأكيداً. وقال النووي: انفقوا على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم، كذا قال وفي نقل الاتفاق نظر لما سألوه، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال: لم يلغ فيه نهى، وبالف ابن بطال في رد هذا القول، واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنه كان لا يحمل النهي فيه على التحريم، كذا قال مع النقل عن مالك أنه لم يلغ فيه نهى، فالاعتراض عنه بهذا القول أولى، والحجة قائمة على من بلغه النهي، قال النووي: ويؤيد كون هذا النهي للتنزيه أحاديث الرخصة في ذلك. قلت: لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله صلى

الله عليه وسلم، وأحاديث النهي كلها من قوله. فهي أرجح إذا نظرنا إلى علة النهي عن ذلك، فإن جيع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه صلى الله عليه وسلم إما أولاً فلعنصته ولطيب نكهته، وإما ثانياً لفرقه في صب الماء وبيان ذلك سياق ما ورد في علة النهي، فمنها ما تقدم من أنه لا يؤمن دخول شيء من الموام مع الماء في جوف السقاء فيدخل قَم الشارب وهو لا يشعر، وهذا يقتضي أنه لو سلا السقاء وهو يشاهد الله يدخل فيه ثم ربطه ربطاً عكماً ثم لا أراد أن يشرب حله فشربه منه لا يتناوله النهي، ومنها ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة بسند قوي بلفظ «نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك يمت» وهذا يقتضي أن يكون النهي خاصاً بمن يشرب فيقتضى داخل الإناء أو بأشرب يصبه باطن السقاء، أما من صب من القربة فدخل فمه من غير عمامة فلا، ومنها أن الذي يشرب من قَم السقاء قد يغلبه الماء فيصعب منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرب به أو يتبل ليليه، قال ابن العربي: وواحدة من الثلاثة تكفي في ثبوت الكراهة، وجميعها تقوى الكراهة جداً. وقال الشيخ محمد بن أبي جرة ما ملخصه: اختلف في علة النهي قيل: يئس أن يكون في الرعاء حيوان أو يصب بقوة فيشرب به أو يقطع العروق الضعيفة التي يلزاه القلب فرما كان سبب الملاك أو ما يتعلق بضم السقاء من بخار النفس أو ما يخالط الماء من ريق الشارب فيتغيره غيره أو لأن الرعاء يفسد بذلك في المادة فيكون من إضاعة المال، قال: والذي يقتضي الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهي لجمع هذه الأمور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم، والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم، وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي وحل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحد أن أحاديث النهي ناسخة للإباحة لأنهم كانوا أولاً يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من قَم السقاء فنسخ الجواز. قلت: ومن الأحاديث الواردة في الجواز ما أخرجه الترمذي وصححه من حديث عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كبشة قالت «دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من في قربة معلقة» وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عند أبي داود والترمذي وعن أم سلمة في «الشمائل» وفي مسند أحمد والطبراني والمعاني للحافظي، قال شيخنا في شرح الترمذي: لو فرق بين ما يكون لعنر كأن تكون القربة معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب إياه متيسراً ولم يتمكن من التناول بكفه فلا كراهة حيثئذ وعلى ذلك تحمل الأحاديث المذكورة، وبين ما يكون لعنر عذر فتحمّل عليه أحاديث النهي. قلت: ويؤيد أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القربة كانت معلقة والشرب من القربة للمعلقة أخص من الشرب من مطلق القربة. ولا دالة في إخبار الجواز على الرخصة مطلقاً بل على تلك الصورة وحدها، وحلها على حال الضرورة جمعاً بين الخبرين أولى من حلها على النسخ والله أعلم. وقد سبق ابن العربي إلى نحو ما أشار إليه شيخنا فقال: يحتمل أن يكون شره صلى الله عليه وسلم في حال ضرورة، إما عند الحرب وإما عند عدم الإناء أو مع وجوده لكن لم يتمكن لشغله من التفرغ من السقاء في الإناء، ثم قال: ويحتمل أن يكون شرب من إداوة، والنهي عمول على ما إذا كانت القربة كبيرة لأنها مظنة وجود الموام، كذا قال، والقربة الصغيرة لا يمتنع وجود شيء من الموام فيها، والضرر يحصل به ولو كان حقيراً، والله أعلم.

٢٥- باب النهي عن التفتس في الإناء

٥٦٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: عَنْ يَحْيَى: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ: عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَفَتَسْ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسُّحُ ذِكْرَهُ يَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسُّحُ يَمِينِهِ». [إرواج: ١٥٣، أخرجه مسلم: ٢٦٧، وأخرج له في الأثرية: (١٢١)].

قوله: (باب النهي عن التفتس في الإناء) ذكر فيه حديث أبي قتادة. وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة.

قوله: (فلا يتفتس في الإناء) زاد ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه النهي عن التفتس في الإناء، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتفتس في الإناء وأن يفتغ فيه» وجاء في النهي عن التفتس في الإناء عدة أحاديث وكذا النهي عن التفتس في الإناء لأنه ربما حصل له تغير من النفس إما لكون المتفتس كان متغير القم بماكول مثلاً، أو لبعد عهده بالسواك والمضمضة أو لأن النفس يصعد ببخار الملعقة، والتفتس في هذه الأحوال كلها أشد من التفتس.

٢٦- باب الشرب بنفسين أو ثلاثة

٥٢٣١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو نَعِيمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ قَابِتٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَعْمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَنْتَفِسُ فِي الْإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْتَفِسُ ثَلَاثًا. [أخرجه مسلم: ٢٠٢٨].

قوله: (باب الشرب بنفسين أو ثلاثة) كنا ترجم، مع أن لفظ الحديث الذي أورده في الباب «كان ينتفس» فكأنه أراد أن يجمع بين حديث الباب والذي قبله لأن ظاهرهما التعارض، إذ الأول صريح في النهي عن التنفس في الإناء والثاني يثبت التنفس، فحملهما على حالتين: فحالة النهي على التنفس داخل الإناء، وحالة الفعل على من تنفس خارجه، فالأول: على ظاهره من النهي، والثاني: تقديره كان ينتفس في حالة الشرب من الإناء. قال ابن المثير: أورد ابن بطال سؤال التعارض بين الحديثين، وأجاب بالجمع بينهما فاطلب، ولقد أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة: فجعل الإناء في الأول ظرفاً للتنفس والنهي عنه لاستغلاظه، وقال في الثاني «الشرب بنفسين» فجعل النفس الشرب، أي لا يقتصر على نفس واحد بل يفصل بين الشربين بنفسين أو ثلاثة خارج الإناء. فصرف بذلك انتفاء التعارض. وقال الإسماعيلي: لعني أنه كان ينتفس أي على الشراب لا فيه داخل الإناء، قال: وإن لم يحمل على هذا صار الحديثان مختلفين وكان أحدهما منسوخاً لا محالة، والأصل عدم النسخ، والجمع مهما أمكن أولى. ثم أشار إلى حديث أبي سعيد، وهو ما أخرجه الترمذي وصححه الحاكم من طريقه «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النخ في الشراب، فقال رجل: أراه في الإناء، قال: أمرتها. قال: فإني لا أروى من نفس واحد، قال فإين الفتح إذا عن فيك» ولا بين ما به من حديث أبي هريرة رفته «إذا شرب أحكم فلا ينتفس في الإناء، فإذا أراد أن يسود فليتح الإناء ثم ليعد إن كان يريد». قال الأثرم: اختلاف الرواية في هذا دال على الجواز وعلى اختيار الثلاث، والمراد بالنهي عن التنفس في الإناء أن لا يجعل نفسه داخل الإناء، وليس لمراد أن ينتفس خارجه طلب الراحة. واستدل به المالك على جواز الشرب بنفسين واحد. وأخرج ابن أبي شيبة الجواز من سعيد بن المسيب وطائفة. وقال عمر بن عبد العزيز: إنما نهى عن التنفس داخل الإناء، فأما من لا ينتفس فإن شاء فليشرب بنفسين واحد. قلت: وهو تفصيل حسن. وقد ورد الأمر بالشرب بنفس واحد من حديث أبي قتادة مرفوعاً أخرجه الحاكم، وهو محمول على التفصيل المذكور.

قوله: (حدثنا عزره) يفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء ابن ثابت، هو تابعي صغير أنصاري أصله من المدينة نزل البصرة، وقد سمع من جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهما، فهذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن كان شيخ تابعيه فيه تابعياً آخر.

قوله: (كان ينتفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً) يحتمل أن تكون «أو» للتنويع، وأنه كان صلى الله عليه وسلم لا يقتصر على المرة بل إن روى من نفسين اكتفى بهما ولا ثلاث ويحتمل أن تكون «أو» للشك، فقد أخرج إسحاق بن راهويه الحديث المذكور عن عبد الرحمن بن مهدي عن عزره بلفظ «كان ينتفس ثلاثاً» ولم يقل أو، وأخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفته «لا تشربوا واحدة كما يشرب البعير، ولكن اشربوا مثني وثلاث» فإن كان مغزواً فهو بقوي ما تقدم من المتنوع. وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أيضاً «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا شرب تنفس مرتين» وهذا ليس نصاً في الاقتصاد على المراتين بل يحتمل أن يراد به التنفس في أثناء الشرب فيكون قد شرب ثلاث مرات، وسكت عن التنفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع. وأخرج مسلم وأصحاب السنن من طريق أبي عاصم عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتفس في الإناء ثلاثاً ويقول: هو أروى وأمرأ وأبرأ» لفظ مسلم، وفي رواية أبي داود «أنا» بدل قوله أروى وقوله: «أروى» هو من البري بكسر الراء غير مهموز أي أكثر رياءً، ويجوز أن يقرأ مهموزاً للمشكلة، و«أمراً» بالهمز من المرأة يقال مرا الطعام يفتح الراء يراً فتحها ويجوز كسرهما صار مراً، و«أبرأ» بالهمز من البراءة أو من البرء أي يبرئ من الأذى والعطش. و«أنا» بالهمز من المنى والمعنى أنه يصير هنياً مراً برياً أي سالماً أو مبرئاً من مرض أو عطش أو أذى. ويؤخذ من ذلك أنه أتم التنفس وأقوى على الهدم وأقل أثراً في ضعف الأعضاء والمعدة. واستعمال أقبل التفصيل في هذا يدل على أن للمرتين في ذلك مدخلان في الفضل المذكور ويؤخذ منه أن النهي عن الشرب في نفس واحد للتنزه، قال المذهب: النهي عن التنفس في الشرب كالنهي عن النخ في الطعام والشراب، من أجل أنه قد يقع فيه شيء من الريق فيعافه

الشارب ويتقلره. إذ كان التقلر في مثل ذلك عادة غالبية على طباع أكر الناس، وعمل هذا إذا أكل وشرب مع غيره، وأما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يتقلر شيئاً عما يتناوله فلا بأس. قلت: والأولى تعميم المنع، لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تنضل فضلة أو يحصل التقلر من الإناء أو نحو ذلك. وقال ابن العربي: قال علماؤنا هو من مكارم الأخلاق، ولكن يمر على الرجل أن يتناول أخاه ما يتقلره، فإن فعله في خاصة نفسه ثم جاء غيره فنأوله إياه فليعلمه، فإن لم يعلمه فهو غش والغش حرام، وقال القرطبي: معنى النهي عن التنفس في الإناء ثلاثاً يتقلره به من بزاق أو راحة كريهة تتعلق بالماء، وعلى هذا إذا لم ينتفس يجوز الشرب بنفس واحد، وقيل: يمنع مطلقاً لأنه شرب الشيطان، قال: وقول أنس «كان ينتفس في الشرب ثلاثاً» قد جعله بعضهم معارضاً للنهي وحمل على بيان الجواز، ومنهم من أومأ إلى أنه من خصائصه لأنه كان لا يتقلر منه شيء.

(كحكمة): أخرج الطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرب في ثلاثة أنفاس، إذا ذنى الإناء إلى فيه يسمي الله، فإذا أخره حد الله، بفعل ذلك ثلاثاً» وأصله في ابن ماجه، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند الزوار والطبراني، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس المشار إليه قبل «وسموا إذا أتم شربتم، واحمدوا إذا أتم رفعتم» وهذا يحتمل أن يكون شاعداً لحديث أبي هريرة المذكور، ويحتمل أن يكون المراد به في الابتداء والانتهاه فقط، والله أعلم.

٢٧- باب الشرب في آية الذهب

٥٢٣٢- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ حَنْظَلَةُ بِالْمَدَائِنِ، فَاسْتَسْقَى، فَأَتَاهُ يَحْقَاقُ بِقَدَحٍ فِضَّةٍ فَرَمَاهُ بِهِ، فَقَالَ: إِنِّي كَسَمُ أَرْمِيهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَه، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنِ الْخَبْرِ وَالْمَيْتَاجِ، وَالشُّرْبِ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَقَالَ: «مَنْ لَهْمُ فِي الدُّنْيَا، وَمَنْ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». [راجع: ٥٤٢٦، أخرجه مسلم: ٢٠٦٧].

قوله: (باب الشرب في آية الذهب) كنا أطلق الترجمة، وكأنه استغنى عن ذكر الحكم بما صرح به بعد في كتاب الأحكام أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم على التحريم حتى يقوم دليل الإباحة. وقد وقع التصريح في حديث الباب بالنهي والإشارة إلى الوحيد على ذلك، ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آية الذهب والفضة إلا عن معاوية بن قرة أحد التابعين فكأنه لم يبلغه النهي، وعن الشافعي في القديم ونقل عن نصة في حرمة أن النهي فيه للتنزيه لأن علته ما فيه من التشبه بالأعاجم، ونص في الجديد على التحريم، ومن أصحابه من قطع به عنه، وهذا اللاق بلثوث الوعيد عليه بالنار كما سيأتي في الذي يليه. وإذا ثبت ما نقل عنه فلعلم كان قبل أن يبلغه الحديث المذكور، ويؤيد وهم النقل أيضاً عن نصة في حرمة أن صاحب «التقريب» نقل في كتاب الزكاة عن نصة في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب أو الفضة، وإذا حرم الاقراض تحريم الاستعمال أولى، والملة المشار إليها ليست متفقاً عليها، بل ذكروا للنهي عدة علل: منها ما فيه من كسر قلوب الفقراء، أو من الخيلاء والسرف ومن تضييق الشفدين.

قوله: (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن، وفي رواية غنتر عن شعبة عن الحكم «سمعت ابن أبي ليلى» أخرجه مسلم والترمذي.

قوله: (كان حنظلة بالمداين)، عند أحد من طريق يزيد عن ابن أبي ليلى «كنت مع حنظلة بالمداين» والمداين اسم بلفظ جمع مدينة، وهو بلد عظيم على دجلة بينهما وبين بغداد سبعة فراسخ كانت مسكن ملوك الفرس وبها إيران كسرى المشهور، وكان فتحها على يد سمد بن أبي قاص في خلافة عمر سنة ست عشرة وقيل: قبل ذلك وكان حنظلة عاملاً عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان.

قوله: (فاستسقى فأناه دهقان) بكسر الدال المهملة ويجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف، هو كبير القرية بالفارسية، ووقع في رواية أحمد عن وكيع عن شعبة «استسقى حنظلة من دهقان أو عالج» وتقدم في الأطلعة من طريق سيف عن مجاهد عن ابن أبي ليلى «أنهم كانوا عند حنظلة، فاستسقى، فسقاها بجوسي» ولم أقف على اسمه بعد البحث.

قوله: (يقدهح فضة) في رواية أبي داود عن حفص شيخ البخاري فيه «بأنه من فضة» ولمسلم من طريق عبد الله بن عكيم «كنا عند حنظلة فجهاد دهقان بشراب في إناء

فرمى به في وجهه، قال قلنا: استكروا، فلما إن سألناه لم يجدها، قال فسكتا. فلما كان بعد ذلك قال: أتدرون لم ربيت بهذا في وجهه؟ قلنا: لا. قال: ذلك أني كنت نهيته. قال فذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا تشربوا في آية الذهب والفضة. قال أحمد: وفي رواية معاذ «ولا في الفضة».

الحديث الثاني

قوله: (إسماعيل) هو ابن أبي أوس.

قوله: (عن زيد بن عبد الله بن عمر) هو تابعي ثقة، تقدمت روايته عن أبيه في إسلام عمر وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين. وهذا الإسناد كله متينون، وقد تابع مالكاً عن نافع عليه موسى بن عتبة وأيوب وغيرهما وذلك عند مسلم، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع فلم يذكر زيداً في إسناده، جعله عن نافع عن عبد الله بن عبد الرحمن، أخرجه النسائي، الحكم بن زاذ عن الثقات، ولا سيما وهم حافظ وقد اجتمعوا واقرروا إسماعيل. وقال محمد بن إسحاق عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة، وواقفه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفية لكن خالفه قتال عن عائشة بحد أم سلمة، وقول محمد بن إسحاق أقرب فإن كان محمداً فعمل نافع فيه إسناده، وشذ عبد العزيز بن أبي رواد قال «عن نافع عن أبي هريرة» وسلك يرد بن ستان وهشام بن الغاز لجادة قتالا عن نافع عن ابن عمر أخرجه الجميع النسائي وقال: الصواب من ذلك كله رواية أيوب ومن تابعه.

قوله: (عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) هو ابن اخت أم سلمة التي روى عنها هذا الحديث أمه قرية بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، وهو ثقة ما له في البخاري غير هذا الحديث.

قوله: (الذي يشرب في آية الفضة) في رواية مسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن «من شرب من إناء ذهب أو فضة» وله من رواية علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع «إن الذي ياكل ويشرب في آية الذهب والفضة» وأشار مسلم إلى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة، أعني الأكل.

قوله: (فما يخرج) يفسر التحاتية وفتح الجيم وسكون الراء ثم جيم مكسورة ثم راء من الجرجرة وهو صوت يردد البعير في حنجرة إذا هاج نحو صوت اللججاء في فك الفرس، قال النووي: اتفقوا على كسر الجيم الثانية في يجرجر، وتعقب بأن الموق في حزة في كلامه على اللجج حكي فتحها، وحكى ابن الفركاح عن والده أنه قال: روي يجرجر على البناء للفاعل والمفعول، وكذا جوزة ابن مالك في «شواهد التوضيح» نعم رد ذلك ابن أبي الفتح تلميذه قال في جزءه في الكلام على هذا المتن: لقد كثر بحشي على أن أرى أحداً رواه ميباً للمفعول فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث، وإنما سمعته من الفقهاء الذين ليست لهم متابعة بالرواية، وسألت أبا الحسين البوني فقال: ما قرأته علي والذي ولا علي شيخنا المنذري إلا ميباً للفاعل. قال: ويعد اتفاق الحفاظ قدحاً وحديثاً على ترك رواية ثابتة. قال: وأيضاً فإسناده إلى الفاعل هو الأصل وإسناده إلى المفعول فرع فلا يصار إليه بغير حاجة، وأيضاً فإن علماء العربية قالوا: يحذف الفاعل إما للعلم به أو للجهل به، أو إذا تخوف منه أو عليه، أو لشرفه أو لحقارته، أو لإقامة وزن، وليس هنا شيء من ذلك.

قوله: (في بطنه نار جهنم) وقع للأكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى الصب أو التبرج فيكون «نار» نصب على المفعولية والفاعل الشارب أي يصب أو يتبرج، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصورت في البطن، قال النووي: النصب أشهر، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم بلفظ «فإذا يجرجر في بطنه ناراً من جهنم» وأجاز الأزهري النصب على أن الفعل على إليه، وابن السيد الرفع على أنه خبر إن وما موصولة قال: ومن نصب جعل «ما» زائدة كافة لأن عن الممثل، وهو نحو «إما صنعوا كيد ساحر» [طه: ٦٩] قرئ بنصب كيد ورفعه، ويدفعه أنه لم يقع في شيء من النسخ بفصل ما من إن. وقوله: إن النار تصورت في بطنه كما بصوت البعير بالجرجرة عجاز تشبيه، لأن النار لا صوت لها، كذا قيل. وفي التي نظر لا يخفى.

الحديث الثالث: حديث البراء «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع».

قوله: (وعن الشرب في الفضة أو قال في آية الفضة) شك من الراوي. زاد

مسلم من طريق أخرى عن البراء «فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة» ومثله في حديث أبي هريرة رفته «من شرب في آية الفضة والذهب في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة، وآتية أهل الجنة الذهب والفضة» أخرجه النسائي بسند قوي، وسيأتي شرح حديث البراء مستوفى في كتاب الأدب، وما يتعلق باللباس منه في كتاب

من فضة» ويأتي في اللباس عن سليمان بن حرب عن شعبة بلفظ «مما في إناء».

قوله: (فرماه به) في رواية وكيع «صفذه به» ويأتي في الذي يليه بلفظ «فرمى به في وجهه» ولأحد من رواية يزيد عن ابن أبي ليلى «ما يالو أن يصيب به وجهه» زاد في رواية الإسماعيلي وأصله عند مسلم: فرماه به فكره.

قوله: (فقال: إني لم أزمه إلا أني نهيت فلم ينته) في رواية الإسماعيلي المذكورة «لم أكسره إلا أني نهيت فلم يقبل» وفي رواية وكيع «ثم أقبل على القوم فاعتذر» وفي رواية يزيد «لولا أني تقدمت إليه مرة أو مرتين لم أقبل به هذا» وفي رواية عبيد الله بن عكيم «إني أمرته أن لا يسقيني فيه» ويأتي في الذي بعده مزيد فيه.

قوله: (وإن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن الخمر واللباس) سيأتي في اللباس التصريح ببيان النهي عن لبسهما، وفيه بيان الدينماج ما هو.

قوله: (والشرب في آية الذهب والفضة) وكذا وقع في المتن بلفظ «لا تشربوا ولا تلبسوا» وكذا عند أحد من وجه آخر من الحكم، وكذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الانتصار على الشرب ووقع عند أحد من طريق حماد عن ابن أبي ليلى بلفظ «نهى أن يشرب في آية الذهب والفضة، وأن يذلل فيها» ويأتي نحوه في حديث أم سلمة في الباب الذي يليه.

قوله: (وقال: من هم في الدنيا، ومن لكم في الآخرة) كذا فيه بلفظ «من» بضم الميم وتشديد النون في الموضعين. وفي رواية أبي داود عن حصص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ «هي» بكسر الميم ثم التثنية، وكذا في رواية غندر عن شعبة، ووقع عند الإسماعيلي وأصله في مسلم «هو» أي جمع ما ذكر. قال الإسماعيلي: ليس المراد بقوله: «في الدنيا» إباحة استعمالهم إياه وإنما للمعنى بقوله «هم» أي هم الذين يستعملونه مخالفة لزي المسلمين. وكذا قوله ولكم في الآخرة أي تستعملونه مكافأة لكم على تركه في الدنيا، ونهت أولئك جزء لهم على مصيبتهم باستعماله. قلت: ويحصل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذي يتماثل في الدنيا لا يتماثل في الآخرة كما تقدم في شرب الخمر، ويأتي مثله في لباس الحرير، بل وقع في هذا مخصوص ما سألته في الذي قبله.

٢٨- باب آية القصة

٥٦٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي غُلَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ حَلِيفَةِ وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَلْبَسُوا الْخَيْرِ وَاللَّيْثَ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». [إرجعه: ٥٤٢٦، أخرجه مسلم: ٢٠٦٧].

٥٦٣٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّلَافِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنْاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَخْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارٌ جَهَنَّمَ». [إرجعه مسلم: ٢٠٦٥].

٥٦٣٥- حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سَلَيْمٍ عَنْ عَمَلُوَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَهَاتَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِغِيَاةِ الْخَيْرِ، وَاتِّبَاعِ الْجَزَاةِ، وَتَكْثِيرِ الْقَاطِطِ، وَاجْتَابَةِ الدَّامِيِّ، وَكَفْءِ السَّلَامِ، وَتَضَرُّعِ الْمُظْلَمِ، وَتَرْكِ الْمُفْلِسِ. وَهَاتَا عَنْ حَوَائِمِ الذَّهَبِ، وَعَنِ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ، أَوْ قَالَ: فِي آيَةِ الْفِضَّةِ، وَعَنِ الْمَيَّاتِ وَالْقَسِيِّ، وَعَنِ لَبْسِ الْخَيْرِ وَاللَّيْثِ وَالْإِسْتِزْقِ. [إرجعه: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٦٦].

قوله: (باب آية الفضة) ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث حذيفة.

قوله: (خرجنا مع حليفة وذكر النبي صلى الله عليه وسلم) كذا ذكره مختصراً، وقد أخرجه أحد عن ابن أبي عدي الذي أخرجه البخاري من طريقه وأخرجه الإسماعيلي وأصله في مسلم من طريق معاذ بن معاذ وكلاهما عن عبد الله بن عمرو بلفظ «خرجت مع حليفة إلى بعض هذا السواد، فاستسقى، فأتاه الدمعان بإناء من فضة،

قَالَ: ثُمَّ اسْوَهْتُهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقْدُ ذَلِكَ قَوْهِيَةً لَهُ. [راجع: ٥٢٥٦، أخرجه مسلم: ٢٠٠٧].

٥٦٣٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُذْرِكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّالَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ قَالَ: رَأَيْتُ قَدْحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ قَدْ انْقَضَعَ فَسَلَسَلَهُ بِقِضَةٍ، قَالَ: وَهُوَ قَدْحٌ جَيْدٌ غَرِيبٌ مِنْ نَعَارٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: قَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْقَدْحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا. [راجع: ٣١٠٩].

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَلِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ لُصَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لَا تَفْعَلْ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَرَكَهُ.

قوله: (باب الشرب من قدح النبي صلى الله عليه وسلم) أي تبركاً به، قال ابن المنير: كأنه أراد بهذه الترجمة دفع تورم من يقع في خيال أن الشرب في قدح النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته تصرف في ملك الغير بغير إذن، فيبين أن السلف كانوا يفعلون ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث، وما تركه فهو صدقة. ولا يقال إن الأغنياء كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا محل للغي، لأن الجواب أن المنتفع على الأغنياء من الصدقة هو للفروض منها، وهذا ليس من الصدقة المفروضة. قلت: وهذا الجواب غير مقنع، والذي يظهر أن الصدقة المذكورة من جنس الأوقاف المطلقة، ينتفع بها من يحتاج إليها، وتقرت يد من يؤمن عليها، ولهذا كان عند سهل قدح، وعند عبد الله بن سلام آخر، والجهة عند أسامة بنت أبي بكر وغير ذلك.

قوله: (وقال أبو بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري.

قوله: (قال لي عبد الله بن سلام) هو الصحابي المشهور، ولأم سلام خففة.

قوله: (ألا) يتخفيف اللام للعرض، وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الاعتصام من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن عبد الله بن سلام، وتقدم في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة. ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الجونية بفتح الجيم ومكون الواو ثم نون في قصة استمادتها لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم يخطبها، وقد تقدم شرح قصتها في أول كتاب الطلاق، وقوله في هذه الطريق: «فتزلت في أجم» بضم الميمزة والجيم هو بناء يشبه القصر، وهو من حصون المدينة، والجمع آجام مثل أطم وأطاط. قال الخطابي: الأطم والأجم بمعنى واحد، وأغرب الداودي فقال: الآجام الأشجار والمحاط، ومثله قول الكرماني: الأجم بفتح الحين جمع أجمة وهي الفيضة.

قوله: (قالت) أنا كنت أشقى من ذلك) ليس أفضل التفضيل فيه على ظاهره، بل مرادها إثبات الشقاء لما افتات من التزوج برسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: (فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم حتى جلس في سقيفة بني ساعدة) هو المكان الذي وقعت فيه البيعة لأبي بكر الصديق بالخلافة.

قوله: (ثم قال: اسقنا يا سهل) في رواية مسلم من هذا الوجه «اسقنا لسهل» أي قال لسهل اسقنا، ووقع عند أبي نعيم «فقال اسقنا يا أبا سعد» والذي أعره في كنية سهل بن سعد أبو العباس، فلعن له كنيته، أو كان الأصل يا ابن سعد فتحررت.

قوله: (فاخرجت لهم هذا القدح) في رواية السلمي «فخرجت لهم بهذا القدح».

قوله: (فاخرج لنا سهل) قاتل ذلك هو أبو حازم الراوي عنه، وصرح بذلك مسلم في روايته.

قوله: (ثم اسووه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك قوهيه له) كان عمر بن عبد العزيز حينئذ قد ولي إمرة المدينة، وليست لهبة هنا حقيقة، بل من جهة الاختصاص. وفي الحديث التبسط على صاحب واستدع ما عنده من مأكول ومشروب وتعطيته بدعائه بكنيته، والتبرك بآثار الصالحين، واستيهاب الصديق ما لا يشق عليه هبته، ولعل سهلاً سمح بذلك لبلد كان عنده من ذلك الجنس أو لأنه كان محتاجاً لفروضه المستوهم ما يسهل به حاجته، والله أعلم. ومناسبة للترجمة ظاهرة من جهة رغبة الذين سالوا سهلاً أن يخرج لهم القدح المذكور ليشرروا فيه تبركاً به.

البباس إن شاء الله تعالى. وفي هذه الأحاديث تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلاً كان أو امرأة، ولا يتحقق ذلك بالحلي للنساء لأنه ليس من التزين الذي أبيع لها في شيء، قال القرطبي وغيره: في الحديث تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب، ويلحق بهما ما في متاعهما مثل الطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمالات، وبهذا قال الجمهور، وأغرب طائفة شذت فأباحت ذلك مطلقاً، ومنهم من قصر التحريم على الأكل والشرب، ومنهم من قصره على الشرب لأنه لم يقف على الزيادة في الأكل، قال: واختلف في حلة المنع قيل: إن ذلك يرجع إلى حينهما، ويؤيده قوله في لم وإنها لهم، وقيل: لكونهما الأثمان وقيم المتلفات، فلو أبيع استعمالهما لجاز اتخاذ الآلات منهما فيفضي إلى تلفها بأيدي الناس فيجحف بهم، ومثله للغزالي بالحكام الذين وظفهم التصرف لإظهار العدل بين الناس، فلو منعوا التصرف لأحل ذلك بالعدل، فكذا في اتخاذ الأواني من التقدن حيس لها من التصرف الذي ينتفع به الناس. ويرد على هذا جواز الحلي للنساء من التقدن، ويمكن الانفصال عنه. وهذه العلة هي الراجحة عند الشافعية، وبه صرح أبو علي السنجي وأبو محمد الجويني. وقيل: حلة التحريم السرف والحيلاء، أو كسر قلوب الفقراء. ويرد عليه جواز استعمال الأواني من الجواهر النفيسة وغالبها انشأ وأكثر قيمة من الذهب والفضة، ولم يمنعها إلا من شذ. وقد نقل ابن الصباغ في «الشامل» الإجماع على الجواز، وتبعه الرافعي ومن بعده. لكن في «زوائد المعراني» عن صاحب «الفروع» نقل وجهين. وقيل: العلة في المنع التشبه بالأعاجم، وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لقاطعه، ويجرد التشبه لا يصل إلى ذلك. واختلف في اتخاذ الأواني دون استعمالها كما تقدم، والأشهر المنع وهو قول الجمهور، ورخصت فيه طائفة، وهو يبي على العلة في منع الاستعمال، ويتبرع على ذلك غرامة أرض ما أفسد منها وجواز الاستعجار عليها.

٢٩- باب الشرب في الأقداح

٥٦٣٦- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَاسِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَرَ مَوْلَى أُمِّ الْقُصَيْلِ، عَنْ أُمِّ الْقُصَيْلِ: أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَبِثَ إِلَيْهِ بِقَدْحٍ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبَهُ. [راجع: ١٦٥٨، أخرجه مسلم: ١١٣٣].

قوله: (باب الشرب في الأقداح) أي حل يباح أو يمنع لكونه من شعار الفسقة؟ ولعله أشار إلى أن الشرب فيها إن كان من شعار الفسقة لكن ذلك بالنظر إلى المشروب وإلى الهيئة الخاصة بهم فيكره التشبه بهم، ولا يازم من ذلك كرامة الشرب في القدح إذ سلم من ذلك.

قوله: (حدثنا عمرو بن عباس) بمهملتين وموحدة، وشيخه عبد الرحمن هو ابن مهدي، وقد تقدم التنبيه على حديث أم الفضل المذكور قريباً، وتقدم أنه مر مشروحاً في كتاب الصيام.

٣٠- باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآتيه

وَقَالَ أَبُو بُرَيْدَةَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَا أَسْئَلُكَ فِي قَدْحِ شَرِبِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ؟

٥٦٣٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةٌ مِنَ الْغُرَبَاءِ، فَأَمَّا أَبُو سَعِيدٍ السَّاعِدِيُّ أَنْ يُزِيلَ إِلَيْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَحَبِطَتْ، فَسَنَوْتُ فِي أَجْمِ نَبِيِّ سَاعِدَةٍ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَبَاذَ امْرَأَةً مُتَكَسِّةَ رَأْسَهَا، فَلَمَّا كَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: قَدْ اعْتَذَلَ مِنْهُ. فَقَالُوا لَهَا: أَنْتِزِينَ مِنْ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ لِيُخَلِّطَ لَكُمْ، قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا أَشْقَى مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَيِّدُ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ نَبِيِّ سَاعِدَةٍ هُوَ وَاصْحَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِنَا يَا سَهْلُ». فَاخْرَجَتْ لَهُمْ هَذَا الْقَدْحَ فَاسْتَقْبَلُوهُ فِيهِ، فَاخْرَجَ لَهَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدْحَ فَشَرِبَتْ مِنْهُ.

الحديث الثالث قوله: (حدثنا الحسن بن مسروق حدثنا يحيى بن حماد) كذا أخرج هنا وفي غير موضع عن يحيى بن حماد، وبواسطة، وأخرج عنه في حجة الحبشة وغيره. والحسن بن مسروق كان صهر يحيى بن حماد فكان عنده عنه ما ليس عند غيره، ولهذا لم يخرج الإسمايلي من طريق أبي عوانة، ولا وجد له أبو نعيم إسناداً غير إسناد البخاري فأخرجه في «المستخرج» من طريق الفريري عن البخاري ثم قال: رواه البخاري عن الحسن بن مسروق، ويقال إنه حديثه يعني أنه تفرد به.

قوله: (رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك) تقدم في فرض الحسن بن طريق أبي حزة السكري «عن عاصم قال: رأيت القدح وشربت منه، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حزة ثم قال «قال علي بن الحسن: وأنا رأيت القدح وشربت منه» وذكر القرطبي في «معصر البخاري» أنه رأى في بعض النسخ المقدمة من صحيح البخاري «قال أبو عبد الله البخاري: رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه، وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس ثمان مائة ألف».

قوله: (كان قد انصدع) أي انشق.

قوله: (فلسله بفضة) أي وصل بعضه ببعض، وظاهره أن الذي وصله هو أنس، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر رواية أبي حزة المذكورة بلفظ «إن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فانخذ مكان الشب سلسلة من فضة» لكن رواية البيهقي من هذا الوجه بلفظ «انصدع فجلعت مكان الشب سلسلة من فضة» قال - يعني أنس - هو الذي فعل ذلك «قال البيهقي كذا في سياق الحديث، فما أدري من قاله من رواه هل هو موسى بن هارون أو غيره». قلت: من يتعين من هذه الرواية من قال هذا وهو «جعلت» يضم التاء على أنه ضمير القائل وهو أنس، بل يجوز أن يكون جعلت بضم أوله على البناء للمجهول فتصاوي الرواية التي في الصحيح. ووقع لأحد من طريق شريك من عاصم «رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وسلم فيه ضبة من فضة» وهذا أيضاً يحتمل. والشب بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع، وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة.

قوله: (وهو قدح جدي عريض من نضار) القائل هو عاصم رواه، والعريض الذي ليس يتناول بل يكون طوله أقصر من عمقه، والنضار بضم النون وتثنية الضاد المعجمة الخالص من العود ومن كل شيء، ويقال أصله من شجر النع، وقيل: من الأثل، ولونه يميل إلى الصفرة، وقال أبو حنيفة الدينوري: هو أجود الخشب للآكية. وقال في «الحكم» النضار الثبر والخشب.

قوله: (قال) أي عاصم (قال أنس: لقد سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من كذا وكذا) وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس «لقد سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدي هذا الشرب كله المسلى والنبيذ والماء واللين» وقد تقدمت صفة النبي الذي كان يشربه، وأنه نقيع التمر أو الزبيب.

قوله: (قال) أي عاصم (وقال ابن سيرين) هو عمه، وقد فصل أبو عوانة في روايته هذه ما حله عاصم عن أنس عما حله عن ابن سيرين، ولم يقع ذلك في رواية أبي حزة الأصلية.

قوله: (إذ كان فيه حلقة من حديد، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة) هو شك من الراوي، ويحتمل أن يكون التردد من أنس عند إعادة ذلك أو استشارته أبا طلحة فيه.

قوله: (فقال له أبو طلحة) هو الأنصاري زوج أم سليم والدة أنس.

قوله: (لا تغرن) كذا للاكثر بالتوكيد، وللكتشبية «لا تغرن» بصيغة النهي بغير تأكيد، وكلام أبي طلحة هذا إن كان ابن سيرين سمعه من أنس وإلا فيكون أرسله من أبي طلحة لأنه لم يلقه، وفي الحديث جواز اتخاذ ضبة الفضة وكذلك السلسلة والحلقة، وهو أيضاً ما اختلف فيه. قال الخطابي: منعه مطلقاً جماعة من الصحابة والتابعين، وهو قول مالك والليث. وعن مالك: يجوز من الفضة إن كان بسيطاً. وكرهه الشافعي قال: لتلا يكون شارباً على فضة، فأخذ بعضهم منه أن الكراهة تنحصر بما إذا كانت الفضة في موضع الشرب، وبذلك صرح الحنفية. وقال به أحمد وإسحاق وأبو ثور. وقال ابن المنذر: تبعاً لأبي عبيد: المفضض ليس هو إناء فضة. والذي تقرر عند الشافعية أن الضبة إن كانت من الفضة وهي كبيرة للزينة تحرم، أو للحاجة تجوز مطلقاً، وتحرم ضبة الذهب مطلقاً، ومنهم من سوى بين ضبتي الفضة والذهب. وأما الحديث الذي أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بنحو حديث أم سلمة وزاد فيه «أو في إناء فيه شيء» من ذلك «فإنه مطول بجهالة حال

٣١- باب شرب البركة والماء المبارك

٥٦٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ حَضَرَتِ الْعَصْرُ، وَأَتَى مَقْعًا مَاءً غَيْرَ فَعْتَلَةٍ، فَبِئْسَ لِي إِذَا قَالَتِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ لِيهِ وَفَرَجَ أَصَابِعَهُ، ثُمَّ قَالَ: «حَيَّ عَلَى أَهْلِ الْوُضوءِ، الْبَرَكَةُ مِنَ اللَّهِ». فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْفُجُّ عَنِ يَدَيْهِ أَصَابِعِهِ، قُوَّةً النَّاسُ وَشَرِبُوا، فَجَعَلْتُ لَا أَلُو مَا جَعَلْتُ لِي يَغِيظُ مِنِّي، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ. فَلَسْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفٌ وَأَرْبَعُونَ.

تَابَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ.

وَقَالَ حُصَيْنٌ وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً.

وَتَابَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَشَبِّ، عَنْ جَابِرٍ. [راجع: ٣٥٧٦، أخرجه مسلم: ١٨٥٦، مختصراً باختلاف].

قوله: (باب شرب البركة، والماء المبارك) قال المذهب: سمي الماء بركة لأن الشيء إذا كان مباركاً فيه يسمى بركة.

قوله: (عن جابر بن عبد الله) في رواية حصين «عن سالم بن أبي الجعد سمعت جابراً» وقد تقدمت في المغازي.

قوله: (قد رأيته) بضم التاء، وفي نوع تحريم.

قوله: (وحضرت العصر) أي وقت صلاتها، والجملية حالية.

قوله: (ثم قال: حي على أهل الوضوء) كذا وقع للاكثر، وفي رواية النسفي حي على الوضوء، بإسقاط لفظ «أهل» وهي أصوب. وقد وجهت على تقدير ثبوتها بأن يكون أهل بالنصب على النداء بخلاف حرف النداء كأنه قال: حي على الوضوء المبارك بأهل الوضوء، كذا قال عياض، وتعب بان الجورود يعلى غير مذكور، وقال غيره: الصواب حي هلا على الوضوء المبارك، تحذف لفظ «هلا» فصارت «أهل» وحولت عن مكانها، و«حي» اسم فعل للأمر بالإسراع، وتفتح لسكون ما قبلها مثل ليت وهلا بتخفيف اللام والتثنية كلمة استعجال.

قوله: (فجعلت لا آل) بالمد وتخفيف اللام المضمومة أي لا أقصر، المراد أنه جعل يستكثر من شربه من ذلك الماء لأجل البركة. قال ابن بطال: يؤخذ منه أنه لا سرف ولا شرف في الطعام أو الشراب الذي تظهر فيه البركة بالمعجزة، بل يستحب الاستكثار منه. وقال ابن المنير: في ترجمة البخاري إشارة إلى أنه يقتصر في الشرب منه الإكثار دون المعتاد الذي ورد باستحباب جعل الثلث له، ولتلا يظن أن الشرب من غير عطش ممنوع، فإن فعل جابر ما ذكر دل على أن الحاجة إلى البركة أكثر من الحاجة إلى الري، والظاهر إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان ممنوعاً لنهاه.

قوله: (فقلت لجابر) القائل هو سالم بن أبي الجعد راويه عنه.

قوله: (كم كنتم يومئذ؟ قال: ألف وأربعمائة) كذا لم بالرفع، والتقدير نحن يومئذ ألف وأربعمائة، ويجوز النصب على خبر كان، وقد تقدم بيان الاختلاف على جابر في عدهم يوم الحديبية في «باب غزوة الحديبية» من المغازي، وبينت هناك أن هذه القصة كانت هناك، وتقدم شيء من شرح المتن في علامات النبوة.

قوله: (تابعه عمرو بن دينار عن جابر) وصله المؤلف في تفسير سورة الفتح مختصراً «كما يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة» وهذا القدر هو مقصوده بالتابعة المذكورة لا جميع سياق الحديث.

قوله: (وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم) هو ابن أبي الجعد (خمس عشرة مائة) أما رواية حصين فوصلها المؤلف في المغازي، أما رواية عمرو بن مرة فوصلها مسلم وأحمد بلفظ ألف وخمسمائة، والجمع بين هذا الاختلاف عن جابر أنهم كانوا زيادة على ألف وأربعمائة، فمن أقصر عليها ألفي الكسر، ومن قال ألف وخمسمائة جبره. وقد تقدم بسط ذلك في كتاب المغازي، وبيان توجيه من قال ألف وثلاث مائة، والله الحمد.

(خاتمة): اشتمل كتاب الأشربة من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسعين حديثاً، المعلق منها تسعة عشر طريقاً والباقي موصول، المكرر منها فيه وفيما مضى سبعون طريقاً والباقي خالص، واقفه مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي مالك وأبي عامر في المغازي، وحديث ابن أبي أوفى في الجهر الأخضر، وحديث أنس في الأقداح ليلة الإسراء وهو معلق، وحديث جابر في الكرع، وحديث علي في الشرب قائماً، وحديث أبي هريرة في النهي عن الشرب من ثم السقاء، وحديث أبي طلحة في قدح النبي صلى الله عليه وسلم. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة عشر أثراً، والله أعلم.



٧٥- كتاب المَرَضَى

١- باب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٥٦٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُورَةُ بْنُ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُعْصِيَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكَّهُهَا». [أخرجه مسلم: ٢٥٧٢].

٥٦٤٦، ٥٦٤١- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ، مِنْ نَعْسٍ وَلَا وَهْسٍ، وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكَّهُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهَا». [أخرجه مسلم: ٢٥٧٣].

٥٦٤٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْحَمَاطَةِ مِنَ الزُّورِ، تَقْبِئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً، وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالْأَرْزَقَةِ، لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ أَنْجِعُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً».

وَقَالَ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنِي سَعْدٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أخرجه مسلم: ٢٨١٠].

٥٦٤٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ مِنْ بَنِي عَامِرٍ بْنِ لُؤْيٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْحَمَاطَةِ مِنَ الزُّورِ، مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَّتْهَا، فَإِذَا اغْتَدَلَتْ تَكَفَّ بِأَلْيَلَةٍ، وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَقَةِ، صَمَاءٌ مُخْبِلَةٌ، حَتَّى يَقْبِضَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ». [الطبر: ٧٤٦٦، أخرجه مسلم: ٢٨٠٩ باختلاف].

٥٦٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَفْصَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَنَّهُ أَتَى الْعُجَابِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَمُرَّ بِاللَّهِ بِهِ خَيْرًا يُصِيبُ مِنْهُ».

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب المرضي. باب ما جاء في كفارة المرض) كذا لهم، إلا أن البسمة سقطت لأبي ذر، وخالفهم النسفي فلم يفرق كتاب المرضي من كتاب الطب، بل صدر بكتاب الطب ثم بسمل، ثم ذكر «باب ما جاء» واستمر على ذلك إلى آخر كتاب الطب، ولكل وجه، وفي بعض النسخ «كتاب المرضي جمع مريض، والمراد بالمرض هنا مرض البدن، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما للشبهة كقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] وإما للشبهة كقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] ووقع ذكر مرض البدن في القرآن في الرضوء والصوم والحج، وسيأتي ذكر مناسبة ذلك في أول الطب. والكفارة صيغة مبالغة من التكفير، وأصله التغطية والستر، والمعنى هنا أن ذنوب المؤمن تغطى بما يقع له من ألم المرض، قال الكرماني: والإضافة بيانية لأن المرض ليست له كفارة بل هو الكفارة نفسها، فهو كقولهم شجر الأراك. أو الإضافة بمعنى «في» أو هو من إضافة الصفة إلى الموصوف، وقال غيره: هو من الإضافة إلى الفاعل، وأسند التكفير للمرض لكونه سببه.

قوله: (وقول الله عز وجل: من يعمل سوءاً يجز به) قال الكرماني: مناسبة الآية للباب أن الآية أهم، إذ المعنى أن كل من يعمل سيئة فإنه يجازى بها. وقال ابن المنير: الحاصل أن المرض كما جاز أن يكون مكافئاً للخطايا فكذلك يكون جزاء لها. وقال ابن بطال: ذهب أكثر أهل التأويل إلى أن معنى الآية أن المسلم يجازى على خطيائه في الدنيا بالمصاب التي تقع له فيها فتكون كفارة لها. وعن الحسن وعبد الرحمن بن زيد: أن الآية المذكورة نزلت في الكفارة خاصة، والأحاديث في هذا الباب تشهد للأول انتهى. وما نقله عنهما أورده الطبري وتعبه. ونقل ابن التين عن ابن عباس نحوه، والأول المتمد. والأحاديث الواردة في سبب نزول الآية لا يمكن على شرط البخاري ذكرها ثم أورد من الأحاديث على شرطه ما يوافق ما ذهب إليه الأكثر من تأويلها، ومنه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق عبيد بن عمير عن عائشة «أن رجلاً تلا هذه الآية ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] فقال: إنا لنجزي بكل ما عملنا؟ هلكننا إذاً. فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: نعم يجزي به في الدنيا من مصيبة في جسده عما يؤذي» وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان أيضاً من حديث أبي بكر الصديق أنه قال: «يا رسول الله كيف الصلاح بعد هذه الآية ﴿لَيْسَ بِأَمَانَتِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلُ الْكِتَابِ، مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾؟ قال: غفر الله لك يا أبا بكر، ألست تمريض، ألست تحزن؟ قال قلت: بلى. قال: هو ما تجزون به، ولسلم من طريق محمد بن قيس بن خزيمة عن أبي هريرة «ما نزلت ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ بلفت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: قاربوا وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة، حتى النكبة ينكبه والشوكة يشاكها». ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث:

الحديث الأول: حديث عائشة.

قوله: (ما من مصيبة) أصل المصيبة الرمية بالسهم ثم استعملت في كل نازلة. وقال الراغب: أصاب يستعمل في الخير والشر. قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَمَا مِنْ صَاحِدَةٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ إِذْ تُؤَيَّدُ بِثُلَّةٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٥٠] الآية قال: وقيل: الإصابة في الخير مأخوذة من إصابته من الصوب وهو المطر الذي ينزل بقدر الحاجة من غير ضرر وفي الشر مأخوذة من إصابة السهم. وقال الكرماني: المصيبة في اللغة ما ينزل بالإنسان مطلقاً، وفي العرف ما ينزل به من مكروه خاصة، وهو المراد هنا.

صحيح. قلت: وقال أحمد بن حنبل كان زهير بن محمد الذي يروي عنه الشاميون آخر لكثرة التاكيد انتهى. ومع ذلك فما أخرج له البخاري إلا هذا الحديث وحديثاً آخر في كتاب الاستئذان من رواية أبي عامر العقدي أيضاً عنه، وأبو عامر بصري، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير في حديث الباب عن شيخة فيه محمد بن عمرو بن حلحلة عند مسلم، وحلحلة بمهملتين مفتوحين بينهما لام ساكنة وبعد الثانية لا مفتوحة ثم هاء.

قوله: (عن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الوليد بن كثير «أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قوله: (من نصب) يفتح النون والمهمل ثم موحدة: هو التعب وزنه ومعناه.

قوله: (ولا وصب) يفتح الواو والمهمل ثم موحدة أي مرض وزنه ومعناه، وقيل هو المرض اللازم.

قوله: (ولا هم ولا حزن) هما من أمراض الباطن، ولذلك ساء عطفهما على الوصب.

قوله: (ولا أذى) هو أذى ما تقدم. وقيل: هو خاص بما يلحق الشخص من تمنى غيره عليه.

قوله: (ولا غم) بالغين المعجمة هو أيضاً من أمراض الباطن وهو ما يضيّق على القلب. وقيل في هذه الأشياء الثلاثة وهي الغم والغم والحزن بأن لغم ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله عما يتخفى به، والغم كرب يحدث القلب بسبب ما حصل، والحزن يحدث لفقده ما يشق له المرء فقده. وقيل: لغم والغم بمعنى واحد. وقال الكرماني: الغم يشمل جميع أنواع المكروهات لأنه إما بسبب ما يعرض للبدن أو النفس والأول: إما بحيث يخرج عن الجري الطبيعي أو لا، والثاني: إما أن يلاحظ فيه الغير أو لا، وإما أن يظهر فيه الانتباه أو لا، وإما بالنظر إلى الماضي أو لا.

الحديث الرابع: حديث كعب.

قوله: (حدثنا يحيى) هو القطان، وسفيان هو الثوري، وسعد هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وعبد الله بن كعب أي ابن مالك الأنصاري.

قوله: (كأطعمة) بألف المعجمة وتخفيف اليم هي الطاقة الطرية اللينة أو الغضة أو القسبة، قال الخليل: الحامضة الزرع أول ما ينبت على ساق واحد والألف منها متقلبة عن واء، وتقل ابن التين عن القزلة أنه ذكرها بالهملزة والقاء، وفسرها بالطاقة من الزرع. ووقع عند أحمد في حديث جابر «مثل المؤمن مثل الحامضة تنبت مرة وتجر أخرى» وله في حديث أبي بن كعب «مثل المؤمن مثل الحامضة تنبت مرة وتفسر أخرى».

قوله: (تفتتها) بفاء وتحتانية ميموز أي تليها وزنه ومعناه. قال الزركشي: هنا لم يذكر الفاعل وهو الريح، وبه يتم الكلام، وقد ذكره في «باب كفارة المرض» وهذا من أعجب ما وقع له فإن هذا الباب الذي ذكره فيه ذلك هو «باب كفارة المرض» ولنظ الريح ثابت فيه عند معظم الرواة، ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك أن معنى تفتتها ترفدها، وتعني بأنه ليس في اللغة قاء إلا رقد. قلت: لعله تفسير معنى، لأن الرقود رجوع عن القيام وفاء بجي بمعنى رجع.

قوله: (وتعدّها) يفتح أوله وسكون للمهمل وكسر الدال، وبضم أوله أيضاً وفتح ثانيه والتشديد. ووقع عند مسلم «تفتتها الريح تنصرها مرة وتعدّها أخرى» وكان ذلك باختلاف حال الريح: فإن كانت شديدة حركتها فمالت يمينا وشمالاً حتى تقارب السقوط، وإن كانت ساكنة أو إلى السكون أقرب أفتتها. ووقع في رواية زكريا عند مسلم «حتى تهيج» أي تستوي ويكمل نضجها، ولأحمد من حديث جابر مثله.

قوله: (ومثل الناق) في حديث أبي هريرة المذكور بعده «الفاجر» وفي رواية زكريا عند مسلم «الكافر».

قوله: (كالأرز) يفتح الهيمزة وقيل: بكسرها وسكون الراء بعدها زاي، كذا للاكثر، وقال أبو عبيد هو يوزن فاعلة وهي الثابتة في الأرض، ورده أبو عبيد بأن الرواة اتفقوا على عدم اللد، وإما اختفوا في سكون الراء وتخفيفها والأكثر على السكون. وقال أبو حنيفة الديلمي: الراء ساكنة، وليس هو من نبات أرض العرب، ولا ينبت في السبخ بل يطول طولاً شديداً ويغلق، قال: وأخبرني الخير أنه ذكر الصنوبر، وأنه لا يحمل شيئاً وإما يستخرج من أعجازه وعروقه الزيت. وقال ابن سيده: الأرز المرعر، وقيل: شجر بالشام يقال لشمره الصنوبر. وقال الخطابي: الأرز مفتوحة الراء وحالة الأرز وهو شجر الصنوبر فيما يقال. وقال القزاز: قاله قوم بالتحريك، وقالوا: هو شجر معتدل صلب لا

قوله: (نصيب المسلم) في رواية مسلم من طريق مالك ويونس جيماً عن الزهري «ما من مصيبة يصاب بها المسلم» ولأحمد من طريق عبد الرزاق عن معمر بهذا السند «ما من وجع أو مرض يصيب المؤمن» ولابن حبان من طريق أبي السري عن عبد الرزاق «ما من مسلم يشاك شوكه فما فوقها» وغروه لمسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه.

قوله: (حتى الشوكه) جوزوا فيه الحركات الثلاث، فإلحق بمعنى الغلبة أي حتى ينتهي إلى الشوكه أو عطفاً على لفظ مصيبة، والنصب بتقديم عامل أي حتى وجدته الشوكه، والرفع عطفاً على الضمير في نصب. وقال القرطبي: قيده المحققون بالرفع والنصب، فالرفع على الابتداء ولا يجوز على المحل. كذا قاله ووجهه خير بأنه يسوغ على تقدير أن «من» زائدة.

قوله: (يشاكها) بضم أوله أي يشوكه غيره بها، وفيه وصل الفعل لأن الأصل يشاك بها. وقال ابن التين: حقيقة هذا اللفظ - يعني قوله: يشاكها - أن يدخلها غيره. قلت: ولا يلزم من كونه الحقيقة أن لا يراد ما هو أهم من ذلك حتى يدخل ما إذا دخلت هي بغير إدخال أحد. وقد وقع في رواية هشام بن عروة عند مسلم «لا يصيب المؤمن شوكه» فإضافة الفعل إليها هو الحقيقة، ويحتمل إرادة المعنى الأعم، وهي أن تدخل بغير فعل أحد أو بفعل أحد. فمن لا يمنع الجميع بين إرادة الحقيقة والمجاز باللفظ الواحد يجوز مثل هذا، ويشاكها ضبط بضم أوله ووقع في نسخة الصغاني بفتحها، ونسبها بعض شراح للمصليح لصاحب الجوهري، لكن الجوهري إنما ضبطها لمعنى آخر فقد لفظ «يشاك» بضم أوله ثم قال: والشوكه حدة الناس وحدة السلاح، وقد شك الرجل يشاك شوكاً إذا ظهرت فيه شوكته وقوت.

قوله: (إلا كفر الله بها عنه) في رواية أحمد «إلا كان كفارة للنية» أي يكون ذلك عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المصيبة، ويكون ذلك سبباً لأخرى فنية. ووقع في رواية ابن حبان المذكورة «إلا رغه الله بها درجة»، وحط عنه بها خطيئة. ومثله لمسلم من طريق الأسود عن عائشة، وهذا يقتضي حصول الأمرين معاً: حصول الثواب ورفع العقاب. وشاهد ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» من وجه آخر عن عائشة بلفظ «ما ضرب على مؤمن مرق قط إلا حط الله به عنه خطيئة، وكسب له حسنة ووقع له درجة» وسنده جيد. وأما ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق عسرة عنها «إلا كتب الله له بها حسنة، أو حط عنه بها خطيئة» كذا وقع فيه بلفظ «أو» فيحتمل أن يكون شكاً من الراوي، ويحتمل التنويع، وهذا أوجه، ويكون المعنى: لا كتب الله له بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا، أو حط عنه خطايا إن كان له خطايا. وعلى هذا مقتضى الأول أن من ليست عليه خطيئة يزداد في رفع درجته بقدر ذلك، والفعل واسع.

(تعبه) وقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحد وصححه أبو عروانة والحاكم من طريق ابن الرحمن بن شيبه الديلمي «أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقه وجع، فجعل يتقلب على فراشه ويشتكي، فقالت له عائشة: لو صنعت هذا بعضنا لوجلت عليه، فقال: إن الصالحين يشدد عليهم، وإنه لا يصيب للمؤمن نكبة شوكه الحديث، وفي هذا الحديث تنقيب على الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال: ظن بعض الجهلة أن المصاب مأجور، وهو خطأ صريح، فإن الثواب والعقاب إنما هو على الكسب، والمصاب ليست منها، بل الأجر على الصبر والرضا. ووجه التنقيب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الأجر، بمجرد حصول المصيبة، وأما الصبر والرضا فقد زائد يمكن أن يثاب عليها زيادة على ثواب المصيبة، قال القرطبي: المصاب كفارات جزماً سواء أقرن بها الرضا أم لا، لكن إن أقرن بها الرضا عظم التكفير ولا قل، كذا قال، والتحقق أن المصيبة لكثرة لذنب يولدها، وبالرضا يوجب على ذلك، فإن لم يكن للمصاب ذنب عرض عن ذلك من الثواب بما يولده. وزعم القرطبي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب: جميل الله هذه المصيبة كفارة لذنبك، لأن الشارع قد جعلها كفارة، فسؤال التكفير طلب لتحصيل الماحصل، وهو إساءة أدب على الشارع. كذا قال. وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما هو واقع كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة له. وأجيب عنه بأن الكلام فيما لم يرد فيه شيء، وأما ما ورد فهو مشروع، لثابت من امتثال الأمر فيه على ذلك.

الحديث الثاني والثالث: حديث أبي سعيد وأبي هريرة معاً.

قوله: (عبد الملك بن عمرو) هو أبو عامر العقدي مشهور بكنية أكثر من اسمه، وزهير بن محمد هو أبو المنذر التميمي، وقد تكلموا في حفظه، لكن قال البخاري في «التاريخ الصغير»: ما روى عنه أهل الشام فإنه متاكد، وما روى عنه أهل البصرة فإنه

يحركه هبوب الريح، ويقال له الأرزن.

قوله: (المجافها) يميم ومهمل ثم فاء، أي انقلاصها، تقول جففت فاجفمت مثل قلمت فانقلع. ونقل ابن التين عن الداودي إن معناه انكسارها من وسطها أو أسفلها. قال المهبلي: معنى الحديث أن المؤمن حيث جاءه أمر الله انطاع له، فإن وقع له خير فرح به وشكر، وإن وقع له مكروه صبر ورجا فيه الخير والأجر، فإذا اندفع عنه احتدل شاكراً. والكافر لا يتقنقه الله باختياره، بل يحصل له التيسير في الدنيا ليتسر عليه الحال في المصدا حتى إذا أراد الله إهلاكه قصمه فيكون موته أشد عذاباً عليه وأكثر ألماً في خروج نفسه. وقال غيره: المعنى أن المؤمن يتلقى الأعراض الواقعة عليه لضعف حظه من الدنيا، فهو كأوائل الزرع شديد الميلان لضعف ساقه، والكافر بخلاف ذلك، وهذا في الغالب من حال الاثنين.

قوله: (وقال زكريا) هو ابن إبي زائدة، وهذا التعليق عه وصله مسلم من طريق عبد الله بن غير وعبد بن بشر كلاهما عه.

قوله: (حدثني سعد) هو ابن إبراهيم المذكور من قبل.

قوله: (حدثني ابن كعب) يريد أنه مفاير لرؤية سفيان عن سعد في شيتين: أحدهما: إيهامه اسم ابن كعب، وتصريحه بالحديث فيستفاد من رواية سفيان ومن رواية زكريا التصريح باتصاله. وقد وقع في رواية أسلم عند سفيان تسميته عبد الرحمن بن كعب، ولعل هذا هو النسب في إيهامه في رواية زكريا. ويستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروايتين عن سفيان أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة

قوله: (حدثني أبي) هو فليح بن سليمان.

قوله: (عن هلال بن علي من بني عامر بن لؤي) كذا فيه، وليس هو من أنفسهم وإنما هو من موالهم واسم جده أسامة وقد ينسب إلى جده ويقال له أيضاً هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال، وهو مدني تابعي صغير موثق وفي الرواة هلال بن أبي هلال سلمة القهري تابعي مدني أيضاً يروي عن ابن عمر، روى عنه أسامة بن زيد الليثي وحده، ووهب من خطه بهلال بن علي. وفيهم أيضاً هلال بن أبي هلال منجنيح تابعي أيضاً يروي عن أبي هريرة، وهلال بن أبي هلال أبو طلال بصري تابعي أيضاً يأتي ذكره قريباً في «باب فضل من ذهب بصره». وهلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أنس أقره الخطيب في الحق عن أبي طلال وقال إنه جهول، ولست أستبعد أن يكون واحداً.

قوله: (من حيث أتته الريح كفها) يفتح الكاف والفاء والميم أي أماتها، ونقل ابن التين أن منهم من رواه بغير ممز ثم قال: كأنه سهل المزمز، وهو كما ظن والمعنى أماتها.

قوله: (إذا اعتدلت تكفها بالبلاد) قال عياض: كذا فيه، وصوابه فإذا اعتدلت ثم يكون قوله: تكفها رجوعاً إلى وصف المسلم، وكذا ذكره في التوحيد. وقال الكرماني: كان المناسب أن يقول فإذا اعتدلت تكفها بالريح كما يتكفها المؤمن بالبلاد، لكن الريح أيضاً بلاد بالنسبة إلى الخامة، أو لأنه لا شبه للمؤمن بالخامة أثبت للمشيبه به ما هو من خواص المشبه. قلت: ويحتمل أن يكون جواب «إذا» محذوفاً. والتفسير: استقامت، أي فإذا اعتدلت الريح استقامت الخامة ويكون قوله بعد ذلك «تكفها بالبلاد» رجوعاً إلى وصف المسلم كما قال عياض، وسياق المصنف في «باب المشية والإقامة» من كتاب التوحيد يؤيد ما قلت، فإنه أخرجه فيه عن محمد بن سنان عن فليح عالياً يستأذنه الذي هنا وقال فيه «فإذا سكنت اعتدلت، وكذلك المؤمن يكفها بالبلاد».

(تنبيه): ذكر المزي في «الأطراف» في ترجمة هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة حديث «مثل المؤمن مثل غامة الزرع» في الطب عن محمد بن سنان عن فليح وعن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عه به «قال أبو القاسم - يعني ابن عساكر - لم أجد حديث محمد بن سنان ولا ذكره أبو مسعود فأشار إلى أن خلفاً أقروا بذكره. قلت: ورواية إبراهيم بن المنذر في كتاب المرضي كما ترى لا في الطب، لكن الأمر فيه سهل، وأما رواية محمد بن سنان فقد بينت أن ذكرها البخاري أيضاً، فيتمسب من خفاء ذلك على هذين الحافظين الكبيرين ابن عساكر والمزي، ولله الحمد على ما أتمم.

قوله: (والفاجر) في رواية محمد بن سنان «والكافر». وبهذا يظهر أن المراد بالناطق في حديث كعب بن مالك نفاق الكفر.

قوله: (صماء) أي صلبة شديدة بلا تخفيف.

قوله: (يقصصها) يفتح أوله ويالقاف أي يكسرهما، وكأنه مستند الداودي فيما فسره به الانحفاف، لكن لا يلزم من التحير ما يدل على الكسر أن يكون هو الانقلاص، لأن الغرض القدر المشترك بينهما وهو الإزالة والمراد خروج الروح من الجسد.

الحديث السادس: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: (عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مصعبه) هكذا جرد مالك نسبه، ومنهم من ينسب إلى جده، ومنهم من ينسب عبد الله إلى جده، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق ابن القاسم عن مالك «حدثني محمد بن عبد الله، فذكره.

قوله: (أبا الحباب) بضم المهملة وموحدين مخففاً.

قوله: (من يرد الله به خيراً يصيب منه) كذا للأكثر بكسر الصاد والفعل الله، قال أبو عبيد المحرقي: معناه يتبلى بالمصائب ليكره عليها. وقال غيره: معناه يوجه إليه البلاء فيصيبه. وقال ابن الجوزي: أكثر الحديثين يرويه بكسر الصاد، وسمعت ابن الحباب يفتح الصاد وهو أحسن وأقرب، كذا قال، وأو عكس لكان أولى، والله أعلم. ووجه الطيبي الفتح بأنه اليق بالأب بقرره تعالى: ﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾ [الشعراء: ٨]. قلت: ويشهد للكسر ما أخرجه أحد من حديث محمود بن لبيد رفعه «إذا أحب الله فوما ابتلاه»، فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع «ودواته قتلت، إلا أن محمود بن لبيد اختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رآه وهو صغير. وله شاهد من حديث أنس عند الترمذي وحسنه. وفي هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن، لأن الأدمي لا يتك غالباً من ألم يسبب مرض أو هم أو نحو ذلك مما ذكر، وأن الأمراض والأوجاع والألام - بنية كانت أو قلبية - تكفر ذنوب من تقع له. وسيأتي في الباب الذي بعده من حديث ابن مسعود «ما من مسلم يصيبه أذى إلا حاث الله عنه خطيئته» وظاهره تعميم جميع الذنوب، لكن الجمهور خصوا ذلك بالذنوب، للحديث الذي تقدم التنبيه عليه في أوائل الصلاة «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات ما بينهن» ما اجتبت الكليات «فحملوا المطلقات الواردة في التكفير على هذا القيد ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث التي ظاهرها التعميم أن المذكورات صالحة لتكفير الذنوب، فيكفر الله بها ما شاء من الذنوب، ويكون كثرة التكفير وقلة باعتبار شدة المرض وخفته. ثم المراد بتكفير الذنوب ستره أو غمر أثره المرتب عليه من استحقاق العقوبة. وقد استدل به علي أن مجرد حصول المرض أو غيره ما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور سواء انقسم إلى ذلك صبر المصاب أم لا، وأبى ذلك قوم كالطبري في «المفهم» فقال: عمل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمر الله به في قوله تعالى: ﴿الذين إذا أصابهم مصيبة﴾ [البقرة: ١٥٦] الآية، فحينئذ يصل إلى ما وعد الله ورسوله به من ذلك. وتعقب بأنه لم يأت على دعواه بدليل، وأن في تميزه بقوله: «ما أمر الله» نظراً إلى ما يقع هنا صفة أمر. وأوجب عن هذا بأنه وإن لم يقع التصريح بالأمر فسيفاه يقتضي الحث عليه والطلب له، فيه معنى الأمر. وعن الأول بأنه حل الأحاديث الواردة بالتقيد بالصبر على المطلق، وهو حل صحيح، لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شيء منها، بل هي إما ضعيفة لا يحنج بها وإما قوية لكنها مقيدة بثواب مخصوص، فاعتبار الصبر فيها إنما هو لحصول ذلك الثواب المخصوص، مثل ما سيأتي فيمن وقع الطاعون ببلد هو فيها فصبر واحتسب فله أجر شهيد، ومثل حديث محمد بن خالد عن أبيه عن جده وكانت له صحبة «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يبلغها بعمل ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم صبر على ذلك حتى يبلغ تلك المنزلة» رواه أحمد وأبو داود ورجالهم، قالوا: لا إن خالداً لم يرو عنه غير ابنه محمد، وأبوه اختلف في اسمه لكن إيهام الصحابي لا يضر. وحديث سفيان - بمهمله ثم معجمة ثم موحدة وزن مسلمة - رفعه «من أعطي فشكر، وأبغى نصبر، وعظم فاستغفر، وعظم فقفر، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون» أخرجه الطبراني بسند حسن، والحديث الآتي قريباً «من ذهب بصره» يدخل في هذا أيضاً، هكذا زعم بعض من لقيناه أنه استقرأ الأحاديث الواردة في الصبر فوجدناها لا تعدو أحد الأمرين، وليس كما قال، بل صح التقيد بالصبر مع إطلاق ما يترتب عليه من الثواب، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث صهيب قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (صعباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير) وليس ذلك (لأحد) إلا للمؤمن إن أصابته سره فشكر الله فله أجر، وإن أصابته ضراء فصبر فله أجر فكل قضاء الله للمسلم خير» وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص بالفظ «عجبت من قضاء الله للمؤمن، إن أصابه خير حمد وشكر، وإن أصابه مصيبة حمد وصبر فالمؤمن يوجب في كل أمره» الحديث أخرجه أحمد والنسائي. وعن جده

عنه الصريح - بأن الأجر لا يحصل بمجرد حصول المصيبة، بل إنما يحصل بها التكثير فقط - من السلف الأول أبو عبيدة بن الجراح، فروى أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» وأصله في النسائي بسند جيد وصححه الحاكم من طريق عياض بن غطيف قال: «دخلنا على أبي عبيدة نموده من شكوى أصابته فقال: كيف بات أبو عبيدة؟ فقالت امرأته غيفة: لقد بات بأجر. فقال أبو عبيدة: ما بات بأجر، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ابتلاه الله بلاءه في جسده فهو له حلة» وكان أبا عبيدة لم يسمع الحديث الذي صرح فيه بالأجر لمن أصابته المصيبة، أو سمعه وحله على التقييد بالصبر، والذي نفاه مطلق حصول الأجر العادي من الصبر. وذكر ابن بطال أن بعضهم استدل على حصول الأجر بالمرض حديث أبي موسى اللخمي في الجهاد بلفظ «إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً» قال: فقد زل على التكثير، وأجاب بما حاصله أن الزيادة هنا إما هي باعتبار نيته أنه لو كان صحيحاً لدام على ذلك العمل الصالح، ففضل الله عليه بهذه النية بأن يكتب له ثواب ذلك العمل، ولا يلزم من ذلك أن يساويه من لم يكن يعمل في صحته شيئاً. وعن جاءه عن أن المريض يكتب له الأجر بمرضه أبو هريرة، فعند البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عنه أنه قال «ما من مرض يصيبني أحب إلي من الحمى. لأنها تدخل في كل عضو مني، وإن الله يطهي كل عضو فسطه من الأجر» ومثل هذا لا يقوله أبو هريرة براه. وأخرج الطبراني من طريق محمد بن معاذ عن أبيه «من جده أبي بن كعب أنه قال: يا رسول الله ما جزاء الحمى؟ قال: تجري الحسنات على صاحبها ما اختلج عليه قدم أو ضرب عليه عرق» الحديث، والأولى حل الآتيات والنفي على حالين: فمن كانت له فحوب مثلاً أفاد المرض تحصيلها، ومن لم تكن له فحوب كتب له بمقدار ذلك. ولما كان الأغلب من بني آدم وجود الخطايا فيهم أطلق من أطلق أن المرض كفارة قطع وعلى ذلك تحمل الأحاديث المطلقة، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب يعادل الخطية، فإذا لم تكن خطية توغر لصاحب المرض الثواب، والله أعلم بالصواب. وقد استبعد ابن عبد السلام في «القواعد» حصول الأجر على نفس المصيبة، وصح حصول الأجر بسببها في الحمى، وتعب بما رواه أحمد بسند جيد من جابر قال: «استأذنت الحمى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بها إلى أهل قباء، فشكوا إليه ذلك فقال: ما شتمت إن شتمت صوت الله لكم فكشفنا عنكم، وإن شتمت أن تكون لكم طهوراً. قالوا: فدهما» ووجه الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم، ووعدهم بأنها طهور لهم. قلت: والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر حصل التكثير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله، وإن لم يحصل الصبر نظر إن لم يحصل من الجرح ما يلزم من قول أو فعل فالفضل واسع، ولكن المنزلة منقطعة عن منزلة الصابر السابقة، وإن حصل فيكون ذلك سبباً لنقص الأجر للمعصية به أو التكثير، فقد يستويان، وقد يزيد أحدهما على الآخر، فيقدر ذلك بقضي لأحدهما على الآخر. ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذي ذكرته قريباً، والله أعلم.

٢- باب حِدَّةِ الْمَرَضِي

٥٦٤٦- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح).

حَدَّثَنِي بَشَرُ بْنُ مُعْمَلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَاكِلٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٢٥٧٠].

٥٦٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، وَهُوَ يُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، وَقُلْتُ: إِنَّكَ تُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، قُلْتُ: إِنَّ ذَاكَ بَأْسٌ لَكَ أَجْرَتَيْنِ. قَالَ: «أَجَلٌ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ بَعْضُهُ أَذَى إِلَّا حَاتَّ اللَّهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ، كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ». [إسناد: ٥٦٤٨، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٧، أخرجه مسلم: ٢٥٧١].

قوله: (باب شدة المرض) أي ويبان ما فيها من الفضل.

قوله: (وحديثي بشر بن محمد أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (عن الأعمش) كنا أعاذ الأعمش بعد التحويل، ولو وقف في السند الأول عند سفیان وحول ثم قال كلاهما عن الأعمش لكان سائفاً، لكن أظنه فعل ذلك لكونه قوله: (كما تحط) بفتح أوله وضم المهمله وتشديد الطاء المهمله أي تلقينه مشتراً. والمحصل أنه أثبت أن المرض إذا اشتد ضاعف الأجر، ثم زاد عليه بعد ذلك أن المضاعفة تنتهي إلى أن تحط السيئات كلها، أو للمعنى: قال نعم شدة المرض تسعد الدرجات وتحط الخطيئات أيضاً حتى لا يبقى منها شيء، ويشير إلى ذلك حديث سعد الذي ذكرته قبل

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو القزويني، وسفيان هو الثوري.

٣- باب أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ الْأَمْلُ قَالَتْ مُنْثَلُ

٥٦٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا؟ قَالَ: «أَجَلٌ، إِنْ أَوْعَكَ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ يَنْكُرُ». قُلْتُ: ذَلِكَ بَأْسٌ لَكَ أَجْرَتَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، ذَلِكَ كَذَلِكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ بَعْضُهُ أَذَى، شَوْكَةٌ فَتَأْخُذُ قَرْفَتَهُ، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مَسَافِيرَهُ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَتَهَا». [رواه: ٥٦٤٧، أخرجه مسلم: ٢٥٧١].

قوله: (باب أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمل فالأمل) كنا للائصر، وللنسي في الأول فالأول «وجمعهما المستعمل، والمراد بالأول الأولية في الفضل والأفضل من الخاتمة والجمع أمثال وهم الفضلاء. وصدر هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الدرعي والنسائي في «الكبرى» وابن ماجه وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم كلهم من طريق عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قلت يا رسول الله أي الناس أشد بلاء؟ قال: الأنبياء، ثم الأمل فالأمل ينشئ الرجل على حسب دينه «الحديث وفيه: «حتى يمشي على الأرض وما عليه خطية»، أخرجه الحاكم من رواية العلاء بن المسيب عن مصعب أيضاً. وأخرجه له شاذل عن أبي سعيد ولفظه «قال: الأنبياء، قال: ثم من؟ قال العلماء قال: ثم من؟ قال: الصالحون» الحديث، وليس فيه ما في آخر حديث سعد. ولعل الإشارة بلفظ «الأول فالأول» إلى ما أخرجه النسائي وصححه الحاكم من حديث فاطمة بنت سليمان أخت حذيفة قالت: أثبت النبي صلى الله عليه وسلم في نساء نموده، فإذا بسقاء يقطر عليه من شدة الحمى، فقال: إن من أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

قوله: (عن أبي حمزة) هو السكري بضم المهملة وتشديد الكاف.

قوله: (عن إبراهيم التيمي) هو ابن يزيد بن شريك، والحارث بن سويد هو تيمي أيضاً، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون، وليس للحارث بن سويد في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في الدعوات، لكنهما عنده من طرق عديدة، وله عنده ثالث مفسى في الأشربة من روايته عن علي بن أبي طالب.

قوله: (دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوعك) في رواية سفیان التي قبلها أثبت النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه «والوحد بفتح الواو وسكون العين المهملة الحمى وقد فتحت وقيل ألم الحمى، وقيل تنبها، وقيل إرعادها الموعوك ونحوها» لئلا، وعن الأصمعي الوحد الحرق، فإن كان عوفوا فلعل الحمى سببت وعكا لحارثها.

قوله: (ذلك) إشارة إلى مضاعفة الأجر بشدة الحمى، وعرف بهذا أن في الرواية السابقة في الباب قبله حذفاً يعرف من هذه الرواية وهو قوله: «إني أوعك كما يوعك رَجُلَانِ مِنْكُمْ».

قوله: (أجل) أي نعم وزناً ومعنى.

قوله: (أذى شوكة) التنوين فيه للتخفيف لا للجتنس ليصبح ترتب فوقها ودونها في العظم والخفارة عليه بالفاء، وهو يمتثل فوقها في العظم ودونها في الخفارة وعكسه، والله أعلم.

قوله: (كما تحط) بفتح أوله وضم المهمله وتشديد الطاء المهمله أي تلقينه مشتراً. والمحصل أنه أثبت أن المرض إذا اشتد ضاعف الأجر، ثم زاد عليه بعد ذلك أن المضاعفة تنتهي إلى أن تحط السيئات كلها، أو للمعنى: قال نعم شدة المرض تسعد الدرجات وتحط الخطيئات أيضاً حتى لا يبقى منها شيء، ويشير إلى ذلك حديث سعد الذي ذكرته قبل

المقدّر «العبادة في الليل»، وساق عن خالد بن الربيع قال: «لما قتل حذيفة أتوه في جوف الليل أو عند الصبح فقال: أي ساعة هذه؟ فاجبروه، فقال: أعوذ بالله من صباح إلى النار» الحديث، ونقل الأثر من أحد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الصيف: تعوذ فلاناً؟ قال: ليس هذا وقت عبادة. ونقل ابن الصلاح عن الفراء أن العبادة تستحب في الشتاء ليلاً وفي الصيف نهاراً، وهو غريب. ومن أذهبنا أن لا يطيل الجلوس حتى يضجر المريض أو يشق على أهله. فإن اقتضت ذلك ضرورة فلا بأس كما في حديث جابر الذي بعده. وقد ورد في فضل العبادة أحاديث كثيرة جابها، منها عند مسلم والترمذي من حديث ثوبان «إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خرفة الجنة» وخرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء ثم هاء هي الثمرة إذا نضجت، شبه ما يجوز عائد المريض من الثواب بما يجوز الذي يجني الثمر. وقيل: المراد بها هنا الطريق، والمعنى أن العائد يشي في طريق توديه إلى الجنة، والتضير الأول أولى، فقد أخرجه البخاري في «الآداب المقدرة» من هذا الوجه وفيه «قلت لأبي قلابة: ما خرفة الجنة؟ قال: جناها» وهو عند مسلم من جملة المرفوع، وأخرج البخاري أيضاً من طريق عمر بن الحكم عن جابر رفته «من عاد مريضاً خاض في الرحمة حتى إذا قعد استقر فيها» وأخرجه أحد واليزار وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه والفاظهم فيه مختلفة لأحد نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن.

٥- باب عيادة المَغْمَى عَلَيْهِ

٥٦٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ ابْنِ الْمُكَدَّرِ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: مَرَّضْتُ مَرْحَأً، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَخُوضِي، وَأَبُو بَكْرٍ، وَهَمَّا مَاضِيَانِ، فَوَجَدَنِي أَغْبَى عَلَيَّ، فَحَمَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ مَسَّ وَضَعَةً عَلَيَّ، فَأَقَفْتُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَمْتَعُ فِي مَالِي، كَيْفَ أَقْبِسُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ، حَتَّى تَرَكْتُ آتَةً الْمَيُوثِ. [رواه: ١٩٤، أخرجه مسلم: ١٩١٦].

قوله: (باب عيادة المغمى عليه) أي الذي يصيبه غشي تعطل معه قوته الحساسة. قال ابن المنير: فائدة الترجمة أن لا يعتقد أن عيادة المغمى عليه ساقطة الفائدة لكونه لا يعلم بعائده، ولكن ليس في حديث جابر التصريح بأنهما علما أنه مغمى عليه قبل عيادته، فلعله واقف حضورهما. قلت: بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال بينهما وقبل دخولهما عليه، ومجرد علم المريض بعائده لا تتوقف مشروعية العيادة عليه، لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله، وما يرجي من بركة دهاء العائد ووضع يده على المريض والمسح على جسده والنفث عليه عند التعمد إلى غير ذلك، وقد تقدم شرح حديث جابر المذكور في كتاب الطهارة وفي تفسير سورة النساء.

٦- باب فضل من يَصْرَعُ مِنَ الرَّيْحِ

٥٦٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَاحٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ السُّوْدَاءُ، أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي اصْرَعْتُ، وَإِنِّي انْكَشَفْتُ، فَاذْغِ اللَّهُ لِي، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ وَلَوْ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَاقِبَكَ». فَقَالَتْ: اصْبِرْ! فَقَالَتْ: إِنِّي انْكَشَفْتُ، فَاذْغِ اللَّهُ لِي أَنْ لَا انْكَشَفْتُ، فَعَذَّلَهَا.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ: أَنَّهُ رَأَى أُمَّ زُفَرٍ تِلْكَ الْمَرْأَةَ الطَّوِيلَةَ السُّوْدَاءَ عَلَى سَيْرِ الْكَعْبَةِ. [أخرجه مسلم: ٢٥٧٦].

قوله: (باب فضل من يصرع من الريح) الحساس الريح قد يكون سبباً للصرع، وهي علة تمنع الأعضاء الرئيسة عن انفعالها من غير تآمر، وسببه ريح خفيفة تحبس في منافذ الدماغ، أو غار ردي، يرتفع إليه من بعض الأعضاء، وقد يتبعه تشنج في الأعضاء فلا يقاوم الشخص معه متصلاً بل يسقط ويقلق بالزبد لغلظ الرطوبة، وقد يكون الصرع من الجن، ولا يقع إلا من النفوس الخبيثة منهم، إما لاستحسان بعض الصور الإنسية وإما لإيقاع الأذى به، والأول هو الذي يثبت جميع الأطباء ويذكرون علاجه، والثاني يحمله كثير منهم، وبعضهم يثبت ولا يعرف له علاجاً إلا بمقاومة الأرواح الخيرة العلوية لتنتفع

حتى يمشي على الأرض وما عليه خطيئة» ومثله حديث أبي هريرة عند أحد وابن أبي شيبة بلفظ «لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقى الله وليس عليه خطيئة». قال أبو هريرة: ما من وجع يصيبني أحب إلي من الحمى، إنها تدخل في كل مفصل من ابن آدم، وإن الله يعطي كل مفصل قسطه من الأجر» ووجه دلالة حديث الباب على الترجمة من جهة قياس الأنبياء على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وإلحاق الأولياء بهم لقربهم منهم وإن كانت درجتهم منخفضة عنهم، والسر فيه أن البلاء في مقابلة النعمة، فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاؤه أشد، ومن ثم ضعف حد الحرج على العبد، وقيل لأهميات المؤمنين «من بات مكن بفاحشة مينة بضاعتها لها العذاب ضعفين» [الأحزاب: ٣٠] قال ابن الجوزي: في الحديث دلالة على أن القوي يحمل ما حل، والضعيف يرفق به إلا أنه كلما قوت للمرة بالميتلى هان عليه البلاء، ومنهم من ينظر إلى أجر البلاء فيهن عليه البلاء، وأعلى من ذلك درجة من يرى أن هذا تصرف للملك في ملكه فيسلم ولا يعترض وأرفع منه من شغلته المحبة عن طلب رفع البلاء، وأنهى مراتب من يتلذذ به لأنه عن اختياره نشأ، والله أعلم.

٤- باب وجوب عيادة المريض

٥٦٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَغَوِّثُوا الْمَرِيضَ، وَكُفُّوا الْعَالِي». [رواه: ٣٠٤٩].

٥٦٥٠- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي اشْتَعُ بْنُ سَلِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ بْنَ مَرْثَدٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَمْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَمْعٍ: نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ اللَّحَبِ، وَلَبْسِ الْحَرِيرِ، وَالنَّجَاحِ، وَالْإِسْتِزْقِ، وَعَنْ الْقَسِي، وَالْمَيْسِرَةِ. وَأَمَرَنَا أَنْ نَتَّعَ الْجَنَائِزَ، وَنَعُوذَ الْمَرِيضَ، وَنُقَفِّي السَّلَامَ. [رواه: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٦٦، بإسناد].

قوله: (باب وجوب عيادة المريض) كذا جزم بالوجوب على ظاهر الأمر بالعبادة» وتقدم حديث أبي هريرة في الجنائز «حق المسلم على المسلم خس» فذكر منها عيادة المريض، ووقع في رواية مسلم «خس يجب للمسلم على المسلم» فذكرها منها، قال ابن بطال: يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية كإطعام الجائع وفك الأسير، ويحتمل أن يكون للندب للتمسك على التواصل والألفة، وجزم الداودي بالأول فقال: هي فرض يجعله بعض الناس عن بعض، وقال الجمهور: هي في الأصل ندب، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض. وعن الطبري: تتأكد في حق من ترجى بركه، وتسعى فيمن يراعى حاله، وتباح فيما عدا ذلك، وفي الكافر خلاف كما سيأتي ذكره في باب مفرد. ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب، يعني على الأعيان. وقد تقدم حديث أبي موسى المذكور هنا في الجهاد وفي الوليمة، وذكر بعده حديث البراء مختصراً مقتصر على بعض الخصال السبع، وبإني شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى. واستدل بعموم قوله: «عودوا المريض» على مشروعية العيادة في كل مريض، لكن استثنى بعضهم الأرمد لكون عائلته قد عسى ما لا يراه هو، وهذا الأمر خارجي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كالغشى عليه، وقد عقب المصنف به. وقد جاء في عيادة الأرمد بخصوصها حديث زيد بن أرقم قال: «عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان يصيبني» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وهو عند البخاري في «الآداب المقدرة» وسياقه أتم. وأما ما أخرجه البيهقي والطبراني مرفوعاً «ثلاثة ليس لهم عيادة: العين والدمل والضرس» فصحب البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير، ويؤخذ من إطلاله أيضاً عدم التقيد بزمان مرضي من ابتداء مرضه وهو قول الجمهور، وجزم الغزالي في «الإحياء» بأنه لا يبعد إلا بعد ثلاث، واستند إلى حديث أخرجه ابن ماجه عن أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاث» وهذا حديث ضعيف جداً تفرد به مسلمة بن علي وهو مترك، وقد مثل عنه أبو حاتم فقال: هو حديث باطل، ووجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة عند الطبراني في «الأوسط» وفيه راو مترك أيضاً. ولتتحقق عيادة المريض وتمهده وتفقده حاله والتلطيف به، وربما كان ذلك في العادة سبباً لوجود نشاطه واتمаш قوته. وفي إطلاق الحديث أن العيادة لا تنقيد بوقت دون وقت، لكن جرت العادة بها في طرقي النهار، وترجمة البخاري في الأدب

آثار الأرواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها. وعن نص منهم على ذلك أبقراط قال لما ذكر علاج المصروع: هذا إنما يقع في الذي سببه أخلاق، وأما الذي يكون من الأرواح فلا.

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان.

قوله: (عن عمران أبي بكر) هو المعروف بالقصير واسم أبيه مسلم، وهو بصري تابعي صغير.

قوله: (ألا أريك) ألا بتخفيف اللام قبلها حمزة مفتوحة.

قوله: (هذه المرأة السوداء) في رواية جعفر المستغفري في «كتاب الصحابة» وأخرجه أبو موسى في «الذيل» من طريقه ثم من رواية عطاء الخراساني عن طه بن أبي رباح في هذا الحديث «فأراني حبشية صفراء عظيمة فقال: هذه سميرة الأسدية».

قوله: (وقالت إن بي هذه المولدة) وهو بضم الميم بعدها حمزة ساكنة: الجنون، وأخرجه ابن مردويه في التفسير من هذا الوجه قال في روايته «إن بي هذه المولدة يعني الجنون» وزاد في روايته وكذا ابن منته أنها كانت تجمع الصوف والشعر والليف، فإذا اجتمعت لها كبة عظيمة نقضتها فتزل فيها «ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها» [الأنحل: ٩٢] الآية وقد تقدم في تفسير النحل أنها امرأة أخرى.

قوله: (وإني أنكشف) بكسر الهمزة وتشديد المعجمة من التكشف، وبالنون الساكنة مخففاً من الانكشاف، والمراد أنها خشيت أن تظهر عورتها وهي لا تستمر.

قوله في الطريق الأخرى (حلفتا محمد) هو ابن سلام وصرح به في «الأدب المقرء»، ومحمد هو ابن يزيد.

قوله: (أنه رأى أم زلفي) بضم الزاي وفتح الفاء.

قوله: (ذلك المرأة) في رواية الكشيبي: «تلك امرأة».

قوله: (على سر الكعبة) بكسر الهمزة أي جالسة عليها متمدة ويجوز أن يتعلق بقوله «رأى». ثم وجدت الحديث في «الأدب المقرء» للبخاري وقد أخرجه بهذا السند المذكور هنا بعينه وقال «على سلم الكعبة» قاله أحلم. وعند الزيل من وجه آخر عن ابن عباس في نحو هذه القصة أنها قالت «إني أخاف الخبيث أن يجريني، فدعا لها فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستاذ الكعبة فتعلق بها» وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج هذا الحديث مطولاً، وأخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» من طريق حجاج بن عماد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم أنه سمع طائوساً يقول «كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بالجنان فيضرب صدر أحدهم فيبرأ، فأتى مجنوناً يقال لما أم زفر، فضرب صدرها فلم تبرأ، قال ابن جريج وأخبرني عطاء «فذكر كالثي هنا، وأخرجه ابن منته في «المعرفة» من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طائوس فزاد «وكان يشي عليها خيراً» وزاد في آخره «فقال: إن يتبعها في الدنيا فلها في الآخرة خير» وعرف مما أوردته أن اسمها سميرة وهي بمهملتين مصغرة، ووقع في رواية ابن منته بقاء بدل العين، وفي أخرى للمستغفري بالكاف، وذكر ابن سعد وعبد الغني في «المجملات» من طريق الزبير أن هذه المرأة هي ماضطة خديجة التي كانت تتعاهد النبي صلى الله عليه وسلم بالزيارة كما سيأتي ذكرها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى، وقد يؤخذ من الطرق التي أوردتها أن الذي كان يأم زفر كان من صرع الجن لا من صرع الخلط. وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أبي هريرة شيئاً بقصتها ولفظه «جاءت امرأة بها لم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: ادع الله. فقال: إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك. قالت: بل أصبر ولا حساب علي». وفي الحديث ففضل من يصبر، وأن الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة، وأن الأخذ بالثبات أفضل من الأخذ بالرخصة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن التزم الشدة، وفيه دليل على جواز ترك التعادلي، وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والاتجاه إلى الله الجمع وأنتع من الملاج بالمقابر، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه أعظم من تأثير الأدوية البنية، ولكن إنما ينفع بأمرين: أحدهما من جهة العلل وهو صدق القصد، والآخر من جهة الماوي وهو قوة توجهه وقوة قلبه بالتقوى والتوكل، والله أعلم.

٧- باب فضل من ذهب بصره

٥٦٥٣- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا الليث قال: حدثني ابن الهادي، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: سمعت النبي

ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيئَةٍ فَصَبِرَ، عَوَّضْتُ عَنْهَا الْجَنَّةَ. يُرِيدُ: عَيْنَهُ.

تَابَهُ أَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ، وَأَبُو ظَلَالِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب فضل من ذهب بصره) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي، وقد جاء بلفظ الترجمة حديث أخرجه البزار عن زيد بن أرقم بلفظ «ما ابتلي عبد بعد ذهب دية بأشد من ذهب بصره، ومن ابتلي ببصره فصبير حتى يلقى الله لقي الله تعالى ولا حساب عليه» وأصله عند أحمد بغير لفظه يستد جيد، ولطبراني من حديث ابن عمر بلفظ «من أذهب الله بصره» فذكر نحوه.

قوله: (حدثني ابن الهادي) في رواية المصنف في «الأدب المقرء» عن عبد الله بن صالح عن الليث «حدثني يزيد بن الهادي» وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة.

قوله: (عن عمرو) أي ابن أبي عمرو ميسرة (مولى المطلب) أي ابن عبد الله بن حنطب.

قوله: (إذا ابتليت عبدي بحبيئة) بالتحية، وقد فسرها آخر الحديث بقوله «يؤيد عينه» ولم يصرح بالذي فسرها، والمراد بالحبيتين الخبيثتان لأنهما أحب أعضاء الإنسان إليه، لما يحصل به بقدمهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسر به، أو شر فيجتنبه.

قوله: (القصير) زاد الترمذي في روايته عن أنس «واحتسب» وكذا لابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة، ولابن حبان من حديث ابن عباس أيضاً، والمراد أنه يصبر مستحضراً ما وعد الله به الصابر من الثواب، لا أن يصبر مجرداً عن ذلك، لأن الأعمال بالنيات، وابتلاء الله عبده في الدنيا ليس من سطه عليه بل إما لدفع مكروه أو لكفارة ذنوب أو رفع منزلة، فلذا تلقى ذلك بالرضا ثم له المراد ولا يصبر كما جاء في حديث سلمان «أن مرض المؤمن يجعله الله له كفارة ومستعبد، وأن مرض الفاجر كالخير عقله أهله ثم أرسلوه فلا يدري لم عقل ولم أرسل» أخرجه البخاري في «الأدب المقرء» موقوفاً.

قوله: (عوضته منهما الجنة) وهذا أعظم العوض، لأن الالتئاذ بالصر يفنى بفناء الدنيا والالتئاذ بالجنة باق ببقائها، وهو شامل لكل من وقع له ذلك بالشرط المذكور. ووقع في حديث أبي أسامة فيه قيد آخر أخرجه البخاري في «الأدب المقرء» بلفظ «إذا أخذت كرميتك فصبرت عند الصلصة واحتسبت» فإشار إلى أن الصبر النافع هو ما يكون في أول وقوع البلاء فيفوز ويسلم، ولا فمضى فتعجز وتقلق في أول وهلة ثم يس فيصير لا يكون حصل المقصود، وقد مضى حديث أنس في الجنائز «إنما الصبر عند الصلصة الأولى» وقد وقع في حديث العرياض فيما صححه ابن حبان فيه بشرط آخر ولفظه «إذا سلبت من عبدي كرميته وهو بهما شئني لم أرض له ثواباً دون الجنة إذا هو حمني عليهما» ولم أر هذه الزيادة في غير هذه الطرق، وإذا كان ثواب من وقع له ذلك الجنة فإذني له أعمال صالحة أخرى يزداد في رفع الدرجات.

قوله: (تابه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس) أما متابعة أشعث بن جابر وهو ابن عبد الله بن جابر نسب إلى جده وهو أبو عبد الله الأصم البصري الحداثي بضم الحاء وتشديد الدال للمهملتين، وحدثنا بطن من الأزدي، ولهذا يقال له الأزدي، وهو الحملي بضم الهملة وسكون الميم وهو مختلف فيه، وقال الدارقطني: يمتد به وليس له في البخاري إلا هذا الموضع فأخرجه أحمد بلفظ «قال ريكم من أنعبت كرميته ثم صبر واحتسب كان ثوابه الجنة». وأما متابعة أبي ظلال فأخرجه عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عنه قال «دخلت على أنس فقال لي: ادنه، متى ذهب بصرك؟ قلت: وأنا صغير. قال: ألا أبشرك؟ قلت: بلى» فذكر الحديث بلفظ «ما لمن أخذت كرميته عندي جزاء إلا الجنة» وأخرج الترمذي من وجه آخر عن أبي ظلال بلفظ «إذا أخذت كرمي عبدي في الدنيا لم يكن له جزاء عندي إلا الجنة».

(تصحيحه): أبو ظلال بكسر الظاء للثة المعجمة والتخفيف اسمه هلال، والذي وقع في الأصل أبو ظلال بن هلال صوابه إما أبو ظلال هلال بحذف «ابن» وإما أبو ظلال بن أبي هلال بزيادة «أبي» واختلف في اسم أبيه فقيل ميمون وقيل سويد وقيل يزيد وقيل زيد، وهو ضعيف عند الجميع إلا أن البخاري قال إنه مقارب الحديث، وليس له في صحيحه غير هذه المتابعة. وذكر اللزبي في ترجمته أن ابن حبان ذكره في الضقات، وليس يجيد لأن ابن حبان ذكره في الضعفاء فقال: لا يجوز الاحتجاج به، وإنما ذكر في الضقات هلال بن أبي هلال آخر روى عنه يمين بن التوكل، وقد فرق البخاري بينهما،

ولم شيخ ثالث يقال له هلال بن أبي هلال تابعي أيضاً روى عنه ابنه عماد، وهو أصحح حالاً في الحديث منهما، والله أعلم.

٨- باب عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرُّجَالِ

وَعَادَتِ أُمُّ الدُّرْدَاءِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ، مِنْ الْأَنْصَارِ.

٥٦٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَجَلَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: فَذَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، قُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ، وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْخُمِيُّ يَقُولُ:

كُلُّ امْرِئٍ مُصِيبٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ هِرَاكٍ نَعْلِي

وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَلْقَتْ عَنْهُ يَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ صِغْرِي هَلْ أَبَيْتَ لَيْلَةً بِسَوَادٍ وَخَوْلَى إِذْخِرَ وَجَلِيلٌ وَهَلْ تَكُونُ لِي شَامَةً وَطِفِيلٌ

قَالَتْ: عَائِشَةُ فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَبَّرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَسْبُ إِلَيْنَا الْمَدِينَةُ كَحَسْبِ مَكَّةَ أَوْ أَخَذْتُ اللَّهُمَّ وَصَحَّتْهَا، وَتَوَلَّوْنَا فِي مَدَنَها وَصَاعَهَا، وَأَتَقَلُّ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْخُفَّةِ». (راجع: ١٨٨٩، أخرجه مسلم: ١٣٧٦، مختصراً).

قوله: (باب عيادة النساء الرجال) أي ولو كانوا بجانب بالشرط للمعبر.

قوله: (وعادت أم الدرداء رجلاً من أهل المسجد من الأنصار) قال الكرمانى: لأبي الدرداء زوجتان كل منهما أم الدرداء، فالكبرى اسمها خيرة بالحاء المعجمة المقترحة بعدها محتاجة ساكنة صحابية، والصغرى اسمها هجينة بالجيم والتصغير وهي تابعة، والظاهر أن المراد هنا الكبرى، والمسجد مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة. قلت: وما ادعى أنه الظاهر ليس كذلك، بل هي الصغرى، لأن الأثر المذكور أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من طريق الحارث بن عبيد، وهو شامي تابعي صغير لم يلحق أم الدرداء الكبرى، لأنها سادت في خلافة عثمان قبل موت أبي الدرداء، قال: رأيت أم الدرداء على رسالة أعراب ليس لها شاة تعود رجلاً من الأنصار في المسجد، وقد تقدم في الصلاة أن أم الدرداء كانت تجلس في الصلاة جلسة الرجل، وكانت فقيهة، ويثبت هناك أنها الصغرى والصغرى عاشت إلى أواخر خلافة عبد الملك بن مروان وماتت في سنة إحدى وثمانين بعد الكبرى بنحو خمسين سنة. ثم ذكر المصنف حديث عائشة قالت: «لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال، قالت: فدخلت عليهما» الحديث، وقد اعترض عليه بأن ذلك قبل الحجاب قطعاً. وقد تقدم أن في بعض طرقه «وذلك قبل الحجاب»، وأجيب بأن ذلك لا يضره فيما ترجم له من عيادة المرأة الرجل فإنه يجوز بشرط التستر، والذي يجمع بين الأمرين ما قبل الحجاب وما بعده الأمن من الفتنة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب الهجرة من أوائل المغازي، وقوله في البيت الذي أوله «ألا ليت شعري هل أبين ليلة سواد» كذا هو بالتشكيك والإيهام، والمراد به وادي مكة. وذكر الجوهري في الصحاح ما يقتضي أن الشعر المذكور ليس لبلال، فإنه قال: كان بلال يتشبه به، وأورده بلفظ «هل أبين ليلة بمكة حولي» وقوله «شامة وطيفل» هما جيلان عند الجمهور، وصوب الخطابي أنهما عيتان، وقوله «كيف تجدك» أي تجد نفسك، والمراد به الإحساس، أي كيف تعلم حال نفسك.

٩- باب عِيَادَةِ الصَّيَّانِ

٥٦٥٥- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمٌ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدٌ وَأُمِّي، تَحْسِبُ: أَنَّ ابْنَتِي قَدْ حَضِرَتْ فَاشْهَدْنَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا السَّلَامَ، وَيَقُولُ: «إِنَّ لَنَا مَا أَخَذَ وَمَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى، فَلْتَحْسِبْ وَلْتَصْبِرْ». فَأَرْسَلَتْ تَقْسِمُ عَلَيْهِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَفْنَا، فَرَفَعَ الصَّيِّ لِي حَجَرِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَفْسُهُ تَقْفَعُ، فَقَامَتْ عَيْنَا النَّبِيِّ ﷺ،

قوله: (باب عيادة الصيَّان) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد في قصة ولد بنت النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الجنائز. وقوله في هذه الطريق «أن ابنة» في رواية الكشيحي «أن بنتاً»

وقوله (فاشهدنا) كذا للأكثر وعند الكشيحي «فاشهدنا» والمراد به الحضور، وقوله (هذه الرحمة) في رواية الكشيحي أيضاً «هذه رحمة» بالتشكيك.

١٠- باب عِيَادَةِ الْأَعْرَابِ

٥٦٥٦- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَبْذُوهُ، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَى فَرِيضٍ يَبْذُوهُ قَالَ لَهُ: «لَا يَأْسُ، طَهِّرْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ: قُلْتُ: طَهِّرْ؟ كَلَّا، بَلْ هِيَ خُمِي تَهْوُرُ أَوْ تَهْوُرُ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، فَيَبْذُوهُ تَهْوُرُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَقِمْتُ إِذَا». (راجع: ٣٧٦٦).

قوله: (باب عيادة الأعراب) بفتح الحزرة هم سكان البوادي.

قوله: (خالده) هو الحذاء.

قوله: (عن عكرمة عن ابن عباس) قال الإسماعيلي: رواه وهيب بن خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة فأرسله. قلت: قد وصله أيضاً عبد العزيز بن غنار كما تقدم قريباً هنا، وتقدم أيضاً في علامات النبوة، ووصله أيضاً الطنيسي كما سيأتي في التوحيد، فإذا وصله ثلاثة من الثقات لم يضره إرسال واحد.

قوله: (دخلى على أعرابي) تقدم في علامات النبوة بيان اسمه.

قوله: (لا يأس) أي إن المرء يكفر الخطايا، فإن حصلت العافية فقد حصلت الفألئتان، ولا حصل ربح التشكيك.

وقوله (طهور) هو غير مبتدأ مخوف أي هو طهور لك من ذنوبك أي مطهرة، ويستفاد منه أن لفظ الطهور ليس بمعنى الطاهر فقط،

وقوله (إن شاء الله) يدل على أن قوله طهور دعاء لا خير.

قوله: (قلت) بفتح التاء على المخاطبة وهو استفهام إنكار.

قوله: (بل هي) أي الخمي، وفي رواية الكشيحي «بل هو» أي المرض.

قوله: (تهور أو تهور) شك من الراوي هل قالها بالفاء أو بالثاء ومعها بمعنى.

قوله: (تزيرو) بضم أوله من أزاره إذا حله على الزبارة بغير اختياره.

قوله: (نقمت) إذا الفاء فيه معقبة مخذوفة تنبيهه إذا أبيت فسمع، أي كان كما ظننت، قال ابن التين: يجهل أن يكون ذلك دعاء عليه ويجهل أن يكون خبراً عما يزول إليه أمره. وقال غيره: يجهل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه سيموت من ذلك المرض فدعا له بأن تكون الحمى له طهرة لذنوبه ويجهل أن يكون أعلم بذلك لما أجابه الأعرابي بما أجابه، وقد تقدم في علامات النبوة أن عند الطبراني من حديث شرحبيل والد عبد الرحمن أن الأعرابي المذكور أصبح ميتاً. وأخرجه الدولابي في «الكنى» وابن السكن في «الصحابة» ولفظه «قال النبي صلى الله عليه وسلم: ما قصص الله فهرى كائن» فأصبح الأعرابي ميتاً. وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم مرسلًا نحوه. قال المذهب: فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الإمام في عيادة مريض من رعيته ولو كان أعرابياً جافياً ولا على العالم في عيادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما يضره، ويأمره بالصبر لئلا يتسخط قدر الله فيسخط عليه، ويسيله عن الله بل يبطه بسقمه، إلى غير ذلك من جبر خاطره وخاطر أهله. وفيه أنه ينبغي للمريض أن يتلقى الموعظة بالقبول، وبمعنى جواب من يذكره بذلك.

١١- باب عِيَادَةِ الْمُشْرِكِ

٥٦٥٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ

تأنيس له وتعرف لشدة مرضه ليدعو له بالعافية على حسب ما يبدو له منه، وربما رقا به يده ومسح على الله بما يتضح به العليل إذا كان العائد صالحاً. قلت: وقد يكون العائد عارفاً بالمعلاج فيعرف العلة فيصف له ما يناسبه. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين تقدمتا: أحدهما حديث سعد بن أبي وقاص، وقد تقدم شرحه في الوصايا، وأورده هنا عالياً من طريق الجعيد وهو ابن عبد الرحمن،

وقوله فيه (تشكى بمكة شكوى شديدة) في رواية المستطلي «شديداً» بالتذكير على إرادة المرض والشكوى بالقصر المرض وقوله: «واترك لها الثلثين» قال اللودي: إن كانت هذه الزيادة محفوظة فلعل ذلك كان قبل نزول الفرائض. وقال غيره: قد تكون من جهة الرد وفيه نظر لأن سعداً كان له حيثش عصبيات وزوجات فيعين تأويله، ويكون فيه حلف تقديره: «واترك لها الثلثين» أي ولغيرها من الورثة، وخصها بالذكر لتقدمها عنده.

وأما قوله (لا يرثني إلا ابنة لي) فتقدم أن معناه من الأولاد، ولم يرد ظاهر الحصر.

وقوله (ثم وضع يده على جبهته) في رواية الكشيبي «على جبهتي» وبها يتبين أن في الأول تحريداً، وقوله «فما زلت أجد يده» أي يرد يده، وذكر اعتبار العضو أو الكف أو المسح. وقوله «فيما يغال إلي» قال ابن التين: صوابه فيما يغيل إلي بالتشديد لأنه من التغيل، قال الله تعالى ﴿يَغِيلُ لِي فِي سَحَرِهِمْ أَنَا تَسْمِي﴾ [طه: ٦٦]. قلت: وأقره الزركشي، وهو عجيب. فإن الكلمة صواب، وهو بمعنى يغيل قال في «الحكم»: خال الشيء يغاله يخاله ويخيله عنه، وساق الكلام على اللادة.

الحديث الثاني حديث ابن مسعود وقد تقدم شرحه في أوائل كفارة المرضى. وقوله: «فسمت» يعني بكسر السين الأولى وهي موضع الترجمة، وجاء عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عاد مريضاً يضع يده على المكان الذي يأم ثم يقول: «بسم الله» أخرجه أبو يعلى بسند حسن، وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة بسند لين رفعه «فأم حياة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته فيسأله كيف هو» وأخرجه ابن السني ولفظه: فيقول: كيف أصبحت أو كيف أمسيت؟ ٩.

١٤- باب مَا يَقَالُ لِلْمَرِيضِ، وَمَا يُجِيبُ

٥٦٦١- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَجِهِ فَمَسِسْتُهُ، وَهُوَ يُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، فَقُلْتُ: إِنَّكَ تُرَوِّعُ وَعَكًا شَدِيدًا، وَذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، وَمَا مِنْ مُسْلِمٍ يُعِيبُهُ أَذَى، إِلَّا حَاطَتْ عَنْهُ غَطَاتَانِ، كَمَا تَحَاطُّ وَرَقُ الشَّجَرِ». [إرجاع: ٥٦٤٧، أخرجه مسلم: ٢٥٧١].

٥٦٦٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ يُعْوَذُ، فَقَالَ: «لَا يَأْسَ ظُهُورُ ابْنِ شَاءَ اللَّهِ». فَقَالَ: كَلَّا، بَلْ هِيَ خُمِي تُفْشَرُ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، حَتَّى تُزِيلَهُ الْقُبُورُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَمْتُ إِذَا». [إرجاع: ٣٦١٦].

قوله: (باب ما يقال للمريض وما يجيب) ذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله وحديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي قال حتى تغور وقد تقدم أيضاً قريباً، وفيه بيان ما ينبغي أن يقال عند المرض وفائدة ذلك. وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث أبي سعيد رفعه «إذا دخلتم على المريض ففسوا له في الأجل فإن ذلك لا يرد شيئاً وهو يطيب نفس المريض» وفي سنن ابن. وقوله فسوا أي اطعموه في الحياة فني ذلك تنبئ لما هو فيه من الكرب وطباتة لقلبه، قال النووي هو معنى قوله في حديث ابن عباس للأعرابي لا بأس. وأخرج ابن ماجه أيضاً بسند حسن لكن فيه انقطاع عن عمر رفعه «إذا دخلت على مريض فمره يدعو لك فإن دعاه كداه الملائكة». وقد ترجم المصنف في الأدب المفرد ما يجيب به المريض وأورد قول ابن عمر للحجاج لما قال له من أصابك قال: «أصابني من أمر يجعل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله» وقد تقدم هذا في العيدين.

أَنْسَ ﷺ: أَنْ عَلِمَا يَهُودَ، كَانَ يَخْذُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرَضَ قَاتَانَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَفُودُهُ، فَقَالَ: «أَسْلِمَ». فَاسْتَلَمَ. [إرجاع: ١٣٥٦].

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: لَمَّا حَضَرَ أَبُو طَالِبٍ جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (باب عيادة المشرك) قال ابن بطال: إنما تُشرع عيادته إذا رجع أن يجيب إلى الدخول في الإسلام، فاما إذا لم يطمع في ذلك فلا. انتهى. والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد، فقد يقع بعيادته مصلحة أخرى. قال الماوردي: عيادة الذمي جائز، والقرية موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة، ثم ذكر للمصنف حديث أنس في قصة الغلام اليهودي، وتقدم شرحها مستوفى في كتاب الجنائز، وذكر قول من زعم أن اسمه عبد القدوس.

قوله: (وقال سعيد بن المسيب عن أبيه) تقدم موصولاً في تفسير سورة القصص وفي الجنائز أيضاً، وتقدم شرحه مستوفى في الجنائز.

١٢- باب إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَحَضَرَتْ

الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً.

٥٦٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ يُعْوَذُونَ فِي مَرَجِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، فَجَنَّتُوا يَسْتَلُونَ قِيَامًا، فَأَذَارَ إِلَيْهِمْ: «أَنْ اجْلِسُوا». فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ لِكُتُبٌ بِهِ، فَإِذَا رَكْعَ فَارْكُتُوا، وَإِذَا رَكْعَ فَارْكُتُوا، وَإِنْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». [إرجاع: ٦٨٨، أخرجه مسلم: ٤١٧].

قَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ الْحَمِيدِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ مُنْشَوخٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخِرَ مَا صَلَّى صَلًى قَاعِدًا وَأَنَاسٌ خَلْفَهُ قِيَامًا.

قوله: (باب إذا عاد مريضاً فحضر الصلاة فصلي) أي المريض (بهم) أي بمن عاده.

قوله: (يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه ناس يعوذونه) تقدم شرحه في أبواب الإمامة من كتاب الصلاة وكذا قول الحميدي المذكور في آخره.

١٣- باب وَضَعَ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ

٥٦٥٩- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْحَمِيدِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَاهَا قَالَ: تَشَكَّيْتُ بِمَكَّةَ شَكْوَى شَدِيدَةً، فَجَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يُعْوِذُنِي، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي أُرْوَعُ مَالًا، وَإِنِّي لَمْ أَتْرُكْ إِلَّا ابْنَةً وَاحِدَةً، فَأَوْصِي بِلَتْنِي مَالِي وَأَتْرُكُ الْفُلْتَ؟ فَقَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَأَوْصِي بِالْمَصْفِ وَأَتْرُكُ النِّصْفَ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَأَوْصِي بِاللُّثِّ وَأَتْرُكُ لَهَا الثَّلَثَيْنِ؟ قَالَ: «اللُّثُّ، وَالثَّلَثُ كَبِيرٌ». ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِي، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى رَجْجِي وَطَيْفِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، وَأَنْصِبْ لَهُ يَجْرَتَهُ». فَمَا زِلْتُ أَجِدُ بُرْدَةً عَلَى كَبِدِي - فِيمَا يُخَالُ إِلَيَّ - حَتَّى السَّاعَةِ. [إرجاع: ٥٦، وانظر في المرض: باب ٢٥، أخرجه مسلم: ١٦٢٨].

٥٦٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُرَوِّعُ وَعَكًا شَدِيدًا، فَمَسِسْتُهُ يَدِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُرَوِّعُ وَعَكًا شَدِيدًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلٌ، إِنِّي أَوْعَكُ كَمَا يُرَوِّعُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ». فَقُلْتُ: ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُعِيبُهُ أَذَى، مَرَضٌ فَمَا مَيَّوَةً، إِلَّا حَطَّ اللَّهُ سَيَّارَتَهُ، كَمَا تَحَطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَاتُهَا». [إرجاع: ٥٦٤٧، أخرجه مسلم: ٢٥٧١].

قوله: (باب وضع اليد على المريض) قال ابن بطال: في وضع اليد على المريض

١٥- باب عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَرَدْفًا عَلَى الْحِمَارِ

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَأَرَأَسَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ لَوْ كَانَ وَنَا حَيٌّ فَاسْتَغْفَرَ لَكَ وَادْعُو لَكَ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَابْنُكِ يَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ حُبِّي مُوتِي، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ، لَفَلَّيْتُ أَحَبَّ يَوْمِكَ مُعْرَسًا بَعْضُ أَوْلَادِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ أَنَا وَارَأَسَا، فَقَدْ هَمَمْتُ، أَوْ ارْدَدْتُ، أَوْ أُرْسِلُ إِلَى أَبِي بِكَرٍّ وَأَتِيهِ فَأَعْبُدُ: أَوْ يَقُولُ الْقَائِلُونَ، أَوْ يَمْنَعُنِي الْمُتَعَتُونَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَلِيَّ اللَّهِ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْتِي الْمُؤْمِنُونَ». [النظر: ٧٢١٧، أخرجه مسلم: ٢٣٨٧، مختصراً].

٥٦٦٧- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْخَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَمَسَيْتُهُ [يَدِي] فَقُلْتُ: إِنَّكَ لَوَعَكْتَ وَعَكَكَ شَيْدًا، قَالَ: «أَجَلْ، كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ». قَالَ: لَكَ أَجْرَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ بَعِيْهَةٍ أَذَى، مَوْضِعٌ لَهَا مَوَاطُءٌ، إِلَّا حَطَّ اللَّهُ سِتْرَافَهُ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا». [راجع: ٥٦٤٧، أخرجه مسلم: ٢٥٧١].

٥٦٦٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ غَابِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَدَّى مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِهِ، زَمَنَ حَقِيقَةِ الْوَدَاعِ، فَقُلْتُ: بَلِّغْ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يُرِيَّ إِلَّا إِلَهًا لِي، أَفَأَصْدُقُ بَلِّغِي مَا لِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: بِالطَّرِيقِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: الْفُلُ؟ قَالَ: «الْفُلُ كَبِيرٌ، إِنْ تَدَعَّ وَرَقَكَ اغْتِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَنْ تَنُفِقَ نَفَقَةً تَبْغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَزْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ». [راجع: ٥٦، أخرجه مسلم: ١٦٢٨].

قوله: (باب ما رخص للمريض أن يقول إني وجع أو وأرأساء أو اشتد بي الوجع، وقول أيوب عليه السلام: «يَا مَسِيَّ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» أما قوله «إني وجع» فترجم به في كتاب الأدب المفرد وأورد فيه من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال «دخلت أنا وعبد الله بن الزبير على أسماء - يعني بنت أبي بكر وهي أمهما - وأسماء وجعة، فقال لها عبد الله: كيف تجهدين؟ قالت: وجعة» الحديث. وأصرح منه ما روى صالح بن كيسان عن حيد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال «دخلت على أبي بكر رضي الله عنه في مرضه الذي توفي فيه، فسلمت عليه وسألته: كيف أصبحت؟ فاستوى جالساً، فقالت: أصبحت بمحمد الله بارئاً؟ قال: إني أما على ما ترى وجع» فذكر القصة، أخرجه الطبراني. وأما قوله «وأرأساء» فصرح في حديث عائشة المذكور في الباب، وأما قوله «اشتد بي الوجع» فهو في حديث سعد الذي في آخر الباب، وأما قول أيوب عليه السلام فاعترض ابن التين ذكره في الترجمة فقال: هذا لا يناسب التوبيخ، لأن أيوب إنما قاله داعياً ولم يذكره للمخلوقين. قلت: لعل البخاري أشار إلى أن مطلق الشكوى لا يمنع رداً على من زعم من الصوفية أن الدعاء يكشف البلاء، يقدح في الرضا والتسليم، فنهى على أن الطلب من الله ليس غروراً، بل فيه زيادة عبادة، لما ثبت مثل ذلك عن المصوم وأثنى الله عليه بذلك وأثبت له اسم الصبر مع ذلك، وقد رويناه في قصة أيوب في فوائده ميمونة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق الزهري عن أنس رفعه «أن أيوب لما طال بلاءه ورفضه القريب والبعيد، غير رجلين من إخوانه، فقال أحدهما لصاحبه: لقد أذنب أيوب ذنباً ما أذن به أحد من العالمين، فبلغ ذلك أيوب - يعني فجزع من قوله - ودعا ربه فكشف ما به». وعنه ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن غير موقفاً عليه نحوه وقال فيه «فجزع من قولها جزعاً شديداً ثم قال: بعزتك لا أرفع رأسي حتى تكشف عني، ومسجد، فما رفع راحته حتى كشف عنه». فكان مراد البخاري أن الذي يجوز من شكوى المريض ما كان على طريق الطلب من الله، أو على غير طريق التخطئ للقدر والتضرع، والله أعلم. قال القرطبي: اختلف الناس في هذا الباب، والتحقق أن الأصل لا يقدر أحد على رفضه، والفرس مجبولة على وجدان ذلك فلا يستطاع تغييرها عما جبلت عليه، وإنما كلف العبد أن لا يقع منه في حال المصيبة ما له سبيل إلى تركه كالإقامة في التآوه والجبرج الزائد كان من فعل ذلك خرج عن معاني أهل

٥٦٦٣- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ هِشَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ أَسْمَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ، عَلَى إِكَّافٍ عَلَى قِطْفَةٍ فَذَكِّيهِ، وَأَرَادَتْ أَسْمَةَ زَوَّاجَةً، يَوْمَ سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، فَسَارَ حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ لِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي النَّبِيِّ سَلُولٌ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَيْسَ الْمَجْلِسُ أَخْلَاطَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَ الْأَثَرِ وَالْيَهُودِ، وَلَيْسَ الْمَجْلِسُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَوَّاجَةٍ، فَلَمَّا غَشِيَتْ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةً ثَلَاثِيَّةً، خَمَّرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي النَّبِيِّ بَرْدَانِي، قَالَ: لَا تَمُوتُوا عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَقَفَ، وَتَوَلَّى لَدَعَانَهُ إِلَى اللَّهِ فَفَرَّاهُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي النَّبِيِّ: يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ، إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِمَّا يَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا، فَلَا تُؤَدِّبْنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَنَا فَلَقْنَاهُ عَلَيْهِ. قَالَ: ابْنُ زَوَّاجَةٍ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخْبَتَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نَحِبُ ذَلِكَ. فَاسْتَبَدَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَتَنَازَرُونَ، فَلَمَّ يَزِيلُ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا، فَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتِيهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ: «إني سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حَسَابٍ». يُرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي النَّبِيِّ: قَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اخْفِ عَنِّي وَاصْفَحْ، فَلَقَدْ أَطْعَمَكَ اللَّهُ مَا أَطْعَمَكَ، وَلَقَدْ اجْتَمَعَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحْرَةِ عَلَى أَنْ يُرَاجَعَهُ فَيُعَصِّبَهُ، فَلَمَّا رَدَّ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَطْعَمَكَ حَرِقَ بِذَلِكَ، فَلِذَلِكَ الَّذِي قَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ. [راجع: ٢٩٨٧، أخرجه مسلم: ١٧٩٨].

٥٦٦٤- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ شَاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، هُوَ ابْنُ الْمُكَدِّبِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: جَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَدَّى، لَيْسَ بِرَاكِبٍ بَغْلٍ وَلَا بِرَدْفُونَ. [راجع: ١٩٤، أخرجه مسلم: ١٦٦٦، مفقوفاً].

قوله: (باب عيادة المريض رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَرَدْفًا عَلَى الْحِمَارِ) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد «أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب على حمار» وفيه أنه أرفده يعود سعد بن عبادة، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أواخر تفسير آل عمران، وقوله (على حمار على إكاف على قِطْفَةٍ)، «على» الثالثة بدل من الثانية وهي بدل من الأولى. والحاصل أن الإكاف يلي الحمار والقطيفة فوق الإكاف والراكب فوق القطيفة، والإكاف بكسر الهمزة وتخفيف الكاف ما يوضع على الدابة كالبردة، والقطيفة كساء، وقوله «فدكية» بفتح الفاء والدال وكسر الكاف نسبة إلى فندك القرية المشهورة، كانتا صنعت فيها، وحكى بعضهم أن في رواية «فركبه» بفتح الراء والموحدة الخفيفة من الركوب والضمير للحمار وهو تصحيف بين وقوله في حديث جابر «جلاني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني ليس براكب بغل ولا بردفون» هذا القدر أفرده المزني في «الأطراف» وجعله الحميدي من جملة الحديث الذي أوله «مرضت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأبو بكر وهما مائيان» واطن الذي صنعه هو الصواب.

١٦- باب ما رخص للمريض أن يقول: إني وجع، أو وأرأساء، أو اشتد بي الوجع

وَقَوْلُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا مَسِيَّ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»

[الأنبياء: ٨٣].

٥٦٦٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَبِيهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ: مَرُّ بِمَيْ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا أَوْدُ تَحْتَ الْقَدْرِ، فَقَالَ: «أَيُّ ذَلِكَ هَوَامٌ وَأَمِيك؟». قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَا الْخَلْقَ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ امْرَمَنِي بِالْقِدَاءِ. [راجع: ١٨١٤، أخرجه مسلم: ١٢٠١].

٥٦٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو زَكْرِيَّا: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ

ظاهر السياق كما سيأتي تقريره في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، وإن كان لنسب ذلك لقله أراد إحصار بعض عارمها حتى لو احتج إلى قضاء حاجة أو الإرسال إلى أحد لوجد من يبادر لذلك.

قوله: (فاعهد) أي لوصي.

قوله: (أن يقول القائلون) أي لتلا يقول، أو كراهة أن يقول.

قوله: (أو يعنى المصنون) بضم المصنوع جمع متمي بكسرها، وأصل الجمع المصنوع فاستقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمعت كسرة النون بعدها الواو فضمت النون، وفي الحديث ما طبت عليه المرأة من الغيرة، وفيه مدابة الرجل أهله والإفشاء إليهم بما يسره من غيرهم، وفيه أن ذكر الوجيه ليس بشكاية، فكمن من ساكت وهو ساخط، وكمن من شك وهو راض، فالعملون في ذلك على حصل القلب لا على نطق اللسان، والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث ابن مسعود، وقد تقدم شرحه قريباً. وقوله في هذه الرواية « فسمته » وقع في رواية التلميذ « فسمته » وهو تحريف، ووجهت بأن هناك حلقاً والتقدير فسمعت تبته.

الحديث الرابع: حديث عمار بن سعد عن أبيه وهو سعد بن أبي وقاص.

قوله: (من وجع الشد ب) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الوصايا، وقوله: « زمن حجة الوداع » موافق لرواية مالك عن الزهري، وتقدم أن ابن عيينة قال في روايته « إن ذلك في زمن الفتح » والأول أرجح والله أعلم.

١٧- باب قول المريض: قُومُوا عَنِّي

٥٦٦٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَوْسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْقَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْقَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ وَفِي النَّبِيِّ رَجُلًا، لَهُمْ غَمَرٌ مِنَ الْخَطْبِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَعْلَمُونَ بَعْدَهُ». فَقَالَ غَمَرٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّوْجُ، وَبَعْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسْبًا كِتَابُ اللَّهِ. فَاحْتَفَفَ أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ فَاحْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قُرْآنًا يَكْتُبُ لَكُمْ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَعْلَمُوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ غَمَرٌ، فَلَمَّا أَكْرَهُوا اللَّفْظَ وَالْإِخْلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا». قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرُّبُوبَةَ كُلَّ الرُّبُوبَةِ مَا خَالَ تَبْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَبْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ، مِنْ إِخْلَافِهِمْ وَلَعَلَّهِمْ. [راجع: ١١٤، أخرجه مسلم: ١٦٣٧].

قوله: (باب قول المريض قُومُوا عَنِّي) أي إذا وقع من الحاضرين عنده ما يقتضي ذلك.

قوله: (هشام) هو ابن يوسف الصنعاني، وقوله «حدثنا عبد الله بن محمد» هو المسندي، وسأله المصنف هنا على لفظ هشام، وسبق لفظ عبد الرزاق في أواخر المغازي، وتقدم شرحه هناك، ووقع هنا «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قُومُوا» وقد تقدم الحديث في كتاب العلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري بلفظ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قُومُوا عني» وهو المطابق للترجمة، ولم استحضره عند الكلام عليه في المغازي فنسبت هذه الزيادة لابن سعد، وعزوها للبخاري أولى. ويؤخذ من هذا الحديث أن الأدب في العيادة أن لا يطيل العائد عند المريض حتى يضجره، وأن لا يتكلم عنده بما يزعجه. وجملة آداب العيادة عشرة أشياء، ومنها ما لا يختص بالعيادة: أن لا يقابل الباب عند الاستئذان، وأن يدق الباب برفق، وأن لا يهيم نفسه كأن يقول أثناء، وأن لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء، وأن يخفف الجلوس، وأن يغض البصر، ويقلل السؤال، وأن يظهر الرقة، وأن يخلص الدعاء، وأن يوسع للمريض في الأمل، ويشير عليه بالصبر لما فيه من جزيل الأجر، ويجذره من الجزع لما فيه من الوزر.

قوله: (وكان ابن عباس يقول إن الرزية) سبق الكلام عليه في الوفاة النبوية.

الصبر، وأما مجرد التشكي فليس مذموماً حتى يحصل التسخط للمقدور، وقد اقتفوا على كراهة شكوى العبد ربه، وشكواه إنما هو ذكره للناس على سبيل التضرع، والله أعلم. وروى أحد في «الزهد» عن طائفة أنه قال: أتيت للمريض شكوى، وجزم أبو الطبيب وابن الصباغ وجماعة من الشافعية أن أتيت المريض وتلوهم مكروه، وتعقبه النووي فقال: هذا ضعيف أو باطل، فإن المكروه ما ثبت فيه نهي مقصود، وهذا لم يثبت فيه ذلك. ثم احتج بحديث عائشة في الباب. ثم قال: فلعلهم أرادوا بالكراهة خلاف الأولى، فإنه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى أحد ولعلهم أخفوه بالمعنى من كون كثرة الشكوى تدل على ضعف اليقين، وتشعر بالتسخط للفضاء، وتورث شماتة الأعداء. وأما إخبار المريض صديقه أو طبيبه عن حاله فلا بأس به اتفاقاً. ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث كعب بن عجرة في حلق الحرقم رأسه إذا آذاه القمل، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج، وقوله: «أبوك هوام رأسك» هو موضع الترجمة لنسبة الأذى للهوام، وهي تشديد اليأس للحشرات لأنها تهتم أن تدب، وإذا أصيبت إلى الرأس اختصت بالقمل.

الثاني: حديث عائشة.

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى أبو زكريا) هو النيسابوري الإمام المشهور وليس له في البخاري سوى مواضع يسيرة في الزكاة والوكالة والتضير والأحلام، وأكثر عنه مسلم، ويقال إنه نفرد بهذا الإسناد وإن أحد كان يمتنى لو أمكنه الخروج إلى نيسابور لسمع منه هذا الحديث، ولكن أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من وجهين آخرين عن سليمان بن بلال.

قوله: (وارأساه) هو تقبض على الرأس لشدة ما وقع به من ألم الصلحاح، وعند أحد والنسائي وابن ماجه من طريق عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة «رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنازة من البيعة فوجدني وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول: وإرأساه».

قوله: (ذاك لو كان أنا حي) ذلك بكسر الكاف إشارة إلى ما يستلزم المرض من الموت، أي لو مت وأنا حي، ويرشد إليه جواب عائشة، وقد وقع مصرحاً به في رواية عبد الله بن عبد الله بن عتبة ولفظه «ثم قال: ما ضرك لو مت قبلي فكنتك ثم صليت عليك ودفنتك» وقوله «واكله» بضم المثلثة وسكون الكاف وضع اللام وبكسرها مع التحتانية الخفيفة وبعد الألف هاء للتنبيه وأصل التكل قد الولد أو من بهز على الفاعل، وليست حقيقة هنا مرادة، بل هو كلام كان يجري على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها. وقوله «والله إني لأظنك تحب موتي» كأنها أخذت ذلك من قوله «لو مت قبلي» وقوله «لو كان ذلك» في رواية الكشيبي «ذاك» بغير لام أي موتها «لظلمت أكثر يومك ممرساً» بفتح العين والمهمله وتشديد الراء المكسورة وسكون السين والتخفيف، يقال أعرس ومرس إذا بنى على زوجته، ثم استعمل في كل جماع، والأول أشهر، فإن التمرس التزول بليل. ووقع في رواية عبد الله «لكنني بك والله لو قد فعلت ذلك لقد رجعت إلى بيتي فأعرست ببعض نسائك». قالت: فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم «وقوله «بل أنا وارأساه» هي كلمة إضراب، والمعنى: دعي ذكر ما تعبدته من وجع رأسك واشتغلي بي، وزاد في رواية عبد الله «ثم بدئ في وجهه الذي مات فيه صلى الله عليه وسلم».

قوله: (لقد هممت أو أردت) شك من الراوي، ووقع في رواية أبي نعيم «أو وددت» بدل «أردت».

قوله: (أن أرسل إلى أبي بكر وابنه) كنا للاكثر بالواو وألف الوصل والموحدة والنون، ووقع في رواية مسلم «أو ابنه» بلفظ أو والي للثقل، وأو للتخير، وفي أخرى «أو آتبه» بهزئة مبدوءة بعدها مثناة مكسورة ثم تحتانية ساكنة من الإتيان بمعنى المجيء، والصواب الأول، ونقل عياض عن بعض الحديثين تصويهاً وخطأ. وقال: ويوضح الصواب قولها في الحديث الآخر عند مسلم «ادعي في أبك وأخاك» وأيضاً فإن جيشه إلى أبي بكر كان متسراً لأنه عجز عن حضور الصلاة مع قرب مكانها من بيته. قلت: في هذا التحليل نظر، لأن سياق الحديث يشعر بأن ذلك كان في ابتداء مرضه صلى الله عليه وسلم، وقد استمر يصلي بهم وهو مريض ويدور على نساءه حتى عجز عن ذلك وانقطع في بيت عائشة. ويحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم «لقد هممت إلخ» وقع بعد المناوذة التي وقعت بينه وبين عائشة بمدة، وإن كان ظاهر الحديث بخلافه، ويؤيد أيضاً ما في الأصل أن المأم كان مقام اشتغال قلب عائشة، فكانه يقول: كما أن الأمر يفرض لأبيك فإن ذلك يقع بحضور أخيك، هذا إن كان المراد بالمهد المهد بالخلافة، وهو

١٨- باب مَنْ ذَهَبَ بِالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ

٥٦٧٠- حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ حُمَوتَةَ: حَدَّثَنَا حَالِمٌ، هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
الْحُجَيْدِ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ يَقُولُ: فَهَسْتُ بِبِي خَالَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أَخِي وَجِعَ، فَسَمِعَ رَسُولِي وَدَعَا لِي بِالرَّحْمَةِ، ثُمَّ
تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، وَكُفْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ التَّبَوُّعِ بَيْنَ
كَيْفَيْهِ، يَجُلُّ زُرَّ الْمَخْجَلَةِ. [راجع: ١٩٠، أخرجه مسلم: ٢٣٤٥].

قوله: (باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له) في رواية الكشيبي « ليدعو
له » ذكر فيه حديث الجعيد وهو ابن عبد الرحمن، والسائب هو ابن يزيد، وقد تقدم
الحديث مشروحاً في الترجمة النبوية عند ذكر خاتم النبوة وأن خالة السائب لا يحرف
اسمها، وسنأتي الإشارة إلى خصوص المسح على رأس المريض والدعاء بالبركة في كتاب
الدعوات إن شاء الله تعالى.

١٩- باب تَعَمَّى الْمَرِيضُ الْمَوْتَ

٥٦٧١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَّانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: « لَا يَتَعَمَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضَرِّ أَصَابَةٍ، فَإِنْ كَانَ
لَا يَدَ فَاغْلَا، فَلْيَلِّ: اللَّهُمَّ أَخِي مَا كَانَتْ أَمَتَا خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ
الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي. » [الطبر: ٦٣٥١، ٥٧٢٣، أخرجه مسلم: ٢٦٨٠].

٥٦٧٢- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَالِبٍ، عَنْ
قَبَسِ بْنِ أَبِي حَارِمٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى حَبَابِ نَعُودَةَ، وَقَدْ أَكْثَوَى مَسَّحَ كِبَايَ،
فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَعَنَا، وَكَمْ تَقْصَهُمُ الدُّنْيَا، وَإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَا نَجِدُ
لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا الْقَرَابَ، وَلَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْخُلَ بِالسَّامَةِ لَدَعَوْتُ بِهِ.
ثُمَّ أَتَيْنَا مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ يَتَنَّى خِلَافَهُ، فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ كَيُؤْخَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ
يُنْفِقُهُ، إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْتَلِي فِي هَذَا الشَّرَافِ. [الطبر: ٦٣٤٩، ٦٣٥٠، ٦٤٣٠، ٦٤٣١،
أخرجه مسلم: ٢٦٨١، معصراً].

٥٦٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو
غَيْثٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُفُوفٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: « لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْخَيْرَ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا،
وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّنِي اللَّهُ بِفَعْلٍ وَرَحْمَةٍ، فَسَدُّوا وَقَارِيءًا، وَلَا يَتَعَمَّنِينَ
أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ: إِذَا مَحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزِدَّكَ خَيْرًا، وَإِذَا مُسِينًا فَلَعَلَّهُ أَنْ
يَسْتَضِيْبَ. [راجع: ٣٩، أخرجه مسلم: ٢٨١٦].

٥٦٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسَافَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ
عُثْبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ
النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُسْتَبِدٌّ إِلَيَّ يَقُولُ: « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَالْحَقِيصِي بِالرَّحِيْقِي
الْأَغْلَى. » [راجع: ٤٤٤٠، أخرجه مسلم: ٢٤٤٤].

قوله: (باب تَعَمَّى الْمَرِيضُ الْمَوْتَ) أي هل يمنع مطلقاً أو يجوز في حالة؟ ووقع في
رواية الكشيبي نهي تَعَمَّى المريض الموت، وكان المراد مع تَعَمَّى المريض. وذكر في الباب
خمس أحاديث: الحديث الأول عن أنس.

قوله: (لا يَتَعَمَّنِ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ مِنْ ضَرِّ أَصَابَةٍ) الخطاب للصحابه، والمراد هم
ومن بعدهم من المسلمين عموماً، وقوله « من ضر أصابه » حله جماعة من السلف على
الضرر النبوي، فإن وجد الضرر الأخرى بأن خشي فتنة في دينه لم يدخل في النهي،
ويمكن أن يؤخذ ذلك من رواية ابن حبان « لا يَتَعَمَّنِ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لضر نزل به في
الدنيا » على أن « في » في هذا الحديث سببية أي بسبب أمر من الدنيا، وقد فعل ذلك
جماعة من الصحابة: فني « الموطأ » عن عمر أنه قال « اللهم كبرت سني، وضعت قوتي،

وانتشرت رعيي، فاقضي ليك غير مضيع ولا مفرط »، وأخرجه عبد الرزاق من وجه
آخر عن عمر، وأخرج أحمد وغيره من طريق عيسى ويقال عابس القناري أنه قال « يا
طاهرون خذني. » فقال له عليهم الكندي: لم تقول هذا؟ ألم يقل رسول الله صلى الله عليه
وسلم: لا يَتَعَمَّنِ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ؟ فقال: إني سمعته يقول: يبادروا بالموت ستاً، إمرة
السفهاء، وكثرة الشرط، وبيع الحكم » الحديث. وأخرج أحمد أيضاً من حديث عوف بن
مالك نحوه وأنه « قيل له: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما عسر المسلم كان
خيراً له » الحديث، وفيه الجواب نحوه، وأصرح منه في ذلك حديث معاذ الذي أخرجه أبو
داود وصححه الحاكم في القول في دير كل صلاة وفيه « وإذا أردت بقوم فتنة فتوفي إليكم
غير مفتون ».

قوله: (فَإِنْ كَانَ لَا يَدَ فَاغْلَا) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما
سيأتي في الدعوات « فَإِنْ كَانَ وَلَا يَدَ مَتَمَّنِيَا لِمَوْتِ ».

قوله: (لِيَلِّقَ لِحْ) وهذا يدل على أن النهي عن تَعَمِّي الموت مقيد بما إذا لم يكن
على هذه الصيغة، لأن في التعمي اللطوق نوع اعتراض ومراجعة للقدر المحتوم وفي هذه
الصورة للمأمور بها نوع توقيف وتسليم للقضاء، وقوله « فَإِنْ كَانَ لِحْ » فيه ما يصرف
الأمر عن حقيقته من الوجوب أو الاستحباب، ويدل على أنه لطلق الإذن لأن الأمر بعد
الخطر لا يبقى على حقيقته. وقرب من هذا السياق ما أخرجه أصحاب السنن من
حديث للمقدام بن معديكرب « حسب ابن آدم لقيمتا يقمن عليه، فَإِنْ كَانَ وَلَا يَدَ فَلْتَ
لِلطَّعَامِ » الحديث، أي إذا كان لا بد من الزيادة على اللقيمتا فليقتصر على الثلث، فهو
إذن بالاتصاف على الثلث، لا أمر يقتضي الوجوب ولا الاستحباب.

قوله: (مَا كَانَتْ أَحْيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ) عبر في الحياة بقوله « ما
كانت » لأنها حاصله، فحسن أن يأتي بالصيغة المفتحة للاقتضاف بالحياة، ولما كانت
الوفاة لم تقع بعد حسن أن يأتي بصيغة الشرط. والظاهر أن هذا التفصيل يشمل ما إذا
كان الضرر دينياً أو دنيوياً، وسيأتي في التعمي من رواية الضرر بن أنس عن أبيه « لولا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لَا تَمْنُوا الْمَوْتَ لَتَمْنِيَنَّه » فلعلمه رأى أن التفصيل
للمذكور ليس من التعمي المنهي عنه.

الحديث الثاني حديث حباب.

قوله: (عن إسماعيل بن أبي خالد) لشعبة فيه إسناد آخر أخرجه الترمذي من
رواية غندر عنه عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال « دخلت على حباب » فذكر
الحديث نحوه.

قوله: (وقد اكوى سبع كيات) في رواية حارثة « وقد اكوى في بطنه فقال: ما
أعلم أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لقي من البلاء ما لقيت » أي من
الرجوع الذي أصابه، وحكي شيخنا في « شرح الترمذي » احتمال أن يكون أراد البلاء ما
فتح عليه من المال بعد أن كان لا يجد درهماً، كما وقع صريحاً في رواية حارثة المذكورة
عنه قال « لقد كنت وما أجدر درهماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي
ناحية بيتي أربعون ألفاً » يعني الآن، وتعبه بأن غيره من الصحابة كان أكثر مالاً منه كعبد
الرحمن بن عوف، واحتمال أن يكون أراد ما لقي من التعذيب في أول الإسلام من
المشركين، وكأنه رأى أن اتساع الدنيا عليه يكون ثواب ذلك التعذيب، وكان يجب أن لو
يقي له أجره موفراً في الآخرة، قال: ويحتمل أن يكون أراد ما فعل من الكي مع ورود
النهي عنه، كما قال عمران بن حصين « نهيتنا عن الكي فاكترنا فما فعلنا » أخرجه....
قال: وهذا بعيد. قلت: وكذلك الذي قبله، وسيأتي الكلام على حكم الكي قريباً في
كتاب الطب إن شاء الله تعالى.

قوله: (إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَعَنَا) ولم تقصهم الدنيا زاد في الرقاق من
طريق يحيى القطان عن إسماعيل بن أبي خالد « شيئاً » أي لم تقص أجورهم، بمعنى أنهم
لم يتجملوها في الدنيا بل بقيت موفرة لهم في الآخرة، وكأنه عنى بأصحابه بعض الصحابة
عن مات في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فأسا من عايش بعده فأنهم اتسعت لهم
الفتوح. ويؤيده حديث الآخر « هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقع أجورنا
على الله، فمتنا من مضي لم يأكل من أجره شيئاً منهم مصعب بن عمير » وقد مضى في
الجنان وفي المفازي أيضاً، ويحتمل أن يكون عنى جميع من مات قبله، وأن من اتسعت له
الدنيا لم تؤثر فيه إما لكثرة إخراجهم المال في وجوه البر، وكان من يحتاج إليه إذ ذاك كثيراً
فكانت تقع لهم الموق، ثم لما اتسع الحال جدا وشمل العدل في زمن الخلفاء الراشدين
استغنى الناس بحيث صار النبي لا يجد محتاجاً يفسح يده فيه، ولهذا قال حباب: « وإن
أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب » أي الإطفاق في البيان. وأغرب الداودي فقال:

أراد خباب بهذا القول الموت أي لا يجد للمال الذي أصابه إلا وضعه في القبر، حكاه ابن التين ورده فإصاب، وقال: بل هو عبارة عما أصابوا من المال قلت: وقد وقع لأحد عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد في هذا الحديث بعد قوله «إلا التراب» وكان يبي حائطاً له، ويأتي في الرقاق نحوه باختصار، وأخرجه أحمد أيضاً عن وكيع عن إسماعيل وأوله «دخلنا على خباب نموده وهو يبي حائطاً له وقد اكوى سبماً» الحديث.

قوله: (ولو أن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا أن ندعو بالمولوت لدعوت (٩) الدعاء بالمولوت أخص من نفي الموت، وكل دعاء نفي من غير حكمة، فلذلك أدخله في هذه الترجمة.

قوله: (ثم أتياه مرة أخرى وهو يبي حائطاً له) حكنا وقع في رواية شعبة تكرار الجيء، وهو أحفظ الجميع فزيادته مقبولة، والذي يظهر أن قصة بناء الحائط كانت سبب قوله أيضاً «وإنما أصابنا من الدنيا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب».

قوله: (إن المسلم لو جرح في كل شيء ينفقه إلا في شيء يجعله في هذا الواب) أي الذي يوضع في البنيان، وهو محمول على ما زاد على الحاجة، وسيأتي تقرير ذلك في آخر كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى.

(تبيينه) حكنا وقع من هذا الوجه موقوفاً، وقد أخرجه الطبراني من طريق عمر بن إسماعيل بن مجاهد «حدثنا أبي عن بيان بن بشر وإسماعيل بن أبي خالد جميعاً عن قيس عن أبي حازم قال: دخلنا على خباب نموده «فذكره الحديث، وفيه» وهو صالح حائطاً له فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن المسلم لو جرح في نفسه كلها إلا ما يجعله في التراب» وصح كنيه يحيى بن معين.

الحديث الثالث والرابع حديث أبي هريرة.

قوله: (أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف) هو أبو عبيد مولى ابن أضره واسمه سعيد بن سعيد، وابن أضره الذي نسب إليه هو عبد الرحمن بن أضره بن عوف، وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف الزهري، حكنا اتفق هؤلاء عن الزهري في روايته عن أبي عبيد، وخالفهم لإبراهيم بن سعد عن الزهري قال «عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة» أخرجه النسائي وقال: رواية الزبيري أولى بالصواب، وإبراهيم بن سعد ثقة، يعني ولكنه أخطأ في هذا.

قوله: (لأن يدخل أحداً عمله الجنة) الحديث يأتي الكلام عليه في كتاب الرقاق، فإنه أورده مفرداً من وجه آخر عن أبي هريرة وغيره، وإنما أخرجه هنا استطراداً لا قصداً، والمقصود منه الحديث الذي بعده وهو قوله «ولا يتنى إلخ» وقد أفرد في كتاب التمني من طريق معمر عن الزهري، وكذا أخرجه النسائي من طريق الزبيري عن الزهري.

قوله: (ولا يمتنى) كذا للأكثر بإثبات التحتانية، وهو لفظ نفي بمعنى النهي. ووقع في رواية الكشي «لا يمتن» على لفظ النهي، ووقع في رواية معمر الآتية في التمني بلفظ «لا يتنى» للأكثر بلفظ «لا يمتن» للكشي، وكذا هو في رواية همام عن أبي هريرة بزيادة نون التأكيد، وزاد بعد قوله أحذركم الموت «ولا يدع به من قبل أن يأتيه» وهو قيد في الصورتين، ومفهومه أنه إذا حل به لا يمنع من تنبهه رضا بقاء الله ولا من طلبه من الله لذلك وهو كذلك، وهذه الكلمة عقب البخاري حديث أبي هريرة بحديث عائشة «اللهم اغفر لي وارحمني والحفي بالرفيق الأعلى» إشارة إلى أن النهي يخص بالحالة التي قبل نزول الموت، فلهذا مره ما كان أكثر استحضاره وإشارته للأخفى على الأجل شحلاً للأذهان. وقد خفي صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة في الباب معارضاً لأحاديث الباب أو نامحلاً، وقوي ذلك بقول يوسف عليه السلام «توفني مسلماً والحفي بالصالحين» [يوسف: ١٠١] قال ابن التين: قيل إن النهي منسوخ بقول يوسف فذكره، ويقول سليمان «وادخلني برحمتك في عباده الصالحين» [النمل: ١٩] وبحديث عائشة في الباب، وبدعاء عمر بالموت وغيره. قال وليس الأمر كذلك لأن هؤلاء إنما سألوا ما قارب الموت. قلت: وقد اختلف في مراد يوسف عليه السلام، فقال قتادة: لم يمتن للموت أحد إلا يوسف حين تكلمت عليه التمس وجمع له الشمل اشتاق إلى لقاء الله، أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه. وقال غيره: بل مراده توفني مسلماً عند حضور أجلي، كذا أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك بن مزاحم، وكذلك مراد سليمان عليه السلام. وعلى تقدير الحمل على ما قال قتادة فهو ليس من شرعنا، وإنما يؤخذ بشرح من قبلنا ما لم يرد في شرعنا النهي عنه بالاتفاق، وقد استشكل الإذن في ذلك عند نزول الموت لأن نزول الموت لا يتحقق، فكيف من انتهى إلى غاية جرت العادة بموت من يصل إليها ثم عاش. ولما جاز أن يحتل أن يكون المراد أن العبد يكون حاله في ذلك الوقت حال من

٢٠ - باب دُعَاءِ الْعَالِدِ لِمَرِيضِهِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ بَنْتُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهَا: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا». قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ. [رواه: ٥٦٧٥].

٥٦٧٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ أُمَّهُ بِوَلَدِهِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَذْهَبِ الْبَاسُ رَبُّ النَّاسِ، أَشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا بِشِفَائِكَ، شِفَاءً لَا يَخْفَاؤُ سَعْدًا».

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي الشَّحْنِ: إِذَا أَتَى الْمَرِيضَ.

وَقَالَ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الشَّحْنِ وَحْدَهُ، وَقَالَ: إِذَا أَتَى مَرِيضًا. [هـ: ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٥٠، أخرجه مسلم: ٢١٩١].

قوله: (باب دعاء العالِد المَرِيضِ) أي الشفاء ونحوه.

قوله: (وقالت عائشة بنت سعد) أي ابن أبي وقاص، وهذا طرف من حديث الطويل في الرصية بالثلث، وقد تقدم مرصوفاً في «باب وضع اليد على المريض» قريباً.

قوله: (عن منصور) هو ابن المنذر، وإبراهيم هو التميمي.

قوله: (إذا أتى مريضاً أو أمي به) شك من الراوي، وقد حكى المصنف الاختلاف فيه في الروايات المعلقة به.

قوله: (لا يخاف) بالثنتين للمعجمة أي لا يترك، وقائفة التقييد بذلك أنه قد يحصل

الداودي لما ذكر الطاعون: الصحيح أنه الوباء، وكذا جاء عن الحليل بن أحد أن الطاعون هو الوباء، وقال ابن الأثير في النهاية: الطاعون المرض العام، والوباء الذي يفسد له الهواء ففضده بالأمزجة والأبدان. وقال ابن سينا: الوباء ينشأ عن فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومده. قلت: ويفارق الطاعون الوباء بخصوص سببه الذي ليس هو في شيء من الأوباء، وهو كونه من طعن الجن كما سأذكره مبيناً في «باب ما يذكر من الطاعون» من كتاب الطب إن شاء الله تعالى. وساق المصنف في الباب حديث عائشة «لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر ويسال» ووقع فيه ذكر الحمى ولم يقع في سياقه لفظ الوباء، لكنه ترجم بذلك إشارة إلى ما وقع في بعض طرقه، وهو ما سبق في أواخر الحج من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في حديث الباب «قالت عائشة: فقدمنا المدينة وهي أربأ أرض الله» وهذا ما يزيد أن الوباء أصم من الطاعون، فإن وباء المدينة ما كان إلا بالحمى كما هو مبين في حديث الباب، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم أن ينقل حاما إلى الجحفة، وقد سبق شرح الحديث في «باب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة» في أوائل كتاب المغازي، ويأتي شيء مما يتعلق به في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى. وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء لأنه يتضمن الدعاء برفع الموت والموت حتم مقضي فيكون ذلك عبثاً، وأجيب بأن ذلك لا ينافي التعبد بالدعاء لأنه قد يكون من جملة الأسباب في طول العمر أو رفع المرض، وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذام وسيء الأسقام ومتكررات الأخلاق والأهواء والأفواء، فمن ينكر التداوي بالدعاء يلزمه أن ينكر التداوي بالعقاقير ولم يقل بذلك إلا شلوفه والأحاديث الصحيحة ترد عليهم، وفي الانتباه إلى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداوي بغيره، لما فيه من الخضوع والتذلل للرب سبحانه، بل منع الدعاء من جنس ترك الأعمال الصالحة اتكالاً على ما قدر فيلزم ترك العمل جملة، ورد البلاء بالدعاء كرد السهم بالترس، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يتوسل من رعي السهم، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثاً، المعلق منها سبعة والبقية موصولة، المكر منها فيه وفيما مضى أربعة وثلاثون طريقاً والبقية خالصة، وافقه مسلم على تحريجه سوى حديث أبي هريرة «من يرد الله به خيراً يصب منه» وحديث عطاء أنه رأى أم زفر، وحديث أنس في الجيشتين، وحديث عائشة أنها «قللت وأراساه» إلى قوله - بل أنا وأراساه. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثلاثة آثار، والله أعلم.



٧٦- كتاب الطب

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب الطب) كذا هم، إلا النسفي فترجم «كتاب الطب» أول فقرة المرض ولم يفرد كتاب الطب، وزاد في نسخة الصنفاني «والأدوية». والطب بكسر اللام المهملة وحكى ابن السيد تليتها. والطبيب هو الحافظ بالطب، ويقال له أيضاً طب بالفتح والكسر ومستطب وامراه طب بالفتح، يقال استطب تعانى الطب واستطب استوصفه، ونقل أهل اللغة أن الطب بالكسر يقال بالاشتراك للداودي وللتداوي وللداء أيضاً فهو من الأضداد، ويقال أيضاً لفرق السحر، ويقال للشهوة ولطرائق ترى في شعاع الشمس وللحلل بالشيء، والطبيب الحافظ في كل شيء، وخص به الملاج عرفاً، والجمع في القلة أطية وفي الكثر أطباء. والطب نزعان: طب جسد وهو المراد هنا، وطب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى. وأما طب الجسد فمما جاء به المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ومنه ما جاء عن غيره، وغالبه راجع إلى التجربة. ثم هو نوعان: نوع لا يحتاج إلى فكر ونظر بل فطر الله على معرفته الحيوانات، مثل ما يدفع الجسور والعطش. ونوع يحتاج إلى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن عما يجرجه عن الاعتدال، وهو إسبا إلى حرارة أو برودة، وكل منهما إما إلى رطوبة، أو يوسة، أو إلى ما يتركب منهما. وغالب ما يقاوم الواحد منهما بضده والدفع قد يقع من خارج البدن وقد يقع من داخله وهو أصحهما. والطريق إلى معرفته بتحقيق السبب والعلامة، فالطبيب الحافظ هو الذي يسعى في تقريب ما يضر

الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه، فكان يدعو له بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء.

قوله: (وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى إذا أتى المريض) وقع في رواية الكشمي «إذا أتى المريض» وهو أصوب، فأما عمرو بن أبي قيس فهو الرازي وأصله من الكوفة ولا يعرف اسم أبيه وهو صدوق، ولم يخرج له البخاري إلا تعليقاً، وقد وقع لنا حديثه هذا موصولاً في «فوائد أبي العباس محمد بن نجيب» من رواية محمد بن سعيد بن سابق القزويني عنه بلفظ «إذا أتى بالمريض» وأما إبراهيم بن طهمان فوصل طريق الإسمايلي من رواية محمد بن سابق التميمي الكوفي نزول بغداد عنه بلفظ «إذا أتى بمريض».

قوله: (وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده وقال: إذا أتى مريضاً) وهذا وصله ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جرير بلفظ «إذا أتى إلى المريض فدعا له» وهي عند مسلم أيضاً، وقد دلت رواية كل من جرير وأبي عوانة على أن عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان حفظا عن منصور أن الحديث عنده عن شيخين، وأنه تارة يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، وقد أخرجه مسلم من طريق إسرائيل عن منصور عنهما كذلك، ورجح عند البخاري رواية منصور عن إبراهيم وحده لأن الثوري رواها عن منصور كذلك كما سبأني في أثناء كتاب الطب، ووافقه ورواه عن منصور عند النسائي، وسفيان أحفظ الجميع، لكن رواية جرير غير مرفوعة والله أعلم. وقد استشكل الدعاء للمريض بالشفاء مع ما في المرض من كفارة الذنوب والشواب كما تضافرت الأحاديث بذلك، والجواب أن الدعاء عبادة، ولا ينافي الثواب والكفارة لأنهما يحصلان بأول مرض وبالصبر عليه، والداعي بين حستين: إما أن يحصل له مقصوده، أو يعرض عنه بجلب نفع أو دفع ضرر، وكل من فضل الله تعالى.

٢١- باب وضوء العائِل لِلْمَرِيضِ

٥٦٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالًا: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَقَرَأَ فَصَبَّ عَلَيَّ، أَوْ قَالَ: «صَبُّوا عَلَيَّ». فَقُلْتُ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: لَا يَرُونِي إِلَّا كَلَالَةً، كَفَيْتُ الْمَيِّتَاتِ؟ فَزَلَّتْ آيَةُ الْقُرْآنِ. [راجع: ١٩٩، أخرجه مسلم: ١٦١٦].

قوله: (باب وضوء العائِل للمريض) ذكر فيه حديث جابر، وقد تقدم التنبيه عليه قريباً في باب الغسل عليه، ولا يخفى أن محله إذا كان العائِل بحيث يترك المريض به.

٢٢- باب مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْحُمَى

٥٦٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَتَبَا بِلَالٌ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ:

«كُلْ امْرُئِي مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِي وَالْمَوْتُ أَذْنِي مِنْ شِرَاكِ نَعْلِي وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أُلْقِيَ عَنْهُ يَزِفُّ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ:

«لَا كَيْتَ شَيْعَرِي حَلَّ أَيْمَنُ لَيْلَةٍ بِوَادٍ وَخَوْلِي إِذْغِيرَ وَجَلِيلَ وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِيَاةَ مَجْنَبٍ وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلَ

قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحَبِّينَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّفْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّعَا، وَأَنْقَلْ خُضَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْخُفَيْفَةِ». [راجع: ١٨٨٩، أخرجه مسلم: ١٣٧٦].

قوله: (باب الدعاء برفع الوباء والحمى) الوباء يهزم ولا يهزم، وجع المقصور بلا همز أوبية، وجع المهموز أوباء، يقال أوبأت الأرض فهي موبئة ووبئت فهي وبنة، ووبئت بضم الواو فهي موبوءة، قال عياض: الوباء عموم الأمراض، وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء لأنه من أفرادها، لكن ليس كل وباء طاعوناً، وعلى ذلك يحمل قول

بالبدن جمعه أو عكسه، وفي تقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه، ومثل ذلك على ثلاثة أشياء: حفظ الصحة، والاحتكام عن المؤذي، واستخراج اللدنة الفاسدة. وقد أشير إلى الثلاثة في القرآن: فالأول من قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وذلك أن السفر مظنة النصب وهو من مميزات الصحة، فإذا وقع فيه الصيام ازداد فأبغى الفطر إيقاعاً على الجسد. وكذا القول في المرض الثاني وهو الحمية من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] فإنه استنبط منه جواز التيمم عند خوف استعمال الماء البارد. والثالث من قوله تعالى: ﴿أَوْ بِهِ أَنْفٌ مِنْ رَأْسِهِ ضَرْبَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإنه أشير بذلك إلى جواز حلق الرأس الذي منعه منه الحرم لاستخراج الأذى للحاصل من البخار المحترق في الرأس. وأخرج مالك في «الموطأ» عن زيد بن أسلم مرسلاً «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجلين: أيكما أطيب؟ قالوا: يا رسول الله وفي الطب غير؟ قال: أنزل الداء الذي أنزل الله».

١- باب مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

٥٦٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً».

قوله: (باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء) كذا للإسماعيلي وابن بطال ومن تبعه، ولم أر لفظ «باب» من نسخ الصحيح إلا للنسفي.

قوله: (أبو أحمد الزبيري) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، نسب لجده وهو أسد من بني أسد بن خزاعة، فقد يتيسر من ينسب إلى الزبير بن العوام لكونهم من بني أسد بن عبد العزى، وهذا من فنون علم الحديث وصنفوا فيه الأنساب المتفة في اللفظ المقتربة في الشخص، وقد وقع عند أبي نعيم في الطب من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة «قالا حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي أبو أحمد الزبيري» وعند الإسماعيلي من طريق هارون بن عبد الله الحمال «حدثنا محمد بن عبد الله الزبيري».

قوله: (عن أبي هريرة) كذا قال عمر بن سعيد عن عطاء، وخالفه شيبه بن بشر فقال «عن عطاء عن أبي سعيد الخدري» أخرجه الحاكم وأبو نعيم في الطب ورواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس، هذه رواية عبد بن محمد عن محمد بن عبيد عنه، وقال متمم بن سليمان «عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة» أخرجه ابن أبي حاتم في الطب وأبو نعيم، وهذا ما يرجع به رواية عمر بن سعيد.

قوله: (ما أنزل الله داء) وقع في رواية الإسماعيلي «من داء» و«من» زائدة، ويحتمل أن يكون مفعول «أنزل» محذوف فلا تكون من زائدة بل لبيان المحذوف، ولا يغنى تكلفه.

قوله: (إلا أنزل له شفاء) في رواية طلحة بن عمرو من الزيادة في أول الحديث «إياها الناس تداووا» ووقع في رواية طارق بن شهاب عن ابن مسعود رفعه «إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا» وأخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم، ونحوه للطحاوي وأبي نعيم من حديث ابن عباس، ولأحمد عن أنس «إن الله حيث خلق الداء خلق الدواء، فتداووا» وفي حديث أسامة بن شريك «تداووا بما عباد الله، فإن الله لم يضر داء إلا وضع له شفاء، إلا داء واحداً الحرم» أخرجه أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم، وفي لفظ «إلا السام» بمجمله خفيفة يعني الموت. ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود نحو حديث الباب وزاد في آخره «علمه من علمه وجهله من جهله» أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم. ولمسلم عن جابر رفعه «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله تعالى» ولأبي داود من حديث أبي الدرداء رفعه «إن الله جعل لكل داء دواء فتداووا، ولا تداووا بحرام» وفي مجموع هذه الألفاظ ما يعرف منه المراد بالإتزان في حديث الباب وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي صلى الله عليه وسلم مثلاً، أو عبر بالإتزان عن التقدير. وفيها التقييد بالحلال فلا يجوز التدوي بالحرام. وفي حديث جابر منها الإشارة إلى أن الشفاء متوقف على الإصابة بإذن الله، وذلك أن الدواء قد يحصل معه مجاوزة الحد في الكيفية أو الكمية فلا ينفع، بل ربما أحدث داء آخر. وفي حديث ابن مسعود الإشارة إلى أن بعض الأدوية لا يعلما كل أحد، وفيها كلها إثبات الأسباب، وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها بإذن الله ويتقدير، وأنها لا تنجح بلواتها بل بما قدره الله تعالى فيها، وأن الدواء قد يتقلب داء إذا قدر الله ذلك، وإليه

٢- باب هَلْ يَدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرَأَةَ وَالْمَرَأَةُ الرَّجُلَ

٥٦٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ رَجُلٍ بَشْرٍ مَرْزُوقٍ عَنْ عَفْرَاءٍ قَالَتْ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: نَسْتَمِي الْقَوْمَ وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْغُرَحَى إِلَى الْمَدِينَةِ. [راجع: ٢٨٨٢].

قوله: (باب هل يداوي الرجل المرأة والمرأة الرجل) ذكر فيه حديث الربيع بالتشديد «كنّا نغزو ونسقي القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة» وليس في هذا السياق تعرض للمداواة، إلا إن كان يدخل في مصوم قولها «نخدمهم» نعم ورد الحديث المذكور بلفظ «ونداوي الجرحى ونرد القتلى» وقد تقدم كذلك في «باب مداواة النساء الجرحى في الغزو» من كتاب الجهاد، فجري البخاري على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض ألفاظ الحديث، ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس، وإعما لم يزم بالحكم لاحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب، أو كانت المرأة تصنع ذلك بمن يكون زوجها لها أو محرماً. وأما حكم المسألة فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجلب وغير ذلك، وقد تقدم البحث في شيء من ذلك في كتاب الجهاد.

٣- باب الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثِ

٥٦٨٠- حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَيْمَنٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شِجَاعٍ: حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطُسُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِخْجَمٍ، وَكِئَةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمِّي عَنِ الْكَيْ». رَفَعَ الْحَدِيثُ.

وَرَوَاهُ الْقُتَيْبِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْفَسْلِ وَالْحَجْمِ. [إبر: ٥٦٨١].

٥٦٨١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْخَارِثِ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شِجَاعٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطُسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي شَرْطَةِ مِخْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كِئَةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمِّي عَنِ الْكَيْ». [راجع: ٥٦٨٠].

قوله: (باب الشفاء في ثلاث) سقطت الترجمة للنسفي، ولفظ «باب»

للسرخسي.

قوله: (حدثني الحسين) كنا لهم غير منسوب، وجزم جماعة بأنه ابن محمد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني، قال الكليني: كان يلازم البخاري لما كان بنيسابور وكان عنده مسند أحمد بن منيع سمعته منه يعني شيخه في هذا الحديث، وقد ذكر الحاكم في تاريخه من طريق الحسين المذكور أنه روى حديثاً فقال: كتب عني محمد بن إسماعيل هذا الحديث. ورايت في كتاب بعض الطلبة قد سمعته منه عني اهـ. وقد عاش الحسين القباني بعد البخاري ثلاثاً وثلاثين سنة وكان من أقران مسلم، فرواية البخاري عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر. وأحمد بن منيع شيخ الحسين فيه من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري، فلم يروا عنه بلا واسطة لم يكن عالياً له. وكانت وفاة أحمد بن منيع - وكتبته أبو جعفر - سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثمانون سنة، واسم جده عبد الرحمن وهو جد أبي القاسم البغوي لأمه، ولذلك يقال له للمنيبي وابن بنت منيع، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وجزم الحاكم بأن الحسين المذكور هو ابن يحيى بن جعفر البكيني وقد أكثر البخاري الرواية عن أبيه يحيى بن جعفر وهو من صفار شيوخه، والحسين أصغر من البخاري بكثير وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القباني أو البكيني سوى هذا الحديث. وقرول البخاري بعد ذلك «حدثنا محمد بن عبد الرحيم» هو المعروف بصاقعة يكتنأ أبا يحيى وكان من كبار الحفاظ وهو من أصاغر شيوخ البخاري ومات قبل البخاري بسنة واحدة وسريع بن يونس شيخه بمهملته ثم جسيم من طبقة أحمد بن منيع ومات قبله بعشر سنين، وشيخهما مروان بن شجاع هو الحراني أبو عمرو، وأبو عبد الله المولى محمد بن مروان بن الحكم نزل بغداد وقواه أحمد بن حنبل وغيره، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه وليس بالقوي، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الشهادات، ولم يتفق هذا الحديث للبخاري عالياً، فإنه قد سمع من أصحاب مروان بن شجاع هذا ولم يقع له هذا الحديث عنه إلا بواسطتين، وشيخه سالم الأظفري هو ابن عجلان وما له في البخاري سوى الحديثين المذكورين من رواية مروان بن شجاع عنه.

قوله: (حدثني سالم الأظفري) وفي الرواية الثانية عن سالم وقع عند الإسماعيلي «عن المنيمي حدثنا جدي هو أحمد بن منيع حدثنا مروان بن شجاع قال ما أخطفه إلا عن سالم الأظفري حدثني» فذكره، قال الإسماعيلي: صار الحديث عن مروان بن شجاع بالشك منه فيمن حدث به. قلت: وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن مروان بن شجاع سواء وأخرجه ابن ماجه عن أحمد بن منيع مثل رواية البخاري الأولى بغير شك، وكذا أخرجه الإسماعيلي أيضاً عن القاسم بن زكريا عن أحمد بن منيع، وكذا رويته في «فوائد أبي طاهر المخلص» حدثنا محمد بن يحيى بن صاعد حدثنا أحمد بن منيع.

قوله: (عن سعيد بن جبير) وقع في «مسند دعلج» من طريق محمد بن الصباح «حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأظفري أنه عن سعيد بن جبير» كذا بالشك أيضاً، وكان ينسبني للإسماعيلي أن يعترض بهذا أيضاً، والحق أنه لا أثر للشك المذكور، والحديث متصل بلا ريب.

قوله: (عن ابن عباس قال: الشفاء في ثلاث) كذا أورده مرفوعاً، لكن آخره يشعر بأنه مرفوع لقوله «وأنهى أمي عن الكي» ولقوله «رفع الحديث» وقد صرح برفعه في رواية سريع بن يونس حيث قال فيه «عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم» ولعل هذا هو السر في إيراد هذه الطريق أيضاً مع نزولها، وإنما لم يكتف بها عن الأولى للتصريح في الأولى بقول مروان «حدثني سالم» ووقفت في الثانية بالعمنة.

قوله: (رواه القهي) بضم القاف وتشديد الميم هو يعقوب بن عبد الله بن سعد بن مالك ابن هاتئ بن عامر بن أبي عامر الأشعري، جده أبي عامر صحبة وكتبه يعقوب أبو الحسن وهو من أهل قم ونزل الري، قرأه النسائي وقال الدارقطني ليس بالقوي، وما له في البخاري سوى هذا الموضع. وليث شيخه هو ابن أبي سليم الكوفي سيء الحفظ. وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية القهي موصولاً في «مسند الزوار» وفي «الغيليات» في «جزء ابن نجيت» كلهم من رواية عبد العزيز بن الخطاب عنه بهذا السند، وتصر بعض الشراح فنسبوا إلى تخريج أبي نعيم في الطب، والذي عند أبي نعيم بهذا السند حديث آخر في الحجامه لفظه «احتجموا لا يتنجس بكم الدم فيقتلكم».

قوله: (في العسل والحجم) في رواية الكليني «في الحجامه» ووقع في رواية عبد العزيز بن الخطاب المذكورة «إن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي مصة من الحجام، أو مصة من العسل» وللي هذا أشار البخاري بقوله «في العسل والحجم» وأشار بذلك إلى أن الكي لم يقع في هذه الرواية. وأغرب الحميدي في «الجمع» فقال في أفراد

البخاري: الحديث الخامس عشر عن طائوس عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه، قال: وبعض الرواة يقول فيه عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم «في العسل والحجم الشفاء» وهذا الذي عزا له البخاري لم أره فيه أصلاً، بل ولا في غيره، والحديث الذي اختلف الرواة فيه هل هو عن مجاهد عن طائوس عن ابن عباس أو عن مجاهد عن ابن عباس بلا واسطة إنما هو في القبرين اللذين كانا يعبدان، وقد تقدم تنبيه عليه في كتاب الطهارة، وأما حديث الباب فلم أره من رواية طائوس أصلاً، وأما مجاهد فلم يذكره بالبخاري عنه إلا تعليقاً كما بينته، وقد ذكر من وصله، وسياق لفظه: قال الخطابي انتظم هذا الحديث على جملة ما يتبادر به للناس، وذلك أن الحجم يستخرج الدم وهو أعظم الأخطا، والحجم المنحها شفاء عند مجاهد عن طائوس، وأما العسل فهو مسهل للأخطا البلغمية، ويدخل في المعجنات ليحفظ على تلك الأدوية قواها ويخرجها من البدن، وأما الكي فإنه يستعمل في الخطأ الباني الذي لا تحسم مادته إلا به، ولهذا وصفه النبي صلى الله عليه وسلم ثم نهى عنه، وإنما كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم، ولهذا كانت العرب تقول في أمثاله «آثر الدواء الكي»، وقد كوى النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ وغيره، واكوى غير واحد من الصحابة. قلت: ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم الحصر في الثلاثة، فإن الشفاء قد يكون في غيرها، وإنما نهى بها على أصول العلاج، وذلك أن الأمراض الانملائية تكون دموية وصرفاوية وبلغمية وسوداوية، وشفاء الدموية بإخراج الدم، وإما خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب والفهم له، بخلاف القصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهوداً لها غالباً. على أن في التعبير بقوله «شرطه عجم» ما قد يتناول القصد، وإيضاً فالحجم في البلاد الحارة المنح من القصد، والقصد في البلاد التي ليست بخارجة من الحجم. وأما الانتلاء الصغراوي وما ذكره مع فوائده بالسهل، وقد نهى عنه بذكر العمل، وسيأتي توجيه ذلك في الباب الذي بعده. وأما الكي فإنه يقع آخراً لإخراج ما يتسرع إخراجاً من الفضلات، وإنما نهى عنه مع إنباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك، ولذلك كانوا يادرون إليه قبل حصول الدواء لظنهم أنه يحسم الداء فيتعمل الذي يكسوي التعذيب بالنار لأمر مطنون، وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه الكي. ويؤخذ من الجمع بين كراهته صلى الله عليه وسلم للكي وبين استعماله له أنه لا يترك مطلقاً ولا يستعمل مطلقاً، بل يستعمل عند طريقاً إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء بإذن الله تعالى، وعلى هذا التفسير يعمل حديث المنيرة رفعة «من اكوى أو استرقى فقد برئ من التوكل» أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: علم من مجموع كلامه في الكي أن فيه نفعاً وأن فيه مضرة، فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب، وقرب منه إخبار الله تعالى أن في الخير منافع ثم حرماً لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع انتهى ملخصاً. وسيأتي الكلام على كل من هذه الأمور الثلاثة في أبواب مفردة لها. وقد قيل إن المراد بالشفاء في هذا الحديث الشفاء من أحد قسمي المرض، لأن الأمراض كلها إما مادية أو غيرها، والمادية كما تقدم حارة وباردة، وكل منهما وإن انقسم إلى رطبة وباسية ومركبة فالأصل الحرارة والبرودة وما صدها يفعل من إحداها، فبه بالخبر على أصل المناجاة بضرب من المثال، فالخبرة تعالج بإخراج الدم لما فيه من استفرغ المادة وتبريد المزاج، والبرادة يتناول العسل لما فيه من التسخين والإنضاج والتلطيف والجللاء والتلين، فيحصل بذلك استفرغ المادة برفق، وأما الكي فخاص بالمرض المزمن لأنه يكون عن مادة باردة فقد تفسد مزاج العضو فإذا كوي خرجت منه، وأما الأمراض التي ليست بمادية فقد أشير إلى علاجها بحديث «الحصى من فيج جهنم فأبرودها بالماء» وسيأتي الكلام عليه عند شرحه إن شاء الله تعالى. وأما قوله «وما أحب أن اكوي» فهو من جنس تركه أكل الضب مع تقريره أكله على مالهته واعتقاره بأنه معناه.

٤- باب الدواء بالعسل

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾. [النحل: ٦٩].

٥٦٨٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْخَلْوَاءُ وَالْفَسَلُ. [راجع: ٤٩١٢، أخرجه مسلم: ١٤٧٤، مطولاً].

٥٦٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَسِيلِ، عَنْ عَصَامِ بْنِ

قوله: (إن كان في شيء من أدويتكم أو يكون في شيء من أدويتكم) كذا

بن أسد: أن الذود كان مع الراعي بجانب الحرة.

قوله: (فقال اشربوا ألبانها) كذا هنا، وتقدم من رواية أبي قلابة وغيره عن أنس من ألبانها وأبواها.

قوله: (فلما صحوا) في السياق حلف تقديره: فخرجوا فشرّبوا فلما صحوا.

قوله: (وصمرو أعينهم) كذا للأكثر، وللكتشيبي باللام بدل الراء، وقد تقدم شرحها.

قوله: (فرايت الرجل منهم يكلم الأرض بلسانه حتى يموت) زاد بهز في روايته «ما يجد من الغم والوجع» وفي صحيح أبي عوانة هنا بعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة.

قوله: (قال سلام) هو موصول بالسند المذكور، وقوله «فيلغني أن الحجاج» هو ابن يوسف الأمير المشهور، وفي رواية أنس «فذكر ذلك قوم للحجاج فبعث إلى أنس فقال هذا خاتمي فليكن بيدك» أي يصير خزاناً له - فقال أنس: إني أعجز عن ذلك. قال فحدثني بأشد عقوبة» الحديث.

قوله: (بأشد عقوبة عاقبه النبي صلى الله عليه وسلم) كذا بالتذكير على إرادة العقاب، وفي رواية بهز «عاقبها» على ظاهر اللفظ.

قوله: (فبلغ الحسن) هو ابن أبي الحسن البصري (فقال: وددت أنه لم يحدثه) زاد الكتشيبي «بهذا» وفي رواية بهز «فوالله ما انتهى الحجاج حتى قام بها على المنبر فقال: حدثنا أنس» فذكره وقال «قطع التي صلى الله عليه وسلم الأيدي والأرجل وسلم الأعين في معصية الله، أفلا تفعل نحن ذلك في معصية الله؟» وساق الإسمايلي من وجه آخر عن ثابت «حدثني أنس قال: ما ندمت على شيء ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج» فذكره، وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مسرفاً في العقوبة، وكان يتعلّق بأذى شيعة. ولا حجة له في قصة العرينين لأنه وقع التصريح في بعض طرقه أنهم ارتدوا، وكان ذلك أيضاً قبل أن تنزل الحدود كما في الذي بعده، وقبل النهي عن الخلة كما تقدم في المغازي، وقد حضر أبو هريرة الأمر بالتعليق بالنار ثم حضر نسخه والنهي عن التعليق بالنار كما مر في كتاب الجهاد، وكان إسلام أبي هريرة متأخراً عن قصة العرينين وقد تقدم بسط القول في ذلك في «باب أبوال الإبل والسواب» في كتاب الطهارة، وإنما أشرت إلى السير منه لبعده العهد به.

٦- باب الدواء بأبوال الإبل

٥٦٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا اجْتَوَوْا فِي الْمَدِينَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْبَحُوا بِرَأْعِيهِ، يَخْبِي الإِبِلَ، قَبْشَرُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَلَبَحُوا بِرَأْعِيهِ، فَشَرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَتَّى صَلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ، فَطَلَتُوا الرَّاعِي وَسَاقُوا الإِبِلَ، فَلَبَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَسَتْ فِيهِ طَلَبُهُمْ فَجَاءَهُ بِهِمْ، فَطَلَعَ أَبْدَانَهُمْ وَأَرْجَلَهُمْ، وَسَمَرَ أَهْنَهُمْ.

قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْخُدُودُ.

[راجع: ٢٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٧١].

قوله: (باب الدواء بأبوال الإبل) ذكر فيه حديث العرينين، ووقع في خصوص التداوي بأبوال الإبل حديث أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس رفعه «عليكم بأبوال الإبل فإنها نافعة للذرية بطونهم» والذرية بفتح للمعجمة وكسر الراء جمع ذرب، والذرب بفتحين فساد المعدة.

قوله: (أن ناساً اجتروا في المدينة) كذا هنا بإثبات «في» وهي ظرفية أي حصل لهم الجوى وهم في المدينة، ووقع في رواية أبي قلابة عن أنس «اجتروا المدينة».

قوله: (أن يلبحوا برأعيه يعني الإبل) كذا في الأصل، وفي رواية مسلم من هذا الوجه «أن يلبحوا براعي الإبل».

قوله: (حتى صلحت) في رواية الكتشيبي «صحت».

قوله: (قال قتادة) هو موصول بالإسناد المذكور، وقوله «فحدثني محمد بن سيرين إلخ» يعكس عليه ما أخرجه مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس قال: «إنما سلمهم النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم سلموا أعين الرعاة» وسيأتي بيان ذلك واضحاً في

كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

٧- باب الحية السوداء

٥٦٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ فَمَرَضَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بِهِلَوِ الْحَيَّةِ السَّوْدَاءِ، فَخَلُّوا مِنْهَا خُمْسًا أَوْ سَبْعًا فِاسْحَافُوهَا، ثُمَّ افْطُرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطْرَاتٍ زَيْتٍ، فِي هَذَا الْجَنْبِ وَفِي هَذَا الْجَنْبِ، فَإِنَّ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْنِي: أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَيَّةَ السَّوْدَاءَ حَيْفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا مِنَ السَّامِ». قُلْتُ: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: الْمَوْتُ.

٥٦٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَجٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَنَسِيبُ بْنُ الْمُسَنَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ سَمْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْحَيَّةِ السَّوْدَاءِ حَيْفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ الْمَوْتُ، وَالْحَيَّةُ السَّوْدَاءُ، الثَّوْبِيُّ: [أخرجه مسلم: ٢٢١٥].

قوله: (باب الحية السوداء) سيأتي بيان المراد بها في آخر الباب.

قوله: (حدثني عبد الله بن أبي شيبة) كذا سماه ونسبه لجده وهو أبو بكر، مشهور بكنيته أكثر من اسمه «وأبو شيبة جده، وهو ابن محمد بن إبراهيم، وكان إبراهيم أبو شيبة قاضي واسط».

قوله: (حدثنا عبيد الله) بالتصغير كذا للجميع غير منسوب، وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله غير منسوب، وجزم أبو نعيم في «المستخرج» بأنه عبيد الله بن موسى، وقد أخرجه الإسمايلي من طريق أبي بكر الأمين والحطيط في كتاب «رواية الأبناء عن الأبناء» من طريق أبي مسعود الرازي، وهو عندنا بطل من طريقه، وأخرجه أيضاً أحد بن حازم عن أبي غرزة - فتح المعجمة والراء والزاي - في مسنده، ومن طريقه الحطيط أيضاً كلهم عن عبيد الله بن موسى، وهو الكوفي المشهور، ورجال الإسناد كلهم كوفيون، وعبيد الله بن موسى من كبار شيوخ البخاري، وربما حدث عنه بواسطة كاذبي هنا.

قوله: (عن منصور) هو ابن المنذر.

قوله: (عن خالد بن سعد) هو مولى أبي مسعود البصري الأنصاري، وماله في البخاري سوى هذا الحديث، وقد أخرجه المنجيني في كتاب رواية الأكابر عن الأصاغر عن عبيد الله بن موسى بهذا الإسناد فأدخل بين منصور وخالد بن سعد مجاهدًا، وتعقبه الحطيط بعد أن أخرجه من طريق المنجيني بأن ذكر مجاهد فيه وهم. ووقع في رواية المنجيني أيضاً «خالد بن سعيد» بزيادة ياء في اسم أبيه، وهو وهم نبه عليه الحطيط أيضاً.

قوله: (ومعنا غالب بن أبجر) موحدة وجم وزن أحد، يقال إنه الصحابي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية. وحديثه عند أبي داود.

قوله: (فعاذه ابن أبي عتيق) في رواية أبي بكر الأعمش «فعاذه أبو بكر بن أبي عتيق» وكذا قال سائر أصحاب عبد الله بن أبي موسى إلا المنجيني فقال في روايته «عن خالد بن سعد عن غالب بن أبجر عن أبي بكر الصديق عن عائشة» واختصر القصة، وسيأتي بيان الصواب، قال الحطيط: وقرئ في السند «عن غالب بن أبجر» وهم فليس لأبجر فيه رواية، وإنما سمعه خالد مع غالب من أبي بكر بن أبي عتيق، قال وأبو بكر بن أبي عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وأبو عتيق كنية أبيه محمد بن عبد الرحمن، وهو معدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وأبوه وجده وجد أبيه صحابة مشهورون.

قوله: (عليكم بهله الحية السوداء) كذا هنا بالتصغير فيها إلا الكتشيبي فقال «السوداء» وهي رواية الأكثر من قدمت ذكره أنه أخرج الحديث.

قوله: (فإن عاتشة حدثني أن هذه الحبة السوداء شفاء) وللشميهني « إن في هذه الحبة شفاء » كذا للآكثر، وفي رواية الأعيان « هذه الحبة السوداء التي تكون في الملح » وكان هذا قد أشكل عليّ، ثم ظهر لي أنه يريد الكمون وكانت عادتهم جرت أن يخلط بالملح.

قوله: (إلا من السام) بالمهله بغير همز، ولا بين ما به « إلا أن يكون الموت »، وفي هذا أن الموت دام من جملة الأدوية، قال الشاعر.

وداء الموت ليس له دواء

وقد تقدم توجيه إطلاق الداء على الموت في الباب الأول.

قوله: (قلت وما السام؟ قال: الموت) لم أحرف اسم السائل ولا السائل، وأظن السائل خالد بن سعد والمجبب ابن أبي عتيق. وهذا الذي أشار إليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزكام العارض معه عطاس كثير وقالوا: تغلى الحبة السوداء ثم تدق ناعماً ثم تنقع في زيت ثم يقطر منه في الأنف ثلاث قطرات، فغل غلباب بن أنجر كان مزكوماً فلذلك وصف له ابن أبي عتيق الصفة المذكورة وظاهر سياقه أنها موقوفة عليه، ويحتمل أن تكون عنده مرفوعة أيضاً، فقد وقع في رواية الأعيان عند الإسماعيلي بعد قوله من كل داء « وأقطروا عليها شيئاً من الزيت » وفي رواية له أخرى « وربما قال وأقطروا الخ » وأدعى الإسماعيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر، وقد أوضحت ذلك رواية ابن أبي شيبة، ثم وجدتها مرفوعة من حديث بريدة فأخرج المستنصري في « كتاب الطب » من طريق حسام بن مصك عن عبيد الله بن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الحبة السوداء فيها شفاء » الحديث، قال وفي لفظ « قيل: وما الحبة السوداء؟ قال: الشونيز قال: وكيف اصنع بها؟ قال: تأخذ إحدى وعشرين حبة فتصهرها في خرقة ثم تضعها في ماء ليلة، فإذا أصبحت قطرت في المنخر الأيمن واحدة وفي الأيسر اثنتين، فإذا كان من الغد قطرت في المنخر الأيمن اثنتين وفي الأيسر واحدة، فإذا كان اليوم الثالث قطرت في الأيمن واحدة وفي الأيسر اثنتين » ويؤخذ من ذلك أن معنى كون الحبة شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صرفاً بل ربما استعملت مفردة، وربما استعملت مركبة، وربما استعملت مسحوقة وغير مسحوقة، وربما استعملت أكلاً وشرباً ومسحوقاً وضماً وغير ذلك. وقيل أن قوله « كل داء » تقديره يقبل العلاج بها، فإنها تنفع من الأمراض الباردة، وأما الحارة فلا. نعم قد تدخل في بعض الأمراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الأدوية الرطبة الباردة إليها بسرعة تنقيتها، ويستعمل الحار في بعض الأمراض الحارة خاصة فيه لا يستكثر كالنزورات فإنه حار ويستعمل في أدوية الرمد المركبة، مع أن الرمد ورم حار باتفاق الأطباء، وقد قال أهل العلم بالطب: إن طبع الحبة السوداء حار يابس، وهي ملذعة للنفخ، نافعة من حمى الربع والبلغم، مفتحة للسدد والريح، جففة لبلة المعدة، وإذا دقت وصنعت بالعسل وشررت بماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث، وفيها جلاء وتقطيع، وإذا دقت وربطت بخرقة من كان وأقيم شهما نفع من الزكام البارد، وإذا نقع منها سبع حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفاده، وإذا شرب منها وزن مثقال بماء أفاد من شيق النفس، والضماد بها ينفع من الصداق البارد، وإذا طبخت بخل وتغمضى بها نفعت من وجع الأسنان الكائن عن برد، وقد ذكر ابن البيطار وغيره عن صف في المفردات في منافعها هذا الذي ذكرته وأكثر منه. وقال الخطاطي: قوله « من كل داء » هو من العام الذي يراد به الخاص، لأنه ليس في طبع شيء من النبات ما يجمع جميع الأمور التي تقابل الطباع في معالجة الأدوية بمقابلها، وإنما المراد أنها شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة. وقال أبو بكر بن العربي: العسل عند الأطباء أقرب إلى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء، ومع ذلك فإن من الأمراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأثرت به، فإن كان المراد بقوله في العسل « فيه شفاء للانس » الأكثر الأغلب فحمل الحبة السوداء على ذلك أولى. وقال غيره: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض، فلعل قوله في الحبة السوداء وافق مرض من مزاجه بارد، فيكون معنى قوله « شفاء من كل داء » أي من هذا الجنس الذي وقع القول فيه، والتخصيص بالحيثية كثير شائع والله أعلم. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: تكلم الناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردوه إلى قول أهل الطب والتجربة، ولا يخاف بطلان قائل ذلك، لأننا إذا صدقنا أهل الطب وممار علمهم غالباً إما هو على التجربة التي بناها على ظن غالب - فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم. انتهى وقد تقدم توجيه حمله على عمومهم بأن يكون المراد بذلك ما هو أعم من الأفراد والتركيب، ولا محذور في ذلك ولا خروج عن ظاهر الحديث، والله أعلم.

قوله: (أخبرني أبو سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف.
قوله: (وسعيد هو ابن المسيب) كذا في رواية عقيل، وأخرجه مسلم من وجهين انقصر في كل منهما على واحد منهما، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ما من داء إلا وفي الحبة السوداء منه شفاء إلا السام ».

قوله: (والحبة السوداء الشونيز) كذا عطفه على تفسير ابن شهاب للسام، فاختص ذلك أن تفسير الحبة السوداء أيضاً له. والشونيز بضم للمجمة وسكون الواو وكسر النون وسكون التحتانية بملها زاي. وقال القرطبي: قيد بعض مشايخنا الشين بالفتح وحكى عياض عن ابن الأعرابي أنه كسرها فأبدل الواو ياء قال الشين، وتفسير الحبة السوداء بالشونيز لشهرة الشونيز عندهم إذ ذاك، وأما الآن فالأمر بالعكس، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر الأشهر وهي الكمون الأسود ويقال له أيضاً الكمون الهندى. ونقل إبراهيم الحارسي في « غريب الحديث » عن الحسن البصري أنها الخردل، وحكى أبو عبد الحارث في « الغريين » أنها ثمرة البطم بضم الموحدة وسكون المهمله، واسم شجرتها الضرو بكسر المعجمة وسكون الواو. وقال الجوهري: هو صمغ شجرة تدعى الكمكام تجلب من اليمن، ورواحتها طيبة، وتستعمل في البخور. قلت: وليست المراد هنا جزءاً. وقال القرطبي: تفسيرها بالشونيز أولى من وجهين: أحدهما أنه قول الأكثر، والثاني كثرة منافعها بخلاف الخردل والبطم.

٨- باب التليينة للمريضي

٥٦٨٩- حَدَّثَنَا جِيَانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ، عَنْ عُروَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْتُرُ بِالطَّيْنَةِ الْمَرِيضِيَّ وَلِلْمَحْزُونِ عَلَى الْهَالِكِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الطَّيْنَةَ تَحْمِلُ فَوَادَ الْمَرِيضِي، وَلَتَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحَزَنِ». (راجع: ٥٤١٧، أخرجه مسلم: ٢٢١٦).

٥٦٩٠- حَدَّثَنَا فَرُوقُ بْنُ أَبِي الْمَوَرِّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْتُرُ بِالطَّيْنَةِ وَتَقُولُ: هُوَ الْيَهُيشُ النَّافِعُ. (راجع: ٥٤١٧، أخرجه مسلم: ٢٢١٦، مرفوعة مطولاً).

قوله: (باب التليينة للمريضي) هي بفتح المشاة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ثم نون ثم هاء، وقد يقال بلا هاء، قال الأصمسي: هي حساء يعمل من دقيق أو نخالة ويعمل فيه عسل قال غيره: أو لبن. سميت تليينة تشبيهاً لها باللبن في يابضها وورقتها. وقال ابن قتيبة: وعلى قول من قال يخلط فيها لبن سميت بذلك لمخالطة اللبن لها. وقال أبو نعيم في الطب: هي دقيق بحث. وقال قوم: فيه شحم. وقال المداودي: يؤخذ المجين غير خمر فيخرج ماؤه فيجعل حسواً فيكون لا يخالط شيء، فلذلك كثر نفعه. وقال الموفق البغدادي: التليينة الحساء ويكون في قوام اللبن، وهو الدقيق النضيج لا الغليظ التي.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (حدثنا يونس بن يزيد عن عقيل) هو من رواية الأقروان. وذكر النسائي فيما رواه أبو علي الأسيرطي عنه أن عقيلاً يفرّد به عن الزهري. ووقع في الترمذي عقب حديث محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة في التليينة، وقد رواه الزهري عن حروة عن عائشة « حدثنا بذلك الحسين بن محمد حدثنا أبو إسحاق الطالقاني حدثنا ابن المبارك بن يونس عن الزهري » كذا في المزي: كذا في النسخ ليس فيه عقيل. قلت: وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية نعيم بن حاد ومن رواية عبد الله بن سنان كلامهما عن ابن المبارك ليس فيه عقيل، وأخرجه أيضاً من رواية علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك بإتيانه، وهذا هو المحفوظ، وكان من لم يذكر فيه عقيلاً جرى على الجادة لأن يونس مكث عن الزهري، وقد رواه عن عقيل أيضاً الليث بن سعد وتقدم حديثه في كتاب الأطعمة.

قوله: (أنها كانت تأمر بالطينتين) في رواية الإسماعيلي « بالتليينة » بزيادة الهاء.

قوله: (للمريضي وللمحزون) أي يصنع لكل منهما، وتقدم في رواية الليث عن عقيل « أن عائشة كانت إذا مات الميت من أهلها ثم اجتمع لذلك النساء ثم تفرقن أمرت

١٠- باب السعوط بالقسط الهندي والبخري

برمة تليبة فطبخت ثم قالت: كلوا منها ٩.

قوله: (عليكم بالطليبة) أي كلوها.

قوله: (لأنها نجم) بفتح المنة وضم الجيم وضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى، ووقع في رواية الليث «فإنها نجمة» بفتح الميم والجيم وتشديد الميم الثانية هذا هو المشهور، وروي بضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى، يقال جم وأجم، والمعنى أنها تريح فؤاده وتزيل عنه الهم وتنشطه، والجاء بتشديد المستريح، والمصدر الجماع والإجم، ويقال جم الفرس وأجم إذا أريح فلم يركب فيكون ادعى نشاطه. وحكى ابن بطال أنه روي تخم بقاء معجزة قال: وللمخمة المكتسة.

قوله في الطريق الثانية (حدثنا فروة) بفتح الفاء (ابن أبي المعراء) بفتح الميم وسكون اللامعة ويولد هو الكندي الكوفي، واسم أبي المعراء مديكرب وكنية فروة أبو القاسم، من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ولم يذكر عنه.

قوله: (أنها كانت تأمرنا بالطليبة) وقوله: هو البغيض النافع) كذا في موقوفاً، وقد حذف الإسماهيلي هذه الطريق وضافت على أبي نعيم فأخرجها من طريق البخاري هذه من فروة، ووقع عند أحد وابن ماجه من طريق كلثم عن عائشة مرفوعاً «عليكم بالبغيض النافع التليبة يعني الحساء» وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عائشة وزاد «والذي نفس محمد بيده إنها تنفصل بطن أحدهم كما يفصل أحدهم الوسخ عن وجهه بالاء» وله عند أحد والترمذي من طريق محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ أهله الوعك أمر بالحساء فصنع، ثم أمرهم فحسوا منه ثم قال: إنه يرتو فؤاد الخزين ويسرو عن فؤاد السقيم، كما تسرو إحداكم الوسخ عن وجهها بالاء». ويروى بفتح أوله وسكون الراء وضم المثناة ويسرو وزنه بين مهيمة ثم راء، ومعنى يرتو يسري ومعنى يسرو يكشف، والبغيض بوزن عظيم من البغيض أي يفضيه المريض مع كونه يفضيه كسائر الأدوية. وحكى عياض أنه وقع في رواية أبي زيد المروزي بالتون بدل الموحدة، قال: ولا معنى له هنا. قال للورقي البغدادي: إذا شئت معرفة منافع التليبة فأعرف منافع ماء الشعير ولا سيما إذا كان غثالة، فإنه يجلو وينفذ بسرعة ويغذي غذاء لطيفاً، وإذا شرب حاراً كان أجلى وأقوى نفوذاً وأنى للحرارة الغريزية. قال: والراء بالسفوف في الحديث رأس المدة فإن فؤاد الخزين يضعف باستيلاء اليس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء، والحساء يرطبها ويغذيها ويقويه، ويفعل مثل ذلك فؤاد المريض، لكن المريض كثيراً ما يجمع في معدته خلط مراري أو بلغمي أو صديدي، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة. قال: وسماه البغيض النافع لأن المريض يفاقه وهو نافع له، قال: ولا شيء أنفع من الحساء لمن يظلب عليه في غذائه الشعير، وأما من يظلب على غذائه المخلطة فالأولى به في مرضه حساء الشعير. وقال صاحب «الهدى»: التليبة أنفع من الحساء لأنها تطبخ مطحونة فتخرج خاصة الشعير بالطحن، وهي أكثر تغذية وأقوى فعلاً وأكثر جلاء، وإنما اختار الأطباء النضيج لأنه أرق والطف فلا يثقل على طبيعة المريض. وينبغي أن يختلف الانتفاع بذلك بحسب اختلاف العادة في البلاد، ولعل اللاتق بالمرض ماء الشعير إذا طبخ صحيحاً، وبالحزين إذا طبخ مطحوناً، لما تقدمت الإشارة من الفرق بينهما في الخاصية والله أعلم.

٩- باب السعوط

٥٦٩١- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامُ أَجْرَهُ، وَأَمْسَقَ. [راجع: ١٨٣٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٢ بقصة لم ترد في هذه الطريق، ولكنه في المسألة: (٦٥)، وفي السلام: (٢٦٦)].

قوله: (باب السعوط) بمهملتين: ما يجمل في الألف عما يتناول به.

قوله: (وامسأ) أي استعمل السعوط وهو أن يستلقي على ظهره ويميل بين كتفيه ما يرفعهما لينحدر رأسه ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد أو مركب، ليتسكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالسطام، وسيأتي ذكر ما يستعمل به في الباب الذي يليه. وأخرج الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس رفعه «إن خير ما تناولتم به السعوط».

وَعَنِ الْكُتُبِ، بِغَلِّ الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ، مِثْلُ «كُشِطَتْ» [الكوبر: ١١]. وَقُشِطَتْ: نَزَعَتْ.

وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: قُشِطَتْ.

٥٦٩٢- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْهُقَةٍ: يَسْتَعِطُّ بِهَا مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلْدُّ بِهَا مِنَ ذَاتِ الْجَنْبِ». [انظر: ٥٧١٣، ٥٧١٥، ٥٧١٨، أخرجه مسلم: ٢٢١٤].

٥٦٩٣- وَذَعَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَابِي لِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، قَبَالَ عَلَيْهِ، فَذَعَا بِمَاءٍ فَرَشَ عَلَيْهِ. [راجع: ٢٢٣، أخرجه مسلم: ٢٨٧، وفي السلام: (٨٦)، (٨٧)].

قوله: (باب السعوط بالقسط الهندي والبحري) قال أبو بكر بن العربي القسط نوعان: هندي وهو أسود، وبحري وهو أبيض، والهندي أشد حراة.

قوله: (وهو الكست) يعني أنه يقال بالقاف والكاف، ويقال بالطاء والبثناة، وذلك لقرب كل من اللخرين بالآخر، وعلى هذا يجوز أيضاً مع القاف والبثناة ومع الكاف بالطاء، وقد تقدم في حديث أم عطية عند الطبري من الحيف «نبذة من الكست» وفي رواية عنها «من قسط» ومضى للمصنف في ذلك كلام في «باب القسط للحادة».

قوله: (مثل الكافور والقافور) تقدم هذا في «باب القسط للحادة».

قوله: (ومثل كشت وكشت، وقرا عبد الله كشت) زاد النسفي «أي نزع» يريد أن عبد الله بن مسعود قرا «وإذا السماء كشت» بالقاف ولم تستشر هذه القراءة، وقد وجدت سلف البخاري في هذا: قرأت في كتاب «معاني القرآن للراء» في قوله تعالى: «وإذا السماء كشت» [التكوير: ١١] قال يعني نزع، وفي قراءة عبد الله كشت بالقاف والمعنى واحد والعرب تقول: الكافور والقافور والقسط والكشت وإذا تقارب الحرفان في المخرج تماقيا في المخرج هكذا رأيت في نسخة جيدة منه «الكشت» بالكاف والطاء والله أعلم.

قوله: (عن عبيد الله) سيأتي باللفظ «أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة».

قوله: (عن أم قيس بنت مخضن) وقع عند مسلم التصريح بسماحه له منها، وسيأتي أيضاً قريباً.

قوله: (عليكم بهذا العود الهندي) كذا وقع هنا مختصراً، ويأتي بعد أبواب في أوله قصة «أثبت النبي صلى الله عليه وسلم بابي في وقد أعلقت عليه من العذرة فقال: عليكم بهذا العود الهندي». وأخرج أحد أصحاب السنن من حديث جابر مرفوعاً «أنها امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطاً هندياً فتحكه بماء ثم تستعمل إياه» وفي حديث أنس الأبي بعد بابين «إن أمثل ما تناولتم به الحجامة والقسط البحري» وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه، بحيث وصف الهندي كان الاحتياج في المعالجة إلى دواء شديد الحرارة، وحيث وصف البحري كان دون ذلك في الحرارة، لأن الهندي كما تقدم أشد حرارة من البحري. وقال ابن سينا: القسط حار في الثالثة يابس في الثانية.

قوله: (لأن فيه سبعة أشقية) جمع شفاء كدواء وأدوية.

قوله: (يسقط به من العذرة، ولده به من ذات الجنب) كذا وقع الاقتصاد في الحديث من السبعة على اثنين، فإما أن يكون ذكر السبعة فاختصره الراوي أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حيث دون غيرهما، وسيأتي ما يقوي الاحتمال الثاني. وقد ذكر الأطباء من منافع القسط أنه يدر الطمث والبرول ويقتل ديدان الأمعاء ويدفع السم وحصى الربع والورد ويسخن للمعدة ويمرر شهوة الجماع وينفخ الكلف طلاء، فذكروا أكثر من سبعة، وأجاب بعض الشراح بأن السبعة علمت بالوحي وما زاد عليها بالتجربة، فاقصر على ما هو بالوحي لتحققه وقيل ذكر ما يحتاج إليه دون غيره لأنه لم يثبت بتفاصيل ذلك قلت: ويمثل أن تكون السبعة أصول صفة التشاوي بها، لأنها إما طلاء أو شرب أو قلع أو تطيل أو تبخير أو سوط أو لدود فالطلاء يدخل في المراهم ويعلى بالزيت ويطبخ، وكذا التشاوي، والشرب يسحق ويميل في صسل أو ماء أو غيرهما، وكذا

١٢- باب الحَجَم في السَّفر والإِحرام

قَالَ ابْنُ حَبَّيْنَةَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [رواجع: ١٨٣٦].

٥٦٩٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُبَيْانٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَطَاءٍ،

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [رواجع: ١٨٣٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٢].

قوله: (باب الحج في السفر والإحرام، قاله ابن حبان عن النبي صلى الله عليه وسلم) كأنه يشير إلى ما أورده في الباب الذي يليه موصولاً عن عبد الله بن حبان عن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في طريق مكة، وقد تبين في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ محرماً، فالتزعت الترجمة من الحديثين معاً، على أن حديث ابن عباس وحده كاف في ذلك، لأن ما لازم كونه صلى الله عليه وسلم كان محرماً أن يكون مسافراً، لأنه لم يجر قط وهو مقيم. وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بحجامة الحرم في كتاب الحج، وأما الحجامة للمسافر فعلى ما تقدم أنها تشمل عند الاحتياج إليها من ميجان الدم ونحو ذلك فلا يختص ذلك بحالة دون حالته، والله أعلم.

١٣- باب الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ

٥٦٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَطِيبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ،

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ أَبِي جَرَّادٍ الْبَكَّيِّ قَالَ: قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِجْمَةً أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ نَوَاسِيَهُ فَقَطَعُوا عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنْ أَفْطَلُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ، وَأَقْسَطُ الْخَبْرِيَّ». وَقَالَ: «لَا تَعْلَبُوا

مِيَابَتَكُمْ بِالْفَقْرِ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ». [رواجع: ٢١٠٢، أخرجه مسلم: ١٥٧٧، وأخرج أوله بمجاهد في السلام: ١٧٧].

٥٦٩٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ قَبِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي

عَمْرُو بْنُ وَهْبٍ: أَنَّ بَكْرًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَادَ الْمُفْعَقَ ثُمَّ قَالَ: لَا أَبْرَحُ حَتَّى يَخْتَجِمَ، فَبَلَغَنِي سَمْعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ لَيْدٌ شِفَاءٌ». [رواجع: ٥٦٨٣، أخرجه مسلم: ٢٢٠٥].

قوله: (باب الحجامة من الداء) أي بسبب الداء. قال الموفق البغدادي: الحجامة تنقي سطح البدن أكثر من القصد، والقصد لأعماق البدن، والحجامة للصبيان وفي البلاد الحارة أولى من القصد وأمن حالته، وقد تنقي من كثير من الأدوية، ولهذا وردت الأحاديث بذكرها دون القصد، ولأن العرب غالباً ما كانت تعرف إلا الحجامة. وقال صاحب الهدى: التحقيق في أمر القصد والحجامة أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والمزاج، فالحجامة في الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج أنفع، والقصد بالعكس، ولهذا كانت الحجامة أنفع للصبيان ولن لا يقوى على القصد.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (عن أنس) في رواية شعبة عن حيد سمعت أنساً وقد تقدمت الإشارة إليه في الإجارة.

قوله: (عن أجرة الحجام) في رواية أحمد عن يحيى القطان عن حيد كسب الحجام.

قوله: (حجامة أبو طيبة) بفتح المهملة وسكون التحتانية بعد ما موحدة، تقدم في الإجارة ذكر تسميته وتعيين مواليه، وكذا جنس ما أعطي من الأجرة وأنه تم، وحكم كسبه، فأغنى عن إعادته.

قوله: (وقال: إن أفطل ما تداوَيْتُمْ به الحجامة) هو موصول بالإسناد المذكور، وقد أخرجه السنائي مفرداً من طريق زياد بن سعد وغيره عن حيد عن أنس بلفظ: «خير ما تدلوث به الحجامة» ومن طريق معتمر عن حيد بلفظ: «أفضل»، قال أهل المعرفة: الخطب بذلك لأهل الحجاز ومن كان في منافعهم من أهل البلاد الحارة، لأن دماءهم

التظليل، والسعوط يسحق في زيت ويقطر في الأنف، وكذا الدهن، والتبخير واضح، ونحت كل واحدة من السبعة منافع لأدواء مختلفة ولا يستغرب ذلك ممن أوتي جوامع الكلم. وأما العذرة فهي بضم المهملة وسكون للمعجمة وبع في الحلق يستري الصبيان غالباً، وقيل هي قرحة تخرج بين الأذن والحلق أو في الحرم الذي بين الأنف والحلق، قيل سميت بذلك لأنها تخرج غالباً عند طلوع العذرة، وهي خسة كواكب تحت الشعري المبرور، ويقال لها أيضاً العذاري، وطلوعها يقع وسط الحرم. وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حاراً والعذرة إنما تعرض في زمن الحار بالصبيان وأمرجتهم حرارة ولا سيما وقطر الحجاز حار، وأوجب بأن سادة العذرة دم يظلب عليه البلغم، وفي القسط تخفيف للرطوبة. وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخاضية، وأيضاً فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالعرض كثيراً، بل وبالذات أيضاً. وقد ذكر ابن سينا في معالجة سعوط الأهواء القسط مع الشب الإيماني وغيره. على أننا لو لم نجد شيئاً من التوجيهات لكأن أمر المعجزة خارجاً عن القواعد الطبية. وسيأتي بيان ذلك الجنب في «باب اللدود» وفيه شرح بقیة حديث أم قیس هذا. ودخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وأبني في «تقدم مطولاً في الطهارة، وهو حديث آخر لم يمسس وقع ذكره هنا استطراداً والله أعلم.

١١- باب أي ساعة يختجم

وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى لَيْلًا.

٥٦٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيلِ: حَدَّثَنَا أَبُو يُوَيْسَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ. [رواجع: ١٨٣٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٢، بلفظ ما ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب أية ساعة يختجم) في رواية الكشمهني «أي ساعة» بلا هاء، والمراد بالساعة في الترجمة مطلق الزمان لا خصوص الساعة المتعارفة.

قوله: (واختجم أبو موسى ليلاً) تقدم موصولاً في كتاب الصيام، وفيه أن امتناعه من الحجامة نهاراً كان بسبب الصيام لئلا يدخله خلل، وإلى ذلك ذهب مالك فكره الحجامة للصائم لئلا يضر بصومه، لا لكون الحجامة تظفر الصائم. وقد تقدم البحث في حديث «أظفر الحجام والمجموع» هناك وورد في الأوقات الثلاثة بالحجامة أحاديث ليس فيها شيء على شرطه، فكانه أشار إلى أنها تصنع عند الاحتياج ولا تتقيد بوقت دون وقت، لأنه ذكر الاحتجام ليلاً، وذكر حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم» وهو يقتضي كون ذلك وقع منه نهاراً، وعند الأطباء أن أنفع الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة، وأن لا يقع عقب استفراغ عن جماع أو حمام أو غيرهما ولا عقب شبع ولا جوع. وقد ورد في تعيين الأيام للحجامة حديث لابن عمر عند ابن ماجه رفعه في أثناء حديث وفيه «فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والخمسة والست والأحد» أخرجه من طريقين ضعيفين، وله طريق ثالثة ضعيفة أيضاً عند الدارقطني في «الأفراد» وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفاً، ونقل الحلال عن أحد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن الحديث لم يثبت، وحكى أن رجلاً احتجم يوم الأربعاء فأصابه برص لكونه تهاون بالحديث، وأخرج أبو داود من حديث أبي بكر أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقاله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يوم الثلاثاء يوم الدم، وفيه ساعة لا يرقأ فيها». وورد في عدد من الشهر أحاديث: منها ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه «من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء» وهو من رواية سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن سهيل بن أبي صالح، وسعيد وثقه الأكثر وليته بعضهم من قبل حفظه. وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي ورجالته، لكنه معلول. وشاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجه، وسنده ضعيف. وهو عند الترمذي من وجه آخر عن أنس لكن من فعله صلى الله عليه وسلم، ولكن هذه الأحاديث لا يصح منها شيء. قال حنبل بن إسحاق: كان أحمد يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت. وقد اتفق الأطباء على أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أنفع من الحجامة في أوله وآخره، قال الموفق البغدادي: وذلك أن الأخلط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن، فأولى ما يكون الاستفراغ في أثناءه. والله أعلم.

رقيقة وتعمل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن، ويؤخذ من هذا الخطأ أيضاً لغير الشيخ لقلة الحرارة في أبلهتهم. وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال: إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم. قال الطبري: وذلك أنه يصير من حيث أن تنقص من عمره وانحلال من قوى جسده، فلا ينبغي أن يزيده وهياً بإخراج الدم منه وهو عمول على من لم تتعين حاجته إليه، وعلى من لم يندبه، وقد قال ابن سينا في أرجوزته:

ومن يكن تعمود الفصادة فلا يكن يقطع تلك المعادة

ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدرج إلى أن يقطع جملة في عشر الشمانين.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وسليمان هو ابن بلال، وعلمقة هو ابن أبي علمقة، والسند كله متينون، وقد تقدم بيان حاله في أبواب المحصر في الحج.

قوله: (احتجم بلحي جل) كنا وقع بالنتية وتقدم بلفظ الأفراد واللام مفتوحة ويجوز كسرهما، وجل يفتح الجيم والميم، قال ابن وضاح: هي بقعة معروفة وهي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقياء، وزعم بعضهم أنه الآلة التي احتجم بها أي احتجم بعظم جل، والأول المعتمد، وسأذكر في حديث ابن عباس التصريح بقصة ذلك.

قوله: (في وسط رأسه) يفتح السين المهملة ويجوز تسكينها، وتقدم بيانه في كتاب الحج وقول من فرق بينهما.

قوله: (وقال الأنصاري) وصله الإسماعيلي قال: «حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا سعيد الله بن فضالة حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري» فذكره بلفظ «احتجم احتجامة في رأسه» ووصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي حدثنا الأنصاري بلفظ «احتجم وهو عجم من صناع كان به أو داء، واحتجم فيما يقال له لحى جل» وهكذا أخرجه أحمد عن الأنصاري، وسيأتي في الباب الذي بعده في حديث ابن عباس بلفظ «ما يقال له لحى جل».

١٥- باب الحجيم من الشقيقة والصداع

٥٧٠٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُعْرِمٌ، مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ، بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ لَحْيٌ جَمَلٌ. [إرجاع: ١٨٣٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٢، مختصراً.]

٥٧٠١- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوْسَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْتَجَمَ وَهُوَ مُعْرِمٌ فِي رَأْسِهِ، مِنْ شَقِيقَةٍ كَانَتْ بِهِ. [إرجاع: ١٨٣٥، أخرجه مسلم: ١٢٠٢، مختصراً.]

٥٧٠٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْفَسِيلِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَاصِمٌ بْنُ غُمَرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَوِّفَتِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ، فَهِيَ شَرِيَّةٌ عَسَلٌ، أَوْ شَرِيَّةٌ بِحَجْمٍ، أَوْ لَذْعَةٌ مِنْ نَارٍ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْوِيَّ». [إرجاع: ٥٦٨٣، أخرجه مسلم: ٢٢٠٥.]

قوله: (باب الحجامة من الشقيقة والصداع) أي بسببهما، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية السنن، وأورد ما فيها في الذي قبله، وهو متجمة، والشقيقة بشين معجمة وقافين وزن عظيمة: ومع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه، وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة، وسببه انجرمة مرتفعة أو اختلاط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ، فإن لم تجد منفذاً أحدث الصداع، فإن مال إلى أحد شقي الرأس أحدثت الشقيقة، وإن ملك قمة الرأس أحدثت داء البضعة. وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص. وأسباب الصداع كثيرة جداً: منها ما تقدم، ومنها ما يكون من ورم في المدة أو في عروقها، أو ربح غليظة فيها أو لامتلائها، ومنها ما يكون من الحركة العنيفة كالجماع والقهي والاستغراق أو السهر أو كثرة الكلام، ومنها ما يحدث عن الأعراض النفسانية كالغم والكظم والحزن والجوع والحس، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه، أو ورم في صفاق الدماغ، أو حل شيء ثقيل يضغط الرأس أو تسخينه بلبس شيء خارج عن الاعتدال، أو تبريده بملاقاة الهواء أو الماء في البرد. وأما الشقيقة بخصوصها فهي في شرايين الرأس وحدها، وتختص بالموضع الأضيق من الرأس، وعلاجها يشد المعصية وقد أخرجه أحمد من حديث بريده «أنه صلى الله عليه وسلم كان ربما أخذته الشقيقة، فيمكث اليوم واليومين لا يخرج» الحديث. وتقدم في الوفا النبوية حديث ابن عباس «خطبنا رسول

رقيقة وتعمل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن، ويؤخذ من هذا الخطأ أيضاً لغير الشيخ لقلة الحرارة في أبلهتهم. وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال: إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم. قال الطبري: وذلك أنه يصير من حيث أن تنقص من عمره وانحلال من قوى جسده، فلا ينبغي أن يزيده وهياً بإخراج الدم منه وهو عمول على من لم تتعين حاجته إليه، وعلى من لم يندبه، وقد قال ابن سينا في أرجوزته:

ومن يكن تعمود الفصادة فلا يكن يقطع تلك المعادة

ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدرج إلى أن يقطع جملة في عشر الشمانين.

قوله: (وقال لا تلعوا) صيانتكم بالغمز من العلة، وعليكم بالقسط) هو موصول أيضاً بالإسناد المذكور إلى حيد من أسس مرفوعة. وقد أوردته النسائي من طريق يزيد بن زريع عن حيد بن مضموناً إلى حديث «غير ما تناوؤتم به الحجامة» وقد اشتغل هذا الحديث على مشروعية الحجامة والتزغيب في المداواة بها ولا سيما لمن احتاج إليها، وعلى حكم كسب الحجام وقد تقدم في الإجارة، وعلى التناوي بالقسط وقد تقدم قريباً، وسيأتي الكلام على الأطلاق في العلة والغزاة في «باب اللدود».

قوله: (حدثنا سعيد بن لبيد) بمشاة ولام وزن سعيد وهو سعيد بن عيسى بن ثعلبة نسب لجدته، وهو مصري، وقه أبو يونس وقال: كان قتيهاً ثنياً في الحديث، وكان يكتب للفضاة.

قوله: (أخبرني عمرو وغيره) أما عمرو فهو ابن الحارث، وأما غيره فما عرفت، ويغلب على ظني أنه ابن لبيبة، وقد أخرج الحديث أحمد ومسلم والنسائي وأبو عوانة والطحاوي والإسماعيلي وابن حبان من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث وحده لم يقل أحد في الإسناد «وغيره» والله أعلم.

قوله: (أن بكراً حدثه) هكذا أفرد الضمير لواحد بعد أن قدم ذكر اثنين، وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج وربما نسب لجدته، مدني سكن مصر، والإسناد إليه مصريون.

قوله: (عاد المقنع) بقاف ونون ثقيلة مفتوحة هو ابن سنان تابعي. لا أعرفه إلا في هذا الحديث.

قوله: (إن فيه شفاء) كذا ذكره بكير بن الأشج مختصراً، ومضى في «باب الدواء بالمسل» من طريق عبد الرحمن ابن الفضل عن عاصم بن عمر مطولاً، وسيأتي أيضاً عن قرب.

١٤- باب الحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ

٥٦٩٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عُلْفَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ بَحْتَةَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْتَجَمَ بِلَحْيٍ جَمَلٍ مِنْ طَرَفَيْ مَكَّةَ، وَهُوَ مُعْرِمٌ، فِي وَسْطِ رَأْسِهِ. [إرجاع: ١٨٣٦، أخرجه مسلم: ١٢٠٣، بدون ذكر «بلحي جل».]

٥٦٩٩- وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ. [إرجاع: ١٨٣٦، أخرجه مسلم: ١٢٠٢، بلفظة لم ترد في هذه الطريق.]

قوله: (باب الحجامة على الرأس) ورد في فضل الحجامة في الرأس حديث ضعيف أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن رباح عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس رفعه «الحجامة في الرأس تنفع من سبع: من الجنون والجذام والبرص والتعاس والصداع ووجع الفرس والعين». وعمر متروك رماه الفلاس وغيره بالكذب، ولكن قال الأطباء: إن الحجامة في وسط الرأس نافعة جداً، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وإن كان مطلقاً فهو مقيد بأولهما، وورد أنه صلى الله عليه وسلم احتجم أيضاً في الأضدين والكاهل أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم. قال أهل العلم بالطلب: فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدعوية المعارضة من أسفل الركية إلى الورك وفصد الأكمل ينفع الاشتلاء المارض في جميع البدن إذا كان دمويًا ولا سيما إن كان فسد، وفصد القفال ينفع من علل الرأس والرقبة إذا كثر الدم أو فسد، وفصد الوردجين لوجع الطحال والبرص ووجع الجنين، والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحلق وتوتب عن فصد الباسليق، والحجامة على الأضدين تنفع من

الله صلى الله عليه وسلم وقد عصب رأسه .

قوله: في الطريق الأولى (عن هشام) هو ابن حسان، وقوله: « من وجع » كان قد بينه في الرواية التي بعده.

قوله: (وقال محمد بن سواء) بمهملة ومد هو السديسي، واسم جده حنبل بمهملة ونون وموحدة، بصري يكنى أبا الخطاب، ما له في البخاري سوى حديث موصل مضى في المناقب، وآخر يأتي في الأدب وهذا الملقب، وقد وصله الإسماعيلي قال: « حدثنا أبو يعلى حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي حدثنا محمد بن سواء » فذكره سواء. وقد انضقت هذه الطرق عن ابن عباس أنه احتجم صلى الله عليه وسلم وهو محرم في رأسه، وواقفها حديث ابن عيينة، وخالف ذلك حديث أنس: فأخرج أبو داود والترمذي في « الشمال » والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة عنه قال: احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا داود حكي عن أحمد أن سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة نأسله، وسعيد أحفظ من معمر، وليست هذه بملة قاذفة، والجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالمثل على التعدد، أشار إلى ذلك الطبري. وفي الحديث أيضاً جواز الحجامة للمحرم وأن إخراج الدم لا يقدح في إحرامه، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج، وحاصله أن المحرم إن احتجم وسط رأسه لمضر جاز مطلقاً، فإن قطع الشعر وجبت عليه القدبة، فإن احتجم لغير عذر وقطع حرم، والله أعلم.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن أبان) هو الرواق الأزدي الكوفي أبو إسحاق - أو أبو إبراهيم - من كبار شيوخ البخاري. وهو صدوق، تكلم فيه الجوزجاني لأجل الشيع، قال ابن عدي: وهو مع ذلك صدوق. وفي عصره إسماعيل بن أبان آخر يقال له الغنوي، قال ابن معين: الغنوي كذاب والوراق ثقة. وقال ابن المنيني: الرواق لا بأس به والغنوي كذب عنه وتركه، وضمفه جداً. وكذا فرق بينهما أحمد وعثمان بن أبي شيبة وجماعة، وغفل من خلطهما. وكانت وفاة الغنوي قبل الوراق بست سنين، والله أعلم.

قوله: (حدثنا ابن الغسيل) هو عبد الرحمن بن سليمان، تقدم شرح حاله قريباً.

١٦- باب الخلق من الأذى

٥٧٠٣- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَتَّابٍ، هُوَ ابْنُ عُشْرَةَ، قَالَ: أَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحُتَيْيَةِ، وَأَنَا أَوَّلُ تَحْتِ بُرْمَةٍ، وَالْقَصْلُ يَسْقُرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُّ ذِيكَ هَؤُلَاءِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَالْحَقُّ، وَنَعَمْ لَذَلَّةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمَ سِقَةً، أَوْ أَسْلَكَ نَسِيكَةً».

قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَذْهَبُ بِأَيِّهِنَّ بَدَأَ. [راجع: ١٨١٤، أخرجه مسلم: ١٢٠١].

قوله: (باب الخلق من الأذى) أي خلق شعر الرأس وغيره، ذكر فيه حديث كعب بن عجرة: في خلق رأسه وهو محرم بسبب كثرة الفعل، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج، وكأنه أورد عقب حديث الحجامة وسط الرأس للإشارة إلى أن جواز خلق الشعر للمحرم لأجل الحجامة عند الحاجة إليها يستنبط من جواز خلق جميع الرأس للمحرم عند الحاجة.

١٧- باب من اكوى أو كوى غيره، وقصّل من لم يكتو

٥٧٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْغَسِيلِ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ غَمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ لِي شَيْءٌ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءً، فَبَسِي شَرْطَةً مِنْجُمٍ، أَوْ لَذَعَةً نَارٍ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْوِيَ». [راجع: ٥٦٨٣، أخرجه مسلم: ٢٢٠٥، بذكر السمل].

٥٧٠٥- حَدَّثَنَا جَمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضْلٍ: حَدَّثَنَا حَصِينٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ جَمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ خُمَةٍ. فَلَذَكْرَتُهُ لِسَعْدِ بْنِ جَبْرِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَرَحَصَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمْزُونَ مَعَهُمُ الرُّهْطَ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رَفَعَ لِي سَوَادَ عَظِيمٍ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أَفَتَبِي هَلِيْو؟ قِيلَ: بَلْ هَذَا مُوسَى وَرُقْمَةُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ، فَإِنَّا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ، ثُمَّ لَيْسَ لِي: انْظُرْ مَا هُنَا وَمَا هُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِنَّا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ، قِيلَ: هَلِيْو أَشْنُكَ، وَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ مَبْتَوُونَ أَفَّا بَغِيْرَ حِسَابٍ. ثُمَّ دَخَلَ وَكُنَّ يَسْنُ لَهُمْ، فَلَقَا ضُفْرَ الْقَوْمِ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَتَيْنَا رَسُولَهُ، فَتَعَنُّ هُمْ، أَوْ أَوْلَاؤُنَا الَّذِينَ وَدَّوْا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّا وَلَدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْكُونَ، وَلَا يَتَكَبَّرُونَ، وَلَا يَكْفُرُونَ، وَعَلَى رُءُوسِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَقَالَ: غُلَاظَةُ بَنِي مَخْصَنٍ: أَيُّهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَيُّهُمْ أَنَا؟ قَالَ: «سَبَقَتْ بِهَا غُلَاظَةُ». [راجع: ٣٤١٠، أخرجه مسلم: ٢٢٠].

قوله: (باب من اكوى أو كوى غيره، وقصّل من لم يكتو) وفصل من لم يكتو كأنه أراد أن الكي جائز للحاجة، وأن الأولى تركه إذا لم يتعين، وأنه إذا جاز كان أمم من أن يياشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره، وعموم الجواز مأخوذ من نسبة الشفاء إليه في أول حديثي الباب، وقصّل تركه من قوله: «وما أحب اكوى». وقد أخرج مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال: «رمي سعد بن معاذ على أكحلته فحسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم». ومن طريق أبي سفيان عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى أبي أيمن بن كعب طيباً قطع منه عرقاً ثم كواه»، وروى الطحاوي وصححه الحاكم عن أنس قال: «كواني أبو طلحة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم». وأصله في البخاري، وأنه كوي من ذات الجنب، وسبأني قريباً. وعند الترمذي عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوك». ولمسلم عن عمران بن حصين «كان يسلم علي حتى اكوتت فترك، ثم تركت الكي فعدا». وله عنه من وجه آخر «إن الذي كان انقطع عني رجع إلي». يعني تسليم الملائكة، كذا في الأصل، وفي لفظ أنه «كان يسلم علي فلما اكوتت أسكعني، فلما تركته عاد إلي». وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن عمران «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكي فاكوتنا فما افلحتنا ولا انجحنا». وفي لفظ «فلم يفلحن ولم ينجن». وسنده قوي، والنهي فيه محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لا يقتضيه جموع الأحاديث، وقيل إنه خاص بعمران لأنه كان به الباسور وكان موضع خيراً فنهاه عن كيه. فلما اشتد عليه كواه فلم ينجح. وقال ابن قتيبة: الكي نوحان: كي الصحيح فلا يعتل فهذا الذي قيل فيه: «لم يتركك من الكوى» لأنه يريد أن يدفع القدر والقدر لا يدفع، والثاني كي الجرح إذا نخل أي فسد، والعصر إذا قطع، فهو الذي يشرع التداوي به فإن كان الكي لأمر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالتألم غير محقق. وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز، وعدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أرجح من فعله، وكذا التناهي على تركه. وأما النهي عنه فلما على سبيل الاختيار والتنزيه وإما عما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء والله أعلم. وقد تقدم شيء من هذا في «باب الشفاء في ثلاث» ولم أر أثر صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم اكوى، إلا أن القرطبي نسب إلى «كتاب أدب النفوس» للطبري أن النبي صلى الله عليه وسلم اكوى، وذكره الحلبي بلفظ «روي أنه اكوى للجرح الذي أصابه بأحد». قلت: والثابت في الصحيح كما تقدم في فرو أحد «أن فاطمة أحرقت حصيراً فحسرت به جرحه». وليس هذا الكي المهورد، وحزم ابن التين بأنه اكوى، وعكس ابن القيم في المدهي.

قوله: (حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك) هو الطيالسي.

قوله: (صحت جابراً) في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد عن أبي الوليد بسنده «أنا جابر في بيتنا فحدثنا».

قوله: (فهي شرطة محجم، أو لذعة بنار) كذا اقتصر في هذه الطريق على شيتين، وحذف الثالث وهو السمل، وبحث ذكره في رواية أبي نعيم من طريق أبي مسعود عن أبي الوليد، وكذا عند الإسماعيلي لكن في يسق لفظه بل أحال به على رواية أبي نعيم عن ابن الغسيل، وقد تقدم عن أبي نعيم تأماً في «باب الدواء بالسمل» واختصر من هذه الطريق أيضاً قوله: «توافق الداء» وقد تقدم بيانها هناك.

قوله: (عمران بن ميسرة) بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهمل.

قوله: (حصين) بالصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي، وعامر هو الشامي.

قوله: (عن عمران بن حصين قال: لا رقية إلا من عين أو حمة) كذا رواه محمد بن فضيل عن حصين موقوفاً، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقاً، ووصلها ابن أبي شيبة ولكن قال: «عن بريدة» بدل عمران بن حصين، وخالف الجميع مالك بن مفلون عن حصين فرواه مرفوعاً وقال: «عن عمران بن حصين» أخرجه أحمد وأبو داود، وكذا قال ابن عينة «عن حصين» أخرجه الترمذي، وكذا قال إسحاق بن سليمان «عن حصين» أخرجه ابن ماجه. واختلف فيه على الشعبي اختلافاً آخر فالخرجه أبو داود من طريق العباس بن زهير بمجمعة ورواه وأخبره مهمله بوزن عظيم فقال: «عن الشعبي عن أنس» وروعه، وشذ العباس بذلك، والمفوظ رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وهل هو عن عمران أو بريدة، والتحقيق أنه عنه عن عمران وعن بريدة جميعاً. ووقع لبعض الرواة عن البخاري قال: حديث الشعبي مرسل، ولمسند حديث ابن عباس، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشعبي استطراداً ولم يقصد إلى تصحيحه، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدي له من «الجمع بين الصحيحين» فإنه لم يذكره أصلاً. ثم وجدت في نسخة الصخاني «قال أبو عبد الله هو المصنف: إما أرونا من هذا حديث ابن عباس، والشعبي عن عمران مرسل» وهذا يؤيد ما ذكرته.

قوله: (لا رقية إلا من عين أو حمة) بضم المهملة وتخفيف الميم، قال ثعلب وغيره: هي سم القرب، وقال الفراء: قيل: هي شوكه القرب، وكذا قال ابن سيده إنها الإبرة التي تقرب بها القرب والزبور. وقال الخطابي: الحمة كل هامة ذات سم من حية أو عقرب. وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً «لا رقية إلا من نفس، أو حمة، أو لدغة» فغاير بينهما، فيحتمل أن يخرج على أن الحمة خاصة بالعقرب، فيكون ذكر اللدغة بعدها من العام بعد الخاص. وسيأتي بيان حكم الرقية في «باب رقية الحية والعقرب» بعد أبواب، وكذلك ذكر حكم العين في باب مفرد.

قوله: (فلذكرته لسعيد بن جبير) الفاعل ذلك حصين بن عبد الرحمن، وقد بين ذلك هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال: «كنت عند سعيد بن جبير فقال: حدثني ابن عباس» وسيأتي ذلك في كتاب الرقاق. وأخرجه أحمد عن هشيم ومسلم من وجه آخر عنه بزيادة قصة قال: «كنت عند سعيد بن جبير فقال: أياكم رأى الكوكب الذي انقض الباردة؟ قلت: أنا. ثم قلت: أما إنني لم أكن في صلاه، ولكن لدغت. قال: وكيف فعلت؟ قلت: استرقت. قال: وما حلك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي عن بريدة أنه قال لا رقية إلا من عين أو حمة. فقال سعيد قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ثم قال: حدثنا ابن عباس» فذكر الحديث.

قوله: (عرضت عليّ الأمام) سيأتي شرحه في كتاب الرقاق، وقوله في هذه الرواية «حتى وقع في سواد» كذا للأكثر بروا وقاف، ولفظ «في» وللشمسي حتى رفع «براه فداء، ولفظ «في» وهو المحفوظ في جميع طرق هذا الحديث. **قوله:** (فقال هم الذي لا يسوقون ولا يبطرون) سيأتي الكلام على الرقية بعد قليل، وكذلك يأتي القول في الطيرة بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

١٨- باب الإيذاء والكحل من الرمذ

فيه عن أم عطية. [راجع: ٣١٣].

٥٧٠٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْبٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ امْرَأَةً تَوَفِّيَ زَوْجَهَا فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا فَلَذَكَّرُوهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرُوا لَهُ الْكُحْلَ. وَأَنَّهُ يُعَافَى عَلَى عَيْنِهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمُكُّ فِي عَيْنِهَا، فِي شَرِّ أَحْلَابِهَا، أَوْ: فِي أَحْلَابِهَا فِي شَرِّ بَيْتِهَا، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ، فَلَا، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [راجع: ٥٣٣٦، أخرجه مسلم: ١٤٨٨، باختلاف. ونفسه في الطلاق: (٩٠) و(٥٩)، مختصراً].

قوله: (باب الإيذاء والكحل من الرمذ) أي بسبب الرمذ، والرمذ بفتح الراء والميم: ورم حار يعرض في الطبقة اللتحة من العين وهو يبيضها الظاهر، وسببه انصباب أحد الأخلاط أو أخرجه تصعد من المعدة إلى الدماغ فإن اندفع إلى الخياشيم أحدث الزكام، أو إلى العين أحدث الرمذ، أو إلى اللهاة والمنخارين أحدث الحقان بالحاء المعجمة والنون، أو إلى الصدر أحدث التزلة، أو إلى القلب أحدث الشوصة، وإن لم ينحدر وطلب نفاذاً فلم يجد أحدث الصداغ كما تقدم.

قوله: (فيه عن أم عطية) يشير إلى حديث أم عطية مرفوعاً «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد فوق ثلاث إلا على زوج» فإنها لا تكحل، وقد تقدم في أبواب العدة، لكن لم أر في شيء من طرقه الإيذاء، فكأنه ذكره لكون العرب غالباً إنما تكحل به، وقد ورد التصحيح عليه في حديث ابن عباس رفعه «اكتحلوا بالإيذاء، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» أخرجه الترمذي وحسنه اللفظ له، وابن ماجه وصححه ابن حبان، وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس في «الشمائل» وفي الباب عن جابر عند الترمذي في «الشمائل» وابن ماجه وابن عدي من ثلاث طرق عن ابن المنكدر عنه بلفظ «عليكم بالإيذاء، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبراني ولفظه «عليكم بالإيذاء فإنه منبتة للشعر، مذبة للفتى، مصفأة للبصر» وسنده حسن، وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذي في «الشمائل» وعن أنس في «غريب مالك» للدارقطني بلفظ «كان يأمرنا بالإيذاء» وعن سعيد بن هودبة عند أحمد بلفظ «اكتحلوا بالإيذاء فإنه» الحديث، وهو عند أبي داود من حديثه بلفظ «إنه أمر بالإيذاء المروح عند النوم» وعن أبي هريرة بلفظ «خير أكمالك الإيذاء فإنه» الحديث أخرجه البرزاني في سننه مقال، وعن أبي رافع «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإيذاء» أخرجه البيهقي وفي سننه مقال، وعن عائشة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إيذاء يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً» أخرجه أبو الشيخ في كتاب «أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم» بسند ضعيف، والإيذاء بكسر الهمزة والميم بينهما شاة مثناة ساكنة وحكي فيه ضم الهمزة: حجر معسوف أسود يضرب إلى الحصرة يكون في بلاد الحباز وأجوده يؤتى به من أصهبان، واختلف هل هو اسم الحجر الذي يتخذ منه الكحل أو هو نفس الكحل؟ ذكره ابن سيده وأشار إليه الجوهري، وفي هذه الأحاديث استحباب الاكتحال بالإيذاء ووقع الأمر بالاكتحال وتراً من حديث أبي هريرة في «سنن أبي داود» ووقع في بعض الأحاديث التي أشرت إليها كيفية الاكتحال، وحاصله ثلاثاً في كل عين، فيكون الوتر في كل واحدة على حدة، أو اثنتين في كل عين وواحدة بينهما، أو في البمين ثلاثاً وفي اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة لهما جميعاً وأرجعهما الأول والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث أم سلمة من رواية زينب وهي بنتها عينا «إن امرأة توفّي زوجها فاشتكت عينها، فذكروها للنبي صلى الله عليه وسلم وذكروا له الكحل وأنه يخاف على عينها» الحديث، وقد مرت بساكنة في أبواب الإحداد. وأما قوله في آخره: «فلا، أربعة أشهر وعشراً؟» كذا للأكثر وعند الكشميهني «فلا أربعة أشهر وعشراً» وهي واضحة، وأما الاختصار على حرف النهي فللنهي مقلد كأنه قال: فلا تكحل، ثم قال: تمكث أربعة أشهر وعشراً.

١٩- باب الجذام

٥٧٠٧- وَقَالَ عَفَّانٌ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَيْسَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةٌ، وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ، وَفَرٌّ مِنَ الْمَجْلُومِ كَمَا يَقْرَأُ مِنَ الْأَسَدِ». [الطبر: ٥٧١٧، ٥٧٥٧، ٥٧٧٣، ٥٧٧٥، أخرجه مسلم: ٢٢٢٠].

قوله: (باب الجذام) بضم الجيم وتخفيف المعجمة، هو علة رديته تحدث من انتشار الملة السوداء في البدن كله فتفسد مزاج الأعضاء، وربما أقصد في آخره إيصالها حتى يتأكل قال ابن سيده: سمي بذلك لتجذم الأصابع وتقطعها.

قوله: (وقال عفان) هو ابن مسلم الصفار. وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة، وهو من الملققات التي لم يصلها في موضع آخر، وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولاً. وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان فيه، وأخرجه أيضاً من طريق عمرو بن مَرْزُوق عن سليم لكن موقوفاً ولم يستخرجه الإسماعيلي. وقد وصله ابن خزيمة أيضاً. وسليم يفتح أوله وكسر ثانيته، وحيان بمهمله ثم تحتانية ثقلية.

قوله: (لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفرة) كذا جمع الأربعة في هذه الرواية، ويأتي مثله سواء بعد عدة أبواب في «باب لا هامة» من طريق أبي صالح عن أبي هريرة، ويأتي بعد خمسة أبواب من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن بدون قوله: «ولا طيرة» وأعاد بعد أبواب كثيرة بزيادة قصة، وبعد عدة أبواب في «باب لا طيرة» من طريق عبيد الله بن عتبة عن أبي سلمة عن أبي هريرة «لا طيرة» حسب، وفي «باب لا

عدوى « من طريق ستان بن أبي ستان عن أبي هريرة بلفظ « لا عدوى » حسب، وسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « لا عدوى ولا هامة ولا طيرة »، وأخرج مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي سلمة وزاد « ولا نوء »، ويأتي « باب لا عدوى » من حديث ابن عمر، ومن حديث أنس « لا عدوى ولا طيرة »، وسلم وابن حبان من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا بلفظ « لا عدوى ولا صفر ولا غول »، وأخرج ابن حبان من طريق مسلك عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية سعيد بن ميناء وأبي صالح عن أبي هريرة وزاد فيه القصة التي في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، وهو في ابن ماجه باختصار. فلخلاص من ذلك ستة أشياء: العدوى والطيرة والهامة والصفر والغول والنوء، والأريمة الأول قد أفرد البخاري لكل واحد منها ترجمة فنذكر شرحها فيه. وأما الغول فقال الجمهور: كانت العرب تزعم أن الغيلان في الفلوات، وهي جنس من الشياطين تراهي للناس وتتغول لهم تنزل أي تنزل ثلوثاً تفضلهم عن الطريق فتهلكهم، وقد كثير في كلامهم « غلته الغول » أي أهلكته أو أضلته، فإبطال صلى الله عليه وسلم ذلك. وقيل: ليس المراد إبطال وجود الغيلان، وإنما معناه إبطال ما كانت العرب تزعمه من ثلوث الغول بالصور المختلفة، قالوا: والمعنى لا يستطيع الغول أن يضل أحداً. ويؤيده حديث « إذا تزلزلت الغيلان فنادوا بالأذان » أي أصدوا شرها بذكر الله. وفي حديث أبي أيوب عند قوله: « كانت لي سهوة فيها غر، فكانت الغول تحمي فتأكل منه » الحديث، وأما النوء فقد تقدم القول فيه في كتاب الاستسقاء، وكانوا يقولون « مطرنا بنوء كلنا » فإبطال صلى الله عليه وسلم ذلك بأن المطر إنما يقع بإذن الله لا بفعل الكواكب، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت، لكن بإرادة الله تعالى وتقديره، لا صنع للكواكب في ذلك، والله أعلم.

قوله: (و فر من المجلوم كما نهر من الأسد) لم ألق عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ومن وجه آخر عند أبي نعيم في الطب، لكنه معلول. وأخرج ابن خزيمة في « كتاب التوكل » له شاهداً من حديث عائشة ولفظه « لا عدوى، وإذا رأيت المجلوم نهر من كما نهر من الأسد » وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد القضي عن أبيه قال: « كان في وفد ثقيف رجل مجنوم، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنا قد بابناك، فارجع. قال عياض: اختلفت الآثار في المجلوم فجاء ما تقدم من حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل مع مجنوم وقال: ثقة بالله وتوكلاً عليه » قال فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه وروا أن الأمر باجتنابه منسوخ. وعن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية، قال: والصحيح الذي عليه الأكثر ويتعين للمصير إليه أن لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحل الأمر باجتنابه والغرام منه على الاستحباب والاحتياط، والأكل معه على بيان الجواز اهـ. هكذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية مذهبي القولين، وحكى غيره قولاً ثالثاً وهو الترجيح، وقد سلكه فريقان: أحدهما سلك ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزيف الأخبار الدالة على عكس ذلك مثل حديث الباب فأقلعوا بالشكوف، ويأن عائشة أنكرت ذلك، فأخرج الطبري عنها « إن امرأة سألته عن فقال: ما قال ذلك، ولكنه قال: لا عدوى، وقال: فمن أعدى الأول؟ قالت: وكان في مولى به هذا الداء فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقفاص، وينام على فراشي » ويأن أبا هريرة تردد في هذا الحكم كما سيأتي بيانه فيؤخذ الحكم من رواية غيره، ويأن الأخبار الواردة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المروضة في ذلك، ومثل حديث « لا تدبوا النظر إلى المجنومين » وقد أخرجه ابن ماجه وسنده ضعيف، ومثل حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه « كلم المجنوم وبينك وبينه قيد رحمين » أخرجه أبو نعيم بسند واه، ومثل ما أخرجه الطبري من طريق معمر عن الزهري « أن عمر قال لمحيب: اجلس مني قيد رمح » ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول لغوه، ومما أثار منقطعاً، وأما حديث الشريد الذي أخرجه مسلم فليس صريحاً في أن ذلك بسبب الجذام، والجواب عن ذلك أن طريق الترجيح لا يصار إليها إلا مع تملز الجمع، وهو ممكن، فهو أولى. الفريق الثاني: سلخوا في الترجيح عكس هذا المسلك، فردوا حديث لا عدوى بأن أبا هريرة رجح عنه إما لشكه فيه وإما لثبوت عكسه عنده كما سيأتي إيضاحه في « باب لا عدوى » قالوا: والأخبار الدالة على الاجتناب أكثر خارج وأكثر طرقاً فالمصير إليها أولى، قالوا: وأما حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ يد مجنوم فوضعه في القصعة وقال: كل ثقة بالله وتوكلاً عليه » فقيه نظر، وقد أخرجه الترمذي وبين الاختلاف فيه على روايه ورجح وقعه على عمر، وعلى تقدير ثبوته فليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم أكل معه، وإنما فيه أنه وضع يده في القصعة، قاله الكلاباذي في « معاني الأخبار ». والجواب أن طريق الجمع أولى كما تقدم، وأيضاً فحديث لا عدوى ثبت من غير طريق أبي هريرة فصح عن عائشة وابن عمر وسعد بن

أبي وقاص وجابر وغيرهم، فلا معنى لدعوى كونه معلولاً، والله أعلم. وفي طريق الجمع مسائل أخرى: أحدها: نفي العدوى جملة وحل الأمر بالفرار من المجلوم على رعاية خاطر المجلوم، لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من الألفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته، ونحو حديث « لا تدبوا النظر إلى المجنومين » فإنه محمول على هذا المعنى. ثانيها: حل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين: فحيث جاء « لا عدوى » كان الخطاب بذلك من قري يقينه وصح تركه بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل أحد، لكن القوي اليقيني لا يتأثر به، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتلطفها، وعلى هذا يحمل حديث جابر في أكل المجلوم من القصعة وسافر ما ورد من جسده، وحيث جاء « فر من المجلوم » كان الخطاب بذلك من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً لإثباتها. وثالثها: من هذا كراهية صلى الله عليه وسلم الكهي مع إفنه فيه كما تقدم تقريره، وقد فعل هو صلى الله عليه وسلم كلاً من الأمرين ليتأني به كل من الطائفتين. ثالث المسالك: قال القاضي أبو بكر الباقلائي: إثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى، قال: فيكون معنى قوله: « لا عدوى » أي إلا من الجذام والبرص والجرب مثلاً، قال: فكأنه قال لا يعدي شيء شيئاً إلا ما تقدم تبينه له أن فيه العدوى. وقد حكى ذلك ابن بطال أيضاً. رابعها: أن الأمر بالفرار من المجلوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو لأمر طبيعي وهو انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة للمخالطة، وهذه طريقة ابن قتيبة فقال: المجلوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحدثه ومضاجسته، وكذا يقع كثيراً بالمرأة من الرجل وعكسه، وينزع الولد إليه، ولهذا يأمر الأطباء بترك مخالطة المجلوم لا على طريق العدوى بل على طريق التأثير بالرائحة لأنها تقسم من واطب اشتماها، قال: ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: « لا يورد عرض على مصح » لأن الجرب الرطب قد يكون بالجرب، فإذا خاطط الإبل أو حكتها وأوى إلى مباركها وصل إليها بلالة الذي يسيل منه، وكذا بالنظر نحو ما به. قال: وأما قوله: « لا عدوى » فله معنى آخر، وهو أن يقع المرض بمكان كالطاعون فيهر من مخافة أن يصيبه، لأن فيه نوعاً من الفرار من قدر الله. المسلك الخامس: أن المراد بنفي العدوى أن شيئاً لا يعدي بطبعه نفياً ما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله، فإبطال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم ذلك وأكل مع المجلوم لبيان ثم أن الله هو الذي يمرض ويشفي، ونهاهم عن الدنو منه لبيان ثم أن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بانها تنفسي إلى مسبباتها، فهي نهي إثبات الأسباب، وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستقل، بل الله هو الذي إن شاء سلها قواها فلا تؤثر شيئاً، وإن شاء أبقاها فآثرت، ويحتمل أيضاً أن يكون أكله صلى الله عليه وسلم مع المجلوم أنه كان به أمر يسير لا يعدي مثله في العادة، إذ ليس الجفني كلهم سواء، ولا تحصل العدوى من مجيهم بل لا يحصل من في العادة عدوى أصلاً كالذي أصابه شيء من ذلك ووقف فلم يعد بيقه حسه فلا يعدي. وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية، قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعي ما نصه: الجذام والبرص يزعم أهل العلم بالطلب والتجارب أنه يعدي الزوج كثير، وهو داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد تطيب بمجماعة من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به، وأما الولد فيبين أنه إذا كان من ولده أجنم أو أبرص أنه قلما يسلم، وإن سلم أدرك نسله. قال البيهقي: وأما ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « لا عدوى » فهو على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وقد يجعل الله يشيئه مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سبباً لحثوث ذلك، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: « فر من المجلوم فراك من الأسد » وقال: « لا يورد عرض على مصح » وقال في الطاعون « من سمع به بأرض فلا يقدم عليه » وكل ذلك بتقديره الله تعالى، وتبعه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده وطائفة من قبله. المسلك السادس: العمل بنفي العدوى أصلاً وروياً وحل الأمر باجتنابه على حسم المادة وسد اللزعة لتلا بحث للمخاط شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نفاها الشارع، وللى هذا القول ذهب أبو عبيد وتبعه جماعة فقال أبو عبيد: ليس في قوله: « لا يورد عرض على مصح » إثبات العدوى، بل لأن الصحاح لو مرضت بتقديره الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن ويشكك في ذلك، فأمر باجتنابه. قال: وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاجتناب إنما هو للمخالطة على الصحيح من ذوات العادة، قال: وهذا شر ما حل عليه الحديث، لأن فيه إثبات العدوى

التي نفاها الشارع، ولكن وجه الحديث عندي ما ذكرته. وأطبب ابن خزيمة في هذا في «كتاب التوكل» فإنه أورد حديث «لا عدوى» عن عدة من الصحابة وحديث «لا يورد معرض على مصح» من حديث أبي هريرة وترجم للأول «التوكل على الله في نفي العدوى» ولثاني «ذكر خير غلط في معناه بعض العلماء، وأثبت العدوى التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم» ثم ترجم «الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد إثبات العدوى بهذا القول» فساق حديث أبي هريرة: «لا عدوى» فقال أعرابي: فما بال الإبل يخالطها الأجرب فتجرب؟ قال: فمن أهدى الأول «ثم ذكر طريقه عن أبي هريرة، ثم أخرجه من حديث ابن مسعود، ثم ترجم «ذكر خير روي في الأمر بالفرار من المجنوم قد يخطر لبعض الناس أن فيه إثبات العدوى وليس كذلك» وساق حديث «فر من المجنوم فراك من الأسد» من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة، وحديث عمرو بن الشريد عن أبيه في أمر المجنوم بالجروح، وحديث ابن عباس «لا تدبوا النظر إلى المجنومين» ثم قال: إنما أمرهم صلى الله عليه وسلم بالفرار من المجنوم كما نهاهم أن يورد المريض على المصح شفقة عليهم، وخشية أن يعيب بعض من يخالطه المجنوم الجذام، والصحيح من الماشية الجرب فيسبق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى فيثبت العدوى التي نفاها صلى الله عليه وسلم فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ليسلما من التصديق بإثبات العدوى، وبين أنه لا يهدي شيء، شيئا، قال: ويؤيد هذا كله صلى الله عليه وسلم مع المجنوم ثقة بالله وتوكلا عليه، وساق حديث جابر في ذلك ثم قال: وأما نهيه عن إدانة النظر إلى المجنوم فيحمل أن يكون لأن المجنوم يفتن ويكره إيمان الصحيح نظره إليه، لأنه قال من يكون به داء إلا وهو يكره أن يطلع عليه أحد وهذا الذي ذكره احتمالا سببه إليه مالك، فإنه سئل عن هذا الحديث فقال: ما سمعت فيه بكرهية، وما أرى ما جاء من ذلك إلا تخافة أن يقع في نفس المؤمن شيء. وقال الطبري: الصواب عندنا القول بما صح به الخبر، وأن لا عدوى، وأنه لا يعيب نفسا إلا ما كتب عليها. وأما دنو خليل من صحيح فقير موجب انتقال العلة للصحيح، إلا أنه لا ينبغي لذي صحة الدنو من صاحب العلة التي يكرهها الناس، لا لتحريم ذلك، بل تخشية أن يظن الصحيح أنه لو نزل به ذلك لاء أنه من جهة دنوه من العليل فيقع فيما أبطله النبي صلى الله عليه وسلم من العدوى. قال: وليس في أمره بالفرار من المجنوم معارضة لأكله معه، لأنه كان يأمر بالأمر على سبيل الإرشاد أحيانا وعلى سبيل الإباحة أخرى، وإن كان أكثر الأوامر على الإلزام، وإنما كان يفهم ما نهى عنه أحيانا لبيان أن ذلك ليس حراما. وقد سلك الطحاوي في «معاني الآثار» مسلك ابن خزيمة فيما ذكره فأورد حديث «لا يورد معرض على مصح» ثم قال: معناه أن المصح قد يصيبه ذلك المرض فيقول الذي أورد له أني ما أوردته عليه لم يصيبه من هذا المرض شيء. والواقع أنه لو لم يورده لأصابه لكون الله تعالى قدره، فهي عن إيواده هذه العلة التي لا يؤمن غالباً من وقوعها في قلب المرء ثم ساق الأحاديث في ذلك فاطنب، وجمع بينها بنحو ما جمع به ابن خزيمة. ولذلك قال القرطبي في «المفهم»: إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إيواد للمرض على المصح تخافة الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية من اعتقاد العدوى، أو تخافة تشويش النفوس وتأثير الأوهام، وهو نحو قوله: «فر من المجنوم فراك من الأسد» وإن كنا نعتقد أن الجذام لا يهدي، لكننا نجد في أنفسنا نفرة وكراهية لمخالطته، حتى لو أكره إنسان نفسه على القرب منه وعلى مجالسته لتأذنت نفسه بذلك، فحيث أن فالأولى للمؤمن أن لا يتعرض فيه إلى مجاهدة، فيجتنب طرق الأوهام، ويبعد أسباب الآلام، مع أنه يعتقد أنه لا ينبغي حذر من قدر، والله أعلم. قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: الأمر بالفرار من الأسد ليس للوجوب، بل للشفقة، لأنه صلى الله عليه وسلم كان ينهي أمته عن كل ما فيه ضرر بأي وجه كان، ويهدم على كل ما فيه خير. وقد ذكر بعض أهل الطب أن الروائع تحدث في الأبدان خطلا فكان هذا وجه الأمر بالمجانبة، وقد أكل هو مع المجنوم، فلو كان الأمر بمجانبته على الوجوب لما فعله. قال: ويمكن الجمع بين فعله وقوله بأن القول هو المشروع من أجل ضعف المخاطبين، وفعله حقيقة الإيمان، فمن فعل الأول أصاب السنة وهي أثر الحكمة، ومن فعل الثاني كان أقوى يقينا لأن الأشياء كلها لا تأثير لها إلا بما يقتضي إرادة الله تعالى وتقديره، كما قال تعالى: ﴿وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله﴾ [البقرة: ١٠٢] فمن كان قومي اليقين أنه لا يتأثره صلى الله عليه وسلم في فعله ولا يضره شيء، ومن وجد في نفسه ضعفاً فليتبع أمره في الفرار لتلا يدخل بفعله في إلقاء نفسه إلى التهلكة. فالخاصل أن الأمور التي يتوقع منها الضرر وقد أباحت الحكمة الربانية الحذر منها فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك بالخيار. قال: وفي الحديث أن الحكم للأكثر لأن الغالب من الناس هو الضعيف، فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك.

استدل بالأمر بالفرار من المجنوم لإثبات الخيار للزوجين في فسخ النكاح إذا وجده أحدهما بالآخر، وهو قول جمهور العلماء. وأجاب فيه من لم يقل بالفسخ بأنه لو أخذ بعمومه لثبت الفسخ إذا حدث الجذام ولا قاتل به، ورد بأن الخلاف ثابت، بل هو الرجح عند الشافعية، وقد تقدم في النكاح الإلزام بشيء من هذا. واختلف في أمة الأجدم: هل يجوز لها أن تمتع نفسها من استمتاعه إذا أراحها؟ واختلف العلماء في المجنومين إذا كثروا هل يمتنعون من للساجد والجامع؟ وهل يتخذ لهم مكان مفرد عن الأصحاء؟ ولم يختلفوا في النادر أنه لا يمنع ولا في شهود الجمعة.

٢- باب المَنْ شِفَاءُ لِلْعَيْنِ

٥٧٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ غُرَيْرَ بْنَ حَرْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكُفَاةُ مِنَ الْمَنْ، وَمَاذَا شِفَاءُ لِلْعَيْنِ». [راجع: ٤٤٧٨، أخرجه مسلم: ٢٠٤٩].

قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ [بْنُ غُثَيْلٍ]، عَنْ الْحَسَنِ الْقُرَظِيِّ، عَنْ غُرَيْرِ بْنِ حَرْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ شُعْبَةُ: لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ لَمْ أَتُكْرَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

قوله: (باب المَنْ شِفَاءُ لِلْعَيْنِ) كذا للأكثر، وفي رواية الأصيلي «شفاء من العين» وعليها شرح ابن بطال، ويأتي توجيهها. وفي هذه الترجمة إشارة إلى ترجيح القول الصائر إلى أن المراد بالمان في حديث الباب الصنف المخصوص ومن المأكول لا المصدر الذي بمعنى الامتنان، وإنما أطلق على المان شفاء لأن الخبر ورد أن الكفاة منه وفيها شفاء فإذا ثبت الوصف للعين كان ثبوته للأصل أولى.

قوله: (عن عبد الملك) هو ابن عمير، وصرح به أحمد في روايته عن محمد بن جعفر غندر، وعمرو بن حريث هو المخزومي له صيغة.

قوله: (سمعت سعيد بن زيد) أي ابن عمرو بن نفيل العدوي أحد العشرة، وعمر بن الخطاب بن نفيل ابن عم أبيه. كذا قال عبد الملك بن عمير ومن تابعه، وخالفهم عطاء بن السائب من رواية عبد الزوارث عنه فقال: «عن عمرو بن حريث عن أبيه» أخرجه مسند في مسنده وابن السكن في الصحابة والداوقطي في الأفراد» وقال في «العلل»: «الصواب رواية عبد الملك، وقال ابن السكن أظن عبد الزوارث أخطأ فيه. وقيل: كان سعيد بن زيد تزوج أم عمرو بن حريث فكانه قال: «حدثني أبي» وأراد زوج أمه مجازاً فظنه الراوي أباه حقيقاً.

قوله: (الكفاة) بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة، قال الخطابي: وفي العامة من لا يهزمه واحدة الكم بفتح ثم سكون ثم همزة مثل ثمرة وقمر، وعكس ابن الأعرابي فقال: الكفاة الجمع والكم على غير قياس، قال: ولم يقع في كلامهم نظير هذا سوى خباة وخبيد. وقيل: الكفاة قد تطلق على الواحد وعلى الجمع، وقد جمعوا على أكمؤ، قال الشاعر:

«ولقد جئتكم أكمؤاً وعساكراً»

والمساقل بمهملتين وقاف ولام الشراب، وكأنه أشار إلى أن أكمؤ محل وجدانها الفلوات. والكفاة نبات لا ورق لها ولا ساق، توجد في الأرض من غير أن تزرع. قيل: سميت بذلك لاستلزامها يقال كفا الشهادة إذا كتمها. ومادة الكفاة من جوهر أرضي بخاري يخجن نحو سطح الأرض يبرد الشتاء وينبع مطر الربيع فيتولد ويندفع متجسداً، ولذلك كان بعض العرب يسميها جندري الأرض تشبيهاً لها بالجندري مادة وصورة، لأن مادته رطوبية دموية تتدفع غالباً عند التفرع وفي ابتداء استيلاء الحرارة ونموا القوة ومشايتها له في الصورة ظاهر. وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة: «أنا ناسأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: الكفاة جندري الأرض، فقال النبي صلى الله عليه وسلم الكفاة من اللن» الحديث. والطبري من طريق ابن المنكدر عن جابر قال: «كثرت الكفاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فامتنع قوم من أكلها وقالوا: هي جندري الأرض، فبلغه ذلك فقال: إن الكفاة ليست من جندري الأرض، إلا إن الكفاة من اللن» والعرب تسمي الكفاة أيضاً نبات الرعد لأنها تكثر بكثرة ثم تنفطر عنها الأرض. وهي كثيرة بأرض العرب، وتوجد بالشام ومصر،

عني ودع بصره حقيقة تكحل عينه بماء الكماء مجرداً فشفي وعاد إليه بصره، وهو الشيخ العدل الأمين الكمال بن عبد الدمشقي صاحب صلاح ورواية في الحديث، وكان استعماله ماء الكماء اعتقاداً في الحديث وتبركا به فنعاه الله به. قلت: الكمال المذكور هو كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد النعم بن الخضر يعرف بابن عبد بغير إضافة الحارثي الدمشقي من أصحاب أبي طاهر الحشوي، سمع منه جماعة من شيوخ شيخنا، عاش ثلاثاً وثلاثين سنة ومات سنة اثنين وسبعين وستمائة قبل النووي بأربع سنين. وبنيته تقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوة اعتقاد في صحة الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه، وهو يناق في قوله أولاً مطلقاً، وقد أخرج الترمذي في جامعه بسند صحيح إلى قتادة قال: حدثت أن أبا هريرة قال: أخذت ثلاثة أكع أو خساً أو سبعاً فمصرتهن فجعلت ماعن في قارورة فحكلت به جارية في فبرث. وقال ابن القيم: اعترف فضلاء الأطباء أن ماء الكماء يحل العين، منهم المسيحي وابن سينا وغيرهما. والذي يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن الكماء وغيرها من المخلوقات خلقت في الأصل سليمة من المضار ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو استراخ أو غير ذلك من الأسباب التي أوجدها الله تعالى فالكماء في الأصل ناعمة لا تختص به من وصفها بأنها من الله، وإنما عرضت لها المضار بالمجاورة، واستعمال كل ما وودت به السنة يصدق يتع به من يستعمله، ويدفع الله عنه الضرر بنيت، والعكس بالعكس والله أعلم.

قوله: (وقال شعبة) كذا أي ذكر برأى في أوله وصورته صورة التعليق، وسقطت الروا لغزيرة، وهو أول فانه موصول بالإسناد المذكور، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن المنى شيخ البخاري فيه فأعاد الإسناد من أوله للطريق الثانية، وكذا أورده أحمد عن محمد بن جعفر بالإسنادين معاً.

قوله: (وأخبرني الحكم) من ابن عتبة بمشاة ثم موحدة مصغر (والحسن العربي) بضم الهمزة وفتح الراء بعدها نون هو ابن عبد الله البجلي، كوفي وقته أبو زرعة والمجلي وابن سعد، وقال ابن معين صدوق. قلت: وما له في البخاري إلا هذا الموضع. **قوله: (قال شعبة لا حدثني به الحكم ثم أنكره من حديث عبد الملك) كانه** أراد أن عبد الملك كبر وتغير حفظه، فلما حدث به شعبة توقف فيه، فلما تابعه الحكم بروايته ثبت عند شعبة فلم ينكره، وانثنى عنه التوقف فيه. وقد تكلف الكرمانى لترجيح كلام شعبة أشياء فيها نظر: أحدها: أن الحكم مدلس وقد عمن، وعبد الملك صرح بقوله: «سمعت» فلما تقرى برواية عبد الملك لم يبق به علل للإنكار. قلت: شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما يتحقق سماعهم فيه، وقد جزم بذلك الإسماعيلي وغيره بعد هذا الاحتمال، وعلى تقدير تسليمه كان يلزم الأمر بالعكس بأن يقول ما حدثني عبد الملك ثم أنكره من حديث الحكم. ثانيها: لم يكن الحديث منكروراً في أي كنت أسخطه. ثالثها: يحتل العكس بأن يراد لي ينكر شيئاً من حديث عبد الملك، وقد ساق مسلم هذه الطريق من أوجه أخرى عن الحكم. ووقع عنه في المتن «من المن الذي أنزل على بني إسرائيل» وفي لفظ «على موسى» وقد أشرت إلى ما في هذه الزيادة من الفائدة في الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة البقرة

٢١- باب اللُّدُودِ

٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مَسْقَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي عَاشَةَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَاشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَيِّتٌ. [إراجع: ١٢٤١، ١٢٤٢، ٤٥٥٩].

٥٧١٢- قَالَ: وَقَالَتْ عَاشَةُ: لَكَذَذْنَاهُ فِي مَرْحَبَةٍ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: أَنْ لَا تَلُولُنِي، فَقُلْنَا: كَرَامِيَةُ الْمَرْبِضِ لِلنَّوَاءِ، فَلَمَّا أَتَانَا قَالَ: أَلَمْ أَتْهُكُمْ أَنْ تَلُولُنِي؟ قُلْنَا: كَرَامِيَةُ الْمَرْبِضِ لِلنَّوَاءِ، فَقَالَ: لَا يَبْقَى فِي الْيَتِيمِ أَحَدٌ إِلَّا لُدَّ وَأَنَا أَنْظَرُ إِلَّا الْعِيَّاسَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ. [إراجع: ٤٥٥٨، أخرجه مسلم: ٢٢١٣].

٥٧١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَسْقَانَ، عَنْ الْوُضْعِيِّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ أُمِّ قَيْسٍ قَالَتْ: دَخَلْتُ بَابِي لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَغْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْفُلْزَةِ، فَقَالَ: «عَلَامَ تَدْعُرُنْ أَوْلَادَكُمْ بِهَذَا الْعِلَاقِ؟

فاجودها ما كانت أرضه رمله قليلة الماء، ومنها صنف قتال يضرب لونه إلى الحمرة. وهي باردة رطبة في الثانية رديئة للمعدة بطينة الحضم، وإدمان أكلها يورث القولنج والسكته والفالج وعسر البول، والرطب منها أقل ضرراً من اليابس، وإذا دفت في الطين الرطب ثم سقلت بالماء والملح والسمتر وأكلت بالزيت والتوابل الحارة قبل ضررها، ومع ذلك فيها جود مما يلطيف بدليل خفتها، كذلك كان ماؤها شفاء للعين.

قوله: (من المن) قيل في المراد بالبن ثلاثة أقوال: أحدها: أن المراد أنها من المن الذي أنزل على بني إسرائيل وهو الطل الذي يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلواً، ومنه الترغيب فكأنه شبه به الكماء بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفواً بغير علاج. قلت: وقد تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة البقرة، وذكرت من زاد في متن هذا الحديث «الكماء» من المن الذي أنزل على بني إسرائيل. والثاني: أن المنى أنها من المن الذي امتن الله به على عباده عفواً بغير علاج، قاله أبو عبيد وجماعة، وقال الخطابي: ليس المراد أنها نوع من المن الذي أنزل على بني إسرائيل، فإن الذي أنزل على بني إسرائيل كان كالتريخين الذي يسقط على الشجر، وإنما المنى أن الكماء شيء ينبت من غير تكلف وينزل ولا سقي، فهو من قيل المن الذي كان ينزل على بني إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه. ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون الذي أنزل على بني إسرائيل كان أنواعاً، منها ما يسقط على الشجر، ومنها ما يخرج من الأرض فتكون الكماء منه، وهذا هو القول الثالث وبه جزم الموقف عبد اللطيف البغدادي ومن تبعه فقالوا: إن المن الذي أنزل على بني إسرائيل هو ما يسقط على الشجر قط بل كان أنواعاً فمن الله عليهم بها من النبات الذي يوجد عفواً، ومن الطير التي تسقط عليهم بغير اصطيات ومن الطل الذي يسقط على الشجر. والمن مصدر بمعنى المفعول أي عثون به، فلما لم يكن للبعد فيه شائبة كسب كان مناهضاً، وإن كانت جميع نعم الله تعالى على عبده مناهضة لهم، لكن خص هذا باسم المن لكونه لا صنع فيه لأحد فجعل سبحانه وتعالى قوتهم في التيه الكماء وهي تقوم مقام الخبز، وأدمهم السورى وهي تقوم مقام اللحم، وسلاهم الطل الذي ينزل على الشجر، فكل بذلك عيشهم. ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «من المن» فأشار إلى أنها فرد من أفرادها فالترغيب كذلك فرد من أفراد المن، وإن غلب استعمال المن عليه عرفاً اهـ ولا يعكر على هذا قوله: ﴿لَنْ نَنْصُرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ [البقرة: ٦١] لأن المراد بالوحدة دوام الأشياء المذكورة من غير تبدل وذلك يصدق على ما إذا كان المعلوم أصنافاً لكنها لا تبدل أعيانها.

قوله: (وماؤها شفاء للعين) كذا للاكثر وكذا عند مسلم، وفي رواية المستملي «من العين» أي شفاء من داء العين، قال الخطابي: إنما اختصت الكماء بهذه الفضيلة لأنها من الحلال المحض الذي ليس في اكتسابه شبهة، ويستنبط منه أن استعمال الحلال المحض يحلو البصر، والعكس بالعكس. قال ابن الجوزي: في المراد بكونها شفاء للعين قولان: أحدهما: أنه ماؤها حقيقة، إلا أن أصحاب هذا القول اتفقوا على أنه لا يستعمل صرفاً في العين، لكن اختلفوا كيف يصنع به على رأيين: أحدهما: أنه يخلط في الأدوية التي يتكحل بها حكاة أبو عبيد، قال: ويصدق هذا الذي حكاة أبو عبيد أن بعض الأطباء قالوا: أكل الحماة يحلو البصر. ثانيهما: أن تؤخذ تشق وتوضع على الجسر حتى يغلي ماؤها، ثم يؤخذ الليل فيجعل في ذلك الشق وهو فاتر فيكتحل بهاها، لأن النار تطفئه وتذهب فضلاته الرديئة ويقي النافع منه، ولا يعمل الليل في ماها وهي باردة يابسة فلا ينفع، وقد حكى إبراهيم الخري عن صالح وعبد الله ابني أحد بن حنبل أنهما اشتكت أعينهما فاخذتا كماء وعصرهما واكتحلا بهماها فهاجت أعينهما ورمدا. قال ابن الجوزي: وحكى شيخنا أبو بكر بن عبد الباقي أن بعض الناس عصر ماء كماء فاحتل به فلعبت عينه. والقول الثاني أن المراد ماؤها الذي تنبت به، فإنه أول مطر يقع في الأرض فتري به الأكحال حكاة ابن الجوزي عن أبي بكر بن عبد الباقي أيضاً، فتكون الإضافة إضافة الكل لا إضافة جزء. قال ابن القيم: وهذا أضعف الوجوه. قلت: وفيما ادعاه ابن الجوزي من الاتفاق على أنها لا تستعمل صرفاً نظر، فقد حكى عياض عن بعض أهل الطب في التداوي بماء الكماء تفصيلاً، وهم إن كان ليريد ما يكون بالعين من الحرارة فتستعمل مفردة، وإن كان لغير ذلك فتستعمل مركبة، وبهذا جزم ابن العربي فقال: الصحيح أنه ينفع بصورته في حال، وبإضافته في أخرى، وقد جرب ذلك فوجد صحيحاً. نعم جزم الخطابي بما قال ابن الجوزي فقال: ترى بها التوتياء وغيرها من الأكحال، قال: ولا تستعمل صرفاً فإن ذلك يؤذي العين. وقال الفاضلي في «المفردات»: ماء الكماء أصح الأدوية للعين إذا عجن به بالإصملاك، فإنه يقوي الجفن، ويزيد الروح الباصر حدة وقوة، ويدفع عنها التوازل. وقال النووي: الصواب أن ماءها شفاء للعين مطلقاً فيعصر ماؤها ويعمل في العين منه، قال: وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان

عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْجِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْحَنْبِ: يُسْعَطُ مِنْ الْعُلْمَةِ، وَيُلْدُ مِنْ ذَاتِ الْحَنْبِ.

فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: بَيْنَ لَنَا اثْنَيْنِ، وَلَمْ يَمُنْ لَنَا حَمَسَةٌ.

قُلْتُ لِسَفِيَّانٍ: فَإِنْ مَعَمَّرَا يَقُولُ: أَغْلَقْتُ عَلَيْهِ. قَالَ: لَمْ يَحْفَظْ، إِنَّمَا قَالَ: أَغْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ، وَوَصَفَ سَفِيَّانَ الْعَلَامَ يَحْكُ بِالْإِصْبَعِ، وَأَدْخَلَ سَفِيَّانَ فِي حَنْبِهِ، إِنَّمَا يَخِي رَفَعَ حَنْبَهُ بِإِصْبَعِهِ، وَكَمْ يَقُلْ: أَغْلَقُوا عَنْهُ شَيْئًا. [إراجع: ٥٦٩٢، أخرجه مسلم: ٢٢١٤].

قوله: (باب اللدود) يفتح اللام ويمهملتين: هو الدواء الذي يصب في أحد جانبي ثم المريض. واللدود بالضم الفعل. ولدت المريض فملت ذلك به. وتقدم شرح الحديث الأول مستوفى في «باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم» وبيان ما لدوده صلى الله عليه وسلم به، وبيان من عرف اسمه من كان في البيت ولد أمره صلى الله عليه وسلم بذلك فأغشى عن إعادته.

وأما الحديث الثاني فسيفي شرحه في «باب العلة» قريباً.

٢٢- باب

٥٧١٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَيُونُسُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُثْمَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَشْدَتْ بِهِ وَجَعَهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ لِي أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي، فَإِذَا لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْتَ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبَّاسٍ وَآخَرَ. فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ نَسْمَعْ عَائِشَةَ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهَا، وَأَشْدَتْ بِهِ وَجَعَهُ: «هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قُرُوبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِيتُهُنَّ، لَعَلِّي أَشْفَى إِلَى النَّاسِ». قَالَتْ: فَاجْلِسْتَهُ فِي مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقَا نَصَبَ عَلَيْهِ مِنْ يَلَدِ الْقُرْبِ، حَتَّى جَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ قَدْ فَمَلْتُمْ». قَالَتْ: وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ، فَهَلَسَ بِهِمْ وَخَفَّيَهُمْ. [إراجع: ١٩٨، أخرجه مسلم: ٤١٨، مطولاً، وليس فيه ما زاد في آخر هذا الحديث].

قوله: (باب) كذا لم يغير ترجمة، وذكر فيه حديث عائشة «لما قتل النبي صلى الله عليه وسلم واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي» الحديث، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية، ومن قبل ذلك في كتاب الطهارة، والغرض منه هنا قوله: «هريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن» وقد تقدم بيان الحكمة فيه في الطهارة، وقد استشكل ابن بطال مناسبة حديث هذا الباب لترجمة الذي قبله بعد أن تقرر أن الباب إذا كان بلا ترجمة يكون كالتفصيل من الذي قبله، وأجاب باحتمال أن يكون إشارة إلى أن الذي يفعل بالمريض بأمره لا يلزم فاعل ذلك لوم ولا قصاص، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يَأْمُرُ بصب الماء على كل من حضره بخلاف ما نهى عنه أن لا يفعل به لأن فعله جناية عليه فيكون فيه القصاص. قلت: ولا يخفى بعده. ويمكن أن يقرَّب بأن يقال أولاً إنه أشار إلى أن الحديث عن عائشة في مرض النبي صلى الله عليه وسلم وما اتفق له فيه واحد ذكره بعض الرواة تماماً واقتصر بعضهم على بعضه، وقصة اللدود كانت عندما اغشى عليه، وكذلك قصة السبع قرب لكن اللدود كان نهى عنه ولذلك عاتب عليه، بخلاف الصب فإنه كان أمر فلم ينكر عليهم، فيؤخذ منه أن المريض إذا كان عارفاً لا ينكره على تناول شيء ينهى عنه ولا يمنع من شيء يأمر به.

٢٣- باب العُلْمَةِ

٥٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أُمَّ قَيْسَ بِنْتُ مِخْضَنٍ الْأَسَدِيَّةَ، أَسَدَ حَزِيمَةَ، وَكَانَتْ مِنْ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ أَحْتُ عَكَاةً، أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا

وَقَالَ يُونُسُ وَإِسْحَاقُ بْنُ زَكَايَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ: عَقَلْتُ عَلَيْهِ. [إراجع: ٥٦٩٢، أخرجه مسلم: ٢٢١٤].

قوله: (باب العلة) بضم الملهة وسكون الذال المعجمة: هو وجع الحلق، وهو الذي يسمى سقوط اللهاة، وقيل: هو اسم اللهاة والمراد وجعها سمي باسمها، وقيل: هو موضع قرب من اللهاة. واللهاة بفتح اللام اللحمية التي في أقصى الحلق.

قوله: (وكانت من المهاجرات إلخ) يشبه أن يكون الوصف من كلام الزهري فيكون مدرجاً، ويحتمل أن يكون من كلام شيخه فيكون موصولاً وهو الظاهر.

قوله: (باب ما) تقدم في «باب السقوط» أنه الابن الذي بال في حجر النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (قد أغلقت عليه) تقدم قبل باب من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري بلفظ «أغلقت عنه» وفيه «قلت لسفيان فإن معمرًا يقول أغلقت عليه، قال: لم يحفظ، إنما قال: أغلقت عنه. حفظته من في الزهري» ووقع هنا معلقاً من رواية يونس وهو ابن يزيد، وإسحاق بن راشد عن الزهري «عقلت عليه» بتشديد اللام والصواب «أغلقت» والاسم الملاق بفتح الملهة، وكذا وقع في رواية سفيان الماضية «بهذا الملاق» وكذا للكشيب، ولغيره «إيهدما أن الأخير يطلق على ما يتخذ من عصير العنب، ويطلق على نبيذ ذلك كله، لإعلاق» ورواية يونس الملقفة هنا وصلها أحد ومسلم، ورواية إسحاق بن راشد وصلها المؤلف في «باب ذات الحنب» وسيفي قريباً. ورواية معمر التي سألت عنها علي بن عبد الله سفيان أخبرها أحد من عبد الرزاق عنه لكن بلفظ «جئت بباين لي قد أغلقت عنه» قال عياض: وقع في البخاري أغلقت وعلفت والملاق والاعلاق، ولم يقع في مسلم إلا «أغلقت» وذكر الملاق في رواية والإعلاق في رواية والكل بمعنى جاءت به الروايات، لكن أهل اللغة إنما يذكرون أغلقت، والإعلاق رصاعي، وتفسيره غمز العلة وهي اللهاة بالأصبع ووقع في رواية يونس عند مسلم «قال أغلقت غمزت»

وقوله في الحديث (علام) أي لأي شيء.

قوله: (قد غمزت) خطاب للنسوة، وهو بالغين المعجمة والدال المهملة، والدغز غمز الحلق.

قوله: (عليكم) في رواية الكشيبي «عليكم».

قوله: (بهذا العود الهندي، يريد الكست) في رواية إسحاق بن راشد «يعني القسط قال وهي لغة» قلت: وقد تقدم ما فيها في «باب السقوط بالقسط الهندي»، ووقع في رواية سفيان الماضية قريباً «قال سمعت الزهري يقول: بين لنا اثنين، ولم يبين لنا خمسة» يعني من السبعة في قوله: «فإن فيه سبعة أشفية» فذكر منها ذات الحنب ويسقط من العلة. قلت: وقد قلعت في «باب السقوط» من كلام الأطباء ما لعله يؤخذ منه الخمسة المشار إليها

٢٤- باب دَوَاءِ الْمَبْطُونِ

٥٧١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُثَوَّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَحْمِي اسْتَظَلَّتْ بَطْنَهُ، فَقَالَ: «أَمِّقْ غَسَلًا». فَسَقَاهُ فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتَظْلَاقًا، فَقَالَ: «وَصَدَّقَ اللَّهُ وَكَذَّبَ بَطْنُ أَحْمِيكَ».

تَابَعَهُ النَّضَرُ، عَنْ شُعْبَةَ. [إراجع: ٥٦٩٤، أخرجه مسلم: ٢٢١٧، بزيادة].

قوله: (باب دواء المبطون) المراد بالمبطون من اشتكى بطنه لإفراط الإسهال، وأسباب ذلك متعددة.

قوله: (قادة عن أبي المثلوك) كذا لشعبة وسعيد بن أبي عروبة. وخالفهما شيان فقال: «عن قادة عن أبي بكر الصديق عن أبي سعيد» أخرجه النسائي ولم يرجع، والذي يظهر ترجيح طريق أبي المثلوك للاتفاق الشيعين عليها شعبة وسعيد أولاً ثم

البخاري ومسلم ثانياً، ووقع في رواية أحمد وعن حجاج عن شعبة « عن قتادة سمعت أبا المنركل .
قوله: (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أخي لم آتف على اسم واحد منهما).
قوله: (استطلق بطنه) بضم المثناة وسكون الطاء المهمة وكسر اللام بعدها كاف، أي كثر خروج ما فيه، يريد الإسهال. ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في رابع باب من كتاب الطب « هذا ابن أخي يشتكي بطنه » ولمسلم من طريقه « قد عرب بطنه » وهي بالعين المهمة والراء المكسورة ثم الموحدة أي فسده فضمه لاحتلال المدة، ومثله فرب بالذال المعجمة بدل العين وزناً ومعنى.
قوله: (فقال اسقه حسلاً) وعند الإسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة « اسقه الحسل » واللام عديدة، والمراد غسل النحل، وهو مشهور عندهم، وظاهره الأمر بسقيه صرفاً، ويحتمل أن يكون غمزجاً.
قوله: (فسقاها فقال: إنني سقيته فلم يزده إلا استطلاقاً) كذا فيه، وفي السياق حذف تقديمه: فسقاها فلم يبرأ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنني سقيته، ووقع في رواية مسلم « فسقاها ثم جاء فقال: إنني سقيته فلم يزده إلا استطلاقاً » أخرجه عن محمد بن بشار الذي أخرجه البخاري عنه لكن قرنه بمحمد بن المثني وقال: إن اللفظ لمحمد بن المثني. نعم أخرجه الترمذي عن محمد بن بشار وحده بلفظ « ثم جاء فقال: يا رسول الله، إنني قد سقيته حسلاً فلم يزده إلا استطلاقاً ».
قوله: (فقال صدق الله) كذا اختصره، وفي رواية الترمذي « فقال اسقه حسلاً، فسقاها، ثم جاء » فذكر مثله فقال: « صدق الله » وفي رواية مسلم « فقال له ثلاث مرات، ثم جاء الرابعة فقال: اسقه حسلاً فقال سقيته فلم يزده إلا استطلاقاً » فقال صدق الله » وعند أحمد من يزيد بن هارون عن شعبة « فلعب ثم جاء فقال: قد سقيته فلم يزده إلا استطلاقاً، فقال: اسقه حسلاً فسقاها » كذلك ثلاثاً وفيه « فقال في الرابعة اسقه حسلاً » وعند الإسماعيلي من رواية خالد بن الحارث ثلاث مرات يقول فيه ما قال في الأولى. وتقدم في رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ « ثم أتاه الثانية فقال اسقه حسلاً ثم أتاه الثالثة ».
قوله: (فقال صدق الله وكذب بطن أخيك) زاد مسلم في روايته « فسقاها فبرأ » وكذا للترمذي، وفي رواية أحمد عن يزيد بن هارون، فقال في الرابعة اسقه حسلاً، قال: فأنته قال فسقاها فبرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرابعة: « صدق الله وكذب بطن أخيك » كذا وقع ليزيد بالشك وفي رواية خالد بن الحارث « فقال في الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك » والذي اتفق عليه محمد بن جعفر ومن تابعه أرجح، وهو أن هذا القول وقع منه صلى الله عليه وسلم بعد الثالثة، وأمره أن يسقيه حسلاً فسقاها في الرابعة فبرأ. وقد وقع في رواية سعيد بن أبي عروبة « ثم أتاه الثالثة فقال اسقه حسلاً، ثم أتاه فقال: قد فعلت، فسقاها فبرأ ».
قوله: (فأباه الفضي) يعني ابن شميل بالمعجمة مصغر (عن شعبة) وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن النضر، قال الإسماعيلي: وتابعه أيضاً يحيى بن سعيد وخالد بن الحارث وي زيد بن هارون. قلت: رواية يحيى عند النسائي في الكبرى « ورواية خالد عند الإسماعيلي عن أبي يعلى، ورواية يزيد عند أحمد وتابعه أيضاً حجاج بن محمد وروح بن عبادة وروايتهما عند أحمد أيضاً، قال الخطابي وغيره: أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ، يقال كذب سمكت أي زل ولم يترك حقيقة ما قيل له، نعمني كذب بطنه أي لم يصلح لقبول الشفاء بل زل عنه، وقد اعترض بعض الملاحدة فقال: الحسل سهل فكيف يوصف لمن وقع به الإسهال؟ والجواب أن ذلك جهل من قائله، بل هو كقولهم تعالى: ﴿ بل كنوباً ما لم يحيطوا بعلمه ﴾ [يونس: ٣٩] فقد اتفق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والمادة والزمان والغذاء والمآثر والتدبير وقوة الطبيعة، وعلى أن الإسهال يحدث من أنواع منها الهيفة التي تنشأ عن تخمة واتفقوا على أن علاجها بترك الطبيعة وفعلها، فإن احتاجت إلى سهل معين أهيئت ما دام بالعليل قوة، فكان هذا الرجل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته فرص له التي صلى الله عليه وسلم الحسل لدفع الفضول المتجمعة في نواحي المعدة والأمعاء لما في الحسل من الجلاء، ودفع الفضول التي تصيب المعدة من أخلط لزجة تمنع استقرار الغذاء فيها، وللمعدة خل كخسل المنشفة، فإذا علقت بها الأخلط اللزجة أسفدتها وأفسدت الغذاء الواصل إليها، فكان دواؤها باستعمال ما يجلو تلك الأخلط، ولا شيء في ذلك مثل الحسل، لا سيما إن مزج بالماء الحار، وإنما لم يفعله في أول مرة لأن الدواء يجب أن يكون له مقدار وكمية بحسب الداء، إن قصر عنه لم يدفعه بالكلية وإن أفرط أضره القوة وأحدث

ضرراً آخر فكأنه شرب منه أولاً مقداراً لا يفي بمقاومة الداء، فأمره بمعاودة سقيه، فلما تكررت الشرابات بحسب مادة الداء برأ يأذن الله تعالى. وفي قوله صلى الله عليه وسلم: « وكذب بطن أخيك » إشارة إلى أن هذا الدواء نافع، وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ولكن لكثرة المادة الفاسدة، فمن ثم أمره بمعاودة شرب الحسل لاستقرارها، فكان كذلك، وبرأ يأذن الله. قال الخطابي: والطب نوحان، طب اليونان وهو قياسي، وطب العرب والمحدث وهو تجاربي، وكان أكثر ما يصفه النبي صلى الله عليه وسلم لمن يكون عليلًا على طريقة طب العرب، ومنه ما يكون مما أطلع عليه بالوحي. وقد قال صاحب «كتاب اللثة في الطب» إن الحسل نارة يجري سريعاً إلى العروق وينفذ معه جل الغذاء ويدبر البول فيكون قابضاً، ونارة يقي في المعدة فيهيئها بلذعها حتى يدفع الطعام ويسهل البطن فيكون سهلاً. فإنكاره وصفه للمسهل مطلقاً قصور من التكرار. وقال غيره: طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن البرء لصدوره عن الوحي، وطب غيره أكثره حدس أو تجربة، وقد يتخلف الشفاء من بعض من يستعمل طب النبوة، وذلك لما عايناهم بالاستعمال من ضعف اعتقاد الشفاء به وتلقاهم بالقبول، وأظهر الأمثلة في ذلك القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور، ومع ذلك فقد لا يحصل لبعض الناس شفاء صدره لقصوره في الاعتقاد والتلقي بالقبول، بل لا يزيد النافق إلا رجساً إلى رجسه ومرضاً إلى مرضه، فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة، كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا القلوب الطيبة، والله أعلم.

وقال ابن الجوزي: في وصفه صلى الله عليه وسلم الحسل لهذا المنسل أربعة أقوال: أحدها أنه حل الآفة على عمومها في الشفاء، وإلى ذلك أشار بقوله: « صدق الله » أي في قوله: ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ فلما نهى على هذه الحكمة تلقاها بالقبول، فشفي بإذن الله.

الثاني: أن الوصف المذكور على المآلوف من عاداتهم من التداوي بالحسل في الأمراض كلها. الثالث: أن الوصف له ذلك كانت به هيفة كما تقدم تقريره. الرابع: يحتمل أن يكون أمره بطبخ الحسل قبل شربه فإنه يعقد البلغم، فلعله شرهه أولاً بغير طبخ انتهى. والثاني والرابع ضعيفان وفي كلام الخطابي احتمال آخر، وهو أن يكون الشفاء يحصل للمذكور بركة النبي صلى الله عليه وسلم وبركة وصفه ودعائه، فيكون خاصاً بذلك الرجل دون غيره، وهو ضعيف أيضاً. ويؤيد الأول حديث ابن مسعود « عليكم بالشفاين: الحسل والقرآن » أخرجه ابن ماجه والحاكم مرفوعاً، وأخرجه ابن أبي شيبة والحاكم موقوفاً، ورجاله رجال الصحيح. وأثر عليّ « إذا اشتكى أحدكم فليستوب من أمرته من صديقها فليشتر به حسلاً، ثم يأخذ ماء السماء فيجمع هنياً مرناً شفاء مباركاً » أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير بسند حسن، قال ابن بطال: يؤخذ من قوله: « صدق الله وكذب بطن أخيك » أن الألفاظ لا تحمل على ظاهرها، إذا لم كان كذلك لبرئ العليل من أول شربه، فلما لم يبرأ إلا بعد التكرار دل على أن الألفاظ تقتصر على معانيها. قلت: ولا يخفى تكلف هذا الانتزاع. وقال أيضاً: فيه أن الذي يجعل الله فيه الشفاء قد يتخلف لتمام المدة التي قدر الله تعالى فيها الداء. وقال غيره: في قوله في رواية سعيد بن أبي عروبة « فسقاها فبرأ » بفتح الراء والمضرب وزن قوا وهي لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقولوا بكسر الراء بوزن علم، وقد وقع في رواية أبي الصديق الناجي في آخره « فسقاها فساقاً الله » والله أعلم.

٢٥- باب لا صفرَ، وهو داء يأخذ البطنَ

٥٧١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا عَذْوَى وَلَا صَفَرٌ وَلَا هَامَةٌ. فَقَالَ أَهْرَاقِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالِي إِلَيَّ، تَكُونُ فِي الرُّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّيَاءُ، فَيَأْتِي الْبُحَيْرُ الْأَخْرَبُ فَيَدْخُلُ يَتَهَا فَيَغْرِثُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَطْعَمَ الْأَوَّلَ».

رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَسَيِّدَانِ بْنِ أَبِي سَيَّانٍ. [راجع: ٥٧٠٧، أخرجه مسلم: ٢٢٢٠].

قوله: (باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن) كذا جزم بتفسير الصفر، وهو بفتحين. وقد نقل أبو عبيدة معمر بن المثنى في « غريب الحديث » له عن يونس بن عبيد الجرمي أنه سأل روية بن المعاج قال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس، وهي أعدى من الجرب عند العرب. فعلى هذا فالمراد بنهي الصفر ما كانوا يعتقدونه فيه من العلوى. ورجع عند البخاري هذا القول لكونه قرن في الحديث بالعلوى. وكذا

رجع الطبري هذا القول واستشهد به بقول الأعمش:

ولا بعض على شرسوفة الصفر

والشرسوف بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهمل ثم فاء: الضلع، والصفر دود يكون في الجوف فرما عض الضلع أو الكبد قتل صاحبه، وقيل: المراد بالصفر الحية لكن المراد بالتي نفي ما كانوا يعتقدون أن من أصابه قتل، فرد ذلك الشارح بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الأجل. وقد جاء هذا التفسير عن جابر وهو أحد رواة حديث « لا صفر » قاله الطبري. وقيل: في الصفر قول آخر، وهو أن المراد به شهر صفر، وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل الحرام كما تقدم في كتاب الحج، فجاء الإسلام بربد ما كانوا يفعلونه من ذلك فلذلك قال صلى الله عليه وسلم: « لا صفر »، قال ابن بطال: وهذا القول مروى عن مالك، والصفر أيضاً جمع في البطن يأخذ من الجوع ومن اجتماع الماء الذي يكون منه الاستسقاء، ومن الأول حديث « صفرة في سبيل الله خير من حر النعم » أي جوعه، ويقولون صفر الإثاء إذا خلا عن الطعام، ومن الثاني ما سبق في الأثرية في حديث ابن مسعود « أن رجلاً أصابه الصفر فتمت له السكر » أي حصل له الاستسقاء فوصف له التبيذ، وحمل الحديث على هذا لا يتجه، بخلاف ما سبق. وسيأتي شرح الهامة والمندى كل منهما في باب مفرد.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان، وقوله: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره. وقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عند مسلم في هذا الحديث أنه سمع أبا هريرة، وقوله في آخر الباب: « روى الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان » يعني كلاهما عن أبي هريرة، وسيأتي ذلك في « باب لا عدوى » من رواية شبيب عن الزهري عنهما، وفيه تفصيل لفظ أبي سلمة من لفظ سنان، ويأتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى.

٢٦- باب ذات الجنب

٥٧١٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَصَابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مَعْصُومٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ اللَّاحِئَاتِ بَاغِيَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أَخْتُ عَصَاكَةَ بْنِ مَعْصُومٍ، أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا آتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَبْنِهَا وَقَدْ عُلِقَتْ عَلَيْهِ مِنْ الْغُلُوَّةِ، فَقَالَتْ: « أَتَقْوَى اللَّهَ، عَلَامَ تَدْعُرُنَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذِهِ الْأَخْلَاقِ؟، عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ مَبْتَغَى أَخْيَرَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ ».

يُرِيدُ الْكُنْثَى، يَعْنِي الْقَسْطَ. قَالَ: وَهِيَ لَفَةٌ. [راجع: ٥٦٩٢. أخرجه مسلم: ٤٧٢١٤].

٥٧١٩- حَدَّثَنَا عَارِمٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي يُوبَ مِنْ كُتُبِ أَبِي قَلَابَةَ، مِنْهُ مَا حَدَّثَ بِهِ، وَمِنْهُ مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ، وَكَانَ هَذَا فِي الْكِتَابِ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَأَنَسَ بْنَ النَّضْرِ كُتِبَا، وَكَوَّاهُ أَبُو طَلْحَةَ يَدِيهِ. [انظر: ٥٧٢١].

٥٧٢٠- وَقَالَ عُبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي يُوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَكْبَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَهْلِ بَيْتِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنْ يَقُولُوا مِنَ الْحَمَةِ وَالْأَذْنِ.

٥٧٢١- قَالَ أَنَسٌ: كُتِبَتْ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمِيٌّ، وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَسُ بْنُ النَّضْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ كَوَّلَنِي. [راجع: ٥٧١٩].

قوله: (باب ذات الجنب) هو ورم حار يعرض في النساء المستبطن للأضلاع، وقد يطلق على ما يعرض في نواحي الجنب من رياح غليظة تختص بين الصفقات والعضل التي في الصدر والأضلاع فتحدث وجعاً، فالأول: ذات الجنب الحقيقي الذي تكلم عليه الأطباء، قالوا ويحدث بسببه خمسة أعراض: الحمى والسعال والنخس وضيق النفس والتبؤن المشاري. ويقال لذات الجنب أيضاً وجع الخناصرة وهي من الأمراض المخوفة لأنها تحدث بين القلب والكبد وهي من سمي الأسقام، ولهذا قال صلى الله عليه

وسلم: « ما كان الله يسلمها علي » والمراد بذات الجنب في حديثي الباب الثاني، لأن القسط وهو العود المندى كما تقدم بيانه قريباً هو الذي تتدأ به الرياح الغليظة، قال المسيحي: العود حار يابس قابض يجيئ البطن ويقرب الأعضاء الباطنة ويطردهم الرياح ويفتح السدد ويذهب فضل الرطوبة، قال: ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقي أيضاً إذا كانت ناشئة من مادة بلغمية، ولا سيما في وقت انحطاط العلة. ثم ذكر المؤلف في الباب حديثين:

أحدهما: حديث أم قيس بنت محصن في قصة ولدها والإعلاق عليه من العذرة، وقد تقدم شرح ذلك وبيانه قبل بيايين. وقوله في أوله: « حدثنا محمد » هو الذهلي، وقوله: « عتاب بن بشير » بمهمل ومشتة ثقيلة وآخره موحدة وأبوه موحدة ومصححة وزن عظيم وشيخه إسحاق هو ابن راشد الجيزي وقوله في آخره: « يريد الكس، يعني القسط، قال وهي لغة » هو تفسير العود المندى بأنه القسط، والقائل « قال هي لغة » هو الزهري.

ثانيهما: حديث أنس.

قوله: (حدثنا عارم) هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي، وحده هو ابن زيد.

قوله: (قري على أيوب) هو السخيتاني.

قوله: (من كتب أبي قلابة منه ما حدث به وعنه ما قرئ عليه، فكان هذا في الكتاب) أي كتاب أبي قلابة، كذا للأكثر. ووقع في رواية الكشيبي بدل قوله « في الكتاب »: « قرأ الكتاب » وهو تصحيح ووقع عند الإسماعيلي بعد قوله: « في الكتاب »: « غير مسمر » ولم أر هذه اللفظة في شيء من نسخ البخاري.

قوله: (عن أنس) هو ابن مالك.

قوله: (أن أبا طلحة) هو زيد بن سهل زوج والده أنس أم سليم، وأنس بن النضر هو أم أنس بن مالك.

قوله: (كوياه وكواه أبو طلحة يده) نسب الكي إليهما معاً لرضاعهما به، ثم نسب الكي لأبي طلحة وحده لمباشرته له. وعند الإسماعيلي من وجه آخر عن أيوب وشهدني أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت.

قوله: (وقال عباد بن منصور) هو النجاشي بالنون والجيم، وأراد بهذا التعليق فائدة من جهة الإسناد، وأخرى من جهة المتن، أما الإسناد فبين أن حماد بن زيد بين في روايته صراحة أنه أيوب هذا الحديث عن أبي قلابة، وأنه كان قرأه عليه من كتابه، وأطلق عباد بن منصور روايته بالنعمة. وأما المتن فلما فيه من الزيادة، وهي أن الكي المذكور كان بسبب ذات الجنب، وأن ذلك كان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن زيد بن ثابت كان يمين حضر ذلك، وفي رواية عباد بن منصور زيادة أخرى في أوله أفردما بعضهم، وهي حديث إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن. وليس لعباد بن منصور - وكنيته أبو سلمة - في البخاري سوى هذا الموضع المعلق، وهو من كبار أتباع التابعين، تكلموا فيه عن عدة جهات: إحداهما: أنه رمي بالقدر، لكنه لم يكن داعية. ثانيها: أنه كان يلدس. ثالثها: أنه قد تغير حفظه. وقال يحيى القطان: لما رأيته كان لا يحفظ. ومنهم من أطلق ضعفه. وقد قال ابن عدي: هو من جلة من يكتب حديثه. ووصل الحديث المذكور أبو يعلى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن ربحان بن سعيد عن عباد بطوله، وأخرجه عند الإسماعيلي كذلك، وفرقه البزار حديثين وقال في كل منهما: تفرد به عباد بن منصور. والحمة بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم وقد تشدد، وأنكره الأزهري، هي السم. وقد تقدم شرحها في « باب من اكوى » فقال ابن بطال: المراد وجع الأذن، أي رخص في رقية الأذن إذا كان بها وجع، وهذا يرد على الحصر الماضي في الحديث المذكور في « باب من اكوى » حيث قال: لا رقية إلا من عين أو حمه، فيجوز أن يكون رخص فيه بعد أن منع منه، ويحتمل أن يكون المعنى لا رقية أنفع من رقية العين والحمة، ولم يرد نفي الرق عن غيرهما. وحكى الكرماني عن ابن بطال أنه ضبطه « الأدر » بضم الهمزة وسكون الهملة بعدها راء. وأنه جمع أدرة وهي نفخة الخصى، قال: وهو غريب شاذ انتهى. ولم أر ذلك في كتاب ابن بطال، فليحذر. ووقع عند الإسماعيلي في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ « أن يرقوا من الحمة، وأذن بريقة العين والنفس » فعلى هذا قوله « والأذن » في الرواية المعلقة تصحيح من قوله « أذن » فعل ماض من الإذن، لكن زاد الإسماعيلي في رواية من هذا الوجه « وكان زيد بن ثابت يرقى من الأذن والنفس » والله أعلم. وسيأتي بعد أبواب « باب رقية العين »

وقوله: «ورخص لأهل بيت من الأنصار» هم آل عمرو بن حزم، وقع ذلك عند مسلم من حديث جابر، المخاطب بذلك منهم عبارة بن حزم كما بيته في ترجمته في كتاب الصحابة

٢٧- باب حرق الحصى يسد به الدم

٥٧٢٢- حدثني سعيد بن غفران: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي قال: لما كسرت على رأس النبي ﷺ البضعة، وأذى وجهه، وكسرت راحتيه، وكان علي يخطف بالماء في الميعة، وجاءت فاطمة تغسل عن وجهه الدم، فلما رأته فاطمة عليها السلام الدم يزيد على الماء كثرة، عمدت إلى حصى فأحرقته، وأصقته على جرح رسول الله ﷺ، فرقا الدم. [رواه: ٢٤٣، أخرجه مسلم: ٤١٧٩].

قوله: (باب حرق الحصى) كذا هم، انكره ابن التين فقال: والصواب إحراق الحصى لأنه من أحرق، أو تحريق من حرق، قال فالما الحرق هو حرق الشيء يؤذي به. قلت: لكن له توجيه، وقوله: «يسد به الدم» هو بالسين المهملة أي يجري الدم، أو ضمن «سد» معنى قطع وهو الوجه، وكأنه أشار إلى أن هذا ليس من إضاعة المال لأنه إنما يفعل للضرورة الميعة، وقد كان أبو الحسن القاسبي يقول: ودنا لو علمنا ذلك الحصى بما كان لتخذه دواء لقطع الدم، قال ابن طلال: قد زعم أهل الطب أن الحصى كلها إذا أحترت تبطل زيادة الدم. بل الرماد كله كذلك، لأن الرماد من شأنه التقيص، ولهذا ترجم الترمذي لهذا الحديث «التداوي بالرماد» وقال المهلب: فيه أن تلعق الدم بالرماد كان معلوما عندهم، لاسيما إن كان الحصى من ديس السد فهي معلومة بالقبض وطيب الرائحة، فالقبض يسد أفواه الجرح، وطيب الرائحة يذهب بزهيم الدم، ولما غسل الدم أولاً فبني أن يكون إذا كان الجرح غير غائر، أما لو كان غائراً فلا يؤمن معه ضرر الماء إذا صب فيه. وقال الموفق عبد اللطيف: الرماد فيه تحفيف وقلة للدم، والمجفف إذا كان فيه قوة للدم ربما ميج الدم وجلب الورم. ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن سهل بن سعد «أحترت له - حين لم يرقأ - قطعة حصى خلق فوضعت رماحه عليه» وقد تقدم شرح حديث الباب، وهو حديث سهل بن سعد في غسل فاطمة وجه النبي صلى الله عليه وسلم من الدم لما جرح يوم أحد، في كتاب الحديث «فرقا» بقاء وهمزة أي بطل خروجه، وفي رواية «فاستسك الدم».

٢٨- باب الحصى من فيح جهنم

قوله: (فاظفوها) بهزمة قطع ثم طاه مهلة وفاء مكسورة ثم همزة أمر بالإظفاء، وتقدم في رواية عبد الله بن عمر عن نافع في صفة النار من يده الخلق بلفظ «فأبروها» وللشهور في ضبطها بهزمة وصل والرأ مضمومة، وحكي كسرهما يقال بردت الحمى أبرها برأ بوزن قتلها أقتلها قتلاً أي أسكت حرارتها، قال شاعر الحماسة: إذا وجدت طيب الحب في كبدي أقبلت نحو سقاء القوم أبردت هبتي بردت ببرد الماء ظاهره فمن لنسار على الأحشاء تنقد

وحكي عياض رواية بهزمة قطع مفتوحة وكسر الراء، من أبرد الشيء إذا عالجته نصيره بارداً، مثل أسخه إذا صيره سخناً، وقد أشار إليها الخطابي، وقال الجوهري: إنها لغة رديئة.

قوله: (بالماء) في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه «بالماء البارد» ومثله في حديث سيرة عند أحمد، ووقع في حديث ابن عباس «ماء زمزم» كما مضى في صفة النار من رواية أبي جرة بالجيم قال: «كنت أجالس ابن عباس بمكة فاستخفيت الحمى» وفي رواية أحمد «كنت أدفع الناس عن ابن عباس فأحببت أهماً فقال: ما حبسك؟ قلت الحمى، قال: أبردها ماء زمزم، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الحمى من فيح جهنم فأبردها بالماء أو بماء زمزم» شك همام. كنا في رواية البخاري من طريق أبي عامر العقدي عن همام. وقد تعلق به من قال بأن ذكر ماء زمزم ليس قبيحاً لشك رواه فيه. وعن ذهب إلى ذلك ابن القيم. وتعب بأنه وقع في رواية أحمد عن عفان عن همام «فأبردها ماء زمزم» ولم يشك، وكذا أخرجه النسائي وابن حبان والحاكم من رواية عفان، وإن كان الحاكم وهم في استراكه. وترجم له ابن حبان بعد إيراده حديث ابن عمر فقال: ذكر الخبر المفسر للماء المجلد في الحديث الذي قبله، وهو أن شدة الحمى تبرد بماء زمزم دون غيره من المياه، وساق حديث ابن عباس، وقد تيسر - على تقدير أن لا شك في ذكر ماء زمزم فيه - بأن الخطاب لأهل مكة خاصة لا غير ماء زمزم عندهم، كما خص الخطاب بأهل البلاد الحارة. وخفي ذلك على بعض الناس. قال الخطابي ومن تبعه: اعترض بعض سخفاء الأطباء على هذا الحديث بأن قال: اغتسال المحموم بالماء خطر يقره من الهلاك، لأنه يجمع للسام ويغني البخار ويمكس الحرارة إلى داخل الجسم فيكون ذلك سبباً للتلف، قال الخطابي: غلط بعض من ينسب إلى العلم فانقسم في الماء لا أصابته الحمى فاحتقت الحرارة في باطن بدنه فاصابته علة صعبة

وغير ذلك. وقوله: «ورخص لأهل بيت من الأنصار» هم آل عمرو بن حزم، وقع ذلك عند مسلم من حديث جابر، المخاطب بذلك منهم عبارة بن حزم كما بيته في ترجمته في كتاب الصحابة

٢٧- باب حرق الحصى يسد به الدم

٥٧٢٢- حدثني سعيد بن غفران: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي قال: لما كسرت على رأس النبي ﷺ البضعة، وأذى وجهه، وكسرت راحتيه، وكان علي يخطف بالماء في الميعة، وجاءت فاطمة تغسل عن وجهه الدم، فلما رأته فاطمة عليها السلام الدم يزيد على الماء كثرة، عمدت إلى حصى فأحرقته، وأصقته على جرح رسول الله ﷺ، فرقا الدم. [رواه: ٢٤٣، أخرجه مسلم: ٤١٧٩].

قوله: (باب حرق الحصى) كذا هم، انكره ابن التين فقال: والصواب إحراق الحصى لأنه من أحرق، أو تحريق من حرق، قال فالما الحرق هو حرق الشيء يؤذي به. قلت: لكن له توجيه، وقوله: «يسد به الدم» هو بالسين المهملة أي يجري الدم، أو ضمن «سد» معنى قطع وهو الوجه، وكأنه أشار إلى أن هذا ليس من إضاعة المال لأنه إنما يفعل للضرورة الميعة، وقد كان أبو الحسن القاسبي يقول: ودنا لو علمنا ذلك الحصى بما كان لتخذه دواء لقطع الدم، قال ابن طلال: قد زعم أهل الطب أن الحصى كلها إذا أحترت تبطل زيادة الدم. بل الرماد كله كذلك، لأن الرماد من شأنه التقيص، ولهذا ترجم الترمذي لهذا الحديث «التداوي بالرماد» وقال المهلب: فيه أن تلعق الدم بالرماد كان معلوما عندهم، لاسيما إن كان الحصى من ديس السد فهي معلومة بالقبض وطيب الرائحة، فالقبض يسد أفواه الجرح، وطيب الرائحة يذهب بزهيم الدم، ولما غسل الدم أولاً فبني أن يكون إذا كان الجرح غير غائر، أما لو كان غائراً فلا يؤمن معه ضرر الماء إذا صب فيه. وقال الموفق عبد اللطيف: الرماد فيه تحفيف وقلة للدم، والمجفف إذا كان فيه قوة للدم ربما ميج الدم وجلب الورم. ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن سهل بن سعد «أحترت له - حين لم يرقأ - قطعة حصى خلق فوضعت رماحه عليه» وقد تقدم شرح حديث الباب، وهو حديث سهل بن سعد في غسل فاطمة وجه النبي صلى الله عليه وسلم من الدم لما جرح يوم أحد، في كتاب الحديث «فرقا» بقاء وهمزة أي بطل خروجه، وفي رواية «فاستسك الدم».

٢٨- باب الحصى من فيح جهنم

٥٧٢٣- حدثني يحيى بن سليمان: حدثني ابن وهب قال: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «الحصى من فيح جهنم، فأظفوها بالماء».

قال نافع: وكان عبد الله يقول: أكثيف عَن الرَجَز. [رواه: ٣٢٤٦، أخرجه مسلم: ٢٢٠٩].

٥٧٢٤- حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن هشام، عن فاطمة بنت المنذر: أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: كانت إذا آتت بالمراة، لَدُ حُمْتِ تَدْعُو لَهَا، أَخَذَتِ الْمَاءَ، فَصَبَّتْ فِيهَا وَتَنَ جِيْهَا. وَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرُقَهَا بِالْمَاءِ. [أخرجه مسلم: ٢٢١١].

٥٧٢٥- حدثني محمد بن النقي: حدثنا يحيى: حدثنا هشام: أخبرني أبي، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «الحصى من فيح جهنم، فأبردها بالماء». [رواه: ٣٢٣٦، أخرجه مسلم: ٢٢١٠].

٥٧٢٦- حدثنا مسدد: حدثنا أبو الأحوص: حدثنا سعيد بن مسروق، عن عتبة بن رفاعة، عن جده رافع ابن خديج قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الحصى من فُوح جهنم، فأبردها بالماء». [رواه: ٣٢٦٧، أخرجه مسلم: ٢٢١٢].

كانت تهلكه، فلما خرج من علته قال قولاً سيئاً لا يحسن ذكره، وإنما أوقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث، والجواب أن هذا الإشكال صدر عن صدر مرتاب في صدق الخبر، فيقال له أولاً من أين حلت الأمر على الاعتقال وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلاً عن اختصاصها بالقتل، وإنما في الحديث الإرشاد إلى تبريد الحمى بالماء فإن أظهر الوجود أو اتخصت صناعة الطب أن انغماس كل مغموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد، وإنما قصد صلى الله عليه وسلم استعمال الماء على وجه ينتفع فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتعاش به، وهو كما وقع في أمره الماتن بالاغتسال وأطلق، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطلق الاغتسال، وإنما أراد الاغتسال على كيفية مخصوصة، وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صنعت أسماء بنت الصديق، فإنه كانت تترش على بدن المغموم شيئاً من الماء بين يديه ووثبه فيكون ذلك من باب النشرة المأثور فيها، والصحابي ولا سيما مثل أسماء التي هي ممن كان يلازم بيت النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بالمراد من غيرها، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديثها عقب حديث ابن عمر للذكور، وهذا من بدعي ترتيبيه. وقال المازري: ولا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجاً إلى التفصيل، حتى أن المريض يكون الشيء دواءه في ساعة ثم يصير داءه له في الساعة التي تليها، لعارض يعرض له من غضب يعمي مزاجه مثلاً فيتغير علاجه، ومثل ذلك كثير، فإذا فرض وجود الشفاء لشخص بشيء في حالة ما لم يلازم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال والأطباء يجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والغذاء المتقدم والتأثير للمألوف وقوة الطباع. ثم ذكر نحو ما تقدم، قالوا: وعلى تقدير أن يرد التصريح بالاغتسال في جميع الجسد، فيجانب بأنه يحصل أن يكون أراد أنه يقع بعد إقلاع الحمى، وهو بعيد. ويحصل أن يكون في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التي أطلع صلى الله عليه وسلم عليها بالروح، ويحصل عند ذلك جميع كلام أهل الطب. وقد أخرج الترمذي من حديث ثوبان مرفوعاً: إذا أصاب أحدكم الحمى - وهي قطعة من النار - فليطفئها عنه بالماء، يستنقع في نهر جار ويستقبل جريته ويقول: بسم الله، اللهم أشف عبيدك وصدق رسولك، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، ولينفمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ فخمس، وإلا فسبع، ولا تسع فإنها لا تكاد تجاوز تسعاً بإذن الله. قال الترمذي غريب. قلت: وفي سننه سعيد بن زفرة مختلف فيه. قال: ويحصل أن يكون لبعض الحميات دون بعض، في بعض الأماكن دون بعض، لبعض الأشخاص دون بعض. وهذا أوجه. فإن خطابه صلى الله عليه وسلم قد يكون عاماً وهو الأكثر، وقد يكون خاصاً كما قال: لا تستقبلوا القبلة بشاطئ ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا. فقلوه «شرقوا أو غربوا» ليس عاماً لجميع أهل الأرض بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سعتها كما تقدم تقريره في كتاب الطهارة، فكل ذلك هذا يحصل أن يكون مخصوصاً بأهل الحجاز وما والاهاهم إذ كان أكثر الحميات التي تعرض لهم من المرضية للحادة من شدة الحرارة ومدة بقائه للماء البارد شرباً واختسالا، لأن الحمى حرارة غريبة تشتمل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدماغ في المبرور في جميع البدن، وهي قسمان: عرضية وهي الحادثة عن ورم أو حركة أو إصابة حرارة الشمس أو القيت الشديد ونحو ذلك، ومرضية وهي ثلاثة أنواع، وتكون عن مادة، ثم منها ما يسخن جميع البدن، فإن كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حمى يوم لأنها تقع غالباً في يوم ونهايتها إلى ثلاثة، وإن كان تعلقها بالأعضاء الأصلية فهي حمى دق وهي أخطرهما، وإن كان تعلقها بالأغلاط سميت غنية وهي بعدد الأغلاط الأربعة، ونحو هذه الأنواع المذكورة أصناف كثيرة بسبب الإفراد والتكيب. وإذا قرر هذا فيجوز أن يكون المراد النوع الأول فإنها تسكن بالانغماس في الماء البارد وشرب الماء المبرد بالتلج وغيره ولا يحتاج صاحبها إلى علاج آخر، وقد قال جالينوس في كتاب حيلة البرء لو أن شاباً حسن اللحم خصب البدن ليس في أحشائه ورم استحم بماء بارد أو سبغ فيه وقت القيت عند منتهى الحمى لا ينتفع بذلك. وقال أبو بكر الرازي: إذا كانت القوى قوية والحمى حادة والتضيق بين ورم في الجوف ولا وقت فإن للماء البارد ينفع شربه، فإن كان العليل خصب البدن والزمان حاراً وكان متداً باستعمال الماء البارد اغتسالا غليظاً له فيه. وقد نزل ابن القيم حديث ثوبان على هذه القيود فقال: هذه الصفة تنفع في فصل الصيف في البلاد الحارة في الحمى المرضية أو الغلب الخالصة التي لا ورم معها ولا شيء من الأعراض الريدية، والمراد الفاسدة، فيطفئها بإذن الله، فإن الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبعده عن ملقاة الشمس، ووقره القوى في ذلك الوقت لكونه عقب الترم والسكران ويرد للماء، قال: والأيام التي أشار إليها هي التي يقع فيها بحرارة الأمراض الحادة غالباً ولا سيما في البلاد الحارة. والله أعلم. قالوا: وقد تكرر في الحديث استعماله

صلى الله عليه وسلم للماء البارد في علته كما قال «صبروا عليّ من سبغ قرب لم تحمل أوكيتهن» وقد تقدم شرحه. وقال سيرة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقرية من ماء فأفرغها على قرته فأقتسل «أخرجه البزار وصححه الحاكم، ولكن في سننه راو ضعيف. وقال أسن: إذا حم أحدكم فليشرب عليه من الماء البارد من السحر ثلاث ليال» أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في الطب والطبراني في الأوسط «وصححه الحاكم وسننه قوي، وله شاهد من حديث أم خالدة بنت سعيد وأخرجه الحسن بن سفيان في سننه وأبو نعيم في الطب من طريقه، وقال عبد الرحمن بن المرقع رفعه «الحمى رائدة الموت، وهي سجن الله في الأرض فبروها لها الماء في الشتاء، وصبوه عليكم فيما بين الأذنين المغرب والعشاء. قال قتلعلوا فذهب عنهم» أخرجه الطبراني. وهذه الأحاديث كلها ترد التناول الذي نقله الخطابي عن ابن الأنباري أنه قال: المراد بقوله فأبروها الصلابة به، قال ابن القيم: أظن الذي حل قاتل هذا أنه اشكل عليه استعمال الماء في الحمى فعدل إلى هذا، وله وجه حسن لأن الجزء من جنس العمل، فكان لما أخذ لبب العطشان بماء أخذ الله لبب الحمى عنه، ولكن هذا يؤخذ من قبه الحديث وإشارته، وأما المراد به بالأصل فهو استعماله في البدن حقيقة كما تقدم، والله أعلم.

قوله: (قال نافع وكان عبد الله) أي ابن عمر (يقول اكتشف عنا الرجز) أي العذاب، وهذا موصل بالسند الذي قبله، وكان ابن عمر فهم من كون أصل الحمى من جهنم أن من أصابه غلب بها، وهذا التغلب يختلف باختلاف محلّه: فيكون للمؤمن تكفيرا لذنبه وزيادة في أجوره كما سبق، وللkāfir عقوبة وانتقاماً، وإنما طلب ابن عمر كشفه مع ما فيه من الثواب لشرعية طلب العافية من الله سبحانه، إذ هو قادر على أن يكثر سيئات عبده ويعلم ثوابه، من غير أن يصيحه شيء يشق عليه، والله أعلم.

الحديث الثاني

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير، وفاطمة بنت المنذر أي ابن الزبير هي بنت عمه وزوجه، وأسامة بنت أبي بكر جدهما لأبويهما معاً.

قوله: (بينها وبين جهنم) بفتح الجيم وسكون التحتانية بعد ما موحولة: هو ما يكون مفرجاً من التوب كالكم والطروق، وفي رواية حيلة عن هشام عند مسلم «تصبه في جيبها».

قوله: (أن يبردها) بفتح أوله وضم الراء الخفيفة، وفي رواية لأبي ذر بضم أوله وفتح المرحنة وتشديد الراء من التبريد، وهو معنى رواية أبرد بهمة مقطوعة، زائدة على في روايته «وقال إنها من فيح جهنم».

الحديث الثالث: حديث عائشة.

قوله: (يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة أيضاً. وأشار بإيراد روايته هذه عقب الأولى إلى أنه ليس باختلافاً على هشام بل له في هذا المتن إسنادان، بقرينة مفارقة السياقين.

الحديث الرابع: حديث رافع بن خديج.

قوله: (من فيح جهنم) في رواية السرخسي «من فوح» بالواو، وتقدم في صفة النار من بده الحلق من هذا الوجه بلفظ «من فور» وكلها بمعنى، وتقدم هناك بلفظ «فأبروها عنكم» بزيادة «عنكم» وكذا زادها مسلم في روايته عن هشام بن السري عن أبي الأحوص بالسند المذكور هنا.

٢٩- باب من خرج من أرض لا تلاءمه

٥٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَسَاءً، أَوْ رَجُلًا، مِنْ عَكْلٍ وَغُرَيْثَةٍ، قَبِلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَتَلُوا بِالإِسْلَامِ، وَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِفْعٍ، وَاسْتَوَحَمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوِّ وَرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ، فَيَسْرِثُوا مِنْ أَلْيَانِهَا وَأَوْرَاقِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ، فَكَفَرُوا بِدِينِ إِسْلَامِهِمْ، وَقَالُوا رَاعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَأْذِنُوا الدَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَحَبَسَ الطَّلَبَ فِي أَقْرَابِهِمْ، وَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَهْلِيَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتَوَكَّأُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ، حَتَّى مَاتُوا عَلَى خَالِيهِمْ. [راجع: ٢٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٧١].

٥٧٢٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: يَحْتَمِي بِمَ مَاتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الطَّاعُونِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». [راجع: ٢٨٣٠، أخرجه مسلم: ١٩١٦].

٥٧٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُعْيٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ». [راجع: ٦٥٣، أخرجه مسلم: ١٩١٤، مطروك].

قوله: (باب ما يذكر في الطاعون) أي ما يصح على شرطه. والطاعون بوزن فاعول من الطعن، عدلوا به من أصله ووضعوه دالاً على الموت العام كالوباء، ويقال طعن فهو مطعون وطمين إذا أصابه الطاعون، وإذا أصابه الطعن بالرمح فهو مطعون، هذا كلام الجوهري، وقال الخليل: الطاعون الوباء. وقال صاحب «النهاية»: الطاعون المرض العام الذي يفسد له الهواء، ويتسبب به الأمزجة والأبدان، وقال أبو بكر بن العربي: الطاعون الوباء الذي يظني الروح كالذئبة، سمي بذلك لمعوم مصابه وسرعة قتله. وقال أبو الوليد الباجي: هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات، تختلف المتباد من أمراض الناس، ويكون مرضهم واحداً بخلاف بقية الأوقات فتكون الأمراض مختلفة. وقال الداودي: الطاعون علة تخرج من الأرقاع وفي كل طي من الجسد والصحيح أنه الوباء. وقال عياض: أصل الطاعون القسروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، فسميت طاعوناً لشيئها بها في الهلاك، وإلا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعوناً. قال: ويدل على ذلك أن وباء الشام الذي وقع في عمواس إنما كان طاعوناً. وما ورد في الحديث أن الطاعون وغز الجبلين. وقال ابن عبد البر: الطاعون غدة تخرج في الرماق والأطباء، وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله. وقال النووي في «الروضة»: قيل: الطاعون انصباب الدم إلى عضو. وقال آخرون: هو هيجان الدم وانتفاخه. قال القرطبي: وهو قريب من الجلبان، من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقت لحمه. وقال الغزالي: هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى أو انصباب الدم إلى بعض الأطراف، فيفتح ويحمر، وقد يذهب ذلك العضو. وقال النووي أيضاً في تهذيبه: هو بثر وورم مؤلم جلد، يخرج مع هب، ويسود ما حوله أو يخضر أو يحمر حرة شديدة بنفسجية كدرة، ويحصل معه خفقان وقر، ويخرج غالباً في الرماق والأطباء، وقد يخرج في الأيدي والأصابع وسائر الجسد. وقال جماعة من الأطباء منهم أبو علي بن سينا: الطاعون مادة سمية تلتصق وربما قتلاً يحدث في المواضع الرخوة والمغالب من البدن، وأغلب ما تكون تحت الإبط أو خلف الأذن أو عند الأرنبة. قال: وسيبه دم رديء، مماثل للبلعنة في الفساد يستحيل إلى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدي إلى القلب كيفية رديئة فيحدث النقي والفتيان والنفثي والمخفان، وهو لوراده لا يقبل من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع، وأردوه ما يقع في الأعضاء الرئيسية، والأسود منه قل من يسلم منه، وأسلمه الآخر ثم الأصفر. والطواحين تكثر عند الوباء في البلاد الوئجة، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالمعكس، وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح وملحه. قلت: فهذا ما بلغنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه. والحاصل أن حقيقة ورم ينشأ عن هيجان الدم أو انصباب الدم إلى عضو فيفسده، وأن غير ذلك من الأمراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعوناً بطريق المجاز لاشتراكهما في عموم المرض به أو كثرة الموت، والدليل على أن الطاعون بغاير الوباء ما سيأتي في ربيع أحاديث الباب «أن الطاعون لا يدخل المدينة» وقد سبق في حديث عائشة «قلعتا المدينة وهي أوبأ أرض الله» وفيه قول بطل - أخرجونا إلى أرض الوباء وما سبق في الجناز من حديث أبي الأسود «قلعت المدينة في خلافة عمر وهم يموتون موتاً ذريعاً» وما سبق في حديث العريين في الطهارة أنهم استخرجوا المدينة، وفي لفظ أنهم قالوا إنها أرض ريتة فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجوداً بالمدينة، وقد صرح الحديث الأول بأن الطاعون لا يدخلها فدل على أن الوباء غير الطاعون. وأن من أطلق على كل وباء طاعوناً بطريق المجاز. قال أهل اللغة: الوباء هو المرض العام، يقال أوبأت الأرض فهي موبئة، ووبئت بالفتح فهي وبئة، وبالنضم فيه موبوءة. والذي يفتقر به الطاعون من الوباء أصل الطاعون السيئ لم يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تكلم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجبل، ولا يخالف ذلك ما قال الأطباء من كونه الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصبابه لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة تحدث منها المادة السمية ويعيق الدم بسببها أو ينصبب وإما لم يتعرض له الأطباء

قوله: (باب من خرج من أرض لا تلائم) بتحتية مكسورة وأصله بالمخرج ثم كثر استعماله فسهل، وهو من اللامعة بالذات أي المراقبة وزناً ومعنى. وذكر فيه قصة المرينين، وقد تقدمت الإشارة إليها قريباً. وكأنه أشار إلى أن الحديث الذي أورده بعده في النهي عن الخروج من الأرض التي وقع فيها الطاعون ليس على عمومته. وإنما هو مخصوص من خرج فلأمره كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى.

٣٠- باب مَا يَذْكُرُ فِي الطَّاعُونِ

٥٧٢٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَسْمَةَ بِنْتُ زَيْدٍ يَخْتَلُثُ سَعْدًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الطَّاعُونَ بِأَرْضِهِمْ فَلَا تَدْخُلُوهُمْ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِهِمْ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا».

قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ يَخْتَلُثُ سَعْدًا وَلَا يُكْبِرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. [راجع: ٣٤٧٣، أخرجه مسلم: ٢٢١٨].

٥٧٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرِّغَ لَيْلَةِ امْرَأَةِ الْإِسْجَادِ، أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاسْتَقْبَلُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْنَا لَمْ نَرِ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَتَلَكْ بِقِيَّةِ النَّاسِ وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَرَى أَنْ تَقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْجِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاسْتَقْبَلُوا كَاخِيَاءَهُمْ، فَقَالَ: ارْجِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: لِي مَنْ كَانَ هَذَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ وَجَلَان، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تَقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَادَّى عُمَرُ لِي النَّاسِ: إِنِّي مَسْتُحٌ عَلَى فُجْرٍ فَأَصْبَحُوا عَلَيْهِ. فَقَالَ: أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ: أَفَرَأَا مِنْ قَتَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرَكَ قَالَتْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفَرُ مِنْ قَتَرِ اللَّهِ إِلَى قَتَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَتْ لَكَ إِيْلَ قَبْلَتٍ وَادِيًا لَمْ تَدْنُكَ، إِحْدَاهُمَا خَصِيَّةٌ، وَالْأُخْرَى جَلْبَتَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَغَبْتَ الْخَصِيَّةَ رَغَبْتَ بِقَتَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَغَبْتَ الْجَلْبَتَةَ رَغَبْتَ بِقَتَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ مَعَهُ ابْنِي بَعْضِ حَاجِبِهِ، فَقَالَ: إِنَّ حَبِيدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِأَرْضِهِمْ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِهِمْ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا» وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِهِمْ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا. قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ ثُمَّ انْصَرَفَ. [الطبر: ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، أخرجه مسلم: ٢٢١٩].

٥٧٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَابِرٍ: أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا كَانَ بِسَرِّغَ بَلَّغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِأَرْضِهِمْ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِهِمْ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا» مِنْهُ. [راجع: ٥٧٢٩، أخرجه مسلم: ٢٢١٩].

٥٧٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَعِيمِ الْمُجَوِشِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ الْمَسِيحُ، وَلَا الطَّاعُونُ». [راجع: ١٨٨٠، أخرجه مسلم: ١٣٧٩، بالظن الدجال، بدل «المسيح»].

لكونه من طعن الجن لأنه أمر لا يدرك بالعقل، وإنما يعرف من الشارع فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم. وقال الكلبي في «معاني الأخبار» يجتمع أن يكون الطاعون على قسمين: قسم يحصل من غلبة بعض الأخلاط في دم أو صفراء مختزلة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن، وقسم يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط وإن لم يكن هناك طعن، وتقع الجراحات أيضاً من طعن الإنس. انتهى. وما يزيد أن الطاعون إما يكون من طعن الجن وقوعه غالباً في أعدل الفصول وفي أصح البلاد هواءاً وأطيبها ماء، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض لأن الهواء يفسد تارة ويصح أخرى، وهذا يذهب أحياناً ويحيي أحياناً على غير قياس ولا تجرئة، فرما جاء سنة على سنة، وربما أبداً سنين، ويأنه لو كان كذلك لم الناس والحيوان، والموجود بالشهادة أنه بسبب الكثير ولا يصيب من هم بجائهم مما هو في مثل مزاجهم، ولو كان كذلك لم جميع البدن، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوز، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الأسقام، وهذا في الغالب يقتل بلا مرض، فدل على أنه من طعن الجن كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك: منها حديث أبي موسى رضى «فناء أمي بالطعن والطاعون». قيل: يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة

أخرجه أحمد من رواية زياد عن علاقة عن رجل عن أبي موسى، وفي رواية له عن زياد «حدثني رجل من قومي قال: كنا على باب عثمان ننظر الإذن، فسمعت أبا موسى، قال: زياد: فلم أرض بقوله فسألت سيد أبي قال: صدق» وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المجهم يزيد بن الحارث، وسماه أحمد في رواية أخرى أسامة بن شريك، فأخرجه من طريق أبي بكر النهشلي عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: «خرجنا في بضع عشرة نفساً من بني ثعلبة، فإذا نحن بأبي موسى» ولا معارضة بينه وبين من سماه يزيد بن الحارث لأنه يحصل على أن أسامة هو سيد أبي الذي أشار إليه في الرواية الأخرى واستتب فيه حادثه به الأول وهو يزيد بن الحارث، ورجاله رجال الصحيحين إلا للمجهم، وأسامة بن شريك صحابي مشهور، والذي سماه وهو أبو بكر النهشلي من رجال مسلم، فالحديث صحيح بهذا الاعتبار، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم وأخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: «سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هو وخز آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: «سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هو وخز أعدائكم من الجن، وهو لكم شهادة» ورجاله رجال الصحيح، إلا أبا بلع بفتح الموحدة وسكون اللام بعدما جيم واسمه يحيى وثقه ابن معين والنسائي وجماعة، وضمه جماعة بسبب التشريح وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور، وللحديث طريق ثالثة أخرجهما الطبراني من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبي موسى عن أبيه عن جده، ورجاله رجال الصحيح إلا كريباً وأباه وكريب وثقه ابن حبان، وله حديث آخر في الطاعون أخرجه أحمد وصححه الحاكم من رواية عاصم الأحول عن كريب بن الحارث عن أبي بردة بن نيس أخي أبي موسى الأشعري رضى «اللهم اجعل فناء أمي قتلاً في سبيك بالطعن والطاعون» قال العلماء: أراد صلى الله عليه وسلم أن يحصل لأمته أرفع أنواع الشهادة وهو القتل في سبيل الله بأبني أعدائهم إما من الإنس وإما من الجن. ولحديث أبي موسى شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سالم عن رجل عن عطاء عنها، وهذا سند ضعيف وآخر من حديث ابن عمر سنده أضعف منه، والمصلحة في هذا الباب على حديث أبي موسى فإنه يحكم له بالصحة لعدم طرقه إليه. وقوله: «وخز» يفتح أوله وسكون المعجمة بعدما زاي قال أهل اللغة: هو الطعن إذا كان غير نافذ، ووصف طعن الجن بأنه وخز لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر بالباطن أولاً ثم يؤثر في الظاهر وقد لا يتغل، وهذا بخلاف طعن الإنس فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن فيؤثر في الظاهر أولاً ثم يؤثر في الباطن، وقد لا يتغل.

(تعبية): يقع في الألسنة وهو في «النهاية» لابن الأثير تيمناً لغربي المروي بلطف «وخز إخوانكم» ولم أره بلطف «إخوانكم» بعد التبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسند لا في الكتب المشهورة ولا الأجزاء المتثرة، وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد أو الطبراني أو كتاب الطواغين لابن أبي الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث:

الأول: حديث أسامة بن زيد.

قوله: (حبيب بن أبي ثابت سمعت إبراهيم بن سعد) أي ابن أبي وقاص، وقع في سياق أحد فيه قصة عن حبيب قال: «كنت بالمدينة، فبلغني أن الطاعون بالكوفة، فقلت: لو كان كذلك لم الناس والحيوان، والموجود بالشهادة أنه بسبب الكثير ولا يصيب من هم بجائهم مما هو في مثل مزاجهم، ولو كان كذلك لم جميع البدن، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوز، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الأسقام، وهذا في الغالب يقتل بلا مرض، فدل على أنه من طعن الجن كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك: منها حديث أبي موسى رضى «فناء أمي بالطعن والطاعون». قيل: يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة أخرجه أحمد من رواية زياد عن علاقة عن رجل عن أبي موسى، وفي رواية له عن زياد «حدثني رجل من قومي قال: كنا على باب عثمان ننظر الإذن، فسمعت أبا موسى، قال: زياد: فلم أرض بقوله فسألت سيد أبي قال: صدق» وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المجهم يزيد بن الحارث، وسماه أحمد في رواية أخرى أسامة بن شريك، فأخرجه من طريق أبي بكر النهشلي عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: «خرجنا في بضع عشرة نفساً من بني ثعلبة، فإذا نحن بأبي موسى» ولا معارضة بينه وبين من سماه يزيد بن الحارث لأنه يحصل على أن أسامة هو سيد أبي الذي أشار إليه في الرواية الأخرى واستتب فيه حادثه به الأول وهو يزيد بن الحارث، ورجاله رجال الصحيحين إلا للمجهم، وأسامة بن شريك صحابي مشهور، والذي سماه وهو أبو بكر النهشلي من رجال مسلم، فالحديث صحيح بهذا الاعتبار، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم وأخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: «سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هو وخز آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: «سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هو وخز أعدائكم من الجن، وهو لكم شهادة» ورجاله رجال الصحيح، إلا أبا بلع بفتح الموحدة وسكون اللام بعدما جيم واسمه يحيى وثقه ابن معين والنسائي وجماعة، وضمه جماعة بسبب التشريح وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور، وللحديث طريق ثالثة أخرجهما الطبراني من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبي موسى عن أبيه عن جده، ورجاله رجال الصحيح إلا كريباً وأباه وكريب وثقه ابن حبان، وله حديث آخر في الطاعون أخرجه أحمد وصححه الحاكم من رواية عاصم الأحول عن كريب بن الحارث عن أبي بردة بن نيس أخي أبي موسى الأشعري رضى «اللهم اجعل فناء أمي قتلاً في سبيك بالطعن والطاعون» قال العلماء: أراد صلى الله عليه وسلم أن يحصل لأمته أرفع أنواع الشهادة وهو القتل في سبيل الله بأبني أعدائهم إما من الإنس وإما من الجن. ولحديث أبي موسى شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سالم عن رجل عن عطاء عنها، وهذا سند ضعيف وآخر من حديث ابن عمر سنده أضعف منه، والمصلحة في هذا الباب على حديث أبي موسى فإنه يحكم له بالصحة لعدم طرقه إليه. وقوله: «وخز» يفتح أوله وسكون المعجمة بعدما زاي قال أهل اللغة: هو الطعن إذا كان غير نافذ، ووصف طعن الجن بأنه وخز لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر بالباطن أولاً ثم يؤثر في الظاهر وقد لا يتغل، وهذا بخلاف طعن الإنس فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن فيؤثر في الظاهر أولاً ثم يؤثر في الباطن، وقد لا يتغل.

(تعبية): وقع الرجب بالسبب للمهمة موضع الرجز بالزاي، والذي بالزاي هو المعروف وهو العذاب، والمشهور في الذي بالسبب أنه الخبيث أو النجس أو القلر، وجرم الفارابي والجوهري بأنه يطلق على العذاب أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠٠] وحكاية الراغب أيضاً. والتخصيص على بني إسرائيل إخص فإن كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك إلى ما جاء في قصة بلعام، فأخرج الطبري من طريق سليمان التيمي أحد صفراء التابعين عن سيار: أن رجلاً كان يقال له بلعام كان مجاب الدعوة، وأن موسى أتبعه من بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام، فأتاه قومه فقالوا: ادع الله عليهم، فقال: حتى أؤامر ربي، فمنع، فأتوه بهدية فقبلها وسألوه ثانياً فقال حتى أؤامر ربي، فلم يرجع إليه بشيء، فقالوا: لو كره لنهك، فدعا عليهم فصار يجري على لسانه ما يدعو به على بني إسرائيل فيقبل على قومه، فلاموه على ذلك فقال: سألكم على ما فيه ملائكم أرسلوا النساء ما عسكرهم ومرودن أن لا يمتحن من أحد، فمسي أن يزونا فيهلكوا، فكان فيمن خرج بنت الملك فأرادها رأس بعض الأسباط وأخبرها مكانه فمكته من نفسها، فوقع في بني إسرائيل الطاعون، فمات منهم سبعون ألفاً في يوم، وجاء رجل من بني هارون ومعه الرمح فطعنهما وأبداه الله فانتظهما جيماً، وهذا مرسل جيد وسيل شامي موثق، وقد ذكر الطبري هذه القصة من طريق محمد بن إسحاق عن سائر أبي التضرع فذكر نحوه، وسعى المرأة كشتا بفتح الكاف وسكون المعجمة بعدما شتاة، والرجل زمري بكسر الزاي وسكون الميم وكسر الراء رأس سبط شمعون، وسعى الذي طعنهما فنحاص بكسر الفاء وسكون النون بعدما مهمة ثم مهمة ابن هارون، وقال في آخره: فحصب من هلك من الطاعون سبعون ألفاً، والمقلل يقول عشرون ألفاً. وهذه الطريق تعضد الأولى. وقد أشار إليها عياض فقال: قوله: أرسل على بني إسرائيل قيل: مات منهم في ساعة واحدة عشرون ألفاً وقيل: سبعون ألفاً. وذكر ابن إسحاق في «اللبث» أن الله أوحى إلى داود أن بني إسرائيل كثر عصيانه، فخيرهم بين ثلاث: إما أن أبليهم بالتحط أو العدو شهرين، أو الطاعون ثلاثة أيام. فأخبرهم فقالوا: اختر لنا. فاختار الطاعون. فمات منهم إلى أن زالت الشمس سبعون ألفاً وقيل مائة ألف. فضرع داود إلى الله تعالى. فرحمه. وورد وقوع الطاعون في غير بني إسرائيل، فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله: «من كان قبلكم» فمن ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير قال: «أمر موسى بني إسرائيل أن ينبع كل رجل منهم كبشاً، ثم ليضرب كفه في دمه، ثم ليضرب به على يابه. ففعلوا. فسألم القبط عن ذلك فقالوا: إن الله سيعت عليكم عذاباً وإنما تنجو منه بهذه العلامة.

فأصبحوا وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفاً، فقال فرعون عند ذلك لموسى: ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك لئن كشفت عنا الرجز لنأسفنك، ففكشفه عنهم ﴾ وهذا مرسل جيد الإسناد. وأخرج عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريق الحسن في قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ ديارهم وهم ألفٌ إذا حضروا للقتال ﴾ [البقرة: ٢٤٣] قال: فروا من الطاعون ﴿ قال لهم الله موتوا ثم أحياهم ﴾ [البقرة: ٢٤٤] ليكلموا بقية أجيالهم. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك قصته مطولة. فأقدم من وقتنا عليه في المتقول عن وقع الطاعون به من بني إسرائيل في قصة بلعام، ومن غيرهم في قصة فرعون، وتكرر بعد ذلك لغيرهم والله أعلم. وسياهي شرح قوله: ﴿ إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإلخ ﴾ في شرح الحديث الذي بعده.

الحديث الثاني: حديث عبد الرحمن بن عوف، وفيه قصة عمر وأبي عبيدة، ذكره من وجهين مطولاً ومختصراً.

قوله: (عن عبد الحميد) هو بتقديم الحاء المهملة على الميم، وروايته عن شيخه فيه من رواية الأقران، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق، وصحاحيان في نسق، وكلمهم مدنيون.

قوله: (عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث) أي ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، لجده أبيه نوفل ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم صحبة، وكذا لولده الحارث، وولد عبد الله بن الحارث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فعد لذلك في الصحابة فهم ثلاثة من الصحابة في نسق، وكان عبد الله بن الحارث يلقب بـ «محدثين مفتوحين» الثانية مثقلة وممنه المحتل البدن من النعمة، ويكنى أبا محمد، ومات سنة أربع وستين. وأما ولده راوي هذا الحديث فهو عن وافق اسمه اسم أبيه، وكان يكنى أبا يحيى ومات سنة تسع وتسعين، وما له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد وافق مالكاً على روايته عن ابن شهاب هكذا معمر وغيره، وخالفهم يونس فقال عن ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث أخرجه مسلم ولم يسن لفظه، وساقه ابن خزيمة وقال: قول مالك ومن تابعه أصح. وقال الدارقطني: تابع يونس صالح بن نصر بن مالك. وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعاً عن ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث، والصبواب الأول، وأظن ابن وهب حل رواية مالك على رواية يونس، قال: وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير عن مالك كالجملعة، لكن قال: «عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس» زاد في السند «عن أبيه» وهو خطأ. قلت: وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال: «عن ابن شهاب عن عبد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر» أخرجه ابن خزيمة، وهشام صدوق سيع المحظوظ وقد اضطرب فيه فرواه تارة هكذا ومرة أخرى «عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر» أخرجه ابن خزيمة أيضاً، ولابن شهاب فيه شيخ آخر قد ذكره البخاري أثر هذا السند.

قوله: (أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام) ذكر سيف بن عمر في «الفتح» أن ذلك كان في ربيع الآخر سنة ثمانٍ عشرة، وأن الطاعون كان وقع أولاً في الحرم وفي صفر ثم ارتفع، فكتبوا إلى عمر فخرج حتى إذا كان قريباً من الشام بلغه أنه أشد ما كان، فذكر القصة. وذكر خليفة بن خياط أن خروج عمر إلى سيع كان في سنة سبع عشرة، قاله أعلم. وهذا الطاعون الذي وقع بالشام حينئذ هو الذي يسمى طاعون عمواس بفتح المهملة والميم وحكي تسكينها وآخروهم مائلة، قيل: سمي بذلك لأنه هم وواسي.

قوله: (حتى إذا كان يمسح) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة وحكي عن ابن وضاح تحريك الراء وخطأه بعضهم: مبنية استحبابه أبو عبيدة، وهي والبرموك والجلابية متصلات وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة. وقال ابن عبد البر: قيل: إنه واد بترك، وقيل: بقر بترك، وقال الحازمي: هي أول الحجاز، وهي من منازل حاج الشام، وقيل: بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة.

قوله: (لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه) هم خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحيل بن حسنة وعمر بن العاص، وكان أبو بكر قد قسم البلاد بينهم وجعل أمر القتال إلى خالد، ثم رده مصر إلى أبي عبيدة، وكان مصر رضي الله تعالى عنه قسم الشام أجنادا: الأردن جند، وحمص جند، ودمشق جند، وفلسطين جند، وقنسرين جند، وجعل على كل جند أميراً، ومنهم من قال: إن قنسرين كانت مع حمص فكانت أربعة، ثم أفرزت قنسرين في أيام يزيد بن معاوية.

قوله: (فأخبره أن الوفاء قد وقع بأرض الشام) في رواية يونس «الوجه» بدل «الرب» وفي رواية هشام بن سعد «أن عمر لما خرج إلى الشام سمع بالطاعون» ولا

خالفه بينها، فإن كل طاعون وباء ووجع من غير عكس.

قوله: (فقال عمر: ادع لي للمهاجرين الأولين) في رواية يونس «اجمع لي».

قوله: (ارفضوا عني) في رواية يونس «أمرهم فخرجوا عنه».

قوله: (من مشيخة قريش) ضبط «مشيخة» بفتح الميم والتحتانية بينهما معجمة ساكنة. وفتح الميم وكسر المعجمة وسكون التحتانية جمع شيخ ويجمع أيضاً على شيوخ بالضم، والكسر، وأشياخ، وشيخة بكسر ثم فتح، وشيخان بكسر ثم سكون، ومشيائخ، ومشيخاء بفتح ثم سكون ثم ضم ومد، وقد تشعب الضمة حتى تصير واواً فتتم عشراً.

قوله: (من مهاجرة الفتح) أي الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح، أو المراد سلمة الفتح، أو أطلق على من تحول إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجرة صورة وإن كان الهجرة بعد الفتح حكماً قد ارتضت، وأطلق عليهم ذلك احترازاً عن غيرهم من مشيخة قريش عن أقام مكة ولم يهاجر أصلاً، وهذا يشير بأن من هاجر فضلاً في الجملة على من لم يهاجر وإن كانت الهجرة الفاضلة في الأصل إنما هي لمن هاجر قبل الفتح لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا هجرة بعد الفتح»، وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار إسلام، فالذي يهاجر منها للمدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا للفرار بدنه، بخلاف ما قبل الفتح، وقد تقدم بيان ذلك.

قوله: (بقية الناس) أي الصحابة، أطلق عليهم ذلك تعظيماً لهم أي ليس الناس إلا هم، ولهذا عطفهم على الصحابة عطف تيسير، ويحتمل أن يكون المراد بقية الناس أي الذين أذكروا النبي صلى الله عليه وسلم عموماً، والمراد بالصحابة الذين لازموا وقتلوا معه.

قوله: (فنادى عمر في الناس: إني مصبح على ظهر، فأصبحوا عليه) زاد يونس في روايته «فإني ماض لا أرى، فانظروا ما أمركم به فامضوا له، قال فأصبح على ظهر».

قوله: (فقال أبو عبيدة) وهو إذا ذاك أمير الشام (فأروا من قدر الله؟) أي أترجع فأروا من قدر الله؟ وفي رواية هشام بن سعد «وقالت طائفة منهم أبو عبيدة: أومن الموت نقرأ؟ إنما نحن بقدر، لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا».

قوله: (فقال عمر لو غورك قالوا يا أبا عبيدة) أي لعاقبتك، أو لكان أولى منك بذلك، أو لم أتجيب منه، ولكني أتجيب منك مع علمك وفضلك كيف تقول هذا؟ ويحتمل أن يكون المحذوف: لأبيته، أو هي للتني فلا يحتاج إلى جواب، والمعنى أن غيرك عن لا نهم له إذا قال ذلك يحدو. وقد بين سبب ذلك بقوله وكان عمر يكبره خلافاً، أي خالفته.

قوله: (نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله) في رواية هشام بن سعد «إن تقمنا فيقدر الله، وإن تأخرنا فيقدر الله» وأطلق عليه فقرأاً لشبهه به في الصورة وإن كان ليس فقرأاً شروحاً. والمراد أن محموم المرء على ما يهلكه منهي عنه. ولو فعل لكان من قدر الله، ونجته ما يؤذيه مشروع وقد يقدر الله وقوعه فيما فر منه فلو فعله أو تركه لكان من قدر الله، فهما مقامان: مقام التوكل، ومقام التسلك بالأسباب كما سياهي تهريره. ومحصل قول عمر: «نفر من قدر الله إلى قدر الله» أنه أراد أنه لم يفز من قدر الله حقيقة، وذلك أن الذي فر منه أمر خاف على نفسه من فلم يهجم عليه، والذي فر إليه أمر لا يخاف على نفسه من إلا الأمر الذي لا بد من وقوعه سواء كان طاعناً أو مقبلاً.

قوله: (له علوقان) بضم العين المهملة ويكسرهما أيضاً وسكون الدال المهملة: تنية عدوة، وهو المكان المرتفع من الوادي، وهو شاطئه.

قوله: (إحداهما خصية) بوزن عظيمة، وحكى ابن التين سكون الصاد بشرى باء، زاد مسلم في رواية معمر «وقال له أيضاً: أرايت لو أنه رعى الجدي وترك الخصبة أكنت نعيمه؟» وهو بتشديد الجيم قال: نعم. قال: فسر إذا، فسار حتى أتى المدينة».

قوله: (فجاء عبد الرحمن بن عوف) هو موصول عن ابن عباس بالسند المذكور.

قوله: (وكان متعظياً في بعض حاجته) أي لم يحضر معهم المشاورة المذكورة لئيب.

قوله: (إن عندي في هذا علماً) في رواية مسلم «لعلماً» بزيادة لام التأكيد.

قوله: (إذا سمعتم به بأرض فلا تقعدوا عليه إلخ) هو موافق للسند الذي قبله عن أسامة بن زيد وسعد وغيرهما، فلعلهم لم يكونوا مع عمر في تلك السفرة.

قوله: (فلا تخرجوا فقرأوا منه) في رواية عبد الله بن عامر التي بعد هذه وفي

حديث أسامة عند النسائي « فلا تفروا منه » وفي رواية لأحمد من طريق ابن سعد عن أبيه مثله، ووقع في ذكر بني إسرائيل « إلا فراراً منه » وتقدم الكلام على إعرابه هناك.

قوله: (عن عبد الله بن عامر) بن ربيعة، وثبت كذلك في رواية القعني كما سيأتي في ترك الحيل وعبد الله بن عامر هذا معبود في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وسَمِعَ منه ابن شهاب هذا الحديث عالياً عن عبد الرحمن بن عوف وعمر، لكنه اختصر القصة واقتصر على حديث عبد الرحمن بن عوف، وفي رواية القعني عقب هذه الطريق « وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف « من حديث عبد الرحمن، وهو لمسلم بن يحيى بن يحيى عن مالك وقال: « إنما رجع بالناس من سرغ » عن حديث عبد الرحمن بن عوف وكذا هو في الموطأ، وقد رواه جويوة بن أسماء عن مالك خارج الموطأ » مطولاً أخرجه البخاري في « الغرائب » فزاد بعد قوله عن حديث عبد الرحمن بن عوف « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهي أن يقدم عليه إذا سمع به، وأن يخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها » وأخرجه أيضاً من رواية بشر بن عمر عن مالك بمناه، ورواية سالم هذه منقطعة لأنه لم يترك القصة ولا جده عمر ولا عبد الرحمن بن عوف، وقد رواه ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سالم قال: « عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عبد الرحمن أخبر عمر وهو في طريق الشام لما بلغه أن بها الطاعون » فذكر الحديث أخرجه الطبراني فإن كان مغرطاً فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عبد الله بن عامر وبعضه من سالم عنه، واختصر مالك الواسطة بين سالم وعبد الرحمن والله أعلم، وليس مراد سالم بهذا الحصر نهي سبب رجوع عمر أنه كان عن رأي الذي وافق عليه مشيخة قريش من رجوعه بالناس، وإنما مراده أنه لما سمع الخبر رجع عنه ما كان عزم عليه من الرجوع، وذلك أنه قال: « إني مصعب على ظهر » فبات على ذلك ولم يشرع في الرجوع حتى جاء عبد الرحمن بن عوف فحدث بالحديث المرفوع فوافق رأي عمر الذي رآه فحضر سالم سبب رجوعه في الحديث لأنه السبب الأقوى، ولم يرد نهي السبب الأول وهو اجتهد عمر، فكأنه يقول: لو لا وجود النص لأمكن إذا أصبح أن يتردد في ذلك أو يرجع عن رأي، فلما سمع الخبر استمر على عزمه الأول، ولو لا الخبر لما استمر. فالحاصل أن عمر أراد بالرجوع ترك الإلقاء إلى التهلكة، فهو كمن أراد الدخول إلى دار فرأى بها مثلاً حريقاً تغمر طفوه فعُدل عن دخولها لتلا يصيبه. فعُدل عمر لذلك، فلما بلغه الخبر جاء موافقاً لرأي فاصحبه، فلاحظ ذلك قال من قال: إنما رجع لأجل الحديث، لا ما اقتضاه نظره فقط. وقد أخرج الطحاوي بسند صحيح « عن أنس أن عمر أتى الشام فاستقبله أبو طلحة وأبو عبيدة فقالا: يا أمير المؤمنين إن معك وجوه الصحابة وخيولهم، وإننا تركنا من بعدنا مثل حريق النار، فاربع العام. فرجع « وهذا في الظاهر يعارض حديث الباب، فإن فيه الجزم بأن أبا عبيدة أنكر الرجوع ويمكن الجمع بأن أبا عبيدة أشار أولاً بالرجوع ثم غلب عليه مقام التوكل لما رأى أكثر المهاجرين والأَنْصار جنحوا إليه فرجع عن رأي الرجوع، ونظر عمر في ذلك، فاستظهر عليه عمر بالحجة قتيبه، ثم جاء عبد الرحمن بن عوف بالنص فارتفع الإشكال. وفي هذا الحديث جواز رجوع من أراد دخول بلدة فعلم أن بها الطاعون، وأن ذلك ليس من الطيرة، وإنما هي من منع الإلقاء إلى التهلكة، أو سد الذريعة ثلاث معتقد من يدخل إلى الأرض التي وقع بها أن لو دخلها وعلم العدوى المنهي عنها كما سأذكره، وقد زعم قوم أن النهي عن ذلك إنما هو للتنبيه، وأنه يجوز الإقدام عليه لمن قوي تركه وصح يقينه، وتمسكوا بما جاء عن عمر أنه ندم على رجوعه من سرغ كما أخرجه ابن أبي شيبة بسند جيد من رواية عروة بن رويم عن القاسم بن محمد عن ابن عمر قال: « جئت عمر حين قدم فوجدته قائلاً في خيابه، فانتظرت في ظل الخباء، فسمعت يقول حين تغصور: اللهم اغفر لي رجوعي من سرغ » وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده أيضاً. وأجاب القرطبي في « المفهم » بأنه لا يصح عن عمر، قال: وكيف يتم على فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ويرجع عنه ويستغفر منه؟ وأجاب بأن سنده قوي والأخبار القوية لا ترد مثل هذا مع إمكان الجمع فيحتمل أن يكون كما حكاه البيهقي في شرح السنة عن قوم أنهم حلوا النهي على التنزيه، وأن القدم عليه جائز لمن غلب عليه التوكل، والانصراف عنه رخصة. ويحتمل - وهو أقوى - أن يكون سبب ندمه أنه خرج لأمر مهم من أمور المسلمين، فلما وصل إلى قرب البلد المقصود رجوع، مع أنه كان يمكنه أن يقسم بالقرب من البلد المقصود إلى أن يرتفع الطاعون فيدخل إليها ويقضي حاجة المسلمين، ويقيد ذلك أن الطاعون ارتفع عنها عن قرب، فعلمه كان بلغه ذلك فقدم على رجوعه إلى المدينة، لا على مطلق رجوعه، فرأى أنه لو انتظر لكان أولى له في رجوعه على السكر الذي كان صحبته من المنفعة، والخبر لم يرد بالأمر بالرجوع وإنما ورد بالنهي عن القدم. والله أعلم. وأخرج الطحاوي بسند صحيح « عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر: اللهم إن الناس قد غلوني ثلاثاً

أنا أبرا إليك منهم: زعموا أنني فررت من الطاعون وأنا أبرا إليك من ذلك » وذكر الطلاب والمكسر، وقد ورد عن غير عمر التصريح بالعمل في ذلك بمحض التوكل، فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح « عن هشام بن عروة عن أبيه أن الزبير بن العوام خرج غزياً نحو مصر، فكتب إليه أبراء مصر أن الطاعون قد وقع، فقال: إنما خرجنا للطنن والطاعون، فدخلها فلقي طعناً في جبهته ثم سلم » وفي الحديث أيضاً منع من وقع الطاعون يبذل هو فيها من الخروج منها، وقد اختلف الصحابة في ذلك كما تقدم، وكذا أخرجه أحمد بسند صحيح إلى أبي منيب « أن عمرو بن العاص قال في الطاعون: إن هذا رجز مثل السيل، من تنكبه أخطأ. ومثل النار، من أقام أحرقت، فقال شرحبيل بن حسنة: إن هذا رحمة من تنكبه أخطأ. ودعوة نبيكم، وقبض الصالحين قبلكم » وأبو منيب بضم الميم وكسر النون بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة وهو دمشقي نزل البصرة يعرف بالأحذب، ودفنه المعجلي وأبين جبان، وهو غير أبي منيب الجربي فيما ترجع حندي، لأن الأحذب أقدم من الجربي، وقد أثبت البخاري سماع الأحذب من معاذ بن جبل، والجربي يروي عن سميد بن المسيب وغيره. وللحديث طريق أخرى أخرجه أحمد أيضاً من رواية شرحبيل بن شفعة بضم المعجمة وسكون الفاء عن عمرو بن العاص، وشرحبيل بن حسنة بمناه، وأخرجه ابن خزيمة والطحاوي وسنده صحيح. وأخرجه أحمد وابن خزيمة أيضاً من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن شرحبيل بمناه. وأخرج أحمد من طريق أخرى أن المرجعة في ذلك أيضاً وقعت من عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل. وفي طريق أخرى بينه وبين وثالة الهذلي. وفي معظم الطرق أن عمرو بن العاص صدق شرحبيل وغيره على ذلك. ونقل عياض وغيره جواز الخروج من الأرض التي يقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة، منهم أبو موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين منهم الأسود بن هلال ومسرور، ومنهم من قال: النهي فيه للتنبيه ويكره ولا يجرم، وخالفهم جماعة فقالوا: يجرم الخروج منها لظاهر النهي الشابت في الأحاديث الماضية، وهذا هو الصحيح عند الشافعية وغيرهم، ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك: فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة مرفوعاً في أثناء حديث بسند حسن « قلت يا رسول الله لما الطاعون؟ قال غدة كغدة الإبل، المقيم فيها كالشهيد والفار منها كالفرار من الزحف ». وله شاهد من حديث جابر رفعه « الفار من الطاعون كالفار من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف » أخرجه أحمد أيضاً وابن خزيمة وسنده صالح للتأنيبات. وقال الطحاوي استدلل من أجاز الخروج بالنهي الوارد عن الدخول إلى الأرض التي يقع بها، قالوا: وإنما نهي عن ذلك خشية أن يعدي من دخل عليه، قال: وهو مردود لأنه لو كان النهي لهذا لجاز لأهل الموضع الذي وقع فيه الخروج، وقد ثبت النهي أيضاً عن ذلك فصرف أن المعنى الذي لأجله منعوا من القدم عليه غير معنى العدوى، والذي يظهر - والله أعلم - أن حكمه النهي عن القدم عليه ثلاث بضم من قدم عليه بتقدير الله يقول: لو لا أني قدمت هذه الأرض لما أصابني، ولعله لو أقام في الموضع الذي كان فيه لأصابه. فأمر أن لا يقدم عليه حسماً للمادة. ونهى من وقع وهو بها أن يخرج من الأرض التي نزل بها لتلا يسلم فيقول مثلاً: لو أقمت في تلك الأرض لأصابني ما أصاب أهلها، ولعله لو كان أقام بها ما أصابه من ذلك شيء. أحد ويؤيده ما أخرجه الميثم بن كليب والطحاوي والبيهقي بسند حسن عن أبي موسى أنه قال: « إن هذا الطاعون قد وقع، فمن أراد أن يشتد عنه فليفعل، واحذروا اثنين: أن يقول قاتل خرج خارج فسلم، وجلس جالس فاصيب فلو كنت خرجت لسلمت كما سلم فلان، أو لو كنت جلست أصببت كما أصيب فلان » لكن أبو موسى حل النهي على من قصد الفرار عساً. ولا شك أن الصور ثلاث: من خرج لقصد الفرار عساً فهذا يتناول النهي لا حاجة، ومن خرج لحاجة متمسكة لا لقصد الفرار أصلاً، ويتصور ذلك فيمن تهيأ للرحيل من بلد كان بها إلى بلد إقامته مثلاً ولم يكن الطاعون وقع فاتفق وقوعه في أثناء تجهيزه فهذا لا يقصد الفرار أصلاً فلا يدخل في النهي، والثالث من عرضت له حاجة فإراد الخروج إليها وانضم في ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التي وقع بها الطاعون فهذا محل النزاع، ومن جملة هذه الصورة الأخيرة أن تكون الأرض التي وقع بها وحة والأرض التي يريد التوجه إليها صحيحة فيترجمه بهذا القصد، فهذا جاء الثقل فيه عن السلف مختلفاً: فمن منع نظر إلى صورة الفرار في الجملة، ومن أجاز نظر إلى أنه مستثنى من عموم الخروج فراراً لأنه لا يتمحض للفرار وإنما هو لقصد التدوير، وعلى ذلك يحمل ما وقع في أثر أبي موسى المذكور « أن عمر كتب إلى أبي عبيدة إن إلى إليك حاجة فلا تضع كتابي من يدك حتى تقبل إلي. فكتب إليه: إني قد عرفت حاجتك، وإنني في جند من المسلمين لا أجد بنفسي رغبة عنهم. فكتب إليه: أما بعد فإنك نزلت بالمسلمين أرضاً غنيقة، فارفعهم إلى أرض زهره. فدعا أبو عبيدة أبا موسى فقال: أخرج فارقت للمسلمين منزلاً حتى انتقل بهم » فذكر القصة في اشتغال أبي

موسى بأمله، ووقع الطاعون بأي عبيد لما وضع رجله في الركاب متوجهاً، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فارتفع الطاعون، وقوله: « غيبة » غيبة معجمة وقاف بوزن عظيمة أي قرية من المياه والتزوز، وذلك ما يفسد غالباً به الهواء لفساد المياه، والتهمة الفسيحة البعيدة عن الروح. فهذا يدل على أن عمر رأى أن النهي عن الخروج إنما هو إن قصد القرار متمحضاً، ولعله كانت له حاجة بأي عبيد في نفس الأمر فلذلك استدعا، وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون به فاعتذر من إجابته لذلك، وقد كان عمر أمر لأي عبيد بذلك بعد مسامحة صاحب الحديث المذكور من عبد الرحمن بن عوف، فتأول عمر فيه ما تأول، واستمر أبو عبيدة على الأخذ بظاهره. وأيد الطحاوي صريح عمر بقصة العرنيين، فإن خروجهم من المدينة كان للعلاج لا للقرار، وهو واضح من قسمتهم لأنهم شكوا وغشم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم، وكان خروجهم من ضرورة الواقع لأن الإبل التي أمروا أن يتناولوا بالإناء وأبولها واستنشق روائحها ما كانت تنفث إقامتها بالبلد، وإنما كانت في مراعيها فلذلك خرجوا، وقد لحظ البخاري ذلك فترجم قبل ترجمة الطاعون من خرج من الأرض التي لا تلائم، وساق قصة العرنيين ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن بسيك بمهمة وكاف مصغراً، قال: « قلت يا رسول الله إن عندنا أرضاً يقال لها آيين هي أرض ريفنا وميرتنا وهي ريفنا، فقال: دعهما عندك، فإن من القرف التلف » قال ابن قتيبة القرف القرب من الوفاء، وقال الخطابي: ليس في هذا إنبات المدوى، وإنما هو من باب التجدي، فإن استصلاح الأهوية من أتبع الأشياء إلى تصحيح البدن وبالعكس، واستحقوا أيضاً بالقياس على القرار من المجمود وقد ورد الأمر به كما تقدم، والجواب أن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون قد ثبت النهي عنه، والمجمود قد ورد الأمر بالقرار منه فكيف يصح القياس؟ وقد تقدم في « باب الجلبان » من بيان الحكمة في ذلك ما ينبغي من إعادته. وقد ذكر العلماء في النهي عن الخروج حكماً: منها أن الطاعون في الغالب يكون عاماً في البلد الذي يقع به، فإذا وقع فالظاهر مداخلته سببه لمن بها فلا يقيه القرار، لأن المصلحة إذا تعبت - حتى لا يقع الانتكاش عنها - كان القرار عبثاً فلا يلبس بالعالم، ومنها أن الناس لو تواردوا على الخروج لصار من عجز عنه - بالمرض المذكور أو بغيره - ضائع للمصلحة لتفقد من يتهمه حياً أو ميتاً، وأيضاً فلو شرع الخروج فخرج الضعيف كان في ذلك كسر قلوب الضعفاء، وقد قالوا إن حكمة الوحيد في القرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يضر وإدخال الرعب عليه بمخافته، وقد جمع التزلي بين الأمرين فقال: الهواء لا يضر من حيث ملاقاته ظاهر البدن، بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والثة فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن، فالخارج من البلد الذي يقع به لا يجلس غالباً عما استحسب به. وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للأصحاء في الخروج ليجي المرضي لا يجدون من يتعاملهم فتضيع مصالحهم. ومنها ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الزباء تنكفئ أمزجة أهله بهواء لا يقيه البقية وتلتهمه وتصير لهم كالأهوية الصحيحة لغريهم، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافقهم، بل ربما إذا استشفوا هرواها استصحب معه إلى القلب من الأجرة الرديئة التي حصل تكيف بدنه بها فافسدت، فمضى من الخروج هذه التكة. ومنها ما تقدم أن الخارج يقول لو أقمتم لأصبت، والمقيم يقول لو خرجت لسلمت، فيقع في اللو المنهي عنه والله أعلم. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في قوله: « فلا تقدموا عليه » فيه منع معارضة متضمن للحكمة بالقدر، وهو من مادة قوله تعالى: ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [البقرة: ١٩٥] وفي قوله: « فلا تخرجوا فراراً منه » إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به، قال: وأيضاً فإليلاً إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها، فمن أراد الله إزال البلاء به فهو واقع به ولا محالة، فإنما توجه يدره، فأرشده الشارع إلى عدم التصب من غير أن يدفع ذلك المخلود. وقال الشيخ أبي الدين بن دقيق العيد: الذي يترجح عندي في الجمع بينهما أن في الإقدام عليه تعرض النفس للبلل، ولعلها لا تصبر عليه، وربما كان فيه ضرب من الدوى لقضاء الصبر أو التوكل فمضى ذلك حقراً من اغترار النفس ودعواها ما لا تنبئ عليه عند الاختيار، وأما القرار فقد يكون داخل في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه، فأمرنا الشارع بترك التكلف في الحالتين، ومن هذه المدة قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تتنوا لقاء العدو، وإذا لقيتموهم فاصبروا » فأمر بترك التمسك لما فيه من التعرض للبلل، وخوف اغترار النفس، إذ لا يؤمن غداها عند الوقوع، ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليماً لأمر الله تعالى. وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة، والاستشارة في النزول، وفي الأحكام، وأن الاختلاف لا يوجب حكماً، وأن الاتفاق هو الذي يوجب، وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص، وأن النص يسمى علماً، وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعلمه، وأن العالم قد يكون عنده ما لا يكون عند غيره عن هو أعلم

موسى بأمله، ووقع الطاعون بأي عبيد لما وضع رجله في الركاب متوجهاً، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فارتفع الطاعون، وقوله: « غيبة » غيبة معجمة وقاف بوزن عظيمة أي قرية من المياه والتزوز، وذلك ما يفسد غالباً به الهواء لفساد المياه، والتهمة الفسيحة البعيدة عن الروح. فهذا يدل على أن عمر رأى أن النهي عن الخروج إنما هو إن قصد القرار متمحضاً، ولعله كانت له حاجة بأي عبيد في نفس الأمر فلذلك استدعا، وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون به فاعتذر من إجابته لذلك، وقد كان عمر أمر لأي عبيد بذلك بعد مسامحة صاحب الحديث المذكور من عبد الرحمن بن عوف، فتأول عمر فيه ما تأول، واستمر أبو عبيدة على الأخذ بظاهره. وأيد الطحاوي صريح عمر بقصة العرنيين، فإن خروجهم من المدينة كان للعلاج لا للقرار، وهو واضح من قسمتهم لأنهم شكوا وغشم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم، وكان خروجهم من ضرورة الواقع لأن الإبل التي أمروا أن يتناولوا بالإناء وأبولها واستنشق روائحها ما كانت تنفث إقامتها بالبلد، وإنما كانت في مراعيها فلذلك خرجوا، وقد لحظ البخاري ذلك فترجم قبل ترجمة الطاعون من خرج من الأرض التي لا تلائم، وساق قصة العرنيين ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن بسيك بمهمة وكاف مصغراً، قال: « قلت يا رسول الله إن عندنا أرضاً يقال لها آيين هي أرض ريفنا وميرتنا وهي ريفنا، فقال: دعهما عندك، فإن من القرف التلف » قال ابن قتيبة القرف القرب من الوفاء، وقال الخطابي: ليس في هذا إنبات المدوى، وإنما هو من باب التجدي، فإن استصلاح الأهوية من أتبع الأشياء إلى تصحيح البدن وبالعكس، واستحقوا أيضاً بالقياس على القرار من المجمود وقد ورد الأمر به كما تقدم، والجواب أن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون قد ثبت النهي عنه، والمجمود قد ورد الأمر بالقرار منه فكيف يصح القياس؟ وقد تقدم في « باب الجلبان » من بيان الحكمة في ذلك ما ينبغي من إعادته. وقد ذكر العلماء في النهي عن الخروج حكماً: منها أن الطاعون في الغالب يكون عاماً في البلد الذي يقع به، فإذا وقع فالظاهر مداخلته سببه لمن بها فلا يقيه القرار، لأن المصلحة إذا تعبت - حتى لا يقع الانتكاش عنها - كان القرار عبثاً فلا يلبس بالعالم، ومنها أن الناس لو تواردوا على الخروج لصار من عجز عنه - بالمرض المذكور أو بغيره - ضائع للمصلحة لتفقد من يتهمه حياً أو ميتاً، وأيضاً فلو شرع الخروج فخرج الضعيف كان في ذلك كسر قلوب الضعفاء، وقد قالوا إن حكمة الوحيد في القرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يضر وإدخال الرعب عليه بمخافته، وقد جمع التزلي بين الأمرين فقال: الهواء لا يضر من حيث ملاقاته ظاهر البدن، بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والثة فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن، فالخارج من البلد الذي يقع به لا يجلس غالباً عما استحسب به. وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للأصحاء في الخروج ليجي المرضي لا يجدون من يتعاملهم فتضيع مصالحهم. ومنها ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الزباء تنكفئ أمزجة أهله بهواء لا يقيه البقية وتلتهمه وتصير لهم كالأهوية الصحيحة لغريهم، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافقهم، بل ربما إذا استشفوا هرواها استصحب معه إلى القلب من الأجرة الرديئة التي حصل تكيف بدنه بها فافسدت، فمضى من الخروج هذه التكة. ومنها ما تقدم أن الخارج يقول لو أقمتم لأصبت، والمقيم يقول لو خرجت لسلمت، فيقع في اللو المنهي عنه والله أعلم. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في قوله: « فلا تقدموا عليه » فيه منع معارضة متضمن للحكمة بالقدر، وهو من مادة قوله تعالى: ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [البقرة: ١٩٥] وفي قوله: « فلا تخرجوا فراراً منه » إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به، قال: وأيضاً فإليلاً إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها، فمن أراد الله إزال البلاء به فهو واقع به ولا محالة، فإنما توجه يدره، فأرشده الشارع إلى عدم التصب من غير أن يدفع ذلك المخلود. وقال الشيخ أبي الدين بن دقيق العيد: الذي يترجح عندي في الجمع بينهما أن في الإقدام عليه تعرض النفس للبلل، ولعلها لا تصبر عليه، وربما كان فيه ضرب من الدوى لقضاء الصبر أو التوكل فمضى ذلك حقراً من اغترار النفس ودعواها ما لا تنبئ عليه عند الاختيار، وأما القرار فقد يكون داخل في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه، فأمرنا الشارع بترك التكلف في الحالتين، ومن هذه المدة قوله صلى الله عليه وسلم: « لا تتنوا لقاء العدو، وإذا لقيتموهم فاصبروا » فأمر بترك التمسك لما فيه من التعرض للبلل، وخوف اغترار النفس، إذ لا يؤمن غداها عند الوقوع، ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليماً لأمر الله تعالى. وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة، والاستشارة في النزول، وفي الأحكام، وأن الاختلاف لا يوجب حكماً، وأن الاتفاق هو الذي يوجب، وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص، وأن النص يسمى علماً، وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعلمه، وأن العالم قد يكون عنده ما لا يكون عند غيره عن هو أعلم

مته. وفيه وجوب العمل بخبر الواحد، وهو من أقوى الأدلة على ذلك، لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والمقد من الصحابة قبله من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مقبواً. وفيه الترجيح بالأكثر عدداً والأكثر تجربة لرجوع عمر لقول مشيخة قريش مع ما انضم إليهم عن واقف رأيهم من المهاجرين والأنصار، فإن مجموع ذلك أكثر من عدد من خالفه من كل من المهاجرين والأنصار، وولازن ما عند الذين خالفوا ذلك من مزيد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من السن والتجارب، فلما تعاملوا من هذه الحقيقة رجح بالأكثرة ووافق اجتهداه النص، فلذلك حذ الله تعالى على توقيفه لذلك. وفيه تفقد الإمام أحوال رعيته لما فيه من إزالة ظلم المظلوم وكشف كربة المكروب وردع أهل الفساد وإظهار الشرائع والشعائر وتزليل الناس منازلهم.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة « لا يدخل المدينة المسبح ولا الطاعون » كلنا أورد مختصراً وقد أورد في الحج من إسماعيل بن أبي أويس عن مالك أم من هذا بلفظ « على أنقلب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » وقدمت هناك ما يتعلق بالدجال وأخرجه في الفتن عن القتيبي عن مالك كذلك، ومن حديث أنس رفته « المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى » وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومحدث المدينة بعدم دخولها، والجواب أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وإنما المراد أن ذلك يرتب عليه وينشأ عنه كونه سبباً فإذا استسقر ما تقدم من أنه طعن الجلبان حسن ملح للمدينة بعدم دخوله إياها، فإن فيه إشارة إلى أن كضار الجلبان وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن أحد منهم، فإن قيل: طعن الجلبان لا يخص بكفرهم بل قد يقع من مؤمنهم، قلنا: دخول كضار الأسس المدينة ممنوع فإما لا يسكن المدينة إلا ما يظهر الإسلام جرت عليه أحكام المسلمين ولو لم يكن خالص الإسلام، فحصل الأمن من وصول الجلبان إلى طعنهم بذلك، فلذلك لم يدخلها الطاعون أصلاً. وقد أجاب القرطبي في « القسم » عن ذلك فقال: المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون عمواس والجرسار، وهذا الذي قاله يقتضي تسليم أنه دخلها في الجملة، وليس كذلك فقد جزم ابن قتيبة في « المعارف » بتبعه جمع جم من آخرهم الشيخ محيي الدين النووي في « الأذكار » بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلاً ولا مكة أيضاً، لكن نقل جماعة أنه دخل مكة في الطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعمائة، بخلاف المدينة فلم يذكر أحد خط أنه وقع بها الطاعون أصلاً، ولعل القرطبي بنى على أن الطاعون أهم من الوفاء، أو أنه هو وأنه الذي ينشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير، وقد مضى في الجلبان من صحيح البخاري قول أبي الأسود « قدمت المدينة وهم يموتون بها موتاً ذريعاً » فهذا وقع بالمدينة وهو ورياء بلا شك، ولكن الشأن في تسمية طاعوناً، الحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث المنفي دخوله المدينة الذي ينشأ عن طعن الجلبان فيجيب بذلك الطعن الدم في البدن فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلم يتضح جواب القرطبي، وأجاب غيره بأن سبب الترجمة لم ينحصر في الطاعون، وقد قال صلى الله عليه وسلم: « ولكن عاقبتكم أوسع لي » فكان منع دخول الطاعون المدينة من خصائص المدينة ولزوم دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لها بالصحة. وقال آخر: هذا من المعجزات المحمدية، لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم عجزوا أن يدفعوا الطاعون عن بلد بل عن قرية، وقد امتنع الطاعون من المدينة هذه الدهور الطويلة. قلت: وهو كلام صحيح، ولكن ليس هو جواباً عن الإشكال. ومن الأجرية أنه صلى الله عليه وسلم عرضهم من الطاعون بالحصى لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحصى تكرر في كل حين فيمادلان في الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب، ويظهر في جواب آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه أحد من رواة أبي عبيد مبهملتين آخره موحدة وزن عظيم رفته « أتاني جبريل بالحصى والطاعون، فأمسكت الحصى بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام » وهو أن الحكمة في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه عدداً ومسدداً وكانت المدينة وبنة كما سبق من حديث عائشة ثم غير النبي صلى الله عليه وسلم في أمرين يحصل بكل منهما الأجر الجزيل فانتشر الحصى فيقتل لقله الموت بها غالباً، بخلاف الطاعون، ثم لما احتاج إلى جهاد الكفار وأذن له في جنته كانت قضية استمرار الحصى أن تضعف أجساد الذين يحتاجون إلى القوة لأجل الجهاد، فدعا بنقل الحصى إلى المدينة في الجحفة فعاتت المدينة أصح بلاد الله بعد أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا من حيثهم من فاته الشهادة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله، ومن فاته ذلك حصلت له الحصى التي هي حظ المؤمن من النار، ثم استمر ذلك بالمدينة تمييزاً لها عن غيرها لتتحقق إجابة دعوته وظهر هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المدة المتطاولة. والله أعلم.

شاء « أي من كافر أو عاص كما تقدم في قصة آل فرعون وفي قصة أصحاب موسى مع بلعام.

قوله: ﴿فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي من هذه الأمة، وفي حديث أبي عسيب عند أحد « فالطاعون شهادة للمؤمنين ورحمة لهم، ورجس على الكافر » وهو صريح في أن كون الطاعون رحمة إنما هو خاص بالمسلمين، وإذا وقع بالكفار فإنما هو عذاب عليهم يجعل لهم في الدنيا قبل الآخرة، وأما العاصي من هذه الأمة فهل يكون الطاعون له شهادة أو يختص بالمؤمن الكامل؟ فيه نظر. والمراد بالعاصي من يكون مرتكب الكبيرة ويهجم عليه ذلك وهو مصر، فإنه يحتمل أن يقال لا يكرم بدرجة الشهادة لشؤم ما كان مثلياً به لقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ ابْتَرَحُوا السَّيْثَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الباقية: ٢١]؟ وأيضاً قد وقع في حديث ابن عمر ما يدل على أن الطاعون ينشأ عن ظهور الفاحشة، أخرجه ابن ماجه والبيهقي بلفظ « لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم » الحديث. وفي إسناده خالد بن يزيد بن أبي مالك وكان من قهقهاء الشام، لكنه ضعيف عند

أحد وابن معين وغيرهما، وروقه أحد بن صالح المصري وأبو زرعة المشقي وقال ابن حبان: كان يخطئه كثيراً، وله شاهد عن ابن عباس في « الموطأ » بلفظ « ولا فشا الزنا في قوم إلا كثر فيهم الموت » الحديث، وفيه انقطاع. وأخرجه الحاكم من وجه آخر موصولاً بلفظ « إذا ظهر الزنا والزنا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله » وللطبراني موصولاً من وجه آخر عن ابن عباس نحو سياق مالك وفي سننه مقال، وله من حديث حمرو بن العاص بلفظ « ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالفتنة » الحديث وسنده ضعيف، وفي حديث بريرة عند الحاكم بسند جيد بلفظ « ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا سلاط الله عليهم الموت » ولأحد من حديث عائشة مرفوعاً « لا تزال أمتي مجرم ما لم يفش فيهم ولد الزنا، فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعصمهم الله بعقاب » وسنده حسن. فسي هذه الأحاديث أن الطاعون قد يقع عقوبة بسبب المعصية، فكيف يكون شهادة؟ ويعتدل أن يقال: بل تحصل له درجة الشهادة لعدم الأخبار الواردة، ولا سيما في الحديث الذي قبله

عن أنس « الطاعون شهادة لكل مسلم » ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات مساواة المؤمن الكامل في المنزلة، لأن درجات الشهداء متفاوتة كخطيرة من العصاة إذا قتل جاهدًا في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا مقللاً غير ملبر، ومن رحمة الله بهذه الأمة الحميدة أن يجعل لهم العقوبة في الدنيا، ولا ينافي ذلك أن يحصل لمن وقع به الطاعون أجر الشهادة، ولا سيما إذا كثرهم لم يأتشرك تلك الفاحشة، وإنما معهم - والله أعلم - لتقاعدهم عن إنكار المنكر. وقد أخرج أحد وصححه ابن حبان من حديث عتبة بن عبيد رفته « القتل ثلاثة: رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل، فذلك الشهيد المتفخر في خيمة الله تحته عرشه لا يفضلته النبيون إلا بدرجة النبوة. ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والمخطايا، جاهد بنفس وماله في سبيل الله، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فانحمت خطاياهم، إن السيف عصاه للخطايا. ورجل منافق جاهد بنفسه وماله حتى يقتل فهو في النار، إن السيف لا يحمره اتفاق » وأما الحديث الآخر الصحيح « أن الشهيد يفر له كل شيء إلا الذنوب » فإنه يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر التبعات، وحصول التبعات لا يمنع حصول درجة الشهادة، وليس للشهادة معنى إلا أن الله يثيب من حصلت له ثواباً مخصوصاً وبكرمه كرامة زائفة، وقد بين الحديث أن الله يتجاوز عنه ما عدا التبعات، فلو فرض أن للشهيد أعمالاً صالحة وقد كثرت الشهادة أعماله السيئة غير التبعات فإن أعماله الصالحة تنضم في موازنة ما عليه من التبعات وتبقى له درجة الشهادة خالصة، فإن لم يكن له أعمال صالحة فهو في المشيئة، والله أعلم.

قوله: (فليس من عبيد) أي مسلم (يقع الطاعون) أي في مكان هو فيه (فيحتمل في بلد) في رواية أحد « في بيته »، ويأتي في القدر بلفظ « يكون فيه ويمكث فيه ولا يخرج من البلد » أي التي وقع فيها الطاعون.

قوله: (صابراً) أي غير مترجع ولا قلق، بل مسلماً لأمر الله راضياً بقضائه، وهذا قيد في حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون، وهو أن يمكث بالمكان الذي يقع به فلا يخرج فراراً منه كما تقدم النهي عنه في الباب قبله صريحاً. وقوله: « يعلم أنه لن يعصيه إلا ما كتب الله له » قيد آخر، وهي جملة حالية تملن بالإقامة، فلو مكث وهو قلق أو متردد على عدم الخروج ظناً أنه لو خرج لما وقع به أصلاً ورأساً وأنه بإقامته يقع به فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون، هذا الذي يقتضيه مفهوم هذا الحديث كما اقتضى منطوقه أن من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد وإن لم يمكث بالطاعون ويدخل تحته ثلاث صور: أن من اتصف بذلك فوقع به الطاعون فمات به، أو

(حيية): سيأتي في ذكر الدجال في أواخر كتاب الفتن حديث أنس رفته « فيجد الملائكة يجرسونها فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى » وأنه اختلف في هذا الاستثناء: قيل: هو للترك فيشملهما، وقيل: هو للتعليل وأنه يختص بالطاعون وأن مقتضاه جواز دخول الطاعون المدينة، ووقع في بعض طرق حديث أبي هريرة « المدينة ومكة محفوفتان بالملائكة على كل قبب منهما ملك لا يدخلهما الدجال ولا الطاعون » أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن شريح عن فليح عن الصلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا ورجاله رجال الصحيح، وعلى هذا فالذي نقل أنه وجد في سنة تسع وأربعين وسبعماية منه ليس كما ظن من نقل ذلك، أو يجاب إن تحقق ذلك بهجاء القرطبي المتقدم.

الحديث الرابع
قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد، وعاصم هو ابن سليمان الأحول، والإسناد كله بصريون.

قوله: (قالت قال لي أنس) ليس لحفصة بنت سيرين عن أنس في البخاري إلا هذا الحديث.

قوله: (يحيى م مات؟) أي بأي شيء مات؟ ووقع في رواية « بما مات؟ » بإشباع الميم وهو للأصيلي وهي ما الاستهامية، لكن اشتهر حذف الألف منها إذا دخل عليها حرف جر، ويحيى المذكور هو ابن سيرين أخو حفصة، ووقع في رواية مسلم يحيى بن أبي عمرة وهو ابن سيرين لأنها كنية سيرين، وكانت وفاة يحيى في حدود التسعين من الهجرة على ما يورد من هذا الحديث، لكن أخرج البخاري في « التاريخ الأوسط » من طريق حماد عن يحيى بن عتيق « سمعت يحيى بن سيرين ومحمد بن سيرين يتكلمان الساعة التي في الجمعة » فقله بعد موت أنس بن مالك، أراد أن يحيى بن سيرين مات بعد أنس بن مالك فيكون حديث حفصة خطأ انتهى. وتحريجه حديث حفصة في الصحيح يقتضي أنه ظهر له أن حديث يحيى بن عتيق خطأ، وقد قال في « التاريخ الصغير » حديث يحيى بن عتيق عن حفصة خطأ، فإذا جاوز عليه الخطأ في حديثه عن حفصة جاز تحريجه عليه في قوله: « يحيى بن سيرين » فقله كان أنس بن سيرين، والله أعلم.

قوله: (الطاعون شهادة لكل مسلم) أي يقع به، هكذا جاء مطلقاً في حديث أنس، وسيأتي مقيداً بثلاثة قيود في حديث عائشة الذي في الباب بعده، وكان هذا هو السر في إيراد عتبه.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة رفته « المبطلون شهيد، والمطعون شهيد » هكذا أورده مختصراً مختصراً على هاتين المصنفين، وقد أورده في الجهاد من رواية عبد الله بن يوسف عن مسالك مطولاً بلفظ « الشهداء خمسة: المطعون والمبطلون والفرق وصاحب الدم والمقتول في سبيل الله » وأشرت هناك إلى الأخبار الواردة في الزيادة على الخمسة، والمراد بالمطعون من طعته الجن كما تقدم تقريره في في أول الباب

٣١- باب أَجْرِ الصَّابِرِ عَلَى الطَّاعُونِ

٥٧٣٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبِآنُ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْقَرٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الطَّاعُونِ، فَأَخْبَرَهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ: «كَانَ عَذَابًا يَحْتَقُّهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، لَفَتْحَتُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنْ عَذَابِ يَفْقَعُ الطَّاعُونُ، فَيَمُوتُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَغْلُمُ أَنَّهُ لَنْ يُعْصِيَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ».

تَابَعَهُ الضُّعْفِيُّ، عَنْ دَاوُدَ. (رابع: ٣٤٧٤).

قوله: (باب أجر الصابر على الطاعون) أي سواء وقع به أو وقع في بلد هو مقیم بها.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه، وحبان يفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال ويحيى بن يعمر يفتح التحتانية والميم بينهما من همزة ساكنة وآخره راه.

قوله: (أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عین الطاعون) في رواية أحد من هذا الوجه عن عائشة « قالت سألت ».

قوله: (أنه كان عذاباً يعطه الله على من يشاء) في رواية الكشميهني « على من

وقع به ولم يمّت به، أو لم يقع به أصلاً ومات بغيره عاجلاً أو آجلاً.

قوله: (مثل أجر الشهيد) لعل السر في التعبير بالمثل مع ثبوت التصريح بأن مات بالطاعون كان شهيداً أن من لم يمّت من هؤلاء بالطاعون كان له مثل أجر الشهيد وإن لم تحصل له درجة الشهادة وبينها وذلك أن من اتصف بكونه شهيداً أعلى درجة ممن وعد بأنه يعطى مثل أجر الشهيد ويكون كمن خرج على نية الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا فمات بسبب غير القتل، وأما ما اقتضاه مفهوم حديث الباب أن من اتصف بالصفات المذكورة ووقع به الطاعون ثم لم يمّت منه أنه يحصل له ثواب الشهيد فشهد له حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن حديد بن رفاعة أن أبا محمد أخبره وكان من أصحاب ابن مسعود أنه حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن أكثر شهداء أمتي لأصحاب الفرس، ورب قتل بين الصفيين الله أعلم بنيه» والضمير في قوله «أنه» لأبن مسعود فإن أحد أخرجه في مسند ابن مسعود ورجل سنده موثوق، واستنبط من الحديث أن من اتصف بالصفات المذكورة ثم وقع به الطاعون فمات به أن يكون له أجر شهيد، ولا مانع من تعدد الثواب بتعدد الأسباب كمن يموت غريباً بالطاعون، أو نساء مع الصبر والاحتساب، والتحقيق فيما اقتضاه حديث الباب أنه يكون شهيداً بوقوع الطاعون به ويضاف له مثل أجر الشهيد لصبره وثباته، فإن درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة شيء، وقد أشار إلى ذلك الشيخ أبو محمد بآية جرة وقال: قلنا: هذا هو السر في قوله «والطاعون شهيد» وفي قوله في هذا: «فهو مثل أجر شهيد» ويمكن أن يقال: بل درجات الشهداء متفاوتة، فأمرها من اتصف بالصفات المذكورة ومات بالطاعون، ودونه في المرتبة من اتصف بها وطعن ولم يمّت به، ودونه من اتصف ولم يطعن ولم يمّت به. ويستفاد من الحديث أيضاً أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيداً ولو وقع الطاعون ومات به فضلاً عن أن يموت بغيره، وذلك ينشأ عن شوم الاعتراض الذي ينشأ عنه التضجر والتسخط لتدبر الله وكرامة لقائه الله، وما أشبه ذلك من الأمور التي تقوت معها الحاصل للشرط، والله أعلم. وقد جاء في بعض الأحاديث استواء شهيد الطاعون وشهيد للمعركة، فأخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رفعه «يا أيها الشهداء والموترون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون: نحن شهداء، فيقال: انظروا فإن كان جراحهم كجراح الشهداء تسيل دماً وريحها كريح المسك فهم شهداء، فيجلونهم كذلك»، وله شاهد من حديث العرياض بن سارية أخرجه أحمد أيضاً والنسائي بسند حسن أيضاً بلفظ «يختصم الشهداء والموترون على فرسهم إلى ربنا عز وجل في الذين ماتوا بالطاعون، فيقول الشهداء: إخواننا قتلوا كما قتلنا، ويقول الذين ماتوا على فرسهم إخواننا ماتوا على فرسهم كما ماتنا، فيقول الله عز وجل: انظروا إلى جراحهم، فإن أشبهت جراح الموتولين فإنتهم منهم، فإذا جراحهم أشبهت جراحهم» زاد الكليني في «معاني الأخبار» من هذا الوجه في آخره «فيلحقون بهم».

قوله: (تابعه النضر عن فاود) النضر هو ابن شميل، وداود هو ابن أبي الفرات، وقد أخرج طريق النضر في «كتاب القدر» عن إسحاق بن إبراهيم عنه، وتقدم موصولاً أيضاً في ذكر بني إسرائيل من موسى بن إسماعيل، وأخرجه أحمد عن عفان وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي عبد الرحمن المقرئ والنسائي من طريق يونس بن عمار للمؤيد كلهم عن داود بن أبي الفرات، وإما ذكرت ذلك لنسلا يترجم أن البخاري أراد بقوله «تابعه النضر» إزالة توهم من يترجم نضر حبن بن هلال به فيظن أنه لم يروه غيره، ولم يرد البخاري ذلك وإما أراد إزالة توهم النضر به قطعاً، ولم يرد المحصر فيهما، والله أعلم.

٣٢- باب الرقي بالقرآن والمعوذات

٥٧٣٥- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ قُوسٍ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ مَقْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرَضِ اللَّيْلِ مَاتَ فِيهِ بِالْمَعُودَاتِ، فَلَمَّا قُلْتُ كُنْتُ أَقِفُ عَلَيْهِ يَهْنُ، وَأَمْسَحُ يَدَ نَفْسِهِ يَرْحِمُهَا.

فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ: كَيْفَ يَنْفُثُ؟ قَالَ: كَانَ يَنْفُثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ. [راجع: ٤٤٣٩، أخرجه مسلم: ٢١٩٢].

قوله: (باب الرقي) يضم الراء والفتح مقصور: جمع رقية يسكنون الغاف، يقال رقي بالفتح في الماضي يرقى بالكسر في المستقبل، ووقيت فلاناً بكسر الفاء أرقيه،

واسترقى طلب الرقية، والجرح بغير همز، وهو بمعنى التعميد بالذلل المعجمة.

قوله: (بالقرآن والمعوذات) هو من عطف الخاص على العام، لأن المراد بالمعوذات سورة الفلق والناس والإخلاص كما تقدم في أواخر التفسير، فيكون من باب التغليب، أو المراد الفلق والناس وكل ما ورد من التعميد في القرآن كقوله تعالى: ﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين﴾ [البقرة: ٩٧]، «فاستند بالله من الشياطين الرجيم» [التخل: ٩٨] وغير ذلك، والأول أولى، فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والمحاكم من رواية عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركه عشر خصال» فذكر فيها الرقي إلا بالمعوذات، وحيد الرحمن بن حرملة قال البخاري لا يصح حديثه، وقال الطبري لا يثبت بهذا الخبر لجهالة رواته، وعلى تقدير صحة فهو منسوخ بالإذن في الرقية بفتح الكاف، وأشار المهلب إلى الجواب عن ذلك بأن في الفاتحة معنى الاستعاذة وهو الاستعاذة فعلى هذا يختص الجواز بما يشتمل على هذا المعنى، وقد أخرج الترمذي وحسنه والنسائي من حديث أبي سعيد «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من الجان وعين الإنسان حتى نزلت المعوذات فأخذ بها وترك ما سواها». وهذا لا يدل على المنع من التعميد بغير هاتين السورتين، بل يدل على الأولوية، ولا سيما مع ثبوت التعميد بغيرهما، وإما اجتزا بهما لا اشتمالاً عليه من جوامع الاستعاذة من كل مكره جملة وتفصيلاً، وقد أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بملكها بل بملك الله تعالى، واختلفوا في كونها شرطاً، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة، ففي صحيح مسلم من حديث عوف بن مالك قال: «كنا نرقى في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله كيف ترى في ذلك؟ فقال: أعرضوا عليّ رقامكم، لا بأس بالرقي ما لم يكن فيه شرك» وله من حديث جابر «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرقي، فجاءه آل عمرو بن حزم فقالوا: يا رسول الله إنه كانت عنتنا رقية نرقى بها من المغرب، قال: فعرضوا عليه فقال: ما أرى بأساً، من استطاع أن ينعى أخاه فلينعى». وقد تمسك قوم بهذا الموضع فأجازوا كل رقية جريت مضغتها ولو لم يغلط معناه، لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقي يؤدي إلى الشرك يمنع، وما لا يغلط معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فينتع احتياطاً، والشرط الآخر لا بد منه. وقال قوم لا تجوز الرقية إلا من الرقي والمدة كما تقدم في «باب من أكره» من حديث عمران بن حصين «لا رقية إلا من عين أو حمة»، وأجيب بأن معنى المحصر فيه أنها أصلاً كل ما يحتاج إلى الرقية، فيلتحق بالعين جواز رقية من به خيل أو من ونحو ذلك لاشتراكها في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من إنسي أو جنّي، ويلحق بالمسك كل ما عرض للبدن من قرح ونحوه من المراد السمية. وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد «أو دم» وفي مسلم من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أنس قال: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقي من العين والجمجمة والنملة» وفي حديث آخر «والأذن» ولأبي داود من حديث الشفاء بنت عبد الله «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما: ألا تعلمين هذه - يعني حفصة - رقية النملة» والنملة قروح تخرج في الجنب وغيره من الجسد، وقيل المراد بالمحصر معنى الأفضل، أي لا رقية أتفق على قيل: لا سبب إلا ذو الفقار، وقال قوم: النهي عنه من الرقي ما يكون قبل وقوع البلاء، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما، وفي نظر، وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرنت فيه التامم بالرقي، فأخرج أبو داود وابن ماجه وصححه المحاكم من طريق ابن أبي زئب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود رفعه «إن الرقي والتامم والتولة شرك» وفي الحديث قصة، والتامم جمع قيمة وهي خرز أو ثلاثة تلتصق في الرأس، كانوا في الجاهلية يمتدحون أن ذلك يدفع الأفات، والتولة بكسر التاء وفتح الواو واللام مخففاً شيء، كانت المرأة تحلب به حبة زوجها، وهو ضرب من السحر، وإما كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع الضرر وجلب المنافع من عند غير الله، ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء الله وكلامه، فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كما سيأتي قريباً في «باب المرأة ترقى الرجل» من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم «كان إذا رأى إلى فراشه بنتت بالمعوذات ورحم بهما وجهه» الحديث، ومضى في أحاديث الأئمة حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم «كان يعوذ الحسن والحسين بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة» الحديث، وصحح الترمذي من حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً «من نزل منزلاً فقال أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يتحول» وعند أبي داود والنسائي بسند صحيح من سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن رجل من أسلم «جاء رجل فقال: لدغت الليلة فلم أجد، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: لو قلت حين

يكب من الذكر، وقد يكون على سبيل التناول بزوال ذلك الألم عن المريض كاتصال ذلك عن الراقي انتهى. وليس بين قوله في هذه الرواية «كان يثب على نفسه» وبين الرواية الأخرى «كان يأمرني أن أفعل ذلك» معارضة لأنه محمول على أنه في ابتداء المرض كان يفعله بنفسه وفي اشتداد كان يأمرها به وتعلمه هي من قبل نفسه.

قوله: (وسألت الزهري) القاتل معمر، وهو موصول بالإسناد المذكور، وفي الحديث التبرك بالرجل الصالح وسائر أعضائه وخصوصاً اليد اليمنى

٣٣- باب الرقي بفاتحة الكتاب

وَيَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٥٧٣٧].

٥٧٣٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُسْنٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ أَبِي الْمُؤَكَّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ اتُّوا عَلَى خِيٍّ مِنْ أَهْلِ الْقَرْبِ فَلَمْ يَقْرَؤْهُمْ، فَيَتَمَّ هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ لَوَّغَ سَيْدٌ أُولَيْكَ، فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ مِنْ قِرَاءَةٍ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّا لَمْ نَقْرَأْ، وَلَا نَفْعَلُ حَتَّى تَمُوتُوا لَنَا جَلًّا، فَيَقُولُوا لَهُمْ قَلْبًا مِنَ الشَّاءِ، فَيَجْعَلُ يَقْرَأُ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ، وَيَجْمَعُ بَرَاءَةً وَيُظَلُّ، قَرَأَ قَاتُوا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُكَ حَتَّى نَسْأَلَكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ فَصَدَّقَهُ وَقَالَ: وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رَقِيَّةٌ؟ خُلُوهَا وَاحْضَرُوهَا لِي بِسْتَهْمٍ. [راجع: ٧٢٧٦، أخرجه مسلم: ٢٢٠١].

قوله: (باب الرقي بفاتحة الكتاب، ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) هكذا ذكره بصيغة التثنية، وهو يعكس على ما تقرر بين أهل الحديث أن الذي يورده البخاري بصيغة التثنية لا يكون على شرطه، مع أنه أخرج حديث ابن عباس في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب. وأجاب شيخنا في كلامه على علوم الحديث بأنه قد يصنع ذلك إذا ذكر الحبر بالمعنى، ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالرقية بفاتحة الكتاب وإنما فيه تقريره على ذلك فنبه ذلك إليه صريحاً تكون نسبة متروية، وقد علق البخاري بعض هذا الحديث بلفظه فأتى به مجزوماً كما تقدم في الإجازة في «باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب» وقال ابن عباس «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» ثم قال شيخنا: لعل لابن عباس حديثاً آخر صريحاً في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة التثنية. قلت: ولم يقع في ذلك بعد التبع. ثم ذكر في حديث أبي سعيد في قصة الذين أتوا على الحلي فلم يقرؤهم، فلوغ سيد الحلي فقرأه أبو سعيد بفاتحة الكتاب، وقد تقدم شرحه في كتاب الإجازة مستوفى. وقال ابن القيم: إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فما الظن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم يزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها لتضمنها جميع معاني الكتاب، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله وجماعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والانتظار إلى الرب في طلب الإحاطة به والهداية منه، وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه، ولتضمنها ذكر أصناف الخلاق وقسمتهم إلى متمسك عليه لمعرفته بالحق والعمل به، ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته، وضال لعدم معرفته له، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وترك النقص وإصلاح القلب والسرور على جميع أهل البعد، وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفي بها من كل داء، والله أعلم.

٣٤- باب الشرط في الرقية بقطع من النعم

٥٧٣٧- حَدَّثَنِي سَيِّدَانُ بْنُ مُضَارَبٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مُشْعَرٍ الْبَصْرِيُّ، هُوَ صَوِّقٌ، يُوسُفُ بْنُ زَيْدٍ التَّوَّاءُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَحْسَنِ أَبُو مَالِكٍ، عَنْ أَبِي أَبِي ثَلَيْحَةَ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَرَأُوا بِمَاءٍ، فِيهِمْ لَبِيعٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَفَرَسَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ يَكُنْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنَّ لِي الْمَاءَ رَجُلًا لَيْبَاءً أَوْ سَلِيمًا، فَأَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ، قَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا:

أَسْمِيتُ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ مِنْ يَضْرُكُ «والأحاديث في هذا المعنى موجودة، لكن يحتمل أن يقال: إن الرقي أخص من التصرف، وإلا فلخلاف في الرقي مشهور، ولا خلاف في مشروعية الفزع إلى الله تعالى والاتجاه إليه في كل ما وقع وما يتوقع. وقال ابن التين: الرقي بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الروحاني، إذا كان على لسان الأبرار من لخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عز هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجسماني وتلك الرقي لمنهيتها التي يستعملها للعزم وغيره عن يدهي تسخير الجن له فيأتي بأمور مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع إلى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمرتهم، ويقال: إن الحية لمدلوتهما للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم، فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها، وكذا اللبغ إذا رقي بتلك الأسماء سألت سمومها من بدن الإنسان، فلذلك كره ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وبالسنان العربي الذي يعرف معناه لكونه يرتأ من الشرك وعلى كراهة الرقي بغير كتاب الله علماء الأمة. وقال القرطبي: الرقي ثلاثة أقسام، أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية عما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لتلا يكون فيه شرك أو يؤدي إلى الشرك. الثاني: ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز، فإن كان مأثوراً فيستحب. الثالث: ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش، قال: فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشرع الذي يتضمن الاتجاه إلى الله والتبرك بأسمائه فيكون تركه أولى، إلا أن يتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجنب كالحلف بغير الله تعالى. قلت: ويأتي بسط ذلك في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى. وقال الريح: سألت الشافعي عن الرقية فقال: لا بأس أن يرقى بكتاب الله وما يصر من ذكر الله، قلت: أيرقى أهل الكتاب المسلمين؟ قال: نعم إذا رقا بما يعرف من كتاب الله ويذكر الله اهـ وفي «الموطأ» أن أبا بكر لله لليهودية التي كانت ترقى عائشة: أرقها بكتاب الله. وروى ابن وهب عن مالك كراهة الرقية بالحديدة والملح وعند الخط واللحي بكتب سليمان وقال: لم يكن ذلك من أمر الناس القديم. وقال المازري: اختلف في استرقاء أهل الكتاب فأجازها قوم وكرهها مالك لتلا يكون عما بدلوهم. وأجاب من أجاز بأن مثل هذا يعدل أن يقولوه، وهو كالتب سواه كان غير الحافق لا يحسن أن يقول والحافق يأنف أن يبذل حرصاً على استمرار وصفه بالخلق لترويج صناعته. والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة فمتع منها ما لا يعرف لتلا يكون فيها كفر. وسيأتي الكلام على من منع الرقي أصلاً في «باب من لم يرق» بعد خمسة أبواب إن شاء الله تعالى.

قوله: (هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (كان يثب على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات) دلالة على الموطأ في الترجمة ظاهرة، وفي دلالة على الموطأ عليه نظره، لأنه لا يلزم من مشروعية الرقي بالمعوذات أن يشرع بغيرها من القرآن لاحتمال أن يكون في المعوذات سر ليس في غيرها. وقد ذكرنا من حديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم ترك ما عدا المعوذات، لكن ثبت الرقية بفاتحة الكتاب فدل على أن لا اختصاص للمعوذات، ولعل هذا هو السر في تعقيب المصنف هذه الترجمة بباب الرقي بفاتحة الكتاب، وفي الفاتحة من معنى الاستعانة بالله الاستعانة به، فمعها كان فيه استعانة أو استعانة بالله وحده أو ما يعطي معنى ذلك فالاستعانة به مشروح. ويجب عن حديث أبي سعيد بأن المراد أنه ترك ما كان يتعوذ به من الكلام غير القرآن، ويحتمل أن يكون المراد بقوله في الترجمة «الرقى بالقرآن» بعضه فاته اسم جنس يصدق على بعضه والمراد ما كان فيه التجاه إلى الله سبحانه، ومن ذلك المعوذات، وقد ثبت الاستعانة بكلمات الله في عدة أحاديث كما مضى. قال ابن بطال: في للمعوذات جوامع من الدعاء. نعم أكثر للمعوذات من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك، فلها كان النبي صلى الله عليه وسلم يكتفي بها. قلت: وسيأتي في «باب السحر» شيء من هذا، وقوله في المرض الذي مات فيه «ليس قيلاً في ذلك وإنما أشارت عائشة إلى أن ذلك وقع في آخر حياته وإن ذلك لم ينسخ.

قوله: (أنث عنه) في رواية الكشميهني «عليه» وسيأتي باب مفرد في الفت في الرقية.

قوله: (وأصبح يده نفسه) بالنصب على المعنوية أي أسبح جسده يده، وبالكسر على البدل، وفي رواية الكشميهني «يد نفسه» وهو يؤيد الاحتمال الثاني. قال عياض: فائدة الفت التبرك بتلك الرطوة أو لغوا الذي مامه الذكر كما يتبرك بغسالة ما

من غير أن تمسها بدها، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الرمضاء فريده، ويتأهب واحد بحضرته فيتأهب هو، أشار إلى ذلك ابن بطال. وقال الخطابي: في الحديث أن للعين تأثيراً في النفوس، وإبطال قول الطابعين أنه لا شيء إلا ما تترك الحواس الخمس وما عدا ذلك لا حقيقة له.

وقال المازري: زعم بعض الطابعين أن العائن ينبعث من عينه قوة سمية تتصل بالعين فيهلك أو يفسد وهو كإصابة السم من نظر الأفاعي. وأشار إلى منع المحصر في ذلك مع تجويزه. وأن الذي يتمشى على طريقة أهل السنة أن العين إنما تفسد عند نظر العائن بعادة أجراها الله تعالى أن يحدث الضرر عند مقابلة شخص لأخر، وهل ثم جواهر خفية أو لا هو أمر محتمل لا يقطع بإثباته ولا نفيه، ومن قال ممن يتسمى إلى الإسلام من أصحاب الطابع بأن جواهر لطيفة غير مادية تنبثق من العائن تتصل بالعين وتتخلل مسام جسمه فيخلق الباري الملاك شتهدا كما يخلق الملاك عند شرب السموم فقد أخطأ بدعوى القطع، ولكن جاز أن يكون عادة ليست ضرورة ولا طبيعة اءه وهو كلام سديد وقد بالغ ابن العربي في إنكاره قال: ذهبت الفلاسفة إلى أن الإصابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بقوتها فيه، فأول ما تؤثر في نفسها ثم تؤثر في غيرها. وقيل: إنما هو سم في عين العائن يصيب بلفظه عند التحديق إليه كما يصيب لنس سم الأفعى من يتصل به، ثم رد الأول بأنه لو كان كذلك لما تخلفت الإصابة في كل حال، والواقع خلافه. والثاني: بأن سم الأفعى جزء منها وكلها قاتل، والعائن ليس يقتل منه شيء في قومه إلا نظره وهو معنى خارج عن ذلك، قال: ولحق أن الله يخلق عند نظر العائن إليه وإصابته به إذا شاء ما شاء من ألم أو هلكة، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة أو بغيرها، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية أو بالاغتسال أو بغير ذلك. اءه كلامه، وفيه بعض ما يتعجب، فإن الذي مثل بالأفعى ما يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمها، وإنما أراد أن الأفعى تشتهر أنها إذا وقع بصرها على الإنسان ملك كذلك العائن وقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى ذلك في حديث أبي لبابة الماضي في بدء الخلق عند ذكر الأبرر وذو الطيفتين قال: فأنهما يطمسان البصر ويسقطان الجبل، وليس مراد الخطابي بالتأثير المعنى الذي يذهب إليه الفلاسفة، بل ما أجرى الله به العادة من حصول الضرر للمعويين، وقد أخرج الزبارة بسند حسن عن جابر رفعه أكثر من موت بعد قضاء الله وقدره بالنفس، قال الراوي: يحيى بالعين، وقد أجرى الله العادة بوجود كثير من القوى والخواص في الأجسام والأرواح كما يحدث لمن ينظر إليه من يحششه من الخجل ثيرى في وجهه حرة شديدة لم تكن قبل ذلك، وكذا الاصفرار عند رؤية من يخافه، وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر إليه وتضعف قواه، وكل ذلك بواسطة ما خلق الله تعالى في الأرواح من التأثيرات ولشدة ارتباطها بالعين نسب الفصل إلى العين، وليست هي المؤثرة وإنما التأثير للروح، والأرواح مختلفة في طينتها وقواها وكيفيةها وخواصها: فمنها ما يؤثر في البدن بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة غيب تلك الروح وكيفيةها الخفية. والحاصل أن التأثير بإرادة الله تعالى وخلقها ليس مقصوراً على الاتصال الجسدي، بل يكون تارة به وتارة بالمقابلة، وأخرى بمجرد الرؤية وأخرى بتوجه الروح كالذي يحدث من الأدعية والرقى والاتجاه إلى الله، وتارة يقع ذلك بالتروحم والتخيل، فالذي يخرج من عين العائن سهم معنوي إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه، وإلا لم يند السهم، بل ربما رد على صاحبه كالسهم الحسي سواء.

قوله: (سفیان) هو الثوري.

قوله: (حدثني معبد بن خالد) هو الجليلي الكوفي تابعي، وشيخه عبد الله بن شداد هو المعروف بابن الحاد له رؤية وأبوه صحابي.

قوله: (عن عاتشة) كذا للأكثر. وكذا لمسلم من طريق مسمر عن معبد بن خالد، ووقع عند الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله، لكن شك فيه فقال: «أو قال عن عبد الله بن شداد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة».

قوله: (قالت أمربي النبي صلى الله عليه وسلم، أو أمر أن يسوقني من العين) أي يطلب الرقية عن يعرف الرقى بسبب العين، كذا وقع بالثكل هل قالت «أمر» بغير إضافة أو «أمرني» وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجها عن الطبراني عن معاذ بن الشثي عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه قال: «أمرني» جزمًا وكذا أخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق أبي نعيم عن سفیان الثوري، ولمسلم من طريق عبد الله بن نمير عن سفیان «كان يأمرني أن أسترقني» وعنه من طريق مسمر عن معبد بن خالد «كان يأمرها» ولابن ماجه من طريق وكيع عن سفیان «أمرها أن تسترقني» وهو للإسماعيلي في رواية عبد الرحمن بن مهدي. وفي هذا الحديث مشروعية الرقية لمن أصابه العين، وقد

أخذت على كتاب الله آخرًا، حتى قديموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله، آخذ على كتاب الله آخرًا، فقال رسول الله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله». [انظر في الإجازة: باب: ١٦، وفي الطب: باب: ٣٣].

قوله: (باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب) تقدم التنبيه على هذه الترجمة في كتاب الإجازة.

قوله: (حدثنا سيدان) بكسر المهملة وسكون التثنية (ابن مضارب) بضاد معجمة وموحدة آخره (أبو محمد الباهلي) هو بصري قواء أبو حاتم وغيره، وشيخه البراء بفتح الموحدة وتشديد الراء نسب إلى بري العود كان عطارًا، وقد ضعفه ابن معين، ووثقه المذمبي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، واتفق الشيخان على التخريج له. ووقع في نسخة الصفاني «أبو مشر البصري وهو صدوق»، وشيخه عبيد الله بالتصغير ابن الأختن بخاء معجمة ساكنة ونون مفتوحة من غمي كوفي يكنى أبا مالك. ويقال إنه من موالي الأزدي وثقه الأئمة، وشذ ابن حبان فقال في الثقات يخطئ كثيرًا، وما للثلاثة في البخاري سوى هذا الحديث، ولكن لعبد الله بن الأختن عنده حديث آخر في كتاب الحج، ولأبي مشر آخر في الأشربة.

قوله: (هروا بخاء) أي يقوم نزول على ماء.

قوله: (فهو للديع) بالعين المعجمة (أو سليم) شك من الراوي، والسليم هو اللدبع سمي بذلك تقالوا من السلامة لكون غالب من يلدغ يعطيه، وقيل سليم فعيل بمعنى مفعول لأنه أسلم للقطب، واستعمال اللدغ في ضرب العقرب مجاز، والأصل أنه الذي يضرب بفيه، والذي يضرب بمؤخره يقال لسع، وبأسنانه نهيس بالمهملة والمعجمة، وبأنفه تكرر بنون وكاف وزاي، وبأنفه نشط، هذا هو الأصل وقد يستعمل بعضها مكان بعض مجوزًا.

قوله: (فهرض لهم رجل من أهل الماء) لم أتف على اسمه.

قوله: (فانطلق رجل منهم) لم أتف على اسمه، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الإجازة، وبينت فيه أن حديث ابن عباس وحديث أبي سعيد في قصة واحدة وأنها وقعت مع هم الذي لددغ، وأنه وقعت للصحابه قصة أخرى مع رجل مصاب بعقله فاغنى ذلك عن إعادته هنا.

٣٥- باب رقية العين

٥٧٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَادٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ: أَمَرَ، أَنْ يَسْتَرْقِيَ مِنِّي الْعَيْنَ. [أخرجه مسلم: ٢١٩٥].

٥٧٣٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ بْنُ غَعِيَةَ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الرَّسَيْدِيُّ: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ غُرُورَةَ بِنِ الزُّهَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي يَدَيْهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا نَظْرَةً».

وَقَالَ غَعِيَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي غُرُورَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ الرَّسَيْدِيِّ. [أخرجه مسلم: ٢١٩٦].

قوله: (باب رقية العين) أي رقية الذي يصاب بالعين، تقول عنت الرجل أصبته بعينك فهو معين ومعين ورجل عائن ومعيان وعيون. والعين نظره باستحسان مشوب بحسد من خبيث الطبع يحصل للمنظور منه ضرر، وقد وقع عند أحد - من وجه آخر - عن أبي هريرة رفته «العين حق، ويضرها الشيطان، وحسد ابن آدم». وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال: كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للمعويين؟ والجواب أن طابع الناس مختلف، فقد يكون ذلك من سم يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعويين، وقد نقل عن بعض ممن كان معياناً أنه قال: إذا رأيت شيئاً يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني. ويقرب ذلك بالمرأة الحائض تضع يدها في إناء اللبن فيفسد ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد، وكذا تدخل البستان فضر بكثير من الفسوس

أخرج الترمذي وصححه والنسائي من طريق عبيد بن رفاعه ^١ عن أسماء بنت عميس أنها قالت: يا رسول الله إن ولد جعفر تسرع إليهم العين أفاسترقني لم؟ قال: نعم الحديث، وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم قال: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأك حزم في الرقية، وقال لأسماء: ما لي أرى أجسام بني أخي ضاربة؟ أتصميم الحاجة؟ قالت: لا، ولكن العين تسرع إليهم، قال: أرقهم، فخرست عليه فقال: أرقهم ^٢، وقوله: «ضاربة» مجمعة أوله أي غيفة، ويورد في مدلاوة الميمون أيضاً ما أخرجه أبو داود من رواية الأسود عن عائشة أيضاً قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر العائن أن يتوضأ ثم يقتسل منه المعين» وسأذكر كيفية اغتساله في شرح حديث الباب الذي بعد هذا.

قوله: (حدثنا محمد بن خالد) قال الحاكم والمجوزي والكلاباذي وأبو مسعود ومن تبعهم، هو الذهلي نسب إلى جد أبيه فإنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس، وقد كان أبو داود يروي عن محمد بن يحيى فينسب أباه إلى جد أبيه أيضاً فيقول: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، قالوا وقد حدث أبو محمد بن الجارود بحدث الباب عن محمد بن يحيى الذهلي، وهي قرينة في أنه المراد، وقد وقع في رواية الأصلي هنا ^٣ حدثنا محمد بن خالد الذهلي ^٤ فالتفتي أن يظن أنه محمد بن خالد بن جيلة الرافسي الذي ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم أيضاً حديث الباب من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب بن عطية المذكور، وكذا هو في ^٥ كتاب الزهريات ^٦ جمع الذهلي، وهذا الإسناد ما عزم فيه البخاري في حديث عروة بن الزبير ثلاث درجات، فإنه أخرج في صحيحه حديثاً عن عبد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه وهو في الحق فكان بينه وبين عروة رجلاً، وهنا بينه وبينه فيه خمسة أنفس، ومحمد بن وهب بن عطية مسلمي قد أفرقه البخاري وما أدرى لقيه أم لا، وهو من أقران الطائفة الوسطى من شيوخه، وما له عنه إلا هذا الحديث، وقد أخرجه مسلم حالياً بالنسبة لرواية البخاري هذه قال: حدثنا أبو الربيع حدثنا محمد بن حرب فذكره، ومحمد بن حرب شيخه خولاني حصي كان كاتباً للزبيدي شيخه في هذا الحديث وهو ثقة عند الجميع.

(تكملة): اجتمع في هذا السند من البخاري إلى الزهري ستة أنفس في نسق كل منهم اسمه محمد، وإذا روينا الصحيح من طريق الفراءى عن الحفصي عن الكشيبي عن الفريري كانوا عشرة.

قوله: (رأى في بيتها جارية) لم أتف على اسمها، ووقع في مسلم قال لجارية في بيت أم سلمة.

قوله: (في وجهها سفعة) يفتح الهملة ويجوز ضمها وسكون الفاء بعدها عين مهملة وحكى عياض ضم أوله، قال إبراهيم الحارسي: هو سواد في الوجه ومنه سفعة الفرس سواد ناصيته، وعن الأصمعي: حرة يعلوها سواد، وقيل: صفرة، وقيل: سواد مع لون آخر، وقال ابن قتيبة: لون يخالف لون الوجه، وكلها متقاربة، وحاصلها أن بوجهها موضعاً على غير لونه الأصلي، وكان الاختلاف بحسب اللون الأصلي، فإن كان أحر فالسفة سواد صرف، وإن كان أبيض فالسفة صفرة وإن كان أسمر فالسفة حمرة يعلوها سواد. وذكر صاحب «البارع في اللغة» أن السفع سواد الخفين من المرأة الشاحبة، والشحوب مجمعة ثم مهملة: تغير اللون بهزال أو غيره، ومنه سفعا الخفين، وتطلق السفة على العلامة، ومنه بوجهها سفعة غضب. وهو راجع إلى تغير اللون، وأصل السفع الأخذ بغيره، ومنه قوله تعالى: «نفسماً بالناسية» [العلق: ١٥] ويقال أن أصل السفع الأخذ بالناسية ثم استعمل في غيرها، وقيل في تفسيرها: لتعلمت بعلامة أهل النار من سواد الوجه وغوره، وقيل: معناه لثغته، ويمكن رد الجميع إلى معنى واحد فإنه إذا أخذ بناصيته بطريق القهر أذه وأحدث له تغير لونه فظهرت فيه تلك العلامة ومنه قوله في حديث الشفاعة «قوم أصابهم سفع من النار».

قوله: (استرقوا لها) يسكون الراء.

قوله: (لأن بها النظرة) يسكون الظاء المعجمة، وفي رواية مسلم ^٧ فقال إن بها نظرة فاسترقوا لها ^٨ يعني بوجهها صفرة، وهذا الضمير ما عرفت قائله إلا أنه يطلب على ظني أنه الزهري، وقد أنكره عياض من حيث اللغة، وتوجيه ما قدمت واختلف في المراد بالنظرة فقيل: عين من نظر الجن، وقيل من الإنس وبه جزم أبو عبيد المروزي، والأولى أنه أمم من ذلك وأنها أصيبت بالعين فلذلك أذن صلى الله عليه وسلم في الاسترقاء لها، وهو دل على مشروعية الرقية من العين على وفق الترجمة.

قوله: (تابعه عبد الله بن سالم) يعني الحمصي، وكتبه أبو يوسف (عن الزبيدي) أي على وصل الحديث، وقال عقيل عن الزهري: «أخبرني عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم» يعني لم يذكر في إسناده زينب ولا أم سلمة، فأما رواية عبد الله بن سالم فوصلها الذهلي في «الزهريات» والطبراني في «مسند الشاميين» من طريق إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي عن عمرو بن الحارث الحمصي عن عبد الله بن سالم به سندنا وثبات، وأما رواية عقيل فرواه ابن وهب عن ابن لبيعة عن عقيل ونلفظه «أن جارية دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيت أم سلمة فقال: كان بها سفعة أو خطرت بنار» هكذا وقع لنا مسموماً في جزء من «فوائد أبي الفضل بن طاهر» يستلهم إلى ابن وهب، ورواه الليث عن عقيل أيضاً، ووجدته في «مستدرک الحاكم» من حديثه لكن زاد فيه عائشة بعد عروة، وهو وهم فيما أحسب، ووجدته في «جامع ابن وهب» عن يونس عن الزهري قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم جارية» فذكر الحديث، واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسندنا من الاضطراب ولم يلتفتا إلى تقرير يونس فيه، وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري، يعني في الضبط، وذلك أنه كان يلازمه كثيراً حضراً وسفراً، وقد تمسك بهذا من زعم أن العمدة لم وصل على من أرسل لانتفاع الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل، والتحقق أنهما ليس هما في تقديم الرسل صل مطرد بل هو دائر مع القرينة، فمعها ترجح بها اعتمادها، وإلا فكيف حديث أعرضاً عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله، وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري أخرجه البزار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة، وقال الدارلطني: رواه مالك وابن عينة وسوى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزوا به عروة، وتقدم أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح، وإما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لا لتفراد الواحد عن العدد الجهم، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جداً، والله أعلم

٣٦- باب الفتن حق

٥٧٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ نَعْمَانَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْفِتْنُ حَقٌّ». وَنَهَى عَنِ الْوُشْمِ. [الطبر: ٥٩٤٤، أخرجه مسلم: ٢١٨٧، دون ذكر الوشم].

قوله: (باب العين حق) أي الإصابة بالعين شيء ثابت موجود، أو هو من جملة ما تحقق كونه. قال المازني: أخذ الجمهور بظاهر الحديث، وأنكره طوائف المبتدعة لغير معنى، لأن كل شيء ليس علالاً في نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل، فهو من متجاوزات العقول، فإذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لإنكاره معنى، وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يجبر به من أمور الآخرة.

قوله: (العين حق، ونهى عن الوشم) لم تظهر المناسبة بين هاتين الجملتين، فكانهما حديثان مستقلان، ولهذا حذف مسلم وأبو داود الجملة الثانية من روايتهما مع أنها أخرجا من رواية عبد الله الذي أخرجه البخاري من جهته، ويحتمل أن يقال: المناسبة بينهما اشتراكهما في أن كلا منهما يحدث في العضو لوناً غير لونه الأصلي، والوشم يفتح الواو وسكون المعجمة أو يفرز إبرة أو غورها في موضع من البدن حتى يسيل الدم ثم يمشى ذلك الموضع بالكحل أو غيره فيخضر، وسيأتي بيان حكمه في «باب المستوشمة» من أواخر كتاب الباسم إن شاء الله تعالى، وقد ظهرت في مناسبة بين هاتين الجملتين أن من سبق إليها، وهي أن من جملة الباعث على حمل الوشم تغير صفة الموشوم لتلاصقه بالعين، فهي عن الوشم مع إثبات العين، وأن التحيل بالوشم وغيره مما لا يستند إلى تعليم الشارع لا يفيد شيئاً، وأن الذي قدره الله سيقع وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفته «العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا» فما الزيادة الأولى فيها تأكيد وتبيين على سرعة توفدها وتأثيره به الفلته، وفيها إشارة إلى رد على من زعم من التصوفة أن قوله: «العين حق» يريد به القدر أي العين التي تجري منها الأحكام، فإن عين الشيء حقيقة، والمنعنى الذي يصيب من الضرر بالعادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا بشيء يحدسه الناظر في المنظور، ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المغايرة بين القدر وبين العين، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدور، لكن ظاهره إثبات العين التي تصيب إما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه فيها، وإما بإجراء العادة بحدوث الضرر عند تحديق النظر، وإما جرى الحديث مجرى المبالغة في إثبات العين لا أنه يمكن أن يرد القدر شيء إذ القدر عبارة عن سابق علم الله، وهو لا راد لأمره، أشار إلى ذلك القرطبي. وحاصله لو فرض أن شيئاً له

قوة بحيث يسبق القدر لكان العين. لكنها لا تسبق فكيف غيرها؟ وقد أخرج الزيار من حديث جابر بسند حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أكثر من موت من أمي بعد قضاء الله وقدره بالأنف» قال الراوي: يعني بالعين. وقال الثوري: في الحديث إثبات القدر وصحة أمر العين وأنها قوة الضرر، وأما الزيادة الثانية وهي أمر العين بالاختزال عند طلب المومن منه ذلك فيها إشارة إلى أن الاختزال لذلك كان معلوماً بينهم، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم، وأضفى ما في ذلك رفع الوهم الحاصل في ذلك، وظاهر الأمر الوجوب. وحكى المازري فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال: متى خشي الهلاك وكان اختزال العائن مما جرت العادة بالشقاء به فإنه يتعين، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للضطر وهذا أولى، ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاختزال، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن أباه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو ماء، حتى إذا كانوا بشعب الحرار من الجحفة اختزل سهل بن حنيف - وكان أبيض حسن الجسم والجلد - فنظر إليه عامر بن ربيعة فقال: ما رأيت كاليرم ولا جلد غباء، فليط - أي صرع وزنا ومعنى - سهل. فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل تهمون به من أحد؟ قالوا: عامر بن ربيعة. فدعا عامراً فغطيظ عليه فقال: علام يقتل أحدكم أخاه؟ هلا إذا رأيت ما يصيبك بركت. ثم قال: اختزل له، ففسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله إزاره في قدح، ثم يصب ذلك الماء عليه رجل من خلفه على رأسه وظهوره ثم يكفأ القدح، فضل به ذلك، فراح سهل مع الناس ليس به بأس. لفظ أحمد من رواية أبي أوس عن الزهري. ولفظ النسائي من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند أنه يصب صبة على وجهه بيده اليمنى، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في القدح، وقال في آخره: «ثم يكفأ القدح وراءه على الأرض ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عينة عن الزهري عن أبي أمامة أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل، فذكر الحديث وفيه «فليدع بالبركة». ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ فيفسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه وداخله إزاره، وأمره أن يصب عليه. قال سفيان قال معمر عن الزهري: «وأمر أن يكفأ الإناء من خلفه». قال المازري: المراد بداخله الإزار الطرف المتدلي الذي يلي حرقه الأيمن، قال فظن بعضهم أنه كتابة عن الفرج انتهى. وزاد عياض أن المراد ما يلي جسده من الإزار، وقيل: أراد موضع الإزار من الجسد، وقيل: أراد ورثه لأنه معقد الإزار. والحديث في «الموطأ» وفيه عن مالك «حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أباة يقول، اغتسل سهل - فذكر نحوه وفيه - فترج جبة كانت عليه وعمار بن ربيعة ينظر فقال: ما رأيت كاليرم ولا جلد علواء، فوقع سهل مكانه واشتد ومكة - وفيه - ألا بركت؟ إن العين حق، توضع له، فتوضع له عامر فراح سهل ليس به بأس».

٣٧- باب رُقِيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ

٥٧٤١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسَدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الرُّقِيَةِ مِنَ الْحُمَةِ، فَقَالَتْ: رَخَصَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّقِيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ. [أخرجه مسلم: ٢١٩٣، بلفظ: رخص لأهل بيت من الأصهار].

قوله: (باب رقية الحية والعقرب) أي مشروعة ذلك وأشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض طرق حديث الباب على ما سأذكره.

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد، وبذلك جزم أبو نعيم حيث أخرج الحديث من طريق محمد بن عبيد بن حسان عنه.

قوله: (سليمان الشيباني) هو أبو إسحاق مشهور بكنيته أكثر من اسمه.

قوله: (رخص) فيه إشارة إلى أن النبي عن الرقى كان متقدماً، وقد بينت ذلك في الباب الأول.

قوله: (من كل ذي حمة) بضم المهملة وتخفيف الميم، تقدم بيانها في «باب ذات الجنب» وأن المراد بها ذوات السموم، ووقع في رواية أبي الأحوس عن الشيباني بسنده ورخص في الرقية من الحية والعقرب

٣٨- باب رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٧٤٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْغَنِيزِ قَالَ: دَخَلْتُ أُمَّ وَكَابَتْ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا أَبَا حَفْصَةَ، اشْكَيْتَ، فَقَالَ أَنَسٌ: أَلَا أَرَأَيْكَ بِرُقِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: وَاللَّهِمَّ رَبَّ النَّاسِ، مُذْغِبُ الْبَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا..

٥٧٤٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أَهْلِيهِ، بِسَمْعٍ يَدِيهِ الْيَمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبِ الْبَاسَ، وَاشْفِهِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا بِشِفَاؤِكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا».

[راجع: ٥٦٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٩١].

قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثْتُ بِهِ مُنْصَوِّراً فَحَدَّثَنِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ

قوة بحيث يسبق القدر لكان العين. لكنها لا تسبق فكيف غيرها؟ وقد أخرج الزيار من حديث جابر بسند حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أكثر من موت من أمي بعد قضاء الله وقدره بالأنف» قال الراوي: يعني بالعين. وقال الثوري: في الحديث إثبات القدر وصحة أمر العين وأنها قوة الضرر، وأما الزيادة الثانية وهي أمر العين بالاختزال عند طلب المومن منه ذلك فيها إشارة إلى أن الاختزال لذلك كان معلوماً بينهم، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم، وأضفى ما في ذلك رفع الوهم الحاصل في ذلك، وظاهر الأمر الوجوب. وحكى المازري فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال: متى خشي الهلاك وكان اختزال العائن مما جرت العادة بالشقاء به فإنه يتعين، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للضطر وهذا أولى، ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاختزال، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن أباه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو ماء، حتى إذا كانوا بشعب الحرار من الجحفة اختزل سهل بن حنيف - وكان أبيض حسن الجسم والجلد - فنظر إليه عامر بن ربيعة فقال: ما رأيت كاليرم ولا جلد غباء، فليط - أي صرع وزنا ومعنى - سهل. فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل تهمون به من أحد؟ قالوا: عامر بن ربيعة. فدعا عامراً فغطيظ عليه فقال: علام يقتل أحدكم أخاه؟ هلا إذا رأيت ما يصيبك بركت. ثم قال: اختزل له، ففسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله إزاره في قدح، ثم يصب ذلك الماء عليه رجل من خلفه على رأسه وظهوره ثم يكفأ القدح، فضل به ذلك، فراح سهل مع الناس ليس به بأس. لفظ أحمد من رواية أبي أوس عن الزهري. ولفظ النسائي من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند أنه يصب صبة على وجهه بيده اليمنى، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في القدح، وقال في آخره: «ثم يكفأ القدح وراءه على الأرض ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عينة عن الزهري عن أبي أمامة أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل، فذكر الحديث وفيه «فليدع بالبركة». ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ فيفسل وجهه ويديه إلى المرفقين وركبتيه وداخله إزاره، وأمره أن يصب عليه. قال سفيان قال معمر عن الزهري: «وأمر أن يكفأ الإناء من خلفه». قال المازري: المراد بداخله الإزار الطرف المتدلي الذي يلي حرقه الأيمن، قال فظن بعضهم أنه كتابة عن الفرج انتهى. وزاد عياض أن المراد ما يلي جسده من الإزار، وقيل: أراد موضع الإزار من الجسد، وقيل: أراد ورثه لأنه معقد الإزار. والحديث في «الموطأ» وفيه عن مالك «حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أباة يقول، اغتسل سهل - فذكر نحوه وفيه - فترج جبة كانت عليه وعمار بن ربيعة ينظر فقال: ما رأيت كاليرم ولا جلد علواء، فوقع سهل مكانه واشتد ومكة - وفيه - ألا بركت؟ إن العين حق، توضع له، فتوضع له عامر فراح سهل ليس به بأس».

(تجيبات): الأول: انقصر الثوري في «الأذكار» على قوله: الاستئصال أن يقال للعائن: اغسل داخله إزارك ما يلي الجلد، فإذا فعل صبه على المنظور إليه. وهذا يروم الانتصار على ذلك، وهو عجيب، ولا سيما وقد نقل في «شرح مسلم» كلام عياض بطوله. الثاني: قال المازري هذا المعنى مما لا يمكن تعليقه ومعرفة وجهه من جهة العقل، فلا يرد لكونه لا يحقل معناه. وقال ابن العربي: إن توقف فيه متشرع قلنا له: قل الله ورسوله أعلم، وقد عضدته التجربة وصدقته الممانعة. أو متلفس فلارد عليه أظهر لأن عندنا أن الأدوية تفعل بقواها، وقد تفعل بمعنى لا يدرك، ويسمون ما هذا سبيله الخواص، وقال ابن القيم: هذه الكيفية لا يتبع بها من أنكرها ولا من سخر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجرباً غير معتقد، وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء علمها بل هي عندهم خارجة عن القياس وإنما تفعل بالخاصية فما الذي تكرر جهلهم من الخواص الشرعية؟ هذا مع أن في المعالجة بالاختزال مناسبة لا تابها العقول الصحيحة، فهذا تزيان سم الحية يؤخذ من لحها، وهذا علاج النفس الضالفة توضع اليد على بسن الغضبان فيسكن، فكان أثر تلك العين كشعلة نار وقعت على جسد، فهي الاختزال إطفاء لتلك الشعلة. ثم لما كانت هذه الكيفية الخفية تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها، ولا شيء أرق من المغاين، فكان في غسلها إبطال لعملها، ولا سيما أن للأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصاً. وفيه أيضاً وصول أثر الفسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفذاً، فتختفي تلك النار التي أثارتها العين بهذا الماء. الثالث: هذا الفسل يتبع بعد استحكام النظر، فاما عند الإصابة وقيل الاستحكام فقد ارشد الشارع إلى ما يندفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة كما مضى «ألا بركت عليه» وفي رواية ابن ماجه «فليدع بالبركة» ومثله عند ابن السني من حديث عامر بن ربيعة، وأخرج الزيار وابن السني من حديث أنس رفعه «من رأى شيئاً فاجعبه فقال: ما شاء

عائشة نحوه.

قوله: (كان يعوذ بعض أهلهم) لم أتف على تعيينه.

قوله: (يصح يده اليمنى) أي على الوجد قال الطبري: هو على طريق التناؤل لزوال ذلك الوجد.

قوله: (واشفه وأنت الشافي) في رواية الكشميهني بحذف الواو، والغصير في اشفه للليل، أو هي ماء السكت.

قوله: (لا شفاء) بالماء ميني على الفتح والخير محذوف والتقدير لنا أو له.

قوله: (لا شفاءك) بالرفع على أنه بدل من موضع لا شفاء.

قوله: (قال سفیان) هو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (حدثت به متصوراً) هو ابن المعتز، وصار بذلك في هذا الحديث إلى مسروق طريقان، وإذا ضم الطريق الذي يمه إليه صار إلى عائشة طريقان، وإذا ضم إلى حديث أنس صار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه طريقان.

قوله: (نحوه) تقدم سياقه في أواخر كتاب الرضى مع بيان الاختلاف على الأعمش ومتصور في الواسطة بينهما وبين مسروق، ومن أفرده ومن جمع وتجرى ذلك واضحاً.

قوله: في الطريق الأخرى (النض) هو ابن شميل.

قوله: (كان يرقى) بكسر القاف، وهو بمعنى قوله في الرواية التي قبلها «كان يعوذ» ولعل هذا هو السر أيضاً في إيراد طريق عروة وإن كان سياق مسروق أم، لكن عروة صرح بكون ذلك رقية فيوافق حديث أنس في أنها رقية النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (امسح) هو معنى قوله في الرواية الأخرى «أذهب» والمراد الإزالة.

قوله: (بيدك الشفاء لا كاشف له) أي للمرض (لا أنت) وهو معنى قوله «أشف أنت الشافي لا شافي إلا أنت».

الحديث الثالث:

قوله: (سفیان) هو ابن حنيفة كما صرح به في الطريق الثانية، وقدم الأولى لتصريح سفیان بالحديث، وصلته شيخه في الثانية هو ابن الفضل المروزي.

قوله: (عبد ربه ابن سعيد) هو الأنصاري أخو يحيى بن سعيد، هو ثقة، ويحيى أشهر منه وأكثر حديثاً.

قوله: (كان يقول للمريض بسم الله) في رواية صدقة «كان يقول في الرقية» وفي رواية مسلم عن ابن أبي عمر عن سفیان زيادة في أوله ولفظه «كان إذا اشتكى الإنسان أو كانت به قرحة أو جرح قال النبي صلى الله عليه وسلم بإصبعه هكذا - ووضع سفیان سبابة بالأرض ثم رفعها - بسم الله».

قوله: (قرية أرضنا) خبر مبتدأ محذوف أي هذه قرية، وقوله «بريقة بعضنا» يدل على أنه كان ينقل عند الرقية، قال النووي: معنى الحديث أنه أخذ من ريق نفسه على إصبعه السبابة ثم وضعها على التراب لعل به شيء منه ثم مسح به الموضع العليل أو الجريح قاللاً الكلام المذكور في حالة المسح، قال القرطبي: فيه دلالة على جواز الرقي من كل الألام، وإن ذلك كان أمراً فاشياً معلوماً بينهم، قال: ووضع النبي صلى الله عليه وسلم سبابة بالأرض ووضعها عليه يدل على استحباب ذلك عند الرقية. ثم قال: وزعم بعض علمائنا أن السر فيه أن تراب الأرض لبروثة ويسه يبرئ الموضع الذي به الألم، وعن تصاب المواد إليه ليسه مع منفعة في تنجيف الجراح وانعافا، قال وقال في الرقي: إنه يختص بالتخليل والإشجاع وإزالة الجرح والورم لاسيما من الصائم الجائع، وتعبه القرطبي أن ذلك إنما يتم إذا وقعت المعالجة على قوانينها من مراعاة مقدار التراب والرقي وملازمة ذلك في أوقاته، ولا فالقت ووضع السبابة على الأرض إنما يتعلق بها ما ليس له بال ولا أثر، وإنما هذا من باب التبرك بأسماء الله تعالى وأثار رسوله، وأما وضع الإصبع بالأرض فله غايتها في ذلك، أو لحكمة إخماد آثار القدرة بمباشرة الأسباب المتعددة. وقال البيضاوي: قد شهدت المباحث الطبية على أن للريق مدخلاً في النضج وتعميل الزواج، وتراب الوطن له تأثير في حفظ المزاج ودفع الضرر، فقد ذكروا أنه ينهي للمسافر أن يستصحب تراب أرضه إن عجز عن استصحاب مائها، حتى إذا ورد المياه المختلفة جعل شيئاً من في سقائه ليأمن مضرة ذلك. ثم أن الرقي والغرام لها آثار عجيبة تتعاقد العقول عن الوصول إلى كنهها. وقال التوريشي: كان المراد بالترية الإشارة إلى خلة آدم، والريقة الإشارة إلى التلقة، كأنه تضرع بلسان الحال أنك اخترعت الأصل من التراب ثم أبدعته من ماء مهين فهين عليك أن تشفي من كانت هذه نشأته. وقال

٥٧٤٤- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْقِي بِسُورَةِ «الْمَسْحِ الْبَاسِ رَبِّ النَّاسِ، بِبَيْدِكَ الشِّفَاءُ، لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ». [رواجع: ٥٦٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٩١].

٥٧٤٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ: «بِسْمِ اللَّهِ، تَرْتَهُ أَرْضِيًا، وَرِيقَهُ بَعْضِيًا، يُشْفَى سَقِيمًا، بِإِذْنِ رَبِّنا». [الطبري: ٥٧٤٦، أخرجه مسلم: ٢١٩٤، يرواه].

٥٧٤٦- حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي الرِّقَةِ: «بِسْمِ اللَّهِ تَرْتَهُ أَرْضِيًا، وَرِيقَهُ بَعْضِيًا، يُشْفَى سَقِيمًا، بِإِذْنِ رَبِّنا». [رواجع: ٥٧٤٥، أخرجه مسلم: ٢١٩٤، يرواه].

قوله: (باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم) أي التي كان يرقى بها. ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أنس.

قوله: (عبد الوارث) هو ابن سعيد، وعبد العزيز هو ابن صهيب، والإسناد بصريون.

قوله: (لقال ثابت) هو البائي (يا أبا حزة) هي كنية أنس.

قوله: (اشتكت) بضم التاء أي مرضت، ووقع في رواية الإسماعيلي «إني اشتكت».

قوله: (لا) بتخفيف اللام للعرض وه أريقك «فتح المزة».

قوله: (مذهب الباس) بغير همز للمواخاة فإن أصله المزة،

قوله: (أنت الشافي) يؤخذ منه جواز تسمية الله تعالى بما ليس في القرآن بشرطين: أحدهما أن لا يكون في ذلك ما يوهم نقصاً، والثاني أن يكون له أصل في القرآن وهذا من ذلك، فإن في القرآن، «وإذا مرضت فهو يشفين».

قوله: (لا شافي إلا أنت) إشارة إلى أن كل ما يقع من الدوا والتداوي إن لم يصادف تقدير الله تعالى، إلا فلا ينفع.

قوله: (شفاء) مصدر منصوب بقوله «أشف» ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ أي هو.

قوله: (لا يفادر) بالفتح المعجمة أي لا يترك وقد تقدم بيانه والحكمة فيه في أواخر كتاب الرضى، وقوله «سقماً» بضم ثم سكون، ويفتح أيضاً. ويؤخذ من هذا الحديث أن الإضافة في التزجة للفاعل، وقد ورد ما يدل على أنها للمفعول، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد «أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد اشتكت؟ قال: نعم. قال: بسم الله أريقك، من كل شيء يؤذك، من شر كل نفس أو عين حاسد الله شفيك» وله شاهد عنده بمعناه من حديث عائشة.

الحديث الثاني:

قوله: (يحيى) هو القطان، وسفيان هو الثوري، وسليمان هو الأعمش ومسلم هو أبو الضحى مشهور بكتبته أكثر من اسمه، وجوز الكرماني أن يكون مسلم بن عمران لكنه يروي عن مسروق ويروي الأعمش عنه، وهو مجرب عقله يحض مجبه مسح الحديث، على أني لم أر مسلماً بن عمران البجلي رواية عن مسروق وإن كانت ممكنة، وهذا الحديث إنما هو من رواية الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق، وقد أخرجه مسلم من رواية جبرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به، ثم أخرجه من رواية هشيم ومن رواية شعبة ومن رواية يحيى القطان عن الثوري كلهم عن الأعمش قال بإسناد جبرير، فوضح أن مسلماً المذكور في رواية البخاري هو أبو الضحى، فإنه أخرجه من رواية يحيى القطان، وغاية أن بعض الرواة عن يحيى سماء وبعضهم كناه والله أعلم.

حجة له في ذلك لأن المذموم ما كان من نفث السحرة وأهل الباطل، ولا يلزم منه ذم النفث مطلقاً، ولا سيما بعد ثبوته في الأحاديث الصحيحة، وأما النخعي فالحجة عليه ما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري ثالث أحاديث الباب، فقد قصوا على النبي صلى الله عليه وسلم القصة وفيها أنه قرأ بفاتحة الكتاب وتغل ولم ينكر ذلك صلى الله عليه وسلم فكان ذلك حجة، وكذا الحديث الثاني فهو واضح من قوله صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم بيان النفث مرواؤه، أو من قال إنه لا ريق فيه وتصوب إن فيه ريقاً خفيفاً، وذكر فيه ثلاثة أحاديث.

قوله: (سليمان) هو ابن بلال، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، والإسناد كله منيون.

قوله: (الرواية من الله) يأتي شرحه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. وقوله « غلبت » هو المراد من الحديث المذكور في هذه الترجمة لأنه دل على جدواها.

قوله: (وقال أبو سلمة) هو موصول بالإسناد المذكور وقوله « فإن كنت » في رواية الكشيبي بدون الفاء، وقوله « أقتل علي من الجبل » أي لما كان يتوقع من شره. الحديث الثاني:

قوله: (سليمان) هو ابن بلال أيضاً، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (إذا أوى إلى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذتين) أي يقرؤها وينث حالة الفراش، وقد تقدم بيان ذلك في الوفاة النبوية.

قوله: (لم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده) في رواية المفضل بن فضالة عن عقيل « ثم مسح بهما ما استطاع من جسده يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده يفعل ذلك ثلاث مرات ».

قوله: (فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به) وهذا ما تضرع به سليمان بن بلال عن يونس، وقد تقدم في الوفاة النبوية من رواية عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ « فلما اشتكى وجهه الذي توفي فيه طفت أثفت عليه » وأخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس فلم يذكرها.

قوله: (قال يونس: كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أوى إلى فراشه) وقع نحو ذلك في رواية عقيل عن ابن شهاب عند عبد بن حديد، وفيه إشارة إلى الرد على من زعم أن هذه الرواية شاذة، وأن الخفوظ أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك إذا اشتكى كما في رواية مالك وغيره، فثبت هذه الزيادة على أنه كان يفعل ذلك إذا أوى إلى فراشه، وكان يفعله إذا اشتكى شيئاً من جسده، فلا منافاة بين الروایتين. وقد تقدم في فضائل القرآن قول من قال إنها حديثان عن الزهري بسند واحد.

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد في قصة اللبيخ الذي رماه بفاتحة الكتاب، وتقدم شرحه مستوفى في كتاب الإجارة، وتقدمت الإشارة إليه قريباً. ووقع في هذه الرواية « فجعل يغل ويقرأ » وقد قدمت أن النفث دون التل، وإذا جاز التل جاز النفث بطريق الأولى. وفيها « ما به قلة » بفتح اللام بعدها موحدة. أي ما به ألم يقلب لأجله على الفراش، وقيل أصله من القلاب بضم القاف وهو داء يأخذ البعير فيمسك على قلبه فيموت من يومه.

٤- باب مسح الرائي الوَجَعَ يَدَيْهِ الْيَمْنَى

٥٧٥٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَمْشَسِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ سُرْقُو، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ بِمَسْحَةِ يَمِينِهِ: «أَعِذُ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَذَكَرْتُ حِفْظَهُ، حِفْظاً لَا يَخْلُفُ سَقَمًا».

فَذَكَرْتُهُ لِمَنْصُورٍ فَحَفَّتَنِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سُرْقُو، عَنْ عَائِشَةَ بِنَحْوِهِ. [إخرجه مسلم: ٥٦٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٩١].

قوله: (باب مسح الرائي الوجع يده اليمنى) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه قريباً، والقائل « فذكرته لمنصور » هو سفيان الثوري كما تقدم التصريح به في « باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم ».

الثوري: قيل المراد بأرضنا أرض المدينة خاصة لبركتها، وبعضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولشرف ريقه، فيكون ذلك خصوصاً. وفيه نظر.

قوله: (يشفي سقيمتا) ضبط بالوجهين بضم أوله على البناء للمجهول، وسقيمتا بالرفع ويضغ أوله على أن الفاعل مقدر، وسقيمتا بالنصب على المفعولية.

(تحيه) أخرج أبو داود والنسائي ما يفسر به الشخص المرتضى، وذلك في حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على ثابت بن قيس بن شماس وهو مريض فقال: اكشف لباسك، رب الناس، ثم أخذ تراباً من بطحان فجعله في قدح، ثم نفث عليه، ثم صبه عليه ».

٣٩- باب النفث في الرقية

٥٧٤٧- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّقْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْخَطْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئاً يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفِثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَعُوِّذُ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَعُورُهُ». [إخرجه: ٣٢٩٢، أخرجه مسلم: ٢٢٦١].

وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَإِنْ كُنْتَ لَأَرَى الرُّقْيَا أَثْقَلَ عَلَيَّ مِنَ الْجَهْلِ، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا أَبْلَاهَا.

٥٧٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثَمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاجِهِ، نَفَثَ فِي كَفِّهِ بِـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». وَبِالمعوذتين جميعاً، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا اشْتَكَى كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ.

قَالَ يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ شِهَابٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا آتَى إِلَى فِرَاجِهِ. [إخرجه: ٥٠١٧].

٥٧٤٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ أَبِي الْمُؤَكَّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْطَلَقُوا فِي سَفَرٍ سَافَرُوهُمْ، حَتَّى نَزَلُوا بِحَيٍّ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِ، فَاسْتَأْذَنُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُعَيِّنُوهُمْ، فَلَدِيَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْبَحْثِ، فَسَوَّى لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْنَاهُمْ هَؤُلَاءِ الرُّهْطُ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرُّهْطُ، إِنْ سَيِّدَنَا لَدَغَ، فَسَيِّدَنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَرَأَى، وَلَكِنَّ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَعْتَقْنَاكُمْ فَلَمْ نَعَيِّنُكُمْ، فَمَا آتَا بَرَأَ لَكُمْ حَتَّى نَعَيِّنُكُمْ، لَنَا جُعَلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَانْطَلَقَ يَجْتَلِ يَنْفِلُ وَيَقْرَأُ: «الْعَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». حَتَّى لَكَتْنَا نَسِيطَ مِنْ عَقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْنِي مَا بِهِ قَلْبَةٌ، قَالَ فَأَوْرَعُوهُمْ جَهْلُهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَفِيمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَأَى: لَا تَفْعَلُوا دَخَى نَأْيِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَرَّ لَهُ إِلَيْهِ، كَانَ، فَتَنَظَّرَ مَا يَأْتُرُنَا، فَتَقَدَّمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يَنْبَغُ لَهَا رَهْطَةٌ؟ أَصَبْتُمْ، أَفِيمُوا وَاحْضَرُوا لِي مَعَكُمْ بِسْمِهِ». [إخرجه: ٢٢٦٦، أخرجه مسلم: ٢٢٠١، بإلف مختصر].

قوله: (باب النفث) بفتح النون وسكون الفاء بعدما مثلثة (في الرقية). في هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من كره النفث مطلقاً - كالأسود بن يزيد أحد التابعين - تمسكاً بقوله تعالى «ومن شر الغائيات في المقد» [التلق: ٤]، وعلى من كره النفث عند قراءة القرآن خاصة كإبراهيم النخعي، أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره، فاما الأسود فلا

٤١- باب في المرأة تَرْقِي الرَّجُلَ

٥٧٥١- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفُثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرْحِهِ الَّذِي فِيهِ بِالْمَعْرُوفَاتِ، فَلَمَّا قَلَّ كُنْتُ أَنَا أَنْفُثُ عَلَيْهِ بِهِنَ، فَأَمْسَحَ يَدَ نَفْسِهِ لِرُكْبَتَيْهَا. فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ: كَيْفَ كَانَ يَنْفُثُ؟ قَالَ: يَنْفُثُ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ. [راجع: ٤٤٣٩، أخرجه مسلم: ٢١٩٢].

قوله: (باب المرأة ترقى الرجل) ذكر فيه حديث عائشة، وفيه قولها: «كان ينفث على نفسه في مرضه الذي قبض فيه بالمعروفات، فلما قلَّ كنت أنا أنفث عليه» وقد تقدم قبل بباب من رواية يونس عن ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك، وزاد في رواية معمر هنا كيفية ذلك فقال: «ينث على يديه، ثم يمسح بهما وجهه».

٤٢- باب مَنْ لَمْ يَرْقِ

٥٧٥٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ بْنُ مُنْصِبٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَسْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: «غُرِثَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَبَعَثَ يَمُرُ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا مَدَّ الْأَفْئَ، فَرَجَعْتُ أَنْ تَكُونَ أُمِّي، فَقِيلَ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا مَدَّ الْأَفْئَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا مَدَّ الْأَفْئَ، فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أَفْئُكُ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ». فَفَرَّقَ النَّاسُ وَأَمَّ مِثْنُ لَهْمٍ، فَتَذَكَّرَ اصْتِحَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أَمَا نَحْنُ فَرُودُنَا فِي الشَّرِّ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمُ أَتَابُنَا، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَطْعَمُونَ، وَلَا يَكْتُمُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رُءُوسِهِمْ يَمْرُكُونَ». فَقَامَ عِكَاشَةُ بْنُ حُصَيْنٍ فَقَالَ: أَيْنَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَيْنَهُمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «مَسَبَّكَ بِهَا عِكَاشَةُ». [راجع: ٣٤١٠، أخرجه مسلم: ٢٢٢٠].

قوله: (باب من لم يرق) هو يفتح أوله وكسر القاف مبيئاً للفصل، ويضم أوله وفتح القاف سبباً للمفعول.

قوله: (حصين بن غيث) بنون مصغر هو الواسطي، ما له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد تقدم بهذا الإسناد في أحاديث الأنبياء لكن باختصار، وتقدم الحديث بعينه من وجه آخر عن حصين بن عبد الرحمن في «باب من أكرى» وذكرنا من زاد في أوله قصة وأن شرحه سيأتي في كتاب الرقاق، والغرض منه هنا قوله «هم الذين لا يطعمون ولا يكتُمون ولا يسترقون» فاما الطيرة فسيأتي ذكرها بعد هذا، وأما التي فقدم ذكرها في هناك، وأما الرقية فتسبك بهذا الحديث من كره الرقى والكي من بين سائر الأدوية وزعم أنها قاذحة في التركل دون غيرها، وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة. أحدها: قاله الطبري والمازري وطائفة أنه محمول على من جابت اعتقاد الطبيائين في أن الأدوية تنفع بطبيعتها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون، وقال غيره: الرقى التي يعمد تركها ما كان من كلام الجاهلية ومن الذي لا يعقل معناه لاحتمال أن يكون تكرار، بخلاف الرقى بالذكر وغمو. وتغيبه عياض وغيره بأن الحديث يدل على أن للسجين ألفاً مزية على غيرهم وفضيلة اتفردوا بها عن شاركتهم في أصل الفضل والعبادة، ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبيعتها أو يستعمل رقى الجاهلية وغموها فليس مسلماً ظم يسلم هذا الجواب. ثانيها: قال الداودي وطائفة إن المراد بالحديث الذين يكتبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا، وقد قلعت هذا عن ابن تيمية وغيره في «باب من أكرى»، وهذا اختيار ابن عبد البر، غير أنه معترض بما قلعت من ثبوت الاستئذنة قبل وقوع الداء. ثالثها قال الحلبي: يحتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المصلحة للدفع

المعارض، فهم لا يعرفون الاكراه ولا الاسترقاء، وليس لهم ملجأ فيما يحترهم إلا الدعاء والاعتصام بالله، والرضا بقضائه، فهم غافلون عن طب الأطباء ورقى الرقاة ولا يحسنون من ذلك شيئاً، والله أعلم. رابعها أن المراد بترك الرقى والكي الاعتماد على الله في دفع الداء والرضا بقدره، لا القنح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب، وإلى هذا غا الخطابي ومن تبعه. قال ابن الأثير: هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسيابها وعلاقاتها، وهؤلاء هم خواص الأولياء. ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فضلاً وأمرًا، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التركل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله، لأنه كان كامل التركل بيقيناً فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئاً، بخلاف غيره ولو كان كثير التركل، لكن من ترك الأسباب وفرض وأخلص في ذلك كان أرفع مقاماً. قال الطبري: قيل لا يستحق التركل إلا من لم يخالط قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي، ولا من لم يسع في طلب رزق ولا في سدواة ألم. والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يندح في توكله تعاطي الأسباب إتياعاً لسته وسنة رسول، فقد ظاهر صلى الله عليه وسلم في الحرب بين درعين، وليس على رأسه المغفر، وأقعد الرماة على قم الشعب، وخندق حول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة، وهاجر هو، وتعاطى أسباب الأكل والشرب، وادخر لأهله قوتهم ولم ينتظر أن يتزل عليه من السماء، وهو كان أحق الحقن أن يحصل له ذلك، وقال الذي سأله: أحصل نفاقي أو أدمها؟ قال: «أعقلها وتركها» فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التركل، والله أعلم.

٤٣- باب الطَّيْرَةِ

٥٧٥٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَلِيمٍ، عَنْ ابْنِ غَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةٌ، وَالشُّرُومُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالسَّارِ، وَالذَّائِبَةِ». [راجع: ٢٠٩٩، أخرجه مسلم: ٢٢٢٥].

٥٧٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَيْرَةٌ، وَخَيْرُهَا الْفَالَنُ». قَالُوا: وَمَا الْفَالَنُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ». [إسفر: ٥٧٥٥، أخرجه مسلم: ٢٢٢٣، بإسقاطه، وفي السلام: ١١٣٠، بإسقاطه].

قوله: (باب الطيرة) بكسر المهملة وفتح التحتانية وقد تسكن، هي التشاؤم بالشين، وهو مصدر تطير مثل غير حيرة. قال بعض أهل اللغة لم يجيء من المصادر هكذا غير هاتين، وتغيب بأنه سمع طية، وأورد بعضهم التركة وفيه نظر، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يمشون على الطير فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة تيمن به واستمر، وإن رآه طار يسرة تشام به ورجع، وربما كان أحدهم يهيج الطير لطير فيتمتعها، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك، وكانوا يسمونه السائح بمهمة ثم نون ثم حاء مهمة، والبارح بموحدة وآخره مهمة، فالسائح ما ولاك سياحته بأن يمر عن يسارك إلى يمينك، والبارح بالمكس. وكانوا يمشون بالسائح ويتشامون بالبارح، لأنه لا يمكن رعيه إلا بأن يتصرف إليه، وليس في شيء من سنوح الطير ويروحها ما يقتضي ما اعتقدوه، وإنما هو تكلف بتعاطي ما لا أصل له، إذ لا تنطق الطير ولا تميز فيستدل بفعله على مضنون معنى فيه، وطلب من العلم من غير مظانه جهل من فاعله، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتصد بتركه، قال شاعر منهم:

ولقد غسدت وكتبت لا
أغسلو علسي واق وحاتم

فلما إذا أشتاتم كالأيا
من والأيمان كالأشاتم

وقال آخر:

الزجر والطير والكهان كلهم
مضللون ودون الغيب أفتال

وقال آخر:

وما عاجلات الطير تدني من الفتى
نجاحاً، ولا عن ربهن قصور

وقال آخر:

لعمرك ما تدري الطوارق بالخصى
لا زاجرات الطير ما الله صانع

٥٧٥٥ ح	٧٦- كتاب الطير ٤٤- باب الفأل	٢٥٥٤
--------	------------------------------	------

وقال آخر:

تخبر طيرة فيها زياد تخبره وما فيها خير
تسلم أنه لا طير إلا على متغير، وهو الثبور
بلى شيء يوافق بعض شيء أحيناً، وباطله كثير

وكان أكثرهم يطعمون ويحتضنون على ذلك ويصح معهم غالباً لترتين الشيطان ذلك، وقيمت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين. وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أنس رفته «لا طيرة، والطيرة على من تطير» وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم «ثلاثة لا يسلم منهم أحد: الطيرة، والظن، والسعد. فإذا تطيرت فلا ترجع، وإذا حدثت فلا تبخ، وإذا غلثت فلا تحقق» وهذا مرسل أو معضل، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في «الشعب» وأخرج ابن عدي بسند لين عن أبي هريرة رفته «إذا تطيرتم فامضوا، وعلى الله فتكروا» وأخرج الطبراني عن أبي السريته رفته «لن ينال الدرجات العلى من تكهن، أو استقسم، أو رجع من سفر طيراً» ورجاله ثقات، إلا أنني أظن أن فيه انتقاصاً وله شاهد من عمران بن حصين وأخرجه الجزر في أثناء حديث بسند جيد وأخرج أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفته «الطيرة شرك، وما منا إلا تطير، ولكن الله ينهيه بالتوكل» وقوله «وما منا إلا» من كلام ابن مسعود لدرج في الخبر، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخاري فيما حكاه الترمذي عن البخاري عنه، وإنما جعل ذلك شركاً لا متفادهم أن ذلك يجب ثمناً أو يدفع ضراً، فكأنهم أشركوه مع الله تعالى، وقوله «ولكن الله ينهيه بالتوكل» إشارة إلى أن من وقع له ذلك فسلم لله ولم يعبأ بالطيرة أنه لا يؤخذ بما عرض له من ذلك. وأخرج البيهقي في «الشعب» من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل: اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك».

قوله: (لا علوى، ولا طيرة، والشوم في ثلاث) قد تقدم شرح هذا الحديث وبيان اختلاف الرواة في سياقه في كتاب الجهاد والتطير والتشاور بمعنى واحد ففى أولاً بطريق المروم كما نفي العلوى، ثم أثبت الشوم في الثلاثة المذكورة، وقد ذكرت ما قيل في ذلك هناك. وقد وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود بسند «وإن كانت الطيرة في شيء» الحديث.

قوله في الحديث الثاني (لا طيرة، وغيرها الفأل) يأتي شرحه في الباب الذي بعده، وكأنه أشار بذلك إلى أن النبي في الطيرة على ظاهره، لكن في الشرع ويستثنى من ذلك ما يقع فيه من الخير كما سأذكره.

٤٤- باب الفأل

٥٧٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا طِيرَةَ، وَغَيْرَهَا الْفَالُ». قَالُوا: وَمَا الْفَالُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ». [إرجاع: ٥٧٥٤، أخرجه مسلم: ٢٢٢٣، بلفظه، وفي السلام: ٩١٣٥، بإصطلاح].

٥٧٥٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا غُلُوَى وَلَا طِيرَةَ، وَيُجَنَّبِي الْفَالُ الصَّالِحُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ». [إطر: ٥٧٧٦، أخرجه مسلم: ٢٢٢٤].

قوله: (باب الفأل) بناءً من حمزة وقد تسهل، والجمع فؤول بالحمزة جزءاً.

قوله: (عن عبيد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود وقد صرح في روايته شعيب التي قبل هذه فيه بالإخبار.

قوله: (قال وما الفأل؟) كذا للأكثر بالإفراد، وللکشيحي «قالوا» كرواية شعيب.

قوله: (الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم) وقال في حديث أنس ثاني حديثي الباب «يُجَنَّبِي الْفَالُ الصَّالِحُ، الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ». وفي حديث عروة بن عامر الذي أخرجه أبو داود قال «ذكرت الطيرة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: غيرها الفأل، ولا ترد مسلماً، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل: اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت،

ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بالله» وقوله «وغيرها الفأل» قال الكرمانى تبعاً لغيره: هذه الإضافة تشعر بأن الفأل من جملة الطيرة، وليس كذلك بل هي إضافة توضيح، ثم قال: وأيضاً فإن من جملة الطيرة كما تقدم تقريره التيمان، فبين بهذا الحديث أنه ليس كل التيمان مسوداً كالتشاور، بل بعض التيمان مقبول. قلت: وفي جواب الأول دفع في صدر السؤال، وفي الثاني تسليم السؤال ودعوى التخصيص وهو أقرب وقد أخرج ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رفته «كان يحببه الفأل ويكره الطيرة» وأخرج الترمذي من حديث حابس التميمي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول «العين حق، وأصدق الطيرة الفأل» ففى هذا التصريح أن الفأل من جملة الطيرة لكنه مستثنى. وقال الطبري: الضمير للوئى في قوله «وغيرها» راجع إلى الطيرة، وقد علم أن الطيرة كلها لا خير فيها، فهو كقوله تعالى «أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً» [الفرقان: ٢٤] وهو ميني على زعمهم، وهو من إرخاء العنان في المخادعة بأن يجري الكلام على زعم الخصم حتى لا يشتت عن التفكير فيه، فإذا تفكر فأنصف من نفسه قبل الحق، قوله «غيرها الفأل» إطماع للسامع في الاستماع والقبول، لا أن في الطيرة خيراً حقيقة، أو هو من نحو قولهم «الصفى أمر من الشدة» أي الفأل في بابه أبلغ من الطيرة في بابها. والحاصل أن أصل التفضيل في ذلك إنما هو بين القدر المشترك بين الشيتين، والقدر المشترك بين الطيرة والفأل تأثير كل منهما فيما هو فيه، والفأل في ذلك أبلغ. قال الخطابي: وإنما كان ذلك لأن مصدر الفأل عن نطق وبيان، فكأنه خير جاء عن فم، بخلاف غيره فإنه مستند إلى حركة الطائر أو نطقه وليس فيه بيان أصلاً، وإنما هو تكلف من يتطاه. وقد أخرج الطبري عن عكرمة قال: كنت عند ابن عباس فمر طائر فصاح، فقال رجل: خير خير، فقال ابن عباس: ما عند هذا لا خير ولا شر. وقال أيضاً الفرق بين الفأل والطيرة أن الفأل من طريق حسن الظن بالله، والطيرة لا تكون إلا في السوء فلذلك كرهته. وقال النووي: الفأل يستعمل فيما يسوء وفيما يسر، وأكثره في السرور. والطيرة لا تكون إلا في الشوم، وقد تستعمل مجازاً في السرور أهب وكان ذلك بحسب الواقع، وأما الشرع فخص الطيرة بما يسوء والفأل بما يسر، ومن شرطه أن لا يقصد إليه فيصير من الطيرة. قال ابن بطال: جعل الله في فطر الناس حجة الكلمة الطيبة والأنس بها كما جعل فيهم الارتياح بالخير الأتقن والله الصافي وإن كان لا يملكه ولا يشربه. وأخرج الترمذي وصححه من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج لحاجته يصعبه أن يسمع يا نجيب يا راشد» وأخرج أبو داود بسند حسن عن بريدة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطير من شيء، وكان إذا بعث عاملاً يسأل عن اسمه، فإذا أعجبه فرح به، وإن كره اسمه ردى كراهة ذلك في وجهه» وذكر البيهقي في «الشعب» من الحديث ما ملخصه: كان التطير في الجمالية في العرب لإزعاج الطير عند إرادة الخروج للحاجة، فذكر غير ما تقدم ثم قال: وهكذا كانوا يطعمون بصوت الغراب ويمرور الطيلاء فسموا الكل تطيراً لأن أصله الأول. قال: وكان التشاور في الجمع إذا رأى الصبي ذاهباً إلى المعلم تشاور أو راجعاً تيمن، وكذا إذا رأى الجمل موقراً حلاً تشاور فإن رآه واضعاً حله تيمن، ونحو ذلك، فجاء الشرع برغ ذلك كله، وقال «من تكهن أوردته من سفر تطير فليس منا» ونحو ذلك من الأحاديث. وذلك إذا اعتقد أن الذي يشاهده من حال الطير موجباً ما ظنه ولم يضاف التنبيه إلى الله تعالى، فاما إن علم أن الله هو المنبئ ولكنه أشفق من الشر لأن التجارب قضت بأن صورتاً من أصواتها معلوماً أو حالاً من أحوالها معلومة يردفها مكروه فإن وطن نفسه على ذلك أسماء، وإن سأل الله الخبير واستأذنه به من الشر ومضى متوكلاً لم يضره ما وجد في نفسه من ذلك، ولا يؤاخذ به، وربما وقع به ذلك المكروه بعينه الذي اعتقده مقبولة كما كان يقع كثيراً لأهل الجمالية. والله أعلم. قال الخطابي: وإنما كان صلى الله عليه وسلم يصعبه الفأل لأن التشاور مسرور ظن بالله تعالى بغير سبب محقق، والتأول حسن ظن به، وللؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال. وقال الطبري: معنى الترخص في الفأل والمنع من الطيرة هو أن الشخص لو رأى شيئاً فظنه حسناً عرضاً على طلب حاجته فليقل ذلك. وإن رآه بضد ذلك فلا يقبله بل يعضي لسيئه. فلو قبل واتتهى عن المضي فهو الطيرة التي اختصت بأن تستعمل في الشوم. والله أعلم

٤٥- باب لا هامة

٥٧٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ: حَدَّثَنَا الضُّعْفَرُ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا غُلُوَى وَلَا طِيرَةَ، وَلَا هَامَةً وَلَا صَفَرًا». [إرجاع: ٥٧٥٧، أخرجه مسلم: ٢٢٢٥].

قوله: (باب لا هامة) كذا للجميع، وذكر فيه حديث أبي هريرة: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر» ثم ترجم بعد سبعة أبواب «باب لا هامة» وذكر فيه الحديث المذكور مطولاً وليس فيه «ولا طيرة» وهذا من توارده ما اتفق له أن يترجم للحديث في موضعين بلفظ واحد، وسأذكر شرح الهامة في الموضع الثاني إن شاء الله تعالى، ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى الخلاف في تفسير الهامة كما سيأتي بيانه.

٤٦ - باب الكهانة

٥٧٥٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِلَيْلِ الْقُلُتِ، فَوَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَاصْطَابَ بَطْنُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقُتِلَتْ وَلَدَتْهَا الْيَدِي فِي بَطْنِهَا، فَاحْتَضَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنَّ جَنَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ، عَيْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ أَيُّي غُرْمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لَا حَرْبَ وَلَا أَكْلَ، وَلَا نَقْلَ وَلَا اسْتَهْلَ، فَيُفْلُ ذَلِكَ يُطْلُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». (إسـ: ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٩، ٥٧٩٠، أخرجه مسلم: ١٦٨١).

٥٧٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَطَرَحَتْ جَنِبَهَا، فَقَضَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ بِغُرْمٍ، عَيْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ. (إسـ: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١).

٥٧٦٠ - وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَيْنِ يَقْتُلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرْمٍ، عَيْدٌ أَوْ وَلِيدَةٍ، فَقَالَ الْمَلِكِيُّ قَضَى عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمَ مَا لَا أَكْلَ وَلَا حَرْبَ، وَلَا نَقْلَ وَلَا اسْتَهْلَ، وَيُفْلُ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». (إسـ: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١).

أحدها حديث أبي هريرة.

قوله: (عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة) وساق بطوله، كذا قال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر من رواية الليث عنه عن ابن شهاب، وفصل مالك عن ابن شهاب قصة ولي المرأة فجعله من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلًا كما بينه المصنف في الطريق التي تلي طريق ابن مسافر هذه، وقد روى الليث عن ابن شهاب أصل الحديث بدون الزيادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موصولاً كما سيأتي في الدييات، وكذا أخرج هناك طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد معاً عن أبي هريرة بأصل الحديث دون الزيادة، وباتي شرح ما يتعلق بالجنيين والفرقة هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال ولي المرأة) هو حل بفتح المهلة والميم المخفية ابن مالك بن النابغة الحلبي، بينه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة معاً عن أبي هريرة، وكنية حل المذكور أو نضلة، وهو صحابي نزل البصرة. وفي رواية مالك «قال الذي قضى عليه» أي قضى علي من هي من بسيل، وفي رواية الليث عن ابن شهاب المذكورة أن المرأة من بني لحيان، وبين لحيان حي من مذبل، وجاء تسمية الضرتين فيما أخرج أحمد من طريق عمرو بن قنم بن عويم عن أبيه عن جده قال «كانت أخيت ملكية وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مسروح تحت حل بن مالك بن النابغة، ففريت أم عفيف ملكية بمسطح» الحديث، لكن قال فيه «قال العلاء بن مسروح: يا رسول الله، أترم من لا شرب ولا أكل» الحديث، وفي آخره «أسجع كسجع الجاهلية» ويجمع بينهما بأن كلاً من زوج المرأة وهو حل وأخوها وهو العلاء قال ذلك توارده معاً عليه، لما تقرر عندهما أن الذي يورث هو الذي يخرج حياً، وأما السقط فلا يسود، فباطل الشرع ذلك وجعل فيه غرّة، وسيأتي بيانه في كتاب الدييات إن شاء الله تعالى. ووقع في رواية للطبراني أيضاً أن الذي قال ذلك عمران بن عويم، فعلمها قصة أخرى. وأم عفيف مهملته طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أنها أم غطيف بنين ثم طاه مهملته مصغرة، فآله أعلم.

قوله: (باب لا هامة) كذا للجميع، وذكر فيه حديث أبي هريرة: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر» ثم ترجم بعد سبعة أبواب «باب لا هامة» وذكر فيه الحديث المذكور مطولاً وليس فيه «ولا طيرة» وهذا من توارده ما اتفق له أن يترجم للحديث في موضعين بلفظ واحد، وسأذكر شرح الهامة في الموضع الثاني إن شاء الله تعالى، ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى الخلاف في تفسير الهامة كما سيأتي بيانه.

٥٧٥٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِلَيْلِ الْقُلُتِ، فَوَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَاصْطَابَ بَطْنُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقُتِلَتْ وَلَدَتْهَا الْيَدِي فِي بَطْنِهَا، فَاحْتَضَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى: أَنَّ جَنَةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ، عَيْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ أَيُّي غُرْمَتْ: كَيْفَ أَغْرَمَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ لَا حَرْبَ وَلَا أَكْلَ، وَلَا نَقْلَ وَلَا اسْتَهْلَ، فَيُفْلُ ذَلِكَ يُطْلُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». (إسـ: ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٩، ٥٧٩٠، أخرجه مسلم: ١٦٨١).

٥٧٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَطَرَحَتْ جَنِبَهَا، فَقَضَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ بِغُرْمٍ، عَيْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ. (إسـ: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١).

٥٧٦٠ - وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَيْنِ يَقْتُلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرْمٍ، عَيْدٌ أَوْ وَلِيدَةٍ، فَقَالَ الْمَلِكِيُّ قَضَى عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمَ مَا لَا أَكْلَ وَلَا حَرْبَ، وَلَا نَقْلَ وَلَا اسْتَهْلَ، وَيُفْلُ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». (إسـ: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١).

٥٧٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَنَهَى الْيَمَنِي، وَخَلَّوَانِ الْكَاهِنِ. (إسـ: ٢٢٣٧، أخرجه مسلم: ١٥٦٧).

٥٧٦٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَقْرَمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ غُرَوَةَ بْنِ الزُّهَيْرِ، عَنْ غُرَوَةَ [ابن الزُّهَيْرِ]، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الْكُفَّانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَحْدُوثُنَا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِذَلِكَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطُفُهَا الْجَنِيُّ، فَيَقْرُهَا فِي أُذُنِ وَلَدِهِ، فَيَخْلِطُونُ مَعَهَا مَاءً كَذِبِيَّ».

قَالَ عَلِيُّ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: مُرْسَلٌ. «الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ». ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ أَشَدُّ بَعْدَهُ. (إسـ: ٣٢١٠، أخرجه مسلم: ٢٢٢٨).

قوله: (باب الكهانة) وقع في ابن بطال هنا «والسحر» وليس هو في نسخ الصحيح فيما وقفت عليه، بل ترجمة السحر في باب مفرد عقب هذه، والكهانة - بفتح الكاف ويجوز كسرهما - ادعاء علم الغيب كالإخبار ما سيق في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيها استراق الجسني السمع من كلام الملائكة، فيلقيه في أذن الكاهن. والكاهن لفظ يطلق على العراف، والذي يضرب بالحصى، والنجم، ويطلق على من يقوم بأمر آخر ويسمى في قضاء حوائجه. وقال في «الحكم»: الكاهن للقاضي بالنياب. وقال في «الجامع»: العرب تسمي كل من أذن بشيء قبل وقوعه كاهناً. وقال الخطابي: الكهنة قوم لهم أفعان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية، فآلتهم الشياطين لما بينهم من

قوله: (كيف أغرم يا رسول الله من لا حرب ولا أكل) في رواية مالك « من لا أكل ولا شرب » والأول أولى لمناسبة السجع. ووقع في رواية الكشميهني في رواية مالك « ما لا » بدل من « لا » وهذا هو الذي في « الموطأ » وقال أبو عثمان بن جني: معنى قوله لا أكل أي لم يأكل، أقام الفعل الماضي مقام المضارع.

قوله: (فهل ذلك يظلل) للكثير بضم المثناة التحتية وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام أي يهدر، يقال دم فلان هدرا إذا ترك الطلب بثأره، وظل الدم بضم الطاء وفتحها أيضا، وحكي « اطل » ولم يعرفه الأصمعي: ووقع للكشميهني في رواية ابن مسافر « بطل » بفتح الموحدة والتخفيف من البطلان كذا رأيت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر، وزعم عياض أنه وقع هنا للجمع بالموحدة قال: وبالأوجهين في الموطأ، وقد رجح الخطابي أنه من البطلان، وإنكره ابن بطال فقال: كذا يقوله أهل الحديث، وإنما هو من ظل الدم إذا هدرا: قلت: وليس لإتكاره معنى بعد ثبوت الرواية، وهو موجه، راجع إلى معنى الرواية الأخرى.

قوله: (إنما هذا من إخوان الكهان) أي لمشابهة كلامه كلامهم، زاد مسلم والإسماعيلي من رواية يونس « من أجل سمعه الذي سمع » قال القرطبي: هو من تفسير الراوي، وقد ورد مستند ذلك فيما أخرجه مسلم في حديث المغيرة بن شعبة « قال رجل من عصابة القاتلة يهرم » فذكر نحوه وفيه « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبح كسجيع الأعراب ؟ » والسجع هو تناسب آخر الكلمات لفظاً، وأصله الاستواء، وفي الاصطلاح الكلام المنقوي والجمع أسجاع وأساجع، قال ابن بطال: فيه ذم الكفار وذم من تشبه بهم في ألفاظهم، وإنما لم يعاقبه لأنه صلى الله عليه وسلم كان ساموراً بالصنع عن الجاهليين، وقد تمسك به من كره السجع في الكلام، وليس على إطلاقه، بل المكروه منه ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق، وأما ما يقع عفواً بلا تكلف في الأمور الباحة فجائز، وعلى ذلك يحمل ما ورد على الله عليه وسلم، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الدعوات. والحاصل أنه إن جمع الأكرمين من التكلف وإطال الحق كان مذموماً، وإن اقتصر على احدهما كان أخف في الذم، ويخرج من ذلك تقسيمه إلى أربعة أنواع: فال محمود ما جاء عفواً في حق، ودونه ما يقع متكلفاً في حق أيضاً، وللعموم عكسهما. وفي الحديث من الفوائد أيضاً رفع الجناية للحاكم، وجوب الدية في الجنتين ولو خرج ميتا كما سيأتي تقريره في كتاب الديات مع استيفاء فوائده.

الحديث الثاني: حديث أبي مسعود، وهو حقة بن عمرو، في النهي عن ثمن الكلب ومهر البني وحلوان الكهان، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب البيع.

الحديث الثالث:

قوله: (عن يحيى بن عروة بن الزبير عن عروة) كان هذا مما فات الزهري سماعه عن عروة فحمله عن ولده عنه، مع كثرة ما عند الزهري عن عروة، وقد وصفه الزهري بسمة العلم، ووقع في رواية معقل بن عبيد الله عند مسلم عن الزهري « أخبرني يحيى بن عروة أنه سمع عروة » وكذا للمصنف في التوحيد من طريق يونس، وفي الأدب من طريق ابن جريج كلاهما عن ابن شهاب، ولم أتق ليحيى بن عروة في البخاري إلا على هذا الحديث، وقد روى بعض هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن عروة وتقدم موصولاً في بدء الحلق، وكذا هشام بن عروة عن أبيه به.

قوله: (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الكشميهني « سأل ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا هو في رواية يونس، وعند مسلم من رواية معقل مثله ومن رواية معقل مثل الذي قبله، وقد سمي عن سأل عن ذلك معاوية بن الحكم السلمي كما أخرجه مسلم من حديث « قال قلت يا رسول الله، أموراً كنا نضنعها في الجاهلية كنا تأتي الكهان، فقال: لا تأتوا الكهان » الحديث. وقال الخطابي هؤلاء الكهان فيما علم بشهادة الاستحسان قوم لهم أفعان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية، فهم يفترون إلى الجن في أمورهم ويستغفونهم في الحوادث فيلقون إليهم الكلمات، ثم تعرض إلى مناسبة ذكر الشعار بعد ذكرهم في قوله تعالى: ﴿ هل أتيتكم على من تنزل الشياطين ﴾ [الشعراء: ٢٢١].

قوله: (فقال ليس بشيء) في رواية مسلم « ليسوا بشيء »، وكذا في رواية يونس في التوحيد، وفي نسخة « فقال لهم ليسوا بشيء » أي ليس قولهم بشيء يعتمد عليه، والعرب تقول لمن عمل شيئاً ولم يحكمه: ما عمل شيئاً، قال القرطبي: كانوا في الجاهلية يترافعون إلى الكهان في الرقائع والأحكام ويرجعون إلى أقوالهم. وقد انتقلت الكهانة بالبعثة المحمدية، لكن بقي في الوجود من يشبه بهم، وثبت النهي عن إتيانهم فلا يحمل إتيانهم ولا تصديقهم.

قوله: (إنهم يخلطوننا أحياناً بشيء) فهوكون حقاً) في رواية يونس « فإنهم يتحدثون » هذا أورده السائل إشكالاً على عموم قوله « ليسوا بشيء » لأنه فهم أنهم لا يصنفون أصلاً فأجابهم صلى الله عليه وسلم عن سبب ذلك الصديق، وأنه إذا اتفق أن يصديق لم يتركه خالصاً بل يشوبه بالكذب.

قوله: (تلك الكلمة من الحق) كذا في البخاري بمهمة وقاف أي الكلمة للمسومة التي تقع حقاً، ووقع في مسلم « تلك الكلمة من الجن » قال النووي: كذا في نسخ بلادنا بالجمع والنون، أي الكلمة المسومة من الجن أو التي تصعب مما نقلته الجن. قلت: التقدير الثاني يوافق رواية البخاري، قال النووي: وقد حكي عياض أنه وقع بحسب في مسلم بلحاظ والقاف.

قوله: (يعظفها الجني) كذا للأكثر، وفي رواية السرخسي « يعظفها من الجني » أي الكهان يعظفها من الجني أو الجني الذي يلقي الكهان يعظفها من جني آخر فوقه، ويعظفها بفتح معجمة وطاء مفتوحة وقد تكسر بعدها فاء ومعناه الأخذ بسرعة. وفي رواية الكشميهني « يعظفها » بتقديم الفاء بعدها طاء معجمة والأول هو المعروف والله أعلم.

قوله: (فيقرها) بفتح أوله وثانيه وتشديد الراء أي يصيها، تقول قررت على رأسه دلواً إذا صيبه، فكأنه صب في أذنه ذلك الكلام، قال القرطبي: ويصح أن يقال ألقاها في أذنه بصوت، يقال قرأ الطائر إذا صوت انتهى. ووقع في رواية يونس المذكورة « فيقرها » أي يردد، يقال قررت الدجاجة تقرر قررة إذا رددت صوتها، قال الخطابي: ويقال أيضاً قررت الدجاجة تقرأ وتقرى، وإذا رجعت في صوتها قيل قررت قررة وقرقرى، قال: والمعنى أن الجني إذا ألقى الكلمة لوليه تسامع بها الشياطين فتتألق كما إذا صوتت الدجاجة فسمعها الدجاج فجوابها، وتعبق القرطبي بأن الأشيء بمساق الحديث أن الجني يلقي الكلمة إلى وليه بصوت غني متراجع له زمزمة ويرجعه له، فلذلك يقع كلام الكهان غالباً على هذا النمط، وقد تقدم شيء من ذلك في أواخر الجنبات في قصة ابن صياد ويسان اختلال الرواة في قوله « في حقيقته له فيها زمزمة » وإطلاق على الكهان في الجني لكونه يوليه أو عدل عن قوله الكهان إلى قوله وليه للتصميم في أموره وغيره ممن يوليه الجني. قال الخطابي بين صلى الله عليه وسلم أن إصابة الكهان أحياناً إنما هي لأن الجني يلقي إليه الكلمة التي يسمعا استراقاً من اللامكة فزيد عليها أكاذيب يقبضها على ما سمع، فرعا أصاب نادراً وخطوه الغالب، وقوله في رواية يونس « تقررقة الدجاجة » يعني الطائر المعروف، ودلماً مثله والأشهر فيها التفتح، ووقع في رواية التستلمي « الزجاجة » بالزاي المضمومة وإنكرها الدارقطني وعدلها في التصحيح، لكن وقع في حديث الباب من وجه آخر تقدم في « باب ذكر اللامكة » في كتاب بدء الحلق « فيقرها في أذنه كما تقرأ القارورة » وشرحه على أن معناه كما يسمع صوت الزجاجة إذا حلت على شيء أو ألقى فيها شيء. وقال القاسبي: المعنى أنه يكون لا يلقى الجني إلى الكهان حس كحس القارورة إذا حركت باليد أو على الصفاة، وقال الخطابي: المعنى أنه يلقن به كما يلقن وأمر القارورة برأس الوعاء الذي يفرغ فيه منها ما فيها. وأغرب شارح « المصالح » التوريشي فقال: الرواية بالزاي أسوأ لما ثبت في الرواية الأخرى « كما تقرأ القارورة » واستشهد في ذلك شائع بخلاف ما فسروا عليه الحديث فإنه غير مشهور ولم نجد له شاهداً في كلامهم، فدل على أن الرواية باللدال تصحيف أو غلط من السامع. وتعبق الخطابي فقال: لا ريب أن قوله « قر الدجاجة » مفحول مطلق، وفيه معنى التشبيه، فكما يصح أن يشبه إبراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكهان بسبب الماء في القارورة يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بتريد الدجاجة صوتها في أذن صاحبها، وهذا مشاهد، ترى الدبلك إذا رأى شيئاً ينكره بقرقره تشبه الدجاج فتجتمع وتقرر معه، وياب التشبيه واسع لا يفتقر إلى المعللة، غير أن الاختطاف مستمار للكلام من فعل الطير كما قال الله تعالى ﴿ تخطفه الطير ﴾ [الحجر: ٢١] فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الزجاجة لحصول الترشيع في الاستمارة. قلت: ويؤيده دعوى الدارقطني وهو إمام الفن أن الذي بالزاي تصحيف، وإن كنا ما قبلنا ذلك فلا أقل أن يكون أرجح.

قوله: (فيخلطون معها مائة كذبة) في رواية ابن جريج « أكثر من مائة كذبة » وهو دل على أن ذكر المائة للمبالغة لا لتعيين العدد، وقوله كذبة هنا بالفتح وحكي الكسر، وإنكره بعضهم لأنه بمعنى الحيلة والحالة وليس هذا موضعه، وقد أخرج مسلم في حديث آخر أصل توصل الجني إلى الاختطاف فأخرج من حديث ابن عباس « حدثني رجال من الأنصار أنهم بينا هم جالس ليلاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ رمى بنجم فاستارت فقال: ما كنتم تقولون إذا رمى مثل هذا في الجاهلية؟ قالوا: كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم أو مات رجل عظيم، فقال: إنها لا يرعى بها لموت أحد ولا لحياة.

ولكن ربنا إذا قضى أمراً أصبح حلة العرش ثم سبح الذين يلونهم حتى يبلغ السجود إلى أهل هذه السماء الدنيا فيقولون: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم حتى يصل إلى السماء الدنيا، فيستقر منه الجلي، فما جلاوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يزدلون فيه ويتقصون، وقد تقدم في تفسير سبأ وغيرها بيان كيفيةهم عند استراقهم، وأما ما تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن عروة من عائشة «أن الملائكة تنزل في العنان - وهو السحاب - فتذكر الأمر قضي في السماء فتسترق الشياطين السمع» فيحتمل أن يريد بالسحاب السماء كما أطلق السماء على السحاب، ويحتمل أن يكون على حقيقته وأن بعض الملائكة إذا نزل بالوصي إلى الأرض تسمع منهم الشياطين، أو المراد الملائكة الموكلة بإنزال المطر.

قوله: **قال علي قال عبد الرزاق مرسل الكلمة من الحق، ثم بلغني أنه أسنده بعد) علي هذا هو ابن المديني شيخ البخاري فيه، ومراده أن عبد الرزاق كان يرسل هذا القدر من الحديث، ثم أنه بعد ذلك وصله بذكر عائشة فيه، وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حيد والإسماعيلي من طريق فياض بن زهير، وأبو نعيم من طريق عباس العنبري لثلاثهم عن عبد الرزاق موصولاً كرواية هشام بن يوسف عن معمر، وفي الحديث بقاء استراق الشياطين السمع، لكنه قل ونذر حتى كاد يفضحل بالنسبة لما كانوا فيه من الجاهلية وفي النهي عن إتيان الكهان قال القرطبي: يجب على من قدر على ذلك من محبت وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئاً من ذلك ممن الأسواق ويكره عليهم أشد الكبر وعلى من يجيء إليهم ولا يفتقر بصدقهم في بعض الأمور ولا بكثرة من يجيء إليهم عن ينسب إلى العلم، فإنهم غير راسخين في العلم بل من الجهال بما في إتيانهم من الخلدور.**

(تبيه: إيراد باب الكهانة في كتاب الطب لمناسبته لباب السحر لما يجمع بينهما من مرجع كل منهما للشياطين، وإيراد باب السحر في كتاب الطب لمناسبته ذكر الرقى وغيرها من الأدوية المعنوية، فناسب ذكر الأدوية التي تحتاج إلى ذلك، واشتمل كتاب الطب على الإشارة للأدوية الحسية كالخبيء السوداء والعسل ثم على الأدوية المعنوية كالرقى بالدهاء والقرآن. ثم ذكرت الأدوية التي تنفع الأدوية المعنوية في دفعها كالسحر، كما ذكرت الأدوية التي تنفع الأدوية الحسية في دفعها كالجذام والله أعلم.

٤٧- باب السَّحَر

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يَظُنَّانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾. [البقرة: ١٠٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْلُقُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾. [طه: ٦٩].

وقوله: ﴿أَفَاتُونَ السَّحَرَ وَآتَمَّ يُعْمِرُونَ﴾. [الأنبياء: ٣].

وقوله: ﴿يُحَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ يَشَاءُ مِنْهُمْ أَنَّهُ تَسْمَى﴾. [طه: ٦٦].

وقوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ الْفَقَائِلِ فِي الْفَقْدِ﴾. [الغلام: ٤]. وَالْفَقَائِلُ: السَّوْجُرُ.

﴿تُسَحَّرُونَ﴾. [الزمر: ٨٩]. تَقْوُونَ.

٥٧٦٣- حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ لَيْدٌ بْنُ الْأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْعُلُ الشَّيْءَ وَمَا فَهْلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ عِنْدِي، لَكِنِّه دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَشْفَرْتُ أَنْ اللَّهَ أَقَاتِي لِيَمَّا اسْتَقْبَيْتُهُ لِي؟ أَتَانِي رَجُلَانِ، فَقَعَّدَا أَحَدَهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرَ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَّعَ الرَّجُلُ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّاهُ؟ قَالَ: لَيْدٌ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجَفَّ طَلْعُ نَحْلَةٍ ذَكَرَ. قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟

وقال: والفرق بين السحر والمعجزة والكرامة أن السحر يكون بمعانة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك بل إنما تقع غالباً اتفاقاً، وأما المعجزة فتستأثر عن الكرامة بالتحدي. ونقل إمام الحرمين الإجماع على أن السحر لا يظهر إلا من فاسق، وأن الكرامة لا تظهر على فاسق. ونقل النووي في زيادات الروضة عن المتولي نحو ذلك، وينبغي أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه، فإن كان متمسكاً بالشرعية متجنباً للموبقات فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة، وإلا فهو سحر، لأنه ينشأ عن أحد أنواعه كإعانة الشياطين. وقال القرطبي: السحر حيل صناعية يتوصل إليها بالاكتماب، غير أنها لدتها لا يتوصل إليها إلا بأحد الناس، ومادته الوقوف على خواص الأشياء والعلم بوجوده تركيبها وأوقاتها، وأكثرها تخيلات بغير حقيقة وإيهامات بغير ثبوت فيعظم عند من لا يعرف ذلك كما قاله تعالى عن سحرة فرعون: ﴿وَجَاوَرُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦] مع أن حيلهم وعصيمهم لم يخرج من كونها حيلاً وعصيماً. ثم قال: ولحق أن لبعض أصناف السحر تأثيراً في القلوب كالحب والبغض والقاء الخير والشر، وفي الإبدان بالألم والسقم، وإثماً المذكور أن الجهاد يظلب حيواناً أو عكسه بسحر الساحر أو غير ذلك.

قوله: (وقوله الله تعالى: ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر الآية) كذا لاكثر وساق في رواية كريمة إلى قوله: ﴿من خلاق﴾ وفي هذه الآية بيان أصل السحر الذي يعمل به اليهود ثم هو ما وضعته الشياطين على سليمان بن داود عليه السلام وما أنزل على هاروت وماروت بأرض بابل، والثاني متقدم العهد على الأول لأن قصة هاروت وماروت كانت من قبل زمن نوح عليه السلام على ما ذكر ابن إسحاق وغيره، وكان السحر موجوداً في زمن نوح إذ أخبر الله عن قوم نوح أنهم زعموا أنه ساحر، وكان السحر أيضاً فاشياً في قوم فرعون وكل ذلك قبل سليمان. واختلف في المراد بالآية فقيل: إن سليمان كان جمع كتب السحر والحكمة فدفنها تحت كرسيه فلم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسى، فلما مات سليمان وذهبت العلماء الذين يعرفون الأمر جاءهم شيطان في صورة إنسان فقال لليهود: هل أدلكم على كنز لا نظير له؟ قالوا: نعم قال: فاحفروا تحت الكرسى، فحفروا - وهو متعهم - فوجدوا تلك الكتب، فقال لهم: إن سليمان كان يضيف الأتاس والجبن بهذا، ففشا فيهم أن سليمان كان ساحراً، فلما نزل القرآن بذكر سليمان في الأنبياء أنكرت اليهود ذلك وقالوا إنما كان ساحراً، فنزلت هذه الآية. أخرجه الطبري وغيره عن السدي، ومن طريق سعيد بن جبير بسند صحيح نحوه، ومن طريق عسمران بن الحارث عن ابن عباس موصولاً بمعناه، وأخرج من طريق الربيع بن أنس نحوه ولكن قال: إن الشياطين هي التي كتبت كتب السحر ودفنتها تحت كرسيه، ثم لما مات سليمان استخرجته وقالوا: هذا العلم الذي كان سليمان يكتمه الناس. وأخرجه من طريق محمد بن إسحاق وزاد أنهم نقشوا خاتماً على نقش خاتم سليمان وختموا به الكتاب وكتبوا عنوانه «هذا ما كتب آصف بن برخيا الصديق للملك سليمان بن داود من ذخائر كنوز العلم» ثم دفعوه فذكر نحوه ما تقدم. وأخرج من طريق العمري عن ابن عباس نحوه ما تقدم من السدي ولكن قال أنهم لما وجدوا الكتب قالوا هذا ما أنزل الله على سليمان فأخذه منا. وأخرج بسند صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتلي فيها سليمان، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر، ثم دفنتها تحت كرسيه ثم أخرجوها بعده فقرأوها على الناس، وملخص ما ذكر في تفسير هذه الآية أن الحكمي عنهم أنهم اتبعوا ما تتلو الشياطين هم أهل الكتاب، إذ تقدم قبل ذلك في الآيات إيضاح ذلك، والجملة معطوفة على مجموع الجمل السابقة من قوله تعالى: ﴿ولما جاءهم رسول﴾ إلى آخر الآية [البقرة: ١٠١]، و«وما» في قوله ﴿ما تتلو الشياطين﴾ [البقرة: ١٠٢] موصولة على الصواب، وغلط من قال إنها نافية لأن نظم الكلام باباً، و«تتلو» لفظة مضارع لكن هو واقع موقع الماضي وهو استعمال شائع، ومعنى تتلو تتقول، ولذلك عداه بعلی، وقيل معنا تتبع أو تقرأ، ويحتاج إلى تقدير قيل هو تقرأ على زمان ملك سليمان، وقوله ﴿وما كفر سليمان﴾ ما نافية جزماً وقوله: ﴿ولكن الشياطين كفروا﴾ هذه الواو عاطفة بالجملة الاستدراك على ما قبلها، وقوله: ﴿يعلمون الناس السحر﴾ الناس مفعول أول والسحر مفعول ثان والجملة حال من فاعل كفروا، أي كفروا معلمين، وقيل هي بدل من كفروا، وقيل استئنافية، وهذا على إعادة ضمير يعلمون على الشياطين، ويحتمل عوده على الذين اتبعوا فيكون حالاً من فاعل اتبعوا أو استئناف، وقوله: ﴿وما أنزل﴾ ما موصولة وعلمها النصب عطفاً على السحر، والتقدير يعلمون الناس السحر، والنزل على الملكين، وقيل اجر عطفاً على ملك سليمان أي تقولا على ملك سليمان وعلى ما أنزل، وقيل بل هي نافية عطفاً على ﴿وما كفر سليمان﴾ والمعنى ولم ينزل على الملكين إيحاة السحر.

وهذان الإعرابان يبينان على ما جاء في تفسير الآية عن البعض، والجمهور على خلافه وأنها موصولة، ورد الزجاج على الأخفش دعواه أنها نافية وقال: الذي جاء في الحديث والتفسير أولى. وقوله: ﴿بابل﴾ متعلق بما أنزل أي في بابل، والجمهور على فتح لام الملكين، وقرئ بكسرهما، وماروت وماروت بدل من الملكين وجرا بالفتحة، أو عطف بيانه، وقيل بل هما بدل من الناس وهو بعيد، وقيل من الشياطين على أن هاروت وماروت اسمان لقيتين من الجن وهو وهو ضعيف، وقوله: ﴿وما يعلمان من أحد﴾ بالتشديد من التعليم، وقرئ في الشاذ يسكنون العين من الإعلام بناء على أن التضمين يتعاقب مع الهزعة، وذلك أن الملكين لا يعلمان الناس السحر بل يعلمانهم به وينهيانهم عنه، والأول أشهر، وقد قال علي الملكان يعلمان تعليم إنذار لا تعليم طلب، وقد استدلل بهذه الآية على أن السحر كفر ومتعلمه كافر، وهو واضح في بعض أنواعه التي قدمتها وهو التبعيد للشياطين أو للكواكب، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة فلا يكفر به من تعلمه أصلاً، قال النووي: عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالإجماع، وقد عدّه النبي صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات، ومنه ما يكون كفراً، ومنه لا يكون كفراً بل معصية كبيرة، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر فهو كفر ولا فلا، وأما تعلمه وتعليمه فحرام، فإن كان فيه ما يقتضي الكفر كفر واستيب منه ولا يقتل، فإن تاب قبلت توبته، وإن لم يكن فيه ما يقتضي الكفر عزر. وعن مالك: الساحر كافر يقتل بالسحر ولا يستأب بل يستحتم قتله كالزندق. قال عياض: ويقول مالك قال أحد جماعة من الصحابة والتابعين أهد وفي المسألة اختلاف كثير وتعاضل ليس هذا موضع بسطها. وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأحد أمرين إما تمييز ما فيه كفر من غيره وإما لإزائته ممن وقع فيه، فأما الأول فلا محذور فيه إلا من جهة الاعتقاد فإذا سلم الاعتقاد فمعرفة الشيء بمجرده لا تستلزم منعاً، كمن يعرف كيفية عبادة أهل الأوثان للأوثان لأن كيفية ما يعملها الساحر إنما هي حكاية قول أو فعل، بخلاف تعاطيه والتمسك به. وأما الثاني فإن كان لا يتم كما زعم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر أو الفسق فلا يجعل أصلاً ولا جاز للمعنى المذكور، وسيأتي مزيد لذلك في «باب هل يستخرج السحر» قريباً والله أعلم.

وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة. وفي إيراد المصنف هذه الآية إشارة إلى اختيار الحكم بكفر الساحر لقوله فيها: ﴿وما كفر سليمان﴾ وكمن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ﴿فإن ظاهرها أنهم كفروا بذلك، ولا بكفر بتعليم الشيء﴾ إلا وذلك الشيء كفر، وكذا قوله في الآية على لسان الملكين: ﴿إنما نحن فتنة فلا تكفر﴾ فإن فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر فيكون العمل به كفراً، وهذا كله واضح على ما قرئته من العمل ببعض أنواعه. وقد زعم بعضهم أن السحر لا يصح إلا بذلك، وعلى هذا قسمه ما عدنا ذلك سحراً مجاز كإطلاق السحر على القول البليغ، وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد، وأطرب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقتضي مجموعها على أن للقصّة أصلاً، خلافاً لما زعم بطلانها كعباس ومن تبعه، وعصمها أن الله ركب الشهوة في ملكين من الملائكة اختباراً لهما وأمرهما أن يحكما في الأرض، فنزل على صورة البشر وحكما بالعدل مدة، ثم اقتتا بامرأة جيلة فعزبا بسبب ذلك بأن حبا في ثمر بابل منكبين وابتلياً بالتلفظ بعلم الحرف، فصارت يقصدنهما ما يطلب ذلك فلا ينطقان بحضرة أحد حتى يجزئهما وينبأ، فإذا أصبر تكلمتا بذلك ليتعلم منهما ذلك وهما قد عرفا ذلك فيتعلم منهما ما قص الله عنهما، والله أعلم.

قوله: (وقوله تعالى: ولا يقلح الساحر حيث أتى) في الآية نفي الفلاح عن الساحر، وليست فيه دلالة على كفر الساحر مطلقاً، وإن كثر في القرآن إثبات الفلاح للمؤمن ونفيه عن الكافر، لكن ليس فيه ما ينفي نفي الفلاح عن الفاسق وكذا العاصي.

قوله: (وقوله أفاتون السحر وأنتم تبصرون) هذا يخاطب به كفار قريش يستمدون كون محمد صلى الله عليه وسلم رسولاً من الله لكونه بشراً من البشر، فقال قائلهم منكراً على من اتبته: أفاتون السحر، أي اتبعتموه حتى تصيروا كمن اتبع السحر وهو يعلم أنه سحر.

قوله: (وقوله: يحيل إليه من سحرهم أنها تسحي) هذه الآية عمدة من زعم أن السحر إنما هو تخيل، ولا حجة له بها لأن هذه وردت في قصة سحرة فرعون، وكان سحرهم كذلك، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخيل، قال أبو بكر الوائلي في «الأحكام»: أخبر الله تعالى أن الذي ظنه موسى من أنها تسحر لم يكن سحياً وإنما كان تخيلاً، وذلك أن عصيمه كانت جوفة قد ملئت زبقاً، وكذلك الحبال كانت من آدم عشوة زبقاً، وقد خفروا قبل ذلك أسراباً وجعلوا لها أزواجاً وملووها ناراً فلما طرحت على ذلك الموضع وهي الزئبق حركها لأن إذا أصابه النار ان كان يطير، فلما انقلعت كثافة الحبال والعصي صارت تتحرك بحركة ظن من رآها أنها تسحر، ولم تكن

نعمى حقيقة.

التلخيص، والمعجزات شاملات بتصديقه، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل. وأما ما يتعلق ببعض الأمور الدنيا التي لم يمت لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو في ذلك عرضاً لما يتعرض البشر كالأفراض، فقير بعيد أن يجيل إليه في أمر من أسرار الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين، قال: وقد قال بعض الناس إن المراد بالمجيب أنه كان صلى الله عليه وسلم يجيل إليه أنه وطئ زوجته ولم يكن وطأه، وهذا كثيراً ما يقع تحيله للإنسان في المنام فلا يبعد أن يجيل إليه في اليقظة. قلت: وهذا قد ورد صريحاً في رواية ابن عتبة في الباب الذي يلي هذا ولفظه «حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن» وفي رواية الحميدي «أنه يأتي أهله ولا يأتيهم» قال الداودي «يرى» بضم أوله أي يظن، وقال ابن التين ضبطت «يرى» بفتح أوله. قلت: وهو من الراي لا من الروية، فيرجع إلى معنى الظن. وفي مرسل يحيى بن يعمر عند عبد الرزاق «سحر النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة حتى أنكر بصره» وعنده في مرسل سعيد بن المسيب «حتى كاد ينكر بصره» قال عياض: فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعرفته. قلت: ووقع في مرسل عبد الرحمن بن كعب عند ابن سعد «قالت أخت لبيد بن الأصم: إن يكن نبياً فسيخبر، وإلا فسينعله هذا السحر حتى يذهب عقله» قلت: فوقع الشق الأول كما في هذا الحديث الصحيح. وقد قال بعض العلماء: لا يلزم من أنه كان يظن أنه فعل الشيء، ولم يكن فعله أن يحزم بفعله ذلك. وإما يكون من جنس الخاطر يحظر ولا يثبت، فلا يبقى على هذا للملحد حجة. وقال عياض: يحتمل أن يكون المراد بالتخييل المذكور أنه يظهر له من نشاطه ما ألقه من سابق عاقته من الاعتدال على الوطء، فلذا ذمنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المفسود، ويكون قوله في الرواية الأخرى «حتى كاد ينكر بصره» أي حتى كاد يظن أنكر بصره بحيث أنه إذا رأى الشيء يجيل أنه على غير صفته، فلذا تأمله عرف حقيقة. ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم يتقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال قولاً فكان بخلاف ما أخبر به. وقال المذهب: صون النبي صلى الله عليه وسلم من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيد، فقد مضى في الصحيح أن شيطاناً أراد أن يفسد عليه صلاته فامتنعه الله منه، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل نقصاً على ما يتعلق بالتلخيص، بل هو من جنس ما كان يتأله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام، أو حصر عن بعض الفعل، أو حدوث تحيل لا يستمر، بل يزور ويطلق الله كيد الشياطين. واستدل ابن القصار على أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث «أما أنا فقد شفاني الله» وفي الاستدلال بذلك نظر، لكن يزيد لدعي أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل «فكان يدور ولا يدري ما وجهه» وفي الحديث ابن عباس عن سعد «مرض النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ عن النساء والحميات والشراب، فذهب عليه ملكان» الحديث.

قوله: (حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة) شك من الراوي، وأظنه من البخاري لأنه أخرجه في صفة إلياس من يده الملقى فقال «حتى كان ذات يوم» ولم يشك، ثم ظهر لي أن الشك فيه من عيسى بن يونس، وأن إسحاق بن راهويه أخرجه في مستندته على الشك، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم، فيحمل الجزم الماضي على أن إبراهيم بن موسى شيخ البخاري حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك، ويؤيده ما سأذكره من الاختلاف عنه، وهذا من نواهد ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين. ووقع في رواية أبي إسامة الآتية قريباً «ذات يوم» بغير شك «وذات» بالنصب ويجوز الرفع، ثم قيل إنها مقحمة، وقيل بل هي من إضافة الشيء لنفسه على رأي من يميزه.

قوله: (وهو عندي لكنه دعا ودعا) كذا وقع، وفي الرواية الماضية في بدء الملقى «حتى كان ذات يوم دعا ودعا» وكذا علقه المصنف لعيسى بن يونس في الدعوات، ومله في رواية الليث، قال الكرماني: يحتمل أن يكون هذا الاستدراك من قوله «عندي» أي لم يكن مشغلاً بل يشتغل بالدعاء، ويحتمل أن يكون من التخييل، أي كان السحر أضمر في بنية لا في فعله وقدمه بحيث أنه توجه إلى الله ودعا على الوضوء الصحيح والقانون المستقيم. ووقع في رواية ابن عمير عن سعد «دعاه، ثم دعا، ثم دعا» وهذا هو المعبود منه أنه كان يكرر الدعاء ثلاثاً. وفي رواية وهيب عند أحمد وابن سعد «فأرأته يدعو». قال النووي: فيه استحباب الدعاء عند حصول الأمور المكروهات وتكريره الاتجاه إلى الله تعالى في دفع ذلك. قلت: سلك النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة مسلكي التوضي وتسامحي الأسباب، ففي أول الأمر فرض وسلم لأمر ربه فاحتسب الأجر في صبره على بلائه، ثم لما تداى ذلك وتحتى من تدايه أن يضعفه عن قنوت عبادته جنح إلى التلاوي ثم إلى الدعاء، وكل من المقامين غاية في الكمال. قوله: (أشعرت) أي علمت؟ وهي رواية ابن عتبة كما في الباب الذي بعده.

قوله: (ومن شر الفئالت في العقد، والفئالت السواحر) هو تفسير الحسن البصري أخرجه الطبري بسند صحيح، وذكره أبو عبيدة أيضاً في «المجاز» قال: الفئالت السواحر بنقن. وأخرج الطبري أيضاً عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنه التفت في الرقية، وقد تقدم البحث في ذلك في «باب الرقية». وقد وقع في حديث ابن عباس فيما أخرجه البيهقي في «الدلائل» بسند ضعيف في آخر قصة السحر الذي سحر به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم وجدوا وترأ فيه إحدى عشرة عقدة وأنزلت سورة الفلق والناس وجعل كلما قرأ آية انحلت عقدة، وأخرجه ابن سعد بسند آخر منقطع عن ابن عباس «أن علياً وعصماً لما بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم لاستخراج السحر وجدوا طلعة فيها إحدى عشرة عقدة» فذكر نحوه.

قوله: (تسحرون تهمون) بضم أوله وفتح الهملة وتشديد الميم المقترحة. وضبط أيضاً يسكون العين قال أبو عبيدة في كتاب «المجاز» في قوله تعالى: ﴿سيقولون الله قتل فأتى تسحرون﴾ أي كيف تهمون عن هذا وتصدون عنه؟ قال: ونراه من قوله سحرت أحييتنا عنه فلم نبصره، وأخرج في قوله: ﴿فأتى تسحرون﴾ أي تخدعون أو تصرفون عن التوحيد والطاعة. قلت: وفي هذه الآية إشارة إلى الصفات الأول من السحر الذي قلتم، وقال ابن عطية: السحر هنا مستعار لما وقع منهم من التخليط ووضع الشيء في غير موضعه كما يقع من المسحور، والله أعلم.

قوله: (حدثنا إبراهيم بن موسى) هو الرازي، في رواية أبي ذر «حدثني» بالإنفراد، وحشام هو ابن عروة بن الزبير.

قوله: (عن أبيه) وقع في رواية يحيى القطان عن هشام «حدثني أبي» وقد تقدمت في الجزية، وسبأتي في رواية ابن عتبة عن ابن جريج «حدثني آل عروة» ووقع في رواية الحميدي عن سفيان عن ابن جريج «حدثني بعض آل عروة عن عروة» وظاهره أن غير هشام أيضاً حدث به عن عروة، وقد رواه غير عروة عن عائشة كما سأليته. وجاء أيضاً من حديث ابن عباس يزيد بن أرقم وغيرهما.

قوله: (سحر النبي صلى الله عليه وسلم رجل من بني زريق) بزاي قبل الراء مصنف.

قوله: (يقال له لبيد) بفتح اللام وكسر الواو بعدها تحتية ساكنة ثم همزة (ابن الأصم) بوزن آخر مهملة، ووقع في رواية عبد الله بن عمر عن هشام بن عروة عند مسلم «سحر النبي صلى الله عليه وسلم يهودي من يهود بني زريق» ووقع في رواية ابن عتبة الآتية قريباً «رجل من بني زريق حليف اليهود وكان منافقاً» ويجمع بينهما بأن ما أطلق أنه يهودي نظر إلى ما في نفس الأمر، ومن أطلق عليه منافقاً نظر إلى ظاهر أمره. وقال ابن الجزري هذا يدل على أنه كان أسلم نفاقاً وهو واضح، وقد حكم عياض في «الشفاء» أنه كان أسلم، ويحتمل أن يكون قيل له يهودي لكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم. وينت زريق بطن من الأنصار مشهور من الحزب، وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من اليهود قبل الإسلام حلف وإخاء وود فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار في تبوؤهم منهم، وقد بين الواقدي السنة التي وقع فيها السحر: أخرجه عنه ابن سعد بسند له إلى عمر بن الحكم مرسل قال «لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحبشية في ذي الحجة ودخل الحرم من سنة سبع جاءت رؤساء اليهود إلى لبيد بن الأصم - وكان حليفاً في بني زريق وكان ساحراً - فقالوا له: يا أبا الأصم، أنت أسحرنا، وقد سحرنا محمداً فلم نصنع شيئاً، ونحن نجعل لك جعلاً على أن تسحر لنا سحراً ينكرو. فجعلا له ثلاثة فئات» ووقع في رواية أبي ضمرة عند الإسماعيلي «فأقام أربعين ليلة» وفي رواية وهيب عن هشام عند أحد «سنة أشهر» ويمكن الجمع بأن تكون السنة أشهر من ابتداء تغير مزاجه والأربعين يوماً من استحكامه، وقال السهيلي: لم أقف في شيء من الأحاديث المشهورة على قدر المدة التي مكث النبي صلى الله عليه وسلم فيها في السحر حتى ظفرت به في «جامع معمر» عن الزهري أنه لبث ستة أشهر، كذا قال، وقد وجدناه موثقاً بإسناد الصحيح فهو للمتمد.

قوله: (حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيل إليه كان يفعل الشيء وما فعله) قال المازري: أنكر بعض المتبعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها، قالوا وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل، وزعموا أن تحوير هذا يعدم الثقة بما شرعه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يجيل إليه أنه يرى جبريل وليس هو شيء، وأنه يرح إليه بشيء ولم يوحى إليه بشيء، قال المازري: وهذا كله مردود، لأن الدليل قد قام على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته في

قوله: (وَجَفَّ طَلْعُ خَلَّةٍ ذَكَرَ) قال عياض: وقع للمرجاني - يعني في البخاري - والعنري - يعني في مسلم - بالفاء. ولغيرهما بالوحدة. قلت: أما رواية عيسى بن يونس هنا فوقع للكشيهي بالفاء ولغيره بالوحدة، وأما روايته في بدء الخلق فجميع بالفاء، وكذا في رواية ابن عيينة للجميع، وللمستطلي في رواية أبي أسامة بالوحدة، وللكشيهي بالفاء، وللجميع في رواية أبي خزيمة في الدعوات بالفاء، قال القرطبي: روايتنا - يعني في مسلم - بالفاء، وقال النووي: في أكثر نسخ بلادنا بالياء يعني في مسلم، وفي بعضها بالفاء، وهذا معنى واحد وهو الغشاء الذي يكون على الطلع ويطلق على الذكر والأنثى، فلهاذا قيل بالذكر في قوله «طلعة ذكر» وهو بالإضافة انتهى. ووقع في روايتنا هنا بالتونين فهما على أن لفظ «ذكر» صفة لجن، وذكر القرطبي أن الذي بالفاء هو رعاء الطلع وهو الغشاء الذي يكون عليه، وبالموحدة داخل الطلعة إذا خرج منها الكثرى قاله شمر، قال: ويقال أيضاً للدخل الركية من أسفلها إلى أعلاها جف، وقيل هو من القطع يعني ما قطع من قشرها. وقال أبو عمرو الشيباني: الجف بالفاء شيء يقر من جنوح النخل.

قوله: (ثاني رجلان) وقع في رواية أبي أسامة «قلت: وما ذاك؟ قال: اثني رجلان» ووقع في رواية معمر عند أحد ومرجبا بن رجاه عند الطبراني كلاهما عن هشام «أثني ملكان» وسماهوا ابن سعد في رواية مقطعة جبريل وميكائيل، وكنت ذكرت في المقدمة ذلك احتمالاً.

قوله: (فقد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي) لم يقع لي أيها قد عند رأسه، لكنني أظنه جبريل خصوصيته به عليهما السلام. ثم وجدت في «السيرة النبطية» الجزء منه جبريل قال: لأنه أفضل، ثم وجدت في حديث زيد بن أرقم عند النسائي وابن سعد وصححه الحاكم وعبد بن حيد «سحر النبي صلى الله عليه وسلم رجل من اليهود، فاشتكى لذلك أياماً، فأتاه جبريل فقال: إن رجلاً من اليهود سحر، فقد لك عقداً في بئر كنا» فدل مجموع الطرق على أن المسؤول هو جبريل والسائل ميكائيل.

قوله: (فقال أحدهما لصاحبه) في رواية ابن عيينة الآية بعد باب «فقال الذي عند رأسي لآخر» وفي رواية الحميدي «فقال الذي عند رجلي للذي عند رأسي» ولكنها أصوب، وكذا هو في حديث ابن عباس عند البيهقي. ووقع بالثب في رواية ابن غير عند مسلم.

قوله: (وما وجع الرجل؟) كذا للأكثر، وفي رواية ابن عيينة «ما بال الرجل؟» وفي حديث ابن عباس عند البيهقي «ما ترى» وفيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام، إذ لو جاء إليه في اليقظة لخطابه وسلاماً. ويحصل أن يكون كان بصفة التام وهو يقظان فتخطباً وهو يسمع. وأطلق في رواية صخرة عن عائشة أنه كان نائماً، وكذا في رواية ابن عيينة عند الإسماعيلي «فأنبه من نومه فأت يوم» وهو محمول على ما ذكرت، وعلى تقدير حملها على الحقيقة فروا الأنياب وحى. ووقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد بسند ضيف جداً «فهبط عليه ملكان وهو بين النائم واليقظان».

قوله: (فقال: مطلوب) أي مسحور، يقال به الرجل يالضم إذا سحر، يقال كنوا من السحر بالطلب فتأولاً كما قالوا للذئب سليم. وقال ابن الأنباري: الطب من الأضداد يقال لملاج الداء طب، والسحر من الداء ويقال له طب، وأخرج أبو عبيد عن مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى قال «احتجم النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه بقرن حين طب» قال أبو عبيد يعني سحر. قال ابن القيم: بنى النبي صلى الله عليه وسلم الأمر أولاً على أنه مرض، وأنه من مادة مالت إلى المبالغ وغلبت على البين المقدم منه فغيرت مزاجه، فقرأ استعمال الحجة لذلك مناسباً، فلما أوحى إليه أنه سحر عدل إلى العلاج المناسب له وهو استخراجها، قال: ويحصل أن مادة السحر انتهت إلى إحدى قسوى الرأس حتى صار يجيل إليه ما ذكر، فإن السحر قد يكون من تأثير الأرواح الخبيثة، وقد يكون من انفعال الطبيعة وهو أشد السحر، واستعمال الحجيم لهذا الثاني نافع لأنه إذا هيج الأغلط وظهر أثره في عضو كان استغراق المدة الخبيثة نافعا في ذلك. وقال القرطبي: إنما قيل للسحر طب لأن أصل الطب الخلق بالشيء، والتفتن له، فلما كان كل من علاج للمرض والسحر إنما يتأني من طئنة وحذف أطلق على كل منهما هذا الاسم.

قوله: (في مشط ومشاطة) أما المشط فهو بضم الميم، ويوز كسرها أثبه أبو عبيد وأثبته أبو زيد، وبالسكون فهما، وقد بضم ثانيه مع ضم أوله فقط وهو الأكمة المعروفة التي يبرح بها شعر الرأس واللحية، وهذا هو للشهور. ويطلق للمشط بالاشتراك على أشياء أخرى: منها العظم المريض في الكف، وسلايمات ظهر القدم، ونبت صغير يقال له مشط الذئب. قال القرطبي: يمتثل أن يكون الذي سحر فيه النبي صلى الله عليه وسلم أحد هذه الأربع. قلت: وفاته آفة لها أسنان وفيها مروءة يقبض عليها ويضطى بها الإثراء، قال ابن سيده في «الحكم»: إنها تسمى للمشط. والمشط أيضاً سم من سمات البحر تكون في العين والفخذ، ومع ذلك فالمراد بالمشط هنا هو الأول، وقد وقع في رواية حمزة عن عائشة «فإذا فيها مشط رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مروءة رأسه» وفي حديث ابن عباس «من شعر رأسه ومن أسنان مشط» وفي مرسل عمر بن الحكم «فعمد إلى مشط وما مشط من الرأس من شعر فقد بذلك عقداً».

قوله: (ومشاطة) سيأتي بيان الاختلاف هل هي بالفاء أو القاف في آخر الكلام على هذا الحديث حيث بينه المصنف.

قوله: (كان ماءها) في رواية ابن غير «والله لكان ماءها» أي البئر (تقافة الحناء) بضم التاء وتخفيف القاف، والحناء معروف وهو بالذ أي أن لون ماء البئر لون الماء الذي يقع فيه الحناء. قال ابن التين: يعني أحر. وقال الداودي: المراد الماء الذي يكون من خضالة الإثراء الذي تمنع فيه الحناء. قلت: ووقع في حديث زيد بن أرقم عند ابن سعد وصححه الحاكم «فوجد الماء وقد أخضر» وهذا يقوي قول الداودي. قال القرطبي: كان ماء البئر قد تغير إما لرداته بطول إقامته، وإما لما خالطه من الأشياء التي ألقيت في البئر. قلت: ويروى الأول أن عند ابن سعد في مرسل عبد الرحمن بن كعب أن الحارث بن تيس هور البئر المذكورة وكان يستعذب منها وحفر بئراً أخرى فأعاته رسول الله صلى الله عليه وسلم في حفرها.

قوله: (وكان رؤوس غلظها ورؤوس الشياطين) كذا هنا، وفي الرواية التي في بده الخلق غلظها كأنه رؤوس الشياطين « وفي رواية ابن عينة وأكثر الرواة عن هشام « كان غلظها « بغير ذكر « رؤوس « أولاً، والتشبيه إنما وقع على رؤوس النخل فلذلك أضحى به في رواية الباب وهو مقدر في غيرها. ووقع في رواية حمزة عن عائشة « فلذا غلظها الذي يشرب من مائها قد التوى سمته كأنه رؤوس الشياطين « وقد وقع تشبيه طلع شجرة الزقوم في القرآن برؤوس الشياطين، قال الفراء وغيره: « يحتمل أن يكون شبه غلظها في قبعة برؤوس الشياطين لأنها موصوفة بالقيح، وقد تقرر في اللسان أن من قال فلان شيطان أراد أنه خبيث أو قبيح، وإذا قبحوا مذكراً قالوا شيطان، أو مؤنثاً قالوا غول، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات، والعرب تسمي بعض الحيات شيطانا وهو ثعبان قبيح الوجه، ويحتمل أن يكون المراد نبات قبيح قيل إنه يوجد باليمن.

قوله: (قلت يا رسول الله ألا استخرجه) في رواية أبي أسامة « قال لا « ووقع في رواية ابن عينة أنه استخرجه، وأن سوال عائشة إنما وقع عن النثرة فلجلها بل، وسياي بسط القول فيه بعد باب.

قوله: (فكرهت أن أثير على الناس فيه شراً) في رواية الكشميهني « سوءاً « ووقع في رواية أبي أسامة « أن أثور « بفتح المثناة وتشديد الواو وهما بمعنى. والمراد بالناس التعميم في الموجودين قال النووي: خشي من إخراجها وإشاعتها ضرراً على المسلمين من تذكر السحر وتعلمه ونحو ذلك، وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة. ووقع في رواية ابن غير « على أمي « وهو قائل أيضاً للتعميم، لأن الأمة تطلق على أمة الإجابة وأمة الدعوة على ما هو أهم، وهو يرد على من زعم أن المراد بالناس هنا لبيد بن الأعمس لأنه كان منافقاً فأراد صلى الله عليه وسلم أن لا يثير عليه شراً لأنه كان يؤثر الإغضاء عن يظهر الإسلام ولو صدر منه ما صدر، وقد وقع أيضاً في رواية ابن عينة فوكرهت أن أثير على أحد من الناس شراً « نعم وقع في حديث حمزة عن عائشة « قيل يا رسول الله لو قتلت، قال: ما وراهم من عذاب الله أشد « وفي رواية حمزة « فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف فعفا عنه « وفي حديث زيد بن أرقم « فما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك اليهودي شيئاً ما صنع به ولا رأه « وفي مرسل عمر بن الحكم « فقال له: ما حلك على هذا؟ قال: حب الدناير « وقد تقدم في كتاب الجزية قول ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتله، وأخرج ابن سعد من مرسل عكرمة أيضاً أنه لم يقتله، ونقل عن الواقدي أن ذلك أصح من رواية من قال إنه قتله، ومن ثم حكى مياض في « الشفاء « قولين: هل قتل، أم لم يقتل؟ وقال القرطبي لا حجة على مالك من هذه القصة، لأن ترك قتل لبيد بن الأعمس كان خشية أن يثير بسبب قتله فتنة، أو لتلا يضر الناس عن الدخول في الإسلام، وهو من جنس ما راعاه النبي صلى الله عليه وسلم من منع قتل المنافقين حيث قال: « لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه.

قوله: (فأمر بها) أي بالثر (فدفنت) وهكذا وقع في رواية ابن غير وغيره عن هشام، وأورد مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عقب رواية ابن غير وقال « لم يقل أبو أسامة في روايته فأمر بها فدفنت «. قلت: وكان شيخه لم يذكرها حين حدثه، وإلا فقد أوردنا البخاري عن عبيد بن إسمايل عن أبي أسامة، كما في الباب بعده، وقال في آخره « فأمر بها فدفنت « وقد تقدم أن في مرسل عبد الرحمن بن كعب « أن الحارث بن قيس هورها «.

قوله: (تابعه أبو أسامة) هو حماد بن أسامة، وتأتي روايته موصولة بعد بابين.

قوله: (وأبو حمزة) هو أنس بن خياض، وسياي روايته موصولة في كتاب الدعوات.

قوله: (وابن أبي الزناد) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان، ولم أحرف من وصلها بعد.

قوله: (وقال الليث وابن عينة عن هشام في مشط ومشاطة) كذا لابي ذر، ولغيره « ومشاة « وهو الصواب والا لأشحدث الروايات، ورواية الليث تقدم ذكرها في بده الخلق، ورواية ابن عينة تأتي موصولة بعد باب. وذكر المزني في « الأطراف « تبعاً لخلف أن البخاري أخرجه في الطب عن الحميدي وعن عبد الله بن محمد بن ابن عينة، وطريق الحميدي ما هي في الطب في شيء من النسخ التي وقت عليها، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج « من طريق الحميدي وقال بعده « أخرجه البخاري عن عبيد الله بن محمد « لم يزد على ذلك، وكذا لم يذكر أبو مسعود في أطرافه الحميدي، والله أعلم.

قوله: (ويقال المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مشط) هذا لا اختلاف فيه بين أهل اللغة، قال ابن قتيبة: المشاطة ما يخرج من الشعر الذي سقط من الواس إذا سرح

بالشط، وكذا من الحية.

قوله: (والمشاطة من مشاطة الكتان) كذا لابي ذر كان المراد أن اللفظ مشترك بين الشعر إذا مشط وبين الكتان إذا سرح، ووقع في رواية غير أبي ذر « والمشاة « وهو أشبه، وقيل المشاة هي المشاة بعينها، والقاف تبدل من الطاء لقرب المخرج، والله أعلم.

٤٨- باب الشرک والسحر من الموبقات

٥٧٦٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ، عَنْ نَوْزٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا الْمَوْبِقَاتِ: الشَّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرَ». [إرجاع: ٧٦٦، أخرجه مسلم: ٨٩، مطولاً].

قوله: (باب الشرک والسحر من الموبقات) أي المهلكات.

قوله: (اجتنبوا الموبقات: الشرک بالله والسحر) هكذا أورد الحديث مختصراً وحذف لفظ العدد، وقد تقدم في كتاب الوصايا بلفظ « اجتنبوا السبع الموبقات « وساق الحديث بتمامه، ويميز نصب الشرک بدلاً من السبع، ويميز الرفع على الاستئناف فيكون خبر مبتدأ محذوف، والنكتة في اختصاره على اثنين من السبع هنا الرمز إلى تأكيد أمر السحر، فظن بعض الناس أن هذا القول هو جلة الحديث، فقال: ذكر الموبقات وهي سبعة جمع وفسرهما باتنين فقط وهو من قبل قوله تعالى ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً﴾ [آل عمران: ٩٧] فاختصر على اثنين فقط، وهذا على أحد الأقوال في الآية، ولكن ليس الحديث كذلك فإنه في الأصل سبعة حذف البخاري منها خمسة وليس شأن الآية كذلك، وقال ابن مالك: تضمن هذا الحديث حذف المخطوف للعلم به، فإن تقدير اجتنبوا الموبقات الشرک بالله والسحر وأخواتهما وجاز الحذف لأن الموبقات سبع، وقد ثبتت في حديث آخر، واقتصر في هذا الحديث على اثنين منها تبييناً على أنها أحسن بالاجتناب، ويميز رفع الشرک والسحر على تقدير « منهن «. قلت: وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث ورد هكذا تارة وتارة ورد بتمامه، وليس كذلك، وإنما الذي اختصره البخاري نفسه كعادته في جواز الاختصار على بعض الحديث، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوصايا في « باب قول الله عز وجل إن الذي يماكلون أموال اليتامي ظلماً « عن عبد العزيز بن عبد الله شيخه في هذا الحديث بهذا الإسناد وساقها سبجاً فذكر بعد السحر وقتل النفس الخ، وأما في الآخر كتاب المحاريب بهذا الإسناد بعينه بتمامه، وأخلف المزني في « الأطراف « ذكر هذا للوضع في ترجمة سالم أبي الغيث عن أبي هريرة

٤٩- باب هل يستخرج السحر

وَقَالَ قَاتَةَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِوَطْبٍ، أَوْ يُؤْخَذُ عَنِ امْرِئِيهِ، أَيْخُلُ عَنْهُ أَوْ يُشْرُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ. فَأَمَّا مَا يَقَعُ [النَّاسِ] فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ.

٥٧٦٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُثَيْبَةَ يَقُولُ: أَوَّلُ مَنْ خَلَقْنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي آلُ غُرُورَةَ، عَنْ غُرُورَةَ، فَسَأَلْتُ هِشَاماً عَنْهُ، فَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَجِرَ، خَشَى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي السَّاءَ وَلَا يَأْتِيَهُنَّ. قَالَ سُهَيْبَانُ: وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السَّحْرِ، إِذَا كَانَ كَذَا، فَقَالَتْ: «يَا عَائِشَةُ، أَغْلِبْتِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَقْبَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُ فِيهِ؟ أَتَأْتِي رَجُلَانِ، فَقَدْ أَخَذَمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِالْآخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مُطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ كَبَّةٌ؟ قَالَ: لَيْدٌ بِنُ أَغْصَمَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ خَلِيفَ يَهُودَ كَانَ مُنَافِقاً - قَالَ: وَلَيْمَ؟ قَالَ: فِي مِشْطٍ وَمِشْطَانَةٍ، قَالَ: وَأَنْ؟ قَالَ: فِي جُفَى ظَلَمَةٍ ذَكَرَ، تَحْتَ رِغْوَةٍ فِي بَنِي ذُرَّوَانَ. قَالَتْ: فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ الْبُرْ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ، فَقَالَ: «عَلَيْهِ الْبُرْ أَيْمُنُ أَرْبَعًا، وَكَانَ مَا عِنْدَ قَاعَةِ الْجَنَاءِ، وَكَانَ غُلْظًا زُرُومُ الشَّيَاطِينِ. قَالَ: فَاسْتَخْرَجَ، قَالَتْ: قُلْتُ: أَلَا - أَيْ تَشْرُوتُ -؟ فَقَالَ: وَأَمَّا

والله لقد شقائي الله، وأكره أن أبيع على أخيه من الناس شراً. [راجع: ٣١٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٨٩].

قوله: (باب هل يستخرج السحر؟) كذا أورد الترجمة بالاستغناء إشارة إلى الاختلاف، وصدر بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه.

قوله: (وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب إرج) وصله أبو بكر الأثرم في «كتاب السنن» من طريق أبان المطار عن قتادة ومنه من طريق هشام الدستوائي عن قتادة بلفظ «يلتس من يداويه» فقال: إنما نهى الله عما يضر ولم يه ما ينفع «وأخرجه الطبري في «التهذيب» من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً إذا كان بالرجل سحر أن يمشي إلى من يطلق عنه، فقال: هو صلاح. قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال قتادة سعيد بن المسيب: إنما نهى الله عما يضر ولم يه ما ينفع. وقد أخرج أبو داود في «المراسيل» عن الحسن رفعه «النشرة» من عمل الشيطان «ووصله أحد وأبو داود بسند حسن عن جابر، قال ابن الجزري: النشرة حل السحر عن المسحور، ولا يكاد يضر عليه إلا من يعرف السحر. وقد سئل أحد ممن يطلق السحر عن المسحور فقال: لا بأس به. وهذا هو المتمد. ويجاب عن الحديث والأثر بأن قوله: «النشرة» من عمل الشيطان «إشارة إلى أصلها، ويختلف الحكم بالقصد فمن قصد بها خيراً كان خيراً ولا فهو شر. ثم المحصر المظنون من الحسن ليس على ظاهره لأنه قد ينحل بالرقى والأدوية والتوقيف، ولكن يحتمل أن تكون النشرة نوعين.

قوله: (به طب) بكرة الطاء أي سحر، وقد تقدم توجيهه.

قوله: (أو يؤخذ) بفتح الواو مهموز وتشديد الحاء المعجمة ويعلمها معجمة أي يحبس عن امرأته ولا يصل إلى جماعها، والأخيلة بضم الميمزة هي الكلام الذي يقوله الساحر، وقيل خروزة يرقى عليها، أو هي الرقية نفسها.

قوله: (أو يحل عنه) بضم أوله وقح للمهمل.

قوله: (أو ينشر) بتشديد المعجمة من النشرة بالضم وهي ضرب من العلاج يعالج به من يظن أن به سحراً أو مساً من الجن، قيل هالك لأنه يكشف بها عنه ما خالطه من الداء، ويوافق قول سعيد بن المسيب ما تقدم في «باب الرقية» في حديث جابر عند مسلم مرفوعاً «من استطاع أن ينفع أخاه فليفع» ويؤيد مشروعية النشرة ما تقدم في حديث «العين حق» في قصة اغتسال الماتن، وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق الشعبي قال: لا بأس بالنشرة المرئية التي إذا وطئت لا تضره وهي أن يخرج الإنسان في موضع غصاة فيأخذ من يمينه وعن شماله من كل ثم يذقه ويقرأ فيه ثم يتنسل. به وذكر ابن بطلان أن في كتب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدق بين حجرين ثم يضره بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقرآن ثم يحس منه ثلاث حسرات ثم يتنسل به فإنه يذهب عنه كل ما به، وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله، وعن صرح بجواز النشرة للزني صاحب الشافعي وأبو جعفر الطبري وغيرهما، ثم وقفت على صفة النشرة «في كتاب الطب النبوي» لجعفر المستنصري قال: وجدت في خط نصوح بن واصل على ظهر جزء من «تفسير قتية بن أحمد البخاري» قال قال قتادة لسعيد بن المسيب: رجل به طب أخذ عن امرأته إجملاً له أن ينشر؟ قال لا بأس، وإنما يريد به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم يه عنه. قال نصوح: فسألني حماد بن شاذان: ما الحل وما النشرة؟ فلم أرفههما، فقال: هو الرجل إذا لم يقدر على جماعة أهله وأطاع ما سواها فإن المبلي بذلك يأخذ سزمة قضبان وفضاً ذا ظلالين ويضعه في وسط تلك الحزمة ثم يوجع نارا في تلك الحزمة حتى إذا ما حي القاس استخرجه من النار ويأخذ على حرقه يقرأ بإذن الله تعالى، وأما النشرة فإنه يصحس أيام الريح ما قدر عليه من ورد لقنارة وورد البساتين ثم يلقها في إناء نظيف ويعمل فيها ماء حلياً ثم يخلي ذلك السود في الماء حلياً يسيراً ثم يجهل حتى إذا قدر الماء أفاضه عليه فإنه يقرأ بإذن الله تعالى. قال حاشد: تعلمت هاتين القائلتين بالشام. قلت: وحاشد هذا من رواة الصحيح عن البخاري، وقد أفضل المستنصري أن كان قتادة هذا حلقه البخاري في صحيحه وأنه وصله الطبري في تفسيره، ولو اطلاع على ذلك ما اكتفى بيزوه إلى نصير قتية بن أحمد بخاري إسناداً وأفضل أيضاً أثر الشعبي في صفته وهو أعلى ما اتصل بنا من ذلك. ثم ذكر حديث عائشة في قصة سحر النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق شرحه مستوفى قريباً.

وقوله فيه (قال سفيان): وهذا أشد ما يكون من السحر (سفيان بن أبي عينة وهو موصل بالسند المذكور. ولم أتف على كلام سفيان هذا في مسند الحميدي ولا ابن

أبي عمر ولا غيرهما والله أعلم.

قوله: (في جف طلعة ذكر تحت رعوقة) في رواية الكشميهني «راعوة» بزيادة ألف بعد الراء وهو كذلك لأكثر الرواة، وعكس ابن التين وزعم أن راعوفة للأصلي قطع وهو المشهور في اللغة، وفي لغة أخرى «أروقة» ووقع كذلك في مرسل عمر بن الحكم، ووقع في رواية معمر عن هشام بن عروة عند أحد «تحت رعوقة» بمثلثة بدل الفاء وهي لغة أخرى معروقة، ووقع في النهاية لابن الأثير أن في رواية أخرى «زعوقة» بزي وموحدة وقال هي بمعنى راعوة اهـ والراعوة حجر يوضع على رأس البئر لا يستطيع قلمه يقوم عليه المستقي. وقد يكون في أسفل البئر، قال أبو عبيد: هي صخرة تنزل في أسفل البئر إذا حفرت يجلس عليها الذي ينظف البئر، وهو حجر يوجد صلباً لا يستطيع زعمه فيترك، واختلف في اشتقاقها قيل: لتقدمها ويوزها يقال جاء فلان يعرف الخيل أي يتقدمها، وذكر الأزهري في تهذيبه عن شمر قال: راعوة البئر النخاعة، هي مثل عين على قدر حجر المقرب في أعلى الرقبة فيجاء في الحفر خمس قيم وأكثر فرما وجدوا ماء كثيراً، قال شمر: فمن ذهب بالراعوة إلى النخاعة فكأنه أخذ من رصاف الأنف، ومن ذهب بالراعوة إلى الحجر الذي يقدم على البئر فهو من رصف الرجل إذا سبق. قلت: وتزيل الراعوة على الأخير وأصح خلاف الأول، والله أعلم.

قوله: (فأبى النبي صلى الله عليه وسلم البئر حتى استخرجه إلى أن قال فاستخرج) كذا وقع في رواية ابن عيينة، وفي رواية عيسى بن يونس «قلت، يا رسول الله أفلا استخرجه» وفي رواية وهب «قلت: يا رسول الله فأخرجه للناس» وفي رواية ابن غير «أفلا أخرجه؟» قال: لا «وكذا في رواية أبي أسامة التي بعد هذا الباب، قال ابن بطلان: ذكر المهلب أن الرواة اختلفوا على هشام في إخراج السحر المذكور، فأنشبه سفيان وجعل سؤال عائشة عن النشرة، وثقه عيسى بن يونس وجعل سؤالها عن الاستخراج، ولم يذكر الجواب، وصرح به أبو أسامة، قال والنظر يقتضي ترجيح رواية سفيان لتقدمه في القبط، ويهدى أن النشرة لا تقع في رواية أبي أسامة والزيادة من سفيان مقبولة لأنه أثبتهم، ولا سيما أنه كرر استخراج السحر في روايته مرتين فيبعد من الوهم، وزاد ذكر النشرة وجعل جوابه صلى الله عليه وسلم عنها بلا بدلاً عن الاستخراج، قال: ويحتمل وجهاً آخر فذكر ما عساه: أن الاستخراج للمني في رواية أبي أسامة غير الاستخراج المني في رواية سفيان، فالحديث هو استخراج الجف والمني استخراج ما حواه، قال: وكان السحر في ذلك أن لا يراه الناس فيشتمه من أراد استعمال السحر. قلت: وقع في رواية عمرة «فاستخرج جف طلعة من تحت راعوة» وفي حديث زيد بن أرقم «فاخرجه فرما به» وفي مرسل عمر بن الحكم أن الذي استخرج السحر قيس بن مهن، كل هذا لا يخالف الحاصل المذكور، لكن في آخر رواية عمرة وفي حديث ابن عباس أنهم وجدوا وتراً فيه عقد، وأنها انحلت عند قراءة للمؤقتين فيه إشعار باستكشاف ما كان داخل الجف، فلو كان ثابتاً لفتح في الجميع المذكور، لكن لا يجزئ إسناد كل منهما من الضعيف.

(قريب): وقع في رواية أبي أسامة مخالفة في لفظة أخرى: فرواية البخاري عن عبيد بن إسحاق عن «أفلا أخرجه» وهكذا أخرجه أحد من أبي أسامة، ووقع عند مسلم عن أبي كرب عن أبي أسامة «أفلا أخرجه» بماء مهمل وقاف، وقال النووي: كلا الروايتين صحيح، فكأنها طليت أنه يخرج شم يحرقه. قلت: لكن لم يبق معاً في رواية واحدة، وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة، وانفرد أبو كرب بالرواية التي بالمهمل والقاف، فأجابني على القواعد أن روايته شاذة. وأغرب القرطبي فجعل الضمير في أحرقه للبيد بن أعصم، قال: واستفهمته عائشة من ذلك عقوبة له على ما صنع من السحر، فأجابها بالانتاج، ونبه على سببه وهو خوف وقوع شر بينهم وبين اليهود لأجل العهد، فلنقله لثارت فتنة. كما قال. ولا أدري ما وجه تعيين قلبه بالإحراق، وإن لو سلم أن الرواية ثابتة وأن الضمير له.

قوله: (قالت قتلت أفلاً أي تشورت) وقع في رواية الحميد «قلت: يا رسول الله قتلتها» قال سفيان بمعنى تشورت. فبين الذي فسر المراد بقولها «أفلاً» كأنه لم يستحضر اللفظة فذكره بالمتى، وظاهر هذا اللفظة أنه من النشرة. وكذا وقع في رواية معمر عن هشام عند أحد «قالت عائشة: لو أنك تعني تشور، وهو مقتضى صنيح المصنف حيث ذكر النشرة في الترجمة، ويحتمل أن يكون من النشر بمعنى الإخراج فيوافق رواية من رواه بلفظ «فألا أخرجه» ويكون لفظ هذه الرواية «ملا استخرجت» وحذف المقول للمعلم به، ويكون المراد بالخروج ما حواه الجف لا الجف نفسه، فيشاهد الجميع المقدم ذكره.

(كعجيل): قال ابن القيم من أشنع الأدوية وأقوى ما يوجد من النشرة مقاومة

٥١- باب إن من البيان سحراً

٥٧٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ بَيَانٍ لِسِحْرٍ، أَوْ: إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ سِحْرٌ». [راجع: ٥١٤٦].

قوله: (باب إن من البيان سحراً) في رواية الكشيبي والأصلي «السحر».

قوله: (قدم رجلاً) لم اتف على تسميتهما صريحاً، وقد زعم جماعة أنهما الزرقان بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالقف واسمه الحصين ولقب الزرقان لحسنه، والزرقان من أسماء القمر، وهو ابن بدر بن امرئ القيس بن خلف، وعمرو بن الأهم، واسم الأهم سنان بن سمي يجتمع مع الزرقان في كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، فهما تميميان، فلما في وفد بني تميم على النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع من الهجرة، واستندوا في تسميتهما إلى ما أخرجه البيهقي في «الدلائل» وغيره من طريق مقسم عن ابن عباس قال: «جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الزرقان بن بدر وعمرو بن الأهم وتيس بن عاصم، ففخر الزرقان فقال: يا رسول الله، أنا سيد بني تميم والمطاع فيهم والنجاب، أنعمهم من الظلم وأخذ منهم بحقوقهم، وهذا يعلم ذلك يعني عمرو بن الأهم، فقال عمرو: إنه لشديد العارضة مانع جانباه مطاع في أذنيه. فقال الزرقان والله يا رسول الله لقد علم مني غير ما قال، وما متعه أن يتكلم إلا الحمد، فقال عمرو: أنا أحسنك؟ والله يا رسول الله إنه لبيد الحال، حديث المال، أحق الوالد مضيع في العشرة. والله يا رسول الله لقد صدقت في الأولى وما كذبت في الآخرة، ولكني رجل إذا رضيت قلت أحسن ما علمت، وإذا غضبت قلت أقيم ما وجدت. فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من البيان سحراً». وأخرجه الطبراني من حديث أبي بكره قال: «كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقدم عليه وفد بني تميم عليهم تيس بن عاصم والزرقان وعمرو بن الأهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو: ما تقول في الزرقان؟ فذكر نحوه. وهذا لا يلزم منه أن يكون الزرقان وعمرو هما المراد بحديث ابن عمر، فإن التكلم إنما هو عمرو بن الأهم وحده، وكان كلامه في مراجعته الزرقان، فلا يصح نسبة الخطبة إليهما إلا على طريق التجوز.

قوله: (من المشرق) أي من جهة المشرق، وكانت سكنى بني تميم من جهة العراق وهي في شرقي المدينة.

قوله: (فخطبا، فعجب الناس لبيانهما) قال الخطابي: البيان اثنان: أحدهما: ما تقع به الإبانة عن المراد بأي وجه كان، والآخر: ما دخلته الصنعة بحيث يسوق للسامعين ويستميل قلوبهم، وهو الذي يشبه بالسحر إذا خلب القلب وغلب على النفس حتى يحول الشيء عن حقيقته ويصرفه عن جهته، فيلوح للنظار في ممرض غير. وهذا إذا صرف إلى الحق مدح، وإذا صرف إلى الباطل يذم. قال: فعلى هذا فالذي يشبه بالسحر منه هو المذموم. وتعبق بأنه لا مانع من تسمية الآخر سحراً، لأن السحر يطلق على الاستمالة كما تقدم تقريره في أول باب السحر، وقد حمل بعضهم الحديث على المدح واحتج على تحسين الكلام وتغيير الألفاظ، وهذا واضح إن صح أن الحديث ورد في قصة عمرو بن الأهم، وحمله بعضهم على الذم لمن تصنع في الكلام وتكلف لتحسينه وصرف الشيء عن ظاهره، فشبّه بالسحر الذي هو تحييل لغير حقيقة، وإلى هذا أشار مالك حيث أدخل الحديث في «الموطأ» في «باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله» وتقدم في «باب الخطبة» من كتاب النكاح في الكلام على حديث الباب من قول مصعبه بن صوحان في تفسير هذا الحديث ما يؤيد ذلك، وهو أن المراد به الرجل يكون عليه الحق، وهو الحقن بالحجة من صاحب الحق فيسخر الناس ببيانه فيذهب بالحق، وحمل الحديث على هذا صحيح، لكن لا يمنع حمله على الآخر إذا كان في تزيين الحق، وبهذا جزم ابن العربي وغيره من فضلاء المالكية. وقال ابن بطال: أحسن ما يقال في هذا أن هذا الحديث ليس دعماً للبيان ولا مدحاً لقوله من البيان، فأتى بلفظة «من» التي للتبويض قال: وكيف يذم البيان وقد امتن الله به على عباده حيث قال: ﴿خلق الإنسان علمه البيان﴾ انتهى. والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية المعنى الأول الذي نبه عليه الخطابي، لا خصوص ما نحن فيه. وقد اتفق العلماء على مدح الإيجاز، والإتيان بالمعاني الكثيرة بالألفاظ البسيطة، وعلى مدح الإطناب في مقام الخطبة بحسب المقام، وهذا كله من البيان بالمعنى الثاني. نعم الإطناب في كل شيء مذموم، وخير الأمور أوسطها. والله أعلم

السحر الذي هو من تأثيرات الأرواح الخفية بالأدوية الإلهية من الذكر والدعاء والقراءة، فالقلب إذا كان محتلاً من الله معموراً بذكره وله ورد من الذكر والدعاء والتوجه لا يخل به كان ذلك من أعظم الأسباب المانعة من إصابة السحر له. قال: وسلطان تأثير السحر هو في القلوب الضعيفة، ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والسيان والجهال، لأن الأرواح الخفية إنما تنشط على أرواح تلقاها مستعدة لما يناسبها. انتهى ملخصاً. ويعبر عليه حديث الباب، وجواز السحر على النبي صلى الله عليه وسلم مع عظيم مقامه وصنديق توجهه وملازمة ورده، ولكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن الذي ذكره محمول على الغالب، وأن ما وقع به صلى الله عليه وسلم لبيان تجويز ذلك، والله أعلم

٥٠- باب السحر

٥٧٦٦- حَدَّثَنَا عُمَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَحَّرَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ لَيَحِلُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ عِنْدِي، دَعَا اللَّهَ وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «أَحْضَرْتُ يَا عَائِشَةُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَقْبَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ بِهِ؟». قُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، ثُمَّ قَالَ: أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَّعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَغْرُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ الْيَهُودِيُّ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ: فِيمَاذَا؟ قَالَ: لِي مُشْطٌ وَمُشَاطٌ وَجَفْتُ طَلْعَةَ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَيْتِي أَرَوَانٌ. قَالَ: فَلَنَحْبِ النَّبِيَّ ﷺ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْبُيْتِ، فَطَرَّ إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا نَحْلٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نَقَاطَةُ الْحَيَاءِ، وَلَكَأَنَّ نَحْلَهَا زُرُوسُ الشَّيَاطِينِ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَأَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «لَا، أَمَا أَنَا قَدْ أَقْبَانِي اللَّهُ وَشَقَانِي، وَخَشِيتُ أَنْ أَتَوَزَّ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا». وَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ. [راجع: ٣١٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٨٩].

قوله: (باب السحر) كذا وقع هنا للكثير، وسقط لبعضهم، وعليه جرى ابن بطال والإسماعيلي وغيرهما، وهو الصواب لأن الترجمة قد تقدمت بعينها قبل بيانها، ولا يعهد ذلك للبخاري إلا نادراً عند بعض دون بعض. وذكر حديث عائشة من رواية أبي أسامة فاقصر الكثير منه على بعضه من أوله إلى قوله «يفعل الشيء» وما فعله «وفي رواية الكشيبي» أنه فعل الشيء وما فعله «ووقع سياق الحديث بكلامه في رواية الكشيبي والمستطلي، وكذا صنع النسفي وزاد في آخره طريق يحيى القطان عن هشام إلى قوله «صنع شيئاً ولم يصنعه» وقد تقدم سنناً ومثلاً لغيره في كتاب الجزية. وأغفل المزني في «الأطراف» ذكرها هنا، وذكر هنا رواية الحميدي عن سفيان ولم أرها ولا ذكرها أبو مسعود في أطرافه، واستدل بهذا الحديث على أن الساحر لا يقتل إذا كان له عهد، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث جندب رفعه قال «حد الساحر ضربه بالسيف» ففي سنده ضعف، فله ثبت لخص منه من له عهد، وتقدم في الجزية من رواية بجمالة «أن عمر كتب إليهم أن اقتلوا كل ساحر وساحرة» وزاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في روايته عن بجمالة «فقتلنا ثلاث سواحر» أخرج البخاري أصل الحديث دون قصة قتل السواحر، قال ابن بطال: لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك والزهري إلا أن يقتل بسحره فيقتل، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك إن أدخل بسحره ضرراً على مسلم لم يعاهد عليه نقض العهد بذلك فيحل قتله، وإنما لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم ليده بن الأعصم لأنه كان لا يتقن لنفسه، ولأنه خشي إذا قتله أن تثار بذلك فتنة بين المسلمين وبين حلفائه من الأنصار، وهو من نط ما راعاه من ترك قتل المناقنين، سواء كان ليده يهودياً أو منافقاً على ما مضى من الاختلاف فيه. قال: وعند مالك أن حكم الساحر حكم الزنديق فلا تقبل توبته، ويقتل إذا ثبت عليه ذلك، وبه قال أحمد. وقال الشافعي: لا يقتل إلا إذا اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به، فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجب عليه القصاص ووجبت الدية في ماله لا على عاقلة، ولا بتصور القتل بالسحر بالبيئة، وادعى أبو بكر الرازي في «الأحكام» أن الشافعي تفرد بقوله إن الساحر يقتل قصاصاً إذا اعترف أنه قتله بسحره، والله أعلم. قال النووي: إن كان السحر قول أو فعل يقتضي الكفر كفر الساحر وتقبل توبته إذا تاب عندنا، وإذا لم يكن في سحره ما يقتضي الكفر عزر واستتيب.

٥٢- باب الدواء بالمعجوة للسحر

٥٧٦٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ: أَخْبَرَنَا هَاشِمٌ: أَخْبَرَنَا غَايِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ سُمْ وَلَا يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ».

وَقَالَ غَيْرُهُ: «سَبْعَ تَمَرَاتٍ». [إرجاع: ٥٤٤٥، أخرجه مسلم: ٢٠٤٧].

٥٧٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ غَايِرَ بْنَ سَعْدٍ: سَمِعْتُ سَعْدًا ﷺ يَقُولُ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا مَيْحَرٌ».

[إرجاع: ٥٤٤٥، أخرجه مسلم: ٢٠٤٧].

قوله: (باب الدواء بالمعجوة للسحر) المعجوة ضرب من أجود تمر المدينة واليثة. وقال الداودي: هو من وسط التمر. وقال ابن الأثير: المعجوة ضرب من التمر أكبر من الصيحاني يضرب إلى السواد وهو ما غرسه النبي صلى الله عليه وسلم بيده بالمدينة. وذكر هذا الأخير الغزاز.

قوله: (حدثنا علي) لم أره منسوبا في شيء من الروايات، ولا ذكره أبو علي الفسائي، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه علي بن عبد الله يعني ابن للمني، وبذلك جزم المزني في «الأطراف» وجزم الكرماني بأنه علي بن سلمة اللبكي وما عرفت سلفه فيه.

قوله: (حدثنا مروان) هو ابن معاوية الغزازي، جزم به أبو نعيم، وأخرجه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن مروان الغزازي.

قوله: (هاشم) هو ابن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص وهامر بن سعد هو ابن حم أبيه، ووقع في رواية أبي إسماعيل في الطريق الثانية في الباب «سمعت عامرا سمعت سعدا» ويأتي بعد قليل من وجه آخر «سمعت عامر بن سعد سمعت أبي» وهو سعد بن أبي وقاص.

قوله: (من اصطبح) في رواية أبي إسماعيل «من تصبّح» وكذا في رواية جمعة عن مروان الماضية في الأطمية، وكذا لسلم عن ابن عمرو كلامها بمعنى تناول صباحا، وأصل الصبرح والاصطباح تناول الشراب صباحا، ثم استعمل في الأكل، ومقابلته التيقق والاختياق بالعين للمعجوة، وقد يستعمل في مطلق الغذاء أهم من الشرب والأكل، وقد يستعمل في أهم من ذلك كما قال الشاعر:

صباحنا الحزرجية مرهفات

وتصبح مطاوع صبحت بكذا إذا أتيت به صباحا، فكان الذي يتناول المعجوة صباحا قد أتى بها، وهو مثل تتدى وتمشى إذا وقع ذلك في وقت الغذاء أو العشاء.

قوله: (كل يوم تمرات عجوة) كذا أطلق في هذه الرواية، ووقع مقيدا في غيرها، ففي رواية جمعة وابن أبي عمر سبع تمرات، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية دحيم عن مروان، وكذا هو في رواية أبي إسماعيل في الباب، ووقع مقيدا بالمعجوة في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض عن هاشم بن هاشم عند الإسماعيلي، وكذا في رواية أبي إسماعيل، وزاد أبو ضمرة في روايته التثنية بالمكان أيضا ولفظه «من تصبّح بسبع تمرات عجوة من تمر العالية» والعالية القرى التي في الجهة العالية من المدينة وهي جهة نجد، وقد تقدم لها ذكر في المواقيت من كتاب الصلاة، وفيه بيان مقدار ما بينها وبين المدينة. وللزيادة شاهد عند مسلم من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة بلفظ «في عجوة العالية شفاء في أول البكرة» ووقع لسلم أيضا من طريق أبي طرالة عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري عن عامر بن سعد بلفظ «من أكل سبع تمرات عما بين لابتيها حين يصبح» وأراد لابتي المدينة وإن لم يجز لها ذكر للملم بها.

قوله: (لم يضره سم ولا مسحر ذلك اليوم إلى الليل) السم معروف وهو مثلث السين، والسحر تقدم تحريف القول فيه قريبا، وقوله: «ذلك اليوم» ظرف وهو معمول ليضره، أو صفة لسحر. وقوله: «إلى الليل» فيه تعيد الشفاء المطلق في رواية ابن أبي مليكة حيث قال «شفاء أول البكرة في أو تريق» وتورده في تريق شك من الراوي، والبكرة بضم اللوحدة وسكون الكاف يوافق ذكر الصباح في حديث سعد، والشفاء أشمل من التريق يناسب ذكر السم والذي وقع في حديث سعد شيئا من السحر والسم، فمعه

زيادة علم. وقد أخرج النسائي من حديث جابر رفعه «المعجوة من الجنة، وهي شفاء من السم» وهذا يوافق رواية أبي إبي مليكة. والتريق بكسر التاء وقد تصم وقد تبدل التثنية حالا أو طاء بالإعمال فيهما، وهو دواء مركب معروفة يصلح به المسموم، فاطلق على المعجوة اسم التريق تشبيها لها به، وأما الغاية في قوله: «إلى الليل» فمفهومة أن السر الذي في المعجوة من دفع ضرر السحر والسم يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله من أول النهار، ويستفاد منه إطلاق اليوم على ما بين طلوع الفجر أو الشمس إلى غروب الشمس، ولا يستلزم دخول الليل، ولم أقف في شيء من الطرق على حكم من تناول ذلك في أول الليل هل يكون كمن تناوله أول النهار حتى يندفع عنه ضرر السم والسحر إلى الصباح، والذي يظهر خصوصية ذلك بالتناول أول النهار لأنه حينئذ يكون الغالب أن تناوله يقع على الريق، فيحتمل أن يلحق به من تناول الليل على الريق كالصائم، وظاهر الإطلاق أيضا الملاحظة على ذلك. وقد وقع مقيدا فيما أخرجه الطبري من رواية عبد الله بن غير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها «كانت تأمر بسبع تمرات عجوة في سبع غدوات» وأخرجه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام مرفوعا، وذكر ابن عدي أنه يقره به، ولعله أراد يقره برفعه، وهو من رجال البخاري لكن في المتابعات.

قوله: (وقال غيره سبع تمرات) وقع في نسخة الصغاني «يعني غير حديث علي انتهى، والغرض كأنه أراد به جمعة، وقد تقدم في الألمعة عنه أو غيره ممن نهت عليه من رواه كذلك.

قوله في رواية أبي إسماعيل: (سبع تمرات عجوة) في رواية الكشيبي «سبع تمرات» زيادة للموحدة في أوله، ويجوز في تمرات عجوة الإضافة تخفيض كما تقول ثياب خز، ويجوز التثنية على أنه حلف بيان أو صفة لسبع أو تمرات ويجوز النصب منزلا على تقدير فعل أو على التمييز. قال الخطابي: كون المعجوة تنفع من السم والسحر إنما هو بركة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لتمر المدينة لا لخاصية في التمر. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون المراد غللا خاصا بالمدينة لا يعرف الآن. وقال بعض شراح «المصاييح» نحوه وأن ذلك لخاصية فيه، قال: ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمانه صلى الله عليه وسلم، وهذا يعمد وصف عائشة لذلك بعده صلى الله عليه وسلم. وقال بعض شراح «المشارك» أما تخصيص تمر المدينة بذلك فواضح من اللفظ المتن، وأما تخصيص زمانه بذلك فبعد، وأما خصوصية السبع فالظاهر أنه لسر فيها، ولا فيستحب أن يكون ذلك تورا. وقال المازري: هذا ما لا يقل معناه في طريقة علم الطب، ولو صرح أن يخرج لضمة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدّر على إظهار وجه الاقتصا على هذا العدد الذي هو السبع، ولا على الاقتصا على هذا الجنس الذي هو المعجوة، ولعل ذلك كان لأهل زمانه صلى الله عليه وسلم خاصة أو لأكثرهم، إذ لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا غالبا، وإن وجد ذلك في الأكثر حل على أنه أراد وصف غالب الحال. وقال عياض: تخصيصه ذلك بمعجوة العالية وما بين لابتي المدينة يرفع هذا الإشكال ويكون خصوصا لما، كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون تلك الجنس في غيره، لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء. قال: وأما تخصيص هذا العدد فلجمعه بين الأفراد والإشفاق، لأنه زاد على نصف العشرة، وفيه إشفاق ثلاثة وأوتر أربعة، وهي من خط غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا وقوله تعالى: ﴿سبع سنابل﴾ وكما أن السبعين مخصصة في كثرة العشرات والسبعائة مبالغة في كثرة المشين. وقال النووي: في الحديث تخصيص عجوة المدينة ما ذكر، أو خصوص كون ذلك سبعا فلا يقل معناه كما في أعداد الصفات ونحو الزكرات. قال: وقد تكلم في ذلك المازري وعياض بكلام باطل فلا يفتّر به انتهى. ولم يظهر في من كلامهما ما يقتضي الحكم عليه بالطلان، بل كلام المازري يشير إلى عمل ما اقتصر على النووي، وفي كلام عياض إشارة إلى المناسبة فقط، والمناسبات لا يقصد فيها التحقيق البالغ بل يكفي منها بطرق الإشارة. وقال القرطبي: ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السمع وإبطال السحر، والمطلق منها محمول على المقيد، وهو من باب الخواص التي لا تدرج بقياس ظني، ومن أمتنا من تكلف لذلك فقال: إن السموم إنما تقتل لإفراط بروتها، فإذا دام على التصبّح بالمعجوة تحكمت فيه الحرارة واعتانتها الحرارة الغريزية تقاوم ذلك بروة السم ما لم يستحكم. قال: وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة بل خصوصية المعجوة مطلقا بل خصوصية التمر، فإن من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر، والأولى أن ذلك خاص بمعجوة المدينة. ثم هل هو خاص بزمان نطقه أو في كل زمان؟ هذا محتمل، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتكررة. فمن جرب ذلك فصع منه عرف أنه مستمر، وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان. قال وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من

على ما كانوا يعتقدون من العدوى، أي يكون سبباً لوقوع الجرب بها، وهذا من أوهم الجهال، كانوا يعتقدون أن للمريض إذا دخل في الأصحاء أمرهم فضى الشارع ذلك وأبطله، فلما أورد الأعرابي الشبهة رد عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «فمن أعنى الأول؟» وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة. وحاصله من أين جاء الجرب للنبي أعنى يزعمهم؟ فإن أجيب من بغير آخر لزم التسلسل أو سبب آخر فليفسح به، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت للدعى، وهو أن الذي فعل بالجميع ذلك هو الخالق القادر على كل شيء. وهو الله سبحانه وتعالى.

قوله: (وعن أبي سلمة سمع أبا هريرة بعد يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يورث مرضى عن الزهري «لا يورث» بلفظ النبي، وكذا تقدم من رواية صالح وغيره، وهو خير بمعنى النبي بدليل رواية الباب. والمرضى بضم أوله وسكون ثانيه وكسر الراء بعدها ضاد معجمة هو الذي له إيل مرضى، والمصحح بضم الميم وكسر الصاد المهملة بعدها مهملة من له إيل صحاح، نهى صاحب الإيل المريض أن يوردها على الإيل الصحيحة. قال أهل اللغة: المرض اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض، والمصحح اسم فاعل من أصح إذا أصاب ماشيته عاعة ثم ذهب عنها وصحت.

قوله: (وأنكر أبو هريرة الحديث الأول) وقع في رواية المستملي والسرخسي «حديث الأول» وهو كقولهم مسجد الجامع، وفي رواية يونس عن الزهري عن أبي سلمة «كان أبو هريرة يحدثنا كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى».

قوله: (وقلنا ألم تحدث أنه لا عدوى) في رواية يونس «فقال الحارث بن أبي ذئاب» بضم المعجمة وموحدين وهو ابن عم أبي هريرة «قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديث لا عدوى، فأنى أن يعرف ذلك» ووقع عند الإسماعيلي من رواية شعيب «فقال الحارث: إنك حدثنا» ذكره «قال فانكر أبو هريرة وغضب وقال: لم أحدثك ما تقول».

قوله: (فرطن بالحيثية) في رواية يونس «فما رآه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة حتى رطن بالحيثية فقال للحارث: أتدري ماذا قلت؟ قال: لا. قال: إني قلت أبيت».

قوله: (لما رأيته) في رواية الكشيبي «فما رأيته» (نسي حديثاً غيره) في رواية يونس «قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان يحدثنا فمما أدري أنسي أبو هريرة أم نسخ أحد القولين للآخر»، وهذا الذي قاله أبو سلمة ظاهر في أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التماثل، وقد تقدم وجه الجمع بينهما في «باب الجذام» وحاصله أن قوله: «لا عدوى» نهى عن اعتقادهم وقوله: «لا يورث» سبب النهي عن الإيراد خشية الوقوع في اعتقاد العدوى، أو خشية تأثير الأوهام، كما تقدم نظيره في حديث «فر من الجذوم» لأن الذي لا يعتقد أن الجذام يعني يجد في نفسه فركه، حتى لو أكرهها على القرب منه تأملت بذلك، فالأولى بالمأقل أن لا يتعرض لثل ذلك بل يبعد أسباب الآلام ويصانبت طرق الأوهام والله أعلم. قال ابن التين: لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم حديث «بسط رداءه ثم ضمه إليه لم ينس شيئاً سمعه من مقالي» وقد قيل في الحديث المذكور إن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التي قالها ذلك اليوم لا أنه ينسى عنه النسيان أصلاً. وقيل: كان الحديث الثاني ناسخاً للآخر فسكت عن المنسوخ، وقيل: معنى قوله: «لا عدوى» النهي عن الاعتناء، ولعل بعض من أجلب عليه إيلا جرباً أراد تفسيته فاتحج عليه في إسقاط الفسان بأنه إنما أصابها ما قدر عليها وما لم تكن تنجر منه، لأن المعجماء جبار، ويحتمل أن يكون قال هذا على ظنه ثم تبين له خلاف ذلك انتهى. فاما دعوى نسيان أبي هريرة للحديث فهو بحسب ما ظن أبو سلمة، وقد بينت ذلك رواية يونس التي أشرت إليها، وأما دعوى النسخ فمردودة لأن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال، ولا سيما مع إمكان الجمع، وأما الاحتمال الثالث فبعد من سياق الحديث، والذي بعده أبعد منه، ويحتمل أيضاً أنه لما كان خبيرين متفاريين عن حكمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبما تدعو إليه الحاجة، قاله القرطبي في «المفهم». قال: ويحتمل أن يكون خاف اعتقاد جامل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما، وكان إذا آمن ذلك حدث بهما جميعاً. قال القرطبي: «وفي جواب النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي جواز مشاهدته من وقعت له شبهة في اعتقاده بذكر البرهان العقلي إذا كان السائل أملاً لهم، وأما من كان قاصراً فيخاطب بما يحتمله عقله من الإنعائيات. قال: وهذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي

الطب كحديث «صبراً علي» من سبع قرب» وقوله للمفرد الذي وجهه للحارث بن كلدة أن يبله سبع قربات، وجاء تمويده سبع مرات، إلى غير ذلك. وأما في غير الطب فكثير، فما جاء من هذا المذهب في معرض التناوي فذلك خاصة لا يعلمها إلا الله أو من أطلعته على ذلك، وما جاء منه في غير معرض التناوي فإن العرب تنصع هذا المذهب موضع الكثرة وإن لم ترد عدداً يعينه. وقال ابن القيم: عجرة للنبية من أنصع تمر الحجاز، وهو صنف كريم ملازم متين الجسم والقوة، وهو من البين التمر واللذ. قال: والتمر في الأصل من أكثر الثمار تغذية لما فيه من الجوهر الحار الرطب، وإكله على الريق يقتل الديدان لما فيه من القوة الترياقية، فإذا أديم أكله على الريق جفف مادة البدو وأضعفه أو قتله انتهى. وفي كلامه إشارة إلى أن المراد نوع خاص من السم وهو ما ينشأ عن الديدان التي في البطن لا كل السموم، لكن سياق الخبر يقتضي التعميم لأنه نكرة في سياق التضي، وعلى تقدير التسليم في السم فماذا يصنع في السحر.

٥٣- باب لا هامة

٥٧٧٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا عَدْوَى وَلَا صَغَرٌ وَلَا هَامَةٌ». فَقَالَ أَهْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَأْسُ الْإِبِلِ، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّئَاءُ، فَيَخْلَطُهَا الْبُيُوتُ الْأَجْرِبُ فَيَجْرِبُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ أَضْعَى الْأَوَّلُ؟». [راجع: ٥٧٠٧، أخرجه مسلم: ٢٢٢٠].

٥٧٧١- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُورِثُ مَرَضٌ عَلَى مَرَضٍ». وَأَنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَيْثُ الْأَوَّلُ، وَقُلْنَا: أَلَمْ تَحُدِّثْ أَنَّهُ: «لَا عَدْوَى؟». فَرَطَنَ بِالْحَيْثِيَّةِ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَمَا رَأَيْتَهُ نَسِيَ حَيْثُ غَيْرُهُ. [انظر: ٥٧٧٤، أخرجه مسلم: ٢٢٢١، بطول واختلاف قول أبي سلمة].

قوله: (باب لا هامة) قال أبو زيد: هي بالشد، وخالفه الجميع فخففوها، وهو المخطوط في الرواية، وكان من شددها ذهب إلى واحدة الملام وهي ذوات السموم، وقيل: ذواب الأرض التي تهم بأذى الناس، وهذا لا يصح فيه إلا أن أريد أنها لا تنقر لذواتها وإنما تنقر إذا أراد الله إيقاع الضر من أصابته. وقد ذكر الزبير بن بكار في «المواقيت» أن العرب كانت في الجاهلية تقول: إذا قتل الرجل ولم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة - وهي دودة - فتدور حول قبره فتقول: اسقوني اسقوني، فإن أدرك بثأره ذهبت والا بقيت، وفي ذلك يقول شاعرهم: يا عسرو لا تنزع شمتي ومنقصي أشريك حتى تقول الهامة اسقوني

قال: وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تنهب، وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين نحو الأول، إلا أنهم لم يعبئوا كونها دودة، بل قال الفراء: الهامة طائر من طير الليل، كأنه يعني البومة. وقال ابن الأعرابي: كانوا يتشامون بها، إذا وقعت على بيت أحدهم يقول: نمت إلى نفسي أو أحداً من أهل دارى. وقال أبو عبيد: كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير، ويسمون ذلك الطائر الصدى. فعلى هذا فالمعنى في الحديث لا حياة لهامة الميت، وعلى الأول لا شوم بالبومة ونحوها، ولعل المؤلف ترجم «لا هامة» مرتين بالنظر لظنين التفسيرين والله أعلم.

قوله: (عن أبي سلمة) في رواية شعيب عن الزهري «حدثني أبو سلمة» وهي في الباب الذي بعده.

قوله: (لا عدوى) تقدم شرحه مستوفى في «باب الجذام» وكيفية الجمع بين قوله: «لا عدوى» وبين قوله «لا يورث مرضى على مصح» وكذا تقدم شرح قوله: «ولا صغر ولا هامة».

قوله: (فقال أعرابي) لم أتق على اسمه.

قوله: (تكون في الرمل كأنها الظباء) في رواية شعيب عن الزهري في الباب الذي يليه «أمثال الظباء» بكسر المعجمة بعدها موحدة وسالدة جمع ظبي، شبهها بها في النشاط والقوة والسلامة من الداء.

قوله: (أوجريها) في رواية مسلم «فدخل فيها ويجريها» بضم أوله، وهو بناء

عنده أحد الاحتمالات في المراد بالشؤم، وذكر مسلم أنه لم يقل أحد من أصحاب الزهري عنه في أول هذا الحديث «لا عدوى ولا طيرة» إلا يونس بن يزيد. قلت: وقد أخرجه النسائي من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بولها. فكان للغرر بالزيادة عبد الله بن وهب.

الحديث الثاني:

قوله: (أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا عدوى) قال أبو سلمة بن عبد الرحمن «سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تورثوا المريض على المصح» وعن الزهري قال أخبرني ستان بن أبي ستان أن أبا هريرة قال: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى، فقام أعرابي فذكر القصة الماضية في الباب قبله، هكذا أورده من رواية شبيب عن الزهري، وقد أخرجه مسلم من روايته عن الزهري عن أبي سلمة بالحديثين، لكن لم يسق لفظه، أمال به على رواية صالح بن كيسان ولفظه «لا عدوى» ويحدث مع ذلك «لا يورث المريض على المصح» قاله بمثل حديث يونس، وقد بينت ما في رواية يونس من فائدة زائدة في الباب الذي قبله، وأورد أيضاً رواية شبيب عن الزهري عن ستان بن أبي ستان بالصفة وأحال بسياقه على رواية يونس، فظهر بذلك أنها كلها موصولة. وستان بن أبي ستان مدني ثقة واسم أبيه يزيد بن أمية وليس له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا الحديث الواحد، وله آخر عن جابر قرنه في كل منهما بابي سلمة بن عبد الرحمن والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث أنس بلطف «لا عدوى ولا طيرة، ويعطي الجال» وفيه تفسيره، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مفرد.

٥٥- مَا يُذَكَّرُ فِي سَمِ النَّبِيِّ ﷺ

رواه عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. (راجع: ٤٤٢٨).

٥٧٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا فُجِئَتْ خَيْرٌ، أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شاةً فِيهَا سَمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا لِي مَنْ كَانَ هَذَا مِنْ الْيَهُودِ». فَجَعَلُوا لَهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونَ عَنْهُ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَبُوكُمْ؟». قَالُوا: أَبُونَا فَلَانٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فَلَانٌ». فَقَالُوا: صَدَقْتَ وَتَبَرَرْتَ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونَ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَ لِي آبَانَا، قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟». قَالُوا: نَكُونُ فِيهَا سَيِّئاً، ثُمَّ تَخَلَّفُوا فِيهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْشَوْا فِيهَا، وَاللَّهِ لَا تَخْلُقُكُمْ فِيهَا أَبَدًا». ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونَ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟». قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «هَلْ جَعَلْتُمْ لِي خَلِيفَةً شامًا؟». فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟». فَقَالُوا: أَرَدْنَا: إِنْ كُنْتَ كَادِبًا نَسُوبُكَ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا نَمُوتُ بِكَ. (راجع: ٣١٦٩).

قوله: (باب ما يذكر في سم النبي صلى الله عليه وسلم) الإضافة فيه إلى المفعول.

قوله: (رواه عروة عن عائشة) كائنه يشير إلى ما علقه في الوفاة النبوية آخر المغازي فقال: «قال يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في مرضه الذي مات فيه: يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير، فهذا أوان انقطاع أبهري من ذلك السم» وقد ذكرت هناك من وصله وهو البزار وغيره، وتقدم شرحه مستوفى، وقوله: «أجد ألم الطعام» أي الألم الناشيء عن ذلك الأكل، لا أن الطعام نفسه بقي في تلك الغاية. وأخرج الحاكم من حديث أم مبشر نحو حديث عائشة ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الشاة المسمومة التي أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم بخير وقد تقدم ذكره في غزوة خيبر وأنه أخرجه مختصراً وفي أواخر الجزية مطولاً.

قوله: (أهديت) بضم أوله على البناء للمجهول، تقدم في الحبة من رواية هشام بن زيد عن أنس «أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها فجيء.

التي وقعت للطبايعين أولاً وللمعتزلة ثانياً، فقال الطبايعيون بتأثير الأشياء بعضها في بعض وإيجادها إياها، وسما المؤثر طبيعة، وقال المعتزلة بنحو ذلك في الحيوانات والمولدات وأن قدرهم مؤثرة فيها بالإيجاد، وأنهم خالقون لأفعالهم مستقلون باختراعها، واستند الطائفتان إلى المشاهدة الحسية، ونسوا من أنكر ذلك إلى إنكار البديهة، وغلط من قال ذلك منهم غلطاً فاحشاً لاتباس إدراك الحس بإدراك العقل، فإن المشاهد إنما هو تأثير شيء عند شيء آخر، وهذا حظ الحس، فأما تأثيره فهو فيه حظ العقل، فالحس أدرك وجود شيء عند وجود شيء، وارتقاه عند ارتقاه، أما إيجابه به فليس للحس فيه مدخل، فالعقل هو الذي يفرق فيحكم بتلازمهما عقلاً أو علة مع جواز التبدل عقلاً والله أعلم. وفيه وقوع تشبيه الشيء بالشيء إذا جمعهما وصف خاص ولو تبايناً في الصورة. وفيه شدة ورجح أبي هريرة لأنه مع كون الحارث أخضبه حتى تكلم بغير العريضة خشى أن يظن الحارث أنه قال فيه شيئاً يكرهه فسر له في الحال ما قال، والله أعلم

٥٤- باب لا عدوى

٥٧٧٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ خَفْصَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهَمَزُهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة، إنما الشؤم في ثلاث: في القبر، والثرأ، والثأر». (راجع: ٢٠٩٩، أخرجه مسلم: ٢٢٢٥).

٥٧٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لا عدوى». (راجع: ٥٧٠٧، أخرجه مسلم: ٢٢٢٠).

٥٧٧٤- قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تورثوا المريض على المصح». (راجع: ٥٧٧١، أخرجه مسلم: ٢٢٢١، يقول أبي سلمة وزاد).

٥٧٧٥- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَيِّدُ بْنُ أَبِي سَيَانَ الْمُدَلِّي: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا عدوى». فقام أعرابي فقال: أرأيت الإبل، تكون في الرمال أمثال الغنم، فليها الجور الأجرب فتجرب؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ أَخَذَ الْأُولَى؟». (راجع: ٥٧٠٧، أخرجه مسلم: ٢٢٢٠).

٥٧٧٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَاصِدَةً، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا عدوى ولا طيرة، ويعطي القرآن». قَالُوا: وَمَا الْقُرْآنُ؟ قَالَ: «كَلِمَةُ طَيِّبَةٌ». (راجع: ٥٧٥٦، أخرجه مسلم: ٢٢٢٤).

قوله: (باب لا عدوى) تقدم تفسيره. وذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الأول

قوله: (أخبرني سالم بن عبد الله) أي ابن عمر.

قوله: (وهمة) هو أخو سالم.

قوله: (أن عبد الله بن عمر) قال في رواية مسلم عن أبي الطاهر وحرمله كلاهما عن ابن وهب بهذا السند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتقدم في أوائل النكاح من طريق مالك عن الزهري عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر، وفي تصريح الزهري بالإخبار فيه في هذه الرواية دفع لزوجهم انقطاعه بسبب ما رواه ابن أبي ذئب عن الزهري فأدخل ابن الزهري وسالم رجلاً وهو محمد بن زيد بن قنفذ، ويحتمل إن كان محفوظاً على أن الزهري حمله عن محمد بن زيد عن سالم ثم سمعه من سالم.

قوله: (لا عدوى ولا طيرة، إنما الشؤم في ثلاث) الحديث) تقدم الكلام على حديث «الشؤم في ثلاث» في النكاح، وجمع ابن عمر بين الحديثين بدله على أنه قري

قوله: (والله لا يخلطكم فيها أبداً) أي لا تخرجون منها ولا تقيم بدمكم فيها، لأن من يدخل النار من عصاة المسلمين يخرج منها فلا يتصور أنه يخلط غيره أصلاً.

قوله: (أردنا إن كنت كاذباً) في رواية المستملي والسرخسي «إن كنت كاذباً».

قوله: (وإن كنت نبياً لم يضررك) يعني على الوجه المعبود من السم المذكور. وفي حديث أنس المشار إليه «فقلت أردت لأتلك». فقال: ما كان الله ليلسلك على ذلك» وفي رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في نحو هذه القصة «فقلت أردت أن أعلم إن كنت نبياً فيسلطك الله عليه، وإن كنت كاذباً فأرعب الناس منك» أخرجه البيهقي وأخرج نحوه موصولاً عن جابر، وأخرجه ابن سعد بسند صحيح عن ابن عباس، ووقع عند ابن سعد عن الواقدي بأسانيده المتصلة أنها قالت: «قلت أبي وزوجي وعمي وأخي ونلت من قومي ما نلت، فقلت: إن كان نبياً فسيخبره الدواع، وإن كان ملكاً استرحنا منه» وفي الحديث إخباره صلى الله عليه وسلم عن

الغيب، وتكليم الجملاد له، ومعاندة اليهود لاعتراهم بصدقه فيما أخبر به عن اسم أبيهم وما وقع منهم من دسية السم، ومع ذلك فعدائوا واستمرروا على تكذيبه. وفيه قتل من قتل بالسم قصاصاً، وعن الحنفية إنما تجب فيه الدية، وهل ذلك إذا استكرهه عليه اتفاقاً، وأما إذا دسه عليه فأكله ففيه اختلاف للعلماء، فإن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قتل اليهودية بشر من البراء ففيه حجة لمن يقول بالقصاص في ذلك، والله أعلم. وفيه أن الأشياء - كالسموم وغيرها - لا تؤثر ببلوتها بل بإذن الله، لأن السم أثر في بشر قاتل إنه مات في الحال، وقيل: إنه بعد حوله، ووقع في مرسل الزهري في مغازي موسى بن عقبة «أن لونه صار في الحال كالطليسان» يعني أصفر شديد الصفرة، وأما قول أنس «فما زلت أعرها في فوات رسول الله صلى الله عليه وسلم» فاللهوات جمع هاة ويجمع أيضاً على حمى بضم أوله والقصرتون، ولهيات وزن إنسان، وقد تقدم بيانها فيما مضى في الطب في الكلام على العذرة وهي اللحمة المملقة في أصل الحنك، وقيل: هي ما بين منقطع اللسان إلى منقطع أصل الفم، وهذا هو الذي يوافق الجميع المذكور. ومراد أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يحرته المرض من تلك الأكلة أحياناً، وهو موافق لقوله في حديث عائشة: «ما أزال أجد ألم الطعام» ووقع في مغازي موسى بن عقبة عن الزهري مرسلًا «ما زلت أجد من الأكلة التي أكلت تخير عداها حتى كان هذا أوان انقطاع أبهر» ومثله في الرواية المذكورة عند ابن سعد. والعداد بكسر الهملة والتخفيف ما يتعاد، والأبهر عرق في الظهر تقدم بيانها في وفاة النبوة، ويمثل أن يكون أنس أراد أنه يعرف ذلك في اللهوات بتغير لونها أو يتوه فيها أو تخير، قاله القرطبي.

٥٦- باب شَرْبِ السَّمِّ وَالذَّوَاءِ بِهِ وَمِمَّا يُخَافُ مِنْهُ وَالْخَبِيثُ

٥٧٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ذُكْرَانَ يَخْتَلِفُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَوَدَّى مِنْ جَبَلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَرْقَى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سَمًا قَتَلَ نَفْسَهُ، فَسَمُهُ فِي يَدَيْهِ يَخْسَاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِخَيْدَةٍ، فَخَيْدَتُهُ فِي يَدَيْهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». [رواه: ١٣٦٥، أخرجه مسلم: ١١٠٩].

٥٧٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشُ بْنُ مَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌ وَلَا مِغْرٌ». [رواه: ٥٤٤٥، أخرجه مسلم: ٢٠٤٧].

قوله: (باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه) هو بضم أوله، وقال الكرمانى يجوز تحته، وهو عطف على السم.

قوله: (والخبث) أي الدواء الخبيث، وكأنه يشتر بالدواء بالسم إلى ما ورد من النهي عن التداوي بالحرام، وقد تقدم بيانه في كتاب الأشربة في «باب الباقي» في شرح حديث «إن الله لا يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» وزعم بعضهم أن المراد بقوله: «به» منه والمراد ما يدفع ضرر السم، وأشار بذلك إلى ما تقدم قبل من حديث «من تصبغ بسبع تمرات» الحديث، وفيه «لم يضره سم» فيستدرك منه استعمال ما يدفع ضرر السم

بها «الحديث، فصرف أن التي أهدت الشاة المذكورة امرأة، وقدمت في المغازي أنها زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم أخرجه ابن إسحاق بغير إسناد، وأورده ابن سعد من طرق عن ابن عباس بسند ضعيف، ووقع في مرسل الزهري أنها اكثرت السم في الكتف والذراع لأنه بلغها أن ذلك كان أحب أعضاء الشاة إليه، وفيه «فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتف فنهش منها» وفيه: «فلما أجردد لقمته قال: إن الشاة تخبرني» يعني أنها مسمومة وبينت هناك الاختلاف هل قتلها النبي صلى الله عليه وسلم أو تركها. ووقع في حديث أنس المشار إليه «قتل: ألا تقتلها؟ قال: لا». قال: فمأزلت أعرها في هوات رسول الله صلى الله عليه وسلم «وتقدم كيفية الجمع بين الاختلاف المذكور. ومن المستغرب قول محمد بن سعد بن مسجون: أجمع أهل الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلها.

قوله: (أجمعو) أي لم أقم على تعيين للمأمور بذلك.

قوله: (إني مائل لك عن شيء، فهل أنت صادقوني عنه؟) كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع، قال ابن التين: ووقع في بعض النسخ «صادقي» بتشديد الياء بغير نون، وهو الصواب في العربية لأن أصله صادقوني فحذفت النون للإضافة فاجتمع حرفا علة سبق الأول بالسكون فقلت الواو ياء وادغمت، ومثله «وما أنتم بمصريخي» [إبراهيم: ٢٢] وفي حديث بدء الوحي «أو خرجني هم» انتهى. وإنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد، فقد وجهها غيره، قال ابن مالك: مقتضى الدليل أن تصحب نون الوفاة اسم الفاعل وأفضل التفضيل والأسماء العربة للمصافة إلى ياء المتكلم لتعنيها خفاء الإعراب، فلما تمت ذلك كانت كاسل متروكة، فنهوا عليه في بعض الأسماء العربة المشابهة للفاعل كقول الشاعر:

وليس الوافسي ليرتد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً

ومنه في الحديث «غير الدجال أخوفني عليكم» والأصل فيه: أخوف خوفاًتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاقبل أخوف بها مقرونة بالنون، وذلك أن أفضل التفضيل شيء بفعل التمجيد. وحاصل كلامه أن النون الباقية هي نون الوفاة ونون الجميع فحذفت كما تبدل عليه الرواية الأخرى بلفظ «صادقي» ويمكن تخريبه أيضاً على أن النون الباقية هي نون الجميع فإن بعض النحاة أجاز في الجمع المذكور السلام أن يعرب بالحركات على النون مع الواو، ويمثل أن تكون الياء في محل نصب بناء على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميراً بارزاً متصلاً به كان في محل نصب وتكون النون على هذا أيضاً نون الجميع.

قوله: (من أبوكم؟ قالوا: أبونا فلان). فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلبتهم، بل أبوكم فلان. فقالوا صلبت وبروت) بكسر الراء الأولى وحكي فتحها وهو من البر.

قوله: (يكون فيها يسيراً ثم تخلفوننا فيها) بضم اللام خففاً أي تخلطون فتضمون في المكان الذي كنا فيه. وضبطه الكرمانى بتشديد اللام، وقد أخرج الطبري من طريق عكرمة قال: خاصمت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقالوا: لن ندخل النار إلا أربعين ليلة، وسيخلفنا إليها قوم آخرون - بنون محمد وأصحابه - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي على رؤوسهم: بل أنتم خالدون خلدون لا يخلفكم فيها أحد، فأنزل الله تعالى «وقالوا لن نمس النار إلا أياماً معدودة» [البقرة: ٨٠] الآية ومن طريق ابن إسحاق عن سيف بن سلم عن عبيد بن جراح عن ابن عباس «أن اليهود كانوا يقولون: هذه الدنيا سبعة آلاف سنة، وإنما تعذب بكل ألف سنة يوماً في النار، وإنما هي سبعة أيام فزلت» وهذا سند حسن. وأخرج الطبري أيضاً من وجه آخر عن عكرمة قال: «اجتمعت يهود نحاسم النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: لن نصيبنا النار» فذكر نحوه وزاد «فقال النبي صلى الله عليه وسلم: كلبتهم، بل أنتم خالدون خلدون، لا تخلفكم فيها أبداً إن شاء الله تعالى. فنزل القرآن تصديقاً للنبي صلى الله عليه وسلم» ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حديث أبي زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود: أتشدكم الله من أهل النار الذين ذكرهم الله في التوراة؟ قالوا: إن الله غضب علينا غضبة فتشك في النار أربعين يوماً ثم نخرج فتخلفوننا فيها. فقال: كلبتهم، والله لا تخلفكم فيها أبداً، فنزل القرآن تصديقاً له. وهناك خبران مرسلان يقوي أحدهما الآخر، ويستفاد منهما تعيين مقلد الأيام المعدودة المذكورة في الآية، وكذا في حديث أبي هريرة حيث قال فيه: «أياماً يسيرة» وأخرج الطبري أيضاً من رواية قتادة وغيره أن حكمه المند المذكور - وهو الأروعن - أنها المدة التي عبدوا فيها المعجل.

قوله: (أخسؤوا فيها) هو زجر لهم بالبرد والإبعاد، أو دعاء عليهم بذلك.

قبل وصوله، ولا يخفى بعد ما قال، لكن يستفاد منه مناسبة ذكر حديث العجوة في هذا الباب. وأما قوله: «وما يخاف منه» فهو مطوف على الضمير المجرور المعاد على السمع، وقوله: (منه) أي من الموت به أو استمرار المرض، فيكون فاعل ذلك قد أصاب على نفسه، وأما مجرد شرب السم فليس مجرم على الإطلاق لأنه يجوز استعمال اليسير منه إذا ركب معه ما يدفع ضرره إذا كان فيه نفع، أشار إلى ذلك ابن بطال. وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره أن خالد بن الوليد لما نزل الحيرة قيل له احذر السم لا تسقيكه الأحصاج، فقال: اتزني به فأثرو به، فأخذ يده ثم قال: بسم الله، واتحصمه، فلم يضره. فكان المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وكتمت كرامة لخالد بن الوليد فلا يتأسى به في ذلك لتلا يقضي إلى قتل المرء نفسه، ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة في الباب، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به.

وأما قول: (والحديث) فيجوز جره، والتقدير والتلويح بالحديث، ويجوز الرفح على أن الخبر محذوف والتقدير ما حكمه؟ أو هل يجوز التلويح به؟ وقد ورد النهي عن تناوله صريحاً، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان من طريق مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً، قال الخطابي: خبت الدواء يقع بوجهين: أحدهما: من جهة مجامسته كالخمر ولحم الحيوان الذي لا يؤكل، وقد يكون من جهة استعمله فكون كراهته لإدخال المشقة على النفس، وإن كان كثير من الأدوية تتركه النفس تناوله، لكن بعضها في ذلك أيسر من بعض. قلت: وحل الحديث على ما ورد في بعض طرقه أولى، وقد ورد في آخر الحديث متصلاً به يعني السم، ولعل البخاري أشار في الترجمة إلى ذلك.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش.

قوله: (صحت ذكران) هو أبو صالح السمان وقد أخرجه مسلم من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح، ثم أرفده برواية شعبة عن سليمان قال: «سمعت ذكراناً مثله، وأخرجه الترمذي من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة فقال عن الأعمش «سمعت أبا صالح» به، وقدم في رواية وكيع «من قتل نفسه مجلدة» وثلاث بقصة «من تردى» عكس رواية شعبة هنا. ووقع في رواية أبي داود الطيالسي المذكورة كرواية وكيع، وكذا عند الترمذي من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش ولم يذكر قصة.

قوله: (من تردى من جبل) أي أسقط نفسه منه، لما يدل عليه قوله: «قتل نفسه» على أنه تعمد ذلك، ولا فمجرد قوله تردى لا يدل على التعمد.

قوله: (ومن تحسى) مهملة بوزن تنقضى أي تجرح.

قوله: (يما) بفتح أوله وتخفيف الجيم والميم، أي يلعن بهاء، وقد تسهل المجرمة، والأصل في يما يوجأ قال ابن التين: في رواية الشيخ أبي الحسن يما بضم أوله، ولا وجه له، وإنما يبي للمجهول بإثبات الواو ويوجأ بوزن يتكبر وهو بمعنى الطعن، ووقع في رواية أبي الزناد عن الأعمش عن أبي هريرة في أواخر الجنازة بلفظ «الذي يلعن نفسه يلعن في النار» وقد تقدم شرحه هناك وبيان تأويل الخلود والتأنييد المذكورين. وحكى ابن التين عن غيره أن هذا الحديث ورد في حق رجل بعينه، وأولى ما حل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الريد أن المعنى المذكور جزاء فاعل ذلك إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه.

قوله: (أحمد بن بشير أبو بكر) هو الكوفي للخزومي مولاهم، ليس له عند البخاري سوى هذا الموضع، قال ابن معين: لا بأس به، هكذا روى عباس الدوري عنه، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: متروك، وتعقب ذلك الخطيب بأنه ليس على عثمان بأس يقال له أحمد بن بشير لكن كتبه أبو جعفر، وهو بغدادى من طبقة صاحب الترجمة، وكان هذا هو السر في تكتية المصنف له ليستأذن عن قرينة المصنف، وقد تقدم شرح حديث سعد قريباً، وقوله في أول السند «حدثنا محمد» كذا للأكثر، ووقع لأبي هريرة عن المستملي «محمد بن سلام»

٥٧- باب آليان الأثر

٥٧٨٠- حدثني عبد الله بن محمد: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي قلابة الغنصني، رضي الله عنه قال: قال: نهي النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع.

قال الزهري: ولم أسفقه حتى أتيت الشام. [إباج: ٥٥٣٠، أخرجه مسلم:

[١٩٣٢].

٥٧٨١- وزاد الليث: حدثني يونس، عن ابن شهاب قال: وسأله هل نوحاً أو نثرى آليان الأثر، أو مكررة السبع، أو أبوال الإبل؟ قال: قد كان المسلمون يتناوون بها، فلا يؤمن بذلك بأشياء، قالوا آليان الأثر: فقد بلغنا أن رسول الله ﷺ نهي عن لحومها، ولم يبلغنا عن آليانها أمر ولا نهي، وأما مكررة السبع.

قال ابن شهاب: أخبرني أبو إدريس الخولاني: أن أبا قلابة الغنصني أخبره: أن رسول الله ﷺ نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع. [إباج:

٥٥٣٠، أخرجه مسلم: ١٩٣٢]

قوله: (باب آليان الأثر) بضم الحزرة والثناة التوقائية بعد ما نون جمع آثان.

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وسفيان هو ابن عيينة.

قوله: (من السباع) كذا للأكثر، وللمستملي والسرخسي «من السبع» بلفظ الإفراد والمراد الجنس.

قوله: (قال الزهري ولم اسمه حتى أتيت الشام) تقدم الكلام على ذلك في الطب.

قوله: (وزاد الليث حدثني يونس عن ابن شهاب) هو الزهري، وهذه الزيادة وصلها الذهلي في «الزهريات» وأوردتها أبو نعيم في «المستخرج» مطولة من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد.

قوله: (عن ابن شهاب قال وسأله هل نوحاً) هذه الجملة حالية، ووقع في رواية أبي ضمرة «سئل الزهري وأعرض الزهري في جوابه عن الموضوع فلم يجب عنه لشدة القول به» وقد تقدمت في الطهارة الإشارة إلى من أبجاز الموضوع باللين والمخل.

قوله: (قد كان المسلمون) في رواية أبي ضمرة «أما أبوال الإبل فقد كان المسلمون».

قوله: (ولم يبلغنا عن آليانها أمر ولا نهي) في رواية أبي ضمرة «ولا أرى آليانها إلا تخرج من لحومها».

قوله: (وأما مكررة السبع قال ابن شهاب حدثني أبو إدريس) في رواية أبي ضمرة «وأما مكررة السبع فإنه أخبرني أبو إدريس» والبيان مثله، وزاد أبو ضمرة في آخره ولم اسمه من علمائنا، فإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها فلا خير في مراعاتها. ويؤخذ من هذه الزيادة أن الزهري كان يتوقف في صحة هذا الحديث لكونه لم يعرف له أصلاً بالحجاز كما هي طريقة كثير من علماء الحجاز. وقال ابن بطال: استدل الزهري على منع مكررة السبع بالنهي عن أكل كل ذي ناب من السباع، ويلزمه مثل ذلك في آليان الأثر، وغفل رحمه الله عن الزيادة التي أضافها رواية أبي ضمرة. وقد اختلف في آليان الأثر، فالجمهور على التحريم، وعند المالكية قول في حلها من القول بحل أكل لحومها، وقد تقدم بسطه في الألفية.

٥٨- باب إذا وقع الذئب في الإناء

٥٧٨٢- حدثنا قتيبة: حدثنا إسحاق بن جعفر، عن عتبة بن مسلم، مولى بني تميم، عن عتبة بن حنن، مولى بني زريق، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع الذئب في إناء أخذكم فلا يؤمنه كله، ثم يطرأه، فإن في أخذ جناحه داء وفي الآخر داء». [إباج: ٣٣٢٠].

قوله: (باب إذا وقع الذئب في الإناء) الذئب بضم الذال بضم للمجمة وموحدين وتخفيف، قال أبو حلال العسكري: الذئب واحد والجمع ذبان كقربان، والعمامة تقول ذباب للجمع وللواحد ذبابة بوزن قراطة، وهو خطأ، وكذا قال أبو حاتم السجستاني إنه خطأ، وقال الجوهري: الذئب واحدة ذبابة ولا تال ذبابة، ونقل في «الحكم» عن أبي عبيدة عن خلف الأحمر نحوه ما زعم العسكري أنه خطأ، وحكى سيويه في الجمع ذيب. وقرأه بخط البحري مضبوطاً بضم أوله والتشديد.

قوله: (عن عتبة بن مسلم مولى بني تميم) هو مدني، وأبوه يكنى أبا عتبة، وما

لعتبة في البخاري سوى هذا الموضع.

قوله: (عن عبيد بن حنين) مضى في بدء الخلق من طريق سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم « أخبرني عبيد بن حنين » وهو بالمهمله والتزوين مصغر وكتبه أبو عبد الله.

قوله: (مولي بني زريق) يزاي ثم راه ثم قاف مصغر، وحكى الكلاباذي أنه مولى زيد بن الخطاب، وعن ابن عينة أنه مولى العباس، وهو خطأ لأنه ظن أنه أخو عبد الله بن حنين وليس كذلك، وما لتعيد أيضاً في البخاري سوى هذا الحديث أورده في موضعين.

قوله: (إذا وقع الذباب) قيل سمي ذباباً لكثرة حركته واضطرابه، وقد أخرج أبو يعلى عن ابن عمر مرفوعاً « عمر الذباب أربعون ليلة، والذباب كله في النار إلا النحل » وسنده لا بأس به، وأخرجه ابن عدي دون أوله من وجه آخر ضعيف، قال الجاسط: كونه في النار ليس تعليفاً له، بل ليذهب أهل النار به. قال الجوهري: يقال إنه ليس شيء من الطيور بلغ إلى الذباب. وقال أفلاطون: الذباب أحمرص الأشياء، حتى إنه يلقى نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكة. وتولد من العفونة، ولا جسد للذباب لعصر حديثها، والجفن يصل الحذقة، فاللهة تصقل بيدها فلا تزال تمسح عينيها. ومن عجيب أمره أن رجيحه يقع على الثوب الأسود أبيض وبالعكس. وأكثر ما يظهر في أماكن العفونة، ومبدأ خلقه منها ثم من التزاول. وهو من أكثر الطيور سفاداً، ربما بقي عامة اليوم على الأنثى. ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعي: لأي علة خلق الذباب؟ فقال: مذلة للسلوك. وكانت أخت عليه ذبابة، فقال الشافعي: سأل ولم يكن عندي جواب فاستبطته من الحية المحاصلة. وقال أبو محمد الملقب: ذباب الناس يتولد من الزبل. وإن أخذ الذباب الكبير فقطعت رأسها وحك بمسحها الشعر التي في الجفن حكاً شديداً أبرأته وكذا داء الثعلب. وإن مسح لسعة الزبور بالذباب سكن الوجع.

قوله: (في إزاء أحدكم) تقدم في بدء الخلق بلفظ « شرب » ووقع في حديث أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان « إذا وقع في الطعام » والتعبير بالإزاء أشمل، وكذا وقع في حديث أنس عند البزار.

قوله: (فليغمسه كله) أمر بإرشاد لقابلة الداء بالدواء. وفي قوله: « كله » رفع توهم الجواز في الاكتفاء بغمس بعضه.

قوله: (ثم ليطرحه) في رواية سليمان بن بلال « ثم لينزعه » وقد وقع في رواية عبد الله بن الحسن عن عمه ثمامة أنه حدث قال: « كنا عند أنس، فوقع ذباب في إزاء فقال أنس ياصبحه نفسه في ذلك الإزاء ثلاثاً ثم قال: بسم الله. وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يفعلوا ذلك » أخرجه البزار ورجاله ثقات، ورواه حماد بن سلمة عن ثمامة قال: « عن أبي هريرة » ورجعها أبو حاتم، وأما الدارقطني فقال: الطريقان محتملان.

قوله: (فإن في إحدى جناحيه) في رواية أبي داود « فإن في أحد » والجناح يذكر ويؤنث وقيل: أنث باعتبار اليد، وجزم الصخاني بأنه لا يؤنث وصوب رواية « أحد » وحقيقته للطائر، ويقال لغيره على سبيل الجواز كما في قوله: « وانخفض لهما جناح الذئب ». [الأسرار: ٢٤] ووقع في رواية أبي داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأنه ينقي بجناحه الذي فيه الداء، ولم يقع في شيء من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء من غيره، لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجده ينقي بجناحه الأيسر فصرف أن الأيمن هو الذي فيه الشفاء، والمناسبة في ذلك ظاهرة. وفي حديث أبي سعيد المذكور أنه يقدم السم ويؤخر الشفاء. ويستفاد من هذه الرواية تفسير الداء الواقع في حديث الباب وإن المراد به السم فيستفي من التخريج الذي تكلفه بعض الشراح فقال: إن في اللفظ عجزاً وهو كون الداء في أحد الجناحين، فهو إما من مجاز الحذف والتقدير فإن في أحد جناحيه سبب داء، وإما مبالغة بأن يجعل كل الداء في أحد جناحيه لما كان سبباً له. وقال آخر يتحمل أن يكون الداء ما يمرض في نفس المرء من التكبر عن أكله حتى ربما كان سبباً ترك ذلك الطعام وإتلافه، والدواء ما يحصل من قمع النفس وحملها على التواضع.

قوله: (وفي الآخر شفاء) في رواية أبي ذر « وفي الأخرى » وفي نسخة « والأخرى » بخذف حرف الجر، وكذا وقع في رواية سليمان بن بلال « في إحدى جناحيه داء والآخر شفاء » واستدل به لمن يميز العطف على معمولين كالأخفش، وعلى هذا فيقرأ يخفف الآخر وينصب شفاء فطفت الآخر على الأحد وعطف شفاء على داء، والمعامل في إحدى حرف في، والمعامل في داء إن، وهما عاملان في الآخر وشفاء، وسببوه لا يميز ذلك ويقول: إن حرف الجر حذف وبقي العمل وقد وقع صريحاً في

الرواية الأخرى « وفي الأخرى شفاء » ويجوز رفع شفاء على الاستئناف. واستدل بهذا الحديث على أن الله القليل لا ينجم بوقوع ما لا نفس له سائلة فيه ووجه الاستدلال - كما رواه البيهقي عن الشافعي - أنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر بغمس ما ينجم الماء إذا مات فيه لأن ذلك إفساد. وقال بعض من خالف في ذلك: لا يلزم من غمس الذباب موته فقد يغمسه برفق فلا يموت، وأخفى لا ينجم ما يقع فيه كما صرح البخاري باستنباطه من هذا الحديث. وقال أبو الطيب الطبري: لم يقصد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة، وإنما قصد بيان التداوي من ضرر الذباب، وكذا لم يقصد بالنهي عن الصلاة في معادن الإبل والإذن في مراح الغنم طهارة ولا نجاسة وإنما أشار إلى أن الحشر لا يوجد مع الإبل دون الغنم. قلت: وهو كلام صحيح، إلا أنه لا يمنع أن يستبطل منه حكم آخر، فإن الأمر بغمسه يتناول صوراً منها أن يغمسه محترزاً عن موته كما هو المدعي هنا، وأن لا يمحترز بل يغمسه سواء مات أو لم يموت. ويتناول ما لو كان الطعام حاراً فإن الغالب أنه في هذه الصورة يموت بخلاف الطعام البارد، فلما لم يقع التحذير حمل على العموم، لكن في نظر لأنه مطلق يصدق بصورة فإذا قام الدليل على صورة معينة حل عليها. واستشكل ابن دقيق العيد إطاق غير الذباب به في الحكم المذكور بطريق أخرى فقال: ورد النص في الذباب فعنوه إلى كل ما لا نفس له سائلة، وفيه نظر، لجواز أن تكون العلة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى، وهذه مستبطله. أو التحليل بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وهذه متصورة، وهذان المعنيتان لا يوجبان في غيره فيبعد كون العلة مجرد كونه لا دم له سائل، بل الذي يظهر أنه جزء علة لا علة كاملة انتهى. وقد رجح جماعة من المتأخرين أن ما يعم وقوعه في الماء كالذباب والبعوض لا ينجم الماء، وما لا يعم كالقنارب ينجم، وهو قوي. وقال الخطابي: تكلم على هذا الحديث من لا خلاف له فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذباب، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء وما الجأه إلى ذلك؟ قال: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، فإن كثيراً من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة. وقد أئد الله أيها وقهرها على الاجتماع وجعل منها قوى الحيوان، وإن الذي أهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتسبيل فيه، وأهم النملة أن تدخر قوتها أوان حاجتها، وإن تكسر الحبة نصفين لتلا تسببت، لقادر على إلهام اللبابة أن تقدم جناحاً وتؤخر آخر. وقال ابن الجوزي: ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب، فإن النحلة تسدل من أعلاها وتلقي السم من أسفلها، ولحية القاتل سمها تدخل لحومها في التريق الذي يعالج به السم، واللبابة تسحق مع الإمدد لجلاء البصر. وذكر بعض حذافي الأطباء أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكة المعارضة عن لسمه، وهي بمنزلة السلاح له، فإذا سقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلاحه، فأمر الشارع أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء فتقابل للادان فيزول الضرر بإذن الله تعالى. واستدل بقوله: « ثم لينزعه » على أنها تنجم بالموت كما هو أصح القولين للشافعي، والقول الآخر كقول أبي حنيفة، أنها لا تنجم، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثاً، المعلق منها ثمانية عشر طيفاً بالبقية وموصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طيفاً والمخالص ثلاثة وثلاثون، واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في نزول الداء والشفاء، وحديث ابن عباس الشفاء في ثلاث، وحديث عائشة في لحبة السوداء، وحديث أبي هريرة « فر من الجلود » وحديث أنس « رخص لأهل بيت في الرقية » وحديثه أن أباً طلحة كراه، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون، وحديث أنس « اشف وأنت الشافعي » وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة عشر أثراً، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.



وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلُوا وَاشْرَبُوا وَاسْتَوُوا وَاصْنَعُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَعْجَلَةٍ».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَا شِئْتَ، وَاتَّبَسَّ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأْتُكَ الثَّنَانِ مَرْفَأُ أَوْ مَعْجَلَةٍ.

٥٧٨٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: يَخْبُرُونَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَةً». [رواجع: ٣٩٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٨٥].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب القياس) وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾، كذا للآخرة، وزاد ابن نعيم: ﴿ والطيات من الرزق ﴾ وللنسفي قال الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ ﴾ الآية . وكذا أشار إلى سبب نزول الآية، وقد أخرجه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: « كانت قریش تطوف بالبيت حرة يصفرون ويصفقون، فأتى رسول الله تعالى: ﴿ قل من حرم زينة الله ﴾ الآية » وسنده صحيح، وأخرج الطبري وابن أبي حاتم بإسناد جيد عن أصحاب ابن عباس كجهاد بن عطاء وغيرهما نحوه، وكذا عن إبراهيم النخعي والسدي والزهري وقادة وغيرهم أنها نزلت في طواف المشركين بالبيت وهم حرة. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كثير عن طلوس في هذه الآية قال: « لم يأمرهم بالحرير والديباغ ولكن كانوا إذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ضرب وانتزعت منه » يعني فنزلت. وأخرج مسلم وأبو داود من حديث المسور بن غرمة « سقط عني ثوبي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: خذ عليك ثوبك، ولا تمشوا حرة ».

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كلوا واشربوا واستموا وتصدقوا، في غير إسراف ولا محلة» ثبت هذا التعليق للمستعني والسرخسي فقط وسقط للباقين. وهذا الحديث من الأحاديث التي لا توجد في البخاري إلا معلقة. ولم يصله في مكان آخر، وقد وصله أبو داود الطيالسي والحارث بن أبي أسامة في مستنديهما من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به، ولم يقع الاستثناء في رواية الطيالسي، وذكره الحارث ولم يقع في روايته « وتصدقوا » وزاد في آخره « فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده، ووقع لنا مصولاً أيضاً في « كتاب الشكر » لابن أبي الدنيا بنصه، وأخرج الترمذي في الفصول الأخير منه - وهي الزيادة المشار إليها - من طريق قتادة بهذا الإسناد، وهذا مصير من البخاري إلى تقوية شيخه عمرو بن شعيب، ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضع. وقد قلب هذا الإسناد بعض الرواة فصحف والد عمرو بن شعيب، وقوله: « عن أبيه » ذكر ابن أبي حاتم في « العلل » أنه سأل أباه عن حديث رواه أبو حنيفة المحدث عن همام عن قتادة عن عمرو بن سعيد عن أنس فذكر هذا الحديث فقال: هذا خطأ والصواب عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ومناسبة ذكر هذا الحديث والأثر الذي بعده لأية ظاهرة، لأن في التي قبلها « كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب الإسرافين » [الأعراف: ٣١] والإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، وهو في الإنفاق أشهر، وقد قال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُفْسِدُوا مَا آتَاكُمْ مِنْهُ ﴾ [الزمر: ٥٧] وقال تعالى: ﴿ فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [الإسراء: ٣٣] والمحيلة بوزن عظيمة وهي بمعنى الخيلاء وفيه كسر عدوذاً التكبر. وقال ابن التين هي بوزن مفعلة من اختال إذا تكبر قال والخيلاء بضم أوله وقد يكرر عدوذاً التكبر. وقال الراغب: الخيلاء التكبر ينشأ عن فضيلة يترادها الإنسان من نفسه، والتخيل تصوير خيال الشيء في النفس، ووجه المحصر في الإسراف والمحيلة أن المنع من تناوله أكلاً ولباً وغيرهما إما لمعنى فيه وهو مجاوزة الحد وهو الإسراف. ولما للتبذير كالخبر إن لم تثبت علة النهي عنه وهو الراجح، ومجاوزة الحد تتناول مخالفة ما ورد به الشرع فيدخل الحرام، وقد يستلزم الإسراف التكبر وهو المحيلة قال الموفق عبد اللطيف البغدادي: هذا الحديث جامع لفضائل تدبر الإنسان نفسه، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة، فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالعيشة فيؤدي إلى الإلتلاف ويضر بالنفس إذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال، والمحيلة تضر بالنفس حيث تكسبها المعجب وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم، وبالدنيا حيث تكسب المقت من الناس.

قوله: (وقال ابن عباس: كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك الثنان: سرف أو محلة) وصاله ابن أبي شيبة في مصنفه والدينوري في « المجالسة » من رواية ابن

عينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طلوس عن ابن عباس. أما ابن أبي شيبة فذكره بلفظه. وأما الدينوري فلم يذكر السرف. وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن طلوس عن أبيه بلفظ « أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرف أو خيلة » وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن ثور عن معمر به. وقوله: « ما أخطأتك » كذا للجميع بإثبات المجرى بعد الطاء، وأورده ابن التين بحذفها قال: والصواب إثباتها. قال صاحب « الصحاح » أخطأت ولا تقل أخطيت. وبعضهم يقول. ومعنى قوله ما أخطأتك أي تناول ما شئت من المباحات ما دامت كل خصلة من هاتين مجاوزة. قال الكرماني ويحتمل أن تكون « ما » نافية أي لم يوتقك في الخطأ الثنان. قلت: وفيه بعد، ورواية معمر ترده حيث قال: « ما لم تكن سرف أو خيلة » وقوله: « أو » قال الكرماني أسمى بأو موضع الواو كقوله تعالى: ﴿ لَوْ لَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَتَمَّ أَوْ كَثُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] على تقدير النفي، أي إن انتفاء الأمرين لازم فيه. وحاصله أن اشتراط منع كل واحد منهما يستلزم اشتراط منعهما مجتمعين بطريق الأولى، قال ابن مالك: هو جائز عند أمن اللبس كما قال الشاعر:

قَالُوا لَنَا ثَنَانٌ لَا بَسَدَ مِنْهَا صُنُورٌ رَمَحَ اشْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ

قوله: (إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم) في « الموطأ » عن نافع وعبد الله بن دينار وعن زيد بن أسلم يتكرر « عن » وعند الترمذي من رواية معمر عن مالك « سمع كلهم يحدث » هكذا جمع مالك رواية الثلاثة، وقد روى داود بن قيس رواية زيد بن أسلم عنه بزيادة قصة قال: « أرسلني أبي إلى ابن عمر قلت: أدخل؟ فصرف صوتي فقال: أي بني إذا جئت لي قوم قتل: السلام عليكم، فإن ردوا عليك قتل أدخل؟ قال: ثم رأى ابنه وقد أجهز إزاره فقال: أرفع إزارك فقد سمعت » فذكر الحديث. وأخرجه أحمد والحميدي جميعاً عن سفيان بن عيينة عن زيد نحوه ساقه الحميدي، واختصره أحمد، وسماه الابن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر. وأخرجه أحمد أيضاً من طريق معمر عن زيد بن أسلم « سمعت ابن عمر في ذكره بدون هذه القصة، وزاد قصة أبي بكر المذكورة في الباب الذي بعده، وقصة أخرى لابن عمر تأتي الإشارة إليها بعد بابين، وحديث نافع أخرجه مسلم من رواية أيوب والليث وأسامة بن زيد كلهم عن نافع قال مثل حديث مالك وزادوا فيه « يوم القيامة ». قلت: وهذه الزيادة ثابتة عند رواة « الموطأ » عن مالك أيضاً، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الثعني، وأخرج الترمذي والنسائي الحديث من طريق أيوب عن نافع وفيه زيادة تتعلق بذهول النساء، وحديث عبد الله بن دينار أخرجه أحمد من طريق عبد العزيز بن مسلم عنه وفيه « يوم القيامة » وكذا في رواية سالم وغير واحد عن ابن عمر كما سيأتي في الباب الذي بعده.

٢- باب مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَةٍ

٥٧٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَدْنَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَحَدٌ بَقِيَ إِزَارِي بِسُرْتَجِي، إِلَّا أَنْ أَتَاهُ ذَلِكَ مِنْهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَسْتُ مِنْ يَهْتَمُّهُ خِيَلَةٌ».

[رواجع: ٣٩٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٨٥، بدون ذكر أبي بكر].

٥٧٨٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَسَنَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ يَجُورُ ثَوْبَهُ مُتَجَلِّجاً حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، وَلَاقَى النَّاسَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَعَلَّيْنِ عَنْهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئاً فَصَلُّوا، وَادْعُوا اللَّهَ حَتَّى يَكْفِيَهُمَا». [رواجع: ٢١٠٤٠].

قوله: (باب من جر إزاره من غير خيلاء أي فهو مستثنى من الوحيد المذكور، لكن إن كان لمدى فلا حرج عليه، وإن كان لغير علم فيأتي البحث فيه. وقد سقطت هذه الترجمة لابن بطال.

قوله: (زهو بن معاوية) هو أبو خيثمة الجعفي.

قوله: (من جر ثوبه) سيأتي شرحه بعد ثلاثة أبواب.

قوله: (فقال أبو بكر) هو الصديق (إن أحد شقي إزارتي) كذا بالثنية للنسفي والكشيحي، ولغيرهما « شق » بالإنفراد، الشق بكسر المعجمة الجانب ويطلق أيضاً على

ويص ساقية « ثم قال: ورواه الثوري عن عون بن أبي جحيفة فقال في حديثه « كَأَنِّي أَنْظُرُ لِي بِرَيْقِ سَاقِيَةِ » قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: وَهَذَا هُوَ التَّشْمِيرُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ التَّيَّابَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ زَيْلِ الْإِزَارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصُّورَةُ وَقَعَتْ اتِّفَاقًا، فَهِيَ كَانَتْ فِي حَالَةِ السَّفَرِ وَهُوَ عَلَى التَّشْمِيرِ.

٤- باب مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ

٥٧٨٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَيُحِبِّي النَّارَ ».

قوله: (باب) بالتين (ما أسفل من الكعبين فهو في النار) كذا أطلق في الترجمة لم يقيد بالإزار كما في الخبر إشارة إلى التعميم في الإزار والقميص وغيرهما، وكأنه أشار إلى لفظ حديث أبي سعيد، وقد أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه أبو عروبة وابن حبان كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي سعيد ورجاله رجال مسلم، وكأنه أعرض عنه لا اختلاف فيه وقع على العلاء وعلى أبيه فرواه أكثر أصحاب العلاء عنه هكذا، وخالفهم زيد بن أبي أنيسة فقال: « عن العلاء عن نعيم المجر عن أبي عمر » أخرجه الطبراني، ورواه محمد بن عمرو ومحمد بن إبراهيم التيمي جميعاً عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة أخرجه النسائي، وصححه الطبراني النسائي ورجع الدارقطني الأول، وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث أبي جري بالجيم والراء مصفر واسمه جابر بن سليم رفعه قال في أثناء حديث مرفوع « وأرفع إزارك إلى نصف الساق، فإن أبيت فإلى الكعبين، وإليك وإسبال الإزار فإنه من المخيلة، وإن الله لا يحب المخيلة » وأخرج النسائي وصححه الحاكم أيضاً من حديث حذيفة بلفظ « الإزار إلى أنصاف الساقين، فإن أبيت فأسفل، فإن أبيت فمن وراء الساقين، ولا حق للكعبين في الإزار ».

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة « سمعت سعيداً المقبري سمعت أبا هريرة ».

قوله: (ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار) « ما » موصولة وبعض الصلة محذوف وهو كان، وأسفل غيره، وهو منصوب ويجوز الرفع، أي ما هو أسفل وهو أسفل تفضيل، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصولة بأسفل، قال الخطابي: يريد أن الموضع الذي يتأله الإزار من أسفل الكعبين في النار، فكأن الثوب عن بدن لابس، ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يذهب عقوبة، وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه، وتكون « من » بيانية، ويحتمل أن تكون سببية، ويكون المراد الشخص نفسه، أو المني ما أسفل من الكعبين من الذي يسمات الإزار في النار، أو التقدير لايس ما أسفل من الكعبين إلخ، أو التقدير أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار، أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الكعبين في النار، وكل هذا استبعاد عن قالة لوقوع الإزار حقيقة في النار، وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد « أن نافعاً سئل عن ذلك فقال: وما ذنب الثياب؟ بل هو من القدمين » اهـ لكن أخرج الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر قال: « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أسبلت إزاره فقال: يا ابن عمر، كل شيء يمس الأرض من الثياب في النار » وأخرج الطبراني بسند حسن عن ابن مسعود أنه « رأى أعرابياً يصلي قد أسبل هذا لا مانع من حل الحديث على ظاهره، ويكون من رادي ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾. [الأنبياء: ٩٨] أو يكون في الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة إلى أن الذي يتعاطى المعصية أحق بذلك.

قوله: (في النار) في رواية النسائي من طريق أبي يعقوب وهو عبد الرحمن بن يعقوب « سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تحت الكعبين من الإزار ففي النار » بزيادة فاء، وكأنها دخلت لتضمين ما معنى الشرط أي ما دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله، وللطبراني من حديث ابن عباس رفعه « كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار » وله من حديث عبد الله بن مغفل رفعه « أزره المؤمن إلى أنصاف الساقين، وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين، وما أسفل من ذلك ففي النار » وهذا الإطلاق محمول على ما ورد من قيد الحيلة، فهو الذي ورد فيه الوعيد بالاتفاق، وأما مجرد الإسبال فسيأتي البحث فيه في

التصف.

قوله: (يسوخي) بالخاء المعجمة، وكان سبب استرخائه نخافة جسم أبي بكر.

قوله: (ولا أن اتعاهد ذلك منه) أي يسترخي إذا غفلت عنه، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم عند أحمد « إن إزاره يسترخي أحياناً » فكان شدة كان ينحل إذا تحرك بمشي أو غيره بخير اختياره، فإذا كان محافظاً عليه لا يسترخي لأنه كلما كاد يسترخي شدة. وأخرج ابن سعد من طريق طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة قالت: « كان أبو بكر أحنى لا يتمسك إزاره يسترخي عن حقوبه » ومن طريق قيس بن أبي حازم قال: « دخلت على أبي بكر وكان رجلاً نحيفاً ».

قوله: (لست بمن يصنعه خيلاء) في رواية زيد بن أسلم « لست منهم » وفيه أنه لا حرج على من أجز إزاره بخير قصد مطلقاً، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يكره جر الإزار على كل حال فقال ابن بطال هو من تشديده، وإلا فقد روى هو حديث الباب فلم يخف عليه الحكم، قلت: بل كراهة ابن عمر محمولة على من قصد ذلك سواء كان عن غيلة أم لا، وهو المطابق لروايته المذكورة، ولا يخل بين عمر أنه يؤاخذ من لم يقصد شيئاً وإنما يريد بالكراهة من أجز إزاره بخير اختياره ثم تمادى على ذلك ولم يتدارك وهذا متفق عليه، وإن اختلفوا هل الكراهة فيه للتحريم أو للتنزيه. وفي الحديث اعتبار أحوال الأشخاص في الأحكام باختلافها، وهو أصمل مطرد غالباً.

قوله: (حدثني محمد) لزم منه مسواً لأحد من الرواة، وأقبلت التنبية على هذا الموضع بخصوصه في المقدمة، وقد صرح ابن السكن في موضعين غير هذا بأن محمداً الراوي عن عبد الأعلى هو ابن سلام، فيحمل هذا أيضاً على ذلك، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن الثني عن عبد الأعلى فيحتمل أن يكون هو المراد هنا والله أعلم. وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمله البصري بالموحدة، ويونس هو ابن عبيد، والحسن هو البصري، وقد تقدم الحديث في صلاة الكسوف مع شرحه، والفرس منه هنا قوله: « فقام يجر ثوبه مستجلاً » فإن فيه أن الجبر إذا كان بسبب الإسراع لا يدخل في النهي، فيشر بأن النهي يختص بما كان للخلاء، لكن لا حجة فيه لمن قصر النهي على ما كان للخلاء حتى أجاز ليس القميص الذي ينجر على الأرض لطوله كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وقوله: (ولاب الناس) بثلاثة ثم موحدة أي رجسوا إلى المسجد بعد أن كانوا خرجوا منه.

٣- باب التَّشْمِيرِ فِي التَّيَّابِ

٥٧٨٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَرُ بْنُ أَبِي جَحِيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ: « قَرَأْتُ بِلاَءاً جَاءَ بِعَنْوَرةٍ قَرَكْرَها، ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ، قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي حَلَّةٍ مُشْمَرًا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِلَى الْعَنْوَرةِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالْوُكُوبَ يُعْرُونَ يَسْنَ يَدْبُو مِنْ وَرَاءِ الْعَنْوَرةِ. [راجع: ١٨٧، أخرجه مسلم: ٥٠٣].

قوله: (باب التشمير في الثياب) هو بالشين المعجمة وتشديد الميم: رفع أسفل الثوب.

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه جزم بذلك أبو نعيم في « المستخرج » وابن شميل هو النضر، وعمر بن أبي زائدة هو المحدثي بسكون الميم الكوفي أخو زكريا، واسم أبي زائدة خالد ويقال ميرة، ولعمر في البخاري أحاديث بسيرة.

قوله: (قال فرأيت) كذا للأكثر هو معطوف على جمل من الحديث، فإن أوله « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في قبة حراء من آدم » الحديث، وفيه: « ثم رأيت بلائاً إلخ » هكذا أخرجه المصنف في أوائل الصلاة عن محمد بن حمره عن عمر بن أبي زائدة، فلما اختصر أشار إلى أن المذكور ليس أول الحديث. ووقع للكشيب في أوله « رأيت » وكذا في رواية النسفي، وكذا أخرجه أبو نعيم من مسند إسحاق بن راهويه عن النضر، وأخرجه من وجه آخر عن إسحاق قال: أخبرنا أبو عامر المقدسي حدثنا عمر بن أبي زائدة « وذكر أن رواية إسحاق عن النضر لم يقع فيها قوله: « مشمراً » ووقع في روايته عن أبي عامر، وقد وقعت في الباب عن إسحاق عن النضر فيحتمل أن يكون إسحاق هو ابن منصور، ولم يقع لفظ « مشمراً » للإسماعيلي فإنه أخرجه من طريق يحمي بن زكريا بن أبي زائدة عن عمه عمر بلفظ « فخرج النبي صلى الله عليه وسلم كائني أنظر إلى

قوله: (لا ينظر الله) أي لا يرحمه، فالتنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازاً، وإذا أضيف إلى المخلوق كان كناية، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة. وقال شيخنا في «شرح الترمذي» عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقتته، فالرحمة والعتق متشبهان عن النظر. وقال الكرماني: نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية، لأن من اعتد بالشخص التفت إليه، ثم كثر حتى صار عبارة عن الإحسان وإن لم يكن هناك نظر، ولكن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تقلب الحدة والله منزّه عن ذلك، فهو بمعنى الإحسان مجاز وما وقع في حق غيره كناية، وقوله: «يوم القيامة» إشارة إلى أنه هل الرحمة المستمرة، بخلاف رحمة الدنيا فإنها قد تنقطع بما يتجدد من الحوادث. ويؤيد ما ذكر من حل النظر على الرحمة أو المقت ما أخرجه الطبراني وأصله في أبي داود من حديث أبي جري «إن رجلاً ممن كان قبلكم ليس بردة فبخر فيها، فنظر الله إليه فمقتته، فأمر الأرض فأخذته» الحديث.

قوله: (من) يتناول الرجال والنساء في الوعيد المذكور على هذا الفعل المخصوص، وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فأخرج النسائي والترمذي وصححه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر متصلاً بحديثه المذكور في الباب الأول «فقلت أم سلمة: كيف تصنع النساء بذيوهن؟» قال: يرخين شيراً، فقلت: إذا تنكفت أقدامهن، قال: فريحته ذراعاً لا يزدن عليه «لفظ الترمذي. وقد عزا بعضهم هذه الزيادة لمسلم فوهم، فإنها ليست عنده، وكان مسلماً أعرض من هذه الزيادة للاختلاف فيها على نافع، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة، وأخرجه أبو داود من طريق أبي بكر بن نافع والنسائي من طريق أيوب بن موسى وعبد بن إسحاق ثلاثهم عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة، وأخرجه النسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن نافع عن أم سلمة نفسها وفي اختلافات أخرى، ومع ذلك فله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود من رواية أبي الصديق عن ابن عمر قال: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمهات المؤمنين شيراً، ثم استردنه فزادهن شيراً، فكان يرسلن إلينا فنلدنهن شراً ذراعاً» وأفادت هذه الرواية قدر النزاع المأثور فيه وأنه شران بشر اليد المملوكة، ويستفاد من هذا الفهم التقب على من قال: إن الأحاديث المطلقة في الزجر عن الإسبال مفيدة بالأحاديث الأخرى المصروفة بمن فعله خيلاء، قال النووي: ظواهر الأحاديث في تقييدها بالجر خيلاء يقتضي أن التحريم يخص بالخيلاء، ووجه التعقب أنه لو كان كذلك لما كان في استسار أم سلمة عن حكم النساء في جر ذيوهن معنى، بل فهمت الزجر عن الإسبال مطلقاً سواء كان عن غيلة أم لا، فسالت عن حكم النساء في ذلك لأحتاجن إلى الإسبال من أجل ستر الصورة، لأن جميع قدامها عورة، فبين ما أن حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط وقد نقل عياض الإجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء، ومراعاة منع الإسبال لتفريده صلى الله عليه وسلم أم سلمة على فهمها. إلا أنه بين ما أنه عام مخصوص لتفرقه في الجواب بين الرجال والنساء في الإسبال، وتبينه القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن كما بين ذلك في حق الرجال. والحاصل أن للرجال حالين: حال استحباب، وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق وحال جواز وهو إلى الكميئين. وكذلك للنساء حالان حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو جواز للرجال بقدر الشير وحال جواز بقدر ذراع. ويؤيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» من طريق معتمر عن حميد عن أس «أن النبي صلى الله عليه وسلم شير لفاطمة من عهها شيراً وقال: هذا ذيل المرأة» وأخرجه أبو يعلى بلفظ «شير من ذيلها شيراً أو شيرين وقال لا تزدن على هذا» ولم يسم فاطمة. قال الطبراني: تفرد به معتمر عن حميد. قلت: «و» أو «شك من الراوي، والذي جزم بالشير هو المعتمد، ويؤيد ما أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وسلم شير لفاطمة شيراً» ويستنبط من سياق الأحاديث أن التقيد بالجر خرج للغالب، وأن البطر والتبخر مذموم ولو لم يشر ثوبه، والذي يجتمع من الأدلة أن من قصد بالملبوس الحسن إظهار نعمة الله عليه مستحضراً لما شاكراً عليها غير محترق لمن ليس له مثله لا يضره ما لبس من المجاحات، ولو كان في غاية الغفاسة. ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، فقال رجل: إن الرجل يجب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة، فقال: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس» وقوله: «وغمط» بفتح المعجمة وسكون الميم ثم مهمله: الاحتقار. وأما ما أخرجه الطبري من حديث علي «إن الرجل يعجبه أن يكون شركاً نعله أجود من شرك صاحبه» فيدخل في قوله تعالى: «تلك الدار الآخرة يجعلها للذين لا يربدون علواً في الأرض». [القصص: ٨٣] الآية فقد جمع الطبري بينه وبين حديث ابن مسعود بأن

الباب الذي يليه، ويستثنى من إسبال الإزار مطلقاً ما أسبله لضرورة كمن يكون بكمييه جرح مثلاً يؤذيه الذباب مثلاً إن لم يستره يزاره حيث لا يجد غيره، نه على ذلك شيخنا في «شرح الترمذي» واستدل على ذلك بإذنه صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف في لبس القميص الحريري من أجل الحكمة. والجامع بينهما جواز تماطي ما نهى عنه من أجل الضرورة، كما يجوز كشف العورة للتداوي، ويستثنى أيضاً من الوعيد في ذلك النساء كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

٥- باب من جر ثوبه من الخيلاء

٥٧٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا». [أخرجه مسلم: ٢٠٨٧].

٥٧٨٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ، «يَتَمَسَّ رَجُلٌ بِمَنْشِيهِ فِي حُلِيِّ، فَتُجْعَلُ لِنَفْسِهِ، مُرْجُلٌ جُمُئُهُ، إِذْ حَسَفَ اللَّهُ بِهِ، فَهُوَ يَجْتَلِجِلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [انظر: ٥٧٩٠، أخرجه مسلم: ٢٠٨٨].

٥٧٩٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَمَسَّ رَجُلٌ بِجُرِّ إِزَارِهِ، إِذْ حَسِفَ اللَّهُ بِهِ، فَهُوَ يَجْتَلِجِلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

تَابَعَهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَلَمْ يَوْفِقْهُ شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. [راجع: ٣٢٤٥].

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ عَمِّهِ جَرِيرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَلَى بَابِ قَارِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ نَحْوَهُ. [راجع: ٥٧٨٩، أخرجه مسلم: ٢٠٨٨].

٥٧٩١- حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: لَقِيتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ دِفَّارٍ عَلَى فَرَسٍ، وَهُوَ يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْعِي فِيهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَجْلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقُلْتُ لِمُعَاوِيَةَ: أَذَكَرَ إِزَارَهُ؟ قَالَ: مَا غَضَّ إِزَارًا وَلَا قِيصًا.

تَابَعَهُ جَبَلَةُ بْنُ سُهَيْمٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَزَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، يَخْبِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو: مِثْلَهُ.

وَتَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ عُثَيْبَةَ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَقَدَامَةُ بْنُ فَوْسَى، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا». [راجع: ٣٦٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٨٥].

قوله: (باب من جر ثوبه من الخيلاء) أي بسبب الخيلاء. أورد فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة بلفظ «لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطراً» ومثله لأبي داود والنسائي في حديث أبي سعيد المذكور قريباً. والبطر موحدة ومهملة مفتوحتين قال عياض: جاء في الرواية «بطراً» بفتح الطاء على المصدر ويكسرهما على الحال من فاعل جر أي جره تكبراً وطمعاً، وأصل البطر الطغيان عند النعمة، واستعمل بمعنى التكبر. وقال الراغب: أصل البطر دهش يعتري المرء عند هجوم النعمة عن القيام بحفظها.

حديث عليّ محمول على من أحب ذلك ليتعظم به على صاحبه، لا من أحب ذلك ابتهاجاً بنعمة الله عليه، فقد أخرج الترمذي وحسنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعة «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» وله شاهد عند أبي يعلى من حديث أبي سعيد، وأخرج النسائي وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي الأحوس عوف بن مالك الجشمي عن أبيه «إن النبي صلى الله عليه وسلم قال له وداه رث الثياب: إذا أتاك الله ما لا فليز أثره عليك» أي بأن يلبس ثياباً تليق بحاله من الغفاسة والنظافة ليعرفه المحتاجون للطلب منه، مع مراعاة القصد وترك الإسراف جمعاً بين الأكلة (كعملة): الرجل الذي أبهم في حديث ابن مسعود هو سواد بن عمرو الأنصاري، وأخرجه الطبري من طريقه، ووقع ذلك لجماعة غيره.

الحديث الثاني:

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم، أو قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم) شك من آدم شيخ البخاري، وقد أخرجه مسلم من رواية غنلر وغيره عن شعبة قالوا: «عن النبي صلى الله عليه وسلم» وكذا أخرجه من رواية الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد.

قوله: (بينما رجل) زاد مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة «عن كان قبلكم» ومن ثم أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل كما مضى، وخفي هذا على بعض الشراح، وقد أخرجه أحد من حديث أبي سعيد وأبو يعلى من حديث أنس وفي روايتهما أيضاً «من كان قبلكم» وبذلك جزم النووي، وأما ما أخرجه أبو يعلى من طريق كريب قال: «كنت أتود ابن عباس فقال: حدثني العباس قال: بينا أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبل رجل يتختر بين ثوبين» الحديث فهو ظاهر في أنه وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فسند ضعيف، والأول صحيح، ويحتمل التعدد، أو الجمع بأن المراد من كان قبل المخاطبين بذلك كأي هريرة، فقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وأصله عند أحمد ومسلم «أن رجلاً من قريش أتى أبا هريرة في حلة يتختر فيها فقال: يا أبا هريرة إنك تكثر الحديث، فهل سمعته يقول في حلي هذه شيئاً؟ فقال: والله إنكم لتؤذوننا، ولولا ما أخذ الله على أهل الكتاب ليبينه للناس ولا يكتمونه ما حدثتكم بشيء، سمعت» فذكر الحديث وقال في آخره «فوالله ما أدرى لعله كان من قومك» وذكر السهيلي في مبهمات القرآن «في سورة والصفات عن الطبري أن اسم الرجل المذكور الحيزن وأنه من أعراب فارس. قلت: وهذا أخرجه الطبري في التاريخ من طريق ابن جريج عن شعيب الجبائي وجزم الكلإباني في معاني الأخبار بأنه قارون، وكذا ذكر الجوهري في الصحاح «وكان المستند في ذلك ما أخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس بسند ضعيف جداً قالوا «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكر الحديث الطويل وفيه «ومن لبس ثوباً فاختال فيه خسف به من شفير جهنم فيتجلجل فيها» لأن قارون لبس حلة فاختال فيها فخسف به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة. وروى الطبري في التاريخ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: «ذكر لنا أنه يخسف بقارون كل يوم قائم، وأنه يتجلجل فيها لا يبلغ قعرها إلى يوم القيامة».

قوله: (يمشي في حلة) الحلة ثوبان أحدهما فوق الآخر، وقيل: إزار ورداء وهو الأشهر، ووقع في رواية الأعرج وهما جميعاً عن أبي هريرة عند مسلم «بينما رجل يتختر في برديه».

قوله: (تعبه نفسه) في رواية الربيع بن مسلم «فأصبته جته ويرده» ومثله لأحمد في رواية أبي رافع، وفي حديث ابن عمر «بينما رجل يمر إزاره» هكذا هنا، وتقدم في أواخر ذكر بني إسرائيل بزيادة «من الغلّاء» والاقتصار على الإزار لا يدفع وجود الرداء، وإنما خص الإزار بالذكر لأنه هو الذي يظهر به الغلّاء غالباً. ووقع في حديث أبي سعيد عند أحمد وأنس عند أبي يعلى «خروج في بردين يختال فيهما» قال القرطبي: إيجاب المرء بنفسه هو ملاحظته لما يعين الكمال مع نسيان نعمة الله، فإن احتقر غيره مع ذلك فهو الكبر المنعوم.

قوله: (مرجل) بتشديد الجيم (هتة) بضم الجيم وتشديد الميم هي مجتمع الشعر إذا تلى من الراس إلى التكوين وإلى أكثر من ذلك، وأما الذي لا يتجاوز الأذنين فهو الوفرة، وترجيل الشعر تسريحه ودعنه.

قوله: (إذ خسف الله به) في رواية الأعرج «فخسف الله به الأرض» والأول أظهر في سرعة وقوع ذلك به.

قوله: (فهو يتجلجل إلى يوم القيامة) في حديث ابن عمر «فهو يتجلجل في

الأرض إلى يوم القيامة» وفي رواية الربيع بن مسلم عند مسلم «فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة ومثله في رواية أبي رافع، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد «حتى يوم القيامة» والتجلجل يجيمن التحرك، وقيل: الجلجلة الحركة مع صوت، وقال ابن هردب: كل شيء خلطت بعضه ببعض فقد جلجلته. وقال ابن فارس: التجلجل أن يسوخ في الأرض مع اضطراب شديد ويندفع من شق إلى شق، فالمتى يتجلجل في الأرض أي يتزل فيها مضطرباً متنافعاً. وحكى عياض أنه روي «يتجلجل» بجيم واحدة ولا م ثقلية وهو بمعنى يتغطى، أي تغطيه الأرض. وحكى عن بعض الروايات أيضاً «يتخلخل» بخاتين مجتمعتين واستبعدا إلا أن يكون من قولهم خلخلت العظم إذا أخذت ما عليه من اللحم، وجاء في غير الصحيحين «يتحلحل» بضمهم مهملةين. قلت: والكل تصحيف إلا الأول، ومقتضى هذا الحديث أن الأرض لا تاكل جسد هذا الرجل فيمكن أن يلغز به فيقال: كافر لا يبلى جسده بعد الموت.

قوله: (تابعه يونس) يعني ابن يزيد (عن الزهري) وروايته تقدمت موصولة في أواخر ذكر بني إسرائيل.

قوله: (ولم يرفعه شعيب عن الزهري) وصله الإسماعيلي من طريق أبي اليمان عنه بتمامه ولفظه «جر إزاره مسللاً من الخيلاء» الحديث الثالث:

قوله: (وهب بن جبريل حدثنا أبي) هو جبريل بن أبي حازم بن زيد الأزدي.

قوله: (عن عمه جبريل بن زيد) هو أبو سلمة البصري قاله أبو حاتم الرازي، وليس لجبريل بن زيد في البخاري سوى هذا الحديث، وقد خالف فيه الزهري فقال عن سالم عن أبي هريرة والزهري يقول «عن سالم عن أبيه» لكن قوي عند البخاري أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معاً لشدة إقناع الزهري ومعرفة حديث سالم ولقول جبريل بن زيد في روايته «كنت مع سالم على باب داره فقال: سمعت أبا هريرة» فإنها قرينة في أنه حفظ ذلك عنه. ووقع عند أبي نعيم في المستخرج «من طريق علي بن سعيد عن وهب بن جبريل» فمر به شارب من قريش يمر إزاره فقال: حدثنا أبو هريرة «وهذا أيضاً ما يقوي أن جبريل بن زيد ضطه، لأن مثل هذه القصة لأبي هريرة قد رواها أبو رافع عنه كما تقدمت أن مسلماً أخرجهما كذلك، وقد أخرجه النسائي في الزينة من «السنن» من رواية علي بن المديني عن وهب بن جبريل بهذا السند فقال في روايته «عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة» وأورده ابن عساکر في ترجمة عبد الله بن عمر عن أبي هريرة، وهو وهم نبه عليه المزني، وكأنه وقع في نسخته تصحيف «ابن عبد الله» فصارت عن عبد الله بن عمر.

قوله: (جمع النبي صلى الله عليه وسلم لحوه) في رواية أبي نعيم المذكورة «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينما رجل يتختر في حلة تعجبه نفسه خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة». وذكر طرق أخرى للحديث الثاني.

قوله: (مهاارب) بالمهمله والموحدة وزن مقاتل، ودثار بكسر الميملة وتخفيف المثناة.

قوله: (مكانه الذي يقضي فيه) كان محارب قد ولي قضاء الكوفة، قال عبد الله بن إدريس الأودي عن أبيه «رايت الحكم وحداً في مجلس قضائه» وقال مسك بن حرب «كان أهل الجاهلية إذا كان في الرجل ست خصال سودوه: الحلم والعقل والسقاء والشجاعة والبيان والتواضع، ولا يكملن في الإسلام إلا بالعفاف، وقد اجتمعن في هذا الرجل» يعني محارب بن دثار، وقال الداودي: لعل ركوبه الفرس كان لينظ به الكفار ويرهب به العدو. وتعمقه ابن التين بأن ركوب الخيل جاتر فلا معنى للاعتداله عنه. قلت: لكن المشي أقرب إلى التواضع، ويعتدل أن منزله كان بعيداً عن منزل حكمه.

قوله: (فلقت محارب) أذكر إزاره؟ قال: ما خص إزاراً ولا قميصاً كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار، وجواب محارب حاصله أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره، وقد جاء التصريح بما اقتضاه ذلك، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي واستخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئاً خيلاء» الحديث كحديث الباب. وعبد العزيز في مقال. وقد أخرج أبو داود من رواية يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر قال: «ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإزار فهو في القميص» وقال الطبري: إنما ورد الخبر بلفظ الإزار لأن أكثر الناس في هذه كانوا يلبسون الإزار والأردية، فلما لبس الناس القميص والدرايح كان حكمهما حكم الإزار في النهي. قال ابن بطال: هذا قياس صحيح لو لم يأت النص بالثوب، فإنه يشمل جميع ذلك، وفي تصوير جر العمامة نظر، إلا

أن يكون المراد ما جرت به عادة العرب من إرخاء العلبات، فمهما زاد على العادة في ذلك كان من الإسبال. وقد أخرج النسائي من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه قال: «كأنني أنظر الساعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الثوب وعليه علامة قد أرخى طرفها بين كتفيه» وهل يدخل في الزجر عن جرح الثوب تطويل أكمال القصيص ونحوه؟ هل نظر، والذي يظهر أن من أطاعها حتى خرج عن العادة كما يفعله بعض المحجابين دخل في ذلك. قال شيخنا في «شرح الترمذي»: «ما من الأرض منها خيلاء لا شك في تحريمه. قال: ولو قيل بتحريم ما زاد على المعتاد لم يكن بعيداً، ولكن حدث للناس اصطلاح بتطويلها، وصار لكل نوع من الثناس شعار يعرفون به، ومهما كان من ذلك على سبيل الخيلاء فلا شك في تحريمه، وما كان على طريق العادة فلا تحريم فيه ما لم يصل إلى جر الذيل الممنوع. ونقل عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة. قلت: وسلاذكر البحث فيه قريباً.

قوله: (لابهه جيلة) بفتح الجيم والموحدة (ابن مسحيم) مهملتين مصغر، وقد وصل روايته النسائي من طريق شعبة عنه عن ابن عمر بلفظ «من جر ثوباً من ثيابه من خيلة فإن الله لا ينظر إليه» وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن مخلوب بن دثار وجيلة بن مسحيم جميعاً عن ابن عمر ولم يسن لفظه.

قوله: (وزيد بن أسلم) تقدم الكلام عليه في أول اللباس.

قوله: (وزيد بن عبد الله) أي ابن عمر يعني تابهوا مخلوب بن دثار في روايته عن ابن عمر بلفظ «الثوب» لا بلفظ الإزار، جزم بذلك الإسمايلي، ولم تقع في روايته زيد موصولة بعد. وقد أخرج أبو عروانة هذا الحديث من رواية ابن وهب عن عمرو بن محمد بن زيد بن عبد الله عن أبيه بلفظ «إن الذي يجر ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة» وسنأتي لحسم مقروناً بسالم ونافع، وأخرج البخاري من رواية ابن وهب عن عمرو بن محمد بن زيد عن جده حديثاً آخر فغلل مراده بقوله هنا عن أبيه جده والله أعلم.

قوله: (وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مظه) وصله مسلم عن تميمه عنه، ولم يسن لفظه بل قال مثل حديث مالك، وأخرجه النسائي عن تميمه فذكره بلفظ الثوب، وكذا أخرجه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع.

قوله: (وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد والقمامة بن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: من جر ثوبه خيلاء) أما رواية موسى بن عقبة فتقدمت في أول الباب الثاني من كتاب اللباس، وأما رواية عمر بن محمد وهو ابن زيد بن عبد الله بن عمر فوصلها مسلم من طريق ابن وهب «أخبرني عمر بن محمد عن أبيه وسالم ونافع عن ابن عمر» بلفظ «الذي يجر ثيابه من الخيلة» الحديث. وأما رواية قمامة بن موسى وهو ابن عمر بن قمامة بن مظعون الجمحي وهو مدني تابعي صغير وكان إمام المسجد النبوي وليس له في البخاري سوى هذا الموضع فوصلها أبو عروانة في صحيحه، ووقعت لنا بعلم في «التفقيت» بلفظ حديث مالك المذكور أول كتاب اللباس. قلت: وكذا أخرجه مسلم من رواية حنظلة بن أبي سفيان عن سالم، وقد رواه جماعة عن ابن عمر بلفظ «من جر إزاره» منهم مسلم بن يساق بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف وعهد بن عباد بن جعفر كلاهما عند مسلم وخطبة الموصي عند ابن ماجه، ورواه آخرون بلفظ «الإزار» والرواية بلفظ «الثوب» أشمل والله أعلم.

وفي هذه الأحاديث أن إسبال الإزار للخيلاء كبيرة، وأما الإسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضاً، لكن استدلت بالتقييد في هذا الأحاديث بالخيلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الإسبال محمول على المقيّد هنا، فلا يحرم الجسر والإسبال إذا سلم من الخيلاء. قال ابن عبد البر: مفهومه أن الجسر لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد، إلا أن جر القصيص وغيره من الثياب ملغوم على كل حال. وقال النووي: الإسبال تحت الكعبين للخيلاء، فإن كان لغيرها فهو مكروه، وهكذا نص الشافعي على الفرق بين الجسر للخيلاء ولغير الخيلاء. قال: والمستحب أن يكون الإزار إلى نصف الساق والجائر بلا كراهة ما نحت إلى الكعبين، وما نزل عن الكعبين ممنوع منع تحريم إن كان للخيلاء. وإلا فمنع تزيينه، لأن الأحاديث الواردة في الزجر عن الإسبال مطلقة فيجب تقييدها بالإسبال للخيلاء انتهى. والنص الذي أشار إليه ذكره البيهقي في ختمه عن الشافعي قال: لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء، ولغيرها خفيف لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر اه وقوله: «خفيف» ليس صريحاً في نهي التحريم بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة للجسر خيلاء، فاما لغير الخيلاء فيختلف الحال، فإن كان الثوب على قدر لابس له لكنه يسدله فهذا لا يظهر فيه تحريم، ولا سيما إن كان عن غير قصد كالذي وقع لأبي بكر، وإن كان الثوب زائداً على قدر لابس فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإسراف

٦- باب الإزار المَهْدَب

وَيَذْكُرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَخَمْرَةَ بِنِ ابْنِ أُسَيْدٍ، وَمَعَاوِيَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: أَنَّهُمْ لَبَسُوا إِيَّاهُ مَهْدَبَةً.

٥٧٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّهَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةً رَافِعَةَ الْأَقْرَعِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسَةٌ، وَعِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ تَحْتَ رَافِعَةَ فَلَطَّقَنِي بَنَتْ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بِعَدَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّهَيْرِ، وَإِنَّ اللَّهَ مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلَ [خَلِيلِ] الْهَذَبَةِ، وَأَخَذَتْ هُدْبَةً مِنْ جَلْبَاهِهَا، فَسَمِعَ خَالِدٌ بْنُ سَعِيدٍ قَوْلَهَا وَهُوَ بِأَبْيَابٍ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَقَالَتْ: فَقَالَ خَالِدٌ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَنْهَى هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَلَا وَاللَّهِ مَا يَزِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّسْمِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ

تَرْجِيهِ إِلَى رِفَاعَةٍ، لَا حَتَّى يُلَوِّقَ غَسَّتَيْكَ وَتُلَوِّقِي غَسَّتَيْكَ. فَصَارَ سَنَةً بَعْدَ [راجع: ٢٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٣].

قوله: (باب الإزار المذهب) بدل مهمة ثقيلة مفتوحة، أي الذي له مذهب، وهي أطراف من سدئ بغير حمة ربما قصد بها التجميل، وقد تقتل صيانة لها من الفساد وقال الداودي: هي ما يبقى من الخيوط من أطراف الأذنية.

قوله: (ويذكر عن الزهري وأبي بكر بن محمد وحزة بن أبي أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثياباً مذهباً) قال ابن التين: قيل يريد أنها غير مكشوفة الأسفل، وهذا الأثر لم يقع لي أكثر ما موصلاً. أما الزهري فهو ابن شهاب الإمام المعروف، وأما أبو بكر بن محمد فهو ابن عمرو بن حزم الأنصاري قاضي المدينة، وأما حزة بن أبي أسيد وهو بالتصغير الأنصاري الساعدي فوصله ابن سعد قال: «أخبرنا معن بن عيسى حدثنا سلمة بن ميمون مولى أبي أسيد قال: رأيت حزة بن أبي أسيد الساعدي عليه ثوب مفترق المذهب. وسلمة هذا لم يزد للبخاري في ترجمته على ما في هذا السند. وذكره ابن حبان في «الثقات». وأما معاوية بن عبد الله بن جعفر أبي ابن أبي طالب فهو مدني تابعي ما له في البخاري سوى هذا الموضع، ثم ذكر حديث عائشة في قصة امرأة رفاع، والغرض منه قولها: «ما معي إلا مثل المذهب» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطلاق، والمراد بالمذهب المحصلة من المذهب ووقع في هذا الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود من حديث أبي جري جابر بن سليم قال: «أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحب بشملة، وقد وقع عليها على قدميه» وقوله في آخر هذه الطريق: «فصار سنة بعده» في رواية الكشيبي «بعد» بغير ضمير، وهو من قول الزهري فيما أحسب.

٧- باب الأذنية

وَقَالَ أَنَسٌ: جَدُّ أَهْرَابِي رَفَاءَ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣١٤٩].

٥٧٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: لَفَدَا النَّبِيُّ ﷺ بِرِدَائِهِ فَأَرَادَنِي بِهِ ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَرَبْعُهُ أَمَّا وَرَيْدُهُ بْنُ حَارِثَةَ، حَتَّى جَاءَهُ الْيَهُودُ الَّذِينَ لَهُمْ حِمَزَةٌ، فَاسْتَأْذَنُوا فَأَذِنُوا لَهُمْ. [راجع: ٢٠٨٩، أخرجه مسلم: ١٩٧٩، مطولاً].

قوله: (باب الأذنية) جمع رداء بالمد وهو ما يوضع على العاتق أو بين الكتفين من الثياب على أي صفة كان.

قوله: (وقال أنس جده أهرابي رداء النبي صلى الله عليه وسلم) عييم وموحلة ومعجعة. وهذا طرف من حديث وصله المؤلف بعد أبواب في «باب البرود والمبرة» ثم ذكر طرفاً من حديث علي قال: «قدما النبي صلى الله عليه وسلم يرداه فارادى» وهو طرف من حديثه في قصة حزة والشارفين، وقد تقدم بشامه في فرض الخمس، وقوله: «قدما» عطف على ما ذكر في أول الحديث وهو قول علي «كان لي شارف من نصبي من الغنم يوم بدر» الحديث بطوله وقوله هنا: «فاستأذن فاذنوا لهم» كذا للأكثر بصيغة الجمع والمراد حزة ومن معه، وفي رواية المستملي «فاذن» بالإنفراد والمراد حزة لكونه كان كبير القوم.

٨- باب لبس القميص

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ يُوسُفَ: ﴿ادْخُلُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَعِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].

٥٧٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَفَافٌ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثَّيَابِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الثُّرُوسَ، وَلَا الْمُخَنِّينَ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ الْغُلَّيْنِ، فَلْيَلْبَسْ مَا هُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْكَتِفَيْنِ». [راجع: ١٣٤، أخرجه مسلم: ١١٧٧].

٥٧٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ غُفَرٍ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ مَا أُذْخِلَ قَرَّةً، فَأَمَرَهُ بِهَا فَخَرَجَ، وَوَضَعَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَتَفَتَّ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَةً، فَاللَّهُ أَكْبَرُ. [أخرجه مسلم: ٢٧٧٧].

٥٧٩٦- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَثْنَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغِيصِي قَمِيصَكَ أَكْفَنَهُ فِيهِ وَصَلَّ عَلَيْهِ، وَاسْتَغْفِرُكَ لَهُ، فَطَافَتْ قَمِيصَةً، وَقَالَ: «إِذَا فُرِغَتْ مِنْهُ قَافِلًا». فَلَمَّا فَرَغَ أَذْنَهُ بِهِ، فَجَاءَ يُسَمِّلُنِي عَلَيْهِ، فَجَدَلَنِي عُمَرُ فَقَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى الْمُتَأَفِّينَ؟» فَقَالَ: ﴿اسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾. [البقرة: ١٨٠]. فَتَوَلَّى ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾. [البقرة: ٨٤]. فَتَوَلَّى الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ. [أخرجه مسلم: ٢٤٥٠].

قوله: (باب لبس القميص، وقال الله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿ادْخُلُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي﴾) كانه يشير إلى أن لبس القميص ليس حادثاً، وإن كان الشائع في العرب لبس الإزار والرداء. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث ابن عمر فيما يلبس الحرم من الثياب، وقد مضى شرحه في الحج مستوفى، وفيه «لا يلبس الحرم القميص» وفيه دلالة على وجود القمصان حينئذ.

والثاني: حديث جابر في قصة موت عبد الله بن أبي.

قوله: (حدثنا عبد الله بن عثمان) هو المرزوي الملقب بحيدان، زاد القاسبي «عبد الله بن عثمان بن محمد» وهو غمرفي، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عبد الله بن عثمان إلا حيدان، وجده هو جيلة بن أبي داود، ووقع في رواية أبي زيد المرزوي «عبد الله بن محمد» فإن كان ضبطه فلهذا اختلاف على البخاري، وفي شيوخه عبد الله بن محمد الجسفي وهو أشهرهم وابن أبي شيبة، وأكثر ما يحكيه أبوه عنده خير سمس، وابن أبي الأسود كذلك، وعبد الله بن محمد بن أسماء وليس له رواية عنده عن ابن عيينة، وعبد الله بن محمد النخيلي كذلك، وقد مضى شرحه في تفسير سورة براءة أروده هنا مختصراً إلى قوله: «والله قميصه فإله أعلم». وهذه الكلمة الأخيرة من جملة الحديث قالها جابر، وقد وقعت في كلام عمر أيضاً في هذه القصة كما تقدم في تفسير براءة.

الثالث: حديث ابن عمر في قصة عبد الله بن أبي أيضاً وقد تقدم شرحه أيضاً. (تكملة): قال ابن العربي: لم أر للقميص ذكراً صحيحاً إلا في الآية المذكورة وقصة ابن أبي ولم أر لها ثالثاً فيما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم، قال هذا في كتابه «سراج المريدين» وكأنه صنفه قبل «شرح الترمذي» فلم يستحضر حديث أم سلمة ولا حديث أبي هريرة «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لبس قميصاً بدأ بيمينه» ولا حديث أسماء بنت يزيد «كانت يد كرم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ» ولا حديث معاوية بن قرة بن لياس المزني «حدثني أبي قال: أثبت النبي صلى الله عليه وسلم في رطع من مزينة فيأمنه وإن قميصه لطلق، فبأمنته، ثم أدخلت يدي في جيب قميصه فمسست الخاتم» ولا حديث أبي سعيد «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوباً سماه باسمه قميصاً أو عصامة أو رداء ثم يقول: اللهم لك الحمد» وكلها في السنن، وأكثرها في الترمذي، وفي الصحيحين حديث عائشة «كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمسة أثواب ليس فيها قميص ولا عصامة» وحديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف في قميص الحرير لحكة كانت به» وحديث ابن عمر رفعه «لا يلبس الحرم القميص ولا المعالم» الحديث وغير ذلك.

٩- باب جيب القميص من عند الصدر وغيره

٥٧٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَلَّ التَّحِيْلِ وَالْمُصَنَّكِ، كَمَلَّ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ خَيْدٍ، لَمْ اضْطَرَّتْ

١٠- باب من ليس جنة حجة الكمين في السفر

٥٧٩٨- حَدَّثَنَا قَبِي بْنُ خُصٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو الصُّحَيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَسْرُوقٌ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُبَيْرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: أَطْلَقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ أَتَى، فَلَقِيْنَهُ بِمَاءٍ، فَوَضَا، وَعَلَيْهِ جَنَّةٌ شَامِيَةٌ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَشَقَّ وَغَسَلَ وَجْهَهُ، فَلَنَعَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيْهِ، فَكَانَا حَتِيْنِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ فَلَسَلَهُمَا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى خَنْبِهِ. [إرواح: ١٨٢، أخرجه مسلم: ٢٧٤].

قوله: (باب من ليس جنة حجة الكمين في السفر) ترجم له في الصلاة: في الجبة الشامية: وفي الجهاد: الجبة في السفر والحرب: وكأنه يشير إلى أن ليس النبي صلى الله عليه وسلم الجبة الضيقة إنما كان خلال السفر لاحتياج المسافر إلى ذلك وأن السفر يفتقر فيه ليس غير المعتاد في الحضر، وقد تواردت الأحاديث عن وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وليس في شيء منها أن كفيه ضاقت عن إخراج يديه منهما، أشار إلى ذلك ابن بطال، وأورد فيه حديث المنيرة في مسح الحفين، وقد تقدم شرحه في الطهارة وفيه القصة المذكورة، وفيه: «وعليه جنة شامية» وهي بتشديد الياء ويموز تحفيها، وعند الواحد للذكر في سنده هو ابن زياد.

وقوله فيه: (فأخرج يديه من تحت يده) يفتح للموحدة والمهملة بعد ما نون أي جبهه، ووقع كذلك في رواية أبي علي بن السكن، والبدن مدح حبة الكمين.

١١- باب ليس جنة الصوف في الغزو

٥٧٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ غَابِرٍ، عَنْ غُرُوةَ بِنِ الْمُبَيْرَةِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «أَمَلَكُ مَاءً؟». قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: رَجُلِي، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ، فَأَخْرَجْتُ عَلَيْهِ الْإِنَاءَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَعَلَيْهِ جَنَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ يَدَايِهِ مِنْهَا، حَتَّى أَخْرَجْتُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجَبَّةِ، فَغَسَلَ يَدَايِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خَنْبَهُ، فَقَالَ: «دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُمَا طَاهِرَتَيْنِ». فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. [إرواح: ١٨٢، أخرجه مسلم: ٢٧٤].

قوله: (باب ليس جنة الصوف) ذكر فيه حديث المنيرة المشار إليه من وجه آخر عنه وسأله عنه أنه، وذكرها للذكر فيه هو ابن أبي زائدة وقاص هو الشعبي، قال ابن بطال: كره مالك ليس الصوف لمن يحد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد لأن إخفاء العمل أولى، قال ولم ينصهر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ما هو بدون ثمنه.

١٢- باب القباء وقروح حريم، وهو القباء، وثقال:

هُوَ الَّذِي لَهُ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ

٥٨٠٠- حَدَّثَنَا قَبِي بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَالِكَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَيْرَةِ عَنْ غُرُوةَ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَبَاءَ وَلَمْ يُعْطِ مَغْرَمَةً شَيْئًا، فَقَالَ مَغْرَمَةٌ: يَا بَنِي الْأَطْلَقِ بَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأُطْلِقَتْ مَعَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ لَدَاغَةَ لِي، قَالَ: لَدَعُوهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «وَحَاتَ هَذَا لَكَ». قَالَ: فَظَرَّ إِلَيْهِ، قَالَ: رَضِيَ مَغْرَمَةٌ. [إرواح: ٢٥٩٩، أخرجه مسلم: ١٠٥٨].

٥٨٠١- حَدَّثَنَا قَبِي بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ تَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غَابِرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُرُوجَ حَرِيرٍ فَلَبَسَهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَيْهِ، ثُمَّ أَصْرَفَ، فَزَعَرَهُ نَزْعًا شَدِيدًا، كَأَنَّهُ لَوْ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ». [إرواح: ٣٧٥، أخرجه مسلم: ٢٠٧٥].

تأجعة عبد الله بن يوسف، عن الليث.

أَتَيْتُهُمَا إِلَى لُبَيْهِمَا وَزَوَّيْتُهُمَا، فَجَعَلَ الْمَصَدَّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَسْطَطَ عَنْهُ، حَتَّى تَفْضَى أَمَامَهُ وَتَقُوفَ أَرْتُهُ، وَجَعَلَ الْبَيْتُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ فَلَمَسَتْ، وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ بِمَكَانِهَا.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَاتَا زَيْنَبَ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَأْتِيهِ هَكَذَا فِي حَبِيءٍ، فَلَوْ رَأَيْتَهُ يُوسِفُهَا وَلَا تَوَسَّعَ. [إرواح: ١٤٤٣، أخرجه مسلم: ١٠٢١].

تأجعة ابن طائوس، عن أبيه، وأبو الزناد، عن الأعرج، في الجنتين.

وَقَالَ حَظَلَةُ سَمِعْتُ طَائُوسًا: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: جَنَّتَانِ.

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ: جَنَّتَانِ.

قوله: (باب جيب القميص من عند الصدر وغوره) الجيب يفتح للجيب وسكون التحتانية بعدها موحدة هو ما يقطع من الثوب ليخرج منه الرأس أو اليد أو غير ذلك، واعتراه الإسمايلي قال: الجيب الذي يحيط بالعتق، جيب الثوب أي جمل فيه ثقب، وأورد البخاري على أنه ما يميل في الصدر ليوصل فيه الشيء، وبذلك فسره أبو عبيد، لكن ليس هو المراد هنا، وإنما الجيب الذي أشار إليه في الحديث هو الأول، كنا قال، وكأنه يعني ما وقع في الحديث من قوله: «يقول بإصبعه هكذا في جيبه» فإن الظاهر أنه كان لا يمس قميص، وكان في طوقه فتحة إلى صدره، ولا مانع من حله على المعنى الآخر، بل استدل به ابن بطال على أن الجيب في ثياب السلف كان عند الصدر، قال: وهو الذي تصنعه النساء بالأندلس. وموضع الدلالة من أن الخيل إذا أورد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاقت عليها وهو الثدي والترائي، وذلك في الصدر، قال: فإن أن جيبه كان في صدره لأنه لو كان في يده لم تضطر يده إلى ثنيه وترائي. قلت: وفي حديث قرة بن إياس الذي أخرجه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم: «قال فأدخلت يدي في جيب قميصه فمسست الحاتم» ما يقتضي أن جيب قميصه كان في صدره لأن في أول الحديث أنه رأى مطلق القميص أي غير مزور، وذكر المصنف في الباب حديث مثل البخيل والمتصدق، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الزكاة، وقوله في هذه الرواية «مات» بتخفيف الدال أي مات، ولبعص الرواة «مات» بالراء بدل الدال أي سالت وقوله: «تليهما» بضم اللام على الجمع ويفتحها على التثنية، وقوله: «يفشى بضم أوله وتشديد ويجوز فتح أوله وسكون ثانيه بمعنى، وعبد الله بن محمد هو الجعفي وأبو عامر هو المعدي والحسن هو ابن مسلم بن نفاق وقد تقدم ضبط اسم جده قريباً.

قوله: (وترايهما) جمع ترارة يفتح اللام والغاف هي العظم الذي بين ثفرة النحر والماتق، وقال ثابت بن قاسم في «الدلائل» الترفتان المظنان للشرقان في أعلى الصدر إلى طرف ثفرة النحر.

قوله: (فلو رأيته) جوابه محذوف وتقديره لتسجبت منه، أو هو للتضي. والأول أوضح.

قوله: (ويقول بإصبعه هكذا في جيبه) كنا لاكثر بفتح الجيم وهو الموافق للترجمة، وكذا في رواية مسلم وعليه اقتصر الحميدي، وللكتيبيني وحده بضم الجيم وتشديد الموحدة بعدها مشاة ثم ضمير، والأول أولى لدلائله على الموضع بخصوصه بخلاف الثاني. والله أعلم.

قوله: (تأجعة ابن طائوس) يعني عبد الله (من أبيه) يعني عن أبي هريرة وقد تقدم موصولاً في الزكاة، ولم يسهه بتأجعة فيه بل ساقه في الجهاد.

قوله: (وأبو الزناد عن الأعرج) يعني عن أبي هريرة.

قوله: (في الجنتين) يعني بالموحدة وقد بينت اختلاف الرواة في ذلك هل هو بالموحدة أو الترن في كتاب الزكاة، ورواية أبي الزناد وصلها المؤلف في الزكاة.

قوله: (وقال حظلة) هو ابن أبي سفيان، وقد سبق القول فيه أيضاً في الزكاة.

قوله: (وقال جعفر بن ربيعة) كنا لاكثر وهو الصواب، ووقع في رواية أبي ذر: وقال جعفر بن حيان وكذا وقع عند ابن بطال وهو خطأ، وقد ذكرها في الزكاة أيضاً تعليقاً بزيادة قال: «وقال الليث حدثني جعفر» وبينت هناك أن الليث فيه إسناداً آخر من رواية عيسى بن حماد عنه عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد.

وَقَالَ غَيْرُهُ: فَرُوجٌ خَيْرٌ.

قوله: (باب القباء) بفتح القاف وبالموحدة محذوف فارسي معرب، وقيل: عربي واشتقاقه من القبر وهو الضم.

قوله: (وفروج حريم) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم.

قوله: (وهو القباء) قلت ووقع كذلك مفسراً في بعض طرق الحديث كما سأبينه.

قوله: (ويقال هو الذي له شق من خلقه) أي فهو قباء مخصوص، وبهذا جزم أبو عبيد ومن تبعه من أصحاب الغريب نظراً لاشتقاقه. وقال ابن قارم: هو قميص الصبي الصغير. وقال القرطبي: القباء والفروج كلاهما ثوب ضيق الكمين والوسط مشقوق من خلف يليس في السفر والحرب لأنه أعون على الحركة. وذكر فيه حديثين أحدهما:

قوله: (عن ابن أبي مليكة) في رواية أحمد عن أبي النضر هاشم عن الليث حدثني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة وسنياتي كذلك في «باب الزور بالذهب» معلقاً.

قوله: (عن المسور بن عخرمة) هكذا أسنده الليث، وتابعه حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة على وصله كما تقدم في الشهادات، وأرسله حماد بن زيد كما تقدم في الخمس، وإسماعيل بن عليهما كما سيأتي في الأدب، كلاهما عن أيوب، وقد تقدم الكلام على ذلك في «باب قصة الإمام ما يقدم عليه» من كتاب الخمس.

قوله: (قسم النبي صلى الله عليه وسلم آتية) في رواية حاتم قلعت على النبي صلى الله عليه وسلم آتية وفي رواية حماد «أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم آتية من ديباج مزودة بالذهب قسمها في ناس من أصحابه».

قوله: (ولم يعط عزيمة شيئاً) أي في حال تلك القصة. ولا فقد وقع في رواية حماد بن زيد متصلاً بقوله من أصحابه «وعزل منها واحداً لعزيمة» وعزيمة هو والد المسور، وهو ابن نزل الزهري، كان من رؤساء قريش ومن المعارفين بالنسب وأنساب الحرم، وتأخر إسلامه إلى الفتح، وشهد حنيناً وأعطى من تلك الغنيمة مع المؤلفة، ومات سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وخمس عشرة سنة ذكره ابن سعد.

قوله: (انطلق بنا) في رواية حاتم «عسى أن يعطينا منها شيئاً».

قوله: (ادخل فادعه) في رواية حاتم «فقام أبي على الباب فتكلم فصرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته» قال ابن التين: لعل خروج النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع صرير عزيمة صادف دخول المسور إليه.

قوله: (فخرج إليه وعليه قباء منها) ظاهره استعمال الحرير، قيل: ويجوز أن يكون قبل النهي، ويعتدل أن يكون المراد أنه نشره على اكتافه ليراه عزيمة كله ولم يقصد لبسه. قلت: ولا يتعين كونه على اكتافه بل يكفي أن يكون منشوراً على يديه فيكون قوله عليه من إطلاق الكل على البعض، وقد وقع في رواية حاتم «فخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه» وفي رواية حماد «فتلقاه به واستقبله بأزواره».

قوله: (رعبات هذا لك) في رواية حاتم تكرار ذلك، زاد في رواية حماد «يا أبا المسور» هكذا دعاه أبا المسور وكأنه على سبيل التأنيس له بذكر ولده الذي جاء صحبه، وإلا فكيف في الأصل أبو صفوان وهو أكبر أولاده، فذكر ذلك ابن سعد.

قوله: (فظهر إليه فقال رضي عزيمة) زاد في رواية هاشم «فأعطاه إياه»، وجزم الداردي أن قوله: «رضي عزيمة» من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رجحت في الهبة أنه من كلام عزيمة، زاد حماد في آخر الحديث «وكان في خلقه شدة» قال ابن بطال: يستفاد منه استلاف أهل اللسان ومن في مناهم بالمطعية والكلام الطيب، وفيه الاكتفاء في الهبة بالقبض، وقد تقدم البحث فيه هناك، وتقدم في كتاب الشهادات الاستدلال به على جواز شهادة الأعمى لأن النبي صلى الله عليه وسلم عرف بصوت فاعتد على معرفته به، وخرج إليه ومعه القباء الذي خياه له، واستنبت بعض المالكية منه جواز الشهادة على الخط، وتعقب بأن الخطوط تشبه أكثر مما تشبه الأصوات، وقد تقدم بقية ما يتعلق بذلك في الشهادات، وفيه رد على من زعم أن المسور لا صحة له.

الحديث الثاني: قوله: (عن يزيد بن أبي حبيب) في رواية أحمد عن حجاج هو ابن محمد، وهاشم من ابن القاسم عن الليث «حدثني يزيد بن أبي حبيب».

قوله: (عن أبي الخيزر) هو مرثد بن عبد الله الزني وثبت كذلك في رواية أحمد المذكورة.

قوله: (عن عقبة بن عامر) هو الجهمي وصرح به في رواية عبد الحميد بن جعفر

ومحمد بن إسحاق كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عند أحمد.

قوله: (فروج حريم) في رواية ابن إسحاق عند أحمد فروج من حريم.

قوله: (ثم صلى فيه) زاد في رواية ابن إسحاق وعبد الحميد عند أحمد «ثم صلى فيه المغرب».

قوله: (ثم انصرف) في رواية ابن إسحاق «فلما قضى صلاته» وفي رواية عبد الحميد «فلما سلم من صلاته» وهو المراد بالانصراف في رواية الليث.

قوله: (فتزعه نزاعاً شديداً) زاد أحمد في روايته عن حجاج وهاشم «حنيفاً» أي بقوة مبادرة لذلك على خلاف عادته في الرفق والثاني، وهو مما يؤكد أن التحريم وقع حينئذ.

قوله: (كالكاره له) زاد أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر «ثم ألقاه، فقلنا يا رسول الله قد لبسته وصليت فيه».

قوله: (ثم قال لا ينبغي هذا) يحتمل أن تكون الإشارة للباس، ويحتمل أن تكون للحريم فيتناول غير اللبس من الاستعمال كالإفراش.

قوله: (للمعتقين) قال ابن بطال: يمكن أن يكون نزعه لكونه كان حريماً صرفاً، ويمكن أن يكون نزعه لأنه من جنس لباس الأعاجم، وقد ورد حديث ابن عمر رقه «من تشبه بقوم فهو منهم» قلت: أخرجه أبو داود بسند حسن. وهذا التردد مبني على تفسير المراد بالمعتقين، فإن كان المراد به مطلق المؤمن حل على الأول وإن كان المراد به قدراً زائداً على ذلك حل على الثاني والله أعلم. قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: اسم التقوي يعم جميع المؤمنين، لكن الناس فيه على درجات، قال الله تعالى: «ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعمالوا الصالحات» الآية، فكل من دخل في الإسلام فقد اتقى، أي ونفى نفسه من المحظور في النار، وهذا مقام العموم، وأما مقام الخصوص فهو مقام الإحسان كما قال صلى الله عليه وسلم: «أن تعبد الله كأنك تراه» انتهى. وقد رجح عياض أن المنع فيه لكونه حريماً، واستدل لذلك بحديث جابر الذي أخرجه مسلم في الباب من حديث عقبة، وقد قلعت ذكره في كتاب الصلاة، وبينت هناك أن هذه القصة كانت مبتدأ تحريم لبس الحرير. وقال القرطبي في «المفهم»:

المراد بالمعتقين المؤمنين، لأنهم الذين خافوا الله تعالى واتقوا إليهماتهم وطاعتهم له. وقال غيره: لعل هذا من باب التيسير للمكلف على الأخذ بذلك، لأن من سمع أن من فعل ذلك كان غير متق فهم منه أنه لا يفعله إلا المستخف فيأثم من فعل ذلك لئلا يوصف بأنه غير متق، واستدل به على تحريم الحرير على الرجال دون النساء لأن اللفظ لا يتناولهن على الرجاء، ودخولهن بطريق التغليب مجاز يمنع من ورود الأداة الصريحة على إباحتهن، وسيأتي في باب مفرد بعد قريب من عشرين باباً، وعلى أن الصبيان لا يحرم عليهم لبسه لأنهم لا يوصفون بالتقوى. وقد قال الجمهور بجواز لبسهم ذلك في نحو العيد، وأما في غيره فكذلك في الأصح عند الشافعية، وعكسه عند الحنابلة، وفي وجه ثالث يمنع بعد التنزيه. وفي الحديث أن لا كراهة في لبس الثياب الضيقة والمفرجة لمن اعتادها أو احتاج إليها، وقد أشرت إلى ذلك قريباً في «باب لبس الجبة الضيقة».

قوله: (تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث، وقال غيره) يعني بسنده (فروج حريم). أما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف رحمه الله في أوائل الصلاة، وأما

رواية غيره فوصلها أحمد عن حجاج بن محمد وهاشم وهو أبو النضر ومسلم والنسائي عن قتية والحارث عن يونس بن محمد المؤدب كلهم عن الليث. وقد اختلف في المغايرة بين الروايتين على خمسة أوجه: أحدها التنوين والإضافة كما يقال ثوب خز بالإضافة وثوب خز بفتحة ثوب قاله ابن التين احتمالاً. ثانيها: ضم أوله وفتحته حكاية ابن التين رواية، قال: والفتح أوجه لأن فعلاً لم يرد إلا في سبوح وقُدوس وفروج يعني الفرج من الدجاج انتهى، وقد قلعت في كتاب الصلاة حكاية جواز الضم عن أبي العلاء المصري، وقال القرطبي في «المفهم» حكى الضم والفتح والضم هو المعروف. ثالثها: تشديد الراء وتخفيفها حكاية عياض ومن تبعه. رابعها: هل هو بجمع آخره أو خاء معجمة حكاية عياض أيضاً. خامسها: حكاية الكرماني قال: الأول فروج من حريم بزيادة من والثاني مجذفها. قلت: وزيادة «من» ليست في الصحيحين، وقد ذكرناهما عن رواية لأحمد.

١٣- باب التبراس

٥٨٠٢- وَقَالَ لِي مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْزِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى أَنَسٍ يُرْسِلُ أَصْفَرَ مِنْ خَرٍّ.

١٥- باب الْعَمَامِ

٥٨٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ

قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُخْرَمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الثَّرَائِسَ، وَلَا نَوَافِيسَ مُنْجَنِيَّاتٍ، وَلَا يَحْذَرُ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ إِلَّا لِيَنْتَهِىَ لَمْ يَجِدِ الْخُفَّيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا اسْتَفْلَ مِنْ الْكُفَّيْنِ». [رواجع: ١٣٤، أخرجه مسلم: ١١٧٧].

قوله: (باب العمام) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله من وجه آخر، وقد سبق في الحج، وكأنه لم يثبت عنه على شرطه في العمامة شيء، وقد ورد فيها الحديث الماضي في آخر «باب من جر ثوبه من الخيلاء» من حديث عمرو بن حريث أنه قال: «كأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كفيه» أخرجه مسلم، وعن أبي الملقح بن أسامة عن أبيه رفته «اعتصموا بزنادوا حلماً» أخرجه الطبراني والترمذي في «العلل المرد» وضعفه البخاري، وقد صححه الحاكم فلم يصعب، وله شاهد عند الزبارة عن ابن عباس ضعيف أيضاً، وعن ركانة رفته «فرق ما بيننا وبين المشركين العمام» أخرجه أبو داود والترمذي وعن ابن عمر «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اهتم سدل عمامته بين كفيه» أخرجه الترمذي، وفيه أن ابن عمر كان يضعه والقاسم وساماً، ولما مالك فقال: إنه لم ير أحداً يفعل إلا حاتم بن عبد الله بن الزبير. والله أعلم.

١٦- باب الصُّع

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَرَّجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْيِهِ حَاشِيَةَ صُفْمَاءَ. [رواجع: ٣٨٠٠].

وَقَالَ أَنَسٌ: عَصَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْيِهِ حَاشِيَةَ بَرْوَةَ. [رواجع: ٣٧٩٩].

٥٨٠٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَقْسَرٍ، عَنْ

الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: هَاجَرَ نَاسٌ إِلَى الْحَشَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَتَبُوا أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رَسْلِكِ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَوْ تَرْجُو بَابِي أَنْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَحَتَسَ أَبُو بَكْرٍ قَسَمَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِصَحْبِهِ، وَعَلَفَ رَاجِلَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَزَقَ السُّمُورَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ. قَالَ غُرُورَةُ: قَالَتْ عَالِشَةُ: قَبِيتُ نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتٍ فِي نَحْرِ الظُّهَيْرَةِ، فَقَالَ قَاتِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَمًّا، فِي سَاعَةِ كَمْ يَكُنْ يَأْتِيهَا فِيهَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِدَى لَكَ يَا أُمِّي، وَاللَّهِ إِنْ جَاءَ بِهِ فِي هَلِوِ السَّاعَةِ لَأَمُرَّ، فَبَاحَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ فَدَخَلَ، فَقَالَ حِينَ دَخَلَ لِأَبِي بَكْرٍ: «أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ». قَالَ: إِنَّمَا هُمْ أَهْلُكَ يَا ابْنَتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنِّي قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ». قَالَ: فَالْصُّحْبَةُ يَا ابْنَتُ [وَأُمِّي] يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَقَدْ بَابِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَى رَاجِلَتِي هَاتَيْنِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِالْفَتَنِ». قَالَتْ: فَجَهَزْتَاهُمَا أَحْتِ الْجَهَازَ، وَوَضَعْتَاهُمَا سَفَرَةً لِي جَرَابِي، فَطَقَّتْ اسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قِطْعَةً مِنْ يَطَافِهَا، فَأَوَكَاتَ بِهِ الْجَرَابِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ تُسَمَّى ذَاتَ الطَّافَيْنِ. ثُمَّ لَبِقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بَعَارَ فِي جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ قَوْزٌ، فَكَمَتْ فِيهِ قَلَاتٌ قَالَتْ: بَيْتٌ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ غَلَامٌ شَابٌ لَقِينٌ نَفِيفٌ، فَحَرَّلَ مِنْ عِنْدِهِمَا سَحْرًا، فَيَصْبِغُ مَعَ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ كَيَابِتٍ، فَلَا يَسْمَعُ أَمْرًا يُكَادَانِ بِهِ إِلَّا وَعَدَهُ، حَتَّى يَأْتِيَهُمَا بِخَبَرٍ ذَلِكَ حِينَ يَخْلُطُ الظَّلَامُ، وَيَتَوَضَّعُ عَلَيْهِمَا غَايِمٌ مِنْ هَيْبَةٍ مُوَلَّى أَبِي بَكْرٍ مَنَحَهُ مِنْ عَمِّ، فَيَرْغِيهِمَا عَلَيْهِمَا حِينَ تَلْقَبُ سَاعَةً مِنَ الْعِشَاءِ، فَيَحْبَانِ فِي رَسْلِهِمَا حَتَّى يَنْعِقَ بِهِمَا غَايِمٌ مِنْ هَيْبَةٍ يَبْلِسُ، يَقُولُ ذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ ذَلِكَ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ. [رواجع: ٤٤٧٦].

٥٨٠٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُخْرَمُ مِنَ الْقِيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الثَّرَائِسَ، وَلَا الْخِصَافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَلْيَقَطْعُهُمَا اسْتَفْلَ مِنَ الْكُفَّيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الْقِيَابِ شَيْئًا مِثْلَ الزُّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ». [رواجع: ١٣٤، أخرجه مسلم: ١١٧٧].

قوله: (باب البرانس) جمع برنس بضم اللامحة والتون بينهما راه ساكنة وآخره مهملة، تقدم تفسيره في كتاب الحج وكذا شرح حديث ابن عمر المذكور فيه.

قوله: (وقال في مسند حدثنا معمر) يعني ابن سليمان التيمي

وقوله: (من سخر) بفتح الميم وتشديد الزاي هو ما غلظ من الدجاج وأصله من وير الأرنب، ويقال للأرنب ذكر الأرنب خنز بوزن عمر، وسباني شرحه وحكمه في «باب لبس القسي» بعد أربعة عشر باباً. وهذا الأثر موصول لتصريح المصنف بقوله: «قال في» لكن لم يقع في رواية السفياني لفظ في فهو تعليق، وقد رويته موصولاً في مسند روية معاذ بن المنى عن مسنده، وكذا وصله ابن أبي شيبة عن ابن علي عن يحيى بن أبي إسحاق قال: «رأيت على أنس» فذكر مثله. وقد ذكره بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان، وقد سئل مالك عنه فقال: لا بأس به. قيل: فإنه من لبوس النصراني. قال: كان يلبس منها. وقال عبد الله بن أبي بكر: ما كان أحد من القراء إلا له برنس. وأخرج الطبراني من حديث أبي قرقصة قال: «كسني رسول الله صلى الله عليه وسلم برنسا فقال: لبسه» وفي سننه من لا يعرف. ولعل من كرهه أخذ بمسوم حديث علي رفته «يا مكرم ولبوس الرهبان، فإنه من ترابهم أو تشبه فليس مني» أخرجه الطبراني في «الأوسط» بسند لا بأس به.

١٤- باب السَّرَاوِيلِ

٥٨٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ». [رواجع: ١٧٤٠، أخرجه مسلم: ١١٧٨].

٥٨٠٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَأْتُونَا أَنْ تَلْبَسَ إِذَا أَحْرَمْنَا؟ قَالَ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ، وَالسَّرَاوِيلَ، وَالْعَمَامَةَ، وَالْثَّرَائِسَ، وَالْخِصَافَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ اسْتَفْلَ مِنَ الْكُفَّيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الْقِيَابِ مِثْلَ زُعْفَرَانٍ وَلَا وَرَسٍ». [رواجع: ١٣٤، أخرجه مسلم: ١١٧٧].

قوله: (باب السراويل) ذكر فيه حديث ابن عباس رفته «من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل» وحديث ابن عمر فيما لا يلبس الحرم من الثياب وقد تقدموا وشرهما في كتاب الحج، ولم يرد فيه حديث على شرطه. وقد أخرج حديث الدعاء للمسراويل الزبارة من حديث علي بسند ضعيف، وصح أنه صلى الله عليه وسلم اشترى رجل سراويل من سويد بن قيس أخرجه الأربعة واحد وصححه ابن حبان من حديثه، وأخرجه أحد أيضاً من حديث مالك بن عميرة الأسدي قال: «قدمت قبل مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترى مني سراويل فارجع لي» وما كان ليشره شيئاً وإن كان غالب لبسه الإزار، وأخرج أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» من حديث أبي هريرة «دخلت يوماً السوق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس إلى الزبارة فاشترى سراويل بأربعة دراهم» الحديث وفيه «قلت يا رسول الله وإنيك لتلبس السراويل؟ قال: أجل، في السفر والحضر والليل والنهار، فإني أمرت بالستر» وفيه يونس بن زياد البصري وهو ضعيف. قال ابن القيم في «المدهي»: «اشترى صلى الله عليه وسلم السراويل، والظاهر أنه إنما اشتراها ليلسه ثم قال: وروي في حديث أنه لبس السراويل، وكانوا يلبسونه في زمانه ويؤلفونه. قلت: وتؤخذ أدلة ذلك كله مما ذكرته. ووقع في الإحياء للفرزلي أن الثمن ثلاثة دراهم والذي تقدم أنه أربعة دراهم أولى.

قوله: (باب القنع) بقاف ونون ثقيلة، وهو نظفية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره.

قوله: (وقال ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم وعليه عصابة دسما) هذا طرف من حديث مسند عنه في مواضع منها في مناقب الأنصار في «باب اقبلوا من محسنهم» ومن طريق عكرمة «سمعت ابن عباس يقول: خرج النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ملخضة متطعاً بها على منكبيه وعليه عصابة دسما» الحديث، والدسما بمهملتين وللد ضد النظفية وقد يكون ذلك لونها في الأصل، ويؤيده أنه وقع في رواية أخرى «عصابة سوداء».

قوله: (وقال أنس: عصب النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه حاشية برد) وهو أيضاً طرف من حديث أخرجه في الباب للذكور من طريق هشام بن زيد بن أنس «سمعت أنس بن مالك يقول» فذكر الحديث وفيه «فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وقد عصب على رأسه حاشية برد» ثم ذكر حديث عائشة في شأن المجرة بطوله، وقد تقدم في السيرة النبوية ثم تقدم شرحه مستوفي، والغرض منه قوله: «قال قتال لأبي بكر: هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبلاً متعتماً في ساعة لم يكن ياتينا فيها»

وقوله فيه: (بلدى لك) في رواية الكشيبي «بئس له»

وقوله: (إن جاء به في هذه الساعة لأمر) بفتح اللام وبالتين مرفوعاً واللام للتأكيد لأن «إن» الساكنة خفيفة من الثقيلة، وللکشيبي «إلا لأمر» و«إن» على هذا نافية.

وقوله: (أحدث) بمهملة ثم مثناة ثقيلة، في رواية الكشيبي «أحب» بموحدة وأظنه تصحيحاً.

وقوله: (ويرعى عليهم عامر بن فهيرة منحة من غنم فريجه) أي يربح الذي يرباه، وللکشيبي «فريجها»

وقوله (في رسلها) بالتثنية في رواية الكشيبي «في رسلها» وكذا القول في قوله «حتى ينق بها» عنه «بهما» قال الإسماعيلي: ما ذكره من العصابة لا يدخل في القنع فالتنع نظفية الرأس والعصابة شد الحقرة على ما أحاط بالعمامة. قلت: الجامع بينهما وضع شيء زائد على الرأس فوق العمامة والله أعلم. ونازع ابن القيم في «كتاب الهدي» من استدلل بحديث القنع على مشروعية لبس الطيلسان بأن القنع غير التطليس، وجزم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبس الطيلسان ولا أحد من أصحابه. ثم على تقدير أن يؤخذ من القنع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتقنع إلا لحاجة ويرد عليه حديث أنس «كان صلى الله عليه وسلم يكثر القناع» وقد ثبت أنه قال: «من تشبه بقوم فهو منهم» كما تقدم معلناً في كتاب الجهاد من حديث ابن عمر ووصله أبو داود، وعند الترمذي من حديث أنس «لبس منا من تشبه بغيرنا» وقد ثبت عند مسلم من حديث النواصير بن سمعان في قصة الدجال «يتبع اليهود وعليهم الطيالة» وفي حديث أنس أنه رأى قوماً عليهم الطيالة فقال: «كانهم يهود خير» وعوض بما أخرجه ابن سعد بسند مرسل «وصف لرسول الله صلى الله عليه وسلم الطيلسان فقال: هذا ثوب لا يؤدي شكره» أخرجه.... وإنما يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالة من شعارهم، وقد ارتفع ذلك في هذه الأزمنة فصار داخلاً في عصور الجباح، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة، وقد يصير من شعائر قوم فيصير تركه من الإخلال بالمرءة كما نبه عليه الفقهاء أن الشيء قد يكون.... لقوم وتركه بالمكس» ومثل ابن الرفعة ذلك بالسوقي والقبية في الطيلسان.

١٧- باب البقير

٥٨٠٨- حدثنا أبو الوليد: حدثنا مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه: دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه البقير. [إرجع: ١٨٤٦، أخرجه مسلم: ١٣٥٧، مطرولاً.]

قوله: (باب المضر) بكسر الميم وسكون للمجمة وقبح الفاء بعدها راء، تقدم شرحه والكلام على حديث أنس الذي في الباب في كتاب المغازي مستوفي، وذكر ابن بطلان هنا أن بعض المتأخرين أئزر على مالك قوله في هذا الحديث «وعلى رأسه المضر» وأنه تفرد به قال: والمخفوظ أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء، ثم أجاب عن دعوى التفرد أنه وجد في «كتاب حديث الزهري» تصنيف النسائي هذا الحديث من رواية الأوزاعي عن الزهري مثل ما رواه مالك، وعن الحديث الآخر بأنه «دخل وعلى رأسه

٥٨١٤- حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: أن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي ببرد حيرة. [أخرجه مسلم: ٩٤٢.]

قوله: (باب البرود) جمع بردة بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مهمل، قال الجوهري: كساء أسود مربع فيه صور تلبس الأعراب.

قوله: (والحرير) بكسر الهملة وقبح الواحدة بعدها راء جمع حبرة، يأتي شرحها في خامس أحاديث الباب.

١٨- باب البرود والحرير والشملة

وقال خباب: شكونا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو غمره بردة. [إرجع: ٣١١٢.]

٥٨٠٩- حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال: حدثني مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بريدة بن الحارث غلبت الحاشية، فأدركته أعرابي فجلبه بريداه جلباً شديداً، حتى نظرت إلى صدفة عاتق رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أثرت بها حاشية البرود من شدته جليله، ثم قال: يا محمد شرب لي من مال الله الذي عندك، فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صحك، ثم أمره بقطاء. [إرجع: ٣١٤٩، أخرجه مسلم: ١٠٥٧.]

٥٨١٠- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا بقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: جاءت امرأة بريدة، قال سهل: هل تدري [وفي نسخة: تدرون] ما البردة؟ قال: نعم، هي الشملة منسوجة في حاشيتها، قالت: يا رسول الله، إني نسجت هذه بيدي أكسوكها، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنها لإزاره، فلبسها رجل من القوم، فقال: يا رسول الله، أكسيتها، قال: نعم. فجلس ما شاء الله في المجلس، ثم رجع فطواها، ثم أرسل بها إليه، فقال له القوم: ما أحسنت، سألها إياه، وقد عرفت أنه لا يرد سائلاً، فقال الرجل: والله ما سألنا إلا لكونك كفتي يوم أموت. قال سهل: فكانت كفتة. [إرجع: ١٢٧٧.]

٥٨١١- حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: حدثني سعيد بن المسيب: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: يدخل الجنة من أئمة زهرة هي سبعون ألفاً، نصبي ووجههم إضاءة القمر. فقام عكاشة بن محصن الأسدي، يرفع نمرة عليه، قال: ادع الله لي يا رسول الله أن يجعلني منهم، فقال: اللهم اجعله منهم. ثم قام رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فقال رسول الله: «سبقت عكاشة». [الطبر: ٦٥٤٢، أخرجه مسلم: ٢١٦.]

٥٨١٢- حدثنا عمرو بن غاصم: حدثنا هشام، عن قتادة، عن أنس قال: قلت لـ: أي القباب كان أحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: النجيرة. [الطبر: ٥٨١٣، أخرجه مسلم: ٢٠٧٩.]

٥٨١٣- حدثني عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا معاذ قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان أحب القباب إلى النبي صلى الله عليه وسلم نيلتها الحيرة. [إرجع: ٥٨١٢، أخرجه مسلم: ٢٠٧٩.]

٥٨١٤- حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: أن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي ببرد حيرة. [أخرجه مسلم: ٩٤٢.]

قوله: (باب البرود) جمع بردة بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مهمل، قال الجوهري: كساء أسود مربع فيه صور تلبس الأعراب.

قوله: (والحرير) بكسر الهملة وقبح الواحدة بعدها راء جمع حبرة، يأتي شرحها في خامس أحاديث الباب.

قوله: (والشملة) بفتح للمعجمة وسكون الميم ما يشتمل به من الأكسية أي يلتحف، وذكر فيه ستة أحاديث:

الحديث الأول: (وقال خباب) بناء معجمة وموحنتين الأولى تميلة.

قوله: (وهو موصد برذله) في رواية الكشيحي «برذله» وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المبحث الثبوتي في «باب ما لقى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمكة» وتقدم شرحه هناك.

الثاني: حديث أنس في قصة الأعرابي، والفرس منه قوله: «حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أثرت بها حاشية البرد» وسيأتي شرحه في كتاب الأدب.

الثالث: حديث سهل بن سعد «جاءت امرأة ببردة، قال سهل: تدرون ما البردة؟ قال: نعم، هي الشملة» الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز في «باب من استعد للكنن».

الرابع: حديث أبي هريرة في السجين أئماً الذي يدخلون الجنة بغير حساب، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق، والفرغ من هنا قوله فيه: «يرقع ثمره عليه» والتمررة بفتح التز وكسر الميم هي الشملة التي فيها خطوط ملونة كأنها أخذت من جلد التمر لاشتراكهما في اللون.

الخامس: حديث أنس «كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يلبسها الخبيرة» وفي رواية أخرى أن أنساً قال جواب سؤال قتادة له عن ذلك، فضمن السلامة من تلبس ثيابه، قال الجوهري: الخبيرة بوزن ضبة برد بيان. وقال المروزي: موشية غطلة. وقال الداودي: لباس أهل الجنة. كذلك قال: وقال ابن بطال: هي من برد اليمن تضمن من قطن وكانت أشرف الثياب عندهم. وقال القرطبي: سميت خبيرة لأنها غير أي ترين، والتخير التزين والتحصين.

الحديث السادس: حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي برد خبيرة».

قوله: (والشملة) بفتح للمعجمة وسكون الميم ما يشتمل به من الأكسية أي يلتحف، وذكر فيه ستة أحاديث:

الحديث الأول: (وقال خباب) بناء معجمة وموحنتين الأولى تميلة.

قوله: (وهو موصد برذله) في رواية الكشيحي «برذله» وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المبحث الثبوتي في «باب ما لقى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمكة» وتقدم شرحه هناك.

الثاني: حديث أنس في قصة الأعرابي، والفرس منه قوله: «حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أثرت بها حاشية البرد» وسيأتي شرحه في كتاب الأدب.

الثالث: حديث سهل بن سعد «جاءت امرأة ببردة، قال سهل: تدرون ما البردة؟ قال: نعم، هي الشملة» الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز في «باب من استعد للكنن».

الرابع: حديث أبي هريرة في السجين أئماً الذي يدخلون الجنة بغير حساب، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق، والفرغ من هنا قوله فيه: «يرقع ثمره عليه» والتمررة بفتح التز وكسر الميم هي الشملة التي فيها خطوط ملونة كأنها أخذت من جلد التمر لاشتراكهما في اللون.

الخامس: حديث أنس «كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يلبسها الخبيرة» وفي رواية أخرى أن أنساً قال جواب سؤال قتادة له عن ذلك، فضمن السلامة من تلبس ثيابه، قال الجوهري: الخبيرة بوزن ضبة برد بيان. وقال المروزي: موشية غطلة. وقال الداودي: لباس أهل الجنة. كذلك قال: وقال ابن بطال: هي من برد اليمن تضمن من قطن وكانت أشرف الثياب عندهم. وقال القرطبي: سميت خبيرة لأنها غير أي ترين، والتخير التزين والتحصين.

الحديث السادس: حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي برد خبيرة».

سجي برد خبيرة».

قوله: (سجي) بضم أوله وكسر الميم التيلة أي غطي وزناً ومعنى، يقال سجت اليت إذا مدت عليه الثوب، وكان المصنف رمز إلى ما جاء عن عمر بن الخطاب في ذلك، فأخرج أحمد من طريق الحسن البصري «أن عمر بن الخطاب أراد أن ينهي عن حمل الخبيرة لأنها تصيب بالبول، فقال له أبي: ليس ذلك لك، فقد لبسهن النبي صلى الله عليه وسلم ولبسناهن في عهد» والحسن لم يسمح من عمر.

١٩- باب الأكسية والعنانيص

٥٨١٥، ٥٨١٦- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غَزَّيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَّةٍ: أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ يَطْرُقُ خِيَمَةَ كُةٍ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا أَغْمَتْ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا أَقْوَامَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». يُخَلِّدُونَ مَا صَنَعُوا. [راجع: ٤٣٥، ٤٣٦، أخرجه مسلم: ٥٣٦، عن عائشة وابن عباس، وأخرجه: ٥٢٩، من عائشة].

٥٨١٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي خِيَمَةَ كُةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَتَنَظَّرَ إِلَيَّ أَغْلَامِي نَظْرَةً، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «أَذْهَبُوا بِخِيَمَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا الْهَبْتِي أَيْضًا عَنْ صَلَاتِي، وَأَتَوَلَّى بِأَنْبِجَايَةِ أَبِي جَهْمٍ». ابْنُ خَلْفَةَ بْنُ غَالِمٍ، مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ. [راجع: ٣٧٣، أخرجه مسلم: ٥٥٦].

٥٨١٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ خُمَيْدٍ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً وَإِزَارًا غَلِيظًا، فَقَالَتْ: فَبُصِرَ رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَيْنِ. [راجع: ٣١٠٨، أخرجه مسلم: ٢٠٨٠].

قوله: (باب الأكسية والعنانيص) جمع خيصة بالحاء للمعجمة والصاد المهملة،

٢٠- باب اشتمال الصماء

٥٨١٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، عَنْ خُثَيْبٍ، عَنْ خَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، وَعَنْ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الْقَبْحِ حَتَّى تَرْفَعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْغَضْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ، وَأَنْ يَخْبِيَ بِالْقُبُورِ الرَّاحِلُ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ يَنْتِ وَتَيْنِ السَّمَاءِ، وَأَنْ يَشْتِمَلَ الصَّمَاءَ. [راجع: ٣٦٨، أخرجه مسلم: ٨٢٥، محصراً، وأخرجه: ١٥١١، محصراً أولاً].

٥٨٢٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غَالِمٌ بْنُ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ لَيْسَتَيْنِ وَعَنْ يَخْبِيَنِ، نَهَى عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي النَّجَسِ. وَالْمَلَامَةُ: لَشْرُ الرَّجُلِ قَوْلُ الْآخَرِ يَدِي بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ وَلَا يُقَالُ إِلَّا بِذَلِكَ. وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بَعْزَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ قُوَّةً، وَيَكُونُ ذَلِكَ يَنْفَعُهُمَا عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَوَاضُعٍ. وَاللَّيْسَتَانِ: اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ وَالصَّمَاءُ: أَنْ يَخْفَلَ قَوْلُهُ عَلَى أَحَدٍ عَائِقَتِهِ، فَيَقُولُ أَحَدُ شَيْئٍ لَيْسَ عَلَيْهِ قَوْلُ. وَاللَّيْسَةُ الْآخَرَى: اخْتِالَافُهُ بَعْزُهُ وَهُوَ جَالِسٌ، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ. [راجع: ٣٦٧، أخرجه مسلم: ١٥١٢، محصراً].

قوله: (باب اشتمال الصماء) تقدم ضبطه وتفسيره وشرح حديث أبي سعيد في هذا الباب فيما يتعلق بالاشتمال والاحتباء في «باب ما يستر من المرأة» من كتاب الصلاة، وقيل في اشتمال الصماء أن يرمي بطرفي الثوب على شفة الأيسر فيصير جانبه الأيسر مكشوفاً ليس عليه من الغطاء شيء فتكشف عورته إذا لم يكن عليه ثوب آخر، فلذا خالف بين طرفي الثوب الذي اشتمل به لم يكن صماءً، وتقدم الكلام أيضاً على اختلاف الرواة عن الزهري في شيخة فيه وعلى الليث أيضاً، وأما شرح البيهقي فتقدم أيضاً في البير، وأما النهي عن صلاة بعد العصر والصبح فتقدم في أواخر أبواب المواقيت: من كتاب الصلاة.

قوله: (عن أبيه سعيد ابن فلان ابن سعيد بن العاص) كذلك قال البخاري عن أبي نعيم عن إسحاق بن سعيد عن أبيه فأبهم والد سعيد، وأخرجه أبو نعيم في "المستخرج" عن طريق أبي خيثمة زهير بن حرب عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم "حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه" وسياقه بعد أبواب في باب ما لم يلق من أبيه شيئاً جليداً "عن أبي الوليد عن إسحاق وفيه سياق نسب إسحاق إلى العاص مثلاً، وهذه، وفيه التصريح بالتأليف من أبيه وتحدثت ما خالداً أيضاً،

من السود أو الحمرة أو البياض فإن العرب تسمي كل لون من هذه جونا، وبعضهم بالتصغير، وبعضهم بضم الحاء المهملة والباقي مثله ولا معنى له، وبعضهم كذلك لكن بمشاه نسبة إلى الحوت قليل هي قليلة، وقيل: شبهت بحسب الخطوط الممتدة التي في الحوت. قلت: والذي يطابق الترجمة من جميع هذه الروايات «الجونية» بالجيم والنون فإن الأشهر فيه أنه الأسود ولا يمنع ذلك وروده في حديث الباب بلطف «الجونية» لأن طرق الحديث يفسر بعضها بعضاً، فيكون لونها أسود وهي منسوبة إلى صانعها، وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث عائشة أنها «صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم جبة من صوف سوداء فلبسها» قال في النهاية: المفظوظ المشهور جونية بالجيم والنون أي سوداء، وأما «حريية» فلا أعرفها وظلما بحث عنها فلم ألق لها على معنى، وفي رواية «حوتكية» ولعلها منسوبة إلى القصر فإن الحوتكي الرجل القصير المخطو، أو هي منسوبة إلى رجل يسمى حوتكا. وقال النووي: وقع لجميع رواة البخاري «حوتكية» بفتح المهملة وسكون الواو وفتح النون بعدها موحدة ثم تحتية ثقيلة، وفي بعضهم بضم المعجمة وفتح الواو وسكون تحتية بعدها مثناة، وساق بعض ما تقدم، وتقل صرح صاحب «التحرير» شارح مسلم «حوتية» نسبة إلى الحوت وهي قليلة أو موضع، ثم قال القاضي عياض في «المشارق»: هذه الروايات كلها تصحيف إلا الجونية بالجيم والنون فهي منسوبة إلى بني الحوت قليلة من الأزدي أو إلى لونها من السواد وإلى الحريية بالراء والمثناة. ووقع في نسخة الصغاني في الحاشية مقابل حريية: هذا تصحيف، والصواب حوتكية، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي أي قصيرة وهي في معنى الشملة، ومنه حديث العرياض بن سارية «كان يخرج علينا في الصفة وعليه حوتكية»

لزمها أو من ضرب زوجها لها. قلت: وساق القصة رجح الثاني.
قوله: (قال وصح أنها قد أتت) في رواية وهيب «قال: فسمع بذلك زوجها».
قوله: (ومعه ابنان) ما أتت على تسميتهما، ووقع في رواية وهيب بنون له.
قوله: (لم تحلي أو لم تصلحي له) كذا بالثلاث، وهو من الروي، وفي رواية الكشميهني «لا تحلين له ولا تصلحين له» وذكر الكرماني أنه وقع في بعض الروايات «لم تحلين» ثم أخذ في توجيهه، وعرف بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها «ما معه إلا مثل الحدة» وبين قوله صلى الله عليه وسلم: «حتى تنلوني عبيك» وحاصله أنه رد عليها دعواها، أما أولاً ففعل طريق صدق زوجها فيما زعم أنه ينفضها بنفس الأديم، وأما ثانياً فلاستدلال على صدقه بولده اللعين كانا معه.
قوله: (وأبصر معه ابنين له فقال: بئس هؤلاء) فيه جواز إطلاق اللفظ الدال على الجمع على الاثنين، لكن وقع في رواية وهيب بصيغة الجمع فقال: «بنون له».
قوله: (تزعمين ما تزعمين) في رواية وهيب «هذا الذي تزعمين أنه كذا وكذا» وهو كتابة مما ادعت عليه من العتق، وقد تقدمت مباحث قصة رفاة وإمراته في كتاب الطلاق، وقوله لأفضها بنفس الأديم كتابة بليغة في الغاية من ذلك لأنها أوقع في النفس من التصريح، لأن الذي ينفض الأديم يحتاج إلى قوة ساعد وملازمة طويلة، قال الداودي: يجتمل تشبيهها بالمدينة انكساره وأنه لا يتحرك وإن شدته لا تشتد، ويجمل أنها كنت بذلك عن لحاقه، أو وصفته بذلك بالنسبة لللال، قال: ولهذا يستحب تكاح البكر لأنها تنظر الرجال سواء، بخلاف الثيب.

٢٣- باب الثياب الخضراء

٥٨٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْيُوسُفِ، عَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَوَزَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْقُرَظِيُّ، قَالَتْ: عَلِيَّتُ، وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ، فَشَكَتْ إِلَيْهَا وَأَرْتَهَا خُضْرَةَ بَعْضُهَا، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالنِّسَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا، قَالَتْ عَلِيَّةُ: مَا رَأَيْتُ مِنْ مَا يَلْقَى الْمُؤْمِنَاتُ؟ لَجَلْدُهَا أَشَدُّ خُضْرَةً مِنْ قَوْهِيهَا. قَالَ: وَسَمِعَ أَنَّهَا قَدْ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَاءَ وَنَمَّ ابْنَانُ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا، قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي إِلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ، إِلَّا أَنَا مَا مَنَعَهُ لَيْسَ بِأَعْيُنِي مِنْ هَلِيهِ، وَاحْتَلَتْ هَذِيَّةٌ مِنْ قَوْهِيهَا، فَقَالَ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَفْضَحُهَا فَضْحَ الْأَيْمِ، وَلَكِنَّهَا نَاجِيَةٌ، تُرِيدُ رِفَاعَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ تَحْلِي لَهُ، أَوْ: لَمْ تَصْلَحِي لَهُ، حَتَّى يَلُوقَ مِنْ عَسْتَلِيهِ». قَالَ: وَابْتَصَرَ مَعَهُ ابْنَيْنِ لَهُ، فَقَالَ: «بَنُوكَ هَؤُلَاءِ». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا الْيَتِيمُ تَوَغَّيْتُ مَا تَوَغَّيْتُ»، قَوْلَ اللَّهِ، لَهُمْ أَشْبَهُ بِوَيْمِ الْفُرَّابِ بِالْفُرَّابِ». [إرجاع: ٢٦٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٣، بإسلاف].

قوله: (باب الثياب الخضراء) كذا للكشميهني، وللستلمي والسرغسي «ثياب الخضراء كلهم مسجد الجامع» قال ابن بطال: الثياب الخضراء من لباس الجنة، وكفى بذلك شرفاً لها. قلت: وأخرج أبو داود من حديث أبي ربيعة بكسر الراء وسكون اليم بعدها مثله أنه رأى على النبي صلى الله عليه وسلم يردن أخضرين.

قوله: (حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب) هو القضي صرح به الإسماعيلي.

قوله: (عن عكرمة) في رواية أبي يعلى «حدثنا سويد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب القضي بسنده وزاد فيه «عن ابن عباس».

قوله: (إن رفاة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر فشكت إليها) أي إلى عائشة وفيه الضات ونجريد وفي قوله: «قالت عائشة» ما بين وهم رواية سويد وأن الحديث من رواية عكرمة عن عائشة.

قوله: (والنساء ينصر بعضهم بعضاً) جملة مترضة، وهي من كلام عكرمة، وقد صرح وهيب بن خالد في روايته عن أيوب بذلك فقال بعد قوله لجلدها أشد خضرة من خارها «قال عكرمة والنساء ينصر بعضهم بعضاً» وروينا في «فوائد أبي عمرو بن السماك» من طريق عفان عن وهيب، قال الكرماني: خضرة جلدها يجتمل أن يكون

٢٤- باب الثياب البيضاء

٥٨٢٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُسْتَعْنُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ بِحِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَجِيهَةً وَجَلَّتْ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضٌ يَوْمَ أُحُدٍ، مَا رَأَيْتُهَا قَبْلَ وَلَا بَعْدَ. [إرجاع: ٤٠٥٤، أخرجه مسلم: ٢٣٠٦].

٥٨٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْتَنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْفَرٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدَّهْلِيَّ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ ﷺ حَدَّثَهُ: قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ، وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقُلْتُ: اسْتَعْظَمْتُ، فَقَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ عَلَى زَعْمِ أَنْفُسِ أَبِي ذَرٍّ». وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ بِهِذَا قَالَ: «وَإِنْ زَعْمَ أَنْفُسِ أَبِي ذَرٍّ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا عِنْدَ الْمُؤْمِنِ، أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَتَلِمَ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَحُفِرَ لَهُ. [إرجاع: ١٢٣٧، أخرجه مسلم: ٩٤، ورود بإضافة في كتاب الزكاة: (٣٧)].

قوله: (باب الثياب البيض) كأنه لم يثبت عنه على شرطه فيها شيء صريح، فانكسر بما وقع في الحديثين اللذين ذكرهما، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث سرة رفاع «عليكم بالثياب البيضاء فالبسوها فإنها أطيب وأطهر، وكفونا فيها موتاكم» وأخرج أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس بمائة وفيه: «فإنها من خير ثيابكم».

والحديث الأول من حديث الباب حديث سعد وهو ابن أبي وقاص، تقدم في غزوة أحد وفيه تسمية الرجلين وأتهما جبريل وميكائيل، ولم يصب من زعم أن أحدهما إسرائيل.

والحديث الثاني عنه:

قوله: (عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم البصري.

قوله: (عن عبد الله بن بريدة) أي ابن الحبيب الأسلمي، وهو تابعي، وشيخه تابعي إلا أنه أكبر منه، وأبو الأسود أيضاً تابعي كبير كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً.

قوله: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثوب أبيه) في هذا القدر الغرض المطلوب من هذا الحديث وبقيته تتعلق بكتاب الرقاق، وقد أوردته فيه من وجه آخر مطولا، وباتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى وفاتت وصفه الثوب وقوله: (أتيت) وهو نائم ثم أتته وقد استيقظ الإشارة إلى استحضاره القصة بما فيها ليدل ذلك على إيمانه لها.

وقوله: (وإن رغم أنف أبي ذر) يميز في التين المجدبة للفتح والكسر أي ذله، كأنه لصق بالرغام وهو التراب، وقوله: «قال أبو عبد الله» هو البخاري.

قوله: (هذا عند الموت أو قبله إذا تاب) أي من الكفر (ولم) يريد شرح قوله: «ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة». وحاصل ما أشار إليه أن الحديث معمول على من وحده ربه ومات على ذلك تابيا من الذنوب التي أشير إليها في الحديث، فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء، وهذا في حقوق الله باضاق أهل السنة، وأما حقوق العباد فيشترط ردها عند الأكثر، وقيل بل هو كالأول ويجب الله صاحب الحق بما شاء، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة فظاهر الحديث أنه أيضا داخل في ذلك، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى، ويدل عليه حديث عبادة بن الصامت الماضي في كتاب الإيمان فإنه في: «ومن أتى شيئا من ذلك فلم يعاقب به فأمره إلى الله تعالى إن شاء عقابه وإن شاء عفا عنه» وهذا المقرر مقدم على البهيم، وكل منهما يرد على المتبعة من الخوارج ومن المعتزلة الذي يدهون وجوب خلوه من مات من مرتكي الكبار من غير توبة في النار، أماعنا الله من ذلك بمنه وكرمه. وتقال ابن التين عن النواوي أن كلام البخاري خلاف ظاهر الحديث فإنه لو كانت التوبة مشترطة لم يقل «وإن زنى وإن سرق» قال: وإنما المراد أنه يدخل الجنة إما ابتداء وإما بعد ذلك. والله أعلم.

٢٥- باب ليس الخَيْرُ لِلرِّجَالِ، وَقَدْ رَأَى مَا يَحْجُورُ مِنْهُ

٥٨٣٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ لَيْسَ الْخَيْرُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْسَ فِي الْآخِرَةِ».

٥٨٣٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَفْظِيِّ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي ذِيانٍ خَلِيفَةَ ابْنِ كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَيْسَ الْخَيْرُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْسَ فِي الْآخِرَةِ».

٥٨٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ عُمرَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حِطَّانٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْخَيْرِ فَقَالَتْ: أَنْتَ ابْنُ عُمَيْسٍ كَسَلُهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَظِيصٍ - يَخْبِي عُمَرَ بْنَ الْغَطَّابِ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْسَ الْخَيْرُ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ». فَقُلْتُ: صَدَقَ، وَمَا كَذَبَ أَبُو حَظِيصٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إرجع: ٥٨٢٨، إخرجه مسلم: ٢٠٦٩].

٥٨٢٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا غُفَّانَ الْهَذَلِيَّ: أَنَا كَاتِبُ عُمَرَ، وَنَحْنُ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ قُرْقُذٍ بِالزُّبَيْرِيَّانِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَيْرِ إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِاصْبِعِهِ اللَّيْنِ لَيَانَ الْإِنْهَامِ، قَالَ: لِيَمَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَخْبِي الْأَعْلَامَ. [إخرجه: ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، إخرجه مسلم: ٢٠٦٩].

٥٨٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَصِيمٌ، عَنْ أَبِي غُفَّانٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ وَنَحْنُ بِالزُّبَيْرِيَّانِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ لَيْسَ الْخَيْرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِيصْبَهُ. وَرَفَعَ زُهَيْرٌ الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ. [إرجع: ٥٨٢٨، إخرجه مسلم: ٢٠٦٩].

٥٨٣٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ النَّبِيِّ، عَنْ أَبِي غُفَّانٍ قَالَ: كَتَبَ مَعَ عُثْمَانَ، لَكْتُبَ إِلَيْهِ عُمَرُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْسَ الْخَيْرُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لَمْ يَلْسَ فِي الْآخِرَةِ».

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمرَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو غُفَّانَ، وَأَشَارَ أَبُو غُفَّانَ بِاصْبِعِهِ: الْمُسَبَّحَةِ وَالْوُسْطَى. [إرجع: ٥٨٢٨، إخرجه مسلم: ٢٠٦٩].

٥٨٣١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ خَلِيفَةُ بِالْمَدَائِنِ، فَاسْتَعْتَقَ، فَكَانَهُ وَهَقَانُ بِمَاءٍ فِي إِثْنِهِ، فَرَمَاهُ بِهِ وَقَالَ: إِنْ لَمْ أَرِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَه، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعْبُ وَالْفَيْسَةُ، وَالْخَيْرُ وَالنَّهَاجُ، هِيَ لَهْمٌ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمُ فِي الْآخِرَةِ». [إرجع: ٥٨٢٩، إخرجه مسلم: ٢٠٦٧، بإسلاف].

٥٨٣٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ:

قوله: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثوب أبيه) في هذا القدر الغرض المطلوب من هذا الحديث وبقيته تتعلق بكتاب الرقاق، وقد أوردته فيه من وجه آخر مطولا، وباتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى وفاتت وصفه الثوب وقوله: (أتيت) وهو نائم ثم أتته وقد استيقظ الإشارة إلى استحضاره القصة بما فيها ليدل ذلك على إيمانه لها.

وقوله: (وإن رغم أنف أبي ذر) يميز في التين المجدبة للفتح والكسر أي ذله، كأنه لصق بالرغام وهو التراب، وقوله: «قال أبو عبد الله» هو البخاري.

قوله: (هذا عند الموت أو قبله إذا تاب) أي من الكفر (ولم) يريد شرح قوله: «ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة». وحاصل ما أشار إليه أن الحديث معمول على من وحده ربه ومات على ذلك تابيا من الذنوب التي أشير إليها في الحديث، فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء، وهذا في حقوق الله باضاق أهل السنة، وأما حقوق العباد فيشترط ردها عند الأكثر، وقيل بل هو كالأول ويجب الله صاحب الحق بما شاء، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة فظاهر الحديث أنه أيضا داخل في ذلك، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى، ويدل عليه حديث عبادة بن الصامت الماضي في كتاب الإيمان فإنه في: «ومن أتى شيئا من ذلك فلم يعاقب به فأمره إلى الله تعالى إن شاء عقابه وإن شاء عفا عنه» وهذا المقرر مقدم على البهيم، وكل منهما يرد على المتبعة من الخوارج ومن المعتزلة الذي يدهون وجوب خلوه من مات من مرتكي الكبار من غير توبة في النار، أماعنا الله من ذلك بمنه وكرمه. وتقال ابن التين عن النواوي أن كلام البخاري خلاف ظاهر الحديث فإنه لو كانت التوبة مشترطة لم يقل «وإن زنى وإن سرق» قال: وإنما المراد أنه يدخل الجنة إما ابتداء وإما بعد ذلك. والله أعلم.

٥٨٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَصِيمٌ، عَنْ أَبِي غُفَّانٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ وَنَحْنُ بِالزُّبَيْرِيَّانِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ لَيْسَ الْخَيْرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِيصْبَهُ.

وَرَفَعَ زُهَيْرٌ الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ. [إرجع: ٥٨٢٨، إخرجه مسلم: ٢٠٦٩].

٥٨٣٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ النَّبِيِّ، عَنْ أَبِي غُفَّانٍ قَالَ: كَتَبَ مَعَ عُثْمَانَ، لَكْتُبَ إِلَيْهِ عُمَرُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْسَ الْخَيْرُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لَمْ يَلْسَ فِي الْآخِرَةِ».

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمرَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو غُفَّانَ، وَأَشَارَ أَبُو غُفَّانَ بِاصْبِعِهِ: الْمُسَبَّحَةِ وَالْوُسْطَى. [إرجع: ٥٨٢٨، إخرجه مسلم: ٢٠٦٩].

٥٨٣١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ خَلِيفَةُ بِالْمَدَائِنِ، فَاسْتَعْتَقَ، فَكَانَهُ وَهَقَانُ بِمَاءٍ فِي إِثْنِهِ، فَرَمَاهُ بِهِ وَقَالَ: إِنْ لَمْ أَرِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَه، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعْبُ وَالْفَيْسَةُ، وَالْخَيْرُ وَالنَّهَاجُ، هِيَ لَهْمٌ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمُ فِي الْآخِرَةِ». [إرجع: ٥٨٢٩، إخرجه مسلم: ٢٠٦٧، بإسلاف].

٥٨٣٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ:

قال في «الأم»: ولا أكره لباس اللؤلؤ إلا للبلاد فإنه زي النساء. واستشكل بيبوت اللمن للثيبين من الرجال بالنساء فإنه يقتضي منع ما كان خصوصاً بالنساء في جنسه وهيبته. وذكر بعضهم علة أخرى وهي السرف والله أعلم. ولذكور في هذا الباب خمسة أحاديث.

الحديث الأول: حديث عمر ذكره من طرق.

الأولى: قوله: (جمعت أبا عثمان النهدي قال: أتنا كتاب عمر) كنا قال أكثر أصحاب قتادة وشذ عمر بن عامر فقال من قتادة عن أبي عثمان عن عثمان فذكر الرفوع، وأخرجه البزار وأشار إلى تفرد به، فلو كان ضابطاً لقنا سمعنا إياه عثمان من كتاب عمر ثم سمعنا من عثمان بن عفان، لكن طرق الحديث تدل على أنه عن عمر لا عن عثمان، وقد ذكره أصحاب الأطراف في ترجمة أبي عثمان عن عمر، وفيه نظر لأن المقصود بالكتابة إليه هو عتبة بن فرقد، وأبو عثمان سمع الكتاب يقرأ، فلما أن تكون روايته له من عمر بطريق الرواجدة إما أن يكون بواسطة المكتوب إليه وهو عتبة بن فرقد، ولم يذكره في رواية أبي عثمان عن عتبة، وقد نهى الفارصاني على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشيخين، قال ذلك بعد أن استتركه عليهما، في ذلك رجوع منه عن الاستدراك عليه، والله أعلم.

قوله: (ونحن مع عتبة بن فرقد) صحابي مشهور سمي أبوه باسم النجم، واسم جده يبروع بن حبيب بن مالك السلمي، ويقال إن يبروع هو فرقد وإنه لقب له، وكان عتبة أميراً لعمر في فتح بلاد الجزيرة.

قوله: (بأمر يبرع) تقدم ضبطها في أوائل كتاب فضائل القراء، وذكر المعاني في «تاريخ الموصل» أن عتبة هو الذي اختصها ستة ثمانين عشرة. وروى شعبة عن حسين بن عبد الرحمن السلمي عن أم عاصم امرأة عتبة «أن عتبة غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوتين» وأما قول المعاني إنه شهد خيبر وقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فلم يوافق على ذلك، وإنما أول مشاهدته حين ودوينا في «المعجم الصغير للطبراني» من طرق أم عاصم امرأة عتبة عن عتبة قال: «أخذني الشرى على عهد رسول الله، فأمرني شجرت فوضع يده على بطني وظهره فبقى بي الطيب من يومئذ» قالت أم عاصم: كنا عنده أربع نساء فكانت نجهد في الطيب وما كان هو يحسه وإنه كان لأطينا ريحاً.

قوله: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد الإسماعيلي فيه من طريق علي بن الجعد عن شعبة بعد قوله عن عتبة بن فرقد «أما بعد فأتروا ولتدوا واتعلوا وألقوا الخفاف والسراريات، وعليكم بلباس أيبكم إسماعيل، ولياكم والتتمم وزي المعجم، وعليكم بالشمس فإنها حام العرب، وتحمداوا واخشوشنوا واخولقوا واقلعوا الركب واتزانوا وارموا الأغراض، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم» الحديث.

قوله: (نهى عن الحرير) أي عن لبس الحرير كما في الرواية التي تلي هذه.

قوله: (إلا هكذا) زاد الإسماعيلي في روايته من هذا الوجه: وهكذا.

قوله: (وأشار بإصبعه اللتين تليان الإبهام) المثير بذلك يأتي في رواية عاصم ما يقتضي أنه النبي صلى الله عليه وسلم كما سألته. قوله: «اللتين تليان الإبهام» يعني السبابة والوسطى، وصرح بذلك في رواية عاصم.

قوله: (فيما علمنا أنه يعني الأعلام) بفتح الحزرة جمع علم بالتحريك أي الذي حصل في علمنا أن المراد بالمستثنى الأعلام وهو ما يكون في الثياب من تطريف وتطريز ونحوهما. ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي «فما» بفتح الفاء بعد ما حرف نفي «عثمانا» بفتح اللام أي ما أباطنا «في معرمة ذلك لا مستهنا» قال أبو عبيد العاتم الجلي، يقال عتم الرجل القرى إذا أخوه.

الطريق الثانية: قوله: (حدثنا أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسب لجده وهو بذلك أشهر، وشيخه زهير بن معاوية أبو خيشمة الجعفي، وعاصم هو ابن سليمان الأحول، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس هذا في جميع ذلك في سياقه.

قوله: (كتب إلينا عمر) كنا لا نذكر وكنا لسلم، وللشمس، وللشمس، كتب إليه «أي إلى عتبة بن فرقد» وكنا الروايتين صواب فانه كتب إلى الأمير لأنه هو الذي يخاطبه وكتب إليهم كلهم بالجمع.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم) زاد فيه مسلم قبل هذا «يا عتبة بن فرقد، إنه ليس من كذا ولا كذا أيبك، فأشيع المسلمين في رحلم ما تشيع منه في رحلك، ولياكم والتتمم وزي أهل الشرك وليس الحرير فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله: (ورفع زهير الوسطى والسبابة) زاد مسلم في روايته «وضمهما».

الطريق الثالثة: قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان.

قوله: (عن أبي عبيد) هو سليمان بن طرخان.

قوله: (عن أبي عثمان قال: كما مع عتبة فكتب إليه عمر) في رواية مسلم من طريق جرير عن سليمان التيمي «فجاءنا كتاب عمر» وكنا عند الإسماعيلي من طريق متمر بن سليمان.

قوله: (لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة) كذا للمستلمي والسرسي «يلبس» بضم أوله في الموضعين، وكذا للسنسي وقال: «في الآخرة منه» وللشمس «لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيئاً في الآخرة» بفتح أوله على البناء للفاعل، والمراد به الرجل المكلف، وأوردته الكرماني بلفظ «إلا لم يلبس» قال وفي أخرى «إلا لم يلبس من شيء» اهـ وفي رواية مسلم المذكورة «لا يلبس الحرير إلا من ليس له من شيء في الآخرة».

قوله: (وأشار أبو عثمان بإصبعه المسبحة والوسطى) وقع هذا في رواية للمستلمي وحده، وهو لا يخالف ما في رواية عاصم، فيجمع بان النبي صلى الله عليه وسلم أشار أولاً ثم قلته عنه عمر فبين بعد ذلك بعض روايته صفة الإشارة.

قوله: (حدثنا الحسن بن عمر) أي ابن شقيق الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء أبو علي البجلي، كنا جزم به الكلابي وأخرون، وكذا ابن عدي قال: «هو ابن عمر بن إبراهيم البجلي. قلت: ولم ألق هذا البجلي على ترجمة، إلا أن ابن حبان قال في الطبقة الرابعة من الثقات الحسن بن عمر بن إبراهيم روى عن شعبة، فلعله هذا. وقد جزم صاحب «المزهر» أنه يكنى أبا بصير وأنه من شيوخ البخاري وأنه أخرج له حديثين وأنه أخرج للحسن بن عمر بن شعبة وأكثر من ذلك. قلت: ولم أر في جميع البخاري بهذه الصورة إلا أربعة أحاديث أسحدا في «باب الطواف بعد العصر» من كتاب الحج قال فيه: «حدثنا الحسن بن عمر البصري حدثنا يزيد بن زريع» وهذا وآخر مثل هذا في الاستئذان، والرابع في كتاب الأحكام فساقه كما في سياق الحج سواء تعين أنه هو. وأما هذا والذي في الاستئذان فعلى الاحتمال والأقرب أنه كما قال الأكثر.

قوله: (محمتر) هو ابن سليمان التيمي.

قوله: (وأشار أبو عثمان بإصبعه المسبحة والوسطى) يريد أن متمر بن سليمان روى عن أبيه عن أبي عثمان من كتاب عمر وزاد هذه الزيادة، وهذا مما يزيد أن رواية الأكثر في الطريق التي قبلها التي خلطت من هذه الزيادة أولى من رواية المستلمي التي أوردتها فيه، فإن هذا القدر زاد متمر بن سليمان في روايته عن أبيه، ثم ظهر لي أن الذي زاده متمر تفسير الإصبعين، فإن الإسماعيلي أخرجه من روايته ومن رواية يحيى القطان جميعاً عن سليمان التيمي وقال في سياقه «كنا مع عتبة بن فرقد فكتب إليه عمر يحثه بأشياء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال وفيما كتبه إليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ألا لا يلبس الحرير في الدنيا من له في الآخرة من شيء، إلا، وأشار بإصبعه» ففرق أن زيادة متمر تسمية الإصبعين. وقد أخرجه مسلم والإسماعيلي أيضاً من طريق جرير عن سليمان وقال فيه «إصبعيه اللتين تليان الإبهام» فربما أضافا أنهما تليان الإصبعين، والمعاد في هذا أطراف الطيالة، والطيالة جمع طيلسان وهو الثوب الذي له علم وقد يكون كساء، وكان للطيالة التي رآها أصنام حرير في أطرافها. قلت: وقد أفضل صاحب «المشارك» و«النهاية» في مادة ط ل س ذكر الطيالة وكأنهما تركا ذلك لشهرته، لكن للمعهود الآن ليس على الصفة المذكورة هنا، وقد قال عياض في «شرح مسلم» المراد بالزوار الطيالة أطرافها. ووقع في حديث أسماء بنت أبي بكر عند مسلم أنها «أخرجت جبة طيالة كسروانية» قال: هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن المراد بالطيالة في هذا الحديث ما يلبس فيشمل الجسد، لا للمعهود الآن، ولم يقع في رواية أبي عثمان في الصحيحين في استثناء ما يجوز من لبس الحرير إلا ذكر الإصبعين، لكن وقع عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن الحرير إلا ما كان هكذا وهكذا إصبعين وثلاثة وأربعة» ولسلم من طريق سويد بن غفلة بفتح المعجمة والفاء واللام.

الخي.

الحديث الخامس:

قوله: (عن أبي ذبيان) - بكسر المعجمة ويحذف ضمها بعدها موحدة ساكنة ثم تحتاتية - هو التميمي البصري، ما له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد وثقه النسائي. ووقع في رواية أبي علي بن السكن عن الغريزي «عن أبي غليان» بظاه مشالة بدل الذال وهو خطأ، وأشد خطأ ما ما وقع في رواية أبي زيد المروزي عن الغريزي «عن أبي دبنار» بمهملة مكسورة بعدها تحتاتية ساكنة ونون ثم راء، نبه على ذلك أبو محمد الأصلي.

قوله: (سمعت ابن الزبير يقول سمعت عمر يقول) وقع في رواية النضر بن شميل عن شعبة «حدثنا خليفة بن كعب سمعت عبد الله بن الزبير يقول: لا تلبسوا نساءكم بالخمر، فإني سمعت عمر» أخرجه النسائي. وقد أخرجه النسائي أيضاً من طريق جعفر بن ميمون عن خليفة بن كعب فلم يذكر عمر في إسناده، وشعبة أحفظ من جعفر بن ميمون.

قوله: (من ليس الخبر في الدنيا لم يلبس في الآخرة) في رواية الكشيهي «لن يلبس» والمفهوم من هذا الوجه «لم» وكذا أخرجه مسلم والنسائي، وزاد النسائي في رواية جعفر بن ميمون في آخره «ومن لم يلبس في الآخرة لم يدخل الجنة قال الله تعالى: ﴿وَلْيَسْلَمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [طاهر: ٣٣]»، وهذه الزيادة مدرجة في الخبر، وهي موقوفة على ابن الزبير، بين ذلك النسائي أيضاً من طريق شعبة فذكر مثل سند حديث الباب وفي آخره «قال ابن الزبير» فذكر الزيادة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة ولفظه «قال ابن الزبير من رآه: ومن لم يلبس الخمر في الآخرة لم يدخل الجنة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْلَمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾» وقد جاء مثل ذلك عن ابن عمر أيضاً أخرجه النسائي من طريق خصبة بنت سيرين عن خليفة بن كعب قال: «خطبنا ابن الزبير» فذكر الحديث المرفوع وزاد «قال قال ابن عمر إذا والله لا يدخل الجنة، قال الله: ﴿وَلْيَسْلَمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾» وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد فذكر الحديث المرفوع مثل حديث عمر هذا في الباب وزاد «وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبس هو» وهذا يمتثل أن يكون أيضاً مدرجاً، وعلى تقدير أن يكون الرفع محفوفاً فهو من العام المخصوص بالملكفين من الرجال للادلة الأخرى يجوزاه للنساء، وسأني الإشارة إلى معنى الوعيد فيه قريباً من طريق أخرى لرواية ابن الزبير عن عمر.

قوله: (وقال أبو معمر) هو عبد الله بن معمر بن عمرو بن الحجاج، وقد أكثر عنه البخاري، ولم يصرح في هذا الموضع عنه بالحديث، وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق يعقوب بن سفیان، زاد الإسماعيلي ويحيى بن معلى الرازي «قالا حدثنا أبو معمر».

قوله: (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد ويؤيد هو الضبي المعروف بالرشك بكسر الراء وسكون المعجمة، ومعناه هي العذوبة، والإسناد من مبتدئه إلى معاذة بصريون.

قوله: (أخبرني أم عمرو بنت عبد الله) جزم أبو نصر الكلابي ومن تبعه بأنها بنت عبد الله بن الزبير، ولم أرها منسوبة فيما وثقت عليه من طرق هذا الحديث.

قوله: (سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر) في رواية الإسماعيلي «سمعت من عبد الله بن الزبير يقول في خطبه أنه سمع من عمر بن الخطاب».

قوله: (نحوه) ساقه الإسماعيلي بلفظ «إنه لا يكساه في الآخرة» وله من طريق شيان بن فروخ عن عبد الوارث «فلا كساه الله في الآخرة» طريق أخرى لحديث عمر.

قوله: (حدثنا محمد بن بشار) هو بندار، وعثمان هو ابن عمر بن فارس، والسند كله إلى عمران بن حطان بصريون، وعمران هو السدوسي كان أحد الخوارج من العقيدة بل هو رئيسهم وشاعرهم، وهو الذي مدح ابن ملجم قاتل علي بالآيات المشهورة، وأبو حطان بكسر المهملة بعدها طاء مهمل ثقيلة، وإنما أخرجه له البخاري على قاعدته في تخرجه أحاديث المبتدع إذا كان صادقاً للهجة متديناً، وقد قيل إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد، وتقول: إن يحيى بن أبي كثير حمله عن قبل أن يتدبر، فإنه كان تزوج امرأة من أقاربه تنفذ رأي الخوارج ليقلعها عن معتقدها فقتلت هي إلى معتقدها، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وهو متابع، وآخر في «باب نقض الصور».

قوله: (سألت عائشة عن الخمر فقال: قالت ابن عباس فسله، قال فسأله فقال: سل ابن عمر) كذا في هذه الطريق، وفي رواية حرب بن شداد التي تذكر عقب

الخفيفين أن عمر خطب فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الخمر إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع «و» أو «هنا للتبعية والتخير، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ «إن الخمر لا يصلح منه إلا مكنا ومكنا ومكنا يعني أصبعين وثلاثاً وأربعاً» وجنح الحلبي إلى أن المراد بما وقع في رواية مسلم أن يكون في كل كم قدر أصبعين، وهو تأويل بعيد من سياق الحديث، وقد وقع عند النسائي في رواية سويد «لم يصرح في اللباج إلا في موضع أربعة أصابع».

الحديث الثاني:

قوله: (الحكم) هو ابن عتبة بمجناه ثم موحدة مصغر، وابن أبي ليلى هو عبد الرحمن، ووقع في رواية القاسبي عن أبي ليلى وهو غلط لكن كتب في الهامش: الصواب ابن أبي ليلى.

قوله: (كان حذيفة) هو ابن اليمان وقد مضى شرح حديثه هذا في كتاب الأشربة.

قوله: (الذهب والفضة والخمر واللباس هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة) تسلك به من منع استعمال النساء للخمر واللباس، لأن حذيفة استدل به على تحريم الشرب في إثناء الفضة وهو حرام على النساء والرجال جميعاً فيكون الخمر كذلك. والجواب أن الخطاب بلفظ لكم للمذكر، ودخول المؤنث فيه قد اختلف فيه، والراجح عند الأصوليين عدم دخولهن. وأيضاً فقد ثبت إباحة الخمر والذهب للنساء كما سيأتي التنبيه عليه في «باب الخمر للنساء» قريباً، وأيضاً فإن هذا اللفظ مختصر وقد تقدم بلفظ «لا تلبسوا الخمر ولا اللباج»، ولا تشربوا في آية الذهب والفضة «والخطاب في ذلك للذكور، وحكم النساء في الاقتراض سيأتي في باب اقتراض الخمر قريباً، وقوله: «هي لهم في الدنيا» تسلك به من قال إن الكافر ليس مخاطباً بالفروع. وأجيب بأن المراد هي شعارهم وزينهم في الدنيا، ولا يدل ذلك على الإذن لهم في ذلك شرعاً.

الحديث الثالث:

قوله: (قال شعبة: فقلت أعن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: شديداً عن النبي صلى الله عليه وسلم) وقع في رواية علي بن الجعد عن شعبة «سألت عبد العزيز بن سهيب عن الخبر فقال: سمعت أنساً: قلت: عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: شديداً» وهذا الجواب يمتثل أن يكون تقريراً لكونه مرفوعاً إنما حفظه حفظاً شديداً، ويمتثل أن يكون إنكاراً أي جزمي برفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم يقع شديداً علي، وأبعد من قال: المراد أنه رفع صوته رفعا شديداً. وقال الكرماني: لفظه «شديداً» صفة لفعل محذوف وهو الغضب أي غضب عبد العزيز من سؤال شعبة غضباً شديداً، كذا قال ووجه غير وجهي، والاحتمال الأول عندي أوجه، ولكنه يؤيد الثاني أن أحد أخرجه عن محمد بن جعفر عن شعبة قال فيه: «سمعت أنساً يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم» وأخرجه أيضاً عن إسماعيل بن علي عن عبد العزيز عن أنس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأخرجه مسلم أيضاً من طريق إسماعيل هذا.

الحديث الرابع:

قوله: (عن ثابت) هو البائي.

قوله: (سمعت ابن الزبير يخاطب) زاد النسائي «وهو على المنبر» أخرجه عن ثنية بن حاد بن زيد به. وأخرجه أحمد عن عفان عن حاد بلفظ «يخطبنا».

قوله: (قال محمد صلى الله عليه وسلم) هذا من مرسل ابن الزبير، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يمتنع بالمراسيل، لأنهم إما أن يكون عند الواحد منهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر، واحتمال كونها عن تابعي لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر، لكن تبين من الروايتين اللتين بعد هذه أن ابن الزبير إنما حمله عن النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة عمر، ومع ذلك فلم أقف في شيء من الطرق المثقة عن عمر أنه رواه بلفظ «لن» بل الحديث عنه في جميع الطرق بلفظ «لم» والله أعلم. وابن الزبير قد حفظ من النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث، منها حديث «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح الصلاة فرفع يديه» أخرجه أحمد. ومنها حديث «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو مكثاً وعقد ابن الزبير» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي. ومنها حديث أنه «سمع النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن نيب الجرب» أخرجه أحمد أيضاً.

قوله: (لن يلبس في الآخرة) كذا في جميع الطرق عن ثابت، وهو أوضح في

هذه بالعكس أنه سال ابن عباس فقال: سل عائشة، فسألتها فقالت: سل ابن عمر.

قوله: (أخبرني أبو حفص يعني عمر بن الخطاب) كذا في الأصل.

قوله: (فقلت صدق وما كذب أبو حفص) هو قول عمران بن حطان.

قوله: (وقال عبد الله بن رجاء) هو الكندي يسم المعجمة وتخفيف المهملة، وهو من شيوخ البخاري أيضاً لكن لم يصرح في هذا بتحديثه.

قوله: (حدثنا حرب) هو ابن شداد وزعم الكرماني أنه ابن ميمون، ونسبه لصاحب الكاشف وهو عجيب فإن صاحب الكاشف لم يرقم بحرب بن ميمون علامة البخاري، وإنما قال في ترجمة عبد الله بن رجاء روى عن حرب بن ميمون، ولا يلزم من كون عبد الله بن رجاء روى عنه أن لا يروي عن حرب بن شداد، بل روايته عن حرب بن شداد موجودة في غير هذا ويحسب هو ابن أبي كثير، وأراد البخاري بهذه الرواية تصريح يحسب بتحديث عمران له بهذا الحديث.

قوله: (وقص الحديث) ساقه النسائي موصلاً عن عمرو بن منصور عن عبد الله بن رجاء عن حرب بن شداد بلفظ «من ليس للخمر في الدنيا فلا خلاف له في الآخرة» وقد ذكر الدارقطني أن هذا اللفظ في حديث عمر خطأ، ولعل البخاري لم يسق اللفظ لهذا المعنى. وفي هذه الأحاديث بيان واضح لمن قال يحرم على الرجال ليس الخمر للزوجة المذكورة، وقد تقدم شرح معناه في كتاب الآخرة وفي الجنة. وحاصل أصل الأقوال أن الفعل المذكور مقتضى للمعقوفة المذكورة، وقد يتخلف ذلك لمناخ كالتوبة والمسنات التي توازن والمصائب التي تكفر، وكدهاء الولد بشرائط، وكذا شفاعته من يؤذن له في الشفاعة، وأهم من ذلك كله عفو أرحم الراحمين. وفي حجة لمن أجاز ليس العلم من الخمر إذا كان في الثوب، وخصه بالقدر المذكور وهو أربع أصابع، وهذا هو الأصح عند الشافعية، وفي حجة على من أجاز العلم في الثوب مطلقاً ولو زاد على أربعة أصابع، وهو مقول عن بعض المالكية، وفي حجة على من منع العلم في الثوب مطلقاً، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما، لكن يحتتمل أن يكونوا متساهلين ورعاً، ولا فالحديث حجة عليهم فلعلمهم لم يلفظهم، قال النووي وقد نقل مثل ذلك عن مالك وهو مذهب مردود، وكذا ملتبس من أجاز بغير تقدير والله أعلم. واستدل به على جواز ليس الثوب المطرزة بالخمر، وهو ما جعل عليه طراز حرير مركب، وكذلك المطرف وهو ما سجدت أطرافه بسج من حرير بالتقدير المذكور، وقد يكون التطريز في نفس الثوب بعد النسيج، وفي احتمال ستاتي الإشارة إليه. واستدل به أيضاً على جواز ليس الثوب الذي يتخالطه من الخمر مقدار العلم سواء كان ذلك القدر مجموعاً أو مفروقاً وهو قوي، وسيأتي البحث في ذلك في «باب القسي» بعد باين.

٢٦- باب من من الخمر من غير نسي

ويروى فيه عن الزبيدي، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ.

٥٨٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَمَّا الَّذِي لَنَا فِي خَيْرٍ، فَجَعَلْنَا لِنَفْسِنَا وَنَتَجَبَّبُ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَجْتَنُّونَ مِنْ هَذَا؟». قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا جَعَلْتُمْ سَعْيَكُمْ مِنْهُ؟» فِي الْخَمْرِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا. [راجع: ٣٢٤٩، أخرجه مسلم: ٢٤٦٨].

قوله: (باب من من الخمر من غير نسي، ويروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر المزي في «الأطراف» أنه أراد بهذا التعليق ما أخرجه أبو داود والنسائي من رواية بقية عن الزبيدي بهذا الإسناد إلى أنس أنه «رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم برداً سرياً» كذا قال، ليس هذا مراد البخاري، والرواية لا يقال لها منس، وأيضاً ظر كان هذا الحديث مراده لجزم به لأنه صحيح عنده على شرطه، وقد أخرجه في «باب الخمر للنساء» من رواية شبيب عن الزهري كما سيأتي قريباً، وإنما أراد البخاري ما رواه في «المجم الكبير» للطبراني وفي «فوائد تمام» من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عن الزبيدي عن الزهري عن أنس قال: «أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم حلة من استبرق، فجعل ناس يلبسونها بأيديهم ويتعجبون منها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم تعجبكم هذه؟ فوالله لمناديل سعد في الجنة أحسن منها» قال الدارقطني في «الأفراد» لم يروه عن الزبيدي إلا عبد الله بن سالم. وما يؤكد ما قلته أن البخاري لما أخرج في المناقب حديث البراء بن عازب في قصة سعد

بن معاذ في هذا المعنى موصلاً قال بعده: «رواه الزهري عن أنس» ولما صدر بحديث الزهري عن أنس - الملقب هنا - عقبه بحديث البراء الموصول بعينه والله أعلم وقوله في حديث البراء «فجعلنا لنفسه» جزم في «الحكم» بأنه بضم الميم في المضارع، وقوله: «مناديل سعد» قيل: خص المناديل بالذكر لكونها تمنح فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأول، قال ابن بطال: النبي عن ليس الخمر ليس من أجل حماة عينه بل من أجل أنه ليس من لباس المطيق، وعينه مع ذلك طاهرة فيجوز منه وبه والانتفاع بشتمه، وقد تقدم شيء مما يتعلق بالحديث المذكور في كتاب الحية.

٢٧- باب افتراش الخمر

وَقَالَ عِدَّةٌ: هُوَ كَلْبِي.

٥٨٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَدِيَّةَ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْرَبَ فِي آيَةِ الْحَبِّ وَالْقَيْصِ، وَأَنْ تَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لَيْسَ الْخَمْرِ وَالْخَمْرُ، وَأَنْ تَجْلِسَ عَلَيْهِ. [راجع: ٥٤٢٦، أخرجه مسلم: ٢٠٦٧، باختلاف].

قوله: (باب الافتراش الخمر) أي حكمه في الحل والحرم.

قوله: (وقال عديدة) هو ابن عمرو السلمي بسكون اللام وهو يفتح العين للمهمل.

قوله: (هو كلبه) وصله البخاري عن أبي أسامة من طريق محمد بن سيرين قال: «قلت لعبد افتراش الخمر كلبه؟ قال: نعم».

قوله: (حدثنا علي) هو ابن المديني.

قوله: (حدثنا وهب بن جرير) أي ابن أبي حازم.

قوله: (أن تشرب في آية الذهب والفضة وأن تأكل فيها) تقدم البحث فيه في الأظعمة.

قوله: (وعن ليس الخمر واللباس وأن تجلس عليه) وقد أخرج البخاري ومسلم حديث عديدة من عدة أوجه ليس فيها هذه الزيادة، وهي قوله: «وأن تجلس عليه» وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الخمر وهو قول الجمهور، خلافاً لابن الماجشون والكريني وبعض الشافعية. وأجاب بعض الحنفية بأن لفظ «نهي» ليس صريحاً في التحريم، وبعضهم باحتمال أن يكون النبي ورد عن مجموع اللبس والجلوس لا عن الجلوس بمفرده وهذا يرد على ابن بطال دعواه أن الحديث نص في تحريم الجلوس على الخمر، فإنه ليس بنص بل هو ظاهر، وقد أخرج ابن وهب في جامعه من حديث سعد بن أبي وقاص قال: «لأن أمتد على جر القضا أحب إلي من أن أمتد على مجلس من حرير». وأجاب بعض الحنفية الجواز والمنع على اللبس لصحة الأخبار فيه، قالوا: والجلوس ليس بلبس، واحتج الجمهور بحديث أنس قدمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس. ولأن ليس كل شيء بحسبه. واستدل به على منع النساء من افتراش الخمر وهو ضعيف لأن خطاب الذكور لا يتناول المؤنث على الأرجح، ولعل الذي قال بالمنع تمسك فيه بالمقياس على منع استعمال آية الذهب مع جواز لبسهن الحلبي منه، وكذلك يجوز لبسهن الخمر ويمنع من استعماله، وهذا الوجه صحيحه الرافعي وصحح النووي الجواز واستدل به على منع افتراش الرجل الخمر مع امرأته في فراشها، ووجهه الجيز لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز له أن يفرشها وعليها الحلبي من الذهب والخمر فكذلك يجوز له أن يجلس وينام معها على فراشها المباح لها.

(تنبيه): الذي منع من الجلوس عليه هو ما منع من لبسه وهو ما صنع من حرير صرف أو كان الخمر فيه أزيد من غيره كما سبق تقريره.

٢٨- باب ليس القسي

وَقَالَ غَاصِمٌ، عَنْ أَبِي بُرْزَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: مَا الْقَسِيَّةُ؟ قَالَ: رِيَابُ امْتَا مِنْ الشَّامِ، أَوْ مِنْ مِصْرَ، مُضَعَّغَةٌ فِيهَا خَيْرٌ وَفِيهَا امْتَالُ الْإِرْجِ، وَالْمِوْبَرَةُ: كَانَتْ النِّسَاءُ تَصْنَعُهُ لِيُثَوِّلَهُنَّ، وَيُفَلِّ الْقَطَارِفُو يَصْفُرْنَهَا.

وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَبِيْبٍ: الْقَسِيَّةُ: رِيَابٌ مُضَعَّغَةٌ يُجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ

يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المقدم. قال يزيد قلت للحسن بن سهيل: ما المقدم؟ قال المسيح بالصغير. هذا القدر الذي ذكر ابن ماجه منه وقيته هو هذا الموقوف عن الحسن بن سهيل، وهو المراد بقول البخاري «قال جرير عن يزيد في حديثه» يريد أنه ليس من قول يزيد بل من روايته عن غيره والله أعلم.

قوله: (والميرة جلود السباع) قال النووي: هو تفسير باطل مخالف لما أطبق عليه أهل الحديث. قلت: وليس هو يباطل، بل يمكن توجيهه، وهو ما إذا كانت الميرة وطاء صنعت من جلد ثم حشيت، والنهي حينئذ إنما لأنها من زبي الكفار، وإما لأنها لا تعمل فيها الذكاة، أو لأنها لا تذكى غالباً فيكون لمن حجة لمن منع ليس ذلك ولر دمع، لكن الجمهور على خلافه، وأن الجلد يظهر بالدباغ. وقد اختلف أيضاً في الشعر هل يظهر بالدباغ؟ لكن الغالب على الميثار أن لا يكون فيها شعر، وقد ثبت النهي عن الركوب على جلود النمر أخرجه النسائي من حديث المقدم بن معدكوب، وهو مما يؤيد التفسير المذكور. ولأبي داود «لا تصحب الملائكة رفقة فيه جلد نمر».

قوله: (قال أبو عبد الله: عاصم أكثر وأصح في الميرة) يعني رواية عاصم في تفسير الميرة أكثر طرقاً وأصح من رواية يزيد، وهذا الكلام لا يقع في رواية أبي ذر ولا الشنفي، وأطلق في حديث علي الميثار وقيداه في حديث البراء بالبحر، وسبأني الكلام على ذلك في «باب الثوب الأحمر» إن شاء الله تعالى. وقوله في الحديث الثاني: «أخبرنا عبد الله» هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري، وقوله: «نهانا» في رواية الكشميهني «نهى» وقوله: «عن الميثار البحر وعن القسي» هو طرف من حديث أوله «أمرنا بسبع نهانا عن سبع» وسبأني بتمامه في «باب الميثار البحر» بعد أبواب. واستدل بالنهي عن لبس القسي على منع لبس ما خالطه الحرير من الثياب لتفسير القسي بأنه ما خالط غير الحرير فيه الحرير، ويؤيده عطف الحرير على القسي في حديث البراء، ووقع كذلك في حديث علي عن أبي داود والنسائي واحد بسند صحيح على شرط الشيخين من طريق عبيدة بن عمرو عن علي قال: «نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن القسي والحرير» ويحتمل أن تكون المغيرة باعتبار النزع فيكون الكل من الحرير كما وقع عطف الديباغ على الحرير في حديث حذيفة الماضي قريباً، ولكن الذي يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القسي أنه الذي يخالط الحرير لا أنه الحرير الصرف، فعلى هذا يجرم لبس الثوب الذي خالطه الحرير. وهو قول بعض الصحابة كابن عمر والتابعين كابن سيرين، وذهب الجمهور إلى جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير الأظلم، وعمدتهم في ذلك ما تقدم في تفسير الحلة البراء وما انتضاف إلى ذلك من الرخصة في العلم في الثوب إذا كان من حرير كما تقدم تقريره في حديث عمر، قال ابن دقيق العيد: وهو قياس في معنى الأصل، لكن لا يلزم من جواز ذلك جواز كل خلط، وإنما يجوز منه ما كان مجموع الحرير فيه قدر أربع أصابع لو كانت منفردة بالنسبة لجميع الثوب فيكون المنع من لبس الحرير شاملاً للخالص والخلط، وبعد الاستثناء يقتصر على القدر المستثنى وهو أربع أصابع إذا كانت منفردة، ويلتحق بها في المنع ما إذا كانت خلطاً، قال: وقد توسع الشافعية في ذلك، ولم يربطان: أحدهما: وهو الرابح: اعتبار الوزن، فإن كان الحرير أقل وزناً لم يجرم أو أكثر خرم، وإن استويا فوجهان اختلف الترجيح فيهما عندهم. والطريق الثاني: أن الاعتبار بالقلعة والكثرة بالظهور، وهذا اختيار القفال ومن تبعه، وعند المالكية في الخلط أقوال ثالثة الكرامة، ومنها من فرق بين الخبز وبين الخلط بقتن ونحوه فأجاز الخبز ومنع الآخر، وهذا مبني على تفسير الخبز، وقد تقدم في بعض تفاسير القسي أنه الخبز: فمن قال إنه رديء الحرير فهو الذي ينتزل عليه القول المذكور؛ ومن قال إنه ما كان من وير خلط بجرير من يتجه التخصيص المذكور، واحتج أيضاً من أجاز لبس الخلط بمجديت ابن عباس «إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به» أخرجه الطبراني بسند حسن مكثراً، وأصله عند أبي داود، وأخرجه الحاقم بسند صحيح بلفظ «إنما نهى عن المصمت إذا كان حريراً» وللطبراني من طريق ثالث «نهى عن مصمت الحرير فاما ما كان سداً من قطن أو كان فلا بأس به» واستدل ابن العربي للجواز أيضاً بأن النهي عن الحرير حقيقة في الخالص، والإذن في القطن ونحوه صريح، فإذا خلط بحيث لا يسمى حريراً بحيث لا يتأوله الاسم ولا تشمله علة التحريم خرج عن المنع فجاز، وقد ثبت لبس الخبز من جماعة من الصحابة وغيرهم، قال أبو داود: لبسه عشرون نفساً من الصحابة وأكثر، وأورد ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جياد، وأعلى ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه قال: «رأيت رجلاً على بقة وعليه عمامة خبز سوداء وهو يقول:

لِيَهَا خَيْرٌ، وَالْمِيرَةُ: جُلُودُ السَّاعِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَاصِمٌ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ فِي الْمِيرَةِ.

٥٨٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَةِ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ سُوَيْدٍ بْنُ مَرْثَدٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَيْثَارِ الْخَمْرِ وَالْقَسِيِّ. إرجاع: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٩٦، مطولاً.

قوله: (باب لبس القسي) يفتح القاف وتشديد الهمة بعدها ياء نسبة، وذكر أبو عبيد في «غريب الحديث» أن أهل الحديث يقولونه بكسر القاف وأهل مصر يحتضنونها، وهي نسبة إلى بلد يقال لها القس رأيتها ولم يعرفها الأصمعي، وكذا قال الأكثر هي نسبة للقس قرية بمصر منهم الطبري وابن سيده، وقال الحازمي هي من بلاد الساحل وقال المهلب هي على ساحل مصر وهي حصن بالقرب من القرما من جهة الشام، وكذا وقع في حديث ابن وهب أنها تلي القرما والقرما بالقاه وراء مفتوحة، وقال النووي: هي بقرب تيس وهو مقارب، وحكى أبو عبيد المصري عن شمر اللضوي أنها بالزاي لا بالسين نسبة إلى الفز وهو الحرير فأبدلت الزاي سيناً. وحكى ابن الأثير في «النهاية» أن القس الذي نسب إليه هو الصقيع سمي بذلك لياضه، وهو والذي قبله كلام من لم يعرف القس القرية.

قوله: (وقال عاصم عن أبي بردة قال: قلنا لعلي ما القسية؟) إلخ هذا طرف من حديث وصله مسلم من طريق عبد الله بن إدريس سمعت عاصم بن كليب عن أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري عن علي قال: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي وعن الميثار» قال فاما القسي ثياب مضطلة. والحديث. وأخرج مسلم من وجهين آخرين عن علي النهي عن لبس القسي، لكن ليس فيه تفسير.

قوله: (ثياب أتنا من الشام أو من مصر) في رواية مسلم: من مصر والشام. **قوله:** (مضطلة فيها حرير) أي فيها خطوط عريضة كالأضلاع، وحكى المتلخي أن المراد بالمضلع ما نسج بعضه وترك بعضه، وقوله: «فيها حرير» يشعر بأنها ليست حريراً صرفاً، وحكى النووي عن العلماء أنها ثياب مخلوطة بالحرير، وقيل: من الخبز وهو رديء الحرير.

قوله: (وليها أمثال الأرجح) أي أن الأضلاع التي فيها غليظة معوجة، ووقع في رواية مسلم فيها «شبه كنا» على الإيهام، وقد فسره رواية البخاري المعلقة. ووقع لنا موصولاً في «أمالى الحاملي» باللفظ الذي علقه البخاري.

قوله: (والمغيرة) هي بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المنة بعدها راء ثم هاء ولا همز فيها، وأصلها من الزائرة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة، والوثير هو الفراش الوطني، وامرأة وثيرة كثيرة اللحم.

قوله: (كانت النساء تصنعن لبعولهن مثل القطائف يصفونها) أي يعملونها كالصفحة، وحكى عياض في رواية «يصفونها» بكسر الفاء ثم راء وأظنه تصحيحاً وإنما قال «يصفونها» بلفظ المذكر للإشارة إلى أن النساء يصنعن ذلك والرجال هم الذين يستعملونها في ذلك، وقال الزبيدي للنفري: والميرة مرقة كصفه السرج. وقال الطبري: هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير كانت النساء تصنعن لأزواجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباغ، وكانت مركاب المعجم، وقيل: هي أغشية للسروج من الحرير، وقيل هي سروج من الديباغ، فصعلنا على أربعة أقوال في تفسير الميرة هل هي وطاة للديباغ، أو لراكبها، أو هي السرج نفسه، أو غشاوة. وقال أبو عبيد: الميثار المحمر كانت من مركاب المعجم من حرير أو ديباج.

قوله: (وقال جرير عن يزيد في حديثه: القسية إلخ) هو طرف أيضاً من حديث وصله إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» له عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل قال: «القسية ثياب مضطلة» الحديث. ووجه الدبائطي فظبط يزيد في حاشة نسخته بالوحدة والراء مضطهر، فكأن لما رأى التعليق الأول من رواية أبي بردة بن أبي موسى ظن أن التعليق الثاني من رواية حفيدة يزيد بن عبد الله بن أبي بردة، وزعم الكرماني - وتبعه بعض من لقيناه - أن يزيد هذا هو ابن رومان، قال وجرير هو ابن حازم، وليس كما قاله، والتفصيل في ذلك رواية إبراهيم الحربي، وقد أخرج ابن ماجه أصل هذا الحديث من طريق علي بن مسهر عن

كَسَانِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَمَارِ بْنِ أَبِي عَمَارٍ قَالَ: « أَتَى مِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مَطَارِفَ خَزْ، فَكَسَاهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَأَلْصَحُّ فِي تَفْسِيرِ الْخَزِ أَنَّهُ ثِيَابٌ سَدَاهَا مِنْ حَرِيرٍ وَلَحْمَتُهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: تَنْسَجُ غُلُوطَةً مِنْ حَرِيرٍ وَصُوفٍ أَوْ غَوْرٍ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ اسْمُ دَابَّةٍ يُقَالُ لَهَا الْخَزُّ سُمِّيَ الثَّرِبُ الْمُتَخَذُ مِنْ وَبَرِهِ خَزًا لِنَعْمَتِهِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى مَا يَخْلُطُ بِالْحَرِيرِ لِنَعْمَةِ الْحَرِيرِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِلبسه على جواز لبس ما يخالطه الحرير ما لم يتحقق أن الخنز الذي لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير والله أعلم. وَأَجَازُ الْحَقِيقَةُ وَالْمُخَالَطَةُ لِبَسِ الْخَزِّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَهْرَةٌ، وَعَنْ مَالِكٍ الْكَرَاهَةُ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْخَزِّ، وَأَمَّا الْقَزُّ بِالْقَافِ فَبَدَلُ الْخَزِّ الْمَعْجَمَةُ فَقَالَ الرَّافِعِيُّ: عَدَّ الْأُمَمَةُ الْقَزَّ مِنَ الْحَرِيرِ وَحَرَمُوهُ عَلَى الرِّجَالِ وَلَوْ كَانَ كَمَدِّ اللَّوْنِ، وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْإِذَاقِيُّ عَلَيْهِ لَكِنْ حَكَمَ الْمُتَوَلَّى فِي « التَّمَةِ » وَجْهًا أَنَّهُ لَا يَجُزُّ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ثِيَابِ الزَّيْنَةِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنْ كَانَ مَرَادُهُ بِالْقَزِّ مَا تُنْقَلَعُ عَنْهُ الْإِنَّ عَلَيْهِ فَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ اسْمِ الْحَرِيرِ فَيَحْرُمُ، وَلَا اعْتِبَارُ بِكُمُودَةِ اللَّوْنِ وَلَا بِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ ثِيَابِ الزَّيْنَةِ فَإِنَّ كِلَاهُمَا تَعْلِيلٌ ضَعِيفٌ لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ انْتِطَاعِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ أَحَدُ كَلَامِهِ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمُقَابِلِ التَّقْسِيمِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ شَيْئًا آخَرَ فَيَتَجَنَّبُ كَلَامَهُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَرَادَهُ بِهِ رَدْفُ الْحَرِيرِ، وَهُوَ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْخَزِّ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ وَصَفَهُ بِكُمُودَةِ اللَّوْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَسَانِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَمَارِ بْنِ أَبِي عَمَارٍ قَالَ: « أَتَى مِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مَطَارِفَ خَزْ، فَكَسَاهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَأَلْصَحُّ فِي تَفْسِيرِ الْخَزِّ أَنَّهُ ثِيَابٌ سَدَاهَا مِنْ حَرِيرٍ وَلَحْمَتُهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: تَنْسَجُ غُلُوطَةً مِنْ حَرِيرٍ وَصُوفٍ أَوْ غَوْرٍ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ اسْمُ دَابَّةٍ يُقَالُ لَهَا الْخَزُّ سُمِّيَ الثَّرِبُ الْمُتَخَذُ مِنْ وَبَرِهِ خَزًا لِنَعْمَتِهِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى مَا يَخْلُطُ بِالْحَرِيرِ لِنَعْمَةِ الْحَرِيرِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِلبسه على جواز لبس ما يخالطه الحرير ما لم يتحقق أن الخنز الذي لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير والله أعلم. وَأَجَازُ الْحَقِيقَةُ وَالْمُخَالَطَةُ لِبَسِ الْخَزِّ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَهْرَةٌ، وَعَنْ مَالِكٍ الْكَرَاهَةُ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْخَزِّ، وَأَمَّا الْقَزُّ بِالْقَافِ فَبَدَلُ الْخَزِّ الْمَعْجَمَةُ فَقَالَ الرَّافِعِيُّ: عَدَّ الْأُمَمَةُ الْقَزَّ مِنَ الْحَرِيرِ وَحَرَمُوهُ عَلَى الرِّجَالِ وَلَوْ كَانَ كَمَدِّ اللَّوْنِ، وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْإِذَاقِيُّ عَلَيْهِ لَكِنْ حَكَمَ الْمُتَوَلَّى فِي « التَّمَةِ » وَجْهًا أَنَّهُ لَا يَجُزُّ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ثِيَابِ الزَّيْنَةِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنْ كَانَ مَرَادُهُ بِالْقَزِّ مَا تُنْقَلَعُ عَنْهُ الْإِنَّ عَلَيْهِ فَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ اسْمِ الْحَرِيرِ فَيَحْرُمُ، وَلَا اعْتِبَارُ بِكُمُودَةِ اللَّوْنِ وَلَا بِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ ثِيَابِ الزَّيْنَةِ فَإِنَّ كِلَاهُمَا تَعْلِيلٌ ضَعِيفٌ لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ انْتِطَاعِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ أَحَدُ كَلَامِهِ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمُقَابِلِ التَّقْسِيمِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ شَيْئًا آخَرَ فَيَتَجَنَّبُ كَلَامَهُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَرَادَهُ بِهِ رَدْفُ الْحَرِيرِ، وَهُوَ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْخَزِّ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ وَصَفَهُ بِكُمُودَةِ اللَّوْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٩- باب مَا يُرْخَصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْخُرَيْرِ لِلْحِكَّةِ

٥٨٣٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزَّيْرِ وَغَدَائِلِ الرِّجَالِ فِي لَبْسِ الْخُرَيْرِ، لِلْحِكَّةِ بِهِمَا. [راجع: ٢٩١٩، أخرجه مسلم: ٢٠٧٦].

قوله: (باب ما يرخص للرجال من الخريير للحكمة) بكسر الملهمة وتشديد الكاف: نوع من الجرب احاذنا الله تعالى منه، وذكر الحكمة مثالا لا قياد، وقد ترجم له في الجهاد « الخريير للجرب » وتقدم أن الراجح أنه بالهملة وسكون الراء. قوله: (حدثني محمد) كذا لأكثر خير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن بالسكن « حدثنا محمد بن سلام » وبه جزم لمزي في الأطراف. قوله: (عن أنس) في رواية يحيى القطان عن شعبه عن قتادة « سمعت أنساً » وقد تقدمت في الجهاد.

قوله: (للزير وعبد الرحمن في لبس الخريير حكمة بهما) أي لأجل الحكمة، وفي رواية سعيد عن قتادة « من حكمة كانت بهما » وفي رواية همام عن قتادة أنها شكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل، وقد تقدمت في الجهاد، وكان الحكمة نشأت من أثر القمل، وتقدمت مباحته في كتاب الجهاد، قال الطبري: فيه دلالة على أن النبي عن لبس الخريير لا يدخل فيه من كانت به حلة يفضها لبس الخريير انتهى. ولتصح بذلك ما بقي من الحر أو البرد حيث لا يوجد غيره، وقد تقدم في الجهاد أن بعض الشافعية خص الجواز بالسفر دون الحضر، واختاره ابن الصلاح، وخصه النووي في « الروضة » مع ذلك بالحكمة ونقله الرافعي في القمل أيضاً.

(تتبعه): وقع في « الوسيط للزلي » أن الذي رخص له في لبس الخريير حمزة بن عبد المطلب، وغلطوه. وفي وجهه للشافعية أن الرخصة خاصة بالزير وعبد الرحمن، وقد تقدم في الجهاد عن عمر ما يوافق.

٣٠- باب الْخُرَيْرِ لِلنِّسَاءِ

٥٨٤٠- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غَسَنٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَسْرُورٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةَ سَبْرَاءَ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَرَأَيْتَ الْفَضْبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ بَسَائِلِي. [راجع: ٢٩١٤، أخرجه مسلم: ٢٠٧١].

٥٨٤١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ ﷺ رَأَى حُلَّةَ سَبْرَاءَ تُغَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ ابْتَهَنَّا

قوله: (باب الخريير للنساء) كأنه لم يثبت عنده الحديثان المشهوران في تخصيص النهي بالرجال صريحاً فأتى بما يدل على ذلك. وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث علي « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ خريراً وضعا فقال: هذا حرامان على ذكور أمسي حل لإناهم » وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الترمذي والحاكم من حديث أبي موسى وأعله ابن حبان وغيره بالاتضاع وأن رواية سعيد بن أبي هند لم تنسج من أبي موسى، وأخرج الحاكم والطحاوي وصححه من حديث مسلمة بن غنلة أنه قال لعقبة بن عامر: قم فحدث بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: « سمعت يقول: الذهب والحرير حرام على ذكور أمسي حل لإناهم » قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: إنا قلنا إن تخصيص النهي للرجال لحكمة فالنبي يظهر أنه سبحانه وتعالى علم قلة صبرهن عن التزين فلفظ بهن في إباحته، ولأن تزنيهن غالباً إنما هو للأزواج، وقد ورد أن « حسن التجلل من الإيمان » قاله، ويستبطن من هذا أن الفضل لا يصلح له أن يبالغ في استعمال اللؤلؤفات لكون ذلك من صفات الإناث. وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (عن عبد الملك بن مسرة) بفتح الميم وتحتانية ساكنة ثم همزة هو الملالبي أبو زيد الزراد يزاري ثم راه ثقلية، وقد تقدم في التفقات من وجه آخر عن شعبه أخبرني عبد الملك، ولشعبة في إسناد آخر أخرجه مسلم من رواية معاذ عنه عن أبي حنن التقي عن أبي صالح الحنفي عن علي.

قوله: (عن زيد بن وهب) كذا للأكثر، وتقدم كذلك في المبة والتفقات. وكذا عند مسلم، ووقع في رواية علي بن السكن هنا وحده عن الزناد بن سيرة بدل زيد بن وهب وهو وهم، كأنه انتقل من حديث أبي حنن إلى حديث لأن رواية عبد الملك عن الزناد عن علي إنما هي في الشرب قائماً كما تقدم في الأخرى، وقد وافق الجماعة في الموضوعين الآخرين، وزيد بن وهب هو الجهني الثقة المشهور من كبار التابعين، وما له في البخاري عن علي سوى هذا الحديث، وتقدم في المبة بلفظ « سمعت زيد بن وهب ».

قوله: (أهدى) بفتح أوله.

قوله: (لأن) بتشديد الباء ووقع في رواية أبي صالح المذكورة « أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة فبث بها إلي » ولسلم أيضاً من وجه آخر عن أبي صالح عن علي « أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فأعطاه علياً » وفي رواية للطحاوي « أهدى أمير أذربيجان إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة مسيرة بحري » وسند ضعيف.

قوله: (حلة سبراء) قال أبو عبيد الحليل برود اليمن، والحلة إزار ورداء، ونقله ابن الأثير وزاد إذا كان من جنس واحد، وقال ابن سبويه في الحكم الحلة برد أو غيره، وحكى عباس أصل تسمية الثوبين حلة أنهما يكونان جديدين كما حل طيهما، وقيل: لا يكونان الثوبان حلة حتى يلبس أحدهما فوق الآخر، فإذا كان فوقه فقد حل عليه والأول أشهر، والسيراء بكسر الملهمة وفتح التحتانية والراء مع اللام، قال الخليل: ليس في الكلام فعلاً بكسر أوله مع اللام سوى السيراء، وحولاه وهو لاء الذي يخرج على رأس الولد، وعنه لغة في العنب، قال مالك: هو الوشي من الحرير، كذا قال، والوشي بفتح الواو وسكون المعجمة بعدها تحتانية. وقال الأصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قز، وإنما قيل لها سيراء لتسير المخطوط فيها. وقال الخليل: ثوب مضلع بالحرير وقيل: يختلف الألوان فيه خطوط متحدة كأنها السيور. ووقع عند أبي داود في حديث أنس « أنه رأى علياً لم يلبس حلة سبراء » والسيراء المضلع بالقر، وقد جزم ابن بطال كما سيأتي في ثالث أحاديث الباب أنه من تفسير الزهري، وقال ابن سبويه: هو ضرب من البرود وقيل ثوب مسير فيه خطوط يعمل من القز، وقيل: ثياب من اليمن، وقال الجوهري: برد فيه

خروط صفر، ونقل عياض عن سيبويه قال لم يأت فعلان صفة لكن اسماً، وهو الحرير الصافي واختلف في قوله « حلة سبراء » هل هو بالإضافة أو لا، فوقع عند الأكثر بتوئين حلة على أن سبراء عطف بيان أو نعت، وجزم القرطبي بأنه الرواية، وقال الخطابي: قالوا حلة سبراء كما قالوا ناقة عشاء، ونقل عياض عن أبي مروان بن السراج أنه بالإضافة، قال عياض: وكذا ضبطناه عن متقي شيرخانة، وقال النووي إنه قول المحققين ومتقي العربية وإنه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خز.

قوله: (فخرجت فيها) في رواية أبي صالح عن علي « فلبستها ».

قوله: (فرأيت الغضب في وجهه) زاد مسلم في رواية أبي صالح « فقال: إنسي لم أبعث بها إليك لتلبسها، إنما بعثت بها إليك لتشقها خيراً بين النساء » وله في أخرى « شققها خيراً بين الفواطم ».

قوله: (فشققها بين نسائي) أي قطعتها فزقتها عليهن خيراً، والخمر بضم الميم جمع خمار بكسر أوله والتخفيف: ما تطعي به المرأة رأسها، والمراد بقوله: « نسائي » ما فسر في رواية أبي صالح حيث قال: « بين الفواطم » ووقع في رواية النسائي حيث قال: « فرجعت إلى فاطمة فشققها، فقالت: ماذا جئت به؟ قلت نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبسها فالبستها وكسي نساءك » وفي هذه الرواية أن علياً إنما شققها بإذن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو محمد بن تقيية: المراد بالفواطم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة علي ولا أعرف الثالثة. وذكر أبو منصور الأزهرى أنها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب. وقد أخرج الطحاوي وابن أبي الدنيا في « كتاب الهدايا » وعبد الغني بن سعيد في « المبهمات » وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبي فاختة عن هيرة بن يريم - بتحتانية أوله ثم راء وزن مقيم - عن علي بن عروة هذه القصة قال: « فشقت منها أربعة أخرى » وذكر الثلاث المذكورات، قال: ونسب يزيد الرابعة. وفي رواية الطحاوي « خماراً لفاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي، وخماراً لفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، وخماراً لفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب، وخماراً لفاطمة أخرى قد نسبها » فقال عياض لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وهي بنت شيبه بن ربيعة، وقيل: بنت حبة بن ربيعة، وقيل: بنت الوليد بن حبة. وامرأة عقيل هذه هي التي لما تخاضت مع عقيل بعث عثمان معاوية وابن عباس حكيمين بينهما ذكره مالك في « المدونة » وغيره، واستلقت بهذا الحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل الحلة إلى علي فبني علي على ظاهر الإرسال فاتضح بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس، فينبى له النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يبع لها لبسها وإنما بعث بها إليه ليكسوها غيره ممن تباح له، وهذا كله إن كانت القصة وقعت بعد النبي عن لبس الرجال الحرير، وسأيت مزيد لهذا في الحديث الذي بعده.

الحديث الثاني:

قوله: (جويبة) بالجيم والراء مصغر وبعد الراء تحتانية مفتوحة.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن عمر.

قوله: (أن عمر رأى حلة سبراء) هكذا رواه أكثر أصحاب نافع، وأخرجه النسائي من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه « رأى حلة » فجعله في مسند عمر. قال الدرناطني: الخطوط من مسند ابن عمر. وسبراء تقدم ضبطها وتفسيرها في الحديث الذي قبله. ووقع في رواية مالك عن نافع كما تقدم في كتاب الجمعة أن ذلك كان على باب المسجد، وفي رواية ابن إسحاق عن نافع عند النسائي « أن عمر كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فرأى الحلة » ولا تخالف بين الروایتين، لأن طرف السوق كان يصل إلى قرب المسجد.

قوله: (باجع) في رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم « رأى عمر عطارداً التميمي يقيم حلة بالسوق، وكان رجلاً يفتش الملوك ويهيب منهم » وأخرج الطبراني من طريق أبي جازع عن حفصة بنت عمر « أن عطارد بن حاجب جاء شوب من ديباج كساه إياه كسرى، فقال عمر: ألا اشتريه لك يا رسول الله؟ » ومن طريق عبد الرحمن بن عمرو بن معاذ عن عطارد نفسه أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب ديباج كساه إياه كسرى، والجمع بينهما أن عطارد لما أقامه في السوق ليبيع لم يبق له يبيعه فأهداه للنبي صلى الله عليه وسلم. وعطارد هذا هو ابن حاجب بن زرارة بن عدس مهملات الدارمي يكتنأ أبا عكرشة بشين معجمة، كان من جلة وفد بني قيس أصحاب الحجرات، وقد أسلم وحسن إسلامه واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه، وكان أبوه من رؤساء بني تميم في الجاهلية، وقصته مع كسرى في رهنه قورسه عوضاً عن

جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة حتى ضرب المثل بقوس حاجب. قوله: (لو ألبستها فلبستها) في رواية سالم عن ابن عمر كما تقدم في الميدين « ابتع هذه فتجمل بها » وكان عمر أشار بشرائها وتناه.

قوله: (للولد إذا أتوك) في رواية جرير بن حازم « لوفود العرب » وكأنه خصه بالعرب لأنهم كانوا إذ ذاك الوفود في الغالب، لأن مكة لما فتحت بادر العرب بإسلامهم فكانت كل قبيلة ترسل كبراهما ليسلموا ويتعلموا ويرجعوا إلى قومهم فيدعوهم إلى الإسلام ويعلمهم.

قوله: (والجمعة) في رواية سالم « العيد » بدل « الجمعة » وجمع ابن إسحاق عن نافع ما تضمنته الروايتان، أخرجه النسائي بلفظ « فتجمل بها لوفود العرب إذا أتوك، وإذا خطبت الناس في يوم عيد وغيره ».

قوله: (إنما يلبس هذه) في رواية جرير بن حازم « إنما يلبس الحرير ».

قوله: (من لا خلاق له) زاد مالك في روايته « في الآخرة ». والخلاق التصيب وقيل: الخط وهو المراد هنا، ويطلق أيضاً على الحرمة وعلى الدين، ويحتمل أن يراد من لا نصيب له في الآخرة أي من لبس الحرير قاله الطيبي، وقد تقدم في حديث أبي عثمان عن عمر في أول حديث من « باب لبس الحرير » ما يؤيده لفظه « لا يلبس الحرير إلا من لبس له في الآخرة منه شيء ».

قوله: (وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سبراء) زاد الإسماعيلي من هذا الوجه، « بحلة سبراء من حرير » ومن بيانية وهو يقتضي أن السبراء قد تكون من غير حرير.

قوله: (كسأها إياه) كذا أطلق، وهي باعتبار ما فهم عمر من ذلك، وإلا فقد ظهر من بقية الحديث أنه لم يبعث إليه بها ليلبسها، أو المراد بقوله كسأها أعطاه ما يصلح أن يكون كسوة، وفي رواية مالك الماضية في الجمعة « ثم جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فاعطى عمر حلة » وفي رواية جرير بن حازم « فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلل سبراء فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة » وعرف بهذا جهة الحلة المذكورة في حديث علي المذكور أولاً.

قوله: (فقال عمر كسوتيتها وقد سمعت تقول فيها ما قلت) في رواية جرير بن حازم « فجاء عمر بحلته ليعملها فقال: بعثت إلي بهذه وقد قلت بالأسلم في حلة عطارد ما قلت » والمراد بالأسلم هنا يحتمل اللينة الماضية أو ما قبلها بحسب ما اتفق من وصول الحلل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد قصة حلة عطارد وفي رواية محمد بن إسحاق « فخرجت فرأى قلت: يا رسول الله أرسل بها إلي وقد قلت فيها ما قلت ».

قوله: (إنما بعثت بها إليك لتلبسها أو تكسوها) في رواية جرير « لتصيب بها » وفي رواية الزهري عن سالم كما مضى في الميدين « تيمها وتصيب بها حاجتك » وفي رواية يحيى بن إسحاق عن سالم كما سيأتي في الأدب « لتصيب بها مالاً » وزاد مالك في آخر الحديث « فكسأها عمر أخاً له بمكة مشركاً » زاد في رواية عبيد الله بن عمر العمري عند النسائي « أخاً له من أمه » وتقدم في البيوع من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » قال النووي هذا يشعر بأنه أسلم بعد ذلك. قلت: ولم ألق علي تسمية هذا الأخ إلا فيما ذكره ابن بشكوال في « المبهمات » نقلاً عن ابن الحذاء في رجال الموطأ فقال: اسمه عثمان بن حكيم، قال الدليماني: هو السلمي أخو خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأرقص، قال: وهو أخو زيد بن الخطاب لأمه. فمن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمه لم يصب. قلت: بل له وجه بطريق الجواز. ويحتمل أن يكون عمر ارتضع من أم أخته زيد فيكون عثمان أشماً عمر لأمه من الرضاع وأخا زيد لأمه من النسب. وأفاد ابن سعد أن والدة سعيد بن المسيب هي أم سعيد بن عثمان بن الحكم، ولم ألق علي ذكره في الصحابة، فإن كان أسلم فقد فاتمه، فليست ترك، وإن كان مات كافراً وكان قوله: « قبل أن يسلم » لا مفهوم له، بل المراد أن البعث إليه كان في حال كفره مع قطع النظر عما وراء ذلك، فلتدعى بتة في الصحابة. وفي حديث جابر الذي أوله « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في قبة حريم ثم زعه فقال نهاني عنه جبريل » كما تقدم التنبيه عليه في أوائل كتاب الصلاة زيادة عن النسائي وهي « فأعطاه لعمر، فقال: لم أعطكه لتلبس بل لتبيه، فباعه عمر » وسندي قوي وأصله في مسلم، فإن كان محفوظاً أمكن أن يكون عمر باعه بإذن أخيه بعد أن أهداه له، والله أعلم.

(تنبيه): وجه إدخال هذا الحديث في « باب الحرير للنساء » يؤخذ من قوله لعمر

«نبيهما أو تكسوها» لأن الحرير إذا كان لبسه محرماً على الرجال فلا فرق بين عمر وغيره من الرجال في ذلك فينحصر الإذن في النساء، وأما كون عمر كسأها أخاه فلا يشكل على ذلك عند من يرى أن الكافر مخاطب بالفروع ويكون أهدى عمر الحلة لأخيه ليبيها أو يكسوها امرأة، ويمكن من يرى أن الكافر غير مخاطب أن يفصل عن هذا الإشكال بالتسك بدخول النساء في مصوم قوله أو يكسوها أي إما للمرأة أو للكافر بقرينة قوله: «إما يلبس هذا من لا خلاف له» أي من الرجال، ثم ظهر في وجه آخر وهو أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكورة فقد أخرج الحديث المذكور الطحاوي من رواية أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال: «أبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عطاردة حلة فكرها له ثم أتته كسأها عمر مثله» الحديث، وفيه «إني لم أكسوها لتلبسها إنما أطيقتها لتلبسها النساء» واستدل به على جواز لبس المرأة الحرير الصرف بناء على أن الحلة السراة هي التي تكون من حرير صرف، قال ابن عبد البر: هذا قول أهل العلم، وأما أهل اللغة فيقولون: هي التي يخالطها الحرير، قال: والأول هو المعتمد. ثم ساق من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر نحو نحو حديث الباب وفيه «حلة من حرير» وقال ابن بطال: دلت طرق الحديث على أن الحلة المذكورة كانت من حرير محض، ثم ذكر من طريق أيوب بن نافع عن ابن عمر «أن عمر قال: يا رسول الله، إني مرت عطاردة بعرى حلة حرير للبيح» الحديث أخرجه أبو حنيفة والطبري بهذا اللفظ. قلت: وتقدم في البيوع من طريق أبي بكر بن خضف عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه «حلة حرير أو سيرا» وفي الميعين من طريق الزهري عن سالم «حلة من استبرق» وقد فسر الاستبرق في طريق أخرى بأنه ما خلط من الديباج، أخرجه المصنف في الأدب من طريق يحيى بن إسحاق قال: «سألني سالم عن الاستبرق فقلت: ما خلط من الديباج» فقال: سمعت عبد الله بن عمر «فذكر الحديث» ووقع عند مسلم من حديث أنس في نحو هذه القصة «حلة من سندس» قال النووي: هذه الألفاظ تبين أن الحلة كانت حريراً محضاً. قلت: الذي يبين أن السراة قد تكون حريراً صرفاً وقد تكون غير محض، فالتي في قصة عمر جاء التصريح بأنها كانت من حرير محض ولهذا وقع في حديثه «إما يلبس هذه من لا خلاف له»، والتي في قصة علي لم تكن حريراً صرفاً لما روى ابن أبي شيبة عن طريق أبي فاختة عن مغيرة بن برم عن علي قال: «أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة مسيرة بجرير إما سداها أو خنتها» فأرسل بها ليّ فقلت: ما أصنع بها، البسها؟ قال: لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسي، ولكن اجعلها خيراً بين القواطع» وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق ابن إسحاق عن مغيرة فقال فيه: «حلة من حرير» وهو محمول على رواية أبي فاختة وهو بقاء وممجمة ثم مشاة اسمه سعيد بن علاقة بكسر المهملة وتخفيف اللام ثم قلته، قلت: ولم يقع في قصة علي وعيد على لبسها كما وقع في قصة عمر، بل فيه «لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسي» ولا ريب أن ترك لبس ما خالطه الحرير أولى من لبسه عند من يقول بجوازه والله أعلم.

٣١- باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط

٥٨٤٣- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرَّبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَبِثُ مَنَةً وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْثَانِ اللَّيْنِ تَطَاوَرَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَصَلَّتْ آهَاتُهُ، فَقَالَ يَوْمًا مَنًى لَا تَدْخُلُ الْأَرْكَ، لَمَّا خَرَجَ سَأَلَهُ فَقَالَ: عَالِيَةٌ وَخَفِصَةٌ، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا فِي الْبَهَائِيلِ لَا نَعُدُّ النِّسَاءَ حُيْنًا، لَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَذَكَرَهُنَّ اللَّهُ، رَأَيْنَا لَهُنَّ بِذَلِكَ عَلِيًّا حَقًّا، مِنْ غَيْرِ أَنْ نُدْخِلَهُنَّ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِنَا، وَكَانَ يَتَنَبَّأُ بَيْنَ أُمَّرَائِي كَلَامًا، فَلَاغْلَقْتُ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: وَإِنَّكَ لَهَائِي؟ قَالَتْ: تَقُولُ هَذَا لِي وَأَنْتَ تُوَدِّي النَّبِيَّ ﷺ؟ فَأَنْتِ خَفِصَةٌ فَقُلْتُ لَهَا: إِنِّي أَخْلَوْتُكَ أَنْ تَغْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَقَدْ دَخَلْتَ إِلَيْهَا فِي أَهْلِهَا، فَأَنْتِ أُمُّ سَلَمَةَ فَقُلْتُ لَهَا، فَقَالَتْ: أَخْجَبُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، قَدْ دَخَلْتُ فِي أُمُورِنَا، فَلَمْ يَنْقُ إِلَى أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ فَرُدَّدْتُ، وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَابَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَدَّاهُ أَتَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ، وَإِذَا جِئْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَدَّاهُ أَتَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ مِنْ حَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ اسْتَقَامَ لَهُ، فَلَمْ يَنْقُ إِلَّا مَلَكَ غَسَّانَ الشَّامِ، كَمَا نَعَاثُ أَنْ يَأْتِيَنَا، فَمَا شَرَعْتُ إِلَّا بِالْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ أُمِّي، قُلْتُ لَهُ: وَمَا هُوَ؟ أَجَاءَ الْفَسَائِي؟ قَالَ: أَهْطَمُ مِنْ ذَلِكَ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، فَجِئْتُ لِذَا الْبُكَاءِ مِنْ حَجَرَيْنِ كُلَّهُنَّ، وَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ قَدْ صَعِدَ لِي مَشْرُوبَةً لَهُ، وَعَلَى بَابِ الْمَشْرُوبَةِ وَصِيفٌ، فَأَنْتِ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنِي لِي، فَإِذَا لِي، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خَيْرٍ قَدْ أَتَى لِي خَيْرِي، وَتَحَتَ رَأْسِي مِرْقَعَةٌ مِنْ أَدَمٍ خَشَوْهَا لَيْفٌ، وَإِذَا أَهْبَ مُنْقَلَعَةٌ وَقَرْعَةٌ، فَذَكَرْتُ الَّذِي قُلْتُ لِيخْفَةَ وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَأَلْبَسِي وَرَدْتُ عَلَيَّ أُمُّ سَلَمَةَ، فَتَحَنَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَبِثُ سَبْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلُ. [إراجع: ٨٩، أخرجه مسلم: ٤٧٩].

٥٨٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: أَخْبَرَنَا مَقْفَرٌ، عَنْ

النبي صلى الله عليه وآله، إذ تعجّل الطيات في الدنيا ليس من الحزم، فزهّد في الدنيا للأخرة، وأمر بذلك، ونهى عن كل سرف وحرمه. وتعبه ابن النثير بأنه تركه صلى الله عليه وآله عليه وسلم ليس الحرير إنما هو لاجتباب للمصيبة، وأما الزهد فإما هو في خالص الحلال وما لا عقوبة فيه، فالتقلل منه وتركه مع الإكسان هو الذي تتفاضل فيه درجات الزهاد. قلت: ولعل مراد ابن بطال بيان سبب التحريم فيستقيم ما قاله. وفيه جواز بيع الرجال الثياب الحرير وتصرفهم فيها بالهبة والمدينة لا اللبس. وفيه جواز حلة القريب الكافر والإحسان إليه بالمدينة. وقال ابن عبد البر: فيه جواز الهدية للكافر ولو كان حربياً. وتعقب بأن عطارداً إنما وقد تسع ولم يبق بمكة بعد الفتح مشترك. وأجيب بأنه لا يلزم من كون وفاة عطاردة سنة تسع أن تكون قصة الحلة كانت حينئذ بل جاز أن تكون قبل ذلك. وما زال المشركون يهدمون المدينة ومعاملون المسلمين بالبيع وغيره، وعلى تقدير أن يكون ذلك سنة الوفود فيحتل أن يكون في المدينة التي كانت بين الفتح وفتح أبي بكر، فإن منع المشركين من مكة إنما كان من حجة أبي بكر سنة تسع فيها وقع النهي أن لا يبيع بعد العام مشترك ولا يطوف بالبيت عريان، واستدل به على أن الكافر ليس مخاطباً بالفروع لأن عمر لما منع من لبس الحلة أمداها لأخيه المشرك ولم ينكر عليه، وتعقب بأنه لم يأمر إخوانه باللبس فيحتل أن يكون وقع الحكم في حقه كما وقع في حق عمر فيتبع بها بالبيع أو كسوة النساء، ولا يلبس حر. وأجيب بأن المسلم منه من الوازع الشرعي ما يحمله بعد العلم بالنهي عن الكذب، بخلاف الكافر فإن كفره يجعله على عدم الكف من تعاطي الحر، فلو لا أنه سباح له لبسه لما أهدى له ما في تمكّيه من الإمانة على المصيبة، ومن ثم يحرم بيع العيص من جرت عادته أن يتخله خيراً وإن احتمل أنه قد يشربه عصيراً، وكذا بيع الغلام الجليل عن يشتر بالمصيبة لكن يمتثل أن يكون ذلك على أصل الإباحة، وتكون مشروعية خطاب الكافر بالفروع تراخت عن هذه الواقعة، والله أعلم.

الزُهري قال: أَخْبَرَنِي جَدُّ بَنْتُ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، وَهُوَ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مَاذَا أَنْزَلَ الْبَلَاءُ مِنَ الْفِتَنِ، مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَزَائِنِ؟ مَنْ يُوَفِّقُ صَوَاحِبَ الْخُفَرَاتِ؟ كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ [راجع: ١١٥].

قال الزُّهري: وَكَانَتْ هُنْدُ لَهَا أَزْوَارٌ فِي كَمِيهَا تَبْنِي أَصَابِعَهَا. [راجع: ١١٥].

قوله: (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتجوز به البساط) معنى قوله: «يتجوز» يتوسع فلا يضيق بالانقصار على صنف بعينه، أو لا يضيق بطلب التيسر والغالب، بل يستعمل ما تيسر، ووقع في رواية الكشميهني «يتجوز» بجمع وزاي أيضاً لكنها ثقيلة مفتوحة بعد ألف وهي أوضح، والبسط بفتح الموحدة ما يسط ويجلس عليه. وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث ابن عباس في قصة المراتين اللتين نظاهرتا، وقد تقدم شرحه في الطلاق مستوفى والغرض منه نومه صلى الله عليه وسلم على حصير وتحت رأسه مرققة حشوها ليف، وقوله في هذه الرواية: «مرققة» بكسر أوله وسكون الراء وفتح الفاء بعدها قاف ما يرتفق به، وقد تقدم في الرواية الأخرى بلفظ «وسادة» وقوله: «فما شعرت بالأنصاري وهو يقول» وما شعرت بالأنصار إلا وهو يقول «قال الكرمانى: سقط حرف الاستثناء من جلّ النسخ بل من كلها، وهو مقدر والقرينة تدل عليه، أو «ما زائدة والتقدير شعرت بالأنصاري وهو يقول، أو ما صدريه وتكون هي المبتدأ وبالأنصاري الخبر أي شعوري متلبس بالأنصاري قائلًا: قلت، ويحتمل أن تكون ما نافية على حالها بغير احتياج لحرف الاستثناء، والمراد بالمبالغة في نفى شعوره بكلام الأنصاري من شدة ما دمعه من الخبر الذي أخبر به، ويكون قد استغنى فيه مرة أخرى، ولذلك نقله عنه، لكن رواية الكشميهني ترجح الاحتمال الأول وتوضح أن قول الكرمانى بل كلها ليس كذلك، وقوله: «وعلى باب المشربة وصيف» بمهملة وفاء وزن عظيم هو الغلام دون البلوغ وقد يطلق على من بلغ الخدمة، يقال وصف الغلام بالصيف وصفه. وقول عمر: «تقدمت إليها في أذاه» أي أنزلتها من أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يقع من العقوبة بسبب أذاه.

الحديث الثاني:

قوله: (كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) قال ابن بطال قرن النبي صلى الله عليه وسلم نزول الخزانين بالفتنة إشارة إلى أنها تسبب عنها، وإلى أن القصد في الأمر غير من الإكثار وأسلم من الفتنة، ومطابقة حديث أم سلمة هذا للترجمة من جهة أنه صلى الله عليه وسلم حذر من لباس الرقيق من الثياب الواسعة لأجسامهم لئلا يهين في الآخرة، وفيما حكاها الزهري عن هند ما يؤيد ذلك قال: وفيه إشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلبس الثياب الشفافة لأنه إذا حذر من لبسها من ظهور العورة كان أولى بصفة الكمال من غيره اهـ وهو مبني على أحد الأقوال في تفسير المسارد بقوله: «كاسية عارية» كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن، ويحتمل أن يكون الحديثان دالين على الترجمة بالتوزيع. فحدث عمر مطابق للبسط وحديث أم سلمة مطابق للباس، والمراد بقوله يتجوز أي فيما يتعلق بنفسه وبأهله.

قوله: (قال الزهري: وكانت هند لها أزوار في كميهما بين أصابعها) مر موصل بالإسناد المذكور إلى الزهري، وقوله: «أزوار» وقع للاكثر وفي رواية أبي أحمد الجرجاني «إزار» براء واحدة وهو غلط، والمعنى أنها كانت تخشى أن يبدو من جسدها شيء بسبب سعة كميهما فكانت تزود ذلك ثلثا يبدو منه شيء فتدخل في قوله صلى الله عليه وسلم «كاسية عارية»

٣٢- باب مَا يُدْعَى لِمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا

٥٨٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيد: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ غَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي أُمُّ خَالِدِ بْنِتْ خَالِدٍ قَالَتْ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَابِهَا خِيَمَةٌ سَوْدَاءُ، قَالَ: «مَنْ تَزَوَّنَ نَكَسُوهَا هَلْبَاهُ خِيَمَتِهَا».

فَأَسْكَبَتْ أَقْرُومَهُ، قَالَ: «الْثَوْبُ بِأَمِّ خَالِدٍ». فَأَتَى بِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَلْبَسَنِيهَا يَدِيهِ،

قوله: (باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً) كأنه لما ثبت عنه حديث ابن عمر قال: «رأى النبي صلى الله عليه وسلم على عمر ثوباً قال: ليس جديداً، وعش حبيداً، ومث شهيداً» أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان، وأعله النسائي. وجاء أيضاً بقوله يدعو به من لبس الثوب الجديد إحداه: منها ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي سعيد «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجد ثوباً سماه باسمه عامة أو قميصاً أو رداء ثم يقول: اللهم لك الحمد أنت كسوتيه، أسألك بخيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له» وأخرج الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عمر رفته «من لبس جديداً فقال: الحمد لله الذي كساني ما أوري به عورتى، وأجمل به في حياتى - ثم عمد إلى الثوب الذي أخلق فتصدق به - كان في حفظ الله وفي كشف الله حياً وميتاً» وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث معاذ بن أنس رفته «من لبس ثوباً قال: الحمد لله الذي كساني هذا ووزقته من غير حول مني ولا قوة، غفر الله له ما تقدم من ذنبه» وحديث أم خالد بنت سعيد المذكور في هذا الباب تقدم شرحه في «باب الخميصة السوداء» قريباً، وتقدم بيان الاختلاف في قوله صلى الله عليه وسلم لها: «إبني وأخوتي» هل بالقاف أو الفاء، وقوله فيه: «خميصة سوداء» لا يأتي ما وقع في كتاب الجهاد أنه كان عليها قميص أصفر، لأن القميص كان عليها لما جاء بها، والخميصة هي التي كسيتها.

وقوله في آخره (قال إسحاق) هو ابن سعيد راوي الحديث عن أبيه، وهو موصل بالسند المذكور،

وقوله: (حدثني امرأة من أهلي) لم اتفق على اسمها، وقوله إنها رائته على أم خالد أي الثوب، ويستفاد من ذلك أنه بقي زماناً طويلاً، وقد تقدم ما يدل على ذلك صريحاً في «باب الخميصة».

٣٣- باب النهي عن التزعفر للرجال

٥٨٤٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ. [أخرجه مسلم: ٢١٠١].

قوله: (باب النهي عن التزعفر للرجال) أي في الجسد، لأنه ترجم بعده «باب الثوب المزعفر» وقيد بالرجل ليخرج المرأة.

قوله: (عن عبد العزيز) هو ابن صهيب.

قوله: (أن يتزعفر الرجل) كذا رواه عبد الوارث وهو ابن سعيد مقيداً، ووافقه إسماعيل بن علي وحماد بن زيد عند مسلم وأصحاب السنن، ووقع في رواية حماد بن زيد «نهى عن التزعفر للرجال» ورواه شعبة عن ابن علي عند النسائي مطلقاً فقال: «نهى عن التزعفر» وكأنه اختصره، وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العشرة من الحفاظ مقيداً بالرجل، ويحتمل أن يكون إسماعيل اختصره لما حدث به شعبة والمطلق محمول على المقيّد، ورواية شعبة عن إسماعيل من رواية الأكارب عن الأصاغر. واختلف في النهي عن التزعفر هل هو لرائحته لكونه من طيب النساء ولهذا جاء الزجر عن الخلق؟ أو لكونه فيلتحق به كل صفة؟ وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال: أنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر، وأمره إذا تزعفر أن يفسله. قال: وأرخص في المصفر لأنني لم أجد أحداً يحكي عنه إلا ما قال علي «نهائي ولا أقول انهاهم» قال البيهقي: قد ورد ذلك عن غير علي، وساق حديث عبد الله بن عمرو قال: «رأى عليّ النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين معصفرين فقال: إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما» أخرجه مسلم، وفي لفظ له «قلقت أغسلهما؟ قال لا بل أحرقهما» قال البيهقي قل بلغ ذلك الشافعي لقال به اتباعاً لسنة كعادته. وقد ذكره المصفر جماعة من السلف وأرخص فيه جماعة، وعن قال بكراته من أصحابنا الحلبي، واتباع السنة هو الأول اهـ وقال النووي في «شرح مسلم» اتفق البيهقي المسألة والله أعلم، وأرخص مالك في المصفر والمزفر في البيوت كرهه في المحال، وسأني قريباً حديث ابن عمر في الصفرة، وتقدم في النكاح حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة، وتقدم الجواب عن ذلك بأن الخلق كان في ثوبه علق به من المرأة ولم يكن في جسده،

والكرامة لمن تزفر في بدنه أشد من الكرامة لمن تزفر في ثوبه. وقد أخرج أبو داود والترمذي في «الشمال» والنسائي في «الكبرى» من طريق سلم العلوي عن أنس «دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم عليه أثر صفرة فذكره ذلك، وقبلما كان يواجه أحدًا بشيء يكرمه، فلما قال: لو أمرت هذا أن يترك هذه الصفرة» وسلم يفتح المهملة وسكون اللام فيه لين، ولأبي داود من حديث عمار رضى «لا تخضر للملاكمة جنازة كافر ولا مضجع بالزعفران» وأخرج أيضاً من حديث عمار قال: «قدمت على أهلي ليلاً وقد تشقت بدائي، فخلقتوني بزعفران، فسلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرحب بي وقال انذهب فاضل عنك هذا»

٣٤- باب الثوب المزعفر

٥٨٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُخْرَمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا يَبُورُ مِنْ أَوْ بَزَعْفَرَانٍ. [رواج: ١٣٤، أخرجه مسلم: ١١٧٧].

قوله: (باب الثوب المزعفر) ذكر فيه حديث ابن عمر «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يلبس المخرم ثوباً مصبوغاً بوزر أو زعفران» كذا أورده مختصراً، وقد تقدم مطولاً مشروحاً في كتاب الحج، وقد أخذ من التقليد بإلزام لبس الثوب المزعفر للحلال، قال ابن بطال: أجاب مالك وجماعة لبس الثوب المزعفر للحلال وقالوا: إنما وقع النهي عنه للمحرم خاصة، وحمله الشافعي والكوفيون على المحرم وغير المحرم، وحديث ابن عمر الآتي في «باب النعال السبئية» يدل على الجواز، فإن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بالصفرة. وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال: «رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي سنته عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف، وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صبغ لثامه ورواه بزعفران، وفيه روافد مجهول، ومن المستغرب قول ابن العربي: إن يرد في الثوب الأصفر حديث، وقد ورد فيه عدة أحاديث كما ترى، قال الملب: الصفرة أبهج الألوان إلى النفس، وقد أشار إلى ذلك ابن عباس في قوله تعالى: ﴿صَفَرًا فَاقْصِرْ لَهَا تَرْتِيزًا﴾. [البقرة: ٦٩].

٣٥- باب الثوب الأحمر

٥٨٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعَ النَّبَاةَ ﷺ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَثْبُوعًا، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي خَلْعٍ خَضَرَاءَ، مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ. [رواج: ٣٥٩، أخرجه مسلم: ٢٣٣٧].

قوله: (باب الثوب الأحمر) ذكر فيه حديث البراء «كان النبي صلى الله عليه وسلم مبرعاً، ورأيت في حلة حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه» وقد تقدم في صفته النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم أم سياتاً من هذا.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السيمي (سمع البراء) هو ابن عازب، كذا قال أكثر أصحاب أبي إسحاق، وخالفهم أشعث فقال: «عن أبي إسحاق عن جابر بن سمرة» أخرجه النسائي وأهله الترمذي وسهته، ونقل عن البخاري أنه قال: حديث أبي إسحاق عن البراء وعن جابر بن سمرة صحيحان وصححه الحاكم، وقد تقدم حديث أبي جحيفة قريباً، ويأتي وفيه «حلة حمراء» أيضاً. ولأبي داود من حديث هلال بن عامر عن أبيه «رايت النبي صلى الله عليه وسلم يضبط بمنى على بعير وعليه برد أحمر» وإسناده حسن، والطبراني بسند حسن عن طارق الحارثي نحوه لكن قال: «بسوق ذي الحجاز» وتقدم في «باب التزفر» ما يتعلق بالصفرة، فإن غالب ما يصبغ بالصفرة يكون أحمر، وقد تلخص لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال: الأول: الجواز مطلقاً جاء عن علي وطلمة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة، وعن سميد بن المسيب والنخعي والشامي وأبي قلابة وعلي والول وطائفة من التابعين. القول الثاني: المنع مطلقاً لما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وما نقله البيهقي وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التقدم» وهو بالفاء وتشديد الدال وهو المشيع بالصفرة فسر في الحديث، وعن عمر أنه كان إذا رأى على الرجل ثوباً مصفراً جذب به وقال: «دعوا هذا للنساء» أخرجه الطبراني. وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن «الحمرة من زينة الشيطان والشيطان يحب الحمر» واصله أبو علي بن السكن وأبو محمد

بن عدي، ومن طريق البيهقي في «الشعب» من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف عن الحسن بن رافع بن يزيد التقني رضى «إن الشيطان يحب الحمر، وإياكم والحمر، وكل ثوب ذي شهرة» وأخرجه ابن منداه وادخل في روايته له بين الحسن ورافع رجلاً، فالحديث ضعيف ويالغ الجزقاتي، فقال إنه باطل، وقد وقعت على كتاب الجزقاتي المذكور وترجمه بالأبائيل «وهو بخط ابن الجزري، وقد تبعه على ما ذكر في أكثر كتابه «الموضوعات» لكنه لم يوافق على هذا الحديث فإنه ما ذكره في الموضوعات فاصاب، وعن عبد الله بن عمرو قال: «مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم» أخرجه أبو داود والترمذي وسهته واليزار وقال: لا نعلمه إلا بهذا الإسناد، وفيه أبو يحيى القنات مختلف فيه، وعن رافع بن خديج قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى على رواحلتا أكسية فيها خطوط عمن حر قال: «ألا أرى هذه الحمره قد غلبتكم، قال قمنا سراعاً فترعناهما حتى نفر بعض إيلنا» أخرجه أبو داود وفي سنته راو ما سمع، وعن امرأة من بني أسد قالت: «كنت عند زينب أم المؤمنين ونحن نصنع ثياباً لها بمغرة، إذ طلع النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رأى المغرة رجح، فلما رأت ذلك زينب فسلت ثيابها ووارت كل حرمة، فجاء فدخل» أخرجه أبو داود وفي سنته ضعف. القول الثالث: يكره لبس الثوب المشع بالحمره دون ما كان صبغه خفيفاً، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد، وكان الحجة فيه حديث ابن عمر المذكور قريباً في القدم. القول الرابع: يكره لبس الأحمر مطلقاً لقصد الزينة والشهرة، ويجوز في البيوت والمهنة، جاء ذلك عن ابن عباس، وقد تقدم قول مالك في باب التزفر. القول الخامس: يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج، ويقع ما صبغ بعد النسج، منجى إلى ذلك الخطابي واحتج بأن الحلة الواردة في الأخبار الواردة في لبس النبي صلى الله عليه وسلم الحلة الحمراء إحدى حلتى اليمن، وكذلك البرد الأحمر، ويروى اليمن يصبغ غزلاً ثم ينسج. القول السادس: اختصاص النهي بما يصبغ بالمصفر لورود النهي عنه، ولا يمنع ما صبغ بغيره من الأصباغ، ويعكر عليه حديث الخيرة المتقدم. القول السابع: تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله، وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا، وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الحلة الحمراء فإن الحلال اليمانية غالباً تكون ذات خطوط حمر وغيرهما، قال ابن القيم: كان بعض العلماء يلبس ثوباً مشبهاً بالحمره يزعم أنه يتبع السنة، وهو غلط، فإن الحلة الحمراء من برود اليمن والبرد لا يصبغ أحمر صرفاً. كذا قال، وقال الطبراني بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال: الذي أراه جواز لبس الثياب المصبغة بكل لون، إلا أنني لا أحب لبس ما كان مشبهاً بالحمره ولا لبس الأحمر مطلقاً ظاهراً فرق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروءة في زماننا فإن مراعاة ذي الزمان من المروءة ما لم يكن إثمًا، وفي مخالفة الزبي ضرب من الشهرة، وهكذا يمكن أن يلخص منه قول ثامن. والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه ليس الكفار فالقول فيه كالقول في الميثرة الحمراء كما سيأتي، وإن كان من أجل أنه زي النساء فهو راجع إلى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النهي عنه لا لذاته، وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك، وإلا فيقرب ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين الحافل والبيرت.

٣٦- باب الميثرة الحمراء

٥٨٤٩- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مَقْرُونٍ، عَنْ النَّبَاةِ ﷺ قَالَ: أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ بِسَبْعِ عَشْرَةِ الْمَرْبُوعِ، وَتَبَاعِ الْمِثْرَةِ، وَتَشْيِيبِ الْأَصْطَرِ، وَهَذَا عَنْ: لَيْسَ الْخَيْرِ، وَالْكَهْنِ، وَالْقَسِيِّ، وَالْإِسْتَرْقِ، وَالْمِثَارِ الْخَمْرُ. [رواج: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٦٦، بإسناد].

قوله: (باب الميثرة الحمراء) ذكر فيه حديث سفیان وهو الثوري عن أشعث وهو ابن أبي الشعثاء عن معاوية بن سويد عن البراء قال: «أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع» الحديث وفي آخره «وعن لبس الخمر والدياج والإسترق والميثار الحمر» فالخير قد سبق القول فيه، والدياج والإسترق صفتان نقيضتان منه، وأما الميثار فهي جمع ميثرة تقدم ضبطها في «باب لبس القسي» وقد أخرج أحمد والنسائي وأصله عند أبي داود بسند صحيح عن علي قال: «نهى عن الميثار الأرجوان» هكذا عندهم بلفظ «نهى» على البناء للمجهول، وهو محمول على الرقع، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من طريق هيرة بن برم بختانية أوله وزن عظيم عن علي قال: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غاتم الذهب، وعن لبس القسي، والميثرة الحمراء» قال أبو عبيد: الميثار الحمر التي جاء النهي عنها كانت من مركب المعجم من

يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ. [راجع: ١٧٤٠، أخرجه مسلم: ١١٧٨].

قوله: (باب النعال) جمع نعل وهي مئونة، قال ابن الأثير: هي التي تسمى الآن تاسومة، وقال ابن العربي: النعل لباس الأنبياء، وإنما أخذ الناس غيرها لما في أرضهم من الطين، وقد يطلق النعل على كل ما يقي القدم. قال صاحب المحكم: النعل والنملة ما وقبت به القدم.

قوله: (السبيغة) بكسر الهملة وسكون اللوطة بعدها مثناة منسوبة إلى السبت، قال أبو عبيد هي المديونة، ونقل عن الأصمعي وعن أبي عمرو الشيباني، زاد الشيباني، زاد الشيباني بالقرط، قال: وزعم بعض الناس أنها التي حلق عنها الشعر. قلت: أشار بذلك إلى مالك نقله ابن وهب عنه ووافقه، وكأني سأخوذ من لفظ السبت لأن معناه القطع فالحلق بمناء، ولابد ذلك جواب ابن عمر المذكور في الباب، وقد وافق الأصمعي الخليل وقالوا: قيل لما سبغت لأنها تسبغت بالديباغ أي لانت، قال أبو عبيد: كانوا في الجبالية لا يلبس النعال المديونة إلا أهل السعة، واستشهد لذلك بشعر، وذكر في الباب أربعة أحاديث:

الأول: حديث أنس في الصلاة في التملين وقد تقدم شرحه في الصلاة.

الثاني: حديث ابن عمر من رواية سعيد المقبري عن عبيد بن جريح وهما تبايناً منياً.

قوله: (وأياك تصنع أربعاً) ذكرها، فأما الاعتصام على مس الركنين البائتين فتقدم شرحه في كتاب الحج، وكذلك الإحلال يوم التروية، وأما الصبح بالصفرة فتقدم في باب التزفر، ووقع في رواية ابن إسحاق عن عبيد بن جريح «تصفر بالورس» وأما لبس النعال السبيغة فهو المقصود بالذكر هنا، وقول ابن عمر «لبس النعال التي ليس فيها شعر» يزيد تفسير مالك للحق، وقال الخطابي: السبيغة التي دبغت بالقرط وهي التي سبت ما عليها من شعر أي حلق، قال وقد تمسك بهذا من يدعي أن الشعر ينحس بالموت، وأنه لا يؤثر فيه الديباغ، ولا دالة في ذلك، واستدل بحديث ابن عمر في لباس النبي صلى الله عليه وسلم النعال السبيغة وبعبه لذلك على جواز لبسها على كل حال، وقال أحمد: يكره لبسها في المقابر لحديث بشر بن الحصاصية قال: «بينما أنا أمشي في المقابر علي نعلان إذا رجل ينادي من خلفي: يا صاحب السبطين إذا كنت في هذا الموضع فاخلع نعليك» أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم واحتج به على ما ذكر، وتعبه الطحاوي بأنه يجوز أن يكون الأمر بخلعهما لأذى فيهما، وقد ثبت في الحديث أن الميت يسع قرع نعلهم إذا ولوا عنه مديين، وهو دال على جواز لبس النعال في المقابر، قال وثبت حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في نعليه، قال: فإذا جاز دخول المسجد بالنعل فلغيره أولى. قلت: ويجعل أن يكون النهي لإكرام الميت كما ورد النهي عن الجلوس على القبر، وليس ذكر السبطين للتخصيص بل اتفق ذلك والنهي إنما هو للنهي على القبر بالنعل.

الحديث الثالث والرابع: حديث ابن عمر وابن عباس فيما لا يلبس الحر، وفيه ذكر التملين، وقد تقدم شرحهما في كتاب الحج. وفي هذه الأحاديث استحباب لبس النعل، وقد أخرج مسلم من حديث جابر رفعه «استكروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكباً ما اتعلم» أي أنه شبه بالراكب في خفة المشقة وقلة التعب وسلامة الرجل من أذى الطريق، قاله النووي وقال القرطبي: هذا كلام يليق ولفظ فصيح بحيث لا ينسج على سواه ولا يؤتى مثله، وهو إرشاد إلى الصلحة وتنبه على ما يحضف المشقة، فإن الحافي للمدبر للمشي يلقى من الآلام والمشقة العشار وغيره ما يقطعه عن المشي ويمتنع من الوصول إلى مقصوده كالراكب فلذلك شبه به.

٣٨- باب يَدُ الْبَاطِلِ الْيَمْنَى

٥٨٥٤- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهْزَانَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ مَلَمٍ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَسْرُوقَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجِبُّ الْيَمْنَ فِي طَهْوَرِهِ وَتَرَجُلِهِ وَتَعْلِيهِ. [راجع: ١٦٨، أخرجه مسلم: ٢٦٨].

قوله: (باب يَدُ الْبَاطِلِ الْيَمْنَى) ذكر فيه حديث عائشة «كان يحب اليمين في طهوره وتعلمه» وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وهو ظاهر فيما ترجم له، والله أعلم.

ديباغ وحري. وقال الطبري هي وعاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الأرجوان وحكي في «المشارق» قولاً أنها سروج من ديباج، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير، وقولاً أنها تشبه المخذة تحشى بقطن أو ريش يبيهاها الراكب تحته، وهذا يوافق تفسير الطبري، والأقوال الثلاثة يجهل أن لا تكون متخالفة بل المباشرة تطلق على كل منها، وتفسير أبي عبيد يجهل الثاني والثالث، وعلى كل تقدير فالباشرة وإن كانت من حرير فالنهي فيها كالتنهي عن الجلوس على الحرير، وقد تقدم القول فيه، ولكن تنقيدها بالأحر أصح من مطلق الحرير فيمتنع إن كانت حريراً، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك جراء، وإن كانت من غير حرير فالنهي فيها للزجر عن التشبه بالأعاجم، قال ابن بطال: كلام الطبري يقتضي التسوية في المنع من الركوب عليه سواء كانت من حرير أم من غيره، فكان النهي عنها إذا لم يكن من حرير للتشبه أو للسرف أو التزين، وبحسب ذلك تفصيل الكرامة بين التحريم والتزيم، وأما تنقيدها بالحرمة فمن يجعل المطلق على التحريم - وهم الأكثر - ينحس المنع بما كان أحر، والأرجوان المذكور في الرواية التي أشرت إليها بضم الحزبة وإليهم بينهما راه ساكنة ثم واو خفيفة، وحكى عياض ثم القرطبي فتح الحزبة وأكره النووي وصوب أن الضم هو المعروف في كتب الحديث واللغة والقرئ، واختلفوا في المراد به فقيل هو صبيح أحر شديد الحمرة وهو نور شجر من أحسن الألوان، وقيل: الصوف الأحمر، وقيل: كل شيء أحر فهو أرجوان. ويقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان، وحكى السرياني أحر أرجوان فكأنه وصف للمبالغة في الحمرة كما يقال أبيض يقف وأصفر فاقع، واختلفوا هل الكلمة حريية أو مصرية؟ فإن قلنا باختصاص النهي بالأحر من الماتر فالمنع في النهي عنها ما في غيرها كما تقدم في الباب قبله، وإن قلنا لا ينحس بالأحر فالمنع بالنهي عنها ما في من التزيم، وقد يعتاده الشخص تنمونه فيشق عليه تركها فيكون النهي نهي إرشاد لصلحة دينية، وإن قلنا النهي عنها من أجل التشبه بالأعاجم فهو لصلحة دينية، لكن كان ذلك شعارهم حينئذ وهم كفار ثم لما يصير الآن ينحس بشعارهم زال ذلك المنع فتزول الكرامة، والله أعلم.

٣٧- باب النعال السَّيِّئَةِ وَغَيْرِهَا

٥٨٥٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْلِي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. [راجع: ٣٨٦، أخرجه مسلم: ٥٥٥].

٥٨٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، قَالَ: مَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَعْسُ مِنَ الْأَرَاكِنِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّيِّئَةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهَلَ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَانَ، وَلَمْ تَهْلُ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّوْبَةِ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَا الْأَرَاكِنُ: فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، وَأَمَّا النِّعَالَ السَّيِّئَةُ: فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي نُسِ فِيهَا حَرٌّ وَتَوَخَّاهُ فِيهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ: فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا. وَأَمَّا الْهَيْلَانُ: فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَتَبِعَ بِهِ وَاحِلَةً. [راجع: ١٦٦، أخرجه مسلم: ١١٨٧ وأخرجه: ١٢٦٧، مختصراً].

٥٨٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحَرَّمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَهْرَانٍ أَوْ زُرٍّ. وَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا اسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». [راجع: ١٣٤، أخرجه مسلم: ١١٧٧].

٥٨٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَمَ

٤٠- باب لا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ

٥٨٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيُظْهِمَهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُظْلِمَهُمَا جَمِيعًا». [الترمذي: ٥٨٥٦، أخرجه مسلم: ٢٠٩٧ باختصار].

قوله: (باب لا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ) ذكر فيه حديث أبي هريرة من رواية الأخرج عنه، قال الخطابي: الحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو نحو، فإذا اتفقت إحدى الرجلين احتاج للثاني أن يتوقى لإحدى رجله ما لا يتوقى للأخرى فيخرج بذلك من سجية شيء، ولا يأمن مع ذلك من العثار. وقيل: لأنه لم يعدل بين جوارحه، وربما نسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي أو ضعفه. وقال ابن العربي: قبل الملة فيها أنها مشية الشيطان، وقيل لأنها خارجة عن الاحتداد. وقال البيهقي: الكراهة فيه للشبهة فتستد الأبعاد أن ترى ذلك منه. وقد ورد النهي عن الشهرة في اللباس. فكل شيء صير صاحبه شهرة فحرم أن يحتجب. وأما ما أخرجه مسلم من طريق أبي رزين عن أبي هريرة بلفظ «إذا قطع شحس أحدكم فلا يمشي في نعل واحد حتى يصلحها» وله من حديث جابر «حتى يصلح نعله» وله لأحد من طريق همام عن أبي هريرة «إذا قطع شحس أحدكم أو شراكه فلا يمشي في إحداهما ينعل والأخرى حافية، ليظفها جميعاً أو ليتملها جميعاً» فهذا لا مفهوم له حتى يبدل على الإذن في غير هذه الصورة، وإنما هو تصوير خرج خرج الغالب، ويمكن أن يكون من مفهوم المرفقة وهو التثنية بالأدنى على الأعلى، لأنه إذا منع مع الاحتياج فنع عدم الاحتياج أولى. وفي هذا التقرير استدراك على من أجاز ذلك حين الضرورة، وليس كذلك، وإنما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها كفوها للضرورة المذكورة لكن لعله موجودة فيها أيضاً، وهو دال على ضعف ما أخرجه الترمذي عن عائشة قالت: «وما انقطع شحس نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى في النعل الواحدة حتى يصلحها» وقد رجع البخاري وغير واحد وقفه على عائشة. وأخرج الترمذي بسند صحيح «من عاتشة أنها كانت تقول لأخيه: أبا هريرة فيمشي في نعل واحد» وكذا أخرج ابن أبي شيبة موقوفاً، وكأنها لم يلفها النهي وقولها: «لأخيه» معناه لأفعلن فضلاً يخالفه. وقد اختلف في ضبطه فروي «لأخلفن» وهو أوسع في المراد، وروي «الأخنة» من الحث بالهمزة والنون المثلثة واستبعد، يمكن أن يكون بلغها أن أبا هريرة حلف على كراهية ذلك فأرادت المبالغة في مخالفته، وروي «لأخيه» بكسر المعجمة بعدما تحتانية ساكنة ثم فاء وهو تصحيف، وقد وجهت بأن مرادها أنه إذا بلغها أنها خالفتها أمسك من ذلك خوفاً منها وهذا في غاية البعد، وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناس من يكره عليه هذا الحكم، ففي روايته مسلم المذكورة من طريق أبي رزين «خرج إلينا أبو هريرة فضرب يده على جبهته فقال: أما إنكم تحدثون أنني أكذب لتهتكوا وأفسل، أشهد لسمعت» فذكر الحديث، وقد افتد أبا هريرة جابر على رفع الحديث، فأخرج مسلم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول: «إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يمشي في نعل واحد» الحديث ومن طريق مالك عن أبي الزبير عن جابر «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نعل واحد» ومن طريق أبي خزيمة عن أبي الزبير عن جابر رفته «إذا قطع شحس أحدكم فلا يمشي في نعل واحد حتى يصلح شحسه ولا يمشي في خف واحد» قال ابن عبد البر: يأخذ أهل العلم برأي عائشة في ذلك، وقد ورد عن علي وابن عمر أيضاً أنها فصل ذلك، وهو إما أن يكون بلغها النهي، أشار إلى ذلك ابن عبد البر. والشحس بكسر المعجمة وسكون المهملة بعدما عين مهملة: السير الذي يميل في أصبع الرجل من النعل، والشراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف أحد سيور النعل التي تكون في وجهها، وكلاهما يميل للمشي يفقده، وقال عياض: روي عن بعض السلف في المشي في نعل واحد أو خف واحد أثر لم يصح، أو له تأويل في المشي السير بقدر ما يصلح الأخرى، والتقييد بقوله: «لا يمشي» قد يتسلك به من أجاز الرقوف بنعل واحدة إذا عرض للنعل ما يحتاج إلى إصلاحها، وقد اختلف في ذلك فنقل عياض عن مالك أنه قال: يخلع الأخرى ويضع إذا كان في أرض حارة أو نحوها ما يضر فيه المشي حتى يصلحها أو يمشي حافياً إن لم يكن ذلك. قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح في الفتوى، وفي الأثر وعليه العلماء، ولم يتعرض لصورة المجلس. والذي يظهر جوازها بناء على أن الملة في النهي ما تقدم ذكره، إلا ما ذكر من إرادة العدل بين الجوارح فإنه يتناول هذه الصورة أيضاً.

قوله: (ليتملها جميعاً) قال ابن عبد البر أرواد القدمين وإن لم يمر لهما ذكر وهذا مشهور في لغة العرب، وورد في القرآن أن يؤتى بضير لم يتقدم له ذكر لدلالة السياق عليه. ويتملها ضبطه النووي بضم أوله من أتمل، وتتبعه شيخنا في «شرح الترمذي» بأن أهل اللغة قالوا نعل يفتح العين وحكي كسرهما واتمل أي ليس النعل، لكن قد قال أهل اللغة أيضاً أتمل رجله لبسها نعلًا ونعل دابته جعل لها نعلًا، وقال صاحب «الحكم» أتمل الدابة والبعر وتملها بالشديد وكذا ضبطه عياض في حديث عمر المتقدم «إن غسان تمل الخيل» بالضم أي تجعل لها نعلًا. والحاصل أن الضمير إن كان للقدمين جاز القسم والفتح، وإن كان للقدمين تعين الفتح.

قوله: (أو ليظفها جميعاً) كذا لاكسر، ووقع في رواية أبي مصعب في «الموطأ» أو ليظفها، وكذا في رواية لمسلم، والذي في جميع روايات «الموطأ» كسالي في البخاري، وقال النووي، وكلا الروايتين صحيح، وعلى ما وقع في رواية أبي مصعب فالضمير في قوله: «أو ليظفها» يعود على النعلين لأن ذكر النعل قد تقدم والله أعلم. (تكمله) قد يدخل في هذا كل لباس شفع كالخفين وإخراج اليد الواحدة من الكعب دون الأخرى وللتري على أحد المتكئين دون الآخر قاله الخطابي. قلت: وقد أخرج ابن ماجه حديث الباب من رواية محمد بن عجلان عن سعيد القفري عن أبي هريرة بلفظ «لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحد» وهو عند مسلم أيضاً من حديث جابر، وعند أحد من حديث أبي سعيد، وعند الطبراني من حديث ابن عباس، وإلحاق إخراج اليد الواحدة من الكعب وترك الأخرى بلبس النعل الواحدة والخف الواحد بعيد، إلا أن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الشهرة، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المتكئين، والله أعلم.

٣٩- باب يَنْزِعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى

٥٨٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتِهِ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا انْتَرَعَ فَلْيَنْتِهِ بِالشَّمَالِ، لِيَكُنِ الْيَمْنَى أَوْلَهُمَا نَعْلٌ وَأَخْرَهُمَا نَزْعٌ». [أبو داود: ٥٨٥٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩٧].

قوله: (باب ينزع نعله اليسرى) وقع ذكر هذه الترجمة قبل التي قبلها عند الجميع إلا أبا ذر، ولكل منهما وجه.

قوله: (إذا انتعل أي لبس النعل).

قوله: (باليمن) في رواية الكشيبي باليمن.

قوله: (وإذا انتزع) في رواية مسلم «وإذا خلع».

قوله: (لتكن اليمنى أولهما نعل وأخروهما نزع) زعم ابن وضاح فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله: «بالشمال» وضبط قوله أولهما وأخروهما بالنصب على أنه خبر كان أو على الحال والخبر تملع وتنزع، وضبطا بمشتتين فوقائيتين وتحتائيتين مذكرين باعتبار النعل والمخلع، قال ابن العربي: البداية باليمن مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لتفضل اليمن حساً في القوة وشرعاً في التندب إلى تقديمها. وقال النووي: يستحب البداية باليمن في كل ما كان من باب التكرم أو الزينة، والبداية باليسار في ضد ذلك كالدخول إلى الخلاء ونزع النعل والخف والخروج من المسجد والاستنجاء وغيره من جميع المستقرات، وقد مر كثير من هذا في كتاب الطهارة في شرح حديث عائشة: كان يحجبه الثيمن. وقال الحليسي وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة لأنه وقاية للبدن، فلما كانت اليمنى أكرم من اليسرى يبدى بها في اللبس وأخرت في الخلع لتكون الكرامة لها أدم وحفظها منها أكثر، قال ابن عبد البر: من بدأ بالانتعال في اليسرى أساء لمخالفة السنة، ولكن لا يجرم عليه لبس نعله. وقال غيره: ينبغي له أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمن، ويمكن أن يكون مراد ابن عبد البر ما إذا لبسها معاً فبدأ باليسرى فإنه لا يشرع له أن ينزعها ثم يليسها على الترتيب المأمور به إذ قد فات حله. ونقل عياض وغيره الإجماع على أن الأمر فيه للاستحباب، والله أعلم.

٤١- باب قِيلَانَ فِي نَعْلٍ، وَمَنْ رَأَى قِبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا

٥٨٥٧- حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ يَمْنَانَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ

عَنْهُ أَنْ نَعْلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَهَا قِيَالَانِ. [محر: ٥٨٥٨].

٥٨٥٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ نَعْلَيْنِ لَهُمَا قِيَالَانِ. فَقَالَ: ثَابِتُ الْبَنَانِيُّ: هَذِهِ نَعْلُ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٥٨٥٧].

قوله: (باب قِيَالَانِ في نعل أي في كل فردة ومن رأى قِيَالًا واحدًا واسعًا) أي جائز. القبال بكسر القاف وتخفيف الواويدة وآخره لام هو الزمام وهو السير الذي يعقد فيه الشنع الذي يكون بين إصبعي الرجل.

قوله: (همام) وقع في رواية ابن السكن على الفريري هشام بدل همام، والذي عند الجماعة أولى.

قوله: (أَن نَعْلِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وقع في رواية عند الكشيحي بالإنفراد وكذا في قوله: «لهما».

قوله: (قِيَالَانِ) زاد ابن سعد عن عفان عن همام «من سبت ليس عليهما شعر» وقد أخرجه أحمد عن عفان بدون هذه الزيادة، وقوله: «سبت» بكسر المهملة وسكون الواويدة بدلها مثناة وقد فسره في الحديث.

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل، وجد الله هو ابن المبارك.

قوله: (عيسى بن طهمان قال: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ نَعْلَيْنِ لَهُمَا قِيَالَانِ، فَقَالَ ثَابِتُ الْبَنَانِيُّ: هَذِهِ نَعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هذا مرسل قاله الإسمايلي. قلت صورته الإرسال لأن ثابتًا لم يصرح بأن أنسًا أخبره بذلك، فإن كان ثابت قاله بحضرة أنس وأقره أنس على ذلك فيكون أخذ عيسى بن طهمان له عن أنس عرضًا، لكن قد تقدم هذا الحديث في الخمس من طريق ابن أحد الزبيري عن عيسى بن طهمان بما ينفي هذا الاحتمال، ولقظه «أخرج إلينا أنس نعلين جرودتين لهما قِيَالَانِ، فحدثني ثابت البناني بعد عن أنس أنهما نعلان النبي صلى الله عليه وسلم» فظهر بهذا أن رواية عيسى عن أنس إخراجها النعلين فقط وأن إضاعتها للنبي صلى الله عليه وسلم من رواية عيسى عن ثابت عن أنس، وقد أشار الإسمايلي إلى أن إخراج طريق أبي أحد أولى، وكأنه لم يستحضر أنها تقدمت هناك، والبخاري على عادته إذا صححت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الإرسال اعتمادًا عن الموصول، وقد أخرج الترمذي في «الشمائل» وابن ماجه بسند قوي من حديث ابن عباس «كانت لنعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قِيَالَانِ مِثْلِي شَرَاكِهِمَا» قال الكرماني: دلالة الحديث على الترجمة من جهة أن النعل صادقة على مجرم ما يليس في الرجلين، وأما الركن الثاني من الترجمة فمن جهة أن مقابلة الشيء بالشيء يبيد التوزيع، فكل واحد من نعل كل رجل يقال واحد. قلت: بل أشار البخاري إلى ما ورد عن بعض السلف، فقد أخرج البيهقي والطبراني في «الصغير» من حديث أبي هريرة مثل حديث أنس هذا وزاد «وكذا لأبي بكر ولعمر، وأول من عقد عقدة واحدة عثمان بن عفان» لفظ الطبراني وسياق البيهقي مختصر، ورجال سننه ثقات، وله شاهد أخرجه النسائي من رواية محمد بن سيرين عن عمرو بن أوس مثله دون ذكر عثمان.

٤٢- باب القُبَّةِ الْحُمْرَاءِ مِنْ أَدَمَ

٥٨٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرْعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمرُ بْنُ أَبِي ذَابِلَةَ، عَنْ عَزْنِ بْنِ أَبِي جَحْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: آتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةِ حُمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ حُضُوَّةَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ يَتَلَيَّوْنَ الْوُضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَهْبِ مِنْهُ شَيْئًا، أَخَذَ مِنْ بَلَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ. [راجع: ١٨٧، أخرجه مسلم: ٥٠٣].

٥٨٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ح).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: أُرْسِلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْأَنْصَارِ، وَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ. [راجع: ٣١٤٦، أخرجه مسلم: ١٠٥٩، مطولا].

قوله: (باب القبة الحمراء من آدم) يفتح الحزرة والمهملة هو الجبل المدبوغ، وكأنه صبح بجمرة قبل أن يجعل قبة. ذكر فيه طرفا من حديث أبي جحيفة، وقد تقدم في أوائل الصلاة بتمامه مشروحا، وساقه فيه بهذا الإسناد بعينه، والفرص منه هنا قوله: «وهو في قبة حراء من آدم» فهو مطابق لما ترجم له، وتقدم شرح الحلة الحمراء قريباً في «باب الثوب الأحمر» وأعله أراد الإشارة إلى تضييف حديث رافع المقدم ذكره هناك ثم ذكر حديث أنس قال: «أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم» وهو أيضاً طرف من حديث أورده بتمامه في كتاب الخمس عن أبي يمان بهذا الإسناد بعينه، قال الكرماني: هذا لا يدل على أن القبة حراء، لكن يكفي أنه يدل على بعض الترجمة، وكثيراً ما يفعل البخاري ذلك. قلت: ويمكن أن يقال: لعله حمل المطلق على المقيّد وذلك لقرب العهد فإن القصة التي ذكرها ما أنس كانت في غزوة حنين، والتي ذكرها أبو جحيفة كانت في حجة الوداع، وبينهما نحو ستين، فالظاهر أنها هي تلك القبة لأنه صلى الله عليه وسلم ما كان يتأثّر في مثل ذلك حتى يستبدل، وإذا وصفها أبو جحيفة بأنها حراء في الوقت الثاني فلأن تكون حرمها موجودة في الوقت الأول أولى.

قوله: (وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب) هو الزهري المذكور في السند الذي قبله، وقد اقتطع هذه الجملة من الحديث فساقها على لفظ الليث، وأول حديث شبيب عنده في فرض الخمس «إن ناساً من الأنصار قالوا: حين أفاء الله على رسوله من أموال هوازن ما أفاء - فذكر القصة قال - فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمقاتلتهم، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم» الحديث بطوله، وقد تقدم شرحه في غزوة حنين. وقد وصل الإسمايلي رواية الليث من طريق الرمادي: «حدثنا أبو صالح حدثنا الليث حدثني يونس» ومن طريق حرمله عن ابن وهب «أخبرني يونس» وساقه بلفظ «فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم» هكذا اقتطعه. وقد أخرجه مسلم عن حرمله، وأوله عنده «إن ناساً من الأنصار قالوا يوم حنين حين أفاء الله» فذكر الحديث بطوله.

٤٣- باب الْجُلُوسِ عَلَى الْحَصِيرِ وَنَحْوِهِ

٥٨٦١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِي اللَّهِ عَظَمَاءُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْتَصِرُ حَصِيرًا بِاللَّيْلِ يَصَلِّي، وَيَسْطُفُ بِالنَّهَارِ يَجْلِسُ عَلَيْهِ، لِحَاجَةِ النَّاسِ يُنَوِّونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُونُ بِصَلَاتِهِ حَتَّى كُنُوزًا، فَأَقْبَلُ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خَلُّوا مِنْ الْأَعْمَالِ مَا تَطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ حَتَّى تَعْمَلُوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا قَامَ وَإِنْ قَلَّ». [راجع: ٧٢٩ و ٧٣٠، وهو قطعة عند مسلم ٧٨٢ في هذا الحديث، وأخرجه مسلم: ٧٦٦، باختلاف، وهو في كتاب الصيام: ١١٧٧].

قوله: (باب الجلوس على الحصير ونحوه) أما الحصير فمعروف يتخذ من السعف وما أشبهه، وأما قوله «ونحوه» فبإدراك من الأشياء التي تبسط وليس لها قدر رفيع. ذكر فيه حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتري حصيراً بالليل ويصلي عليه» ويعتبر في إسناده هو ابن سليمان التيمي، وعبيد الله هو ابن عمر العمري، وسعيد هو المقري وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو سلمة وهم مدنيون، وفيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شريح بن مانه أنه: «سأل عائشة: أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصير والله يقول: ﴿وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً﴾ [الإسراء: ٤٨]؟ فقالت: لم يكن يصلي على الحصير» ويمكن الجمع بعمل النبي على الملاءمة، ولكن يخش فيه ما ذكره شريح من الآية، وقد تقدم شرح حديث عائشة في كتاب الصلاة، وترجم الصنف في أوائل الصلاة «باب الصلاة على الحصير» وأورد فيه حديث أنس «قمت إلى حصير لنا قد أسود من طول ما ليس» الحديث، وسبق ما يتعلق به، وقوله في حديث عائشة يجتري بهاء مهمله ثم جيم ثم راء مهمله لاكثر أي يتخذ حجرة لنفسه يقال: حجرت الأرض واحتجرتها إذا جعلت عليها علامة تمنعها عن غيرك. ووقع في رواية الكشيحي بزاي في آخره.

قوله: (يُنَوِّونَ) مبتلاة ثم موحدة أي يرجعون، وقوله فيه: «فإن الله لا يملك حتى تعلموا» تقدم شرحه أيضاً في كتاب الإيمان، وأن اللال كناية عن القول أو الترك، أو اطلق على سبيل المشاكلة. وقوله: «وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام» أي ما استمر في حياة

العامل، وليس المراد حقيقة الدوام التي هي شمول جميع الأزمنة. ووقع في رواية الكشميهني « ما دام » أي ما دام عليه العامل.

٤٤- باب المَزُورِ باللَّهْبِ

٥٨٦٢- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّ أَبَاهُ مَخْرَمَةُ قَالَ لَهُ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ يُلَغِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلِمَتْ عَلَيْهِ آيَةُ لَهُوَ يَقْسِمُهَا، فَأَدْعَبَ بَنَاهُ إِلَيْهِ، فَلَمَحَّ بِأُورْدَتِهِ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنْزِلِهِ، فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ، إِذْ عَلِيَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعْظَمْتَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: إِذْغُرْ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ لَيْسَ بِجَبَّارٍ، فَادْعُوهُ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ بِيضَاجٍ مَزُورٍ بِاللَّهْبِ، فَقَالَ: « يَا مَخْرَمَةُ، هَذَا خِيَانَةٌ لَكَ ». فَانْطَهَى إِلَيْهِ. [رواه: ٢٥٩٩].

قوله: (باب المزور باللهب) أي من اللباس.

قوله: (وقال الليث) وصله أحد عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث بن سعد، وللإسماعيلي من رواية كامل بن طلحة « حدثنا الليث » وقد تقدم موصولاً قريباً، وفي لغة عن تيبة عن الليث لكن بغير هذا اللفظ.

قوله: (أن أباه غرمة قال: يا بني) في رواية الكشميهني « قال له » وقد تقدم شرح الحديث قريباً في « باب القباء وفروج من حرير » وقوله « فخرج وعليه قباء من بدياج مزور باللهب » هذا يقتضئ أن يكون وقع قبل التحريم، فلما وقع تحريم الحرير والذهب على الرجال لم يبق في هذا حجة لمن يبيح شيئاً من ذلك، ويحتمل أن يكون بعد التحريم فيكون أطعاه ليتبع به بأن يكسو النساء أو ليبيعه كما وقع لغيره، ويكون معنى قوله: « فخرج وعليه قباه أي على يده فيكون من إطلاق الكل على البعض، وقد تقدم أنه أراد تعذيب قلب غرمة وأنه كان في خلقه شيء، وفي قوله لولده في هذه الرواية لما قال له « ادعوك لك النبي صلى الله عليه وسلم » في معرض الإنكار لقوله « ادع له » فاجابه بقوله: يا بني إنه ليس بجبار » ما يدل على صحة إيمان غرمة، وإن كان قد وصف بأنه سيئ الخلق، وفيه تواضع النبي صلى الله عليه وسلم وحسن تعلقه بأصحابه.

٤٥- باب خَوَاتِيمِ اللَّهْبِ

٥٨٦٣- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ بْنِ مَرْثَدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ سَبْعٍ: نَهَى عَنْ خَاتَمِ اللَّهْبِ، أَوْ قَالَ: خَلْقَةِ اللَّهْبِ، وَعَنِ الْخَيْرِ، وَالْإِسْتِزْقِ، وَاللَّيْجِ، وَالْمِشْرَةِ الْحُمْرَاءَ، وَالْقَسِيَّ، وَآيَةَ الْفَقْعَةِ، وَأَمَرَنَا بِسَبْعٍ: بِجِدَادَةِ الْفَرَسِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنْدَارِ، وَتَشْيِيتِ الْغَطَاطِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَاجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِلْزَاقِ الْمُقْسِمِ، وَنَصْرِ الْمُظْلُومِ. [رواه: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٩٦].

٥٨٦٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الضُّعْفَرِيِّ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ اللَّهْبِ.

وَقَالَ غَزْوَرٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعَ الضُّعْفَرِيَّ: سَمِعَ يَشِيرًا: يَقُولُ. [أخرجه مسلم: ٢٠٨٩].

٥٨٦٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنَيْمِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَجَعَلَ قَصَّةً مِمَّا يَلْسِي كَفَّهُ، فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ، فَرَفَعُوهُ بِوَأْتَدَّ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ أَوْ لُصْطِي. [أخرجه: ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٧٣، ٥٨٧٦، ٦٦٥١، ٧٢٩٨، أخرجه مسلم: ٢٠٩١، بإسناد].

قوله: (باب خواتيم الذهب) جمع خاتم، ويجمع أيضاً على خواتم بلا ياء، وعلى خياتيم بياء بدل الواو، وبلا ياء أيضاً، وفي الخاتم ثمان لغات: فتح التاء وكسرها ومما واضحتان، ويتقدمها على الألف مع كسر اللام خاتم، ويفتحها وسكون التحتانية وضم

وقيله: خذ نظم عد لغات الخاتم انتظمت ثنائياً ما حواها قبل نظام ثم زدت ثالثاً:

وهمز مفتوح تاء تاسع وإذا ساع القياس أتم العشر خاتماً

أما الأول فذكر أبو البقاء في إعراب الشواذ في الكلام على من قرأ الماعين بالهمز قال: ومثله الخاتم بالهمز، وأما الثاني فهو على الاحتمال، واقتصر كثيرون منهم النووي على أربعة، والحق أن الحتم والخاتم مختص بما ينجم به فتكمل الثمان فيه، وأما ما يترتب به فليس فيه إلا ستة، وأتشدوا في الخاتيم وهو آخرها:

أخسنت من سمدك خاتياما لموعد تكسب الأثاما

ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول حديث البراء قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبع: نهانا عن خاتم الذهب » أو قال « حلقة الذهب » كلنا في هذه الطريق من رواية آدم عن شعبة عن أشعث بن سليم وهو ابن أبي الشعثاء « سمعت معاوية بن سويد بن مقرن قال سمعت البراء » فذكره بتقديم النواهي على الأوامر، وتقدم في أوائل الجناز عن أبي الوليد عن شعبة بتقديم الأوامر على النواهي، لكن سقط من النواهي ذكر الميثار وقال فيه « خاتم الذهب » ولم يشك. وأورده في المظالم من سعيد بن الربيع عن شعبة لكن لم يسق فيه المنهيات جملة، وأورده في الطب عن حصن بن عمر عن شعبة لكن سقط من النواهي آية الفضة، وذكر من الأوامر ثلاثة فقط: اتباع الجناز وحياة المريض وإنشاء السلام، واختصر الباقى. وقال فيه أيضاً: « خاتم الذهب » وأورده في أواخر الأدب عن سليمان بن حرب عن شعبة كذلك، لكن لم يذكر القسي ولا آية الفضة، وقال بدل الإستريق السلتس. وأخرجه في الأيمان والنذور من طريق غندر عن شعبة مقتصرأ على إيراد القسم حسب، فهذا ما عنده من تغاير السياق في رواية شعبة فقط، وأما من رواية غيره عن أشعث عنده أيضاً فإنه أخرجه في الأشرطة فقط من رواية أبي عروانة عن الأشعث تقدم الأوامر على النواهي وساقه تماماً وقال فيه « ونهانا عن خواتيم الذهب » وهكذا أخرجه من طريق أبي الأحوص عن أشعث مثله سواء وهو المطابق للترجمة هنا، وأخرجه في أوائل الاستئذان من طريق جرير عن أشعث كذلك لكن قال « ونهى عن نخم الذهب » وقد تقدم قريباً في اللباس من رواية سفيان الثوري في آخر « باب القسي » مختصراً جداً « نهانا عن الميثار الحمر وعن القسي » وفي « باب الميثرة الحمراء » من روايته « أمرنا بسبع » فذكر منها النجاسة واتباع الجناز وتشْيِيتِ العاطس « ونهانا عن سبع » فلم يذكر منها خاتم الذهب ولا آية الفضة، فهذه جميع طرق هذا الحديث عنده، فأما المنهيات فقد شرحت في أماكنها ومعظمها هذا الكتاب كتاب اللباس، وتقدم الكلام على آية الفضة في كتاب الأشرطة، وأما الأوامر فنذكر كل واحدة منها في بابها، وباتي بسطها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني حديث أبي هريرة:

قوله: (عن بشير بن نهيك) بفتح للموحدة وكسر للمعجمة، ونهيك بالنون وزنه سواء.

قوله: (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن خاتم الذهب) في الكلام حذف تقديمه: نهى عن لبس خاتم الذهب.

قوله: (وقال عمرو) هو ابن مرزوق « أتينا شعبة » ساق هذا الإسناد لما فيه من بيان سماع قتادة من الضمر وهو ابن أنس بن مالك المذكور في السند الذي قبله، وسماع الضمر من بشير بن نهيك وقد وصله أبو عروانة في صحيحه عن أبي قتادة الرقاشي وقاسم بن أصبغ عن محمد بن غالب بن حرب كلاهما عن عمرو بن مرزوق به، ووقع التصريح بسماع قتادة من الضمر بهذا الحديث أيضاً في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة وأخرجه الإسماعيلي كذلك، قال ابن دقيق العيد: إخبار الصحابي عن الأمر والنهي على ثلاث مراتب: الأولى أن يأتي بالصيغة كقوله: افعلوا أو لا تفعلوا، الثانية قوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهانا عن كذا وهو كالترتبة الأولى في العمل به أمراً ونهياً، وثالثاً نزل عنها لاحتمال أن يكون ظن ما ليس بأمر أمراً، إلا أن هذا الاحتمال مرجوح

٤٦- باب خاتم القصة

٥٨٦٦- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عُثَيْلُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَجَعَلَ قِصَّةً مِمَّا يَلِي كَفَّهُ، وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ يَظْلَهُ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ فِيهِ اتَّخَذُوهُا رَمَى بِهِ وَقَالُوا: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا». ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ الْفِضَّةِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَلَيْسَ الْخَاتَمُ بِغَدَاةِ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، حَتَّى وَقَعَ مِنْ عُثْمَانَ فِي بَنِي أَرِيَسَ. [راجع: ٥٨٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩١].

٤٧- باب

٥٨٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَيَقْدَهُ فَقَالَ: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا». قَبِدَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ. [راجع: ٥٨٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩١، في إسناده].

٥٨٦٨- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا الْفَيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ يَوْسًا وَاجِدًا، ثُمَّ إِذَا النَّاسُ اصْطَفَعُوا الْخَوَاتِيمَ مِنْ وَرَقٍ وَلَبَسُوهُ، فَطَرَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

تَابِعَهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَزَيْدٌ، وَشُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ مَسَالِيحٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَرَى خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ. [أخرجه مسلم: ٢٠٩٢].

قوله: (باب خاتم القصة) أي جواز لبسه، وذكر فيه حديثين: الأول.

قوله: (عبد الله) هو ابن عمر العمري.

قوله: (اتخذ خاتمًا من ذهب) معنى اتخذ أمر بصياغته فصنع قلبسه، أو وجده مصوغًا فالتخذه، وقوله: «ما لي بطن كنه» في رواية الكشيبي «بطن كنه» زاد في رواية جويرية عن نافع كما سيأتي قريباً «إذ لبسه» وقوله «ونقش فيه محمد رسول الله» كلما فيه بالرفع على الحكاية، ونقش أي امر ينقشه.

قوله: (فاتخذ الناس مثله) يحتمل أن يكون المراد بالمثلية كونه من فضة وكونه على صورة النقش المذكورة، ويحتمل أن يكون لطلق الاتخاذ. وقوله: «فرمى به وقال لا ألبسه أبداً» وقع في رواية جويرية عن نافع «فرمى المبر محمد الله وأثنى عليه فقال: إني كنت اصطنعته، وإني لا ألبسه» وفي رواية المنيرة بن زياد «فرمى به فلا تدري ما فعل» وهذا يحتمل أن يكون كونه من أجل المشاركة، أو لما رأى من زهوه بلبسه، ويحتمل أن يكون كونه من ذهب وصادف وقت تحريم لبس الذهب على الرجال، ويؤيد هذا رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر المختصرة في هذا الباب بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس خاتمًا من ذهب، فنبذ فقال: لا ألبسه أبداً» وقوله: «واتخذ خاتمًا من فضة» في رواية المنيرة بن زياد ثم أمر غنم من فضة فأمر أن ينقش فيه «محمد رسول الله».

قوله: (فاتخذ الناس خواتيم القصة) لم يذكر في حديث ابن عمر في اتخاذ الناس خواتيم الفضة متناً ولا كراهية، وسيأتي ذلك في حديث أنس.

قوله: (قال ابن عمر فلبس الخاتم) - بعد النبي صلى الله عليه وسلم - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، حتى وقع من عثمان في بئر أريس) يفتح الهززة وكسر الراء والسين المهملة وزن عظيم، وهي في حقيقته بالقرب من مسجد قباء وسيأتي في «باب نقش الخاتم» قريباً من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله العمري بلفظ «ثم كان بعد في يد أبي بكر» وذكر عمر وعثمان يمثل هذا الترتيب، ويأتي بعد في «باب هل يعمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر» من حديث أنس نحوه وقال فيه «فلما كان عثمان جالس على

للمعلم بعدائه ومعرفته بمثلولات الألفاظ لغة. المرتبة الثالثة أمرنا ونهينا على البناء للمجهول وهي كالثانية، وإنما نزلت عنها لاحتimal أن يكون الأمر غير النبي صلى الله عليه وسلم، وإذا قرر هذا فالنهي عن خاتم الذهب أو التخنم به يختص بالرجال دون النساء، فقد نقل الإجماع على إباحته للنساء. قلت: وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عائشة «أن النجاشي أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حلية فيها خاتم من ذهب، فأتاه وأنه لمعرض عنه، ثم دعا أمانة بنت ابنته فقال علي به» قال ابن دقيق العيد: وظاهر النهي التحريم، وهو قول الأئمة واستقر الأمر عليه، قال عياض: وما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من تحنمه بالذهب فشذوذ، والأشبه أنه لم يبلغه السنة فيه فالناس بعده مجمعون على خلافه، وكذا ما روي فيه عن خباب وقد قال له ابن مسعود «أما أن لهذا الخاتم أن يلقى؟ فقال: إني لن أراه علي بعد اليوم» فكأنه ما كان بلبسه النهي فلما بلغه رجع. قال: وقد ذهب بعضهم إلى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم كما قال مثل ذلك في الحرير، قال ابن دقيق العيد: هذا يقتضي إثبات الخلاف في التحريم، وهو يناقض القول بالإجماع على التحريم، ولا بد من اعتبار وصف كونه خاتماً. قلت: التفريق بين الكلايين ممكن بأن يكون الخاتم بكرة التحريم واستقر الإجماع بعده على التحريم، وقد جاء عن جماعة من الصحابة لبس خاتم الذهب، من ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن أبي إسماعيل أنه رأى ذلك على سعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله وصهيب وذكر سنة أو سبعة، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن حليفة وعن جابر بن سمرة وعن عبيد الله بن يزيد الخطمي نحوه، ومن طريق حمزة بن أبي أسيد «نزعنا من بين يدي أبي أسيد خاتماً من ذهب» وأغرب ما ورد من ذلك ما جاء عن البراء الذي روي النهي، فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي السفر قال «رأيت علي البراء خاتماً من ذهب» وعن شعبة عن أبي إسحاق نحوه أخرجه البخاري في «المجديبات» وأخرج أحمد من طريق محمد بن مالك قال: «رأيت علي البراء خاتماً من ذهب فقال: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قسماً فالبسني فقال: ليس ما كساك الله ورسوله» قال الحازمي: إسناده ليس بذلك، ولو صح فهو منسوخ. قلت: لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روي حديث النهي المتفق على صحته عنه، فالجمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حمله على التنزيه أو فهم الخصوصية له من قوله ليس ما كساك الله ورسوله، وهذا أولى من قول الحازمي: لعل البراء لم يبلغه النهي. ويؤيد الاحتمال الثاني أنه وقع في رواية أحمد «كان الناس يقولون للبراء لم تتخنم بالذهب وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيذكرهم هذا الحديث ثم يقول: كيف تأمروني أن أضع ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البس ما كساك الله ورسوله» ومن أدلة النهي أيضاً ما رواه يونس عن الزهري عن أبي إدريس عن رجل له صحبة قال «جلس رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده خاتم من ذهب ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم يده بفضيبي فقال: (ألق هذا)» وحسوم الأحاديث المقدم ذكرها في «باب لبس الحرير» حيث قال في الذهب والحرير «هذان حرامان على رجال أمتي حل لإثباتهما» وحديث عبد الله بن عمرو رفعه «من مات من أمتي وهو يلبس الذهب حرم الله عليه ذهب الجنة» الحديث أخرجه أحمد والطبراني، وفي حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب ما يستدل به على نسخ جواز لبس الخاتم إذا كان من ذهب، واستدل به على تحريم الذهب على الرجال قليلاً وكثيره للنهي عن التخنم وهو قليل، وتعقب ابن دقيق العيد بأن التحريم يتناول ما هو في قدر الخاتم وما فوقه كالدمج والمضد وغيرهما، فأما ما هو دونه فلا دلالة من الحديث عليه، وتناول النهي جميع الأحوال فلا يجوز لبس خاتم الذهب فن فاجاه الحرب لأنه لا تعلق له بالخبر، بخلاف ما تقدم من حلية الذهب فإنه لو فجاه الحرب جاز له الضرب بذلك السيف فإذا انتقضت الحرب فليقتضى لأنه كله من متعلقات الحرب بخلاف الخاتم.

الحديث الثالث حديث ابن عمر سيأتي شرحه في الباب الذي يليه،

وقوله فيه (فاتخذ الناس) أي اتخذوا مثله كما يته بعد

وقوله: (من ورق أو فضة) شك من الراوي وحزم في الذي يليه بقوله «من فضة» وفي الذي يليه بأنه «من ورق» والورق يفتح الواو وكسر الراء ويموز إسكانها، وحكى الصغاني وحكى كسر أوله مع السكنون فتلك أربع لغات، وفيها لغة خامسة الرقة والراء بدل الواو كالوعد والعفة، وقيل الورق يختص بالمصكوك والرقعة أعم.

خاتم الفضة وطرح خاتم الذهب فاستبدلوا وطرحوا أحد وأيدوه الكرمانى بأنه ليس في الحديث أن الخاتم المطروح كان من ورق بل هو مطلق، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه نقش خاتمه، قال: ومهما أمكن الجمع لا يجوز توهم الراوي. قلت: ويحتمل وجهاً رابعاً ليس فيه تغيير ولا زيادة اتخاذه وهو أنه اتخذ خاتم الذهب للزينة فلما سابع الناس فيه وافق وقبح تحريمه فطرحه ولذلك قال « لا ألبسه أبداً » وطرح الناس خواتيمهم تبعاً له، وصرح بالنهي عن لبس خاتم الذهب كما تقدم في الباب قبله، ثم احتاج إلى الخاتم لأجل الختم به فأتاه من فضة ونقش فيه اسمه الكريم فبقيته الناس أيضاً في ذلك فرمى به حتى رمى الناس تلك الخواتيم المنقوشة على اسمه لتلا تقصت مصلحة نقش اسمه بوقوع الاشتراك، فلما علمت خواتيمهم برميها رجع إلى خاتمه الخاص به فصار يحنم به، ويشير إلى ذلك قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتي قريباً في باب الخاتم في الخصر « إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشاً فلا ينقش عليه أحد » فحمل بعض من لم يبلغه النهي أو بعض من بلغه عن لم يربح في قلبه الإيمان من مناقق ونحوه اتخذوه ونقشوا فوقه ما وقع ويكون طرحه له غضباً عن تشبه به ذلك النقش، وقد أشار إلى ذلك الكرمانى مختصراً جداً. والله أعلم. وقول الزهري في روايته إنه رأى في يده يوماً لا يتاق ذلك، ولا يعارضه قوله في الباب الذي بعده في رواية حيد « مثل أنس هل اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً؟ قال: آخر ليلة صلاة العشاء - فكأنني أنظر إلى ويص خاتمه » فإنه يحمل علي أنه رآه كذلك في تلك الليلة واستمر في يده بقية يومها ثم طرحه في آخر ذلك اليوم والله أعلم. وأما ما أخرجه النسائي من طريق المغيرة بن زياد نافع عن ابن عمر « اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب فلبسه ثلاثة أيام » فيجمع بينه وبين حديث أنس بأحد أمرين: إن قلنا إن قول الزهري في حديث أنس « خاتم من ورق » سهو وإن الصواب خاتم من ذهب، فقوله يوماً واحداً ظرف لرؤية أنس لألدة اللبس، وقول ابن عمر ثلاثة أيام، ظرف لمدة اللبس. وإن قلنا أن لا وهم فيها وجعنا بما تقدم فمدة لبس خاتم الذهب ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر هذا، ومدة لبس خاتم الورق الأول كانت يوماً واحداً كما في حديث أنس ثم لما رمى الناس الخواتيم التي نقشوها على نقشه، ثم عاد فلبس خاتم الفضة واستمر إلى أن مات.

قوله: (تابعه إبراهيم بن سعد وزياد وشعب عن الزهري) أما متابعة إبراهيم بن سعد وهو الزهري المدني فوصلها مسلم وأبو داود من طريقه بمثل رواية يونس لا مخالفة إلا في بعض لفظ وأما متابعة زياد - وهو ابن سعد بن عبد الرحمن الحفصاني نزيل مكة ثم اليمن - فوصلها مسلم أيضاً وأشار إليها أبو داود أيضاً ولفظه عنه كذلك لكن قال « اضطربوا واضطربوا ». وأما متابعة شبيب فوصلها الإسماعيلي كذلك وأشار إليها أبو داود أيضاً.

قوله: (وقال ابن مسافر عن الزهري: أرى خاتماً من ورق) هذا التعليق لم أراه في أصل من رواية أبي ذر وهو ثابت للباينين إلا النسفي، وقد أشار إليه أبو داود أيضاً، ووصله الإسماعيلي من طريق سعيد بن عفير عن الليث عن ابن مسافر - وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر - عن ابن شهاب عن أنس كذلك وليس فيه لفظ « أرى » فكانها من البخاري، قال الإسماعيلي: رواه أيضاً عن ابن شهاب كذلك موسى بن عقبة وابن أبي عتيق، ثم ساقه من طريق سليمان بن بلال عنهما قال مثل حديث إبراهيم بن سعد. وفي حديثي الباب مبادرة الصحابة إلى الاقتداء بأفعاله صلى الله عليه وسلم فهموا أقر عليه استمروا عليه ومهما أكرهه امتنعوا منه. وفي حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لا يورث ولا لدفع خاتمه للورثة، كما قال النووي، وفيه نظر لجواز أن يكون الخاتم اتخذ من مال المصالح فانتقل للإمام ليتضع به فيما صنع له. وفيه حفظ الخاتم الذي يحنم به تحت يد أمين إذا نزع الكثير من إصبه. وفيه أن يسير المالك إذا ضاع لا يهمل عليه ولا سيما إذا كان من أثر أهل الخير، وفيه بحث سيأتي، وفيه أن العبث اليسير بالشيء - حال التفكير لا عيب فيه

٤٨- باب قصص الخاتم

٥٨٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ذَرٍّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ: هَلْ اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا؟ قَالَ: آخِرَ لَيْلَةٍ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى خَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيْصِ خَاتَمِهِ، قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا وَتَنَامُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَرَوْا لِي صَلَاةً مَا أَنْظَرْتُكُمْ هَاهُ». [راجع: ٥٧٢، أخرجه مسلم: ٦٤٠].

بئر أريس « وزاد ابن سعد الأنصاري بسند المصنف » ثم كان في يد عثمان ست سنين ثم اتفقا. ووقع في حديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع من الزيادة في آخره عن ابن عمر « فاتخذ عثمان خاتماً ونقش فيه محمد رسول الله » فكان يحنم به أو يتختم به « وله شاهد من مرسل علي بن الحسين عند ابن سعد في الطبقات، وفي رواية أيوب بن موسى عن نافع عند مسلم نحو حديث عبد الله بن عمر عن نافع إلى قوله « فجعل فضة ما يالي كفه » قال: « وهو الذي سقط من معيقب في بئر أريس » وهذا يدل على أن نسبة سقوطه إلى عثمان نسبة مجازية أو بالمعكس، وأن عثمان طلبه من معيقب فحنم به شيئاً واستمر في يده وهو مفكر في شيء بحيث به فسقط في البئر أو رده إليه فسقط منه، والأول هو الموافق لحديث أنس، وقد أخرج النسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع هذا الحديث وقال في آخره « وفي يد عثمان ست سنين من عمله، فلما كثرت عليه دفعه إلى رجل من الأنصار فكان يحنم به، فخرج الأنصاري إلى قليب لعثمان فسقط، فالتمس فلم يوجد ».

الطريق الثانية لحديث ابن عمر:

قوله: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس خاتماً من ذهب قبله) كذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار، ورواه سفیان الثوري عن عبد الله بن دينار أم منه وساقه نحو رواية نافع التي قبلها، وسيأتي في الاعتصام، وكذا أخرجه أحد والنسائي من رواية إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار.

الحديث الثاني:

قوله: (يونس) هو ابن يزيد الإيلي.

قوله: (أراه رأى في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق يوماً واحداً، وأن الناس اصطنعوا خواتيم من ورق فلبسوها فطرح رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتمه، فطرح الناس خواتيمهم) هكذا روى الحديث الزهري عن أنس، واتفق الشيخان علي تحريمه من طريقه ونسب في إلى الغلط، لأن المعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي صلى الله عليه وسلم بسبب اتخاذ الناس مثله إنما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر، قال النووي تبعاً ليعاض: قال جميع أهل الحديث هذا وهم من ابن شهاب لأن المطروح ما كان إلا خاتم الذهب، ومنهم من تأوله كما سيأتي. قلت: وحاصل الأجوبة ثلاثة: أحدها قاله الإسماعيلي فإنه قال بعد أن ساقه: إن كان هذه الخبر عجزاً فينبغي أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتماً من ورق علس لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله، فلما اتخذوه رمى به حتى رموا به ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذوه ونقش عليه ما نقش ليحنم به، ثانيها أشار إليه الإسماعيلي أيضاً أنه اتخذ زينة فلما تبعه الناس فيه رمى به، فلما احتاج إلى الختم اتخذ ليحنم به، وبهذا جزم الغلب الطبري بعد أن حكى قول المهلب، وذكر أنه متكلف، قال: والظاهر من حالهم أنهم اتخذوه للزينة فطرح خاتمه ليطرحوا، ثم لبسه بعد ذلك للحاجة إلى الختم به واستمر كذلك، وسيأتي جواب البيهقي عن ذلك في « باب اتخاذ الخاتم ». ثالثها قال ابن بطال: خالف ابن شهاب رواية قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب في كون الخاتم الفضة استقر في يد النبي صلى الله عليه وسلم يحنم به ويفتح به الخلفاء بعده، فوجب الحكم للجماعة، وإن وهم الزهري فيه، لكن قال المهلب قد يمكن أن يتولى لابن شهاب ما ينفي عنه الوهم وإن كان الوهم أظهر، وذلك أنه يحتمل أن يكون لما عزم على اطراح خاتم الذهب اصطنع خاتم الفضة بدليل أنه كان لا يستغني عن الختم على الكتب إلى الملوك وغيرهم من أمراء السرايا والعلماء، فلما لبس خاتم الفضة أراد الناس أن يصطنعوا مثله فطرح عند ذلك خاتم الذهب فطرح الناس خواتيم الذهب، قلت: ولا يخفى وهي هذا الجواب، والذي قاله الإسماعيلي أقرب مع أنه ينجس فيه أنه يستلزم اتخاذ الورق مرتين. وقد نقل عياض نحواً من قول ابن بطال قالاً: قال بعضهم يمكن الجمع بأنه لما عزم على تحريم خاتم الذهب اتخذ خاتم فضة فلما لبسه أراه الناس في ذلك اليوم ليعلموا بإباحته ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تحريمه فطرح الناس خواتيمهم من الذهب، فيكون قوله « فطرح خاتمه وطرحوا خواتيمهم » أي التي من الذهب. وحاصله أنه جعل للموصوف في قوله « فطرح خاتمه فطرحوا خواتيمهم » خاتم الذهب وإن لم يجر له ذكر. قال عياض: وهذا يسوغ أن لو جاءت الرواية جملة. ثم أشار إلى أن رواية ابن شهاب لا تحتمل هذا التأويل، فاما النووي فارتضى هذا التأويل وقال: هذا هو التأويل الصحيح، وليس في الحديث ما يمتنع. قال: وأما قوله « فصنع الناس الخواتيم من الورق فلبسوها » ثم قال « فطرح خاتمه فطرحوا خواتيمهم » فيحمل أنهم لما علموا أنه صلى الله عليه وسلم يريد أن يصطنع لنفسه خاتم فضة اصطنعوا لأنفسهم خواتيم الفضة وقيمت معهم خواتيم الذهب كما بقي معه خاتمه إلى أن استبدل

٥٨٧٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُعْوِزٌ قَالَ: سَمِعْتُ حَمِيدًا يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَانَ خَاتَمُهُ مِنْ فِضَّةٍ، وَكَانَ فَهْمُهُ مِنْهُ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبٍ: حَدَّثَنِي حَمِيدٌ: سَمِعَ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩٢].

قوله: (باب نقش الخاتم) قال الجمهوري: النفس بفتح الفاء والعامية تكسرهما وتبنيها غيره لغة وزاد بعضهم الضم وعليه جرى ابن مالك في المثلث، ثم ذكر حديث حميد «سئل أنس: هل اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً؟ قال: آخر ليلة صلاة العشاء» الحديث. وقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة.

وقوله (ويحيى) بموحدة وآخره مهملة هو البريق وزنًا ومعنى، وسبأني من رواية عبد العزيز بن صهيب بلفظ «بريقه» ومن رواية قتادة عن أنس بلفظ «يباضه» ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس في آخره «ورفع أنس يده اليسرى» أخرجه مسلم والنسائي، وله في أخرى «وأشار إلى المختصر من يده اليسرى».

قوله في الطريق الثانية: (كان خاتمه من فضة) في رواية أبي داود من طريق زهير بن معاوية عن حميد «من فضة كله» فهذا نص في أنه كله من فضة، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق إياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال «كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوياً عليه فضة، فربما كان في يده، قال: وكان معيقب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم» يعني كان أميناً عليه فيحصل على التمدد، وقد أخرج له ابن سعد شاهداً مرسلين عن بكرحول «أن خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من حديد ملوياً عليه فضة، غير أن فضة ياد» وآخر مرسلين عن إبراهيم النخعي مثله دون ما في آخره. وثالثاً من رواية سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص «أن خالد بن سعيد - يعني ابن العاص - أتى وفي يده خاتم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا؟ اطرحه، فطرحه فإذا خاتم من حديد ملوياً عليه فضة. قال: فما نقشه؟ قال: محمد رسول الله، قال: فأنشده فليس» ومن وجه آخر عن سعيد بن عمرو المذكور أن ذلك جرى لعمرو بن سعيد أخى خالد بن سعيد، وسأذكر لفظه في «باب هل يجمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟».

قوله: (ولو خاتماً) محذوف الجواب لدلالة السياق عليه، فإنه لما أمره بالنساسة مهما وجد كأنه خشى أن يترجم خروج خاتم الحديد لحفاره فأكد دخوله بالجملة المشعرة بدخول ما بعدها فيما قبلها، وقوله في الجواب «فقال لا والله، ولا خاتماً من حديد» انتصب على تقدير لم أجده، وقد صرح به في الطريق الأخرى.

٥٠- باب نقش الخاتم

٥٨٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى رَجُلٍ، أَوْ أَنَسٍ مِنَ الْأَعَاجِمِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا عَلَيْهِ خَاتَمٌ، فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، فَقُشِيَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَكَتَبَ بِوَيْصِهِ، أَوْ بِبَيْصِهِ الْخَاتَمَ فِي إِصْبَعِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ فِي كَفِّهِ. [راجع: ٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩٢].

قوله: (وكان فهمه منه) لا يعارضه ما أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس «كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من ورق وكان فضة حبشية» لأنه إما أن يحمل على التمدد وحيداً بمعنى قوله حبشي أي حراً من بلاد الحبشة، أو على لون الحبشة، أو كان جزءاً أو عقيقاً لأن ذلك قد يؤتى به من بلاد الحبشة، ويحتمل أن يكون هو الذي فهمه منه ونسب إلى الحبشة لصفته فيه إما الصياغة وإما النش.

قوله: (وقال يحيى بن أيوب إلخ) أراد بهذا التعليل بيان سماع حميد له من أنس، وقد تقدم في المواقيت معلقاً أيضاً، وذكرته من وصله والله الحمد. وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: ليس هذا الحديث من الباب الذي ترجمه في شيء، وإجيب بأنه أشار إلى أنه لا يسمى خاتماً إلا إذا كان له نص، فإن كان بلا نص فهو حلقة. قلت: لكن في الطريق الثانية في الباب أن نص الخاتم كان منه، فلهذا أراد الرد على من زعم أنه لا يقال له خاتم إلا إذا كان له نص من غيره، ويؤيده أن في رواية خالد بن قيس عن قتادة عن أنس عند مسلم «فصاح رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً حلقة من فضة» والذي يظهر لي أنه أشار إلى أن الإجماع في الرواية الأولى محمول على التبيين في الرواية الثانية.

٤٩- باب خاتم الحديد

٥٨٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلًا يَقُولُ: جَاءَتِ إِشْرَافَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: جِئْتُ أَصْبُ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَظَرَّ وَصَوَّبَ، فَلَمَّا طَالَ مَقَامُهَا، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوْجُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ: وَعِنْدَكَ شَيْءٌ تُصْدِقُهَا؟. قَالَ: لَا، قَالَ: مَا ظَنُّكَ؟ فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنْ وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: «اذْهَبْ فَاتَّقِمْسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ». فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ قَالَ: لَا وَاللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ، وَعَلَيْهِ إِذَا رَأَى مَا عَلَيْهِ رِثَاءً، فَقَالَ: أَصْدَقُهَا إِذَا رَأَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَى إِنْ

قوله: (وقش محمد رسول الله) زاد ابن سعد من مرسل ابن سيرين «بسم الله

محمد رسول الله» ولم يتابع على هذه الزيادة، وقد أورده من مرسل طاوس والحسن

البصري وإبراهيم النخعي وسالم بن أبي الجعد وغيرهم ليس فيه الزيادة، وكذا وقع في

الباب من حديث ابن عمر، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد

بن عقيل أنه أخرجه هم خاتماً فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسه فيه

تمثال أسد قال معمر: ففعله بعض أصحابنا فشره، فقيه مع إرساله ضعف، لأن ابن

عقيل مختلف في الاحتجاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف، وعلى تقدير ثبوته فعله لبسه مرة قبل النهي.

قوله: (في إصبع النبي صلى الله عليه وسلم أو في كفه) شك من الراوي، ووقع في رواية شعبة في يده، وسيأتي من وجه آخر عن أنس في الباب الذي بعده في خصره.

الحديث الثاني حديث ابن عمر، وقد تقدم شرحه في «باب خاتم النضة».

٥١- باب الخاتم في اليمنى

٥٨٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ خَاتَمًا، قَالَ: وَإِنَّا اتَّخَذْنَا خَاتَمًا، وَنَقَشْنَا فِيهِ نَقْشًا، فَلَا يَنْقُشُ عَلَيْهِ أَحَدٌ. قَالَ: فَإِنِّي لَأَرَى بَرِيْقَةً فِي خَصْرِهِ. [إراجع: ٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩٢].

قوله: (باب الخاتم في اليمنى) أي دون غيرها من الأصابع، وكأنه أشار إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق أبي بردة بن أبي موسى عن علي قال «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ألبس خاتمي في هذه وفي هذه» يعني السبابة والوسطى، وسيأتي بيان أي اليمنى اليسرى كان يلبس الخاتم فيه بعد باب.

قوله: (فلا ينقش عليه أحد) في رواية الكشيبي وحده «ينقش» بالنون الملوكة، وإنما نهى أن ينقش أحد على نقشه لأن فيه اسمه وصفته، وإنما صنع فيه ذلك ليختص به فيكون علامة تفتحص به وتتميز عن غيره، فلو جاز أن ينقش أحد نظير نقشه لفات المقصود

٥٢- باب اتخاذ الخاتم ليختص به الشيء

أَوْ يَكْتُبُ بِهِ إِلَى أَهْلِ الْكَيْبِ وَغَيْرِهِمْ.

٥٨٧٥- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَافَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ لَيْلَ لَيْلٍ: إِنَّهُمْ كُنْ يَفْرَوُوا كَيْبَهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْشُومًا، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ يَصْفَرٍ، وَنَقَشَ: مُحَمَّدٌ وَرَسُولُ اللَّهِ، فَكَاتَمْنَا أَنْظَرُ إِلَى يَدَايِهِ فِي يَدَيْهِ. [إراجع: ٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩٢].

قوله: (باب اتخاذ الخاتم) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، قال الخطابي: لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب، فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم واتخذ من ذهب، ثم رجع عنه لما فيه من الزينة ولما ينقش من الفتنة، وجعل فيه ما يلي باطن كفه ليكون أبعد من التزين. قال شيخنا في «شرح الترمذي» دعواه أن العرب لا تعرف الخاتم حمية فإنه عربي وكانت العرب تستعمله انتهى، ويحتاج إلى ثبوت لبسه عن العرب ولا يكونه عربياً واستعمل له في ختم الكتب لا يرد على عبارة الخطابي، وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي رجانة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الخاتم إلا الذي سلطان» ذهب قوم إلى كراهة لبس الخاتم إلا لذي سلطان، وخالفهم آخرون فأباحوه، ومن حجبتهم حديث أنس المتقدم «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ألقى خاتمه ألقى الناس خواتمهم» فإنه يدل على أنه كان يلبس الخاتم في العهد النبوي من ليس ذا سلطان، فإن قيل هو منسوخ قلنا الذي نسخ منه ليس خاتم الذهب، قلنا أو ليس خاتم المنقوش عليه نفس خاتم النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم تقريره. ثم أورد من جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يلبسون الخواتم عن ليس له سلطان انتهى. ولم يجب عن حديث أبي رجانة. والذي يظهر أن لبسه لغير ذي سلطان خلاف الأولى، لأنه ضرب من التزين، والاتق بالرجال خلافه، وتكون الأداة اللطيفة على الجوف في الصارفة للنهي عن التحريم، ويعقده أن في بعض طرته نهى عن الزينة والخاتم الحديث، ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطة على شيء ما يحتاج إلى الختم عليه لا السلطان الأكبر، خاصة والمراد بالخاتم ما يثبت به فيكون لبسه عبثاً. وأما من لبس الخاتم الذي لا يثبت به وكان من الفضة للزينة فلا يدخل في النهي، وعلى ذلك يجعل حال من لبسه ويعقده ما ورد من صفة نقش خواتم بعض من كان يلبس الخواتم ما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يثبت به، وقد سئل مالك عن حديث أبي رجانة فضعفه وقال: سأل صدقة بن يسار سعيد بن

المسيب فقال: لبس الخاتم، وأخبر الناس أنني قد اتيتك. والله أعلم.

(الكملة): جزم أبو الفتح البكري أن اتخاذ الخاتم كان في السنة السابعة، وجزم غيره بأنه كان في السادسة ويجمع بأنه كان في أواخر السادسة وأوائل السابعة لأنه إنما اتخذه عند إرادته مكتاة للملوك كما تقدم، وكان إرساله إلى الملوك في مدة الهدنة، وكان في ذي القعدة سنة ست، ورجع إلى المدينة في ذي الحجة، ووجه الرسل في الحرم من السابعة وكان اتخاذ الخاتم قبل إرساله الرسل إلى الملوك. والله أعلم.

٥٣- باب من جعل فص الخاتم في يمين يده

٥٨٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عِدَّ اللَّهِ خَاتَمَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَجَعَلَ فِيهِ يَمِينُ يَدِهِ إِذَا لَبَسَهُ، فَاصْطَنَعَ النَّاسُ خَوَالِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَرَقِيَ الْيَمِينُ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثَمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ اصْطَنَعْتُهُ، وَإِنِّي لَا أَلْبُسُهُ. قَبْلَهُ، قَبْلَهُ النَّاسُ. [إراجع: ٥٨٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩١].

قَالَ جُوَيْرِيَةُ: وَلَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ: فِي يَدِهِ الْيُمْنَى.

قوله: (باب من جعل فص الخاتم في يمين يده) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، قال ابن بطال: قيل لملك يجعل الفص في باطن الكف؟ قال: لا. قال ابن بطال: ليس في كون فص الخاتم في يمين الكف ولا ظهرها أمر ولا نهى. وقال غيره: السر في ذلك أن جملة في يمين الكف أبعد من أن يطن أنه فعله للزين، وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس جملة في ظاهر الكف كما ساذكه قريباً.

قوله: (حدثنا جويرية) هو ابن أسماء، وعبد الله هو ابن عمر.

قوله: (اصطنع خاتماً من ذهب وجعل) كنا للاكثر، وللمستلمي والرسعي، ويجعل» وقد تقدم شرح الحديث في «باب خاتم النضة».

قوله: (قال جويرية ولا أحسبه إلا قال في يده اليمنى) هو موصول بالإسناد المذكور، قال أبو ذر في روايته: لم يقع في البخاري موضع الخاتم من أي اليدين إلا في هذا. وقال الداودي: لم يجزم به جويرية، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ. قلت: وكلامه متعقب فبان الظن فيه من موسى شيخ البخاري، وقد أخرجه ابن سعد عن مسلم بن إبراهيم، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن محمد بن أسماء كلاهما عن جويرية وجزم بأنه لبسه في يده اليمنى، وهكذا أخرج مسلم من طريق عقبة بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قصة اتخاذ الخاتم من ذهب وفيه «وجعله في يده اليمنى» وأخرجه الترمذي وابن سعد من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ «صنع النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب يتختم به في يمينه، ثم جلس على المنبر فقال: إني كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني. ثم نذبه» الحديث وهذا سريع من لفظه صلى الله عليه وسلم رافع لليس. وموسى بن عقبة أحد الثقات الأثبات، وأما ما أخرجه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبو داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد كلاهما عن نافع عن ابن عمر «كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يساره» فقد قال أبو داود بعده: ورواه ابن إسحاق وأسماء بن زيد عن نافع «في يمينه انتهى. ورواية ابن إسحاق قد أخرجهما أبو الشيخ في «كتاب اختلاف النبي صلى الله عليه وسلم» من طريقه، وكذا رواية أسماء. وأخرجها محمد بن سعد أيضاً. فظهر أن رواية اليسار في حديث نافع شاذة، ومن رواها أيضاً أقل عدداً والذين ممن روى اليمن، وقد أخرج الطبراني في «الأوسط» بسند حسن عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه» وأخرجه أبو الشيخ في «كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم» من رواية خالد بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر نحوه، فرجحت رواية اليمن في حديث ابن عمر أيضاً. وقد ورد التختم في اليمن أيضاً في أحاديث أخرى: منها عند مسلم من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً من فضة في يمينه فضه حشي» وأخرج أبو داود أيضاً من طريق ابن إسحاق قال «رايت على الصلت بن عبد الله خاتماً في خصره اليمن، فسألته فقال: رايت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فضه على ظهرها، ولا إخاله ابن عباس إلا ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم» وأورده الترمذي من هذا الوجه مختصراً «رايت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله إلا قال: رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه» والمطبراني من وجه آخر عن ابن

للتعظيم هنا، والمراد إني اتقنت. وأخرج الترمذي من طريق معمر عن ثابت عن أنس نحوه. وقال فيه «ثم قال لا تنقشوا عليه» وأخرج الدارقطني في «الأفراد» من طريق سلمة بن وهرام عن عكرمة عن يعلى بن أمية قال «أنا صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم خاتماً لم يشركني فيه أحد، نقش فيه محمد رسول الله» فيستفاد منه اسم الذي صاغ خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ونقشه. وأما نهيه صلى الله عليه وسلم عن أن ينقش أحد على نقشه أي مثل نقشه فقد تقدمت الإشارة إلى الحكمة فيه في «باب خاتم الغضة» وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» عن ابن عمر أنه نقش على خاتمه عبد الله بن عمر، وكذا أخرج عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه نقش اسمه على خاتمه، وكذا القاسم بن محمد قال ابن بطال: وكان مالك يقول: من شأن الخلفاء والفضاة نقش أسمائهم في خواتمهم. وأخرج ابن أبي شيبة عن حنيفة وأبي عبيدة أنه كان نقش خاتم كل واحد منهما «الحمد لله» وعن علي «الله الملك» وعن إبراهيم النخعي «بالله» وعن مسروق «بسم الله» وعن أبي جعفر الباقر «الغزة لله» وعن الحسن والحسين لا بأس بنقش ذكر الله على الخاتم، قال النووي: وهو قول الجمهور، ونقل عن ابن سيرين وبعض أهل العلم كراهته انتهى. وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأساً أن يكتب الرجل في خاتمه «حسبي الله» ونحوها، فهذا يدل على أن الكرامة عنه لم تثبت، ويمكن للجميع بأن الكرامة حيث يخاف عليه حله للجنب والمحافظ والاستتعا بالكلف التي هو فيها، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك، فلا تكون الكرامة لذلك بل من جهة ما يعرض لذلك، والله أعلم.

٥٥- باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر.

٥٨٧٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ لَمَّا اسْتَخْلَفَ كَتَبَ لَهُ، وَكَانَ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولٌ سَطْرٌ، وَاللَّهُ سَطْرٌ. [رابع: ١٤٤٨].

٥٨٧٩- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَمِينِهِ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، لَمَّا كَانَ عُثْمَانُ، جَلَسَ عَلَى بَنِي أَرْسَ: قَالَ: فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ فَجَعَلَ يَبْتَثُّ بِهِ فَسَقَطَ، قَالَ: فَأَعْلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَهْجَامٍ مَعَ عُثْمَانَ، فَفَرَحَ الْبَنِيُّ فَلَمْ يَجِدْهُ. [رابع: ٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩٢، بدون ذكر أبي بكر وعمر وما حدث مع عثمان.].

قوله: (باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر) قال ابن بطال: ليس كون نقش الخاتم ثلاثة أسطر أو سطرين أفضل من كونه سطرًا واحدًا، كما قال. قلت: قد يظهر أثر الخلاف من أنه إذا كان سطرًا واحدًا يكون النص مستطيلًا لضرورة كثرة الأحرف، فإذا تعددت الأسطر أمكن كونه مربعًا أو مستديرًا، وكل منهما أولى من المستطيل.

قوله: (حدثني أبي) هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس.

قوله: (عن ثمامة) هو ابن عبد الله بن أنس عم عبد الله بن المثنى الراوي، والسند كله بصريون من آل أنس.

قوله: (عن أنس) في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن المديني عن محمد بن عبد الله الأنصاري «حدثني أبي حدثنا ثمامة حدثني أنس».

قوله: (أن أبا بكر رضي الله عنه لا استخلف كتب له) لم يذكر المكتوب وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الزكاة وأنه كتب له مقادير الزكاة.

قوله: (وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر) هنا ظاهراً أنه لم يكن فيه زيادة على ذلك، لكن أخرج أبو الشيخ في «أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم» من رواية عرعرة بن البرند بكسر الموحدة والراء بعدها نون ساكنة ثم دال عن عزة بفتح المهمله وسكون الزاي بعدها راء ابن ثابت عن ثمامة عن أنس قال «كان نص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم حبشياً مكتوباً عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله» وعرعرة ضعفه ابن المديني، وزيدته هذه شاذة وظاهره أيضاً أنه كان على هذا الترتيب، لكن لم تكن كتابته على السياق العادي فإن ضرورة الاحتياج إلى أن يتمم به يقتضي أن تكون الأحرف المقرونة مقرونة ليخرج الختم مستوياً. وأما قول بعض الشيوخ أن كتابته كانت من أسفل إلى فوق يعني أن الجلالة في أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد

عباس «كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه» وفي سنده لين، وأخرجه الترمذي أيضاً من طريق حماد بن سلمة «ورأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه وقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه» ثم نقل عن البخاري أنه أصبح شبيء روي في هذا الباب. وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي في «الشمائل» وصححه ابن حبان من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتختم في يمينه» وفي الباب عن جابر في «الشمائل» بسند لين، وعائشة عند البزار بسند لين، وعند أبي الشيخ بسند حسن، وعن أبي أمامة عند الطبراني بسند ضعيف، وعن أبي هريرة عند الدارقطني في «غرائب مالك» بسند ساقط. وورد التختم في اليسار من حديث ابن عمر كما تقدم، ومن حديث أنس أيضاً أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال «كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم في هذه» وأشار إلى المختصر اليسرى. وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي في «الشعب» من طريق قتادة عن أنس، ولأبي الشيخ من حديث أبي سعيد بلنظف «كان يلبس خاتمه في يساره» وفي سنده لين، وأخرجه ابن سعد أيضاً، وأخرج البيهقي في «الأدب» من طريق أبي جعفر الباقر قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار» وأخرجه الترمذي موقوفاً على الحسن والحسين حسب، وأما دعوى الدلاوي أن العمل على التختم في اليسار فكانه ترومه من استحباب مالك للتختم وهو يرجع عمل أهل المدينة فظن أنه عمل أهل المدينة، وفيه نظر، فإنه جاء عن أبي بكر وعمر وجمع جم من الصحابة والتابعين بعدمهم من أهل المدينة وغيرهم التختم في اليمنى، وقال البيهقي في «الأدب» يجمع بين هذه الأحاديث بأن النبي لبس في يمينه هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر. والذي لبس في يساره هو خاتم الغضة، وأما رواية الزهري عن أنس التي فيها تصريح بأنه كان غضة وليس في يمينه فكانها خطأ، فقد تقدم أن الزهري وقع له وهم في الخاتم الذي طرحه النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه وقع في روايته أنه الذي كان من غضة، وأن الذي في رواية غيره أنه الذي كان من ذهب، فعلي هذا فالنبي كان لبس في يمينه هو للذهب أهد مخلصاً. وجمع غيره بأنه ليس الخاتم أولاً في يمينه ثم حوله إلى يساره، واستدل بما أخرجه أبو الشيخ وابن عدي من رواية عبد الله بن مطاه عن نافع عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم في يمينه، ثم إنه حوله في يساره» فلو صح هذا لكان قاطعاً للزعم، ولكن سنده ضعيف. وأخرج ابن سعد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال «طرح رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتمه الذهب ثم تختم خاتماً من ورق فجعله في يساره» وهذا مرسل أو معضل، وقد جمع البيهقي في «شرح السنة» بذلك وأنه تختم أولاً في يمينه ثم تختم في يساره، وكان ذلك آخر الأمرين، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن اختلاف الأحاديث في ذلك فقال: لا يثبت هذا ولا هذا، ولكن في يمينه أكثر، وقد تقدم قول البخاري أن حديث عبد الله بن جعفر أصبح شبيء ورد فيه وصرح فيه بالتختم في اليمنى، وفي المسألة عند الشافعية اختلاف والأصح اليمنى. قلت: ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف المقصد، فإن كان اللبس للترتين به فاليمين أفضل، وإن كان للتختم به فاليسار أولى لأنه كالودع فيها، ويحصل تناوله منها باليمين وكذا وضعه فيها، ويترجح التختم في اليمنى مطلقاً لأن اليسار آلة الاستتعا فيصان الخاتم إذا كان في اليمنى عن أن تصيبه النجاسة، ويترجح التختم في اليسار بما اشترت إليه من التناول. وسجنت طائفة إلى استواء الأمرين وجعوا بذلك بين مختلف الأحاديث، وإلى ذلك أشار أبو داود حيث ترجم «باب التختم في اليمنى واليسار» ثم أورد الأحاديث مع اختلافها في ذلك بغير ترجيح، ونقل النووي وغيره الإجماع على الجواز ثم قال: ولا كرامة فيه - يعني عند الشافعية - وإنما الاختلاف في الأفضل، وقال البيهقي: «أما آخر الأمرين التختم في اليسار» وتعبه الطبري بأن ظاهره النسخ، وليس ذلك مراداً بل الإخبار بالواقع اتفاقاً، والذي يظهر أن الحكمة فيه ما تقدم، والله أعلم.

٥٤- باب قول النبي ﷺ: لَا يَنْقُشُ عَلَى نَفْسِ خَاتَمِهِ

٥٨٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَهْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ خَاتَمًا مِنْ فَضَّةٍ، وَنَقَشَ فِيهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ: «إِنِّي أَخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرْقٍ، وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ». [رابع: ٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩٢].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينقش على نفسه) بضم اوله (على) نقش خاتمه ذكر فيه حديث أنس من رواية عبد العزيز بن صهيب عنه في اتخاذ الخاتم من فضة وفيه «لا ينقش أحد على نقشه» وقوله فيه «إننا اتخذنا» بصيغة الجمع وهي

في أسفلها فلم أر التصريح بذلك في شيء من الأحاديث، بل رواية الإسماعيلي يخالف ظاهرها ذلك، فإنه قال فيها «عند سطر والسطر الثاني رسول والسطر الثالث الله» ولك أن تقرأ أحد بالتثنية وعلمه والله بالرفع وبالجر.

قوله: (وزادني أحمد حدثنا الأنصاري إلى آخره) هذه الزيادة موصولة، وأحد المذكور جزء المزي في «الأطراف» أنه أحد بن حنبل، لكن لم أر هذا الحديث في «مسند أحد» من هذا الوجه أصلاً.

قوله: (وفي يد عمر بعد أبي بكر، فلما كان عثمان جالس على بئر أريس) وقع في رواية ابن سعد عن الأنصاري «ثم كان في يد عثمان ست سنين، فلما كان في الست الباقية كنا معه على بئر أريس».

قوله: (فجعل يبعث به) في رواية ابن سعد «فجعل يحمله في يده».

قوله: (فسقط) في رواية ابن سعد «وقع في البئر».

قوله: (فاختلنا ثلاثة أيام مع عثمان ففرح البسر فلم يجده) أي في اللهاج والرجوع والتزول إلى البئر والطلوع منها، ووقع في رواية ابن سعد «ظليناه مع عثمان ثلاثة أيام فلم نقدر عليه» قال بعض العلماء كان في خاتمه صلى الله عليه وسلم من السر شيء مما كان في خاتم سليمان عليه السلام، لأن سليمان لما قد خاتمه ذهب ملكه، وعثمان لما قد خاتم النبي صلى الله عليه وسلم انتفض عليه الأمر وخرج عليه الخارجون وكان ذلك مبدأ الفتنة التي انفضت إلى تله واتصلت إلى آخر الزمان. قال ابن بطال: يؤخذ من الحديث أن يسير المال إذا ضاع يجب البحث في طلبه والاجتهاد في تفتيشه، وقد فعل صلى الله عليه وسلم ذلك لما ضاع عقد عائشة وحسب الجيش على طلبه حتى وجد كذا قال، وفيه نظر، فاما عقد عائشة فقد ظهر أثر ذلك بالقائمة العظيمة التي نشأت عنه وهي رخصة التيمم تكيف يقاس عليه غيره، وأما فعل عثمان فلا ينهض الاحتجاج به أصلاً لما ذكر، لأن الذي يظهر أنه إما بالغ في التفتيش عليه لكونه أثير النبي صلى الله عليه وسلم قد لبس واستعمل وختم به، ومثل ذلك يساري في العادة قدراً عظيماً من المال، ولا لو كان غير خاتم النبي صلى الله عليه وسلم لاكتفي بطلبه بدون ذلك، وبالفرض يعلم أن قدر المؤونة التي حصلت في الأيام الثلاثة تزيد على قيمة الخاتم لكن اقتضت صفته عظيم قدره فلا يقاس عليه كل ما ضاع من يسير المال، قال: وفيه أن من فعل الصالحين العبد بموافقيتهم وما يكون بأيديهم وليس ذلك بماتب مهم، قلت: وإما كان كذلك لأن من مثلهم إما ينشأ عن ذكر، وفكرتهم إما هي في الخير. قال الكرمانى: معنى قوله «بعث به» يحركه أو يخرج من إصبعه ثم يدخله فيها وذلك صورة الميت، وإما يفعل الشخص ذلك عند تفكره في الأمور. قال ابن بطال: وفيه أن من طلب شيئاً ولم يتجح فيه بعد ثلاثة أيام أن له أن يتركه، ولا يكون بعد الثلاث مضياً، وأن الثلاث حد يقع بها العذر في تعدل المطالبات. وفيه استعمال آثار الصالحين ولباس ملابسهم على جهة التبرك والتثمين بها.

٥٦- باب النِّسَاءِ

وَكَانَ عَلَى عَائِشَةَ خَوَاتِيمٌ ذَهَبٌ.

٥٨٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَنْهُمْ: جَعَلَتْ أُمِّيَّةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَصَلَّى قَبْلَ الْخَطْبَةِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَ ابْنُ وَهْبٍ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: فَاتَى النَّسَاءَ فَيَقُولُنَّ يُلْقِينَ الْقِتْعَ وَالْخَوَاتِيمَ فِي نُؤُوبِ بِلَالٍ. [رواجع: ٩٨، أخرجه مسلم: ٨٨٤، مطولاً وأخرجه في كتاب العيدين: (١٣)، زيادة].

قوله: (باب الخاتم للنساء) قال ابن بطال: الخاتم للنساء من جملة الحللي الذي أيج لمن.

قوله: (وكان على عائشة خواتيم الذهب) وصله ابن سعد من طريق عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب قال «سألت القاسم بن محمد قال: لقد رأيت والله عائشة تلبس بالمصفر وتلبس خواتيم الذهب».

قوله: (طاووس عن ابن عباس شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم فصلي قبل الخطبة) سقط لفظ «فصلي» من رواية التستلي والسرخسي. وهي مرادة ثابتة في أصل الحديث، فإنه طرف من حديث تقدم في صلاة العيد من طريق عبد الرزاق

عن ابن جريج بسنده هنا.

قوله: (وزاد ابن وهب عن ابن جريج) يعني بهذا السند إلى ابن عباس، وقد تقدم بالزيادة موصولاً في تفسير سورة المتحة من رواية هارون بن معروف عن ابن وهب.

قوله: (فأتى النساء فجعلن يلقين القيتع والخواتيم) الفتح يفتح الفاء ومثناة فوق بعدها خاء معجمة جمع فتحة وهي الخواتيم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين قاله ابن السكيت وغيره، وقيل الخواتيم التي لا تفصص لها، وقيل الخواتم الكبار كما تقدم ذلك من تفسير عبد الرزاق في كتاب العيدين مع بسط ذلك.

٥٧- باب الْقَلَادِ وَالسَّخَابِ لِلنِّسَاءِ

بَعْثِي قِلَادَةً مِنْ طِيبٍ وَسَكٍّ.

٥٨٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ قَابَسٍ، عَنْ سَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَنْهُمْ: قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدِهِ، فَصَلَّى وَرَكَعَيْنِ، ثُمَّ يَمُصُّ قَبْلَ وَلَا يَغْدُ، ثُمَّ أَتَى النَّسَاءَ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّنَدَةِ، فَصَلَّتِ الْمَرْأَةُ تَعَلَّقَ بِمُحَرِّمِهَا وَسَبَّحَهَا. [رواجع: ٩٨، أخرجه مسلم: ٨٨٤، مطولاً بعض وأخرجه بجملة في كتاب العيدين: (١٣)].

قوله: (باب القلائد والسخاب للنساء) السخاب بكسر الميملة وتخفيف الحاء للمعجمة وبعد الألف موحدة.

قوله: (بعتي قلادة من طيب وسك) بضم الميملة وتشديد الكاف، وفي رواية الكشيبي «وسك» بكسر الميم وسكون الميملة وكاف خفيفة، والسخاب جمع سخب بضم السين، وقد تقدم بيان ما فسر به غيره في «باب ما ذكر في الأسواق» من كتاب البيوع. ثم أورد فيه حديث ابن عباس من رواية سعيد بن جبير عنه قال: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم - وفيه - فجعلت للمرأة تلقى سخابها وخرصها» بضم الخاء المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة، وهي الحلقة الصغيرة من ذهب أو فضة، وقد تقدم تفسيره في «باب الخطبة بعد العيد» من كتاب العيدين.

٥٨- باب اسْتِعَارَةِ الْقَلَادِ

٥٨٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: مَلَكَتُ لِقِلَادَةٍ لِنِسَاءٍ، فَجَعَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي طَلَبِهَا وَرَجُلًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَلَبَّسُوا عَلَى وَضُوءٍ، وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً، فَصَلُّوا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَنزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْقِيمِ.

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ. [رواجع: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ٣٦٧، مطولاً باختلاف].

قوله: (باب استعارة القلائد) ذكر فيه حديث عائشة في قصة قلادة أسماء، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة، وفيه بيان القلادة المذكورة مم كانت. وقوله «زاد ابن نمير عن هشام» يعني بسنده المذكور أنها استعارت من أسماء «أي بنت أبي بكر» القلادة المذكورة، وقد وصله المؤلف رحمه الله في كتاب الطهارة من طريقه.

٥٩- باب الْقُرْطِ لِلنِّسَاءِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَرَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّنَدَةِ، فَأَرَاتُهُنَّ نَهْوِينَ إِلَى آخَاتِهِنَّ وَخُلُوفِهِنَّ.

٥٨٨٣- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهْنَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدَّثَنَا اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْيَوْمِ الْيَوْمِ وَرَكَعَيْنِ، ثُمَّ يَمُصُّ قَبْلَهَا وَلَا يَغْدُ، ثُمَّ أَتَى النَّسَاءَ وَنَعَقَ بِبِلَالٍ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّنَدَةِ، فَصَلَّتِ الْمَرْأَةُ تَلْقَى قُرْطَهَا. [رواجع: ٩٨، أخرجه مسلم: ٨٨٤، مطولاً بعض، وأخرجه

بلفظ في كتاب العبدن: (١٣)، كلاً.

قوله: (باب القروط للنساء) يضم القاف وسكون الراء بملحا طاء مهمة: ما يجلي به الأذن خبياً كان أو فضة صرفاً أو مع لؤلؤ وغيره ويعلق غالباً على شحمتها.

قوله: (وقال ابن عباس: أمرهن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلفة، فرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن) هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في العبدن وفي الاعتصام وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن عباس عن ابن عباس، فأما في الاعتصام فقال في رواية: «فجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن» وقال في العبدن: «فرأيتهن يهوين بأيديهن يقدفن في ثوب بلال» أخرجه قبيل كتاب الجمعة من هذا الوجه بلفظ «فجعلت المرأة تهوي يديها إلى حلوقها تلقى في ثوب بلال» ومعنى الإهواء الإيماء باليد إلى الشيء ليؤخذ، وقد ظهر أنه في الأذن إشارة إلى الحق، وأما في الحلوق فالذي يظهر أن المراد القلائد فأنها توضع في العنق وإن كان عليها إذا تلتبت الصدر، واستدل به على جواز ثقب أذن المرأة لتجمل فيها القروط وغيره مما يجوز حسن التزين به، وفيه نظر لأن ما يمتنع وضع القروط في ثقب الأذن، بل يجوز أن يشبك في الرأس بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الأذن وتزلق عنها، سلمنا لكن إنما يؤخذ من ترك إنكاره عليهن، ويجوز أن تكون آذانهن تثبت قبل عي الشرج فيفضل في الدوام ما لا يتضرر في الابتداء، ونحوه قول أم زرع: «أناس من حلي أنفسي» ولا حجة فيه لما ذكرنا، وقال ابن القيم: كره الجمهور ثقب أذن الصبي وخصص بعضهم في الأنثى. قلت: وجاه الجواز في الأنثى عن أحد للزينة، والكراهة للصبي. قال الغزالي في «الإحياء»: يحرم ثقب أذن المرأة ويحرم الاستئجار عليه إلا إن ثبت فيه شيء من جهة الشرع. قلت: جاء عن ابن عباس فيما أخرجه الطبراني في «الأصاغل»: سبعة في الصبي من السنة فذكر السابع منها وثقب أذنه، وهو يستلوك على قول الشارحين: لا يستدل لأصحابنا في قولهم إنه سنة.

قوله: (أخبرني علي) هو ابن ثابت، وقد تقدم قبل بابين من طريق شعبة أيضاً بهذا الإسناد بلفظ «حرصها» بدل قوطها.

٦٠- باب السَّخَابِ لِلصَّبَا

٥٨٨٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ: حَدَّثَنَا وَهَّابُ بْنُ غَمْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَوْقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ، فَأَصْرَفَ فَأَصْرَفْتُ، فَقَالَ: «إِنَّ لَكُمْ - فَلَانًا - إِذْ عَ الْخَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ». قَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَمْشِي وَلِي غُفِيهِ السَّخَابُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدُوكُمَا هَكَذَا، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ هَكَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدُوكُمَا هَكَذَا، فَالْتَمَزْتُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فَاحِشَةً، وَأَجِيبْ مِنْ يُجِيبُهُ».

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمَّا كَانَ أَحَدُ أَحِبِّ إِلَيَّ مِنَ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ، بَعْدَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَا قَالَ. [راجع: ٢٢٢٢، أخرجه مسلم: ٢٤٢١، مختصراً].

قوله: (باب السخاب للصبيان) تقدم بيان السخاب؛ وحديث أبي هريرة المذكور في الباب تقدم شرحه في «باب ما ذكر في الأسواق» من كتاب البيوع مستوفى، وقوله فيه «ابن لك» في رواية للمسلم والسرخسي «أي لك» بصيغة النداء.

٦١- باب الْمُتَشَبِّهِونَ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ

٥٨٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا رَسُلُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ.

تَابَعَهُ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ. [نظر: ٥٨٨٦، ٦٨٢٤].

قوله: (باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال) أي ذم التزيين، ويدل على ذلك اللعن المذكور في الخبر.

قوله: (حدثنا محمد بن جعفر) كذا لا يي ذم، ولغيره «حدثنا غندر» وهو هو.

قوله: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين) قال الطبري للمعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس. قلت:

وكذا في الكلام والمشي، فلما هيئة اللباس تختلف باختلاف عاده كل بلد، فرب قوم لا يفرق زي نساءهم من رجلكم في اللبس، لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار، وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فمختص من تعدد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإما يؤمر بتكلف تركه والإدمان على ذلك بالتدريج، فإن لم يفعل وتتمادى دخله الذم، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين، وأما إطلاق من أطلق كالتنوير وأن المحدث الخلفي لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك الشيء والتكسر في المشي والكلام بعد تعاطيه للمعالجة لترك ذلك، وإلا متى كان ترك ذلك عسكاً ولو بالتدريج فتركه بغير علم لحقه اللوم، واستدل لذلك الطبري بكونه صلى الله عليه وسلم لم يمنع المحدث من الدخول على النساء حتى سمع منه التفتيح في وصف المرأة كما في ثالث أحاديث الباب الذي يليه، فتمنع حينئذ فدل على أن لا دم على ما كان من أصل الخلقة. وقال ابن التين: المراد باللعن في هذا الحديث من تشبه من الرجال بالنساء في الزي ومن تشبه من النساء بالرجال كذلك، فلما من انتهى في التشبه بالنساء فإن الرجال إلى أن يؤتى في ذمهم وبالرجال من النساء إلى تعاطي السحق بشيرها من النساء فإن لعن الصغين من الذم والعقوبة أشد من لم يصل إلى ذلك، قال: وإنما أمر بإخراجهم من تعاطي الذكر من البيوت كما في الباب الذي يليه فلا يفضي الأمر بالتشبه إلى تعاطي ذلك الأمر للذكر. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: نفع الله به ما ملخصه: ظاهر اللفظ الزجر من التشبه في كل شيء، لكن عرف من الأئمة الأخيرة أن المراد التشبه في الزي وبعض الصفات والحركات ونحوها، لا التشبه في أمور الخير. وقال أيضاً: اللعن الصادر من النبي صلى الله عليه وسلم على ضربين: أحدهما يرد به الزجر عن الشيء الذي وقع اللعن بسببه وهو خوف، فإن اللعن من علامات الكياف، والآخر يقع في حال الحرص، وذلك غير خوف، بل هو راحة في حق من لعنه، بشرط أن لا يكون الذي لعنه مستحقاً لذلك كما ثبت من حديث ابن عباس عند مسلم، قال: والحكمة في لعن من تشبه بإخراجهم الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكام الحكماء، وقد أشار إلى ذلك في لعن الواصلات بقوله: «المتغيرات خلق الله».

قوله: (تابعه عمرو) قال أخبرنا شعبة رضي الله عنه عن أبيه عن حماد بن عمار عن عمرو بن دينار عن يوسف القاضي قال حدثنا عمرو بن مَرْزُوقَ بِهِ، واستدل على أنه يحرم على الرجل لبس الثوب الملكل باللؤلؤ، وهو واضح لتزويد علامات التعريم وهو لعن من فعل ذلك، وأما قول الشافعي ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا لأنه من زي النساء فليس خالفاً لذلك، لأن مراده أنه لا يرد في النهي عنه تخصيصه شيء.

٦٢- باب إِخْرَاجِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ

٥٨٨٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا رَسُلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». قَالَ: فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عَمْرُوَ فَلَانًا.

٥٨٨٧- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرَورَةَ: أَنَّ غُرَورَةَ أَخْبَرَتْ: أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَهَا وَهِيَ الْتَمَّتْ مُعْتَمِتَةً، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ أَخِي أُمَّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ عِنْدَ الطَّائِفِ، لِإِنِّي أَذْكَتُ عَلَى بَنَاتِ غُرْلَانٍ، لِإِنَّهَا تَقْبِلُ بَارِئَةً وَتَذِيرُ بِحَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: تَقْبِلُ بَارِئَةً وَتَذِيرُ، يَفْهِي أَرْبَعَ عَشْرَ نَفْسًا، فَهِيَ تَقْبِلُ بَيْنَ.

وَقَوْلُهُ: وَتَذِيرُ بِحَمَانٍ، يَفْهِي أَطْرَافَ هَذِهِ الْمَكَنِ الْأَرْبَعِ، لِأَنَّهَا مُجِيعَةٌ بِالْحَيَّاتِ حَتَّى لَحِقَتْ.

وَأَمَّا قَالِ بِحَمَانٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِحَمَانِيَّةٍ، وَوَاحِدُ الْأَطْرَافِ، وَهُوَ ذَكَرَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَمَانِيَّةً أَطْرَافًا. [راجع: ٤٣٢٤، أخرجه مسلم: ٢٢١٨].

قوله: (باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت) كذا للاكثر، وللنسي باب

إخراجهم « وكذا عند الإسماعيلي وأبي نعيم.

قوله: (حدثنا هشام) هو الدستوائي (عن يحيى) هو ابن أبي كثير، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وهشام جميعاً عن قتادة عن عكرمة، وكان أبداً داود حل رواية هشام على رواية شعبة فإن رواية شعبة عن قتادة هي باللفظ المذكور في الباب الذي قبله، ورواية هشام عن يحيى هي بهذا اللفظ الذي في هذا الباب، وقد أخرجه المصنف وأبو داود في « السنن » كلاهما عن مسلم بن إبراهيم، وأخرجه أحمد عن إسماعيل بن علي ويحيى القطان وي زيد بن هارون كلهم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير.

قوله: (المختصين من الرجال) تأتي الإشارة إلى ضبطه عقب هذا.

قوله: (والموجلات من النساء) زاد أبو داود من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة « قلت له ما الموجلات من النساء؟ قال المشبهات بالرجال ».

قوله: (وأخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلاناً وأخرج عمر فلانة) كذا في رواية أبي زر « فلانة » بالثابت وكذا وقع في « شرح ابن بطلان » وللباقين « فلاناً » بالتذكير، وكذا عند أحمد. وقد أخرج الطبراني وقام الرازي في فوائده من حديث وثقة مثل حديث ابن عباس هذا بتمامه وقال فيه « وأخرج النبي صلى الله عليه وسلم الجشعة، وأخرج عمر فلاناً » وأنشده هو العبد الأسود الذي كان يدعو بالنساء، وسألت غيره في ذلك في كتاب الأدب، وقد تقدم ذكر أسامي من كان في العهد النبوي من المختصين، ولم أقف في شيء من الروايات على تسمية النبي الذي أخرجه عمر، إلى أن ظفرت بكتاب لأبي الحسن المدائني سماه « كتاب المختصين » بمحكمة ورواه مفتوحة قبيلة، فوجدت فيه عدة قصص لمن غرهم عمر من المدينة، وسأذكر ذلك في كتاب أواخر المجلد إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي.

قوله: (وفي البيت عثث) تقدم ضبطه وتسميته في أواخر كتاب النكاح، وشرح الحديث مستوفى، ويان ما وقع هنا من كلام البخاري في شرح قوله « تعيل أربع وتعير بثمان ».

قوله في آخر الحديث (ولا يدخلن) بضم أوله وتشديد النون (هؤلاء عليهن) كذا لأكثر وهو الوجه، وفي رواية المستطلي والسرخسي « عليكم » بصيغة جمع المذكر، ويوجه بأنه مع جمع النساء المخاطبات بذلك من يلود بهن من صبي ووصيف، فجاء التعليل. وقد فتحت التحتانية أوله خفياً ومعتلاً. وفي هذه الأحاديث مشروعية إخراج كل من يحصل به الناذي للناس عن مكانه إلى أن يرجع عن ذلك أو يتوب.

٦٣- باب قصص الشارب

وَكَاَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى شَارِباً حَتَّى يُنْظَرُ إِلَى يَمَاحِ الْجَلِيدِ، وَيَأْخُذُ هَذَيْنِ، يَغْيِي بَيْنَ الشَّارِبِ وَاللَّحْيَةِ.

٥٨٨٨- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ أَصْحَابُنَا: عَنْ الْمُكَنَّى، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْفَيْطَرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ». [الطبر: ٥٨٩٠].

٥٨٨٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ، قَالَ الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاةٍ: (الْفَيْطَرَةُ حُمْسٌ، أَوْ خُمْسٌ مِنَ الْفَيْطَرَةِ: الْحَيْضُ، وَالْإِسْتِحْلَاءُ، وَتَقَشُّ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَفْصَارِ). وَقَصُّ الشَّارِبِ. [الطبر: ٥٨٩١].

٦٢٩٧، أخرجه مسلم: ٢٥٧.

قوله: (باب قصص الشارب) هذه الترجمة وما بعدها إلى آخر كتاب اللباس لها تعلق باللباس من جهة الاشتراك في الزينة، فذكر أولاً الترجمات المتعلقة بالشعر وما شاكلها، وثانياً المتعلقة بالطيب، وثالثاً المتعلقة بتحسين الصورة، ورابعاً المتعلقة بالتصاوير لأنها قد تكون في الثياب، وختم بما يتعلق بالارتداف وتعلق به خفي وتعلقه بكتاب الأدب الذي يليه ظاهر والله أعلم. وأصل القص تبع الأثر، وقيد ابن سيده في « الحكم » بالليل، والقص أيضاً إيراد الغير تاماً على من لم يحضره، ويطلق أيضاً على قطع شيء من شيء بآلة خصوصية، والمراد به هنا قطع الشعر الثابت على الشفة العليا من غير استئصال، وكذا الظفر أخذ أعلاه من غير استئصال.

قوله: (وكان ابن عمر) كذا لأبي زر والنسفي وهو المعتمد، ووقع للباقيين « وكان عمر ». قلت: وهو خطأ فإن المعروف عن عمر أنه كان يفر شاربه.

قوله: (يعني شاربه) بلغاء الهملة والفاء ثلاثياً ورباعياً من الإحفاء أو الحفر والمراد الإزالة.

قوله: (حتى يرى يماح الجلد) وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال « رأيت ابن عمر يعني شاربه حتى لا يترك ما شئت ». وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان « رأيت ابن عمر يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله » وهذا يرد تأويل من تأول في أثر ابن عمر أن المراد به إزالة ما على طرف الشفة فقط.

قوله: (ويأخذ هليمن يعني بين الشارب واللحية) كذا وقع في التفسير في الأصل، وقد ذكره زرين في جامعهم من طريق نافع عن ابن عمر جازماً بالتفسير المذكور، وأخرج البيهقي غروره، وقوله « بين » كذا للجيسع إلا أن عياضاً ذكر أن محمد بن أبي صفرة رواه بلفظ « من » التي للتبشير، والأول هو المعتمد.

قوله: (حدثنا المكنى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع. قال أصحابنا عن المكنى: عن ابن عمر) كذا للجيسع، وللمنى أن شيخه مكي بن إبراهيم حدثه به عن حنظلة وهو ابن أبي سفيان الجعفي عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلماً يذكر ابن عمر في السند، وحدث به غير البخاري عن مكي موصولاً بذكر ابن عمر فيه وهو لمراد بقول البخاري « قال أصحابنا » هذا هو المتمد وبهذا جزم شيخنا ابن الملقن رحمه الله لكن قال: ظهر لي أنه موقوف على نافع في هذه الطريق، وتلقى ذلك من الحفصيني فإنه جزم بذلك في « الجمع » وهو محتمل وأما الكرماني فزعم أن الرواية الثانية مقطوعة لم يذكر فيها بين مكي وابن عمر أحداً فقال: المعنى أن البخاري قال: روى أصحابنا الحديث مقطوعاً فقالوا حدثنا مكي عن ابن عمر فظرحوا ذكر الرواي الذي بينهما كذا قال، وهو وإن كان ظاهراً ما أورده البخاري لكن تبين من كلام الأئمة أنه موصول بين مكي وابن عمر. وقال الزركشي: هذا الموضع عما يجب أن يعتني به الناظر، وهو ماذا الذي أراد بقوله « قال أصحابنا عن المكنى عن ابن عمر » فيحتمل أنه رواه مرة عن شيخه مكي عن نافع مرسل مرة عن أصحابه عن مكي مرفوعاً عن ابن عمر، ويحتمل أن بعضهم نسب الرواي عن ابن عمر إلى أنه المكنى اهـ وهذا الثاني هو الذي جزم به الكرماني، وهو مردود، ثم قال الزركشي: ويشهد لذلك أن البخاري ربما روى عن المكنى بالواسطة كما تقدم في البيوع، ووقع له في كتابه نظائر لذلك، منها ما سألت قريباً في « باب الجند » حيث قال « حدثنا مالك بن إسماعيل » فذكر حديثاً ثم قال في آخره « قال بعض أصحابي عن مالك بن إسماعيل » فذكر زيادة في المتن، ونظيره في الاستئذان في « باب قوله قوموا إلى سيدكم » قلت: وهو قوله « حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة » فذكر حديثاً وقال في آخره: « أنفهي بعض أصحابي عن أبي الوليد » فذكر كلمة في المتن. وقريب منه ما سبق في التناقب في ذكر أسامة بن زيد حيث قال: « حدثنا سليمان بن عبد الرحمن » فذكر حديثاً وقال في آخره « حدثني بعض أصحابنا عن سليمان » فذكر زيادة في المتن أيضاً. قلت: والفرق بين هذه المواضع وبين حديث الباب أن الاختلاف في الباب وقع في الوصل والإرسال، والاختلاف في غيره وقع بالزيادة في المتن، لكن اشترك الجميع في مطلق الاختلاف، والله أعلم. وقد أورده البخاري الحديث المذكور في الباب الذي يليه من طريق إسحاق بن سليمان عن حنظلة موصولاً مرفوعاً، لكنه نزل فيه درجة، وطريق مكي وقعت لنا في « مسند ابن عمر » لأبي أمية الطرسوسي قال: « حدثنا مكي بن إبراهيم » فذكره موصولاً مرفوعاً زائد فيه بعد قوله قصص الشارب والظفر فوعلق العانة، « كذا أخرجه البيهقي في « الشعب » من وجه آخر عن مكي. قلت: وهذا الحديث أفضل للزني في « الأطراف » فلم يذكره في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر لا من طريق مكي ولا من طريق إسحاق بن سليمان، ثم بعد أن كتب هذا ذكر في حديث حلب الشيخ برهان الدين الحلبي أن شيخنا البلقيني قال: له القائل « قال أصحابنا » هو البخاري، والمراد بالمكنى حنظلة بن أبي سفيان الجعفي فإنه مكي، قال: والسنان متصلان، وموضع الاختلاف بيان أن مكي بن إبراهيم لما حدث به البخاري سمي حنظلة، وأما أصحاب البخاري فلما روه له عن حنظلة لم يسموه بل قالوا: « عن المكنى » قال فالسند الأول مكي عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر، والثاني أصحابنا عن المكنى عن نافع عن ابن عمر، ثم قال: وفي فهم ذلك صعوبة، وكأنه يتبع بذلك، ولقد صدق فيما ذكر من الصعوبة ومقتضاه أن يكون عند البخاري جماعة لقروا حنظلة وليس كذلك، فإن الذي سمع من حنظلة هذا الحديث لا يحدث البخاري عنه إلا بواسطة وهو إسحاق بن سليمان الرازي، وكانت وفاته قبل طلب البخاري الحديث، قال ابن سعد مات سنة

تسع وتسعين ومائة، وقال ابن نافع وابن حبان مات ستة مائتين، وقد أفصح أبو مسعود في الأعراف، بالمراد قتال في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر حديث «من الفطرة حلق العانة وتقليم الأظفار وقص الشارب» خ في اللباس «عن أحمد بن أبي رجاء عن إسحاق بن سليمان عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر، وعن مكى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع» قال: «وقال أصحابنا عن مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر» فصرح بأن مراد البخاري بقوله عن المكى بن إبراهيم وأما مراده بقوله عن ابن عمر بالسند المذكور وهو عن حنظلة عن نافع عنه. والحاصل أنه كما قلتم أن مكى بن إبراهيم لما حدث به البخاري أرسله، ولما حدث به غير البخاري وصله، فحكى البخاري ذلك ثم ساقه موصولاً من طريق إسحاق بن سليمان.

قوله: (حدثنا علي) هو ابن الحسين وبذلك جزم المزني.

قوله: (الزهري حدثنا) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو سائق، وقد رواه الحميدي عن سفيان قال: سمعت الزهري أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريقه، ورواه أحمد عن سفيان عن الزهري بالمعنى، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن شيبه وغير واحد، وأبو داود عن مسدد كلهم عن سفيان.

قوله: (عن أبي هريرة رواية) هي كتابه عن قول الراوي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو عمرها، وقد وقع في رواية مسدد يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين أحد في روايته أن سفيان كان تارة يكتي وتارة يصرح، وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو يرويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع، وسيأتي في الباب الذي يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد بن المسيب في السند أخرجه أبو الشيخ.

قوله: (الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة) كذا وقع هنا ولمسلم وأبي داود بالشك وهو من سفيان، ووقع في رواية أحمد «خمس من الفطرة» ولم يشك، وكذا وقع في رواية معمر عن الزهري عند الترمذي والنسائي، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد بالعكس كما في الباب الذي يليه بلفظ «الفطرة خمس» وكذا في رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم والنسائي، وهي محمولة على الأولى، قال ابن دقيق العيد: دلالة «من» على التبويض فيه أظهر من دلالة هذه الرواية على الحصر، وقد ثبت في أحاديث أخرى زيادة على ذلك فدل على أن الحصر فيها غير مراد. واختلف في النكته في الإتيان بهذه الصيغة، فقيل برفع الدلالة وأن مفهوم العدد ليس بحجة، وقيل بسل كان أعلم أولاً بالخمسة ثم أعلم بالزيادة، وقيل بل بالاختلاف في ذلك بحسب المقام فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين، وقيل أريد بالحصر المبالغة لتأكيد أمر الخمس المذكورة كما حل عليه قوله «الدين النصيحة» ودالحج عرفة» ونحو ذلك. وبذلك على التأكيد ما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث زيد بن أرقم مرفوعاً «من لم يؤخذ شارب فليس منا» وسنده قوي، وأخرج أحمد من طريق يزيد بن عمرو المافري نحوه وزاد فيه: حلق العانة وتقليم الأظفار، وسيأتي في الكلام على الحتان دليل من قال بوجوبه. وذكر ابن العربي أن خصل الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة، فإذا أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك، وإن أراد أهم من ذلك فلا تنحصر بل تزيد كثيراً، وأقل ما ورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر المذكور قبل فانه لم يذكر فيه إلا ثلاثاً، وسيأتي في الباب الذي يليه أنه ورد بلفظ الفطرة «من الفطرة» وأخرج الإسماعيلي في رواية له بلفظ «ثلاث من الفطرة» وأخرجه في رواية أخرى بلفظ «من الفطرة» فذكر الثلاث وزاد الحتان؛ ولمسلم من حديث عائشة «عشر من الفطرة» فذكر الخمسة التي في حديث أبي هريرة إلا الحتان وزاد: إغشاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وغسل البراجم والاستنجاء، أخرجه من رواية مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عنها، لكن قال في آخره إن الراوي نسي العاشرة إلا أن تكون المضمضة، وقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ «عشرة من السنة» وذكر الاستنثار بدل الاستنشاق، وأخرج النسائي من طريق سليمان التيمي قال: «سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة» فذكر مثله إلا أنه قال: «وشككت في المضمضة» وأخرجه أيضاً من طريق أبي بشر عن طلق قال: «من السنة عشر» فذكر مثله إلا أنه ذكر الحتان بدل غسل البراجم، ورجح النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة. والذي يظهر في أنها ليست بعلة قاذحة، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقة ابن معين والمجلي وغيرهما ولية أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره، فالحكم بصحته من هذه الحثيثة سائق.

وقول سليمان التيمي «سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرًا من الفطرة» يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها فحلف سليمان السند. وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمار بن ياسر مرفوعاً نحو حديث عائشة قال: «من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وغسل البراجم والاستنضاح» وذكر الخمس التي في حديث أبي هريرة ساقه ابن ماجه. وأما أبو داود فأحاله به على حديث عائشة ثم قال: «وروي نحوه عن ابن عباس» وقال: «خس في الرأس وذكر منها الفرق ولم يذكر إغشاء اللحية». قال: كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاوس عن ابن عباس وفي قوله تعالى: ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاستجب له﴾ [البقرة: ١٢٤] قال: ابتلاء الله بالطهارة، وخس في الرأس، وخس في الجسد. قلت: فذكر مثل حديث عائشة كما في الرواية التي قلتمنا عن أبي عوانة سواء ولم يشك في المضمضة، وذكر أيضاً الفرق بدل إغشاء اللحية وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء؛ فصار مجموع الحاصل التي وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة خصلة أقصر أبو شامة في «كتاب السواك وما أشبه ذلك» منها على لشي عشر، وزاد النووي واحدة في «شرح مسلم» وقد رأيت قبل الخوض في شرح الخمس الواردة في الحديث المتفق عليه أن أشير إلى شرح العشر الزائدة عليها: فأما الوضوء والاستنشاق والاستنثار والاستنجاء والسواك وغسل الجمعة فقدم شرحها في كتاب الطهارة، وأما إغشاء اللحية فيأتي في الباب الذي يليه، وأما الفرق فيأتي بعد أبواب، وأما غسل البراجم فهو بالوحدة والجيم جمع بوجه بضمين وهي عقد الأصابع التي في ظهر الكف، قال الخطابي: هي المواضع التي تسخن ويجمع فيها الوسخ ولا سيما عن لا يكون طري البدن، وقال الغزالي: كانت العرب لا تغسل اليد عقب الطعام فيجمع في تلك الغضون وسخن، فامر بغسلها. قال النووي: وهي ستة مستقلة ليست غرضة بالوضوء، يعني أنها يحتاج إلى غسلها في الوضوء والغسل والتلطيف، وقد ألحق بها إزالة ما يجمع عن الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصماخ فإن في بقاءه إضراراً بالسمع، وقد أخرجه ابن عدي من حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتعاقد البراجم عند الوضوء لأن الوسخ إليها سريع» وللترمذي الحكيم من حديث عبد الله بن بشر رفته «قصوا أظفاركم، وادفئوا قلائدكم، وتقوا برأجكم» وفي سنده راو مجهول. ولأحمد من حديث ابن عباس «أبنا جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ولم لا يطبخ عني واشتم لا تستنثون - أي لا تستاكون - ولا تقصون شواربكم ولا تقنن رواجبكم» والرواجب جمع راجبة بهيم وموحدة قال أبو عبيد البراجم والرواجب مفاصل الأصابع كلها. وقال ابن سيده: البرجة المفصل الباطن عند بعضهم، والرواجب بواطن مفاصل أصابع، وقيل قصب الأصابع، وقيل هي ظهور السلايمات، وقيل ما بين البراجم من السلايمات. وقال ابن الأعرابي: الراجبة البقعة المساء التي بين البراجم، والبراجم المسبحات من مفاصل الأصابع، ولي كل أصبع ثلاث برجات إلا الإبهام فلها برجتان. وقال الجوهري: الرواجب مفاصل الأصابع اللاتي تلي الأنامل، ثم البراجم، ثم الأشابع اللاتي على الكف. وقال أيضاً: الرواجب رؤوس السلايمات من ظهر الكف، إذا قبض القابض كفه ونشزت ولزقت، والأشابع أصول الأصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف، وإسما أشجع. وقيل هي عروق ظاهر الكف. وأما الانتضاح فقال أبو عبيد الغروي: هو أن يأخذ قليلاً من الماء فينضج به مذاكيره بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس. قال الخطابي: انتضاح الماء الاستنجاء به، وأصله من النضج وهو الماء القليل، فعلى هذا هو والاستنجاء خصلة واحدة، وعلى الأول فهو غيره، ويشهد له ما أخرجه أصحاب السنن من رواية الحكيم بن سفيان التقي أو سفيان بن الحكم عن أبيه أنه «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم أخذ حفة من ماء فانتضج بها» وأخرج التيمي من طريق سعيد بن جبير: أن رجلاً أتى ابن عباس فقال إني أجد بلاً إذا قمت أصلي، فقال له ابن عباس: انتضج بماء، فإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل هو منه. وأما الحاصل الواردة في المعنى لكن لم يرد التصريح فيها بلفظ الفطرة فكثير، منها ما أخرجه الترمذي من حديث أبي رجب رفته «أربع من سنن المؤمنين: الحياة، والتطهر، والسواك، والتكاح» واختلف في ضبط الحياة فقيل بفتح المهملة والتحتانية الحقة، وقد ثبت في الصحيحين أن «الحياة من الإيمان» وقيل هي بكسر المهملة وتشديد النون، فعلى الأول هي خصلة معنوية تتعلق بتحسين الخلق، وعلى الثاني هي خصلة حسية تتعلق بتحسين البدن. وأخرج البزار والبخاري في معجم الصحابة والحكيم الترمذي في «توادر الأصول» من طريق فليح بن عبد الله الخطمي عن أبيه عن جده رفته «خمس من سنن المؤمنين» فذكر الأربعة المذكورة إلا التكاح وزاد الحلق والحجامة والحلم بكسر المهملة وسكون الميم، وهو مما يقوي الضبط

قوله: (الزهري حدثنا) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو سائق، وقد رواه الحميدي عن سفيان قال: سمعت الزهري أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريقه، ورواه أحمد عن سفيان عن الزهري بالمعنى، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن شيبه وغير واحد، وأبو داود عن مسدد كلهم عن سفيان.

قوله: (عن أبي هريرة رواية) هي كتابه عن قول الراوي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو عمرها، وقد وقع في رواية مسدد يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين أحد في روايته أن سفيان كان تارة يكتي وتارة يصرح، وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو يرويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع، وسيأتي في الباب الذي يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد بن المسيب في السند أخرجه أبو الشيخ.

قوله: (الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة) كذا وقع هنا ولمسلم وأبي داود بالشك وهو من سفيان، ووقع في رواية أحمد «خمس من الفطرة» ولم يشك، وكذا وقع في رواية معمر عن الزهري عند الترمذي والنسائي، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد بالعكس كما في الباب الذي يليه بلفظ «الفطرة خمس» وكذا في رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم والنسائي، وهي محمولة على الأولى، قال ابن دقيق العيد: دلالة «من» على التبويض فيه أظهر من دلالة هذه الرواية على الحصر، وقد ثبت في أحاديث أخرى زيادة على ذلك فدل على أن الحصر فيها غير مراد. واختلف في النكته في الإتيان بهذه الصيغة، فقيل برفع الدلالة وأن مفهوم العدد ليس بحجة، وقيل بسل كان أعلم أولاً بالخمسة ثم أعلم بالزيادة، وقيل بل بالاختلاف في ذلك بحسب المقام فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين، وقيل أريد بالحصر المبالغة لتأكيد أمر الخمس المذكورة كما حل عليه قوله «الدين النصيحة» ودالحج عرفة» ونحو ذلك. وبذلك على التأكيد ما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث زيد بن أرقم مرفوعاً «من لم يؤخذ شارب فليس منا» وسنده قوي، وأخرج أحمد من طريق يزيد بن عمرو المافري نحوه وزاد فيه: حلق العانة وتقليم الأظفار، وسيأتي في الكلام على الحتان دليل من قال بوجوبه. وذكر ابن العربي أن خصل الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة، فإذا أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك، وإن أراد أهم من ذلك فلا تنحصر بل تزيد كثيراً، وأقل ما ورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر المذكور قبل فانه لم يذكر فيه إلا ثلاثاً، وسيأتي في الباب الذي يليه أنه ورد بلفظ الفطرة «من الفطرة» وأخرج الإسماعيلي في رواية له بلفظ «ثلاث من الفطرة» وأخرجه في رواية أخرى بلفظ «من الفطرة» فذكر الثلاث وزاد الحتان؛ ولمسلم من حديث عائشة «عشر من الفطرة» فذكر الخمسة التي في حديث أبي هريرة إلا الحتان وزاد: إغشاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وغسل البراجم والاستنجاء، أخرجه من رواية مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عنها، لكن قال في آخره إن الراوي نسي العاشرة إلا أن تكون المضمضة، وقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ «عشرة من السنة» وذكر الاستنثار بدل الاستنشاق، وأخرج النسائي من طريق سليمان التيمي قال: «سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة» فذكر مثله إلا أنه قال: «وشككت في المضمضة» وأخرجه أيضاً من طريق أبي بشر عن طلق قال: «من السنة عشر» فذكر مثله إلا أنه ذكر الحتان بدل غسل البراجم، ورجح النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة. والذي يظهر في أنها ليست بعلة قاذحة، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقة ابن معين والمجلي وغيرهما ولية أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره، فالحكم بصحته من هذه الحثيثة سائق.

الأول من حديث أبي أيوب، وإذا تتبع ذلك من الأحاديث كثر العدد كما أشرت إليه والله أعلم. ويتعلق بهذه الحاصل مصالح دينية ودينية تترك بالتبع، ومنها تحسين الهيئة، وتنظيف البدن جملة وتفصيلاً، والاحتياط للطهارتين، والإحسان إلى المخالط والمقارن بكف ما يتأذى به من رائحة كريهة، وغالفة شمار الكفار من الجوس واليهود والنصارى وعباد الأوثان، وامتناع أمر الشارع، والمحافظة على ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَصُورَكُمْ فَاَسْنِ صُورَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤] لما في المحافظة على هذه الحاصل من مناسبة ذلك، وكأنه قيل قد حسنت صوركم فلا تشوهوها بما يقيها، أو حافظوا على ما يستمر به حسنهما، في المحافظة عليها محافظة على المروءة وعلى التألف المطلوب، لأن الإنسان إذا بدا في الهيئة الجميلة كان آدمى لا يتساقط النفس إليه، فيقبل قوله، ويعمد رأيه، والعكس بالعكس. وأما شرح الفطرة فقال الخطابي: ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالفطرة هنا السنة، وكذا قاله غيره، قالوا والمعنى أنها من سنن الأنبياء. وقالت طائفة: للمعنى بالفطرة الدين وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، وقال النووي في «شرح المذهب» جزم الماوردي والشيخ أبو إسحاق بأن المراد بالفطرة في هذا الحديث الدين، واستشكل ابن الصلاح ما ذكره الخطابي وقال: معنى الفطرة بعيد من معنى السنة، ولكن لعل المراد أنه على حلف مضاف أي سنة الفطرة. وتعبه النووي بأن الذي نقله الخطابي هو الصواب. فإن في صحيح البخاري من ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من السنة تعش الشارب وتشف الإبط وتقليم الأظفار» قال: وأصبح ما فسر الحديث بما جاء في رواية أخرى لا سيما في البخاري أنه وقد تبعه شيخنا ابن الملقن على هذا، ولم أر الذي قاله في شيء من نسخ البخاري، بل الذي فيه من حديث ابن عمر بلطف «الفطرة» وكذا من حديث أبي هريرة. نعم وقع التعبير بالسنة موضع الفطرة في حديث عائشة عند أبي عوانة في رواية، وفي أخرى بلطف الفطرة كما في رواية مسلم والنسائي وغيرهما، وقال الراغب: أصل الفطر يفتح فاء الشق طولاً. ويطلق على الزهي وعلى الاختراع وعلى الإيجاد والفطرة الإيجاد على غير مثال. وقال أبو شامة: أصل الفطرة الخلقة للبدن، ومنه فاطر السماوات والأرض أي المبتدئ خلقهم، وقوله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة» أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه، وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فطر الله الناس على فطرته﴾ [الروم: ٣٠] والمعنى أن كل أحد لو ترك من وقت ولادته وما يؤديه إليه نظره لأداه إلى الدين الحق وهو التوحيد، ويؤيده قوله تعالى قبلها ﴿فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله﴾ وإليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله: «فأبوا يهودانه ونصرانه» والمراد بالفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت اتصف فاعلمها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحتم عليها واستحبها لهم ليكونوا على أكمل الصفات وأشرها صورة أنه وقد رد القاضي اليضاوي الفسطاط في حديث الباب إلى مجروح ما ورد في معناه وهو الاختراع والجلبلة والدين والسنة فقال: هي السنة الأولى التي اختارها الأنبياء وافقت عليها الشارع، وكأنها أمر جبلي فطروا عليها انتهى. وسرع الإتياء بالكرة في قوله: «خمس من الفطرة» أن قوله: «خمس» صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرها، أو على الإضافة أي خمس خصال. ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس من الفطرة، والتعبير في بعض روايات الحديث بالسنة بدل الفطرة يراد بها الطريقة لا السني تقابل الواجب، وقد جزم بذلك الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما وقالوا: هو كالحديث الآخر «عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين» وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فقال: عندني أن الحاصل الخمس المذكورة في هذا الحديث كلها واجبة، فإن المرء لو تركها لم تبق صورته على صورة الأديين فكيف من جملة المسلمين، كذا قال في «شرح الموطأ» وتعبه أبو شامة بأن الأشياء التي مقصودها مطلوب لتحسين الخلق وهي النظافة لا تحتاج إلى ورود أمر بإيجاب للشارع فيها اكتفاء بدواعي الأنفس، فمجرد التنب إليها كاف. ونزل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه قال: دل الخبر على أن الفطرة بمعنى الدين، والأصل فيما أضيف إلى الشيء أنه منه أن يكون من أركانه لا من زوائده حتى يقوم دليل على خلافه، وقد ورد الأمر باتباع إبراهيم عليه السلام، وثبت أن هذه الحاصل أمر بها إبراهيم عليه السلام، وكل شيء أمر الله باتباعه فهو على الوجوب لمن أمر به. وتعقب بأن وجوب الاتباع لا يقتضي وجوب كل متبع فيه بل يتم الاتباع بالامتثال، فإن كان واجباً على المتبع كان واجباً على التابع أو ندباً فندب، فيتوقف ثبوت وجوب هذه الحاصل على الأمة على ثبوت كونها كانت واجبة على الخليل عليه السلام.

قوله: (الخفان) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر خن أي قطع، والخن يفتح ثم سكن قطع بعض خصوص من عضو خصوص. ووقع في رواية بونس عند مسلم «الاختان» واختان اسم لعل الختان ولموضع الختان أيضاً كما في حديث عائشة إذا ثوبت كونها كانت واجبة على الخليل عليه السلام.

قوله: (الخفان) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر خن أي قطع، والخن يفتح ثم سكن قطع بعض خصوص من عضو خصوص. ووقع في رواية بونس عند مسلم «الاختان» واختان اسم لعل الختان ولموضع الختان أيضاً كما في حديث عائشة إذا

واستدل من أوجب الاختان بأدلة:
الأول أن القلفة تحبس النجاسة فتمنع صحة الصلاة كمن أمسك نجاسة بفمها، وتعقب بأن الفم في حكم الظاهر، بدليل أن وضع الماكور فيه لا يفسد به الصائم، بخلاف داخل القلفة فإنه في حكم الباطن، وقد صرح أبو الطيب الطبري بأن هذا القدر عندنا معتبر.

الثاني ما أخرجه أبو داود من حديث كليب جد عثيم بن كثير «أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال له: ألق عتك شعر الكفر واختنن مع ما تقرر أن خطابه للواحد يشمل غيره حتى يقوم دليل الخصوصية. وتعقب بأن سند الحديث ضعيف وقد قال ابن المنذر: لا يثبت فيه شيء.

الثالث جواز كشف العمرة من المختون، وسيأتي أنه إما يشرع لمن بلغ أو شارف البلوغ وجواز نظر المختان إليها وكلامها حرام، فلو لم يجب لما أبيح ذلك، وأقدم من نقل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس بن سريج نقله عنه الخطابي وغيره، وذكر النووي أنه رآه في «كتاب الوالد» المنسوب لابن سريج قال: ولا أظنه يثبت عنه، قال أبو شامة: وقد هرب عنه جماعة من المستفيين بعده بمباريات مختلفة كالشيخ أبي حامد والقاضي الحسين وأبي الفرج السرخسي والشيخ في «المهذب». وتعقبه عياض بأن كشف العمرة مباح لمصلحة الجسم والنظر إليها مباح للمداواة، وليس ذلك واجباً إجماعاً، وإذا جاز في المصلحة الدينية كان في المصلحة الدنيوية أولى. وقد استشر القاضي حسين هذا فقال: فإن قيل قد يترك الواجب بغير الواجب كترك الإصطاح للخطبة بالتشاغل بركعتي التنية، وترك القيام في الصلاة لسجود التلاوة، وكشف العمرة للمداواة مثلاً. وأجاب عن الأولين ولم يجب عن الثالث. وأجاب النووي بأن كشف العمرة لا يجوز لكل مداواة فلا يتم المراد. وقرى أبو شامة الإيراد بأنهم جوزوا الغسل الميت أن يخلط عانة الميت، ولا يتأثر ذلك للغسل إلا بالنظر واللمس وهما حرامان، وقد أجاز لأمر مستحب.

الرابع احتيج أبو حامد وإتباعه كالماوردي بأنه قطع عضو لا يستخلف من الجسد تبعداً فيكون واجباً كقطع اليد في السرقة، وتعقب بأن قطع اليد إما أبيح في مقابلة جرم عظيم، فلم يتم القيام.

الخامس قال الماوردي: في المختان إدخال ألم عظيم على النفس وهو لا يشرع إلا في إحدى ثلاث خصال: لمصلحة، أو عقوبة، أو وجوب. وقد انتهى الأولان ثبتت الثالث. وتعقب أبو شامة بأن في المختان عدة مصالح كزهد الطهارة والنظافة فإن القلفة من المستغترات عند العرب، وقد خرم الأئمة في أشعارهم، وكان للمختان عندهم قدر، وله قيمة خاصة به، وأقر الإسلام ذلك.

السادس قال الخطابي حجتاً بأن المختان واجب بأنه من شعار الدين، وبه يعرف المسلم من الكافر، حتى لو وجد مختون بين جماعة قتلى غير عتوين صلي عليه ودفن في مقابر المسلمين. وتعقب أبو شامة بأن شعار الدين ليست كلها واجبة، وما ادعاه في المقول مردود لأن اليهود وكثيراً من النصارى يختنون فليقيد ما ذكر بالقرفة. قلت: قد بطل دليله.

السابع قال البيهقي: أحسن الحجج أن يمتنع بحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين مرفوعاً «اختنن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدم» وقد قال الله تعالى ﴿ثم أوحينا إليه أن اتبع ملة إبراهيم﴾ [التحليل: ١٢٣] وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلي بها إبراهيم فاقهم هي خصال الطهارة ومنهن المختان، والابتلاء غالباً إنما يقع بما يكون واجباً، وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا أن كان إبراهيم عليه السلام فعله على سبيل الوجوب، فإنه من الجائز أن يكون فعله على سبيل التنبه فيحصل امتثال الأمر بإتياعه على وفق ما فعل، وقد قال الله تعالى في حق نبيه محمد ﴿وأتبعوه لعلكم تهتدون﴾ [الأعراف: ١٥٨] وقد تقرر في الأصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب، وإيضاً بقافي الكلمات العشر ليست واجبة. وقال الماوردي: إن إبراهيم عليه السلام لا يفعل ذلك في مثل سنة إلا عن أمر من الله اه وما قاله بحثاً قد جاء منقولاً، فأخرج أبو الشيخ في العقيقة عن طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه: أن إبراهيم عليه السلام أمر أن يختنن وهو حينئذ ابن ثمانين سنة ففعل واجتنن بالقدم فاشتد عليه الوجع فدعا ربه فأوحى الله إليه إنك جعلت قبل أن نامرك بكائه، قال: يا رب كرهت أن أؤخر أمرك. قال الماوردي: القدم جاء خفياً ومشهداً وهو القامس الذي اختنن به، ونعقب غيره إلى أن المراد به مكان يسمى القدم، وقال أبو عبيد الحارثي في الفريين: يقال هو كان مقبلاً، وقيل اسم قرية بالشام. وقال أبو شامة: هو موضع بالقرب من القرية التي فيها قبره، وقيل بالقرب حلب، وجزم غير واحد أن الآفة بالتخفيف، وصرح ابن السكيت بأنه لا يشدد وأثبت بعضهم الوجهين في كل منهما، وقد تقدم بعض في شرح الحديث المذكور في ذكر إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأئمة، ووقع عند أبي الشيخ عن طريق أخرى أن إبراهيم لما اختنن كان ابن مائة وعشرين سنة وأنه عاش بعد ذلك إلى أن أكمل مائة سنة، والأول أشهر، وهو أنه اختنن وهو ابن ثمانين وعاش بعدها أربعين، والفرض أن الاستدلال بذلك متوقف كما تقدم على أنه كان في حق إبراهيم عليه السلام واجباً، فإن ثبت ذلك استقام الاستدلال به وإلا فالنظر باق.

واختلف في الوقت الذي يشرع في المختان، قال الماوردي: له وقتان وقت وجوب

ووقت استحباب، فوقت الوجوب البلوغ ووقت الاستحباب قبله، والاختيار في اليوم السابع من بعد الولادة، وقتل من يوم الولادة، فإن آخر قتي الأربعين يوماً، فإن آخر قتي السنة السابعة، فإن بلغ وكان نضواً لم يعلم من حاله أنه إذا اختنن تلف سقط الوجوب. ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا لغرض، وذكر القاضي حسين أنه لا يجوز أن يختنن الصبي حتى يصير ابن عشر سنين لأنه حينئذ يوم ضربه على ترك الصلاة، وألم المختان فزوق ألم الضرب فيكون أولى بالتأخير، وزيف النووي في «شرح المهذب» وقال إمام الحرمين: لا يجب قبل البلوغ لأن الصبي ليس من أهل العبادة المتعلقة بالبدن فكيف مع الألم، قال: ولا يرد وجوب العدة على الصبية لأنه لا يتعلق به تعب بل هو مضي زمان محض. وقال أبو الفرج السرخسي: في ختان الصبي وهو صغير مصلحة من جهة أن الجلد بعد التحنيز يغلظ ويغشش فمن ثم جوز الأئمة المختان قبل ذلك، ونقل ابن المنذر عن الحسن ومالك كراهة المختان يوم السابع لأنه فعل اليهود، وقال مالك: يحسن إذا أئثر أي إذا ألقى ثفره وهو مقدم أسنانه، وذلك يكون في السبع سنين وما حولها، وعن الليث يستحب ما بين سبع سنين وعشر سنين، وعن أحمد لم أسمع فيه شيئاً. وأخرج الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس قال: «سبع من السنة في الصبي يسمى في السابع ويختنن» الحديث وقد قدمت ذكره في كتاب العقيقة وأنه ضعيف، وأخرج أبو الشيخ عن طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن عجم عن ابن المنكر أو غيره عن جابر فإن النبي صلى الله عليه وسلم غتن غتاً حسناً وحسباً لسبعة أيام» قال الوليد فسألت مالكا عنه قال: لا أدري، ولكن المختان طهارة فكلما قدمها كان أحب إلي. وأخرج البيهقي حديث جابر، وأخرج أيضاً من طريق موسى بن علي عن أبيه: أن إبراهيم عليه السلام ختن إسحاق وهو ابن سبعة أيام. وقد ذكرت في أبواب الوليمة من كتاب النكاح مشروعية الدعوة في المختان، وما أخرجه أحمد من طريق الحسن بن عثمان بن أبي العاص أنه دعي إلى ختان فقال: «ما كنا نأتي المختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ندعى له» وأخرجه أبو الشيخ من رواية فبين أنه كان ختان جارية. وقد نقل الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في «المدخل» أن السنة إظهار ختان الذكر وإخفاء ختان الأنثى. والله أعلم.

قوله: (والاستحداد) بالماء المهمة من الحديد والمراد به استعمال الموصى في حلق الشعر من مكان مخصوص من الجسد، قيل وفي التعبير بهذه اللفظة مشروعية الكتابة عما يستحق منه إذا حصل الإهمام بها وأغنى عن التصريح، والذي يظهر أن ذلك من تصرف الرواة. وقد وقع في رواية النسائي في حديث أبي هريرة هذا التعبير بملق العانة، وكذا في حديث عائشة وأنس المشاء إليها من قبل عبد مسلم، قال النووي: المراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواشي، وكذا الشعر الذي حولي فرج المرأة، ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر الثابت حول حلقة الدبر فتحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما، قال وذكر الحلق لكونه هو الأغلب ولا فيجوز الإزالة بالنورة والتف وغيرهما. وقال أبو شامة: العانة الشعر الثابت على الركب بفتح الراء والكانف وهو ما ملغى من البطن فكان تحت الثنية وفوق الفرج، وقيل لكل فخذ ركب، وقيل ظاهر الفرج وقيل الفرج بنفسه سواء كان من رجل أو امرأة، قال: ويستحب إمطة الشعر عن القبل والدبر بل هو من الدبر أولى خوفاً أن يعلق شيء من الغائط فلا يزيله المستنجي إلا بماء ولا يتكمن من إزالته بالاستجمار، قال ويقوم التنور مكان الحلق وكذلك التف والقص، وقد سئل أحمد عن أخذ العانة بالمقراض فقال أرجو أن يجزيه، قيل فالتفت؟ قال وهل يقوى على هذا أحد؟ وقال ابن دقيق العيد قال أهل اللغة: العانة الشعر الثابت على الفرج، وقيل هو منبت الشعر، قال وهو المراد في الخبر. وقال أبو بكر بن العربي: شعر العانة أولى الشهور بالإزالة لأنه يكف ويثلب فيه الوسخ، بخلاف شعر الإبط. قال: وأما حلق ما حول الدبر فلا يشرع، وكذا قال الفاكهي في «شرح العمدة» أنه لا يجوز، كذا قال ولم يفكر للنع مستنداً، والذي استدل إليه أبو شامة قوي، بل ربما تصور الوجوب في حق من تعين ذلك في حقه، كمن لم يجد من الماء إلا القليل وامتنع أن لو حلق الشعر أن لا يعلق به شيء من الغائط يحتاج معه إلى غسلة وليس معه ماء زائد على قدر الاستنجا، وقال ابن دقيق العيد: كان الذي ذهب إلى استحباب حلق ما حول الدبر ذكره بطريق القياس، قال: والأولى في إزالة الشعر هنا الحلق، ويجوز التف، بخلاف الإبط فإنه بالعكس لأنه تحبس تحت الأظفر بخلاف العانة، والشعر من الإبط بالتف يصفى ويحلل بقوى فجاء الحكم في كل من الموضعين بالتناسب. وقال النووي وغيره: يضمن في إزالة شعر العانة الحلق للموصى في حق الرجل والمرأة معاً، وقد ثبت الحديث الصحيح عن جابر في النهي عن طروق النساء لئلا حتى تمتشط الشعثة المغيبة، وقد تقدم شرحه في النكاح، لكن أصل السنة بالإزالة بكل منزيل. وقال النووي أيضاً: والأولى في

حق الرجل الحلق وفي حق المرأة التصف. واستشكل بأنه فيه ضرراً على المرأة بالألم وعلى الزوج باسترخاء الحلق فإن التصف يرخي الحلق بإتلاف الأظفار، ومن ثم قال ابن دقيق العيد: إن بعضهم مال إلى ترجيح الحلق في حق المرأة لأن التصف يرخي الحلق، لكن قال ابن العربي: إن كنت شابة فالتصف في حقها أولى لأنه يروى مكان التصف، وإن كانت فالأولى في حقها الحلق لأن التصف يرخي الحلق، ولو قيل الأولى في حقها التصف مطلقاً لما كان بعيداً. وحكى النووي في وجوب الإزالة عليها إذا طلب ذلك منها وجهين أحدهما الوجوب، ويفترق الحكم في تصف الإبط وحلق العانة أيضاً بأن تصف الإبط وحلقه يجوز أن يتماطه الأجنبي، بخلاف حلق العانة فيحرم إلا في حق من يباح له اللس والنظر كالزوج والزوجة. وأما التصف فسلت عنه أحد فاجلزمه وذكر أنه يفعله، وفي حديث عن أم سلمة أخرجه ابن ماجه والبيهقي ورجاله ثقات، ولكنه أصله بالإرسال، وإنكر أحد صحته ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلى علي عاتيه يده» ومقابلته حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتنور، وكان إذا ذكر شعره حلقه» ولكن سنده ضعيف جداً.

قوله: (وتصف الإبط) في رواية الكشميهني «الأباط» بصيغة الجمع، والإبط بكسر الهزنة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجوهري، وهو يذكر مؤنث، وتابض الشيء وضعه تحت إبطه. والمستحب البداة في اليمنى، ويتلوى أصل السنة بالحلق ولا سيما من يؤلف التصف. وقد أخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعي ورجل يحلق إبطه فقال: إني علمت أن السنة التصف، ولكن لا أقوى على الوجع. قال الغزالي: هو في الابتداء مومج ولكن يسهل على من اعتاده، قال: والحلق كاف لأن المقصود النظافة. وتعقب بأن الحكم في تنشه أنه عمل للرأفة الكريمة، وإنما ينشأ ذلك من الوسخ الذي يجتمع بالمرق في فيتلد ويهيج، فشرع فيه التصف الذي يصفه تخفف الرائحة به، بخلاف الحلق فإنه يقرى الشعر ويهيجه فكش الرائحة لذلك. وقال ابن دقيق العيد: من نظر إلى اللفظ وقف مع التصف، ومن نظر إلى المعنى أباه بكل مزيل، لكن بين أن التصف مقصود من جهة للمنى فذكر نحو ما تقدم، قال: وهو معنى ظاهر لا يهمل فإن مورد النص إذا احتمل معنى متنباً يحتمل أن يكون مقصوداً في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام التصف في ذلك التنور لكنه يرق الجلد قد يتأذى صاحبه به ولا سيما إن كان جلده رقيقاً. وتستحب البداة في إزالته بأيدي اليمنى، ويؤزل في اليمنى بأصابع اليسرى وكذا اليسرى إن أمكن وإلا باليمنى.

قوله: (وتقليم الأظفار) وهو تفصيل من القلم وهو القطع. ووقع في حديث ابن عمر «قص الأظفار» كما في حديث الباب، ووقع في حديث في الباب الذي يليه بلفظ «تقليم» وفي حديث عائشة وأنس «قص الأظفار» والتقليم أصم والأظفار جمع غفر بضم الظاء والفاء وسكونها، وحكى أبو زيد كسر أوله، وإنكره ابن سيده، وقد قيل إنها قراءة الحسن، وعن أبي السماك أنه قرأ بكسر أوله وثانيه، وللرأفة إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس الإصبع من الظفر، لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقر، وقد انتهى إلى حد يمنع من وصول الماء إلى ما يجب غسله في الطهارة، وقد حكى أصحاب الشافعي فيه وجهين: قطع المتروك بأن الوضوء حيث لا يصح، وطعن الغزالي في «الإصاء» بأنه يفتى عن مثل ذلك، وأصح بأن غالب الأعراب لا يتعاملون ذلك، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أمرهم بإعادة الصلاة وهو ظاهر، لكن قد يعلق بالظفر إذا طال التنجوس استجنى بالماء ولم يمن غسله فيكون إذا صلى حاملاً للنجاسة، وقد أخرج البيهقي في «الشعب» من طريق قيس بن أبي حازم قال «صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة فاهوم فيها، فسئل فقال: ما لي لا أروم وروغ أحدكم بين ظفره وأظفاره» ورجل ثقات مع إرساله، وقد وصله الطبراني من وجه آخر. والروغ بضم الراء ويقصها وسكون الفاء بعدها غين معجمة يجمع على أرفاغ وهي مغاير الجسد كالإبط وما بين الأكتفين والفتخين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ، فهو من تسمية الشيء باسم ما جاوره والتقدير وسخ رفع أحدكم، والمعنى أنكم لا تقلمون أظفاركم ثم تحكون بها أرواغكم فيتعلق بها ما في الأرواغ من الأوساخ الملتصقة، قال أبو عبيد: أنكر عليهم طول الأظفار وترك قصها. قلت: وفيه إشارة إلى التنب إلى تنظيف اللسان كلها، ويستحب الاستقصاء في إزالتها إلى حد لا يدخل منه ضرر على الأصبع، واستحب أحد للمساكين أن يقي شيئا لحاجته إلى الاستعانة لذلك غالباً. ولم يثبت في ترتيب الأصابع عند القص شيء من الأحاديث، لكن جزم النووي في «شرح مسلم» بأنه يستحب البداة بمسحة اليمنى ثم بالوسطى ثم باليسرى ثم بالخصر ثم باليسرى البداة تنحصرها ثم باليسرى ثم بالخصر إلى الإبهام ويبدأ في الرجلين ينحصر اليمنى إلى الإبهام، وفي اليسرى بإبهامها إلى الخصر، ولم يذكر الاستحباب مستنداً. وقال في «شرح المهلب» بعد أن نقل عن الغزالي وأن المسازري اشتد إنكاره عليه فيه: لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليد اليمنى فالأولى أن

تقدم اليمنى بكاملها على اليسرى، قال: وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له أحد وقال ابن دقيق العيد: يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد في القص على الرجل إلى دليل، فإن الإطلااق يأبى ذلك. قلت: يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء وإجماع التقليف، وتوجيه البداة باليمنى لحديث عائشة الذي مر في الطهارة «كان يحبه التيمن بظهوره وترجله وفي شأنه كله» والبداة بالسبحة منها لكونها أشرف الأصابع لأنها آفة الشهد، وأما إتباعها بالوسطى فلا غلب من يقلم أظفاره بقلمها من قبل ظهر الكف فتكون الوسطى جهة يمين فيستمر إلى أن يتم بالخصر ثم يكمل اليد بقص الإبهام، وأما

اليسرى فإذا بدأ بالخصر لزم أن يستمر على جهة اليمين إلى الإبهام، قال شيخنا في «شرح الترمذي» وكان ينبغي أن لو أخر إبهام اليمنى ليختم بها ويكون قد استمر على الانتقال إلى جهة اليمنى، ولعل الأول لفظ فصل كل يد عن الأخرى، وهذا الترجيح في اليمين يكره على ما نقله في الرجلين إلا أن يقال غالب من يقلم أظفاره رجليه بقلمها من جهة باطن القدمين فيستمر الترجيح. وقد قال صاحب «الإلياذ» فضيلة الأخذ في ذلك بالتأني أن يبدأ بالخصر اليمنى إلى أن ينتهي إلى خصم اليسرى إلى اليدين والرجلين معاً، وكأنه لفظ أن القص يقع من باطن الكف أيضاً، وذكر الدمايطي أنه تلقى عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره خالفاً لم يصبه رمد وأنه جرب ذلك مدة طويلة. وقد نص أحد على استحباب قصها خالفاً، وبين ذلك أبو عبد الله بن بطة من أصحابهم فقال: يبدأ بالخصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم اليسرى ثم السبابة، ويبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمنى، وقد أنكر ابن دقيق العيد الحجة التي ذكرها الغزالي ومن تبعه وقال: كل ذلك لا أصل له وإحداث استحباب لا دليل عليه، وهو يبيع عندي بالعالم، ولو تخيل متخيل أن البداة بمسحة اليمنى من أجل شرفها فبقية الحجة لا يتخيل في ذلك، نعم البداة باليمين واليدين وبكى الرجلين له أصل وهو من كان يحبه التيامن أحد ولم يثبت أيضاً في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث، وقد أخرجه جعفر المستغفري بسند مجهول، وروياه في «مسيلات التيمي» من طريقه، وأقرب ما وقفت عليه في ذلك ما أخرجه البيهقي من مرسل أبي جعفر الباقر قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة» وله شاهد موصول عن أبي هريرة، لكن سنده ضعيف أخرجه البيهقي أيضاً في «الشعب» ومثل أحد عنه فقال: يسن في يوم الجمعة قبل الزوال، وعنه يوم الخميس، وعنه بخير، وهذا هو المحدث أنه يستحب كيف ما احتاج إليه، وأما ما أخرج مسلم من حديث أنس «وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتصف الإبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين يوماً» كذا وقت فيه على البناء للمجهول، وأخرجه أصحاب السنن بلفظ «وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأشار العقيلي إلى أن جعفر بن سليمان الضبي يقره به، وفي حفظه شيء، وصرح ابن عبد البر بذلك فقال: لم يروه غيره، وليس بحجة وتعقب بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت، وصدقة بن موسى وإن كان فيه مقال لكن تبين أن جعفراً لم يقره به وقد أخرج ابن ماجه نحوه من طريق علي بن جدعان عن أنس، وفي علي أيضاً ضعف. وأخرجه ابن عدي من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمران شيخ مصري عن ثابت عن أنس، لكن أتى فيه بالفاظ مستغفريه قال: إن يحلق الرجل عاتيه كل أربعين يوماً، وأن يتصف إبطه فلا طلع، ولا يدع شاربه بطولان: وأن يقلم أظفاره من الجمعة إلى الجمعة. وحيد الله والراوي عنه مجهولان. قال القرطبي في «المفهم» ذكر الأربعين تحديد لأكثر المدة، ولا يمنع فقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة، والضابط في ذلك الاحتياج. وكذا قال النووي: للمختار أن ذلك كله يضبط بالحاجة. وقال في «شرح المهلب» ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص، والضابط الحاجة في هذا وفي جميع الحاصل المذكورة. قلت: لكن لا يمنع من التصف يوم الجمعة، فإن المبالغة في التصف فيه مشروع والله أعلم. وفي «سؤالات مهنا» من أحد قلت: يأخذ من شعره وأظفاره أيده أم يلقه؟ قال: يذنه. قلت: يلفق في شيء؟ قال: كان ابن عمر يذنه «وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بل يذنه الشعر والأظفار قال: لا يتلعب به سحرة بني آدم. قلت وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وإثل بن حجر نحوه. وقد استحب أصحابنا دفنها لكونها أجزاء من الأممي والله أعلم.

(فرع): لو استحق قص أظفاره قصص بعضاً أبدي فيه ابن دقيق العيد احتمالاً من منع لبس إحدى التملين وترك الأخرى كما تقدم في بابه قرياً.

قوله: (وقص الشارب) تقدم القول في القص أول الباب، وأما الشارب فهو الشعر الثابت على الشفة العليا. واختلف في جانيبه وهما السبلان قليل: هما من الشارب ويشترع قصهما معه، وفيما من جملة من جملة اللحية وأما القص فهو الذي في أكثر الأحاديث كما هنا، وفي حديث عائشة وحديث أنس كذلك كلاهما عند مسلم،

حق الرجل الحلق وفي حق المرأة التصف. واستشكل بأنه فيه ضرراً على المرأة بالألم وعلى الزوج باسترخاء الحلق فإن التصف يرخي الحلق بإتلاف الأظفار، ومن ثم قال ابن دقيق العيد: إن بعضهم مال إلى ترجيح الحلق في حق المرأة لأن التصف يرخي الحلق، لكن قال ابن العربي: إن كنت شابة فالتصف في حقها أولى لأنه يروى مكان التصف، وإن كانت فالأولى في حقها الحلق لأن التصف يرخي الحلق، ولو قيل الأولى في حقها التصف مطلقاً لما كان بعيداً. وحكى النووي في وجوب الإزالة عليها إذا طلب ذلك منها وجهين أحدهما الوجوب، ويفترق الحكم في تصف الإبط وحلق العانة أيضاً بأن تصف الإبط وحلقه يجوز أن يتماطه الأجنبي، بخلاف حلق العانة فيحرم إلا في حق من يباح له اللس والنظر كالزوج والزوجة. وأما التصف فسلت عنه أحد فاجلزمه وذكر أنه يفعله، وفي حديث عن أم سلمة أخرجه ابن ماجه والبيهقي ورجاله ثقات، ولكنه أصله بالإرسال، وإنكر أحد صحته ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلى علي عاتيه يده» ومقابلته حديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يتنور، وكان إذا ذكر شعره حلقه» ولكن سنده ضعيف جداً.

قوله: (وتصف الإبط) في رواية الكشميهني «الأباط» بصيغة الجمع، والإبط بكسر الهزنة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجوهري، وهو يذكر مؤنث، وتابض الشيء وضعه تحت إبطه. والمستحب البداة في اليمنى، ويتلوى أصل السنة بالحلق ولا سيما من يؤلف التصف. وقد أخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعي ورجل يحلق إبطه فقال: إني علمت أن السنة التصف، ولكن لا أقوى على الوجع. قال الغزالي: هو في الابتداء مومج ولكن يسهل على من اعتاده، قال: والحلق كاف لأن المقصود النظافة. وتعقب بأن الحكم في تنشه أنه عمل للرأفة الكريمة، وإنما ينشأ ذلك من الوسخ الذي يجتمع بالمرق في فيتلد ويهيج، فشرع فيه التصف الذي يصفه تخفف الرائحة به، بخلاف الحلق فإنه يقرى الشعر ويهيجه فكش الرائحة لذلك. وقال ابن دقيق العيد: من نظر إلى اللفظ وقف مع التصف، ومن نظر إلى المعنى أباه بكل مزيل، لكن بين أن التصف مقصود من جهة للمنى فذكر نحو ما تقدم، قال: وهو معنى ظاهر لا يهمل فإن مورد النص إذا احتمل معنى متنباً يحتمل أن يكون مقصوداً في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام التصف في ذلك التنور لكنه يرق الجلد قد يتأذى صاحبه به ولا سيما إن كان جلده رقيقاً. وتستحب البداة في إزالته بأيدي اليمنى، ويؤزل في اليمنى بأصابع اليسرى وكذا اليسرى إن أمكن وإلا باليمنى.

قوله: (وتقليم الأظفار) وهو تفصيل من القلم وهو القطع. ووقع في حديث ابن عمر «قص الأظفار» كما في حديث الباب، ووقع في حديث في الباب الذي يليه بلفظ «تقليم» وفي حديث عائشة وأنس «قص الأظفار» والتقليم أصم والأظفار جمع غفر بضم الظاء والفاء وسكونها، وحكى أبو زيد كسر أوله، وإنكره ابن سيده، وقد قيل إنها قراءة الحسن، وعن أبي السماك أنه قرأ بكسر أوله وثانيه، وللرأفة إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس الإصبع من الظفر، لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقر، وقد انتهى إلى حد يمنع من وصول الماء إلى ما يجب غسله في الطهارة، وقد حكى أصحاب الشافعي فيه وجهين: قطع المتروك بأن الوضوء حيث لا يصح، وطعن الغزالي في «الإصاء» بأنه يفتى عن مثل ذلك، وأصح بأن غالب الأعراب لا يتعاملون ذلك، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أمرهم بإعادة الصلاة وهو ظاهر، لكن قد يعلق بالظفر إذا طال التنجوس استجنى بالماء ولم يمن غسله فيكون إذا صلى حاملاً للنجاسة، وقد أخرج البيهقي في «الشعب» من طريق قيس بن أبي حازم قال «صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة فاهوم فيها، فسئل فقال: ما لي لا أروم وروغ أحدكم بين ظفره وأظفاره» ورجل ثقات مع إرساله، وقد وصله الطبراني من وجه آخر. والروغ بضم الراء ويقصها وسكون الفاء بعدها غين معجمة يجمع على أرفاغ وهي مغاير الجسد كالإبط وما بين الأكتفين والفتخين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ، فهو من تسمية الشيء باسم ما جاوره والتقدير وسخ رفع أحدكم، والمعنى أنكم لا تقلمون أظفاركم ثم تحكون بها أرواغكم فيتعلق بها ما في الأرواغ من الأوساخ الملتصقة، قال أبو عبيد: أنكر عليهم طول الأظفار وترك قصها. قلت: وفيه إشارة إلى التنب إلى تنظيف اللسان كلها، ويستحب الاستقصاء في إزالتها إلى حد لا يدخل منه ضرر على الأصبع، واستحب أحد للمساكين أن يقي شيئا لحاجته إلى الاستعانة لذلك غالباً. ولم يثبت في ترتيب الأصابع عند القص شيء من الأحاديث، لكن جزم النووي في «شرح مسلم» بأنه يستحب البداة بمسحة اليمنى ثم بالوسطى ثم باليسرى ثم بالخصر ثم باليسرى البداة تنحصرها ثم باليسرى ثم بالخصر إلى الإبهام ويبدأ في الرجلين ينحصر اليمنى إلى الإبهام، وفي اليسرى بإبهامها إلى الخصر، ولم يذكر الاستحباب مستنداً. وقال في «شرح المهلب» بعد أن نقل عن الغزالي وأن المسازري اشتد إنكاره عليه فيه: لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليد اليمنى فالأولى أن

وكذا حديث حنظلة عن ابن عمر في أول الباب، وورد الخبر بلفظ «الحلق» وهي رواية النسائي عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عيينة بسند هذا الباب، ورواه جهور أصحاب ابن عينة بلفظ «القص» وكذا سائر الروايات عن شيخه الزمهرري. ووقع عند النسائي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ «تقصير الشارب» نعم وقع الأمر بما يشعر بأن رواية الحلق مخوفة كحديث الملا عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ «جزوا الشارب» وحديث ابن عمر للذكور في الباب الذي يليه بلفظ «أحشوا الشارب» وفي الباب الذي يليه بلفظ «انهكوا الشارب» فكل هذه الألفاظ تدل على أن المطلوب للمبالغة في الإزالة، لأن الجز وهو بالجسيم والزني الثقيلة قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجلد والإحفاء بالمهلمة والقاء الاستقصاء ومنه «حتى أحشوه بالمسالة» قال أبو عبيد الجروي معناه انزقوا الجز بالبشرة. وقال الخطابي: هو معنى الاستقصاء، وانهك بالثون والكاف المبالغة في الإزالة، ومنه ما تقدم في الكلام على لختان قوله صلى الله عليه وسلم للخاصة «أشحي ولا تهكي» أي لا تبالغ في خشان المرأة وجري على ذلك أهل اللغة. وقال ابن بطال: النهك التأثير في الشيء وهو غير الاستصصال، قال النووي: المختار في قص الشارب أنه يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله، وأما رواية «أحشوا» فمعناها أنزلوا ما طال على الشفتين، قال ابن دقيق العيد: ما أدري هل نقله عن للمصنف أو قاله اختياراً منه للمصنف مالك. قلت: صرح في شرح المهذب «بان هذا منجهاً. وقال الطحاوي ما رآه عن الشافعي في ذلك شيئاً منصرفاً، وأصحابه الذين رأيتهم كالزاني والريح كانوا يغفون وما أنظهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون: الإحفاء أفضل من التقصير. وقال ابن القاسم عن مالك: إحفاء الشارب عندي مثله، والمراد بالحديث المبالغة في أخذ الشارب حتى يبدو حرف الشفتين وقال أشهب: سألت مالكا عن يحفي شاربه فقال: لري أن يوجع ضرباً. وقال ابن يخلق شاربه: هذه بدعة ظهرت في الناس أهد وأغرب ابن العربي فقل عن الشافعي أنه يستحب حلق الشارب، وليس ذلك معروفًا عند أصحابه، قال الطحاوي: الحلق هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد الله وقال الأثرم: كان أحد يحفي شاربه إحفاء شديداً، ونص على أنه أول من التقص. وقال القرطبي: وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤدي الأكل ولا يتجمع فيه الوسخ. قال: والجز والإحفاء هو القص للذكور، وليس بالاستصصال عند مالك. قال: وذهب الكوفيون إلى أنه الاستصصال، وبعض العلماء إلى التخير في ذلك. قلت: هو الطبري، فإنه حكى قول مالك وقول الكوفيين ونقل عن أهل اللغة أن الإحفاء الاستصصال ثم قال: قلت السنة على الأمرين، ولا تعارض، فإن القص يدل على أخذ البعض والإحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتحير فيما شاء. وقال ابن عير البر: الإحفاء محتمل لأخذ الكل، والقص مفسر للمراء والمفسر مقدم على الجمل أهد ويرجع قول الطبري ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة، فأما الاختصار على التقص ففي حديث المنيرة بن شعبة «ضفت النبي صلى الله عليه وسلم وكان شرابي وفي قصه على سواك» أخرجه أبو داود. واختلف في المراد بقوله على «سواك» فالراجح أنه وضع سواك عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالقص، وقيل للمنى قصه على أثر سواك، أي بعدما تسوك. ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه «فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه» وأخرج البزار من حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً وشاربه طويل فقال: اتوني بمقص وسواك، فيجعل السواك على طرفه ثم أخذ ما جاوزه» وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وحسنه «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقص شاربه» وأخرج البيهقي والطبراني من طريق شرحبيل بن مسلم الخولاني قال «رأيت حسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصون شواربهم: أبو أمامة الباهلي، والمقدام بن معدني كرب الكندي، وجبة بن عوف السلمي والحجاج بن عامر الشامي، وعبد الله بن بسر» وأما الإحفاء ففي رواية ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجورس فقال: إنهم يوفون سبلهم، ويعلقون لحامهم فخالقهم قال: فكان ابن عمر يستعرض سبله فيجزها كما يجز الشاة أو البعير» أخرجه الطبري والبيهقي، وأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي رافع قال «رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الأنصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع يهكون شواربهم كالخلق» لفظ الطبري، وفي رواية البيهقي «يقصون شواربهم مع طرف الشفة» وأخرج الطبري من طرق عدة عن عروة وسالم والقاسم وأبي سلمة أنهم كانوا يعلقون شواربهم. وقد تقدم في أول الباب أثر ابن عمر أنه كان يحفي شاربه حتى ينظر إلى ياض الجلد لكن كل ذلك محتمل لأن يراد استصصال جميع الشعر الثابت على الشفة العليا، ومحتمل لأن يراد استصصال ما يلاقي حرة الشفة من

(فصل): في فوائد تتعلق بهذا الحديث: الأول - قال النووي: يستحب أن يبدأ في قص الشارب باليمين: الثانية يتخير بين أن يقص ذلك بنفسه أو يولي ذلك غيره لحصول المقصود من غير منك مروة بخلاف الإبط، ولا ارتكاب حرمة بخلاف العانة. قلت: محل ذلك حيث لا ضرورة، وأما ما لا يحسن الحلق فقد يباح له إن لم تكن له زوجة تحسن الحلق أن يستعين بغيره بقدر الحاجة، لكن هل هذا إذا لم يجد ما يتصور به فإنه يفتي عن الحلق ويعمل به المقصود وكذا ما لا يقوى على التنف ولا يتمكن من الحلق إذا استعان بغيره في الحلق لم تهتك المروءة من أجل الضرورة كما تقدم عن الشافعي، وهذا لن لم يقو على التتر من أجل أن النورة تؤدي الجلد الرقيق كجلد الإبط، وقد يقال مثل ذلك في حلق العانة من جهة المغايب التي بين الفخذ والأيتين، وأما الأخذ من الشارب فينبغي فيه التفصيل بين من يحسن أخذه بنفسه بحيث لا يتشوه وبين من لا يحسن فيستعين بغيره، ويلتحق به من لا يجد مرة ينظر وجهه فيها عند أخذه. الثالثة قال النووي: يتأدى أصل السنة بأخذ الشارب بالقص وبغيره. وتوقف ابن دقيق العيد في قرئه بالسنة ثم قال: من نظر إلى اللظن منع ومن نظر إلى المعنى اجتاز. الرابعة قال ابن دقيق العيد: لا أعلم أحداً قال بوجوب قص الشارب من حيث هو، واسترح بذلك من وجوبه بمرض حيث يتعين كما تقدمت الإشارة إليه من كلام ابن العربي، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك فإنه قد صرح بالوجوب في ذلك وفي إحفاء اللحية.

٦٤- باب تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ

٥٨٩٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْفِطْرَةِ: حَلْقُ الْعُنَانِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ». [راجع: ٥٨٨٨].

٥٨٩١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُبَايَه، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْحِجَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَتَقْفُ الْأَظَاهِرِ». [راجع: ٥٨٨٩، أخرجه مسلم: ٢٥٧].

٥٨٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا غَمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَوَقَرُوا النَّحْيَ، وَأَحْشُوا الشَّوَارِبَ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا خَجَّ أَوْ اغْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَمَا فَضَّلَ أَحَدَهُ. [إسناده: ٥٨٩٢، أخرجه مسلم: ٢٥٩].

قوله: (باب تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ) تقدم بيان ذلك في الذي قبله، وقد ذكره في ثلاثة

وقد ذكرنا حديث حنظلة عن ابن عمر في أول الباب، وورد الخبر بلفظ «الحلق» وهي رواية النسائي عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عيينة بسند هذا الباب، ورواه جهور أصحاب ابن عينة بلفظ «القص» وكذا سائر الروايات عن شيخه الزمهرري. ووقع عند النسائي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ «تقصير الشارب» نعم وقع الأمر بما يشعر بأن رواية الحلق مخوفة كحديث الملا عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ «جزوا الشارب» وحديث ابن عمر للذكور في الباب الذي يليه بلفظ «أحشوا الشارب» وفي الباب الذي يليه بلفظ «انهكوا الشارب» فكل هذه الألفاظ تدل على أن المطلوب للمبالغة في الإزالة، لأن الجز وهو بالجسيم والزني الثقيلة قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجلد والإحفاء بالمهلمة والقاء الاستقصاء ومنه «حتى أحشوه بالمسالة» قال أبو عبيد الجروي معناه انزقوا الجز بالبشرة. وقال الخطابي: هو معنى الاستقصاء، وانهك بالثون والكاف المبالغة في الإزالة، ومنه ما تقدم في الكلام على لختان قوله صلى الله عليه وسلم للخاصة «أشحي ولا تهكي» أي لا تبالغ في خشان المرأة وجري على ذلك أهل اللغة. وقال ابن بطال: النهك التأثير في الشيء وهو غير الاستصصال، قال النووي: المختار في قص الشارب أنه يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله، وأما رواية «أحشوا» فمعناها أنزلوا ما طال على الشفتين، قال ابن دقيق العيد: ما أدري هل نقله عن للمصنف أو قاله اختياراً منه للمصنف مالك. قلت: صرح في شرح المهذب «بان هذا منجهاً. وقال الطحاوي ما رآه عن الشافعي في ذلك شيئاً منصرفاً، وأصحابه الذين رأيتهم كالزاني والريح كانوا يغفون وما أنظهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون: الإحفاء أفضل من التقصير. وقال ابن القاسم عن مالك: إحفاء الشارب عندي مثله، والمراد بالحديث المبالغة في أخذ الشارب حتى يبدو حرف الشفتين وقال أشهب: سألت مالكا عن يحفي شاربه فقال: لري أن يوجع ضرباً. وقال ابن يخلق شاربه: هذه بدعة ظهرت في الناس أهد وأغرب ابن العربي فقل عن الشافعي أنه يستحب حلق الشارب، وليس ذلك معروفًا عند أصحابه، قال الطحاوي: الحلق هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد الله وقال الأثرم: كان أحد يحفي شاربه إحفاء شديداً، ونص على أنه أول من التقص. وقال القرطبي: وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤدي الأكل ولا يتجمع فيه الوسخ. قال: والجز والإحفاء هو القص للذكور، وليس بالاستصصال عند مالك. قال: وذهب الكوفيون إلى أنه الاستصصال، وبعض العلماء إلى التخير في ذلك. قلت: هو الطبري، فإنه حكى قول مالك وقول الكوفيين ونقل عن أهل اللغة أن الإحفاء الاستصصال ثم قال: قلت السنة على الأمرين، ولا تعارض، فإن القص يدل على أخذ البعض والإحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتحير فيما شاء. وقال ابن عير البر: الإحفاء محتمل لأخذ الكل، والقص مفسر للمراء والمفسر مقدم على الجمل أهد ويرجع قول الطبري ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة، فأما الاختصار على التقص ففي حديث المنيرة بن شعبة «ضفت النبي صلى الله عليه وسلم وكان شرابي وفي قصه على سواك» أخرجه أبو داود. واختلف في المراد بقوله على «سواك» فالراجح أنه وضع سواك عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالقص، وقيل للمنى قصه على أثر سواك، أي بعدما تسوك. ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه «فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه» وأخرج البزار من حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً وشاربه طويل فقال: اتوني بمقص وسواك، فيجعل السواك على طرفه ثم أخذ ما جاوزه» وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وحسنه «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقص شاربه» وأخرج البيهقي والطبراني من طريق شرحبيل بن مسلم الخولاني قال «رأيت حسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصون شواربهم: أبو أمامة الباهلي، والمقدام بن معدني كرب الكندي، وجبة بن عوف السلمي والحجاج بن عامر الشامي، وعبد الله بن بسر» وأما الإحفاء ففي رواية ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجورس فقال: إنهم يوفون سبلهم، ويعلقون لحامهم فخالقهم قال: فكان ابن عمر يستعرض سبله فيجزها كما يجز الشاة أو البعير» أخرجه الطبري والبيهقي، وأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي رافع قال «رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الأنصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع يهكون شواربهم كالخلق» لفظ الطبري، وفي رواية البيهقي «يقصون شواربهم مع طرف الشفة» وأخرج الطبري من طرق عدة عن عروة وسالم والقاسم وأبي سلمة أنهم كانوا يعلقون شواربهم. وقد تقدم في أول الباب أثر ابن عمر أنه كان يحفي شاربه حتى ينظر إلى ياض الجلد لكن كل ذلك محتمل لأن يراد استصصال جميع الشعر الثابت على الشفة العليا، ومحتمل لأن يراد استصصال ما يلاقي حرة الشفة من

أحاديث، الثالث منها لا تعلق له بالظفر وإنما هو مختص بالشارب والليحية فيمكن أن يكون مراده في هذه الترجمة والتي قبلها تقليم الأظفار وما ذكر معنا وقص الشارب وما ذكر معه، ويمتثل أن يكون أشار إلى أن حديث ابن عمر في الأول وحديث في الثالث واحد، منهم من طوله ومنهم من اختصره. الحديث الأول:

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي رجاء) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب المديني، وإسحاق بن سليمان هو الرازي، وحظلة هو ابن سفيان الجهمي.

قوله: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) كذا للجميع، وزعم أبو مسعود في «الأطراف» أن البخاري ذكره من هذا الوجه موقوفاً ثم تعقبه بأن أبا سعيد الأشج رواه عن إسحاق بن سليمان مرفوعاً، وتعقب الحميدي كلام أبي مسعود فأجابه.

قوله: (من القطرة) كذا للجميع، وقد تقدم نقل النووي أنه وقع فيه بلفظ «من السنة».

قوله: (وقص الشارب) في رواية الإسماعيلي «وأخذ الشارب» وفي أخرى له «وقص الشارب» قال «وقال مرة الشارب» قال الجبائي: وقع في كلامهم أنه لعظم الشوارب وهو من الواحد الذي فرق وسمي كل جزء منه باسمه فقالوا لكل جانب منه شارباً ثم جمع شوارب وحكى ابن سيده عن بعضهم: «من قال الشاربان أضطأ» وإنما الشاربان ما طال من ناحية السيلة، قال: وبعضهم يسمي السيلة كلها شارباً، ويؤيده أثر عمر الذي أخرجه مالك أنه «كان إذا غضب قتل شاربه» والذي يمكن قتله من شعر الشارب السبال وقد سماه شارباً. الحديث الثاني: حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه مستوفى. الحديث الثالث:

قوله: (عمر بن محمد بن زيد) أي ابن عبد الله بن عمر.

قوله: (خالفوا المشركين) في حديث أبي هريرة عند مسلم «خالفوا الجوس» وهو المراد في حديث ابن عمر فأنهم كان يقصون لحاهم ومنهم من كان يلقها.

قوله: (أحفوا الشوارب) بهزمة قطع من الإخفاء للاكثر، وحكى ابن دريد حتى شاربه حقاً إذا استأصل أخذ شعره فعلى هذا فهي هزمة وصل.

قوله: (ووفروا للحي) أما قوله «وفروا» فهو بتشديد الفاء من التوفير وهو الإبقاء أي تركوها وافرقة وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في الباب الذي يليه «أعفوا» وسيأتي تحريمه، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أرجحوا وغلبت بالجهم والمهزمة أي أخروها، وبالحاء المصححة بلا مز أي أطيلوها، وله في رواية أخرى «أوفروا» أي تركوها وافية، قال النووي وكل هذه الروايات بمعنى واحد، واللعن بكسر اللام وحكى ضمها وبالقصر والمذ جمع لحيه بالكسر فقط وهي اسم لما نبت على الخدين والذقن.

قوله: (وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه) هو موصول بالسند المذكور إلى نافع، وقد أخرجه مالك في «الموطأ» عن نافع بلفظ «كان ابن عمر إذا حلق رأسه في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه» وفي حديث الباب مقدار المأخوذ، وقوله «فقبل» بفتح الفاء والضاد للمجمة ويبرز كسر الضاد كعلم والأشهر الفتح قاله ابن التين، وقال الكرماني: لعل ابن عمر أراد الجميع بين الحلق والتقصير في النسك فحلق رأسه كله وقصر من لحيته ليندخل في عموم قوله تعالى ﴿مُحْلِقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] وخص ذلك من عموم قوله «وفروا للحي» فحمله على حالة غير حالة النسك. قلت: الذي يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالإعفاء على غير الحلاقة التي تشبه فيها الصورة بإفراط طول شعر الليحية أو عرضه، فقد قال الطبري: ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فكروا تناول شيء من الليحية من طولها ومن عرضها، وقال قوم إذا زاد على القبضة يؤخذ الزائد، ثم ساق بسنده إلى ابن عمر أنه فعل ذلك، وإلى عمر أنه فعل ذلك برجل، ومن طريق أبي هريرة أنه فعله، وأخرج أبو داود من حديث جابر بسند حسن قال: «كنت نفي السبال إلا لا حج أو عمرة» وقوله «نفي» بضم أوله وتشديد الفاء أي تركه وافرأ وهذا يؤيد ما نقل عن ابن عمر، فإن السبال بكسر الهملة وتخفيف اللوحدة جمع سيلة بفتحين وهي ما طال من شعر الليحية، فأشار جابر إلى أنهم يقصرون منها في النسك. ثم حكى الطبري اختلافاً فيما يؤخذ من الليحية هل له حد أم لا فاستدرك جماعة الاختصار على أخذ الذي يزيد منها على قدر الكف، وعن الحسن البصري أنه يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش، وعن عطاء بن خويع قال: وحمل هؤلاء النبي على منع ما كانت الأعاجم تقبله من قصها وتخفيفها، قال: وكره آخرون التعرض إلا في حج أو عمرة واستند عن جماعة، واختار قول عطاء، وقال: إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى أنفحش طولها وعرضها

٦٥- باب إعطاء اللحي

﴿عَفَا﴾ [الأعراف: ٩٥]: كَثُرُوا وَكَثُرَتْ أَمْوَالُهُمْ.

٥٨٩٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحْيَ». [راجع: ٥٨٩٢، أخرجه مسلم: ٢٥٩].

قوله: (باب إعطاء اللحي) كذا استعمله من الرباعي، وهو بمعنى الترك. ثم قال: عفا كثروا وكثرت أموالهم وأراد تفسير قوله تعالى في الأعراف ﴿حَتَّىٰ عَفَا﴾ حتى عفا وقالوا قد مس أباهما الضراء والسراء ﴿[الأعراف: ٩٥] فقد تقدم هناك بيان من فسر قوله عفا بكثروا، فإما أن يكون أشار بذلك إلى أصل المادة، أو إلى أن لفظ الحديث وهو «أعفوا اللحي» جاء بالمتنيين، فعلى الأول يكون بهزمة قطع وعلى الثاني بهزمة وصل، وقد حكى ذلك جماعة من الشراح منهم ابن التين قال: وبهزمة قطع أكثر. وقال ابن دقيق العيد: تفسير الإعفاء بالتكثير من إقامة السبب مقام المسبب، لأن حقيقة الإعفاء الترك، وترك التعرض للحيه يستلزم تكثيرها. وأغرب ابن السيد فقال: حل بعضهم قوله «أعفوا اللحي» على الأخذ منها بإصلاح ما شذ منها طولاً وعرضاً، واستشهد بقول زهير «على أكثر من ذهب الغفاء». ذهب الأكثر إلى أنه بمعنى وفروا أو كثروا، وهو الصواب. قال ابن دقيق العيد: لا أعلم أحداً فهم من الأمر في قوله «أعفوا اللحي» تحويز معالجتها بما يغزوها كما يفعله بعض الناس، قال: وكان الصارف عن ذلك قرينة السياق في قوله في بقية الخبر «وأحوا الشوارب» انتهى. ويمكن أن يؤخذ من بقية طرق ألفاظ الحديث الدالة على مجرد الترك، والله أعلم.

(تبيين): في قوله أعفوا وأحوا ثلاثة أنواع من البليغ: الجناس والمطابقة والموازنة.

٦٦- باب مَا يُذَكِّرُ فِي الشَّيْبِ

٥٨٩٤- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ: أَخْبَصَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: لَمْ يَلْغِ الشَّيْبُ إِلَّا لِقِيلًا. [راجع: ٣٥٠، أخرجه مسلم: ٢٣٤١].

على ما في التركيب من قلق العبارة، ولما قال الكرمانى: عليك بتوجيهه. ويظهر أن «من» سببه أي أرسلوني بفتح من ماء بسبب قصة فيها شعر، وهذا كله بناء على أن هذه اللفظة محفوظة بالثقاف والصاد المهملة، وقد ذكره الحميدى في «الجمع بين الصحيحين» بفتح دال على أنه بالفاء والمعجمة ولفظه «أرسلني أهلى إلى أم سلمة بفتح من ماء، فجاءت بلجل من قصة فيه شعر إلخ» ولم يذكر قول إسرائيل، فكانه سقط على رواية البخارى قوله «فجاءت بلجل» وبه يتظم الكلام، ويعرف منه أن قوله «من قصة» بالفاء والمعجمة وأنه صفة للجلجل لا صفة للقدح الذي أحضره عثمان بن موهب، قال ابن دحية: وقع لأكثر الرواة بالثقاف والمهملة، والصحيح عند المحققين بالفاء والمعجمة، وقد بينه وكيع في مصنفه بعد ما رواه عن إسرائيل فقال «كان جلجلًا من قصة صبيغ صوتا لشعرات كانت عند أم سلمة من شعر النبي صلى الله عليه وسلم».

قوله: (وكان الناس إذا أصاب الإنسان أي منهم (عين) أي أصيب بعين (أو شيء) أي من أي مرض كان، وهو موصل من قول عثمان المذكور. قوله: (بعث إليها حفصة) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الضاد للمعجمة بعدها موحدة هو من جملة الآتي، وقد تقدم بيانه في كتاب الطهارة، والمراد أنه كان ممن اشتكى أرسل إنا إلى أم سلمة فتجمل فيه تلك الشعرات وتفصلها فيها وتعيده فيشربه صاحب الإنا أو يقتل به استشفاء بها فتحصل له بركةها.

قوله: (فاطلعت في الجلجل) كذا للآخر بيمين مضمومتين بينهما لام وآخره أخرى، هو شبه الجرس، وقد تزعم منه الحصة التي تحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيائه، والقاتل «فاطلعت» هو عثمان، وقيل إن في بعض الروايات «الجلجل» بفتح الجيم وسكون المهملة وفسر بالقاء الضخم، وما أظنه إلا تصحيحاً لأنه إذا كان صوتاً للشعرات كما جزم به وكيع أحد رواة الخبر كان المناسب لمن الظرف الصغير لا الإنا الضخم، ولم يفسر صاحب «الشارق» ولا «النهاية» للجلجل كأنها تركاه لشهرته، لكن حكى عياض أن في رواية ابن السكن «المخضب» بدل للجلجل فآله أعلم.

قوله: (فرايت شعرات حمرًا) في الرواية التي تليها «مخضوبًا» ويأتي البحث فيه. قوله: (سلام) هو بالتشديد اتفاقاً، وجزم أبو نصر الكلاباذي بأنه ابن مسكين وخالفه الجمهور فقالوا: هو ابن أبي مطيع؛ وذلك جزم أبو علي بن السكن وأبو علي الجبائي، ووقع التصريح به في هذا الحديث عند ابن ماجه من رواية يونس بن محمد «عن سلام بن أبي مطيع» وقد أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى شيخ البخاري فيه فقال «حدثنا سلام بن أبي مطيع».

قوله: (مخضوبًا) زاد يونس بالحاء والكتف، وكذا لابن أبي خيثمة، وكذا لأحد عن عفان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سلام، وله من طريق أبي معاوية وهو شيان بن عبد الرحمن «شعراً أحر مخضوباً بالحناء والكتف» وللإسماعيلي من طريق أبي إسحاق عن عثمان المذكور «كان مع أم سلمة من شعر لحيه التي صلى الله عليه وسلم فيه أثر الحناء والكتف» والحناء معروف والكتف بفتح الكاف والثناة سيأتي تفسيره بعد هذا، قال الإسماعيلي: ليس فيه بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي خضب، بل يحتمل أن يكون أحر بعد ما خالطه من طيب فيه صفة فقلبت به الصغرة، قال فإن كان كذلك وإلا فحديث أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخضب» أصح، كذا قال، والذي أبداه احتمالاً قد تقدم معناه موصولاً إلى أنس في «باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم» وأنه جزم بأنه إما أحر من الطيب. قلت: وكثير من الشعرات التي تفصل عن الجسد إذا طال المهدي يؤول سوادها إلى الحمرة، وما جئنا إليه من الترجيح خلافاً ما جمع به الطبري، وحاصله أن من جزم أنه خضب - كما في ظاهر حديث أم سلمة، وكما في حديث ابن عمر الماضي قريباً أنه صلى الله عليه وسلم خضب بالصغرة - حكى ما شاعده، وكان ذلك في بعض الأحيان. ومن نفى ذلك كأنس فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله، وقد أخرج مسلم وأحمد والترمذي والنسائي من حديث جابر بن سمرة قال «ما كان في رأس النبي صلى الله عليه وسلم وخيثة من الشيب إلا شعرات كان إذا دهن وإراهن الدهن، فيحتل أن يكون الذين أثبتوا الخضب شاعدها الشعر الأبيض، ثم لما وراه الدهن ظنوا أنه خضبه. والله أعلم.

قوله: (وقال أبو نعيم) كذا لأي ذر، وصرح غيره بوصله فقال «قال لنا أبو نعيم». قوله: (فصير) بنون مصغر ابن أبي الأشعث (ويقال الأشعث) اسمه، وليس لتصير في البخاري سوى هذا الموضع

قوله: (فصير) بنون مصغر ابن أبي الأشعث (ويقال الأشعث) اسمه، وليس لتصير في البخاري سوى هذا الموضع

قوله: (فصير) بنون مصغر ابن أبي الأشعث (ويقال الأشعث) اسمه، وليس لتصير في البخاري سوى هذا الموضع

قوله: (فصير) بنون مصغر ابن أبي الأشعث (ويقال الأشعث) اسمه، وليس لتصير في البخاري سوى هذا الموضع

قوله: (فصير) بنون مصغر ابن أبي الأشعث (ويقال الأشعث) اسمه، وليس لتصير في البخاري سوى هذا الموضع

قوله: (فصير) بنون مصغر ابن أبي الأشعث (ويقال الأشعث) اسمه، وليس لتصير في البخاري سوى هذا الموضع

٥٨٩٥- حَدَّثَنَا سَلَمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ عُمَارَةَ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَمْ يَلْغُ مَا يَخْضِبُ، لَوْ هَيَّئْتُ أَنْ أَعِدَّ شَمَطَاتِهِ لِي لَيَحْتَبِي». [رواج: ٣٥٥، أخرجه مسلم: ٢٣٤١ بزيادة].

٥٨٩٦- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: أُرْسِلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ، وَتَقْبَضُ إِسْرَائِيلُ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ مِنْ قَعْدَةٍ، فِيهِ شَعْرٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ عَيْنَ أَوْ حَيْثُ بَثَّ إِلَيْهَا مَخْضُوبَةً، فَاطْلَعَتْ فِي الْجُلْجُلِ، فَرَأَيْتُ شَعْرَاتٍ حَمْرًا. [أبو: ٤٥٨٩٧، ٤٥٨٩٨].

٥٨٩٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سَلَمٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا خَمْرًا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَخْضُوبًا. [رواج: ٥٨٩٦].

٥٨٩٨- وَقَالَ ثَابِتُ أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَرَاكَ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْمَرًا. [رواج: ٥٨٩٦].

قوله: (باب ما يذكر في الشيب) أي هل يخضب أو يترك؟.

قوله: (عن ابن سوريين) هو محمد بن سوريين، وهو من حجاج بن الشاعر عن

معلي شيخ البخاري فيه. قوله: (سألت أنساً: أخضب النبي صلى الله عليه وسلم) يعرف منه أنه اللهم في الرواية التي بعدها حيث قال ثابت «سئل أنس» وكذا قوله في هذه الرواية «لم يبلغ من الشيب إلا قليلاً» يفسره قوله في الثانية «لم يبلغ ما يخضب» وذلك أن السادة أن القليل من الشعر الأبيض إذا بدا في اللحية لم يبادر إلى خضبه حتى يكثُر، ومرجع القلة والكثرة في ذلك إلى العرف، وزاد أحد من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين في هذا الحديث «ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالحناء والكتف»، قال: وجاء أبو بكر بأبيه أبي حنيفة يوم فتح مكة يحمل حتى وضعه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم، ولحيته ورأسه كالثغمة أبيضاً، وسأني الإشارة إليه في «باب الخضب» ولمسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس نحو حديث ابن سيرين وزاد «ولم يخضب ولكن خضب أبو بكر وعمر».

قوله في الثانية: (لو شئت أن أعد شطاطه في لحيته) المراد بالشطاطات الشعرات اللاتي ظهر فيهن البياض، فكان الشعر البياض مع ما يجاوره من شعرة سوداء ثوب أشعث، والأشعث الذي يغالبه بياض وسواد وجواب «لو» في قوله «لو شئت» غلظ، والتقدير لئلا تدهنها، وذلك مما يند على قلته، وقد تقدم في «باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم» من المناقب بيان الجمع بين مختلف الأحاديث في ذلك.

قوله: (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو ابن غسان الهذلي، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق، وعثمان بن عبد الله بن موهب هو التيمي مولى آل طلحة، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سبق في الحج وغيره.

قوله: (أرسلني أهلي إلى أم سلمة) يعني زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ولم أفت على تسمية أهله، ولكنهم من آل طلحة لأنهم مواليه، ويحتمل أن يريد بأهله امرأته.

قوله: (بقدح من ماء، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها) وفي رواية الكشميهني «فيه شعر من شعر النبي صلى الله عليه وسلم» اختلف في ضبط «قصة» هو بقاء مضمومة ثم صاد مهملة أو بقاء مكسورة ثم ضاد معجمة؟ فأسأله «وقبض إسرائيل ثلاث أصابع» فإن فيه إشارة إلى صغر القدح، وزعم الكرمانى أنه عبارة عن عدد إرسال عثمان إلى أم سلمة وهو بعيد، وأما قوله «فيها» فمضمر لمعنى القدح لأن القدح إذا كان فيه مائع يسمى كأساً والكأس مؤنثة، أو الضمير للقصة كما سيأتي توجيهه. وأما رواية الكشميهني بالتذكير فواضحة وقوله «من قصة» إن كان بالفاء والمعجمة فهو بيان لجنس القدح، قال الكرمانى: ويعمل على أنه كان موهباً بفصة لا أنه كان كله قصة. قلت: وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تحب استعمال آتية القصة في غير الأكل والشرب، ومن أين له ذلك وقد أجاز جماعة من العلماء استعمال الإنا الصغرى من القصة في غير الأكل والشرب؟ وإن كان بالثقاف والمهملة فهو من صفة الشعر

٦٧- باب الخضاب

٥٨٩٩- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَغْتَبُونَ، فَخَالِقُوهُمْ». [راجع: ٣٤٦٧، أخرجه مسلم: ٢١٠٣].

قوله: (باب الخضاب) أي تزيين لون شيب الرأس واللحية.

قوله: (عن أبي سلمة وسليمان بن بشار) كلا جمع بينهما، وتابعه الأوزاعي عن الزهري أخرجه النسائي، ورواه صالح بن كيسان ويونس ومحمدر عن الزهري عن أبي سلمة وحده، وقد مضت رواية صالح في أصحاب الأئمة، ورواية الآخرين عند النسائي عن أبي هريرة في رواية إسحاق بن راهوي، عن سفيان بن عيينة سمعا أبا هريرة أخرجه النسائي.

قوله: (إن اليهود والنصارى لا يغتبنون، فخالقوهم) هكذا أطلق، ولأحد بسند حسن عن أبي أمامة قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على مشيخة من الأنصار يبيض لحامهم فقال: يا معشر الأنصار احمرروا وصفروا وخالفوا أهل الكتاب» وأخرجه الطبراني في «الأوسط» نحوه من حديث أنس، وفي «الكبير» من حديث عتبة بن عبد «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلم بغير الشعر مخالفة للأصاحم» وقد تمسك به من أجاز الخضاب بالسواد وقد تقدمت في باب ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء مسألة استئذان الخضاب بالسواد لحديث جابر وابن عباس، وأن من العلماء من رخص فيه في الجهاد ومنهم من رخص فيه مطلقاً وأن الأولى كراهته، وجنع النووي إلى أنه كراهة تحریم، وقد رخص فيه طائفة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجبريل وغير واحد واختاره ابن أبي عاصم في «كتاب الخضاب» له وأجاب عن حديث ابن عباس رفته «يكون قوم يغتصبون بالسواد لا يجدون ربح الجنة» بأنه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم، وعن حديث جابر «جنوه السواد» بأنه في حق من صار شيب رأسه مستحباً ولا يطرد ذلك في حق كل أحد انتهى. وما قاله خلاف ما يتبادر من سياق الحديثين. نعم يشهد له ما أخرجه هو عن ابن شهاب قال «كنا نخضب بالسواد إذا كان الوجه جديداً، فلما نفى الوجه والأنسان تركناه» وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفته «من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة» وسنده لين، ومنهم من فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فأجازها لما دون الرجل، واختاره الحليسي، وأما خضب البدن والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في التناوي. وقوله «فخالقوهم» في رواية مسلم «فخالقوا عليهم واصبنوا» وللنسائي من حديث ابن عمر رفته «غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود» ورجالهم ثقات، لكن اختلف على شصان بين عروة فيه كما بينه النسائي وقال إنه غير محفوظ، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث عائشة وزاد «والنصارى» ولأصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث أبي ذر رفته «إن أحسن ما غيرتم في الشيب الحناء والكتم» وهذا يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع، وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال «اختضب أبو بكر بالحناء والكتم، واختضب عمر بالحناء بماء» وقوله بماء بمحذوفة مفتوحة ومهملة ساكنة بدلها مشاة أي صرفاً، وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائماً. والكتم نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معاً يخرج بين السواد والحمرة. واستنبط ابن أبي عاصم من قوله صلى الله عليه وسلم «جنوه السواد» أن الخضاب بالسواد كان من عادتهم، وذكر ابن الكلبي أن أول من اختضب بالسواد من العرب عبد المطلب، وأما مطلقاً فزعرور، وقد اختلف في الخضب وتركه فضضب أبو بكر وعمر وغيرهما كما تقدم، وترك الخضاب علي وأبي بن كعب وسلمة بن الأكوع وأنس وجعانة، وجمع الطبري بأن من صبغ منهم كان اللاق به كمن يستنشق شيبه، ومن ترك كان اللاق به كمن لا يستنشق شيبه، وعلى ذلك حمل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر الذي أخرجه مسلم في قصة أبي قحافة حيث قال صلى الله عليه وسلم لما رأى رأسه كأنها الثغامة يابضاً «غيروا هذا وجنوه السواد» ومثله حديث أنس الذي تقدمت الإشارة إليه أول «باب ما يذكر في الشيب» زاد الطبري وابن أبي عاصم من وجه آخر عن جابر «فذهبوا به فحمره» والثغامة بضم التثنية وتخفيفه الممجمة نبات شديد البياض زهره وثمره، قال: فمن كان في مثل حال أبي قحافة استحب له الخضاب لأنه لا يحصل به الضرر لأحد، ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه، ولكن الخضاب مطلقاً أولى لأنه فيه امتثال الأمر في مخالفة أهل الكتاب، وفيه صيانة الشعر عن تعلق

الغبار وغيره به، إلا إن كان من عادة أهل البلد ترك الصبغ وأن الذي يضره بدونه من بذلك يصير في مقام الشهرة فالترك في حقه أولى. وتقل الطبري بمد أن أورد حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده رفته بلفظ «من شاب شيبه فهي له نور إلى أن يتغيبها أو يغتصبها» وحديث ابن مسعود «إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره خصالاً» فذكر منها تغيير الشيب، إذ بعضهم ذهب إلى أن هذه الكراهة تستحب بحديث الباب. ثم ذكر الجميع وقال: دعوى النسخ لا دليل عليها. قلت: وجنع إلى النسخ الطحاوي وتمسك بالحديث الأبي قريباً أنه «كان صلى الله عليه وسلم يحب مواهبة أهل الكتاب فيما لم يزل عليه، ثم صار يخالفهم ويحث على مخالفتهم» كما سيأتي تقريره في «باب الفرق» إن شاء الله تعالى. وحديث عمرو بن شبيب المشار إليه أخرجه الترمذي وحسنه ولم أر في شيء من طرق الاستئذان المذكور قاله أعلم. قال ابن العربي: وإنما نهى عن التفت دون الخضب لأن فيه تغيير الخلقة من أصلها، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الخلقة على الناظر إليه والله أعلم. وقد نقل عن أحمد أنه يجب، ولو مرة، وحسنه لا أحب لأحد ترك الخضب وتشبه بأهل الكتاب، وفي السواد عنه كالثغامة رواه ابن المشورة يكره وتقبل يجرم، وتؤكد المنع لمن دلس به.

٦٨- باب الخضاب

٥٩٠٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ، وَلَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ، وَلَيْسَ بِالْأَقْمِ، وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ، وَلَا بِالسَّيْطِ، بَعَثَ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ اثْنَيْنِ سَنَةً، فَلَاَمَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَكَوَفَاهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَتَيْنِ سَنَةً، وَلَيْسَ لِي رَأْسُهُ وَلِعَبِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً يَخْشَاهُ. [راجع: ٣٥٤٧، أخرجه مسلم: ٢٣٤٧].

٥٩٠١- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الثَّوْرَةَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ لِي خَلْفَ خَمْرَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ بَعْضُ اصْحَابِي، عَنْ مَالِكٍ: إِنَّ جُمَّةً تَحْضِرُ قَرِيبًا مِنْ مَكِّيَّةٍ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، مَا حَدَّثَ بِهِ قَطُّ إِلَّا ضَحِكَ.

قَالَ شُعْبَةُ: خَمْرَاءُ يَتْلُو خُشْعَةً أَذْنِي. [راجع: ٣٥٥١، أخرجه مسلم: ٢٣٣٧].

٥٩٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، قَرَأْتِ رَجُلًا أَقْمَ، كَأَحْسَنَ مَا أَنْتَ رَاءَ مِنْ أَقْمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِسَةٌ كَأَحْسَنَ مَا أَنْتَ رَاءَ مِنْ اللَّحْمِ لَدَى رَجُلَةٍ، فَبِهِ تَقَطَّرُ مَاءٌ، مَكِّيًّا عَلَى رَجُلَيْنِ، أَوْ عَلَى عَوَاقِقِ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِأَيْتِي، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ، أَحْمَرُ الْعَيْنِ الْيَهُودِي، كَأَنَّهَا عَيْنَةُ طَائِفَةٍ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». [راجع: ٣٤٤٠، أخرجه مسلم: ١٦٩].

٥٩٠٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ: حَدَّثَنَا هَنَاقُ: حَدَّثَنَا قَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحْضِرُ شَعْرَةً مَكِّيَّةً. [المط: ٥٩٠٤، أخرجه مسلم: ٢٣٣٨].

٥٩٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَنَاقُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ يَحْضِرُ شَعْرَ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ مَكِّيَّةً. [راجع: ٥٩٠٣].

٥٩٠٥- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَادَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا، لَيْسَ بِالسَّيْطِ وَلَا الْجَعْدِ، بَيْنَ أَذْنَيْهِ وَعَاقِبِهِ. [المط: ٥٩٠٦، أخرجه مسلم: ٢٣٣٨].

قوله: (لتضرب قريباً من منكبيه) في رواية شعبة الملققة عقب هذا «شعره» يبلغ شحمة أذنيه «وقد تقدم في المناقب أن في رواية يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق ما يجمع بين الروایتين ولفظه «له شعر يبلغ شحمة أذنيه إلى منكبيه» وحاصله أن الطويل منه يصل إلى المنكبين وغيره إلى شحمة الأذن، والمراد ببعض أصحابه الذي أبهمه يعقوب بن سفيان، فإنه كذلك أخرجه عن مالك بن إسماعيل بهذا السند وفيه الزيادة.

وله: (قال شعبة: شعره يبلغ شحمة أذنيه) كذا لأبي ذر والنسفي وغيرهما، تابعه شعبة «شعره» الخ «وقد وصله المؤلف رحمه الله في «باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم» من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن البراء، وشرحه الكرماني على رواية الأكثر وإشاراً إلى أن البخاري لم يذكر شيخ شعبة قال: فيحتمل أنه أبو إسحاق لأنه شيخه.

الحديث الثالث حديث ابن عمر في صفة عيسى بن مريم وفيه «له لمة كأحسن ما أنت راء من اللحم» وفي صفة الدجال «وأنه جعد قاطع» وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء، وغلط من استدل بهذا الحديث على أن الدجال يدخل المدينة أو مكة، إذ لا يلزم من كون النبي صلى الله عليه وسلم راء في المنام بمكة أنه دخلها حقيقة، ولو سلم أنه راه في زمانه صلى الله عليه وسلم بمكة فلا يلزم أن يدخلها بعد ذلك إذا خرج في آخر الزمان، وقد استدل على ابن سياد أنه ما هو الدجال بكونه سكن المدينة، ومع ذلك فكان عمر وجابر يخلفان على أنه هو الدجال كما سيأتي في آخر الفتن.

الحديث الرابع حديث أنس أورده من عدة طرق عن قتادة عنه ووقع في الرواية الأولى «يضرب شعره منكبيه» وفي الثانية «كان شعره بين أذنيه وعاتقه» والجواب عنه كالجواب في حديث البراء سواء. وقد أخرج مسلم وأبو داود من رواية إسماعيل بن علية عن حميد عن أنس «كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أصفاف أذنيه» ووقع عند أبي داود وابن ماجه وصححه الترمذي من طريق أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاتقة «كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم فوق الوفرة ودون الجملة» لفظه أبي داود، ولفظه ابن ماجه بنحوه، ولفظه الترمذي عكسه «فوق الجملة ودون الوفرة» وجمع بينهما شيخنا في «شرح الترمذي» بأن المراد بقوله فوق ودون بالنسبة إلى المحل، وتارة بالنسبة إلى الكثرة والقلّة، فقلوه «فوق الجملة» أي أرفع في المحل، وقوله «دون الجملة» أي في القدر وكذا بالعكس، وجمع جيد لولا أن خرج الحديث متحد، وإسحاق في السند الأول هو ابن راهويه وجاب بنفتح المهمله وتشديد الموحدة هو ابن هلال.

قوله في رواية جرير بن حازم (كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً) يفتح الراء وكسر الجيم، وقد تقدم وتفتح، أي فيه تكسر يسير، يقال رجل شعره إذا مشطه فكان بين السبوة والجعردة، وقد فسر الراوي كذلك في بقية الحديث. ثم أورده من طريق أخرى عن جرير وهو ابن حازم أيضاً زاد فيها «كان ضخم اليدين» وفي ثالثة «كان ضخم الرأس والقدمين» ولم يذكر ما في الروایتين الأوليين من صفة الشعر، وزاد «لم أر قبله ولا بعده مثله» قال «وكان بسيط الكفين» ثم أورده من طريق معاذ بن هانئ عن همام بسند نحوه لكن قال «عن قتادة عن أنس، أو عن رجل عن أبي هريرة» وهذه الزيادة لا تأثير لها في صحة الحديث، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس أضيف وأثبن من معاذ بن هانئ، وهم جاب بن هلال وموسى بن إسماعيل كما هنا، وكذا جرير بن حازم كما مضى ومعمّر كما سيأتي حيث جزموا به عن قتادة عن أنس، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين؛ والرجل المبهمة يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه، وقاتدة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب، وجوز الكرماني أن يكون الحديث من مسند أبي هريرة، وإنما وقد التردد في الراوي هل هو أنس أو رجل بهيم ثم رجح كون التردد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنساً خادم النبي صلى الله عليه وسلم وهو أعرف بوصفه من غيره فيبد أن يروي عن رجل عن صحابي آخر هو أقل ملازمة له منه أحب وكلامه الأخير لا يحتمل السياق أصلاً، وإنما الاحتمال البعيد ما ذكره أولاً، ولحق أن التردد فيه من معاذ بن هانئ هل حدثه به همام عن قتادة عن أنس أو عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة، وبهذا جزم أبو مسعود والحلي والزي وغيرهم من الحفاظ.

قوله: (وقال هشام) هو ابن يوسف (عن معمر عن قتادة عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم شح الكفين والقدمين) هذا التعليق وصله إسماعيلي من طريق علي بن بحر عن هشام بن يوسف به سواء، وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان عن مهدي بن أبي مهدي عن هشام بن يوسف،

وقوله (شحن) يفتح المعجمة وسكون المثناة ويكسرهما بعدها نون أي غليظ الأصابع والراحة، قال ابن بطال: كانت كفّه صلى الله عليه وسلم مثقلة لحمًا، غير أنها

٩٠٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْيَدَيْنِ، لَمْ أَرْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ شَعْرُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا، لَا جَفْدًا وَلَا سَيْطًا. [إرجاع: ٩٠٥، أخرجه مسلم: ٢٣٣٨].

٥٩٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، حَسَنَ الْوَجْهِ، لَمْ أَرْ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ بَسِطَ الْكَفَيْنِ. [إسار: ٥٩٠٨، ٥٩١٠، ٥٩١١].

٥٩٠٨، ٥٩٠٩- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَوْ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْقَدَمَيْنِ، حَسَنَ الْوَجْهِ، لَمْ أَرْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ. [إرجاع: ٥٩٠٧].

٥٩١٠- وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ مُعَمَّرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَحْنُ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَيْنِ. [إرجاع: ٥٩٠٧].

٥٩١١، ٥٩١٢- وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، أَوْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، لَمْ أَرْ بَعْدَهُ شَيْئًا لَهُ. [إرجاع: ٥٩٠٧].

٥٩١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَبِي عَبْدِ عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مَجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَذَكَرُوا الدُّجَالَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافَرٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْ قَالِ ذَاكَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَأَنْظَرُوا إِلَيَّ صَاحِبَكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ آدَمُ جَفْدٌ، عَلَيَّ جَعَلٍ أَحْمَرٌ، مَخْطُومٌ بِخَلْبَةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذْ أَخَذْتُ فِي الْوَادِي يَلْكِي. [إرجاع: ١٥٥٥ أخرجه مسلم: ١١٨٤].

قوله: (باب الجعد) هو صفة الشعر، يقال شعر جعد يفتح الجيم وسكون المهمله ويكسرهما. ذكر فيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول حديث أنس في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في المناقب، والمقصود منه هنا قوله «وليس بالجعد القطط ولا البسيط» أي أن شعره كان بين الجعردة والسبوة، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب، وأن الشعر الجعد هو الذي يتجمع كشعر السودان، وأن البسط هو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء كشعر المنرد، والقطط - يفتح الطاء - البالغ في الجعردة بحيث يتفلفل،

وقوله: (وليس في لحته عصفون شعره يضاء) تقدم في المناقب بيان الاختلاف في تعيين العدد المذكور وما لم يتقدم هنالك أن في حديث الهيثم بن دهر عند الطبراني ثلاثون شعرة عدداً وسنده ضعيف، والمعتمد ما تقدم أنهن دون العشرين،

الحديث الثاني: حديث البراء:

قوله: (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو أبو غسان النهدي.

قوله: (قال بعض أصحابي عن مالك) هو ابن إسماعيل المذكور.

قوله: (أن جفته) يضم الجيم وتشديد الميم أي شعر راسه إذا نزل إلى قرب المنكبين قال الجوهري في حرف الواو: والوفرة الشعر إلى شحمة الأذن، ثم الجملة ثم اللمة إذا ملت بالمنكبين. وقد خالف هذا في حرف الجيم فقال: إذا بلغت المنكبين فهي جمّة، واللمة إذا جاوزت شحم الأذن. وتقدم نظيره في ترجمة عيسى من أحاديث الأنبياء في شرح حديث ابن عمر. قال شيخنا في «شرح الترمذي»: كلام الجوهري الثاني هو الموافق لكلام أهل اللغة. وجمع ابن بطال بين اللفظين المختلفين في الحديث بأن ذلك إخبار عن وقتين، فكان إذا غفل عن تقصيره بلغ قرب المنكبين وإذا قصه لم يجاوز الأذنين وجمع غيره بأن الثاني كان إذا اعتمر بقصر والأول في غير تلك الحالة وفيه بعد. ثم هذا الجمع إنما يصلح لو اختلفت الأحاديث، وأما هنا فاللفظان وردا في حديث واحد متحداً المخرج، وهما من رواية أبي إسحاق عن البراء، فالأولى في الجمع بينهما الحمل على المقاربة؛ وقد وقع في حديث أنس الثاني قريباً كما وقع في حديث البراء.

مَعَ ضَخَامَتِهَا كَانَتْ لَبِنَةً كَمَا تَقْدَمُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ يَعْنِي الَّذِي مَضَى فِي النَّاقِبِ مَا مَسَّتْ حَرِيرًا أَيْ مِنْ كَفِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ الشَّنَّ غُلْفُ الْكَفِّ مَعَ خَشُونَتِهَا فَلَمْ يَوَاقِفْ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِالْخَشُونَةِ، وَالَّذِي فَسَّرَهُ بِهِ الْحَلِيلُ وَأَبُو عُبَيْدٍ أَوَّلًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى «ضَخَمَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدِيمَيْنِ» قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ مَا فَسَّرَ الْأَصْمَعِيُّ بِهِ الشَّنَّ يُمْثَلُ أَنْ يَكُونَ أَنَسٌ وَصَفَ حَالِي كَفِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ إِذَا عَمِلَ بِكَفِّهِ فِي الْجِهَادِ أَوْ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ صَارَ كَفُّهُ خَشَنًا لِلْعَارِضِ الْمَذْكُورِ، وَإِذَا تَرَكَ ذَلِكَ رَجَعَ كَفُّهُ إِلَى أَصْلِ جِلْبَتِهِ مِنَ التَّوَمَةِ وَاللَّهِ أَهْلَمُ. وَقَالَ عِيَّاضٌ: فَسَّرَ أَبُو عُبَيْدٍ الشَّنَّ بِالْفُلَاطِ مَعَ الْقَصْرِ، وَتَغَيَّبَ بِأَنَّهُ ثَبِتَ فِي وَصْفِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ سَائِلَ الْأَطْرَافِ. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي التَّمَنَانِ فِي الْبَابِ «كَانَ بَسِطَ الْكَفَّيْنِ» وَوَقَعَ هُنَا فِي رَوَايَةِ الْكُشَيْمِيِّ «بَسِطَ الْكَفَّيْنِ» بِتَقْدِيمِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى الْمُرْجَلَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لَوْصُفِهَا بِاللَّيْنِ. قَالَ عِيَّاضٌ: وَفِي رَوَايَةِ الْمَرْزُوقِيِّ «بَسِطَ أَوْ بَسَطَ» بِالشَّنِّ وَالتَّحْقِيقِ فِي الشَّنِّ أَنَّهُ الْفُلَاطُ مِنْ غَيْرِ قِيدِ قَصَرٍ وَلَا خَشُونَةٍ، وَقَدْ ثَقُلَ ابْنُ خَالَوَيْهِ أَنْ الْأَصْمَعِيُّ مَا فَسَّرَ الشَّنَّ بِمَا مَضَى قَبْلَ لِهَ إِتْنَاءِ وَرَدِّ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَفْسَرُ شَيْئًا فِي الْحَدِيثِ إِلاَّ وَجَّهِي، شَنَّ الْكَفَّيْنِ بَدَلُ بَسِطِ الْكَفَّيْنِ أَوْ بَسِطَ الْكَفَّيْنِ قَالَ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ وَصْفَ الْحَقْلَةِ وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَهُ بِبَسِطِ الْعَطَاءِ فَتَنَاهُ وَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ كَذَلِكَ لَكِنْ لَيْسَ مُرَادًا هُنَا.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ أَبُو هَلَالٍ أَبَانًا لِقَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَوْ جَابِرٍ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَخَمَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدِيمَيْنِ أَوْ بَعْدَهُ شَيْهًا لَهُ) هَذَا التَّمْلِيقُ وَصَلَهُ الْبَهْقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» وَوَقَعَ لَنَا بَعْدُ فِي «فَوَائِدِ الْعِيَّاسِي» كَلَامًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّبَرُذَكِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو هَلَالٍ بِهِ، وَأَبُو هَلَالٍ سَمِعَهُ مِنْ سَلِيمِ الرَّاسِي بِكسرِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُوحَدَةِ بِعَصْرِ صَدُوقٍ وَقَدْ ضَعَفَ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ فَلَا تَأْتِي لَشَكِّ أَهْلُهَا، وَقَدْ بَيَّنْتُ إِحْدَى رَوَايَاتِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ صَحَّةَ الْحَدِيثِ بِتَصَرُّحِ قَادَةَ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ أَنَسٍ، وَكَانَ الْمُنْصَنِّفُ أَرَادَ بِسِيَاقِ هَذِهِ الطَّرِيقِ بَيَانَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى تَفَادٍ وَأَنَّهُ لَا تَأْتِي لَهُ وَلَا يَنْقُضُ فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ، وَخُفِيَ مَرَاهُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ قَالُوا: هَذِهِ الرَّوَايَاتُ الْوَارِدَةُ فِي صِفَةِ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدِيمَيْنِ لَا تَمْلِكُ لَهَا بِالْتَّرْجُمَةِ، وَجَوَابُهُ أَنَّ كُلَّهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ اخْتَلَفَتْ رَوَاتُهُ بِالْإِزْدَادِ فِيهِ وَالْقَصْرِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ بِالْأَصَالَةِ صِفَةُ الشَّعْرِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ تَبَعٌ وَاللَّهُ أَهْلَمُ. وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنْ كَوْنِ شَعْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِلَى قَرَبِ مَنْكَبَيْهِ كَانَ غَالِبَ أَحْوَالِهِ، وَكَانَ رِمَا طَالِ حَتَّى يَصِيرَ ذُوَابَةً وَيَتَخَذَ مِنْ عَقَائِصِ وَضْفَانٍ كَمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِئٍ قَالَتْ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ وَهُوَ أَرْبَعُ غُدَاثٍ» وَفِي لَفْظٍ «أَرْبَعُ غُدَاثٍ» وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ «أَرْبَعُ غُدَاثٍ يَعْنِي ضَفَاتٍ» وَالْغُدَاثُ الْبَالَيْنِ الْمُحْمَمَةُ جَمْعُ غَدَاةٍ بوزن ضَمِيَّةٍ، وَالضَفَاتُ بوزن. فَالْغُدَاثُ هِيَ الذُّوَابُ وَالضَفَاتُ هِيَ الْعَقَائِصُ، فَصَاحِلُ الْخَيْلِ أَنَّ شَعْرَهُ طَالَ حَتَّى صَارَ ذُوَابٌ يَفْضَرُهُ أَرْبَعُ عَقَائِصٍ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْحَالِ الَّتِي يَمِدُّ عَهْدُهُ بِتَعَهْدِ شَعْرِهِ فِيهَا وَهِيَ حَالَةُ الشُّغْلِ بِالسَّفَرِ وَغَوَّهِ وَاللَّهُ أَهْلَمُ. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ مِنْ رَوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَاقِلٍ بْنِ حَجَرٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِي شَعْرٌ طَوِيلٌ فَقَالَ ذَنْبٌ ذَنْبٌ، فَجَرَمْتُ نَجْرَتَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ مِنَ الشَّدِّ قَالًا: «إِنِّي لَمِ أَمَكْتُ» وَهَذَا أَحْسَنُ.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالْحَدِيثُ السَّادِسُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ جَابِرٍ ذَكَرَا تِمَامًا لِحَدِيثِ أَنَسٍ كَمَا تَقْدَمُ.

الْحَدِيثُ السَّابِعُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْفَرْغُ مِنْهُ قَوْلُهُ فِيهِ «وَأَمَّا مُوسَى فَجَرَّلَ أَدَمَ - بِالذَّ - جَمَدًا» الْحَدِيثُ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «صَاحِبِكُمْ» نَفْسَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٦٩- باب التَّيَاس

٥٩١٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْأَلُونَ أَشْخَاذَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ زُؤُسَهُمْ، فَسَدَّلَ النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيئَتَهُ، ثُمَّ قَرَعَ بَعْدَهُ. [رَاجِع: ٣٥٥٨، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٣٣٦].

٥٩١٥- حَدَّثَنِي جِيَانُ بْنُ مُوسَى وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ:

٥٩١٦- حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَالِثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَضْرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَ النَّاسُ خَلَوْا بِغُضْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ غُضْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي كَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَنْعَرَ». [رَاجِع: ١٥٦٦، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١٢٢٩].

قَوْلُهُ: (بَابُ التَّيَاسِ) هُوَ جَمْعُ الشَّعْرِ فِي الرَّأْسِ بِمَا يَلْزُقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ كَالْحَطَمِ وَالصَّمْغِ ثَلَاثًا يَنْشَعُ وَيَقْلُ فِي الْأَحْرَامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِسَطُهُ فِي الْحَجِّ.

قَوْلُهُ: (رَجَعْتُ عَمْرَ يَقُولُ مِنْ حَضْرَةٍ) بِنْتِ الْمُهْمَلَةِ وَالْقَاءِ خَفَاءً وَمَقْلًا.

قَوْلُهُ: (فَالِحِلْقُ وَلَا تَشْهَوُا) بِالتَّيَاسِ يَعْنِي فِي الْحَجِّ (وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلْبَدًا) كَذَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَتَقَدَّمَ فِي أَوَائِلِ الْحَجِّ بِالْفَتْحِ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ مَلْبَدًا» كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي تَلَى هَلَهُ فِي الْبَابِ، وَأَمَّا قَوْلُ عَمْرِ فَحَمَلَهُ ابْنُ بَطَالٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ فَضْفَرَ شَعْرَهُ لِيَمْنَعَهُ مِنَ الشَّمِّ لَمْ يَزَلْ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ، لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَشِبُّهُ التَّيَاسُ الَّذِي أَوْجِبَ الشَّارِعُ فِيهِ الْحَلْقَ، وَكَانَ عَمْرُ يَرَى أَنَّ مَنْ لَبَدَ رَأْسَهُ فِي الْإِحْرَامِ تَمَيَّنَ عَلَيْهِ الْحَلْقُ وَالتَّنَسُّكُ وَلَا يَجُزُّهُ الْقَصْرُ، نَشَبَ مِنْ ضَفَرِ رَأْسِهِ بِنَ لَبَدَ، فَلِذَلِكَ أَمَرَ مَنْ ضَفَرَ أَنْ يَحْلُقَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمْرُ أَرَادَ الْأَمْرَ بِالْحَلْقِ مَعَ الْإِحْرَامِ حَتَّى لَا يَنْتَاجَ لِلِ التَّيَاسِ وَلَا لِلِ الضَّفَرِ، أَيْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْفَرَ أَوْ يَلْبَدَ فَلْيَحْلُقْ فَهُوَ أَوَّلَى مَنْ أَنْ يَضْفَرَ أَوْ يَلْبَدَ، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّصْمِيمَ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْأَخْذِ مِنْ سَائِرِ التَّوَاسِي كَمَا هِيَ السَّنَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ (تَشْهَوُا) فَحَكَى ابْنُ بَطَالٍ أَنَّهُ بَنَعَ أَوَّلَهُ وَالْأَصْلُ لَا تَشْهَوُا فَحَدَّثَتْ إِحْدَى التَّنَائِينِ، قَالَ: وَيَجُوزُ ضَمُّ أَوَّلِهِ وَكسرِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ فَعَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ تَرَكَ التَّيَاسَ أَوَّلًا، فَأَخْبَرَهُ هُوَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُ التَّيَاسِ وَحُكْمُهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، وَكَذَا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ فِي التَّيَاسِ، وَحَدِيثُ حَفْصَةَ «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي» الْحَدِيثُ.

٧٠- باب الْفَرْقِ

٥٩١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْأَلُونَ أَشْخَاذَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ زُؤُسَهُمْ، فَسَدَّلَ النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيئَتَهُ، ثُمَّ قَرَعَ بَعْدَهُ. [رَاجِع: ٣٥٥٨، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٣٣٦].

٥٩١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانِي أَنْظُرُ إِلَى وَبَعِي الطَّيِّبِ فِي مَقَارِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُخَرِّمٌ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فِي مَقَارِقِ النَّبِيِّ ﷺ. [رَاجِع: ٢٧١، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١١٩٠].

قَوْلُهُ: (بَابُ الْفَرْقِ) يَنْتَعِ الْفَاءُ وَسُكُونُ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ، أَيْ فَرْقُ شَعْرِ الرَّأْسِ، وَهُوَ قِسْمُهُ فِي الْفَرْقِ وَهُوَ وَسْطُ الرَّأْسِ، يُقَالُ فَرْقُ شَعْرَةٍ فَرْقًا بِالسُّكُونِ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْفَرْقُ مَكَانُ انْقِسَامِ الشَّعْرِ مِنَ الْجَبِينِ إِلَى دَلْوَةٍ وَسُطِّ الرَّأْسِ، وَهُوَ يَنْتَعِ الْمِمْ وَبِكسرِهِ، وَكَذَلِكَ الرَّاءُ تَكْسَرُ وَيَنْتَعِ. ذَكَرَ فِي حَدِيثَيْنِ:

الأول:

قَوْلُهُ: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) كَذَا وَصَلَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَيُونُسُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَجْرَةِ وَغَيْرِهَا، وَاخْتَلَفَ عَلَى عَمْرِ فِي وَصْلِهِ وَإِسْرَالَهُ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَعْصِفِهِ «أَبَانًا مَعْمِرَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَا قَدْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ» فَذَكَرَهُ مُرْسَلًا،

وكذا أرسله مالك حيث أخرجه في «الموطأ» عن زياد بن سعد عن الزهري ولم يذكر من فوجه.
قوله: «كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه» في رواية معمر «وكان

إذا شك في أمر لم يؤمر فيه بشيء صنع ما يصنع أهل الكتاب».
قوله: «وكان أهل الكتاب يمدلون أشعارهم» يسكرون السين وكسر الدال

المهلتي أي يرسلونها.

قوله: «وكان المشركون يفرقون» هو يسكرون الفاء وضم الراء وقد شددوا بعضهم حكاها عياض قال: والتخفيف أشهر، وكذا في قوله «ثم فرق» الأشهر فيه التخفيف، وكان السر في ذلك أن أهل الأوثان أبعد عن الإيمان من أهل الكتاب، ولأن أهل الكتاب يتسكرون بشريعة في الجملة فكان يجب موافقتهم ليتألفهم ولو أدت موافقتهم إلى مخالفة أهل الأوثان، فلما أسلم أهل الأوثان الذين معه والذين حوله واستمر أهل الكتاب على كفرهم تمحضت المخالفة لأهل الكتاب.

قوله: «ثم فرق بعد» في رواية معمر «ثم أمر بالفرق ففرق» وكان الفرق آخر

الأميرين، وما يشبه الفرق والسلل صيغ الشعر وتركه كما تقدم، ومنها صوم عاشوراء، ثم أمر بنزع مخالفة لهم فيه بصوم يوم قبله أو بعده، ومنها استبدال القبلة، ومخالفتهم في مخالطة الحائض حتى قال: «استصا كل شيء إلا الجماع» فقالوا: ما يدع من أمرنا شيئاً إلا

خالفتنا فيه، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض، وهذا الذي استقر عليه الأمر. ومنها ما يظهر إلى النهي عن صوم يوم السبت، وقد جاء ذلك من طرق متعددة في النسائي وغيره،

وصرح أبو داود بأنه منسوخ وناسخه حديث أم سلمة «أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم السبت والأحد يتحرى ذلك ويقول إنهما يوما عيد الكفار وأنا أحب أن أخالفهم» وفي لفظ «ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان أكثر صيامه

السبت والأحد» أخرجه أحمد والنسائي، وأشار بقوله «يوما عيد» إلى أن يوم السبت عيد عند اليهود والأحد عيد عند النصارى وأيام العيد لا تصام فخالفهم بصيامها،

ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة إفراة السبت وكذا الأحد ليس جيداً بل الأولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه، وأما

السبت والأحد فالأولى أن يصاما معاً وفرادى امتثالاً لعدم الأمر بمخالفة أهل الكتاب،

قال عياض: سدل الشعر لإرساله، يقال سدل شعره وأسدله إذا أرسله ولم يضم جوانبه، وكذا الثوب، والفرق تفریق الشعر بعضه من بعض وكشفه عن الجبين، قال والفرق سنة

لأنه الذي استقر عليه الحال. والذي يظهر أن ذلك وقع بوحى، لقول الراوي في أول الحديث إنه كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء، فالظاهر أنه فرق بأمر

من الله حتى أدعى بعضهم فيه النسخ ومنع السلل والمخالفة الناحية. وحكي ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وتعميق القرطبي بأن الظاهر الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله إما هو

لأجل امتثالهم، فلما لم ينجع فيهم أحب مخالفتهم فكانت مستحبة لا واجبة عليه.

وقول الراوي (فيما لم يؤمر فيه بشيء) أي لم يطلب منه والطلب يشمل الوجوب والتنبه وأما توهم النسخ في هذا فليس بشيء لإمكان الجمع، بل يحتمل أن لا

يكون الموافقة والمخالفة حكماً شرعياً إلا من جهة المصلحة، قال: ولو كان السلل منسوخاً لصار إليه الصحابة أو أكثرهم، والمنقول عنهم أن منهم من كان يفرق ومنهم من

كان يسدل ولم يجب بعضهم على بعض، وقد صرح أنه كانت له صلى الله عليه وسلم لثة، فإن اختلفت فرقتها وإلا تركها، فالصحيح أن الفرق مستحب لا واجب، وهو قول مالك

والجمهور.

قلت: وقد جزم الحازمي بأن السلل نسخ بالفرق، واستدل برواية معمر التي أشرت إليها قبل وهو ظاهر. وقال النووي: الصحيح جواز السلل والفرق. قال: واختلفوا في

معنى قوله: «يجب موافقة أهل الكتاب» قليل للاشتفاف كما تقدم، وقيل المراد أنه كان مأموراً باتباع شرائعهم فيما لم يؤمر إليه بشيء وما علم أنهم لم يبدلوه. واستدل به بعضهم

على أن شرع من قبلنا شرع لنا حتى يرد في شرعنا ما يخالفه، وعكس بعضهم فاستدل به على أنه ليس بشرع لنا لأنه لو كان كذلك لم يقل «يجب» بل كان يتحتم الاتباع. والحق

أن لا دليل في هذا على المسألة، لأن القائل به يقصره على ما ورد في شرعنا أنه شرع لهم ما يؤخذ عنهم هم إذ لا وثوق بقولهم، والذي جزم به القرطبي أنه كان يوافقهم لمصلحة

التأليف بمحتل، ويحتمل أيضاً - وهو أقرب - أن المخالفة التي تلوح بين الأمرين لا ثالث لها إذا لم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم شيء كان يعمل فيه بموافقة أهل الكتاب

لأنهم أصحاب شرع بخلاف عبدة الأوثان فإنهم ليسوا على شريعة، فلما أسلم المشركون انحسرت المخالفة في أهل الكتاب فأمر بمخالفتهم، وقد جمعت المسائل التي وردت

الأحاديث فيها بمخالفة أهل الكتاب فزادت على الثلاثين حكماً، وقد أودعناها كتابي الذي سميته «القول الثابت في الصوم يوم السبت» ويؤخذ من قول ابن عباس في الحديث «كان يجب موافقة أهل الكتاب»

وقوله (ثم فرق) بعد نسخ حكم تلك الموافقة كما قررت والله الحمد، ويؤخذ منه أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ.

الحديث الثالث حديث عائشة قالت: «كأنني أنظر إلى ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عرم» وقد تقدم شرحه في الحج، وقوله «عبد الله» هو ابن رجاء الذي أخرج الحديث عنه مقروناً بأبي الوليد وهو الطيالسي، وأراد أن

أبا الوليد رواه بلفظ الجمع فقال «مفارق» وعبد الله بن رجاء رواه بلفظ الأفراد فقال «مفرق» وقد وافق عبد الله بن رجاء آدم عند المصنف في الطهارة وعبد بن كثير عند

الإسماعيلي وكذا عند مسلم من رواية الحسن بن عبيد الله وعند أحمد من رواية منصور ومحمد وعطاء بن السائب كلهم عن إبراهيم عنه، ووافق أبا الوليد محمد بن جعفر غندر

عند مسلم والأعمش عند أحمد والنسائي وعبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عند مسلم، وكان الجمع وقع باعتبار تعدد انقسام الشعر، والله أعلم

٧١- باب النِّوَابِ

٥٩١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَعْلِيُّ بْنُ عُثَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَ لَيْلَةٍ عِنْدَ هَيْمَةَ بِنْتِ الْخَارِثِ خَالَتِي، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَنَا فِي لَيْلَتِهَا، قَالَ: قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عَنْ نِسَائِهِ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلَوَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ: بِهِذَا، وَقَالَ: بِلَوَائِي، أَوْ بِرَأْسِي. [راجع: ١١٧، أخرجه مسلم: ٧٦٣].

قوله: (باب اللوالب) جمع ذؤابة، والأصل ذائب فابتلت الحمزة وواو، والذؤابة ما يتل من شعر الرأس. وذكر فيه حديث ابن عباس في صلاته خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالليل، وقد مضى شرحه في الصلاة، والغرض منه هنا قوله «فأخذ بلوآبي» فإن فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على اتخاذ الذؤابة، وفيه دفع لرواية من فسر الفرع بالذؤابة كما ساذكره في الباب الذي يلي. وأورد الحديث من رواية الفضل بن عبيدة عن هشيم، ثم أرفدها بروايته عالياً عن هشيم، وإنما أوردته نازلاً من أجل تصريح هشيم فيها بالإخبار، ثم أرفده بروايته عالياً أيضاً عن عمرو بن محمد الناقد عن هشيم مصرحاً أيضاً، وكأنه استظهر بذلك لأن الفضل بن عبيدة مقلد لكنه غير قاذح، وليس له في البخاري هذا إلا الموضوع.

٧٢- باب الْقَرَعِ

٥٩٢٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ

قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ حُصَيْنٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ نَافِعٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى

عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى

عَنِ الْقَرَعِ. قَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ: وَمَا الْقَرَعُ؟ فَأَخْبَرَنَا لَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ قَالَ: إِذَا

خَلَّى الصَّبِيُّ، وَتَوَلَّى هَذَا شَعْرَةً وَهَذَا وَهَذَا هَذَا، فَأَخْبَرَنَا لَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ إِلَى نَاصِيَةِ

وَجَانِبِي رَأْسِي. قِيلَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ: فَالْجَارِيَةُ وَالْمَلَامَةُ قَالَ: لَا أَزِي، هَكَذَا قَالَ:

الصَّبِيُّ. قَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ: وَعَاوَدْتُهُ فَقَالَ: إِذَا الْقَصَّةُ وَالْقَفَا لِلْعُلَامِ فَلَا بَأْسَ بِهِمَا، وَلَكِنَّ الْقَرَعَ أَنْ يَتَوَلَّى بِنَاصِيَةِ شَعْرَةٍ، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ غَرَّةٌ، وَكَذَلِكَ شَقَّ رَأْسِي

هَذَا وَهَذَا. [انظر: ٩٢١، أخرجه مسلم: ٢١٢٠، بعض قول عبيد].

٥٩٢١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

نَهَى عَنْ الْقَرْعِ. [راجع: ٥٩٢٠، أخرجه مسلم: ٢١٢٠].

قوله: (باب القَرْع) يفتح القاف وإزاي ثم للملحة جمع قرعة وهي القطعة من السحاب، وسمي شعر الرأس إذا حلق بعضه وترك بعضه قرعا تشبيهاً بالسحاب المتفرق.

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن سلام، ومحمد يسكن للجمعة هو ابن يزيد.

قوله: (أخبرني عبيد الله بن حفص) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو العمري المشهور، نسب ابن جريج في هذه الرواية إلى جده وقد أخرجه أبو قرة في «السنن» عن ابن جريج وأبو عوانة من طريقه قال: «عن عبيد الله بن عمر بن حفص» وعبيد الله بن عمر وشيخه هنا عمر بن نافع والراوي عنه هو ابن جريج أقران متقاربون في السن واللقاء والوفاء، واشترك الثلاثة في الرواية عن نافع، فقد نزل ابن جريج في هذا الإسناد مرتين، وفيه دلالة على قوة تلمذه، وقد وافق خلد بن يزيد على هذه الرواية أبو قرة موسى بن طاروق في «السنن» عن ابن جريج وأخرجه أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما من طريقه وأخرجه أبو عوانة أيضاً من طريق هشام بن سليمان عن ابن جريج، وكذلك قال حجاج بن محمد عن ابن جريج، وأخرجه النسائي والإسماعيلي وأبو عوانة وأبو نعيم في «المستخرج» من طريقه، لكن سقط ذكر عمر بن نافع من رواية النسائي ومن رواية أبي عوانة أيضاً، وقد صرح الفارطاني في «الملل» بأن حجاج بن محمد وافق خلد بن يزيد على ذكر عمر بن نافع وأخرجه النسائي من رواية سفيان الثوري على الاختلاف عليه في إسقاط عمر بن نافع وإثباته وقال إثباته أولى بالصواب وأخرجه الترمذي من رواية حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع لم يذكر عمر بن نافع وهو مقلوب، وإما هو عند حماد بن زيد عن عبد الرحمن السراج عن نافع أخرجه مسلم، وقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم من طريق متعددة عن عبيد الله بن عمر بإثبات عمر بن نافع، ورواه سفيان بن عيينة ومجتهد بن سليمان ومحمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر بإسقاطه، وكأنهم سلكوا الجادة لأن عبيد الله بن عمر معروف بالرواية عن نافع مكرهه، والعملية على من زاد عمر بن نافع بينهما لأنهم حافظ ولا سيما فهم من سمع عن نافع نفسه كابن جريج والله أعلم.

قوله: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن القَرْع) في رواية مسلم «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القَرْع».

قوله: (قال عبيد الله قلت وما القَرْع؟) هو موصول بالإستاد للذكور، وظاهره أن السؤال هو عمر بن نافع لكن بين مسلم أن عبيد الله إنما سأل نافعاً، وذلك أنه أخرجه من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر «أخبرني عمر بن نافع عن أبيه» فذكر الحديث قال: «قلت لنافع وما القَرْع؟» فذكر الجواب «وأشار له عبيد الله قال: إذا حلق الصبي وترك هنا شعرة ومهنا فأنشأ نافع عبيد الله إلى ناصيته وجاني رأسه» الجيب بقوله: «قال إذا حلق» هو نافع وهو ظاهر سياق مسلم من طريق يحيى القطان المذكورة لفظه «قال يخطئ بعض رأس الصبي ويترك بعضاً».

قوله: (قيل لعبيد الله) لم أتف على تسمية القائل، ويحتمل أن يكون هو ابن جريج أبهم نفسه.

قوله: (فالجارية والغلام) كان السائل فهم التخصيص بالصبي فسأل عن الجارية الأنثى وعن الغلام والمراد به غالباً للراقة.

قوله: (قال عبيد الله وعادته) هو موصول بالسند المذكور، كان عبيد الله لما أجاب السائل بقوله لا أدري أصاد سؤال شيخه عنه، وهذا يشعر بأنه حدث عنه به في حال حياته، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر قال وجعل التفسير من قول عبيد الله بن عمر ثم أخرجه من طريق عثمان الغطفاني ودوح بن القاسم كلاهما عن عمر بن نافع قال «ولم ألق التفسير في الحديث» يعني أدرجاء ولم يسق مسلم لفظه، وقد أخرجه أحمد عن عثمان الغطفاني ولفظه «نهى عن القَرْع، والقَرْع أن يخطئ» فذكر التفسير مدرجاً، وأخرجه أبو داود عن أحمد. وأما رواية روح بن القاسم فأخرجها مسلم وأبو نعيم في «المستخرج» وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن السراج عن نافع ولم يسق لفظه، وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من هذا الوجه فحذف التفسير، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن نافع ولم يسق لفظه، وهو عند عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، وأخرجه أبو داود والنسائي وفي سياقه ما يدل على مستند من رفع القَرْع ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك فقال: أحلقوا كلوه أو ذروا كله» قال الثوري: الأصح أن القَرْع ما فسر به نافع وهو حلق رأس الصبي مطلقاً، ومنهم من قال: هو حلق مواضع

متفرقة منه، والصحيح الأول لأنه تفسير الراوي وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به. قلت: إلا أن تخصيصه بالصبي ليس قيدا، قال الثوري: أجمعوا على كراهته إذا كان في مواضع متفرقة إلا للملأنة أو نحوها وهي كراهة تنزيه ولا فرق بين الرجل والمرأة، وكراهه مالك في الجارية والغلام وقيل في رواية لم يأسس به في القصة والفتا للسلام والجارية، قال: ومعلنا كراهته مطلقاً. قلت: حجة ظاهرة لأنه تفسير الراوي، واختلف في علة النهي قيل: لكونه يشوه الخلقة، وقيل لأنه زي الشيطان، وقيل لأنه زي اليهود، وقد جاء هذا في رواية لأبي داود.

قوله: (أما القصة والفتا للغلام فلا بأس بهما) القصة بضم القاف ثم المهلة والمراد بها هنا شعر الصديق والمراد بالفتا شعر الفتاة، والخالص منه أن القَرْع مخصوص بشعر الرأس وليس شعر الصديق والفتاة من الرأس. وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق إبراهيم النخعي قال: «لا بأس بالقصة» وسنده صحيح، وقد تعلق القصة على الشعر المجتبع الذي يوضع على الأذن من غير أن يوصل شعر الرأس، وليس هو المراد هنا، وسيأتي الكلام عليه في «باب الموصلة»، وأما ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القَرْع، وهو أن يخطئ رأس الصبي ويتخذ له ذؤابة» فما أصرف الذي فسر القَرْع بذلك، فقد أخرج أبو داود عقب هذا من حديث أنس «كانت لي ذؤابة فقلت أسي: لا أجزمها، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلها ويأخذ بها» وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه أنه «أبى النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده على ذؤابته وسمت عليه ودعا له» ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال: «قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وأن زياد بن ثابت لمع الغلمان من ذؤاباتهم» ويمكن الجمع بأن الذؤابة الجازة الخافضة ما يفرد من الشعر فيرسل ويضع ما عدلها بالضفر وغيره التي تمنع أن يخطئ الرأس كله ويترك ما في وسطه فيتخذ ذؤابة، وقد صرح الخطابي بأن هذا ما يدخل في معنى القَرْع. والله أعلم.

٧٣- باب تطييب المرأة زَوْجَهَا بِيَدَيْهَا

٥٩٢٢- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَدَيْهِ يَخْرُوبُ، وَطَيَّبْتُهُ بِنَيْسٍ قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَ. [راجع: ١٥٣٩، أخرجه مسلم: ١١٨٩، دون معنى ٢].

قوله: (باب تطييب المرأة زوجها بِيَدَيْهَا) كان فقه هذه الترجمة من جهة الإشارة إلى الحديث الوارد في الفرق بين طيب الرجل والمرأة، وأن طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه والمرأة بالعكس، فلو كان ذلك ثابتاً لامتدت المرأة من تطييب زوجها لما يعلق بيديها وينها منها حالة تطييبها له، وكان يكفي أن يطيب نفسه، فاستدل المصنف بحديث عائشة المطابق للترجمة، وقد تقدم مشروحاً في الحج، وهو ظاهر فيما ترجم له، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الترمذي وصححه الحاكم من حديث عمران بن حصين وله شاهد عن أبي موسى الأشعري عند الطبراني في «الأوسط» «وجه الفقرة أن المرأة مأمورة بالاستئثار حالة بروزها من منزلها، والطيب الذي له راحة لو شرب لها كانت فيه زيادة في الفتنة بها، وإذا كان الحبر ثابتاً فالجمع بينه وبين حديث الباب أن لها مندوحة أن تفعل أثره إذا أرادت الخروج، لأن منها خاص بمجة الخروج والله أعلم. وألحق بعض العلماء بذلك لبسها الثمل الصرارة وغير ذلك مما يلفت النظر إليها. وأحد بن محمد شيخ البخاري فيه هو الروزي، وعبد الله هو ابن المبارك ويحيى هو ابن سعد الأنصاري.

قوله: (طيبه يدي حرمه، وطيبه يدي يمتني قبل أن يمتني) سباني بعد أبواب من وجه آخر عنها أنها طيبته بذيرة.

٧٤- باب الطَّيِّبِ فِي الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ

٥٩٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَقَمٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَمْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطِيبٍ مَا يَجِدُ، حَتَّى أَجِدَ وَيَصِصَ الطَّيِّبُ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ. [راجع: ٢٧١، أخرجه مسلم: ١١٩٠].

قوله: (باب الطيب في الرأس واللحية) إن كان باب بالتثنية فيكون ظاهر

قوله: (تتظر) كذا لم ولكشميهي تنظر وهي أولى، والأخرى بمعناها، وللإسماعيلي «لو علمت أنك تطلع على» وقوله: «من قبل» بكسر القاف وفتح اللوحة أي من جهة، والأبصار بفتح أوله جمع بصير وبكسره مصدر أبصر، وفي رواية الإسماعيلي «من أجل البصر» بفتحين أي الرؤية.

٧٦- باب تَرْجِيلِ الْحَائِضِ زَوْجَهَا

٥٩٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَ بْنِ الزُّهَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَرْجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: مَطْلَةٌ. [راجع: ٢٩٥، أخرجه مسلم: ٢٩٧].

قوله: (باب ترجيل الحائض زوجها) أي تسريحها شعره، ذكر فيه حديث مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة فرقهما كلاماً عن عروة عن عائشة، وقد تقدم في الطهارة عن عبد الله بن يوسف الذي أخرجه عنه هشام عن مالك عن الزهري فقط، والحديث في اللوطا هكذا مفرقاً عند أكثر الرواة، ورواه خالد بن خالد وابن وهب ومعين بن عيسى وعبد الله بن نافع وأبو حذافة عن مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعاً عن عروة أخرجهما الدارقطني في «الموطأ».

قوله: (كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض) كذا عند جميع الرواة عن مالك، ورواه أبو حذافة عنه عن هشام بلفظ «أنها كانت تغسل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد وهي حائض فيخرجها إليها» أخرجه الدارقطني أيضاً.

٧٧- باب التَّرْجِيلِ وَالْتِمِمْ فِيهِ

٥٩٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَثَلَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُعْجِئُ التِّمِّمَ مَا اسْتَطَاعَ، فِي تَرْجِيلِهِ وَوُضُوئِهِ. [راجع: ١٦٨، أخرجه مسلم: ٢٦٨].

قوله: (باب الوجيل والتيمم فيه) ذكر فيه حديث عائشة «كان يعجبه التيمم في تلمعه وترجله» وقد تقدم شرحه في الطهارة، والتيمم في الترجيل أن يبدأ بالجنب الأيمن وأن يفعله باليمنى، قال ابن بطال: الترجيل تسريح شعر الرأس والحية ودعته، وهو من النظافة وقد تدب الشرع إليها، وقال الله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] وأما حديث النهي عن الترجيل إلا قُبًا يعني الحديث الذي أشرت إليه قريباً فالمراد به ترك البلافة في الزحف وقد روى أبو أمامة بن ثعلبة رفته «البلافة من الإكراه» اه وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود، والبلافة موحدة ومعجمتين رئاسة الحية والمراد بها هنا ترك الزحف والتسلق في اللباس والتواضع فيه مع القدرة لا بسبب جحد نعمة الله تعالى. وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن بريدة «أن رجلاً من الصحابة يقال له عبيد قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن كثير من الإفراء» قال ابن بريدة الإفراء الترجيل. قلت: الإفراء بكسر الهمزة وفاء آخره هاء التتم والراصة، ومنه الرفة بفتحين وقيد في الحديث بالكثير إشارة إلى أن الوسط المعتدل منه لا يلزم، وبذلك يجمع بين الأخبار. وقد أخرج أبو داود بسند حسن عن أبي هريرة رفته «من كان له شعر فليكرمه» وله شاهد من حديث عائشة في «الغليات» وسنده حسن أيضاً.

٧٨- باب مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُسْكِ

٥٩٢٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَقْعَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَّبِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلَّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَيُخْلُوفُ قِمَ الصَّامِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ». [راجع: ١٨٩٤، أخرجه مسلم: ١١٥١].

قوله: (باب ما يذكر في المسك) قد تقدم التعريف به في كتاب الذبايح حيث

الترجمة المحصر في ذلك. وإن كان بالإضافة فالقدير باب حكم الطبيب أو مشروعية الطبيب.

قوله: (حدثني إسحاق بن نصر) هو ابن إبراهيم بن نصر نسيه إلى جده، وإسرائيل هو ابن يونس، وأبو إسحاق هو السبيعي.

قوله: (باطيب ما أجد) يؤيد ما ذكرته في الباب الذي قبله، ولعله أشار بالترجمة إلى الحديث المذكور في الفقرة بين طبيب الرجال والنساء، وقال ابن بطال: يؤخذ منه أن طبيب الرجال لا يعمل في الوجه بخلاف طبيب النساء، لأنهن يعطين وجوههن ويترين بذلك بخلاف الرجال، فإن تطيب الرجل في وجهه لا يشرع لئله من التشبه بالنساء.

٧٥- باب الإنشِط

٥٩٢٤- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ مِنْ جُحْرِ فِي قَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّبِيِّ ﷺ يَحْكُ رَأْسَهُ بِالْيَدَيْنِ، فَقَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَفَعَنْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قِبَلِ الْإِبْرَاهِيمَ». [إسناده: ٢٤١، ٢٩٠، أخرجه مسلم: ٢١٥٦، بلفظ «من أجل البصر»].

قوله: (باب الإنشيط) هو اتصال من المشط بفتح الميم وهو تسريح الشعر بالمشط، وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن حيد بن عبد الرحمن لقيت رجلاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال: «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمشط أحدنا كل يوم» ولأصحاب السنن وصحبه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الترجيل إلا قُبًا» وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً تآثر الرأس والحية فأنشأ إليه بإصلاح رأسه ولحيته» وهو مرسل صحيح السند، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي بسند حسن، وسأذكر طرق الجمع بين مختلف هذه الأخبار في «باب الترجيل».

قوله: (عن سهل بن سعد) في رواية الليث عن ابن شهاب أن سهل بن سعد أخبره، وسيأتي في الديات.

قوله: (أن رجلاً) قيل هو الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان، وقيل سعد غير متسوب، وسأوضح ذلك في كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

وقوله: (أطلع) بتشديد الطاء، والمجرى بضم الجيم وسكون الهملة، والمدرى بكسر الميم وسكون الهملة عود تدخله المرأة في رأسها فتضم بعض شعرها إلى بعض وهو يشبه المسلة يقال مدرت المرأة سرحت شعرها، وقيل مشط له أسنان يسيرة، وقال الأصمعي وأبو عبيد: هو المشط، وقال الجوهري: أصل المدرى القرن وكذلك المدرقة، وقيل هو حديد أو حديدة كالخلخال لها رأس حديد، وقيل خشبة على شكل شيء من أسنان المشط ولما ساعد جرت عادة الكبير أن يحك بها ما لا تصل إليه يده من جسده، ويسرح بها الشعر للبدن من لا يحضره المشط، وقد ورد في حديث لعائشة ما يدل على أن المدرى غير المشط أخرجه الخطيب في الكفاية عنها قالت: «خس لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدهن في سفر ولا حضر: المرأة والمكحلة والمشط والمدرى والسواك» وفي إسناده أبو أمية بن يعلى وهو ضعيف. وأخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف أيضاً. وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» من وجه آخر عن عائشة أقوى من هذا لكن فيه قارورة دهن بدل المدرى، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» من وجه آخر عن عائشة «كان لا يفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه ومشطه، وكان ينظر في المرأة إذا سرح لحيته» وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف وله شاهد من مرسل خالد بن معدان أخرجه ابن سعد، وقرأت بخط الحافظ الجعفي عن عمه الحجازي: المدرى تطلق على نوعين أحدهما صغير يتخذ من أبنوس أو عاج أو حديد يكون طول المسلة يتخذ لفرق الشعر فقط وهو مستدير الرأس على هيئة نعل السيف قبضة وهذه صفة: —

ثانيهما: كبير وهو عود مخروط من أبنوس أو غيره وفي رأسه قطعة منحوتة في قدر الكف ولها مثل الأصابع أو لاهن موهجة مثل سلقة الإبهام المستعمل للتسريح ويحك الرأس والجسد وهذه صفة:



اه ملخصاً.

ترجمه له «باب التمسك» وأورد هنا حديث أبي هريرة رفته «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم» الحديث من أجل قوله: «أطيب عند الله من ريح المسك» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام، وقوله هنا: «فإنه لي وأنا أجزي به» ظاهر سياقه أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وليس كذلك وإنما هو من كلام الله عز وجل، وهو من رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل، وكذلك أخرجه المصنف في التوحيد من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يرويه عن ربه عز وجل، قال: لكل عمل كفاة فالصوم لي وأنا أجزي به» الحديث، وأخرجه الشيخان من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كل عمل ابن آدم بضاعت له بشر أمثاله إلى سبعة أضعاف، قال الله عز وجل: «إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به» ولمسلم من طريق ضرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله عز وجل يقول: «إن الصوم لي وأنا أجزي به» وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الصيام مع الإشارة إلى ما بينت هنا، وذكرت أقوال العلماء في معنى إضافته سبحانه وتعالى الصيام إليه بقوله: «فإنه لي» ونقلت عن أبي الخير الطالقاني أنه أجاب عنه بأجوبة كثيرة نحو الحسين، وأبني ما أقف عليه، وقد سطر الله تعالى الوقوف على كلامه، وتيسر ما ذكره تأملاً فلم أجد فيه زيادة على الأجوبة العشرة التي حررتها هناك إلا إشارات صوتية وأشياء تكررت معنى وإن تغايرت لفظاً وغالبها يمكن ردّها إلى ما ذكرته، فمن ذلك قوله لأنه عبادة خالية عن السعي، وإنما هي ترك بعض، وقوله: يقول هو لي فلا يشغلك ما هو لك عما هو لي. وقوله: من شئت ما لي عني أعرست منه وإلا كنت له عرضاً عن الكل، وقوله لا يقطعك ما لي عني. وقوله: لا يشغلك الملك من الملك. وقوله: فلا تطلب فيري. وقوله: فلا يفسد ما لي عليك بك. وقوله: فاشكرني أن جعلتك عبداً للقيام بما هو لي. وقوله: فلا تجعل نفسك فيه حكماً. وقوله: فمن ضيع حرمة ما لي ضيع حرمة ما له لأن فيه جبر الفرائض والمعذور. وقوله: فمن أله ما لي وهو نفسه صح البيع. وقوله: فكن بحيث تصلح أن تؤذي ما لي. وقوله: إضافة إلى نفسه لأن به يتذكر العبد نعمة الله عليه في الشيع. وقوله: لأن فيه تقديم رضا الله على سوى النفس. وقوله: لأن فيه التمييز بين الصائم المطيع وبين الأكل العاصي. وقوله: لأنه كان عمل نزول القرآن. وقوله: لأن عمل نزول القرآن. وقوله: لأن ابتداءه على المشاهدة وانتهائه على المشاهدة لحديث «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» وقوله: لأن فيه رياضة النفس بترك اللذات. وقوله: لأن فيه حفظ الجوارح من المخالفات. وقوله: لأن فيه رياضة النفس بترك محبوباتها وفي مخالفة النفس موافقة الحق. وقوله: لأن فيه فرقة اللقاة. وقوله: لأن فيه مشاهدة الأمر به. وقوله: لأن فيه جميع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه. وقوله: معناه الصائم لأن الصوم صفة الصائم وقوله معنى الإضافة الإشارة إلى الحماية لتلا قطع الشيطان في إفساده. وقوله لأنه عبادة استوى فيها الحر والعبد والذكر والأنثى، وهذا عزتان ما ذكره مع إسهاب في العبارة، ولم استوعب ذلك لأنه ليس على شرط في هذا الكتاب، وإنما كنت أجد النفس مشتتة إلى الوقوف على تلك الأجوبة، وغالب من نقل عنه من شيوخنا لا يسهوا وإنما يقتصر على أن الطالقاني أجاب عنه بنحو من حسين أو ستين جواباً ولا يذكر منه شيئاً. فلا أدري أتركه إرضاء أو مللاً، أو اكتفى الذي وقف عليه أولاً بالإشارة ولم ينف عليه من جاء من بعده، والله أعلم.

٧٩- باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الطَّيْبِ

٥٩٢٨- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عُفْمَانَ بْنِ غُرُوءَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ إِخْرَاجِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ. [رواه: أخرجه مسلم: ١١٨٩].

قوله: «باب ما يستحب من الطيب» كأنه يشير إلى أنه يتدب استعمال طيب ما يوجد من الطيب، ولا يحد إلى الأدنى مع وجود الأعلى، ويعتدل أن يشير إلى التفرقة بين الرجال والنساء في الطيب كما تقدمت الإشارة إليه قريباً.

قوله: «حَدَّثَنَا موسى» هو ابن إسماعيل ووهيب هو ابن خالد وهشام هو ابن عروة.

قوله: «عن عثمان بن عروة» هكذا أدخل هشام بينه وبين أبيه عروة في هذا الحديث إخوان عثمان، وذكر الحميدي عن سفيان بن عيينة أن عثمان قال له: ما يروي هشام هذا الحديث إلا عني أهد. وقد ذكر مسلم في مقدمة كتبه أن الليث وداود المطار

قوله: «عند إخراجهم بأطيب ما أجده» في رواية أبي أسامة بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يجرم ثم يجرم، وفي رواية أحمد عن ابن عيينة «لحشا عثمان أنه سمع أباه يقول: سألت عائشة بأي شيء طيبت النبي صلى الله عليه وسلم» قالت: بأطيب الطيب «وكذا أخرجه مسلم، وله من طريق عمرة عن عائشة «لخرمه حين أكرم ولعله قيل أن يفيض بأطيب ما وجدت» ومن طريق الأسود عن عائشة «كان إذا أراد أن يجرم يطيب بأطيب ما يجد» وله من وجه آخر عن الأسود عنها «كأنني أنظر إلى ويص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم» ومن طريق القاسم عن عائشة «كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يجرم ويوم النحر قبل أن يطوف بطيب فيه مسك» وقد تقدم بسط هذا للوضع والبيت في أحكامه في كتاب الحج، والفرض منه هنا أن المراد بأطيب الطيب المسك، وقد ورد ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفته قال: «المسك أطيّب الطيب» وهو عند مسلم أيضاً.

٨٠- باب مَنْ لَمْ يَرُدِّ الطَّيْبَ

٥٩٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا غَزْوَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لَاحِدَ الطَّيْبِ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيْبَ. [رواه: ٢٥٨٢].

قوله: «باب من لم يرد الطيب» كأنه أشار إلى أن النهي عن رده ليس على التحريم، وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث الباب وغيره.

قوله: «غزوة» بفتح الهمزة وسكون الزاي بعدها راء ابن ثابت أي ابن أبي زيد عمرو بن أخطب، جلد صحبة.

قوله: «وزعم» هو من إطلاق الزعم على القول.

قوله: «كان لا يرد الطيب» أخرجه الزبارة من وجه آخر عن أنس بلفظ «ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم طيب قط فرده» وسنده حسن. وللإسماعيلي من طريق وكيع عن عروة بسند حديث الباب نحوه وزاد «وقال: إذا عرض على أحدكم الطيب فلا يرد» وهذه الزيادة لم يصح برفعهما، وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من رواية الأخرج عن أبي هريرة رفته «من عرض عليه طيب فلا يرد، فإنه طيب الريح خفيف المحمل» وأخرج مسلم من هذا الوجه لكن وقع عنده «ريحان» بدل طيب، والريحان كل بقلة لها رائحة طيبة، قال المنذري: ويعتدل أن يراد بالريحان جميع أنواع الطيب يعني مشتقاً من الراحة. قلت: خرج الحديث واحد، والذين روه بلفظ الطيب أكثر عدداً وأخف فروايتهم أولى، وكان من روه بلفظ ريحان أراد التعميم حتى لا يخص بالطيب المصنوع، لكن اللفظ غير واف بالمقصود، وللحديث شاهد من ابن عباس أخرجه الطبراني بلفظ «من عرض عليه الطيب فليص به» نعم أخرجه الترمذي من مرسل أبي عثمان النهدي «إذا أصلي أحدكم الريحان فلا يرد، فإنه خرج من الجنة» قال ابن العربي: إنما كان لا يرد الطيب لغيره فيه ولحاجته إليه أكثر من غيره لأنه ينجي من لا نأجي، ولما نهى عن رد الطيب فهو محمول على ما يجوز أخذه لا على ما لا يجوز أخذه لأنه مردود بأصل الشرع.

٨١- باب النَّارِ

٥٩٣٠- حَدَّثَنَا عُفْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: أَوْ مُحَمَّدُ عَنْهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُفْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُرُوءَ: سَمِعَ غُرُوءَ وَالْقَاسِمَ يُخْبِرَانِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَبَّخَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْتِ بِلَذِيَّةٍ لِي حَجَّةَ الْوُكَاةِ، لِلْجَلِّ وَالْإِخْرَامِ. [رواه: ٢٥٨٢].

١٥٣٩، أخرجه مسلم: [١١٨٩].

قوله: (باب اللزيرة) بمجمة ورايم بوزن عظيمة، وهي نوع من الطيب مركب، قال الداودي تجمع مفرداته ثم تسحق وتخل ثم تذر في الشمس والطوق فلذلك سميت لزيرة، كذا قال، وعلى هذا فكل طيب مركب ذرية، لكن اللزيرة نوع من الطيب مخصوص يعرفه أهل الحجاز وغيرهم، وجزم غير واحد منهم النووي بأنه فئات قصب طيب يجاء به من الهند.

قوله: (حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه) أما محمد فهو ابن عيسى الذهلي، وأما عثمان فهو من شيوخ البخاري، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة منها في أواخر الحج، وفي الكناج، وأخرج عنه في الأيمان والتلويح كما سيأتي حديثاً آخر يمثل هذا التردد.

قوله: (أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة) أي ابن الزبير وهو مدني ثقة قليل الحديث ما له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات.

قوله: (سمع عروة) هو جده والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر.

قوله: (بلزيرة) كان اللزيرة كان فيها مسك بدليل الرواية الماضية.

قوله: (للحل والإحرام) كذا وقع مختصراً هنا وكذا لمسلم، وأخرجه الإسماعيلي من رواية روح بن عباد عن ابن جريج بلفظ «حين أحرم وحسن رمي الجمرة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت»

٨٢- باب الْمُضَلَّجَاتِ لِلْحُسَيْنِ

٥٩٣١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاضِحَاتِ وَالْمُسْتَوْحِشَاتِ، وَالْمُتَمَصِّصَاتِ، وَالْمُضَلَّجَاتِ لِلْحُسَيْنِ، الْمُفَرَّاتِ خَلْقَ اللَّهِ تَعَالَى.. مَالِي لَا أَعْلَمُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ إِلَى: ﴿فَاتَّبِعُوا﴾».

[الحشر: ٧]. [راجع: ٤٨٨٦، أخرجه مسلم: ٢١٢٥].

قوله: (باب المضلجات للحسين) أي لأجل الحسن، والمضلجات جمع مضلجة وهي التي تطلب الفلج أو تصنعها، والفلج بقاءه واللام والجيم انقراج ما بين التثنيين، والفلج أن يفرج بين المتلاصقين بالبرد ونحوه، وهو غشص عادة بالثياب والرباعيات، ويستحسن من المرأة فرجا صنعت المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة لتتغير مضلجة، وقد تفعله الكبيرة توهم أنها صغيرة، لأن الصغيرة غالباً تكون مفلجة جديدة السن، ويذهب ذلك في الكبر، وتحدد الأسنان يسمى الوشر بالراء، وقد ثبت النهي عنه أيضاً في بعض طرق حديث ابن مسعود ومن حديث غيره في السن وغيرها، وستأتي الإشارة إليه في آخر «باب الموصولة» فورد النهي عن ذلك لما فيه من تغيير الخلقة الأصلية.

قوله: (حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة، وجريرو هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن الحنظل وإبراهيم هو النخعي، وعلقمة هو ابن قيس، والإسناد كله كوفيون وقال الدارقطني: تابع منصور الأعمش. ومن أصحاب الأعمش من لم يذكر عنه علقمة في السنن. وقال إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن أم يعقوب عن ابن مسعود، والمخطوط قول منصور.

قوله: (لعن الله الواضحات) جمع واظمة بالشين المعجمة وهي التي تشتم (والمستوحشات) جمع مستوشمة وهي التي تطلب الوشم، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال: الواضة التي يفعل بها الوشم والمستوشمة التي تفعله، ورد عليه ذلك. وسيأتي بعد ما بين من وجه آخر عن منصور بلفظ «المستوحشات» وهو بكسر الشين التي تفعل ذلك ويضعها التي تطلب ذلك، ولمسلم من طريق مفصل بين مهلهل عن منصور «والموشومات» وهي من يفعل بها الوشم. قال أهل اللغة: الوشم يفتح ثم سكن أن يفرز في العضيرة أو غيرها حتى يسيل الدم ثم يمشى بنورة أو غيرها فيخضر. وقال أبو داود في السنن: الواضة التي تجعل الخيلان في وجهها يكمل أو مداد، والمستوشمة المعمول بها انتهى. وذكر الوجه للغالب وأكثر ما يكون في الشفة وسيأتي عن نافع في آخر الباب الذي يليه أنه يكون في اللثة، فذكر الوجه ليس قيداً، وقد يكون في اليد وغيرها من الجسد، وقد يفعل ذلك تنشأ، وقد يجعل دوائر، وقد يكتب اسم المحبوب، وتماطيه حرام بدلالة اللعن كما في حديث الباب، ويصير الموضع المشوم نجساً لأن الدم نجس فيه فتجب إزالته إن

أمكن ولو بالجرح إلا إن خاف من تلفاً أو شيئاً أو فوات منفعة عضو فيجوز ليقاؤه، وتكفي التوبة في سقوط الإثم، ويستوي في ذلك الرجل والمرأة.

قوله: (والمتمصصات) يأتي شرحه في باب مفرد يلي الباب الذي يليه، ووقع عند أبي داود عن محمد بن عيسى عن جريرو «الواصلات» بدل المتمصصات هنا.

قوله: (والمضلجات للحسين) يفهم منه أن المذمومة من فعلت ذلك لأجل الحسن فلو احتاجت إلى ذلك للمداواة مثلاً جاز.

قوله: (المفريات خلق الله) هي صفة لازمة لمن يصنع الوشم والتمصص والفلج وكذا الوصل على إحدى الروايات.

قوله: (ما لي لا ألعن) كذا هنا باختصار، ويأتي بعد باب عن إسحاق بن إبراهيم عن جريرو بزيادة ولفظه «فقلت أم يعقوب ما هذا» وأخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم شيخ البخاري فيه أم سفيانا من قال: «بلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن، فأنتهت فقالت: ما حديث بلغني منك أنك لعنت الواضحات إلخ» فقال عبد الله: وما لي لا ألعن؟ وذكر مسلم أن السياق لإسحاق: «وقد أخرجه أبو داود عن عثمان وسفيان موافق لسياق إسحاق إلا في أحرف يسيرة لا تغير المعنى وسبق في تفسير سورة الحشر للمصنف من طريق الثوري عن منصور بشماه، لكن لم يقل فيه «وكانت تقرأ القرآن» وما في قول ابن مسعود «ما لي لا ألعن» استهزاء، وجوز الكرمان أن تكون نافية وهو بعيد.

قوله: (وهو في كتاب الله ﴿وما آتاكم الرسول﴾) كذا أورده مختصراً، زاد في رواية إسحاق «فقلت والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته» وفي رواية مسلم عن عثمان «ما بين لحي المصحف» والمراد به ما يجعل المصحف فيه، وكانوا يكتبون المصحف في الرق ويجعلون له دفتين من خشب، وقد يطلق على الكرسي الذي يوضع عليه المصحف اسم لوحيين، قوله: (فقلت والله لقد قرأت) في رواية مسلم «لئن كنت قرأتها لقد وجدته» كذا فيه بإثبات الياء في الموضعين وهي لغة، والأصح حذفها في خطاب المؤمن في الماضي.

قوله: (وما آتاكم الرسول - إلى - فاتتوها) في رواية مسلم «قال الله عز وجل وما آتاكم إلخ» وزاد «فقلت المرأة إنني أرى شيئاً من هذا على امرأتك وقد تقدم ذلك في تفسير الحشر، وقد أخرجه الطبراني من طريق مسروق عن عبد الله وزاد في آخره «فقال عبد الله ما حفظت وصية شبيب إذا» يعني قوله تعالى كناية عن شبيب عليه السلام: ﴿وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه﴾ [هود: ٨٨] وفي إطلاق ابن مسعود نسبة لعن من فعل ذلك إلى كتاب الله وفهم أم يعقوب منه أنه أراد بكتاب الله القرآن وتقريره ما على هذا الفهم ومعارضتها له بأنه ليس في القرآن وجوباً بما أجاب دلالة على جواز نسبة ما يدل عليه الاستنباط إلى كتاب الله تعالى وإلى سنة ورسوله صلى الله عليه وسلم نسبة قوليه، فكما جاز نسبة لعن الواضحة إلى كونه في القرآن لمعوم قوله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾ [الحشر: ٧] مع ثبوت لعنه صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك يجوز نسبة من فعل أمراً ينتج في عموم خبر نبوي ما يدل على منعه إلى القرآن، فيقول القائل مثلاً: لعن الله من غير منار الأرض في القرآن، ويستند في ذلك إلى أنه صلى الله عليه وسلم لعن من فعل ذلك.

(تنبه): أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهي من بني أسد بن خزيمه، ولم أقف لها على ترجمة، ومراجعتها ابن مسعود تدل على أنها إداركا، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

٨٣- باب وَضَلِ

٥٩٣٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «أَنَّ سَمِيحَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ غَامَ حَجَّ، وَهُوَ عَلَى الْغَنِيِّ، وَهُوَ يَقُولُ، وَتَأْوَلُ قُصَّةَ مَنْ شَرَّ كَانَتْ يَدُ حَرَسِيٍّ: ابْنُ عَلَمَّاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذُوا هَذِهِ نِسَائَهُمْ». [راجع: ٣٤٩٨، أخرجه مسلم: ٢١٢٧].

٥٩٣٣- وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا فَلَّاحٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ غَطَّاءِ بْنِ نَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«لَعَنَ اللَّهُ الْوَاحِلَةَ وَالْمُسَوِّجَةَ، وَالْوَاجِمَةَ وَالْمُسَوِّجَةَ».

٥٩٣٤- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ بْنِ بَقَّاءٍ يَحْدُثُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ جَارِيَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَتْ، وَأَنَّهَا مَرَحَتْ فَتَمَعَتْ حَقَرَهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَصْلَوْهَا، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاحِلَةَ وَالْمُسَوِّجَةَ».

تَابَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ. [إرجع: ٥٢٠٥، أخرجه مسلم: ٢١١٣].

٥٩٣٥- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْيَمْدَامِ: حَدَّثَنَا فُعَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُصَوِّرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أُمِّي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً جَنَّتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَلَكَّخْتُ ابْنِي، ثُمَّ أَصَابَهَا حَكْوَى، فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا، وَزَوَّجَهَا بِسُجْجِي بِهَا، فَأَصَابَ رَأْسُهَا؟ فَسَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَاحِلَةَ وَالْمُسَوِّجَةَ. [إرجع: ٥٩٣٦، ٥٩٤١، أخرجه مسلم: ٢١٢٢، بلقب: لعن الله].

٥٩٣٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوثَ، عَنْ الْوَرَّاقِ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاحِلَةَ وَالْمُسَوِّجَةَ. [إرجع: ٥٩٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٢٢، بإسناد].

٥٩٣٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَابِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاحِلَةَ وَالْمُسَوِّجَةَ وَالْوَاجِمَةَ وَالْمُسَوِّجَةَ».

وَقَالَ نَافِعٌ: الْوَشْمُ فِي اللَّفِّ. [إرجع: ٥٩٤٠، ٥٩٤٢، ٥٩٤٧، أخرجه مسلم: ٢١٢٤، بدون قول نافع].

٥٩٣٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرِو بْنُ مُرَّةَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَبِّبِ قَالَ: قَدِمَ مَعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ: أَخْرَجَ قَدَمَهُ قَدِيمَهَا، فَخَطَبَنَا فَأَخْرَجَ كُبَّةً مِنْ شَعْرِ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا غَيْرَ الْيَهُودِ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ الْزُّورَ. يَخْبِي الْوَاحِلَةَ فِي الشَّعْرِ. [إرجع: ٣٤٦٨، أخرجه مسلم: ٢١٢٧].

قوله: (باب وصل الشعر) أي الزيادة فيه من غيره، ذكر فيه خمسة أحاديث: الأول: حديث معاوية.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس.

قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن) في رواية معمر عن الزهري: حدثني حميد بن عبد الرحمن: أخرجه أحمد، وفي رواية يونس عن الزهري أثباتا حديث أخرجه الترمذي. وقد أخرجه مسلم بروايي معمر ويونس، لكن أحال بهما على رواية مالك. وأخرجه الطبراني من طريق النعمان بن راشد عن الزهري فقال: «عن السائب بن يزيد» بدل حميد بن عبد الرحمن، وحيد هو المحفوظ.

قوله: (عام حج) تقدم في ذكر بني إسرائيل من طريق سعيد بن المسيب عن معاوية تعيين العام المذكور.

قوله: (وتناول قصة من شعر كانت بيد حرمي) القصة بضم القاف وتشديد الملهمة الخصلة من الشعر، وفي رواية سعيد بن المسيب: «كبة» وللمسلم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب: «أن معاوية قال: إنكم أخذتم زي سوء» وجاء رجل بصاع على رأسها خرقة» والحرمي بفتح الحاء والراء والسين المهملات نسبة إلى الحرم وهم خدم الأمير الذين يجرسون، ويقال للواحد حرمي لأنه اسم جنس، وعند الطبراني من طريق عروة عن معاوية من الزيادة: «قال: وجدت هذه عند أهلي وزعموا أن النساء يزدن في شعورهن» وهذا يدل على أنه لم يكن يعرف ذلك في النساء قبل ذلك. وفي رواية سعيد بن المسيب: «ما كنت أرى يفعل ذلك إلا اليهود».

قوله: (أين علماءكم؟) تقدم في ذكر بني إسرائيل أن فيه إشارة إلى قلة العلماء يومئذ بالمدينة، ويحتمل أنه أراد بذلك إحضارهم ليستعين بهم على ما أراد من إنكار ذلك أو لينكر عليهم سكوتهم عن إنكارهم هذا الفعل قبل ذلك.

قوله: (إنما هلك بنو إسرائيل) في رواية معمر عند مسلم إنما هلك بنو إسرائيل، ووقع في رواية سعيد بن المسيب المذكورة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه فسماه الزور» وفي رواية قتادة عن سعيد عند مسلم: «نهي عن الزور» وفي آخره «ألا وهذا الزور» قال قتادة: يعني ما تكرر به النساء أشعارهن من الحرق. وهذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشيء آخر سواء كان شعراً أم لا، ويؤيده حديث جابر: «زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً» أخرجه مسلم. وذهب الليث ونقله أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن الملتصق من ذلك وصل الشعر بالشعر، وأما إذا وصلت شعرها بفتر الشعر من خرقة وغيرها فلا يدخل في النهي، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال: لا بأس بالقرامل؛ وفيه قال أحمد والقرامل جمع قرمل بفتح القاف وسكون الراء نبات طويل الفروع لين، والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل ضفائر تصل به المرأة شعرها، وفصل بعضهم بين ما إذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعر مستورا بعد عقده مع الشعر بحيث يظن أنه من الشعر، وبين ما إذا كان ظاهراً، فممنع قوم الأول فقط لما فيه من التلبيس وهو قوي، ومنهم من أجاز الوصل مطلقاً سواء كان شعر آخر أو بشير شعر إذا كان يعلم الزوج ويفظه، وأحاديث الباب حجة عليه. ويستفاد من الزيادة في رواية قتادة منع تكرير شعر الرأس بالحرق كما لو كانت المرأة مثلاً قد تمزق شعرها فتضع عوضه خرقاً توهم أنها شعر. وقد أخرج مسلم عقب حديث معاوية هذا حديث أبي هريرة: وفيه «ونساء كاسيات عاريات رؤوسهن كأسمنة البخت»، قال النووي يعني بكبرتها ويعظمها بلفص صامة أو عصاية أو نحوها، قال: وفي الحديث ذم ذلك. وقال القرطبي: البخت بضم الموحدة وسكون المعجمة ثم مشاة جمع بختية وهي ضرب من الإبل عظام الأسمنة والأسمنة بالنون جمع سنام وهو أعلى ما في ظهر الإبل شبه رؤوسهن بها لما رعن من ضفائر شعورهن على أوساط رؤوسهن تزيئاً وتصنعاً، وقد يفعلن ذلك بما يكثرن به شعورهن.

(تبيية): كما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها يحرم عليها حلق شعر رأسها بفتر ضرورة، وقد أخرج الطبري من طريق أم عثمان بنت صفيان عن ابن عباس قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها» وهو عند أبي داود من هذا الوجه بلقب «ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير» والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة.

قوله: (وقال ابن أبي شيبة) هو أبو بكر كذا أخرجه في مسنده ومعضنه بهذا الإسناد، ووصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريقه، وأخرجه الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد كذلك، فيحتمل أن يكون هو المراد لأن أبا بكر وعثمان كلاهما من شيوخ البخاري، ويونس هو المودب، وفتح هو ابن سليمان.

قوله: (لعن الله الواصلة) أي التي تصل الشعر سواء كان لنفسها أم لغيرها (والمسوصلة) أي التي تتطلب فعل ذلك ويفعل بهاء، وكذا القول في الواشمة والمسترمة، وتقدم تفسيره. وهذا صريح في حكاية ذلك عن الله تعالى إن كان خيراً فيستثنى عن استنباط ابن مسعود، ويحتمل أن يكون دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم على من فعلت ذلك.

الحديث الثالث: حديث عائشة.

قوله: (الحسن بن مسلم بن بقاء) بفتح التحتية وتشديد النون وآخره قاف كانه اسم عجمي، ويحتمل أن يكون اسم لنال من الأتيق وهو الشيء الحسن المعجب فسهلت مزهته ياء، والحسن المذكور تابعي صغير من أهل مكة ثقة عندهم وكان كثير الرواية عن طاوس ومات قبله.

قوله: (أن جارية من الأنصار تزوجت) تقدم ما يتعلق بتسميتها وتسمية الزوج في كتاب النكاح.

قوله: (فتمعط) بالمع والسين والطاء المهملتين أي خرج من أصله، وأصل المعط المد كانه مد إلى أن تقطع، ويطلق أيضاً على من سقط شعره.

قوله: (فأرادوا أن يصلوها) أي يصلوا شعرها،

وقوله: (فسألوا) تقدم هناك أن السائل أمها، وهو في حديث أسماء بنت أبي بكر

الذي يلي هنا.

عصوا فيه

٨٤- باب الْمُتَمَصَّاتِ

٥٩٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: لَعَنَ عَبْدُ اللَّهِ الْوَاهِشَاتِ وَالْمُتَمَصَّاتِ وَالْمُظْلَجَاتِ لِلْحَسَنِ الْمُفْرَكَاتِ خَلَقَ اللَّهُ، فَقَالَتْ أُمُّ يَتُوبُ: مَا هَذَا؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ، وَلِي يَحَابِبَ اللَّهَ؟ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَرَأْتُ مَا يَنْبَغُ لِلْوَحِيْنِ فَمَا وَجَدْتُهُ، قَالَ: وَاللَّهِ لَيْنَ قُرَائِيهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] [راجع: ٤٨٨٦، أخرجه مسلم: ٢١٢٥، مطولاً].

قوله: (باب المتمصّات) جمع متمصّة وحكى ابن الجوزي متمصّة بتقديم الميم على النون وهو مغلوب، والمتمصّة التي تطلب النماص، والنماصة التي تفعّلها، والنماص إزالة شعر الوجه بالمقاش، ويسمى المقاش منماصاً لذلك، ويقال إن النماص يختص بإزالة شعر الحاجبين لتزيينهما أو تسويتهما. قال أبو داود في السنن، النماصة التي تنقش الحاجب حتى تتره. ذكر فيه حديث ابن مسعود الماضي في «باب المتطلجات» قال الطبري: لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أن نقص النماص الحسن لا للزوج ولا لغيره كمن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلج أو عكسه، ومن تكون لها سن زائدة فتلجمها أو طويلة فتقطع منها أو لحية أو شارب أو عقيقة فتزيلها بالتف، ومن يكون شعرها قصيراً أو حقيراً فتطول أو تغزره بشعر غيرها، فكل ذلك داخل في النهي. وهو من تغيير خلق الله تعالى. قال: ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذى كمن يكون لها سن زائدة أو طويلة تقيها في الأكل أو أصبح زائدة تؤذيها أو تولمها فيجوز ذلك، والرجل في هذا الأخير كالمرأة، وقال النووي: يستثنى من النماص ما إذا نبت للمرأة لحية أو شارب أو عقيقة فلا يحرم عليها إزالتها بل يستحب. قلت: وإطلاقه مفيد بإذن الزوج وعلمه، والا فتضى خلا عن ذلك منع للتدليس. وقال بعض الحنابلة: إن كان النماص أشهر شملراً للفواجر امتنع ولا فيكون تنزيهاً، وفي رواية يجوز بإذن الزوج إلا إن وقع به تدليس فيحرم، قالوا ويجوز الخف والتحريم والنقش والتطريف إذا كان بإذن الزوج لأنه من الزينة. وقد أخرجه الطبري من طريق أبي إسحاق عن امرأته أنها دخلت على عائشة وكانت شابة يعجبها الجمال فقالت: المرأة تحف جيبتها لزوجة؟ فقالت: أميلي عنك الأذى ما استطعت. وقال النووي: يجوز التزين بما ذكر، إلا الخف فإنه من جملة النماص.

٨٥- باب الْمُؤَصُولَةِ

٥٩٤٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّادٍ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاوِشَةَ وَالْمُسَوِّصَةَ، وَالْوَاهِشَةَ وَالْمُسَوِّصَةَ. [راجع: ٥٩٣٧، أخرجه مسلم: ٢١٢٤].

٥٩٤١- حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَنَّهُ سَمِعَ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُثَنَّى تَقُولُ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي أَصَابَتْهَا الْحَصَةُ، فَأَمَرْتُ شَعْرَهَا، وَإِنِّي رَزَخْتُهَا، فَأَصَابِلُ فِيهِ؟ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاوِشَةَ وَالْمُسَوِّصَةَ». [راجع: ٥٩٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٢٢].

٥٩٤٢- حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مَوْسَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَنَّهُ سَمِعَ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُثَنَّى تَقُولُ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي أَصَابَتْهَا الْحَصَةُ، فَأَمَرْتُ شَعْرَهَا، وَإِنِّي رَزَخْتُهَا، فَأَصَابِلُ فِيهِ؟ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاوِشَةَ وَالْمُسَوِّصَةَ». [راجع: ٥٩٣٧، أخرجه مسلم: ٢١٢٤].

٥٩٤٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ

قوله: (تابعه ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن الحسن) هو ابن مسلم، وهذه المتابعة رويتها موصولة في «أمالى الحاملي» من رواية الأصهبائين عنه، ثم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق «حدثني أبان بن صالح» فذكره وصرح بالتحديث في جميع السند وأول الحديث عنه «إن امرأة سألت عائشة - وهي عندها - عن وصل المرأة رأسها بالشعر» فذكر الحديث وقال فيه «تصرق» بالراء والقاف، وقال فيه «أفانص على رأسها شيئاً» والباقي مثله. وفائدة هذه المتابعة أن يعلم أن الحديث عند صفية بنت شيبة عن عائشة وعن أسماء بنت أبي بكر جميعاً، ولأبان بن صالح في هذا المعنى حديث آخر أخرجه أبو داود من رواية أسامة بن زيد عنه عن جهماد عن ابن عباس فذكر الحديث المرفوع دون القصة وزاد فيه التامصة والمتمصّة وقال في آخره: «والمستوشمة من غير داء» وسنده حسن، ويستفاد منه أن من صنعت الوشم عن غير قصد له بل تداولت مثلاً فنشأ عنه الوشم أن لا تدخل في الزجر.

الحديث الرابع: حديث أسماء بنت أبي بكر ذكره من طريقين: الأول:

قوله: (منصور بن عبد الرحمن) هو الحلي وأمه هي صفية بنت شيبة، وفضيل بن سليمان راويه عن منصور وإن كان في خطفه شيء، لكن قد تابعه وهيب بن خالد عن منصور عند مسلم، وأبو مشر البراء عند الطبراني.

قوله: (هشقرق) بالزاي أي تقطع، كذا للكشيب في المحموي وهي رواية مسلم، والبراء للباقيين أي مرق من أصله وهو أبلخ، ويحتمل أن يكون من المرق وهو تنف الصوف، وللطبراني من طريق عماد بن إسحاق عن فاطمة بنت المنذر «فأصابها الحصبية أو الجدرى فسقط شعرها، وقد صحت وزوجها يستحنا وليس على رأسها شعر، أفجعل على رأسها شيئاً نجعلها به؟ للحديث.

وقوله: (أفأصل رأسها؟) في رواية الكشيبي «شعرها» وهو المراد بالرواية الأخرى.

قوله: (فلسب) بالمهمل والموحدة أي لمن كما صرح به في الرواية الأخرى. الطريق الثانية:

قوله: (عن امرأته فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام، وهي بنت صم هشام بن عروة الراوي عنها، وأسماء بنت أبي بكر هي جدتهما معاً لأنها أم المنذر وأم عروة، وهذه الطريق تؤكد رواية منصور بن عبد الرحمن عن أمه، وأن للحديث عن أسماء بنت أبي بكر أصلاً ولو كان مختصراً.

قوله: (الواوِشَة والمُسَوِّصَة) هما القدر الذي وجنته من حليتها أسماء فكانها ما سمعت الزيادة التي في حديث أبي هريرة وفي حديث ابن عمر في الواوِشَة والمُسَوِّصَة فأخرج الطبري بسند صحيح عن قيس بن أبي حازم قال: «دخلت مع أبي علي أبي بكر الصديق فرأيت يد أسماء موشومة» قال الطبري كأنها كانت صنعت قبل النهي فاستمر في يدها، قال: ولا يظن بها أنها فعلته بعد النهي لثبوت النهي عن ذلك. قلت: فيحتمل أنها لم تسمعه، أو كانت يدها جراحة فداوتها فبقي الأثر مثل الوشم في يدها.

الحديث الخامس:

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك، وعبد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري.

قوله: (قال نافع) الوشم في اللثمة بكسر اللام وتخفيف اللثة وهي ما على الأسنان من اللحم وقال الداودي: هو أن يعمل على الأسنان صفة أو غيرها، كذا قال، ولم يرد نافع الحصر في كون الوشم في اللثة بل مراده أنه قد يقع فيها. وفي هذه الأحاديث حجة أن قال يحرم الوصل في الشعر والوشم والنمص على الفصال والمفصول به، وهي حجة على من حل النهي فيه على التنزيه، لأن دلالة اللعن على التحريم من أقوى الدلالات، بل عند بعضهم أنه من علامات الكبرية. وفي حديث عائشة دلالة على بطلان ما روي عنها أنها رخصت في وصل الشعر بالشعر وقالت: إن المراد بالواصل المرأة تنجر في شياها ثم تصل ذلك بالقيدة، وقد رد ذلك الطبري وأبطله بما جاء عن عائشة في قصة المرأة المذكورة في الباب، وفي حديث معاوية طهارة شعر الأمامي لعدم الانفصال، وإيقاع المنع على فعل الوصل لا على كون الشعر نجساً، وفي نظر، وفيه جواز إبقاء الشعر وعدم وجوب دفنه، وفيه قيام الإمام بالنهي على المنع ولا سيما إذا رآه فأنشأ فيفتي إنكاره تأكيداً ليحذر منه، وفي إنذار من عمل المعصية بوقوع الهلاك بمن فعلها قبله كما قال تعالى: ﴿وما هي من الظالمين ببيد﴾ وفيه جواز تناول الشيء في الخطبة ليراه من لم يكن رآه للمصلحة الدينية، وفي إياحة الحديث عن بني إسرائيل وكذا غيرهم من الأمم للتحذير بما

أخرجه مسلم: [٢١٢٥].

٥٩٤٥- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غُرَيْرِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَمَسِ الثَّمَرِ، وَتَمَنِ الْأَكْلَسِ، وَآكِلِ الرِّمَاءِ وَغَوَكِيلِهِ، وَالْوَاحِشَةِ وَالْمُسْتَوْحِشَةِ. [إرجاع: ٢٠٨٦].

قوله: (باب الواحشة) تقدم شرحه قريباً، وذكر فيه أيضاً ثلاثة أحاديث: الأول: حديث أبي هريرة «العين حق، ونهى عن الوشم» وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب، ويأتي في الباب الذي يليه عن أبي هريرة بلفظ آخر في الوشم. الثاني: حديث ابن مسعود أورد مختصراً من وجهين وقد تقدم بيانه في «باب المتعلجات». الثالث: حديث أبي جحيفة.

قوله: (رأيت أبي فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى) كذا أورد مختصراً وساقه في البيع تماماً ولفظه «رأيت أبي اشترى حماماً فكسر عاجه. فسأله عن ذلك» فذكر الحديث كالنبي هنا وزاد «وعن كعب الأمة» وسباني بآتم من سياقه في «باب من لعن المصور».

٨٧- باب المُسْتَوْحِشَةِ

٥٩٤٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جُرَيْرٌ، عَنْ غَمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى عُمَرُ بِامْرَأَةٍ تَشْمُ، فَقَامَ فَقَالَ: أَنْشَدُكُمْ بِاللَّهِ، مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوُشْمِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَكُنْتُ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا سَمِعْتُ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَشْمُ وَلَا تَسْتَوْحِشُ».

٥٩٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ غُنْدَالَةَ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاحِشَةَ وَالْمُسْتَوْحِشَةَ، وَالْوَاحِشَةَ وَالْمُسْتَوْحِشَةَ. [إرجاع: ٥٩٣٧، أخرجه مسلم: ٢١٢٤].

٥٩٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاحِشَاتِ وَالْمُسْتَوْحِشَاتِ، وَالْمُتَعَلِّجَاتِ لِلْحَسَنِ، الْمُتَغَيَّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ، مَا لِي لَا أَقْنُ مِنْ لَعْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ لِي كِتَابُ اللَّهِ. [إرجاع: ٤٨٨٦، أخرجه مسلم: ٢١٢٥، مطولاً].

قوله: (باب المستوحشة) ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن غمارة) هو ابن القمقاع بن شبرمة، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرم.

قوله: (أتى عمر امرأة تشم) قلت لم تسم هذه المرأة.

قوله: (أنشدكم بالله) يحتل أن يكون عمر سمع الزجر عن ذلك فأراد أن يستبث فيه، أو كان نسيه فأراد أن يذكره، أو بلغه عن لم يصرح بسامعه فأراد أن يسمعه ممن سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (فقال أبو هريرة) هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (لا تشمن) يفتح لوله وكسر للمجمة وسكون اليم ثم نون خطاب جمع المؤنث بالنهي، وكذا «ولا تستوشمن» أي لا تطلعين ذلك، وهذا يفسر قوله في الباب الذي قبله «نهى عن الوشم» وقائلة ذكر أبي هريرة قصة عمر إظهار ضبطه وأن عمر كان يستبث في الأحاديث مع تشدد عمر، ولو أنكر عليه عمر ذلك لانتقل الحديث الثاني والحديث الثالث: عن ابن عمر وعن ابن مسعود وقد تقدم. قال الخطابي: إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء لما فيها من الغش والخداع، ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجازة غيرها من أنواع الغش، ولما فيها من تغيير الخلقة، وإلى ذلك الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله: «للتغيرات خلق الله» والله أعلم.

الْوَاحِشَاتِ وَالْمُسْتَوْحِشَاتِ، وَالْمُتَعَلِّجَاتِ لِلْحَسَنِ، الْمُتَغَيَّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ، مَا لِي لَا أَقْنُ مِنْ لَعْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَقْلُوبٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ [إرجاع: ٤٨٨٦، أخرجه مسلم: ٢١٢٥، مطولاً].

قوله: (باب الموصولة) تقدمت مباحث قبل بياب، وذكر فيه ثلاثة أحاديث: الأول حديث ابن عمر.

قوله: (عبدة) هو ابن سليمان، وعبد الله هو ابن عمر المعمر.

قوله: (المسوصلة) هي التي تطلب وحل شعرها.

الثاني: حديث أسماء بنت أبي بكر.

قوله: (أصابعها) في رواية الكشيبي «أصابعها» بالتذكير على إرادة الحب، والخصبة يفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة ويموز فتحها وكسرهما بمعنى واحدة: ثرات حر يخرج في الجبل متفرقة، وهي نوع من الجفري.

قوله: (أمرق) بتشديد الميم بمعنى راء وأصله أمرق بنون فذهبت في الإذغاف، ووقع في رواية الحموي والكشيبي بالزاي بدل الراء كما تقدم.

قوله: (حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين) كذا للأكثر وهو كذلك في رواية النسائي، وفي رواية المسنلي «الفضل بن زهير» ولبعض رواة القرييري أيضاً «الفضل بن زهير أو الفضل بن دكين» وجزم مرة أخرى بالفضل بن زهير، قال أبو علي النسائي: هو الفضل بن دكين بن حاد بن زهير نسب مرة إلى جد أبيه وهو أبو نعيم شيخ البخاري، وقد حدث عنه بالكثير بغير واسطة، وحدث هنا وفي مواضع أخرى قليلة بواسطة.

قوله: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أو قال قال النبي صلى الله عليه وسلم) شك في الراوي وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من وجه آخر عن صخر بن جويرية بلفظ «قال النبي صلى الله عليه وسلم».

قوله: (لعن الله - ثم قال في آخره - يعني لعن النبي صلى الله عليه وسلم) لم يتجه لي هذا التفسير إلا إن كان المراد لعن الله على لسان نبيه أو لعن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله، وقد سقط الكلام الأخير من بعض الروايات وسقط من بعضها لفظ «لعن الله» من أوله. وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن صخر بن جويرية بلفظ «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم» وكذا في أول الباب، ويأتي كذلك بعد باب، وقد تقدم في آخر «باب وصل الشعر» بلفظ «لعن الله» وكلها من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع.

قوله: (والمسوصلة) في رواية النسائي من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر «الموصلة» وهي بمنها وكذا في حديث أسماء «الموصولة».

الحديث الثالث: حديث ابن مسعود.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري. ولم يقع في هذه الرواية للموصلة ولا للموصولة ذكر، وإنما أشار به إلى ما ورد في بعض طرقه وقد تقدم بيانه في «باب المتعلجات» وأنه صرح بذكر الموصلة فيه في التفسير، وعند أحمد والنسائي من طريق الحسن العوفي عن يحيى بن الحارث عن مسروق «أن المرأة جاءت إلى ابن مسعود فقالت: أثبت أنك تنهى عن الواصلة. قال: نعم» القصة بطولها، وفي آخره «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن التامصة والواشرة والواصلة والواشمة إلا من أذى».

٨٦- باب الواحِشَةِ

٥٩٤٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَلَّيْنِ حَقٌّ»، وَنَهَى عَنِ الْوُشْمِ. [إرجاع: ٥٧٤٠، أخرجه مسلم: ٢١٨٧، دون ذكر الوشم].

حَدَّثَنِي ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: ذَكَرْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَاصِمٍ حَدِيثَ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ أُمِّ قُتُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ حَدِيثَ مَنْصُورٍ. [إرجاع: ٤٨٨٦].

٨٨- باب التصاوير

٥٩٤٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئيبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ».

وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [راجع: ٢٢٢٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٦، بإلفظ صورة.]

قوله: (باب التصاوير) جمع تصوير بمعنى الصورة والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعتها، ثم من جهة استعمالها واتخاذها.

قوله: (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود.

قوله: (عن أبي طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري زوج أم سليم والدة أنس.

قوله: (وقال الثوبى حدثني يونس) وصله أبو نعيم في «المستخرج» من طريق أبي صالح كاتب الليث حدثنا الليث، وفائدة هذا التعليق تصريح الزهري بن شهاب وتصريح شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وكذا من فوقهما بالتحديث في جميع الإسناد، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب عن يونس وفيه التصريح أيضاً، ووقع في رواية الأزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن أبي طلحة لم يذكر ابن عباس بينهما، ورجح الدارقطني رواية من أثبت، وقد أخرجه مالك في الموطأ عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة بعوده فذكر قصة وفيها المتن المذكور وزاد فيه استثناء الرقم في الثوب كما سيأتي البحث فيه، ففعل عبيد الله سمعه من ابن عباس عن أبي طلحة ثم لقي أبا طلحة لما دخل بعوده فسمعه منه، ويؤيد ذلك زيادة القصة في رواية أبي النضر لكن قال ابن عبد البر: الحديث لعبيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة، فإن عبيد الله لم يذكر أبا طلحة ولا سهل بن حنيف، كما قال وكان مستثنى في ذلك أن سهل بن حنيف مات في خلافة علي وعبيد الله لم يذكر علياً بل قال علي بن المهدي إنه لم يذكر زيد بن ثابت ولا رآه، وزيد مات بعد سهل بن حنيف بمدة، ولكن روى الحديث المذكور محمد بن إسحاق عن أبي النضر فذكر القصة لعثمان بن حنيف لا لسهل أخرجه الطبراني، وعثمان تأخر بعد سهل بمدة وكذلك أبو طلحة، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدرهما.

قوله: (لا تدخل الملائكة) ظاهره العموم، وقيل: يستثنى من ذلك الحفظة فإنهم لا يفارقون الشخص في كل حالة، وبذلك جزم ابن وضاح والخطابي وآخرون، لكن قال القرطبي: كما قال بعض علمائنا، والظاهر العموم، والمخصص يعني الدال على كون الحفظة لا يمتنعون من الدخول ليس نصاً. قلت: ويؤيده أنه ليس من الجائز أن يظلمهم الله تعالى على عمل العبد ويسمعهم قوله وهم يباب الدار الذي هو فيها مثلاً، ويقابل القول بالتميم القول بتخصيص الملائكة بملاكمة الوحى، وهو قول من ادعى أن ذلك كان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كما سأذكره وهو شاذ.

قوله: (بما فيه كلب) المراد بالبيت المكان الذي يستقر فيه الشخص سواء كان بناء أو خيمة أو غير ذلك، والظاهر العموم في كل كلب لأنه تكرر في سياق النص، وذهب الخطابي وطائفة إلى استثناء الكلاب التي أذن في اتخاذها وهي كلاب الصيد والملاشية والزروع، وجنع القرطبي إلى ترجيح العموم، وكذا قال النووي، واستدل لذلك بقصة الجرو التي تأتي الإشارة إليها في حديث ابن عمر بعد سنة أبواب، قال فامتنع جبريل من دخول البيت الذي كان فيه مع ظهور العذر فيه، قال فلو كان العذر لا يمتنع من الدخول لم يمتنع جبريل من الدخول اهـ ويحتمل أن يقال: لا يلزم من التسوية بين ما علم به أو لم يعلم فيما لم يؤمر بالتخاذ أن يكون الحكم كذلك فيما أذن في اتخاذه قال القرطبي: واختلف في المعنى الذي في الكلب حتى منع الملائكة من دخول البيت الذي هو فيه، قيل: لكونها نجسة العين، ويتأيد ذلك بما ورد في بعض طرق الحديث عن عائشة عند مسلم: «أمر بنضج موضع الكلب» وقيل: لكونها من الشياطين، وقيل: لأجل النجاسة التي تملق بها فإنها تكثر أكل النجاسة وتلطمح بها فينجس ما تلمقت به، وعلى هذا يحمل من لا يقول إن الكلب نجس العين نضح موضع احتياطاً لأن النضح مشروع لتطهير المشكوك فيه، واختلف في المراد بالملائكة قتيلاً: هو على العموم وأيده النووي بقصة جبريل التي ذكرها فقل يستثنى الحفظة، وأجاب الأول بجهل أن لا يدخلوا مع استمرار

الكتابة بأن يكونوا على باب البيت، وقيل المراد من نزل منهم بالرحمة، وقيل: من نزل بالوحي خاصة كجبريل، وهذا نقل عن ابن وضاح واللبودي وغيرهما، ويلزم منه اختصاص النبي بهد النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الوحي انقطع عنه وبتقطعه انقطع نزولهم، وقيل: التخصيص في الصفة أي لا يدخله الملائكة دخولهم بيت من لا كلب فيه.

قوله: (ولا تصاوير) في رواية معمر الماضية في بدء الخلق عن الزهري «ولا صورة» بالإفراد، وكذا في معظم الروايات. وفائدة إعادة حرف التي الاحتراز من توهيم القصر في عدم الدخول على اجتماع الصنفين، فلا يمتنع الدخول مع وجود أحدهما، فلما أعيد حرف التي صلت التذكير ولا تدخل بيتاً فيه صورة، قال الخطابي: والصورة التي لا تدخل الملائكة البيت الذي هي فيه ما يحرم اقتضاه وهو ما يكون من الصور التي فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتحن على ما سيأتي تقريره في «باب ما وطئ» من التصاوير بعد باين، وتأتي الإشارة إلى تقوية ما ذهب إليه الخطابي في «باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة» وأغرب ابن حبان قاضي أن هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، قال: وهو نظير الحديث الآخر: «لا تصعب الملائكة رقعة فيها جرس» قال فإنه محمول على رقعة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ محال أن يخرج الحاج والمعتز لقصد بيت الله عز وجل على راحل لا تصحبها الملائكة وهم وفد الله انتهى. وهو تأويل بعيد جداً لم أره لغيره، ويؤيد شبهة أن كونهم وفد الله لا يمنع أن يؤاخذوا بما يرتكبونه من خطيئة فيجوز أن يعزروا بركة الملائكة بعد غلطتهم لهم إذا ارتكبوا النبي واستصحبوا الجرس، وكذا القول فيمن يقتني الصورة والكلب، والله أعلم. وقد استشكل كون الملائكة لا تدخل المكان الذي فيه المصاوير مع قوله سبحانه وتعالى عند ذكر سليمان عليه السلام ﴿يملكون له ما يشاء من مغارب وغنمائل﴾ (سبأ: ١٢) وقد قال مجاهد: كانت صورة من نحاس أخرجه الطبري. وقال قتادة: كانت من خشب ومن زجاج أخرجه عبد الرزاق. والجواب أن ذلك كان جائزاً في تلك الشريعة وكانوا يعملون أشكال الأنبياء والصالحين منهم على ميتهم في العبادة ليتبدوا كمياتهم، وقد قال أبو العالية: لم يكن ذلك في شريعتهم حراماً ثم جاء شرعنا بالنهي عنه، ويحتمل أن يقال إن التماثيل كانت على صورة القروش لغير ذوات الأرواح، وإذا كان اللفظ محتملاً لا يمتنع الحمل على المعنى المشكل، وقد ثبت في الصحيحين حديث عائشة في قصة الكنيسة التي كانت بارض الحبيشة وما فيها من التصاوير، وأنه صلى الله عليه وسلم قال: «كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصورة، أولئك شرار الخلق عند الله» فإن ذلك يشعر بأنه لو كان جائزاً في ذلك الشرع ما أطلق عليه صلى الله عليه وسلم أن الذي فعله شر لخلق، فدل على أن فعل صور الحيوان فعل عدت أحدثه عباد الصور، والله أعلم.

٨٩- باب عذاب المصورين يوم القيامة

٥٩٥٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ قَالَ: كَتَبَ مَعُ سُرُوقٍ فِي دَارِ بَسَارِ بْنِ نَعْرِ، فَرَأَى فِي صَفْحَةٍ تَمَائِيلَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ». [أخرجه مسلم: ٢١٠٩، بذكر حوار بين مسروق ومسلم وبدون ذكر بسار].

٥٩٥١- حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الصُّنْدِيِّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: احْمَرُوا حُلَّتُمْ». [انظر: ٧٥٥٨، أخرجه مسلم: ٢١٠٨].

قوله: (باب عذاب المصورين يوم القيامة) أي الذين يصنعون الصور، ذكر فيه حديثين:

الأول:

قوله: (عن مسلم) هو ابن صبيح أبو الضحى وهو بكنية أشهر، وجوز الكرماني أن يكون مسلم بن عمران البجلي ثم قال إنه الظاهر، وهو مردود فقد وقع في رواية مسلم في هذا الحديث من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى.

قوله: (كما مع مسروق) هو ابن الأجدع.

قوله: (في دار يسار بن مخير) هو محتاجة ومهملة وخفيفة، وأبوه بنون مصغرة؛ ويسار مدني سكن الكوفة وكان مولى عمر وخزائنهم، وله رواية عن عمر وعن غيره. وروى عنه أبو وائل وهو من أقرانه، وأبو بردة بن أبي موسى وأبو إسحاق السبيعي، وهو موثق ولم أر له في البخاري إلا هذا الموضع.

قوله: (فرأى في صفته) بضم المهملة وتشديد الفاء في رواية منصور عن أبي الضحى عند مسلم «كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل فقال لي مسروق هذه تماثيل كسرى، قلت: لا هذه تماثيل مريم» كان مسروقاً ظن أن التصوير كان من مجوس، وكانوا يصورون صورة ملوكهم حتى في الآواني، فظهر أن التصوير كان من نصراني لأنهم يصورون صورة مريم والمسيح وغيرهما ويبدونها.

قوله: (جمعت عبد الله) هو ابن مسعود وفي رواية منصور قال: «أما إني سمعت عبد الله بن مسعود».

قوله: (إن أشد الناس علماً عند الله المصورون) وقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان «يوم القيامة» بدل قوله: «عند الله» وكذا هو في مسند ابن أبي عمير عن سفيان، وأخرجه الإسماعيلي من طريقه، فعمل الحميدي حدث به على الوجهين بدليل ما وقع في الترجمة، أو لما حدث به البخاري حدث به بلفظ «عند الله» والترجمة مطابقة للفظ الذي في حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب، والمراد بقوله: «عند الله» حكم الله. ووقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن الأصمش أن «من أشد الناس واختلقت نسخه قبي بعضها» للمصورين «وهي للأكثر وفي بعضها» للمصورين «وهي لأحد عن أبي معاوية أيضاً، ووجهه بأن «من» زائدة واسم إن أشد وجهها ابن مالك على حذف ضمير الشأن والتقدير أنه من أشد الناس إلخ. وقد استشكل كون المصور أشد الناس علماً مع قوله تعالى: ﴿افعلوا كل فرعون أشد العذاب﴾ [خافض: ٤٦] فإنه يقتضي أن يكون للمصور أشد علماً من كل فرعون، وأجاب الطبري بأن المراد هنا ما يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك فاصداً له فإنه يكثر بذلك، فلا يبعد أن يدخل مدخل كل فرعون وأما من لا يقصد ذلك فإنه يكون عاصياً بتصويره فقط.

وأجاب غيره بأن الرواية بإثبات «من» ثابتة ومجلفها عمولة عليها، وإذا كان من يفعل التصوير من أشد الناس علماً كان مشتركاً مع غيره، وليس في الآية ما يقتضي اختصاص كل فرعون بأشد العذاب بل هم في العذاب الأشد، كذلك غيرهم يجوز أن يكون في العذاب الأشد، وقرئ الطحاوي ذلك بما أخرجه من وجه آخر عن ابن مسعود وقعه «إن أشد الناس علماً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي، وإمام خلافة، ومثل من المثلين» وكذا أخرجه أحمد. وقد وقع بعض هذه الزيادة في رواية ابن أبي عمير التي أشرت إليها فاقصر على المصور وعلي من قتله نبي، وأخرج الطحاوي أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً «أشد الناس علماً يوم القيامة رجل هجا رجلاً نهجا القليلة بأسرها» قال الطحاوي: تكلم واحد من هؤلاء يشترك مع الآخر في شدة العذاب. وقال أبو الوليد بن رشد في «مختصر مشكل الطحاوي» ما حاصله: أن الوحيد بهذه الصفة إن ورد في حق كافر فلا إشكال فيه لأنه يكون مشتركاً في ذلك مع كل فرعون ويكون فيه دلالة على عظم كفر المذكور، وإن ورد في حق عاصي فيكون أشد علماً من غيره من العصاة ويكون ذلك دالاً على عظم المعصية المذكورة. وأجاب القرطبي في «المهم» بأن الناس الذين أضيف إليهم «أشد» لا يراد بهم كل الناس بل بعضهم وهم من يشارك في المعنى للتردد عليه بالعذاب، فرعون أشد الناس الذي ادعوا للإلهية علماً، ومن يقتدي به في ضلالة كفره أشد علماً ممن يقتدي به في ضلالة فسقه، ومن صور صورة ذات روح للمعبدة أشد علماً ممن يصورها لا للمعبدة. واستشكل طاهر الحديث أيضاً بإبليس وبابن آدم الذي سن القتل، وأجيب بأنه في إبليس واضح، ويجب أن لراد بالناس من ينسب إلى آدم، وأما في ابن آدم فاجيب بأن الشاهد في حقه أن عليه مثل أوزار من يقتل ظلماً، ولا يتسع أن يشاركه في مثل تعذيبه من ابتدأ الزنا مثلاً فإن عليه مثل أوزار من يزني بعده لأنه أول من سن ذلك، ولعل عدد الزناة أكثر من القاتلين. قال النووي قال المصنف: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوحيد الشديد، وسواء صنعه لما يمتن أم لغيره فضمه حرام بكل حال، وسواء كان في ثوب أبو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها، فلما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام. قلت: ويراد التسميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد من حديث علي «إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ولا صورة إلا لأطعها أي طمها» والحديث، وفيه «من عاد إلى صنعة شيء» من

هذا فقد كفر بما أنزل على محمد. وقال الخطابي: إنما عظمت عقوبة المصور لأن الصور كانت تعبد من دون الله، ولأن النظر إليها يفتنه ويغش الفؤاد إليها تميل. قال: والمراد بالصورة هنا التماثيل التي لها روح وقيل: يفرق بين العذاب والمقاب، فالعذاب يطلق على ما يلزم من قول أو فعل كالعذب والإتكاف، والمقاب يختص بالفعل فلا يلزم من كون المصور أشد الناس علماً أن يكون أشد الناس عقوبة. هكذا ذكره الشريف المرتضى في «الفرق» وتعقب بالأدلة المشار إليها وعليها ابن الإشكال، ولم يكن هو عرج عليها، فلها لارتضى التفرقة، والله أعلم. واستدل به أبو علي الفارسي في «التذكرة» على تكفير المشبهة فحمل الحديث عليهم وإلهم المراد بقوله المصورون أي الذين يعتقدون أن لله صورة. وتعقب بالحديث الذي بعده في الباب بلفظ «إن الذي يصنعون هذه الصور يطعنون» وحديث عائشة الآتي بعد بابين بلفظ «إن أصحاب هذه الصور يعذبون» وغير ذلك، ولو سلم له استدلال لم يرد عليه الإشكال المقدم ذكره. وخص بعضهم الوحيد الشديد بمن صور قاصداً أن يضاهي، فإنه يصير بذلك القصد كافراً، وسبياً في «باب ما وطئ من التماثيل» بلفظ «أشد الناس علماً الذين يضاهون خلق الله تعالى» وأما من عده فيحرم عليه ويأثم، لكن إثمه دون إثم المضاهي. قلت: وأشد منه من يصور ما يعبد من دون الله كما تقدم. وذكر القرطبي أن أهل المجاهلية كانوا يملسون الأصنام من كل شيء حتى أن بعضهم عمل صنمه من عجوة ثم جاع فأكله.

الحديث الثاني:

قوله: (عن عبد الله) هو ابن عمر المري.

قوله: (إن الذين يصنعون هذه الصور يطعنون يوم القيامة، يقال لهم أحيوا ما خلقتم) هو أمر تمجيز، ويستفاد منه صفة تعذيب المصور، وهو أن يكلف نفع الروح في الصورة التي صورها، وهو لا يقدر على ذلك، فيستمر تعذيبه كما سيأتي تقريره في «باب من صور صورة» بعد أبواب.

٩٠- باب نقض الصور

٥٩٥٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ: حَدَّثَنَا حِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتَوَلَّى فِي شَيْءٍ مِنْ تَصَالِيهِ إِلَّا نَقَضَهُ.

٥٩٥٣- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَتْمَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ دَارَ الْمَدِينَةِ، فَرَأَى فِي إِحْلَافِهَا مَصُوراً يُصَوِّرُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَيَتَخَلَّلُوهُ حَتَّى وَتُخَلِّقُوا ذَرَّةً». ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِتَوْرِهِ حَتَّى بَلَغَ إِبْطَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَتَنَنِي الْمَلَكِيُّ. [المط: ٧٥٥٩، أخرجه مسلم: ٢١١١، مختصراً.]

قوله: (باب نقض الصور) يفتح النون وسكون القاف بعدها مجسمة، والصور بضم المهملة وفتح الواو جمع صورة، وحكي سكون الواو في الجمع أيضاً، ذكر في حديثين:

الأول:

قوله: (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدمشقي.

قوله: (عن يحيى) هو ابن أبي كثير، وعمران بن حطان تقدم ذكره في أوائل كتاب اللباس. وفي قوله: «أن عائشة حدثته» رد على ابن عبد البر في قوله إن عمران لم يسمع من عائشة، وقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من رواية صالح بن سرح عن عمران «سمعت عائشة» فذكر حديثاً آخر. وفي الطبري الصغير بسند قوي من وجه آخر عن عمران «قالت في عائشة» وتقدم في أوائل اللباس له حديث آخر فيه التصريح بسؤاله عائشة.

قوله: (لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليف) جمع صليب كأنهم سموا ما كانت فيه صورة الصليب تصليفاً نسبة بالمصدر، ووقع في رواية الإسماعيلي «شيئاً فيه تصليب» وفي رواية الكشميهني «تصاوير» بدل تصاليف، ورواية الجماعة أثبت، فقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن هشام قال: «تصايف» وكذا أخرجه أبو داود من رواية إبان المطار عن يحيى بن أبي كثير، وعلى هذا فيحتاج إلى مطابقة الحديث للترجمة،

والذي يظهر أنه استبط من تقض الصليب تقض الصورة التي تشترك مع الصليب في المعنى وهو عبادتهما من دون الله. فيكون المراد بالصورة في الترجمة خصوص ما يكون من ذوات الأرواح، بل أخص من ذلك.

قوله: (إلا نقضه) كنا للاكثر، ووقع في رواية إبان إلا نقضه، بتقديم القاف ثم المعجمة ثم اللوحدة، وكذا وقع في رواية عند ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام ورجعها بعض شراح «المصاييح» وعكسه الطبري فقال: رواية البخاري اضبط والاعتماد عليهم أولى. قلت: ويترجح من حيث المعنى أن النقض يزيل الصورة مع بقاء الثوب على حاله، والنقض وهو القطع يزيل صورة الثوب، قال ابن بطال: في هذا الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقض الصورة سواء كانت مما له ظل أم لا، وسواء كانت مما توطأ أم لا، سواء في الثياب وفي الحيطان وفي الفرش والأوراق وغيرها. قلت: وهذا مبني على ثبوت الرواية بلفظ «صائير» وأما بلفظ «تصايب» فلا لأن في التصايب معنى زائلاً على مطلق الصورة، لأن الصليب مما عبيد من دون الله بخلاف الصور فليس جميعها مما عبيد، فلا يكون فيه حجة على من فرق في الصور بين ما له روح فسمه وما لا روح فيه فلم يمتعه كما سيأتي تفصيله. فلذا كان المراد بالنقض الإزالة دخل طمسها فيما لو كانت نقشا في الحائط أو حكما أو لطخها بما يغيب هيئتها.

الحديث الثاني:

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد، وصارته هو ابن القعقاع.

قوله: (حدثنا أبو زرعة) هو ابن عمرو بن جبر.

قوله: (دخلت مع أبي هريرة) جاء عن أبي زرعة المذكور حديث آخر بسند آخر أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من طريق علي بن مدرك عن عبد الله بن غي بنون وجيم مصفر عن أبيه عن علي رفته «لا تدخل للملاكمة بيتاً فيه كلب ولا صورة».

قوله: (داراً بالمدينة) هي لروان بن الحكم، وقع ذلك في رواية محمد بن فضيل

عن عمارة بن القعقاع عند مسلم من هذا الوجه، وعند مسلم أيضاً والإسماعيلي من طريق جبر عن عمارة «داراً تبني لسعيد أو لروان» بالشك، وسعيد هو ابن العاص بن سعيد الأموي، وكان هو ومروان بن الحكم يتماقبان إمرة المدينة لمعاوية، والرواية الجازمة أولى.

قوله: (مصوراً يصور) أتم لقب على اسمه، وقوله: «يصور» بصيغة المضارعة للجميع وضبطه الكرمانى بوجهين أحدهما هذا والأخر بكسر اللوحدة وخسب الصاد المهملة وفتح الواو ثم راء منونة، وهو بعيد.

قوله: (صحت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي) هكذا في البخاري، وقد وقع نحو ذلك في حديث آخر لأبي هريرة تقدم في «باب ما يذكر في المسك» وفي حذف بيته ما وقع في رواية جبرير المذكورة «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى: ومن أظلم» إلخ، ونحوه في رواية ابن فضال.

وقوله: (ذهب أي تصد

وقوله: (كخلقي) التشبيه في فعل الصورة وحدها لا من كل الوجوه، قال ابن بطال: فهم أبو هريرة أن التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل، فلهاذا أكثر ما يقضى في الحيطان. قلت: هو ظاهر من عموم اللفظ، ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله: «كخلقي» فإن خلقه الذي اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام، لكن بقية الحديث تقتضي تعميم الزجر عن تصوير كل شيء، وهي قوله: «فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة» وهي بفتح المعجمة وتشديد الراء، ويجب من ذلك بأن المراد إيجاد حبة على الحقيقة لا تصويرها. ووقع لابن فضيل من الزيادة «وليخلقوا شجرة» والمراد بالحبة حبة القمح بقرينة ذكر الشعير، أو الحبة أهم، والمراد بالقرنة الثمنلة، والغرض تجميعهم تارة بتكليفهم خلق حيوان وهو أشد وأخرى بتكليفهم خلق جماد وهو أهون، ومع ذلك لا قدرة لهم على ذلك.

قوله: (لم دعا يبور) أي طلب تورأ، وهو يشعل إزاء كالطست تقدم بيانه في كتاب الطهارة.

قوله: (من ماء) أي فيه ماء.

قوله: (فجلس إليه حتى بلغ إبطه) في هذه الرواية اختصار وبيانه في رواية جبرير بلفظ «فوضأ أبو هريرة فجلس يده حتى بلغ إبطه وغسل رجله حتى بلغ ركبتيه»

٩١- باب مَا وَطِئَ مِنَ الصَّائِرِ

٥٩٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ غُبَايَةَ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ يُوقِفُ الْفَضْلَ مِنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، وَلَقَدْ سَرَحَتْ بِقِرَامٍ لِي عَلَى سَهْوَةٍ لِي فِيهَا تَمَائِيلٌ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَافُونَ بِخَطِيئَةِ اللَّهِ». قُلْتُ: فَجَعَلْتَاهُ وَسَادَةً أَوْ وَسَادَتَيْنِ. [رابع: ٢٤٧٩، أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

٥٩٥٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، وَعَقَلْتُ ذُرْتُكَ فِي تَمَائِيلٍ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَزْعَهُ فَزَعْتُهُ. [رابع: ٢٤٧٩، أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

٥٩٥٦- وَكُنْتُ أَحْمَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. [رابع: ٢٥٠، أخرجه مسلم: ٣١٩].

قوله: (باب ما وطئ من الصائير) أي هل يرخس فيه؟ ووطئ: بغضم الواو مبني للمجهول، أي صار يداً عليه ويحتمل.

قوله: (القاسم) هو ابن عميد بن أبي بكر الصديق.

قوله: (من سفر) في رواية البيهقي أنها غزوة تبوك، وفي أخرى لأبي داود والنسائي غزوة تبوك أو خير على الشك.

قوله: (بقيرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: هو ستر فيه رقم ونقش، وقيل: ثوب من صوف ملون يفرش في المودج أو يغطى به.

قوله: (على سهوة) بفتح المهملة وسكون المهاء هي صفة من جانب البيت، وقيل: التكرة، وقيل: الرف، وقيل: أربعة أرواد أو ثلاثة يمارض بعضها ببعض يوضع عليها شيء من الأمتعة، وقيل: أن يبني من حائط البيت حائط صغير ويعمل السقف على الجميع فما كان وسط البيت فهو السهوة وما كان داخله فهو المخلع، وقيل: دخله في ناحية البيت، وقيل: بيت صغير يشبه المخلع، وقيل: بيت صغير منحدر في الأرض وسمكه مرتفع من الأرض كالخزانة الصغيرة يكون فيها المشاع، ورجع هذا الأخير أبو عبيد ولا مخالفة بينه وبين الذي قبله. قلت: وقد وقع في حديث عائشة أيضاً في ثنائي حديثي الباب أنها علته على بابها، وكذا في رواية زيد بن خالد الجهني عن عائشة عند مسلم، فتعين أن السهوة بيت صغير علقت الستر على بابها.

قوله: (فيه تمائيل) بمثابة جمع تمثال وهو الشيء للصور، أهم من أن يكون شاخصاً أو يكون نقشا أو دعائاً أو نسجاً في ثوب، وفي رواية بكير بن الأشج عن عبد الرحمن بن القاسم عند مسلم أنها نصبت سترأ في تصاوير.

قوله: (هكذا) أي نزع، وقد وقع في الرواية التي بعدها «فأمرني أن أنزعها فتزعمه».

قوله: (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله) أي يشبهون ما يصنعونه بما يصنعه الله، ووقع في رواية الزهري عن القاسم عند مسلم «الذين يشبهون بخلق الله» وقد تقدم الكلام على قوله: «أشد» قبل بياب.

قوله: (فجعلناه وسادة أو مسادلين) تقدم هذا الحديث في المظالم من طريق عبد الله العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند قالت: «فاخنته منه ثمرة فكتانتا في البيت يجلس عليهما» وهو عند مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ «فاخنته فجعلته

مرقتين، فكان يرتفق بهما في البيت « والنمرة يأتي ضبطها في الباب الذي يليه. ولمسلم من طريق بكر بن الأشج « قطعتهم وسادتين فقال رجل في المجلس يقال له ربيعة بن عطاء: أفما سمعت أبا محمد، يريد القاسم بن محمد، يذكر أن عائشة قالت: فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتفق عليهما؟ قال ابن القاسم يعني عبد الرحمن: لا. قال: لكي قد سمعته ».

قوله: (عبد الله بن داود) هو الخريزي بمجوعة وراه وموحلة مصفر، وهشام هو ابن عروة.

قوله: (هرونوكا) زاد مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « على بابي » والدرنوك بضم الدال المهملة وسكون الراء بعدها نون مضمومة ثم كاف ويقال فيه درموك بالميم بدل النون، قال الخطابي: هو ثوب غليظ له حلل إذا فرش فهو بساط، وإذا علق فهو ستر.

قوله: (فيه شمائل) زاد في رواية أبي أسامة عند مسلم « فيه الخيل ذوات الأجنحة » واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور إذا كانت لا ظل لها، وهي مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمتحن بالاستعمال كالخاد والرسائد، قال النووي: وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين، وهو قول الثوري ومالك وإبي حنيفة والشافعي، ولا فرق في ذلك بين ما لا ظل وما لا ظل له، فإن كان معلقاً على حائط أو ملبوساً أو عصاة أو نحو ذلك مما لا يعد تمتعاً فهو حرام. قلت: وفيما نقله مؤاخذات: منها أن ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة إذا كان لها ظل حرم بالإجماع سواء كانت مما يمتحن أم لا، وهذا الإجماع عمله في غير لعب البنات كما سأذكره في « باب من صور صورة » وحكى القرطبي في « المفهم » في الصور التي لا تتخذ للإيقاع كالغبار قولين أظهرهما المنع. قلت: وهل يلتحق ما يصنع من الخسوى بالغبار، أو بلعب البنات؟ محل تأمل. وصحح ابن العربي أن الصورة التي لا ظل لها إذا بقيت على ميتها حرمت سواء كانت مما يمتحن أم لا، وإن قطع رأسها أو فرقت ميتها جاز، وهذا المذهب مقول عن الزهري وقواه الثوري، وقد يشهد له حديث النمرقة - يعني المذكور في الباب الذي بعده - وسيأتي ما فيه. ومنها أن إمام الحرمين نقل وجهاً أن الذي يرخص فيه مما لا ظل له ما كان على ستر أو وسادة، وأما ما على الجدار والسقف فيمنع، والمضى فيه أنه بذلك يصير مرتفعاً فيخرج من هيئة الامتحان بخلاف الثوب فإنه يصعد أن يمتحن، وتساعد جارية « مختصر المزني » صورة ذات روح إن كانت منصوبة. ونقل الرافعي عن الجمهور أن الصور إذا قطع رأسها ارتفع المذهب. وقال الترمذي في « التمهيد » لا فرق. ومنها أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقاً على ما في خير أبي طلحة، لكن إن ستر به الجدار منع عندهم، قال النووي: وذهب بعض السلف إلى أن المنوع ما كان له ظل وأما ما لا ظل له فلا بأس باتخاذها مطلقاً، وهو مذهب باطل، فإن الست الذي أنكره النبي صلى الله عليه وسلم كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك، ومع ذلك فامر بترعه. قلت: المذهب المذكور نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح ولفظه عن ابن عوف « قال دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته، فأرابت في بيته حجلة فيها تصاوير القندس والمقاه، فني إطلاق كونه مذنباً باطلاً نظر، إذ يجمل أن تمسك في ذلك بعموم قوله: « إلا رقماً في ثوب » فإنه أهم من أن يكون معلقاً أو مفروشاً، وكأنه جعل إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة تعليق الست المذكور مركباً من كونه مصوراً ومن كونه ساتراً للجدار، ويؤيده ما ورد في بعض طرقه عند مسلم، فأخرج من طريق سعيد بن يسار عن زيد بن خالد الجهني قال: « دخلت على عائشة » فذكر نحو حديث الباب لكن قال: « فجلبني حتى هنكه وقال: إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين. قال فقلعتنا من وسادتين » الحديث؛ فهذا يدل على أنه كره ستر الجدار بالثوب المصور، فلا يساويه الثوب الممتحن ولو كانت فيه صورة، وكذا الثوب الذي لا يستر به الجدار. والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة، وكان من أفضل أهل زمانه، وهو الذي روى حديث النمرقة، فلولا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استجاز استعمالها، لكن الجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك يدل على أنه مذهب مرجوح، وأن الذي رخص فيه من ذلك ما يمتحن، لا ما كان منصوباً. وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق أيوب عن عكرمة قال: كانوا يقولون في التصاوير في البسط والوسائد التي توطأ ذل لها، ومن طريق عاصم عن عكرمة قال: كانوا يكرهون ما نصب من الشمائل نصباً، ولا يرون بأساً بما وطئت الأقدام. ومن طريق ابن سيرين وسالم بن عبد الله وعكرمة بن خالد ومعبد بن جبير فرفهم أنهم قالوا: لا بأس بالصورة إن كانت توطأ. ومن طريق عروة أنه كان يتكى على المرافق فيها الشمائل الطير والرجال.

٩٢- باب من كره القعود على الصور

٥٩٥٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا اشْتَرَتْ نَمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَقُلْتُ: أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِمَّا أَذْنَبْتُ، قَالَ: « مَا عَلَيْكَ النَمْرُقَةُ ». قُلْتُ: لَيْتَ لِي جَلِيسٌ عَلَيْهَا وَتَوَسَّعَ، قَالَ: « إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَغْلَبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَتُحُوا مَا خَلَقْتُمْ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ. [راجع: ٢١٠٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

٥٩٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ». قَالَ بُسْرٌ: ثُمَّ اشْتَكَيْ زَيْدٌ قُدْنَاهُ، فَإِذَا عَلَى بَابِهِ مِيزٌ فِيهِ صُورَةٌ، فَقُلْتُ لِبَيْتِي اللَّهِ، رَسِيبَ مِثْلِهِ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: أَلَمْ يُخْبَرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ يَوْمَ الْأَوَّلِ؟ فَقَالَ غَيْثُ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْهُ جِئْنَا: قَالَ: « إِيَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ ».

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَفْرُو، هُوَ ابْنُ الْخَارِثِ: حَدَّثَهُ بَكْرٌ: حَدَّثَهُ بُسْرٌ: حَدَّثَهُ زَيْدٌ: حَدَّثَهُ أَبُو طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٢٢٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٦].

قوله: (باب من كره القعود على الصور) أي ولو كانت مما توطأ. ذكر فيه حليتين:

الأول: حديث عائشة.

قوله: (جويرية) بالميم والراء مصفر.

قوله: (عن عائشة) في رواية مالك عن نافع عن القاسم « عن عائشة أنها أخبرته » وسيأتي بعد بابين.

قوله: (نمرقة) بفتح النون وسكون الميم وضم الراء بعدها قاف كذا ضبطها القرزاق وغيره، وضبطها ابن السكيت بضم النون أيضاً وكسر الراء، وقيل: في النون الحركات الثلاث والراء مضمومة جزماً والجمع مخارج، وهي الوسائل التي يعصف بعضها إلى بعض، وقيل: النمرقة الوسادة التي يجلس عليها.

قوله: (فلم يَدْخُلْ) زاد مالك في روايته تعرفت الكراهية في وجهه.

قوله: (أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت) يستفاد منه جواز التوبة من الذنوب كلها إجمالاً وإن لم يستفجر التائب خصوص الذنوب الذي حصلت به مؤاخذته.

قوله: (ما هذه النمرقة) في رواية مالك « ما بال هذه ».

قوله: (قلت لتجلس عليها) في رواية مالك « اشتريتها لتعبد عليها ».

قوله: (وتوسدتها) بفتح أوله وتشديد السين المهملة أصله توسدتها.

قوله: (إن أصحاب هذه الصور إلخ) وفيه « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور » والجملة الثانية هي المطابقة لامتناعه من الدخول، وإنما قدم الجملة الأولى عليها اهتماماً بالجزع عن اتخاذ الصور، لأن الوعيد إذا حصل لصانعتها فهو حاصل لاستعمالها، لأنه لا تصنع إلا لتستعمل فإصطناعه متسبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون الصورة ظل أو لا، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة، خلافاً لمن استثنى النسيج وادعى أنه ليس

قوله في آخر الحديث (وكت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من

بَتَصَوِيرٍ، وَظَاهَرُ حَدِيثِي عَائِشَةَ هَذَا الَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ السِّرَّ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ بَعْدَ أَنْ قَطَعَ وَصَلَتْ مِنَ الرُّوسَادَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ أَصْلًا، وَقَدْ أَشَارَ الْمُسْلِفُ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ اتِّخَاذِ مَا يَوْسُطُ مِنَ الصُّورِ جَوَازَ الْقُعُودِ عَلَى الصُّورَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُ مِنَ الرُّوسَادَةِ مَا لَا صُورَةَ فِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْقُعُودِ وَالِاتِّكَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّهُمَا لَمَّا قَطَعْتَ السِّرَّ وَقَعَ الْقَطْعُ فِي وَسْطِ الصُّورَةِ مَثَلًا فَخَرَجَتْ عَنْ هَيْئَتِهَا فَلِهَذَا صَارَ يَرْتَفِقُ بِهَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْجَمْعُ الْحَدِيثُ الَّذِي فِي الْبَابِ قَبْلَهُ فِي تَقْضِ الصُّورِ وَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَخْرُجِ فِي السَّنَنِ، وَسَآذَكَهُ فِي الْبَابِ بَعْدَهُ. وَسَلَكَ السُّلُوكُ فِي الْجَمْعِ مَسْلُكًا آخَرَ فَادْعِي أَنْ حَدِيثَ الْبَابِ نَاسِخٌ لِيَجْمَعَ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى الرِّخْصَةِ، وَاحْتِجْ بِأَنَّهُ خَيْرٌ وَالْخَيْرُ لَا يَدْخُلُهُ النَّسْخُ فَيَكُونُ هُوَ النَّاسِخُ. قُلْتُ: وَالنَّسْخُ لَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ، وَقَدْ امْكُنَ الْجَمْعُ فَلَا يُلْتَمِزُ لِدَعْوَى النَّسْخِ، وَأَمَّا مَا احْتِجَّ بِهِ فَهَرْدُ ابْنِ التَّيْنِ بِأَنَّهُ إِخْرَاجُهُ الْأَمْرُ جَازٌ دُخُولُ النَّسْخِ فِيهِ.

قوله: (عن بكير) بالموحدة مصغر، في رواية النسائي عن عيسى بن حماد عن الليث «حدثني بكير بن عبد الله بن الأشج» وكذا عند أحمد بن حنبل عن حجاج بن محمد وهاشم بن القاسم عن الليث.

قوله: (عن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة، في رواية عمرو بن الحارث عن بكير «أن بسر بن سعيد حدثه» وقد مضت في بده الخلق.

قوله: (عن زيد بن خالد) هو الجعفي الصحابي، في رواية عمرو أيضاً «أن زيد بن خالد الجعفي حدثه ومع بسر بن سعيد عبد الله الحفلاتي الذي كان في حجر ميمونة».

قوله: (أبي طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري الصحابي المشهور، وفي الإسناد تابعين في نسق وصحابيان في نسق، وعلى رواية بسر بن سعيد الله الحفلاتي للزيادة التي ذكرها يكون فيه ثلاثة من التابعين في نسق وكلهم مدنيون. ووقع في رواية عمرو بن الحارث أن أبا طلحة حدثه.

قوله: (في صورة) كذا لكثرة وغيرها، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه إلا المستلي «صور» بصيغة الجمع، وكذا في قوله: «فإذا على بابه ستر فيه صورة» ووقع في رواية عمرو بن الحارث «فإذا نحن في بيته بستر فيه تصاوير» وهي تقوي رواية أبي ذر.

قوله: (فقلت لعبيد الله الحفلاتي) أي الذي كان معه كما بيته رواية عمرو بن الحارث، وعبيد الله هو ابن الأسود ويقال ابن أسد، ويقال له ربيب ميمونة لأنها كانت ربه وكان من مواليتها ولم يكن ابن زوجها، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة من روايته عن عثمان.

قوله: (يوم الأول) في رواية الكشميهني «يوم أول».

قوله: (فقال عبيد الله ألم تسمعه حين قال: إلا رقماً في ثوب) في رواية عمرو بن الحارث «فقال إنه قال إلا رقماً في ثوب، ألا سمعته؟ قلت: لا. قال: بلى قد ذكره».

قوله: (وقال ابن وهب أخبرني عمرو هو ابن الحارث) تقدم أنه وصله في بده الخلق، وقد بينت ما في روايته من فائدة زائدة، ووقع عند النسائي من وجه آخر عن بسر بن سعيد عن عبيدة بن سفيان قال: «دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد نعوذ فوجدنا عنده عشرين تصاوير، وقال أبو سلمة: ليس حديثنا فذكر الحديث، فقال زيد: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إلا رقماً في ثوب» قال النووي: يجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ونحوها. وهي لا يكون ذلك قبل التهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن وسآذركه في الباب الذي يليه، وقال ابن العربي: حاصل ما في اتخاذ الصورة أنها إن كانت ذات أجسام حرم بالإجماع، وإن كانت رقماً فأربعة أقوال: الأول: يجوز مطلقاً على ظاهر قوله في حديث الباب إلا رقماً في ثوب، الثاني: المنع مطلقاً حتى الرقم الثالث: إن كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم وإن قطعت الواس أو تفرقت الأجزاء جاز، قال وهذا هو الأصح، الرابع: إن كان مما يمنه جاز وإن كان معلماً لم يجر.

٩٣- باب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي النَّصَاوِرِ

٥٩٥٩- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مِسْرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ، مَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ

قوله: (باب كراهية الصلاة في النساوير) أي في الثياب المصورة.

قوله: (عبد الوارث) هو ابن سعيد، والإسناد كله بصريون.

قوله: (كان قرام لعائشة سرت به جانب بيتها) تقدم ضبط القرام قريباً.

قوله: (أميطي) أي أزيل ي وزنه ومعناه.

قوله: (عرص) يفتح أوله وكسر الراء أي أنظر إليها فتشغلني، ووقع في حديث عائشة عند مسلم أنها كان لها ثوب فيه تصاوير عمود إلى سهوة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إليه، فقال: أخريه عني. ووجه انتزاع الترجمة من الحديث أن الصور إذا كانت تلهي المصلي وهي مقابلة فكذا تلهي وهو لا يسهو بل حالة اللبس أشد، ويحتمل أن تكون «في» بمعنى «إلى» فتحصل المطابقة وهو اللاتق بمراده، فإن في المسألة خلافاً، فنقل عن الحنفية أنه لا تكرر الصلاة إلى جهة فيها صورة إذا كانت صغيرة أو مقطوعة الرأس، وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة أيضاً في الثمرة لأنه يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت الذي كان فيه الستر المصور أصلاً حتى نزعه وهذا يدل على أنه أقره وصلى وهو منصوب إلى أن أمر ينزعه من أجل ما ذكر من رؤيته الصورة حالة الصلاة، ولم يتعرض لمخصوص كونها صورة. ويمكن الجمع بأن الأول كانت تصاويره من ذوات الأرواح وهذا كانت تصاويره من غير الحيوان كما تقدم تقريره في حديث زيد بن خالد

٩٤- باب لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ

٥٩٦٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَعَدَ جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَرَأَتْ عَلَيْهِ، حَتَّى اشْتَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقِيَهُ، فَشَكَا إِلَيْهِ مَا وَجَدَ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ. [زاد: ٣٢٢٧].

قوله: (باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة) تقدم البحث في المسرد بالصورة «في» باب التصاوير «وقال القرطبي في المفهم» إنما لا تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة لأن متخذها قد تشبه بالكفار لأنهم يتخذون الصور في بيوتهم ويعظمونها فكرهت الملائكة ذلك فلم تدخل بيته محرراً له لذلك.

قوله: (عمر بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر، وسالم شيخه هو عم أبيه وهو ابن عبد الله بن عمر.

قوله: (وعد جبريل النبي صلى الله عليه وسلم) زادت عائشة «في ساعة يأتيه فيها» أخرجه مسلم.

قوله: (فروايت عليه) بالمثلثة أي أباطا، وفي حديث عائشة «فجاءت تلك الساعة ولم يأت».

قوله: (حتى اشتد على النبي صلى الله عليه وسلم) في حديث عائشة «وفي يده عصا فالتقاهما من يده وقال: ما يخلف الله وعده ولا رسله» وفي حديث ميمونة عند مسلم نحو حديث عائشة وفيه «أنه أصبح واجباً» بالجمع أي مقبضاً.

قوله: (فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلقبه فشكا إليه ما وجد) أي من إبطائه (فقال له) إنما لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب) في هذا الحديث اختصار، وحديث عائشة أم فيه «ثم التفت فإذا جرو كلب تحت سريره فقال: يا عائشة متى دخل هذا الكلب؟ فقالت: وأيم الله ما دريت. ثم أمر به فأخرج، فجاء جبريل، فقال: وأعدتني فجلست لم فلم تأت. فقال: متني الكلب الذي كان في بيتك» وفي حديث ميمونة «فظل يومه على ذلك، ثم وقع في نفسه جرو كلب فأمر به فأخرج، ثم أخذ بيده ماء فتوضع مكانه، فلما أمسى لقيه جبريل «وزاد فيه الأمر بقتل الكلاب. وحديث أبي هريرة في السنن وصححه الترمذي وابن حبان أم ساقاً منه ولفظه «أثناني جبريل فقال: أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تمثاليل، وكان في البيت قرام ستر فيه تمثاليل، وكان في البيت كلب، فمر برأس التمثال الذي على باب البيت يقطع فيصير كهية الشجرة، ومم بالسرة فليقطع فليجلب منه وسادتان منبذتان توطآن، ومم بالكلب فليخرج، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية النسائي «إما أن

الأعلى، وسعيد هو ابن أبي عروبة، والسند كله بصريون.

قوله: «سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة» كان سعيد بن أبي عروبة كثير الملازمة لقتادة فاتفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتماعاً، فحدث النضر قتادة فسمعه سعيد وهو معه، ووقع في رواية الاستملي وغيره «يجده قتادة» والضمير للحديث، وفتادة بالنصب على القموية والفاعل النضر، وصيغة بعضهم بالرفع على أن الضمير للنضر وفاعل يحدث قتادة، وهو خطأ لأنه لا يلائم قوله: «سمعت النضر» ولأن قتادة لم يسمع من ابن عباس ولا حضر عنده، وقد تقدم تصريح البخاري بأن سعيداً سمع من النضر هذا الحديث الواحد، ووقع في رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس أخرجهما الإسماعيلي، وقوله: «عن قتادة» من المزيد في متصل الأسانيد فإن كان خالد حفظه أحتمل أن يكون سعيد كان سمعه من قتادة عن النضر ثم لقي النضر فسمعه منه فكان يجده به على الوجهين، وقد حدث عن قتادة عن النضر من غير طريق سعيد أخرجهما الإسماعيلي من رواية هشام الدستوائي عن قتادة.

قوله: (وهم يسألونه ولا يذكر النبي صلى الله عليه وسلم) أي يبيهم عما يسألونه بالفتوى من غير أن يذكر الدليل من السنة، وقد وقع بيان ذلك عند الإسماعيلي من رواية ابن أبي عدي عن سعيد ولفظه «فجعلوا يستفتونه ويفتيهم ولم يذكر فيما يفتيهم النبي صلى الله عليه وسلم».

قوله: (حتى سئل فقال: سمعت كذا أبهم المسألة، وبينها ابن أبي عدي عن سعد رضي روايته «حتى أتاه رجل من أهل العراق أراه نجراً فقال: إني أسود هذه التصاویر فما تأمرني؟ فقال: إذا سمعت «تقدم في البيوع من رواية سعيد بن أبي الحسن قال: «كنت عند ابن عباس إذ أتاه رجل فقال: يا أبا عباس، إني إنسان إنما معي شئ من صنعة يدي».

قوله: (من صور صورة في الدنيا) كذا أطلق وظاهر التميمي فيتنول صورة ما لا روح فيه، لكن الذي فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الأرواح من قوله: «كلف أن ينفخ فيها الروح» فاستثنى ما لا روح فيه كالشجر.

قوله: (كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ) في رواية سعيد بن أبي الحسن «فإن الله ينفخه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها أبداً» واستعمال «حتى» هنا نظير استعمالها في قوله تعالى: ﴿حتى يلج الجمل في سم الخياط﴾ وكذا قولهم: لا أفعل كذا حتى يشيب الغراب، قال الكرماني: ظاهره أنه من تكليف ما لا يطاق، وليس كذلك وإنما قصد طول تعذيبه وإظهار عجزه عما كان تطاعاه ومبالغة في توبيخه وبيان قبح فعله. وقوله: «ليس بنافخ» أي لا يمكنه ذلك فيكون معذباً دائماً، وقد تقدم في «باب عذاب المصورين» من حديث ابن عمر أنه يقال للمصورين أحيوا ما خلقتم وأنه أمر تمجيز، وقد استشكل هذا الوعيد في حق المسلم، فإن وعيد القتال عند قطع عند أهل السنة مع ورود الحديث بحمل التعذيب على مدة مدنية، وهذا الوعيد أشد منه لأنه شئاً بما لا يمكن وهو نفخ الروح، فلا يصح أن يحمل على أن المراد أنه يملأ زماً طويلاً ثم يتخلص. والجواب أنه يتعين تأويل الحديث على أن المراد به الزجر الشديد بالوعيد بقاب الكافر ليكون أبلغ في الارتداد وظاهره غير مراد، وهذا في حق العاصي بذلك، وأما من فعله مستحلاً فلا إشكال فيه. واستدل به على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى للحقوق الوعيد بمن تشبه بالخالق، فدل على أن غير الله ليس بخالق حقيقة. وقد أجاب بعضهم بأن الوعيد وقع على خلق الجواهر، ورد بأن الوعيد لا حق باعتبار الشكل والمية، وليس ذلك بجوهر، وأما استثناء غير ذي الروح فورد مورد الرخصة كما قررته. وفي قوله: «كلف يوم القيامة» رد على من زعم أن الأخيرة ليست بدار تكليف. وأجيب بأن المراد بالنفي أنها ليست بدار تكليف بعمل يترتب عليه ثواب أو عقاب، وأما مثل هذا التكليف فليس بممتنع لأنه نفسه عذاب، وهو نظير الحديث الآخر «من قتل نفسه حديدة فحديدة في يده يجأ بها نفسه يوم القيامة» وسيأتي في موضعه. وأيضاً فالتكليف بالعمل في الدنيا حسن على مصطلح أهل علم الكلام، بخلاف هذا التكليف الذي هو عذاب. واستدل به على جواز التكليف بما لا يطاق، والجواب ما

تقدم. وأيضاً فنفع الروح في الجهاد قد ورد معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم، فهو يمكن وإن كان في وقوعه خرق عادة، والحق أنه خطاب تعجيز لا تكليف كما تقدم، والله أعلم. وقد تقدم في «باب بيع التصاویر» في أواخر البيوع زيادة سعيد بن أبي الحسن في روايته أن ابن عباس قال للرجل: «ويحك إن أبيت إلا أن تصنع فليكن بهذا الشجر» الحديث، مع ضبط لفظه وإعراجه. واستدل به على جواز تصوير ما لا روح له من شجر أو شمس أو قمر. ونقل الشيخ أبو محمد الجويني وجهاً مانعاً لأن من الكفار من عبدها.

تقطع رؤوسها أو تجعل بسطاً توطأ» وفي هذا الحديث ترجيح قول من ذهب إلى أن الصورة التي تحت الملائكة من دخول المكان التي تكون فيه باقية على هيئتها مرتفعة غير متحركة، فاما لو كانت متحركة أو غير متحركة لكنها غيرت من هيئتها إما بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها فلا امتناع، وقال القرطبي: ظاهر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الماضي قيل إن الملائكة لا تحتج من دخول البيت الذي فيه صورة إن كانت رقماً في الثوب، وظاهر حديث عائشة المنع ويجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز وهو لا يناقض الكراهة. قلت: وهو جمع حسن، لكن الجمع الذي دل عليه حديث أبي هريرة أولى منه، والله تعالى أعلم.

٩٥- باب مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ

٥٩٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا اشْتَرَتْ نَمْرُوقًا فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَتْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَهَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ قَالَ: «مَا بَالُ هَذِهِ النَّمْرُوقِ؟». فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لَتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتُوسِّدَها، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اصْطِحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَعْذُوبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ. وَقَالَ: إِنَّ أَلْسِنَتِ الْبُيُوتِ فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». [راجع: ٢١٠٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

قوله: (باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة) ذكر فيه حديث عائشة في النمرة وقد تقدم بيانه في «باب من كره القعود على التصاویر» قال الرازي: وفي دخول البيت الذي فيه الصورة وجهان: قال الأكثر: يكره، وقال أبو محمد: يجرم، فلو كانت الصورة في عمر الدار لا داخل الدار كما في ظاهر الحمام أو دهليزها لا يمتنع الدخول، قال وكان السبب فيه أن الصورة في الممر متحركة وفي المجلس مكومة. قلت: وقصة إطلاق نص المختصر وكلام الماوردي وابن الصباغ وغيرهما لا فرق.

٩٦- باب مَنْ لَعَنَ الْمُصَوِّرَ

٥٩٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غُرَيْبِ بْنِ أَبِي جَحِيفَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ اشْتَرَى غُلَامًا حَيًّا، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَعْنِ الْمَلِكِ، وَلَعْنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْجَمِيِّ، وَلَعْنِ أَكِلِ الرِّمَاءِ وَفَوَكِلَةِ، وَالْوَأْجِمَةِ وَالْمُسَوَّيْمَةِ، وَالْمُصَوِّرَ. [راجع: ٢٠٨٦].

قوله: (باب من لعن المصور) ذكر فيه حديث أبي جحيفة وقد تقدم بيانه في «باب الوأجمة»

٩٧- باب مَنْ صَوَّرَ صُورَةً

كَلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ.

٥٩٦٣- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَدَاةُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: سَمِعْتُ النَّضْرَ بْنَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ قَتَادَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ يَسْأَلُونَهُ، وَلَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى سَمِعْتُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كَلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ». [راجع: ٢٢٢٥، أخرجه مسلم: ٢١١٠، بزيادة].

قوله: (باب من صور صورة إلخ) كذا ترجم بلفظ الحديث، ووقع عند النسفي «باب» بغير ترجمة، وثبت الترجمة عند الأكثر، وسقط الباب والترجمة من رواية الإسماعيلي، وعلى ذلك جرى ابن بطال، ونقل عن المهلب توجيه إدخال حديث الباب في الباب الذي قبله فقال: اللعن في اللغة الإبعاد من رحمة الله تعالى، ومن كلف أن ينفخ الروح وليس بنافخ فقد أبعد من الرحمة.

قوله: (حدثنا عياش) هو بالتحانية وبالشين المعجمة، وعبد الأعلى هو ابن عبد

قلت: ولا يلزم من تعذيب من يصور ما فيه روح بما ذكر تجويز تصوير ما لا روح فيه فإن عموم قوله: «الذين يضاهون بخلق الله» وقوله: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي» يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه، فإن خص ما فيه روح باللعن من جهة أنه مما لا تجز عاده الأحيين بصنعتهم وسجرت عادتهم بغرس الأشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر، ويتأكد اللعن ما عهد من دون الله فإنه يضاهي صورة الأصنام التي هي الأصل في منع التصوير، وقد قيد مجاهد صاحب ابن عباس بجواز تصوير الشجر بما لا يشمر وأما ما يشمر فالحق به ما له روح، قال عياض: لم يقله أحد غير مجاهد، ورد الطحاوي بأن الصورة لما أبيضت بعد قطع رأسها التي لو قطعت من ذي الروح لما عاش دل ذلك على إباحة ما لا روح له أصلاً. قلت: وقضيته أن تجويز تصوير ما له روح بجميع أعضائه إلا الرأس فيه نظر لا يخفى، وأظن مجاهداً سمع حديث أبي هريرة الماضي فيه «فليخلقوا ذرة، وليخلقوا شعيرة» فإن في ذكر الذرة إشارة إلى ما له روح وفي ذكر الشعيرة إشارة إلى ما يبيت بما يؤكل، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلا يقع الإشارة إليه. ويقال هذا التشديد ما حكاه أبو محمد الجبلي أن نسج الصورة في الثوب لا يمتنع، لأنه قد يلبس، وطرده الثوري في التصوير على الأرض ونحوها، وصحح النووي تحريم جميع ذلك. قال النووي: ويستثنى من جواز تصوير ما له ظل ومن نقادة لمب البنايا لا ورد من الرخصة في ذلك. قلت: وسأذكر ذلك في كتاب الأدب واضحاً إن شاء الله تعالى.

٩٨- باب الارتداف على الدابة

قوله: «ولا يلزم من تعذيب من يصور ما فيه روح بما ذكر تجويز تصوير ما لا روح فيه فإن عموم قوله: «الذين يضاهون بخلق الله» وقوله: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي» يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه، فإن خص ما فيه روح باللعن من جهة أنه مما لا تجز عاده الأحيين بصنعتهم وسجرت عادتهم بغرس الأشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر، ويتأكد اللعن ما عهد من دون الله فإنه يضاهي صورة الأصنام التي هي الأصل في منع التصوير، وقد قيد مجاهد صاحب ابن عباس بجواز تصوير الشجر بما لا يشمر وأما ما يشمر فالحق به ما له روح، قال عياض: لم يقله أحد غير مجاهد، ورد الطحاوي بأن الصورة لما أبيضت بعد قطع رأسها التي لو قطعت من ذي الروح لما عاش دل ذلك على إباحة ما لا روح له أصلاً. قلت: وقضيته أن تجويز تصوير ما له روح بجميع أعضائه إلا الرأس فيه نظر لا يخفى، وأظن مجاهداً سمع حديث أبي هريرة الماضي فيه «فليخلقوا ذرة، وليخلقوا شعيرة» فإن في ذكر الذرة إشارة إلى ما له روح وفي ذكر الشعيرة إشارة إلى ما يبيت بما يؤكل، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلا يقع الإشارة إليه. ويقال هذا التشديد ما حكاه أبو محمد الجبلي أن نسج الصورة في الثوب لا يمتنع، لأنه قد يلبس، وطرده الثوري في التصوير على الأرض ونحوها، وصحح النووي تحريم جميع ذلك. قال النووي: ويستثنى من جواز تصوير ما له ظل ومن نقادة لمب البنايا لا ورد من الرخصة في ذلك. قلت: وسأذكر ذلك في كتاب الأدب واضحاً إن شاء الله تعالى.

٥٩٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ، عَلَى إِكْفَافٍ عَلَيْهِ قِطْعَةٌ لَدَكِيَّةٌ، وَارْدَفَ أَسَمَةَ وَرَأَفَهُ. [راجع: ٢٩٨٧، أخرجه مسلم: ١٧٩٨، مطولاً].

قوله: (باب الارتداف على الدابة) أي إركاب راكب الدابة خلفه غيره، وقد كنت استشكلت إدخال هذه الترجمة في كتاب اللباس، ثم ظهر لي أن وجهه أن الذي يرتداف لا يأمن من السقوط فينكثف فأنشأ إلى أن احتمال السقوط لا يمنع من الارتداف إذ الأصل عدمه فينكثف المرتداف إذا ارتدفت من السقوط، وإذا سقط فليبادر إلى الستر، وتلقيت فهم ذلك من حديث أنس في قصة صبية الأنبي في «باب إرداف المرأة خلف الرجل» وقال الكرماني الغرض الجلوس على لباس الدابة وإن تعدد أشخاص الركابين عليها، والتصريح بلفظ القטיפ في الحديث الثامن مشعر بذلك.

قوله: (أبو صفوان) هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الأموي.

قوله: (ركب على حمار) هو طرف من حديث طويل تقدم أصله في العلم، وبأني بهذا السند في الاستئذان ثم في الرقاق، وهو ظاهر في مشروعية الارتداف

٩٩- باب الثلاثة على الدابة

٥٩٦٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، اسْتَبَقَهُ أَغْلَمَةُ نَبِيِّ عَدُوِّ الْمُطَّلِبِ: فَحَمَلُوا وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَآخَرَ خَلْفَهُ. [راجع: ١٧٩٨].

قوله: (باب الثلاثة على الدابة) كانه يشير إلى الزيادة التي في حديث الباب الذي بعده، والأصل في ذلك ما أخرجه الطبراني في الأوسط «عن جابر» نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركب ثلاثة على دابة «وسنده ضعيف، وأخرج الطبراني عن أبي سعيد رفته «لا يركب الدابة فوق اثنين» وفي سنده لين. وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل زاذان أنه «رأى ثلاثة على بقل فقال: لينزل أحدهم، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن الثالث». ومن طريق أبي بردة عن أبيه نحوه «ويعصر برقه ومن طريق الشعبي قوله مثله، ومن حديث المهاجر بن قنفذ أنه لمن فاعل ذلك وقال: إننا قد نهينا أن يركب الثلاثة على الدابة وسنده ضعيف، وأخرج الطبراني عن علي قال: «إذا رأيتم ثلاثة على دابة فارجموهم حتى ينزل أحدهم» وعكسه ما أخرجه الطبراني أيضاً بسند جيد عن ابن مسعود قال كان يوم بدر ثلاثة على بعر وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة أيضاً عن طريق الشعبي عن ابن عمر قال: «ما أبالي أن أكون عشرة عشرة على دابة إذا أطاعت حل ذلك» وبهذا يجمع بين مختلف الحديث في ذلك، فيحمل ما ورد في الزجر عن ذلك ما إذا كانت الدابة غير مطيعة كالخمار مثلاً، وعكسه على عكسه كالناقة والبغلة، قال النووي:

١٠٠- باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَاحِبُ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَنْوِ الدَّابَّةِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ.

٥٩٦٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ: ذَكَرَ شُرَّ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ عِكْرَمَةَ فَقَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ حَمَلَ قَدَمَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَقْفَلَ خَلْفَهُ، أَوْ قَدَمَ خَلْفَهُ، وَأَقْفَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ. فَأَيُّهُمْ شَرُّ، أَوْ أَفْضَلُهُمْ خَيْرٌ؟ [راجع: ١٧٩٨].

قوله: (باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه، وقال بعضهم: صاحب الدابة أحق بصنو الدابة إلا أن يأذن له) ثبت هذا التعليق عند النسفي، وهو لأي ذر عن المستملي وحده، والبعض الميم هو الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه، وقد جاء ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار فقال: يا رسول الله اركب، وتأخر الرجل، فقال: لأنك أحق بصدر دابتي إلا أن تجعله لي، قال: قد جعلته لك. فركب» وهذا الرجل هو معاذ بن جبل بينه حبيب بن الشهيد في روايته عن عبد الله بن بريدة لكنه أرسله، أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه. قال ابن بطال: كان البخاري لم يرض إسناده يعني حديث بريدة فسادخل حديث ابن عباس ليلد على مناه. قلت: ليس هو على شرطه، فلذلك اقتصر على الإشارة إليه، وقد وجدت له شاعداً من حديث الثعمان بن بشير أخرجه الطبراني وفيه زيادة الاستثناء، وأخرج أحمد من حديث قيس بن سعد بدون هذه الزيادة. وفي الباب عدة أحاديث مرفوعة وموقوفة بمعنى ذلك، قال ابن العربي: إننا كان الرجل أحق بصدر دابته لأنه شرف والشرف حق المالك، ولأنه يصرفها في المشي حيث شاء وعلى أي وجه أراد من إسراع أو بطء ومن طول أو قصر، بخلاف غير المالك. وقوله في حديث بريدة «إلا أن تجعله لي» يريد الركوب على مقدم الدابة، وفيه نظر لأن الرجل قد تأخر وقال له: يا رسول الله اركب، أي في المقدم، فدل على أنه جعله له، ويمكن أن يجاب بأن المراد أنه طلب منه أن يجعله له صريحاً، أو الضمير للتصرف في الدابة بعد الركوب كيف أراد كما أشار إليه ابن العربي في حق صاحب الدابة، فكأنه قال اجعل حقت لي كله من الركوب على مقدم الدابة وما يترتب على ذلك.

قوله: (ذكر شر الثلاثة عند عكرمة) كذا للمستملي وفي رواية الكشميهني «أشر» بزيادة ألف أوله، وفي رواية الحموي «الأشر» فأما أثر بزيادة ألف فهي لغة تقدم

قوله: (أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير، وإنني لرديف أبي طلحة وهو يسير وبعض نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ عثرت الناقة فقلبت المرأة فنزلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنها أمكم، فشدت الرجل) كذا في هذه الرواية وظاهره أن الذي قال ذلك وقوله هو أنس، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحاق وفيه أن الذي فعل ذلك أبو طلحة وأن الذي قال: «المرأة» رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه أنه «أقبل هو وأبو طلحة ومع النبي صلى الله عليه وسلم صغية يردفها على راحلته، فلما كان ببعض الطريق عثرت الدابة فصرع النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة، وإن أبا طلحة أحسبه قال اتحتم عن بعيره فقال: يا بني الله هل أصابك من شيء؟» لا، ولكن عليك المرأة. فالتقى أبو طلحة ثوبه على وجهه قصد فصلها فالتقى ثوبه عليها، فقامت المرأة فشد لها على راحلتها فركبا «الحديث. وفي أخرى عن يحيى بن أبي إسحاق أيضاً «ورسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وقد أرف صغية بنت حسي، فعثرت ناقته « فساقه نحوه. فيستفاد من هاتين الطريقتين تسمية المرأة، وأن الذي تولى شد الرجل وغير ذلك عما ذكر هو أبو طلحة لا أنس، والاختلاف فيه على يحيى بن أبي إسحاق رواية عن أنس، فقال شعبة عنه ما في هذا الباب، وقال عبد الوارث ويشر بن الفضل كلاهما عما أشرت إليه في الجهاد، وهو المعتمد فإن القصة واحدة وخرج الحديث واحد واتفاق اثنين أولى من انفراد واحد، ولا سيما أن أنساً كان إذ ذاك يصغر عن تعاطي ذلك الأمر، وإن كان لا يمتنع أن يساعد عمه أبا طلحة على شيء من ذلك، والله أعلم. فقد يرتفع الإشكال بهذا. وفي الحديث أنه لا بأس لرجل أن يتدارك المرأة الأجنبية إذا سقطت أو كادت تسقط فيعينها على التخلص عما ينشئ عليها

١٠٣- باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى

٥٩٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ: عَنْ عَبْدِ بْنِ تَيْمٍ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَضْطَجِعُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَلْفًا إِحْدَى رَجُلًا عَلَى الْأُخْرَى. [إرجاع: ٤٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٠].
قوله: (باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى) وجه دخول هذه الترجمة في كتاب اللباس من جهة أن الذي يفعل ذلك لا يأمن من الانكشاف، ولا سيما الاستلقاء يستدعي النوم، والتنامي لا يتحفظ، فكانه أشار إلى أن من فعل ذلك ينبغي له أن يتحفظ لتلا ينكشف. وذكر فيه حديث عباد بن تميم عن عمه وهو عبد الله بن زيد، وفيه ثبوت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وزاد عند الإسماعيلي في روايته في آخر الحديث « وإن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وعثمان » وكأنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك، وهو فيما أخرجه مسلم من حديث جابر رفعه « لا يستلقي أحدكم ثم يضع إحدى رجله على الأخرى » أو ثبت لكنه رآه منسوخاً، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى.

(خاتمة): اشتمل كتاب اللباس من الأحاديث المرفوعة على مسائي حديث واثنين وعشرين حديثاً، للمعلق منها وما أشبهه ستة وأربعون حديثاً وبالقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة واثنان وثمانون حديثاً والمخالص أربعون، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة « ما أسفل من الكمين من الإزار في النار » وحديث الزبير في لبس الحرير، وحديث أم سلمة في شعر النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث أنس « كان لا يرد الطيب »، وحديث أبي هريرة في لمن الواسلة، وحديث « لا تشتمن »، وحديث عائشة في نقض الصور، وحديث ابن عمر في وعد جبريل ومنه « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة » وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة، وحديث « صاحب الدابة أحق بصدراها » على أنه لم يصرح برفسه وهو مرفوع على ما يشته. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهما تسعة عشر أثراً والله أعلم.

تقريرها في شرح حديث عبد الله بن سلام، فيه « قالوا أخيرنا وابن أخيرنا » وجاء في المثل « صغراهم أشرها » وقالوا أيضاً « نعوذ بالله من نفس حزى، وعين شري » أي ملأى من الشر، وهو مثل أصغر وصغرى. وأما الرواية بزينة السلام فهو مثل قولهم: الحسن الوجه والرواب اللثة، والمراد بلفظ الأشر الشر لأن أفضل التفضيل لا يستعمل على هذه الصور إلا نادراً.

قوله: (أني رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الحزنة من أنى ورسول الله بالرفع أي جاء، وقد حمل ثمن بين يديه والفضل خلفه وهما ولدا العباس بن عبد المطلب وأخوا عبد الله بن عباس راوي الحديث.

قوله: (أو قم خلفه) شك من الراوي، وقم بفتح ومضه وزن عمر، ليس له في البخاري رواية، وهو صحابي، وذكره الحافظ عبد الغني مع غير الصحابة فوهـ.

قوله: (فأبهم شر أو أبهم خير؟) هذا كلام عكرمة يرد به على من ذكر له شر الثلاثة. وقال الداودي: إن ثبت الخبر في ذلك قدم على هذا ويكون ناسخاً له، لأن الفصل بدخله النسخ والخبر لا بدخله النسخ، كذا، قال: ودعوى النسخ هنا في غاية البعد والجمع الذي أشار إليه الطبري أولاً

١٠١- باب إِرْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ

٥٩٦٧- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: بَيْنَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ، كَسَ ثَوْبِي وَتَمَّتْ إِلَيَّ أَعْرَةُ الرَّجُلِ، فَقَالَ: «يَا مَعَاذُ». قُلْتُ: كَيْتَكَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَعَتُكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مَعَاذُ». قُلْتُ: كَيْتَكَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَعَتُكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مَعَاذُ». قُلْتُ: كَيْتَكَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَعَتُكَ، قَالَ: «هَلْ تَعْرِى مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَحْشَوْهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً». ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». قُلْتُ: كَيْتَكَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَعَتُكَ، فَقَالَ: «هَلْ تَعْرِى مَا حَقُّ الْبَيَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَطَنُوهُ؟». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، قَالَ: «حَقُّ الْبَيَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَلَّنَهُمْ». [إرجاع: ٢٨٥٦، أخرجه مسلم: ٣٠].

قوله: (باب إرداف الرجل خلف الرجل) ذكر فيه حديث معاذ بن جبل وقد تقدم في الجهاد، وأحيل يشرحه على هذا المكان واللاتي به كتاب الرقاق قد ذكره فيه بهذا السند والذين تأما فليشرح هناك، والقصود منه هنا من الإرداف وأضح. ووقع في شرح ابن بطال «باب» بلا ترجمة وقال: كان ينبغي له أن يورده مع حديث أسامة في «باب الإرداف» وقد عرف جوابه، وقوله: «كت ردف النبي صلى الله عليه وسلم» الردف والرديف الراكب خلفه الراكب يافنه، وردف كل شيء مؤخره، وأصله الركوب على الردف وهو العجز، ولهذا قيل للراكب الأصلي ركب صدر الدابة، وردفت الرجل إذا ركب وراءه وأردفته إذا أركبته وراءك. وقد أورد من منه أسماء من أودعه النبي صلى الله عليه وسلم خلفه فبلغوا ثلاثين نفساً.

١٠٢- باب إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ ذَا مَحْرَمٍ

٥٩٦٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَبَاحٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ شُعْبَةَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْرٍ، وَإِنِّي لَرَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ وَهُوَ يَسِيرُ، وَبَعْضُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَدِيفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ عَثَرَتِ النَّاقَةُ، فَقُلْتُ: الْمَرْأَةُ قَعَزَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أُمُكُمْ». فَشَدَدْتُ الرَّجُلَ وَرَكِبْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَنَا، أَوْ: رَأَى الْمُحَنِيَةَ قَالَ: «أَيُّونَ تَأْيِيُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». [إرجاع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٤٥، محضراً].

قوله: (باب إرداف المرأة خلف الرجل ذاً محرم) كذا للأكثر، والنصب على الحال ولبعضهم ذي عرم على الصفة. واقتصر النسفي على «خلف الرجل» فلم يذكر ما بعده.

الفضيلة فيه. قلت: والأول ليس بواضح، ويحتمل أنه قدم لتوقف الجهاد عليه، إذ من بر
الوالدين استئذنها في الجهاد لثبوت النهي عن الجهاد بغير إذنهما كما يأتي قريباً.

٢- باب من أحق الناس بحسن الصحبة

٥٩٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ الْقُقَعِ بْنِ
شُرَيْمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحَسَنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أَمَّاكَ». قَالَ: ثُمَّ
مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَمَّاكَ». قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَمَّاكَ». قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ
أَمَّاكَ».

وَقَالَ ابْنُ شُرَيْمَةَ وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ: وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ:

١٢٥٤٨.

قوله: (باب من أحق الناس بحسن الصحبة) الصحبة والصحابة مصدران
بمعنى، وهو المصاحبة أيضاً.

قوله: (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد.

قوله: (عمارة بن الققاع بن شريم) يضم للمعجمة والراء بينهما موحدة كذا
للاكثر ووقع عند التسني وكذا لأبي ذر عن الحموي والمشملي «عن عمارة بن الققاع
وابن شريمة» بزيادة واو والصواب حذفها فإن ابن شريمة قد حلقها المصنف عقب
رواية عمارة وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق زهير بن حرب بن جرير عن عمارة
حسب.

قوله: (جاء رجل) يحتمل أنه معارية من حيدة بفتح المهملة ومسكون التحتانية،
وهو جد بهز بن حكيم، فقد أخرج المصنف في «الأدب المفرد» من حديثه «قال قلت: يا
رسول الله من أير؟ قال: أمك» الحديث. وأخرجه أبو داود والترمذي.

قوله: (فقال: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي؟) في رواية محمد
بن فضيل عن عمارة عند مسلم «بحسن الصحبة» ومنه في رواية شريك عن عمارة
وابن شريمة جميعاً عن أبي زرة قال مثل رواية جرير، وزاد «فقال نعم وأبيك لتبنا»
وقد أخرجه ابن ماجه من هذا الوجه مطولاً وزاد فيه حديث «أفضل الصدقة أن تصديق
وأنت صحيح شحيح» وأخرجه أحمد من طريق شريك فقال في أوله: «يا رسول الله
تبني بأحق الناس مني صحبة» ووجدته في النسخة بلفظ «فقال نعم والله» بدل «وأبيك»
فلعلها تصحفت،

وقوله: (وأبيك) لم يقصد به القسم وإنما هي كلمة تحري لإزالة تبييت الكلام،
ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل النهي عن الحلف بالأبائ.

قوله: (قال: أمك. قال: ثم من؟ قال: ثم أمك. قال: ثم من؟ قال: ثم
أمك. قال: ثم من؟ قال: ثم أبوك) كذا للجميع بالرغم ووقع عند مسلم من هذا
الوجه وعند المصنف في «الأدب المفرد» من وجه آخر بالنصب وفي آخر «ثم أباك»
والأول ظاهر ويخرج الثاني على إضمار فصل. ووقع صريحاً عند المصنف في «الأدب
المفرد» كما سأنه عليه، وهكذا وقع تكرار الأم ثلاثاً وذكر الأب في الرابعة، وصرح
بنك في الرواية بحسب بن أيوب ولفظه «ثم عاد الرابعة فقال: بر أباك» وكذا وقع في
رواية بهز بن حكيم وزاد في آخره ثم «الأقرب فالأقرب» وله شاهد من حديث خديشة
أبي سلامة رفته «أوصي امرأة بأمة، أوصي امرأة بأمة، أوصي امرأة بأمة، أوصي امرأة
بأبيه، أوصي امرأة بولاه الذي يليه، وإن كان عليه فيه أدنى يؤذيه» أخرجه ابن ماجه
والحاكم، قال ابن بطال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب من البر، وقال: وكان
ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع، فلهذا تفرق بها الأم وتشتى بها، ثم تشارك
الأب في التريبة. وقد وقعت الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه



٧٨- كتاب الأدب

١- باب البر والصلة

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾

[المكوت: ٨].

٥٩٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: الْوَلِيدُ بْنُ عَزْرٍ أَخْبَرَنِي
قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِي يَقُولُ: أَخْبَرَنَا صَاحِبُ هَذِهِ السَّارِ، وَأَمَّا يَدِيهِ
إِلَى قَارِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟
قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفْيِهَا». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟
قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَكَلِمَ اسْتَرْفَعَهُ لَوَاكِبِي. لَرَأَيْتُ:
٥٩٧١، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: [٨٥].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأدب).

قوله: (باب البر والصلة، وقول الله سبحانه وتعالى: ووصينا الإنسان
بوالديه حسناً) كذا للاكثر، وحذف بعضهم لفظ البر والصلة وبعضهم البسالة، واقتصر
التسني على قوله كتاب البر والصلة إلخ. ووقع في أول «الأدب المفرد للبخاري» باب
ما جاء في قول الله تعالى ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسناً﴾ وكتب الأدب المفرد يشتمل
على أحاديث زائدة على ما في الصحيح وفيه قليل من الآثار المرفوعة، وهو كثير الفائدة.
والأدب استعمال ما يمدح قولاً وفعلًا، وعبر بعضهم عنه بأنه الأخذ بمكارم الأخلاق،
وقيل: الرقوف من المستحسنات، وقيل: هو تعظيم من فوقك والرقف بمن دونك. وقيل:
إنه مأخوذ من المأذبة وهي الدعوة إلى الطعام، سمي بذلك لأنه يدعى إليه، وهذه الآية
وقعت بهذا اللفظ في المنكوبات وفي الأحاف لكن المراد هنا التي في المنكوبات، وقال ابن
بطال: ذكر أهل التفسير أن هذه الآية التي في لقمان نزلت في سعد بن أبي وقاص، كذا
قال إنها التي في لقمان وليس كذلك، وقد أخرج مسلم من طريق مصعب بن سعد عن
أبيه قال حلفت أم سعد لا تكلمه أبداً حتى يكثر بنيه. فقالت: زعمت أن الله أوصاك
بوالديك، فأتا أمك، وأنا أمرك بهذا، فنزلت ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسناً﴾. ﴿وإن
جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما، وصاحبهما في الدنيا
معروفاً﴾ [لقمان: ١٥] كذا وقع عنده، وفيه انتقال من آية إلى آية، فإن في آية المنكوبات
﴿وإن جاهدك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما﴾ - إلى - مرجعكم
[المنكوبات: ٨] والمذكور يستعمل بعد قوله: ﴿وإن جاهدك على﴾ إلخ. إنما هو في لقمان.
وقد وقع عند الترمذي إلى قوله: ﴿حسناً﴾ الآية، قطعه، ومثله عند أحمد لكن لم يقل
«الآية»، ووقع في أخرى لأحمد ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسناً﴾ وهذا على ومن -
وقرأ حتى بلغ - ما كنتم تعملون﴾ [لقمان: ١٤، ١٥] وهذا القدر الأخير إنما هو في آية
المنكوبات وأوله من آية لقمان، ويظهر في أن الآيتين مما كشفا في الأصل ثابتين فسقط
بعضهما على بعض الروايات، والله أعلم. واسم أم سعد بن أبي وقاص حنة - بفتح المهملة
ومسكون الميم بعدها نون - بنت سفيان بن أمية، وهي ابنة عم أبي سفيان بن حرب بن
أمية، ولم أر في شيء من الأخبار أنها أسلمت. واقتضت الآية الوصية بالوالدين والأمر
بطاعتها ولو كانا كافرين، إلا إذا أمرا بالشرك تنجب معصيتهما في ذلك، فيها بيان ما
أجل في غيرها، وكذا في حديث الباب، من الأمر ببرهما.

قوله: (قال الوليد بن عزيار أخو لي) هو من تقديم اسم الراوي على الصيغة
وهو جائر، وكان شعبة يستعمل كثيراً، ووقع لبعضهم «الميزار» بزيادة ألف ولام في
أوله، وكذا تقدم في أوائل الصلاة مع كثير من فوائد الحديث والله الحمد. وقال ابن التين:
تقديم البر على الجهاد يحتمل وجهين: أحدهما: التعلية إلى تقع الغيرة، والثاني: أن الذي
يفعله يرى أنه مكافأة على فعلهما، فكأنه يرى أن غيره أفضل منه، فنبهه على إثبات

قوله: (عقوق الوالدين من الكبائر، قاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية أبي ذر «عمر» بضم العين، وللأصلي عمرو بفتحها، وكذا هو في بعض النسخ عن أبي ذر وهو المحفوظ، وسيأتي في كتاب الإيمان والنذور موصلاً من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الكبائر الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس» ولابن عمر حديث في العاق أخرجه النسائي والبخاري وصححه ابن حبان والمحاكم بلفظ «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: العاق لوالديه، ومدمن الخمر، والمثان» وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أيضاً حديث ابن عمر هذا لكن قال: «الدبوث» بدل «المثان» والدبوث بمهملة ثم تحتانية وآخره مثله بوزن فروج وقع تفسيره في نفس الخبر أنه الذي يقر الحبيث في أهله، والمعقوق بضم العين المهملة مشتق من القوق وهو القطع، والمراد به صدور ما يتأذى به الوالد من ولده من قول أو فعل إلا في شرك أو معصية ما لم يعتنت الوالد، وضبطه ابن عطية بوجوب طاعتهما في المباحات فعلاً وتركاً واستحبابها في المنذوبات، وفروض الكفاية كذلك، ومنه تقديمهما عند تعارض الأمرين وهو كمن دعه أمه ليرضها مثلاً بحيث يفوت عليه فعل واجب إن استمر عندها ويفوت ما قصده من تأنيبه لها وغير ذلك لو تركها وفعله وكان مما يمكن تداركه مع فوات الفضيلة كالصلاة أول الوقت أو في الجماعة، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أيضاً:

أولها: حديث المغيرة بن شعبة.

قوله: (عن منصور) هو ابن المعتمر، والمسيب هو ابن رافع، ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة، والسند كله كوفيون. ووقع التصريح بسماع منصور له من المسيب في الدعوات، وقد تقدم في الاستقراض من رواية عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور كالذي هنا، وذكر المزي في «الأطراف» أن في رواية منصور عن المسيب عند البخاري ذكر عقوق الأمهات فقط، وليس كما قال بل هو يتماهى في الموضوعين، لكنه في الأصل طرف من حديث مطول سيأتي في القدر من طريق عبد الملك بن عمير. وفي الرقاق من طريق الشعبي كلاهما عن وراد أن معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إلى محمد بن سماعة، فذكر الحديث في التلهيل عقب الصلوات، قال: وكان ينهى، فذكر ما هنا، وسيأتي في الدعوات أوله فقط من رواية تقيّة عن جرير دون ما في آخره. والحاصل أنه فرقه من حديث جرير عن منصور في موضعين، ويحتمل أنه كان عند شيخه هكذا، وتقدم في الزكاة من طريق أخرى عن الشعبي مقتصرًا على الذي هنا أيضاً.

قوله: (إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات) تقدم في الاستقراض الإشارة إلى حكمة اختصاص الأم بالذكر، وهو من تخصيص النسبي بالذكر إظهاراً لعظم موقعه. والأمهات جمع أمه وهي لم يمتل، بخلاف لفظ الأم فإنه أعم.

قوله: (ومنعا وهات) وقع في رواية غير أبي ذر وفي الاستقراض «ومنع» بغير تنوين، وهي في الموضوعين يسكون النون مسكراً منع، وسيأتي ما يتعلق به في الكلام على «قيل وقال» وأما هات فيكسر المنة فعل أمر من الإيتاء قال الخليل: أصل هات آت فقلت الألف هاء. والحاصل من النهي منع ما أمر بإعطائه وطلب ما لا يستحق أخذه، ويحتمل أن يكون النهي عن السؤال مطلقاً كما سيأتي بسط القول فيه قريباً، ويكون ذكره هنا مع ضده ثم أميد تأكيداً للنهي عنه، ثم هو محتمل أن يدخل في النهي ما يكون خطاباً لاثنتين كما ينهى الطالب عن طلب ما لا يستحقه وينهى المطلوب منه من إعطاء ما لا يستحقه الطالب لثلاثيته على الإثم.

قوله: (وواد البنات) يسكون المعزة هو دفن البنات بالحياة، وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كرامة فيهن، ويقال إن أول من فعل ذلك قيس بن حصام التميمي، وكان بعض أعدائه أغار عليه فأسر بنته فاحتجزها لنفسه ثم حصل بينهم صلح فخير ابنته فاختارت زوجها. فآلى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حية، فتيه العرب في ذلك، وكان من العرب فريق ثان يقتلون أولادهم مطلقاً، إما نفاسة منه على ما ينقصه من ماله، وإما من عدم ما ينقده عليه، وقد ذكر الله أمرهم في القرآن في عدة آيات، وكان صمصة بن ناجية التميمي أيضاً وهو جد الفرزدق ممام بن غالب بن صمصة أول من فدّى المؤودة، وذلك أنه كان يعمد إلى من يريد أن يفصل ذلك فيفدي الولد منه بمال يفتقان عليه، وإلى ذلك أشار الفرزدق بقوله:

وجندي السدي منع الوائدات وأحيا الوليد فلم يسود

وهذا محمول على الفريق الثاني، وقد بقي كل من قيس وصمصة إلى أن أدركا الإسلام ولهما صحة، وإنما خص البنات بالذكر لأنه كان الغالب من فعلهم، لأن

تفصح العاتم إلا بحقه، ففقت عنها، اللهم إني كنت تعلم أني قد فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج لنا منها، ففرج لهم فرجة.

وقال الآخر: اللهم إني كنت استأجرت أجراً بفرق أرز، فلما فعني عمتة قال: أعطيني حتى، فمرحت عليه حتى فركته ورغب عنه، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرًا وراعيها، فجاءني فقال: اتى الله ولا تظلمني وأعطيني حتى، فقلت: اذهب إلى تلك البقر وراعيها، فقال: اتى الله ولا تهزأ بي، فقلت: إني لا أهزأ بك، فخذ تلك البقر وراعيها، فأخذة فأنطلق [بها]، إني كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك، فأفرج ما بقى. ففرج الله عنهم. [راجع: ٢٢٥، أخرجه مسلم: ٢٧٤٣].

قوله: (باب إجابة دعاء من ير والديه) ذكر فيه قصة الثلاثة الذين انطبق عليه قم الغار حتى ذكروا أعمالهم الصالحة ففرج عنهم، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإجابة.

وقوله في هذه الرواية: (على قم غارهم) في رواية الكشميهني «باب» بدل «قم». وقوله: (فاطبقت) تقدم ترجمته في أواخر أحاديث الأنبياء. ووقع هنا في رواية الكشميهني «تطابقت».

وقوله: (تأى) أي بعد، والشجر بمعجمة وجيم للأكثر وفي رواية الكشميهني بالمهملتين، والأول أولى فإن في الخبر أنه رجع بعد أن ناما ينتظر استيقاظهما إلى الصباح حتى انتبها من قبل أنفسهما، وإنما قال: «بعد بي الشجر» أي لطلب المرحى.

وقوله: (فرجة يرون منها السماء) في رواية «حتى رأوا» ووقع هنا للحصري: وقص الحديث بطوله، وساقه الباقون.

وقوله: (يحب الرجال النساء) في رواية الكشميهني «الرجل» بالإنفراد. وقوله: (تلك البقر) في رواية الكشميهني «ذلك البقر» في الموضوعين، والإشارة فيه إلى الجنس.

٦- باب عقوق الوالدين من الكبائر

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٦١٧٥].

٥٩٧٥- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ خُضَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ وَرَادٍ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ، وَوَادَّ النَّبَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ، قِيلَ وَقَالَ، وَكَرِهَ السُّؤَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ». [راجع: ٨٤٤، أخرجه مسلم: ٥٩٣، بقطعة لم ترد في هذه الطريق. وكله في الأضحية: ١٢].

٥٩٧٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، عَنِ الْجُرَيْجِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُتْبِعُكُمْ بِكَيْبَرِ الْكِبَارِ؟». قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَكَانَ مُتَكَبِّرًا فَجَلَسَ فَقَالَ - أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ؟». فَمَا زَالَ يَقُولُهَا، حَتَّى قُلْنَا: لَا يَسْكُتُ. [راجع: ٢٦٥٤، أخرجه مسلم: ٨٧].

٥٩٧٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَارِ، أَوْ سَمِعْتُ عَنِ الْكِبَارِ، فَقَالَ: «الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، فَقَالَ: أَلَا أُتْبِعُكُمْ بِكَيْبَرِ الْكِبَارِ؟ قَالَ: قَوْلُ الزُّورِ، أَوْ: شَهَادَةُ الزُّورِ. قَالَ شُعْبَةُ: وَكَثُرَ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ». [أخرجه مسلم: ٨٨].

قوله: (باب) بالتنوين.

قوله: (وإضاعة المال) تقدم في الاستقراض أن الأكثر حلوله على الإسراف في الإنفاق، وقيد بعضهم بالإتفاق في الحرام، والأقوى أنه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية فمنع منه، لأن الله تعالى جعل المال قايماً لمصالح العباد، وفي تبذيرهات تفتيت تلك المصالح، إما في حق مضيعها، وإما في حق غيره، ويستثنى من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقاً آخرها أهم منه. والحاصل في كثرة الإنفاق ثلاثة أوجه: الأول: إنفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه، والثاني: إنفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور، والثالث: إنفاقه في المباحات بالأصالة كملأذ النفس، فهذا ينقسم إلى قسمين: أحدهما: أن يكون على وجه يليق بحال الملق وقدر ماله، فهذا ليس بإسراف. والثاني: ما لا يليق به عرفاً، وهو ينقسم أيضاً إلى قسمين: أحدهما: ما يكون لدفع مفسدة إما ناجزة أو متوقعة، فهذا ليس بإسراف، والثاني: ما لا يكون في شيء من ذلك فالجمهور على أنه إسراف، وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بإسراف قال: لأنه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح، وإذا كان في غير مصلحة فهو مباح له. قال ابن دقيق العيد: وظاهر القرآن يمنع ما قال أنه وقد صرح بالمنع القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات: هو حرام، وتبعه الغزالي، وجزم به الرافعي في الكلام على المغارم، وصحح في باب الحجر من الشرح وفي المحرر أنه ليس بتبذير، وتبعه النووي، والذي يرجح أنه ليس مذموماً لذاته، لكن ينفي غالباً إلى ارتكاب الخشور كسؤال الناس، وما أدى إلى الخشور فهو محذور. وقد تقدم في كتاب الزكاة البحث في جواز التصديق بجميع المال وأن ذلك يجوز لمن عرف من نفسه الصبر على المضايقة، وجزم الباجي من المالكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة قال: ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا، ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث يحدث كخفيف أو عيد أو وليمة، وما لا خلاف في كراهته بمجاوزة الحد في الإنفاق على البناء زيادة على قدر الحاجة، ولا سيما إن أضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة ومنه احتمال الفتن الفاحش في البياعات بغير سبب. وأما إضاعة المال في المعصية فلا يختص بارتكاب القواش، بل يدخل فيها سوء القيام على الرقيق والبهائم حتى يهلكوا، ودفع مال من لم يؤمن منه الرشيد إليه، وقسمه ما لا يتنعم بهزته كالجوهرة النفيسة. وقال السبكي الكبير في المحليات: «الضابط في إضاعة المال أن لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي، فإن انتفى حرم قطعاً، وإن وجد أحدهما وجوداً له بال وكان الإنفاق لهاً بالخال ولا معصية فيه جاز قطعاً. وبين الرتبين وسائط كثيرة لا تدخل تحت ضابط. فعلى المفتي أن يبري فيما تيسر منها رأييه، وأما ما لا يتيسر فقد تعرض له؛ فالإنفاق في المعصية حرام كله، ولا نظر إلى ما يحصل في مطلوبه من قضاء شهوة ولذة حسنة. وأما إنفاقه في الملاذ المباحة فهو موضع الاختلاف، فظاهر قوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾ [الفرقان: ٦٧] أن الزائد الذي لا يليق بحال الملق إسراف. ثم قال: ومن بذل مالا كثيراً في غرض يسير ناله عنه المقلد مضيئاً، بخلاف عكسه، والله أعلم. قال الطيبي: هذا الحديث أصل في معرفة حسن الخلق، وهو تتبع جميع الأخلاق الحميدة والخلال الجميلة.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن شاذان الواسطي، وخالد هو ابن عبد الله الطحان، والجريري بضم الجيم هو سعيد بن لباس، وهو من أخطأ ولم أر من صرح بأن سماح خالد منه قبل الاختلاط ولا بعده، لكن تقدم في الشهادات من طريق بشر بن الفضل ويأتي في استنباط المرتدين من رواية إسماعيل بن علي كلاًهما عن الجريري، وإسماعيل عن سمع من الجريري قبل اختلاطه، وبين في الشهادات تصريح الجريري في رواية إسماعيل عنه بتحديث عبد الرحمن بن أبي بكره له به.

قوله: (ألا أتيتكم) في رواية بشر بن الفضل عن الجريري في الاستئذان «ألا أخبركم»

قوله: (يا كابر الكبار ثلاثاً) أي قلنا ثلاث مرات على عادته في تكرير الشيء ثلاث مرات تأكيداً لئنه السامع على إحضار قلبه وفهمه للخبر الذي يذكره وفهم بعضهم أنه أن المراد بقوله: «ثلاثاً» عدد الكبار وهو بعيد، ويؤيد الأول أن أول رواية إسماعيل بن علي في استنباط المرتدين «أكبر الكبار الإشراك»، وعقوب والدين، وشهادة الزور ثلاثاً» وقد اختلف السلف فذهب الجمهور إلى أن من الذنوب كباثر، ومنها صغائر، وشذت طائفة منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني فقال: ليس في الذنوب صغيرة بل كل ما نهى الله عنه كبيرة، ونقل ذلك عن ابن عباس، وحكاها القاضي عياض عن الحقيقين، واحتجوا بأن كل مخالفة لله فهي بالنسبة إلى جلاله كبيرة أهد ونسبه ابن

الذكر مظنة القدرة على الاكتساب. وكانوا في صفة الوالد على طريقين: أحدهما أن يأمر امرأته إذا قرب وضعا أن تطلق بجانب صغيرة، فإذا وضعت ذكراً أبنته وإذا وضعت أنثى طرحتها في الحفيرة، وهذا اليت بالفريق الأول. ومنهم من كان إذا صارت البنت سداسية قال لأما: طيبها وزينها لأزور بها ألقاها، ثم يعيد بها في الصحراء حتى يأتي البشر فيقول لها انظري فيها ويدفعها من خلفها ويطمعها، وهذا اللائق بالفريق الثاني، والله أعلم.

قوله: (وكره لكم قيل وقال) في رواية الشامي «وكان ينهى عن قيل وقال» كذا للأكثر في جميع المواضع بغير تنوين، ووقع في رواية الكشميهني هنا «قيل وقالاً» والأول أشهر، وفيه تعقب على من زعم أنه جائز ولم تقع به الرواية، قال الجوهري: قيل وقال اسمان، يقال كثير القيل وقال، كذا جزم بأههما اسمان، وأشار إلى الدليل على ذلك بدخول الألف واللام عليهما. وقال ابن دقيق العيد: لو كانا اسمين بمعنى واحد لكانت قول لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة، فأشار إلى ترجيح الأول. وقال الحبيب الطبري في قيل وقال ثلاثة أوجه: أحدها: أنها مصدران للقول، تقول قلت قولاً وقيلاً وقالاً والمراد في الأحاديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام لأنها تنزل إلى الخفاء قال: وإنما كرهه للمبالغة في الزجر عنه، ثانيها: إرادة حكاية أقوال الناس والبحث عنها ليخبر عنها فيقول: قال فلان كذا وقيل كذا، والنهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه، وإما لشيء مخصوص منه وهو ما يكرهه المحكي عنه. ثالثها: أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله: قال فلان كذا وقال فلان كذا، وعمل كراهة ذلك أن يكثر من ذلك بحيث لا يؤمن مع الزكاز من الزلل، وهو مخصوص بمن يقل ذلك من غير تثبت، ولكن يقلد من سماعه ولا يحاط له. قلت: ويؤيد ذلك الحديث الصحيح «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» أخرجه مسلم، وفي «شرح المشكاة» قوله: قيل وقال من قولهم قيل كذا وقال كذا، ويتألفها على كونهما فعلين محكيين متضمنين للضمير والإعراب على إيجرائهما جرى الأسماء خولن من الضمير، ومنه قوله: «إما الدنيا قيل وقال» وإدخال حرف التعريف عليهما في قوله: ما يعرف القال والقيل لذلك.

قوله: (وكثرة السؤال) تقدم في كتاب الزكاة بيان الاختلاف في المراد منه وهل هو سؤال المال، أو السؤال عن المشكلات والمضكلات، أو أهم من ذلك؟ وأن الأولى حله على العموم. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد به كثرة السؤال عن اختيار الناس وأحداث الزمان، أو كثرة سؤال إنسان بعينه عن تفاصيل حاله، فإن ذلك مما يكره المسؤول غالباً. وقد ثبت النهي عن الأغلوطن أخرجه أبو داود من حديث معاوية. وثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندر جداً، وإلما كرهوا ذلك لما فيه من التنطع والقول بالظن، إذ لا يخلو صاحبه من الخفاء. وأما ما تقدم في اللسان ذكره النبي صلى الله عليه وسلم للمسائل وعابها، وكذا في التفسير في قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم﴾ [الثلاثة: ١٠١] فذلك خاص بزمان نزول الوحي، ويشير إليه حديث «أعظم الناس جرماً عند الله من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله» وثبت أيضاً ذلك السؤال للمال وسدح من لا يخلف فيه كقوله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلخافاً﴾ [البقرة: ٢٧٣] وتقدم في الزكاة حديث «لا تزال المسألة بالمعدي حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم» وفي صحيح مسلم «إن المسألة لا تحمل إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو غرم مقلع، أو جائحة» وفي السنن قوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله» وفي سنن أبي داود «إن كنت لا بد سألنا فاسأل الصالحين» وقد اختلف العلماء في ذلك، والمعروف عند الشافعية أنه جائز لأنه طلب مباح فائده العارية، وحلوا الأحاديث الواردة على من سأل من الزكاة إجابة ممن ليس من أهلها، لكن قال النووي في «شرح مسلم»: «اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة. قال: واختلف أصحابنا في سؤال القادر على الكسب على وجهين أحدهما التحريم لظاهر الأحاديث. والثاني: يجوز مع الكراهة بشروط ثلاثة: أن لا يلع ولا يذل نفسه زيادة على ذلك نفس السؤال، ولا يؤدي المسؤول. فإن فقد شرط من ذلك حرم. وقال الفاكهاني: يتجنب من قال بكراهة السؤال مطلقاً مع وجود السؤال في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ثم السلف الصالح من غير تكبر، فالشارع لا يقر على مكروه. قلت: لعل من كره مطلقاً أراد أنه خلاف الأولى، ولا يلزم من وقوعه أن يخبر صفته ولا من تقريره أيضاً، وينبغي حل حال أولئك على السداد؛ وأن السائل منهم غالباً ما كان يسأل إلى عند الحاجة الشديدة، وفي قوله: «من غير تكبر» نظر فني الأحاديث الكثيرة الواردة في ذم السؤال كناية في إنكار ذلك.

(تبيين): جميع ما تقدم فيما سأل نفسه، وأما إذا سأل لغيره فالذي يظهر أيضاً أنه يختلف باختلاف الأحوال.

بطل إلى الأشعرية فقال: انقسام الذنوب إلى صفات وكبار هو قول عامة الفقهاء، وخالفهم من الأشعرية أبو بكر بن الطيب وأصحابه فقالوا: الماصي كلها كبار، وإما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها، كما يقال القبلة المحرمة صغيرة بالإضافة إلى الزنا وكلها كبار، قالوا: ولا ذنب عندنا يغفر واجباً باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة، ومرتبة في المشية غير الكفر، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرَ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. [النساء: ١١٦] وإجابوا عن الآية التي احتج أهل القول الأول بها وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ جِئْتُمْ بِكِبَارٍ مَا تَهْتُونَ عَنْهُ﴾. [النساء: ٣١] أن المراد الشرك. وقد قال الفراء: من قرأ «كبار» فالمراد بها كبير، وكبير الإثم هو الشرك، وقد يأتي لفظ الجميع والمراد به الواحد كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ قَوْمٌ نوح المرسلين﴾. [الشعراء: ١٠٥] ولم يرسل إليهم غير نوح، قالوا: وجواز العقاب على الصغيرة كجوازها على الكبيرة - قال الهذلي: قد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة إلى القول الأول، وقد الغزالي في «السيوط» إنكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقهاء. قلت: قد قيل إمام الحرمين المقول عن الأشعرية واختاره وبين أنه لا يخالف ما قاله الجمهور. فقال في «الإرشاد»: المرضي عندنا أن كل ذنب يعصى الله به كبيرة، فرب شيء يعد صغيرة بالإضافة إلى الأكران ولو كان في حق الملك لكان كبيرة، والرأب أعظم من عصي، فكل ذنب بالإضافة إلى مخالفته عظيم، ولكن الذنوب وإن عظمت فهي متفاوتة في رتبها. وظن بعض الناس أن الخلاف لفظي فقال: التحقيق أن للكثيرة اعتبارين: فبالنسبة إلى مقايضة بعضها لبعض فهي تختلف قطعاً، وبالنسبة إلى الأمر الناهي فكلها كبار أحد والتحقيق أن الخلاف معنوي، وإما جرى إليه الأخذ بظاهر الآية، والحديث الدال على أن الصفات تكفر باجتناب الكبائر كما تقدم، والله أعلم. وقال القرطبي: ما أفطه يصح عن ابن عباس أن كل ما نهى الله عز وجل عنه كبيرة لأنه خالف لظاهر القرآن في الفرق بين الصفات والكبار في قوله: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَارَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّامُ﴾. [التنجيم: ٢٢] وقوله: ﴿إِنْ جِئْتُمْ بِكِبَارٍ مَا تَهْتُونَ عَنْهُ نَكُفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فجعل في المنهيات صفات وكبار، وفرق بينهما في الحكم إذ جعل تكفير السيئات في الآية مشروطاً بالمنهيات الكبائر، واستثنى اللطم من الكبائر والفواحش، وكيف يغني ذلك على حبر القرآن؟ قلت: ويؤيده ما سياتي عن ابن عباس في تفسير اللطم، لكن النقل المذكور عنه أخرجه إسماعيل القاضي والطبري بسند صحيح على شرط الشيخين إلى ابن عباس فالأولى أن يكون المراد بقوله: «نهى الله عنه» عمولاً على نهى خاص وهو الذي قرن به وعيد كما قيد في الرواية الأخرى عن ابن عباس فيحمل مطلقه على مقيد جماعاً بين كلاميه. وقال الطبري: الصغيرة والكبيرة أمران نسيان، فلا بد من أمر يضافان إليه وهو أحد ثلاثة أشياء: الطاعة أو المعصية أو التواب. فأما الطاعة فكل ما تكفر الصلاة مثلاً هو من الصفات، وكل ما يكفره الإسلام أو الهجرة فهو من الكبائر. وأما المعصية فكل معصية يستحق فاعلها سببها وعيداً أو عقاباً أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق سبب معصية أخرى فهي كبيرة وأما التواب فاعل المعصية إذا كان من القريبين فالصغيرة بالنسبة إليه كبيرة، فقد وقعت المعصية في حق بعض الأنبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية أحد وكلامه فيما يتصلق بالوعيد والعقاب يخص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد أو العقاب في حق فاعلها. لكن يلزم منه أن مطلق قتل النفس مثلاً ليس كبيرة، كأنه وإن ورد الوعيد فيه أو العقاب لكن ورود الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشد فالحصاة ما قاله الجمهور وأن المثال المذكور وما أشبهه ينقسم إلى كبيرة وأكبر، والله أعلم. قال النووي: واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافاً كبيراً مشتراً، فروي عن ابن عباس أنها كل ذنب خشن الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب، قال: وجاء نحو هذا عن الحسن البصري، وقال آخرون: هي ما أودع الله عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه حداً في الدنيا. قلت: وعن نص على هذا الأخير الإمام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى، ومن الشافعية الماوردي ولفظه: الكبيرة ما وجبت فيه الحدود، أو توجه إليها الوعيد. والمقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به، إلا أن فيه انقطاعاً. وأخرج من وجه آخر متصل لا بأس ب رجاله أيضاً عن ابن عباس قال: كل ما توعده الله عليه بالنار كبيرة، وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بضوابط أخرى، منها قول إمام الحرمين: كل جريمة تؤذن بقلة أكرات مرتكبها بالدين ورقة الديانة. وقول الحلبي: كل محرم لعينه منهى عنه لعنى في نفسه. وقال الرافعي: هي ما أوجب الحد. وقيل: ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة. هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر أحد كلامه. وقد استشكل بأن كثيراً مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالمعقوق، وأجاب بعض الأئمة بأن مراد فاعله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة. وقال ابن عبد السلام في «القواعد»: لم أقف لأحد من العلماء على ضبط للكثيرة

(فصل قوله: «أكبر الكبائر») ليس على ظاهره من الحصر بل «من» فيه مقدرة، فقد ثبت في أشياء أخر أنها من أكبر الكبائر، منها حديث أنس في قتل النفس وسباني بيته في الذي بعده، وحديث ابن مسعود «أي الذنب أعظم» فذكر فيه الزنا بحيلة الجار وسباني بعد أبواب، وحديث عبد الله بن أنس الجهني مرفوعاً قال: «من أكبر الكبائر - فذكر منها - البين الغموس» أخرجه الترمذي بسند حسن، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد، وحديث أبي هريرة رفعه «إن من أكبر الكبائر استسالة المرأة في عرض رجل مسلم» أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن، وحديث بريدة رفعه «من أكبر الكبائر - فذكر منها - منع فضل الماء ومنع الفحل» أخرجه البزار بسند ضعيف، وحديث ابن عمر رفعه «أكبر الكبائر سوء الظن بالله» أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف، ويقرّب منه حديث أبي هريرة مرفوعاً «ومن أظلم ممن ذهب يخلّق كخلفي» الحديث وقد تقدم قريباً في كتاب اللباس، وحديث عائشة «أنفُس الرجال إلى الله الألد الخصم» أخرجه الشيخان، وتقدم قريباً حديث عبد الله بن عمرو «من أكبر الكبائر أن يسب الرجل أباه» ولكنه من جملة المعقوق، قال ابن دقيق العيد: يستفاد من قوله: «أكبر الكبائر» انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر، ويستتبط منه أن في الذنوب صفات، لكن فيه نظر، لأن من قال كل ذنب كبيرة فالكبائر والذنوب عنده متواردان على شيء واحد، فكأنه قيل: ألا ابتكم باكر الذنوب؟ قال ولا يلزم من كون الذي ذكر أنه أكبر الكبائر استرواها فإن الشرك بالله أعظم من جميع ما ذكر معه.

قوله: «الإشراك بالله» قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يراد به مطلق الكفر، ويكون تخصيصه بالذكر لغلبيته في الوجود، لاسيما في بلاد العرب، فذكر تنبيهاً على غيره من أصناف الكفر. ويحتمل أن يراد به خصوصه إلا أنه يرد على هذا الاحتمال أنه قد يظهر أن بعض الكفر أعظم من الشرك وهو التعطيل فيترجح الاحتمال الأول على هذا.

قوله: «وعقوق الوالدين» تقدم الكلام عليه قريباً وذكر قبله في حديث أنس الآتي بعده قتل النفس والمراد قتلها بغير حق.

قوله: «وكان متكئاً فجلس» في رواية بشر بن الفضل عن الجريدي في الشهادات «جلس وكان متكئاً» وأما في الاستئذان فكالأول.

قوله: «وقال ألا وقول الزور وشهادة الزور، ألا وقول الزور وشهادة الزور» لما زال بقوله حتى قلت لا يسكت) مكذا في هذه الطريق، ووقع في رواية بشر بن الفضل «فقال ألا وقول الزور، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت» أي غمناه يسكت إشفاقاً عليه لما راوا من انزعاجه في ذلك. وقال ابن دقيق العيد: اهتمام صلى الله عليه وسلم بشهادة الزور يحتمل أن يكون لأنها أسهل وقوعاً على الناس، والتهاون بها أكثر، ومفسدتها أيسر وقوعاً، لأن الحرامات بنو عنه المسلم، والمعقوق بنو عنه الطبع، وأما قول الزور فإن الحرامات عليه كبيرة فنحن الانتماء بها، وليس ذلك لنظمها بالنسبة إلى ما ذكر معها. قال: وأما عطف الشهادة على القول فينبغي أن يكون تأكيداً للشهادة لأنها لو حلت على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك، وإذا كان بعض الكذب منصوباً على عظمه كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾. [النساء: ١١٢] وفي الجملة فتراتب الكتب متفاوتة بحسب تفاوت مفسدها، قال: وقد نص الحديث الصحيح على أن النية والنية كبيرة، والنية تختلف بحسب القول المتناوب به، فالنية بالفن كبيرة ولا تساويها الغيبة بغير الخلقة أو الحية مثلاً، والله أعلم. وقال غيره: يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام، لأن كل شهادة زور قول زور بغير عكس، ويحتمل قول الزور على نوع خاص منه. قلت: والأولى ما قاله الشيخ، ويؤيده وقوع الشك في ذلك في حديث أنس الذي

٨- باب صلة المرأة أمها ولها زوج

٥٩٧٩- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي هِشَامٌ عَنْ غُرُورَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: قَلِمْتُ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، لِي عَهْدُ قُرَيْشٍ وَمَنْعُهُمْ إِذْ عَاهَدُوا النَّبِيَّ ﷺ، مَعَ أَبِيهَا، فَاسْتَفَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي قَلِمْتُ وَهِيَ رَاغِبَةٌ فَأَصْلَحَهَا؟ قَالَ:

«نَعَمْ، حَبْلِي أُمْلِكُ». [رواجع: ٢٦٢٠، أخرجه مسلم: ١٠٠٣].

٥٩٨٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ سِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَهْيَانَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرْقَلًا أَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَمَا يَا مُؤْمَرُ؟ - يَا نَبِيَّ النَّبِيِّ ﷺ - يَا مُؤْمَرًا بِالصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْأَقْبَالِ، وَالصَّلَاةِ. [رواجع: ٧، أخرجه مسلم: ١٧٧٣، مطولاً].

قوله: (باب صلة المرأة أمها ولها زوج) ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث أبي سَهْيَانَ في قصة هِرْقَل، أورد منها طرفاً وهو قول أبي سَهْيَانَ «يَا مُؤْمَرُ يَا نَبِيَّ النَّبِيِّ ﷺ» وأورد عليه وسلم بالصلاة والصلاة، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الصحيح، وذكرت كثيراً من فوائده أيضاً في تفسير آل عمران، والمراد منه هنا ذكر الصلاة فيؤخذ حكم الترجمة من عمومها.

والثاني: حديث أسماء بنت أبي بكر الملقب إليه في الباب قبله أورد مملوفاً فقال: «وقال الليث حدثني هشام» وهو ابن عروة، وقد وقع لنا موصولاً في «مستخرج أبي نعيم» إلى الليث، ووقع لنا بعرو في «جزء أبي الجهم الملا» بن موسى «عن الليث». قال ابن بطال: فقه الترجمة من حديث أسماء أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح لأسماء أن تصل أمها ولم يشترط في ذلك مشاورة زوجها، قال: وفيه حجة لمن أباح للمرأة أن تتصرف في مالها بدون إذن زوجها. كما قاله، ولا يخفى أن القول بالاشتراط إن ثبت فيه دليل خاص يقدم على ما دل عليه عدم التقيد في حديث أسماء.

٩- باب صلة الأخ المُشرك

٥٩٨١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: رَأَى عُمَرُ حَلَّةَ سَيِّدَاءَ بُحَاةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنِعْ هَذِهِ وَأَلْبِسْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ الْوُفُودُ، قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا عِلَاقَ لَهُ». فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ، فَبَنَاهَا بِحَلْلٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ بِحَلَّةٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَلْبَسْتُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُعْطِكُمَا لِبَاسَهَا، وَلَكِنْ لِيُعَاهَا أَوْ تَكْسُوَهَا». فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ. [رواجع: ٨٨٦، أخرجه مسلم: ٢٠٦٨].

قوله: (باب صلة الأخ المُشرك) ذكر فيه حديث ابن عمر «رأى عمر حلة سيرة» ثياب «الحديث، وقد تقدم شرحه في كتاب اللباس». وقوله فيه: «ولكن تبيهما» وقع في رواية الكشيبي «وتبيهما».

١٠- باب فضل صلة الرَّحِمِ

٥٩٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُفَّانٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْيُؤُبِ قَالَ: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ. [رواجع: ١٣٩٦، أخرجه مسلم: ١٣، مطولاً].

٥٩٨٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُفَّانٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ وَأَبُوهُ عُفَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْيُؤُبِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ الْقَوْمُ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَ مَا لَهُ». فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ،

بعده، فدل على أن المراد شيء واحد. وقال القرطبي: شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها إلى الباطل من إلتاف نفس أو أخذ مال أو تخليل حرام أو تحريم حلال، فلا شيء من الكبار أعظم ضرراً منها ولا أكثر فساداً بعد الشرك بالله. وزعم بعضهم أن المراد بشهادة الزور في هذا الحديث الكفر. فإن الكافر شاهد بالزور وهو ضعيف، وقيل: المراد من يستحل شهادة الزور وهو بعيد، والله أعلم.

الحديث الثالث:

قوله: (عبيد الله بن أبي بكر) أي ابن أبي بكر بن مالك، ووقع كذلك في الشهادات من رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم عن شعبة.

قوله: (ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار أو مثل عن الكبار) كذا في هذه الرواية بالشك، وجزم في الرواية التي في الشهادات بالثاني قال: سئل البخ. ووقع في الديان عن عمر وهو ابن مَرْزُوق عن شعبة عن ابن أبي بكر «سمع أنساً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أكبر الكبار الإشراف بالله» الحديث وكذا رويته في «كتاب الإيمان لابن منته» وفي «كتاب القضاء للشافعي» من طريق أبي عامر العقدي عن شعبة وقد علق البخاري في الشهادات طريق أبي عامر ولم يستقله، وهذا موافق لحديث أبي بكر في أن المذكورات من أكبر الكبار لا من الكبار المطلقة.

قوله: (فقال ألا أنبئكم بأكثر الكبار؟ قال: قول الزور إلخ) هذا ظاهره أنه خص أكبر الكبار بقول الزور، ولكن الرواية التي أشرت عليها قبل تؤخذ بأن الأربعة المذكورات مشتركات في ذلك.

قوله: (أو قال شهادة الزور، قال شعبة وأكره ظني أنه قال شهادة الزور) قلت: ووقع الجزم بذلك في رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم في الشهادات، قال قتبية «وشهادة الزور» ولم يشك. ولمسلم من رواية خالد بن الحارث عن شعبة «وقول الزور» ولم يشك أيضاً. وفي هذا الحديث والذي قبله استحباب إعادة الموعظة ثلاثاً لتفهم، وإنزعاج الواصل في وعظه ليكون أبلغ في الوحي عنه والزجر عن فعل ما ينهى عنه، وفيه غلط أمر شهادة الزور لما يترتب عليها من المقامد وإن كانت مراتبها متفاوتة، وقد تقدم بيان شيء من أحكامها في كتاب الشهادات، وضابط الزور وصف الشيء على خلاف ما هو به، وقد يضاف إلى القول فيشمل الكذب والباطل، وقد يضاف إلى الشهادة فيختص بها، وقد يضاف إلى الفعل ومنه «لايس ثوبى زور» ومنه تسمية الشر الموصول زوراً كما تقدم في اللباس، وتقدم بيان الاختلاف في المراد بقوله تعالى: «والذين لا يشهدون زوراً». [الفرقان: ٧٧] وأن الرجوع أن المراد به في الآية الباطل والمراد لا يمحضونه، وفيه التحريض على مجاعة كبار الذنوب ليحصل تكفير الصغار بذلك كما وعد الله عز وجل، وفيه إشفاق التلميذ على شيخه إذا رآه مترعاً ونفي عدم غضبه لما يترتب على الغضب من تغير مزاجه، والله أعلم.

٧- باب صلة الأولاد المُشرك

٥٩٧٨- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُورَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَخْبَرَنِي أَسْمَاءُ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: أَتَيْتُ أُمِّي رَاغِبَةً، فَبِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَصْلَحَهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [الممتحنة: ٨]. [رواجع: ٢٦٢٠، أخرجه مسلم: ١٠٠٣، بدون قول ابن عينة].

قوله: (باب صلة الولد المُشرك) ذكر فيه حديث أسماء بنت أبي بكر «أتيت أمي وهي رغبة» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب المحبة، وتقدم بيان الاختلاف في قوله: «رغبة» هل هو بالميم أو اللوحد، قال الطيبي: الذي تحدد أن قولها: «رغبة» إن كان بلا قيد فالمراد رغبة في الإسلام لا غير، وإذا قرئت بقوله مشركة أو في عهد قريش فالمراد رغبة في صلي، وإن كانت الرواية «راغبة» بالميم فمعناها كراهة للإسلام. قلت: أما التي بالمرحلة فيتعين حل المطلق في على المقيد فإنه حديث واحد في قصة واحدة، وتعين القيد من جهة أخرى، وهي أنها لو جاءت رغبة في الإسلام لم تحتاج أسماء أن تستأذن في صلتها لتسبوع التائب على الإسلام من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأمره فلا يحتاج إلى استئلته في ذلك.

٢٦٣٧	٧٨- كتاب الأدب ١١- باب إثم القاطع	ح ٩٨٧
------	-----------------------------------	-------

في الأثر « وعند أحمد بسند رجاله ثقات عن عائشة مرفوعاً « صلة الرحم وحسن الجوار وحسن الخلق يعمران الديار ويزيدان في الأعمار » وأخرج عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » واليزار وصححه الحاكم من حديث علي نحو حديثي الباب قال: « ويدفع عنه ميتة السوء » ولأبي يعلى من حديث أنس رفته « إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر، ويدفع بهما ميتة السوء » فجمع الأثرين، لكن سنده ضعيف. وأخرج المؤلف في « الأدب المفرد » من حديث ابن عمر بلفظ « من اتقى ربه ووصل رحمه نسئ له في عمره، وثرى ماله، وأحبه أهله ».

قوله: (ويتيسر) يضم أوله وسكون الترن بعدها مهملة ثم حمزة أي يؤخر.

قوله: (في أثره) أي في أجله، وسمى الأجل أثرًا لأنه يتبع العمر، قال زمهر: والمرء ما عاش عُدود له أصل لا يتقضي العمر حتى ينتهي الأثر

وأصله من أثر مشيه في الأرض فإن من مات لا يبقى له حركة فلا يبقى لقلمه في الأرض أثر، قال ابن التين: ظاهر الحديث يمارض قوله تعالى: ﴿ فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ﴾ والجمع بينهما من وجهين:

أحدهما: أن هذه الزيادة كتابية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة، وعمارته وقته بما يتبعه في الآخرة، وصيافته عن تنضييعه في غير ذلك. ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة لأعمار من مضى من الأمم فأعطاه الله ليلة القدر. وحاصله أن صلة الرحم تكون سبباً للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجليل، فكانه لم يموت. ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي يتبع به من بعده، والصدقة الجارية عليه، الخلف الصالح. وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى.

ثانيهما: أن الزيادة على حقيقتها، وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعالم، وأما الأول الذي دلت عليه الآية فيالنسبة إلى علم الله تعالى، كان يقال للملك مثلاً: إن عمر فلان مائة مثلاً إن وصل رحمه، وستون إن قطعها. وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ يحوم الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾. [الرعد: ٣٩] فأخبر والإثبات بالنسبة لما في علم الملك، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا عو فيه البتة. ويقال له القضاء المبرم، ويقال للآول القضاء المعلق. والوجه الأول البقي بلفظ حديث الباب، فإن الأثر ما يتبع الشيء، فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور. وقال الطيبي: الوجه الأول أظهر، وإليه يشير كلام صاحب « الفائق » قال: ويجوز أن يكون المعنى أن الله يقضي أثر وأصل الرحم في الدنيا طويلاً فلا يسهل سرحاً كما يسهل أثر قاطع الرحم. ولما أشد أبو تمام قوله في بعض المراثي:

توفيت الأمال بعد محمد وأصبح في شغل عن السفر السفر

قال له أبو دلف: لم يمّت من قيل فيه هذا الشعر. ومن هذه المادة قول الخليل عليه السلام ﴿ واجمل لي لسان صدق في الآخرين ﴾

وقد ورد في تفسيره وجه ثالث، فأخرج الطبراني في « الصغير » بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال: ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصل رحمه أنسى له في أجله، فقال: إنه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى: ﴿ فإذا جاء أجلهم ﴾. [النحل: ٦١] الآية، ولكن الرجل تكون له النورية الصالحة يدعونه له من بعده. « وله في « الكبير » من حديث أبي شعبة الجهمي رفته « إن الله لا يؤخر نفساً إذا جاء أجلها، وإنما زيادة العمر ذرية صالحة » الحديث. وجزم ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفس الأتات عن صاحب البر في فهمه وعقله. وقال غيره في أعص من ذلك وفي وجود البركة في رزقه وعلمه ونحو ذلك.

١٣- باب من وصل وصلة الله

٥٩٨٧- حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَى سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْ خَلْقِهِ، قَالَتْ الرَّحْمَةُ: هَذَا مَقَامُ الْقَائِلِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَصْلِكَ، وَأَقْطَعَ مِنْ قَطْعِكَ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَهَوَ لَكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْزُقُوا إِنْ

وَتَصِلَ الرَّحْمُ، فَرَحَهَا. قَالَ: كَأَنَّهُ كَانَ عَلَى رَاحِلَيْهِ. [رواج: ١٣٩٦، أخرجه مسلم: ١٣، باختلاف.]

قوله: (باب فضل صلة الرحم) ينتح الرءاء وكسر الحاء المهملة، يطلق على الأقارب وهم من بينه وبين الآخر نسب، سواء كان يرثه أم لا، سواء كان ذا محرم أم لا. وقيل: هم الحارم فقط، والأول هو المرجح لأن الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال من ذوي الأرحام وليس كذلك. وذكر فيه حديث أبي أيوب الأنصاري « قال قيل: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة » أورد من وجهين، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: « أحب ما له » وفيه « تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة.

١١- باب إثم القاطع

٥٩٨٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: «إِنْ جَبَرَ مِنْ مُطْعِمٍ آخِرَةٌ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ». [أخرجه مسلم: ٢٥٥٦.]

قوله: (باب إثم القاطع) أي قاطع الرحم.

قوله: (لا يدخل الجنة قاطع) كذا أورد من طريق عقيل: وكذا عند مسلم من رواية مالك ومعمر كلهم عن الزهري: وقد أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » عن عبد الله بن صالح عن الليث وقال فيه: « قاطع رحم » وأخرجه مسلم والترمذي من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري كرواية مالك، قال سفيان: يعني قاطع رحم. وذكر ابن بطال أن بعض أصحاب سفيان رواه عنه كرواية عبد الله بن صالح فأخرج التفسير، وقد ورد بهذا اللفظ من طريق الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أخرجه إسماعيل القاضي في « الأحكام » ومن طريق أبي حريز مهملة وراه ثم زاي يوزن عظيم واسمه عبد الله بن الحسين قاضي سجستان عن أبي بردة عن أبي موسى رفته « لا يدخل الجنة مسلمن جمر ولا مصدق يسرح ولا قاطع رحم » أخرجه ابن حبان والحاكم. ولأبي داود من حديث أبي بكر رفته « ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعه الرحم » وللمصنف في « الأدب المفرد » من حديث أبي هريرة رفته « إن أعمال بني آدم تعرض كل شية خميس ليلة جمعة، فلا يقبل عمل قاطع رحم » وللطبراني من حديث ابن مسعود « إن أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم » وللمصنف في « الأدب المفرد » من حديث ابن أبي أوفى رفته « إن الرحمة لا تستزل على قوم فيهم قاطع الرحم » وذكر الطيبي أنه يحتمل أن يراد بالقوم الذين يساعدونه على قطيعة الرحم ولا ينكرونها عليه، ويحتمل أن يراد بالرحمة المطر وأنه يجبس عن الناس عموماً بشوم القاطع.

١٢- باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم

٥٩٨٥- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَعْيَدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسَبِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ. »

٥٩٨٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَبِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ. » [رواج: ٢٠٦٧، أخرجه مسلم: ٢٥٥٧.]

قوله: (باب من بسط له في الرزق لصلة الرحم) أي لأجل صلة رحمه.

قوله: (محمد بن معن) أي ابن محمد بن معن بن نضلة بنون مفتوحة ومعجمة ساكنة ابن عمرو، ولنضله جد الأعلى صحبة، وهو قليل الحديث موثق ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وكذا أبوه لكن له موضع آخر أو موضعان.

قوله: (مسعد هو ابن أبي سعيد) المقبري.

قوله: (من سره أن يسبط له في رزقه) في حديث أنس « من أحب » وللترمذي وحسنه من وجه آخر عن أبي هريرة « إن صلة الرحم عجة في الأهل، مثرة في المال، منسأة

قوله: (حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثنا عبد الله بن دينار) سليمان في هذا المتن ثلاثة أحاديث: أحدها: هذا، والآخر: الحديث الذي قبله - وقد سبق من طريقه في تفسير القتال ويأتي في التوحيد - والثالث حديثه عن معاوية بن أبي مزرود أيضا عن يزيد بن رومان وهو ثالث أحاديث الباب.

قوله: (الرحم شجرة) بكسر المعجمة وسكون الجيم بعدها نون، وجاء بضم أوله وقته رواية ولغة. وأصل الشجرة عروق الشجر المشبكة، والشجن بالتحريك واحد الشجون وهي طرق الأودية، ومنه قولهم: «الحديث ذو شجون» أي يدخل بعضه في بعض.

وقوله: (من الرحمن) أي أخذ اسمها من هذا الاسم كما في حديث عبد الرحمن بن عوف في السنن مرفوعاً «أنا الرحمن، خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي» والمتن أنها أثر من آثار الرحمة مشبكة بها، فالقاطع لها مقطع من رحمة الله. وقال الإسماعيلي: معنى الحديث أن الرحم اشتق اسمها من اسم الرحمن فلها به علقه، وليس معناه أنها من ذات الله. تعالى الله عن ذلك. قال القرطبي: الرحم التي توصل عامة وخاصة، فالعامة رحم الدين وتجب مواصالتها بالثودد والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحقة. وأما الرحم الخاصة فتزيد للنفقة على القريب وتقصد أحوالهم والتخالف عن زلاتهم. وتتفاوت مراتب استحقاقهم في ذلك كما في الحديث الأول من كتاب الأدب «الأقرب فالأقرب» وقال ابن أبي جرة: تكون صلة الرحم بالمال، وبالعمل على الحاجة، بدفع الضرر، وبطاقة الوجه، وبالدعاء. والمعنى الجامع ليصل ما أمكن من الخير، وبغض ما أمكن من الشر بحسب الطاقة، وهذا إما يستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة، فإن كانوا كفاراً أو نجساً فمقاطعتهم في الله هي صلتهم، بشرط بذل الجهد في وعظهم، ثم إعلامهم إذا أسروا أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق، ولا يسقط مع ذلك صلتهم بالدعاء لهم بظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثل.

قوله: (فقال الله) زاد الإسماعيلي في روايته «ها» وهذه الفاء عاطفة على شيء عذوف، وأحسن ما يقدّر له ما في الحديث الذي قبله «فقلت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، فقال الله إلخ»:

الحديث الثالث: حديث عائشة، وهو بلفظ حديث أبي هريرة الذي قبله إلا أنه بلفظ الغيبة. وفي الأحاديث الثلاثة تعظيم أمر الرحم، وأن صلتها مندوب مرغّب فيه وأن قطعها من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيه. واستدل به على أن الأسماء توقيفية، وعلى رجحان القول الصائر إلى أن المراد بقوله: «وعلم آدم الأسماء كلها» أسماء جميع الأشياء سواء كانت من الدواب أو من الصفات، والله أعلم.

١٤- باب قُبْلُ الرَّحْمِ بِلَالِهَا

٥٩٩٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: أَنَّ عَمْرُو بْنَ النَّضْرِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ جَهَاراً غَيْرَ مَرٍ يَقُولُ: «إِنَّ آلَ أَبِي - قَالَ عَمْرُو - فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ بَنِي جَعْفَرٍ يَاحَ - لَيْسُوا بِأَرْكَائِي، إِنَّمَا وَلِيُّ اللَّهِ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ».

زَادَ عَبْسَةُ بْنُ عَبْدِوَاحِدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ النَّضْرِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: «وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبْلَهَا بِلَالُهَا». يَخِي أَمْلَهَا بِرَيْلِهَا. [إخرجه مسلم: ٢١٥].

قوله: (باب) هو بالتونين (بمعنى الرحم بِلَالِهَا) بضم أوله بالثناة، ويجوز بفتح أوله بالحتانية، والمراد المكلف.

قوله: (حدثني) لغیر أبي ذر «حدثنا» وعمر بن عباس بالموحدة والمهمله هو أبو عثمان الباهلي البصري ويقال له الأهوازي، أصله من إحداهما وسكن الأخرى، وهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري، وانفرد به عن الستة. وحديث الباب قد حدث به أحد وعيى بن معين وغيرهما من شيوخ البخاري عن ابن مهدي، لكن ناسب تحريكه عنه كون صحابه سمي وهو عمرو بن العاص، ومحمد بن جعفر شيخه هو غندر وهو بصري، ولم أر الحديث المذكور عند أحد من أصحاب شعبة إلا أنه أخرجه الإسماعيلي من رواية أبي بن حفص عن عبد الملك بن إبراهيم الجعدي عن شعبة، ووهب بن حفص كذبوه.

بِسْمِ: ﴿فَقُلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقْتُلُوا رُوحَكُمْ﴾. [محمد: ٢٢] [إرجع: ٤٨٣٠، أخرجه مسلم: ٢٥٥٤].

٥٩٨٨- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللَّهُ: مَنْ وَصَلَكَ وَصَلْتَهُ، وَمَنْ لَفَطَكَ قَطَعَهُ». [إخرجه مسلم: ٢٥٥٤، زيادة].

٥٩٨٩- حَدَّثَنَا سَيِّدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُرْزُوقٍ، عَنْ تَزِيَةَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّحِمُ شَجَةٌ، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتَهُ، وَمَنْ لَفَطَهَا قَطَعَهُ». [إخرجه مسلم: ٢٥٥٥].

قوله: (باب من وصل وصله الله) أي من وصل رحمه.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك ومعاوية هو ابن أبي مزرود بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الراء بعدها مهملة، تقدم ضبطه وتسميته في أول الزكاة، ومعاوية بن أبي مزرود في هذا الباب حديث آخر وهو ثالث أحاديث الباب من طريق عائشة.

قوله: (إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ) تقدم تأويل فرغ في تفسير القتال، قال ابن أبي جرة: يحتمل أن يكون المراد بالخلق جميع المخلوقات، ويحتمل أن يكون المراد به المكلنين. وهذا القول يحتمل أن يكون بعد خلق السموات والأرض وإبرازها في الوجود، ويحتمل أن يكون بعد خلقها كتيباً في لوح المحفوظ كما في آية «وإذا فرغنا من الخلق» ويحتمل أن يكون بعد انتهاء خلق أرواح بني آدم عند قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لما أخرجه من صلب آدم عليه السلام مثل النسر.

قوله: (قامت الرحم فقلت) قال ابن أبي جرة: يحتمل أن يكون بلسان الحال ويحتمل أن يكون بلسان القول قولان مشهوران، والثاني أرجح. وعلى الثاني فهل تكلم كما هي أو خلق الله لها عند كلامها حياة وعقلاً؟ قولان أيضاً مشهوران، والأول أرجح لصلاحيته القدرة العامة لذلك، ولما في الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التي لا يحصرها شيء. قلت: وقد تقدم في تفسير القتال حل مياض له على الجواز، وأنه من باب ضرب المثل، وقوله أيضاً يجوز أن يكون الذي نسب إليه القول ملكاً يتكلم على لسان الرحم، وتقدم أيضاً ما يتعلق بزيادة في هذا الحديث من وجه آخر عن معاوية بن أبي مزرود وهي قوله: «فاخذت بحضرة الرحمن» وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني «إن الرحم أخذت بحضرة الرحمن» فحكيناها في «شرح الترمذي» أن المراد بالحضرة هنا قائمة العرش وأيد ذلك بما أخرجه مسلم من حديث عائشة «إن الرحم أخذت بقائمة من قوائم العرش» وتقدم أيضاً ما يتعلق بقوله: «هذا مقام العائذ بك من القطيعة» في تفسير القتال، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ «هذا مكان» بدل «مقام» وهو تفسير المراد أخرجه النسائي.

قوله: (أصل من وصلك وأقطع من قطعك) في ثاني أحاديث الباب من وجه آخر عن أبي هريرة «من وصلك وصلته ومن قطعك قطعه» قال ابن أبي جرة: الوصل من الله كتابة عن عظيم إحسانه، وإما خطاب الناس بما يفهمون، وكان ما أعظم ما يعطيه المحبوب لحبة الوصال وهو القربى منه وإسهامه بما يريد ومساعدته على ما يرضيه، وكانت حقيقة ذلك مستعيلة في حق الله تعالى عرف أن ذلك كتابة عن عظيم إحسانه لبعده. قال: وكذا القول في القطع، وهو كتابة عن حرمان الإحسان. وقال القرطبي: وسواء قلنا إنه يعني القول المنسوب إلى الرحم على سبيل الجواز أو الحقيقة أو إنه على جهة التقدير والتشليل كما يكون المتن: لو كانت الرحم من بقل وتكلم لقتلت كذا، ومثله «لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً» الآية، [المحشر: ٢١] وفي آخرها «وتلك الأمثال نضربها للناس» فمقصود هذا الكلام الإخبار بتأكد أمر صلة الرحم، وأنه تعالى أنزلها منزلة من استجار به فجاره فأدخله في حمايته، وإذا كان كذلك فجار الله غير غفول، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، وإن من يطالب الله بشيء من ذمته ثم يكبه على وجهه في النار» أخرجه مسلم.

الحديث الثاني:

وقوله: (أن عمرو بن العاص قال) عند مسلم عن أحد وعند الإسماعيلي عن يحيى بن معين كلاهما عن غندر بلفظ «عن عمرو بن العاص» ووقع في رواية بيان بشر عن قيس «سمعت عمرو بن العاص» وستأتي الإشارة إليها في الكلام على الطريق المتعلقة، وليس لقيس بن أبي حازم في الصحيحين عن عمرو بن العاص غير هذا الحديث، ولمعرو في الصحيحين حديثان آخران حديث «أي الرجال أحب إليك» وقد مضى في المناقب، وحديث «إذا اجتهد الحاكم» وسبأتي في الاعتصام، وله آخر معلق عند البخاري مضى في المبحث النبوي، وآخر مضى في التيمم، وعند مسلم حديث آخر في السحور، وهذا جميع ما له عنهما من الأحاديث المرفوعة.

قوله: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم جهاراً) يحتل أن يتعلق بالمفعول أي كان المسروع في حالة الجهر، ويحتل أن يتعلق بالفاعل أي أقول ذلك جهاراً، وقوله: «غير سر» تأكيد لذلك لدفع توهم أنه جهر به مرة وأخفاه أخرى، والمراد أنه لم يقل ذلك خفية بل جهر به وأشاعه.

قوله: (إن آل أبي) كذا للآثر بخلف ما يضاف إلى أداة الكنية، وثابته المستعلي في روايته لكن كنى عنه فقال: «آل أبي فلان» وكذا هو في روايتي مسلم والإسماعيلي، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع «فلان» بياض ثم كتب بعض الناس فيه «فلان» على سبيل الإصحاح، وفلان كناية عن اسم علم، ولهذا وقع لبعض رواة «إن آل أبي يعني فلان» وليبعضهم «إن آل أبي فلان» بالجزم.

قوله: (قال عمرو) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه.

قوله: (في كتاب محمد بن جعفر) أي غندر شيخ عمرو فيه.

قوله: (يياض) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين»: إن الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرغم، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكني عنه في الرواية فقرأه بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر إن آل أبي يياض، وهو فهم سيء عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي يياض، فضلاً عن قريش، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم وهي قريش، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله: «إن لم رحماً» وأبعد من حله على بني يياض وهم بطن من الأنصار لما فيه من التفسير أو الترخيم على رأي، ولا يناسب السياق أيضاً. وقال ابن التين: حذف التسمية لئلا يتأذى بالملك المسلمون من أبنائهم. وقال النووي: هذه الكتابة من بعض الرواة، خشى أن يصحح بالاسم فيترتب عليه مفسدة إما في حق نفسه، وإما في حق غيره، وإما معاً. وقال عياض: إن المكني عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص. وقال ابن دقيق العيد: كذا وقع مبهماً في السياق، وحله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي، فلو كان آل بني لأمكن، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لأنهم أخص من بني أمية والعام لا يفسر بالمخاص. قلت: لعل المراد القائل أنه أطلق لفظ العام وأراد المخاص، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت مراراً «إن آل بني» لكن وهب لا يعتمد عليه، بجزم الديلمطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية، ثم قال ابن دقيق العيد: إنه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئاً يرجع منه. قلت: قال أبو بكر بن العربي في «سراج المريد»: «كان في أصل حديث عمرو بن العاص» إن آل أبي طالب «فخير آل أبي فلان» كذا جزم به، وتعقب بعض الناس وبالغ في التشعيب عليه ونسب إلى التحامل على آل أبي طالب، ولم يصب هذا المنكر فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رحمه «إن لبي أبي طالب رحماً بلها» وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه أيضاً لكن أبهم لفظ طالب، وكان الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصاً في آل أبي طالب، وليس كما توهموه كما ساوضحه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ليسوا بأوليائي) كذا للآثر وفي نسخة من رواية أبي ذر «بأولياء» فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا النبي من لم يسلم منهم، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض، والمنفي على هذا المجموع لا للجميع. وقال الخطابي: الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين، ورجع ابن التين الأول وهو الأرجح، فإن من جلة آل أبي طالب علماً وجعفرأ وهما من أخص الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم لما هما من السابقة والقدم في الإسلام ونصر الدين، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب إلى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته، قلت: أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة تكلم أصحابنا في قيس فمنهم من رفع قدره

وقوله: (إن آل أبي) كذا للآثر بخلف ما يضاف إلى أداة الكنية، وثابته المستعلي في روايته لكن كنى عنه فقال: «آل أبي فلان» وكذا هو في روايتي مسلم والإسماعيلي، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع «فلان» بياض ثم كتب بعض الناس فيه «فلان» على سبيل الإصحاح، وفلان كناية عن اسم علم، ولهذا وقع لبعض رواة «إن آل أبي يعني فلان» وليبعضهم «إن آل أبي فلان» بالجزم.

قوله: (قال عمرو) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه.

قوله: (في كتاب محمد بن جعفر) أي غندر شيخ عمرو فيه.

قوله: (يياض) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين»: إن الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرغم، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكني عنه في الرواية فقرأه بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر إن آل أبي يياض، وهو فهم سيء عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي يياض، فضلاً عن قريش، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم وهي قريش، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله: «إن لم رحماً» وأبعد من حله على بني يياض وهم بطن من الأنصار لما فيه من التفسير أو الترخيم على رأي، ولا يناسب السياق أيضاً. وقال ابن التين: حذف التسمية لئلا يتأذى بالملك المسلمون من أبنائهم. وقال النووي: هذه الكتابة من بعض الرواة، خشى أن يصحح بالاسم فيترتب عليه مفسدة إما في حق نفسه، وإما في حق غيره، وإما معاً. وقال عياض: إن المكني عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص. وقال ابن دقيق العيد: كذا وقع مبهماً في السياق، وحله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي، فلو كان آل بني لأمكن، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لأنهم أخص من بني أمية والعام لا يفسر بالمخاص. قلت: لعل المراد القائل أنه أطلق لفظ العام وأراد المخاص، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت مراراً «إن آل بني» لكن وهب لا يعتمد عليه، بجزم الديلمطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية، ثم قال ابن دقيق العيد: إنه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئاً يرجع منه. قلت: قال أبو بكر بن العربي في «سراج المريد»: «كان في أصل حديث عمرو بن العاص» إن آل أبي طالب «فخير آل أبي فلان» كذا جزم به، وتعقب بعض الناس وبالغ في التشعيب عليه ونسب إلى التحامل على آل أبي طالب، ولم يصب هذا المنكر فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رحمه «إن لبي أبي طالب رحماً بلها» وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه أيضاً لكن أبهم لفظ طالب، وكان الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصاً في آل أبي طالب، وليس كما توهموه كما ساوضحه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ليسوا بأوليائي) كذا للآثر وفي نسخة من رواية أبي ذر «بأولياء» فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا النبي من لم يسلم منهم، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض، والمنفي على هذا المجموع لا للجميع. وقال الخطابي: الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين، ورجع ابن التين الأول وهو الأرجح، فإن من جلة آل أبي طالب علماً وجعفرأ وهما من أخص الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم لما هما من السابقة والقدم في الإسلام ونصر الدين، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب إلى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته، قلت: أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة تكلم أصحابنا في قيس فمنهم من رفع قدره

وقوله: (إن آل أبي) كذا للآثر بخلف ما يضاف إلى أداة الكنية، وثابته المستعلي في روايته لكن كنى عنه فقال: «آل أبي فلان» وكذا هو في روايتي مسلم والإسماعيلي، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع «فلان» بياض ثم كتب بعض الناس فيه «فلان» على سبيل الإصحاح، وفلان كناية عن اسم علم، ولهذا وقع لبعض رواة «إن آل أبي يعني فلان» وليبعضهم «إن آل أبي فلان» بالجزم.

قوله: (قال عمرو) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه.

قوله: (في كتاب محمد بن جعفر) أي غندر شيخ عمرو فيه.

قوله: (يياض) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين»: إن الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرغم، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكني عنه في الرواية فقرأه بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر إن آل أبي يياض، وهو فهم سيء عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي يياض، فضلاً عن قريش، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم وهي قريش، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله: «إن لم رحماً» وأبعد من حله على بني يياض وهم بطن من الأنصار لما فيه من التفسير أو الترخيم على رأي، ولا يناسب السياق أيضاً. وقال ابن التين: حذف التسمية لئلا يتأذى بالملك المسلمون من أبنائهم. وقال النووي: هذه الكتابة من بعض الرواة، خشى أن يصحح بالاسم فيترتب عليه مفسدة إما في حق نفسه، وإما في حق غيره، وإما معاً. وقال عياض: إن المكني عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص. وقال ابن دقيق العيد: كذا وقع مبهماً في السياق، وحله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي، فلو كان آل بني لأمكن، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لأنهم أخص من بني أمية والعام لا يفسر بالمخاص. قلت: لعل المراد القائل أنه أطلق لفظ العام وأراد المخاص، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت مراراً «إن آل بني» لكن وهب لا يعتمد عليه، بجزم الديلمطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية، ثم قال ابن دقيق العيد: إنه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئاً يرجع منه. قلت: قال أبو بكر بن العربي في «سراج المريد»: «كان في أصل حديث عمرو بن العاص» إن آل أبي طالب «فخير آل أبي فلان» كذا جزم به، وتعقب بعض الناس وبالغ في التشعيب عليه ونسب إلى التحامل على آل أبي طالب، ولم يصب هذا المنكر فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رحمه «إن لبي أبي طالب رحماً بلها» وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه أيضاً لكن أبهم لفظ طالب، وكان الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصاً في آل أبي طالب، وليس كما توهموه كما ساوضحه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ليسوا بأوليائي) كذا للآثر وفي نسخة من رواية أبي ذر «بأولياء» فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا النبي من لم يسلم منهم، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض، والمنفي على هذا المجموع لا للجميع. وقال الخطابي: الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين، ورجع ابن التين الأول وهو الأرجح، فإن من جلة آل أبي طالب علماً وجعفرأ وهما من أخص الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم لما هما من السابقة والقدم في الإسلام ونصر الدين، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب إلى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته، قلت: أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة تكلم أصحابنا في قيس فمنهم من رفع قدره

وقوله: (إن آل أبي) كذا للآثر بخلف ما يضاف إلى أداة الكنية، وثابته المستعلي في روايته لكن كنى عنه فقال: «آل أبي فلان» وكذا هو في روايتي مسلم والإسماعيلي، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع «فلان» بياض ثم كتب بعض الناس فيه «فلان» على سبيل الإصحاح، وفلان كناية عن اسم علم، ولهذا وقع لبعض رواة «إن آل أبي يعني فلان» وليبعضهم «إن آل أبي فلان» بالجزم.

قوله: (قال عمرو) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه.

قوله: (في كتاب محمد بن جعفر) أي غندر شيخ عمرو فيه.

قوله: (يياض) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين»: إن الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرغم، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكني عنه في الرواية فقرأه بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر إن آل أبي يياض، وهو فهم سيء عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي يياض، فضلاً عن قريش، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم وهي قريش، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله: «إن لم رحماً» وأبعد من حله على بني يياض وهم بطن من الأنصار لما فيه من التفسير أو الترخيم على رأي، ولا يناسب السياق أيضاً. وقال ابن التين: حذف التسمية لئلا يتأذى بالملك المسلمون من أبنائهم. وقال النووي: هذه الكتابة من بعض الرواة، خشى أن يصحح بالاسم فيترتب عليه مفسدة إما في حق نفسه، وإما في حق غيره، وإما معاً. وقال عياض: إن المكني عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص. وقال ابن دقيق العيد: كذا وقع مبهماً في السياق، وحله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي، فلو كان آل بني لأمكن، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لأنهم أخص من بني أمية والعام لا يفسر بالمخاص. قلت: لعل المراد القائل أنه أطلق لفظ العام وأراد المخاص، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت مراراً «إن آل بني» لكن وهب لا يعتمد عليه، بجزم الديلمطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية، ثم قال ابن دقيق العيد: إنه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئاً يرجع منه. قلت: قال أبو بكر بن العربي في «سراج المريد»: «كان في أصل حديث عمرو بن العاص» إن آل أبي طالب «فخير آل أبي فلان» كذا جزم به، وتعقب بعض الناس وبالغ في التشعيب عليه ونسب إلى التحامل على آل أبي طالب، ولم يصب هذا المنكر فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رحمه «إن لبي أبي طالب رحماً بلها» وقد أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه أيضاً لكن أبهم لفظ طالب، وكان الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصاً في آل أبي طالب، وليس كما توهموه كما ساوضحه إن شاء الله تعالى.

مردوه من وجه آخر ضعيف عنه كذلك، قال ابن أبي حاتم: وروي عن عكرمة وصعيد بن جبير وعبد الله بن بريدة ومقاتل بن حيان كذلك.

السادس: أبو بكر خاصة ذكره القرطبي عن المسبب بن شريك.

السابع: عمر خاصة أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن جبير، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد، وأخرجه ابن مردويه بسند واه جداً عن ابن عباس.

الثامن: علي أخرجه ابن أبي حاتم بسند منقطع عن علي نفسه مرفوعاً، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد قال: هو علي، وأخرجه ابن مردويه بسندين ضعيفين من حديث أسماء بنت عيسى مرفوعاً قالت: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صالح المؤمنين علي بن أبي طالب» ومن طريق أبي مالك عن ابن عباس مثله موقوفاً وفي سننه راو ضعيف، وذكره النقاش عن ابن عباس ومحمد بن علي الباقري وابنه جعفر بن محمد الصادق. قلت: فإن ثبت هذا فيه دفع توهم من توهم أن في الحديث المرفوع نقصاً من قدر علي رضي الله عنه ويكون للمضي أبا طالب ومن مات من آل كافراً، والثبت من كان منهم مؤمناً، وخص علي بالذكر لكونه رأسهم، وأشهر بلفظ الحديث إلى لفظ الآية المذكورة ونص فيها علي تبييناً بقدره ودفعاً لظن من توهم عليه في الحديث المذكور غشاً، ولو قطعن من كنى عن أبي طالب لذلك لاستغنى عما صنع، والله أعلم.

قوله: (وإذا عتبة بن عبد الواحد) أي ابن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن أبي أحبة بمهملتين مصنفراً وهو سعيد بن العاص بن أمية وهو موثق عندهم، وما له في البخاري سوى هذا الموضع للملقب، وقد وصله البخاري في كتاب البر والصلة فقال: «حدثنا محمد بن عبد الواحد بن عتبة حدثنا جدي» فذكره وأخرجه الإسماعيلي من رواية نهد بن سليمان عن محمد بن عبد الواحد المذكور وساقه بلفظ «سمعت عمرو بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنادي جهراً غير سر: إن بني أبي فلان ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله والذين آمنوا، ولكن لهم رحم» الحديث وقد قدمت لفظ رواية الفضل بن الموفق عن عتبة عن عبد أبي نعيم وأنها إخص من هذا.

قوله: (ولكن لما رحم أهلها بيلها، يعني أصلها بصلتها) كنا هم، لكن سقط التفسير من رواية النسفي، ووقع عند أبي فرج بعده «أهلها بيلاتها» وبعدة في الأصل: كذا وقع، وبيلها أجود وأصح. وبيلها لا أعرف له وجهاً، انتهى. وأخطه من قوله «كنا وقع» من كلام أبي فرج، وقد وجه الداودي فيما نقله ابن التين هذه الرواية على تقدير ثبوته بأن المراد ما أوصله إليها من الأذى على تركهم الإسلام وتعقبه ابن التين بأنه لا يقال في الأذى أبلاً، وجهها بضمهم بأن البلاء بالذمجي، بمعنى المعروف والإتمام، ولما كان الرجم مما يستحق المعروف أضيف إليها ذلك. كذا قال: أصلها بالمعروف اللائق بها. والتحقق أن الرواية إنما هي «بيلها» مشتق من أهلها، قال النووي: ضبطنا قوله «بيلها» بفتح الموحدة ويكرها وهما وجهان مشهوران. وقال عياض: رويناه بالكسر، ورايته للخطابي بالفتح. وقال ابن التين: هو بالفتح لا بالكسر وليضمهم بالكسر. قلت: بالكسر أوجه، فإنه من البلاء جمع بلل مثل جلل وجهه، ومن قاله بالفتح بناء على الكسر مثل قطام وحذام. والبلاء بمعنى البلل وهو النداء، وأطلق ذلك على الصلة كما أطلق اليأس على القطيعة، لأن النداء من شأنها تجمع ما يحصل فيها وتاليه، بخلاف اليأس فمن شأنه التفرق. وقال الخطابي وغيره: بللت الرجم بلاً وبلاً وبلاً أي نديتها بالصلة. وقد أطلقوا على الإطعام الندى وقالوا في الخيل ما تسدى كفه بحبر، فشبهت قطعة الرجم بالحرارة ووصلها بالماء الذي يطفي ببرد الحرارة، ومنه الحديث «بلوا أرحامكم ولو بالسلم» وقال الطبري وغيره: شبه الرجم بالأرض التي إذا وقع عليها الماء وسقاها حتى سبقها أزهرت ورويت فيها الخضرة فأشترت الحب والصفاء، وإذا تركت بشير سقي يبيت وظلت مفتحة فلا تنمر إلا البغضاء والجفاء، ومنه قوله سنة جواد أي لا مظهر فيها، ونافه جواد أي لا لين فيها. ويجوز الخطابي أن يكون معنى قوله: «أهلها بيلها» في الآخرة أي أشفع لها يوم القيامة. وتعقبه الداودي بأن سياق الحديث يؤذن بأن المراد ما يصلهم به في الدنيا، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال: «لما نزلت ﴿وانذر عشيرتَكِ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً فاجتمعوا، فمهم وخصم - إلى أن قال - يا فاطمة اتقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رحماً سابغاً ببيلها» وأصله عند البخاري بدون هذه الزيادة. وقال الطبري: في قوله: «بيلها» مبالغة بدعية وهي مثل قوله: ﴿إذا

١٥- باب تيس الواصل بالمكالي

٥٩٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَالْحَسَنِ

بْنِ عَمْرِو وَطَرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قَالَ سُفْيَانُ: لَمْ يَرْفَعْ الْأَعْمَشُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَرَفَعَهُ حَسَنٌ وَطَرِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَيْسُ الْوَاصِلِ بِالْمَكَالِيِّ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمَةُ وَصَلَّتْ».

قوله: (باب ليس الواصل بالمكالي) التعريف فيه للجنس.

قوله: (سفيان) هو الثوري؛ والحسن بن عمرو القمي بقاء وقاف مصنفراً، وطبر بكسر الفاء وسكون المهملة ثم راه هو ابن خليفة.

قوله: (عن مجاهد) أي الثلاثة عن مجاهد، وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص، وقوله: «قال سفيان» هو الراوي، وهو موصول بهذا الإسناد، وقوله: «لم يرفعه الأعمش ورفعته حسن وطبر» هذا هو المحفوظ عن الثوري، وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن يوسف القرياني عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو وحده مرفوعاً من رواية مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن الحسن بن عمرو موقوفاً وعن الأعمش مرفوعاً، وتابعه أبو فرج موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش، وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فرقع رواية الحسن بن عمرو وهو المتمدن ولم يختلفوا في أن رواية طبر بن خليفة مرفوعة. وقد أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن طبر ويشير بن إسماعيل كلاهما عن مجاهد مرفوعاً، وأخرجه أحمد عن جماعة عن شيوخه عن طبر مرفوعاً وزاد في أول الحديث: «إن الرحم معلقة بالعرش، وليس الواصل بالمكاف» الحديث.

قوله: (ليس الواصل بالمكالي) أي الذي يعطي لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير، وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر موقوفاً «ليس الوصل أن تصل من وصلك، ذلك القصاص، ولكن الوصل أن تصل من قطعك».

قوله: (ولكن) قال الطبري الرواية فيه بالتشديد ويجوز التخفيف.

قوله: (الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها) أي الذي إذا منع أعطى، وقطعت «ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمجهول، وفي أكثرها بفتحين، قال الطبري: المعنى ليست حقيقة الواصل ومن يمتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله، ولكنه من يتفضل على صاحبه. وقال شيخنا في: «شرح الترمذي» المراد بالواصل في هذا الحديث الكامل، فإن في المكافاة نوع صلة، بخلاف من إذا وصله قريبه لم يكافئه فإن فيه قطعاً بإعراضه عن ذلك، وهو من قبيل «ليس الشديد بالصرعة، وليس الغنى عن كثرة العرض» انتهى. وأقول: لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات: مواصل ومكافئ وقاطع، فالواصل من يتفضل ولا يتفضل عليه، والمكافئ الذي لا يزيد في الإطعام على ما يأخذ، والقاطع الذي يتفضل عليه ولا يتفضل. وكما تقع المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين، فمن بدأ حبشاً فهو الواصل، فإن جوزي سمي من جازاه مكافئاً، والله أعلم.

١٦- باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم

٥٩٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَسْمُوراً كُنْتُ اتَّخَذْتُ بِهَا فِي الْأَجَالِيَّةِ، مِنْ صِلَةٍ، وَعَقَلَةٍ، وَصَدَقَةٍ، هَلْ كَانَ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ قَالَ حَكِيمٌ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْلَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

وَيَقَالُ أَيْضاً عَنْ أَبِي الْيَمَانِ: اتَّخَذْتُ.

وَقَالَ مَقَرٌ وَصَالِحٌ وَأَبْنُ الْمُسَالِمِ: اتَّخَذْتُ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: اتَّخَذْتُ التَّيْرَ.

وَأَتَاهُمُ هَشَامٌ عَنْ أَبِيهِ. [راجع: ١٤٣٦، أخرجه مسلم: ١٢٣].

قوله: «باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم» أي هل يكون له في ذلك ثواب؟ وإنما لم يميز بالحكم لوجود الاختلاف في ذلك. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل كتاب الزكاة، وتقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان في الكلام على حديث أبي سعيد الخدري إذا أسلم العبد فحسن إسلامه.

قوله: «هل كان لي فيها من أجر؟» وهو تفسير رواية يونس بن يزيد عند مسلم «هل لي فيها من شيء؟» ووقع في رواية صالح بن كيسان «أفيها أجر؟» وفي رواية ابن مسافر «هل لي فيها من أجر؟».

قوله: «ويقال أيضاً عن أبي اليمان أئمت» كنا لأبي ذر، ووقع في رواية غيره، وقال أيضاً: «وعلى هذا فهو من كلام البخاري وفاضل» قال «هو البخاري».

قوله: «عن أبي اليمان أئمت» يعني بالثلاثة بدل الثلاثة، يشير إلى ما أورده هو في «باب شراء المملوك من الحر» في كتاب البيوع عن أبي اليمان بلفظ كنت أئمت أو أئمت بالشك، وكأنه سمعه منه بالوجهين؛ وتقدم في كتاب الزكاة ما صرحه عياض من ذلك. وقال ابن التين: «أئمت» بالثلاثة لا أعلم له وجهاً انتهى. ووقع عند الإسماعيلي: «أئمت» بجمع وأخره موحدة فقال: قال البخاري «يقال أئمت» قال الإسماعيلي: والتجيب تصحيف وإنما هو التحدث مأخوذ من الحديث وهو الإثم فكانه قال أتوقى ما يؤثم. قلت: وبهذا التأويل تقوى رواية «أئمت» بالجمع والموحدة ويكون التردد في اللفظتين وهما «أئمت» بمهملة ومثناة و«أئمت» بجمع وموحدة والمعنى واحد، وهو توقى ما يوقع في الإثم، لكن ليس المراد توقى الإثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر.

قوله: «وقال معمر وصالح وابن المسافر أئمت» يعني بالثلاثة، أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الزكاة، وهي في «باب فمن تصدق في الشرك ثم أسلم» وعزاها لمزي في «الأطراف» للصلاة، ولم أرها فيها، وأما رواية صالح وهو ابن كيسان فأخرجها مسلم، وأما رواية ابن المسافر فكذا وقع هنا بالألف واللام والمشهور فيه بمذهبها، وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر القهقي المصري أمير مصر، فوصلها الطبراني في «الأوسط» من طريق الليث بن سعد عنه.

قوله: «وقال ابن إسحاق الصحت الثبر» هكذا ذكره ابن إسحاق في السيرة النبوية فقال: «حدثني وهب بن كيسان قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول ليعيد بن عمير: حدثنا كيف كان بدء النبوة؟ قال فقال عبيد وأنا حاضر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في حراء من كل سنة شهراً، وكان ذلك مما تحت به قريش في الجاهلية، والتحدث الثبر» وقد تقدم التنبيه على ذلك في بدء الوحي في حديث عائشة في هذا المعنى: فكان يتحدث، وهو التمدد. ومضى التنبيه على ذلك في أول الكتاب.

قوله: «وتابعه هشام بن عروة عن أبيه» في رواية الكشيبي «وتابعهم» بصيغة الجمع، والأول أرجح فإن المراد بهذه المثابة مخصوص بتفسير التحدث بالثبر، ورواية هشام وصلها المؤلف في التمتع من طريق أبي أسامة عنه ولفظه أن حكيم بن حزام قال، فذكر الحديث وفيه «كنت أئمت بها يعني أئمت».

١٧- باب من ترك صبيّة غيره

حَتَّى تَلْعَبَ بِهِ، أَوْ قَلْبُهُ أَوْ مَا زَحَا.

٥٩٩٣- حَدَّثَنَا حِيَّانٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ خَالِدِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ سَعِيدٍ قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَيْصُ بْنُ أَصْفَرٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَنَةُ سَنَةٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ بِالْحَشِيَّةِ حَسَنَةٌ. قَالَتْ: فَذَهَبَتِ اللَّيْلُ بِحَاثِمِ الثُّبَوِيِّ فَوَرَّسَنِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعْنَاهُ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِي وَأَخِي، ثُمَّ أَيْلِي وَأَخِي، ثُمَّ أَيْلِي وَأَخِي».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَبِيتُ حَتَّى ذَكَرْتُ، فَنُحِيَ مِنْ بَقَائِهَا. [راجع: ٣٠٧١].

قوله: «باب من ترك صبيّة غيره حتى تلعب به» أي يبيض جسده.

قوله: «أو قلبها أو ما زحاهما» قال ابن التين: ليس في الخبر المذكور في الباب للتعبيل ذكر، فيحتمل أن يكون لما لم ينهها عن مس جسده صار كالتعبيل، وإلى ذلك أشار

ابن بطال، والذي يظهر في أن ذكر اللزج بعد التعبيل من المام بعد الحصاص، وأن الممازحة بالقول والقمل مع الصبيّة إما يقصد به التأسيس، والتعبيل من جملة ذلك، وحديث الباب عن أم خالد بنت خالد بن سعيد تقدم شرحه في «باب الخميصة السوداء» من كتاب اللباس، وعبد الله في هذا السند هو ابن المبارك، وخالد بن سعيد المذكور في السند تقدم بيان نسبه في كتاب الجهاد.

قوله: «فلعبت العيب بحاثم النبوة، فزورني أبي» أي نهزني، والوزير بزاي وموحدة ساكنة هو الزجر والمنع وزنه ومعناه.

قوله: «أبلي وأخلي» تقدم ضبطه والاختلاف فيه.

قوله: «ثم أبلي وأخلي» قال الداودي يستأد منه شيء «ثم» للمقارنة، وأبى ذلك بعض النحاة فقالوا لا تأتي إلا للترخي، كما قال، وتعقبه ابن التين بأن قال ما علمت أن أحداً قال إن ثم للمقارنة، وإنما هي للترتيب بالمهملة وقال وليس في الحديث ما ادعاه من المقارنة لأن الإيلاء يقع بعد الخلق أو الخلف. قلت: لعل الداودي أراد بالمقارنة للمقابلة فينتجه كلامه بعض النحاة.

قوله: «قال عبد الله» هو ابن المبارك وهو متصل بالإسناد المذكور.

قوله: «بقي» أي الثوب المذكور، كنا للاكثر، وفي رواية أبي ذر «بقيت» والمراد أم خالد.

قوله: «حتى ذكر» كنا للاكثر بذلك معجمة ثم كاف خفيفة مفتوحين ثم راء وفيه اكفاء، والتقدير ذكر الراوي زمناً طويلاً. وقال الكرماني: المعنى صار شيئاً مذكوراً عند الناس بخروج بقائه عن العادة. قلت: وكأنه قرأه «ذكر» بضم أوله لكن لم يقع عندنا في الرواية إلا بالفتح، ووقع في رواية أبي علي بن السكن «حتى ذكر دعراً» وهو يؤيد ما قمتم، وفي رواية أبي ذر عن الكشيبي «حتى دكن» بدال مهمل وكساف مكسورة ثم نون أي صار أدكن أي أسود، قال أهل اللغة: الدكن لون يضرب إلى السوداء، وقد دكن الثوب بالكسر يدكن بفتح الكاف ويضمها مع الفتح، وقد جزم جماعة بأن رواية الكشيبي تصحيف.

قوله: «يعني من بقائها» كنا للأصلي والضمير للخميسة أو لأم خالد بحسب التوجيهين للتقدمين.

١٨- باب رَحْمَةِ الْوَلَدِ وَتَقَبِيلِهِ وَمَعَاتِفِهِ

وَقَالَ ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ.

٥٩٩٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ قَالَ: كُنْتُ شَاهِداً لِابْنِ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ ذِمِّ الْيَهُودِيِّ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: انْظُرُوا إِلَيَّ هَذَا، يَسْأَلُنِي عَنْ ذِمِّ الْيَهُودِيِّ، وَقَدْ قَالُوا ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «هَمَّا رِيحَانَتَانِي مِنَ الدُّنْيَا». [راجع: ٣٧٥٣].

٥٩٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ: جَاءَنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَانِ تَسْأَلُنِي، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي غَيْرَ كَسْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا فَحَسَمَتْهُمَا بَيْنَ ابْنَيْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَدَّثْنَاهُ، فَقَالَ: «مَنْ يَلِي مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ شَيْئاً، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سَعِيرًا مِنَ النَّارِ». [راجع: ١٤١٨، أخرجه مسلم: ٢٦٢٩].

٥٩٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا الثَّيْتُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ سَلَمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو قَادَةَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمَامَهُ بَنَتُ أَبِي الْقَاصِ عَلَى عَائِيقِهِ، فَصَلَّى، فَبَادَا رَكَعٌ وَضَعٌ، وَإِذَا رَفَعَ رَفَعَهَا. [راجع: ٥١٦، أخرجه مسلم: ٥٤٣].

٥٩٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ

اتتهى. والذي يظهر أن ابن عمر لم يقصد ذلك الرجل بيته بل أراد التنبيه على جفاء أهل العراق وغلبة الجهل عليهم بالنسبة لأهل الحجاز، ولا مانع أن يكون بعد ذلك ألقى السائل عن خصوص ما سألته عنه لأنه لا يجل له كتمان العلم إلا إن حل على أن السائل كان محتسباً. ويؤكد ما قلته أنه ليس في القصة ما يدل على أن السائل المذكور كان من أغان على قتل الحسين، فإن ثبت ذلك فالقول ما قال ابن بطال والله أعلم.

الحديث الثاني:

قوله: (عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم، ومضى في الزكاة من رواية ابن المبارك عن معمر «عبد الله بن أبي بكر بن حزم» فنسب أباه لجده أبيه وإدخال الزهري بيته وبين عروة رجلاً عما يؤذن بأنه قليل التلخيص، وقد أخرجه الترمذي مختصراً من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن معمر بإسقاط عبد الله بن أبي بكر من السند، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الزهري سمعه من عروة مختصراً وسمعه عنه مطولاً ولا فارقول ما قال ابن المبارك.

قوله: (جاءني امرأة ومعه بنتان) لم ألق على أسمائهن، وسقطت الروايل غير أبي ذر من قوله: «ومعه» وكذا هو في رواية ابن المبارك.

قوله: (فلم تجد عندي غير ثمرة واحدة فأعطيتها فقسمتها بين ابنتيها) زاد معمر «ولم تأكل منها شيئاً».

قوله: (لم قامت فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فحدثه)

هكذا في رواية عروة. ووقع في رواية عراك بن مالك عن عائشة «جاءني مسكينة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات فأطعت كل واحدة منهن ثمرة، ورفعت ثمرة إلى فيها تأكلها فاستلعمتها ابتهاجاً فشقت الثمرة التي كانت تريد أن تأكلها، فأعجبني شأنها» الحديث أخرجه مسلم. وللطبراني من حديث الحسن بن علي نحوه، ويمكن الجمع بأن مرادها بقولها في حديث عروة فلم تجد عندي غير ثمرة واحدة أي أحصاها بها، ويحتمل أنها لم يكن عندها في أول الحال سوى واحدة فأطعتها ثم وجدت ثنتين، ويحتمل تعدد القصة.

قوله: (من يلي من هذه البنات شيئاً) كذلك للأكثر بفتح تاء مفتوحة أوله من

الولاية، وللكنشيهي بموحدة مضموه من البلاء، وفي رواية الكنشيهي أيضاً «بشيء» وقواه عياض وأبده برواية شعيب بلفظ «من ابتلي» وكذا وقع في رواية معمر عند الترمذي، واختلف في المراد بالابتلاء هل هو نفس وجودهن أو ابتلي بما يصدر منهن، وكذلك هل هو على العموم في البنات، أو المراد من انصف منهن بالحاجة إلى ما يفعل به.

قوله: (فأحسن إليهن) هذا يشعر بأن المراد بقوله في أول الحديث: «من هذه» أكثر من واحدة، وقد وقع في حديث أنس عند مسلم «من حال جاريتين» ولأحد من حديث أم سلمة «من أشفق على ابنتين أو أختين أو ذاتي قرابة يتحسب عليهما» والذي يقع في أكثر الروايات بلفظ الإحسان وفي رواية عبد المجيد فصر عليهن، ومثله في حديث عتبة بن عامر في «الأدب المفرد» وكذا وقع في ابن ماجه وزاد «وأطعمهن وسقاهن وكساهن» وفي حديث ابن عباس عند الطبراني فأنفق عليهن وزوجهن وأحسن أدبهن وفي حديث جابر عند أحد وفي «الأدب المفرد» «يؤيهن ويرحمهن ويكفلهن» زاد الطبري فيه «ويزوجهن» وله نحو من حديث أبي هريرة «في الأوسط» وللترمذي وفي «الأدب المفرد» من حديث أبي سعيد «فأحسن صفتين واتقى الله فيهن» وهذه الأوصاف يجمعها لفظ «الإحسان» الذي اقتصر عليه في حديث الباب، وقد اختلف في المراد بالإحسان هل يقتصر به على قدر الواجب أو بما زاد عليه؟ والظاهر الثاني، فإن عائشة أعطت المرأة الثمرة فأثرت بها ابنتيها فوفعتها النبي صلى الله عليه وسلم بالإحسان بما أشار إليه من الحكم المذكور، فدل على أن من فعل معروفاً لم يكن واجباً عليه أو زاد على قدر الواجب عليه عد حسناً، والذي يقتصر على الواجب وإن كان يوصف بكونه حسناً لكن المراد من الوصف المذكور قدر زائد، وشرط الإحسان أن يوافق الشرع لا ما خالفه، والظاهر أن الثواب المذكور إنما يحصل لفاعله إذا استمر إلى أن يحصل استغناؤه عن زوج أو غيره كما أشير إليه في بعض ألفاظ الحديث، والإحسان إلى كل أحد بحسب حاله، وقد جاء أن الثواب المذكور يحصل لمن أحسن لواحدة فقط ففي حديث ابن عباس المتقدم «قال رجل من الأعراب: أو اثنين؟ فقال: أو اثنين» وفي حديث عوف بن مالك عند الطبراني «قالت امرأة» وفي حديث جابر «وقيل» وفي حديث أبي هريرة «قلنا» وهذا يدل على تعدد السائلين، وزاد في حديث جابر «فراى بعض القوم أن لو قال وواحدة لقال وواحدة» وفي حديث أبي هريرة قلنا: وتئين؟ قال: وتئين. قلنا: وواحدة؟ قال: وواحدة» وشاهده حديث ابن مسعود رفعه «من كانت له ابنة فادبها وأحسن أدبها

وعنده الأفرغ بن حابس التميمي جالساً، فقال الأفرغ: إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً، فنظر إليه رسول الله ﷺ ثم قال: «من لا يرحم لا يرحم». [أخرجه مسلم: ٢٣١٨].

٥٩٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا مِقْبَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ أَغْرَبِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: تَقُولُونَ الصَّبِيَّانَ؟ فَمَا تَقُولُهُنَّ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَ أَمْلِكُ لَكَ أَنْ تَزُوجَ اللَّهَ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ». [أخرجه مسلم: ٢٣١٧].

٥٩٩٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَتِي، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السُّبْيِ تَحْلُبُ لَدَيْهَا تَسْفِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السُّبْيِ اخْلَعَتْهُ، فَأَلَمَتْهُ بِحَلِيَّتِهَا وَارْحَمَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرَوْنَ حَلِيَّةَ طَارِحَةَ وَلَكِنَّا فِي النَّارِ». قلنا: لا، وهي تغيب على أن لا تطرحه، فقال: «لله أرحم بعباده من هَلِيَّةَ بَوْلَكِيَاء». [أخرجه مسلم: ٢٣٥٤].

قوله: (باب رحة الولد وقليله ومعاقبته) قال ابن بطال: يجوز تقْيِيلُ الولد الصغير في كل عضو منه وكذا الكبير عند أكثر العلماء ما لم يكن عورة، وتقدم في مناقب فاطمة عليها السلام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها، وكذا كان أبو بكر يقبل ابنته عائشة.

قوله: (وقال ثابت عن أنس: أخذ النبي صلى الله عليه وسلم إبراهيم قبله وشبهه) سقط هذا التعليق لأي ذر عن غير الكنشيهي، وقد وصله المؤلف في الجناز من طريق قريش بن حبان عن ثابت في حديث طويل. وإبراهيم هو ابن النبي صلى الله عليه وسلم من مارية القبطية، ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث:

الحديث الأول: حديث ابن عمر.

قوله: (مهدي) هو ابن ميمون، وثبت ذلك في رواية أبي ذر.

قوله: (ابن أبي يعقوب) هو محمد بن عبد الله الفسي البصري، وابن أبي نعم بضم النون وسكون المهملة هو عبد الرحمن، واسم أبيه لا يعرف، والسند كله إلى عبد الرحمن هذا بصريون، وهو كوفي عابد اتفقوا على توثيقه، وشذ ابن أبي خيثمة فحكى عن ابن معين أنه ضعفه.

قوله: (كنت شاهداً لابن عمر) أي حاضراً عنده.

قوله: (وسأله رجل) الجملة حالية، واسم الرجل السائل ما عرفته.

قوله: (عن دم البعوض) تقدم في المناقب بلفظ «الذباب» بضم الميمجمة وموحدين، قال الكرماني لعله سأل عنهما معاً. قلت: أو أطلق الراوي الذباب على البعوض لقرب شبهه منه وإن كان في البعوض معنى زائد، قال الجاحظ: العرب تطلق على النحل والذئب وما أشبه ذلك ذباباً.

قوله: (وقد قلوا ابن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني الحسين بن علي.

قوله: (وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول) هي جملة حالية.

قوله: (وبجائتي) كذلك للأكثر، ولأبي ذر عن المستملي والحوي «وبجاني» بكسر النون والتخفيف على الإفراد وكذا عند التنسي، ولأبي ذر عن الكنشيهي «وبجائتي» بزيادة تاء التثنية، قال ابن التين: وهو وهم والصواب «وبجائتي». قلت: كأنه قرأه بفتح المثناة وتشديد الياء الأخيرة على التنبيه فجعله وهماً، ويجوز أن يكون بكسر المثناة والتخفيف فلا يكون وهماً، والمراد بالرياحان هنا الرزق قاله ابن التين، وقال صاحب «الغائت»: أي هما من رزق الله الذي رزقته، يقال سبحانه الله وريحانه أي أصبح الله وأستزقه، ويجوز أن يريد بالرياحان المشوم يقال بجاني بطاقة ريحان، والمعنى أنهما عما أكرمني الله وجباني به، لأن الأولاد يشمون ويقبلون فكأنهم من جملة الرياحين.

قوله: (من الدنيا) أي نعيي من الرياحان الدنيوي، وقال ابن بطال يؤخذ من الحديث أنه يجب تقديم ما هو أوكد على المرء من أمر دينه لإنكار ابن عمر على من سأل عنه دم البعوض مع تركه الاستغفار من الكبرياء التي ارتكبتها بالإعانة على قتل الحسين فرجعه بذلك، وإنما خصه بالذكر لعظم قدر الحسين ومكانته من النبي صلى الله عليه وسلم

وعلمها فأحسن تعليمها وأوسع عليها من نعمة الله التي أوسع عليه « أخرجه الطبراني بسند واه.

قوله: (كن له مراً من النار) كذا في أكثر الأحاديث التي أشرت إليها، ووقع في رواية عبد المجيد « حجاباً » وهو بمعناه. وفي الحديث تأكيد حتى النبات لما فيه من الضعف غالباً عن القيام بمصالح أنفسهم، بخلاف الذكور لما فيهم من قوة البدن وجزالة الرأي وإمكان التصرف في الأمور المحتاج إليها في أكثر الأحوال. قال ابن بطال: وفيه جواز سؤال المحتاج، وسخاء عائشة لكونها لم تجد إلا تمره فأكرت بهاء، وأن القليل لا يتسع التصديق له لحفارته، بل ينبغي للمتصدق أن يتصدق بما يسر له قتل أو كثر. وفيه جواز ذكر المعروف إن لم يكن على وجه الفخر ولا للمنة. وقال النووي تبعاً لابن بطال: إنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهون النبات، فجاء الشرع بزجرهم عن ذلك، ورغب في إقبالهم وترك تعلقهم بما ذكر من الثواب الموعود به من أحسن إليهم وجاهد نفسه في الصبر عليهم. وقال شيخنا في « شرح الترمذي »: يجمل أن يكون معنى الابتلاء هنا الاختبار، أي من اختبر بشيء من النبات لينظر ما يفعل أحسن إليهم أو يسيء، ولهذا قيده في حديث أبي سعيد بالتقوى، فإن من لا يتقى الله لا يأمن أن يتضرر من وكلة الله إليه، أو يقصر عما أمر بفعله، أو لا يقصد بفعله امتثال أمر الله وتحصيل ثوابه والله أعلم.

الحديث الثالث:

قوله: (وأما بنت أبي العاص) أي ابن الربيع، وهي ابنة زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (إذا رُكِعَ وضع) كذا للأكثر بحذف المفعول وللكنهية « وضعها » وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الصلاة في أبواب ستره للمصلي، ووقع هنا بلفظ «ركع» وهناك بلفظ «سجد» ولا منافاة بينهما بل يحمل على أنه كان يفعل ذلك في حال الركوع والسجود، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة، وهو رحمة الولد، وولد الولد ولد: ومن شفتته صلى الله عليه وسلم ورحمته لأمانة أنه كان إذا ركع أو سجد يجثى عليها أن تسقط فيضها بالأرض وكأنها كانت لتعلقها به لا تصير في الأرض فتجزع من مفارقتها، فيحتاج أن يحملها إذا قام. واستنبط منه بعضهم عظم قدر رحمة الولد لأنه تعارض حيثما المحافظة على المبالغة في الخشوع والمحافظة على مراعاة خاطر الولد تقدم الثاني، ويجمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك لبيان الجواز.

الحديث الرابع:

قوله: (أن أبا هريرة قال) كذا في رواية مشيخ، ووقع عند مسلم من رواية سفيان بن عيينة ومعه فرقهما كلامهما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

قوله: (وعنده الأقرع بن حابس) الجملة الحالية، وقد تقدم نسب الأقرع في تفسير سورة الحجرات، وهو من المؤلفة، وعن حسن إسلامه.

قوله: (إن في عشرة من الولد ما قبلت منهم أحلاماً) زاد الإسماعيلي في روايته « ما قبلت إنساناً قط ».

قوله: (من لا يرحم لا يرحم) هو بالرفع فيها على الخبر، وقال عياض: هو للأكثر، وقال أبو البقاء « من » موصولة ويجوز أن تكون شرطية فيقرأ بالجزم فيها، قال السهيلي: جعله على الخبر أشبه بسباق الكلام، لأنه سبق لرد على من قال: « إن في عشرة من الولد إن » أي الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم، ولو كانت شرطية لكان في الكلام بعض انقطاع لأن الشرط وجوبه كلام متأنف. قلت: وهو أولى من جهة أخرى لأن يصير من نوع ضرب المثل، ورجح بعضهم كونها موصولة لكون الشرط إذا أعقبه نفي ينفي غالباً بلم، وهذا لا يقتضي ترجيحاً إذا كان المقام لاحقاً بكونها شرطية. وأجاز بعض شراح « المشارق » الرفع في الجزأين بالجزم فيها والرفع في الأولى والجزم في الثانية وبالعكس فيحصل أربعة أوجه، واستبعد الثالث، ووجه بأنه يكون في الثاني بمعنى النهي أي لا تزحوا من لا يرحم الناس، وأما الرابع فظاهر وتقديره من لا يكن من أهل الرحمة فإنه لا يرحم، ومثله قول الشاعر:

قللت له أحمل فوق طورك إنها مطوقة من ياتها لا يضرها

وفي جواب النبي صلى الله عليه وسلم للأقرع إشارة إلى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل المحارم وغيرهم من الأجانب إنما يكون للشفقة والرحمة لا للذة والشهوة، وكذا الضم والشتم والمناقبة.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة، ووقع في رواية الإسماعيلي « عن هشام بن عروة عن أبيه ».

قوله: (جاء أعرابي) يجمل أن يكون هو الأقرع المذكور في الذي قبله، ويجمل أن يكون قيس بن عاصم التميمي ثم السعدي، فقد أخرجه أبو الفرج الأصبهاني في « الأغاني » ما يشعر بذلك ولفظه « عن أبي هريرة » عن قيس بن عاصم دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة فيها « فهل إلا أن تنزع الرحمة منك » فهذا أشبه بلفظ حديث عائشة. ووقع نحو ذلك لعينة بن حصن بن حذيفة الفزاري أخرجه أبو يعلى في مسنده بسند رجاله ثقات إلى أبي هريرة قال: « دخل عينة بن حصن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأه يقبل الحسن والحسين فقال: اتقبيلهما يا رسول الله؟ إن في عشرة فما قبلت أحدا منهم » ويجمل أن يكون وقع ذلك لجميعهم فقد وقع في رواية مسلم « قدم ناس من الأعراب فقالوا ».

قوله: (تقبيلون الصبيان) كذا للأكثر بحذف أداة الاستفهام، وثبتت في رواية الكشميهني.

قوله: (فما تقبلهم) وفي رواية الإسماعيلي « فوالله ما تقبلهم » وعند مسلم « قال: نعم. قالوا: لكنا والله ما نقبل ».

قوله: (أو أملك) هو بفتح الواو والمزة الأولى للاستفهام الإنكاري ومعناه التني، أي لا أملك، أي لا أقدر أن أجعل الرحمة في قلبك بعد أن نزعها الله منه. ووقع عند مسلم بحذف الاستفهام وهي مرادة، وعند الإسماعيلي « وما أملك » وله في أخرى « وما فني إن كان إن ».

قوله: (أن نزع) بفتح الهزة في الروايات كلها مفعول أملك وحكى بعض شراح « المصاييح » كسر الهزة على أنها شرط والجزء محذوف، وهو من جنس ما تقدم، أي إن نزع الله الرحمة من قلبك لا أملك لك ردعاً إليه. ووقع في نسخة عينة « قال النبي صلى الله عليه وسلم: من لا يرحم لا يرحم ».

الحديث السادس:

قوله: (حدثنا ابن أبي مريم) هو سعيد، ومثله هذا الحديث في الصحيحين عليه. وأبو غسان هو محمد بن مطرف، والإسناد منه فصاعداً مثنيون.

قوله: (قدم على النبي صلى الله عليه وسلم سبي) في روي الكشميهني « بسبي » ويضم قاف « قدم » وهذا السبي هو سبي هوازن.

قوله: (إذا امرأة من السبي تحلب ثديها تسقي) كذا للمستلمي والسرخسي يسكون المهمة من تحلب وضم اللام وتديها بالنصب وتسقي بفتح المشاء ويقاف مكسورة، وللباقين « قد تحلب » بفتح الحاء وتشديد اللام أي تهيأ لأن يحلب، وتديها بالرفع فهي رواية الكشميهني بالأفراد وللباقين « ثديها » بالثنية، وللكنهية « بسقي » بكسر الموحدة وفتح المهمة وسكون القاف وتوتير تحتانية وللباقين « تسمى » بفتح الميم المهمة من السبي وهو المشي بسرعة، وفي رواية مسلم عن الخولواتي وابن مسكر كلاماً عن ابن أبي مريم « تبني » بموحدة ساكنة ثم مثناة مفتوحة ثم غين معجمة من الابتداء وهو الطلب، قال عياض: وهو وهم، والصواب ما في رواية البخاري. وتعبه النووي بأن كلاً من الروايتين صواب، فهي ساعية وطالبة لولدها. وقال القرطبي: لا خفاء بحسن رواية « تسمى » ووضوحها، ولكن لرواية تبني وجهاً وهو تطلب ولدها، وحذف المفعول للملم به، فلا يغلط الراوي مع هذا الترجمة.

قوله: (إذا وجدت صبياً في السبي أخذته فألصقته بطهها) كذا للجميع ولمسلم، وحذف منه شيء يسه رواية الإسماعيلي ولفظه « إذا وجدت صبياً أخذته فأرضعت فوجدت صبياً فأخذه فأرضعته بطهها » وعرف من سياته أنها كانت قدلت صبيها وتضررت باجتماع اللبن في ثديها، فكانت إذا وجدت صبياً أرضعته ليخف عنها، فلما وجدت صبيها بعينه أخذته فآلظته. ولم أتف على اسم هذا الصبي ولا على اسم أمه.

قوله: (أثرون؟) بضم التاء أي أثقن؟

قوله: (قلنا لا، وهي تقدر على أن لا تطرحه) أي لا تطرحه طامعة ابداً. وفي رواية الإسماعيلي « قلنا لا والله إن ».

قوله: (لله) بفتح أوله لا م تأكيد، وصرح بالقسم في رواية الإسماعيلي فقال: « والله لله أرحم إن ».

قوله: (بعياده) كان المراد بالعباد هنا من مات على الإسلام، ويؤيده ما أخرجه أحمد والحاكم من حديث أس قال: « مر النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من أصحابه

وصي على الطريق، فلما رأت أمه القوم خشيت على ولدها أن يوطأ فأقبلت تسمى وتقول: ابني ابني، وسعت فأخذته، فقال القوم: يا رسول الله ما كانت هذه لتلقى ابنها في النار، فقال: ولا الله بطارح حبيبه في النار « فالعبر بجيبه يخرج الكافر. وكذا من شاء إدخاله من لم يتب من مرتكي الكبائر. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: لفظ العباد عام ومعناه خاص بالمؤمنين، وهو كقولهم تعالى: ﴿ وَرَحْمِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتِبُهَا لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] فهي عامة من جهة الصلاحية وخاصة بمن كتبت له قال: ويشتمل أن يكون المراد بأن رحمة الله لا يشبهها شيء، لمن سبق له منها نصيب من أي العباد كان حتى الحيوانات. وفيه إشارة إلى أنه ينبغي للمرء أن يجعل تعلقه في جميع أموره بالله وحده، وأن كل من فرض أن فيه رحمة ما حتى يقصد لأجلها فالله سبحانه وتعالى أرحم منه، فيلقد العاقل حاجته من هو أشد له رحمة، قال: وفي الحديث جواز نظر النساء المسليات، لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن النظر إلى المرأة المذكورة، بل في سياق الحديث ما يقتضي إفته في النظر إليها. في ضرب المثل بما يدرك الحواس لما لا يدرك بها لتحصيل معرفة الشيء على وجهه، وإن كان الذي ضرب به المثل لا يحاط بحقيقته لأن رحمة الله لا تدرك بالمقل ومع ذلك قربها النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين بحال المرأة المذكور. وفيه جواز ارتكاب أخف الضررين، لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه المرأة عن إرضاع الأطفال الذين أَرْضَعْتَهُمْ مع احتمال أن يكبر بعضهم فيتزوج بعض من أرضعته المرأة معه، لكن لما كانت حالة الإرضاع ناجزة، وما يخشى من المحرمية مترهم اغتر. قلت: ولفظ الصبي بالتذكير في الخبر يتنازع في ذلك، قال: وفيه أن الكفار خاطبون بفروع الشريعة، وقد يستدل به على عكس ذلك، فاما الأول فمن جهة أن الأطفال لولا أنهم كان بهم ضرورة إلى الإرضاع في تلك الحالة ما تركها النبي صلى الله عليه وسلم ترضع أحدا منهم، وأما الثاني هو أقوى فلاه أقرها على إرضاعهم من قبل أن تبين الضرورة اهد مخلصاً، ولا يخفى ما فيه.

١٩- باب جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةً جُزْءَ

٦٠٠- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ الْبَهْرَانِيُّ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ فِي مِائَةٍ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عَنْهُ سِتْمَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الْأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ تَرَوَحَّمُ الْخَلْقُ، حَتَّى تَرْتَفِعَ الْقُرُوسُ خَالِقَةً عَنْ وَلَدَيْهَا، حَتَّى أَنْ تَنْصِيَةَ». [الطبر: ٦، ٦٤٦٩، أخرجه مسلم: ٢٧٥٢].

قوله: (باب) جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ فِي مِائَةٍ جُزْءَ حكما ترجم ببعض الحديث، وفي رواية التسفي «باب من الرحمة» وللإساعي «باب» بغير ترجمة. قوله: (البهراني) يفتح الموحدة وسكون الهاء نسبة إلى قبيلة من قضاة يتهمي نسبهم إلى بهر ابن عمرو بن الحاف بن قضاة، نزل أكرمهم حصن في الإسلام.

قوله: (جعل الله الرحمة في مائة جزء) قال الكرمانى كان المعنى يتم بدون الظرف فلمل «في» زائدة أو متعلقة بمحذوف، وفيه نوع مبالغة إذ جعلها مظهروفا لما معنى بحيث لا يفوت منها شيء. وقال ابن أبي جرة: يحتمل أن يكون سبحانه وتعالى لما من على خلقه بالرحمة جعلها في مائة وعاء فأعبط منها واحداً للأرض. قلت: غلبت أكثر الطرق عن الظرف كرواية سعيد المقبري عن أبي هريرة «الأنبي في الرقاق» إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة «ولمسلم من رواية عطاء عن أبي هريرة» إن لله مائة رحمة «وله من حديث سلمان «إن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السماوات والأرض، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض» وقال القرطبي: يجوز أن يكون معنى «خلق» اخترع وأوجد، ويجوز أن يكون بمعنى قدر، وقد ورد خلق بمعنى قدر في لغة العرب فيكون المعنى أن الله أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السماوات والأرض. وقوله: «كل رحمة تسع طباق الأرض» المراد بها التنظيم والتكبير، وقد ورد التنظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيراً.

قوله: (فأمسك عنه تسعة وتسعين جزءاً) في رواية المقبري «وأرسل في خلقه وتسعين رحمة» وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم «وعبا عنه مائة إلا واحدة».

قوله: (وأُنزل في الأرض جزءاً واحداً) في رواية المقبري «وأرسل في خلقه كلهم رحمة» وفي رواية عطاء «أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم» وفي حديث سلمان «فجعل منها في الأرض واحدة» قال القرطبي هذا نص في أن الرحمة يراد

بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم. قوله: (فمن ذلك الجزء ترواحم الخلق، حتى ترتفع القُرُوس حافرها عن ولدها خشية أن تنصيه) وفي رواية عطاء «فيها يتعاطفون، وبها يتراحمون وبها تعطف الوحش على ولدها» وفي حديث سلمان «فيها تعطف الوالدة على ولدها، والوحش والطير بعضها على بعض» قال ابن أبي جرة: خص القُرس بالذكر لأنها أشد الحيوانات للآلوف الذي يعاين المخاطبون حركته مع ولده، ولما في القُرس من الحفة والسرعة في التنقل. ومع ذلك تجنب أن يصل الضرر منها إلى ولدها. ووقع في حديث سلمان عند مسلم في آخره من الزيادة «فإذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة مائة» وفيه إشارة إلى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراحمون بها أيضاً، وصرح بذلك المهلب فقال: الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في نفوسهم في الدنيا هي التي يتعاطفون بها يوم القيامة لتباعد بينهم. قال: ويجوز أن يستعمل الله تلك الرحمة فيهم فيرحمهم بها سوى رحمة التي وسعت كل شيء وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفاً بها، فهي التي يرحمهم بها زائداً على الرحمة التي خلقها لهم، قال: ويجوز أن تكون الرحمة التي أسكنها عند نفسه هي التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض، لأن استغفارهم لهم دال على أن في نفوسهم الرحمة لأهل الأرض. قلت: وحاصل كلامه أن الرحمة رحمتان، رحمة من صفة الذات وهي لا تتعد، ورحمة من صفة الفعل وهي المشار إليها هنا ولكن ليس في شيء من طرق الحديث أن التي عند الله رحمة واحدة بل اتفقت جميع الطرق على أن عنده تسعة وتسعين رحمة، وزاد في حديث سلمان أنه يكملها يوم القيامة مائة بالرحمة التي في الدنيا، فتعد الرحمة بالنسبة للخلق. وقال القرطبي: مقتضى هذا الحديث أن الله علم أن أنواع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع، فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مرافقهم، فإذا كان يوم القيامة كمل لعباده المؤمنين ما بقي فبلغت مائة وكلها للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿وَكُنَّا بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فإن رحيماً من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها، ويفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمت الدنيا ولا من غيرها إذا كمل كل ما كان في علم الله من الرحمت للمؤمنين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿فَسَأَكْتِبُهَا لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] الآية. وقال الكرمانى: الرحمة هنا عبارة عن القدرة المتصلة بإيصال الخير، والقدرة في نفسها غير متناهية، والتعلق غير متناه، لكن حصره في ماله على سبيل التمثيل تسليلاً للفهم وتقليلاً لما عند الخلق وتكثيراً لما عند الله سبحانه وتعالى، وأما مناسبة هذا العدد الخاص فمكسب القرطبي عن بعض الشراح أن هذا العدد الخاص أطلق لإرادة التكثير والمبالغة فيه، وتعقبه بأنه لم يجر عادة العرب بذلك في المائة وإنما جرى في السبعين، كما قال. وقال ابن أبي جرة: ثبت أن نار الآخرة تفضل نار الدنيا بتسع وستين جزءاً فإذا قوبل كل جزء برحمة زادت الرحمت ثلاثين جزءاً، فيؤخذ منه أن الرحمة في الآخرة أكثر من التسعة فيها. ويؤيد قوله: «غلبت رحيي غنيي». قلت: لكن تبقى مناسبة خصوص هذا العدد لخصم أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لكونه مثل عدد درج الجنة، والجنة هي محل الرحمة، فكان كل رحمة بإزاء درجة، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة، وأعلام منزلة من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة. وقال ابن أبي جرة: في الحديث إدخال السرور على المؤمنين، لأن العادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً بما يكون موعوداً. وفيه الحث على الإيمان، واتساع الرجاء في رحمت الله تعالى المدخرة. قلت: وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في الرقاق «فلو يعلم الكافر بكل ما عند الله من الرحمة لم يئأس من الجنة» وأفرده مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى.

٢٠- باب قُلِ الْوَلَدُ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ

٦٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَاكِلٍ، عَنْ غُفْرَوْنِ بْنِ شَرَحْبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْثَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَايِيَ خَلِيلَةَ جَارِلَةَ. وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾. [الفرقان ك ٦٨]. [راجع: ٤٤٧٧، أخرجه مسلم: ٨٦].

قوله: (باب قل الولد خشية أن يأكل معه) تنديد الكلام: قتل المرء ولده الخ

والضمير يعود للمقدّر في قوله قتل الولد. ووقع لأبي ذر عن المستلي والكشميني «باب أي الذنب أعظم» وعند النسفي «باب من الرحة» وذكر في حديث ابن مسعود «أي الذنب أعظم» الحديث، وسياقي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

٢١- باب وضع الصبي في الحجرة

قوله: (قال التيمي) هو موصول بالسند المذكور.
قوله: (لوقع في قلبي منه شيء) يعني شك هل سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان أو سمعه من أبي عثمان بنجر واسطة، وفي السند على الأول ثلاثة بصريون من التابعين في نسق من سليمان التيمي فصاعداً، وليس لأبي تيمية في البخاري إلا هذا الحديث وآخر سياقي في كتاب الأحكام من روايته عن جندب الجبلي.
قوله: (لوجدته عندي مكتوباً فيما سمعت) أي من أبي عثمان فكأنه سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه أو كان سمعه من أبي عثمان فثبتته فيه أبو تيمية، وانتزع منه بعضهم جواز الاعتماد في حديثهم على خطه ولو لم يذكر السماع، ولا حجة فيه لاحتمال التذكر في هذه الحالة، وقد ذكر ابن الصلاح المسألة ونقل الخلاف فيها، والراجح في الرواية الاعتماد.

٢٢- باب وضع الصبي على الفخذ

قوله: (قال التيمي: لوقع في قلبي منه شيء).
قلت: حدثت به كذا وكذا، فلم أسمعته من أبي عثمان، فطهرت فوجدته عندي مكتوباً فيما سمعت. [راجع: ٣٧٣٥].

قوله: (باب وضع الصبي على الفخذ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها، وذكر فيه حديث أسامة بن زيد.
قوله: (عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي، وأبو تيمية هو طريف بمهمله بوزن عظيم ابن جالد بالجيم المجيمي بالجيم مصفر.

قوله: (يفعلني على فخذيه ويقعد الحسن بن علي على فخذيه الآخر) استشكله الداودي فيما نقله ابن التين فقال: لا أدري ذلك وقع في وقت واحد لأن أسامة أكبر من الحسن، ثم أخذ يستدل على ذلك، والأمر فيه أوضح من أن يحتاج إلى دليل فإن أكثر ما قيل في عمر الحسن عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين وأما أسامة فكان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً، وقد أمره على الجيش الذي اشتمل على عدد كبير من كبار المسلمين كعمر كما تقدم بيانه في ترجمته في المناقب، وصرح جماعة بأنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن عشرين سنة، وذكر الواقدي في المغازي عن محمد بن الحسن بن أسامة عن أبيه قالوا: «توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسماء ابن تسع عشرة سنة» فيحتمل أن يكون ذلك وقع من النبي صلى الله عليه وسلم وأسماء مراهق والحسن ابن ستين مثلاً ويكون إقحامه أسامة في حجره لسبب اقتضى ذلك كمرض مثلاً أصاب أسامة، فكان النبي صلى الله عليه وسلم لحبه فيه ومعرته عنده عرضه بنفسه، فيحتمل أن يكون أقدم في تلك الحالة، وجاء الحسن ابن ابنة فاعلمه على الفخذ الأخرى وقال معتزاً عن ذلك «إني أحبهما» والله أعلم.

قوله: (وعن علي قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان) أما علي فهو علي بن عبد الله المنبجي، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان، وأما سليمان فهو التيمي للذكور قبل، ثم هو معطوف على السند الذي قبله وهو قوله: «حدثنا عبد الله بن محمد» فيكون من رواية البخاري عن علي، ولكنه عبر عنه بصيغة عن قال: «حدثنا عبد الله بن محمد إلخ» وعن علي إلخ «ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: «حدثنا عارم» فيكون من رواية البخاري عن شيخه بواسطة قرينه عبد الله بن محمد، ولا يستغرب ذلك من رواية الأقران ولا من البخاري فقد حدث بالكثير عن كثير من شيوخه ويدخل أحياناً بينهم الوساطة،

قوله: (قال التيمي) هو موصول بالسند المذكور.
قوله: (لوقع في قلبي منه شيء) يعني شك هل سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان أو سمعه من أبي عثمان بنجر واسطة، وفي السند على الأول ثلاثة بصريون من التابعين في نسق من سليمان التيمي فصاعداً، وليس لأبي تيمية في البخاري إلا هذا الحديث وآخر سياقي في كتاب الأحكام من روايته عن جندب الجبلي.
قوله: (لوجدته عندي مكتوباً فيما سمعت) أي من أبي عثمان فكأنه سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه أو كان سمعه من أبي عثمان فثبتته فيه أبو تيمية، وانتزع منه بعضهم جواز الاعتماد في حديثهم على خطه ولو لم يذكر السماع، ولا حجة فيه لاحتمال التذكر في هذه الحالة، وقد ذكر ابن الصلاح المسألة ونقل الخلاف فيها، والراجح في الرواية الاعتماد.

قوله: (باب وضع الصبي في الحجرة) ذكر فيه حديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع صبياً في حجره» وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وتقدم أيضاً قريباً في المعقبة، ويستفاد منه الرق بالأنف والطفل والصبر على ما يحدث منهم وعدم مواخذتهم لعدم تكليفهم.

٢٢- باب وضع الصبي على الفخذ

قوله: (قال التيمي: لوقع في قلبي منه شيء).
قلت: حدثت به كذا وكذا، فلم أسمعته من أبي عثمان، فطهرت فوجدته عندي مكتوباً فيما سمعت. [راجع: ٣٧٣٥].

قوله: (باب وضع الصبي على الفخذ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها، وذكر فيه حديث أسامة بن زيد.
قوله: (عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي، وأبو تيمية هو طريف بمهمله بوزن عظيم ابن جالد بالجيم المجيمي بالجيم مصفر.

قوله: (يفعلني على فخذيه ويقعد الحسن بن علي على فخذيه الآخر) استشكله الداودي فيما نقله ابن التين فقال: لا أدري ذلك وقع في وقت واحد لأن أسامة أكبر من الحسن، ثم أخذ يستدل على ذلك، والأمر فيه أوضح من أن يحتاج إلى دليل فإن أكثر ما قيل في عمر الحسن عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين وأما أسامة فكان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً، وقد أمره على الجيش الذي اشتمل على عدد كبير من كبار المسلمين كعمر كما تقدم بيانه في ترجمته في المناقب، وصرح جماعة بأنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن عشرين سنة، وذكر الواقدي في المغازي عن محمد بن الحسن بن أسامة عن أبيه قالوا: «توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسماء ابن تسع عشرة سنة» فيحتمل أن يكون ذلك وقع من النبي صلى الله عليه وسلم وأسماء مراهق والحسن ابن ستين مثلاً ويكون إقحامه أسامة في حجره لسبب اقتضى ذلك كمرض مثلاً أصاب أسامة، فكان النبي صلى الله عليه وسلم لحبه فيه ومعرته عنده عرضه بنفسه، فيحتمل أن يكون أقدم في تلك الحالة، وجاء الحسن ابن ابنة فاعلمه على الفخذ الأخرى وقال معتزاً عن ذلك «إني أحبهما» والله أعلم.

قوله: (وعن علي قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان) أما علي فهو علي بن عبد الله المنبجي، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان، وأما سليمان فهو التيمي للذكور قبل، ثم هو معطوف على السند الذي قبله وهو قوله: «حدثنا عبد الله بن محمد» فيكون من رواية البخاري عن علي، ولكنه عبر عنه بصيغة عن قال: «حدثنا عبد الله بن محمد إلخ» وعن علي إلخ «ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: «حدثنا عارم» فيكون من رواية البخاري عن شيخه بواسطة قرينه عبد الله بن محمد، ولا يستغرب ذلك من رواية الأقران ولا من البخاري فقد حدث بالكثير عن كثير من شيوخه ويدخل أحياناً بينهم الوساطة،

خَلَقْنَا إِسْمَاعِيلَ قَالَ: خَلَقَنِي مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الطَّلَبِيُّ، عَنْ أَبِي الْفَيْثِ مَوْلَى ابْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَمْلَأُ.

قوله: (باب الساعي على الأرملة) أي في مصالحها، ذكر فيه حديث أبي هريرة موصولاً وحديث صفوان بن سليم مرسلاً كلاماً من رواية مالك، وقد تقدم شرحه في كتاب التفقات.

٢٦- باب الساعي على المسكين

٦٠٠٧- خَلَقْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْلَمَةَ: خَلَقْنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْفَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله». وأخيه قال - يَشْكُ الْفَغْصِيُّ: «كَالْقَاتِمِ لَا يَفْتَرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يَغْطُرُ». [راجع: ٥٣٥٣، أخرجه مسلم: ٢٩٨٧].

قوله: (باب الساعي على المسكين) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله مقتصراً عليه دون المرسلي، ووقع في هذه الرواية «كالمجاهد في سبيل الله» وأحسبه قال يشك القسني وهو رواية عن مالك «كالقائم لا يفتري» ولفظ الرواية التي قبلها لإسماعيل بن أبي أيسر عن مالك «كالمجاهد أو كالذي يصوم» الحديث، وقد تقدم بيان ذلك وأضاحاً في كتاب التفقات.

٢٧- باب رَحْمَةِ النَّاسِ وَالْهَيْئِ

٦٠٠٨- خَلَقْنَا مُسَلِّمَةً: خَلَقْنَا إِسْمَاعِيلَ: خَلَقْنَا الْهُوْبَ، عَنْ أَبِي لَاحِبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَانَ مَالِكِ بْنِ الْخَوَرِثِ قَالَ: أَخْبَأَ النَّبِيُّ ﷺ، وَتَحَنَّنَ حَسِبَةً مُقَارِبُونَ، فَلَقْنَا عِيْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، فَظَنَّا أَنَّا اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، وَسَأَلْنَا عَنْ نَوْكَائِهِمْ أَهْلَنَا، فَأَخْبَرَنَا، وَكَانَ زَيْلًا رَجِيحًا، فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَعَلَمُوهُمْ وَمَرُّوهُمْ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي، وَإِذَا خَضَعْتَ الصَّلَاةَ، فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ يُؤَكِّدْكُمْ أَكْبَرُكُمْ». [راجع: ٦٧٨، أخرجه مسلم: ٦٧٤].

٦٠٠٩- خَلَقْنَا إِسْمَاعِيلَ: خَلَقَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُئِي مَوْلَى أَبِي بَكْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتِمَّا رَجُلٌ يَتَشَى بِطَرِيقِ، اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْفَقْرُ، فَوَجَدَ بَنُو قَرْظٍ لَهَا، فَشَرَبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْتَمِسُ، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْمَطَرِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْفَقْرِ، فَمِلَ إِلَيَّ كَيْ يَبْلُغَ بِي، فَقَالَ الْفَقْرُ فَلَمَّا خَفَهُ ثُمَّ امْسَكَ بِهِ، فَسَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَعَّرَ لَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ لَنَا فِي الْهَيْئِ اجْرَاءُ؟ فَقَالَ: «لِي كُلُّ ذَاتٍ كَبِدٌ وَهَلْجَةٌ اجْرَاءُ». [راجع: ١٧٣].

٦٠١٠- خَلَقْنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِي صَلَاةٌ وَلَقَمًا مَعًا، فَقَالَ أَخْرَأِي وَهُوَ لِي الصَّلَاةُ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَحْضًا، وَلَا تُرْخِمَ مَعًا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَخْرَأِيِّ: «لَقَدْ خَجَرْتُ وَأَسْبَحَا». يُرِيدُ رَحْمَةً اللَّهِ.

٦٠١١- خَلَقْنَا أَبُو نَعِيمٍ: خَلَقْنَا زَكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَى الْمُؤْمِنِينَ: لِي تَوَاحُيُهُمْ، وَتَوَاحُيُهُمْ، وَتَوَاحُيُهُمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى غَضُوهُ، لَتَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى». [أخرجه مسلم: ٢٥٨٦].

٦٠١٢- خَلَقْنَا أَبُو الزُّبَيْدِ: خَلَقْنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَسَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا، فَكُلَّ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ ذَابَتْ، إِلَّا كَانَ لَهُ حَقٌّ». [راجع: ٢٣٧٠، أخرجه مسلم: ٢٥٥٣].

غاث من هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله بمعنى القصة وقال: غريب. ومن طريق أبي سلمة عن عائشة نحوه وإسناده ضعيف

٢٤- باب فَضْلِ مَنْ يَقُولُ يِيمًا

٦٠٠٥- خَلَقْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْمُوَدَّابِ قَالَ: خَلَقَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: خَلَقَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا». وَقَالَ يَاصِبَةُ السَّيَّابَةُ وَالْوُسْطِيُّ. [راجع: ٥٣٠٤].

قوله: (باب فضل من يقول ييمًا) أي يريه ويثق عليه.

قوله: (عبد العزيز بن أبي حازم) أي سلمة بن دينار.

قوله: «أنا وكافل اليتيم» أي القيم بأمره ومصلحه، زاد مالك من مرسل صفوان بن سليم «كافل اليتيم له أو لغيره» ووصله البخاري في «الأدب المفرد» والطبراني من رواية أم سعيد بنت مرة الفهرية عن أبيها، ومعنى قوله له بأن يكون جدًا أو عمًا أو أبا أو غير ذلك من الأقارب، أو يكون أبو المولود قد مات فقوم أمه مقامه أو ماتت أمه فقام أبوه في التريبة مقامها. وأخرج الزيلز من حديث أبي هريرة موصولاً «من كفل يتيماً ذا قرابة أو لا قرابة له» وهذه الرواية تفسر المراد بالرواية التي قبلها.

قوله: (وأشار ياصبها السبابة) في رواية الكشيحي «السبابة» مهملة بدل الموحدة الثانية، والسبابة هي الأصعب التي تلي الإيهام سبب بذلك لأنها يسبح بها في الصلاة فيشار بها في التشهد لذلك، وهي السبابة أيضاً لأنها يسبب بها الشيطان حينئذ. قال ابن بطال: حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة، ولا منزلة في الآخرة أفضل من ذلك. قلت: قد تقدم الحديث في كتاب اللعان وفيه «وفرغ بينهما» أي بين السبابة والوسطى، وفيه إشارة إلى أن بين درجة النبي صلى الله عليه وسلم وكافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى، وهو نظير الحديث الآخر «بعثت أنا والساعة كهاتين» الحديث، وزعم بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك استوت إصبعاه في تلك الساعة ثم عادتا إلى حلقهما الطبيعية الأصلية تأكيداً لأمر كفالة اليتيم. قلت ومثل هذا لا يثبت بالأحتمال، ويكفي في إثبات قرب المنزلة من المنزلة أنه ليس بين الوسطى والسبابة أصبح أخرى، وقد وقع في رواية لأم سعيد المذكورة عند الطبراني «معني في الجنة كهاتين» يعني المسبحة والوسطى «إذا اتقى» ويعتدل أن يكون المراد قرب المنزلة حالة دخول الجنة، لما أخرجه أبو يعلى من حديث أبي هريرة رفعه «أنا أول من يفتح باب الجنة فإذا امرأة يتاجرني فقول: من أنت؟ فتقول: أنا امرأة تأتيت على إتيام لي» ورواته لا بأس بهم، وقوله: «يتاجرني» أي تتدخل معي أو تدخل في أئري، ويعتدل أن يكون مجموع الأمرين: سرعة الدخول، وعلمو المنزلة. وقد أخرج أبو داود من حديث عوف بن مالك رفعه «أنا وامرأة سمعاهما الحديثين كهاتين يوم القيامة: امرأة ذات منصب وجهال حست نفسها على تمامها حتى ماتوا أو بانوا» فهذا فيه قيد زائد وتقييده في الرواية التي أشرت إليها بقوله: «اتقى الله» أي فيما يتعلق باليتيم المذكور. وقد أخرج الطبراني في «المعجم الصغير» من حديث جابر «قلت يا رسول الله مم أخرب منه يتيماً؟ قال: مم كنت ضارباً منه ولعلك غير واثق مالك بماله» وقد زاد في رواية مالك المذكور «حتى يستحي عنه» فيستغنى منه أن للكفالة المذكورة أملاً. قال شيخنا في «شرح الترمذي» لعل الحكمة في كون كافل اليتيم يشبه في دخول الجنة أو شبهت منزلته في الجنة بالقرب من النبي أو منزلة النبي لكون النبي شأنه أن يبعث إلى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلاً لهم ومعلماً ومرشداً، وكذلك كافل اليتيم يقوم بكفالة من لا يعقل أمر دينه بل ولا دنياه، ويعرشد ويعلمه ويحسن أعباءه فظهرت مناسبة ذلك أحد ملخصاً.

٢٥- باب الساعي على الأرملة

٦٠٠٦- خَلَقْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَنِي مَالِكٌ، عَنْ صفوان بن سلمة، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، أو: كَالَّذِي يَصُومُ الْفَهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ». [راجع: ٥٣٥٣، أخرجه مسلم: ٢٩٨٧].

قوله: (بالسهر والحصى) أما السهر فلأن الألم يمنع النوم، وأما الحصى فلأن فقد النوم يثيرها. وقد عرف أهل الخلق بأنها حرارة غريزية تشتعل في القلب فتشرب منه في جميع البدن فتشتعل اشتعالا يضر بالأعمال الطبيعية. قال القاضي عياض: فتشبيه المؤمنين بالجسد الواحد تمثيل صحيح، وفيه تقرب لفهم وإظهار للمعاني في الصور المريئة، وفيه تعظيم حقوق

المسلمين والحض على تعاونهم وملاطفة بعضهم بعضاً وإقبال ابن أبي جرة: شبه النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بالجسد وأهله بالأعضاء، لأن الإيمان أصل وفروعه التكاليف، فإذا أخل المرء بشيء من التكاليف شأن ذلك الإخلال الأصل، وكذلك لجسد أصل كالشجرة وأعضاؤه كالأغصان، فإذا اشتكى عضو من الأعضاء اشتكت الأعضاء كلها كالشجرة إذا ضرب غصن من أغصانها اهتزت الأغصان كلها بالتحرك والاضطراب.

الحديث الخامس: حدثني أنس « ما من مسلم غرس غرساً » تقدم شرحه في المزارعة، وقوله: « أو دابة » إن كان مأخوذاً من دب على الأرض فهو من عطف الصام على الخاص، وإن كان المراد الدابة في العرف فهو من عطف جنس على جنس وهو الظاهر هنا. قال ابن أبي جرة: يدخل الفارس في عوم قوله إنسان، فإن فضل الله واسع، وفيه التنويه بقدر المؤمن وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عيناً. وفيه الترغيب في التصرف على لسان المعلم، والحض على التزام طريق المصلحين، والإرشاد إلى ترك المقاصد الفاسدة والترغيب في المقاصد الصالحة الداعية إلى تكثير الشواب، وأن تعاطي الأسباب التي اقتضتها الحكمة الربانية من عمارة هذه الدار لا ينافي العبادة ولا طريق الزهد ولا التوكل وفيه التحريض على تعلم السنة ليعلم المرء ما له من الخير فيربغ فيه، لأن مثل هذا الفضل المذكور في الغرس لا يترك إلا من طريق السنة. وفيه إشارة إلى أن المرء قد يصل إليه من الشر ما لم يعمل به ولا قصد إليه فيحذر من ذلك، لأنه لما جاز حصول هذا الخير بهذا الطريق جاز حصول مقابلة أهـ ملخصاً.

الحديث السادس: حديث جرير.

قوله: (عمر بن حفص) أي ابن غياث، والسند كله كوفيون.

قوله: (من لا يرحم لا يرحم) تقدم هذا المتن في أثناء حديث أبي هريرة في باب رحمة الولد « ووقع في حديث جرير في رواية لمسلم » من لا يرحم الناس لا يرحمه الله « وهو عند الطبراني بلفظ « من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء » وله من حديث ابن مسعود رفعه « أرحم من في الأرض يرحمك من في السماء » ورواه ثقات، وهو في حديث عبد الله بن عمر، وعند أبي داود والترمذي والحاكم بلفظ « أرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » وهذا الحديث قد اشتهر بالسلسل بالأولية، وفي حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني في الأوسط « من لم يرحم للمسلمين لم يرحمه الله » قال ابن بطلان: فيه الحض على استعمال الرحمة لجميع الخلق فيدخل المؤمن والكافر والبهائم المملوك منها وغير المملوك، ويدخل في الرحمة التعاهد بالإطعام والسقي والتخفيف في الحمل وترك التمدني بالضرب. وقال ابن أبي جرة: يمتثل أن يكون المعنى من لا يرحم غيره بأي نوع من الإحسان لا يحصل له الثواب كما قال تعالى ﴿ كل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾، ويمتثل أن يكون المراد من لا يرحم فيه رحمة الإيمان في الدنيا لا يرحم في الآخرة، أو من لا يرحم نفسه بامتنال أوامر الله واجتناب نواهيه لا يرحمه الله لأنه ليس له عنده عهد، فتكون الرحمة الأولى بمعنى الأعمال والثانية بمعنى الجزاء، أي لا يثاب إلا من عمل صالحاً، ويمتثل أن تكون الأولى الصلوة والثانية البلاء، أي لا يسلم من البلاء إلا من تصدق، أو من لا يرحم الرحمة التي ليس فيها شأبة أدنى لا يرحم مطلقاً، أو لا ينظر الله بعين الرحمة إلا من جعل في قلبه الرحمة ولو كان عمله صالحاً أهـ ملخصاً. قال: وينبغي للمرء أن يتفقد نفسه في هذه الأوجه كلها، فما قصر فيه لجأ إلى الله تعالى في الإعانة عليه.

٢٨- باب الوصاة بالجوار

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الأنعام: ٣٦].

٦٠١٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

٦٠١٣- حَدَّثَنَا غَيْرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ هُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ ». [الترمذي: ٧٣٧٦، أخرجه مسلم: ٢٣١٩].

قوله: (باب رحمة الناس والبهائم) أي صدور الرحمة من الشخص لغيره، وكأنه أشار إلى حديث ابن مسعود رفعه قال: « لن تؤمنوا حتى ترجعوا قالوا كلنا رحيم يا رسول الله، قال: إنه ليس برحمة أحكم صاحبها، ولكنها رحمة الناس رحمة العامة » أخرجه الطبراني ورجاله ثقات. وقد ذكر فيه أحاديث:

الأول: حديث مالك بن الحويرث وفيه « وصلوا كما رأيتموني أصلي » وقد سبق شرحه في كتاب الصلاة، والفرض منه هنا قوله « وكان رفيقاً رحيماً » وهو للاكثر بقاين من الرقة، والقباسي والأصلي والكشيميني بفاء ثم قاف من الرقة، وقوله: « شبيهة بفتح المعجمة والموحدة جمع شباب مثل بار وبررة، وقوله: « فقال لرجعوا إلى أمليكم فلمعوم » وفي الرواية الأخرى « لو رجعتم إلى أمليكم فلمعتموم » استدل به ابن التين على أن الهجرة قبل الفتح لم تكن واجبة على الأعيان بل على البعض، وفيه نظر، ومن أين له أن وفود مالك ومن معه كان قبل الفتح؟ وقوله: « وصلوا كما رأيتموني أصلي » حكى ابن التين عن الداودي أنه فيه دلالة على إمامة الصبيان، وزيفه فأجدا.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة « في كل ذات كبد رطبة أجر » وفيه قصة الرجل الذي سقى الكلب، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الشرب فيقول كتاب الاستبصار، والرطوبة هنا كناية عن الحياة، وقيل: إن الكبد إذا ظلمت تربط بدليل أنها إذا ألقيت في النار ظهر منها الرش، والسبب في ذلك أن النار تخرج منها رطوبتها إلى خارج، وقد تقدم في بدء الحلق أن القصة المذكورة وقع نحوها لامرأة، وحمل على التمدد.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة أيضاً في قصة الأعرابي الذي قال: اللهم ارحمني ومحمداً وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الوضوء، وأنه الذي بال في المسجد، وأنه ذو الخوصصة اليمني، وقيل: الأقرع بن حابس. وأخرج ابن ماجه وصححه ابن حبان من وجه آخر عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: « دخل الأعرابي المسجد فقال: اللهم اغفر لي ولمحمد ولا تغفل لأحد معنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد احتضرت واسعا ثم تنحى الأعرابي فيال في ناحية المسجد الحديث.

قوله: (لقد حجرت واسعاً) يريد رحمة الله حجرت بمهملة ثم جيم ثقيلة ثم راء أي ضيق وزناً ومعنى، ورحمة الله واسعة كما قال تعالى، وافقت الروايات على أن « حجرت » بالراء لكن نقل ابن التين أنها في رواية أبي ذر بالزاي، قال وهما بمعنى، والقاتل « يريد رحمة الله » بعض رواته وكأنه أبو هريرة، قال ابن بطلان: أنكر صلى الله عليه وسلم على الأعرابي لكونه يخل برحمة الله على خلقه، وقد أتى الله تعالى على من فعل خلاف ذلك حيث قال: ﴿ والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾، وقوله في الرواية الأخرى « احتظرت » مجاه مهمله وظاه مشالة بمعنى امتنعت. مأخوذة من الخطأ بكسر أوله وهو الذي يمنع ما وراه.

الحديث الرابع:

قوله: (زكريا) هو ابن أبي زائدة، وعامر هو الشعبي.

قوله: (ترى المؤمنين في تراحمهم) قال ابن أبي جرة المراد من يكون إيمانه كاملاً.

قوله: (وتوادهم) بتشديد الدال، وأصل التواد فأدغم، والتواد تعاضل من المودة، والود والوداد بمعنى وهو تقرب شخص من آخر بما يجب.

قوله: (وتعاطفهم) قال ابن أبي جرة: الذي يظهر أن التراحم والتواد والتعاطف وإن كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف، فأما التراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضاً بأخوة الإيمان لا بسبب شيء آخر، وأما التواد فالمراد به التراصل الجالب للمحبة كالزاور والتهادي، وأما التعاطف فالمراد به إعانة بعضهم بعضاً كما يعطف الثوب عليه ليقربه أهـ ملخصاً. ووقع في رواية الأعشى عن الشعبي وخيشة فرقهما عن النعمان عند مسلم « المؤمنون كرجل واحد إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحصى والسهر » وفي رواية خيشة اشكى وإن اشكى رأسه كله.

قوله: (كمثل الجسد) أي بالنسبة إلى جميع أعضائه، ووجه التشبيه في التوافق في التبع والراحة.

قوله: (فداعي) أي دعا بعضه بعضاً إلى المشاركة في الألم، ومنه قوله تداعت المحيطان أي تسافطت أو كادت.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُؤْتِيهِ». [أخرجه مسلم: ٢٦٢٤].

٦٠١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْهَالٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُعْتَمِدٍ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُؤْتِيهِ». [أخرجه مسلم: ٢٦٢٥].

قوله: (باب الوصاية بالجار) بفتح الواو وتخفيف الصاد المهملة مع المد للغة في الرواية، وكذا الوصاية بإبدال الهزة ياء وهما بمعنى، لكن الأول من أوصيت والثاني من وصيت.

(صيه) وقع في شرح شيخنا ابن اللقن حنا بسلمة وبعدها كتاب البر والصلة ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا، ويؤيد ما عتدنا أن أحاديث صلة الرحم تقدمت وأحاديث بر الوالدين قبلها والرواية بالجار وما يتعلق بها ذكرت حنا وتلاها باقي أبواب الأدب وقوله حنا بعد الباب: «وأبعدوا الله ولا تشركوا به شيئاً» يؤيد ذلك لأنه يوب على ترتيب ما في هذه الآية، فبدأ ببر الوالدين وثنى بذى القربى وثالث بالجار ورابع بالصاحب. ولم يقع ذلك أيضاً في مستخرج الإسماعيلي ولا أبي نعيم.

قوله: (وقول الله تعالى: «واعتصموا بالله ولا تشركوا به شيئاً» وبوالوالدين إحساناً» الآية) كذا لأبي ذر والباقيين بعد قوله: «إحساناً» إلى قوله: «غفلاً فخوراً» وللنسخي وقوله تعالى: «وبالوالدين إحساناً» الآية، وللمراد من هذه الآية حنا قوله تعالى «والجار ذي القربى والجار الجنب» [النساء: ٣٦٠] وثبت للنسخي بالسلمة قبل الباب وكأنه الانتقال إلى نوع غير الذي قبله، ورأيت في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن كتاب البر والصلة ولم أره لغيره، والجار القريب من بينهما قرابة والجار الجنب بخلافه وهذا قول الأكثر، وأخرجه الطبري بسند حسن عن ابن عباس، وقيل الجار القريب للمسلم والجار الجنب غيره. وأخرجه أيضاً الطبري عن نوف البكالي أحد التابعين، وقيل: الجار القريب للمرأة والجنب الرفيق في السفر. ثم ذكر في حديثين:

الأول: حديث عائشة.

قوله: (أبو بكر بن محمد) أي ابن عمرو بن حزم، وعمرة هي أمه، والسند كله كوفيين، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق، وقد سمع يحيى بن سعيد وهو الأنصاري من عمرة كثيراً وربما دخل بينهما واسطة مثل هذا، وروايته عن أبي بكر المذكور من الأثران.

قوله: (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيؤتيني) أي يأمر عن الله بتروث الجار من جاره. واختلف في المراد بهذا التروث قليل: يحصل له مشاركة في المال بفرض سهم يعطاه مع الأقارب، وقيل: المراد أن ينزل منزلة من يرث بالبر والصلة، والأول أظهر فإن الثاني استمر، وأخبر مشعر بسان التروث لم يقع. ويؤيده ما أخرجه البخاري من حديث جابر نحو حديث الباب بلفظ «حتى ظننت أنه يجعل له ميراثاً» وقال ابن أبي جرمة: الميراث على قسمين حسي ومعنوي، فالحسي هو الميراث هنا، والمعنوي ميراث العلم، ويمكن أن يسلط حنا أيضاً فإن حق الجار على الجار أن يعلم ما يحتاج إليه والله أعلم. واسم الجار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصديق والعدو والغريب والبلدي والتابع والصار والغريب والأجنبي والأقرب داراً والأبعد، وله مراتب بعضها أعلى من بعض، فأعلاها من اجتمعت فيه الصفات الأول كلها ثم أكثرها وعلم جراً إلى الواحد، وعكسه من اجتمعت فيه الصفات الأخرى كذلك، فيعطى كل حقه بحسب حاله، وقد تمارض صفتان فآثر فريج أبو يساوي، وقد حمله عبد الله بن عمرو أحد من روى الحديث على المصوم، فأمر لما ذهبت له شاة أن يهدي منها لجاره اليهودي، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» والترمذي وحسنه، وقد وردت الإشارة إلى ما ذكرته في حديث مرفوع أخرجه الطبراني من حديث جابر رفعه «الجيران ثلاثة: جار له حق وهو المشترك له حق الجوار، وجار له حق وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام، وجار له ثلاثة حقوق مسلم له رحم له حق الجوار والإسلام والرحم» قال القرطبي:

الجار يطلق ويراد به الداخل في الجوار، ويطلق ويراد به الجوار في الدار وهو الأغلب والذي يظهر أنه المراد به في الحديث الثاني لأن الأول كان يرث ويورث، فإن كان هذا الخبر صدر قبل نسخ التروث بين المتصادقين فقد كان ثابتاً فكيف يترجى وقوعه؟ وإن كان بعد النسخ فكيف يظن رجوعه بعد رفعه؟ فتبين أن المراد به الجوار في الدار. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرمة: حفظ الجار من كمال الإيمان، وكان أهل الجاهلية يحافظون عليه، ويحصل استئثار الرواية به ليواصل ضروب الإحسان إليه بحسب الطاقة كالمهنية،

قوله: (باب إثم من لا يأمن جواره بوائقه) وقوله: (يؤيقهن يهلكهن) [الشورى: ٣٤]. «يؤيقاً» [الكهف: ٥٢]. «يهلكاً».

٦٠١٦- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ». قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقِهِ». تَابَعَهُ شَبَابَةٌ وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى.

قوله: (باب إثم من لا يأمن جواره بوائقه) البرائق بالمرحلة والقاف جمع بائقة وهي الداعية والشئ، الملك والأمر الشديد الذي يوافي بئته.

قوله: (يؤيقهن يهلكهن، موقفاً مهلكاً) مما أثاران قال أبو عبيدة في قوله تعالى: «أو يؤيقهن بما كسبوا» [الشورى: ٣٤] قال: يهلكهن: وقال في قوله تعالى: «وجعلنا بينهم موقفاً» [الكهف: ٥٢] أي متوقفاً: وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: «وجعلنا بينهم موقفاً» أي مهلكاً.

قوله: (عن سعيد) هو القبري، ووقع منسباً غير مسمى عند الإسماعيلي عن محمد بن يحيى بن سليمان عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه، وأخرجه أبو نعيم من طريق عمر بن حفص ومن طريق إبراهيم الحري كلاهما عن عاصم بن علي مسمى منسباً قال: «عن سعيد القبري».

قوله: (عن أبي شريح) هو الخزاعي، ووقع كذلك عند أبي نعيم واسمه على المشهور خويلد وقيل عمرو وقيل: هاني. وقيل: كعب.

وقوله: (والله لا يؤمن) وقع تكريرها ثلاثاً صريحاً، ووقع عند أحمد « والله لا يؤمن ثلاثاً » وكأنه اختصار من الراوي، ولأبي يعلى من حديث أنس « ما هو بمؤمن » والطبراني من حديث كعب بن مالك « لا يدخل الجنة » ولأحمد نحوه عن أنس بسند صحيح.

قوله: (قيل: يا رسول الله ومن؟) هذه الواو يحتمل أن تكون زائدة أو استئنافية أو عاطفة على شيء. فمقدر أي عرفنا ما المراد مثلاً ومن المحدث عنه، ووقع لأحد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك، وذكره المنذري في ترغيبه بلفظ « قالوا يا رسول الله لقد خاب وخسر من هو » وعزاه للبخاري وحده، وما رأيته فيه بهذه الزيادة ولا ذكرها الحميدي في الجمع.

قوله: (قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه) في حديث أنس « من لم يأمن » وفي حديث كعب « من خاف » زاد أحمد والإسماعيلي « قالوا: وما بوائقه؟ قال: شره » وعند المنذري هذه الزيادة للبخاري ولم أرها فيه.

(تصيه): في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف، وهو قوله: « لا يؤمن ولا يأمن » فالأول من الإيمان والثاني من الأمان.

٣٠- باب لا تحقرن جارة إخبارها

٦٠١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، هُوَ الْمُقْبِرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لِجَارِكِهَا وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةٍ». [راجع: ٢٥٦٦، أخرجه مسلم: ١٠٣٠].

قوله: (باب لا تحقرن جارة لجاركها) كذا حذف المفعل اكتفاء بشبهة الحديث، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك، واتفق أن هذا الحديث ورد من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة والحديث قبله من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ليس بينهما واسطة، وكل من الطريقين صحيح لأن سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء كان يحدث بها تارة عن أبي هريرة بلا واسطة، وقد ذكر البخاري بعضها وبين الاختلاف على سعيد فيها، وهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة واستبانت أباها، فكان يحدث بها تارة عن أبيه عن أبي هريرة وتارة عنه بلا واسطة، ولو يكن مدلساً، وإلا لحذف بالجميع عن أبي هريرة والله أعلم. وبقية المتن « ولو فرس شاة » بكسر الفاء وسكون الراء وكسر الميملة ثم نون: حافر الشاة. وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الهبة » والكلام على إعراب يا نساء المسلمين، وحاصله أن فيه اختصاراً. لأن المخاطبات يعرفون المراد منه، أي لا تحقرن أن تهدي إلى جارتها شيئاً ولو أنها تهدي لها ما لا يتبع به في الغالب، ويحتمل أن يكون من باب النهي عن الشيء أمر بضده، وهو كناية عن التحابب والتوادد، فكانه قال: لتوادد الجارة جارتها بهدية ولو حقرت، فيستأوى في ذلك الغني والفقر، وخص النهي بالنساء لأنهن من موارد المودة والبغضاء، ولأنهن أسرع انفعالا في كل منهما. وقال الكرماني: يحتمل أن يكون النهي للمعطي، ويحتمل أن يكون للمهدي إليها. قلت: ولا يتم حله على المهدي إليها إلا بعمل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا ينتع حله على المتعنين.

٣١- باب «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَةً»

٦٠١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَسِ، عَنْ أَبِي خَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَةً، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَفِيَّةً، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلَّ خَيْرًا أَوْ يَصْنَعْ». [راجع: ٥١٨٥، أخرجه مسلم: ٤٧].

٦٠١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ الْمُقْبِرِيُّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَهْدِيَّ، وَابْتَصَرْتُ عَشِيَّائِي، حِينَ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَةً، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَفِيَّةً جَارَتَهُ». قَالَ: وَمَا جَارَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمٌ وَنَيْلَةٌ، وَالصَّفِيَّةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهِيَ صَدَقَةٌ

قوله: (والله لا يؤمن) وقع تكريرها ثلاثاً صريحاً، ووقع عند أحمد « والله لا يؤمن ثلاثاً » وكأنه اختصار من الراوي، ولأبي يعلى من حديث أنس « ما هو بمؤمن » والطبراني من حديث كعب بن مالك « لا يدخل الجنة » ولأحمد نحوه عن أنس بسند صحيح.

قوله: (قيل: يا رسول الله ومن؟) هذه الواو يحتمل أن تكون زائدة أو استئنافية أو عاطفة على شيء. فمقدر أي عرفنا ما المراد مثلاً ومن المحدث عنه، ووقع لأحد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك، وذكره المنذري في ترغيبه بلفظ « قالوا يا رسول الله لقد خاب وخسر من هو » وعزاه للبخاري وحده، وما رأيته فيه بهذه الزيادة ولا ذكرها الحميدي في الجمع.

قوله: (قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه) في حديث أنس « من لم يأمن » وفي حديث كعب « من خاف » زاد أحمد والإسماعيلي « قالوا: وما بوائقه؟ قال: شره » وعند المنذري هذه الزيادة للبخاري ولم أرها فيه.

(تصيه): في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف، وهو قوله: « لا يؤمن ولا يأمن » فالأول من الإيمان والثاني من الأمان.

قوله: (تابعه شبابة وأسد بن موسى) يعني عن ابن أبي ذئب في ذكر أبي شريح، فأما رواية شبابة وهو ابن سوار المدني فأخرجها الإسماعيلي، وأما رواية أسد بن موسى وهو الأيوبي المعروف بأسد السنة فأخرجها الطبراني في « معارج الأخلاق ».

قوله: (وقال حيد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة) يعني اختلف أصحاب ابن أبي ذئب عليه في صحابي هذا الحديث فالثلاثة الأول قالوا فيه عن أبي شريح، والأربعة قالوا عن أبي هريرة. وقد نقل أبو معين الرازي عن أحمد أن من سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه يقول عن أبي هريرة، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول عن أبي شريح قلت: ومصدق ذلك أن ابن وهب وعبد الميزز السراوردي، أبا عمرو العقدي وإسماعيل بن أبي أويس وابن أبي فديك ومن في عيسى إنما سمعوا من ابن أبي ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه: « عن أبي هريرة » وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية إسماعيل ومن رواية السراوردي، وأخرجه الإسماعيلي من رواية معن والعقدي وابن أبي فديك.

وأما حيد بن الأسود وأبو بكر بن عياش اللذان علقه البخاري من طريقهما فهما كوفيان وسماعهما من ابن أبي ذئب أيضاً بالمدينة لما حجا،

وأما عثمان بن عمر فهو بصري وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك، وأما رواية شعيب بن إسحاق فهو شامي وسماعه من ابن أبي ذئب أيضاً بالمدينة، وقد أخرجه أحمد أيضاً عن إسماعيل بن عمر فقال: « عن أبي هريرة » وإسماعيل واسطي.

ومن سمعه ببغداد من ابن أبي ذئب يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وحجاج بن محمد وروح بن عبادة وأدم بن أبي إياس وقد قالوا كلهم « عن أبي شريح » وهو في مسند الطيالسي كذلك، وعند الإسماعيلي من رواية يزيد، وعند الطبراني من رواية آدم، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عبادة، ويؤيد واسطي سكن ببغداد وأبو داود وروح بصريان وحجاج بن محمد ميمصبي، وأدم عسقلاني، وكانوا كلهم يقدمون ببغداد ويطلبون بها الحديث، وإذا فقد ذلك فلا تكرر قالوا فيه: « عن أبي هريرة » فكان ينبغي ترجيحهم. ويؤيد أن الراوي إذا حدث في بلد كان اتفق لما يحدث به في حال سفره، ولكن عارض ذلك أن سعيداً المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فمن قال عنه: « عن أبي هريرة » سلك الجادة، فكانت مع من قال عنه: « عن أبي شريح » زيادة علم ليس عند الآخرين، وأيضاً فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث عن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقال فيه: « عن أبي شريح » ومع ذلك فصنع البخاري يقتضي تصحيح الوجوه، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح. وقد أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة ذاهلاً عن الذي أورده البخاري بل وعن تغريب مسلم له من وجه آخر عن أبي هريرة فقال بعد تغريبه: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ وإنما أخرجاه من حديث أبي الزناد عن الآخر، عن أبي هريرة بلفظ « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » وتوقف شيخنا في أماليه بأنهما لم يخرجا طريق أبي الزناد ولا واحد منهما. وإنما أخرج مسلم طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره الحاكم. قلت:

قوله: (يعني إذا الحاجة الملهوف أي بالقمل أو بالقر أو بهما).

قوله: (لأن لم يفعل أي عجزاً أو كسلاً).

قوله: (فليأمر بالخير، أو قال بالعروف) هو شك من الراوي أيضاً.

قوله: (لأن لم يفعل؟ قال: فليمسك عن الشر) قال ابن بطال: فيه حجة لمن جعل الترك عملاً وكسباً للعبد خلافاً لمن قال من التكلمين إن الترك ليس بعمل، ونقل عن المهلب أنه مثل الحديث الآخر: «من هم بيتة فلم يعملها كتبت له حسنة». قلت: وسيأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الرقاق: «إن الحسنة إنما تكتب لمن هم بالسيئة فلم يعملها إذا قصد بتركها الله تعالى» وحيث يرجع إلى العمل وهو فعل القلب، وقد مضى هذا مع شرح الحديث مستوفى في كتاب الزكاة، واستدل بظاهر الحديث الكمي لقوله: ليس في الشرع شيء يباح، بل إما أجر وإما وزر، فمن اشتغل بشيء من المعصية فهو مجبور عليه. قال ابن التين: والجماعة على خلافه، وقد أئزموه أن يعمل الزاني مجبوراً لأنه يشتغل به عن غيره من المعصية. قلت: ولا يرد عليه لأنه إذا أراد الاشتغال بغير المعصية، نعم يمكن أن يرد عليه ما لو اشتغل بعمل صغيرة عن كبيرة كالتقية والمحافظة من الزنا، وقد لا يرد عليه أيضاً لأن الذي يظهر أنه يريد الاشتغال بشيء مما لم يرد النص بتحريمه.

٣٤- باب طيب الكلام

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ». [راجع: ٢٩٨٩].

٦٠٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو أَوَّلِيَّةٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ خَفِصَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ النَّارَ، فَصَوَّرَ فِيهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَصَوَّرَ فِيهَا وَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ، قَالَ شُعْبَةُ: أَمَا مَرَّتَيْنِ فَلَا أَشُكَّ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ». [راجع: ١٤١٣، أخرجه مسلم: ١٠١٦].

قوله: (باب طيب الكلام) أصل الطيب ما تستلذه الحواس، ويختلف باختلاف متلقه، قال ابن بطال: طيب الكلام من جليل عمل البر لقوله تعالى: ﴿ادْفَع بِالْأَيْمَنِ هِيَ أَحْسَنُ﴾ الآية (تصلت: ٣٤)، والدفع قد يكون بالقول كما يكون بالفعل.

قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: الكلمة الطيبة صدقة) هو طرف من حديث أورده المصنف موصولاً في كتاب الصلح وفي كتاب الجهاد، وقد تقدم الكلام عليه هناك في «باب من أخذ بالركاب» قال ابن بطال: وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطائه للمال يفرح به قلب الذي يعطاه وينعش ما في قلبه، وكذلك الكلام الطيب فاشتبهت من هذه الحية. ثم ذكر حديث عدي بن حاتم، وفيه: «اتقوا النار ولو بشق تمرة، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة» وقوله: «أخبرني عمرو» كذا هم وهو ابن مرة، وقد تقدم الحديث من طريق شعبة عنه في كتاب الزكاة مع شرحه، وخيشة شيخ عمرو هو ابن عبد الرحمن، وتقدم الحديث مبسوطاً في علامات النبوة.

٣٥- باب الرق في الأمر كله

٦٠٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةِ بْنِ الرَّبِيعِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: دَخَلَ رِفْعٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَهَمَّهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّقَّ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ». [راجع: ٢٩٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٦٥].

٦٠٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ غُرَابًا قَالَ لِي الْمَسْجِدَ، فَقَامُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَرُّوهُ». ثُمَّ دَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ. [راجع: ٢١٩، أخرجه

مسلم: ٢٨٤، ٢٨٥ مطولاً].

قوله: (باب الرق في الأمر كله) الرق بكسر الراء وسكون الفاء بعد ما خاف هو لين الجانب بالقول والفعل، والأخذ بالأسهل، وهو ضد العنف. وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث عائشة في قصة اليهود لما قالوا السام عليكم، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان، وقوله: «إن الله يحب الرق في الأمر كله» في حديث عمرة عن عائشة عند مسلم: «إن الله يرقب الرق، ويعطي على الرق ما لا يعطي على العنف» والمعنى أنه يتأنى معه من الأمور ما لا يتأنى مع ضده، وقيل: المراد ييب عليه ما لا ييب على غيره، والأول أوجه. وله في حديث شريح بن هانئ عنها: «إن الرق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا يتزعج من شيء إلا شانه» وفي حديث أبي الدرداء: «أعطى حظه من الرق فقد أعطى حظه من الخير» الحديث، وأخرجه الترمذي وصححه وابن خزيمة. وفي حديث جابر عند مسلم: «من يرم الرق يرم الخير كله» وقوله فيه: «عن صالح» هو ابن كيسان.

ثانيهما: حديث أنس في قصة الذي بال في المسجد، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة، وقوله: (لا ترووه) بضم أوله وسكون الزاي وكسر الراء من الإزراء، أي لا تقطروا عليه بوله، يقال: زرم البرل إذا انقطع وأزرمته قطعه، وكذلك يقال في الدمع.

٣٦- باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً

٦٠٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ يُرِيدُ ابْنَ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْكَائِيْنِ، يَشُدُّ بَعْضُهُمُ بَعْضًا». ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. [راجع: ٤٨١، أخرجه مسلم: ٢٥٨٥].

٦٠٢٧- وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يُسَالُّ، أَوْ طَالِبٌ خَاصَّةً، أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «اشْفَعُوا فَلْتُجَرَّأُوا، وَتُقْفَضِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَهُ». [راجع: ١٤٣٢، أخرجه مسلم: ٢٦٢٧].

قوله: (باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً) يجز بعضهم على البذل ويجوز الضم.

قوله: (سفیان) هو الثوري، ويريد بن أبي بردة بموحدة وراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى نسب جليده، وكنية يريد أبو بردة أيضاً. وقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان: حدثنا سفیان حدثني أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة، فذكره.

قوله: (المؤمن كالكائين يشد بعضه بعضاً) اللام فيه للجنس والمراد بعض المؤمنين لبعض، وقوله: (يشد بعضه بعضاً) بيان لوجه التشبيه، وقال الكرماني نصب بعضاً بنزع الخافض، وقال غيره بل هو مفعول يشد. قلت: ولكل وجه. قال ابن بطال: والمعاونة في أمور الآخرة وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مطلوب إليها وقد ثبت حديث أبي هريرة: «والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه».

قوله: (ثم شبك بين أصابعه) هو بيان لوجه التشبيه أيضاً أي يشد بعضهم بعضاً مثل هذا الشد، ويستفاد منه أن الذي يريد المبالغة في بيان أقواله يمثلها بحركاته ليكون أوفع في نفس السامع.

قوله: (وكان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل بوجهه فقال اشفعوا) هكذا وقع في النسخ من رواية محمد بن يوسف القرياني عن سفیان الثوري، وفي تركيبة قلق، ولعله كان في الأصل: كان إذا كان جالساً إذا جاء رجل إلخ فحذف اختصاراً أو سقط على الراوي لفظ «إذا كان» على أنني سمعت الفاظ الحديث من الطرق فلم أره في شيء منها بلطف جالساً، وقد أخرجه أبو نعيم من رواية إسحاق بن زريق عن القرياني باللفظ (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل أو طالب الحاجة أقبل علينا بوجهه» الحديث، وهذا السياق لا إشكال فيه، وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن سفیان مختصراً اقتصر على قوله: «اشفعوا تجزروا إلخ» وأخرجه الإسماعيلي من رواية عمر بن علي القمعي عن سفیان الثوري، لكنه جملة كله من قول النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أوتى فاسلاً أو تطلب إليّ الحاجة وأنت عندي، فاشفعوا» الحديث.

وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من رواية أبي أسامة عن يزيد بن بريد ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة» ومن هذا الوجه أخرجه مسلم، وتقدم في الزكاة من رواية عبد الواحد بن زياد عن يزيد بن بريد بلفظ «كان إذا جاءه السائل أو طلب إليه الحاجة» وكذا أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر وخصص بن غياث كلاهما عن يزيد بلفظ «كان إذا أتاه طالب حاجة أتقبل على جلسائه فقال» فذكره.

قوله: (فلتُجروا) كذا للأكثر، وفي رواية كريمة تُجروا وقال القرطبي: وقع في أصل مسلم «اشفعوا تُجروا» بالخزم على جواب الأمر للمضمن معنى الشرط وهو واضح وجاء بلفظ «فلتُجروا» وينبغي أن تكون هذه اللام مكسورة لأنها لا م كي وتكون الفاء زائدة كما زيدت في حديث «قوموا لأفلاصكم لكم» ويكون معنى الحديث اشفعوا كي تُجروا، ويعتدل أن تكون لام الأمر والمأمور به التعرض للأجر بالشفاعة، فكانه قال: اشفعوا فتمضوا بذلك للأجر، وتكرر هذه اللام على أصل لام الأمر، ويجوز تسكينها تخفيفاً لأجل الحركة التي قبلها. قلت: وقع في رواية أبي داود «اشفعوا لتُجروا» وهو يقرى أن اللام للتعليل، وجوز الكرمانى أن تكون الفاء سببية واللام بالكسر وهي لا م كي، وقال جاز اجتماعهما لأنها لام واحد ويعتدل أن تكون جزائية جواباً لأمر، ويعتدل أن تكون زائدة على رأي أو عاطفة على اشفعوا واللام لا م الأمر، أو على مقدار أي اشفعوا لتُجروا فلتُجروا أو لفظ اشفعوا لتُجروا في تقدير إن تشفعوا تجروا والشرط يتضمن السببية فإذا أتى باللام وقع التصريح بذلك. وقال الطبري: الفاء واللام زائدتان للتأكيد لأنه لو قيل اشفعوا تجروا صح أي إذا عرض المحتاج حاجة على فاشفعوا له لئلا يُنكسر إن شفعتم حصل لكم الأجر سواء قبلت شفاعتكم أم لا، ويجري الله على لسان نبيه ما شاء أي من موجبات قضاء الحاجة أو علمها، أي إن قضيتها أو لم أقضها فهو بتقدير الله تعالى وقضائه.

قوله: (وليفض الله على لسان نبيه ما شاء) كذا ثبت في هذه الرواية «وليفض» باللام، وكذا في رواية أبي أسامة التي بعدها للكشيمبي قطع والباقي «ويغضي» بغير لام، وفي رواية مسلم من طريق علي بن مسهر وخص بن غياث «فليقض» أيضاً. قال القرطبي: لا يصح أن تكون هذه اللام لا م الأمر لأن الله لا يؤمر، ولا لا م كي لأنه ثبت في الرواية «وليفض» بغير ياء مد ثم قال: يعتدل أن تكون بمعنى الدعاء أي اللهم افض، أو الأمر هنا بمعنى الخبر. وفي الحديث الخفض على الخير بالفضل والتبسيط إليه بكل وجه، والشفاعة إلى الكبير في كشف كربة ومعوثة ضيف، إذ ليس كل أحد يقدر على الوصول إلى الرئيس ولا يتمكن من ليلاج عليه أو يوضح له مراده ليصرف عليه وجهه، ولا فقد كان صلى الله عليه وسلم لا محتجب. قال عياض: ولا يستثنى من الوجوه التي تستحب الشفاعة فيها إلا الحدود، وإلا فما لأحد فيه تجوز الشفاعة فيه ولا سيما ممن وقعت منه الحفرة أو كان من أهل السر والغطاء، قال: ولما للمسرون على فسادهم المشتهرون في باطلهم فلا يشفع فيهم ليزجروا عن ذلك.

قوله: (قال أبو موسى: كلن أجري بالحيشة) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوس عن أبي موسى الأشعري في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كُلن من رحته﴾ [الحديد: ٢٨] قال: ضعيف بالحيشة أجري

٣٨- باب لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشاً وَلَا مُفَاحِشاً

٦٠٢٩- حَدَّثَنَا خُصُّ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلِيمَانَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ: سَمِعْتُ سُرُوقاً قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (ح).

وَحَدَّثَنَا قَبِيَّةٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سُرُوقٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ حِينَ قِيمَ مَعَ مُعَاوِيَةَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ فَاحِشاً وَلَا مُفَاحِشاً، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَخْيَرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ خُلُقاً». [راجع: ٣٥٥٩، أخرجه مسلم: ٢٣٢١].

٦٠٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ وَحِيسَى اللَّهِ عَنْهَا: أَنَّ يَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: السَّأَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَلَيْكُمْ، وَلَعَنَكُمْ اللَّهُ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. قَالَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكَ بِالرُّفْقِ، وَإِيَّاكَ وَالْغُلْفَ وَالْفَحْشَ». قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قُلْتُ؟ رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ، فَيَسْتَجَابُ لِي فِيهِمْ، وَلَا يَسْتَجَابُ لَهُمْ لِي». [راجع: ٢٩٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٦٥، باختلاف].

٦٠٣١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو يَحْيَى، هُوَ قُتَيْبُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَمَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ سَبَّاحاً، وَلَا مُفَاحِشاً، وَلَا لَفَّاحاً، كَانَ يَقُولُ لِأَخِيْنَا عِنْدَ الْمَخَنَةِ: «مَا لَهُ تَوْبٌ جَيِّدٌ؟». [الطبر: ٦٠٤٦].

٦٠٣٢- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَيْسَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّاءَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ غُرُوزَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَ: «بِسْ أَخُو الْغَثِيرَةِ، وَبِسْ ابْنُ الْغَثِيرَةِ». فَلَمَّا جَلَسَ تَلَقَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَابْتَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَلَقَّيْتُ فِي وَجْهِهِ وَابْتَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهْدِي بِفَحْشَاهُ؟، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْفِتْيَانَةِ مَنْ تَوَكَّهَ النَّاسَ أَقْصَاءَ شَرِّهِ». [الطبر: ٦٠٥٤، ٦١٣١، أخرجه مسلم: ٢٥٩١].

قوله: (باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا مفاحشاً) كذا للأكثر، وللکشمبي «ولا متفحشاً» بالشدید كما في لفظ حديث عبد الله بن عمر في الباب، ووقع في بعضها بلفظ «مفاحشاً» والفحش كل ما خرج من مقداره حتى يستفح، ويدخل في القول والقول والعفة، يقال طويل فاحش الطول إذا أفرط في طوله،

٣٧- باب قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتاً﴾ [الحمد: ٨٥].

يَكُنْ: نَصِيبٌ.

قَالَ أَبُو مُوسَى: ﴿يَكُنْ﴾ [الحمد: ٢٨]: أَخْرَجْنِي بِالْحَشِيَّةِ.

٦٠٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَلَاحِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا كَأَنَّ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ أَوْ صَاحِبُ الْحَاجَةِ قَالَ: «اشْفَعُوا فَلتُجروا، وَلْيُفَضِّهِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ». [راجع: ١٤٣٧، أخرجه مسلم: ٢٦٢٧].

قوله: (باب قول الله تعالى: من يشفع شفاعَةً حسنة يكن له نصيب منها) كذا لأبي ذر، وساق غيره إلى قوله: «مفتياً» وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترجمة إشارة إلى أن الأجر على الشفاعة ليس على العموم بل مخصوص بما يجوز فيه

لكن استعماله في القول أكثر. والمتفحش بالتشديد الذي يتعمد ذلك ويكر منه ويتكلفه. وأغرب الداودي فقال: الفاحش الذي يقول الفحش، والمتفحش الذي يستعمل الفحش ليضحك الناس. ذكر فيه أربعة أحاديث:

الحديث الأول حديث عبد الله بن عمرو، أوردته من طريق شعبة عن سليمان وهو الأعمش سمعت أبا وائل، ومن طريق جرير عن الأعمش عن شقيق بن سلمة وهو أبو وائل المذكور، وقد تقدم المتن بشماه في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء في معناه، وفيه أيضا قوله: «إن من خيركم أسكنكم أخلاقا» ووقع هنا للتكميبي «إن خيركم» وتبين بالرواية الأخرى أن من نراه فيه ووقع للأكثر أخيركم بوزن أفضلكم ومعناه وهي على الأصل والرواية الأخرى بمعناها، يقال: فلان خير من فلان أي أفضل منه، وقد أخرج أحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أسامة وفعه «إن الله لا يحب كل فحاش متعشج».

أخبرني الثالث حديث عائشة في قصة اليهود، وقد تقدم قريباً في «باب الرق» وأن شرحه يأتي في الاستئذان، ووقع هنا «يا عائشة عليك بالرق، وإياك والعنف والقفس» وقد حكى عياض عن بعض شيوخه أن عين العنف مثلك والمشهور ضمها، الحديث

الثالث: حديث أنس:

قوله: (سبأً) بالمهمله وموحدين الأولى ثقله.

قوله: (كان يقول لأحدنا عند المعجزة) بفتح الميم وسكون المهملة وكسر الشنة الفوقية - ويميز فتحها - بعدها موحدة وهي مصدر عتب عليه يعتب عتاً وعتاباً ومعتبة ومعاتبة، قال الخليل: العتاب غطاطة الإدلال، ومناكرة الموحدة.

قوله: (ما له قرب جبينه) قال الخطابي: يحتمل أن يكون المعنى غر لوجهه فاصاب التراب جبينه ويحتمل أن يكون دعاه له بالعبادة كأن يصلي فيترب جبينه، والأول أشبه لأن الجبين لا يصلي عليه، قال ثعلب: الجبينان يتكفان الجبهة ومنه قوله تعالى ﴿ورثته للجبين﴾ [الصافات: ١٠٣] أي إلقاء على جبينه. قلت: وأيضاً فالشأنى بعيد جداً، لأن هذه الكلمة استعملها العرب قبل أن يعرفوا وضع الجبهة بالأرض في الصلاة، وقال الداوداي: قوله ترب جبينه كلمة تقولها العرب جرت على السهم، وهي من التراب، أي سقط جبينه للأرض، وهو كقولهم زعم الله، ولكن لا يراد معنى قوله ترب جبينه، بل هو نظير ما تقدم في قوله توت يمينك، أي أغمأ كلمة يميني واللسان لا يراد حقيقة.

الحديث الرابع: حديث عائشة.

قوله: (حدثنا عمرو بن عيسى) هو أبو عثمان الضبيعي البصري، ثقة مستقيم الحديث قاله ابن حبان وما له في البخاري سوى هذا الحديث وأثر في كتاب الصلاة. وتوثيقه محمد بن سواء هو أبو الخطاب السدوسي البصري، ثقة أيضاً، له عند البخاري هذا الحديث وآخر في المناقب. وفيه روح بن القاسم مشهور كثير الحديث. وقد تابعه ابن محمد بن المنكدر سفيان بن عيينة كما سيأتي في «باب اغتياح أهل الفساد» وفي «باب عمدة من المنكر سفيان بن عيينة» وسياق روح أم.

قوله: (عن عروة عن عائشة) في رواية ابن عينة، سمعت عروة أن عائشة أخبرته.

قوله: (أَنْ وَجَلَّاهُ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ هُوَ عَيْنُهُ بِنِ حَصْنٍ بِنِ حَذِيفَةَ بِنِ بِلْدَرِ الْفَرَزْدَاقِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ الْأَحْمَقُ الْمَطَاعُ، وَرَجَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِقْبَالِهِ عَلَيْهِ تَأْلِفُهُ لَيْسَلِمَ قَوْمُهُ لِأَنَّهُ كَانَ رَيْسَهُمْ، وَكَذَلِكَ سَمِعَهُ بِعِيَاضِ ثُمَّ الْقُرْطُبِيِّ وَالنَّوْزِيِّ جَازِمِينَ بِذَلِكَ، وَتَقْلَهُ ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّوَادِيِّ لَكِنَّ احْتِمَالًا لَا جَرَمًا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بِنِ سَعِيدٍ فِي «الْمِهْمَاتِ»، مِمَّنْ طَرِيقُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ «اسْتَأْذَنَ عَيْنِيهِ بِنِ حَصْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالًا: بَنَسَ ابْنِ الْعَتِيرَةِ» - الْحَدِيثُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ يَشْكُوَالٍ فِي «الْمِهْمَاتِ» مِمَّنْ طَرِيقُ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ بَنِيٍّ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ عَيْنَهُ اسْتَأْذَنَ فَذَكَرَهُ مَرْسَلًا، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الْغَنِيِّ أَيْضًا مِمَّنْ طَرِيقُ أَبِي عَامِرٍ الْخِرَازِيِّ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْمَدَنِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَ خُرْمَةُ بِنِ نُوْفَلٍ يَسْتَأْذِنُ، فَلَمَّا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَهُ قَالَ: بَنَسَ اخُو الْعَتِيرَةِ» - الْحَدِيثُ وَهَكَذَا وَقَعَ لَنَا فِي أَوَاخِرِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ «فَوَائِدِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَاشِمِيِّ» وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ، فَيَحْمِلُ عَلَى التَّعَدُّدِ. وَقَدْ حَكَى الْمُنْذِرُ فِي خُصْرِهِ الْإِسْلَامِي قَالًا: هُوَ عَيْنُهُ، وَقِيلَ خُرْمَةُ. أَمَّا شَيْخُنَا ابْنُ الْمُنْكَثَرِ فَاقْتَصَرَ عَلَى أَنَّهُ خُرْمَةُ وَذَكَرَ أَنَّهُ نَزَلَهُ مِنْ حَاشِيَةِ خَطِّهِ الْعِمْلَاطِيِّ قَصْرًا، لَكِنَّهُ حَكَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ التَّيْنِ أَنَّهُ جَازِمٌ بِعَيْنَةِ قَالَ: وَصَرَّحَ بِابْنِ بَطَالٍ.

قوله: (بنس آخر العشرة ونس ابن العشرة) في رواية معمر بن يساف بنس آخر القوم وابن القوم، وهي بالمعنى، قال عياض المراد بالعشرة الجماعة أو القبيلة، وقال غيره: العشرة الأدنى إلى الرجال من أهله وهم ولد أبيه وجده.

قوله: (فلما جلس تطلق) يفتح الطاء المهملة وتشديد اللام أي أبدي له سلطة وجهه، يقال وجهه طلق وطلق أي سترسل منبسط غير عبوس، ووقع في رواية ابن عامر «ش في وجهه» ولأحد من وجه آخر عن عائشة «واستأن آخر فقال: نعم أخو العشرة» فلما دخل لم يهش له ولم ينسبط كما فعل الآخر، فسألته فذكر الحديث. قال الخطابي جمع هذا الحديث علماً وأدباً، وليس في قول النبي صلى الله عليه وسلم في أمته بالأمر التي يسيهم بها ويضيقها إليهم من المكروه غيبة، وإنما يكون ذلك من بعضهم في بعض، بل الواجب عليه أن يبين ذلك ويفصح به ويعرف الناس أمره، فإن ذلك من باب النصيحة والشفقة على الأمة، ولكنه ما يجب على الكرم وأعطيه من حسن الخلق الظاهر له والباشة على يمينه بالبراءة لتقدي به أمته في اتقاء شر من ذل سبيله، وفي مداراته ليسلوا من شره وعائلته. قلت: وظاهر كلامه أن يكون هذا من جملة الخصائص، وليس كذلك، بل كل من أطلع من حال شخص على شيء وخشي أن غيره يفتخر بجميل ظاهره فيقع في غمور ما فعله أن يطلعه على ما يجذر من ذلك قاصداً نصيحته، وإنما الذي يمكن أن يخص به النبي صلى الله عليه وسلم أن يكشف له عن حال من يفتخر بشخص من غير أن يطلق المتر على حاله فيذم الشخص بحضرته ليتجنبه المتر ليكون نصيحة بخلاف غير النبي صلى الله عليه وسلم فإن جواز ذمه للشخص يتوقف على تحقق الأمر بالقول أو بالفعل عن يريد نصحه. وقال القرطبي: في الحديث جواز غيبة المعلن بالنسق أو الفحش ونحو ذلك من الجور في الحكم والعدالة في البديعة مع جواز مداراتهم اتقاء شرهم ما لم يهرد ذلك من البديعة في دين الله تعالى. قال تباً لمعايض: والفرق بين المداراة والمداهنة والمداراة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو ما هما، وهي مباحة، وربما استحببت، والمداهنة ترك الدين لصالح الدنيا، والتي صلى الله عليه وسلم إنما بذل له من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالته ومع ذلك فلم يمدحه بقول فلم يناقض قوله فيه فعله، فإن قوله فيه قول حق، وفعله معه حسن عشرته، فيزول مع هذا التقرير الإشكال بحمد الله تعالى. وقال عياض: إن يكن عيبة والله أعلم حينئذ أسلم، فلم يكن القول فيه غيبة، أو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحاً فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين ذلك لتلا يفتخر به من لم يعرف باطنه، وقد كانت منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعده أمور تدل عليه صفت إيمانه فيكون ما وصفه به النبي من جملة علامات النبوة، وأما إلتاة القول له بعد أن دخل فملى عليه التالف. لم ذكر غير ما تقدم. وهذا الحديث أصل في المداراة، وفي جواز غيبة أهل الكفر والنسق ونحوهم والله أعلم.

قوله: (متى عهدتني لأحشاً) في رواية الكشميهن، «فحاشاً» بصيغة المبالغة.

قوله: (من تركه الناس) في رواية عينة « من تركه أو ودعه الناس » قال المازري: ذكر بعض النحاة أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه، والتي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وقد نطق بالمصدر في قوله: « ليتهم أقوام عن ودعهم الجمعات » وماضيه في هذا الحديث. وأجاب عياض بأن المراد بقرئهم أماتوه أي تركوا استعماله إلا قال: ولقد أماتوه يدل عليه ويؤيد ذلك أنه لم يقل في الحديث إلا في هذين الحديثين مع شك الراوي في حديث الباب مع كثرة استعمال ترك ولم يقل أحد من النحاة إنه لا يجوز.

قوله: (انقضاء شوه) أي قبح كلامه، لأن للذكور كان من جفاة العرب. وقال القرطبي: في هذا الحديث إشارة إلى أن عينة المذكور ختم له بسوء، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اتقى نفسه وشوهه، أخبر أن من يكون كذلك يكون شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة. قلت: ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال، فإن الحديث ورد بلفظ العموم فمن تصف بصفة المذكور فهو الذي يتوجه إليه الريب، وشرط ذلك أن يكون على ذلك، ومن أين له أن عينة مات على ذلك؟ والتوجه المذكور يحصل لأن بقيد تلك الحالة الحال قليل فيها ذلك، وما المانع أن يكون تاب وثائب؟ وقد كان عينة ارتد في زمن أبي بكر وحارب ثم رجع وأسلم وحضر بعض الفتح في عهد عمر، وله مع عمر قصة ذكرت في تفسير الأعراف، وباتي شرحها في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى، وفيها ما يدل على جفاة. والحديث الذي فيه أنه «أحق مطاع» أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي قال: «جاء عينة بن حصن إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة فقال: من هذا؟ قال: «أما المؤمنون؟ قال: لا أنزل ذلك عن أجل منها. فنقضت عائشة وقالت: «من هذا؟ قال: «جاء عينة». ورواه الطبري في حديث

قوله: (باب حسن الخلق، والسخاء وما يكره من البخل) جمع في هذه الترجمة بين هذه الأمور الثلاثة لأن السخاء من جلة عاسن الأخلاق، بل هو من معظمها والبخل ضده، أما الحسن فقال الراجب: هو عبارة عن كل مرغوب فيه إما من جهة العقل وإما من جهة العرض وإما من جهة الحسن، وأكثر ما يقال في عرف العامة فيما يدرك بالبصر، وأكثر ما جاء في الشرع فيما يدرك بالبصيرة، انتهى ملخصاً. وأما الخلق فهو يضم الخاء واللام ويموز سكنونها، قال الراجب: الخلق والخلق يعني بالفتح وبالضم في الأصل بمعنى واحد كالشرب والنسب، لكن خص الخلق الذي بالفتح بالمعاشات والصور المدركة بالبصر، وخص الخلق الذي بالضم بالقرى والسجيا المدركة بالبصيرة انتهى. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي» أخرجه أحد وصححه ابن حبان. وفي حديث علي الطويل في دعاء الانتحار عند مسلم «اهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت» وقال القرطبي في «المفهم»: «الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره، وهي حمودة ومذمومة، فالحمودة على الإجمال أن تكون مع غيرك على نفسك تنصف منها ولا تنصف لها، وعلى التفصيل العفو والمسلم والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحاجات والتواضع ولين الجانب وغير ذلك، والمذموم منها ضد ذلك، وأما السخاء فهو بمعنى الجود، وهو بذل ما يقتنى بغير عوض، وعطفه على حسن الخلق من عطف الخاص على العام، وإما أفرد للتبويه به. وأما البخل فهو منع ما يطلب بما يقتنى، وشره ما كان طالبه مستحقاً ولا سيما إن كان من غير مال السؤل. وأشار بقوله: «وما يكره من البخل» إلى أن بعض ما يميز انطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذموماً. ثم ذكر المصنف في الباب ثمانية أحاديث: الأولان معلقان،

الحديث الأول:

قوله: (وقال ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس) تقدم موصولاً في كتاب الإيمان، وتقدم شرحه في كتاب الصيام، وفيه بيان السبب في أكثرية جوده صلى الله عليه وسلم في رمضان.

الحديث الثاني:

قوله: (وقال أبو ذر لما بلغه مبعث النبي صلى الله عليه وسلم قال لأخيه إيا) كذا للآثر بتكرير قاله، وفي رواية الكشميهني «وكان أبو ذر إلخ» وهي أولى، وهذا طرف من قصة إسلام أبي ذر، وقد تقدمت موصولة مطولة في المبحث النبوي مشروحة والغرض منه هنا قوله: «ويأمر بمكارم الأخلاق» والمكارم جمع مكرمة بضم المراء وهي من الكرم، قال الراجب: وهو اسم الأخلاق، وكذلك الأفعال الحمودة، قال ولا يقال للرجل كريم حتى يظهر ذلك منه، ولا كان أكرم الأفعال ما يقصد به أشرف الوجوه وواشرفها ما يقصد به وجه الله تعالى، وإما يحصل ذلك من الخلق قال الله تعالى: ﴿إِنْ أكرمكم عند الله اتقاكم﴾ [الحجرات: ١٣٠] وكل فائق في بابه يقال له كريم.

الحديث الثالث: حديث أنس قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس» أي أحسنهم خلقاً «وأجود الناس» أي أكثرهم بذلاً لما يقدر عليه «وخلفاً وأشجع الناس» أي أكثرهم إقداماً مع عدم الفرار، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في كتاب الهبة، واقتصار أنس على هذه الأوصاف الثلاث من جوامع الكلم لأنها أمهات الأخلاق، فإن في كل إنسان ثلاث قوى: أحدها: الغضبية وكاملها الشجاعة ثانيها: الشهوانية وكاملها الجود، ثالثها: العقلية وكاملها النطق بالحكمة: وقد أشار أنس إلى ذلك بقوله: «أحسن الناس» لأن الحسن يشمل القول والفعل، ويحتمل أن يكون المراد بأحسن الناس حسن الخلقة وهو تابع لاعتدال المزاج الذي يتبع صفاء النفس الذي منه جودة الرغبة التي تنشأ عنها الحكمة قاله الكرمانى،

وقوله: (فزع أهل المدينة) أي سمعوا صوتاً في الليل يخافوا أن يهجم عليهم

عدو،

وقوله: (فاستقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم، قد سبق الناس إلى الصوت) أي أنه سبق فاستكشف الخبر فلم يجد ما يخاف منه فزع يمكنهم.

وقوله: (لم تراعوا) أي كلمة تقال عند تسكين الروح تائباً، وإظهاراً للارتق بالمخاطب.

الحديث الرابع: حديث جابر.

قوله: (سفيا) هو الثوري.

قوله: (عن ابن المنكدر) في رواية الإسماعيلي من طريق أبي الوليد الطيالسي

جبر زاذ فيه: أخرج فاستاذن، قال: إنها بين علي أن لا استاذن على مضري. وعلى تقدير أن يسلم له ذلك وللقاضى قبله في عينة لا يسلم له ذلك في خمرة بن نوفل وسياحي في «باب المدارة» ما يدل على أن تفسير المهم هنا بمخرمة هو الراجح

٣٩- باب حسن الخلق والسخاء، وما يكره من البخل

وقال ابن عباس: كان النبي ﷺ أجود الناس، وأجود ما يكون في رمضان.

وقال أبو ذر، لما بلغه مبعث النبي ﷺ، قال لأخيه: اركب إلى هذا الوادي فاستمع من قوليه، فزجع فقال: رأيتني بأمر بمكارم الأخلاق. [إجماع: ٢٣٠٢٢]

٦٠٣٣- حدثنا عمرو بن عون: حدثنا حماد، هو ابن زهير، عن ثابت، عن أنس قال: كان النبي ﷺ أحسن الناس، وأجود الناس، وأشجع الناس، ولقد فرغ أهل المدينة ذات ليلة، فأنطلق الناس إلى الصوت، فاستقبلهم النبي ﷺ قد سبق الناس إلى الصوت، وهو يقول: «لم تراعوا لم تراعوا». وهو على فرس أبي طلحة غري ما عليه سرج، في غيظه سيف، فقال: «لقد وجدته بخرأ. أو: إنه بخرأ». [إجماع: ٢٦٢٧، أخرجه مسلم: ٢٣٠٧]

٦٠٣٤- حدثنا محمد بن كبير، أخبرنا سفيان، عن ابن المنكدر قال: سيئت جابراً ﷺ يقول: ما سئل النبي ﷺ عن شيء قط فقال: لا. [إجماع مسلم: ٢٣١١]

٦٠٣٥- حدثنا عمر بن حفص: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش قال: حدثني حقيق، عن مسروق قال: كنا جلوساً مع عبد الله بن عمرو يحدثنا، إذ قال: لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً، وإنه كان يقول: «إِنْ خِياركم أخابكم أخلاقاً». [إجماع: ٣٥٥٩، أخرجه مسلم: ٢٣٢١]

٦٠٣٦- حدثنا سعيد بن أبي قريش: حدثنا أبو عثمان قال: حدثني أبو حازم، عن سهل بن سعد قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ بزدقة، فقال سهل للقوم: أتدرون ما البزدة؟ فقال القوم: هي شملة، فقال سهل: هي شملة منسوجة فيها خاشيتها، فقلت: يا رسول الله، أكلوها هذه، فأخذها النبي ﷺ فمخاجاً إليها فلبسها، فزأها عليه وجل من الصحابة، فقال: يا رسول الله، ما أحسن هذه، فأكسبها، فقال: «نعم». فلما قام النبي ﷺ لأمه أصحابه، قالوا: ما أحسن حين رأيت النبي ﷺ أخذها مخاجاً إليها، ثم سأله إياها، ولقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه، فقال: رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ، فقلت: أكلت منها. [إجماع: ١٧٧٧]

٦٠٣٧- حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني حميد بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقارب الزمان، ويتقص العمل، ويلقى الشح، ويكثر الهرج». قالوا: وما الهرج؟ قال: «القتل أقتل». [إجماع: ٨٥، أخرجه مسلم: ١٥٧، بخطه ليست في هذه الطريق، وأخرجه بإلفظه ١٥٧ كتاب العلم: ١١]

٦٠٣٨- حدثنا موسى بن إسماعيل: سمع سلام بن مسكين قال: سمعت ثابتاً يقول: حدثنا أنس ﷺ قال: خدمت النبي ﷺ عشر سنين، فما قال لي: أف، ولا: لم صنعت؟ ولا: ألا صنعت؟ [إجماع: ٢٧٦٨، أخرجه مسلم: ٢٣٠٩]

ومن طريق عبد الله وهو ابن المبارك كلاهما عن سفيان سمعت محمد بن المنكدر .
قوله: (ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قط فقال لا) وكذا للجميع، وكذا في «الأدب المفرد» من طريق ابن عينة سمعت ابن المنكدر، ووقع في رواية الإسعاعلي من الطريقين المذكورين، وكذا عند مسلم من طريق سفيان بن عينة عن ابن المنكدر بلفظ «ما سئل شيئاً قط فقال لا» قال الكرماني: معناه ما طلب منه شيء من أمر الدنيا فمنعه، قال الفرزدق: «ما قال لا قط إلا في تشهده» قلت: وليس المراد أنه يعطي ما يطلب منه جزئاً، بل المراد أنه لا ينطق بالرد، بل إن كان عنده أعطاه إن كان الإعطاء سائفاً وإلا سكت. وقد ورد بيان ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه «إذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم، وإذا لم يرد أن يفعل سكت» وهو قريب من حديث أبي هريرة الماضي في الأطعمة «ما عاب طعاماً قط، إن اشتهاه أكله ولا تركه» وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: معناه لم يقل «لا» متناً للطعام، ولا يلزم من ذلك أن لا يقوها اعتقاداً كما في قوله تعالى: «قلت لا أجد ما أحكمكم عليه» [التوبة: ٩٢] ولا يخفى الفرق بين قول لا أجد ما أحكمكم وبين لا أحكمكم. قلت: وهو نظير ما تقدم في حديث أبي موسى الأشعري لما سأل الأشعريون الحملان فقال النبي صلى الله عليه وسلم «ما عندي ما أحكمكم» لكن يشكك على ما تقدم أن في حديث الأشعري المذكور أنه صلى الله عليه وسلم حلف لا يحلمهم فقال: «والله لا أحكمكم» فيمكن أن يخفى من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك، أو حيث كان المقام لا يقتضي الانقصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل، كأن يكون لم يعرف العادة، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتأدب على سؤاله مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل، والسر في الجمع بين قوله: «لا أجد ما أحكمكم» وقوله: «والله لا أحكمكم» أن الأول لبيان أن الذي سأل لم يكن موجوداً عنده، والثاني أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بالقرض مثلاً أو الاستيهاب إذ لا اضطرار حيتث إلى ذلك، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الأيمان والنذور. وفهم بعضهم من لازم عدم قول «لا» إيجاباً «نعم» ورتب عليه أنه يلزم منه تحريم البخل، لأن من القواعد أنه صلى الله عليه وسلم إذا واطب على شيء كان ذلك علامة وجوبه، والترجمة تقتضي أن البخل مكروه. وأجيب بأنه إذا تم هذا البحث حلت الكراهة على التحريم، لكنه لا يتم لأن الذي يجرم من البخل ما يمنع الواجب سلمنا أنه يدل على الوجوب لكن على من هو في مقام النبوة إذ مقابلة نقص منزه عنه الأنبياء فيختص الوجوب بالنبي صلى الله عليه وسلم، والترجمة تضمن أن من البخل ما يكره، ومقابلته أن منه ما يجرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويحب، فذلك اقتصر المصنف على قوله يكره.

الحديث السادس: حديث سهل بن سعد في قصة البردة التي سأل الصحابي لتكون كفته، والغرض منه قرينه للذي طليها: سألته إياها وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه» وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الجنازات، وفي قوله: «سألته إياها» استعمل ثاني الضميرين متصلاً وهو المتين هنا فراراً من الاستقلال، إذ لو قاله متصلاً فإنه يصير هكذا سألتموها، قال ابن مالك: والأصل أن لا يستعمل المتصل إلا عند تمدد المتصل؛ لأن الاتصال أخصر وأبين، لكن إذا اختلف الضميران وتقاربا فالأحسن الانفصال نحو هذا، فإن اختلفا في الرتبة جاز الاتصال والانفصال مثل أعطيتك وأعطيتك إياه.

الحديث السابع: حديث أبي هريرة «بتقارب الزمان» وسيأتي شرحه في كتاب الفتن
وقوله فيه: (ويتقص العمل) وقع في رواية الكشيحي «ويتقص العلم» وهو المعروف في هذا الحديث وللآخر وجه.

وقوله فيه: (ويلقي الشح) وهو مقصود الباب وهو أخص من البخل فإنه يخل مع حرص. واختلف في ضبط «يلقي» فالأكثر على أنه يسكون اللام أي يوضع في القلوب فيترك، وهو على هذا بالرفع، وقيل: يفتح اللام وتشديد الغاف أي يعطي القلوب الشح، وهو على هذا بالنصب سحاه صاحب «الطالع» وقال الحميدي: لم تنضب الرواة هذا الحرف، ويحتمل أن يكون «تلقي» بالتشديد أي يتلقى ويتواص به ويدعوه إليه من قوله: «وما يتلقاه إلا الصابرون» أي ما يعلمها وينبه عليها، قال ولو قيل: يلقي خففة لكان بعيداً لأنه لو ألقى ترك وكان مدحاً والحديث مساق للذم، ولو كان بالفاء بمعنى يوجد لم يستعمل لأنه لم يزل موجوداً له وقد ذكرت توجيه الغاف.

الحديث الثامن: حديث أنس.
قوله: (خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين) تقدم نظيره في الرواية من وجه آخر عن أنس، ومثله عند أحد وغيره عن ثابت عن أنس، وكذا هو في معظم الروايات، ووقع عند مسلم من طريق إسحاق بن طلحة عن أنس «والله لقد خدمت تسع سنين» ولا مفارقة بينهما لأن ابتداء خدمته له كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم المدينة وبعد تزويج أمه أم سليم بأبي طلحة، فقد مضى في الرضايا من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال: «قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم، فأخذ أبو طلحة بيدي» الحديث وفيه «إن أنساً غلام كيس فليخدمك، قال فخدمته في السفر والحضر» وأشار بالسفر إلى ما وقع في المغازي وغيرها من طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من أبي طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر من يخدمه فأحضر له أنساً» فاشكال هذا على الحديث الأول لأن بين قدومه المدينة وبين خروجه إلى خيبر ست سنين وأشهر. وأجيب بأنه طلب من أبي طلحة من يكون أسن من أنس وأقربى على الخدمة في السفر فصرف أبو طلحة من أنس القرة على ذلك فأحضره، فلها قال أنس في هذه الرواية «خدمته في الحضر والسفر» ولما تزوجت أم سليم بأبي طلحة بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم بعدة أشهر؛ لأنها باهتة إلى الإسلام ووالد أنس حي فصرف بذلك فلم يسلم وخرج في حاجة له فقتله عدو له، وكان أبو طلحة قد تأخر إسلامه فاتفق أنه خطبها فاشترطت عليه أن يسلم فأسلم أخرجه ابن سعد بسند حسن، فعلى هذا تكون مدة خدمة أنس تسع سنين وأشهر، فأنسى الكسر مرة

ومن طريق عبد الله وهو ابن المبارك كلاهما عن سفيان سمعت محمد بن المنكدر .
قوله: (ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قط فقال لا) وكذا للجميع، وكذا في «الأدب المفرد» من طريق ابن عينة سمعت ابن المنكدر، ووقع في رواية الإسعاعلي من الطريقين المذكورين، وكذا عند مسلم من طريق سفيان بن عينة عن ابن المنكدر بلفظ «ما سئل شيئاً قط فقال لا» قال الكرماني: معناه ما طلب منه شيء من أمر الدنيا فمنعه، قال الفرزدق: «ما قال لا قط إلا في تشهده» قلت: وليس المراد أنه يعطي ما يطلب منه جزئاً، بل المراد أنه لا ينطق بالرد، بل إن كان عنده أعطاه إن كان الإعطاء سائفاً وإلا سكت. وقد ورد بيان ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه «إذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم، وإذا لم يرد أن يفعل سكت» وهو قريب من حديث أبي هريرة الماضي في الأطعمة «ما عاب طعاماً قط، إن اشتهاه أكله ولا تركه» وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: معناه لم يقل «لا» متناً للطعام، ولا يلزم من ذلك أن لا يقوها اعتقاداً كما في قوله تعالى: «قلت لا أجد ما أحكمكم عليه» [التوبة: ٩٢] ولا يخفى الفرق بين قول لا أجد ما أحكمكم وبين لا أحكمكم. قلت: وهو نظير ما تقدم في حديث أبي موسى الأشعري لما سأل الأشعريون الحملان فقال النبي صلى الله عليه وسلم «ما عندي ما أحكمكم» لكن يشكك على ما تقدم أن في حديث الأشعري المذكور أنه صلى الله عليه وسلم حلف لا يحلمهم فقال: «والله لا أحكمكم» فيمكن أن يخفى من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك، أو حيث كان المقام لا يقتضي الانقصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل، كأن يكون لم يعرف العادة، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتأدب على سؤاله مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل، والسر في الجمع بين قوله: «لا أجد ما أحكمكم» وقوله: «والله لا أحكمكم» أن الأول لبيان أن الذي سأل لم يكن موجوداً عنده، والثاني أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بالقرض مثلاً أو الاستيهاب إذ لا اضطرار حيتث إلى ذلك، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الأيمان والنذور. وفهم بعضهم من لازم عدم قول «لا» إيجاباً «نعم» ورتب عليه أنه يلزم منه تحريم البخل، لأن من القواعد أنه صلى الله عليه وسلم إذا واطب على شيء كان ذلك علامة وجوبه، والترجمة تقتضي أن البخل مكروه. وأجيب بأنه إذا تم هذا البحث حلت الكراهة على التحريم، لكنه لا يتم لأن الذي يجرم من البخل ما يمنع الواجب سلمنا أنه يدل على الوجوب لكن على من هو في مقام النبوة إذ مقابلة نقص منزه عنه الأنبياء فيختص الوجوب بالنبي صلى الله عليه وسلم، والترجمة تضمن أن من البخل ما يكره، ومقابلته أن منه ما يجرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويحب، فذلك اقتصر المصنف على قوله يكره.

الحديث الخامس: حديث مسروق «كنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو بن العاص» ورجاله إلى الصحابة كوفيون، وقد دخلوا كما تقدم صريحاً في هذا الحديث في «باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم».

قوله: (لم يكن فاحشاً) تقدم شرحه في الباب المذكور وهو الحديث السادس عشر منه، وقوله فيه: «إن خياركم أحسنكم أخلاقاً» في رواية الكشيحي «أحسنكم» ووقع في الرواية الماضية «إن من خياركم» وهي مراده هنا. وقد أخرج أبو يعلى من حديث أنس رفعه «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» وللترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة رفعه «إن من أكمل المؤمنين أحسنهم خلقاً» ولأحد بسند رجاله ثقات من حديث جابر بن سرة نحوه بلفظ «أحسن الناس إسلاماً» وللترمذي من حديث جابر رفعه «إن من أحبكم لي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً» وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولأحد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي ثعلبة نحوه وقال «أحسنكم أخلاقاً» وسأله أم، وللبخاري في «الأدب المفرد» وابن حبان والحاكم والطبراني من حديث أسامة بن شريك «قالوا يا رسول الله من أحب عباد الله إلى الله؟ قال: أحسنهم خلقاً» وفي رواية عنه «ما خير ما أعطي الإنسان؟ قال: خلق حسن» ومن الأحاديث الصحيحة في حسن الخلق حديث النواص بن سمعان رفعه «البر حسن الخلق» أخرجه مسلم والبخاري وحديث أبي الدرداء رفعه «ما شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق» أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان وزاد الترمذي فيه وهو عند الزبair «وإن صاحب حسن الخلق ليبلغ درجة صاحب الصوم والصلاة» وأخرجه أبو داود وابن حبان أيضاً والحاكم من حديث عائشة نحوه، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» والحاكم من حديث أبي هريرة، وأخرجه الطبراني من حديث أنس نحوه، وأحد والطبراني من حديث عبد الله بن عمرو، وأخرج الترمذي وابن حبان وصححه

وجبره أخرى. وقوله في هذا الحديث: «والله ما قال في أف قط» قال الراغب: أصل الألف كل مستغفر من وسخ كلامه الظفر وما يجري مجراها، ويقال ذلك لكل مستغفر به، ويقال أيضاً عند نكوه الشيء. وعند التضجر من الشيء، واستعملوا منه الفعل كماقت بقلان، وفي أف عدة لغات: الحركات الثلاث بغير تنوين وبالتنوين، ووقع في رواية مسلم هنا «أفًا» بالنصب والتنوين وهي موافقة لبعض القراءات الشاذة كما سيأتي، وهذا كله مع ضم المزة والتشديد، وعلى ذلك اقتصر بعض الشراح، وذكر أبو الحسن الرماني فيها لغات كثيرة قبلها تسعاً وثلاثين ونقلها ابن عطية وزاد واحدة أكملها أربعم، وقد سردها أبو حيان في «البحر» واعتمد على ضبط القلم. وخص ضبطها صاحبه الشهاب السمين ولخصته منه، وهي الستة المقفلة، وباتخفيف كللك ستة أخرى، وبالسكون مشدداً وخففاً، وزيادة هاء ساكنة في آخره مشدداً وخففاً، وأنى بالإمالة وبين وبين ويلاً إمالة الثلاثة بلا تنوين، وأنى بضم ثم سكون وأنى بكسر ثم سكون. فذلك ثلثان وعشرون، وهذا كله مع ضم المزة ويحوز كسرهما وفتحهما، فأما بكسرهما فني إحدى عشرة: كسر الفاء وضمها ومشدداً مع التنوين وعلمه أربعة وخففاً بالحرركات الثلاث مع التنوين وعلمه ستة، وأنى بالإمالة والتشديد وأنى بفتح المزة فني ست بفتح الفاء وكسرهما مع التنوين وعلمه أربعة وبالسكون وبألف مع التشديد، وأنى زاهدنا ابن عطية أفاه بضم أوله وزيادة ألف وهاء ساكنة، وقرئ من هذه اللغات ست كلها بضم المزة، فأكثر السبعة بكسر الفاء مشدداً بغير تنوين، ونافع وخفص كذلك لكن بتنوين وابن كثير وابن عامر بالفتح والتشديد بلا تنوين وقرأ أبو السماك كذلك لكن بضم الفاء، وزيد بن علي بالنصب والتنوين، وعن ابن عباس يسكون الفاء. قلت: وبقي من الممكن في ذلك أنى كما مضى لكن بفتح الفاء وسكون الياء، وأنى بزيادة هاء، وإذا ضمنت هاتين إلى التي زاهدنا ابن عطية وأضفتها إلى ما بدئ به صارت المدة خساً وعشرين كلها بضم المزة، فإذا استعملت القياس في اللغة كان ينبغي بفتح المزة كذلك وكسرهما كذلك فتكمل خساً وسبعين.

قوله: (ولا لم صنعت ولا أ صنعت) بفتح المزة والتشديد بمعنى هلا، وفي رواية مسلم من هذا الوجه «لشيء» بما يصنعه الحاد» وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة «ما علمته قال لشيء» صنعت لم فعلت كذا وكذا، ولشيء تركته هلا فعلت كذا وكذا» وفي رواية عبد العزيز بن صهيب «ما قال لشيء» صنعت لم فعلت هذا كذا، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا كذا» ويستفاد من هذا ترك التثنية على ما فات، لأن هناك مندوحة عنه باستئناف الأمر به إذا احتيج إليه، وفائدة تنزيه اللسان عن الزجر والنظم واستتلاف خاطر الحاد بترك معانيه، وكل ذلك في الأمور التي تتعلق بحظ الإنسان، وأما الأمور اللازمة شرعاً فلا يتسامح فيها لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤٠- باب كيف يكون الرجل في أهله؟

٦٠٣٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي أَهْلِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ. [رواجع: ٦٧٦٦].

قوله: (باب) بالتنوين (كيف يكون الرجل في أهله)؟ ذكر فيه حديث عائشة «كان في مهنة أهله» وقد تقدم شرحه في أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة، وقوله: «في مهنة أهله» المهنة بكسر الميم وفتحها، وأكثر الأصمعي الكسر وفسرها هناك بجملة أهله، ويثبت أن التفسير من قول الراوي عن شعبة، وأن جماعة روه عن شعبة بدونها؛ وكذا أخرجه ابن سعد في الترجمة النبوية عن وهب بن جرير وعفان وأبي قلن كلهم عن شعبة بدونها؛ لكن وقع عنه عن أبي الفتح عن شعبة في آخره «يعني بالمهنة في خدمة أهله» وقد وقع في حديث آخر لماثمة أخرجه أحمد وابن سعد وصححه ابن حبان من رواية هشام بن عروة عن أبيه «قلت لماثمة: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في بيته؟ قالت: يخطب ثوبه، ويغصف نعله، ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم» وفي رواية لابن حبان «ما يعمل أحدكم في بيته» وله لأحمد من رواية الزهري عن عروة عن عائشة «يغصف نعله، ويخطب ثوبه، ويريق دلو» وله من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة بلفظ «ما كان إلا بشراً من البشر، كان يغسل ثوبه، ويغلب شاته، ويغند نفسه» وأخرجه الترمذي في الشمائل والبرازي وقال: وروي عن يحيى عن القاسم عن عائشة، وروي عن يحيى عن حميد المكي عن جاهد عن عائشة، وفي رواية حارة بن أبي الرجال عن عروة عن عائشة عند أبي سعيد «كان ألين الناس، وأكرم الناس، وكان رجلاً من رجالكم إلا أنه كان بساماً» قال ابن بطال: من أخلاق الأنبياء

٤١- باب المقة من الله تعالى

٦٠٤٠- حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَاحْبِبْهُ، فَيَحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَاحْبِبُوهُ، فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوحِّعُ لَهُ الْقَبُولَ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ». [رواجع: ٣٢٠٩، أخرجه مسلم: ٢٦٣٧].

قوله: (باب المقة من الله) أي ابتلاؤه من الله. المقة بكسر الميم وتخفيف القاف هي المحبة، وقد وقع في الأصل الومق والمها فيه عوض عن الواو، كلمة ووعد وزنة ووزن. وهذه الترجمة لفظ زيادة وقعت في نحو حديث الباب في بعض طرقه، لكنها على غير شرط البخاري فأشار إليها في الترجمة كعادته، أخرجه أحمد والطبراني وابن أبي شيبة من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن أبي ظبية بمجوعة عن أبي أمامة مرفوعاً قال: «ألفقة من الله والصيت من السماء، فإذا أحب الله عبداً» الحديث. وللإزار من طريق أبي كعيب الجراح بن مليح عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفته «ما من عبد إلا وله بيت في السماء، فإن كان حسناً وضع في الأرض وإن كان سيئاً وضع في الأرض» والصيت بكسر الصاد المهملة وسكون التحتانية بدلها مثانة أصله الصوت كالربع من الروح، والمراه بالذکر الجميل، وربما قيل لضده لكن بقيد.

قوله: (أبو عاصم) هو النبيل، وهو من كبار شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة مثل هذا، فقد علقه في يده الخلق لأبي عاصم وقد نهبت عليه ثم.

قوله: (عن نافع) هو مولى ابن عمر، قال البرازي بعد أن أخرجه عن عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري فيه: لم يروه عن نافع إلا موسى بن عقبة، ولا عن موسى إلا ابن جريج. قلت: وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثوبان عند أحمد والطبراني في «الأوسط» وأبو أمامة عند أحمد، ورواه عن أبي هريرة أبو صالح عند المصنف في التوحيد وأخرجه مسلم والبرازي.

قوله: (إذا أحب الله العبد) وقع في بعض طرقه بيان سبب هذه المحبة والمراد بها، ففي حديث ثوبان «إن العبد ليتلمس مرضاة الله تعالى فلا يزال كذلك حتى يقول: يا جبريل إن عبدي فلاناً يلتمس أن يرضيني، وألا وإن رجعت غلبت عليه» الحديث أخرجه أحمد والطبراني في «الأوسط» ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي في الرقاق فيه: «ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه» الحديث.

قوله: (إن الله يحب فلاناً فأحبه) بفتح الموحدة المشددة ويحوز الضم، ووقع في حديث ثوبان «فيقول جبريل: رحمة الله على فلان، وتقول حلة العرش».

قوله: (فينادي جبريل في أهل السماء إلخ) في حديث ثوبان أهل السماوات السبع.

قوله: (ثم يوحى له القبول في أهل الأرض) زاد الطبراني في حديث ثوبان «ثم يهبط إلى الأرض، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦] وثبتت هذه الزيادة في آخر هذا الحديث عند الترمذي وابن حاتم من طريق سهيل عن أبيه، وقد أخرج مسلم إسناده ولم يسق اللفظ، وزاد مسلم فيه «وإذا بغض عبداً دعا جبريل» فسأله على سننوال الحب وقال في آخره «ثم يرضع له البغضاء في الأرض» ونحوه في حديث أبي أمامة عند أحمد، وفي حديث ثوبان عند الطبراني «وإن العبد يعمل بسخط الله فيقول الله يا جبريل إن فلان يستخطني» فذكر الحديث على سننوال الحب أيضاً وفيه «فيقول جبريل: بسخطه الله على فلان» وفي آخره مثل ما في الحب «حتى يقول أهل السماوات السبع، ثم يهبط إلى الأرض» وقوله: «يوضع له القبول» هو من قوله تعالى: ﴿فقبلها ربها بقبول حسن﴾ [آل عمران: ١٣٧] أي رضىها، قال المطري: القبول مصدر لم أسمع غيره بالفتح؛ وقد جاء مفسراً في رواية التميمي «فيوضع له المحبة» والقبول الرضا بالشيء، وميل النفس إليه، وقال ابن القطاع: قبل الله منك قبولاً والشيء والمهنية أخذت. والخبر صدق، وفي التهذيب: عليه قبول إذا كانت العين قبله، والقبول من الريح الصبا لأنها تستقبل للبرور،

هذه الطريق.

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾ الآية) كذا لأبي ذر والنسفي، وسقطت الآية لغيرهما وزاد: عسى أن يكونوا خيراً منهم - إلى قوله - فأولئك هم الظالمون ﴿ وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث عبد الله بن زعنة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحك الرجل ما يخرج من الأنف » وقد تقدم في تفسير ﴿ والشمس وضحاها ﴾ [الشمس: ١] من وجه آخر عن هشام بن عروة رواية هنا بلفظ « ثم وعظهم في الضرطة فقال: لم يضحك أحدهم ما يخرج منه » وقوله: « لا يسخر » نهى عن السخرية وهي فعل الساهر، وهو الذي يهزأ منه، والسخرية تسخير خاص والسخرية سياحة الشيء إلى الغرض المختص به فهما، فورد النهي عن استهزاء المرء بالآخر تنقيصاً له مع احتمال أن يكون في نفس الأمر خيراً منه، وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه في أثناء حديث « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ».

قوله: (وقال الثوري ووهيب بن خالد وأبو معاوية عن هشام جلد العبد) يريد أن هؤلاء الثلاثة رويهم عن هشام بن عروة بهذا الإسناد في قصة النهي عن ضرب المرأة، وأن هؤلاء جرموا بقولهم جلد العبد « موضع شك ابن عينة هل قال جلد الفعل أو جلد العبد، والتعليق الثلاثة تقدم بيان كونها موصولة، أما رواية الثوري فوصلها المؤلف في النكاح وساقها كذلك، وأما رواية وهيب فوصلها المؤلف في التفسير كذلك، ولما رواه أبي معاوية فوصلها أحد وإسحاق كذلك تقدم التنبيه عليها في التفسير أيضاً.

الحديث الثاني: حديث ابن عمر في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى، والغرض منه بيان تحريم العرض - وهو موضع المدح والمذم من الشخص - أهم من أن يكون في نفسه أو نسب أو حسيه. وقال ابن تقي: عرض الرجل بدنه ونفسه لا غير، ومنه استبرأ لدينه وعرضه. قلت: ولا حجة في ما ادعاه من المحصر، ويدل للأول قول حسان: فسإن أبسي ووالسده وعرضسي لعرض محمد منكمم وقساء

يتطابق بذلك من كان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثر ما يقع تهاجيهم في مدح الآباء ومنهم، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج، وعند مسلم من حديث أبي هريرة « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله »

٤٤- باب مَا يُنْهَى مِنَ الْمَسَابِقِ وَاللَّعْنِ

٦٠٤٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ: سَوِّفْتُ أَمَا وَإِلَّيْ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَسَابِقُ الْمُسْلِمِمْ لُسُوقٌ، وَهَيْأَةُ كُفْرُهُ».

تَابِعَةُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، [رواه: ٤٨، أخرجه مسلم: ٦٤].

٦٠٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْثَةَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَعْقَرٍ: أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدَّبَلِيَّ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُؤْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ، وَلَا يُؤْمِيهِ بِالْكُفْرِ، إِلَّا ارْتَكَبَتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَهُ كَذَلِكَ». [رواه: ٣٥٠٨، أخرجه مسلم: ٩١، مطولاً].

٦٠٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاحِشًا، وَلَا لَفَانًا، وَلَا سَبَابًا، كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمُعْتَبَةِ: «مَا لَكَ قَرِيبَ جَنِينَةٍ؟». [رواه: ٦٠٣١].

٦٠٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُتَدَارِكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ تَابِتَ بْنَ الصُّحَّالِ، وَكَانَ مِنْ اصْحَابِ الشَّجَرَةِ، حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَانِيًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ لِمَا لَا يَمْلِكُ، وَمَنْ قَسَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا غَلَبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَقِنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَطْلِهِ، وَمَنْ

والقبول أن يقبل العفو والمعافة وغير ذلك، وهو اسم للمصدر أبيت الفعل منه. وقال أبو عمرو بن العلاء: القبول بفتح القاف لم أسع غيرهُ يقال فلان عليه قبول إذا قبلته النفس، وتقبلت الشيء قبولاً. ونحوه لابن الأعرابي وزاد: قبلته قبولاً بالفتح والضم، وكذا قبلت حديثه عن المحماني. قال ابن بطال: في هذه الزيادة رد على ما يقوله القدرية إن الشر من فعل العبد وليس من خلق الله انتهى. والمراد بالقبول في حديث الباب قبول القلوب له بالحق والميل إليه والرضا عنه، ويؤخذ منه أن عية قلوب الناس علامة عية الله، ويؤيده ما تقدم في الجنتان « أئتم شهداء الله في الأرض » والمراد بحية الله إرادة الخير للعبد وحصول الثواب له، وبحية الملائكة استغفارهم له وإرادتهم خير العارفين له وميل قلوبهم إليه لكونه مطيعاً لله عياً له، وبحية العباد له اعتقادهم فيه الخير وإرادتهم دفع الشر عنه ما أمكن. وقد تطلق عية الله تعالى للشيء على إرادة إيجاده وعلى إرادة تكميله، والحية التي في هذا الباب من القبيل الثاني، وحقيقة الحية عند أهل المعرفة من المعلومات التي لا تحد وإنما يعرفها من قامت به وجداناً لا يمكن التعبير عنه، والحب على ثلاثة أقسام: إلهي وروحاني وطبيعي، وحديث الباب يشتمل على هذه الأقسام الثلاثة، فحب الله العبد حب إلهي، وحب جبريل والملائكة له حب روحاني، وحب العباد له حب طبيعي.

٤٢- باب الحب في الله

٦٠٤٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يَحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَحَتَّى أَنْ يَهْدَفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يُرْجَعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَتَقَفَهُ اللَّهُ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا». [رواه: ٩٦، أخرجه مسلم: ٤٣].

قوله: (باب الحب في الله) ذكر في حديث أنس « لا يجد أحد حلالة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا لله » الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان، وبيان أن هذه الترجمة أول حديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي أمامة ولفظه « الحب في الله والبغض في الله من الإيمان » وأن له طرقاً أخرى. وقوله: « أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » معناه أن من استكمل الإيمان علم أن حق الله ورسوله أكده عليه من حق أبيه وأمه وولده وزوجه وجميع الناس، لأن الهدى من الضلال والخلاص من النار إنما كان بالله على لسان رسوله، ومن علامات محبة نصر دينه بالقبول والقتل والذب عن شريعته والتخلق بأخلاقه، والله أعلم.

٤٣- باب قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المحجرات: ١١].

٦٠٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَحَسِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَعْنِي: وَاتَّزَوْنَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ. قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَتَزَوْنَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ. قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ، فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحَرْمَةِ يَوْمِيكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا». [رواه: ١٧٤٢، أخرجه مسلم: ٩٦، بقصة ليست في

٣٣٧٧، أخرجه مسلم: ٢٨٥٥].

٦٠٤٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَحَسِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَعْنِي: وَاتَّزَوْنَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ. قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَتَزَوْنَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ. قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ، فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ، كَحَرْمَةِ يَوْمِيكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا». [رواه: ١٧٤٢، أخرجه مسلم: ٩٦، بقصة ليست في

قَالَ مُؤَيِّبًا بِكَفَرٍ فَهُوَ كَتَبُهُ. [راجع: ١٣٦٣، أخرجه مسلم: ١١٠، مختصراً.]

٦٠٤٨- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَلِيحَانَ بْنَ صُرَدٍ، وَجَلَّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَطُغِبَ أَحَدُهُمَا، فَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى انْفَضَّ وَجْهُهُ وَتَكَبَّرَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً: لَوْ قَالَهَا لَلْعَبِّ غَضَ الْإِلَهِ يَجِدُ». فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: تَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ الشُّطَّانِ، فَقَالَ: أَتَرَى بِي بَلْسَى، أَمْخُضُونَ أَلَا أَقْبَبَ. [راجع: ٣٢٨٢، أخرجه مسلم: ٢٦١٠.]

٦٠٤٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمُعْتَمِلِ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: حَدَّثَنِي عُثَاذَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُخْبِرَ النَّاسَ بِبَلَدِهِ الْقُدْسِ، فَتَلَاخَى وَجَلَّانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَعَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ، فَتَلَاخَى فَلَانَ وَفُلَانَ، وَإِنَّمَا رِغِمْتُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَاقْبِسُوا فِي الطَّائِفَةِ وَالسَّابِقَةِ وَالْخَاسِئَةِ». [راجع: ٤٩.]

٦٠٥٠- حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمُغِيرَةِ - هُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَيْهِ بُرْقًا، وَعَلَى غُلَامِهِ بُرْدًا، فَقُلْتُ: لَوْ أَخَذْتُ هَذَا لَبَسْتُهُ كَتَمْتُ خَلْقًا، وَأَعْلَيْتُهُ نَوْبًا آخَرَ، فَقَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَبِيَّةَ، قِيلَتْ بَيْنَهَا، فَذَكَرْتُكِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي: «مَا تَبَيَّنَ فَلَا؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَقِيلْتُ مِنْ أُمِّهِ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ أَمَرْتُ بِكَ جَاهِلِيَّةً». قُلْتُ: عَلَى حِينٍ سَأَخِي: هَلِيهِ مِنْ كِبَرِ السِّنِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ تَبِيئِكُمْ، لَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ إِخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُعْطِمَهُ بِمَا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسَهُ بِمَا يَلْبَسُ، وَلَا يَكْلَفُهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَنْفَعُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَنْفَعُهُ فَلْيُجِنِّهِ عَلَيْهِ». [راجع: ٣٠، أخرجه مسلم: ١٦٦١.]

قوله: (باب ما ينهى من السب واللعن) في رواية غير أبي ذر والنسائي «عن» بدل «من» وهي أولى، وفي الأول حذف تقديم ما ينهى عنه. والسبب بكسر المهملة وتخفيف الموحدة تقدم بيانه مع شرح الحديث الأول في كتاب الإيمان، وهو مختل لأن يكون على ظاهر لفظه من التفاعل، ويحتمل أن يكون بمعنى السب وهو الشتم وهو نسبة الإنسان إلى عيب ما، وعلى الأول فحكم من بدأ منهما أن الوزر عليه بعين الثاني كما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة وصحح ابن حبان من حديث العرياض بن سارية قال: السببان شيطانان يهاتران ويتكاذبان.

وقوله في آخر الحديث الأول (تألمه محمد بن جعفر عن شعبة) وصله أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وهو غندر بهذا الإسناد لكن قال فيه «عن شعبة عن زيد ومنصور» وزاد فيه زييدا وهو بالزاي والموحدة مصفرو، ومعنى اللعن الدعاء بالإمهاد من رحمة الله تعالى.

الحديث الثاني

قوله: (عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم، والإسناد إلى أبي ذر بصريون وقد دخلها هو أيضا، وفي رواية مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث «حدثنا أبي حدثنا الحسين المعلم».

قوله: (عن أبي ذر) في رواية الإسماعيلي ومن وجهين «عن أبي معمر» شيخ البخاري فيه بالسند إلى أبي الأسود أن أبا ذر حدثه.

قوله: (لا يرمي رجل رجلا بالقسوق ولا يرميه بالكفر إلا أوتلت عليه إن لم يكن صاحبه كما قال) وفي رواية للإسماعيلي «إلا حار عليه» وفي أخرى «إلا ارتدت عليه» يعني رجعت عليه و«حار» مهملة أي رجعت، وهذا يقتضي أن من قال لأخرت فاسق أو قال له أنت كافر فإن كان ليس كما قال كان هو المستحق للوصف المذكور، وأنه إذا كان كما قال لم يرجع عليه شيء لكونه صدق فيما قال، ولكن لا يلزم من كونه لا يصير بذلك فاسقا ولا كافرا أن لا يكون أمّا في صورة قوله له أنت فاسق بل

في هذه الصورة تفصيل: إن قصد نصحه أو نصحه غيره ببيان حاله جزاء، وإن قصد تعبيره وشهرته بذلك وعرض أدبه لا يجوز له أن يقبله بالصف لأن قد يكون سببا لإغرائه وإصراره على ذلك الفعل كما في طبع كثير من الناس من الأثرة، وإليها إن كان الأمر دون المسامحة في الملتزم. ووقع في رواية مسلم بلفظ «ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه» ذكره في أثناء حديث في ذم من ادعى إلى غير أبيه، وقد تقدم صدره في مناقب قريش بالإسناد المذكور هنا، فهو حديث واحد فرقه البخاري حديثين، وسبأني في هذا للفق في «باب من أكثر أخاه بغير تأويل» من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر بلفظ قد بدأ بها أحدهما وهو بمعنى رجوع أيضا، قال النووي: اختلف في تأويل هذا الرجوع فقيل يرجع عليه الكفر إن كان مستحلا، وهذا بعيد من سياق الخبر، وقيل: محمول على الخوارج لأنهم يكفرون للؤمنين هكذا قلعه عياض عن مالك وهو ضعيف.

لأن الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون بديعتهم. قلت: ولما قاله مالك وجه، وهو أن منهم من يكفر كثيرا من الصحابة من شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة والإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكفيرهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل كما سبأني لإيضاحه في «باب من أكثر أخاه بغير تأويل» والتحقق أن الحديث سبق لزجر المسلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم، وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم. وقيل: معناه رجعت عليه تقيته لأخيه ومعصيته تكفيره، وهذا لا بأس به. وقيل: ينسب عليه أن يقول به ذلك إلى الكفر كما قيل: المعاصي يبريد الكفر فيخاف على من إدامها وأصر عليها سوء الحاققة، وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الإسلام ولم يتم له شعبة في زعمه أنه كافر فإنه يكفر بذلك كما سبأني تقريره، فمعنى الحديث فقد رجعت عليه تكفيره، فراجع التكفير لا الكفر، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله، ومن لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان دين الإسلام، ويؤيده أن في بعض طرقه وجوب الكفر على أحدهما «وقال القرطبي: حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو جحد المعلوم من دين الإسلام بالضرورة الشرعية، وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر النعم والقيام بغيره كما تقدم تقريره في كتاب الإيمان في «باب كفر دون كفر» وفي حديث أبي سعيد «يكفرن الإحسان ويكفرون العشير» قال وقوله به بها أحدهما أي يرجع إليهما ولازم ذلك، وأصل البرء اللزوم، ومنه: «أبرء بتمتلك» أي أزيها نفسي وأثر بها قال: والماء في قوله: «بها» راجع إلى التكفير الواحدة التي هي أقل ما يدل عليها لفظ كافر، ويحتمل أن يعود إلى الكلمة. والحاصل أن القول له إن كان كافرا كفرأ شرعيا فقد صدق القاتل ونهض بها القول له، وإن لم يكن رجعت للقاتل مرة ذلك القول وإثمه، كما انتصر على هذا التأويل في رجوع، وهو من أصل الأجوبة، وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رحمه «إن العبد إذا لمن شيئا صدعت اللعنة إلى السماء، فتلق أبواب السماء دونها، ثم تهبط إلى الأرض فتأخذ بمنة ويسرة، فإن لم تجد مسافعا رجعت إلى الذي لمن، فإن كان أهلا ولا رجعت إلى قاتلها» وله شاهد عنه أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وآخر عند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات، ولكنه أعل بالإسراء.

الحديث الثالث: حديث أنس تقدم شرحه في «باب حسن الخلق».

الحديث الرابع: حديث ثابت بن الضحّاك وقد اشتمل على خمسة أحكام وسيأتي في «باب من أكثر أخاه بغير تأويل» بشامه إلا خصلة واحدة منها، وإثني كذلك في الإيمان والنفور، وإثني شرحه هناك إن شاء الله تعالى، ويؤخذ حكم ما يتعلق بكثير من كفر المسلم من الذي قبله. وقوله: «لمن المسلم قتله» أي لأنه إذا لعت فكأنه دعا عليه بالملاك.

الحديث الخامس: حديث سليمان بن عمرو بضم الصاد وفتح الراء بعدما دال مهملات، وهو ابن الجون بن أبي الجون الخزاعي، صحابي شهير يقال كان اسمه يسار بتحتية ومهملة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم، ويكنى أبا المظفر، وقتل في سنة خمس وستين وله ثلاث وتسعون سنة.

قوله: (استب وجلان) لم أعرف أسماءهما ووقع في صفة إلياس من وجه آخر عن الأعمش بهذا السند «كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وسلم ورجلان يسميان».

قوله: (حسب الضفج وجهه) في الرواية المذكورة «فاهر وجهه وانضخت أوداجه» وفي رواية مسلم «نحر عيناه ونضخت أوداجه» وقد تقدم تفسير السروج في صفة إلياس، وفي حديث معاذ بن جبل عند أحمد وأصحاب السنن «حتى أنه ليخيل لي أن أنه ليشزع من الغضب».

قوله: (إني لأعلم كلمة لو قالها الذهب عنه الذي يجد في الرواية المذكورة لو قال أمد بالله من الشيطان وفي رواية مسلم «الرجيم» ومثله في حديث معاذ ولقظه «إني لأعلم كلمة لو يقروا هذا الغضب للذهب عنه الغضب: اللهم إني أصود بك من الشيطان الرجيم».

قوله: (فانطلق إليه الرجل) في رواية مسلم «قام إلى الرجل رجل عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم» وفي الرواية المتقدمة «قالوا له» فقلت هذه الرواية على أن الذي خاطبه منهم واحد وهو معاذ بن جبل كما بينته رواية أبي دلود ولقظه «قال فجعل معاذ يأمره، فأبى وضحك وجعل يزداد غضبا».

قوله: (وقال تعود بالله) في الرواية المذكورة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعود بالله» وهو بالمتى فإنه صلى الله عليه وسلم أرشده إلى ذلك، وليس في الخبر أنه أمرهم أن يأمروه بذلك، لكن استدلوا ذلك من طريق عموم الأمر بالنصيحة للمسلمين.

قوله: (أترى بي بأس) يضم التاء أي أظن، ووقع «باس» هنا بالرفع للأكثر وفي بعضها «باساً» بالنصب وهو أوجه.

قوله: (أجنون أنا) في الرواية المذكورة «هل بي من جنون؟»

قوله: (أذهب) هو خطاب من الرجل للرجل الذي أمره بالتعود أي امض في شغلك، وأخلق بهذا المأمور أن يكون كافراً أو منافقاً، أو كان غلب عليه الغضب حتى أخرجه من الاعتدال بحيث زجر الناصح الذي دله على ما يزيل عنه ما كان به من وهج الغضب بهذا الجواب السيء، وقيل: إنه كان من جفاة الأعراب وظن أنه لا يستفيد من الشيطان إلا ما به جنون، ولم يعلم أن الغضب نوع من شر الشيطان ولهذا يخرج به عن صورته ويزين إفساد ما له كتطيع ثوبه وكسر آتيه أو الإقدام على من أغضبه ونحو ذلك مما يتطاحن من يخرج عن الاعتدال، وقد أخرج أبو دلود من حديث عطية السمدني رحمه إن الغضب من الشيطان الحديث.

الحديث السادس: عن عباد بن الصامت في ذكر ليلة القدر وقد تقدم في أوامر الصيام مشروحاً وأورده هنا لقوله فيه «فلا تحسب» أي تتنازع، والتلاحى بالمهمة أي التجادل والتنازع، وهو يقضي في الغالب إلى المسايبة وتقدم أن الرجلين هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حذرة.

الحديث السابع: حديث أبي ثور «سأيت رجلاً» وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وأن الرجل المذكور هو بلال المؤذن، وكان اسمه حماة ففتح المهمة وتخفيف الميم.

وقوله: (إنك امرؤ فبك جاهلية) التوهم للتخيل، والجاهلية ما كان قبل الإسلام، ويحمل أن يراد بها هنا الجهل أي إن فيك جهلاً.

وقوله: (قلت على ساعتى هذه من كبر السن) أي هل في جاهلية أو جهل وأنا شيخ كبير؟

وقوله: (هم إخوانكم) أي العبد أو الخدم حتى يدخل من ليس في الرق منهم، وقرينة

قوله: (تحت أيديكم) ترشد إليه، ويؤخذ منه المبالغة في ذم السب واللعن لما فيه من احتقار المسلم، وقد جاء الشرع بالنسوية بين المسلمين في معظم الأحكام، وأن التفاضل الحقيقي بينهم إما هو بالتقوى، فلا يفيد الشرف النسب إذا لم يكن من أهل التقوى، ويضع الوضع النسب بالتقوى كما قال تعالى: ﴿إِنْ أَرَادْتُمْ إِحْسَانًا فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٣].

٤٥- باب مَا يَجُوزُ مِنْ ذِكْرِ النَّاسِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ

وقال النبي ﷺ: «مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» وَمَا لَا يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ الرَّجُلُ. [راجع: ٤٨٢].

٦٠٥١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ بَا النَّبِيُّ ﷺ: الطَّوِيلُ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَلَقِيَ الْقَوْمَ يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَبَا

قوله: (باب ما يجوز من ذكر الناس) أي بوصفهم (نحو قولهم الطويل والقصير). وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول ذو اليمين، وما لا يراد به من شين الرجل) هذه التمرة مقرودة لبيان حكم الألقاب وما لا يجب الرجل أن يوصف به عما هو فيه. وحاصله أن القلب إن كان ما يجب الملقب ولا إطراره فيه مما يدخل في نهي الشرع فهو جائز أو مستحب، وإن كان مما لا يحبه فهو حرام أو مكروه، إلا إن تعين طريقاً إلى التعريف به حيث يشتهر به ولا يتحيز عن غيره لا بذكره، ومن ثم أكثر الرواة من ذكر الأعمش والأمرج ونحوهما وعارم وغندر وغيرهم، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا سلم في ركعتين من صلاة الظهر فقال «أما يقول ذو اليمين» وقد أورده المصنف في الباب ولم يذكر هذه الزيادة، وقال في سياق الرواية التي أوردها في القوم رجال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوهم ذا اليمين» وأما الرواية التي علقها في الباب فوصلها في «باب تشييك الأصابع» في أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولكن لقظه «أما يقول ذو اليمين؟» وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن ابن سيرين بلفظ «ما يقول ذو اليمين؟» وهو المطابق للتعليق المذكور، وإلى ما ذهب إليه البخاري من التفصيل في ذلك ذهب الجمهور، وشذ قوم شذوا حتى نقل عن الحسن البصري أنه كان يقول: أخاف أن يكون قرونا حديثاً الطويل غيبة، وكان البخاري لمح بذلك حيث ذكر قصة ذي اليمين وفيها «وفي القوم رجل في يديه طول» قال ابن التير أشار البخاري إلى أن ذكر مثل هذا إن كان للبيان والتبيين فهو جائز وإن كان للتقصيص لم يجز، قال: وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فلشارت يديها أنها قصيرة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اختبئتها» وذلك أنها لم تعمل هذا بياناً وإنما قصفت الإخبار عن صفتها فكان كالاختباء انتهى. والحديث المذكور أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الغيبة» وابن مردويه في «التبصير» ... في... من طريق حبان بن خازم عن عائشة وهو....

٤٦- باب الغيبة

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْنَاهُ وَأَقْرَأَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

٦٠٥٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَمَعْدَنَانِ، وَمَا يَغْلِبُهُنَّ فِي كِبَرٍ، أَمَا هَذَا: فَكَانَ لَا يَسْتَوِي بَيْنَ نَوْرِهِ، وَأَمَّا هَذَا: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّيْمَةِ». ثُمَّ دَعَا بِبَعْضِهِمْ وَطَبَّ فَنَشَفَهُ بِأَقْبَيْنِ، فَفَرَسَ عَلَى هَذَا وَاجِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يَخْفَى عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَسْ». [راجع: ٢١٦، أخرجه مسلم: ٢٩٢].

قوله: (باب الغيبة وقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ الآية) مكنا اكتفى بذكر الآية للمسرحة بالنهي عن الغيبة ولم يذكر حكمها كما ذكر حكم النسيئة بعد بابين حيث جزم بأن النسيئة من الكبائر،

وقد اختلف في حد الغيبة وفي حكمها، فأما حدها فقال الراغب: هي أن يذكر الإنسان عيب غيره من غير حرج إلى ذكر ذلك. وقال الغزالي: حد الغيبة أن تذكر لشخص بما يكرهه أو بلغه. وقال ابن الأثير في النهاية الغيبة: أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه. وقال النووي في «الأذكار» تيمناً للغزالي: ذكر المرء بما يكرهه، سواء كان ذلك في بدن الشخص أو دينه أو نفيه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو ثوبه أو حركه أو طلائعه أو جوسته أو غير ذلك مما يتعلق به، سواء ذكرته باللفظ أو بالإشارة والرمز. قال النووي: وعن يستعمل التمريض في ذلك كثير من

الفقهاء في التصانيف وغيرها قولهم قال بعض من يدعي العلم أو بعض من ينسب إلى الصلاح أو نحو ذلك بما يفهم السامع المراد به، ومن قولهم عند ذكره: الله بما فيها، الله يتوب علينا، نسال الله السلامة ونحو ذلك، فكل ذلك من النية. وتحسب من قال: إنها لا يشترط فيها غيبة الشخص بالحديث المشهور الذي أخرجه مسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة رفعه «أبشرون ما النية؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: ذكركم أخذك بما يكرهه. قال: أفرايت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان في أخيك ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته. وله شاهد مرسل عن المطلب بن عبد الله عند مالك، فلم يقيد ذلك بغيبة الشخص فدل على أن لا فرق بين أن يقول ذلك في غيبته أو في حضوره، والأرجح اختصاصها بالغيبة مراعاة للاشتقاق؛ وبذلك جزم أهل اللغة. قال ابن التين: الغيبة ذكر المرء بما يكرهه يظهر الغيب. وكذا قيده الزخري وأبو نصر الفقيري في التفسير وابن خيس في جزء له مفر في الغيبة والمتنوي وغير واحد من العلماء من آخرهم الكرمانى قال: النية أن تتكلم خلف الإنسان بما يكرهه لو سمعه وكان صدقاً. قال: وحكم الكتابة والإشارة ما نية كذلك. وكلام من أطلق منهم محمول على المقيد في ذلك. وقد وقع في حديث سليم بن جبارة... والحديث سيق ليان صفتها واكتفى باسمها على ذكر محلها. نعم المواجهة بما ذكر حرام لأنه داخل في السب والشتم.

وأما حكمها فقال النووي في «الأذكار». النية والنية عرمان بإجماع المسلمين، وقد تظاهرت الأدلة على ذلك. وذكر في «الروضة» تبعاً للرافعي أنها من الصغائر، وتمتبه جماعة. ونقل أبو عبد الله القرطبي في تفسيره الإجماع على أنها من الكبائر لأن حد الكبيرة صادق عليها لأنها ما ثبت الوعيد الشديد فيه. وقال الأفرعي لم أر من صرح بأنها من الصغائر إلا صاحب العدة والغزالي. وصرح بصحهم بأنها من الكبائر. وإن لم يثبت الإجماع فلا أقل من التفصيل، فمن اغتاب ولياً له أو عملاً ليس كمن اغتاب مجهول الحالة مثلاً. وقد قالوا: ضابطها ذكر الشخص بما يكره، وهذا يختلف باختلاف ما يقال فيه، وقد يشتد تأذبه بذلك وأذى المسلم محرم. وذكر النووي من الأحاديث الدالة على تحريم النية حديث أنس رفعه «لا عرج بي مروت بقرم لهم أفكار من غاس يمشون بها وجوههم وصدورهم. قلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء الذي يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم» أخرجه أبو داود وله شاهد عن ابن عباس عند أحمد وحديث سعيد بن زيد رفعه «إن من أرى الربا الاستقالة في عرض المسلم ينير حق» أخرجه أبو داود، وله شاهد عند الزبارة وابن أبي النجاة من حديث أبي هريرة، وعند أبي يعلى في حديث عائشة، ومن حديث أبي هريرة رفعه «من أكل لحم أخيه في الدنيا قرب له يوم القيامة فيقال له كله ميتاً كما أكلته حياً، فيأكله ويكلم ويصيح» سنه حسن. وفي «الأدب المفرد» عن ابن مسعود قال: «ما التقم أحد لقمة شراً من اغتياب أخيه». والحديث، وفيه أيضاً وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة ماعز ووجه في الزنا «وإن رجلاً قال لصاحبه انظر إلى هذا الذي ستر الله عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم الكلب، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم كلا من جيفة هذا الجمل - لحماريت - فما نلتنا من عرض هذا الرجل أشد من أكل هذه الجيفة» وأخرج أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» بسند حسن عن جابر قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، فهاجت ريح منته فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه ريح الذين يتخابون المؤمنين». وهذا الوحيد في هذه الأحاديث يدل على أن الغيبة من الكبائر، لكن تقليده في بعضها غير حق قد يخرج النية بحث لما تقرر أنها ذكر المرء بما فيه. ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس قال: «مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين يعبدان. أحدهما: وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وليس فيه ذكر الغيبة بل فيه يمشي بالنية، قال ابن التين: إنما تترجم بالنية وذكر الطهارة، لأن الجامع بينهما ذكر ما يكرهه المقول فيه يظهر الغيب. وقال لكرمانى: الغيبة نوع من النية، لأنه لو سمع المقول عنه ما نقل عن لعمري. قلت: الغيبة قد توجد في بعض صور النية، وهو أن يذكر في غيبته ما فيه مما يسوؤه فاصلاً بذلك الإسناد فيحتمل أن تكون قصة الذي كان يعذب في قبره كانت كذلك، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الغيبة صريحاً، وهو ما أخرجه هو في «الأدب المفرد» من حديث جابر قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فأتى على قبرين - فذكر في نحو حديث الباب وقال فيه - أما أحدكما فكان ينتاب الناس» الحديث. وأخرج أحمد والطبراني بإسناد صحيح عن أبي بكره قال: «مر النبي صلى الله عليه وسلم يقبرين فقال: إنهما يعبدان، وما يعبدان في كبير ويكى - وفيه - وما يعبدان إلا في الغيبة والبول» ولأحد والطبراني أيضاً من حديث يعلى بن شبابة «أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبر يعذب صاحبه فقال: إن هذا كان يأكل لحوم الناس ثم دعا بجريدة بطيئة - الحديث، ورواهه موقوفون ولأبي داود الطيالسي عن ابن عباس بسند جيد مثله. وأخرجه الطبراني وله شاهد عن

٤٧- باب قول النبي ﷺ: «خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ»

٦٠٥٣- حَدَّثَنَا قُيُسُ بْنُ حَنْظَلَةَ سَمِعَ عَنْ أَبِي الزُّبَايْنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي أَسْبَدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَارِ». [راجع: ٣٧٨٩، أخرجه مسلم: ٢٥١١].

قوله (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم خير دور الأنصار) ذكر فيه أول حديث أبي أسيد الساعدي، وقد تقدم في المناقب بتمامه وفي إيراد هذه الترجمة هنا إشكال، لأن هذا ليس من الغيبة أصلاً إلا أن أخذ من أن الفضل عليهم بكرهون ذلك فيستثنى ذلك من عموم قوله: «ذكركم أخاك بما يكره» ويكون عمل الزجر إذا لم يترتب عليه حكم شرعي، فاما ما يترتب عليه حكم شرعي فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه، ويدخل في ذلك ما يذكر لقصد النصيحة من بيان غلط من يمشى أن يقلد أو يفتخر به في أمر ما، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة كما سيأتي، وإليه يشير ما ترجم به المصنف عقب هذا. وقال ابن التين: في حديث أبي أسيد دليل على جواز المقابلة بين الناس لمن يكون عالماً بأحوالهم لينبه على فضل الفضائل ومن لا يلحق بدرجته في الفضل، فيستل أمره بتزليل الناس منازلهم، وليس ذلك بغيبة.

٤٨- باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب

٦٠٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُسَيْبِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُكَابِرِ: سَمِعْتُ غُرُورَ بْنَ الرَّبِيعِ: أَنَّ عَالِيشَةَ وَحْيِي اللَّهِ عَنْهَا أَخْبَرْتُهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «الذُّنُوبُ لَهُ، بَسْ أَخُو الْغَشِيَّةِ، أَوْ ابْنُ الْغَشِيَّةِ». فَلَمَّا دَخَلَ الْإِنِّ لَ الْكَلَامِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتُ الْبُذِي قُلْتُ، ثُمَّ أَلْتُ لَ الْكَلَامِ؟ قَالَ: «أَيُّ عَالِيشَةَ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَوَكَّهَ النَّاسُ، أَوْ دَعَا النَّاسَ، أَتَقَاءَ فَحْلُحِهِ». [راجع: ٦٠٣٢، أخرجه مسلم: ٢٥٩١].

قوله (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد) ذكر فيه حديث عائشة في قوله: «بس أخو الغشيرة» وقد تقدم شرحه قريباً في «باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً» وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة، وإنما هو نصيحة ليحذر السامع، وإنما يوجب العقول فيه بذلك حسن خلق من الله عليه وسلم، ولو واجه العقول فيه بذلك لكان حسناً، ولكن حصل القصد بدون مواجهة. والجواب أن المراد أن صورة الغيبة موجهة فيه وإن لم يتناول الغيبة للمذمة شرعاً، ولغاية أن تعريف الغيبة المذكور أولاً هو اللغوي، وإذا استثنى منه ما ذكر كان ذلك تعريفها الشرعي. وقوله في الحديث: «إن شر الناس» استئناف كلام كالتعليل لتركه مواجهته بما ذكره في غيبته، ويستنبط منه أن الجاهل بالفسق والشر لا يكون ما يذكر عنه من ذلك من ورائه من الغيبة للمذمة، وقال العلماء: تباع الغيبة في كل غرض صحيح شرعاً حيث يتعين طريقاً إلى الوصول إليه بها: كالاعتظاف والاستماتة على تغيير المنكر، والاستفتاء، والمحاكمة، والتحذير من الشر، ويدخل فيه تحريم الرواة والشهود وإعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده، وجواب الاستشارة في نكاح أو عقد من العقود وكذا من رأى مذهباً يتردد إلى مبدع أو فاسق ويخاف عليه الاقتداء به. وعن حمزة بن عيسى من يتجاهل بالفسق أو الظلم أو البدعة. وما يدخل في ضابط الغيبة وليس بغيبة ما تقدم تفصيله في «باب ما يجوز من ذكر الناس» فيستثنى أيضاً، والله أعلم.

٤٩- باب النجاسة من الكبائر

٦٠٥٥- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عِيْنَةُ بْنُ حُمَيْدٍ أَبُو عَيْدٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: عَرَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَعْضِ حِطَّانِ الْمَلَأَةِ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَلِّقَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ: «يُعَلِّقَانِ، وَمَا يُعَلِّقَانِ فِي كِبَرَةٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَخَذَهُمَا لَا يَسْتَعِيرُ مِنَ الْجَوْلِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالْجَنَةِ». ثُمَّ دَعَا بِحَبْرَةٍ فَكَسَرَهَا بِكَسْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَيْنِ، فَجَعَلَ كَسْرَةً فِي قَبْرِ

واختلف في الغيبة والنميمة هل هما متغايران أو متحلتان، والراجح التباين، وأن بينهما عمومًا وخصوصًا وجهًا، وذلك لأن النميمة نقل حال الشخص لغيره على جهة الإفساد بغير رضاه سواء كان يعلم أم لا، وبين علمه، والغيبة ذكره في غيبته بما لا يرضيه، فامتازت النميمة بقصد الإفساد، ولا يشترط ذلك في الغيبة، وامتازت الغيبة بكونها في غيبة المقول فيه، واشتركتا فيما عدا ذلك. ومن العلماء من يشترط في الغيبة أن يكون المقول فيه غائبًا، والله أعلم.

٥١- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

٦٠٥٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنُبٍ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلُ بِهِ وَالْجَهْلُ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدْعَ طَعَامَهُ وَخَرَابَهُ».

قَالَ أَحْمَدُ: أَفْهَمَنِي رَجُلٌ إِسْنَادَهُ. [راجع: ١٩٠٣].

قوله: (باب قول الله تعالى واجتنبوا قول الزور) قال الراغب: الزور الكذب، قيل له ذلك لكونه مائلاً عن الحق، والزور بفتح الزاي الميل. وكان موقع هذه الترجمة للإشارة إلى أن القول المقول بالنميمة لا كان أهم من أن يكون صدقاً أو كذباً فالكذب فيه أقيح.

قوله: (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس نسب إلى جده، وقد تقدم حديث الباب في أوائل الصيام أخرجه عن آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب بالسند والمتن وتقدم شرحه هناك.

وقوله هنا في آخره: (قال أحمد، أفهمني رجل إسناده) أحمد هو ابن يونس المذكور. والمعنى أنه لما سمع الحديث من ابن أبي ذئب لم يتيسر إسناده من لفظ شيخه فافهمه إياه رجل كان معه في المجلس، وقد خالف أبو داود رواية البخاري فأخرج الحديث المذكور عن أحمد بن يونس هذا لكن قال في آخره: «قال أحمد فهمت إسناده من ابن أبي ذئب، وأفهمني الحديث رجل إلى جنبه لراه ابن أخيه» وهكذا أخرجه الإسماعيلي عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس، وهذا عكس ما ذكره البخاري، فإن مقتضى روايته أن المتن فهمه أحمد من شيخه ولم يفهم الإسناده منه بخلاف ما قال أبو داود وإبراهيم بن شريك، فيحمل على أن أحمد بن يونس حدث به على الوجهين. وخطب الكرماني هنا فقال: قال أفهمني أي كنت نسيت هذا الإسناد فذكرني رجل إسناده، ووجه الخطب نسبته إلى أحمد بن يونس نسيان الإسناد وأن التذكير وقع له من الرجل بعد ذلك، وليس كذلك، بل أراد أنه لما سمعه من ابن أبي ذئب خفي عنه بعض لفظه أما على رواية البخاري فمن الإسناد، وأما على رواية أبي داود فمن المتن، وكان الرجل يجنبه فكانه استغفمه عما خفي عليه منه فافهمه، فلما كان بعد ذلك وتصدى للتحديث به أخبر بالواقع ولم يستعج أن يستنه عن ابن أبي ذئب بغير بيان. وقد وقع مثل ذلك لكثير من المحدثين، وعقد الخطيب لذلك باباً في كتاب «الكفاية» وانظر إلى قوله: «أفهمني رجل إلى جنبه» أي إلى جنب ابن أبي ذئب. ثم قال الكرماني: وأراد رجل عظيم والتونين بدل عليه والغرض مدح شيخه ابن أبي ذئب أو رجل آخر غيره أفهمني أحد.

ولم يتعين أنه تعظيم للرجل الذي أفهمه من مجرد قوله رجل، بل الذي فيه أنه إنما نسي اسمه فغيره رجل أو كنى عن اسمه عمداً، وأما مدح شيخه فليس في السياق ما يقتضيه.

قلت: وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة المخزومي، وكان له أخوان المغيرة وطالوت، ولم ألق على اسم ابن أخيه المذكور ولا على تعيين أبيهما هو، قال ابن التين: ظاهر الحديث أن من اغتاب في صومه فهو مفطر، وإليه ذهب بعض السلف، وذهب الجمهور إلى خلافه، لكن معنى الحديث أن الغيبة من الكبائر وإن إثمها لا يفي له بأجر صومه فكانه في حكم المفطر.

قلت: وفي كلامه مناقشة لأن حديث الباب لا ذكر للغيبة فيه، وإنما فيه قول الزور والعمل به والجهل، ولكن الحكم والتأويل في كل ذلك ما أشار إليه والله أعلم.

وقوله فيه: (فليس لله حاجة) هو مجاز عن عدم قبول الصوم.

هَذَا، وَكَسْرُهُ فِي قَبْرِ هَذَا، قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَتَسَّ». [راجع: ٢١٦، أخرجه مسلم: ٢٩٧].

قوله: (باب النميمة من الكيالي) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر وحده. ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة القبرين، وهو ظاهر فيما ترجم به، لقوله في سياقه «وإنه لكبير» وقد تقدم القول فيه في كتاب الطهارة، وقد صحح ابن حبان من حديث أبي هريرة بلفظ «وكان الآخر يؤذي الناس بلسانه ويمشي بينهم بالنميمة».

(لطيفة): أبدى بعضهم للجمع بين هاتين الحصلتين مناسبة، وهي أن البرزخ مقدمة الآخرة، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة ومن حقوق العباد الدعاء، وفتح الصلاة التطهر من الحدث والنجس وفتح الدعاء الغيبة والسعي بين الناس بالنميمة بنشر الفتن التي يسفك بسببها الدماء.

٥٠- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّمِيَةِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَمَّازٍ مَشَاءٍ بَنِيْمٍ﴾ [الهم: ١١].

﴿وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةً﴾ [الهمزة: ١٦]. يَهْمُزُ، وَيَلْمُزُ، وَيَجِبُ: وَاحِدٌ.

٦٠٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا مَيْمُونُ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ حَذِيفَةَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ حَذِيفَةُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ». [أخرجه مسلم: ١٠٥].

قوله: (باب ما يكره من النميمة) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى بعض القول المقول على جهة الإفساد يجوز إذا كان المقول فيه كافراً مثلاً، كما يجوز التجسس في بلاد الكفار ونقل ما يضرهم.

قوله: (وقوله تعالى: همّاز مشاء بنييم) قال الراغب همز الإنسان اغتيابه، والنم إظهار الحديث بالوشاية، وأصل النميمة همس والحركة.

قوله: (ويل لكل همزة لمزة، يهمز ويلمز ويعيب واحد) كذا للأكثر بكسر العين الهملة وسكون التختانية بعدها موحدة، ووقع في رواية الكشيهي ويتشاب بشين معجمة ساكنة ثم مشاة وأظنه تصحيفاً، والهمزة الذي يكثر منه الهمز وكذا اللمزة، واللمز تتبع المعائب، ونقل ابن التين أن اللمز العيب في الوجه والهمز في الفجا، وقيل: بالعكس، وقيل: الهمز الكسر واللمز الطعن، فعلى هذا هما بمعنى واحد لأن المراد بالكسر الكسر من الأعراس وبالطعن الطعن فيها، وحكي في ميم يهمز ويلمز الضم والكسر، وأسند البيهقي عن ابن جريج قال: الهمز بالعين والشدق واليد، واللمز باللسان.

قوله: (صفهات) هو الثوري، ومنصور هو ابن المتمر، وإبراهيم هو النخعي، وهما من ابن الحارث، والسند كله كوفيون.

قوله: (إن رجلاً يرفع الحديث) لم ألق على اسمه، وعثمان هو ابن عفان أمير المؤمنين.

قوله: (فقال حذيفة) في رواية المستطلي. «فقال له حذيفة» ولمسلم من رواية الأعمش عن إبراهيم «فقال حذيفة وأمره أن يسامه».

قوله: (لا يدخل الجنة) أي في أول وهلة كما في نظائره.

قوله: (قئات) بناف ومثناة ثقيلة وبعد الألف مثناة أخرى هو النمام، ووقع بلفظ «نمام» في رواية أبي وائل عن حذيفة عند مسلم، وقيل: الفرق بين القئات والنمام أن النمام الذي يحضر القصة فيقتلها والقئات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم يقتل ما سمعه. قال الغزالي ما ملخصه: ينبغي لمن حلت إليه غيبة أن لا يصدق من ثم له ولا يظن بمن ثم عنه ما نقل عنه ولا يبحث عن تحقيق ما ذكر له وأن ينهيه ويقبح له فعله وأن يفضله إن لم يتزجر وأن لا يرضى لنفسه ما نهى النمام عنه فيتم هو على النمام فيصير نماماً، قال الثوري: وهذا كله إذا لم يكن في النقل مصلحة شرعية وإلا فهي مستحبة أو واجبة، كمن أطلع من شخص أنه يريد أن يؤذي شخصاً ظلماً فضلحه منه، وكذا من أخبر الإمام أو من له ولاية بسيرة نائبه مثلاً فلا منع من ذلك، وقال الغزالي ما ملخصه: النميمة في الأصل نقل القول إلى المقول فيه، ولا اختصاص لما بذلك بل ضابطها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه المقول عنه أو المقول إليه أو غيرهما، وسواء كان المقول قولاً أم فعلاً، وسواء كان عيماً أم لا، حتى لو رأى شخصاً يخفي ما له فافشى كان نميمة.

٥٢- باب ما قيل في ذي الوجنتين

٦٠٥٨- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَجِدُ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الْوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِ، وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهِ». [رواجع: ٢٤٩٤، أخرجه مسلم: ٢٥٢٦، وكتاب البر والصلوة: ٤٩٩].

قوله: (باب ما قيل في ذي الوجنتين) أورد فيه حديث أبي هريرة - وفيه تفسير وهو من جملة صور التمام.

قوله: (تجد من شوار الناس) كذا وقع في رواية الكشميهني «شرار» بصيغة الجمع، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ «إن من شر الناس» وقد تقدم في أوائل المناقب من طريق حمادة بن أبي زرعة عنه عن أبي هريرة بلفظ «تجدون شر الناس» وأخرجه مسلم من هذا الوجه ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه بلفظ «تجدون من شر الناس ذا الوجنتين» وأخرجه أبو داود من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عنه بلفظ «من شر الناس ذو الوجنتين» وسلم من رواية مالك عن أبي الزناد «إن من شر الناس ذا الوجنتين» وسياقي الأحكام من طريق عراك بن مالك عنه بلفظ «إن شر الناس ذو الوجنتين» وهو عند مسلم أيضاً، وهذه الألفاظ متقاربة والروايات التي فيها «شر الناس» محمولة على الرواية التي فيها «من شر الناس» ووصفه بكونه شر الناس أو من شر الناس مبالغة في ذلك، ورواية «أشر الناس» بزيادة الألف لفة أن يكون المراد بالناس من ذكر من الطائفتين المتضادتين خاصة، فإن كل طائفة منهما مجابية للأخرى ظاهراً فلا يتسكن من الإطلاح على أسرارها إلا بما ذكر من خداعه الفريقين ليطلع على أسرارهم فهو شرهم كلهم، والأولى حمل الناس على عمومهم فهو أبلغ من الذم، وقد وقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي شهاب عن الأعمش بلفظ «من شر خلق الله ذو الوجنتين»

قال القرطبي: إنما كان ذو الوجنتين شر الناس لأن حاله حال المنافق، إذ هو متعلق بالباطل وبالكذب، مدخل للفساد بين الناس.

وقال النووي: هو الذي يأتي كل طائفة بما يرضيها، فيظهر لها أنه منها ومخالف لصدقا، وصنيعة نفاق وحض كذب وخداع وتحيل على الإطلاح على أسرار الطائفتين، وهي مداهنة محرمة. قال: فأما من يقصد بذلك الإصلاح بين الطائفتين فهو محمود. وقال غيره: الفرق بينهما أن المذموم من يزين لكل طائفة عملها ويقبحه عند الأخرى ويذم كل طائفة عند الأخرى، والمحمود أن يأتي لكل طائفة بكلام فيه صلاح الأخرى ويمتنع لكل واحدة عن الأخرى، وينقل إليه ما أمكنه من الجليل ويستر الفضيح.

ويؤيد هذه الفقرة رواية الإسماعيلي من طريق ابن غير عن الأعمش «الذي يأتي هؤلاء بمحدث هؤلاء، وهؤلاء بمحدث هؤلاء»

وقال ابن عبد البر: حله على ظاهره جماعة وهو أولى، وتأوله قوم على أن المراد به من يراني بعمله فيري الناس خشوعاً واستكانة ويومهم أنه يخشى الله حتى يكوموه وهو في الباطن بخلاف ذلك، قال: وهذا محتمل لو اقتصر في الحديث على صدره فإنه داخل في مطلق ذي الوجنتين، لكن بقية الحديث ترد هذا التأويل وهي قوله: «يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه» قلت: وقد اقتصر في رواية الترمذي على صدر الحديث، لكن دللت بقية الروايات على أن الراوي اختصره، فإنه عند الترمذي من رواية الأعمش، وقد ثبت هنا من رواية الأعمش تمامه، ورواية ابن غير التي أشرت إليها هي التي ترد التأويل المذكور صريحاً، وقد رواه البخاري في «الأدب المفرد» من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «لا ينبغي لذي الوجنتين أن يكون أمياً». وأخرج أبو داود من حديث حماد بن يسار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من نار. وفي الباب عن أنس أخرجه ابن عبد البر بهذا اللفظ، وهذا يتناول الذي حكاه ابن عبد البر عن ذكره بخلاف حديث الباب فإنه فسر من يتردد بين طائفتين من الناس، والله أعلم.

٥٣- باب من أخبر صحابته بما يقال فيه

٦٠٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَيْمُونُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي

وَالْبُرَيْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَمْعَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ مَا أَرَادَ مُحَمَّدٌ بِهَذَا وَجْهَ اللَّهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَصَحَّ وَجْهَهُ، وَقَالَ: «وَجَمَّ اللَّهُ مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ». [رواجع: ٣١٥٠، أخرجه مسلم: ٩٠٦٢، مطولاً].

قوله: (باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه) قد تقدمت الإشارة إلى أن المذموم من نقل الأخبار من يقصد الإفساد وأما من يقصد النصيحة وتحري الصدق ويجتنب الأذى فلا، وقل من يفرق بين البين، طريق السلامة في ذلك لمن يخشى عدم الوقوف على ما يباح من ذلك ما لا يباح للإسكان في ذلك، وذكر فيه حديث ابن مسعود في اختياره النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائل «هذه قسمة ما أريد بها وجه الله» وسياقي شرحه مستوفى في «باب الصبر على الأذى» إن شاء الله تعالى.

وقوله في هذه الرواية (فصبر وجهه) بالعين المهملة أي تيسر من الغضب، وللشمسي تفتقر بالعين المهملة أي صار لونه لون المفرد، وأراد البخاري بالترجمة بيان جواز النقل على وجه النصيحة، لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على ابن مسعود نقله ما نقل، بل غضب من قول للمفرد عنه، ثم حلم عنه وصبر على إذا اتساء موسى عليه السلام وامتناعاً لقوله تعالى: ﴿فَبِهِدَامِ اقْتِهِ﴾

٥٤- باب ما يكره من التصاح

٦٠٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَخْبِي عَلَى رَجُلٍ وَيُطَرِّبُهُ فِي الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَلْ كُنْتُمْ، أَوْ: قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ». [رواجع: ٢٦٦٣، أخرجه مسلم: ٣٠٠١].

٦٠٦١- حَدَّثَنَا آخَمٌ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى عَلَيْهِ رَجُلٌ غَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيْخَلَّكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ - يَقُولُهُ بَرَكْرَأُ - إِنْ كَانَ أَخَذَكُمْ مَا دَخَا لَا مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبْ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يُسِرُّ أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَاللَّهِ حَسْبِي، وَلَا تُرْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا». [رواجع: ٢٦٦٢، أخرجه مسلم: ٣٠٠٠].

قَالَ وَهَبٌ، عَنْ خَالِدٍ: «وَيْخَلَّكَ».

قوله: (باب ما يكره من التصاح) هو تضاعف من المدح أي المبالغ، والتضاد والتكلف والمداخلة أي مدح كل من الشخصين الآخر، وكأنه ترجم بعض ما يدل عليه الخبر لأنه أهم من أن يكون من الجانبين أو من جانب واحد، ويحتمل أن لا يريد حمل التضاعف فيه على ظاهره، وقد ترجم له في الشهادات «ما يكره من الإطناب في المدح» أورد فيه حديثين:

الأول: حديث أبي موسى قال فيه حدثنا محمد بن الصباح بفتح المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاه مهملة هو الزبارة ووقع هنا في رواية أبي ذر «محمد بن صباح» بغير ألف ولا، وتقدم الكل في الشهادات بهذا الحديث بعينه، وأخرجه مسلم عنه فقال: «حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح» وهذا الحديث مما اتفق الشيوخ على تحريمه عن شيخ واحد، وما ذكره البخاري بسنده ومثله في موضعين ولم يتصرف في مثله ولا إسناده وهو قليل في كتابه، وقد أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن الصباح، وقال عبد الله بن أحمد بعد أن أخرجه عن أبيه عنه: قال عبد الله وسمعت أنا من محمد بن الصباح فذكره، وإسماعيل بن زكريا شيخه هو الخلفاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف، ووريدة بموحدة وراه يكتى أبا بردة مثل كنية جده وهو شيخه فيه، وقوله عن بريد في رواية الإسماعيلي «حدثنا بريد».

قوله: (جمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يفتي على رجل) لم أتف على اسمها صريحاً، ولكن أخرج أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» من حديث مجيب بن الأدرع الأسلمي قال: «أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي» فذكر حديثاً قال فيه «فدخل المسجد فإذا رجل يصلي، فقال لي: من هذا؟ فأتيت عليه خيراً، فقال: اسكت لا تسمعته فتهلك» وفي رواية له «قلت يا رسول الله هذا فلان وهذا وهذا»

وفي أخرى له « هنا فلان وهو من أحسن أهل المدينة صلاة، أو من أكثر أهل المدينة الحديث. والذي أتى عليه عجب يشبه أن يكون هو عبد الله ذو التجادين المزني، فقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ما يقرب ذلك.

قوله: (ويطويه) بضم أوله وبالطاء المهملة من الإطراء وهو المبالغة في المدح، وسأذكر ما ورد في بيان ما وقع من ذلك في الحديث الذي بعده.

قوله: (في المدح) بكسر الميم، وفي نسخة مفتحة في الشهادات « في المدح » بفتح الميم بلا هاء، وفي أخرى « في مدحه » بفتح الميم وزيادة الضمير والأول هو المعتمد.

قوله: (لقد أهلكم - أو قطعكم - ظهر الرجل) كذا فيه بالشك، وكذا لاسلم، وسيأتي في حديث أبي بكره الذي بعده بلفظ « قطعت عنق صاحبك » وهما بمعنى، والمراد بكل منهما الهلاك لأن من يقطع عنقه يقتل ومن يقطع ظهره يهلك.

الحديث الثاني:

قوله: (عن خالد) هو الحنفاء وصرح به مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة.

قوله: (إن رجلاً ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى عليه رجل خيراً) وفي رواية غندر « قال: يا رسول الله ما من رجل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه في كذا وكذا » لعله يعني الصلاة لما سيأتي.

قوله: (ويلك) هي كلمة رحة وتوجع، ويول كلمة غلاب، وقد تأتي موضع ويح كما سأذكره.

قوله: (قطعت عنق صاحبك بقوله مراراً) في رواية يزيد بن زريع عن خالد الحنفاء التي مفتحة في الشهادات « ويحك قطعت عنق صاحبك » قطعت عنق صاحبك، مراراً « وبين في رواية وهيب التي سألته عليها بعد أنه قال ذلك ثلاثاً.

قوله: (إن كان أحدكم) في رواية يزيد بن زريع « وقال إن كان ».

قوله: (لا محالة) أي لا حيلة له في ترك ذلك وهي بمعنى لا بد والميم زائدة، ويحتمل أن يكون من الحول أي القوة والحركة.

قوله: (فليقل أحسب كذا وكذا إن كان يرى) بضم أوله أي يظن ووقع في رواية يزيد بن زريع « إن كان يعلم ذلك » وكذا في رواية وهيب.

قوله: (والله حسبه) بفتح أوله وكسر ثابته وبعد التحتانية الساكنة موحدة أي كافية، ويحتمل أن يكون هنا فعل من الحساب أي عاسبة على عمله الذي يعلم حقيقة، وهي جملة اعتراضية، وقال الطبري: هي تمة للقول، والجملة الشرطية حال من فاعل فليقل، والمعنى فليقل أحسب أن فلاناً كذا إن كان يحسب ذلك منه والله يعلم سره لأنه هو الذي يجازيه، ولا يقل أتيقن ولا اتحقق جازماً بذلك.

قوله: (ولا يزكي على الله أحد) كذا لامي ذر عن المستلمي والسرخسي بفتح الكاف على البناء للمجهول وفي رواية الكشيبي « ولا يزكي » بكسر الكاف على البناء للفاعل وهو المخاطب أولاً للقول له فليقل، وكذا في أكثر الروايات، وفي رواية غندر « ولا أزكي » بهيمنة بدل التحتانية أي لا أقطع على عاقبة أحد ولا على ما في ضميره لكون ذلك منياً عنه، وجيء بذلك بلفظ الحبر ومعناه النهي أي لا تزكوا أحداً على الله لأنه أعلم بكم منكم.

قوله: (قال وهيب عن خالد) يعني بسنده المتقدم (ويلك) أي وقع في روايته ويلك بدل ويحك، وسيأتي رواية وهيب موصولة في « باب ما جاء في قول الرجل ويلك » ويأتي شرح هذه اللفظة هناك.

قال ابن بطال: حاصل النهي أن من أفرط في مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على المدح المعجب لظنه أنه بتلك المنزلة، فرما ضيع العمل والازدياد من الخير اتكالا على ما وصف به، ولذلك تأول العلماء في الحديث الآخر « احتوا في وجوه المداحين التراب » أن المراد من مدح الناس في وجوههم بالباطل، قال عمر: المدح هو الذبح. قال: وأما من مدح بما فيه فلا يدخل في النهي، فقد مدح صلى الله عليه وسلم في الشعر والمخاطب والمخاطبة ولم يحث في وجه مادحه تراباً. انتهى ملخصاً.

فأما الحديث المشار إليه فأخرجه مسلم من حديث القسطل، وللعلماء فيه خمسة أقوال:

أحدها هذا هو حله على ظاهره واستعمله لقتاد راوي الحديث،

والثاني الخيبة والحرمات كقولهم لمن رجع خائباً وقته معلومة تراباً.

والثالث قولوا له فيبك التراب، والعرب تستعمل ذلك لمن تكوره.

والرابع أن ذلك يتعلق بالمملوح كأن يأخذ تراباً فينثره بين يديه يتذكر بذلك مصيره إليه فلا يطغى بالمدح الذي سمعه.

والخامس المراد بمحو التراب في وجه المداح إعطائه ما طلب لأن كل الذي فوق التراب تراب، وبهذا جزم البيضاوي وقال: شبه الإعطاء بالحنى على سبيل الترشيع والمبالغة في التقليل والاستهانة،

قال الطبري: ويحتمل أن يراد دفعه عنه وقطع لسانه عن عرضه بما يرضيه من الرضخ، والدافع قد يدفع خصمه بخني التراب على وجهه استهانة به. وأما الأثر عن عمر فرور مرفوعاً أخرجه ابن ماجه وأحد من حديث معاوية « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « فذكره بلفظ « إياكم والتماوج فإنه الذبح » وإلى لفظ هذه الرواية رمر البخاري في الترجمة، وأخرجه البيهقي في « الشعب » مطولاً وفيه « وإياكم والمدح فإنه من الذبح » وأما ما مدح به النبي صلى الله عليه وسلم فقد أورد مادحيه إلى ما يجوز من ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم » الحديث، وقد تقدم بيانه في أحاديث الأنبياء، وقد ضبط العلماء المبالغة المجازة من المبالغة المتنوعة بأن المجازة يصحبها شرط أو تقريب، والمنعوتة بخلافها، ويستثنى من ذلك ما جاء عن المعصوم فإنه لا يحتاج إلى قيد كالألفاظ التي وصف النبي صلى الله عليه وسلم بها بعض الصحابة مثل قوله لابن عمرو « نعم العبد عبد الله » وغير ذلك

وقال الغزالي في « الإحياء » آفة للمدح في المادح أنه قد يكذب وقد يراي المملوح مدحه ولا سيما إن كان فاسقاً أو ظالماً، فقد جاء في حديث أنس رفعه « إذ مدح الناس غضب الرب » أخرجه أبو يعلى وابن أبي الدنيا في الصمت، وفي سنده ضعف، وقد يقول ما لا يتحققه ما لا سبيل له إلى الإطلاع عليه، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: « فليقل أحسب » وذلك قوله إنه ووع وقتي وزاهد بخلاف ما لو قال: رأيت بهيلى أو يحج أو يزكي فإنه يمكنه الإطلاع على ذلك، ولكن تبقى الآفة على المملوح، فإنه لا يأمن أن يحدث فيه المدح كثيراً أو إعجاباً أو بكه على ما شهره به للمدح فيستر عن العمل، لأن الذي يستمر في العمل غالباً هو الذي يعد نفسه مقصراً، فإن سلم المدح من هذه الأمور لم يكن به بأس، وربما كان مستحياً، قال ابن عينة: من عرف نفسه لم يضره المدح، وقال بعض السلف: إذا مدح الرجل في وجهه فليقل: اللهم اغفر لي ما لا يعلمون، ولا تؤاخذني بما يقولون، واجعلني خيراً مما يظنون، وأخرجه البيهقي في « الشعب ».

٥٥- باب من أتى على أخيه بما يعلّم

وَقَالَ سَعْدٌ: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِأَخِيهِ يَتَشَبَّهِ عَلَى الْأَرْضِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْحَيَّةِ. إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ. [راجع: ٣٨١٢].

٦٠٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ دُكْرَ لِي الْإِزَارَ مَا ذَكَرَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ إِزَارِي يَسْقُطُ مِنْ أَحَدٍ حَقِيقَةً؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَسْتَ مِنْهُمْ». [راجع: ٣٦٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٨٥، باختلاف دون أبي بكر].

قوله: (باب من أتى على أخيه بما يعلم) أي فهو جازز ومستثنى من الذي قبله، والضابط أن لا يكون في المدح مجازفة، ويؤمن على المملوح الإعجاب والفتنة كما تقدم.

قوله: (وقال سعد) هو ابن أبي وقاص، وقد تقدم الحديث المذكور موصولاً في مناقب عبد الله بن سلام من كتاب المناقب. ثم ذكر فيه حديث ابن عمر موصولاً في قصة جر الإزار « فقال أبو بكر: إن إزارى يسقط من أحد شقيه، قال: إنك لست منهم » وقد تقدم أبسط من هذا في كتاب اللباس، وفي لفظ « إنك لست من يفعل ذلك خيلاء » وهذا من جملة المدح، لكنه لا كان صدقاً محضاً وكان المملوح يؤمن معه الإعجاب والكبر مدح به، ولا يدخل ذلك في المنع، ومن جملة ذلك الأحاديث المتقدمة في مناقب الصحابة ووصف كل واحد منهم بما وصف به من الأوصاف الجميلة كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر « ما ليك الشيطان سالكا فجاً إلا سلك فجاً غير فجك » وقوله للأنصاري « عجب الله من صنمكما » وغير ذلك من الأخبار

الضرر الناشئ عن الشر، وسلك مسلك الإحسان في ترك عقوبة الجاني كما سبق. وقال ابن التين: يستفاد من الآية الأولى أن دلالة الإقتران ضعيفة، لجمعه الله تعالى بين العدل والإحسان في أمر واحد والعدل واجب والإحسان مندوب.

قلت: وهو مبني على تفسير العدل والإحسان، وقد اختلف السلف في المراد بهما في الآية فقيل: العدل لا إله إلا الله، والإحسان الفرائض. وقيل: العدل لا إله إلا الله، والإحسان في الإخلاص. وقيل: العدل خلق الأبدان والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه. وهو بمعنى الذي قبله. وقيل: العدل الفرائض، والإحسان النافلة. وقيل: العدل العبادة، والإحسان الخشوع فيها. وقيل العدل الإتيان، والإحسان التفضل. وقيل: العدل امتثال للمعروف، والإحسان اجتناب المنهيات. وقيل، العدل بذل الحق، والإحسان ترك الظلم. وقيل: العدل استواء السر والعلانية، والإحسان فضل العلانية. وقيل: العدل البذل، والإحسان المغفر. وقيل: العدل في الأفعال، والإحسان في الأقوال. وقيل غير ذلك. وأقربها لكلامه الخامس والسادس.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: العدل بين العبد ورببه بائتمان أوامره واجتناب مناهيه، وبين العبد وبين نفسه مزيد الطاعات وتوقي الشبهات والشهوات، وبين العبد وبين غيره بالإتصاف. انتهى ملخصاً.

وقال الرافعي: العدل ضربان مطلق يقتضي العقل حسنه ولا يكون في شيء من الأئمة منسوخاً ولا يوصف بالاعتدال بوجهه، نحو أن تحسن لمن أحسن إليك وتكف الأذى عن كف أذى عنك. وعدل يعرف بالشرع ويمكن أن يدخله النسخ ويوصف بالاعتدال مقابلة كالتقصاص وأرش الجنابات وأخذ مال المرتد، ولذا قال تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم﴾ [البقرة: ١٩٤] الآية، وهذا النحو هو المعنى بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] فإن العدل هو المساواة في الكفاية في خير أو شر، والإحسان مقابلة الخير بآثاره والشر بالترك أو بأقل منه.

قوله: (صفهان) هو ابن عيينة.

قوله: (مطوب)، يعني مسحوراً هذا التفسير مدرج في الخبر، وقد بينت ذلك عند شرح الحديث في كتاب الطب، وكذا قوله «فهلأ» تعني تشتت. ومن قال هو مأخوذ من النثرة أو من نشر الشيء بمعنى إظهاره. وكيف يجمع بين قولها فأخرج وبين قولها في الرواية الأخرى «ملا استخراجها» وإن حصله أن الإخراج الواقع كان لأصل السحر والاستخراج المعنى كان لأجزاء السحر.

وقوله في آخره (حليف ليهود) وقع في رواية الكشيبي هنا «لليهود» بزيادة لا.

٥٧- باب مَا يُنْهَى عَنِ التَّحَاسُدِ وَالْتِدَابِ

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥].

٦٠٦٤- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنْ هُثَامِ بْنِ مَكْبُورٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْخَلْقِ، وَلَا تَحَسُّوا، وَلَا تَحْسَبُوا، وَلَا تَخَاسَبُوا، وَلَا تَنَابَزُوا، وَلَا تَبَاطَشُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا». [راجع: ٥١٤٣، أخرجه مسلم: ٢٥٦٣].

٦٠٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو الِيمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؓ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَاطَشُوا، وَلَا تَخَاسَبُوا، وَلَا تَنَابَزُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَجِلْ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ». [أخر: ٦٠٧٦، أخرجه مسلم: ٢٥٥٩].

قوله: (باب ما ينهى عن التحاسد والتداب) كذا للأكثر، وعند الكشيبي وحده «من» بدل «من». قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥] أشار بذكر هذه الآية إلى أن النهي عن التحاسد ليس مقصوراً على وقوعه بين اثنين فصاعداً، بل الحسد مذموم ومنهيه عنه ولو وقع من جانب واحد لأنه إذا دام مع وقوعه مع الكفاية فهو المذموم مع الإفراد بطريق الأولى. وذكر في الباب حديثين أحدهما:

قوله: (بشر بن محمد) هو المروزي، وعبد الله هو ابن المبارك.

٥٦- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الحج: ٩٠].

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰ عَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [يونس: ٢٣]. ﴿ثُمَّ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [الحج: ٩٠]. وَتَرَكْ بِثَارَةِ الشَّرِّ عَلَىٰ مُسْلِمٍ أَوْ كَالِإِخْوَانِ.

٦٠٦٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا وَكَذَا، يُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي اللَّهَ وَلَا يَأْتِي، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ لِي ذَاتَ يَوْمٍ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى الْقَائِلُ فِي أَمْرِ اسْتَفْتَيْتُهُ بِهِ: آتَانِي وَرَجُلَانِ، فَيَلْسَنُ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رِجْلِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رَأْسِي، فَقَالَ الْبَاقِي عِنْدَ رِجْلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَغْرُوبٌ، يَغْنِي مَسْخُورًا، قَالَ: وَمَنْ كَيْفَ؟ قَالَ: كَيْدٌ بَيْنَ أَطْصَمَ، قَالَ: وَلَيْسَ؟ قَالَ: لِي جُفٌّ طَلَسَتْ ذِكْرِي فِي شُطْبٍ وَمُطَاطَبَةٍ، تَحْتَ زُغْرَفِي لِي بَنُو ذُرَّوَانٍ. فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هَلِ الْبَنُو الْبَنِي أَرَبُهَا، كَأَنَّ زُرَّوْسَ نَخْلَهَا زُرَّوْسُ الشَّيَاطِينِ، وَكَأَنَّ مَاعِزًا نَقَاعَةُ الْحَيَاءِ». فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأُخْرِجَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَا تَنْتَبِهُ تَشْتَرُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَمَا أَنَا فَافْكِرْ أَنْ لَيْسَ عَلَى النَّاسِ شَرٌّ». قَالَتْ: وَلَيْسَ بَيْنَ أَطْصَمَ، وَرَجُلٍ مِنْ بَنِي ذُرَّوْقٍ، خَلِيفَةُ لِيُودَ. [راجع: ٣١٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٨٩].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [آية] كذا لأبي ذر والنسفي وساق الباقون إلى ﴿تذكرون﴾ وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق أبي الضمضي قال: «قال شير بن شكل لسروق: حدث يا أبا عاتشة وأصدقك. قال: هل سمعت عبد الله بن مسعود يقول: ما في القرآن آية أجمع خلل وحرام وأسر ونهي من هذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠] قال نعم» وسنده صحيح.

قوله: (وقوله: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰ عَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي إن إثم البغي وحقيقته البغى على الباغى إما عاجلاً وإما آجلاً.

قوله: (وقوله: ثم يأمُر عليه ليصنعه الله) كذا في رواية كريمة والأصيلي على وفق التلاوة، وكذا في رواية النسفي وأبي ذر. وللباقين «ومن بني عليه» وهو سبق قلم إما من المصنف وإما عن بعده، كما أن المطابق للتلاوة إما من المصنف وإما عن إصلاح من بعده، ولم أتفق الروايات على شيء فمن جزم بأن الهم من المصنف فقد تحامل عليه. قال الرافعي: البغي مجاوزة القصد في الشيء. فنه ما يحمده منه ما يذمه، فالحمود مجاوزة العدل الذي هو الإتيان بالأمور بخير زيادة فيه ولا نقصان منه الإحسان وهو الزيادة عليه، ومنه الزيادة على الفرض بالتطوع للمأذون فيه، والمذموم مجاوزة العدل إلى الجور والحق إلى الباطل والمباح إلى الشبهة، ومع ذلك فأكبر ما يطلق البغى على المذموم قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلُمُونَ النَّاسَ وَيَخُونُونَ فِي الْأَرْضِ بَغْيٌ عَلَى الْمَذْمُومِ﴾ [الشورى: ٤٢] قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰ عَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [يونس: ٢٣] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضَلُّ مِنْ بَغْيٍ وَلَا عَادَ﴾ وإذا أطلق البغى وأريد به الحمود زاد فيه غالباً أثناء كما قال تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ [المعنكوت: ١٧] وقال تعالى: ﴿وَمَا تَعْرَضْنَ عَنْهُمْ إِبْتِهَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ [الأنعام: ٢٨] وقال غيره: البغى الاستعلاء بخير حق، ومنه بغى الجرح إذا فسد.

قوله: (وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر) ثم ذكر فيه حديث عائشة في قصة الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن بطال: وجه الجمع بين الآيات المذكورة وترجة الباب مع الحديث أن الله لما نهى عن البغى، وأعلم أن ضرر البغى إنما هو راجع إلى الباغى، وضمن النصمر لن بني عليه كان حق من بغى عليه أن يشكر الله على إحسانه إليه بأن يغفر عنه بني عليه، وقد امتثل النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعاقب الذي كاده بالسحر مع قدرته على ذلك. انتهى ملخصاً. ويجتدل أن يكون مطابقة الترجمة للآيات والحديث أنه صلى الله عليه وسلم ترك استخراج السحر خشية أن يشور على الناس منه شر فسلكت مسلك العدل في أن لا يحصل لمن لم يتطاط السحر من أثر

ذلك المعجز بحيث لو تمكن لفعل فهذا مأزور، وإن كان المانع له من ذلك التقوى فقد يندر لأنه لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية فيكفيته في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يهزم على العمل بها، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية « ثلاث لا يسلم منها أحد: الطيرة والظن والحسد. قيل: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: إذا تطيرت فلا ترجع، وإذا ظنت فلا تحقّق، وإذا حسدت فلا تبغ ». وعن الحسن البصري قال: ما من آدمي إلا وفيه الحسد. فمن لم يجاوز ذلك إلى البغي والظلم لم يتبعه منه شيء.

قوله: (ولا تدابروا) قال الخطابي: لا تتهاجروا فيهبج أحكم انشاء، مأخوذ من تولية الرجل الآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه. قال ابن عبد البر: قيل للإعراف معالجة لأن من أبغض أعرض ومن أعرض ولم يدبره، والحب بالمكس. وقيل معناه لا يستأثر أحدهم على الآخر، وقيل للمستأثر مستدير لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر. وقال المازري: معنى التداير المعادة بقول دابره أي عاديته. وحكى عياض أن معناه لا تتجادلوا ولكن تعاونوا، والأول أولى. وقد فسر مالك في « الموطأ » بأخص منه فقال إذا ساق حديث الباب عن الزهري بهذا السند: ولا أحسب التداير إلا الإعراف عن السلام، يدبر عنه بوجهه. وكأنه أخذ من بقية الحديث « يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » فإنه يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الإعراف، وسيأتي مزيد لهذا في « باب الهجرة » ويؤيده ما أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في « زوائد كتاب البر والصلة » لابن المبارك بسند صحيح عن أنس قال: التداير التصاور.

قوله: (ولا يتأخضوا) أي لا تتعاطوا أسباب البغض، لأن البغض لا يكسب ابتداء. وقيل المراد النهي عن الأهواء المكسبة للتأخض. قلت: بل هو لأعم من الأهواء، لأن تعاطي الأهواء ضرب من ذلك، وحقيقة التأخض أن يقع بين اثنين وقد يطلق إذا كان من أحدهما، والمعروف منه ما كان في غير الله تعالى، فإنه واجب فيه وشاب فاعله لتعظيم حق الله ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة، كمن يؤدبه اجتباؤه إلى اعتقاد باقي الآخر فيخضعه على ذلك وهو معذور عند الله.

قوله: (وكونوا عباد الله إخواناً) بلغف المتأدي المضاف، زاد مسلم في آخره من رواية أبي صالح عن أبي هريرة « كما أمركم الله » ومثله عنه من طريق قتادة عن أنس، وهذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم، كأنه إذا تركتم هذه المنهيات كنتم إخواناً ومفهومه إذا لم تتركوها تصيروا أعداء، ومعنى كونوا إخواناً اكسبوا ما تصيرون به إخواناً ما سبق ذكره وغير ذلك من الأمور المكتسبة لذلك إيجاباً ونقيضاً، وقوله « عباد الله » أي يا عباد الله يحذف حرف النداء، وفي إشارة إلى أنكم عبيد الله فتحكم أن تتواخوا بذلك، قال القرطبي: للمنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحمة والحب والولاء والمعاونة والصيحة ولعل قوله في الرواية الزائدة « كما أمركم الله » أي بهذه الأوامر المقدم ذكرها فإنها جامعة لمعاني الأخوة ونسبتها إلى الله لأن الرسول مبلغ عن الله، وقد أخرج أحمد بسند حسن عن أبي أمامة مرفوعاً « لا أقول إلا ما أقول » ويحتمل أن يكون المراد بقوله « كما أمركم الله » الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] فإنه خبر من الحالة التي شرعت للمؤمنين، فهو بمعنى الأمر، قال ابن عبد البر: تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والإعراف عنه وقطيعة بعد صحبه بغير ذنب شرعي، والحسد له على ما أتم به عليه، وأن يعامله معاملة الأخ النسيب، وأن لا ينقب عن معانيه، ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب، وقد يشترك الميت مع الحي في كثير من ذلك.

(تعبه): وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام في هذا الحديث من الزيادة « ولا تنافسوا » وكذا وقعت في حديث أبي هريرة من رواية الأخرج وبين الاختلاف فيها في الباب الذي بعده، ووقع عند مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخره « كما أمركم الله » وقد نهت عليها. ولسلم أيضاً من طريق الملاة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فيه « ولا يبع بعضهم على بيع بعض » وأورد هذه الزيادة في اليسوع من وجه آخر، ومثله من رواية أبي سعيد مولى عامر بن كرز عن أبي هريرة وزاد بعد قوله إخواناً المسلم آخر المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يجرعه بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخيه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه، التقوى ههنا ويشير إلى صدره » وزاد في رواية أخرى من هذه الطريق « إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم » وقد أفردها أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة، وزاد البخاري من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج فيه زيادة ساذكرها في الباب الذي بعده. وهذه الطريق من رواية مولى عامر أجمع ما وقتت عليه من طرق هذا الحديث عن أبي هريرة، وكأنه كان يحدث به أحياناً مختصراً وطوراً بتمامه، وقد فرقه بعض الرواة أحاديث، ومن

قوله: (ياكم والظن) قال الخطابي وغيره ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالباً، بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالظنون به، وكذا ما يقع في القلب بغير دليل، وذلك أن أوائل الظنون إما هي خواطر لا يمكن دفعها، وما لا يقدر عليه لا يكلف به، ويؤيده حديث « تجاوز الله لأمة عما حدثت به نفسها » وقد تقدم شرحه.

وقال القرطبي: المراد بالظن هنا التهمة التي لا سبب لها كمن يتهم رجلاً بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها، ولذلك عطف عليه قوله « ولا تجسسوا » وذلك أن الشخص يقع له خاطر التهمة فيريد أن يتحقق فيتجسس ويبحث ويستمع، فنهى عن ذلك، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى: ﴿ اجتنبوا كثيراً من الظن، إن بعض الظن إثم، ولا تجسسوا ولا ينقب بعضهم بعضاً ﴾ [الحجرات: ١٢] فدل سياق الآية على الأمر بصحون عرض المسلم غاية الصيانة لتقدم النهي عن الخوض فيه بالظن، فإن قال الظان إنجحت لأتقن، قيل له « ولا تجسسوا » فإن قال تحققت من غير تجسس قيل له « ولا ينقب بعضهم بعضاً »

وقال عياض: استدلل بالحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالاجتهاد والرأي، وحله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبنياً على أصل ولا تحقيق نظر.

وقال النووي: ليس المراد في الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذي يتعلق بالأحكام أصلاً، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل. وتعب بان ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا، فإن اللفظ صالح لذلك، ولا سيما إن حل على ما ذكره القاضي عياض وقد قره في « المفهم » وقال: الظن الشرعي الذي هو تغليب أحد الجانبين أو هو معنى اليقين ليس مراداً من الحديث ولا من الآية. فلا يلتفت لمن استدلل بذلك على إنكار الظن الشرعي.

وقال ابن عبد البر: احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الذريعة في البيع بذلك فأبطل بيع العينة، ووجه الاستدلال النهي عن الظن بالمسلم شراءً، فإذا باع شيئاً حل على ظاهره الذي وقع العقد به ولم يطل بمجرد توهم أنه سلك به مسلك الحيلة، ولا يخفى ما فيه. وأما وصف الظن بكونه أكذب الحديث، مع أن تعدد الكذب الذي لا يستند إلى ظن أصلاً أشد من الأمر الذي يستند إلى الظن، فلإشارة إلى أن الظن المنهي عنه هو الذي لا يستند إلى شيء يجوز الاعتماد عليه فيتمدح عليه ويحرم أصلاً ويجزى به، فيكون المجازم به كاذباً، وإما صار أشد من الكاذب لأن الكذب في أصله مستقيم مستثنى عن دمه، بخلاف هذا فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء فوصف بكونه أشد الكذب مبالغة في ذمه والتشهير منه، وإشارة إلى أن الاغترار به أكثر من الكذب الخفى لخطأه غالباً ووضوح الكذب الخفى.

قوله: (لأن الظن أكذب الحديث) قد استشكلت تسمية الظن حديثاً، وأجيب بأن المراد عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً، ويحتمل أن يكون المراد ما ينشأ عن الظن فحرف الظن به مجازاً.

قوله: (ولا تجسسوا ولا تجسسوا) إحدى الكلمتين بالجسيم والأخرى بالحاء المهملة، وفي كل منهما حذف إحدى التامين تخفيفاً، وكذا في بقية المناهي التي في حديث الباب، وأصل تجسسوا، قال الخطابي معناه لا يتجسسوا عن عيوب الناس ولا يتجسسوا، قال الله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام ﴿ أفهوا تجسسوا من يوسف وأخيه ﴾ [يوسف: ٨٧] وأصل هذه الكلمة التي بالمهملة من الحاسة إحدى الحواس الخمس، والجاسم من الجس بمعنى اختيار الشيء باليد وهي إحدى الحواس فتكون التي بالحاء أصم. وقال إبراهيم الحربي: هما بمعنى واحد، وقال ابن الأثير: ذكر الثاني للتأكيد فقولهم بعداً وسخطاً، وقيل بالجسيم البحث عن عوراتهم وبالحاء استباح حديث القوم، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أحد صفار التابعين. وقيل بالجسيم البحث عن بواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر، وبالحاء البحث عما يترك بحاسة العين والأذن ورجح هذا القرطبي، وقيل بالجسيم تتبع الشخص لأجل غيره وبالحاء تتبع نفسه وهذا اختيار تلعب، ويستثنى من النهي عن التجسس ما لو تعين طريقاً إلى إنقاذ نفس من هلاك مثلاً كان غير بان فلا تارة خلا بشخص ليقتله ظلماً، أو بامرة أليزي بها، فيشرع في هذه الصورة التجسس والبحث عن ذلك حذراً من فوات استنراكه، نقله النووي عن « الأحكام السلطانية » للماوردي واستجاده، وأن كلامه: ليس للمحسب أن يبحث عما لا يظهر من المحرمات ولو غلب على الظن استسار أهلها بها إلا هذه الصورة.

قوله: (ولا تحاسدوا) الحسد تعمي الشخص زوال النعمة عن مستحق لها أعم من أن يسمى في ذلك أو لا، فإن سمي كان باغياً، وإن لم يسم في ذلك ولا أظهره ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التي نهى للمسلم منها في حق المسلم نظر: فإن كان المانع له من

من رواية شعب عن أبي الزناد، ولم أجد ذلك فيه إلا من رواية شعب عن الزهري عن أنس، قال الحميدي: وأخرجه البخاري من رواية همام عن أبي هريرة نحوه، ومن رواية طاوس عن أبي هريرة مثل رواية الأخرج سواء. قلت: ورواية طاوس تأتي في الفرائض. قال الحميدي: وقد أخرجه مسلم أيضاً من رواية مالك عن أبي الزناد فساهه وفيه «ولا تنافسوا» قال: فهو متفق عليه من رواية مالك لا من أفراد البخاري وكأنه استترك ذلك على نفسه، والغرض من ذلك أن الحميدي مع تبعه واعتاده لم يبه على ما وقع في هذه اللفظة من الاختلاف، وكذا أغفل ابن عبد البر التنبيه عليها، وهي على شرطه في «التهذيب» وكذلك الدررطني، ولو تضمن لها لساقها في «غرائب مالك» كما دته في نظارها، ولكنه لم يتعرض لها فلمها من تغيير بعض الرواة بعد البخاري. والله أعلم.

٥٩- باب ما يجوز من الظن

٦٠٦٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَيْرٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَلَا فُلَانًا يَفْرُقَانِ مِنْ بَيْنِنَا شَيْئًا».

قَالَ الثَّوْبِيُّ: كَانَا رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ. [إسناده: ٢٦٠٦٨].

٦٠٦٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ بِهَذَا. وَقَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَلَا فُلَانًا يَفْرُقَانِ بَيْنَنَا أَلَيْسَ نَحْنُ عَلَيْهِ؟». [راجع: ٦٠٦٧].

قوله (باب ما يجوز من الظن) كذا للنسفي، ولأبي ذر عن الكشيبي، وكذا في ابن بطال، وفي رواية القاسبي والجرجاني «ما يكره» وللإمامين «ما يكون» والأول البق يساق الحديث.

قوله (ما أظن فلاناً وفلاناً) لم اتفق على تسميتهما، وقد ذكر الميث في الرواية الأولى أنهما كانا منافقين.

قوله (يعرفان من بيننا شيئاً) وفي الرواية الأخرى يعرفان ديننا الذي نحن عليه. وقال النووي: تأويل الميث بعيد، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعرف جميع المنافقين، كذا قال، وقال غيره: الحديث لا يطابق الترجمة لأن في الترجمة إثبات الظن وفي الحديث نفي الظن، والجواب أن النبي في الحديث لظن النبي لا لنفي الظن فلا تنافي بينه وبين الترجمة، وحاصل الترجمة أن مثل هذا الذي وقع في الحديث ليس من الظن المتيقن عنه، لأنه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين، والنهي إنما هو من الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه، وقد قال ابن عمر: إنا كنا إذا قلنا الرجل في عهد الأخرة أسأله به الظن، ومعناه أنه لا ينبغي إلا لأمر سيء إما في بدنه وإما في دينه.

٦٠- باب منكر المؤمنين على نفسه

٦٠٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفِيرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُغَلَّةٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أُنْثَى مُقَاتِلَةٌ إِلَّا الْمُجَاهِدِينَ، وَإِنَّ مِنَ الْمُجَاهِدَةِ أَنْ يَحْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يَصْبِحَ وَقَدْ سَمَرَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: يَا فُلَانُ، عَمِلْتَ الْبَارَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْمُرُهُ رَبُّهُ، وَيَصْبِحُ بِكَشِفٍ سَمَرٌ لِلَّهِ عَنْهُ». [إسناده: ٢٦٩٠].

٦٠٧٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ صفوان بن عُمر: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمر: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِي النَّجْوَى؟ قَالَ: «يَذْكُرُ أَحَدَكُمْ مِنْ رُبِّهِ حَتَّى يَصْبَحَ كَنَفُهُ عَلَيْهِ، يَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ يَقُولُ: نَعَمْ، وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ يَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقْرَأُ ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَمَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ». [راجع: ٢٤٤١، إسناده: ٢٧٦٨].

قوله (باب من المؤمنين على نفسه) أي إذا وقع منه ما يعاب فيشرع له ويندب

وقع عنه بعضه مفرقاً بين ما جاز في كتاب الزهد من كتابه وهو حديث عظيم اشتمل على جل من القوائد والأدب المحتاج إليها الحديث الثاني حديث أنس:

قوله (لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تلبسوا) هكذا انقصر الحفظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة، وزاد عبد الرحمن بن إسحاق عنه فيه «ولا تنافسوا» ذكر ذلك ابن عبد البر في «التهذيب» والمخطيب في «اللوح» قال: وهكذا قال سعيد بن أبي مريم عن مالك عن ابن شهاب، وقد قال المخطيب وابن عبد البر: يخالف سعيد جميع الرواة عن مالك في «اللوح» وغيره فإتهم لم يذكروا هذه الكلمة في حديث أنس، وإنما هي منعه في حديث مالك عن ابن الزناد، أي الحديث الذي يلي هذا فأوردنا ابن أبي مريم في إسناده حديث أنس، وكذا قال حزة الكنتي: لا أعلم أحداً قلها عن مالك في حديث أنس غير سعيد، وسألت الكلام على حكم التهاجر، وتنبه على زيادة وقعت في آخر حديث أنس هذا بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى.

٥٨- باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا [إسناده: ١٧].

٦٠٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَا أَيُّهَا الظَّنُّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْثَرُ الْخَلَيْشِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَكُونُوا عِيَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا». [راجع: ٥١٤٣، إسناده: ٢٥٦٢].

قوله (باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم) ولا تجسسوا) كذا للجميع، إلا أن لفظ «باب» سقط من رواية أبي ذر، وأورد فيه حديث أبي هريرة من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأخرج عن قتادة وزعم ابن بطال وتبعه ابن التين أن البخاري أورد فيه حديث أنس - أي للذكر في الباب الذي قبله - ثم حكى ابن بطال أن مطالبته للترجمة من جهة أن البعض والحسد يشان عن سوء الظن، قال ابن التين: وذلك أنهما يتناولان أفعال من يفضله ويمسكه على أسوأ التلويل له الذي رقت عليه في النسخ التي وقعت لنا كلها أن حديث أنس في الباب الذي قبله ولا إشكال فيه.

قوله فيه (ولا تباحثوا) كذا في جميع النسخ التي وقعت عليها من البخاري بالجميع والشين والمجمة، من التبحر وهو أن يزيد في السلمة وهو لا يريد شراهما ليقع غيره فيها. وقد تقدم بيانه وحكمه في كتاب البيوع، والذي في جميع الروايات عن مالك بلفظ «ولا تنافسوا» بالفاء والشين المهملة، وكذا أخرجه الدررطني في «الموطأ» من طريق ابن وهب ومعن وابن القاسم وإسحاق بن عيسى بن الطباع وروح بن حبانة ويعيسى بن يعقوب التميمي والقشيري ويعقوب بن بكير ومحمد بن الحسن ومحمد بن جعفر الورقاني وأبى مصعب وأبى حنيفة كلهم عن مالك، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية يعقوب بن يعقوب الميثي وغيره من مالك، وكذا أخرجه مسلم عن يعقوب بن يعقوب التميمي، وكذلك أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، ولكنه أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ «ولا تباحثوا» كما وقع عند البخاري ومن طريق أبي سعيد مولى عامر بن كزيب كذلك فاختلط فيها على أبي هريرة ثم ليس صالح عنه، فلا يمتنع أن يختلف فيها على مالك، إلا أني ما وجدت ما يعضد رواية عبد الله بن يوسف هذه ويعد أن يمتنع الجميع على شيء. ويغرد واحد بخلافه ويكون محفوظاً، ولم أر الحديث في نسختي من «مستخرج الإسماعيلي» أصلاً فلا أدري سقط عليه أو سقط من النسخة، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من رواية الورقاني عن مالك ووقع فيه عنه ولا تنافسوا كالبصاحة، ولكنه قال في آخره: أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك ولم يبه على هذه اللفظة، فما أدري هل وقع في نسخته على وفاق الجماعة أو على ما حدثنا ولم يعن بيان ذلك، ولم أر من يبه على هذا للوضع حتى أن الحميدي ساقه من البخاري وحده من رواية جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن أبي هريرة وهذه الطريق قد ضقت في أوائل الكتاب، وليس فيها هذه اللفظة المختلف فيها ولكن فيها بعد قوله «إخواناً» ولا يخطئ الرجل على خطيئة أخيه حتى يتكبح أو يترك» قال: وأخرجه البخاري أيضاً من حديث مالك فساهه بهذا السند وللتن بتمامه دون اللفظة التي أتكلم عليها وقال: هكذا أخرجه البخاري في الأدب، وأظنه أبو مسعود، ولكنه ذكر أنه أخرجه

حدث ابن عمر رضى الله عنه اجتبوا هذه القافورات التي نهى الله عنها، فمن لم يشي منها فليستر بستر الله. الحديث أخرجه الحاكم، وهو في «الموطأ» من مرسل زيد بن أسلم، قال ابن بطال: في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله وبصالحى المؤمنين، وفيه ضرب من التناذر، وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف، لأن المعاصي تذلل أهلها، ومن إقامة الحد عليه إن كان فيه حد ومن التنزيه إن لم يوجب حداً، وإن تمحطى حق الله فهو أكرم الأكرمين ورحمة سبقت غضبه، فذلك إذا ستره في الدنيا لم يفضحه في الآخرة، والذي يجاهر بفوته جميع ذلك، وبهذا يعرف موقع إيراد حديث النجوى عقب حديث الباب، وقد استشكلت مطابقتها للترجمة من جهة أنها مقدومة لستر المؤمن على نفسه والذي في الحديث ستر الله على المؤمن، والجواب أن الحديث مصرح بلم من جاهر بالمعصية فيستلزم مدح من يستتر، وأيضاً فإن ستر الله مستلزم لستر المؤمن على نفسه، فمن قصد إظهار المعصية والجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره، ومن قصد الستر بها حياه من ربه ومن الناس من الله عليه بستره إياه، وقيل إن البخاري يشير بذكر هذا الحديث في هذه الترجمة إلى تقوية مذهبه أن أعمال العباد خلوة لله.

قوله: (عن صفوان بن محرز) في رواية شيان عن قتادة «حدثنا صفوان» وتقدم التنبيه عليها في تفسير سورة هود وصفوان ملازني بصري وأبوه بضم أوله وسكون المهملة وكسر الراء ثم الزاي ما له في البخاري سوى هذا الحديث وأتمر تقدم في بده الحلق عنه عن عمران بن حصين وقد ذكرهما في عدة مواضع.

قوله: (وأن رجلاً سأل ابن عمر) في رواية همام عن قتادة الماضية في المظالم عن صفوان قال «يبتأ أنا أمشي مع ابن عمر أخذ بيده» وفي رواية سعيد وهشام عن قتادة في تفسير هود «يبتأ ابن عمر يطوف إذ عرض له رجل» ولم أبق على اسم السائل لكن يمكن أن يكون هو سعيد بن جبير فقد أخرج الطبراني من طريقه قال «قلت لابن عمر جدي» فذكر الحديث.

قوله: (كيف سمعت) في رواية سعيد وهشام «قال يا أبا عبد الرحمن» وهي كنية عبد الله بن عمر.

قوله: (كيف سمعت رسول الله يقول في النجوى) هي ما تكلم به المرء يسمع نفسه ولا يسمع غيره، أو يسمع غيره سراً دون من يليه، قال الراغب: ناجيته إذا سارته، وأصله أن تخطو في نجوة من الأرض، وقيل أصله من النجاة وهي أن تنجو بترك من أن يطلع عليه، والنجوى أصله المصدر، وقد يوصف بها فيقال هو نجوى وهم نجوى، والمراد بها هنا المناجاة التي تقع من الرب سبحانه وتعالى يوم القيامة مع المؤمنين، وقال الكرماني: أطلق على ذلك النجوى لقبلة مخاطبة الكفار على رؤوس الأشهاد هناك.

قوله: (يلتو أحدكم من ربه) في رواية سعيد بن أبي عروبة «يلتو المؤمن من ربه أي يقرب منه قرب كرامة وعلو منزلة.

قوله: (حتى يضح كفه) يفتح الكاف والتون بعدها فاء أي جانبه، والكف أيضاً الستر وهو المراد هنا، والأول مجاز في حق الله تعالى كما يقال فلان في كشف فلان أي في حياته وكلامه. وذكر عياض أن بعضهم صفحه تصحيفاً غشياً فقال بالثناة بدل التون ويؤيد الرواية الصحيحة أنه وقع في رواية سعيد بن جبير بلفظ «يعمله في حجاب» زاد في رواية همام «وسره».

قوله: (فيقول عملت كذا وكذا) في رواية همام فيقول «أعترف ذنب كذا وكذا» زاد في رواية سعيد وهشام «فيقره بذنبه» وفي رواية سعيد بن جبير «فيقول له اقرأ صفيكت فيقرأ» ويقره بذنب ذنب، ويقول أعترف أعترف.

قوله: (فيقول نعم) زاد في رواية همام «أي رب» وفي رواية سعيد وهشام «فيقول أرف».

قوله: (لم يقول إني سوتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم) في رواية سعيد بن جبير «فيقلت بنت مسرة تقول: لا بأس عليك إنك في سرتي لا يطلع على فتونك غيبي» زاد همام وسعيد وهشام في روايتهم «فيخط كتاب حسنته» ووقع في بعض روايات سعيد وهشام «فيطوى» وهو خطأ، وفي رواية سعيد بن جبير «أذهب قد غفرتها لك» ووقع عند الثلاثة «وأما الكافر والمنافق» ولبعضهم «الكفار والمنافقون» وفي رواية سعيد وهشام «وأما الكافر فينادي على رؤوس الأشهاد: هؤلاء الذين كتبوا على رءوسهم، ألا لمة الله على الظالمين» وقد تقدم في تفسير هود أن الأشهاد جمع شاهد مثل أصحاب وصاحب، وهو أيضاً جمع شاهد كشراف وأشراف، قال المصنف: في الحديث تفضل الله على عباده بستره لذنوبهم يوم القيامة، وأنه يغفر ذنوب من شاء منهم بخلاف قول من أنفذ الوعيد على أهل الإيمان لأنه لم يستثن في هذا الحديث عن

له.

قوله: (عبد العزيز بن عبد الله) هو الأوسي.

قوله: (عن ابن أخي ابن شهاب) هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج «من وجه آخر عن عبد العزيز شيخ البخاري فيه «حدثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن عبد الله ابن أخي ابن شهاب» وقد روى إبراهيم بن سعد عن الزهري نفسه الكثير، وربما أدخل بينهما واسطة مثل هذا.

قوله: (عن ابن شهاب) في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخرجه مسلم والإسماعيلي.

قوله: (كل أمي معالي) يفتح الفاء مقصور اسم مفعول من العافية وهو إما بمعنى عفا الله عنه وإما سلمه الله وسلم منه.

قوله: (ألا الجاهرين) كذا هو الأكثر وكذا في رواية مسلم ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم بالنصب، وفي رواية النسفي «إلا الجاهرون» بالرفع وعليها شرح ابن بطال وابن التين وقال كذا وقع، وصوابه عند الصريين بالنصب، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع، وكذا قال، وقال ابن مالك «إلا» على هذا بمعنى لكن، وعليها خروج قراءة ابن كثير وأبي عمرو «ولا بلغت منكم أحد إلا امرأتك» أي لكن امرأتك «أنه مصيها ما أصابهم» وكلكت هنا المعنى. لكن الجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالجاهرون مبتدأ والخبر محذوف. وقال الكرماني: حق الكلام النصب إلا أن يقال العفو بمعنى الترك وهو نوع من النفي، ومحمل الكلام كل واحد من الأمة بمعنى عن ذنبه ولا يواخذ به إلا الفاسق المعلن اهـ واختصره من كلام الطبري فإنه قال: كتب في نسخة «المصاييح» الجاهرون بالرفع وحقه النصب، وأجاب بعض شراح المصاييح بأنه مستثنى من قوله معافي وهو في معنى النفي، أي كل أمي لا ذنب عليهم إلا الجاهرون، وقال الطبري: الأظهر أن يقال المعنى كل أمي يتكون في النية إلا الجاهرون، والمعنى بمعنى الترك وفيه معنى النفي كقوله: «وبسبى الله إلا أن يتم نوره» (التوبة: ٣٢) والجاهر الذي أظهر معصيته وكشف ما ستر الله عليه فيحدث بها، وقد ذكر النووي أن من جاهر بنفسه أو بدعته جاز ذكره بما جاهر به دون ما لم يجاهر به اهـ. والجاهر في هذا الحديث يحتمل أن يكون من جاهر بكذا بمعنى جهر به. والنكته في التعبير بضاعل إرادة اللباقة، ويحتمل أن يكون على ظاهر المفاعلة والمراد الذي يجاهر بعضهم بعضاً بالتحدث بالمعاصي، وفيه الحديث تؤكد الاحتمال الأول.

قوله: (وإن من الجاهرة) كذا لابن السكن والكشيميه وعليه شرح ابن بطال، وللباقين «الجاهة» بدل الجاهرة. ووقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد «وإن من الإجهار» كذا عند مسلم، وفي رواية له «الجهار» وفي رواية الإسماعيلي «الإجهار» وفي رواية أبي نعيم في المستخرج «وإن من الجهار» فتحصلنا على أربعة أشهرها الجهار ثم تقديم الهاء وزيادة ألف قبل منهما، قال الإسماعيلي: لا أعلم أنني سمعت هذه اللفظة في شيء من الحديث، يعني إلا في هذا الحديث. وقال عياض: وقع للمعري والسجزي في مسلم الإجهار واللفارسي الإجهار وقال في آخر: وقال زهير الجهار، هذه الروايات من طريق ابن سفيان وابن أبي ماعان عن مسلم، وفي أخرى عن ابن سفيان في رواية زهير الجهار، قال عياض: الجهار والإجهار والجاهرة كله صواب بمعنى الظهور والإظهار، ويقال جهر وأجهر بقوله وقراءته إذا أظهر وأعلن لأنه راجع لتفسير قوله أولاً «إلا الجاهرون» قال وأما الجاهة فتصحيح وإن كان متاعلاً لا يبعد هنا، لأن اللاجن هو الذي يستهتر في أمره وهو الذي لا يبالى بما قال وما قيل له. قلت: في الذي يظهر رجحان هذه الرواية لأن الكلام المذكور بعده لا يربط أحد أنه من الجاهرة فليس في إعادة ذكره كبير فائدة، وأما الرواية بلفظ الجاهة فتفيد معنى زائداً وهو أن الذي يجاهر بالمعصية يكون من جلة الجان، والجاهة مذمومة شرعاً وعرفاً، فيكون الذي يظهر المعصية قد ارتكب محذونين: إظهار المعصية وتلبس بفعل الجان، قال عياض: وأما الإجهار فهو الفحش والخنا وكثرة الكلام، وهو قريب من معنى الجاهة، يقال أجهج في كلامه، وكأنه أيضاً تصحيف من الجهار أو الإجهار وإن كان للمعنى لا يبعد أيضاً هنا، وأما لفظ الجهار فيبعد لفظاً ومعنى لأن الجهار الحيل أو الوتر تشد به يد البير أو الحلقة التي يتعلم فيها الطمن ولا يصح له هنا معنى، والله أعلم. قلت: بل له معنى صحيح أيضاً فإنه يقال هجر وأهجر إذا أفحش في كلامه فهو مثل جهر وأجهر، فما صح في هذا صح في هذا ولا يلزم من استعمال الجهار بمعنى الحيل أو غيره أن لا يستعمل مصدرًا من الجهر بضم الميم.

قوله: (البارحة) هي أقرب ليلة مضت من وقت القول، تقول لقيته البارحة، وأصلها من يرح إذا زل. وورد في الأمر بالستر حديث ليس على شرط البخاري وهو

قوله: (وقال محمد بن عيسى) أي ابن أبي نجيع المعروف بابن الطباع بمهمله مفتوحة وموحدة ثقيلة، وهو أبو جعفر البغدادي نزيل أذنة بفتح المهمله والمعجمة والنون، وهو ثقة عالم بحديث مشهم حتى قال علي بن علي المدني سمعت جيعي القطن وابن مهدي يسألانه عن حديث مشهم، وقال أبو حاتم، حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع الثقة المأمون، ورجعه على أخيه إسحاق بن عيسى وإسحاق أكبر من محمد. وقال أبو داود: كان يتقنه، وكان يحفظ نحو أربعين ألف حديث، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين، وحدث عنه أبو داود بلا واسطة. وأخرج الترمذي في الشامائل والنسائي وابن ماجه من حديثه بواسطة، ولم أر له في البخاري سوى هذا الموضع وموضع آخر في الحج. قال محمد بن عيسى، حدثنا، قال حاد، ولم أر له في شيء من نسخ البخاري تصريحه عنه بالتحديث، وقد قال أبو نعيم بعد تحريجه ذكره البخاري بلا رواية، وأما الإسماعيلي فإنه قال: قال البخاري قال محمد بن عيسى فذكره ولم يخرج له شيئاً، وقد ضاق خروجه على أبي نعيم أيضاً فإساقه في مستخرجه من طريق البخاري، وغفل عنه في مستد أحمد. وأخرج أحمد عن مشيم شيخ محمد بن عيسى فيه، وأما عبد البخاري عن تحريجه عن أحمد بن حنبل لتصريح حيد في رواية محمد بن عيسى بالتحديث، فإنه عنده عن مشيم «أبانا حيد عن أنس» وحيد مدلس، والبخاري يخرج له ما صرح فيه بالتحديث.

قوله: (فتطلق به حيث شأنت) في رواية أحمد «فتطلق به في حاجتها» وله من طريق علي بن زيد عن أنس «أن كانت الوليدة من ولاد أهل المدينة لتجيء فتأخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما يتزع يد من يدها حتى تذهب به حيث شأنت» وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه، والمقصود من الأخذ باليد لازمه وهو الرق والافتقار. وقد اشتهل على أنواع من المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون الرجل، والأمة دون الحررة، وحيث عمم بلفظ الإمامة أي أمة كانت، وقوله «حيث شأنت» أي من الأمانة. والتعبير بالأخذ باليد إشارة إلى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة والتست من مساعدتها في تلك الحاجة لمساعد علي ذلك، وهذا دال على مزيد تواضعه وبرائه من جميع أنواع الكبر صلى الله عليه وسلم. وقد ورد في ذم الكبر ومدح التواضع أحاديث، من أصحها ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقل: إن الرجل يجب أن يكون توبه حسناً وتعله حسناً، قال: الكبر بطر الحق وغمط الناس» والغمط بفتح المعجمة وسكون الميم بعلهما مهمله هو الإزدراء والاحتقار، وقد أخرجه الحاكم بلفظ «الكبر من بطر الحق وإزدري الناس» والمسائل المذكور يحتمل أن يكون ثابت بن قيس قد روى الطبراني بسند حسن عنه أنه سأل عن ذلك، وكذا أخرج من حديث سواد بن عمرو أنه سأل عن ذلك، وأخرج عبد بن حيد من حديث ابن عباس رفعه «الكبر السفة من الحق، وغمض الناس. قال: يا نبي الله وما هو؟ قال: السفة أن يكون لك رجل مال فيفكره فيأمره رجل بقضو الله فيأمر، والغمض أن يجيء شاكراً بأفنه، وإذا رأى ضغفاء الناس وقراءهم لم يسلم عليهم ولم يجلس إليهم بحفرة» وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان وإلحاهم من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم «من مات وهو بريء من الكبر والغلول والذين دخل الجنة» وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفعه «من تواضع لله درجة رفعه الله درجة حتى يعمل الله في أعلى عليين، ومن تكبر على الله درجة وضعه الله درجة حتى يعمل الله أسفل سافلين» وأخرج الطبراني في الأوسط «عن ابن عمر رفعه «إياكم والكبر، فإن الكبر يكون في الرجل وإن عليه العباءة» ورواه ثقات، وحكى ابن بطال عن الطبري أن المراد بالكبر في هذه الأحاديث الكفر، بدليل قوله في الأحاديث «على الله» ثم قال: ولا ينكر أن يكون من الكبر ما هو استكبار على غير الله تعالى ولكنه غير خارج عن معنى ما قلناه، لأن معتقد الكبر على ربه يكون خلقاً أبداً استغفراً انتهى. وقد أخرج مسلم من حديث عياض بن حاد بكسر المهمله وتخفيف الميم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الله يحب لمن أتى تواضعوا حتى لا يبغى على أحد» الحديث، والأمم بالتواضع نهي عن الكبر فإنه ضد، وهو أهم من الكفر وغيره. واختلف في تأويل ذلك في حق المسلم فقيل: لا يدخل الجنة مع أول الداخلين، وقيل لا يدخلها بدون مجازاة وقيل جزاءه أو لا يدخلها ولكن قد يقضى عنه، وقيل ورد مورد الزجر والتخليط، وظاهره غير مراد. وقيل معناه لا يدخل الجنة حال دخولها وفي قلبه كبر، حكاه الخطابي، واستضعفه النووي فأجاب لأن الحديث سبق لزم الكبر وصاحبه لا للإخبار عن صفة دخول أهل الجنة الجنة. قال الطيبي: المقام يقتضي حمل الكبر على من يرتكب الباطل، لأن تحريم الجواب إن كان استعمال الزينة لإظهار نعمة الله فهو جائز أو مستحب، وإن كان للبطر المؤذي إلى تسفيه الحق وتحقير الناس والصد عن سبيل الله فهو

يضع عليه كفه ومستره أحداً إلا الكفار والمتأقين فإنهم الذين يتأدى عليهم على رؤوس الأشهاد باللعنة. قلت: قد استشر البخاري هذا فأورد في كتاب المظالم هذا الحديث ومعه حديث أبي سعيد «إذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقفطرة بين الجنة والنار يتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا مضوا وقوا أذن لهم في دخول الجنة» الحديث، فدل هذا الحديث على أن المراد بالنزوب في حديث ابن عمر ما يكون بين المرء وربه سبحانه وتعالى دون مظالم العباد، فمقتضى الحديث أنها تحتاج إلى المقاصصة، ودل حديث الشفاعة أن بعض المؤمنين من المعصاة يعذب بالنار ثم يخرج منها بالشفاعة كما تقدم تقريره في كتاب الإيمان، فدل يجمع الأحاديث على أن المعصاة من المؤمنين في القيامة على قسمين: أحدهما من معصيته بينه وبين ربه، فدل حديث ابن عمر علي أن هذا القسم على قسمين: قسم تكون معصيته مستورة في الدنيا فهذا الذي يستمر الله عليه في القيامة وهو بالمتطوق، وقسم تكون معصيته بجملة فعل مفهومه على أنه خلاف ذلك. والقسم الثاني من تكون معصيته بينه وبين العباد فهم على قسمين أيضاً: قسم ترجع سيئاتهم على حسناتهم فهؤلاء يغمرون في النار ثم يخرجون بالشفاعة، وقسم تتسوى سيئاتهم وحسناتهم فهؤلاء لا يدخلون الجنة حتى يقع بينهم التقاس كماله عليه حديث أبي سعيد، وهذا كله بناء على ما دلت عليه الأحاديث للصحة... يفعلها بانتهازها، وإلا فلا يجب على الله شيء وهو يفعل في عباده ما يشاء.

٦١- باب الكبر.

وقال مجاهد: «لاني عطفه» [الحج: ١٩]. مستكبراً في نفسه. عطفه: رقبته.

٦٠٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الْقَيْسِيُّ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ الْخَوَاصِي، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَخْبَرَكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ كُلِّ صَاحِبٍ مُتَضَاعِفٍ، لَوْ أَلَسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَمَرَهُ. إِنْ أَخْبَرَكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ كُلِّ غُلٍّ جَوَافٍ مُسْتَكْبِرٍ». [روابع: ٤٩١٨، أخرجه مسلم: ٢٨٥٣].

٦٠٧٢- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: «إِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ مِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ الْمَكِينَةِ، فَتَأَخَّذَ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَطْلُقَ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ».

قوله: (باب الكبر) بكسر الكاف وسكون الواوثة ثم واء، قال الراغب: الكبر والتكبر والاستكبار متقارب، فالكبر الحالة التي يختص بها الإنسان من إعجابه بنفسه. وذلك أن يرى نفسه أكبر من غيره، وأعظم ذلك أن يتكبر على ربه بأن يتنعم من قبول الحق والإذعان له بالتوحيد والطاعة. والتكبر يأتي على وجهين: أحدهما أن تكون الأفعال الحسنة زائدة على عبادته الغير ومن ثم وصف سبحانه وتعالى بالكبر، والثاني أن يكون متكبلاً لذلك متشبهاً بما ليس فيه، وهو وصف عامة الناس نحو قوله «كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار» والمستكبر مثله، وقال الفرزاني: الكبر على قسمين: فإن ظهر على الجوارح يقال تكبر، وإلا قيل: في نفسه كبر. والأصل هو السني في النفس وهو الاسترواح إلى رؤية النفس، والكبر يستدعي تكبراً عليه يرى نفسه فوقه ومتكبراً به، وبه ينفصل الكبر عن العجب، فمن لم يفتخر إلا وحده يتصور أن يكون معجباً لا متكبراً.

قوله: (وقال مجاهد) «لاني عطفه» مستكبراً في نفسه، عطفه رقبته، وصله الفرزاني عن ورقاء عن ابن أبي نجيع عن مجاهد قال في قوله تعالى «لاني عطفه» قال رقبته، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله «لاني عطفه» قال مستكبراً في نفسه، ومن طريق قتادة قال: لاوي عطف. ومن طريق السدي «لاني عطفه» أي معرض من العظمة. ومن طريق أبي صخر المدني قال: كان محمد بن كعب يقول: هو الرجل يقول هذا شيء ثبت عليه رجلي، فالعطف هو الرجل، قال أبو صخر والرب تقول العطف المتق. وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد أنها نزلت في النضر بن الحارث. ثم ذكر فيه حديثين:

أحدهما حديث حارثة بن وهب وقد تقدم شرحه في تفسير سورة ن، والفرض منه وصف المستكبر بأنه من أهل النار. وقوله «إلا أخبركم بأهل الجنة» كل ضعيف هو برفع كل لأن التقدير هم كل ضعيف الخ ولا يجوز أن يكون بدلاً من أهل.

ثانيهما حديث أنس:

٦٢- باب الهجرة

وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ».

ابتدئت مثلاً من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء، ويحتمل أن يلغي الكسر، ويكون أول العدد من ابتداء اليوم أو الليلة، والأول أحوط. ثم ذكر فيه ثلاث أحاديث:

الحديث الأول، وفيه عن ثلاثة من الصحابة شيء مرفوع وبإقية عنهم وعن رابع موقوف.

قوله: (حدثني عوف بن الطفيل وهو ابن أخي عائشة) كذا عند النسفي وأبي ذر، وحده غيرهما وكذا أخرجه أحمد عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فقال «عوف بن مالك بن الطفيل، وهو ابن أخي عائشة لأمها». وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق علي بن المنفي من رواية الأوزاعي وصالح بن كيسان ومعر ثلاثهم عن الزهري، ففي رواية الأوزاعي عنه «حدثني الطفيل بن الحارث وكان من أزد شنوءة وكان أخاً لها من أمها أم رومان» وفي رواية صالح عنه «حدثني عوف بن الطفيل بن الحارث وهو ابن أخي عائشة لأمها». وفي رواية معمر «عوف بن الحارث بن الطفيل» قال علي بن المنفي: هكذا اختلفوا والصواب عندي وهو المعروف عوف بن الحارث بن الطفيل بن سبخرة يعني بفتح المهملة والموحدة بينهما معجمة ساكنة، قال: والطفيل أبوه هو الذي روى عبد الملك بن عير عن رمي بن جراش عنه، يعني حديث «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان» أخرجه النسائي وابن ماجه، وكذا أخرج أحمد من طريق معمر والأوزاعي، وقال إبراهيم الحري في «كتاب النبي عن المهاجر» «بعد أن أورد من طريق معمر وشعيب وصالح والأوزاعي كما تقدم، ومن طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري عن عوف بن الحارث بن الطفيل، ومن طريق النعمان بن راشد عن الزهري عن عروة عن المسور: هذا وهم، قال: وكذا وهم الأوزاعي في قوله الطفيل بن الحارث وصالح في قوله عوف بن الطفيل بن الحارث، وأصاب معمر وعبد الرحمن بن خالد في قولهما عوف بن الحارث بن الطفيل، كذا قال، ثم قال: الذي عندي أن الحارث بن سبخرة الأزدي قدم مكة ومعه امرأته أم رومان بنت عامر الكنانية فحالفها أب بكر الصديق، ثم مات فخلعت أبو بكر على أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة وكان لها من الحارث الطفيل بن الحارث فهو أخو عائشة لأمها، وولد الطفيل بن الحارث عروفاً، وله عن عائشة رواية غير هذه، وهو الذي حدث عنه الزهري انتهى. فعلى هذا يكون الذي أصاب في تسميته ونسبه صالح بن كيسان، وأما معمر وعبد الرحمن بن خالد فقلبا، والأول هو الذي صوبه علي بن المنفي، وقد اختلف على الأوزاعي، فالرواية التي ذكرها الحري عنه هي رواية الوليد بن مسلم، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن كثير عن الأوزاعي على وفق رواية معمر وابن خالد، وأما شعيب في رواية أحمد فقلب الحارث أيضاً فسماء مالكا، وحده البخاري في رواية أبي ذر فاصاب وسكت عن تسمية جده، وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» رواية عبد الرحمن بن خالد كذلك، وإذا تحرر ذلك ظهر أن الذي جزم به ابن الأثير في «جامع الأصول» من أنه عوف بن مالك بن الطفيل ليس بجيد، والاختلاف المذكور كله في تحريف اسم الراوي هنا عن عائشة ونسبه إلا رواية النعمان بن راشد فإنها شاذة، لأنه قلب شيخ الزهري فجعله عروة بن الزبير والمخووظ رواية الجماعة، على أن الخبر من رواية عروة أصلاً كما تقدم في أوائل مناقب قريش لكنه من غير رواية الزهري عنه.

قوله: (أن عائشة حدثت) كذا للآثر بضم أوله وبمحذوف المقول، ووقع في رواية الأصلي «حدثت» والأول أصح، ويؤيده أن في رواية الأوزاعي «أن عائشة بلغها»، ووقع في رواية معمر على الوجهين، ووقع في رواية صالح أيضاً «حدثته».

قوله: (في بيع أو عطاء أعطته عائشة) في رواية الأوزاعي في «دارها باعتها، فسخط عبد الله بن الزبير بيع تلك الدار».

قوله: (لستين عائشة) زاد في رواية الأوزاعي «فقال: أما والله لستين عائشة عن بيع رباها» وهذا مفسر لما أتهم في رواية غيره، وكذا ما تقدم في مناقب قريش من طريق عروة قال «كانت عائشة لا تحس شيئاً، فما جاءها من رزق الله تصدقت به» وهذا لا يخالف الذي هنا لأنه يحتمل أن يكون باعت الرباع لتصدق بثمانها، وقوله «لستين أو لأحجرن عليها» هذا أيضاً يفسر قوله في رواية عروة «ينبغي أن يؤخذ على يدها».

قوله: (لله عليّ نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبداً) في رواية عبد الرحمن بن خالد «كلمة أبداً» وفي رواية معمر «بكلمة» وفي رواية الإسماعيلي من طريق الأوزاعي بدل قوله أبداً «حتى يفرق الموت بيني وبينه» قال ابن التين: قولها «أن لا أكلم» تقديره عليّ نذر إن كلمته أهد. ووقع في بعض الروايات بمحذوف «لا» وشرح عليها الكرمانى وضبطها

٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفُ بْنُ مَالِكِ بْنِ الطُّفَيْلِ، هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، وَهُوَ ابْنُ أَخِي عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ لَأُمِّهَا، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ فِي بَيْعِ أَوْ عَطَاءٍ أَعْطَتْهُ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ لَسْتُ بِنَاصِيَةٍ عَائِشَةَ أَوْ لَأَحْجُرَنَّ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَهْوَ قَالَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَتْ: هُوَ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَنْ لَا أَكَلِمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَبَدًا، فَاسْتَشْفَعَ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِلَيْهَا، حِينَ طَلَبَ الْهَجْرَةَ، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا أَشْفَعُ لَهُ أَبَدًا، وَلَا أَتَحَنَّنُ إِلَى نَذْرِي. فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، كَلَّمَ الْمُسَوِّزَ بْنَ مَعْرُومَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَهُوثَ، وَهَمَّا مِنْ بَيْتِ زُهْرَةَ، وَقَالَ لَهُمَا: ائْتِدَا كَمَا بِاللَّهِ لَمَّا ادْخَلْتُمَا عَلَيَّ عَائِشَةَ، فَإِنَّهَا لَا يَجِلُّ لَهَا أَنْ تَلِيَنِي فَيُخَيِّرَنِي. فَأَقْبَلَ بِهِ الْمُسَوِّزُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مُشْتَمِلَيْنِ بَارِيَيْنِهِمَا، حَتَّى اسْتَأْذَنَا عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالَا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ أَنْدَخِلُ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: ادْخُلُوا، قَالُوا: كُنَّا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، ادْخُلُوا كُلَّكُمْ، وَلَا تَعْلَمُ أَنَّ مَعَهُمَا ابْنَ الزُّبَيْرِ، فَلَمَّا دَخَلُوا دَخَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ الْحِجَابَ، فَاعْتَقَ عَائِشَةَ وَطَفِقَ يَنَاجِيهَا وَيَتَكَلَّمُ، وَطَفِقَ الْمُسَوِّزُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ يَنَاجِيَانِهَا أَوْ مَا كَلَّمَتْهُ، وَقَبِلَتْ مِنْهُ، وَيَقُولَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَمَّا قَدْ عَلِمْتَ مِنَ الْهَجْرَةِ، فَإِنَّهُ «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ». فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَى عَائِشَةَ مِنَ التَّذْكِرَةِ وَالْخَرْجِ، طَفِقَتْ تَذْكُرُهُمَا وَتَبْكِي، وَتَقُولُ: إِنِّي نَذَرْتُ، وَالنَّذْرُ شَدِيدٌ، فَلَمْ يَزَلَا بِهَا حَتَّى كَلَّمَتْ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَاعْتَقَتْ فِي نَذْرِهَا ذَلِكَ أَوْجَعِينَ رِقَبَةً، وَكَانَتْ تَذْكُرُ نَذْرَهَا بِشَدِّ ذَلِكَ، فَتَبْكِي حَتَّى تَبُلَ دُمُوعُهَا حِمَارَهَا. [راجع: ٣٥٠٣].

٦٠٧٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَازَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»، وَلَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ. [راجع: ٦٠٦٥ أخرجه مسلم: ٢٥٥٩].

٦٠٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّثَمِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، بَلَقِيَانِ: فَيُفْرَضَ هَذَا وَيُفْرَضَ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَتَذَكَّرُ بِالسَّلَامِ». [المط: ٦٢٣٧، أخرجه مسلم: ٢٥٦٠].

قوله: (باب الهجرة) بكسر الهاء وسكون الجيم، أي ترك الشخص مكانه الآخر إذا تلاقيا، وهي في الأصل الترك فعلاً كان أو قولاً، وليس المراد بها مفارقة الوطن فإن تلك تقدم حكمها.

قوله: (وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال) قد وصله في الباب عن أبي أيوب، وأراد هنا أن يبين أن عمومه مخصوص بمن هجر أخاه بغير موجب لذلك، قال النووي قال العلماء تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال بالنسب وتباح في الثلاث بالمفهوم، وإنما عني عنه في ذلك لأن الأعمى مجبور على الغضب، فسمع بذلك القدر ليرجع ويؤزل ذلك المعارض. وقال أبو العباس القرطبي: المعتبر ثلاث ليال، حتى لو بدأ بالهجرة في أثناء النهار ألغى البعض وتعتبر ذلك ليلة اليوم، وينقضي العفو الليلة الثالثة. قلت: وفي الجزم باعتبار الليالي دون الأيام جود، وقد مضى في «باب ما نهى عن التحاسد» في رواية شعيب في حديث أبي أيوب باللفظ «ثلاثة أيام» فالعتمد أن المرحض فيه ثلاثة أيام بلياليها، بحيث أطلقت الليالي أريد بأيامها وحيث أطلقت الأيام أريد بلياليها، ويكون الاجتزاع مضى ثلاثة أيام بلياليها معلقة، إذا

بالكسر بصيغة الشرط قال: وهو المرافق للرواية المتقدمة في مناقب قريش بلفظ «لله عليّ» نثر إن كلمته «فعلى هذا يكون النثر معلقاً على كلامه لا أنها نذرت ترك كلامه ناجزاً.

قوله: «فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة» كذا للأكثر، ووقع في رواية السرخسي والمستعلي «حتى» بدل «حين» والأول الصواب، ووقع في رواية معمر على الصواب، زاد في رواية الأوزاعي «فلما هجرتها إياه فقصه الله بذلك في أمه كذا، فاستشفع بكل جدير أنها تقبل عليه» في الرواية الأخرى عنه «فاستشفع عليها بالناس فلم تقبل» وفي رواية عبد الرحمن بن خالد «فاستشفع ابن الزبير بالمهاجرين» وقد أخرج إبراهيم الحري من طريق حيد بن قيس بن عبد الله بن الزبير قال فذكر نحو هذه القصة قال «فاستشفع إليها بعبد بن عمير فقال لها: ابن حديث أخبرتني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصوم فوق ثلاث».

قوله: «فأثقت لا والله لا أشفع بكسر الفاء الثقيلة.

قوله: «فيه أحد» في رواية الكشيبي «أبدأ» بدل قوله «أحد» وجمع بين اللفظين في رواية عبد الرحمن بن خالد وكذا في رواية معمر.

قوله: «ولا أتحث إلى نثري» في رواية معمر «ولا أحت في نثري» وفي رواية الأوزاعي «فأثقت والله لا أتم فيه» أي في نثرها أو في ابن الزبير وتكون في سببه.

قوله: «فلما طال ذلك علي ابن الزبير كلم المسور بن عزمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بني زهرة» أما المسور فهو ابن عزمة بن نوفل بن أمية بن زهرة بن كلاب، وأما عبد الرحمن فجعله يغوث ففتح التحتانية وضم المعجمة وسكون الواو بعدها مثله وهو ابن وهيب بن عبد مناف بن زهرة، يجتمع مع المسور في حيد مناف بن زهرة، وهيب وأهيب أخوان، ومات الأسود قبل الهجرة ولم يسلم، ومات النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن صغير فذكر في الصحابة، وله في البخاري غير هذا الموضع حديث عن أبي بن كعب سيأتي قريباً، ووقع في رواية عروة المتقدمة «فاستشفع إليها برجال من قريش وبأخوان رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة» وقد بينت هناك معنى هذه الخرولة وصفة قرابة بني زهرة برسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل أبيه وأمه.

قوله: «أشدكما بالله لما» بالتحذيف و«ما» زائدة ويجوز التشديد حكاية عياض، يعني الإ، أي لا أطلب إلا الإدخال عليها، ونظيره بقوله تعالى: ﴿لما جمع لدينا محضرون﴾ [يس: ٥٣] وقوله: ﴿لما عليها حافظ﴾ [الطارق: ٤] فقد قرنا بالوجهين، وفي رواية الكشيبي «الا أدخلتماني» زاد الأوزاعي تسألماً أن يشتملا عليه بأدبتهما.

قوله: «فإنها» في رواية الكشيبي «فإنه» وإلهاء ضمير الشأن.

قوله: «لا يحمل لها أن تنذر قطيعي» لأنه كان ابن اختها وهي التي كانت تتولى تربيته غالباً.

قوله: «فقالا السلام عليك ورحمة الله وبركاته» في رواية معمر «فقالا السلام على النبي ورحمة الله» فيحمل أن تكون الكاف في الأول مفتوحة.

قوله: «أندخل؟ قالت: نعم. قالوا: كأننا؟ قالت: نعم» في رواية الأوزاعي «قالا: ومن معنا؟ قالت: ومن معكما».

قوله: «فاستحق عائشة وطلق يناشدها ويكي» في رواية الأوزاعي «فيكي إليها ويكت إليه وقبلها» وفي روايته الأخرى عند الإسماعيلي «وناشدها ابن الزبير الله والرحم».

قوله: «ويقولان إن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عما قد علمت من الهجرة وإنه لا يحمل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لئال» في رواية معمر «أنه لا يحمل» بخلاف الروا وهو كالتفسير لا قبله ويؤيد ذلك ورود الحديث مرفوعاً من طريق أخرى كحديث أبي إسحاق وأبي أيوب اللذين بعده، وهذا القدر هو المرفوع من الحديث، وهو هنا من مسند المسور وعبد الرحمن بن الأسود وعائشة جميعاً فإنها أقرتهما على ذلك، وقد غفل أصحاب الأطراف عن ذكره في مسند عبد الرحمن بن الأسود لكونه مرسلًا، ولكن ذكروا أنظاره فليزعمهم من هذه الحلية، وله عن عائشة طريق أخرى تقدم بينها وإنها من رواية حيد بن قيس بن عبيد بن عمير عنها، وأخرجه أيضاً أبو داود من طريق أخرى عن عائشة، وجاء المتن من جماعة كثيرة من الصحابة يزيد بعضهم على بعض كما سيأتي بعد.

(تبيينه) ادعى الحب الطبري أن المهاجران المنهيين عنه ترك السلام إذا التقيا، ولم يقع ذلك من عائشة في حق ابن الزبير، ولا يخفى ما فيه، فإنها خلعت أن لا تكلمه والمخالف يحرص على أن لا يحنث، وترك السلام داخل في ترك الكلام، وقد ندمت على سلامها

عليه فدل على أنها اعتقدت أنها حثت، ويؤيد ما كانت تتهم في نثرها ذلك.

قوله: «فلما أكتروا على عائشة من التذكير» أي التذكير بما جاء في فضل صلة الرحم والمغو وكظم الغيظ.

قوله: «والصحيح» محام مهمل ثم الجيم أي الوقوع في الحرج وهو الضيق لما ورد في القليلة من النهي، وفي رواية معمر «التخوف».

قوله: «فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير» في رواية الأوزاعي «فكلمته بعد ما خشي أن لا تكلمه، وقبلت منه بعد أن كادت أن لا تقبل منه».

قوله: «وأعتقت في نثرها ذلك أربعين رقية» في رواية الأوزاعي «ثم بعثت إلى النبي بمال فأتبعها ما به أربعون رقية فاعتقتها كجارة نثرها» ووقع في رواية عروة المتقدمة «فأرسل إليها بمشر رقاب فاعتقتهم» وظاهره أن عبد الله بن الزبير أرسل إليها بالعشرة أولاً، ولا يتأني رواية الباب أن تكون هي اشترت بعد ذلك تمام الأربعين فاعتقتهم، وقد وقع في رواية للمصنف «ثم لم تزل حتى بلغت أربعين».

قوله: «وكالت تذكر نثرها» في رواية الأوزاعي «قال عوف بن الحارث ثم سمعت بعد ذلك تذكر نثرها فذكر» ووقع في رواية عروة أنها قالت: «وددت أنني جعلت حين خلعت عبلاً فأعمله فأفرغ منه»، وبيئت هناك ما يحتمله كلامها هذا.

الحديث الثاني والثالث حديث الزهري عن أنس وعن عطاء بن يزيد عن أيوب، وقد تقدم حديث أنس في «باب التحاسد» وأراد بإبراهيم ما أنه عند الزهري على الوجهين، لأنه أخرج من طريق مالك عن شيخه، وأول حديث أبي أيوب عنه «لا يحمل لرجل» كما علقه أولاً وزاد فيه «بليقيان» وفي رواية الكشيبي «بليقيان» بزيادة فاء.

قوله: «عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب» هكذا اتفق أصحاب الزهري، وخالفهم عقيل فقال «عن عطاء بن يزيد عن أبي» وخالفهم كلهم شبيب بن سعيد عن يونس عنه فقال «عن عبيد الله أو عبد الرحمن عن أبي بن كعب» قال إبراهيم الحري: أما شبيب فلم يسطر سند، وقد ضبطه ابن وهب عن يونس فساقه على الصواب أخرجه مسلم، وأما عقيل فلم يسطر عليه لفظ أيوب فصار عن أبي نفسه من قبل نفسه فقال ابن كعب فوهم في ذلك.

قوله: «فوق ثلاث» ظاهره إباحة ذلك في الثلاث، وهو من الرقة، لأن الأدمي في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك، والغالب أنه يزول أو يقل في الثلاث.

قوله: «ليعرض هذا ويعرض هذا، وخبرهما الذي يبدأ بالسلام» زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري «يسبق إلى الجنة» وأبي داود بسند صحيح من حديث أبي هريرة «فإن مرت به ثلاث فليقبله فليسلم عليه فإن رد عليه فقد اشتركا في الأجر، وإن لم يرد عليه فقد بال إياهم، وخرج المسلم من الهجرة» والأحد والمصنف في «الأدب المفرد» وصححه ابن حبان من حديث هشام بن عامر «فإنها ناكثان عن الحق ما داما على صرامهما، وأولهما فيكون سبقه كجارة» فذكر نحو حديث أبي هريرة، وزاد في آخره «فإن ماتا على صرامهما لم يدخل الجنة جميعاً».

قوله: «وخبرهما الذي يبدأ بالسلام» قال أكثر العلماء: تزول الهجرة بمجرد السلام ورده، وقال أحمد: لا يبرأ من الهجرة إلا بعمده إلى الحال التي كان عليها أولاً. وقال أيضاً: ترك الكلام إن كان يؤذيه من تنقطع الهجرة بالسلام. وكذا قال ابن القاسم وقال عياض: إذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه عندنا ولو سلم عليه، يعني وهذا يؤيد قول ابن القاسم. قلت: ويمكن الفرق بأن الشهادة تبقى فيها، وترك المكالمة يشعر بأن في باطنه عليه شيئاً فلا تقبل شهادته عليه، وأما زوال الهجرة بالسلام عليه بعد تركه ذلك في الثلاث فليس بممتنع، واستدل للجمهور بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف فيه «ورجوعه أن يسأني فيسلم عليه» واستدل بقوله «أنه» على أن الحكم يختص بالمؤمنين. وقال النووي: لا حجة في قوله «لا يحمل لمسلم» لمن يقول الكفار غير غشائين بفروع الشريعة، لأن التقيد بالمسلم لكونه الذي يقبل خطاب الشرع ويتنعم به. وأما التقيد بالآخره فقال على أن للمسلم أن يهجر الكافر من غير تقييد. واستدل بهذه الأحاديث على أن من أعرض عن أخيه المسلم وامتنع من مكالمته والسلام عليه أثم بذلك، لأن نفي الحيل يستلزم التحريم، ومتركب الحرام أثم. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يجوز المهاجران فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه أو دينه مضراً، فإن كان كذلك جاز، ورب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية. وقد استشكل على هذا ما صدر من عائشة في حق ابن الزبير

قال ابن التين: إنما يمتنع النذر إذا كان في طاعة كلِّه عليّ أن اعتق أو أن أصلي، وأما إذا كان في حرام أو مكروه أو مباح فلا نذر، وترك الكلام بفصي إلى التهاجر وهو حرام أو مكروه. وأجاب الطبري بأن الحرم إنما هو ترك السلام فقط، وأن الذي صدر من عائشة ليس فيه أنها امتنعت من السلام على ابن الزبير ولا من رد السلام عليه لما بدأها بالسلام، وأطال في تقرير ذلك وجعله نظير من كان في بلدين لا يجتمعان ولا يكلم أحدهما الآخر وليس مع ذلك متهاجرين، قال: وكانت عائشة لا تأذن لأحد من الرجال عليها إلا بإذن، ومن دخل كان يته وبيتها حجاب إلا إذا كان ذا حرم منها، ومسح ذلك لا يدخل عليها حجابها إلا بإذنها، فكانت في تلك المدة تمتع ابن الزبير من الدخول عليها، كما قال، ولا يخفى ضعف المأخذ الذي سلكه من أوجه لا فائدة للإطالة بها، والصواب ما أجاب به غيره أن عائشة رأت ابن الزبير ارتكب بما قال أمراً عظيماً وهو قوله لأحجرن عليها، فإن فيه تقيصاً لغيرها ونسبة لها إلى ارتكاب ما لا يجوز من التبذير الموجب لمنعه من التصرف فيما رزقها الله تعالى، مع ما انضاف إلى ذلك من كونها ما للزومين وخالته أخت أمه ولم يكن أحد عندها في منزلة كما تقدم التصريح به في أوائل مناب قريش، فكأنها رأت أن في ذلك الذي وقع منه نوع حقوق، والشخص يستعظم من يلذ به ما لا يستعظمه من الغريب، فرأت أن مجازاته على ذلك بترك مكائته، كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام كعب بن مالك وصاحبه عقوبة لم تخلفهم عن غزوة تبوك بغير عذر، ولم تمنع من كلام من تخلف عنها من المشائين مواخذة للثلاثة لعظيم منزلتهم وازدراء بالمتأخرين لغفارتهم، فعلى هذا يحمل ما صدر من عائشة. وقد ذكر الخطابي أن هجر الوالد ولده والزوج وزوجته وغو ذلك لا ينطبق بالثلاث، واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم هجر نساء شهره، وكذلك ما صدر من كثير من السلف في استجازتهم ترك مكائته بعضهم بعضاً مع علمهم بالنهي عن المجاهرة. ولا يخفى أن هنا مقامين أعلى وأدنى، فالأعلى اجتناب الإعراض جلة فيلزم الكلام والكلام والسوادة بكل طريق، والأدنى الاقتصاد على السلام دون غيره، والعديد الشديد إنما هو لمن يترك المقام الأدنى، وأما الأعلى فمن تركه من الأجانب فلا يلحقه اللوم، بخلاف الأقارب فإنه يدخل فيه قطعة الرحم، وإلى هذا أشار ابن الزبير في قوله «فإنه لا يجل ما فطعنني» أي إن كانت هجرتي عقوبة على ذنبي فليكن أمد، وإلا فتأيد ذلك بفصي إلى قطعة الرحم، وقد كانت عائشة علمت بذلك لكنها تعارض عنها هذا والنذر الذي التزمت، فلما وقع من اعتذار ابن الزبير واستشفاعه ما وقع رجح عنها ترك الإعراض عنه، واحتاجت إلى التكفير عن نذرها بالمتى الذي تقدم ذكره، ثم كانت بعد ذلك بمرض عنها شك في أن التكفير المذكور لا يكتفيها فتظهر الأسف على ذلك إما ندماً على ما صدر منها من أصل النذر المذكور وإما خوفاً من عاقبة ترك الوفاء به، والله أعلم.

٦٣- باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْمَهْجَرَانِ لِمَنْ عَصَى

وَقَالَ كَعْبٌ: حِينَ تَخْلَفُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِهِ، وَذَكَرَ خَمْسِينَ لَيْلَةً. [راجع: ٤٤١٨].

٦٠٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ غُرُوءَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكُمْ وَرِضَاكُمْ». قَالَتْ: قُلْتُ: وَكَيْفَ أَعْرِفُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّكَ إِذَا كُنْتَ رَاضِيَةً قُلْتُ: يَا رَبِّ مَحْمُودٌ، وَإِذَا كُنْتَ سَاحِطَةً قُلْتُ: لَا وَزَبَّ إِلَيَّ أَيْمِي». قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلٌ، لَسْتُ أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ. [راجع: ٥٢٢٨، أخرجه مسلم: ٢٤٣٩].

قوله: (باب ما يجوز من المهجران لمن عصي) أراد بهذه الترجمة بيان المهجران الجائز، لأن عموم النهي مخصوص بمن لا يكن لهجره سبب مشروع، فتبين هنا السبب المسوغ للهجر وهو لمن صدرت منه معصية، فيسوغ لمن اطلع عليها منه هجره عليها ليكف عنها.

قوله: (وقال كعب) أي ابن مالك الأنصاري (حين تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم: نهى النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين عن كلامنا، وذكر خمسين ليلة) وهذا طرف من الحديث الطويل، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوامير المغازي، وذكر حديث عائشة «إني لأعرف غضبك ورضاك» وقد تقدم شرحه في باب غيرة النساء ووجدن في كتاب النكاح، قال المذهب: غرض البخاري في هذا الباب أن يبين صفة

قوله: (أجل) بوزن نعم ومعناه. وقال الأخفش: إلا أن نعم أحسن من أجل في جواب الاستفهام، وأجل أحسن من نعم في التصديق. قلت: وهي في هذا الحديث على وفق ما قال.

٦٤- باب هَلْ يُزَوَّرُ صَاحِبُهُ كُلُّ يَوْمٍ، أَوْ بُكَرَةٌ وَعَشِيَّةٌ؟

٦٠٧٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْقِرٍ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي غُرُوءُ بْنُ الرَّبِيعِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمْ أَهْجُلْ أَبَوَيْي إِلَّا وَهَمًا يَلِينَانِ النَّبِيَّ، وَلَمْ يَهْمُرْ عَلَيْهِمَا يَوْمٌ إِلَّا بِأَيَّامٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ، بُكَرَةٌ وَعَشِيَّةٌ، فَيَنْمُو نَحْنُ جُلُوسٌ فِي تِسْتِ أَبِي بَكْرٍ فِي نَحْرِ الظُّهَيْرِ، قَالَ قَالِي: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِيهَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا جَاءَ بِهِ يَوْمَ هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا أَمْرٌ، قَالَ: «إِنِّي قَدْ إِذْنٌ لِي بِالْخُرُوجِ». [راجع: ٤٧٦].

قوله: (باب هل يزور صاحبه كل يوم، أو بكرة وعشيّة) قيل: العشي من الزوال إلى الغمة وقيل إلى الفجر فقال ابن فارس: المشاء بالفتح والمد الطعام وبالكسر من الزوال إلى الغمة، والعشي من الزوال إلى الفجر.

قوله: (هشام) هو ابن يوسف.

قوله: (عن معمر وقال الليث حدثني عقيل) وفي بعض النسخ ح وقال الليث وهذا التعليق سبق مطولاً في «باب الهجرة إلى المدينة» موصولاً عن يحيى بن بكير عن الليث.

قوله: (قال ابن شهاب فأخبرني غروء) كان هذا سياق معمر، وكأنه كان عنده قبل قوله «لم أهجل أبوي» كلام آخر فطغف هذا عليه. وقد وقع عند أحد عن عبد الرزاق عن معمر ابن شهاب قال وأخبرني غروء: كذا رأيته فيه بالواو، وأما رواية عقيل فلفظه في «باب الهجرة إلى المدينة» عن ابن شهاب «أخبرني غروء عن عائشة قالت «لم أهجل إلخ» وقد استشكل كون أبي بكر يروح النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يتكلم المجيء إليه وكان يمكنه هو أن يفعل ذلك، وأجاب ابن التين بأنه لم يكن يجيء إلى أبي بكر مجرد الزيادة بل لما يتزايد عنده من علم الله، ولم يتنصع في هذا الجواب، ويحتمل أن يقال: إنه ليس في الخبر ما يمنع أن أبا بكر كان يجيء إليه صلى الله عليه وسلم في الليل والنهار أكثر من مرتين، ويحتمل أن يقال: كان سبب ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاء إلى بيت أبي بكر يأمن من أذى المشركين بخلاف ما لو جاء أبو بكر إليه. ويحتمل أن يكون منزل أبي بكر بين بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبين المسجد فكان يمر به والقصد للمسجد وكان يشهده كلما مر به، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في «باب الهجرة إلى المدينة» وكان البخاري رمز بالترجمة إلى توهم الحديث

٦٧- باب الإخاء والخلف

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: أَخَى النَّبِيُّ ﷺ تَيْنَ سَلَمَانَ وَأَبِي الدُّرْدَاءِ. [راجع: ١٩٩٨].

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: لَمَّا قَلَبْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى النَّبِيُّ ﷺ يَتِيمِي وَتَيْنَ سَعْدُ بْنُ الرَّيْحِ. [راجع: ٢٠٤٨].

٦٠٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا قَلَبَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَأَخَى النَّبِيُّ ﷺ يَتِيمَهُ وَتَيْنَ سَعْدُ بْنُ الرَّيْحِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْلَيْتُمْ وَلَكُمْ بِشَاءٌ». [راجع: ٢٠٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، مطولا دون ذكر الإضافة].

٦٠٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْحَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ». فَقَالَ: خَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ تَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي. [راجع: ٢٠٢٩، أخرجه مسلم: ٢٠٢٩].

قوله: (باب الإخاء والخلف) بكرة المهمة وسكون اللام ويفتح للمهمة وكسر اللام هو للمعادنة، وقد تقدم بيانها في أوائل المجرة.

قوله: (أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء) هو طرف من الحديث الذي أشرت إليه في الباب الذي قبله، وقد تقدم في «باب الهجرة إلى المدينة» أنه صلى الله عليه وسلم أتى بين الصحابة، وأخرج أحد البخاري في «الآداب المفردة» بسند صحيح عن أنس قال «أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين ابن مسعود والزبير» والأحاديث في ذلك كثيرة شهيرة، وذكر غير واحد أنه أخى صلى الله عليه وسلم بين أصحابه مرتين مرة بين المهاجرين فقط ومرة بين المهاجرين والأنصار.

قوله: (وقال عبد الرحمن بن عوف: لما قلنا المدينة أخى النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبين سعد بن الربيع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألم ولم ولو بشاة) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في فضائل الأنصار، وقلمت شيئا يتعلق به في أبواب الولية.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن زكريا) محمد بن الصباح فيه شيخ آخر، فإن مسلما أخرجه عنه عن حفص بن غياث عن عاصم.

قوله: (عاصم) هو ابن سليمان الأحول.

قوله: (قلت لأنس بن مالك أبلمك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا حلف في الإسلام فقال: قد حالف النبي صلى الله عليه وسلم بين قريش والأنصار في داري) وقع في رواية أبي داود من رواية سفيان بن عيينة عن عاصم قال «سمعت أنس بن مالك يقول حالف» فذكره لفظ المهاجرين بدل قريش، فقل له ليس قال لا حلف في الإسلام؟ قال: قد حلف فذكر مثله وزاد مرتين أو ثلاثا، وأخرجه مسلم بنحوه مختصرا، وعرف من رواية الباب تسمية السائل عن ذلك، وذكره المصنف في الاعتصام مختصرا خاليا عن السؤال وزاد في آخره «وقعت شهرا يدعو على أحياء من بني سليم» وحديث الفتوت من طريق عاصم مضى في الوتر وغيره. وأما الحديث المسؤول عنه فهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا حلف في الإسلام، وأما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة» وأخرجه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولفظه... وأخرج البخاري في «الآداب المفردة» عن عبد الله بن أبي أوفى نحوه باختصار، وأخرج أيضا أحد وأبو يعلى وصححه ابن حبان وإلحاقه من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعا «شهدت مع عومتي حلف الطيبين، فما أحب أن أكنه» وحلف الطيبين كان قبل البعث بمدة ذكره ابن إسحاق وغيره، وكان جمع من قريش اجتمعوا فصاعقوا على أن يتصروا الظلم ويضعوا بين الناس وغر ذلك من خلال الخير، واستمر ذلك بعد البعث، ويستفاد من حديث عبد الرحمن بن عوف أنهم استمروا على ذلك في الإسلام، وللى ذلك الإشارة في حديث جبير بن مطعم. وتضمن جواب أنس إنكار صدر الحديث لأن فيه نفي الحلف وقيما قاله هو إثباته ويمكن الجمع بأن النبي ما كانوا يعتبرونه

في الجاهلية من نصر الحليف ولو كان ظالما ومن أخذ الثار من القبيلة بسبب قتل واحد منها ومن التوارث ونحو ذلك، والثبت ما عدا ذلك من نصر المظلوم والقيام في أمر الدين ونحو ذلك من المستحبات الشرعية كالصادقة والموادعة وحفظ العهد، وقد تقدم حديث ابن عباس في نسخ التوارث بين المتماقين، وذكر الداودي أنهم كانوا يورثون الحليف المسلم دائما فنسخ ذلك. وقال ابن عيينة: حل العلماء قوله أنس «حالف» على المواخاة. قلت: لكن سياق عاصم عنه يقتضي أنه أراد المخالفة حقيقة، وإلا لما كان الجواب مطابقا، وترجمة البخاري ظاهرة في المخالفة بينهما وتقدم في الهجرة إلى المدينة «باب كيف أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه» وذكر الحديثين المذكورين هنا أولا ولم يذكر حديث الحلف، وتقدم ما يتعلق بالمواخاة المذكورة هناك. قال النووي: المنفي حلف التوارث وما يمنع منه الشرع، وأما التحالف على طاعة الله ونصر المظلوم والمواخاة في الله تعالى فهو أمر مرغوب فيه.

٦٨- باب التَّسْمِ والصُّحُبِ

وَقَالَتْ لَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ: اسْرُ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَصَنَعْتُكَ. [راجع: ٣٩٢٣].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ اللَّهَ هُوَ احْتَكَكَ وَأَبْكَى.

٦٠٨٤- حَدَّثَنَا حِثَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَقْسُورٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْتَ طَلَّقَهَا، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كَانَتْ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَهَا لِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَكَانَتْ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الْهَدْيَةِ، يُهْدِيهِ أَخَذْتُهَا مِنْ جِلْبَانِهَا، قَالَ: وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَابْنُ سَعْدٍ بْنُ الْقَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الْحُجْرَةِ يُؤَدِّنُ لَهُ، فَطَفِقَ جَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَزَوَّجُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَمَا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّسْمِ، ثُمَّ قَالَ: «لَمَّا كَانَ تَزَوُّجِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُلُّوا غَسْبَتَهُ وَيَلْزُقَ غَسْبَتَكُمْ». [راجع: ٢٣٣٩، أخرجه مسلم: ١٤٣٣].

٦٠٨٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْغَطَّابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ بَسُورَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَكْبِرُهُ، عَائِشَةُ امْرَأَتُهُنَّ عَلَى مَوَدٍّ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ تَبَادَرَا الْحِجَابَ، فَأَوْدَى لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَضْحَكُ، فَقَالَ: احْتَكَكَ اللَّهُ مِثْلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَابِي أَنْتَ وَأَمْسِي؟ فَقَالَ: «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَجْمِيِّ كُنْ عِنْدِي، لَمَّا سَمِعْتَ صَوْتَكَ تَبَادَرَا الْحِجَابَ». فَقَالَ: أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهَيَّيَنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِنَّ فَقَالَ: يَا عَنُوتَاتِ أَنْفُسِهِنَّ، أَتَهَيَّيْنِي وَلَمْ تَهَيَّيَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقُلْنَ: إِنَّكَ أَنْظَرُ وَأَعْلَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَا أَنْ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا قَلَبْتُكَ الشَّيْطَانُ سَائِلًا لِحَا إِلَّا سَلَكَ لِحَاَ غَيْرَ لِحَاكَ». [راجع: ٣٩٢٤، أخرجه مسلم: ٢٣٩٦، دون قوله: له...].

٦٠٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالطَّائِفِ قَالَ: «إِنَّا قَالِقُونَ غَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ». فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا نَبْرُحُ أَوْ نَفْتَحُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا غَدَا عَلَى الْقِتَالِ». قَالَ: لَعَنُوا قَتَالَتَهُمْ فَحَالًا شَدِيدًا، وَكُفِّرَ فِيهِمْ الْجَرَاحَاتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَالِقُونَ غَدَا إِنْ شَاءَ

الله . قَالَ: فَسَكُّوا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الْحَمِيدِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: بِإِسْنَادٍ كَثِيرٍ. [راجع: ٤٣٢٥، أخرجه مسلم: ١٧٧٨].

٦٠٨٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: أَنَّى رَجُلٌ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: هَلَكْتُ، وَقَفْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «أَطِيعْ رَقِيَّةَ». قَالَ: كَيْسَ لِي، قَالَ: «فَعَسَمَ شَهْرَتَيْنِ مُتَابَعَيْنِ». قَالَ: لَا اسْتَطِيعُ، قَالَ: «فَأَطِيعْ سَيِّدَ مَسْكِنَا». قَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَتَيْتُ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: الْفَرْقُ الْيَكْمَلُ - فَقَالَ: «إِنَّ السَّيْلَ؟ يَصْدُقُ بِهَا». قَالَ: عَلَى الْفَرْقِ بَيْنِي وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَيْتِي وَأَهْلِي تَبْتَ الْفَرْقُ مِنِّي، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِلُهُ، قَالَ: «فَأَقَامَ إِذَا». [راجع: ١٩٣٦، أخرجه مسلم: ١١١١].

٦٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثَمِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ أَمْلِيهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِي غُلِيطُ الْعَادِيَةِ، فَأَذْرَعُهُ أَهْرَابِي فَعَبَدَ بِرَقَابِهِ جَبَلَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ أَنَسٌ: فَطَرْتُ إِلَى صَفْحَةٍ عَالِي النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَلْزَمْتُ فِيهَا خَادِيَةَ الرَّقَاءِ مِنْ حَيْثُ جَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ أَلْبَسِي عَيْنَكَ، فَأَلْبَسَتْ إِيَّاهُ فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِخَطَاءٍ. [راجع: ٣١٤٩، أخرجه مسلم: ١٠٥٧].

٦٠٨٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: مَا حَضَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ مُنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا تَسْمِيَةً فِي وَجْهِهِ. [راجع: ٣٠٢٠، أخرجه مسلم: ٢٤٧٥].

٦٠٩٠ - وَقَدْ حَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَكْتُبُ عَلَى الْغُلِيلِ، فَضَرَبَ يَدِي فِي صَدْرِي وَقَالَ: «اللَّهُمَّ كُنْهُ، وَاجْطَلِّ عَالِيَا مُهْلِيًّا». [راجع: ٣٠٣٥، أخرجه مسلم: ٢٤٧٥].

٦٠٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ يَشَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسَمٍ سَلَّمَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ غُسْلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا وَاسَتْ الْمَاءَ». فَضَحِكْتُ أُمَّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَخْطِئُ الْمَرْأَةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ بِهَا حَتْمٌ الْوَلَدُ». [راجع: ١٣٠، أخرجه مسلم: ٣١٣].

٦٠٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحْدِهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَوْجِعًا قَطُّ حَتَّى أَزِي مِنْهُ لَهَوَاتِهِ، إِمَّا كَانَ يَتَبَسَّمُ. [راجع: ٤٨٧٨].

٦٠٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُوَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: لَحِظْ الْمَطَرُ، فَاسْتَشْيَ رِثَكَ. فَظَرَّ إِلَى السَّمَاءِ وَمَا نَسَى مِنْ سَحَابٍ، فَاسْتَشْيَ، فَثَنَّا السَّحَابَ بِنَفْسِهِ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ مَطَرُوا حَتَّى سَالَتْ مَتَابِعُ الْمَدِينَةِ، فَمَا زَالَتْ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُتْلِيَةِ مَا تَطْلُعُ، ثُمَّ قَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ،

وَأَتَيْتُ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: غَرِقَا، فَاذْغِ رِثَكَ يَحْسِبُهَا غَنًا، فَضَحِكَ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا غَلَيْنَا». مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَجَعَلَ السَّحَابُ يَصْدَعُ عَنْ الْمَدِينَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، يُمَطِّرُ مَا حَوَالَيْنَا وَلَا يُمَطِّرُ فِيهَا شَيْئًا، يُرِيهِمُ اللَّهُ كَرَامَةً نَبِيِّ ﷺ وَإِبْرَاهِيَةَ دَعْوَتِهِ. [راجع: ٩٣٢، أخرجه مسلم: ٨٩٧، مطرولاً].

قوله (باب التَّسْمِ والتَّحْكِي) قال أهل اللغة: التَّسْمِ مبادىء الضحك، والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الأسنان من السُّرُورِ، فَإِنْ كَانَ بِصَوْتٍ وَكَانَ يَحِثُّ بِسَمْعٍ مِنْ بَعْدِ فَهُوَ الْقَهْقَهَةُ وَإِلَّا فَهُوَ الضَّحْكُ، وَإِنْ كَانَ بِلا صَوْتٍ فَهُوَ التَّسْمِ، وَتَسْمَى الْأَسْنَانُ فِي مَقَامِ الْفَمِ الضَّرَاحِكُ وَهِيَ الثَّنَائِبُ وَمَا يَلِيهَا وَتَسْمَى الثَّرَاجِدُ.

قوله (وقالت فاطمة أسر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فضحكت) هو من طرف من حديث لعاثة عن فاطمة عليها السلام مر بتسامه وشرحه في الوفاة النبوية. قوله (وقال ابن عباس: إن الله هو أضحك وأبكي) أي خلق في الإنسان الضحك والبكاء، وهذا طرف من حديث لابن عباس تقدم في الجنازة، وأشار فيه ابن عباس - بجواز البكاء بغير نياحة إلى قوله تعالى في سورة النجم ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكُ وَأَبْكِي﴾ ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث تقدم أكثرها وفي جميعها ذكر التَّسْمِ أو الضَّحْكِ، وأسبابها مختلفة لكن أكثرها للتَّسْمِ، وبعضها للإعجاب، وبعضها للملاطفة:

الأول حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه، والفرغ منه قولها فيه «وما يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على التَّسْمِ» وقد مر شرحه مستوفى في كتاب الصلاة، وقوله فيه (وابن سعد بن العاص جالس) وقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني «وسعيد بن العاص» والصواب الأول وهو خالد وقد وقع مسمى قيساً مسمى.

الثاني حديث سعد «استلذت عمر» تقدم شرحه مستوفى في مناقب عمر، والفرغ منه قوله «والنبي صلى الله عليه وسلم يضحك» قال: أضحك الله سنك «وستانه منه ما يقال للكثير إذا ضحك، وإسماعيل شيخه فيه ابن أبي أويس كما جزم به المزني، وقال أبو علي الجبائي: لعله ابن أبي أويس. قلت: وقد تقدم في فضائل الأنصار حديث قال فيه البخاري «حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد» وإسماعيل هذا هو ابن أبي أويس جزماً، وهو يزيد ما جزم به المزني.

الحديث الثالث حديث عمرو هو ابن دينار عن أبي العباس وهو الشاعر عن عبد الله بن عمرو. كنا للآثر بضم العين، وللحموي وحده هنا «عمرو» بنفحها والصواب الأول، وقد تقدم بيانه في غزوة الطائف مع شرح الحديث، والفرغ منه هنا قوله «فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وقوله فيه (لا نرجح أو نفتحها) قال ابن التين: غيظناه بالرفع والصواب النصب، لأن «أو» إذا كانت بمعنى «حتى» أو «إلى أن» نصب وهي هنا كذلك.

قوله (قال الحميدي حدثنا سفيان بالخير كله) تقدم بيان من وصله في غزوة الطائف، ووقع في رواية الكشيبي «حدثنا سفيان كله بالخير» والمعنى أنه ذكر بصريح الأخبار في جميع السند لا بالعمنة.

الحديث الرابع:

قوله (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل وإبراهيم هو ابن سعد.

قوله (حدثنا ابن شهاب) هذا إما سمعه إبراهيم بن سعد من الزهري، وقد سبق في الحديث الثاني أنه روى عنه بواسطة صالح بن كيسان بينهما. وقصة الجامع في رمضان تقدم شرحها في كتاب الصيام.

وقوله فيه (قال إبراهيم) هو ابن سعد وهو موصول بالسند المذكور،

وقوله (والعرق المكمل) فيه بيان لما أدرجه غيره فجعل تفسير العرق من نفس الحديث، والفرغ منه قوله «فضحك حتى بدت نواجذه» والنواجذ جمع ناجذة بالنون والمجيم والمججمة هي الأضراس، ولا تكاد تظهر إلا عند المبالغة في الضحك، ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة ثامن أحاديث الباب «ما رأيته صلى الله عليه وسلم مستجعماً قط ضاحكاً حتى أرى من لهواته» لأن الحديث مقدم على الثاني قاله ابن بطال، وأقرى منه أن الذي نفعه غير الذي أثبت أبو هريرة، ويحتمل أن يزيد بالنواجذ الأنياب مجازاً أو تسامحاً وبالأنياب مرة فقد تقدم في الصيام في هذا الحديث بلفظ «حتى بدت أنيابه» والذي يظهر من مجموع الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان معظم أحواله لا يزيد على التَّسْمِ، وربما زاد على ذلك ضحك، والمكروه من ذلك إما هو الإكثار منه أو الإصرار فيه لأنه يذهب الرفق، قال ابن بطال: والذي ينبغي أن يقتدى به من فعله ما واطب عليه من

ذلك، فقد روى البخاري في «الأدب المفرد» وابن ماجه من وجهين على أبي هريرة رقه
«لا تكثر الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب».

الحديث الخامس حديث أنس:

قوله: (مالك) قال الدارقطني لم أر هذا الحديث عند أحد من رواة الموطأ إلا عند يحيى بن بكير ومن بن عيسى، ورواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك لكن خارج الموطأ، وزاد ابن عبد البر أنه رواه في الموطأ أيضاً مصعب بن عبد الله الزبيري وسليمان بن صرد. قلت: ولم يخرج البخاري إلا من رواية مالك، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية الأوزاعي ومن رواية همام ومن رواية عكرمة بن عمار كلهم عن إسحاق بن أبي طلحة، وسأله على لفظ مالك وبين بعض لفظ غيره.

قوله: (كنت أمشي) في رواية الأوزاعي «أدخل المسجد».

قوله: (وعليه برد) في رواية الأوزاعي «رداه».

قوله: (نجواني) يفتح النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز واليمن وتقدم في أواخر المغازي.

قوله: (غليظ الحاشية) في رواية الأوزاعي «الصفة» يفتح المهملة وكسر التون بعدها فاء وهي طرف الثوب مما يلي طرته.

قوله: (فأدركه أعرابي) زاد همام «من أهل البادية» وفي رواية الأوزاعي «فجاء أعرابي من خلفه».

قوله: (فجبد) يفتح الجيم والموحدة بعدها ذال معجمة، وفي رواية الأوزاعي «فجذب» وهي بمعنى جبد.

قوله: (جعدة شديدة) في رواية عكرمة «حتى رجع النبي صلى الله عليه وسلم في نحر الأعرابي».

قوله: (قال أنس فظنرت إلى صفحة عاتق) في رواية مسلم «حتى» وكذا عند جميع الرواة عن مالك، وكذا في رواية الأوزاعي.

قوله: (أثرت فيها) في رواية الكشيبي «بها» وكذا لمسلم من رواية مالك، وفي رواية همام «حتى اتشق البرد وذعبت حاشيته في عنقه» وزاد أن ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى حجرته، ويجمع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكلمه أو مسك بثوبه لما دخل، فلما كاد يدخل الحجره خشى أن يفته فجله.

قوله: (هو لي) في رواية الأوزاعي «أعطنا».

قوله: (فضحك) في رواية الأوزاعي «تبس ثم قال مروا له» وفي رواية همام «وأمر له بشي» وفي هذا الحديث بيان حلمه صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام، وليناسي به الولاة بعده في خلقه الجميل من الصفح والإغضاء والذفق بالنبي هي أحسن.

الحديث السادس حديث جابر وهو ابن عبد الله البجلي، وابن عمر هو محمد بن عبد الله بن عمر، وابن أديس هو عبد الله، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، والجميع كوفيون والفرس منه قوله «ولا رأيي إلا تبسم» وتقدم في المناقب بلفظ «إلا ضحك» وهما متقاربان، والتبسم أوائل الضحك كما تقدم، وبقيته شرحه هناك.

الحديث السابع حديث أم سلمة في سؤال أم سليم «هل على المرأة من غسل» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة والفرس منه قوله «فضحكت أم سلمة» لوقوع ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليها ضحكها وإنما أنكر عليها إنكارها احتلام المرأة.

الحديث الثامن.

قوله: (عمرو) هو ابن الحارث المصري، وأبو النضر هو سالم.

قوله: (مستجعماً لفظ ضاحكاً) في رواية الكشيبي «مستجعماً ضحكاً» أي مبالغاً في الضحك لم يترك منه شيئاً، يقال استجمع السيل: اجتمع من كل موضع، واستجمعت للمرء أموره: اجتمع له ما يحبه، فعلى هذا قوله «ضاحكاً» منصوب على التمييز وإن كان مشتقاً مثل لده فارساً أي ما رأيته مستجعماً من جهة الضحك بحيث يضحك ضحكاً ضحكاً تاماً مقلداً بكيته على الضحك، والقهوات يفتح اللام والماء جمع لها وهي اللحمة التي بأعلى الخنجره من أقصى الفم، وهذا القدر المذكور طرف من حديث تقدم بنسائه وشرحه في تفسير سورة الأحقاف،

الحديث التاسع حديث أنس في قصة الذي طلب الاستسقاء ثم الاستسقاء والغرض منه ضحكه صلى الله عليه وسلم عند قول القائل «غرنا» أورد من وجهين عن قتادة وسأله هنا على لفظ سعيد بن أبي عروبة، وسأله في الدعوات على لفظ أبي عروبة، ومحمد بن محبوب شيخه هو أبو عبد الله البستاني البصري، وهو غير محمد بن الحسن الذي لقيه محبوب، وهم من وحدهما كشيختنا ابن الملقن فإنه جزم بذلك وزعم أن البخاري روى عنه هنا وروى عن رجل عنه، وليس كذلك بل هما اثنين أحدهما عداد شيوخ الآخر، وشيخ البخاري اسمه محمد واسم أبيه محبوب والآخر اسمه محمد واسم أبيه الحسن ومحبوب لقب محمد لا لقب الحسن، وقد أخرج له البخاري في كتاب الأحكام حديثاً واحداً قال فيه: «حدثنا محبوب بن الحسن» وسبب الوهم أنه وقع في بعض الأسانيد «حدثنا محمد بن الحسن محبوب» فظنوا أنه لقب الحسن وليس كذلك.

٦٩- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (البقرة: ١٧٩). وَمَا يَنْهَى عَنِ الْكُذِبِ.

٦٠٩٤- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْفَتْحِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْنُقْ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الْكُذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُذِبُ، حَتَّى يُكَلِّبَ عِندَ اللَّهِ كَلْبًا». [أخرجه مسلم: ٢٦٠٧، ٢٦٠٧ مختصراً به زيادة].

٦٠٩٥- حَدَّثَنِي أَبُو سَلَامٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ نَازِعٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ الْمَنَاقِبُ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثْتَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدْتَ اخْلَفْتَ، وَإِذَا أَوْثَمْتَ خَانَ». [راجع: ٣٣، أخرجه مسلم: ٥٩].

٦٠٩٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَيَّامًا، قَالَا: الَّذِي رَأَيْنَاهُ يَشُقُّ صِدْقَهُ كَذِبًا، يَكُذِبُ بِالْكَذِبِ تَحْمِلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ، فَيَصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٨٤٥، أخرجه مسلم: ٢٢٧٥، مختصراً].

قوله: (باب قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ وما ينهى عن الكذب) قال الراغب. أصل الصدق والكذب في القول ما ضاها كان أم مستقلاً وهذا كان أو غيره، ولا يكونان بالصدق الأول إلا في الخبر، وقد يكونان في غيره كالاستفهام والطلب، والصدق مطابقة القول للضمير والمخبر عنه، فإن انخرم شرط لم يكن صدقاً، بل إما أن يكون كذباً أو متردداً بينهما على اعتبارين، فقول الناقد: محمد رسول الله فإنه يصح أن يقال صدق لكون المخبر عنه كذلك، ويصح أن يقال كذب لخالفه قوله للضمير، والصدق من كثر منه الصدق، وقد يستعمل الصدق والكذب في كل ما يحق في الاعتقاد ويعمل نحو صدق ظني، وفي الفعل نحو صدق في القتال، ومنه ﴿قد صدقت الروا﴾ [الصفات: ١٠٥] أحد مخلصاً. وقال ابن التين: اختلف في قوله «مع الصادقين» فقبل معناه مثلهم وقيل منهم. قلت: وأظن المصنف لم يذكر الآية إلى قصة كعب بن مالك وما آداه صدقه في الحديث إلى الخبر الذي ذكره في الآية بعد أن وقع له ما وقع من ترك المسلمين كلامه تلك الليلة حتى ضاقت عليه الأرض بما رحبت ثم من الله عليه بقبول توبته، وقال في قصته: ما أنعم الله عليّ من نعمة بعد إذ هداني للإسلام أعظم من نفسي من صدقي أن لا أكون كذبت فأهلك كما هلك الذين كذبوا، وقال الفزالي: الكذب من قبائح الذنوب، وليس حراماً لعينه بل لما فيه من الضرر، ولذلك يؤذن فيه حيث يتعين طريقاً إلى المصلحة. ومتعب بأنه يلزم أن يكون الكذب - إذا لم ينشأ عنه ضرر - مباحاً، وليس كذلك، ويمكن الجواب بأنه يمنع من ذلك حسماً للمادة فلا يباح منه إلا ما يترتب عليه مصلحة، فقد أخرج البيهقي في «الشعب» بسند صحيح عن أبي بكر الصديق قال «الكذب يجانب الإيمان» وأخرجه عنه مرفوعاً وقال: الصحيح موقوف. وأخرج البيهقي من حديث سعد بن أبي وقاص رقه قال «طلع المؤمن على كذبة شيء، إلا الخيانة والكذب» وسنده قوي، وذكره الدارقطني في «العلل» أن الأنبياء أنه موقوف، وشاهد المرفوع من مرسل صفوان بن سليم في الموطأ قال ابن التين: ظاهره

يعارض حديث ابن مسعود، والجمع بينهما حل حديث صفوان على اللؤم الكامل.
قوله: (جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتز، وأما جرير المذكور في ثالث أحاديث الباب فهو ابن حازم.

قوله: (إن الصدق يهدي) يفتح أوله من الهداية وهي الدلالة الموصلة إلى المطلوب، وهكذا وقع أول الحديث من رواية منصور عن أبي واثل، ووقع في أوله من رواية الأعشى عن أبي واثل عند مسلم وأبي داود والترمذي «عليكم بالصدق فإن الصدق» وفيه «ولياكم والكذب فإن الكذب» إلخ.

قوله: (إلى البر) بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخير، وهو اسم جامع للخيرات كلها، ويطلق على العمل الخالص الدائم.

قوله: (وإن البر يهدي إلى الجنة) قال ابن بطال: مصداقه في كتاب الله تعالى: «وإن الأبرار لفي نعيم» [المطففين: ٢٢].

قوله: (وإن الرجل ليصدق) زاد في رواية الأعشى «ويتحرى الصدق» وكذا زادها في الشق الثاني.

قوله: (حتى يكون صدقاً) في رواية الأعشى «حتى يكتب عند الله صدقاً» قال ابن بطال: المراد أنه يتكرر منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة في الصدق.

قوله: (وإن الكذب يهدي إلى الفجور) قال الراغب: أصل الفجر الشق، فالمنصور شق ستر الديانة ويطلق على الميل إلى الفساد وعلى التبعث في للماصي، وهو اسم جامع للشر.

قوله: (وإن الرجل ليكذب حتى يكتب) في رواية الكشيبي «يكون» وهو وزن الأول، والمراد بالكتابة الحكم عليه بذلك وإظهاره للمخلوقين من الملا الأعلى وإلقاء ذلك في قلوب أهل الأرض، وقد ذكره مالك بلافا عن ابن مسعود وزاد فيه زيادة عفيفة ولفظه «ولا يزال الكذب يكتب ويتحرى الكذب فيكتب في قلبه كتبه سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين» قال النووي قال العلماء: في هذا الحديث حث على تحري الصدق وهو قصده والاحتناء به وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه، فإنه إذا تساهل فيه كثر منه فيعرف به. قلت: والتحذير بالتحري وقع في رواية أبي الأحوص عن منصور بن المعتز عند مسلم ولفظه «وإن الكذب يجرى الصدق» وكذا قال في الكذب، وعنده أيضاً في رواية الأعشى عن شقيق وهو أبو واثل وأوله عنده «عليكم بالصدق» وفيه «وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق» وقال فيه «وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب» فذكره، وفي هذه الزيادة إشارة إلى أن من تورق الكذب بالصدق الصحيح إلى الصدق صار له الصدق سجية حتى يستحق الوصف به، وكذلك عكسه، وليس المراد أن الحمد والثناء فيها يخص بمن يقصد إليهما فقط، وإن كان الصادق في الأصل ممدوحاً والكاذب مذموماً ثم قال النووي: وأعلم أن الموجود في نسخ البخاري ومسلم في بلادنا وغيرها أنه ليس في متن الحديث إلا ما ذكرناه قاله القاضي عياض، وكذا نقله الحميدي، ونقل أبو مسعود عن كتاب مسلم في حديث ابن مثنى وابن بشار زيادة وهي «إن شر الروايا روايا الكذب، لأن الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل، ولا يعد الرجل صبيحاً ثم يظفه» فذكر أبو مسعود أن مسلماً روى هذه الزيادة في كتابه، وذكرها أيضاً أبو بكر البرقاني في هذا الحديث، قال الحميدي: وليست عنينا في كتاب مسلم، والروايا جمع روية بالتشديد وهو ما يتروى فيه الإنسان قبل قوله أو فعله، وقيل هو جمع رواية أي للكذب وإلقاء للنسبالة. قلت: لم أر شيئاً من هذا في الأطراف لأبي مسعود ولا في «الجمع بين الصحيحين للحميدي» فلملما ذكرناه في غير هذين الكتابين. ثم ذكر حديث أبي هريرة «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب» الحديث وتقدم شرحه في كتاب الإيمان، وطرفاً من حديث سمرة في المنام الطويل المتقدم ذكره وشرحه في كتاب الجنائز، وفيه «الذي رأته يشق شدة الكذب» قال ابن بطال: إذا بسن بطال: إذا كرر الرجل الكذب حتى استحق اسم المبالغة بالوصف بالكذب لم يكن من صفات كمال المؤمنين بل من صفات المنافقين، يعني فلماذا عصب البخاري حديث ابن مسعود بتجديده أبي هريرة. قلت: وحديث أبي هريرة المذكور هنا في صفة المنافق يشمل الكذب في القول والفعل، والقصد الأول في حديثه والثاني في أمارته والثالث في وعده، قال: وأخبر في حديث سمرة بعقوبة الكاذب بأنه يشق شدة ذلك في موضع المعصية وهو فمه الذي كذب به. قلت: ونائبته للحديث الأول أن عقوبة الكاذب أطلقت في الحديث الأول بالنار فكان في حديث سمرة يائها.

قوله في حديث سمرة: (قالا الذي رأيته يشق شدة الكذب) هكذا وقع بالقائه واستشكل بالانحياز الذي يدخل خبره القاء يشترط أن يكون مبهماً عاماً، وأجاب

ابن مالك بأنه نزل للمعين المبهم منزلة العام إشارة إلى اشتراك من يتصف في العقاب المذكور، والله أعلم

٧٠- باب الهندي الصالح

٦٠٩٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَسَمَةَ: أَخَذَكُمُ الْأَعْمَشُ: سَوِّفْتُ حَقِيقًا قَالَ: سَوِّفْتُ حَذِيقَةً يَقُولُ: إِنَّ أَحِبَّةَ النَّاسِ ذَلِكُمْ وَسَمَتَا وَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدٍ، مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ، لَا تَلْزَمِي مَا يَصْنَعُ فِي أَهْلِهِ إِذَا خَلَا. [راجع: ٢٧٦٢].

٦٠٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَقِيقَةُ عَنْ مَخَارِقَ قَالَ: سَوِّفْتُ طَارِقًا قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ أَحْسَنَ الْحَبِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهِنْدِيِّ هِنْدِيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ. [انظر: ٧٧٧٧].

قوله: (باب الهندي الصالح) بفتح الحاء وسكون الدال في الطريقة الصالحة، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من وجهين من طريق ثابوس بن أبي عتيان عن أبيه عن ابن عباس رفعه «الهندي الصالح والسنت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة» وفي الطريق الأخرى «جزء من سبعين جزءاً من النبوة» وأخرجه أبو داود وأحمد واللفظ الأول وسنده حسن، وأخرجه الطبراني من وجه لا آخر عن ابن عباس بلفظ «خسة وأربعين» وسنده ضعيف، وسناني الإشارة إلى طريق الجمع بين هذه الروايات في التعبير في شرح حديث الروايات الصالحة، قال التوريشي: الاقتصاد على شريين: أحدهما ما كان متوسطاً بين محمود ومذموم كالوسط بين الجور والعدل، وهذا المراد بقوله تعالى «ومنهم مقتصد» وهذا محمود ومذموم بالنسبة، والثاني متوسط بين طرفي الإلزام والتفريط كالجود فإنه متوسط بين الإسراف والبخل، وكالشجاعة فإنه متوسط بين الثور والجبن، وهذا هو المراد في الحديث.

قوله: (حدثني إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهوية ونس البخاري لفظه، ولكنه حذف من آخره قول أبي أسامة وهو ثابت في مسند إسحاق فقال في آخر الحديث «فأقر به أبو أسامة وقال نعم» وشقيق وهو أبو واثل.

قوله: (ذلاً) بفتح الملهمة وتشديد اللام هو حسن الحركة في المشي والحديث وغيرهما، ويطلق أيضاً على الطريق.

قوله: (وسنناً) بفتح الملهمة وسكون الميم هو حسن المنظر في أمر الدين. ويطلق أيضاً على القصد في الأمر وعلى الطريق والجهة.

قوله: (وهذا) قال أبو عبيد: الهندي والدال متقاربان، يقال في السكينة والوقار وفي اللينة والمنظر والشمال قال: والسنت يكون في حسن الميتة والمنظر من جهة الخير والدين لا من جهة الجمال والزينة، ويطلق على الطريق، وكلاهما جيد بأن يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الإسلام.

قوله: (لأن أم عبد) بفتح اللام وهي تأكيد بعد التأكيد بأن المكسرة التي في أول الحديث وابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود، ووقع في رواية محمد بن عبيد عن الأعشى عند الإسماعيلي بلفظ «عبد الله بن مسعود» وفي الحديث فضيلة لابن مسعود جليلة لشهادة حذيفة له بأنه أشد الناس شهاً برسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الحفصاء، وفيه توقي حذيفة حيث قال «من حين يخرج إلى أن يرجع» فإنه انقصر في الشهادة له بذلك على ما يمكنه مشاهدته، وإنما قال «لا أدري ما يصنع في أهله» لأنه جاز أن يكون إذا خلا يكون في أنبساطه لأهله يزيد أو ينقص عن هيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهله، ولم يرد بذلك إثبات نقص في حق عبد الله رضي الله عنه. وقد أخرج أبو عبيد في «غريب الحديث» أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يتطرون إلى مسننه وهديه ودهه فيشبهون به، فكان الحامل لهم على ذلك حديث حذيفة. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق زيد بن وهب «سمعت ابن مسعود قال: أعلموا أن حسن الهندي في آخر الزمان خير من بعض العمل» وسنده صحيح، ومثله لا يقال من قبل الرأي، فكان ابن مسعود لأجل هذا كان يحرص على حسن الهندي، وقد استشكل الدودي الشارح بقول حذيفة في ابن مسعود قول مالك «كان عمر أشبه الناس بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشبه الناس بعمر ابنه عبد الله، وبعد الله ابنه سالم» قال الدودي: وقول حذيفة يقدم على قول مالك، ويمكن الجمع باختلاف متعلق الشبه

٢٦٧٧	٧٨- كتاب الأذني ٧١- باب الصبر على الأذى	٦١٠٠ ح
------	---	--------

يحمل شبه ابن مسعود بالسمت وما ذكر معه، وقول مالك بالقوة في الدين نحوها، ويحتمل أن تكون مقالة حذيفة وقعت بعد موت عمر، ويؤيد قول مالك ما أخرج البخاري في «كتاب رفع اليدين» عن جابر قال «لم يكن أحد منهم أزم لطريق النبي صلى الله عليه وسلم من عمر» وفي السنن ومستدرک الحاكم عن عائشة قالت «ما رأيت أحداً كان أشبه سمّاً وهدياً ودلاً برسول الله صلى الله عليه وسلم من فاطمة عليها السلام» قلت: ويجمع بالحمل في هذا على النساء، وأخرج أحمد عن عمر «من سره أن ينظر إلى هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلينظر إلى هدي عمرو بن الأسود».

قلت: ويجمع بالحمل على من بعد الصحابة، وعن عبد الرحمن بن جبير بن نفير «جمع عمرو بن الأسود فرأه ابن عمر يصلي فقال: ما رأيت أشبه صلاة ولا هدياً ولا خشوعاً ولا لبسة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الرجل» انتهى. وعمره المذكور.....

قوله: (عن مخارق) هو ابن عبد الله ويقال ابن خليفة الأحسي وطارق هو ابن شاب الأحسي.

قوله: (قال عبد الله) في رواية الإسماعيلي «كان عبد الله يقول «وعبد الله هو ابن مسعود» وجزء ابن بطال بأن عبد الله هذا هو ابن عمر فوه من ذلك.

قوله: (إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد) هو يفتح الهاء كما في الترجمة وروي بضمها ضد الضلال. وزاد أبو خليفة عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه في آخره: وشر الأمور محدثاتها «وإن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين» [الأنعام: ١١٣٤] أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» وسيأتي في كتاب الاعتصام من وجه آخر عن ابن مسعود وفيه هذه الزيادة بلفظها وسأذكر شرحها هناك إن شاء الله تعالى. هكذا رأيت هذا الحديث في جميع الطرق موقوفاً، وقد ورد بعضه مرفوعاً من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود أخرجه أصحاب السنن، وجاء أكثره مرفوعاً من حديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه وغيرهم من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بالفاظ مختلفة، منها لأحد عن يحيى القطان عن جعفر به «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته بعد التشهد: إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد» قال يحيى ولا أعلم إلا قال «وشر الأمور محدثاتها» الحديث، وفي لفظ لمسلم من طريق عبد الوهب الثقفي عن جعفر بن محمد في أثناء حديث قال فيه: «ويقول: أما بعد إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» الحديث.

٧١- باب الصبر على الأذى

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِرُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

٦٠٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ، أَوْ لَيْسَ شَيْءٌ أَصْبَرَ عَلَى أَدَى سَمْعَةٍ مِنْ اللَّهِ، إِنَّهُمْ كَيِّدُونَ لَهُ وَلَكِنَّهُ، وَإِنَّهُ لَكَيْفِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ». [الزمر: ٧٣٧٨] أخرجه مسلم: ٤٢٨٠٤.

٦١٠٠- حَدَّثَنَا غَمَرٌ بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ ذَقِيقًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «لَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قِسْمَةً كَيْفَ شَاءَ مَا كَانَ يَفْسِمُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ إِنَّهَا لَقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، قُلْتُ: أَمَا لَأَقُولَنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَاتَّبَعْتُهُ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ فَسَارَرْتُهُ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَثُرَ وَجْهُهُ وَغَضِبَ، حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَخْبَرْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَوْدَيْتُ مُوسَى بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ فَصَبْرًا». [راجع: ٣١٥٠، أخرجه مسلم: ١٠٦٢].

قوله: (باب الصبر في الأذى) أي حبس النفس عن المجازاة على الأذى قولاً أو فعلاً، وقد يطلق على الحلم (وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِرُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ قال بعض أهل العلم: الصبر على الأذى جهاد النفس. وقد جبل الله الأنفس على التآمر بما يفعل بها ويقال فيها؛ ولهذا شق على النبي صلى الله عليه وسلم

نسبتهم له إلى المجور في القسمة، لكنه حلم عن القتال فصر لما علم من جزيل ثواب الصابرين وأن الله تعالى يأجره بغير حساب، والصابر أعظم أجراً من المتقن لأن حسنة مضاعفة إلى سبعائة، والخسنة في الأصل بمشر أمثالها إلا من شاء الله أن يزيد، وقد تقدم في أوائل الإيمان حديث ابن مسعود «الصبر نصف الإيمان» وقد ورد في فضل الصبر على الأذى حديث ليس على شرط البخاري، وهو ما أخرجه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر رفعه «للمؤمن الذي يتخاطب الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يتخاطب الناس ولا يصبر على أذاهم» وأخرجه الترمذي من حديث صحابي لم يسم.

قوله: حديث أبي موسى (ليس أحد أو ليس شيء) هو شك من الراوي، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد بسند البخاري وقال فيه «أحد» بغير شك.

قوله: (أصبر على أذى) هو بمعنى الحلم، أو أطلق الصبر لأنه بمعنى الحبس والمراد به حبس العقوبة على مستحقها عاجلاً وهذا هو الحلم.

قوله: (على أذى سمعه من الله) قد بينه في بقية الحديث، وهو أنهم يشركون به ويرزقهم، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال عبد الله) هو ابن مسعود ووقع في رواية سفيان عن الأعمش الماضية في «باب من أخبر صاحبه بما يعلم» بلفظ «عن ابن مسعود».

قوله: (قسم النبي صلى الله عليه وسلم قسماً) في رواية شعبة عن الأعمش أنها قصة خاتم حنين، وفي رواية منصور عن ابن أبي وائل «لما كان يوم حنين أنس النبي صلى الله عليه وسلم ناساً في القسمة أعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل وأعطى عيينة بن حصن مائة من الإبل وأعطى ناساً من أشراف العرب» وقد تقدم إفصاح ذلك في غزوة حنين.

قوله: (فقال رجل من الأنصار) تقدمت تسميته في غزوة حنين والرد على من زعم أنه حرقوص بن زهير.

قوله: (والله إنها لقسمة ما أريد بها وجه الله) وقد تقدم في غزوة حنين من وجه آخر بلفظ ما أراد «على البناء للفاعل وفي رواية منصور» ما عدل فيها «وهي بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (قلت أما لأقولن) قال ابن التين: هي بتخفيف الميم ووقع في رواية «أما» بتشديدها وليس بين. قلت: وقع للكشيمهني «أم» بغير ألف وهو يؤيد التخفيف، ويوجه التشديد على أن في الكلام حذفاً تقديره «إذا قلنا ذلك لأقولن».

قوله: (فشق ذلك عليه وتغير وجهه) وقد تقدم قبل باكثر من عشرة أبواب بلفظ «تسعر وجهه» وهو بالعين المهملة ويجوز بالمعجمة.

قوله: (حتى وددت أني لم أكن) في رواية أن يفتح وتخفيف.

قوله: (ثم قال قد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر) في رواية شعبة عن الأعمش «يرحم الله موسى قد أودى» فذكره وزاد في رواية منصور «فقال فمن يبدل إذا لم يبدل الله ورسوله، رحم الله موسى» الحديث، وفي هذا الحديث جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم ما لا يليق بهم ليحذروا القاتل وفيه بيان من الغيبة والنيمة لأن صورتها موجودة في صنع ابن مسعود هذا ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك أن قصد ابن مسعود كان نصح النبي صلى الله عليه وسلم وإعلامه بمن يظعن فيه عن ظهر الإسلام ويظن التفات ليحذر منه، وهذا جائز كما يجوز التجسس على الكفار ليؤمن من كيدهم، وقد ارتكب الرجل المذكور ما قال إثمًا عظيماً فلم يكن له حرمة. وفيه أن أهل الفضل قد يذهبهم ما يقال فيهم ما ليس فيهم، ومع ذلك فيتلقون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم اقتداء بموسى عليه السلام، وأشار بقوله «قد أودى موسى» إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾ [الأحزاب: ٦٩] قد حكى في صفة أذاهم ما ثلاث قصص

إحداها قول لهم هو آذر، وقد تقدم ضبط ذلك وشرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء.

ثانيها في قصة موت هارون، وقد أوضحته أيضاً في قصة موسى.

ثالثها في قصته مع قارون حيث أمر النبي أن تزعم أن موسى راودها حتى كان ذلك سبب هلاك قارون.

وقد تقدم في قصة قارون في آخر إخبار موسى من أحاديث الأنبياء

٧٢- باب من لم يواجه الناس بالاعتاب

قوله « وابن عمن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » وفيه قوله « والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر وأصلّي وأرقد وأتزوج النساء ».

وثالث أحاديث الباب حديث أبي سعيد يأتي في « باب الحياء » بعد أربعة أبواب، وقد تقدم شرحه أيضاً في « باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم ». قال ابن بطال: يستفاد منه الحكم بالدليل، لأنهم جزموا بأنهم كانوا يعرفون ما يكرهه بتغير وجهه، ونظيره أنهم كانوا يعرفون أنه يقرأ في الصلاة بانضطراب لحيته كما تقدم في موضعه.

٧٣- باب من أكثر أخاه بغير تأويل فهو كما قال

٦١٠٣- حدثنا محمد بن أحمد بن سعيد قال: حدثنا عثمان بن غمر: أخبرنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « إذا قال الرجل لأخيه يا كافر، فقد بناء به أحلفهما ».

وقال عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن عبد الله بن يزيد: سمع أبا سلمة: سمع أبا هريرة، عن النبي ﷺ. [راجع: ٦١٠٣].

٦١٠٤- حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: « وأبما زجّل قال: لأخيه يا كافر، فقد بناء به أحلفهما ». [مخرجه مسلم: ٦٠].

٦١٠٥- حدثنا قوس بن إسماعيل: حدثنا وقيت: حدثنا أبو ب، عن أبي إلفاء، عن ثابت بن الضحاك، عن النبي ﷺ قال: « من حلف بيمينه غير الإسلام كاذباً فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم، وأقرب المؤمنين كقطيعة، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقطيعة ». [راجع: ١٣٦٣، مخرجه مسلم: ١١٠، مختصراً].

قوله (باب من أكثر أخاه بغير تأويل فهو كما قال) كذا قد مطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بغير تأويل من قاله. واستدل لذلك في الباب الذي يليه.

قوله (حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قالاً حدثنا عثمان بن عمر) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي، ولما أحمد بن سعيد فهو ابن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي، جزم بذلك أبو نصر الكلابي.

قوله (عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة) كذا في رواية الجميع بالنعنة.

قوله (عن أبي هريرة) في رواية عكرمة بن عمار للمعلقة أنه « سمع أبا هريرة ».

قوله (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر) تقدم شرحه في « باب ما ينهى عنه من السباب واللعن ».

قوله (وقال عكرمة بن عمار عن يحيى) هو ابن أبي كثير (عن عبد الله بن يزيد) هو للمني مولى الأسود بن سفيان، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث المعلق وحديث آخر موصول مضى في التفسير.

قوله (عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني بهذا الحديث، وقد وصله البخاري بن أبي أسامة في مسنده وأبو نعيم في « المستخرج » من طريقه عن الثوري بن محمد اليماني عن عكرمة بن عمار به، وقد أخرج مسلم في كتاب الإيمان من طريق الثوري بن محمد عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديثاً غير هذا ليس فيه بين يحيى وأبي سلمة واسطة، وأخرج الإسماعيلي حديث الباب من رواية حنيفة عن عكرمة بن عمار بهذا السند وقال: إنه موثق لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه. انتهى. وقد رفعه الثوري بن محمد عن عكرمة كما ترى، ودل صريح البخاري على أن زيادة عبد الله بن يزيد بين يحيى وأبي سلمة في هذه الرواية المعلقة لم تتحد في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبد الله بن يزيد عنه، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلمة بواسطة ثم سمعه من أبي سلمة، وإما أن يكون لم يعتد بزيادة عكرمة بن عمار لضعف حفظه عنه. وقد استترك الدارقطني عليه إخراجاً لرواية علي بن المبارك، وقال: يحيى بن

٦١٠١- حدثنا غمر بن خنيس: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش: حدثنا مسلم، عن مسروق: قال: عاتشة: صنع النبي ﷺ شيئاً فرخص فيه، ففزع عنه قوله، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فخطب فحذّر الله ثم قال: « ما بال أقوام يفترون عن الشيء أصنع، فوالله إني لأعلمهم بالله، وأعلمهم له خشية ». [مخرجه مسلم: ٧٣٠١، مخرجه مسلم: ٢٣٥٦].

٦١٠٢- حدثنا عثمان: أخبرنا عبد الله: أخبرنا شعبة، عن قتادة: سمعت عبد الله، هو ابن أبي غنم، قال: سمعت النبي ﷺ عن أبي سعيد الخدري قال: كان النبي ﷺ أخذ حياءً من الغلظة في عيونه، فإذا رأى شيئاً يكرهه قرأه في وجهه. [راجع: ٣٥٦٢، مخرجه مسلم: ٢٣٢٠].

قوله (باب من لم يواجه الناس بالاعتاب) أي حياء منهم.

قوله (مسلم) هو ابن صبيح أبو الضحى، وهو من زعم أنه ابن عمران البجلي، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش قال: « عن أبي الضحى » ومن طريق شخص بن خيثم الذي أخرجه البخاري من طريقه قتال نحو جرير، ومن طريق عيسى بن يونس عن الأعمش كذلك، ومن طريق معاوية عن الأعمش عن مسلم.

قوله (صنع النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فرخص فيه) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر ».

قوله (فزع عنه قوم) في رواية مسلم من طريق جرير عن الأعمش « فبلغ ذلك ناساً من أصحابه فكانهم كرهوه وتزهدوا ».

قوله (فخطب) في رواية أبي معاوية « فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب حتى بان الغضب في وجهه ».

قوله (ما بال أقوام) في رواية جرير « ما بال رجال » قال ابن بطال: هذا لا ينافي الترجمة، لأن المراد بها المواجهة مع التعيين كأن يقول ما بالك يا فلان تفعل كذا، وما بال فلان يفعل كذا، فاما مع الإيهام فلم تحصل المواجهة وإن كانت صورتها موجودة وهي مخاطبة من فعل ذلك، لكنه لما كان من جملة المخاطبين ولم يميز منهم صار كذا في مخاطب.

قوله (يبتزون عن الشيء أصنعه) في رواية جرير « بلغهم حتى أمر ترخصت فيه فكرهوه وتزهدوا عنه » وفي رواية أبي معاوية « يبرون عما رخص في فيه ».

قوله (والله إني لأعلمهم بالله وأعلمهم له خشية) جمع بين القوة العلمية والقوة العملية، أي أنهم توهموا أن رخصتهم عما أفعل أقرب لهم عند الله، وليس كذلك إذ هو أعلمهم بالقربة وأولاهم بالعمل بها. وقد تقدم معنى هذا الحديث في كتاب الإيمان في رواية هشام بن عروة عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون » الحديث، وفيه « فيغضب ثم يقول إن أتاكم وأعلمكم بالله أنا » وقد أوضحت شرحه هناك وذكرت فيه أن الحديث من أفراد هشام عن أبيه عروة عن عائشة، وطريق مسروق هذه متابعة جيدة لأصل هذا الحديث، قال ابن بطال: كان النبي صلى الله عليه وسلم رقيقاً بأهله فذلك خفف عنهم الغضب، لأنهم فعلوا ما يجوز لهم من الأخذ بالشدّة، وإن كان ذلك حراماً لأمرهم بالرجوع إلى فضله. قلت: أما العناية فقد حصلت من لم يلا ربه، وإلما لم يميز النبي صخر منه ذلك ستراً عليه، فحصل من الرقة من هذه الحشية لا يترك الغضب أصلاً. وأما استدلاله بكون ما فعلوه غير حرام فواضح من جهة أنه لم يأنهزم بفعل ما فعله هو. وفي الحديث الحديث على الاكتفاء بالنبي صلى الله عليه وسلم، ودم التمييز والتزهد عن المباح، وحسن العشرة عند الموعظة، والإنكار والتلطف في ذلك، ولم أعرف أحيان القوم للشار إليهم في هذا الحديث، ولا الشيء الذي ترخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم، ثم وجدت ما يمكن أن يعرف به ذلك وهو ما أخرجه مسلم في كتاب الصيام من وجه آخر عن عائشة « أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغش وأصوم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وأنا تدركي الصلاة وأنا جنب فأصوم، فقال: يا رسول الله إنك لست مثله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فأنص رسول الله وقال: إني أرجو أن أكون أنشأكم لله وأعلمكم بما أتي » ويحوي هذا في حديث أس للذكر في كتاب التكاثر « أن ثلاثة رمط سألوا عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في السر » الحديث وفيه

أبي كثير مدلس، وقد زاد فيه عكوة رجلاً، والمحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخاري لأنه لم تحف عليه الملة بل عرفها وأبرزها وأشار إلى أنها لا تصح، وكان ذلك لأن أصل الحديث معروف ومثله مشهور مسردي من عدة طرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة. وأن ما ظاهره القدح منها إذا انفجر زال عنه القدح، والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في المعنى، وحديث ثابت بن الضحاك كذلك، وتقدم شرحهما في الباب المشار إليه. قال ابن بطال: كتبت أسأل الهلب كثيراً عن هذا الحديث لصعوبته فيجيبني بأجوبة مختلفة والمعنى واحد قال: قوله «فهو كما قال» يعني فهو كاذب لا كافر، إلا أنه لا تمعد الكذب الذي حلف عليه والتزم الملة التي حلف بها فقال عليه السلام «فهو كما قاله» من التزام تلك الملة إن صح قصده بكنبه إلى التزامها في تلك الحالة، لا في وقت ثان إذا كان على سبيل الخدمة للمحلف له.

قلت: وحاصله أنه لا يصير بذلك كافراً وإنما يكون كالكافر في حال حلفه بذلك خاصة، وسيأتي أن غيره حمل الحديث على الزجر والتغليظ، وأن ظاهره غير مراد، وفيه غير ذلك من التاويلات

٧٤- باب من لم ير إكثار من قال: ذَلِكَ مُتَاوَلًا أَوْ جَاهِلًا

وَقَالَ عُمَرُ لِحَابِطِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: إِنَّهُ شَافِيَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَمَا يُبْذِرُكَ، فَقَالَ اللَّهُ قَدْ أَطْلَعَ إِلَى أَهْلِ بَيْتِي فَقَالَ: قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ. [راجع: ٣٠٠٧].

٦١٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا سَلِيمٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ الصَّلَاةَ، فَقَرَأَ بِهِمُ الْقُرْآنَ، قَالَ: فَتَجَوَّزُ رَجُلٌ فَصَلَّى صَلَاةَ خِيفَةٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا فَقَالَ: إِنَّهُ شَافِيَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَلْبِينَا، وَتَسْقِي بَنَاتِنَا حَيْثَا، وَإِنَّا مُعَاذًا عَلَى بَنَاتِنَا، فَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَتَجَوَّزْتُ، فَرَفَعَ أَبِي شَافِيًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَتَأْتِي أَنْتَ؟» فَلَا - أَوْ: «وَالشَّمْسُ وَضَحَاكَا» وَ: «سَبَّحَ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ: «وَتَوَخَّوْهُمَا». [راجع: ٧٠٠، أخرجه مسلم: ٤٦٥].

٦١٠٧- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُؤَمِّرَةِ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَمِيرُكَ، فَلْيَصُدِّقْ». [راجع: ٤٨٠، أخرجه مسلم: ١٦٤٧].

٦١٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا كَيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْعَةٍ وَهُوَ يُحَلِّفُ بَابِئِهِ، فَأَذَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَا، إِنَّ اللَّهَ بَيْنَهُمَا أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، وَلَا فَلْيَصُدِّقْ». [راجع: ٢٦٧٩، أخرجه مسلم: ١٦٤٦].

قوله: (باب من لم ير إكثار من قال ذلك متاولاً أو جاهلاً أي بالحكم أو بحال القول فيه).

قوله: (وقال عمر لحاطب بن أبي بلتعة أنه نافق، كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضي، وفي رواية الكشيبي «منافق» باسم الفاعل. وهذا طرف من حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة، وقد تقدم موصولاً مع شرحه في تفسيره سورة المتحنة. ثم ذكر حديث جابر في قصة معاذ بن جبل حيث طول في صلاة الصبح فزارقه الرجل فصلى وحده، فقال معاذ إن منافق، وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الجماعة، ومحمد بن عبادة شيخ البخاري فيه أبوه بفتح العين المهملة وتخفيف الواو).

وقوله (فتجوز رجل) بالجيم والزاوي للجميع، وحكى ابن التين أنه روي بلحاء المهملة أي انحاز فصلى وحده.

قوله: (حلتني إسحاق) هو ابن راهويه، وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحمصي، وهو من شيوخ البخاري قد حدث عنه كثيراً بلا واسطة. وتقدم الحديث في

تفسير سورة النجم مع شرحه، ووجه دخوله في هذا الباب واضح، قال ابن بطال عن الهلب: أمره صلى الله عليه وسلم للمحالف باللات والعزى بقوله لا إله إلا الله خشية أن يستديم حاله على ما قال فيخشي عليه من حبوط عمله فيما نطق به من كلمة الكفر بعد الإيمان، قال: ومثله قوله «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» فنفى عنه الإيمان في حالة الزنا خاصة انتهى. وقال في موضع آخر ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير الله، وإنما في تعليم من نسي أو جهل فحلف بذلك أن يبادر إلى ما بكفر عنه ما وقع فيه. وحاصله أنه لو رُشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل أن لو قال ذلك قاصداً إلى معنى ما قال، وقد قدمت توجيه هذا في شرح الحديث المذكور، ومناسبة الأمر بالصدقة لمن قال أقامرك من حيث أنه أراد إخراج المال في الباطل، فأمر بإخراجه في الحق. ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في حلف عمر بأبيه، وفيه النهي عن ذلك، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأيمان والتلويح، وقصد بذكره هنا الإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه «من حلف بغير الله فقد أشرك» لكن لما كان حلف عمر بذلك قبل أن يسمع النهي كان معذوراً فيما صنع، فلذلك اقتصر على نهيهِ ولم يؤاخذ به ذلك لأنه تأول أن حق أبيه عليه يقتضي أنه يستحق أن يحلف به، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الله لا يجب لعبد أن يحلف بغيره، والله أعلم.

٧٥- باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [الرومة: ٤٧].

٦١٠٩- حَدَّثَنَا بِسْرَةُ بْنُ صَفْوَانَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْأَقْبَاسِ، عَنْ عَالِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَفِي بَيْتِي قِرَامٌ فِيهِ صَوْرٌ، فَلَوَّحَ وَجْهَهُ ثُمَّ تَوَلَّى السَّوْرَ فَهَكَتُهُ، وَقَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ أَحَدِ النَّاسِ عَذَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّوْرَ». [راجع: ٢٤٧٩، أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

٦١١٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنَا قَبَسُ بْنُ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ ﷺ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَاخَرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ يَمُوتُ لَيْلًا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَحَدَ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يُؤْمِلُ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنْ مِتُّمْ مَتَرَيْنِ، فَأَيُّكُمْ مَا صُلِّيَ بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنْ لَيْسَ بِهِمُ الْمَرْبُوحُ وَالْكَسْبُ وَذَا الْحَاجَةِ». [راجع: ٩٠، أخرجه مسلم: ٤٦٦].

٦١١١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، رَأَى فِي بَيْتِهِ الْمَسْجِدَ نَحْمَةً، فَهَكَتُهَا بِيَدِهِ، فَتَكَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيَالٌ وَجْهَهُ، فَلَا يَتَخَمَّنُ حَيَالٌ وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ». [راجع: ٤٠٦، أخرجه مسلم: ٥٤٧].

٦١١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا رَيْحَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُصَيَّبِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّطْفَةِ، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَانَتْهَا وَغَضَبْتُهَا، ثُمَّ اسْتَقْبَحْتُ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَجُلًا قَادَعًا بِإِيَةٍ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَةُ الْقَسَمِ؟ قَالَ: «خُلْعًا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلنَّبِيِّ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَةُ الْإِبْلِي؟ قَالَ: فَطَيْبٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى اخْمَرْتُ وَخَشَّاهُ، أَوْ اخْمَرْتُ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا جِدَارُهَا وَسِقَافُهَا، حَتَّى يَلْقَاهَا رَجُلًا». [راجع: ٩١، أخرجه مسلم: ١٧٢٧].

٦١١٣- وَقَالَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (ح).

٦١١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ». [الطبري في الأدب، باب ١٠٢، أخرجه مسلم: ٢٦٠٩].

٦١١٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ صُرَدٍ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَحَنَّنَ عِنْدَهُ جُلُوسٌ، وَاحْتَضَمَا بِسَبِّ حَاجَةٍ، مُغَضِبًا قَدِ احْتَمَرَ وَجْهَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً، تَوْ قَالَهَا لَلْحَبِّ عَنْهُ مَا يَجِدُ، تَوْ قَالَ: أَغْوَدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». فَقَالُوا لِلرَّجُلِ: «أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ؟» قَالَ: «إِنِّي لَأَسْتَبِيحُكُمْ». [رواجع: ٣٢٨٢، أخرجه مسلم: ٢٦١٠].

٦١١٦- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، هُوَ ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَوْصِنِي، قَالَ: «لَا تَغْضَبُ». فَرَفَعَهُ مِرْكَارًا، قَالَ: «لَا تَغْضَبُ».

قوله: (باب الخَلَرِ مِنَ الْغَضَبِ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَارَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْضَبُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] وقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] الآية) كذا لا يي ذره، وساق في رواية كريمة إلى قوله: ﴿المُحْسِنِينَ﴾ وكانه أشار بالآية الثانية إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الأول في الباب فندت أس «ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بقوم يسطرون فقال: ما هذا؟ قالوا: فلان ما يصرع أحدا إلا صرعه، قال: أفلا أدلكم على من هو أشد منه؟ رجل كلمه رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه « وواه الزبار بسند حسن، وليس في الآيتين دلالة على التحذير من الغضب إلا أنه لما غم من يكظم غيظه إلى من يجتنب الفواحش كان في ذلك إشارة إلى المقصود.

قوله: (ليس الشديد بالصُّرْعَةِ) يضم الصاد للمهمله وفتح الصاد: الذي يصرع الناس كثيراً بقوته، والمهمله للمبالغة في الضعة، والصُّرْعَةُ يسكون الراء بالكس وهو من يصرعه غيره كثيراً، وكل ما جاء بهذا الوزن بالضم وبالسكون فهو كذلك كهمزة ولسنة وحقة وخدعة وضحكة، ووقع بيان ذلك في حديث ابن مسعود عند مسلم وأوله «ما تعدون الصُّرْعَةَ فيكم؟ قالوا: الذي لا يصرعه الرجال» قال ابن التين: ضبطناه بفتح الراء. وقراء بعضهم يسكونها، وليس بشيء. لأنه عكس المطلوب، قال: وضبط أيضاً في بعض الكتب بفتح الصاد وليس بشيء.

قوله: (إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ) في رواية أحد من حديث رجل لم يسمه شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «الصُّرْعَةُ كُلُّ الصُّرْعَةِ - كَرَاهَا ثَلَاثًا - الَّذِي يَغْضَبُ فَيَشْدُ غَضَبَهُ وَيَعْمَرُ وَجْهَهُ فَيَصْرَعُ غَضَبَهُ».

الحديث الثاني حديث سليمان بن صرد، تقدم شرحه في باب السباب واللعن. الحديث الثالث:

قوله: (حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ) هو الزمي بكسر الزاي وتشديد الياء، لم أر له في البخاري رواية إلا عن أبي بكر بن عياش، وأبو حصين بفتح أوله.

قوله: (عن أبي صالح عن أبي هُرَيْرَةَ) خالفه الأعمش فقال «عن أبي صالح عن أبي سعيد» أخرجه سعد في مسنده عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش، وهو على شرط البخاري أيضاً لولا عتمة الأعمش.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا) هو جارية بالجيم ابن قدامة أخرجه أحد وابن حبان والطبراني من حديثيهما ومفسراً، ويحتمل أن يفسر بغيره، فبي الطبراني من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي «قلت يا رسول الله قل لي قولاً ألتزم به وأقبل، قال: لا تغضب، ولك الجنة» وفيه عن أبي الدرداء «قلت يا رسول الله دلي على عمل يدخلني الجنة، قال: لا تغضب» وفي حديث ابن عمر عبد الله بن علي «قلت يا رسول الله قل لي قولاً وأقبل لعلي أقتله».

قوله: (أو صَحِي) في حديث أبي الدرداء «دلي على عمل يدخلني الجنة» وفي

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: اخْتَبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجْرَةَ مَحْصَةَ، أَوْ حَصْبَا، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلِي إِلَيْهَا، فَصَبَّ إِلَيْهِ رَجُلًا وَجَاعُوا يَصْلُونَ بِصَلَابِهِ، ثُمَّ جَاءُوا ثَلَاثَةً فَحَضَرُوا، وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَرَفَضُوا أَسْوَأَهُمْ وَحَضَبُوا الْبَابَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مُغَضِبًا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا زَالَ يَكُمُ صَنِيعُكُمْ حَتَّى قَسَمْتُ أَنَّهُ سَيَكْبُ عَلَيْكُمْ، فَكَلِّمُكُمْ بِالصَّلَاةِ فَيَسِي يُوَكِّمُكُمْ، فَإِنْ خَرَجَ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي يَدِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ». [رواجع: ٧٣١، أخرجه مسلم: ٧٨١].

قوله: (باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى) وقال الله تعالى: ﴿يُجَادِدُ الْكَفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَخَلَطَ بِهِمْ﴾ كانه يشير إلى أن الحديث الولود في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصير على الأذى إما هو فيما كان من حق نفسه، وإما إذا كان لله تعالى فإنه يمثل فيه أمر الله من الشدة. وذكر فيه حصة أحداث تملكت كلها وفي كل منها ذكر غضب النبي صلى الله عليه وسلم في أسباب مختلفة موجهها إلى أن ذلك كله كان في أمر الله، وأظهر الغضب فيها ليكون أوكد في الزجر عنها.

الحديث الأول: حديث عائشة في الغرام، وقد تقدم شرحه في اللباس، وبسرة شيخه بفتح الياء المثناة من تحت والمهمله.

الثاني حديث أبي مسعود في قصة تطويل الإمام في صلاة الغداة، وقد تقدم شرحه في صلاة الجمعة.

الثالث حديث ابن عمر في التخامة في القبلة، وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب الصلاة.

وقوله: (حيال وجهه) بكسر للمهمله بعد ما تحتية خفيفة أي تلقاه.

الرابع حديث زيد بن خالد في القطة، وتقدم شرحه هناك.

الخامس حديث زيد بن ثابت «استحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم حجيرة» وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة، وحجيرة تصغير حجرة بالراء، وقد تقدم فيه رواية بالزاي، ويقال بفتح أوله وكسر ثانيه، المصغرة بفتح الحاء المعجمة والصاد للمهمله ثم فاء: ما يتخذ من خوص للقل أو النخل.

وقوله فيه: (وقال المكِّي) هو ابن إبراهيم البخاري أحد مشايخه، وقد وصله أحد والدارمي في مسندهما عن المكِّي بن إبراهيم بضمهما، وعبد بن زياد شيخه في الطريق الثانية هو الزبدي ما له في البخاري سوى هذا الحديث، قال الكلاني: أخرجه له شبه المقرون، وكذا قال ابن عدي: روى له استشهاده، وكان قتله البخاري بقليل، مات في حدود الخمسين ويقال ستة اثنين وخمسين وذكر ذلك الدعيالي في حواشيه، وعبد بن جعفر هو غندر وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند، وسياق الحديث في هذا الباب على لفظ محمد بن جعفر.

والغرض منه قوله: «فخرج عليهم مغضباً» والظاهر أن غضبه لكونهم اجتمعوا بغير أمره فلم يكتفوا بالإشارة منه لكونه لم يخرج عليهم بل بالغوا فغضبوا بابيه وتجهوا أو غضب لكونه تأخر إشفاقاً عليهم لئلا تعرض عليه وهم يتلون غير ذلك، وأبعد من قال: «صلى في مسجده بغير أمره» وقوله في آخره: «أفضل صلاة للمرء في بيته إلا المكتوبة» قال علي أن المراد بالصلاة أي في قوله في الحديث الآخر «اجعلوا من صلواتكم في بيوتكم ولا تدخلوها قبوراً» صلاة النافلة، وحكى ابن التين عن قوم أنه يستحب أن يجعل في بيته من فريضة، وزيفه حديث الباب. والله أعلم.

٧٦- باب الخَلَرِ مِنَ الْغَضَبِ

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَارَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْضَبُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آية آل عمران: ١٣٤].

الشیطان لأنه إذا توجه إلى الله في تلك الحالة بالاستعاذة به من الشيطان أمكنه استحضر ما ذكره، وإذا استمر الشيطان متنبساً متكتناً من الوسوسة لم يمكنه من استحضر شيء من ذلك، والله أعلم.

٧٧- باب الحياء

٦١١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا شَيْخُهُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي السَّوَّارِ الْعَدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ». فَقَالَ بَحْثَرُ بْنُ كَثْبٍ: مَكْتُوبٌ فِي الْحِكْمَةِ: إِنَّ مِنَ الْحَيَاءِ وَقَارًا، وَإِنَّ مِنَ الْحَيَاءِ سَكِينَةً. فَقَالَ لَهُ عِمْرَانُ: أَخَذْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَدَّثَنِي عَنْ صَحِيفَتِكَ؟ [أخرجه مسلم: ٢٧].

٦١١٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ دِيנَارٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يُعَاقِبُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، يَقُولُ: إِنَّكَ تَسْتَحْيِي، حَتَّى كَأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ أَضْرَبْتُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعْهُ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ». [راجع: ٢٤، أخرجه مسلم: ٣٩، مختصراً باختلاف].

٦١١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْيَعْقُوبِ، أَخْبَرَنَا شَيْخُهُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ نَوَائِلِ أَنَسِ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي غُصَّةٍ - سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدَ حَيَاءٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي خَلْقِهِ. [راجع: ٣٥٦٢، أخرجه مسلم: ٢٣٢٠].

قوله: (باب الحياء) بالذ قد تقدم تعريفه في أول كتاب الإيمان، ووقع لابن دقيق العيد في «شرح العمدة» أن أصل الحياء الامتناع ثم استعمل في الانتباه، والحق أن الامتناع من لوازم الحياء لازم الشيء لا يكون أصله، ولما كان الامتناع لازم الحياء كان في التحريض على ملازمة الحياء حفز على الامتناع عن فعل ما بهاب، والحياء بالقصر المطر. وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول:

قوله: (عن قاتدة) كذا قال أكثر أصحاب شعبة، وخالفهم شعبة بن سوار فقال «عن شعبة عن خالد بن رباح» بذلك قاتدة، أخرجه ابن منته، ووقع نظير هذه القصة عن عمران بن حصين أيضاً للعلاء بن زياد أخرجه ابن المبارك في «كتاب البر والصلة».

قوله: (عن أبي السوار) بفتح المهملة وتشديد الواو وبعد الألف راء اسمه حريث على الصحيح، وقيل حجير بن الربيع، وقيل غير ذلك ووقع في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم «سمعت أبا السوار».

قوله: (الحياء لا يأتي إلا بخير) في رواية خالد بن رباح عن أبي السوار عند أحمد وكذلك في رواية أبي قاتدة العدوي عن عمران عند مسلم «الحياء خير كله» وللطبراني من حديث ثرة بن أباس «قيل لرسول الله: الحياء من الدين؟ فقال: بل هو الدين كله» وللطبراني من وجه آخر عن عسان بن حصين «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة». قوله: (بشر بن كعب) بالموحدة والمعمجة مصغر تابي جليل، يأتي ذكره في الدعوات.

قوله: (مكتوب في الحكمة) في رواية محمد بن جعفر «أنه مكتوب في الحكمة» وفي رواية أبي قاتدة العدوي عند مسلم «قال بشر بن كعب إننا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة» بالثاء، والحكمة في الأصل إصابة الحق بالعلم، وسيأتي بسط القول في ذلك في «باب ما يجوز من الشعر» إن شاء الله تعالى.

قوله: (إن من الحياء وقاراً، وإن من الحياء سكيناً) في رواية الكشيبي «السكينة» بزيادة ألف ولام، وفي رواية أبي قاتدة العدوي، «إن من سكينته ووقاراً لله» وفيه ضعف، وهذه الزيادة متينة ومن أجلها غضب عمران، وإلا فليس في ذكر السكينة والوقار ما يتنافى كونه خياراً، أشار إلى ذلك ابن بطال، لكن يمتثل أن يكون غضب من قوله منه، لأن التبجيز يفهم أن منه ما يضاد ذلك، وهو قد روي أنه كله خير، وقال القرطبي: معنى كلام بشر أن من الحياء ما يحصل صاحبه على الوقار بأن يوقر غيره ويتوقر

حديث ابن عمر عند أحمد «ما يباعني من غضب الله» زاد أبو كريب عن أبي بكر بن عياش عند الترمذي «ولا تكثر علي لملي أعيه» وعند الإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه.

قوله: (فرود مراراً) أي رد السؤال ليمتنع من ذلك أو يبلغ أو أعم فلم يزد على ذلك.

قوله: (قال لا تغضب) في رواية أبي كريب «كل ذلك يقول لا تغضب» وفي رواية عثمان بن أبي شيبة قال «لا تغضب ثلاث مرات» وفيها بيان عدد المرار، وقد تقدم حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يعيد الكلمة ثلاثاً لنفسه عنه، وأنه كان لا يراجع بعد ثلاث، وزاد أحمد وابن حبان في رواية عن رجل لم يسم قال «تفكرت فيما قال فإذا الغضب يجمع الشر كله» قال الخطابي معنى قوله «لا تغضب» اجتنب أسباب الغضب ولا تعرض لما يجلبه. وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهي عنه لأنه أمر طبيعي لا يزول من الجلبة، وقال غيره: ما كان من قبيل الطبع الحيواني لا يمكن دفعه، فلا يدخل في النهي لأنه من تكليف المحال، وما كان من قبيل ما يكتب بالرياضة فهو المراد. وقيل معناه لا تغضب لأن أعظم ما ينشأ عنه الغضب الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريده فيحمله الكبر على الغضب، فالذي يتواضع حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب. وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب. وقال ابن بطال: في الحديث الأول إن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة. وقال غيره: لعل السائل كان غرضاً، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر كل أحد بما هو أول به، فلذلك أقصر في وصيته له على ترك الغضب. وقال ابن التين: جمع صلى الله عليه وسلم في قوله «لا تغضب» خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤول إلى التقاطع ومنع الرقة، وربما آل إلى أن يؤذي المفضوب عليه فيقتض ذلك من الدين. وقال البيضاوي: لعل لما رأى أن جميع المقاسد التي تعرض للإنسان إنما هي من شهوته ومن غضبه، وكانت شهوة السائل مكسورة فلما سأل عما يحرز به من القباح نهاه من الغضب الذي هو أعظم ضرراً من غيره، وأنه إذا ملك نفسه عند حصوله كان قد فحر أقوى أعدائه انتهى. ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى، لأن أعدى عدو للشخص شيطانه ونفسه، والغضب إنما ينشأ عنهما، فمن جاهدتهما حتى يظلمهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان لفهر نفسه عن الشهوة أيضاً أقوى. وقال ابن حبان بعد أن أخرجه: لو أراد لا تعمل بعد الغضب شيئاً مما نهيت عنه، لا أنه نهاه عن شيء جبل عليه ولا حيلة له في دفعه. وقال بعض العلماء: خلق الله الغضب من النار وجعله غريزة في الإنسان، فمهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه واليمان من الدم، لأن البشرة تحكي لون ما وراءها، وهذا إذا غضب على من دونه واستعمر القدرة عليه، وإن كان من فوقه تولد منه انتفاض الدم من ظاهري الجلد إلى جوف القلب فيفسر اللون حراً، وإن كان على النظير ترد الدم بين انتفاض وانتباط فيحمر ويصفر ويترتب على الغضب تغير الظاهر والباطن كثير اللون والوردة في الأطراف وخروج الأفعال عن غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حال غضبه لكان غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلقتها، هذا كله في الظاهر، وأما الباطن فبجسه أشد من الظاهر، لأنه يولد الحقد في القلب والحسد وإضرار السوء على اختلاف أنواعه، بل أول شيء يفتح منه باطنه، وتغير ظاهره ثمرة تغير باطنه، وهذا كله أثر في الجسد، وأما أثره في اللسان فانتفاله بالشتم والفحش الذي يستحي منه العاقل ويندم قتاله عند سكون الغضب ويظهر أثر الغضب أيضاً في الفقل بالضرر أو القتل، وإن فات ذلك يهرب المفضوب عليه رجع إلى نفسه فيمزق ثوبه ويلطم خدته، وربما سقط صرخاً، وربما أغمى عليه، وربما كسر الأتية وضرب من ليس له في ذلك جريمة. ومن تأمل هذه المقاسد عرف مقدار ما اشتعلت عليه هذه الكلمة الطيبة من قوله صلى الله عليه وسلم «لا تغضب» من الحكمة واستجلاب المصلحة في دره المفسدة مما يتعذر إحصاؤه والوقوف على نهايته، وهذا كله في الغضب الديني لا الغضب الدنيي كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله، ويعين على ترك الغضب استحضر ما جاء في كظم الغيظ من الفضل، وما جاء في عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد، وأن يستعين من الشيطان كما تقدم في حديث سليمان بن صرد، وأن يتوخى كما تقدمت الإشارة إليه في حديث عطية، والله أعلم. وقال الطبراني: أقوى الأشياء في دفع الغضب استحضر الترحيد الحقيقي، وهو أن لا فاعل إلا الله، وكل فاعل غيره فهو أنه له، فمن توجه إليه بمكره من جهة غيره فاستحضر أن الله لو شاء لم يمكن ذلك الغير منه اندفع غضبه، لأنه لو غضب والمخالفة هذه كان غضبه على ربه جل وعلا وهو خلاف العبودية. قلت: وفيها يظهر السر في أمره صلى الله عليه وسلم الذي غضب بأن يستعين بمن

قوله: (فاصنع ما شئت) قال الخطابي: الحكمة في التعبير بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث أن الذي يكف الإنسان عن مراقبة الشر هو الخياء فإذا تركه صار كالماثور طبعاً بارتكاب كل شر، وقد سبق هذا الحديث والإشارة إلى شرحه في ذكر بني إسرائيل في أواخر أحاديث الأنبياء، وأشير هنا إلى زيادة على ذلك، قال النووي في «الأربعين»: الأمر فيه للإباحة، أي إذا أردت فعل شيء فإن كان ما لا تستحي إذا فعلته من الله ولا من الناس فافعله وإلا فلا، وعلى هذا مدار الإسلام، وتوجيه ذلك أن المأمور به الواجب والمندوب يستحي من تركه، والممنوع عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله، وأما المباح فالخياء من فعله جائز وكذا من تركه تتضمن الحديث الأحكام الخمسة. وقيل هو أمر تعبد كما تقدم توجيهه، ومعناه إذا نزع منك الخياء فافعل ما شئت فإن الله يجازيك عليه، وفيه إشارة إلى تنظيم أمر الخياء، وقيل هو أمر بمعنى الخبر، أي من لا يستحي يصنع ما أراد.

٧٩- باب ما لا يستحي من الحق للشفقة في الدين

٦١٢١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ حِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتِ أُمُّ سَلَمَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَقَالَ عَلَى الْمَرْأَةِ غَسَلٌ إِذَا اخْطَلَعَتْ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». [رواجع: ١٣٠، أخرجه مسلم: ٢١٣٢].

٦١٢٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا حَارِثُ بْنُ دَلَارٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ خَضِرَاءَ، لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَلَا يَبْصَحَاتُ». فَقَالَ الْقَوْمُ: هِيَ شَجَرَةٌ كَذَا، هِيَ شَجَرَةٌ كَذَا، فَارْتَدَّتْ أَنْ يَقُولَ: هِيَ النُّخْلَةُ، وَأَنْ غُلَامٌ حَابٌّ فَاسْتَحْيَتْ، فَقَالَ: «هِيَ النُّخْلَةُ». [رواجع: ٦١، أخرجه مسلم: ٢٨١١].

وَعَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: يَطْفُ، وَزَادَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ عُمَرَ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ لَقَلْبَهَا لَكُنَّا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

٦١٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَرْحُومٌ: سَمِعْتُ ثَابِتًا: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا ﷺ يَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَعْرِضُ عَلَيْهِ نَفْسَهُ، فَقَالَتْ: هَلْ لَكَ حَاجَةٌ لِي؟ فَقَالَتِ ابْنَتُهُ: مَا أَقَلَّ حَتَامَنَا، فَقَالَ: هِيَ خَيْرٌ مِنَّا، عَرَضَتْ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهَا. [رواجع: ٥١٢٠].

قوله: (باب ما لا يستحي من الحق للشفقة في الدين) هذا تخصيص للمعوم الماضي في الذي قبله أن الخياء خير كله، أو يحمل الخياء في الخبر الماضي على الخياء الشرعي فيكون ما عداها ما يوجد فيه حقيقة الخياء لغة ليس مراداً بالوصف المذكور. وذكر فيه ثلاثة أحاديث تقدمت وهي ظاهرة فيما ترجم له:

أحدها حديث أم سلمة في سؤال أم سلمة عن احتلام المرأة، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة.

ثانيها حديث ابن عمر «مثل المؤمن كمثل شجرة خضراء» أوردته من وجهين، ومناسبة للترجمة من إنكار عمر على ابنة تركه قوله الذي ظهر له لكونه استحيى، وتبينه أن لو كان قال ذلك،

وقوله (أحب إلي من كل شيء) أي من حر النعم كما تقدم صريحاً، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم.

ثالثها حديث أنس:

قوله: (مرحوم) هو ابن عبد العزيز العطار.

قوله: (جاءت امرأة) لم أقف على تعيين اسمها، «فقال ابنته الضمير لأنس، واسم ابنته فيما أظن أمية بنون مصفر، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب النكاح.

هو في نفسه. ومنه ما يحمل على أن يسكن ما يحترم الناس فيه من الأمور التي لا تليق ببني المروءة، ولم ينكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه، وإما أنكره عليه من حيث أنه ساقه في معرض من يعارض كلام الرسول بكلام غيره، وقيل إنما أنكر عليه لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها. قلت: ولا يخفى حسن الترجمة السابق.

قوله: (وتحدثني عن صحيفتك) في رواية أبي قتادة «فغضب عمران حتى احمرت عيناه وقال: لا أراي أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعارض فيه» وفي رواية أحمد «وتعرض فيه بحديث الكتب» وهذا يؤيد الاحتمال الماضي، وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه لبشير بن كعب هذا قصة مع ابن عباس تشعر بأنه كان يتساهل في الأخذ عن كل من لقيه.

الحديث الثاني:

قوله: (عبد العزيز بن أبي سلمة) هو الملاجشون.

قوله: (هو النبي صلى الله عليه وسلم على رجل يعط أخاه في الخياء) تقدم في أول كتاب الإيمان مع شرحه، ولم أرف اسم الرجل ولا اسم أخيه إلى الآن، والمراد بوعظه أنه يذكر له ما يترتب على ملازمته من المقدسة.

قوله: (الخياء من الإيمان) حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أن المراد به كمال الإيمان، وقال أبو عبيد الهروي: معناه أن المستحي يتقطع بمجاهته عن المعاصي وإن لم يكن له تقية، فصار كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي. قال جياض وغيره: إنما جعل الخياء من الإيمان وإن كان غريزة لأن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قصد واكتساب وعلم، وأما كونه خيراً كله ولا ياتي إلا بخير فاشكل حله على العموم، لأنه قد يصد صاحبه عن مواجهة من يرتكب المذنبات ويحمله على الإخلال ببعض الحقوق. والجواب أن المراد بالخياء في هذه الأحاديث ما يكون شريعاً، والخياء الذي ينشأ عنه الإخلال بالحقوق ليس حياءً شرعياً بل هو عجز ومهانة، وإما يطلق عليه حياءً لمشايمته للخياء الشرعي، وهو خلق يمت على ترك القبيح. قلت: ويحتمل أن يكون أشير إلى من كان الخياء من خلقه أن الخير يكون فيه أغلب فيضمل ما لعله يقع منه ما يذكر في جنب ما يحصل له بالخياء من الخير، أو لكونه إذا صار عادة وتخلق به صاحبه يكون سبباً لجلب الخير إليه فيكون منه الخير بالذات والسبب. وقال أبو العباس القرطبي: الخياء المكسب هو الذي يجعله الشارع من الإيمان، وهو المكلف به دون الغريزي، غير أن من كان فيه غريزة منه فلنفا تيمته على المكسب، وقد ينطبع بالمكسب حتى يصير غريزياً، قال: وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد مع له الترويح فكان في الغريزي أشد حياءً من المصنفا في خلدوها، وكان في الخياء المكسب في النزوة العليا صلى الله عليه وسلم انتهى. وبهذا تعرف مناسبة ذكر الحديث الثالث هنا، وقد تقدم شرحه في «باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم»

وقوله (عن مولى أنس) قال أبو عبد الله اسمه عبد الله بن أبي عتبة، كذا للاكثر، وحكى الجياني أنه وقع لبعض رواة الفريري عبد الله بدل عبد الرحمن، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري، هكذا جزم بتسميته هنا، وتقدم كذلك مسمى هناك، وفي اسمه خلاف قليل عبد الرحمن وقيل عبيد الله بالتصغير والمتعمد عبد الله مكبراً،

وقوله (العلواء) بفتح المهملة وسكون الذال المعجمة ثم راء ومد هي البكر، والخبر بكسر المعجمة وسكون المهملة الموضع الذي تحبس فيه وتستر، والله أعلم.

٧٨- باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت

٦١٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَسْعُودٌ، عَنْ رَجِيِّ بْنِ جِرَاحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ بَشَا أَفْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلِيِّ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». [رواجع: ١٣٤٨٣].

قوله: (باب إذا لم تسح فاصنع ما شئت) كذا ترجم بلفظ الحديث وضمه في «الأدب للمقدرة إلى ترجمة الخياء.

قوله: (زهير) هو ابن معاوية أبو خشية، ومتصور هو ابن المعتسر، والإسناد كله كوفيون، وقد تقدم الاختلاف فيه على رجعي في آخر ذكر بني إسرائيل.

قوله: (إن ما أدرك الناس) وقع في حديث حذيفة عند أحد الوزراء «إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى» والناس يجوز فيه الرفع، والمعاد على «ما» محذوف، ويجوز النصب والمعاد ضمير الفاعل، و«أدرك» بمعنى بلغ و«إذا لم تستح» اسم للكلمة المشبهة بتأويل هذا القول.

٨٠- باب قول النبي ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسُرُوا»

وَكَانَ يُجِبُ التَّخْفِيفَ وَالْيُسْرَ عَلَى النَّاسِ.

٦١٢٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا الثَّعْلَبِيُّ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ صَاحِبِ بْنِ أَبِي بَرْقَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: لَمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَادُ بْنُ جَبَلٍ قَالَ لَهُمَا: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسُرُوا، وَتَسْرُوا وَلَا تَقْرُوا، وَتَسْرُوا وَلَا تَقْرُوا». قَالَ أَبُو مُوسَى: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بَارِضٌ يُهْنَعُ فِيهَا شَرَابٌ مِنَ الْعَسَلِ، يُقَالُ لَهُ الْيُسْعُ، وَشَرَابٌ مِنَ الشَّجِيرِ، يُقَالُ لَهُ الْيُوزُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». [راجع: ٢٦٩١، أخرجه مسلم: ١٧٣٣، وصحة الحديث في الإبرة: ١٥، الأذنب: ٧٥].

٦١٢٥- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الْكَأَسِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسُرُوا، وَسَكُّوا وَلَا تَقْرُوا». [راجع: ٦٩، أخرجه مسلم: ١٧٣٤].

٦١٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ تَيْنَ أَهْلَيْنِ قَطُّ إِلَّا أَخَذَ يَسْرُهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِيَّاهُ، فَإِنْ كَانَ إِذَا كَانَ أَهْدَى النَّاسِ يَسْرَهُ، وَمَا اتَّقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا أَنْ تَهْتَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ بِهَا لِلَّهِ. [راجع: ٣٥٦، أخرجه مسلم: ٢٢٢٧].

٦١٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْأَزْرقِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: كُنَّا عَلَى شَاطِئِ نَهْرٍ بِالْأَنْوَاجِ، قَدْ نَعَسَ عَنْهُ الْمَاءُ، فَجَاءَ أَبُو بَرْقَةَ الْأَسْلَمِيُّ عَلَى فَرَسٍ، فَهَلَّلَ وَخَلَّى فَرَسَهُ، فَانْطَلَقَ الْقَرْنُ، فَزَلَّ صَلَاتَهُ وَكَبَعَهَا حَتَّى إِذَا زَحَمَهَا، فَأَخَذَهَا ثُمَّ جَاءَ قَضَى صَلَاتَهُ، وَلَمَّا رَجَلَ لَهُ رَأْيِي، فَاقْبَلْتُ يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الشَّيْخِ، تَزَلَّ صَلَاتُهُ مِنْ أَجْلِ فَرَسٍ، فَاقْبَلْتُ فَقَالَ: مَا عَفِيفِي أَحَدٌ مِثْلَ قَارِئَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: إِنَّ مَنَازِلِي مُتَرَاخٍ، فَلَوْ صَلَّيْتُ وَتَرَكْتُه، لَمْ آتِ أَهْلِي إِلَى اللَّيْلِ. وَذَكَرَ أَنَّهُ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ فَرَأَى مِنْ تَيْسِيرِهِ. [راجع: ١٢٩١].

٦١٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ: أَخْبَرَنِي عَيْثُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَفَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَهْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ يَقِفُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُ، وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا يَهْتُمُّ مَسْرِينَ وَلَمْ يَتَحَرَّ مَسْرِينَ». [راجع: ٢٢٠].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: يسروا ولا تعسروا، وكان يحب التخفيف والتيسر على الناس) أما حديث يسروا فوصله في الباب، وإما الحديث الآخر فانخرجه مالك في الموطأ عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثاً في صلاة الضحى وفيه «وكان يجب ما خفف على الناس» وفي حديث إسماعيل المخزومي عن عائشة في قصة الصلاة بعد العصر وفيه «وما كان يصليها في المسجد غافاً أن تنقل على أمته، وكان يجب ما خفف عليهم» وقد تقدم في «باب ما يصلي بعد العصر من الفرائض» من كتاب الصلاة، وقد وصل في الباب حديث أبي بركة وفيه «أنه صحب النبي صلى الله عليه وسلم ورأى من تيسيره» وذكر في الباب أيضاً خمسة أحاديث:

الأول: حديث أنس «يسروا ولا تعسروا وسكروا ولا تقروا».

الحديث الثاني: حديث أبي موسى «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ولماذا لا يبعثنا إلى اليمن: يسرا ولا تعسروا ويسروا ولا تقروا».

قوله: (يسروا) هو أمر بالتيسير والمراد به الأخذ بالتسكين تارة وبالتيسير أخرى من جهة أن التيسير يصاحب المشقة غالباً وهو ضد التسكين، والتيسير يصاحب التسكين

غالباً هو ضد التيسير، وقد تقدم بيان الوقت الذي بعث فيه أبو موسى ومعناه رضي الله عنهما إلى اليمن في أواخر كتاب المغازي، وتقدم الكلام على البيع وهو بكسر الموحدة وسكون اللام بعدها مهملة في كتاب الأشربة. قال الطبري: المراد بالأمر بالتيسير فيما كان من التراهل عما كان شاقاً فلا يفضي بصاحبه إلى الملل فيتركه أصلاً، أو يعجب بعمله فيحبط فيما رخص فيه من القرائض كصلاة الفرض قاعداً للعاجز والقطر في الفرض لمن سافر فيشق عليه، وزاد غيره في لوتكاب أنصف الضررين إذا لم يكن من أحدهما بد كما في قصة الأعرابي حيث بال في المسجد، وإسحاق في حديث أبي موسى هو ابن راحويه كما وقع في رواية ابن السكن، وجزم به أبو نعيم، وتردد الكلاباذي وتبعه أبو علي الجبائي هل هو ابن راحويه أو هو ابن منصور.

الحديث الثالث: حديث عائشة «ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين» الحديث، وقد تقدم شرحه في قصة النبي صلى الله عليه وسلم، قال البيضاوي: يتصور التخيير بين ما فيه إثم وما لا إثم فيه إذا صدر من الكفار مثلاً، وفيه توجيه آخر تقدم هناك.

الحديث الرابع: حديث أبي بركة.

قوله: (ولمنا رجل له رأي) لم أتف على اسمه، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله: «له رأي» يظن أنه حسن وليس كذلك.

وقوله: (نصب عنه الماء) بنون وضاد معجمة ثم موحدة أي زال، وقد تقدم في أواخر الصلاة بلفظ «فجعل رجل من الخوارج يقول» فهذا هو المعتمد، وأن المراد بالراي رأي الخوارج، والتين فيه للتخفيف، أي رأي فاسد وقد تقدم شرح الحديث هناك.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد، وقد سبقت الإشارة إليه في «باب الفرق» وأن شرحه تقدم في كتاب الطهارة. وفي هذه الأحاديث أن الغلو ومجاوزة القصد في العبادة وغيرها ممدوم، وأن الحمد من جميع ذلك ما استبكت الملاحظة معه وأمن صاحبه المعبود وغيره من المهلكات.

٨١- باب الانبساط إلى الناس

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: خَالِطِ النَّاسَ وَدِينُكَ لَا تَكْلِمُهُ. وَالدَّعَايَةُ مَعَ الْأَهْلِ.

٦١٢٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْكَأَسِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيُخَالِطُ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولَ لَأَخِي صَغِيرٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا قَعَلُ الْفُتُورُ؟». [الطبري: ٦٢٠٣، أخرجه مسلم: ٦٥٩، بقعته لم ترد له هذه الطريق، وأخرجه: ٢١٥٠].

٦١٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُقَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَلْقُبُ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ لِي صَوَاجِبُ يَلْتَمِسُ مِنِّي، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يَتَقَفُّنَ مِنِّي، فَيَسْرَبْنَنِي إِلَيَّ فَيَلْتَمِسُنِي مِنِّي. [أخرجه مسلم: ٢٤٤٠].

قوله: (باب الانبساط إلى الناس) في رواية الكشميهني «مع الناس».

قوله: (وقال ابن مسعود: خالط الناس ودينك لا تكلمنه) يفتح أوله وسكون الكاف وكسر اللام وقع الميم من الكلم يفتح الكاف وسكون اللام وهو الجرح وزناً ومعنى، وروي بالثالثة بدل الكاف والتون مشددة للتأكيد.

وقوله: (ودينك) يجوز فيه النصب والرفع، وهذا الأثر وصله الطبراني في الكبير من طريق عبد الله بن باباه بموحدين عن ابن مسعود قال: «خالطوا الناس وصافوهم بما يشتهون، ودينكم لا تكلمنه». وهذا يفسد الميم للجمع. وأخرجه ابن المبارك في كتاب البر والصلة من وجه آخر عن ابن مسعود بلفظ: «خالطوا الناس وزابلوهم في الأعمال» وعن عمر مثله كمن قال: «وانظروا ألا تكلموا دينكم».

قوله: (والدعابة مع الأهل) هو بقية الترجمة معطوف على الانبساط بالجر، ويجوز أن يعطف على «باب» فيقرأ بالرفع، والدعابة بضم الدال وتخفيف العين المهملة وبعد الألف موحدة هي الملاطفة في القول بالزجر وغيره، وقد أخرج الترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إنك تتاجبنا، قال: «إني لا أقول إلا حقاً» وأخرج من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنهما كانا في مجلس، والحديث، والجميع بينهما أن

قَالَ: وَخَبَاتٌ هَذَا لَكَ.

قَالَ أَيُّوبُ بِخَوْبِهِ وَأَنَّهُ يُرِيدُ إِلَيَّ، وَكَانَ فِي خَلْقِهِ ضِيقٌ.

رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ.

وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ زَكَانٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَوَّرِ:

فَقَبِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْيَتِيَّةَ. [رابع: ٢٥٩٩].

قوله: (باب المداراة مع الناس) هو بغير حمز، وأصله الحمز لأنه من المدافعة، والمراد به الدفع برفق. وأشار المصنف بالترجمة إلى ما ورد فيه على غير شرطه واقتصر على إيراد ما يروى عنه، فما ورد فيه صريحاً حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مداراة الناس صدقة» أخرجه ابن عدي والطبراني في الأوسط، وفي سنن يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفوه، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وأخرجه ابن أبي عاصم في «آداب الحكمة» بسند أحسن منه، وحديث أبي هريرة «رأس الفحل بعد الإيمان بالله مداراة الناس» أخرجه البراء بسند ضعيف.

قوله: (ويذكر عن أبي الدرداء: إننا لنكشُرُ بالكاف الساكنة وكسر المعجمة.

قوله: (في وجه أقوام وإن قلوبنا لتلطمهم) كذا لأكثر بالعين المهملة واللام الساكنة والنون، وللكنهية بالكاف الساكنة قبل اللام المكسورة ثم تحتانية مساكنة من القلا بكسر القاف مقصور وهو اليغض، وبهذه الرواية جزم ابن التين، ومثله في تفسير الزمّل من «الكشاف». وهذا الأثر وصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحاربي في «غريب الحديث» والدينوري في «الجليلة» من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكر مثله وزاد: «وتضحك إليهم» وذكره بلطف اللسن ولم يذكر الدينوري في إسناده جبير بن نفير، وروى في «فتاوى أبي بكر بن المقرئ» من طريق كامل أبي الصلاء عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال: «إننا لنكشُرُ أقواماً» فذكر مثله وهو منقطع، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق خلف بن حوشب قال قال أبو الدرداء فذكر اللفظ الملقق سواء، وهو منقطع أيضاً والكثرة بالشين المعجمة وفتح أوله ظهور الأستان، وأكثر ما يطلق عند الضحك، والاسم الكثرة كالعشرة قال ابن بطال: المداراة من أخلاق المؤمنين، وهي خفض الجناح للناس ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول وذلك من أقوى أسباب الألفة. وظن بعضهم أن المداراة هي المداهنة فغلط، لأن المداراة مندوب إليها والمداهنة محرمة، والفرق أن المداهنة من الدعان وهو الذي يظهر على الشيء ويستر باطنه، وفسرهما العلماء بأنها معايشة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه، والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم وبالفسق في النهي عن فعله، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلطف القول والتملل، ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك. ثم ذكر حديثين تقدما:

أحدهما: حديث عائشة «استأذن علي النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال: اتقوا له نفس ابن العشرة» وقد تقدم بيان موضع شرحه في «باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد»، والثكة في إيواده هنا التلحيز إلى ما وقع في بعض الطرق بلطف المداراة. وهو عند الحارث بن أبي أسامة من حديث صفوان بن عسال نحو حديث عائشة وفيه «قال: إنه مناقق أدلوه عن نفاقه، وأخشى أن يفسد علي» غيره.

والثاني: حديث المسور بن مخرمة «قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أتيتة وفيه قصة أليه غرمة وقد تقدم شرحه في كتاب اللباس، ووقع في هذه الطريق «وكان في خلقه شيء» وقد رمز البخاري بإبراده عقب الحديث الذي قبله بأنه للبهيم فيه كما أشرت إلى ذلك قبل، ووقع في رواية مسروق عن عائشة «مر رجل برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ينس عبد الله وأخو العشرة، ثم دخل عليه فرأته أقبل عليه بوجهه كان له عنده منزلة. أخرجه النسائي. وشرح ابن بطال الحديث على أن المذكور كان منافقاً، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بالحكم بما ظهر، لا بما يعلمه في نفس الأمر، وأطلق في تقرير ذلك، ولم يقل أحد في المجه في حديث عائشة أنه كان منافقاً لا غرمة بن نوفل ولا عينة بن حصن، وإنما قيل في غرمة ما قيل لما كان في خلقه من الشدة فكان لذلك في لسانه بذاءة، وأما عينة فكان إسلامه ضعيفاً وكان مع ذلك أصرح فكان مطاعاً في قومه كما تقدم، والله أعلم.

وقوله في هذه الرواية: (فلما جاءه قال خبات هذا لك) وفي رواية الكشميهني «قد خبات»

لنهي عنه ما فيه إفراط أو مداومة عليا فيه من الشغل عن ذكر الله والتفكير في مهمات الدين ويؤول كثيراً إلى قسوة القلب والإيذاء والمخذ وسقوط المهابة والوقار، والذي يسلم من ذلك هو المباح، فإن صادف مصلحة مثل تطبيق نفس المخاطب ومواساة فهو مستحب، قال الغزالي: من الغلط أن يتخذ الزواج حرقة، ويتسكك بأنه صلى الله عليه وسلم مزح فهو كمن يدور مع الريح حيث دار، وينظر رصمهم، ويتسكك بأنه صلى الله عليه وسلم أذن لعائشة أن تنظر إليهم، وذكر فيه حديث أنس في قصة التغير وسباني شره مستوفى في «باب ما يجوز من الشعر» قريباً إن شاء الله تعالى، وحديث عائشة «كنت لعب بالبنات» وعهد شيخه فيه هو ابن سلام.

قوله: (وكان في صواحب يلعبن معي) أي من أقرانها.

قوله: (يقمعن) بمثابة وتشديد الميم المفتوحة وفي رواية الكشميهني يتون ساكنة وكسر الميم ومعناه أنهم يتقنن منه ويدخلن من وراء الستر، وأصله من قمع الثمرة أي يدخلن في الستر كما يدخلن الثمرة في قمعها.

قوله: (فيسهرهن لي) بسن مهلة ثم موحدة أي يرسلهن. واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ صور البنات واللعب من أجل لعب البنات بهن، وخص ذلك من عموم النهي عن اتخاذ الصور، وبه جزم عياض ونقله عن الجمهور، وأنهم أجازوا بيع اللعب للبنات لتلزيهن من صفرهن على أمر يوتهن وأولادهم. قال ودعب بعضهم إلى أنه منسوخ، وإليه مال ابن بطال، وحكى عن ابن أبي زيد عن مالك أنه كره أن يشتري الرجل لابنته الصور، ومن ثم رجح الدوادعي أنه منسوخ، وقد ترجم ابن حبان الإباحة لصغار النساء اللعب باللعب، وترجم له النسائي لإباحة الرجل لزوجه اللعب بالبنات فلم يقيد بالصغير وفيه نظر. قال البيهقي بعد تحريره ثبت النهي عن اتخاذ «الصور» فيحمل على أن الرخصة لعائشة في ذلك كان قبل التحريم وبه جزم ابن الجوزي، وقال المنذري إن كانت اللعب كالصورة فهو قبل التحريم وإلا فقد يسمى ما ليس بصورة لعبية، وبهذا جزم الحلبي فقال: إن كانت صورة كالنور لم يجز وإلا جاز، وقيل: معنى الحديث اللعب مع البنات أي الجوارى والياه هنا بمعنى مع حكاية ابن التين عن الدوادعي، ورده. قلت: ويروى ما أخرجه ابن عينة في «الجامع» من رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن هشام بن عروة في هذا الحديث «وكن جوارى يأتين فيلعبن بهما معي» وفي رواية جبر من هشام «كنت أعب بالبنات ومن اللعب» أخرجه أبو حوارة وغيره، وأخرج أبو داود والنسائي من وجه آخر عن عائشة قالت: «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك أو خيبر» فذكر الحديث في تلك السترة الذي نصبت على بابها قالت: «فكشفت ناحية الستر على بنات لعائشة لعب فقال: ما هذا يا عائشة، قالت: بناتي. قالت: وراى فيها فرساً مربوطاً له جناحان فقال: ما هذا؟ قلت فرس. قال فرس له جناحان؟ قلت: إن سمع أنه كان سليمان خيل لها أجنحة؟ فضحك» فهذا صريح في أن المراد باللعب غير الألعاب. قال الخطابي: في هذا الحديث أن اللعب بالبنات ليس كالتلعب بساتر الصور التي جاء فيها الوعيد، وإنما أرخص لعائشة فيها لأنها إذ ذلك كانت غير بالغ. قلت: في الجزم به نظر لكنه محتمل، لأن عائشة كانت في غزوة خيبر بنت أربع عشرة سنة إما أكملت أو جاوزتها أو قاربتها، وأما في غزوة تبوك فكانت قد بلغت فعلماً فيترجع رواية من قال في خيبر، ويصح بما قال الخطابي لأن ذلك أولى من التعارض.

٨٢- باب المداراة مع الناس

وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: إِنَّا لَنَكْشُرُ لِي وَجْهُ الْقَوْمِ، وَإِنْ قُلُوبُنَا لَتَلَطَّمُهُمْ.

٦١٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ: حَدَّثَنَا عَنْ غُرُورَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا اسْتَأْذَنَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَرَجُلٌ فَقَالَ: «الْأَنْثَا لَهُ، فَبَسَّسَ ابْنُ الْقَيْسِ، أَوْ بَسَّسَ أَخُو الْقَيْسِ». فَلَمَّا دَخَلَ الْآنَ لَهُ الْكَلَامُ، قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتُ مَا قُلْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ لِي الْقَوْلُ؟ فَقَالَتْ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ تَرْكِهِ، أَوْ دَعَا النَّاسَ، أَتَقَاءُ فَخْشِيهِ». [رابع: ٦٥٣٢، أخرجه مسلم: ٢٥٩٩].

٦١٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَيْتَ لَهُ أَيْتِيَّةً مِنْ دِيَارِجٍ، مَرْزُورَةٌ بِاللَّحْبِ، فَفَسَمَّيْتُهَا فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَعَزَلْتُ مِنْهَا وَاجِداً لِمَخْرَمَةٍ، فَلَمَّا جَاءَ

عَزَّ. وَيَقَالُ: الْغُورُ الْغَائِرُ لَا تَقَالُهُ الدَّلَاءُ، كُلُّ شَيْءٍ غُرْتُ فِيهِ فَهُوَ مَغَارَةٌ. ﴿تَزَاوُرُ﴾ [الكهف: ١٧]: تَمِيلُ، مِنَ الزَّوْرِ، وَالْأَزْوَرُ الْأَمْتَلُ.

٦١٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَنْعَمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صِدْقَهُ، جَارِئُهُ يَوْمَ وَلَيْلَتِهِ، وَالضِّيَافَةُ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَغْرِيَ جَنَّةً حَتَّى يُخْرِجَهُ».

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، وَطَهُ، وَكَذَا: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلَّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنَعْ». [رواجع: ٦٠١٩، أخرجه مسلم: ٤٨، مختصراً بزيادة، وأخرجه بلفظه والزيادة في اللفظة: ١٤].

٦١٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صِدْقَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلَّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنَعْ». [رواجع: ٥١٨٥، أخرجه مسلم: ٤٧].

٦١٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْوَيْلِيُّ، عَنْ نَزِيدَةَ، عَنْ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ غُثَيْبِ بْنِ غَابِرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْكَ لَخَصَا، فَسَبَّحْنَا بِقَوْمٍ فَلَا يَفْرُقُونَا، فَمَا تَرَى فِيهِ؟ فَقَالَ: لَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَزَلَّمْ بِقَوْمٍ فَتَزَاوَرُوا، لَكُمْ بِمَا يُنْبِئُ الضُّعُفَ قَاتِلُوا، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا، فَعَلُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضُّعُفِ الَّذِي يُنْبِئُ لَهُمْ». [رواجع: ٢٤٦١، أخرجه مسلم: ١٧٢٧].

٦١٣٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صِدْقَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحِيلْ رِجْمَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلَّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنَعْ». [رواجع: ٥١٨٥، أخرجه مسلم: ٤٧، بدونه الفصل رحمه].

قوله: (باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه وقوله تعالى: ضيف لإبراهيم المكرمين) يشير إلى أن لفظ ضيف يكون واحداً وجمعاً وجمع القلة أضياف والكثرة ضيوف وضيافان.

قوله: (قال أبو عبد الله يقال هو زور وهؤلاء زور وضيف ومعناه أضيافه وزواره، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل، ويقال ماء غور ويثر غور ومادان غور ومياه غور). قلت: ثبت هنا في رواية أبي زر عن المستمل والكشبي قط، وهو مأخوذ من كلام الفراء قال في «معاني القرآن» قوله تعالى: ﴿قُلْ لِرَأْسِي إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غُورًا﴾ [الملك: ٣٠] العرب تقول ماء غور ومادان غور ومياه غور ولا يجمعون غورا ولا يشتره فلم يقلوا مادان غوران ولا حيد أغورا، وهو بمنزلة الزور يقال هؤلاء زور فلان وضيف فلان معناه أضيافه وزواره، وذلك لأنه مصدر جاربي على مثل قولهم قوم عدل وقوم رضا ومقنع وقال غيره: الزور جمع زائر كراكب وركب. قلت: وهذا قول أبي عبيدة وجزم به في الصحاح.

قوله: (ويقال الغور الغائر لا تاله الدلاء، كل شيء غرت فيه فهو مغارة) هو كلام أبي عبيدة أيضاً، وقال أبو عبيدة: غور أي غائر والغور مصدر.

قوله: (تزاوُر تميل من الزور والأزور الأميل). قلت: هو كلام أبي عبيدة قاله في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٧] أي تميل، وهو من الزور يعني فتح الواو وهو الموج والميل. ثم ذكر ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي شريح «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه» وقوله في الطريق الثانية «حدثنا إسماعيل أبنا مالك مثله» يعني بإسناده، وقوله: «أو

ليصمت» ضبطه النووي بضم الميم وقال الطوفي سمعناه بكسرهما وهو القياس كضرب يضرب، وقد استشكل التخيير الذي في قوله: «فلْيُقِلَّ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمِتْ» لأن المباح إذا كان في أحد الشقيين لزم أن يكون مأموراً به فيكون واجباً أو منهيّاً فيكون حراماً، والجواب عن ذلك أن صيغة أمّل في قوله: «فلْيُقِلَّ» وفي قوله: «ليصمت» لمطلق الإذن الذي هو أهم من المباح وغيره، نعم يلزم من ذلك أن يكون المباح حسناً لدخوله في الخير، ومعنى الحديث أن المرء إذا أراد أن يتكلم فليتكلم قبل كلامه، فإن علم أنه لا يترتب عليه منفعة ولا يجرّ إلى عرم ولا مكروه فليتكلم، وإن كان مباحاً فالسلامة في السكوت لثلاثا يجر المباح إلى الحرم والمكروه. وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان «ومن حسب كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه».

الثالث: حديث أبي هريرة فيه إرواه من وجهين عنه وفي أحدهما ما ليس في الآخر، وقد تقدم كل ذلك في «باب إكرام الجار» باختلاف الفاظه وبيان المراد به. قال الطوفي: ظاهر الحديث انتفاء الإيثار عن قل ذلك، وليس مراداً بل أريد به المبالغة كما يقول القائل: إن كنت أبي فاطمي، تهيباً له على الطاعة، لا أنه بانتفاء طاعته يتنسى أنه ابنه.

الثالث: حديث عقبة بن عامر «قلنا يا رسول الله إنك تبعنا تقوم فلا بقروننا» الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الظالم.

قوله: في حديث أبي شريح (جائزته يوم وليلة) قال السهيلي: روي جائزته بالرفع على الابتلاء وهو واضح، وبالنصب على بدل الاشتغال أي يكرم جائزته يوماً وليلة.

قوله: (والضيافة لثلاثة أيام لما بعد ذلك فهو صدقة) قال ابن بطال سئل عنه مالك فقال: يكرمه ويتحفه يوماً وليلة وثلاثة أيام ضيافة. قلت: واختلفوا هل الثلاث غير الأول أو بعد منها؟ قال أبو عبيد يتكلف له في اليوم الأول بالبر والالطاف، وفي الثاني والثالث: يقدم له ما حضره ولا يزيده على عادته، ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة، وهي قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل، ومنه الحديث الآخر «لجيزوا الوفد بنحو ما كنت أحبهم» وقال الخطابي: معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتحفه ويكرمه في البر على ما يحضرته يوماً وليلة، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره، فإذا مضى الثلاث قد قضى حقه فما زاد عليها عما يقدمه له يكون صدقة. وقد وقع في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح عند أحمد ومسلم بلفظ «الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة» وهذا يدل على المنافاة، ويؤيده ما قال أبو عبيد. وأجاب الطيبي بأنها جملة مستفاعة بيان للجيلة الأولى، كأنه قيل كيف يكرمه؟ قال: بجائزته. ولا بد من تقدير مضاف أي زمان جائزته أي بره والضيافة يوم وليلة، فهذه الرواية معمولية على اليوم الأول، ورواية عبد الحميد على اليوم الأخير أي قدر ما يجوز به المسافر ما يكفيه يوم وليلة، فينبغي أن يحمل على هذا عملاً بالروايتين انتهى. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «وجائزته» بياناً لحالة أخرى وهي أن المسافر تارة يقيم عند من يستزل عليه فهذا لا يزداد على الثلاث بتفاصيلها، وتارة لا يقيم بهذا يعطى ما يجوز به قدر كفايته يوماً وليلة، ولعل هذا أصل الأوجه والله أعلم. واستدل بجمل ما زاد على الثلاث صدقة على أن الذي قبلها واجب، فإن المراد بتسميته صدقة التضييف عنه لأن كثيراً من الناس خصوصاً الأضياف يأمنون غالباً من أكل الصدقة، وقد تقدمت أجوبة من لم يوجب الضيافة في شرح حديث عقبة، واستدل ابن بطال لعدم الوجوب بقوله: «جائزته» قال: والجائز: فضل وإحسان ليست واجبة. وتعقب بأنه ليس المراد بالجائز في حديث أبي شريح العطية بالمعنى المصطلح وهي ما يعطيه الشاعر والوفاء، فقد ذكر في الأوائل أن أول من سماها جائزة بعض الأمراء من التابعين وأن المراد بالجائز في الحديث أنه يعطيه ما يغنيه عن غيره كما تقدم تقريره قبل. قلت: وهو صحيح في المراد من الحديث، وأما تسمية العطية للشاعر ونحوه جائزة فليس بمحدث: للحديث الصحيح «أجيزوا الوفد» كما تقدمت الإشارة إليه، ولقول صلى الله عليه وسلم للعباس «ألا أعطيك، ألا أمتعك، ألا أجيزك؟» فذكر حديث صلاة التسبيح فدل على أن استعمالها كذلك ليس بمحدث.

قوله: (ولا يحل له أن يغري عهده) قال ابن التين: هو بكسر الواو وفتحها في الماضي ويكسرهما في المضارع.

قوله: (حتى يخرج) مجامع مهملات ثم جيم من المخرج وهو الضيق. والشواء بالتخفيف وللد الإقامة مكان معين، قال النووي في رواية لمسلم «حتى يؤتمه» أي يوقفه في الإثم، لأنه قد يتناهى لطول مقامه أو يعرض له بما يؤذيه أو يظن به ظناً سيئاً، وهذا كله معمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المنزل بأن يطلب منه الزيادة في الإقامة

قوله: (باب ما يكره من الغضب والجور عند الضيف) ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة من الترجمة النبوية، وأخذ الغضب منه من قول عبد الرحمن فمرفت أنه يجد علي وهو من المودة وهي الغضب، وقد وقع التصريح بذلك في الطريق التي بعد هذه حيث قال فيه: «فغضب أبو بكر».

٨٨- باب قول الضيف لصاحبه: لا أكل حتى تأكل

فيه حديث أبي جحيفة عن النبي ﷺ. [راجع: ١٩٦٨]

٦١٤١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَلَمَانَ، عَنْ أَبِي غَفَّانٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِمِثْقَلٍ أَوْ بِأَصْيَافٍ لَهُ، فَاسْتَأْذَنَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ، قَالَتْ أُمِّي: اخْبُتْ عَنْ صَاحِبِكَ - أَوْ احْبِثْكَ - اللَّيْلَةَ، قَالَ: أَوْ مَا عَشِيْنَهُمْ؟ فَقَالَتْ: عَرَضْنَا عَلَيْهِ - أَوْ: عَلَيْهِمْ قَائِلًا، أَوْ - قَالِي، فَغَضِبَ أَبُو بَكْرٍ، فَسَبَّ وَجَدَّعَ، وَخَلَّفَ لَا يَطْعُمُهُ، فَاصْبَحْتُ أَنَا، فَقَالَ: يَا غُفْرُ، فَخَلَفْتُ الْمَرْأَةَ لَا يَطْعُمُهُ حَتَّى يَطْعُمَهُ، فَخَلَفْتُ الضَّيْفَ أَوْ الْأَصْيَافَ إِنْ لَا يَطْعُمُهُ أَوْ يَطْعُمُوهُ حَتَّى يَطْعُمَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كُنَّا هَلْوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَذَعَا بِالطَّعَامِ، فَكَلَّ وَآكَلُوا، فَجَعَلُوا لَا يَرْفُقُونَ لَعْمَةً إِلَّا رَتَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا، فَقَالَ: يَا اخْتُ بَنِي فِرَاسٍ، مَا هَذَا؟ فَقَالَتْ: وَفَرَّةٌ عَيْنِي، إِنَّهَا الْآنَ لَأَكْثَرُ قَبْلَ أَنْ تَأْكُلَ، فَآكَلُوا، وَتَمَّتْ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَذَكَرَ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهَا. [راجع: ٦٠٢، أخرجه مسلم: ٢٠٥٧، بإسناد.]

قوله: (باب قول الضيف لصاحبه والله لا أكل حتى تأكل) ذكر فيه حديث أبي جحيفة، يشير إلى قصة أبي الندراء وسلمان وقد تقدم شرحها في كتاب الصيام، ولم تقع هذه الترجمة ولا هذا التعليق في رواية أبي ذر، وإنما ساق قصة أضياف أبي بكر تلو الطريق التي قبلها، وهي من هذا الوجه مختصرة، وسليمان في سندنا هو التيمي. وقوله: «الأولى للشيطان» أي الحالة التي غضب فيها وحلف، وتقدم له توجيهه متعقب.

٨٩- باب إكرام الكبير، وتبذير الأكر بالكلام والسؤال

٦١٤٢، ٦١٤٣- حَدَّثَنَا سَلَمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ، هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ نَسَارٍ، مَوْلَى الْأَنْصَارِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ، وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حُمْزَةَ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْعُودٍ أَتَا خَيْرًا، فَطَرَقَا فِي الْبَيْتِ، فَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَبَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَخُوطِبَةُ وَمُحَمَّدُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ اصْفَرَ الْقَوْمِ، فَقَالَ [لِلنَّبِيِّ ﷺ]: «كَبِيرُ الْكَبِيرِ». قَالَ يَحْيَى: يَحْيَى: لِيَلِيَ الْكَلَامَ الْأَكْبَرُ. فَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْتَحْشَرُونَ قَبْلَكُمْ، أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ، بِإِيمَانٍ خَمْسِينَ مِنْكُمْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْرٌ لَمْ تَرَهُ. قَالَ: «فَتَرَكْتُمْ يَهُودَ فِي إِيْمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كُفَّارٌ. فَوَدَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. قَالَ سَهْلٌ: فَادْرَأْتُ نَاقَةً مِنْ بَلَدِ الْإِبِلِ، فَدَخَلْتُ مَرِيدًا لَهُمْ فَوَضَعْتِي بِرِجْلَيْهَا.

قَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرٍ، عَنْ سَهْلِ [وَحْدَةً].

قَالَ يَحْيَى: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مَعَ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ.

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرٍ، عَنْ سَهْلِ وَحْدَةً. [راجع: ٢٧٠٢، أخرجه مسلم: ١٦٦٩].

٦١٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبِرُونِي بِشَجَرَةٍ مِثْلُهَا مَثَلُ

أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «حَتَّى يَجْرَحَهُ» لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ إِذَا ارْتَضَى الْمَرْحُومُ أَنْ ذَلِكَ يَجُوزُ. وَوَقَعَ عِنْدَ أَحَدٍ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ سَعِيدِ الْقَمْرِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يَوْمُهُ؟» قَالَ: يَفِيقُ عِنْدَهُ لَا يَجِدُ شَيْئًا يَقْدُمُهُ إِخْرَاجُهُ أَحَدًا وَالْحَاكِمُ وَفِيهِ قِصَّةٌ لِسُلَيْمَانَ مَعَ صَاحِبِهِ حَيْثُ طَلَبَ مِنْهُ زِيَادَةُ عَلِيٍّ مَا قَدَّمَ لَهُ فَرَهَنَ مَطْهَرَةً بِسَبَبِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ إِنَّمَا كَرِهَ لَهُ الْقِيَامَ بَعْدَ الثَّلَاثِ لِتَلَا يُؤْذِيهِ تَصَوُّرُ الصَّدَقَةِ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْمَنِّ وَالْأَذَى. قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنْ فِي الْحَدِيثِ «فَمَا زَادَ فَرَهُ صَدَقَةً» فَمَعْنَاهُ أَنَّ الَّذِي فِي الثَّلَاثِ لَا يَسْمَى صَدَقَةً، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ لِتَلَا يُؤْذِيهِ فَيُوقِعُهُ فِي الْإِثْمِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَاجُورًا.

٨٦- باب صنع الطعام والتكلف للضيف

٦١٣٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَّاسِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلَمَانَ وَأَبِي الشُّرَّاءِ، فَكَرَّرَ سَلَمَانُ أَبَا الشُّرَّاءِ، فَوَأَى أُمَ الشُّرَّاءِ مَبْدَلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَتْ: أَخْبَلْتُ أَبُو الشُّرَّاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَبَاءَ أَبُو الشُّرَّاءِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ فَإِنِّي صَالِحٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِأَكْلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، فَكَأَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ دَخَبَ أَبُو الشُّرَّاءِ بِقَوْمٍ، فَقَالَ: تَمَّ قَائِمٌ، ثُمَّ دَخَبَ بِقَوْمٍ، فَقَالَ: تَمَّ، فَلَمَّا كَانَ آخِرُ اللَّيْلِ، قَالَ سَلَمَانُ: قُمْ الْآنَ، قَالَ: فَصَلَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ سَلَمَانُ: إِنَّ لِيْكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِيْصَبِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَاطْعُ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقًّا، قَالَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلَمَانٌ».

أَبُو جَحِيْفَةَ وَهَبُ السَّوَالِي، يُقَالُ: وَهَبَ الْخَيْرَ. [راجع: ١٩٦٨].

قوله: (باب صنع الطعام والتكلف للضيف) ذكر فيه حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الندراء، وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدم إيضاح ذلك مع بقية شرحه في كتاب الصيام.

قوله: (أبو جحيفة وهب السوالي) يعني بضم المهملة والد (وهب الخير) أي كان يقال له وهب الخير، وهذا لم يقع في رواية أبي ذر. ووقع في التكلف للضيف حديث سلمان «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتكلف للضيف» أخرجه أحمد والحاكم، وفيه قصة سلمان مع صبيته حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرهَنَ مطهرته بسبب ذلك، ثم قال الرجل لما فرغ «الحمد لله الذي فتننا بما رزقنا». فقال له سلمان: لو قتلت ما كانت مطهرتي مروهنة.

٨٧- باب ما يكره من الغضب والجور عند الضيف

٦١٤٠- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ الزُّبَيْدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي غَفَّانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَصَيَّفَ وَغَطَا، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَوَلِّكَ احْبِثْكَ، فَإِنِّي مُنْطَلِقٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَفْرُغْ مِنْ فِرَاسِهِمْ قَبْلَ أَنْ أَجِيءَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَاتَّاهُمُ بِمَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: اطْعُمُوا، فَقَالُوا: ابْنُ رَبِّ مَنَزِلِنَا؟ قَالَ: اطْعُمُوا، قَالُوا: مَا نَحْنُ بِأَكْلِينَ حَتَّى يَجِيءَ رَبُّ مَنَزِلِنَا، قَالَ: أَقْبِلُوا عَنَّا فِرَاسَكُمْ، فَإِنَّهُ إِنْ جَاءَ وَلَمْ تَطْعُمُوا لَنَلْفِقَنَّ مِنْهُ، قَالُوا: فَهَرَفْتُ أَنَّهُ يَجِدُ عَلَيَّ، فَلَمَّا جَاءَ تَحَبَّيْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا صَنَعْتُمْ؟ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَسَكَتُ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَسَكَتُ، فَقَالَ: يَا غُفْرُ، أَلَسْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتُ تَسْمَعُ صَوْتِي لَمَّا جِئْتُ، فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: سَلِّ احْبِثْكَ، فَقَالُوا: صَدَقَ، أَنَا بَدَأَ، قَالَ: فَإِنَّمَا أَنْتَظِرُكُمْ، وَاللَّهِ لَا أَطْعُمُهُ اللَّيْلَةَ، فَقَالَ الْآخَرُونَ: وَاللَّهِ لَا نَطْعُمُهُ حَتَّى تَطْعُمَهُ، قَالَ: لَمْ أَزَلْ فِي الشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ، وَتَلَكُّمُ، مَا أَتَمُّ؟ لَمْ لَا تَقْبَلُونَ عَنَّا فِرَاسَكُمْ؟ هَاتِي طَعَامَكَ، فَبَاءَهُ [بِهِ]، فَوَضَعَ يَدَهُ فَقَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، الْأَوَّلَى لِلشَّيْطَانِ، فَكَلَّ وَآكَلُوا. [راجع: ٦٠٢، أخرجه مسلم: ٢٠٥٧].

قوله: (إن من الشعر حكمة) أي قولاً صادقاً مطابقاً للحق. وقيل: أصل الحكمة المنع، فالمتى إن من الشعر كلاماً نافعاً يمنع من السوء. وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن من البيان سحراً، وإن من العلم جهلاً، وإن من الشعر حكماً، وإن من القول عياً» فقال مصعب بن صوحان: صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما قوله: «إن من البيان سحراً» فالرجل يكون عليه الحق وهو الخن بالهجو من صاحب الحق فيسحر القوم ببيانه فيذهب بالحق. وأما قوله: «وإن من العلم جهلاً» فيكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك. وأما قوله: «إن من الشعر حكماً» فهي هذه المواظ والأمثال التي يتخط بها الناس. وأما قوله: «إن من القول عياً» فعرضك كلامك على من لا يريد. وقال ابن التين: مفهومه أن بعض الشعر ليس كذلك، لأن «من» تبضية. ووقع في حديث ابن عباس عند البخاري في «الأدب المفرد» وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه بلفظ «إن من الشعر حكماً» وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود، وأخرجه أيضاً من حديث بريدة مثله، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبو بكر: رما قال الشعر الكلمة الحكمة. وقال ابن بطال: ما كان في الشعر والرجز ذكر الله تعالى وتعظيم له ووجدانيته وإشعار طاعته والاستسلام له فهو حسن مرغّب فيه، وهو المراد في الحديث بأنه حكمة، وما كان كذباً وفحشاً فهو مذموم. قال الطبري: في هذا الحديث رد على من كره الشعر مطلقاً واحتج بقول ابن مسعود «الشعر زمير الشيطان» وعن مسروق أنه تمثل بأول بيت شعر ثم سكت، فقيل له فقال: أعاف أن أجد في صحيحتي شعراً، وعن أبي أمامة رضى «أن إليّس لما أعبط إلى الأرض قال: رب اجعل لي قرأناً، قال قرأتك الشعر» ثم أجاب عن ذلك بأنها أخبار وأهية، وهو كذلك، فحدثني أبي أمامة في علي بن يزيد الهاني وهو ضعيف، وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والإكثار منه كما سيأتي تقريره بعد باب، ويدل على الجواز سائر أحاديث الباب. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن عمر بن الشريد عن أبيه قال: «استنشدني النبي صلى الله عليه وسلم من شعر أمية بن أبي الصلت فأنشدته حتى أنشدته مائة قافية». وعن مطرف قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فقل منزل نزله إلا وهو ينشدني شعراً. وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين أنهم قالوا الشعر وأشده واستنشدوه. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن خالد بن كيسان قال: كنت عند ابن عمر فوقف عليه يأس بن خيثمة فقال: ألا أنشدك من شعري؟ قال: بلى ولكن لا تنشدني إلا حسناً. وأخرج ابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: «لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متحرفين ولا متناوتين، وكانوا يتناشدون الأشعار في مجالسهم ويذكرون أمر جاهليتهم، فإذا أريد أحدهم على شيء من دينه دارت حاليق عيته» ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: «كنت أجالس أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي في المسجد فيتناشدون الأشعار ويذكرون حديث الجاهلية» وأخرج أحمد وابن أبي شيبة والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة قال: «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناشدون الشعر وحديث الجاهلية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينهائم. وربما ينسج».

الحديث الثاني:

قوله: (سفيان) هو الثوري.

قوله: (سمعت جندباً) في رواية أبي عوانة عن الأسود للماضية في أوائل الجهاد: «جندب بن سفيان الجلي».

قوله: (بينما النبي صلى الله عليه وسلم يمشي) في رواية أبي عوانة «كان في بعض المشاهد» وفي رواية شعبة عن الأسود «خرج إلى الصلاة» وأخرجه الطيالسي وأحمد في رواية أبي عينة عن الأسود عن جندب «كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غار».

قوله: (فحش) بالعين المهملة والثاء المثلثة.

قوله: (فقال: هل أنت إلا أصبح دميت وفي مسيل الله ما لقيت) هذان قسمان من رجز واثاء في آخرهما مكسورة على وفق الشعر، وجزم الكرسيات بأتهما في الحديث بالسكون وفيه نظر، وزعم غيره أن النبي صلى الله عليه وسلم تعمد إسكانهما ليخرج القسمين عن الشعر، وهو مردود فإنه يصير من ضرب آخر من الشعر وهو من ضرب البحر للملقب الكامل. وفي الثاني زحاف جازز. قال عياض: وقد غفل بعض الناس فروى دميت ولقيت بغير مد فخالف الرواية ليسلم من الإشكال فلم يصعب، وقد

قوله: (وقوله تعالى: والشعراء يتبعهم الغاؤون، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون) ساق في رواية كريمة والأصلي إلى آخر السورة، ووقع في رواية أبي ذر بين الأيتين المذكورتين لفظة «وقوله» وهي زيادة لا يحتاج إليها، قال القسرون في هذه الآية: المراد بالشعراء شعراء المشركين، يتبعهم غواة الناس وسرعة الشياطين وعصاة الجن ويروون شعرهم لأن الغاوي لا يتبع إلا غاوياً مثله، وسمى الثعلبي منهم عبد الله بن الزبري وهيرة بن أبي وهب ومسافع وعمر بن أبي أمية بن أبي الصلت، وقيل: نزلت في شاعرين تهاجيا فكان مع كل واحد منهما جماعة وهم الغواة السفهاء، وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: «والشعراء يتبعهم الغاؤون» إلى قوله «ما لا يفعلون» قال فسخ من ذلك واستثنى فقال: «إلا الذين آمنوا» إلى آخر السورة، وأخرج ابن أبي شيبة «من طريق مرسل» قال: «ما نزلت» والشعراء يتبعهم الغاؤون «جاء عبد الله بن ربيعة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم يكونون فقالوا: يا رسول الله أنزل الله هذه الآية وهو يعلم أننا شعراء. فقال اقروا ما بعدنا «إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات» أتم «وانصروا من بعد ما ظلموا» أتم. وقال السهيلي: نزلت الآية في الثلاثة، وإما وردت بالإيهام ليدخل معهم من اقتدى بهم، وذكر الثعلبي مع الثلاثة كعب بن زهير بغير إسناد، والله أعلم.

قوله: (قال ابن عباس: في كل لغو يخوضون) وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: «في كل واد قال: في كل لغو، وفي قوله: «يهمون» قال: يخوضون. وقال غيره يهيمون أي يقولون في الممدوح والمذموم ما ليس فيه، فهم كالحام على وجهه والحام المخالف للقصد.

قوله: (وما يكره منه) هو قسم قوله: «ما يجوز» والذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجائز أنه لم يكره منه إلا المسجد وخلا من هجو، وعن الإفراق في الممدح والكذب المحض. والتفرد يمين لا يجل، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على جوازها إذا كان كذلك، واستدل بأحاديث الباب وغيرها وقال: ما أنشد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو استنشد به يكره. قلت: وقد جمع ابن سيد الناس شيخ شيوخنا مجلداً في أسماء من نقل عنه من الصحابة شيء من شعر متعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وقد ذكر في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز، وبعضها مفصل لما يكره مما لا يكره، وترجم في «الأدب المفرد» ما يكره من الشعر وأورد فيه حديث عائشة مرفوعاً وإن أعظم الناس فرية الشاعر بهجو القبيلة بأسرها «وسنده حسن، وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ «أعظم الناس فرية فرية رجل هاجى رجلاً فهجا القبيلة بأسرها» وصححه ابن حبان. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن عائشة أنها كانت تقول: الشعر منه حسن ومنه قبيح، خذ الحسن ودع القبيح ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعاراً منها القصيدة فيها أرومون بيتاً وسنده حسن. وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها من وجه آخر مرفوعاً، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ «الشعر بمنزلة الكلام، فحسنة كحسن الكلام، وقبيحة كقبح الكلام» وسنده ضعيف. وأخرجه الطبراني في الأوسط وقال: لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد. وقد اشتهر هذا الكلام عن الشافعي. واقتصر ابن بطال على نسبة إليه قصص، وعاب القرطبي المفسر على جماعة من الشافعية الاتصاف على نسبة ذلك للشافعي وقد شاركهم في ذلك ابن بطال وهو مالكي، وأخرج الطبري من طريق ابن جريج قال: سألت عطاء عن الحداة والشعر والغناء فقال: لا بأس به ما لم يكن فحشاً.

الحديث الأول:

قوله: (عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن) يعني ابن الحارث بن هشام المخزومي، وفي هذا الإسناد أربعة من التابعين قرشيون مدنيون في نسق، فالزهري من صفاء التابعين وأبو بكر ومن فوقه من كبارهم، ولوروان وعبد الرحمن مزية إدراك النبي صلى الله عليه وسلم ولكنهما من حيث الرواية معدودان في التابعين، وقد تقدم قريباً أن لعبد الرحمن رؤية وأنه عد لذلك في الصحابة، وكذا ذكر بعضهم مروان في الصحابة لإدراكه، وقد تقدم ذلك في الشروط. وقد اختلف على الزهري في سنه: فالأكثر على ما قال شعيب. وقال معمر في المشهور عنه: «عن الزهري عن عروة» بدل أبي بكر موصلاً، وأخرجه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة «عن الزهري عن عروة» مرسلًا، ووافق رباح بن أبي زيد عن معمر الجماعه، وكذا قال هشام بن يوسف عن معمر، لكن قال عبد الله بن الأسود وكذا قال إبراهيم بن سعيد: عن الزهري، وحذف يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد مروان من السند والصواب إثباته.

اختلف هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم متشألاً أو قاله من قبل نفسه غير قاصد لإنشائه فخرج موزوناً، وبالأول جزم الطبري وغيره، ويؤيد أن ابن أبي الدنيا في «عصابة النفس» أورد ما لعبد الله بن رواحة ذكر أن جعفر بن أبي طالب لما قتل في غزوة مؤتة بعد أن قتل زيد بن حارثة أخذ اللواء عبد الله بن رواحة فقاتل فأصيب إصابته، فارتجز وجعل يقول هذين القسمين وزاد:

يا نفس إن لا تقتلي فتوتي
وهني حياض الموت قد صليت
وما تميت فقد لقيت
إن تعلمي فعلهما حديث

وهكذا جزم ابن التين بأنهما من شعر ابن رواحة. وذكر الواقدي أن الوليد بن المغيرة كان رافقاً أباً بصير في صلح الحديبية على ساحل البحر، ثم أن الوليد رجع إلى المدينة فمر بأخرة فالتقطت إصبته فقال هذين القسمين. وأخرجه الطبراني من وجه آخر موصول بسند ضيف. وقال ابن هشام في زيادات السيرة «حدثني من أثنى به أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من في يباس بن أبي ربيعة، فقال الوليد بن الوليد أنا» فذكر قصة فيها «فمر غديت إصبته فقلما» وهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون ابن رواحة ضمنهما شعره وزاد عليهما، فإن قصة الحديبية قبل قصة مؤتة، وقد تقدم نحو هذا الاحتمال في أوائل غزوة خيبر في الرجز المنسوب لعامر بن الأكوع «اللهم لولا أنت ما اعتدنا» وأنه نسب في رواية أخرى لابن رواحة. وقد اختلف في جواز غنث النبي صلى الله عليه وسلم بشيء من الشعر وإنشاده حاكياً عن غيره فالصحيح جوازه. وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» والترمذي وصححه والنسائي من رواية المقدم بن شريح عن أبيه «قلت لعائشة: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بشيء من الشعر؟ قالت: كان يمشي من شعر ابن رواحة. ويأتيك بالأخبار من لم تزود» وأخرج ابن أبي شيبة عنه من حديث ابن عباس وأخرج أيضاً من مرسل أبي جعفر الخطمي قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين المسجد وعبد الله بن رواحة يقول: أفلق من يمالح المساجد. فيقولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ابن رواحة: يتلو القرآن قائماً وقاعداً. فيقولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأما ما أخرجه الخطيب في التاريخ عن عائشة:

تصالح بما تهوى تكن، فقللما ينال لشيء كان إلا تحقلاً

قال: وإنما لم يهره لتلا يكون شعراً فهو شيء لا يصح. وما يدل على وهائه التعليل المذكور، والحديث الثالث في الباب يؤيد ذلك، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يجوز له أن يحكي الشعر عن ناطقه. وقد تقدم في غزوة حنين قوله صلى الله عليه وسلم: أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب» وأنه دل على جواز وقوع الكلام منه منظوماً من غير قصد إلى ذلك ولا يسمى ذلك شعراً. وقد وقع الكثير من ذلك في القرآن العظيم، لكن غالبها أشعار أبيات والقليل منها وقع وزن بيت تام، فمن التام قوله تعالى: ﴿الحامدون السائحون الراكعون الساجدون﴾ [التوبة: ١١٢] «أوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم» [النمل: ٢٣] «مسلمات مؤمنات قانتات تاتيات عابلات ساحات» [التحريم: ٥] «فراخ إلى أهد فجاء بمجل سمين» [الذاريات: ٢٧] «بني عبادي أي أنا الغفور الرحيم - أن تتألقوا إلي حتى تتعافوا محبون - قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم - وجنان كالجبوي وقدر راسيات - واتقوا يا أولي الألباب - إن هذا لرزقنا ما له من نفاد - تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان - فأكفم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله - ومن الليل فسيحه وأدبار النجوم. وكذلك السجود - والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم - إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها - ياتيكم التابوت فيه سكتة من ربكم وبيعة مما ترك - وأزواج مطهرة ورضوان من الله - ويغفرهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين - ولقد ضل قلوبهم أكثر الأولين - ودانية عليهم ظلالها وذلقت ظفورها تذللاً - ويأكلون التراث أكلاً لا يحسبوا - ويحسبون المال حياً جا» والوفا في كل منهما وإن كانت زائدة على الوزن لكنه يجوز في النظم ويسمى المنزوم بالزاي بعد الحاء المجمة. وأما الأشعار فكثيرة جداً فمنها «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر - ليقضي الله أمراً كان مفعولاً» فاصبحوا لا تروى إلا مساكته - في أمة قد خلت من قبلها أمة - فذلكم الذي لبثني فيه - فأنذيت إليهم على سواء - ادخلوها بسلام آمنين - إنه كان وعدة مفعولاً - حسداً من عند أنفسهم - ألا بعداً لعاد قوم هود - ويعلم ما جرحتم بالنهار - وتراهم يعرضون عليها - وكفى الله المؤمنين القتال - والله أركسهم بما كسبوا - حتى يغزوا في حديث غيره - قل هو الرحمن أنا به - ألا إلى الله تصير الأمور - نصر من الله وفتح قريب - ذلك تقدير العزيز العليم - تغذف بالحق على الباطل - اليوم أكملت لكم دينكم - يا أيها الناس اتقوا ربكم - لنن شكرتم لأزيدنكم - قتل الإنسان ما أكفره - ثاني اثنين إذ هما في الغار - قد علمنا ما تنقص

الحديث الثالث حديث أبي هريرة «أصدق كلمة قالها الشاعر» تقدم شرحه في أيام الجاهلية،

وقوله: (عن أبي سلمة عن أبي هريرة) وقع في رواية زائدة بن قدامة «عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة» به وزاد بعد قوله كلمة ليبدأ: ثم قتل أوله وترك آخره. وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن زائدة مثل رواية سفيان ومن تابعه وهو المحفوظ.

الحديث الرابع: حديث سلمة بن الأكوع في قصة عامر بن الأكوع، تقدم شرحه سنن أبي في غزوة خيبر من كتاب المغازي،

وقوله فيه: (وكان عامر رجلاً شاعراً فنزل بحملوا بالقوم) يؤخذ منه جميع الترجمة لاشتغاله على الشعر والرجز والحداء، ويؤخذ منه الرجز من جملة الشعر، وقوله: «اللهم لولا أنت ما اعتدنا» قال ابن التين: هذا ليس بشعر ولا رجز لأنه ليس بموزون، وليس كما قال بل هو رجز موزون، وإنما زيد في أوله سبب خفيف ويسمى الخزرم بالمجمتين

وقوله: (فاغفر فداء لك ما أفضنا) أما فداء فهو بكسر الفاء والمذنون، ومنهم من يقرؤه بالفتح، وشرط اتصاله بحرف الجر كالذي هنا، قاله ابن التين: وقال المازني لا يقال لك فداء لك لأنها كلمة تستعمل عند توقع مكروه لشخص فيختار شخص آخر أن يحل به دون ذلك الآخر ويقدّمه، فهو إما مجاز عن الرضا كأنه قال: نفسي مبدولة لرضاك أو هذه الكلمة وقعت خطاباً لسمع الكلال، وقد تقدم له توجيه آخر في غزوة خيبر. وقال ابن بطال: معناه اغفر لنا ما ارتكبناه من الذنوب، وفداء لك دعاء أي افئنا من عقبك حلّى ما اقترعنا من ذنوبنا، كأنه قال: اغفر لنا وافئنا منك فداء لك، أي من عندك فلا تعاقبنا به. وحاصله أنه جعل اللام للتين مثل ميت لك، واستدل بجواز الحداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب، وهو ضرب من التشديد بصوت فيه تمطيط، وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقاً بالأحان التي تشتمل عليها الموسيقى، وفيه نظر. وقال الماوردي: اختطف فيه، فأباحه قوم مطلقاً، ومنعه قوم مطلقاً، وكوهه مالك والشافعي في أصح القولين، ونقل عن أبي حنيفة المنع، وكذا أكثر المحابطة. ونقل ابن طاهر في «كتاب السماع» الجواز عن كثير من الصحابة، لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا في النصب المشار إليه أولاً. قال ابن عبد البر: الغناء المنع ما فيه تمطيط وإفساد لوزن الشعر طلباً للطرب وغرضاً من مذاهب العرب. وإنما وردت الرخصة في الضرب الأول دون الحان المعجم. وقال الماوردي: هو الذي لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه من غير تكير إلا في حالتين: أن يكرهه جداً وأن يصعب ما يثمه منه. واحتج من أباحه بأن فيه ترويحاً للنفس، فإن منعه ليقرب على الطاعة فهو مطيع أو على المصيبة فهو عاص، وألا فهو مثل التنزه في البستان والتفرج على المارة. وأطنب الغزالي في الاستدلال، وعمله أن الحداء بالرجز والشعر لم يزل يفعل في الحضرة النبوية، وربما التمس ذلك، وليس هو إلا أشعار تؤنّن بأصوات طيبة ولحان موزونة، وكذلك الغناء أشعار موزونة تؤدى بأصوات مستنقة ولحان موزونة. وقد تقدم له بوجه آخر في غزوة خيبر....

والخطيب ما تعين طريقاً إلى الدواء أو شهد به طبيب عدل عارف.

الحديث الخامس:

قوله: (إجماعاً) هو ابن علي.

قوله: (أبي النبي صلى الله عليه وسلم علي بعض نسائه) يأتي في «باب المراض» في رواية حماد بن زيد عن أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في

سفر، وفي رواية شعبة عن ثابت عن أنس «كان في منزله فحدى الحادي» وسيأتي ذلك في «باب المعارض» وأخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق شعبة بلفظ «وكان معهم سائق وحاد» ولأبي داود الطيالسي عن حاد بن سلمة عن ثابت عن أنس «كان الخشعة يحدو بالنساء، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال» وأخرجه أبو عروبة من رواية عفان عن حاد، وفي رواية قتادة عن أنس «كان للنبي صلى الله عليه وسلم حاد يقال له الخشعة وكان حسن الصوت» وسيأتي في «باب المعارض» وفي رواية وهيب «والخشعة غلام النبي صلى الله عليه وسلم يسوق بهن» وفي رواية حيد عن أنس، فاشتد بهن في السباق» أخرجهما أحمد عن ابن عدي عنه، وفي رواية حاد بن سلمة عن ثابت «فإذا أعنت الإبل» وهي بعين مهمله ونون وقاف أي أسرعت وزنه ومعناه، والحق بفتححتين قد تقدم بيانه في كتاب الحج.

قوله: (ومعهم أم سليم) في رواية حيد عن أنس عند الحارث «وكان يحدو بأمهات المؤمنين ونسائهم» وفي رواية وهيب عن أيوب كما سيأتي بعد عشرين باباً «كانت أم سليم في الثقل» وفي رواية سليمان التيمي عن أنس عند مسلم «كانت أم سليم مع نساء النبي صلى الله عليه وسلم» أخرجه من طريق يزيد بن زريع عنه، وأخرجه النسائي من طريق زهير والراهمريزي في «الأمثال» من طريق حاد بن سلمة كلاهما عن سليمان فقال: «عن أنس عن أم سليم» جعله من مسند أم سليم، والأول هو المحفوظ، وحكى عياض أن في رواية السمرقندي في مسلم «أم سلمة» بدل أم سليم قال وقوله في الرواية الأخرى «مع نساء النبي صلى الله عليه وسلم» بقوي أنها ليست من نسائه. قلت: وتضاف الروايات على أنها أم سليم يقضي بأن قوله أم سلمة تصحيف.

قوله: (فقال ويحك يا أنشجة) في رواية حاد «كان في سفر له وكان غلام يحدو بهن يقال له الخشعة» وسيأتي في «باب المعارض» وفي رواية مسلم من هذا الوجه «كان في بعض أسفاره وغلام أسود» وفي رواية للنسائي عن قتية عن حاد «وغلام يقال له الخشعة» وهو يفتح للمز وسكون النون وفتح الجيم بعدها شين معجمة ثم هاء تانيث، ووقع في رواية وهيب «يا الخشع» على الترخيم، قال البلازي: كان أنشجة حبشياً يكنى أبا مارية. وأخرج الطبراني من حديث واثلة أنه كان ممن فاهم النبي صلى الله عليه وسلم من المختين.

قوله: (رويدك) كذا للأكثر وفي رواية سليمان التيمي «رويداً» وفي رواية شعبة «ارفق» ووقع في رواية حيد «رويدك ارفق» مع يهنا رويناه في «جزء الأنصاري» عن حيد. وأخرجه الحارث عن عبد الله بن بكر عن حيد فقال: «كذلك سوقك» وهي بمعنى تلك. قال عياض: قوله رويداً منصوب على أنه صفة لخوف دل عليه اللفظ أي سق سوقاً رويداً، أو أحد حدواً رويداً، أو على المصدر أي أورد رويداً مثل ارفق رفقاً، أو على الحال أي سر رويداً، أو رويدك منصوب على الإغراء، أو مفعول بفعل مضمر أي ألزم ولفظك، أو على المصدر أي أورد رويدك. وقال الراغب: رويداً من أورد يرود كما مهل مهل وزنه ومعناه، وهو من الرود بفتح الزاء وسكون ثانيه وهو التردد في طلب الشيء يرق راد وارتاده، والرائد طالب الكلأ، وراودت المرأة إذا مشيت هلى مبيتها. وقال الراهمريزي: رويداً تصغير رود وهو مصدر فعل الرائد، وهو المجوثر في طلب الشيء، ولم يستعمل في معنى المهلة إلا مصنفراً، قال وذكر صاحب «العين» أنه إذا أريد به معنى الترويد في الوعيد لم ينون. وقال السهيلي: قوله رويداً أي ارفق، جاء بلفظ التصغير لأن المراد التقليل أي ارفق قليلاً، وقد يكون من تصغير المرخم وهو أن يهضر الاسم بعد حرف الزوائد كما قالوا في أسود سويد فكذا في أروود رويد.

قوله: (سولك) كذا للأكثر وفي رواية حيد «سيرك» وهو بالنصب على نزح الخافض أي ارفق في سوقك، أو سقهن كسولك. وقال القرطبي في «المفهم»: رويداً أي ارفق، وسولك مفعول به. ووقع في رواية مسلم «سوقاً» وكذا للإسماعيلي في رواية شعبة، وهو منصوب على الإغراء بقوله ارفق سوقاً، أو على المصدر أي سق سوقاً. وقرأت بخط ابن الصائغ المتأخر رويدك إما مصدر والكاف في محل خفض، وإما اسم فعل والكاف حرف خطاب، وسولك بالنصب على الوجهين والمراد به حدودك إطلاقاً لاسم السبب على السبب. وقال ابن مالك: رويدك اسم فعل بمعنى أورد أي أمهل، والكاف المتصلة به حرف خطاب، وفتحة دالة بنائية. ولك أن تجعل رويدك مصدراً مضافاً إلى الكاف ناصبها سوقك وفتحة دالة على هذا إعرابية. وقال أبو البقاء: الوجه النصيب برويدا والتقدير أمهل سوقك، والكاف حرف خطاب وليست اسماً، ورويداً يتعدى إلى مفعول واحد.

قوله: (بالقواير) في رواية هشام عن قتادة «رويدك سوقك ولا تكسر القواير»

وزاد حاد في روايته عن أيوب قال أبو قلابة: يعني النساء. ففي رواية هشام عن قتادة «ولا تكسر القواير» قال قتادة: يعني ضعف النساء والقواير جمع قارورة وهي الزجاجاة سميت بذلك لاستقرار الشراب فيها. وقال الراهمريزي: كتى عن النساء بالقواير لرحتهن وضعفهن عن الحركة، والنساء يشبهن بالقواير في الرقة والطاقة وضعف البنية، وقيل: للمعنى سقهن كسولك القواير لو كانت عمولة على الإبل، وقال غيره: يشبههن بالقواير لسرعة انقلابهن عن الرضا، وقلة دوماهن على الوفاء، كالقواير يسرع إليها الكسر ولا تقبل الجبر، وقد استعملت الشعراء ذلك، قال بشار:

ارفق بعمرى إذا حركت نسبته فأنسه عريسي من قوايرسر
قال أبو قلابة: فتكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة لو تكلم بها بعضكم لعينوها عليه «سولك بالقواير» قال الداودي: هذا قاله أبو قلابة لأهل العراق لما كان عندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل. وقال الكرماني: لعنه نظر إلى أن شرط الاستعارة أن يكون وجه الشيء جلياً، وليس بين القارورة والمرأة وجه للتشبيه من حيث ذاتهما ظاهر، لكن الحق أنه كلام في غاية الحسن والسلامة عن العيب، ولا يلزم في الاستعارة أن يكون جلاء وجه الشيء من حيث ذاتهما، بل يكفي الجلاء الحاصل من القرائن الحاصلة، وهو هنا كذلك. قال: ويحتمل أن يكون قصد أبي قلابة أن هذه الاستعارة من مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاغة، ولو صدرت من غيره عن لا بلاغة له لعينوها. قال وهذا هو اللائق بنصب أبي قلابة. قلت: وليس ما قاله الداودي بعيداً ولكن المراد من كان يتطعم في العبارة ويتجنب الأنفاس التي تشتت على شيء من الفزل. وقريب من ذلك قول شداد بن أوس الصحابي لغلامه: اتنا بسفرة نعبث بها، فأنكرت عليه، أخرجه أحمد والطبراني. قال الخطابي: كان الخشعة أسود وكان في سوقه عنف، فأمره أن يرفق بالمطايا. وقيل: كان حسن الصوت بالحذاء فكره أن تسمع النساء الحذاء فإن حسن الصوت يحرك من النفوس، فنبه صهف عزائمه وسرعة تأثير الصوت فيهن بالقواير في سرعة الكسر إليها. وجزم ابن بطال بالأول فقال: القواير كناية عن النساء اللاتي كن على الإبل التي تنافق حينئذ، فأمر الحادي بالرفق في الحذاء لأنه يحث الإبل حتى تسرع فإذا أسرعت لم يؤمن على النساء السقوط، وإذا مشت رويداً آمن على النساء السقوط، قال: وهذا من الاستعارة البديعة، لأن القواير أسرع شيء من كبرياء، فأفادت الكناية من الخفض على الرفق بالنساء في غير ما لم تفده الحقيقة لو قال ارفق بالنساء. وقال الطيبي: هي استعارة لأن المشية به غير مذكور، والمقارنة حالية لا مقالية، ولفظ الكسر ترشيع لها. وجزم أبو عبيد الحارثي بالناسي وقال: شبه النساء بالقواير لضعف عزائمهن، والقواير يسرع إليها الكسر، فخشى من سماعهن الشئيد الذي يحدو به أن يقع بقلوبهن منه، فأمره بالكف، فنبه عزائمهن بسرعة تأثير الصوت فيهن بالقواير في إسرار الكسر إليها. ورجع عياض هذا الثاني فقال هذا أشبه بمساق الكلام، وهو الذي يدل عليه كلام أبي قلابة، ولا فلو عبر عن السقوط بالكسر لم يعبه أحد. وجزم القرطبي في «المفهم» «الأميرين فقال: يشبهن بالقواير لسرعة تأثرهن وعدم تجلدهن، فخاف عليهن من حث السير بسرعة السقوط أو التألم من كثرة الحركة والاضطراب الناشئ عن السرعة، أو خاف عليهن الفتنة من سماع الشئيد. قلت: والراجع عند البخاري الثاني، ولذلك أدخل هذا الحديث في «باب المعارض» ولو أريد للمعنى الأول لم يكن في القواير ترميض.

قوله: (رويدك) كذا للأكثر وفي رواية سليمان التيمي «رويداً» وفي رواية شعبة «ارفق» ووقع في رواية حيد «رويدك ارفق» مع يهنا رويناه في «جزء الأنصاري» عن حيد. وأخرجه الحارث عن عبد الله بن بكر عن حيد فقال: «كذلك سوقك» وهي بمعنى تلك. قال عياض: قوله رويداً منصوب على أنه صفة لخوف دل عليه اللفظ أي سق سوقاً رويداً، أو أحد حدواً رويداً، أو على المصدر أي أورد رويداً مثل ارفق رفقاً، أو على الحال أي سر رويداً، أو رويدك منصوب على الإغراء، أو مفعول بفعل مضمر أي ألزم ولفظك، أو على المصدر أي أورد رويدك. وقال الراغب: رويداً من أورد يرود كما مهل مهل وزنه ومعناه، وهو من الرود بفتح الزاء وسكون ثانيه وهو التردد في طلب الشيء يرق راد وارتاده، والرائد طالب الكلأ، وراودت المرأة إذا مشيت هلى مبيتها. وقال الراهمريزي: رويداً تصغير رود وهو مصدر فعل الرائد، وهو المجوثر في طلب الشيء، ولم يستعمل في معنى المهلة إلا مصنفراً، قال وذكر صاحب «العين» أنه إذا أريد به معنى الترويد في الوعيد لم ينون. وقال السهيلي: قوله رويداً أي ارفق، جاء بلفظ التصغير لأن المراد التقليل أي ارفق قليلاً، وقد يكون من تصغير المرخم وهو أن يهضر الاسم بعد حرف الزوائد كما قالوا في أسود سويد فكذا في أروود رويد.

قوله: (سولك) كذا للأكثر وفي رواية حيد «سيرك» وهو بالنصب على نزح الخافض أي ارفق في سوقك، أو سقهن كسولك. وقال القرطبي في «المفهم»: رويداً أي ارفق، وسولك مفعول به. ووقع في رواية مسلم «سوقاً» وكذا للإسماعيلي في رواية شعبة، وهو منصوب على الإغراء بقوله ارفق سوقاً، أو على المصدر أي سق سوقاً. وقرأت بخط ابن الصائغ المتأخر رويدك إما مصدر والكاف في محل خفض، وإما اسم فعل والكاف حرف خطاب، وسولك بالنصب على الوجهين والمراد به حدودك إطلاقاً لاسم السبب على السبب. وقال ابن مالك: رويدك اسم فعل بمعنى أورد أي أمهل، والكاف المتصلة به حرف خطاب، وفتحة دالة بنائية. ولك أن تجعل رويدك مصدراً مضافاً إلى الكاف ناصبها سوقك وفتحة دالة على هذا إعرابية. وقال أبو البقاء: الوجه النصيب برويدا والتقدير أمهل سوقك، والكاف حرف خطاب وليست اسماً، ورويداً يتعدى إلى مفعول واحد.

قوله: (بالقواير) في رواية هشام عن قتادة «رويدك سوقك ولا تكسر القواير»

٩١- باب هجاء المُشركين

٦١٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ حَسَنُ بْنُ أَبِي رَاسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِي هِجَاءَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَيْفَ يَنْسِي؟». فَقَالَ حَسَنٌ: لَأَسْلُكَ مِنْهُمْ كَمَا تَسَلُّ الشُّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ.

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ غُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ أَسْبُ حَسَنًا عِنْدَ عَلِيَّةَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْبُهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَالِعُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إرجاع: ٣٥٣١، أخرجه مسلم: ٢٤٨٧].

٦١٥١- حَدَّثَنَا أَمِيْعُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ الْهَيْثَمَ بْنَ أَبِي سِنَانٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي

فَصَبْرُهُ، يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ أَحَا لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّثُّ». يَخْتِي بِذَلِكَ ابْنُ رَوَاحَةَ، قَالَ:

لَيْسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَلَوُّ كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَجْرِ مَطَاعٍ أَرَانَا الْهِنْدِيُّ بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُونَا بِهِ مَوْفِقَاتٌ أَنْ مَا قَالَ وَاقِعٌ يَسِيتُ بِجَاهِي جِسْمَهُ عَنْ لَوَاحِهِ إِذَا اسْتَغْلَقَتْ بِالْكَافِرِينَ الْمَصَابِغُ

تَابِعَةُ غَفِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ،

وَالْأَطْرَجُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، [راجع: ١١٥٥].

٦١٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَزَلَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ: يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، نَشَدْتُكَ اللَّهَ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ ابْنَةُ بَرْوَجٍ الْقُلَيْسِيُّ؟». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ. [راجع: ٤٥٣، أخرجه مسلم: ٢٤٨٥].

٦١٥٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ غَدِيٍّ بْنِ لَابِتٍ، عَنْ الْبَرَاءِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِحَسَّانٍ: «أَجِبْهُمْ» - أَوْ قَالَ: «فَاجِبْهُمْ» - وَجَبْرَيْلُ مَعْلَكٌ. [راجع: ٣٢١٣، أخرجه مسلم: ٢٤٨٦].

قوله: (باب هجاء المشركين) المجيء والمعجى بمعنى، ويقال هجوت ولا تقبل هجيت، وأشار بهذه الترجمة إلى أن بعض الشعر قد يكون مستحباً، وقد أخرج أحد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أنس رضعه «جاهدوا المشركين بالستكم» وتقدم في مناقب قريش الإشارة إلى حديث كعب بن مالك وغيره في ذلك، ولطبراني من حديث عمار بن ياسر «لا هجانا للمشركين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قولوا لهم كما يقولون لكم» فإن كنا نعلمه إمام أهل المدينة، وذكر فيه حجة أحاديث:

الحديث الأول والثاني:

قوله: (حدثنا محمد) هو ابن سلام نسبة أبو علي بن السكن وصرح به البخاري في «الأدب المفرد» وعبد هو ابن سليمان، وتقدم شرح حديث عائشة هذا في مناقب قريش. وقوله استاذن حسان، ووقع في طريق مرسله بيان ذلك وسببه: فروى ابن وهب في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عن طريق محمد بن سيرين قال «هجا رضع من المشركين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فقال المهاجرون: يا رسول الله ألا تأمر علينا فيهجو هؤلاء القوم؟ فقال: إن القوم الذين نصرنا بالهدىم أحق أن ينصروا بالستهم. فقال الأنصار: أولادنا والله. فارسلوا إلى حسان، فأقبل فقال: يا رسول الله والذي بعثك بالحق ما أحب أن يبقولي ما بين ستماء وبصري، فقال: أنت لها، فقال لا علم لي بقريش، فقال: لأبي بكر أخبره عنهم وتب له في مثالبهم. وقد تقدم بعض هذا موصولاً من حديث عائشة وهو عند مسلم،

وقوله (لأسلمك) أي لأخلصن نسبك من هجومهم بحيث لا يبقى شيء من نسبك فينالهم المعجى، كالشجرة إذا أنسلت لا يبقى عليها شيء من العجين. وفي الحديث جواز سب المشرك جواباً عن سبه للمسلمين، ولا يعارض ذلك مطلق النبي من سب المشركين لتلا يسوا المسلمين لأنه محمول على البلادة به، لا على من أجاب متصراً.

وقوله في الحديث الثاني (يتألف) بقاء ومهمة أي يخاضع بالمداينة، والمنازع المفاعع، تقول ناضعت عن فلان أي فاضعت عنه.

الحديث الثالث حديث أبي هريرة في شعر عبد الله بن رواحة، وقد تقدم شرحه في قيام الليل في أواخر كتاب الصلاة، وكذا بيان متابعة غفيل ومن وصلها ورواية الزبيدي ومن وصلها. قال ابن بطال: فيه أن الشعر إذا أشعل على ذكر الله والأعمال الصالحة كان حسناً ولم يدخل فيها ورد فيه الذم من الشعر، قال الكرماني: في البيت الأول إشارة إلى عمله، وفي الثالث إلى عمله، وفي الثاني إلى تكيله غيره صلى الله عليه وسلم فهو كامل مكمل.

(تسبيح): وقع للجمع في البيت الثالث «إذا استغلت بالكاشرين المضاجع» إلا الكشميقي فقال «بالمشركين» واستغلت بالثقة والقف من الضل. وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر «استغلت» بمثناة ققط وتشديد اللام قال: وهو فاسد الرواية والنظم والمعنى: قلت: وروايتنا من طريق أبي ذر مثناة وهي كالجمادة.

الحديث الرابع:

قوله: (وحدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وأخوه أبو بكر واسمه عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال، ومحمد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وأبو عتيق كنية جده محمد. وقد تقدمت رواية شعيب مفردة في «باب الشعر في المسجد» في أوائل الصلاة وقرنها هنا برواية ابن أبي عتيق ولفظهما واحد، إلا أنه قال هناك «أشدك الله هل سمعت» وقال هنا «نشدتك الله» وفي رواية الكشميقي «نشدتك بالله يا أبا هريرة» والباقي سواء. وقد تقدم بيان الاختلاف على الزهري في شيخه في هذا الحديث هناك، وتوجيه الجمع، والإشارة إلى شرح الحديث،

وقوله: (هل سمعت) وقال في آخره «نعم» يستفاد منه مشروعية تحمل الحديث بهذه الصيغة، وعد المزي هذا الحديث في «الأطراف» من مستند حسان وهو صريح في كونه من مستند أبي هريرة، ويعتمد أن يكون من مستند حسان. الحديث الخامس:

قوله: (عن البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحسان) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة فقال فيه «عن البراء عن حسان» جعله من مستند حسان أخرجه النسائي، وقد أوردت هذا في الملائكة من بعده الخلق معزواً إلى الترمذي، وهو سهو كان سببه التباس الرقم، فإنه للترمذي وللنسائي وهما يثبتان، وقد تقدم بيان الوقت الذي وقع ذلك فيه لحسان في المغازي في غزوة بني قريظة.

٩٢ - باب مَا يَكُونُ الْغَالِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الشَّعْرُ، حَتَّى يَصْنُدَهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ.

٦١٥٤ - حَدَّثَنَا غُنَيْمٌ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أَخْبَرَنَا خُطْلُفَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُتْلِي جَوْفٌ أَحَدَكُمْ حَتَّى يَحْثَا عَوْرَتَهُ مِنْ أَنْ يَمُتْلِي شَيْئاً».

٦١٥٥ - حَدَّثَنَا غَمْرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمُتْلِي جَوْفٌ رَجُلٍ حَتَّى يَحْثَا بِيَمِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمُتْلِي شَيْئاً». [أخرجه مسلم: ٢٢٥٧].

قوله: (باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن) هو في هذا الحمل متابع لأبي عبد كما ساذكره، ووجهه أن الذم إذا كان لامتلاء وهو الذي لا يبق له غيره مدد له على أن ما دون ذلك لا يدخله الذم. ثم ذكر فيه حديث «لأن يمتلي» جوف أحدكم حثاً خير له من أن يمتلي شراً» من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة،

وزاد أبو ذر في روايته عن الكشميقي في حديث أبي هريرة «حتى يره» وهذه الزيادة ثابتة في «الأدب المفرد» عن الشيخ الذي أخرجه عنه هنا، وكذلك رواية النسفي، ونسبها بعضهم للأصلي، ولستار رواية الصحيح «حيث يره» بإسقاط حتى، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو عروبة وابن حبان من طرق عن الأعمش في أكثرها «حتى يره» ووقع عند الطبراني من رواه آخر عن سالم عن ابن عمر بلفظ «حتى يره» أيضاً. قال ابن الجوزي: وقع في حديث سعد عند مسلم «حتى يره» وفي حديث أبي هريرة عند البخاري بإسقاط «حتى» فملى ثوبتها يقرأ «يره» بالنصب وعلى حذفها بالرفع، قال: ورايت جماعة من المبشرين يقرأونها بالنصب مع إسقاط حتى جرماً على اللزوم، وهو غلط إذ ليس هنا ما ينصب. وذكر أن ابن الخشاش نهى على ذلك. ووجه بعضهم النصب على بدل الفعل من الفعل وإجراء إعراب يمتلي على يره، ووقع في حديث عوف بن مالك عند الطحاوي والطبراني «لأن يمتلي» جوف أحدكم من عاتته إلى لثاته حثاً يتخفف عن خير له من أن يمتلي شراً» وسنده حسن. ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم هذا الحديث سبب ولقظه «بينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج إذ عرض لنا شاعر يشد فقال: أمسكوا الشيطان، لأن يمتلي» «فذكره». ويهره ينتج الياء آخر الحروف بعدها ثم ياء أخرى، قال الأصمعي: هو من الروري

بوزن الرمي يقال من رجل مورى غير مهموز وهو أن يورى جوفه وأنشد: قالت له وريا إذا تنحنا ندمو عليه بذلك. وقال أبو عبيد: الوري هو أن يأكل القبيح جوفه. وحكى ابن التين فيه الفتح بوزن الفرى وهو قول الفراء، وقال ثعلب: هو بالسكون المصدر، وبالفتح الاسم. وقيل: معنى قوله «حتى يريه» أي يصيب ريشه، وتعقب بأن الرفة مهموزة فإذا بنيت منه فعلا قلت رأه يراه فهو مرئي انتهى، ولا يلزم من كون أصلها مهموزاً أن لا تستعمل مسهلة، ويقرب ذلك أن الرفة إذا امتلأت فيحيا يحصل للملاك، وأما قوله «جوف أحدكم» فقال ابن أبي جرة يحمل ظاهره أن يكون المراد جوفه كله وما فيه من القلب وغيره، ويحمل أن يريد به القلب خاصة وهو الأظهر لأن أهل الطب يزعمون أن القبيح إذا وصل إلى القلب شيء منه وإن كان يسيراً فإن صاحبه يموت لا عالة، بخلاف غير القلب مما في الجوف من الكبد والرة. قلت: ويقوى الاحتمال الأول رواية عوف بن مالك «لأن يمتلى جوف أحدكم من عاتته إلى لماته» وتظهر مناسبة للثاني لأن مقابله - وهو الشعر - حله القلب لأنه ينشأ عن الفكر، وأشار ابن أبي جرة إلى عدم الفرق في امتلاء الجوف من الشعر بين من ينشئه أو يمتلى حفظه من شعر غيره وهو ظاهر، وقوله «فيحيا» يفتح الغاف وسكون التحتانية بعدها مهملة المدة لا يخالفها دم، وقوله «شعراً» ظاهره العموم في كل شعر، لكنه مخصوص بما لم يكن مدحاً حقاً كمدح الله ورسوله وما اشتمل على الذكر والزهو وسائر المواضع مما لا إفساد فيه، ويؤيده حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عند مسلم كما أشرت إليه قريباً، قال ابن بطال: ذكر بعضهم أن معنى قوله «خير له من أن يمتلى شعراً» يعني الشعر الذي هجي به النبي صلى الله عليه وسلم. وقال أبو عبيد: والذي عندي في هذا الحديث غير هذا القول، لأن الذي هجي به النبي صلى الله عليه وسلم لو كان شطري بيت لكان كضره فكأنه إذا حل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه، ولكن وجهه عندي أن يمتلى قلبه من الشعر حتى يقلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه، فلما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوفه تمتلأ من الشعر. قلت: وأخرج أبو عبيد التأويل المذكورة من رواية عماله عن الشعبي مرسلاً فذكر الحديث وقال في آخره: يعني من الشعر الذي هجي به النبي صلى الله عليه وسلم. وقد وقع لنا ذلك موصولاً من وجهين آخرين، فمعد أبي يعلى من حديث جابر في الحديث المذكور «فيحيا أو مدحاً خير له من أن يمتلى شعراً» هجيت به، وفي سننه وأبو لا يعرفه، وأخرج الطحاوي وابن عدي من رواية ابن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب قال «فقلت عائشة لم يحفظ إنما قال: من أن يمتلى شعراً» هجيت به، وابن الكلبي وإياه الحديث، وأبو صالح شيخه ما هو الذي يقال له السمان الملقب على تخريج حديثه في الصحيح عن أبي هريرة، بل هذا آخر ضعيف يقال له بإذنان، فلم تثبت هذه الزيادة. ويؤيد تأويل أبي عبيد ما أخرجه البهوتي في «معجم الصحابة» والحسن بن سفيان في مسنده والطبراني في «الأوسط» من حديث مالك بن عمير السلمي أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح وغيرها وكان شاعراً فقال «يا رسول الله أنشئ في الشعر» فذكر الحديث وزاد «قلت يا رسول الله اصبح على رأسي، قال فوضع يده على رأسي فما قلت ييت شعر بعد» وفي رواية الحسن بن سفيان بعد قوله «على رأسي» ثم أمرها على كيدى ويطني، وزاد البهوتي في روايته «فإن راكبت منه شيء فاشبى بأمرائك وأمدح راحلتك» فلما كان المراد الامتلاء من الشعر لا أن ذل له في شيء منه. بل دلست الزيادة الأخيرة على الإذن في المباح منه. وذكر السهيلي في غزوة وثن عن جامع ابن وهب أنه روي فيه أن عائشة رضي الله عنها تأولت هذا الحديث على ما هجي به النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثرت على من حمله على العموم في جميع الشعر، قال السهيلي: فإن قلنا بذلك فليس في الحديث إلا عيب امتلاء الجوف منه، فلا يدخل في النهي رواية اليسير على سبيل الحكاية، ولا الاستنهاد به في اللغة. ثم ذكر اشتكالي أبي عبيد وقال: عائشة أعلم منه، فإن الذي يروي ذلك على سبيل الحكاية لا يكفر، وأما فرق بينه وبين الكلام الذي فحوا به النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الجواب عن صنيع ابن إسحاق في إيراد بعض أشعار الكفرة في هجو المسلمين، والله أعلم. واستدل بتأويل أبي عبيد على أن مفهوم الصفة ثابت باللفظ، لأنه فهم أنه أن غير الكثير من الشعر ليس بالكثير فخصص اللفظ بالكثير الذي دل عليه الامتلاء دون القليل منه فلا يدخل في النهم. وأما من قال إن أبا عبيد بنى هذا التأويل على اجتهاده فلا يكون ناقلاً للغة، فتجول به إنما فسر حديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه على ما تلقفه من لسان العرب لا على ما يعرض في خاطره لا عرف من تحززه في تفسير الحديث النبوي. وقال النوري: استدل به على كراهة الشعر مطلقاً وإن قل وإن سلم من الفحش. وتماثل بقوله في حديث أبي سعيد «دخلوا الشيطان»، وأوجب باحتمال أن يكون كافراً، أو كان الشعر هو الغالب عليه، أو كان

شعره الذي ينشده إذ ذاك من اللذوم. وبالمعالم فهي واقعة عين ينطبق إليها الاحتمال ولا عوم لما فلا حجة فيها، والحق ابن أبي جرة باستلاء الجوف بالشعر للذوم حتى يشغله عما عداه من الواجبات والمستحبات الامتلاء من السجع مثلاً ومن كل علم مذموم كالسحر وغير ذلك من العلوم التي تقسي القلب وتشغله عن الله تعالى وتحدث الشكوك في الاعتقاد وتقضي به إلى الباطض والتافس.

(تنبيه): مناسبة هذه المبالغة في ذم الشعر أن الذين غوطبوا بذلك كانوا في غاية الإقبال عليه والاشتغال به. فزجرهم عنه ليقبلوا على القرآن وعلى ذكر الله تعالى وعبادته، فمن أخذ من ذلك ما أمر به لم يضره ما بقي عنده مما سوى ذلك، والله أعلم.

٩٣- باب قول النبي ﷺ:

«تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، وَ: «عَقَرَى حَلْقِي»

٦١٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ أَلْفَحَ أَخَا أَبِي الْقَعْقِيسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بِذِي مَا نَزَلَ الْحِجَابَ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَذْذُ لَهُ خَشْيَ اسْتِأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ أَخَا أَبِي الْقَعْقِيسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقَعْقِيسِ، فَذَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ، قَالَ: «وَاللَّهِ لَهْ، فَإِنَّهُ عَمَلُكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ».

قَالَ غُرَّةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. [راجع: ٢٦٤٤، أخرجه مسلم: ١٤٤٥].

٦١٥٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ، فَرَأَى مَتَبِعَةً عَلَيَّ بِابِ خَيْطَالٍ كَبِيرَةً حَرِينَةً، لَأَنَّهُا حَاضَتْ، فَقَالَ: «عَقَرَى حَلْقِي - لَعْنَةُ قُرَيْشٍ - إِنَّكَ لَحَاسِبَاتَا». ثُمَّ قَالَ: «وَأَكْتَبْتُ الْفَضْلَ يَوْمَ النَّحْرِ؟». يَنْفِي الطَّوْافَ - قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «وَأَنْفِرِي إِذَا». [راجع: ٢٩٤، أخرجه مسلم: ١٢١١].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم تربت يمينك، وعقرى حلقى) ذكر فيه حديثين لعائشة مقدماً فيهما ما ترجم به:

أحدهما حديثها في قصة أبي القعيس في الرضاعة، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح في «باب الأضداد في الدين» في شرح حديث أبي هريرة «تتبع المرأة لأربع» الحديث. قال ابن السكيت: أصل تربت افتقرت، ولكنها كلمة تقال ولا يراد بها الدعاء وإنما أراد التحريض على الفعل المذكور، وأنه إن خالف أساء. وقال النحاس معناه إن لم تفعل لم يحصل في يدك إلا التراب. وقال ابن كيسان: هو مثل جرى على أنه إن فاتك ما أمرتك به افتقرت إليه فكأنه قال افتقرت إن فاتك فانتصر. وقال الداودي: معناه افتقرت من العلم. وقيل هي كلمة تستعمل في المدح عند المبالغة كما قالوا للشاعر قاتله الله لقد أجاد، وقيل غير ذلك مما تقدم بيانه في حديث أبي هريرة.

ثانيهما حديثها في قصة صفية لما حاضت في الحج، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج في «باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت» وضبطه أبو عبيد في «غريب الحديث» بالقصر وبالتنوين، وذكر في «الأمثال» أنه في كلام العرب بالمد وفي كلام الحديثان بالقصر، وقال أبو علي الفاي: هو بالمد والقصر معاً، قالوا: والمعنى عفرها الله وحلقها. وفيه من القول نحو ما تقدم في تربت.

٩٤- باب ما جاء في زَعْمُوا

٦١٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئِ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: دَخَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَقْبَلُ وَفَاطِمَةَ ابْنَتَهُ تَسْتُرُهُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَلِي؟». فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئِ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئِ». فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ غُصْلِهِ قَامَ فَصَلَّى

ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، مُلْحَقًا فِي قَوْمٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَابِلٌ رَجُلًا قَدْ اجْتَرَأَ، فَلَا أُنْجِزُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ اجْتَرَأَ مَنْ اجْتَرَأَ يَا أُمَّ هَانِي». قَالَتْ أُمُّ هَانِي: «وَذَلِكَ ضَحَى». [إرجع: ٢٨٠، أخرجه مسلم: ٣٣٦، بدون ذكر الإجازة].

قوله: (باب ما جاء في زعموا) كأنه يشير إلى حديث أبي تلابة قال: «قيل لأبي مسعود ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في زعموا؟ قال: بنس مطية الرجل». أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات، إلا أن فيه لقطاعاً. وكان البخاري أشار إلى ضعف هذا الحديث بإخراجه حديث أم هانئ وفيه قولها: «زعم ابن أُمِّي» فإن أم هانئ أطلقت ذلك في حق علي ولم ينكر عليها النبي صلى الله عليه وسلم، والأصل في زعم أنها تقول في الأمر الذي لا يوقف على حقيقة. وقال ابن بطال: معنى حديث أبي مسعود أن من أكثر من الحديث بما لا يتحقق صحته لم يؤمن عليه الكذب. وقال غيره: كثر استعمال الزعم بمعنى القول، وقد وقع في حديث ضمام بن ثعلبة للمضي في كتاب المعلم «زعم رسولك» وقد أكثر سيويه في كتابه من قوله في أشياء يرتضيها «زعم الخليل».

٩٥- باب ما جاء في قول الرجل: وتلك

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «وَتِلْكَ». [إرجع: ١٩٣٦، أخرجه مسلم: ١١١١].

٦١٦٥- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا أَبُو غَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَيْدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ أَخْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، إِنَّ ثَانَ الْهَجْرَةِ حَبِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ يَلِي؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تُؤَدِّي حَنْفَتَهَا؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ زَوَاةِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرِكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا». [إرجع: ١٤٥٢، أخرجه مسلم: ١٨٦٥].

٦١٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْأَوْثَابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَائِلِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَتِلْكَمُ أَوْ وَتَحْكُمُ» - قَالَ شُعْبَةُ: ذَلِكَ هُوَ - لَا تَزِجُوا بَيْنَهُمَا كَقَارٍ، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ. [إرجع: ١٧٤٢، أخرجه مسلم: ١٦٦].

وَقَالَ النَّسَائِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ: «وَتَحْكُمُ».

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: «وَتِلْكَمُ، أَوْ وَتَحْكُمُ».

٦١٦٧- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمْدَمُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةً؟ قَالَ: «وَتِلْكَ، وَمَا اخْدَعْتُ لَهَا». قَالَ: مَا اخْدَعْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ». قُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَفَرَحَ بِمُتَيْلِدٍ فَرَحًا حَبِيدًا، فَمَرَّ غُلَامٌ لِلْمَيْمُونَةِ وَكَانَ مِنَ الْفَرَايِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَخْرَ هَذَا، لَقَدْ يَبْرُكَةُ الْهَرَمِ حَتَّى تَهْرَمَ السَّاعَةُ».

وَاحْتَصَرَهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [إرجع: ٣٦٨٨، أخرجه مسلم: ٢٦٣٩، ٢٩٥٣، مختصرًا].

قوله: (باب ما جاء في قول الرجل ويملك) تقدم شرح هذه الكلمة في كتاب الحج عند شرح أول أحاديث الباب، وقد قيل إن أصل «ويل» وي وهي كلمة تارة قلنا كثر قولهم وي فلان وصلوها باللام وقدروها أنها منها فأعربوها. وعن الأصمعي: ويل للتحقيق على المخاطب فعله. وقال الراغب: ويل قبح، وقد تستعمل بمعنى التحسر. وبيع ترجم. وبيع استصغر. وأما ما ورد «ويل واو في جهنم» فلم يرد أنه معناه في اللغة، وإنما أراد من قال الله ذلك فيه فقد استحق مقارن النار. وفي كتاب من حديث ونسي: «من معتمر بن سليمان قال قال لي أبي: اتت حديثي عني عن الحسن قال وبيع

٦١٥٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمْدَمُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «إِنَّمَا بَدَنَةٌ». قَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «إِنَّمَا بَدَنَةٌ». قَالَ: «ارْكَبْهَا وَتِلْكَ». [إرجع: ١٦٩٠، أخرجه مسلم: ١٢٣٢].

٦١٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: «ارْكَبْهَا». قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا بَدَنَةٌ». قَالَ: «ارْكَبْهَا وَتِلْكَ». فِي الْبَابِ آخِرُ: الْفَائِدَةُ. [إرجع: ١٦٨٩، أخرجه مسلم: ١٢٣٢].

٦١٦١- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا حَمَادُ، عَنْ قَابَتِ بْنِ أَنَسٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - وَالْأَوَّلُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَكَانَ مَعَهُ غُلَامٌ لَهُ اسْمُؤُذَيْنُ قَالَ لَهُ أَنْجِسَتْ، يَخْشُو، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ يَا أَنْجِسَتْ، وَوَيْحَكَ بِالْقَوَاكِمِ». [إرجع: ١٦٤٩، أخرجه مسلم: ٢٣٢٣].

٦١٦٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَتِلْكَ، فَطَلَعَتْ عَنِّي أَحِبُّ - فَلَا - مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا لَا مَخَالََةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبْ فَلَا، وَاللَّهِ حَسْبُهُ، وَلَا أَزْكِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، إِنْ كَانَ يَغْلُسُ». [إرجع: ٢٦٦٢، أخرجه مسلم: ٣٠٠٠].

٦١٦٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالصَّخَالِيِّ، عَنْ أَبِي سَيْدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: يَتَنَّى النَّبِيُّ ﷺ يَتَقَسَّمُ ذَاتَ يَوْمٍ إِسْمًا، فَقَالَ ذُو الْخُوَيْرَةِ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي قُيَيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْدِلْ، قَالَ: «وَتِلْكَ، مَنْ يَغْدِلُ إِذَا لَمْ اغْدِلْ؟». فَقَالَ عُمَرُ: أَلَيْسَ لِي فَلَا ضَرْبَ غُفَةٍ، قَالَ: «لَا، إِنَّ لَكَ اصْحَابًا، يَخْبِرُ أَحَدُكُمْ صِلَاةً مَعَ صِلَاةِهِمْ، وَصِيَاةً مَعَ صِيَاةِهِمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرُّيْبِ، يَنْظُرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوجِدُ فِيهِ شَيْءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى رِصَالِهِ فَلَا يُوجِدُ فِيهِ شَيْءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى نَعْيِهِ فَلَا يُوجِدُ فِيهِ شَيْءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى قُلُودِهِ فَلَا يُوجِدُ فِيهِ شَيْءَ، سَبَقَ الْقُرُونُ وَالْمَمَّ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينٍ مُرَاقِبَةٍ مِنَ النَّاسِ، أَجْمَعٍ رَجُلٌ إِخْدَى يَنْتَبِهَ وَيَقُلْ لِنَدِي الْمَرَاةِ، أَوْ يَقُلْ الْبَهْمَةُ تَذَرُوقُ». قَالَ أَبُو سَيْدٍ: أَشْهَدُ لَسَمِيعَةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ،

قوله: (أخبرني عن الهجرة، قال: ويحك إن الهجرة شأنها شديد) الحديث وقد تقدم في «باب الهجرة إلى المدينة» وأن الهجرة كانت واجبة على أهل مكة على الأعيان قبل فتح مكة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يحذرهم من شدة الهجرة ومفارقة الأهل والوطن، وقد تقدم شرح حديثه صلى الله عليه وسلم «لا هجرة بعد الفتح»

وقوله (من رواء البحار) موحدة ثم مهملة للأكثر أي من رواء القرى، والقرية يقال لها البحرة لانتساعها، ووقع في رواية الكشميهني بمثناة ثم جيم وهو تصحيف،

وقوله (لن يارك) بفتح أوله وسكون ثانيه من الترك والكاف أصلية، ويفتح أوله وكسر ثانيه ونصب الراء وفتح الكاف أي لن يتفكك.

الحديث الثامن حديث ابن عمر.

قوله: (قال ويلكم أو ويحكم قال شعبة شك هو) يعني شيخه واقد بن محمد.

قوله: (وقال النضر) هو ابن شميل (عن شعبة) يعني بهذا السند (ويحكم) يعني لم يشك.

قوله: (وقال عمر بن محمد) هو أخو واقد المذكور.

قوله: (عن أبيه) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر (ويحكم أو ويحكم) يعني مثل ما قال أخوه واقد، فدل على أن الشك فيه من محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر أو عن فوقه، وقد تقدمت طريق عمر هذه موصولة في أواخر المغازي من طريق ابن وهب عنه، وتقدم حديث عمر هذا من وجه آخر عن ابن عمر مطولاً في «باب قوله: يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم» وإني شرعته في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

الحديث التاسع:

قوله: (همام عن قتادة عن أنس) صرح شعبة في روايته عن قتادة بسماعه له من أنس، وإني بيته عقب هذا.

قوله: (أن رجلاً من أهل البادية) في رواية الزهري عن أنس عند مسلم «أن رجلاً من الأعراب» وفي رواية إسحاق عن أبي طلحة عن أنس عنده نحوه، وفي رواية سالم بن أبي الجعد الآتية في كتاب الأحكام عن أنس «بينما أنا والنبي صلى الله عليه وسلم خارجين من المسجد فلقينا رجلاً عنده سدة المسجد» وقد بينت في مناقب عمر أنه ذو الخوصرة اليمني الذي بال في المسجد، وأن حديثه بذلك خرج عند الدارقطني، وأن من زعم أنه أبو موسى أو أبو ذر فقد وهم فإنهما وإن اشتركا في معنى الجوارب وهو أن المرء مع من أحب، فقد اختلف سؤلها فإن كلاً من أبي موسى وأبي ذر إنما سأل عن الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم، وهذا سأل متى الساعة؟.

قوله: (معي الساعة قائلة) يميز فيه الرفع والنصب. وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم «متى تقوم الساعة؟» وكلنا في أكثر الروايات.

قوله: (ويلكم وما أعددت لها؟ قال: ما أعددت لها) زاد معمر عن الزهري عن أنس عند مسلم «من كثير عمل أحد عليه نفسي» وفي رواية سفيان عن الزهري عند مسلم «فلم يذكر كثيراً» وفي رواية سالم بن أبي الجعد المذكورة «فكان الرجل استكان ثم قال: ما أعددت من كبير صلاة ولا صوم ولا صدقة».

قوله: (لا أني أحب الله ورسوله) قال الكرماني: هذا الاستثناء يحتمل أن يكون متصلاً وأن يكون متقطعاً.

قوله: (ذلك مع من أحببت) أي ملحق بهم حتى تكون من زمريهم، وبهذا يتدفع إيراد أن منازل متفاوتة تكفي تصح المعية فيقال إن المعية تحصل بمجرد الاجتماع في شيء ما ولا تلزم في جميع الأشياء، فإذا اتفق أن الجميع دخلوا الجنة صدقت المعية، وإن تفاوتت الدرجات. وإني بقية شرحه في الباب الذي بعده.

قوله: (قلنا: ونحن كذلك؟ قال نعم) هذا يؤيد ما بينت به للمية لأن درجات الصحابة متفاوتة.

قوله: (ففرحوا يومئذ فرحاً شديداً) في رواية أخرى عن أنس «فلم أر المسلمين فرحوا فرحاً أشد منه».

قوله: (فمر غلام للمهجرة) في رواية مسلم «للمغيرة» في رواية مسلم «أخرجه من رواية عفان عن همام قال: مر غلام» ولم يذكر ما قبله من هذه الطريق.

قوله: (وكان من أفرائيم) أي مثلي في السن، قال ابن التين: القرن الثلث في السن وهو بفتح القاف ويكسرهما المثل في الشجاعة قال: وفعل بفتح أوله وسكون ثانيه إذا كان

كلمة رحمة. وأكثر أهل اللغة على أن ويل كلمة عذاب ويوح كلمة رحمة. وعن الزبيدي: هما بمعنى واحد، تقول ويح وليل، ولك أن تصبهما بإضمار فعل كالك قلت الزممة الله ولا أو ويحاً. قلت: وتصرف البخاري يقتضي أنه على منذهب الزبيدي في ذلك، فإنه ذكر في بعض الأحاديث في الباب ما ورد بلفظ ويل فقط وما ورد بلفظ ويح فقط وما وقع التردد فيها، ولعله رمز إلى تضعيف الحديث الواردة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها في قصة «لا تجزعي من الويح فإنه كلمة رحمة، ولكن اجزعي من الويل» أخرجه الخرائطي في «مسأوى الأخلاق» بسند واه وهو آخر حديث فيه. وقال الداودي: ويل وويح وويس كلمات تقولها العرب عند الذم، قال: وويح مأخوذ من الحزن وويس من الأسى وهو الحزن. وتعبه ابن التين بأن أهل اللغة إنما قالوا ويل كلمة تنال عند الحزن، وأما قول ابن عرفة: الويل الحزن فكأنه أخذ من أن الدعاء بالويل إنما يكون عند الحزن. والأحاديث التي ساقها المؤلف رحمه الله هنا فيها ما اختلف الرواة في لفظه هل هي ويل أو ويح، وفيها ما تردد الراوي فقال ويل أو ويح، وفيها ما جزم فيه بأحدهما، وبمجموعها يدل على أن كلا منهما كلمة تجمع يعرف هل المراد الذم أو غيره من السياق، فإن في بعضها الجزم بويل وليس حله على العذاب بظاهر. والحاصل أن الأصل في كل منهما ما ذكر، وقد تستعمل أحدهما موضع الأخرى. وقوله ويس مأخوذ من الأسى متعقب لاختلاف تصريف الكلمتين. وذكر المصنف في الباب تسعة أحاديث تقدمت كلها:

الحديث الأول والثاني لأبي هريرة وأنس في قوله صلى الله عليه وسلم لسائق البينة «أركبها ويلك» هذا لفظ أنس، زاد في رواية أبي هريرة «في الثانية أو في الثالثة» وقد تقدم شرحه في «باب ركوب البينة» من كتاب الحج، وما وقع في حديث أنس من اختلاف الفاظ في قوله ثلاثاً أو في الثالثة أو الرابعة وهل قال له ويلك أو ويحك.

الحديث الثالث حديث أنس في قصة المجنحة، وقد تقدم شرحه قريباً قبل أربعة أبواب.

الحديث الرابع حديث أبي بكر «أتى رجل» وفيه «ويلك قطعت عنق أخيك» وقد تقدم شرحه في «باب ما يكره من التمايح».

الحديث الخامس حديث أبي سعيد في قصة ذي الخوصرة

وقوله: (يا رسول الله اعدل، قال: ويلك من يعدل إذا لم أعدل) وقد تقدم بعض شرحه في علامات النبوة وفي أواخر المغازي، وإني تمامه في استنباط المرتدين.

وقوله هنا: (على حين فرقة) بالخاء المعجمة المكسورة والنون، ووقع في رواية الكشميهني «غير فرقة» بخاء معجمة وراه. والضحك المذكور في السند هو ابن شريحيل المشرفي بكسر الميم وسكون الراء مفعول ففتح الراء منسوب إلى بطن من ممدان.

الحديث السادس حديث أبي هريرة في الذي وقع على امرأته في رمضان، وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام، وأوردته هنا لقوله في بعض طرقه «فقال ويلك» كما ساقته. وقوله عبد الله هو ابن المبارك. وقوله أخبرنا الأزواجي قال: حدثني الزهري فيه رد على من أعلّ هذه الطريق بأن الأزواجي لم يسمعه من الزهري لرواية عتبة بن علفمة له عن الأزواجي قال: «بلغني عن الزهري» هكذا وروناه في الجزء الثاني من حديث أبي العباس الأصم، وعقبه لا بأس به فيحتمل أن يكون الأزواجي لقي الزهري فحدثه به بعد أن كان بلغه منه فحدث به على الوجهين.

قوله: (ما بين طهي المدينة) بضم الطاء والمهملة وسكون النون بعدها موحدة تنبئة طيب أي ناسطي المدينة، قال ابن التين: ضبط في رواية الشيخ أبي الحسن بفتحين وفي رواية أبي ذر بضمين، والأصل ضم النون وتسكن تخفيفاً، وأصل الطنب الجبل للحمية فاستعير للطرف من الناحية.

قوله: (أحوج مني) وقع في رواية الكشميهني «أقتر»

وقوله في آخره: «وقال خله» في رواية الكشميهني «ثم قال أطعمه أهلك».

قوله: (لأبيه يونس) يعني ابن يزيد (عن الزهري) يعني بسنده في قوله: «فقال ويحك، قال وقتت على أملي» وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق عتبة بن خالد عن يونس بن يزيد عن الزهري بتمامه، وقال في روايته «فقال ويحك وما ذلك؟».

قوله: (وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري ويلك) يعني يدل قوله ويحك، وهذا التعليل وصله الطحاوي من طريق الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب الزهري المذكور فيه «فقال مالك ويلك؟ قال: وقتت على أملي».

الحديث السابع حديث أبي سعيد في رواية الوليد هو ابن مسلم.

صحيحاً لا يجمع على أفعال، إلا ألفاظ لم يعدوا هذا فيها. ووقع في رواية معبد بن هلال عند مسلم عن أنس، وذلك الغلام من أبري يومتذ والأكراب جمع تراب يكرس للتشاة وسكون الراء بعدها موحلة وهم المتماثلون، شيها بالتراتب التي هي ضلوع الصدر. ووقع في رواية الحسن عن أنس في آخره «وأنا يومتذ بعد غلام» قال ابن بشكوال اسم هذا الغلام معبد، واحتج بما أخرجه مسلم من رواية حاد بن سلمة عن ثابت عن أنس «أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم: متى تقوم الساعة؟ وغلام من الأنصار يقال له معبد». الحديث قال: وقيل اسمه سعد. ثم أخرج من طريق الحسن عن أنس «أن رجلاً سأل عن الساعة - فذكر حديثاً - قال فظفر لي غلام من دوس يقال له سعد» وهذا أخرجه البارودي في «الصحابة» وسنده حسن، وأخرجه أيضاً من طريق قتادة عن أنس نحوه، وأخرجه ابن مندة من طريق قيس بن وهب عن أنس وقال فيه «مر سعد الدوسي» قال ورواه قرة بن خالد عن الحسن فقال فيه: «قال لشاب من دوس يقال له ابن سعد». قلت: وقد وقع عند مسلم في رواية معبد بن هلال عن أنس «ثم نظرت لي غلام من أزد شنوءة» فيحتمل التضاد أو كان اسم الغلام سعداً ويدعى معبداً أو بالعكس، ودوس من أزد شنوءة فيحتمل أن يكون حالف الأنصار.

قوله: (فقال إن آخر هذا فلم يدره الهرم حتى تقوم الساعة) في رواية الكشيبي «نظن» وكذا مسلم وهي أولى. وفي رواية حاد بن سلمة «إن يحش هذا الغلام ففسى أن لا يدره الهرم» وفي رواية معبد بن هلال «لئن عمر هذا لم يدره الهرم» كذا في الطرق كلها يستأند الإدراك للهرم، ولو استند للغلام لكان سافهاً، ولكن أشير بالأول إلى أن الأجل كالقاصد للشخص.

قوله: (حتى تقوم الساعة) وقع في رواية البارودي التي أشترت إليها بدل قوله حتى تقوم الساعة «لا يبقى منكم حين تطرف» وبهذا يوضح المراد. وله في أخرى «ما من نفس مغرقة يأتي عليها مائة سنة» وهذا نظير قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي تقدم بيانه في العلم أنه قال لأصحابه في آخر عمره «أرايتكم ليبتكم معه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض من هو اليوم عليها أحد» وكان جاعة من أهل ذلك العصر يظنون أن المراد أن الدنيا تنقضي بعد مائة سنة، فلذلك قال الصحابي «فهل الناس فيما يتحدثون من مائة سنة» وإنما أراد صلى الله عليه وسلم بذلك اغترام قرنه، أشار إلى ذلك عياض مختصراً. قلت: ووقع في الخارج كذلك «فلم يبق من كان موجوداً عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة موه أحد» وكان آخر من رأى النبي صلى الله عليه وسلم موتاً أبو العليل عامر بن وثالة كما ثبت في صحيح مسلم، وقال الإسمايلي بعد أن قرأ أن المراد بالساعة ساعة الذين كانوا حاضرين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأن المراد موتهم وأنه أطلق على يوم موتهم اسم الساعة لانقضاء بهم إلى أمور الآخرة، ويؤيد ذلك أن الله استأجر يعلم قيام الساعة العطى كما دلت عليه الآيات والأحاديث الكثيرة، قال: ويحتمل أن يكون المراد بقوله «حتى تقوم الساعة» المبالغة في تقرب قيام الساعة لا التحديد، كما قال في الحديث الآخر «بعت أنا والساعة كهاتين» ولم يرد أنها تقوم عند بلوغ المذكور الهرم، قال: وهذا عمل شائع للعرب يستعمل للمبالغة عند تعظيم الأمر وعند تخفيره وعند تقرب الشيء وعند تبعيده، فيكون حاصل المعنى أن الساعة تقوم قريباً جداً، وبهذا الاحتمال الثاني جزم بعض شراح «المصالح» واستبعده بعض شراح «المشارق» وقال الداودي: المحفوظ أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك للذين خاطبهم بقوله تأيتكم ساحتكم، يعني بذلك موتهم، لأنهم كانوا أعراباً فخشى أن يقول لهم لا أدري متى الساعة فربتابوا فكلهم بالمرض، وكأنه أشار إلى حديث عائشة الذي أخرجه مسلم «كان الأعراب إذا قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم سألوه عن الساعة متى الساعة؟ فينظر إلى أحدث إنسان منهم سناً فيقول إن يحش هذا حتى يدره الهرم قامت عليكم ساحتكم» قال عياض وتبعه القرطبي: هذه رواية واضحة تفسر كل ما ورد من الألفاظ المشككة في غيرها، وأما قول النووي: يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن الغلام المذكور لا يزخر ولا يصر ولا يهرم، أي فيكون الشرط لا يقع كذلك لا يقع الجزاء، فهو تأويل بعيد ويحزم من استمرروا الإشكال لأنه إن حمل الساعة على انقراض الدنيا وحلول أمر الآخرة كان مقتضى الخبر أن القدر الذي كان بين زمرته صلى الله عليه وسلم وبين ذلك مقبلاً ما لو عمر ذلك الغلام إلى أن يبلغ الهرم، ولما شاهد خلاف ذلك، وأن حل الساعة على زمن مخصوص رجح إلى التأويل المقصود، وله أن يتغصن عن ذلك بأن سن الهرم لا حد لقدره. وقال الكرماني: يحتمل أن يكون الجزاء علوفاً، كذا قلنا.

قوله: (وإخضره شعبة عن قتادة سمعت أنساً) وصله مسلم من رواية معبد بن جعفر عن شعبة، ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية سالم بن أبي الجعد عن أنس، صحيحاً لا يجمع على أفعال، إلا ألفاظ لم يعدوا هذا فيها. ووقع في رواية معبد بن هلال عند مسلم عن أنس، وذلك الغلام من أبري يومتذ والأكراب جمع تراب يكرس للتشاة وسكون الراء بعدها موحلة وهم المتماثلون، شيها بالتراتب التي هي ضلوع الصدر. ووقع في رواية الحسن عن أنس في آخره «وأنا يومتذ بعد غلام» قال ابن بشكوال اسم هذا الغلام معبد، واحتج بما أخرجه مسلم من رواية حاد بن سلمة عن ثابت عن أنس «أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم: متى تقوم الساعة؟ وغلام من الأنصار يقال له معبد». الحديث قال: وقيل اسمه سعد. ثم أخرج من طريق الحسن عن أنس «أن رجلاً سأل عن الساعة - فذكر حديثاً - قال فظفر لي غلام من دوس يقال له سعد» وهذا أخرجه البارودي في «الصحابة» وسنده حسن، وأخرجه أيضاً من طريق قتادة عن أنس نحوه، وأخرجه ابن مندة من طريق قيس بن وهب عن أنس وقال فيه «مر سعد الدوسي» قال ورواه قرة بن خالد عن الحسن فقال فيه: «قال لشاب من دوس يقال له ابن سعد». قلت: وقد وقع عند مسلم في رواية معبد بن هلال عن أنس «ثم نظرت لي غلام من أزد شنوءة» فيحتمل التضاد أو كان اسم الغلام سعداً ويدعى معبداً أو بالعكس، ودوس من أزد شنوءة فيحتمل أن يكون حالف الأنصار.

قوله: (وإخضره شعبة عن قتادة سمعت أنساً) وصله مسلم من رواية معبد بن جعفر عن شعبة، ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية سالم بن أبي الجعد عن أنس،

٩٦- باب علامة الحب في الله

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

٦١٦٨- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ». [المطهر: ٦١٦٨، أخرجه مسلم: ٢٩٩٦].

٦١٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْغُوذَةَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ لِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

تَابَهُ جَرِيرٌ بْنُ حَزْرَمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قُرْمٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [رواج: ٦١٦٨، أخرجه مسلم: ٢٩٩٦].

٦١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَكِنْ يَلْحَقُ بِهِمْ؟ قَالَ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

تَابَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْثٍ. [أخرجه مسلم: ٢٩٩٦].

٦١٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَخَذْتُهَا». قَالَ: «مَا أَخَذْتُهَا لَهَا مِنْ كَثِيرٍ صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنْ أَحَبَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ». قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحَبَّتْ». [رواج: ٣١٦٨، أخرجه مسلم: ٢٩٩٦].

قوله: (باب علامة الحب في الله قوله تعالى: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) ذكر فيه حديث «المرء مع من أحب» قال الكرماني: يحتمل أن يكون المراد بالترجمة محبة الله للعبد، أو محبة العبد لله، أو المحبة بين العباد في ذات الله بحيث لا يشوبها شيء من الرياء، والآية مساعدة للأولين، وإتباع الرسول علامة لالأول لأنها مسببة للإتباع، وللثانية لأنها سببه انتهى. ولم يتعرض لمطابقة الحديث للترجمة. وقد توقف فيه غير واحد. والمشكل منه جعل ذلك علامة الحب في الله، وكأنه عمول على الاحتساب الثاني الذي ألباه الكرماني، وأن المراد علامة حب العبد لله، فدللت الآية أنها لا تحصل إلا بإتباع الرسول، وقد انفرد على أن إتباع الرسول وإن كان الأصل أنه لا يحصل إلا بامتثال جميع ما أمر به أنه قد يحصل من طريق التفضل باعتقاد ذلك وإن لم يحصل استيفاء العمل بمقتضاه، بل محبة من يحصل ذلك كافية في حصول أصل النجاة، والكون مع العاملين بذلك لأن محبتهم إنما هي لأجل طاعتهم. والمحبة من أعمال القلوب فأناب الله سبحانه على معتقده، إذ البنية هي الأصل والعمل تابع لها، وليس من لازم المحبة الاستواء في الدرجات. وقد اختلف في سبب نزول الآية: فأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن البصري قال: كان قوم يزعمون أنهم يحبون الله، فلما نزل الله أن يعمل لقوم تصديقاً من عمل فأنزل الله هذه الآية. وذكر الكلبي في تفسيره عن ابن عباس أنها نزلت حين قال اليهود ﴿وَنَحْنُ أَيْدَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨] وفي تفسير محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير: نزلت في نصارى نجران، قالوا: إنما نريد المسيح حباً لله وتعظيمه له. وفي تفسير الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في قريش، قالوا: إنما نريد الأصنام حباً لله لتقرنا إليه

زلت فتزلت.

قوله: (شعبة عن سليمان) هو الأعمش. وفي رواية أبي داود الطيالسي « عن شعبة عن الأعمش ».

قوله: (عن أبي وائل) في رواية الطيالسي « عن شعبة عن الأعمش سمع أبا وائل » وكذا في رواية عمرو بن مَرْزُوق « عن شعبة عن الأعمش سمعت أبا وائل ».

قوله: (عن عبد الله) هكذا رواه أصحاب شعبة فقالوا « عن عبد الله » ولم ينسبه منهم ابن أبي حنبل عند مسلم وأبو داود الطيالسي عند أبي عوانة وعمرو بن مَرْزُوق عند أبي نعيم وأبو عامر العقدي وهب بن جرير عند الإسماعيلي، وحكى الإسماعيلي عن بندار أنه عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري، واستدل برواية سفيان الثوري عن الأعمش الأتية عقب هذا، وسأيت ما يؤيده، ولكن صنع البخاري يقتضي أنه كان عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جيمًا وأن الطريقين صحيحان لأنه يان الاختلاف في ذلك ولم يرجح، ولذا ذكر أبو عوانة في صحيحه عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقين صحيحان. قلت: ويؤيد ذلك أن له عند ابن مسعود أصلاً، فقد أخرج أبو نعيم في « كتاب الحنين » من طريق عطية عن أبي سعيد قال « أثبت أنا وأخي عبد الله بن مسعود فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم » فذكر الحديث. وأخرجه أيضاً من طريق مسروق عن عبد الله به.

قوله: (جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال قال عبد الله بن مسعود - ثم قال في آخره - تابعه جرير بن حازم) فيه إشارة إلى أن جريراً الأول هو ابن عبد الحميد، وأما متابعة جرير بن حازم فوصلها أبو نعيم في « كتاب الحنين » من طريق أبي الأضرع أحمد بن الأضرع عن وهب بن جرير بن حازم حدثنا أبي سمعت الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، فذكره ولم ينسب عبد الله.

قوله: (وسليمان بن قوم) هو يثقف القاف وسكون الراء ومتابعه هذا وصلها مسلم من طريق أبي الجواب عمار بن رزق يتقدم الراء عنه عن عبد الله وعطفها علي رواية شعبة فقال مثله، وساق أبو عوانة في صحيحه لفظها ولم ينسب عبد الله أيضاً، وساقها الخطيب في كتاب « المكمل » مطولة.

قوله: (وأبو عوانة عن الأعمش) يعني أن الثلاثة رَوَوْه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، وأبو عوانة هذا هو الواضح، وأما أبو عوانة صاحب الصحيح فاسمه يعقوب ومتابعه أبي عوانة الواضح وصلها أبو عوانة يعقوب والخطيب في كتاب « المكمل » من طريق يحيى بن حماد عنه وقال فيه أيضاً « عن عبد الله » ولم ينسبه.

قوله: (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان) هو الثوري.

قوله: (عن أبي موسى) هكذا صرح به أبو نعيم، وأخرجه أبو عوانة عن رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال « عن عبد الله » ولم ينسبه، وهذا يؤيد قول بندار أن عبد الله حيث لم ينسب فالمراد به في هذا الحديث أبو موسى، وأن من نسب ظن أنه ابن مسعود لكثرة جبه ذلك على هذه الصورة في رواية أبي وائل، ولكنه هنا خرج عن القاعدة، وتبين برواية من صرح أنه أبو موسى الأشعري أن المراد بعبد الله بن قيس وهو أبو موسى الأشعري، ولم أر من صرح في روايته عن الأعمش أنه عبد الله بن مسعود إلا ما وقع في رواية جرير بن عبد الحميد هذه عند البخاري عن قبيصة عنه، وقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير فقال « عن عبد الله » حسب، وكذا قال أبو يعلى عن أبي خيثمة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر بن العباس وأبو عوانة من رواية إسحاق بن إسماعيل كلهم عن جرير به، وكل من ذكر البخاري أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضاً عن عبد الله غير منسوب، كذا أخرجه أبو عوانة من رواية شيخان عن الأعمش فقال عبد الله ولم ينسبه.

قوله: (تابعه أبو معاوية ويحمد بن عيسى) يعني عن الأعمش، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن عبد الله بن ثمر عنهما وقال في روايته « عن أبي موسى » وهكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن كنانة عن الأعمش، ووجدت للأعمش فيه إسناداً آخر أخرجه الحسن بن رشيق في « شيوخ مكة » له عن جعفر بن محمد السوسي عن سهل بن عثمان عن حفص بن غياث عن الأعمش عن الشعبي عن عروة بن مضر بن به وقال: غريب تفرد به سهل، قلت: ورجاله ثقات، إلا أنني لا أعرف جعفر بن محمد، ولعله دخل عليه متن حديث في إسناد حديث.

قوله: (جاء رجل) في حديث أبي موسى « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم » ووقع في رواية أبي معاوية ويحمد بن عيسى « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل » وأولى

ما فسر به هذا الميم أنه أبو موسى راوي الحديث، فعدت أبي عوانة من رواية محمد بن كنانة عن الأعمش في هذا الحديث عن شقيق « عن أبي موسى قلت يا رسول الله » فذكر الحديث، ولكن يعكر عليه ما وقع في رواية وهب بن جرير التي تقدم ذكرها من عند أبي نعيم فإن لفظه « عن عبد الله قال جاء أعرابي فقال: يا رسول الله إني أحب قوماً ولا الخلق بهم » الحديث وأبو موسى إن جاز أن يهيم نفسه فيقول أتى رجل فخير جائر أن يصف نفسه بأنه أعرابي، وقد وقع في حديث صفوان بن عسال الذي أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة من طريق حاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش قال « قلت لصفوان بن عسال: هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهوى شيئاً؟ قال: نعم، كنا مع رسول الله في مسير، فناداه أعرابي بصوت له جهوري فقال: أيا محمد، فاجابه النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ذلك فقال: هاؤم. قال: أرايت المرء يحب القوم » الحديث وأخرج أبو نعيم في « كتاب الحنين » من طريق مسروق عن عبد الله وهو ابن مسعود قال « أتى أعرابي فقال: يا رسول الله والذي بعثك بالحق إني لأحبك » فذكر الحديث فهذا الأعرابي يحتل أن يكون هو صفوان بن قدامة، فقد أخرج الطبراني وصححه أبو عوانة من حديثه قال: « قلت يا رسول الله إني أحبك، قال: المرء مع من أحب » وقد وقع هذا السؤال لغير من ذكر، فعدت أبي عوانة أيضاً وأحمد وإسحق داود وابن حبان من طريق عبد الله بن الصامت « عن أبي ذر قال: قلت يا رسول الله الرجل يحب القوم » الحديث ورجاله ثقات، فإن كان مضرباً مأمكناً أن يفسر به الميم في حديث أبي موسى، لكن المحفوظ بهذا الإسناد عن أبي ذر « الرجل يعمل العمل من الخير ويحمد الناس عليه » كذا أخرجه مسلم وغيره، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث.

قوله: (كيف تقول في رجل أحب قوماً ولم يلحق بهم) في رواية سفيان الأتية « ولما يلحق بهم » وهي أبغ فإن النبي لما أبغ من النبي بلم، فيؤخذ منه أن الحكم ثابت ولو بعد اللحاق، ووقع في حديث أنس عند مسلم « ولم يلحق بعملهم » وفي حديث أبي ذر المثار إليه قبل « ولا يستطيع أن يعمل بعملهم » وفي بعض طرق حديث صفوان بن عسال عند أبي نعيم « ولم يعمل بمثل علمهم » وهو يفسر المراد.

قوله: (المرء مع من أحب) قد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزءه سماه « كتاب الحنين مع الجاهليين » وبلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين، وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ، وفي بعضها بلفظ أنس الأتي عقب هذا.

قوله: (حدثنا عبيدان) هو عبد الله بن عثمان بن أبي جيلة بن أبي رواد، ويقال إن أبيه تفرّد برواية هذا الحديث عن شعبة، وضاق خروجه على الإسماعيلي وأبي نعيم فأخرجه من طريق البخاري عنه وأخرجه مسلم عن واحد من عبيدان، ووقع في من رواية أخرى عن شعبة أخرجه أبو نعيم في الحنين من طريق السيلع بن وهب عنه وقد روله منصور عن سالم بن أبي الجعد كما سأيت في كتاب الأحكام، وأخرجه أبو عوانة من رواية الأعمش عن سالم واستفبره.

قوله: (أن رجلاً) تقدم القول في تسميته في الباب الذي قبله.

قوله: (مضى الساعة) هكذا في أكثر الروايات عن أنس، ووقع في رواية جرير عن منصور في أوله « بينما أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم خارجين من المسجد فلقينا رجلاً عند سدة المسجد فقال: يا رسول الله متى الساعة ؟ » وفي رواية أبي المليلح الرقي عن الزهري عن أنس « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعرض له أعرابي ! أخرجه أبو نعيم، وله من طريق شريك عن أبي ثمر عن أنس « دخل رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب » ومن رواية أبي خزيمة عن حميد عن أنس « جاء رجل فقال: متى الساعة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لي الصلاة ثم صلى، ثم قال: أين السائل عن الساعة ؟ » ويجمع بينهما بأن سألوه والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فلم يجبه حيثئذ، فلما انصرف من الصلاة وخرج من المسجد رأه فذكر سؤاله، أو عاوده الأعرابي في السؤال فاجابه حيثئذ.

قوله: (ما أعددت لها) قال الكرماني: سلك مع السائل أسلوب الحكيم، وهو تلقى السائل بغير ما يطلب عما يهيمه أو هو أهم.

قوله: (أنت مع من أحببت) زاد سالم بن أبي الصفاء عن ثابت عن أنس « إنك مع من أحببت، ولك ما أحببت » أخرجه أبو نعيم، وله مثله من طريق قرة بن خالد عن الحسن عن أنس، وأخرج أيضاً من طريق أشعث عن الحسن عن أنس « المرء مع من أحب، وله ما اكتسب » ومن طريق مسروق عن عبد الله « أنت مع من أحببت، وعليك ما اكتسبت، وعلى الله ما احتسبت ».

٩٧- باب قول الرجل للرجل: اخسأ

٦١٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْدِ: حَدَّثَنَا سَلَمٌ بْنُ زَيْدٍ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَابْنِ صَدَّادٍ: «قَدْ خَبَأْتَ لَكَ خَبِيئًا، فَمَا هُوَ؟» قَالَ: الدُّخُّ، قَالَ: «اَخْسَأْ».

٦١٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِوَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ: انْطَلَقَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ اصْحَابِهِ قَبْلَ ابْنِ صَدَّادٍ، حَتَّى وَجَدَتْهُ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَاءِ فِي أَلَمٍ يَبِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَدَّادٍ يَوْمَئِذٍ الْخَطْبَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى حُزِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَظْرَةً بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّخَذْتُ أَنِي رَسُولُ اللَّهِ؟» قِيلَ لَهُ: «نَعَمْ» فَقَالَ: «اتَّخَذْتُ أَنْتَ رَسُولُ الْآخَرِينَ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ صَدَّادٍ: اتَّخَذْتُ أَنِي رَسُولُ اللَّهِ؟» قِيلَ لَهُ: «نَعَمْ» فَقَالَ: «أَتَسْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» ثُمَّ قَالَ لَابْنِ صَدَّادٍ: «نَعَمْ» فَقَالَ: «تَرَى؟» قَالَ: «بِإِسْمِ صَادِقٍ وَكَادِبٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا» قَالَ: «هُوَ الدُّخُّ» قَالَ: «اَخْسَأْ» فَلَنْ تَعْلَمُوَ قَدْرَهُ» قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْكُلُ لِي فِيهِ أَضْرِبَ عَقْفًا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ لَا تَسْلُطْ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَلْبِهِ» [رواجع: ١٣٥٤].

٦١٧٤- قَالَ سَالِمٌ: لَمَسِمْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ يَقُولُ: انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ، يُؤَمِّنُ الْخَلَّ يُقِي فِيهَا ابْنُ صَدَّادٍ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ بِجُلُوعِ الْخَلِّ، وَهُوَ يَخِيلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَدَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، وَابْنُ صَدَّادٍ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاجِهِ فِي قُبَيْطَةٍ لَهُ فِيهَا زُرْقَةٌ، أَوْ زُرْقَةٌ، فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَدَّادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَقْبِضُ بِجُلُوعِ الْخَلِّ، فَقَالَتْ لَابْنِ صَدَّادٍ: أَيُّ صَاحِبٍ، وَهُوَ اسْمُهُ، هَذَا مُحَمَّدٌ، فَتَنَاضَى ابْنُ صَدَّادٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَرَكْتُهُ بَيْنَ» [رواجع: ١١٥٥، أخرجه مسلم: ٢٩٣١].

٦١٧٥- قَالَ سَالِمٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدُّجَالَ فَقَالَ: «إِنِّي أَنْبِئُكُمْوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرْتُهُ قَوْمَهُ، فَقَدْ أَنْذَرْتُ نُوحٌ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَلْتُ لَكُمْ يَوْمَ لَوْلَا لَمْ يَقْلَهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، فَتَلَمَّحُوا أَنَّهُ الْهَوْرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِالْهَوْرِ» [رواجع: ٣٠٥٧، أخرجه مسلم: ١٦٩٩ في الفقه (٩٥)].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: خَسَأَتِ الْكَلْبُ: يَلْعَنُ. ﴿خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]: مُبْعَلِّينَ.

قوله: (باب قول الرجل للرجل اخسأ) سيأتي بيانه في آخر الباب، قال ابن بطال: اخسأ زجر للكلب وليعاد له، هذا أصل هذه الكلمة، واستعملتها العرب في كل من قال أو فعل ما لا ينبغي له مما يسخط الله.

ذكر فيه حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن صياد: قد خبأت لك خبيثا، قال: فما هو؟ قال الدخ. قال: اخسأ.

وأخرجه من رواية عبد الله بن عمر قال: انطلق عمر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، فذكر الحديث مطولا وفيه: اخسأ فلن تعلم قدرك، وقد سبق مطولا في أواخر كتاب الجنائز.

وقوله في هذه الرواية (فرحني النبي صلى الله عليه وسلم) قال الخطابي: وقع هنا بالضاد المعجمة وهو غلط والصواب بالصاد أي المهمة أي قبض عليه بثوبه يضم بعضه إلى بعض، وقال ابن بطال: من رواه بالمعجمة فمعناه دمه حتى وقع فتكسر، يقال

رض الشيء فهو رضيض ومرضوض إذا تكسر.

قوله: (قال أبو عبد الله: خسأت الكلب بعلته، خاسئين مبعلين) ثبت هذا في رواية للمستعلي وحده، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] أي خاسئين مبعلين، يقال: خسأته عني، وخسأ هو، يعني يبعدي ولا يبعدي. وقال في قوله تعالى: ﴿يَقْلَبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا﴾ [الملك: ٤١] أي مبعدا وقال الرغب: خسأ البصر انقبض عن مهاته، وخسأت الكلب فحسأ أي زجرته مسهتا به فانزجر. وقال ابن التين في قوله في حديث الباب: اخسأ: معناه اسكت صاغرا مطرودا. وثبتت الهزة في آخر اخسأ في رواية وحلفت في أخرى بلفظ: اخسأ وهو تخفيف.

٩٨- باب قول الرجل للرجل: اخسأ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ لَفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: «مَرْحَبًا يَا نَبِيَّ».

[رواجع: ٣٦٢٣].

وَقَالَتْ أُمُّ هَانِيَةَ: جِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَرْحَبًا يَا هَانِيَةَ».

[رواجع: ٣٥٧].

٦١٧٦- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ وَلَدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَرْحَبًا يَا وَلَدِي، اللَّيْلُ جَاءُوا غَيْرَ خَرَابٍ وَلَا نَكَاسٍ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا خَرَجْنَا مِنْ رِيْقَةٍ، وَتَبْنَا وَتَبْنَا مُضْرُؤًا، وَإِنَّا لَا نَعْلَمُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْخَرَامِ، فَمَرْنَا بِأَهْلِ فَصْلٍ نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَنَذْوَ بِوَسْنٍ وَزَارَعْنَا، فَقَالَ: «ارْبَعٌ وَارْبَعٌ: الْيَمِينُ الصَّلَاةُ، وَآثَرُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُوا وَتَصَنُّوا، وَاطْعُوا خُصْنَ مَا غِيْضَكُمْ. وَلَا تَشْرَبُوا فِي الشَّبَابِ وَالْحَقْنِ وَالْقِيْرِ وَالْمَرْقَةِ».

[أخرجه مسلم: ١٧، وقطعة القادي في الأثرية: ٢٩].

قوله: (باب قول الرجل للرجل: اخسأ) كذا لاكثر، وفي رواية للمستعلي: «باب قول النبي صلى الله عليه وسلم مرحبا» قال الأصمعي: معنى قوله «مرحبا» لقيت رجبا وسعة. وقال الفراء: نصب على المصدر، وفيه معنى الدعاء بالرحب والسعة، وقيل هو مفعول به أي لقيت سعة لا ضيقا.

قوله: (وقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة: مرحبا يا نبي) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في علامات النبوة من رواية مسروق عن عائشة قالت: «أقبلت فاطمة تمشي» الحديث، وفيه القدر الملق، وقد تقدم شرحه هناك. قوله: (وقالت أم هانئ جئت النبي صلى الله عليه وسلم فقال مرحبا يا هانئ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في مواضع: منها في أوائل الصلاة من رواية أبي مرة مولى عقيل عن أم هانئ. وفيه اغتيال النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك. ثم ذكر حديث ابن عباس في وفد عبد قيس وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «مرحبا بالوفد» وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وفي كتاب الأشربة مستوفى، وأخرجه هنا من طريق أبي التياح بالثناة الفوقانية المقترحة وتشديد التحانية وآخره مهمله واسمه يزيد بن حديد عن أبي جرة بالجيم والراء، ووقع في سياق منه اللفظ ليست في رواية غيره، منها قوله: «مرحبا بالوفد الذين جاءوا» ومنها قوله: «اربع واربعة، وأقيموا الصلاة وآثروا الزكاة وأعطوا خمس ما غنمتم ولا تشربوا» الحديث. وللمنى أمرهم بأربع وأنهارهم عن أربع كما في رواية غيره. ومنها جملة إعطاء الخمس من جملة الأربع، وفي سائر الروايات هي زائدة على الأربع. وقد أخرج ابن أبي عاصم في هذا الباب حديث بريدة «أن عليا لما خطب فاطمة قال له النبي صلى الله عليه وسلم: مرحبا وأهلا» وهو عند النسائي وصحة الحاكم، وأخرج فيه أيضا من حديث علي «استأذن عمار بن ياسر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: مرحبا بالطيب الطيب» وهو عند الترمذي وابن ماجه والمصنف في «الأدب المردد» وصحة ابن حبان والحاكم، وأخرج ابن أبي عاصم وابن السني فيه أحاديث أخرى غير هذه.

٩٩- باب مَا يُدْعَى النَّاسُ بِأَبَائِهِمْ

٦١٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَادُوَ يُرْفَعُ لَهُ لُؤَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَلِوْ غَزْرَةُ فَلَانٍ بْنِ فَلَانٍ». [رواجع: ٣١٨٨، أخرجه مسلم: ١٧٣٥].

٦١٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَادُوَ يُنْصَبُ لَهُ لُؤَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَلِوْ غَزْرَةُ فَلَانٍ بْنِ فَلَانٍ». [رواجع: ٣١٨٨، أخرجه مسلم: ١٧٣٥].

قوله: (باب ما يدعى الناس بأبائهم) كذا للآثر، وذكره ابن بطال بلفظ «هل يدعى الناس» زاد في أوله هل، وقد ورد في ذلك حديث لأم النرداء سألته عليه في «باب تحويل الاسم» واستغنى المصنف عنه لما لم يكن على شرطه حديث الباب وهو حديث ابن عمر في العاد يرفع له لواء لقوله فيه «غزرة فلان ابن فلان» فخصم الحديث أنه ينسب إلى أبيه في الموقف الأعظم. ووقع في رواية الكشيحي في الرواية الأولى «ينصب» بدل «يرفع» قال الكرماني: الرفع والنصب هنا بمعنى واحد، يعني لأن الغرض إظهار ذلك. وقال ابن بطال: في هذا الحديث رد لقول من زعم أنهم لا يدعون يوم القيامة إلا بأسمائهم سترًا على آبائهم. قلت: هو حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جدًّا، وأخرج ابن عسلي من حديث أسد مثله وقال: منكر. أورده في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الطبري. قال ابن بطال. والدعاء بالأباء أشد في التعريف والبلغ في التمييز. وفي الحديث جواز الحكم بظواهر الأمور. قلت: وهذا يقتضي حل الآباء على من كان ينسب إليه في الدنيا لا على ما هو في نفس الأمر وهو المعتمد وينظر كلامه من شرحه. وقال ابن أبي جرة: والقدر على عمومته في الجليل والحقير. وفيه أن لأصاحب كل ذنب من الذنوب التي يريد الله إظهارها علامة يعرف بها صاحبها، ويؤيده قوله تعالى «يعرف الجرmon بسيماهم» [الرحن: ٤١] قال: وظاهر الحديث أن لكل غزرة لواء، فعلى هذا يكون للشخص الواحد عدة ألوية بعدد غزراته. قال: والمحكمة في نصب اللواء أن العقوبة تقع غالباً بفقد الذنب، فلما كان الغندر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالشفرة، ونصب اللواء أشهر الأشياء عند العرب.

١٠٠- باب لَا يَقُلْ حَيْثُ نَفْسِي

٦١٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ حَيْثُ نَفْسِي، وَلَكِنْ يَقُلْ لَيْسَتْ نَفْسِي». [أخرجه مسلم: ٢٢٥٠].

٦١٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُوسُفَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ حَيْثُ نَفْسِي، وَلَكِنْ يَقُلْ لَيْسَتْ نَفْسِي».

تَابَعَهُ غُثَيْلٌ. [أخرجه مسلم: ٢٢٥١].

قوله: (باب لا يقل حيث نفسي) يفتح الحاء المعجمة وضم الواحدة بعدها مثناة ثم مثناة، ويقال يفتح الواحدة والضم أصوب. قال الراسب: الحديث يطلق على الباطل في الاحتقاد والكذب في القائل، والقيح في الفعل. قلت: وعلى الحرام والصفات الملعونة القولية والفعلية.

أورد حديث عائشة «لا يقلن أحدكم حيث نفسي» ولكن ليقول لقيست نفسي، «وحدث سهل بن حنيف مثله سواء. قال الخطابي تبعاً لأبي عبيد: لقيست ونحيشت بمعنى واحد. وإنما كره صلى الله عليه وسلم من ذلك اسم الحديث فاختار اللفظ السالمة من ذلك، وكان من سته تبديل الاسم القبيح بالحسن. وقال غيره. معنى لقيست غشت بنين معجمة ثم مثله، وهو يرجع أيضاً إلى معنى غيشت، وقيل معناه ساء خلقها، وقيل مالت به إلى النعمة. وقال ابن بطال: هو على معنى الأدب وليس على سبيل الإيجاب. وقد تقدم في الصلاة في الذي يقعد الشيطان على قافية رأسه فيصبح حيث النفس. وتطلق القرآن بهذه اللفظة فقال تعالى «ومثل كلمة خيثة» [إبراهيم: ٢٦]. قلت: لكن لم يرد ذلك إلا في معرض الدم، فلا ينافي ذلك ما دل عليه حديث الباب من كراهة وصف الإنسان نفسه

بذلك. وقد سبق لهذا عياض فقال: الفرق أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن صفة شخص مذموم الحال فلم يمتنع إطلاق ذلك اللفظ عليه. وقال ابن أبي جرة: النهي عن ذلك للتلذذ، والأمر بقوله «لقيست» للتلذذ أيضاً، فإن عبر بما يؤدي معناه كثر، ولكن ترك الأول. قال: ويؤخذ من الحديث استحباب مجانبية الأنفاظ القبيحة والأسماء، والعدول إلى ما لا قبح فيه، والحيث واللقس وإن كان المعنى المراد يتبادى بكل منهما لكن لفظ الحديث قبيح ويجمع أموراً زائدة على المراد، بخلاف اللقس فإنه يختص بامتلاء المعدة. قال وفيه أن المرء يطلب الحقر حتى بالغال الحسن، ويضيف الحقر إلى نفسه ولو بنسبة ما، ويدفع الشر عن نفسه مهما أمكن، ويقطع الرصلة بينه وبين أهل الشر حتى في الأنفاظ الشتركة. قال: ويلتحق بهذا أن الضعيف إذا سئل عن حاله لا يقول لست بطبيب بل يقول ضعيف، ولا يخرج نفسه من الطيبين ليفلحها بالحيثين. تبيته: أخرج أبو نعيم في «الستخرج» حديث سهل بن طريق شبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن الزهري ثم قال: أخرجه البخاري عن عبدان عن ابن المبارك عن موسى، وقال: هو موسى بن عتبة، والصحيح يونس. قلت: لم أتق عليه في الأصول المعتمدة من رواية أبي ذر إلا عن يونس وكذا في رواية النسفي.

قوله: (تأباه غثيل) يعني عن الزهري بسنده المذكور والمتن، وهذه المتابعة وصلها الطبراني من طريق تافع بن يزيد عن غثيل وسقطت من رواية أبي ذر، وثبت للنسفي والباقيين.

١٠١- باب لَا تَسْبُوا الدُّهْرَ

٦١٨١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: تَسْبُ بَنُو آدَمَ الدُّهْرَ، وَأَنَا الدُّهْرُ، يَبْدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ». [رواجع: ٤٨٢٦، أخرجه مسلم: ٢٢٤٦].

٦١٨٢- حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ أَلْوَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسْبُوا الْيُسْبَ الْكُزْمَ، وَلَا تَقُولُوا: حَيْثُ الدُّهْرُ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدُّهْرُ». [التر: ٩١٨٣، راجع: ٤٨٢٦، أخرجه مسلم: ٢٢٤٦، أخرجه: وأخرجه: أوله بنحوه].

قوله: (باب لا تسبوا الدهر) هذا اللفظ أخرجه مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فذكره، وبعده «فإن الله هو الدهر». قلت: (الليث عن يونس عن ابن شهاب) قال أبو علي الجبائي هكذا للجميع إلا لأبي علي بن السكن فقال فيه «الليث عن غثيل عن ابن شهاب» وهكذا وقع في «الزهرات للذهلي» من روايته عن أبي صالح عن الليث، ولكن لفظه «لا يسب ابن آدم الدهر» قال أبو علي الجبائي الحديث محفوظ ليرى عن ابن شهاب أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عنه. قلت الحديث عند الليث عن شيخين، وقد أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو نعيم من طريقه قال «حدثنا أبو صالح وابن بكير قالا حدثنا الليث حدثني يونس به».

قوله: (قال الله يسب بنو آدم الدهر، وأنا الدهر، يبدي الليل والنهار) هذه رواية يونس بن يزيد عن الزهري، ورواية معمر بعدها بلفظ «ولا تقولوا يا غيبة الدهر، فإن الله هو الدهر» وأوله «لا تسبوا العيب الكرم» ويأتي شرحه في الباب الذي بعده، وقد اختلف على معمر فيه شيخ الزهري فقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عنه عن أبي سلمة، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه «قال الله يؤذني ابن آدم يقول يا غيبة الدهر» الحديث أخرجه مسلم، وهكذا قال سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد أخرجه أحمد «ولفظه» يؤذني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، يبدي الأمر قلب الليل والنهار» وقد مضى في التفسير من هذا الوجه، وسيأتي في التوحيد وهكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية سفيان بن عيينة. قال ابن عبد البر الحديثان للزهري عن أبي سلمة وعن سعيد بن المسيب جميعاً صحيحان قلت قد قال أنسائي كلاهما محفوظ، لكن حديث أبي سلمة أشهرهما، قلت ولعبد الرزاق فيه عن معمر إسناد آخر أخرجه مسلم أيضاً من طريقه فقال «عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة» بلفظ «لا يسب أحدكم الدهر، فإن الله هو الدهر، ولا يقلن أحدكم للعيب الكرم» الحديث، وأخرجه أحمد من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ

قال: «إِنَّمَا الْفُلْسُ الَّذِي يَفْلَسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَقَوْلِهِ: «إِنَّمَا الصَّرْعَةُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْعُضْبِ، كَقَوْلِهِ: «لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ فُورُصُهُ بِانْتِهَاءِ الْمَلِكِ. ثُمَّ ذَكَرَ الْمَلُوكَ أَيْضًا فَقَالَ: «إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا» غَرَضُ الْبُخَارِيِّ أَنْ يَحْصُرَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَحْ أَنْ الْأَحَقَّ بِاسْمِ الْكُرَمِ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ غَيْرَهُ لَا يَسْمَى كُرَمًا، كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ «إِنَّمَا الْفُلْسُ» مِنْ ذِكْرِهِ «لَمْ يَرِدْ أَنْ مِنْ فُلْسٍ فِي الدُّنْيَا لَا يَسْمَى مُفْلَسًا، وَيَقُولُهُ «إِنَّمَا الصَّرْعَةُ» كَذَلِكَ، وَكَذَا قَوْلُهُ «لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ» لَمْ يَرِدْ أَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْمَى غَيْرُهُ مُلْكًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمَلِكُ الْحَقِيقِي وَإِنْ سَمِيَ غَيْرُهُ مُلْكًا، وَاسْتَشْهَدَ لِلذَّكَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّ الْمُلُوكَ» وَفِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ عِدَّةٌ امْتَلَأَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ﴾ (يُوسُف: ٥٠) فِي صَاحِبِ يُوسُفَ وَغَيْرِهِ، وَأَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ إِلَى أَنَّهُ يُوْخَذُ مِنْ ذَلِكَ تَرْكُ الْمِثَالَةِ الْإِغْرَاقِ فِي الْوَصْفِ إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ لَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، وَحَدَّثَ «إِنَّمَا الْفُلْسُ» بِأَنِّي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الرِّقَاقِ، وَحَدَّثَ «إِنَّمَا الصَّرْعَةُ» تَقَدُّمَ قَرِيْبًا، وَحَدَّثَ «لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ» بِأَنِّي الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي «بَابِ ابْضُخْ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ» وَوَقَعَ لِبَعْضِ الرِّوَاةِ هُنَا بَلْفُظُ «لَا مَلِكَ إِلَّا لِلَّهِ» بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَحَذْفِ الْأَلْفِ يَدُ قَوْلِهِ إِلَّا، وَالْأَوَّلُ وَهُوَ الْخَلَقُ لِلنَّبِيِّ.

قوله: (وَيَقُولُونَ الْكُرَمُ) إِنَّمَا الْكُرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ هكذا وقع في هذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سعيد، ووقع في الباب الذي قبله من رواية معمر عن الزهري عن أبي سلمة بلفظ «لَا تَسْمُوا الْعُتْبَ كُرَمًا» وهي رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم، وعنه من طريق همام عن أبي هريرة «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ لِلْعُتْبِ الْكُرَمِ، إِنَّمَا الْكُرَمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ» وله من حديث وإثل بن حجر «لَا تَقُولُوا الْكُرَمِ، وَلَكِنْ قُولُوا الْعُتْبَ وَالْحِلَّةَ» قَالَ رَوَى فِي قَوْلِهِ فِي الْبَابِ «وَيَقُولُونَ» عَاطِفَةً عَلَى شَيْءٍ حَلَفَ هُنَا وَكَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سَفْيَانَ وَمَنْ يَرْفَعُهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فَقَالَ فِي أَوَّلِهِ «يَقُولُونَ» بَيِّنْ وَأَوْ أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ وَمَنْ يَرْفَعُهُ أَبُو نَعِيمٍ وَذَكَرَهُ بَالُو كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سَفْيَانَ وَلَكِنْ قَالَ فِيهِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ» وَقَالَ مَرَّةً «يَبْلُغُ بِهِ» وَقَالَ مَرَّةً «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالََا حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بِهَذَا السَّنَدِ قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَقُولُوا كُرَمَ فَإِنَّ الْكُرَمَ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ»

وقوله (وَيَقُولُونَ الْكُرَمُ) هو مبتدأ وغيره محذوف أي يقولون الكرم شجر العنب. وقد أخرج الطبراني والبيهقي عن حديث سمرة رَفَعَهُ «إِنَّ اسْمَ الرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ فِي الْكِتَابِ الْكُرَمُ مِنْ أَجْلِ مَا كَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَلِيقَةِ، وَإِنْ كَمَّ تَدَحَّرْنَ الْخَاطِفُ مِنَ الْعُتْبِ الْكُرَمِ» الْحَدِيثُ قَالَ لَطْفًا مَا مَلِخْصُهُ: «إِنَّ الْمُرَادَ بِالْعُتْبِ تَأْكِيدَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِحُجُومِ اسْمِهَا، وَلِأَنَّ فِي تَبْقِيَةِ هَذَا الْاسْمِ مَا تَقَرَّرُوا لَمْ يَكُنُوا يَتَوَحَّمُونَ مِنْ تَكْرُمِ شَارِبِيهَا فَنَهَى عَنْ تَسْمِيَتِهَا كُرَمًا وَقَالَ: «إِنَّمَا الْكُرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ» لِمَا فِيهِ مِنْ نُورِ الْإِيمَانِ وَهَدْيِ الْإِسْلَامِ، وَحِكْمِ ابْنِ بَطَالٍ عَنْ ابْنِ الْأَثِيرِ أَنَّهُمْ سَمَوْا الْعُتْبَ كُرَمًا لِأَنَّ الْخَمْرَ الْمُتَخَذَةَ مِنْهُ تَحْتَ عَلَى السَّخَاءِ وَتَلَمَّ بِمَكْرَمِ الْأَخْلَاقِ حَتَّى قَالَ شُعَارِهِمْ «وَالْخَمْرُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَعْنَى مِنَ الْكُرَمِ» وَقَالَ آخَرُ:

شَقِقتُ مِنَ الْعَبَسِيِّ وَاشْتَقْتُ مِنْهُ كَمَا اشْتَقْتُ مِنَ الْكُرَمِ الْكُرَمُ فَلَنَكَّ نَهَى عَنْ تَسْمِيَةِ الْعُتْبِ بِالْكَرَمِ حَتَّى لَا يَسْمُوا أَصْلَ الْخَمْرِ بِاسْمِ مَا خُذَ مِنَ الْكُرَمِ، وَجَعَلَ الْمُؤْمِنَ الَّذِي يَتَّقِي شَرِبَهَا وَيُورِي الْكُرَمِ فِي تَرْكِهَا أَحَقَّ بِهَذَا الْاسْمِ انْتَهَى. وَأَمَّا قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ: سَمِيَ الْعُتْبَ كُرَمًا لِأَنَّهُ ذَلِيلٌ لِقَاطِفِهِ وَلَيْسَ فِيهِ سَلَامٌ بِعَرِّ جَانِبِهِ وَيَجْعَلُ الْأَصْلَ مِنْ مِثْلِ مَا تَحْمِلُ التَّخْلُفَةَ فَافْكَرْ، وَكُلَّ شَيْءٍ كَثُرَ قَدْرُ كُرَمِ، فَهُوَ صَاحِبٌ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ الْاِشْتِقَاقُ لَكِنْ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَنْسَبُ لِلنَّهْيِ.

وقال النووي: النهي في هذا الحديث عن تسمية العنب كُرَمًا وعن تسمية شجرها أَيْضًا لِلْكَرَامَةِ.

وحكى القرطبي عن المازري أن السبب في النهي أنه لما حرمت عليهم الخمر وكانت طبايعهم تخمهم على الكرم كره صلى الله عليه وسلم أن يسمى هذا الحرم باسم تهيج طبايعهم إليه عند ذكره فيكون ذلك كالحرك لهم، وتنقيب بأن محل النهي إنما هو تسمية العنب كُرَمًا، وليست العينة محرمة، والخمر لا تسمى عنبه بل العنب قد يسمى خَرًا باسم ما يؤول إليه.

قلت: والذي قاله المازري موجه، لأنه يحمل على إرادة حسم المائدة بترك تسمية أصل الخمر بهذا الاسم الحسن، ولذلك ورد النهي تارة عن العنب وتارة عن شجرة العنب فيكون التنبيه بطريق التحوى، لأنه إذا نهى عن تسمية ما هو حلال في الحال بالاسم الحسن لا يحصل منه بالقرعة عما ينهى عنه فلا ينهى عن تسمية ما ينهى عنه

«لَا يَقُلْ ابْنُ آدَمَ يَا خِيَةَ الدَّعْرِ، إِنِّي أَنَا الدَّعْرُ، أَرْسَلَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، فَإِذَا شَتَّ قِيَضَتَا» وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الرُّوَاةِ» عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظُ «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ» وَبِالْبَاقِي مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، لَكِنْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِي آخَرِهِ «فَإِنَّ الدَّعْرَ هُوَ اللَّهُ» قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ خَالَفَ جَمِيعَ الرِّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ، وَجَمِيعَ رِوَاةِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ الْجَمِيعَ قَالُوا «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّعْرُ» وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظُ «لَا تَسْمُوا الدَّعْرَ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِنَّمَا الدَّعْرُ، الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي فِي أَجْنَدِهَا وَأَبْلِيهَا، وَأَتَى بِمُلُوكٍ بَعْدَ مُلُوكٍ» وَسَنَدُهُ صَاحِبٌ.

قوله: (وَلَا تَقُولُوا خِيَةَ الدَّعْرِ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَلِلنَّسَفِيِّ «يَا خِيَةَ الدَّعْرِ» وَفِي غَيْرِ الْبُخَارِيِّ «وَا خِيَةَ الدَّعْرِ» الْحَقِيَّةُ بِنَتِجِ الْخَاءِ لِلْمَجْمَعَةِ وَاسْكَانَ الْخَتَانِيَّةِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً الْخِرْمَانِ، وَهِيَ بِالضَّبِّ عَلَى التَّنْبِيَةِ، كَأَنَّهُ قَدَّ الدَّعْرَ لِمَا يَصْدُرُ عَنْهُ عَمَّا يَكْرَهُهُ فَتَبِعَهُ مُتَفَجِّعًا عَلَيْهِ أَوْ مُتَوَجِّعًا مِنْهُ. وَقَالَ الدَّوَادِيُّ: هُوَ دَعَا عَلَى الدَّعْرِ بِأَخِيَّةٍ وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ قَطَطُ اللَّهِ نَوْمَهَا يَدْعُونَ عَلَى الْأَرْضِ بِالْقَطَطِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ هُنَا أَصْلُهَا ثُمَّ صَارَتْ تَقَالُ لِكُلِّ مَلْعُومٍ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمَلَاءِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بَلْفُظُ «وَادْعَرَهُ وَادْعَرَهُ» وَمَعْنَى النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الدَّعْرِ أَنَّ مَنْ اعْتَدَى أَنَّهُ الْفَاعِلُ لِلْمَكْرُوهِ فِيهِ أَخْطَأَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْفَاعِلُ، فَإِذَا سَبَّيْتُمْ مِنْ أَثَرِ ذَلِكَ بِكُمُ رَجِعَ السَّبُّ إِلَى اللَّهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْجَانِيَةِ. وَحَصَلَ مَا قِيلَ فِي تَأْوِيلِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهًا: أَحَدُهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ «أَنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّعْرُ» أَيْ الْمَلِكُ لِلْأُمُورِ. ثَانِيًا أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ صَاحِبِ الدَّعْرِ. ثَالِثًا التَّضْيِيقُ مُقْبِلَ الدَّعْرِ، وَلِلذَّكَاءِ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ «يَبْدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ» وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظُ «يَبْدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ أَجْنَدَهُ وَأَبْلِيَهُ وَأَذْهَبَ بِالْمُلُوكِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: مَنْ نَسَبَ شَيْئًا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَى الدَّعْرِ حَقِيقَةً كَفَرٌ، وَمَنْ جَرَى هَذَا الْفَلْظُ عَلَى لِسَانِهِ غَيْرَ مُعْتَدٍ لِلذَّكَاءِ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ، لَكِنَّهُ يَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ لِشَبْهِهِ بِأَهْلِ الْكُفْرِ فِي الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ غَرُّ التَّضْيِيقِ الْمَاضِي فِي تَرْفُضِهِ: مَطْرَنًا بِكَذَا، وَقَالَ عِيَّاضُ: زَعَمَ بَعْضُ مَنْ لَا تَحْقِيقَ لَهُ أَنَّ الدَّعْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَهُوَ غَلَطٌ فَإِنَّ الدَّعْرَ مَدَّةُ زَمَانِ الدُّنْيَا، وَعَرَفَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ مَدَّةُ مَفْعُولَاتِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فَعْلُهُ لَمَّا قَبِلَ الْمَوْتَ، وَقَدْ تَمَسَّكَ الْمَجْلُوعُ مِنَ الدُّعْرِ وَالْمُعْطَلُ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَاسْتَحْجَا بِهِ عَلَى مَنْ لَا رِسْوَخَ لَهُ فِي الْعِلْمِ، لِأَنَّ الدَّعْرَ عِنْدَهُمْ حَرَكَاتُ الْفَلَكِ وَأَمَدُ الْعَالَمِ وَلَا شَيْءَ عِنْدَهُمْ وَلَا صَانِعَ سِوَاهُ، وَكَفَى فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ فِي بَقِيَةِ الْحَدِيثِ «إِنَّمَا الدَّعْرُ أَقْلَبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ» فَكَيْفَ يَقْلَبُ الشَّيْءُ نَفْسَهُ؟ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ تَرْفُضِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمَرَ بْنِ أَبِي جَمْرَةَ: لَا يَنْبَغِي أَنَّ مَنْ سَبَّ الصَّنْعَةَ قَدَّ سَبَّ صَانِعَهَا، فَمَنْ سَبَّ نَفْسَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَقْدَمَ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ بِغَيْرِ مَعْنَى، وَمَنْ سَبَّ مَا يَجْرِي فِيهِمَا مِنَ الْحَوَادِثِ، وَذَلِكَ هُوَ أَغْلَبُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ الَّذِي يَطْلُقُهُ سِيَاقُ الْحَدِيثِ حَيْثُ نَهَى عَنْهُمَا التَّكْبِيرَ، تَكَاتُفَهُ قَالَ: لَا ذَنْبَ لِمَا فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الْحَوَادِثُ فَهِيَ مَا يَجْرِي بِوَسَاطَةِ الْمَاعِلِ الْمَكْلُفِ فَهَذَا بِضَافٍ شَرْعًا وَلَعْنَةً إِلَى الَّذِي جَرَى عَلَى يَدَيْهِ، وَيُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِكُونِهِ يَتَقَبَّوهُ، فَأَصْلُ الْعِبَادَةِ مِنْ أَكْسَابِهِمْ، وَهَذَا تَرْتِيبٌ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ، وَهِيَ فِي الْإِنْتِهَاءِ خَلْقُ اللَّهِ. وَمِنْهَا مَا يَجْرِي بِغَيْرِ وَسَاطَةِ فَهُوَ مُنْسَوْبٌ إِلَى قُدْرَةِ الْفَاعِلِ، وَلَيْسَ لِلَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَصْلٌ وَلَا تَأْثِيرٌ لَا لَفْظٌ وَلَا عَقْلٌ وَلَا شَرْعًا، وَهُوَ لَمْ يَنْصَحْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَيَلْتَمِزُ بِذَلِكَ مَا يَجْرِي مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَاعِلِ. ثُمَّ أَشَارَ بَانَ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الدَّعْرِ تَبِيَهُ بِالْأَعْلَى عَلَى الْأَفْئِ، وَأَنَّ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْكِ سَبِّ كُلِّ شَيْءٍ مُطْلَقًا إِلَّا مَا أَذِنَ الشَّرْعُ فِيهِ، لِأَنَّ الْعِلْمَةَ وَاحِدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى مَلْخَصًا. وَاسْتَبْتِ مِنْهُ أَيْضًا مَعْنَى الْحَقِيقَةِ فِي الْبَيْعِ كَالْمِثْلَةِ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ سَبِّ الدَّعْرِ لِمَا يُوْزَلُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَنْصَحْ وَجَعَلَهُ سَبًّا خِلَافَهُ.

١٠٢- باب قول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْكُرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ»

وَقَدْ قَالَ: «إِنَّمَا الْفُلْسُ الَّذِي يَفْلَسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». كَقَوْلِهِ: «إِنَّمَا الصَّرْعَةُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْعُضْبِ» (رَاجِع: ٦١١٤). كَقَوْلِهِ: «لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ». فُورُصَةُ بِانْتِهَاءِ الْمُلْكِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُلُوكَ أَيْضًا فَقَالَ: «إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا» (أَهْل: ٣٤).

٦١٨٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيَقُولُونَ الْكُرَمُ، إِنَّمَا الْكُرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ». (رَاجِع: ٦١٨٢، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٢٤٧).

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: إِنَّمَا الْكُرَمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ، وَقَدْ

بالاسم الحسن أخرى.

فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ لِفِدَاكَ، هَلْ أَصَابَكَ مِنْ شَيْءٍ؟
قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْمَرْءَةِ». فَأَتَى أَبُو طَلْحَةَ تَوْبَةً عَلَى وَجْهِهِ فَقَصَدَ
قَصْدَهَا، فَأَتَى تَوْبَةً عَلَيْهَا، فَفَاتَتِ الْمَرْءَةَ، فَشَدَّ لَهَا عَلَى رَاجِلَيْهَا فَرَكِبَا،
فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا يَظْهَرُ الْمَدِينَةَ أَوْ قَالَ: اشْرُفُوا عَلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ: «أَيُّونَ تَأْتِيُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ
الْمَدِينَةَ. [راجع: ٣٧١، أخرجه مسلم: ١٣٤٥، مختصراً].

قوله: (باب قول الرجل جعلني الله لفيك) أي هل يباح أو يكره؟ وقد
استوعب الأخبار الدالة على الجواز أبو بكر بن أبي عاصم في أول كتابه «آداب الحكماء»
وجزم بجواز ذلك فقال: للمرء أن يقول ذلك لسلطانه وكبيره ولذوي العلم ولحسن أحب
من إخوانه غير محذور عليه ذلك، بل يثاب عليه إذا قصد توبته واستعطافه، ولو كان
ذلك محظوراً لنهى النبي صلى الله عليه وسلم قائل ذلك ولأعلمه أن ذلك غير جائز أن
يقال لأحد غيره.

قوله: (وقال أبو بكر للنبي صلى الله عليه وسلم: فدينك يا أبانا وأمهاتنا)
هو طرف من حديث أبي سعيد رفته «أن عبداً غيره الله بين الدنيا وبين ما عنده،
فاختار ما عنده». قال أبو بكر: فدينك يا أبانا وأمهاتنا «الحديث، وقد تقدم موصولاً في
مناقب أبي بكر مع شرحه. ثم ذكر حديث أنس في إرداف صفيه، وقد تقدم شرحه في
أواخر كتاب اللباس، والمراد منه قول أبي طلحة «يا نبي الله جعلني الله فداك، هل
أصابك شيء؟» وقد ترجم أبو حنيفة هذه الترجمة وساق حديث أبي ذر «قلت للنبي
صلى الله عليه وسلم ليبيك وسعديك، جعلني الله فداك» الحديث، وكذا أخرجه
البخاري في «الأدب المفرد» في الترجمة. قال الطبراني في هذه الأحاديث دليل على جواز
قول ذلك. وأما ما رواه مبارك بن فضالة عن الحسن قال «دخل الزبير على النبي صلى
الله عليه وسلم وهو شاك فقال: كيف تحبك جعلني الله فداك؟ قال: ما تركت أمرايتك
بعد» ثم ساقه من هذا الوجه ومن وجه آخر ثم قال: لا حجة في ذلك على المنع، لأنه لا
يقاوم تلك الأحاديث في الصحة. وعلى تقدير ثبوت ذلك فلا يصح فيه صريح المنع، بل فيه
إشارة إلى أنه ترك الأولى في القول للبريء إما بالتأنيس والملاطفة وإما بالدعاء والتوجه.
فإن قيل: إنما ماغ ذلك لأن الذي دعا بذلك كان أبواه مشركين، فالجواب أن قول أبي
طلحة كان بعد أن أسلم، وكذا أبو ذر. وقول أبي بكر كان بعد أن أسلم أبواه. انتهى
ملخصاً. ويمكن أن يعترض بأنه لا يلزم من تسويغ قول ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
أن يسوغ لغيره، لأن نفسه أحر من أنس القائلين وأباؤهم ولو كانوا أسلموا، فالجواب ما
تقدم من كلام ابن أبي عاصم، فإن فيه إشارة إلى أن الأصل عدم الخصوصية. وأخرج ابن
أبي عاصم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة «فداك أبوك»
ومن حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه «فداكم أبي وأمي»
ومن حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل ذلك للانصار.

١٠٥- باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل

٦١٨٦- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّكِيرِ،
عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: وَلِلَّهِ لِرَجُلٍ مِمَّنْ غُلَامٌ لِمَسَاءَةِ الْقَاسِمِ، فَقُلْنَا: لَا تُجَيِّكُ أَبَا
الْقَاسِمِ وَلَا كَوَامَةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «سَمِ ابْنُكَ عَبْدُكَ الْخَمْسِينَ». [راجع:
٣٩١٤، أخرجه مسلم: ٢١٣٣].

قوله: (باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل) ورد بهذا اللفظ حديث أخرجه
مسلم من طريق نافع عن ابن عمر رفته «إن أحب أسمائكم إلى الله عبد الله وعبد
الرحمن» وله شاهد من حديث أبي وهب الجشمي وسبأ التتية عليه بعد باب، وآخر
عن مجاهد عند ابن أبي شيبة مثله، قال القرطبي: يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلهما
كعبد الرحيم وعبد للملك وعبد الصمد، وإنما كانت أحب إلى الله لأنها تضمنت ما هو
وصف واجب لله وما هو وصف للإنسان وواجب له وهو العبودية. ثم أضيف العبد إلى
الرب إضافة حقيقة فصدت أفراد هذه الأسماء وشرفت بهذا التركيب فحصلت لها هذه
الفضيلة. وقال غيره: الحكمة في الانصرار على الاسمين أنه لم يقع في القرآن إضافة عبد
إلى اسم من أسماء الله تعالى غيرهما، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾
[الجن: ١٩] وقال في آية أخرى ﴿وعبد الرحمن﴾ [الفرقان: ٦٣] ويؤيده قوله تعالى
﴿فَدَلِّ لِدَعْوِ اللَّهِ أَوْ دَعْوِ الرَّحْمَنِ﴾ [الإسراء: ١١٠] وقد أخرج الطبراني من حديث أبي

وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه: لما كان اشتقاق الكرم من الكرم،
والأرض الكريمة هي أحسن الأرض فلا يليق أن يبر بهذه الصفة إلا عن قلب المؤمن
الذي هو خير الأشياء لأن المؤمن خير الحيوان، وخير ما فيه قلبه، لأنه إذا صلح صلح
الجسد كله، وهو أرض نبات شجرة الإيمان. قال: ويؤخذ منه أن كل خير - باللفظ أو
المنى أو بهما أو مشتقاً أو مسمى به - إنما يضاف بالحقيقة الشرعية. لأن الإيمان
وأمله وإن أضيف إلى ما عدا ذلك فهو بطريق المجاز، وفي تشبيه الكرم بقلب المؤمن معنى
لطيف، لأن أوصاف الشيطان تجري مع الكرم كما يجري الشيطان في بني آدم يجري
الدم، فإذا غفل المؤمن عن شيطانه أوقعه في المخالفة، كما أن من غفل عن عصير كرمه
تحمز فتتجس. ويقوي التشبيه أيضاً أن الكرم يعود خلاً من ساعته بنفسه أو بالتخليل
فيعود طاهراً، كذا المؤمن يعود من ساعته بالتوبة النصوح طاهراً من خبث الذنوب
المتقدمة التي كان متنجساً بانصافه بها إما بإباحت من غيره من موعظة وغوهر وهو
كالتخليل، أو بإباحت من نفسه وهو كالتخليل. فينبغي للماقل أن يتعرض لمعالجة قلبه لتلا
بهلك وهو على الصفة المذمومة.

(هبة): الخيلة المذكورة في حديث وائل عند مسلم بفتح المهملة وحكي ضمها
وسكون الموحدة وفتحها أيضاً وهو أشهر: هي شجرة العنب، وقيل أصل الشجرة،
وقيل القصب منها. وقال في «الحكم» الجبل يفتح تحت شجر العنب، الواحدة حيلة،
وبالضم ثم السكون الكرم، وقيل الأصل من أصوله، وهو أيضاً اسم ثمر السر
والعضاء.

١٠٣- باب قول الرجل: فذاك أبي وأمي

فيه التوبيخ عن النبي ﷺ. [راجع: ٣٧٢٠].

٦١٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقْدِي أَحَدًا غَيْرَ سَعْدٍ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي». أَظَنَّهُ يَوْمَ أُخِيدَ.
[راجع: ٢٩٠٥، أخرجه مسلم: ٢٤١١].

قوله: (باب قول الرجل فذاك أبي وأمي) تقدم ضبط فداك ومناه في «باب ما
يجوز من الرجز والشعر» قريباً.

قوله: (فيه التوبيخ عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى ما وصله في مناقب
الزبير بن العوام من طريق عبد الله بن الزبير قال «جملت أنا وعمر بن أبي سلمة يوم
الأحزاب في النساء» الحديث. وفيه قول الزبير «فلما رجعت جمع في النبي صلى الله عليه
وسلم أبوه فقال فداك أبي وأمي».

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري.

قوله: (يفدي) يفتح أوله وسكون الفاء للكشميهني، ولغيره يضم أوله والفاء
الفتوحة والتشديد، وقد تقدم في مناقب سعد بن أبي وقاص بيان الجمع بين حديث الزبير
المذكور في الباب في إثبات التقدمة له وبين حديث علي هذا في نفي ذلك عن غير سعد
وكان البخاري رمز بذلك إلى هذا الجمع، وغفل من خص حديث الزبير بتخريج مسلم
مع إخراج البخاري له ورمزه إليه في هذا الباب، وقوله في آخر هذا الحديث «أظننه يوم
أحد» تقدم الجزم بذلك في رواية إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه في غزوة أحد من
كتاب المغازي ولفظه «فاني سمعته يقول: لرم سعد، فداك أبي وأمي» وتقدم هناك سبب
هذا القول لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

١٠٤- باب قول الرجل: جعلني الله فداك

وقال أبو بكر للنبي ﷺ: فدينك يا أبانا وأمهاتنا. [راجع: ٣٩٠٤].

٦١٨٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى
بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ
النَّبِيِّ ﷺ صَبِيَّةٌ، مَرَدُّهَا عَلَى رَاجِلَيْهِ، فَلَمَّا كَانُوا يَبْغِي الطَّرِيقَ عَصَرَتْ النَّافَةَ،
فَصَرَغَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْءَةُ، وَإِنَّ أَبَا طَلْحَةَ - قَالَ: أَحْسِبَ - أَصْحَمَ عَنْ بَعِيرِهِ،

زهير التقي رفعه « إذا سميت فعدوا » ومن حديث ابن مسعود رفعه « أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به » وفي إسناد كل منهما ضعف.

قوله: (عن جابر ولد لرجل منا غلام) اسم الرجل المذكور لم أتف عليه.

قوله: (فسماه القاسم) مقتضى رواية مسلم عن رفاعة بن الحيثم عن خالد بالسند المذكور هنا « فسماه عمداً » إلا أنه أورد عقب رواية عثري وهو يوزن جعفر بين مهملثة ثم موحدلة ساكنة ثم مثناة عن حصين بالسند المذكور فسماه عمداً فذكر الحديث، وفي آخره « سموا باسمي ولا تكتوا بكنتي » فلما بحث قاسماً أتمس يتكلم ثم ساق رواية خالد وقال بهذا الإسناد ولم يذكر « فلما بحث قاسماً أتمس يتكلم » وكان الاختلاف فيه على خالد، فإن الإسماعيلي أخرجه من رواية وهيب بن بقة عن خالد فقال « فسماه القاسم » وأخرجه أحمد عن هشيم عن حصين فقال « سماه القاسم » وأخرجه أيضاً من رواية معمر عن منصور كذلك، وأخرجه أبو نعيم من رواية يوسف القناسي عن مسدد عن خالد فقال « سماه باسم النبي صلى الله عليه وسلم » مكناً قاله أبو عروانة عن حصين أخرجه أبو نعيم في « المستخرج على مسلم » وهذا يقتضي ترجيح رواية رفاعة بن الحيثم، وأخرجه أحمد عن زياد البكائي عن منصور كما قال رفاعة، وقد وقع الاختلاف فيه على شعبة أيضاً في « باب قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خِصْمًا لِلرُّسُولِ ﴾ » يعني تسم ذلك من كتاب فرض الخمس فأخرجه البخاري هناك عن أبي الوليد عن شعبة عن سليمان وهو الأعمش ومنصور وثلاثة قالوا سمعنا سائلاً أي ابن أبي الجعد عن جابر قال « ولد لرجل منا غلام فأراد أن يسميه عمداً » قال وقال عمرو يعني ابن مزروق عن شعبة عن قتادة بسنده « أراد أن يسميه القاسم » وأورده من رواية سفیان الثوري عن الأعمش فقال « أراد أن يسميه القاسم » وأخرجه مسلم من رواية جرير عن منصور فقال فيه « ولد لرجل منا غلام فسماه عمداً فقال له قومه: لا ندعك تسميه باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطلقوا إليه أباه حامله على ظهوره فقال: يا رسول الله ولد لي غلام فسميته عمداً » فذكر الحديث، وقد بين شعبة أن في رواية البخاري في فرض الخمس، وقد تقدم أنه يقتضي أن يكون من مسند الأنصاري من رواية جابر عنه، وسائر الروايات عن سالم بن أبي الجعد يقتضي أنه من مسند جابر، وفيه أورد أصحاب المسانيد والأطراف، وقدمت في فرض الخمس أن رواية من قال أراد أن يسميه القاسم لرجع، وفكرت وجه رجحانه. ويؤيد أنه لم يختلف على محمد بن المنكدر عن جابر في ذلك كما أخرجه للمؤلف في آخر الباب الذي يليه.

قوله: (لا تكتيك أبا القاسم ولا كرامة) في الرواية التي في الباب بعده من هذا الوجه « ولا تنمك عينا » هو من الإمام أي لا تنمك عليك بذلك فتر به عينك، ويؤخذ منه مشروعية تكتية المرأة من يولد له ولا يختص بأول أولاده.

قوله: (فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم) كذا للاكثر بضم المعزة على البناء للمجهول، ول بعضهم بالبناء للفاعل، ويؤيد ما في الباب الذي بعده بلفظ « فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ».

قوله: (فقال سم ابنك عبد الرحمن) في مطابقة الترجمة لحديث جابر عسر، وأقرب ما قيل أنهم لما أنكروا عليه التكتية بكنتي النبي صلى الله عليه وسلم اقتضى مشروعية الكنية، وأنه لما أمره أن يسميه عبد الرحمن اختار له اسماً يطيب خاطره به إذا غير الاسم فأتى بحال أنه لا يشير عليه إلا باسم حسن، وتوجيه كونه أحسن تقدم في أول الباب، قال بعض شراح « المشارق » لله الأسماء الحسنى، وفيها أصول وفروع أي من حيث الاشتقاق قال: وللأصول أصول أي من حيث المعنى، فأصول الأصول اسمان الله والرحمن، لأن كلا منهما مشتمل على الأسماء كلها، قال الله تعالى ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [الإسراء: ١١٠] ولذلك لم يتسم بهما أحد. وما ورد من رحن اليمامة غير وارد لأنه مضاف، وقول شاعرهم:

« وأنت غيث البورى لا زلت رحمانا »

تغنى في الكفر، وليس يولد، لأن الكلام في أنه لم يتسم به أحد، ولا يرد إطلاق من أطلقه وصفاً لأنه لا يستلزم التسمية بذلك، وقد لقب غير واحد للملك الرحيم ولم يقع مثل ذلك في الرحمن، وإذا قرر ذلك كانت إضافة العبودية إلى كل منهما حقيقة محضة، فظهر وجه الأحقية والله أعلم.

١٠٦ - باب قول النبي ﷺ: «سَمُوا

باسمي ولا تكتوا بكنتي»

قَالَ أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [رواج: ٢١٢٠].

٦١٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «وَلَدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَاهُ الْقَاسِمَ، فَقَالُوا: لَا تَكْتِيهِ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُوا بِكُنْيَتِي». [رواج: ٣١١٤، أخرجه مسلم: ٢١٣٣، مطرولاً].

٦١٨٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُوا بِكُنْيَتِي». [رواج: ١١٠، أخرجه مسلم: ٣، بطه لم ترد في هذه الطريق، وأخرجه: ٢١٣٤، بطه].

٦١٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْأَعْكَبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَلَدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَاهُ الْقَاسِمَ، فَقَالُوا: لَا تَكْتِيكَ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَلَا تَقِيْمُكَ عَيْنًا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «اسْمُ ابْنِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ». [رواج: ٣١١٤، أخرجه مسلم: ٢١٣٣].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سمو باسمي ولا تكتوا) بفتح الكاف وتشديد النون وهو على حذف إحدى التائين أو بسكون الكاف وضم النون، وفي رواية الكشيبي « ولا تكتوا » بسكون الكاف وفتح المثناة بعدها نون.

قوله: (بكنتي) في رواية الأصلي « بكنوتي » بالواو بدل التحتانية وهي بمعناها كونه وكنته بمعنى، قال عياض روه كلهم في عدة مواضع بالياء، وقد تقدم معنى الكنية والتعريف بها في أوائل المنائب « باب كنية النبي صلى الله عليه وسلم ».

قوله: (فيه أنس) يشير إلى ما تقدم موصولاً في البيوع ثم في صفة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق حيد عن أنس بهذا، وفيه قصة سيأتي التتبع عليها ولفظه « سموا باسمي ولا تكتوا بكنتي ».

ثم ذكر فيه حديث جابر في ذلك ثم حديث أبي هريرة ثم حديث جابر من وجه آخر،

فاما حديث أبي هريرة فاقصر فيه على المتن ولفظه كحديث أنس المذكور،

وأما حديث جابر ففي الرواية الأولى من طريق سالم وهو ابن أبي الجعد عنه « ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم فقالوا لا تكتيك حتى نسأل النبي صلى الله عليه وسلم » وفي الرواية الثانية من طريق محمد بن المنكدر عنه « قلنا لا تكتيك بأبي القاسم ولا تنمك عينا » فيجمع بين هذا الاختلاف إما بأن بعضهم قال هذا وبعضهم قال هذا، وإما أنهم نموا أولاً مطلقاً ثم استذكروا فقالوا حتى نسأل. وفي الرواية الأولى أيضاً « فقال سموا باسمي ولا تكتوا بكنتي » وفي الرواية الثانية « فقال سم ابنك عبد الرحمن » ويجمع بينهما بأن أحد الرويين ذكر ما لم يذكر الآخر.

وقوله (لا تكتيك) بفتح أوله مع التخفيف ويضمه مع التشديد، (وتنمك) بضم أوله. قال النووي: اختلف في التكتي بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب: الأول المنع مطلقاً سواء كان اسمه عمداً أم لا، ثبت ذلك عن الشافعي. والثاني الجواز مطلقاً، ويختص النبي بحاله صلى الله عليه وسلم. والثالث لا يجوز لمن اسمه محمد يجوز لفهره. قال النووي: يشبه أن يكون هذا هو الأصح، لأن الناس لم يزالوا يفعلونه في جميع الأعمار من غير إنكار. قال النووي: هذا يخالف لظاهر الحديث، وأما إطباق الناس عليه فيه فتوى للمذهب الثاني، وكان مستلهم ما وقع في حديث أنس المشار إليه قبل « أنه صلى الله عليه وسلم كان في السوق، فسمع رجلاً يقول: يا أبا القاسم، فالتفت إليه فقال: لم أمك، فقال: سموا باسمي ولا تكتوا بكنتي » قال فقهوا من النهي الاختصاص بحياته للبيب المذكور، وقد زال بعده صلى الله عليه وسلم. انتهى ملخصاً. وهذا السبب ثابت في الصحيح، فما خرج صاحب القول المذكور عن الظاهر إلا لبديل. وما نبيه عليه أن

النوري أورد المذهب الثالث مقولاً قال: يجوز أن اسمه محمد دون غيره، وهذا لا يعرف به قائل، وإنما هو سبق قلم، وقد حكى المذهب الثلاثة في «الأذكار» على الصواب، وكلها في الرافعي. وما تعقبه السيكي عليه أنه رجح منع التكنية بأبي القاسم مطلقاً، ولا ذكر الرافعي في خبطة المنهاج كناه قائل المخرج للإمام أبي القاسم الرافعي، وكان يمكنه أن يقول للإمام الرافعي فقط أو يسميه باسمه لا يكتبه بالكنية التي يعتقد للمصنف منها. وأجيب باحتمال أن يكون أشار بذلك إلى اختيار الرافعي الجواز، أو إلى أنه مشتهر بذلك، ومن شهر بشيء لم يتمتع تعريفه به، ولو كان بغير هذا القصد فإنه لا يسوغ والله أعلم. وبالمذهب الأول قال الظاهرية، ويالغ بعضهم فقال: لا يجوز لأحد أن يسمي ابنه القاسم لتلا يكتي أبي القاسم. وحكى الطبري مذهبا رابعا وهو المنع من التسمية بمحمد مطلقاً، وكلنا التكنية بأبي القاسم مطلقاً، ثم ساق من طريق سالم بن أبي الجعد «كتب عمر لا تسما أحدنا باسم نبي» واحتج لصاحب هذا القول بما أخرجه من طريق الحكم بن عتيبة عن ثابت عن أنس رفته «يسمونهم محمداً ثم يملئونهم» وهو حديث أخرجه الزبارة وأبو يعلى أيضاً وسنده لين، قال عياض: والثبني أن عمر إنما فعل ذلك إعظاماً لاسم النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يتبهك. وقد كان سمع رجلاً يقول لحمد بن زيد بن الخطاب: يا محمد فعل الله بك وفعل، فدعاه وقال: لا أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسب بك فغير اسمه. قلت: أخرجه أحد الطبراني من طريق عبد الرحمن بن ابن أبي ليلى «نظر عمر على ابن عبد الحميد وكان اسمه محمداً ورجل يقول له: فعل الله بك يا محمد، فأرسل إلى ابن زيد بن الخطاب فقال: لا أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسب بك، فسماه عبد الرحمن. وأرسل إلى بني طلحة وهم سبعة ليغير أسمائهم فقال له محمد وهو كبيرهم: والله لقد سماني النبي صلى الله عليه وسلم محمداً، فقال: قوموا فلا سيل إليكم» فهذا يدل على رجوعه عن ذلك. وحكى غيره مذهباً خامساً وهو المنع مطلقاً في حياته والتفصيل بعده بين من اسمه محمد وأحد فينتحع ولا فيجوز وقد ورد ما يؤيد المذهب الثالث الذي ارتضاه الرافعي ووجهه النوري، وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من طريق أبي الزبير عن جابر رفته «من تسمى باسمي فلا يكتي يكتني، ومن اكتنى يكتني فلا تسمى باسمي» لفظ أبي داود وأحمد من طريق هشام الدستوائي عن أبي الزبير، ولفظ الترمذي وابن حبان من طريق حسين بن واقد عن أبي الزبير «إذا سميتم بي فلا تكتوبوا بي» فلا تسماوا بي» قال أبو داود ورواه النوري عن ابن جريج مثل رواية هشام، ورواه مقل عن أبي الزبير مثل رواية ابن سيرين عن أبي هريرة، قال ورواه محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي الزبير. قلت: ووصله البخاري في «الأدب المفرد» وأبو يعلى ولفظه «لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي» والتزماني من طريق الليث عنه ولفظه «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين اسمه وكنيته وقال: لا أبو القاسم، الله يعطي وأنا أقسم» قال أبو داود: واختلف على عبد الرحمن بن أبي عمرة وعلى أبي زرعة بن عمرو وموسى بن يسار عن أبي هريرة على الوجهين قلت: وحديث ابن أبي عمرة أخرجه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه عن عمه رفته «لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي» وأخرج الطبراني من حديث محمد بن فضالة قال «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم للمدينة وأنا ابن أسبوعين، فأني بي إليه فمسح على رأسي وقال: سمو باسمي ولا تكتوه بكنيتي» واحتج برواية أبي زرعة عند أبي يعلى بلفظ «من تسمى باسمي فلا يكتني يكتني» واحتج للمذهب الثاني بما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث علي قال: «قلت يا رسول الله إن ولد لي من بعدك ولد أسميه باسمك وأكتبه بكنيتك؟ قال نعم» وفي بعض طرقه «فسماني محمداً وكناني أبا القاسم» وكان رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لملي بن أبي طالب، وروينا هذه الرخصة في «الملي الجزيري» وأخرجها ابن عساکر في الترجمة التبرية من طريقه وسنده قوي، قال الطبري: في إنباه ذلك لملي ثم تكتبه علي ولده أبا القاسم إشارة إلى أن النهي عن ذلك كان على الكراهة لا على التحريم، قال ويؤيد ذلك أنه لو كان على التحريم أنكره الصحابة ولما مكثوا أن يكتي ولده أبا القاسم أصلاً، فدل على أنهم إنما فهموا من النهي التزنية. وتعقب بأنه لم ينحصر الأمر فيما قال، فلعلهم علموا الرخصة له دون غيره كما في بعض طرقه، أو فهموا تخصيص النهي بزمانه صلى الله عليه وسلم، وهذا أقوى لأن بعض الصحابة سمي ابنه محمداً وكناه أبا القاسم وهو طلحة بن عبيد الله وقد جزم الطبراني أن البخاري هو الذي كناه وأخرج ذلك من طريق عيسى بن طلحة عن ظئر محمد بن طلحة وكذا يقال لكتبة كل من المحدثين أن أبي بكر وابن سعد وابن جعفر بن أبي طالب وابن عبد الرحمن بن عوف وابن حاطب بن أبي بلتعة وابن الأشعث بن قيس أبو القاسم وأن أباهم كنوه بذلك، قال عياض: وبه قال جمهور السلف والخلف وفقهاء

الأصمصار، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث عائشة «أن امرأة قالت: يا رسول الله إنني سميت ابني محمداً وكنيته أبا القاسم فذكر لي أنك تكره ذلك، قال: ما الذي أحل اسمي وحرمت كنيتي» فقد ذكر الطبراني في «الأوسط» أن محمداً بن عمران الحججي تفرد به عن صفية بنت شيبة عنها، وعمد المذكور مجهول، وعلى تقدير أن يكون مغفوطاً فلا دلالة فيه على الجواز مطلقاً، لاحتمال أن يكون قبل النهي. وفي الجملة أعمد المذهب المفضل الحكيم أخيراً مع غرابته. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بعد أن أشار إلى ترجيح للمذهب الثالث من حيث الجواز: لكن الأولى الأخذ بالمذهب الأول فإنه أبرأ للغة وأعظم للحرمة، والله أعلم.

١٠٧ - باب اسم الحزن

٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ». قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: وَأَنْتَ سَهْلٌ. قَالَ: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّيْتُهِ ابْنِي، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زِلْتَ الْخُزُونَةَ فِينَا بَعْدَ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمَخْمُودٌ - هُوَ ابْنُ غِيْلَانَ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهَذَا. [نظر: ٦١٩٣].

قوله: (باب اسم الحزن) ينتج المهمة وسكون الزاي: ما غلظ من الأرض، وهو ضد السهل، واستعمل في الحلق يقال: في فلان حزونة أي في خلقه غلظة وقساوة.

قوله: (عن ابن المسيب) هو سعيد، وسماه أحمد في روايته عن عبد الرزاق، وكذا محمود بن غيلان وأحمد بن صالح وغيرهما.

قوله: (عن أبيه أن أباه جاء) كذا رواه إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق، وتابعه أحمد عن عبد الرزاق في روايته «عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجده» وكذا أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق، وأورده المصنف عن عتبة بن محمود بن غيلان وعلي بن عبد الله كلاهما عن عبد الرزاق فقالا في روايتهما «عن أبيه عن جده» وكذا أورده أبو داود عن أحمد بن صالح والإسماعيلي من طريق إسحاق بن الضيف كلاهما عن عبد الرزاق وفيه «عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له» وهذا الاختلاف على عبد الرزاق ونحبه يكون الحديث إما من مسند المسيب بن حزن على الرواية الأولى، وإما من مسند حزن بن أبي وهب والده على الرواية الثانية، وقد أعرض الحميدي تبعاً لأبي مسعود عن الرواية الثانية وأورد الحديث في مسند المسيب، وأما الكلبياني فيجزم بأن الحديث من مسند حزن، وهذا الذي ينبغي أن يعتمد، لأن الزيادة من الثقة مقبولة، ولأسماء وفيهم ابن المديني.

قوله: (قال أنت سهل) في رواية الإسماعيلي من طريق محمود بن غيلان، ومن طريق إسحاق بن الضيف جميعاً قال «بل اسمك سهل».

قوله: (لا أغير اسماً) في رواية أحمد بن صالح «قال: لا، السهل يوطأ ويمتنع» ويجمع بأنه قال كلاً من الكلامين فقل بعض الرواة ما لم يقله الآخر.

قوله: (فما زالت الحزونة فينا بعد) في رواية أحمد بن صالح «فظننت أنه سميتمنا بعده حزونة».

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله ومحمود هو ابن غيلان) كذا ثبت للأكثر، وسقط محمود من رواية الأسعيلي عن أبي أحمد الجرجاني، وقد أخرجه الإسماعيلي عن الميثم بن خلف عن محمود بن غيلان كما قال البخاري ولفظه كما قدمته، وأخرجه أبو نعيم عن أبي أحمد وهو القطراني عن الميثم فقال في السند «عن أبيه أن أباه جاء» والمتعمد ما قال الإسماعيلي. قال ابن بطال: فيه أن الأمر بتحسين الأسماء وبتغيير الاسم إلى أحسن منه ليس على الوجوب، وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه. وقال ابن التين: معنى قول ابن المسيب «فما زالت فينا الحزونة» يريد اتساع التسهيل فيما يرادونه. وقال الداودي: يريد الصعوبة في أخلاقهم، إلا أن سعيداً أفضى به ذلك إلى الغضب في الله. وقال غيره: يشير إلى الشدة التي بقيت في أخلاقهم. فقد ذكر أهل النسب أن في ولده سوء خلق معروف فيهم لا يكاد يعلم منهم.

(تصية): قال الكرستاني هنا: قالوا لم يرو عن المسيب بن حزن - وهو وأبوه

صحابيان - إلا ابنه سعيد بن المسيب، وهذا خلاف المشهور من شرط البخاري أنه لم يرو عن واحد ليس له إلا راء واحد. قلت: وهذا المشهور راجع إلى غريبته، وذلك أنه لم يذمه إلا الحاكم ومن تلقى كلامه، ولما المحققون فلم يتراخوا ذلك، وحبسهم أن ذلك لم يتقبل عن البخاري مرسياً، وقد وجد عمله على خلافه في عدة مواضع: منها « هذا فلان يفتد به » وقد قررت ذلك في « التكتك على علوم الحديث » وعلى تقدير تسليم الشرط المذكور، فالجواب عن هذا الموضع أن الشرط المذكور إنما هو في غير الصحابة، ولما الصحابة فكلهم عدول فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبتت صحبته بجهول، وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح، ويحتاج من ادعى الشرط في بقية المواضع إلى الأجرية.

١٠٨- باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه

٦١٩١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَثَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: أَتَى بِالْمُنْذِرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَلَدَ، فَوَضَعَهُ عَلَى فُلَيْحِهِ، وَأَبُو أُسَيْدٍ جَالِسٌ، فَلَمَّا النَّبِيُّ ﷺ بَنِيَهُ بَنَى فُلَيْحَهُ، فَأَمَرَ أَبُو أُسَيْدٍ بِأَبِيهِ، فَأَخْبَلَ مِنْ فُلَيْحِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَفَاقَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبْنِ الصَّبِيَّ؟». فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَا اسْمُهُ؟». قَالَ: فُلَانٌ، قَالَ: «وَلَكِنْ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ». فَاسْمُهُ يَوْمَئِذٍ الْمُنْذِرُ. [إخرجه مسلم: ٢١٤٩].

٦١٩٢- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بَوَّةً، فَقِيلَ: تَزَكِّيْ نَفْسَهَا، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ. [إخرجه مسلم: ٢١٤١].

٦١٩٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدِ الْحَمِيدُ بْنُ جَبْرِ بْنُ شَيْبَةَ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَحَدَّثَنِي: أَنَّ جَدَّهُ حَزَنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟». قَالَ: اسْمِي حَزَنٌ، قَالَ: «هَلْ أَنْتَ سَهْلٌ؟». قَالَ: مَا أَنَا بِمُحَرِّرٍ اسْمًا سَمَائِيهِ أَبِي، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زِلْتُ فِيهَا الْحَزُونَةَ بَعْدُ. [راجع: ٦١٩٠].

قوله: (باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه) هذه الترجمة مترجمة عما أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عروة « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمع الاسم القبيح حوله إلى ما هو أحسن منه » وقد وصله الترمذي من وجه آخر عن هشام يذكر عائشة فيه، وفيه ثلاثة أحاديث: الأول حديث سهل بن سعد.

قوله: (أني بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين ولد) أبو أسيد بالصغير صحابي مشهور، وله أحاديث في الصحيح، وتقدم ذكر ولده هذا في صلاة الجمعة في المغازي، وتقدم روايته عن أبيه في كتاب الطلاق، وكان الصحابة إذا ولد لأحدهم الولد أتى به النبي صلى الله عليه وسلم ليحكه ويباركه عليه، وقد تكرر ذلك في الأحاديث.

قوله: (وضعه على فليحه) يعني إكراماً له.

قوله: (فلهي النبي صلى الله عليه وسلم بشيء بين يديه) أي اشتغل، وكل ما شغلك عن شيء فقد أهلك عن غيره. قال ابن التين: روي في بوزن علم وهي اللفة المشهورة، وبالفتح لغة طي.

قوله: (فاستفاد النبي صلى الله عليه وسلم) أي اقتبس ما كان مشتغلاً به فأنافق من ذلك فلم ير الصبي فقال عنه، يقال أنافق من نومه ومن مرضه واستفاد بمعنى.

قوله: (قلبان) يفتح القاف وتشديد اللام بعدها موحدة ساكنة أي صرفناه إلى منزله، وذكر ابن التين أنه وقع في روايته أقلبناه بزيادة همزة أوله، وقال والصواب حذفها وإثباتها غيره لغة.

قوله: (ما اسمه؟ قال فلان) لم اتف على تعيينه، فكأنه كان سماء اسماً ليس مستحسنًا فسكت عن تعيينه. أو سماء فتبين بعض الرواة.

قوله: (ولكن اسمه المنذر) أي ليس هذا الاسم الذي سمي به الذي يليق به بل هو المنذر، قال الداودي: سماء للمنذر تؤولاً أن يكون له علم ينذر به. قلت: وتقدم في

قوله: (أن زينب كان اسمها بوة) يفتح الموحدة وتشديد الراء، كذا في رواية محمد بن جعفر وهو غثتر عن شعبة، ووافقه جماعة. وقال عمرو بن مرزوق عن شعبة بهذا السند عن أبي هريرة « كان اسم ميمونة برة » أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » عنه، والأول أكبر، وزينب بنت جحش أوبنت أبي سلمة، والأولى زوج النبي صلى الله عليه وسلم والثانية ربيته، وكل منهما كان اسمها أولاً برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم، كذا قال ابن عبد البر، وقصة زينب بنت جحش أخرجهما مسلم وأبو داود في أثناء حديث عن زينب بنت أم سلمة قال « سميت برة قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تزكوا أنفسكم فإن الله أعلم بأهل البر منكم. قالوا: ما نسماها؟ قال: سموها زينب » وفي بعض روايات مسلم « وكان اسم زينب بنت جحش برة » وقد أخرج الدارقطني في « الإلتفات » بسند فيه ضعف « أن زينب بنت جحش قالت: يا رسول الله اسمي برة فلو غيرته، فإن البرة صغيرة، فقال لا كان مسلماً لسميته باسم من اسمائها، ولكن هو جحش فاجلس أكبر من البرة » وقد وقع مثل ذلك لجويرة بنت الحارث المأمونية، فأخرج مسلم وأبو داود والمصنف في « الأدب المفرد » عن ابن عباس قال: « كان اسم جويرة بنت الحارث برة، فنزل النبي صلى الله عليه وسلم اسمها فسماعها جويرة، كره أن يقول خرج من عند برة ».

قوله: (قليل تزكي نفسها) أي لأن لفظه « برة » مشتقة من البر، وكذلك وقع في قصة جويرة « كره أن يقال خرج من عند برة » وقال في قصة زينب « الله أعلم بأهل البر منكم ». الحديث الثالث:

قوله: (هشام) هو ابن يوسف، وعبد الحميد بن جبير بن شيبة أي ابن عثمان الحمصي.

قوله: (فحدثني أن جده حزناً) هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد، ولما حدث به الزهري وصله عن أبيه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصلاً من وجه آخر تبين صحة خرج المرسل، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والإرسال لا يقدح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل، كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد، قال الطبري لا تبني التسمية باسم قبيل المعنى، ولا باسم يقضي التزكية له، ولا باسم معناه السب. قلت: الثالث أخص من الأول، قال: ولو كانت الأسماء إنما هي أصنام للأشخاص لا يقصد بها حقيقة الصفة، لكن وجه الكراهة أن يسمع سامع بالاسم فيظن أنه صفة للمسمى، فلذلك كان صلى الله عليه وسلم يحول الاسم إلى ما إذا دعي به صاحبه كان صدقاً، قال: وقد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة أسماء، وليس ما غير من ذلك على وجه المنع من التسمي به بل على وجه الاختيار، قال: ومن ثم أجاب المسلمون أن يسمي الرجل القبيح بحسن والفاسد بالصالح، ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم يلزم حزناً لما امتنع من تحويل اسمه إلى سهل بذلك، ولو كان ذلك لازماً لما أقره على قوله « لا أغير اسماً سمائيه أبي » انتهى ملخصاً. وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رحمه « إنكم تدعون يوم القيامة بأسملائكم وأسماء آبائكم، فأحسنوا أسمائكم » ورواه ثقات، إلا أن في سنده انقطاعاً بين عبد الله بن أبي زكريا رواه عن أبي الدرداء وأبي الدرداء فإنه لم يذكره، قال أبو داود: وقد غير النبي صلى الله عليه وسلم الماص وعتلة بفتح المهملة والمثناة بعدها لام وشيطان وغراب وحياب بضم المهملة وتخفيف الموحدة وشهاب وحرب وغير ذلك قلت: والماسي الذي ذكره هو مطيع بن الأسود المدودي والد عبد الله بن مطيع، ووقع مثله لعبد الله بن الحارث بن جزء وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه البزار والطبراني من حديث عبد الله بن الحارث بسند حسن والأخبار في مثل ذلك كثيرة، وعتلة هو عتة بن عبد السلم، وشيطان هو عبد الله، وغراب هو مسلم أبو رابطة، وحياب هو عبد الله بن عبد الله بن أبي، وشهاب هو هشام بن عمر الأنصاري، وحرب هو الحسن بن علي سماء علي أولاً حرباً، وأسمايعها مينة في كتابي في الصحابة.

١٠٩- باب من سمي بأسماء الأنبياء

وَقَالَ أَنَسٌ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِبْرَاهِيمَ، يَتَنَبَّأُ. [راجع: ١٣٠٣].

قوله: (حدثنا ابن غنم) هو محمد بن عبد الله بن غنم نسب لجده، ومحمد بن بشر هو العبدني، وإسماعيل هو ابن خالد، والإستاد كله كوفون.

قوله: (قلت لابن أبي أوفى) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي.

قوله: (رأيت إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم، قال مات صغيراً) تضمن كلامه جواب السؤال بالإشارة إليه وصرح بالزيادة عليه كأنه قال: نعم رأته لكن مات صغيراً. ثم ذكر السبب في ذلك. وقد رواه إبراهيم بن حيد عن إسماعيل عن أبي خالد بلفظ «قال نعم كان أشبه الناس به، مات وهو صغير» أخرجه ابن منده والإسماعيلي من طريق جوير عن إسماعيل «سألت ابن أبي أوفى عن إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم مثل أي شيء كان حين مات؟ قال: كان صغيراً».

قوله: (ولو قضى أن يكون بعد محمد بن عبد الله بن علي بن أبيه) إبراهيم (ولكن لا نبي بعده) مكلفاً جزم به عبد الله بن أبي أوفى. ومثل هذا لا يقال بالراي، وقد توارد عليه جماعة: فأنخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال «لا مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه وقال: إن له مرضعاً في الجنة، لو عاش لكان صديقاً نبياً، ولأعقت أحواله القطب» وروى أحمد وابن منده من طريق السدي «سألت أنساً كم بلغ إبراهيم؟ قال كان قد ملأ المهد، ولو بقي لكان نبياً، ولكن لم يكن ليقي، لأن نبيكم أخسر الأنبياء» ولفظ أحمد «لو عاش إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم لكان صديقاً نبياً» ولم يذكر القصة فهذه عدة أحاديث صحيحة عن هؤلاء الصحابة أنهم أطلقوا ذلك، فلا أدري ما الذي حل النووي في ترجمة إبراهيم المذكور من كتاب تهذيب الأسماء واللغات على استتار ذلك ومبالغة حيث قال: هو باطل، وجساسة في الكلام على المغيبات، ومجازفة وهجوم على عظيم من الزلل. ويحتمل أن يكون استحضار ذلك عن الصحابة المذكورين، فرواه عن غيرهم عن تأخر فقال ذلك، وقد استكرر قبله ابن عبد البر في «الاستيعاب» الحديث المذكور فقال: هذا لا أدري ما هو، وقد ولد نوح من ليس بنبي، وكذا ولد غير النبي نبياً فكذلك يجوز عكسه، حتى نسب إسماعيل إلى المجازفة والخرص في الأمور المغيبة بغير علم إلى غير ذلك، مع أن الذي نقل عن الصحابة المذكورين إنما أتوا فيه بقضية شرعية.

الحديث الثالث حديث الجراء «لا مات إبراهيم قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن له مرضعاً في الجنة» قال الخطابي: هو بضم الميم على أنه اسم فاعل من أرضع أي من يتم إرضاعه، ويفتحها أي أن له رضاعاً في الجنة. وقال ابن التين في الصحاح: امرأة مرضع أي لها ولد ترضعه، فهي مرضعة بضم أوله، فإن وصفها بإرضاعه قلت مرضعة يعني بفتح الميم، قال: والممنى هنا يصح، ولكن لم يبروه أحد بفتح الميم. قلت: وقع في رواية الإسماعيلي «أن له مرضعاً ترضعه في الجنة» والممنى تكمل إرضاعه، لأنه لا مات كان ابن ستة عشرة شهراً أو ثمانية عشر شهراً على اختلاف الروايين، وقيل إنما عاش سبعين يوماً.

الحديث الرابع حديث جابر «سما باسمي» ذكره مختصراً عن آدم عن شعبة عن حصين، وقد تقدم شرحه قريباً، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن شعبة عن حصين بتمامه،

الحديث الخامس:

قوله: (ورواه أنس) تقدم التنبيه عليه قريباً في «باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سما باسمي». الحديث السادس والسابع والثامن حديث أبي هريرة «سما باسمي ولا تكثروا بكثني» ووقع في رواية المشطلي والسرخسي هنا «بكثوتي» وقد تقدم توجيهه قريباً.

قوله: (ومن رأني في المنام. الحديث) هو حديث آخر جمعهما الراوي بهذا الإسناد وسيأتي شرحه في كتاب التبيين.

قوله: (ومن كذب علي متعمداً. الحديث) هو حديث آخر تقدم شرحه في كتاب العلم. الحديث التاسع عن أبي موسى هو الأشعري قال: «ولد لي غلام».

قوله: (وكان أكبر ولد أبي موسى) هذا بشر بأن أبا موسى كني قبل أن يولد له، وإلا فلا كان الأمر على غير ذلك لكني بانه إبراهيم المذكور، ولم يتقل أنه كان يكنى أبا إبراهيم. الحديث العاشر حديث المغيرة «انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم» كذا أورده مختصراً، وقد تقدم في الكسوف بهذا الإسناد مطولاً من وجه آخر عن زياد بن علاقة مطولاً أيضاً وتقدم شرحه هناك. الحديث الحادي عشر:

قوله: (رواه أبو بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى ما أخرجه موصولاً في الكسوف ومعلقاً، لكن لم أر في شيء من طرق حديث أبي بكرة التصريح بأن

٦١٩٤- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: قُلْتُ لَابْنِ أَبِي أَوْفَى: رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَاتَ صَغِيرًا، وَكَوْنُ قُضِيَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيٌّ غُلِيَ عَنْهُ، وَلَكِنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ.

٦١٩٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: لَمَّا مَاتَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَمْ تُرَضِعْهُ فِي الْحَيَّةِ». [راجع: ١٣٨٢].

٦١٩٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْفَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْثُرُوا بِكَثْنِي، فَإِنَّمَا أَنَا قَائِمٌ أَقِيمُ بَيْنَكُمْ».

رَوَاهُ أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣١١٤، أخرجه مسلم: ٢١٣٣].

٦١٩٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَظِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْثُرُوا بِكَثْنِي، وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ قَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَمْتَلِكُ [فِي] صُورَتِي، وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَوَّعْ مُقْعَنَةَ مِنَ النَّارِ». [راجع: ١١٠، أخرجه مسلم: ٣، أخرجه، وأخرجه مسلم: ٢١٣٤، قوله].

٦١٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: وَلَدَ لِي غُلَامٌ، فَاتَّيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَمَسَّاهُ إِبْرَاهِيمَ، فَخَنَكُهُ بِخَنَكِهِ، وَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ، وَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى. [راجع: ٥٤٦٧، أخرجه مسلم: ٢١٤٥].

٦١٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَلَاقَةَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمَ. [راجع: ١٠٤٣، أخرجه مسلم: ٩١٥، مطولاً].

رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب من سمي باسمه الأنبياء) في هذه الترجمة حديثان صريحان: أحدهما أخرجه مسلم من حديث المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنهم كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم» ثانيهما أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في «الأدب المفرد» من حديث أبي وهب الجشفي بضم الجيم وفتح المعجمة ورفع «سما باسمه الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن، وأصلها حارث وهمام، وألقبها حرب ومرة» قال بعضهم: أما الأولان فلما تقدم في «باب أحب الأسماء إلى الله» وأما الآخرين فلأن العبد في حارث الدنيا أو حارث الآخرة ولأنه لا يزال بهم بالشئ بعد الشئ، وأما الآخرين فلما في الحرب من المكروه ولما في مرة من المرارة. وكان المؤلف رحمه الله لا لم يكونا على شرطه اكتفى بما استنبط من أحاديث الباب وأشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك، كما تقدم عن عمر أنه لو أد أن يغير أسماء أولاد طلحة وكان سماهم بأسماء الأنبياء. وأخرج البخاري أيضاً في «الأدب المفرد» في مثل ترجمة هذا الباب حديث يوسف بن عبد الله بن سلام قال «سماني النبي صلى الله عليه وسلم يوسف» الحديث وسنده صحيح وأخرجه الترمذي في «الشمائل» وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن مسيب قال: «أحب الأسماء إليه أسماء الأنبياء». ثم ذكر فيه أحد عشر حديثاً موصولة ومعلقة:

الأول حديث أنس:

قوله: (وقال أنس: قبل النبي صلى الله عليه وسلم إبراهيم، يعني ابنه) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الكشيبي وحده، وهو في رواية النسفي أيضاً، وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولاً في الجناز.

الحديث الثاني:

ذلك كان يوم مات إبراهيم، إلا في رواية استعنا في «باب كسوف القمر» مع أن مجموع الأحاديث تدل على ذلك كما قاله البيهقي، قال ابن بطال: في هذه الأحاديث جواز التسمية بأسماء الأنبياء، وقد ثبت عن سعيد بن المسيب أنه قال «أحب الأسماء إلى الله أسماء الأنبياء» وإنما كره عمر ذلك، فلا يسبب أحد للمسي بذلك فأراد تعظيم الاسم لتلا يتنزل في ذلك وهو ضد حسن، وذكر الطبري أن الحجة في ذلك حديث أنس «يسمونهم محمداً ويعلمونهم» قال: وهو ضعيف، لأنه من رواية الحكم بن عطيبة عن ثابت عنه، وعلى تقدير ثبوته فلا حجة فيه المنع، بل فيه النهي عن لمن من يسمى محمداً، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في «باب سموا بإسمي» قال ويقال إن طلحة قال للزبير: أسماء بني أسماء الأنبياء وأسماء نيك أسماء الشهداء، قال: أنا أروج أن يكون بني شهداء، وأنت لا ترجو أن يكون بنوك أنبياء، فأنشأ أن الذي فعله أولى من الذي فعله طلحة.

١١٠- باب تسمية الوليد

٦٢٠٠- أَخْبَرَنَا أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ ذَكْوَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَثِيمَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الرَّحْمَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلِّمْ بَيْنَ هِشَامٍ وَعِثْمَانَ بْنِ أَبِي رَيْحَةَ، وَالْمُسْتَضْعِفِينَ بِمَكَّةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ احْذُ وَطَأَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَبِيحَ سَبِيحٍ يُوسَفُ». [إرجاع: ٨٠٤، أخرجه مسلم: ٦٧٥].

قوله: (باب تسمية الوليد) ورد في كراهية هذا الاسم حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسمى الرجل جده أو ولده حرباً أو مرة أو وليداً» الحديث وسنده ضعيف جداً، وورد فيه أيضاً حديث آخر مرسل أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في «الدلائل» من طريقه قال «حدثنا محمد بن خالد بن العباس السكسكي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو الأوزاعي» وأخرجه البيهقي في «الدلائل» أيضاً من رواية بشر بن بكر عن الأوزاعي، وأخرجه عبد الرزاق في الجزء الثاني من أماليه عن معمر كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال «ولد لأخي أم سلمة ولد فسماه الوليد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سميتموه بأسماء فراعتكم، ليكون في هذا الأمة رجل يقال له الوليد هو أشرف على هذه الأمة من فرعون لقومه» قال الوليد بن مسلم في روايته قال الأوزاعي: فكانوا يرونه الوليد بن عبد الملك. ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لثقت الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه وانفتحت الفتن على الأمة بسبب ذلك وكثر فيهم القتل، وفي رواية بشر بن بكر من الزيادة «غيروا اسمه فسماه عبد الله» وبين في روايته أنه أخو أم سلمة لأمه، وهكذا أخرجه المحارث بن أبي أسامة في مسنده عن إسماعيل بن أبي إسماعيل عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» من رواية الحارث، وأخرجه أحمد عن أبي المغيرة عن إسماعيل بن عياش فراد فيه «قال حدثني الأوزاعي وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر به» فزاد فيه عمر، فادعى ابن حبان أنه لا أصل له، فقال في كتاب الضعفاء «في ترجمة إسماعيل بن عياش: هذا خبر باطل، ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رواه عمر، ولا حدث به سعيد ولا الزهري ولا هو من حديث الأوزاعي. ثم أهله بإسماعيل بن عياش. واعتمد ابن الجوزي على كلام ابن حبان فأورد الحديث في «الموضوعات» فلم يصب، فإن إسماعيل لم ينفرد به، وعلى تقدير انفراده فلما انقضى بزيادة عمر في الإسناد، ولا فاصله كما ذكرت عند الوليد وغيره من أصحاب الأوزاعي عنه، وعند معمر وغيره من أصحاب الزهري، فإن كان سعيد بن المسيب تلقاه عن أم سلمة فهو على شرط الصحيح ويؤيد ذلك أن له شاهداً عن أم سلمة أخرجه إبراهيم الحري في «غريب الحديث» من رواية محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو عن عطاء بن زبينة بنت أم سلمة عن أمها قالت «دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعندي غلام من آل المغيرة اسمه الوليد، فقال: من هذا؟ قلت: الوليد. قال: قد اتخذتم الوليد حنثاً، غيروا اسمه فإنه سيكون في هذه الأمة فرعون يقال له الوليد» وقد أخرجه الحاكم من وجه آخر عن الوليد موصلاً بذكر أبي هريرة فيه أخرجه من طريق نعيم بن حاد عن الوليد بن مسلم وقال في آخره «قال الزهري إن استخلف الوليد بن يزيد ولا فهو الوليد بن عبد الملك». قلت: وعندي أن ذكر أبي هريرة فيه من أرواهم نعيم بن حاد والله أعلم. ولما لم يكن هذا الحديث المذكور على شرط البخاري أو ما إليه كعادته وأورد في الحديث الدال على الجواز، فإنه لو كان

١١١- باب مَنْ دَعَا صَاحِبَهُ فَقَصَصَ مِنْ أَسْمِهِ حَرْفًا

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هِرٍّ». [إرجاع: ٥٣٧٥].

٦٢٠١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشُ هَذَا جَبْرِيلُ يَقُولُكَ السَّلَامَ». قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَتْ: وَهُوَ يَزِي مَا لَا تَرَى. [إرجاع: ٣٢١٧، أخرجه مسلم: ٢٤٤٧].

٦٢٠٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فِي الْفَقْلِ، وَأَنْجَشَتْ غُلَامَ النَّبِيِّ ﷺ يُسَوِّقُ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَنْجَشُ، رُوَيْدَكَ صَوِّقْ بِالْقَوَاوِيرِ».

[إرجاع: ٦١٤٩، أخرجه مسلم: ٢٣٢٣].

قوله: (باب من دعا صاحبه فقص من اسمه حرفاً) كذا اقتصر على حرف، وهو مطابق لحديث عائشة في «عائش» ولحديث أنس في «الحش».

وأما حديث أبي هريرة فنزاع ابن بطال في مطابقتها فقال: ليس من الترقيم، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث إلى التكبير والتذكير، وذلك أنه كان كناه أبا هريرة وهريرة تصغير هرة فخاطبه بأسماء مذكراً، فهو نقصان في اللفظ وزيادة في المعنى. قلت: فهو نقص في الجملة، لكن كون النقص منه حرفاً فيه نظر، وكأنه لحظ الاسم قبل التصغير وهي هرة فإذا حذف الياء الأخيرة صدق أنه نقص من الاسم حرفاً، وقد ترجم في «الأدب المفرد» مثله، لكن قال شيئاً «بدل حرفاً» وأورد فيه حديث عائشة «رأيت عثمان والنبي صلى الله عليه وسلم يضرب كتفه يقول: أكت عثم» وجبريل يوحى إليه.

قوله: (وقال أبو حازم عن أبي هريرة: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا هر) بتشديد الراء ويجوز تخفيفها، وهذا طرف من حديث وصله المصنف رحمه الله في الألفية أوله «أصابني جهد شديد» وفيه - فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على رأسي فقال: يا أبا هر» ويأتي في الرافق حديث أوله «والذي لا إله إلا هو إن كنت لا تعتمد على الأرض بكبدني من الجوع» وفيه مثله.

قوله: (يا الحش رويدك) قدم شرحه في «باب ما يجوز من الشعر» وأكثر ما وقع في الروايات بغير ترقيم، ويجوز في الشين الضم والفتح كما في الذي قبله.

١١٢- باب الكنية للصبي وقيل أن يولد للرجل

٦٢٠٣- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي النَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو عَمْرِ - قَالَ: أَحْسَنُ قَطِيعًا - ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ: «يَا أَبَا عَمْرٍ، مَا قَعْلُ الْفَرَسِ». نَعَرَ كَانَ يَلْقَبُ بِهِ، فَرَمًا حَضَرَ الصَّلَاةَ وَهُوَ لِي نَيْسًا، فَأَقَامَ بِالْبَسَاطِ الَّذِي نَحْنُ نَكْتَسُ وَيَنْتَضِحُ، ثُمَّ يَقُومُ وَيَقُومُ خَلْفَهُ لِقَمَلِي بِسَاء. [إرجاع: ٦١٢٩، أخرجه مسلم: ٦٥٩].

بزيادة، أخرجه: ٢١٥٠، أوله، وأخرجه: ٢٣١٠، أوله بزيادة.

قوله: (باب الحكمة للصفي، وقيل أن يؤخذ للرُّسل) في رواية الكشيحي «بلد الرجل» ذكر فيه قصة أبي عمير وهو مطابق لأحد ركني الترجمة، والركن الثاني مأخوذ من الإخلاق بل بطريق الأول، وأشار بذلك إلى الرد على من منع تكتية من لم يؤد له مستناباً إلى ما خلاصه الواقع، فقد أخرج ابن ماجه وأحمد والحاوي وصححه الحاكم من حديث صهيب «أن عمر قال له: ما لك تكتي أبا يحيى وليس لك ولد؟ قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم كنتي» وأخرج سعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو «قلت لإبراهيم إني أكتي أبا النضر وليس لي ولد، وأسمع الناس يقولون: من اكتسى وليس له ولد فهو أبى جمر، فقال إبراهيم: كان علقمة يكتي أبا شبل وكان عقيماً لا يؤد له وقوله جمر يفتح الجيم وسكون المهملة، وشبل بكسر اللام وسكون الموحدة. وأخرج المصنف في «الأدب المفرد» عن علقمة قال: كنتي عبد الله بن مسعود قبل أن يؤد لي. وقد كان ذلك مستعملاً عند العرب، قال الشاعر: لها كتية عمرو وليس لها عمرو. وأخرج ابن أبي شيبة عن الزهري قال: كان رجال من الصحابة يكتون قبل أن يؤد لهم. وأخرج المصنف في «باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم» من كتاب الجنائز عن هلال البرزاني قال: كنتي عروة قبل أن يؤد لي. قلت: وكنتي هلال المذكور أبى عمرو ويقال أبو أمية ويقال غير ذلك. وأخرج الطبراني عن علقمة عن ابن مسعود «أن النبي صلى الله عليه وسلم كناه أبا عبد الرحمن قبل أن يؤد له» وسنده صحيح. قال العلماء: كانوا يكتون الصبي تفلواً بأنه سيحيى حتى يؤد له، وللأمن من التلقب، لأن الغالب أن من يذكر شخصاً فيعظمه لا يذكره باسمه الخاص به فإذا كانت له كتية أمن من تلقبه، ولهذا قال قائلهم: بادروا أبناءكم بالكنتي قبل أن تغلب عليها الألقاب. وقالوا: الكنتية للعرب كاللقب للمعجم، ومن ثم كره للشخص أن يكتي نفسه إلا إن قصد التعمير.

قوله: (عبد الوارث) هو ابن سعيد، وأبو التياح بمشاة فوقانية ثم تحتانية قليلة مفتوحتين ثم مهملة هو يزيد بن حديد، والإسناد كله بصريون، وقد تقدم من رواية شعبة عن أبي التياح في «باب الانبساط إلى الناس» وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة هكذا، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة عن أنس، ومن وجه ثالث عن شعبة عن محمد بن قيس عن حديد عن أنس والمشهور الأول، ويحتمل أن يكون لشعبة فيه طرق.

قوله: (كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً) هذا قاله أنس توطئة لا يريد من قصة الصبي، وأحد حديث شعبة للمذكور عن أنس قال «إن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليخالفنا» ولأحد من طرق اللثي بن سعيد عن أبي التياح عن أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم يزور أم سليم» وفي رواية محمد بن قيس للمذكور «كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اختلط بنا أهل البيت» يعني لبيت أبي طلحة وأم سليم، ولأبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشنا ويخالفنا» وللنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن حديد عن أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي أبا طلحة كثيراً» ولأبي يعلى من طريق خالد بن عبد الله عن حديد «كان يأتي أم سليم وينام على فراشها، وكان إذا مشى يتركا» ولابن سمد وسعيد بن منصور عن ربيعة بن عبد الله بن الجارود عن أنس «كان يزور أم سليم تحفنه بالشيء تصنعه له».

قوله: (وكان في أخ يقال له أبو عمير) هو بالتصغير، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند أحد «كان في أخ صغير» وهو أخو أنس بن مالك من أمه، فصي رواية اللثي بن سعيد المذكورة «وكان لها أي أم سليم ابن صغير» وفي رواية حميد عند أحد «وكان لها من أبي طلحة أبا يحيى أبا عمير» وفي رواية مروان بن معاوية عن حديد عند ابن أبي عمير «كان يني لأبي طلحة» وفي رواية حماد بن زاذان عن ثابت عند ابن سعد «أن أبا طلحة كان له ابن قال أحسبه طليماً» في بعض النسخ «طليماً» بغير ألف وهو محمول على طريقة من يكتب للنصب المتن بلا ألف والأصل طليم لأنه صفة أخ وهو مرفوع، لكن تخلل بين الصفة والموصوف «أحسبه»، وقد وقع عند أحد من طريق اللثي بن سعيد مثل ما في الأصل طليم بمعنى مقطوم أي انتهى إرضاعه.

قوله: (وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم (إذا جاء) زاد مروان بن معاوية في روايته «إذا جاء أم سليم يمازحه» ولأحمد في روايته عند حميد مثله، وفي أخرى «يضاحكه» وفي رواية محمد بن قيس يمازله، وفي رواية اللثي بن أبي عروبة «يفاهكه».

قوله: (يا أبا عمير) في رواية ربيعة بن عبد الله «فلاناً ذات يوم فقال: يا أم سليم ما شأني أرى أبا عمير ابتك خاتم الفس» بمعجمة ومثله أي هبيل الفس غير نشيط، وفي

رواية مروان بن معاوية وإسماعيل بن جعفر كلاهما عن حميد «فجاء يوماً وقد مات غيره» زاد مروان «الذي كان يلعب به» زاد إسماعيل «فوجدته حزناً، فسأل عنه فأخبرته فقال: يا أبا عمير» وساقه أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد بتمامه، وفي رواية حماد بن سلمة المشار إليها «قال ما شأن أبي عمير حزناً» وفي رواية ربيعة بن عبد الله «فجعل يحس رأسه ويقول في رواية حماد بن زاذان «فكان يستقبله ويقول».

قوله: (ما فعل النفي) بنون ومعجمة وراء مصفر، وكرر ذلك في رواية حماد بن سلمة.

قوله: (غير كان يلعب به) وهو طير صغير واحدة نفرة وجمعه نفران، قال الخطابي طير له صوت، وفيه نظر فإنه ورد في بعض طرقه أنه الصوم بمهملتين بوزن العفو كما في رواية ربيعة «فقال أم سليم ماتت صموت التي كان يلعب بها، فقال أي أبا عمير مات النغير» فدل على أنهما شيء واحد والصوم لا يوصف بحسن الصوت، قال الشاعر:

كالصوم يرتع في الرياض وإفسا حبس المسزار لأنه يترم

قال عياض: النغير طائر معروف يشبه العصفور، وقيل هي فرخ العصفائر، وقيل هي نوع من الحمر بضم المهملة وتشديد الميم ثم راءه قال: والراجع أن النغير طائر أحمر المنقار. قلت: هذا الذي جزم به الجوهري، وقال صاحب «العين والحكم»: «الصوم صغير المنقار أحمر الرأس.

قوله: (فرعاً حضر الصلاة وهو في بيتا إلخ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة، وتقدمت الإشارة إليه قريباً أيضاً. وفي هذا الحديث عدة فوائد جمعها أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص الفقيه الشافعي صاحب التصانيف في جزء مفرد، بعد أن أخرجه من وجهين عن شعبة عن أبي التياح، ومن وجهين عن حميد عن أنس، ومن طريق محمد بن سيرين، وقد جمعت في هذا الموضع طرقه وتبعتها ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة. وذكر ابن القاص في أول كتابه أن بعض الناس عاب على أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها، ومثل ذلك يحدث أبي عمير هذا قال: وما درى أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجهاً. ثم ساقها مبسطة، فلخصتها مستوفياً مقاصده، ثم أبحث بما تيسر من الزوائد عليه فقال: فيه استحباب الثاني في المشي، وزيارة الإخوان، وجواز زيارة الرجل للمرأة الأجنبية إذا لم تكن شابة وأمنت الفتنة، وتخصيص الإمام بعض الرعية بالزيارة، وغالطة بعض الرعية تزداد حباً، خصوصاً ما يزدو لطعم، وأن النبي من ذكره خاطلة الناس خصوصاً بمن يمشي الفتنة أو الضرر. وفيه مشروعية المصافحة لقول أنس فيه «ما مستت كفاً اليمن من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم» وتخصيص ذلك بالرجال دون المرأة، وأن الذي مضى في صفته صلى الله عليه وسلم أنه «كان شثن الكفين» خاص بعبالة الجسم لا بخشونة اللحم. وفيه استحباب صلاة الزائر في بيت المزور ولا سيما إن كان الزائر ممن يترك به، وجواز الصلاة على الحبيب، وترك التفرز لأنه علم أن في البيت صغيراً وصلص مع ذلك في البيت وجلس فيه. وفيه أن الأشياء على يقين الطهارة لأن نضحهم البساط إما كان للتنظيف. وفيه أن الاختيار للمصلي أن يقوم على أرواح الأحوال وأمكنها، خلافاً لمن استحب من الشللحين في العبادة أن يقوم على أجهلها. وفيه جواز حمل العالم عمله إلى ما يستفده منه، وقضية لأبي طلحة وليته إذ صار في بيتهم قبله يقطع بصحتها. وفيه جواز الملازمة وتكرير المرح وأنها إياحة سنة لا رخصة، وأن معازمة الصبي الذي لم يميز جائز، وتكرير زيارة المرحوم معه. وفيه ترك التكبر والترفع، والفرق بين كون الكبير في الطريق فيتراقر أو في البيت فيسرح، وأن الذي ورد في صفته المناقش أن سره يخالف علاقته ليس على عمومته. وفيه الحكم على ما يظهر من الأمارات في الوجه من حزن أو غيره. وفيه جواز الاستدلال بالعين على حال صاحبها، إذ استدلل صلى الله عليه وسلم بالحنن الظاهر على الحزن الكامن حتى حكم بأنه حزين فسأل أمه عن حزنه. وفيه التلطف بالصديق صغيراً كان أو كبيراً، والسؤال عن حاله، وأن الخبر الوارد في الزجر عن بكاء الصبي محمول على ما إذا بكى عن سبب عامداً ومن أتى بغير حق. وفيه قبول خبر الواحد لأن الذي أجاب عن سبب حزن أبي عمير كان كذلك. وفيه جواز تكتية من لم يؤد له، وجواز لعب الصغير بالطين، وجواز ترك الأيوين ولدمع الصغير يلعب بما أيسح اللعب به، وجواز إتفاق المال فيما يتولاه به الصغير من البحوث، وجواز إسماع الطير في القفص ونحوه، وقص جناح الطير إذ لا يخلو حال طير أبي عمير من واحد منهما وإيهما كان الواقع التحق به الآخر في الحكم. وفيه جواز إدخال الصيد من الحل إلى الحرم

وإسماكه بعد إدخاله، خلافاً لمن منع من إسماكه وقامه على من صاده ثم أحرّم فإنه يجب عليه الإرسال. وفيه جواز تصغير الاسم ولو كان حيوان، وجواز مواجهته الصغير بالخطاب خلافاً لمن قال: الحكيم لا يواجه بالخطاب إلا من يعقل ويفهم، قال: والصواب الجواز حيث لا يكون هناك طلب جواب، ومن ثم لم يخاطبه في السؤال عن حاله بل سال غيره. وفيه معايشرة الناس على قدر عقولهم. وفيه جواز قبولة الشخص في بيت غير بيت زوجته ولو لم تكن فيه زوجته، ومشروعية القبولة، وجواز قبولة الحاكم في بيت بعض رعيته ولو كانت امرأة، وجواز دخول الرجل بيت المرأة وزوجها غائب ولو لم يكن محرماً إذا انتفت الفتنة. وفيه إكرام الزائر وأن التمتع بالحفلة لا ينافي السنة، وأن تشجيع المزور الزائر ليس على الوجوب. وفيه أن الكبير إذا زار قوماً وأسس بينهم، فإنه صافح أنساً، ومأزح أبا عمير، ونام على فراش أم سليم، وصلى بهم في بيتهم حتى نالوا كلهم من بركتها، انتهى ما لخصته من كلامه فيما استنبط من فوائد حديث أنس في قصة أبي عمير. ثم ذكر فصلاً في فائدة تتبع طرق الحديث، فمن ذلك الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه، فقبل لاتين وقيل ثلاثة وقيل لأربعة وقيل حتى يستحق اسم الشهرة، فكان في جميع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالباً، وفي جميع الطرق أيضاً، ومعرفة من رواها، وكيفية العلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلّة. وفيها الإطلاح على حلة الخبر بانكشاف غلط الغلط وبيان تليس التليس وتوصل للمتن. ثم قال: وفيما يسره الله تعالى من جمع طرق هذا الحديث واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم ممن لا يهتدي لتحقيق ذلك، مع أن العين المستبط منها واحدة، ولكن من عجائب الخبير الطيف الخبير أنها تسقى ماء واحد، وفضل بعضها على بعض في الأكل هذا آخر كلامه ملخصاً. وقد سبق إلى التتبع على فوائد قصة أبي عمير بخصوصها من القدماء أبو حاتم الرازي أحد أئمة الحديث وشيوخ أصحاب السنن، ثم تلاه الترمذي في «الشمائل» ثم تلاه الخطابي، وجميع ما ذكره ويقرّب من عشرة فوائد قط، وقد ساق شيخنا في «شرح الترمذي» ما ذكره ابن القاص يتسامه ثم قال: ومن هذا الأوجه ما هو واضح، ومنها الخفي، ومنها المتصف. قال: والفوائد التي ذكرها آخرها وأكمل بها الستين هي من فائدة جمع طرق الحديث لا من خصوص هذا الحديث. وقد بقي من فوائد هذا الحديث أن بعض المالكية والخطابي من الشافعية استدلوا به على أن صيد المدينة لا يحرم، وتعقب باحتمال ما قاله ابن القاص أنه صيد في الحبل ثم أدخل الحرم فذلك أيسح إسماكه، وبهذا أجاب مالك في «المدينة» ونقله ابن المنذر عن أحمد والكوفيين، ولا يلزم منه أن حرم المدينة لا يحرم صيده. وأجاب ابن التين بأن ذلك كان قبل تحريم صيد حرم المدينة، وعكسه بعض الحنفية فقال قصة أبي عمير تدل على نسخ الخبر الدال على تحريم صيد المدينة، وكلا القولين متعقب. وما أجاب به ابن القاص من مخاطبة من لا يميز التحقيق فيه جواز مواجهته بالخطاب إذا فهم الخطاب وكان في ذلك فائدة ولو بالتأنيس له، وكذا في تعليمه الحكم الشرعي عند قصد تحريره عليه من الصغير كما في قصة الحسن بن علي لما وضع التمرة في فيه قال له: «كف كف»، ما علمت أنا لا نساك الصدقة» كما تقدم بسطه في موضعه، ويجوز أيضاً مطلقاً إذا كان القصد بذلك خطاب من حضر أو استغفاه عن يعقل، وكثيراً ما يقال للتصغير الذي لا يفهم أصلاً إذا كان ظاهر الوجود: كيف أنت؟ والمراد سؤال كافله أو حامله. وذكر ابن بطال من فوائد هذا الحديث أيضاً استحباب التضح فيما لم يتبين طهارته. وفيه أن أسماء الأصنام لا يقصد معانيها، وإن إطلاقها على المسمى لا يستلزم الكذب، لأن الصبي لم يكن أباً وقد دعي أبا عمير. وفيه جواز السجعة في الكلام إذا لم يكن تكلفاً، وأن ذلك لا ينتج من النبي كما انتج منه إنشاء الشعر. وفيه إجماف الزائر بصنيع ما يعرف أنه مجببه من مأكول أو غيره. وفي جواز الرواية بالمسني، لأن القصة واحدة وقد جاءت بلغات مختلفة. وفيه جواز الانصرار على بعض الحديث، وجواز الإتيان به تارة مطولاً وتارة ملخصاً، وجميع ذلك يمتثل أن يكون من أنس ويمتثل أن يكون من بعده، والذي يظهر أن بعض ذلك منه والكثير منه ممن بعده، وذلك يظهر من أقوال المخالغ واختلافها. وفيه مسح رأس الصغير للملاطفة، وفيه دعاء الشخص بتصغير اسمه عند عدم الإيذاء، وفيه جواز السؤال عما السائل به عالم لقوله «ما فعل النفر؟» بعد علمه بأنه مات. وفيه إكرام اقتراب الخادم وإظهار المحبة له، لأن جميع ما ذكر من صنيع النبي صلى الله عليه وسلم مع أم سليم وذوها كان غالباً بواسطة خدمة أنس له. وقد نزع ابن القاص في الاستدلال به على إطلاق جواز لعب الصغير بالطير، فقال أبو عبد الملك: يجوز أن يكون ذلك منسوخاً بالنهي عن تعذيب الحيوان، وقال القرطبي: الحق أن لا نسخ، بل الذي رخص فيه للصبي إسكاط الطير لينتهي به، وأما فتكته من تملّيه ولاسيما حتى يموت فلم يعب قط. ومن الفوائد التي لم يذكرها ابن القاص ولا غيره في قصة أبي عمير أن عند أحد في آخر رواية عمارة بن زاذان عن

ثابت عن أنس «فمرض الصبي فهلك» فذكر الحديث في قصة موته وما وقع لأم سليم من كتمان ذلك عن أبي طلحة حتى نام معها، ثم أخبرته لما أصبح فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فدعا لهم فحلت ثم وضعت غلاماً، فأخبره أنس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحكته وسماه عبد الله، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في كتاب الجنائز، وتأتي الإشارة إلى بعضه في «باب المعاريض» قريباً. وقد جزم الدلباطي في «أنساب الخزرج» بأن أبا عمير مات صغيراً وقال ابن الأثير في ترجمته في الصحابة: لعله الغلام الذي جرى لأم سليم وأبي طلحة في أمره ما جرى، وكأنه لم يستحضر رواية عمارة بن زاذان المصروفة بذلك فذكره احتمالاً، ولم أر عند من ذكر أبا عمير في الصحابة له غير قصة التنفر، ولا ذكروا له اسماء بل جزم بشرح الشراح بأن اسمه كنيته، فعلى هذا يكون ذلك من فوائد هذا الحديث، وهو جعل الاسم للصغير باب أو أم اسماً علماً من غير أن يكون له اسم غيره، لكن قد يؤخذ من قول أنس في رواية يعنى بن عبد الله «يكنى أبا عمير» أن له اسماً غير كنيته. وأخرج أبو داود والسنائي وابن ماجه من رواية هشيم عن أبي عمير بن أنس بن مالك عن عموه له حديثاً، وأبو عمير هذا ذكروا أنه كان أكبر ولداً أنس وذكروا أن اسمه عبد الله كما جزم به الحاكم أبو أحمد وغيره، فاعلم أنساً سماء باسم أخيه لأمه وكناه بكنيته، ويكون أبو طلحة سمي ابنه الذي رزقه خلفاً من أبي عمير باسم أبي عمير لكنه لم يكن بكنيته، والله أعلم. ثم وجدت في كتاب «النساء» لأبي الفرج بن الجوزي قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصري وفيه مقال عن حصن بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له حصن غلام قد ترعرع فأصبح أبو طلحة وهو صائم في بعض شغله فذكر قصة نحو القصة التي في الصحيح بطولها في موت الغلام ونومها مع أبي طلحة وقرعها «أرأيت لو أن رجلاً أمارك علرية إلخ» وإعلامها النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ودعائه لها وولادتهما وإرسالها الولد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليكنه. وفي القصة مخالفة لما في الصحيح: منها أن الغلام كان صحيحاً فمات بفتنة، ومنها أنه ترعرع، والباقي بمعناه. عرف بهذا أن اسم أبي عمير حصن، وهو وارد على من صنف في الصحابة وفي الملهيات، والله أعلم. ومن النوادر التي تتعلق بقصة أبي عمير ما أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» عن أبي حاتم الرازي أنه قال: حفظ الله أختاناً صالحين بن محمد - يعني لحافظ الملقب بجزرة - فإنه لا يزال يسيطن غائباً وحاضراً، كتب إلي أنه لما مات الذهلي - يعني بيسانور - أجلسوا شيخاً لم يقال له عشم فأملى عليهم حديث أنس هذا فقال: يا أبا عمير ما فعل البعير؟ قاله بفتح عين عمير بوزن عظيم وقال موحدة مفتوحة بدل التثنية وأعمل العين بوزن الأول فصصف الاسمين معاً. قلت: وعشم هذا لقب وهو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره معجمة، واسمه محمد بن يزيد بن عبد الله السليماوي السلمي ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عن يزيد بن هارون وغيره وكانت فيه دعابة.

١١٣- باب التكني بأبي تراب، وإن كانت له كنية أخرى

٦٢٠٤- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَرَامٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: إِنَّ كَانَتْ أَحَبَّ أَسْمَاءَ عَلِيٍّ ﷺ لِأَبِي تَرَابٍ، وَإِنْ كَانَ يُفَرِّحُ أَنْ يُدْعَى بِهَا، وَمَا سَمَاءُ أَبُو تَرَابٍ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، غَاظِبٌ يَوْمًا فَاطِمَةَ فَخَرَجَ، فَاصْطَلَحَ إِلَى الْجِدَارِ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِهَيْئَةٍ، فَقَالَ: هُوَ ذَا مُصْطَلِحٍ لِي الْجِدَارِ، فَصَاةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمَّا ظُهُورُ تَرَابٍ، فَجَسَلُ النَّبِيِّ ﷺ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ ظُهُورِهِ وَيَقُولُ: «أَجْلِسْ يَا أَبَا تَرَابٍ». (راجع: ٤٤١، أخرجه مسلم: ٢٤٠٩).

قوله: (باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى) وذكر فيه قصة علي بن أبي طالب في ذلك، وقد تقدمت باتم من هذا السياق في مناقبه، وفيه بيان الاختلاف في سبب ذلك وإن الجمع بينهما متع، ثم ظهر لي إمكان الجمع وقد ذكرته في باب من كتاب الاستئذان، وقد ثبت في حديث أبي المطلب بن ربيعة عند مسلم في قصة طولة أن علياً رضي الله عنه قال: أنا أبو حسن. وقوله في السند «سليمان» هو ابن بلال، وقوله «عن سهل بن سعد» في رواية الإسماعيلي وأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن خالد شيخ البخاري فيه بهذا السند «سمعت سهل بن سعد» وقوله وما سماء أبو تراب إلا النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن التين: صوابه أبا تراب. قلت: وليس الذي وقع في الأصل خطأ بل هو موجه على الحكاية، أو على جعل الكنية

قوله: (باب أبغض الأسماء إلى الله عز وجل) كذا ترجم بلفظ «أبغض» وهو بالمعنى، وقد ورد بلفظ «أحب» بمعجمة وموحدة ثم مثله، ولفظ «أبغض» وما عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة، ولابن أبي شيبة عن مجاهد بلفظ «أكبر الأسماء» وتقول ابن التين عن الداودي قال: ورد في بعض الأحاديث «أبغض الأسماء إلى الله خالد ومالك» قال: وما أراه عفوفاً لأن في الصعبة من تسمى بهما، قال: وفي القرآن تسمية خازن النار ملكاً قال: والعباد وإن كانوا يهوتون فإن الأرواح لا تفنى، انتهى كلامه. فأما الحديث الذي أشار إليه فما وقعت عليه بعد البحث، ثم رأيت في ترجمة إبراهيم بن الفضل المدني أحد الضعفاء من متاخره عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة رفعه «أحب الأسماء إلى الله ما سمي به، وأصدقها الحارث وهمام، وأكذب الأسماء خالد ومالك، وأبغضها إلى الله ما سمي لغيره» فلم يفسد الداودي لفظ المتن، أو هو من آخر أطلع عليه. وأما استدلاله على ضعفه بما ذكر من تسمية بعض الصحابة وبعض الملائكة فليس بواضح، لاحتمال اختصاص المنع بمن لا يملك شيئاً. وأما احتجاجه لجواز التسمية لخالد بما ذكر من أن الأرواح لا تفنى فعلى تقدير التسليم فليس بواضح أيضاً، لأن الله سبحانه وتعالى قد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد﴾. [الأنبياء: ٢٤] الخلد البقاء الدائم بغير موت، فلا يلزم من كون الأرواح لا تفنى أن يقال صاحب تلك الروح خالد.

قوله: (عن أبي الزناد) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان «حدثنا أبو الزناد» وهي عند أبي عروثة في صحيحه أيضاً من طريقه.

قوله: (رواية) كذا في رواية علي هنا، وفي رواية أحد عن سفيان «يلخ به» أخرجهما مسلم وأبو داود، وعند الترمذي عن محمد بن يمين عن سفيان مثله، وكلاهما كتابة عن الرفع بمعنى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. ووقع التصريح بذلك في رواية الحميدي.

قوله: (أخفى) كذا في رواية شعيب بن أبي حزة للأكثر، من الحنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور وهو الفصحى في القول، ويحتمل أن يكون من قولهم أخفى عليه الدهر أي أهلكه، ووقع عند المستملي «أخنع» بين مهمله وهو المشهور في رواية سفيان بن عيينة وهو من اختار هو والذليل، وقد فسره بذلك الحميدي شيخ البخاري عقب روايته له عن سفيان قال: «أخنع أذل» وأخرج مسلم عن أحمد بن حنبل قال: سألت أبا عمر الشيباني يعني إسحاق اللغوي عن أخنع فقال: أوضع، قال عياشي: معناه أنه أشد الأسماء صفاراً. وينحو ذلك فسر أبو عبيد. والحنافع للذليل وضع الرجل ذل، قال ابن بطال: وإذا كان الاسم أذل الأسماء كان من تسمي به أشد ذلاً، وقد فسر الخليل أخنع بأفجر فقال: لحنن الفجور، يقال أخنع الرجل إلى المرأة إذا دعاهما للفجور. قلت: وهو قريب من معنى لحننا وهو الفحش. ووقع عند الترمذي في آخر الحديث «أخنع أقيح» وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ «أخنع» بتقديم النون على المعجمة وهو بمعنى أهلك لأن النسخ الذبح والقتل الشديد، وتقدم أن في رواية همام «أقيظ» وبين وظائف معجمتين، وبولده «اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك» أخرجه الطبراني. ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن أن في بعض الروايات «أفحش الأسماء» ولم أره، وإنما ذكر ذلك بعض الشراح في تفسير أخنى.

وقوله: (أخنع اسم عند الله) وقال سفيان غير مرة أخنع الأسماء «أي قال ذلك أكثر من مرة، وهذا اللفظ يستعمل كثيراً في إرادة الكثرة وسأذكر توجيه الروايين.

قوله: (عند الله) زاد أبو داود والترمذي في روايتهما «يوم القيامة» وهذه الزيادة ثابتة هنا في رواية شعيب التي قبل هذه.

قوله: (تسمى) أي سمي نفسه أو سمي بذلك فرضي به واستمر عليه.

قوله: (ملك الأملاك) بكسر اللام من ملك، والأملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع ملك.

قوله: (قال سفيان يقول غيره) أي غير أبي الزناد.

قوله: (تفسيره) شاهان شاه) هكذا ثبت لفظ تفسيره في رواية الكشيبي، ووقع عند أحمد عن سفيان قال سفيان «مثل شاهان شاه» فعمل سفيان قالة مرة نقلاً ومرة من قبل نفسه، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن الصباح عن سفيان مثله وزاد مثل ذلك الصين، وشاهان شاه يسكنون النون وبهاء في آخره وقد ترون هاء ثابت فلا يقال بثلثاته أصلاً. وقد تعجب بعض الشراح من تفسير سفيان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة المعجمة ولكن ذلك آخرون، وهو غفلة منهم عن مراده وذلك أن لفظ شاهان شاه كان قد كثر التسمية به في ذلك العصر فنهى على أن الاسم الذي ورد الخبر بنمى لا

اسماً. وقد وقع في بعض النسخ «أبا تراب» ونبه على اختلاف الروايات في ذلك الإسماعيلي. ووقع في رواية أبي بكر المشار إليها أنفاً بالنصب أيضاً. وقوله «إن كانت لأحب أسمائه إليه» فيه إطلاق الاسم على الكنية، وأنت «كانت» باعتبار الكنية. قال الكرماني: إن غفنة من الثقيلة وكانت رائدة، وأحب منصوب على أنه اسم أن، وهي وإن خفت لكن لا يوجب تخفيفها إلغاءها. قلت: ولم يتبين ما قال، بل كانت على حالها. وأشار سهل بذلك إلى اقتضاه محبة موته، وسهل إنما حدث بذلك بعد موت علي بهدر. وقال ابن التين: وأنت كانت على تأنيث الأسماء مثل «وجاءت كل نفس» [ق: ٢١] ومثل «كما شرقت صدر الفتاة» كذا قال، وما تقدم أولى. وقوله «وإن كان ليفرح أن ندعوها» بنون مفتوحة وodal ساكنة والواو حركة بمعنى نذكرها كذا للنسفي، ولأبي ذر عن المستملي والسرخسي ووقع في روايتنا من طريق أبي الوقت «أن يدعاهما» وهو بتحتانية أوله مضمومة، ولسائر الرواة «يدعي بها» يضم أوله أي يتنادى بها وهي رواية المصنف في «الأدب المفرد» عن شيخه المذكور هنا بهذا الاستناد، وكذا لأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة المذكورة، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن غلدة «أن يدعوها بها» وقوله «فاضطجع إلى الجندل في المسجد» في رواية الكشيبي «إلى جدار المسجد» وعنه «في» بدل «إلى» وفي رواية النسفي «إلى الجندل إلى المسجد» وقد تقدم في أبواب المساجد بلفظ «فإذا هو راقد في المسجد» وهو يسوي رواية الأكثر هنا. وقوله «يتبعه» بتشديد التاء والعين مهمله، وللکشيبي «يتبعه» بتقديم الموحدة ثم مثناة والغين معجمة بعدها تحتانية. ويستدل من الحديث جواز تسمية الشخص بأكثر من كنية، والتلقب بلفظ الكنية وما يشتق من حال الشخص، وأن اللقب إذا صدر من الكبير في حق الصغير تلقاه بالقبول ولو لم يكن لفظه لفظ مدح، وأن من حل ذلك على التنقيص لا يلتصق إليه، وهو كما كان أهل الشام يتقصرون إلى الزبير بزعمهم حيث يقولون له: ابن ذات النطاقين، فيقول «تلك شكاة طاهر عتك عارها» قال ابن بطال: وفيه أن أهل الفضل قد يقع بين الكبر منهم وبين زوجة ما طبع عليه البشر من الغضب، وقد يدعوه ذلك إلى الخروج من بيته ولا يعاب عليه. قلت: ويحتمل أن يكون سبب خروج علي خشية أن يبدو منه في حالة الغضب ما لا يليق بمجناب فاطمة رضي الله عنهما فحسم مادة الكلام بذلك إلى أن تسكن فورة الغضب من كل منهما. وفيه كرم خلق النبي صلى الله عليه وسلم لأنه توجه نحو علي ليزهاده، ومسح التراب عن ظهره ليسطه، ودعاه بالكنية المذكورة والمأخوذة من حاله، ولم يعاتبه على مفاضيت لابتسه مع رفيع منزلتها عنده، فيؤخذ منه استحباب الرفق بالأصهار وترك معاتبتهم إيقاد لودتهم، لأن العتاب إنما يخشى من يخشى منه الخلق لا من هو منزله عن ذلك.

(تفسيره) أخرج ابن إسحاق والحاكم من طريقه من حديث عمار أنه «كان هو وعلي في غزوة المشيرة فجهاد النبي صلى الله عليه وسلم فوجد علياً نائماً وقد علاه تراب فاقطعه وقال له مالك أبا تراب، ثم قال: ألا أحدثك بأشقى الناس» الحديث. وغزوة المشيرة كانت في أثناء السنة الثانية قبل وقعة بدر، وذلك قبل أن يتزوج علي فاطمة، فإن كان عفوفاً لم يكن الجعجع بأن يكون ذلك تكبر من صلى الله عليه وسلم في حق علي، والله أعلم. وقد ذكر ابن إسحاق عقب القصة المذكورة قال «حدثني بعض أهل العلم أن علياً كان إذا غضب على فاطمة في شيء لم يكلمها، بل كان يأخذ تراباً فيضعه على رأسه، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى ذلك عرف فيقول: مالك بما أبا تراب؟» فهذا سبب آخر يقوي التعدد، والمتمتع في ذلك كله حديث سهل في الباب والله أعلم.

٩٤- باب أبغض الأسماء إلى الله

٦٢٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْنَى الْأَسْمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكُ الْأَمْلَاقِ». [الترمذي: ٢٧٠٦، أخرجه مسلم: ٢١٤٣].

٦٢٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَوَايَةً - قَالَ: «أَخْنَى اسْمٌ عِنْدَ اللَّهِ». وَقَالَ سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ: «أَخْنَى الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الْأَمْلَاقِ». [إمام: ٦٢٠٥، أخرجه مسلم: ٢١٤٣].

قَالَ سُفْيَانُ: يَقُولُ غَيْرُهُ: تَقْسِيرُهُ شَاهَانُ شَاهٍ.

وَالْهُودُ، وَلِی الْمُسْلِمِينَ عِدَ اللَّهِ بِنِ رَوْحَاتِهِ، فَلَمَّا غَشِيَتْ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةً الدَّائِيَةِ، حَمَزَ ابْنُ أَبِي أَنْفَةَ بِرَوَايِهِ وَقَالَ: لَا تَقْرَؤُوا عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ ثُمَّ وَقَفَ، فَقَرَأَ لَدَعَانَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَنْفَةَ سَأَلُوا: أَيُّهَا الْمَرْءُ، لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا، فَلَا تَوَدُّنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا، فَمَنْ جَاءَكَ فَلَقِصْ عَلَيْهِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحَاتِهِ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَاغْنِنَا فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نَحِبُ ذَلِكَ، فَاسْتَبَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْهُودُ حَتَّى كَادُوا يَنْسَآوَرُونَ، فَلَمَّ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكُوا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَابَّتَهُ، فَسَارَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَئِ سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حَبَابٍ - يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا». فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ، يَا ابْنَةَ، اغْضُ عَنْهُ وَاصْفَحْ، فَوَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ، لَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْحَقِّ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحْرَةِ عَلَى أَنْ يَتَوَجَّهَ وَيَعْبُورَهُ بِالْبَصَائِدِ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَطْعَمَكَ شَرَقَ بِذَلِكَ، فَلِذَلِكَ قَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ. فَقَالَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاصْتِخَاهُ يَتَقَوَّنَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ، وَيَعْبُرُونَ عَلَى الْأَذَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَسْمَعُونَ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٦]. وَقَالَ: ﴿وَهُ كَيْفَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١٠٩]. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَأَوَّلُ فِيهِ الْفُتُورَ عَنْهُمْ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَفِهمْ، فَلَمَّا غَرَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَدُوا، فَقَعَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ قَلْبٍ مِنْ صَنَائِدِ الْكُفَّارِ وَسَادَةِ فَرَشِي، فَقَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاصْتِخَاهُ مَنُصُورِينَ غَالِبِينَ، مَعَهُمْ أَسَارَى مِنْ صَنَائِدِ الْكُفَّارِ، وَسَادَةِ فَرَشِي، قَالَ ابْنُ أَبِي أَنْفَةَ سَأَلُوا وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عِبْدَةَ الْأَوْثَانِ: هَذَا أَمْرٌ قَدْ تَوَجَّهَ، فَبَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَلَفُوا. [راجع: ٢٩٨٧، أخرجه مسلم: ١٧٩٨].

٢٢٠٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ قَالَ: بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، هَلْ تَقَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِحُجَّتِي، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْنُبُكَ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَوَيْلٌ لِي مِنْ حَضْرَتِهِ مِنْ نَارٍ، أَوْ لَا أَنَا لَكُنَّا فِي الدُّنْيَا الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ». [راجع: ٢٨٨٢، أخرجه مسلم: ٢٠٩].

قوله: (باب كَيْفَةُ الْمُشْرِكِ) أي هل يجوز ابتداء، وهل إذا كانت له كنية تجوز مخاطبته أو ذكره بها؟ وأحاديث الباب مطابقة لهذا الأخير، ويتلحق به الثاني في الحكم.

قوله: (وقال مسور) هو ابن غمرة الزهري كذا للجميع إلا النسفي فسقط هذا التعليق من روايته، ووقع في «مستخرج أبي نعيم» وقال المسور وهو الأشهر.

قوله: (ولا أن يريه ابن أبي طالب) هذا طرف من حديث تقدم موصلاً في باب فرض الحفس.

قوله: (وحدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس، وهو معطوف على السند الذي قبله وساق المتن على لفظه، وسليمان هو ابن بلال وقوله «عن عروة» في رواية شعيب «أخبرنا عروة بن الزبير» وتقدم سياق لفظ شعيب في تفسير آل عمران مع شرح الحديث، والغرض منه قوله «ألم تسمع ما قال أبو حباب»؟ بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة وهي كنية عبد الله بن أبي، وكان حينئذ لم يظهر الإسلام كما هو بين من سياق الحديث، وظاهر في آخره، ثم ذكر حديث العباس بن عبد المطلب «قال يا رسول الله هل نعتت أبا طالب بشيء؟» وقد تقدم شرحه في الترجمة النبوية قبيل الإسراء، وكأنه أراد بإبراده الأول لأنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ما سمعه وأقره، قال النووي في «الأذكار» بعد أن قرر أنه لا تجوز تسمية الكافر إلا بشرطين ذكرهما. وقد تكرر في الحديث ذكر أبي طالب واسمه عبد مناف. وقال الله تعالى: ﴿تَبَتْ يَدَا أَبِي لُبٍّ﴾.

ينحصر في ملك الأملاك بل كل ما أدى معناه بأي لسان كان فهو مراد بالذم، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الترمذي «مثل شاهان شاه» وقوله شاهان شاه هو المشهور في روايات هذا الحديث، وحكى عياض عن بعض الروايات «شاه شاه» بالتثنية بنسب إشباع في الأولى والأصل هو الأول، وهذه الرواية تخفيف منها، وزعم بعضهم أن الصواب شاه شاهان وليس كذلك لأن قاعدة الجمع بتقديم المضاف إليه على المضاف، فلما أرادوا قاضي القضاة بلسانهم قالوا موبدان موبد، فموبد هو القاضي وموبدان جمعه فكذا شاه هو الملك وشاهان هو الملوك، قال عياض: استدل به بعضهم على أن الاسم غير المسمى، ولا حجة فيه بل المراد من الاسم صاحب الاسم، يدل عليه رواية «همام أغبط رجل» فكانه من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويؤيد قوله «تسمى» فالظهور أن أختص اسم اسم رجل تسمى بذي الرواية الأخرى «وأن أختص الأسماء» واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمية بهذا الاسم لورود الوحيد الشديد ويتلحق به ما في معناه مثل خالق الخلق وأحكام الحاكمين وسلطان السلاطين وأمير الأمراء، وقيل يلتحق به أيضاً من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقُدوس والجبار. وهل يلتحق به من تسمى قاضي القضاة أو حاكم الحاكم؟ اختلف العلماء في ذلك فقال الزخشي في قوله تعالى: ﴿أَحْكُمُ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨] أي أعدل الحاكم وأصلهم، إذ لا فضل لحاكم على غيره إلا بالعلم والعدل، قال: ورب غرق في الجهل والجور من مقلدي زماننا قد لبب أفضى القضاة ومعناه أحكم الحاكمين فاحترى واستعبر، وتعقبه ابن المنير بجملة «أفضاكم علي» قال: فيستد منه أن لا حرج على من أطلق على قاضٍ يكون أعدل القضاة أو أعلمهم في زمانه أفضى القضاة، أو يريد إقليمه أو بلده. ثم تكلم في الفرق بين قاضي القضاة وأفضى القضاة، وفي اصطلاحهم على أن الأول فوق الثاني وليس من غرضنا هنا. وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقي فنصوب ما ذكره الزخشي من المنع ورد ما احتج به من قضية علي بأن التفضيل في ذلك وقع في حق من غوطب به ومن يلتحق بهم فليس مساوياً لإطلاق التفضيل بالألف واللام، قال ولا يخفى ما في إطلاق ذلك من الجراءة وسوء الأدب، ولا عبرة بقول من دلي القضاء نعت بذلك فلذ في سمعه فاحتل في الجواز فإن الحق أحق أن يتبع، انتهى كلامه. ومن النوادر أن القاضي عز الدين بن جماعة قال إنه رأى أباه في المنا فسأله عن حاله فقال: ما كان عليّ أضر من هذا الاسم، فأمر الموقعين أن لا يكتبوا له في السجلات قاضي القضاة بل قاضي المسلمين، وفهم من قول أبيه أنه أشار إلى هذه التسمية مع احتمال أنه أشار إلى الوظيفة، بل هو الذي يرجع عندي، فإن التسمية بقاضي القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وقد منع الماوردي من جواز تليق للملك الذي كان في عصره بملك الملوك مع أن الماوردي كان يقال له أفضى القضاة، وكان وجه التفرقة بينهما الوقوف مع الخير وظهور إرادة العهد الزماني في القضاة. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرير: يلتحق بملك الأملاك قاضي القضاة وإن كان أشهر في بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة، وقد سلم أهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضي الجماعة، قال: وفي الحديث مشروعية الأدب في كل شيء، لأن الزجر عن ملك الأملاك والوعد عليه يقتضي المنع منه مطلقاً، سواء أراد من تسميته بذلك أنه ملك على ملوك الأرض أم على بعضها، سواء كان حقاً في ذلك أم مبطلاً، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقاً ومن قصده وكان فيه كاذباً.

١١٥ - باب كَيْفَةُ الْمُشْرِكِ

وَقَالَ مِسُورٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ».

[راجع: ٥٢٣٠].

٢٢٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو إِيْمَانَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ:

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَيْقِبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ أَسْمَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى جِمَارٍ، عَلَيْهِ قِطِيفَةٌ لَدَكِيَّةٌ، وَأَسْمَةُ وَرَافَةٌ، يَهْدُو سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فِي يَمِينِ حَارِثِ بْنِ الْحَزْزَجِ، قَبْلَ وَقْعِ بَنَدَرٍ، فَسَارَا حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسِ يَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَنْفَةَ سَأَلُوا، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، فَإِذَا فِي الْمَجْلِسِ اخِلَاطُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عِبْدَةَ الْأَوْثَانِ

٦٢١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ وَثَابِتٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي مَقَرٍّ، وَكَانَ غُلَامٌ يَخْدُو بِهِمْ يُقَالُ لَهُ أَنْجَشَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رُوَيْدُكَ يَا أَنْجَشَةُ سَوِّفَكَ بِالْقَوَارِيرِ».

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: يَفْخِي النِّسَاءَ. [راجع: ٦١٤٩، أخرجه مسلم: ٢٢٢٣].

٦٢١١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَيَّانٌ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَادٍ يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «رُوَيْدُكَ يَا أَنْجَشَةُ، لَا تُكْسِرِ الْقَوَارِيرَ».

قَالَ قَتَادَةُ: يَفْخِي ضَعْفَةَ النِّسَاءِ. [راجع: ٦١٤٩، أخرجه مسلم: ٢٢٢٣].

٦٢١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَرْعٌ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لَأَبِي طَلْحَةَ، فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْتُهُ لَبَحْرًا». [راجع: ٢٢٢٧، أخرجه مسلم: ٢٢٣٧].

قوله: (باب) بالتثنية (المعارض) وقع عند ابن التين المعارض بغير ياء وصوابه بإثبات الياء قال: وثبت كذلك في رواية أبي ذر وهو من التعريض خلاف التصريح.

قوله: (منلوحة) بوزن مفعولة بنون ومهملة أي فسحة ومتسع، ندحت الشيء وسعته واتلح فلان بكذا اتسع واتلحت الغنم في مرابضها إذا اتسعت من البطنة، والمعنى أن في المعارض من الاتساع ما يفني عن الكذب. وهذا الترجمة لفظ حديث أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله قال: صحبت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فما أتى عليه يوم إلا اتشدنا فيه شعراً وقال: إن في معارض الكلام مندوحة عن الكذب. وأخرجه الطبري في «التذهيب» والطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات. وأخرجه ابن عدي ومن وجه آخر عن قتادة مرفوعاً وهما، وأخرجه أبو بكر بن كامل في فوائده والبيهقي في الشعب من طريقه كذلك، وأخرجه ابن عدي أيضاً من حديث علي مرفوعاً بسند واه أيضاً، وللمصنف في «الأدب المفرد» من طريق أبي عثمان النهدي، عن عمر قال: أما في المعارض ما يكفي المسلم من التعريض بالمقول، والمعارض والمعارض بإثبات الياء أو بحذفها كما تقدم جمع معارض من التعريض بالمقول، قال الجوهري: هو خلاف التصريح، وهو التورية بالشيء عن الشيء. وقال الراغب: التعريض كلام له وجهان في صدق وكذب، أو باطن وظاهر. قلت: والأولى أن يقال: كلام له وجهان يطلق أحدهما المراد لازمه. وما يكثر السؤال عنه الفرق بين التعريض والكناية وللشيخ تقي الدين السبكي جزء جمعه في ذلك.

قوله: (وقال إسحاق) هو ابن أبي طلحة التابعي المشهور، وهذا التعليق مسقط من رواية السنني، وهو طرف من حديث طويل أخرجه المصنف في الجنائز، وشاهد الترجمة منه قول أم سليم «هذا نفسه، وأرجو أن قد استراح» فإن أبا طلحة فهم من ذلك أن الصبي المريض تعافى، لأن قولها «هذا» هموز بوزن سكن ومعناه، والنفس يفتح الفاء شعر بالوهم، والميل إذا نام أشعر يسزول مرضه أو خفته، وأرادت هي أنه تقطع بالكلية بالوهم، وذلك قولها «وأرجو أنه استراح» فهم منه أنه استراح من المرض بالمعاقبة، ومرادها أنه استراح من أضرابه في عالم المرض، فهي صادقة باعتبار مرادها، وخبرها بذلك غير مطابق للأمر الذي فهمه أبو طلحة، فمن ثم قال الراوي «وظن أنها صادقة» أي باعتبار ما فهم هو. ثم ذكر حديث أنس في قصة أنجشة وقد تقدم شرحه في «باب ما يجوز من الشعر» والمراد منه قوله «رفقا بالقوارير» فإنه كنى بذلك عن النساء كما تقدم تقريره هناك، وحديث أنس في فرس أبي طلحة والمراد منه «إنا وجدناه لبحراً» أي لسرعة جريه، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد، وكانه استشهد بحديثي أنس لجواز التعريض، والجامع بين التعريض وبين ما دل عليه اللفظ في غير ما وضع له لغتى جامع بينهما. قال ابن التين: حديث القوارير والفرس ليسا من المعارض بل من المجاز، فكانه لما رأى ذلك جازئاً قال: للمعارض التي هي حقيقة أولى بالجواز. قال ابن بطال: شبه جري الفرس بالبحر إشارة إلى أنه لا ينقطع، يعني ثم أطلق صفة الجري على نفس الفرس مجازاً قال: وهذا أصل في جواز استعمال المعارض، وعمل الجواز فيما يخلص من الظلم أو يحصل الحق، وأما استعمالها في عكس ذلك من إيصال الحق أو تحصيل الباطل فلا

[المسند: ١] ثم ذكر الحديث الثاني وقوله فيه «أبو حباب» قال: وعمل ذلك إذا وجد فيه الشرط، وهو أن لا يعرف إلا بكنيته أو خيف من ذكر اسمه فتنة، ثم قال: وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هرقل فسماه باسمه ولم يكنه ولا لقبه بلقبه وهو قيصر، وقد أمرنا بالإغلاط عليهم فلا نكتبهم ولا نلين لهم قولاً، ولا نظهر وداهم وقد تعقب كلامه بأنه لا حصر فيما ذكر بل قصة عبد الله بن أبي في ذكره بكنيته دون اسمه وهو باسمه أشهر ليس لحرف الفتنة، فإن الذي ذكر بذلك عنه كان قوياً في الإسلام فلا يخشى معه أن لو ذكر عبد الله باسمه أن يجر بذلك فتنة، وإنما هو محمول على التالف كما جزم به ابن طالب فقال: فيه جواز تكتية المشركين على وجه التالف إما رجاء إسلامهم أو لتحصيل منفعة منهم، وأما تكتية أبي بطلال فالظاهر أنه من التقييل الأول وهو اشتهاه بكنيته دون اسمه، وأما تكتية أبي طب فقد أشار النووي في شرحه إلى احتمال رابع وهو اجتناب نسبته إلى عبودية الضمن لأنه كان اسمه عبد العزى، وهذا سبق إليه ثعلب ونقله عنه ابن بطال، وقال غيره: إنما ذكر بكنيته دون اسمه للإشارة إلى أنه «سبيلى ناراً ذات هب» [المسند: ٣] قيل وإن تكتيته بذلك من جهة التجنيس لأن ذلك من جملة البلاغة أو للمجازاة، أشير إلى أن الذي يفخر به في الدنيا من الجمال والولد كان سيئاً في خزيه وعقابه. وحكى ابن بطال عن أبي عبد الله بن أبي زنتين أنه قال: كان اسم أبي طب عبد العزى وكنيته أبو عتية، وأما أبو طب فلقب بلبب لأن وجهه كان يتلألأ ويلهب جمالاً، قال فهو لقب وليس بكنية، وتعقب بأن ذلك يقوي الإشكال الأول لأن اللقب إذا لم يكن على وجه الدم للكفار بل يصلح من المسلم، وأما قول الزعشرى: هذه التكتية ليست للإكرام بل للإهانة إذ هي كناية من الجهني إذ معناه تبت يدا الجهني، فهو متعقب لأن التكتية لا نظر فيها إلى مدلول اللفظ، بل الاسم إذا صدر بأم أو أب فهو كنية، سلبنا لكن اللقب لا يختص بجهنم وإنما للمعتد ما قاله غيره أن الكنية في ذكره بكنيته أنه لا علم الله تعالى أن ماله إلى النار ذات اللهب ووافقته كنيته حاله حسن أن يذكر بهاء، وأما ما استشهد به النووي من الكتاب إلى هرقل فقد وقع في نفس الكتاب ذكره بعظيم الروم، وهو مشعر بالتعظيم، واللقب لغير العرب كالكنية للعرب، وقد قال النووي في موضع آخر: فرغ إذا كتب إلى مشرك كتاباً وكتب فيه سلاماً أو نحوه فينبغي أن يكتب كما كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل، فذكر الكتاب وفيه «عظيم الروم» وهذا ظاهره التناقص، وقد جمع أبي رحمه الله في نكت له على «الأذكار» بأن قوله عظيم الروم صفة لازمة لفرقل فاكتفى به صلى الله عليه وسلم عن قوله ملك الروم فإنه لو كتبها لأمكن هرقل أن يتسكك بها في أنه أتوه على المملكة. قال: ولا يرد مثل ذلك في قوله تعالى حكاية عن صاحب مصر «وقال الملك» لأنه حكاية عن أمر مضى وانقضى، بخلاف هرقل انتهى. وينبغي أن يضم إليه أن ذكر عظيم الروم والممدول عن ملك الروم حيث كان لا بد له من صفة تميزه عند الاقتصار على اسمه، لأن من يسمى بهرقل كثير، فقبل عظيم الروم ليزي عن يسمى بهرقل، فعلى هذا فلا يمتنع به على جواز الكتابة لكل ملك مشرك بلفظ عظيم قومه إلا إن احتج إلى مثل ذلك التمييز، وعلى عسوم ما تقدم من التالف أو من خشية الفتنة يجوز ذلك بلا تقييد والله أعلم. وإذا ذكر قيصر وأنه لقب لكل من ملك الروم فقد شاركه في ذلك جماعة من الملوك ككسرى ملك الفرس، وخاقان ملك الترك، والنجاشي ملك الحبشة، وتبع ملك اليمن، وطلحيوس ملك اليونان، والقطنون ملك اليهود وهذا في القديم ثم صار يقال له رأس الجبالوت، وغمرود ملك الصابئة، ودهمي ملك الهند، وقور ملك السند، ويعمر ملك الصين، وذو يزن وغيره من الأعداء ملك حير، وهياج ملك الزنج، وزينيل ملك الحزير، وشاه أرمين ملك أخلاط، وكابل ملك التوبة، والأششين ملك فرغانة وأسروسنة، وفرعون ملك مصر، والعزير لمن ضم إليها الإسكندرية، وجالوت ملك المماثلة للبربر، والتمسان ملك الغرب من قبل الفرس، نقل أكثر هذا الفصل من السيرة لمخلطاي وفي بعضه نظر.

١١٦- باب المعارض منوعة عن الكذب

وَقَالَ إِسْحَاقُ: سَمِعْتُ أَنَسًا: مَاتَ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ، فَقَالَ: كَيْفَ الْغُلَامُ؟ قَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: هَذَا نَفْسُهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاخَ. وَظَنَّ أَنَّهَا صَادِقَةٌ. [راجع: ١٣٠١].

٦٢٠٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ، فَحَدَّثَ الْحَادِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْلُقْ يَا أَنْجَشَةُ، وَيَحْتَكَ بِالْقَوَارِيرِ». [راجع: ٦١٤٩، أخرجه مسلم: ٢٢٢٣].

يجوز. وأخرج الطبري من طريق محمد بن سيرين قال: «كان رجل من باهلة عيوناً - أي كثير الإصابة بالعين - فرأى بقلة لشريح فأعجب بها، فخشى شريح عليها فقال: إنها إذا رفضت لا تقوم حتى تقام، فقال: أف، أف، فسلمت منه. وإنما أراد شريح بقوله «حتى تقام» أي حتى يقيمها الله تعالى.

١١٧ - باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء،

وهو يتوهم أنه ليس بحق

وقال ابن عباس: قال النبي ﷺ للقرين: «يَعْلَمَانِ بِلَا كِبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ». [راجع: ٢٧١٦].

قوله: (باب رفع البصر إلى السماء) وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الفاتحة: ١٨] كلما لأي ذر، وزاد الأصيلي وغيره ﴿وإلى السماء كيف رفعت﴾ [الفاتحة: ١٨] وهذا القدر هو المراد من الترجمة، وكان المصنف أشار إلى ما جاء في النهي عن ذلك. وقال ابن التين: غرض البخاري الرد على من كره أن يرفع بصره إلى السماء كما أخرجه الطبري عن إبراهيم التيمي وعن عطاء السلمي أنه مكث أربعين سنة لا ينظر إلى السماء تحشعاً. نعم صح النهي عن رفع البصر إلى السماء في حالة الصلاة كما تقدم في الصلاة عن أنس رفعه «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فانشد قوله في ذلك حتى قال: ليتهم عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم» ولمسلم عن جابر بن سمرة نحوه، ولابن ماجه عن ابن عمر نحوه وقال: «أن تلتع» وصححه ابن حبان. وحاصل طريق الجمع بين الحديثين أن النهي خاص بحالة الصلاة، وقد تكلم أهل التفسير في تخصيص الإبل بالذكر دون غيرها من الدواب بأشياء امتازت به، وذكر بعضهم أنه اسم السحاب، فإن ثبت فتماسكها للسماء والأرض ظاهرة، فكانه ذكر شيئين من الأفاق العلوي وشيئين من الأفاق السفلي في كل منهما ما يعتبر به من وقفه الله تعالى إلى الحق.

قوله: (وقال أيوب) هو السخيتاني (عن ابن أبي مليكة عن عائشة: رفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه إلى السماء)، وقع هذا التعليق لأبي ذر عن المستطلي والكشميهني فقط وسقط للباقيين، وهو طرف من حديث أوله «مات رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي ويومي وبين سحري وغري» الحديث وفيه «رفع بصره إلى السماء وقال: الرقيق الأعلى» أخرجه هكذا أحمد عن إسماعيل بن علي عن أيوب، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن إسماعيل، وقد تقدم للمصنف في الوفاة النبوية من طريق حاد بن زيد عن أيوب بشماه لكن فيه «رفع رأسه إلى السماء» وقد تقدم شرحه مستوفى هناك. ثم ذكر حديث جابر في فترة الرحي والغرض منه قوله «رفضت بصري إلى السماء» وقد تقدم شرحه في أول الكتاب، وحديث ابن عباس «بت في بيت ميمونة والغرض منه قوله «فنظر إلى السماء» وقد تقدم بشماه مشروحاً في «باب التهجد» في أواخر كتاب الصلاة وفي الباب حديث أبي موسى «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يرفع بصره إلى السماء» الحديث أخرجه مسلم، وحديث عبد الله بن سلام «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس يتحدث يكر أن يرفع بصره إلى السماء» أخرجه أبو داود. فاحصل طريق الجمع أن النهي خاص بحالة الصلاة، والله أعلم.

١١٩ - باب من نكث العود في الماء والطين

٢٧١٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُفْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُفْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ، وَلَمَّا يَدُ النَّبِيِّ ﷺ عَوْذَ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفَحَقَّ لَكَ وَتَشْرُءُ بِالْجَنَّةِ». فَلَذَبْتُ إِذَا أَبُو بَكْرٍ، فَفَتَحْتُ لَهُ وَتَشْرُءُ بِالْجَنَّةِ، ثُمَّ اسْتَفْتَعَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: «أَفَحَقَّ لَكَ وَتَشْرُءُ بِالْجَنَّةِ». فإِذَا عُمَرُ، فَفَتَحْتُ لَهُ وَتَشْرُءُ بِالْجَنَّةِ، ثُمَّ اسْتَفْتَعَ رَجُلٌ آخَرُ، وَكَانَ مَكْنُكًا لَجَلَسَنَ، فَقَالَ: «أَفَحَقَّ لَكَ وَتَشْرُءُ بِالْجَنَّةِ، عَلَى بَلْوَى نَفْسِي، أَوْ تَكُونُ». فَلَذَبْتُ إِذَا أَبُو عُفْمَانَ، فَفَتَحْتُ لَهُ وَتَشْرُءُ بِالْجَنَّةِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي قَالَ، قَالَ: اللَّهُ أَلْمَسْتَنَا. [راجع: ٣٦٧٤، أخرجه مسلم: ٢٤٠٣].

قوله: (باب من نكث العود في الماء والطين) النكت بالنون والمثناة الضرب المؤثر، ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة الفف وقد تقدم شرحه في المساق وهو ظاهر فيما ترجم له، وأوردته هنا بلفظ عود يضرب به في الماء والطين، وفي رواية الكشميهني في الماء والطين وأوردته بلفظ «ينكت» في مساق أبي بكر الصديق، وعثمان بن غياث المذكور في السند بكرة الغين الممجة ثم تحاية خفيفة وآخره مثلة، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ يحيى بن عثمان وهو غلط، قال ابن بطال: من عادة العرب إسك العصا والاعتماد عليها عند الكلام وغيره وقد عاب ذلك عليهم بعض من يتعصب

٢٧١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ جِيَهَابٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ غُرْزَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ غُرْزَةَ يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلَ أَنَسُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكُفَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرُوا بِشَيْءٍ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يَحْدِثُونَ أَحْيَاءَ بِالْشَيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلَدُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطِفُهَا الْجَنِّي، فَعَرَفَهَا فِي أُذُنٍ وَلَهُ قُرُ الدُّجَانِجَةِ، فَيَحْمِلُونَهَا لَهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَلِمَةٍ». [راجع: ٣٧١٠، أخرجه مسلم: ٢٢٢٨].

قوله: (باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو يتوهم أنه ليس بحق) ذكر فيه حديثين: الأول:

قوله: (وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم للقرين: يعلمان بلا كبر، وأنه لكبير) وهذا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة، وتقدم شرحه أيضاً، وتقدم أيضاً في «باب النجاسة من الكبار» من كتاب الأدب بلفظ «وما يعلمان في كبر، وإنه لكبير»

الثاني حديث عائشة في الكهان ليسوا بشيء، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب، قال الخطابي: معنى قوله «ليسوا بشيء» فيما يتماطونه من علم النبي، أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد كما يعتمد قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي يخبر عن الرحي، وهو كما يقال لمن عمل عملاً غير متقن أو قال قولاً غير سليم: ما عملت أو ما قلت شيئاً. وقال ابن بطال نحوه وزاد: إنهم يريدون بذلك المبالغة في النفي، وليس ذلك كذباً. وقال كثير من المفسرين في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّعْوَ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ والمراد بالذكر هنا القدر والشرف أي كان موجوداً، ولكن لم يكن له قدر يذكر به، إما وهو مصور من طين على قول من قال المراد به آدم أو في بطن أمه على قول من قال إن المراد به الجنين.

١١٨ - باب رفع البصر إلى السماء

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ [الفاتحة: ١٧-١٨].

وقال أيوب: عن ابن أبي مليكة، عن عائشة: رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء. [راجع: ٤٤٥١].

٢٧١٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ جِيَهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثُمَّ قَرَّ عَيْنِي الْوَحْيُ، فَيَتِمُّ أَمْرِي، سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ، إِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ، قَائِعٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». [راجع: ٤، أخرجه مسلم: ١٦١، مطراً].

٢٧١٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي شَرِيكٌ، عَنْ كُثَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَتُّ لِي يَتِّ مَيِّمُونَةً،

وذكر المصنف فيه حديث صفية بنت حيي في قصة الرجلين اللذين قال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم « على رسلكما إنها صفية » فقالا: سبحان الله « أورد من طريق شبيب بن أبي حزة ومن طريق ابن أبي عتيق، وساقه على لفظ ابن أبي عتيق، وقد تقدم شرحه في الاعتكاف.

١٢٠- باب الرَّجُلِ يَنْكُتُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ

٦١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلِيمَانَ وَصَفُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَازِرَةٍ، فَمَجَلَّ بِتُكَّتِ الْأَرْضِ بَعْدَهُ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ لَوْحٌ مِنْ مَقْعِدِهِ مِنَ الْحَيَّةِ وَالسَّارِ». فَقَالُوا: أَفَلَا تَكِيلُ؟ قَالَ: «وَأَعْمَلُوا كُلُّهُ تَسِيرًا» ﴿قَائِمًا مَنْ أَطْعَى وَاتَّقَى﴾. . الآية (الليل: ٥). [راجع: ١٣٦٢، أخرجه مسلم: ٢٦٨٧].

قوله: (باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض) ذكر فيه حديث على بن أبي طالب - أعملاوا فكل ميرس لما خلق له - وسيأتي شرحه في كتاب القدر، ومضى الحديث بأن من هذا السياق في تفسير سورة الليل، والغرض منه قوله «ينكت في الأرض» يعود وقوله في السند «شعبة بن سليمان» هو الأعمش ومنصور هو ابن المعتز، وقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيقال «عن الأعمش» وفعل الكرماني حيث زعم أن سليمان هو النبي.

١٢١- باب التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ التَّعَجُّبِ

٦٢١٨- عَلَّمَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي: هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَقْبَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَسْجِدُ اللَّهِ، عَاقِبَةُ الْأَوَّلِ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَعَاقِبَةُ الْأَوَّلِ مِنَ الْفُجَّعِ، مَنْ يُولِطُ مَوَاجِبَ الْحَجَرِ - يُؤْمِدُ بِهِ الْأَوَاجِدَ - حَتَّى يُصَلِّيَنَّ رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ». [راجع: ١١٥].

وَقَالَ ابْنُ أَبِي قَوْزٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: طَلَّقْتُ
بِسَائِلَةٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ.

٦٢١٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَلَّتَا إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَلَّتْنِي أَحْسَى، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ جَهْدَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَمِيٍّ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَدُّهُ، وَهُوَ مُضْجِفٌ فِي الْمَسْجِدِ، فِي الْعَشْرِ الْعَوَاكِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَحَلَّتْ عِنْدَهُ سَاعَةً مِنَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ لَامَتْ تَقْلِبُ، فَقَامَ مَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَطْلِيهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ، الَّذِي عِنْدَ مَسْكَنِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرَّ بِهِمَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَفَدَا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَمِيٍّ». قَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَثُرَ عَلَيْهِمَا مَا قَالَ، قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مِثْلَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَنْقُذَ لِي قُلُوبَكُمَا».

قوله: (باب التكبر والتسبيح عند التعجب) قال ابن بطال: التسبيح والتكبير معناه تعظيم الله وتزجيته من السوء، واستعمال ذلك عند التعجب واستعظام الأمر حسن، وفيه تحريم اللسان على ذكر الله تعالى، وهذا توجيه جيد، كان البخاري رمز إلى الرد على من من من ذلك،

وقوله (العشر العوازم) بالعين المعجمة ثم الموحدة المراد بها هنا البواقي، وقد تنطلق أيضاً على المواضي وهو من الأضداد، وهو المطابق لما ترجم له لأن الظاهر أن مرادهما بقولهما « سبحان الله » التعجب من القول المذكور بقرينة قوله « وكبر عليهما » أي عظم وشق.

وقوله (يَهْدِي فِي قُلُوبِكُمْ) كنا هنا نجد الفعل، وقد سبق في الاحتكاك بلفظ "في قلوبكم" شراً ، وحديث أم سلمة ؓ استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ماذا أنزل من القرآن ؟ وقد تقدم بعض شرحه في العلم. وتأتي بقية في القرآن، وقوله من القرآن قيل عبر بها عن الرحمة كقوله " خزائن ربي " كما عبر بالفتح عن العذاب لأنها أسباب مودية إليهم أن الراد بالفتحان إعلانه ما يفتتح على أمته من الأموال والنفقات من اللذات التي يفتحونها الآن بشأن من ذلك، فمن جملة ما أخبر به مما وقع قبل وقوعه. وقد تعرض له البيهقي في (دلائل النبوة) .

قوله: (وقال ابن أبي ثور) هو عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث عمر حيث قال **«أطلقت نسائك؟ قال: لا. قلت الله أكبر»** وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولاً في كتاب العلم، وتقدم شرحه في كتاب النكاح، وقد وردت عدة أحاديث صحيحة في قول **«سبحان الله»** عند التجنب كحديث أبي هريرة: **«لقني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا جنب»** وفيه فقال **«سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس»** متفق عليه. وحديث عائشة **«أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض»** وفيه **«قال تطهري بها، قالت: كيف؟ قال: سبحان الله»** الحديث متفق عليه. وعند مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي نذرت أن تنحر ناقة النبي صلى الله عليه وسلم **«وقال سبحان الله ينسأ جزئهما»** وكلاهما من قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«وإنني للصحيحين أيضاً من قول جاعة من الصحابة كحديث عبد الله بن سلام لا قيل له وإن من أهل الجنة قال: سبحان الله، ما ينبيي لأحد أن يقول ما لا يعلم.»**

(تيسره): وقع في حديث صفية في رواية غير أبي ذر مؤخراً آخر هذا الباب والخطب فيه سهل، ووقع في شرح ابن بطال إيراد حديث صفية المذكور عقب حديث علي في الباب الذي قبله متصلاً به، ثم استشكل مطابقته للترجمة وقال: سألت المهلب عنه فقال إنما أوردته حديث علي حيث قال فيه ليس منكم أحد إلا وقد فرغ من مقدمه من الجنة والنار ؟ فواء بحديث أم سلمة، أشار إلى أن أقوى أسباب النار الفتق والعصية فيها والتقاتل على المال وما يقع من الحزن الآن وهو أم أقل في شيء من نسخ البخاري علي وفق ما نقل ابن بطال، ووقع أيضاً حديث أم سلمة في باب التيسير والتكثير للمتعب وهو ظاهر فيما ترجم له مستفنى عن التكلف والغرابة المذكور إلا يفيد مطابقة الحديث للترجمة، وإنما هو مطابق لحديث الترجمة فيما لا يتعلق بالترجمة.

١٢٢ - باب النهي عن الخذف

٢٢٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ صُهَيْبَانَ الْأَوْدِيِّ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ الْغَزَنِيِّ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ الصَّدَّةُ، وَلَا يَنْكَحُ الْفَتَى، وَإِنَّهُ يَفْقَأُ الْعَيْنَ، وَيَكْسِرُ السِّنَّ». [الزجاج: ٤٨٤٦، أخرجه مسلم: ١٩٥٤، مطرولاً.]

قوله: (باب النهي عن الخذف) بفتح المعجمة وسكون الدال المهمة بعلها فاء، تقدم بيانه وشرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح.

١٢٣ - باب الحمد للعاطس

٩٢٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: غَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَغَسَّطَ أَحَدُهُمَا وَأَمَّ يَسْمُتُ الْآخَرَ، فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: وَهَلَا حَمْدُ اللَّهِ، وَهَلَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ. [الطبر: ٩٢٢٥،

الخروجہ مسلم: ۲۹۹۱.]

أفضل، كذا قال، والأخبار التي ذكرتها تقتضي التخيير ثم الأولوية كما تقدم والله أعلم.

قوله: (حلثنا سفيان) هو الثوري وسليمان هو التيمي.

قوله: (عن أنس) في رواية شعبة عن سليمان التيمي سمعت أنساً.

قوله: (عطس) يفتح الطاء في الماضي ويكسرهما وضهما في المضارع.

قوله: (رجلان) في حديث أبي هريرة عند المصنف في «الأدب المفرد» وصححه ابن حبان أحدهما أشرف من الآخر وأن الشريف لم يحمده وللطبراني من حديث سهل بن سعد أنهما علم بن الطفيل وابن أخيه.

قوله: (فشمت) بالمعجمة والسرغسي بالمهمله، ووقع في رواية أحمد عن يحيى القطان عن سليمان التيمي «فشمت أو سمت» بالثاء في المعجمة أو المهمله وهو من التشييت، قال الخليل وأبو عبيد وغيرهما: يقال بالمعجمة وبالمهمله، وقال ابن الأثيري كل فاع بالحر فشمت بالمعجمة وبالمهمله، والعرب تجعل الشين والسين في اللفظ الواحد معنى واحد وهذا ليس مطروفاً بل هو في مواضع معطوذة وقد جمعها شيخنا شمس الدين الشيرازي صاحب القاموس في جزء لطيف. قال أبو عبيد: التشييت بالمعجمة أعلى وأكثر، وقال عياض: هو كذلك للأكثر من أهل العربية وفي الرواية. وقال نعلب: الاختيار بالمهمله لأنه مأخوذ من السمت وهو القصد والطريق القويم. وأشار ابن دقيق العيد في «فشرح الإلام» إلى ترجيعه، وقال الفزازي: التشييت التبريك والعرب تقول شمت إذا دعا له بالبركة، وشمت عليه إذا يرك عليه. وفي الحديث في قصة ترويض علي بفاطمة «شمت عليهما» إذا دعا لها بالبركة. وتقول ابن التين عن أبي عبد الملك قال: تشييت بالمهمله أتصح وهو من سمت الإبل في الرعي إذا جمعت، فمعتنا على هذا جمع الله شملته. وتعيه بأن سمت الإبل إنما هو بالمعجمة وكذا نقله غير واحد أنه بالمعجمة فيكون معنى سمت دعا له بأن يجمع شمله، وقيل هو بالمعجمة من الشماتة وهو فرح الشخص بما يسره عدوه فكأنه دعا له أن يكون في حال من يشمت به، أو أنه إذا حد الله أدخل على الشيطان ما يسوره فشمت هو بالشيطان، وقيل هو من الشواتم جمع شامتة وهي القاتمة، يقال لا ترك له شامتة أي قاتمة. وقال ابن العربي في «شرح الترمذي» تكلم أهل اللغة على اشتقاق اللفظين ولم يبيّنوا المعنى فيه وهو بديع، وذلك أن المعطس ينحل كل عضو في رأسه وما يتصل به من العتق ونحوه، فكأنه إذا قيل له رحلك الله كان معناه أعطاه الله راحة يرجع بها بذلك إلى حاله قبل المعطاس ويقوم على حاله من غير تغيير، فإن كان تشييت بالمهمله فمعناه رجع كل عضو إلى ستمه الذي كان عليه، وإن كان بالمعجمة فمعناه صان الله شواتم أي قوائمه التي بها قوام بدنه عن خروجها عن الاعتدال، قال: وشواتم كل شيء قوائمه، وقوام الدنيا بسلامة قوائمها التي يتعق بها إذا تسلمت، وقوام الأدمي بسلامة قوائمه التي بها قوائمه وهي رأسه وما يتصل به من عتق وصلد اهد.

قوله: (فحقيل له) السائل عن ذلك هو المعطس الذي لم يحمده وقع كذلك في حديث أبي هريرة المشار إليه بلفظ «سأله الشريف» وكذا في رواية شعبة الآتية بعد باين بلفظ «قال الرجل: يا رسول الله شمت هذا ولم تشمتني» وهذا قد يكره على ما في حديث سهل بن سعد أن الشريف المذكور هو عامر بن الطفيل فإنه كان كافراً ومات على كفره، فيبعد أن يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يا رسول الله، ويحتمل أن يكون قلما غير معتقد بل باعتبار ما يخاطبه المسلمون، ويحتمل أن تكون القصة لعامر بن الطفيل المذكور، ففي الصحابة عامر بن الطفيل الأسلمي له ذكر في الصحابة وحديث رواه عنه عبد الله بن بريدة الأسلمي «حدثني عمار بن الطفيل» وفي الصحابة أيضاً عامر بن الطفيل الأزدي ذكره وثيمة في «كتاب الرد» وورد له مريئة في النبي صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن في سياق حديث سهل بن سعد ما يدل على أنه عامر المشهور احتمل أن يكون أحد هذين. ثم راجعت «معجم الطبراني» فوجدت في سياق حديث سهل بن سعد الدلالة الظاهرة على أنه عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب الفارس المشهور، وكان قدم المدينة وجرى بينه وبين ثابت بن قيس بخرصة النبي صلى الله عليه وسلم كلام «ثم عطس ابن أخيه فحمد فشمت النبي صلى الله عليه وسلم ثم عطس عامر فلم يحمده فلم يشمت»، فسأله «الحديث» وفي قصة غزوة بدر معونة وكان هو السبب فيها، ومات عامر بن الطفيل بعد ذلك كافراً في قصة له مشهورة في موته ذكرها ابن إسحاق وغيره.

قوله: (هذا حمد الله وهذا لم يحمده) في حديث أبي هريرة «إن هذا ذكر الله فذكرته، وأنت نسيت الله فنسيتك» وقد تقدم أن النسيان يطلق ويراد به الترك. قال الحلي: الحكمة في مشروعية الحمد للمعطس أن المعطاس يدفع الأذى من الدماغ الذي

قوله: (باب الحمد للمعطس) أي مشروعيه. وظاهر الحديث يقتضي وجوبه لثبوت الأمر الصريح به، ولكن نقل الثوري الاتفاق على استحبابه، وأما لفظه فنقل ابن بطال وغيره عن طائفة أنه لا يزيد على الحمد لله كما في حديث أبي هريرة الأتي بعد باين، وعن طائفة يقول الحمد لله على كل حال. قال وقد جاء النهي عن ابن عمر وقال فيه: هكذا علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخرجه الزائر والطبراني، وأصله عند الترمذي وعند الطبراني من حديث أبي مالك الأشعري رفته «إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال» ومثله عند أبي ذؤود من حديث أبي هريرة كما سيأتي تشييه عليه، وللنسائي من حديث علي رفته «يقول المعطاس الحمد لله على كل حال ولا ين السني من حديث أبي أيوب مثله، ولأحمد والنسائي من حديث سالم بن عبيد رفته إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال، أو الحمد لله رب العالمين» وعن طائفة ويقول الحمد لله رب العالمين. قلت: ورد ذلك في حديث لابن سعدود أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» والطبراني، وورد لجميع بين اللفظين فمعه في «الأدب المفرد» من علي قال «من قال عند عطسه سمعها: الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان لم يجد وجع الفرس ولا الأذن أبداً» وهذا موقوف رجاله قلته، ومثله لا يقال من قيل الرأي فله حكم الرفع، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن علي مرفوعاً بلفظ «من يادر المعطاس بالحمد عوف من وجع المخاضة ولم يشتك خسرته أبداً» وسندته ضعيفه، وللمصنف أيضاً في «الأدب المفرد» والطبراني بسند لا بأس به عن ابن عباس قال «إذا عطس الرجل فقال: الحمد لله قال الملك: رب العالمين، فإن قال رب العالمين قال الملك: يرحمك الله» وعن طائفة ما زاد من التثنية فيما يتعلق بالحمد كان حسناً، فقد أخرج أبو جعفر الطبري في «التذهيب» بسند لا بأس به عن أم سلمة قالت: «عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: الحمد لله»، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يرحمك الله. وعطس آخر: فقال: الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه، فقال: يرضع هذا على هذا تسع عشرة درجة» ويؤيده ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث رفاعة بن رافع قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فعطست فقلت: الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى، فلما انصرف قال: من المكلم؟ ثلاثاً. فقلت: أنا فقال: والذي نفسي بيده لقد ابتغىها بضة وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها» وأخرجه الطبراني وبين أن الصلاة المذكورة المغرب، وسند لا بأس به. وأصله في صحيح البخاري لكن ليس فيه ذكر المعطاس وإنما فيه «كتنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، فقال رجل واده ربنا لك الحمد الخ بنحوه، وقد تقدم في صفة الصلاة بشرحه. وسلم وغيره من حديث أنس «جاء رجل فدخل في الصف وقد حفره النفس فقال: الله أكبر، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه» الحديث وفيه «لقد رأيت النبي حشر ملكاً يتنزهونها أيهم يرفعهما» وأخرج الطبراني وابن السني من حديث عامر بن ربيعة نحوه بسند لا بأس به، وأخرجه ابن السني بسند ضعيف عن أبي رافع قال «كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطس، فخلني يدي ثم قام فقال شيئاً لم أفهمه، فسأله فقال: أنتي جبريل فقال: إذا كنت عطست قتل: الحمد لله لكرمه الحمد لله لعزيز جلالة، فإن الله عز وجل يقول: صدق عبدي ثلاثاً مفزوراً له «وأما الثناء الخارج عن الحمد فورد فيه ما أخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق الضحاك بن قيس البشكري قال «عطس رجل عند ابن عمر قال: الحمد لله رب العالمين، فقال ابن عمر لو شمتها: والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه من وجه آخر عن ابن عمر نحوه، وبما روى ما أخرجه الترمذي قال «عطس رجل فقال: الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال ابن عمر: الحمد لله والصلاة على رسول الله، ولكن ليس هكذا علمنا رسول الله» قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من رواية بن الربيع. قلت: وهو صدوق. قال البخاري: وفيه نظر. وقال ابن عدي: لا أرى به بأساً ورجح البيهقي ما تقدم على رواية زياد والله أعلم. ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استكمال قراءة الفاتحة بعد قوله الحمد لله رب العالمين، وكذا الدعاء من الحمد إلى أشهد أن لا إله إلا الله أو تتدبرها على الحمد فمكرهه، وقد أخرج المصنف في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن مجاهد «أن ابن عمر سمع ابنه عطس فقال أب، فقال: وما أب؟ إن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد» وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ أش يدل أب. نقل ابن بطال عن الطبراني أن المعطس يتخير بين أن يقول الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو على كل حال، والذي يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزئ، لكن ما كان أكثر ثناء أفضل بشرط أن يكون مأثوراً. وقال النووي في «الأذكار» اتفق العلماء على أنه يستحب للمعطس أن يقول عقب عطسه الحمد لله، ولو قال الحمد لله رب العالمين لكان أحسن، فلو قال الحمد لله على كل حال كان

فيه قوة الفكر، ومنه منشأ الأعصاب التي هي معدن الحس ويسلمته تسلم الأعضاء، فيظهر بهذا أنها نعمة جليلة فناسب أن تقابل بالحمد لله لما فيه من الإقرار لله بالخلق والقدرة وإضافة الخلق إليه لا إلى الطباع له. وهذا بعض ما ادعى ابن العربي أنه اتفرد به فيحتل أنه لم يطلع عليه، وفي الحديث أن التشييت إنما يشرع لمن حمد الله، قال ابن العربي: وهو جمع عليه، وسيأتي تقريره في الباب الذي بعده، وفيه جواز السؤال عن علة الحكم وبينها للسائل ولا سيما إذا كان له في ذلك مضمة، وفيه أن العاطس إذا لم يحمد الله لا يلقن الحمد ليحمد فيشمت، كذا استدل به بعضهم وفيه نظر، وسيأتي البحث فيه بعد ثالث باب.

ومن آداب العاطس أن يخفض بالعطس صوته ويرفعه بالحمد، وأن ينظي وجهه لتلا يدين من فيه أو أفه ما يؤذي جلسيه، ولا يلوي عنقه يمناً ولا شمالاً لئلا يتضرر بذلك، قال ابن العربي: الحكمة في خفض الصوت بالعطس أن في رفعه إزعاجاً للأعضاء، وفي تغطية الوجه أنه لو بدد منه شيء أدى جلسيه، ولو لوى عنقه صيانة لجلسيه من الأتراء، وقد شاهدنا من وقع له ذلك. وقد أخرج أبو داود والترمذي بسند جيد عن أبي هريرة قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطس وضع يده على فيه وخفض صوته». وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني، قال ابن دقيق العيد: ومن فوائد التشييت تحصيل المودة والتألف بين المسلمين، وتآديب العاطس بكسر النفس عن الكبر، والحمل على التواضع، لما في ذكر الرقة من الإشعار بالذنب الذي لا يبرى عنه أكثر المكلفين.

وقد خص من عموم الأمر بتشيت العاطس جماعة:

الأول من لم يحمد كما تقدم، وسيأتي في باب مفرد.

الثاني الكافر فقد أخرج أبو داود وصححه الحاكم من حديث أبي موسى الأشعري قال: «كانت اليهود يتماطسون عند النبي صلى الله عليه وسلم رجاء أن يقول يرحمكم الله فكان يقول يهديكم الله ويصلح بالكم» قال ابن دقيق العيد: إذا نظرنا إلى قول من قال من أهل اللغة إن التشييت الدعاء بالخير دخل الكفار في عموم الأمر بالتشييت، وإذا نظرنا إلى من خص التشييت بالرحمة لم يدخلوا قال: ولعل من خص التشييت بالدعاء بالرحمة بناء على الغالب لأنه تعيد لوضع اللفظ في اللغة.

قلت: وهذا البحث أنشأ من حيث اللغة، وأما من حيث الشرع فحديث أبي موسى دال على أنهم يدخلون في مطلق الأمر بالتشييت، لكن لم تشييت مخصوص وهو الدعاء لهم بالمغفرة وإصلاح البال وهو الشأن ولا مانع من ذلك، بخلاف تشييت المسلمين فإنهم أهل الدعاء بالرحمة بخلاف الكفار.

الثالث المذكور إذا تكررت العطاس فزاد على الثلاث فإن ظاهر الأمر بالتشييت يشمل من عطس واحدة أو أكثر

لكن أخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: «يشمت واحدة وتبين وثلاثاً، وما كان بعد ذلك فهو زكاً» هكذا أخرجه موقوفاً من رواية سفيان بن عيينة عنه، وأخرجه أبو داود من طريق يحيى القطان عن ابن عجلان كذلك ولفظه «شمت أشك» وأخرجه من رواية الليث عن ابن عجلان وقال فيه «لا أعلمه إلا رفته إلى النبي صلى الله عليه وسلم» قال أبو داود: ورفعه موسى بن قيس عن ابن عجلان أيضاً. وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رفته «إن عطس فشمته، ثم إن عطس فشمته، ثم إن عطس فقل إنك مضنوك» قال ابن أبي بكر: لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة، وهذا مرسل جيد، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال: «فشمت ثلاثاً، فما كان بعد ذلك فهو زكاً» وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن العاص «شتمته ثلاثاً، فإن زاد فهو داء يخرج من رأسه» موقوف أيضاً، ومن طريق عبد الله بن الزبير: أن رجلاً عطس عنده فشمت ثم عطس فقال له في الرابعة أنت مضنوك، موقوف أيضاً. ومن طريق عبد الله بن عمر مثله لكن قال «في الثالثة»، ومن طريق علي بن أبي طالب «شمت ما بينك وبينه ثلاث، فإن زاد فهو ريح» وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة يشمت العاطس إذا تابع عليه العطاس ثلاثاً، قال النووي في «الأذكار» إذا تكررت العطاس متتابعاً فالسنة أن يشمت لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات، ورواه في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي عن سلمة بن الأكوع أنه «سمع النبي صلى الله عليه وسلم وعطس عنده رجل فقال له يرحمك الله، ثم عطس أخرى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: الرجل مزكوم» هذا لفظ رواية مسلم، وأما أبو داود والترمذي فقالا قال سلمة: عطس رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنا شامد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: يرحمك الله، ثم عطس الثانية أو الثالثة فقال رسول الله: يرحمك الله، هذا رجل مزكوم - أه كلامه ونقلته من نسخة عليها خطه بالسماح عليه، والذي نسب إلى أبي داود والترمذي من إعادة قوله صلى الله عليه وسلم للعاطس يرحمك الله ليس في شيء من نسخها كما سألني،

١٢٤ - باب تشييت العاطس إذا حيد الله

فيه أبو هريرة. [إرجاع: ٣٢٨٩، ٦٢٢٤].

٦٢٢٢ - حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سَلِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ مُوَيْلَةَ بْنِ مُقَرَّنٍ، عَنِ الْأَنْبَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَمْعٍ، وَهَذَا عَنْ سَمْعٍ: أَمَرْنَا بِمِائَةِ الْغُرَيْضِ، وَتَبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَتَشْيِيتِ الْعَاطِسِ، وَاجَابَةِ الدَّاعِي، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَتَصْرِ الْمَقْلُومِ، وَإِزْوَاقِ الْمُفْقِسِ. وَهَذَا عَنْ سَمْعٍ: عَنْ خَالِمِ الدَّقِيقِ، أَوْ قَالَ: خَلْفَةَ الدَّقِيقِ، وَعَنْ لَيْسِ الْخَوَّصِ، وَالْكَهْنَجِ، وَالسُّنْدُسِ، وَالْمُهَلِّبِ. [إرجاع: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٠٦٦، في باب ٤].

قوله: (باب تشييت العاطس إذا حيد الله) أي مشروعية التشييت بالشرط المذكور ولم يعم الحكم، وقد ثبت الأمر بذلك كما في حديث الباب، قال ابن دقيق العيد: ظاهر الأمر الوجوب، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة الذي في الباب الذي يليه «فحق على كل مسلم سمعه أن يشمت» وفي حديث أبي هريرة عند مسلم «حق المسلم على المسلم ست» تذكر فيها «وإذا عطس فحمد الله فشمته» ولليخاري من وجه آخر عن أبي هريرة «من أحب للمسلم على المسلم» فذكر منها التشييت، وهو عند مسلم أيضاً. وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل من عنده: يرحمك الله» ونحوه عند الطبراني من حديث أبي مالك، وقد أخذ بظاهرهما ابن مزين من المالكية، وقال به جمهور أهل الظاهر، وقال ابن أبي جرة: قال جماعة من علمائنا إنه فرض عين، وقواه ابن القيم في حواشي السنن فقال: جاء بلفظ الوجوب الصريح، ولفظ «الحق» الدال عليه ويلفظ «على» الظاهرة فيه، وبصفة الأمر التي هي حقيقة فيه، ويقول الصحابي «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال: ولا ريب أن التقهات أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء. وذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، ورجحه أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربي وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية إلى أنه مستحب، ويجزئ الواحد عن الجماعة وهو قول الشافعية، والراجح من حيث الدليل القول الثاني، والأحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية، فإن الأمر بتشيت العاطس وإن ورد في عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح ويسقط بفعل البعض، وأما من قال إنه فرض على مبهم فإنه يناقض كونه فرض عين.

قوله: (فيه أبو هريرة) يحتل أن يريد به حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي بعده، ويحتل أن يريد به حديث أبي هريرة الذي أوله «حق المسلم على المسلم ست» وقد أشرت إليه قبل وأن مسلماً أخرجه.

ثم ذكر المصنف حديث البراء «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح،

فقد أخرجه أيضاً أبو عروثة وأبو نعيم في مستخرجيهما والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد وابن أبي شيبة وابن السني وأبو نعيم أيضاً في « عمل اليوم واليلة » وابن حبان في صحيحه والبيهقي في « الشعب » كلهم من رواية عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه وهو الروي الذي أخرجه منه مسلم والفاطمي متفاوتة، وليس عند أحد منهم إعادة يروى الله في الحديث، وكذلك ما نسب إلى أبي داود والترمذي أن عندهما « ثم علس الثانية أو الثالثة » فيه نظر، فإن لفظ أبي داود « أن رجلاً طلس » والباقي مثل سياق مسلم سواء إلا أنه لم يقل أخرى، ولفظ الترمذي مثل ما ذكره النووي إلى قوله « ثم علس » فإنه ذكره بعده مثل أبي داود سواء وهذه رواية ابن المبارك عنده وأخرجه من رواية يحيى القطان فأحال به على رواية ابن المبارك فقال نحوه إلا أنه قال له في الثانية أنت مذكوم. وفي رواية شعبة قال يحيى القطان. وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي « قال له في الثالثة أنت مذكوم » وهؤلاء الأربعة روى عن عكرمة بن عمار وأكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض للثالثة، ورجح الترمذي من قال « في الثالثة » على رواية من قال « في الثانية » وقد وجدت الحديث من رواية يحيى القطان يوافق ما ذكره النووي، وهو ما أخرجه فاسم بن أصبغ في مصنفه وابن عبد البر من طريقه قال حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا عكرمة فذكره بلفظ « علس رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فثمت، ثم علس فثمت، ثم علس فقال له في الثالثة: أنت مذكوم. هكذا رأيت فيه » ثم علس فثمت » وقد أخرجه الإمام أحمد عن يحيى القطان ولفظه « ثم علس الثانية والثالثة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: الرجل مذكوم » وهذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث لكن الأكثر على ترك ذكر التثنية بعد الأولى، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن عكرمة بلفظ آخر قال « يثمت العاطس ثلاثاً، فما زاد فهو مذكوم » وجعل الحديث كله من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وأفاد تكرير التثنية، وهي رواية شاذة لمخالفة جميع أصحاب عكرمة في سياقها، ولعل ذلك من عكرمة المذكور لما حدث به وكيعاً فإن في خطفه مقالاً، فإن كانت محفوظة فهو شاهد قوي لحديث أبي هريرة، يستفاد منه مشروعية تسمية العاطس ما لم يزد على ثلاث أقسام بد الله سواء تابع عطاسه أم لا، فلو تابع ولم يزد لقلبه العطاس عليه ثم كرر الحمد بعد العطاس فهل يثمت بعد الحمد؟ فيه نظر. وظاهر الخبر نعم. وقد أخرج أبو يعلى وابن السني من وجه آخر عن أبي هريرة النهي عن التثنية بعد ثلاث، ولفظه « إذا عطس أحدكم فليثمت جليسه، فإن زاد على ثلاث فهو مذكوم، ولا يثمت بعد ثلاث » قال النووي: فيه رجل لم أحقق حاله، ويأتي إسناده صحيح، قلت: الرجل المذكور هو سليمان بن أبي داود الحراني، والحديث عندهما من رواية محمد بن سليمان عن أبيه، ومحمد بن مثنى وأبو هريرة قال الحراني ضعيف، قال فيه النسائي: ليس بقة ولا مأمون. قال النووي: وأما الذي رويناه في سنن أبي داود والترمذي عن عبيد بن رفاعه الصحابي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يثمت العاطس ثلاثاً فإن زاد فإن ثمت فثمت وإن شئت فلا » فهو حديث ضعيف قال فيه الترمذي: هذا الحديث غريب، وإسناده مجهول. قلت: إطلاقة عليه الضعف ليس بجيد، إذ لا يلزم من الغراب الضعف، وأما وصف الترمذي إسناده بكونه مجهولاً فلم يرد جميع رجال الإسناد فإن معظمهم موثقون، وإنما وقع في روايته تغير اسم بعض رواة وإيهام اثنين منهم، وذلك أن أبا داود والترمذي أخرجهما معاً من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن، ثم اختلفا: فأما رواية أبي داود فيها عن يحيى بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه حيدة - أو عبيدة - بنت عبيد بن رفاعه عن أبيها، وهذا إسناد حسن، والحديث مع ذلك مرسل كما سألته، وعبد السلام بن حرب من رجال الصحيح، ويؤيد هو أبو خالد الدالائي وهو صدوق في خطفه شيء، ويحيى بن إسحاق وثقه يحيى بن معين وأمه حيدة روى عنها أيضاً زوجها إسحاق بن أبي طلحة، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين وأبوها عبيد بن رفاعه فذكروه في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وله روية، قاله ابن السكن، قال: « ولم يصح مسامحة. وقال البغوي: روايته مرسله وحديثه عن أبي عند الترمذي والنسائي وغيرهما، وأما رواية الترمذي فيها عن عمر بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها كذا سماء عمر ولم يسم أمه ولا أبيها، وكأنه لم يعم النظر فمن ثم قال إنه إسناد مجهول وقد تبين أنه ليس بمجهول، وأن الصواب يحيى بن إسحاق لا عمر، فقد أخرجه الحسن بن سفيان وابن السني وأبو نعيم وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب فقالوا يحيى بن إسحاق، وقالوا: حيدة بنير شك وهو المتمد، وقال ابن العربي هذا الحديث وإن كان فيه مجهول لكن يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة وتروى للجلبس، فالأولى العمل به والله أعلم. وقال ابن عبد البر: دل حديث عبيد بن رفاعه على أنه يثمت ثلاثاً ويقال أنت مذكوم بعد ذلك، وهي زيادة يجب قبولها

فقالع بها أول. ثم حكى النووي عن ابن العربي أن العلماء اختلفوا هل يقول من تابع عطاسه أنت مذكوم في الثانية أو الثالثة أو الرابعة؟ على أقوال، والصحيح في الثالثة قال: ومعناه إنك لست بمن يثمت بعدها لأن الذي يك مرض وليس من العطاس محمود الناشئ من خفة البدن كما سيأتي تقريره في الباب الذي يليه، قال: فإن قيل فإذا كان مرضاً فينبغي أن يثمت بطريق الأولى لأنه أحوط إلى الصفاء من غيره، قلنا نعم لكن يدعى له بدعاء يلائمه لا بدعاء للمشروع للعاطس بل من جنس دعاء المسلم للمسلم بالعافية، وذكر ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أنه قال: يكرر التثنية إذا تكرور العطاس إلا أن يعرف أنه مذكوم فيدعو له بالشفاء، قال: وتقريره أن العموم يقتضي التكرار إلا في موضع العلة وهو الزكام، قال وعند هذا يسقط الأمر بالتثنية عند العلم بالزكام لأن التحليل به يقتضي أن لا يثمت من علم أن به زكاماً أصلاً، وتعبه بأن المذكور هو العلة دون التحليل وليس للملل هو مطلق الترك ليم الحكم عليه بعموم علته، بل الملل هو الترك بعد التكرار، فكانه قيل لا يلزم تكرار التثنية لأنه مذكوم، قال ويتأيد بمناسبة المشقة الناشئة عن التكرار. الرابع عن يحنس من عموم العاطسين من يكره التثنية، قال ابن دقيق العيد: ذهب بعض أهل العلم إلى أن من عرف من حاله أنه يكره التثنية أنه لا يثمت لإجلالاً للتثنية أن يؤهل له من يكرهه فإن قيل: كيف يترك السنة لذلك؟ قلنا: هي سنة لمن أحبها، فأما من كرهها ورغب عنها فلا. قال: ويترد ذلك في السلام والعبادة. قال ابن دقيق العيد: والذي عندي أنه لا يمتنع من ذلك إلا من خاف منه ضرراً، فأما غيره فيثبت امتثالاً للأمر ومناقضة للتكبر في مراده وكسراً لسورته في ذلك، وهو أولى من إجلال التثنية. قلت: ويؤيد أن لفظ التثنية دعاء بالرحمة فهو يناسب المسلم كاتماً من كان والله أعلم. الخامس قال ابن دقيق العيد يستحب أيضاً من طلس والإمام يخطب، فإنه يتعارض الأمر بالتثنية من سمع العطاس والأمر بالإتصاف لمن سمع الخطيب، والرابع الإتصاف بإمكان تدارك التثنية بعد فراغ الخطيب واسمياً إن قيل بتعريف الكلام والإمام يخطب، وعلى هذا فهل يتعين تأخير التثنية حتى يفرغ الخطيب أو يشرع له التثنية بالإشارة؟ فلو كان العطاس الخطيب واستمر في خطبته فالحكم كذلك وإن حد فوقف قليلاً ليثبت فلا يمتنع أن يشرع تسميته. السادس من يمكن أن يثمت من كان عند عطاسه في حالة يمتنع عليه فيها ذكر الله، كما إذا كان على الخلاة أو في الجماعة فيؤخر ثم يمد الله فيثمت، فلو خالف فحمد في تلك الحالة هل يستحق التثنية؟ فيه نظر.

١٢٥ - باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَطَاسِ وَمَا يُكْرَهُ مِنَ التَّأَوُّبِ

٦٢٢٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُؤَيْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُمَيْزِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَطَاسَ، وَيُكْرَهُ التَّأَوُّبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَحَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَبْعَةٌ أَنْ يَشْفَعَهُ، وَأَمَّا التَّأَوُّبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَتَوَضَّعْ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِذَا قَالَ: هَ، حَسِبْتُ مِنْهُ الشَّيْطَانَ». [راجع: ٣٧٨٩، أخرجه مسلم: ٢٩٩٤، بالقطعة الثانية].

قوله: (باب ما يستحب من العطاس، وما يكره من التأوب) قال الخطابي: معنى الحبة والكرامة فهما منصرف إلى سبهما، وذلك أن العطاس يكون من خفة البدن وافتتاح للمسام وعدم الغاية في الشج وهو بخلاف التأوب فإنه يكون من علة امتلاء البدن وقلة مما يكون ناشئاً عن كثرة الأكل والتخليط فيه، والأول يستدعي النشاط للعبادة والثاني على عكس.

قوله: (سعيد القميري عن أبيه عن أبي هريرة) هكذا قال آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب، وتابعه عاصم بن علي كما سيأتي بعد باب، والبخاري عن محمد عند النسائي وأبو داود الطيالسي، ويؤيد بن هارون عند الترمذي وابن أبي فديك عند الإسماعيلي وأبو عامر العقدي عند الحاكم كلهم عن ابن أبي ذئب، وخالفهم القاسم بن يزيد عند النسائي فلم يقل فيه « عن أبيه » وكذا ذكره أبو نعيم من طريق الطيالسي. وكذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية محمد بن عجلان عن سعيد القميري عن أبي هريرة ولم يقل « عن أبيه » ورجح الترمذي رواية من قال عن أبيه وهو المتمد.

قوله: (إن الله يحب العطاس) يعني الذي لا يشأ عن زكام، لأنه المأمور به بالتحديد والتثنية، ويمتثل التعميم في نوعي العطاس والتفصيل في التثنية خاصة، وقد ورد ما يخص بعض أحوال العاطسين، فأخرج الترمذي من طريق أبي القبطان عن

به معناه لم ينصرف لغره، وإن أريد به معنى يحمله انصرف إليه، وإن أطلق انصرف إلى الغالب، وإن لم يستحضر القائل المعنى الغالب. وقال ابن بطال: ذهب إلى هذا قوم فقالوا: يقول له يرحمك الله ينصه بالدعاء وحده وقد أخرج البيهقي في «الشعب» وصحه ابن حبان من طريق حصن بن عاصم عن أبي هريرة رقه «لا خلق الله آدم عطس، فأنصه ربه أن قال: الحمد لله، فقال له ربه: يرحمك الله» وأخرج الطبري عن ابن مسعود قال «يقول يرحمنا الله ولياكم» وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر نحوه، وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن أبي جرة بالجيم «سمعت ابن عباس إذا شمت يقول: عافانا الله ولياكم من النار، يرحمكم الله» وفي الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه «كان إذا عطس قتل له: يرحمك الله، قال: يرحمنا الله ولياكم وينقر الله لنا ولكم» قال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث أن السنة لا تتأدى إلا بالمخاطبة، وأما ما اعتاده كثير من الناس من قولهم للرئيس يرحم الله سيدنا فخلاف السنة، ويغني عن بعض الفضلاء أنه شمت رئيساً فقال له يرحمك الله يا سيدنا فجمع الأمرين وهو حسن.

قوله: (إذا قال له: يرحمك الله ليلق بالليل يهديكم الله ويصلح بالكم) مقتضاه أنه لا يشرع ذلك إلا لمن شمت وهو واضح، وأن هذا اللفظ هو جواب التشميت، وهذا مختلف فيه قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى هذا وذهب الكوفيون إلى أنه يقول يغفر الله لنا ولكم، وأخرجه الطبري عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما. قلت: وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» والطبراني من حديث ابن مسعود وهو في حديث سالم بن عبيد المشار إليه قبل فقه «وليلق يغفر الله لنا ولكم» قلت: وقد رافق حديث أبي هريرة في ذلك حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى وحديث أبي مالك الأشعري عند الطبراني أيضاً وحديث ابن عمر عند الزبيري وحديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عند البيهقي في «الشعب». وقال ابن بطال: ذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخير بين اللفظين، وقال أبو الوليد بن رشد: الثاني أولى، لأن المكلف يحتاج إلى طلب المغفرة، والجمع بينهما أحسن إلا للحنفي، وذكر الطبري أن الذين نمروا من جواب التشميت يقول «يهديكم الله ويصلح بالكم» احتجوا بأنه تشميت اليهود كما تقدمت الإشارة إليه من تخريج أبي داود من حديث أبي موسى، قال: ولا حجة فيه إذ لا تضاد بين خبر أبي موسى وخبر أبي هريرة - يعني حديث الباب - لأن حديث أبي هريرة في جواب التشميت وحديث أبي موسى في التشميت نفسه، وأما ما أخرجه البيهقي في «الشعب» عن ابن عمر قال: اجتمع اليهود والمسلمون فمطس النبي صلى الله عليه وسلم فشمته الفرقيان جميعاً فقال للمسلمين: يغفر الله لكم ويرحمنا ولياكم، وقال اليهود: يهديكم الله ويصلح بالكم. فقال: تغرد به عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع، وعبد الله ضعيف. واحتج بعضهم بأن الجواب المذكور مذهب الحوارج لأنهم لا يرون الاستغفار للمسلمين، وهذا منقول عن إبراهيم النخعي، وكل هذا لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالأمر به، قال البخاري بعد تخريجه في «الأدب المفرد»: وهذا أثبت ما يروى في هذا الباب. وقال الطبري: هو من أثبت الأخبار. وقال البيهقي: هو أصح شئ، ورد في هذا الباب. وقد أخذ به الطحاوي من الحنفية واحتج له بقول الله تعالى ﴿وإذا حثمت بفتح فحوا بأحسن منها﴾ [النساء: ٨٦] قال: والذي يجب بقوله «غفر الله لنا ولكم» لا يزيد المشمت على معنى قوله يرحمك الله، لأن المغفرة ستر الذنب والرحمة ترك المعاقبة عليه، بخلاف دعائه له بالمغفرة والإصلاح فإن معناه أن يكون سالماً من موافقة الذنب صالح الحال، فهو فوق الأولى فيكون أولى، واختار ابن أبي جرة أن يجمع الجيب بين اللفظين فيكون أجمع للخبر ويخرج من الخلاف، ووجهه ابن دقيق العيد. وقد أخرج مالك في «الموطأ» عن نافع عن ابن عمر أنه «كان إذا عطس قتل له يرحمك الله قال: يرحمنا الله ولياكم، يغفر الله لنا ولكم» قال ابن أبي جرة: وفي الحديث دليل على عظيم نعمة الله على العاطس، يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير، وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده، فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العاطس ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه، ثم الدعاء بالخير بعد الدعاء بالخير، وشرع هذه النعم المتواليات في زمن يسير فضلاً منه وإحساناً، وفي هذا لمن رآه يقبل به بصيرة زيادة قوة في إيمانه حتى يحصل له من ذلك ما لا يحصل بعباده إمام عبدة، ويدخله من حب الله الذي أنعم عليه بذلك ما لا يكن في باله، ومن حب الرسول الذي جاءت معرفة هذا الخير على يده والعلم الذي جاءت به سته ما لا يقدر قدره. قال: وفي زيادة قوة من هذا ما يفوق الكثير مما عداه من الأعمال ولله الحمد كثيراً. وقال الحلي: أنواع البلا والافات كلها مواخبات، وإنما للمواخاة من الذنب، فإذا حصل للذنب مغفراً وأدركت العبد الرحمة لم تقع المواخاة، فإذا قيل للعاطس: يرحمك الله، فمعناه جعل الله لك ذلك لتدوم لك السلامة. وفيه إشارة إلى تبيي العاطس على طلب الرحمة والتوبة من الذنب، ومن ثم شرع له الجواب بقوله «غفر الله لنا ولكم».

عدي بن ثابت عن أبيه عن جده رقه قال «العاطس والنعاس والتأوب في الصلاة من الشيطان» وسنده ضعيف، وله شاهد عن ابن مسعود في الطبراني لكن لم يذكر النعاس، وهو موقوف وسنده ضعيف أيضاً. قال شيخنا في «شرح الترمذي» لا يمارض هذا حديث أبي هريرة يعني حديث الباب في عبة العاطس وكرامة التأوب لكونه مجال الصلاة فقد تسبب الشيطان في حصول العاطس للمصلي ليشغله عن صلاته، وقد يقال إن العاطس إنما لم يوصف بكونه مكروهاً في الصلاة لأنه لا يمكن رده بخلاف التأوب، ولذلك جاء في التأوب كما سيأتي بعد «فليرده ما استطاع» ولم يأت ذلك في العاطس. وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة «إن الله يكره التأوب ويجب العاطس في الصلاة» وهذا يمارض حديث جد عدي وفي سنده ضعف أيضاً وهو موقوف والله أعلم. وما يستحب للعاطس أن لا يبالغ في إخراج العطسة فقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال «سبح من الشيطان» فذكر منها شدة العاطس.

قوله: (فحق على كل مسلم سمعه أن يشتمه) استدل به على استحباب مبادرة العاطس بالتحديد، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه ينبغي أن يتأني في حقه حتى يسكن ولا يعاجله بالتشميت، قال: وهذا فيه غفلة عن شرط التشميت وهو توقفه على حد العاطس. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن مكحول الأزدي «كنت إلى جنب ابن عمر فمطس رجل من ناحية المسجد فقال ابن عمر يرحمك الله إن كنت حدثت الله» واستدل به على أن التشميت إنما يشرع لمن سمع العاطس وسمع حمله، فلو سمع من يشمت غيره ولم يسمع هو عطاسه ولا حمله لم يشرع له تشميته؟ سيأتي قريباً.

قوله: (وأما التأوب) سيأتي شرحه بعد بابين.

١٢٦- باب إذا عطس كيف يشمت؟

٦٢٢٤- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِأَلْسِنَتِهِ». [انظر في الأدب، باب ١٢٤].

قوله: (باب إذا عطس كيف يشمت) يضم أوله وتشديد الميم المقترحة.

قوله: (عن أبي صالح) هو السمان، والإسناد كله مدينون إلا شيخ البخاري، وهو من رواية تايي عن تايي.

قوله: (إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله) كذا في جميع نسخ البخاري، وكذا أخرجه النسائي من طريق يحيى بن حسان، والإسماعيلي من طريق بشر بن الفضل وأبي النصر، وأبو نعيم في «المستخرج» من طريق عاصم بن علي، وفي «عمل يوم وليلة» من طريق عبد الله بن صالح كلهم عن عبد العزيز بن أبي سلمة، وأخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز المذكور به بلفظ «فليقل الحمد لله على كل حال». قلت: ولم أر هذه الزيادة من هذا الوجه في غير هذه الرواية، وقد تقدم ما يتعلق بحكمها. واستدل بأمر العاطس بحمد الله أنه يشرع حتى للمصلي، وقد تقدمت الإشارة إلى حديث رفاعه بن رافع في «باب الحمد للعاطس» وبذلك قال الجمهور من الصحابة والأئمة بعدهم، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، ونقل الترمذي عن بعض التابعين أن ذلك يشرع في النافلة لا في الفريضة، ويحمد مع ذلك في نفسه. وجوز شيخنا في «شرح الترمذي» أن يكون مراده أنه يسر به ولا يجهر به، وهو متفق مع ذلك حديث رفاعه بن رافع فإنه جهر بذلك ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه. نعم يفرق بين أن يكون في قراءة الفاتحة أو غيرها من أجل اشتراط الموالاة في قرأتها، وجزم ابن العربي من الملكية بأن العاطس في الصلاة يحمد في نفسه، ونقل عن سحنون أنه لا يحمد حتى يفرغ وتعقبه بأنه غلو.

قوله: (وليلق له أخوه أو صاحبه) هو شك من الراوي وكذا وقع للأكثر من رواية عاصم بن علي «فليقل له أخوه» ولم يشك والمراد بالأخوة أخوة الإسلام.

قوله: (يرحمك الله) قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة، ويحتمل أن يكون إخباراً على طريق الإشارة كما قال في الحديث الآخر «ظهر إن شاء الله» أي هي طهر لك، فكان المشمت بشر العاطس بمصالح الرحمة له في المستقبل بسبب حصولها له في الحال لكونها دفعت ما يضره، قال: وهذا ينبغي على قاعدة، وهي أن اللفظ إذا أريد

قوله: (بالكم شأنكم) قال أبو عبيدة في معنى قوله تعالى ﴿سَيُهْذِبُهُمْ وَبَلْغَمُهُمْ﴾ (عمد: ٥) أي شأنهم.

١٢٧- باب لا يُشَمَّتُ الْعَاطِسُ إِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ.

٦٢٢٥- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْجُبَيْنِ: قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَشَمَّتْ أَحَدَهُمَا وَكَمْ يَشَمَّتُ الْآخَرَ، فَقَالَ الرَّجُلَانِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَمَّتْ هَذَا وَكَمْ تَشَمَّتُنِي، قَالَ: «إِنْ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَكَمْ تَحْمَدُ اللَّهَ». [راجع: ٦٢٢١، أخرجه مسلم: ٢٩٩١].

قوله: (باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله) أورد فيه حديث أنس الماضي في باب الحمد للعاطس «وكانه أشار إلى أن الحكم عام وليس مخصوصاً بالرجل الذي وقع له ذلك وإن كانت واقعة حال لا عموم فيها، لكن ورد الأمر بذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي موسى بلفظ «إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته» وإن لم يحمد الله فلا تشمته» قال النووي: مقتضى هذا الحديث أن من لم يحمد الله لم يشمته. قلت: هو منطوقه، لكن هل النهي فيه للتحريم أو للتنزيه؟ الجمهور على الثاني، قال: وأقل الحمد والتشمت أن يسمع صاحبه، ويؤخذ منه أنه إذا أتى بلفظ آخر غير الحمد لا يشمته. وقد أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث سالم بن عبد الأشجعي قال: «عطس رجل فقال السلام عليكم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليك وعلى أمك، وقال: إذا عطس أحدكم فليحمد الله» واستدل به على أنه يشرع التشمت لمن حمد إذا عرف السامع أنه حمد الله وإن لم يسمعه، كما لو سمع المصلحة ولم يسمع الحمد بل سمع من شمت ذلك العاطس فإنه يشرع له التشمت لمعموم الأمر به من عطس فحمد. وقال النووي: المختار أنه يشمته من سمعه دون غيره، وحكى ابن العربي اختلافاً فيه ورجحه أنه يشمته. قلت: وكذا نقله ابن بطال وغيره عن مالك، واستثنى ابن دقيق العيد من علم أن الذين عند العاطس جهلة لا يفرقون بين تشمت من حمد وبين من لم يحمد، والتشمت متوقف على من علم أنه حمد فينتع تشمت هذا ولو علم أنه لم يعلم هل حمد أو لا، فإن عطس واحد ولم يشمته أحد فسمعه من بعد عنه استحبه أن يشتمه حين يسمعه. وقد أخرج ابن عبد البر بسند جيد عن أبي داود صاحب السنن إن كان في سفينة فسمع عاطساً على الشط حد فأكثرت قارياً يدرهم حتى جاء إلى العاطس فشمته ثم رجع، فسئل عن ذلك فقال: لعله يكون نجاب الدعوة فلما وقفوا سمعوا قائلًا يقول: يا أهل السفينة إن أبا داود اشترى الجنة من الله ب درهم. قال النووي: ويستحب لمن خسر من عطس فلم يحمد أن يذكره بالحمد ليحمد فيشتمه، وقد ثبت ذلك عن إبراهيم النخعي، وهو من باب النصيحة والأمر بالمعروف. وزعم ابن العربي أنه جهل من قاعله، قال: وأخطأ فيما زعم بل الصواب استحبابه. قلت: احتج ابن العربي لقوله بأنه إذا نهيه أئزم نفسه ما يلزمها، قال: فلو جمع بينهما فقال الحمد لله يرحمك الله جمع جهاتين: ما ذكرناه أولاً وإيقاعه التشمت قبل وجود الحمد من العاطس. وحكى ابن بطال عن بعض أهل العلم - وحكى غيره أنه الأوزاعي - أن رجلاً عطس عنده فلم يحمد فقال له: كيف يقول من عطس؟ قال: الحمد لله، قال: يرحمك الله. قلت: وكان ابن العربي أخذ بظاهر حديث الباب لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر الذي عطس فلم يحمد لكن تقدم في باب الحمد للعاطس - احتمال أنه لم يكن مسلماً، فلمل ترك ذلك لذلك، لكن يحتمل أن يكون كما أشار إليه ابن بطال أراد تأنيبه على ترك الحمد بترك تشمته، ثم عرفه الحكم وأن الذي يترك الحمد لا يستحق التشمت. وهذا الذي فهمه أبو موسى الأشعري ففضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، شمت من حمد ولم يشمته من لم يحمد، كما ساق حديثه مسلم.

١٢٨- باب إذا تآتأب فلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ

٦٢٢٦- حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَاطِسَ وَتَكْرَهُ التَّأْتَأِبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ نَسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّأْتَأِبُ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَتَأْتَأَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَتَأْتَأَبَ ضَحِكَ مِنْهُ

الشَّيْطَانُ». [راجع: ٢٢٨٩، أخرجه مسلم: ٢٩٩٤، بالقطعة الثانية].

قوله: (باب إذا تآتأب) كذا للأكثر، وللمستلمي «تآب» بهجمة بدل الواو، قال شيخنا في «شرح الترمذي» وقع في رواية الجوهري عند الترمذي بالواو، وفي رواية السجزي بالهمزة، ووقع عند البخاري وأبي داود بالهمزة، وكذا في حديث أبي سعيد عند أبي داود، وأما عند مسلم فالواو، قال: وكذا هو في أكثر نسخ مسلم، وفي بعضها بالهمزة. وقد أئكر الجوهري كونه بالواو وقال: تقول تآتأت على وزن تفاعلت ولا تقل تآتأت، قال. والتآتأب أيضاً مهموز، وقد يقبلون الهمزة المضمومة وأو أو الأسم التواء بضم ثم همز على وزن الحيلة، وجزم ابن دريد وثابت بن قاسم في «الدلائل» بأن الذي بغير واو بوزن تيمت فقال ثابت: لا يقال تآتأب بالمد مخففاً بل يقال تآب بالتشديد. وقال ابن دريد: أصله من تآب فهو متآوب إذا استرخى وكسل. وقال غير واحد: إنهما لتآتان. وبالهمزة والمد أشهر.

قوله: (فلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ) أورد فيه حديث أبي هريرة بلفظ فليده ما استطاع. قال الكرماني: عموم الأمر بالرد يتناول وضع اليد على القم فيطابق الترجمة من هذه الحية. قلت: وقد ورد في بعض طرقه صريحاً أخرجه مسلم وأبو داود من طريق سهل بن أبي صالح عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه بلفظ «إذا تآب أحكم فليسك يده على فمه» ولفظ الترمذي مثل لفظ الترجمة.

قوله: (إن الله يحب العاطس) تقدم شرحه قريباً.

قوله: (وأما التآتأب فإنما هو من الشيطان) قال ابن بطال إضافة التآتأب إلى الشيطان بمعنى إضافة الرضا والإرادة، أي أن الشيطان يحب أن يرى الإنسان متآتباً لأنها حالة تتغير فيها صورته فيضحك منه. لا أن المراد أن الشيطان فعل التآتأب. وقال ابن العربي: قد بينا أن كل فعل مكروه نسيه الشرع إلى الشيطان لأنه واسطة، وأن كل فعل حسن نسيه الشرع إلى الملك لأنه واسطة، قال: والتآتأب من الامتلاء ونشأ عنه التكامل وذلك بواسطة الشيطان، والعاطس من تقليل الغذاء ونشأ عنه النشاط وذلك بواسطة الملك. وقال النووي: أضيف التآتأب إلى الشيطان لأنه يدعو إلى الشهوات إذ يكون عن تقل البدن واسترخائه وامتلائه، والمراد التحذير من السبب الذي يتولد منه ذلك وهو التوسع في المال.

قوله: (إذا تآتأب أحدكم فليده ما استطاع) أي يأخذ في أسباب رده، وليس المراد به أنه يملك دفعه لأن الذي وقع لا يرد حقيقة، وقيل معنى إذا تآتأب إذا أراد أن يتآتب، وجوز الكرماني أن يكون الماضي فيه بمعنى المضارع.

قوله: (وإن أحدكم إذا تآتأب ضحك منه الشيطان) في رواية ابن عجلان «فإذا قال آه ضحك منه الشيطان» وفي حديث أبي سعيد «فإن الشيطان يدخل» وفي لفظ له «إذا تآتأب أحدكم في الصلاة فليكنم ما استطاع فإن الشيطان يدخل» هكذا يده بحالة الصلاة، وكذا أخرجه الترمذي من طريق الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ «التآتأب في الصلاة من الشيطان فإذا تآتأب أحدكم فليكنم ما استطاع» وللترمذي والنسائي من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه، ورواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه بلفظ «إذا تآتأب أحدكم فليضع يده على فمه ولا يعوي، فإن الشيطان يضحك منه» قال شيخنا في شرح الترمذي: أكثر روايات الصحيحين فيها إطلاق التآتأب، ووقع في الرواية الأخرى تعديده بحالة الصلاة فيحصل أن يحصل المطلق على القيد، وللشيطان غرض فوي في التشويش على المصلي في صلاته، ويحتمل أن تكون كراهته في الصلاة أشد، ولا يلزم من ذلك أن لا يكره في غير حالة الصلاة. وقد قال بعضهم: إن المطلق إنما يحصل على القيد في الأمر لا في النهي، ويؤيد كراهته مطلقاً كونه من الشيطان، وبذلك صرح النووي، قال ابن العربي: ينبغي كظم التآتأب في كل حالة، وإنما خص الصلاة لأنها أولى الأحوال بدفعه لما فيه من الخروج عن اعتدال الحية واعوجاج الحلق. وأما قوله في رواية أبي سعيد في ابن ماجه «ولا يعوي» فإنه بالعين المهملة، شبه التآتأب الذي يسترسل معه يعواء الكلب تتفراً عنه واستباحاً له فإن الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه ويعوي، والتآتأب إذا أفرط في التآتأب شابهه. ومن هنا تظهر النكتة في كونه يضحك منه، لأنه صيره ملعباً له بتشويه خلقه في تلك الحالة. وأما قوله في رواية مسلم «فإن الشيطان يدخل» فيحتمل أن يراد به الدخول حقيقة، وهو وإن كان يجري من الإنسان جري الدم لكنه لا يتمكن منه ما دام ذاكرة لله تعالى، والتآتأب في تلك الحالة غير ذاكرة فيتمكن الشيطان من الدخول فيه حقيقة. ويحتمل أن يكون أطلق الدخول وأراد التمكن منه، لأن من شأن من

دخل في شيء أن يكون متمكناً منه. وأما الأمر بوضع اليد على القم فيتناول ما إذا افتتح بالتأويل فيغطي بالكف وغره وما إذا كان متعلقاً حفظاً له عن الافتتاح بسبب ذلك. وفي معنى وضع اليد على القم وضع الثوب وغره عما يحصل ذلك المقصود، وإنما تتعين اليد إذا لم يرتد التأويل بدونها، ولا فرق في هذا الأمر بين المصلي وغيره، بل يتأكد في حال الصلاة كما تقدم ويستثنى ذلك من النبي عن وضع المصلي يده على قمه. وعما يؤمر به المتأويل إذا كان في الصلاة أن يمسك عن القراءة حتى يذهب عنه ثلاثا يتغير نظم قراءته، وأمسك ابن أبي شيبة نحو ذلك عن مجاهد وعكرمة والتابعين المشهورين، ومن الخصائص النبوية ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في «التاريخ» من مرسل يزيد بن الأصم قال «ما تأتبع النبي صلى الله عليه وسلم قط» وأخرج الخطابي من طريق مسلمة بن عبد الملك بن مروان قال «ما تأتبع نبي قط» ومسلمة أدرك بعض الصحابة وهو صدوق. ويؤيد ذلك ما ثبت أن التأويل من الشيطان. ووقع في «الشفاء لابن سبع» أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتطلى، لأنه من الشيطان، والله أعلم.

قوله: (خلق الله آدم على صورته) تقدم بيانه في بدء الخلق، واختلف إلى ماذا يعود الضمير؟ قيل: إلى آدم أي خلقه على صورته التي استمر عليها إلى أن ألبط إلى أن مات، دفعاً لتوهم من يظن أنه لما كان في الجنة كان على صفة أخرى، أو ابتداء خلقه كما وجد لم يتقل في النشأة كما يتقل ولده من حالة إلى حالة. وقيل للرد على الدهرية أنه لم يكن إنسان إلا من نطفة ولا تكون نطفة إنسان إلا من إنسان ولا أول لذلك، فيبين أنه خلق من أول الأمر على هذه الصورة. وقيل للرد على الطبايعين الزاعمين أن الإنسان قد يكون من فعل الطبع وتأثيره، وقيل للرد على القدرية الزاعمين أن الإنسان يخلق بفعل نفسه، وقيل إن هذا الحديث سيأخذ من هذه الرواية وإن أوله قصة الذي ضرب عبده فهناك النبي ﷺ عن ذلك وقال له إن الله خلق آدم على صورته، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العتق، وقيل الضمير لله ونسك قائل ذلك بما ورد في بعض طرقه «على صورة الرحمن» والمراد بالصورة الصفة، والمعنى أن الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء.

قوله: (أذهب فسلم على أولئك) فيه إشعار بأنهم كانوا على بعد، واستدل به على إيجاب ابتداء السلام لورود الأمر به، وهو بعيد بل ضعيف لأنها واقعة حال لا عموم لها، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أن الابتداء بالسلام سنة، ولكن في كلام المازري ما يقتضي إثبات خلاف في ذلك، كما زعم بعض من أدركناه وقد راجعت كلام المازري وليس فيه ذلك، فإنه قال: ابتداء السلام سنة ورده واجب، هذا هو المشهور عند أصحابنا، وهو من عبادات الكفاية، فأشار بقوله المشهور إلى الخلاف في وجوب الرد هل هو فرض عين أو كفاية؟ وقد صرح بعد ذلك بخلاف أبي يوسف كما سأذكره بعد، نعم وقع في كلام القاضي عبد الوهاب فيما نقله عنه عياض قال: لا خلاف أن ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية فإن سلم واحد من الجماعة أجزاء عنهم، قال عياض: معنى قوله فرض على الكفاية مع نقل الإجماع على أنه سنة أن إقامة السنن وإحياءها فرض على الكفاية.

قوله: (نظر من الملاحكة) بالخفض في الرواية، ويمحز الرفع والنصب، ولم أقف على تنبيه.

قوله: (فاستمع) في رواية الكشميهني «فاسمع».

قوله: (ما يحولك) كذا الأكثر بالمهمل من التحية، وكذا تقدم في خلق آدم عن عبد الله بن محمد عن عبد الرزاق، وكذا عند أحد ومسلم عن محمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق، وفي رواية أبي ذر هنا بكسر الجيم وسكون التثنية بعدها موحدة من الجواب، وكذا هو في «الأدب المفرد» للمصنف عن عبد الله بن محمد بالسند المذكور.

قوله: (فإنها) أي الكلمات التي يحبون بها أو يحبون.

قوله: (تحيتك وتحية فريقك) أي من جهة الشرع، أو المراد بالزيرة بعضهم وهم المسلمون. وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة مرفوعاً «ما حشدتكم اليهود على شيء ما حشدكم على السلام والتأمين» وهو يدل على أنه شرع لهذه الأمة دونهم. وفي حديث أبي ذر الطويل في قصة إسلامه قال «وجاء رسول الله ﷺ» فذكر الحديث وفيه «فكنت أول من جاء بتحية الإسلام فقال: وعليك ورحمة الله» أخرجه مسلم، وأخرج الطبراني والبيهقي في «الشعب» من حديث أبي أمامة رفعه «جعل الله السلام تحية لأمتنا وأماناً لأهل دننا» وعند أبي داود من حديث عمران بن حصين «كنا نقول في الجاهلية: أنتم بك حينا، وأنتم صبحاً، فلما جاء الإسلام نهينا عن ذلك» ورجاله ثقات، لكنه منقطع. وأخرج ابن أبي حاتم عن قتاد بن ديان قال «كانوا في الجاهلية يقولون: حيت مساء، حيت صباح، فقبر الله ذلك بالسلام».

قوله: (فقال السلام عليكم) قال ابن بطال: يحتمل أن يكون الله علمه كيفية ذلك تخصيصاً، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله «فسلم» قلت: ويحتمل أن يكون أعمه ذلك، ويؤيده ما تقدم في «باب حد العاطس» في الحديث الذي أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه «إن آدم لما خلقه الله عطس فألمه الله أن قال الحمد لله» الحديث فلمله أعمه أيضاً صفة السلام. واستدل به على أن هذه الصيغة هي المشروعة لابتداء السلام لقوله: «فهي تحيتك وتحية فريقك» وهذا فيما لو سلم على جماعة، فلو سلم على واحد فسباني حكمه بعد أبواب، ولو حذف اللام فقال: «سلام

دخل في شيء أن يكون متمكناً منه. وأما الأمر بوضع اليد على القم فيتناول ما إذا افتتح بالتأويل فيغطي بالكف وغره وما إذا كان متعلقاً حفظاً له عن الافتتاح بسبب ذلك. وفي معنى وضع اليد على القم وضع الثوب وغره عما يحصل ذلك المقصود، وإنما تتعين اليد إذا لم يرتد التأويل بدونها، ولا فرق في هذا الأمر بين المصلي وغيره، بل يتأكد في حال الصلاة كما تقدم ويستثنى ذلك من النبي عن وضع المصلي يده على قمه. وعما يؤمر به المتأويل إذا كان في الصلاة أن يمسك عن القراءة حتى يذهب عنه ثلاثا يتغير نظم قراءته، وأمسك ابن أبي شيبة نحو ذلك عن مجاهد وعكرمة والتابعين المشهورين، ومن الخصائص النبوية ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في «التاريخ» من مرسل يزيد بن الأصم قال «ما تأتبع النبي صلى الله عليه وسلم قط» وأخرج الخطابي من طريق مسلمة بن عبد الملك بن مروان قال «ما تأتبع نبي قط» ومسلمة أدرك بعض الصحابة وهو صدوق. ويؤيد ذلك ما ثبت أن التأويل من الشيطان. ووقع في «الشفاء لابن سبع» أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يتطلى، لأنه من الشيطان، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الأدب من الأحاديث المرفوعة على ستين وستة وخمسين حديثاً، المعلق منها خمسة وسبعون وألفية موصولة. المكرر منها فيه وفيما مضى ما تاسا حديث وحديث، وافقه مسلم على تحريجه سوى حديث عبد الله بن عمرو في عتق الولدين، وحديث أبي هريرة «من سره أن يسقط له في رزقه»، وحديث «الرحم شجرة»، وحديث ابن عمرو «ليس الواصل بالمكافء»، وحديث أبي هريرة «قام أعرابي فقال اللهم ارحنا»، وحديث أبي شريح «من لا يأمن جاره»، وحديث جابر «كلى معروف صدقة»، وحديث أنس «لم يكن فاشاً»، وحديث عائشة «ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان دننا»، وحديث أنس «إن كانت الأمة» وحديث حذيفة «إن أشبه الناس دلاً وسماً»، وحديث ابن مسعود «إن أحسن الحديث كتاب الله» وحديث أبي هريرة «إذا قال الرجل يا كافر» وحديث ابن عمر فيه، وحديث أبي هريرة «لا تنضب»، وحديث ابن عمر «لأن يمتلى» وحديث ابن عباس في ابن صبيح، وحديث سعيد بن المسيب عن أبيه في اسم الحزن، وحديث ابن أبي أوفى في إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثراً بعضها موصولة وبعضها معلقة. والله أعلم بالصواب.



٧٩- كتاب الاستبذان

١- باب بدء السلام

٢٢٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورِكِهِ، طَوَّلَهُ سَبْعُونَ ذِرَاعاً، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: أَذْهَبَ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلِيكَ، فَفَرِّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعَ مَا يُحَوِّنُكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَاوَدَهُ، وَرَحِمَهُ اللَّهُ، فَكُلَّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدَ حَتَّى الْآنَ». [راجع: ٣٣٢٦، أخرجه مسلم: ٢٤٨٦].

قوله: (كتاب الاستبذان باب بدء السلام) الاستبذان طلب الإذن في الدخول لعل لا يملكه السائد؛ ويده يفتح أوله ولهمز بمعنى الابتداء أي أول ما وقع السلام، وإنما ترجم للسلام مع الاستبذان للإشارة إلى أنه لا يؤمن لمن لم يسلم. وقد أخرج أبو داود وابن أبي شيبة بسند جيد عن ربيعة بن حراش «حدثني رجل أنه استأذن على النبي ﷺ وهو في بيته فقال: أأج؟ فقال لحامه: أخرج لهذا فسلمه، فقال: قبل السلام عليكم أدخل» الحديث وصححه الدارقطني. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق زيد بن أسلم «يعني إلى أبي ابن عمر قلت: أأج؟ فقال: لا تقل كذا، ولكن قل: السلام عليكم، فإذا رد عليك فادخل». ومن طريق ابن أبي بريدة «استأذن رجل على رجل من الصحابة

عليكم « اجزاء، قال الله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يَدْخُلُونَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣] وقال تعالى: ﴿يَقْتُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَيْكُمُ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: ٥٤] وقال تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوْحٍ فِي الْمَعْلَنِ﴾ [الصافات: ٧٩] إلى غير ذلك، لكن باللام أولى لأنها للتضييق والتكثير، وثبت في حديث التشهد «السلام عليك أيها النبي» قال عياض: ويكره أن يقول في الابتداء: عليك السلام، وقال النووي في «الأذكار»: إذا قال المبتدئ: وعليكم السلام لا يكون سلاماً، ولا يستحق جواباً، لأن هذه الصيغة لا تصلح للابتداء قاله المتولي، فلو قاله بشرى أو فهو سلام، قطع بذلك الواحدي، وهو ظاهر. قال النووي: ويحتمل أن لا يجزئ كما قيل به في التحلل من الصلاة، ويحتمل أن لا يعد سلاماً ولا يستحق جواباً لما رواه ابن داود والترمذي وصححه وغيرهما بالأسانيد الصحيحة عن أبي جري بالجيم والراء مصنف المجيبى بالجيم مصنفراً قال: «أثبت رسول الله ﷺ قلت: عليك السلام يا رسول الله، قال: لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى» قال: ويحتمل أن يكون ورد لبيان الأكل، وقد قال الفزلي في «الإحياء»: يكره للمبتدئ أن يقول عليكم السلام، قال النووي: والمختار لا يكره، ويجب الجواب لأنه سلام. قلت: وقوله بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقاً إلى الصحابي المذكور، وليس كذلك فإنه لم يروه عن النبي ﷺ غير أبي جري، ومع ذلك فسنأخذ عند جميع من أخرجه على أبي ثيمة المجيبى رواه عن أبي جري، وقد أخرجه أحد أيضاً والنسائي وصححه الحاكم، وقد اعترض هو ما دل عليه الحديث بما أخرجه مسلم من حديث عائشة في خروج النبي ﷺ إلى البقيع الحديث وفيه: «قلت: كيف أقول؟ قال: قل: السلام على أهل الديار من المؤمنين». قلت: وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لما أتى البقيع «السلام على أهل الديار من المؤمنين» الحديث. قال الخطابي: فيه أن السلام على الأموات والأحياء سواء، بخلاف ما كانت عليه الجاهلية من قهرهم: عليك سلام الله قيس بن عاصم. قلت: ليس هذا من شعر أهل الجاهلية، فإن قيس بن عاصم صحابي مشهور عاش بعد النبي ﷺ، والمرأة المذكورة سلم معروف قالها لما مات قيس، ومثله ما أخرجه ابن سعد وغيره أن الجبن رثوا عمر بن الخطاب بآيات منها: عليك السلام من أمير وباركت بيد الله في ذلك الأديم المسروق

وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي بسند قوي عن عمران بن حصين قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: السلام عليكم، فرد عليه وقال: عشر، ثم جاء آخر، فقال السلام عليكم ورحمة الله، فرد عليه وقال: عشرون. ثم جاء آخر فزاد وركاته، فرد وقال: ثلاثون» وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من حديث أبي هريرة وصححه ابن حبان وقال «ثلاثون حسنة» وكذا فيما قبلها صرح بالعمود. وعند أبي نعيم في «عمل يوم وليلة» من حديث علي أنه هو الذي وقع له مع النبي ﷺ، ذلك، وأخرج الطبراني من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف وفيه: «من قال السلام عليكم كتب له عشر حسنة، ومن زاد ورحمة الله كتب له عشرون حسنة، ومن زاد وركاته كتب له ثلاثون حسنة». وأخرج أبو داود من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه بسند ضعيف نحو حديث عمران بن حدير «ثم جاء آخر فزاد وركاته، فقال أربعون، وقال: هكذا تكون الفضائل» وأخرج ابن السني في كتابه بسند واه من حديث أنس قال «كان رجل يمر فيقول السلام عليك يا رسول الله فيقول له عليك السلام ورحمة الله وركاته ومغفرته ورضوانه» وأخرج البيهقي في «الشعب» بسند ضعيف أيضاً من حديث زيد بن أرقم «كنا إذا سلم علينا النبي ﷺ قلنا: عليك السلام ورحمة الله وركاته ومغفرته» وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على وركاته. واتفق العلماء على أن الرد واجب على التكفاية، وجاء عن أبي يوسف أنه قال: يجب الرد على كل فرد، واحتج له بحديث الباب لأن فيه «فقالوا السلام عليك» وتعقب بجواز أن يكون نسب إليهم والتكلم به بعضهم، واحتج له أيضاً بالاتفاق على أن من سلم على جماعة فرد عليه واحد من غيرهم لا يجزئ، عنهم، وتعقب بظهور الفرق. واحتج للجمهور بحديث علي رضي الله عنه «يجزئ من الجماعة إذا سروا أن يسلم أحدهم، ويجزئ من المجلس أن يسلم أحدهم» أخرجه أبو داود والبيهقي وفي سنده ضعف لكن له شاهد من حديث الحسن بن علي عند الطبراني وفي سنده مقال، وآخر مرسل في «الموطأ» من زيد بن أسلم. واحتج ابن بطلان بالاتفاق على أن المبتدئ لا يشترط في حقه تكرير السلام بعد من يسلم عليهم كما في حديث الباب من سلام آدم وفي غيره من الأحاديث، قال: فكذلك لا يجب الرد على كل فرد فرد إذا سلم الواحد عليهم. واحتج الماوردي بصحة الصلاة الواحدة على العدد من الجنائز، وقال الحلبي: إنما كان الرد واجباً لأن السلام معناه الأمان، فإذا ابتداء بالمسلم أضاء فلم يعبه فإنه يتوهم منه الشر، فيجب عليه دفع ذلك التوهم عنه. انتهى كلامه. وسياقي بيان معاني لفظ السلام في «باب السلام اسم من أسماء الله تعالى» ويؤخذ من كلامه موافقة القاضي حسين حيث قال: لا يجب رد السلام على من سلم عند قيامه من المجلس إذا كان سلم حين دخله، ووافق المتولي، وخالفه المستظهر فيقال: السلام سنة عند الانصراف فيكون الجواب واجباً، قال النووي: هذا هو الصواب، كذا قال.

قوله: (فكل من يدخل الجنة) كذا لاكثر هنا وللجميع في بدء الخلق، ووقع هنا لأي فرد «فكل من يدخل يعني الجنة» وكان لفظ الجنة سقط من روايته فزاد فيه يعني.

قوله: (على صورة آدم) تقدم شرح ذلك في بدء الخلق، قال المصنف: في هذا الحديث أن الملائكة يتكلمون بالعربية ويتحرون بتحية الإسلام. قلت: وفي الأول نظر لاحتمال أن يكون في الأول بغير اللسان العربي، ثم لما حكى للعرب ترجم بلسانهم، ومن المعلوم أن من ذكرت قصصهم في القرآن من غير العرب نقل كلامهم بالعربي فلم يتعين أنهم تكلموا بما نقل عنهم بالعربي، بل الظاهر أن كلامهم ترجم بالعربي. وفيه الأمر بتسلم العلم من أهله والأخذ بتزول عن إمكان العلم، والاكتفاء في الخبر مع إمكان القطع بما دونه. وفيه أن الله الذي بين آدم والجنة المحمية فرق ما نقل عن الأخيارين من

عليكم « اجزاء، قال الله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يَدْخُلُونَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣] وقال تعالى: ﴿يَقْتُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَيْكُمُ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: ٥٤] وقال تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوْحٍ فِي الْمَعْلَنِ﴾ [الصافات: ٧٩] إلى غير ذلك، لكن باللام أولى لأنها للتضييق والتكثير، وثبت في حديث التشهد «السلام عليك أيها النبي» قال عياض: ويكره أن يقول في الابتداء: عليك السلام، وقال النووي في «الأذكار»: إذا قال المبتدئ: وعليكم السلام لا يكون سلاماً، ولا يستحق جواباً، لأن هذه الصيغة لا تصلح للابتداء قاله المتولي، فلو قاله بشرى أو فهو سلام، قطع بذلك الواحدي، وهو ظاهر. قال النووي: ويحتمل أن لا يجزئ كما قيل به في التحلل من الصلاة، ويحتمل أن لا يعد سلاماً ولا يستحق جواباً لما رواه ابن داود والترمذي وصححه وغيرهما بالأسانيد الصحيحة عن أبي جري بالجيم والراء مصنف المجيبى بالجيم مصنفراً قال: «أثبت رسول الله ﷺ قلت: عليك السلام يا رسول الله، قال: لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى» قال: ويحتمل أن يكون ورد لبيان الأكل، وقد قال الفزلي في «الإحياء»: يكره للمبتدئ أن يقول عليكم السلام، قال النووي: والمختار لا يكره، ويجب الجواب لأنه سلام. قلت: وقوله بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقاً إلى الصحابي المذكور، وليس كذلك فإنه لم يروه عن النبي ﷺ غير أبي جري، ومع ذلك فسنأخذ عند جميع من أخرجه على أبي ثيمة المجيبى رواه عن أبي جري، وقد أخرجه أحد أيضاً والنسائي وصححه الحاكم، وقد اعترض هو ما دل عليه الحديث بما أخرجه مسلم من حديث عائشة في خروج النبي ﷺ إلى البقيع الحديث وفيه: «قلت: كيف أقول؟ قال: قل: السلام على أهل الديار من المؤمنين». قلت: وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لما أتى البقيع «السلام على أهل الديار من المؤمنين» الحديث. قال الخطابي: فيه أن السلام على الأموات والأحياء سواء، بخلاف ما كانت عليه الجاهلية من قهرهم: عليك سلام الله قيس بن عاصم. قلت: ليس هذا من شعر أهل الجاهلية، فإن قيس بن عاصم صحابي مشهور عاش بعد النبي ﷺ، والمرأة المذكورة سلم معروف قالها لما مات قيس، ومثله ما أخرجه ابن سعد وغيره أن الجبن رثوا عمر بن الخطاب بآيات منها: عليك السلام من أمير وباركت بيد الله في ذلك الأديم المسروق

وقال ابن العربي في السلام على أهل البقيع: لا يمارض النبي في حديث أبي جري لاحتمال أن يكون الله سبحانه عليه وسلم عليهم سلام الأحياء، كذا قال، ويرويه حديث عائشة المذكور قال: ويحتمل أن يكون انتهى خصوصاً بمن يرى أنها تحية للوحي ومن يتطير بها من الأحياء فإنها كانت عادة أهل الجاهلية وجاء الإسلام بخلاف ذلك، قال عياض ويطهه ابن القيم في «المهدي» تنقيح كلامه فقال: كان من هدي النبي ﷺ أن يقول في الابتداء السلام عليكم، ويكره أن يقول عليكم السلام، فذكر حديث أبي جري وصححه ثم قال: أشكل هذا على طائفة ونظروهم معارضاً حديث عائشة وأبى هريرة وليس كذلك، وإما معنى قوله «عليك السلام تحية للوحي» إخبار عن الواقع لا عن الشرع، أي أن الشعراء ونحوهم يميون الوحي به واستشهد بالبيت المتقدم وفيه ما فيه، قال: فذكره النبي ﷺ أن يجيء بتحية الأموات. وقال عياض أيضاً: كانت عادة العرب في تحية الموتى تأخير الاسم، فكفرهم عليه لمة الله وغضبه عند الله، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَلَيْكَ اللَّيْلَةُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الحجر: ٣٥] وتعقب بأن النص في الملاحة ورد بتقديم للجنة والغضب على الاسم، وقال القرطبي: يحتمل أن يكون حديث عائشة لمن زار المقبرة فسلم على جميع من بها، وحديث أبي جري إثباتاً وتأييداً في السلام على الشخص الواحد، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أن المبتدئ لو قال عليك السلام لم يجز، لأنها صيغة جواب، قال: والأولى الإجزاء حصول معنى السلام، ولأنهم قالوا: إن المصلي ينوي بإحدى التسليةتين الرد على من حضر، وهي صيغة الابتداء، ثم حكى عن أبي الوليد بن رشد أنه يجزئ الابتداء بلفظ الرد وعكسه، وسياقي من ذلك في «باب من رد فقال عليك السلام» إن شاء الله تعالى.

قوله: (فقالوا السلام عليك ورحمة الله) كذا لاكثر في البخاري هنا، وكذا للجميع في بدء الخلق، ولأحمد ومسلم من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق، ووقع هنا للكشميهني فقلوا وعليك السلام ورحمة الله، وعليها شرح الخطابي، واستدل برواية الأكثر لم يقول يجزئ في الرد أن يقع باللفظ الذي يتينا به كما تقدم، قيل ويكفي أيضاً الرد بلفظ الإتراف وسياقي البحث في ذلك في «باب من رد فقال عليك السلام».

قوله: (فراودوه) ورحمة الله فيه مشروعية الزيادة في الرد على الابتداء، وهو مستحب بالاتفاق لوقوع التحية في ذلك في قوله تعالى: ﴿فَيُحْيِي بَاحْسَنَ مَنَها أَوْ رَدَّها﴾ [النساء: ٨٦] فلو زاد المبتدئ «ورحمة الله» استحب أن يزداد وركاته «ولو زاد وركاته» فهل تشرع الزيادة في الرد؟ وكذا لو زاد للمبتدئ «علي» وركاته «هل يشرع

أهل الكتاب وغيرهم بكثير، وقد تقدم بيان ذلك ووجه الاحتجاج به في بدء الحديث.

٢- باب قول الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَكُسِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ تُدَكَّرُونَ. فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ. لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُكُونُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [النور: ٢٧-٢٩].

وقال سعيد بن أبي الحسن للحسن: إن إساءة العجم يكفين صدورهن ورؤوسهن؟ قال: امرئ بصرك عنهن، يقول الله عز وجل: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]. قال قتادة: عما لا يحل لهم.

﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن﴾ [النور: ٣١]. ﴿حاشية الأعمش﴾ [غافر: ١٩]. من النظر إلى ما نهى عنه.

وقال الزهري: في النظر إلى التي لم تحض من النساء لا يصلح النظر إلى شيء منهن، ومن يشتبه النظر إليهن وإن كانت صغيرة.

وكرة غطاء النظر إلى الجوازي التي تمن بكرة إلا أن يؤيد أن يشترى.

٦٢٢٨- حدثنا أبو الهيثم: أخبرنا شبيب، عن الزهري قال: أخبرني سليمان بن يسار: أخبرني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: أُرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفُضْلُ بْنُ عَاصٍ يَوْمَ النُّحْرِ خَلْفَهُ عَلَىٰ عَجْرٍ رَاحِلِيٍّ، وَكَانَ الْفُضْلُ رَجُلًا وَحِيدًا، قَوَّضَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنَّاسِ فِيهِمْ، وَأَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ حَتَمٍ وَحِيدَةٍ تَسْتَفِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَطَوَّقَ الْفُضْلُ نَظْرَ إِلَيْهَا، وَاعْتَبَهُ حُسْنَهَا، فَأَلْقَتْ النَّبِيُّ ﷺ وَالْفُضْلُ نَظْرَ إِلَيْهَا، فَخَلَفَ يَدَهُ فَاخَذَ بِذِكْرِ الْفُضْلِ، فَدَلَّ وَجْهَهُ عَنِ النَّظْرِ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ رِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَىٰ عِبَادِهِ، أَمْزَكَتْ أَبِي شَيْعًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَبَلَ يَغْضِي عَنْهُ أَنْ أَحْبَبَ عَنْهُ قَالَ: «نَهَمَ». [راجع: ١٥١٣، أخرجه مسلم: ١٣٣٤].

٦٢٢٩- حدثنا عبد الله بن محمد: أخبرنا أبو غابر: حدثنا زهير، عن زيد بن أسلم، عن غطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ قال: «يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ بِالطُّرُقَاتِ». فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بِذَلِكَ تَصَحَّثَ فِيهَا، فَقَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَامْشُوا الطَّرِيقَ حَقًّا». فقالوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَزُدَّ السَّلَامُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». [راجع: ٢٤٦٠، أخرجه مسلم: ٢١٢١، ولي السلام: (٣)].

قوله: (باب قول الله تعالى) في رواية أبي ذر «قوله تعالى». ﴿لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم﴾ إلى قوله تعالى ﴿وما تكتُمون﴾، وساق في رواية كريمة والأصلي الآيات الثلاث، والمراد بالاستئناس في قوله تعالى ﴿حتى تستأنسوا﴾ الاستئذان بتحنج وغمو عند الجمهور، وأخرج الطبري من طريق جاهد «حتى تستأنسوا تتحنسوا أو تتنصروا» ومن طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود «كان عبد الله إذا دخل الدار استأنس بتكلم ويرفع صوته» وأخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف من حديث أبي أيوب قال «قلت يا رسول الله هذا السلام، فما الاستئناس؟ قال: يتكلم الرجل بتسيحة أو تكبيرة ويتحنج فيؤذن أهل البيت» وأخرج الطبري من طريق قتادة قال: الاستئناس هو الاستئذان ثلاثاً، فالأول ليسع والثانية ليتأهوا له، والثالثة إن شأوا فآذنه وإن شأوا

ردوا. والاستئناس في اللغة طلب الإتيان وهو من الأئس بالضم ضد الوحشة، وقد تقدم في أواخر النكاح في حديث عمر الطويل في قصة اعتزال النبي ﷺ نساءه وفيه «قلت استأنس يا رسول الله؟ قال: نعم. قال فجلس» وقال البيهقي: معنى تستأنسوا تستبصروا ليكون الدخول على بصيرة، فلا يصادف حالة يكبره صاحب المنزل أن يطلعوا عليها. وأخرج من طريق الفراء قال: الاستئناس في كلام العرب معناه انظروا من في الدار. وعن الحلبي: معناه حتى تستأنسوا بأن تسلموا. وحكى الطحاوي أن الاستئناس في لغة اليمن الاستئذان وجاء من ابن عباس إنكار ذلك، فأخرج سعيد بن منصور والطبري والبيهقي في الشعب بسند صحيح أن ابن عباس «كان يقرأ حتى تستأذنا» ويقول: أخطأ الكاتب. وكان يقرأ على قراءة أبي بن كعب، ومن طريق مغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: في مصحف ابن مسعود «حتى تستأذنا» وأخرج سعيد بن منصور من طريق مغيرة عن إبراهيم في مصحف عبد الله «حتى تسلموا على أهلها وتستأذنا» وأخرجه إسماعيل بن إسحاق في «أحكام القرآن» من ابن عباس واستشكله، وكذا طعن في صحته جماعة من بعده، وأجيب بأن ابن عباس إنما على قرأته التي تلقاها عن أبي بن كعب، وأما اتفاق الناس على قراءتها بالسبب لموافقة خط المصحف الذي وقع الاتفاق على عدم الخروج عما يوافق، وكان قراءة أبي من الأحرف التي تركت القراءة بها كما تقدم تقريره في فضائل القرآن. وقال البيهقي: يحتمل أن يكون ذلك كان في القراءة الأولى ثم نسخت تلاوته، يعني ولم يطلع ابن عباس على ذلك.

قوله: (وقال سعيد بن أبي الحسن هو البصري أخو الحسن).

قوله: (للحسن) أي لأخيه.

قوله: (إن نساء العجم يكفين صدورهن ورؤوسهن، قال: اصرف بصرك عنهن، يقول الله عز وجل ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]. قال قتادة: عما لا يحل لهم) كذا وقع في رواية الكشميهي، ووقع في رواية غيره بعد قوله «اصرف بصرك» وقول الله عز وجل ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾، إلخ، فعلى رواية الكشميهي يكون الحسن استدلل بالأية. وأورد المصنف أثر قتادة تفسيراً لها، وعلى رواية الأكثر تكون ترجمة مستأنفة، والنكتة في ذكرها في هذا الباب على الخالين للإشارة إلى أن أصل مشروعية الاستئذان لاحتراز من وقوع النظر إلى ما لا يريد صاحب المنزل النظر إليه لو دخل بغير إذن، وأعظم ذلك النظر إلى النساء الأجنبية، وأثر قتادة عند ابن أبي حاتم وصله من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عنه في قوله تعالى: ﴿ويحفظوا فروجهم﴾ قال: عما لا يحل لهم.

قوله: ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن﴾ كذا للأثر لخال أثر قتادة بين الأيتين، وسقط جميع ذلك من رواية النسفي فقال بعد قوله ﴿حتى تستأنسوا﴾ الآيتين وقول الله عز وجل ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ الآية ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن﴾ [النور: ٣١].

قوله: (حاشية الأعمش من النظر إلى ما نهى عنه) كذا للأثر بضم نون «نهى» على البناء للمجهول، وفي رواية كريمة «إلى ما نهى الله عنه» وسقط لفظ «من» من رواية أبي ذر، وعند ابن أبي حاتم من طريق ابن عباس في قوله تعالى ﴿يعلم خاتنة الأعمش﴾ [غافر: ١٩] قال هو الرجل ينظر إلى المرأة الحسناء تمر به أو يدخل بيتاً هي فيه فإذا ظن له غرض بصري، وقد علم الله تعالى أنه يود لو أطلع على فرجها وإن قدر عليها لو زنى بها، ومن طريق جاهد وقاتة نحوه، وكانهم أرادوا أن هذا من جملة خاتنة الأعمش. وقال الكرماني: معنى «يعلم خاتنة الأعمش» أن الله يعلم النظرة للستر إلا ما لا يحل، وأما خاتنة الأعمش التي ذكرت في الخصائص النبوية فهي الإشارة بالعين إلى أمر مباح لكن على خلاف ما يظهر منه بالقرول: قلت: وكذا السكوت للمشعر بالتقرير فإنه يقدم مقام القبول. وبيان ذلك في حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال «لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الناس إلا أرمية نفر وامرأتين، فذكر منهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح، إلى أن قال «فأما عبد الله فأخذا عند عثمان، فجاء به حتى أوقفه فقال: يا رسول الله يا به، فأعرض عنه، ثم باه به ثلاث مرات. ثم أقبل على أصحابه فقال: أما كان فيكم رجل يقوم إلى هذا حيث رأيته فكفت يدي عن فقهه، فقالوا هلا أومأت قال: إنه لا ينبغي لشي أن يكون له خاتنة الأعمش» أخرجه الحاكم من هذا الوجه، وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» من مرسل سعيد بن المسيب أنصره منه وزاد فيه «وكان رجل من الأنصار نذر إن رأى ابن أبي سرح أن يقتله» فذكر بقية الحديث نحوه حديث ابن عباس. وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن يرسع. وله طرق أخرى يشد بعضها بعضاً.

فهو الوجوب لم يراجع هذه المراجعة. وقد يمتنع به من لا يرى الأوامر على الوجوب. قلت: ويحتمل أن يكونوا رجوا وقوع النسخ تخفيفاً لما شكوا من الحاجة إلى ذلك، ويؤيده أن في مرسل يحيى بن يعمر « فظن القوم أنها عزمة » ووقع في حديث أبي طلحة « فقالوا إنما قلنا لنبر ما بأس، قلنا نتحدث وتذكر ».

قوله: (إذا أتيتهم) في رواية الكشيبي « إذا أتيت » بخلاف الفاء.

قوله: (ولا المجلس) كنا للجمع هنا بلفظ « إلا » بالتشديد، وتقدم في أواخر المظالم بلفظ فإذا أتيتهم إلى المجلس بالثاء بدل للموحدة في الأتيتم ويتخفيف اللام من إلى، وذكر عياض أنه للجمع هناك هكذا، وقد بينت هناك أنه للكشيبي هناك كالذي هنا، ووقع في حديث أبي طلحة « إما لا » بغير الهزة « ولا » نافية وهي مالة في الرواية، ويجوز ترك الإمالة. ومعناه إلا تتركوا ذلك فافعلوا كذا، وقال ابن الأثيري أفعل كذا إذا كنت لا تفعل كذا، ودخلت « ما » صلة. وفي حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط « فلما أتيتهم إلا أن تفعلوا » وفي مرسل يحيى بن يعمر « فإن كنتم لا بد فاعلموا ».

قوله: (فأعطوا الطريق حقها) في رواية حفص بن عيسى « حقها » والطريق يذكر ويؤنس، وفي حديث أبي شريح عند أحمد « فمن جلس منكم على الصعيد فليعطه حق ».

قوله: (قالوا وما حق الطريق؟) في حديث أبي شريح « قلنا: يا رسول الله وما حق »؟.

قوله: (غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر) في حديث أبي طلحة الأولى والثانية وزاد « وحسن الكلام » وفي حديث أبي هريرة الأولى والثالثة وزاد « وإرشاد ابن السبيل وتشميت العاطس إذا حمد » وفي حديث عمر عند أبي داود وكذا في مرسل يحيى بن يعمر من الزيادة وتغشوا الملهوف وتهلوا الفضل، وهو عند الزبير وإرشاد الفضل وفي حديث السبراء عند أحمد والترمذي « أهلوا السبيل وأحيوا المظلوم وأقشوا السلام » وفي حديث ابن عباس عند الزبير من الزيادة « وأحيوا على الجملة ». وفي حديث سهل بن حنيف عند الطبراني من الزيادة « وذكر الله كثيراً » وفي حديث وحشي بن حرب عند الطبراني من الزيادة « وأهدوا الأغنياء وأحيوا المظلوم » وجميع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أدياً وقد نظمها في ثلاثة أبيات وهي: جعت غاب من رام الجلوس على الد - طريق من قول خير الخلق إنساناً أنش السلام وأحسن في الكلام - مت عاطساً وسلاماً رة إحساناً في العمل علان ومظلوماً أمن وأخت لفنان إهد سبيلاً وأهد حيراناً بالمعروف مر وأنة عن نكر وكف أذى وغض طرفاً وأكثر ذكر مولانا

وقد اشتملت على معنى علة النهي عن الجلوس في الطريق من التعرض للفتن يخطو النساء الثوب وخوف ما يلحق من النظر إليهن من ذلك، إذ لم يمنع النساء من اللزوم في الشوارع لحواشيهن، ومن التعرض لحقوق الله وللمسلمين ما لا يلزم الإنسان إذا كان في بيته بحيث لا ينفرد ولا يشغل ما يلزمه، ومن رؤية المنكرات وتعطيل المعارف، فيجب على المسلم الأمر والنهي عند ذلك فإن ترك ذلك فقد تعرض للمصيبة، وكذا يتعرض لمن يمر عليه ويسلم عليه فإنه ركا بما ترك ذلك فيمجن من الرد على كل مار، ورده فرض فيأثم، والمرء عاومر بأن لا يتعرض للفتن والزام نفسه ما لمعه لا يقوى عليه، فتهبهم الشارع إلى ترك الجلوس حساً للمادة، فلما ذكروا له ضرورتهم إلى ذلك لما فيه من المصالح من تلعمد بعضهم بعضاً وملاكرتهم في أمور الدين ومصالح الدنيا وترويع النفوس بالحاجة إلى المباح فلم على ما يزيل الفسدة من الأمور المذكورة.

ولكل من الأدب المذكورة شواهد في أحاديث أخرى.

فلما إقشاه السلام فسباني في باب مفرد.

ولما إقشاه الكلام قال عياض: فيه نهد إلى حسن معاملة المسلمين بعضهم لبعض، فإن المجلس على الطريق ير به العمد الكثير من الناس فرما سالروه عن بعض شأنهم ووجه طرقتهم فيجب أن يتلقاهم بالجميل من الكلام، ولا يتلقاهم بالضجر وغشوة اللقظ، وهو من جملة كف الأذى. قلت: وله شواهد من حديث أبي شريح « هاتى » رقه « من موجبات لجنة إطفاء الطعام وإقشاه السلام وحسن الكلام » ومن حديث أبي مالك الأشعري رقه « في اللجنة عرف لمن أطاب الكلام » الحديث، وفي الصحيحين من حديث علي بن حاتم رقه « اتقوا النار ولو بشق ثمرة، فمن لم يجد فكلمة طيبة ».

وأما تشميت العاطس فمضى مبسوطاً في أواخر كتاب الأدب.

وأما رد السلام فسباني أيضاً قريباً، ولما المعاونة على المحلل فله شاهد في

قوله: (وقال الزهري في النظر إلى التي لم تحض من النساء: لا يصلح النظر إلى شيء منها ممن يشهني النظر إليه وإن كانت صغيرة) كذا للاكثر، وفي رواية الكشيبي « في النظر إلى ما لا يجل من النساء لا يصلح إلخ » وقال « النظر إليهن » وسقط هذا الأثر والذي يبله من رواية التنفي.

قوله: (وكره عطاء النظر إلى الجوارى التي يعن بمكة إلا أن يريد أن يشوي) وصله ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي قال « مثل عطاء من أبي رباح عن الجوارى التي يعن بمكة، ذكره النظر إليهن، إلا لمن يريد أن يشتري » ووصله الضائقي في « كتاب مكة » من وجهين عن الأوزاعي وزاد « اللاتي يلبس بهن حول البيت » قال الضائقي « زعموا أنهم كانوا يلبسون الجارية وطوفون بها مسفرة حول البيت ليظهرن أمرها ويرغبوا الناس في شرائها ». ثم ذكر فيه حديثين مرشحين

الأول حديث ابن عباس:

قوله: (أردف النبي صلى الله عليه وسلم الفضل) هو ابن عباس، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج، قال ابن بطال: في الحديث الأمر بغض البصر خشية الفتنة، ومقتضاه أنه إذا أمنت الفتنة لم يمنع، قال: ويؤيده أنه « لم يحول وجه الفضل حتى أتمن النظر إليها لإعجابها بها فخشى الفتنة عليه، قال: وفيه مغالبة طبع البشر لابن آدم وضعفه عما ركب فيه من الميل إلى النساء والإعجاب بهن. وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من المحجاب ما يلزم لزواج النبي « إذ لو لزم ذلك جبع النساء لأمر النبي « اختتمية بالاستئثار ولما صرف وجه الفضل، قال: وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً لإعجابهم على أن للمرأة أن تبدي وجهها في الصلاة ولو رآه الغريب، وإن قوله « قل للمؤمنين بغضوا من أبصارهم » [النور: ٣٠] على الوجوب في غير الوجه. قلت: وفي استدلاله بقصة اختتمية لما ادعاه نظر لأنها كانت محرمة.

وقوله (عجز راحلته) بفتح العين المهملة وضم الجيم بعدها زاي أي مؤخرها.

وقوله (وضيأ) أي حسن وجهه ونظافة صورته.

وقوله (فأخلف يده) أي أدارها من خلفه.

وقوله (بلعن الفضل) بفتح اللال المعجمة والقاف بعدها نون، قال ابن التين: أخذ منه بعضهم أن الفضل كان حيتن أسود، وليس بصحيح، لأن في الرواية الأخرى « وكان الفضل رجلاً وضياً » فإن قيل سماه رجلاً باعتبار ما آك إليه أمره قلنا: بل الظاهر أنه وصف حاله حيتن، وقوي به ذلك كان في حجة الدواع والفضل كان أكبر من أخيه عبد الله وقد كان عبد الله حيتن رافع الاحتلام. قلت: وثبت في صحيح مسلم أن النبي « أمر همه أن يزوج الفضل لما سأل أن يستعمله على الصلقة ليصيب ما يتزوج به، فهنا يدل على بلوغه قبل ذلك الوقت ولكن لا يلزم منه أن تكون نيت لحية كما لا يلزم من كونه لا لحية أن لا يكون صبياً.

الحديث الثاني حديث أبي سعيد:

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي، وأبو عامر هو المقدي، وزهير هو ابن محمد التميمي، وزيد بن أسلم هو مولى ابن عمر، وهكذا أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي عامر، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أخرى عن أبي عامر كذلك، وأخرجه أحمد وعبد بن حيد جميعاً عن أبي عامر المقدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، فكان لأبي عامر فيه شيخين، وهو عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن زهير به، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن زهير، وقد مضى في المظالم من طريق حفص بن عيسى عن زيد بن أسلم.

قوله: (لأاكم) هو للتحرير.

قوله: (والجلوس) بالنصب

وقوله (بالطرقات) في رواية الكشيبي « في الطرقات » وفي رواية حفص بن عيسى « على الطرقات » وهي جمع الطرق بضمين وطرق جمع طريق. وفي حديث أبي طلحة عند مسلم « كنا نقرؤ بالآنية » جمع فناء بكسر القاء ونون ومد وهو المكان للمسح أمام الدار « فناء رسول الله « فقال: ما لكم ولجلس الصلوات » بضم الصاد والهمزة المهملتين جمع صعيد وهو المكان الواسع وتقدم بيانه في كتاب المظالم، ومثله لابن جبان من حديث أبي هريرة، زاد سعيد بن منصور بن مرسل يحيى بن يعمر « فلها سبيل من سبيل الشيطان أو النار ».

قوله: (فقالوا يا رسول الله ما لنا من مجالسنا يد، نتحدث فيها) قال عياض: فيه دليل على أن أمره لم يكن للوجوب، وإنما كان على طريق الترغيب والأولى، إذ لو

ظهر « أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره، ويحتمل أن يكون أراد ما في رد السلام من ذكر اسم الله صريحاً في قوله « ورحمة الله ». وقد اختلف في معنى السلام: فقل عياض أن معناه اسم الله أي كلمة الله عليك وحفظه، كما يقال الله معك ومصاحبك. وقيل: معناه إن الله مطلع عليك فيما تفعل. وقيل: معناه أن اسم الله يذكر على الأعمال توقفاً لاجتماع معاني الحيرات فيها واتقاء عوارض الفساد عنها. وقيل: معناه السلامة كما قال تعالى: ﴿ سلام لك من أصحاب اليمين ﴾ [الباقعة: ٩١] وكما قال الشاعر:

نحيسي بالسلامة أم عمرو وهمل لي بعد قومي من سلام
فكان المسلم أعلم من سلم عليه أنه سالم منه وإن لا خوف عليه منه. وقال ابن دقيق العيد في « شرح الإمام »: السلام يطلق بإزاء معان، منها السلامة، ومنها التحية، ومنها أنه اسم من أسماء الله. قال وقد يأتي بمعنى التحية محضاً، وقد يأتي بمعنى السلامة محضاً، وقد يأتي متردداً بين المعنيين كقوله تعالى ﴿ ولا تقولوا لمن أنقى إليكم السلام لست مؤثماً ﴾ [النساء: ٩٤] فإنه يحتمل التحية والسلامة، وقوله تعالى ﴿ ولهم ما يدهون سلام قولاً من رب رجيم ﴾ [يس: ٥٧ - ٥٨].

قوله: ﴿ وإذا حميم يتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ لم يقع في رواية أبي ذر « أو ردوها » [النساء: ٨٦] ومناسبة ذكر هذه الآية في هذه الترجمة للإشارة إلى أن عموم الأمر بالتحية خصوصاً بلفظ السلام كما دلت عليه الأحاديث المشار إليها في الباب الأول، واتفق العلماء على ذلك إلا ما حكاه ابن التين عن ابن خزيمة من أن مالك أن المراد بالتحية في الآية الحديثة لكن حكى القرطبي عن ابن خزيمة من أن ذكره احتمالاً، وأدعى أنه قول الحديث فإنهم احتجوا بذلك بأن السلام لا يمكن رده بعينه بخلاف الحديث فإن الذي يهدى له إن أمكنه أن يهدي أحسن منها فصل ولا ردها بعينه. وتعقب بأن المراد بالرد المثل لا رد العين، وذلك سائغ كثير. ونقل القرطبي أيضاً عن ابن القاسم وابن وهب عن مالك أن المراد بالتحية في الآية تشييت الماطس والرد على المشمس، قال: وليس في السياق دلالة على ذلك، ولكن حكم التشييت والرد مأخوذ من حكم السلام والرد عند الجمهور، ولعل هذا هو الذي غا إليه مالك، ثم ذكر حديث ابن مسعود في التشهد، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة، والغرض منه قوله فيه « إن الله هو السلام » وهو مطابق لما ترجم له. واتفقوا على أن من سلم لم يجرى في جوابه إلا السلام، ولا يجرى في جوابه صيحت بالخير أو بالمساعدة ونحو ذلك. واختلف فيمن أتى في التحية بغير لفظ السلام هل يجب جوابه، أم لا وأقل ما يحصل به وجوب الرد أن يسمع المبتدئ، وحيث يستحق الجواب، ولا يكفي الرد بالإشارة، بل ورد الزجر عنه، وذلك فيما أخرجه الترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته « لا تشبهوا باليهود والنصارى، فإن تسليم اليهود الإشارة بالإصبع، وتسليم النصارى بالأكف » قال الترمذي: غريب. قلت: وفي سنده ضعف، لكن أخرج النسائي بسند جيد عن جابر رفته « لا تسلموا تسليم اليهود، فإن تسليمهم بالروس والأكف والإشارة » قال النووي: لا يرد على هذا حديث أسماء بنت يزيد « مر النبي ﷺ في المسجد وعصبة من النساء قوموا فأرؤى بيده بالتسليم » فإنه محمول على أنه جمع بين اللفظ والإشارة، وقد أخرجه أبو داود من حديثها بلفظ « سلم علينا » انتهى. والنهي عن السلام بالإشارة مخصوص بمن قدر على اللفظ حساً وشرعاً، وإلا فهي مشروعة لمن يكون في شغل يمنعه من التلفظ بجواب السلام كالصلي واليهود والأخمر، وكذا السلام على الأصم، ولو أتى بالسلام بغير اللفظ العربي هل يستحق الجواب؟ فيه ثلاثة أقوال للعلماء، ثالثها يجب لمن يحسن بالعربية. وقال ابن دقيق العيد: الذي يظهر أن التحية بغير لفظ السلام من باب ترك المستحب وليس بمكروه إلا إن قصد به العدول عن السلام إلى ما هو أظهر في التنظيم من أجل أكابر أهل الدنيا، ويجب الرد على القور، فلو أخر ثم استترك فرد لم يعد جواباً قاله القاضي حسين وجماعة، وكان محله إذا لم يكن عذر. ويجب رد جواب السلام في الكتاب ومع الرسول، ولو سلم الصبي على بالغ وجب عليه الرد، ولو سلم على جماعة فيهم صبي فجاب أجراً عنهم في وجه.

٤- باب تسليم القليل على الكثير

٦٢٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَقَرُّ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مَثَرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَتَارُ عَلَى الْقَاعِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». [أظهر: ٦٢٣٢، ٦٢٣٣،

الصحيحين من حديث أبي هريرة رفته « كل سلامي من الناس عليه صدقة » الحديث، وفيه « ويعين الرجل على دابته فيحملة عليها ويوعف له عليها متاعه صدقة » وأما إعانة المظلم فتقدم في حديث البراء قريباً، وله شاهد آخر تقدم في كتاب المظالم.

وأما إغائة الملهوف فله شاهد في الصحيحين من حديث أبي موسى فيه « ويعين ذا الحاجة للملهوف » وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « وتسمى بثلة سابقك مع اللفهان المستغيث » وأخرج المروفي في العلم من حديث أنس رفته في حديث « والله يجب إغائة اللفهان » وسنده ضعيف جد، لكن له شاهد من حديث ابن عباس أصلح منه « والله يجب إغائة اللفهان »

وأما إرشاد السيل فروى الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي ذر مرفوعاً « وإرشادك الرجل في أرض الضلال صدقة » ولليخاري في « الأدب المفرد » والترمذي وصححه من حديث البراء رفته « من منح نيحة أو حذى زقاقاً كان له عدل عتق نسمة » وهدى بفتح الهاء وتشديد المهملة، والزقاق بضم الزاي وتخفيف الصاد وآخره قاف معروف، والمراد من دل الذي لا يعرفه عليه إذا احتاج إلى دخوله، وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « ويسمع الأصم ويهدي الأعمى ويدل المستدل على حاجته » وأما هداية الخيران فله شاهد في الذي قبله.

وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ففيهما أحاديث كثيرة منها في حديث أبي ذر المذكور قريباً « وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر صدقة »

وأما كف الأذى فالمراد به كف الأذى من اللار بأن لا يجلس حيث يضيق عليهم الطريق أو على باب منزل من يتأذى بجلوسه عليه أو حيث يكشف عياله أو ما يريد التستر به من حاله قاله عياض، قال: ويحتمل أن يكون المراد كف أذى الناس بعضهم عن بعض انتهى. وقد وقع في الصحيح من حديث أبي ذر رفته « فكف عن الشر فإنها لك الصدقة » وهو يؤيد الأول.

وأما غرض البصر فهو المقصود من حديث الباب

وأما كثرة ذكر الله فيه عدة أحاديث يأتي بعضها في الدعوات.

٣- باب السلام اسم من أسماء الله تعالى

﴿ وَإِذَا حَمِيمٌ يَتَحِيَّةٌ فَحْيُوا بِأَحْسَنِ مِمَّا أَوْ رَدُّوْهُ ﴾ [النساء: ٨٦].

٦٢٣٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي حَقِيقٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ جِانِدِهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ، السَّلَامُ عَلَى يَسَاجِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، قُلْنَا انصرفت النبي ﷺ، أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا جَلَسَ اخذكم في الصلاة فليقول: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكُمُ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى جِانِدِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: ذَلِكَ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، اخْذَهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاخْذَهُ أَنْ مُحْتَدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَخْجُرُ بِفَدٍ مِنْ الْكَلَامِ مَا شَاءَ». [راجع: ٨٣١، أخرجه مسلم: ٤٠٢].

قوله: (باب السلام اسم من أسماء الله تعالى) هذه الترجمة لفظ بعض حديث مرفوع له طرق ليس منها شيء على شرط المصنف في الصحيح، فاستعمله في الترجمة وأورد ما يؤيد معناه على شرطه وهو حديث التشهد لقوله فيه « فإن الله هو السلام » وكذا ثبت في القرآن في أسماء الله « السلام للمؤمن المؤمنين » ومعنى السلام السالم من الغنائص، وقيل السلم للعباد، وقيل المسلم على أولياته.

وأما لفظ الترجمة فاتخرجه في « الأدب المفرد » من حديث أنس بسند حسن وزاد « وضعه الله في الأرض، فأفشوه بينكم » وأخرجه البزار والطبراني من حديث ابن مسعود مرفوعاً ومرفوعاً، وطريق المرفوع أقوى. وأخرجه البيهقي في « الشعب » من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند ضعيف والفاظهم سواء. وأخرج البيهقي في « الشعب » عن ابن عباس مرفوعاً « السلام اسم الله وهو تحية أهل الجنة » وشاهد حديث المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه حتى تروضا وقال « إني كرهت أن أذكر الله إلا على

على الرجال، والرجال على الجالس، والأقل على الأكثر. فمن اجاب كان له ومن لم يجب فلا شيء له.

٧- باب يُسَلِّمُ الصَّغِيرَ عَلَى الْكَبِيرِ

٦٢٣٤- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَرْءُ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». [راجع: ٦٢٣١، أخرجه مسلم: ٢٦٦٠، بلطف: ٢٠ الرّاكب على الماشي].

قوله: (باب يسلم الصغير على الكبير) وقال إبراهيم بن طهمان. وثبت كذلك في رواية أبو ذر. وقد وصله البخاري في «الآداب المفرد» قال «حدثنا أحمد بن أبي عمرو حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان بن سواء» وأبو عمرو هو شخص بن عبد الله بن راشد السلمي قاضي نيسابور، ووصله أيضا أبو نعيم من طريق عبد الله بن العباس، واليهيقي من طريق أبي حنبل بن الشري كلاًهما عن أحمد بن حفص به.

وأما قول الكرماني: عبر البخاري بقوله «وقال إبراهيم» لأنه سمع منه في مقام المذاكرة، فلفظ حبيب، فإن البخاري لم يدرك إبراهيم بن طهمان فضلاً عن أن يسمع منه، فإنه مات قبل مولد البخاري بست وعشرين سنة، وقد ظهر بروايته في الأدب أن بينهما في هذا الحديث رجلين.

قوله: (والمرء على القاعد) هو كذا في رواية همام، وهو أشمل من رواية ثابت التي قبلها بلطف «الماشي» لأنه أهم من أن يكون المرء ماشياً أو راكباً، وقد اجتمعا في حديث فضالة بن عبيد عند البخاري في «الآداب المفرد» والترمذي وصححه والنسائي وصححه ابن حبان بلطف «يسلم القارص على الماشي والماشي على القائم» وإذا حمل القائم على المستقر كان أهم من أن يكون جالساً أو واقفاً أو متكباً أو مضطجعا، وإذا أضيفت هذه الصورة إلى الرّاكب تعلقت الصور، وتبقى صورة من تقع منصوبة وهي ما إذا تلتقي مهران وراكبان أو ماشيان وقد تكلم عليها المازري فقال: يبدأ الأدنى منهما الأعلى قدراً في الدين إجمالا لفضله، لأن فضيلة الدين مرغّب فيها في الشرع، وعلى هذا لو التقى راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الحسن من مركوب الآخر كالمسلم والفرس يبدأ راكب الفرس، أو يكتبى بالنظر إلى أحدهما قدراً في الدين فينبهه الذي دونه، هذا الثاني أظهر كما لا نظر إلى من يكون أحدهما قدراً من جهة الدنيا، إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه وإذا تساوى التلاقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء، وغيرهما الذي يبدأ بالسلم كما تقدم في حديث للتجارين في أبواب الأدب. وأخرج البخاري في «الآداب المفرد» بسند صحيح من حديث جابر قال «لما شايان إذا اجتمعا فأيهما بدأ السلام فهو أفضل» ذكره عقب رواية ابن جريج عن زيد بن سعد عن ثابت عن أبي هريرة بسنده المذكور عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وصرح فيه بالسماع، وأخرج أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما واليزار من وجه آخر عن ابن جريج الحديث بتمامه مرفوعاً بالزيادة، وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المزني «قال في أبو بكر لا يسبّق أحد إلى السلام» والترمذي من حديث أبي أمامة رفعه «إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام» وقال: حسن. وأخرج الطبراني من حديث أبي الدرداء «قلنا: يا رسول الله إنا نلتقي فأيهما يبدأ بالسلام؟ قال: أطوعكم لله».

قوله: (والقليل على الكثير) تقدم تقريره، لكن لو عكس الأمر فسر جمع كثير على جمع قليل، وكذا لو لم الصغير على الكبير، لم أر فيها نصاً. واعتبر النووي المرور قتال البرود يبدأ سواء كان صغيراً أم كبيراً أم كثيراً، ويوافق قول المهلب: إن المار في حكم المائل، وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض، لأنه لو سلم على كل من لقي تشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله وخرج به عن العرف. قلت: ولا يكره على هذا ما أخرجه البخاري في «الآداب المفرد» عن الطفيل بن أبي بك قال: «كنت أغدو مع ابن عمر إلى السوق فلا يمر على يساع ولا أحد إلا سلم عليه. قلت: ما تصنع بالسوق وأنت لا تقف على البيع ولا تسال عن السلعة؟ قال: إنما نغدو من أجل السلام على من لقينا» لأن مراد الماوردي من خرج في حاجة له تشاغل عنها بما ذكر، والأثر المذكور ظاهر في أنه خرج لقصد تحصيل ثواب السلام.

وقد تكلم العلماء على الحكمة فيمن شرع لهم الابتداء.

قال ابن بطال عن المهلب: تسليم الصغير لأجل حق الكبير لأنه أمر بتوقيره

٦٢٣٤ ح، أخرجه مسلم: ٢٦٦٠، بلطف: (الراكب على الماشي والمشي).

قوله: (باب تسليم القليل على الكثير) هو أمر نسي يشمل الواحد بالنسبة لل اثنين فصاعداً والاثنين بالنسبة لثلاثة فصاعداً وما فوق ذلك. قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (يسلم) كذا للجميع بصيغة الخبر وهو بمعنى الأمر، وقد ورد صريحاً في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أحمد بلطف «ليسلم» ويأتي شرحه فيما بعده، قال الماوردي: لو دخل شخص مجلساً فإن كان الجميع قليلاً معهم سلام واحد فسلم كفاً، فإن زاد فخصص بعضهم فلا بأس، ويكتفي أن يرد منهم واحد، فإن زاد فلا بأس، وإن كانوا كثيراً بحيث لا يتشتر فيهم فينبغي أول دخوله إذا شاهدهم وتكلموا في السلام في حق جميع من يسمعه، ويجب على من سمعه الرد على الكفاية. وإذا جلس سقط عنه سنة السلام فيمن لم يسمعه من الباقيين، وهل يستحب أن يسلم على من جلس عنهم ممن لم يسمعه؟ وجهان: أحدهما إن عاد فلا بأس، والا قد سقطت عنه سنة السلام لأنهم جمع واحد، وعلى هذا يسقط فرض الرد بفعل بعضهم، والثاني أن سنة السلام باقية في حق من لم يبلغهم سلامه المتقدم فلا يسقط فرض الرد من الأوائل عن الأواخر.

٥- باب يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي

٦٢٣٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ: أَنَّهُ سَمِعَ ثَابِتاً مَوْلَى [عبد الرحمن] بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». [راجع: ٦٢٣١، أخرجه مسلم: ٢٦٦٠].

قوله: (باب يسلم الرّاكب على الماشي) في رواية الكشيبي «تسلم» على وفق الترجمة التي قبلها.

قوله: (محمد) هو ابن يزيد.

قوله: (زيد) هو ابن سعد الحارثي نزيل مكة، وقد وقع في رواية الإسماعيلي هنا «زيد بن سعد».

قوله: (أنه سمع ثابتاً مولى ابن زيد) في رواية غير أبي ذر «عبد الرحمن بن زيد» ووقع في رواية روح أبي بعده «أن ثابتاً أخبره وهو مولى عبد الرحمن بن زيد» وزيد المذكور هو ابن الخطاب أخو عمر بن الخطاب ولذلك نسبوا ثابتاً عدوياً، وحكى أبو علي الجبائي أن في رواية الأصيلي عن الجرجاني «عبد الرحمن بن يزيد» بزيادة ياء في أوله وهو وهم، وثابت هو ابن الأحنف وقيل ابن عياض بن الأحنف وقيل إن الأحنف لقب عياض، وليس لثابت في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في المصنوع من كتاب البيوع.

قوله: (يسلم الرّاكب على الماشي) كذا ثبت في هذه الرواية، ولم يذكر ذلك في رواية همام كما ذكر في رواية همام الصغير على الكبير ولم يذكر في هذه، فكان كلاً منهما حفظ ما لم يحفظ الآخر، وقد وافق هماماً عطاء بن يسار كما سيأتي بعده واجتمع من ذلك أربعة أشياء وقد اجتمعت في رواية الحسن عن أبي هريرة عند الترمذي وقال: روي من غير وجه عن أبي هريرة، ثم حكى قول أبيوب وغيره أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة.

٦- باب يُسَلِّمُ الْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ

٦٢٣٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَحُّوحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ: أَنَّ ثَابِتاً أَخْبَرَهُ: وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». [راجع: ٦٢٣١، أخرجه مسلم: ٢٦٦٠].

قوله: (باب يسلم الماشي على القاعد) ذكر فيه الحديث الذي قبله من وجه آخر عن ابن جريج، وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة بعدما لام بزيادة أخرجه عبد الرزاق وأحمد بسند صحيح بلطف «يسلم الرّاكب

والتواضع له، وتسليم القليل لأجل حق الكثير لأن قهضم أعظم، وتسليم المار لشبهه بالداخل على أهل المنزل، وتسليم الراكب ثلاثاً يتكرر بركوه فيرجع إلى التواضع.

وقال ابن العربي: حاصل ما في هذا الحديث أن الفضول ينبوع ما يبدأ الفاضل.

وقال المازري: أما أمر الراكب فلأن له منزلة على الماشي فمعرض الماشي بأن يبدئه الراكب بالسلام احتياطاً على الراكب من الزهو أن لو حاز الفضيلتين، وأما الماشي فلما يتوقع القاعد منه من الشر ولا سيما إذا كان راكباً، فإذا ابتداءه بالسلام أمن منه ذلك وأمن إليه، أو لأن في التصرف في الحاجات امتناناً فصار للقاعد منزلة فامر بالابتداء، أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداة عنه للشفقة، بخلاف المار فلا شفقة عليه، وأما القليل فلفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدأوا لحيف على الواحد الزهو فاحتيط له، ولم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم وكأنه مراعاة السن فإنه معتبر في أمور كثيرة في الشرع، فلو تعارض الصغير المعتوي والحسي كان يكون الأصغر أعلم مثلاً فيه نظر، ولم أر فيه نقلاً. والذي يظهر اعتبار السن لأنه الظاهر، كما تقدم الحقيقة على المجاز. ونقل ابن دقيق العيد عن ابن رشد أن عمل الأمر في تسليم الصغير على الكبير إذا تلتيا فإن كان أحدهما راكباً والآخر ماشياً بدأ الراكب، وإن كانا راكبين أو ماشيين بدأ الصغير.

وقال المازري وغيره: هذه المناسبات لا يعترض عليها بجزئيات تخالفها لأنها لم تنصب نصب الملل الواجبة الاعتبار حتى لا يجوز أن يعدل عنها، حتى لو ابتداء الماشي سلم على الراكب لم يمتنع لأنه يمثل للأمر بإظهار السلام وإفشاءه، غير أن مراعاة ما ثبت في الحديث أولى وهو غير بمعنى الأمر على سبيل الاستحباب، ولا يلزم من ترك المستحب الكراهة، بل يكون خلاف الأولى، فلو ترك المأمور بالابتداء فبداه الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة، إلا إن بادر فيكون تاركاً للمستحب أيضاً.

وقال المتولي: لو خالف الراكب أو الماشي ما دل عليه الخبر كره، قال: والوارد يبدأ بكل حال. وقال الكرماني: لو جاء أن الكبير يبدأ الصغير والكثير يبدأ القليل لكان مناسباً، لأن الغالب أن الصغير يخاف من الكبير والقليل من الكثير، فإذا بدأ الكبير الكثير أمن منه الصغير والقليل، لكن لما كان من شأن المسلمين أن يأمن بعضهم بعضاً اعتبر جانب التواضع كما تقدم، وحيث لا يظهر رجحان أحد الطرفين باستحقاقه التواضع له اعتبر الإعلام بالسلامة والدعاء له رجوعاً إلى ما هو الأصل، فلو كان المشاة كثيراً والقعود قليلاً تعارضاً ويكون الحكم حكم اثنين تلاحياً معاً فاليهما بدأ فهو أفضل، ويجتمل ترجيح جانب الماشي كما تقدم، والله أعلم.

٨- باب إفشاء السلام

٦٢٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مَقْرُونٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَازِبِ بْنِ رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَزَّمَا قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ: بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْخَسَائِرِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَنَصْرِ الضَّعِيفِ، وَعَوْنِ الْمَظْلُومِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَإِزْكَارِ الْمُفْسِمِ. وَنَهَى عَنِ الشُّرْبِ فِي الْبَيْضَةِ، وَنَهَى عَنِ تَحْمِيلِ الذَّهَبِ، وَعَنِ رُكُوبِ الْمَهَابِ، وَعَنِ نَيْسِ الْخَرِيرِ، وَالْمُهَيَّاجِ، وَالْقَسِيِّ، وَالْإِسْتِقْرِقِ. [رواه: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٤٢٠٦٦].

قوله: (باب إفشاء السلام) كذا للنسفي وأبي الوقت، وسقط لفظ «باب» للباقيين. والإفشاء الإظهار، والمراد نشر السلام بين الناس ليحيوا سته. وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن ابن عمر «إذا سلمت فاسمع فإنها نعمة من عند الله» قال النووي: أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه، فإن لم يسمع لم يكن أتياً بالسنة. ويستحب أن يرفع صوته بقدر ما يتحقق أنه سمعه، فإن شك استظهر. ويستثنى من رفع الصوت بالسلام ما إذا دخل على مكان فيه أيقاظ ونيام فالسنة فيه ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال «كان النبي ﷺ يجيء من الليل فيسلم تسليمًا لا يوقظ نائمًا ويسمع اليقظان» ونقل النووي عن المتولي أنه قال «يكره إذا لقي جماعة أن يخص بعضهم بالسلام، لأن القصد بمشروعية السلام تحصيل الألفة، وفي تخصيصه إجماعاً لغير من خص بالسلام».

قوله: (جرير) هو ابن عبد الحميد والشيباني هو أبو إسحاق، وأشعث هو ابن أبي الشعثاء معجمة ثم مهمله ثم مثله في وفي أبيه، واسم أبيه سليم بن أسود.

قوله: (عن معاوية بن قرة) كذا للأكثر وخالفهم جعفر بن عوف فقال عن الشيباني عن أشعث عن سويد بن غفلة عن البراء وهي رواية شاذة أخرجهما الإسماعيلي.

قوله: (أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع: بعبادة المريض الحديث) تقدم في اللباس أنه ذكر في عدة مواضع من يسبقه بتمامه في أكثرها، وهذا المرضع مما ذكر فيه سبعاً مأمورات وسبعاً منهيات، والمراد منه هنا إفشاء السلام، وتقدم شرح عبادة المريض في الطب واتباع الجنائز فيه وعون المظلوم في كتاب المظالم وتشميت العاطس في أواخر الأدب وصياني إيراد القسم في كتاب الأيمان والشذور، وسبق شرح المناهي في الأثرية وفي اللباس، وأما نصر الضعيف المذكور هنا فسبق حكمه في كتاب المظالم، ولم يقع في أكثر الروايات في حديث البراء، وهذا، وإنما وقع بدله إجابة الداعي، وقد تقدم شرحه في كتاب الزوامة من كتاب النكاح. قال الكرماني: نصر الضعيف من جملة إجابة الداعي لأنه قد يكون ضعيفاً وإجابته نصرة، أو أن لا مفهوم للمسلم المذكور وهو السبع فتكون المأمورات ثمانية، كذا قال، والذي يظهر في أن إجابة الداعي سقطت من هذه الرواية، وأن نصر الضعيف المراد به عون المظلوم الذي ذكر في غير هذه الطريق، ويؤيد هذا الاحتمال أن البخاري حذف بعض المأمورات من غالب المواضع التي أورد الحديث فيها اختصاراً.

قوله: (وإفشاء السلام) تقدم في الجنائز بلفظ ورد السلام، ولا مفارقة في المعنى لأن ابتداء السلام ورده متلازمان، وإفشاء السلام ابتداء يستلزم إفشاء جواباً، وقد جاء إفشاء السلام من حديث البراء بلفظ آخر وهو عند المصنف في «الأدب المفرد» وصححه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عوسجة عنه رفعه «أفشوا السلام تسلموا» وله شاهد من حديث أبي الفداء مظه عند الطبراني، وسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً «ألا أدلكم على ما تخافون به؟ أفشوا السلام يتكلم» قال ابن العربي: فيه أن من فوَّض إفشاء السلام حصوله بين المسلمين، وكان ذلك لما فيه من اتلاف الكلمة اتسم المصلحة يوقع للمعاونة على إقامة شرائع الدين وإخراجه الكافرين وهي كلمة إذا سمعت أخلصت القلب الواعي لها عن التور إلى الإقبال على قائلها. وعن عبد الله بن سلام رفعه «أطعموا الطعام وأفشوا السلام» الحديث وفيه «تدخلوا الجنة يسلماً» أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وصححه الترمذي والحاكم، وللأولين وصححه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو رفعه «أعبدوا الرحمن، وأفشوا السلام» الحديث وفيه «تدخلوا الجنة» والأحاديث في إفشاء السلام كثيرة منها عند البزار من حديث الزبير وعند أحمد من حديث عبد الله بن الزبير وعند الطبراني من حديث ابن مسعود وأبي موسى وغيرهم، ومن الأحاديث في إفشاء السلام ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رفعه «إذا قدم أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم فليست الأولى أحق من الأخيرة» وأخرج ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن أبي عمر قال «إن كنت لأخرج إلى السوق وما لي حاجة إلا أن اسلم ويسلم علي» وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق الطيالسي عن أبي بن كعب عن ابن عمر نحوه لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري فاكتمى بما ذكره من حديث البراء، واستدل بالأمر بإفشاء السلام على أنه لا يكفي السلام سرّاً بل يشترط الجهر وأقله أن يسمع في الابتداء وفي الجواب، ولا تكفي الإشارة باليد ونحوه. وقد أخرج النسائي بسند جيد عن جابر رفعه «لا تسلموا تسليم اليهود فإن تسليمهم بالرؤوس والأكف» ويستثنى من ذلك حالة الصلاة فقد وردت أحاديث جيدة أنه ﷺ رد السلام وهو يصلي إشارة، منها حديث أبي سعيد «أن رجلاً سلم على النبي ﷺ وهو يصلي فرد عليه إشارة» ومن حديث ابن مسعود نحوه، وكذا من كان بعيداً بحيث لا يسمع التسليم يجوز السلام عليه إشارة ويتلفظ مع ذلك بالسلام. وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء قال: «يكره السلام باليد ولا يكره بالراس» وقال ابن دقيق العيد: استدل بالأمر بإفشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام، وفيه نظر إذ لا سبيل إلى القول بأنه فرض على من على التصميم من الجانبين وهو أن يجب على كل أحد أن يسلم على كل من لقيه لا من ذلك من الحرج والمشفقة، فإذا سقط من جاني العموم سقط من جاني الخصوصين إذ لا قائل يجب على واحد دون الباقيين، ولا يجب السلام على واحد دون الباقيين، قال: وإذا سقط على هذه الصورة لا يسقط الاستحباب لأن العموم بالنسبة إلى كلا الفريقين ممكن انتهى.

وهذا البحث ظاهر في حق من قال إن ابتداء السلام فرض عين، وأما من قال فرض كفاية فلا يرد عليه إذا قلنا إن فرض الكفاية ليس واجباً على واحد بعينه، قال: ويستثنى من الاستحباب من ورد الأمر بترك ابتداءه بالسلام كالكافر. قلت: وبدل عليه قوله في الحديث المذكور قبل «إذا فلتعنوه تخيبتهم» والمسلم مأمور بمادة الكافر فلا يشرع له فعل ما يستدعي محبة وموادته، وصياني البحث في ذلك في «باب التسليم على مجلس فيه اختلاط من المسلمين والمشركون».

حصل مع غيره.

٩- باب السلام للمعرفة وغير المعرفة

٦٢٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الْغُبَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍو: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تَعْلِيمُ الطَّعَامِ، وَتَقَرُّرُ السَّلَامِ، عَلَى مَنْ غُرِلَتْ، وَعَلَى مَنْ لَمْ تَغْرِبْهُ». [رواجع: ١٢، أخرجه مسلم: ٣٩].

٦٢٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِإِسْلِمٍ أَنْ يَخْرُجَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ يَلْفَيْنِ: قَسِدُ هَذَا وَتَقْدُ هَذَا، وَغَيْرُهُمَا الَّذِي يَتَدَا بِالسَّلَامِ».

وَذَكَرَ سُفْيَانُ: أَنَّ سَمْعَةَ مِنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [رواجع: ٦٠٧٧، أخرجه مسلم:

٢٥٦٠].

قوله: (باب السلام للمعرفة وغير المعرفة) أي من يعرفه المسلم ومن لا يعرفه، أي لا يخص بالسلام من يعرفه دون من لا يعرفه. وصدر الترجمة لفظ حديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن ابن مسعود أنه «مر برجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن، فرد عليه ثم قال: إنه سيأتي على الناس زمان يكون السلام فيه للمعرفة» وأخرجه الطحاوي والطبراني والبيهقي في «الشعب» من وجه آخر عن ابن مسعود مرفوعاً ولفظه «إن من أشراف الساعة أن ير الرجل بالمسجد لا يصلي فيه، وإن لا يسلم إلا على من يعرفه» ولفظ الطحاوي «إن من أشراف الساعة السلام للمعرفة». ثم ذكر فيه حديثين:

أحدهما حديث عبد الله بن عمر:

قوله: (حديثي يزيد) هو ابن أبي حبيب كما ذكر في رواية تقيية عن الليث في كتاب الإيمان.

قوله: (عن أبي الحخير) هو مرد بن فتح الميم والثلاثة بينهما راه ساكنة وآخره دال مهملة والإسناد كله بصريون، وقد تقدم شرح الحديث في أوائل كتاب الإيمان، قال النووي معنى قوله «على من عرفت ومن لم تعرف» تسلم على من لقيته ولا تخص ذلك بمن تعرف وفي ذلك إخصاص العمل لله واستعمال التواضع وإنشاء السلام الذي هو شعار هذه الأمة.

قلت: وفيه من الفوائد أنه لو ترك السلام على من لم يعرف احتمل أن يظهر أنه من معارفه، فقد يوقعه في الاستيحاش منه، قال: وهذا العموم مخصص بالمسلم، فلا يشتد السلام على كافر. قلت: قد تمسك به من أجاز ابتداء الكافر بالسلام، ولا حجة فيه لأن الأصل مشروعية السلام للمسلم فيحمل قوله: «من عرفت» عليه وأما «من لم تعرف» فلا دلالة فيه، بل إن عرف أنه مسلم فذاك ولا فلو سلم احتياطاً لم يمنع حتى يصرف أنه كافر، وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير المعرفة استفتاح للمخاطبة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم إخوة فلا يسترحش أحد من أحد، وفي التخصيص ما قد يوقع في الاستيحاش، ويشبه صدور المهاجرين النبي عنه. وأورد الطحاوي في «المشكل» حديث أبي ذر في قصة إسلامه وفيه: «فأتيتني إلى النبي ﷺ وقد صلى هو وصاحبه فكنت أول من حياه بتحية الإسلام» قال الطحاوي وهذا لا ينافي حديث ابن مسعود في ذم السلام للمعرفة، لاحتمال أن يكون أبو ذر سلم على أبي بكر قبل ذلك، أو لأن حاجته كانت عند النبي ﷺ دون أبي بكر. قلت: والاحتمال الثاني لا يكفي في تخصيص السلام، وأقرب منه أن يكون ذلك قبل تقرير الشرع بتعميم السلام، وقد ساق مسلم قصة إسلام أبي بكر بطولها ولفظه «وجاء رسول الله ﷺ حتى استلم الحجر وطاف بالبيت هو وصاحبه ثم صلى فلما قضى صلاته قال أبو ذر: فكنت أول من حياه بتحية الإسلام فقال: عليك ورحمة الله» الحديث وفي لفظ قال: «وصلني ركعتين خلف المقام فأتيتني فإني لأول الناس حياه بتحية الإسلام فقال: وعليك السلام. من أنت؟» وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو بكر توجه بعد الطواف إلى منزله ودخل النبي ﷺ منزله فدخل عليه أبو ذر وهو وحده، ويؤيده ما أخرجه مسلم، وقد تقدم للبخاري أيضاً في المبحث من وجه آخر

وقد اختلف أيضاً في مشروعية السلام على الفاسق وعلى الصبي، وفي سلام الرجل على المرأة وعكسه، وإذا جمع المجلس كافراً ومسلماً هل يشرع السلام مراعاة لحق المسلم؟ أو يسقط من أجل الكافر؟ وقد ترجم المصنف لذلك كله.

وقال النووي: يستثنى من العموم بابتداء السلام من كان مشتغلاً بأكل أو شرب أو جماع، أو كان في الخلاه أو الحمام أو نائماً أو ناعساً أو مصلياً أو مؤذناً ما دام متلبساً بشيء مما ذكر، فلو لم تكن اللقمة في فم الأكل مثلاً شرع السلام عليه، ويشرع في حق المتبايعين وسائر المعاملات، واحتج له ابن دقيق العيد بأن الناس غالباً يكونون في اشتغالهم فلو روعي ذلك لم يحصل امتثال الإفتاء.

وقال ابن دقيق العيد: احتج من منع السلام على من في الحمام بأنه بيت الشيطان وليس موضع التحية لاشتغال من فيه بالتطيف، قال وليس هذا المعنى بالقوي في الكراهة، بل يدل على عدم الاستحباب. قلت: وقد تقدم في كتاب الطهارة من البخاري «إن كان عليهم إزار فيسلم ولا فلا» وتقدم البحث فيه هناك. وقد ثبت في صحيح مسلم عن أم هانئ «أبى النبي ﷺ وهو يتسلط وفاضلة تنزعه فسلمت عليه» الحديث.

قال النووي: وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالإصطاح، فلو سلم لم يجب الرد عند من قال الإصطاح واجب، ويجب عند من قال إنه سنة، وعلى الوجهين لا ينبغي أن يرد أكثر من واحد، وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي الأول ترك السلام عليه فإن سلم عليه كفاه الرد بالإشارة، وإن رد لفظاً استأنف الاستمادة وقراً.

قال النووي: وفيه نظر، والظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد، ثم قال: وأما من كان مشتغلاً بالدعاء مستغرقاً فيه مستجمع القلب فيحتمل أن يقال هو كالقاري، والأظهر عندي أنه يكره السلام عليه لأنه يتكبد به وشق عليه أكثر من مشقة الأكل. وأما المني في الإحرام فيكره أن يسلم عليه لأن فعله التحية مكروه، ويجب عليه الرد مع ذلك لفظاً أن لو سلم عليه، قال: ولو تبرع واحد من هؤلاء برد السلام إن كان مشتغلاً بالبول ونحوه فيكره، وإن كان أكلاً ونحوه فيستحب في الموضع الذي لا يجب، وإن كان مصلياً لم يجز أن يقول بلفظ المخاطبة كصلى عليك السلام أو عليك فقط، فلو فعل بطلت إن علم التحريم لا إن جهل في الأصح، فلو أتى بضمير الغيبة لم تبطل، ويستحب أن يرد بالإشارة، وإن رد بعد فراغ الصلاة لفظاً فهو أحب، وإن كان مؤذناً أو ملياً لم يكره له الرد لفظاً لأنه قد يفسر لا يطل الموالاة. وقد تعجب والذي رحمه الله في نكته على الأذكار ما قاله الشيخ في القاري، لكونه يأتي في حقه نظير ما أبداه هو في الداعي، لأن القاري قد يستغرق فكره في تدبر معاني ما يقرؤه، ثم اعتذر به بأن الداعي يكون مهمته يطلب حاجته فيطلب عليه التوجه طبعاً. والقاري إنما يطلب منه التوجه شرعاً فالسواوس مسطرة عليه ولو فرض أنه يوفق للحالة العلية فهو على ندور انتهى. ولا يخفى أن التليل الذي ذكره الشيخ من تنكده الداعي يأتي نظيره في القاري، وما ذكره الشيخ في بطلان الصلاة إذا رد السلام بالمخاطبة ليس متفقاً عليه، فمن الشافعي نص في أنه لا تبطل لأنه لا يرد حقيقة الخطاب بل الدعاء، وإذا عللنا الداعي والقاري بعدم الرد بعد الفراغ كان مستحباً. وذكر بعض الحنفية أن من جلس في المسجد للقراءة أو التسبيح أو لانتظار الصلاة لا يشرع السلام عليهم، وإن سلم عليهم لم يجب الجواب، قال وكذا الخصم إذا سلم على القاضي لا يجب عليه الرد. وكذلك الأستاذ إذا سلم عليه تلميذه لا يجب الرد عليه، كذا قال: وهذا الأخير لا يوافق عليه. ويدخل في عموم إنشاء السلام السلام على النفس لمن دخل مكاناً ليس فيه أحد لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية [النور: ٦١]، وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» وابن أبي شيبة بسند حسن عن ابن عمر «فيستحب إذا لم يكن أحد في البيت أن يقول السلام علينا وعلى جبال الصالحين» وأخرج الطبري عن ابن عباس ومن طريق كل من علقمة وعطاء ومجاهد نحوه، ويدخل فيه من مر على أنه إذا سلم عليه لا يرد عليه فإنه يشرع له السلام ولا يترك لهذا الظن لأنه قد يخفى.

قال النووي: وأما قول من لا تحقيق عنده أن ذلك يكون سبياً لتأنيب الآخر فهو غيابة، لأن للمفومات الشرعية لا تترك بمثل هذا، ولو أصحنا هذا ليطل إنكار كثير من المنكرات. قال: وينبغي لمن وقع له ذلك أن يقول له بعبارة لطيفة رد السلام واجب، فينبغي أن ترد بسقط عك الفرض، وينبغي إذا تهادى على الفرك أن يجله من ذلك لأنه حق آدمي.

ورجح ابن دقيق العيد في «شرح الإلام» المقالة التي زيفها النووي بأن مفسدة توريط المسلم في المعصية أشد من ترك مصلحة السلام عليه، ولا سيما وامتثال الإفتاء قد

ذكرها الجماعة.

قوله: في أول الطريق الأول: (عن ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك أنه قال (كان) قال الكرمانى فيه التفات أو تحريد، وقوله « خدمت رسول الله ﷺ عشرًا حياته » أي بقية حياته إلى أن مات.

وقوله (وكتب أعلم الناس بشأن الحجاب) أي بسبب نزوله، وإطلاق مثل ذلك جائز للإعلام لا للإحجاب.

وقوله (وقد كان أبي بن كعب يسألني عنه) فيه إشارة إلى اختصاصه بمعرفة لأن أبي بن كعب أكبر منه علمًا وسأً وقدرًا، وقوله في الطريق الأخرى « معتمر » هو ابن سليمان التيمي.

وقوله (قال أبي) بفتح المعزة وكسر الموحدة مخفَّفًا والمقاتل هو معتمر، ووقع في الرواية المتقدمة في سورة الأحزاب « سمعت أبي ».

قوله: (حدثنا أبو مجاز عن أنس) قد تقدم في « باب الحمد للمعاطس » لسليمان التيمي حديث عن أنس بلا واسطة، وقد سمع من أنس عدة أحاديث، وروى عن أصحابه عنه عدة أحاديث، وفيه دلالة على أنه لم يلبس.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو البخاري.

قوله: (فيه) أي في حديث أنس هذا.

قوله: (من الفقه أنه لا يستأذنها حين قام وخرج، وفيه أنه تها للقيام وهو يريد أن يقوموا) ثبت هذا كله للمستطلي وحده هنا وسقط للباقيين، وهو أول فاته أفراد لذلك ترجمة كما سيأتي بعد الثين وعشرين بابًا.

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج ».

قوله: (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد الزهري.

قوله: (عن صالح) هو ابن كيسان وقد سمع إبراهيم بن سعد الكثير من ابن شهاب وربما أدخل بينه وبينه واسطة كهذا.

قوله: (كان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم احجب لسماك) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة، وقوله في آخره « قد عرفناك يا سودة، حرصاً على أن ينزل الحجاب » فانزل الله عز وجل الحجاب، ويصح بينه وبين حديث أنس في نزول الحجاب بسبب قصة زينب أن عمر حرص على ذلك حتى قال لسودة ما قال، فاتفقت القصة للذين قدموا في البيت في زواج زينب فزلت الآية، فكان كل من الأمرين سبباً لنزوله، وقد تقدم تقرير ذلك بزيادة فيه في تفسير سورة الأحزاب، وقد سبق إلى الجمع بذلك القرطبي فقال: يجعل على أن عمر تكرر منه هذا القول قبل الحجاب ويعد ويحتمل أن يفيض الرواة ضم قصة إلى أخرى. قال والأول أولى فإن عمر قامت عنده أمة من أن يطلع أحد على حرم النبي ﷺ فسأله أن يجيبهن، فلما نزل الحجاب كان قصده أن لا يخرجن أصلاً فكان في ذلك مشقة فاذن لهن أن يخرجن لحاجتهن إلى لا بد منها. قال عياض: غصص أزواج النبي ﷺ بستر الوجه والكنون، واختلف في نديه في حق غيرهن، قالوا: فلا يجوز لهن كشف ذلك لشهاده ولا غيرها، قال: ولا يجوز لإيراز أشخاصهن وإن كن مستترات إلا فيما دعت الضرورة إليه من الخروج إلى البراز، وقد كن إذا حدثن للناس من وراء الحجاب وإذا خرجن لحاجة حجين وسترن انتهى. وفي دعوى وجوب حجب أشخاصهن مطلقاً إلا في حاجة البراز نظر، فقد كن يسافرن للحج وغيره ومن ضرورة ذلك الطواف والسعي وفيه بروز أشخاصهن، بل وفي حالة الركوب والنزول لا بد من ذلك، وكذا في خروجهن إلى المسجد النبوي وغيره.

(تنبيه): حكى ابن التين عن البلبودي أن قصة سودة هذه لا تدخل في باب الحجاب وإنما هي في لباس الجلابيب، وتعقب بأن إرخاء الجلابيب هو الستر عن نظر الغير إليهن وهو من جملة الحجاب.

١١- باب الاستبذان من أجل البصر

٦٢٤١- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا مثنان: قال الرؤي: حفظه كما أنك ها هنا، عن مثنان بن مثنان قال: اطلع رجل من جحر في حجر النبي ﷺ، ومع النبي ﷺ مئذرى يخلك به رأسه، فقال: « لو أعلم أنك تنظر، لأفكنت به في عثك، إنما جويل الاستبذان من أجل البصر ». (راجع: ٥٩٢٤، أخرجه مسلم:

عن أبي ذر في قصة إسلامه أنه قام يلتصق النبي ﷺ ولا يعرفه ويكره أن يسأل عنه فرآه على فرفة أنه غريب، فاستجبه حتى دخل به على النبي ﷺ فأسلم.

الحديث الثاني حديث أبي أيوب « لا يجلس لمسلم أن يهجر أخاه » الحديث تقدم شرحه في كتاب الأدب مستوفى، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة.

١٠- باب آية الحجاب

٦٢٣٨- حدثنا يحيى بن سليمان: حدثنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب قال: أخبرني أنس بن مالك: أنه كان ابن عشر سنين، تقدم رسول الله ﷺ المدينة، فخدمت رسول الله ﷺ عشرًا حياته، وكتب أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل، وقد كان أبي بن كعب يسألني عنه، وكان أول ما نزل في مئتي رسول الله ﷺ برئيس بنس جحش، أصبح النبي ﷺ بها غروباً، فلما القوم فاصلوا من الطعام ثم خرجوا، وبقي بينهم رطب عند رسول الله ﷺ فاطأوا النكت، فقام رسول الله ﷺ فخرج وخرجت معه كمي يخرجوا، فمئتي رسول الله ﷺ وتمشيت معه، حتى جاء عتبة حجرة عائشة، ثم ظن رسول الله ﷺ أنهم خرجوا، فرجع ورجعت معه حتى دخل على زينب، فإذا هم جلوس لم يفرقوا، فرجع النبي ﷺ ورجعت معه، حتى بلغ عتبة حجرة عائشة، فلظن أن قد خرجوا، فرجع ورجعت معه، فإذا هم قد خرجوا، فأنزل آية الحجاب، فصرَبَ نبيي وثنية سبوا. (راجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، وفي النكاح برقم: ٨٩).

٦٢٣٩- حدثنا أبو الثعمان: حدثنا مفضل: قال أبي: حدثنا أبو مجاز، عن أنس رضي الله عنه قال: لما تزوج النبي ﷺ زينب، دخل القوم فطعموا، ثم جلسوا يتحدثون، فآخذ كأنه يتها للقيام فلم يقوموا، فلما رأى ذلك قام، فلما قام قام من قام من القوم وقعد بقيت القوم، وإن النبي ﷺ جاء ليدخل، فإذا القوم جلوس، ثم إنهم قاموا فأنطلقوا، فأخبرت النبي ﷺ فجاء حتى دخل، فلنعت أدخل فالتقى الحجاب نبيي وثنية، وأنزل الله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ ». الآية (الأحزاب: ٥٣).

قال أبو عبد الله: فيه من الفقه: أنه لم يستأذنها حين قام وخرج، وفيه: أنه تها للقيام وهو يريد أن يقوموا. (راجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، وفي النكاح: ٨٩).

٦٢٤٠- حدثنا إسحاق: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم: حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ، قالت: كان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله ﷺ: احجب يساعة، قالت: فلم يفعل، وكان أزواج النبي ﷺ يخرجن ليل إلى ليل ليل المناصب، فخرجت سودة بنت زمة، وكانت امرأة طويلة، قرأها عمر بن الخطاب وهو في المجلس، فقال: عرفك يا سودة، حرصاً على أن ينزل الحجاب، قالت: فانزل الله عز وجل آية الحجاب. (راجع: ١٤٦، أخرجه مسلم: ٢١٧٠).

قوله: (باب آية الحجاب) أي الآية التي نزلت في أمر نساء النبي ﷺ بالاحجاب من الرجال، وقد ذكر فيه حديث أنس من وجهين عنه. وتقدم شرحه مستوفى في سورة الأحزاب، وقوله في آخره « فانزل الله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ » الآية (الأحزاب: ٥٣) » كنا اتفق عليه الرواة عن معتمر بن سليمان وخالفهم عمرو بن علي الفلاس عن معتمر قال: « فانزلت: « لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا » » أخرجه الإسماعيلي وأشار إلى شذوه فقال: « جاء بأية غير الآية التي

[٢١٥٦]

طريق مسلم بن نعيم بالنون مصغر « سال رجل حذيفة: استاذن على أمي؟ قال: إن لم تستاذن عليها رأيت ما تكره » ومن طريق موسى بن طلحة « دخلت مع أبي على أمي فدخل واتبعته ففزع في صدري وقال: تدخل بنير إذن؟ » ومن طريق عطاء « سألت ابن عباس: استاذن على أخوتي؟ قال: نعم. قلت: إنها في حجرتي، قال: أحب أن تراها عريانة؟ » وأسناد هذه الآثار كلها صحيحة. وذكر الأصوليون هذا الحديث مثالا للتصيص على العلة التي هي أحد لركان القياس.

١٢- باب زني الجوارح ذون الفرج

٢٢٤٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمْ أَرُ شَيْئًا أَحَبَّ بِاللَّيْلِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ أَبِي طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحَبَّ بِاللَّيْلِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَقَّهُ مِنَ الزَّنا، أَذْلا ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، قَوْلًا لِمَنْ النَّظَرُ، وَزَنَا اللِّسَانُ النَّظْفُورُ، وَالنَّفْسُ تَعْنَى وَكَيْفِيَّتُهَا، وَالْفَرْجُ يَهْتَدِي ذَلِكَ كَلَمَةً وَكَلِمَةً». [إسناده: أخرجه مسلم: ٢١٥٧].

قوله: (باب زنا الجوارح ذون الفرج) أي إن الزنا لا يختص إطلاقا بالفرج، بل يطلق على ما دون الفرج من نظر وغيره. وفيه إشارة إلى حكمة النبي عن رؤية ما في البيت بنير استبذان لتظهر مناسبة لللي لليلة.

قوله: (عن ابن طائوس) هو عبد الله، وفي مسند الحميدي عن سفيان « حدثنا عبد الله بن طائوس » وأخرجه أبو نعيم من طريقه.

قوله: (لم أرى شيئا أحبه بالليل من قول أبي هريرة) مكننا اقتصر البخاري على هذا القدر من طريق سفيان ثم حطف عليه رواية معمر عن ابن طائوس فسأله مرفوعا بتمامه، وكذا صنع الإسماعيلي فأخرجه من طريق أبي هريرة عن سفيان ثم حطف عليه رواية معمر، وهذا يؤم أن سياهما سواء وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من رواية بشر بن موسى عن الحميدي ولفظه « مثل ابن عباس عن اللهم فقال: لم أرى شيئا أحبه من قول أبي هريرة: كتب على ابن آدم حظه من الزنا » وساق الحديث موقوفاً، فخرج من هذا أن رواية سفيان موقوفة ورواية معمر مرفوعة، وعمود شيخه فيه هو ابن خزيمة، وقد أفرجه عنه في كتاب القدر وعمله فيه لورواء عن ابن طائوس فلم يذكر فيه ابن عباس بين طائوس وأبي هريرة فكان طائوساً سمعه من أبي هريرة بعد ذكر ابن عباس له ذلك، وسبغني شرحه مستوفى في كتاب القدر إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: سمي النظر والنظر زنا لأنه يدخل إلى الزنا الحقيقي، ولذلك قال: « والفرج يصدق ذلك وكليهما قال ابن بطال: استدل أشبه بقوله: « والفرج يصدق ذلك أو كليهما » على أن الفاحش إذا قال زنت يذك لا يجد، وخالفه ابن القاسم فقال يجد، وهو قول للشافعي وخالفه بعض أصحابه، واحتج للشافعي فيما ذكر الخطابي بأن الاتصال تضاف للأيدي لقوله تعالى: ﴿فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] وقوله: ﴿فَمَا قَدَمْتُ بِذَلِكَ﴾ [الحج: ١٠] وليس المراد في الآية جنابة الأيدي فقط بل جميع الجنابات اتفاقاً فكانه إذا قال زنت يذك وصف ذاته بالزنا لأن الزنا لا يتبعض أحد وفي التعليل الأخير نظره، وللشهور عند الشافعية أنه ليس صريحاً.

١٣- باب التسلیم والاستبذان للزنا

٢٢٤٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ لَنَا، وَإِذَا كَلَّمَ بِكَلِمَةٍ غَائِظًا لَنَا، [رواه: ١٤].

٢٢٤٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَصْبَةَ، عَنْ يَسْرِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْخُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَمْرِو لَنَا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ لَنَا، فَلَمْ يُؤْذَنْ

٢٢٤٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ مِنْ بَيْتِهِ حَبِيرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَامَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِمَشْقَصٍ، أَوْ: بِمَشَاقِصٍ، لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ بِخَيْلِ الرَّجُلِ لِيَطْفَأَ. [إسناده: أخرجه مسلم: ٢١٥٧].

قوله: (باب الاستبذان من أجل البصر) أي شرع أن اجعله، لأن المستبذان لو دخل بنير إذن لرأى بعض ما يكره من يدخل إليه أن يطلع عليه، وقد ورد التصريح بذلك فيما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث ثوبان رفعه « لا يخل لأمره مسلم أن ينظر إلى جوف بيت حتى يستبذان فإن فعل فقد دخل » أي صار في حكم الداخل، وللأول من حديث أبي هريرة بسند حسن رفعه « إذا دخل البصر فلا إذن » وأخرج البخاري أيضاً عن عمر من قوله: « من ملا عينه من قاع بيت قبل أن يؤذن له فقد فسق ».

قوله: (سفيان) قال الزهري كانت عادة سفيان كثيراً حلف الصيغة فيقول فلان من فلان، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا من، وقوله « حلفته كما أنك ههنا » هو قول سفيان وليس في ذلك تصريح بأنه سمعه من الزهري، لكن قد أخرج مسلم والترمذي الحديث المذكور من طرق عن سفيان قالوا « عن الزهري » ورواه الحميدي وابن أبي عمير في مستندهما عن سفيان قالوا « حدثنا الزهري » أخرجه أبو نعيم من طريق الحميدي والإسماعيلي من طريق ابن أبي عمير، وقوله « كما أنك ههنا » أي حلفته حفظاً كالحسوس لا شك فيه.

قوله: (عن سهل) في رواية الحميدي « سمعت سهل بن سعد » وبقي في الحديث من رواية الليث عن الزهري أن سهلاً أخبره، وقد تقدم بعض هذا في كتاب اللباس ووعده بشرحه في الحديث، وقوله في هذه الرواية « من حجر في حجر » الأول يضم الجيم وسكون المهملة وهو كل ثقب مستوي في أرض أو حائط وأصلها مكلن الوحش، والثاني يضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة وهي ناحية البيت. ووقع في رواية الكشيبي « حجرة » بالإفراد، وقوله « مدري يذك » في رواية الكشيبي « بها » وللمدري تذكر وتؤنث. وقوله « لو أعلم أنك تنتظر » كذا للأكثر بوزن تقتصر، وللکشيبي « تنتظر ». وقوله « من أجل البصر » وقع فيه عند أبي داود بسبب آخر من حديث سعد، كذا عنده مبهم، وهو عند الطبراني عن سعد بن عباد « جاء رجل قائم على باب النبي صلى الله عليه وسلم يستبذان مستقبل الباب، فقال له: هكذا عنك، فإذا الاستبذان من أجل النظر » وأخرج أبو داود بسند قوي من حديث ابن عباس « كان الناس ليس ليوتهم ستور فأمرهم الله بالاستبذان ثم جاء الله بالقرآن فلم أر أحداً يعمل بذلك » قال ابن عبد البر: أنظهم اكتوا بقرع الباب. وله من حديث عبد الله بن بسر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر، وذلك أن الدور لم يكن عليها ستور ».

وقوله في حديث أنس (بمشقص أو مشاقص) بشين معجمة وقاف وصاد مهمة وهو شك من الراوي هل قاله شيخه بالإنفراد أو بالجمع، والمشقص بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عرضي.

قوله: (يخل) يفتح أوله وسكون المعجمة وكسر اللام أي يلمحه وهو غافل.

وسبغني حكم من أصعبت عينه أو غيرها بسبب ذلك في كتاب الحديث وهو خصوص من تعد النظر، وأما من وقع ذلك منه عن غير قصد فلا حرج عليه، فني صحيح مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم مثل من نظره فجاءه فقال: أصرف بصرك » وقال لملي « لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الثانية » واستدل بقوله: « من أجل البصر » على مشروعية القياس والمعلل، فإنه دل على أن التحريم والتحليل يتعلقان بالشيء متى وجدت في شيء وجب الحكم عليه، فمن وجوب الاستبذان بهذا الحديث وأعرض عن المعنى الذي لأجله شرع لم يعمل بمقتضى الحديث، واستدل به على أن المرء لا يحتاج في دخول منزله إلى الاستبذان لفقد العلة التي شرع لأجلها الاستبذان، نعم لو احتل أن يتجدد فيه ما يحتاج معه إليه شرع له، ويؤخذ منه أنه يشرع الاستبذان على كل أحد حتى المعلوم تلاً تكون مكتشفة المعروفة وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن نافع « كان ابن عمر إذا بلغ بعض ولده الحلم لم يدخل عليه إلا ياذنه » ومن طريق عقلمة « جاء رجل إلى ابن مسعود قال: استاذن على أمي؟ قال: ما على كل أحياتها تريد إن تراها » ومن

قَالَ: رَدَّوْهُ عَلَيَّ، وَطَلَبَ هَذَيْنِ السَّابِقَيْنِ التَّغَايُرَ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى عَمْرِو إِلَّا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، وَفِي الثَّانِي أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمَالِكِ فِي الْمَوْضَاعِ «فَارْسِلْ فِي أَثَرِهِ» وَيَجِبُ بَيْنَهُمَا بَابُ عَمْرٍو لِمَا فَرَّغَ مِنَ الشُّغْلِ الَّذِي كَانَ فِيهِ تَذَكُّرُهُ فَسَأَلَ عَنْهُ فَاعْبُرَ بِرُجُوعِهِ فَارْسِلْ فَلَمْ يَجِدْ الرَّسُولَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَجَاءَ هُوَ إِلَى عَمْرِو فِي الْيَوْمِ الثَّانِي.

قوله: (فَقَالَ: مَا مَعَكَ؟ قُلْتَ: اسْتَأْذَنْتُ لَنَا فَلَمْ يُوْذَنْ لِي) فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ عَبْدِ الْبَخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ الْقُرْدِ: «قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ اسْتَدْعِ عَلِيَّ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيَّ بَلِي؟» أَعْلَمَ أَنَّ النَّاسَ كُنْتُكَ يَشْتَدُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَجْتَبِسُوا عَلَى بَابِكَ، قُلْتُ بَلِ اسْتَأْذَنْتُ إِلَيْهِ، وَفِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ عَمْرٍو أَرَادَ تَأْذِيهِ لِمَا بَلَغَهُ أَنَّهُ قَدْ تَحْتَسِبُ عَلَى النَّاسِ فِي حَالِ إِمْرَتِهِ، وَقَدْ كَانَ عَمْرٍو اسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْكُوفَةِ، مَعَ مَا كَانَ عَمْرٍو فِيهِ مِنَ الشُّغْلِ.

قوله: (وَإِذَا اسْتَأْذَنْتُ أَحَدَكُمْ لَنَا فَلَمْ يُوْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ) وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرِو: «كَانَ زَوْجُ بِلْكَ» وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِي مُوسَى: «قَالَ عَمْرٍو: سَمِعْتُ هَذَا؟ قُلْتُ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي نَضْرَةَ: «إِنْ هَذَا شَيْءٌ خَفِضَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قوله: (فَقَالَ وَاللَّهِ لَيُظْمِنَ عَلَيْهِ يَتِيمَةُ زَادَ مُسْلِمٌ وَلَا أَوْجَعْتُكَ) وَفِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِ: «قَالَ لَأَوْجَعَنَّ طَعْمُكَ وَطَعْمُكَ أَوْ ثَلَاثِي مِنْ يَتِيمَةٍ كَ عَلَى هَذَا» وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ حُمَيْرٍ تَأْتِيهِ عَلَى ذَلِكَ بَابِيَّةً، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي نَضْرَةَ: «وَالَا جَسَلَتُكَ عَقَّةً».

قوله: (أَمْسِكُوا أَحَدَ سَمْعِهِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرِو: «فَاتَّطَلَّقُوا إِلَى جُلُوسِ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي نَضْرَةَ: «قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْتَأْذِنْ ثَلَاثًا؟ قَالَ: فَجَعَلُوا بِضَحْكَوْنَ، قُلْتُ أَتَاكُمْ أَعْوَجُكُمْ وَقَدْ أَفْرَحَ تَضَحُّكُكُمْ».

قوله: (فَقَالَ أَبِي) هُوَ ابْنُ كَعْبٍ وَهُوَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ كَذَلِكَ.

قوله: (لَا يَقُومُ مَعِيَ إِلَّا أَصْحَابُ الْقَوْمِ) فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِ: «فَوَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَحَدُنَا مَنَا، مَا بِمَا لَيْدٌ سَعِدَ».

قوله: (فَاعْبُرْتَ عَمْرًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «قُمْتُ مَعَ طَلْحَةَ لِي عَمْرٍو فَشَهِدْتُ» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي نَضْرَةَ: «قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: ائْتَلَقْتُ، وَأَنَا شَرِيكَكَ فِي هَذِهِ الْعَقِيَّةِ» وَفِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِ: «قُمْتُ حَتَّى أَتَيْتُ عَمْرًا قُلْتُ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا» وَاتَّفَقَ الرِّوَاةُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ شَهِدَ لَأَبِي مُوسَى عَمْرٍو أَبُو سَعِيدٍ إِلَّا مَا عَنِ الْبَخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ الْقُرْدِ: «مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ فَإِنَّ فِيهِ» قَامَ مَعِيَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَوْ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى عَمْرٍو «هَكَذَا بِالشُّكِّ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَرْدَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ» فَقَالَ عَمْرٍو: «وَجِدْتُ يَتِيمَةً تَجِدُوهُ عِنْدَ لُتَيْرٍ حَشِيَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَتِيمَةً فَلَنْ تَجِدُوهُ، فَلَمَّا آتَى جَاءَ بِالْعَمِيِّ وَجَدَهُ قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا تَقُولُ، أَدَّ وَجِئْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ أَبِي مِنْ كَعْبٍ، قَالَ: عَدَلْ. قَالَ: يَا أَبَا الطَّيْفِيلِ وَفِي لَفْظٍ لَهُ يَا أَبَا الْفَلَسْرِ مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ يَا أَبْنِ الْحَطَّابِ، فَلَا تَكُونُ حَذَلًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَنَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَاعْبُرْتُ أَنْ أَتَيْتُ» هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَطَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى فِيهِ ضَعْفٌ، وَرِوَايَةُ الْأَكْثَرِ أُولَى أَنْ تَكُونَ مَحْفُوظَةً، وَتَمَكَّنَ الْجَمْعُ بِأَنَّ أَبِي بَكْرٍ جَاءَ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ أَبُو سَعِيدٍ وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ اشْتَرَى إِلَيْهَا فِي الْأَدَبِ الْقُرْدِ: «زِيَادَةُ مُفِيدَةٌ وَهِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَوْ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ لِعَمْرٍو: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا وَهُوَ يَرِيْدُ سَعْدَ بْنَ جَبَلَةَ حَتَّى أَتَاهُ فَسَلَّمَ فَلَمْ يُوْذَنْ لَهُ لَمْ يَسَلِّمْ الثَّانِيَةَ فَلَمْ يُوْذَنْ لَهُ لَمْ يَسَلِّمْ الثَّالثَةَ فَلَمْ يُوْذَنْ لَهُ فَقَالَ: وَمَنْ فَعَلَهُ، وَفَعَلَهُ، وَفَعَلَهُ» وَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو: «قَالَ: نَعَمْ، وَقَدْ صَرَحَ بِسَمَاعِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الْمُلَفَّفَةِ.

قوله: (كَتَبْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو النَّاقِدِ عَنْ سُهَيْبَانَ يَسْنِدُهُ هَذَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كَتَبْتُ جَالِسًا بِالْمَدِينَةِ» وَفِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سُهَيْبَانَ: «إِنِّي لَفِي حَلْقَةٍ فِيهَا أَبِي بَكْرٍ» أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ.

قوله: (وَإِذَا جَاءَ أَبُو مُوسَى كَالْهِدْيَةِ مَذْعُورًا) فِي رِوَايَةِ عَمْرِو النَّاقِدِ: «فَاتَّانَا أَبُو مُوسَى فَرَعَا أَوْ مَذْعُورًا» وَزَادَ: «قُلْنَا مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: إِنَّ عَمْرٍو أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَتِيَهُ فَأَتَيْتُ بَابَهُ».

قوله: (فَقَالَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَمْرِو لَنَا فَلَمْ يُوْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «فَسَلَّمْتُ عَلَى بَابِهِ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ» وَتَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرِو: «إِنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْمَرِيَّ اسْتَأْذَنَ عَلَى عَمْرِو مِنَ الْخَطِّابِ فَلَمْ يُوْذَنْ لَهُ وَكَانَ كَانَ مُشْتَوَّلًا، فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى، فَفَزِعَ عَمْرٌو فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ أَتَفَنُّوْنَا لَهُ. قِيلَ لَهُ رَجِعْ» وَفِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ بَسْرِ عَنْ مُسْلِمٍ: «اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَمْرِو أَمْسَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يُوْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، ثُمَّ جِئْتُ الْيَوْمَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَاعْبُرْتُ أَنِّي جِئْتُ أَمْسَ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا ثُمَّ انْصَرَفْتُ، قَالَ قَدْ سَمِعْتُكَ وَحَسَنَ حَيْثُ دَخَلْتُ عَلَى شُغْلٍ، فَلَوْ مَا اسْتَأْذَنْتُ حَتَّى يُوْذَنْ لَكَ؟ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ كَمَا سَمِعْتُ» وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «إِنَّ أَبَا مُوسَى أَتَى بَابَ عَمْرِو فَاسْتَأْذَنَ فَقَالَ عَمْرٌو: اسْتَأْذَنْتُ فَقَالَ عَمْرٌو: تَتَانُ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ فَقَالَ عَمْرٌو ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ فَاتَّبَعَهُ فَرَدَّ» وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَرْدَةَ: «جَاءَ أَبُو مُوسَى إِلَى عَمْرِو فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ. فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا أَبُو مُوسَى، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْأَشْمَرِيُّ، ثُمَّ انْصَرَفَ.

لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ لَنَا فَلَمْ يُوْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ». قَالَ: وَاللَّهِ لَيُظْمِنَ عَلَيْهِ يَتِيمَةُ. أَمْسِكُوا أَحَدَ سَمْعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ أَبِي بَكْرٍ: كَسْبِي. وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْحَابُ الْقَوْمِ، لَكُنْتُ أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَكُنْتُ أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَكُنْتُ مَعَهُ، فَاعْبُرْتَ عَمْرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الْخَلَّازِ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَنِيْفَةَ: حَدَّثَنِي يُزَيْدُ بْنُ حُصَيْنَةَ، عَنْ بُسَيْرٍ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ: بِهَذَا. [رَوَاهُ: ٢٠٦٢، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢١٥٣].

قوله: (بَابُ السَّلَامِ وَالاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا) أَيِ سَوَاءِ اجْتِمَاعًا أَوْ انْفِرَادًا وَحَدِيثِ أَنَسٍ شَاهِدٌ لِلأَوَّلِ وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى شَاهِدٌ لِلثَّانِي، وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

وَاخْتَلَفَ هَلِ السَّلَامُ شَرْطٌ فِي السَّأْذَانِ أَوْ لَا؟ قَالَ الْمَازَرِيُّ: صُورَةُ السَّأْذَانِ أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَدْخُلْ؟ ثُمَّ هُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ يَسْمِيَ نَفْسَهُ أَوْ يَقْصُرَ عَلَى السَّلَامِ، كَمَا قَالَ، وَسَيَأْتِي مَا يَكْمُرُ عَلَيْهِ فِي «بَابِ إِذَا قَالَ مَنْ ذَا؟» قَالَ: «أَنَا».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ مُنْصَوِّرٍ وَعَبْدُ الصَّمَدِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي «بَابِ مَنْ أَمَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا» فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، وَقَدْ مَتَا السَّلَامَ عَلَى الْكَلَامِ وَهَذَا بِالْمَكِّيِّ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ، وَقَوْلُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: إِنَّ السَّلَامَ إِنَّمَا يَشْرَعُ تَكَرَّرًا إِذَا اقْتَرَنَ بِالسَّأْذَانِ، وَالتَّعْبِ عَلَيْهِ، وَإِنْ السَّلَامَ وَحْدَهُ قَدْ يَشْرَعُ تَكَرَّرًا إِذَا كَانَ الْجَمْعُ كَثِيرًا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ بَعْضِهِمْ وَقَصْدُ السَّأْذَانِ، وَبِهَذَا جُزْمُ النَّوَوِيِّ فِي مَعْنَى حَدِيثِ أَنَسٍ، وَكَلَّا هُوَ سَلَّمَ وَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ تَسْنِ الْإِعَادَةَ فِيمَا مَرَّةً ثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَلَا يُزِيدُ عَلَى الثَّانِيَةِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذِهِ الصِّفَةُ تَقْتَضِي الْعُمُومَ وَلَكِنْ الْمُرَادُ الْخُصُوصُ وَهُوَ غَالِبُ أَحْوَالِهِ، كَمَا قَالَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْكِرْمَانِيِّ مِثْلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَدَّ كَانَ «مَجْرُودًا لَا يَقْتَضِي مَدَاوِمَةً وَلَا تَكَرُّرًا، لَكِنْ ذَكَرَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بِمَدْعَا يَشْرَعُ بِالتَّكَرُّارِ.

وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ سَلَّمَ ثَلَاثًا ظَنُّهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ، فَمَنْ مَالِكُ لَهُ أَنْ يُزِيدَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُزِيدُ أَتِيَابًا لِمَا ظَهَرَ الْحَجَرُ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: اخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا ظَنُّوا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَلْ يُزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ؟ قَبِيلٌ لَا، وَقِيلَ: نَعَمْ. وَقِيلَ: إِذَا كَانَ السَّأْذَانُ بِلَفْظِ السَّلَامِ لَمْ يَزِدْ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِ السَّلَامِ زَادَ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي:

قوله: (حَدَّثَنَا يُزَيْدُ بْنُ حُصَيْنَةَ) بَنَاءٌ مُجْمَعَةٌ وَصَادُ مُهْمَلَةٌ وَفَاءٌ مُصَغَّرٌ. وَقَوَّعَ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو النَّاقِدِ «حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ حَدَّثَنِي وَاللَّهِ يُزِيدُ بِنِ حُصَيْنَةَ» وَشَيْخُهُ بِسْرِ بِسْمِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ، وَقَدْ صَرَحَ بِسَمَاعِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الْمُلَفَّفَةِ.

قوله: (كَتَبْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو النَّاقِدِ عَنْ سُهَيْبَانَ يَسْنِدُهُ هَذَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كَتَبْتُ جَالِسًا بِالْمَدِينَةِ» وَفِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سُهَيْبَانَ: «إِنِّي لَفِي حَلْقَةٍ فِيهَا أَبِي بَكْرٍ» أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ.

قوله: (وَإِذَا جَاءَ أَبُو مُوسَى كَالْهِدْيَةِ مَذْعُورًا) فِي رِوَايَةِ عَمْرِو النَّاقِدِ: «فَاتَّانَا أَبُو مُوسَى فَرَعَا أَوْ مَذْعُورًا» وَزَادَ: «قُلْنَا مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: إِنَّ عَمْرٍو أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَتِيَهُ فَأَتَيْتُ بَابَهُ».

قوله: (فَقَالَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَمْرِو لَنَا فَلَمْ يُوْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «فَسَلَّمْتُ عَلَى بَابِهِ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ» وَتَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرِو: «إِنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْمَرِيَّ اسْتَأْذَنَ عَلَى عَمْرِو مِنَ الْخَطِّابِ فَلَمْ يُوْذَنْ لَهُ وَكَانَ كَانَ مُشْتَوَّلًا، فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى، فَفَزِعَ عَمْرٌو فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ أَتَفَنُّوْنَا لَهُ. قِيلَ لَهُ رَجِعْ» وَفِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ بَسْرِ عَنْ مُسْلِمٍ: «اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَمْرِو أَمْسَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يُوْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، ثُمَّ جِئْتُ الْيَوْمَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَاعْبُرْتُ أَنِّي جِئْتُ أَمْسَ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا ثُمَّ انْصَرَفْتُ، قَالَ قَدْ سَمِعْتُكَ وَحَسَنَ حَيْثُ دَخَلْتُ عَلَى شُغْلٍ، فَلَوْ مَا اسْتَأْذَنْتُ حَتَّى يُوْذَنْ لَكَ؟ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ كَمَا سَمِعْتُ» وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «إِنَّ أَبَا مُوسَى أَتَى بَابَ عَمْرِو فَاسْتَأْذَنَ فَقَالَ عَمْرٌو: اسْتَأْذَنْتُ فَقَالَ عَمْرٌو: تَتَانُ ثُمَّ اسْتَأْذَنَ فَقَالَ عَمْرٌو ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ فَاتَّبَعَهُ فَرَدَّ» وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَرْدَةَ: «جَاءَ أَبُو مُوسَى إِلَى عَمْرِو فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ. فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا أَبُو مُوسَى، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْأَشْمَرِيُّ، ثُمَّ انْصَرَفَ.

عن أبي موسى وحده لكونه صاحب القصة. وتعبه ابن التين بأنه خالف لما في رواية الصحيح لأنه قال « فآخر عمره بأن النبي ﷺ قال » قلت: وليس ذلك صريحاً في رد ما قال الداودي. وإنما المتمدن في التصريح بذلك رواية عمرو بن الحارث وهي من الوجه الذي أخرجه منه مالك، والتحقق أن أبا سعيد حكى قصة أبي موسى عنه بعد وقوعها بدهر طويل، لأن الذين رووها عنه لم يدركوها، ومن جملة قصة أبي موسى الحديث المذكور، فكان الراوي لما اختصرها واقتصر على المرفوع خرج منها أن أبا سعيد ذكر الحديث المذكور عن أبي موسى وغفل عما في آخرها من رواية أبي سعيد المرفوع عن النبي ﷺ وبغير واسطة، وهذا من آفات الاختصار، فنبهني لمن اقتصر على بعض الحديث أن يتفقد مثل هذا وإلا وقع في الخطأ وهو كحذف ما للمتن به تعلق، ويختلف الدلالة بعده، وقد اشتهر إنكار ابن عبد البر على من زعم أن هذا الحديث إنما رواه أبو سعيد عن أبي موسى وقال إن الذي وقع في الموطأ لما هو من الثقة لا اختلاط الحديث عليهم.

وقال في موضع آخر: ليس المراد أن أبا سعيد روى هذا الحديث عن أبي موسى، وإنما المراد عن أبي سعيد من قصة أبي موسى والله أعلم. وعن واثق أبا موسى على رواية الحديث المرفوع جندب بن عبد الله أخرجه الطبراني عنه بلفظ « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع ».

قوله: (وقال ابن المبارك) هو عبد الله، وابن عيينة هو صفيان المذكور في الاستبصار، وأراد بهذا التعليق بيان معانيه وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان حدثنا جبان بن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك، وكذا وقع التصريح به عند مسلم عن عمرو الناقد وأخرجه الحميدي عن سفيان

حدثنا يزيد بن خصيفة سمعت بسر بن سعيد يقول حدثني أبو سعيد « وقد استشكل ابن العربي إنكار عمر على أبي موسى حديثه المذكور مع كونه وقع له مثل ذلك مع النبي ﷺ، وذلك في حديث ابن عباس الطويل في هجر النبي ﷺ تسامه في المشرق، فإن فيه أن عمر استأذن مرة بعد مرة فلما لم يؤذن له في الثالثة رجع حتى جاءه الإذن وذلك بين في سياق البخاري، قال: والبراب من ذلك أنه لم يقض فيه بطلانه، أو لمعه نسي ما كان وقع له، ويؤيده قوله « شغلي الصغى بالأسواق ». قلت: والصورة التي وقعت لمرر ليست مطابقة لما رواه أبو موسى، بل استأذن في كل مرة فلم يؤذن له فرجع فلما رجع في الثالثة استدعي فأذن له، ولفظ البخاري الذي أحال عليه ظاهر فيما قلته، وقد استوتقت طرقه عند شرح الحديث في أواخر النكاح، وليس فيه ما ادعاه. وتعلق بقصة عمر من زعم أنه كان لا يقبل خبر الواحد، ولا حجة فيه لأنه قبل خبر أبي سعيد المطابق لحديث أبي موسى ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد، واستدل به من ادعى أن غير العدل بمفرده لا يقبل حتى ينضم إليه غيره كما في الشهادة، قال ابن بطال: وهو خطأ من تأمله وجهل بمذهب عمر، فقد جاء في بعض طرقه أن عمر قال لأبي موسى « أما إني لم أتهمك ولكني أردت أن لا يتجرا الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ ». قلت: وهذه الزيادة في الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم أن أبا موسى.. فذكر القصة وفي آخره « قال عمر لأبي موسى: أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ وفي رواية عبيد بن حنين التي أشرت إليها آنفاً « قال عمر لأبي موسى: والله إن كنت لأميناً على حديث رسول الله ﷺ، ولكن أحيت أن استبشيت » وغره في رواية أبي بردة حين قال أبي بن كعب لمر « لا تكن غلباً على أصحاب رسول الله ﷺ فقال: سبحان الله، إنما سمعت شيئاً فليحيت أن أثبت ».

قال ابن بطال: فيؤخذ منه التثبت في خبر الواحد لا يجوز عليه من السهو وغيره، وقد قبل عمر خبر العدل الواحد بمفرده في ترويت المرأة من حبة زوجها وأخذ الجزية من الجبرس إلى غير ذلك، لكنه كان يستبشيت إذا وقع له ما يقتضي ذلك.

وقال ابن عبد البر: يشتمل أن يكون حضر عنه من قرب عهده بالإسلام فخشى أن أحلهم يفتلق الحديث عن رسول الله ﷺ عند الرغبة والرهبة طلباً للمخرج عما يدخل فيه، فلما لم يعلمهم أن من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه حتى يأتي بالخبر. ولما رأى بعضهم أن عمر لم يعرف أبا موسى.

قال ابن عبد البر: وهو قول خرج بغير روية من قائله ولا تدبر، فإن منزلة أبي موسى عند عمر مشهورة.

وقال ابن العربي: اختلف في طلب عمر من أبي موسى البينة على عشرة أقوال فذكرها، وغالبها متنازع، ولا تزيد على ما قدمته. واستدل بالخبر المرفوع على أنه لا تجوز الزيادة في الاستئذان على الثلاث.

قال ابن عبد البر: فذهب أكثر أهل العلم إلى ذلك وقال بعضهم: إذا لم يسمع فلا بأس أن يزيد.

وروي سحنون عن ابن وهب عن مالك: لا أحب أن يزيد على الثلاث إلا من علم أنه لم يسمع. قلت: وهذا هو الأصح عند الشافعية.

قال ابن عبد البر: وقيل تجوز الزيادة مطلقاً بناء على أن الأمر بالرجوع بعد الثلاث للإراحة والتخفيف من المستأذن، فمن استأذن أكثر فلا حرج عليه قال: الاستئذان أن يقول السلام عليكم أدخل « كما قال، ولا يمتنع هذا اللفظ.

وحكى ابن العربي أن كان بلفظ الاستئذان لا يبعد، وإن كان بلفظ آخر أعاد، قال: والأصح لا يبعد، وقد تقدم ما حكاه اللزوي في ذلك.

وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن أبي العالية قال: أثبت أبا سعيد فسلمت فلم يؤذن لي ثم سلمت فلم يؤذن لي فتسبعت ناحية فخرج علي غلام فقال: ادخل، فدخلت فقال لي أبو سعيد: أما إنك لو زدت يعني علي الثلاث لم يؤذن لك. واختلف في حكمة الثلاث فروى ابن أبي شيبة من قول علي بن أبي طالب: الأولى إصلاح، والثانية مؤامرة، والثالثة عزمة إما أن يؤذن له وإما أن يرد. قلت: ويؤخذ من صنيع أبي موسى حيث ذكر اسمه أولاً وكتبه ثانياً ونسبه ثالثاً أن الأولى هي الأصل والثالثة إذا جوز أن يكون التيسر على من استأذن عليه والثالثة إذا غلب على ظنه أنه غره.

قال ابن عبد البر: وذهب بعضهم إلى أن أصل الثلاث في الاستئذان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَأْذِنُوا لِمَن تَدْخُلُونَ مِنْ مَسْكَنٍ مِنْهُنَّ لَمَّا كُنْتُمْ فِيهَا﴾.

أما الذين استأذنوا الذين ملكت أيمانكم والذين لم يلفوا الحلم منكم ثلاث مرات ﴿التور: ٥٨﴾ قال: وهذا غير معروف في تفسيرها. وإنما أطبق الجمهور على أن المراد بالمرات الثلاث الأوقات.

قلت: وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال « بلغنا أن رجلاً من الأنصار وامرأته أسماء بنت مرثد صنعا طعاماً فجعل الناس يدخلون بغير إذن، فقالت أسماء: يا رسول الله ما أتبع هذا إنه يدخل على المرأة وزوجها غلامهما وما في ثوب واحد بغير إذن، فتركت » وأخرج أبو داود وابن أبي حاتم بسند قوي من حديث ابن عباس أنه سئل عن الاستئذان في العمرة الثلاث فقال: إن الله ستر يحب الستر، وكان الناس ليس لهم ستور على أبوابهم فرموا فاجأ الرجل خاضعه أو ولده وهو على أهله فلموا أن يستأذنوا في العمرة الثلاث. ثم بسط الله الرزق فانطلقوا الستور والحججال فرأى الناس أن ذلك قد كفاهم الله به عما أمروا به. ومن وجه آخر صحيح عن ابن عباس: لم يعمل بها أكثر الناس، وإني لأمر جاريتي أن تستأذن علي.

وفي الحديث أيضاً أن لأصحاب المنزل إذا سمح الاستئذان أن لا يباذوا سواء سلم مرة أم مرتين ثم ثلاثة إذا كان في شغل له ديني أو دنيوي يتعذر بترك الإذن معه للمستأذن. وفيه أن العالم المتبحر قد يخفى عليه من العلم ما يعلمه من هو دونه ولا يقدح ذلك في وصفه بالمعلم والتبحر فيه.

قال ابن بطال: وإذا جاز ذلك على عمر فما ظنك بمن هو دونه؟ وفيه أن من تحقق برامة الشخص عما يخشى منه وأنه لا يتأله بسبب ذلك مكروه أن يمازحه ولو كان قبل إسلامه بما يطمئن به خاطره عما هو فيه، لكن بشرط أن لا يطول الفصل لئلا يكون سبباً في إدامة تأذي المسلمين بالملم الذي وقع له كما وقع للأصابع مع أبي موسى، وأما إنكار أبي سعيد عليهم فإنه اختار الأولى وهو المبادر إلى إزالة ما وقع فيه قبل التشاغل بالممازحة.

١٤- باب إذا دعي الرجل فجاء هل يستأذن

قال سعيد، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: هو إذن.

٦٢٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا غَمَرٌ بْنُ ذَرٍّ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَابِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا غَمَرٌ بْنُ ذَرٍّ: أَخْبَرَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَ لَبَأَ فِي قَدَحٍ، فَقَالَ: «أَبَا هِرَّةَ! الْحَقُّ أَهْلُ الصُّفَةِ فَأَذْغُهُمْ لَيْسَ». قَالَ: فَأَذْغُهُمْ فَاذْغَوْهُمْ، فَأَقْبَلُوا فَأَسْتَأْذَنُوا، فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا. [رابع: ٥٣٧٥].

قوله: (باب إذا دعي الرجل فجاء هل يستأذن؟) يعني أو يكفي بقرينة الطلب.

قوله: (وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم) يعني أن النبي ﷺ قال: «إذا دعي الرجل فجاء هل يستأذن؟» يعني أو يكفي بقرينة الطلب.

قوله: (وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال: هو إفته كذا لاكثر وقوع للكشميهي وقال شعبة والأول هو المحفوظ. وقد أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» وأبو داود من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة وأخرجه البيهقي من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عروبة، ولفظ البخاري «إذا دعي أحدكم فجاه مع الرسول فهو إفته» ولفظ أبي داود مثله وزاد «إلى طعام» قال أبو داود لم يسمع قتادة من أبي رافع، كذا في اللؤلؤي عن أبي داود لفظه وفي رواية أبي الحسن بن العبد يقال لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً. كذا قال، وقد ثبت سماعه منه في الحديث الذي سيأتي في البخاري في كتاب التوحيد من رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أبا رافع حدثه، وللحديث مع ذلك متابع أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «رسول الرجل إلى الرجل إفته» وأخرج له شاهداً موقوفاً على ابن مسعود قال «إذا دعي الرجل فهو إفته» وأخرجه ابن أبي شيبة مرفوعاً. واعتمد التلذذي على كلام أبي داود فقال: أخرجه البخاري تعليقاً لأجل الانقطاع، كذا قال: ولو كان عنده مقطوعاً لعلقه بصيغة التريض كما هو الأغلب من صنيعه، وهو غالباً يجوز إذا صح السند إلى من علق عنه كما قال في الزكاة «وقال طاوس قال معاذ» فذكر أثرًا وطاوس لم يدره معاذ. وكذا إذا كان فوق من علق عنه من ليس على شرطه كما قال في الطهارة «وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده» وحيث وقع فيما طواه من ليس على شرطه مرضه كما قال في النكاح «وذكر عن معاوية بن حيدة» فذكر حديثاً ومعاوية هو جد بهز بن حكيم، وقد أوضحت ذلك في المقدمة. ثم أورد المصنف طرفاً من حديث جهماد عن أبي هريرة قال «دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبناً في قدح فقال: أبا هريرة، الحق أهل الصفة فادعهم إلي». قال: فأتيتهم فدعوتهم فاقبلوا، فاستأذنوا فأذن لهم، فدخلوا» انتصر منه على هذا القدر لأنه الذي احتاج إليه هنا، وساقه في الرقاق بشامه كما سيأتي.

١٦- باب تسليم الرجال على النساء، والنساء على الرجال

٦٢٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: كُنَّا نَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَمَّا سَهَّلَ، قُلْتُ لِسَهْلٍ: وَلِمَ قَالَ: كُنَّا نَفْرَحُ؟ تَرْسُلُ إِلَيَّ بِعَتَاغَةٍ قَالَ ابْنُ مُسْلِمَةَ: نَحْمِلُ بِالْمَدِينَةِ - فَتَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ السَّلَاقِ، فَتَقْرَعُ فِي الْبُيُوتِ، وَتَكْرِكُ حِجَابَاتِ مَنْ فِيهَا، فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ انْصَرَفْنَا، وَتَسَلِّمُ عَلَيْنَا فَتَقْعُدُنَا إِنَّا، فَتَقْرَحُ مِنْ أَجْلِهِ، وَمَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَعْدُو إِلَّا بِعَدَةِ الْجُمُعَةِ. [راجع: ٩٣٨، أخرجه مسلم: ٨٥٩، أخره].

٦٢٤٩- حَدَّثَنَا ابْنُ مَقْلَبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ هَذَا جَبْرِيلُ يَفْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ». قَالَتْ: قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، تَرَى مَا لَا تَرَى، تَرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

تَابِعَةُ شَيْبٍ.

وَقَالَ يُونُسُ وَالْفُغَمَاءُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: وَتَرَكَاةً. [راجع: ٣٢١٧، أخرجه مسلم: ٢٤٤٧].

قوله: (باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال) أشار بهذه الترجمة إلى رد ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير: بلغني أنه يكره أن يسلم الرجال على النساء والنساء على الرجال. وهو مقطوع أو معطل. والمراد بجوازها أن يكون عند أمن الفتنة. وذكر في الباب حديثين يؤخذ الجواز منهما. وورد فيه حديث ليس على شرطه، وهو حديث أسماء بنت زيد «مر علينا النبي ﷺ في نسوة فسلم علينا» حسنه الترمذي وليس على شرط البخاري فاكثى بما هو على شرطه. وله شاهد من حديث جابر عند أحمد. وقال الحلبي: كان النبي ﷺ للعصاة مأموماً من الفتنة، فمن وثق من نفسه بالسلافة فليسلم وإلا فالصمت أسلم. وأخرج أبو نعيم في «عمل يوم وليلة» من حديث وثالة مرفوعاً «يسلم الرجال على النساء ولا يسلم النساء على الرجال» وسنده واه ومن حديث عمرو بن حريث مثله موقوفاً عليه وسنده جيد، وثبت في مسلم حديث أم هانئ «أتيت النبي ﷺ وهو يتسلم فسلمت عليه».

الحديث الأول

قوله: (ابن أبي حازم) هو عبد العزيز، واسم أبي حازم سلمة بن دينار.

قوله: (كما نفرح يوم الجمعة) في رواية الكشميهي يوم زيادة موحدة في أوله، وتقدم في الجمعة من وجه آخر عن أبي حازم بلفظ «كما تمنى يوم الجمعة» وذكر سبب الحديث ثم قال في آخره «كما نفرح بذلك».

قوله: (قلت لسهل ولم؟) بكسر اللام للاستفهام، والقتال هو أبو حازم راوي الحديث والمجيب هو سهل.

١٥- باب التسليم على الصبيان

٦٢٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَجَّادِ: أَخْبَرَنَا شَيْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ مَرَّ عَلَى صَبِيَّائٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: كُنَّا الصَّبِيِّ ﷺ يَقْعُدُهُ. [أخرجه مسلم: ٢١٦٨].

قوله: (باب التسليم على الصبيان) سقط لفظ «باب» لأبي ذر وكأنه ترجم بذلك للرد على من قال لا يشرع لأن الرد فرض وليس الصبي من أهل الفرض، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أئمت قال: كان الحسن لا يرى التسليم على الصبيان، وعن ابن سيرين أنه كان يسلم على الصبيان ولا يسميهم.

قوله: (عن سيار) يفتح الهملة وتشديد التحتية هو أبو الحكم مشهور باسمه وكنيته معاً فيجيء غالباً هكذا عن سيار أبي الحكم، وهو عتزي يفتح الهملة والنون بعدها زاي واسطي من طبقة الأعمش، وتقدمت وفاته على وفاة شيخه ثابت البناني سنة وقيل أكثر، وليس له في الصحيحين عن ثابت إلا هذا الحديث. وقال الزبارة: لم يسند سيار عن ثابت غيره. قلت: ورواية شعبة عنه من رواية الأقران، وقد حدث شعبة عن ثابت نفسه بعدة أحاديث، وكأنه لم يسمع هذا منه فادخل بينهما واسطة. وقد روى شعبة أيضاً عن آخر اسمه سيار وهو ابن سلامة أبو المنهال وليس هو المراد هنا، ولم تقف له على رواية عن ثابت. وأخرج النسائي حديث الباب من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت بآتم من صيانه ولفظه «كان رسول الله ﷺ يزور الأنصار فيسلم على صبيانهم ويكسح على رؤوسهم ويدعو لهم» وهو مشعر بوقوع ذلك منه غير مرة، بخلاف سياق الباب حيث قال «مر على صبيان فسلم عليهم» فإنها تدل على أنها واقعة حال، ولم أقف على أسماء الصبيان المذكورين. وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود من طريق سليمان بن المغيرة عن

قوله: (كانت لنا عجوز) في الجمعة امرأة: ولم ألق اسمها.

قوله: (ترسل إلى بضاعة) يضم الموحدة على المشهور وحكي كسرهما وتخفيف المعجمة وبالعين المهملة وذكره بعضهم بالصاد المهملة.

قوله: (قال ابن مسلمة لخلد بالمدينة) فقال هو عبد الله بن مسلمة شيخ البخاري فيه وهو القمني، وفسر بضاعة بأنها لخل بالمدينة، والمراد بالنخل البستان، ولذلك كان يؤتى منها بالسلق، وقد تقدم في كتاب الجمعة أنها كانت مزرعة للمرأة المذكورة وفسرها غيره بأنها دور بني ساعدة، وبها بئر مشهورة وبها مال من أموال للمدينة، كذا قال عياض ومراده بالمال البستان وقال الإسماعيلي: في هذا الحديث بيان أن بئر بضاعة بئر بستان، فيدل على أن قول أبي سعيد في حديثه يعني الذي أخرجه أصحاب السنن أنها كانت تطرح فيها خرق الحيف وغيرها أنها كانت تطرح في البستان فيجرها المطر ونحوه إلى البئر. قلت: وذكر أبو خلد في السنن أنه رأى بضاعة وزرعها وروى ماها وبسط ذلك في كتاب الطهارة من سننه، وأدعى الطحاوي أنها كانت سحياً وروى ذلك عن الواقدي، وليس هذا موضع استيعاب ذلك.

قوله: (في قدر) في رواية الكشيبي في القدر (ولكر كرك) أي تطحن كما تقدم في الجمعة، قال الخطابي: الكركرة الطحن والجش. وأصله الكرك وضويف لتكرار حرد الرحي في الطحن مرة أخرى، وقد تكون الكركرة بمعنى الصوت كالجرجرة، والكركرة أيضاً شدة الصوت للضحك حتى يفشش وهو فوق الفرقرة.

قوله: (حيات من شعير) بين في الرواية التي في الجمعة أنها قبضة، وقد قدمت بقية شرحه هناك.

الحديث الثاني:

قوله: (ابن مقاتل) هو محمد وعبد الله هو ابن المبارك.

قوله: (يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام) تقدم شرحه في المناقب، وحكى ابن التين أن الداودي اعترض فقال: لا يقال للملائكة رجالة ولكن الله ذكرهم بالتذكير. والجواب أن جبريل كان يأتي النبي ﷺ على صورة الرجل كما تقدم في بدء الوحي وقال ابن بطال عن المذهب: سلام الرجال على النساء والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة، وفرق المالكية بين الشابة والمجوزة سدا للفتنة، ومنع منه ريعة مطلقاً. وقال الكوفيون: لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال لأنهن ممنعن من الأفان والإقامة والجهر بالقراءة، قالوا: ويستثنى الحرم فيجوز لها السلام على محرماً. قال المذهب: وحجة مالك حديث سهل في الباب، فإن الرجال الذين كانوا يزورونها وتعلمهم لم يكونوا من عمارها انتهى. وقال الحنفي: إن كان للرجل زوجة أو حرم أو أمة فكل الرجل مع الرجل، وإن كانت أجنبية نظر: إن كانت جملة يخاف الافتتان بها لم يشرع السلام لا ابتداء ولا جواباً، فلو ابتداء أحدهما كره للأخر الرد، وإن كانت عجوزاً لا يفتن بها جاز. وحاصل الفرق بين هذا وبين المالكية التفضيل في الشابة بين الجمال وعندهم، فإن الجمال مظنة الافتتان بخلاف مطلق الشابة. فلو اجتمع في المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أمن الفتنة.

قوله: (تابعه شعيب، وقال يونس والعمان عن الزهري وبركانه) أما متابعة شعيب فوصلها للولف في الرقاق، وأما زيادة يونس وهو ابن يزيد فتقدم في الحديث بتامه موصولاً في كتاب المناقب، وأما متابعة الثممان وهو ابن راشد فوصلها للطبراني في الكبير، ووقعت لنا بعلو في جزء هلال الحفار: قال الإسماعيلي: قد أخرجنا فيه من حديث ابن المبارك وبركانه: وكان ساهم من طريق أبي إبراهيم البتاني ومن طريق حبان بن موسى كلاهما عن ابن المبارك وكذا قال عقيل وحيد الله بن أبي زياد عن الزهري.

١٧- باب إذا قال: مَنْ ذَا قَالَ: أَنَا

٦٢٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو أَرْثُؤِيْدَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي دِينٍ كَانَ عَلَى أَبِي، فَلَقْنَتُ الْبَابَ، فَقَالَ: وَمَنْ ذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا، فَقَالَ: «أَنَا أَنَا»، كَأَنَّهُ كَرِهَهَا. [راجع: ٢١٢٧، أخرجه مسلم: ٢١٥٥، بدون ذكر المتن].

قوله: (باب إذا قال: مَنْ ذَا قَالَ: أَنَا) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، وكأنه لم يزم بالحكم لأن الخبر ليس صريحاً في الكرامة.

قوله: (عن محمد بن المنكدر) في رواية الإسماعيلي: عن أحمد بن محمد بن منصور وغيره عن علي بن الجعد شيخ البخاري فيه عن شعبة ابن خريز عن محمد بن المنكدر عن جابر.

قوله: (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على أبي) تقدم بيانه في كتاب البيع من وجه آخر مطولاً.

قوله: (فلقنت) بقافين للآكثر، وللمستطلي والسرخسي: «دفعت» بفاء وعين مهملة، وفي رواية الإسماعيلي: «فصرت الباب» وهي توبة رواية دفعت بالقافين، وله من وجه آخر وهي عند مسلم: «استأذنت على النبي ﷺ»، ولمسلم في أخرى: «دعوت النبي ﷺ».

قوله: (فقلت: أنا، فقال: أنا أنا. كأنه كرهها) وفي رواية لمسلم: «فخرج وهو يقول أنا أنا» وفي أخرى: «كأنه كره ذلك»، وأبى داود الطيالسي في مسنده عن شعبة «كره ذلك بالجزم». قال المذهب: إنما كره قول أنا لأنه ليس فيه بيان إلا أن كان المستأذن عن يعرف المستأذن عليه صوته ولا يلبس بغيره، والغالب الالتباس. وقيل إنما كره ذلك لأن جابراً لم يستأذن بلفظ السلام، وفيه نظر لأنه ليس في سياق حديث جابر أنه طلب الدخول، وإنما جاء في حاجته فدق الباب ليعلم النبي ﷺ بحجته، فلذلك خرج له. وقال الداودي: إنما كرهه لأنه أجابه بغير ما سأله عنه، لأنه لما ضرب الباب عرف أن ثم ضارباً، فلما قال أنا كأنه أعلمه أن ثم ضارباً فلم يزد على ما عرف من ضرب الباب، قال: وكان هذا قبل نزول آية الاستئذان. قلت: وفيه نظر، لأنه لا تنافي بين القصة وبين ما دلت عليه الآية، ولعله رأى أن الاستئذان يرب عن ضرب الباب، وفيه نظر لأن الداخل قد يكون لا يسمع الصوت بمجرد احتياج إلى ضرب الباب ليلغى صوت الدق فيقرب أو يخرج فيستأذن عليه حينئذ، وكلامه الأول سبقه إليه الخطابي فقال: قوله «أنا» لا يتضمن الجواب ولا يفيد العلم بما استعلمه وكان حق الجواب أن يقول أنا جابر ليقع تعريف الاسم الذي وقعت المسألة عنه. وقد أخرج المذهب في «الأدب المفرد» وصححه الحاكم من حديث بريدة «أن النبي ﷺ أتى المسجد وأبو موسى بقرأ، قال فجئت فقال من هذا؟ قلت: أنا بريدة» وتقدم حديث أم هانئ: «جئت إلى النبي ﷺ فقلت أنا أم هانئ». الحديث في صلاة الضحى، قال النووي: إذا لم يقع التعريف إلا بأن يكتفي المرء نفسه لم يكره ذلك، وكذا لا بأس أن يقول: أنا الشيخ فلان أو القاري فلان أو القاضي فلان إذا لم يحصل التمييز إلا بذلك. وذكر ابن الجوزي أن السبب في كراهة قول «أنا» أن فيها نوعاً من الكبر، كان فاتها يقول أنا الذي لا احتياج لأذكر اسمي ولا نسبي. وتعقبه منطلي بأن هذا لا يتأتى في حق جابر في مثل هذا المقام. وأجيب بأنه ولو كان كذلك فلا يمنع من تعليمه ذلك لتلا يستمر عليه ويمتاده والله أعلم. قال ابن العربي: في حديث جابر مشروعية دق الباب، ولم يقع في الحديث بيان هل كان بأله أو بغير أله. قلت: وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» من حديث أنس «أن أبواب رسول الله ﷺ كانت تفتح بالأظانير» وأخرجه الحاكم في «علوم الحديث» من حديث المنيرة بن شعبة، وهذا محمول منهم على المبالغة في الأدب، وهو حسن لمن قرب عمله من بابه، أما من بعد عن الباب بحيث لا يبلغه صوت القرع بالظن فيستحب أن يقرع بما فوق ذلك بحسبه. وذكر السهلي أن السبب في قرعهم بابه بالأظانير أن بابه لم يكن فيه حلق فأجل ذلك فعلوه، والذي يظهر أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك توفيراً واجلاً وأدباً.

١٨- باب مَنْ رَدَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَرَدُّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى آدَمَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. [راجع: ٣٢١٧].

٦٢٥١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا

عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَرَجَعَ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، فَارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ: أَوْ لِي أَيْ بَعْدَهَا: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَغْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تَسَرُّ

قوله: (وقال أبو أسامة في الأخير: حتى تسوي قائماً) وصل المصنف رواية أبي أسامة هذه في كتاب الإيمان والنذور كما سأتي، وقد بينت في صفة الصلاة النكسة في اقتصار البخاري على هذه اللفظة من هذا الحديث. وحاصله أنه وقع هنا في الأخير «ثم أرفع حتى تطمئن جالساً» فأراد البخاري أن يبين أن رواهوا خولف فذكر رواية أبي أسامة مشيراً إلى ترجيحها. وأجاب اللادوي عن أصل الإشكال بأن المجلس قد يسمى قائماً لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ قَائِمًا﴾. [قال عمران: ٧٥] وتعقب ابن التيمم بأن التعليم إنما وقع ليان ركعة واحدة والذي يليها هو القيام، يعني فيكون قوله حتى تسوي قائماً هو المتمد، وفيه نظر لأن السادوي عرف ذلك وجعل القيام محمولاً على المجلس واستدل بالأية، والإشكال إنما وقع في قوله في الرواية الأخرى «حتى تطمئن جالساً» وجلسة الاستراحة على تقدير أن تكون مرادة لا تشرع الطمأنينة فيها، فلذلك احتاج اللادوي إلى تأويله، لكن الشاهد الذي أتى به عكس المراد، واحتاج إليه هنا أن يأتي بشاهد يدل على أن القيام قد يسمى جلوساً، وفي الجملة للتمد الترجيح كما أشار إليه البخاري وصرح به البيهقي، وجوز بعضهم أن يكون المراد به التشهد والله أعلم.

قوله في الطريق الأخيرة (قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم أرفع حتى تطمئن جالساً) مكنا اقتصر على هذا القدر من الحديث، وساقه في كتاب الصلاة بتمامه.

١٩- باب إذا قال: فلان يقرئك السلام

٦٢٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنْ جِئْتِ لِيُقْرِئَكَ السَّلَامَ». فَقَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. [راجع: ٣٢١٧، أخرجه مسلم: ٢٤٤٧].

قوله: (باب إذا قال فلان يقرئك السلام) في رواية الكشميهني «يقرا عليك السلام» وهو لفظ حديث الباب وقد تقدم شرحه في سائغ عائشة، وتقدم شرح هذه اللفظة وهي «أقرأ السلام» في كتاب الإيمان، قال النووي: في هذا الحديث مشروعية إرسال السلام، ويجب على الرسول تبليغه لأنه أمانة، وتعقب بأنه بالدعوة أشبه، والتحقيق أن الرسول إن التزمه أشبه الأمانة وإلا فدعوة والدائع إذا لم تقبل لم يلزمه شيء. قال: وفيه إذا أتاه شخص بسلام من شخص أو في ورقة وجب الرد على الفور، ويستحب أن يرد على المبلغ كما أخرج السنائي عن رجل من بني تميم أنه بلغ النبي ﷺ سلام أبيه، فقال له «وعليك وعلى أهلك السلام» وقد تقدم في المناب أن حديثاً لما بلغها النبي ﷺ عن جبريل سلام الله عليها قالت «إن الله هو السلام ومنه السلام، وعليك وعلى جبريل السلام» ولم أر في شيء من طرق حديث عائشة أنها ردت على النبي ﷺ، فدل على أنه غير واجب، وقد ورد بلفظ الترجمة حديث من قول النبي ﷺ أخرجه مسلم من حديث أنس «أن فتى من أسلم قال: يا رسول الله إنني أريد الجهاد، فقال: اثبت لئلا تقل إن رسول الله ﷺ يقرئك السلام ويقول: ادفع إلي ما تجهزت به».

٢٠- باب التسليم في مجلس فيه أخطأ من

المُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ

٦٢٥٤- حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا إِسْحَامُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ جِمَارًا، عَلَيْهِ كَأَفْ تَحْطُّ قِطِيفَةً قَدْ كَتَبَتْ، وَكَرَدَفَ رِجْلَهُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَهُوَ يَنْوِي سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فِي تَحِيّ الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْزَجِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْفَةِ يَدَيْهِ، حَتَّى مَرَّ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَخْطَأَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عُبَادَةُ الْأَرْثَانَ وَالْهَيْوَةَ، وَلِيَهُمْ عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ مَسْئُولٌ، وَلِي الْمَجْلِسِ عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ وَرَاحَةٍ، فَلَمَّا غَشِيَتْ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّاءِ، حَمَرَهُ عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَفْهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تَعْبَرُوا عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ وَقَفَ، فَقَوْلَ قَدْ عَافَمْتُ إِلَى اللَّهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ عِدَّةُ اللَّهِ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ مَسْئُولٌ: أَيُّهَا الْمَرْءُ، لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنْ

مَعَكَ مِنَ الْفَرَسَانِ، ثُمَّ ارْجِعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِبًا، ثُمَّ ارْجِعْ حَتَّى تَسْوَى قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْجِعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْجِعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا.

وَقَالَ أَبُو أَسَامَةَ فِي الْآخِرِ: «حَتَّى تَسْوَى قَائِمًا». [راجع: ٧٥٧، أخرجه مسلم: ٣٢١٧].

٦٢٥٢- حَدَّثَنَا ابْنُ بِشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ غُنَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي سَجِيدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ ارْجِعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا». [راجع: ٧٥٧، أخرجه مسلم: ٣٢١٧ موطأ].

قوله: (باب من رد فقال: عليك السلام) يحتل أن يكون أشار إلى من قال: لا يقدم على لفظ السلام شيء، بل يقول في الابتداء: والرد: السلام عليك، أو من قال لا يقتصر على الإفراد بل يأتي بصيغة الجمع، أو من قال لا يحلف الواو بل يجب بواب المطلق فيقول «وعليك السلام»، أو من قال يكفي في الجواب أن يقتصر على «عليك» بغير لفظ السلام، أو من قال لا يقتصر على «عليك السلام» بل يزيد «ورحمة الله».

وهذه خمسة مواضع جاءت فيها آثار تدل عليها.

فأما الأول فيؤخذ من الحديث الماضي «إن السلام اسم الله» فينبغي أن لا يقدم على اسم الله شيء، نبه عليه ابن دقيق العيد ونقل عن بعض الشافعية أن المتبدية، لو قال: «عليك السلام» لم يجزى. وذكر النووي عن التتولي أن من قال في الابتداء «وعليك السلام» لا يكون سلاماً ولا يستحق جواباً، وتعقبه بالرد فإنه يشرع بتقديم لفظ عليكم، قال النووي فلو أسقط الواو فقال عليكم السلام قال الواحدي فهو سلام، ويستحق الجواب، وإن كان قلب اللفظ المعتاد، مكنا جعل النووي الخلاف في إسقاط الواو وإثباتها، والمبايرد أن الخلاف في تقديم عليكم على السلام كما يشعر به كلام الواحدي. قال النووي: ويحتمل وجهين كالوجهين في التحلل بلفظ عليكم السلام، والأصح المحصول. ثم ذكر حديث أبي جري وقد تقدم الكلام عليه في الباب الأول.

وأما الثاني فأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق معاوية بن قره قال: قال لي أبي قره بن أبياس المزني الصحابي: إذا مر بك الرجل فقال السلام عليكم، فلا تقل وعليك السلام فتخصه وحده، فإنه ليس وحده. وسنده صحيح. ومن فروع هذه المسألة لو وقع الابتداء بصيغة الجمع فإنه لا يكفي الرد بصيغة الإفراد لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم فلا يكون امتثال الرد بالثلث فضلاً عن الأسن، نبه عليه ابن دقيق العيد.

وأما الثالث فقال النووي: اتفق أصحابنا أن الجيب لو قال: «عليك» وبغير واو لم يجزى، وإن قال بالواو فوجهاً.

وأما الرابع فأخرج البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان إذا سلم عليه يقول «وعليك ورحمة الله» وقد ورد مثل ذلك في أحاديث مرفوعة سأذكرها في باب كيف الرد على أهل الذمة.

وأما الخامس فتقدم الكلام عليه في الباب الأول.

قوله: (وقالت عائشة: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته) هذا طرف من حديث تقدم ذكره قريباً في «باب تسليم الرجال والنساء» وفيه بيان من زاد فيه «وبركاته».

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: رد الملائكة على آدم السلام عليك ورحمة الله) هذا طرف من الحديث الآخر الذي تقدم في أول كتاب الاستئذان، وجزم المصنف بهذا اللفظ ما يقوي رواية الأكثر بخلاف رواية الكشميهني.

قوله: (عبيد الله) هو ابن عمر بن حفص العمري.

قوله: (عن أبي هريرة) قد قال فيه بعض الرواة «عن أبيه عن أبي هريرة» وهي رواية يحسب القطان المذكورة في آخر الباب، ويثبت في كتاب الصلاة أي الروايتين أرجح.

قوله: (أن رجلاً دخل المسجد) الحديث في قصة المسيء صلاته، والغرض منه قوله فيه «ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال له: وعليك السلام، أرجح» وتقدم في الصلاة بلفظ «فرد عليه النبي ﷺ» وفي رواية أخرى «قال وعليك» وسقط ذلك أصلاً من الرواية الآتية في الأيمان والنذور، وقد تقدم ما فيه مع بقية شرحه مستوفى في «باب أمر الذي لا يتم ركوعه بالإعادة» من كتاب الصلاة.

٢١- باب من لم يسلم على من اقرّف ذنباً،

ولم يؤذ سلامه، حتى تبيّن توبته، وإلى متى تبيّن توبته العاصي.

وقال عبد الله بن عمرو: لا تسلموا على شرّية المخمر.

٦٢٥٥- حدثنا ابن بكير: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن

عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب: أن عبد الله بن كعب قال: سمعتُ كعب بن مالك: يحدث حين تخلف عن تركه، ونهى رسول الله ﷺ عن كلامه، وأبى رسول الله ﷺ فاستلم عليه، فأنزل في نفسي: هل حرك حقيقه برّد السلام أم لا حتى كملت خمسون ليلة، وأذن النبي ﷺ بتوبته الله علينا حين صلى الفجر. [راجع: ٢٧٥٧، أخرجه مسلم: ٧١٦، طبعه لست في هذه الطرق ٢٧٦٩ مطولاً.]

قوله: (باب من لم يسلم على من اقرّف ذنباً، ومن لم يرد سلامه حتى تبيّن توبته، وإلى متى تبيّن توبته العاصي) أما الحكم الأول فاشترط الخلاف فيه، وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يسلم على الفاسق ولا المتبّع.

قال النووي: فإن اضطر إلى السلام بأن خاف ترتب مفسدة في دين أو دنيا إن لم يسلم سلم، وكذا قال ابن العربي، وزاد: ويترى أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، فكأنه قال الله رقيب عليكم. وقال المذهب: ترك السلام على أهل المعاصي سنة ماضية، وبه قال كثير من أهل العلم في أهل البدع، وخالف في ذلك جماعة كما تقدم في الباب قبله. وقال ابن وهب يجوز ابتداء السلام على كل أحد ولو كان كافراً، واحتج بقوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾ [البقرة: ٨٣]، وتعب بأن الدليل أصم من الدعوى. وألحق بعض الحنفية بأهل المعاصي من يتصاوى غلوم المروءة، ككثرة المزاح والهو وفحش القول، والجلوس في الأسواق لرفية من ير من النساء ونحو ذلك، وحكى ابن رشد قال: قال مالك: لا يسلم على أهل الأهواء: قال ابن دقيق العيد: ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم والتبري منهم. وأما الحكم الثاني فيه أيضاً قليل: يستأثر حاله سنة وقيل ستة أشهر وقيل خمسين يوماً كما في قصة كعب، وقيل ليس للذك حد محدد بل المداير على وجود القران الدالة على صدق مدعاه في توبته، ولكن لا يكفي ذلك في ساعة ولا يوم، ويختلف ذلك باختلاف الجناية والجاني. وقد اعترض الداودي على من حده بخمسين ليلة أخذاً من قصة كعب قال: لم يجهد النبي ﷺ خمسين، وإنما أصر كلامهم إلى أن أذن الله فيه، يعني فتكون واقعة حال لا عموم فيها. وقال النووي: وأما البتدع ومن اقترف ذنباً عظيماً ولم يتب منه فلا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كما قال جماعة من أهل العلم، واحتج البخاري لذلك بقصة كعب بن مالك انتهى. والتفديد بمن لا يتب جيد لكن في الاستدلال للذك بقصة كعب نظر، فإنه ندم على ما صدر منه وتاب، ولكن أصر الكلام معه حتى قبل الله توبته، ونصيته أن لا يكلم حتى تقبل توبته، ويمكن الجواب بأن الإطلاح على القبول في قصة كعب كان ممكناً، وأما بعده فيكفي ظهور علامة الندم والإقلاع وأمرة صدق ذلك.

قوله: (الرف) أي اكتسب وهو تفسير الأكثر، وقال أبو عبيدة الاقتراف التهمة.

قوله: (وقال عبد الله بن عمرو لا تسلموا على شرّية الخمر) يشترط الشين المعجمة والراء بعدها موحدة جمع شارب، قال ابن القيم: لم يجمعه للخمر كليلك وإنما قالوا شارب وشرب مثل صاحب وصحب انتهى. وقد قالوا فسقة وكذبة في جمع فاسق وكافب، وهذا الأثر وصله البخاري في «الأدب المفرد» من طريق حبان بن أبي جبلة بفتح الجيم والموحدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ «لا تسلموا على شراب الخمر» وبه إليه قال «لا تمودوا شراب الخمر إذا مرضوا» وأخرج الطبري عن علي موقوفاً نحوه، وفي بعض النسخ من الصحيح «وقال عبد الله بن عمر» بضم العين وكذا ذكره الإسمايلي وأخرج سعيد بن منصور بسند ضعيف عن ابن عمر «لا تسلموا على من شرب الخمر ولا تمودوه إذا مرضوا ولا تصلوا عليهم إذا ماتوا» وأخرجه ابن عدي بسند أضعف منه عن ابن عمر مرفوعاً.

قوله: (حدثنا ابن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير، وذكر قطعاً بسيرة من حديث كعب بن مالك في قصة توبته في غزوة تبوك، وقد ساقه في المغازي بطوله عن يحيى بن بكير بهذا الإسناد.

وقوله (وآتي) هو بمد الهزلة فعل مضارع من الإتيان، وبين قوله «عن كلامنا»

فأقصص عليه، قال ابن رَوَاحَةَ: اغشيت في مجالسنا فإنما نجب ذلك، فاستب المسلمون والمُشْرِكُونَ واليهود، حتى هموا أن يتركوا، فلم ينزل النبي ﷺ يُخَصِّمُهُمْ، ثم ركب دابته حتى دخل على مغلب بن عُبَادَةَ، فقال: «أبي سعد، ألم تسمع [إلي] ما قال أبو حباب - يزيد عبد الله ابن أبي - قال كذا وكذا». قال: اغش غنة يا رسول الله واصفح، فوالله لقد أعطاك الله الذي أعطاك، ولقد اصططح أهل هذه البخرة على أن يترجوه، فيصوبونه بأصماتية، فلما رد الله ذلك بالحق الذي أعطاك حرق بذلك، فذلك فعل به ما رأيت، فصغ غنة النبي ﷺ. [راجع: ٢٩٨٧، أخرجه مسلم: ١٧٩٨.]

قوله: (باب التسليم في مجلس فيه أخطأ من المسلمين والمشرّكين) أورد فيه حديث أسامة بن زيد في قصة عبد الله بن أبي. قال ابن القيم: قوله «ابن سلول» هي قبيلة من موزان وهو اسم أمه يعني عبد الله فعلى هذا لا ينصرف. قلت: ومرواه أن اسم أم عبد الله بن أبي وافق اسم القبيلة المذكورة لا أنها لمسى واحد. وفيه «حتى مر في مجلس فيه أخطأ من المسلمين والمشرّكين» وفيه «سلم عليهم النبي ﷺ» وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً في «باب كنية المشرّك» من كتاب الأدب. قال النووي: السنة إذا مر بمجلس فيه مسلم وكافر أن يسلم بلفظ التميم ويقصد به المسلم. قال ابن العربي: ومثله إذا مر بمجلس يجمع أهل السنة والبدعة، ويجلس فيه عدول وعظيمة، ويجلس فيه محب ومبغض. واستدل النووي على ذلك بحديث الباب، وهو مرفوع على منع ابتداء الكفار بالسلام، وقد ورد النهي عنه صريحاً فيما أخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «لا تبدلوا اليهود والنصارى بالسلام، واضطروهم إلى أضيق الطرق» وللبخاري في «الأدب المفرد» والنسائي من حديث أبي بصرة وهو بفتح الموحدة وسكون المهملة الغضاري أن النبي ﷺ قال «إني راكب غداً إلى اليهود فلا تبدلوههم بالسلام» وقالت طائفة يجوز ابتلاؤهم بالسلام، فأخرج الطبري من طريق ابن عتبة قال: يجوز ابتداء الكفار بالسلام لقوله تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين﴾ [المتحنة: ٨]، وقول إبراهيم لأبيه «سلام عليك» [مريم: ٤٧]. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق حون بن عبد الله عن محمد بن كعب أنه سأل عمر بن عبد العزيز عن ابتداء أهل اللغة بالسلام فقال: نرد عليهم ولا تبدلهم. قال حون: قلت له: فكيف تقول أنت؟ قال: ما أرى بلساً أن ينداهم. قلت: ما؟ قال لقوله تعالى: ﴿فاصغ عنهم قول سلام﴾ وقال البيهقي بعد أن ساق حديث أبي أمامة أنه كان يسلم على كل من لقيه، فسل عن ذلك فقال: إن الله جعل السلام نجمة لأمتنا وأماناً لأهل فئتنا. هذا رأي أبي أمامة، وحديث أبي هريرة في النهي عن ابتلائهم أولى. وأجاب عياض عن الآية وكذا عن قول إبراهيم صلوات الله عليه. بأن القصد بذلك التماكة والمباعدة وليس القصد فيها التحية. وقد صرح بعض السلف بأن قوله تعالى: ﴿وقل سلام فسوف يعلمون﴾ [الزخرف: ٨٩] نسخت بأية القتال وقال الطبري: لا تخالفة بين حديث أسامة في سلام النبي ﷺ على الكفار حيث كانوا مع المسلمين وبين حديث أبي هريرة في النهي عن السلام على الكفار، لأن حديث أبي هريرة عام وحديث أسامة خاص، فيختص من حديث أبي هريرة ما إذا كان الابتداء لغير سبب ولا حاجة من حق صحبة أو مجاورة أو مكافأة أو نحو ذلك، والمراد مع ابتلائهم بالسلام المشروع، فأما لو سلم عليهم بلفظ يقتضي خروجهم عنه كان يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو جائز كما كتب النبي ﷺ إلى مرقل وغيره «سلام على من أتبع الهدى». وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة قال «السلام على أهل الكتاب إذا دخلت عليهم بيوتهم: السلام على من أتبع الهدى» وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين مثله. ومن طريق أبي مالك «إذا سلمت على المشرّكين قل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فيحيون أنك سلمت عليهم وقد صرفت السلام عنهم» قال القرطبي في قوله «وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيق» معناه لا تتنحوا لهم عن الطريق الضيق إكراماً لهم واحتراماً، وعلى هذا فتكون هذه الجملة مناسبة للجملة الأولى في المعنى، وليس المعنى إذا لقيتموهم في طريق واسع فاجلّوهم إلى حرفة حتى يضيّق عليهم لأن ذلك أذى لهم وقد نهينا عن إذاهم بغير سبب.

وبين هذه الجملة كلام كثير آخره « فكتبت أخرج فأنشد الصلاة مع المسلمين وأطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد » وفي الحديث أيضاً قصته مع أبي تاذة وتسوره عليه الحافظ وامتناع أبي تاذة من رد السلام عليه ومن جوابه له عما سأله عنه. واقتصر البخاري على القدر الذي ذكره حاجته إليه هنا، وفيه ما ترجم به من ترك السلام تأدياً وترك الرد أيضاً، وهو مما يخص به عموم إياشاه السلام عند الجمهور، وعكس ذلك أبو أمامة فأخرج الطبري بسند جيد عنه أنه كان لا يمر بمسلم ولا نصراني ولا صفي ولا كبير إلا سلم عليه، فقبل له، فقال: إنا أمرنا بإفشاء السلام، وكأنه لم يطلع على دليل الخصوص. وامتنع ابن مسعود ما إذا احتاج لذلك المسلم لفسورة دينية أو دينية كفضاء حق المرافقة، فأخرج الطبري بسند صحيح عن علقمة قال « كنت ردفاً لابن مسعود، فصحبنا دهقان، فلما اشتمت له الطريق أخذ فيها، فأنجمه عبد الله بصره فقال: السلام عليكم. فقلت: أنت تكره أن يبدؤوا بالسلام؟ قال نعم ولكن حق الصحة » وبه قال الطبري وحمل عليه سلام النبي ﷺ على أهل جلس فيه أخطأ من المسلمين والكفار، وقد تقدم الجواب عنه في الباب الذي قبله.

٢٢- باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلم

٦٢٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليمَان: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي هُرُوفَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رِفْعَةُ بْنُ الْهَوْدِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ، فَهَمَّ بِهَا فَقُلْتُ: عَلَيْكَ السَّلَامُ وَاللَّعْنَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَقْدَ قُلْتُ: عَلَيْكُمْ». [راجع: ٢٩٣٥، أخرجه مسلم: ٢٩٦٥].

٦٢٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكَ الْيَهُودُ، فَإِنَّمَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّلَامُ عَلَيْكَ، فَقُلْ: وَعَلَيْكَ». [أخر: ٦٩٢٨، أخرجه مسلم: ٢٩٦٤، بلفظ: السالم عليكم].

٦٢٥٨- حَدَّثَنَا غَمَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ: أَخْبَرَنَا عُمَةُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكَ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ». [أخر: ٦٩٢٦، أخرجه مسلم: ٢٩٦٣].

قوله: (باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلم) في هذه الترجمة إشارة إلى أنه لا منع من رد السلام على أهل الذمة فلذلك ترجم بالكيفية، ويؤيده قوله تعالى: «فصبروا باحْسِنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا» [النساء: ٨٦] فإنه يدل على أن الرد يكون وفق الاستدانة إن لم يكن أحسن منه كما تقدم تقريره، ودل الحديث على الضرورة في الرد على المسلم والكافر، قال ابن بطال: قال قوم رد السلام على أهل الذمة فرض لمعوم الآية، وثبت عن ابن عباس أنه قال « من سلم عليك فرد عليه ولو كان مجوسياً » وبه قال الشعبي وتاذة، ومنع من ذلك مالك والجمهور، وقال عطاء: الآية خصوصاً بالمسلمين فلا يرد السلام على الكافر مطلقاً، فإن أراد منع الرد بالسلام وإلا فأحديث الباب ترد عليه.

الحديث الأول:

قوله: (أن عائشة قالت) كنا قال صالح بين كيسان مظه كما تقدم في الأدب، وقال سفيان عن الزهري عن عروة « عن عائشة قالت ومسياتي في استتابة المرتدين.

قوله: (دخل ريفع من اليهود) لم أعرف اسمهم، لكن أخرج الطبراني بسند ضعيف عن زيد بن أرقم قال: « بينما أنا عند النبي ﷺ إذ أقبل رجل من اليهود يقال له ثلبة بن الحارث فقال: السالم عليك يا محمد. فقال: وعليكم » فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون أحد الرهط المذكورين، وكان هو الذي باشر الكلام عنهم كما جرت العادة من نسبة القول إلى الجماعة والباشر له واحد منهم، لأن اجتماعهم ورضاهم به في قوة من شاركه في التلقن.

قوله: (فقالوا السالم عليك) كنا في الأصول بالفاء ساكنة، ومسياتي في الكلام على الحديث الثاني أنه جاء بالهمز، وقد تقدم تفسير السوم بالوت في كتاب الطب، وقيل هو الموتر الماحل.

قوله: (فههمها فقلت: عليكم السالم واللغة) في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة كما تقدم في أوائل الأدب « قالت عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم » ولسلم من طريق أخرى عنها « بل عليكم السالم والذلم » بالذال المعجمة وهو لغة في الذم ضد اللدح يقال ذم بالشديد وذلم بالتخفيف وذم بتحتانية ساكنة، وقال عياض: لم يختلف الرواة أن الذلم في هذا الحديث بالمعجمة، ولو روي بالمهملة من الدوام لكان له وجه ولكن كان يحتاج لحذف الواو ليصير صفة للسالم، وقد حكى ابن الأعرابي الدمام لغة في الدائم، قال ابن بطال: فسر أبو عبيد السالم بالمرت والذكر الخطابي أن تاذة تأوله على خلاف ذلك، ففي رواية عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن أبي عروبة قال: كان تاذة يقول تفسير السالم عليكم تسامون دينكم وهو يعني السالم مصدر شمه سامةً وساماً مثل رضمه ورضامة ورضاعاً، قال ابن بطال: ووجدت هذا الذي فسره تاذة مروياً عن النبي ﷺ أخرجه بقي من غلد في تفسيره من طريق سعيد عن تاذة عن أنس « أن النبي ﷺ بينما هو جالس مع أصحابه إذ أتى يهودي فسلم عليه فردوا عليه فقال: هل تدرون ما قال؟ قالوا: سلم يا رسول الله. قال: قال سام عليكم أي تسامون دينكم » قلت: يحتمل أن يكون قوله أي تسامون دينكم تفسير تاذة كما يشته رواية عبد الوارث التي ذكرها الخطابي، وقد أخرج الزيزا وابن حبان في صحيحه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن تاذة عن أنس « مر يهودي بالنبي ﷺ وأصحابه فسلم عليهم فرد عليه أصحاب النبي ﷺ فقال: هل تدرون ما قال؟ قالوا نعم سلم علينا. قال: فإنه قال السالم عليكم أي تسامون دينكم، ردوه علي، فردوه فقال: كيف قلت؟ قال: قلت السالم عليكم. فقال: إذا سلم عليكم أهل الكتاب ققولوا عليكم ما قلتم » لفظ البراز وفي رواية ابن حبان « أن يهودياً سلم، فقال النبي ﷺ: أشعرون » والباقي نحوه ولم يذكر قوله: « ردوه إلخ » وقال في آخره « فإذا سلم عليكم رجل من أهل الكتاب ققولوا وعليكم ».

قوله: (واللغة) يحتمل أن تكون عائشة فهمت كلامهم بفطنتها فأتتكم عليهم وظنت أن النبي ﷺ ظن أنهم تلفظوا بلفظ السلام فالتفت في الإنكار عليهم، ويحتمل أن يكون سبق لها سماع ذلك من النبي ﷺ كما في حديث ابن عمر وأنس في الباب، وإنما أطلقت عليهم الذمة إما لأنها كانت ترى جواز لعن الكافر المعين باعتبار الحالة الراهنة لاسيما إذا صدر منه ما يقتضي التأديب، وإما لأنها تقدم لها علم بأن المذكورين يمتنون على الكفر فأنطقت لعن ولم يقبله بالمرت، والذي يظهر أن النبي ﷺ أراد أن لا يتمود لسانها بالفتنة، أو أثار عليها الإطراف في السب، وقد تقدم في أوائل الأدب في « باب الرق » ما يتعلق بذلك، ومسياتي الكلام على جواز لعن المشترك للمعني الحي في « باب الدعاء على المشركين » من كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى.

قوله: (مهلاً يا عائشة) تقدم بشرحه في « باب الرق » من كتاب الأدب.

قوله: (فقد قلت عليكم) وكذا في رواية معمر وشعيب عن الزهري عند مسلم بحلف الواو، وعنده في رواية سفيان، وعند النسائي من رواية أخرى عن الزهري بإثبات الواو. قال المذهب: في هذا الحديث جواز إغضاع الكافر للكفايد ومعارضته من حيث لا يشعر إذا رجع رجوعه. قلت: في تقييده بذلك نظر، لأن اليهود حيث كانوا أهل عهد، فالذي يظهر أن ذلك كان لمصلحة التآلف.

الحديث الثاني:

قوله: (عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر) يأتي في استتابة المرتدين من وجه آخر بلفظ « حديثي عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر ».

قوله: (إذا سلم عليكم اليهود وإنما يقول أحدهم السالم عليك، فقل: وعليك) مكنها هو في جميع نسخ البخاري، وكذا أخرجه في « الأدب المفرد » عن إسحاق بن أبي أوس عن مالك، والذي عند جميع رواة الموطأ بلفظ « قل عليك » ليس فيه الواو. وأخرج أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يحيى بن بكير، ومن طريق عبد الله بن نافع كلاهما عن مالك بإثبات الواو، وفيه نظر فإنه في الموطأ عن يحيى بن بكير بغير واو، ومقتضى كلام ابن عبد البر أن رواية عبد الله بن نافع بغير واو لأنه قال: لم يدخل أحد من رواة الموطأ عن مالك الحديث. قلت: لكن وقع عند الدارقطني في « الموطأ » من طريق روح بن عباد عن مالك بلفظ « قل وعليكم » بالواو وبصيغة الجمع، قال الدارقطني: المقول الأول أصبح يعني عن مالك. قلت: أخرجه الإسعاعيلي من طريق روح ومعن وتبنيته لثباتهم عن مالك بغير واو وبالإفراد كرواية الجماعة، وأخرجه البخاري في استتابة المرتدين من طريق يحيى القطان عن مالك والثوري جميعاً عن عبد الله بن دينار بلفظ « قل عليك » بغير واو، لكن وقع في رواية السرخسي وسعد « قل عليكم » بصيغة الجمع بغير واو أيضاً، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق عبد الرحمن بن

لأن مناه دعت ما قنتوه عليكم، وبالواو يصير للمنى على وعليكم لأن الواو حرف التشريك انتهى. وكأنه نقله من معام السنن الخطاطية فإنه قال فيه هكذا يرويه عامة المحدثين وعليكم بالواو، وكان ابن عينة يرويه بحذف الواو وهو الصواب، وذلك أنه بلغها يصير قرطم بعينه مردوداً عليهم. وبالواو يقع الاشتراك والدخول فيما قالوه انتهى. وقد رجح الخطابي عن ذلك فقال في الإعلام من شرح البخاري لما تكلم على حديث عائشة المذكور في كتاب الأدب من طريق ابن أبي مليكة عنها نحو حديث الباب وزاد في آخره «أو لم تسمي ما قلت؟» ودعت عليهم. فيستجاب في فهم ولا يستجيب لهم في قول: قال الخطابي ما لمصلحة: إذا دعا بشيء ظلماً فإنه لا يستجيب له ولا يبعد مداهلة قول للمدعي انتهى. وله شاهد من حديث جابر قال: «سلم ناس من اليهود على النبي ﷺ قالوا: السلام عليكم. قال: وعليكم. قالت عائشة وغضبت: ألم تسمع ما قالوا؟ قال: بلى قد دعت عليهم فتجلب عليهم ولا يجابون فينا» أخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» من طريق ابن جريج أخرين أنه سمع جابراً. وقد خفل عن هذه المراجعة من عائشة وجواب النبي ﷺ لما سن أنكر الرواية بالواو، وقد تجاسر بعض سن أنركناه فقال في الكلام على حديث أنس في هذا الباب: الرواية الصحيحة من مالك بن نضر وابو، وكذا رواه ابن عينة وهي أصوب من التي بالواو، لأنه بلغها يرجع الكلام عليهم وإثباتها يقع الاشتراك انتهى. وما أفهم من تضعيف الرواية بالواو وتختصها من حيث للمنى مردود عليه بما تقدم. وقال النووي: الصواب أن حلف الواو وإثباتها ثلثان جازان وإثباتها أجود ولا مفسدة فيه وعليه أكثر الروايات، وفي معناه وجهان: أحدهما أنهم قالوا عليكم الموت فقال وعليكم أيضاً أي نحن وأنتم في سواء كلنا موت. والثاني أن الواو للاستئناف لللفظ والتشريك والتقدير: وعليكم ما تستحقونه من الدم. وقال البيضاوي: في اللفظ شيء مقدر، والتقدير وأقول وعليكم ما تريدون بنا أو ما تستحقونه. وليس هو حطفاً على «عليكم» في كلامهم. وقال القرطبي: قيل: الواو للاستئناف وقيل زائدة، وأولى الأجوبة أنها تجلب عليهم ولا يجابون عليها.

وحكى ابن دقيق العيد عن ابن رشد تفصيلاً يجمع الروايتين إثبات الواو وحلفها
من: من تحقق أنه قال السام أو السلام بكسر السين فليرد عليه بحلف الواو ومن لم
يقم له فليرد بإثبات الواو. فيجتمع من مجروح كلام العلماء في ذلك ستة أقوال.
الأنووي تبعاً لبعضهم: من قرأ السلام بالواو فلا يبعد ثبوت الواو ومن فسرها
أمانة فإسقاطها هو الوجه. قلت: بل الرواية بإثبات الواو ثابته وهي ترجيح التفسير
بأنه، وهو أولى من تقليد الثقة. واستدل بقوله: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب» بأنه
حكم للمسلم ابتداء الكافر بالسلام حكاية الباجي عن عبد الوهاب، قال الباجي: لأنه
يكره الدوم وذكر كمال الإسلام، وقال ابن العربي عن عمر بن مالك: لو ألبس
صاعاً بالسلام وهو يفتنه مسلماً فإن كافر كان ابن عمر يستره منه سلامه، وقال
لا. قال ابن العربي: لأن الاسترداد حثت لا فائدة له لأنه لم يحصل له منه شيء.
وقد قصد السلام على المسلم. وقال غيره له فائدة وهو إصلاص الكافر بأنه ليس أهلاً
للمسلم بالسلام. قلت: ويتأكد إذا كان هناك من يخشى إنكاره لذلك أو اعتدائه به إذا
الذي سلم عن يقتضى به. واستدل به على أن هذا الرد خاص بالخضار فلا يجزئ في
على المسلم وقتل: إن أجاب بالواو أجزأ وألا فلا. وقال ابن دقيق العيد التحقيق أنه
في حصول معنى السلام لا في امتثال الأمر في قوله: ﴿فسيروا بأحسن منها أو
عاقبوا﴾ [أنها: ٨٦] وكأنه أراد العيب وغيره، وأما الذي بالواو فقد ورد في عدة
أماكن: منها في الطبراني عن ابن عباس «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: سلام عليكم
وعليكم ورحمة الله» وله في الأوسط من سجل «أني رجل فقال: سلام عليكم
مولي الله، فقال: وعليك». قلت: لكن لا اشتهرت هذه الصيغة لرد على غير المسلم
ترك جواب المسلم بها وإن كانت جزءاً من أصل الرد، والله أعلم.

مهدي عن الثوري وحده بلفظ « قولاوا وعليكم » بإتيان الواو بصيغة الجمع، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بغير واو، وفي نسخة صحيحة من مسلم بإتيان الواو، وأخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن ابن دينار بلفظ « إذا سلم عليكم اليهودي والنصراني فاقما يقول السلام عليكم قتل: عليكم » بغير واو وبصيغة الجمع. وأخرجه أبو داود من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار مثل ابن مهدي عن الثوري، وقال بعده وكذا رواه مالك والثوري عن عبد الله بن دينار قال فيه « وعليكم » قال المنذري في المحاضرة: حديث مالك أخرجه البخاري وحديث الثوري أخرجه البخاري ومسلم وهذا يدل على أن رواية مالك عنهما باهولة، فاما أبو داود فلهذه حال رواية مالك على رواية علي بن أحمد رواية روح بن عبادة عن مالك، وأما المنذري فتجوز في عزوه للبخاري لأنه عنه بصيغة الإفراد ولطفت ابن عمر هنا سبب إذكره في الذي بعده.

الحديث الثالث أوردته من طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس حدثنا أنس بن مالك يعني جده بلفظ « إذا سلم عليكم أهل الكتاب قولوا وعليكم » وكذا رواه مختصراً، ورواه قتادة عن أنس أتمه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعبة عنه بلفظ « أن أصحاب النبي ﷺ قالوا إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم؟ قال: قولوا: وعليكم » وأخرجه البخاري في « الألب المفرد » من طريق همام عن قتادة بلفظ « مر يهودي فقال السام عليكم، فرد أصحاب النبي ﷺ عليه السلام، فقال: قال السام عليكم، فأخذ اليهودي فاعتزله، فقال: ردوا عليه وأخرجوه قبل عوراة في صحيحه من طريق شعبة عن عمرو بن أبي سلمة قال في آخره ردوه. فرواهم إماماً: أقلت السام عليكم؟ قال: نعم، فقال عند ذلك: إذا سلم عليكم أهل الكتاب قولوا: وعليكم » وتقدم من الكلام على حديث عائشة من وجه آخر عن قتادة بن أنس فيه، وسيأتي في استنباط المرتبة من طريق هشام بن زيد بن أنس « سمعت أنس بن مالك يقول، مر يهودي بالنبي ﷺ فقال: السام عليك، فقال رسول الله ﷺ: وعليك. ثم قال: أشهدون ما قالوا؟ يقول؟ قال: السام عليك. قالوا: يا رسول الله ألا نقول: قال: إذا سلم عليكم أهل الكتاب قولوا وعليكم » وفي رواية الطيالسي أن القاتل ألا يقتله مصر. والجمع بين هذه الروايات أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، وأما سياق رواية هشام بن زيد علمه، وكان بعض الصحابة لا يتخيرهم ولم يكن اليهود يقولون ذلك سالوا حينئذ عن كيفية الرد عليهم كما رواه شعبة من قتادة ولم يقع هذا السؤال إلا في عهد هشام بن زيد ولم تختلف الرواة عن أنس في لفظ الرواية وهو « وعليكم » بالواو وصيغة الجمع. قال أبو داود في السنن وكذا رواية عائشة وأبي عبد الرحمن الجهمي وأبي بصرة. قال النخعي: أما حديث عائشة فمتفق عليه. قلت: هو أول أحاديث الباب. قال: وأما حديث أبي عبد الرحمن فلخرجه ابن ماجه، وأما حديث أبي بصرة فأخرجه النسائي. قلت: هما حديث واحد اختلف فيه على يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، فقال عبد الحميد بن جعفر: عن أبي بصرة، أخرجه النسائي والطحاوي، وقال ابن إسحاق عن أبي عبد الرحمن: أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي أيضاً. وقد قال بعض أصحاب ابن إسحاق عنه مثل ما قال عبد الحميد وأخرجه الطحاوي، واخترق قول الجامة، ولفظ النسائي « فإن سلموا عليكم قولوا وعليكم » واختلف العلماء في إثبات الواو وإسقاطها في الرد على أهل الكتاب لاختلافهم في أي الروايتين أرجح. فذكر ابن عبد البر عن أبي حبيب لا يقرها بالواو لأن فيها تشريكاً، ويصط ذلك أن الواو في مثل هذا التركيب يقتضي تقرير الجملة الأولى وزيادة الثانية عليها كما قال زيد كاتب قلت وشاعر فإنه يقتضي ثبوت الوصفين لزماً، قال: وخالفه جمهور المالكية، وقال بعض شيوخهم: يقول عليكم السلام بكسر السين يعني الحيازة، ورواه ابن عبد البر بأنه لم يشرع لنا سب لعل الفسمة، ويؤيده إنكار النبي ﷺ على عائشة لما سبته. وذكر ابن عبد البر عن ابن طوالت قال: يقول ملاكم السلام بالآلف أي ارتفع وتميمه. وذهب جماعة من السلف إلى أنه يجوز أن يقال في الرد عليهم عليكم السلام كما رد على المسلم، واحتج بعضهم بقوله تعالى: ﴿ فاصفح عنهم وقل سلام ﴾ [التخريف: ٤٨٩] وحكاها الماوردي وجهاً من بعض الشافعية لكن لا يقول ورحمة الله، وتقبل يجوز إطلاقاً، وعن ابن عباس وعائشة يجوز ذلك عند الضرورة، وعن الأوزاعي: إن سلمت قد سلم الصلوة وإن تركت فقد تركوا. وعن طائفة من العلماء: لا رد عليهم السلام أصلاً. وعن بعضهم التفرقة بين أهل الذمة وأهل الحرب.

والراجح من هذه الأقوال كلها ما دل عليه الحديث ولكنه يخص بأهل الكتاب. وقد أخرج أحمد بسند جيد عن حميد بن زاذويه وهو غير حميد الطويل في الأصح عن أنس «أمرنا أن لا نزيد على أهل الكتاب علي: وعليكم» ونقل ابن بطال عن الخطابي نحو ما قال ابن حبيب فقال: رواية من روى عليكم بخير ولو أحسن من الرواية بالوفا

٢٣- باب مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابٍ مِنْ يُحْدِثُ عَلَى

المُسْلِمِينَ لِيَحْتَبِينَ أَقْرَهُ

٦٥٩- حَلَمَا يُوْسُفُ بْنُ يَهُوْدَا: حَلَمَا ابْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: حَلَمَيْي
حَصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَعْدِي بْنِ عَفِيَّةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ
عَلِيِّ عليه السلام قَالَ: بَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَأَمَّا مَرْكَدُ النَّدَوِيِّ، وَكُنَّا
فَارِسَ، فَقَالَ: «الْطَّلُقَا حَتَّى تَأْتُوا رَوْحَةَ خَاصٍ، لِأَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ،
مَعَهَا صَحْبَةٌ مِنْ خَاطِبِ ابْنِ أَبِي بَسْمَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ». قَالَ: فَادْرَكْنَاهَا تَبَوُّ

٢٥- باب بمن يبدأ في الكتاب

٢٦٦١- وقال الثوري: حدثني جعفر بن زينة، عن عبد الرحمن بن هروم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل، أخذ خبثه فقرعاً، فأدخل فيها ألف دينار، وصحيفة منه إلى صاحبه. وقال عمر بن أبي سلمة، عن أبيه: عن أبي هريرة: قال النبي ﷺ: «فجر خبثه، فجعل المال في جوفها، وكسب إليه صحيفة: من فلان إلى فلان».

[رواج: ١٤٩٨].

قوله: (باب بمن يبدأ في الكتاب) أي يسه أو بالمتكبر إليه؟ ذكر فيه طرفاً من حديث الرجل من بني إسرائيل الذي اقترض ألف دينار، وكأنه لما لم يجد فيه حبشاً على شرطه مرفوعاً انصرف على هذا، وهو على قاعدته في الاحتجاج بشرع من قبلنا إذا وردت حكاية في شرعنا ولم ينكر، ولا سيما إذا سبق مساق الملح لقاعله، والحجة فيه كون النبي عليه الدين كتب في الصحيفة من فلان إلى فلان وكان يمكنه أن يجمع بكتاب النبي ﷺ إلى هرقل المشار إليه قريباً لكن قد يكون تركه لأن بداية الكبير يسه إلى الصغير والعظيم إلى الخفير هو الأصل، وإما يقع التردد فيما هو بالعكس أو المساوي. وقد أورد في «الأدب القرد» من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن كبراء آل زيد بن ثابت هذه الرسالة لعبد الله معاوية أمير المؤمنين لزيد بن ثابت سلام عليك، وأورد عن ابن عمر نحو ذلك، وعند أبي داود من طريق ابن سيرين عن أبي العلاء بن الحضرمي عن العلاء أنه كتب إلى النبي ﷺ يبدأ يسه وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب: قرأت كتاباً من العلاء بن الحضرمي إلى محمد رسول الله ﷺ وعن نافع كان ابن عمر يامر غلامته إذا كتبوا إليه أن يبدؤوا بأنفسهم. وعن نافع كان عمال عمر إذا كتبوا إليه يبدؤوا بأنفسهم. قال الملقب: السنة أن يبدأ الكاتب يسه. وعن معمر عن أيوب أنه كان ربما بدأ باسم الرجل قبله إذا كتب إليه. وسئل مالك عنه فقال: لا بأس به وقال: هو كما لو أوسع له في المجلس. ف قيل له إن أهل العراق يقولون لا تبدأ بأحد قبلك ولو كان أباك أو أمك أو أكثر منك، فجاب ذلك عليهم. قلت: والمثلون عن ابن عمر كان في أغلب أسواله، وإلا فقد أخرج البخاري في «الأدب القرد» بسند صحيح عن نافع كانت لابن عمر حاجة إلى معاوية فلأراه أن يبدأ يسه فلم يزلوا به حتى كتب: بسم الله الرحمن الرحيم إلى معاوية. وفي رواية زيادة أما بعد بعد البسملة، وأخرج في بعضه من رواية عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك يباهي «بسم الله الرحمن الرحيم لعبد الملك أمير المؤمنين من عبد الله بن عمر سلام عليك إلخ» وقد ذكر في كتاب الاعتصام طرفاً منه وبأبي التتبيه عليه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال الثوري) تقدم في الكفالة بيان من وصله.

قوله: (أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل أخذ خبثه) كذا أورد مختصراً، وأورد في الكفالة وغيرها مطولاً.

قوله: (وقال عمر بن أبي سلمة) أي ابن عبد الرحمن بن عوف، وعمر هذا مدني قدم واسط، وهو صدوق فيه ضعف، وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع الملقق، وقد وصله البخاري في «الأدب القرد» قال «حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عروبة حدثنا عمر» فذكر مثل اللفظ الملقق هنا. وقد رويناه في الجزء الثالث من «حديث أبي طاهر المخلص» مطولاً فقال «حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور حدثنا موسى» وقد ذكرت فوائده عند شرحه من كتاب الكفالة.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية الكشميهني «سمع أبا هريرة» وكذا للنسائي والأصيلي وكريمة.

قوله: (نحو) كذا للاكثر بالجيم وللکشميهني بالقاف، قال ابن التين: قيل في قصة صاحب الخبثه إثبات كرامات الأولياء، وجهود الأشعرية على إثباتها، وأنكرها الإمام أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية والشيخان أبو محمد بن أبي زيد أبو الحسن القابسي من المالكية. قلت: أما الشيرازي فلا يحفظ عنه ذلك، وإما نقل ذلك عن أبي إسحاق الإسفرائيني، وأما الآخرون فإنما أنكروا ما وقع معجزة مستقلة لني من الأنبياء كإيجاد ولد عن غير والد والإسراء إلى السماوات السبع بالجسد في البقعة، وقد صرح إمام الصوفية أبو القاسم القشيري في رسالته بذلك، وسقط هذا يلبق بموضع آخر، وعسى أن يتيسر ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى.

على جعل لها حيث قال لنا رسول الله ﷺ، قال: قلنا: أين الكتاب الذي مقل؟ قالت: ما معي كتاب، فأخذا بها، فأخذا في رجليها فما وجدنا شيئاً، قال صاحباي: ما نرى كتاباً، قال: قلت: لقد عرفت ما كذب رسول الله ﷺ، والذي يخلف به، فتخرجن الكتاب أو لأجركن ذلك. قال: قلنا رأت الأجد يسي أفرقت يديها إلى حنجرتها، وهي مخبزة بكساء، فأخرجت الكتاب، قال: فانطلقنا به إلى رسول الله ﷺ، فقال: «ما حملك يا حاطب على ما صنعت». قال: ما بي إلا أن أكون مؤمناً بالله ورسوله، وما غيرت ولا بدلت، أودت أن تكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي، وتيسر من أصحابك هناك إلا ولته من يدفع الله به عن أهله وماله، قال: «صدق، فلا تقولوا له إلا غيراً». قال: فقال عمر بن الخطاب: إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين، فدعني فأضرب عنقه، قال: فقال: «يا عمر، وما يهلكك، لعل الله قد أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما كنتم تنعم، فقد وجبت لكم الجنة». قال: فلتعنعت عنها عمر وقال: الله ورسوله أعلم. [رواج: ٣٠٧، أخرجه مسلم: ٢٤٩٤].

قوله: (باب من نظر في كتاب من يهمل على المسلمين ليعتبر أمره) كأنه يشير إلى أن الأمر الوارد في النهي عن النظر في كتاب الغير يخص من ما يتعين طريقاً إلى دفع مفسدة هي أكثر من مفسدة النظر، والأثر المذكور أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ «من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار» وسنده ضعيف. ثم ذكر في الباب حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة وقد تقدم شرحه في تفسير سورة الممتحنة. ويوسف بن بهلول شيخه فيه بضم الموحدة وسكون الهاء شيخ كوفي أصله من الأنبار، ولم يرو عنه من السنة إلا البخاري، وماله في الصحيح إلا هذا الحديث. وقد أورد من طريق أخرى في المغازي والتضجير، منها في المغازي عن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الله بن إدريس بالسند المذكور هنا، وفيه رجال الإسناد كلهم كوفيون أيضاً. قال ابن التين: معنى بهلول الضحاك وسعي به ولا يفتح لأنه لو ليس في الكلام فعلول بالفتح. وقال الملقب: في حديث علي هناك ستر الذنب، وكشف المرأة العاصية، وما روي أنه لا يجوز النظر في كتاب أحد إلا بإذنه إما هو في حق من لم يكن متهماً على المسلمين، وأما من كان متهماً فلا حرمه له. وفيه أنه يجوز النظر إلى حورة المرأة للضرورة التي لا يجد بداً من النظر إليها. وقال ابن التين: قول عمر دعني أضرب عنقه مع قول النبي ﷺ لا تقولوا له إلا غيراً يحمل على أنه لم يسمع ذلك أو كان قوله قبل قول النبي ﷺ انتهى. ويحتمل أن يكون عمر لشدة في أمر الله حل النهي على ظاهره من منع القول السيئ له ولم ير ذلك مانعاً من إقامة ما وجب عليه من العقوبة للذنب الذي ارتكبه، فينبئ النبي ﷺ أنه صادق في اعتداله، وإن الله عفا عنه.

٢٤- باب كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب

٢٦٦٠- حدثنا محمد بن فضال أبو الحسن: أخبرنا عبد الله: أخبرنا يونس، عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن ابن عباس أخبره: أن أبا سفيان بن حرب أخبره: أن هرقل أرسل إليه في نفر من قرشي، وكانوا يجرأ بالشام، فأثرو، فذكر الحديث، قال: ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأ، فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله، إلى هرقل عظيم الروم، السلام على من اتبع الهدى، أما بعد»، [رواج: ٧، أخرجه مسلم: ١٧٧٣ مطولاً].

قوله: (باب كيف يكتب إلى أهل الكتاب) ذكر فيه طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل، وهو واضح فيما ترجم له. قال ابن بطال: فيه جواز كتابة بسم الله الرحمن الرحيم إلى أهل الكتاب، وتقديم اسم الكتاب على المكتوب إليه. قال: وفيه حجة لمن أجاز مكاتبة أهل الكتاب بالسلام عند الحاجة، قلت: في جواز السلام على الإطلاق نظر، والذي يدل عليه الحديث السلام التقليد مثل ما في الخبر: السلام على من اتبع الهدى، أو السلام على من تمسك بالحق أو نحو ذلك. وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك في أوائل كتاب الاستبذان.

٢٦- باب قول النبي ﷺ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ»

حبيب مثله وقال «العباد» بذلك «الرجال» ومن رواية شعبة عن حبيب مثله وزاد فيه «ولم يبقَ ابن الزبير وكان أرونيهما» قال: فقال «ه» ذكر الحديث وقال فيه «من أحب أن يتمثل له عبد الله قياماً» وأخرجه أيضاً عن مروان بن معاوية عن حبيب بلفظ «خرج معاوية قاصداً له» وبقائه كلفظ حاد. وأما الترمذي فإنه أخرجه من رواية سفيان الثوري عن حبيب، ولفظه «خرج معاوية قاصداً عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين راوه فقال: اجلسا» فذكر مثل لفظ حاد، وسفيان وإن كان من جبال الحفظ إلا أن العدد الكثير وفيهم مثل شعبة أولى بأن تكون روايتهم عن حذيفة من الواحد، وقد اتفقوا على أن ابن الزبير لم يبق، وأما إيداع ابن عامر بابين صفوان فسهل لاحتمال الجمع بأن يكونا معاً وقص لما ذلك، ويؤيد الإتيان فيه بصيغة الجمع وفي رواية مروان بن معاوية المذكورة.

وقد أشار البخاري في «الأدب المفرد» إلى الجمع المتقول عن ابن تينة فترجم أولاً «باب قيام الرجل لأخيه» وأورد الأحاديث الثلاثة التي أشرت إليها، ثم ترجم «باب قيام الرجل للرجل القاعد» و«باب من كره أن يقعد ويقوم له الناس» وأورد فيها حديث جابر «اشتكى النبي ﷺ فصيلاً وراءه وهو قاعد فالتفت إلينا فرأنا قياماً، فإشار إلينا فتعلمنا، فلما سلم قال: إن كنتم لتعلموا فعل فارس والروم، يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تعلموا» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم، وترجم البخاري أيضاً قيام الرجل للرجل تعظيماً، وأورد فيه حديث معاوية بن طريق أبي جابر، وعصم المتقول عن مالك إنكار القيام ما دام الذي يقام لأجله لم يجلس ولو كان في شغل نفسه، فإنه سئل عن المرأة تبلغ في إكرام زوجها فتلقاه وتزج ثيابه وتقف حتى يجلس فقال: أما التلقائي فلا بأس به، وأما القيام حتى يجلس فلا بأس هذا فعل الجبارة، وقد أنكره عمر بن عبد العزيز. وقال الخطابي: في حديث جابر جواز إطلاق السيد على الخير الفاضل، وفيه أن قيام المرووس للرئيس الفاضل والإمام العادل والتعلم للسلم مستحب، وإما يكره لمن كان بغير هذه الصفات. ومعنى حديث «من أحب أن يقام له» أي بأن يلزمهم القيام له صفوفاً على طريق الكبر والتخوة، ورجح المنزوي ما تقدم من الجمع عن ابن تينة والبخاري وأن القيام المنهي عنه أن يقام عليه وهو جالس، وقد رد ابن القيم في «حاشية السنن» على هذا القول بأن سياق حديث معاوية يدل على خلاف ذلك، وإما يدل على أنه كره القيام له لما أخرج تعظيماً، ولأن هذا لا يقال له القيام للرجل وإما هو القيام على رأس الرجل أو عند الرجل، قال: والقيام يقسم إلى ثلاث مراتب: قيام على رأس الرجل وهو فعل الجبارة، وقيام إليه عند قعوده ولا بأس به، وقيام له عند رؤيته وهو المتنازع فيه. قلت: وورد في خصوص القيام على رأس الكبر الحجال ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن أنس قال «إني ملك من كان قبلكم بأنهم مظلوم ملوكهم بأن قاموا وهم قعود» ثم حكى المنذري قول الطبري، وأنه قصر المنهي على من سره القيام له لما في ذلك من حجة التعاطف وروية منزلة نفسه، وسياقي ترجيح النووي لهذا القول. ثم نقل المنذري عن بعض من منع ذلك مطلقاً أنه رد الحجة بقصة سعد بأنه ﷺ إنما أمرهم بالقيام لسعد ليتزولوه عن الحمار لكونه كان مريضاً، قال: وفي ذلك نظر. قلت: كأنه لم يفت على مستند هذا القائل، وقد وقع في مستند عائشة عند أحد من طريق حلقمة بن وقاص عنها في قصة غزوة بني قريظة وقصة سعد بن معاذ وبجته مطولاً وفيه «قال أبو سعيد فلما طلع قال النبي ﷺ: قوموا إلى سيديكم، فأنزلوه» وسنده حسن، وهذه الزيادة تخش في الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه، وقد احتج به النووي في كتاب القيام ونقل عن البخاري ومسلم وأبي داود أنهم احتجوا به، ولفظه مسلم: لا أعلم في قيام الرجل للرجل حديثاً أصح من هذا، وقد اعترض عليه الشيخ أبو عبد الله بن الحجاج فقال ما ملخصه: لو كان القيام للمأمور به لسعد هو المتنازع فيه لما خص به الأنصار، فإن الأصل في أفعال القرب التعميم، ولو كان القيام لسعد على سبيل البر والإكرام لكان هو ﷺ أول من فعله وأمر به من حضر من أكابر الصحابة، فلما لم يأمر به ولا فعله ولا فعلوه دل ذلك على أن الأمر بالقيام لغیر ما وقع فيه النزاع، وإما هو ليتزولوه عن دابة لما كان فيه من المرض كما جاء في بعض الروايات، ولأن عادة العرب أن القليلة تخدم كبرها فلذلك خص الأنصار بذلك دون المهاجرين مع أن المراد بعض الأنصار لا كلهم وهم الأوس منهم لأن سعد بن معاذ كان سيدهم دون الخزرج، وعلى تقدير تسليم أن القيام للمأمور به حيث لا يمكن للإعانة فليس هو المتنازع فيه، بل لأنه لاتبه قدم القيام للغائب إذ قدم مشروع قال: ويحتمل أن يكون القيام المذكور إنما هو لنته بما حصل له من تلك المنزلة الرفيعة من تحكيمه والرضا بما يحكم به، والقيام لأجل التهنئة مشروع أيضاً.

ثم نقل عن أبي الوليد بن رشد أن القيام يقع على أربعة أوجه: الأول محذور وهو أن يقع لمن يريد أن يقام إليه تكبراً وتعظماً على القائمين إليه، والثاني مكروه وهو أن يقع

٦٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيد: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ أَعْلَ قُرَيْظَةَ نَزَلُوا عَلَى حَكَمٍ سَعْدِي، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَنَظَرُوا، فَقَالَ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ، لَوْ قَالَ: خُذْكُم». فَقَعَدَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حَكْمِكَ». قَالَ: فَبَقِيَ أَحْكَمُ أَنْ تَقْعَلَ مَقَالَتَهُمْ، وَتُسَيِّ ذَرَابَتَهُمْ، فَقَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِمَا حَكَمَ بِهِ الْمَلِكُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْفَهْمِيُّ يَنْصَحُ أَصْحَابِي، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، مِنْ قَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ: «إِلَىٰ حَكْمِكَ». [رابع: ٣٠٤٣، أخرجه مسلم: ١٧١٨].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم قوموا إلى سيدكم) هذه الترجمة معقودة لحكم قيام القاعد للدخول، ولم يجرم فيها بحكم للاختلاف، بل اقتصر على لفظ الخبر كعادته.

قوله: (عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل) تقدم بيان الاختلاف في ذلك في غزوة بني قريظة من كتاب المغازي مع شرح الحديث، وما لم يذكر هناك أن الدارطقي حكى في «العلل» أن أبا معاوية رواه عن عياض بن عبد الرحمن عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن جده، والمفوظ عن سعد عن أبي أمامة عن أبي سعيد.

قوله: (على حكم سعد) هو ابن معاذ كما وقع التصريح به فيما تقدم.

قوله في آخره: (قال أبو عبد الله) هو البخاري (الفهني) بعض أصحابي عن أبي الوليد) يعني شيخه في هذا الحديث بسنده هذا (من قول أبي سعيد إلى حكيمك) يعني من أول الحديث إلى قوله فيه «على حكمك» وصاحب البخاري في هذا الحديث يحتمل أن يكون محمد بن سعد كاتب الواقفي فإنه أخرجه في الطبقات عن أبي الوليد بهذا السند، وابن الضريس قد أخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق محمد بن أيوب الرازي عن أبي الوليد، وشرحه الكرماني على وجه آخر فقال: قوله «إلى حكمك» أي قال البخاري سمعت أنا من أبي الوليد بلفظ «على حكمك» وبعض أصحابي نقلوا لي عنه بلفظ «إلى» بصيغة الانتهاء بذلك حرف الاستعلاء. كما قال ابن بطال: في هذا الحديث أمر الإمام الأعظم بإكرام الكثير من المسلمين ومشروعية إكرام أهل الفضل في مجلس الإمام الأعظم والقيام فيه لغیره من أصحابه، وإلزام الناس كافة بالقيام إلى الكثير منهم، وقد منع من ذلك قوم واحتجوا بحديث أبي أمامة قال «خرج علينا النبي ﷺ متوكئاً على عصا فقمنا له، فقال: لا تقوموا كما تقوم الأعاجم بعضهم لبعض» وأجاب عنه الطبري بأنه حديث ضعيف مضطرب السند فيه من لا يعرف، واحتجوا أيضاً بحديث عبد الله بن بريدة أن أباه دخل على معاوية فأخبره أن النبي ﷺ قال: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً وجبت له النار» وأجاب عنه الطبري بأن هذا الخبر إنما يعني من يقام له من السرور بذلك، لا من يقام له إكراماً له. وأجاب عنه ابن تينة بأن مناه من أراد أن يقوم الرجال على رأسه كما يقام بين يدي ملوك أماعاج، وليس المراد به نهى الرجل عن القيام لأخيه إذا سلم عليه. واحتج ابن بطال للجواز بما أخرجه النسائي من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة كان رسول الله ﷺ إذا رأى فاطمة بنته قد أقبلت رجب بها ثم قام فقبلها ثم أخذ بيدها حتى يجلسها في مكانه. قلت: وحديث عائشة هذا أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيح كما مضى في المناقب وفي الوفاة النبوية لكن ليس فيه ذكر القيام. وترجم له أبو داود «باب القيام» وأورد معه فيه حديث أبي سعيد، وكذا صنع البخاري في «الأدب المفرد» وزاد معها حديث كعب بن مالك في قصة نبوته وفيه «قام لي طلحة بن عبيد الله يهرول» وقد أشار إليه في الباب الذي يليه، وحديث أبي أمامة المبدأ به أخرجه أبو داود وابن ماجه، وحديث ابن بريدة أخرجه الحاكم من رواية حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن معاوية فذكره وفيه «ما من رجل يكون على الناس فيقوم على رأسه الرجال يجب أن يكثر عنه المصوم فيدخل الجنة» وله طريق آخر من معاوية أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه ولفظه في «الأدب المفرد» من طريق أبي جابر قال «خرج معاوية على ابن الزبير وابن عامر، قام ابن عامر وجلس ابن الزبير، فقال معاوية لابن عامر: اجلس فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار» هذا لفظ أبي داود وأخرجه أحمد من رواية حاد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن أبي جابر وأحمد عن إسماعيل بن علية عن

غريب، وترجم له « باب كراهية قيام الرجل للرجل » وترجم لحديث معاوية « باب كراهية القيام للناس » قال النووي: وحديث أسأ أقرب ما ينتج به، والجواب عنه من وجهين: أحدهما أنه خاف عليهم الفتنة إذا فرطوا في تعظيمه ففكر قيامهم له لهذا المعنى كما قال « لاطروني » ولم يكره قيام بعضهم لبعض، فإنه قد قام لبعضهم وقاموا لغيره بمحضته فلم يترك عليهم بل أقره وأمر به. ثانيهما أنه كان بينه وبين أصحابه من الأئمة وكمال الود والصفاة ما لا يحتمل زيادة الإكرام بالقيام، فلم يكن في القيام مقصود، وإن فرض للإنسان صاحب بهذه الحالة لم ينتج إلى القيام.

واعترض ابن الحاج بأنه لا يتم الجواب الأول إلا لو سلم أن الصحابة لم يكونوا يقومون لأحد أصلاً، فإذا خصوه بالقيام له دخل في الإطراء، لكنه قرر أنهم يفعلون ذلك لغيره فكيف يسوغ لهم أن يفعلوا مع غيره ما لا يؤمن معه الإطراء ويتركوه في حقه؟ فإن كان فعلهم ذلك للإكرام فهو أولى بالإكرام لأن المصنوع على الأمر بتوقيره فوق غيره، فظاهر أن قيامهم لغيره إما كان لضرورة قدم أو تهتة أو نحو ذلك من الأسباب المتقدمة لا على صورة عمل التزاع، وأن كراهية ذلك إنما هي في صورة عمل التزاع أو للمعنى المنعوم في حديث معاوية. قال: والجواب عن الثاني أنه لو عكس فقال: إن كان صاحب لم يتأكد صحبه له ولا عرف قدره فهو معذور بترك القيام بخلاف من تأكدت صحبه له وعظمت منزلته منه وعرف مقداره لكان متوجهاً فإنه يتأكد في حقه مزيد البر والإكرام والتوقير أكثر من غيره، قال: ويلزم على قوله إن من كان أحق به وأقرب منه منزلة كان أقل توقيراً له من بعد لأجل الأئمة وكمال الود، والواقع في صحيح الأخبار خلاف ذلك كما وقع في قصة السهو وفي القوم أبو بكر وعمر، قال: ويلزم على هذا أن خواص ذو البين مع بعد منزلته من بالنسبة إلى أبي بكر وعمر، قال: ويلزم على هذا أن خواص العالم والكبير والرئيس لا يظفرونه ولا يوقرونه لا بالقيام ولا بغيره، بخلاف من بعد منه، وهذا خلاف ما عليه عمل السلف والخلف انتهى كلامه. وقال النووي في الجواب عن حديث معاوية: إن الأصح والأولى، بل الذي لا حاجة إلى ما سواه، أن معناه زجر المكلف أن يجب قيام التام له قال: وليس فيه تعرض للقيام بمهي ولا غيره، وهذا متفق عليه. قال: والمنهي عنه حبة القيام، فلو لم يخطر بباله قيامه له أو لم يقوموا فلا لوم عليه، فإن أحب ارتكب التحريم سواء قاموا أو لم يقوموا. قال: فلا يصح الاحتجاج به لترك القيام. فإن قيل: فالقيام سبب للوقوع في المنهي عنه، قلنا: هذا فاسد، لأننا قد قلنا أن الوقوع في المنهي عنه يتعلق بالحبة خاصة انتهى لمخلصاً. ولا يخفى ما فيه. واعترضه ابن الحاج بأن الصحابي الذي تلقى ذلك من صاحب الشرع قد فهم منه النهي عن القيام الموقع للذي يقام له في المحذور، فصوب فعل من امتنع من القيام دون من قام، وأقره على ذلك، وكذا قال ابن القيم في حواشي السنن: في سياق حديث معاوية رد على من زعم أن النهي إنما هو في حق من يقوم الرجال بمحضته، لا معاوية إنما روى الحديث حين خرج ققاموا له. ثم ذكر ابن الحاج من المفاصد التي تترتب على استعمال القيام أن الشخص صار لا يتمكن فيه من التفصيل بين من يستحب إكرامه وبه كاهل الدين والخير والعلم. أو يميز كالمستورين، وبين من لا يجوز كإظهار الملن بالظلم أو يكره كمن لا يتصف بالعدالة وله جاءه فلا إحتياج القيام ما احتاج أحد أن يقوم لمن يجرم إكرامه أو يكره، بل جر ذلك إلى ارتكاب النهي لما صار يترتب على الترك من الشر. وفي الجملة متى صار ترك القيام يشمر بالاستهانة أو يترتب عليه مفاسد امتنع، وإلى ذلك أشار ابن عبد السلام. ونقل ابن كثير في تفسيره عن بعض المحققين التفصيل فيه فقال: المحذور أن يتخذ ديننا كمادة الأحاجم كما دل عليه حديث أسأ، وإنما إن كان لقادم من سفر أو لحاكم في عمل ولايته فلا بأس به. قلت: ويتحقق بذلك ما تقدم في أجوبة ابن الحاج كالتفتة لمن حدث له نعمة أو لإعانة العاجز أو لتوسيع المجلس أو غير ذلك والله أعلم. وقد قال المغزالي: القيام على سبيل الإعظام مكروه وعلى سبيل الإكرام لا يكره. وهذا تفصيل حسن قال ابن التين: قوله في هذه الرواية « حكمت فيهم بحكم الملك » ضبطناه في رواية القاسبي بفتح اللام أي جبريل فيما أخبر به عن الله، وفي رواية الأصيلي بكسر اللام أي يحكم الله أي صادفت حكم الله.

٢٧- باب المصافحة

وَقَالَ ابْنُ مَسْنُودٍ: عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُّدَ، وَكَفَى بَيْنَ كَفَيْهِ. رِاجِع:

[٢٦٦٥].

وَقَالَ كَتَبُ بْنُ مَالِكٍ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ إِلَيَّ

لمن لا يتكر ولا يتعامل على القامتين، ولكن يخشى أن يدخل نفسه بسبب ذلك ما يجر، ولما فيه من التشبه بالجارية. والثالث جاز، وهو أن يقع على سبيل البر والإكرام لمن لا يريد ذلك ويؤمن معه التشبه بالجارية. والرابع مندوب وهو أن يقوم لمن قدم من سفر فرحاً بقدومه ليسلم عليه، أو إلى من تحدث له نعمة فيته بصورها أو مصيبة فيزيهه بسببها. وقال التورثي في « شرح المصانيع » معنى قوله « قوموا إلى سيدكم » أي إلى إصانته وإزالته من دابته، ولو كان المراد التعظيم لقال: قوموا لسيدكم. وتعقبه الطيبي بأنه لا يلزم من كونه ليس للتعظيم أن لا يكون للإكرام، وما اعتل به من الفرق بين إلى واللام ضعيف لأن إلى في هذا المقام أفخم من اللام كأنه قيل قوموا وامشوا إليه تلقياً وإكراماً، وهذا مأخوذ من ترتب الحكم على الوصف المناسب للشرع بالعلة، فإن قوله سيدكم علة للقيام له، وذلك لكونه شرفاً على القدر. وقال البيهقي: القيام على وجه البر والإكرام جائز لقيام الأنصار لسعد وطلحة لكعب، ولا ينبغي لمن يقام له أن يعتقد استحقاقه لذلك حتى إن ترك القيام له حتى عليه أو عاتبه أو شكاه. قال أبو عبد الله: وضابط ذلك أن كل أمر ندب الشرع المكلف بالمشي إليه فآخى حتى قدم المأمور لأجله فالقيام إليه يكون عوضاً عن المشي الذي فات، واحتج النووي أيضاً بقيام طلحة لكعب بن مالك. وأجاب ابن الحاج بأن طلحة إنما قام لهته ومصافحته ولذلك لم ينتج به البخاري للقيام، وإنما أوردته في المصافحة، ولو كان قيامه عمل التزاع لما أوردته به، فلم ينقل أن النبي ﷺ قام به ولا أمر به ولا فعله أحد من حضر، وإنما أورد طلحة لقوة المودة بينهما على ما جرت به العادة أن التهنئة والبادرة ونحو ذلك تكون على قدر المسودة والخطبة، بخلاف السلام فإنه مشروع على من عرف ومن لم تعرف. والتفاوت في المودة يقع بسبب التفاوت في المحذور وهو أمر معهود. قلت: ويحتمل أن يكون من كان لكعب عنده من المودة مثل ما عند طلحة لم يطلع على وقوع الرضا عن كعب وأطلع عليه طلحة، لأن ذلك عقب منع الناس من كلامه مطلقاً، وفي قول كعب « لم يبق لي من المهاجرين غيره » إشارة إلى أنه قام إليه غيره من الأنصار ثم قال ابن الحاج: وإذا حمل فعل طلحة على محل التزاع لزم أن يكون من حضر من المهاجرين قد ترك التندوب، ولا يظن بهم ذلك. واحتج النووي بحديث عائشة المتقدم في حق فاطمة. وأجاب عنه ابن الحاج باحتمال أن يكون القيام لها لأجل إجلاسها في مكانه إكراماً لها لا على وجه القيام المتأخر فيه، ولا سيما ما عرفت من ضيق يومهم وقلة الفرش فيها، فكانت إرادة إجلاسها في موضعه مستلزمة للقيام. وأمعن في بسط ذلك.

واحتج النووي أيضاً بما أخرجه أبو داود أن النبي ﷺ كان جالساً يوماً فاقبل إليه من الرضاة فوضع له بعض ثوبه فجلس عليه ثم أقبلت أمه فوضع لها شق ثوبه من الجانب الآخر ثم أقبل أخوه من الرضاة فقام فجلسه بين يديه. واعترضه ابن الحاج بأن هذا القيام لو كان عمل التزاع لكان والدان أولى به بالأخ، وإنما قام للاح إيا لأن يوسع له في الرداء أو في المجلس. واحتج النووي أيضاً بما أخرجه مالك في قصة عكرمة بن أبي جهل أنه لما فر إلى اليمن يوم الفتح ورحلت امرأته إليه حتى أعاتته إلى مكة مسلماً فلما رآه النبي ﷺ وثب إليه فرحاً وما عليه رداء، ويقام النبي ﷺ لما قدم جعفر من الحبشة فقال: ما أدري بأهلي أنا أسر بقدوم جعفر أو بفتح خيبر، وحديث عائشة « قدم زيد بن حارثة المدينة والنبي ﷺ في بيتي ففرق الباب فقام إليه فاعتقه وقبله » وأجاب ابن الحاج بأنها ليست من عمل التزاع كما تقدم. واحتج أيضاً بما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال « كان النبي ﷺ يحدثنا فإذا قام قمتنا قياماً حتى نراه قد دخل ». وأجاب ابن الحاج بأن قيامهم كان لضرورة الفراغ ليتوجهوا إلى أشغالهم، ولأن بيته كان باباً في المسجد والمسجد لم يكن واسعاً إذ ذاك فلا يتأتى أن يستروا قياماً إلا وهو قد دخل. قلنا قال. والذي يظهر لي في الجواب أن يقال: لعل سبب تأخيرهم حتى يدخل لما يحتمل عندهم من أسر يحدث له حتى لا يحتاج أن يفرقوا أن يتكلموا استعمالهم. ثم راجعت سنن أبي داود فوجدت في آخر الحديث ما يزيد ما قلته، وهو قصة الأعرابي الذي جئ به رداءه ﷺ فدعا رجلاً فأمره أن يحمل له على بعيره تمراً وشعيراً، وفي آخره « ثم التفت إلينا فقال: انصرفوا رحمكم الله تعالى » ثم احتج النووي بمومات تنزيل الناس منازلهم وإكرام ذي الشية وتوقير الكبير. واعترضه ابن الحاج بما حصله أن القيام على سبيل الإكرام داخل في العمومات المذكورة، لكن عمل التزاع قد ثبت النهي عنه فيخص من العمومات، واستدل النووي أيضاً بقيام المنفردة بن شعبة على رأس النبي ﷺ بالليف واعترضه ابن الحاج بأنه كان بسبب الذب عنه في تلك الحالة من أذى من يقرب منه من المشركين، فليس هو من عمل التزاع. ثم ذكر النووي حديث معاوية وحديث أبي أمامة المتقدمين، وقدم قبل ذلك ما أخرجه الترمذي عن أسأ قال « لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا إلا يملكون من كراهيته لذلك » قال الترمذي حسن صحيح

أفردنا بترجمة تلي هذه لجواز وقوع الأخذ باليد من غير حصول المصافحة، قال ابن عبد البر: روى ابن وهب عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة، وذهب إلى هذا سحنون وجاعة، وقد جاء عن مالك جواز المصافحة وهو الذي يدل عليه صنيعه في الموطأ، وعلى جوازها جماعة العلماء سلفاً وخلفاً، والله أعلم.

٢٨- باب الأخذ باليدتين

وصالغ حداث بن زيد ابن المبارك يمدني.

٦٢٦٥- حدثنا أبو نعيم: حدثنا سيف قال: سمعتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدَةَ أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَتَبَنِي كَتَبِي، الشَّهَدَ، كَمَا يَقْلُطُّ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: فَاتَّيَعْتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتِ وَالْعَلَقَاتِ، السَّلَامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامَ عَلَيْكَ وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَحَدُهُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَهُوَ تَيْنَ ظَهْرَانَا، فَلَمَّا قُبِضَ فَلَمَّا: السَّلَامُ - يَحْيَى - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. [انظر في الاستبذان، باب ٢٧، وراجع: ٨٣٦، أخرجه مسلم: ٤٠٢ بدون قول عبد الله].

قوله: (باب الأخذ باليد) كذا في رواية أبي ذر عن الحموي والمستطلي، وللباقين «باليدين» وفي نسخة «باليمين» وهو غلط. وسقطت هذه الترجمة وأثرها وحديثها من رواية النسفي.

قوله: (وصالغ حداث بن زيد ابن المبارك يمدني) وصله غنجار في «تاريخ غلاري» من طريق إسحاق بن أحمد بن خلف قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول سمع أبي من مالك، وروى حداث بن زيد يصفان ابن المبارك بكلمات يديه. وذكر البخاري في «التاريخ» في ترجمة أبيه نحوه وقال في ترجمة عبد الله بن سلمة المرادي حدثني أصحابنا يحيى وغيره عن أبي إسماعيل بن إبراهيم قال: رأيت حداث بن زيد وجاءه ابن المبارك بمكة فصافحه بكلمات يديه، ويحيى المذكور هو ابن جعفر البكسدي، وقد أخرج الترمذي من حديث ابن مسعود رفعه «من قام التحية الأخذ باليد» وفي سنده ضعف، وحكى الترمذي عن البخاري أنه رجح أنه موقوف على عبد الرحمن بن يزيد النخعي أحد التابعين. وأخرج ابن المبارك في «كتاب البر والصلة» من حديث أنس «كان النبي ﷺ إذا لقي الرجل لا يتزعج يده حتى يكون هو الذي يتزعج يده، ولا يصرف وجهه عن وجهه حتى يكون هو الذي يصرفه».

قوله: (علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفي بين كفيه الشاهد) كذا عنده بتأخير المفعول عن الجملة الحالية، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة الأنسي التبيه عليها بتقديم المفعول وهو لفظ الشاهد.

قوله في آخره: (وهو بين ظهراني) ينفع النون وسكون التحتانية ثم نون أصله ظهورنا والتثنية باعتبار التقدم عنه والمتأخر أي كائن بيننا والآلاف والنون زيادة للتأكيد ولا يجوز كسر النون الأولى قاله الجوهري وغيره.

قوله: (فلما قبض فلنا السلام يعني على النبي صلى الله عليه وسلم) مكنا جاء في هذه الرواية، وقد تقدم الكلام على حديث الشاهد هذا في أواخر صفة الصلاة قبل كتاب الجمعة من رواية شقيق بن سلمة عن ابن مسعود وليست فيه هذه الزيادة، وتقدم شرحه مستوفى ولما هذه الزيادة فظاهرها أنهم كانوا يقولون «السلام عليك أيها النبي» بكاف الخطاب في حياة النبي ﷺ فلما مات النبي ﷺ تركوا الخطاب وذكروه بلفظ الغيبة فصاروا يقولون «السلام على النبي» ولما قوله في آخره «يعني على النبي» فالقتال «يعني» هو البخاري، وإلا فقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده ومضعه عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه قال في آخره «فلما قبض» فلنا السلام على النبي» وهكذا أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبي بكر، وقد أشيعت القول في هذا عند شرح الحديث المذكور، قال ابن بطال: الأخذ باليد هو مبالغة المصافحة وذلك مستحب عند العلماء، وإنما اختلפו في تقبيل اليد فأنكره مالك وأنكر ما روي فيه، وأجازوه آخرون واحتجوا بما روي عن عمر أنهم لما رجعوا من الغزو حيث فروا قالوا نحن الفرارون، فقال: بل أنتم المكثرون أنا فئة المؤمنين، لأن تقبلاً يده «قال» وقبل أبو لبابة ومكعب بن مالك وصاحبه يد النبي ﷺ حين تاب الله عليهم «ذكره الأبهري، وقبل أبو عبيدة يد

طلحة بن عتيبة لا يزال يهرول حتى صافحي وهنائي. [راجع: ٤٤١٨].

٦٢٦٣- حدثنا عمرو بن عاصم: حدثنا هشام، عن قتادة قال: قلت لأنس: أكانت المصافحة في أصحاب النبي ﷺ؟ قال: نعم.

٦٢٦٤- حدثنا يحيى بن سليمان قال: حدثني ابن وهب قال: أخبرني حيوة قال: حدثني أبو عقيل زهرة بن مقبل: سمع جده عبد الله بن هشام قال: كما مع النبي ﷺ، وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب. [راجع: ٣٦٩٤].

قوله: (باب المصافحة) هي مفاعلة من الصفحة والمراد بها الإضفاء بصفحة اليد إلى صفحة اليد، وقد أخرج الترمذي بسند ضعيف من حديث أبي أمامة رفعه «فما تحبكم بينكم المصافحة» وأخرج المصنف في «الأدب المفرد» وأبو داود بسند صحيح من طريق حيد بن أسد رفعه «قد أتبل أهل اليمن وهم أول من حباها بالمصافحة» وفي «جامع ابن وهب» من هذا الوجه «وكانوا أول من أظهر المصافحة».

قوله: (وقال ابن مسعود: علمني النبي صلى الله عليه وسلم الشاهد وكفي بين كفيه) سقط هذا التعليق من رواية أبي ذر وحده وثبت للباقيين، وسيأتي موصولاً في الباب الذي بعده.

قوله: (وقال مكعب بن مالك دخلت المسجد فإذا برسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام إلي طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحي وهنائي) هو طرف من قصة مكعب بن مالك الطويل في غزوة تبوك في قصة توبته، وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله، وجاء ذلك من فعل النبي ﷺ كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أبي ذر كما سيأتي في أثناء «باب المعانقة».

قوله: (عن قتادة لأنس بن مالك: أكانت المصافحة في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم) زاد الإسماعيلي في روايته عن هشام «قال قتادة وكان الحسن يعني البصري يصفان» وجاء من وجه آخر عن أنس «قيل برسول الله الرجل يلقي أخاه أينحي له؟ قال: لا. قال: فيأخذ يده ويصافحه؟ قال: نعم» أخرجه الترمذي وقال حسن. قال ابن بطال: المصافحة حسنة عند عامة العلماء، وقد استحبها مالك بعد كراهته. وقال النووي: المصافحة سنة جمع عليها عند الثلاثي. وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن البراء رفعه «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا» وزاد فيه ابن السني «وتكافوا بود وضميمة» وفي رواية لأبي داود وحديث الله واستغفروا، وأخرجه أبو بكر الروائي في مسنده من وجه آخر عن البراء «لقبت رسول الله ﷺ فصافحي، فقلت: يا رسول الله كنت أحسب أن هذا من زي المجن، فقال: نعم أحق بالمصافحة» فذكر نحو سياق الخبر الأول. وفي مرسل عطاء الخراساني في الموطأ «تصافحوا بذهب الغل» ولم تقف عليه موصولاً، وأتصرع ابن عبد البر على شواهد من حديث البراء وغيره، قال النووي: وأما تخصيص المصافحة بما بعد صلاتي الصبح والعصر فقد مثل ابن عبد السلام في «القواعد» البدعة المباحة بها. قال النووي: وأصل المصافحة سنة، وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال لا يخرج ذلك من أصل السنة.

قلت: وللظن فيه مجال، فإن أصل صلاة النافلة سنة مرغّب فيها، ومع ذلك فقد كره المحققون تخصيص وقت بها دون وقت، ومنهم من أطلق تحريم مثل ذلك كصلاة الغائب التي لا أصل لها، ويستثنى من عموم الأمر بالمصافحة المرأة الأجنبية والأمرد الحسن.

قوله: (أخبرني حيوة) ينفع المهملة والواو بينهما تحتانية ساكنة وآخرها هاء تانيث هو ابن شريح المصري.

قوله: (سمع جده عبد الله بن هشام) أي ابن زهرة بن عثمان من بني تميم بن مرة.

قوله: (كما مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب) كذا اختصره، وكذا أورده في مناقب عمر بن الخطاب، وصافه بتسامه في الأيمان والتذور، وسيأتي البحث فيه هناك. وأفضل المزي ذكره هنا. ولم يقع في رواية النسفي أيضاً. وذكره الإسماعيلي هنا من رواية رشدين بن سعد وابن ليمية جميعاً عن زهرة بن معبد بتسامه، وأسقطه من كتاب الأيمان والتذور. وابن ليمية ورشد بن ليم من شرط الصحيح، ولم يقع لأبي نعيم أيضاً من طريق ابن وهب عن حيوة، فأخرجه في الأيمان والتذور بتسامه من طريق البخاري، وأخرج القدر المختصر هنا من رواية أبي زرة وهب الله بن راشد عن زهرة بن معبد، وهب الله هنا مختلف فيه، وليس من رجال الصحيح، ووجه إدخال هذا الحديث في المصافحة أن الأخذ باليد يستلزم التقاط صفحة اليد بصفحة اليد غالباً ومن ثم

عمر حين قدم، وقبل زيد بن ثابت يد ابن عباس حين أخذ ابن عباس بركابه، قال الأبهري: وإنما كرهها مالك إذا كانت على وجه التكبر والتعظم، وأما إذا كانت على وجه القربة إلى الله للجنة أو لعمله أو لشرفه فإن ذلك جائز. قال ابن بطال: وذكر الترمذي من حديث صفوان بن صالح «أن يهوديين أتيا النبي ﷺ فسألاه عن تسع آيات» الحديث وفي آخره «قتيل يد ورجله» قال الترمذي: حسن صحيح. قلت: حديث ابن عمر أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود، وحديث أبي ليبة أخرجه البيهقي في «الدلائل» وابن المقرئ، وحديث كعب وصاحبه أخرجه ابن المقرئ، وحديث أبي عبيدة أخرجه صفيان في جامعه، وحديث ابن عباس أخرجه الطبري وابن المقرئ، وحديث صفوان أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم. وقد جمع الحفاظ أبو بكر ابن المقرئ جزءاً في تقبيل اليد سمعناه أورد فيه أحاديث كثيرة وأتارها، فمن جيدها حديث الزوارع العبدي وكان في وفد عبد القيس قال فجعلنا نتبادر من رواحلتنا فتقبل يد النبي ﷺ ورجله أخرجه أبو داود، ومن حديث مزينة العصري مثله، ومن حديث أسامة بن شريك قال «فما لي إلى النبي ﷺ قبلنا يده» وسنده قوي ومن حديث جابر «أن عمر قام إلى النبي ﷺ قبل يده» ومن حديث بريدة في قصة الأعرابي والشجرة فقال «يا رسول الله لئن لم أن أقبل راسك ورجليك فاذن له» وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من رواية عبد الرحمن بن رزين قال «أخرج لنا سلمة بن الأكوع كذا له ضخمة كأنها كف بعر فقمنا إليها قبلناها» وعن ثابت أنه قبل يد أنس، وأخرج أيضاً أن علياً قبل يد العباس ورجله، وأخرجه ابن المقرئ، وأخرج من طريق أبي مالك الأشجعي قال: قلت لابن أبي أوفى ناولي يدي التي بابت بها رسول الله ﷺ فناولني قبلتها. قال النووي: تقبيل يد الرجل لزهده وصلاحه أو علمه أو شرفه أو نحو ذلك من الأمور الدينية لا يكره بل يستحب، فإن كان لئنه أو شوكة أو جماعه عند أهل الدنيا فمكروه شديد الكراهة وقال أبو سعيد الخدري: لا يجوز.

٢٩- باب المَعَانِقَةِ وَقَوْلِ الرَّجُلِ كَيْفَ أَصْبَحَتْ؟

٦٢٦٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الزُّوْعَرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا - يَحْيَى - ابْنَ أَبِي طَالِبٍ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ ... (ج).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ حُدَّادٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَجْهِهِ الَّذِي تَوَلَّى لِيهِ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا حَسَنِ، كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِعًا، فَأَخَذَ يَبِيعُ النَّاسَ فَقَالَ: أَلَا تَرَوْنَ، أَنْتُمْ وَاللَّهِ بَعْدَ لَوْلَاهُ عَبْدُ النَّبِيِّ ﷺ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَتَوَلَّى لِي وَجْهِي، وَإِنِّي لَأَعْرِفُ لِي وَجْهَ نَبِيِّ غَيْرِ الْمُطَلَّبِ الْمَوْتِ، فَأَذْبَحَ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَسَالَةً: فِيمَنْ يَكُونُ الْأَمْرُ، فَإِنْ كَانَ لِيْنَا عَلَيْنَا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لِي غَيْرَنَا أَمْرُنَا فَأَوْصِي بِنَا، قَالَ عَلِيٌّ: وَاللَّهِ لَئِنْ سَأَلْتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَنَّاخَهَا لَا يُعْطِيَهَا النَّاسُ أَبَدًا، وَإِنِّي لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا. [رواه: ٤٤٤٧].

قوله: (باب المَعَانِقَةِ وَقَوْلِ الرَّجُلِ كَيْفَ أَصْبَحَتْ) كذا للأكثر، وسقط لفظ «المعانيق» ورواه العطف من رواية النسفي ومن رواية أبي ذر عن المستطلي والسرخسي وضرب عليها الديماطي في أصله.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راعويه كما بيته في الوفا النبوية، وقال الكرماني لعله ابن منصور لأنه روى عن بشر بن شبيب في «باب مرض النبي ﷺ». قلت: وهو استدلال على الشيء بنفسه لأن الحديث المذكور هناك وهنا واحد والصيغة في الموضعين واحدة فكان حقه إن قام الدليل عنده على أن المراد بإسحاق هناك ابن منصور أن يقول هنا كما تقدم بيانه في الوفا النبوية.

قوله: (وحدثنا أحمد بن صالح) هو إسناد آخر إلى الزهري يرد على من ظن انفراد شبيب به، وقد بيته هناك أن الإسماعيلي أخرجه أيضاً من رواية صالح بن كيسان، ولم يستحضر حيث رواه يونس هذه، فهم على هذا ثلاثة من حفاظ أصحاب

الزهري روه عنه، وسياق للمصنف على لفظ أحمد بن صالح هذا، وسياق هناك على لفظ شبيب، والمعنى متقارب وقد ذكرت شرحه هناك. قال ابن بطال عن المهلب: ترجم للمعانيق ولم يذكرها في الباب، وإنما أراد أن يدخل فيه معانقة النبي ﷺ للحسن الحديث الذي تقدم ذكره في «باب ما ذكر من الأسواق» في كتاب البيوع فلم يجد له سنداً غير السند الأول فمات قبل أن يكتب فيه شيئاً فبقي الباب فارغاً من ذكر المعانقة، وكان بعده «باب قول الرجل كيف أصبحت» وفيه حديث علي، فلما وجد ناسخ الكتاب الترتيبين متواليين ظنهما واحدة إذ لم يجد بينهما حديثاً. وفي الكتاب مواضع من الأبواب فارغة لم يدرك أن يتمها بالأحاديث، منها في كتاب الجهاد انتهى، وفي جزئه بذلك نظراً، والذي يظهر أنه أراد ما أخرجه في «الأدب المفرد» فإنه ترجم فيه «باب المعانقة» وأورد فيه حديث جابر أنه بلغه حديث من رجل من الصحابة قال: «فأبنت بعمراً فشددت إليه رحلي شهراً حتى قمعت الشاهم فإذا عبد الله بن أنس فيعت إلى فخرج فاستغنى واعتقت» الحديث فهذا أولى برأيه. وقد ذكر طرفاً في كتاب العلم معلقاً فقال: «ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر في حديث واحد» وتقدم الكلام على سنده هناك.

وأما جزئه بأنه لم يجد لحديث أبي هريرة سنداً آخر فيه نظراً، لأنه أورد في كتاب اللباس بسند آخر وعلقه في مناقب الحسن فقال: وقال نافع بن جبير عن أبي هريرة، فذكر طرفاً منه، فلو كان أراد ذكره لعلق منه موضع حاجته أيضاً بخلاف أكثر السند أو بعضه كان يقول: وقال أبو هريرة، أو قال عبد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير عن أبي هريرة، وأما قوله إنها ترجمتان خلت الأولى عن الحديث فبعضها الناسخ فإنه محتمل ولكن في الجزم به نظراً. وقد ذكرت في المقدمة عن أبي ذر راوي الكتاب ما يؤيد ما ذكره من أن بعض من سمع الكتاب كان يضم بعض التراجيم إلى بعض ويسد البياض وهي قاعدة يفرغ إليها عند المعجز عن تطبيق الحديث على الترجمة، ويؤيده إسقاط لفظ

المعانيق من رواية من ذكرناه، وقد ترجم في «الأدب» «باب كيف أصبحت» وأورد فيه حديث ابن عباس المذكور وأورد باب المعانقة عن هذا الباب وأورد فيه حديث جابر كما ذكرت. وقوى ابن التين ما قال ابن بطال بأنه وقع عنده في رواية «باب المعانقة» قول الرجل كيف أصبحت بغير واو تدل على أنها ترجمتان. وقد أخذ ابن جماعة كلام ابن بطال جازماً به واختصره وزاد عليه فقال: ترجم بالمعانيق ولم يذكرها وإنما ذكرها في كتاب البيوع، وكأنه ترجم ولم يتفق له حديث يوافق في المعنى ولا طريق آخر لسند معانقة الحسن، ولم ير أن يوريه بذلك السند لأنه ليس من عادات إعادة السند الواحد، أو لعله أخذ المعانقة من عاداتهم عند قولهم كيف أصبحت فكيف أصبحت لا تفران

المعانقة به عادة.

قلت: وقد قدمت الجواب عن الاحتمالين الأولين، وأما الاحتمال الأخير فدهوى العادة تحتاج إلى دليل.

وقد أورد البخاري في «الأدب المفرد» في «باب كيف أصبحت» حديث حمود بن لبيد «إن سعد بن معاذ لما أصيب أكحله كان النبي ﷺ إذا مر به يقول: كيف أصبحت» الحديث، وليس فيه للمعانقة ذكر.

وكذلك أخرج النسائي من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: دخل أبو بكر على النبي ﷺ فقال: كيف أصبحت؟ فقال: صالح من رجل لم يصبح صائماً، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن أبي عمير نحوه، وأخرج البخاري أيضاً في «الأدب المفرد» من حديث جابر قال: «قيل للنبي ﷺ كيف أصبحت؟ قال بغير» الحديث. ومن حديث مهاجر الصائغ «كنت أجلس إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فكان إذا قيل له كيف أصبحت؟ قال: لا تشرك بالله» ومن طريق أبي الطفيل قال: «قال رجل لحفصة: كيف أصبحت، أو كيف أسمت يا أبا عبد الله؟ قال: أحمد الله» ومن طريق أنس أنه «سمع عمر سلم عليه رجل فرد ثم قال له: كيف أنت؟ قال: أحمد الله قال: هذا الذي أردت منك» وأخرج الطبراني في «الأوسط» نحوه هذا من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً، فهذه عدة أخبار لا تقتصر فيها المعانقة بقول كيف أصبحت ونحوها بل ولم يقع في حديث الباب أن اثنين تلاحقا فقال أحدهما للآخر كيف أصبحت حتى يستقيم الحمل على العادة في المعانقة حيث، وإنما فيه أن من حضر باب النبي ﷺ لما رأوا خروج علي من عند النبي ﷺ سالوه عن حاله في مرضه فاخبرهم، فالراجع أن ترجمة المعانقة كانت خالية من الحديث كما تقدم، وقد ورد في المعانقة أيضاً حديث أبي ذر أخرجه أحمد وأبو داود من طريق رجل من عترة ما يسم قال: «قلت لأبي ذر هل كان رسول الله ﷺ يصفحكم إذا لقيتموه؟ قال: ما لقيته قط إلا صافني، ويمت لي فأت يوم فلم أكن في أهلي، فلما جئت أخبرني أنه أرسل إلي فأتته وهو على سريره

بين سؤال الشخص عن عنده عن عرف أنه متوجع وبين سؤال من حاله يجتسل الحلو.

٣- باب من أجاب بليّك وسعدتِك

٦٢٦٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَاضٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: أَنَا زَيْدُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَيْتَكَ وَسَعْدَتِكَ، ثُمَّ قَالَ يَهْدُ لَنَا: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ». قُلْتُ: لَا، قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَتَّقُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا». ثُمَّ سَأَلَنِي: فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَيْتَكَ وَسَعْدَتِكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ: أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قَاضٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ مُعَاذٍ: بِهَذَا. لِرَاجِعٍ: ٢٨٥٦، أخرجه مسلم: ٣٠ مطرولاً.

٦٢٦٨- حَدَّثَنَا غَمَزُ بْنُ خُصٍّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا وَاللَّهُ أَبُو ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ قَالَ: كُنْتُ أَتَشِيءُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرِّهِ الْمَيْمَنَةِ عِشَاءً، اسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا أَحَبُّ أَنْ أَخْبَأَ لِي دَعْبًا، تَأْتِي عَلَيَّ لَيْلَةٌ أَوْ لَيْلَتَانِ، عِنْدِي مِنْهُ فَيَأْخُذُ إِلَّا أَرْضُهُ لَيْتَنِي، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». وَارْتَأَى يَنْبِيءُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، لَيْتَكَ وَسَعْدَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْأَكْفَرُونَ هُمُ الْأَقْلُونَ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا». ثُمَّ قَالَ لِي: «مَكَانَكَ لَا تَبْرَحُ يَا أَبَا ذَرٍّ حَتَّى أَرْجِعَ». فَأَنْطَلَقَ حَتَّى غَابَ عَنِّي، فَسَمِعْتُ صَوْتًا، فَخَشَيْتُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَعَبُ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْرَحُ». فَمَكَثْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُ صَوْتًا، خَشَيْتُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُكَ لَكَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَكَ فَقُفْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكَ جَبْرِيْلُ، أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّكَ مِنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». قُلْتُ لِيْزِيدُ: إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ أَبَا الشُّرْقَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ لِحَدِيثِهِ أَبُو ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ.

قَالَ الْأَعْمَشُ: وَخَلَّيْنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الشُّرْقَاءِ نَحْوَهُ.

وَقَالَ أَبُو شَيْهَابٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ: «يَمُكُّثُ عِنْدِي فَوْقَ ثَلَاثٍ». لِرَاجِعٍ: ١٢٣٧، أخرجه مسلم: ٩٤ مختصراً وهو في كتاب الزكاة: ٣٢.

قوله: (باب من أجاب بليّك وسعدتِك) ذكر فيه حديث أنس عن معاذ قال (أنا زَيْدُ النَّبِيِّ ﷺ) فقال يا معاذ قلت: لبيك وسعدتك) وقد تقدم شرح هاتين الكلمتين في كتاب الحج وتقدم شرح بعض حديث معاذ في كتاب العلم وفي الجهاد وبأني مستوفى في كتاب الرقاق، وكذلك حديث أبي ذر المذكور في الباب بعده.

وقوله فيه (قلت لزيد) أي ابن وهب، والقائل هو الأعمش وهو موصول بالإسناد المذكور، وقد بين في الرواية التي تليها أن الأعمش رواه عن أبي صالح عن أبي الدرداء.

وقوله (وقال أبو شهاب عن الأعمش) يعني عن زيد بن وهب عن أبي ذر كما تقدم موصولاً في كتاب الاستقراض، والمراء أنه أتى بقوله «يمكث عندي فوق ثلاث» بدل قوله في رواية هذا الباب «تأتي علي ليلة أو ثلاث عندي منه دينار» وفيه سياق الحديث سواء إلا الكلام الأخير في سؤال الأعمش زيد بن وهب إلى آخره.

وقوله (أرسله) بضم أوله.

وقوله (فقلت) أي أقمت في موضعي وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠] وقد ورد ذلك من قول النبي ﷺ فأخرج النسائي وصححه ابن حبان من حديث محمد بن حاطب قال: «انطلقت بي إلى رجل جالس فقال له: يا

فالتزمني، فكانت أجود وأجود» ورجاله ثقات، إلا هذا الرجل الميهم. وأخرج الطبراني في الأوسط «من حديث أنس» كانوا إذا تلاقوا تصافحوا، وإذا قنعوا من سفر تعانقوا» وله في الكبير «كان النبي ﷺ إذا لقي أصحابه لم يصفهم حتى يسلم عليهم» قال ابن بطال: اختلف الناس في المناقفة، فذكرها مالك، وأجازها ابن عيينة. ثم ساق قصتهما في ذلك من طريق سعيد بن إسحاق وهو مجهول عن علي بن يونس اللبني المدني وهو كذلك، وأخرجها ابن عساکر في ترجمة جعفر من تاريخه من وجه آخر عن علي بن يونس قال: استأذن سفيان بن عيينة على مالك فأذن له فقال: السلام عليكم، فردوا عليه، ثم قال: السلام خاص وعام، السلام عليك يا أبا عبد الله ورحمة الله وبركاته، فقال: وعليك السلام يا أبا محمد ورحمة الله وبركاته. ثم قال: لولا أنها بدعة لماقتك. قال: قد عاقت من هو خير منك، جعفر؟ قال: نعم. قال: ذاك خاص، قال: ما عنت بهمتا. ثم ساق سفيان الحديث عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس قال: «ما أقدم جعفر من الحبشة احتقه النبي ﷺ» الحديث. قال اللبني في «الميزان»: هذه الحكاية باطلة، وإسنادها مظلم. قلت: والمحموظ عن ابن عيينة بغير هذا الإسناد فأخرج سفيان بن عيينة في جامعه عن الأجلح عن الشعبي «أن جعفرًا لما قدم لقتله رسول الله ﷺ قبل جعفرًا بين عيينة» وأخرج البهقي في «معجم الصحابة» من حديث عائشة لما قدم جعفر استقبله رسول الله ﷺ قبل ما بين عيينة» وسنده موصول لكن في سنده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف، وأخرج الترمذي عن عائشة قالت: «قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في بيته، فقرأ الباب، فقام إليه النبي ﷺ فمرأى به أثره فاستنقه وقبله. قال الترمذي: حديث حسن. وأخرج قاسم بن أصبغ «عن أبي الهيثم بن التيهان أن النبي ﷺ لقيه فاستنقه وقبله» وسنده ضعيف. قال للمهلب: في أخذ العباس بيد علي جواز للمصافحة والسؤال عن حال العليل كيف أصبح، وفيه جواز اليمين على غلبة الظن، وفيه أن الخلافة لا تذكر بعد النبي ﷺ لعلي أصلاً لأن العباس حلف ألا يصير مأموراً إلا أمراً لما كان يحرف من توجيه النبي ﷺ بها إلى غيره، وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال العباس، قال: وأما قول علي لو صرح النبي ﷺ بصرفها عن بني عبد المطلب لم يمتك أحد بعده منها فليس كما نحن؛ لأنه قال: «أمروا أبا بكر فليصل بالناس» وقيل له لو أمرت عمر فامتعت ثم لم يمنع ذلك عمر من ولايتها بعد ذلك. قلت: وهو كلام من لم يفهم مراد علي. وقد قدمت في شرح الحديث في الوفاة النبوية بيان مراده، وحاصله أنه إنما خشي أن يكون منع النبي ﷺ لهم من الخلافة حجة قاطعة يمنعهم منها على الاستمرار تمسكاً بالمرحوم الأول لو رده بمنع الخلافة نصاً. وأما منع الصلاة فليس فيه نص على منع الخلافة وإن كان في التنصيص على إمامة أبي بكر في مرضه إشارة إلى أنه أحق بالخلافة فهو بطريق الاستنباط لا النص، ولولا قرينة كونه في مرض الموت ما قوي، وإلا فقد استتاب في الصلاة قبل ذلك غيره في أسفاره والله أعلم.

وأما ما استنبطه أولاً ففيه نظر، لأن مستند العباس في ذلك الفراسة وقرائن الأحوال، ولم ينحصر ذلك في أن معه من النبي ﷺ النص على منع علي من الخلافة، وهذا بين من سياق القصة، وقد قدمت هناك أن في بعض طرق هذا الحديث أن العباس قال لعلي بعد أن مات النبي ﷺ: أبسط يديك فإياك فإياهمك الناس فلم يفعل، فهذا دال على أن العباس لم يكن عنده في ذلك نص والله أعلم. وقول العباس في هذه الرواية لعلي «ألا تراه، أنت والله بعد ثلاث إلخ» قال ابن التين: الضمير في تراه للنبي ﷺ وتعقب بأن الظاهر أنه ضمير الشأن وليست الرواية هنا الرواية البصرية، وقد وقع في سائر الروايات «ألا ترى» بغير ضمير.

وقوله (لو لم تكن الخلافة فيما أمرناه) قال ابن التين: فهو بعد الحمزة أي شاورناه قال: وقرأناه بالقرص من الأمر. قلت: وهو المشهور. والمراد سألناه، لأن صيغة الطلب كصيغة الأمر، ولعله أراد أنه يؤكد عليه في السؤال حتى يصير كأنه أمر له بذلك.

وقال الكرمانى: فيه دلالة على أن الأمر لا يشترط فيه العلم ولا الاستعلاء.

وحكي ابن التين عن الدلوذي أن أول ما استعمل الناس «كيف أصبحت» في زمن طاعون عمواس، وتعقبه بأن العرب كانت تقول قبل الإسلام. وبأن المسلمين قالوه في هذا الحديث.

قلت: والجواب حل الأولية على ما وقع في الإسلام، لأن الإسلام جاء بمشروعية السلم للثلاثين، ثم حدث السؤال عن الحال، وقتل من صار يجمع بينهما، والسنة البداءة بالسلم، وكان السبب فيه ما وقع من الطاعون فكانت الداعية متوفرة على سؤال الشخص من صديقه عن حاله فيه ثم كثر ذلك حتى اکتوا به عن السلم، ويمكن الفرق

رسول الله، قال: ليك وسعديك. قلت: وأمه هي أم جيل بالجيل بنت الجليل بمهمله ولامين الأولى تقيلة.

٣١- باب لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه

٦٢٦٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ». [راجع: ٩١١، أخرجه مسلم: ٢١٧٧].

قوله: (باب لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه) هكذا ترجم بلفظ الجدير وهو غير معناه النهي، وقد رواه ابن وهب بلفظ النهي «لا يقيم» وكذا رواه ابن الحسن، ورواه القاسم بن يزيد وطاهر بن مدور بلفظ «لا يقيم» وكذا وقع في رواية الليث عند مسلم بلفظ النهي المؤكد، وكذا عنده من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أوس؛ وهذا الحديث ليس في الموطأ إلا عند ابن وهب وعمر بن الحسن، وقد أخرجه الدارقطني من رواية إسماعيل وابن وهب وابن الحسن والوليد بن مسلم والقاسم بن يزيد وطاهر بن مدور كلهم عن مالك، وأخرجه الإسماعيلي من رواية القاسم بن يزيد الجرمي وعبد الله بن وهب جميعاً عن مالك، وضاع على أبي نعيم فأخرجه من طريق البخاري نفسه، وقد تقدم في كتاب الجمعة من رواية ابن جريج عن نافع، وبني في الباب الذي يليه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن نافع وسياقه أتم وبني شرحه فيه.

٣٢- باب إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا. الآية [المائدة: ١١]

[وقرأ نافع وابن عباس وخُصَمَاءُ: «انْشَرُوا فَانْشَرُوا» بالفتح]

٦٢٧٠- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُقَامَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَجْلِسِ وَيَجْلِسَ فِيهِ آخَرُ، وَلَكِنْ تَفْسَحُوا وَتَوَسَّعُوا».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَجْلِسِ ثُمَّ يَجْلِسَ مَكَانَهُ. [راجع:

٩١١، أخرجه مسلم: ٢١٧٧].

قوله: (باب إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فافسحوا) كذا لأبي ذر، وزاد غيره «وإذا قيل انشزوا فانشزوا» الآية. اختلف في معنى الآية فقيل: إن ذلك خاص بمجلس النبي ﷺ قال ابن بطال قال بعضهم: هو مجلس النبي ﷺ خاصة عن مجاهد وتكاد: قلت: لفظ الطبري عن تكاد: كانوا يتنافسون في مجلس النبي ﷺ إذا رآوه مقبلاً ففسحوا، فأمرهم الله تعالى أن يوسع بعضهم لبعض. قلت: ولا يلزم من كون الآية نزلت في ذلك الاختصاص. وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان بفتح المهملة والتحتانية الثقيلة قال «نزلت يوم أتبل جماعة من المهاجرين والأنصار من أهل بدر فلم يجدوا مكاناً، فأقام النبي ﷺ ناساً ممن تأخر إسلامه فاجلسهم في أماكنهم، فشق ذلك عليهم، وتكلم المناظر في ذلك، فأذن الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا﴾ وعن الحسن البصري: المراد بذلك مجلس القتال، قال: ومعنى قوله «انشزوا» [المائدة: ١١] انتهضوا للقتال، ودفع الجمهور إلى أنها عامة في كل مجلس من مجالس الخير. وقوله: ﴿افسحوا يفسح الله﴾ أي وسعوا يوسع الله عليكم في الدنيا والآخرة.

قوله: (سفيان) هو الثوري.

قوله: (أنه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخى) كذا في رواية سفيان، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ «لا يقيم الرجل الرجل من مقعده ثم يجلس فيه».

قوله: (ولكن تفسحوا وتوسعوا) هو عطف تفسري، ووقع في رواية قبيصة عن سفيان عنه ابن مردويه «ولكن ليقل افسحوا وتوسعوا» وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية قبيصة وابن عثمة «ليقل» وهذه الزيادة أشار مسلم إلى أن عبيد الله بن عمر تفرّد بها عن نافع، وأن مالكاً والليث وأيوب وابن جريج روه عن نافع بلونتها، وأن ابن

جرير زاد قلت لنافع: في الجمعة؟ قال: وفي غيرها، وقد تقدمت زيادة ابن جريج هذه في كتاب الجمعة ووقع في حديث جابر عند مسلم «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه، ولكن يقول افسحوا» فجمع بين الزائدتين ورفعهما، وكان ذلك سبب سؤال ابن جريج لنافع. قال ابن أبي جرة: هذا اللفظ عام في المجالس، ولكنه مخصوص بالمجالس المباحة إما على العموم كالساجد ومجالس الحكم والعلم، وإما على الخصوص كمن يدعو قوماً بأعيانهم إلى منزله لوليمة ونحوها، وإما المجالس التي ليس للشخص فيها ملك ولا إذن له فيها فإنه يقام ويخرج منها، ثم هو في المجالس العامة، وليس عاماً في الناس بل هو خاص بفئتي المجتئين ومن يحصل منه الأذى كأكل الثوم واليه إذا دخل المسجد، والسفيه إذا دخل مجلس العلم أو الحكم. قال: والحكمة في هذا النهي منع استقصاء حق المسلم المتضيض للضعفاء، والحث على التواضع المتضيض للموادعة، وأيضاً فالتناس في المباح كلهم سواء، فمن سبق إلى شيء استحقه، ومن استحق شيئاً فآخذ منه بغير حق فهو غصب والغصب حرام، فعلى هذا قد يكون بعض ذلك على سبيل الكراهة وبعضه على سبيل التحريم، قال: فأما قوله: «تفسحوا وتوسعوا» فمعنى الأول أن توسعوا فيما بينهم ومعنى الثاني أن ينضم بعضهم إلى بعض حتى يفضل من الجمع مجلس للداخل. انتهى ملخصاً.

قوله: (وكان ابن عمر) هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (يكراه أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه) أخرجه البخاري في الأدب المفرد عن قبيصة عن سفيان وهو الثوري بلفظ «وكان ابن عمر إذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه، وكذا أخرجه مسلم من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وقوله «يجلس» في روايتنا بفتح أوله، وضبطه أبو جعفر الثوري في نسخة بضم أوله على وزن «يقام» وقد ورد ذلك عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود من طريق أبي الحصيب بفتح المهملة وكسر اللام أخره موحدة بوزن عظيم واسمه زياد بن عبد الرحمن عن ابن عمر «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقام له رجل من مجلسه، فلحب ليجلس فنهأ رسول الله ﷺ» وله أيضاً من طريق سعيد بن أبي الحسن «جاءنا أبو بكره فقام له رجل من مجلسه فأبى أن يجلس فيه وقال: إن النبي ﷺ نهى عن ذا» وأخرجه للحاكم وصححه من هذا الوجه لكن لفظه مثل لفظ ابن عمر الذي في الصحيح، فكان أبا بكره حل النهي على المعنى الأعم، وقد قال الزائر إنه لا يصرف له طريق إلا هذه، وفي سنده أبو عبد الله مولى أبي بردة بن أبي موسى وقيل مولى قريش وهو بصري لا يعرف، قال ابن بطال: اختلف في النهي فقيل للأدب، وإلا فالذي يجب للعالم أن يليه أهل الفهم والنهي، وقيل هو على ظاهره، ولا يجوز لمن سبق إلى مجلس صباح أن يقام منه، واحتجوا بالحديث يعني الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة رفعه «إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به» قالوا فلما كان أحق به بد رجوعه ثبت أنه حقه قبل أن يقوم، ويتأيد ذلك بفعل ابن عمر المذكور فإنه راوي الحديث وهو أعلم بالمراد منه وأجاب من حله على الأدب أن الوضع في الأصل ليس ملكه قبل الجلوس ولا بعد المفارقة فدل على أن المراد بالحلي في حالة الجلوس الأولى، فيكون من قام تاركاً له قد سقط حقه جلة، ومن قام ليرجع يكون أولى. وقد سئل مالك عن حديث أبي هريرة فقال: ما سمعت به، وإنه لحسن إذا كانت أوتيه قريبة، وإن بعد فلا أرى له ولكنه من محاسن الأخلاق. وقال القرطبي في «المفهم»: هذا الحديث يدل على صحة القول بوجوب اختصاص المجالس بوضعها إلى أن يقوم منه، وما احتج به من حله على الأدب لكونه ليس ملكاً له لا قبل ولا بعد ليس بحجة، لأننا نسلم أنه غير ملك له لكن يختص به إلى أن يفرغ غرضه، فصار كأنه ملك منفعته فلا يزاحم غيره عليه، قال النووي: قال أصحابنا هذا في حق من جلس في موضع من المسجد أو غيره لصلاة مثلاً ثم فرقه لصلاة أو غيره مثلاً أو لشغل يسير ثم يعود لا يظلل اختصاصه به، وله أن يقيم من خلفه وقعد فيه، وعلى القاعد أن يطيعه. واختلف هل يجب عليه؟ على وجهين أحدهما الوجوب، وقيل يستحب وهو مذهب مالك، قال أصحابنا: وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة دون غيرها، قال: ولا فرق بين أن يقوم منه ويترك له فيه سجدة ونحوها أم لا والله أعلم. وقال عياض: اختلف العلماء فيمن اعتاد بوضع من المسجد للتدريس والقنوى، فحكى عن مالك أنه أحق به إذا عرف به، قال: والذي عليه الجمهور أن هذا استحسان وليس بحق واجب، ولعله مراد مالك. وكذا قالوا في مقاعد الباعة من الأئمة والطرق التي هي غير متملكة، قالوا: من اعتاد بالجلوس في شيء منها فهو أحق به حتى يتم غرضه. قال: وحكاها الماوردي عن مالك قطعاً للتنازع وقال القرطبي: الذي عليه الجمهور أنه ليس بواجب وقال الثوري: استثنى أصحابنا من عموم قول «لا يقيم أحدكم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه» من ألف من المسجد موضعاً يعني فيه أو يقرى فيه قرأناً أو علماً

فله أن يقيم من سبقه إلى القعود فيه. وفي معناه من سبق إلى موضع من الشوارع ومقاعد الأسواق لمعاملة. قال النووي: وأما ما نسب إلى ابن عمر فهو ورو عنه، وليس قصوده فيه حراماً إذا كان ذلك برضا الذي قام ولكنه ترواح منه لاحتمال أن يكون الذي قام لأجله استيحيا منه فقام عن غير طيب قلبه فسد الباب ليسلم من هذا أو رأى أن الإشارة بالقرب مكروه أو خلاف الأولى، فكان يتنع لأجل ذلك ثلاثا يرتكب ذلك أحد بسبه. قال علماء اصحابنا: وإنما يجد الإشارة بمطووظ النفس وأمور الدنيا.

٣٣- باب من قام من مجلسه أو يتبعه ولم يستأذن أصحابه، أو نهيا للقيام يقوم الناس

٦٢٧١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنَا مَعْمُورٌ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا تَوَزَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ دَعَا النَّاسَ، طَعِمُوا ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَهَيِّئُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُمُْوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ قَدَمِ مَعَةٍ مِنَ النَّاسِ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فِيهَا الْقَوْمَ جُلُوسًا، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَاسْتَقْبَلُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدِ انْطَلَقُوا، فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَلَقَعْتُ أَذُنَهُ فَأَزَعَنِي الْحِجَابَ تَتَبَّى وَبَيَّنَّهُ، وَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْعَا لَكُمْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ رَاغِبِينَ فِيهَا فَإِنْ كُنْتُمْ فِيهَا فَاسْكُتُوا أَنْ يَسْمِعُوا نَحْوَكُمْ أَلَّا تَكُونَ لِلنَّاسِ عِلْمٌ بِمَا يُغْتَمَبُ فِيكُمْ﴾. [راجع: ٤٧٩١، أخرجه مسلم: ١٤٢٨، ولي المحاج: ٨٩].

قوله: (رحماني محمد بن أبي غالب) هو القومسي بضم القاف وسكون الواو والسين للهملته، نزل بقنده وهو من صفار شيخ البخاري ومات قبله بست سنين وليس له عنه سوى هذا الحديث وحديث آخر في كتاب التوحيد. ولم شيخ آخر يقال له محمد بن أبي غالب الواسطي نزل بذلك قال أبو نصر الكلاباذي: سمع من هشيم ومات قبل القومسي بست وعشرين سنة.

قوله: (محمد بن فليح عن أبيه) هو فليح بن سليمان المدني، وقد نزل البخاري في حديثه هذا درجتين لأنه سمع الكثير من أصحاب فليح مثل يحيى بن صالح ونزل في حديث إبراهيم بن المنذر درجة لأنه سمع منه الكثير وأخرج عنه بغير واسطة.

قوله: (بغناء الكعبة) بكسر الغاء ثم نون ثم مد أي جاتها من قبل الباب. قوله: (ههنا بيده هكذا) كذا وقع عنه مختصراً، وروى أنه في الجزء السادس من فرائد أبي محمد بن ساعدة عن محمود بن خالد عن أبي خزيمة وهو يفتح للمجمعة وكسر الزاي وتشديد التحتية وهو محمد بن موسى الأنصاري القاضي من فليح نحو زاده فلما قام فليح موضع يمينه على يساره موضع الرسخ « وقد أخرجه الإسماهيلي من رواية أبي موسى محمد بن المنذر عن أبي خزيمة بسند آخر قال « حدثنا إبراهيم بن سعد عن عمر بن محمد بن زيد عن نافع « فذكر نحو حديث الباب دون كلام فليح، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن أبي خزيمة عن فليح ولم يذكر كلام فليح أيضاً، والذي يظهر أن لأبي خزيمة فيه شيخين وأبو خزيمة ضعفه ابن معين وغيره، ووقع عند أبي داود من حديث أبي سعيد « أن رسول الله ﷺ كان إذا جلس اجتنب يمينه « زاد البيهقي « ونصب ركبتيه « وأخرج البيهقي أيضاً من حديث أبي هريرة بلفظ « جلس عند الكعبة فضم رجله فقامها واحسب يمينه « ويستثنى من الاحياء باليمن ما إذا كان في المسجد ينتظر الصلاة فاحتسب يمينه فينفي أن يمسك إحكاماً بالأخرى كما وقعت الإشارة إليه في هذا الحديث من وضع إحكاماً على راسه الأخرى، ولا يشك بين أصحابه في هذه الحادثة، فقد ورد النهي عن ذلك عند أحد من حديث أبي سعيد بسند لا بأس به والله أعلم. وتقدمت مباحث التشييك في المسجد في أبواب المساجد من كتاب الصلاة. وقال ابن بطال: لا يجوز للمحني أن يصنع يمينه شيئاً ويتحرك لصلاة أو غيرها لأن عورته تبدو إلا إذا كان عليه ثوب يستر عورته فيجوز، وهذا بناء على أن الاحياء قد يكون باليمن فقط وهو المتمدن ورفض الدلوي فيما حكاه عنه ابن التين بين الاحياء والقرضاء فقال: الاحياء أن يقيم رجله ويفرج بين ركبتيه ويدبر عليه ثوباً ويقلد، فإن كان عليه قميص أو غيره فلا ينهس عنه وإن لم يكن عليه شيء فهو القرضاء. كلما قال والمتمدن ما تقدم.

قوله: (باب من قام من مجلسه أو يتبعه ولم يستأذن أصحابه، أو نهيا للقيام يقوم الناس)

ذكر فيه حديث أنس في قصة زواج زينب بنت جحش ونزول آية الحجاب، وفيه « فأخذ كأنه يهيا للقيام فلم يقوموه فلما رأى ذلك قام، فلما قام من قام معه من الناس وبقي ثلاثة « الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الأحزاب. قال ابن بطال: فيه أنه ي نهى لأحد أن يدخل بيت غيره إلا بإفائه، وأن المأفون له لا يطل الجلس بعد تمام ما أذن فيه ثلاثا يؤذي أصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم. وفيه أن من فعل ذلك حتى تغضب به صاحب المنزل إذا خرج المنزل أن يظهر التشاغل به وأن يقوم بغير إذن حتى يظن له، وأن صاحب المنزل إذا خرج من منزله لم يكن للمأفون له في الدخول أن يقيم إلا بإذن جديده والله أعلم.

٣٤- باب الاحياء باليد، وهو القرضاء

٦٢٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهَيِّئُ الْكُتْبَةَ، مُخْبِئاً يَدَيْهِ هَكَذَا.

قوله: (باب الاحياء باليد وهو) وقع في رواية الكشيبي « وهي » (القرضاء) بضم القاف والفاء بينهما راه ساكنة ثم صاد همزة ومد، وقال الفراء: إن ضمنت القاف والفاء ملحت وإن كسرت قصرت، والذي فسره البخاري الاحياء أخذه من كلام أبي عبيدة فإنه قال القرضاء جلسة الخفي ويغير ذراعيه ويديه على ساقيه. وقال عياض: قيل هي الاحياء، وقيل جلسة المستوفز وقيل جلسة الرجل على البيت. قال: وحديث قبله يدل عليه لأن فيه « ويديه حسب محلة » فدل على أنه لا يجنب يمينه. قلت: ولا دلالة فيه على نهي الاحياء فإنه تارة يكون باليمن وتارة بربوب، فلهذا في الوقت الذي رآه قيلة كان مخبئاً بربوبه، وقد قال ابن فارس وغيره: الاحياء أن يجمع ثوبه ظهره وركبتيه. قلت: وحديث قيلة وهي بفتح القاف وسكون التحتية بعدلها لام أخرجه أبو داود والترمذي في « الشمائل » والطبراني وطوله بسند لا بأس به أنها قالت. فذكر الحديث وفيه « قالت فجاء رجل فقال السلام عليك يا رسول الله، فقال: وعليك السلام ورحمة الله، وعليه أسما لميلين قد كانتا بغير حفاض، ويده حسب محلة مقشرة فأخذ القرضاء، قالت: فلما رأيت رسول الله ﷺ للتشخص في الجلسة أرعدت من الشرق فقال له جليسة: يا رسول الله أرعدت المسكية، فقال ولم ينظر إلي: يا مسكية عليك المسكية، فذهب عني ما أبعد من الرعب « الحديث.

وقوله فيه: (وعليه اسمال) هملة جمع سمل بفتحين وهو الثوب البالي « وميلتين»

٣٥- باب من اتكا بين يدي أصحابه

قَالَ عِيَابُ: أَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُعَرَّسٌ بُرْدَةً، قُلْتُ: أَلَا تَذْهَبُ اللَّهُ، فَقَعَدَ. [راجع: ٣٩١٢].

٦٢٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُطَّلِبِ: حَدَّثَنَا الْحَفْصِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أُخْبِرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبِيرِ». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الِإِشْرَافُ بِاللَّهِ، وَغُلُوقُ الْأَوَّلَيْنِ». [راجع: ٢٦٥٤، أخرجه مسلم: ٨٧ مع الحديث الثاني].

٦٢٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو، وَكَانَ مُؤَكِّبًا فَجَلَسَ، فَقَالَ: «لَا وَقَوْلُ الزُّوْرَةِ». فَمَا زَالَ يَكْرَهُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَ سَكَتَ. [راجع: ٢٦٥٤، أخرجه مسلم: ٨٧ مع الحديث السابق].

قوله: (باب من اتكا بين يدي أصحابه) قيل: الاتكاء الاصطجاع، وقد مضى في حديث عمر في كتاب الطلاق « وهو متكى على سرو « أي مضطجع، بدليل قوله «قد أثر السرو في جنبه» كذا قال عياض، وفي نظر لأنه يصح مع عدم تمام الاصطجاع، وقد قال الخطابي: كل معتمد على شيء شتمكن منه فهو متكى، وليراد البخاري حديث خباب للملق بشير به إلى أن الاصطجاع اتكاء وزيادة، وأخرج الدرامي والترمذي وصححه هو وأبو عروانة وابن حبان عن جابر بن سمرة « رأيت النبي ﷺ متكئاً على

خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ زَيْدٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَحَدَّثَنَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْبِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ، فَأَقْبَلَتْ لَهُ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمَ حَشَوْهَا لَيْفًا، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ وَصَارَتْ الْوَسَادَةُ تَبْنِي وَتَبْنِي، فَقَالَ لِي: «أَمَّا يَحْكِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «حَمْسًا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «سِتْعًا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «سِتْعًا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِحْدَى عَشْرَةَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمٍ فَارِدَةً، حَظَرْتُ النَّفْسَ: حَيْثَامَ يَوْمٍ، وَإِفْطَارَ يَوْمٍ». [إرجاع: ١١٣٩، أخرجه مسلم: ١١٥٩].

٢٧٧٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُهْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَةَ: أَنَّ قَدِيمَ الشَّامِ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُهْرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: دَخَبَ عُلْفَةَ إِلَى الشَّامِ، فَاتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَلِيصًا، فَقَعَدَ إِلَى أَبِي الشَّرَفَاءِ، فَقَالَ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي كَانَ لَا يَغْلُمُهُ غُرَةٌ، يَبْنِي خَلْفَهُ، أَلَيْسَ فِيكُمْ، أَوْ كَانَ فِيكُمْ، الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الشَّيْطَانِ، يَبْنِي عِشَارًا، أَوَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ السَّوَاكِ وَالْوَسَادِ، يَبْنِي ابْنَ مَسْمُودٍ، كَيْفَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقْرَأُ: «هُوَ اللَّيْلُ إِذَا بَغَتْنِي»؟ قَالَ: «وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى». فَقَالَ: مَا زَالَ هَؤُلَاءِ حَتَّى كَانُوا يَشْكُكُونِي، وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٨٧٤، مختصرًا].

قوله: (باب من ألقى له وسادة) ألقى بضم أوله على البناء للمجهول، وذكره لأن التانيث ليس حقيقياً. وقال وسادة ووساد وهي بكسر الواو وتقولها ذليل بالهمز بدل الواو ما يوضع عليه الرأس وقد يتكا عليه وهو المراد هنا.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن شاهين الواسطي، وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان، وقوله: «حدثني عبد الله بن محمد» هو الجعفي، وحمرو بن عون من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه في الصلاة وغيرها بغير واسطة، وشيخه هو الطحان المذكور، وشيخه خالد هو ابن مهران الخلاء، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد الثاني درجة، وقد تقدم هذا الحديث عن إسحاق بن شاهين بهذا الإسناد في كتاب الصلاة، وتقدمت مباحث المتن في الصيام، وسأله المصنف هنا على لفظ حمرو بن عون، وهذا هو السر في إيواده له من هذا الوجه النازل حتى لا تمتص إحداه بسند واحد على صفة واحدة، وقد اطرد له هذا الصنيع إلا في مواضع يسيرة إما ذهولاً وإما لتبني المخرج.

قوله: (أخبرني أبو المالح) بوزن عظيم اسمه عامر وقيل زيد بن أسامة الحلبي. قوله: (دخلت مع أبيك زيد) هذا الخطاب لأبي قلابه واسمه عبد الله بن زيد، ولم أر لزيد ذكراً إلا في هذا الخبر، وهو ابن عمرو وقيل ابن عامر بن نائل بنون ومثناة ابن مالك بن عبيد الجرهمي.

قوله: (فأقبلت له وسادة) قال المذهب فيه إكرام الكبير، وجواز زيارة الكبير لتلميذه وتلميذه في منزله ما يحتاج إليه في دينه، ولئلا التواضع وحل النفس عليه، وجواز رد الكرامة حيث لا يتأتى بذلك من تروء عليه.

قوله: (حدثنا يحيى بن جعفر) هو البكتندي، وي زيد هو ابن هارون، ومغيرة هو ابن مقسم، وإبراهيم هو النخعي، وقد تقدم الحديث في مناقب عمار مشروحاً.

وقوله فيه (الوزني جليصاً) في رواية سليمان بن حرب عن شعبة في مناقب عمار «جليصاً صالحاً» وكذا في معظم الروايات.

وقوله (أو ليس فيكم صاحب السواك والوساد) في رواية الكشيبي «الوسادة» يعني أن ابن مسعود كان يتولى أمر سواك رسول الله ﷺ ووساده، ويتعاهد خدمته في ذلك بالإصلاح وغيره، وقد تقدم في المناقب بزيادة «والمطهرة» وتقدم الرد على العلوي في رزعه أن المراد أن ابن مسعود لم يكن في ملكه عهد النبي ﷺ سوى هذه الأشياء الثلاثة، وقد قال ابن التين هنا: المراد أنه لا يمكن له سواهما جهيزاً وأن الله أعطاه إياهما، وليس ذلك مراد أبي الدرداء، بل السياق يرشد إلى أنه أراد وصف كل

وسادة: ونقل ابن العربي عن بعض الأطباء أنه كره الاتكاء، وتعقبه بأن فيه راحة كالاتناد والاحتباء.

قوله: (وقال خباب) يفتح المعجمة وتشديد الموحدة وأخبره موحدة أيضاً هو ابن الأرت الصحابي، وهذا القدر الملق طرف من حديث له تقدم موصولاً في علامات النبوة. ثم ذكر حديث أبي بكرة في أكبر الكبار وأوردته من طريقين لقوله فيه «وكان متكاً فجلس» وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الأدب، وورد في مثل ذلك حديث أنس في قصة ضمام بن ثعلبة لما قال «أيكم ابن عبد المطلب؟ فقالوا: ذلك الأبيض المتكى» قال المذهب: يجوز للعالم والمفتي والإمام الاتكاء في مجلسه بمضرة الناس لأم يمهده في بعض أعضائه أو لراحة يرتفق بذلك ولا يكون ذلك في عامة جلوسه.

٣٦- باب من أسرع في مشيه لحاجة أو قصد

٢٧٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْخَارِثِ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ فَاسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ. [إرجاع: ٨٥١].

قوله: (باب من أسرع في مشيه لحاجة) أي لسبب من الأسباب، وقوله «أو قصد» أي لأجل قصد شيء معروف، والقصد هنا بمعنى المقصود، أي أسرع لأمر المقصود. ذكر فيه طرقة من حديث عقبة بن الخارث، قال ابن بطال: فيه جواز إسرار الإمام في حاجته، وقد جاء أن إسراره عليه الصلاة والسلام في دخوله إما كان لأجل صدقة أحب أن يهرقها في وقته. قلت: وهذا الذي أشار إليه متصل في حديث عقبة بن الخارث المذكور كما تقدم واضحاً في كتاب الزكاة، فإنه أخرجه هناك بالإسناد الذي ذكره هنا تماماً، وتقدم أيضاً في صلاة الجمعة، وقال في الترجمة «لحاجة أو قصد» لأن الظاهر من السياق أنه كان لتلك الحاجة الخاصة فيشرع بأن مشيه لغیر الحاجة كان على هيئته، ومن ثم تعجبوا من إسراره، فدل على أنه وقع على غير عادته. فحاصل الترجمة أن الإسراع في المشي إن كان لحاجة لم يكن به بأس، وإن كان عمداً لغير حاجة فلا. وقد أخرج ابن المبارك في كتاب الاستبذان بسند مرسل أن مشية النبي ﷺ كانت مشية السوقي لا العاجز ولا الكسلان، وأخرج أيضاً «كان ابن عمر يسرع في المشي ويقول هو أبعد من الزهو، وأسرع في الحاجة». قال غيره: وفي اشتغال عن النظر إلى ما لا ينبغي التشاغل به. وقال ابن العربي: المشي على قدر الحاجة هو السنة إسراراً وبطشاً. لا التصنع فيه ولا التهور.

٣٧- باب السري

٢٧٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي وَسَطَ السَّيْرِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَتَيْنِ الْقِبْلَةِ، تَكُونُ لِي الْحَاجَةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَلُومَ فَأَسْتَقِيلَهُ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا. [إرجاع: ٣٨٢، أخرجه مسلم: ٥١٢، وأخبره في: ٧٤٤].

قوله: (باب السري) بمهمات وزن عظيم معروف. ذكر الراغب أنه مأخوذ من السرور لأنه في الغالب لأولى النعمة. قال: وسرير الميت لشبهه به في الصورة وللضالول بالسرور، وقد يعبر بالسري عن الملك، وجمعه أسرة وسرر بضمين، ومنهم من يفتح البراء استحقاقاً للضمين، ذكر فيه حديث عائشة وهو ظاهر فيما ترجم له. قال ابن بطال: فيه جواز اتخاذ السري والنوم عليه ونوم المرأة بمضرة زوجها. وقال ابن التين: وقوله فيه وسط السري قرأناه بسكون السين، والذي في اللغة المشهورة بفتحها. وقال الراغب وسط الشيء يقال بالفتح للكمة المتصلة كالجسم الواحد نحو وسط صلب، ويقال بالسكون للكمة المنفصلة بين جسمين نحو وسط القوم. قلت وهذا مما يرجح الرواية بالتحريك، ولا يمنع السكون. ووجه إيراد هذه الترجمة وما قبلها وما بعدها في كتاب الاستبذان يستدعي في دخول المنزل فذكر متعلقات المنزل استطراداً.

٣٨- باب من ألقى له وسادة

٢٧٧٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ

يُطْعَمُ، فَيَقِيلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ الطَّعْمِ، قَالَ: فَإِذَا نَامَ النَّبِيُّ ﷺ اخْدَلَتْ مِنْ عَرْوِهِ وَشَعْرِهِ، فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ، ثُمَّ جَمَعَتْهُ فِي سَكٍّ وَهُوَ نَائِمٌ، قَالَ: فَلَمَّا خَضِرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْوُفَاةَ، أَوْصَى إِلَيَّ أَنْ يَحْضِلَ فِي حَوْبِهِ مِنْ ذَلِكَ السَّكِّ، قَالَ: فَجَعَلُ فِي حَوْبِهِ. [أخرجه مسلم: ٢٧٣١].

٦٢٨٢، ٦٢٨٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَعَبَ إِلَى قَبَائِهِ، يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ وَلِحَانَ قَطْمِيَّةَ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بَنِي الصَّامِتِ، فَدَخَلَ يَوْمًا فَاطَمَتْهُ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَقْبَطَ يَمْنَحُكَ، قَالَتْ: قُلْتُ: مَا يَمْنَحُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَهْلِ غَرْوِهَا عَلَى غَرْاةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَزْكُونَ تَجْ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَمِيرِ، أَوْ قَالَ: يَفِلُّ الْمُلُوكُ عَلَى الْأَمِيرِ». يَمْنَحُكَ إِسْحَاقُ. قُلْتُ: إِذْ عَالَ اللَّهُ أَنْ يَمْنَحُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتُ: مَا وَجَعَ رَأْسَهُ قِيَامًا، ثُمَّ اسْتَقْبَطَ يَمْنَحُكَ، قُلْتُ: مَا يَمْنَحُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَهْلِ غَرْوِهَا عَلَى غَرْاةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَزْكُونَ تَجْ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَمِيرِ، أَوْ قَالَ: يَفِلُّ الْمُلُوكُ عَلَى الْأَمِيرِ». قُلْتُ: إِذْ عَالَ اللَّهُ أَنْ يَمْنَحُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «نَاسٌ مِنْ الْأَوْبَيْنِ». فَرَكِبَتْ الْبَحْرَ زَمَانَ مَقَابِيَةٍ، فَصُرِّغَتْ عَنْ قَائِمِيهَا حِينَ عَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ. [راجع: ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، أخرجه مسلم: ١٩١٢].

قوله: (باب من زار قوماً فقال عندهم) أي رقد وقت القبول، والفعل الماضي منه ومن القول مشترك بخلاف المضارع، فقال يقل من القائلة وقال يقول من القول، وقد تلطف الضمير للناوي حيث قال في لغز:
قال قال النبي قولوا صحيحاً
قلت قال النبي قولوا صحيحاً
فسره السراج الوراق في جوابه حيث قال:
فأبين منه مضارعاً يظهر الحسافي
ثم ذكر فيه حديثين:
أحدهما قصة أم سليم في العرق.

قوله: (حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الأنصاري) هو محمد بن عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك قاضي البصرة وقد أكثر البخاري الرواية عنه بلا واسطة كالذي هنا، وشامة هو عم عبد الله بن المثني الراوي عنه.
قوله: (أن أم سليم) هذا ظاهر، أن الإسناد مرسل، لأن شامة لم يلحق جدته أبيه أم سليم والدة أنس، لكن دل قوله في أواخره «فلما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إليّ» على أن شامة حله من أنس فليس هو مرسلًا ولا من مسند أم سليم بل هو من مسند أنس، وقد أخرج الإسماعيلي من رواية محمد بن المثني عن محمد بن عبد الله الأنصاري فقال في روايته «عن شامة عن أنس أن النبي ﷺ كان يدخل على أم سليم» وذكر الحديث وقد أخرج مسلم معنى الحديث من رواية ثابت ومن رواية إسحاق بن أبي طلحة ومن رواية أبي قلابة كلهم عن أنس، ووقع عنده في رواية أبي قلابة عن أنس عن أم سليم، وهذا يشعر بأن أنسًا إما حله من أمه.

قوله: (فيقول) يفتح أوله وكسر القاف (عندها) في رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم «كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه، فجاء ذات يوم فقبل لها فجاءت وقد عرق فاستنقع عرقه» وفي رواية أبي قلابة المذكورة «كان يأتيها فيقبل عندها فتبسط له نعلًا فيقبل عليه وكان كثير العرق».

قوله: (أخذت من عرقه وشعره فجعلته في قارورة) في رواية مسلم «في قوارير» ولم يذكر الشعر وفي ذكر الشعر غربة في هذه القصة، وقد حله بعضهم على ما يترشح من شعره عند الترجل ثم رأيت في رواية محمد بن سعد ما يزيل اللبس، فإنه أخرج بسند صحيح عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ لما حلق شعره بمنى أخذ أبو طلحة شعره فأتى به أم سليم فجعلته في سكاها، قالت أم سليم «وكان يجيء فيقبل عندي على نطع فجعلت أسلمت العرق» الحديث، فيستد من هذه الرواية أنها لما أخذت العرق وقت قيلولة أضافته إلى الشعر الذي عندها، لا أنها أخذت من شعره لما نام. ويستفاد منها أيضاً

واحد من الصحابة بما كان اختص به من الفضل دون غيره من الصحابة، وقضية ما قاله الداودي هناك وابن التين هنا أن يكون وصفه بالتقليل، وتلك صفة كانت لغالب من كان في عهد رسول الله ﷺ من فضلاء الصحابة والله أعلم.

وقوله فيه (أليس فيكم أو كان فيكم) هو شك من شعبة، وقد رواه إسرائيل عن معوية بلفظ «وفيكم» وفي مناقب عمار، ورواه أبو حنيفة عن معوية بلفظ «أو لم يكن فيكم» وفي مناقب ابن مسعود.

قوله: (الذي أجاره الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الشيطان يعني عماراً) في رواية إسرائيل «الذي أجاره الله من الشيطان» يعني على لسان رسول، وفي رواية أبي حنيفة «لم يكن فيكم الذي أجبر من الشيطان» وقد تقدم بيان المراد بذلك في المناقب، ويحتمل أن يكون أشير بذلك إلى ما جاء عن عمار أن كان ثابتاً، فإن الطبراني أخرج من طريق الحسن البصري قال: كان عمار يقول قاتلت مع رسول الله ﷺ الجسن والإتس، أرسلني إلى بئر بدر فقلت للشيطان في صورة إنسي فصارعني فصرت من الحديث. وفي سننه الحكم بن عتيبة خلف فيه، والحسن لم يسبح من عمار.

٣٩- باب القائلة بعد الجمعة

٦٢٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَزْمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كُنَّا نَقِيلُ وَتَعَدُّ بِعَدِّ الْجُمُعَةِ. [راجع: ٩٣٨، أخرجه مسلم: ٨٥٩].

قوله: (باب القائلة بعد الجمعة) أي بعد صلاة الجمعة، وفي النوم في وسط النهار عند الزوال وما قاربه من قبل أو بعد قيل ما قائلة لأنها يحصل فيها ذلك، وهي فاعلة بمعنى مفعولة مثل «عيشة راضية» ويقال لها أيضاً القيلولة، وأخرج ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن عباس رفعه استمعينا على صياح النهار بالبحر، وعلى قيام الليل بالقيلولة وفي سننه زمة بن صالح وفيه ضعف، وقد تقدم شرح حديث سهل المذكور في الباب في أواخر كتاب الجمعة، وفي إشارة إلى أنهم كانت عاداتهم ذلك في كل يوم، وورود الأمر بها في الحديث الذي أخرجه الطبراني في الأوسط «من حديث أنس رفعه قال: «يقالوا فإن الشياطين لا تنيل» وفي سننه كثير بن مروان وهو متروك، وأخرج سفيان بن عيينة في جامعه من حديث خوات بن جبير ﷺ موقوفاً قال: «نوم أول النهار حرق، وأوسطه خلق، وآخره حق» وسنده صحيح.

٤٠- باب القائلة في المسجدي

٦٢٨٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَزْمٍ، عَنْ أَبِي حَزْمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: مَا كَانَ يُقَالُ اسْمُ أَحَبِّ إِلَيْهِ مِنْ أَبِي تَرَابٍ، وَإِنْ كَانَ يُفْرَحُ بِهِ إِذَا دُعِيَ بِهَا، جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ: «أَيْنَ ابْنُ عَمَلِكٍ؟» فَقَالَتْ: «كَانَ يَتِيْسٌ وَيَتِيْسَةٌ شَرِيَّةٌ، فَفَاضَتِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَسَانٍ: «انْظُرْ أَيْنَ هُوَ». فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَالِدٌ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ، فَذَسَّقَ رِدَاةً عَنْ حَيْفِهِ فَاضَتِي تَرَابٍ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُهَا عَنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: «قَدْ آمَا تَرَابٍ، قَدْ آمَا تَرَابٍ». [راجع: ٤٤١، أخرجه مسلم: ٢٤٥٩].

قوله: (باب القائلة في المسجد) ذكر فيه حديث علي في سبب تكتيته أباً تراب، وقد تقدم في أواخر كتاب الأدب، والغرض منه قول فاطمة عليها السلام «ففاضني فخرج قلم بقل عندي» وهو يفتح أوله وكسر القاف.

قوله: (هو في المسجد رالداً) قال المذهب: فيه جواز النوم في المسجد من غير ضرورة إلى ذلك، وعكسه غيره وهو الذي يظهر من سياق القصة.

٤١- باب من زار قوماً فقال عندهم

٦٢٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شَمَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أُمَّ سَلِيمَ كَانَتْ تَسُطُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ

أن القصة المذكورة كانت بعد حجة الوداع لأنه ﷺ إما حلق رأسه بمنى فيها.

قوله: (في سلك) بضم المهملة وتشديد الكاف هو طيب مركب، وفي النهاية طيب معروف يضاف إلى غيره من الطيب ويستعمل، وفي رواية الحسن بن سفيان المذكورة: «ثم تجمله في سكها» وفي رواية ثابت المذكورة عند مسلم «دخل علينا النبي ﷺ فقال عندنا فزوق، وجاءت أمي بقرورة فجعلت تسلك العرق فيها، فاستيقظ فقال: يا أم سليم ما هذا الذي تصنعين؟ قالت: هذا عرقك تجمله في طيننا وهو من أطيب الطيب». وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة المذكورة: «عرق فاستنقع عرقه على قطعة أدبهم، ففتحت عتبتها فجعلت تشف ذلك العرق فتصهره في قواريرها، فأفاق فقال: ما تصنعين؟ قالت نرجو بركة لصبائنا. فقال: أصبت» والعنتية بهجمة ثم مثانة وزن عظيمة: السلة أو الحق، وهي مأخوذة من العتاد وهو الشيء الممد للأمر المهم. وفي رواية أبي قلابة المذكورة: «فكانت تجمع عرقه فتجعله في الطيب والقوارير، فقال: ما هذا؟ قالت: عرقك لأذوق به طيب» وأذوق بمجمعة مضمومة ثم هاء أي أخطئ. ويستفاد من هذه الروايات اطلاع النبي ﷺ على فعل أم سليم وتصويبه. ولا معارضة بين قولها إنها كانت تجمله لأجل طيب وبين قولها للبركة بل يحمل على أنها كانت تفعل ذلك للأمرين معاً. قال المهلب: في هذا الحديث مشروعية الغائلة للكبيرة في بيوت معارفها في ذلك من ثبوت المودة وتأكيد المحبة، قال: وفيه طهارة شعر الأمامي وعرقه وقال غيره: لا دلالة فيه لأنه من خصائص النبي ﷺ ودليل ذلك تمكن في القرة ولأسيما إن ثبت الدليل على عدم طهارة كل منهما.

الحديث الثاني قصة أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس.

قوله: (إذا ذهب إلى لقاء) لم يذكر أحد من رواة الموطأ هذه الزيادة إلا ابن وهب، قال: الدارقطني قال وتابع إسماعيل عليها عتيق بن يعقوب عن مالك.

قوله: (أم حرام) بفتح المهملةين وهي خالة أنس وكان يقال لها الرميصة ولأم سليم الغميصة بالغين المعجمة والباقي مثله. قال عياض: وقيل بالعكس. وقال ابن حديد البر الغميصة والرميصة هي أم سليم، ويروى ما أخرج أبو داود بسند صحيح عن عطاء بن يسار عن الرميصة أخت أم سليم فذكر نحو حديث الباب. ولأبي عروانة عن طريق الدراوردي عن أبي طلحة عن أنس أن النبي ﷺ وضع رأسه في بيت بنت ملحان إحدى خالات أنس، ومعنى الرمص والغمص متحارب وهو اجتماع الثقل في مؤخر العين وفي هديها، وقيل استرخاؤها وانكسار الجفن، وقد سبق حديث الباب في أول الجهاد في عدة مواضع منه، واختلف فيه عن أنس: فمنهم من جعله من مسنعه ومنهم من جعله من مسند أم حرام، والتحقيق أن أوله من مسند أنس وقصة اللام من مسند أم حرام، فإن أنسا إما حمل قصة اللام عنها، وقد وقع في أثناء هذه الرواية «قالت فقلت يا رسول الله ما يضحك؟» وتقدم بيان من قال فيه عن أنس عن أم حرام في «باب الدعاء بالجهاد» لكنه حذف ما في أول الحديث وابتدأه بقوله «استيقظ رسول الله ﷺ من نومه إلى آخره» وتقدم في «باب ركوب البحر» من طريق محمد بن يحيى بن حبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة عن أنس «حدثني أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم أن النبي ﷺ قال يوماً في بيئها فاستيقظ» الحديث.

قوله: (وكانت تحت عبادة بن الصامت) هذا ظاهره أنها كانت حينئذ زوج عبادة، وتقدم في «باب غزو المرأة في البحر» من رواية أبي طلحة عن أنس قال «دخل النبي ﷺ على ابنة ملحان» فذكر الحديث إلى أن قال «فتزوجت عبادة بن الصامت» وتقدم أيضاً في «باب ركوب البحر» من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن أنس «فتزوج بها عبادة فخرج بها إلى الغزو» وفي رواية مسلم من هذا الوجه: «فتزوج بها عبادة بعد، وقد تقدم بيان الجمع في «باب غزو المرأة في البحر» وأن المراد بقوله هنا «وكانت تحت عبادة» الإخبار عما آل إليه الحال بعد ذلك، وهو الذي اعتمد التنوي وغيره تبعاً لميائض، لكن وقع في ترجمة أم حرام من طبقات ابن سعد أنها كانت تحت عبادة فولدت له عمداً ثم خلف عليها عمرو بن قيس بن زيد الأنصاري التجاري فولدت له قيساً وعبد الله، وعمرو بن قيس اتفق أهل المغازي أنه استشهد بأخيه وكذا ذكر ابن إسحاق أن ابنه قيس بن عمرو بن قيس هذا اتفق أهل المغازي استشهد بأخيه فلو كان الأمر كما وقع عند ابن سعد لكان محمد صحابياً لكونه ولد لعبادة قبل أن يشارك أم حرام ثم اتصلت بمن ولدت له قيساً فاستشهد بأخيه فيكون محمد أكبر من قيس بن عمرو، إلا أن يقال إن عبادة سمى ابنه عمداً في الجاهلية كما سمي بهذا الاسم غير واحد ومات محمد قبل إسلام الأنصار فلهمذا لم يذكره في الصحابة، ويعكر عليه أنهم لم يعلوا محمد بن عبادة فيمن سمي بهذا الاسم قبل الإسلام، ويعكس الجواب وعلى هذا فيكون عبادة تزوجها أولاً ثم

فارقها فتزوجت عمرو بن قيس ثم استشهد فرجعت إلى عبادة، والذي يظهر في أن الأمر بعكس ما وقع في الطبقات وأن عمرو بن قيس تزوجها أولاً فولدت له ثم استشهد هو وولده قيس منها وتزوجت بعده بعبادة، وقد تقدم في «باب ما قيل في قتال الروم» بيان المكان الذي نزلت به أم حرام مع عبادة في الغزو ولقطة من طريق عمير بن الأسود أنه أتى عبادة بن الصامت وهو نازل بأسفل حمص ومعه أم حرام، قال عمير فحدثنا أم حرام فذكر المنام.

قوله: (لدخل يوماً) زاد القتيبي عن مالك «عليها» أخرجه أبو داود.

قوله: (فأطعمته) لم اتفق على تعيين ما أطعمته يومئذ، زاد في «باب الدعاء إلى الجهاد» وجعلت علي رأسه، وتقلي بفتح المثناة وسكون الفاء وكسر اللام أي تغتسل ما فيه، وتقدم بيانه في الأدب.

قوله: (فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية الليث عن يحيى بن سعيد في الجهاد «فنام قريباً مني» وفي رواية أبي طلحة في الجهاد «فأناك» ولم يقع في روايته ولا في رواية مالك بيان وقت النوم المذكور وقد زاد غيره أنه كان وقت الغائلة ففي رواية حاد بن زيد عن يحيى بن سعيد في الجهاد «أن النبي ﷺ قال يوماً في بيئها» ولمسلم من هذا الوجه «أنا النبي ﷺ فقال عندنا» ولأحمد وابن سعد من طريق حاد بن سلمة عن يحيى «بينما رسول الله ﷺ قلاً في بيئ» ولأحمد من رواية عبد الوارث بن سعيد عن يحيى «فنام عندنا أو قال» بالشك وقد أشار البخاري في الترجمة إلى رواية يحيى بن سعيد.

قوله: (ثم استيقظ يضحك) تقدم في الجهاد من هذا الوجه بلفظ «وهو يضحك» وكذا هو في معظم الروايات التي ذكرتها.

قوله: (فقلت ما يضحك؟) في رواية حاد بن زيد عند مسلم «ياهي أنت وأمي» وفي رواية أبي طلحة «لم تضحك؟» ولأحمد من طريقه «م تضحك؟» وفي رواية عطاء بن يسار عن الرميصة «ثم استيقظ وهو يضحك وكانت تغسل رأسها فقالت: يا رسول الله أتضحك من رأسي؟ قال: لا» أخرجه أبو داود، ولم يستل من هذا حال بل على رواية حاد بن زيد وقال: يزيد ويضحك، وقد أخرجه عبد الرزاق من الوجه الذي أخرجه منه أبو داود فقال: عن عطاء بن يسار «أن امرأة حدثته وسألتها لفظه يدل على أنه في قصة أخرى غير قصة أم حرام فأنه أطم.

قوله: (فقال: ناس من أمي عرضوا علي غزاة) في رواية حاد بن زيد «فقال: عجبت من قوم من أمي» ولمسلم من هذا الوجه «أريت قوماً من أمي» وهذا يشعر بأن ضحكه كان إعجاباً بهم وفرحاً لما رأى لهم من المنزلة الرفيعة.

قوله: (يركون لبح هذا البحر) في رواية الليث «يركون هذا البحر الأخضر» وفي رواية حاد بن زيد «يركون البحر» ولمسلم من طريقه «يركون ظهر البحر» وفي رواية أبي طلحة «يركون البحر الأخضر في سبيل الله» والشبح بفتح المثناة والموحدة ثم جيم ظهر الشيء، هكذا فسره جماعة، وقال الخطابي: متن البحر وظهوره، وقال الأصمعي: شبح كل شيء وسطه، وقال أبو علي في أماليه: قيل ظهره وقيل معظمه وقيل هوله، وقال أبو زيد في نوادره: ضرب شبح الرجل بالسيف أي وسطه، وقيل ما بين كتفيه، والراجع أن المراد هنا ظهره كما وقع التصريح به في الطريق التي أشرت إليها، والمراد أنهم يركبون السفن التي تجري على ظهره. ولما كان جري السفن غالباً إنما يكون في وسطه قيل المراد وسطه ولا فلا اختصاص لوسطه بالركوب، ولما قوله «الأخضر» فقال الكرمانني هي صفة لازمة للبحر لا غخصة انتهى، ويجوز أن تكون غخصة لأن البحر يطلق على الملح والمذنب فجاء لفظ الأخضر لتخصيص الملح بالمراد، قال والماء في الأصل لا لون له وإنما تمكن الخضرة من انعكاس الهواء وسائر مقابله إليه، وقال غيره: إن الذي يقابله السماء، وقد أطلقوا عليها الخضراء حديث «ما أظلت الخضراء ولا أظلت الغبراء» والعرب تطلق الأخضر على كل لون ليس بياض ولا أحمر، قال الشاعر:

وأنا الأخضر من يرفني أخضر المجلدة من نسل العرب
يعني أنه ليس بأحمر كالجمجم، والأحمر يطلقونه على كل من ليس بعربي. ومنه «بعثت إلى الأسود والأحمر».

قوله: (ملوكاً على الأسرة) كذا للأكبر، ولأبي ذر «ملوك» بالرفع.

قوله: (أو قال مثل الملوك على الأسرة) يشك إسحاق) يعني رواية عن أنس، ووقع في رواية الليث وحاد المشار إليهما قبل «كالملوك على الأسرة» من غير شك. وفي رواية أبي طلحة «مثل الملوك على الأسرة» بغير شك، أيضاً ولأحمد من طريقه «مثلهم

أنها كانت تغسل رأسها كما قدمت ذكره من رواية أبي داود.

الثاني ظاهر رواية أم حرام أن الفرة الثانية تغزو في البر وظاهر رواية الأخرى أنها تغزو في البحر.

الثالث أن في رواية أم حرام أنها من أهل الفرة الأولى وفي رواية الأخرى أنها من أهل الفرة الثانية.

الرابع أن في حديث أم حرام أن أمير الغزوة كان معاوية وفي الأخرى أن أميرها كان المنذر بن الزبير.

الخامس أن عطاة بن يسار ذكر أنها حدثت وهو يصغر عن إدراك أم حرام وعسن أن يغزو في سنة ثمان وعشرين بل وفي سنة ثلاث وثلاثين، لأن مولده على ما جزم به عمرو بن علي وغيره وكان في سنة تسع عشرة. وعلى هذا فقد تعدت القصة لأم حرام ولأختها أم عبد الله فعمل إحداهما دفت بساحل قبرس والأخرى بساحل حمص ولم أر من حذر ذلك ولله الحمد على جزيل نعمه.

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في الجهاد والحض عليه، وبيان فضيلة الجهاد. وفيه جواز ركوب البحر للملح للغزو، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه وأن عمر كان يمنع منه ثم أذن فيه عثمان، قال أبو بكر بن العربي: ثم منع منه عمر بن عبد العزيز ثم أذن فيه من بعده واستقر الأمر عليه، ونقل عن عمر أنه إنما منع ركوبه لغیر الحج والعمره ونحو ذلك، ونقل ابن عبد البر أنه يجرم ركوبه عند ارتجاعه اتفاقاً، وكره مالك ركوب النساء مطلقاً البحر لما يفتش من اطلاعهن على صورت الرجال فيه إذ يتمسك الاحتراز من ذلك، وخص أصحابه ذلك بالسفن الصغار وأما الكبار التي يمكن أن فيها الاستتار بأماكن تحصن فلا حرج فيه. وفي الحديث جواز تمجي الشهادة وأن من يموت غازياً يلحق بمن يقتل في الغزو، كما قال ابن عبد البر وهو ظاهر القصة، لكن لا يلزم من الاستواء في أصل الفضل الاستواء في الدرجات، وقد ذكرت في «باب الشهداء» من كتاب الجهاد كثيراً عن إطلاق عليه شهيد وإن لم يقتل. وفيه مشروعية القتالة لما فيه من الإعانة على قيام الليل، وجواز إخراج ما يؤذي البدن من قمل ونحوه عنه، ومشروعية الجهاد مع كل إمام تقصته الشاة على من غزا مدينة قصير وكان أمير تلك الغزوة يزيد بن معاوية ويزيد بن يزيد، وثبت فضل الغزاة إذا صلحت نيته، وقال بعض الشراح فيه فضل المجاهدين إلى يوم القيامة لقوله فيه «ولست من الآخرين» ولا نهاية للآخرين إلى يوم القيامة. والذي يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث الفرقة الثانية، نعم يؤخذ منه فضل المجاهدين في الجملة لا خصوص الفضل للورد في حق المذكورين، وفيه شروب من إخبار النبي ﷺ بما سيق فوقع كما قال، وذلك معهود من علامات نبوته: منها إعلامه ببقاء أمته بعده وأن فيهم أصحاب قوة وشركة وتكابة في العدو، وأنهم يتمكنون من البلاد حتى يغزوا البحر، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك الزمان، وأنها تكون مع من يغزو البحر، وأنها لا تتوكل زمان الغزوة الثانية. وفيه جواز الفرح بما يحدث من النعم، والضحك عند حصول السرور لضحك ﷺ أصحاباً بما رأى من امتثال أمته أمره لم يجاهد العدو، وما أتاهم الله تعالى على ذلك، وما ورد في بعض طرقه بلفظ التعجب معهود على ذلك. وفيه جواز قتاله الضيف في غير بيته بشرطه كالإفان وأمن الفتنة، وجواز خدمة المرأة الأجنبية للضيف بإطعامه والتهدئة له ونحو ذلك، وإباحة ما قدمت المرأة للضيف من مال زوجها لأن الأغلب أن الذي في بيت المرأة هو من مال الرجل، كما قال ابن بطال، قال: وفيه أن الوكيل والمؤمن إذا علم أنه يسر صاحبه ما يفعله من ذلك جاز له فعله، ولا شك أن عبادة كان يسره أكل رسول الله ﷺ مما قدمت له امرأته ولو كان بغير إذن خاص منه، وتعقبه القرطبي بأن عبادة حيث لم يكن زوجها كما تقدم.

قلت: لكن ليس في الحديث ما ينهي عنها كانت حيث ذات زوج، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها كانت حيث زوجها. وفيه خدمة المرأة الضيف بتغذية رأسه، وقد أشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر: أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله ﷺ أو أختها أم سلمة فلمصر كل منهما أمه أو خاتمه من الرضاعة فلذلك كان يتم عندها وتعال منه ما يجوز للمصر أن يناله من محارمه، ثم ما قل بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال: إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تغلسي أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بني النجار. ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة فلذلك كان يقبل عندها ويتم من حجرها وتغلي رأسه. قال ابن عبد البر وأبهما كان فهي محرم له. وجزم أبو القاسم بن الجوهري والناودي والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال: وقال غيره إنما كانت خالة لأبيه أو جده عبد المطلب، وقال ابن الجوزي سمعت

بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت أمينة بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة.

وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال: وقال غيره بل كان النبي ﷺ معصوماً يملك أربه عن زوجته فكيف عن غيرها ما هو الملزئ عنه، وهو المبرأ عن كل فعل قبيح وقول رث فتكون ذلك من خصائصه. ثم قال: ويجعل أن يكون ذلك قبل الحجاب، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جزءاً، وقد قلعت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورد عياض الأول بأن الحصاص لا تثبت بالاحتمال، وثبتت المعصية مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية، وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل. ويبلغ الدعايطي في الرد على من ادعى المحرمية فقال: ذهل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب وكل من أثبت لها خولة تقتضي حرمة، لأن أمهاته من النسب واللاتي أرضعت معلومات ليس فيهن أحد من الأنصار البتة، سوى أم عبد المطلب وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن غرashed بن عامر بن غنم بن عدني بن النجار، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور، فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن غنم جدهما الأعلى وهذه خولة لا تثبت بها حرمة لأنها خولة مجازية، وهي بقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص «هذا خالي» لكونه من بني زهرة وهم أقارب أمه أمينة، وليس سعد أيضاً لأمة لا من النسب ولا من الرضاعة. ثم قال وإذا تقر هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه، إلا على أم سليم قليل له. فقال: أرحمها قتل إثرهما معي، يعني حرام بن ملحان، وكان قد قتل يوم بئر معونة. قلت: وقد تقدمت قصة في الجهاد في «باب فضل من جهز غازياً» وأوضحت هناك وجه الجميع بين ما أفهمه هذا المحصر وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حاصله أنهما أختان كانتا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار، وحرام بن ملحان أخوها معاً فاطلة مشتركة فيهما. وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي اشترت إليها قريباً فاقول فيها كاقول في أم حرام، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أس خادم النبي ﷺ. وقد جرت العادة بمخالطة المخدم خادمه وأهل خادمه ورفع الحشمه التي تقع بين الأجانب عنهم، ثم قال الدعايطي: على أنه ليس في الحديث ما يسل على الخطوة بأمر حرام، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع. قلت: وهو احتمال قوي لكنه لا يدفع الإشكال من أصله لبقاء اللامسة في تغذية الرأس، وكذا النوم في الحجر وأحسن الأجرة دعوى الخصوصية ولا يردها كونها لا تثبت إلا بدليل، لأن الدليل على ذلك واضح والله أعلم.

٤٢- باب الجُلوس كَيْفَمَا تَسَرَّ

٦٢٨٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاةِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ يَسْتَعْنِ وَعَنْ يَتَخَيَّنَ: اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ، وَالِاخْتِيَاءُ فِي ثَوْبِهِ وَاجِدَ لَيْسَ عَلَى فَرْجِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمَلَامَسَةُ وَالْمَنَابِلَةُ. [رواه: ٣٦٧، أخرجه مسلم: ١٥١٢ آخره].

قَالَ يَزِيدُ مَقَرَّمٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُنْدَلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (باب الجلوس كيف ما ليس) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، فيه حديث أبي سعيد في النهي عن البستين ويعني، وقد تقدم شرحه في ستر العورة من كتاب الصلاة وفي كتاب البيوع، قال المهلب: هذه الترجمة قائمة من دليل الحديث، وذلك أنه نهى عن حالتين فهم منه إياحة غيرهما بما تيسر من الحياض والملابس إذا ستر العورة. قلت: والذي يظهر لي أن المناسبة تؤخذ من جهة المدول عن النهي عن ميتة الجلوس إلى النهي عن البستين يستلزم كل منهما اكتشاف العورة، فلو كانت الجلسة مكروهة لذاتها لم يتعرض للذكر اللبس، فدل على أن النهي عن جلسة تقتضي لكشف العورة وما لا يفضي إلى كشف العورة يباح في كل صورة، ثم ادعى المهلب أن النهي عن هاتين البستين خاص بمجالعة الصلاة لكونهما لا يستبران العورة في الخفض والرفع، وأما المجالس في غير الصلاة فإنه لا يصنع شيئاً ولا يتصرف بيده فلا تتكشف عورته فلا حرج عليه، قال: وقد سبق في باب الاحتياء أنه ﷺ احتجى. قلت: وغفل رحمه الله عما وقع من التشديد في نفس القبر، فإن فيه «والاحتياء في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء» وتقدم في

٤- باب الاستبصار

٦٢٨٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادُ بْنُ تَعِيسٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ مُسْتَلْقِيًا، وَاحِدًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى. [رواجع: ٤٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٠].

قوله: (باب الاستبصار) هو الاضطجاع على القفا سواء كان معه نوم أم لا. وقد تقدمت هذه الترجمة وحديثها في آخر كتاب اللباس قبل كتاب الأدب، وتقدم بيان الحكم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة، وذكرت هناك قول من زعم أن النبي عن ذلك منسوخ وأن الجميع أولى، وأن محل النهي حيث تبلو العورة والجواز حيث لا تبلو، وهو جواب الخطابي ومن تبعه. وتقدم قول من ضعف الحديث الولد في ذلك وزعم أنه لم يخرج في الصحيح، وأوردت عليه بأنه غفل عما في كتاب اللباس من الصحيح والمراد بذلك صحيح مسلم، وسبق القلم هناك كتبت صحيح البخاري وقد أصلته في أصلي، ولحديث عبد الله بن زيد في الباب شاهد من حديث أبي هريرة صححه ابن حبان.

٤٥- باب لا يتجأى الثمان دون الثالث

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَافَيْتُمْ فَلَا تَتَجَافَوْا بِالْأَيْمِ وَالْعُنْدَانِ وَتَغْشَى الرَّسُولَ وَتَكْأَبُوا بِأَيْمِ وَالْقَفَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٩-١٠].

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَافَيْتُمْ الرَّسُولَ فَقُلُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ نَحْوًا كَمَا مَنَعَهُ ذَلِكَ عَنْكُمْ وَاطَّهَرُوا فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ غَفِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ١٢-١٣].

٦٢٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ (ج).

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَا يَتَجَافَى الْإِنْسَانُ دُونَ الْثَلَاثِ». [أخرجه مسلم: ٢١٨٣].

قوله: (باب لا يتجأى الثمان دون الثالث) أي لا يتحشنان سرًا، وسقط لفظ باب من رواية أبي ذر.

قوله: (وقال عز وجل: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَافَيْتُمْ فَلَا تَتَجَافَوْا إِلَى قَوْلِهِ الْمُؤْمِنُونَ) كذا لأبي ذر، وساق في رواية الأصيلي وكرمة الأيبين بنهما، وأشار بليارد هاتين الآيتين إلى أن التجأى والتجأى.

قوله: (وقوله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَافَيْتُمْ الرَّسُولَ فَقُلُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ نَحْوًا كَمَا مَنَعَهُ ذَلِكَ عَنْكُمْ وَاطَّهَرُوا) كذا لأبي ذر، وساق في رواية الأصيلي وكرمة الأيبين أيضاً. وزعم ابن التين أنه وقع عنده «وإذا تتجأيتم» قال: والتلاوة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَافَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٢]. قلت: ولم أقف في شيء من نسخ الصحيح على ما ذكره ابن التين. وقوله تعالى: ﴿فَقُلُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ نَحْوًا كَمَا مَنَعَهُ ذَلِكَ عَنْكُمْ وَاطَّهَرُوا﴾ أخرجه الترمذي عن علي أنها منسوخة، وأخرج سفیان بن عيينة في جامعه عن حاتم الأحول قال: ما نزلت كان لا يتجأى النبي ﷺ أحد إلا تصدق، فكان أول من ناجاه علي بن أبي طالب فتصدق بدينار، ونزلت الرخصة ﴿فَإِذَا لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ١٣]. وهذا مرسل رجاله ثقات. وجاء مرفوعاً على غير هذا السياق عن علي أخرجه الترمذي وابن حبان وصححه وابن مردويه من طريق علي بن علقمة عنه قال «ما نزلت هذه الآية قال لي رسول الله ﷺ: ما تقول؟ دينار، قلت: لا يطيقونه، قال: في نصف دينار، قلت: لا يطيقونه. قال قكم؟ قلت: شمرة. قال: إنك لو هيد. قال: فتزلت لأشفتكم الآية، قال علي: في خفف عن هذه الأمة» وأخرج ابن مردويه من حديث سعد بن أبي وقاص له شاهد.

قوله: (عن نافع) كذا أورده هنا عن مالك عن نافع، ومالك فيه شيخ آخر عن ابن عمر، وفيه قصة سأذكرها بعد باب أبي ذر شاء الله تعالى.

قوله: (إذا كانوا ثلاثة) كذا للأكثر ينصب ثلاثة على أنه الخبر، ووقع في رواية لمسلم «إذا كان ثلاثة» بالرفع على أن كان ثامه.

«باب اشتغال الصماء» من كتاب اللباس وفيه «والصماء أن يعمل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه» وسر المودة مطلوب في كل حالة وإن تأكد في حالة الصلاة لكونها قد تبلط بتركه، ونقل ابن بطال عن ابن طلاس أنه كان يكره التربع ويقول هي جلسة علكة، وتعقب بما أخرجه مسلم والثلاثة من حديث جابر بن سمرة «كان رسول الله ﷺ إذا صلى التجر تربع في مجلسه حتى تطلع الشمس» ويمكن الجمع.

قوله: (تابعه معمر ومحمد بن أبي حفص وعبد الله بن بديل عن الزهري)

أما متابعة معمر فوصلها المؤلف في البيع.

وأما متابعة محمد بن أبي حفص فهي عند أبي أحمد بن حنبل في نسخة أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن أبي حفص.

وأما متابعة عبد الله بن بديل فأتاها في «الزهرات» جمع اللطفي، والله أعلم.

٤٣- باب من ناجى بين يدي الناس

وَمَنْ لَمْ يَخْبُرْ بِسِرِّ صَاحِبِهِ، فَإِذَا مَاتَ أَخْبَرَ بِهِ.

٦٢٨٩، ٦٢٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ أَبِي عَوْنَةَ: حَدَّثَنَا لُيْثُ بْنُ

عَاصِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: إِذَا كَانَا الْأَوَّاحَ الْبَيْتَ ﷺ عِندَهُ جَمِيعًا، لَمْ نَتَأَخَّرْ بَيْنَا وَجَنَةً، فَأَلْقَيْتُ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ تَمْشِي، لَا وَاللَّهِ مَا تَغْفِي وَشَيْئًا مِنْ مِشْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَحِبَ قَالَ: مَرَحِبًا بِأَبْنَيْهِ. ثُمَّ اجْلَسْنَاهَا عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ سَارَاهَا، فَكَبَّتْ بِكَاءَ شَيْعَةٍ، فَلَمَّا رَأَى حُزْنَهَا سَارَاهَا الْفَاتِيَّةَ، فَإِذَا هِيَ تَضَحِكُ، فَقُلْتُ لَهَا أَنَا بَيْنَ تَنَاسُلِهِ: خَصَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالسَّوِّ مِنْ بَيْنَتِي، ثُمَّ أَسْتَبْكِي، فَلَمَّا لَمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلْتُهَا: عَمَّا سَارَاهُ؟ قَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأَلْقِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِرَّهُ، فَلَمَّا تَوَلَّى، قُلْتُ لَهَا: عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِمَا لِي عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ لَمَّا أَخْبَرْتَنِي، قَالَتْ: إِنَّمَا الْآنَ قَعَمْتُ، فَأَخْبَرْتَنِي، قَالَتْ: إِنَّمَا جِئْتُ سَأَلِي فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَخْبَرْتَنِي: أَنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يَقْرَأُ بِالْقُرْآنِ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً. وَإِنَّهُ لَفَدَّ عَنَّا حُضِّي بِوَالصَّمِّ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَى الْأَجَلَ إِلَّا قَدِيرَ الْقَرَبِ، فَأَقْبَى اللَّهُ وَاصِرِي، فَإِنِّي بَعَثْتُ السُّلُفَ أَنَا لَكُمُ. قَالَتْ: فَكَبَّيْتُ بِكَلِمَاتِي الْبُرَى رَأَيْتُ، فَلَمَّا رَأَى جَزَعِي سَأَلَنِي الْفَاتِيَّةَ، قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، إِنْ تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةً لِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ سَيِّدَةً لِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ».

[رواجع: ٣٦٢٣، ٣٦٢٤، أخرجه مسلم: ٢٤٥٠].

قوله: (باب من ناجى بين يدي الناس ولم يخبر بسري صاحبه، فإذا مات أخبر به) ذكر فيه حديث عائشة في قصة فاطمة رضي الله عنها إذ بكت لما سارها النبي ﷺ ثم ضحكك لما سارها ثانياً فسألتها عن ذلك فقالت: ما كنت لأفشي، وفيه أنها أخبرت بذلك بعد موته، وقد تقدم شرحه في المناقب وفي الوفا النبوية. قال ابن بطال: مسأرة الواحد مع الواحد محضرة الجماعة جاز لأن المعنى الذي يخاف من ترك الواحد لا يخاف من ترك الجماعة. قلت: وسياقي إضاح هذا بعد باب، قال: وفيه أنه لا ينبغي إنشاء السر إذا كانت فيه مضرة على السر، لأن فاطمة لو أخبرته لحزن لذلك حزناً شديداً، وكذا لو أخبرته أنها سيدة نساء المؤمنين لعظم ذلك عليهم واشتد حزنها، فلما امتن من ذلك بعد موته أخبرته به. قلت: أما الشق الأول فنحن الجارية أن يقول فيه جواز إنشاء السر إذا زال ما يترتب على إفشائه من المضرة، لأن الأصل في السر الكتمان ولا نسا فافلتد؟ وأما الشق الثاني فالعلة التي ذكرها مردودة، لأن فاطمة رضي الله تعالى عنها ماتت قبلهن كلهن وما أدرى كيف خفي عليه هذا؟ ثم جوزت أن يكون في النسخة سقم وأن الصواب فلما امتن من ذلك بعد موته، وهو أيضاً مردود لأن الحزن الذي حالي به لم يزل يموت النبي ﷺ بل لو كان كما زعم لاستمر حزنها على ما فاتهن من ذلك. وقال ابن التين يستفاد من قول عائشة «حزمت عليك بمالي عليك من الحق» جواز العزم بنهر الله، قال: وفي المدونة عن مالك إذا قال أعزم عليك بالله فلم يفعل لم يحنث، وهو كقوله أسألك بالله، وإن قال أعزم بالله أن تفعل فلم يفعل حنث، لأن هذا يمين انتهى. والذي عند الشافعية أن ذلك في الصورتين يرجع إلى قصد الخالف، فإن قصد بين نفسه فيمين، وإن قصد بين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق فلا.

قوله: (فلا يتجاسى النان دون الثالث) كذا للاكثر بالف مقصورة ثابتة في الخط صورة ياء وتسقط في اللفظ الالتقاء الساكنين، وهو بلفظ الخبر ومعناه النهي. وفي بعض النسخ يجيم فقط بلفظ النهي ومعناه، زاد أيوب عن نافع كما سيأتي بعد باب «فإن ذلك يجزئه» ويهذه الزيادة تظهر مناسبة الحديث للآية الأولى من قوله: ﴿ليحزن الذين آمنوا﴾ [المجادلة: ١٠] وسيأتي بسطه بعد أبواب.

٤٦- باب حفظ السر

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (فلا يتجاسى) في رواية الكشميبي يجيم ليس بعدها ياء وقد تقدم بيانه قبل

باب.

قوله: (حتى تختلطوا بالناس) أي يختلط الثلاثة بغيرهم. والغير أهم من أن يكون واحداً أو أكثر فطابقت الترجمة، ويؤخذ منه أنهم إذا كانوا أربعة لم يتجس تجاسي اثنين وإمكان أن يتجاسى الاثنان الآخران، وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» وأبو داود وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عن ابن عمر رفعه «قلت فإن كانوا أربعة؟ قال: لا يضره» وفي رواية مالك عن عبد الله بن دينار «كان ابن عمر إذا أراد أن يسار رجلاً وكانوا ثلاثة دعا رابعاً ثم قال للثنين: استريحا شيئاً فلما سمعت» فذكر الحديث. وفي رواية سفيان في جامعه عن عبد الله بن دينار نحوه ولفظه «فكان ابن عمر إذا أراد أن يتجاسى رجلاً دعا آخر ثم ناجى الذي أراد» وله من طريق نافع «إذا أراد أن يتجاسى وهم ثلاثة دعا رابعاً» ويؤخذ من قوله «حتى تختلطوا بالناس» أن الزائد على الثلاثة يعني سواء جاء اتفاقاً أم من طلب كما فعل ابن عمر.

قوله: (أجل أن ذلك يجزئه) أي من أجل، وكذا هو في «الأدب المفرد» بالإستناد الذي في الصحيح بزيادة «من» قال الخطابي: قد نظرنا بهذا اللفظ بإسقاط «من» وذكر لذلك شاعداً، ويجوز كسر همزة «إن ذلك» والمشهور فتحها. قال: وإنما قال يجزئه لأنه قد يتوهم أن مجوامهم إنما هي لسوء رأيها فيه أو لدسيسة غائلة له. قلت: ويؤخذ من التعليل استثناء صورة عما تقدم من ابن عمر من إطلاق الجواز إذا كانوا أربعة، وهي عما لو كان بين الواحد الباقي وبين الاثنين مقاطعة بسبب يعذرون به أو أحدهما فإنه يصير في معنى المفرد، وأرشد هذا التعليل إلى أن المتجاسي إذا كان ممن إذا خص أحداً بمناجاة أحزن الباقين امتناع ذلك، إلا أن يكون في أمر مهم لا يقدح في الدين. وقد نقل ابن بطال عن أشهب عن مالك قال: لا يتجاسى ثلاثة دون واحد ولا عشرة لأنه قد نهى ابن برك وأحداً قال: وهذا مستتب من حديث الباب، لأن المعنى في ترك الجماعة للواحد كترك الاثنين للواحد، قال: وهذا من حسن الأدب لئلا يتجاوزوا ويتجاوزوا. وقال المازري ومن تبعه: لا فرق في المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى في حق الواحد، زاد القرطبي: بل وجوده في العدد الكثير أمكن وأشد، فليكن المنع أولى. وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنه أول عدد يتصور فيه ذلك المعنى، فمعها وجد المعنى فيه الحق به في الحكم. قال ابن بطال: وكلما كثر الجماعة مع الذي لا يتجاسى كان أبعد لحصول الحزن ووجود التهمة، فيكون أولى. واختلف فيما إذا انفرد جماعة بالتجاسي دون جماعة، قال ابن التين: وحديث عائشة في قصة فاطمة دال على الجواز. ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في قصة الذي قال: «هذه قسمة ما أريد بها وجه الله» والمراد منه قول ابن مسعود «فأتيته وهو في ملا فسارته» فإن في ذلك دلالة على أن المنع يرتفع إذا بقي جماعة لا يتأفون بالسرائر.

ويستثنى من أصل الحكم ما إذا أذن من يقي سواء كان واحداً أم أكثر للثنين في التجاسي دونه أو دونهم فإن المنع يرتفع لكونه حق من يقي، وأما إذا تجس اثنان ابتداءً ثم ثالث كان بحيث لا يسمع كلامهما لو تكلموا جهراً فاقب ليستمع عليهما فلا يجوز كما لو لم يكن حاضراً معهما أصلاً. وقد أخرج المصنف في «الأدب المفرد» من رواية سعيد المقبري قال: «مرت على ابن عمر ومعهم رجل يتحدث فقمت إليهما، فلفظ مسددي وقال: إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى يستاذنهما» زاد أحد في روايته من وجه آخر عن سعيد «وقال: أما سمعت أن النبي ﷺ قال: إذا تجاسى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستاذنهما» قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يدخل على المتجاسين في حال تجاسيهم. قلت: ولا ينبغي للخالق القعود عنهما ولو تباعد عنهما إلا بإذنهما، لما احتضا حديثهما سرّاً وليس متعدياً أحد على أحد إلا بطلع أحد على كلامهما. ويتأكد ذلك إذا كان صوت أحدهما جهورياً لا يتألى له إخفاء كلامه عن حضره، وقد يكون لبعض الناس قوة فهم بحيث إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقيه، فالحفاظة على ترك ما يؤذي المؤمن مطلوبة وإن تفاوتت المراتب. وقد أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال: «قال ابن عمر في زمن الفتنة: إلا ترون القتل شيئاً ورسول الله ﷺ يقول» فذكر حديث الباب وزاد في آخره «تتمظيماً لحزمة المسلم» وأظن هذه الزيادة من كلام ابن عمر استنبطها من الحديث فأدرجت في

٦٢٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَاحٍ: حَدَّثَنَا مُعْصِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَسْرَأَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ سِرّاً، فَمَا أَخْبَرْتُ بِهِ أَحَدًا بَعْدَهُ، وَقَدْ سَأَلْتِي أُمَّ سَلَمَةَ فَمَا أَخْبَرَتْهُ بِهِ. [أخرجه مسلم: ٢٤٨٢].

قوله: (باب حفظ السر) أي ترك إفشائه.

قوله: (معصمر بن سليمان) هو التيمي.

قوله: (أسرأ إلي النبي صلى الله عليه وسلم سرّاً) في رواية ثابت من أنس عند مسلم في أثناء حديث «يفضي في حاجة فابطلت على أمي فلما جئت قالت ما حبسك» ولأحد وابن سعد من طريق حيد عن أنس فارسلني في رسالة فقالت أم سليم ما حبسك. قوله: (فما أخبرت به أحداً بعده) ولقد سألني أم سليم في رواية ثابت فقالت «ما حاجته؟ قلت: إنها سر، قالت: لا تخبر برسول الله ﷺ أحداً» وفي رواية حيد عن أنس «فقلت أحفظ سر رسول الله ﷺ» وفي رواية ثابت «والله لو حدثت به أحداً لحديثك يا ثابت». قال بعض العلماء: كان هذا السر كان يخص بنساء النبي ﷺ، وإلا فلو كان من العلم ما وسع أنساً كتماناً. وقال ابن بطال: الذي عليه أهل العلم أن السر لا يباح به إذا كان على صاحبه منه مضرة، وأكثرهم يقول: إنه إذا مات لا يلزم من كتمان ما كان يلزم في حياته إلا أن يكون عليه فيه غضاضة قلت: الذي يظهر انقسام ذلك بعد الموت إلى ما يباح، وقد يستحب ذكره ولو كرهه صاحب السر، كان يكون فيه تركية له من كرامة أو منقبة أو نحو ذلك. وإلى ما يكره مطلقاً وقد يجرم وهو الذي أشار إليه ابن بطال، وقد يجب كان يكون فيه ما يجب ذكره كحق عليه كان يعذر بترك القيام به فيرجى بعده إذا ذكر لمن يقوم به عنه أن يفعل ذلك. ومن الأحاديث الواردة في حفظ السر حديث أنس «أحفظ سري تكن مؤمناً» أخرجه أبو يعلى والحرطقي، وفيه علي بن زيد وهو صدوق كثير الأوهام، وقد أخرج أصله الترمذي وحسنه، ولكن لم يسن هذا المتن بل ذكر بعض الحديث ثم قال: وفي الحديث طول. وحديث «إذا تجالس المتجالسان بالأمانة، فلا يجل لأحد أن يفشي على صاحبه ما يكره» أخرجه عبد الرزاق من مرسل أبي بكر بن حزم، وأخرج القاضي في «مسند الشهاب» من حديث علي مرفوعاً «الجالس بالأمانة» وسنده ضعيف. ولأبي داود من حديث جابر مظه وزاد «إلا ثلاثة مجالس: ما سفك فيه دم حرام، أو فرج حرم أو اقتلع فيه مال بغير حق» وحديث جابر رفعه «إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة» أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذي، وله شاهد من حديث أنس عند أبي يعلى.

٤٧- باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس

بالمساراة والمناجاة

٦٢٩٠- حَدَّثَنَا غُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَبْرِ، عَنْ مُصَوِّدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ لَثَمَةً، فَلَا يَتَجَاسَى رَجُلَانِ دُونَ الْآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ، أَجَلُ أَنْ يَخُونَهُ». [أخرجه مسلم: ٢١٨٤].

٦٢٩١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ يَمَاناً قِسْمَةً، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّ هَلِيبَ لِقِسْمَةٍ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، قُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَأَكْبَرُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ فِي مَلَأَ فَسَارَرْتُهُ، فَفَضِبَ حَتَّى أَحْمَرَ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَحُفَّةَ اللَّهِ عَلَى مُوسَى، أَوْ ذِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرٍ». [زابع: ٣١٥٠، أخرجه مسلم: ١٠٦٢].

قوله: (باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمساراة والمناجاة) أي مع بعض دون بعض، وسقط «باب» لأي ذكر، وعطف المناجاة على المساراة من عطف

فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ. [راجع: ٣٢٨٠، أخرجه مسلم: ٢٠١٢ مطولاً].

قوله (باب لا تترك النار في البيت عند النوم) بضم أول «ترك» ومثناة فوقاية على البناء للمجهول ويفتحه ومثناة تحتانية بصيغة النهي المفرد. ذكر فيه ثلاثة أحاديث.

الأول حديث ابن عمر في النهي عن ذلك.

الثاني حديث أبي موسى وفيه بيان حكمة النهي وهي خشية الاحتراق.

الثالث حديث جابر وفيه بيان علة الخشية للمذكورة.

فأما حديث ابن عمر.

فقوله في السند (ابن عتبة عن الزهري) وقع في رواية الحميدي «عن سفيان حدثنا الزهري».

وقوله (حين ينامون) قيد بالنوم لحصول الغفلة به غالباً، ويستتبع منه أنه متى وجدت الغفلة حصل النهي.

وأما حديث أبي موسى.

فقوله (أحرق بيت بالمدينة على أهله) لم ألق على تسميتهم، قال ابن دقيق العيد: يؤخذ من حديث أبي موسى سبب الأمر في حديث جابر بإطفاء المصابيح، وهو من حسن غريب، ولو تتبع لحصل منه فوائد. قلت: قد أفرده أبو حفص العكبري من شيوخ أبي يعلى بن الفراء بالتصنيف وهو في الملة الخامسة، ووقفت على مختصر منه، وكان الشيخ ما وقف عليه فلذلك نمتي أن لو تتبع.

وقوله (إن هذه النار إنما هي علو لكم) هكذا أورده بصيغة المحصر مبالغة في تأكيد ذلك، قال ابن العربي: معنى كون النار علواً لنا أنها تنافي إبداننا وأموالنا منافية الصلوة، وإن كانت لنا بها مضمة لكن لا يحصل لنا منها إلا براصة، فاطلق أنها علو لنا لوجود معنى المدلولة فيها والله اعلم.

وأما حديث جابر

فقوله في السند (كفى) كذا للأكثر غير منسوب، زاد أبو ذر في روايته «هو ابن شظير» وهو كذلك، وشظير بكسر الشين والظاء المجتمعتين بينهما نون ساكنة تقدم ضبط والكلام عليه في «باب ذكر الجن» من كتاب بده الحلق وشرح حديثه هذا وأنه ليس له في الصحيح غير هذا الحديث، ووقع في رجال الصحيح للكلاباذي أن البخاري أخرج له أيضاً في «باب استئذنة اليد في الصلاة» فراجعت الباب المذكور من الصحيح وهو في كتاب الجنائز فما وجدت له هناك ذكراً، ثم وجدت له بعد الباب المذكور بأحد عشر باباً حديثاً آخر بسنده هذا وقد نهيت عليه في «باب ذكر الجن» والشظير في اللغة السلي الخلق، وكثير المذود بكى أبا فرة وهو بصري، وقال القرطبي: الأمر والنهي في الحديث للإرشاد، قال وقد يكون للتنبيه وحزم النووي بأنه للإرشاد لكونه لمصلحة دينية، وتعب بأنه قد يفرض للمصلحة دينية وهي حفظ النفس أحرم قتلها والمال الحرم تبذيره، وقال القرطبي: في هذه الأحاديث إن الواحد إذا بات بيت ليس فيه غيره وفيه نار فعليه أن يطفئها قبل نومه أو يفعل بها ما يؤمن معه الاحتراق، وكذا إن كان في البيت جماعة فإنه يتعين على بعضهم وإحفظهم بذلك آخرهم نوماً، فمن فرط في ذلك كان للجنة شاقاً ولأهلها تاركاً. ثم أخرج الحديث الذي أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال «جاءت قارة فحسرت الفتيلة فالتفتها بين يدي النبي ﷺ على الحفرة التي كان قاعداً عليها فأحرقت منها مثل موضع درهم، فقال النبي ﷺ: إذا نمت فاطفئوا سراجكم لأن الشيطان يبدل مثل هذه على هذا فيحرقكم» وفي هذا الحديث بيان سبب الأمر أيضاً، وبيان الحمل للوقاية وهي الفارة على جر الفتيلة وهو الشيطان، فيستعين وهو علو الإنسان عليه بعدو آخر وهي النار، فأخذنا الله بكرمه من كيد الأعداء إنه رؤوف رحيم، وقال ابن دقيق العيد: إذا كانت العلة في إطفاء السراج الحذر من جر الفتيلة فمقتضاه أن السراج إذا كان على هيئة لا تصل إليها الفارة لا يمنع إبقائه، كما لو كان على منارة من نحاس أمس لا يمكن الفارة الصعود إليه، أو يكون مكانه بعيداً عن موضع يمكنه أن تنبث منه إلى السراج. قال: ولما ورود الأمر بإطفاء النار مطلقاً كما في حديث ابن عمر وأبي موسى وهو أهم من نار السراج فقد يتطرق منه مفسدة أخرى غير جر الفتيلة كسقوط شيء من السراج على بعض متاع البيت، وكسقوط المتارة فيشر السراج إلى شيء من المتاع فيحرقه، فيحتاج إلى الاستيقاظ من ذلك، فإذا استوتحت بحيث يؤمن معه الإحراق فيزول الحكم بزوال علته. قلت: وقد صرح النووي بذلك في التذليل مثلاً لأن يؤمن معه الضرر الذي لا يؤمن مثله في السراج. وقال ابن

الخبر والله أعلم. قال النووي: النهي في الحديث للتحريم إذا كان بغير رضا. وقال في موضع آخر: إلا بإذنه أي صريحاً كان أو غير صريح، والإذن أخص من الرضا لأن الرضا قد يعلم بالقرينة فيكتفي بها عن التصريح، والرضا أخص من الإذن من وجه آخر لأن الإذن قد يقع مع الإكراه ونحوه، والرضا لا يطلع على حقيقته، لكن الحكم لا يناط إلا بالإذن الدال على الرضا، وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في ذلك بين المحضر والسفر وهو قول الجمهور، وحكى الخطابي عن أبي عبيد بن جريوه أنه قال: هو مختص بالسفر في الموضع الذي لا يأمن فيه الرجل على نفسه، فأما في المحضر وفي العمارة فلا بأس. وحكى عياض نحوه ولفظه: قيل إن المراد بهذا الحديث السفر والمواضع التي لا يأمن فيها الرجل رفيقه أو لا يعرفه أو لا يتق به ويتخشى منه، قال: وقد روي في ذلك أثر، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحمد من طريق أبي سالم الجشتاني عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «ولا يجل ثلاثة نفر يكرنون بأرض فلاة أن يتاجي إثنان دون صاحبهما» الحديث، وفي سنده ابن لهيعة، وعلى تقدير ثبوته فقيده بأرض الفلاة يتعلق بإحدى علمي النهي. قال الخطابي إنما قال يكرن لأنه إما أن يتوهم أن نحوهما إما هي لسوء رايهما فيه، أو أنهما يتفان على غائلة تحصل له منهما. قلت: فحديث الباب يتعلق بالمدينة الأولى، وحديث عبد الله بن عمرو يتعلق بالثاني، وعلى هذا المعنى قول ابن جريوه وكأنه ما استحضر الحديث الأول. قال عياض: قيل كان هذا في أول الإسلام، فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم، وتعبه القرطبي بأن هذا حكم وتخصيص لا دليل عليه. وقال ابن العربي: الخبر عام اللفظ والمعنى، وللملة الحزن وهي موجودة في السفر والمحضر، فوجب أن يعهما النهي جميعاً.

٤٨- باب طول النجوى

وقوله: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧] مُصَلَّرٌ مِنْ نَاجَيْتٍ، فَوَصَّهْمُ بِهَا، وَالْمَعْنَى يَتَاجَوْنَ.

٦٢٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَلَيْسَتْ الصَّلَاةُ وَرَجُلٌ يَتَاجِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا زَالَ يَتَاجِيهِ حَتَّى نَامَ امْتَحَاةً، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى. [راجع: ٦٤٢، أخرجه مسلم: ٣٧٦].

قوله (باب طول النجوى ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧] مصدور من ناجيت فوصههم بها والمعنى يتاجون) هذا النصير في رواية المستملي وحده، وقد تقدم بيانه في تفسير الآية في سورة «سبحان» وتقدم منه أيضاً في تفسير سورة يوسف في قوله تعالى: «خلصوا نجياً» [يوسف: ٨٠] ثم ذكر حديث أنس «أقيمت الصلاة ورجل يتأجي النبي ﷺ» الحديث وعبد العزيز روى عن أنس هو ابن صبيب، وقد تقدم شرح الحديث مستتر في «باب الإمام تعرض له الحاجة» وهو قيل صلاة الجماعة.

قوله (حتى نام أصحابه) تقدم هناك بلفظ «حتى نام بعض القوم» فيحمل الإطلاق في حديث الباب على ذلك.

٤٩- باب لا تترك النار في البيت عند النوم

٦٢٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ». [أخرجه مسلم: ٢١٥].

٦٢٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَحْرَقَ بَيْتَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهَا مِنَ اللَّيْلِ، فَخَدَّتْ بِشَاهِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارَ إِنَّمَا هِيَ عَلَوُكُمْ، فَإِذَا نَعِمْتُمْ فَاطْفِئُوهَا عَنْكُمْ». [أخرجه مسلم: ٢١٦].

٦٢٩٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ كَثِيرٍ، هُوَ ابْنُ شَيْظُرٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَمَرُوا الْآيَةَ، وَاجْبُوا الْأَبْوَابَ، وَاطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ، فَإِنَّ الْقَوْبِيَّةَ رُبَّمَا جَرَتْ الْقَتِيلَةَ

«الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخَيْطَانُ، وَالْإِسْتِخْدَادُ، وَتَقْفُ الْإِنْبُطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَقَلْبُ الْمِطْقَةِ». [إرجع: ٥٨٨٩، أخرجه مسلم: ٢٥٧].

٦٢٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ بْنُ أَبِي حَنْزَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحْسَنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ تَلَايَيْنِ سَنَةٍ، وَأَحْسَنُ بِالْقُدُومِ». مُحَقَّقَةٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْمُهَيْبَةُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَقَالَ: بِالْقُدُومِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مُشْتَدَّدٌ. [أخرجه مسلم: ٢٣٧٠].

٦٢٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «يَقُولُ مَنْ أَنْتَ حِينَ يُفْصَلُ النَّبِيُّ ﷺ؟» قَالَ: أَنَا يُؤْتَلِفُهُ مَخْصُودٌ، وَكَأَنَّهُ لَا يَخُونُ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ. [أخرجه: ٤١٣٠٠].

٦٣٠٠- وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «يُفْصَلُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا خَيْرٌ». [إرجع: ٦٢٩٩].

قوله: (باب الحفان بعد الكبر) بكسر الكاف وفتح الحوطة، قال الكرماني: وجه مناسبة هذه الترجمة بكتاب الاستبصار أن الحفان يستدعي الاجتماع في المنازل غالباً.

قوله: (الْفِطْرَةُ خَمْسٌ) تقدم شرحه في أواخر كتاب اللباس، وكذلك حكم الحفان، واستدل ابن بطال على عدم وجوه ثمان سلمان لما أسلم لم يؤمر بالاختان، وتعقب باحتمال أن يكون ترك لعمر أو لأن قصته كانت قبل إيجاب الحفان أو لأنه كان غشياً. ثم لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع، وقد ثبت الأمر لغيره بذلك.

قوله في الحديث الثاني: (أحسن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة) تقدم بيان ذلك والاختلاف في سنة حين اختن وبيان قدر عمره في شرح الحديث المذكور في ترجمة إبراهيم عليه السلام، وذكرت هناك أنه وقع في الموطأ من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفة على أبي هريرة أن إبراهيم أول من اختن وهو ابن عشرين ومائة، واختن بالقدم، وعاش بعد ذلك ثمانين سنة. ورويناه في «فوائد ابن السكك» من طريق أبي أويس عن أبي الزناد بهذا السند مرفوعة، وأبو أويس فيه لين، وأكثر الروايات على ما وقع في حديث الباب أنه عليه السلام اختن وهو ابن ثمانين سنة، وقد حاول الكمال بن طحطح في جزء له في الحفان الجمع بين الروايتين فقال: نقل في الحديث الصحيح أنه اختن لثمانين، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختن مائة وعشرين، والجمع بينهما أن إبراهيم عاش مائتي سنة منها ثمانين سنة غير غشون ومنها مائة وعشرين وهو غشون، بمعنى الحديث الأول اختن لثمانين مفتت من عمره، والثاني مائة وعشرين بقيت من عمره. وتعقبه الكمال بن العديم في جزء سماه «الملحة في الرد على ابن طحطح» بأن في كلامه وهماً من أوجه.

أحدنا: تصحيحه لرواية مائة وعشرين وليست بصحيحة، ثم أوردنا من رواية الوليد بن الأزاعي عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعة وتعقبه بتدليس الوليد، ثم أوردنا من «فوائد ابن المقرئ» من رواية جعفر بن عون عن يحيى بن سعيد بن مرفوعة، ومن رواية علي بن مسهر وعكرمة بن إبراهيم كلاهما عن يحيى بن سعيد كذلك.

ثانيها: قوله في كل منهما لثمانين مائة وعشرين، ولم يرد في طريق من الطرق باللام وإنما ورد بلفظ اختن وهو ابن ثمانين وفي الأخرى وهو ابن مائة وعشرين، وورد الأول أيضاً بلفظ «على رأس ثمانين» ونحو ذلك.

ثالثها أنه صرح في أكثر الروايات أنه عاش بعد ذلك ثمانين سنة، فلا يوافق الجمع المذكور أن المائة وعشرين هي التي بقيت من عمره.

ورابعها: أن العرب لا تزال تقول خلون إلى النصف فإذا تجاوزت النصف قالوا بقي، والذي جمع بين ابن طحطح يقع بالكسر، ويلزم أن يقول فيما إذا مضى من الشهر عشرة أيام لعشرين بقي وهذا لا يعرف في استعمالهم. ثم ذكر الاختلاف في سن إبراهيم وجزم بأنه لا يثبت منها شيء. منها قول هشام بن الكلبي عن أبيه قال: دعا إبراهيم الناس إلى الحج ثم رجع إلى الشام فمات به وهو ابن مائتي سنة. وذكر أبو حنيفة

دقيق البعد أيضاً: هذه الأوامر لم يجعلها الأكثر على الوجوب، ويلزم أهل الظاهر جعلها عليه، قال: وهذا لا يختص بالظاهري بل الحنلي على الظاهر إلا لما رخص ظاهر يقول به أهل القياس، وإن كان أهل الظاهر أولى بالاتزام به لكنهم لا يلتفتون إلى المفهومات والمناسبات، وهذه الأوامر تنوع بحسب مفاصلها: فمنها ما يجعل على التنب وهو التسمية على كل حال، ومنها ما يجعل على التنب والإرشاد معاً كإغلاق الأبواب من أجل التعليل بأن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً، لأن الاحتراز من مخالطة الشيطان مندوب إليه وإن كان تحت مصالح دينية كإحراصة، وكذا إيكاء السقاء وتحجير الإثاء. والله أعلم.

٥٠- باب غلق الأبواب بالليل

٦٢٩٦- حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَبِي عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا هُشَامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْفِقُوا الْمَصَابِيحَ بِالنَّارِ إِذَا رَقَدْتُمْ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَأَرْكَبُوا الْأَسْيَافَ، وَغَمَرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ» - قَالَ هُشَامٌ: وَأَخْبَنَهُ قَالَ - وَلَمْ يَوْحِدْ يَرْفَعُهُ. [إرجع: ٣٢٨٠، أخرجه مسلم: ٢٠١٢، مطولاً، وأخرجه: ٢٠١٣ بقطعة من ترد في هذه الطريق].

قوله: (باب غلق الأبواب بالليل) في رواية الأصيلي والمجرجاني وكذا لكرمة عن الكشيبي «إغلاق» وهو الفصح، وقال عياض هو الصواب. قلت: لكن الأول ثبت في لغة نادرة.

قوله: (هشام) هو ابن يحيى، وعطاء هو ابن أبي رباح.

قوله: (أطفقوا المصابيح بالليل) تقدم شرحه في الذي قبله.

قوله: (وأغلقوا الأبواب) في رواية المستطلي والسرخسي «وغلغوا» بتشديد اللام، وتقدم في الباب الذي قبله بلفظ «أجفوا» بالميم والفاء وهي بمعنى أغلقوا وتقدم شرحها في باب ذكر الجن. وكذا بقية الحديث. قال ابن دقيق العيد: في الأمر بإغلاق الأبواب من المصالح الدينية والدينية حراسة الأنفوس والأموال من أهل البيت والفساد ولا سيما الشياطين، وأما قوله «فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً» فإشارة إلى أن الأمر بالإغلاق لمصلحة إبعاد الشيطان عن الاختلاط بالإنسان، وخصه بالتعليل تنبيهاً على ما يغني عما لا يطلع عليه إلا من جانب النبوة، قال: واللام في الشيطان للجنس إذ ليس المراد فرداً بعينه.

وقوله في هذه الرواية (وخرخوا الطعام والشراب) قال هشام: وأحببه قال «ولو بعد عرضة» وهو بضم الراء بعدها ضاد معجمة، وقد تقدم الجزم بذلك عن عطاء في رواية ابن جريج في الباب المذكور، ولفظه «وخر إناكم ولو بعد تعرضة عليه» وزاد في كل من الأوامر المذكورة «واذكر اسم الله تعالى» وتقدم في «باب شرب اللبن» من كتاب الأشربة بيان الحكمة في ذلك، وقد حله ابن بطال على صومه وأشار إلى استحكاله فقال: أخبر ﷺ أن الشيطان لم يعط قوة على شيء من ذلك، وإن كان أعطى ما هو أعظم منه وهو ولوجه في الأمان التي لا يقدر الأدمي أن يبلج فيها. قلت: والزيادة التي أشرت إليها قبل ترغف الإشكال، وهو أن ذكر اسم الله يحول بينه وبين فعل هذه الأشياء، ومقتضاها أنه يتمكن من كل ذلك إذا لم يذكر اسم الله، ويؤيده ما أخرجه مسلم والأربعة عن جابر رفعه «إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء، وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان: أدركتم» وقد تردد ابن دقيق العيد في ذلك فقال في شرح الإتمام: يحتل أن يروى قوله «فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً» على عمومها، ويحتمل أن يخص ما ذكر اسم الله عليه، ويحتمل أن يكون المنع لأمر يتعلق بجسمه، ويحتمل أن يكون مانع من الله بأمر خارج عن جسمه، قال: والحديث يدل على منع دخول الشيطان الخارج، فاما الشيطان الذي كان داخلًا فلا يدل الخبر على خروجه، قال: فيكون ذلك لتخفيف المقدسة لا رفعها، ويحتمل أن تكون التسمية عند الإغلاق تقتضي طرد من في البيت من الشياطين، وعلى هذا فينبغي أن تكون التسمية من ابتداء الإغلاق إلى تمامه. واستنبط منه بعضهم مشروعية غلق القم عند التناوب لدخوله في عموم الأبواب مجازاً.

٥١- باب الخيتان بعد الكبر وتقف الإنبط

٦٢٩٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

البخاري أحد الضعفاء في «المبتدأ» بسند له ضعيف أن إبراهيم عاش مائة وخمسة وسبعين سنة، وأخرج ابن أبي الدنيا من مرسل عبيد بن عمير في وفاة إبراهيم وقصته مع ملك الموت ودخوله عليه في صورة شيخ فاضله، فجعل يضع القصة في فيه فتناثر ولا تثبت في فيه، فقال له: كم أتى عليك؟ قال: مائة وإحدى وستون سنة. فقال إبراهيم في نفسه وهو يومئذ ابن ستين ومائة: ما بقي أن أسير هكذا إلا سنة واحدة ففكر الحياة، فقبض ملك الموت حينئذ روحه برضاه. فهذه ثلاثة أقوال مختلفة تصمر الجميع بينها، لكن أرجحها الرواية الثالثة. وخطر لي بعد أنه يجوز الجميع بأن يكون المراد بقوله: «وهو ابن ثمانين» أنه من وقت تفرق قومه وهاجر من المراق إلى الشام، وأن الرواية الأخرى «وهو ابن مائة وعشرين» أي من مولده، أو أن بعض الرواة رأى مائة وعشرين فظنوها إلا عشرين أو بالعكس، والله أعلم. قال المهلب: ليس اختان إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين عما يوجب علينا مثل فعله، إذ عامة من يموت من الناس لا يبلغ الثمانين، وإنما اختنقت وقت أوحى الله إليه بذلك وأمره به، قال: والظر يقتضي أنه لا ينفي الاختان إلا قرب ولا حاجة إليه لاستعمال المضمر في الجميع، ما وقع لابن عباس حيث قال: «كانوا لا يختنن الرجل حتى يدرك» ثم قال: «والاختان في الصغر لتسهيل الأمر على الصغير لضعف مضوء وقلة فهمه».

قلت: يستدل بقصة إبراهيم عليه السلام لمشروعية المختان حتى لو أخسر لما نعت حتى بلغ السن المذكور لم يسقط طلبه. وإلى ذلك أشار البخاري بالترجمة، وليس المراد أن المختان يشرع تأخيرها إلى الكبر حتى يحتاج إلى الاحتراز عنه. وأما التعليل الذي ذكره من طريق النظر فيه نظري، فإن حكمة المختان لم تحصر في تكميل ما يتعلق بالجماع بل ولما يخشى من انحباس بقية البول في الفرة ولاسيما للمستعجم فلا يؤمن أن يسيل فينجس الثوب أو البدن، فكانت المبادرة لقطعها عند بلوغ السن الذي يؤمر به الصبي بالصلاة البتة الأوقات، وقد بينت الاختلاف في الوقت الذي يشرع فيه فيما مضى.

قوله: (واختن بالقدم مخففة) ثم أشار إليه من طريق أخرى مشددة وهو موضع «وقد قدمت بيانه في شرح الحديث المذكور في ترجمة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء، وأشرت إليه أيضا في أثناء اللباس، وقال المهلب القدم بالتحفيف الآلة كقول الشاعر:

«على خطوط مثل تحت القدم»

وبالتشديد الموضع، قال: وقد يتفق لإبراهيم عليه السلام الأمران يعني أنه اختن بالآلة وفي الموضع. قلت: وقد قدمت الرابع من ذلك هناك، وفي الحق للجوزقي بسند صحيح من عبد الرزاق قال: القدم القرية. وأخرج أبو العباس السراج في تاريخه عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «اختن إبراهيم بالقدم» قلت ليحيى: ما القدم؟ قال: الفأس. قال الكمال بن العديم في الكتاب المذكور: الأكثر على أن القدم الذي اختن به إبراهيم هو الآلة، يقال بالتشديد والتحفيف والأصح التحفيف، ووقع في رواية البخاري بالجوهين، وحزم النضر بن شميل أنه اختن بالآلة للذكورة، قليل له يقولون قدم قرية بالشام، فلم يعرف وثبت على الأول. وفي صحاح الجوهري: القدم الآلة والموضع بالتحفيف معاً. وإنكر ابن السكيت التشديد مطلقاً. ووقع في متق البلدان للحازمي: قدم قرية كانت عند حلب وكانت جلس إبراهيم.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو البغدادي المعروف بصاعقة، وشيخه عباد بن موسى هو اختلي بضم المعجمة وتشديد اللام في التفرقة وقصتها بملها لام من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجة بالنسبة لإسماعيل بن جعفر فإنه أخرج الكثير عن إسماعيل بن جعفر بواسطة واحدة فكتبت وعلي بن حجر، ونزل فيه درجتين بالنسبة لإسرائيل فإنه أخرج عنه بواسطة واحدة كعبد الله بن موسى وعبد بن سابق.

قوله: (أنا يومئذ مخنون) أي وقع له المختان، يقال صبي مخنون ومخنت ومخنتين بمعنى.

قوله: (وكانوا لا يختنن الرجل حتى يملوك) أي حتى يبلغ الحلم، قال الإسماعيلي: لا أدرى من القائل «وكانوا لا يختنن» أم أبو إسحاق أو إسرائيل أو من دونه، وقد قال أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «قبض النبي ﷺ وأنا ابن عشر» وقال الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس «أبنت النبي ﷺ بمنى وأنا قد ناهزت الاحتلام» قال: والأحاديث عن ابن عباس في هذا مضطربة. قلت: وفي كلامه نظر، أما أولاً فلأن الأصل أن الذي يثبت في الحديث معطوفاً على ما قبله فهو مضاف إلى ما قبل

قوله: (قبض النبي صلى الله عليه وسلم وأنا مخنون) أي مخنون كقتيل ومقتول، وهذا الطريق وصله الإسماعيلي من طريق عبد الله بن إدريس.

٥٢- باب كُلُّ نَهْوٍ بَاطِلٌ إِذَا خُفِّلَ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ،

وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَهْوَ الْخَلِيفَةِ لِيُحِيلَ عَنْ سَبِيلِ

اللَّهِ﴾ [لقمان: ٦].

٦٣٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ لِي خَلِيفِي: بِاللَّامِ وَالْقُرَى، فَلْيُفْل: لَا إِيَّاهُ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ، فَلْيَصْصَقْ». (رواجع: ٤٨٦٠، أخرجه مسلم: ١٦٤٧).

قوله: (باب كل من باطل إذا شغل) أي شغل اللام به (عن طاعة الله) أي كمن التهي بشيء من الأشياء مطلقاً سواء كان ماذوناً في فعله أو منهيّاً عنه كمن اشتغل بصلاة نافلة أو بتلاوة أو ذكر أو تفكير في معاني القرآن مثلاً حتى خرج وقت الصلاة المفروضة عمداً فإنه يدخل تحت هذا الضابط، وإذا كان هذا في الأشياء المرغوب فيها المطلوب فعلها فكيف حال ما دونها، وأول هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن خزيمة والحاكم من حديث عتبة بن عامر رفعه «كل ما يلهم به المرء المسلم باطل إلا ربه بقومه وتاديبه فرسه وملاجه أمله» الحديث. وكأنه لما لم يكن على شرط المصنف استعمله لفظ ترجمة، واستطاع من المعنى ما قيد به الحكم المذكور، وإنما أطلق على الرمي أنه لو لإمالة الرغبات إلى تعليمه لما فيه من صورة اللهم، لكن المقصود من تعلمه الإعانة على الجهاد، وتاديب الفرس إشارة إلى المسابقة عليها، وملاجه الأمل للتأنيب ونحوه، وإنما أطلق على ما عداهما البطالان من طريق المقابلة لا أن جميعهما من الباطل المحرم.

قوله: (ومن قال لصاحبه تعال أقامرك) أي ما يكون حكمه.

قوله: (وقوله تعالى ومن الناس من يشتري نهو الخليفة ليعيل عن سبيل الله) كذا في رواية أبي ذر والأكثر، وفي رواية الأصلي وكريمة «ليضل عن سبيل الله» [لقمان: ٦] الآية. وذكر ابن بطلان أن البخاري استنبط تنقيح اللهم في الترجمة من مفهوم قوله تعالى: «ليضل عن سبيل الله» [لقمان: ٦] فإن مفهومه أنه إذا اشتراه لا ليضل لا يكون معلوماً، وكذا مفهوم الترجمة أنه إذا لم يشغله اللهم عن طاعة الله لا يكون باطلاً. لكن عموم هذا المقهور يخص بالمتطوع، فكل شيء نص على تحريمه عما يلهمه يكون باطلاً سواء شغل أو لم يشغل، وكأنه رمز إلى ضعف ما ورد في تفسير اللهم في هذه الآية بالثناء. وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه «لا يعل بيع للمغنيات ولا شراهن» الحديث، وفيه «وفيهن أنزل الله: «ومن الناس من يشتري نهو الحديث» [الآية [لقمان: ٦]» وسندته ضعيف، وأخرج الطبراني عن ابن مسعود مرفوقاً أنه فسر اللهم في هذه الآية

قوله: (حدثنا إسحاق هو ابن سعيد) كذا في الأصل وسعيد المذكور هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، ونسب كذلك عند الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالأشلق وإسحاق بن سعيد يقال له السعيدى سكن مكة. وقد روى هذا الحديث عن والده وهو المراد بقوله «عن سعيد».

قوله: (رأيتني) بضم اللام كأنه استحضّر الحالة المذكورة فصار لشدة علمه بها كأنه يرى بنفسه يفعل ما ذكر.

قوله: (مع النبي صلى الله عليه وسلم) أي في زمن النبي ﷺ.

قوله: (يكنى) بضم أوله وكسر الكاف وتشديد النون من أكن إذا وقى، وجاء بفتح أوله من كن، وقال أبو زيد الأنصاري: كنته واكتنه بمعنى أي سترته وأسرته، وقال الكاشاني كنته صت واكتنه أسرته.

قوله: (ما أعاني عليه أحد من خلق الله) هو تأكيد لقوله «بنيت بيدي» وإشارة إلى خفة مؤننه. ووقع في رواية يحيى بن عبد الحميد الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم عن إسحاق بن سعيد السعدي بهذا السند عند الإسماعيلي وأبي نعيم في المستخرجين «يتأ من شعر»، واعترض الإسماعيلي على البخاري بهذه الزيادة فقال أدخل هذا الحديث في البناء بالطين والمدر والخبر إنما هو في بيت الشعر، وأجيب بأن راوي الزيادة ضعيف عندهم، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الترجمة تعييد بالطين والمدر.

قوله: (قال عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (لينة) بفتح اللام وكسر الواودة مثل كلمة، ويجوز كسر أوله وسكون الواودة.

قوله: (ولا غرست نخلة) قال الداودي: ليس الغرس كالبناء، لأن من غرس ونيت طلب الكفاف أو لفضل ما يتأ من فني ذلك الفضل لا الإثم. قلت: لم يتقدم للإثم في الخبر ذكر حتى يعترض به، وكلامه يؤهم أن في البناء كله الإثم، وليس كذلك بل فيه التخصيص، وليس كل ما زاد منه على الحاجة يستلزم الإثم. ولا شك أن في الغرس من الأجر من أجل ما يؤكل منه ما ليس في البناء، وإن كان في بعض البناء ما يحصل به الأجر مثل اللبن يحصل به الفتح لغير الباني فإنه يحصل للباني به الشراب والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (فذكرته لبعض أهله) لم أتف على تسميته، والقائل هو سفيان.

قوله: (قال والله لقد بنى) زاد الكشيبي في روايته «يتأ».

قوله: (قال سفيان قلت لعلله قال قبل) أي قال ما وضعت لبنه إلخ قبل أن يبنى الذي ذكرت، وهذا اعتلج حسن من سفيان راوي الحديث، ويحتمل أن يكون ابن عمر نفى أن يكون بنى بيده بعد النبي ﷺ وكان في زمنه ﷺ فعل ذلك، والذي أثبت بعض أهله كان بنى بأمه فنسب إلى فعله مجازاً، ويحتمل أن يكون بناءه يتأ من نصب أو شعر، ويحتمل أن يكون الذي نفاه ابن عمر ما زاد على حاجته، والذي أثبت أهله بناء بيت لا بد له منه أو إصلاح ما وهى من بيته، قال ابن بطال: يؤخذ من جواب سفيان أن السالم إذا جاء عنه قولان مختلفان أنه ينبغي لسامعهما أن يتأولهما على وجه ينفي عنهما التناقض تنزيهاً له عن الكذب انتهى. ولعل سفيان فهم من قول بعض أهل ابن عمر الإنكار على ما رواه له من عمرو بن دينار عن ابن عمر، فيادر سفيان إلى الانتصار لشيخه ولنفسه وسلك الأدب مع الذي خاطبه بالجمع الذي ذكره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الاستبصار من الأحاديث المرفوعة على خمسة وثمانين حديثاً، للملقن منها وما في مناه اثنا عشر حديثاً وبالقية موصولة، المكرر منه فيه وفيها مضى خمسة وستون حديثاً وبالحاصل مشرون، واتفق مسلم على تحريمها سوى حديث لأبي هريرة «رسول الرجل إثم» وحديث أنس في المصافحة، وحديث ابن عمر في الاحتباء، وحديث في البناء. وحديث ابن عباس في ختانه. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة آثار. والله أعلم.

بالفتاء وفي سننه ضعف أيضاً. ثم أورد حديث أبي هريرة «فيه» ومن قال لصاحبه تمال أقامرك «الحديث. وأشار بذلك إلى أن القمار من جملة اللغو، ومن دعا إليه دعا إلى المعصية، فلذلك أمر بالتصدق ليكثر عنه تلك المعصية، لأن من دعا إلى معصية وقع بدعائه إليها في معصية. وقال الكرماني: وجه تعلق هذا الحديث بالترجمة والترجمة بالاستئذان أن الداعي إلى القمار لا ينبغي أن يؤذن له في دخول المنزل، ثم لكونه يتضمن اجتماع الناس، ومناسبة بقية حديث الباب للترجمة أن الحلف باللات هو يشغل عن الحق بالخلق فهو باطل انتهى. ويحتمل أن يكون لما قدم ترجمة ترك السلام على من اقترب ذنباً أشار إلى ترك الإذن لمن يشتغل باللهو عن الطاعة، وقد تقدم شرح حديث الباب في تفسير سورة «النجم»، قال مسلم في صحيحه بعد أن أخرج هذا الحديث: هذا الحرف «تعال أقامرك» لا يرويه أحد إلا الزهري، والزهري نحو تسعين حرفاً لا يشاركه فيها غيره عن النبي ﷺ بأسانيد جياد. قلت: وإنما قيد التضرع بقوله: «تعال أقامرك» لأن بقية الحديث شاهداً من حديث سعد بن أبي وقاص يستفاد منه سبب حديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند قوي قال: «كنا حديثي عهد بجاهلية، فحلفت باللات والعزى، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، واتفق عن شمالك وتعود بالله ثم لا تعد» فيمكن أن يكون المراد بقوله في حديث أبي هريرة «فليقل لا إله إلا الله» إلى آخر الذكر المذكور في قوله «قدير» ويحتمل الاكتفاء بلا إله إلا الله لأنها كلمة التوحيد، والزيادة المذكورة في حديث سعد تأكيد.

٥٣- باب مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَاتِ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ أَشْرَاطِ الْمَسَاجِدِ إِذَا تَطَاوَلَ رُغَاءُ الْبَهْمِ فِي الْبَيِّنَاتِ». [راجع: ٥٠].

٦٣٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَبْنِي بِيَدِي بَيْتًا يَكْنِي مِنَ الْمَطَرِ، وَيُظِلُّنِي مِنَ الشَّمْسِ، مَا أَعَانِي عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ.

٦٣٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو: قَالَ ابْنُ عَمَرَ: وَاللَّهِ مَا وَصَفْتُ بَيْتَهُ عَلَى لَبَةٍ، وَلَا غَرَسْتُ نَخْلَةً، مِنْهُ قُبُحُ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ سُفْيَانُ: لَدَّكَرْتُهُ لِبَعْضِ أَهْلِهِ، قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَنَى بَيْتًا.

قَالَ سُفْيَانُ قُلْتُ: فَلَعَلَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَبْنِي.

قوله: (باب ما جاء في البينات) أي من منع وإياحة. والبناء أهم من أن يكون بطين أو مدر أو خشب أو من نصب أو من شعر.

قوله: (قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أشرط المساجد إذا تطاول رغاء البهيم في البينات) كذا للأكثر بضم الراء ويهـاء تأنيث في آخره، وفي رواية الكشيبي «رغاء» بكسر الراء وبالميم مع الله، وقد تقدم هذا الحديث موصلاً مطولاً مع شرحه في كتاب الإيمان، وأشار بإيراد هذه القطعة إلى ذم التطاول في البينات، وفي الاستئذان بذلك نظر، وقد ورد في ذم تطويل البناء صريحاً ما أخرج ابن أبي الدنيا من رواية عمار بن عمار «إذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودي يا فاسق إلى أين؟» وفي سننه ضعف مع كونه موقوفاً. وفي ذم البناء مطلقاً حديث غياث رفعه قال «يؤجر الرجل في نفقة كلها إلا التراب» أو قال «البناء» أخرجه الترمذي وصححه وأخرج له شامداً عن أنس بلفظ «إلا البناء فلا خير فيه» والطبراني من حديث جابر رفعه «إذا أراد الله بعبد شراً خسر له في اللبن والطين حتى يبني» ومعنى «خسر» بمجهتين حسن، وزنا ومعنى، وله شاهد في «الأوسط» من حديث أبي بشر الأنصاري بلفظ «إذا أراد الله بعبده سوءاً أتفق ماله في البينات» وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال «مر بي النبي ﷺ وأنا ألين حائطاً فقال: الأمر أجعل من ذلك» وصححه الترمذي وابن حبان، وهذا كله محمول على ما لا تمس الحاجة إليه ما لا بد منه للوطن وما يقي البرد والحرق، وقد أخرج أبو داود أيضاً من حديث أنس رفعه «أما إن كل بناء ويال على صاحبه إلا ما لا، إلا ما لا، أي إلا ما لا بد منه، ورواه موقوفون إلا الراوي عن أنس وهو أبو طلحة الأسدي فليس بمعروف، وله شاهد عن وثالة عند الطبراني.

الآية قريباً في السورة المذكورة أن الإجابة مشترطة بالإخلاص، وهو قوله تعالى: ﴿فَادْعُوهُ غُلَامِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥] وقال الطيبي: معنى حديث التعمان أن تحمل العبادة على المني اللغوي، إذ الدعاء هو إظهار غاية التذلل والافتقار إلى الله والاستكانة له، وما شرعت العبادات إلا للخضوع للباري وإظهار الافتقار إليه، ولهذا ختم الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ حيث عبر عن عدم التذلل والخضوع بالاستكبار، ووضع عبادتي موضع دعائي وجعل جزاءه ذلك الاستكبار الصغار والموان. وحكى القشيري في «الرسالة» الخلاف في المسألة فقال: اختلف أي الأمرين أولى: الدعاء أو السكوت والرضا؟ قيل: الدعاء، وهو الذي ينبغي ترجيعه لكثرة الأدلة، لما فيه من إظهار الخضوع والافتقار. وقيل السكوت والرضا أولى لما في التسليم من الفضل. قلت: وشبهتهم أن الداعي لا يعرف ما قدر له فدعاه إن كان على وفق المقدور فهو تحصيل الحاصل، وإن كان على خلافه فهو معاناة. والجواب عن الأول أن الدعاء من جملة البعثة لما فيه من الخضوع والافتقار، وعن الثاني أنه إذا اعتقد أنه لا يقع إلا ما قدر الله تعالى كان إذعائاً لا معاناة، وفائدة الدعاء تحصيل الشواب بامتنال الأمر، ولا احتمال أن يكون للدعو به موقفاً على الدعاء لأن الله خالق الأسباب ومسبباتها، قال وقالت طائفة: ينبغي أن يكون داعياً بلسانه راضياً بقلبه، قال: والأولى أن يقال إذا وجد في قلبه إشارة الدعاء فالدعاء أفضل وبالعكس. قلت: القول الأول أعلى المقامات أن يدعو بلسانه ويعرض بقلبه، والثاني لا ينبغي من كل أحد بل ينبغي أن يتخضع به الكمال. قال القشيري: ويصح أن يقال ما كان لله أو للمسلمين فيه نصيب فالدعاء أفضل، وما كان للنفس فيه حظ فالسكوت أفضل، وعبر ابن بطال عن هذا القول لما حكاه بقوله: يستحب أن يدعو لغيره ويترك لنفسه، وعمدة من أول الدعاء في الآية بالعبادة أو غيرها قوله تعالى: ﴿فَيَكْتَفِ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [الأنعام: ٤١] وإن كثيراً من الناس يدعو فلا يستجاب له، فلو كانت على ظاهرها لم يتخلف. والجواب عن ذلك أن كل داع يستجاب له، لكن تتفرع الإجابة، فثمة تقع مع دعاها به وتارة يعرضه. وقد ورد في ذلك حديث صحيح أخرجه الترمذي والحاكم من حديث عبادة بن الصامت رفعه «ما عاين الأَرْضَ مسلم يدعو بدعوة إلا آتاه الله إياها أو صرف عنه من السوء مثلاً» وأحد من حديث أبي هريرة «إما أن يجعلها له، وإما أن يدعها له» وله في حديث أبي سعيد رفعه «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن يجعل له دعوته، وإما أن يدعها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلاً» وصححه الحاكم. وهذا شرط ثان للإجابة، وبها شروط أخرى منها أن يكون طيب المطعم والملبس لحديث «فإنني يستجاب لذلك» وسيأتي بعد عشرين باباً من حديث أبي هريرة، ومنها ألا يكون يستعجل لحديث «يستجاب لأحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي» أخرجه مالك.

١- باب لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ

٦٣٠٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَأَرِيدُ أَنْ أَخْبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمِّي فِي الْآخِرَةِ». [الطبر: ٧٤٧٤، أخرجه مسلم: ١٩٨، ١٩٩، وأبو داود: ١٩٨٠].

٦٣٠٥- وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: قَالَ مُخَبِّرٌ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ نَبِيٍّ سَأَلَ سَوْلاً، أَوْ قَالَ: لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا، فَامْتَجَبَتْ، فَجَعَلْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [أخرجه مسلم: ٢٠٠].

قوله: (باب لكل نبي دعوة مستجابة) كذا لابي في رسم طيبي لفظ «باب» لغيره فصار من جملة الترجمة الأولى. ومناسبتها للآية الإشارة إلى أن بعض الدعاء لا يستجاب عيناً.

قوله: (إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (مستجابة) كذا لابي في رسم طيبي عند الباقرين ولا في شيء من نسخ الموطأ.

قوله: (يدعو بها) زاد في رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة «فيجعل كل نبي دعوته» وفي حديث أنس ثاني حديثي الباب «فاستجيب له».

قوله: (وأريد أن أخبئ دعوتي شفاعاً لأُمِّي في الآخرة) وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة الآية في التوحيد «فلما دعا الله أن أختبئ» وزيادة «إن شاء



٨٠- كتاب الدعوات

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الدعوات) يفتح للمهلين جمع دعوة يفتح أوله وهي المسألة الواحدة، والدعاء الطلب، والدعاء إلى شيء. الملت على فعله ودعوت فلاناً سألته ودعوته استنته ويطلق أيضاً على رغبة القدر كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [غافر: ٤٣] كذا قال الراغب، ويمكن رده إلى الذي قبله، ويطلق الدعاء أيضاً على العبادة، والدعوى بالقصر الدعاء كقوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [يونس: ١٠] والأدعاء كقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٥] وقال الراغب: الدعاء على التسمية كقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دَعَاءَ الرُّسُلِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣] وقال الراغب: الدعاء والتداء واحد، لكن قد يتجرد التداء عن الاسم والدعاء لا يكاد يتجرد وقال الشيخ أبو القاسم القشيري في شرح الأسماء الحسنى: ما ملخصه: جاء الدعاء في القرآن على وجوه: منها العبادة ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦] ومنها الاستغاثة ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾، ومنها السؤال ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ومنها القول ﴿دَعْوَاهُمْ فَيَسَاءَ سَمَاوَاتُكُمُ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] والتداء ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] والتداء ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١].

قوله: (وقول الله تعالى: ادعوني استجب لكم الآية) كذا لابي في رسم طيبي، وغيره الآية إلى قوله: ﴿داخِرِينَ﴾ وعنه الآية ظاهرة في ترجيح الدعاء على التضرع. وقالت طائفة: الأفضل ترك الدعاء والاستسلام للقاء، وإجابوا عن الآية بأن آخرها دل على أن المراد بالعبادة لقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ واستدلوا بحديث التعمان بن بشر عن النبي ﷺ قال «الدعاء هو البعثة» ثم قرأ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ، إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] الآية أخرجه الأربعة وصححه الترمذي والحاكم. وثبت طائفة فقالوا: المراد بالدعاء في الآية ترك الذنوب، وإجاب الجمهور أن الدعاء من أعظم العبادات فهو كالعبادة الآخر «الحج حرفة» أي معظم الحج وركناته الأكبر، ويؤيده ما أخرجه الترمذي من حديث أنس رفعه «الدعاء منج العبادات» وقد تولدت الآثار عن النبي ﷺ بالتضرع في الدعاء وملت عليه كحديث أبي هريرة رفعه «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء» أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم، وحديثه رفعه «من لم يسأل الله يغضب عليه» أخرجه أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» والترمذي وابن ماجه والبخاري والحاكم كلهم من رواية أبي صالح الحنوزي بضم الحاء المعجمة وسكون الواو ثم زاي عنه، وهذا الحنوزي مختلف فيه ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة، وظن الحفاظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان فيجزم بأن أحد نفر بتضريحه، وليس كما قال فقد جزم شيخه لمزي في «الأطراف» بما قلته. ووقع في رواية الزيلز والحاكم من أبي صالح الحنوزي «سمعت أبا هريرة» قال الطيبي: معنى الحديث أن من لم يسأل الله يغضبه، والمغضوب مغضوب عليه والله يجب أن يسأل انتهى. ويؤيده حديث ابن مسعود رفعه «سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل» أخرجه الترمذي، وله من حديث ابن عمر رفعه «إن الدعاء يرفع ما نزل وما لم ينزل فمليكم جباد الله بالدعاء» وفي سننه لين، وقد صححه مع ذلك الحاكم.

وأخرج الطبراني في الدعاء بسند رجاله ثقات إلا أن فيه منعة بقية عن عائشة مرفوعة «إن الله يحب للمحني في الدعاء» وقال الشيخ تقي الدين السبكي: الأولى حمل الدعاء في الآية على ظاهره، وأما قوله بعد ذلك «عن عبادتي» [غافر: ٦٠] فوجه الربط أن الدعاء انحصر من العبادة، فمن استكبر عن العبادة استكبر عن الدعاء، وعلى هذا فالرديد إنما هو في حق من ترك الدعاء استكباراً ومن فعل ذلك كفر، وأما من تركه لمقصود من المقاصد فلا يترجمه إليه الرديد المذكور، وإن كنا نرى أن ملازمة الدعاء والاستكثار منه أرجح من تركه لكثرة الأدلة الواردة في الحديث عليه. قلت: وقد دلت الآية

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَغْفَرَ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَغْفَرْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ خُرْ مَا صَنَعْتَ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَاعْفُ عَنِّي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». قَالَ: وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِعًا بِهَا، قُمَاتٌ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مَوْقِفٌ بِهَا، قُمَاتٌ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». (الطبر: ١٦٢٢٢).

قوله: (باب أفضل الاستغفار) سقط لفظ «باب» لأي ذر، ووقع في أول الترجمة وهما دالتان على الحث على الاستغفار ظن أن الترجمة لبيان فضيلة الاستغفار، ولكن حديث الباب يريد ما وقع عند الأكثر، وكان المصنف أراد إثبات مشروعية الحث على الاستغفار بذكر الآيتين، ثم بين بالحديث أولى ما يستعمل من ألفاظه، وترجم بالأفضلية. ووقع الحديث بلفظ السيادة وكأنه أشار إلى أن المراد بالسيادة الأفضلية ومعناها الأكثر نفعاً لاستعمله، ومن أوضح ما وقع في فضل الاستغفار ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث يسار وغيره مرفوعاً ما قال استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان فر من الزحف» قال أبو نعيم الأصبهاني: هذا يدل على أن بعض الكبار تغفر ببعض العمل الصالح، وضابطه الذنوب التي لا توجب على مرتكبها حكماً في نفس ولا مال، ووجه الدلالة منه أنه مثل بالفرار من الزحف وهو من الكبار، فدل على أن ما كان مثله أو دونه يغفر إذا كان مثل الفروار من الزحف، فإنه لا يوجب على مرتكبه حكماً في نفس ولا مال.

قوله: (وقوله تعالى: واستغفروا ربكم إنه كان غفاراً الآية) كذا رأيت في نسخة معتمة من رواية أبي ذر، وسقطت الواو من رواية غيره وهو الصواب فإن التلاوة ﴿فقلت استغفروا ربكم﴾ [توحي: ١٠] وساق غير أبي ذر الآية إلى قوله تعالى: ﴿أنهاراً﴾ وكان المصنف لمح يذكر هذه الآية إلى أثر الحسن البصري: أن رجلاً شكا إليه الجند فقال: استغفر الله، وشكا إليه آخر الفقر فقال استغفر الله، وشكا إليه آخر حفاف بستانه فقال: استغفر الله، وشكا إليه آخر عدم الولد فقال: استغفر الله، ثم تلا عليهم هذه الآية. وفي الآية حث على الاستغفار وإشارة إلى وقوع المغفرة لمن استغفر وإلى ذلك أشار الشاعر بقوله:

لوم ترد نيل ما أرجو وأطلبه من جود فكيف ما علمتني

قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ (الآية) كذا لأبي ذر، وساق غيره إلى قوله ﴿وهم يعلمون﴾ واختلف في معنى قوله ﴿ذكروا الله﴾ فقيل إن قوله ﴿فاستغفروا﴾ تفسير للمراد بالذكر، وقيل هو على حذف تقديره ذكروا عقاب الله، والمعنى تفكروا في أنفسهم أن الله سائلهم فاستغفروا للذنوبهم أي لأجل ذنوبهم وقد ورد في حديث حسن صفة الاستغفار المشار إليه في الآية أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان من حديث علي بن أبي طالب قال: «حدثني أبو بكر الصديق رضي الله عنهما وصديق أبو بكر: سمعت النبي ﷺ يقول: ما من رجل بالذنب ذنباً ثم يقوم فيظهر فيحسن الطهور ثم يستغفر الله عز وجل إلا غفر له» ثم تلا ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ الآية. وقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَصِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٣٥] فيه إشارة إلى أن من شرط قبول الاستغفار أن يقلع المستغفر عن الذنب، وإلا فالاستغفار باللسان مع التلبس بالذنب كالتلاص. وورد في فضل الاستغفار والحث عليه آيات كثيرة، وأحاديث كثيرة، منها حديث أبي سعيد رفته «قال إيليس: يا رب لا أزال أغويهم ما دامت أرواحهم في أجسادهم» فقال الله تعالى: وعزتي لا أزال أغفر لهم ما استغفروني» أخرجه أحمد، وحديث أبي بكر الصديق رفته «ما صر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة» أخرجه أبو داود والترمذي وذكر السبعين للمبالغة، وإلا فني حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد مرفوعاً «إن عبداً آذنب ذنباً فقال رب إني آذنبت ذنباً فاعفر لي فغفر له» الحديث وفي آخره «علم عبدي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به، اعلم ما شئت فقد غفرت لك».

قوله: (حدثنا الحسين) هو ابن ذكوان المعلم، ووقع عند النسائي من رواية غندر حدثنا الحسين المعلم، وكذا عند الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن حسين المعلم.

قوله: (حدثنا عبد الله بن بريدة) أي ابن الحبيب الأسلمي.

قوله: (حدثنا بشر) بالوحدة ثم للمجعة مصغر، وقد تابع حسينا على ذلك ثابت البناني وأبو العوام عن بريدة ولكنهما لم يذكرنا بشر بن كعب بل قالوا عن ابن بريدة عن

الله في هذا للتبرك. ولمسلم من رواية أبي صالح عن أبي هريرة «وإني اختبأت» وفي حديث أنس «فجعلت دعوتي» وزاد «يوم القيامة» وزاد أبو صالح «فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمني لا يشرك بالله شيئاً» وقوله «من مات» في محل نصب على المقعولة ولا يشرك بالله في محل نصب على الحال، والتقدير شفاعة نائلة من مات غير مشرك، وكأنه أراد أن يؤخرها ثم عزم فعلم ورجا وقوس ذلك فاعلمه الله به فجزم به، وسباني تمة الكلام على الشفاعة وأنواعها في أول كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى. وقد استشكل ظاهر الحديث بما وقع لكثير من الأنبياء من الدعوات المجابة ولا سيما نبينا ﷺ، وظاهره أن لكل نبي دعوة مستجابة فقط، والمجواب أن المراد بالإجابة في الدعوة المذكورة القطع بها، وما عدا ذلك من دعواتهم فهد على رجاء الإجابة. وقيل معنى قوله «لكل نبي دعوة» أي أفضل دعواته، ولم دعوات أخرى، وقيل لكل منهم دعوة عامة مستجابة في أمته إما بإهلاكهم وإما بنجاتهم، وأما الدعوات الخاصة فمنها ما يستجاب ومنها ما لا يستجاب، وقيل لكل منهم دعوة تخصه لذنيه أو لنفسه فقول نوح: ﴿لا تذرني على الأرض﴾ [نوح: ٢٦] وقول زكريا: ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾ [مريم: ٥] وقول سليمان: ﴿وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي﴾ [ص: ٣٥] حكاه ابن التين. وقال بعض شراح المصاحب «ما لفظه: أعلم أن جميع دعوات الأنبياء مستجابة، والمراد بهذا الحديث أن كل نبي دعا على أمته بالإهلاك أو بالإبقاء فلا فاعطيت الشفاعة عوضاً عن ذلك للمصير على أقدامهم، والمراد بالآمة الدعوة لا أمة الإجابة. وتعبه الطيبي بأنه دعا على أحياء من العرب ودعا على أناس من فريش بأسمائهم ودعا على رعل وذكوان ودعا على مضر، قال: والأولى إن يقال إن الله جعل لكل نبي دعوة تستجاب في حق أمته فانها كل منهم في الدنيا، وأما نبينا فإنه لما دعا على بعض أمته نزل عليه ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ أو يتوب عليهم ﴿آل عمران: ١٥٨﴾ بقيت تلك الدعوة المستجابة مدخرة للأخرة، وغالب من دعا عليهم لم يرد إهلاكهم وإنما أراد ردهم ليتوبوا. وأما جزمه أولاً بأن جميع ادعيتهم مستجابة فبغلة عن الحديث الصحيح «سألت الله ثلاثاً فاعطاني اثنين ومنعني واحدة» الحديث. قال ابن بطال: في هذا الحديث بيان فضل نبينا ﷺ على سائر الأنبياء حيث أثر أمته على نفسه وأهل بيته بدعوتهم المجابة، ولم يجعلها أيضاً دعاء عليهم بالإهلاك كما وقع لغيره عن تقدم. وقال ابن الجوزي: هذا من حسن تصرفه ﷺ لأنه جعل الدعوة فيما ينبغي، ومن كثرة كرمه لأنه أثر أمته على نفسه، ومن صحة نظره لأنه جعلها للذين من أمته لكونهم أخرج إليها من الطامعين. وقال النووي: فيه كمال شفقتة ﷺ على أمته ورافته بهم واحتواءه بالنظر في مصالحهم، فجعل دعوته في أهم أوقات حاجتهم. وأما قوله «فهي نائلة» ففيه دليل لأهل السنة أن من مات غير مشرك لا يخلد في النار، ولو مات مصراً على الكبار.

قوله: (وقال معمر) هو ابن سليمان التيمي، كذا للأكثر وبه جزم الإسماعيلي والحميدي، لكن عند الأسيلي وكريمة في أوله «قال في خليفة حدثنا معمر» فعلى هذا هو متصل، وقد وصله أيضاً مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن معمر.

قوله: (لكل نبي سال سؤلاً أو قال لكل نبي دعوة) هكذا وقع بالمشك، ولم يسق مسلم لفظه بل أحال به على طريق قتادة عن أنس، وقد أخرجه ابن منده في كتاب الإيمان من طريق محمد بن عبد الأعلى به، ومن طريق الحسن بن الربيع ومسلد وغيرهما عن معمر بالمشك، ولفظه «كل نبي قد سال سؤلاً أو قال: لكل نبي دعوة قد دعا بها» الحديث ولفظ قتادة عند مسلم «لكل نبي دعوة دعاهما لأمة» فذكره ولم يشك.

٢- باب أفضل الاستغفار

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا. يُؤْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِطْرًا. وَتُمْلِكُهُمْ بِأَفْوَالٍ وَيَسِينُ وَيَجْعَلُ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [توحي: ١٠-١٢].

﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُعْمِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

٦٣٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْقُدَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي شَدَادُ بْنُ أَوْسٍ

يكون هذا فيمن قلنا ومات قبل أن يفعل ما يتفرق له به فتوبه، أو يكون ما فعله من الرضوخ وغيره لم يتقل منه بوجه ما، والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء كذا حكاه ابن التين عنه، وبمضه يحتاج إلى تأمل.

قوله: (ومن قلنا من النهار) في رواية النسائي «فإن قلنا حين يصبح» وفي رواية عثمان بن ربيعة «لا يقلها أحدكم حين يمسى فيأتي عليه قدر قبل أن يصبح، أو حين يصبح فيأتي عليه قدر قبل أن يمسى».

قوله: (فهو من أهل الجنة) في رواية النسائي «دخل الجنة» وفي رواية عثمان بن ربيعة «إلا وجبت له الجنة» قال ابن أبي جرة جمع ﷺ في هذا الحديث من يدين المعاني وحسن الأقوال ما يثق له أنه يسمى سيد الاستغفار، ففيه الإقرار لله وحده بالإلحمة والعمودية، والاعتراف بأنه الخاطئ، والإقرار بالمعبد الذي أخذ عليه، والرجاء بما وعد به، والاستفادة من شر ما جنى العبد على نفسه، وإضافة النعماء إلى موجدتها، وإضافة الذنوب إلى نفسه، وروغبته في المغفرة، واعتراؤه بأنه لا يقدر أحد على ذلك إلا هو، وفي كل ذلك الإشارة إلى الجمع بين الشريعة والحقيقة، فإن تكاليف الشريعة لا تحصل إلا إذا كان في ذلك عون من الله تعالى. وهذا القدر الذي يكتفى به بالحقيقة، فلو اتفق أن العبد خالف حتى يجري عليه ما قدر عليه وقامت الحجة عليه ببيان المخالفة لم يبق إلا أحد أمرين: إما العقوبة بمقتضى العدل أو العفو بمقتضى الفضل، انتهى ملخصاً. وقال أيضاً من شروط الاستغفار صحة النية، والتوجه والأدب، فلو أن أحداً حصل الشروط واستغفر بغير هذا اللفظ الورود واستغفر آخر بهذا اللفظ الورود لكن أشل بالشروط هل يستويان؟ فاجوب أن الذي يظهر أن اللفظ المذكور إما يكون سيد الاستغفار إذا جمع الشروط المذكورة، والله أعلم.

٣- باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة

٦٣٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سِتِينَ مَرَّةً».

قوله: (باب استغفار النبي صلى الله عليه وسلم) أي وقوع الاستغفار منه. أو التقدير مقدر استغفاره في كل يوم، ولا يحمل على الكيفية لتقدم بيان الأفضل وهو لا يترك الأفضل.

قوله: (قال أبو هريرة) في رواية يونس بن يزيد عن الزهري «أخبرني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة» أخرجه النسائي.

قوله: (والله إني لأستغفر الله) في القسم على الشيء تأكيداً له وإن لم يكن عند السامع فيه شك.

قوله: (لأستغفر الله وأتوب إليه) ظاهره أنه يطلب المغفرة ويعزم على التوبة، ويحتمل أن يكون المراد بقوله هذا اللفظ بعينه، ويرجع الثاني ما أخرجه النسائي بسند جيد من طريق مجاهد عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول «أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه في المجلس قبل أن يقوم مائة مرة وله من رواية محمد بن سوية عن نافع عن ابن عمر بلفظ «إنما كنا لنعد لرسول الله ﷺ في المجلس: رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور» مائة مرة».

قوله: (أكثر من سبعين مرة) وقع في حديث أسد «إني لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة» فيحتمل أن يريد باللفظ ويحتمل أن يريد العدد بعينه. وقوله «أكثر» مبهم فيحتمل أن يقصر بمحدث ابن عمر المذكور وأنه يبلغ المائة. وقد وقع في طريق أخرى عن أبي هريرة من رواية معمر عن الزهري بلفظ «إني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة» لكن خالف أصحاب الزهري في ذلك. ثم أخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة بلفظ «إني لأستغفر الله وأتوب إليه كل يوم مائة مرة» وأخرج النسائي أيضاً من طريق حماد عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ جمع الناس فقال: يا أيها الناس توبوا إلى الله، فإني أتوب إليه في اليوم مائة مرة» وله في حديث الأغر المزني رفعه مثله، وهو عنه وعند مسلم بلفظ «إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة» قال عياض: المراد بالعين قرات عن الذكر الذي شأنه أن يداوم عليه، فإذا قرأ عنه لأمر ما عد ذلك ذنباً فاستغفر عنه. وقيل هو شيء يعتري القلب ما يقع من حديث النفس، وقيل هو السكينة التي تنشئ قلبه والاستغفار لإظهار العبرية لله والشكر لا أولاً، وقيل هي حالة خشية وإعظام والاستغفار شكرها، ومن ثم قال المحاسبي: خرف المتقربين خوفاً لإجلال

شداد أخرجه النسائي، وخالفهم الوليد بن ثعلبة فقال: عن ابن بريجة عن أبيه أخرجه الأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم لكن لم يقع في رواية الوليد أول الحديث، قال النسائي حسين المعلم أثبت من الوليد بن ثعلبة وأعلم بعبد الله بن بريجة وحديثه أولى بالصواب. قلت: كان الوليد سلك المجادة لأن جل رواية عبد الله بن بريجة عن أبيه، وكان من صححه جوز أن يكون من عبد الله بن بريجة على الوجهين، والله أعلم.

قوله: (حدثني شداد بن أوس) أي ابن ثابت بن المنذر بن حرام مهملة الأنصاري ابن أخي حسان بن ثابت الشاعر، وشداد صحابي جليل نزل الشام وكنيته أبو يعلى. واختلف في صحة أبيه وليس لشداد في البخاري إلا هذا الحديث الواحد.

قوله: (سيد الاستغفار) قال الطيبي: لما كان هذا الدعاء جامعاً لمعاني التوبة كلها استعمل له اسم السيد، وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد في الخواص، ويرجع إليه في الأمور.

قوله: (أن يقول) أي العبد، وثبت في رواية أحمد والنسائي «إن سيد الاستغفار أن يقول العبد» وللترمذي من رواية عثمان بن ربيعة عن شدد «ألا أدلك على سيد الاستغفار» وفي حديث جابر عند النسائي «تعلموا سيد الاستغفار».

قوله: (لا إله إلا أنت أنت خالقني) كذا في نسخة متحدة بتكرير أنت، وسقطت الثانية من معظم الروايات، ووقع عند الطبراني من حديث أبي أمامة «من قال حين يصبح: اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت» والباقي نحو حديث شدد وزاد فيه «أنت لك خلصاً لك ديني».

قوله: (وأنا عبدك) قال الطيبي: يجوز أن تكون مؤكدة. ويجوز أن تكون مقدره، أي أنا عبدك لك، ويؤيده حذف قوله «وأنا على عهدك».

قوله: (وأنا على عهدك) سقطت الواو في رواية النسائي، قال الخطابي: يريد أنا على ما عهدت لك عليه وواحدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استسلمت من ذلك. ويحتمل أن يريد أنا مقيم على ما عهدت لي من أترك ومتسك به ومتجيز وعبدك في المثوبة والأجر. واشترط الاستطاعة في ذلك معناه الاعتراف بالمعجز والقصور عن كنه الواجب من حقه تعالى.

وقال ابن بطال: **قوله «وأنا على عهدك ووعدك» يريد العهد الذي أخذ الله على عباده** حيث أخرجهم أمثال النذر وشهدهم على أنفسهم ألت بربكم فاقروا له بالبرية وأذعنوا له بالوحدانية. والوعد ما قال على لسان نبيه «إن من مات لا يترك بالله شيئاً وأدى ما اقترض عليه أن يدخله الجنة». قلت: وقوله «وأدى ما اقترض عليه» زيادة ليست بشرط في هذا المقام لأنه جعل المراد بالعهد اليقائ المأخوذ في حال النذر وهو الترحيد خاصة، فالوعد هو إدخال من مات على ذلك الجنة. قال وفي قوله «فما استسلمت» إعلام لأنه أن أحداً لا يقدر على الإتيان بجميع ما يجب عليه لله، ولا الوفاء بكامل الطاعات والشكر على النعم، فرق الله بعباده فلم يكلهم من ذلك إلا وسعهم. وقال الطيبي: يحتمل أن يراد بالعهد والوعد ما في الآية للمذكورة، كذا قلنا. والخبر بين العهد والوعد أوضح.

قوله: (أبوء لك بنعمتك علي) سقط لفظ لك من رواية النسائي، وأبوء بالمرحمة والحمد بمدود معترف. ووقع في رواية عثمان بن ربيعة عن شدد «وأعترف بنبؤي وأصله البواء ومعناه اللزوم، ومنه بواء الله منزلاً إذا أسكنه فكله الزم به».

قوله: (وأبوء لك بنبؤي) أي أعترف أيضاً، وتقبل معناه أحله برغمي لا استطع صرفه عني. وقال الطيبي: اعترف أولاً بأنه أئتم عليه، ولم يقبله لأنه يشل أنواع الإنعام، ثم اعترف بالتقصير وأنه لم يتم بأداء شكرها، ثم بالغ فعده ذنباً مبالغاً في التقصير وهضم النفس. قلت: ويحتمل أن يكون قوله «أبوء لك بنبؤي» أعترف بوقوع الذنوب مطلقاً ليصح الاستغفار منه، لا أنه عد ما قصر فيه من أداء شكر النعم قتباً.

قوله: (فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) يؤخذ منه أن من اعترف بنبؤه غفر له، وقد وقع صريحاً في حديث الإنك الطويل وفيه «المعبد إذا اعترف بنبؤه وتاب تاب الله عليه».

قوله: (من قلنا موقفاً بها) أي خلصاً من قلبه مصداقاً برباها، وقال الدلاوي يحتمل أن يكون هذا من قوله إن الحسنات يذهبن السيئات ومثل قول النبي ﷺ في الرضوخ وغيره، لأنه بشر بالتائب ثم بشر بأفضل منه قبت الأول وما زيد عليه، وليس يبشر بالشيء ثم يبشر بأقل منه مع ارتفاع الأول، ويحتمل أن يكون ذلك ناسخاً وإن

٦٣٠٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ الْفَرَحُ بِعَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ، سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَقَدْ احْتَلَّ فِي أَرْضِي فَلَانَةٍ». (أخرجه مسلم: ٢٧٤٧).

قوله: (باب التوبة) أشار المصنف بإيراد هذين البابين وهما الاستغفار ثم التوبة في أوائل كتاب الدعاء إلى أن الأجابة تسرع إلى من لم يكن متلبساً بالمعصية، فإذا قدم التوبة والاستغفار قبل الدعاء كان أمكن لإجابته. وما الظف قول ابن الجوزي، إذ سئل الأسح أو استغفر؟ فقال: التوب الوسخ أوحج إلى الصابون من البخور. والاستغفار استفعال من الغفران وأصله الغفر وهو لباس الشهي ما يصورنه عما يفتنسه، وتفتنيس كل شيء بحسبه والغفران من الله للبعد أن يصورنه عن العذاب، والتوبة ترك الذنب على أحد الأوجه. وفي الشرع ترك الذنب لقيحه، الندم على فعله، والعزم على عدم العود، ورد المظلمة إن كانت أو طلب البراءة من صاحبها، وهي أبلغ ضروب الاعتذار، لأن المعتذر إما أن يقول لا أفعل فلا يقع للموع عند من اعتذر له لقيام احتمال أنه فعل، لاسيما إن ثبت ذلك عنه، أو يقول فعلت لأجل كذا ويذكر شيئاً يقيم حذره وهو فوق الأول، أو يقول فعلت ولكن أسأت وقد أقلت وهذا أعلاه انتهى من كلام الرافض ملخصاً. وقال: القرطبي في «المفهم»: اختلفت عبارات المشايخ فيها، فاقول يقول إنها الندم، وآخر يقول إنها العزم على أن لا يعود، وآخر يقول الإقلاع عن الذنب، ومنهم من يجمع بين الأمور الثلاثة وهو أكملها غير أنه مع ما فيه غير مانع ولا جامع. أما أول ثلاثة قد يجمع الثلاثة ولا يكون تائباً شرعاً، إذ قد يفعل ذلك شحاً على ما له أو لئلا يغيره الناس به، ولا تصح التوبة الشرعية إلا بالإخلاص، ومن ترك الذنب لغفر الله لا يكون تائباً اتفاقاً. وأما ثانياً فلا يخرج منه من زنى مثلاً ثم جب ذكره فإنه لا يتأتى من غير الندم على ما مضى، وأما العزم على عدم العود فلا يتصور منه، قال: وبهذا اختر من قال إن الندم يكفي في حد التوبة، وليس كما قال لأنه لو ندم ولم يقطع وعزم على العود لم يكن تائباً اتفاقاً، قال: وقال بعض المحققين هي اختيار ترك ذنب سبق حقيقة أو تقديره لأجل الله، قال: وهذا أسد العبارات وأجمعها، لأن التائب لا يكون تاركاً للذنب الذي فرغ لأنه غير متمكن من عيه لا تركاً ولا فعلاً، وإنما هو متمكن من مثله حقيقة، وكذا من لم يقع منه ذنب إنما يصح منه اتقاء ما يمكن أن يقع لا ترك مثل ما وقع فيكون متقياً لا تائباً، قال: والباحث على هذا تنبيه إلي أن أراد سعاده لقيح الذنب وضرره، لأنه سم مهلك يهتد على الإنسان سعاده الدنيا والآخرة، ويحجبه عن معرفة الله تعالى في الدنيا وعن تقيده في الآخرة. قال: ومن تنقد نفسه وجعلها مشحونة بهذا السهم، فإذا وفق تابعت منه خوف هجوم الملاك عليه فيبادر بطلب ما يدفع به عن نفسه ضرر ذلك، فيعتدل ينبت منه الندم على ما سبق والعزم على ترك العود عليه، قال: ثم اعلم أن التوبة إما من الكفر وإما من الذنب، فتوبة الكافر مقبولة قطعاً، وتوبة العاصي مقبولة بالوعد الصادق، ومعنى القبول الإخلاص من ضرر الذنوب حتى يرجع كمن لم يعمل. ثم توبة العاصي إما من حق الله إما من حق غيره، فمن حق الله تعالى يكفي في التوبة منه الترك على ما تقدم، غير أن من سالم بكتف الشرع فيه بالترك فقط بل أضاف إليه القضاء أو التكفير، وحتى غير الله يحتاج إلى إيصالها لمستحقها وإلا لم يحصل الإخلاص من ضرر ذلك الذنب، لكن من لم يقدر على الإيصال بعد بذله الوسع في ذلك فغفر الله ماومل، فإنه يضمن التبعات ويسدل السيئات حسنات، والله أعلم. قلت: حكى غيره عن عبد الله بن المبارك في شروط التوبة زيادة فقال: الندم، والعزم على عدم العود، ورد المظلمة، ولقاء ما ضيع من الفرائض، وأن يعمد إلى البدن الذي رياه بالسحت فيزيه بلغم والحزن حتى ينشأ له لحم طيب، وأن يذيق نفسه ألم الطاعة كما أذاقها لذة المعصية.

قلت: وبعض هذه الأشياء مكملات. وقد تمسك من فسر التوبة بالندم بما أخرجه أحد وابن ماجه وغيرهما من حديث ابن مسعود رفعه «الندم توبة» ولا حجة فيه لأن للمنى المحض عليه وأنه الركن الأعظم في التوبة لا أنه التوبة نفسها، وما يؤيد اشتراط كونها لله تعالى وجود الندم على الفعل ولا يستلزم الإقلاع عن أصل تلك المعصية، فمن قتل ولده مثلاً وندم لكونه ولده، وكمن بذل مالا في معصية ثم ندم على نقص ذلك المال مما عنده. واحتج من شرط في صحة التوبة من حقوق العباد أن يرد تلك المظلمة بيان من غصب أمة فزنى بها لا تصح توبته إلا بردها لما لكها، وأن من قتل نفساً عمداً لا تصح توبته إلا بتمكين نفسه من ولي الدم ليقص أو يعفو. قلت: وهذا من جهة التوبة من

واعظام. وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي: لا يعتقد أن الغنى في حالة نقص، بل هو كمال أو تمة كمال. ثم مثل ذلك بغنى العين حين يسيل ليدفم القلب عن العين مثلاً فإنه يمنع العين من الرؤية، فهو من هذه الحية نقص، وفي الحقيقة هو كمال. هذا حصل كلامه بعبارة طويلة، قال: فهكذا بصيرة النبي ﷺ متعرضة للأخيرة الشارة من أنفاس الأغيار فدعت الحاجة إلى السر على حدة بصيرته صيانة لها ووقاية عن ذلك انتهى. وقد استشكل وقوع الاستغفار من النبي ﷺ وهو معصوم، والاستغفار يستدعي وقوع معصية. وأجيب بعدة أجوبة: منها ما تقدم في تفسير الغنى، ومنها قول ابن الجوزي: هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد، والأنياء وإن عصموا من الكياف فلم يعصموا من الصغار. كذا قال، وهو مفرع على خلاف المختار، والراجح عصمتهم من الصغار أيضاً. ومنها قول ابن بطال: الأنبياء أشد الناس إجهادا في العبادة لما أعطاهم الله تعالى من المعرفة، فهم دابون في شكره معترفون له بالتقصير انتهى. وحصل جوابه أن الاستغفار من التقصير في أداء الحق الذي يجب لله تعالى، ويجتدل أن يكون لاستغفاله بالأمور المباحة من أكل أو شرب أو جماع أو نوم أو راحة، أو لمخاطبة الناس والنظر في مصالحهم، ومحاربة عدوهم تارة ومدايرته أخرى، وتلغير الملوقة وغير ذلك مما يحجبه عن الاشتغال بذكر الله والتضرع إليه ومشاهدته ومراقبته، يرى ذلك ذنباً بالنسبة إلى المقام العلي وهو المحصور في حظيرة القدس، ومنها أن استغفاره تشريع لأمنه، أو من ذنوب الأمة فهو كالشفاعة لهم. وقال الغزالي في «الإحياء» كان ﷺ دائم الترتي، فإذا ارتقى إلى حال رأى ما قبلها دونها فاستغفر من الحالة السابقة، وهذا مفرع على أن العدد المذكور في استغفاره كان مفرقاً بحسب تمدد الأحوال، وظاهر أنشأ الحديث يخالف ذلك. وقال الشيخ السهروردي: لما كان روح النبي ﷺ لم يزل في الترتي إلى مقامات القرب يستعقب القلب، والقلب يستعقب النفس، ولا رب أن حركة الروح والقلب أسرع من نهضة النفس فكانت خطا النفس تقصر من مداها في المروج، فانتقلت الحكمة لإطاء حركة القلب لئلا تنقطع علاقة النفس عنه فينبى المباد محرومين، فكان ﷺ يفرغ إلى الاستغفار لقصور النفس عن شأو ترتي القلب، والله أعلم.

٤- باب التوبة

وقال قَادَةُ: ﴿تَوُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]. الصَّادِقُ النَّاصِحَةُ.

٦٣٠٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمَّارَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَبِيبِينَ: أَخْبَحْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذَنْبَهُ كَأَنَّهُ قَاعٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذَنْبَهُ كَأَنَّهُ كَلْبَابٌ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا. قَالَ أَبُو شَيْهَابٍ يَدِي فَوْقَ أَنْفِهِ، ثُمَّ قَالَ: «لِلَّهِ الْفَرَحُ بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ مِنْ رَجُلٍ نَزَلَ مَنْزِلًا وَبِهِ مَهْلِكَةٌ، وَمَعَهُ رَاحِلَةٌ، عَلَيْهِمَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ قَدَامَ تَوْبَةٍ، فَاسْتَقْبَلَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ، حَتَّى اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ وَالْقَطْشُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: أَرْجِعْ إِلَى مَكَائِي، فَوَجَعَ قَدَامَ تَوْبَةٍ، ثُمَّ وَقَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عِنْدَهُ».

تَأْتُهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَجَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ.

وَقَالَ أَبُو أَسَافَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا عَمَّارَةُ: سَمِعْتُ الْحَارِثَ بْنَ سُوَيْدٍ.

وَقَالَ شُعْبَةُ وَأَبُو مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ.

وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمَّارَةَ، عَنِ الْأَسَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. [أخرجه مسلم: ٢٧٤٤].

الغضب ومن حق المقتول واضح، ولكن يمكن أن تصح التوبة من العود إلى الزنا وإن استمرت الأمة في يده، ومن العود إلى القتل وإن لم يمكن من نفسه. وزاد بعض من أدركناه في شروط التوبة أموراً أخرى: منها أن يفارق موضع المعصية، وأن لا يصل في آخر عمره إلى الفرقة، وأن لا تطلع الشمس من مغربها، وأن لا يعود إلى ذلك الذنب، فإن عاد إليه بأن أتوبه باطلاً. قلت: والأول مستحب، والثاني والثالث داخلان في حد التكليف والرابع الأخير عري للفاضي أبي بكر الباقلائي. ويرده الحديث الآتي بعد عشرين باباً وقد أشرت إليه في «باب فضل الاستغفار» وقد قال الحليسي في تفسير التواب في الأسماء الحسنی: إنه العائد على عبده بفضل رحمة، كلما رجع لطاعته وندم على معصيته فلا يحيط عنه ما قدمه من خير ولا يجرمه ما وعد به الطالع من الإحسان. وقال الخطابي: التواب الذي يعود إلى التوب قبل ما عاد العبد إلى الذنب وتاب.

قوله: (وَقَالَ قَتَادَةُ ﴿تُوبَةٌ نَصُوحًا﴾ الصَّادِقَةُ النَّاصِحَةُ) وصله عبد بن حديد من طريق شيبان عن قتادة مثله، وقيل سميت ناصحة لأن العبد ينصح نفسه فيها، فذكرت بلفظ المبالغة. وقرأ عاصم «نصوحاً» بضم النون أي ذات نصح. وقال الراغب: النصح تحري قول أو فعل فيه صلاح، تقول: نصحت لك السوء أي أخلصته، ونصحت الجلبد أي خطته، والناصح الخياط، والناصح الإخلاص أو من الإحكام.

وحكى القرطبي المفسر أنه اجتمع له من أقوال العلماء في تفسير التوبة النصوح ثلاثة وعشرون قولاً.

الأول: قول عمر «أن يذنب الذنب ثم لا يرجع» وفي لفظ «ثم لا يعود فيه» أخرجه الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود مثله، وأخرجه أبي بن كعب أنه سأل النبي ﷺ فقال «أن يندم إذا أذنب فيستغفر ثم لا يعود إليه» وسنده ضعيف جداً.

الثاني: أن يفيض الذنب ويستغفر منه كلما ذكره، أخرجه ابن أبي حاتم عن الحسن البصري.

الثالث: قول قتادة المذكور قبل.

الرابع: أن يخلص فيها.

الخامس: أن يصبر من عدم قبولها على وجل.

السادس: أن لا يحتاج معها إلى توبة أخرى.

السابع: أن يشتغل على خوف ورجاء ودمع الطاعة.

الثامن: مثله وزاد: وأن يهاجر من أعانه عليه.

التاسع: أن يكون ذنبه بين عينيه.

العاشر: أن يكون وجهاً بقل كما كان في المعصية قسماً بلا وجه. ثم سرد بقية الأقوال من كلام الصوفية بعبارات مختلفة ومعان مجتمعة ترجع إلى ما تقدم، وجميع ذلك من الكمالات لا من شرائط الصحة، والله أعلم.

قوله: (حدثنا أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسب إلى جده واشتهر بذلك، وأبو شهاب شيخه اسمه عبد ربه بن نافع الحنطاني بالهملزة والنون وهو أبو شهاب الحنطاني الصغير، وأما أبو شهاب الحنطاني الكبير فهو في طبقة شيوخ هذا واسمه موسى بن نافع، وليس أخوين وهما كوفيان، وكذا بقية رجال هذا السند.

قوله: (عن عمارة بن عمير) فذكر المصنف تصريح الأعمش بالتحديث وتصريح شيخه عمارة، وفي رواية أبي أسامة الملقبة بعد هذا، وعمارته تسمى من بني تميم اللات بن ثعلبة كوفي من طبقة الأعمش، وشيخه الحارث بن سويد تسمى أيضاً، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم الأعمش وهو من صفراء التابعين، وعمارته من أوساطهم، والحارث من كبارهم.

قوله: (حديثين أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر عن نفسه قال أن المؤمن) فذكره إلى قوله «فوق أنه» ثم قال «لله أفرح بتوبة عبده» هكذا وقع في هذه الرواية غير مصرح برفع أحد الحديثين إلى النبي ﷺ قال النووي: قالوا الرفع «لله أفرح إلخ» والأول قول ابن مسعود، وكذا جزم ابن طلال بأن الأول هو الموقوف والثاني هو المرفوع وهو كذلك، ولم يقف ابن التين على تحقيق ذلك فقال: أحد الحديثين عن ابن مسعود والآخر عن النبي ﷺ فلم يزد في الشرح على الأصل شيئاً، وأغرب الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في مختصره فأفرد أحد الحديثين من الآخر وعبر في كل منهما بقوله «عن ابن مسعود عن النبي ﷺ» وليس ذلك في شيء من نسخ البخاري، ولا التصريح برفع الحديث الأول إلى النبي ﷺ في شيء من نسخ كتب الحديث إلا ما قرأت في شرح

مغلطاي أنه روي مرفوعاً من طريق وهما أبو أحمد الجرجاني يعني ابن عدي، وقد وقع بيان ذلك في الرواية الملققة، وكذا وقع البيان في رواية مسلم مع كونه لم يسق حديث ابن مسعود الموقوف ولفظه من طريق جرير عن الأعمش عن عمارة عن الحارث قال: «دخلت على ابن مسعود أعوده وهو مريض فحدثنا بمحدثين: حديثاً عن نفسه، وحديثاً عن رسول الله ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لله أشد فرحاً» الحديث.

قوله: (إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه) قال ابن أبي جرة: السبب في ذلك أن قلب المؤمن منور، فإذا رأى من نفسه ما يخالف ما ينور به قلبه عظم الأمر عليه، والحكمة في التشبيل بالجبل أن غيره من المهلكات قد يحصل التشبيل إلى النجاة منه، بخلاف الجبل إذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة. وحاصله أن المؤمن يقلب عليه الخوف لقوة ما عنده من الإيمان فلا يأمن العقوبة بسببها، وهذا شأن المسلم أنه دائم الخوف والمراقبة، يستصغر عمله الصالح ويخشى من صغير عمله السيء.

قوله: (وإن الفاجر يرى ذنوبه كدباب) في رواية أبي الربيع الزهراني عن أبي شهاب عند الإسماعيلي «يرى ذنوبه كأنها ذباب مر على أنه» أي ذنبه سهل عنده لا يعتقد أنه يحصل له بسببه كير ضرر، كما أن ضرر الذباب عنده سهل، وكذا دفعه عنه. والذباب بضم المعجمة وموحشتين الأولى خفيفة بينهما ألف جمع ذبابة وهي الطير المرفوف.

قوله: (فقال به هكذا) أي غناه يده أو دفعه، هو من إطلاق القول على الفعل قالوا وهو البغ.

قوله: (قال أبو شهاب) هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (يبده على الله) هو تفسير منه لقوله «فقال به» قال المحب الطبري: إنما كانت هذه صفة المؤمن لشدة خوفه من الله ومن عقوبته، لأنه على يقين من الذنب وليس على يقين من المغفرة، والفاجر قليل المعرفة بالله فلذلك قل خوفه واستهان بالمعصية. وقال ابن أبي جرة: السبب في ذلك أن قلب الفاجر مظلم ففوقه الذنب خفيف عنده، ولهذا نجد من يقع في المعصية إذا وعظ يقول هذا سهل، قال: ويستند من الحديث أن قلّة خوف المؤمن ذنوبه وخفته عليه يدل على فجوره، قال: والحكمة في تشبيه ذنوب الفاجر بالذباب كون الذباب أخف الطير وأحقره، وهو ما يعاين ويدفع بأقل الأشياء، قال: وفي ذكر الأنف مبالغة في اعتدائه خفة الذنب عنده، لأن الذباب قلما يتزل على الأنف وإنما يقصد غالباً العين، قال: وفي إشارته يده تأكيد للخرة أيضاً لأنه بهذا القدر اليسير يدفع ضرره، قال: وفي الحديث ضرب المثل بما يمكن، وإرشاد إلى الخس على محاسبة النفس، واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الإيمان، وفيه أن الفجور أمر قلبي كالإيمان، وفيه دليل لأهل السنة لأنهم لا يخشون بالذنوب، ورد على انحراف وغيرهم ممن يخشون بالذنوب. وقال ابن طلال: يؤخذ منه أنه ينبغي أن يكون المؤمن عظيم الخوف من الله تعالى من كل ذنب صغيراً كان أو كبيراً، لأن الله تعالى قد يعذب على القليل فإنه لا يسأل عما يفعل سبحانه وتعالى.

قوله: (ثم قال: لله أفرح بتوبة العبد من رجل نزل منزلاً) في رواية أبي الربيع المذكورة «بتوبة عبده المؤمن» وعند مسلم من رواية جرير، ومن رواية أبي أسامة «لله أشد فرحاً بتوبة عبده المؤمن» وكذا عنده من حديث أبي هريرة، وإطلاق الفرح في حق الله مجاز عن رضا، قال الخطابي: معنى الحديث أن الله أفرح بتوبة وأقبل لها، والفرح الذي يتعارفه الناس بينهم غير جائز على الله، وهو كقوله تعالى «كل حزب بما لديهم فرحون» (الروم: ٣٢) أي راضون. وقال ابن فورك: الفرح في اللغة السرور. وطلق على البطر، ومنه «إن الله لا يحب الفرحين» (القصص: ٧٦) وعلى الرضا، فإن كل من سر بشيء ويرضى به يقال في حقه فرح. قال ابن العربي: كل صفة تقتضي التغير لا يجوز أن يوصف الله بحقيقتها، فإن ورد شيء من ذلك حل على معنى يليق به، وقد يعبر عن الشيء بسببه أو ثمرته الحاصلة عنه، فإن من فرح بشيء جاد لفاعله بما سأل ويذل له ما طلب، فغير من عطاء الباري وواسع كرمه بالفرح. وقال ابن أبي جرة: كنى عن إحسان الله للتائب وتجاوزه عنه بالفرح لأن عادة الملك إذا فرح بفعل أحد أن يبالغ في الإحسان إليه. وقال القرطبي في «المهم»: هذا مثل قصد به بيان سرعة قبول الله توبة عبده التائب، وأنه يقبل عليه بمغفرة في يعامله معاملة من يفرح بعمله، ووجه هذا المثل أن المعاصي حصل بسبب معصيته في قبضة الشيطان وأمره، وقد أشرف على الهلاك، فإذا لطف الله به ووقفه لتوبة خرج من شوم تلك المعصية وتخلص من أسر الشيطان ومن المهلكة التي أشرف عليها فأقبل الله عليه بمغفرته وبرحمته، وإلا فالفرح الذي هو من صفات المخلوقين محال على الله تعالى لأنه اهتزاز وطرب يجده الشخص من نفسه عند

ظفره بغرض يستكمل به نقصانه ويسد به عن نفسه ضرراً أو نقصاً، وكل ذلك حال على الله تعالى فإنه الكامل بذاته الغني بوجوده الذي لا يلحقه نقص ولا قصور، لكن هذا الفرع له عندنا ثمرة وفائدة وهو الإقبال على الشيء المفروح به وإحلاله المحل الأعلى، وهذا هو الذي يصح في حقه تعالى، فغير عن ثمره الفرع بالفرح على طريقة العرب في تسمية الشيء باسم ما جاوره أو كان منه بسبب، وهذا القانون جارٍ في جميع ما أطلقه الله تعالى على صفة من الصفات التي لا تليق به، وكذا ما ثبت بذلك عن رسول الله ﷺ.

قوله: (وبه مهلكة) كذا في الروايات التي وقفت عليها من صحيح البخاري بساو مفتوحة ثم موحدة خفيفة مكسورة ثم هاء ضمير. ووقع عند الإسماعيلي في رواية أبي الربيع عن أبي شهاب بسند البخاري فيه «بدنية» موحدة مكسورة ودال مفتوحة ثم واو ثقيلة مكسورة ثم تحتانية مفتوحة ثم هاء تأنيث، وكذا في جميع الروايات خارج البخاري عند مسلم وأصحاب السنن والمسائيد وغيرهم. وفي رواية لمسلم «في أرض دوة مهلكة» وحكى الكرمانني أنه وقع في نسخة من البخاري «وبيئة» وزن فعيلة من الوباء ولم أقف أنا على ذلك في كلام غيره، ويلزم عليه أن يكون وصف للذكر وهو المنزل بصفة المؤنث في قوله «وبيئة مهلكة» وهو جازز على إرادة البقعة، والدوة هي القفر والمقازة، وهي الدابة يشاح بالذل، ووقع كذلك في رواية لمسلم وجمعها دواي قال الشاعر:

أروغ خراج من الدواي

قوله: (مهلكة) يفتح الميم واللام بينهما هاء ساكنة يهلك من حصل بها، وفي بعض النسخ بضم الميم وكسر اللام من الرباعي أي تهلك هي من يحصل بها.
قوله: (عليها طعامه وشرابه) زاد أبو معاوية عن الأعمش «وما يصلحه» أخرجه الترمذي وغيره.

قوله: (وقد ذهبت راحلته) في رواية أبي معاوية «فاضلها نخرج في طلبها» وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم «فطلبها».

قوله: (حتى إذا اشتد عليه الحر والعطش أو ما شاء الله) شك من أبي شهاب، وانقصر جرير على ذكر العطش، ووقع في رواية أبي معاوية «حتى إذا أدركه الموت».

قوله: (قال أرجع) بمزة قطع بلطف للتكلم.

قوله: (إلى مكاني فرجع فنام) في رواية جرير «أرجع إلى مكاني الذي كنت فيه فنام حتى أموت، فوضع رأسه على ساعده ليوم» وفي رواية أبي معاوية «أرجع إلى مكاني الذي أضلته فيه فأمرت فيه، فرجع إلى مكانه فغلبه عينه».

قوله: (فنام نومة ثم رفع رأسه وإذا راحلته عنده) في رواية جرير «فاستيقظ وعنده راحلته عليها زاده طعامه وشرابه» وزاد أبو معاوية في روايته «وما يصلحه».

قوله: (تابعه أبو عوانة) هو الرضاح، وجرير هو ابن عبد الحميد (عن الأعمش) فاما متابعة أبي عوانة فوصلها الإسماعيلي من طريق يحيى بن حماد عنه، وأما متابعة جرير فوصلها مسلم وقد ذكرت اختلاف لفظها.

قوله: (وقال أبو أسامة) هو حماد بن أسامة (حدثنا الأعمش) حدثنا عمارة حدثنا الحارث) يعني ابن ابن مسعود بالحنثيين، ومراده أن هؤلاء الثلاثة وافقوا أبا شهاب في إسناد هذا الحديث، إلا أن الأولين عنناه، وصرح فيه أبو أسامة، ورواية أبي أسامة وصلها مسلم أيضاً وقال مثل حديث جرير.

قوله: (وقال شعبة وأبو مسلم) زاد المستملي في روايته عن الفريزي «اسمه عبد الله» أي التصغير كوفي قائد الأعمش قلت: واسم أبي سعيد بن مسلم كوفي في ضعة جماعة، لكن لا وافقه شعبة ترخص البخاري في ذكره، وقد ذكره في تاريخه وقال: في حديثه نظر. وقال العقيلي: يكتب حديثه ونظر فيه، ومراده أن شعبة وأبا مسلم خالفاً أبا شهاب ومن تبعه في تسمية شيخ الأعمش قال الأولون عمارة، وقال هذان إبراهيم التيمي، وقد ذكر الإسماعيلي أن حماد بن فضيل وشجاع بن الوليد وقطبة بن عبد العزيز وافقوا أبا شهاب على قوله عمارة عن الحارث، ثم ساق رواياتهم، وطريق قطبة عند مسلم أيضاً.

قوله: (وقال أبو معاوية) حدثنا الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله) يعني أن أبا معاوية خالف الجميع فجعل الحديث عند الأعمش عن عمارة بن عمير وإبراهيم التيمي جميعاً، لكنه عند عمارة عن الأسود وهو ابن يزيد النخعي، وعند إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد وأبو شهاب ومن تبعه جعلوه عند عمارة عن الحارث بن سويد، ورواية أبي معاوية لا أقف عليها في شيء من السنن والمسائيد على

هذين الوجهين، فقد أخرجه الترمذي عن هناد بن السري والنسائي عن محمد بن عبيد والإسماعيلي من طريق أبي همام ومن طريق أبي كريب ومن طريق محمد بن طريف كلهم عن أبي معاوية كما قال أبو شهاب ومن تبعه، وأخرجه النسائي عن أحد بن حرب الموصلي عن أبي معاوية فجمع بين الأسود والحارث بن سويد، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي كريب، ولم أره من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، وإنما وجدته عند النسائي من رواية علي بن مسهر عن الأعمش كذلك. وفي الجملة فقد اختلف فيه على عمارة في شيخه هل هو الحارث بن سويد أو الأسود، وتبين مما ذكرته أنه عنده عنهما جميعاً، واختلف على الأعمش في شيخه هل هو عمارة أو إبراهيم التيمي، وتبين أيضاً أنه عنده عنهما جميعاً، والراجح من الاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه، ولذلك انقصر عليه مسلم، وصلبه به البخاري كلامه فأخرجه موصلاً، وذكر الاختلاف معلقاً كعادته في الإشارة إلى أن مثل هذا الخلاف ليس بقادح، والله أعلم.

(تسبه): ذكر مسلم من حديث البراء لهذا الحديث المرفوع مسياً وأوله «كيف تقولون في رجل انفلتت منه راحلته بأرض قعر ليس بها طعام ولا شراب وعليها له طعام وشراب فطلبها حتى شق عليه» فذكر معناه. وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة مختصراً «ذكروا الفرع عند رسول الله ﷺ والرجل يبحث ضالته فقال: لله أشد فرحاً» الحديث.

قوله: (حدثني إسحاق) قال أبو علي الجبائي: يحتمل أن يكون ابن منصور، فإن مسلماً أخرج عن إسحاق بن منصور عن حبان بن هلال حديثاً غير هذا. قلت: وتقدم في البيوع في «باب البيان بالخيار» في رواية أبي علي بن شيبة «حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا حبان بن هلال» فذكر حديثاً غير هذا، وهذا ما يقوي ظن أبي علي، والله أعلم. وحبان يفتح المهملة ثم الموحدة الثقيلة، وهما هو ابن يحيى، وقد نزل البخاري في حديثه في السند الأول ثم غلاه بدرجة في السند الثاني، والسبب في ذلك أنه وقع في السند النازل تصريح قتادة بتحديث أنس له، ووقع في السند العالي بالعننة.

قوله: (سقط علي بعيره) أي صادفه وعثر عليه من غير قصد فظفر به، ومنه قولهم «على الخبير سقطت» وحكى الكرمانني أن في رواية «سقط إلى بعيره» أي انتهى إليه والأول أولى.

قوله: (وقد أضلته) أي ذهب منه بغير قصد، قال ابن السكيت: أضللت بعيري أي ذهب مني، وضللت بعيري أي لم أحرف موضعه.

قوله: (بغلاة) أي مفازة. في هنا انتهت رواية قتادة. وزاد إسحاق بن أبي طلحة عن أنس فيه عند مسلم «فاثقتت منه وعليها طعامه وشرابه» فأنس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها، فبينما هو كذلك إذا بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. انحط من شدة الفرح «قال عياض: فيه أن ما ناله الإنسان من مثل هذا في حال دهشته وذهوله لا يؤاخذ به، وكذا حكايته عنه على طريق علمي وفائدة شرعية لا على المحزل والمحاكاة، والعبث، ويدل على ذلك حكاية النبي ﷺ ذلك ولو كان منكراً ما حكاه والله أعلم. قال ابن أبي جرة: وفي حديث ابن مسعود من القوائد جواز سفر المرأة وحده لأنه لا يضرب الشارع المثل إلا بما يجوز، ويحمل حديث النبي على الكراهة جمعاً، ويظهر من هذا الحديث حكمة النبي. قلت: والمخبر الأول مردود، وهذه القصة تؤكد النبي. قال: وفيه تسمية المفازة التي ليس فيها ما يؤكل ولا يشرب مهلكة. وفيه أن من ركن إلى ما سوى الله يقطع به أحوج ما يكون إليه، لأن الرجل ما نام في الفلاة وحده إلا ركوناً إلى ما معه من الزاد، فلما اعتمد على ذلك خائسه، لولا أن الله لطف به وأعاد عليه ضالته قال بعضهم:

من سره أن لا يرى ما يسوقه فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقدا

قال: وفيه أن فرح البشر وغمهم إنما هو على ما جرى به أثر الحكمة من العوائد، ويؤخذ من ذلك أن حزن المذكور إنما كان على ذهاب راحلته لحرف الموت من أجل فقد زاده، وفرحه بما إنما كان من أجل وجدانه ما فقد ما تنسب الحياة إليه في العادة. وفيه بركة الاستسلام لأمر الله، لأن المذكور لما أيس من وجدانه راحلته استسلم للموت فمن الله عليه برد ضلته. وفيه ضرب المثل بما يصل إلى الأنعام من الأمور المحسوسة. والإرشاد إلى الحضيض على محاسبة النفس، واعتبار العلامات الدالة على بقائه نعمة الإتيان.

٥- باب الضجج على الشئ الأيمن

٦٣١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا

قوله: (فروحاً وضوءاً للصلاة) الأمر فيه للتعب. وله فوائد: منها أن بيت على طهارة ثلاثيته الموت فيكون على هيئة كاملة، ويؤخذ منه التنب إلى الاستعداد للمسرة بطهارة القلب لأنه أولى من طهارة البدن. وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق مجاهد قال: «قال لي ابن عباس: لا تبيت إلا على وضوء، فإن الأرواح تبيت على ما قبضت عليه» ورجاله ثقات إلا لابي يحيى الثقات هو صدوق فيه كلام. ومن طريق أبي مرارة المجلي قال من أوى إلى فراشه طاهراً ونام فأكراً كان فراشه مسجداً وكان في صلاة وذكر حتى يستيقظ. ومن طريق طاووس نحوه. ويتأكد ذلك في حق الحديث ولا سيما الجنب وهو أنشط للموت وقد يكون منشطاً للفلس فيبيت على طهارة كاملة. ومنها أن يكون أصلق لروايه وأبعد من تلعب الشيطان به. قال الترمذي: ليس في الأحاديث ذكر الوضوء عند النوم إلا في هذا الحديث.

قوله: (لم اضطجع على شكل) بكسر المعجمة وتشديد القاف أي الجانِب، وغض الأيمن لقولنا: منها أنه أسرع إلى الانتباه، ومنها أن القلب متعلق إلى جهة اليمين فلا يقل بالثوم، ومنها قال ابن الجوزي: هذه لفظة نص الأطباء على أنها أصلح للبدن، قالوا يبدأ بالاضطجاع على الجانب الأيمن ساعة ثم يقلب إلى الأيسر لأن الأول سبب لاختيار الطعام، والثوم على اليسار يهضم لاختتمالك الكبد على المعدة.

(تنبيه): حكنا وقع في رواية سعد بن عبيدة وأبي إسحاق عن البراء، ووقع في رواية الملا بن المسيب عن أبيه عن البراء من فعل النبي ﷺ ولفظه كما سيأتي قريباً «كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن ثم قال: الحديث ليستغاد مشروعية هذا الذكر من قوله ﷺ ومن فعله، ووقع عند النسائي من رواية حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة عن البراء وزاد في أوله «ثم قال: بسم الله اللهم أسلمت نفسي إليك» ووقع عند الفراهيدي في «مكارم الأخلاق» من وجه آخر عن البراء بلفظ «كان إذا أوى إلى فراشه قال: اللهم أنت ربي ومليك ولي لا إله إلا أنت، إليك وجهت وجهي» الحديث.

قوله: (وقل: اللهم أسلمت وجهي إليك) كذا لأبي ذر وأبي زيد ولغيرهما «أسلمت نفسي» قيل الوجه والنفس هنا بمعنى الذات والشخص، أي أسلمت ذاتي وشخصي لك، وفيه نظر للجمع بينهما في رواية أبي إسحاق عن البراء الأكية بعد باب ولفظه «أسلمت نفسي إليك وفوضت أمري إليك ووجهت وجهي إليك» وجمع بينهما أيضاً في رواية الملا بن المسيب وزاد غصلة رابعة ولفظه «أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوضت أمري وألمجات ظهري إليك» فعلى هذا فالمراد بالنفس هنا الذات والوجه القصص وأبدى القرطبي هذا احتمالاً بعد جزمه بالأول.

قوله: (أسلمت) أي استسلمت وانقدت، والمعنى جعلت نفسي مقادة لك تابعة لحكمك إذ لا قدرة لي على تغييرها ولا على جلب ما ينفعها إليها ولا دفع ما يضرها عنها.

وقوله (وفوضت أمري إليك) أي تركت عليك في أمري كله.

وقوله (وألمجات) أي احتملت في أموري عليك لتبيني على ما ينفعني، لأن من استند إلى شيء تقوى به واستعان به، وغضه بالظهر لأن العادة جرت أن الإنسان يعتمد ظهره إلى ما يستند إليه.

وقوله (ورغبة ووهية إليك) أي رغبة في رفقك وثوابك «ورغبة» أي خوفاً من غضبك ومن عقابك. قال ابن الجوزي: أسقط «من» مع ذكر الرغبة وأحتمل «إلى» مع ذكر الرغبة وهو على طريق الاكتفاء فنقول الشاعر

وزججن الحواجب والعيونا

والعيون لا ترجع، لكن لا جمعها في نظم حمل أحدهما على الآخر في اللفظ، وكذا قال الطيبي، ومثل بقوله:

مقلداً سبقاً ورعاً

قلت: ولكن ورد في بعض طرقه «يأتيت» من «ولفظة» رغبة منك ورغبة إليك «أخرجه النسائي وأحمد من طريق حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة.

قوله: (لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك) أصل ملجأ بالهمز ومنجأ بغير همز ولكن لا جما جاز أن يهمز للازدواج، وأن يترك الهمز فيهما، وأن يهمز للمهزوز ويترك الآخر، فهذه ثلاثة أوجه ويجوز التنوين مع القصص قصير خمسة. قال الكرماني: هذا اللفظان إن كانا مصدرين ينتزعا في «منك» وإن كانا ظرفين فلا، إذ اسم المكان لا يعمل، وتقديره لا ملجأ منك إلى أحد إلا إليك ولا منجأ منك إلا إليك. وقال الطيبي: في

مفعول، عن الزهري، عن غزوة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، فإذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن، حتى يجمعه المؤذن فويلته. [إرجاع: ٦١٩. أخرجه مسلم: ٢٢٤ مختصراً، وأخرجه بولعه: ٢٧٦].

قوله: (باب الضجع على الشق الأيمن) الضجع يفتح أوله وسكون الميم مصدر، يقال ضجع الرجل يضحج ضججاً وضججوا فهو ضاجع والمعنى وضع جنبه بالأرض، وفي رواية باب الضجعة وهو بكسر أوله لأن المراد للمية ويجوز الفتح أي المرة. وذكر فيه حديث عائشة في اضطجاعه ﷺ بعد ركعتي الفجر، وقد مضى شرحه في كتاب الصلاة، وترجم له «باب الضجع على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر» قال ابن التين: أصل اضطجع اختنع مبتثاً فأبدلوا طاء، ومنهم من أبقيها ولم يبدلوا الضاد فيها، وحكى المازني الضجع بلام ساكنة قبل الضاد كرامة للجمع بين الضاد والطاء في النطق لثقله فجعل بلام اللام. وذكر للمصنف هذا الباب والذي بعده توطئة لا يذكر بعدهما من القول عند النوم.

٦- باب إذا بات طاهراً

٦٣١١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مَخْمُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ مَنصُورًا، عَنْ مَعْنٍ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ، فَرُوحاً وَضُوءاً لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ اسْلَمْتْ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَفَوَضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَنَاحَ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكَ يَا إِلَهِي أَنْزَلْتَ، وَيَسَّيْتَ الَّذِي أُرْسَلْتُ، لِأَنْ مَثُ مَثُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا قَوْلُ». فَقُلْتُ اسْتَدْرَكُوهُنَّ: وَرَسُولُكَ إِلَيْي أُرْسَلْتُ. قَالَ: لَا: «وَيَسَّيْتَ الَّذِي أُرْسَلْتُ». [إرجاع: ٢٤٧، أخرجه مسلم: ٢٧١٠].

قوله: (باب إذا بات طاهراً) زاد أبو ذر في روايته «وفضله» وقد ورد في هذا في هذا المعنى عدة أحاديث ليست على شرطه، منها حديث معاذ رفته «ما من مسلم يبيت على ذكر وطهارة فيتمار من الليل فيسأل الله خيراً من الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه» أخرجه أبو داود والنسائي وأبو ماجه، وأخرجه الترمذي من حديث أبي أمامة نحوه وأخرج ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رفته «من بات طاهراً بات في شعاره ملك فلا يستيقظ إلا قال الملك: اللهم اغفر لعبك فلان» وأخرج الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن عباس نحوه بسند جيد.

قوله: (معصم) هو ابن سليمان التيمي، ومنصور هو ابن المعتز.

قوله: (عن سعد بن عبيدة) كذا قال الأكثر، وخالفهم إبراهيم بن طهمان فقال: «عن منصور عن الحكم عن سعد بن عبيدة» زاد في الإسناد الحكم أخرجه النسائي، وقد سأل ابن أبي حاتم عنه أباه فقال: هذا خطأ ليس فيه الحكم. قلت: فهو من المزيد في متصل الأسانيد.

قوله: (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا لأبي ذر وأبي زيد المروزي، وسقط لفظ «لي» من رواية الباقرين، وفي رواية أبي إسحاق كما في الباب الذي يليه «أمر رجلاً» وفي أخرى له «أوصى رجلاً» وفي رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق الأكية في كتاب التوحيد عن البراء «قال قال رسول الله ﷺ: يا فلان إذا أويت إلى فراشك «الحديث». وأخرجه الترمذي من طريق ميثاق بن عيسى عن أبي إسحاق عن البراء «أن النبي ﷺ قال له لا أعلمك كلمات تقول إذا أويت إلى فراشك».

قوله: (إذا أتيت مضجعك) أي إذا أردت أن تضطجع، ووقع صريحاً كذلك في رواية أبي إسحاق المذكورة، ووقع في رواية طبر في خليفة عن سعد بن عبيدة عند أبي داود والنسائي «إذا أويت إلى فراشك وأتت طاهر فترسد يمينك» الحديث نحوه حديث الباب وسنده جيد ولكن ثبت ذلك في أثناء حديث آخر سائبر إليه في شرح حديث خليفة الأكي في الباب بعده، وللنسائي من طريق الربيع بن البراء بن عازب قال: قال البراء ذكر الحديث بلفظ «من تكلم بهؤلاء الكلمات حين يأخذ جنبه من مضجعه بعد صلاة العشاء» فذكر نحو حديث الباب.

البشري، وإلا فإطلاق الرسول كما في اللفظ هنا يتناول الملك كجبريل مثلاً فيظهر لذلك فائدة أخرى وهي تبيين البشري دون الملك فيخلص الكلام من اللبس. وأما الاستدلال به على منع الرواية بالمتى ففيه نظر، لأن شرط الرواية بالمتى أن يتفق اللفظان في المعنى المذكور، وقد تقرر أن النبي والرسول متبايران لفظاً ومعنى فلا يتم الاحتجاج بذلك. وقيل وفي الاستدلال بهذا الحديث لنسج الرواية بالمتى مطلقاً نظراً، وخصوصاً إبدال الرسول بالنبي وعكسه إذا وقع في الرواية، لأن الذات الحدث عنها واحدة، فالمراد بهم بأي صفة وصف بها الموصوف إذا ثبتت الصفة له، وهذا بناء على أن السبب في منع الرواية بالمتى أن الذي يستحيز ذلك قد يظن يوفي بمعنى اللفظ الآخر ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما عهد في كثير من الأحاديث، فالاحتياط الإتيان باللفظ، فعلى هذا إذا تحقق القطع أن المعنى فيهما متحد لم يضر، بخلاف ما إذا انحصر على الظن ولو كان غالباً. وأولى ما قيل في المحكية في رده ﷺ على من قال الرسول يدل النبي أن انقضاء الأذكار توقيفاً، ولما خصائص وأسرار لا يدخلها القياس، تجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به، وهذا اختيار المازري قال: فيقتصر فيه على اللفظ الوارد بحروفه. وقد يتعلق الجزء بتلك الحروف، ولعله أوصى إليه بهذه الكلمات فيعين أداؤها بحروفها. وقال النووي: في الحديث ثلاث سنن إحداها الوضوء عند النوم، وإن كان متوضئاً كضاه لأن المقصود النوم على طهارة. ثانياً: النوم على اليمين. ثالثاً: التحم بذكر الله.

وقال الكرمانى: هذا الحديث يشتمل على الإيمان بكل ما يجب الإيمان به إجمالاً من الكتب والرسول من الإلهام والنبوة، وعلى إسناد الكل إلى الله من الذلوات والصفات والأفعال، لذكر الوجه والنفس والأمر وإسناد الظاهر مع ما فيه من التوكل على الله والرضا بقضائه، وهذا كله بحسب المعاش، وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيراً وشرراً وهذا بحسب المعاد.

(تصحيحه): وقع عند التساني في رواية عمرو بن مرة عن سعد بن عبيدة في أصل الحديث «أمنت بكاتبك الذي أنزلت ورسولك الذي أرسلت» وكأنه لم يسمع من سعد بن عبيدة الزيادة التي في آخره فروى بالمتى، وقد وقع في رواية أبي إسحاق عن البراء بن عازب ما في رواية منصور عن سعد بن عبيدة أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق، وفي آخره «قال البراء: قلت ورسولك الذي أرسلت، فطمعن بيده في صدري ثم قال: ونبينا الذي أرسلت» وكذا أخرجه التساني من طريق فطر بن خليفة عن أبي إسحاق ولفظه «فوضع يده في صدري» نعم أخرج الترمذي من حديث رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: «إذا اضطجع أحدكم على يمينه ثم قال «فذكر نحو الحديث، وفي آخره «أؤمن بكاتبك الذي أنزلت ورسولك الذي أرسلت» هكذا فيه بصيغة الجمع، وقال: حسن غريب. فإن كان مخوطاً فالمرحصول التمسيم الذي دللت عليه صيغة الجمع صريحاً فدخل فيه جميع الرسل من الملائكة والبشر فأمّن اللبس، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلْ أَمِنْ بِاللَّهِ وَمَلَكُوتِهِ وَكَلِمَةَ رَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] والله أعلم.

٧- باب مَا يَقُولُ إِذَا نَامَ

٦٣١٢- حَدَّثَنَا قُيُسُ بْنُ خَالِدٍ سَمِعَ أبا عبد الله، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جِرِيرٍ، عَنْ خَدِيجَةَ بِنْتِ الْيَمَانِ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَى إِلَى فِرَاسِهِ قَامَ: «مَسْلُوكٌ أَمُوتْ وَأَحْيَا. وَإِذَا قَامَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْتَأَى بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَرَأَى الشُّوْرَ».

تَشْرُهَا: تُخْرِجُهَا. [إس: ٦٣١٤، ٦٣٢٤، ٦٣٧٩].

٦٣١٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا (ح).

وَحَدَّثَنَا أَقَمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى رَجُلًا قَالًا: «إِذَا أَرَدْتَ مَضْجَكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ اسْلُتْ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَفَوِّضْ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَوَضِّعْ رَجْهِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكَائِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبَنِيَّتِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنْ مِتُّ مِتُّ عَلَى الْفِطْرَةِ».

[راجع: ٢٤٧، أخرجه مسلم: ٢٧١٠].

نظم هذا الذكر عجائب لا يعرفها إلا لائق من أهل البيان، فأشار بقوله «أسلمت نفسي» إلى أن جوارحه متقدة لله تعالى في أوامره ونواهيه، ويقول «وجهتي وجهي» إلى أن ذاته خاضعة له بريئة من الضائق، ويقول «فوضت أمري» إلى أن أسوره الخارجة والداخلية مفضضة إليه لا مدبر لها غيره، ويقول «ألجأت ظهري» إلى أنه بعد التضييق يلتجئ إليه عما يضره ويؤذنه من الأسباب كلها. قال: وقوله رغبة ورهبة متصيرتان على المقبول له على طريق اللطف والنشر، أي فوضت أموري إليك رغبة وألجأت ظهري إليك رهبة.

قوله: «أمنت بكاتبك الذي أنزلت» يحتل أن يريد به القرآن، ويحتمل أن يريد اسم الجنس فيشمل كل كتاب أنزل.

قوله: (ونبيك الذي أرسلت) وقع في رواية أبي زيد المروزي «أرسلته، وأنزلته» في الأول زيادة الضمير فيهما.

قوله: (فإن مت مت على الفطرة) في رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق الآتية في التوحيد «من ليكت» وفي رواية للمسيب بن رافع «من قالن ثم مات تحت ليلته» قال الطيبي: فيه إشارة إلى وقوع ذلك قبل أن يسلم النهار من الليل وهو تحت، أو المعنى بالبحث أي مت تحت نازل يتزل عليك في ليكت، وكذا معنى «من» في الرواية الأخرى أي من أجل ما يحدث في ليكت.

وقوله (على الفطرة) أي على الدين القويم ملة إبراهيم: فإنه عليه السلام أسلم واستسلم، قال الله تعالى عنه: ﴿جاءه ربه بقلب سليم﴾ [الصافات: ٨٤] وقال عنه: ﴿أسلمت لرب العالمين﴾ [البقرة: ١٣٠] وقال: ﴿فلما أسلما﴾ [الصافات: ١٠٣] وقال ابن بطال وجماعة: المراد بالفطرة هنا دين الإسلام، وهو معنى الحديث الآخر «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» قال القرطبي في «المفهم»: كذا قال الشيوخ وفيه نظر لأنه إذا كان قائل هذه الكلمات المتقدمة للمعاني التي ذكرت من التوحيد والتسليم والرضا إلى أن يموت كمن يقول لا إله إلا الله بمن لا يحظر له شيء من هذه الأمور فإن غالبية هذه الكلمات العظيمة وتلك المقامات الشريفة؟ ويمكن أن يكون الجواب أن كلا منهما وإن مات على الفطرة فيبين الفطرتين ما بين الحالتين: ففطرة الأول فطرة المقلدين وفطرة الثاني فطرة أصحاب اليمين. قلت: وقع في رواية حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة في آخره عند أحد يدل قوله مات على الفطرة «بني له بيت في الجنة» وهو يؤيد ما ذكره القرطبي. ووقع في آخر الحديث في التوحيد من طريق أبي إسحاق عن البراء «وإن أصبحت أصبت خيراً» وكذا سلم والترمذي من طريق ابن عيينة عن أبي إسحاق «فإن أصبحت أصبحت وقد أصبت خيراً» وهو عند مسلم من طريق حصين عن سعد بن عبيدة ولفظه «وإن أصبح أصاب خيراً» أي صلاحاً في المال وزيادة في الأعمال.

قوله: (فقلت) كذا لأبي ذر وأبي زيد المروزي، ولغيرهما «فعلت استذكركم» أي التحفظ. ووقع في رواية الثوري عن منصور الماضية في آخر كتاب الوضوء «فرددتها» أي رددت تلك الكلمات لأحفظهن. وسلم من رواية جرير عن منصور «فرددتهن لاستذكركم».

قوله: (ورسولك الذي أرسلت، قال: لا، ونبينا الذي أرسلت) في رواية جرير عن منصور «قال: قل ونبينا» قال القرطبي تبناً لغيره: هذا حجة لمن لم يميز نقل الحديث بالمتى، وهو الصحيح من منبج مالك، فإن لفظ النبوة والرسالة مختلفان في أصل الرفع، فإن النبوة من النبأ وهو الخبر فالنبي في الرفع هو للنبأ من جهة الله بأمر يقتضي تكليفاً، وإن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول، ولا فهو نبي غير رسول، وعلى هذا فكل رسول نبي بلا عكس، فإن النبي والرسول اشتراكا في أمر عام وهو النبأ وافتراقا في الرسالة، فإذا قلت: فلان رسول فضمن أنه نبي رسول، وإذا قلت: فلان نبي لم يستلزم أنه رسول، فالمراد ﷺ أن يجمع بينهما في اللفظ لاجتماعهما فيه حتى يفهم من كل واحد منهما من حيث الحق ما وضع له ويخرج عما يكون شبه التكرار في اللفظ من غير فائدة، فإنه إذا قال: «ورسولك» فقد فهم منه أنه أرسله، فإذا قال: «الذي أرسلت» صار كالحشو الذي لا فائدة فيه، بخلاف قوله: «ونبيك الذي أرسلت» فلا تكرر فيه لا متحقفاً ولا متروكاً، انتهى كلامه. وقوله صار كالحشو متعقب لنبوته في أضصح الكلام كقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ [إبراهيم: ٤] «إنا أرسلنا إليكم رسولاً شاهداً عليكم» [الزمل: ١٥] «هو الذي أرسل رسولاً بملدي» [الصف: ٩] ومن غير هذا اللفظ «يوم يتنادى المتنادي» [ق: ٤١] إلى غير ذلك، فالأولى حذف هذا الكلام الأخير والالتصاق على قوله: «ونبيك الذي أرسلت» في هذا المقام أفيد من قوله ورسولك الذي أرسلت لما ذكر، والذي ذكره في الفرق بين الرسول والنبي مقيد بالرسول

قوله: (باب ما يقول إذا نام) سقطت هذه الترجمة لبعضهم وثبتت للأكثر.
قوله: (سفیان) هو الثوري، وعبد الملك هو ابن عمير، وثبتت في رواية أبي ذر وأبي زيد المروزي عن عبد الملك بن عمير.

قوله: (إذا أوى إلى فراشه) أي دخل فيه، وفي الطريق الأكية قريباً، إذا أخذ مضجعه، وأوى بالقصر، وأما قوله «الحمد لله الذي آوانا» فهو بالكسر ويجوز فيه القصر، والضابط في هذه اللفظة أنها مع لزوم تعدد في الأصح ويجوز القصر، وفي التصدي بالعكس.

٨- باب وضع اليد تحت الغدة اليمنى

٦٣١٤- حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ خَدِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا». وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ». [راجع: ٦٣١٢].

قوله: (باب وضع اليد تحت الغدة اليمنى) كذا فيه بتاتيد الحد وهو لغة، ذكر فيه حديث خذيفة المذكور في الباب الذي قبله وفيه «وضع يده تحت خده» قال الإسمايلي: ليس فيه ذكر اليمنى وإنما ذلك وقع في رواية شريك وعبد بن جابر عن عبد الملك بن عمير. قلت: جرى البخاري على علقته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وطريق شريك هذه أخرجهما أحد من طريقه، وفي الباب عن البراء أخرجه النسائي من طريق أبي خزيمة والثوري عن أبي إسحاق عنه «أن النبي ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى تحت خده الأيمن وقال: اللهم فتي عذابك يوم تبث عبادك» وسنده صحيح. وأخرجه أيضاً بسند صحيح عن حفصة وزاد «يقول ذلك ثلاثاً».

قوله: (باسمك أموت وأحيا) أي يذكر اسمك أحيا ما حيت وعليه أموت. وقال القرطبي: قوله «باسمك أموت» يدل على أن الاسم هو للمسي، وهو قوله تعالى «وسبح اسم ربك الأعلى» [الأعلى: ١] أي سبح ربك، هكذا قال جل الشارحين، قال: واستغنى من بعض الشايخ معنى آخر وهو أن الله تعالى سمي نفسه بالأكسماء الحسنى ومعانيها ثابتة له فكل ما صدر في الوجود فهو صادر عن تلك الصفات، فكانه قال باسمك الهي أحيا وباسمك الميت أموت انتهى ملخصاً. وللمنى الذي صدرت به أيقى وعليه فلا يدل ذلك على أن الاسم غير المسى ولا عينه، ويحتمل أن لا يكون لفظ الاسم هنا زائداً كما في قول الشاعر:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

قوله: (وإذا قام قال الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا) قال أبو إسحاق الزجاج: النفس التي تغارق الإنسان عند النوم هي التي لتتبع، والتي تغارقه عند الموت هي التي للحياة وهي التي يزول معها التنفس، وسمي النوم موتاً لأنه يزول معه العقل والحركة تخلياً وتشبيهاً في النهاية، ويحتمل أن يكون المراد بالموت هنا السكون كما قالوا ماتت الريح أي سكنت، فيحتمل أن يكون أطلق الموت على النائم بمعنى إزادة سكون حركته لقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧] قاله الطيبي، قال: وقد يستمر الموت للأحوال الشاقة كالقفر والفشل والسؤال والمهرم والمصيبة والجهل، وقال القرطبي في «المفهم»: النوم والموت يجعدهما انقطاع تعلق الروح بالبدن، وذلك قد يكون ظاهراً وهو النوم ولذا قيل النوم آخر الموت، وباطناً وهو الموت، فإطلاق الموت على النوم يكون مجازاً لا اشتراكهما في انقطاع تعلق الروح بالبدن. وقال الطيبي: الحكمة في إطلاق الموت على النوم أن انتفاع الإنسان بأطباعه إما هو لتحرر رضاء الله عنه وفقد طاعته واجتناب مسخه وعقابه، فمن نام زوال عنه هذا الانتفاع فكانت كالميت فحمد الله تعالى على هذه النعمة وزوال ذلك المات، قال: وهذا التأويل موافق للحديث الآخر الذي فيه «وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين» ويتنظم معه قوله «وإليه النشور» أي وإليه المرجع في نيل الثواب بما يكتسب في الحياة. قلت: والحديث الذي أشار إليه سيأتي مع شرحه قريباً.

٩- باب النوم على الشق الأيمن

٦٣١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَامَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْلُمْنِي نَفْسِي وَإِلْتِكْ، وَوَجْهِي وَإِلْتِكْ، وَفَرْجِي وَأَمْرِي وَإِلْتِكْ، وَالْجَنَاحَ الْيُسْطَرِي وَإِلْتِكْ، وَرُجَّةَ وَإِلْتِكْ لَا مَلْجَأَ وَلَا مُنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلْتِكْ، آمَنْتُ بِكَ يَا إِلَهَ الْأَزَلِ، وَبِعَيْنِكَ الَّتِي أَرْمَلْتُ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَامَهُ نَوْمٌ ثُمَّ مَاتَ تَحْتَ لَيْتِهِ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ».

﴿اسْتَرْحِمُوهُ﴾ [الأعراف: ١١٦]. مِنَ الرَّحْمَةِ. ﴿مَلَكُوتٌ﴾ [الأنعام: ٧٥]. مُلْكٌ، قَتْلٌ، رَهْبٌ وَخَيْرٌ مِنْ رَحْمَةٍ، تَقُولُ: قَرَّبْتُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرْحَمَ. [أخرجه مسلم: ٢٧١٠].

قوله: (باب النوم على الشق الأيمن) تقدمت فوائد هذه الترجمة قريباً، وبين النوم والضجع عموم وخصوص وجهي.

قوله: (العلاء بن المسيب عن أبيه) هو ابن رافع الكاهلي ويقال الثعلبي بمثلة ثم مهلهل يكنى أبا العلاء، وكان من ثقات الكوفيين، وما لولده العلاء في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في غزوة الحببية وهو ثقة، قال الحاكم: له إرواهم.

(تفسيره): وقع في «مستخرج أبي نعيم» في هذا الموضع ما نصه «استرهبهم من الرحمة. ملكوت ملك مثل رهبت وروعوت. تقول: ترهب غير من أن ترحم» انتهى ولم أره لغيره هنا. وقد تقدم قوله «استرهبهم من الرحمة» في تفسير سورة الأعراف وباقية تقدم في تفسير الأنعام، وتكلمت عليه هناك وبينت ما وقع في سياق أبي ذر فيه من تغيير وإن الصواب كالذي وقع هنا، والله أعلم.

١٠- باب الدعاء إذا أتيته بالليل

٦٣١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَثَّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَى حَاجَتَهُ، فَسَلَّ وَجْهَهُ وَتَنَبَّأَ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، فَاتَى الْقُبُورَ فَاطْلَقَ هَيْثُهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَخُصَّوًا بَيْنَ وَضُوءَيْنِ لَمْ يَكْثُرْ وَقَدْ اِنْبَغَى، فَصَلَّى، فَقُمْتُ فَصَلَّيْتُ، كَرَامِيَةَ أَنْ يَرَى أَنِّي كُنْتُ أَتِيهِ، فَوَضَّأْتُ، فَقَامَ يَهْطَلِي، فَقُمْتُ عَنْ

قوله: (وإليه النشور) أي البعث يوم القيامة والإحياء بعد الإماتة، يقال نشر الله الموتى فنشروا أي أحياهم فحيوا.

قوله: (نشرها فخرجها) كذا ثبت هذا في رواية السرخسي وحده، وقد أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بذلك وذكرها بالزاي من أنشزه إذا رفعه بتدريج وهي قراءة الكوفيين وابن عامر، وأخرج من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: نشرها أي غيبتها، وذكرها بالراء من أنشرها أي أحيأها ومنه ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾ [عبس: ٢٢] وهي قراءة أهل الحجاز وأبي عمرو قال: والمترامتان متقاربتان في المعنى، وقرئ: في الشاذ يفتح أوله بالراء والذال أيضاً ويضم التحتية معهما أيضاً.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السيمي (صحت الرواة أن النبي ﷺ أمر رجلاً ح. وحديثاً آدم حديثاً شعبة حديثاً أبو إسحاق الهمداني عن السواء بن عازب) كذا للأكثر، وفي رواية السرخسي «عن أبي إسحاق سمعت البراء» والأول أصوب وإلا لكان موافقاً للرواية الأولى من كل جهة، ولأحد من فغان عن شعبة «أمر رجلاً من الأنصار» وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في الباب قبله.

(تفسيره): الأول لشعبة في هذا الحديث شيخ آخر أخرجه النسائي من طريق غندر عنه من مهاجر أبي الحسن عن البراء وغندر من أثبت الناس في شعبة ولكن لا يقدم ذلك في رواية الجماعة عن شعبة، فكان لشعبة فيه شيخين. الثاني وقع في رواية شعبة عن أبي إسحاق في هذا الحديث عن البراء «لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك» وهذا القدر من الحديث مدرج لم يسمعه أبو إسحاق من البراء وإن كان ثابتاً في غير رواية أبي إسحاق عن البراء، وقد بين ذلك إسرائيل عن جده أبي إسحاق، وهو من أثبت

المقرء من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ؓ كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يصلي تقضى صلاته يثني على الله بما هو أهله، ثم يكون آخر كلامه اللهم اجعل لي قلمي نوراً ؓ الحديث. ويجمع بأنه قال يقول ذلك عند القرب من فراغه.

قوله: (اللهم اجعل لي قلمي نوراً) إجماع قال الكرماني: التزيين فيها للتعظيم أي نوراً عظيماً كذا قال، وقد اقتصر في هذه الرواية على ذكر القلب والسمع والبصر والمجاهات الست وقال في آخره: «واجعل لي نوراً» ولمسلم عن عبد الله بن هاشم عن عبد الرحمن بن مهدي بسند حديث الباب «وعظم لي نوراً» بتشديد الظاء المعجمة. ولأبي أيضاً من رواية بتندر عن عبد الرحمن. وكذا لأبي عروانة من رواية أبي حنيفة عن سفيان ومسلم في رواية شعبة عن سلمة «واجعل لي نوراً» أو قال: «واجعلني نوراً» هذه رواية غندر عن شعبة، وفي رواية النضر عن شعبة «واجعلني» ولم يشك. وللطبراني في الدعاء من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره «واجعل لي يوم القيامة نوراً».

قوله: (قال كريب: وسع في التابوت) قلت: حاصل ما في هذه الرواية عشرة، وقد أخرجه مسلم من طريق عقيل عن سلمة بن كهيل ؓ فدعا رسول الله ﷺ بنسع عشرة كلمة حديثها كريب فحفظت منها اثني عشرة ونسيت ما بقي ؓ فذكر ما في رواية الثوري هذه وزاد «وفي لساني نوراً» بعد قوله «في قلمي» وقال في آخره «واجعل لي في نفسي نوراً وأعظم لي نوراً» وهاتان نشان من السبع التي ذكر كريب أنها في التابوت مما حدثه بعض ولد العباس. وقد اختلف في مراده بقوله التابوت فجزم الديلمي في حاشيته بأن المراد به الصدر الذي هو وعاء القلب، وسبق ابن بطال والسداوي إلى أن المراد بالتابوت الصدر، وزاد ابن بطال: كما يقال لمن يحفظ العلم: علمه في التابوت مستودع، وقال النووي تبناً لغيره: المراد بالتابوت الأصحال وما تحويه من القلب وغيره تشبيهاً بالتابوت الذي يحرز فيه الخلق، يعني سبع كلمات في قلمي ولكن نسيها، قال: وقيل المراد سبعة أنوار كانت مكتوبة في التابوت الذي كان لبني إسرائيل فيه السكنية، وقال ابن الجوزي يريد بالتابوت الصندوق أي سبع مكتوبة في صندوق عنده لم يحفظها في ذلك الوقت قلت: ويؤيده ما وقع عند أبي عروانة من طريق أبي حذيفة عن الثوري بسند حديث الباب «قال كريب وستة عندي مكتوبات في التابوت» وجزم القرطبي في «المفهم» وغير واحد بأن المراد بالتابوت الجسد أي أن السبع المذكورة تتعلق بجسد الإنسان بخلاف أكثر ما تقدم فإنه يتعلق بالمعاني كالجهات الست وإن كان السمع والبصر من الجسد، وحكى ابن التين عن السداوي أن معنى قوله «في التابوت» أي في صحيفة في تابوت عند بعض ولد العباس، قال: والمخلصان العظيم والمخ، وقال الكرماني: لعلهما الشحم والعظم، كذا قال وفيه نظر ساوضحه.

قوله: (فلقيت رجلاً من ولد العباس) قال ابن بطال: ليس كريب هو القتال «فلقيت رجلاً من ولد العباس» وإنما قاله سلمة بن كهيل الراوي عن كريب. قلت: هو محتمل، وظاهر رواية أبي حذيفة أن القتال هو كريب، قال ابن بطال: وقد وجدت الحديث من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال، فذكر الحديث مطولاً، وظهرت منه معرفة الحاصلين اللتين نسيهما فإن في «اللهم اجعل لي عظمي نوراً» وفي قبري نوراً. قلت: بل الظاهر أن المراد بهما اللسان والنفس وهما اللذان زادهما عقيل في روايته عند مسلم وهما من جملة الجسد، وينطبق عليه التأويل الأخير للتابوت، وبذلك جزم القرطبي في «المفهم» ولا يتأني ما عدا، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الترمذي من طريق داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده «سمعت نبي الله ﷺ ليلة حين فرغ من صلاته يقول: اللهم إني أسألك راحة من عتلك» فسأق الدعاء بطوله وفيه «اللهم اجعل لي نوراً في قبري» ثم ذكر القلب ثم الجهات الست والسمع والبصر ثم الشعر والبشر ثم اللحم والدم والنظام ثم قال في آخره «اللهم عظم لي نوراً وأعظمي نوراً واجعلني نوراً» قال الترمذي غريب. وقد روى شعبة وسفيان عن سلمة عن كريب بعض هذا الحديث ولم يذكره بطوله انتهى. وأخرج الطبراني من وجه آخر عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره «وذهني نوراً. قالنا ثلاثاً» وعند ابن أبي عاصم في كتاب الدعاء من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن عن كريب في آخر الحديث «وصب لي نوراً على نور» ويجمع من اختلاف الروايات كما قال ابن العربي خمس وعشرون خصلة.

قوله: (فذكر عصي) يفتح المهملتين ويعلمها موحدة قال ابن التين: هي أطناب المقاصل، وقوله «ويشري» يفتح الموحدة والمعجمة: ظاهر الجسد.

يساره، فآخذ بأذني فأقارني عن يميني، فقامت صلاة ثلاث عشرة ركعة، ثم اضطجع قائم حتى نفع، وكان إذا نام نفع، فأذنته بلال بالصلاة، فصلى ولم يتوضأ، وكان يقول في دعائه: «اللهم اجعل لي قلمي نوراً، وكلي بصري نوراً، وكلي سمعي نوراً، وعن يميني نوراً، وعن يساري نوراً، وقوتي نوراً، ونجسي نوراً، وأمامي نوراً، وخلفي نوراً، واجعل لي نوراً».

قال كريب: وسع لي التابوت، فلقيت رجلاً من ولد العباس، فحدثني بهن، فذكر عصي وكخي وكخي وشري وشري، وذكر خصلتين. [راجع: ١١٧، أخرجه مسلم: ٣٠٤، مختصراً وله دون الميت وأخرجه: ٦٧٣].

٦٣١٧- حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا سفيان: سمعت سفيان بن أبي مسلم، عن طاووس، عن ابن عباس ؓ كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتجهّد قال: «اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت الحق، والساعة حق، وقولك حق، ولقائك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، واليؤمن حق، ومحمد حق، اللهم لك أسلمت، وعليك توكلت، وبك آمنت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاکمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت، أو: لا إله غيرك». [راجع: ١١٢٠، أخرجه مسلم: ٦٧٩].

قوله: (باب الدعاء إذا أتته من الليل) في رواية الكشيبي في الباب «ووقع عندهم في أول التهجد في أواخر كتاب الصلاة بالمكس. ذكر فيه حديثين عن ابن عباس الأول:

قوله: (عن سفيان) هو الثوري، وسلمة هو ابن كهيل. قوله: (بت عند ميمونة) تقدم شرحه مضموماً إلى ما في ثاني حديثي الباب في أول أبواب الوتر دون ما في آخره من الدعاء فأحلت به على ما هنا.

وقوله فيه (فلمسل وجهه) كذا لأبي ذر، ولغيره «غسل» بغير فاء. وقوله «شانتها» بكسر المعجمة وتخفيف النون ثم قاف هو رباط القربة يشد عنها فشب بما يشق به، وقيل هو ما تعلق به، ورجع أبو عبيد الأول.

قوله: (وضوءاً بين وضوعين) قد فسره بقوله «لم يكثر وقد أبلغ» وهو يحتمل أن يكون قلل من الماء مع التثنية أو اقتصر على دون الثلاث، ووقع في رواية شعبة عن سلمة عند مسلم «وضوءاً حسناً». ووقع عند الطبراني من طريق منصور بن معتمر عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه في هذه القصة «ولى جانبه مخضب من برام مطبق عليه سواك فاستن به ثم توضأ».

قوله: (ألقيه) بثاء ثقيلة وقاف مكسورة كذا للنسفي وطائفة، قال الخطابي: أي ألقه. وفي رواية بتخفيف النون وتشديد القاف ثم موحدة من التثنية وهو التخفيف. وفي رواية القاسبي «ألقه» يسكون للموحدة بملحها معجمة مكسورة ثم تحتانية أي ألقه، وللأكثر «ألقه» وهي أوجه.

قوله: (فصامت) مبتثية أي تكاملت، وهي رواية شعبة عن سلمة عند مسلم.

قوله: (فنام حتى نفع، وكان إذا نام نفع) في رواية مسلم «ثم نام حتى نفع وكنا نعرفه إذا نام بنفعه».

قوله: (وكان يقول في دعائه) فيه إشارة إلى أن دعاءه حيث شد كان كثيراً، وكان هذا من جملة، وقد ذكر في ثاني حديثي الباب قوله «اللهم أنت نور السموات والأرض الخ» ووقع في رواية شعبة عن سلمة «فكان يقول في صلاته وسجوده» وسأذكر أن في رواية الترمذي زيادة في هذا الدعاء طويلاً، ووقع عند مسلم أيضاً في رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه أنه قال: الذكر الآتي في الحديث الثاني أول ما قام قيل أن يدخل في الصلاة، وقال هذا الدعاء المذكور في الحديث الأول وهو ذاهب إلى صلاة الصبح، فأعاد أن الحديثين في قصة واحدة وأن تفرقهما صنيع الرواة. وفي رواية الترمذي التي سيأتي انتبيه عليها أنه ﷺ قال ذلك حين فرغ من صلاته، ووقع عند البخاري في الآداب

قوله: (وذكر خصلتين) أي تكملة السبعة، قال القرطبي: هذه الأتوار التي دعا بها رسول الله ﷺ يمكن حملها على ظاهرها فيكون سأل الله تعالى أن يجعل له في كل عضو من أعضائه نوراً يستضيء به يوم القيامة في تلك الظلم هو ومن تبعه أو من شاء الله منهم، قال: والأولى أن يقال: هي مستارة للعلم والمهابة كما قال تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نُورًا يُضِيءُ بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ٢٢] ثم قال: والتحقيق في معناه أن النور مظهر ما نسب إليه، وهو يختلف بحسبه: فنور السمع مظهر للسموعات، ونور البصر كاشف للمبصرات، ونور القلب كاشف عن المعلومات، ونور الجوارح ما يبدو عليها من أعمال الطاعات. قال الطيبي: معنى طلب النور للأعضاء عضواً عضواً أن يتحلى بالأنوار المعروفة والطاعات ويتعزى عما عداها، فإن الشياطين تحيط بالجهات الست بالسواوس فكان التخلص منها بالأنوار السادة لتلك الجهات. قال: وكل هذه الأمور راجعة إلى المهادية والبيان وضياء الحق، وإلى ذلك يرشد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٣٥] انتهى ملخصاً. وكان في بعض القاطلة ما لا يليق بالقام فحذفته. وقال الطيبي أيضاً خص السمع والبصر والقلب بلفظ «لي» لأن القلب مقر الفكرة في آلاء الله، والسمع والبصر مسارح آيات الله المصونة، قال: وخص العين والشمال بمن إلهنا بتجاوز الأنوار عن قلبه وسمعه وبصره إلى من عن يمينه وشماله من أتباعه، وصر عن بقية الجهات بمن ليس له استدارته وإنارته من الله والمخلوق. وقوله في آخره «واجعل لي نوراً» هي فذلكه لذلك وتأكيده.

قوله: (فلم تجد) في رواية القطان «فلم تصادف» وفي رواية بدل فلم توافقه وهي بمعنى تصادفه، وفي رواية أبي الورد «فاته فوجدت عنده حدثاً» بضم المهملة وتشديد الدال وبعد الألف مثله أي جماعة يتحدثون «فاستجيت فرجعت» فيحمل على أن المراد أنها لم تجد في المنزل بل في مكان آخر كالسجدة وعنده من يتحدث معه.

قوله: (فلما جاءت أخبرتني) في رواية القطان «أخبرته» عاتية «زاد غنر عن شعبة في المناب» بجمي، فاطمة «وفي رواية بدل» فذكرت ذلك عاتية له «وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر الفريابي في الذكر» والطرطشي في الملل «وأصله في مسلم» حتى أتت منزل النبي ﷺ فلم توافقه، فذكرت ذلك له أم سلمة بعد أن رجعت فاطمة «ويجمع بأن فاطمة التمس في بيتي أمي المؤمنين، وقد وردت القصة من حديث أم سلمة نفسها أخرجا الطبري في تهذيبه من طريق شهر بن حوشب عنها قال: «جاءت فاطمة إلى رسول الله ﷺ تشكو إليه الخدعة» فذكرت الحديث مختصراً، وفي رواية السائب «فأتت النبي ﷺ فقال: ما جاء بك يا بنية؟ قالت: جئت لأسلم عليك، واستجيت أن تسأله ورجعت، قلت: ما فعلت؟ قالت: استجيت. قلت: وهذا خالف لما في الصحيح، ويكن الجمع بأن تكون لم تذكر حاجتها أولاً على ما في هذه الرواية، ثم ذكرتها ثانياً لعائشة لما لم تجد، ثم جاءني علي ما في رواية السائب فذكر بعض الرواة ما لم يذكر بعض. وقد اختصره بعضهم، فني رواية مجاهد الماضية في التفات «أن فاطمة أتت النبي ﷺ تسأله خادماً فقال: ألا أخبرك ما هو خير لك منه» وفي رواية ميرة «فقلت انطلق معي فانطلقت معها فسألنا فقال: ألا أدلكما» الحديث ووقع عند مسلم من حديث أبي هريرة «أن فاطمة أتت النبي ﷺ تسأله خادماً وشكت العمل فقال: ما أفتيت عنتنا» وهو بالقائه أي ما وجدته، ويجعل على أن المراد ما وجدته عندنا فاضلاً عن حاجتنا إليه لما ذكر من اتفاق أئمان السبي على أهل الصفة.

قوله: (فوجدنا) وقد أخذنا مضاجعنا) زاد في رواية السائب «فأثنا جيماً، قلت بأبي يا رسول الله، والله لقد سنوت حتى اشتكت صدرتي. وقالت فاطمة: لقد طحنت حتى مجلت يدي، وقد جادك الله بسبي وسعة فاحمداً. قال: والله لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم لا أجد ما أفتق عليهم، ولكي يبيعهم وأتفق عليهم أئمانهم» وقد أشار المصنف إلى هذه الزيادة في فرض الحديث وتكلمت على شرحها هنالك. ووقع في رواية عبيدة بن عمرو عن علي بن عبد الله بن حبان من الزيادة «فأثنا وعطينا قطيفة إذا لبسناها طولاً خرجت منها جنوبنا وإذا لبسناها عرضاً خرجت منها رؤوسنا وأقدامنا» وفي رواية السائب «فرجعا فأثامنا النبي ﷺ قد دخلا في قطيفة هما إذا غلبا رؤوسهما تكشفت أقدامهما، وإذا غلبا أقدامهما تكشفت رؤوسهما».

قوله: (فلهجت أقروم) وأفته غنر، وفي رواية القطان «فذهبنا نقوم» وفي رواية بدل «لنقوم» وفي رواية السائب «فقالا».

قوله: (فقال مكانك) وفي رواية غنر «مكانكما» وهو بالنصب أي الزما مكانكما، وفي رواية القطان ويدل «قال: علي مكانكما» أي استرا على ما أثنا عليه.

قوله: (فجلس بيننا) في رواية غنر «قع» بدل جلس، وفي رواية القطان «فقد بيني وبينها» وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عند النسائي «أبى رسول الله ﷺ حتى وضع قدمه بيني وبين فاطمة».

قوله: (حتى وجدت يرد قدمي) هكذا هنا بالتيه وكذا في رواية غنر وعند مسلم أيضاً، وفي رواية القطان بالإفراد وفي رواية بدل كذلك بالإفراد للكشميهي، وفي رواية للطبري «فسختمها» وفي رواية عطاء عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر في الذكر وأصله في مسلم من الزيادة «فخرج حتى أتى ستول فاطمة وقد دخلت هي وعلي في اللحاف فلما استأذن هما أن يلبسا فقال: كما أثما، إني أخبرتك أنك جئت تظليلين، فما حاجتك؟ قالت: بلغني أنه قد علم عليك خدم، فأجبت أن تعطيني خادماً يكتفي

قوله: (وذكر خصلتين) أي تكملة السبعة، قال القرطبي: هذه الأتوار التي دعا بها رسول الله ﷺ يمكن حملها على ظاهرها فيكون سأل الله تعالى أن يجعل له في كل عضو من أعضائه نوراً يستضيء به يوم القيامة في تلك الظلم هو ومن تبعه أو من شاء الله منهم، قال: والأولى أن يقال: هي مستارة للعلم والمهابة كما قال تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نُورًا يُضِيءُ بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ٢٢] ثم قال: والتحقيق في معناه أن النور مظهر ما نسب إليه، وهو يختلف بحسبه: فنور السمع مظهر للسموعات، ونور البصر كاشف للمبصرات، ونور القلب كاشف عن المعلومات، ونور الجوارح ما يبدو عليها من أعمال الطاعات. قال الطيبي: معنى طلب النور للأعضاء عضواً عضواً أن يتحلى بالأنوار المعروفة والطاعات ويتعزى عما عداها، فإن الشياطين تحيط بالجهات الست بالسواوس فكان التخلص منها بالأنوار السادة لتلك الجهات. قال: وكل هذه الأمور راجعة إلى المهادية والبيان وضياء الحق، وإلى ذلك يرشد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٣٥] انتهى ملخصاً. وكان في بعض القاطلة ما لا يليق بالقام فحذفته. وقال الطيبي أيضاً خص السمع والبصر والقلب بلفظ «لي» لأن القلب مقر الفكرة في آلاء الله، والسمع والبصر مسارح آيات الله المصونة، قال: وخص العين والشمال بمن إلهنا بتجاوز الأنوار عن قلبه وسمعه وبصره إلى من عن يمينه وشماله من أتباعه، وصر عن بقية الجهات بمن ليس له استدارته وإنارته من الله والمخلوق. وقوله في آخره «واجعل لي نوراً» هي فذلكه لذلك وتأكيده.

قوله: (سفيان) هو ابن عينة.

قوله: (كان إذا قام من الليل يتجهجد) تقدم شرحه مستوفى في أوائل التهجيد.

قوله في آخره «لا إله إلا أنت أو لا إله هو» شك من الراوي. ووقع في رواية للطبراني في آخره «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

١١- باب التَّكْبِيرِ وَالصَّبْحِ عِنْدَ الصُّلُوحِ

٦٣١٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ شَكَتَ مَا تَلْقَى لِي بَيْنَمَا مِنْ الرَّحَى، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا فَلَمْ تَجِدْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَ: فَجَاءَنَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبَتْ أَقْرَوْمُ، فَقَالَ: مَكَانَكَ.

فَجَلَسَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدَتْ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، فَقَالَ: أَلَا أَدُلُّكُمَا عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ؟ إِذَا أَوْثَقْنَا إِلَى فِرَاشِكُمَا، أَوْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَكُمَا، فَكَبَّرْنَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبَّحْنَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَآخَصَدْنَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَهَذَا خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ.

وَعَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: الصَّبْحُ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ. [إرجع: ٣١١٣، أخرجه مسلم: ٢٧٢٧].

قوله: (باب التكبير والصبح عند المنام) تأتي والتحميد.

قوله: (عن الحكم) هو ابن عتبة بمشاة وموحدة مصغر فقيه الكوفة.

قوله: (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن. وقوله: «عن علي» قد وقع في التفات «عن بدل بن الحبر عن شعبة أخبرني الحكم سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى أثباتنا علي».

قوله: (أن فاطمة شكت ما تلقى في يدها من الرحى) زاد بدل في روايته «ما تلحن» وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي عند الطبراني «وأرته أثرا في يدها من الرحى» وفي زوائد عبد الله بن أحمد بن مسند أبيه وصحبه ابن حبان من طريق محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي «اشتكت فاطمة مجل يدها» وهو بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام معناه التطعيع، وقال الطبري: المراد به غلط اليد، وكل من حمل عملاً يكفه فغلظ جلدها قبل مجلت كفه. وعند أحمد من رواية ميرة بن يريم عن علي «قلت لفاطمة لو أثبت النبي ﷺ فأسأله خادماً، فقد أجهلك الطحن والعمل» وعنده وعند ابن سعد من رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن علي «أن رسول الله ﷺ لما زوجة فاطمة «فذكر الحديث وفيه «فقال علي لفاطمة ذات يوم: والله لقد سنوت حتى

الحزب والمعجب فإنه قد شق علي، قال: فما جئت تطلين أحب إليك أو ما هو خير منه؟ قال علي: ففمنزها فقلت قولي ما هو خير منه أحب لي، قال: فإذا كنتم على مثل حالكما الذي أنتم عليه، فذكر التسبيح وفي رواية علي بن أعبد: فجلس عند رأسها فأدخلت رأسها في اللعاق حياء من أبيها ويحس على أنه فعل ذلك أولاً، فلما تأتت به دخل معها في الفراش مبالغة منه في التأنيس، وزاد في رواية علي بن أعبد: فقال: ما كان حاجتك أس؟ فسكت مرتين، فقلت: أنا والله أحدثك يا رسول الله فذكرته له، ويجمع بين الروايتين بأنها أولاً استحيت فكلم علي عنها، فأنشطت للكلام فأكملت القصة. واتفق غالب الرواة على أنه جاء إليهما. ووقع في رواية شيب وهو يفتح المجمة والموحدة بعدهما مثله ابن ريمي عن علي عند أبي داود وجعفر في الذكر والسياق له قدم علي النبي ﷺ، سي، فاضطلع علي وفاطمة حتى أتيا رسول الله ﷺ فقال: ما أتى بكما؟ قال علي: شق علينا العمل. فقال: ألا أدلكما؟ وفي لفظ جعفر: فقال علي وفاطمة: أنت أباك فاسألني أن نجعلك، فأتت أباهما حين أسمت فقال: ما جاء بك بابنية؟ قالت: جئت أسلم عليك. واستحييت. حتى إذا كانت الغالبة قال: أنت أباك فذكر مثله حتى إذا كانت الليلة الثالثة قال لها علي: أمشي فخرجا معاً، الحديث، وفيه: ألا أدلكما على خير لكما من حر النعم وفي مرميل علي بن الحسين عند جعفر أيضاً: أن فاطمة أتت النبي ﷺ تسأله خادماً ويبيدها أثر الطحن من قطب الرحي، فقال: إذا أريت لي فراشك، الحديث. فيحتمل أن تكون قصة أخرى. فقد أخرج أبو داود من طريق أم الحكم أو ضباعة بنت الزبير أي ابن عبد المطلب قالت: «أصاب رسول الله ﷺ سيباً، فذهبت أنا وأخي فاطمة بنت رسول الله ﷺ نشكر إليه ما نحن فيه، وسأناه أن يأمر لنا بشيء من الشيء فقال: سيقنن يتامى بدر» فذكر قصة التسبيح إثر كل صلاة ولم يذكر قصة التسبيح عند النوم، فلمله علم فاطمة في كل مرة أحد الذكرين. وقد وقع في تهذيب الطبري من طريق أبي أمامة عن علي في قصة فاطمة من الزيادة: فقال: أصبري يا فاطمة، إن خير النساء التي نعت أهلها.

قوله: (فقال ألا أدلكما علي ما هو خير لكما من خادم) في رواية بدل «خير مما سألتكما» وفي رواية غندر «ما سألتكما» ولللقطان نحوه، وفي رواية السائب «ألا أخبركما بخير مما سألتما؟» فقال: بلى. فقال: كلمت علمين جبريل.
قوله: (إذا أويتما إلى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما) هذا شك من سليمان بن حرب، وكذا في رواية اللقطان، وجزم بدل وغندر بقوله «إذا أخذتما مضاجعكما» ولمسلم من رواية معاذ عن شعبة «إذا أخذتما مضاجعكما من الليل» وجزم في رواية السائب بقوله «إذا أويتما إلى فراشكما» وزاد في رواية «تسبحان دبر كل صلاة عشراً ومحمدان عشراً وتكرران عشراً» وهذه الزيادة ثابتة في رواية عطاء ابن السائب عن أبيه عبد الله بن عمرو بن العاص عند أصحاب السنن الأربعة في حديث أوله «خصلتان لا يحصيها عبد إلا دخل الجنة» وصححه الترمذي وابن حبان، وفيه ذكر ما يقال عند النوم أيضاً. ويحتمل إن كان حديث السائب عن علي محفوظاً أن يكون علي ذكر القصتين اللتين أشرت إليهما قريباً معاً. ثم وجدت الحديث في «تهذيب الآثار» للطبري نسخة من رواية أحمد بن سلمة عن عطاء كما ذكرت، ثم ساقه من طريق شعبة عن عطاء عن أبيه عبد الله بن عمرو «أن النبي ﷺ أمر علياً وفاطمة إذا أخذتا مضاجعهما بالتسبيح والتحميد والتكبير» فساق الحديث فظهر أن الحديث في قصة علي وفاطمة، وأن من لم يذكرهما من الرواة اختصر الحديث، وأن رواية السائب إنما هي عن عبد الله بن عمرو، وأن قول من قال فيه عن علي لم يرد الرواية عن علي وإنما معناه عن قصة علي وفاطمة كما في نظائره.

قوله: (فكبرا أربعاً وثلاثين وسبعاً وثلاثاً وثلاثين واحداً وثلاثاً وثلاثين) كذا هنا بصيغة الأمر والجزم بأربع في التكبير، وفي رواية بدل مثله ولفظه «فكبرا الله» ومثله للقطان لكن قدم التسبيح وآخر التكبير ولم يذكر الجلالة، وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى وفي رواية السائب كلاهما مثله، وكذا في رواية هبيرة عن علي وزاد في آخره «قلت مائة باللسان وألف في الميزان» وهذه الزيادة ثبتت أيضاً في رواية هبيرة وعصارة بن عبد معاً عن علي عند الطبراني، وفي رواية السائب كما مضى، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم الأول لكن قال تسبحين بصيغة المضارع، وفي رواية عبيد بن عمرو «فأمرنا عند منامنا ثلاث وثلاثين وثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين من تسبيح وتحميد وتكبير» وفي رواية غندر للكشيبي مثل الأول، وعن غير الكشيبي «تكرران» بصيغة المضارع وثبتت النون، وحذفت في نسخة وهي إما على أن إذا تعمل عمل الشرط وإما حذفت تحقيقاً. وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى في التفقات بلفظ «تسبحين الله عند منامك» وقال في الجميع «ثلاثاً وثلاثين» ثم قال في آخره «فقال سفيان رواية إحداهن

أربع» وفي رواية النسائي عن قتية عن سفيان «لا أدري أيها أربع وثلاثون» وفي رواية الطبري من طريق أبي أمامة الباعلي عن علي في الجميع «ثلاثاً وثلاثين، وأختمها بلا إله إلا الله» وله من طريق محمد ابن الحنفية عن علي «وكبراه وهلاها أربعاً وثلاثين» وله من طريق أبي هريرة عن علي «أحد أربعاً وثلاثين» وكذا له في حديث أم سلمة، وله من طريق هبيرة أن التهليل أربع وثلاثون ولم يذكر التحميد، وقد أخرجه أحد من طريق هبيرة كالجماعة وما عدا ذلك شاذ، وفي رواية عطاء عن مجاهد عند جعفر وأصله عند مسلم «أشك أيها أربع وثلاثون غير أبي أظنه التكبير» وزاد في آخره «قال علي فما تركتها بعد فقالوا له: ولا ليلة صيف؟ فقال: ولا ليلة صيف» وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي «قيل لي» وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى «قلت ولا ليلة صيف؟ ولمسلم جعفر الغرياني في الذكر من هذا الوجه «قال عبد الرحمن: قلت ولا ليلة صيف؟ قال: ولا ليلة صيف» وكذا أخرجه مطين في مسند علي من هذا الوجه، وأخرجه أيضاً من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق «حدثني هبيرة وهاني بن هاني» وعصارة بن عبد أنهم سمعوا علياً يقول «فذكر الحديث وفي آخره «قال له رجل قال زهير أراه الأسمت بن قيس: ولا ليلة صيف؟ قال: ولا ليلة صيف» وفي رواية السائب فقال له ابن الكواء: ولا ليلة صيف؟ فقال: فالتكلم الله بأهل العراق. نعم، ولا ليلة صيف. وللزياد من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب «قال له عبد الله بن الكواء والكواء يفتح الكاف وتشديد الواو مع اللد وكان من أصحاب علي لكنه كان كثير التعت في السؤال. وقد وقع في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم بسند حديث الباب «فقال ابن الكواء: ولا ليلة صيف؟ فقال: ويحك ما أكثر ما تمتني، لقد أدركتها من السحر» وفي رواية علي بن أعبد «ما تركهن منذ سمعنني إلا ليلة صيف فإني ذكرتها من آخر الليل فقلتها» وفي رواية له وهي عند جعفر أيضاً في الذكر: «إلا ليلة صيف فإني أنسيتها حتى ذكرتها من آخر الليل» وفي رواية شيب بن ريمي مثله وزاد «فقلتها» ولا اختلاف فإنه نفى أن يكون قالها أول الليل وأثبت أنه قالها في آخره، وأما الاختلاف في تسمية السائل فلا يؤثر لأنه محمول على التعدد ببديل قوله في الرواية «فقالوا» وفي هذا تعقب على الكرماني حيث فهم من قول علي «ولا ليلة صيف» أنه قالها من الليل فقال: مراده أنه لم يشتغل مع ما كان فيه من الشغل بالحرب عن قول الذكر المشار إليه، فإن في قول علي «فأنسيتها» التصريح بأنه نسىها أول الليل وقالها في آخره، والمراد بليلة صيف الحرب التي كانت بين علي ومعاوية بصيفين، وهي بلد معروف بين العراق والشام، وأقام الفريقان بها عدة أشهر، وكانت بينهم وفقات كثيرة، لكن لم يقاتلوا في الليل إلا مرة واحدة وهي ليلة الحفر بوزن عظيم، سببت بذلك لكثرة ما كان الفرسان يهرون فيها، وقتل بين الفريقين تلك الليلة عدة الآلاف، وأصبحوا وقد أشرف علي وأصحابه على النصر فرفع معاوية وأصحابه المصاحف، فكان ما كان من الاتفاق على التحكيم وانصراف كل منهم إلى بلاده. واستغفنا من هذه الزيادة أن تحدث علي بذلك كان بعد وقعة صيفين بمدة، وكانت صيفين سنة سبع وثلاثين، وخرج الخوارج على علي عقب التحكيم في أول سنة ثمان وثلاثين وقتلهم بالتهور، وكل ذلك مشهور مبسوط في تاريخ الطبري وغيره.

قوله: (وعن شعبة عن خالد) هو الحذاء (عن ابن سيرين) هو محمد (قال التسبيح أربع وثلاثون) هذا موقف علي ابن سيرين، وهو موصول بسند حديث الباب. وظن بعضهم أنه من رواية ابن سيرين بسنده إلى علي وأنه ليس من كلامه، وذلك أن الترمذي والنسائي وابن حبان أخرجوا الحديث المذكور من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن عبيد بن عمرو عن علي، لكن الذي ظهر لي أنه من قول ابن سيرين موقوف عليه، إذ لم يتعرض المصنف لطريق ابن سيرين عن عبيد، وأيضاً فإنه ليس في روايته عن عبيدة تعيين عدد التسبيح وقد أخرجه القاضي يوسف في كتاب الذكر عن سليمان بن

حرب شيخ البخاري فيه يستند هذا إلى ابن سيرين من قوله ثبت ما قلته والله الحمد.

ووقع في مرسل عروة عند جعفر أن التحميد أربع، واتفاق الرواة على أن الأربع للتكبير أربع، قال ابن بطال: هذا نوع من الذكر عند النوم، ويمكن أن يكون ﷺ كان يقول جميع ذلك عند النوم وأشار لأتمته بالإكثاء يعضها إعلالاً منه أن معناه الحصى والتنب لا الوجوب.

وقال عياض: جاءت عن النبي ﷺ أذكار عند النوم ختلفة بحسب الأحوال والأشخاص والأوقات، وفي كل فضل، قال ابن بطال: وفي هذا الحديث حجة لمن فضل الفقر على الغنى لقوله «إلا أدلكم على ما هو خير لكم من خادم» فسلمهما الذكر، فلو كان الغنى أفضل من الفقر لأصلهما الخادم وعلمهما الذكر فلما منعهما الخادم وقصرهما على الذكر علم أنه إما اختيار لهما الأفضل عند الله. قلت: وهذا إما يتم أن لو كان عند ﷺ من الخدم فضلة، وقد صرح في الخبر أنه كان محتاجاً إلى بيع ذلك الرقيق لفتته على أهل الصفة، ومن ثم قال عياض: لا وجه لمن استدل به على أن الفقير أفضل من الغني، وقد اختلف في معنى الخبرية في الخبر فقال عياض: ظاهره أنه أراد أن يعلمهما أن عمل الآخرة أفضل من أمور الدنيا على كل حال، وإما اقتصر على ذلك لما لم يمكن إعطاء الخادم، ثم علمهما إذ فاتهما ما طلبه ذكرهما يحصل لهما أجراً أفضل عما سالا. وقال القرطبي: إما إحاطهما على الذكر ليكون عوضاً عن الدماء عند الحاجة، أو لكونه أحب لآبته ما أحب لنفسه من إثبات الفقر وتحمل شدة بالصبر عليه تعظيماً لأجرهما. وقال المهلب: علم ﷺ أبته من الذكر ما هو أكثر نقماً لما في الآخرة، وأكثر أهل الصفة لأنهم كانوا وقروا أنفسهم لسماع العلم وضبط السنة على شيع بطونهم لا يروغبون في كسب مال ولا في عيال، ولكنهم اشتروا أنفسهم من الله بالقرت. ويؤخذ منه تقديم طلبة العلم على غيرهم في المحسن. وفيه ما كان عليه السلف الصالح من شطف العيش وقلة الشيء وشدة الحال. وأن الله حاتم الدنيا مع إمكان ذلك صيانة لهم من تبعاتها، وتلك سنة أكثر الأنبياء والأولياء. وقال إسماعيل القاضي: في هذا الحديث دلالة للإمام أن يقسم المحسن حيث رأى، لأن النبي لا يكون إلا محسن، وأما الأربعة أخصار فهو حق الثنايين انتهى. وهو قول مالك وجماعة، وذهب الشافعي وجماعة إلى أن لا لبيت سهماً من المحسن، وقد تقدم بسط ذلك في فرض المحسن في أواخر الجهاد. ثم وجدت في تهذيب الطبري من وجه آخر ما لعله يعكر على ذلك، فساق من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي قال «أهدي لرسول الله ﷺ رقيق، أهديهم له بعض ملوك الأعاجيب، قلت لفاطمة: انت أبائك فاستخديهم» فلو صح هذا لأزال الإشكال من أصله، لأنه حيث لا يكون للفاطمين فيه شيء. وإما هو من مال المصالح يصرفه الإمام حيث يراه. وقال المهلب: فيه حل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من إثبات الآخرة على الدنيا إذا كانت لهم قدرة على ذلك. قال: وفيه جواز دخول الرجل على أبنته وزوجها بشر استئذان وجلسه بينهما في فراشهما، ومباشرة فقميه بعض جسدهما. قلت: وفي قوله بشر استئذان نظراً، لأنه ثبت في بعض طرقه أنه استأذن كما قلته من رواية عطاء عن جهماد في الذكر لجعفر، وأصله عند مسلم، وهو في «المعالي» للدلقني أيضاً بطوله. وأخرج الطبري في تهذيبه من طريق أبي مرهم «سمعت علياً يقول: إن فاطمة كانت تدفق الدمع بين حزينين حتى مجلت يدها» فذكر الحديث، وفيه «فأثنا وقد دخلنا فراشنا فلما استأذن علينا تخشنا لنبس علينا ثيابنا، فلما سمع ذلك قال: كما أنتم في لحافكما». ودفع بعضهم الاستدلال المذكور لمصمته ﷺ فلا يلحق به غيره من ليس بمصوم.

وفي الحديث منية ظاهرة لعلي وفاطمة عليهما السلام. وفيه بيان إظهار غاية التعطف والشفقة على البنت والصهر ونهاية الاعتدال برفع الحشمة والمجباب حيث لم يزعجها من مكانتها تركهما على حالة اضطرارهما، وبإعفاء حتى أدخل رجله بينهما ومكث بينهما حتى علمهما ما هو الأولى بهما من الذكر عوضاً عما طلباه من الخادم، فهو من باب تلقى المخاطب بغير ما يطلب لئلا يأن الأهم من المطلوب هو التزود للمعاد والصبر على مشاق الدنيا والتجاني عن دار الغرور. وقال الطبري: فيه دلالة على مكانة أم المؤمنين من النبي ﷺ حيث خصتها فاطمة بالسفارة بينها وبين أبيها دون سائر الأزواج. قلت: ويحتمل أنها لم ترد التخصيص بل الظاهر أنها قصدت أباه في يوم عائشة في بيتها فلما لم تجده ذكرت حاجتها لملائته، ولو اتفق أنه كان يوم غيرها من الأزواج لذكرت لها ذلك، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن أم سلمة ذكرت للنبي ﷺ ذلك أيضاً، فيحتمل أن فاطمة لما لم تجده في بيت عائشة مرت على بيت أم سلمة فذكرت لها ذلك، ويحتمل أن يكون تخصيص هاتين من الأزواج لكون باقيتين كن حزين كل حزب يتبع واحدة من هاتين كما تقدم صريحاً في كتاب العبد. وفيه أن من واطب على هذا الذكر عند النوم لم يصبه إعياء لأن فاطمة شكت التعب من العمل فأحاطها ﷺ على ذلك، كذا أناده ابن

تيمة، وفيه نظر ولا يتعين رفع التعب بل يحتمل أن يكون من واطب عليه لا يتضرر بكثرة العمل ولا يشق عليه ولو حصل له التعب، والله أعلم.

١٢- باب الصَّوَدُ وَالْقِرَاءَةُ عِنْدَ النَّوْمِ

٦٣١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ نَفَثَ فِي يَمِينِهِ، وَقَرَأَ بِالْمُعَوَّذَاتِ، وَمَسَحَ بِهِمَا جَسَدَهُ. [راجع: ٥٠١٧].

قوله: (باب الصَّوَدُ وَالْقِرَاءَةُ عِنْدَ النَّوْمِ) ذكر فيه حديث عائشة في قراءة المعوذات، وقد تقدم شرحه في كتاب الطب، وبينت اختلاف الرواة في أنه كان يقول ذلك دائماً أو يقيد بالشكوى، وأنه ثبت عن عائشة أنه يقيد الأمران معاً لما في رواية عقيل عن الزهري بلفظ «كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة» وبينت فيه أن المراد بالمعوذات الإخلاص والعتق والناس، وأن ذلك وقع صريحاً في رواية عقيل المذكورة وأنها تعين أحد الاحتمالات للماضي ذكرها شمة، وفيها كيفية مسح جسده يديه، وقد ورد في القراءة عند النوم عدة أحاديث صحيحة: منها حديث أبي هريرة في قراءة آية الكرسي، وقد تقدم في الوكالة وغيرها، وحديث ابن مسعود الأتيان من آخر سورة البقرة وقد تقدم في فضائل القرآن، وحديث فروة بن نوفل عن أبيه «أن النبي ﷺ قال لتوكل: اقرأ قل يا أيها الكافرون في كل ليلة وم على خاتمتها فإنها براءة من الشرك» أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن حبان والحاكم، وحديث العرياض بن سارية «كان النبي ﷺ يقرأ المسبحات قبل أن يرقد ويقول: فيهن آية خير من ألف آية» أخرجه الثلاثة، وحديث جابر رفعه «كان لا ينام حتى يقرأ ألم تنزيل وتبارك» أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وحديث شجاع بن أوس رفعه «ما من امرئ مسلم يأخذ مضجعه فيقرأ سورة من كتاب الله إلا يمت الله ملكاً يحفظه من كل شيء» يؤيده حتى يهب «أخرجه أحمد والترمذي، وورد في الصَّوَدُ أيضاً عدة أحاديث: منها حديث أبي صالح عن رجل من أسلم رفعه «لو قلت حين أسيت أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق لم يضرك شيء» وفيه قصة. ومنهم من قال عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وصححه الحاكم. وحديث أبي هريرة «كان النبي ﷺ يأمراً إذا أخذ أحدا مضجعه أن يقول: اللهم رب السماوات ورب الأرض، والحديث، وفي لفظ «اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ورب كل شيء» وعليه أشهد أن لا إله إلا أنت أعوذ بك من شر نفسي ومن شر الشيطان الرجيم وشركه» أخرجه أبو داود والترمذي، وحديث علي رفعه «كان يقول عند مضجعه: اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك الثابتة من شر كل شيء» أنت أخذ بنصيبه» أخرجه أبو داود والنسائي، قال ابن بطال: في حديث عائشة رد على من استعمل العوذ والرقى إلا بعد وقوع المرض انتهى، وقد تقدم تقرير ذلك والبحث فيه في كتاب الطب.

١٣- باب

٦٣٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ غَمَرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَافِهِ فَلْيَقْضِ فِرَافَتَهُ بِدُخَانِ إِزَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي مَا خَلَقَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتَ جَنِّي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنَّ أُنْسَكَ نَفْسِي فَارْحَمْنِي، وَإِنْ أُرْسَلْتُهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ».

تَابَعَهُ أَبُو حَسَنَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَبَشَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

رَوَاهُ عَالِكٌ وَأَبُو عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [انظر: ٧٣٩٣، أخرجه مسلم: ٢٧١٤].

قوله: (باب) كذا للأكثر بغير ترجمة، وسقط لبعضهم، وعليه شرح ابن بطال ومن

الطبي. قال ابن بطال: في هذا الحديث أدب عظيم، وقد ذكر حكمة في الخبر وهو خشية أن يأوي إلى فراشه بعض الهوام الضارة فتؤذي. وقال القرطبي: يؤخذ من هذا الحديث أنه ينبغي لمن أراد المنام أن يحس فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء ينجس من رطوبة أو غيرها. وقال ابن العربي: هذا من الخبر ومن النظر في أسباب دفع سوء القدر أو هو من الحديث الآخر «اعقله وتوكل». قلت: وما ورد ما يقال عند النوم حديث أنس «أن

النبي ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه قال: الحمد لله الذي أعلمتنا وسقانا وكفانا وآوانا، فكم عن لا كافي له ولا مؤوي» أخرجه مسلم والثلاثة، ولأبي داود من حديث ابن عمر نحوه وزاد «والذي من علي أفضل، والذي أعطاني فأجل» ولأبي داود والنسائي من حديث علي «أن رسول الله ﷺ كان يقول عند مضجعه: اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامة من شر ما أتت اتخذ بنصايته، اللهم أنت تكشف المائم والمغرم، اللهم لا يهزم جنك، ولا يخلف عدوك ولا ينعج هذا الجبد منك الجبد، سبحانه وبحمده» ولأبي داود من حديث أبي الأزهر الأحمري «أن النبي ﷺ كان يقول إذا أخذ مضجعه من الليل: بسم الله وضعت جنبي، اللهم اغفر لي ذنبي، وأعسئ شيطاني، وفك رهاني واجعلني في النداء الأعلى» وصححه الحاكم والترمذي، وحسنه من حديث أبي سعيد رقه «من قال حين يأوي إلى فراشه: استغفر الله الذي لا إله إلا هو المحي القيوم وأتوب ثلاث مرات غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر وإن كانت عدد رمل صالح، وإن كانت عدد أيام الدنيا» ولأبي داود والنسائي من حديث حفصة «أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يرقد وضع يده اليمنى تحت خده ثم يقول: اللهم في عذابك يوم تبعث عبادك ثلاثاً» وأخرجه الترمذي من حديث البراء وحسنه ومن حديث حذيفة وصححه.

قوله: (تابعه أبو صمرة وإسماعيل بن زكريا عن عبيد الله) هو ابن عمر المذكور في الإسناد، وأبو صمرة هو أنس بن عياض، ومراده أنهما تابعه زهير بن معاوية في إدخال الرواية بين سعيد القميري وأبي هريرة، فأما متابعه أبي صمرة فوصلها مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» وأما متابعه إسماعيل بن زكريا فوصلها البخاري بن أبي أسامة عن يونس بن محمد عنه، كذلك رآته في شرح مغلطي، وكنت وقتت عليها في «الأساطير للطبراني» وأوردتها منه في «تفليق التلخيص» ثم خفي علي مكانها الآن. ووقع عند أبي نعيم في «المستخرج» هنا وعبد الله هو ابن سليمان ولم أرها لغيره، فإن كانت ثابتة فإنها عند مسلم موصولة. وقد ذكر الإسماعيلي أن الأكثر لم يقولوا في «السند» عن أبيه «أن عبد الله بن رجاء رواه عن إسماعيل بن أمية وعبد الله بن عمر عن سعيد عن أبيه أو عن أخيه عن أبي هريرة، ثم ساقه بسنده إليه. وهذا الشك لا تأثير له لانفاق الجماعة على أنه ليس لأخي سعيد فيه ذكر، واسم أخي سعيد المذكور عباد. وذكر الدارقطني أن أبا بدر شجاع بن الوليد والحسن بن صالح وهرم وهو بالراه المهمة مصنف ابن سفيان وجعفر بن زياد وخالد بن حيد تابعوا زهير بن معاوية في قوله فيه «عن أبيه».

قوله: (وقال يحيى بن سعيد) هو القطان (ويشتر من الفضل عن عبد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) أما رواية يحيى القطان فوصلها النسائي، وأما رواية بشر بن الفضل فأخرجها مسدد في مستهالكه عن، وذكر الدارقطني أن هشام بن حسان ومعتز بن سليمان وعبد الله بن كثير روه عن عبد الله بن عمر كذلك، وكذا ذكر الإسماعيلي أن عبد الله بن غير، والطبراني أن معتز بن سليمان ويحيى بن سعيد الأموي وأبا أسامة روهوا كلهم عن عبد الله بن عمر كذلك، وأشار البخاري بقوله «عن النبي ﷺ» إلى أن بعضهم رواه عن عبد الله بن سعيد عن أبي هريرة موقوفاً، منهم هشام بن حسان والحمدان وابن المبارك وبشر بن الفضل ذكره الدارقطني، قلت: فقلعه اختلف على بشر في وقفه ورفقه، وكذا على هشام بن حسان. ورواية ابن المبارك وصلها النسائي موقوفة.

قوله: (ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) أما رواية مالك فوصلها المصنف في كتاب التوحيد عن عبد العزيز بن عبد الله الأوسي عنه، وقصر مغلطي فعزاه لتخريج الدارقطني في غرائب مالك مع وجودها في الصحيح الذي شرحه، وتبعه شيخنا ابن اللقن. وقد ذكر المصنف في التوحيد أكثر هذه التنايل المذكورة هنا أيضاً عقب رواية مالك، ولما ذكر الدارقطني حديث مالك المذكور قال: هذا حديث غريب لا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلا الأوسي، ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سعيد مرسلاً. وأما رواية محمد بن عجلان فوصلها أحد عنه، ووصلها أيضاً الترمذي والنسائي والطبراني في الدعاء من طرق عنه، وقد ذكرت الزيادة التي عند الترمذي فيه قبل.

(تبعه) قال الكرماني عبر أولاً بقوله «تابعه» ثم بقوله «وقال» لأنهما للتحمل،

تبعه، والراجح إتيانه. ومناسبة لما قبله عومر الذكر عند النوم، وعلى إسقاطه، فهو كالفصل من الباب الذي قبله لأن في الحديث معنى التعويد وإن لم يكن بلفظه.

قوله: (زهري) هو ابن معاوية أبو خيشة الجعفي، وعبد الله بن عمر هو العمري، وهو تابعي صغير وشيخه تابعي وسط وأبوه تابعي كبير، فقيه ثلاثة من التابعين في نسق مدنيون.

قوله: (إذا أوى) بالقصر وقد تقدم بيانه قريباً.

قوله: (فليفيض فراشه بدخلة إزاره) كذا للأكبر، وفي رواية أبي زيد المروزي «بدخل» بلا هاء، ووقع في رواية مالك الأكية في التوحيد «بصفعة ثوبه» وكذا للطبراني من وجه آخر، وهي بفتح الصاد المهمة وكسر النون بعدها فاء هي الحاشية التي تلي الجلبد والمراء بالدخلة طرف الإزار الذي يلي الجسد، قال مسالك: دخلة الإزار ما يلي داخل الجسد منه. ووقع في رواية عبيد بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عند مسلم «فليجل دخلة إزاره فليفيض بها فراشه» وفي رواية يحيى القطان كما سبأني «فليستر» وقال عياض: دخلة الإزار في هذا الحديث طرفه، ودخلة الإزار في حديث الذي أصيب بالعين ما يليها من الجسد، وقيل: كتى بها عن الذكر وقيل عن الورك، وحكى بعضهم أنه على ظاهره وأنه أمر بغسل طرف ثوبه، والأول هو الصواب. وقال القرطبي في «المفهم»: حكمة هذا التفرض قد ذكرت في الحديث، وأما اختصاص التفرض بدخلة الإزار فلم يظهر لنا، ويقع في أن في ذلك خاصية طيبة تمنع من قرب بعض الحيوانات كمالها بذلك العائن، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه «فليفيض بها ثلاثاً» فحذا بها حلوا الرقى في التكرير انتهى. وقد أبدى غيره حكمة ذلك، وأشار الداودي فيما نقله ابن التين إلى أن الحكمة في ذلك أن الإزار يستر بالثياب فيتورى بها بئله من الوسخ، فلو نال ذلك بكسه صار غير لدن الثوب، والله يجب إذا عمل البعد صلاً أن يحسنه. وقال صاحب النهاية: إنما أمر بدخلته دون خارجته لأن المأثور يأخذ طرقي إزاره يمينه وشماله ويلصق ما يشماله وهو الطرف الداخلي على جسده ويضع ما يمينه فوق الأخرى، فمتى عاجله أمر أو خشي سقوط إزاره أمسكه بشماله عن نفسه ودفع يمينه، فإذا صار إلى فراشه فعل إزاره فإنه يجل يمينه خارج الإزار وتبقى الدخلة معلقة وبها يقع التفرض. وقال البيضاوي: إنما أمر بالتفرض بها لأن الذي يريد النوم يجل يمينه خارج الإزار وتبقى الدخلة معلقة فيفيض بها. وأشار الكرماني إلى أن الحكمة فيه أن تكون يده حين التفرض مستورة لئلا يكون هناك شيء فيحصل في يده ما يكره انتهى. وهي حكمة التفرض بطرف الثوب دون اليد لا خصوص الدخلة.

قوله: (فإنه لا يدري ما خلقه عليه) بتخفيف اللام أي حدث بسده فيه، وهي رواية ابن عجلان عند الترمذي، وفي رواية عبيد «فإنه لا يدري من خلقه في فراشه» وزاد في روايته «ثم ليضطجع على شفه الأيمن» وفي رواية يحيى القطان «ثم ليتوسد يمينه» ووقع في رواية أبي صمرة في «الأدب المفرد»: «وليس الله فإنه لا يعلم ما خلقه بعده على فراشه» أي ما صار بعد خلقاً وبدلاً عنه إذا غاب. قال الطي: معناه لا يدري ما وقع في فراشه بعد ما خرج منه من تراب أو قلقة أو هوام.

قوله: (ثم يقول باسمك ربى وضعت جنبي وملك أرواحه) في رواية عبيد «ثم ليقل» بصيغة الأمر وفي رواية يحيى القطان «اللهم باسمك» وفي رواية أبي صمرة «ثم يقول سبحانه ربى وضعت جنبي».

قوله: (إن أمسكت) في رواية يحيى القطان «اللهم إن أمسكت» وفي رواية ابن عجلان «اللهم فإن أمسكت» وفي رواية عبيد «فإن أحسبت».

قوله: (فارحها) في رواية مالك «فاغفر لها» وكذا في رواية ابن عجلان عند الترمذي، قال الكرماني: الإسمالك كتابة من الموت، فالرحمة أو المغفرة تناسبه، والإرسال كتابة عن استمرار البقاء والحفظ يناسبه، قال الطي: هذا الحديث موافق لقوله تعالى: «والله يتوفى الأنفس حين موتها» الآية [الزمر: ٤٢]، قلت: ووقع التصريح بالموت والحياة في رواية عبد الله بن الحارث عن ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ أمر رجلاً إذا أخذ مضجعه أن يقول: اللهم أنت خلقت نفسي وأنت تتوفأها، لك عاتها وحيها إن أحسيتها فاحفظها وإن أمتها فاغفر لها» أخرجه النسائي وصححه ابن حبان.

قوله: (ما تحفظ به عبادك الصالحين) قال الطي: هذه الباء هي مثل الباء في قولك كتبت بالقلم وما يبعه، ويانها ما دلت عليه صلته. وزاد ابن عجلان عند الترمذي في آخره شيئاً لم أره عند غيره وهو قوله «وإذا استيقظ فليقل: الحمد لله الذي عاقاني في جسدي، ورد إلي روعي» وهو يشير إلى ما ذكره الكرماني. وقد قلت قول الزجاج في ذلك في أواخر الكلام على حديث البراء فيما مضى قريباً، وكذلك كلام

وعبر بقوله «واه» لأنها تستعمل عند المذاكرة قلت وهذا ليس بطرد، لا يثبت أنه وصل رواية مالك في كتاب التوحيد بصيغة التحدید وهي «حلتنا» لا بصيغة المذاكرة كمال وروى، إن سلمنا أن ذلك للمذاكرة، والله أعلم.

١٤- باب الدعاء بصفت اللیل

٦٣٢١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَوِيرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِيِّ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «يَتَزَوَّلُ رَجُلًا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ السَّمَاءِ، حِينَ يَتَقَرَّبُ لُتْلُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَذْكُرُنِي فَاسْتَجِبْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرْ لَهُ». [راجع: ١١٤٥، أخرجه مسلم: ٧٥٨].

قوله: (باب الدعاء نصف الليل) أي بيان فضل الدعاء في ذلك الوقت على غيره إلى طلوع الفجر، قال ابن بطال: هو وقت شريف، خصه الله بالتزليل فيه، فيفضل على عباده بإجابة دعائهم، وإصطاف سؤلهم، وغفران ذنوبهم، وهو وقت غفلة وخلوة واستغراق في النوم واستلذاذ له، ومفارقة الفلذة واللذة صعب، لاسيما أهل الرفاهية وفي زمن البرد. وكلما أهل التعب والاسيما في قصر الليل، فمن أثر القيام لتجاجة ربه والتضرع إليه مع ذلك دل على خلوص نيته وصحة رغبته فيما عند ربه، فذلك به الله عباده على الدعاء في هذا الوقت الذي تخلو فيه النفس من خواطر الدنيا وعلفها، ليستشعر العبد الجسد، والإخلاص لربه.

قوله: (يتزول) يعني كنا للاكثر هنا يوزن بتعقل مشدداً، وللتنسيب والكشفية، (يتزول) يفتح أوله وسكون ثابته وكسر الزاوي.

قوله: (حين يبقى ثلث الليل) قال ابن بطال: ترجم بنصف الليل وساق في الحديث أن التزول يقع ثلث الليل، لكن المصنف عول على ما في الآية وهو قوله تعالى: «ثم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقضى منه» [الزمل: ٢، ٣] فأخذ الترجمة من دليل القرآن، وذكر النصف فيه يدل على تأكيد المحافظة على وقت التزول قبل دخوله ليأتي وقت الإجابة والندب المرتقب له مستنداً للقاء. وقال الكرماني: لفظ الجبر «حين يبقى ثلث الليل» وذلك يقع في النصف الثاني انتهى. والذي يظهر في أن البخاري جرى على عادته فأشار إلى الرواية التي وردت بلفظ النصف، فقد أخرجه أحد من يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «يتزول الله إلى السماء الدنيا نصف الليل الأخير أو ثلث الليل الأخير» وأخرجه الدارقطني في كتاب الرضا من رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه، ومن طريق حبيب بن أبي ثابت عن الآخر عن أبي هريرة بلفظ «شطر الليل» عن غير تردد، وسأستوعب الغاطة في التوحيد إن شاء الله تعالى. وقال أيضاً: التزول محال على الله لأن حقيقته الحركة من جهة الملو إلى السفلى، وقد دلت البراهين القاطعة على تنزيهه على ذلك فليتأول ذلك بأن المراء نزول ملك الرحمة ونحوه أو يفرض مع اعتقاد التنزيه، وقد تقدم شرح الحديث في الصلاة في «باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل» من أبواب التهجد ويأتي ما بقي منه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

١٥- باب الدعاء عند الخلوة

٦٣٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْقَوِيرِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاةَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». [راجع: ١٤٢، أخرجه مسلم: ٣٧٥].

قوله: (باب دعاء عند الخلوة) عند إرادة الدخول، ذكر فيه حديث أنس، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وفيه ذكر من رواه بلفظ «إذا أراد أن يدخل».

١٦- باب ما يقول إذا أصبح

٦٣٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرْدَةَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ اسْتَغْفَارٍ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، عَفَلْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى

٦٣٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سَعْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ غُنَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاحٍ، عَنْ خَلِيفَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ قَالَ: «هَاسِمُكُ اللَّهُمَّ امُوتْ رَاحَتَهُ. وَإِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْتَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَكَرِّهَ الشُّوْرَ». [راجع: ٦٣١٢].

٦٣٢٥- حَدَّثَنَا عَدَنَانُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاحٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْحَرِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِسْمِكَ امُوتْ رَاحَتَهُ». فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْتَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَكَرِّهَ الشُّوْرَ». [أخر: ٦٣٩٥].

قوله: (باب ما يقول إذا أصبح) ذكر فيه ثلاثة أحاديث: أحدها حديث شداد بن أوس وقد تقدم شرحه قريباً في «باب أفضل الاستغفار» ثانيها حديث أبي ذر وهو بلفظ خليفة سواء من خرج، فإنه من طريق أبي حرة وهو السكري عن منصور وهو ابن المشر عن ربيع بن حراش عن عروة بن فتح للعبة والراه ثم شين مجمعة ثم هاء تأنيث ابن الحر بضم للهامة ضد البعد عن أبي ذر، وحديث خليفة هو من طريق عبد الملك بن عمير عن ربيع عنه، فكأنه وضع البخاري أن لربيع فيه طريقين، وكان مسلماً أعرض عن حديث أبي ذر من أجل هذا الاختلاف، وقد وافق أبا حرة على هذا الإسناد شيان النحوي أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في المستخرجين

١٧- باب الدعاء في الصلاة

٦٣٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا الْبَيْهَقِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَنِي دُعَاءٌ أَذْخِرُ بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَثِيراً، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَافْغِرْ لِي بِغُفْرَتِكَ مِنْ عَيْنِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ: إِنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو: قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لِلنَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٨٣٤].

٦٣٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخْلِفُ يَدَاكَ» [الإسراء: ١١]. أَوَّلَتْ فِي الدُّعَاءِ. [راجع: ٤٧٢٣، أخرجه مسلم: ٤٤٧].

٦٣٢٨- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «فَاتَّيَوْمَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا قَدْ أَحَدَكُمُ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: الصَّلَاةُ لِلَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ - الصَّالِحِينَ، فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَ كُلُّ عَبْدٍ لِلَّهِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ صَالِحٌ، احْتَدَاهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاحْتَدَاهُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَخْتَارُ مِنَ التَّاءِ مَا شَاءَ». [راجع: ٨٣١، أخرجه مسلم: ٤٠٢].

قوله: (باب الدعاء في الصلاة) ذكر فيه ثلاثة أحاديث: وهي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «عن أبي بكر الصديق أنه قال للنبي ﷺ علمني دعاء أدعو به في صلاتي» وقد تقدم الكلام عليه في «باب الدعاء قبل السلام» في أواخر صفة الصلاة قيل كتب الجملة بما فيه تكمية.

قوله: (وقال عمرو) هو ابن الحارث (عن يزيد) هو ابن أبي حبيب وهو المذكور في السند الأول، وأبو الخير هو مرتد يفتح الميم والمثناة بينهما راء مهملة.

قوله: (قال أبو بكر رضي الله عنه للهي صلى الله عليه وسلم) وصله في الترحيد من رواية عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث ولقظه «أن أبا بكر قال: يا رسول الله «وقد بينت ذلك في شرحه. قال الطبري: في حديث أبي بكر دلالة على رد قول من زعم أنه لا يستحق اسم الإيمان إلا أن لا خطية له ولا ذنب، لأن الصديق من أكبر أهل الإيمان. وقد علمه النبي ﷺ يقول «إنني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت». وقال الكرماني: هذا الدعاء من الجوامع، لأن فيه الاعتراف بغلبة التقصير وطلب غاية الإنعام، فللمغفرة ستر الذنوب وعوها، والرحمة إيصال للخيرات، فهي الأول طلب الزحمة عن النار وفي الثاني طلب الجنة وهذا هو الفوز العظيم. وقال ابن أبي جرة ما ملخصه: في الحديث مشروعية الدعاء في الصلاة، وفضل الدعاء المذكور على غيره، وطلب التعليم من الأعلى وإن كان الطالب يعرف ذلك التنوع، وخص الدعاء بالصلاة لقوله ﷺ «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وفيه أن المرء ينظر في عبادته إلى الأرفع فيستب في تحصيله. وفي تعليم النبي ﷺ لأبي بكر هذا الدعاء إشارة إلى إثبات أمر الآخرة على أمر الدنيا، ولعله فهم ذلك من حال أبي بكر وإشاره أمر الآخرة قال: وفي قوله: «ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت» أي ليس في حيلة في دفعه فهي حالة افتقار، فاقبض حال المفسر الموصود بالإجابة، وفيه هضم النفس والاعتراف بالتقصير، وتقدم بقية فوائده هناك. وحديث عائشة في قوله تعالى: ﴿ولا تجهروا أصواتكم ولا تخافتوا بها﴾ [الإسراء: ١١] قال: أنزلت في الدعاء، وقد تقدم شرحه في تفسير سبحان، وعليه شيخه هو ابن سلمة كما أشرت إليه في تفسير المائدة. وحديث عبد الله وهو ابن مسعود في التشهد وقد تقدم شرحه في أواخر صفة الصلاة، وأخذ الترجمة من هذه الأحاديث إلا أن الأول نص في المطلوب، والثاني يستفاد منه صفة من صفات الداعي وهي عدم الجهر والمخافة فيسمع نفسه ولا يسمع غيره، وقيل للدعاء صلاة لأنها لا تكون إلا بدعاء فهو من تسمية بعض الشيء باسم كله. والثالث فيه الأمر بالدعاء في التشهد وهو من جملة الصلاة، والمراد بالتأني الدعاء، فقد تقدم في باب التشهد بلفظ «فلينخر من الدعاء ما شاء» وقد ورد الأمر بالدعاء في السجود في حديث أبي هريرة رفعه «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا من الدعاء» وورد الأمر أيضاً بالدعاء في التشهد في حديث أبي هريرة وفي حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود والترمذي وصححه، وفيه أنه أمر رجلاً بعد التشهد أن يشي على الله بما هو أهله ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يلدع بما شاء، وعصل ما ثبت عنه ﷺ من المواضع التي كان يدعو فيها داخل الصلاة ستة مواطن: الأول عقب تكبيرة الإحرام ففيه حديث أبي هريرة في الصحيحين «اللهم باعدي بيني وبين خطيائي» الحديث الثاني في الاعتدال ففيه حديث ابن أبي أوفى عند مسلم أنه كان يقول بعد قوله من شيء بعد «اللهم طهرني بالتلج والبرد والماء البارد». الثالث في الركوع وفيه حديث عائشة «كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» أخرجه. الرابع في السجود وهو أكثر ما كان يدعو فيه وقد أمر به فيه. الخامس بين السجدين «اللهم اغفر لي» السادس في التشهد وسبأتي، وكان أيضاً يدعو في القنوت وفي حال القراءة إذا مر بأية رحمة سأل، وإذا مر بأية عذاب استعاذ.

١٨- باب الدعاء بعد الصلاة

٦٣٢٩- حدثني إسحاق: أخبرني يزيد: أخبرني زرقاء، عن سفي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: قالوا: يا رسول الله فحب أهل الكفور بالزنجار والليم المقيم. قال: «كيف ذاك». قالوا: صلوا كما صلنا، وجأهوا كما جأهنا، وأفقرنا من فضول أموالهم، وتبست لنا أموال. قال: «أفلا أخبركم بأمر تذكرون من كان قبلكم، وتسمعون من جاء بعدكم، ولا يأتي أحد بعجل ما جئتم به إلا من جاء بعجل؟ تسمعون في قبر كل صلاة عشرين، وتحمّلون عشرين، وتكبرون عشرين».

تابعه عبيد الله بن عمر، عن سفي.

ورواه ابن عجلان، عن سفي، وزجاء بن خيرة.

ورواه جريو، عن عبد العزيز بن رزيق، عن أبي صالح، عن أبي المؤداه.

ورواه سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. [راجع: ٨٤٣، أخرجه مسلم: ٥٩٥ باختلاف].

٦٣٣٠- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا جريو، عن منصور، عن المسيب بن ربيع، عن زباد مولى المغيرة بن شعبة، قال: كتب المغيرة إلى معاوية بن أبي سفيان: أن رسول الله ﷺ كان يقول في دير كل صلاة إذا سلم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا منقضي لما منعت، ولا ينقض ذا الجَد منك الجَد».

وقال شعبه، عن منصور قال: سئفت المسيب. [راجع: ٨٤٤، أخرجه مسلم: ٥٩٣ بلفظه، وأخرجه في الألفية: (١٢) بلفظه ليست في هذه الطريق].

قوله: (باب الدعاء بعد الصلاة) أي المكتوبة، وفي هذه الترجمة رد على من زعم أن الدعاء بعد الصلاة لا يشرع، متمسكاً بالحديث الذي أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن الحارث عن عائشة «كان النبي ﷺ إذا سلم لا يثبت إلا خدراً ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام». والجواب أن المراد بالثني المذكور نفي استمراره جالساً على هيئة قبل السلام إلا بقدر أن تقول ما ذكر، فقد ثبت أنه «كان إذا صلى أتبل على أصحابه» فيحمل ما ورد من الدعاء بعد الصلاة على أنه كان يقوله بعد أن يقبل بوجهه على أصحابه. قال ابن القيم في «المهدي النبوي»: وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة سواء الإمام والمفرد والمأموم فلم يكن ذلك من هدي النبي ﷺ أصلاً، ولا روي عنه يستأذن صحيح ولا حسن، وخص بعضهم ذلك بصلاتي الفجر والعصر، ولم يفعل النبي ﷺ ولا الخلفاء بعده ولا أرشد إليه أمته، وإنما هو استحسان رآه من رآه عروفاً من السنة بدمعاه، قال: وعامة الأدعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها وأمر بها فيها، قال: وهذا للاتق بحال الصلي، فإنه مقبل على ربه مناجية، فإذا سلم منها انقطعت المناجاة وانتهى موقفه وقربه، فكيف يترك سؤاله في حال مناجاته والقرب منه وهو مقبل عليه ثم يسأل إذا انصرف عنه، ثم قال: لكن الأذكار الواردة بعد المكتوبة يستحب أن أتى بها أن يصلي على النبي ﷺ بعد أن يفرغ منها يدعو بما شاء، ويكون دعاؤه عقب هذه العبادة الثانية وهي الذكر لا تكون رد للمكتوبة. قلت: وما ادعاء من النبي ﷺ مطلقاً مردود، فقد ثبت عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له «يا معاذ أتني والله لأحيك، فلا تدع بر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشركك وحسن عبادتك» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وحديث أبي بكر في قول «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفرق وعذاب القبر، كان النبي ﷺ يدعو بهن دبر كل صلاة» أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم، وحديث سعد الأحمي في «باب التمدد من البخل» قريباً، فإن في بعض طرقه المطلوب، وحديث زيد بن أرقم «سمعت رسول الله ﷺ يدعو في دبر كل صلاة: اللهم ربنا ورب كل شيء» الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وحديث صهيب رفعه «كان يقول إذا انصرف من الصلاة: اللهم أصلح لي ديني» الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن حبان وغير ذلك فإن قيل: المراد بدبر كل صلاة قرب آخرها وهو التشهد قلنا قد ورد الأمر بالذكر دبر كل صلاة، والمراد به بعد السلام إجماعاً، فكذلك هنا حتى يثبت ما يخالفه. وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة «قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبات» وقال حسن. وأخرج الطبري من رواية جعفر بن محمد الصادق قال: «الدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافلة كتفضل المكتوبة على النافلة» وهم كثير ممن لقيناه من المخيلة أن مراد ابن القيم نفي الدعاء بعد الصلاة مطلقاً، وليس كذلك فإن حاصل كلامه أنه نفاه بقيد استمرار استقبال الصلي القبلة وإبراده بعد السلام، وأما إذا انتقل بوجهه أو قدم الأذكار المشروعة فلا يمتنع عنده الإيمان بالدعاء حينئذ. ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في التسبيح بعد الصلاة، وحديث المغيرة في قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وقد ترجم في أواخر الصلاة «باب الذكر بعد التسبيح» وأورد فيه هذين الحديثين، وتقدم شرحهما هناك مستوفى، ونسأبه هذه الترجمة لهذا أن الذكر يحصل له ما يحصل للداعي إذا شئله الذكر عن الطلب كما في حديث ابن عمر رفعه «يقول الله تعالى من شغلته ذكرني عن مسألتي أعطيتني أفضل ما أعطيتني».

قوله: (في دبر كل صلاة) في رواية الحموي والمستلمي «في دبر صلاته».

قوله: (وقال شعبة عن منصور قال سمعت المسيب) يعني ابن رافع بالسند المذكور وصله أحمد عن محمد بن جعفر حدثنا شعبة به ولفظه «أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له» الحديث قال ابن بطال: في هذه الأحاديث الحض على الذكر في أديار الصلوات وأن ذلك يوازى إنفاق المال في طاعة الله لقوله وتكون به من سيقكم» وسئل الأوزاعي هل الذكر بعد الصلاة أفضل أم تلاوة القرآن؟ فقال: ليس شيء يعدل القرآن، ولكن كان هدي السلف الذكر. وفيها أن الذكر المذكور يلي الصلاة المكتوبة ولا يؤخر إلى أن يصلي الرابطة لما تقدم، والله أعلم.

١٩- باب قول الله تبارك تعالیٰ:

﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [الفرع: ١٠٣]

وَمَنْ خَصَّ أَخَاهُ بِالدُّعَاءِ حَوَّنَ نَفْسِهِ.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَمِيدِ أَبِي عَامِرٍ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَمِيدِ اللَّهِ بْنِ قَبَسٍ ذَنْبَهُ» [رواجع: ٢٨٨٤].

٦٣٣١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، مَوْلَى سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْاَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَيُّهَا عَامِرٌ، لَوْ اسْتَفْتَا مِنْ هَذَلِكَ، فَقَوْلَ يَخْلُو بِهِمْ يَذْكُرُ: تَاللَّهِ لَوَلَا اللَّهُ مَا اخْتَلَفْنَا. وَذَكَرَ شَيْخًا غَيْرَ هَذَا، وَلَكِنِّي لَمْ أَخْطُهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِلُ؟» قَالُوا: عَامِرُ بْنُ الْاَكْوَعِ، قَالَ: «يُرَاحِمُهُ اللَّهُ». وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْلَا مَنَعْنَا بِهِ، فَلَمَّا صَافَ الْقَوْمُ قَاتَلُوهُمْ، فَأَصَابَ عَامِرٌ بِقَاتِلَةٍ سَيْفًا نَفْسِهِ فَمَاتَ، فَلَمَّا أَمْسَوْا أَوَلَدُوا نَارًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَلِيهِ النَّارُ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَوَلَّيْتُمْ؟» قَالُوا: عَلَى خُمُرٍ نِسِيَةٍ، فَقَالَ: «اهْرَبُوا مَا فِيهَا وَكَسَرُوهَا». قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَهْرِي قَافًا فِيهَا وَنَفْسِيهَا؟ قَالَ: «أَوْ ذَاكَ». [رواجع: ٢٤٧٧، أخرجه مسلم: ١٨٠٢، بإضافة وأخرج آخره في الصدق: (٣٣)].

٦٣٣٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غُفْرَانَ بْنِ مُرَّةٍ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا آتَاهُ رَجُلٌ بِعَدِيٍّ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ». فَقَاتَاهُ أَبِي فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى». [رواجع: ١٤٩٧، أخرجه مسلم: ١٠٧٨].

٦٣٣٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَبَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا تُرِيدُنِي مِنْ دِي الْخَلْعَةِ؟» وَهُوَ نَصَبٌ كَانُوا يَجْعَلُونَهُ، يُسَمَّى الْكُتَيْبَةُ الْيَمَانِيَّةُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ لَا أَتَيْتُ عَلَى الْخَيْلِ، فَصَلِّ لِي صَدْرِي، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ كُنْهُ، وَاجْعَلْهُ هَابِيًا مَهْلِيًا». قَالَ: فَهَرَجْتُ فِي خَمْسِينَ مِنْ أَحْمَسَ مِنْ قَوْمِي، وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: فَانْطَلَقْتُ فِي خُصْبَةٍ مِنْ قَوْمِي فَأَتَيْتُهَا فَأَخْرَجْتُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا مِثْلَ الْجَمَلِ الْأَجْرَبِ، فَعَدَا لَأَحْمَسَ وَخَلَّيَا. [رواجع: ٣٠٢٠، أخرجه مسلم: ٢٤٧٦].

٦٣٣٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَسِرْ خَادِمُكَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَتَبَارَكَ لَهُ يَوْمَ اعْطَيْنَاهُ». [رواجع: ١٩٨٢، أخرجه مسلم: ٢٤٨٠].

٦٣٣٥- حَدَّثَنَا عُفَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ:

السَّائِلِينَ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ لِيْنٍ، وَحَدَّثَ أَبِي سَعِيدٍ بِلَفْظٍ «مَنْ شَخَّلَهُ الْقُرْآنُ وَذَكَرَنِي عَنْ سَالَتِي» الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ «حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ» هُوَ ابْنُ رَاهَوِيهِ أَوْ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَيَزِيدُ هُوَ ابْنُ هَارُونَ، وَرَفَاعٌ هُوَ ابْنُ عَمْرِو الْيَشْكِرِيِّ، وَسَمِي هُوَ مَوْلَى أَبِي صَالِحٍ.

قوله: (تابعه عبيد الله بن عمير) (عن حمي) يعني في إسناده، وفي أصل الحديث لا في العدد المذكور، وقد بينت هناك عند شرحه أن وفاة خالف غيره في قوله عسراً وأن الكل قالوا «ثلاثاً وثلاثين» وأن منهم من قال المجموع هذا القدر. قلت: قد ورد بذكر العشر في حديث عبد الله بن عمرو وجامعة، وحديث عبيد الله بن عمرو تقدم مرصلاً هناك، واغرب الكرماني فقال لا جاء هناك بلفظ الدرجات فقيدها بالعلامة وتبد أيضاً زيادة في الأعمال من الصور والحج والمسرة زاد في عدة الأذكار، يعني ولما خلت هذه الرواية من ذلك نقص العدد، ثم قال: على أن مفهوم العدد لا اعتبار به انتهى. وكلا الجوابين متعقب.

أما الأول فمخرج الحديثين واحد وهو من رواية سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وإذا اختلف الرواة عنه في العدد المذكور في الزيادة والنقص، فإن أمكن الجمع ولا يؤخذ بالراجح. فإن استويا فالذي حفظ الزيادة مقدم. وأظن سبب الروم أنه وقع في رواية ابن عجلان «يسبحون ويكبرون ويحمدون» في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة فحمله بعضهم على أن العدد المذكور مقسوم على الأذكار الثلاثة فسروا الحديث بلفظ إحدى عشرة، وألقى بعضهم الكسر فقال عشر والله أعلم.

وأما الثاني فترتب على الأول، وهو لا ياق ما إذا اختلف خارج الحديث أما إذا اختلف المخرج فهو من تصرف الرواة، فإذا أمكن الجمع ولا فالترجيح.

قوله: (ورواه ابن عجلان عن سمي ورواه ابن حبان) وصله مسلم قال «حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن عجلان» فذكره مقروناً برواية عبيد الله بن عمر كلاهما عن سمي عن أبي صالح به وفي آخره «قال ابن عجلان: حدثت به رجاء بن حيوة فحدثني بمثله عن أبي صالح عن أبي هريرة» ووصله الطبراني من طريق حيوة بن شريح عن محمد بن عجلان عن رجاء بن حيوة وسمي كلاهما عن أبي صالح به وفيه «يسبحون الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ويحمدونه ثلاثاً وثلاثين ويكبرونه أربعاً وثلاثين» وفي قال في الأوسط «لم يروه عن رجاء إلا ابن عجلان».

قوله: (ورواه جرير) يعني ابن عبد الحميد (عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي الدرداء) وصله أبو يعلى في مسنده والإسماعيلي عنه عن أبي خيثمة عن جرير، ووصله النسائي من حديث جرير بهذا وفيه مثل ما في رواية ابن عجلان من تريع التكبير، وفي مسامع أبي صالح من أبي الدرداء نظر، وقد بين النسائي الاختلاف فيه على عبد العزيز بن رفيع فأخرجه من رواية الثوري عنه عن أبي عمر الضبي عن أبي الدرداء، وكذا رواه شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي عمر لكن زاد أم الدرداء بين أبي الدرداء وبين أبي عمر أخرجه النسائي أيضاً، ولم يوافق شريك على هذه الزيادة فقد أخرجه النسائي أيضاً من رواية شعبة عن الحكم عن أبي عمر عن أبي الدرداء، ومن رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم لكن قال: «عن عمر الضبي» فإن كان اسم أبي عمر عمر اتفقت الروايتان، لكن جزم الدارقطني بأنه لا يعرف اسمه فكأنه تحرف على الراوي والله أعلم.

قوله: (ورواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة) وصله مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل فساق الحديث بطوله لكن قال فيه «يسبحون ويكبرون ويحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»، قال سهيل: «إحدى عشرة وإحدى عشرة وإحدى عشرة فذلك كله ثلاث وثلاثون» وأخرجه النسائي من رواية الليث عن ابن عجلان عن سهيل بهذا السند بغير قصة، ولفظ آخر قال فيه «من قال خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين تكبيرة وثلاثاً وثلاثين تسبيحة وثلاثاً وثلاثين تحميدة ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له يعني تمام المائة غفرت له خطاياه» أخرجه النسائي، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن الليث عن ابن عجلان عن سهيل عن عطاء بن يزيد عن بعض الصحابة، ومن طريق زيد بن أبي أنيسة عن سهيل عن أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة، وهذا اختلاف شديد على سهيل، وللمتشد في ذلك رواية سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة والله أعلم ورواية أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة أخرجه مالك في الموطأ لكن لم يرفعه، وأوردعا مسلم من طريق خالد بن عبد الله وإسماعيل بن زكريا كلاهما عن سهيل عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك.

قوله في حديث المغيرة: (جرير) هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المعتز.

٢٧٧٣	٨٠- كتاب الدعوات ٢٠- باب مَا يَكُونُ مِنَ السَّجْعِ فِي الدُّعَاءِ	٦٣٣٧ح
------	--	-------

«وَرَجَعَهُ اللَّهُ، لَقَدْ أَذَكَّرَنِي كَذْلاً وَكَذْلاً آيَةً، اسْتَقَطَّهَا فِي سُورَةٍ كَذْلاً وَكَذْلاً».

[راجع: ٢٦٥٥، أخرجه مسلم: ٧٨٨].

٦٣٣٦- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ، عَنْ أَبِي وَاكِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَسَمًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ لَقَسَمَةٌ مَا أَرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَضَيْتُ، حَتَّى رَأَيْتُ الْقَضْبَ فِي وَجْهِهِ، وَقَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، لَقَدْ أَوْفَى بِأَكْفَرٍ مِنْ هَذَا قَسَرَهُ». [راجع: ٣١٥٠، أخرجه مسلم: ١٠٦٢، مطولاً].

قوله: (باب قول الله تبارك وتعالى: وصل عليهم) كذا للجمهور، ووقع في بعض النسخ زيادة: إن صلواتك سكن لهم، وانتقوا على أن المراد بالصلوة هنا الدعاء، وثالث أحاديث الباب ينسر ذلك، وتقدم في السورة قريباً من هذه الآية قوله تعالى ﴿ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما يفتق قريبات عند الله وصلوات الرسول﴾ [التوبة: ٩٩] وفُسرَت الصلوات هنا أيضاً بالدعوات لأنه كان يدعو لمن يتصدق.

قوله: (ومن خصص أخاه بالدعاء دون نفسه) في هذه الترجمة إشارة إلى رد ما جاء عن ابن عمر: أخرجه ابن أبي شيبة والطبري من طريق سعيد بن يسار قال: ذكرت رجلاً عند ابن عمر فترجعت عليه فلغز في صدره وقال لي: أبداً بنفسك. وعن إبراهيم النخعي: كان يقال إذا دعوت فأبداً بنفسك، فإنك لا تدري في أي دعاء يستجاب لك. وأحاديث الباب ترد على ذلك. ويؤيدها ما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق طلحة بن عبد الله بن كزيب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رفعه «ما من مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك: ولك مثل ذلك» وأخرج الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رفعه «خمس دعوات مستجابات» وذكر فيها «ودعوة الأخ لأخيه» وأخرجه أيضاً، هكذا استدل بهما ابن بطال، وفيه نظر لأن الدعاء بظهر الغيب ودعاء الأخ للأخ أهم من أن يكون الداعي خصه أو ذكر نفسه معه، وأعم من أن يكون بدأ به أو بدأ بنفسه. وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أبي بن كعب رفعه «أن النبي ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه» وهو عند مسلم في أول قصة موسى والخضر ولغظه «وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه» ويؤيد هذا القيد أنه «دعا لغير نبي فلم يبدأ بنفسه كقوله في قصة هاجر الماضية في المناقب «يرحم الله أم إسماعيل لو تركت زمزم لكانت عيناً معنا» وقد تقدم حديث أبي هريرة «اللهم أهد بروح القدس» يريد حسان بن ثابت وحديث ابن عباس «اللهم فقه في الدين» وغير ذلك من الأمثلة، مع أن الذي جاء في حديث أبي لم يطرد فقد ثبت أنه دعا لبعض الأنبياء فلم يبدأ بنفسه كما مر في المناقب من حديث أبي هريرة «يرحم الله لو طأ لقد كان يأوي إلى ركن شديد» وقد أشار المصنف إلى الأول بسادس أحاديث الباب، وإلى الثاني بالذي بعده. وذكر المصنف فيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (وقال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم اغفر لعبيد أبي عامر، اللهم اغفر لعبيد الله بن قيس ذنبه) هذا طرف من حديث أبي موسى تقدم بطوله موصولاً في غزوة أوطاس من المغازي، وفيه قصة قتل أبي عامر وهو عم أبي موسى الأشعري، وفيه قول أبي موسى للنبي ﷺ «إن أبا عامر قال له قل للنبي ﷺ استغفر لي، قال فدعا بماه فترويضاً ثم رفع يديه فقال: اللهم اغفر لعبيد أبي عامر» وفيه «فقلت: ولي فاستغفر، فقال: اللهم اغفر لعبيد الله بن قيس ذنبه، وأدخله يوم القيامة مدخلاً كريماً».

الحديث الثاني:

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان.

قوله: (خروجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فقتل رجل من القوم) هو عمر بن الخطاب، وعامر هو ابن الأكوخ عم سلمة راوي الحديث، وقد تقدم بيان ذلك كله في غزوة خيبر من كتاب المغازي، وسبب قول عمر «لولا منتننا به» وأن ذلك ورد مصححاً به في صحيح مسلم، وأما ابن عبد البر فأورده مورد الاستقراء فقال: «كانوا عرفوا أنه ما استرحم لإنسان قط في غزاة تحسه إلا استشهد، فلذا قال عمر لولا امتننا بعامر».

قوله: (وذكر شعراً غير هذا ولكي لم أحفظه) تقدم بيانه في المكان المذكور من

طريق حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد، ويعرف منه أن القائل «وذكر شعراً» هو يحيى بن سعيد راويه، وأن الذاكر هو يزيد بن أبي عبيد وقوله «من هناتك» بفتح الهاء والنون جمع هنة، ويروى «هنهاتك، وهناتك» والمراد الأراجيز القصار، وتقدم شرح الحديث مستوفى هناك.

قوله: (فلما أمسوا أوقدوا ناراً كثيرة) الحديث في قصة الحمر الأهلية في رواية حاتم بن إسماعيل «فلما أمسى الناس مساء اليوم الذي فتحت عليهم فيه» يعني خيبر وذكر الحديث بطوله وقد تقدم شرحه.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وعمرو شيخ شعبة فيه هو ابن مرة، وابن أبي أوفى هو عبدالله.

قوله: (صل على آل أبي أوفى) أي عليه نفسه وقبيل عليه وعلى أتباعه، وسيأتي الكلام في الصلاة على غير الأنبياء بعد ثلاثة عشر باباً.

الحديث الرابع:

قوله في حديث جرير وهو ابن عبد الله البلجي: (وهو نصيب) بضم النون ويصاد مهملة ثم موحدة هو الصنم، وقد تقدم بيان ذلك في تفسير سورة سأل، وقوله يسمى «الكعبة البمانية» في رواية الكشيهي «كعبة البمانية» وهي لغة وقوله «فخرجت في خمسين من قومي» في رواية الكشيهي «فارساً» والقائل (وربما قال صفيان) هو علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه، وصفيان هو ابن عينة، وقد تقدم شرح هذا الحديث في أواخر الغازي. الحديث الخامس في دعاء النبي ﷺ لأنس أن يكسر ما له وولده، وسيأتي شرحه قريباً بعد ثمانية وعشرين باباً، وقد بين مسلم في رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس أن ذلك كان في آخر دعائه لأنس ولغظه «فقال أمي يا رسول الله خديمك ادع الله له، فدعا لي بكل خير، وكان في دعائه أن قال «فذكره. قال الداودي هذا يدل على بطلان الحديث الذي ورد «اللهم من آمن بي وصدق ما جئت به فاقبل له من المال والولد» الحديث قال: وكيف يصح ذلك وهو ﷺ يحض على النكاح والتماس الولد. قلت: لا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون ورد في حصول الأمرين معاً، لكن يعكر عليه حديث الباب فيقال: كيف دعا لأنس وهو محامده بما كرهه لغيره، ويمتنع أن يكون مع دعائه له بذلك قرنه بأن لا يتاله من قبل ذلك ضرر، لأن المعنى في كراهية اجتماع كثرة المال والولد إما هو لما يخشى من ذلك من الفتنة بهما، والفتنة لا يؤمن معها الهلكة.

الحديث السادس:

قوله: (عبدق) هو ابن سليمان.

قوله: (رجلاً يقرأ في المسجد) هو عباد بن بشر كما تقدم في الشهادات، وتقدم شرح المتن في فضائل القرآن. وقوله «لقد أذكركي كذا وكذا آية» قال الجمهور: يجوز على النبي ﷺ أن ينسى شيئاً من القرآن بعد التليغ لكنه لا يقرأ عليه، وكذا يجوز أن ينسى ما لا يتعلق بالأبلاغ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ستفرك فلا تنسى إلا ما شاء الله﴾ [الأعلى: ٦، ٧].

الحديث السابع:

قوله: (سليمان) هو ابن مهران الأعمش.

قوله: (عن أبي والي) هو شقيق بن سلمة وقد تقدم في الأدب من طريق حفص بن غياث عن الأعمش «سمعت شقيقاً».

قوله: (فقال رجل) هو معتب بمهملة ثم مثناة ثقيلة ثم موحدة، أو حرقوص كما تقدم بيانه في غزوة حنين هناك، والمراد منه هنا قوله: «يرحم الله موسى» فخصه بالدعاء فهو مطابق لأحد ركني الترجمة، وقوله «وجه الله» أي الإخلاص له.

٢٠- باب مَا يَكُونُ مِنَ السَّجْعِ فِي الدُّعَاءِ

٦٣٣٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ: حَدَّثَنَا حِثَّانُ بْنُ هِلَالٍ أَبُو حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا هَارُونُ الْمُفَرِّجِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْغُرَيْتِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَ النَّاسَ كُلُّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ آتَيْتَ فَمَرَّتَيْنِ، فَإِنْ أَكْثَرْتَ فَلَا تَمُرَّاتٍ، وَلَا تَوَلَّ النَّاسَ هَذَا الْقُرْآنَ، وَلَا تَقْلُبْ تَأْمِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو المعروف بابن عليه، وعبد العزيز هو ابن صهيب، ونسب في رواية أبي زيد المرزوي وغيره.

قوله: (فليعزم المسألة) في رواية أحد عن إسماعيل المذكور «الدعاء» ومعنى الأمر بالاعزم الجهد فيه، وأن يعزم بوقوع مطلوبه ولا يعلق ذلك بمشيئة الله تعالى، وإن كان مأثوراً في جميع ما يريد فعله أن يعلقه بمشيئة الله تعالى. وقيل: معنى العزم أن يحسن الظن بالله في الإجابة.

قوله: (ولا يقولون اللهم إن شئت فأعطني) في حديث أبي هريرة المذكور بعده «اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت» وزاد في رواية حماد بن أبي هريرة الأثنية في التوحيد «اللهم ارزقني إن شئت» وهذه كلها أمثلة، ورواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم تتناول جميع ما يهدي به. وسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة «ليعزم في الدعاء» وله من رواية العلاء «ليعزم وليعظم الرغبة» ومعنى قوله «ليعظم الرغبة» أي يبالغ في ذلك بتكرار الدعاء والإلحاح فيه، ويجتهد أن يبرأ به الأمر بطلب الشيء الكثير، ويؤيده ما في آخر هذه الرواية «فإن الله لا يتعاطاه شيء».

قوله: (فإنه لا مستكره له) في حديث أبي هريرة «فإنه لا مكروه له» وهما بمعنى، ولما زاد أن الذي يحتاج إلى التعليق بالمشيئة ما إذا كان المطلوب منه بتأني إكراهه على الشيء فيخفف الأمر عليه ويعلم بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه، وأما الله سبحانه فهو منزّه عن ذلك فليس للتعليق فائدة. وقيل: المعنى أن فيه صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه، والأول أولى. وقد وقع في رواية عطاء بن ميناء «فإن الله صانع ما شاء» وفي رواية العلاء «فإن الله لا يتعاطاه شيء» أعطاه «قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يقول اللهم اعطني إن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا لأنه كلام مستحيل لا وجه له لأنه لا يفعل إلا ما شاعه وظاهره، أو هل النهي على التحريم، وهو الظاهر، وحمل النووي النهي في ذلك على كراهة التزيم وهو أولى ويؤيده ما سيأتي في حديث الاستخارة. وقال ابن بطال: في الحديث أنه ينبغي للداي أن يجتهد في الدعاء ويكون على رجاء الإجابة، ولا يقطع من الرحمة فإنه يدهو كريماً. وقد قال ابن عيينة: لا يمتنع أحداً الدعاء ما يعلم في نفسه يعني من التخصير فإن الله قد أجاب دعاء شر خلقه وهو إبليس حين قال «رب انظرني إلى يوم تبعثون» (الحجر: ٣٦) وقال الداودي: معنى قوله: «ليعزم المسألة» أن يجتهد ويلح ولا يقل إن شئت كالسئتي، ولكن دعاء البائس الفقير. قلت: وكأنه أشار بقوله كالسئتي إلى أنه إذا قلنا على سبيل التبرك لا يكره وهو جيد.

٢٢- باب يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَجْعَلْ

٦٣٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ حِبَّابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُسْتَجَابُ لِأَعْدَاكُمْ مَا لَمْ يَجْعَلْ» يَقُولُ: «ذَوَاتُ فَلَمَّ يُسْتَجَابُ لِي». [أخرجه مسلم: ٢٧٣٥].

قوله: (باب يستجاب للعبد) أي إذا دعا (ما لم يجعل) والتعبير بالعبد وقع في رواية أبي إدريس كما سأنه عليه.

قوله: (عن أبي عبيد) هو سعد بن عبيد.

قوله: (مولى ابن أزهر) اسمه عبد الرحمن.

قوله: (يستجاب لأعداكم ما لم يجعل) أي يجاب دعاءه. وقد تقدم بيان ذلك في التفسير في قوله تعالى «الذين استجابوا لله».

قوله: (يقول دعوت فلم يستجب لي) في رواية غير أبي ذر «فيقول «بزيادة فاه واللام منصوبة، قال ابن بطال: المعنى أنه يسألك فترك الدعاء فيكون كالمان دعائه، أو أنه أتى من الدعاء ما يستحق به الإجابة فيصير كالليخل للرب الكريم الذي لا تعجزه الإجابة ولا يقصه العطاء. وقد وقع في رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة عند مسلم والترمذي «لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع شيئاً أو قطعة رحم، وما لم يستعجل. قيل: وما الاستعجال؟ قال: يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أو يستجاب لي، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء» ومعنى قوله يستحسر وهو بمهمات يتقطع. وفي هذا الحديث أدب من آداب الدعاء، وهو أنه يلزم الطلب ولا يأس من الإجابة لما فيه ذلك من الاتقياد والاستسلام وإظهار الافتقار، حتى قال بعض السلف لأننا أشد خشية أن أحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة، وكأنه أشار إلى حديث ابن عمر رقه «من فتح له منكم باب الدعاء فتحت له أبواب الرحمة» الحديث أخرجه الترمذي بسند لين وصححه الحاكم فوهم، قال الداودي: يمتشى على من خالف وقال قد دعوت فلم يستجب لي أن يحرم الإجابة وما قام

خليفهم، فَصَلَّ عَلَيْهِمْ، فَصَلَّ عَلَيْهِمْ خَلِيفَتُهُمْ قَبْلَهُمْ، وَلَكِنْ أَنْصَبْتُ، فَإِذَا أَمْرُكَ فَحَدَّثْتَهُمْ وَهُمْ يَسْتَهْزِئُونَ، فَانْظُرِ السَّجْعَ مِنَ الدَّعَاءِ فَاجْتَنِبْهُ، لِيَأْتِيَ عَهْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَا يَقْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ. يَجِي: لَا يَقْعَلُونَ إِلَّا ذَلِكَ

قوله: (باب ما يكره من السجج في الدعاء) السجج ينتج للمهمة وسكون الجيم بعدها عين مهملة هو موالاة الكلام على روي واحد، ومنه سجت الحمامة إذا رددت صوتها، قاله ابن جريد. وقال الأزهرى: هو الكلام للقضى من غير مراعاة وزن.

قوله: (هارون المقرئ) هو ابن موسى الحنفي.

قوله: (حدثنا الزبير بن الحزيرت) بكسر المجمة وتشديد الرواء المكسورة بعدها تخفية ساكنة ثم مثناة.

قوله: (حدث الناس كل جمعة مرة، فإن أبيت فهو زين) هذا لإرشاد وقد بين حكمته.

قوله: (ولا تمل الناس هذا القرآن) هو بضم أول تمل من الرياح، والمثل والسآة بمعنى «وهذا القرآن» منصوب على المقولية، وقد تقدم في كتاب العلم حديث ابن مسعود «كان النبي ﷺ يتخولنا بالموصظة كرامة السأمة علينا».

قوله: (فلا الهلوك) بضم الهزوة وبالفاء أي لا أجعلك، والنون مقلة للتأكيد وهذا النهي بحسب الظاهر للمتكلم، وهو في الحقيقة للمخاطب، وهو كفولهم لا أربك مهنا. وفيه كراهة التحديث عند من لا يقبل عليه، والنهي عن قطع حديث غيره، وأنه لا ينبغي نشر العلم عند من لا يحرس عليه ويحدث من يشتهي بسامه لأنه أجدر أن يتضح به.

قوله: (فهلهم) يجوز في حله الرفع والنصب.

قوله: (وانظر السجج من الدعاء فاجتنبه) أي لا تقصد إليه ولا تشغل فكرك به لما فيه من التكلف المانع للخشوع المطلوب في الدعاء، وقال ابن التين: المراد بالنهي المستكره منه، وقال الداودي الاستكثار منه.

قوله: (لا يفعلون إلا ذلك) أي ترك السجج. ووقع عند الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يحيى بن محمد شيخ البخاري بسنده فيه «لا يفعلون ذلك» بإسقاط إلا، وهو واضح، وكذا أخرجه الزباز في مسنده عن يحيى والطبراني عن الزباز، ولا يرد على ذلك ما وقع في الأحاديث الصحيحة لأن ذلك كان يصدر من غير قصد إليه ولأجل هذا يحيى في غاية الانسجام كقوله ﷺ في الجهاد «اللهم منزل الكتاب، سريع الحساب، هزم الأحزاب» وكقوله ﷺ «صدق وعده، وأجز جهته» الحديث وكقوله «أعوذ بك من عين لا تدمع، ونفس لا تشيع، وقلب لا يخبث» وكلها صحيحة. قال الفزاري: المكره من السجج هو التكلف لأنه لا يلزم الضراعة والذلة، ولا فني الأدعية الماثورة كلمات متوازية لكنها غير متكلفة، قال الأزهرى: وإنما كرهه ﷺ لما شكته كلام الكهنة كما في قصة المرأة من هذيل. وقال أبو زيد وغيره: أصل السجج القصد المستوي سواء كان في الكلام أم غيره.

٢١- باب لِعَزْمِ الْمَسْأَلَةِ فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ

٦٣٣٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيُعَزِّمْ الْمَسْأَلَةَ، وَلَا يَقُولَنَّ: اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي، فَإِنَّهُ لَا مُسْتَكْرَهَ لَهُ». [الطبر: ٥٧٦٤، أخرجه مسلم: ٢١٧٨].

٦٣٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِعَزْمِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ». [الطبر: ٥٧٧٧، أخرجه مسلم: ٢١٧٩].

قوله: (باب ليعزم المسألة فإنه لا مكروه له) المراد بالمسألة الدعاء، والضميران لله تعالى، أو الأول ضمير الشأن والثاني لله تعالى جزماً. ومكره بضم أوله وكسر ثالثة.

جزمه سرد منها النووي في «الأذكار» وفي «شرح المهذب» جملة. وعقد لها البخاري أيضاً في «الأدب المفرد» باباً ذكر فيه حديث أبي هريرة «قدم الطفل بن عمرو على النبي ﷺ فقال: إن دوماً عصت فادع الله عليها، فاستقبل القبلة ورفع يديه فقال: اللهم اهد دوماً» وهو في الصحيحين دون قوله «ورفع يديه» وحديث جابر «أن الطفل بن عمرو هاجر» فذكر قصة الرجل الذي هاجر معه وفيه «قال النبي ﷺ: اللهم وليديه فاغفر» ورفع يديه «وسنده صحيح» وأخرجه مسلم. وحديث عائشة أنها «رأت النبي ﷺ يدعو رافعاً يديه يقول: اللهم إني أنا بشر» الحديث وهو صحيح الإسناد. ومن الأحاديث الصحيحة في ذلك ما أخرجه المصنف في «جزء رفع اليدين»: «رأيت النبي ﷺ رافعاً يديه يدعو لعثمان» ولمسلم من حديث عبد الرحمن بن سمره في قصة الكسوف «فأتته إلى النبي ﷺ وهو رافع يديه يدعو» وعنده في حديث عائشة في الكسوف أيضاً «ثم رفع يديه يدعو» وفي حديثها عنده في دعائه لأهل البقيع «رفع يديه ثلاث مرات» الحديث. ومن حديث أبي هريرة الطويل في فتح مكة «رفع يديه وجعل يدعو» وفي الصحيحين من حديث أبي حنيفة في قصة ابن النخعي «ثم رفع يديه حتى رأيت غمرة يطيه يقول: اللهم هل بلغت» ومن حديث عبد الله بن عمرو «أن النبي ﷺ ذكر قول إبراهيم وعيسى ورفع يديه وقال: اللهم آمين» وفي حديث عمر «كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يسمع عند وجهه كدوي النحل، فأنزل الله عليه يوماً، ثم سري عنه فاستقبل القبلة ورفع يديه ودعا» الحديث أخرجه الترمذي واللفظ له والنسائي والحاكم، وفي حديث أسامة «كنت ردف النبي ﷺ بعرفات فرفع يديه يدعو، فعلمت أن نافته فسقط خطمها، فتناولته يده وهو رافع اليد الأخرى» أخرجه النسائي بسند جيد، وفي حديث قيس بن سعد عند أبي داود «ثم رفع رسول الله ﷺ يديه وهو يقول: اللهم صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عباد» الحديث وسنده جيد. والأحاديث في ذلك كثيرة. وأما ما أخرجه مسلم من حديث عمارة بن ربيعة براه وموحدة مضمر أنه «رأى بشر بن مروان يرفع يديه، فأفكر ذلك وقال: لقد رأيت رسول الله ﷺ وما يزيد على هذا يشير بالسبابة» فقد حكى الطبري عن بعض السلف أنه أخذ بظاهره وقال: السنة أن الداعي يشير بأصبع واحدة، ورده بأنه إنما ورد في الخطيب حال الخطبة، وهو ظاهر في سياق الحديث فلا معنى للتسكت به في منع رفع اليدين في الدعاء مع ثبوت الأخبار بمشروعيتها، وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه وغيرهما من حديث سلمان رفع «إن ريكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً» بكسر المهملة وسكون الفاء أي خالية وسنده جيد قال الطبري: وكره رفع اليدين في الدعاء ابن عمر وجبير بن مطعم، ورأى شريح رجلاً يرفع يديه داعياً فقال: من تتناول بهذا لا أم لك؟ وساق الطبري ذلك بأسانيد عنهم. وذكر ابن التين من عبد الله بن عمر بن غام أنه نقل عن مالك أن رفع اليدين في الدعاء ليس من أمر الفقهاء، قال: وقال في «المدونة» ويحسب الرفع بالاستسقاء ويجعل بطونهما إلى الأرض. وأما ما نقله الطبري عن ابن عمر فإنما أكرر رفعهما إلى حذو المنكبين وقال: ليجعلهما حذو صدره. كذلك أسنده الطبري عنه أيضاً. وعن ابن عباس أن هذه صفة الدعاء. وأخرج أبو داود والحاكم عنه من وجه آخر قال: المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك، والاستسقاء أن تشير بأصبع واحدة، والانهال أن تمد يديك جيماً. وأخرج الطبري من وجه آخر عنه قال: يرفع يديه حتى يجاوز بهما رأسه. وقد صح عن ابن عمر خلاف ما تقدم أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» من طريق القاسم بن محمد «رأيت ابن عمر يدعو عند القاص يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه باطنهما مما يليه وظاهرهما مما يلي وجهه».

٢٤- باب الدعاء غير مستقبل القبلة

٦٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْبُودٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَرَبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَطَّبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا. فَتَوَكَّعَتِ السَّمَاءُ وَمَطَرْنَا، حَتَّى مَا كَادَ الرَّجُلُ يَصِلُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَلَمْ تَزَلْ تُمْطَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْغَدِيَّةِ، فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا قَدْ غَرِقْنَا. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوِّنَا وَلَا عَلَيْنَا»، فَحَظَلَ السَّحَابُ يَنْطَلِعُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ، وَلَا يُمَطِرُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ. [إرجاع: ٩٣٧، أخرجه مسلم: ٨٩٧ مطراً].

قوله: (باب الدعاء غير مستقبل القبلة) ذكر فيه حديث قتادة عن أنس «بينما يتخطب يوم الجمعة قام رجل فقال: يا رسول الله ادع الله أن يسقينا» الحديث

مقامها من الادخار والتكثير انتهى. وقد قدمت في أول كتاب الدعاء الأحاديث الدالة على أن دعوة المؤمن لا ترد، وأنها إما أن تحبل له الإجابة، وإما أن تدفع عنه سوء مثلها، وإما أن يدخر له في الآخرة خير مما سأل. فأشار النووي إلى ذلك، وإلى ذلك أشار ابن الجوزي بقوله: أعلم أن دعاء المؤمن لا يرد، غير أنه قد يكون الأولى له تأخير الإجابة أو يعوض ما هو أولى له عاجلاً أو أجلاً، فينبغي للمؤمن أن لا يترك الطلب من ربه فإنه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتفويض. ومن جملة آداب الدعاء تحري الأوقات الفاضلة كالسجود، وعند الأذان، ومنها تقديم الوضوء والصلاة، واستقبال القبلة، ورفع اليدين، وتقديم التوبة، والاعتراف بالذنوب، والإخلاص، واقتراحه بالحمد والثناء والصلاة على النبي ﷺ والسؤال بالأسماء الحسنى، وأدلة ذلك ذكرت في هذا الكتاب. وقال الترمذي ما ملخصه: الذي يتصور في الإجابة وعدمها أربع صور: الأولى عدم المجلة وعدم القول المذكور، الثانية وجودها، الثالثة والرابعة عدم أحدهما ووجود الآخر، فدل الخبر على أن الإجابة تختص بالصورة الأولى دون الثلاث، قال: ودل الحديث على أن مطلق قوله تعالى ﴿اجيب دعوة الداع إذا دعان﴾ [البقرة: ١٨٦] مقيد بما دل عليه الحديث. قلت: وقد أول الحديث المشار إليه قبل على أن المراد بالإجابة ما هو أهم من تحصيل المطلوب بعينه أو ما يقرم مقامه وزيد عليه، والله أعلم.

٢٢- باب رفع الأيدي في الدعاء

وَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَأَيْتُ بِيَاضَ يُطِيطُ. [إرجاع: ٤٣٣٢].

وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ بِمَا صَنَعْتُ خَالِدًا». [إرجاع: ٤٣٣٩].

٦٣٤١- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَشَرِيكٍ: سَمِعَا أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بِيَاضَ يُطِيطُ. [إرجاع: ١٠٣٠، أخرجه مسلم: ٨٩٥].

قوله: (باب رفع الأيدي في الدعاء) أي على صفة خاص، وسقط لفظ «باب» لأبي ذر.

قوله: (وقال أبو موسى) هو الأشعري (دعا النبي ﷺ ثم رفع يديه ورأيت بياض يطيط) هذا طرف من حديثه الطويل في قصة قتله عمه أبي عامر الأشعري، وقد تقدم موصولاً في المغازي في غزوة حنين، وأشرت إليه قبل بثلاثة أبواب في «باب قول الله تعالى وصل عليهم».

قوله: (وقال ابن عمر رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد) وهذا طرف من قصة غزوة بني جذاعة بميم ومجمعة وزن عظيمة، وقد تقدم موصولاً مع شرحه في المغازي بعد غزوة الفتح، وخالد المذكور هو ابن الوليد.

قوله: (وقال الأوزاعي) هو عبد العزيز بن عبد الله، وعبد بن جعفر ابن أبي كثير، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري. وهذا طرف أيضاً من حديث أنس في الاستسقاء وقد تقدم هناك بهذا السند معلقاً، ووصله أبو نعيم من رواية أبي زرعة الرازي قال حدثنا الأوزاعي به، وأورد البخاري قصة الاستسقاء مطولة من رواية شريك بن أبي نمر وحده عن أنس من طرق في بعضها «ورفع يديه» وليس في شيء منها «حتى رأيت بياض يطيط» إلا هذا. وفي الحديث الأول رد من قال لا يرفع كذا إلا في الاستسقاء، بل فيه وفي الذي بعده رد على من قال لا يرفع اليدين في الدعاء غير الاستسقاء أصلاً، وتمسك بحديث أنس «لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء» وهو صحيح، لكن جمع بينه وبين أحاديث الباب وما في معناها بأن النبي ﷺ صفة خاصة لا أصل الرفع وقد أشرت إلى ذلك في أبواب الاستسقاء، وحاصله أن الرفع في الاستسقاء يخالف غيره إما بالمبالغة إلى أن تصير اليدين في حذو الوجه مثلاً وفي الدعاء إلى حذو المنكبين، ولا يعكر على ذلك أنه ثبت في كل منهما «حتى يرى بياض يطيط» بل يجمع بأن تكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منها في غيره، وإما أن الكفين في الاستسقاء يليان الأرض وفي الدعاء يليان السماء، قال المنذري: ويتقدير تندر الجمع فجناب الإتيان أرجح. قلت: ولأسماء مع كثرة الأحاديث الواردة في ذلك، فإن فيه أحاديث كثيرة أخرجه المنذري في

وفيه « قام ذلك الرجل أو غيره فقال: ادع الله أن يصرف عنا فقد عرفنا. فقال: اللهم حوالينا ولا علينا » الحديث وقد تقدم شرحه في الاستسقاء، وفي بعض طرقه في الأول « فقال: اللهم اسقنا » ووجه أخذه من الترجمة من جهة أن الخطيب من شأنه أن يستنير القبلة، وأنه لا يظل أنه ﷺ ما دعا في المرتين استنار، وقد تقدم في الاستسقاء من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة في آخره « ولم يذكر أنه حوّل رداءه، ولا استقبل القبلة ».

٢٥- باب الدعاء مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ

٦٣٤٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ بَحْثَى، عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، فَدَعَا وَاسْتَسْقَى، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَقَلَّبَ رِدَاءَهُ. [رواه: ١٠٠٥، أخرجه مسلم: ٨٩٤].

قوله: (باب الدعاء مستقبل القبلة) ذكر فيه حديث عبد الله بن زيد قال « خرج النبي ﷺ إلى المصلى يستسقى فدعا واستسقى، ثم استقبل القبلة وقلب رداءه » قال الإسماعيلي هذا الحديث مطابق للترجمة التي قبل هذا، يريد أنه قدم الدعاء قبل الاستسقاء، ثم قال: لكن لعل البخاري أراد أنه لما تحول وقلب رداءه دعا حيثما أضا قلت: وهو كذلك، فأشار كعادته إلى ما ورد في بعض طرق الحديث، وقد مضى في الاستسقاء من هذا الوجه بلفظ « وأنه لما أراد أن يدعوا استقبل القبلة، وحول رداءه » وترجم له « استقبال القبلة في الدعاء » ولجميع بينه وبين حديث أنس أن القصة التي في حديث أنس كانت في خطبة الجمعة بالمسجد، والقصة التي في حديث عبد الله بن زيد كانت بالمصلى، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية أبي زيد المروزي فصار حديثها من جملة الباب الذي قلنا، ويسقط بذلك اعتراض الإسماعيلي من أصله. وقد ورد في استقبال القبلة في الدعاء من فعل النبي ﷺ عدة أحاديث: منها حديث عمر عند الترمذي وقد قلّمته في « باب رفع اليدين في الدعاء » ولمسلم والترمذي من حديث ابن عباس عن عمر « لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين فاستقبل القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه » الحديث، وفي حديث ابن مسعود « استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نحر من قرش » الحديث متفق عليه، وفي حديث عبد الرحمن بن طلق عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان إذا جاز مكاناً من دار بعلى استقبل القبلة فدعا » أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له، وفي حديث ابن مسعود « رأيت رسول الله ﷺ في قبر عبد الله ذي النجادين » الحديث وفيه « فلما فرغ من دفنه استقبل القبلة رافعاً يديه » أخرجه أبو عروبة في صحيحه.

٢٦- باب دَعْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِخَادِمِهِ بِطُولِ الْعُمُرِ وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ

٦٣٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا حَزْرَبِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَادِمُكَ أَنَسٌ، اذْغُ اللَّهُ لَهُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَارِثَهُ لَهُ لِيَمَّا أُعْطِيَهُ». [رواه: ١٩٨٢، أخرجه مسلم: ٢٤٨٠].

قوله: (باب دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله) ذكر فيه حديث أنس « قالت أمي يا رسول الله خادمك ادع له، قال: اللهم اكثّر ماله وولده » الحديث وقد مضى قريباً وذكره في عدة أبواب. وليس في شيء منها ذكر العمر، فقال بعض الشراح: مطابقة الحديث للترجمة أن الدعاء بكثرة الولد يستلزم حصول طول العمر، وتعقب بأنه لا ملازمة بينهما إلا بتزعم من الجاز بأن يراد أن كثرة الولد في العادة تستدعي بقاء ذكر الولد ما بقي أولاده، فكأنه حي. والأولى في الجواب أنه أشار كعادته إلى ما ورد في بعض طرقه، فأخرج في « الأدب المفرد » من وجه آخر عن أنس قال « قالت أم سليم - وهي أم أنس - خويلدك ألا تدعوه؟ » فقال: اللهم اكثّر ماله وولده وأصل حياته واغفر له « فلما كثرة ولد أنس وماله فوقع عند مسلم في آخر هذا الحديث من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « قال أنس: فوالله إن مالي لكثير، وإن ولدي وولد ولدي ليعتادون على نحو المائة اليوم »، وتقدم في حديث « الطاعون

٢٧- باب الدعاء عِنْدَ الْكَرْبِ

٦٣٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْهَبُ عِنْدَ الْكَرْبِ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ». [أخر: ٦٣٤٦، ٦٧٤٢٦، ٧٤٣٨١، أخرجه مسلم: ٢٧٣٠].

٦٣٤٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ».

وَقَالَ وَهْبٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، بِقَوْلِهِ. [رواه: ٦٣٤٥، أخرجه مسلم: ٢٧٣٠].

قوله: (باب الدعاء عند الكرب) يفتح الكاف وسكون الراء بعدها موحدة، هو ما يدهم المرء عما يأخذ بنفسه فيخفه ويجزئه.

قوله: (هشام) وفي الطريق الثانية « هشام بن أبي عبد الله » وهو الدستوائي، وأبو العالية هو الرياسي بختانية ثم مهمله واسمه ربيع، وقد رواه قتادة عنه بالعتنة وهو مدلس، وقد ذكر أبو داود في السنن في كتاب الطهارة عقب حديث أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية قال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث يونس بن متى، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون. وروى ابن أبي حاتم في « المراسيل » بسنده عن يحيى القطان عن شعبة قال: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث فذكرها بنحوه ولم يذكر حديث ابن عمر، وكان البخاري لم يعثر بهذا الحصر لأن شعبة ما كان يتحدث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة، وهذا هو السر في إيراد له معلقاً في آخر الترجمة من رواية شعبة. وأخرج مسلم الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أبا العالية حدثه، وهذا صريح في سماعه له منه. وأخرج البخاري أيضاً من رواية قتادة عن أبي العالية غير هذا، وهو حديث رؤية موسى وغيره ليله أسري به، وأخرجه مسلم أيضاً. وقوله في هذا المعلق « وقال وهب » كذلك للأكثر، وللمستلمي وحده « وهيب » بالتصغير، وقال أبو ذر: الصواب الأول. قلت: ووقع في رواية أبي زيد المروزي « وهب بن جرير » أي ابن حازم فإزال الإشكال، ويؤيده أن البخاري أخرج الحديث المذكور في التوحيد من طريق وهيب بالتصغير وهو ابن خالد فقال: سعيد بن أبي عروبة عن قتادة. فظهر أنه عند وهيب بالتصغير عن سعيد بالهملة والدال، وعند وهب بسكون الهاء عن شعبة بالهمزة والوحد.

قوله: (كان يدعو عند الكرب) أي عند حلول الكرب، وعند مسلم من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « كان يدعو بهن ويقولهن عند الكرب » وله من رواية يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أبي الحارث عن أبي العالية « كان إذا حزبه أمر » وهو يفتح الهملة والزاي وبالموحدة أي هجم عليه أو غلبه، وفي حديث علي عند النسائي وصححه الحاكم « لقني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات وأمرني إن نزل بي كرب أو شدة أن أقولها ».

قوله: (لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب السموات

٢٧٧٧	٨٠- كتاب الدعوات - ٢٨- باب التَّوَهُّدِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ	٦٣٤٧ح
------	--	-------

والأرض ورب العرش العظيم) ووقع في الرواية التي بعلمها بلفظ « ورب الأرض ورب العرش الكريم » وقال في أوله « رب العرش الكريم » بدل « العظيم الحليم » ووقع جميع ما تضمنته هاتان الروايتان في رواية وهيب بن خالد التي أشرت إليها، لكن قال «العلم الحليم» بالألف بدل الظاء المعجمة، وكذا هو لمسلم من طريق معاذ بن هشام وقال « العظيم » بدل « العليم ».

قوله: (رب العرش العظيم) نقل ابن التين عن السلوذي أنه رواه برفع العظيم، وكذا برفع الكريم في قوله « رب العرش الكريم » على أنهما نعتان للرب، والذي ثبت في رواية الجمهور بالجهر على أنه نعت للعرش، وكذا قرأ الجمهور في قوله تعالى ﴿ رب العرش العظيم ﴾ [المؤمنون: ٨٦] و﴿ رب العرش الكريم ﴾ [المؤمنون: ١١٦] بالرفع، وقرأ ابن عيصن بالجهر فيهما، وجاء ذلك أيضاً عن ابن كثير وعن أبي جعفر اللندي، وأعرب بوجهين أحدهما ما تقدم والثاني أن يكون مع الرفع نعتاً للعرش على أنه خبر لمبتدأ محذوف قطع عما قبله للمدح، ورجح حصول توافق القراءتين، ورجح أبو بكر الأصبم الأول لأن وصف الرب العظيم أولى من وصف العرش، وفيه نظر لأن وصف ما يضاف للعظيم بالعظيم أقوى في تعظيم العظيم، فقد نعت المحدث عرش بقلبيس بأنه عرش عظيم ولم يذكر عليه سليمان، قال العلماء: الحليم الذي يؤخر العقوبة مع القدرة، والعظيم الذي لا شيء يعظم عليه، والكريم المعطي فضلاً، وسيأتي لذلك مزيد في شرح الأسماء الحسنى قريباً. وقال الطي: صدر هذا للثناء بذكر الرب ليناسب كشف الكرب، لأنه مقتضى الترية، وفيه التهليل للمشتمل على التوحيد، وهو أصل التزيهات الجلالية، والعظمة التي تدل على تمام القدرة، والحلم يدل على العلم، إذ الجاهل لا يتصور منه حلم ولا كرم، وهذا أصل الأوصاف الإكرامية. ووقع في حديث علي الذي أشرت إليه « لا إله إلا الله الكريم العظيم، سبحانه الله تبارك الله رب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين » وفي لفظ « الحليم الكريم » في الأول وفي لفظ « لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم، لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم » وفي لفظ « لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحانه تبارك وتعالى رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين » أخرجهما كلها النسائي. قال الطبري: معنى قول ابن عباس « يدعو » وإلما هو تهليل وتعظيم يحتمل أمرين: أحدهما أن المراد تقديم ذلك قبيل الدعاء كما ورد من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث المذكورة وفي آخره « ثم يدعو » قلت: وكذا هو عند أبي عوانة في مستخرجه من هذا الوجه، وعند عبد بن حيد من هذا الوجه « كان إذا حزيه أمر قال « فذكر الذكر المأثور وزاد « ثم دعا » وفي « الأدب المفرد » من طريق عبد الله بن الحارث « سمعت ابن عباس « فذكره وزاد في آخره « اللهم اصرف عني شره » قال الطبري: ويؤيد هذا ما روى الأعمش عن إبراهيم قال: كان يقال إذا بدأ الرجل بالثناء قبل الدعاء استجيب؛ وإذا بدأ بالدعاء قبل الثناء كان على الرجاء. ثانيهما ما أجاب به ابن عينة فيما حدثنا حسين بن حسن المروزي قال « سألت ابن عينة عن الحديث الذي في أكثر ما كان يدعو به النبي « بقرعة لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحديث فقال سفيان: هو ذكر، وليس فيه دعاء، ولكن قال النبي ﷺ عن ربه عز وجل: من شغلته ذكرى عن مسألي أعطيت أفضل ما أعطى السابقين » قال وقال أمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدها:

أذكر حاجتي أم قد كُفاني
حياءك إن شيمتك الحياء
إذا أتيت عليك المسر يوماً
كفاه من تمرغك الثناء

قال سفيان: فهذا غلو في حين نسب إلى الكرم اكتفى بالثناء عن السؤال فكيف بالخالف؟ قلت: ويؤيد الاحتمال الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه « دعوة ذي النون إذا دعا وهو في بطن الحوت: لا إله إلا أنت سبحانك أي كنت من الظالمين فإنه لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجاب الله تعالى له » أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم، وفي لفظ للحاكم « قال رجل: أكانت ليونس خاصة أم للمؤمنين عامة؟ فقال رسول الله ﷺ: ألا تسمع إلى قول الله تعالى ﴿ وكذلك نجني للمؤمنين ﴾ [الأنبياء: ٨٧] » وقال ابن بطال: حدثني أبو بكر الرازي قال كنت بأصهان عند أبي نعيم أكتب الحديث، وهناك شيخ يقال له أبو بكر بن علي عليه مدر الفتية، فسمي به عند السلطان فسجن، فربأت النبي ﷺ في المنام وجبريل عن يمينه يحرك شفتيه بالثنيح لا يفتر، فقال لي النبي ﷺ: قل لأبي بكر بن علي يدعو بدعاء الكرب الذي في صحيح البخاري حتى يفرج الله عنه. قال فأصبحت فأخبرته فدعا به فلم يكن إلا قليلاً حتى أخرج انتهى. وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب « الفرج بعد الشدة » له من طريق عبد الملك بن عمير قال: كتب الوليد بن عبد الملك إلى عثمان بن حيان انظر الحسن بن الحسن فأجلده مائة جلدة وأوقفه للناس، قال فبعت إليه فجيء به فقام إليه علي بن الحسين فقال: يا ابن عم تكلم بكلمات

٢٨- باب التَّوَهُّدِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ

٦٣٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي سُمَيُّ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَهُّدُ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَكَرَّكَ الشَّقَاءَ، وَسَوْءَ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةَ الْأَعْدَاءِ.

قَالَ سُفْيَانُ: الْحَدِيثُ ثَلَاثٌ، زِدْتُ أَنَا وَاحِدَةً، لَا أَذِي أَيْتُهُنَّ هِيَ. (انظر: ٦٦٦٩، أخرجه مسلم: ٢٧٠٧).

قوله: (باب التَّوَهُّدِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ) الجهد بفتح الجيم وبضمها المشقة، وتقدم ما فيه في حديث بدو الوحي أول الكتاب، والبلاء بالفتح مع المد ويجوز الكسر مع القصر.

قوله: (سُمَيُّ) بالمهمله مصغر هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي.

قوله: (كَرَّكَ يَتَوَهُّدُ) كذا للآثر، ورواه مسدد عن سفيان بسنده هذا بلفظ الأمر «تتمودوا» وسيأتي في كتاب القدر، وكذا وقع في رواية الحسن بن علي الواسطي عن سفيان عند الإسماعيلي وأبي نعيم.

قوله: (وكرَّكَ الشَّقَاءَ) بفتح الشال والراء المهملةين ويجوز سكون الراء وهو الإدراك واللاحاق، والشقاء بمعجمة ثم قاف هو الهلاك، ويطلق على السبب المؤدي إلى الهلاك.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عينة راوي الحديث المذكور، وهو موصول بالسند المذكور.

قوله: (الحديث ثلاث، زدت أنا واحدة لا أذري أيتها) أي الحديث الرفوع المروي يشتمل على ثلاث جل من الجمل الأربع، والرابعة زادها سفيان من قبل نفسه ثم خفي عليه تعيينها. ووقع عند الحميدي في مسنده عن سفيان « الحديث ثلاث من هذه الأربع » وأخرجه أبو عوانة والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق الحميدي ولم يفصل ذلك بعض الرواة عن سفيان، وفي ذلك تعقب على الكرمانى حيث اعتذر عن سفيان في جواب من استشكل جواز زيادته الجملة المذكورة في الحديث مع أنه لا يجوز الإدراج في الحديث فقال: يجاب عنه بأنه كان يميز إذا حدث، كذا قال وفيه نظر، فسيأتي في القدر عن مسدد وأخرجه مسلم عن أبي خيثمة وعمر الناقذ والنسائي عن تيبة والإسماعيلي من رواية العباس بن الوليد وأبو عوانة من رواية عبد الجبار بن العلاء وأبو نعيم من طريق سفيان بن وكيع كلهم عن سفيان بالخصال الأربعة بغير تمجيز، إلا أن مسلماً قال: عن عمرو الناقد قال سفيان: أشك أني زدت واحدة منها. وأخرجه الجزوقي من طريق عبد الله بن هاشم عن سفيان فاقصر على ثلاثة ثم قال: قال سفيان وشماتة الأعداء. وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان، وبين أن الحصلة الزائدة هي شماتة الأعداء، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق شجاع بن خلد عن سفيان مقتصراً على الثلاثة دونها، وعرف من ذلك تميم الحصلة الزائدة. ويجاب عن النظر بأن سفيان كان إذا حدث ميزها ثم طال الأمر فطره السهو عن تعيينها فنحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطره السهو؛ ثم كان بعد أن خفي عليه تعيينها يذكر كونها مزيدة مع إيهامها، ثم بعد ذلك إما أن يحمل الحال حيث لم يقع تمييزها لا تعييناً ولا إيهاماً أن يكون دخل عن ذلك أو عين أو ميز ففعل عنه بعض من سمع، ويترجح كون الحصلة المذكورة هي الزائدة بأنها تدخل في عموم كل واحدة من الثلاثة مستقلة، فإن كل أمر يكره - يلاحظ

فيه جهة المبدأ وهو سره القضاء وجهة المصاد وهو درك الشقاء لأن شقاء الآخرة هو الشقاء الحقيقي وجهة المآش وهو جهد البلاء وأما شماعة الأعداء فتقع لكل من وقع له كل من الحاصل الثلاثة. وقال ابن بطال وغيره: جهد البلاء كل ما أصاب للمرء من شدة مشقة وما لا طاقة له بحمله ولا يقدر على دفعه. وقيل المراد بجهد البلاء قلة المال وكثرة المعال كذا جاء عن ابن عمر. والحق أن ذلك فرد من أفراد جهد البلاء. وقيل هو ما يختار الموت عليه، قال: ودرك الشقاء يكون في أمور الدنيا وفي أمور الآخرة، وكل ذلك سوء القضاء عام في النفس والمال والأهل والولد والخاتمة والمعاد قال: والمراد بالقضاء هنا المقضي، لأن حكم الله كله حسن لا سوء فيه. وقال غيره: القضاء الحكم بالكلية على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكلويات على سبيل التفصيل. قال ابن بطال: وشماعة الأعداء ما يتكا القلب ويبلغ من النفس أشد مبلغ، وإذا تعود النبي ﷺ من ذلك تلميذاً لأمة، فإن الله تعالى كان أنه من جميع ذلك، وبذلك جزم عياض. قلت: ولا يتعين ذلك، بل يحتمل أن يكون استعاذ يريه من وقوع ذلك بأشده، ويؤيده رواية مسند المذكورة بصيغة الأمر كما قمته. وقال النووي: شماعة الأعداء فرحهم ببيلة تنزل بالعمادي، قال: وفي الحديث دلالة لاستعجاب الاستعاذ من الأشياء المذكورة، وأجمع على ذلك العلماء في جميع الأعصار والأصوار، وشذت طائفة من الزهاد. قلت: وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل كتاب الدعوات. وفي الحديث أن الكلام المسجوع لا يكره إذا صدر عن غير قصد إليه ولا تكلف، قال ابن الجوزي، قال: وفيه مشروعية الاستعاذ، ولا يعارض ذلك كون ما سبق في القدر لا يبرد لاحتمال أن يكون مما قضى، فقد يقضى على المرء مثلاً بالبلاء ويقضى أنه إن دعا كشف، فالتقضاء يحصل للدافع والمدفع، وفائدة الاستعاذ والدعاء إظهار العبد فاقته لربه وتضرعه إليه، وقد تقدم ذلك مبسوطاً في أوائل كتاب الدعوات.

٢٩- باب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ الرَّبُّيقِ الْأَعْلَى

٦٣٤٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غُفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبُتِّي قَالَ: حَدَّثَنِي غُفَيْرٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ وَغُرُورَةُ بْنُ الزُّهْرِيِّ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَقُولُ وَهُوَ صَاحِبٌ: «لَمْ يَقْبَعْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مُقَدَّمَهُ مِنَ الْحَيَاةِ ثُمَّ يَخِيرُ». فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ وَرَأْسُهُ عَلَى فَيْدِي غُشِيَ عَلَيْهِ سَاعَةً ثُمَّ انْفَاقَ، فَانْخَسَ بَصَرُهُ إِلَى السُّفْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّبُّيقِ الْأَعْلَى». فَلَمَّا إِذَا لَا يَخْتَارُنَا، وَعِلِمَتْ أَنَّهُ الْخَبِيثُ الَّذِي كَانَ يَحْتَكُنُ وَهُوَ صَاحِبٌ، قَالَتْ: لَكَائَتْ بِلَكَ أَمِيرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا: «اللَّهُمَّ الرَّبُّيقِ الْأَعْلَى». [راجع: ٤٤٣٥، أخرجه مسلم: ٢٤٤٤].

قوله: (باب) كذا للآثر بغير ترجمة ذكر فيه حديث عائشة في الوفاء النبوية، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام «الربيق الأعلى» وقد تقدم شرحه في أوامر المغازي، وتعلقه بما قبله من جهة أن فيه إشارة إلى حديث عائشة أنه كان إذا استسكى نثت على نفسه بالمعزات، وقضية سياقتها هنا أنه لم يتعود في مرض موته بذلك، بل تقدم في الوفاء النبوية من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة «فلحبت أصدوه فرفع رأسه إلى السماء وقال: في الربيق الأعلى».

قوله: (أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزهرري في رجال من أهل العلم أن عائشة رضي الله عنها قالت) لم اتف على تعيين أحد منهم صريحاً، وقد روى أصل الحديث المذكور عن عائشة ابن أبي مليكة ودكوان مولى عائشة وأبو سلمة بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد، فيمكن أن يكون الزهرري عندهم أو بعضهم.

٣٠- باب الدُّعَاءِ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ

٦٣٤٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَبِيْسٍ قَالَ: أَتَيْتُ خَبَاباً وَقَدْ أَكْرَى سَبْعاً قَالَ: لَوْلَا أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ. [راجع: ٥١٧٢، أخرجه مسلم: ٢٦٨١].

٦٣٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُسَيْبِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَبِيْسٌ قَالَ: أَتَيْتُ خَبَاباً وَقَدْ أَكْرَى سَبْعاً فِي بَطْنِهِ، فَسَوَّخَتْ يَقُولُ: لَوْلَا

٦٣٥١- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَتَّنُ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْمَوْتَ إِضْرَ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مَتَمَتَّنَا لِلْمَوْتِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَخِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ غَيْرَ لِي، وَكَوَلَّيْ إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ غَيْرَ لِي». [راجع: ٥١٧١، أخرجه مسلم: ٢٦٨٠].

قوله: (باب الدعاء بالموت والحياة) في رواية أبي زيد المروزي وبالحياة وهو أوضح، وفيه حديثان.

الأول حديث غياض، ويحيى في سننه هو ابن سعيد القطان، وإسماعيل هو ابن أبي خالدة، وقيس هو ابن أبي حازم، وإنما أحاده عن محمد بن الحسن بن الحسن بن أحمد عن مسند وكلاهما يرويه عن يحيى القطان لما في رواية محمد بن الحسن بن الحسن بن أحمد عن أبيه في بطنه فسمعه يقول، وبقي سياقهما سواء ووقت الزيادة المذكورة عند الكشيبي وحده في رواية مسند وهي غلط، شرح الحديث مستوفى في كتاب عيادة المرضى.

الثاني حديث أنس «لا يمتنع أحدكم الموت» في رواية الكشيبي «أحد منكم» وقد تقدم شرحه أيضاً هناك.

٣١- باب الدُّعَاءِ لِلصِّبْيَانِ بِالْبَرَكَةِ وَمَسْحِ رُؤُوسِهِم

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: وَلَدْتُ لِي مَوْلُوداً، وَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَرَكَةِ. [راجع: ٥٤٦٧].

٦٣٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَالِمْ، عَنْ الْحَجَّالِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ السَّيِّبَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: فَعَبْتُ بِي خَالَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أَخِي وَجِعَ، فَسَحَّ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ نَوَّحًا فَضَرَبْتُ مِنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ لَمَسْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَظَرَبْتُ إِلَى خَاتَمَيْهِ تَيْنَ كَيْفِهِ، مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ. [راجع: ١٩٠، أخرجه مسلم: ٢٣٤٥].

٦٣٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْيُؤَبِّ، عَنْ أَبِي غُفَيْرٍ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ مِنَ السُّوقِ، إِلَى السُّوقِ، فَيَشْرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ الزُّهْرِيِّ وَأَبْنُ غَمَرٍ، فَيَقُولَانِ: احْرِيكَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ فَيَشْرِيكُمُ، فَرَأَيْتَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ، فَهَبْتُ بِهَا إِلَى الْمَنَزَلِ. [راجع: ٢٥٠٢].

٦٣٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَخْضُودُ بْنُ الرَّيْحِ، وَهُوَ الَّذِي مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِيهِمْ. [راجع: ١٧٧].

٦٣٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤْتِي الصِّبْيَانَ قَدْغُو لَهْمُ، فَأَيُّ بَعْضِي قَالَ عَلَى قَوْيِهِ، فَدَعَا بِسَاءِ قَاتِعَةٍ إِسَاءَةٍ، وَكَمْ يَغْسِلُهَا. [راجع: ٢٢٢، أخرجه مسلم: ٢٨٨٦].

٦٣٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُقَيْلَةَ بْنِ صُبَيْرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَّحَ عَيْنَهُ، أَنَّهُ رَأَى مَسَدًا فِي أَبِي وَأَقْصَى يَوْمَئِذٍ بِرُكُوعِهِ. [راجع: ٤٣٠٠].

قوله: (باب الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم) في رواية أبي زيد المروزي «مسح رأسه» بالإفراد وورد في فضل مسح رأس اليتيم حديث أخرجه أحمد

والطبراني عن أبي أمامة بلفظ « من مسح رأس يتييم لا يمسحه إلا الله كان له بكل شجرة تمر يده عليها حسنة » وسنده ضعيف. ولأحد من حديث أبي هريرة « أن رجلاً شكى إلى النبي ﷺ قسوة قلبه فقال: أطعم المسكين وامسح رأس اليتيم » وسنده حسن، وذكر في الباب أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (وقال أبو موسى ولد لي مولود) هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في كتاب العقيدة، واسم الولد المذكور إبراهيم.

الثاني:

قوله: (حاتم) هو ابن إسماعيل، والجعد يقال فيه الجعدي بالتصغير، والسائب بن يزيد يعرف بابن أخت النمر، وقد تقدم في « باب خاتم النبوة » في أوائل الترجمة النبوية قبل المبعث، وتقدم شرح الحديث هناك وفي « باب استعمال فضل وضوء الناس » من كتاب الطهارة.

الثالث:

قوله: (عن أبي عقيل) بفتح أوله واسمه زهرة بن معبد، وعبد الله بن هشام هو التيمي من بني تميم بن مرة، تقدم شرح حديثه في الشركة.

الرابع:

قوله: (محمود بن ربيع وهو الذي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو غلام من يثرب) كذا أورده مختصراً، وأورده من هذا الوجه في الطهارة كذلك، ولم يذكر الخبر الذي أخبر به محمود وهو حديث عن عتيان بن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته، وقد أورده في « باب إذا دخل بيتاً صلى حيث شاء » من كتاب الصلاة من هذا الوجه مختصراً فقال « حدثنا عبد الله بن مسلمة أنبأنا إبراهيم بن سعد » فذكر بإسناده الذي أورده هنا إلى محمود بن الربيع فزاد « عن عتيان بن مالك أن رسول الله ﷺ أتاه إلى منزله فقال: أين تحب أن أصلي في بيتك ». الحديث. وأورده عنه من طريق عقيل عن ابن شهاب « أخبرني محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك » فذكره مطولاً ولم يذكر قول محمود في الجنة، وذكر في العلم من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمود مقتصر على قصة الجنة أتم ما هنا قال « عقلت من النبي ﷺ حجة » وقد شرحه هناك وأورده قبل « باب الذكر في الصلاة » من طريق معمر عن الزهري مطولاً بقصة الجنة ومحدث عتيان، وأورده في الرقاق من هذا الوجه كذلك لكن باختصار، وقد أورده مسلم حديث عتيان من طرق عن الزهري منها للأوزاعي عنه قصة محمود في الجنة، ولم ينتبه لذلك الحميدي في جمعه فترجم محمود بن الربيع في الصحابة الذين انفرد البخاري بترجيح حديثهم وساق له حديث الجنة المذكورة، وكأنه لما رأى البخاري أفرد ولم يفرد مسلم ظن أنه حديث مستغل.

الخامس: حديث عائشة في قصة الغلام الذي بال في حجر النبي ﷺ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الصلاة.

السادس: حديث عبد الله بن ثعلبة بن صمبر بمهملتين مصغر وهو صحابي صغير، وأبوه ثعلبة صحابي أيضاً، ويقال فيه ابن أبي صمبر أيضاً.

قوله: (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح عينه) كذا هنا باختصار، وتقدم معلقاً في غزوة الفتح من طريق يونس عن الزهري بلفظ « مسح وجهه عام الفتح » وتقدم شرحه هناك. ووقع في « الزهريات للذهلي » عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ مسح وجهه زمن الفتح، كذا أخرجه الطبراني في « مسند الشافيين » عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي اليمان.

قوله: (أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركمة) سبقت الإشارة إلى هذا في كتاب الوتر، ووقع في رواية الطبراني بعد قوله « ركمة » واحدة بعد صلاة المشاء لا يزيد عليها حتى يقوم من جوف الليل. وسبق بيان الاختلاف في الوتر بركمة فردة مستوفى.

٣٢- باب الصلاة على النبي ﷺ

٦٣٥٧- حَدَّثَنَا آخَمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: لَقِيتُ كَثَبَ بْنَ عَجْزَةَ فَقَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ،

٦٣٥٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْمُزَوَّزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا السَّلَامُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُسَلِّمُ؟ قَالَ: «وَقُولُوا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَرَسُولِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَيِّدٌ مَجِيدٌ». [راجع: ٤٧٩٨].

قوله: (باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) هذا الإطلاق يشمل حكمها وفضلها وصفتها وعملها، والاختصار على ما أورده في الباب يدل على إرادة الثالث، وقد يؤخذ منه الثاني، أما حكمها فحاصل ما وقفت عليه من كلام العلماء فيه عشرة مذاهب.

أولها قول ابن جرير الطبري أنها من المستحبات وادعى الإجماع على ذلك.

ثانيها مقابله وهو نقل ابن القصار وغيره الإجماع على أنها تحب في الجملة بغير حصر لكن أقل ما يحصل به الإجزاء مرة.

ثالثها تحب في العمر أو في صلاة أو في غيرها وهي مثل كلمة التوحيد قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم وغيرهما. وقال القرطبي المفسر: لا خلاف في وجوبها في العمر مرة وأنها واجبة في كل حين وجوب السن المؤكدة، وسبقه ابن عطية.

رابعها تحب في القعود أشر الصلاة بين قول التشهد وسلام التحلل قاله الشافعي، ومن تبعه.

خامسها تحب في التشهد وهو قول الشافعي وإسحاق بن راهويه.

سادسها تحب في الصلاة من غير تعيين المثل نقل ذلك عن أبي جعفر الباقر.

سابعها يجب الإكثار منها من غير تقييد بعدد قاله أبو بكر بن بكر من المالكية.

ثامنها كلما ذكر قاله الطحاوي وجماعة من الحنفية والحلي وجماعة من الشافعية، وقال ابن العربي من المالكية إنه الأسوأ، وكذا قال الزحري.

تاسمها في كل مجلس مرة ولو تكرر ذكره مراراً حكاه الزحري.

عاشرها في كل دعاء حكاه أيضاً.

وأما عملها فيؤخذ مما أورده من بيان الآراء في حكمها، وسأذكر ما ورد فيه عند الكلام على فضلها. وأما صفتها فهي أصل ما يعول عليه في حديثي الباب.

قوله: (حدثنا الحكم) لم أتف عليه في جميع الطرق عن شعبة إلا هكذا غير منسوب، وهو فقيه الكوفة في عصره وهو ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر، ووقع عند الترمذي والطبراني وغيرهما من رواية مالك بن مغول وغيره منسوبة قالوا: « عن الحكم بن عتيبة » وعبد الرحمن بن أبي ليلى تابعي كبير وهو والد ابن أبي ليلى فقيه الكوفة عمه بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ينسب إلى جده.

قوله: (لقيني كعب بن عجرة) في رواية فطر بن خليفة عن ابن أبي ليلى « لقيني كعب بن عجرة الأنصاري » أخرجه الطبراني ونقل ابن سعد عن الواقدي أنه أنصاري من أنفسهم، وتعبه فقال: لم أجده في نسب الأنصار، والمشهور أنه بلوي، والجمع بين القولين أنه بلوي حالف الأنصار، وعين الحاربي عن مالك بن مغول عن الحكم المكان الذي التقيا به، فأخرجه الطبري من طريقه بلفظ أن كعباً قال له وهو يطوف بالبيت.

قوله: (ألا أهدي لك هدية) زاد عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن جده كما تقدم في أحاديث الأنبياء « سمعتها من النبي ﷺ ».

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا) يجوز في أن الفتح والكسر، وقال الفاكهاني في « شرح العمدة »: في هذا السياق إضمار تقديره فقال عبد الرحمن نعم فقال كعب إن النبي ﷺ. قلت: وقع ذلك صريحاً في رواية شيابة وعفان عن شعبة بلفظ « قلت بلى قال » أخرجه الخلمي في فوائده، وفي رواية عبد الله بن عيسى المذكورة ولفظه « قلت بلى فاعلموا لي، فقال ».

تحصل مطابقة الجواب للسؤال حيث قال « على محمد وعلى آل محمد » وبهذا يستغنى عن قول من قال: في الجواب زيادة على السؤال لأن السؤال وقع عن كيفية الصلاة عليه فوقع الجواب عن ذلك بزيادة كيفية الصلاة على أنه.

قوله: (كيف تسلم عليك) قال البيهقي: فيه إشارة إلى السلام الذي في التشهد وهو قول « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » فيكون المراد بقولهم « فكيف نصلي عليك » أي بعد التشهد. انتهى. وتفسير السلام بذلك هو الظاهر. وحكى ابن عبد البر فيه احتمالاً، وهو أن المراد به السلام الذي يتحلى به من الصلاة. وقال: إن الأول أظهر، وكذا ذكر عياض وغيره، ورد بعضهم الاحتمال المذكور بأن سلام التحلل لا يتقيد به اتفاقاً، كما قيل، وفي نقل الاتفاق نظر، فقد جزم جماعة من المالكية بأنه يستحب للمصلي أن يقول عند سلام التحلل: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم، ذكره عياض وقيله ابن أبي زيد وغيره.

قوله: (فكيف نصلي عليك) زاد أبو مسعود في حديثه فسكت رسول الله ﷺ حتى تخمينا أنه لم يسأله، وإما فتوا ذلك خشية أن يكون لم يعجبه السؤال المذكور لما تقرر عندهم من النهي عن ذلك، فقد تقدم في تفسير قوله تعالى: ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ [البقرة: ١٠١] من سورة المائدة بيان ذلك، ووقع عند الطبري من وجه آخر في هذا الحديث، فسكت حتى جاءه الرحي فقال « تقولون » واختلف في المراد بقولهم « كيف » فقيل المراد السؤال عن معنى الصلاة المأمور بها بأي لفظ يؤدى، وقيل عن صحتها، قال عياض: لما كان لفظ الصلاة للمأمور بها في قوله تعالى: ﴿ صلوا عليه ﴾ [الأحزاب: ٥٦] يحتمل الرحمة والدعاء والتنظيم سالوا بأي لفظ تؤدى؟ هكذا قال بعض المشايخ، ورجح الباجي أن السؤال إنما وقع عن صحتها لا عن جنسها، وهو أظهر لأن لفظ « كيف » ظاهر في الصفة، وأما الجنس فيسأل عنه بلفظ « ما » وبه جزم القرطبي فقال: هذا سؤال من اشككت عليه كيفية ما فهم أصله، وذلك أنهم عرفوا المراد بالصلاة فسألوا عن الصفة التي تليق بها ليستعملوها انتهى. والحامل لهم على ذلك أن السلام لما تقدم بلفظ مخصوص وهو « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » فهموا أنه أن الصلاة أيضاً تقع بلفظ مخصوص، وعدلوا عن القياس لإسكان الوقوف على النص ولا سيما في ألفاظ الأذكار فإنها تخرج خارجة عن القياس غالباً، فوقع الأمر كما فهموا فإنه لم يقل لهم قولوا الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولا قولوا الصلاة والسلام عليك إلخ بل علمهم صيغة أخرى.

قوله: (قال قولوا اللهم) هذه كلمة كثر استعمالها في الدعاء وهو بمعنى يا الله، والميم عوض عن حرف النداء، فلا يقال اللهم غفور رحيم مثلاً وإنما يقال اللهم اغفر لي وارحمني، ولا يدخلها حرف النداء إلا في نادر كقول الرازي: أقول يا اللهم يا اللهم

واختص هذا الاسم بقطع الهمزة عن النداء ووجب تخفيف لأمه ويدخل حرف النداء عليه مع التعريف، وذهب القراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أنه أصله يا الله وحذف حرف النداء تخفيفاً والميم مأخوذة من جملة مخلوقة مثل أمنا بخير، وقيل بل زائدة كما في زرقم للشديد الزرق، وزيدت في الاسم العظيم تخفيفاً، وقيل بل هو كالواو الدالة على الجمع كان الداعي قال: يا من اجتمعت له الأسماء الحسنى، ولذلك شدت الميم لتكون عوضاً عن علامة الجمع، وقد جاء عن الحسن البصري: اللهم مجتمع الدعاء، وعن النضر بن شميل: من قال اللهم فقد سأل الله بجميع أسمائه.

قوله: (صل) تقدم في أواخر تفسير الأحزاب عن أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه تناؤه عليه عند ملائكة، ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له. وعند ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال: صلاة الله مغفرة وصلاة الملائكة الاستغفار. وعن ابن عباس أن معنى صلاة الرب الرحمة وصلاة الملائكة الاستغفار. وقال الضحاك بن مزاحم: صلاة الله رحمة، وفي رواية عنه مغفرته، وصلاة الملائكة الدعاء أخرجهما إسماعيل القاضي عنه، وكأنه يريد الدعاء بالمغفرة ونحوها. وقال الميرد: الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة رقة تبيث على استدعاء الرحمة، وتعتب بأن الله غايير بين الصلاة والرحمة في قوله: ﴿ أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ﴾ [البقرة: ١٥٧] وكذلك فهم الصلاة المغيرة من قوله تعالى: ﴿ صلوا عليه وسلموا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] حتى سألوا عن كيفية الصلاة مع تقدم ذكر الرحمة في تعليم السلام حيث جاء بلفظ « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » وأقرهم النبي ﷺ، فلو كانت الصلاة بمعنى الرحمة لقال لهم قد علمتم ذلك في السلام، وجوز الحليبي أن تكون الصلاة بمعنى السلام عليه، وفيه نظر وحديث الباب يرد على ذلك، وأولى الأقوال ما تقدم من أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه

قوله: (قلنا يا رسول الله) كنا في معظم الروايات عن كعب بن عجرة « قلنا » بصيغة الجمع، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في الباب، ومثله في حديث أبي بريدة عند أحمد وفي حديث طلحة عند النسائي وفي حديث أبي هريرة عند الطبري، ووقع عند أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة بسند حديث الباب « قلنا أو قالوا يا رسول الله » بالثقل والمراد الصحابة أو من حضر منهم، ووقع عند السراج والطبراني من رواية قيس بن سعد عن الحكم به « أن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا » وقال الفاكهاني: الظاهر أن السؤال صدر من بعضهم لا من جميعهم ففيه التعبير عن البعض بالكل. ثم قال: ويعد جذاً أن يكون كعب هو الذي يشر السؤال منفرداً فأتى بالنون التي للتنظيم، بل لا يجوز ذلك لأن النبي ﷺ أجاب بقوله « قولوا » فلو كان السائل واحداً لقال له قل ولم يقل قولوا انتهى، ولم يظهر في وجه نفي الجواز وما المانع أن يسأل الصحابي الواحد عن الحكم فيجيب بصيغة الجمع إشارة إلى اشتراك الكل في الحكم، ويؤكد أن في نفس السؤال « قد عرفنا كيف تسلم عليك فكيف نصلي » كلها بصيغة الجمع فدل على أنه سأل نفسه ولغيره. فحسن الجواب بصيغة الجمع، لكن الإتيان بشون العظيمة في خطاب النبي ﷺ لا يظن بالصحابي، فإن ثبت أن السائل كان متعلداً فواضح، وإن ثبت أنه كان واحداً فالحكمة في الإتيان بصيغة الجمع الإشارة إلى أن السؤال لا يختص به بل يريد نفسه ومن يوافقه على ذلك، فحمله على ظاهره من الجمع هو المعتقد على أن الذي نفاه الفاكهاني قد ورد في بعض الطرق، فعند الطبري من طريق الأجلح، عن الحكم بلفظ « قمت إليه فقلت: السلام عليك قد عرفناه، فكيف الصلاة عليك يا رسول الله » قال: قل اللهم صل على محمد الخاتم. وقد وقعت من تعين من يشر السؤال على جماعة: وهم كعب بن عجرة ويشير بن سعد والد النعمان وزيد بن خارجة الأنصاري وطلحة بن عبيد الله وأبو هريرة وعبد الرحمن بن بشير، أما كعب فوقع عند الطبراني من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بهذا السند بلفظ « قلت يا رسول الله قد علمنا » وأما بشير فني حديث أبي مسعود عند مالك ومسلم وغيرهما « أنه رأى النبي ﷺ في مجلس سعد بن عباد، فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلي عليك » الحديث. وأما زيد بن خارجة فأخرج النسائي من حديثه قال « أنا سألت رسول الله ﷺ فقال: صلوا علي واجتهدوا في الدعاء وقولوا: اللهم صل على محمد » الحديث. وأخرج الطبري من حديث طلحة قال « قلت يا رسول الله كيف الصلاة عليك » وخرج حديثهما واحداً، وأما حديث أبي هريرة فأخرج الشافعي من حديثه أنه قال « يا رسول الله كيف نصلي عليك » وأما حديث عبد الرحمن بن بشير فأخرجه إسماعيل القاضي في كتاب « فضل الصلاة على النبي ﷺ » قال « قلت أو قيل للنبي ﷺ » هكذا عنده على الشك، وأبهم أبو عروانة في صحيحه من رواية الأجلح وحمزة الزيات عن الحكم السائل ولفظه « جاء رجل فقال: يا رسول الله قد علمنا ووقع لهذا السؤال سبب أخرجه البيهقي والحلي من طريق الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني « حدثنا إسماعيل بن زكريا عن الأعشى وسعير ومالك بن منقول عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال: لما نزلت ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ [الأحزاب: ٥٦] قلنا: يا رسول الله، قد علمنا » الحديث. وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن محمد بن بكر عن إسماعيل بن زكريا ولم يسق لفظه بل أحال به على ما قبله فهو على شرطه، وأخرجه السراج من طريق مالك بن منقول وحده كذلك، وأخرج أحمد والبيهقي وإسماعيل القاضي من طريق يزيد بن أبي زيار والطبراني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والطبري من طريق الأجلح والسراج من طريق سفيان وزائدة فرقهما وأبو عروانة في صحيحه من طريق الأجلح وحمزة الزيات كلهم عن الحكم مثله، وأخرج أبو عروانة أيضاً من طريق مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مثله، وفي حديث طلحة عند الطبري « أتى رجل النبي ﷺ فقال: سمعت الله يقول: ﴿ إن الله وملائكته ﴾ [الأحزاب: ٥٦] فكيف الصلاة عليك ».

قوله: (قد علمنا) المشهور في الرواية بفتح أوله وكسر اللام خففاً، وجوز بعضهم ضم أوله والتشديد على البناء للمجهول، ووقع في رواية ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد وبالثقل ولفظه « قلنا قد علمنا، أو علمنا » في الحديث. وكذا أخرج السراج من طريق مالك بن منقول عن الحكم بلفظ « علمنا أو علمنا » ووقع في رواية حفص بن عمر المذكورة « أمرتنا أن نصلي عليك وأن تسلم عليك، فأما السلام فقد عرفناه » وفي ضبط عرفنا ما تقدم في علمنا وأراد بقوله « أمرتنا » أي بلغتنا عن الله تعالى أنه أمر بذلك، ووقع في حديث أبي مسعود « أمرنا الله » وفي رواية عبد الله بن عيسى المذكورة « كيف الصلاة عليكم أهل البيت الله قد علمنا كيف نصلي » انتهى. علمنا الله كيفية السلام عليك على لسانك وبواسطة بيانك. وأما إتيانه بصيغة الجمع في قوله « عليكم » فقد بين مراده بقوله أهل البيت، لأنه لو اقتصر عليها لاحتمل أن يريد بها التعظيم وبها

بعد قوله «أزواجه» ومنها «وأهل بيته» بعد قوله وذريته، وقد وردت في حديث ابن مسعود عند الدارقطني، ومنها «ورسولك» في وبارك، ومنها «في المألين» في الأولى، ومنها «إنك حيد عبيد» قبل وبارك. ومنها «اللهم» قبل وبارك فإنهما ثبتا معاً في رواية للنسائي، ومنها «وترحم على محمد إلخ» وسياقي البحث فيها بعد، ومنها في آخر التشهد «وعلياً معهم» وهي عند الترمذي من طريق أبي أسامة عن زائدة عن الأعمش عن الحكم نحو حديث الباب، قال في آخره: قال عبد الرحمن ونحن نقول «وعلياً معهم» وكذا أخرجهما السراج من طريق زائدة، وتعقب ابن العربي هذه الزيادة قال: هذا شيء انقرد به زائدة فلا يعمل عليه، فإن الناس اختلفوا في معنى الآل اختلافاً كثيراً ومن جعلته أنهم أمته فلا يبقى للتكرار فائدة. واختلفوا أيضاً في جواز الصلاة على غير الأنبياء فلا نرى أن نشرك في هذه الخصوصية مع محمد وآله أحياناً، وتعقبه شيخنا في «شرح الترمذي» بأن زائدة من الأثبات فافترده أو انقرد لا يضر مع كونه لم ينفرد. فقد أخرجهما إسماعيل القاضي في كتاب فضل الصلاة من طريقين عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ويزيد استشهد به مسلم، وعند البيهقي في «الشعب» من حديث جابر نحو حديث الباب وفي آخره «وعلياً معهم» وأما الإيراد الأول فإنه يختص بمن يرى أن معنى الآل كل الأمة. ومع ذلك فلا يمتنع أن يعطى الخاص على العام ولا سيما في الدعاء، وأما الإيراد الثاني فلا نعلم من منع ذلك شيئاً، وإنما الخلاف في الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً، وقد شرع الدعاء للأحباب بما دعاه به النبي ﷺ لنفسه في حديث «اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه محمد» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم انتهى ملخصاً. وحديث جابر ضعيف. ورواية يزيد أخرجهما أحمد أيضاً عن محمد بن فضيل عنه وزاد في آخره: قال يزيد فلا أدري شيء زاده عبد الرحمن من قبل نفسه أو رواه عن كعب، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن فضيل، ووردت هذه الزيادة من وجهين آخرين مرفوعين أحدهما عند الطبراني من طريق فطر بن خليفة عن الحكم بلفظ: يقولون اللهم صل على محمد إلى قوله «وآل إبراهيم وصل علياً معهم، وبارك على محمد مثله، وفي آخره وبارك علياً معهم». ورواه موقوف لكنه فيما أحسب مدرج ما بينه زائدة عن الأعمش. فإنهما عند الدارقطني من وجه آخر عن ابن مسعود مثله لكن قال اللهم بدل الروا في وصل وفي وبارك، وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف، وقد تعقب الأسنوي ما قال النووي فقال: لم يستوعب ما ثبت في الأحاديث مع اختلاف كلامه. وقال الأذريعي: لم يسبق إلى ما قال. والذي يظهر أن الأفضل لمن تشهد أن يأتي بأكمل الروايات ويقول كل ما ثبت هذا مرة وهذا مرة، وأما التلقيح فإنه يستلزم إحداث صفة في التشهد لم ترد مجموعة في حديث واحد انتهى.

وكأنه أخذ من كلامه ابن القيم فإنه قال: إن هذه الكيفية لم ترد مجموعة في طريق من الطرق، والأولى أن يستعمل كل لفظ ثبت على حدة فبذلك يحصل الإتيان بجميع ما ورد بخلاف ما إذا قال الجميع دفعة واحدة فإن الغالب على الظن أنه ﷺ لم يقله كذلك. وقال الأسنوي أيضاً: كان يلزم الشيخ أن يجمع الألفاظ الواردة في التشهد. وأجيب بأنه لا يلزم من كونه لم يصرح بذلك أن لا يلتزمه. وقال ابن القيم أيضاً: قد نص الشافعي على أن الاختلاف في ألفاظ التشهد ونحوه كالاختلاف في القراءات، ولم يقل أحد من الأئمة باستحباب التلاوة بجميع الألفاظ المختلفة في الحرف الواحد من القرآن وإن كان بعضهم أجاز ذلك عند التعليم للترسين انتهى. والذي يظهر أن اللفظ إن كان بمعنى اللفظ الآخر سواء كان في أزواجه وأمهات المؤمنين فالأولى الاختصار في كل مرة على أحدهما وإن كان اللفظ يستقل بزيادة معنى ليس في اللفظ الآخر البتة، فالأولى الإتيان به، ويعمل على أن بعض الروايات حفظ ما لم يحفظ الآخر كما تقدم، وإن كان يزيد على الآخر في المعنى شيئاً ما فلا بأس بالإتيان به احتياطاً.

وقالت طائفة منهم الطبري: إن ذلك الاختلاف المباح، فأي لفظ ذكره المرء أجزأه، والأفضل أن يستعمل أكمله وأبلغه. واستدل على ذلك باختلاف النقل عن الصحابة فذكر ما نقل عن علي، وهو حديث موقوف طويل أخرجه سعيد بن منصور والطبري والطبراني وابن فارس وأوله «اللهم داحي المدحوات» إلى أن قال «اجعل شرافت صلواتك ونوامي بركاتك ورافة تحيكت على محمد عبدك ورسولك» الحديث.

وعن ابن مسعود بلفظ «اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين إمام المؤمنين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك» الحديث أخرجه ابن ماجه والطبري.

وإدعى ابن القيم أن أكثر الأحاديث بل كلها مصرحة بذكر محمد وآل محمد وبذكر آل إبراهيم فقط أو بذكر إبراهيم فقط قال: ولم يجه في حديث صحيح بلفظ إبراهيم وآل

ثناؤه عليه وتعظيمه، وصلاة الملائكة وغيرهم عليه طلب ذلك له من الله تعالى والمراد طلب الزيادة لا طلب أصل الصلاة، وقيل صلاة الله على خلقه تكون خاصة وتكون عامة فصلاته على أنبيائه هي ما تقدم من الثناء وتعظيمه، وصلاته على غيرهم الرحمة فهي التي وسعت كل شيء. ونقل عياض عن بكر الشيري قال: الصلاة على النبي ﷺ من الله تشريف وزيادة تكرامة وعلى من دون النبي رحمة، وبهذا التقرير يظهر الفرق بين النبي ﷺ وبين سائر المؤمنين حيث قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] وقال قبل ذلك في السورة المذكورة ﴿مَنْ الَّذِي يَصْلِي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣] ومن المعلوم أن القدر الذي يليق بالنبي ﷺ من ذلك أرفع مما يليق بغيره، والإجماع متقدم على أن في هذه الآية من تعظيم النبي ﷺ والتزبه به ما ليس في غيرها. وقال الحلبي في الشعب معنى الصلاة على النبي ﷺ تعظيمه، فمعنى قولنا اللهم صل على محمد عظم محمداً. والمراد تعظيمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإلقاء شريعته وفي الآخرة بإجزال موثبه وتشفيقه في أمته وإبداء فضيلته بالمقام المحمود، وعلى هذا فالمراد بقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ ادعوا ركبكم بالصلاة عليه انتهى. ولا يكره عليه عطف آل وأزواجه وذريته عليه فإنه لا يمتنع أن يدعى لهم بالتعظيم، إذ تعظيم كل أحد محسب ما يليق به، وما تقدم من أبي العالية أظهر، فإنه يحصل به استعمال لفظ الصلاة بالنسبة إلى الله وإلى ملائكة وإلى المؤمنين المأمورين بذلك بمعنى واحد ويؤيده أنه لا خلاف في جواز الترحم على غير الأنبياء، واختلف في جواز الصلاة على غير الأنبياء، ولو كان معنى قولنا اللهم صل على محمد اللهم أرحم محمداً أو ترحم على محمد لجاز لغیر الأنبياء، وكذا لو كانت بمعنى البركة وكذا الرحمة لسقط الوجوب في التشهد عند من يوجب بقول المصلي في التشهد «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» ويمكن الانفصال بأن ذلك وقع بطريق التبعيد فلا بد من الإتيان به ولو سبق الإتيان بما يدل عليه.

قوله: (علي محمد وعلى آل محمد) كذا وقع في الموضعين في قوله صل وفي قوله وبارك، ولكن وقع في الثاني وبارك على آل إبراهيم، ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه على إبراهيم ولم يقل على آل إبراهيم، وأخذ البيضاوي من هذا أن ذكر الآل في رواية الأصل مقدم كقولهم على آل أبي أوفى. قلت: والحق أن ذكر محمد وإبراهيم وذكر آل محمد وآل إبراهيم ثابت في أصل الخبر، وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر، وسأين من ساقه تماماً بعد قليل. وشرح الطبري على ما وقع في رواية البخاري هنا فقال: هذا اللفظ يساعد قول من قال إن معنى قول الصحابي «علماً كيف السلام عليك» أي في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] فكيف يصلي عليك أي على أهل بيتك، لأن الصلاة عليه قد عرفت مع السلام من الآية، قال: فكان السؤال عن الصلاة على الآل تشريفاً لهم. وقد ذكر محمد في الجواب لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] وفادته الدلالة على الاختصاص، قال: وإنما ترك ذكر إبراهيم لئنه على هذه النكتة، ولو ذكر لم يفهم أن ذكر محمد على سبيل التمهيد انتهى. ولا يخفى ضعف ما قال ووقع في حديث أبي مسعود عند أبي داود والنسائي «على محمد النبي الأمي» وفي حديث أبي سعيد في الباب «على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم» ولم يذكر آل محمد ولا آل إبراهيم، وهذا إن لم يجعل على ما قلته أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر والأظهر فساد ما بهت الطبري. وفي حديث أبي حيد في الباب بعده «على محمد وأزواجه وذريته» ولم يذكر آل في الصحيح، ووقعت في رواية ابن ماجه وعند أبي داود من حديث أبي هريرة «اللهم صل على محمد النبي الأمي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته» وأخرجه النسائي من الحديث الذي أخرجه منه أبو داود ولكن وقع في السند اختلاف بين موسى بن إسماعيل شيخ أبي داود فيه وبين عمرو بن عاصم شيخ شيخ النسائي فيه فرواه معاً عن حبان بن يسار وهو بكسر المهملة وتشديد الموحدة وإبره بمشاة ومهملة خفيفة فوقع في رواية موسى عنه عبيد الله بن طلحة عن محمد بن علي عن نعيم المجر عن أبي هريرة، وفي رواية عمرو بن عاصم عنه عن عبد الرحمن بن طلحة عن محمد بن علي عن محمد بن الخثيفة عن أبيه علي بن أبي طالب، ورواية موسى أرجح، ويحتمل أن يكون حبان فيه سندا. ووقع في حديث أبي مسعود وحده في آخره «في المألين إنك حيد مجيد» ومثله في رواية داود بن قيس عن نعيم المجر عن أبي هريرة عند السراج، قال النووي في «شرح المهذب»: ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فيقول: اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك» مثله وزاد في آخره «في المألين» وقال في الأدكار مثله وزاد عبدك ورسولك بعد قوله محمد في صل ولم يدها في بارك، وقال في «التحقيق» و«الفتاوى» مثله إلا أنه أسقط النبي الأمي في وبارك، وفاته أشياء لعلها توازي قدر ما زاده أو تزيد عليه، منها قوله «أمهات المؤمنين»

بعضهم بأنه مثل رجلين يملك أحدهما ألفاً وملك الآخر ألفين فسأل صاحب الألفين أن يعطى ألفاً أخرى نظير الذي أعطيهما الأول فيصير المجموع لثاني أضعاف ما للأول.

السادس أن قوله « اللهم صل على محمد » مقطوع عن التشبيه فيكون التشبيه متعلقاً بقوله « وعلى آل محمد » وتعقب بأن غير الأنبياء لا يمكن أن يساوا الأنبياء فكيف تطلب لهم صلاة مثل الصلاة التي وقعت لإبراهيم والأنبياء من آله؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن المطلوب الثواب الحاصل لهم لا جميع الصفات التي كانت سبباً للثواب، وقد نقل العمري في « البيان » عن الشيخ أبي حامد أنه نقل هذا الجواب عن نص الشافعي، واستبعد ابن القيم صحة ذلك عن الشافعي لأنه مع فصاحته ومعرفة بلسان العرب لا يقول هذا الكلام الذي يستلزم هذا التركيب الركيك المريب من كلام العرب، كذا قال، وليس التركيب المذكور بريئاً بل التقدير اللهم صل على محمد وصل على آل محمد كما صليت إلى آخره فلا يتنعى تعلق التشبيه بالجملة الثانية.

السابع أن التشبيه إنما هو للمجموع بالمجموع فإن في الأنبياء من آل إبراهيم كثرة، فإذا قيلت تلك الثوابات الكثيرة من إبراهيم وآل إبراهيم بالصفات الكثيرة التي لمحمد أمكن انتفاء التضائل. قلت: ويعكر على هذا الجواب أنه وقع في حديث أبي سعيد ثاني حديثي الباب مقابلة الاسم فقط بالاسم فقط ونلفظه « اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم ».

الثامن أن التشبيه بالنظر إلى ما يحصل لمحمد وآل محمد من صلاة كل فرد فرد، فيحصل من مجموع صلاة المصلين من أول التعليم إلى آخر الزمان أضعاف ما كان لآل إبراهيم، وعبر ابن العربي عن هذا بقوله: المراد دوام ذلك واستمراره.

التاسع أن التشبيه راجع إلى المصلي فيما يحصل له من الثواب لا بالنسبة إلى ما يحصل للنبي ﷺ، وهذا ضعيف لأنه يصير كأنه قال اللهم أعطني ثواباً على صلاتي على النبي ﷺ كما صليت على آل إبراهيم، ويمكن أن يجاب بأن المراد مثل ثواب المصلي على آل إبراهيم.

العاشر دفع المقدمة المذكورة أولاً وهي أن المشبه به يكون أرفع من المشبه، وإن ذلك ليس مطرداً، بل قد يكون التشبيه باسئال بل وبالدون كما في قوله تعالى ﴿ مثل نوره كمشكاة ﴾ [النور: ٣٥] وأين يقع نور المشكاة من نوره تعالى؟ ولكن لما كان المراد من المشبه به أن يكون شيئاً ظاهراً واضحاً للسامع حسن تشبيه النور بالمشكاة، وكذا هنا لما كان تعظيم إبراهيم وآل إبراهيم بالصلاة عليهم مشهوراً واضحاً عند جميع الطوائف حسن أن يطلب لمحمد وآل محمد بالصلاة عليهم مثل ما حصل لإبراهيم وآل إبراهيم، ويؤيد ذلك ختم الطلب المذكور بقوله « في العالمين » أي كما أظهرت الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين، ولهذا لم يقع قوله في العالمين إلا في ذكر آل إبراهيم دون ذكر آل محمد على ما وقع في الحديث الذي ورد فيه وهو حديث أبي مسعود فيما أخرجه مالك ومسلم وغيرهما، وعبر الطيحي عن ذلك بقوله: ليس التشبيه المذكور من باب إلحاق الناقص بالكامل بل من باب إلحاق ما لم يشتهر بما اشتهر.

وقال الحلبي: سبب هذا التشبيه أن الملائكة قالت في بيت إبراهيم ﴿ رحة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه خير مما يجمعون ﴾ [هود: ٧٣] وقد علم أن محمداً وآل محمد من أهل بيت إبراهيم فكانه قال: أجب دعاء الملائكة الذين قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبنا عندما قالوها في آل إبراهيم الموجودين حينئذ، ولذلك ختم بما ختمت به الآية وهو قوله « إنك خير مما يجمعون ».

وقال النووي بعد أن ذكر بعض هذه الأجوبة: أحسنها ما نسب إلى الشافعي والتشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة أو للمجموع بالمجموع. وقال ابن القيم بعد أن زيف أكثر الأجوبة إلا تشبيه المجموع بالمجموع: وأحسن منه أن يقال هو « من آل إبراهيم، وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ﴾ [آل عمران: ٣٣] قال: محمد من آل إبراهيم فكانه أمرنا أن نصلي على محمد وعلى آل محمد خصوصاً بقدر ما صليتوا عليه مع إبراهيم وآل إبراهيم عموماً فيحصل لآله ما يليق بهم ويقي الباقي كله له، وذلك القدر أزيد مما لغيره من آل إبراهيم قطعاً، ويظهر حينئذ فائدة التشبيه، وأن المطلوب بل بهذا اللفظ أفضل من المطلوب بغيره من الألفاظ. ووجدت في مصنف لشيخنا مجد الدين الشيرازي النووي جواباً آخر نقله عن بعض أهل الكشف حاصله أن التشبيه لغير اللفظ المشبه به لا لعينه، وذلك أن المراد بقولنا « اللهم صل على محمد » اجعل من أتباعه من يبلغ النهاية في أمر الدين كالعلماء بشره بقرئهم أمر الشريعة « كما صليت على إبراهيم » بأن جعلت في أتباعه أنبياء يقررون الشريعة، والمراد بقوله « وعلى آل محمد » اجعل من أتباعه ناساً محدثين

بالفتح ويغيرون بالمخيات كما صليت على إبراهيم بأن جعلت فيهم أنبياء يغيرون بالمخيات، والمطلوب حصول صفات الأنبياء لآل محمد وهم أتباعه في الدين كما كانت حاصلة بسؤال إبراهيم، وهذا يحصل ما ذكره، وهو جيد إن سلم أن المراد بالصلاة هنا ما ادعاه، والله أعلم. وفي نحو هذه الدعوى جواب آخر: المراد اللهم استجب دعاء محمد أمته كما استجبت دعاء إبراهيم في بنيه، ويعكر على هذا عطف آل آل في الموضعين.

قوله: (على آل إبراهيم) هم ذرية من إسماعيل وإسحاق كما جزم به جماعة من الشراح، وإن ثبت أن إبراهيم كان له أولاد من غير سارة وهاجر فهم داخلون لا محالة. ثم إن المراد المسلمون منهم بل المتقون، فيدخل فيهم الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون دون من عداهم، وفيه ما تقدم في آله محمد.

قوله: (وبارك) المراد بالبركة هنا الزيادة من الخير والكرامة، وقيل المراد التطهير من العيوب والتزكية، وقيل المراد إثبات ذلك واستمراره من قولهم بركت الإبل أي ثبتت على الأرض، وبه سميت بركة الماء بكسر أوله وسكون ثانيه لإقامة الماء فيها. والحاصل أن المطلوب أن يعطوا من الخير أوفاه، وأن يثبت ذلك ويستمر دائماً. والمراد بالعالمين فيما رواه أبو مسعود في حديثه أصناف الخلق، وفيه أقوال أخرى: قيل ما حواء بطن الفلك، وقيل كل محدث، وقيل ما فيه روح، وقيل بقيد العقلاء وقيل الإنس والجن فقط.

قوله: (إنك خير مما يجمعون) أما الحميد فهو فعل من الحمد بمعنى محمود، وأبلغ منه وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها، وقيل هو بمعنى الحماد أي محمد أفعال عباده. وأما المجيد فهو من المجد وهو صفة من كمل في الشرف، وهو مستلزم للعلامة والجلال كما أن الحمد يدل على صفة الإكرام، ومناسبة ختم هذا الدعاء بهذين الاسمين العظيمين أن المطلوب تكريم الله لنبوه وثناؤه عليه والتزكية به وزيادة تقيده، وذلك مما يستلزم طلب الحمد والجلل ففي ذلك إشارة إلى أنهم كالتعليل للمطلوب، أو مر كالتنزيل له، والمعنى إنك فاعل ما تستوجب به الحمد من التمتع بالتعليل، كرم بكرة الإحسان إلى جميع عبادك. واستدل بهذا الحديث على إيجاب الصلاة على النبي ﷺ في كل صلاة لما وقع في هذا الحديث من الزيادة في بعض الطرق عن أبي مسعود، وهو ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم بن كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه بلفظه « فكيف نصلي عليك إذا نحن صليتوا عليك في صلاتنا » وقد اشترت إلى شيء من ذلك في تفسير سورة الأحزاب. وقال الدارقطني: إسناده حسن متصل. وقال البيهقي: إسناده حسن صحيح. وتعقبه ابن التكماني بأنه قال في « باب تحريم قتل ما له روح » بعد ذكر حديث فيه ابن إسحاق: الحفاظ يتوقون ما ينفرد به. قلت: وهو اعتراض متجه لأن هذه الزيادة تفردها به ابن إسحاق، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث وهو هنا كذلك، وإنما يصحح له من لا ينفرد بين الصحيح والحسن ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه، وقد احتج بهذه الزيادة جماعة من الشافعية كابن خزيمة والبيهقي لإيجاب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد بعد التشهد وقبل السلام، وتعقب بأنه لا دلالة له على ذلك، بل إنما يفيد إيجاب الإتيان بهذه الألفاظ على من صلى على النبي ﷺ في التشهد، وعلى تقدير أن يدل على إيجاب أصل الصلاة فلا يدل على هذا المخل المخصوص، ولكن قرب البيهقي ذلك بما تقدم أن الآية لما نزلت وكان النبي ﷺ قد علمهم كيفية السلام عليه في التشهد والتشهد داخل الصلاة فسألوا عن كيفية الصلاة فعلمهم، فدل على أن المراد بذلك إيقاع الصلاة عليه في التشهد بعد الفراغ من التشهد الذي تقدم تعليمهم لهم، وأما احتمال أن يكون ذلك خارج الصلاة فهو بعيد كما قال عياض وغيره. وقال ابن دقيق العيد: ليس فيه تنصيص على أن الأمر به مخصوص بالصلاة، وقد كثر الاستدلال به على وجوب الصلاة، وقرر بعضهم الاستدلال بأن الصلاة عليه واجبة بالإجماع وليست الصلاة عليه خارج الصلاة واجبة بالإجماع فتعين أن تجب في الصلاة، قال: وهذا ضعيف، لن قوله لا تجب في غير الصلاة بالإجماع إن أراد به حيناً فهو صحيح لكن لا يفيد المطلوب لأنه يفيد أن تجب في أحد الموضعين لا بعبته، وزعم القرافي في « الذخيرة » أن الشافعي هو المستدل بذلك، ورده بنحو ما رد به ابن دقيق العيد، ولم يصب في نسبة ذلك للشافعي، والذي قاله الشافعي في « الأم »: فرض الله الصلاة على رسوله بقوله: ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ [الأحزاب: ٥٦] فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة، ووجدنا الدلالة عن النبي ﷺ بذلك: أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله كيف نصلي عليك يعني في الصلاة قال: تقولون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم » الحديث، أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثني سعد بن إسحاق بن كعب بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ أنه « كان يقول في الصلاة: اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم » الحديث، قال الشافعي: فلما روي أن النبي ﷺ كان يعلمهم التشهد في الصلاة، وروي عنه أنه علمهم كيف يصلون عليه في الصلاة لم يجز أن يقول التشهد في الصلاة وأجب والصلاة عليه فيه غير واجبة.

وقد تعقب بعض المخالفين هذا الاستدلال من أوجه: أحدها ضعف إبراهيم بن أبي يحيى والكلام فيه مشهور، الثاني على تقدير صحة قوله في الأول « يعني في الصلاة » ولم يصرح بالقاتل « يعني » الثالث قوله في الثاني « إنه كان يقول في الصلاة » وإن كان ظاهره أن الصلاة المكتوبة لكنه يحتمل أن يكون المراد بقوله في الصلاة أي في صفة الصلاة عليه، وهو احتمال قوي، لأن أكثر الطرق عن كعب بن عجرة كما تقدم ثلث على أن السؤال وقع عن صفة الصلاة لأن محلها الرابع ليس في الحديث ما يدل على تعيين ذلك في التشهد خصوصاً بينه وبين السلام من الصلاة وقد أطنب قوم في نسبة الشافعي في ذلك إلى الشذوذ منهم أبو جعفر الطبري وأبو جعفر الطحاوي وأبو بكر بن المنذر والخطابي، وأورد حياض في « الشفاء » مقالاتهم وحاصل عليه ذلك غير واحد لأن موضوع كتابه يقتضي تصويب ما ذهب إليه الشافعي لأنه من جملة تعظيم المصطفى، وقد استحسن هو القول بطلانه فضلا مع أن الأكثر على خلافه لكنه استجابه لما فيه من الزيادة في تعظيمه، وانتصر جماعة للشافعي فذكروا أدلة ثقلية ونظرية، ودفنوا دعوى الشذوذ فنقلوا القول بالوجوب من جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وأصبح ما ورد في ذلك من الصحابة والتابعين ما أخرجه الحاكم بسند قوي عن ابن مسعود قال « تشهد الرجل ثم يصلي على النبي ثم يدعو لنفسه وهذا أقوى شيء يمتنع به للشافعي، فإن ابن مسعود ذكر أن النبي ﷺ علمهم التشهد في الصلاة وأنه قال « ثم ليخير من الدعاء ما شاء » فلما ثبت عن ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء دل على أنه أطلع على زيادة ذلك بين التشهد والدعاء، وانتفعت حجة من تمسك بمحبت ابن مسعود في دفع ما ذهب إليه الشافعي مثل ما ذكر حياض قال: وهذا تشهد ابن مسعود الذي علمه له النبي ﷺ ليس فيه ذكر الصلاة عليه، وكذا قول الخطابي إن في آخر حديث ابن مسعود « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك » لكن رده على بأن هذه الزيادة مدرجة، وعلى تقدير ثبوته فتحمل على أن مشروعية الصلاة عليه وردت بعد تعليم التشهد، ويتقوى ذلك بما أخرجه الترمذي عن عمر مرفوعاً « الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصل على النبي ﷺ » قال ابن العربي: ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع انتهى. وورد له شاهد مرفوع في « جزء الحسن بن حرفة » وأخرج العمري في « عمل يوم وليلة » عن ابن عمر بسند جيد قال « لا تكون صلاة إلا بقرأة وتشهد وصلاة علي » وأخرج البيهقي في « الخلافيات » بسند قوي عن الشعبي وهو من كبار التابعين قال: « من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد فليعد صلاته » وأخرج الطبري بسند صحيح عن مطرف بن عبد الله بن النخعي وهو من كبار التابعين قال « كنا نعلم التشهد فإذا قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله يحمده ويثني عليه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل حاجته » وأما فقهاء الأمصار فلم يفتقروا على مخالفة الشافعي في ذلك بل جاء من أحد روايتان، وعن إسحاق الجرمي به في الحديث قال: إذا تركها بيته، والخلاف أيضاً عند المالكية ذكره ابن الحاجب في سنن الصلاة ثم قال: على الصحيح، وقال شارحه ابن عبد السلام: يريد أن في وجوبها قولين، وهو ظاهر كلام ابن اللواتي منهم. وأما الحنفية فآلزم بعض شيخنا من قال منهم بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر كالحطايي ونقله السروجي في « شرح الهداية » عن أصحاب « المحيط » و« العقد » و« التلخيص » و« المنهاج » من كتبهم أن يقولوا بوجوبها في التشهد لتقدم ذكره في آخر التشهد لكن لهم أن يلتزموا ذلك لكن لا يملكونه شرطاً في صحة الصلاة. وروي الطحاوي أن حمزة انفرد عن الشافعي بإيجاب ذلك بعد التشهد وقبل سلام التحلل قال: لكن أصحابه قبلوا ذلك وانتصروا له وانظرنا عليه انتهى. واستدل له ابن خزيمة ومن تبعه بما أخرجه أبو دود والنسائي والترمذي وصححه، وكذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، من حديث فضالة بن عبيد قال: « سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يحمده الله ولم يصل على النبي ﷺ فقال: عجل هذا، ثم دعا فقال: إذا صلى أحدكم قليلاً بتمجيد ربه والثناء عليه ثم يصل على النبي ﷺ ثم يدعو ما شاء » وهذا ما يدل على أن قول ابن مسعود المذكور قريباً مرفوع عنه بلفظه وقد طعن ابن عبد البر في الاستدلال بمحبت فضالة للوجوب قال: لو كان كذلك لأمر المصلي بالإعادة كما أمر للمسيء صلاته، وكذا أشار إليه ابن حزم، وأجيب باحتمال أن يكون الوجوب وقع عند فراغه. ويكفي التمسك بالأمر في دعوى الوجوب. وقال جماعة منهم الجرجاني من الحنفية: لو كانت فرضاً لزم تأخير البيان عن

وقت الحاجة، لأنه علمهم التشهد وقال « فيخير من الدعاء ما شاء » ولم يذكر الصلاة عليه. وأجيب باحتمال أن لا تكون فرضت حينئذ. وقال شيخنا في « شرح الترمذي »: قد ورد هذا في الصحيح بلفظ « ثم ليخير » و« ثم » للترائي فدل على أنه كان هناك شيء بين التشهد والدعاء. واستدل بعضهم بما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليستد بالله من أربع » الحديث وعلى هذا عوّل ابن حزم في إيجاب هذه الاستمادة في التشهد وفي كون الصلاة على النبي ﷺ مستحبة عقب التشهد لا واجبة، وفيه ما فيه، والله أعلم. وقد انتصر ابن القيم للشافعي فقال: أجمعوا على مشروعية الصلاة عليه في التشهد، وإنما اختلفوا في الوجوب والاستحباب، وفي تمسك من لم يوجبه بعمل السلف الصالح نظر لأن علمهم كان بوقائه، إلا إن كان يريد بالعمل الاعتقاد فيحتاج إلى نقل صريح عنهم بأن ذلك ليس بواجب، وأني يوجد ذلك قال: وأما قول حياض إن الناس شنعوا على الشافعي فلا معنى له، فأي شناعة في ذلك لأنه لم يخالف نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً ولا مصلحة راجحة؟ بل القول بذلك من محسن مذهب. وأما نقله للإجماع فقد تقدم رده، وأما دعواه أن الشافعي اختار تشهد ابن عباس، وأما ما احتج به جماعة من الشافعية من الأحاديث المرفوعة الصريحة في ذلك فإنها ضعيفة كحديث سهل بن سعد وعائشة وأبي مسعود وبريدة وغيرهم، وقد استوعبها البيهقي في « الخلافيات » ولا بأس بذكرها للتحقق لأنها تنهض بالمحجة. قلت: ولم أر من أحد من الصحابة والتابعين التصريح بعدم الوجوب إلا ما نقل عن إبراهيم النخعي، ومع ذلك لفظ للقول عنه كما تقدم بضمير بيان غيره كان قالاً بالوجوب فإنه غير بالإجماع.

قوله في ثاني حديثي الباب: (ابن أبي حازم والدرودي) اسم كل منهما عبد العزيز، وابن أبي حازم عن يمينه بن البخاري، والدرودي إما يخرج له في المتابعات أو مرفوعاً بآخر، ويزيد شيخهما هو ابن عبد الله بن الهادي، وعبد الله بن خباب بمجموعة وموحدين الأولى قوية.

قوله: (هذا السلام عليك) أي عرفناه كما وقع تقريره في الحديث الأول وتقدمت بقية فروائه في الذي قبله. واستدل بهذا الحديث على تعيين هذا اللفظ الذي علمه النبي ﷺ لأصحابه في أمثال الأمر سواء قلنا بالوجوب مطلقاً أو مقيداً بالصلاة، والأقل تبيينه في الصلاة فمن أحد في روايته، والأصح عند أتباعه لا يجب، واختلف في الأصل: فمن أحد أكمل ما ورد، ومنه يتخير، وأما الشافعية فقالوا يكفي أن يقول: « اللهم صل على محمد وآل محمد » واختلفوا هل يكفي الإتيان بما يدل على ذلك كان بقوله بلفظ الخبر فيقول: « صلى الله على محمد مثلاً، والأصح إجزاله. وذلك أن الدعاء بلفظ الخبر أكد فيكون جائزاً بطريق الأولى. ومن منع وقف عند التعمد. وهو الذي رجحه ابن العربي: بل كلامه يدل على أن التراب الروراد لن صلى على النبي ﷺ إنما يحصل لمن صلى عليه بالكيفية المذكورة. واتفق أصحابنا على أنه لا يجوز، أن يقتصر على الخبر كان يقول الصلاة على محمد، إذ ليس فيه إسناد الصلاة إلى الله تعالى، واختلفوا في تعيين لفظ محمد، لكن جوزوا الاكتفاء بالوصف دون الاسم كالثاني ووسل الله لأن لفظ محمد وقع التبع به فلا يميز. حة إلا ما كان أعلى منه، ولهذا قالوا لا يميزه الإتيان بالضمير ولا بأحد مثلاً في الأصح فيها مع تقدم ذكره في التشهد بقوله النبي ويقولوه محمد، وذهب الجمهور إلى الاجتزاء بكل لفظ أدى المراد بالصلاة عليه ﷺ حتى قال بعضهم: لو قال في أثناء التشهد الصلاة والسلام عليك أيها النبي أجزاء، وكذا لو قال أشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله، بخلاف ما إذا قدم عبده ورسوله، وهذا ينبغي أن ينهي على أن ترتيب ألفاظ التشهد لا يشترط وهو الأصح، ولكن دليل مقابله قوي لقولهم « كما يعلمنا السورة » وقول ابن مسعود « فحسن في يدي » ورأيت لبعض المتأخرين فيه تصنيفاً، وعمدة الجمهور في الاكتفاء بما ذكر أن الوجوب ثبت بنص القرآن بقوله تعالى « صلوا عليه وسلموا تسليماً » [الأحزاب: ٥٦] فلما سأل الصحابة عن الكيفية وعلمها لهم النبي ﷺ واختلف النقل لتلك الألفاظ انتصر على ما اتفقت عليه الروايات وترك ما زاد على ذلك كما في التشهد إذ لو كان المتروك واجباً لما سكت عنه انتهى.

وقد استشكل ذلك ابن الفركاح في « الإقليد » فقال: جعلهم هذا هو الأقل يحتاج إلى دليل على الاكتفاء بمسمى الصلاة فإن الأحاديث الصحيحة ليس فيها الاكتفاء، والأحاديث التي فيها الأمر بمطلق الصلاة ليس فيها ما يشير إلى ما يجب من ذلك في الصلاة، وأقل ما وقع في الروايات « اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم » ومن ثم حكى القوراني عن صاحب الفروع في إيجاب ذكر إبراهيم وجهين، واحتج لمن لم يوجبه بأنه ورد بدون ذكره في حديث زيد بن خارجة عند النسائي بسند قوي ولفظه

وقد تعقب بعض المخالفين هذا الاستدلال من أوجه: أحدها ضعف إبراهيم بن أبي يحيى والكلام فيه مشهور، الثاني على تقدير صحة قوله في الأول « يعني في الصلاة » ولم يصرح بالقاتل « يعني » الثالث قوله في الثاني « إنه كان يقول في الصلاة » وإن كان ظاهره أن الصلاة المكتوبة لكنه يحتمل أن يكون المراد بقوله في الصلاة أي في صفة الصلاة عليه، وهو احتمال قوي، لأن أكثر الطرق عن كعب بن عجرة كما تقدم ثلث على أن السؤال وقع عن صفة الصلاة لأن محلها الرابع ليس في الحديث ما يدل على تعيين ذلك في التشهد خصوصاً بينه وبين السلام من الصلاة وقد أطنب قوم في نسبة الشافعي في ذلك إلى الشذوذ منهم أبو جعفر الطبري وأبو جعفر الطحاوي وأبو بكر بن المنذر والخطابي، وأورد حياض في « الشفاء » مقالاتهم وحاصل عليه ذلك غير واحد لأن موضوع كتابه يقتضي تصويب ما ذهب إليه الشافعي لأنه من جملة تعظيم المصطفى، وقد استحسن هو القول بطلانه فضلا مع أن الأكثر على خلافه لكنه استجابه لما فيه من الزيادة في تعظيمه، وانتصر جماعة للشافعي فذكروا أدلة ثقلية ونظرية، ودفنوا دعوى الشذوذ فنقلوا القول بالوجوب من جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وأصبح ما ورد في ذلك من الصحابة والتابعين ما أخرجه الحاكم بسند قوي عن ابن مسعود قال « تشهد الرجل ثم يصلي على النبي ثم يدعو لنفسه وهذا أقوى شيء يمتنع به للشافعي، فإن ابن مسعود ذكر أن النبي ﷺ علمهم التشهد في الصلاة وأنه قال « ثم ليخير من الدعاء ما شاء » فلما ثبت عن ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء دل على أنه أطلع على زيادة ذلك بين التشهد والدعاء، وانتفعت حجة من تمسك بمحبت ابن مسعود في دفع ما ذهب إليه الشافعي مثل ما ذكر حياض قال: وهذا تشهد ابن مسعود الذي علمه له النبي ﷺ ليس فيه ذكر الصلاة عليه، وكذا قول الخطابي إن في آخر حديث ابن مسعود « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك » لكن رده على بأن هذه الزيادة مدرجة، وعلى تقدير ثبوته فتحمل على أن مشروعية الصلاة عليه وردت بعد تعليم التشهد، ويتقوى ذلك بما أخرجه الترمذي عن عمر مرفوعاً « الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصل على النبي ﷺ » قال ابن العربي: ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع انتهى. وورد له شاهد مرفوع في « جزء الحسن بن حرفة » وأخرج العمري في « عمل يوم وليلة » عن ابن عمر بسند جيد قال « لا تكون صلاة إلا بقرأة وتشهد وصلاة علي » وأخرج البيهقي في « الخلافيات » بسند قوي عن الشعبي وهو من كبار التابعين قال: « من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد فليعد صلاته » وأخرج الطبري بسند صحيح عن مطرف بن عبد الله بن النخعي وهو من كبار التابعين قال « كنا نعلم التشهد فإذا قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله يحمده ويثني عليه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل حاجته » وأما فقهاء الأمصار فلم يفتقروا على مخالفة الشافعي في ذلك بل جاء من أحد روايتان، وعن إسحاق الجرمي به في الحديث قال: إذا تركها بيته، والخلاف أيضاً عند المالكية ذكره ابن الحاجب في سنن الصلاة ثم قال: على الصحيح، وقال شارحه ابن عبد السلام: يريد أن في وجوبها قولين، وهو ظاهر كلام ابن اللواتي منهم. وأما الحنفية فآلزم بعض شيخنا من قال منهم بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر كالحطايي ونقله السروجي في « شرح الهداية » عن أصحاب « المحيط » و« العقد » و« التلخيص » و« المنهاج » من كتبهم أن يقولوا بوجوبها في التشهد لتقدم ذكره في آخر التشهد لكن لهم أن يلتزموا ذلك لكن لا يملكونه شرطاً في صحة الصلاة. وروي الطحاوي أن حمزة انفرد عن الشافعي بإيجاب ذلك بعد التشهد وقبل سلام التحلل قال: لكن أصحابه قبلوا ذلك وانتصروا له وانظرنا عليه انتهى. واستدل له ابن خزيمة ومن تبعه بما أخرجه أبو دود والنسائي والترمذي وصححه، وكذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، من حديث فضالة بن عبيد قال: « سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يحمده الله ولم يصل على النبي ﷺ فقال: عجل هذا، ثم دعا فقال: إذا صلى أحدكم قليلاً بتمجيد ربه والثناء عليه ثم يصل على النبي ﷺ ثم يدعو ما شاء » وهذا ما يدل على أن قول ابن مسعود المذكور قريباً مرفوع عنه بلفظه وقد طعن ابن عبد البر في الاستدلال بمحبت فضالة للوجوب قال: لو كان كذلك لأمر المصلي بالإعادة كما أمر للمسيء صلاته، وكذا أشار إليه ابن حزم، وأجيب باحتمال أن يكون الوجوب وقع عند فراغه. ويكفي التمسك بالأمر في دعوى الوجوب. وقال جماعة منهم الجرجاني من الحنفية: لو كانت فرضاً لزم تأخير البيان عن

واسماعيل القاضي وأطبب في تخريج طرقه وبيان الاختلاف فيه من حديث علي ومن حديث ابنه الحسين ولا يقصر عن درجة الحسن، ومنها حديث «من نسي الصلاة علي خطي طريق الجنة» أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس والبيهقي في «الشعب» من حديث أبي هريرة وابن أبي حاتم من حديث جابر الطبراني من حديث حسين بن علي، وهذه الطرق يشد بعضها بعضاً، وحديث «رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي» أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ «من ذكرت عنده ولم يصل علي فمات فدخل النار فأبعده الله» وله شاهد عنده وصححه الحاكم، وله شاهد من حديث أبي ذر في الطبراني وآخر عن أنس عند ابن أبي شيبة وآخر مرسل عن الحسن عند سعيد بن منصور، وأخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة ومن حديث مالك بن الحويرث ومن حديث عبد الله بن عباس عند الطبراني ومن حديث عبد الله بن جعفر عند القريابي وعند الحاكم من حديث كعب بن عجرة بلفظ «بعد من ذكرت عنده فلم يصل علي» وعند الطبراني من حديث جابر رفعه «شيء جددت عنده فلم يصل علي» وعنده عبد الرزاق من مرسل قتادة «من الجاهل أن أذكر عند رجل فلا يصلي علي» ومنها حديث أبي بن كعب «أن رجلاً قال يا رسول الله إني أكثر الصلاة فما أجعل لك من صلاتي؟ قال: ما شئت. قال: الثلث؟ قال: ما شئت، وإن زدت فهو خير» إلى أن قال «أجعل لك كل صلاتي؟ قال: إذا تكفي همك» الحديث أخرجه أحمد وغيره بسند حسن، فهذا الجيد من الأحاديث الواردة في ذلك، وفي الباب أحاديث كثيرة ضعيفة وواهيه وأما ما وضعه القصاص في ذلك فلا يحصى كثرة، وفي الأحاديث القوية غنية عن ذلك.

قال الحلبي: المقصود بالصلاة على النبي ﷺ التقرب إلى الله بأشتال أمره وقضاء حق النبي ﷺ علينا. وتبعه ابن عبد السلام فقال: ليست صلاتنا على النبي ﷺ شفاعاً له، فإن مثلنا لا يشفع لثله، ولكن الله أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا، فإن عجزنا عنها كافأناه بالدعاء، فأرشدنا الله لما علم عجزنا عن مكافأة نبينا إلى الصلاة عليه. وقال ابن العربي: فائدة الصلاة عليه ترجع إلى الذي يصلي عليه لدلالة ذلك على نصوص العقيدة وخصوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة ﷺ، وقد تمسك بالأحاديث المذكورة من أوجب الصلاة عليه كلما ذكر، لأن الدعاء بالرغم والإبعاد والشقاء والوصف بالخيل والخلفاء يقتضي الوعيد والوعيد على الترك من علامات الوجوب، ومن حيث المعنى أن فائدة الأمر بالصلاة عليه مكافأته على إحسانه وإحسانه مستمر فيتأكد إذا ذكر. وتمسكوا أيضاً بقوله «لا تجمعوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضهم بعضاً» [التور: ٦٣] فلو كان إذا ذكر لا يصلي لكان كآحاد الناس. ويتأكد ذلك إذا كان المصلي بقوله «دعاء الرسول» [التور: ٦٣] الدعاء المتعلق بالرسول. وأوجب من لم يوجب ذلك بأجره، منها أنه قول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين فهو قول شرع، ولو كان ذلك على عموه لزم المؤذن إذا أذن وكذا سامعه ولزم القارئ إذا مر ذكره في القرآن ولزم الداخل في الإسلام إذا تلفظ بالشهادتين ولكان في ذلك من المشقة والحرج ما جاءت الشريعة السمحة بخلافه، ولكان إنشاء على الله كلما ذكر أحق بالوجوب ولم يقولوا به. وقد أطلق القدوري وغيره من الحنفية أن القول بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر مخالف للإجماع المتعقد قبل قتله، لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة أنه خاطب النبي ﷺ فقال يا رسول الله صلى الله عليك، ولأنه لو كان كذلك لم يترفع السامع لمادة أخرى، وأجابوا عن الأحاديث بأنها خرجت مخرج المبالغة في تأكيد ذلك وطلبه وفي حق من اعتاد ترك الصلاة عليه ديدناً. وفي الجملة لا دلالة على وجوب تكرار ذلك بتكرار ذكره ﷺ في المجلس الواحد واحتج الطبري لعدم الوجوب أصلاً مع ورود صيغة الأمر بذلك بالاضاف إلى جميع المقتضين والمتأخرين من علماء الأمة على أن ذلك غير لازم فرضاً حتى يكون تاركه صاحباً، قال: ذلك على أن الأمر فيه للندب ويحصل الامتثال لمن قاله ولو كان خارج الصلاة. وما ادعاه من الإجماع معارض بدعوى غيره الإجماع على مشروعية ذلك في الصلاة إما بطريق الوجوب وإما بطريق التندب، ولا يعرف عن السلف لذلك مخالف إلا ما أخرجه ابن أبي شيبة والطبري عن إبراهيم أنه كان يرى أن قول المصلي في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته يجزئ عن الصلاة، ومع ذلك لم يخالف في أصل المشروعية وإنما ادعى إجزاء السلام عن الصلاة، والله أعلم. ومن الموانع التي اختلفت في وجوب الصلاة عليه فيها التشهد الأول وخطة الجمعة وغيرها من الخطب وصلاة الجنازة، وما يتأكد ووردت فيه أخبار خاصة أكثرها بأسانيد جيدة عقب إجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله أكد وفي آخر القتر وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقدوم وعند القيام لصلاة الليل وعند ختم القرآن وعند النوم والكر بوعند التوبة من الذنب وعند قراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر وعند نسيان

«صلوا علي وقولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد» وفيه نظر لأنه من اختصار بعض الرواة، فإن السائي أخرجه من هذا الوجه بتمامه، وكذا الطحاوي، واختلف في إيجاب الصلاة على الأكل فني تينها أيضاً عند الشافعية والمخالفة وروايتان والمشهور عندهم لا، وهو قول الجمهور، وادعى كثير منهم في الإجماع، وأكثر من أثبت الوجوب من الشافعية نسبوه إلى الترخي، ونقل البيهقي في «الشعب» عن أبي إسحاق المروزي وهو من كبار الشافعية قال: أنا اعتقد وجوبها، قال البيهقي: وفي الأحاديث الثابتة دلالة على صحة ما قال. قلت: وفي كلام الطحاوي في مشكله ما يدل على أن حرمة نقله عن الشافعي مستدلة به على مشروعية الصلاة على النبي ﷺ، وأنه في التشهد الأول، والمصحح عند الشافعية استحباب الصلاة عليه فقط لأنه مبني على التخفيف، وأما الأول فبيناه الأصحاب على حكم ذلك في التشهد الأخير إن قلنا بالوجوب. قلت: واستدل بتعليمه لأصحابه الكيفية بعد سؤايم عنها بأنها أفضل كيفيات الصلاة عليه، لأنه لا يختار لنفسه إلا الأشرف الأفضل؛ ويترتب على ذلك لو حلف أن يصلي عليه أفضل الصلاة فطريق البر أن يأتي بذلك، هكذا صرح النووي في «الروضة» بعد ذكر حكاية الرافعي عن إبراهيم المروزي أنه قال: يراد أن قال: كلما ذكره المذكورون، وكلما سها عن ذكره الغافلون. قال النووي: وكأنه أخذ ذلك من كون الشافعي هذه ذكر الكيفية. قلت: وهي في خطبة الرسالة، لكن بلفظ غفل بدل منها، وقال الأوزاعي: إبراهيم المذكور كثير النقل من تعليقه القاضي حسين، ومع ذلك فالقاضي قال: في طريق البر يقول اللهم صل على محمد كما هو أمه ومستحقه، وكذا نقله البهري في تعليقه. قلت: ولو جمع بينها فقال ما في الحديث وأضاف إليه أثر الشافعي وما قاله القاضي لكان أشمل، ويحتمل أن يقال: بعد إلى جميع ما اشتملت عليه الروايات الثابتة فيستعمل منها ذكراً يحصل به البر، وذكر شيخنا عبد الدين الشيرازي في جزء له في فضل الصلاة على النبي ﷺ عن بعض العلماء أنه قال: أفضل الكيفيات أن يقول: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته وسلم عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك. ومن آخر نحوه لكن قال: عدد الشفع والوتر وعدد كلماتك التامة. ولم يسم قائلها والذي يرشد إليه الدليل أن البر يحصل بما في حديث أبي هريرة لقوله ﷺ «من سره أن يكمل بالكميال الأولى إذا صلى علينا فليلق اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم» الحديث والله أعلم.

(تيسية): إن كان مستند المروزي ما قاله الشافعي فظاهر كلام الشافعي أن الصمير لله تعالى، فإن لفظه «وصلى الله عليه» فيه كذا ذكره المذكورون «فكان حق من غير عبارته أن يقول: اللهم صل على محمد كلما ذكر المذكورين إلخ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الأنبياء، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده، واستدل به على أن الواو لا تقتضي الترتيب لأن صيغة الأمر وردت بالصلاة والتسليم بالواو في قوله تعالى «صلوا عليه وسلموا» وقدم تعليم السلام قبل الصلاة كما قالوا «علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك» واستدل به على رد قول النخعي: يجزئ في امتثال الأمر بالصلاة قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته في التشهد، لأنه لو كان كما قال لأرشد النبي ﷺ أصحابه إلى ذلك ولما عدل إلى تعليمهم كيفية أخرى، واستدل به على أن أفراد الصلاة عن التسليم لا يكره وكذا العكس، لأن تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلاة كما تقدم فأفرد التسليم مدة في التشهد قبل الصلاة عليه، وقد صرح النووي بالكره، واستدل ب ورود الأمر بهما معاً في الآية، وفيه نظر. نعم يكره أن يفرد الصلاة ولا يسلم أصلاً ما لو صلى في وقت وسلم في وقت آخر فإنه يكون مشتتاً، واستدل به على فضيلة الصلاة على النبي ﷺ من جهة ورود الأمر بها واحتج الصحابة بالنزول عن كينيتها، على ورود في التصريح بفضلهما أحاديث قوية لم يخرج البخاري منها شيئاً، منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رفعه «من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشراً» وله شاهد عن أنس عند أحمد والسائي وصححه ابن حبان، وعن أبي بردة بن نيار وأبي طلحة كلاهما عند السائي ورواهما ثقات، ولفظ أبي بردة «من صلى علي من أمتي صلاة خالصاً من قلبه صلى الله عليه بها عشر صلوات ورفع بها عشر درجات وكتب له بها عشر حسنات وما عنه عشر سيئات» ولفظ أبي طلحة عنده نحوه، وصححه ابن حبان، ومنها حديث ابن مسعود رفعه «إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة» وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وله شاهد عند البيهقي عن أبي أمامة بلفظ صلاة أمي تعرض علي في كل يوم جمعة، فمن كان أكثرهم علي صلاة كان أقربهم مني منزلة ولا بأس بسنده، وورد الأمر بإكثار الصلاة عليه يوم الجمعة من حديث أبي بن أوس وهو عند أحمد وأبي داود وصححه ابن حبان والحاكم، ومنها حديث البخاري «لو

قالت للنبي ﷺ صل علي وعلى زوجي فعمل « أخرجه أحمد مطولاً ومختصراً وصححه ابن حبان، وهذا القول جاء عن الحسن ومجاهد ونص عليه أحد في رواية أبي داود وبه قال إسحاق وأبو ثور وداود والطبري، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ هو الذي يصلي عليكم وملائكته ﴾ [الأحزاب: ٥٣] وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إن الملائكة تقول لروح المؤمن صلى الله عليك وعلى جسدك » وأجاب المانعون عن ذلك كله بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن ينصا من شاءا بما شاءا وليس ذلك لأحد غيرهما. وقال البيهقي: يحمل قول ابن عباس مانع إذا كان على وجه التنظيم لا ما إذا كان على وجه الدعاء الرحمة والبركة. وقال ابن القيم: المختار أن يصلي على الأنبياء والملائكة وأزواج النبي ﷺ وآله وذريته وأهل الطاعة على سبيل الإجمال، ونكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاعاً ولاسيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما يفعله الرافضة، فلو اتفق وقبح ذلك مفرداً في بعض الأحيان من غير أن يتخذ شعاعاً لم يكن به بأس، ولعلنا لم يرد في حق غير من أمر النبي ﷺ بقول ذلك فهم وهم من أدى زكاته إلا نلوا كما في قصة زوجة جابر وآل سعد بن جعدة.

(تنبيه): انحطت في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشرعيته في تحية النبي ﷺ: قيل: بشر مطلقاً، وقيل بل تباعاً، ولا يفرد لواحد لكونه صار شعاعاً للرافضة، ونقله النووي عن الشيخ أبي عبد الجبار.

قوله في ثاني حديثي الباب: (عبد الله بن أبي بكر عن أبيه) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، يختلف في اسمه وقيل كتبه اسمه، وروايته عن عمرو بن سليم من الأثران، وولده من صفار التابعين، ففي السند ثلاثة من التابعين في نسق، والسند كله مدنيون.

قوله: (وفيه) بضم المعجمة وحكي كسرهما هي النسل، وقد يختص بالنساء والأطفال، وقد يطلق على الأصل، وهي من ذرا بالعزم أي خلق، إلا أن المزمرة سهلت لكثرة الاستعمال، وقيل بل هي من الذراي خلقوا أمثال الذر وعليه فليس مضموز الأصل، والله أعلم. واستدل به علي أن المراد بآل محمد أزواجه وذريته كما تقدم البحث فيه في الكلام على آل محمد في الباب الذي قبله، واستدل به علي أن الصلاة على الآل لا تجب لسقوطها في هذا الحديث، وهو ضعيف لأنه لا يخلو أن يكون المراد بالآل غير أزواجه وذريته أو أزواجه وذريته، وعلى تقدير كل منهما لا ينهض الاستدلال على عدم الوجوب، أما على الأول فلتطير الأمر بذلك في غير هذا الحديث، وليس في هذا الحديث المنع من بل أخرجه عبد الرزاق من طريق ابن طاروس عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رجل من الصحابة الحديث المذكور بلفظ « صل على محمد وأهل بيته وأزواجه وذريته » وأما على الثاني فواضح، واستدل به البيهقي على أن الأزواج من أهل البيت وأباه بقوله تعالى: ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾ [الأحزاب: ٣٣]

٣٤- باب قول النبي ﷺ

« مَنْ آذَيْتَهُ فَأَجْعَلْهُ لَهُ زَكَةً وَرَحْمَةً »

٦٣٦١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَيْدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « اللَّهُمَّ فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَبَيْتُهُ، فَاجْعَلْ ذَلِكَ لَهُ قُرْبَةً إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ». [أخرجه مسلم: ٢٦٠١].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من آذيه فاجعله له زكاة ورحمة) كنا ترجم بهذا اللفظ، وأورد به بلفظ « اللهم فأما مؤمن سبته فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة » أورد من طريق يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه مثله، وظاهر سياقه أنه حذف منه شيء من أوله، وقد بينه مسلم من طريق ابن إسحق عن ابن شهاب عن عمه بهذا الإسناد بلفظ « اللهم إني اتخذت منك عهداً لن تخلفني، فأما مؤمن سبته أو جلده فاجعل ذلك كفارة له يوم القيامة » ومن طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « اللهم إنا أنا بشر، فأما رجل من المسلمين سببه أو لته أو جلده فاجعله له زكاة ورحمة » ومن طريق الأخرج عن أبي هريرة مثل رواية ابن إسحق عن ابن شهاب لكن قال « فأي المؤمنين آذيته شتته لته جلدته فاجعله له صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة » ومن طريق سالم عن أبي هريرة بلفظ « اللهم إنا محمد بشر يغضب كما يغضب البشر، وإني قد اتخذت منك عهداً الحديث وفيه « فأما مؤمن آذيه » والباقي بمعناه بلفظ « أو » وأخرج من حديث عائشة بيان سبب

الشيء، وورد ذلك أيضاً في أحاديث ضعيفة وعند استلام الحجر وعند طين الأذن وعند التلبية وعقب الرضوء وعند الذبح والطاس، وورد المنع منها عندما أيضاً، وورد الأمر بالإكثار منها يوم الجمعة في حديث صحيح كما تقدم.

٣٣- باب هل يصلي على غير النبي ﷺ

وقول الله تعالى: ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [الحج: ١٠٣].

٦٣٥٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غُثَورِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ إِذَا أُنِيَ رَجُلٌ النَّبِيِّ ﷺ بِصَلَاتِهِ قَالَ: « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ. فَأَنشَأَ أَبِي بِصَلَاتِهِ، فَقَالَ: « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى ». [إرجع: ١٤٩٧، أخرجه مسلم: ١٠٧٨].

٦٣٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غُثَورِ بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو خَتْمَةَ السَّامِيُّ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ قَالَ: « قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَتَمَارِلاً عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ خَيْرُ مُجِدِّدٍ ». [إرجع: ٣٣٩٩، أخرجه مسلم: ٤٠٧].

قوله: (باب هل يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم) أي استقلالاً أو تباعاً، ويدخل في الغير الأنبياء والملائكة وللمؤمنون، فأما مسألة الأنبياء فورد فيها أحاديث: أحدها حديث علي في الدعاء بحفظ القرآن فيه « وصل علي وعلى سائر النبيين » أخرجه الترمذي الحاكم، وحديث بريدة رفته « لا تترك في التشهد الصلاة علي وعلى أنبياء الله » الحديث أخرجه البيهقي بسند واه، وحديث أبي هريرة رفته « صلوا على أنبياء الله » الحديث أخرجه إسماعيل القاضي بسند ضعيف، وحديث ابن عباس رفته « إذا صليت علي فصلوا على أنبياء الله، وسنده ضعيف أيضاً، وقد ثبت عن ابن عباس اختصاص ذلك بالنبي ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن حكيم عن عكرمة عنه قال « ما أعلم الصلاة تنبغي على أحد من أحد إلا على النبي ﷺ » وهذا سند صحيح، وحكي القول به عن مالك وقال ما تنبئنا به. رجاء نحوه من عمر بن عبد العزيز، وعن مالك يكره، وقال عياض: عامة أهل العلم على الجواز، وقال سفيان يكره أن يصلى إلا على نبي، ووجدت بخط بعض شيوخه مذهب مالك لا يجوز أن يصلى إلا على محمد، وهذا غير معروف عن مالك، وإنما قال أكره الصلاة على غير الأنبياء وما ينبغي لنا أن نعدى ما أمرنا به. وخالفه يحيى بن يحيى فقال: لا بأس به واحتج بأن الصلاة دعاء بالرحمة فلا يمنع إلا بنص أو إجماع، قال عياض: والذي أميل إليه قول مالك وسفيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا: يذكر غير الأنبياء بالرضا والغفران والصلاة على غير الأنبياء يعني استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما أحدثت في دولة بني هاشم، وأما الملائكة فلا أعرف فيه حديثاً نصاً وإنما يؤخذ ذلك من الذي قبله إن ثبت، لأن الله تعالى سامهم رسلاً، وأما المؤمنون فاختطف فيه فقيل: لا تجوز إلا على النبي ﷺ خاصة، وحكي عن مالك كما تقدم، وثالث طائفة لا تجوز مطلقاً استقلالاً وتجوز تباعاً فيما ورد به النص أو الحق به لقوله تعالى: ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ﴾ [النور: ٦٣] ولأنه لا علمهم السلام قال « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » ولا علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته، وهذا القول اختاره القرطبي في « للمهم » وأبو المعالي من الحنابلة، وقد تقدم تقريره في تفسير سورة الأحزاب، وهو اختيار ابن تيمية من للتأخيرين. وثالث طائفة لا تجوز تباعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً، وهذا قول أبي حنيفة ورجلته، وقالت طائفة تكره استقلالاً لا تباعاً وهي رواية عن أحمد، وقال النووي: هو خلاف الأولى وقالت طائفة: تجوز مطلقاً، وهو مقتضى صنع البخاري فإنه صدر بالآية وهي قوله تعالى: ﴿ وصل عليهم ﴾ ثم علق الحديث الدال على الجواز مطلقاً وعقبه بالحديث الدال على الجواز تباعاً، فأما الأول وهو حديث عبد الله بن أبي أوفى فقدم شرحه في كتاب الزكاة، ووقع مثله عن قيس بن سعد بن عبادة « أن النبي ﷺ رفع يديه وهو يقول: اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة » أخرجه أبو داود والنسائي وسنده جيد. وفي حديث جابر « أن أمراته

[٢٣٥٩].

قوله: (باب التَّوَدُّعِ مِنَ الْفَقْرِ) ستأتي هذه الترجمة وحديثها في كتاب الفتن، وتقدم شيء من شرحه يتعلق بسبب نزول الآية المذكورة في آخر الحديث في تفسير سورة المائدة. وقوله (أخوه) مجاز مهمة ساكنة وفاء مفتوحة أي أخوها عليه، يقال أحفبه إذا حمله على أن يبعث عن الخير.

وقوله (لا) بالرفع ويجوز النصب على الحال.

وقوله: (إذا لحي) مهمة خفيفة أي خاصم، وفي الحديث أن غضب رسول الله ﷺ لا يمنع من حكمه فإنه لا يقول إلا الحق في الغضب والرضا، وفيه فهم عمر وفضل علمه.

٣٦- باب التَّوَدُّعِ مِنْ غَلَبَةِ الرِّجَالِ

٢٣٦٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَفْرِ بْنِ أَبِي عَفْرِ مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَبِي طَلْحَةَ: «الْيَمِينَ لَنَا غُلَامًا مِنْ غُلَامِكُمْ يَخْدُمُنِي». فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِيدُنِي وَرَأَاهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْخَلْوِ وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ». فَلَمَّا أَرَانِ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْرٍ، وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُصَيْنٍ قَدْ حَازَهَا، فَكُنْتُ أَرَاهُ يُحَوِّي وَرَأَاهُ بَعْدَ أَنْ كَسَاهُ ثُمَّ يُرِيدُهَا وَرَأَاهُ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِالصُّهْبَاءِ صَنَعَ حَتْسًا فِي نَظْعٍ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا فَكَلَّمَا، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءً بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهْ أَخَذَ، قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُجَبِّئُ وَنُجْبَةٌ». فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيَّ الْمُنْبِيَةَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا، فَيُطْلَمَا حَرَمٌ لِإِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدْمِمْ وَمَصَاعِيهِمْ». [إرجاع: ٣٧١ و٢٩٨٣، أخرجه مسلم: ١٣٦٥، وفي المحج: (٤٦٧)، بدون ذكر صفة ودعاء اللهم. وذكر صفة في النكاح: ٨٤].

قوله: (باب التَّوَدُّعِ مِنَ غَلَبَةِ الرِّجَالِ) ذكر فيه حديث أنس في قصة خير، وذكر صفة بنت حبي، وتقدم شرح ذلك في المغازي وغيرها، وسيأتي منه التَّوَدُّعُ مفرداً بعد أبواب.

قوله: (فكنت اسمعه يكثر أن يقول) استدل به على أن هذه الصيغة لا تدل على الدوام ولا الإكثار، ولا لما كان لقوله «يكثر» فائدة، وتعب بأن المراد بالدوام أصم من الفعل والمقررة، ويظهر أن الحاصل أنه لم يعرف لذلك مثلاً، ويفيد قوله «يكثر» وقوع ذلك من فعله كثيراً.

قوله: (من الهم والحزن إلى قوله والجن) يأتي شرحه قريباً.

قوله: (وضلع الدين) أصل الضلع وهو يفتح للمجمة واللام الأعرجاج، يقال ضلع يفتح اللام يضلعي أي مال، والمراد به هنا ثقل الدين وشده وذلك حيث لا يجد من عليه الدين وفاء ولا يساعه المطالبة. وقال بعض السلف ما دخل هم الدين قلباً إلا أذهب من العقل ما لا يعود إليه.

قوله: (وغلبة الرجال) أي شدة تسلطهم كاستيلاء الرعاع هرجاً ومرجاً. قال الكرماني: هذا الدعاء من جوامع الكلم، لأن أنواع الرذائل ثلاثة: نفسانية وبدنية وخارجية، فالأولى بحسب القوى التي للإنسان وهي ثلاثة: العقلية والغضبية والشهوانية، فالهم والحزن يتعلق بالعقلية، والجنون بالغضبية، والخبيل بالشهوانية. والمعجز والكسل بالبدنية. والثاني يكون عند سلامة الأعضاء وتمام الآلات والقوى، والأول عند نقصان عضو وغوه، والضلع والغلبة بالخارجية فالأول مالي والثاني جامي، والدعاء مشتعل على جميع ذلك.

٣٧- باب التَّوَدُّعِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

٢٣٦٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ:

هَذَا الْحَدِيثُ قَالَتْ «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ فَكَلَّمَاهُ بَشِيءَ لَا أَحَدِي مَا هُوَ فَأَغْضَاهُ فَسَبَّهُمَا وَلَمَعْنَاهُمَا، فَلَمَّا خَرَجَا قُلْتُ لَهُ، قَالَ: أَوْ مَا عَلِمْتَ مَا شَارِبَتْ عَلَيْهِ رِي؟ قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَأَتَى الْمُسْلِمِينَ لَعْنَةُ أَوْ سَبِيَّتُهُ فَاجْعَلْ لَهُ زَكَاةً وَأَجْراً» وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ نَحْوَهُ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَفِيهِ تَقْيِيدٌ لِلدَّعْوَةِ عَلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ لَيْسَ لِلذَّكَاءِ بِأَهْلٍ وَلَفْظُهُ «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ وَأَغْضَبَ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَمَّا أَحَدُ دَعَوَاتِهِ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهُ طَهُوراً وَزَكَاةً وَفَرَةً يَقْرِيهَ بِهَا مِنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وَفِيهِ قِصَّةٌ لَمْ يَسْلِمِ.

قوله: (اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) الفاء جواب الشرط المخدوف لدلالة السياق عليه، قال المازري: إن قيل كيف يدعوه ﷺ بدعوة على من ليس لها بأهل؟ قيل المراد بقوله «ليس لها بأهل» عندك في باطن أمره لا على ما يظهر عما يقتضيه حاله وجناته حين دعائي عليه، فكانه يقول: من كان باطن أمره عندك أنه ممن ترضى عنه فاجعل دعوتي عليه التي اقتضاهما ما ظهر لي من مقتضى حاله حيثن طهوراً وزكاة، قال: وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه، لأنه كان متعبداً بالظواهر، وحساب الناس في البواطن على الله انتهى. وهذا مبني على قول من قال: إنه كان يتهجد في الأحكام ويعجك بما أدى إليه اجتهداه، وأما من قال: كان لا يحكم إلا بالوحي فلا يتأتى منه هذا الجواب. ثم قال المازري: فإن قيل فما معنى قوله وأغضب كما يغضب البشر؟ فإن هذا يشير إلى أن تلك الدعوة وقعت بحكم سورة الغضب، لا أنها على مقتضى الشرع، فيعود السؤال، فالجواب أنه يحتل أنه أراد أن دعوته عليه أو سبه أو جلده كان مما خير بين فعله له عقوبة للجاني أو تركه والزجر له بما سوى ذلك، فيكون الغضب لله تعالى بمنه على لعنه أو جلده، ولا يكون ذلك خارجاً عن شرعه. قال: ويحتمل أن يكون ذلك خرج خرج الإشفاق وتعليم أمته الحظوف من تعدي حدود الله، فكانه أظهر الإشفاق من أن يكون الغضب يعمل على زيادة في عقوبة الجاني لولا الغضب ما وقعت، أو إشفاقاً من أن يكون الغضب يعمل على زيادة بسيرة في عقوبة الجاني لولا الغضب ما زادت، ويكون من الصفات على قول من يجوزها، أو يكون الزجر يحصل بدونها. ويحتمل أن يكون اللعن والسب يقع منه من غير قصد إليك فلا يكون في ذلك كاللجنة الواقعة رغبة إلى الله وطلباً للاستجابة. وأشار عياض إلى ترجيح هذا الاحتمال الأخير فقال: يحتمل أن يكون ما ذكره من سب ودعاء غير مقصود ولا منوي، لكن جرى على عادة العرب في دم كلامها وصلة خطابها عند الخروج والتأكيد للعتب لا على نية وقوع ذلك، فتكلمه ففعل حلقى وترتبت بينك، فأشفق من مراوغة أمثاله القدر، فضاهد وبه ورغب إليه أن يجعل ذلك القول رحمة وقربة انتهى. وهذا الاحتمال حسن إلا أنه يرد عليه قوله «جلده» فإن هذا الجواب لا يتشبه فيه، إذ لا يقع الجلد عن غير قصد، وقد ساق الجميع مساقاً واحداً إلا إن حل على الجملدة الواحدة فينتج. ثم أبدى القاضي احتمالاً آخر فقال: كان لا يقول ولا يفعل ﷺ في حال غضبه إلا الحق، لكن غضبه لله قد يجعله على تمجيد معاقبة مخالفه وترك الإفضاء والصنع، ويؤيد حديث عائشة «وما انتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمت الله» وهو في الصحيح. قلت: فعلى هذا فمعنى قوله «ليس لها بأهل» أي من جهة تمين التمجيد. وفي الحديث كمال شفقتك ﷺ على أمته وجبل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالجبر والتكريم، وهذا كله في حق معين في زمنه واضح، وأما ما وقع منه بطريق التعميم لغير معين حتى يتناول من لم يدرك زمنه، فما أظنه يشمل، والله أعلم.

٣٥- باب التَّوَدُّعِ مِنَ الْفَقْرِ

٢٣٦٢- حَدَّثَنَا حُضَيْفُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَحْقَرِ الْمَسْأَلَةِ، فَغَضِبَ فَصَدَعَ الْيَمِينَ، فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا يَبْتَنِي لَكُمْ». فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ يَمِينًا وَجِهًا، فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ لَأَتْ رَأْسَهُ فِي نَوْبِهِ يَنْكِي، فَإِذَا زَجَلٌ، كَانَ إِذَا لَاحَى الرِّجَالُ يُدْعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «هَذَا أَهْلٌ». ثُمَّ أَنْشَأَ عَمَرَ فَقَالَ: رَحِمْنَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا، تَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ، إِنَّهُ صَوَّرَتْ لِي الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، حَتَّى رَأَيْتُهُمَا وَرَأَى الْحَالِطُ».

وكان قَتَادَةُ يَذْكُرُ عِنْدَ هَذَا الْحَدِيثِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [الثلاثة: ١٠١]. [إرجاع: ٩٣، أخرجه مسلم:

رسول الله ﷺ، وهذا أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من رواية أبي وائل عن مسروق عن عائشة، والثاني، إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها، الحديث أخرجه أيضاً من رواية عمرو بن مرة، سمعت أبا وائل عن عائشة، وهذا أخرجه الشيخان أيضاً من رواية منصور والأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة، وهذا صحيح ما في الكتب الستة لأبي وائل عن عائشة، وأخرج ابن حبان في صحيحه من رواية شيخه عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة حديث «ما من مسلم يشاك شوكه فما دونها إلا رفعه الله بها درجة»، الحديث، وفي بعض هذا ما يرد إطلاق أبي علي.

قوله: (دخلت علي عجزوان من عجز يهود المدينة) عجز يضم العين المهملة والجيم بعد ما زاي جمع عجزوز مثل عمود وعمد، ويجمع أيضاً على عجائر، وهذه رواية الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه، قال ابن السكيت: ولا يقال عجزوزة، وقال غيره: هي لغة رديئة. وقوله: «ولم أتم» هو ريعي من أتم والمراد أنها لم تصدقها أولاً.

قوله: (قللت يا رسول الله إن عجزوين وذكرت له فقال صدقاً) قال الكرماني حلف خير «إن» للعلم به والتقدير دخلتا. قلت: ظهر لي أن البخاري هو الذي اختصره، فقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه فساقه ولفظه «قللت له: يا رسول الله إن عجزوين من عجائر يهود المدينة دخلتا علي فزعمتا أن أهل القبور يملكون في قبورهم، فقال: صدقاً». وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن جرير شيخ عثمان فيه، فعلى هذا فيخبط، وذكر له «بضم التاء وسكون الراء أي ذكرت له ما قالته، وقوله «تسمعه البهائم» تقدم شرحه مستوفي، ويثبت طريق الجميع بين جزمه هنا بتصديق اليهوديين في إثبات عذاب القبر وقوله في الرواية «عائداً بالله من ذلك» وكلا الحديثين عن عائشة، وحاصله أنه لم يكن أوحى إليه أن المؤمنين يفتنون في القبور فقال: «إنما يفتن يهود» فجري على ما كان عنده من علم ذلك، ثم لما علم بأن ذلك يقع لنير اليهود استعاض منه وعلمه وأمر بإيقاعه في الصلاة ليكون المنهج في الإجابة، والله أعلم.

٣٨ - باب التَّوَدُّعِ مِنْ قِسَّةِ الْمَحَا وَالْمَمَاتِ

٦٣٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قِسَّةِ الْمَحَا وَالْمَمَاتِ». (راجع: ٢٨٢٣، أخرجه مسلم: ٢٧٠٦).

قوله: (باب التَّوَدُّعِ مِنْ قِسَّةِ الْحَا) أي زمن الحياة (والممات) أي زمن الموت من أول النزاع وهلم جرا، ذكر فيه حديث أنس وفيه ذكر العجز والعجز والكسل والجبن، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد والبطل، وسيأتي بعد بابين، وأهزم والمراد به الزيادة في كبر السن، وعذاب القبر وقد مضى في الجنازات. وأما فتنة الحيا والممات فقال ابن بطال هذه كلمة جامعة لمعان كثيرة، وينبغي للمرء أن يرغب إلى ربه في رفع ما نزل ودفع ما لم ينزل، ويستشعر الانتفاع إلى ربه في جميع ذلك، وكان ﷺ يتعوذ من جميع ما ذكر دفناً عن أمته وتشريعاً لهم ليبين لهم صفة الممات من الأدعية. قلت: وقد تقدم شرح المراد بفتنة الحيا وفتنة الممات في «باب الدعاء قبل السلام» في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة، وأصل الفتنة الامتحان والاختيار واستعملت في الشرع في اختبار كشف ما بكره، ويقال فتنت الذهب إذا اختبرته بالنار لتظهر جودته، وفي الفعلة عن المطلوب كقولهم «إنما أموالكم وأولادكم فتنة» [التغابن: ١٥] وتستعمل في الإكراه على الرجوع عن الدين كقوله تعالى: «إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات في الشرع ما بكره» ويقال فتنت الضلال والإثم والكفر والغداب والفضيحة، ويعرف المراد حينما ورد بالسياق والقرآن.

٣٩ - باب التَّوَدُّعِ مِنَ الْمَائِمِ وَالْمَغْرَمِ

٦٣٦٨ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالْمَائِمِ وَالْمَغْرَمِ، وَمِنْ قِسَّةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ قِسَّةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ شَرِّ قِسَّةِ الْبَنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قِسَّةِ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ

سَمِعْتُ أُمَّ خَالِدٍ بِنْتَ خَالِدٍ، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. (راجع: ١٣٧١).

قوله: (باب التَّوَدُّعِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) تم الكلام عليه في أواخر كتاب الجنائز. قوله: (سفيان) هو ابن عيينة، وأم خالد بنت خالد اسمها أمة بتخفيف الميم بنت خالد بن سعيد بن العاص، تقدم ذكرها في اللباس وأنها ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبواها إليها، ثم قلدوا المدينة وكانت صغيرة في عهد النبي ﷺ وقد حفظت عنه.

٦٣٦٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ مُصْعَبٍ: كَانَ مَسْعَدٌ يَأْتُرُ بِغُمْسٍ، وَيَذْكُرُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْتُرُ بِهِمْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَرُدَّ إِلَيَّ أَرْذَلُ الْعُمْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قِسَّةِ الدُّنْيَا - يَخْضِي قِسَّةَ الدُّنْيَا - وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». (راجع: ٢٨٢٢).

٦٣٦٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَجُوزَانِ مِنْ عَجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَتَا لِي: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذِّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَكَلَّمْتُهُمَا، وَلَمْ أُنِصَّ أَنْ أَمْصُقَهُمَا، فَخَرَجَتَا، وَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَجُوزَيْنِ، وَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ: «صَدَقَتَا، إِنَّهُنَّ يُعَذِّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ كُلُّهَا». فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدَ فِي صَلَاةٍ إِلَّا يَقُولُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. (راجع: ١٠٤٩، أخرجه مسلم: ٥٨٦، وأخرجه مسلم: ٩٠٣).

قوله: (باب التَّوَدُّعِ مِنَ الْبُخْلِ) كنا وقعت هذه الترجمة هنا للمستملعي وحده، وهي غلط من وجهين: أحدهما أن الحديث الأول في الباب وإن كان فيه ذكر البخل لكن قد ترجم هذه الترجمة بعينها بعد أربعة أبواب وذكر فيه الحديث المذكور بعينه، ثانيهما أن الحديث الثاني يختص بعذاب القبر لا ذكر البخل فيه أصلاً فهو بقية من الباب الذي قبله وهو اللاتق به، وقوله: «عن عبد الملك» هو ابن عمر كما سيأتي منسوبة في الباب المشار إليه.

قوله: (عن مصعب) هو ابن سعد بن أبي وقاص، وسيأتي قريباً من رواية غندر عن شعبة عن عبد الملك عن مصعب بن سعد، ولعبد الملك بن عمر فيه شيخ آخر، فقد تقدم في كتاب الجهاد من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمر عن عمرو بن ميمون عن سعد وقال في آخره «قال عبد الملك: فحدثت به مصعباً فنصده» وأورده الإسماعيلي من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وقال في آخره «فحدثت به عمرو بن ميمون فقال وأنا حدثني بهن سعد» وقد أورده الترمذي من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الملك عن مصعب بن سعد وعمرو بن ميمون جميعاً عن سعد وساقه على لفظ مصعب، وكذا أخرجه النسائي من طريق زائدة عن عبد الملك عنهما، وأخرجه البخاري من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وحده، وفي سياق عمرو أنه كان يقول ذلك ببر الصلاة، وليس ذلك في رواية مصعب، وفي رواية مصعب ذكر البخل وليس في رواية عمرو، وقد رواه أبو إسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود هذه رواية زكريا عنه، وقال إسرائيل عنه عن عمرو عن عمر بن الخطاب، ونقل الترمذي عن الدارمي أنه قال: كان أبو إسحاق يضطرب فيه. قلت: لعل عمرو بن ميمون سمعه من جماعة، فقد أخرجه النسائي من رواية زهير عن أبي إسحاق عن عمرو عن أصحاب رسول الله ﷺ، وقد سقى منهم ثلاثة كما ترى، وقوله إنه «كان سعد يأمُر» في رواية الكشيبي «بأمرنا» بصيغة الجمع، وجرير المذكور في الحديث الثاني هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المعتمر من صفار التابعين، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة وهو ومسروق شيخه من كبار التابعين، ورجال الإسناد كلهم كوفيون إلى عائشة، ورواية أبي وائل عن مسروق من الأقران، وقد ذكر أبو علي الجاني أنه وقع في رواية أبي إسحاق عن المستملعي القريري في هذا الحديث «منصور عن أبي وائل ومسروق عن عائشة» بواو بدل عن قال: والصواب الأول، ولا يحفظ لأبي وائل عن عائشة رواية. قلت أما كونه الصواب فصواب لاتفاق الرواة في البخاري على أنه من رواية أبي وائل عن مسروق، وكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية منصور، وأما التي فردود فقد أخرج الترمذي من رواية أبي وائل عن عائشة حديثين أحدهما «ما رأيت الراجح على أحد أشد منه على

من فِئَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الطَّلْحِ وَالزَّهْرِ، وَتَوَقَّ

قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا تَقَبَّلْتَ الْقُوبَ الْيَتِيمَ مِنَ النَّفْسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. (راجع: ٨٣٢، أخرجه مسلم: ٥٨٧، محصراً، وأخرجه: ٥٨٩، باختلاف، وأخرجه: ٥٨٩، في كتاب الذكر: ٤٩).

قوله: (باب التَّوَعُّدِ مِنَ الْمَاءِ وَالْمَغْرَمِ) يفتح الميم فيها وكذا الراء والمثناة وسكون الحزنة والفتن المجمة، والمائم ما يقتضى الإثم والمغرم ما يقتضى الغرم، وقد تقدم بيانه في «باب الدعاء قبل السلام» من كتاب الصلاة.

قوله: (من الكسل والمغرم) تقدم في الباب الذي قبله.

قوله: (والمائم والمغرم) والمراد الإثم والغرامة، وهي ما يلزم الشخص أذاته كالدين. زاد في رواية الزهري عن عروة كما مضى في «باب الدعاء قبل السلام» قال له قائل: «ما أكثر ما تستعيذ من المائم والمغرم» هكذا أخرجه من طريق شعيب عن الزهري، وكذا أخرجه النسائي من طريق سليمان بن سليم الحمصي عن الزهري فذكر الحديث مختصراً وفيه: «فقال له يا رسول الله إنك تذكر التَّوَعُّدَ والحديث، وقد تقدم بيانه هناك وقلت إنني لا أقف حينئذ على تسمية القائل، ثم وجدت تفسير الميم في الاستعاذة للنسائي أخرجه من طريق سلمة بن سعيد بن عطية عن معمر عن الزهري فذكر الحديث مختصراً ولفظه «كان يتعوذ من المغرم والمائم، قلت: يا رسول الله ما أكثر ما تتعوذ من المغرم، قال: إنه من غرم حدث فكذب ووعد فأخلف» فعرف أن السائل له عن ذلك عائشة راوية الحديث.

قوله: (ومن فتنة القبر) هي سؤال المؤمنين، وعذاب القبر تقدم شرحه.

قوله: (ومن فتنة النار) هي سؤال الحزنة على سبيل التوبيخ، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَفَاثَتٌ فِيهَا فُجْرٌ سَأَلَ عَنْهَا آلُهَا كَيْفَ كُنْتُمْ فِيهَا يَوْمَ تُخْرَجُونَ﴾ [الملك: ٢٨] وسيأتي الكلام عليه في «باب الاستعاذة من أَرْدَلِ الْمَرِّ» بعد ثلاثة أبواب.

قوله: (ومن شر فتنة الغنى وأعوذ بك من فتنة الفقر) تقدم الكلام على ذلك أيضاً في «باب الدعاء قبل السلام»، قال الكرماني: صرح في فتنة الغنى بذلك الشر إشارة إلى أن مضرة أكثر من مضرة غيره، أو تغليظاً على أصحابه حتى لا يفتخروا فيفتلوا عن مفاصله، أو إيهام إلى أن صورته لا يكون فيها خير، بخلاف صورة الفقر فإنها قد تكون خيراً انتهى. وكل هذا غفلة من الواقع، فإن الذي ظهر في أن لفظ «شر» في الأصل ثابتة في الموضعين وإنما اختصرها بعض الرواة، فسألت بعد قليل في «باب الاستعاذة من أَرْدَلِ الْمَرِّ» من طريق وكيع وأبي معاوية مرفوعة عن سلام بن سليمان بهذا اللفظ «شر فتنة الغنى وشر فتنة الفقر» ويأتي بعد أبواب أيضاً من رواية هشام بن أبي طمع عن هشام بإسقاط «شر» في الموضعين، والتفتيد في الغنى والفقر بالشر لا بد منه لأن كلا منهما فيه خير باعتبار، فالتفتيد في الاستعاذة منه بالشر يخرج ما فيه من الخير سواء قل أم كثر، قال الغزالي: فتنة الغنى الحرص على جمع المال وحبه حتى يكسبه من غير حله ويمنعه من واجبات إنفاقه وحقوقه، وفتنة الفقر يراد به انقراض المدفق الذي لا يصحبه خير ولا روع حتى يتورط صاحبه بسببه فيما لا يليق بأهل الدين والبر، ولا يبالي بسبب فاقته على أي حرام وثب، ولا في أي حالة تورط. وقيل المراد به فقر النفس الذي لا يرد ملك الدنيا بحذافيرها، وليس فيه ما يدل على تفضيل الفقر على الغنى ولا عكسه.

قوله: (وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال) في رواية وكيع «ومن شر فتنة المسيح الدجال» وقد تقدم شرحه أيضاً في «باب الدعاء قبل السلام».

قوله: (اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ الطَّلْحِ وَالزَّهْرِ) تقدم شرحه في الكلام على حديث أبي هريرة في أوائل صفة الصلاة، وحكمة المدلول عن الماء الحار إلى الطلح والبرد مع أن الحار في العادة أبلغ في إزالة الوسخ الإشارة إلى أن الطلح والبرد ماءان طاهران لم تفسهما الأيدي ولم يمتنعهما الاستعمال، فكان ذكرهما أكد في هذا المقام، أشار إلى هذا الخطيئة. وقال الكرماني: وله توجيه آخر وهو أنه جعل الخطيئة بمنزلة النار لكونها تزدى إليها فغير من إطفاء حرارتها بالثلج تأكيداً في إطفائها، ويالغ فيه باستعمال المبردات ترفياً عن الماء إلى أبرد منه وهو الثلج ثم إلى أبرد منه وهو البرد بلليل أنه قد يجمد ويصير جليداً، بخلاف الثلج فإنه يذوب. وهذا الحديث قد رواه الزهري عن عروة كما أشرت إليه، وقيده بالصلاة ولفظه «كان يدعو في الصلاة» وذكرت هناك توجيه إدخاله في الدعاء قبل السلام، ولم يقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف ذكر المائم والمغرم، ووقع ذلك عند مسلم من وجه آخر عن الزهري، ولم يقع عندهما معاً في قوله: «اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ إلخ» وهو حديث واحد ذكر فيه كل من هشام بن عروة

٤- باب الاستعاذة من الجن والكسل

﴿كَسَالِي﴾ [الفاء: ١٤٢]. وكَسَالِي وَاحِدٌ.

٦٣٦٩- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَلَمٍ وَالْخُزْنِ، وَالْغَرَمِ وَالْكَسَلِ، وَالْجِنِّ وَالْأَجْنِ، وَوَضَعِ الدِّينَ، وَغَلَبَةِ الرَّجَالِ». (راجع: ٢٨٢٣، أخرجه مسلم: ٢٧٠٦)

قوله: (باب الاستعاذة من الجن والكسل) تقدم شرحهما في كتاب الجهاد.

قوله: (كَسَالِي وكَسَالِي واحد) يفتح الكاف وضهماً، قلت: وهما قراءتان قرأ الجمهور بالضم وقرأ الأعرج بالفتح، وهي لغة بني تميم، وقرأ ابن السميع بالفتح أيضاً لكن أسقط الألف وسكن السين ووصفهم بما يوصف به الموث المقرر للملاحظة معنى الجماعة، وهو كما قرئ: «وترى الناس سكرى». والكسل الفتور والتواني وهو ضد النشاط.

قوله: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) هو ابن بلال، ووقع التصريح به في رواية أبي زيد المرزوي.

قوله: (عمرو بن أبي عمرو) هو مولى المطلب الماضي ذكره في «باب التَّوَعُّدِ مِنَ غَلَبَةِ الرَّجَالِ».

قوله: (فكنت أسمعهم يكر أن يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَلَمٍ إِلَى قَوْلِهِ وَالْجِنِّ) تقدم شرح هذه الأمور الستة، وعمله أن أَلَمٍ لا يتصوره العقل من المكروه في الحال، والحزن لا وقع في الماضي، والمجز ضد الاقتدار، والكسل ضد النشاط، والبخل ضد الكرم، والجن ضد الشجاعة.

وقوله (ووضع الدين) تقدم ضبطه وتفسيره قبل ثلاثة أبواب.

وقوله (وغلبة الرجال) هي إضافة للفعل، استعاضاً من أن يغلبه الرجال لما في ذلك من الوهن في النفس والمماش.

٤١- باب التَّوَعُّدِ مِنَ الْبُخْلِ

الْبُخْلُ وَالْبُخْلُ وَاحِدٌ، مِثْلُ الْخُزْنِ وَالْخُزْنِ.

٦٣٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عُذْرَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصَنَّبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِهَذِهِ الْأَخْصَنِ، وَيُحَذِّثُهُنَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَرُدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فَتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». (راجع: ٢٨٢٢).

قوله: (باب التَّوَعُّدِ مِنَ الْبُخْلِ) تقدم الكلام عليه قبل.

قوله: (البخل والبخل واحد) يعني بضم أوله وسكون ثابته ويفتحهما.

قوله: (مثل الخزن والخزن) يعني في وزنهما.

قوله: (وأعوذ بك أن أَرُدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرِ) في رواية السرخسي «وأعوذ بك من أن أَرُدَّ» بزيادة «من» وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده.

قوله: (وأعوذ بك من فتنة الدنيا) كنا للاكثر، وأخرجه أحد من روح عن شعبة وزاد في رواية آدم الماضية قريباً عن شعبة «يعني فتنة الدجال» وسكني الكرماني أن هذا التفسير من كلام شعبة، وليس كما قال فقد بين يحيى بن أبي كثير عن شعبة أنه من كلام عبد الملك بن عمير راوي الخبر أخرجه الإسماعيلي من طريقه ولفظه «قال شعبة فسألت عبد الملك بن عمير عن فتنة الدنيا قال: الدجال» ووقع في رواية زائدة بن قدامة عن عبد الملك بن عمير بلفظ «وأعوذ بك من فتنة الدجال» أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة عن حسن بن علي الجعفي، وقد أخرجه البخاري في الباب الذي بعده عن إسحاق عن حسين بن علي بلفظ «من فتنة الدنيا» فلعل بعض رواه ذكره بالمعنى الذي فسره به عبد الملك بن عمير، وفي إطلاق الدنيا على الدجال

شكوى : الحديث وهو متعلق بالركن الثاني من الترجمة وهو الوجود، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الصايا.

وقوله في آخره (قال سعد رضي له رسول الله ﷺ) قول من زعم أن الحديث إدراجاً، وأن قوله «يرني له إلخ» من قول الزهري متسكماً بما ورد في بعض طرقه. وفيه قال الزهري إلخ فإن ذلك يرجع إلى اختلاف الرواة عن الزهري هل وصل هذا القدر عن سعد أو قال من قبل نفسه، والحكم للوصول لأن مع رواته زيادة علم وهو حافظ، وشاهد الترجمة من قوله ﷺ «اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم» فإن فيه إشارة إلى الدعاء لسعد بالعافية ليرجع إلى دار هجرته وهي المدينة ولا يستمر مقيماً بسبب الوجود بالبلد التي هاجر منها وهي مكة، وإلى ذلك الإشارة بقوله «لكن البائس سعد بن خولة إلخ» وقد أوضحت في أوائل الباب ما يتعلق بسعد بن خولة. ونقل ابن المزيّن المالكي أن الرواة بعد عن خولة بوصيا إقامته بمكة بهجرته، وتعبت بهما شهد بهما، ولكن اختلفوا متى رجع إلى مكة حتى مرض بها فمات؟ فقيل إنه سكن مكة بعد أن شهد بدرًا وقيل مات في حجة الوداع، وأغرب الداودي فيما حكاه ابن التين فقال: لم يكن للمهاجرين أن يقيموا بمكة إلا ثلاثاً بعد الصدر، فدل ذلك أن سعد بن خولة توفي قبل تلك الحجة، وقيل مات في الفتح بعد أن طال المقام بمكة بغير عذر، إذ لو كان له عذر لم يأثم، وقد قال ﷺ «حين قيل له إن صفية حاضت «أحسبنا سي»» فدل على أن للمهاجرين إذا كان له عذر أن يقيم أزيد من الثلاث المشروعة للمهاجرين، وقال يحتمل أن تكون هذه اللفظة قالها قبل حجة الوداع ثم حج حج قترنها الراوي بالحديث لكونها أن تكملته انتهى. وكلام متعقب في مواضع منها استشهاده بقصة صفية ولا حجة فيها لاحتمال أن لا تجاوز الثلاث المشروعة، والاحتماس الانتاع وهو يصدق باليوم بولونه، ومنها جزمه بأن سعد بن خولة طال المقام بمكة ورمز إلى أنه أقام بغير عذر وأنه أثم بذلك إلى غير ذلك مما يظهر فساده بالتأمل.

٤٤ - باب الاستعدادة من أرذل العمر، ومن
فتنة الدنيا، وفتنة النار

٦٣٧٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ وَالِدَتِهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ مُصْطَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَعَوَّدُوا بِكَلِمَاتٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَوَّدُ بِهِنَّ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَنَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَرُدَّ إِلَى أَوَّلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَعَذَابِ الْقَبْرِ». [راجع:] [٧٨٢٢].

٦٣٧٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالْمَغْرَمِ وَالنَّائِمِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَفِتْنَةِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغَيِّ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْشِلْ عَطْشَائِي بِمَاءِ الطَّلْحِ وَالْبُرِّ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا، كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْاَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَابْعَادْ بَيْنِي وَبَيْنَ عَطْشَائِي كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ». [راجع: ٨٣٢، أخرجه مسلم: ٥٨٧، ٥٨٩، أخرجه بطوله في الذكر: (٤٩)].

قوله: (باب الاستعاذة من أرذل العمر ومن فاقة الدنيا ومن فاقة النار) في رواية الكشي، «ومن عذاب النار» بدل فاقة النار.

قوله: (أنهانا الحسين) هو ابن علي الجعفي الزاهد المشهور، وإسحاق الراوي عنه هو ابن راهويه، وشيخه زائدة هو ابن قدامة، وعبد الملك هو ابن عمير، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى قبل قليل، وكذا حديث عائشة ثاني حديثي الباب.

٤٥ - باب الاستِعَاذَةِ مِنْ فِتْنَةِ الْغَنَى

٦٣٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالَتِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ

إشارة إلى أن فتنته أعظم الفتن الكائنة في الدنيا، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي أمامة قال «خطبنا رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه «إنه لم تكن فتنة في الأرض منذ خُلق الله فربة آدم أعظم من فتنة الدجال» أخرجه أبو داود وابن ماجه.

٤٢ - باب التَّوَدُّدِ مِنْ أَرْذَلِ الْعُمُرِ

﴿أَرَادِنَا﴾ [هود: ٢٧]: سَقَاطُنَا.

٦٣٧١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ
إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْغِنَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَرَمِ، وَأَعُوذُ
بِكَ مِنَ الْبُخْلِ». [راجع: ٧٨٢٣، أخرجه مسلم: ٢٧٠٦].

قوله: (باب النجس من أوّل العمر أرواها سقاطاً) بضم المهملة وتشديد اللام جمع ساقط وهو النجس في حبه ونسبه، وهذا قد تقدم القول فيه في أوّل تفسير سورة هود وأورد فيه حديث أنس وليس فيه لفظ الترجمة لكنه أشار بذلك إلى أن المراد بأوّل العمر في حديث سعد بن أبي وقاص الذي قبله الحرم الذي في حديث أنس يجزيه ما أخرجه الأخرى من الحديث المذكور.

٤٣ - باب الدعاء برفع الوباء والوجع

٦٣٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمُنَافِقَ كَمَا حَبَّبْتَ إِلَيْنَا مَكَّةَ أَوْ أَحَدًا»، وَتَقَبَّلْ حُشَاةَ إِلَى الْمُخَفِيِّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي مَدَنَانَا وَمَصَاعِنَا. [تراجع: ١٨٨٩، أخرجه مسلم: ١٣٧٦، بإسناد].

٦٣٧٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ
 جِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: غَادَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةٍ
 الْوُطَاعِ، مِنْ شَكْوَى اسْتَقْبَحْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَغَ بِي مَا
 تَوَدَّى مِنَ الْوُجَعِ، وَأَنَا وَدَّ مَا لَمْ، وَلَا يُؤْنِسُنِي إِلَّا ابْنَتِي وَاحِدَةٌ، أَفَاتَصَدَّقَ بِبَلْعِي
 مَا لِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَيَسْطُرُو؟ قَالَ: «وَاللَّهِ كَيْفَ؟ إِنَّكَ أَنْ تَلْزَمَ وَرَثَتَكَ
 أَغْيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَلْزَمَهُمْ عَائِلَةٌ يَتَكَلَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ أَنْ تَبْقِيَ نَفَقَةً تَبْخِي بِهَا
 وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ، خَشِيَ مَا تَجْعَلُ فِي فِي إِمْرَأَتِكَ». قُلْتُ: أَخْلَفْتُ بَعْدَ
 اصْخَابِي؟ قَالَ: «وَأِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ، فَتَعْمَلْ عَمَلًا تَبْخِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا زَادَتْ
 دَرَجَةً وَرَفَعَةً، وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَتَّبِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيَضْرِبُكَ آخِرُونَ، اللَّهُمَّ
 امْضُ لِاصْخَابِي هَيْجُوكُمْ، وَلَا تُؤْخِمْهُمْ عَلَى أَهْلِيهِمْ، لَكِنَّ الْبَالِسَ سَعْدٌ بْنُ
 خَوْلَةَ. قَالَ سَعْدٌ: رَأَى لَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَنْ يُؤْفَى بِمَكَّةَ. [راجع: ٥٦، أخرجه مسلم: ١٦٢٨].

قوله: (باب الدُّعَاءِ بِرُفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجْعِ) أي يرفع المرض عن نزل به سواء كان عاماً أو خاصاً، وقد تقدم بيان الوباء وتفسيره في «باب ما يذكر في الطاعون» من كتاب الطب، وأنه أهم من الطاعون، وأن حقيقته مرض عام ينشأ عن فساد الهواء وقد يسمى طاعوناً بطريق المجاز، وأوضح هناك الرد على من زعم أن الطاعون والوباء مترادفان لما ثبت هناك أن الطاعون لا يدخل المدينة وأن الوباء وقع بالمدينة كما في قصة العزنيين، وكما في حديث أبي الأسود أنه كان عند عمر فوقع بالمدينة بالناس موت ذريع وغير ذلك، وذكر المصنف في باب حديثين.

أحدهما حديث عائشة «اللهم حبب إلينا المدينة» الحديث وفيه «انقل حُناها إلى الجحفة» وهو يتعلق بالركن الأول من الترجعة وهو الوفاء لأنه المرض العام، وأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه حيث قالت في أوله «قمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله» وقد تقدم بهذا اللفظ في آخر كتاب الحب.

لأنهما حديث سعد بن أبي وقاص : « عاذني النبي ﷺ في حجة الوداع من

قوله: (أنها قالت يا رسول الله أنس خادمك ادع الله له) تقدم هذا الحديث مبدا من رواية حيد من أنس في كتاب الصيام في «باب من زار قوما فلم ينظر عنهم» وقد بسطت شرحه هناك بما ينفي عن إعادته، وذكرت طرفا منه قريبا في «باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر».

باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة

٦٣٨٠، ٦٣٨١- حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ، مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيْحِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: أَنَسُ خَادِمُكَ إِذْ دَعَا اللَّهَ لَهُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَتَارِلًا لَهُ لِيَمَّا أُعْطِيَتهُ». [راجع: ١٩٨٢، أخرجه مسلم: ٢٤٨٠].

قوله: (باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة) تقدم شرحه في الذي قبله وتقدم الحديث سنداً ومتناً في «باب قول الله تعالى وصل عليهم، ومن خص أخاه بالدعاء».

٤٨- باب الدعاء عند الاستخارة

٦٣٨٢- حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو مُصْعَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتْلُمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، كَالسُّورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ: «إِذَا هُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ وَكُفَّعِينَ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِطَوْلِكَ، وَأَسْتَظِيلُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ قَدِيرٌ وَلَا أُفِيرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أُغْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمُورِي - أَوْ قَالَ: لِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَافْعَلْهُ لِي، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمُورِي - أَوْ قَالَ: لِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْهُ عَنْهُ، وَافْعَلْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِي بِهِ، وَتَسْمِي حَاجَتَهُ». [راجع: ١٩١٢].

قوله: (باب الدعاء عند الاستخارة) هي استعمال من الخير أو من الخيرة بكسر أوله وفتح ثانيه يوزن العتبة، اسم من قولك خار الله له، واستخار الله طلب منه الخيرة، وخار الله له أعطاه ما هو خير له، والمراد طلب خير الأمرين لمن احتاج إلى أحدهما.

قوله: (حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموال) يفتح الميم وتحتفيل السواد جمع مولى، واسمه زيد، ويقال زيد جد عبد الرحمن وأبوه لا يعرف اسمه، وعبد الرحمن من تقات المؤمنين، وكان ينسب إلى ولاء آل علي بن أبي طالب، وخرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن في زمن المنصور، فلما قتل محمد حبس عبد الرحمن المذكور بمد أن غسب. وقد وثقه ابن المعين وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، وذكره ابن عدي في «الكامل» في الضعفاء، وأسند عن أحمد بن حنبل أنه قال: كان محبوباً في المطبق حين مزم هؤلاء يعني بني حسن، قال: وروى عن محمد بن المنكدر حديث الاستخارة وليس أحد يرويه غيره، وهو منكرو، وأهل المدينة إذا كان حديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر، كما أن أهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يعملون عليها.

وقد استشكل شيخنا في «شرح الترمذي» هذا الكلام وقال: ما عرفت المراد به، فإن ابن المنكدر وثابتهما متفق عليهما. قلت: يظهر لي أن مرادهم التهكم والنكتة في اختصاص الترجمة للشهرة والكثرة. ثم ساق ابن عدي لعبد الرحمن أحاديث وقال: هو مستقيم الحديث والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد رواه غير واحد من الصحابة كما رواه ابن أبي الموال. قلت: يريد أن للحديث شواهد، وهو كما قال مع مشاحنة في إطلاقه. قال الترمذي بعد أن أخرجه: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموال، وهو ملني ثقة روى عنه غير واحد. وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب. قلت: وجاء أيضاً عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر، فحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني وصححه الحاكم، وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في صحيحه، وحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن أبي عيلة عن عطاء عتهما، وليس في شيء منها ذكر الصلاة سوى حديث جابر، إلا أن لفظ أبي أيوب

قِصَّةِ النَّارِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قِصَّةِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قِصَّةِ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قِصَّةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ». [راجع: ٨٣٢، أخرجه مسلم: ٥٨٧، مختصراً وأخرجه مسلم: ٥٨٩، بإسقاط].

قوله: (باب الاستعاذة من قِصَّةِ الغي) ذكر فيه حديث عائشة المذكور مختصراً من رواية وكيع عن هشام بن عروة، وقد تقدم شرحه.

٤٦- باب الصَّوْدُ مِنْ قِصَّةِ الْفَقْرِ

٦٣٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ قِصَّةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَقِصَّةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ قِصَّةِ الْغَيِّ وَشَرِّ قِصَّةِ الْفَقْرِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ قِصَّةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، اللَّهُمَّ اغْشِي قَلْبِي بِمَاءِ الطَّلْحِ وَالزَّيْدِ، وَتَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا تَقْتِ الْقُوبَ الْإِيضِينَ مِنَ النَّفْسِ، وَتَاعِدْ تَبِي وَتَبِي خَطَايَايَ، كَمَا تَاعِدُتُ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُسْلِ، وَالْمَأْتَمِ وَالْمُغْرَمِ». [راجع: ٨٣٢، أخرجه مسلم: ٥٨٧، مختصراً وأخرجه: ٥٨٩، بإسقاط وأخرجه بطوله في الذكر: ٤٩].

قوله: (باب الصَّوْدُ مِنْ قِصَّةِ الْفَقْرِ) ذكر فيه حديث عائشة من طريق أبي معاوية عن هشام بنه، وقد تقدم شرحه أيضاً مستوفى.

٤٧- باب الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة

٦٣٧٨، ٦٣٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَسُ خَادِمُكَ، إِذْ دَعَا اللَّهَ لَهُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَتَارِلًا لَهُ لِيَمَّا أُعْطِيَتهُ».

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: يَقُولُ. [راجع: ١٩٨٢، أخرجه مسلم: ٢٤٨٠].

قوله: (باب الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة) سقط هذا الباب والترجمة من رواية السرخسي والصواب إثباته.

قوله: (شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن أم سليم أنها قالت يا رسول الله أنس خادمك ادع الله له. الحديث) وفي آخره. (وعن هشام بن زيد. سمعت أنس بن مالك مظه) قلت هكذا قال غندر عن شعبة جعل الحديث من مستد أم سليم، وكذا أخرجه الترمذي عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه عن محمد بن جعفر وهو غندر هذا فذكر مثله، ولكنه لم يذكر رواية هشام بن زيد التي في آخره، وقال: حسن صحيح، وأخرجه الإسماعيلي من رواية حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه «عن أم سليم» كما قال غندر. وكذا أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد وعن محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة، وأخرجه في «باب من خص أخاه بالدعاء» من رواية سعيد بن الربيع عن شعبة عن قتادة قال «سمعت أنساً قال قالت أم سليم» وظاهره أنه من مستد أنس وهو في الباب الذي يلي هذا كذلك، وكذا تقدم في «باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر» من طريق حرمي بن عمار عن شعبة عن قتادة عن أنس قال «قالت أمي» وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي والإسماعيلي من رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة. وهذا الاختلاف لا يضر فإن أنساً حضر ذلك ببديل ما أخرجه مسلم من رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قال «جاءت بي أمي أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: هذا ابني أنس يملك، فادع الله له، فقال: اللهم اكثِرْ ماله وولده» وأما رواية هشام بن زيد للمطرفة هنا فإنها معطوفة على رواية قتادة، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية حجاج بن محمد عن شعبة عن قتادة وهشام بن زيد جميعاً عن أنس، وكذا صنيع مسلم حيث أخرجه من رواية أبي داود عن شعبة.

(فيها) ذكر الكرمانى أنه وقع هنا «وعن هشام بن عروة قال» والأول هو الصحيح.

الحبر أن تقع الصلاة والدعاء بعد وجود إرادة الأمر. وأفاد النووي أنه يقرأ في الركعتين الكافورون والإخلاص، قال: شيخنا في «شرح الترمذي»: لم أقف على دليل ذلك، ولعله ألحقهما بركعتي القجر والركعتين بعد القجر، قال: ولهما مناسبة بالحال لما فيما من الإخلاص والتوحيد والمستخير عتاج لذلك. قال شيخنا: ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله ﴿وَبِكَذِّبْ مَنْ يَلْقَى مِنْ بَشَاءٍ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨] وقوله ﴿وَإِنْ كَانَ لِمَنْ يَلْمِزُكَ مِنْهُمْ أَوْلَىٰ مُنْهَاجًا وَلَا مُؤَمَّةً﴾ [الأنعام: ٢٣٦] قلت: والأكمل أن يقرأ في كل منهما السورة والآية الأوليين في الأولى والآخرين في الثانية، ويؤخذ من قوله

«من غير القرينة» أن الأمر بصلاة ركعتي الاستخارة ليس على الوجوب قال شيخنا في «شرح الترمذي»: ولم أر من قال بوجوب الاستخارة لورود الأمر بها ولتشبيهاها بتعليم السورة من القرآن كما استدل بمثل ذلك في وجوب التشهد في الصلاة لورود الأمر به في قوله «فليقل» ولتشبيها تعليم السورة من القرآن، فإن قيل الأمر متعلق بالشروط وهو قوله «إذا هم أحدكم بالأمر» قلنا: وكذلك في التشهد إنما يؤمر به من صلى، ويمكن الفرق وإن اشتركا فيما ذكر أن التشهد جزء من الصلاة فيؤخذ الوجوب من قوله «صلوا كما رأيتموني أصلي» ودل على عدم وجوب الاستخارة ما دل على عدم وجوب صلاة زائلة على المحسن في حديث «هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطرح» انتهى، وهذا وإن صلح للاستدلال به على عدم وجوب ركعتي الاستخارة لكن لا يمنع من الاستدلال به على وجوب دعاء الاستخارة فكأنهم فهموا أن الأمر فيه للإرشاد فعدلوا به عن سنن الوجوب، ولما كان مشتقاً على ذكر الله والترضُّع إليه كان مندوباً والله أعلم. ثم تقول: هو ظاهر في تأخير الدعاء عن الصلاة، فلو دعا به في أثناء الصلاة احتلل الأجزاء، ويحتمل الترتيب على تقديم الشروع في الصلاة قبل الدعاء، فإن موطن الدعاء في الصلاة السجود أو التشهد، وقال ابن أبي جرة: الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيرَي الدنيا والآخرة فيحتاج إلى قسح باب الملك، ولا شيء لذلك الجمع ولا المنع من الصلاة لما فيها من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار إليه مآلاً وحالاً.

قوله: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِمَلِكِكَ) الباء للتعليل أي لأنك أعلم، وكذا هي في قوله «بقدرتك» ويحتمل أن تكون للاستعانة بقوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ جِزَاهَا﴾ [هود: ٤١] ويحتمل أن تكون للاستعانة بقوله ﴿قَالَ رَبِّ مَا أُنْعِمْتُ عَلَيْكَ﴾ الآية [القصص: ١٧]. وقوله «وأستدرك» أي أطلب منك أن تجعل لي على ذلك قدره، ويحتمل أن يكون للمنى أطلب منك أن تقدره لي، والمراد بالتقدير التيسير.

قوله: (وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ) إشارة إلى أن عطاء الرب فضل منه، وليس لأحد عليه حق في نعمة كما هو منجذب أهل السنة.

قوله: (فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم) إشارة إلى أن العلم والقدرة لله وحده وليس للمبدع من ذلك إلا ما قدر الله له، وكأنه قال: أنت يارب تقدر قبل أن تخلق في القدرة وعندما تخلقها في وعيداً تخلقها.

قوله: (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ) في رواية معن وغيره «فإن كنت تعلم هذا الأمر» زاد أبو داود في رواية عبد الرحمن بن مقاتل عن عبد الرحمن بن أبي الموال «الذي يريد» وزاد في رواية معن «ثم يسميه بعينه» وقد ذكر ذلك في آخر الحديث في الباب، وظاهر سياقه أن ينطق به، ويحتمل أن يكسفي باستحضاره قلبه عند الدعاء، وعلى الأول تكون التسمية بعد الدعاء، وعلى الثاني تكون الجملة حالية والتقدير فليدع سميّاً حاجته. وقوله «إن كنت» استشكل القرطبي الإتيان بصيغة الشك هنا ولا يميز الشك في كون الله عالماً وأجاب بأن الشك في أن العلم متعلق بالخبر أو الشر لا في أصل العلم.

قوله: (ومعاشي) زاد أبو داود «ومعادي» وهو يؤيد أن المراد بالملاش الحياة، ويحتمل أن يريد بالملاش ما يعاش فيه ولذلك وقع في حديث ابن مسعود في بعض طرقه عند الطبراني في الأوسط «في ديني ودنياي» وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني «في دنياي وآخرتي» زاد ابن حبان في روايته «وديني» وفي حديث أبي سعيد في ديني ومعيشتي.

قوله: (وعاقبة أمري أو قال في عاجل أمري وآجله) هو شك من الراوي ولم تختلف الطرق في ذلك، واقتصر في حديث أبي سعيد على «عاقبة أمري» وكذا في حديث ابن مسعود وهو يؤيد أحد الاحتمالين في أن العاجل والآجل المذكوران بدل الألفاظ الثلاثة أو بدل الآخرين فقط، وعلى هذا قول الكرماني: لا يكون الداعي جازماً بما قال رسول الله ﷺ إلا إن دعا ثلاث مرات يقول مرة في ديني ومعاشي وعاقبة أمري،

«أكثر الخطبة وتوضاً فأحسن الوضوء ثم صل ما كتب الله لك» الحديث، فالتعبد بركعتين خاص بمحدث جابر، وجاء ذكر الاستخارة في حديث سعد رفته «من سعادة ابن آدم استخارته الله» أخرجه أحمد وسنده حسن، وأصله عند الترمذي لكن يذكر الرضا والسخط لا بلفظ الاستخارة، ومن حديث أبي بكر الصديق ﷺ «أن النبي ﷺ كان إذا أراد أمراً قال: اللهم خرن لي واخترن لي» وأخرجه الترمذي وسنده ضعيف، وفي حديث أبي رافع «ما خاب من استخار» والحديث أخرجه الطبراني في «الصغير» بسند واه جداً.

قوله: (عن محمد بن المنكدر عن جابر) وقع في التوحيد من طريق معن بن عيسى عن عبد الرحمن «سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن أني ابن الحسن بن علي بن أبي طالب يقول أخبرني جابر السلمي «وهو يفتح السين لهجمة واللام نسبة إلى بني سلمة بكسر اللام بطن من الأنصار، وعند الإسماعيلي من طريق بشر بن عمير «حدثني عبد الرحمن سمعت ابن المنكدر حدثني جابر».

قوله: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة) في رواية معن «يعلم أصحابه» وكذا في طريق بشر بن عمير.

قوله: (في الأمور كلها) قال ابن أبي جرة: هو عام أريد به الخصوص، فإن الواجب والمستحب لا يستخار في فعلهما والحرام والمكروه لا يستخار في تركهما، فالغصير الأمر في المباح وفي المستحب إذا تعارضت مع أمران إيهما يبدأ به يقتصر عليه. قلت: وتدخل الاستخارة فيما عدا ذلك في الواجب والمستحب للمخير، وفيما كان زمنه موسماً ويتناول العموم العظيم من الأمور والمخير، قرب حقيق يترتب عليه الأمر العظيم.

قوله: (كالسورة من القرآن) في رواية تيبة عن عبد الرحمن اللامي في صلاة الليل «كما يعلمنا السورة من القرآن» قيل وجه التشبيه عموم الحاجة في الأمور كلها إلى الاستخارة كعموم الحاجة إلى القراءة في الصلاة ويحتمل أن يكون المراد ما وقع في حديث ابن مسعود في التشهد «علمني رسول الله ﷺ التشهد كفي يني كفيه» أخرجه المصنف في الاستئذان، وفي رواية الأسود بن يزيد عن ابن مسعود «أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ كلمة» أخرجه الطحاوي، وفي حديث سلمان نحوه وقال «حرفاً حرفاً» أخرجه الطبراني. وقال ابن أبي جرة: التشبيه في تحفظ حروف وترتيب كلماته ومنع الزيادة والنقص منه والدرس له والمحافظة عليه، ويحتمل أن يكون من جهة الاهتمام به والتحقق لبركه والاحترام له، ويحتمل أن يكون من جهة كون كل منهما علم بالوحي. قال الطبري: فيه إشارة إلى الاعتناء التام البالغ بهذا الدعاء وهذه الصلاة بجهلهما يتلوهن للفرصة والقرآن.

قوله: (إذا هم) فيه حذف تقديره يعلمنا قائلًا إذا هم، وقد ثبت ذلك في رواية تيبة «يقول إذا هم» وزاد في رواية أبي داود عن تيبة «لنا» قال ابن أبي جرة ترتيب الوارد على القلب على مراتب الهمة ثم اللمة ثم الحظرة ثم النية ثم الإرادة ثم المزمعة، فالثلاثة الأولى لا يواخذ بها بخلاف الثلاثة الأخيرة، قوله «إذا هم» يشير إلى أول ما يرد على القلب يستخير فيظهر له بركة الصلاة والدعاء ما هو الخير، بخلاف ما إذا تمكن الأمر عنده وقويت فيه عزيمته وإرادته فله يصير إليه له ميل وحسب فيخشى أن يخفى عنه وجه الأرشدة لغلبة ميله إليه. قال: ويحتمل أن يكون المراد بالهم المزمعة لأن المخاطر لا يثبت فلا يستمر إلا على ما يقصد التصميم على فعله وإلا لو استخار في كل خاطر لاستخار فيما لا يعبأ به فتضيع عليه أوقاته. ووقع في حديث ابن مسعود «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل».

قوله: (فليركع ركعتين) يقيد مطلق حديث أبي أيوب حيث قال «صل ما كتب الله لك» ويمكن الجمع بأن المراد أنه لا يقتصر على ركعة واحدة للتخصيص على الركعتين ويكون ذكرهما على سبيل التنبيه للأدنى على الأعلى، فلو صلى أكثر من ركعتين أجزأه، والظاهر أنه يشترط إذا أراد أن يسلم من كل ركعتين ليحصل مسمى ركعتين، ولا يجزئيه لو صل أربعاً مثلاً بتسليمه، وكلام النووي يشمر بالإجزاء.

قوله: (من غير القرينة) فيه احتراز عن صلاة الصبح مثلاً، ويحتمل أن يريد بالفريضة حينها وما يتعلق بها، فيحترز عن الرتبة ركعتي القجر مثلاً. وقال النووي في «الأذكار»: لو دعا بدعاء الاستخارة عقب رتبة صلاة الظهر مثلاً أو غيرها من التوافل الرتبة والمطلقة سواء اقتصر على ركعتين أو أكثر أجزأ. كنا اطلق وفيه نظر. ويظهر أن يقال: إن نوى تلك الصلاة بعينها وصلاة الاستخارة معاً أجزأ، بخلاف ما إذا لم ينو، ويفارق صلاة تحية المسجد لأن المراد بها شغل القيمة بالدعاء والمراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدعاء عقبها أو فيها، ويبعد الإجزاء لمن عرض له الطلب بعد فراغ الصلاة لأن ظاهر

ومرة في عاجل أمري وأجله، ومرة في ديني وعاجل أمري وأجله. وقلت: ولم يقع ذلك أي الشك في حديث أبي أيوب ولا أبي هريرة أصلاً.

قوله: (فألقوه لي) قال أبو الحسن القاسبي: أهل بلدنا يكسرون الدال، وأهل الشرق يسمونها. وقال الكرماني: معنى قوله اجعلوه مقدوراً أي لو قدره، وقيل معناه يسره لي. زاد ممن «ويسره لي وبارك لي فيه».

قوله: (فاصرفه عني واصرفني عنه) أي حتى لا يبقى قلبه بعد صرف الأمر عنه متعلقاً به، وفيه دليل لأهل السنة أن الشر من تقدير الله على العبد لأنه لو كان يقدر على اختراعه لقدر على صرفه ولم يحتاج إلى طلب صرفه عنه.

قوله: (واقلر لي الحور حيث كان) في حديث أبي سعيد بعد قوله واقلر لي الحور أينما كان «لا حول ولا قوة إلا بالله».

قوله: (لم رضي) بالشديد، وفي رواية قتيبة «ثم أرضني» به أي اجعلني به راضياً، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في الأوسط «ورضي بقضائك» وفي حديث أبي أيوب «ورضي بفردك» والسر فيه أن لا يبقى قلبه متعلقاً به فلا يطعن خاطره. والرضا سكون النفس إلى القضاء. وفي الحديث شفقة النبي ﷺ على أمته وتعليمهم جميع ما ينفعهم في دينهم ودنياهم، ووقع في بعض طرقه عند الطبراني في حديث ابن مسعود أنه ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء إذا أراد أن يصنع أمراً. وفيه أن العبد لا يكون قادراً إلا مع الفعل لا قبله، والله هو خالق العلم بالشيء للعبد وحمه به واقتدره عليه، فإنه يجب على العبد رد الأمور كلها إلى الله والتبري من الحول والقوة إليه، وأن يسأل ربه في أموره كلها. واستدل به على أن الأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده لأنه لو كان كذلك لكتفى بقوله «إن كنت تعلم أنه خير لي» عن قوله «وإن كنت تعلم أنه شر لي إلخ» لأنه إذا لم يكن خيراً فهو شر، وفيه نظر لاحتتمال وجود الواسطة. واختلف في ماذا يفعل المستخير بعد الاستشارة، فقال ابن عبد السلام: يفعل ما اتفق، ويستدل له بقوله في بعض طرق حديث ابن مسعود في آخره: ثم يعزم، وأول الحديث «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل» وقال النووي في الأذكار: يفعل بعد الاستشارة ما ينشرح به صدره. ويستدل له بحديث أنس عند ابن السني «إذا هممت بأمر فاستخر ربك سبعا ثم انظر لي الذي يسبق في قلبك فإن الخير فيه» وهذا لو ثبت لكان هو المعتمد لكن سنه واه جداً، والمعتمد أنه لا يفعل ما ينشرح به صدره عما كان له فيه هوى قوي قبل الاستشارة، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر حديث أبي سعيد «ولا حول ولا قوة إلا بالله».

٤٩- باب الدعاء عند الوضوء

٦٣٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِمَاءٍ قَوَّحًا بِهِ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدٍ ابْنِ عَامِرٍ». وَرَأَيْتُ نَاسًا يُعَلِّقُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَوْقَ كُلِّ كَبِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ». [راجع: ٢٨٨٤، أخرجه مسلم: ٢٤٩٨].

قوله: (باب الدعاء عند الوضوء) ذكر فيه حديث أبي موسى قال «دعا النبي ﷺ بماء قوَّحاً به، ثم رفع يديه فقال: اللهم اغفر لعبيد أبي عامر» الحديث، ذكره مختصراً، وقد تقدم بطوله في المغازي في «باب غزوة أوطاس».

٥٠- باب الدعاء إذا علا عقبة

٦٣٨٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَوْبٍ عَنْ أَبِي غُمَّانٍ عَنْ أَبِي أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَرْنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْجِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ اسْمَ اللَّهِ، وَخَدَّ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. أَيْتُونَ تَأْتِيُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِلُونَ. صَدَقَ اللَّهُ وَخَدَّ، وَتَصَرَّ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَخْزَابَ وَخَدَّ». [راجع: ١٧٩٧، أخرجه مسلم: ١٣٤٤].

قوله: (باب الدعاء إذا أراد سَفَرًا أو رَجَعَ، فيه يحيى بن أبي إسحاق عن أنس) كذا وقع في رواية الحموي عن الفريري، ومثله في رواية أبي زيد المروزي عنه لكن

إلا بالله». [راجع: ٢٩٩٢، أخرجه مسلم: ٢٧٠٤].

قوله: (باب الدعاء إذا علا عقبة) كذا ترجم بالداء، وأورد في الحديث التكرير، وكأنه أخذ من قوله في الحديث «إنكم لا تدعون اسماً ولا غائباً» فسمى التكرير دعاء.

قوله: (أيوب) هو السخيتاني، وأبو عثمان هو الهندي.

قوله: (كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) لم أقت على تعيينه.

قوله: (ارجعوا) بهمة وصل مكسورة ثم موحدة مفتوحة أي ارجعوا ولا تجهدوا أنفسكم.

قوله: (فإنكم لا تدعون اسماً) يأتي بيانه في التوحيد.

قوله: (كنن) سمي هذه الكلمة كنزاً لأنها كالكنز في نفاسته وصيائته عن أعين الناس.

قوله: (أو قال إلا أدلك على كلمة هي كنز إلخ) شك من الراوي هل قال: قل لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها كنز من كنوز الجنة أو قال «الإلا أدلك إلخ» وسيأتي في كتاب القدر من رواية خالد الحذاء عن أبي عثمان بلفظ «ثم قال: يا عبد الله بن قيس ألا أعلمك كلمة إلخ» وسيأتي في أواخر كتاب الدعوات أيضاً من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان بلفظ «ثم قال: يا أبا موسى أو: يا عبد الله بن قيس ألا أدلك إلخ» ولم يتردد. ووقع في هذين الطريقين بيان سبب قوله «إنكم لا تدعون اسماً» فإن في رواية سليمان «فلما علا عليها رجل نادى فرفع صوته» وفي رواية خالد «فجعلنا لا نسمع شرفاً إلا رفعت أصواتنا بالتكرير» ووقع في بعض النسخ «أصمًا» وكأنه لمناسبة «غائباً».

وقوله (بصيراً) ووقع في تلك الرواية قريباً» ويأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب القدر إن شاء الله تعالى.

وقوله (لا حول) يجوز أن يكون في موضع جر على البدل من قوله «على كنز» وفي موضع نصب بتقدير أعني، وفي موضع رفع بتقدير هو.

٥١- باب الدعاء إذا هبط وادياً

فيه حديث جابر ﷺ. [راجع: ٢٩٩٣].

قوله: (باب الدعاء إذا هبط وادياً) فيه حديث جابر كذا ثبت عند المستملي والكشميهني وسقط لغيرهما، والمراد بحديث جابر ما تقدم في الجهاد وفي «باب التسيح إذا هبط وادياً» من حديثه بلفظ «كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا». وقال بعده «باب التكرير إذا علا شرفاً» وأورد فيه حديث جابر أيضاً لكن بلفظ «وإذا تصونا» بدل «نزلنا» والتصويب للاختصار. وقد ورد بلفظ «هبطنا» في هذا الحديث عند النسائي وابن خزيمة وأشرت إلى شرحه هناك، ومناسبة التكرير عند الصعود إلى المكان المرتفع أن الاستعلاء والارتفاع عبور للنفوس لما فيه من استشعار الكبرياء، فشرع لمن تلبس به أن يذكر كبرياء الله تعالى وأنه أكبر من كل شيء فيكره لشكره ذلك فيزيده من فضله، ومناسبة التسيح عند الهبوط لكون المكان المنخفض محل شيق فيشرع فيه التسيح لأنه من أسباب الفرج، كما وقع في قصة يونس عليه السلام حين سبح في الظلمات فنجي من الغم.

٥٢- باب الدعاء إذا أراد سَفَرًا أو رَجَعَ

فيه يحيى بن أبي إسحاق، عن أنس. [راجع: ٣٠٨٥].

٦٣٨٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَصَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ غَزْوَةٍ يَكْبُرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَدَّ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. أَيْتُونَ تَأْتِيُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِلُونَ. صَدَقَ اللَّهُ وَخَدَّ، وَتَصَرَّ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَخْزَابَ وَخَدَّ». [راجع: ١٧٩٧، أخرجه مسلم: ١٣٤٤].

قوله: (باب الدعاء إذا أراد سَفَرًا أو رَجَعَ، فيه يحيى بن أبي إسحاق عن أنس) كذا وقع في رواية الحموي عن الفريري، ومثله في رواية أبي زيد المروزي عنه لكن

بالواو الماطعة بدل لفظ «باب». والمراد بحديث يحيى بن أبي إسحاق فيما أظن الحديث الذي أوله «أن النبي ﷺ أتبل من خير وقد أرفد صفة، فلما كان ببعض الطريق عثرت الناقة» فإن في آخره «فلما أشرقتا على المدينة قال: آيرون تائبون عابدون لربنا حاملون فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة». وقد تقدم موصولاً في أواخر الجهاد وفي الأدب وفي أواخر اللباس وشرحه هناك. إلا الكلام الأخير هنا فوعدت بشرحه هنا. وإسماعيل في الحديث الموصول هو ابن أبي أويس.

قوله: «كان إذا قفل» بقاء ثم فاء أي رجع وزنه ومعناه، ووقع عند مسلم في رواية علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر في أوله من الزيادة «كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا» فذكر الحديث إلى أن قال: «وإذا رجع قافلن وزاد: آيرون تائبون» الحديث، وإلى هذه الزيادة أشعار للمصنف في الترجمة بقوله: «إذا أراد سفرًا».

٥٣- باب الدعاء للمتزوج

٦٣٨٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَمْرًا، فَقَالَ: «مَهْمٌ، أَوْ مَعَهُ». قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ فَحْشٍ، فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». [راجع: ٢٠٤٩، أخرجه مسلم: ١٤٢٧، بإسناد ما هنا].

قوله: (من غزو أو حج أو عمرة) ظاهر اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاثة، وليس الحكم كذلك عند الجمهور، بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلة الرحم وطلب العلم، لما يشمل الجميع من اسم الطاعة، وقيل يمتد إلى المباح لأن المسافر فيه لا ثواب له فلا يتمتع عليه فعل ما يحصل له الثواب، وقيل يشرع في سفر المعصية أيضاً لأن مرتكبها أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره، وهذا التحليل متعقب، لأن الذي يمتنع بسفر الطاعة لا تمتع من سافر في مباح ولا في معصية من الإكثار من ذكر الله وإنما التزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص، فذهب قوم إلى الاختصاص لكونها عبادات مخصوصة شرع لما ذكر خصوص شخص به كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة، وإنما اقتصر الصحابي على الثلاثة لاختصار سفر النبي فيها، ولهذا ترجم بالسفر، على أنه تعرض لما دل عليه الظاهر فترجم في أواخر أبواب العمرة «ما يقول إذا رجع من الغزو أو الحج أو العمرة».

٦٣٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَيْثَانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: هَلَكَ أَبِي وَكَرَّكَ سَبْعَ أَوْ سَبْعَ بَنَاتٍ، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَزَوَّجْتَ يَا جَابِرُ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بَكَرًا أَمْ كَيًّا». قُلْتُ: كَيْبٌ، قَالَ: «هَلَا جَارِيَةٌ تَلَايَهَا وَتَلَايَ عَلَيْكَ، أَوْ تَصَاحِبُهَا وَتَصَاحِبُكَ». قُلْتُ: هَلَكَ أَبِي فَكَرَّكَ سَبْعَ أَوْ سَبْعَ بَنَاتٍ، فَكَرَّهْتُ أَنْ أَجْهِنَ بِبَطْنِي، فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَ، قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

قوله: (يكر على كل شرف) بفتح الميم المعجمة والراء بعدها فاء هو المكان العالي، ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن عمر المصري عن نافع بلفظ «إذا أوفى» أي ارتفع «على ثنية» بثنية ثم نون ثم تحتانية ثقيلة هي المقبة «أو فغد» بفتح الفاء بعدها دال مهملة ثم فاء ثم دال والأشهر تفسيره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الغلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غليظ الأودية ذات الحصى.

لم يقل ابن عينة ومحمد بن مسلم، عن عمرو: «بارك الله عليك». [راجع: ٤٤٣، أخرجه مسلم: ٧١٥، بقطعة ليست في هذه الطريق. وهو في كتاب الرضا: (٥٤)، والمساواة: (١٠٩)].

قوله: (باب الدعاء للمتزوج) فيه حديث أنس في تزويج عبد الرحمن بن صوف، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح، والمراد هنا قوله «بارك الله لك» وقوله «قال مهيم أو: معك شك من الراوي، والمتمم ما في الرواية المتقدمة وهو الجزم بالأول ومعناه ما حالك، ومع في هذه الرواية استهزامية انقلبت الألف هاء. وحديث جابر في تزويجه الثيب وفيه «هلا جارية تلايها وتلاي عليك» وقد تقدم شرحه أيضاً في النكاح، والمراد منه قوله فيه «بارك الله عليك».

قوله: (لم يقول لا إله إلا الله إلخ) يحتمل أنه كان يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع، ويحتمل أن التكبير يخص بالمكان المرتفع وما بعده إن كان متسعاً أكمل الذكر المذكور فيه، وإلا فإذا مبسط مسح كما دل عليه حديث جابر. ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقاً عقب التكبير ثم يأتي بالتسبيح إذا مبسط، قال القرطبي: وفي تعقيب التكبير بالتهايل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاد جميع الموجودات، وأنه المعبود في جميع الأماكن.

وقوله فيه (تزوجت يا جابر؟ قلت نعم، قال: بكرًا أم ليسًا؟) انتصب على حلف فعل تقديره أتزوجت.

قوله: (لم يقول لا إله إلا الله إلخ) يحتمل أنه كان يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع، ويحتمل أن التكبير يخص بالمكان المرتفع وما بعده إن كان متسعاً أكمل الذكر المذكور فيه، وإلا فإذا مبسط مسح كما دل عليه حديث جابر. ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقاً عقب التكبير ثم يأتي بالتسبيح إذا مبسط، قال القرطبي: وفي تعقيب التكبير بالتهايل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاد جميع الموجودات، وأنه المعبود في جميع الأماكن.

وقوله في الجواب (قلت ثيب) بالرفع على أن التقدير مثلاً التي تزوجتها ثيب، قيل وكان الأحسن نصب على نسق الأول أي تزوجت ثيباً. قلت: ولا يمتنع أن يكون منصوباً كتعبير ألف على تلك اللغة.

قوله: (جمع أبي راجع وزنه ومعناه، وهو خير مبتدأ محذوف، والتقدير نحن آيرون، وليس المراد الإخبار بمحض الرجوع فإنه تحصيل الحاصل، بل الرجوع في حالة خصوصية وهي تلبسهم بالبداية المخصوصة والانتصاف بالأوصاف المذكورة، وقوله تائبون فيه إشارة إلى التقصير في العبادة، وقاله ﷺ على سبيل التواضع أو تعليمًا لأمته، أو المراد أمة كما تقدم تقريره. وقد تستعمل التوبة لإرادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب.

وقوله فيه (أو تصاحبها) شك من الراوي، وهو يمين أحد الاحتمالين في تلاعبها هل من اللب أو من اللعاب وقد تقدم بيانه عند شرحه.

قوله: (صدق الله وعده) أي فيما وعده به من إظهار دينه في قوله: «وعدكم الله مغام كثيرة» وقوله: «وعد الله الذين آمنوا منكم وعبادوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض» الآية [النور: ٥٥]. وهذا في سفر الغزو ومناسبة لسفر الحج والمعمرة قوله تعالى: «لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين» [الفتح: ٢٧].

قوله: (لم يقل ابن عينة ومحمد بن مسلم عن عمرو ببارك الله عليك) أما رواية سفيان بن عيينة فتقدمت موصولة في المغازي وفي التفقات من طريق، وأما رواية محمد بن مسلم وهو الطائفي فتقدم الكلام عليها في المغازي، ومناسبة قوله لعبد الرحمن «بارك الله لك» وجابر «بارك الله عليك» أن المراد بالأول اختصاصه بالبركة في زوجته وبالثاني شمول البركة له في جودة عقله حيث قدم أخواته على حظ نفسه فعلى لأجلهن عن تزوج البكر مع كونها أرفع رتبة المتزوج الشاب من الثيب غالباً.

قوله: (ونصر عبده) يريد نفسه.

٥٤- باب ما يقول إذا أتى أهله

٦٣٨٨- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُتَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّ الشَّيْطَانَ، وَجَبِّ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَا، فَإِنَّهُ إِنْ يَقْدَرُ بَيْنَهُمَا وَكَدَّ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا». [راجع: ١٤٦، أخرجه مسلم: ١٤٣٤].

قوله: (وهزم الأحزاب وحده) أي من غير فعل أحد من الأميين. واختلف في المراد بالأحزاب هنا فقيل هم كفار قريش ومن وافقهم من العرب واليهود الذين غزبوا أي تجمعوا في غزوة الحندق ونزلت في شأنهم سورة الأحزاب، وقد مضى خبرهم مفصلاً في كتاب المغازي. وقيل المراد أهم من ذلك. وقال النووي: المشهور الأول، وقيل فيه نظر لأنه يتوقف على أن هذا الدعاء إنما شرع من بعد الحندق والجواب أن غزوات النبي ﷺ التي خرج فيها بنفسه محصورة، والمطابق منها لذلك غزوة الحندق لظاهر قوله تعالى في سورة الأحزاب «ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً» وكفى الله المؤمنين القتال» [الأحزاب: ٢٥] وفيها قيل ذلك «إذ جاءكم جنود فارسنا عليهم وبعثنا جنودنا ما تروها» الآية [الأحزاب: ٩]. والأصل في الأحزاب أنه جمع حزب وهو

قوله: (باب ما يقول إذا أتى أهله) ذكر فيه حديث ابن عباس، وفي لفظه ما يقتضي أن القول المذكور يشرع عند إرادة الجماع فيرفع احتمال ظاهر الحديث أنه يشرع

٥٦- باب التَّوَعُّدِ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا

٦٣٩٠- حَدَّثَنَا قُرُوبَةُ بْنُ أَبِي الْمَعْرُوفِ: حَدَّثَنَا عَيْدَةُ هُوَ ابْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، كَمَا تَعْلَمُ الْكِتَابَةُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ تُرَدَّنِي إِلَى أَرْضِ الْعُمَرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَعَذَابِ الْقَبْرِ». [إراجع: ٢٨٢٢].

قوله: (باب التَّوَعُّدِ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا) تقدمت هذه الترجمة ضمن ترجمة وذلك قبل اثني عشر باباً، وتقدم شرح الحديث أيضاً.

٥٧- باب تَكْرِيرِ الدُّعَاءِ

٦٣٩١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُثَلِّبٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طُبَّ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ صَنَعَ الشَّيْءَ وَمَا صَنَعَهُ، وَإِنَّهُ دَعَا رَبَّهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَشْعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَقْبَانِي لِمَا اسْتَفْتَيْتُهُ بِهِ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَمَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَبَجَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا جِئْتُكَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مُتَّوْبٌ، قَالَ: مَنْ مَتَّه؟ قَالَ: لَبِذُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فَبِمَاذَا؟ قَالَ: فِي مَشْطٍ وَمُشَاطَةٍ وَجُفٍّ طَلَعَةٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي فُرُوزَانٍ، وَفُرُوزَانُ بَنُو أَبِي ذُرَيْقٍ، قَالَتْ: فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نَفَاةُ الْحَيَاءِ، وَلَكَأَنَّ نَعْلَهَا رُؤُوسُ الشَّاطِئِينَ». قَالَتْ: فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهَا عَنِ الْبَنِيِّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَهْلَا أَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «أَمَا أَنَا فَقَدْ شَقَانِي اللَّهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَيْرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا».

زَادَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ وَاللِّثُّ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَجَرُ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَدَا وَدَعَا، وَسَاقِ الْحَدِيثِ. [إراجع: ٣١٧٥، أخرجه مسلم: ٢١٨٩].

قوله: (باب تَكْرِيرِ الدُّعَاءِ) ذكر فيه حديث عائشة أن النبي ﷺ طُبَّ، بضم الطاء أي سحر، ووقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب. وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود «أن النبي ﷺ كان يعجبه أن يدهو ثلاثاً ويستغفر ثلاثاً» وتقدم في الاستئذان حديث أنس «كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً».

قوله: (زاد عيسى بن يونس والليث بن سعد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم، فدعا ودعا. وساق الحديث) كذا للاكثر، وسقط كل ذلك لأبي زيد المروزي، ورواية عيسى بن يونس تقدمت موصولة في الطب مع شرح الحديث، وهو المطابق للترجمة بخلاف رواية أنس بن عياض التي أوردتها في الباب فليس فيها تكرير الدعاء. ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن نجر عن هشام في هذا الحديث «فدعا ثم دعا ثم دعا» وتقدم توجيه ذلك، وتقدم الكلام على طريق الليث في صفة يليس من بده الحلق.

٥٨- باب الدُّعَاءِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَيْهِمْ بِسَبْعِ كَسَنِ يُونُسَ». [إراجع: ١٠٠٧].

قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيَّ يَا جَهْلِي». [إراجع: ٢٤٤٠].

قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّائِتَةِ: «اللَّهُمَّ ائْتِنَا فُلَانًا وَفُلَانًا». حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. [إراجع: ٤٠٦٩].

عند الشروع في الجماع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح.

وقوله: (لم يضره شيطان أبداً) أي لم يضر الولد المذكور بحيث يتمكن من إضراره في دينه أو بدنه، وليس المراد دفع الوسوسة من أصلها.

٥٥- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً»

٦٣٨٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَإِنَّا عَذَابُ النَّارِ». [إراجع: ٤٥٢٢، أخرجه مسلم: ٢٦٨٨، مطولاً: ٢٦٩٠، بزيادة].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ربنا آتينا في الدنيا حسنة) كذا ذكره بلفظ الآية، وأورد الحديث من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ «كان أكثر دعاء النبي ﷺ اللهم آتينا في آخر الآية» وقد أورد في تفسير البقرة عن أبي معمر عن عبد الوارث بسنده هذا ولكن لفظه «كان النبي ﷺ يقول» وللإمامي مثله، وأخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن علي عن عبد العزيز قال «سأل ثائدة أنسا أي دعوة كان يدعو بها النبي ﷺ أكثر؟ قال: اللهم آتينا في الدنيا حسنة إلى آخره. قال: وكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها» وهذا الحديث سمعه شعبة من إسماعيل بن علي عن عبد العزيز عن أنس مختصراً رواه عنه يحيى بن أبي بكر قال يحيى فقلت لإسماعيل فحدثني به فذكره كما عند مسلم، وأورد مسلم من طريق شعبة عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ كان يقول «ربنا آتينا في الدنيا حسنة» الآية [البقرة: ٢٩]. وهذا مطابق للترجمة. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي نعيم حدثنا عبد السلام أبو طلوت «كنت عند أنس فقال له ثابت: إن إخوانك يسألونك أن تدعو لهم، فقال: اللهم آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» فذكر القصة وفيها «إذا آتاكم الله ذلك فقد آتاكم الخير كله» قال عياض إنما كان يكثر الدعاء بهذه الآية لجمعا معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة، قال: والحسنة عندهم ههنا النعمة، فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب، نسأل الله تعالى أن يمن علينا بذلك ودوامه.

قلت: قد اختلفت عبارات السلف في تفسير الحسنة، فعن الحسن قال: هي العلم والعبادة في الدنيا أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح، ومنه بسند ضعيف: الرزق الطيب والعلم النافع، وفي الآخرة الجنة. وتفسير الحسنة في الآخرة بالجنة نقله ابن أبي حاتم أيضاً عن السدي ومجاهد وإسماعيل بن أبي خالد ومقاتل بن حيان، وعن ابن الزبير يعملون في دنياهم لذنيهم وآخرتهم، وعن ثائدة هي العافية في الدنيا والآخرة، وعن محمد بن كعب القرظي الزوجة الصالحة من الحسنات ونحوه عن يزيد بن أبي مالك، وأخرج ابن المنذر من طريق سفيان الثوري قال: الحسنة في الدنيا الرزق الطيب والعلم وفي الآخرة الجنة. ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال: الحسنة في الدنيا المنى، ومن طريق السدي قال المال.

ونقل الثعلبي عن السدي ومقاتل: حسنة الدنيا الرزق الحلال الواسع والعمل الصالح، وحسنة الآخرة المغفرة والثواب. وعن عطية: حسنة الدنيا العلم والعمل به وحسنة الآخرة تيسير الحساب ودخول الجنة. وبسنده عن عوف قال: من آتاه الله الإسلام والقرآن والأهل والمال والولد فقد آتاه في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة.

ونقل الثعلبي عن سلف الصوفية أقوالاً أخرى متشابهة اللفظ متوافقة المعنى حاصلها السلامة في الدنيا وفي الآخرة، واقتصر الكشف على ما نقله الثعلبي عن علي أنها في الدنيا المرأة الصالحة وفي الآخرة الحوراء، وعذاب النار المرأة السوء.

وقال الشيخ عماد الدين بن كثير: الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار راحة وزوجة حسنة وولد بار وورق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنيء وثناء جميل إلى غيره ذلك مما شملته عباراتهم فإنها كله مندرجة في الحسنة في الدنيا، وأما الحسنة في الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن من الفزع الأكبر في العرصات وتيسير الحساب وغير ذلك من أمور الآخرة، وأما الوقاية من عذاب النار فهو يقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب الحارم وترك الشبهات. قلت: أو العفو محضاً، ومراده بقوله وتوابعه ما يلتحق به في الذكر لا ما يتبعه حقيقة.

هو عبد الله.

قوله: (على الأحزاب) تقدم المراد به قريباً، وسريع الحساب أي سريع فيه أو المعنى أن عبي الحساب سريع، وتقدم شرح الحديث مستوفى في «باب لا تمنعوا لقاء العدو» من كتاب الجهاد.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة في الدعاء في الفتوت للمستضعفين من المسلمين، وفيه «اللهم اشدد وطأتك على مضر» أي خذهم بشدة، وأصلها من الوطء بالقدم والمراد الإهلاك، لأن من يطأ على الشيء يبرجه لقد استقصى في هلاكه والمراد بمضر القبيلة المشهورة التي منها جميع بطون قيس وقريش وغيرهم، وهو على حذف مضاف أي كفار مضر، وقد تقدم في الجهاد أنه يشرح في المغازي فلم يتبها ذلك فشرح في تيسير سورة النساء، وقوله فيه «اللهم أنج سلمة بن هشام» نقل ابن التين عن الداودي أنه قال: هو عم أبي جهل، قال: فعلى هذا فاسم أبي جهل هشام، واسم جده هشام، قلت: وهو خطأ من عدة أوجه فإن اسم أبي جهل عمرو واسم أبيه هشام، وسلمة أخوه بلا خلاف بين أهل الأخبار في ذلك، فلمله كان فيه «فاسم أبي أبي جهل» فيستقيم، لكن قوله وسلمة عم أبي جهل خطأ فیرجح الخطأ.

الحديث السادس: حديث أنس «بث النبي ﷺ سرية يقال لهم القراء» من الحديث، وقد تقدم شرحه في غزوة بدر معونة من كتاب المغازي، وقوله «وجد» من الوجد بفتح ثم سكون أي حزن.

الحديث السابع: حديث عائشة «كانت اليهود يسلمون»، وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان.

الحديث الثامن: حديث علي «كنا مع النبي ﷺ يوم الحندق» الحديث وفيه «ملا الله قلوبهم ويوتهم نارا» وقد تقدم شرحه في تفسير سورة البقرة، وأشرت إلى اختلاف العلماء في الصلاة الوسطى وبلغته إلى عشرين قولاً. وقد تصف أبو الحسن ابن القصار في تأويله فقال: إما تسمية العصر وسطى يختص بذلك اليوم لأنهم شغلوا عن الظهر والعصر والمغرب فكانت العصر بالنسبة إلى الثلاثة التي شغلوا عنها وسطى، لا أن المراد بالوسطى تفسير ما وقع في سورة البقرة.

قلت: وقوله في هذه الرواية (وهي صلاة العصر) جزم الكرماني بأنه مدرج في الخبر من قول بعض رواه، وفيه نظر، فقد تقدم في الجهاد من رواية عيسى بن يونس وفي المغازي من رواية روح بن عبادة وفي التفسير من رواية يزيد بن هارون ومن رواية يحيى بن سعيد كلهم عن هشام ولم يقع عنده ذكر صلاة العصر من أحد منهم، إلا أنه وقع في المغازي «إلى أن غابت الشمس» وهو مشعر بأنها العصر.

وأخرجه مسلم من رواية أبي أسامة ومن رواية المعتمر بن سليمان ومن رواية يحيى بن سعيد ثلاثتهم عن هشام كذلك ولكن بلفظ «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» وكذا أخرجه من طريق شير بن شكل عن علي، ومن طريق مرة عن عبد الله بن مسعود مثله سواء. وأصرح من ذلك ما أخرجه من حديث حذيفة مرفوعاً «شغلونا عن صلاة العصر» وهو ظاهر في أنه من نفس الحديث.

وقوله في السند (حدثنا الأنصاري) يريد محمد بن عبد الله بن المنثي القاضي وهو من شيوخ البخاري ولكن ربما أخرج عنه بواسطة كالذي هنا.

وقوله: (حدثنا هشام بن حسان) يرجع قول من قال في الرواية التي مضت في الجهاد من طريق عيسى بن يونس «حدثنا هشام» أنه ابن حسان، وقد كنت ظننت أنه الدستوائي ورددت على الأصلي حيث جزم بأنه ابن حسان ثم نقل تضعيف هشام بن حسان يوم رد الحديث تصحيحه هناك ثم وثقت على هذه الرواية فرجعت عما ظننته، لكن أجيب الآن عن تضعيف هشام بأن هشام بن حسان وإن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه لكن لم يضعفه بذلك أحد مطلقاً بل بقيد بعض شيوخه، واتفقوا على أنه ثبت في الشيخ الذي حدث عنه مجدي الباب وهو محمد بن سيرين، قال سعيد بن أبي عروبة: ما كان أحد أحفظ من ابن سيرين من هشام، وقال يحيى القطان: هشام بن حسان ثقة ما عدا أحد أحفظ من ابن سيرين، وقال أيضاً: هو أحب إلي من ابن سيرين من عاصم الأحوال وخالد الحذاء، وقال علي بن المديني: كان يحيى القطان يضعف حديث هشام بن حسان عن عطاء وكان أصحابنا يوثقون، قال: وأما حديثه عن محمد بن سيرين فصحيح، وقال يحيى بن معين: كان ينفي حديثه عن عطاء وعن عكرمة وعن الحسن. قلت: قد قال ابن أحمد ما يكاد ينكر عليه شيء إلا ووجدت غيره قد حدث به، إما أيوب وإما عوف. وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة، ولم أر فيها شيئاً منكراً انتهى. وليس له في الصحيحين عن عطاء شيء، وله في البخاري شيء، يسير عن عكرمة وتويع عليه، والله أعلم.

٦٣٩٢- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: مَاتَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابِ، اغْزِمَهُمْ وَزَلِّ لَهُمْ». [رواجع: ٢٨١٨، أخرجه مسلم: ١٧٤٢].

٦٣٩٣- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الْيَوْمِ قَتَلَ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَالِ بْنِ أَبِي رَيْقَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَظْفِقِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَبِيحَ كَسْبِي يَوْسُفَ». [رواجع: ٨٠٤، أخرجه مسلم: ٦٧٥].

٦٣٩٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ غَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَثَّ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءَةُ قَاصِيُوا، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ عَلَى شَيْءٍ مَا وَجَدَ عَلَيْهِمْ، فَقَتَلَ شَهْرًا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَيَقُولُ: «إِنَّ غَضَبَ عَصَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». [رواجع: ١٠٠١، أخرجه مسلم: ٦٧٧].

٦٣٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ الْيَهُودُ يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَطَبِئَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى قَوْلِهِمْ، فَقَالَتْ: عَلَيْكُمُ السَّامُ وَالْمَلْعَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرُّفْقَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا». فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا يَقُولُونَ؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعِي أَنِّي أَرُدُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَأَقُولُ: وَعَلَيْكُمْ». [رواجع: ٢٩٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٦٥].

٦٣٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْحَنْدَقِ، فَقَالَ: «مَلَأَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَيُوتِيهِمْ نَارًا، كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ». وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ. [رواجع: ٢٩٣١، أخرجه مسلم: ٦٢٧].

قوله: (باب الدعاء على المشركين) كنا أطلق هنا، وقيدته في الجهاد بالفرجة والزلزلة وذكر فيه أحاديث.

الأول:

قوله: (وقال ابن مسعود: اللهم اعني عليهم بسبع كسبح يوسف) وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في كتاب الاستسقاء وتقدم شرحه هناك.

الثاني:

قوله: (وقال: اللهم عليك يا أي جهل أي إهلاك، وسقط هذا التعليق من رواية أبي زيد، وهو طرف من حديث لابن مسعود أيضاً في قصة سلى الجزور التي ألقاها أشقي القوم على ظهر النبي ﷺ وقد تقدم موصولاً في الطهارة، وهو رابع الأحاديث المذكورة في الترجمة التي أشرت إليها آنفاً في كتاب الجهاد.

الثالث:

قوله: (وقال ابن عمر: دعا النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقال: اللهم العن فلانا وفلاتا، حتى أنزل الله عز وجل: ليس لك من الأمر شيء) هذا أيضاً طرف من حديث تقدم موصولاً في غزوة أحد وفي تفسير آل عمران وتقدم شرحه وتسمية من أبهم من المدعو عليهم.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا ابن سلام) هو محمد وابن أبي خالد اسمه إسماعيل وابن أبي أوفى

٥٩- باب الدعاء للمُشركين

٦٣٩٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَدِمَ الطُّفَيْلُ بْنُ عَفْرٍو عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَوْمًا قَدْ عَصَتْ وَابْتَدَأُوا فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّاسُ: أَنَّهُ يَدْعُو عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْزِمْ قَوْمًا وَأَتِ بِهِمْ». [راجع: ٢٩٣٧، أخرجه مسلم: ٢٥٢٤].

قوله: (باب الدعاء للمُشركين) تقدمت هذه الترجمة وحديث أبي هريرة فيها في كتاب الجهاد، لكن زاد «بالمدى لئلا نفهم» وقد تقدم شرحه هناك، وذكرنا وجه الجمع بين الترتين، والدعاء على المشركين والدعاء للمُشركين وأنه باعتبارين، وحكى ابن بطال أن الدعاء للمُشركين ناسخ للدعاء على المشركين ودليله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ الْأَمْرُ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] قال: والأكثر على أن لا نسخ، وأن الدعاء على المشركين جائز، وإنما النهي عن ذلك في حق من يرجى تالفهم ودخولهم في الإسلام، ويحتمل في الترفيق بينهما أن الجواز حيث يكون في الدعاء ما يقتضي زجرهم عن عقابهم على الكفر، والمنع حيث يقع الدعاء عليهم بالملاك على كفرهم، والتقييد بالمداية يرشد إلى أن المراد بالمغفرة في قوله في الحديث الآخر: اغفر لقومسي فيأنهم لا يعلمون «العفو عما جنوه عليه في نفسه لا هو ذنوبهم كلها لأن ذنب الكفر لا يمحي، أو المراد بقوله «اغفر لهم» اهدمهم إلى الإسلام الذي تصح معه المغفرة، أو المعنى اغفر لهم إن أسلموا، والله أعلم.

٦٠- باب قول النبي ﷺ:

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ،

٦٣٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ: كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ، وَمَا أَنْتَ أَظْلَمُ بِهِ مِنِّي. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ، وَعَمْدِي وَجَهْلِي، وَكُلَّ ذَنْبٍ عَصَيْتُكَ. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وقال غُثَّيَّةُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: وَحَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ... بنحوه [الطبر: ٤٦٣٩٩، أخرجه مسلم: ٢٧١٩].

٦٣٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا غُثَّيَّةُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى، وَأَبِي بُرْدَةَ - أَحْسِبُهُ - عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَظْلَمُ بِهِ مِنِّي. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجَدِّي وَخَطَايَايَ وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَنْبٍ عَصَيْتُكَ». [راجع: ٦٣٩٨، أخرجه مسلم: ٢٧١٩].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ) كذا ترجم بعض الحرف، وهذا القدر منه يدخل فيه جميع ما اشتمل عليه لأن جميع ما ذكر فيه لا يخلو عن أحد الأمرين.

قوله: (عبد الملك بن الصباح) ما له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد أورد طريق معاذ عن معاذ عن شعبة عقبه إشارة إلى أنه لا يفرده به، وعكس مسلم فصدر بطريق معاذ بن أبيه بطريق عبد الملك هذا، قال أبو حاتم الرازي: عبد الملك بن الصباح صالح. قلت: وهي من ألفاظ الترفيق لكها من الرتبة الأخيرة عند أبي حاتم. وقال: إن من قبل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار، وعلى هذا فليس عبد الملك بن الصباح من شرط الصحيح، لكن اتفاق الشيخين على التخريج له يدل على أنه أرفع رتبة من ذلك، ولا سيما وقد تابعه معاذ بن معاذ وهو من الأثبات. ووقع في الإرشاد للخليلي: عبد الملك

بن الصباح الصنعاني عن مالك منهم بسرعة الحديث حكاية الدعوي في الميزان، وقال: هو المسمي مصري صدوق خرج له صاحب الصحيح انتهى. والذي يظهر لي أنه غير المسمي فإن الصنعاني إما من صنعاء اليمن أو صنعاء دمشق. وهذا بصري قطعاً فافترا.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السلمي.

قوله: (عن ابن أبي موسى) هكذا جاء مبهماً في رواية عبد الملك، وهكذا أورد الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان والقاسم بن زكريا كلاهما عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه، وأخرجه ابن حبان في النوع الثاني عشر من القسم الخامس من صحيحه عن عمر بن محمد بن بشار «حدثنا عبد الملك بن الصباح المسمي» فذكره، وسماه معاذ عن شعبة فقال في روايته عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه.

قوله: (وقال عبيد الله بن معاذ إلخ) أخرجه مسلم بصريح التحديث فقال: «حدثنا عبيد الله بن معاذ، وكذا قال الإسماعيلي» حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن معاذ به «وأشار الإسماعيلي إلى أن في السند علة أخرى فقال: سمعت بعض الحفاظ يقول إن أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من أبي بردة وإنما سمعه من سعيد بن أبي بردة عن أبيه. قلت: وهذا تعليل غير قاطع، فإن شعبة كان لا يروي عن أحد من المدلسين إلا ما يتحقق أنه سمعه من شيخه.

قوله في الطريق الثالثة: (إسرائيل حدثنا أبو إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى وأبي بردة أحسبه عن أبي موسى الأشعري) لم أجد طريق إسرائيل هذه في «مستخرج الإسماعيلي» وضاعت على أبي نعيم فأوردها من طريق البخاري ولم يستخرجها من وجه آخر، وأفاد الإسماعيلي أن شريكاً وأثبت وقيس بن الربيع روى عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه، وقد وقعت لي طريق إسرائيل من وجه آخر أخرجه أبو محمد بن صاعد في فوائده عن محمد بن عمرو المروزي عن عبيد الله بن عبد المجيد الذي أخرجه البخاري من طريقه بسنده وقال في روايته «عن أبي بكر وأبي بردة أبي أبي موسى عن أبيهما» ولم يشك وقال: غريب من حديث أبي بكر بن أبي موسى. قلت: وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق وهو من أثبت الناس في حديث جده.

(تيسره): حكى الكرمانى أن في بعض نسخ البخاري: وقال عبد الله بن معاذ بالتكبير. قلت: وهو خطأ محض، وكذا حكى أن في بعض النسخ من طريق إسرائيل عبد الله بن عبد المجيد بتأخير الميم وهو خطأ أيضاً، وهذا هو أبو علي الحنفي مشهور من رجال الصحيحين.

قوله: (أنه كان يدعو بهذا الدعاء) لم أر في شيء من طرقه محل الدعاء بذلك، وقد وقع معظم آخره في حديث ابن عباس رضي الله عنه كان يقوله في صلاة الليل، وقد تقدم بيانه قبل. ووقع أيضاً في حديث علي عند مسلم أنه كان يقوله في آخر الصلاة، واختلفت الرواية: هل كان يقوله قبل السلام أو بعده، ففي رواية لـ مسلم «ثم يكون من آخر ما يقول بين الشهد والسلام: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» وفي رواية له «وإذا سلم قال: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ إِلَيْكَ وَيَجْمَعُ بينهما يحمل الرواية الثانية على إرادة السلام لأن خرج الطريقين واحد. وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ «كان إذا فرغ من الصلاة وسلم» وهذا ظاهر في أنه بعد السلام، ويحتمل أنه كان يقول ذلك قبل السلام وبمعه، وقد وقع في حديث ابن عباس نحو ذلك كما بيته عند شرحه.

قوله: (رب اغفر لي خطيئتي الخطية الذنب، يقال يغفر، ويجوز تسهيل الحزنة فيقال خطية بالتشديد.

قوله: (وجعلى) الجهل ضد العلم.

قوله: (وإسرافي في أمرى كله) الإسراف مجاوزة الحد في كل شيء، قال الكرمانى: يحتمل أن يتعلق بالإسراف فقط، ويحتمل أن يتعلق بجميع ما ذكر.

قوله: (اغفر لي خطاياي وعمدي) وقع في رواية الكشيبي في طريق إسرائيل «خطي» وكذا أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» بالسند الذي في الصحيح، وهو المناسب لذكر العمد ولكن جهور الرواة على الأول، والخطايا جمع خطية، وعطف العمد عليها من عطف الخاص على العام، فإن الخطية أعم من أن تكون عن خطأ وعن عمد، أو هو من عطف أحد العاملين على الآخر.

قوله: (وجعلى وجددي) وقع في مسلم «اغفر لي هزلي وجددي» وهو أنسب، والجند بكسر الجيم ضد الغزل.

قوله: (وكل ذلك عندي) أي موجود أو ممكن.

قوله: (اللهم اغفر لي ما فعلت إلخ) تقدم سر المراد به ويان تأويله.

قوله: (انت المقدم وأنت المؤخر) في رواية مسلم «اللهم أنت المقدم إلخ».

قوله: (وأنت على كل شيء قدير) في حديث علي الذي أشرت إليه قبل لا

إله إلا أنت «بذل قوله «وأنت على كل شيء قدير» قال الطبري بعد أن استشكل

صديق هذا الدعاء من النبي ﷺ مع قوله تعالى: ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا

تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٩] ما حاصله: أنه ﷺ أمثل ما أمره الله به من تيسيره وسوالة المغفرة إذا

جاء نصر الله والفتح، قال: وزعم قوم أن استغفاره عما يقع بطريق السهو والغفلة أو

بطريق الاجتهاد عما لا يصادف ما في نفس الأمر، وتعقب بأنه لو كان كذلك لزم منه أن

الأنبياء يؤاخذون بمثل ذلك فيكونون أشد حالاً من أنهم، وأجيب بالتزامه. قال المحاسبي:

للملائكة والأنبياء أشد لله خوفاً من دونهم، وخوفهم خوف إجلال وإعظام، واستغفروهم

من التصغير لا من الذنب الحق. وقال عياض: يحتل أن يكون قوله: «اغفر لي خطيئتي»

وقوله «اغفر لي ما قدمت وما أخرت» على سبيل التواضع والاستكانة والخضوع

والشكر لربه، لما علم أنه قد غفر له. وقيل هو محمول على ما صدر من غفلة أو سهو.

وقيل على ما مضى قبل النبوة. وقال قوم وقوف الصغيرة جازم منهم فيكون الاستغفار من

ذلك. وقيل هو مثل ما قال بعضهم في آية الفتح ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ﴾ أي

من ذنب أبيك آدم ﴿وما تأخر﴾ أي من ذنوبك أنت. وقال القرطبي في «المفهم» وقوف

الحطية من الأنبياء جازم لأنهم مكلفون فيخافون وقوف ذلك ويتوعدون منه. وقيل قاله

على سبيل التواضع والخضوع لحق الربوبية ليقبض به في ذلك.

(تكميل): نقل الكرماني تبعاً لمخططي عن القرائي أن قول الثعالبي في دعائه «اللهم

اغفر لجميع المسلمين» دعاء بالمال لأن صاحب الكبيرة قد يدخل النار ويدخل النار النار

ينافي الغفران. وتعقب بالتحق وأن للمنافي للغفران الخلود في النار، وأما الإخراج بالشغافة

أو العفو فهو غفران في الجملة. وتعقب أيضاً بالمعارضة بقول نوح عليه السلام: ﴿رب

اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب﴾ [إبراهيم: ٢٨] وقول

إبراهيم عليه السلام: ﴿رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب﴾ [إبراهيم: ٤١]

وإن النبي ﷺ أمر بذلك في قوله تعالى: ﴿واستغفر للذين آمنوا وللمؤمنين والمؤمنات﴾.

[محمد: ١٩] والتحقيق أن السؤال بلفظ التعميم لا يستلزم طلب ذلك لكل فرد فرد

بطريق التبيين، فمثل مراد القرائي منع ما يشعر بذلك لا منع أصل الدعاء لذلك. ثم إنني

لا يظهر لي مناسبة ذكر هذه المسألة في هذا الباب، والله أعلم.

٦١- باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة

٦٤٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ

مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ،

لَا يُؤَادُّهَا مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أُعْطِيَ». وَقَالَ بَيْهَقِي: قُلْنَا:

يَقْبَلُهَا، يُرْهِقُهَا. [راجع: ٩٣٥، أخرجه مسلم: ٨٥٢].

قوله: (باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة) أي التي ترجى فيها إجابة

الدعاء. وقد ترجم في كتاب الجمعة «باب الساعة التي في يوم الجمعة» ولم يذكر في الباين

شيئاً يشعر بتبيينها. وقد اختلف في ذلك كثيراً، واقتصر الخطابي منها على وجهين:

أحدهما ساعة الصلاة، والأخر أنها ساعة من النهار عند ذنو الشمس للغروب،

وتقدم سياق الحديث في كتاب الجمعة من طريق الأخرج عن أبي هريرة بلفظ «في ساعة

لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه» وأشار بيده بقلها «

وقد ذكرت شرحه هناك واستوعبت الخلاف الراود في الساعة المذكورة فزاد على

الأربعين قولاً، واتفق في نظير ذلك في ليلة القدر. وقد نظرت بمحدث يظهر منه وجه

للمناسبة بينهما في العدد المذكور، وهو ما أخرجه أحد وصححه ابن خزيمة من طريق سعيد

بن الحارث عن أبي سلمة قال: «قلت يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التي في

الجمعة فقال: سألت عنها النبي ﷺ فقال: إني كنت أعلمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة

القدر». وفي هذا الحديث إشارة إلى أن كل رواية جاء فيها تعيين وقت الساعة المذكورة

مرفوعاً وهم، والله أعلم.

قوله: (يسأل الله خيراً) يتقيد قوله في رواية الأخرج «شيئاً» وأن الفضل المذكور

لمن يسأل الخير، فيخرج الشر مثل الدعاء بالإثم وقطيعة الرحم ونحو ذلك. وقوله «وقال

بيده» فيه إطلاق القول على الفعل، وقد وقع في رواية الأخرج «وأشار بيده».

قوله: (قلنا بقلها يزهدما) يحتل أن يكون قوله يزهدما وقع تأكيداً لقوله

بقلها، وإلى ذلك أشار الخطابي. ويحتل أن يكون قال أحد اللفظين فجمعهما الراوي.

ثم وجهه عند الإسماعيلي من رواية أبي خزيمة زهير بن حرب «بقلها يزهدما»

فجمع بينهما، وهو عطف تأكيد. وقد أخرجه مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل

شيخ مسدد فيه فلم يقع عنده «قلنا» ولفظه «وقال بيده بقلها يزهدما» وأخرجه أبو

عروانة عن الزعفراني عن إسماعيل بلفظ «وقال بيده هكذا قلنا يزهدما أو بقلها» وهذه

أوضح الروايات، والله أعلم.

٦٢- باب قول النبي ﷺ: «يَسْتَجَابُ لَنَا فِي الْيَهُودِ،

وَلَا يَسْتَجَابُ لَهُمْ فِينَا»

٦٤٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَهَّابٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ

أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا:

السَّامُ عَلَيْكَ، قَالَ: «وَعَلَيْكُمْ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، وَتَعَنُّكُمْ اللَّهُ

وَعُذِّبَ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، عَلَيْكَ بِالرَّقِيِّ، وَإِنَّكَ

وَالْعَفْ، أَوْ الْفَحْشُ». قَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا

قُلْتُ، وَخَذْتُ عَلَيْهِمْ، فَسَجَّابَ لِي بِهِمْ، وَلَا يَسْتَجَابُ لَهُمْ فِينَا». [راجع:

٢٩٣٥، أخرجه مسلم: ٢١٦٥، بإسقاط].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يستجاب لنا في اليهود ولا

يستجاب لهم فينا) أي لنا ندعو عليهم بالحق وهم يهجون علينا بالظلم. ذكر فيه

حديث عائشة في قول اليهود السام عليكم وفي قولها لهم «السام عليكم واللعة» وفي

آخره «رددت عليهم فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في» ولمسلم من حديث جابر

فإنما يجاب عليهم ولا يجابون علينا «وأحد من طريق محمد بن الأشعث عن عائشة في

نحو حديث الباب «قالت: مه، إن الله لا يحب الفحش ولا الضحش، قالوا قولاً فرددناه

عليهم، فلم يضرنا شيء، ولزمهم لي يوم القيامة» وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان

وفيه بيان الاختلاف في المراد بذلك، ويستفاد منه أن الداعي إذا كان ظالماً على من دعا

عليه لا يستجاب دعاءه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وما دعاء الكافرين إلا في ضلال﴾

[الرعد: ١٤] وقوله هنا «وليك والعف» بضم العين ويجوز كسرهما وفتحها، وهو ضد

الرقق.

٦٣- باب التأمين

٦٤٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمِنَ الْقَارِئُ

فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمَنُ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ

ذَنْبِهِ». [راجع: ٧٨٠، أخرجه مسلم: ٤١٠].

قوله: (باب التأمين) يعني قول «آمين» عقب الدعاء، ذكر فيه حديث أبي هريرة

«إذا أمن القارئ فأمنوا» وقد تقدم شرحه في كتاب الصلاة، والمراد بالقارئ هنا الإمام إذا

قرأ في الصلاة، ويحتل أن يكون المراد بالقارئ أصم من ذلك. ورد في التأمين مطلقاً

أحاديث منها حديث عائشة مرفوعاً «ما حسدكم اليهود على شيء ما حسدكم على

السلام والتأمين» رواه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة، وأخرجه ابن ماجه أيضاً من

حديث ابن عباس بلفظ «ما حسدكم على آمين» فآفكروا من قول آمين «وأخرج الحاكم

عن حبيب بن مسلمة الفهري سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يجتمع ملا يدعو

بعضهم ويؤمن بعضهم إلا أجابهم الله تعالى «ولأي داود من حديث أبي زهير النميري

قال: «وقب النبي ﷺ على رجل قد ألح في الدعاء فقال: أوجب إن خسم، فقال: بأي

شيء؟ قال: بآمين. فأتاه الرجل فقال: يا فلان اختم بآمين وأبشر» وكان أبو زهير يقول:

آمين مثل الطابع على الصحيفة. وقد ذكرت في «باب جهر الإمام بالتأمين» في كتاب

الصلاة ما في آمين من اللغات والاختلاف في معناها فأغنى عن الإعادة.

٦٤٠٤- باب فضل التهليل

٦٤٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، كَانَتْ لَهُ عِدَّةٌ عَشْرَ رُقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزٌ مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِالْفَضْلِ مِمَّا جَاءَ إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ». [راجع: ٣٢٩٣، أخرجه مسلم: ٢٦٩٩].

٦٤٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي ذَابِلَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: «مَنْ قَالَ: عَشْرًا كَانَ كَمَنْ أَغْنَى رُقِيَّةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي ذَابِلَةَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ خَنِيمٍ، يَقُولُ: قُلْتُ لِلرَّبِيعِ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ، فَأَنْتَ عُمَرُ بْنُ مَيْمُونٍ، قُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، فَأَنْتَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، قُلْتُ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَقَالَ: مِنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، يُحَدِّثُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٢٦٩٣].

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَوْلَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ غَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خَنِيمٍ قَوْلَهُ:

وَقَالَ آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْرُورَةَ: سَمِعْتُ هِلَالَ بْنَ يَسَافٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خَنِيمٍ، وَعُمَرَ بْنَ مَيْمُونٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَوْلَهُ:

وَقَالَ الْأَعْمَشُ وَخَصَمٌ عَنْ هِلَالَ، عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَهُ:

وَرَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَانَ كَمَنْ أَغْنَى رُقِيَّةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ عُمَرَ:

[قَالَ الْحَافِظُ أَبُو ذُرٍّ الْهَرَوِيُّ: سَمِعْتُهُ عَنْ أَبِي ذَابِلَةَ: قَالَ الْيُونُسِيُّ: قُلْتُ: وَعَنِ الصُّوَابِ ذِكْرُهُ أَبُو عَلِيٍّ رحمهم الله الْبَاهَاؤِيُّ فِي الْأَمَلِ كَمَا تَرَاهُ، لَا تُعْتَرَى].

قوله: (باب فضل التهليل) أي قول لا إله إلا الله، وسبب باب شيء مما يتعلق بذلك.

قوله: (عن مالك عن يحيى) بمهمله مصغر، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة في «مسنده» عن زيد بن الحباب عن مالك «حدثني يحيى بن أبي بكر» أخرجه ابن ماجه. وفي رواية عبد الله بن سعيد عن أبي هند عن يحيى بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث.

قوله: (عن أبي صالح) هو السنان.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية عبد الله بن سعيد «أنه سمع أبا هريرة».

قوله: (من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) مكنيا في أكثر الروايات، وورد في بعضها زيادة «يحيي ويميت» وفي أخرى زيادة «بيده الخير» وسأذكر من زاد ذلك.

قوله: (مائة مرة) في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك الماضية في بدء الخلق في

يوم مائة مرة وفي رواية عبد الله بن سعيد «إذا أصبح» ومثله في حديث أبي أمامة عند جعفر القرياني في الذكر، ووقع في حديث أبي ذر تقيده بأن ذلك في دبر صلاة الفجر قبل أن يتكلم، لكن قال «عشر مرات» وفي سندهما شهر بن حوشب وقد اختلف عليه وفيه مقال.

قوله: (كانت له) في رواية الكشميهني من طريق عبد الله بن يوسف الماضية كان بالتذكير أي القول المذكور.

قوله: (عدل) بفتح العين، قال الفراء: العدل بالفتح ما عدل الشيء من غير جنسه، والكسر المثل.

قوله: (عشر رقاب) في رواية عبد الله بن سعيد «عدل رقية» ويوافقه رواية مالك حديث البراء بلفظ «من قال لا إله إلا الله» وفي آخره «عشر مرات كن له عدل رقية» أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم ونظيره في حديث أبي أيوب الذي في الباب كما سيأتي التنبيه عليه، وأخرج جعفر القرياني في الذكر من طريق الزهري «أخبرني عكرمة بن عبد الدلي أن أبا هريرة قال: من قلنا لله عدل رقية، ولا تمجروا أن تستكروا من الرقاب» ومثله رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه لكنه خالف في صحابه فقال عن أبي عياش الزرقني أخرجه النسائي.

قوله: (وكتب) في رواية الكشميهني «وكتب» بالتذكير.

قوله: (وكانت له حرزاً من الشيطان) في رواية عبد الله بن سعيد «وحفظ يومه حتى يمسي» وزاد «ومن قال مثل ذلك حين يمسي كان له مثل ذلك» ومثل ذلك في طرق أخرى يأتي التنبيه عليها بعد.

قوله: (ولم يأت أحد بالفضل مما جاء) كذا هنا، وفي رواية عبد الله بن يوسف «بما جاء به».

قوله: (إلا رجل عمل أكثر منه) في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «لم يجيء أحد بأفضل من عمله إلا من قال أفضل من ذلك» أخرجه النسائي بسند صحيح إلى عمرو، والاستثناء في قوله «إلا رجل» مقطوع والتقدير لكن رجل قال أكثر مما قاله فإنه يزيد عليه، ويجوز أن يكون الاستثناء متصلاً.

قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو السندي، وعبد الملك بن عمرو هو أبو عامر المقدسي بفتح المهملة والوقف مشهور بكنية أكثر من اسمه، وعمر بن أبي زائدة اسم أبيه خاله وقيل ميسرة، وهو أخو زكريا بن أبي زائدة، وذكرنا أكثر حديثاً منه وأشهر.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السبيعي تابعي صفي، وعمر بن ميمون هو الأودي تابعي كبير خضرم أدرك الجماعة.

قوله: (من قال عشرين كان كمن أغنى رقية من ولد إسماعيل) مكنيا ذكره البخاري مختصراً وساقه مسلم عن سليمان بن عبد الله الغيلاني والإسماعيلي من طريق علي بن مسلم قال «حدثنا أبو عامر بالسند المذكور ولفظه: من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كان كمن أغنى أربعة أنفس من ولد إسماعيل» وهكذا أخرجه أبو عروانة في صحيحه من طريق روح بن عبادة، ومن طريق عمرو بن عاصم فرفهما قال «حدثنا عمر بن أبي زائدة» فذكر مثله سواء.

قوله: (قال عمر) كذا لم يرد غير منسوب، ولغيره «عمر بن أبي زائدة» وهو الراوي المذكور في أول السند.

قوله: (وحدثنا عبد الله بن أبي السفي) بفتح المهملة والفاء، وسكن بعض المغاربة الفاء وهو خطأ، وهو معطوف على قوله «عن أبي إسحاق» وقد أوضح ذلك مسلم والإسماعيلي في روايتهما المذكورة فأعاد مسلم السند من أوله إلى عمر بن أبي زائدة قال «حدثنا عبد الله بن أبي السفر» فذكره. وكذا وقع عند أحمد عن روح بن عبادة، وعند أبي عروانة من روايته واقتصر على الموصول في رواية عمرو بن عاصم المذكورة عن الشعبي عن الربيع بن خنيم بمجمعة ومثله مصغر.

قوله: (مظه) أي مثل رواية أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون الموقوفة. وحاصل ذلك أن عمر بن أبي زائدة أسنده عن شيخين: أحدهما عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون موقوفة، والثاني عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب مرفوعاً.

(تنبيه): وقع قوله «قال عمرو حدثنا عبد الله بن أبي السفر إلخ» مؤخر في رواية أبي ذر عن التعاليق عن موسى وعن إسماعيل وعن آدم وعن الأعشى وحسين، وقدم

قال: من قال أشهد أن لا إله إلا الله ٥ وقال فيه ٥ كان له عدد أربع رقاب من ولد إسماعيل ٥. وأما رواية حصين وهو ابن عبد الرحمن فوصلها محمد بن فضيل في كتاب الدعاء له ٥ حدثنا حصين بن عبد الرحمن ٥ فذكره ٥ ولفظه ٥ قال عبد الله: من قال أول النهار لا إله إلا الله ٥ فلفظ ٥ كن له كعدد أربع محرمين من ولد إسماعيل ٥ قال فذكرته لإبراهيم يعني النخعي فزاد فيه ٥ يديه الخبز ٥. وهكذا أخرجه النسائي من طريق محمد بن فضيل ٥ ورويناهما بعلو في ٥ فوائده أبي جعفر بن البخري ٥ من طريق علي بن عاصم عن حصين ولفظه ٥ عن هلال قال: ما تعد أربع بن خثيم إلا كان آخر قوله قال ابن مسعود ٥ فذكره ٥ وهكذا رواه منصور بن المعتمر عن هلال وقال في آخره ٥ كان له عدد أربع رقاب من ولد إسماعيل ٥ وزاد فيه ٥ يديه الخبز ٥ ولم يفصل كما فصل حصين أخرجه النسائي من رواية يحيى بن يعلى عن منصور ٥ وأخرجه النسائي أيضاً من رواية زائدة عن منصور عن هلال عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة عن أبي أيوب قال ٥ قال رسول الله ٥: من قال لا إله إلا الله ٥ مثل الأول ٥ وزاد ٥ عشر مرات كن عدد نسمة ٥ وهذه الطريق لا تتلفح في الإسناد الأول ٥ لأن عبد الرحمن صرح بأنه سمعه من أبي أيوب كما في رواية الأصيلي وغيره ٥ فلفظ كان سمعه من المرأة عنه ثم لقيه فحدثه به أو سمعه منه ثم ثبت في المرأة.

قوله: (ورواه أبو محمد الحضرمي عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لأبي ذر ورواه النسائي ٥ ولغيرهما ٥ وقال أبو محمد الخ ٥ وأبو محمد لا يعرف اسمه كما قال الحاكم أبو أحمد ٥ وكان يخدم أبا أيوب ٥ وذكر المزني أنه أفلح مولى أبي أيوب ٥ وتعقب بأنه مشهور باسمه مخلف في كتبه ٥ وقال الدارقطني لا يعرف أبو محمد إلا في هذا الحديث ٥ وليس لأبي محمد الحضرمي في الصحيح إلا هذا الموضع ٥ وقد وصله الإمام أحمد والطبراني من طريق سعيد بن بإس الجبري عن أبي الورد وهو بفتح الزوا وسكون الراء واسمه ثمانية من حزن بفتح المهله وسكون الزاي بعدها نون القشيري عن أبي محمد الحضرمي عن أبي أيوب الأصمري قال: ما قدم النبي ٥ للمدينة نزل علي فقال لي: يا أبا أيوب ألا أعلمك؟ قلت: بلى يا رسول الله ٥ قال: ما من عبد يقول إذا أصبح لا إله إلا الله ٥ فذكره ٥ إلا كتب الله له بها عشر حسنات ٥ وبها عنه عشر سيئات ٥ ولا كن له عند الله عدد عشر رقاب محرمين ٥ ولا كان في جنة من الشيطان حتى يمسي ٥ ولا قالها حين يمسي إلا أفلح ٥ قال قتلت لأبي محمد أنت سمعتها من أبي أيوب؟ قال: والله لقد سمعتها من أبي أيوب ٥ روى أيضاً من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب رفعه ٥ من قال إذا صلى الصبح لا إله إلا الله فذكره ٥ بلفظ عشر مرات كن كعدد أربع رقاب ٥ وكتب له بهن عشر حسنات ٥ وبها عنه بهن عشر سيئات ٥ ورفع له بهن عشر درجات ٥ وكن له حراماً من الشيطان حتى يمسي ٥ وإذا قالها بعد المغرب فمثل ذلك ٥ وسنده حسن ٥ وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أبي رهم السلمي بفتح المهله واليم عن أبي أيوب عن النبي ٥ قال ٥ من قال حين يصبح ٥ فذكر مثله لكن زاد ٥ يحيى ويحيى ٥ وقال فيه ٥ كعدد عشر رقاب ٥ وكان له مسلحة من أول نهاره إلى آخره ٥ ولم يعمل عملاً يومئذ يقهرهن ٥ وإن قالهن حين يمسي فمثل ذلك ٥ وأخرجه أيضاً من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أيوب بلفظ ٥ من قال غداة ٥ فذكر نحوه وقال في آخره ٥ وأجابه الله يومه من النار ٥ ومن قالها عشية كان له مثل ذلك ٥.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو البخاري: (والصحيح قول عمرو) كذا وقع في رواية أبي ذر عن المستطلي وحده ٥ ووقع عنده ٥ عمرو ٥ بفتح العين ونبه على أن الصواب عمر بضم العين ٥ وهو كما قال ٥ ووقع عند أبي زيد المروزي في روايته: الصحيح قول عبد الملك بن عمرو ٥ وقال الدارقطني: الحديث حديث ابن أبي السفر عن الشعبي ٥ وهو الذي ضبط الإسناد ٥ ومراد البخاري ترجيح رواية عمرو بن أبي زائدة عن أبي إسحاق على رواية غيره ٥ عنه ٥ وقد ذكر هو عن رواه عن أبي إسحاق خفيده إبراهيم بن يوسف كما بيته ٥ ورواه عن أبي إسحاق أيضاً خفيده الآخر إسرائيل بن يونس أخرجه جعفر في الذكر من طريقه عن أبي إسحاق فزاد في روايته بين عمرو وعبد الرحمن الربيع بن خثيم ووقفه أيضاً ٥ ولفظه عنه ٥ كان له من الأجر مثل من اعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل ٥ ورواه عن أبي إسحاق أيضاً زهير بن معاوية كذلك أخرجه النسائي من طريقه لكن قال ٥ كان أعظم أجراً وأفضل ٥ والباقي مثل إسرائيل ٥ وأخرجه أيضاً من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق لكن لم يذكر عبد الرحمن بين الربيع وأبي أيوب ٥ وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق فقال ٥ عن عمرو بن ميمون حدثنا من سمع أبا أيوب ٥ فذكر مثل لفظ زهير بن معاوية ٥ واختلاف هذه الروايات في عدد الرقاب مع اتحاد المخرج يقتضي الترجيح بينها ٥ فالأكثر على ذكر أربعة ٥ ويجمع بينه وبين حديث أبي هريرة بذكر عشرة لقولها مائة فيكون مقابل كل عشر مرات

هذه التاليف كلها على الطريق الثانية لعمد بن أبي زائدة فصار ذلك مشكلاً لا يظهر منه وجه الصواب ٥ ووقع قوله ٥ وقال عمر بن أبي زائدة ٥ مقعداً معقباً بروايته عن أبي إسحاق عند غير أبي ذر في جميع الروايات عن الفريري ٥ وكذا في رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري وهو الصواب ٥ ويؤيد ذلك رواية الإسماعيلي ورواية أبي عوانة المذكوران.

قوله: (وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه) هو ابن أبي إسحاق السبيعي (عن أبي إسحاق) هو جد إبراهيم بن يوسف.

قوله: (حدثني عمرو بن ميمون الخ) أفادت هذه الرواية التصريح بتحديث عمرو لأبي إسحاق ٥ وأفادت زيادة ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي أيوب في السند.

قوله: (وقال موسى حدثنا وهيب الخ) مرفوعاً وصله أبو بكر بن أبي خيثمة في ترجمة الربيع بن خثيم من تاريخه فقال ٥ حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب بن خالد عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي ٥ فذكره ٥ ولفظه ٥ كان له من الأجر مثل من اعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل ٥ وقد أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن داود بن أبي هند بسنده لكن لفظه ٥ كان له عدد ربة أو عشر رقاب ٥ ثم أخرجه من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن داود قال: مثله ٥ ومن طريق محمد بن أبي عدي ويزيد بن هارون كلاهما عن داود نحوه ٥ وأخرجه النسائي من رواية يزيد ٥ وهو عند أحمد عن يزيد بلفظ ٥ كن له كعدد عشر رقاب ٥ وأخرجه الإسماعيلي من طريق خلف بن راشد قال: وكان ثقة صاحب سنة ٥ عن داود بن أبي هند مثله وزاد في آخره ٥ قال قلت: من حدثك؟ قال: عبد الرحمن ٥ قلت لعبد الرحمن: من حدثك؟ قال: أبو أيوب عن النبي ٥ لم يذكر فيه الربيع بن خثيم ٥ ورواية وهيب تؤيد رواية عمر بن أبي زائدة وإن كان اختصر القصة فإنه واقعه في رفعه وفي كون الشعبي رواه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب.

قوله: (وقال إسماعيل عن الشعبي عن الربيع بن خثيم قوله) إسماعيل هو ابن أبي خالد ٥ واقتصر البخاري على هذا القدر يومس أنه خالف داود في وصله ٥ وليس كذلك وإنما أراد أنه جاء في هذه الطريق عن الربيع من قوله ثم لما سئل عنه وصله وليس كذلك ٥ وقد وقع لنا ذلك واضحاً في زيادات الزهد لابن المبارك ورواية الحسين بن الحسين المروزي ٥ قال الحسين حدثنا المعتمر بن سليمان سمعت إسماعيل بن أبي خالد يحدث عن عامر هو الشعبي سمعت الربيع بن خثيم يقول: من قال لا إله إلا الله ٥ فذكره بلفظ ٥ فهو عدد أربع رقاب ٥ قلت عن ترويه؟ فقال: عن عمرو بن ميمون ٥ فقلت: عمراً قلت: عن ترويه؟ فقال: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ٥ فقلت: عبد الرحمن قلت: عن ترويه؟ فقال: عن أبيوب عن النبي ٥ وكذا أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن إسماعيل بن خالد عن عامر قال ٥ قال الربيع بن خثيم أخبرته أنه من قال ٥ فذكره ٥ وزاد بعد قوله أربع رقاب ٥ بفتحها ٥ قلت: عن ترويه هذا؟ فذكر مثله لكن ليس فيه عن النبي ٥ ومن طريق عبد بن سليمان عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ٥ سمعت الربيع بن خثيم يقول: من قال ٥ فذكره دون قوله بفتحها ٥ قلت له: عن ترويه هذا؟ فذكره ٥ وكذا أخرجه النسائي عن رواية يعلى بن عبيد عن إسماعيل مثله سواء ٥ وذكر الدارقطني أن ابن عيينة ويزيد بن عطاء ومحمد بن إسحاق ويحيى بن سعيد الأموي ورواه عن الربيع بن خثيم كما قال يعلى بن عبيد وأن علي بن عاصم رفعه عن إسماعيل وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن إسحاق عن إسماعيل عن جابر سمعت الربيع بن خثيم يقول فذكره قال ٥ قلت: فمن أخبرك؟ قال عمرو بن ميمون ٥ قال فقلت: عمراً قلت: إن الربيع روى في عنك كذا وكذا أفادت خبرته؟ قال: نعم ٥ قلت: فمن أخبرك؟ قال: عبد الرحمن ٥ فذكر ذلك الخ.

قوله: (وقال آدم حدثنا شعبة الخ) هكذا للأكثر ٥ ووقع عند الدارقطني أن البخاري قال فيه ٥ حدثنا آدم ٥ وكذا رويناه في نسخة آدم بن أبي بإس عن شعبة رواية القلاسي عنه ٥ وكذا أخرجه النسائي من رواية محمد بن جعفر والإسماعيلي من رواية معاذ بن معاذ كلاهما عن شعبة بسنده المذكور وساقا المان ولفظهما ٥ عن عبد الله هو ابن مسعود قال: لأن أقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ٥ الحديث وفيه ٥ أحب إلي من أن اعتق أربع رقاب ٥ وأخرجه النسائي من طريق منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن الربيع وحده عن عبد الله بن مسعود قال ٥ من قال ٥ فذكر مثله لكن زاد ٥ يديه الخبز ٥ وقال في آخره ٥ كان له عدد أربع رقاب من ولد إسماعيل ٥.

قوله: (وقال الأعمش وحصين عن هلال عن الربيع عن عبد الله قوله) أما رواية الأعمش فوصلها النسائي من طريق وكيع عنه ولفظه ٥ عن عبد الله بن مسعود

رقية من قبل المضاعفة، فيكون لكل مرة بالمضاعفة رقية، وهي مع ذلك المطلق للرقاب، ومع وصف كون الرقية من بني إسماعيل يكون مقابل العشرة من غيرهم أربعة منهم لأنهم أشرف من غيرهم من العرب فضلاً عن العجم، وأما ذكر رقية بالإنفراد في حديث أبي أيوب فشاذ، والمفحوظ أربعة كما بيته، وجع القرطبي في «المفهم» بين الاختلاف على اختلاف أحوال المذكورين فقال: إنما يحصل الثواب للجسم لمن قام بحق هذه الكلمات فاستحضر معانيها بقلبه وتأمّلها بفهمه، ثم لما كان المذكورون في إدراكهم وفهمهم مختلفين كان ثوابهم بحسب ذلك، وعلى هذا ينزل اختلاف مقادير الثواب في الأحاديث، فإن في بعضها ثواباً معيناً ونجد ذلك الذكر بعينه في رواية أخرى أكثر أو أقل كما اتفق في حديث أبي هريرة وأبي أيوب. قلت: إذا تعددت خارج الحديث فلا بأس بهذا الجمع، وإذا اجتمعت فلا، وقد يتعين الجمع الذي قلتم، ويجعل فيما إذا تعددت أيضاً أن يختلف المقدار بالزمان كالتيقيد بما بعد صلاة الصبح مثلاً وعدم التقييد إن لم يحصل المطلق في ذلك على المقيد، ويستفاد منه جواز استرقاق العرب خلافاً لمن منع ذلك، قال عياض: ذكر هذا العدد من المائة دليل على أنها غاية للثواب المذكور، وأما قوله «إلا أحد عمل أكثر من ذلك» فيحتمل أن تراد الزيادة على هذا العدد فيكون لقلته من الفضل بحسبه ثلثا يظن أنها من الحدود التي نهى عن اعتدائها وأنه لا فضل في الزيادة عليها كما في ركعات السنن المحبوبة وأعداد الطهارة، ويجعل أن تراد الزيادة من غير هذا الجنس من الذكر أو غيره إلا أن يزيد أحد عملاً آخر من الأعمال الصالحة. وقال النووي: يحتمل أن يكون المراد مطلق الزيادة سواء كانت من التهليل أو غيره وهو الظاهر، يشير إلى أن ذلك يخص بالذكر، ويؤيده ما تقدم أن عند النسائي من رواية عمرو بن شعيب «إلا من قال أفضل من ذلك» قال: وظاهر إطلاق الحديث أن الأجر يحصل لمن قال هذا التهليل في اليوم متوالياً أو متفرقاً في مجلس أو يجلس في أول النهار أو آخره، لكن الأفضل أن يأتي به أول النهار متوالياً ليكون له حرزاً في جميع نهاره، وكذا في أول الليل ليكون له حرزاً في جميع ليله.

(تسبيح): أكمل ما ورد من ألفاظ هذا الذكر حديث ابن عمر عن عمر رفعه «من قال حين يدخل السوق لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير» للحديث أخرجه الترمذي وغيره، وهذا لفظ جعفر في الذكر وفي سننه لين، وقد ورد جمعه في حديث الباب على ما أوضحته مرفقاً إلا قوله «وهو حي لا يموت».

٦٥- باب فضل التسبيح

٦٤٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَمْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». [أخرجه مسلم: ٢٦٩١ مطولاً].

٦٤٠٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَالٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَيَّيْنِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ». [الترمذي: ٦٦٨٢، ٧٥٦٢، أخرجه مسلم: ٢٦٩٤].

قوله: (باب فضل التسبيح) يعني قول سبحان الله، ومعناه تنزيه الله عما لا يليق به من كل نقص، فيأمر نهي الشريك والصاحبة والولد وجميع الرذائل. ويطلق التسبيح ويراد به جميع ألفاظ الذكر، ويطلق ويراد به صلاة النافلة، وأما صلاة التسبيح فسميت بذلك لكثرة التسبيح فيها. وسبحان اسم منصوب على أنه واقع موقع المصدر لفعل محذوف تقديره سبحت الله سبحاناً كسبحت الله تسبيحاً، ولا يستعمل غالباً إلا مضافاً، وهو مضاف إلى المفعول أي سبحت الله، ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل أي نزه الله نفسه والمشهور الأول، وقد جاء غير مضاف في الشعر كقوله:

قوله: (من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر) زاد في رواية سهيل بن أبي صالح عن سمي عن أبي صالح «من قال حين يمسى وحين يصبح ويأتي في ذلك ما ذكره النووي من أن الأفضل أن يقول ذلك متوالياً في أول النهار وفي أول الليل، والمراد بقوله: «وإن كانت مثل زبد البحر» الكناية عن المبالغة في الكثرة، قال عياض قوله: «حطت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر» مع قوله في التهليل «عجت عنه مائة سنة» قد يشعر بأفضلية التسبيح على

(تكميل): أخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد «عن النبي ﷺ قال موسى يا رب علمي شيئاً أذكرك به، قال: قل لا إله إلا الله» والحديث وفيه «لو أن السماوات السبع وعامرهن والأرضين السبع جعلن في كفة وإلا إله في كفة لمانت بهن لإله إلا الله» فيؤخذ منه أن الذكر بلا إله إلا الله أرجح من الذكر بالحمد لله، ولا يمارضه حديث أبي مالك الأشعري رفعه «والحمد لله قبل الميزان» فإن الملاء يدل على المساواة والرجحان صريح في الزيادة فيكون أولى، ومعنى «ملاء الميزان» أن ذكراً يمتلئ ميزانه ثواباً. وذكر ابن بطال عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في حديث الباب وما شابهه إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام، وليس من أصر على شهوته وانتكح دين الله وحرماته بلا حق بالأناضل المطهرين في ذلك. ويشهد له قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمَلَهُمْ كَالثِّقَاتِ أَثَمًا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ عِجَابُهُمْ وَعِظَابُهُمْ سَاءٌ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [البجائية: ٢١].

قوله: (حدثنا ابن فضال) هو عمه، وأبوه بالغاه والمعجمة مصغر، وعسارة هو ابن القمقاع بن شبرمة، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير، ورجال الإسناد ما بين زمير بن حرب وأبي هريرة كوفيون.

قوله: (خفيتمنا على اللسان إلخ) قال الطيبي الحنفية مستمرة للسهولة، شبه سهولة جريان هذا الكلام على اللسان بما يخفى على الحامل من بعض المحمولات فلا يشق عليه، فذكر المشبه وأراد المشبه به، وأما التعليل فعلى حقيقة لأن الأعمال تجسم عند الميزان، والخفة والسهولة من الأمور النسبية. وفي الحديث حث على المراقبة على هذا الذكر وتحريض على ملازمته، لأن جميع التكاليف شاقة على النفس، وهذا سهل ومع ذلك يظل في الميزان كما تنقل الأفعال الشاقة فلا يثني التضرع فيه. وقوله «حيثما إلى الرحمن» تنبيه حسيه وهي المحبوبة، والمراد أن قائلها محبوب لله، وحبته الله للمبدء إرادة إيصال الخير له والتكريم، ونخص الرحمن من الأسماء المحسنة للتيه على سعة رحمة الله، حيث يمازى على العمل القليل بالثواب الجزيل، ولما فيها من التزهي والتحميد والتعظيم، وفي الحديث جواز السجح في الدعاء إذا وقع بغير كلفة، وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في آخر الصحيح حيث ختم به المصنف إن شاء الله تعالى.

٦٦- باب فضل ذكر الله عز وجل

٦٤٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَيْلِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَلَيْلِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْخَيْ وَالْمَيْتَةِ». [إخرجه مسلم: ٧٧٩ بلفظ مختلف].

٦٤٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَوَلَّوْنَ فِي الطُّرُقِ يَلْقَوْنَ أَهْلَ الدُّعَى، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَقَادَفُوا: عَلِمُوا إِلَى حَاجَتِكُمْ. قَالَ: يَلْقَوْنَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ: قَسَّاهُمْ رَبُّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ أَظْلَمُ مِنْهُمْ، مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: يَسْبُحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَتَعَمَّدُونَكَ وَيَسْتَعِزُّونَكَ، قَالَ: يَقُولُونَ: هَلْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَوْنَا، قَالَ: يَقُولُونَ: وَكَيْفَ كُنَّا رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: كُنَّا رَأَوْنَا كَأَنَّا أَضْدَ لَكَ عِبَادَةً، وَاحِدٌ لَكَ تَضَعُهَا [وَتُخَمِّدُهَا] وَآخَرُ لَكَ تَسْبِيحًا، قَالَ: يَقُولُونَ: قَسَّاهُمْ رَبُّهُمْ؟ قَالَ: يَسْأَلُونَكَ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُونَ: وَهَلْ رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبَّ مَا رَأَوْنَا، قَالَ: يَقُولُونَ: كَيْفَ كُنَّا رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: كُنَّا رَأَوْنَا أَنَّهُمْ رَأَوْنَا كَأَنَّا أَضْدَ عَلَيْهَا حِرْمًا، وَاحِدٌ لَهَا طَلَبٌ، وَأَظْلَمُ فِيهَا رَغْبَةٌ، قَالَ: قَوْمٌ يَقُولُونَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: بَيْنَ الدَّارِ، قَالَ: يَقُولُونَ: وَهَلْ رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبَّ مَا رَأَوْنَا، قَالَ: يَقُولُونَ: كَيْفَ كُنَّا رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: كُنَّا رَأَوْنَا كَأَنَّا أَضْدَ مِنْهَا فِرَارًا، وَاحِدٌ لَهَا مَخَافَةٌ، قَالَ: يَقُولُونَ: فَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي لَقَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، قَالَ: يَقُولُونَ: مَثَلُكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فِيهِمْ فَلَنْ تَسْ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَتِهِ. قَالَ: هُمْ الْجُلَسَاءُ لَا يَشْتَقُونَ [يَهْمُ] جَلِيسَتِهِمْ.»

رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

رَوَاهُ سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [إخرجه مسلم: ٢٦٨٩].

وأخرج الترمذي والنسائي وصححه الحاكم عن الحارث بن الحارث الأشعري في حديث طويل وفيه «فاتركم أن تذكروا الله»، وإن مثل ذلك كمثل رجل خرج المدني في أثره سراعا حتى إذا أتى على حصن حصين أحرز نفسه منهم، فكذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله تعالى.»

وعن عبد الله بن بسر «أن رجلاً قال: يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت علي، فأخبرني بشيء أثبتت به. قال: لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله.» أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم. وأخرج ابن حبان نحوه أيضا من حديث معاذ بن جبل وفيه أنه السائل عن ذلك.

وأخرج الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعا «الا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فضربوا أعناقهم وضربوا أعناقكم؟ قالوا: بلى. قال: ذكر الله عز وجل.»

وقد أشرت إليه مستكلا في أوائل الجهاد مع ما ورد في فضل الجهاد أنه كالصائم لا يفطر وكالقائم لا يفتر وغير ذلك مما يدل على أفضليته على غيره من الأعمال الصالحة، وطريق الجمع والله أعلم أن المراد بذكر الله في حديث أبي الدرداء الذكر الكامل وهو ما يجمع فيه ذكر اللسان والقلب والفكر في المعنى واستحضار عظمة الله تعالى. وأن الذي يحصل له ذلك يكون أفضل من قتال الكفار مثلا من غير استحضار لذلك. وأن أفضلية الجهاد إنما هي بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرد، فمن اتفق له أنه جمع ذلك كمن يذكر الله بلسانه وقلبه واستحضاره، وكل ذلك حال صلاته أو في صياحه أو تصدقه أو قتاله الكفار مثلا فهو الذي بلغ الغاية القصوى، والعلم عند الله تعالى. وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه، فمن لم يذكر الله بقلبه عند صدقه أو صياحه مثلا فليس عمله كاملا، فنصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحسنة. ويشير إلى ذلك حديث «نه المؤمن أبغ من عمله.»

قوله: (مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت) سقط لفظ «ربه» الثانية من رواية غير أبي ذر، وهكذا وقع في جميع نسخ البخاري، وقد أخرجه مسلم عن أبي كريب وهو عمه بن العلاء شيخ البخاري فيه بسنده المذكور بلفظ «مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحي والميت» وكذا أخرجه الإسماعيلي وابن حبان في صحيحه جميعا عن أبي يعلى عن أبي كريب، وكذا أخرجه أبو عروبة عن أحد بن عبد الحميد والإسماعيلي أيضا عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن

قوله: (حدثنا ابن فضال) هو عمه، وأبوه بالغاه والمعجمة مصغر، وعسارة هو ابن القمقاع بن شبرمة، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير، ورجال الإسناد ما بين زمير بن حرب وأبي هريرة كوفيون.

قوله: (خفيتمنا على اللسان إلخ) قال الطيبي الحنفية مستمرة للسهولة، شبه سهولة جريان هذا الكلام على اللسان بما يخفى على الحامل من بعض المحمولات فلا يشق عليه، فذكر المشبه وأراد المشبه به، وأما التعليل فعلى حقيقة لأن الأعمال تجسم عند الميزان، والخفة والسهولة من الأمور النسبية. وفي الحديث حث على المراقبة على هذا الذكر وتحريض على ملازمته، لأن جميع التكاليف شاقة على النفس، وهذا سهل ومع ذلك يظل في الميزان كما تنقل الأفعال الشاقة فلا يثني التضرع فيه. وقوله «حيثما إلى الرحمن» تنبيه حسيه وهي المحبوبة، والمراد أن قائلها محبوب لله، وحبته الله للمبدء إرادة إيصال الخير له والتكريم، ونخص الرحمن من الأسماء المحسنة للتيه على سعة رحمة الله، حيث يمازى على العمل القليل بالثواب الجزيل، ولما فيها من التزهي والتحميد والتعظيم، وفي الحديث جواز السجح في الدعاء إذا وقع بغير كلفة، وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في آخر الصحيح حيث ختم به المصنف إن شاء الله تعالى.

٦٦- باب فضل ذكر الله عز وجل

٦٤٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَيْلِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَلَيْلِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْخَيْ وَالْمَيْتَةِ». [إخرجه مسلم: ٧٧٩ بلفظ مختلف].

٦٤٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَوَلَّوْنَ فِي الطُّرُقِ يَلْقَوْنَ أَهْلَ الدُّعَى، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَقَادَفُوا: عَلِمُوا إِلَى حَاجَتِكُمْ. قَالَ: يَلْقَوْنَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ: قَسَّاهُمْ رَبُّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ أَظْلَمُ مِنْهُمْ، مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: يَسْبُحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيَتَعَمَّدُونَكَ وَيَسْتَعِزُّونَكَ، قَالَ: يَقُولُونَ: هَلْ رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَوْنَا، قَالَ: يَقُولُونَ: وَكَيْفَ كُنَّا رَأَوْنِي؟ قَالَ: يَقُولُونَ: كُنَّا رَأَوْنَا كَأَنَّا أَضْدَ لَكَ عِبَادَةً، وَاحِدٌ لَكَ تَضَعُهَا [وَتُخَمِّدُهَا] وَآخَرُ لَكَ تَسْبِيحًا، قَالَ: يَقُولُونَ: قَسَّاهُمْ رَبُّهُمْ؟ قَالَ: يَسْأَلُونَكَ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُونَ: وَهَلْ رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبَّ مَا رَأَوْنَا، قَالَ: يَقُولُونَ: كَيْفَ كُنَّا رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: كُنَّا رَأَوْنَا أَنَّهُمْ رَأَوْنَا كَأَنَّا أَضْدَ عَلَيْهَا حِرْمًا، وَاحِدٌ لَهَا طَلَبٌ، وَأَظْلَمُ فِيهَا رَغْبَةٌ، قَالَ: قَوْمٌ يَقُولُونَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: بَيْنَ الدَّارِ، قَالَ: يَقُولُونَ: وَهَلْ رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَبَّ مَا رَأَوْنَا، قَالَ: يَقُولُونَ: كَيْفَ كُنَّا رَأَوْنَا؟ قَالَ: يَقُولُونَ: كُنَّا رَأَوْنَا كَأَنَّا أَضْدَ مِنْهَا فِرَارًا، وَاحِدٌ لَهَا مَخَافَةٌ، قَالَ: يَقُولُونَ: فَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي لَقَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، قَالَ: يَقُولُونَ: مَثَلُكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فِيهِمْ فَلَنْ تَسْ مِنْهُمْ، إِنَّمَا جَاءَ لِحَاجَتِهِ. قَالَ: هُمْ الْجُلَسَاءُ لَا يَشْتَقُونَ [يَهْمُ] جَلِيسَتِهِمْ.»

رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

رَوَاهُ سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [إخرجه مسلم: ٢٦٨٩].

قوله: (باب فضل ذكر الله عز وجل) ذكر فيه حديثي أبي موسى وأبي هريرة وهما ظهران فيما ترجم له، والمراد بالذكر هنا الإتيان بالألفاظ التي ورد الترغيب في قولها والإكثار منها مثل الباقيات الصالحات وهي «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» وما يلتحق بها من الحوالة والبسملة والحملة والاستغفار ونحو ذلك والدعاء بتعزي الدنيا والآخرة، ويطلق ذكر الله أيضا ويؤاد به المراقبة على العمل بما أوجبه أو ندب إليه ك تلاوة القرآن وقراءة الحديث ومداينة العلم والتفكير بالصلاة، ثم الذكر يقع تارة باللسان ويؤجر عليه الناطق، ولا يشترط استحضاره لعماء ولكن يشترط أن لا يقصد

براء، وعن القاسم بن زكريا عن يوسف بن موسى وإبراهيم بن سعيد الجوهري وموسى بن عبد الرحمن المسروقي والقاسم بن دينار كلهم عن أبي أسامة، فتوارد هؤلاء على هذا اللفظ يدل على أنه هو الذي حدث به يزيد بن عبد الله شيخ أبي أسامة، وانفراد البخاري باللفظ المذكور دون بقية أصحاب أبي كريب وأصحاب أبي أسامة يشعر بأنه رواه من حفظه أو يجوز في روايته بالمتن الذي وقع له وهو أن الذي يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا الساكن وإن إطلاق المني والميت في وصف البيت إنما يراد به ساكن البيت فشيء الساكن بالحي الذي ظاهره متين بنور الحياة وباطنه بنور المعرفة وغير الذكر بالبيت الذي ظاهره عاطل وباطنه باطل، وقيل موقع التشبيه بالحي والميت لما في الحي من النفع لمن يورثه والنفع لمن يعاقبه وليس ذلك في الميت.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا فضة) هو ابن سعيد، وصرح بذلك في غير رواية أبي ذر.

قوله: (جرير) هو ابن عبد الحميد.

قوله: (عن أبي صالح) لم أره من حديث الأعمش إلا بالتمتة لكن اعتمد البخاري على وصله لكونه شعبة رواه عن الأعمش كما سأذكره، فإن شعبة لا يحدث عن شيوخه المنسوبين للتليس إلا بما تحقق أنهم سمعوه.

قوله: (عن أبي هريرة) كذا قال جرير، وتابعه الفضيل بن عياض عند ابن حبان وأبو بكر بن عياض عند الإسماعيلي كلاهما عن الأعمش، وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عن أبي معاوية عن الأعمش قال: «عن أبي صالح عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد» هكذا بالثلاث، لا أكثر، وفي نسخة «عن أبي سعيد» يواو العطف، والأول هو المتعمد، فقد أخرجه أحد من أبي معاوية بالثلاث وقال: شك الأعمش، وكذا قال ابن أبي الدنيا عن إسحاق بن إسماعيل عن أبي معاوية، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد وقال شك سليمان يعني الأعمش، قال الترمذي: حسن صحيح، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه يعني كما تقدم بغير تردد.

قوله بعد سياق المتن (رواه شعبة عن الأعمش) يعني بسنده المذكور.

قوله: (ولم يرفعه) هكذا وصله أحد قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال بنحوه ولم يرفعه وهكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية بشر بن خالد عن محمد بن جعفر موقوفاً.

قوله: (ورواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) وصله مسلم وأحمد من طريقه، وسأذكر ما في روايته من فائدة.

قوله: (إن لله ملائكة) زاد الإسماعيلي من طريق حسان بن أبي شبة وابن حبان من طريق إسحاق بن راهويه كلاهما عن جرير «فضلاً» وكذا لابن حبان من طريق فضيل بن عياض، وكذا أسلم من رواية سهيل، قال عياض في «المشارك» ما نصه: في روايتنا عن أكثرهم يسكنون الضاد المجمة وهو الصواب، ورواه المنذري والمحرزي «فضلاً» بالضم وبضمهم بضم الضاد، ومعناه زيادة على كتاب الناس هكذا جاء مفسراً في البخاري، قال: وكان هذا الحرف في كتاب ابن عيسى «فضلاً» بضم أوله وفتح الضاد والميم وهو هنا وإن كانت هذه صفتهم عليهم السلام، وقال في «الإكمال» الرواية فيه عند جمهور شيوخنا في مسلم والبخاري يفتح الفاء وسكون الضاد فذكر نحو ما تقدم وزاد: هكذا جاء مفسراً في البخاري في رواية أبي معاوية الضمير، وقال ابن الأثير في «النهاية» فضلاً أي زيادة عن الملائكة المرتبين مع الخلائق، ويروي يسكنون الضاد وضمها قال بعضهم والسكون أكثر وأصوب، وقال النووي: سبغوا فضلاً على أوجه أرجحها بضم الفاء والضاد والثاني بضم الفاء وسكون الضاد ورجحه بعضهم وادعى أنها أكثر وأصوب، والثالث يفتح الفاء وسكون الضاد، قال القاضي عياض: هكذا الرواية عند جمهور شيوخنا في البخاري ومسلم، والرابع بضم الفاء والضاد كالأول لكن يرفع اللام يعني علم أنه خبر إن، والخامس فضلاً بالجمع فاضل قال الخليل ومعناه على جميع الروايات أنهم زائدون على الملائكة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق لا وظيفة لهم إلا خلق الذكر، وقال الطبري: فضلاً بضم الفاء وسكون الضاد جمع فاضل كنز ونازل انتهى، ونسبة عياض هذه اللفظة للبخاري وهم فيها ليست في صحيح البخاري هنا في جميع الروايات إلا أن تكون خارج الصحيح، ولم يخرج البخاري الحديث المذكور عن أبي معاوية أصلاً وإنما أخرجه من طريقه الترمذي، وزاد ابن أبي الدنيا والطبراني في رواية جرير فضلاً عن كتاب الناس، ومثله لابن حبان من رواية فضيل بن عياض وزاد «سماحين في الأرض» وكذا هو في رواية أبي معاوية عند الترمذي والإسماعيلي عن

كتاب الأبدى، وسلم من رواية سهيل عن أبيه «سيرة فضلاً».

قوله: (يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر) في رواية سهيل «يتيمون مجالس الذكر» وفي حديث جابر بن أبي بعلى «إن لله سرايا من الملائكة تقف وتحل بمجالس الذكر في الأرض».

قوله: (إذا وجدوا قوماً) في رواية فضيل بن عياض «فإذا رأوا قوماً» وفي رواية سهيل «فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر».

قوله: (تأدوا) في رواية الإسماعيلي «يتأدون».

قوله: (هلموا إلى حاجتكم) في رواية أبي معاوية «بغيتكم» وقوله «هلموا» على لغة أهل نجد، وأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنتين والجمع هلم بلفظ الإفراد، وقد تقدم تقرير ذلك في التفسير. واختلف في أصل هذه الكلمة فقيل هل لك في الأكل أم، أي اتصد، وقيل أصله لم بغض اللام وتشديد الميم وما للتثنية وحذفت ألفها تخفيفاً.

قوله: (ليحفظوهم بأجنتهم) أي يندون بأجنتهم حول الذاكرين، والباء للتبعية وقيل للاستئانة.

قوله: (إلى السماء الدنيا) في رواية الكشيبي «إلى السماء الدنيا» وفي رواية سهيل «تعدوا معهم وحف بعضهم بعضاً بأجنتهم حتى يملأوا ما بينهم وبين سماء الدنيا».

قوله: (قال فيسألهم عنهم عز وجل وهو أعلم منهم) في رواية الكشيبي «بهم» كذا للإسماعيلي، وهي جملة معترضة وردت لرفع التره، زاد في رواية سهيل «من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض» وفي رواية الترمذي «فيقول الله: أي شيء تركتم عبادي يصنعون».

قوله: (ما يقول عبادي؟ قال: يقول يسبحونك) كذا أبي ذر بالإفراد فيهما، ولغيره «قالوا يقولون» ولابن أبي الدنيا «قال يقولون» وزاد سهيل في روايته «فإذا تفرقوا» أي أهل المجلس «خرجوا» أي الملائكة «وصعدوا إلى السماء».

قوله: (يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك) زاد إسحاق وعثمان عن جرير «ومجدونك» وكذا لابن أبي الدنيا، وفي رواية أبي معاوية «فيقولون تركناهم يمدونك ويمجدونك ويذكرونك» وفي رواية الإسماعيلي «قالوا ربنا مرنا بهم وهم يذكرونك إلخ» وفي رواية سهيل «جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك ويمدنونك ويسألونك» وفي حديث أنس عند البزار «وعظمون ألاك ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لأخترتهم ودنياهم» ويؤخذ من مجموع هذه الطرق المراد بمجالس الذكر وأنها التي تشتمل على ذكر الله بأنواع الذكر الواردة من تسبيح وتكبير وغيرها وعلى تلاوة كتاب الله سبحانه وتعالى وعلى الدعاء بخيري الدنيا والآخرة، وفي دخول قراءة الحديث النبوي ومدارسة العلم الشرعي ومذاكرته والاجتماع على صلاة النافلة في هذه المجالس نظراً، والأشبه اختصاص ذلك بمجالس التسبيح والتكبير ونحوهما والتلاوة حسب، وإن كانت قراءة الحديث ومدارسة العلم والمناظرة فيه من جملة ما يدخل تحت مسمى ذكر الله تعالى.

قوله: (قال فيقول هل رأوني؟ قال فيقولون لا والله ما رأوك) كذا ثبت لفظ الجلالة في جميع نسخ البخاري وكذا في بقية المواضع، وسقط لغيره.

قوله: (كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تعجباً) زاد أبو ذر في روايته «وعجباً» وكذا لابن أبي الدنيا، وزاد في رواية الإسماعيلي «وأشد لك ذكراً» وفي رواية ابن أبي الدنيا «وأكثر لك تسبيحاً».

قوله: (قال يقول) في رواية أبي ذر «فيقول».

قوله: (لما يسألوني) في رواية أبي معاوية «فأي شيء يطلبون».

قوله: (يسألونك الجفة) في رواية سهيل «يسألونك جنتك».

قوله: (كانوا أشد عليها حرصاً) زاد أبو معاوية في روايته «عليها» وفي رواية ابن أبي الدنيا «كانوا أشد حرصاً وأشد طلباً وأعظم رغبة».

قوله: (قال فهم يصعدون؟ قال يقولون من النار) في رواية أبي معاوية «فمن أي شيء يتعدون؟ فيقولون من النار» وفي رواية سهيل «قالوا ويستجيبونك. وقال ومن يستجيبوني؟ قالوا من نرك».

قوله: (كانوا أشد منها فراراً وأشد لها عناقاً) في رواية أبي معاوية «كانوا أشد منها هرباً وأشد منها تمرداً وخوفاً» وزاد سهيل في روايته «قالوا ويستفرونك، قال

يقول: قد غفرت لهم وأعطيتهم ما سألوا « وفي حديث أنس « فيقول غشوم رجلي ».
قوله: (يقول ملك من الملائكة: فيهم فلان ليس منهم إنما جاء حاجة) في رواية أبي معاوية « فيقولون إن فيهم فلاناً لحطام لم يردمهم إنما جاء حاجة » وفي رواية سهيل « قال يقولون: رب فيهم فلان عبد خطاه إنما مر فجلس معهم » وزاد في روايته « قال وله قد غفرت ».

قوله: (هم الجلساء) في رواية أبي معاوية وكذا في رواية سهيل « هم القوم » وفي اللام إشعار بالكمال أي هم القوم كل القوم.

قوله: (لا يشقى جلسهم) كذا لأبي ذر، ولغيره « لا يشقى بهم جلسهم » وللترمذي « لا يشقى لهم جلس » وهذه الجملة مستأنفة لبيان المقضي لكونهم أهل الكمال، وقد أخرج جعفر في الذكر من طريق أبي الأشهب عن الحسن البصري قال « بينا قوم يذكرون الله إذ أتاهم رجل فقد إليهم، قال فترت الرحة ثم لطمت، فقالوا ربنا فيهم عبدك فلان، قال غشوم رجلي، هم القوم لا يشقى بهم جلسهم » وفي هذه العبارة مبالغة في نفي الشقاء عن جلس المذكورين، فلو قيل لسعد بهم جلسهم لكان ذلك في غاية الفضل، لكن التصريح بنفي الشقاء أبلغ في حصول المقصود.

(تنبيه): اختصر أبو زيد المروزي في روايته عن الثوري مثنى هذا الحديث فساق منه إلى قوله « هموا إلى حاجتكم » ثم قال: فذكر الحديث، وفي الحديث فضل مجالس الذكر والذاكرين، وفضل الاجتماع على ذلك، وأن جلسهم يتخرج معهم في جميع ما يتفضل الله تعالى به عليهم إكراماً لهم ولو لم يشاركهم في أصل الذكر. وفيه عبة للملائكة بني آدم واعتناهم بهم، وفيه أن السؤال قد يصدر من السائل وهو أعلم بالمسؤول عنه من المسؤول لإظهار العناية بالمسؤول عنه والتعريف بقدره والإعلان بشرف منزلته. وقيل إن في خصوص سؤال الله للملائكة عن أهل الذكر الإشارة إلى قولهم: « تعمل فيها من يفسد فيها ويسفل الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك » (البقرة: ٢٥) وكأنه قيل لهم: انظروا إلى ما حصل منهم من التسيب والتفديس مع ما سطر عليهم من الشهوات ووساوس الشيطان، كيف عاجلوا ذلك وضاهوكم في التسيب والتفديس، وقيل إنه يؤخذ من هذا الحديث أن الذكر الحاصل من بني آدم أعلى وأشرف من الذكر الحاصل من الملائكة لحصول ذكر الآمين مع كثرة الشواغل ووجود الصلوف وصدوره في حالم الغيب، بخلاف الملائكة في ذلك كله. وفيه بيان كذب من ادعى من الزنادقة أنه يرى الله تعالى جوهراً في دلو الدنيا، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي إمامة رفعه «واعلموا أنكم لم تروا ربكم حتى تموتوا». وفيه جواز القسم في الأمر لحق تأكيداً له وتوبيهاً به. وفيه أن الذي اشتملت عليه الجنة من أنواع الحيات والنار من أنواع المكروهات فوق ما وصفنا به، وأن الرغبة والطلب من الله والمبالغة في ذلك من أسباب الحصول.

٦٧- باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله

٦٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَعْلَبٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْجُبَيْنِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَخَرِيِّ قَالَ: أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَقْبَةٍ، أَوْ قَالَ: فِي ثِيَابَةٍ، قَالَ: فَلَمَّا عَلَا عَلَيْهَا رَجُلٌ نَادَى فَرَقَعَ صَوْتَهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَطْنِيهِ، قَالَ: هَلَاكُمْ لَا تَذْغُونُ أَصَمَّ وَلَا غِيَاةً. ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا مُوسَى، أَوَّ يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَا ذَلِكُمْ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَثَرِ الْجَنَّةِ. قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. [رواه: ٢٩٩٢، أخرجه مسلم: ٢٧٠٤].

قوله: (باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله) ذكر فيه حديث أبي موسى، وقد تقدم قريباً في « باب الدعاء إذا علا عاقبة » وهددت بشرحه في كتاب القدر، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

٦٨- باب لله عاقبة اسم غير واحدة

٦٤١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: حَقَّقْنَاهُ مِنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ، قَالَ: «لَهُ تِسْمَةٌ وَكُسُوتُونَ اسْمًا، وَآلَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، لَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وَكْرٌ يُجِيبُ الْوَكْرَ». [رواه: ٢٧٦٦، أخرجه مسلم: ٢٩٩٧].

قوله: (باب لله عاقبة اسم غير واحدة) كذا لأبي ذر، ولغيره « مائة غير واحدة بالتذكير، وكذا اختلف الرواة في هذا في لفظ المتن.

قوله: (حَقَّقْنَاهُ مِنْ أَبِي الزُّنَادِ) في رواية الحسيني في مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد » وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه.

قوله: (رواية) في رواية الحسيني « قال رسول الله ﷺ » ولمسلم عن عمرو بن محمد الناقد عن سفيان بهذا السند عن النبي ﷺ وللمصنف في التوحيد من رواية شعيب «عن أبي الزناد بسنده أن رسول الله ﷺ قال» ووقع عند الدارطني في « غرائب مالك »

من رواية عبد الملك بن يحيى بن بكير عن أبيه عن ابن وهب عن مالك بالسند المذكور «عن النبي ﷺ قال قال الله عز وجل: لي تسعة وتسعون اسماً». قلت: وهذا الحديث رواه عن الأرحج أيضاً موسى بن عتبة عن ابن ماجه من رواية زهير بن محمد عنه وسرد الأسماء، ورواه عن أبي الزناد أيضاً شعيب بن أبي حمزة كما مضى في الشروط، ويأتي في التوحيد، وأخرجه الترمذي من رواية الوليد بن مسلم عن شعيب وسرد الأسماء، ومحمد بن حجلان عن أبي عروثة، ومالك عن ابن خزيمة والنسائي، والدارطني في « غرائب مالك » وقال: صحيح عن مالك وليس في الموطأ قدر ما عند أبي نعيم في طرق الأسماء

الحسن، وعبد الرحمن بن أبي الزناد عند الدارطني، وأبو عروثة ومحمد بن إسحاق عند أحمد وابن ماجه، وموسى بن عتبة عن أبي نعيم من رواية حفص بن يسيرة عنه، ورواه عن أبي هريرة أيضاً همام بن منبه عند مسلم وأحمد، ومحمد بن سيرين عند مسلم والترمذي والطبراني في الدعاء، وجعفر القزويني في الذكر، وأبو رافع عند الترمذي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن عند أحمد وابن ماجه وطه بن يسار وسعيد القبري وسعيد بن المسيب وعبد الله بن شقيق ومحمد بن جبير بن مطعم والحسن البصري أخرجه أبو نعيم بأسانيدهم كلها ضعيفة، وعراك بن مالك عند الزبائر لكن شك فيه، ورويناها في « جزء الماللي » وفي « أمالي الجفري » من طريقه بغير شك، ورواه عن النبي ﷺ مع أبي هريرة سلمان الفارسي وابن عباس وابن عمر وعلي، وكلاهما عن أبي نعيم أيضاً بأسانيده ضعيفة وحديث علي في « طبقات الصوفية » لأبي عبد الرحمن السلمي، وحديث ابن عباس وابن عمر معاً في الجزء الثالث عشر من « أمالي أبي القاسم بن بشران » وفي « فوائد أبي عمر بن حنبل » انتقاء الدارطني، هذا جميع ما وقفت عليه من طرق. وقد أطلق ابن عسبة في تفسيره أنه تواتر عن أبي هريرة فقال: في سرد الأسماء نظر، فإن بعضها ليس في القرآن ولا في الحديث الصحيح، ولم يتواتر الحديث من أصله وإن خرج في الصحيح، ولكنه تواتر عن أبي هريرة، كذا قال ولم يتواتر عن أبي هريرة أيضاً بل غاية أمره أن يكون مشهوراً، ولم يقع في شيء من طرق سرد الأسماء إلا في رواية الوليد بن مسلم عند الترمذي، وفي رواية زهير بن محمد عن موسى بن عتبة عن ابن ماجه، وهذان الطريقان يرجعان إلى رواية الأرحج، وفيهما اختلاف شديد في سرد الأسماء والزيادة والنقص على ما سلكه إليه. ووقع سرد الأسماء أيضاً في طريق ثالثة أخرجه الحاكم في « المستدرک »

وجعفر القزويني في الذكر من طريق عبد العزيز بن الحصين عن أبيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، واختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مندرج في الخبر من بعض الرواة، فمضى كثير منهم على الأول واستدلوا به على جواز تسمية الله تعالى بما لم يرد في القرآن بصيغة الاسم، لأن كثيراً من هذه الأسماء كذلك. وذهب آخرون إلى أن التعين ملوح لحلو أكثر الروايات عنه، ونقله عبد العزيز النخعي عن كثير من العلماء، قال الحاكم بعد تخريج الحديث من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجه بسياق الأسماء الحسن، والملة فيه عندنا تفرد الوليد بن مسلم، قال ولا أعلم خلافاً عند أهل الحديث أن الوليد أوثق وأحفظ وأجل وأعلم من بشر بن شعيب وعلي بن ياش وغيرهما من أصحاب شعيب، يشير إلى أن بشرأ وعلياً وأبا اليمان روه عن شعيب بدون سياق الأسماء فرواية أبي اليمان عند المصنف، ورواية علي بن عبد الله، ورواية بشر عن أبيهقي، وليست الملة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتدليس واحتمال الإدراج، قال البيهقي: يمتثل أن يكون التعين وقع مع بعض الرواة في الطريقين معاً، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخريج التعين.

وقال الترمذي بعد أن أخرجه من طريق الوليد: هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان ولا نعرفه إلا من حديث صفوان وهو ثقة، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ولا نعلم في شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذه الطريق. وقد روي بإسناد آخر عن أبي هريرة فيه ذكر الأسماء وليس له إسناد صحيح انتهى. ولم يفرّد به صفوان فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النخعي وهو ثقة عن الوليد أيضاً، وقد اختلف في مسنده على الوليد فأخرجه عثمان الدارمي في « النقص على

روي بالخبر وخرجه على لغة من يجعل الإعراب في التثنية ويلزم الجسد الياء فيقول كم سنيتك يرفع التثنية وعدلت سنيتك بالنصب وكم من سنيتك بكسر التثنية ومنه قول الشاعر:

قد جاوزت حد الأربعين

بكسر التثنية فعلمة النصب في الرواية فتح التثنية وحذف التثنية لأجل الإضافة، وقوله مائة بالرفع والنصب على البدل في الروايتين.

قوله: (إلا واحدا) قال ابن بطال كنا وقعنا ولا يجوز في العربية، قال: ووقع في رواية شعيب في الاعتصام «إلا واحدا» بالتذكير وهو الصواب كذا قال، وليست الرواية المذكورة في الاعتصام بل في التوحيد، وليست الرواية التي هنا خطأ بل وجهرها. وقد وقع في رواية الحميدي هنا «مائة غير واحد» بالتذكير أيضاً، وخرج الثابت على إرادة التسمية. وقال السهيلي بل أتت الاسم لأنه كلمة، واحتج بقول سيويه: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، فسمى الاسم كلمة وقال ابن مالك: أتت باعتبار معنى التسمية أو الصفة أو الكلمة. وقال جماعة من العلماء: الحكمة في قوله «مائة غير واحد» بعد قوله «تسعة وتسعون» أن يقرر ذلك في نفس السامع جماً بين جهتي الإجمال والتفصيل أو دعماً للتصحيح الخطي والسعي، واستدل به على صحة استثناء القليل من الكثير وهو مضى عليه، وأبعد من استدله على جواز الاستثناء مطلقاً حتى يدخل استثناء الكثير حتى لا يبقى إلا القليل. وأغرب النابودي فيما حكاه عنه ابن التين فقل الاتفاق على الجواز، وأن من أقرم استثنى عمل باستثناءه حتى لو قال له «علي ألف إلا تسعمائة وتسعة وتسعين» أنه لا يلزمه إلا واحد. وقد اختلف في هذا العهد هل المراد به حصص الأسماء المحسنة في الاتفاق فعمود فخلطت ثابت حتى في ملحق مالك، وقد قال أبو الحسن اللخمي منهم: لو قال أئت طائفتين ثلاثاً إلا تسعين وقع عليه ثلاث، ونقل عبد الوهاب وغيره عن عبد الملك وغيره أنه لا يصح استثناء الكثير من القليل. ومن لطيف أدلهم أن من قال صمت الشهر إلا تسعاً وعشرين يوماً يستعجز لأنه لا يصح إلا يوماً واليوم لا يسمى شهراً، وكذا من قال لقيت القوم جماً إلا بعضهم ويكون ما لقي إلا واحداً. قلت: والمساءلة مشهورة فلا يحتاج إلى الإطالة فيها. وقد اختلف في هذا العهد هل المراد به حصص الأسماء المحسنة في هذه العدة أو أنها أكثر من ذلك ولكن انحصرت هذه بأن من أحصاها دخل الجنة؟ فذهب الجمهور إلى الثاني، ونقل النووي اتفاق العلماء عليه فقال: ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى، وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة، فالمراد بالإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء، ويرويه قوله ﷺ في حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد وصححه ابن حبان «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك» وعند مالك عن كعب الأحبار في دعاء «وأسألك بأسمائك المحسنة ما علمت منها وما لم أعلم» وأورد الطبري عن قتادة نحوه، ومن حديث عائشة أنها دعت بحضرة النبي ﷺ بنحو ذلك.

وسمي في الكلام على الاسم الأعظم. وقال الخطابي: في هذا الحديث إثبات هذه الأسماء المخصوصة بهذا العدد وليس فيه منع ما عدلها من الزيادة، وإنما التخصيص لكونها أكثر الأسماء وأبينها معاني، وغبر المبني في الحديث هو قوله «ما أحصاها» لا قوله «لله» وهو كقولك زيد ألف درهم أعدا للصدقة أو لعمرو مائة ثوب من زره إليه إياها. وقال القرطبي في «المفهم» نحو ذلك ونقل ابن بطال عن القاضي أبي بكر بن الطيب قال ليس في الحديث دليل على أنه ليس لله من الأسماء إلا هذه العدة وإنما معنى الحديث أن من أحصاها دخل الجنة، ويدل على عدم الحصر أن أكثرها صفات وصفات الله لا تنامي، وقيل إن المراد الدعاء بهذه الأسماء لأن الحديث مبني على قوله «ولله الأسماء المحسنة فادعوه بها» [الأعراف: ١٨٠] فذكر النبي ﷺ أنها تسعة وتسعون فيدعي بها ولا يدعي غيرها حكاه ابن بطال عن المذهب، وفيه نظر لأنه ثبت في أخبار صحيحة الدعاء بكثير من الأسماء التي لم ترد في القرآن كما في حديث ابن عباس في قيام الليل «أئت القم وأئت اللوح» وغير ذلك، وقال الفخر الرازي: لما كانت الأسماء من الصفات وهي إما ثبوتية حقيقة كالحي أو إضافية كالعظيم وإما سلبية كالقدوس وإما من حقيقة وإضافة كالعظيم، والسلب غير متناهية لأن عالم بلا نهاية قادر على ما لا نهاية له فلا يمنع أن يكون له من ذلك اسم فيلزم أن لا نهاية لأسماه. وحكى القاضي أبو بكر بن العربي عن بعضهم أنه ألف اسم، قال ابن العربي وهذا قليل فيها، ونقل الفخر الرازي عن بعضهم أن له أربعة آلاف اسم استأثر بعلم ألف منها وأعلم الملائكة بالبقية والأنبياء بالثلاث منها وسائر الناس بالالف، وهذه دعوى تحتاج إلى

مفضل مائة مائة. معيد باحث قابض باسط برهان معين عيت باقي، ووقفت في كتاب «المقصد الأسنى» لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزاهد أنه تتبع الأسماء من القرآن فتأمله فوجدته كسر أسماء وذكر ما لم أره فيه بصيغة الاسم «الصادق» والكاشف والعلام، وذكر من المضاف «الخالق» من قوله «فائق الحب والنوى» [الأنعام: ٩٥] وكان يلزمه أن يذكر القابل من قوله «قابل التوب» وقد تتبع ما بقي من الأسماء مما ورد في القرآن بصيغة الاسم مما لم يذكر في رواية الترمذي وهي «الرب الإله الخيط القدير الكافي الشاكر الشديد القادر الحاكم الفاطر الغفار القاهر المولى النصير الغالب الخالق الرفيع المليك الكفيل الخلاق الأكرم الأعلى المئين - بالموحدة - المحضي - بالهاء للمهمله والفاء - القريب الأحد الحافظ» فهذه سبعة وعشرون اسماً إذا فتحت إلى الأسماء التي وقعت في رواية الترمذي مما وقعت في القرآن بصيغة الاسم تكمل بها التسعة والتسعون وكلها في القرآن، لكن بعضها إضافة كالشديد من «شديد العقاب» [خاف: ٣] والرفيع من «رفيع الدرجات» [خاف: ١٥] والقادر من قوله «قائم على كل نفس بما كسبت» [الرعد: ٢٣] والفاطر من «فاطر السموات» [فاطر: ١] والقاهر من «قاهر القاهر فوق عباده» [الأنعام: ٦١] والمولى والنصير من «نعم للمولى ونعم النصير» [الأنعام: ٤٠] والعالم من «عالم الغيب» [الرعد: ٩] والخالق من قوله «خالق كل شيء» [الأنعام: ١٠٢] والفاطر من «خاف الغيب» [خاف: ٣] والغالب من «والله غالب على أمره» [الرفيع من «رفيع الدرجات» [خاف: ١٥] والحافظ من قوله «فأله خير حافظاً» [خاف: ٢٣] ومن قوله «وإنا له لحافظون» [الحجر: ٩].

وقد وقع نحو ذلك من الأسماء التي في رواية الترمذي وهي المحيي من قوله «المحيي الموتي» [الروم: ٥٠] والمالك من قوله «مالك الملك» [آل عمران: ٢٦] والنور من قوله «نور السموات والأرض» [النور: ٢٥] واليدبع من قوله «يدبع السموات والأرض» [الأنعام: ١٠١] والجامع من قوله «جامع الناس» [آل عمران: ٢٦] والحكم من قوله «أفترى الله ابتغى حكماً» [الأنعام: ١١٤] والورث من قوله «ونحن الوارثون» [الحجر: ٢٣] والأسماء التي تعاقب هذه مما وقع في رواية الترمذي مما تقع في القرآن بصيغة الاسم وهي سبعة وعشرون اسماً «الغالب الباسط الحافظ الراعي للملئ الملئ العدل الجليل الباعث المحيي المعيد المبيت الواجد المجدد المقدم المؤخر المولي ذو الجلال والإكرام المقسط للمني المنع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور» فإذا انحصرت من رواية الترمذي على ما عدل هذه الأسماء وأبدلت بالسبعة والعشرين التي ذكرتها خرج من ذلك تسعة وتسعون اسماً وكلها في القرآن ولودة بصيغة الاسم ومواضعها كلها ظاهرة من القرآن إلا قوله المحيي فإنه في سورة مريم في قول إبراهيم «سأستغفر لك ربي إنه كان يني حياً» [مريم: ٤٧] وقال من نبي على ذلك، ولا يبقى بعد ذلك إلا النظر في الأسماء المشتقة من صفة واحدة مثل «القدير والمقتدر والقادر والقصور والغفار والملي والأعلى والمثل والمثل والمثل والمثل والأكرم والقاهر والقهار والخالق والخالق والشاكر والشكور والعالم والملي» فأما أن يقال لا يمنع ذلك من عدلها فإن فيها التعاقب في الجملة فإن بعضها يزيد بخصوصية على الآخر ليست فيه، وقد وقع الاتفاق على أن الرحمن الرحيم إسمان مع كونهما مشتقين من صفة واحدة ولو منع من عد ذلك لزم أن لا يعد ما يشترك الاسمان فيه مثلاً من حيث لغتي مثل الخالق البارئ المصور لكنهما عدت لأنها ولو اشتركت في معنى الإيجاد والاختراع فهي متباينة من جهة أخرى وهي أن الخالق ينفذ القدرة على الإيجاد والبارئ يفيد الموجد لمجرى الخلق والمصور يفيد خالق الصورة في تلك الذات المخلوقة، وإذا كان ذلك لا يمنع المتباينة لم يمنع عدلها أسماء مع ورودها والعلم عند الله تعالى. وهذا سردها لتحفظ ولو كان في ذلك إعادة لكنه ينظر هذا المقصد «الله الرحمن الرحيم للملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الوهاب الخلاق الرزاق الفتاح العليم الحليم العظيم الواسع الحكيم الحي القيوم المسبح المجيد الوكيل المحسب المحيي القدير المولى النصير الكريم القريب المجيب الوكيل المحسب الحفيظ المقيت الودود المجيد الوارث الشهيد الولي الحميد الحق المبين القوي المتين الضفي المالك الشديد القادر القهار الكافي الشاكر المستعان الفاطر الوديع الغفار الأول الآخر الظاهر الباطن الكفيل الغالب الحاكم العالم الرفيع الحافظ المتقم القاهر المحيي الجامع المليك المتعالي النور المنادي الغفور الشكور الغفور الرؤوف الأكرم الأعلى البر المحيي الرب الإله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد».

قوله: (لله تسعة وتسعون) في رواية الحميدي، إن لله تسعة وتسعين، وكذا في رواية شعيب.

قوله: (إياها) كنا في معظم الروايات بالنصب على التمييز، وحكى السهيلي أنه

دليل. واستدل بعضهم لهذا القول بأنه ثبت في نفس حديث الباب أنه وتر يجب الوتر، والرواية التي سردت فيها الأسماء لم يبد فيها الوتر فدل على أن له اسماً آخر غير التسعة والتسعين. وتعقب من ذهب إلى المحصر في التسعة والتسعين كآب حزم بأن الخبر الوارد لم يثبت رفقه وإنما هو مترجم كما تقدمت الإشارة إليه، واستدل أيضاً على عدم المحصر بأنه مفهوم عدد وهو ضعيف، وآب حزم ممن ذهب إلى المحصر في العدد المذكور، وهو لا يقول بالفهم أصلاً ولكنه احتج بالتاكيد في قوله ﷺ «مائة إلا واحداً» قال لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور لزم أن يكون له مائة اسم فيطبل قوله مائة إلا واحداً، وهذا الذي قاله ليس بحجة على ما تقدم، لأن المحصر المذكور عندهم باعتبار الوحد الحاصل لمن أحصاه، فمن ادعى على أن الوحد وقع لمن أحصى زائداً على ذلك اعتداً، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد، واحتج بقوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ وفروا الذين يلحدون في أسمائه ﴿وقد قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمائه تسميته بما لم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة، وقد ذكر منها في آخر سورة الحشر عدة، وختم ذلك بأن قال: لا الأسماء الحسنى، قال: وما يتخيل من الزيادة في العدد المذكورة لعله مكرر معنى وإن تغاير لفظاً كالغافر والغفار والنفور مثلاً فيكون للمعدد من ذلك واحداً فقط، فإذا اعتبر ذلك جمعت الأسماء الواردة نصاً في القرآن وفي الصحيح من الحديث لم ترد على العدد المذكور، وقال غيره: المراد بالأسماء الحسنى في قوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ ما جاء في الحديث «إن لله تسعة وتسعين اسماً» فإن ثبت الخبر الوارد في تسميتها وجب الصبر إليه ولا يفتيح من الكتاب العزيز والسنة الصحيحة، فإن التبريف في الأسماء للمعدد فلا بد من للمعدد فقه أمر بالدعاء بها ونهى عن الدعاء بغيرها فلا بد من وجود المأمور به. قلت: والحواطة على الكتاب العزيز أقرب، وقد حصل بحمد الله تبهما كما قدمته وبقي أن يعمد إلى ما تكرر لفظاً ومعنى من القرآن فيقتصر عليه ويتبع من الأحاديث الصحيحة تكملة العدد المذكورة فهو غلط آخر من التبع عسى الله أن يبين عليه بحوله وقوته آمين.

(فصل): وأما الحكمة في القصص على العدد المخصوص فذكر الفخر الرازي عن الأكثر أنه تعبد لأبقل معناه كما قيل في عدد الصلوات وغيرها، ونقل عن أبي خلف عماد بن عبد الملك الطبري السلمي قال: إنما خص هذا العدد إشارة إلى أن الأسماء لا تؤخذ قياساً. وقيل الحكمة فيه أن معاني الأسماء ولو كانت كثيرة جداً موجودة في التسعة والتسعين المذكورة، وقيل الحكمة فيه أن العدد زوج وفرد، والفرد أفضل من الزوج، ومتى الأفراد من غير تكرار فيه تسعة وتسعون لأن مائة وواحداً يتكرر فيه الواحد، وإنما كان الفرد أفضل من الزوج لأن الوتر أفضل من الشفع لأن الوتر من صفة الخالق والشفع من صفة المخلوق، والشفع يحتاج للوتر من غير عكس. وقيل الحكمة في العدد حاصل في المائة لأن الأعداد ثلاثة أجناساً أعداد ومشرات ومئات، والألف مبتدأ لأحد آخر، فاسمها الله مائة استأثر الله منها بواحد وهو الاسم الأعظم فلم يطلق عليه أحداً فكانه قيل مائة لكن واحد منها عند الله وقال غيره: ليس الاسم الذي يكمل المائة غنياً بل هو الجلالة، وعن جزم بذلك السهيلي قال: الأسماء الحسنى مائة على عدد درجات الجنة، والذي يكمل المائة لله، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ فالتسعة والتسعون لله فهي زائدة عليه وبه تكمل المائة. واستدل بهذا الحديث على أن الاسم هو المسمى حكاية أبو القاسم القشيري في شرح أسماء الله الحسنى: فقال: في هذا الحديث دليل على أن الاسم هو المسمى، إذا لو كان غيره كانت الأسماء غيره لقوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ ثم قال: والمخلص من ذلك أن المراد بالاسم هنا التسمية. وقال الفخر الرازي: يشهور من قول أصحابنا أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية، وعند المعتزلة الاسم نفس المسمى وغير المسمى، واختار الغزالي أن الثلاثة أمور متباينة. وهو الحق عندي، لأن الأسماء إن كان عبارة عن اللفظ الدال على الشيء بالوضع وكان المسمى عبارة عن نفس ذلك الشيء المسمى فالعلم الضروري حاصل بأن الاسم غير المسمى وهذا ما لا يمكن وقوع النزاع فيه. وقال أبو العباس القرطبي في المقهم: «الاسم في العرف العام هو الكلمة الدالة على شيء مفرد، وهذا الاعتبار لا فرق بين الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد منها يصدق عليه ذلك، وإنما التفرقة بينها باصطلاح النحاة وليس ذلك من غرض البحث هنا، وإنما تحرر هذا حرف غلط من قال إن الاسم هو المسمى حقيقة كما زعم بعض الجهلة فالزم أن من قال نازح حرق، فلم يقدر على التخلص من ذلك.

وأما النحاة فمراهم بأن الاسم هو المسمى أنه من حيث إنه لا يبدل إلا عليه ولا يقصد إلا هو، فإن كان ذلك الاسم من الأسماء الدالة على ذات المسمى دل عليها من غير مزيد أمر آخر، وإن كان من الأسماء الدالة على معنى زائد دل على أن تلك الكلمات

نسوبة إلى ذلك الزائد خاصة دون غيره، وبیان ذلك أنك إذا قلت زيد مثلاً فهو يدل على ذات متشخصة في الوجود من غير زيادة ولا نقصان، فإن قلت العالم دل على أن تلك الذات منسوبة للعالم، ومن هنا صبح عقلاً أن تتكرر الأسماء المختلفة على ذات واحدة ولا تجب تعدداً فيها ولا تكراراً قال: وقد خفي هذا على بعضهم فزعمه هراً من لزوم تعدد في ذات الله تعالى قال: إن المراد بالاسم التسمية، ورأى أن هذا يخلصه من التكرار، وهذا قرار من غير مفر إلى مفر، وذلك أن التسمية إنما هي وضع الاسم وذكر الاسم فهي نسبة الاسم إلى مسماه، فإذا قلنا لقائل تسميتان اقتضى أن له اسمين نسبتهما إليه، فيبقى الإلزام على حالة من ارتكبت التصسف.

ثم قال القرطبي: وقد يقال الاسم هو المسمى على إرادة أن هذه الكلمة التي هي الاسم تطلق ويراد بها المسمى، كما قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى: ١] أي سبح ربك فأريد بالاسم المسمى، وقال غيره: التحقيق في ذلك أنك إذا سميت شيئاً باسم فانظر في ثلاثة أشياء: ذلك الاسم وهو اللفظ، ومعناه قبل التسمية، ومعناه بعدها وهو الذات التي أطلق عليها اللفظ، والذات واللفظ متغايران قطعاً، والنحاة إنما يطلقونه على اللفظ لأنهم إنما يتكلمون في الألفاظ، وهو غير مسمى قطعاً والذات هي المسمى قطعاً وليست هي الاسم قطعاً، والخطاف في الأمر الثالث وهو معنى اللفظ قبل التطبيق، فالتكلمون يطلقون الاسم عليه ثم يختلفون في أنه الثالث أو لا، فالخطاف حينئذ إنما هو في الاسم المتعري هل هو المسمى أو لا، لا في الاسم اللفظي، والنحوي لا يطلق الاسم على غير اللفظ لأنه يحط صاعته، وللتكلم لا يتنازع في ذلك ولا يمنع إطلاق اسم المخلوق على الدال. وإنما يزيد عليه شيئاً آخر دعاه إلى تحقيقه ذكر الأسماء والصفات وإطلائها على الله تعالى، قال: ومثل ذلك أنك إذا قلت جعفر لقه أثف الناقه فالتعوي يرد باللفظ لفظ أثف الناقه، وللتكلم يرد معناه وهو ما يفهم منه من مدح أو ذم، ولا يمنع ذلك قول النحوي اللقب لفظ يشعر بضمة أورفته، لأن اللفظ يشعر بذلك لدلالته على المعنى والمعنى في الحقيقة هو المتعني للضمة والرفعة، وذات جعفر هي الملقبة عند الفريقين، وبهذا يظهر أن الخطاف في أن الاسم هو المسمى أو غير المسمى خاص بأسماء الأعلام المشقة.

ثم قال القرطبي: فاسمها الله وإن تعددت فلا تعدد في ذاته ولا تركيب، ولا عسوساً كالجسيمات ولا عقلياً كالحجودات، وإنما تعددت الأسماء بحسب الاعتبارات الزائدة على الذات، ثم هي من جهة دلالتها على أربعة أضرب: الأول ما يدل على الذات مجردة كالجملة فإنه يدل عليه دلالة مطلقة غير مفيدة وبه يعرف جميع أسمائه فيقال الرحمن مثلاً من أسماء الله ولا يقال الله من أسماء الرحمن، ولهذا كان الأصح أنه اسم علم غير مشتق وبصفة. الثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعظيم والقدير والسميع والبصير. الثالث ما يدل على إضافة أمر ما إليه كخالق والرازق. الرابع ما يدل على سلب الشيء عنه كالعالي والقدوس. وهذه الأقسام الأربعة منحصرة في النفي والإثبات. واختلف في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله أسماء، إلا إذا ورد نص إما في الكتاب أو السنة، فقال الفخر: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية. وقالت المعتزلة والكرامية: إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله جاز إطلاقه على الله. وقال القاضي أبو بكر والغزالي: الأسماء توقيفية دون الصفات، قال: وهذا هو المختار.

واحتج الغزالي بالافتقار على أنه لا يجوز لنا أن نسمي رسول الله ﷺ باسم لم يسمه به أبوه ولا سمي به نفسه وكذا كل كبير من الخلق، قال: فإذا امتنع ذلك في حق المخلوقين فامتناعه في حق الله أولى. واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توهم تقصاً ولو ورد ذلك نصاً، فلا يقال ما عد ولا زارع ولا فائق ولا نحو ذلك وإن ثبت في قوله: ﴿فمنع للمؤمنين﴾ ﴿أم نحن الزارعون﴾ ﴿فائق الحب والنسوى﴾ ونحوها، ولا يقال له ماكر ولا بناء وإن ورد ﴿ومكر الله﴾ ﴿والسما ينتهاها﴾ وقال أبو القاسم القشيري: الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه، وما لم يرد لا يجوز ولو صرح معناه. وقال أبو إسحاق الزجاج: لا يجوز لأحد أن يدعوا الله بما لم يصف به نفسه، والضايط أن كل ما أذن الشرع أن يدعى به سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فهو من أسمائه، وكل ما جاز أن ينسب إليه سواء كان ما يدخله التأويل أو لا فهو من صفاته ويطلق عليه اسماً أيضاً.

قال الحلبي: الأسماء الحسنى تنقسم إلى العقائد الخمس: الأولى: إثبات الباري رداً على الملطلين وهي الحي والباقي والوارث وما في معناها. والثانية: توحيد رداً على الشركين وهي الكافي والعالي والقادر ونحوها. والثالثة: تنزيه رداً على المشبهة وهي

دليل. واستدل بعضهم لهذا القول بأنه ثبت في نفس حديث الباب أنه وتر يجب الوتر، والرواية التي سردت فيها الأسماء لم يبد فيها الوتر فدل على أن له اسماً آخر غير التسعة والتسعين. وتعقب من ذهب إلى المحصر في التسعة والتسعين كآب حزم بأن الخبر الوارد لم يثبت رفقه وإنما هو مترجم كما تقدمت الإشارة إليه، واستدل أيضاً على عدم المحصر بأنه مفهوم عدد وهو ضعيف، وآب حزم ممن ذهب إلى المحصر في العدد المذكور، وهو لا يقول بالفهم أصلاً ولكنه احتج بالتاكيد في قوله ﷺ «مائة إلا واحداً» قال لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور لزم أن يكون له مائة اسم فيطبل قوله مائة إلا واحداً، وهذا الذي قاله ليس بحجة على ما تقدم، لأن المحصر المذكور عندهم باعتبار الوحد الحاصل لمن أحصاه، فمن ادعى على أن الوحد وقع لمن أحصى زائداً على ذلك اعتداً، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد، واحتج بقوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ وفروا الذين يلحدون في أسمائه ﴿وقد قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمائه تسميته بما لم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة، وقد ذكر منها في آخر سورة الحشر عدة، وختم ذلك بأن قال: لا الأسماء الحسنى، قال: وما يتخيل من الزيادة في العدد المذكورة لعله مكرر معنى وإن تغاير لفظاً كالغافر والغفار والنفور مثلاً فيكون للمعدد من ذلك واحداً فقط، فإذا اعتبر ذلك جمعت الأسماء الواردة نصاً في القرآن وفي الصحيح من الحديث لم ترد على العدد المذكور، وقال غيره: المراد بالأسماء الحسنى في قوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ ما جاء في الحديث «إن لله تسعة وتسعين اسماً» فإن ثبت الخبر الوارد في تسميتها وجب الصبر إليه ولا يفتيح من الكتاب العزيز والسنة الصحيحة، فإن التبريف في الأسماء للمعدد فلا بد من للمعدد فقه أمر بالدعاء بها ونهى عن الدعاء بغيرها فلا بد من وجود المأمور به. قلت: والحواطة على الكتاب العزيز أقرب، وقد حصل بحمد الله تبهما كما قدمته وبقي أن يعمد إلى ما تكرر لفظاً ومعنى من القرآن فيقتصر عليه ويتبع من الأحاديث الصحيحة تكملة العدد المذكورة فهو غلط آخر من التبع عسى الله أن يبين عليه بحوله وقوته آمين.

(فصل): وأما الحكمة في القصص على العدد المخصوص فذكر الفخر الرازي عن الأكثر أنه تعبد لأبقل معناه كما قيل في عدد الصلوات وغيرها، ونقل عن أبي خلف عماد بن عبد الملك الطبري السلمي قال: إنما خص هذا العدد إشارة إلى أن الأسماء لا تؤخذ قياساً. وقيل الحكمة فيه أن معاني الأسماء ولو كانت كثيرة جداً موجودة في التسعة والتسعين المذكورة، وقيل الحكمة فيه أن العدد زوج وفرد، والفرد أفضل من الزوج، ومتى الأفراد من غير تكرار فيه تسعة وتسعون لأن مائة وواحداً يتكرر فيه الواحد، وإنما كان الفرد أفضل من الزوج لأن الوتر أفضل من الشفع لأن الوتر من صفة الخالق والشفع من صفة المخلوق، والشفع يحتاج للوتر من غير عكس. وقيل الحكمة في العدد حاصل في المائة لأن الأعداد ثلاثة أجناساً أعداد ومشرات ومئات، والألف مبتدأ لأحد آخر، فاسمها الله مائة استأثر الله منها بواحد وهو الاسم الأعظم فلم يطلق عليه أحداً فكانه قيل مائة لكن واحد منها عند الله وقال غيره: ليس الاسم الذي يكمل المائة غنياً بل هو الجلالة، وعن جزم بذلك السهيلي قال: الأسماء الحسنى مائة على عدد درجات الجنة، والذي يكمل المائة لله، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ فالتسعة والتسعون لله فهي زائدة عليه وبه تكمل المائة. واستدل بهذا الحديث على أن الاسم هو المسمى حكاية أبو القاسم القشيري في شرح أسماء الله الحسنى: فقال: في هذا الحديث دليل على أن الاسم هو المسمى، إذا لو كان غيره كانت الأسماء غيره لقوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ ثم قال: والمخلص من ذلك أن المراد بالاسم هنا التسمية. وقال الفخر الرازي: يشهور من قول أصحابنا أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية، وعند المعتزلة الاسم نفس المسمى وغير المسمى، واختار الغزالي أن الثلاثة أمور متباينة. وهو الحق عندي، لأن الأسماء إن كان عبارة عن اللفظ الدال على الشيء بالوضع وكان المسمى عبارة عن نفس ذلك الشيء المسمى فالعلم الضروري حاصل بأن الاسم غير المسمى وهذا ما لا يمكن وقوع النزاع فيه. وقال أبو العباس القرطبي في المقهم: «الاسم في العرف العام هو الكلمة الدالة على شيء مفرد، وهذا الاعتبار لا فرق بين الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد منها يصدق عليه ذلك، وإنما التفرقة بينها باصطلاح النحاة وليس ذلك من غرض البحث هنا، وإنما تحرر هذا حرف غلط من قال إن الاسم هو المسمى حقيقة كما زعم بعض الجهلة فالزم أن من قال نازح حرق، فلم يقدر على التخلص من ذلك.

وأما النحاة فمراهم بأن الاسم هو المسمى أنه من حيث إنه لا يبدل إلا عليه ولا يقصد إلا هو، فإن كان ذلك الاسم من الأسماء الدالة على ذات المسمى دل عليها من غير مزيد أمر آخر، وإن كان من الأسماء الدالة على معنى زائد دل على أن تلك الكلمات

القنوس والمجد والحيط وغيرها. والرابطة: اعتقاد أن كل موجود من اختراعه رداً على القول بالملئ والمملول وهي الخلق والبريء والمصور والقيوم وما يلحق بها. والخاصة: أنه ملبر لما اخترع ومصرته على ما شاء وهو القويم والعليم والحكيم وشبهها. وقال أبو العباس بن معد: من الأسماء ما يدل على الذات عينا وهو الله، وعلى الذات مع سلب كالفنوس والسلام، ومع إضافة كالملي العظيم، ومع سلب وإضافة كالملك والعزيم. ومنها ما يرجع إلى صفة كالعظيم والقدير، ومع إضافة كالحليم والحكيم، أو إلى القدرة مع إضافة كالقاهر، وإلى الإرادة مع فعل وإضافة كالرحمن الرحيم. وما يرجع إلى صفة فعل كالحق والباريء، ومع دلالة على الفعل كالكريم واللطيف. قال: فالأسماء كلها لا تخرج عن هذه العشرة، وليس فيها شيء مترادف إلا لكل اسم خصوصية ما وإن اتفق بعضها مع بعض في أصل المعنى انتهى كلامه.

ثم وقفت عليه مترجماً من كلام الفخر الرازي في شرح الأسماء الحسنى. وقال الفخر أيضاً: الألفاظ الدالة على الصفات ثلاثة: ثابتة في حق الله قطعاً، وعامة قطعاً، وثابتة لكن مقرونة بكيفية. فالقسم الأول منه ما يميز ذكره مفرداً ومضافاً وهو كثير جداً كالقادر والقاهر، ومنه ما يميز مفرداً ولا يميز مضافاً إلا بشرط كالحق فيجوز خالق ويميز خالق كل شيء مثلاً ولا يميز خالق القردة، ومنه مكسب يميز مضافاً ولا يميز مفرداً كالمنشي يميز منشي الخلق ولا يميز منشي فقط. والقسم الثاني إن ورد السمع بشيء منه أطلق وحل على ما يليق به. والقسم الثالث إن ورد السمع بشيء منه أطلق ما ورد منه ولا يقاس عليه ولا يتصرف فيه بالاستشفاق كقوله تعالى: ﴿ومكر الله﴾ و﴿يستعزى بهم﴾ فلا يميز ماكر مستعزى.

(تكميل): وإذا قد جرى ذكر الاسم الأعظم في هذه المباحث فليقع الإلمام بشيء من الكلام عليه، وقد أنكره قوم كالمجس الطبري وأبي الحسن الأشعري وجماعة بعدهما كأبي حاتم بن حبان والقاتلي أبي بكر الباقلي قسلاً: لا يجوز تفصيل بعض الأسماء على بعض، ونسب ذلك بعضهم لما لكرايمته أن تباد سورة أو ترد دون غيرها من السور لئلا يظن أن بعض القرآن أفضل من بعض فيؤخذ ذلك باعتقاد نقصان المقصود من الأفضل، وحلوا ما ورد من ذلك على أن المراد بالأعظم العظيم وأن أسماء الله كلها عظيمة، وبعبارة أبي جعفر الطبري: اختلفت الأكرار في تعيين الاسم الأعظم، والذي عند أن الأقوال كلها صحيحة إذ لم يرد في خبر منها أنه الاسم الأعظم ولا شيء أعظم منه، فكانت يقول كل اسم من أسمائه تعالى يميز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم. وقال ابن حبان الأعظمية الواردة في الأخبار إنما يريد بها مزيد ثواب الداعي بذلك كما أطلق ذلك في القرآن والمراد به مزيد ثواب القاري، وقيل المراد بالاسم الأعظم كل اسم من أسماء الله تعالى دعا العبد به مستغرقاً بحيث لا يكون في فكره حائلته غير الله تعالى فإن من تأتى له ذلك استجب له.

وقال معنى هذا من جعفر الصادق وعن الجليلين من غيرهما: استأجر الله تعالى يعلم الاسم الأعظم ولم يطلق عليه من خلقه، ولقيته آخرون معناه واضطربوا في ذلك، وجعل ما وقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولاً: الأول اسم الأعظم «هو» نقله الفخر الرازي عن بعض أهل الكشف، واحتج له بأن من أراد أن يعبر عن كلام معظم بحضرة لم يقل له: أنت قلت كذا، وإنما يقول هو يقول تأدياً معه. الثاني «الله» لأنه اسم لم يطلق على غيره، ولأنه الأصل في الأسماء الحسنى ومن ثم أضيف إليه. الثالث «الله الرحمن الرحيم» ولعل مستنده ما أخرجه ابن ماجه عن عائشة أنها سألت النبي ﷺ أن يلقبها الاسم الأعظم فلم يفعل، فصلت وودعت: اللهم إني أودعوك الله وأدعوك الرحمن وأدعوك الرحيم وأدعوك باسمك الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم. الحديث وفيه أنه قال لها «إنه لفي الأسماء التي دعوت بها» قلت: وستند ضيف وفي الاستدلال به نظر لا يخفى. الرابع «الرحمن الرحيم المحي القيوم» لما أخرجه الترمذي من حديث أسماء بنت زيد أن النبي ﷺ قال: «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين ﴿والمحكم إله واحد لإله إلا هو الرحمن الرحيم﴾ [البقرة: ١٧٣] وفاتحة سورة آل عمران «إله لا إله إلا هو المحي القيوم» [آل عمران: ٢] أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وحسنه الترمذي وفي نسخة صححه وفيه نظر لأنه من رواية شهر بن حوشب. الخامس: «المحي القيوم» أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة «الاسم الأعظم في ثلاث سور: البقرة وآل عمران وطه».

قال القاسم الرواي عن أبي أمامة: التمس منها ففرت أنه المحي القيوم، وقواه الفخر الرازي واحتج بأنها يدلان من صفات العظمة بالربوبية ما لا يدل على ذلك غيرها كدلالتهما. السادس «الحنان المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال

والإكرام المحي القيوم» ورد ذلك مجموعاً في حديث أنس عند أحد الحاكم وأصله عند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان. السابع: «بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام» أخرجه أبو يعلى من طريق السري بن يحيى عن رجل من طيبي، وأثنى عليه قال: «كنت أسأل الله أن يرزقني الاسم الأعظم فأرثته مكتوباً في الكواكب في السماء. الثامن: «ذو الجلال والإكرام» أخرجه الترمذي من حديث معاذ بن جبل قال: «سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: يا ذا الجلال والإكرام، فقال: قد استجيب لك فسل» واحتج له الفخر بأنه يشمل جميع الصفات المتبرية في الإلهية، لأن ذا الجلال إشارة إلى جميع السلوب، وفي الإكرام إشارة إلى جميع الإضافات. التاسع: «الله لا إله إلا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة، وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك. العاشر: «رب رب» أخرجه الحاكم من حديث أبي الدرداء وابن عباس بلفظ «اسم الله الأكبر رب رب» وأخرج ابن أبي الدنيا عن عائشة «إذا قال العبد يا رب يا رب، قال الله تعالى: لييك عبيد سل تمت» رواه مرغوعاً وموقوفاً. الحادي عشر «دعوة ذي النون» أخرجه النسائي والحاكم من فضالة بن عبيد رفته «دعوة ذي النون في بطن الحوت لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين» ولم يلدع بها رجل مسلم قط إلا استحباب الله له. الثاني عشر نقل الفخر الرازي عن زين العابدين أنه سأل الله أن يحمله الاسم الأعظم فرأى في النوم «هو الله الله الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم». الثالث عشر هو غني في الأسماء الحسنى، ويؤيده حديث عائشة تقدمت لما دعت ببعض الأسماء وألصقت الحسنى فقال لها: «إنه لفي الأسماء التي دعوت بها». الرابع عشر «كلمة التوحيد» نقله عياض كما تقدم قبل هذا. واستدل بحديث الباب على استيفاد اليمين بكل اسم ورد في القرآن أو الحديث الثابت وهو وجه غريب حكاه ابن كعب من الشافعية، ومع الأكثر لقوله ﷺ «من كان حالفاً فليحلف بالله» وأوجب بأن المراد الفت لا خصوص هذا اللفظ، وإلى هذا الإطلاق ذهب الحنفية والمالكية وابن حزم وسكاه ابن كعب ليشاء، والمعروف عند الشافعية والحنابلة وغيرهم من العلماء أن الأسماء ثلاثة أقسام: أحدها ما يختص بالله كالجلالة والرحمن ورب العالمين فهذا ينحدر به اليمين إذا أطلق ولو نوى به غير الله. ثانيها: ما يطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقه عليه وأنه يقيد في حق غيره بضرب من التشديد كالجبار والحق والرب وغيرها فالخلف به يمين، فإن نوى به غير الله فليس يمين. ثالثها: ما يطلق في حق الله وفي حق غيره على حد سواء كالملي والمؤمن، فإن نوى به غير الله أطلق فليس يمين، وإن نوى الله تعالى فرجها صحيح الثبوت أنه يمين وكذا في غير الله. وخالف في التشريع فصحب أنه ليس يمين، واختلف الحنابلة فقال القاضي أبو يعلى ليس يمين وقال المجد بن تيمية في المحرر إنها يمين.

قوله: (من حفظها) هكذا رواه علي بن المديني ووافقه الحميدي وكذا عمرو الناقد عند مسلم، وقال ابن أبي عمر عن سفيان «من أحصاها» أخرجه مسلم والإسماعيلي من طريقه، وكذا قال شعبة عن أبي الزناد كما تقدم في الشروط ويأتي في التوحيد، قال الخطابي: الإحصاء في مثل هذا يشتمل وجوهاً: أحدها: أن يعدها حتى يستوفى يريد أن لا يتقصّر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويشي عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب. ثانيها: المراد بالإحصاء الإطاعة كقوله تعالى: ﴿علم أن لن نحصى﴾ ومنه حديث «استقيوا ولن تحصى» أي لن تبلغوا كنه الاستقامة، والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتد بمعانيها فيلزم نفسه بواجبها فإذا قال «الرزاق» وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء. ثالثها: المراد بالإحصاء الإحاطة بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصاة أي ذو عقل ومعرفة انتهى ملخصاً. وقال القرطبي: للرجوع من كرم الله تعالى أن من حصل له إحصاء هذه الأسماء على إحدى هذه المراتب مع صحة النية أن يدخله الله الجنة، وهذه المراتب الثلاثة للسايقين والصديقين وأصحاب اليمين. وقال غيره معنى أحصاها عرفها، لأن العارف بها لا يكون إلا مؤمناً والمؤمن يدخل الجنة وقيل متعلماً عدداً معتقداً، لأن الدرعي لا يحترف بالخلق، والفلسفي لا يعترف بالقادر. وقيل إحصاها يريد بها وجه الله وإعظامه. وقيل معنى أحصاها عمل بها، فإذا قال «الحكيم» مثلاً سلم جميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة، وإذا قال «القنوس» استحضرت كونه مترها عن جميع القافض، وهذا اختيار أبي الوفاء بن عقيل.

وقال ابن بطال: طريق العمل بها أن الذي يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم فإن الله يحب أن يرى حلالاً على عبده، فليرى العبد نفسه على أن يصح له الانصاف بها، وما كان يختص بالله تعالى كالجبار والعظيم فيجب على العبد الإقرار بها والمخضوع لها وعدم التحلي بصفة منها، وما كان فيه معنى الودع تنفقت منه عند الطمع والرغبة، وما

قال القاسم الرواي عن أبي أمامة: التمس منها ففرت أنه المحي القيوم، وقواه الفخر الرازي واحتج بأنها يدلان من صفات العظمة بالربوبية ما لا يدل على ذلك غيرها كدلالتهما. السادس «الحنان المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام المحي القيوم» ورد ذلك مجموعاً في حديث أنس عند أحد الحاكم وأصله عند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان. السابع: «بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام» أخرجه أبو يعلى من طريق السري بن يحيى عن رجل من طيبي، وأثنى عليه قال: «كنت أسأل الله أن يرزقني الاسم الأعظم فأرثته مكتوباً في الكواكب في السماء. الثامن: «ذو الجلال والإكرام» أخرجه الترمذي من حديث معاذ بن جبل قال: «سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: يا ذا الجلال والإكرام، فقال: قد استجيب لك فسل» واحتج له الفخر بأنه يشمل جميع الصفات المتبرية في الإلهية، لأن ذا الجلال إشارة إلى جميع السلوب، وفي الإكرام إشارة إلى جميع الإضافات. التاسع: «الله لا إله إلا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة، وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك. العاشر: «رب رب» أخرجه الحاكم من حديث أبي الدرداء وابن عباس بلفظ «اسم الله الأكبر رب رب» وأخرج ابن أبي الدنيا عن عائشة «إذا قال العبد يا رب يا رب، قال الله تعالى: لييك عبيد سل تمت» رواه مرغوعاً وموقوفاً. الحادي عشر «دعوة ذي النون» أخرجه النسائي والحاكم من فضالة بن عبيد رفته «دعوة ذي النون في بطن الحوت لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين» ولم يلدع بها رجل مسلم قط إلا استحباب الله له. الثاني عشر نقل الفخر الرازي عن زين العابدين أنه سأل الله أن يحمله الاسم الأعظم فرأى في النوم «هو الله الله الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم». الثالث عشر هو غني في الأسماء الحسنى، ويؤيده حديث عائشة تقدمت لما دعت ببعض الأسماء وألصقت الحسنى فقال لها: «إنه لفي الأسماء التي دعوت بها». الرابع عشر «كلمة التوحيد» نقله عياض كما تقدم قبل هذا. واستدل بحديث الباب على استيفاد اليمين بكل اسم ورد في القرآن أو الحديث الثابت وهو وجه غريب حكاه ابن كعب من الشافعية، ومع الأكثر لقوله ﷺ «من كان حالفاً فليحلف بالله» وأوجب بأن المراد الفت لا خصوص هذا اللفظ، وإلى هذا الإطلاق ذهب الحنفية والمالكية وابن حزم وسكاه ابن كعب ليشاء، والمعروف عند الشافعية والحنابلة وغيرهم من العلماء أن الأسماء ثلاثة أقسام: أحدها ما يختص بالله كالجلالة والرحمن ورب العالمين فهذا ينحدر به اليمين إذا أطلق ولو نوى به غير الله. ثانيها: ما يطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقه عليه وأنه يقيد في حق غيره بضرب من التشديد كالجبار والحق والرب وغيرها فالخلف به يمين، فإن نوى به غير الله فليس يمين. ثالثها: ما يطلق في حق الله وفي حق غيره على حد سواء كالملي والمؤمن، فإن نوى به غير الله أطلق فليس يمين، وإن نوى الله تعالى فرجها صحيح الثبوت أنه يمين وكذا في غير الله. وخالف في التشريع فصحب أنه ليس يمين، واختلف الحنابلة فقال القاضي أبو يعلى ليس يمين وقال المجد بن تيمية في المحرر إنها يمين.

قوله: (من حفظها) هكذا رواه علي بن المديني ووافقه الحميدي وكذا عمرو الناقد عند مسلم، وقال ابن أبي عمر عن سفيان «من أحصاها» أخرجه مسلم والإسماعيلي من طريقه، وكذا قال شعبة عن أبي الزناد كما تقدم في الشروط ويأتي في التوحيد، قال الخطابي: الإحصاء في مثل هذا يشتمل وجوهاً: أحدها: أن يعدها حتى يستوفى يريد أن لا يتقصّر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويشي عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب. ثانيها: المراد بالإحصاء الإطاعة كقوله تعالى: ﴿علم أن لن نحصى﴾ ومنه حديث «استقيوا ولن تحصى» أي لن تبلغوا كنه الاستقامة، والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتد بمعانيها فيلزم نفسه بواجبها فإذا قال «الرزاق» وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء. ثالثها: المراد بالإحصاء الإحاطة بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصاة أي ذو عقل ومعرفة انتهى ملخصاً. وقال القرطبي: للرجوع من كرم الله تعالى أن من حصل له إحصاء هذه الأسماء على إحدى هذه المراتب مع صحة النية أن يدخله الله الجنة، وهذه المراتب الثلاثة للسايقين والصديقين وأصحاب اليمين. وقال غيره معنى أحصاها عرفها، لأن العارف بها لا يكون إلا مؤمناً والمؤمن يدخل الجنة وقيل متعلماً عدداً معتقداً، لأن الدرعي لا يحترف بالخلق، والفلسفي لا يعترف بالقادر. وقيل إحصاها يريد بها وجه الله وإعظامه. وقيل معنى أحصاها عمل بها، فإذا قال «الحكيم» مثلاً سلم جميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة، وإذا قال «القنوس» استحضرت كونه مترها عن جميع القافض، وهذا اختيار أبي الوفاء بن عقيل.

كان فيه معنى الوحيد تقف منه عند الخشية والرهبة، فهذا معنى أحصاها وحفظها، ويؤيده أن من حفظها عدلاً وأحصاها سرّاً ولم يعمل بها يكون كمن حفظ القرآن ولم يعمل بما فيه، وقد ثبت الخبر في الخواص أنهم يقرؤون القرآن ولا يجاوز حناجرهم. قلت: والذي ذكره مقام الكمال، ولا يلزم من ذلك أن لا يرد الثواب لمن حفظها وتعبد بتلاوتها والدعاء بها وإن كان متلبساً بالمعاصي كما يقع مثل ذلك في قارئ القرآن سواء، فإن القارئ ولو كان متلبساً بمعصية غير ما يتعلق بالقراءة يثاب على تلاوته عند أهل السنة، فليس ما بحثه ابن بطال بدافع لقول من قال إن المراد حفظها سرّاً والله أعلم. وقال النووي قال البخاري وغيره من المحققين: معناه حفظها، وهذا هو الأظهر لثبوته نصاً في الخبر. وقال في «الأذكار» هو قول الأكثرين. وقال ابن الجزري: لما ثبت في بعض طرق الحديث «من حفظها» يدل «أحصاها» اختزاناً إن المراد العداء من عدما ليسترقها حفظاً. قلت: وفيه نظر، لأنه لا يلزم من عبثه بلفظ حفظها تعيين السرد عن ظهر قلب، بل يحتمل الحفظ المنوي. وقيل المراد بالحفظ حفظ القرآن لكونه مستوفياً لها، فمن تلاه ودعا بما فيه من الأسماء حصل المقصود. قال النووي: وهذا ضعيف، وقيل المراد من تبعها من القرآن. وقال ابن عطية: معنى أحصاها عدما وحفظها، ويتضمن ذلك الإيمان بها والتعظيم لها والرغبة فيها والاعتبار بمعانيها. وقال الأصولي: ليس المراد بالإحصاء عدما فقط لأنه قد يعدها الفاجر، وإنما المراد العمل بها. وقال أبو نعيم الأصبهاني: الإحصاء المذكور في الحديث ليس هو التعداد، وإنما هو العمل والتفعل بمعاني الأسماء والإيمان بها. وقال أبو عمر الطلمنكي من تمام المعرفة بأسماء الله تعالى وصفاته التي يستحق بها الداعي والحافظ ما قال رسول الله «المعرفة بالأسماء والصفات وما تتضمن من القوائد وتدل عليه من الحقائق، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً بمعاني الأسماء ولا مستفيداً بذكرها ما تدل عليه من المعاني».

وقال أبو العباس بن سعد: يحتمل الإحصاء متينين أحدهما أن المراد تبعها من الكتاب والسنة حتى يعمل عليها، والثاني أن المراد أن يحفظها بعد أن يعدها معصاة. قال: ويؤيده أنه ورد في بعض طرق «من حفظها» قال: ويحتمل أن يكون ﴿الله﴾ أطلق أولاً قوله: «من أحصاها دخل الجنة» ووكّل العلماء إلى البحث عنها ثم يسر على الأمة الأمر فالتفاهوا إليهم معصاة وقال: «من حفظها دخل الجنة». قلت: وهذا الاحتمال بعيد جداً لأنه يترقب على أن النبي ﷺ حدث بهذا الحديث مرتين إحداها قبل الأخرى، ومن أين يثبت ذلك ويخرج اللفظين واحداً؟ وهو عن أبي هريرة. والاختلاف عن بعض الرواة عنه في أي اللفظين قاله. قال: وللإحصاء معان أخرى، منها الإحصاء الفقه وهو العلم بمعانيها من اللغة وتزبيها على الوجه الذي تحملها الشريعة. ومنها الإحصاء النظري وهو أن يعلم معنى كل اسم بالنظر في الصفة ويستدل عليه بآثاره الساري في الوجود فلا غر على موجود إلا ويظهر لك فيه معنى من معاني الأسماء وتعرف خواص بعضها وموقع القيد ومتضمن كل اسم، قال: وهذا أرفع مراتب الإحصاء، قال: وقام ذلك أن يترجم إلى الله تعالى من العمل الظاهر والباطن بما يقتضيه كل اسم من الأسماء فيعبد الله بما يستحقه من الصفات المقدسة التي وجبت لذاته، قال فمن حصلت له جميع مراتب الإحصاء حصل على الغاية، ومن منح منحى من منحها ثوابه بقدر ما نال والله أعلم.

(لبيه): وقع في تفسير ابن مردويه وعند أبي نعيم من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة يدل قوله من أحصاها دخل الجنة «من دعا بها دخل الجنة» وفي سننه حصين بن غزاق وهو ضعيف، وزاد خليل بن مدحج في روايته التي تقدمت الإشارة إليها «وكلها في القرآن» وكذا وقع من قول سعيد بن عبد العزيز، وكذا وقع في حديث ابن عباس وابن عمر معاً بلفظ «من أحصاها دخل الجنة وهي في القرآن» وسياقي في كتاب التوحيد شرح معاني كثير من الأسماء حيث ذكرها المصنف في ترجمه إن شاء الله تعالى. وقوله «دخل الجنة» عبر بالماضي تحقيقاً لوقوعه وتبليها على أنه وإن لم يقع فهو في حكم الواقع لأنه كان لا محالة.

قوله: (وهو وتر يحب الوتر) في رواية مسلم «والله وتر يحب الوتر» وفي رواية شعيب بن أبي حمزة «إنه وتر يحب الوتر» ويحوز فتح الروا وكسره، والوتر الفرد ومعناه في حق الله أنه الواحد الذي لا نظير له في ذاته ولا تقاسم، وقوله «يجب الوتر» قال عياض معناه أن للوتر في المعد فضلاً على الشفع في أسمائه لكونه دالاً على الوحدانية في صفاته، وتعقب بأنه لو كان المراد به الدلالة على الوحدانية لما تعددت الأسماء، بل المراد أن الله يجب الوتر من كل شيء وإن تعدد ما فيه الوتر، وقيل هو منصرف إلى من يعبد الله بالوحدانية والتفرد على سبيل الإخلاص، وقيل لأنه أمر بالوتر في كثير من الأعمال والطاعات كما في الصلوات الخمس ووتر الليل وأعداد الطهارة وتكثيف الميتم وفي كثير

٦٩- باب المَوْعِظَةُ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ

٦٤١١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: كُنَّا نَنْتَظِرُ عَبْدَ اللَّهِ إِذْ جَاءَ يُزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، فَقُلْنَا: أَلَا تَجْلِسُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَدْخُلُ فَأَخْرِجُ إِلَيْكُمْ صَاحِبَكُمْ وَلَا جُنْتُ أَنَا فَجَلَسْتُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَفَوَّ آخِذٌ بِيَدِهِ، فَقَامَ عَلَيْنَا فَقَالَ: أَمَا إِنِّي أَخْبَرْتُ بِمَكَائِكُمْ، وَلَكِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ، كَرَاهِيَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا. [رواجع: ٦٨، أخرجه مسلم: ٢٨٢١].

قوله: (باب الموعظة ساعة بعد ساعة) مناسبة هذا الباب لكتاب الدعوات أن للموعظة بخلاف غالباً التذكير بالله، وقد تقدم أن الذكر من جملة الدعاء، وختم به أبواب الدعوات التي عقها بكتاب الرقاق لأخذه من كل منها شواهد.

قوله: (حدثني شقيق) هو أبو واثل، ووقع كذلك في كتاب العلم من طريق الثوري عن الأعمش، وقد ذكرت هناك ما يتعلق بسماع الأعمش له من أبي واثل.

قوله: (كما تنتظر عبد الله) يعني ابن مسعود.

قوله: (إذ جاء يزيد بن معاوية) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق «كما جلسوا عند باب عبد الله ينتظرونه فمر بنا يزيد بن معاوية النخعي». قلت: وهو كوفي تابعي ثقة عابد، ذكر المجلي أنه من طبقة الربيع بن خثيم، وذكر البخاري في تاريخه أنه قتل غازياً بفارس كائنه في خلافة عثمان، وليس له في الصحيحين ذكر إلا في هذا الموضع، ولا أحفظ له رواية، وهو نخعي كما وقع عند مسلم، وفيه رد على ابن التين في حكاية أنه عسبي بالموحدة.

قوله: (قلت ألا تجلس؟ قال: لا، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم) في رواية أبي معاوية «قلنا أعلمه بمكانتنا فدخل عليه».

قوله: (أما إنني) بتخفيف الميم (أخبر) بضم أوله وفتح الموحدة على البناء للمجهول، وقد تقدم في العلم أن هذا الكلام قاله ابن مسعود جواب قولهم ودنا أنك لو ذكرتنا كل يوم، وأنه كان يذكركم كل خيس، وزاد فيه أن ابن مسعود قال: إنني أكره أن أملكم.

قوله: (كان يتخولنا بالموعظة) تقدم البحث فيه وبيان معناه وقول من حدث به بالنون بدل اللام من «يتخولنا». قال الخطابي: المراد أنه كان يراعي الأوقات في تعليمهم ووعظهم ولا يفعل كل يوم خشية الملل، والتخول التمهيد، وقيل إن بعضهم رواه بالحاء المهملة وفسره بأن المراد يتخذ أحوالهم التي يحصل لهم فيها النشاط للموعظة فيعظم فيها

الراقق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة قال مغطاي: عبر جماعة من العلماء من كتبهم بالراقق. قلت: منهم ابن المبارك والنسائي في الكبرى وروايته كذلك في نسخة معتدلة من رواية التنفي عن البخاري والمعنى واحد. والراقق والراقيق جمع رقيق، وسميت هذه الأحاديث بذلك لأن في كل منها ما يجتد في القلب رقة. قال أهل اللغة: الرقة الرقة وضد الغلظ، ويقال للكثير الحياء رقة وجهه استحباب. وقال الراغب متى كانت الرقة في جسم فضله الصفاة كثر رقيق وثوب صفيق، ومتى كانت في نفس فضله القسوة كثر رقيق القلب وقاسي القلب. وقال الجوهري: وترقيق الكلام تحسينه.

قوله: (أخبرنا المكي) كذا للكثير بالألف واللام في أوله، وهو اسم بلفظ النسب، وهو من الطبقة العليا من شيوخ البخاري، وقد أخرج أحد عنه هذا الحديث بعينه.

قوله: (هو ابن أبي هند) الصغير لسعد لا لعبد الله، وهو من تفسير المصنف، ووقع في رواية أحد عن مكي وكيع جميعاً حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند وعبد الله المذكور من صفراء التابعين لأنه لقي بعض صفراء الصحابة وهو أبو أمامة بن سهل.

قوله: (عن أبيه) في رواية يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد «حدثني أبي» أخرجه الإسمايلي.

قوله: (عن ابن عباس) في الرواية التي بعدها «سمعت ابن عباس».

قوله: (نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ) كذا لسائر الرواة لكن عند أحد «الفراغ والصحة» وأخرجه أبو نعيم في المستخرج «من طريق إسماعيل بن جعفر وابن المبارك وكيع كلهم عن عبد الله بن سعيد بسنده «الصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس» ولم يبين لمن اللفظ، وأخرجه الدارمي عن مكي بن إبراهيم شيخ البخاري فيه كذلك بزيادة ولفظه «إن الصحة والفراغ نعمتان من نعم الله» والباقي سواء، وهذه الزيادة وهي «من نعم الله» وقعت في رواية ابن عدي المشار إليها، وقوله «نعمتان» تثنية نعمة وهي الحالة الحسنة، وقيل هي المنفعة المقولة على جهة الإحسان للغير، والغنى بالسكون والبتريك، وقال الجوهري: هو في البيع بالسكون وفي الرأي بالبتريك، وعلى هذا فيصح كل منهما في هذا الخبر فإن لا يستعملهما فيما ينبغي فقد غن لكونه باهما ببخس ولم يحمده رأيه في ذلك. قال ابن بطال: معنى الحديث أن المرء لا يكون فارغاً حتى يكون مكنياً صحيح البدن، فمن حصل له ذلك فليحرص على أن لا يظن بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه، ومن شكره امتثل أوامره واجتنب نواهيه، فمن فرط في ذلك فهو المغبون. وأشار بقوله «كثير من الناس» إلى أن الذي يوفق لذلك قليل. وقال ابن الجوزي: قد يكون الإنسان صحيحاً ولا يكون متفرغاً لشغله بالملعاش، وقد يكون مستغنياً ولا يكون صحيحاً، فإذا اجتمعا فقلوب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون، وقام ذلك أن الدنيا مزورة الآخرة، وفيها التجارة التي يظهر بها في الآخرة، فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المغبون، ومن استعملها في معصية الله فهو المغبون، لأن الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم، ولو لم يكن إلا الحرمان كما قيل:

يسر الفتى طول السلامة والبقا فكيف ترى طول السلامة يفعل
يرد الفتى بعد اعتدال وصحة ينزه إذا رام القيام ويمجمل

وقال الطي: ضرب النبي ﷺ للملك مثلًا بالتاجر الذي له رأس مال، فهو يبتغي الربح مع سلامة رأس المال، فطريقه في ذلك أن يتحرى فيمن يعامله ويلزم الصدق والخلق لتلايين، فالصحة والفراغ رأس المال، وينبغي له أن يعامل الله بالإيمان، ومجاهدة النفس وعدو الدين، ليربح خيري الدنيا والآخرة. وقريب منه قول الله تعالى ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ [الصف: ١٥] الآية، وعليه أن يجتنب مطاوعة النفس ومعاملة الشيطان لتلايين ما عليه من الربح. وقوله في الحديث «مغبون فيهما كثير من الناس» كقوله تعالى ﴿قليل من عبادي الشكور﴾ [سبأ: ١٣] فالكثير في الحديث في مقابلة القليل في الآية. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: اختلف في أول نعمة الله على العبد قليل الإيمان، وقيل الحياة، وقيل الصحة، والأول أولى فإنه نعمة مطلقة، وأما الحياة والصحة فإنهما نعمة دينوية، ولا تكون نعمة حقيقة إلا إذا صاحبت الإيمان وحيتت يغبن فيها كثير من الناس أي يذهب ربحهم أو ينقص، فمن استرسل مع نفسه الأمارة بالسوء انحالة إلى الراحة ترك المحافظة على الحدود والمواظبة على الطاعة فقد غن، وكذلك إذا كان فارغاً فإن المشغول قد يكون له معنرة بخلاف الفراغ فإنه يرتفع عنه المعنرة وتقوم عليه الحجة.

قوله: (وقال عباس العنبري) هو بالمهملة والموحدة ابن عبد العظيم أحد الحفاظ، بصري من أوساط شيوخ البخاري، وقد أخرجه ابن ماجه عن العباس المذكور فقال في

ولا يكثر عليهم ثلثا ملوا، حكى ذلك الطي ثم قال: ولكن الرواية في الصحاح بالحاء المعجمة.

قوله: (في الأيام) يعني فيذكرهم أياماً ويتركهم أياماً، فقد ترجم له في كتاب العلم «باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة».

قوله: (كراهية السامة علينا) أي أن تقع منا السامة، وقد تقدم توجيه «علينا» في كتاب العلم وأن السامة ضمنت معنى المشقة فحدثت بعلی. وفيه رفق النبي ﷺ بأصحابه وحسن التوصل إلى تعليمهم وتفهمهم ليأخذوا عنه بنشاط لا هن ضجر ولا ملل، ويقتنى به في ذلك، فإن التعليم، بالتدريج أخف مؤنة وأدعى إلى الثبات من أخذه بالكد والمغالبة. وفيه مقبة لابن مسعود ثابته النبي ﷺ في القول والعمل ومحافظة على ذلك.

(حاشية): اشتمل كتاب الدعوات من الأحاديث المرفوعة على مائة وخمسة وأربعين حديثاً، منها أحد وأربعون معلقة والبقية موصولة، المكر منها فيه وفيما مضى مائة وأحد وعشرون حديثاً والبقية خالصة وأقده مسلم على تخريجها سوى حديث شداد في سيد الاستفطار وحديث أبي هريرة في عند الاستفطار كل يوم وحديث حليفة في القول عند النوم وحديث أبي ذر في ذلك وحديث أبي الدرداء في من شهد أن لا إله إلا الله وحديث ابن عباس في اجتنب السجح في الدعاء وحديث جابر في الاستخارة وحديث أبي أيوب في التهليل، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة آثار. والله أعلم.



٨١- كتاب الرقاق

١- باب ما جاء في الصَّحَّةِ والفَرَاغِ، وَأَنْ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَةِ

٦٤١٢ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَغْبُونَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ».

قَالَ عِيَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَهُ.

٦٤١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَةِ. فَاصْلِحْ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ». [إرجاع: ٢٨٣٤، أخرجه مسلم: ١٨٠٥، بإسناد: فاكم، فاهري، فاهري].

٦٤١٤ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَسَنٍ: حَدَّثَنَا الْقُسَيْطِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَبْدِ السَّامِعِيِّ قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَدَقِ، وَهُوَ يَحْتَرِ وَيَحْتَرِ تَقْلُ الرُّبَا، وَيَعْرِبُ بَنًا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَةِ. فَاصْلِحْ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ».

تَابَعَهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [إرجاع: ٣٧٩٧، أخرجه مسلم: ١٨٠٤، بإسناد: فاهري].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الرقاق. الصحة والفراغ ولا عيش إلا عيش الآخرة) كذا لأي ذر عن السرخسي وسقط عنه عن المستملي والكشميني «الصحة والفراغ» ومثله للتنفي، وكذا للإسمايلي لكن قال: «وأن لا عيش» وكذا لأي الوقت لكن قال: «باب لا عيش» وفي رواية كريمة عن الكشميني «ما جاء في

كتاب الزهد من السنن في « باب الحكمة منه »: حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري فذكره سواء، قال الحاكم: هذا الحديث صدر به ابن المبارك كتابه فأخرجه عن عبد الله بن سعيد بهذا الإسناد. قلت: وأخرجه الترمذي والنسائي من طريقه قال الترمذي رواه غير واحد عن عبد الله بن سعيد فروعه، ووقفه بعضهم على ابن عباس، وفي الباب عن أنس انتهى وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن ابن المبارك، ثم من وجهين عن إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن سعيد، ثم من طريق بندر عن يحيى بن سعيد القطان عن عبد الله به ثم قال: قال بندر: ربما حدث به يحيى بن سعيد ولم يرفعه. وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً.

قوله: «عن معاوية بن قرة» أي ابن إلياس المزني، ولقرة: صحيحة. ووقع في رواية آدم في فضائل الأنصار عن شعبة «حدثنا أبو إلياس معاوية بن قرة» وإلياس هو القاضي المشهور بالذكاة.

قوله: «عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ» في رواية المسيطري «أن النبي ﷺ قال».

قوله: «فأصلح الأنصار والمهاجرة» تقدم في فضل الأنصار بيان الاختلاف على شعبة في لفظه وأنه عطف عليه رواية شعبة عن قتادة عن أنس وزيادة من زاد فيه أن ذلك كان يوم الحندق فطابق حديث سهل بن سعد المذكور في الذي بعده وزيادة من زاد فيه أنهم كانوا يقولون

نحن الذين بناهموا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً فاجابهم بذلك وتقدم في غزوة الحندق من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس أم من ذلك كله. وفيه من طريق حيد عن أنس أن ذلك كان في غداة باردة ولم يكن لهم عييد يحملون ذلك لهم. فلما رأى ما بهم من التعب والجوع قال ذلك.

قوله: «الفضيل بن سليمان» هو بالتصغير وهو التميمي، صلوق في حفظه شيء.

قوله: «وهو يحفر ونحن ننقل العواب» تقدم في فضل الأنصار من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل «خرج النبي ﷺ وهم يحفرون الحندق» الحديث، ويجمع بأن منهم من كان يحفر مع النبي ﷺ ومنهم من كان ينقل التراب.

قوله: «(وبصرى بن)» بفتح أوله وضم الصاد المهملة، وفي رواية الكشيهي «وعمر بن» من المروء.

قوله: «(لاغفر)» تقدم في غزوة الحندق بلفظ «فاغفر للمهاجرين والأنصار» وأن الألفاظ المتقولة في ذلك بعضها موزون وأكثرها غير موزون، ويمكن رده إلى الوزن بضرب من الزحاف، وهو غير مقصود إليه بالوزن فلا يدخل هو في الشعر. وفي هذين الحديثين إشارة إلى تحقير عيش الدنيا لما يعرض له من التكدير وسرعة الفناء. قال ابن المنير مناسبة لإيراد حديث أنس وسهل مع حديث ابن عباس الذي تضمنته الترجمة أن الناس قد غيبن كثير منهم في الصحة والفراغ لإيثارهم لعيش الدنيا على عيش الآخرة فأراد الإشارة إلى أن العيش الذي اشتغلوا به ليس بشيء بل العيش الذي شغلوا عنه هو المطلوب، ومن فاته فهو المغتروب.

٢- باب مَقَلِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَمِيزٌ وَلَهُوَ رِزْقٌ ذَرِيرٌ يُنْفَقُ بِتَنَكُّكُمْ وَتَكَاثُرُ فِي الْأُمُورِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَحْبَبَ الْكُفَّارَ بَنَاتُهُ ثُمَّ يَهِيحُ قَرَارُهُ مُصْفَرًّا لَمْ يَكُنْ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَتَعَفُّوفٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾ [الحديد: ٢٠].

٦٤١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَوْضِعٌ سَوِيٌّ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَقَدْ نَفَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةً خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». [إجماع: ٢٧٩٤، أخرجه مسلم: ١٨٨١، مختصر: ٢٠٩].

قوله: «باب مثل الدنيا في الآخرة» هذه الترجمة بعض لفظ حديث أخرجه مسلم والتزمي والنسائي من طريق قيس بن أبي حازم عن المسنود بن شداد رضى الله ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحلككم إصبه في اليوم، فينظر ثم يرجع» وسنده إلى

(تيسيه): اختطف في ياء «يرجع» فذكر الراهمري أن أهل الكوفة روهوا بالثناة قال: فجعلوا الفعل للأصبع وهي مؤنثة، ورواه أهل البصرة بالثناة قال: فجعلوا الفعل لليم. قلت: أو الواضع.

قوله: «وقوله تعالى: إنما الحياة الدنيا لعب ولهو إلى قوله متاع الفُرُور) كنا في رواية أبي ذر، وساق في رواية كريمة الآية كلها، وعلى هذا فتشع الحزمة في إنما حافظه على لفظ التلاوة، فإن أول الآية «اعلموا إنما الحياة الدنيا» [إلخ: الحديد: ٢٠] ولولا ما وقع من سياق بقية الآية لجوزت أن يكون المصنف أراد الآية التي في القتال وهي قوله تعالى «إنما الحياة الدنيا لعب ولهو، وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم» [محمد: ٣٦] الآية. قال ابن عطية: المراد بالحياة الدنيا في هذه الآية ما يخص بسلطان الدنيا من تصرف، وأما ما كان فيها من الطاعة وما لا بد منه ما يقيم الأول ويعين على الطاعة فليس مراداً هنا، والزينة ما يتزين به عما هو خارج عن ذات الشيء ما يحسن به الشيء، والتضارح يقع بالنسب غالباً كعادة العرب، والتكاثر ذكر متعلقه في الآية، وصورة هذا المثال أن المرء يولد فينشأ فيقوى فيكسب المال والولد ويرأس، ثم يأخذ بعد ذلك في الاغطاط فيشيب ويضعف ويسقم وتعييه التواب من مرض ونقص مال وعز، ثم يموت فيضمحل أمره ويصير ماله لغيره وتغير رسومه، فحاله كحال أرض أصابها مطر فنبت عليها العشب نباتاً مميحاً أنبقاً ثم حاج أي يس واصفر ثم تحطم وتفرق إلى أن اضمحل قال: واختلف في المراد بالكفار، قيل: جمع كافر بالله لأنهم أشد تعظيماً للدنيا وإعجاباً بمحاسنها. وقيل: المراد بهم الزراع مأخوذ من كفر الحب في الأرض أي ستره بها، وخصصه بالذكر لأنهم أهل البصر بالنبات فلا يعجبهم إلا المعجب حقيقة، وانتهى ملخصاً. وقوله في آخر الآية «في الآخرة عذاب شديد» [الحديد: ٢٠] قال القراء: لا يوقف على شديد لأن تقدير الكلام أنها إنما عذاب شديد وأما مفردة من الدنيا ورضوان، واستحسن غير الوقف على شديد لما فيه من المبالغة في التنبيه من الدنيا والتقدير للكافرين، ويشد «ومغفرة من الله ورضوان» [الحديد: ٢٠] أي للمؤمنين. وقيل: إن قوله «وفي الآخرة» [الحديد: ٢٠] قسم لقوله «إنما الحياة الدنيا لعب ولهو» [الحديد: ٢٠] والأول صفة الدنيا وهي اللعب وسائر ما ذكر، والثاني صفة الآخرة وهي عذاب شديد لمن عصى ومغفرة ورضوان لمن أطاع. وأما قوله «وما الحياة الدنيا» [إلخ: الحديد: ٢٠] فهو تأكيد لما سبق أي من ركن إليها، وأما التي فهي لا بلاغ في الآخرة. ولما أورد الغزالي حديث المسنود في الإحياء عقبه بأن قال ما ملخصه: أعلم أن مثل أهل الدنيا في غفلتهم كمثل قوم ركبوا سفينة فأنهوا إلى جزيرة مشعبة فخرجوا لقضاء الحاجة فحلهم الملاح من التأخر فيها وأمرهم أن يقيموا بقدر حاجتهم وحلهم ما يقطع بالسيفية ويتركهم، فبادر بعضهم فرجع سريعاً فصادف أحوال الأكنة وأوسعها فاستقر فيه، وانقسم الباقون فرحاً الأولى استفرقت في النظر إلى أحوالها المؤقتة وأنهاها المطردة وشارها الطبيعة وجواهرها ومعادنها، ثم استيقظ فبادر إلى السفينة فلقى مكاناً دون الأول فنجى في الجملة، الثانية كالأولى لكنها أكتبت على تلك الجواهر والثمار والأزهار ولم تسمح نفسه لتركها فحمل منها ما قدر عليه فتشاكل بجمعه وحله فوصل إلى السفينة فوجد مكاناً أضيق من الأول ولم تسمح نفسه برمي ما استصحبه فصار مثلاً به، ثم لم يلبث أن ذبلت الأزهار ويست الثمار وهاجت الرياح فلم يجد بداً من إلقاء ما استصحبه حتى نما بمحاشاة نفسه، الثالثة تولبت في الفياض وغلقت عن وصية الملاح ثم سمعوا نداءه بالرحيل فمرت فوجدت السفينة سارت فبقيت بما استصحب في البر حتى هلك، والرابعة اشتدت بها الغفلة عن سماع النداء وسارت السفينة فقصوا فرقا منهم من أفرسته السباع ومنهم من تاه على وجهه حتى ملك ومنهم من مات جوعاً ومنهم من نهشته الحيات، قال: فهذا مثل أهل الدنيا في اشتغالهم بمحظوظهم الماحلة وفلأفهم من عاقبة أمرهم. ثم ختم بأن قال: وما أقبح من يزعم أنه بصير عاقل أن يترد أحجاراً من الذهب والفضة والمشمس من الأزهار

والشار وهو لا يصحبه شيء من ذلك بعد الموت. والله المستعان.

٣- باب قول النبي ﷺ:

« كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ »

٦٤١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْفُضَلِ الطَّافَاوِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: « كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ».

وَكَانَ ابْنُ غَمَرٍ يَقُولُ: إِذَا أَسْمَيْتُ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَوْتِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ.

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: كن في الدنيا كأنك غريب) هكذا ترجم بعض الخبر إشارة إلى ثبوت وضع ذلك إلى النبي ﷺ وأن من رواه موقوفاً قصر فيه.

قوله: (عن الأعمش حدثني مجاهد) أنكر العقيلي هذه اللفظة وهي « حدثني مجاهد » قال: إنما رواه الأعمش بصيغة « من مجاهد » كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه وكذا أصحاب الطفاوي عنه، وتقدم ابن المديني بالتصريح قال ولم يسمعه الأعمش من مجاهد وإنما سمعه من ليط بن أبي سليم عنه فدلسه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق الحسن بن قزعة « حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن الأعمش عن مجاهد بالعمنة وقال: قال الحسن بن قزعة ما سألني يحيى بن معين إلا عن هذا الحديث، وأخرجه ابن حبان في « روضة العقلاء » من طريق محمد بن أبي بكر اللقيني عن الطفاوي بالعمنة أيضاً وقال: مكثت مدة أظن أن الأعمش دلسه عن مجاهد وإنما سمعه من ليط حتى رأيت علي بن المديني رواه عن الطفاوي نصراً بالحديث، يشير إلى رواية البخاري التي في الباب. قلت: وقد أخرجه أحمد والترمذي من رواية سفيان الثوري عن ليط بن أبي سليم عن مجاهد، وأخرجه ابن عدي في الكامل من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى القتات عن مجاهد، وليث وأبو يحيى ضعيفان والعمنة على طريق الأعمش وللحديث طريق أخرى أخرجه النسائي من رواية عبدة بن أبي لبابة عن ابن عمر مرفوعاً، وهذا مما يقوي الحديث للمذكور لأن رواه من رجال الصحيح، وإن كان اختلف في سماع عبدة من ابن عمر.

قوله: (أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنكبي) فيه تبيين ما أبهم في رواية ليط عند الترمذي « أخذ بعض جسدي » وللتكسب بكسر الكاف جمع العضد والكشف، وضبط في بعض الأصول بالتثنية.

قوله: (كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل) قال الطيبي: ليست أو للشك بل للتخيير والإباحة، والأحسن أن تكون بمعنى بل، فشب التائب السالك بالغريب الذي ليس له مسكن بأرضه ولا مسكن يسكنه، ثم ترقى وأغرب عنه إلى عابر السبيل لأن الغريب قد يسكن في بلد الغربة بخلاف عابر السبيل القاصد لبلد شامع وبينهما أودية مودية ومفاوز مهلكة وقطاع طريق فإن من شأنه أن لا يقيم لحظة ولا يسكن لغة، ومن ثم عقبه بقوله « إذا أسيئت فلا تنتظر الصباح إلخ » وقوله « وعد نفسك في أهل القبور » والمعنى استمر سائراً ولا تقتر، فإذا إن قصرت انتظمت وملكك في تلك الأودية، وهذا معنى المشبه به، وأما المشبه فهو قوله « وخذ من صحتك لمرضك » أي أن العمر لا يتجول عن صحة ومرض، فإذا كنت صحيحاً فسر سيرة القصد وزد عليه بقدر توفيق ما دامت فيك قوة بحيث يكون ما بك من تلك الزيادة قائماً مقام ما لعله يفوت حالة المرض والضعف، زاد عبدة في روايته عن ابن عمر « أعبد الله كأنك تراه »

وكن في الدنيا « الحديث، وزاد ليط في روايته « وعد نفسك في أهل القبور » وفي رواية سعيد بن منصور « وكأنك عابر سبيل » وقال ابن بطال: لا كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس بل هو مستوحش منهم إذ لا يكاد يمر من يعرفه مستأنس به فهو ذليل في نفسه خاضع، وكذلك عابر السبيل لا يخذل في سفره إلا بقوته عليه وتحفيظه من الأتصال غير مثبت بما يمنحه من قطع سفره معه زاده وراحته يلبثاته إلى بيته من قصده شبهه بهما، وفي ذلك إشارة إلى إيقار الزهد في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف، تكما لا يحتاج للمسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفره فكذلك لا يحتاج للمؤمن في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه المحل. وقال غيره: هذا الحديث أصل في الحث على الفراغ من الدنيا والزهد فيها والاحتضار لها

والقناعة فيها بالبلغة. وقال الترمذي: معنى الحديث لا تترك إلى الدنيا ولا تتخلفها وطناً ولا تحبب نفسك بالبقاء فيها ولا تتعلق منها بما لا يتعلق به الغريب في غير وطنه. وقال غيره: عابر السبيل هو المار على الطريق طالباً لوطئه، فالمرء في الدنيا كعبد أرسله سيده حاجة إلى غير بلده فشأنه أن يبادر بفعل ما أرسل فيه ثم يعود إلى وطنه ولا يتعلق بشيء غير ما هو فيه. وقال غيره: المراد أن يتزل المؤمن نفسه في الدنيا منزلة الغريب فلا يعلق قلبه بشيء من بلد الغربة بل قلبه متعلق بوطئه الذي يرجع إليه، ويجعل إقامته في الدنيا ليقضي حاجته وجهازه للرجوع إلى وطنه، وهذا شأن الغريب « أو يكون كالمسافر لا يستقر في مكان بيته بل هو دائم السير إلى بلد الإقامة. واستشكل عطف عابر السبيل على الغريب وقد تقدم جواب الطيبي، وأجاب الأكرماني بأنه من عطف العام على الخاص، وفيه نوع من الترفي لأن تعلقاته أقل من تعلقات الغريب المقيم.

قوله: (وكان ابن عمر يقول) في رواية ليط « وقال لي ابن عمر إذا أصبحت « الحديث.

قوله: (وخذ من صحتك) أي زمن صحتك (لمرضك) في رواية ليط « لسقمك » والمعنى اشتغل في الصحة بالطاعة بحيث لو حصل تقصير في المرض لأعجز بذلك.

قوله: (ومن حياتك لموتك) في رواية ليط « قبل موتك » وزاد « فإنك لا تدري ما عبد الله ما اسلك غداً » أي هل يقال له شقي أو سعيد، ولم يرد اسمه الخاص به فإنه لا يتغير. وقيل المراد هل هو حي أو ميت. وهذا التقدير الموقوف من هذا تقدم حصل معناه في حديث ابن عباس أول كتاب الرقاق، وجاء معناه من حديث ابن عباس أيضاً مرفوعاً أخرجه الحاكم « أن النبي ﷺ قال لرجل وهو يعظه: اغتصب حسناً قبل لحسن: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك » وأخرجه ابن المبارك في الزهد بسند صحيح من مرسل عمرو بن ميمون، قال بعض العلماء: كلام ابن عمر مترج من الحديث المرفوع، وهو متضمن لنهاية قصر الأمل، وأن المعامل ينبغي له إذا أمسى لا ينتظر الصباح وإذا أصبح لا ينتظر المساء، بل يظن أن أجله مدركه قبل ذلك. قال: وقوله « خذ من صحتك إلخ » أي اعمل ما تلقى نعمة بعد موتك، ويادر أيام صحتك بالعمل الصالح فإن المرض قد يطرا فينت من العمل فيخشى على من فرط في ذلك أن يصل إلى اللماذ بغير زاد. ولا يعارض ذلك الحديث الماضي في الصحيح « إذا مرض العبد أو سافر كسب الله له ما كان يحمل صحيحاً مقيماً » لأنه ورد في حق من يعمل، والتخدير الذي في حديث ابن عمر في حق من لم يعمل شيئاً، فإنه إذا مرض ندم على تركه العمل، وحجز لرضه عن العمل فلا يقبذه النعم. وفي الحديث مسس للمعلم أعضاء التعلم عند التعليم والمروءة عند الوعظة وذلك للتأسي والتشبه، ولا يفعل ذلك غالباً إلا بمن يميل إليه، وفيه غاطبة الواحد وإزادة الجسج، وحرص النبي ﷺ على إيصال الخير لأمته، والحض على ترك الدنيا والاقتصار على ما لا بد منه.

٤- باب في الأمل وطوره

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ زُحِرَ عَنْ السَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُودِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَشْرَبُوا وَلَهُمْ فِي الْأَمَلِ فَسَوْفَ يَلْعَنُونَ ﴾ [الحجر: ١٣].

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: ارْتَحَلَتِ الدُّنْيَا مَذْبُوحَةً، وَارْتَحَلَتِ الْآخِرَةُ مَقْبُوحَةً، وَلَكِنْ وَاجِلَةٌ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَكُونُوا مِنْ أَتْبَاعِ الْآخِرَةِ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ أَتْبَاعِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الزُّهْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدَا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ. ﴿بِمُزْخَرِجِهِ﴾ [المدرة: ١٦].

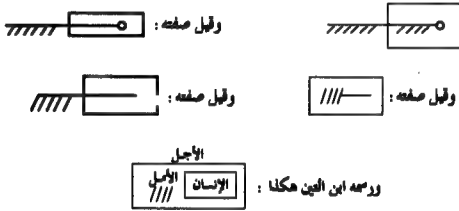
٦٤١٧- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُنْذِرٍ، عَنْ رَيْعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا مَرْتَبًا، وَخَطَّ خَطًّا فِي الْوَسْطِ خَارِجًا مِنْهُ، وَخَطَّ خَطًّا مَبْعُورًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الْوَسْطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ، وَقَالَ: « هَذَا الْإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ مَحْطٌ بِهِ - أَوْ: قَدْ أَحَاطَ بِهِ - وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَفْلَهُ، وَهَذَا

الطاعة، وقل همه، ورضي بالقليل. وقال ابن الجوزي: الأمل مملوم للناس إلا العلماء، فلولا أملهم لما سفوا ولا افروا. وقال غيره: الأمل مطيرع في جميع بني آدم كما سيأتي في الحديث الذي في الباب بعده «لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنين حب الدنيا وطول الأمل» وفي الأمل سر لطيف لأنه لو لا الأمل ما نهى أحد يعيش ولا طابت نفسه أن يشرع في عمل من أعمال الدنيا، وإنما للملوم منه الاسترسال فيه وعدم الاستعداد لأمر الآخرة، فمن سلم من ذلك لم يكلف بإزالته. وقوله في أثر علي «فإن اليوم عمل ولا حساب، وغداً حساب ولا عمل» جعل اليوم نفس العمل والمخاضة بمالفة وهو تكوّلهم نهاره صائمه، والتقدير في الموضعين ولا حساب فيه ولا عمل فيه، وقوله «ولا حساب» بالفتح غير تنوين ويجوز الرفع متوناً، وكذا قوله ولا عمل.

قوله: (يحيى بن مسعود) هو القطان، وسفيان هو الثوري، وأبوه سعيد بن مسروق، ومنذر هو ابن علي الثوري ووقع في رواية الإسماعيلي «أبو يعلى» فقط، والربيع بن خنيم بمجمعة ومثناة مصغر، وعبد الله هو ابن مسعود ومن الثوري فصاعداً كركيوني.

قوله: (خط النبي صلى الله عليه وسلم خطأ موهباً) الخط الرسم والشكل، والمربع المستوي الزوايا.

قوله: (وخط خطأ في الوسط خارجاً منه وخط خطأ صغاراً إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط) قيل هذه صفة الخط:



والأول المعتمد، وسياق الحديث يتناول عليه، فالإشارة بقوله «هذا الإنسان» إلى النقطة الداخلة، ويقول «وهذا أجله محيط به» إلى المربع ويقول «وهذا الذي هو خارج أمه» إلى الخط المستطيل المفرّد، ويقول «وهذه إلى الخطوط» وهي مذكورة على سبيل المثال لا أن المراد انحصارها في عدد معين، ويؤيد قوله في حديث أنس بعده «إذ جاءه الخط الأقرب» فإنه أشار به إلى الخط المحيط به، ولا شك أن الذي يحيط به أقرب إليه من الخارج عنه، وقوله «خطاً» بضم الميم والطاء الأولى للاشترار ويجوز فتح الطاء، وقوله «هذا إنسان» مبتدأ وخبر أي هذا الخط هو الإنسان على التشثيل.

قوله: (وهذه الخطوط) بالضم فيهما أيضاً، وفي رواية المستطيل والسرخصي «وهذه الخطوط».

قوله: (الأعراض) جمع عرض بفتحين وهو ما يتضح به في الدنيا في الخير وفي الشر، والعرض بالسكون ضد الطول، ويطلق على ما يقابل التقدير والمراد هنا الأول.

قوله: (نهشه) بالنون والشين الممجة أي أصابه. واستشكلت هذه الإشارات الأربع مع أن الخطوط ثلاثة فقط وأجاب الكرمانى بأن للخط الداخل اعتبارين: فاللقدار الداخل منه هو الإنسان والخارج أمه، والمراد بالأعراض الأوقات العارضة له فإن سلم من هذا لم يسلم من هذا وإن سلم من الجميع ولم تصب أقد من مرض أو فقد مال أو غير ذلك بته الأجل. والحاصل أن من تمت بالسبب مات بالأجل. وفي الحديث إشارة إلى الحضي على قصر الأمل والاستعداد لبيئة الأجل. وعبر بالنهش وهو لدغ ذات السم بمالفة في الإصابة والإهلاك.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وثبت كذلك في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام عنه.

قوله: (همام) هو ابن يحيى وثبت كذلك في رواية الإسماعيلي.

قوله: (عن إسحاق) في رواية الإسماعيلي «حدثنا إسحاق» وهو ابن أخي أنس لأمه.

قوله: (خطوطاً) قد فسرت في حديث ابن مسعود.

قوله: (فيهما هو كذلك) في رواية الإسماعيلي «بأمل» وعند البيهقي في الزهد من وجه عن إسحاق سياق لما تمّن ابن مسعود «خط خطوطاً وخط خطأ ناحية ثم قال: هل تدرون ما هذا؟ هذا مثل ابن آدم ومثل النبي، وذلك الخط الأمل، بينما يأمل إذ جاءه

الخطط الصغار الأغراض، فإن أخطأه هذا نهشته، وإن أخطأه هذا نهشته هذا».

٦٤١٨- حدثنا مسلم: حدثنا همام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس قال: خط النبي ﷺ خطوطاً، فقال: «هذا الأمل وهذا أجله، فينمّا هو كذلك إذ جاءه الخط الأقرب».

قوله: (باب في الأمل وطوله) الأمل يفتحون رجاء ما تحبه النفس من طول عمر وزيادة غنى، وهو قريب المعنى من التمني. وقيل الفرق بينهما أن الأمل ما تقدم له سبب والتشي خلافة. وقيل لا يفتك الإنسان من أمل، فإن فاتته ما أمله حول على التمني. ويقال الأمل لإداعة الشخص تحصيل شيء يمكن حصوله فإذا فاتته تمناه.

قوله: (وقوله تعالى فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز الآية) كذا للنسفي وساق في رواية كريمة وغيرها إلى «الفرور»، ووقع في رواية أبي ذر إلى قوله «وقد فاز» والمطلوب هنا ما سقط من روايته وهو الإشارة إلى أن متعلق الأمل ليس بشيء لأنه متاع الفرور، شبه الدنيا بمتاع الذي يلدس به على المستام ويغره حتى يشتريه ثم يبتين له فساده وردامته، والشيطان هو المدلس وهو الفرور بالفتح الناشئ عنه الفرور بالضم، وقد قرئ في الشاذ هنا بفتح الغين أي متاع الشيطان، ويجوز أن يكون بمعنى المفعول وهو المخلوع فتصح القراءتان.

قوله: (يزحزحه بمجاهده) وقع هذا في رواية النسفي وكذا لابي ذر عن المستنلي والكرميني، والمراد أن معنى قوله «زحزح» [آل عمران: ١٨٥] في هذه الآية فمن زحزح بوعده، وأصل الزحزحة الإزالة، ومن أزيل عن الشيء فقد بوعده منه. وقال الكرمانى: مناسبة هذه الآية للترجمة أن في أول الآية «كل نفس ذائقة الموت» [آل عمران: ١٨٥] وفي آخرها «وما الحياة الدنيا» [آل عمران: ١٨٥] أو أن قوله «فمن زحزح» [آل عمران: ١٨٥] مناسب لقوله «وما هو يزحزحه» [البقرة: ٩٦] وفي تلك الآية «يود أحسنهم لو يعمر ألف سنة» [البقرة: ٩٦].

قوله: (وقوله فزهم يأكلوا ويصنعوا الآية) كذا لابي ذر، وساق في رواية كريمة وغيرها إلى «يملكون» [الحجر: ٣] وسقط قوله «لنسفي»، قال الجمهور هي عامة، وقال جماعة: هي في الكفار خاصة والأمر فيه للتهديد وفيه زجر عن الانهماك في ملاذ الدنيا.

قوله: (وقال علي بن أبي طالب أرحتلت الدنيا مدبرة إني) هذه قطعة من أثر لملي جاء عنه موقوفاً ومرفوعاً، وفي أوله شيء مطابق للترجمة صريحاً، فعند ابن أبي شيبة في «المنصف» وابن المبارك في «الزهد» من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد وزيد الأحمي عن رجل من بني عامر، وسقي في رواية لابي أبي شيبة مهاجر العامري، وكذا في «الحلية» من طريق أبي مرهم عن زيد عن مهاجر بن صير قال: قال علي «إن أخوف ما أخاف عليكم اتباع الهوى وطول الأمل، فأما اتباع الهوى فيبعد من الحق، وأما طول الأمل فيبني الأخرى. ألا وإن الدنيا أرحتلت مدبرة» الحديث كالذي في الأصل سواء، ومهاجر المذكور هو العامري المبهم قبله وما عرفت حاله، وقد جاء مرفوعاً أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب قصر الأمل» من رواية الإيمان بن حذيفة عن علي بن أبي حفصة مولى علي «عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: إن أشد ما أخوف عليكم خصلتين: فذكر معناه واليمان وشيخه لا يعرفان، وجاء من حديث جابر أخرجه أبو عبد الله بن منته من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر مرفوعاً، والمنكدر ضعيف، وتابعه علي بن أبي علي اللهي عن ابن المنكدر بتمامه وهو ضعيف أيضاً وفي بعض طرق هذا الحديث «فاتبع الهوى يصرف بفكرهم عن الحق، وطول الأمل يصرف همهم إلى الدنيا» ومن كلام علي أخذ بعض الحكماء قوله «الدنيا مدبرة والأخرة مقبلة» فوجب أن يقبل على المدبرة ويدبر على المقبلة «وورد في ذم الاسترسال مع الأمل» حديث أنس رفعه «أرعبه من الشقاء: جرد العين، وقسوة القلب، وطول الأمل، والحرص على الدنيا» أخرجه البزار. وعن عبد الله بن عمرو رفعه «صلاح أول هذه الأمة بالزهادة واليقين، وهلاك آخرها بالبلخ والأمل» أخرجه الطبراني وابن أبي الدنيا، وقيل إن قصر الأمل حقيقة الزهد، وليس كذلك بل هو سبب، لأن من قصر أمه زهد، ويتولد من طول الأمل الكسل عن الطاعة، والتسويف بالتوبة، والرغبة في الدنيا، والتساييل للأخرة، والقسوة في القلب، لأن رفته وصفاه إنما يقع بتذكير الموت والغير والثواب والعقاب وأموال القيامة كما قال تعالى «فطال عليهم الأمد قصت قلوبهم» [الحديد: ١٦] وقيل: من قصر أمه قل همه وتور قلبه، لأنه إذا استحضرت الموت اجتهد في

الموت « وإنما جمع الخطوط ثم اقتصر في التفصيل على اثنين اختصاراً، والثالث الإنسان والرابع الآفات. وقد أخرج الترمذي حديث أنس من رواية حماد بن سلمة عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بلفظ « هذا ابن آدم وهذا أجله، ووضع يده عند قتله ثم بسطها فقال: وثم أمه، وثم أجله « أي إن أجله أقرب إليه من أمه. قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد. قلت: أخرجه أحمد من رواية علي بن عيسى عن أبي المتوكل عنه ولفظه « أن النبي ﷺ غرز حوداً بين يديه ثم غرز إلى جنبه آخر ثم غرز الثالث فاجلده ثم قال: هذا الإنسان وهذا أجله وهذا أمه « والأحاديث متوافقة على أن الأجل أقرب من الأمل.

٥- باب مَنْ بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً فَقَدْ أَهْلَرَ

اللَّهُ إِلَهِي فِي الْعُمْرِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا بِتَذَكُّرٍ فِيمَنْ تَلَذَّثُوا وَجَاءَكُمْ النَّفِيُّ﴾ (الطهر: ٣٧). يَفْهِي الشَّيْبَ.

٦٤١٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مَطْلُوحٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغُبَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُبَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَهْلَرَ اللَّهُ إِلَهِي أَمْرِي أَخْرَجَهُ حَتَّى بَلَغَهُ سِتِينَ سَنَةً».

تَابَعَهُ أَبُو حَازِمٍ وَابْنُ هِشَامٍ، عَنْ الْقُبَيْرِيِّ.

٦٤٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَهَبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ حَتَّى يَمُوتَ النَّفْسُ فِي حُبِّ الدُّنْيَا وَطُولِ الْأَمَلِ».

قَالَ الثَّيْبِيُّ: حَدَّثَنِي يُونُسُ وَابْنُ وَهْبٍ: عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ وَأَبُو سَلَمَةَ: [إخراجه مسلم: ١٠٤٦].

٦٤٢١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: حَدَّثَنَا قَانِدَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَذَكَّرُ ابْنُ آدَمَ وَيَتَكَبَّرُ مَعَهُ اثْنَتَانِ: حُبُّ الدُّنْيَا وَطُولُ الْعُمْرِ».

رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَانِدَةَ. [إخراجه مسلم: ١٠٤٧].

قوله: (باب من بلغ ستين سنة فقد أهله الله إليه في العمر، لقوله تعالى: أو لم نعمركم ما يتذكروا فيه من تذكروا وجاءكم النفي) كذا للأكثر، وسقط قوله «القول» تعالى وفي رواية النسفي «يعني الشيب» وثبت قوله يعني الشيب في رواية أبي ذر وحده، وقد اختلف أهل التفسير فيه فالأكثر على أن المراد به الشيب لأنه يأتي في سن الكهولة فما بعدها، وهو علامة لقارعة سن العلي الذي هو مظنة الفناء، وقال علي: المراد به النسي، واختلوا أيضاً في المراد بالتصميم في الآية على أقوال.

أصلها: أنه أربعون سنة، نقله الطبري عن مسروق وغيره، وكأنه أخذه من قوله ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنًا﴾.

والثاني: ست وأربعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن ابن عباس وتلا الآية، ورواه رجال الصحيح، إلا ابن خثيم فهو صدوق وفيه ضعف.

والثالث سبعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء عن ابن عباس قال: ﴿أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكُّرٍ وَجَاءَكُمْ النَّفِيُّ﴾ قال نزلت تعبيراً لأبناء السبعين، وفي إسناد يحيى بن ميمون وهو ضعيف.

الرابع: ستون، وتسلق قلته مجاهد الحديث الباب ورود في بعض طرقه التصريح بالمراد فأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق سعيد بن سليمان عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سعيد بن أبي هريرة بلفظ «العمر الذي أهله فيه لابن آدم ستون سنة: أو لم نعمركم ما يتذكروا فيه من تذكروا» وأخرجه ابن مردويه من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن سعد مثله.

قوله: (حدثنا عبد السلام بن مطهر) بضم أوله وتفتح المهملة وتشديد الهاء المقترحة، وشيخه عمر بن علي هو القمني، وقد تقدم بهذا الإسناد إلى أبي هريرة حديث آخر وذكرت أن عمر مجلس وأنه أوردته بالمتعة وبيت حله البخاري في ذلك أنه وجد من وجه آخر مصرح فيه بالسماع، وأما هذا الحديث فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن عمر بن رجل من بني غفار عن سعيد المقبري بنحوه، وهذا الرجل المجهول هو ممن بن محمد الغفاري، فهي متبعة قوية لمعمر بن علي أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن معمر، ووقع لشيخه فيه ومع ليس هذا موضع بيانه.

قوله: (أهله الله) الإعراب إزالة العذر، والمعنى أنه لا يبق له اعتذار كان يقول لو مد لي في الأجل لقلعت ما أمرت به، يقال أهله إلى الله بلفظه أقصى الغاية في العذر ومكنه منه. وإذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالمعمر الذي حصل له فلا ينبغي له حيث لا الاستغفار والطاعة والإقبال على الآخرة بالكلية، ونسبة الإعراب إلى الله عناية ولعلنا أن الله لا يترك للمعبد سبباً في الاعتذار يتسك به. والحاصل أنه لا يعاقب إلا بعد حجة.

قوله: (أخر أجله) يعني أماله (حتى بلغه ستين سنة) وفي رواية معمر «لقد أهله الله إلى عبد أحمه حتى يبلغ ستين سنة أو سبعين سنة، لقد أهله الله إليه، لقد أهله الله إليه».

قوله: (تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري) أما متابعة أبي حازم وهو سلمة بن دينار فأخرجه الإسماعيلي من طريق عبد العزيز بن أبي حازم «حدثني أبي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة» كذا أخرجه الحفاظ عن عبد العزيز بن أبي حازم، وخالفهم هارون بن معروف فرواه عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه الإسماعيلي، وإدخاله بين سعيد وأبي هريرة فيه رجلاً من المزيد في متصل الأسانيد، وقد أخرجه أحمد والنسائي من رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بغير واسطة. وأما طريق محمد بن عجلان فأخرجه أحمد من رواية سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ «من أتت عليه ستون سنة فقد أهله الله إليه في العمر» قال ابن بطال: إنما كانت الستون حداً لهذا لأنها قريبة من المترك وهي سن الإنابة والخشوع وتزبذب للنية فهذا إعراب بعد إعراب لطفاً من الله بعباده حتى تقلم من حالة الجهل إلى حالة العلم، ثم أهله إليهم فلم يعاقبهم إلا بعد الحجة الواضحة، وإن كانوا ظفروا على حب الدنيا وطول الأمل، لكنهم أمروا بمجاهدة النفس في ذلك ليمتثلوا ما أمروا به من الطاعة وينتجروا عما نهوا عنه من المعصية. وفي الحديث إشارة إلى أن استكمال الستين مظنة لانقضاء الأجل. وأصرح من ذلك ما أخرجه الترمذي بسند حسن إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وفع «أعصار أمي ما بين الستين إلى السبعين، وأتلف من يجرى ذلك». قال بعض الحكماء: الأسنان أربعة من الطفولة، ثم الشباب، ثم الكهولة، ثم الشيخوخة وهي آخر الأسنان، وغالب ما يكون ما بين الستين والسبعين فحتتظ يظهر ضعف القوة بالنقص والاحتياط، فينبغي له الإقبال على الآخرة بالكلية لاستحالة أن يرجع إلى الحالة الأولى من النشاط والقوة. وقد استبقت منه بعض الشافعية أن من استكمل ستين فلم يجمع مع القدرة فإنه يكون مقصراً ويؤام إن مات قبل أن يجمع، بخلاف ما دون ذلك.

الحديث الثاني:

قوله: (يونس) هو ابن يزيد الأيلي.

قوله: (لا يزال قلب الكبير شاباً في التثنية) في حب الدنيا وطول الأمل المراد بالأمل هنا عجة طول العمر، فسر حديث أنس الذي بعده في آخر الباب، وسماه شاباً إشارة إلى قوة استحكام حبه للمال، أو هو من باب المشاكلة والمطابقة.

قوله: (قال ليث عن يونس، وابن وهب عن يونس، عن ابن شهاب

أخبرني سعيد) هو ابن المسيب (وأبو سلمة) يعني كلاهما من أبي هريرة. أما رواية ليث وهو ابن سعد فوصلها الإسمايلي من طريق أبي صالح كاتب الليث « حدثنا الليث حدثني يونس هو ابن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد وأبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ إلا أنه قال « المال » بدل الدنيا. وأما رواية ابن وهب فوصلها مسلم عن حرمة عنه بلفظ « قلب الشيخ شاب على حب التين: طول الحياة وحب المال » وأخرجه الإسمايلي من طريق أيوب بن سويد عن يونس مثل رواية ابن وهب سواء، وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي هريرة بزيادة في أوله قال « إن ابن آدم يضعف جسمه وينحل لحمه من الكبر وقلبه شاب ».

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا مسلم) كذا لأبي ذر غير منسوب، ولغيره « حدثنا مسلم بن إبراهيم » وشمام هو الدستوائي.

قوله: (يكثر) بفتح الموحدة أي يطعن في السن.

قوله: (ويكثر معه) بضم الموحدة أي يعظم، ويجوز الفتح، ويجوز الغم في الأول تعبيراً عن الكثرة وهي كثرة عدد السنين بالعظم.

قوله: (الثان حب المال وطول العمر) في رواية أبي عوانة عن قتادة عند مسلم « بهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال، والحرص على العمر » ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه قاله بمثله.

قوله: (رواه شعبة عن قتادة) وصله مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه « سمعت قتادة يحدث عن أبيه، وأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر بلفظ « بهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان » وفائدة هذا التعليق دفع توهم الانقطاع فيه لكون قتادة مدلساً وقد عمنه، لكن شعبة لا يحدث عن المدلسين إلا بما علم أنه داخل في سماعهم فيستوي في ذلك التصريح والعنونة بخلاف غيره، قال النووي هذا مجاز واستعارة ومعناه: أن قلب الشيخ كامل الحب للمال متحكم في ذلك كاحتكام قوة الشاب في شبابه، هذا صوابه، وقيل في تفسيره غير هذا ما لا يرتضى، وكأنه أشار إلى قول عياض: هذا الحديث فيه من الطائفة ويدعي الكلام الفأية، وذلك أن الشيخ من شأنه أن تكون آماله وحرصه على الدنيا قد بليت على بلاء جسمه إذا انتفض عمره ولم يبق له إلا انتظار الموت، فلما كان الأمر بضده ذم. قال: والتعبير بالشاب إشارة إلى كثرة الحرص وبعد الأمل الذي هو في الشباب أكثر ويهم اليق لكثره الرجاء عادة عندهم في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذاتهم في الدنيا. قال القرطبي: في هذا الحديث كراهة الحرص على طول العمر وكثرة المال وأن ذلك ليس محمود. وقال غيره: الحكمة في التخصيص بهذين الأمرين أن الحب الأشياء إلى ابن آدم نفسه، فهو راغب في بقائها فأحب للثقل طول العمر، وأحب المال لأنه من أعظم الأسباب في دوام الصحة التي ينشأ عنها غالباً طول العمر، فكلمنا أحس بقرب نفاذ ذلك اشتد حبه له وروغبته في دوامه. واستدل به على أن الإرادة في القلب خلافاً لمن قال إنها في الرأس، قاله المازري.

(تنبه) قال الكرمانى كان ينبغي له أن يذكر هذا الحديث في الباب السابق يعني «باب في الأمل وطوله». قلت: ومناسبة للباب الذي ذكره فيه ليست بعيدة ولا خفية.

٦- باب الْعَمَلِ الَّذِي يُتَنَفَّى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ

فيهِ سَعْدٌ. [راجع: ٥٦].

٦٤٢٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَخْمُودُ بْنُ الرُّبَيْعِ، وَزَعَمَ مَخْمُودٌ أَنَّهُ عَقَّلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: وَعَقَّلَ مَجَّةً مَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ. [راجع: ١٧٧].

٦٤٢٣- قَالَ: سَمِعْتُ عِيَّانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَخَذَ يَسِي سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَنْ يُولَىٰ عِدَّةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُتَنَفَّى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ». [راجع: ٤٢٤، أخرجه مسلم: ٣٣، المساجد: ٦٦٣].

٦٤٢٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ الْمَعْبُورِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَا

يُتَدَيَّرُ الْمُؤْمِنُ عِنْدِي جَزَاءً، إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّةً مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ أَحْسَنَةً، إِلَّا الْجَنَّةَ».

قوله: (باب العمل الذي يعنى به وجه الله تعالى) ثبت هذه الترجمة للجميع، وسقطت من شرح ابن بطال فأضاف حديثها عن عتيان الذي قبله، ثم أخذ في بيان المناسبة لترجمة من بلغ ستين سنة فقال: خشي المصنف أن يظن أن من بلغ الستين وهو مواظب على المعصية أن ينقذ عليه الوعيد، فأورد هذا الحديث المشتغل على أن كلمة الإخلاص تنفع قائلها، إشارة إلى أنها لا تخص أهل عمر دون عمر ولا أهل عمل دون عمل، قال: ويستفاد منه أن التوبة مقبولة ما لم يصل إلى الحد الذي ثبت الثقل فيه أنها لا تقبل معه وهو الوصول إلى الغرورة. وتبعه ابن المنير فقال: يستفاد منه أن الأعداء لا تقطع التوبة بعد ذلك وإنما تقطع الحجة التي جعلها الله للعبد بفضله، ومع ذلك فالرجاء باقٍ بدليل حديث عتيان وما ذكر معه. قلت: وعلى ما وقع في الأصول فهذه مناسبة تعقيب الباب الماضي بهذا الباب.

قوله: (فيه سعد) كذا للجميع، وسقط للنسفي وللإسمايلي وغيرهما، وسعد فيما يظهر هو ابن أبي وقاص، وحديثه المشار إليه ما تقدم في المفازي وغيرهما من رواية عامر بن سعد عن أبيه في قصة الوصية وفيه «الثلاث والثلاثون» وفيه قوله «قلت يا رسول الله أخلف بعد أصحابي؟» قال: إنك لن تخلف فتعمل عملاً يتبني به وجه الله إلا أددت به درجة ورفعة الحديث، وقد تقدم هذا اللفظ في كتاب الهجرة إلى المدينة. ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك.

قوله: (حدثنا معاذ بن أسد) هو الروزي، وشيخه عبد الله هو ابن المبارك.

قوله: (هذا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لن يوالي) هكذا أورد مختصراً، وليس هذا القول مقبلاً بالغلط بل بينهما أمور كثيرة من دخول النبي ﷺ منزله وصلاته فيه وسؤالهم أن يتأخر عندهم حتى يطعموه وسؤاله عن مالك بن الدخشم وكلام من وقع في حقه والمراجعة في ذلك، وفي آخره ذلك القول المذكور هنا، وقد أورد في «باب المساجد في البيت» في أوائل الصلاة وأورد أيضاً مطولاً من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري في أبواب صلاة التطوع، وأخرج منه أيضاً في أوائل الصلاة في «باب إذا زار قوماً فصلى عندهم» عن معاذ بن أسد بالسند المذكور في حديث الباب من المتن طرفاً غير مذكور هنا، وقوله في هذه الرواية «حرم الله عليه النار» وقع في الرواية الماضية «حرم الله على النار» قال الكرمانى ما ملخصه: والمعنى واحد لوجود التلازم بين الأمرين، واللفظ الأول هو الحقيقة لأن النار تأكل ما يلقى فيها، والتعريف يناسب الفاعل فيكون اللفظ الثاني مجازاً.

قوله: (يعقوب بن عبد الرحمن) هو الإسكندراني.

قوله: (عن عمرو) هو ابن أبي عمرو مولى المطلب.

قوله: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يقول الله تعالى ما لعدي المؤمنين عندي جزاء) أي ثواب ولم أر لفظ جزاء في رواية الإسمايلي عن الحسن بن سفيان، ولأبي نعيم من طريق السراج كلاهما عن قتيبة.

قوله: (إذا قبضت صفية) بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء وتشديد التثنية وهو الحبيب المصافي كالولد والأخ وكل من يحبه الإنسان، والمراد بالقبض قبض روحه وهو الموت.

قوله: (ثم أحسنه إلا الجنة) قال الجوهري احتسب ولده إذا مات كبيراً. فإن مات صغيراً قبل أفرطه، وليس هذا التفصيل مراداً هنا بل المراد به «احتسبه» صبر على فقد راجباً الأجر من الله على ذلك، وأصل ذلك بالكسر الأجر، والاحتساب طلب الأجر من الله تعالى خالصاً واستندل به ابن بطال على أن من مات له ولد واحد يتحقق بمن مات له ثلاثة وكذا اثنتان، وأن قول الصحابي كما مضى في «باب فضل من مات له ولد» من كتاب الجنائز «ولم نسله عن الواحد» لا يمنع من حصول الفضل لمن مات له واحد، فلمله ﷺ مثل بعد ذلك عن الواحد فأخبر بذلك، أو أنه أعلم بأن حكم الواحد حكم ما زاد عليه فأخبر به. قلت: وقد تقدم في الجنائز تسمية من سأل من ذلك، والرواية التي فيها «ثم لم نسله عن الواحد» ولم يقع في ذلك وقوس السائل عن الواحد. وقد وجدت من حديث جابر ما أخرجه أحمد من طريق محمود بن أسد عن جابر وفيه «قلنا يا رسول الله؟ اثنتان قال: وثلاث. قال محمود قلت لجابر أراك لم قلت واحداً فقال واحد، قال وأنا والله أظن ذلك» ورجاله موثقون. وعند أحمد والطبراني من حديث معاذ رفعه «أوجب ذو الثلاثة» فقال له معاذ: وذو الاثنين؟ قال: وذو الاثنين؟ زاد في رواية الطبراني

قال «أو واحد» وفي سنده ضعف. وله في الكبير والأوسط من حديث جابر بن سمرة رفعه «من دفن له ثلاثة فصر» الحديث وفيه «فقلت أم أين؟ وواحد؟ فسكت ثم قال: يا أم أين من دفن واحداً فصر عليه واحتسبه وجبت له الجنة» وفي سننهما ناصح من عبد الله وهو ضعيف جداً. ووجه الدلالة من حديث الباب أن الصفي أهم من أن يكون ولداً أم غيره وقد أورد وثوب الثواب بالجنة لمن مات له فاحتسبه، ويدخل في هذا ما أخرجه أحمد والنسائي من حديث قرة بن إياس «أن رجلاً كان يأتي النبي ﷺ ومعه ابن له، فقال: اتبعه؟ فقال: نعم. ففقداه فقال: ما فعل فلان؟ قالوا: يا رسول الله مات ابنه. فقال: ألا تحب أن لا تأتي باباً من أبواب الجنة، إلا وجبتك بغيرك؟ فقال رجل: يا رسول الله أله خاصة أم لكنا؟ قال: بل لكلكم» وسنده على شرط الصحيح وقد صححه ابن حبان والحاكم.

٧- باب مَا يُحْتَلَزُّ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّائِلِسِ فِيهَا

٦٤٢٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْبٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي غُرُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ الْيُسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ غُرُورَ بْنَ عَوْفٍ، وَهُوَ خَلِيفَ ابْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، كَانَ حَبِشَ بَنَازًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُثَيْبَةَ ابْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِحَبِيبَتَيْهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ صَالِحَ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءُ ابْنَ الْمُعْزُومِيِّ، قَدِيمُ أَبُو عُثَيْبَةَ بِسَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَسَمِعْتُ الْأَنْصَارَ يَقُولُوه، فَوَاقَفْتُ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفَ تَعَرَّضُوا لَهُ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُمْ وَقَالَ: «أَتُكْرِمُكُمْ سَمِعْتُمْ يَقُولُوا أَبِي عُثَيْبَةَ، وَأَنَّهُ جَاءَ بِشَيْءٍ». قَالُوا: أَجَلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَبَشِرُوا وَأَقُولُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَإِنَّهُ مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُسَبِّطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا، كَمَا يُسَبِّطُ عَلَى مَنْ كَانَ كَلْبُكُمْ، فَتَأْفَسُوا كَمَا تَأْفَسُوهَا، وَتَلْبِسُكُمْ كَمَا تَلْبِسُهُمْ». [أخرجه مسلم: ٢٩٦١].

٦٤٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُثَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا، فَهَلَّلَى عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ صَلَاةً عَلَى النَّبِيِّ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْيُسُورِيِّ، فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى خَوَاطِي الْأَنْ، وَإِنِّي قَدْ أَطْعِمْتُ مَقَالِيحَ خَوَاطِي الْأَرْضِ، أَوْ مَقَالِيحَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بِيَدِي، وَلَكِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَتَأَفَّسُوا فِيهَا». [أخرجه: ١٣٤٤، أخرجه مسلم: ٢٩٦٦].

٦٤٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ». قِيلَ: وَمَا بَرَكَاتُ الْأَرْضِ؟ قَالَ: «زَهْرَةُ الدُّنْيَا». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: هَلْ يَأْتِي الْخَبِيرُ بِالشَّرِّ؟ فَصَبَّتِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يُزِيلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ جَبِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّ السَّيْلَ». قَالَ: أَنَا. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَقَدْ حَمِدْتَهُ حِينَ طَلَعَ لِلذِّكْرِ. قَالَ: «لَا يَأْتِي الْخَبِيرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرَةِ، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا أَصَلْتُ حَامِرُكَاهَا، اسْتَخْبَلَتِ الشَّمْسُ، فَاجْتَرَتْ وَكَلَعَتْ وَهَالَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلَتْ. وَإِنْ هَلَا الْمَالُ خُلُوءٌ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ وَوَحَمَهُ فِي حَقِّهِ فِيمَا الْمَعْرُوءَةُ هُوَ، وَإِنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ». [أخرجه: ٩٢١، أخرجه مسلم: ١٠٥٢].

٦٤٢٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا [غُنْدَرٌ] مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،

حَدَّثَنَا حُتَيْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ مُعْزَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قُرَيْشِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ» - قَالَ عِمْرَانُ: فَمَا أَذْرِي. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَتَذَكَّرُونَ مَرْكَبَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - ثُمَّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ قَوْمٌ يَشْتَهَتُونَ وَلَا يَسْتَشْهَتُونَ وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَتَلَوَّنُونَ وَلَا يُؤْلَوْنَ، وَيُظْهِرُ فِيهِمُ السُّمُنُ. [أخرجه: ٢٦٥١، أخرجه مسلم: ٢٥٣٥].

٦٤٢٩- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرَيْشِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ: تَسْبِيحُ شَهَادَتِهِمْ أَيْمَانُهُمْ، وَأَيْمَانُهُمْ شَهَادَتُهُمْ». [أخرجه: ٢٦٥٢، أخرجه مسلم: ٢٥٣٣].

٦٤٣٠- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَبَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَادًا، وَقَدْ اتَّخَذُوا يَوْعِلُو سَبْعًا فِي بَطْنِيهِ، وَقَالَ: كَلُوا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْخُلُوا بِالْمَوْتِ، لَكَدْ عَوْتُ بِالْمَوْتِ إِنْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ مَضَوْا، وَلَمْ تَقْعُدْهُمْ الدُّنْيَا بِشَيْءٍ، وَإِنَّا أَمْنًا مِنَ الدُّنْيَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْجِعًا إِلَّا الْفُرَابِ. [أخرجه: ٥٦٧٢، أخرجه مسلم: ٢٩٨١].

٦٤٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَبَسٌ قَالَ: أَتَيْتُ عُبَادًا، وَهُوَ يَتْبَعُ حَابِطًا لَهُ، فَقَالَ: إِنْ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ مَضَوْا، لَمْ تَقْعُدْهُمْ الدُّنْيَا شَيْئًا، وَإِنَّا أَمْنًا مِنْ بَعْدِهِمْ شَيْئًا، لَا نَجِدُ لَهُ مَوْجِعًا إِلَّا فِي الْفُرَابِ. [أخرجه: ٥٦٧٢، أخرجه مسلم: ٢٩٨١].

٦٤٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي وَكِيلٍ، عَنْ عُبَادٍ ﷺ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ... قَصَّةٌ. [أخرجه: ١٢٧٦، أخرجه مسلم: ٩٤٠].

قوله: (باب ما يخلو من زهرة الدنيا والتائلس فيها) المراد بزهره الدنيا بهجتها ونضارتها وحسنها، والتائلس يأتي بيانه في الباب. ذكر فيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أوس.

قوله: (عن موسى بن عتبة) هو عم إسماعيل الراوي عنه.

قوله: (قال: قال ابن شهاب) هو الزهري.

قوله: (أن عمرو بن عوف) تقدم بيان نسبه في الجزية. وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق وهم موسى وابن شهاب وعروة وصحابيان وهما المسور وعمرو، وكلهم مدنيون وكلما بقية رجال الإسناد من إسماعيل فصاعداً.

قوله: (إلى البحر) سقط «إلى» من رواية الأكثر وثبت للكشميهي.

قوله: (فواقفت) في رواية السلمي والكشميهي «فوات».

قوله: (قوله ما الفقر أخشى عليكم) ينصب الفقر أي ما أخشى عليكم الفقر، ويجوز الرفع بتقدير ضمير أي ما الفقر أخشاه عليكم، والأول هو الأرجح، وخص بعضهم جواز ذلك بالشعر، وهذه الحشية يحتمل أن يكون سببها علمه أن الدنيا مستنقع عليهم ويحصل لهم الغنى بالمال، وقد ذكر ذلك في أعلام النبوة ما أخرجه بوقعه قبل أن يقع نفع. وقال الطبري: فالتة تقديم المفعول هنا الاهتمام بشأن الفقر، فإن الوالد المشفق إذا حضره الموت كان اهتمامه بمال ولده في المال، فأعلم ﷺ أصحابه أنه وإن كان لهم في الشفقة عليهم كآلاف لكن حاله في أمر المال يخالف حال الوالد، وأنه لا يخشى عليهم الفقر كما يخشاه الوالد، ولكن يخشى عليهم من الغنى الذي هو مطلوب الوالد لولده. والمراد بالفقر المعهدي وهو ما كان عليه الصالحة من قلته الشيء. ويحصل الجنس والأول أولى، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى أن مضرة الفقر دون مضرة الغنى، لأن مضرة الفقر دنيوية غالباً ومضرة الغنى دينية غالباً.

المال ليس خيراً حقيقياً وإن سمي خيراً لأن الخير الحقيقي هو ما يعرض له من الإفاق في الحق، كما أن الشر الحقيقي فيه ما يعرض له من الإسكاف عن الحق والإخراج في الباطل، وما ذكر في الحديث بعد ذلك من قوله: «إن هذا المال خضرة حلوة» كضرب المثل بهذه الجملة.

قوله: (إن هذا المال) في رواية الدارطني «ولكن هذا المال إلخ» ومعناه أن صورة الدنيا حسنة موفقة، والعرب تسمي كل شيء مشرقاً ناضراً أخضر، وقال ابن الأثير: قوله «المال خضرة حلوة» ليس هو صفة المال وإنما هو للتشبيه. كانه قال: المال كالقيلة الخضراء الحلوة، أو التاء في قوله خضرة حلوة باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهرة الدنيا، أو على معنى فائدة المال أي أن الحياة به أو العيشة، أو أن المراد بالمال هنا الدنيا لأنه من زيتها، قال الله تعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ [الكهف: ٤٦] وقد وقع في حديث أبي سعيد أيضاً المخرج في السنن «الدنيا خضرة حلوة» فيتوافق الحديثان، ويحتمل أن تكون التاء فيها للمبالغة.

قوله: (وإن كل ما أئبت الريح) أي الجدول، وإسناده الإثبات إليه مجازي ولتبت في الحقيقة هو الله تعالى، وفي رواية هلال «وإن ما بنت» وما في قوله ما بنت للتكثير وليست من للتبعض لتوافق رواية «كل ما أئبت» وهذا الكلام كله وقع كائناً للدنيا، وقد وقع التصريح بذلك في مرسل سعيد المقبري.

قوله: (يقطل حطباً أو يلم) أما حطباً فيفتح المهمل والموحدة والطاء المهمل أيضاً، والحطب انتزاع البطن من كثة الأكل يقال حطبت الدابة لحطب حطباً إذا أصابت مرعى طيباً فأمتمت في الأكل حتى تنفض فتسوت، وروي بإخاء المعجمة من التخبط وهو الاضطراب والأول المتمد.

وقوله (يلم) بضم أوله أي يقرب من الملاك.

قوله: (لا) بالتشديد على الاستثناء، وروي بفتح الهزلة وتخفيف اللام للاستفتاح.

قوله: (أكلة) بالمد وكسر الكاف، وه الحضر «بفتح الحاء وكسر الضاد المعجمتين للأكثر وهو ضرب من الكلا يعجب الماشية وواحدة خضرة، وفي رواية الكشميهني بضم الحاء وسكون الضاد وزيادة الهاء في آخره، وفي رواية السرخسي «الخضراء» بفتح أوله وسكون ثانيه وبالد، ولغيرهم بضم أوله وفتح ثانيه جمع خضرة.

قوله: (امعلاط) خاصراتها) تنبئة خاضرة عطاء معجمة ومصاد مهمله وهما جانباً البطن من الحيوان، وفي رواية الكشميهني «خاصرتها» بالإفراد.

قوله: (آئت) بمثابة أي جاءت وفي رواية هلال «استقبلت».

قوله: (اجلوت) بالجمع أي استرغمت ما ادخلته في كرشها من العلف فاصادت مضغ.

قوله: (وللطفت) بمنزلة ولأم مفتوحين ثم طام مهمله وضبطها ابن التين بكسر اللام أي ألقت ما في بطنها رقيقاً، زاد الدارطني «ثم عادت فأكلت» والمعنى أنها إذا شبت فظل عليها ما أكلت تحلحلت في دفعه بأن تجر فيزداد نموه، ثم تستقبل الشمس فتحمي بها فيسهل خروجه، فإذا خرج زال الانتفاع فسلمت، وهذا بخلاف من لم تتمكن من ذلك فإن الانتفاع يقتلها سريعاً، قال الأزهري: هذا الحديث إذا فُرق لم يكذب يظهر معناه، وفيه مثلاً أحدهما للمفرد في جمع الدنيا المانع من إخراجها في وجهها وهو ما تقدم أي الذي يقتل حطباً، والثاني المقصد في جمعها في الانتفاع بها وهو أكلة الحضر فإن الحضر ليس من أحرار البقول التي ينبتا الريح ولكنها الحبة والحبة ما فوق البقل ودون الشجر التي ترعاها المواشي بعد هيج البقول، فغضب أكلة الحضر من المواشي مثلاً لمن يقتصد في أخذ الدنيا وجمعها ولا يحمله الحضر على أخذها بغير حقها ولا منها من مستحقها، فهو ينجر من وبالها كما نجت أكلة الحضر، وأكثر ما يحيط الماشية إذا انجس رجليها في بطنها. وقال الزين بن المنير: أكلة الحضر هي بهيمة الأنعام التي ألف المخاطبون أحوالها في سوما ورجعها وما يعرض لها من البشم وغيره، والحضر النبات الأخضر وقيل حرار العشب التي تستأذي الماشية أكله تستكثر منه، وقيل هو ما ينبت بعد إدراك العشب وهياجه فإن الماشية تقتطف منه مثلاً شيئاً فشيئاً ولا يصيبها منه ألم، وهذا الأخير فيه نظر فإن سياق الحديث يقتضي وجود الحب للجميع إلا أن وقتت منه المداومة حتى اندفع عنه ما يضره، وليس المراد أن أكلة الحضر لا يحصل لها من أكلة ضرر البتة، والمستلح أكلة الحضر بالوصف المذكور لا كل من اتصف بأنه أكلة الحضر، ولعل قائله وقتت له رواية فيها «يقتل أو يلم إلا أكلة الحضر» ولم يذكر ما بعده فشرحه على ظاهر هذا الاختصار.

قوله: (فعم المعونة) هو في رواية هلال «فعم صاحب السلم هو».

قوله: (فتالسوها) يفتح المثناة فيها، والأصل تناسوها فحذفت إحدى التاءين، والتنافس من المنافسة وهي الرغبة في الشيء وحببة الانفراد به والمنالبة عليه، وأصلها من الشيء النفيس في نوعه، يقال نافست في الشيء منافسة ونفاسة ونفاساء، ونفس الشيء بالضم نفاسة صار مرغوباً فيه، ونفست به بالكسر بخلت، ونفست عليه لم أره أهلاً لذلك.

قوله: (فهلككم) أي لأن المال مرغوب فيه فترتاح النفس لطلبه فتتبع منه فتقع المداومة المتفضية للمقاتلة المضية إلى الملاك. قال ابن بطال: فيه أن زهرة الدنيا يتنبه لمن تحت عليه أن يجر من سوء عاقبتها وشر فتنتها، فلا يطمئن إلى زخرفها ولا يتنافس فيه، فيها، ويستل به على أن الفقر أفضل من الفنى لأن فتنة الدنيا مقرونة بالفنى والغنى مظنة الوقوع في الفتنة التي تجر إلى هلاك النفس غالباً والفقير آمن من ذلك.

الحديث الثاني: حديث عقبة بن عامر في صلواته ﷺ على شهداء أحد بعد ثمان سنين، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر كتاب الجنائز وعلامات النبوة، وقوله «أنا فرطكم» بفتح الفاء والراء أي السابق إليه.

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد.

قوله: (إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وقد واقفه في رواية هذا الحديث عن مالك بتمامه ابن وهب وإسحاق بن محمد وأبو ثرة، ورواه ممن بن عيسى والوليد بن مسلم عن مالك مختصراً كل منهما طرفاً، وليس هو في الموطأ قاله الدارطني في «الغرائب».

قوله: (عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أكثر ما أخاف عليكم) في رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار الماضية في كتاب الزكاة في أوله «أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أن رسول الله ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال: إن ما أخاف عليكم من بعدي ما يفتح عليكم» وفي رواية السرخسي «إني ما أخاف» وما في قوله ما يفتح في موضع نصب لأنها اسم إن، و«ما» في قوله «إن ما» في موضع رفع لأنها الخبر.

قوله: (زهرة الدنيا) زاد هلال «وزيتها» وهو عطف تفسير، وزهرة الدنيا بفتح الزاي وسكون الدال: وقد قرئ في الشاذ عن الحسن وغيره بفتح الهاء فليل هما بمعنى مثل جهرة وجهرة، وقيل بالتحريك جمع زاهر كتاجير وفجرة، والمراد بالزهرة الزينة والبهجة كما في الحديث، والزهرة مأخوذة من زهرة الشجر وهو نورها بفتح النون، والمراد ما فيها من أنواع المتاع والعين والياب والرزق وغيرها مما يفتخر الناس بحسنه مع قلة البقاء.

قوله: (فقال وجل) لم أتف على اسمه.

قوله: (هل يأتي) في رواية هلال «أو يأتي» وهي بفتح الواو والمهزلة للاستفهام والواو عاطفة على شيء مقدّر أي تصبح النعمة عقرية؟ لأن زهرة الدنيا نعمة من الله فهل تعود هذه النعمة نعمة؟ وهو استفهام استرشاد لا إنكار، والباء في قوله «بالشر» صلة لياي، أي هل يستجلب الخير بالشر؟

قوله: (فتنت) في رواية الكشميهني «فتنا» وفي رواية هلال «فأبنا» بضم الراء وكسر الهزلة وفي رواية الكشميهني «فتارتنا» بضم الهزلة.

قوله: (ينزل عليه) أي الوحي، وكانهم فهموا ذلك بالقرينة من الكيفية التي جرت عادته بها عندما يوحى إليه.

قوله: (ثم جعل يمسح عن جبينه) في رواية الدارطني «العرق» وفي رواية هلال «فيمسح عن الرضف» بضم الراء وفتح المهمل ثم المعجمة والممد هو العرق وقيل الكثير، وقيل عرق الحمى، وأصل الرضف بفتح ثم سكون الفسل، ولهذا فسره الخطابي أنه عرق يورس الجلد لكثرة.

قوله: (قال أبو سعيد لقد حدثنا حين طلع لذلك) في رواية المستملي «حين طلع ذلك» وفي رواية هلال «وكانه حله» والحاصل أنهم لاموه أولاً حيث رأوا سكوت النبي ﷺ فنظروا أنه أغضبهم ثم حملوه آخرأً ما رأوا مسأله سبباً لاستفادته ما قاله النبي ﷺ. وأما قوله «وكانه حله فأنخذوه من قرينة الحال».

قوله: (لا يأتي الخير إلا بالخير) زاد في رواية الدارطني تكرار ذلك ثلاث مرات، وفي رواية هلال «إنه لا يأتي الخير بالشر» ويؤخذ منه أن الرزق ولو كثر فهو من جملة الخير، وإنما يعرض له الشر بمرض البخل به عن يستحقه والإسراف في إنفاقه فيما لم يشرع، وأن كل شيء قضى الله أن يكون خيراً فلا يكون شرراً وبالعكس، ولكن ينبغي على من رزق الخير أن يعرض له في تصرفه فيه ما يجلب له الشر. ووقع في مرسل سعيد المقبري عند سعيد بن منصور «أو خير هو؟ ثلاث مرات» وهو استفهام إنكار، أي أن

قوله: (وإن أخله بغير حقه) في رواية هلال « وإنه من يأخذه بغير حقه ».

قوله: (كأنه يأكل ولا يشبع) زاد هلال « ويكون شهيداً عليه يوم القيامة »
يحمل أن يشهد عليه حقيقة بأن ينطق الله تعالى، ويجوز أن يكون مجازاً، والمراد شهادة الملك الموكل به. ويؤخذ من الحديث التثنية لثلاثة أصناف: لأن للشيء إذا رعت القفصر للتثنية إما أن تقتصر منه على الكفاية، وإما أن تستكثر، الأول الزهد والثاني إما أن يحتال على إخراج ماله بقي لضر فإذا أخرجه زال الضر واستمر النفع، وإما أن يهمل ذلك، الأول العاملون في جميع الدنيا بما يجب من إسكاف وبذلك، والثاني العاملون في ذلك خلاف ذلك. وقال الطيبي: يؤخذ منه أربعة أصناف: فمن أكل منه أكل مستلذ مضطرب منهك حتى تستغاض أضلاعه ولا يفلح فيسرع إليه الهلاك، ومن أكل كذلك لكنه أخذ في الاحتياط لدفع الداء بعد أن استحكم ففعله فاهلك، ومن أكل كذلك لكنه باع إلى إزالة ما يضره وتحيل في دفعه حتى انهزم فيسلم، ومن أكل غير مضطرب ولا منهك وإنما اقتصر على ما يسد جوعته وبمسك رمة، فالأول مثال الكافر والثاني مثال المعاصي الغافل عن الإقلاع والثالثة إلا عند قوتها والثالث مثال المخلط المبادر للتوبة حيث تكون مقبولة والرابع مثال الزاهد في الدنيا الراض في الآخرة، وبعضها لم يصرح به في الحديث وأصله منه محتمل، وقوله « فتمم المعونة » كالتبديل للكلام للظن، وفيه حذف تقديره إن حصل فيه بالحق. وفيه إشارة إلى عكسه، وهو بشر الرفيق هو من حصل فيه بغير الحق، وقوله « كأنه يأكل ولا يشبع » ذكر في مقابلة « فتمم المعونة هو ».

وقوله (ويكون شهيداً عليه) أي حجة يشهد عليه بحرمه وإسرافه وإنفاقه فيما لا يرضى الله.

وقال الزين بن المنير: في هذا الحديث وجوه من التشبيهات بدعة.

أولها تشبيه المال ونحوه بالثبات وظهوره.

ثانيها تشبيه المنهك في الاكتساب والأسباب بالهائم للمنهمكة في الأحساب. وثالثها تشبيه الاستكثار من الادخار له بالشرة في الأكل والامتلاء منه.

ورابعها تشبيه الجارح من المال مع حظته في الضروس حتى أدى إلى المبالغة في البخل به بما تطرحه البهيمة من السلح فيه إشارة بديعة إلى استغفاره شرعاً.

خامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالثبات إذا استراحت وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فإنها من أحسن حالاتها سكوتاً وسكينة وفيه إشارة إلى إدراكها لحاصلها.

وسادسها تشبيه موت الجامع للموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها.

وسابعها تشبيه المال بالماض الذي لا يؤمن أن يظلب عدوؤه فإن المال من شأنه أن يجرز ويشد وثاقه حياً له وذلك يقتضي منه من مستغنى فيكون سبباً لمعاقب متتية.

وثامنها تشبيه أخذه بغير حق بالذي يأكل ولا يشبع. وقال الغزالي: مثل المال مثل الحية التي فيها تزيان ناعم وسم نافع، فإن أصابها العارف الذي يجترز شرها ويصرف استخراج تزيانها كان نعمة، وإن أصابها الغني فقد لقي البلاء للمهلك.

وفي الحديث جلوس الإمام على المنبر عند الموعظة في غير خطبة الجمعة ونحوها. وفيه جلوس الناس حوله والتخدير من المنافسة في الدنيا. وفيه استغناء العالم عما يشكل وطلب الدليل لدفع المعارضة. وفيه تسمية للمال غيراً، ويؤيد قوله تعالى: ﴿ وإنه لحب الخير لشديد ﴾ [المائدات: ٨] وفي قوله تعالى: ﴿ إن ترك خيراً ﴾ [البقرة: ١٨٠]. وفيه ضرب المثل بالحكمة وإن وقع في اللفظ ذكر ما يستحسن كالبول فإن ذلك يفترق لا يترتب على ذكره من المعاني اللائقة بالعلماء. وفيه أنه كان ينتظر الرحي عند إرادة الجواب عما يسأل عنه، وهذا على ما ظنه الصحابة، ويجوز أن يكون سكوتة ليأتي بالمعبرة الرجيزة الجامعة المقهمة. وقد عاب ابن فريد هذا الحديث وهو قوله « إن عما ينبت الربيع يقتل حيطاً أو يلم » من الكلام القرد الرجيز الذي لم يسبق إلى معناه، وكل من وقع شيء منه في كلامه فإنما أخذه منه. ويؤخذ منه ترك المعلقة في الجواب إذا كان يحتاج إلى التأمل. وفيه لوم من ظن به تمت في السؤال وحد من أجاب فيه، ويؤيد أنه من الرحي، قوله مسح العرق فإنها كانت عادته عند نزول الرحي كما تقدم في بدء الرحي « وإن جبهه ليعصده عرفاً ». وفيه تفضيل الغني على الفقير، ولا حجة فيه لأنه يمكن التمسك به لمن لم يرجع أحدهما على الآخر. والصعب أن النروي قال: فيه حجة لمن رجح الغني على الفقير، وكان قبل ذلك شرح قوله « لا يأتي الخير إلا بالخير » على أن المراد أن الخير الحقيقي لا يأتي إلا بالخير، لكن هذه الزهرة ليست غيراً حقيقياً لا فيها من الفتنة والمنافسة والاشتغال عن كمال الإقبال على الآخرة. قلت: فملى هذا يكون حجة لمن يفضل الفقر

على الغنى والتحقيق أن لأحجية فيه لأحد القولين. وفيه الحضي على إعطاء المسكين واليتيم وابن السبيل. وفيه أن المكتسب للمال من غير حله لا يبارك له فيه لتشبيهه بالذي يأكل ولا يشبع. وفيه ذم الإسراف وكثرة الأكل والنهم فيه، وأن اكتساب المال من غير حله وكذا إسراجه من إخراج الحق من سبب لحق قصير غير مبارك كما قال تعالى: ﴿ بحق الله الربا ويبغي الصدقات ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

الحديث الرابع: حديث عمران بن حصين.

قوله: (صحت أبا حمزة) هو بالجيم والراء وهو الضمعي نصر بن عمران، وقد روى شعبة عن أبي حمزة بالمهمل والراء حديثاً لكنه عند مسلم دون البخاري، وليس لشعبة في البخاري عن أبي حمزة بهذه الصورة إلا عن نصر بن عمران. وزهدم بالزاي وزن جعفر ومضرب بالضاد المصححة ثم الموحدة والتشديد باسم الفاعل، وقد تقدم شرح هذا الحديث في الشهادات وفي أول فضائل الصحابة، وكذا الحديث الذي بعده.

الحديث الخامس: حديث ابن مسعود.

قوله: (عن أبي حمزة) هو بالمهمل والراء وهو محمد بن ميمون السكري، وإبراهيم هو النخعي، وعبيدة بن جهم أوله هو ابن عمرو.

الحديث السادس: حديث غياث أبورده من طريقين في الأولى زيادة على ما في الثانية، وهو حديث واحد ذكر فيه بعض الرواة ما لم يذكر بعض وأبهم شيئاً قاله شعبة، وقد تقدمت روايته له عن إسماعيل بن أبي خالد في أواخر كتاب المرضي قبل كتاب الطب وشرح هناك، وزاد أحد عن وكيع بهذا السند في هذا المتن فقال في أوله « دخلنا على غياث نعوذ وهو يبي حافطاً له فقال: إن المسلم لأجر في كل شيء إلا ما يجعله في هذا الزراب » وقد تقدم شرح هذه الزيادة هناك. وإسماعيل في الطريقين هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، ورجال الإسناد من وكيع فصاعداً كوفيون، ويحيى في السند الثاني هو ابن سعيد القطان وهو بصري.

الحديث السابع: حديث غياث أيضاً. ورجاله من شيخ البخاري فصاعداً كوفيون وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن شقيق أبي) والثلث عن غياث تقدم في المجرة من طريق يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش « سمعت أبا وأثل حدثنا غياث ».

قوله: (هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لقصه) كذا لأبي ذر، وهو ينسج القاف وتشديد المهمل بعد ما ضمير، والمراد أن الراوي قص الحديث وأشار به إلى ما أخرجه بتمامه في أول المجرة إلى المدينة عن محمد بن كبير بالسند المذكور هنا وقرنه برواية يحيى القطان عن الأعمش وساقه بتمامه وقال بعد المذكور هنا « فوقع أجرونا على الله تعالى، فمننا من مضى لم يأخذ من أجره شيئاً منهم مصعب بن عمير » الحديث، وقد تقدم ذكره في الجناز وأحلت شرحه على ما مضى، وذكر في المجرة في موضعين وفي غزوة أحد في موضعين وأحلت به في المجرة على الغزاة، ولم ييسر في الغزاة التعرض لشرحه ذموا والله المستعان. وسيأتي بعد ثمانية أبواب في « باب فضل الفقر » إن شاء الله تعالى.

٨- باب قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّكُمْ بِاللَّهِ الْفُرُورُ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْخُلُ جِزْمَهُ يُكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [فاطر: ٥-٦]. جَمْعُهُ مَغْرٌ.

فَالْفُرُورُ: الشَّيْطَانُ.

٦٤٣٣- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ خُضْرٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْرَائِيلَ الْقُرَشِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ [خُضْرَانَ] بْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِطَهَوْرٍ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمَقَاعِدِ، فَوَضَعَا فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَهُوَ لِي هَذَا الْمَنْجَلِسُ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، فَرَكَّعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوا». [رواه: ١٥٩. أخرجه مسلم: ٢٧٦، مطرولاً].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ - الآية إلى - قوله - ﴿السمير﴾) كذا لابي ذر، وساق في رواية كريمة الآيتين.

قوله: (جمعه سمر) بضمين يعني السمر، وهو فعل بمعنى مفعول من السمر يفتح أوله وسكون ثانيه وهو الشهاب من النار.

قوله: (وقال مجاهد: الغرور الشيطان) ثبت هذا الأثر هنا في رواية الكشيحي وحده، ووصله القرطبي في تفسيره عن ورقة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهو تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُكُمْ بِهِ الْغُرُورُ﴾ وهو فصول بمعنى فاعل تقول غررت فلاناً أصبت غرته وتلت ما أردت منه. والفرقة بالكسر غفلة في اليقظة والغرور كل ما يضر الإنسان، وإنما فسر بالشيطان لأنه رأس في ذلك.

قوله: (وهو فصول بمعنى فاعل تقول غررت فلاناً أصبت غرته وتلت ما أردت منه. والفرقة بالكسر غفلة في اليقظة والغرور كل ما يضر الإنسان، وإنما فسر بالشيطان لأنه رأس في ذلك.)

قوله: (وهو فصول بمعنى فاعل تقول غررت فلاناً أصبت غرته وتلت ما أردت منه. والفرقة بالكسر غفلة في اليقظة والغرور كل ما يضر الإنسان، وإنما فسر بالشيطان لأنه رأس في ذلك.)

قوله: (أخبرني معاذ بن عبد الرحمن) أي ابن عثمان بن حبيب الله التميمي، وعثمان جده هو أخو طلحة بن حبيب الله، ووالد عبد الرحمن صاحب أخرجه له مسلم، وكان يلقب شارب الذهب، وقتل مع ابن الزبير. ووقع في رواية الأزاعي عن يحيى عن محمد بن إبراهيم عن شقيق بن سلمة. هذه رواية الوليد بن مسلم عند النسائي وابن ماجه، وفي رواية عبد الحميد بن حبيب عن الأزاعي بسنده «عن عيسى بن طلحة» بدل شقيق بن سلمة. قال المزي في «الأطراف»: رواية الوليد أصوب. قلت: ورواية شيبان أرجح من رواية الأزاعي لأن نافع بن جبير وعبد الله بن أبي سلمة واقفاً محمد بن إبراهيم التيمي في روايته له عن معاذ بن عبد الرحمن، ويحتمل أن يكون الطريقتان محفوظين لأن محمد بن إبراهيم صاحب حديث فطمة سمع من معاذ ومن عيسى بن طلحة وكل منهما من ربهطه ومن بلدته المدينة النبوية، وأما شقيق بن سلمة فليس من ربهطه ولا من بلدته. والله اعلم.

قوله: (أن ابن أبيان أخبره) قال عياض وقع لأبي ذر والنسفي والكافة «أن ابن أبيان أخبره» ووقع لابن السكن «أن حمران بن أبان» ووقع للرجزاني وحده «أن أبان أخبره» وهو خطأ. قلت: ووقع في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر «أن ابن أبان» وقد أخرجه أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان بسند البخاري فيه ووقع عنده «أن حمران بن أبان أخبره».

قوله: (فأحسن الموضوع) في رواية نافع بن جبير عن حمران «فأصبح الموضوع» وتقدم في الطهارة من وجه آخر عن حمران بيان صفة الإسباغ المذكور والتلث فيه وقول عروة «إن هذا إسبغ الموضوع».

قوله: (ثم قال من تواضع لهذا الموضوع) تقدم هناك توجيهه وتعقب من نفى ورود الرواية بلفظ «مثل» وأن الحكمة في ورودها بلفظ «نحو» التحذر على كل أحد أن يأتي بمثل وضوء النبي ﷺ.

قوله: (ثم أتى المسجد فركع ركعتين ثم جلس) هكذا أطلق صلاة ركعتين، وهو نحو رواية ابن شهاب للماضية في كتاب الطهارة، وتبعه مسلم في روايته من طريق نافع بن جبير عن حمران بلفظ «ثم مشى إلى الصلاة المكتوبة فصلها مع الناس أو في المسجد» وكذا وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه عن حمران عنده «فصلي صلاة» وفي أخرى له عنه «فصلي الصلاة المكتوبة» وزاد «إلا غفر الله له ما بيننا وبين الصلاة التي علينا» أي التي سبقتها، وفيه تنقيح لا أطلق في قوله في الرواية الأخرى «غفر الله له ما تقدم من ذنبه» وأن التقدم خاص بالزمان الذي بين الصلاتين، وأصرح منه في رواية أبي صخرة عن حمران عند مسلم أيضاً «ما من مسلم يظهر فيتم الطهور الذي كتب عليه فيصلي هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة ما بينهما» وتقدم من طريق عروة عن حمران «إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها» وله من طريق عمرو بن سعيد بن العاص عن عثمان بنحوه، وفيه تنقيح بمن يفسح الكبيرة، وقد بينت توجيه ذلك في كتاب الطهارة وإضحاً، والحاصل أن حمران عن عثمان حديثين في هذا: أحدهما مقيد بترك حديث النفس، وذلك في صلاة ركعتين مطلقاً غير مقيد بالمكتوبة، والآخر في الصلاة المكتوبة في الجماعة أو في المسجد من غير تنقيح بترك حديث النفس.

قوله: (قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغفروا) قدمت شرحه في الطهارة وحاصله لا تحملوا الغفراء على عومهم في جميع الذنوب فسترسلوا في الذنوب ابتكالا على غفرائها بالصلاة، فإن الصلاة التي تكفر الذنوب هي المقبولة ولا اطلاع لأحد عليه. وظهر في جواب آخر وهو أن المكفر بالصلاة هي الصغائر فلا تغفروا وتتصلوا الكبيرة بناء على تكفير الذنوب بالصلاة فإنه خاص بالصغائر، أو لا تستكثروا من

٩- باب ذَهَابِ الصَّالِحِينَ وَيُقَالُ: الذَّهَابُ الْمَطَرُ

٦٤٣٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ يَتَّى، عَنْ قَبَسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مَرْكَاسِ الْأَسْمَلِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَلِلْأَوَّلِ، وَيَتَقَى حُفَاةَ كَحُفَاةِ الشَّعِيرِ، أَوْ الشَّرِّ، لَا يَتَالِيَهُمُ اللَّهُ بَالَةً.»

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَقَالُ حُفَاةٌ وَحُفَاةٌ. [راجع: ٤١٥٦].

قوله: (باب ذهاب الصالحين) أي موتهم.

قوله: (ويقال الذهاب المطر) ثبت هذا في رواية السرخسي وحده ومراده أن لفظ الذهاب مشترك على الماضي وعلى المطر. وقال بعض أهل اللغة: الذهاب الأمطار اللينة، وهو جمع ذبة بكسر أوله وسكون ثانيه.

قوله: (حدثني يحيى بن حماد) هو من قدماء مشايخه، وقد أخرج عنه بواسطة في كتاب الحيف.

قوله: (عن يتيان) بموحدة ثم تحتانية خفيفة وهو ابن بشر، وقيس هو ابن أبي حازم، ومرداس الأسلمي هو ابن مالك، زاد الإسماعيلي: رجل من أصحاب النبي ﷺ، وهي عنده في رواية محمد بن فضيل عن يتيان، وتقدم من وجه آخر في غزوة الحديبية من كتاب للغزاة، أنه كان من أصحاب الشجرة أي الذين بايعوا بيعة الرضوان، وذكر مسلم في الوحدان وتبعه جماعة عن صف فيها أنه لم يرو عنه إلا قيس بن أبي حازم، ووقع في «التنبيه للمزي» في ترجمة مرداس هذا أنه روى عنه زياد بن علاقة أيضاً، وتعقب بأنه مرداس آخر أفرده أبو علي بن السكن في الصحابة عن مرداس بن مالك وقال: إنه مرداس بن عروة. وعن فرق بينهما البخاري والرازي والبهي ووجه ابن السكن.

قوله: (يلعب الصالحون الأول فالأول) في رواية عبد الواحد بن غياث عن أبي عروانة عند الإسماعيلي «يقبض» بدل يلعب والمراد قبض أرواحهم، وعنده من رواية خالد الطحان عن بيان «يلعب الصالحون أسلفاً ويقبض الصالحون الأول فالأول» والثانية تفسير للأول.

قوله: (ويبقى حثالة أو حفالة) هو شك هل هي بالهاء المثلثة أو بالفاء والحاء المهملة في الحالين ووقع في رواية عبد الواحد «حالة» بالثالثة جزماً.

قوله: (كحالة الشعر أو التمر) يحتمل الشك ويحتمل التبرع، وقع في رواية عبد الواحد «كحالة الشعر» فقط، وفي رواية «حتى لا يبقى إلا مثل حالة التمر والشعر» زاد غير أبي ذر من رواة البخاري: قال أبو عبد الله وهو البخاري حالة وحفالة يعني أتهما بمعنى واحد. وقال الخطابي: الحالة بالفاء وبالثالثة الريدي من كل شيء، وقيل آخر ما بقي من الشعر والتمر وأردوه. وقال ابن التين: الحفالة سقط الناس، وأصلها ما يتساقط من ثمرات التمر والشعر وغيرهما. وقال الداودي: ما يسقط من الشعر عند الغزيلة ويبقى من التمر بعد الأكل. ووجدت لهذا الحديث شاهداً من رواية الفزاري امرأة عمر بلفظ «تذهبون الخير فاعلموا حتى لا يبقى منكم إلا حالة كحالة التمر يتزو بعضهم على بعض تزوا المعز» أخرجه أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر» وليس فيه تصريح برفعه لكن له حكم المرفوع.

قوله: (لا يياليهم الله بالة) قال الخطابي: أي لا يرفع لهم قدراً ولا يقيم لهم وزناً، يقال باليت بظان وما باليت به مبالاة وبالية وبالة. وقال غيره: أصل بالة بالية فحذفت الياء تخفيفاً. وتعقب قول الخطابي بأن بالية ليس مصدرًا لباليت وإنما هو اسم مصدره. وقال أبو الحسن القاسبي: سمعت في الوقت بالة، ولا أدري كيف هو في النرج، والأصل بالية بالالة فكان الألف حذفت في الوقت. كذا قال، وتعقبه ابن التين بأنه لم يسمع في مصدره بالالة. قال ولو علم القاسبي ما قلته الخطابي أن بالة مصدر مصارع لما احتاج إلى هذا التكلف. قلت: تقدم في للغزاة من رواية عيسى بن يونس عن بيان بلفظ «لا يياليهم الله بهم شيئاً» وفي رواية عبد الواحد «لا ييالي الله عنهم» وكذا في رواية خالد الطحان، و«عن» هنا بمعنى الياء يقال ما باليت به وما باليت عنه.

وقوله يعبأ بالمهمة الساكنة والموحدة مهموز أي لا ييالي، وأصله من العبء بالكسر ثم للموحدة مهموز وهو الثقل فكان معنى لا يعبأ به أنه لا وزن له عنده. ووقع في آخر حديث الفزاري المذكور أنفاً «على أولئك تقوم الساعة» قال ابن بطال: في الحديث أن

موت الصالحين من أشراف الساعة. وفيه التنب إلى الاقتداء بأهل الخير، والتحذير من مخالفتهم خشية أن يصير من خالفهم عن لا يعاب الله به. وفيه أنه يجوز اقتراض أهل الخير في آخر الزمان حتى لا يبقى إلا أهل الشر، واستدل به على جواز خلو الأرض من عالم حتى لا يبقى إلا أهل الجهل صرفاً. ويؤيده الحديث الآتي في الفتن «حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً» وسيأتي بسط القول في هذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى.

(تبيينه): وقع في نسخة الصخاني هنا قال أبو عبد الله حالة وحالة أي أنها رويت بالغاء وبالثنية، وهما بمعنى واحد.

١٠- باب مَا يُقَى مِنْ قِسَةِ الْمَالِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ قِسَّةٌ﴾. [الصين: ١٥].

٦٤٣٥- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَاشٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَيْسَرُ عَيْدُ النَّبَارِ، وَالزُّهْمُ، وَالْقَطِيفَةُ، وَالْخَمِيسَةُ، إِنْ أُعْطِيَ رَحِيصٌ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يُؤْصَ». [راجع: ٢٨٨٦].

٦٤٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَافِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَفْقِي لَأَيُّهَا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الْوَرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ». [الطبر: ٤٣٧، أخرجه مسلم: ١٠٤٩].

٦٤٣٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ مِفْلٌ وَادٍ مَالًا لَا حَسَبَ أَنْ لَهْ إِلَيْهِ مِطْلَةٌ، وَلَا يَمْلَأُ عَيْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الْوَرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَذَى مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا. قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى الْمُنْبَرِ. [راجع: ٦٤٣٦، أخرجه مسلم: ١٠٤٩، بلفظ "فلس" بدل "عين" أو حرف].

٦٤٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْقَيْسِ، عَنْ عَطَّيَا بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْمُنْبَرِ بِمَكَّةَ فِي حَقِّهِ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «كُلُّ مَنْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ أَعْطِي وَافِيَةً مَلَأَتْ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ نَارِيَةً، وَكُلُّ أَعْطِي نَارِيَةً أَحَبَّ إِلَيْهِ لَأَيُّهَا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الْوَرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

٦٤٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ سَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَنْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَافِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَافِيَانِ، وَكُنْ يَمْلَأُ فَاةَ إِلَّا الْوَرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ». [أخرجه مسلم: ١٠٤٨، بإضافة الواو].

٦٤٤٠- وَقَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَابِوسَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي قَالَ: كَتَبَ نَوِي هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى تَرَكْتُ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ قِسَّةٌ﴾. [الهاكر: ٤١].

قوله: (باب ما يقى) بضم أوله وبالثنية والغفاء.

قوله: (من قسمة المال) أي الاتهاء به.

قوله: (وقول الله تعالى: إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ قِسَّةٌ) أي تشغل البال عن القيام بالعبادة، وكأنه أشار بذلك إلى ما أخرجه الترمذي وابن حبان والحاكم وصححوه من حديث كعب بن عياض «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن لكل أمة فتنة وفتنة أمي

المال» وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور عن جبير بن نفير مثله وزاد «ولو سيل لابن آدم واديان من مال لتنى إليه ثالثاً» الحديث وبها تظهر المناسبة جداً. وقوله سيل بكسر المهملة بعدما تختاتية سائكة ثم لام على البناء للمجهول يقال سال الوادي إذا جرى ماؤه، وأما الفتنة بالولد فورد فيه ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث بريدة قال «كان رسول الله ﷺ يخطب، فجاء الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران يثران فتزل من الشبر فحملهما فوضعهما بين يديه ثم قال: صدق الله ورسوله، إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ قِسَّةٌ» الحديث وظاهر الحديث أن قطع الخطبة والتزول لما فتنة دعا إليها محبة الولد فيكون مرجوحاً، والجواب أن ذلك إنما هو في حق غيره، وأما فعل النبي ﷺ ذلك فهو لبيان الجواز فيكون في حقه راجحاً، ولا يلزم من فعل النبي ﷺ لبيان الجواز أن لا يكون الأولى ترك فعله فيه تنبيه على أن الفتنة بالولد مراتب، وإن هذا من أفعالها، وقد يمر إلى ما فوته فيحذر. وذكر المصنف في الباب أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (حدثني يحيى بن يوسف) هو الزمي بكسر الزاي وتشديد الميم ويقال له ابن أبي كريمة قيل من كنية أبيه وقيل هو جده واسمه كتيبة، أخرجه عنه البخاري وغير واسطة في الصحيح وأخرج عنه خارج الصحيح بواسطة.

قوله: (أخبرني أبو بكر بن عياش) مهملة وتختاتية تقيلة ثم معجمة، ووقع في رواية غير أبي ذر «حدثنا».

قوله: (عن أبي حصين) مهملة بن فتح أوله هو عثمان بن عاصم، وفي رواية غير أبي ذر أيضاً «حدثنا».

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الإسماعيلي عن النبي ﷺ، قال الإسماعيلي وأبو بكر علي رفعه شريك القاضي وقيس بن الربيع عن أبي حصين، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أبي حصين موقوفاً. قلت: إسرائيل أثبت منهم، ولكن اجتماع الجماعة بقاوم ذلك، وحديثه عن المعمرية بين الرفع والوقف فيكون الحكم للرفع والله أعلم. وقد تقدم هذا الحديث سنناً ومتناً في باب الحراسة في الغزو من كتاب الجهاد، وهو من نوادر ما وقع في هذا الجامع الصحيح.

قوله: (هس) بكسر العين المهملة ويجوز الفتح أي سقط وللرأ هنا حلك، وقال ابن الأنباري: التمس الشر، قال تعالى ﴿تَمَسَّاهُمْ﴾ [محمد: ٨٠] أراد ألزهمهم الشر، وقيل التمس البعد أي بعداً لهم. وقال غيره قورهم تمساً لفلان تقيض قولهم لعل، تمساً دعاء عليه بالثرة ولما دعاه له بالانتقاش.

قوله: (عبد المنيان) أي طالبه الخرص على جمعه القائم على حفظه، فكانه لذلك غلامه وعبدته. قال الطيبي: قيل خص عبد المنيان بالذكر ليؤخذ بانتماسه في عبية الدنيا وشهواتها كالأسير الذي لا يجد خلاصاً، ولم يقل مالك الدينار ولا جامع الدينار لأن للمردم من الملك والجميع الزيادة على قدر الحاجة.

وقوله (إن أعطي) إلخ يؤخذ بشدة الخرص على ذلك. وقال غيره: جعله عبداً لها لشغفه وحرصه، فمن كان عبداً لها لم يصدق في حقه ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فلا يكون من اتصف بذلك صديقاً.

قوله: (واقطيفة) هي الثوب الذي له خل والحقيصة الكساء المربع وقد تقدم الحديث في كتاب الجهاد من رواية عبد الله بن دينار عن أبي صالح بلفظ «تمس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الحقيصة، تمس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش» وقوله وانتكس أي عاوده المرض فعلى ما تقدم من تفسير التمس بالسقوط يكون المراد أنه إذا قام من سقطته عاوده السقوط ويمتثل أن يكون للمني ياتنكس بعد تمس انتكس على رأسه بعد أن سقط. ثم وجدته في شرح الطيبي، قال في قوله «تمس وانتكس» فيه الترتي في الدعاء عليه لأنه إذا تمس انكس على وجهه فإذا انتكس انتكس على رأسه، وقيل التمس الخرص على الوجه وانتكس الخرص على الرأس. وقوله في الرواية المذكورة «وإذا شيك» بكسر اللامجة بعدما تختاتية سائكة ثم كاف أي إذا دخلت فيه شوكه لم يجد من يخرجها بالمناقش وهو معنى قوله فلا انتقش، ويمتثل أن يريد لم يقدر الطبيب أن يخرجها. وفيه إشارة إلى الدعاء عليه بما يبطه عن السعي والحركة، وسوغ الدعاء عليه كونه قصر عمله على جمع الدنيا واشتغل بها عن الذي أمر به من التشاغل بالواجبات والمثلوبات. قال الطيبي: وإنا خص انتقش الشوك بالذكر لأنه أسهل ما يتصور من المعاونة، فإذا انتفى ذلك الأسهل انتفى ما فوته بطريق الأولى.

قوله: (إن أعطي) بضم أوله.

قوله: (وإن لم يعط لم يرض) وقع من وجه آخر عن أبي بكر بن عباس عند ابن ماجه والإسماعيلي بلفظ الفراء عوض الرضا وأحدهما ملزوم للأخر غالباً.

الحديث الثاني:

قوله: (عن عطاه) هو ابن أبي رباح، وصرح في الرواية الثانية بسماع ابن جريج له من عطاه، وهذا هو الحكمة في إيراد الإسناد النازل عقب العمالي إذ بينه وبين ابن جريج في الأول راو واحد وفي الثاني اثنين، وفي السند الثاني أيضاً فائدة أخرى وهي الزيادة في آخره، ومحمد في الثاني هو ابن سلام وقد نسب في رواية أبي زيد المروزي كذلك، وغلد بفتح الميم واللام بينهما جاء مصححة.

قوله: (صحت النبي صلى الله عليه وسلم) هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسماعه من النبي ﷺ، وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه، فإنه أحد المكثرين، ومع ذلك تحمله كان أكثره من كبار الصحابة.

قوله: (لو كان لابن آدم وادنيها من مال لا يبغى ثالثاً) في الرواية الثانية «لو أن لابن آدم وادياً ما لا أحب أن له إليه مثله» وغیره في حديث أنس في الباب وجمع بين الأمرين في الباب أيضاً، ومثله في مرسل جابر بن تقي الذي قدمته وفي حديث أبي الذي سأذكره.

وقوله (من مال) فسر في حديث ابن الزبير بقوله «من ذهب» ومثله في حديث أنس في الباب وفي حديث زيد بن أرقم عند أحد وزاد «فضة» وأوله مثل لفظ رواية ابن عباس الأولى، ولفظه عند أبي عبيدة في فضائل القرآن «كانت قرأ على عهد رسول الله ﷺ: لو كان لابن آدم وادنيها من ذهب فضة لا يبتغي الثالث» وله من حديث جابر بلفظ لو كان لابن آدم وادني غل.

وقوله (لا يبغى) بالفتح المجعولة وهو افتعل بمعنى الطلب، ومثله في حديث زيد بن أرقم وفي الرواية الثانية «أحب» وكذا في حديث أنس، وقال في حديث أنس «لئن مثله ثم غنى مثله حتى يبتنى أوجع».

قوله: (ولا يملأ جوف ابن آدم) في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الإسماعيلي «نفس» بدل «جوف» وفي حديث جابر كأول، وفي مرسل جابر بن تقي «ولا يشبع» بضم أوله «جوف» وفي حديث ابن الزبير «ولا يسد جوف» وفي الرواية الثانية في الباب «ولا يملأ عين» وفي حديث أنس فيه «ولا يملأ فاه» ومثله في حديث أبي واقد عند أحمد وله في حديث زيد بن أرقم «ولا يملأ بطن» قال الكرماني: ليس المراد الحقيقة في عضو بطنه بقرينة عدم الانحصار في التراب إذ غيره يملأه أيضاً، بل هو كتابة عن الموت لأنه مستلزم للامتناع، فكأنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت، فالغرض من العبارات كلها واحد وهي من التفتن في العبارة. قلت: وهذا يحسن فيسا إذا اختلفت خارج الحديث، وأما إذا اختلفت فهو من تصرف الرواة، ثم نسبة الامتناع للجوف وافسحة، والبطن بمناه، وأما النفس فغير بها من الذات وأطلق الخلف ولزاد البطن من إطلاق الكل لزيادة البعض، وأما النسبة إلى الغم فلكونه الطريق إلى الوصول للجوف، ويحتمل أن يكون المراد بالنفس العين، وأما العين فلاها الأصل في الطلب لأنه يرى ما يحبه فيطلبه ليحوزه إليه، وخص البطن في أكثر الروايات لأن أكثر ما يطلب المال بتحصيل المستلزمات وأكثرها يكون للأكل والشرب، وقال الطيبي: وقع قوله «ولا يملأ» إلخ» موقع التذييل والتفريع للكلام السابق كأنه قيل ولا يشبع من خلق من التراب إلا بالتراب. ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره أن المرء لا يتقضي طمعه حتى يموت، فإذا مات كان من شأنه أن يدفن فإذا دفن صب عليه التراب فملأ جوفه وفاء وعينه وما يق من موضع يحتاج إلى تراب غيره. وأما النسبة إلى القسم فلكونه الطريق إلى الوصول للجوف.

قوله في الطريق الثانية لابن عباس: (ويوب الله على من قاب) أي أن الله يقبل الثوبة من المحرص كما يقبلها من غيره، قيل وفيه إشارة إلى ذم الاستكثار من جمع المال ونحو ذلك والحرص عليه، للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تساب، ويحتمل أن يكون تاب بالعين اللغوي وهو مطلق الرجوع أي رجوع عن ذلك الفعل والتبني. وقال الطيبي: يمكن أن يكون معناه أن الأمي يجول على حسب المال وأنه لا يشبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووقته لإزالة هذه الجلبة عن نفسه وقليل ما هم، فوضع «ويؤتبه» موضع إشعاراً بأن هذه الجلبة مدفوعة جارية مجرى الذنب، وأن إزالتها ممكنة بتوحيب الله وتسليله، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون﴾ [التائبين: ١٦] ففي إضافة دالة على النفس الدالة على أنه غريزة فيها، وفي قوله ﴿ومن يوق﴾ إشارة إلى إمكان إزالة ذلك، ثم رتب الفلاح على ذلك قال:

وتزخذه المناسبة أيضاً من ذكر التراب، فإن فيه إشارة إلى أن الأمي خلق من التراب ومن طبعه القبض واليسر، وإن إزالته ممكنة بأن يحطر الله عليه ما يصلحه حتى يسير الخلال الزكية والحاصل المرضية، قال تعالى: ﴿والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خبث لا يخرج إلا نكداً﴾ [الأعراف: ٥٨] فوقع قوله «ويؤتبه الله إلخ» موقع الاستدراك، أي أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يكون يسيراً على من يسره الله تعالى عليه.

قوله: (قال ابن عباس: فلا أدري من القرآن هو أم لا) يعني الحديث المذكور، وسيأتي بيان ذلك في الكلام على حديث أبي.

قوله: (قال وصحت ابن الزبير) القائل هو عطاه، وهو متصل بالسند المذكور.

وقوله «على المنبر» بين في الرواية التي بعدها أنه منبر مكة، وقوله «ذلك» إشارة إلى الحديث، وظاهره أنه باللفظ المذكور بدون زيادة ابن عباس.

الحديث الثالث:

قوله: (عبد الرحمن بن سليمان بن الفيلس) أي غسيل المالكة وهو حنظلة بن أبي عامر الأوسي، وهو جد سليمان المذكور لأنه ابن عبد الله بن حنظلة، ولعبد الله صحة وهو من صفار الصحابة وقتل يوم الحرة وكان الأمير على طائفة الأنصار يومئذ، وأبوه استشهد بأحد وهو من كبار الصحابة وأبوه أبو عامر يعرف بالراعب وهو الذي بني مسجد الضرار بسببه ونزل فيه القرآن. وعبد الرحمن معلود في صفار التابعين لأنه لقي بعض صفار الصحابة، وهذا الإسناد من أعلى ما في صحيح البخاري لأنه في حكم الثلاثيات وإن كان رابعاً، وعباس بن سهل بن سعد هو ولد الصحابي المشهور.

الحديث الرابع:

قوله: (عبد العزيز) هو الأوسي، وصالح هو ابن كيسان، وابن شهاب هو الزهري.

قوله: (أحب أن يكون) كذا وقع بغير لام وهو جائز، وقد تقدم من رواية ابن عباس بلفظ «أحب».

الحديث الخامس:

قوله: (وقال لنا أبو الوليد) هو الطيالسي هشام بن عبد الملك، وشيخه حماد بن سلمة لم يدهو، فيمن خرج له البخاري موصولاً، بل علم المزني على هذا السند في الأطراف علامة التعليق، وكذا رقم حماد بن سلمة في التهذيب علامة التعليق ولم ينبه على هذا الموضوع، وهو صغير منه إلى استواء قال فلان وقال لنا فلان، وليس بجيد لأن قوله قال لنا ظاهر في الوصل وإن كان بعضهم قال إنها للإجاعة أو للمناولة أو للمذاكرة فكل ذلك في حكم الموصول، وإن كان التصريح بالحديث أشد اتصالاً، والذي ظهر لي بالاستقراء من صحيح البخاري أنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضع كتبه، كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج، فمن أمثلة الأول قوله في كتاب النكاح في «باب ما يجمل من النساء وما يجرم:» قال لنا أحد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان «فذكر عن ابن عباس قال: حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع» الحديث، فهذا من كلام ابن عباس فهو موقوف، وإن كان يمكن أن يتلصق له ما يلحقه بالفروع. ومن أمثلة الثاني قوله في المزارعة «قال لنا مسلم بن إبراهيم حدثنا أبان العطار» فذكر حديث أنس «لا يفرس مسلم فرساً» الحديث، فأبان ليس على شرطه كحماد بن سلمة، وعبر في التخريج لكل منهما بهذه الصيغة لذلك، وقد حلق عنهما أشياء بخلاف الواسطة التي بينه وبينه وذلك تعليق ظاهر، وهو أظهر في كونه له بسبقه مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا، لكن السر فيه ما ذكرت وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة تظهر لمن تتبعها.

قوله: (عن ثابت) هو البثاني، ويقال إن حماد بن سلمة كان أثبت الناس في ثابت، وقد أكثر مسلم من تخرجه ذلك محتجاً به ولم يكثر من الاحتجاج بجماد بن سلمة كإكثاره في احتجائه بهذه النسخة.

قوله: (عن أبي) هو ابن كعب، وهذا من رواية صحابي عن صحابي وإن كان أبي أكبر من أنس.

قوله: (كما نرى) بضم النون أوله أي نظن، ويميز فتحها من الرأي أي نعتقد.

قوله: (هنا) ما بين ما أشار إليه بقوله هذا، وقد بينه الإسماعيلي من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة ولفظه «كان نرى هذا الحديث من القرآن: لو أن لابن آدم وادنين من مال لئننى وأدنياً ثالثاً» الحديث دون قوله «ويؤتبه الله إلخ».

قوله: (حتى نزلت الأحكام التكليفية) زاد في رواية موسى بن إسماعيل «إلى آخر

السورة وللإسماعيلي أيضاً من طريق عفان ومن طريق أحد بن إسحاق الحضرمي قالاً « حدثنا حماد بن سلمة » فذكر مثله وأوله « كنا نرى أن هذا من القرآن إلخ ».

(قريبه): هكذا وقع حديث أبي بن كعب من رواية ثابت عن أنس عنه مقدماً على رواية ابن شهاب عن أنس في هذا الباب عند أبي ذر، وعكس ذلك غيره وهو الأنسب، قال ابن بطال وغيره: قوله: « إلهام الكناثر » [التكاثر: ١] خرج على لفظ الخطاب لأن الله ظن الناس على حب المال والولد فلهذه رغبة في الاستكثار من ذلك، ومن لازم ذلك الغفلة عن القيام بما أمروا به حتى يفجأهم الموت، وفي أحاديث الباب ذم الحرص والشرة، ومن ثم أثر أكثر السلف الثقل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف، ووجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن ما تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال والفرح بالموت الذي يقطع ذلك ولا بد لكل أحد منه، فلما نزلت هذه السورة وتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه علموا أن الأول من كلام النبي ﷺ، وقد شرحه بعضهم على أنه كان قرأنا ونسخت تلاوته لما نزلت: « إلهام الكناثر حتى زوم المقابر » [التكاثر: ١، ٢]، فاستمرت تلاوتها فكانت ناسخة لتلاوة ذلك، وأما الحكم فيه والمعنى فلم ينسخ إذ نسخ التلاوة لا يستلزم المعارضة بين النسخ والنسخ كمنع الحكم، والأول أولى، وليس ذلك من النسخ في شيء قلت: يزيد ما رده ما أخرجه الترمذي من طريق زر بن حبیش « عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال له إن الله أمرني أن أتقرأ عليك القرآن فقرأ عليه: « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب » [البينة: ١] قال وقرأ فيها: إن الدين عند الله الحنيفية السمحة » الحديث، وفيه « وقرأ عليه: لو أن لابن آدم وادياً من مال » الحديث وفيه « ويترقب الله على من تاب » وسنده جيد والجمع بينه وبين حديث أنس عن أبي المذكور أنما أنه يحتمل أن يكون أبي لما قرأ عليه النبي ﷺ: « لم يكن » وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النبي ﷺ، احتمل عنده أن يكون بقية السورة واحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ ولم يتبعه إلا أن يستعمل النبي ﷺ عن ذلك حتى نزلت: « إلهام الكناثر » [التكاثر: ١] فلم يتفك الاحتمال، ومنه ما وقع عند أحمد وأبي عبيد في « فضائل القرآن » من حديث أبي واقد الليثي قال « كنا نأتي النبي ﷺ إذا نزل عليه فيحدثنا، فقال لنا ذات يوم: إن الله قال إنما أنزلنا المال لإتمام الصلاة وإتمام الزكاة، ولو كان لابن آدم وادٍ لأحب أن يكون له ثاب » الحديث بتمامه، وهذا يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر به عن الله تعالى على أنه من القرآن، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية، والله أعلم وعلى الأول فهو عما نسخت تلاوته جزءاً وإن كان حكمه مستمراً. ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو عبيد في « فضائل القرآن » من حديث أبي موسى قال: قرأت سورة نحو براءة فنبت وحفظت منها « ولو أن لابن آدم واديين من مال لتشتي وادياً ثالثاً » الحديث، ومن حديث جابر « كنا نقرأ لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب إليه مثله » الحديث.

١١- باب قول النبي ﷺ: « هَذَا الْمَالُ خَصِيْرَةٌ خُلُوَّةٌ »

وقوله تعالى: « زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْبُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » الآية [آل عمران: ١٤].

قال عمر: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا، اللهم إني أسألك أن أنفق في حقّه.

٦٤٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي غُرُورٌ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَاحٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَاعُطَايَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ قَاعُطَايَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ قَاعُطَايَ، ثُمَّ قَالَ: « هَذَا الْمَالُ. وَرَبَّمَا قَانَ سُفْيَانُ: قَالَ لِي: « يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَصِيْرَةٌ خُلُوَّةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ طَبِيبٌ نَفْسُ بَوْرِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ يَأْشُرَافُ نَفْسُ لَمْ يَبْرَأْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْأَيْدُ الْغُلْبَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. » [راجع: ١٤٧٢، أخرجه مسلم: ١٠٣٥].

وقوله: « هَذَا الْمَالُ خَصِيْرَةٌ خُلُوَّةٌ »

وقوله: « زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْبُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » الآية [آل عمران: ١٤].

قال عمر: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا، اللهم إني أسألك أن أنفق في حقّه.

٦٤٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي غُرُورٌ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَاحٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَاعُطَايَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ قَاعُطَايَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ قَاعُطَايَ، ثُمَّ قَالَ: « هَذَا الْمَالُ. وَرَبَّمَا قَانَ سُفْيَانُ: قَالَ لِي: « يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَصِيْرَةٌ خُلُوَّةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ طَبِيبٌ نَفْسُ بَوْرِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ يَأْشُرَافُ نَفْسُ لَمْ يَبْرَأْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْأَيْدُ الْغُلْبَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. » [راجع: ١٤٧٢، أخرجه مسلم: ١٠٣٥].

وقوله: « زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْبُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » الآية [آل عمران: ١٤].

وقوله: « زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْبُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » الآية [آل عمران: ١٤].

وقوله: « زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخَرْبُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » الآية [آل عمران: ١٤].

١٢- باب مَا قَدَّمَ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ لَهُ

٦٤٤٣- حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِيزَارِجُ بْنُ سُوَيْدٍ: عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِيَّاكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ، قَالَ: «وَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالٌ وَارِثُهُ مَا أَخَّرَ».

قوله: (باب ما قدم من ماله فهو له) الضمير للإنسان المكلف، وحذف للملم به وإن لم يجز له ذكر.

قوله: (عمر بن حفص) أي ابن خيث. وعبد الله هو ابن مسعود، ورجال السند كلهم كوفيون.

قوله: (إياكم مال وورثه أحب إليه من ماله) أي أن الذي يخلفه الإنسان من المال وإن كان هو في الحال منسوباً إليه فإنه باعتبار انتقاله إلى وراثته يكون منسوباً للوارث، فنسبه للمالك في حياته حقيقية ونسبه للوارث في حياة الموروث مجازية ومن بعد موته حقيقية.

قوله: (وإن ماله ما قدم) أي هو الذي يضاف إليه في الحياة وبعد الموت بخلاف المال الذي يخلفه، وقد أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش به سنداً ومتناً وزاد في آخره «ما تصدون الصرعة فيكم» الحديث وزاد فيه أيضاً «ما تصدون القربى فيكم» الحديث. قال ابن بطال وغيره: فيه التحريض على تقديم ما يمكن تقديمه من المال في وجوه القرية والبلى ليتبع به في الآخرة، فإن كل شيء يخلفه الموروث يصير ملكاً للوارث فإن عمل فيه بطاعة الله اختص بثواب ذلك وكان ذلك الذي تم في جمعه ومنعه، وإن عمل فيه بمعصية الله فذلك أبعد للمالك الأول من الانتفاع به إن سلم من تبعته، ولا يمارضه قوله ﷺ لسعد «إني إن تدر ورثتك أفتياه خير من أن تدرهم حالة» لأن حديث سعد محمول على من تصدق بماله كله أو معظمه في مرضه، وحديث ابن مسعود في حق من يتصدق في صحته وشحه.

١٣- باب الْمُكْرَبُونَ هُمُ الْمُقْلُونَ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبَّتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ لَيْسَ فِيهَا وَهْمٌ لَيْسَ لَهَا لَا يُنْخَسَرُونَ. أَوَّلُكَ الَّذِينَ تَسْ لَهُمْ فِي الْأَجْرَةِ إِلَّا النَّارَ وَحِطَّ مَا صَنَعُوا لَهَا وَتَابِلَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿هود: ١٥-١٦﴾.

٦٤٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ النَّبَالِ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَخَدُّهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكُونُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ، فَالْقَفْتُ قَرَابِي، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ، فَجَعَلَنِي اللَّهُ لِفِدَاكَ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ تَعَالَى». قَالَ: فَخَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُكْرَبِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ خَيْرًا، فَفَقَّحَ فِيهِ تَيْمِنَهُ وَجَمَالَهُ وَتَقَنَّنَ يَدَيْهِ وَوَرَزَّهُ، وَغَيَّلَ فِيهِ خَيْرًا». قَالَ: فَخَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا». قَالَ: فَاجْلَسْتُ فِي قَاعِ حَوَظِهِ جِجَارَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ». قَالَ: فَانْطَلَقْتُ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ، فَلَبِثْتُ غَنِي ظِلًّا الْبُتِّ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ: «وَأَنْ سَرَقَ، وَأَنْ زَنَى». قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ لِفِدَاكَ، مَنْ تَكَلَّمَ لِي بِجَانِبِ الْحَرَّةِ، مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يُرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ، قَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، وَأَنْ سَرَقَ، وَأَنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: وَأَنْ سَرَقَ، وَأَنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ».

قَالَ النَّسْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي سَابِثٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ: بِهَذَا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الشُّرَّاءِ، مُوسَى لَا يَصِحُّ، إِنَّمَا أَرَدْنَا لِلْمَعْرِفَةِ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ.

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَ عَطَاءُ بْنُ يَسَّارٍ، عَنْ أَبِي الشُّرَّاءِ؟ قَالَ: مُوسَى أَيْضًا لَا يَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ.

وَقَالَ: أَخْبَرُونَا عَلَى حَدِيثِ أَبِي الشُّرَّاءِ هَذَا: إِذَا مَاتَ قُلٌّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عِنْدَ الْمَوْتِ. [راجع: ١٢٣٧، أخرجه مسلم: ٩٤ مختصراً، وكله في كتاب الزكاة: ٣٢].

قوله: (باب المكربون هم المقلون) كذا للآخر، وللكتشيبي «القلون» وقد ورد الحديث بالقلتين، ووقع في رواية المروزي عن أبي ذر «الأخسرون» بدل «القلون» وهو بمعنى بناء على أن المراد بالقللة في الحديث قلة الثواب، وكل من قل ثوابه فهو خاسر بالنبوة لمن كثر ثوابه.

قوله: (وقوله من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها) كذا لأبي ذر، وفي رواية أبي زهير بعد قوله وزينتها «نوف إليهم أعمالهم فيها الآية» ومثله للإسماعيلي لكن قال «إلى قوله وتابيل ما كانوا يفعلون» ولم يقل الآية. وساق الآيتين في رواية الأصملي وكرة. واختلف في الآية فقيل: هي على عمومها في الكفار وفيمن يرثي بعمله من المسلمين، وقد استشهد بها معاوية لصحة الحديث الذي حدث به أبو هريرة مرفوعاً في المجاهد والقاري والمصدق «لقوله تعالى لكل منهم: إنما عملت ليقال قد قيل، فكفى معاوية لما سمع هذا الحديث ثم تلا هذه الآية» أخرجه الترمذي مطولاً وأصله عند مسلم، وقيل بل هي في حق الكفار خاصة بدليل الحصر في قوله في الآية التي تليها: «أولئك الذين ليس لهم في الآخرة» إلا النار ﴿هود: ١٦﴾ والمؤمن في الجملة ماله إلى الجنة بالشفاة أو مطلق العفو، والوحيد في الآية بالنار وإحباط العمل وإبطاله إنما هو للكافر. ولجب عن ذلك بأن الوحيد بالنسبة إلى ذلك العمل الذي وقع الرياء فيه فقط فيجوز أن قلناه بذلك إلا أن يعثر الله عنه، وليس المراد إحباط جميع أعماله الصالحة التي لم يقع فيها رياء. والحاصل أن من أراد بعمله ثواب الدنيا سجل له وجوزي في الآخرة بالمثل لتجريده فصله إلى الدنيا وإعراجه عن الآخرة، وقيل نزلت في المجاهدين خاصة وهو ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فمفهومها شامل لكل مراد وعموم قوله: ﴿نوف إليهم أعمالهم فيها﴾ ﴿هود: ١٥﴾ أي في الدنيا خصوص بمن ينذر الله له ذلك لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ جِئْنَا لَهُ بِهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الاسراء: ١٨] فعلى هذا التقيد يحمل ذلك المطلق، وكذا يقدح مطلق قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤَتْ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠] ويهذا يتنقذ إشكال من قال قد يوجد بعض الكفار مقترراً عليه في الدنيا غير موسم عليه من المال أو من الصحة أو من طول العمر، بل قد يوجد من هو منحوس الحظ من جميع ذلك كمن قيل في حقه: ﴿غسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين﴾ [الحج: ١١] ومناسبة ذكر الآية في الباب لحديث أن في الحديث إشارة إلى أن الوحيد الذي فيها محمول على التائبين في حق من وقع له ذلك من المسلمين لا على التأييد لدلالة الحديث على أن مرتكب جنس الكبيرة من المسلمين يدخل الجنة، وليس فيه ما ينفي أنه قد يعذب قبل ذلك، كما أنه ليس في الآية ما ينفي أنه قد يدخل الجنة بعد التعذيب على معصية الرياء.

قوله: (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، وقد روى جرير بن حازم هذا الحديث لكن عن الأعمش عن زيد بن وهب كما سيأتي بيانه، لكن قتيبة لم يدركه ابن حازم، وعبد العزيز بن ربيع بن وهب ومعهما مصنف مكى سكن الكوفة وهو من صفار التابعين لقى بعض الصحابة كائن.

قوله: (عن أبي ذر) في رواية الأعمش الماضية في الاستئذان عن زيد بن وهب «حدثنا والله أبو ذر بالربذة» يفتح الراء والموحدة بعدها معجمة مكان معروف من عمل المدينة النبوية وبينهما ثلاث مراحل من طريق العراق، سكنه أبو ذر بامر عثمان ومات به في خلافته، وقد تقدم بيان سبب ذلك في كتاب الزكاة.

قوله: (خرجت ليلة من الليالي) إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وحده ليس معه إنسان) هو تأكيد لقوله «وحده» ويحتمل أن يكون لرفع توهم أن

يكون معه أحد من غير جنس الإنسان من ملك أجنبي، وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عنه « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ في حرة المدينة عشاءً » فأفادت تعيين الزمان والمكان، والحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمالي منها وكانت به الوقعة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية. وقيل الحرة الأرض التي حباستها سود وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا عمارة فيها، وهذا يدل على أن قوله في رواية للمرور بن سويد عن أبي ذر « انتهيت إلى النبي ﷺ وهو في ظل الكعبة وهو يقول هم الأعرسرون وبوب الكعبة » فذكر قصة المكثرون وهي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسياق.

قوله: (فلظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد فجعلت أمشي في ظل القصر) أي في المكان الذي ليس للقصر فيه ضوء ليخفى شخصه، وإنما استمر يمشي لاحتمال أن يطرأ للنبي ﷺ حاجة فيكون قريباً منه.

قوله: (فالتفت فرأيت فقال: من هذا) كأنه رأى شخصه ولم يتميز له.

قوله: (فلت أبو ذر) أي أنا أبو ذر.

قوله: (جعلني الله فاعلاً) في رواية أبي الأحوص في الباب بعده عن الأعمش وكذا لأبي معاوية عن الأعمش عند أحد « قلت ليك يا رسول الله » وفي رواية خصص عن الأعمش كما مضى في الاستئذان « قلت ليك وسلمك ».

قوله: (فقال أبا ذر تعال) في رواية الكشيحي « تعال » بهاء السكت، قال الداودي: فائدة الوقوف على هذه السكت أن لا يقف على ساكتين قلعه ابن التين، وتعقب بأن ذلك غير مطرد، وقد انحصر أبو زيد الروزي في روايته سياق الحديث في هذا الباب فقال بعد قوله « ليس معه أحد » فذكر الحديث وقال فيه « إن المكثرين هم المقلدون يوم القيامة » : هكذا عنده وساق الباقر الحديث بتمامه، وبما يشرحه مستوفى في الباب الذي بعده.

قوله: (وقال النضر) ابن شميل (أننا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رفيع قالوا حدثنا زيد بن وهب بهذا) النضر بهذا التعليق تصريح الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم، والأولان نسباً إلى التلييس مع أنه لو ورد من رواية شعبة بن يشر تصريح بأمن فيه التلييس لأنه كان لا يحدث عن شيوخه إلا بما لا تلييس فيه، وقد ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب وجلاً بهما، ذكر ذلك الدلوطني في « الملل » فأفادت هذه الرواية المصرحة أنه من المزد في متصل الأساتيد. وقد اعترض الإمامي على قول البخاري في هذا السند « بهذا » فأشار إلى رواية عبد العزيز بن رفيع، واقتضى ذلك أن رواية شعبة هذه نظير روايته فقال: ليس في حديث شعبة قصة المقلين والمكثرين، إنما فيه قصة من مات لا يشرك بالله شيئاً بل ولا يشرك بالله شيئاً، كيف أطلق ذلك ثم ساقه موصولاً من طريق حيد بن زعيم، حدثنا النضر بن شميل عن شعبة ولفظه « أن جرير بن يشرني أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. » قيل سليمان يعني الأعمش إنما روي هذا الحديث عن أبي الدرداء، فقال: إنما سمعته عن أبي ذر.

ثم أخرجه من طريق معاذ حدثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت وسيلان والأعمش وعبد العزيز بن رفيع سمعوا زيد بن وهب عن أبي ذر زاد فيه رواباً وهو بلال وهو ابن مرداس القزازي، شيخ كوفي أخرجه له أبو داود، وهو صدوق لا بأس به. وقد أخرجه أبو داود الطيالسي عن شعبة كرواية النضر ليس فيه بلال، وقد تبع الإمامي على اعتراضه المذكور جماعة منهم منطاهي ومن بعده، والجواب عن البخاري واضح على طريقة أهل الحديث لأن مراده أصل الحديث، فإن الحديث المذكور في الأصل قد اشتغل على ثلاثة أشياء فيجوز إطلاق الحديث على كل واحد من الثلاثة إذا أريد بقول البخاري « بهذا » أي بأصل الحديث لا بخصوص اللفظ المساق، الأول من الثلاثة « ما يشرني أن في أحد ذنباً » وقد رواه عن أبي ذر أيضاً بنحوه الأحف بن قيس وتقدم في الزكاة، والعمان الغفاري وسالم بن أبي الجعد وسويد بن الحارث كلهم عن أبي ذر، وروايتهم عند أحد، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً أبو هريرة وهو في آخر الباب من طريق حيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه، وسيمي في كتاب التمني من طريق همام، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن زيد وهو عند أحد من طريق سليمان بن يسار كلهم عن أبي هريرة كما سألته. الثاني حديث المكثرين والمقلين، وقد رواه عن أبي ذر أيضاً للمرور بن سويد كما تقدمت الإشارة إليه والعمان الغفاري وهو عند أحد أيضاً. الثالث حديث « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » وفي بعض طرقه « وإن زنى وإن سرق » وقد رواه عن أبي ذر أيضاً أبو الأسود الدؤلي وقد تقدم في اللباس، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً

أبو هريرة كما سيأتي بيانه لكن ليس فيه بيان « وإن زنى وإن سرق » وأبو الدرداء كما تقدمت الإشارة إليه من رواية الإمامي، وفيه أيضاً فائدة أخرى وهو أن بعض الرواة قال عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء، فلذلك قال الأعمش لزيد ما تقدم من رواية خصص بن غياث عنه: قلت لزيد بلغني أنه أبو الدرداء، فأفادت رواية شعبة أن حبيباً وعبد العزيز وابقا الأعمش على أنه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء، وعن رواه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء محمد بن إسحاق فقال عن عيسى بن مالك عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء أخرجه النسائي، والحسن بن عبيد الله النخعي أخرجه الطبراني من طريقه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » فقال أبو الدرداء « وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق » فكررنا لثلاثاً وفي الثالثة « وإن رغم أنف أبي الدرداء » وسأذكر بقية طرقه عن أبي الدرداء في آخر الباب الذي يليه. وذكره الدلوطني في « الملل » فقال يشبه أن يكون القولان صحيحين. قلت: وفي حديث كل منهما في بعض الطرق ما ليس في الآخر.

١٤- باب قول النبي ﷺ:

« مَا يَسْرُرُنِي أَنْ عِنْدِي يَمُوتُ أَحَدٌ هَذَا ذَنْبًا »

٦٤٤٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ، فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ، فَقَالَ: « يَا أَبَا ذَرٍّ ». قُلْتُ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: « مَا يَسْرُرُنِي أَنْ عِنْدِي يَمُوتُ أَحَدٌ هَذَا ذَنْبًا، تَمْعِسِي عَلَيَّ ثَلَاثَةً وَعِصْدِي مِنْهُ دِينَارًا، إِلَّا شَيْئًا أَرْضَعُهُ لَيْتَنِي، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا ». عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ حِمَالِهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ، كَمْ مَضَى لَمْ قَالَ: « إِنَّ الْأَكْفَرِينَ هُمْ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ حِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ - وَقِيلَ مَا هُمْ. ثُمَّ قَالَ لِي: « مَكَانَكَ لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ ». ثُمَّ انْطَلَقَ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ حَتَّى تَوَارَى، فَسَوِّفْتُ صَوْتًا قَدِ ارْتَفَعَ، فَتَحَوَّلْتُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَادْرَأْتُ أَنْ آتِيَهُ فَلَذَكْرْتُ قَوْلَهُ لِي: « لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ ». فَلَمْ أَبْرَحْ حَتَّى آتَانِي، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ سَوِّفْتُ صَوْتًا تَحَوَّلْتُ، فَلَذَكْرْتُ لَكَ، فَقَالَ: « وَهَلْ سَوِّفُهُ ». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: « ذَلِكَ جَبْرِيلُ آتَانِي، فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِكَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ ». لَرَأَيْتُ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٩٤ مَحْصَرًا، وَأَخْرَجَهُ بَلْفُطْه فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ: (٣٢).

٦٤٤٥- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ.

وَقَالَ الْبُتِّي: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِبَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَوْ كَانَ لِي يَمُوتُ أَحَدٌ ذَنْبًا، مَا يَسْرُرُنِي أَنْ لَا تَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثُ لَيَالٍ وَعِصْدِي مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا شَيْئًا أَرْضَعُهُ لَيْتَنِي ». [أخرجه: ٢٣٨٩، أخرجه مسلم: ٩٩١].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ما يسرني أن يموت أحد هَذَا ذَنْبًا) لم أر لفظ هذا في رواية الأكثر، لكنه ثابت في لفظ الخبر الأول، وذكر فيه حديثين.

الأول:

قوله: (حدثنا الحسن بن الربيع) هو أبو هريرة علي البوراني بالموحدة والراء وبعد الألف نون، وأبو الأحوص هو سلام بالتشديد ابن سليم.

قوله: (فاستقبلنا أحد) في رواية عبد العزيز بن رفيع « فالتفت فرأيت » كما تقدم وتقدم قصة المكثرين والمقلين، وقوله « فاستقبلنا أحد » هو بفتح الهمزة، وأحد بالرفع على الفاعلية، وفي رواية خصص بن غياث « فاستقبلنا أحدًا » بسكون اللام وأحدًا بالنصب على المفعولية.

قوله: (فقال: يا أبا ذر، قتل: ليك يا رسول الله) زاد في رواية سالم بن أبي الجعد ومنصور عن زيد بن وهب عند أحمد **قَالَ:** يا أبا ذر أي جبل هذا؟ قلت: أحد . وفي رواية الأحف الماضية في الزكاة **« يا أبا ذر أبصر أحداً »** قال: فتنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأتأثر أن يرسلني في حاجة له قتل: نعم **الحديث.**

قوله: (ما يسرني أن عندي مثل أحد هذا ذهباً قمضي علي ثالثة وعندي منه دينار) في رواية حصن بن غياث **« ما أحب أن لي أحداً ذهباً يأتي علي يوم وليلة أو ثلاثة عندي منه دينار »** وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحمد **« ما أحب أن لي أحداً ذلك ذهباً »** وفي رواية أبي شهاب عن الأعمش في الاستئذان **« فلما أبصر أحداً قال: ما أحب أنه تحول لي ذهباً يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث »** قال ابن مالك تضمن هذا الحديث استعمال حول بمعنى صير وإصالحها عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحاة، وقد جاءت هذه الرواية مبنية لما لم يسم فاعله فرفضت أول المفعولين وهو ضمير عائد على أحد ونصب ثانيهما وهو قوله **« ذهباً »** فصارت بيئاتها لما لم يسم فاعله جارية مجرى صار في رفع للبئذ ونصب الخبر. انتهى كلامه. وقد اختلفت القفا هذا الحديث، وهو متعمد المخرج فهو من تصرف الرواة فلا يكون حجة في اللغة، ويمكن الجميع بين قوله **« مثل أحد »** وبين قوله **« تحول لي أحد »** بجمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب ووزن أحد، والتحويل على أنه إذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه أيضاً. وقد اختلفت ألفاظ روايته عن أبي ذر أيضاً: فهي رواية سالم ومنصور عن زيد بن وهب بعد قوله قلت أحد قال **« والذي نفسي بيده ما يسرني أنه ذهب قطعاً اتفق في سبيل الله أدع منه قيراطاً »** وفي رواية سويد بن الخثعم عن أبي ذر **« ما يسرني أن لي أحداً ذهباً أصوت يوم أموت وعندي منه دينار أو نصف دينار »**. واختلفت ألفاظ الرواة أيضاً في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب كما سأذكره.

قوله: (قمضي علي ثالثة) أي ليلي ثالثة، قيل وإنما قيد بالثلاث لأنه لا يتجأ تفرقت قدر أحد من الذهب في أقل منها غالباً، ويكرر عليه رواية **« يوم وليلة »** فالأولى أن يقال الثلاث أقصى ما يحتاج إليه في تفرقة مثل ذلك، والواحدة أقل ما يمكن.

قوله: (إلا شيئاً أُرصد له دين) أي أعهده أو أحفظه. وهذا الإرساد اسم من أن يكون لصاحب دين غلب حتى يحضر فيأخذه، أو لأجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفى. ووقع في رواية حصن وأبي شهاب جميعاً عن الأعمش **« إلا دينار »** بالرفع، والنصب والرفع جائزان لأن المشتى من مطلق عام والمستثنى مفيد خاص فاعله النصب، وتوجيه الرفع أن المشتى منه في سياق التي وجوب لو هنا في تقديم التي، ويجوز أن يحمل التي الصريح في أن لا يمر علي حل إلا على الصفة، وقد فسر الشيء في هذه الرواية بالدينار، ووقع في رواية سويد بن الخثعم عن أبي ذر **« وعندي منه دينار أو نصف دينار »** وفي رواية سالم ومنصور **« أدع منه قيراطاً. قال قلت: فقلنا؟ قال: قيراطاً »** وفيه **« ثم قال يا أبا ذر إنما أقول هو أقل »** ووقع في رواية الأحف **« ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً اتفق كله إلا ثلاثة دنائير »** فظلمه نفي حجة حصول المال ولو مع الإنفاق وليس مراداً، وإنما المعنى نفي إنفاق البعض مقصراً عليه، فهو يجب إنفاق الكل إلا ما استثنى، وسائر الطرق تدل على ذلك، ويؤيده أن في رواية سليمان بن يسار عن أبي هريرة عند أحمد **« ما يسرني أن أحكم هذا ذهباً اتفق منه كل يوم في سبيل الله فيسربني ثلاثة أيام وعندي منه شيء إلا شيء أُرصد لدين »** ويحتمل أن يكون على ظلمه والمراد بالكراهة الإنفاق في خاصة نفسه لا في سبيل الله فهو محبوب.

قوله: (إلا أن أقول به في عباد الله) هو استثناء بعد استثناء فيفيد الإيجاب، فيؤخذ منه أن نفي حجة المال مقبولة بعدم الإنفاق فيلزم حجة وجوده مع الإنفاق، فما دام الإنفاق مستمراً لا يكره وجود المال، وإذا انتهى الإنفاق ثبتت كراهية وجود المال، ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قدر أحد أو أكثر مع استمرار الإنفاق.

قوله: (هكذا وهكذا وهكذا، عن يمينه وعن شماله ومن خلفه) هكذا هكذا وهكذا وهكذا وهكذا، وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله **« إلا من قال هكذا هكذا، فحشا عن يمينه وعن يمين يديه وعن يساره »** فاشتملت هذه الروايات على الجهات الأربع وإن كان كل منها انحصر على ثلاث، وقد جمعها عبد العزيز بن رفيع في روايته ولفظه **« إلا من أعطاه الله خيراً أي مالا ففتح برون وفاء ومهملة أي أعطى كثيراً بخير تكلف يميناً وشمالاً وبين يديه ووراء »** وفيه من الجهات فوق وأسفل، والإعطاء من قبل كل منها يمكن، لكن حذف لتدوره. وقد فسر بعضهم الإنفاق من وراء بالوصية، وليس قبيحاً فيه بل قد يقصد الصحيح الإغناء فيدفع لمن وراءه مالا يعطي به من هو أمامه.

قوله: (وقليل ما هم) ما زائدة مؤكدة للقلّة، ويحتمل أن تكون موصوفة، ولفظ قليل هو الخبر وهم هو المبتدأ والتقدير وهم قليل، وقدم الخبر للبالغة في الاختصاص.

قوله: (لم قال لي: مكانك) بالنصب أي ألزم مكانك.

قوله: (لا تبرح) تأكيد لذلك، ورفع لزم أن الأمر يلزم المكان ليس عاماً في الأزمنة.

قوله: (حتى آتيتك) غاية للزوم المكان المذكور، وفي رواية حصن **« لا تبرح يا أبا ذر حتى أوجه »** ووقع في رواية عبد العزيز بن رفيع **« فمشيت معه ساعة، فقال لي اجلس ههنا، فأجلست في قاع »** أي أرض سهلة مغطاة.

قوله: (ثم انطلق في سواد الليل) فيه إشعار بأن القمر كان قد غاب.

قوله: (حتى توارى) أي غاب شخصه، زاد أبو معاوية **« عني »** وفي رواية حصن **« حتى غاب عني »** وفي رواية عبد العزيز **« فانطلق في الحرة أي دخل فيها حتى لا أراه »** وفي رواية أبي شهاب **« فقدم غير بعيد »** زاد في رواية عبد العزيز **« فاطال الليث »**.

قوله: (لمست صوتاً قد ارتفع) في رواية أبي معاوية **« نعمت لفظاً وصوتاً »**.

قوله: (فتخوفت أن يكون أحد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم) أي تعرض له بسوء. ووقع في رواية عبد العزيز **« فتخوفت أن يكون عرض لرسول الله ﷺ »** وهو بضم أول عرض على البناء للمجهول.

قوله: (فأردت أن آتيه) أي أتوجه إليه، ووقع في رواية عبد العزيز **« فآردت أن آذبه »** أي إليه ولم يرد أن يتوجه إلى حال سبيله بدليل رواية الأعمش في الباب.

قوله: (فلذكرت قوله لا تبرح فلم أبرح حتى أتاني) في رواية أبي معاوية عن الأعمش **« فانتظرت حتى جاء »**.

قوله: (قلت يا رسول الله لقد سمعت صوتاً تخوفت فذكرت له) في رواية أبي معاوية **« فذكرت له الذي سمعت »** وفي رواية أبي شهاب **« قلت يا رسول الله الذي سمعت أو قال الصوت الذي سمعت »** كذا فيه بالثلاث وفي رواية عبد العزيز **« ثم إني سمعته وهو يقول وإن سرق وإن زني، قلت يا رسول الله من تكلم في جانب الحرة ما سمعت أحداً يرجع إليك شيئاً »**.

قوله: (فقال وهل سمعته؟ قلت نعم. قال ذلك جبريل) أي الذي كنت أخطأه، أو ذلك صوت جبريل.

قوله: (أتاني) زاد في رواية حصن **« فأخبرني »**. ووقع في رواية عبد العزيز **« عرض لي أي ظهر فقال: بشر أمك »** ولم أر لفظ التبشير في رواية الأعمش.

قوله: (من مات لا يمشك بالله شيئاً) زاد الأعمش **« من أمك »**.

قوله: (فقال: يا أبا ذر، قتل: ليك يا رسول الله) زاد في رواية سالم بن أبي الجعد ومنصور عن زيد بن وهب عند أحمد **قَالَ:** يا أبا ذر أي جبل هذا؟ قلت: أحد . وفي رواية الأحف الماضية في الزكاة **« يا أبا ذر أبصر أحداً »** قال: فتنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأتأثر أن يرسلني في حاجة له قتل: نعم **الحديث.**

قوله: (ما يسرني أن عندي مثل أحد هذا ذهباً قمضي علي ثالثة وعندي منه دينار) في رواية حصن بن غياث **« ما أحب أن لي أحداً ذهباً يأتي علي يوم وليلة أو ثلاثة عندي منه دينار »** وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحمد **« ما أحب أن لي أحداً ذلك ذهباً »** وفي رواية أبي شهاب عن الأعمش في الاستئذان **« فلما أبصر أحداً قال: ما أحب أنه تحول لي ذهباً يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث »** قال ابن مالك تضمن هذا الحديث استعمال حول بمعنى صير وإصالحها عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحاة، وقد جاءت هذه الرواية مبنية لما لم يسم فاعله فرفضت أول المفعولين وهو ضمير عائد على أحد ونصب ثانيهما وهو قوله **« ذهباً »** فصارت بيئاتها لما لم يسم فاعله جارية مجرى صار في رفع للبئذ ونصب الخبر. انتهى كلامه. وقد اختلفت القفا هذا الحديث، وهو متعمد المخرج فهو من تصرف الرواة فلا يكون حجة في اللغة، ويمكن الجميع بين قوله **« مثل أحد »** وبين قوله **« تحول لي أحد »** بجمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب ووزن أحد، والتحويل على أنه إذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه أيضاً. وقد اختلفت ألفاظ روايته عن أبي ذر أيضاً: فهي رواية سالم ومنصور عن زيد بن وهب بعد قوله قلت أحد قال **« والذي نفسي بيده ما يسرني أنه ذهب قطعاً اتفق في سبيل الله أدع منه قيراطاً »** وفي رواية سويد بن الخثعم عن أبي ذر **« ما يسرني أن لي أحداً ذهباً أصوت يوم أموت وعندي منه دينار أو نصف دينار »**. واختلفت ألفاظ الرواة أيضاً في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب كما سأذكره.

قوله: (قمضي علي ثالثة) أي ليلي ثالثة، قيل وإنما قيد بالثلاث لأنه لا يتجأ تفرقت قدر أحد من الذهب في أقل منها غالباً، ويكرر عليه رواية **« يوم وليلة »** فالأولى أن يقال الثلاث أقصى ما يحتاج إليه في تفرقة مثل ذلك، والواحدة أقل ما يمكن.

قوله: (إلا شيئاً أُرصد له دين) أي أعهده أو أحفظه. وهذا الإرساد اسم من أن يكون لصاحب دين غلب حتى يحضر فيأخذه، أو لأجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفى. ووقع في رواية حصن وأبي شهاب جميعاً عن الأعمش **« إلا دينار »** بالرفع، والنصب والرفع جائزان لأن المشتى من مطلق عام والمستثنى مفيد خاص فاعله النصب، وتوجيه الرفع أن المشتى منه في سياق التي وجوب لو هنا في تقديم التي، ويجوز أن يحمل التي الصريح في أن لا يمر علي حل إلا على الصفة، وقد فسر الشيء في هذه الرواية بالدينار، ووقع في رواية سويد بن الخثعم عن أبي ذر **« وعندي منه دينار أو نصف دينار »** وفي رواية سالم ومنصور **« أدع منه قيراطاً. قال قلت: فقلنا؟ قال: قيراطاً »** وفيه **« ثم قال يا أبا ذر إنما أقول هو أقل »** ووقع في رواية الأحف **« ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً اتفق كله إلا ثلاثة دنائير »** فظلمه نفي حجة حصول المال ولو مع الإنفاق وليس مراداً، وإنما المعنى نفي إنفاق البعض مقصراً عليه، فهو يجب إنفاق الكل إلا ما استثنى، وسائر الطرق تدل على ذلك، ويؤيده أن في رواية سليمان بن يسار عن أبي هريرة عند أحمد **« ما يسرني أن أحكم هذا ذهباً اتفق منه كل يوم في سبيل الله فيسربني ثلاثة أيام وعندي منه شيء إلا شيء أُرصد لدين »** ويحتمل أن يكون على ظلمه والمراد بالكراهة الإنفاق في خاصة نفسه لا في سبيل الله فهو محبوب.

قوله: (إلا أن أقول به في عباد الله) هو استثناء بعد استثناء فيفيد الإيجاب، فيؤخذ منه أن نفي حجة المال مقبولة بعدم الإنفاق فيلزم حجة وجوده مع الإنفاق، فما دام الإنفاق مستمراً لا يكره وجود المال، وإذا انتهى الإنفاق ثبتت كراهية وجود المال، ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قدر أحد أو أكثر مع استمرار الإنفاق.

قوله: (هكذا وهكذا وهكذا، عن يمينه وعن شماله ومن خلفه) هكذا هكذا وهكذا وهكذا وهكذا وهكذا، وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله **« إلا من قال هكذا هكذا، فحشا عن يمينه وعن يمين يديه وعن يساره »** فاشتملت هذه الروايات على الجهات الأربع وإن كان كل منها انحصر على ثلاث، وقد جمعها عبد العزيز بن رفيع في روايته ولفظه **« إلا من أعطاه الله خيراً أي مالا ففتح برون وفاء ومهملة أي أعطى كثيراً بخير تكلف يميناً وشمالاً وبين يديه ووراء »** وفيه من الجهات فوق وأسفل، والإعطاء من قبل كل منها يمكن، لكن حذف لتدوره. وقد فسر بعضهم الإنفاق من وراء بالوصية، وليس قبيحاً فيه بل قد يقصد الصحيح الإغناء فيدفع لمن وراءه مالا يعطي به من هو أمامه.

قوله: (وقليل ما هم) ما زائدة مؤكدة للقلّة، ويحتمل أن تكون موصوفة، ولفظ قليل هو الخبر وهم هو المبتدأ والتقدير وهم قليل، وقدم الخبر للبالغة في الاختصاص.

قوله: (لم قال لي: مكانك) بالنصب أي ألزم مكانك.

قوله: (لا تبرح) تأكيد لذلك، ورفع لزم أن الأمر يلزم المكان ليس عاماً في الأزمنة.

قوله: (حتى آتيتك) غاية للزوم المكان المذكور، وفي رواية حصن **« لا تبرح يا أبا ذر حتى أوجه »** ووقع في رواية عبد العزيز بن رفيع **« فمشيت معه ساعة، فقال لي اجلس ههنا، فأجلست في قاع »** أي أرض سهلة مغطاة.

قوله: (ثم انطلق في سواد الليل) فيه إشعار بأن القمر كان قد غاب.

قوله: (حتى توارى) أي غاب شخصه، زاد أبو معاوية **« عني »** وفي رواية حصن **« حتى غاب عني »** وفي رواية عبد العزيز **« فانطلق في الحرة أي دخل فيها حتى لا أراه »** وفي رواية أبي شهاب **« فقدم غير بعيد »** زاد في رواية عبد العزيز **« فاطال الليث »**.

قوله: (لمست صوتاً قد ارتفع) في رواية أبي معاوية **« نعمت لفظاً وصوتاً »**.

قوله: (فتخوفت أن يكون أحد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم) أي تعرض له بسوء. ووقع في رواية عبد العزيز **« فتخوفت أن يكون عرض لرسول الله ﷺ »** وهو بضم أول عرض على البناء للمجهول.

قوله: (فأردت أن آتيه) أي أتوجه إليه، ووقع في رواية عبد العزيز **« فآردت أن آذبه »** أي إليه ولم يرد أن يتوجه إلى حال سبيله بدليل رواية الأعمش في الباب.

قوله: (فلذكرت قوله لا تبرح فلم أبرح حتى أتاني) في رواية أبي معاوية عن الأعمش **« فانتظرت حتى جاء »**.

قوله: (قلت يا رسول الله لقد سمعت صوتاً تخوفت فذكرت له) في رواية أبي معاوية **« فذكرت له الذي سمعت »** وفي رواية أبي شهاب **« قلت يا رسول الله الذي سمعت أو قال الصوت الذي سمعت »** كذا فيه بالثلاث وفي رواية عبد العزيز **« ثم إني سمعته وهو يقول وإن سرق وإن زني، قلت يا رسول الله من تكلم في جانب الحرة ما سمعت أحداً يرجع إليك شيئاً »**.

قوله: (فقال وهل سمعته؟ قلت نعم. قال ذلك جبريل) أي الذي كنت أخطأه، أو ذلك صوت جبريل.

قوله: (أتاني) زاد في رواية حصن **« فأخبرني »**. ووقع في رواية عبد العزيز **« عرض لي أي ظهر فقال: بشر أمك »** ولم أر لفظ التبشير في رواية الأعمش.

قوله: (من مات لا يمشك بالله شيئاً) زاد الأعمش **« من أمك »**.

قوله: (دخل الجنة) هو جواب الشرط رتب دخول الجنة على الموت بفرض إشراك بالله، وقد ثبت الوعيد بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر، وعدم دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستهزام.

قوله: (قلت وإن زنى وإن سرق) قال ابن مالك: حرف الاستهزام في أول هذا الكلام مقدر ولا بد من تقديره. وقال غيره التقدير أو إن زنى أو إن سرق دخل الجنة. وقال الطيبي: ادخل الجنة وإن زنى وإن سرق. والشرط حاله، ولا يذكر الجواب مبالغة، وتسمياً لمنى الإنكار قال وإن زنى وإن سرق. ووقع في رواية عبد العزيز بن رفيع « قلت يا جبريل وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم ». وكروها مرتين للكثرة وثلاثاً للمستعالي وزاد في آخر الثالثة « وإن شرب الخمر » وكذا وقع التكرار ثلاثاً في رواية أبي الأسود عن أبي ذر في اللباس، لكن بتقديم الزنا على السرقة كما في رواية الأعمش، ولم يقل « وإن شرب الخمر » ولا وقعت في رواية الأعمش، وزاد أبو الأسود « على رغم أنف أبي ذر » قال وكان أبو ذر إذا حدث بهذا الحديث يقول « وإن رغم أنف أبي ذر » وزاد حصص بن غيث في روايته عن الأعمش: قال الأعمش قلت لزيد بن وهب إنه بلغني أنه أبو الدرداء قال: أشهد لحديثي أبو ذر بالرواية. قال الأعمش: وحديثي أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه. وأخرجه أحمد عن أبي ثمر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي الدرداء بلفظ « إنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » نحوه، وفيه « وإن رغم أنف أبي الدرداء » قال البخاري في بعض النسخ عقب رواية حصص: حديث أبي الدرداء مرسل لا يصح إنما أرضاه للمعرفة أي إذا أرضاه أن تذكره للمعرفة بحاله، قلت: والصحيح حديث أبي ذر قيل له: فحديث عطاء بن يسار عن أبي الدرداء؟ فقال: مرسل أيضاً لا يصح. ثم قال: اضربوا على حديث أبي الدرداء. قلت: فلماذا هو ساقط من معظم النسخ، وثبت في نسخة الصنفاني، وأوله قال أبو عبد الله حديث أبي صالح عن أبي الدرداء مرسل، فسأته إلخ. ورواية عطاء بن يسار التي أشار إليها أخرجهما النسائي من رواية محمد بن أبي حرملة عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء أنه سمع النبي ﷺ هو بنفسه على المنبر يقول: « ولئن خاف مقام ربي جنتان » [الرحمن: ٤٦] قلت: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟ قال: وإن زنى وإن سرق، فأعادت فأعاد فقال في الثالثة قال: نعم وإن رغم أنف أبي الدرداء » وقد وقع التصريح بسماع عطاء بن يسار له من أبي الدرداء في رواية ابن أبي حاتم في «التفسير» والطبراني في «المعجم» والبيهقي في «الشعب» قال البيهقي: حديث أبي الدرداء هذا غير حديث أبي ذر وإن كان فيه بعض منه. قلت: وهما قصتان متغايرتان، وإن اشتركتا في المعنى الأخير وهو سؤال الصحابي بقوله وإن زنى وإن سرق، واشتركا أيضاً في قوله وإن رغم، ومن المفاخرة بينهما أيضاً وقوع المراجعة المذكورة بين النبي ﷺ وجبريل في رواية أبي ذر دون أبي الدرداء، وله عن أبي الدرداء طرق أخرى منها للنسائي من رواية محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبي الدرداء نحو رواية عطاء بن يسار، ومنها للطبراني من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء رحمه بلفظ « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » فقال أبو الدرداء: وإن زنى وإن سرق؟ فقال النبي ﷺ: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي الدرداء » ومن طريق أبي هريرة عن أبي الدرداء نحوه، ومن طريق كعب بن ذهل « سمعت أبا الدرداء رحمه: أتاني أت من ربي فقال: « من يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً » [النساء: ١١]، قلت: يا رسول الله وإن زنى وإن سرق؟ قال: نعم ثم قلت فقال على رغم أنف أبي ذر فرددنا، قال فأتنا رأيت أبا الدرداء يضرب أنفه بإصبعه » ومنها لأحد من طريق وإهب بن عبد الله المغازي « عن أبي الدرداء رحمه: من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق، على رغم أنف أبي الدرداء. قال فخرجت لأنادي بها في الناس، فلفظي عمر فقال: أرجع، فإن الناس إن يعلموا بهذا اتكلموا عليها، فرجعت فأنشبت النبي ﷺ صديق عمر » قلت: وقد وقعت هذه الزيادة الأخيرة لأبي هريرة، والتي بسط ذلك في «باب من جاهد في طاعة الله تعالى» قريبا.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا أحمد بن حشيب) ينتج المعجمة وموحلتين مثل حشيب، وهو الحلبي، ينتج المعجمة والموحدة ثم الغاء للمعجمة نسبة إلى الحطبات من بني تميم، وهو بصري صدوق، ضعه ابن عبد البر تبعاً لأبي الفتح الأزدي والأزدي غير مرضي فلا يتبع في ذلك، وأبوه يكنى أبا سعيد، روى عنه ابن وهب وهو من أقرابه، ووقع ابن المديني.

قوله: (وقال الليث حدثني يونس) هذا التلميح وصله الذهلي في «الزعميات» عن عبد الله بن صالح عن الليث، وأرواد البخاري يبلّغه بقوة رواية أحمد بن حشيب،

قوله: (لو كان لي) زاد في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند أحد في أوله «والنبي نفسي بيده» وعنده في رواية همام عن أبي هريرة «والذي نفس عملي بيده».

قوله: (مثل أحد ضحكاً) في رواية الأعرج «لو أن أحدكم عتدي ذنباً».

قوله: (ما يسرني أن لا تمر علي ثلاث ليال وعندي منه شيء إلا شيئاً) أرواه للنسائي في رواية الأعرج «إلا أن يكون شيء» أرواه في دين علي، وفي رواية همام «وعندي منه دينار أجد من يقبله ليس شيئاً أرواه في دين علي» قال ابن مالك: في هذا الحديث وقوع التثنية بعد مثل، وجواب لو مضارعاً متبوعاً بما، وحق جوابها أن يكون ما ضياءً شيئاً نحو لو قام فقتل، أو بلم نحو لو قام لا أتى. والجواب من وجهين: أحدهما أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً كما وقع موضعه وهو شرط في قوله تعالى: «لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم»، [الحجرات: ٥، ٧] ثانيهما أن يكون الأصل ما كان يسرني فحذف كان وهو جواب وفي ضمير وهو الاسم ويسرني خبر، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير نظماً ونثراً ومنه «المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر» قال وأشبه شيء بحذف كان قبل يسرني حذف جعل قبل يجادلنا في قوله تعالى: «فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا» [هود: ٧٤] أي جعل يجادلنا، والوجه الأول أولى. وفيه أيضاً وقوع لا بين أن ونمر وهي زائدة للمعنى ما يسرني أن نمر، وقال الطيبي: قوله «ما يسرني» هو جواب «لو» الانتائية فيفيد أنه لم يسره المذكور بعده لأنه لم يكن عنده مثل أحد ذنباً، وفيه نوع مبالغة لأنه إذا لم يسره كثرة ما يتفقه فكيف ما لا يتفقه قال: وفي التثنية بالثلاثة تسميم ومبالغة في سرعة الإنفاق، فلا تكون لا زائدة كما قال ابن مالك بل التي فيها على حاله. قلت: ويؤيد قول ابن مالك الرواية الماضية قبل في حديث أبي ذر بلفظ «ما يسرني أن عتدي مثل أحد ذنباً نفسي علي ثلاثة».

وفي حديث الباب من الفوائد أحب أبي ذر مع النبي ﷺ وترقبه أحواله وشفقته عليه حتى لا يدخل عليه أدنى شيء، مما يتقن به.

وفي حسن الأدب مع الأكابر وإن الصغير إذا رأى الكبير مضطرباً لا يتسور عليه ولا يجلس معه ولا يلزمه إلا بئذئذ منه، وهذا بخلاف ما إذا كان في مجمع كالسجد والسوق فيكون جلوسه معه محسب ما يليق به.

وفي جواز تكتية المرء نفسه لغرض صحيح كان يكون أشهر من اسمه، ولا سيما إن كان اسمه مشتركاً بغيره وكتيته فردة. وفيه جواز تقليد الصغير الكبير بنفسه وبغيرها، والجواب بمثل ليك وسعديك زيادة في الأدب. وفيه الانفراد عند قضاء الحاجة.

وفي أن امتثال أمر الكبير والوقوف عنده أولى من ارتكاب ما يخالفه بالرأي ولو كان فيما يقتضيه الرأي توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى.

وفي استهزام التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية أو علمية أو غير ذلك.

وفي الأخذ بالقرآن لأن أبا ذر لما قال له النبي ﷺ «أبصر أحداً» فهم منه أنه يريد أن يرسله في حاجة فنظر إلى ما على أحد من الشمس ليعلم هل يبقى من النهار قدر يسما.

وفي أن عمل الأخذ بالقرينة إن كان في اللفظ ما يخص ذلك، فإن الأمر وقع على خلاف ما فهمه أبو ذر من القرينة، فيؤخذ منه أن بعض القرآن لا يكون دالاً على المراد وذلك لضخفه.

وفي المراجعة في العلم بما تقرر عند الطالب في مقابلة ما يسهمه مما يخالف ذلك، لأنه تقرر عند أبي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد أهل الكِبائر بالنار واللعناب، فلما سمع أن من مات لا يشرك دخل الجنة استهزم عن ذلك بقوله «وإن زنى وإن سرق» واقتصر على هاتين الكبيرتين لأنهما كالتالين فيما يتعلق بحق الله وحق العباد، وأما قوله في الرواية الأخرى «وإن شرب الخمر» فلا إشارة إلى فحش تلك الكبيرة لأنها تؤدي إلى خلل العقل الذي شرف به الإنسان على اليقظة، ويوقع الخلل فيه قد يزول الترقى الذي يميز عن ارتكاب بقية الكبائر. وفيه أن الطالب إذا ألح في المراجعة يزجر بما من يليق به إن شاء من قوله «وإن رغم أنف أبي ذر» وقد حله البخاري كما مضى في اللباس على من تاب عند الموت، وحله غيره على أن المراد بدخول الجنة أعم من أن يكون ابتداء أو بعد المجازاة على المصيبة، والأول هو وقف ما فهمه أبو ذر، والثاني أولى للجمع بين الأكلة، ففي الحديث حجة لأصل السنة ورد على من زعم من الخوارج والمعتزلة أن صاحب الكبيرة إذا مات من غير توبة تجلّد في النار، لكن في الاستدلال به

لذلك نظر، لما مر من سياق كعب بن ذعل عن أبي الدرداء أن ذلك في حق من عمل سوءاً أو ظلم نفسه ثم استغفر، وسنده جيد عند الطبراني.

وحله بعضهم على ظاهره، وخص به هذه الأمة لقوله فيه «بشر أمتك» وإن من مات من أمتي، وتعقب بالأخبار الصحيحة الواردة في أن بعض عصاة هذه الأمة يعذبون، فبي صحیح مسلم عن أبي هريرة «لقلس من أمتي» الحديث. وفيه تعقب على من تأول في الأحاديث الواردة في أن «من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة» وفي بعضها «حرم على النار» أن ذلك كان قبل نزول القرائض والأمر والنهي، وهو مروى عن سعيد بن المسيب والزهري، ووجه التعقب ذكر الزنا والسرقه في ذكره على خلاف هذا التأويل، وحله الحسن البصري على من قال الكلمة وأدى حقها بإداء ما وجب واجتنب ما نهى، ووجهه الطيبي إلا أن هذا الحديث يفتش فيه، وأشكل الأحاديث وأصعبها قوله «لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة» وفي آخره «وإن زنى وإن سرق» وقيل أشكلها حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا أحرمه الله على النار» لأنه أتى فيه بإعادة الحصر ومن الاستغرافية وصرح بتحريم النار، بخلاف قوله «دخل الجنة» فإنه لا ينفي دخول النار أولاً، قال الطيبي: لكن الأول يترجح بقوله «وإن زنى وإن سرق» لأنه شرط لجود التأكيد، ولا سيما وقد كرره ثلاثاً مبالغة وختم بقوله «وإن رغم أنف أبي ذر» تيسيراً للمبالغة والحديث الآخر مطلق يقبل التجديد فلا يؤول قوله «وإن زنى وإن سرق» وقال النووي بعد أن ذكر التورن في ذلك والاختلاف في هذا الحكم: منعب أهل السنة بأجمعهم أن أهل القنوب في المشقة، وأن من مات موقناً بالشهادتين يدخل الجنة، فإن كان ديناً أو سليماً من المعاصي دخل الجنة برحة الله وحرم على النار، وإن كان من المخلطين بتضييع الأوامر أو بعضها وإرتكاب التواهي أو بعضها ومات عن غير توبة فهو في خطر المشقة، وهو يصعد أن يمضي عليه الوعيد إلا أن يشاء الله أن يحضره، فإن شاء أن يعذبه فمصيره إلى الجنة بالشفاعة، انتهى. وعلى هذا فتعبد اللفظ الأول تقديره «وإن زنى وإن سرق دخل الجنة، لكنه قبل ذلك إن مات مصراً على المعصية في مشية الله، وتقدير الثاني حرمه الله على النار إلا أن يشاء الله أو حرمه على نار المخلود والله أعلم. قال الطيبي: قال بعض المحققين قد يتخذ من أمثال هذه الأحاديث المبطلة ذريعة إلى طرح التكاليف وإبطال العمل فلأن ترك الشرك كاف، وهذا يستلزم طي بساط الشريعة وإبطال المخلود، وأن الترغيب في الطاعة والتحذير عن المعصية لا تأثير له بل يقتضي الإخلاع عن الدين والإخلال عن قيد الشريعة وإخراج عن الضبط والولوج في الخبط وترك الناس سدى مهملين وذلك يقتضي إلى خراب الدنيا بعد أن يقتضي إلى خراب الآخرة، مع أن قوله في بعض طرق الحديث «أن يعبدوه» يتضمن جميع أنواع التكاليف الشرعية وقوله «ولا يشركوا به شيئاً» يشمل معنى الشرك الجلي والخيبي، فلا راحة للتمسك به في ترك العمل لأن الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض فإنها في حكم الحديث الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق.

وفي جواز الحلف بغير تخليف، ويستحب إذا كان لصلحة تكايد أمر مهم وتحقيقه ونفي الجواز عنه، وفي قوله في بعض طرقه والذي نفس محمد يشهد بتغيير الإنسان عن نفسه باسمه دون ضميره، وقد ثبت الضمير في الطريق الأخرى «والذي نفسي بيده» وفي الأول نوع تجريد، وفي الحلف بذلك زيادة في التأكيد لأن الإنسان إذا استحضر أن نفسه وهي أعز الأشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء استشعر الخوف منه فارتدع عن الحلف على ما لا يتحقق، ومن ثم شرع تغليظ الأيمان بذكر الصفات الإلهية ولا سيما صفات الجلال. وفيه لفت على الإنفاق في وجوه الخير، وإن النبي ﷺ كان في أعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث أنه لا يحب أن يبقى يده شيء من الدنيا إلا لإفادته فحين يستغنى، ولما لإرصاده من حق، ولما اتصل من يقبل ذلك منه لتقديده في رواية همام عن أبي هريرة الآية في كتاب التمني بقوله: «أجد من يقبله» ومنه يؤخذ جواز تأخير الزكاة الواجبة عن الإعطاء إذا لم يوجد من يستحق أخذها وينبغي لمن وقع له ذلك أن يعزل القدر الواجب من ماله ويحتج في حصول من يأخذ، فإن لم يجد فلا حرج عليه ولا ينسب إلى تقصير في حبه. وفيه تقديم وفاة الدين على صدقة التطوع. وفيه جواز الاستغراض وقبلة ابن بطال باليسر أخذاً من قوله «إلا ديناراً» قال ولو كان عليه أكثر من ذلك لم يرصد أدلته ديناراً واحداً لأنه كان أحسن الناس قضاء. قال ويؤخذ من هذا أنه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يجد له وقاء فيعجز عن أدائه، وتعقب بأن الذي فهمه من لفظ الدينار من الرحمة ليس كما فهم، بل إنما المراد به الجنس، ولما قوله في الرواية الأخرى «ثلاثة دنائير» فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للشال أو لضرورة

الواقع، وقد قيل إن المراد بالثلاثة أنها كانت تهايته فيما يحتاج إلى إخراجها في ذلك اليوم، وقيل بل هي دينار للدين كما في الرواية الأخرى ودينار للإنفاق على الأهل ودينار للإنفاق على الضيف، ثم المراد بدينار الدين الجنس ويعبده بتغييره في أكثر الطرق بالشبهة على الإيهام فيتناول القليل والكثير.

وفي الحديث أيضاً لفت على وفاة الدين وإداء الأمانات وجواز استعمال «لو» عند تمني الخير وتخصيص الحديث الوارد عن استعمال «لو» على ما يكون في أمر غير محمود شرعاً. وإدعى المذهب أن قوله في رواية الأحنف عن أبي ذر «أبصر أحداً؟ قال فظننت ما عليه من الشمس» الحديث أنه ذكر للتشليل في تعجيل إخراج الزكاة وأن المراد ما أحب أن أحبس ما أوجب الله علي إخراجها بقدر ما بقي من النهار، وتعقبه عياض فقال: هو بعد في التأويل، وإما السياق بين في أنه ﷺ أراد أن ينبيه على عظم أحد لضرب به المثل في أنه لو كان قدرة ذهباً ما أحب أن يوغر عنه إلا ما ذكر من الإنفاق والإرصاد، فظن أبو ذر أنه يريد أن يبعث في حاجة أو يكمن ذلك مراداً إذ ذاك كما تقدم. وقال القرطبي: إنما استغهم عن روية ليستحضر قدره حتى يشبه له ما أراد بقوله: «إن لي مثله ذهباً». وقال عياض: قد يتجح به من يفضل الفقر على الغنى، وقد يتجح به من يفضل الغنى على الفقر، وماخذ كل منهما واضح من سياق الخبر.

وفيه الحنف على إنفاق المال في الحياة وفي الصحة وترجيحه على إنفاقه عند الموت، وقد مضى فيه حديث «أن تصدق وأنت صحيح شحيح» وذلك أن كثيراً من الأغنياء يشع بإخراج ما عنده ما دام في عافية فيأمل البقاء ويخشى الفقر، فمن خالف شيطانه وقهر نفسه لئلا يترك الثواب الآخرة فاز، ومن عمل بذلك لم يأمن الجور في الرصية، وإن سلم لم يأمن تأخير تنجيز ما أوصى به أو تركه أو غير ذلك من الآفات ولا سيما إن خلف ورثاً غير موفق فيلذهه في أسرع وقت ويبقى وباله على الذي جمعه، والله المستعان.

١٥- باب ألغى غنى الفسى

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَبْصِرْ أَنْتُمْ أَيُّكُمْ مِنْ رَبِّهِ يَوْمَ يُنْفَخُ عَنْ كُلِّ أُمَّةٍ رِجَالٌ خَلُوفٌ﴾

تَعَالَى: ﴿هُمُ لَهَا غَائِبُونَ﴾ [الأنعام: ٥٥-٦٣]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ يَعْمَلُوا، لَا يُدْرِي مَنْ أَنْ يَفْعَلُوا.

٦٤٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَفَرَةٍ الْفَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ». [أخرجه مسلم: ١٠٥١].

قوله: (باب) بالتورن (الغنى غنى النفس) أي سواء كان المصنف بذلك قليل المال أو كثيراً، والغنى بكسر أوله مقصور وقد مد في غسرة الشعر، ويفتح أوله مع المد هو الكفاية.

قوله: (وقال الله تعالى: أبصرون أي منكم من مال وينين إلى قوله هم لها عاملون) في رواية أبي ذر «إلى عاملون» وهذه رأس الآية التاسعة من ابتداء الآية الأولى بها، والآيات التي بين الأولى والثانية وبين الأخيرة والتي قبلها اعترضت في وصف المؤمنين، والضمير في قوله «بل قلوبهم في غمرة من هذا» [المؤمنون: ٦٣] للمذكورين في قوله «لنعم» [المؤمنون: ٥٥] والمراد به من هذا «للمؤمنون: ٦٣» [فصلوا أرحم بينهم ذرياً] [المؤمنون: ٣٥] والمعنى: ابظنون أن المال الذي نزلهم إياه لكرامتهم علينا؟ إن غنوا ذلك أخطأوا، بل هو استدرج كما قال تعالى «ولا يحسن الذين كفروا أيما غلب لهم خير لأنفسهم، أيما غلب لهم ليردوا» [إمّا] [آل عمران: ١٧٨] والإشارة في قوله «بل قلوبهم في غمرة من هذا» [المؤمنون: ٦٣] أي من الاستدرج المذكور، وأما قوله «ولم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون» [المؤمنون: ٦٣] فالمراد به ما يستطيعون من الأعمال من كفر أو إيمان، وإلى ذلك أشار ابن عينة في تفسيره بقوله: لم يعملوا لا بد أن يعملوا، وقد سبق إلى مثل ذلك أيضاً السدي وجاعة قالوا: المعنى كتبت عليهم أعمال سيئة لا بد أن يعملوا قبل موتهم لنحو عليهم كلمة المذنب. ثم منافية الآية للحديث أن خيرة المال ليست لذاته بل بحسب ما يتعلق به وإن كان يسمى خيراً في الجملة، وكذلك صاحب المال ليس لذاته بل بحسب تصرفه فيه، فإن كان في نفسه غنى لم يترقب في صرفه في الواجبات والمستحبات ومن وجوه البر والقرىبات، وإن كان في نفسه فقراً أمسك وامتنع من بذله فيما أمر به خشية من نفاذه، فهو في الحقيقة فقير صورة ومعنى وإن كان المال تحت يده لكونه لا يتضح به لافي الدنيا ولا في الآخرة،

وفي جواز الحلف بغير تخليف، ويستحب إذا كان لصلحة تكايد أمر مهم وتحقيقه ونفي الجواز عنه، وفي قوله في بعض طرقه والذي نفس محمد يشهد بتغيير الإنسان عن نفسه باسمه دون ضميره، وقد ثبت الضمير في الطريق الأخرى «والذي نفسي بيده» وفي الأول نوع تجريد، وفي الحلف بذلك زيادة في التأكيد لأن الإنسان إذا استحضر أن نفسه وهي أعز الأشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء استشعر الخوف منه فارتدع عن الحلف على ما لا يتحقق، ومن ثم شرع تغليظ الأيمان بذكر الصفات الإلهية ولا سيما صفات الجلال. وفيه لفت على الإنفاق في وجوه الخير، وإن النبي ﷺ كان في أعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث أنه لا يحب أن يبقى يده شيء من الدنيا إلا لإفادته فحين يستغنى، ولما لإرصاده من حق، ولما اتصل من يقبل ذلك منه لتقديده في رواية همام عن أبي هريرة الآية في كتاب التمني بقوله: «أجد من يقبله» ومنه يؤخذ جواز تأخير الزكاة الواجبة عن الإعطاء إذا لم يوجد من يستحق أخذها وينبغي لمن وقع له ذلك أن يعزل القدر الواجب من ماله ويحتج في حصول من يأخذ، فإن لم يجد فلا حرج عليه ولا ينسب إلى تقصير في حبه. وفيه تقديم وفاة الدين على صدقة التطوع. وفيه جواز الاستغراض وقبلة ابن بطال باليسر أخذاً من قوله «إلا ديناراً» قال ولو كان عليه أكثر من ذلك لم يرصد أدلته ديناراً واحداً لأنه كان أحسن الناس قضاء. قال ويؤخذ من هذا أنه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يجد له وقاء فيعجز عن أدائه، وتعقب بأن الذي فهمه من لفظ الدينار من الرحمة ليس كما فهم، بل إنما المراد به الجنس، ولما قوله في الرواية الأخرى «ثلاثة دنائير» فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للشال أو لضرورة

بل ربما كان وبلاً عليه.

قوله: (حدثنا أبو بكر) هو ابن عباس ميملة وتحتية ثم معجمة، وهو القاري المشهور. وأبو حصين يفتح أوله اسمه عثمان. والإسناد كله كقويون إلى أبي هريرة.

قوله: (عن كثرة العرض) يفتح الميملة والراء ثم ضاد معجمة، أما عن فهي سببية، وأما العرض فهو ما يتبع به من متاع الدنيا، ويطلق بالاشتراك على ما يقابل الجهر وعلى كل ما يمرض للشخص من مرض ونحوه. وقال أبو عبد الملك البزني فيما نقله ابن التين عنه قال: اتصل بي عن شيخ من شيوخ القريوان أنه قال: العرض بتحريرك الراء الواحد من العروض التي يتجر فيها، قال: وهو خطأ، فقد قال الله تعالى ﴿ يا خلودون عرض هذا الأدنى ﴾ [الأعراف: ١٦٩] ولا خلاف بين أهل اللغة في أنه ما يمرض فيه، وليس هو أحد العروض التي يتجر فيها بل واحدا عرض بالإسكان وهو ما سوى التقدين. وقال أبو عبيد: العروض الأئمة وهي ما سوى الحيوان والمقار وما لا يدخله كبل ولا وزن، وهكذا حكاه حياض وغيره. وقال ابن فارس: العرض بالسكون كل ما كان من المال غير نقد وجمعه عروض، وأما بالفتح فما يصيبه الإنسان من حظه في الدنيا، قال تعالى ﴿ تريدون عرض الدنيا ﴾ [الأنفال: ٦٧] وقال ﴿ وإن يأتهم عرض مثله بأخذه ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

قوله: (إما الغنى غنى النفس) في رواية الأجرع عن أبي هريرة عند أحمد ومسجد بن منصور وغيرهما، وإما الغنى في النفس، وأصله في مسلم، ولابن حبان من حديث أبي ذر « قال في رسول الله ﷺ. يا أبا ذر أتري كثرة المال هو الغنى؟ قلت: نعم. قال: وترى قلة المال هو الفقر؟ قلت: نعم يا رسول الله. قال: إما الغنى غنى القلب، والفقر فقر القلب » قال ابن بطال: معنى الحديث ليس حقيقة الغنى كثرة المال لأن كثيراً ممن وسع الله عليه في المال لا يقنع بما أوتي فهو يجتهد في الإزدياد ولا يبالى من أين ياتي، فكانه فقير لشدة حرصه، وإما حقيقة الغنى غنى النفس، وهو من استغنى بما أوتي وقنع به ورضي ولم يحرص على الإزدياد ولا ألح في الطلب، فكانه غني. وقال القرطبي: معنى الحديث أن الغنى النافع أو العظيم أو الممدوح هو غنى النفس، ويأتى أنه إذا استغنت نفسه كفت عن المطامع فمزت وعظمت وحصل لها من الحظوة والزخامة والشرف والملاح أكثر من الغنى الذي يتاله من يكون فقير النفس حرصه فإنه يورطه في ردائل الأمور وخصائص الأعمال للنداء متهمة وعجلة، ويكثر من بذنه من الناس ويصغر قدره عندهم فيكون أسفر من كل حقير وأذل من كل ذليل. والحاصل أن المتصف بغنى النفس يكون قانعاً بما رزقه الله، لا يحرص على الإزدياد لغير حاجة ولا يلح في الطلب ولا يلح في السؤال، بل يرضى بما قسم الله له، فكانه واجد أبداً، والمتصف بفقر النفس على الضد منه لكونه لا يقنع بما أعطى بل هو أبداً في طلب الإزدياد من أي وجه أمكنه، ثم إذا فاتته المطلوب حزن وأسف، فكانه فقير من المال لأنه لم يستغن بما أعطى، فكانه ليس بغني. ثم غنى النفس إما ينشأ عن الرضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأمره علماً بأن الذي عند الله خير وأبقى، فهو معرض عن الحرص والطلب، وأحسن قول القائل:

غنى النفس ما يكفيك من سد حاجة فإن زاد شيئاً عاد ذلك الغنى فقيراً وقال الطبري: يمكن أن يراد بغنى النفس حصول الكمالات العلمية والعملية، وإلى ذلك أشار القائل:

ومن ينشأ الساعات في جمع ماله خافة فقر فالذي فضل الفقر أي يبنين أن ينشأ أوقاته في الغنى الحقيقي وهو تحصيل الكمالات، لا في جمع المال فإنه لا يزداد بذلك إلا قراً انتهى. وهذا وإن كان يمكن أن يراد لكن الذي تقدم أظهر في المراد، وإما يحصل غنى النفس بغنى القلب بأن يفتر إلى ربه في جميع أموره فيتحقق أنه المعطي المانع فيرضى بقضائه ويشكره على نعماته ويفزع إليه في كشف ضرره، فينشأ عن اقتناع القلب لربه غنى نفسه عن غير ربه تعالى، والغنى الوارد في قوله ﴿ ووجدك عائلاً فأغني ﴾ [الضحى: ٨] يتناول غنى النفس، فإن الآية مكية ولا ينفي ما كان فيه النبي ﷺ قبل أن تنفع عليه خير وغيرها من قلة المال والله أعلم.

١٦- باب فضل الفقر

٦٤٤٧- حدثنا إسماعيل قال: حدثني عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال: مر رجل على رسول الله ﷺ، فقال: لرجل عندك جالس، وما رأيك في هذا. فقال: رجل من أشرف الناس، هذا والله خير، إن خطب أن ينكح، وإن شفع أن يشفع، قال: فسكت رسول الله ﷺ.

ثم مر رجل، فقال له رسول الله ﷺ: ما رأيك في هذا. فقال: يا رسول الله، هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا خير، إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع أن لا يشفع، وإن قال أن لا يستمع لقولك، فقال رسول الله ﷺ: هذا خير من ملة الأرض مثل هذا. [راجع: ٥٠٩١].

٦٤٤٨- حدثنا الحميدي: حدثنا سفيان: حدثنا الأعمش قال: سمعت أبا وائل قال: قال: حدثنا عياض قال: حدثنا مع النبي ﷺ نريد وجه الله، فوقع أجرنا على الله تعالى، فمنا من مضى لم يأخذ من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قيل يوم أحد وكركة نيرة، فإذا عطشنا رأسه بذات الجلاء، وإذا عطشنا وجعنا بدنا رأسه، ففترنا النبي ﷺ أن نعطي رأسه ونجعل على وجعنا [شيئاً] من الأذخير، ومنا من أنبت له ثمرته فهو يهديها. [راجع: ١٢٧٦، أخرجه مسلم: ٩٤٠].

٦٤٤٩- حدثنا أبو الوليد: حدثنا سلم بن زيور: حدثنا أبو رجاء، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: « أطلعت في الجنة فرائت أكثر أهلها الفقراء، وأطلعت في النار فرائت أكثر أهلها النساء ». [راجع: ٣٢٤١، أخرجه مسلم: ٢٧٣٨، مختصراً].

تابع أبواب وعرف

وقال صخر وعاصم بن نجيع، عن أبي رجاء، عن ابن عباس.

٦٤٥٠- حدثنا أبو عاصم: حدثنا عبد الوارث: حدثنا مسدد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال: لم يأكل النبي ﷺ على عروان حتى مات، وما أكل خبزاً مرققاً حتى مات. [راجع: ٥٣٨٦].

٦٤٥١- حدثنا عبد الله بن أبي شيبة: حدثنا أبو أسامة: حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: لقد توفي النبي ﷺ وما في رجلي من شيء يأكله ذو كبد، إلا شطر خبز في رجلي، فأكلت منه، حتى طال علي، لكة فقي. [راجع: ٣٠٩٧، أخرجه مسلم: ٢٩٧٣].

قوله: (باب فضل الفقر) قيل أشار بهذه الترجمة عقب التي قبلها إلى تحقيق محل الخلاف في تفضيل الفقر على الغنى أو عكسه، لأن المصنف من قوله « الغنى غنى النفس » المحصر في ذلك، فيحمل كل ما ورد في فضل الغنى على ذلك، فمن لم يكن غنى النفس لم يكن ملوحاً بل يكون ملوماً فكيف يفضل، وكذا ما ورد من فضل الفقر لأن من لم يكن غنى النفس فهو فقير النفس، وهو الذي تمرد النبي ﷺ منه. والفقر الذي وقع فيه النزاع عدم المال والتخل منه، وأما الفقر في قوله تعالى ﴿ يا أيها الناس اتقوا الله إلى الله » والله هو الغني الحميد ﴿ فاطر: ٣٥ ﴾ فالمراد به احتياج المخلوق إلى الخالق، فالفقر للمخلوقين أمر ذاتي لا يتفكون عنه، والله هو الغني ليس محتاج لأحد. ويطلق الفقر أيضاً على شيء اصطلاح عليه الصوفية وتفاوتت فيه عباراتهم « وحاصله كما قال أبو إسحاق الأنصاري نفس اليد من الدنيا ضيقاً وطلياً، مدحاً وذماً » وقالوا: إن المراد بذلك أن لا يكون ذلك في قلبه سواء حصل في يده أم لا، وهذا يرجع إلى ما تضمنته الحديث الماضي في الباب قبله أن الغنى غنى النفس على ما تقدم تحقيقه، والمراد بالفقر هنا الفقر من المال. وقد تكلم ابن بطال هنا على مسألة التفضيل بين الغنى والفقر فقال: طالع نزاع الناس في ذلك، فمنهم من فضل الفقر واحتج بأحاديث الباب وغيرها من الصحيح والرواي، واحتج من فضل الغنى بما تقدم احتج هذا بباب في قوله « إن الكثيرين هم الأقلون إلا من قال بالمال هكذا » وحديث سعد الماضي في الرصايا « إنك أن تتر ورثك أغنياء خير من أن تترهم حالة » وحديث كعب بن مالك حيث استشار في الخروج من ماله كله فقال « أسلك عليك بعض مالك فهو خير لك » وحديث « ذهب أهل الدثور بالأجور » وفي آخره « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وحديث عمرو بن العاص « نعم المال الصالح للرجل الصالح » أخرجه مسلم، وغير ذلك. قال: وأحسن ما رأيت في هذا قول أحمد بن نصر الدودي: الفقر والغنى عشتان من الله يختير بهما عباده في الشكر والصبر كما قال تعالى: ﴿ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم إياهم أحسن عملاً ﴾

[الكهف: ٧] وقال تعالى ﴿وَنُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] وثبت أنه **كان يستعيز من شر فتنة الفقر ومن شر فتنة الغنى** ثم ذكر كلاماً طويلاً حاصله أن **الفقر والغنى متقابلان لما يعرض لكل منهما في قره وغناه من العوارض فيمدح أو يذم والفضل كله في الكفاف لقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْمِلْ يَدُكَ مِغَالَةً إِلَىٰ عِتِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال **﴿اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ كُلِّ عَمَدٍ قَوْتاً وَمِسْكِيناً قَرِيْباً، وَعَلِيْهِ يَحْمِلُ قَوْلُهُ «أَسْأَلُكَ غِنَايَ وَغْنَى حَوْلِي»**.**

وأما الحديث الذي أخرجه الترمذي **﴿اللَّهُمَّ احْبِسْ مَسْكِيناً وَأَمْتِي مَسْكِيناً﴾** الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به أن لا يجاوز به الكفاف. انتهى ملخصاً. وعن جبع إلى تفضيل الكفاف القرطبي في **«المقهم»** فقال: **«جمع الله سبحانه وتعالى لنيه الحالات الثلاث: الفقر والغنى والكفاف، فكان الأول أول حالاته بوجوب ذلك من مجاهدة النفس، ثم تحت عليه الفتح نصار بذلك في حد الأغنياء بوجوب ذلك من بذله لمستحقه والمواساة به والإيتار مع إحصائه منه على ما يند ضرورة عياله، وهي صورة الكفاف التي مات عليها. قال: وهي حالة سليمة من الغنى المظني والفقر المولم، وأيضاً فصاحتها معدود في الفقراء لأنه لا يترفع في طبقات الدنيا، بل يجاهد نفسه في الصبر عن القدر الزائد على الكفاف، فلم يفت من حال الفقر إلا السلامة من قهر الحاجة وذلك المسألة انتهى. ويؤيده ما تقدم من الترغيب في غنى النفس، وما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رفعه **«وأرض بما قسم لك تكن أغنى الناس»** وأصح ما ورد في ذلك ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو رفعه **«قد أفلح من هدى إلى الإسلام، ورزق الكفاف وقنع»** وله شاهد عن فضالة بن عبيد نحوه عند الترمذي وابن حبان وصححه قال النووي: **«في فضيلة هذه الأوصاف، والكفاف الكفاية بلا زيادة ولا نقصان وقال القرطبي: هو ما يكف عن الحاجات ويدفع الضرورات ولا يلحق بأهل الترفهات، ومعنى الحديث أن من اتصف بتلك الصفات حصل على مطلوبه ونظر بحرفه في الدنيا والآخرة، ولهذا قال **﴿اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ كُلِّ عَمَدٍ قَوْتاً﴾** أي اكفهم من القسوت بما لا يرفعهم إلى ذل المسألة، ولا يكون فيه فضول يثبت على الترفه والتبسط في الدنيا. وفي حجة لمن فضل الكفاف لأنه إنما يدعو لنفسه وأهله بأفضل الأحوال، وقد قال **«خير الأمور أوساؤها»** انتهى. ويؤيده ما أخرجه ابن المبارك في **«الزهد»** بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب أفضل، أو رجل كثير العمل كثير الذنوب؟ فقال: **«لا أعدل بالسلامة شيئاً»** فمن حصل له ما يكفيه وانتفع به أمن من آفات الغنى وآفات الفقر، وقد ورد حديث لو صح كان نصاً في المسألة وهو ما أخرجه ابن ماجه من طريق نفع وهو ضعيف عن أبي هريرة **«ما من غني ولا فقير إلا ود يوم القيامة أنه أوتي من الدنيا قوتاً»**. قلت: وهذا كله صحيح، لكن لا يدفع أصل السؤال عن أيهما أفضل: الغنى أو الفقر؟ لأن النزاع إنما ورد في حق من اتصف بأحد الوصفين أيهما في حقه أفضل؟ ولهذا قال النووي في آخر كلامه المذكور أولاً: **«إن السؤال أيهما أفضل لا يستقيم، لاحتمال أن يكون لأحدهما من العمل الصالح ما ليس للآخر فيكون أفضل، وإنما يقع السؤال عنهما إذا استويا بحيث يكون لكل منهما من العمل ما يقاوم به عمل الآخر، قال: فعلم أيهما أفضل عند الله انتهى. وكذا قال ابن تيمية، لكن قال: إذا استويا في الثنوى فهما في الفضل سواء. وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أهل الدثور قيل كتاب الجمعة، وعصل كلامه أن الحديث يدل على تفضيل الغنى على الفقر لما تضمنه من زيادة الثواب بالقرى للآلية، إلا إن فسر الأفضل بمعنى الأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل للنفس من التطهير للأخلاق والرياسة لسوء الطباع بسبب الفقر أشرف فيترجع الفقر، ولهذا المعنى ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر، لأن مدار الطريق على تهذيب النفس ورياضتها، وذلك مع الفقر أكثر منه في الغنى انتهى. وقال ابن الجوزي: صورة الاختلاف في فقير ليس بمريض وغني ليس بمسك إن لا يفتي أن الفقير القانع أفضل من الغني البخيل، وأن الغني المتفق أفضل من الفقير الحرص، قال: وكل ما يرد لاثيره ولا يرد ليعته يفتي أن يضاف إلى مقصوده فيه يظهر فضله، فالأول ليس محذوراً ليعته بل لكونه قد يوقر عن الله وكذا العكس، فكس من غني لا يشغله غناه عن الله، وكس من فقير يشغله فقره عن الله.******

إلى أن قال: وإن أخذت بالأكثر فالفقير عن الخطر أبعد لأن فتنة الغنى أشد من فتنة الفقر، ومن العصمة أن لا تجهد انتهى. وصرح كثير من الشافعية بأن الغني الشاكر أفضل، وأما قول أبي علي الدقاق شيخ أبي القاسم الشيرازي: **«الغني أفضل من الفقير، لأن الغنى صفة الخلق والفقر صفة المخلوق وصفة الخلق أفضل من صفة المخلوق فقد استحسنه جماعة من الكبار، وفيه نظر لما قدمته أول الباب، ويظهر منه أن هذا لا يدخل في أصل النزاع إذ ليس هو في ذات الصفتين وإنما هو في عوارضهما. وبين بعض من فضل الغني على الفقير**

إلى أن قال: وإن أخذت بالأكثر فالفقير عن الخطر أبعد لأن فتنة الغنى أشد من فتنة الفقر، ومن العصمة أن لا تجهد انتهى. وصرح كثير من الشافعية بأن الغني الشاكر أفضل، وأما قول أبي علي الدقاق شيخ أبي القاسم الشيرازي: **«الغني أفضل من الفقير، لأن الغنى صفة الخلق والفقر صفة المخلوق وصفة الخلق أفضل من صفة المخلوق فقد استحسنه جماعة من الكبار، وفيه نظر لما قدمته أول الباب، ويظهر منه أن هذا لا يدخل في أصل النزاع إذ ليس هو في ذات الصفتين وإنما هو في عوارضهما. وبين بعض من فضل الغني على الفقير**

كالطبري جهة بطريق أخرى فقال: لا شك أن محنة الصابر أشد من محنة الشاكر غير أنني أقول كما قال مطرف بن عبدالله: **«لأن أعاني فاشكر أحب إلي من أن أبلى فأصبر»**. قلت: وكان السبب فيه ما جبل عليه طبع الأدمي من قلة الصبر، ولهذا يوجد من يقوم بحسب الاستطاعة يحتمل الصبر أقل من يقوم بحسب الشكر بحسب الاستطاعة. وقال بعض المتأخرين فيما وجد بخط أبي عبد الله بن مرزوق: **«كلام الناس في أصل المسألة مختلف، فمنهم من فضل الفقر ومنهم من فضل الغنى ومنهم من فضل الكفاف وكل ذلك خارج عن محل الخلاف وهو أي الحالين أفضل عند الله للبعد حتى يتكسب ذلك ويتخلق به؟ هل التقلل من المال أفضل ليتفرغ قلبه من الشواغل وينال لذة المتاجرة ولا ينهمك في الاكتساب ليستريح من طول الحساب، أو التشاغل باكتساب المال أفضل ليستكثر به من التقرب بالبر والصلة والصدقة لما في ذلك من النفع المتدني؟ قال: وإذا كان الأمر كذلك فالأفضل ما اختاره النبي ﷺ وجوهراً أصحابه من التقلل في الدنيا واليعد عن زهراتها، ويبقى النظر فيمن حصل له شيء من الدنيا يغير تكسبه منه كالميراث ومهم الغنيمة هل الأفضل أن يبادر إلى إخراجها في وجوه البر حتى لا يبقى منه شيء، أو يتشاغل بتشميرها ليستكثر من نعمه المتدني؟ قال: وهو على القسمين الأولين. قلت: ومقتضى ذلك أن يبذل إلى أن يبقى في حالة الكفاف ولا يضره ما يتجدد من ذلك إذا سلك هذه الطريقة. ودعوى أن جهور الصحابة كانوا على التقلل والزهدة ممنوعة بالمشهور من أحوالهم، فإنهم كانوا على قسمين بعد أن تحت عليهم الفتح، فمنهم من أبى ما يسهل مع التقرب إلى ربه بالبر والصلة والمواساة مع الأصناف بغير الغنى، ومنهم من استمر على ما كان عليه قبل ذلك فكان لا يبقى شيئاً مما فتح عليه به وهم قليل بالنسبة للطائفة الأولى، ومن تبحر في سير السلف علم صحة ذلك، فأخبرهم في ذلك لا تحصى كثرة، وحديث خيبان في الباب شاهد لذلك. والأدلة الواردة في فضل كل من الطائفتين كثيرة: فمن الشق الأول بعض أحاديث الباب وغيرها، ومن الشق الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه **«إن الله يحب الغني الذي الحفي»** أخرجه مسلم، وهو دال لما قلته سواء حلنا الغنى فيه على المال أو على غنى النفس، فإنه على الأول ظاهر وعلى الثاني يتناول القسمين فيحصل المطلوب. والمراد بالثني وهو بثلاثة من يترك المعاصي امتثالاً للمأمور به واجتناباً للمنهى عنه، والحفي ذكر للتسليم إشارة إلى ترك الرياء والله أعلم. ومن المواضع التي وقع فيها التردد من لا شيء له فالأولى في حقه أن يتكسب للصوص عن ذل السؤال، أو يترك ويتنظر ما ينتع عليه بغير مسأله، فصح عن أحمد مع ما اشتهر من زهده وورعه أنه قال لمن سأله عن ذلك: **«الزم السوق»** وقال الآخر: **«استغن عن الناس، فلم أر مثلاً الغنى غلب»**. وقال: ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله وأنه يعودوا أنفسهم التكسب، ومن غلب بترك التكسب فهو أحق بريد تمطيل الدنيا. قلته عنه أبو بكر المروزي. وقال: **«أجرة التعليم والتعلم أحب إلي من الجلوس لانتظار ما في أيدي الناس»**. وقال أيضاً: **«من جلس ولم يحترف دعه نفسه إلى ما في أيدي الناس»**. وأسد عن عمر **«كسب فيه بعض الشيء خير من الحاجة إلى الناس»** وأسد عن سعيد بن المسيب أنه قال عند موته وترك ما لا **«اللهم إنك تعلم أنني لم أجبه إلا لأصون به ديني»** وعن سفيان الثوري وأبي سليمان الداراني ونحوهما من السلف نحوه، بل قلته البريهاري عن الصحابة والتابعين وأنه لا يحفظ عن أحد منهم أنه ترك تعامل الرزق مقتصراً على ما يفتح عليه. واحتج من فضل الغنى بأية الأمر في قوله تعالى **﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾** [الأنفال: ٦٥] الآية قال: وذلك لا يتم إلا بالمال. وأجاب من فضل الفقر بأنه لا مانع أن يكون الغنى في جانب أفضل من الفقر في حالة خصوصية، ولا يستلزم أن يكون أفضل مطلقاً. وذكر**

المصنف في الباب حصة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: **«(حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس كما صرح به أبو نعيم، وأبو حازم هو سلمة بن دينار»**

قوله: **«(هو رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لرجل عنده: ما رأيك في هذا؟) تقدم في «باب الأخاء في الدين» من أوائل الكتاب عن إبراهيم بن حزة عن أبي حازم «قال ما تقولون في هذا» وهو خطاب لجماعة. ووقع في رواية جبير بن نفير عن أبي ذر عند أحمد وإبي يعلى وابن حبان بلفظ «قال لي النبي ﷺ: انظر إلى أرفع رجل في المسجد في عينيك، قال فنظرت إلى رجل في حلة «الحديث، فصرف منه أن المسؤول هو أبو ذر، ويصح بينه وبين حديث سهل أن الخطاب وقع لجماعة منهم أبو ذر ووجه إليه فاجاب ولذلك نسبته لنفسه، وأما للز فلم أتف على اسمه، ووقع في رواية أخرى لابن حبان «سأني رسول الله ﷺ عن رجل من قريش فقال: هل تعرف فلاناً؟ قلت: نعم «الحديث، ووقع في المغازي لابن إسحاق ما قد يؤخذ منه أنه عينة بن حصين**

الفراري أو الأقرع بن حابس التميمي كما ساذكره.

قوله: (فقال) أي المسؤول.

قوله: (رجل من أشرف الناس) أي هذا رجل من أشرف الناس، ووقع كذلك عند ابن ماجه عن محمد بن الصباح عن أبي حازم.

قوله: (هذا والله حري) بفتح الحاء وكسر الواو للمهلثين وتشديد آخره، أي جذير وحقيق وزناً ومعنى، ووقع في رواية إبراهيم بن حمزة « قالوا حري ».

قوله: (إن عطف أن ينكح) بضم أوله وفتح ثالثة أي نكح خطبته (وإن شفع إن) بشفع بتشديد الفاء أي تقبل شفاعة، وزاد إبراهيم بن حمزة في روايته « وإن قال أن يستمع » وفي رواية ابن حبان « إذا سأل أخطي وإذا حضر أدخل ».

قوله: (ثم مر رجل) زاد إبراهيم « من قراء المسلمين » وفي رواية ابن حبان « مسكين من أهل الصفة ».

قوله: (هذا خير من ملء) بكسر الميم وسكون اللام مهموز.

قوله: (ملء) بكسر اللام وبجوز فتحها، قال الطبري: وقع في التفضيل بينهما باعتبار عجزه وهو قوله هذا بعد لأن البيان والمبين شيء واحد زاد أحد وابن حبان « عند الله يوم القيامة » وفي رواية ابن حبان الأخرى « خير من طلاع الأرض من الآخر » وطلاع بكسر الملهمة وتخفيف اللام وآخره مهملة أي ما طلعت عليه الشمس من الأرض كذا قال عياض، وقال غيره: المراد ما فوق الأرض، وزاد في آخر هذه الرواية « قللت يا رسول الله أفلا يعطى هذا كما يعطى الآخر؟ قال: إذا أعطى خيراً فهو أمله وإذا صرف عنه فقد أعطى حسنة » وفي رواية أبي سالم الجشتاني عن أبي هريرة أن أبا عبد الله بن عمرو الروماني في مسنده وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » ومحمد بن الربيع الجيزي في « مسند الصحابة الذين نزلوا مصر » ما يؤخذ منه تسمية المار الثاني ولطفه « أن النبي ﷺ قال له كيف ترى جيباً؟ قلت مسكيناً قلت مسكيناً قلت مسكيناً من الناس، قال: كيف ترى فلاناً؟ قلت مسكيناً من السادات، قال: فجميل خير من ملء الأرض مثل هذا. قال قللت يا رسول الله ففلان هكذا وتصنع به ما تصنع؟ قال: إنه رأس قرمه فأتاهم. » وذكر ابن إسحاق في المغازي عن محمد بن إبراهيم التيمي مرسلأ أو معضلاً قال « قيل يا رسول الله أعطيت عيينة والأقرع مائة مائة وترك جيبلاً. قال: والذي نفسي بيده لجعل بين سرقة خير من طلاع الأرض مثل عيينة والأقرع، ولكني أتلفهما واكل جيبلاً إلى إمامته » ولجعل المذكور ذكر في حديث أخيه عوف بن سرقة في غزوة بني قريظة وفي حديث العرياض بن سارية في غزوة تبوك، وثيل فيه جمال بكسر أوله وتخفيف ثانيه ولعله صغر وقيل بل هما اخسوان. وفي الحديث بيان فضل جميل المذكور وأن السيادة بمجرد الدنيا لا ثراء، وإنما الاعتبار بذلك بالأخرة كما تقدم « أن العيش عيش الأخرة » وأن الذي يوقته الحظ من الدنيا بخاص عن حسنة الأخرة ففیه فضيلة الفقر كما ترجم به، لكن لاجبة فيه لتفضيل الفقير على الغني كما قال ابن بطال لأنه إن كان فضل عليه لفقره فكان ينبغي أن يقول: خير من ملء الأرض مثله لا فقير فيهم، وإن كان لفصله فلا حجة فيه. قلت: يمكنهم أن يلتزموا الأول والحيثية مرعية، لكن تبين من سياق طرق القصة أن جهة تفضيله إنما هي لفصله بالتقوى وليست المسألة مفروضة في فقير متى وغني غير متى بل لابد من استوائهما أولاً في التقوى، وأيضاً فما في الترجمة تصریح بتفضيل الفقير على الغني، إذ لا يلزم من ثبوت فضيلة الفقر أفضليته، وكذلك لا يلزم من ثبوت أفضلية فقير على غني أفضلية كل فقير على كل غني.

الحديث الثاني حديث خباب بن الارت، وقد تقدم بعض شرحه في الجنازة فيما يتعلق بالكفر ونحو ذلك، وذكر في موضعين من المجردة وأحلت بشرحه على المغازي فلم يفتق ذلك ذهنياً.

قوله: (حدثنا الطيمدي حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (عن الأعمش) وقع في أوائل الهجرة بهذا السند سواء « حدثنا الأعمش ».

قوله: (عدناناً) بضم الملهمة من العبادة.

قوله: (هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة) أي بامرء وإفنه، أو المراد بالمدينة الاشتراك في حكم الهجرة إذ لم يكن معه حساً إلا الصديق وعامر بن فهيرة.

قوله: (ينبغي وجه الله) أي جهة ما عنده من الثواب لا جهة الدنيا.

قوله: (فوقع) في رواية الثوري كما مضى في الهجرة عن الأعمش « فوجب » وإطلاق الوجوب على الله بمعنى إيجابه على نفسه بوعده الصادق وإلا فلا يجب على الله

شيء.

قوله: (أجرنا على الله) أي إجابتنا وجزاؤنا.

قوله: (لم يأكل من أجره شيئاً) أي من عرض الدنيا، وهذا مشكل على ما تقدم من تفسير إيتناه وجه الله، ويصح بأن إطلاق الأجر على المال في الدنيا بطريق الجواز بالنسبة لثواب الأخرى وذلك أن القصد الأول هو ما تقدم لكن منهم من مات قبل الفتح كمصعب بن عمير ومنهم من عاش إلى أن فتح عليهم، ثم انقسموا فمنهم من أعرض عنه وواسى به الجاهلج أولاً بحيث بقي على تلك الحالة الأولى وهم قليل منهم أبو ذر، وهؤلاء ملتحقون بالقسم الأول، ومنهم من تبسط في بعض المباح فيما يتعلق بكثرة النساء والسراري أو الخدم والملايس ونحو ذلك ولم يستكثر وهم كثير ومنهم ابن عمر، ومنهم من زاد فاستكثر بالتجارة وغيرها مع القيام بالمحقوق الواجبة والتدبوة وهم كثير أيضاً منهم عبد الرحمن بن عوف، وإلى هذين القسمين أشار خباب، فالقسم الأول وما التحق به توفر له أجره في الأخرى، والقسم الثاني مقتضى الخبر أنه يجب عليهم ما وصل إليهم من مال الدنيا من ثوابهم في الأخرى، ويؤيده ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضى « ما من غزاة تغزو فتغنم وتسلم إلا تمجّلوا ثلثي أجرم » الحديث، ومن ثم أكر كثير من السلف قلة المال وتعموا به إما ليتوفر لهم ثوابهم في الأخرة وإما ليكون أقل لحسابهم عليه.

قوله: (منهم مصعب بن عمير) بصيغة التصغير هو ابن هشام بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي، يجتمع مع النبي ﷺ في قصي، وكان يكنى أبا عبد الله، من السابقين إلى الإسلام وإلى هجرة المدينة، قال البراء: أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانا يقرئان القرآن أخرجه المصنف في أوائل الهجرة، وذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ أرسله مع أهل العقبة الأولى يقرئهم ويعلمهم، وكان مصعب وهو بمكة في ثروة ونعمة فلما هاجر صار في قلة، فأخرج الترمذي من طريق محمد بن كعب حدثني من سمع علياً يقول « بينما نحن في المسجد إذ دخل علينا مصعب بن عمير وما عليه إلا بردة لا مرقوعة برفرة، فيكى رسول الله ﷺ ما رآه لذلك كانه في من النعم والذي هو فيه اليوم ».

قوله: (فهل يوم أحد) أي شهيداً وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ يومئذ ثبت ذلك في مرسل عبيد بن عمير بسند صحيح عند ابن المبارك في كتاب الجهاد.

قوله: (ووقوف غرة) بفتح النون وكسر الميم ثم راء هي إلزاد من صوف خطط أو يرده.

قوله: (أبغيت) بفتح الهزرة وسكون التحتانية وفتح النون والمهملة أي انتهت واستحقت النطق، وفي بعض الروايات ينمت بغير ألف وهي لغة، قال القزاز: وأبغيت أكثر.

قوله: (فهو يهدبها) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر الملهمة وبجوز ضمها بعلها موحدة أي يظفها، قال ابن بطال: في الحديث ما كان عليه السلف من الصدق في وصف أحوالهم. وفيه أن الصبر على مكابدة الفقر وصعوبته من منازل الأبرار. وفيه أن الكفن يكون ساتراً لجميع البدن وأن الميت يصير كله صوره، ويحتمل أن يكون ذلك بطريق الكمال، وقد تقدم سائر ما يتعلق بذلك في كتاب الجنائز. ثم قال ابن بطال: ليس في حديث خباب تفضيل الفقير على الغني، وإنما فيه أن هجرتهم لم تكن لدنيا يسيرونها ولا نعمة تتمجلونها وإنما كانت لله خالصة ليثيبهم عليها في الأخرة، فمن مات منهم قبل فتح البلاد توفر له ثوابه، ومن بقي حتى نال من طيبات الدنيا خشي أن يكون عجل لهم أجر طاعتهم، وكانوا على نعيم الأخرة أحرص.

الحديث الثالث:

قوله: (سلم) بفتح الملهمة وسكون اللام (ابن زريق) بزاي ثم راء وزن عظيم، وأبو رجاء هو المطارد، وقد تقدم بهذا السند ولتن في صفة الجنة من بدء الخلق، ويأتي شرحه في صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق هذا.

قوله: (تابعه أيوب وعوف، ولال حماد بن نجيح وصخر عن أبي رجاء عن ابن عباس) أما متابعة أيوب فوصلها النسائي وتقدم بيان ذلك واضحاً في كتاب النكاح، وأما متابعة عوف فوصلها المؤلف في كتاب النكاح. وأما متابعة حماد بن نجيح وهو الإسكاف البصري فوصلها النسائي من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه، وليس له في الكنايين سوى هذا الحديث الواحد. وقد تقيع وأبين معين وغيرهما. وأما متابعة صخر وهو ابن جويرية فوصلها النسائي أيضاً من طريق المعافى بن عمران عنه وابن منته في كتاب التوحيد من طريق مسلم بن إبراهيم حدثنا صخر بن جويرية وحماد بن نجيح قالا

فإذا ما عندهم أو معظمه، وقد روى البيهقي من وجه آخر عن عائشة قالت « ما شيع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام متوالية، ولو شئت لشجنا، ولكنه كان يؤثر على نفسه » وأما قولها « وكلته فني » قال ابن بطال: فيه أن الطعام الكليل يكون فناء، معلوماً للمعلم بكيه، وأن الطعام غير الكليل فيه البركة لأنه غير معلوم مقداره. قلت: في تعميم كل الطعام بذلك نظر، والذي يظهر أنه كان من الخصوصية لعائشة بركة النبي ﷺ. وقد وقع مثل ذلك في حديث جابر الذي ذكره آخر الباب، ووقع مثل ذلك في مزود أبي هريرة الذي أخرجه الترمذي وحسنه البيهقي في « الدلائل » من طريق أبي العالية عن أبي هريرة « أثبت رسول الله ﷺ ثمرات فقلت: ادع لي فيهن بالبركة، قال قبض ثم دعا ثم قال: خلعن فاجعلن في مزود فإذا أدرمت أن تأخذ منهن فادخل بك فخذ ولا تنثر بهن ثراً، فحملت من ذلك كذا وكذا وسقاً في سبيل الله، وكنا نساكل ونطعم، وكان المزود معلقاً بمخوي لا يفارقه، فلما قتل عثمان انقطع » وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق سهيل بن زياد عن أيوب عن محمد بن أبي هريرة مطولاً وفيه « فادخل بك في فخذ ولا تكفه، فيكفأ عليك » ومن طريق يزيد بن أبي منصور عن أبيه عن أبي هريرة نحوه، ونحوه ما وقع في عكة المرأة وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر « أن أم مالك كانت تهدي للنبي ﷺ في عكة لها سناً فيأتيها بنوما فيسالون الأدم تشمد إلى العكة فتجد فيها سناً، فما زال يقيم لها آدم بيتها حتى عصبته فأتت النبي ﷺ فقال: لو تركها ما زال قائماً » وقد استشكل هذا النبي مع الأمر بكل الطعام وترتيب البركة على ذلك كما تقدم في السبع من حديث المتقدم بن معديكر بلفظ « كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه » وأجيب بأن الكليل عند المباحة مطلوب من أجل تعلق حق المتابعين فهذا القصد يندب، وأما الكليل عند الاتفاق فقد يمت عليه الشح فلذلك كره، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر « أن رجلاً أتى النبي ﷺ يستعلمه، فأطعمه شطر وسق شعير، فما زال الرجل يأكل منه وأمرأته وضيغتهما حتى كاله، فأتى النبي ﷺ فقال: لو لم تكله لأكلتم منه ولقام لكم » قال القرطبي: سبب رفع النماء من ذلك عند المعسر والكيل والله أعلم بالانقضات بعين الحرس مع معانية إدراج نعم الله ومواهب كراماته وكثرة بركاته، والغفلة عن الشكر عليها والثقة بالذي وهبها والميل إلى الأسباب المعتادة عند مشاهدة غرق العادة. ويستغنى منه أن من رزق شيئاً أو أكرم بكرامة أو لطف به في أمر فالتعظيم عليه مولاة الشكر وروية المنة لله تعالى، ولا يحدث في تلك الحالة تغييراً. والله أعلم.

١٧- باب كَيْفَ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ

وَتَحْلِيلِهِمْ مِنَ الدُّنْيَا

٦٤٥٢- حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ يَحْيَى بْنُ يَصْفُو هَذَا الْحَدِيثَ: حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ ذَرٍّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنْ كُنْتُ لَا عُقْبَةَ بِكَ بَدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا شِدَّةَ الْحَبْرِ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ.

وَلَقَدْ قَعَدْتُ يَوْمًا عَلَى طَرَفِهِمُ الَّذِي يَخْرُجُونَ مِنْهُ.

فَمَرُّ أَبُو بَكْرٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلَهُ إِلَّا يُشْبِعُنِي، فَمَرُّ وَكَمْ يَقُولُ.

فَمَرُّ مَرِيٍّ غَمْرٌ، فَسَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلَهُ إِلَّا يُشْبِعُنِي، فَمَرُّ فَلَمْ يَقُولْ.

فَمَرُّ مَرِيٍّ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ، فَتَسَمَّ حِينَ رَأَى، وَعَرَفَ مَا فِي نَفْسِي وَمَا فِي وَجْهِ، ثُمَّ قَالَ: « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، قُلْتُ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: « الْحَقُّ ». وَنَعْنَى قَبِيحَةً، فَدَخَلَ، فَاسْتَأْذَنَ، فَأُذِنَ لِي، فَدَخَلْتُ، فَجَدْتُ لَبًا فِي قَدَحٍ، فَقَالَ: « مِنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ ». قَالُوا: « أَهْذَاهُ لَكَ فُلَانٌ أَوْ فُلَانَةٌ ». قَالَ: « وَأَبَا هُرَيْرَةَ ». قُلْتُ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: « الْحَقُّ إِلَى أَهْلِ الصُّفَّةِ فَادْعُهُمْ لِي ».

قَالَ: وَأَهْلُ الصُّفَّةِ أَصْيَافُ الْإِسْلَامِ، لَا يَأْوُلُونَ إِلَى أَهْلِ وَلَا مَالٍ وَلَا عُلَى

حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، وَقَدْ قَعْتُ لَنَا بَعْلُو فِي « الْجَعْدِيَّاتِ » مِنْ رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ صَخْرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ حَدَّثَنَا ابْنَ عَبَّاسٍ بِهِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَوْفٍ: وَقَالَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَلَّا الْإِسْنَادَيْنِ لَيْسَ فِيهِ مَقَالٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عِنْدَ كُلِّ مَنَّهُمَا، وَقَالَ الْخَطِيبُ فِي « الْمَدْرِجِ »: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمُسْلِمٌ بْنُ زَيْدٍ وَجَاهِدُ بْنُ جَحِيحٍ وَصَخْرُ بْنُ جَوْرِيَّةٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا جَمَعَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ رَوَوْهُ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُسْلِمٌ إِذَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ، وَلَعَلَّ جَرِيرًا كَذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ بِالرَّوْجِيِّ، وَرَوَاهُ سَمِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ فُطْرٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ، فَالْحَدِيثُ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَيْسَ قَوْلُهُ: « أَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ » يَجِبُ فَضْلُ الْفَقِيرِ عَلَى الْغَنِيِّ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْفُقَرَاءَ فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَأَخْبَرَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ أَكْثَرُ أَهْلِ الدُّنْيَا الْفُقَرَاءَ إِسْبَاحًا عَنْ الْحَالِ، وَلَيْسَ الْفَقْرُ ادْخُلَهُمُ الْجَنَّةَ وَإِنَّمَا دَخَلُوا بِصِلَاهُمْ مَعَ الْفَقْرِ، فَإِنَّ الْفَقِيرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لَا يُفْضَلُ، قُلْتُ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ التَّحَرُّضُ عَلَى تَرْكِ التَّوَسُّعِ مِنَ الدُّنْيَا كَمَا أَنَّ فِيهِ تَحَرُّضًا عَلَى الْمَحَافِظَةِ عَلَى أَمْرِ الدِّينِ ثَلَاثًا يَدْخُلُ النَّارَ كَمَا تَقْدُمُ تَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي حَدِيثٍ « تَصَدَّقْنِ فَنَاتِي رَأَيْتُكَ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ، قِيلَ: مِمَّ؟ قَالَ: بِكُفْرِهِنَّ، قِيلَ: بِكُفْرِهِنَّ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ بِالْإِحْسَانِ ».

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن محمد بن عمرو بن حجاج.

قوله: (عن أنس) في رواية حمام عن قتادة « كنا نأتي أنس بن مالك » وسياقي في الباب الذي بعده.

قوله: (على عوان) بكسر المعجمة وتخفيف الواو وتقدم شرحه في كتاب الأطلعة.

قوله: (وما أكل خبزاً مرققاً حتى مات) قال ابن بطال: تركه عليه الصلاة والسلام الأكل على الخوان وأكل المرقق إنما هو لدفع طيبات الدنيا اختياراً لطيبات الحياة الدائمة، والمال إنما يرغب فيه ليستعان به على الآخرة فلم يمتحج النبي ﷺ إلى المال من هذا الوجه. وحاصله أن الخبر لا يدل على تفضيل الفقر على الغنى بل يدل على فضل القناعة والكفاف وعدم التبسط في ملاذ الدنيا، ويؤيده حديث ابن عمر « لا يصيب عبد من الدنيا شيئاً إلا نقص من درجته، وإن كان عند الله كرمًا » أخرجه ابن أبي الدنيا قال المنذري وسنده جيد والله أعلم.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا عبد الله بن أبي شيبه) هو أبو بكر وأبو شيبه جده لأبيه وهو ابن محمد بن أبي شيبه واسمه إبراهيم، أصله من واسط وسكن الكوفة وهو أحد الحفاظ الكبار، وقد أكثر عنه المصنف وكذا مسلم، لكن مسلم يكتبه دائماً والبخاري يسميه وقيل أن كناه.

قوله: (وما في بيتي شيء إلخ) لا يخالف ما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث المصطفي « ماترك رسول الله ﷺ عند موته ديناراً ولا درهماً ولا شيئاً » لأن مراده بالشئ المنفي ما تخلف عنه عما كان يتخص به، وأما الذي أشارت إليه عائشة فكان بقية نفقتها التي يتخص بها فلم يتجد الموردان.

قوله: (ياكله ذو كبد) شمل جميع الحيوان وانضى جميع المأكولات.

قوله: (إلا شطر شعير) المراد بالشطر هنا البعش، والشطر يطلق على النصف وعلى ما قاربه وعلى الجملة وليست مرادة هاء، ويقال أرادت نصف وسق.

قوله: (في رف لي) قال الجوهري: الرف شبه الطاق في الحائط، وقال عياض: الرف خشب يرتفع عن الأرض في البيت يوضع فيه ما يراد حفظه. قلت: والأول أقرب للمراد.

قوله: (فأكلت منه حتى طال علي، فلكته) بكسر الكاف (هفي) أي فرغ، قال ابن بطال: حديث عائشة هذا في معنى حديث أنس في الأخذ من الميش بالاعتقاد وما يسد الجوعة. قلت: إنما يكون كذلك لو وقع بالقصد إليه، والذي يظهر أنه ﷺ كان يؤثر بما عنده، فقد ثبت في الصحيحين أنه كان إذا جاءه ما فتح الله عليه من خير وغيره من تمر وغيره يدخر قوت أهله سنة ثم يجعل ما بقي عنده علة في سبيل الله تعالى، ثم كان مع ذلك إذا طرأ عليه طارئ أو نزل به ضيف يشير على أهله بإتيانهم فرماً أدى ذلك إلى

أَخِي، إِنْ كُنَّا نَنْتَظِرُ إِلَى الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلِ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أَوْلَدَتْ لِي آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارًا، قُلْتُ: مَا كَانَ يَحْشِكُكُمْ؟ قَالَتْ: الْأَسْوَدَانِ الضَّرُّ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ لَقَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِوَارٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانَ لَهُمْ مَتَالِخٌ، وَكَانُوا يَمْتَحِنُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَيْتَانِهِمْ قِسْتَيْنَا، [رواه: ٢٥٦٧، أخرجه مسلم: ٢٩٧٢، معصرة، وأخرجه بطوله: ٢٩٧٢ في الوحد: (٢٨)].

٦٤٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غُرَابَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُرْآنًا». [أخرجه مسلم: ١٠٥٥].

قوله: (باب) بالثنتين (كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) أي في حياته (وتخليهم من الدنيا) أي من ملائمتها والتبسط فيها، ذكر فيها ثمانية أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث) قال الكرماني: يستلزم أن يكون الحديث بغير إسناد يعني غير موصول، لأن النصف المذكور مبهم لا يلدري أمر الأول أو الثاني. قلت: يجمل أيضاً أن يكون قدر النصف الذي حدث به أبو نعيم ملففاً من الحديث المذكور، والذي يتبادر من الإطلاق أنه النصف الأول، وقد جزم مغلطاً وبعض شيوخنا أن القدر المسموع له منه هو الذي ذكره في «باب إذا دعى الرجل فجاهد» هل يستأنف من كتاب الاستئذان حيث قال «حدثنا أبو نعيم حدثنا عمر بن ذريح، وأخبرنا محمد بن مقاتل أئبنا عبد الله هو ابن المبارك أئبنا عمر بن ذر أئبنا جاهد من أبي هريرة قال: دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد ليئاً في قدح فقال: أبا هريرة أهلك الصفة فادعهم إلي. قال فأتيتهم فدعوتهم فقبلوا فاستأنفوا فلأنهم قد دخلوا» قال مغلطاً: فهذا هو القدر الذي سمعه البخاري من أبي نعيم، وأعرضه الكرماني فقال ليس هذا ثلث الحديث ولا ريمه فضلاً عن نصفه. قلت: وفي نظر من وجهين آخرين: أحدهما احتمال أن يكون هذا السياق لابن المبارك فإنه لا يتعين كونه لفظ أبي نعيم، ثانيهما أنه منقطع من أثناء الحديث فإنه ليس فيه القصة الأولى المتعلقة بأبي هريرة ولا ما في آخره من حصول البركة في اللين الخ، نعم المحرر قول شيخنا في «النيك على ابن الصلاح» ما نصه: القدر المذكور في الاستئذان بعض الحديث المذكور في الرقاق. قلت: فهو بما حدث به أبو نعيم سواء كان بلفظه أم بمعناه، وأما باقيه الذي لم يسمعه منه فقال الكرماني إنه يصير بغير إسناد فيعود المفقود، وكذا مراده أنه لا يكون متصلاً لعدم تصريحه بأن أبا نعيم حدث به، لكن لا يلزم من ذلك علوه بل يجمل كما قال شيخنا أن يكون البخاري حدث به عن أبي نعيم بطريق الوجود أو الإجازة أو حله عن شيخ آخر غير أبي نعيم. قلت: أو سمع بقية الحديث من شيخ سمعه من أبي نعيم، ولعلين الاحتمالين الآخرين أوردته في تعليق التعليق «فأخرجت من طريق علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم ثلثاً وعن طريق أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» والبيهقي في «الدلائل» وأخرجه النيساب في «السنن الكبرى» عن أحد بن يحيى الصوفي عن أبي نعيم بتمامه واجتمع لي عن سمعه من عمر بن ذر شيخ أبي نعيم أيضاً جماعة: منهم روح بن عباد أخرجه أحمد عنه وعلي بن مسهر ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي وابن حبان في صحيحه ويونس بن بكير ومن طريقه أخرجه الترمذي والإسماعيلي والحاقم في المستدرج والبيهقي. وسأذكر ما في رواياتهم من فائدت زائدة. ثم قال الكرماني جيباً عن المفقود الذي ادعاه ما نصه: اعتمد البخاري على ما ذكره في الألعمة عن يوسف بن عيسى فإنه قريب من نصف هذا الحديث، فلهذا أورد بالنصف هنا ما لم يذكره ثمه فيصير الكل مستأنفاً بعضه عن يوسف وبعضه عن أبي نعيم. قلت: سند طريق يوسف مغاير لطريق أبي نعيم إلى أبي هريرة فيعود المفقود بالنسبة إلى خصوص طريق أبي نعيم فإنه قال في أول كتاب الألعمة «حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي هريرة قال أصابني جعد» فذكر سؤاله عمر عن الآية وذكر مرور رسول الله ﷺ به، وفيه «فانطلق بي إلى رحلة فامر لي بفس من لبن فشربت منه ثم قال عد» فذكره ولم يذكر قصة أصحاب الصفة ولا ما يتعلق بالبركة التي وقعت في اللين، وزاد في آخره ما دار بين أبي هريرة وندم عمر على كونه ما استسمعه، فظهر بذلك المغايرة بين الحديثين في السنتين، وأما المتن فمضي أحد الطريقين ما ليس في الآخر لكن ليس في طريق أبي حازم من الزيادة كبير أمر، والله أعلم.

قوله: (عمر بن ذر) بفتح للمجعة وتشديد الراء.

أَخِي، إِذَا أَتَيْتَ مَدِينَةَ بَيْتِهَا إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَتَأَمَّلُوا مِنْهَا شَيْئًا، وَإِذَا أَتَيْتَ هَلِيبَةَ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ وَأَصَابَتْ مِنْهَا وَأَضْرَكَتْهُمْ لَهَا، فَسَأَلَنِي ذَلِكَ، قُلْتُ: وَمَا هَذَا اللَّيْنُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، كُنْتُ أَخْتِ أُنَا أَنْ أَمِيبَ مِنْ هَذَا اللَّيْنِ حُرَّةً أَتَقَرُّ بِهَا، فَبَادَا جَدَاءَ أَمْرِي، فَكُنْتُ أَنَا أَطْعِمُهُمْ، وَمَا عَسَى أَنْ يَتَلَفَّيَ مِنْ هَذَا اللَّيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ بَدًا.

فَأَتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ فَأَقْبَلُوا، فَاسْتَأْذَنُوا فَأَذِنَ لَهُمْ، وَاعْتَلُوا مَجَالِسَهُمْ مِنْ أَيْتِهِ، قَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، قُلْتُ: كَيْفَ بَا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «عُذَّ فَاظْطِهِمْ». فَأَخَذْتُ الْقَدْحَ، فَجَعَلْتُ أَطْعِمُهُ الرَّجُلَ قَيْشَرَبَ حَتَّى يَرَوْيَ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ الْقَدْحَ، فَأَطْعِمُهُ الرَّجُلَ قَيْشَرَبَ حَتَّى يَرَوْيَ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ الْقَدْحَ قَيْشَرَبَ حَتَّى يَرَوْيَ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ الْقَدْحَ.

حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَقَدْ رَوَيْ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ، فَأَخَذَ الْقَدْحَ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدَيْهِ، فَظَرَّ إِلَيَّ قِسْمًا، فَقَالَ: «يَا هُرَيْرَةُ، قُلْتُ: كَيْفَ بَا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «بَيْتٌ أَنَا وَأَنْتَ». قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْقَدْحُ فَالْقَدْحُ». فَقَعَدْتُ قَيْشَرَبَ، فَقَالَ: «الْحَرْبُ». فَجَشَرْتُ، فَمَا زَالَ يَقُولُ: «الْحَرْبُ». حَتَّى قُلْتُ: لَا وَاللَّيْلِ يَبْطُلُ بِالْحَقِّ، مَا أَجِدُ لَهُ مَسْكَأً، قَالَ: «فَارْبِي». فَطَاطَعْتُ الْقَدْحَ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَسَمَى وَحَرِبَ الْفَعْلَةَ. [رواه: ٥٣٧٥].

٦٤٥٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُسَدَّدًا يَقُولُ: «إِنِّي لَأَوَّلُ الْغُرَبَاءِ رَمَى بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَأَيْتَا نَفَرًا وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا زُرْقٌ الْخَبْلِيَّةُ، وَهَذَا الشُّرُوءُ، وَإِنْ أَحَدُنَا لَيَحْتَجُ كَمَا تَصْنَعُ الشَّاةُ، مَا لَهَا خَلْعٌ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تَفْرُزُونِي عَلَى الْإِسْلَامِ، حَيْثُ إِذَا وَجَلْتُ سَعِي». [أخرجه مسلم: ٢٩٦٦].

٦٤٥٤- حَدَّثَنِي عُفَيْانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا شَيْخُ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مُنْذُ قَدِيمِ الْمُنِيَّةِ، مِنْ طَعَامٍ يُرْتَلِّقُ كَيْلَ بَيْعَاءَ، حَتَّى يَفْجَأَ. [رواه: ٥٤١٦، أخرجه مسلم: ٢٩٧٠].

٦٤٥٥- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، هُوَ الْأَزْرَقُ، عَنْ يَسَعْرِ بْنِ كَيْدَمٍ، عَنْ جَبَلٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أَكَلَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَكْلَيْنِ فِي يَوْمٍ إِلَّا إِحْدَاهُمَا قَتَمُوا. [أخرجه مسلم: ٢٩٧١].

٦٤٥٦- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا النُّعْمِيُّ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَمَمٍ، وَخَشَوُهُ مِنْ لَيْلِهِ. [أخرجه مسلم: ٢٨٧٢].

٦٤٥٧- حَدَّثَنَا هُدَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: كُنَّا نَالِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَخَبْرَاءَةَ قَائِمًا، وَقَالَ: كُلُّوْا، فَمَا أَظْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى زَغِيْفًا مَرْتَقًا حَتَّى لَبِجَ بِاللَّهِ، وَلَا رَأَى شَاةً سَمِيحًا بِعَيْنَيْهِ قَدًا. [رواه: ٥٣٨٥].

٦٤٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ بَلْبِي عَيْنًا الشَّهْرِ مَا تُولَدُ لِيهِ نَدَاءٌ، إِنَّمَا هُوَ الضَّرُّ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنْ لَوْنِي بِاللَّحْمِ. [رواه: ٢٥٦٧، أخرجه مسلم: ٢٩٧٢].

٦٤٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نُبَيْدِ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ لِرُفُورَةَ: ابْنُ

قوله: (إن أبا هريرة كان يقول) في رواية روح ويونس بن بكير وغيرهما: «حدثنا مجاهد عن أبي هريرة».

قوله: (والله الذي لا إله إلا هو) كذا للآثر حذف حرف الجر من القسم، وهو في روايتنا بالتحذف، وحكى بعضهم جواز النصب، وقال ابن التين رويناه بالنصب، وقال ابن جني: إذا حذف حرف القسم نصب الاسم بعده بتقدير الفعل، ومن العرب من يجر اسم الله وحده مع حذف حرف الجر فيقول: الله لأقومن، وذلك لكثرة ما يستعملونه. قلت: وثبت في روايتنا روح ويونس بن بكير وغيرهما بالواو في أوله فتعين الجر فيه.

قوله: (إن كنت) يسكنون التون خففة من التيلة وقوله «لأعتمد بكبدتي على الأرض من الجوع» أي الصق بطني بالأرض، وكأنه كان يشتد بذلك ما يستفيد من شدة الحجر على بطنه، أو هو كناية عن سقوطه على الأرض منشياً عليه كما وقع في رواية أبي حازم في أول الألعمة «فلقيت عمر بن الخطاب فاستقرأته آية» فذكره، قال «فمشيت غير بعيد فخررت على وجهي من الجهد والجوع»، فإذا رسول الله ﷺ على رأسي الحديث. وفي حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة الأتي في كتاب الاعتصام «لقد رأيتني وأناي لأخر ما بين المنبر والحجرة من الجوع منشياً علي، فيجيء الجاني فيضع رجله على عنقي يرى أن بي الجنون وما بي إلا الجوع»، وعند ابن سعد من طريق الوليد بن رباح عن أبي هريرة «كنت من أهل الصفة، وإن كان لينسني علي فيما بين بيت عائشة وأم سلمة من الجوع» ومضى أيضاً في مناقب جعفر من طريق سعيد القسري عن أبي هريرة «وإني كنت ألزم رسول الله ﷺ لشبع بطني» وفيه «كنت الصق بطني بالحصى من الجوع وإن كنت لأستقرئ الرجل الآية وهي معي كي يقلب بي فيطعمني» وزاد فيه الترمذي «وكتبت إذا سألت جعفر بن أبي طالب لم يبيحي حتى يذهب بي إلى منزله».

قوله: (وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع) عند أحد في طريق عبد الله بن شقيق «أقمت مع أبي هريرة سنة قال: لو رأيتنا وإنه لآتي على أحننا الأيام ما يجد طعاماً يقيم به صلبه، حتى إن كان أحننا ليأخذ الحجر فيشد به على أخمص بطنه ثم يشده بشويه ليقيم به صلبه» قال العلماء فائدة شد الحجر المساعدة على الاعتدال والانصباب، أو للنح من كثرة التحمل من الغذاء الذي في البطن لكون الحجر بقدر البطن فيكون الضعف أقل، أو لتقليل حرارة الجوع ببرد الحجر، أو لأن فيه الإشارة إلى كسر النفس. وقال الخطابي أشكل الأمر في شد الحجر على البطن من الجوع على قوم قوتهموا أنه تصحيح، وزعموا أنه الحجز بضم أوله وفتح الجيم بعدها زاي جمع الحجارة التي يشد بها الوسط، قال: ومن أقام بالحجاز وعرف حادتهم عرف أن الحجر واحد الحجارة، وذلك أن المجاعة تفتريهم كثيراً فإذا غوى بطنه لم يمكن معه الانصباب فيعتمد حيثما تقع صفائح رقاق في طول الكف أو أكبر فيربطها على بطنه وتشد بعصابة فوقها فتتمثل قائمه بعض الاعتدال، والاعتماد بالكد على الأرض ما يقارب ذلك. قلت: سببه إلى الإنكار المذكور أبو حاتم بن حبان في صحيحه، فلمله أشار إلى الرد عليه، وقد ذكرت كلامه وتعبه في «باب التكيل لمن أراد الرصال» من كتاب الصيام.

قوله: (ولقد فعلت يوماً على طريقتهم الذي يخرجون منه) الضمير للنبي ﷺ وبعض أصحابه ممن كان طريق منازلهم إلى المسجد متحدة.

قوله: (فهم أبو بكر فسأله عن آية ما سأله إلا ليشعني) بالمجمة والموحدة من الشيع، ووقع في رواية الكشيبي «ليستعني» بهجمة ومثاتين وموحدة أي يطلب مني أن أتبعه ليطمئني، وثبت كذلك في رواية روح وأكثر الرواة.

قوله: (فهم ولم يفعل) أي الإتياع أو الاستيعاب.

قوله: (حصى مر بي عصى) يشير إلى أنه استمر في مكانه بعد ذهاب أبي بكر إلى أن مر عصى، ووقع في قصة عمر من الاختلاف في قوله «ليشعني» نظير ما وقع في التي قبلها، وزاد في رواية أبي حازم «فدخل داره وفتحها علي» أي قرأ النبي استغفرت عنه، ولعل العزل لكل من أبي بكر وعمر حل سؤال أبي هريرة على ظاهره أو فهماً ما أراه ولكن لم يكن عندما إذ ذلك ما يطعمانه، لكن وقع في رواية أبي حازم من الزيادة أن عمر تأسف على عدم إدخاله أبا هريرة داره ولقظه «فلقيت عمر فذكرت له وقلت له ولي الله ذلك من كان أحق به منك يا عمر» وفيه «قال عمر والله لأن أكون أدخلتلك أصب لي من أن يكون لي حر التعم» فإن فيه إشعاراً بأنه كان عنده ما يطعمه إذ ذاك فيرجع الاحتمال الأول، ولم يرجع على ما مرز أبو هريرة من كنيته بذلك عن طلب ما باكل. وقد استكثر بعض شائختنا ثبوت هذا عن أبي هريرة لاستبعاد مواجهة أبي هريرة لعمر بذلك، وهو استبعاد مستبعد.

قوله: (ثم مر بي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فيقسم حين رأيته وعرف ما في نفسي) استدل أبو هريرة بتسميه ﷺ على أنه عرف ما به، لأن التسم تارة يكون لما يجب وتارة يكون لإتيان من تسم إليه ولم تكن تلك الحال معجبة فقوي الحمل على الثاني.

قوله: (وما في وجهي) كأنه عرف من حال وجهه ما في نفسه من احتياجه إلى ما يسد رمقه. ووقع في رواية علي بن مسهر وروح «وعرف ما في وجهي أو نفسي» بالشك.

قوله: (ثم قال لي يا أبا هر) في رواية علي بن مسهر «قال أبو هر» وفي رواية روح «قال أبا هر» فاما النصب فواضح وأما الرفع فهو على لغة من لا يعرف لفظ الكنية، أو هو للاستغناء أي أنت أبو هر؟

وأما قوله «هر» فهو بتشديد الراء وهو من رد الاسم للزنت إلى المذكر والمصغر إلى المكي، فإن كنيته في الأصل أبو هريرة تصغير هرة مؤنثاً وأبو هر مذكر مكبر، وذكر بعضهم أنه يجوز فيه تخفيف الراء مطلقاً فعلى هذا يسكن، ووقع في رواية يونس بن بكير «قال أبو هريرة» أي أنت أبو هريرة، وقد ذكرت توجيهه قبل.

قوله: (قلت ليك رسول الله) كذا فيه بحذف حرف التداء، ووقع في رواية علي بن مسهر «قلت ليك يا رسول الله وسعديك».

قوله: (أخفى) بهزمة وصل وفتح المهملة أي اتبع.

قوله: (ومعني فاتبعه) زاد في رواية علي بن مسهر فلتحقته.

قوله: (فدخل) زاد علي بن مسهر إلى أهله.

قوله: (فاستأذن) بهزمة بعد الفاء والنون مضمومة فعل متكلم وصير عنه بذلك مبالغة في التحق. ووقع في رواية علي بن مسهر ويونس وغيرهما «فاستأذنت».

قوله: (فأذن لي لدخلي) كذا فيه وهو إما تكرار لهذه اللفظة لوجود الفصل أو التثا، ووقع في رواية علي بن مسهر «فدخلت» وهي واضحة.

قوله: (فوجد لنا في الدج) في رواية علي بن مسهر «فإذا هو بطن في قدح» وفي رواية يونس «فوجد قدحاً من اللبن».

قوله: (فقال: من أين هذا اللبن؟) زاد روح «لكم» وفي رواية ابن مسهر «فقال لأهله: من أين لكم هذا».

قوله: (قالوا: أهدها لك فلان أو فلات) كذا بالشك، ولم أقف على اسم من أهدها، وفي رواية روح «أهدها لنا فلان أو آل فلان» وفي رواية يونس «أهدها لنا فلان».

قوله: (أخفى لي أهل الصفة) كذا عدى الحق بلى وكأنه ضمنها معنى انطلق، ووقع في رواية روح بلفظ «انطلق».

قوله: (قال وأهل الصفة أضياف الإسلام) سقط لفظ «قال» من رواية روح ولا بد منها فإنه كلام أبي هريرة قاله شارحاً حال أهل الصفة والسبب في استدعائهم فإنه ﷺ كان يخصهم بما يأتيه من الصدقة ويشركهم فيما يأتيه من الهدية، وقد وقع في رواية يونس بن بكير هذا القدر في أول الحديث ولقظه عن أبي هريرة «قال كان أهل الصفة أضياف الإسلام لا يأمون على أهل ولا مال والله الذي لا إله إلا هو إلخ» فيه إشعار بأن أبا هريرة كان منهم.

قوله: (لا يأمون على أهل ولا مال) في رواية روح والآخر «إلى» بدل على.

قوله: (ولا على أحد) تميم بعد تخصيص فمثل الأقارب والأصدقاء وغيرهم، وقد وقع في حديث طلحة بن عمرو عند أحد وابن حبان والحاكم «كان الرجل إذا قدم على النبي ﷺ وكان له بالمدينة عريف نزل عليه، فإذا لم يكن له عريف نزل مع أصحاب الصفة» وفي مرسل يزيد بن عبد الله بن قسيط عند ابن سعد «كان أهل الصفة ناساً قراء لا منازل لهم، فكانوا ينامون في المسجد لا مأوى لهم غيره» وله من طريق نعيم الجمر عن أبي هريرة «كنت من أهل الصفة، وكنا إذا أمسينا حضرننا رسول الله ﷺ فيأمر كل رجل فينصرف برجل أو أكثر فيبقى من بقي عشرة أو أقل أو أكثر فيأتي النبي ﷺ بشائته فتتمشي معه فإذا فرغنا قال: ناموا في المسجد» وتقدم في «باب علامات النبوة» وغيره حديث عبد الرحمن بن أبي بكر «أن أصحاب الصفة كانوا ناساً قراء، وأن النبي ﷺ قال: من كان عنده طعام اتين فيلذبه بثالث» الحديث، ولأبي نعيم في «الحلية» من مرسل محمد بن سيرين «كان رسول الله ﷺ إذا صلى قسم ناساً من أصحاب الصفة بين ناس من أصحابه فيلذهب الرجل بالرجل والرجل بالرجلين حتى ذكر عشرة»

قوله: **(فألبوا فاستأذنا فأذن لهم، فأحلوا مجالسهم من البيت)** أي قعد كل منهم في المجلس الذي يليه به، ولم آت على علمهم إذ ذاك، وقد تقدم في أبواب المساجد في أوائل كتاب الصلاة من طريق أبي حازم عن أبي هريرة **«رأيت سبعين من أصحاب الصفة»** الحديث وفيه إشعار بأنهم كانوا أكثر من ذلك، وذكرت هناك أن أبا عبد الرحمن السلمي وأبا سعيد ابن الأعرابي والحاكم اعتبرا يجمع أسماؤهم فذكر كل منهم من لم يذكر الآخر، وجمع الجميع أبو نعيم في **«الحلية»** وعندهم تقرب من المائة لكن الكثير من ذلك لا يشتهر، وقد بين كثيراً من ذلك أبو نعيم، وقد قال أبو نعيم: كان عدد أهل الصفة يختلف بحسب اختلاف الحال فرما اجتمعوا فكثروا وربما تفرقوا إما لغزو أو سفر أو استئذان قتلوا. ووقع في حوافر السهروزي أنهم كانوا أربعمائة.

قوله: **(فقال يا أبا هريرة)** في رواية علي بن مسهر **«فقال أبو هريرة»** وقد تقدم توجيه ذلك.

قوله: **(غدا فأعطهم)** أي القدر الذي فيه اللين، وصرح به في رواية يونس.

قوله: **(أعطيه الرجل فشرب حتى يروى ثم يرد علي القدر فأعطيه الرجل)** أي النبي إلى جنبه، قال الكرماني: هذا فيه إن المعرفة إذا أريدت معرفة لا تكون حين الأول، والتحقق أن ذلك لا يطرد بل الأصل أن تكون حينه إلا أن تكون هناك قرينة تدل على أنه غيره مثل ما وقع هنا من قوله **«حتى انتهيت إلى النبي ﷺ»** فإنه يدل على أنه أعطاهم واحداً بعد واحد إلى أن كان آخرهم النبي ﷺ. قلت: وقع في رواية يونس **«ثم يرد فثابروا الآخر»** وفي رواية علي بن مسهر **«قال غدا فتناولهم، قال فجعلنا تناول الإناء رجلاً رجلاً فشرب فإذا روي أخذته فتناولته الآخر، حتى روي القوم جميعاً»** وعلى هذا فاللفظ المذكور من تصرف الرواة فلا حجة فيه لحرم القاعدة.

قوله: **(حتى انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي القوم كلهم)** أي فأعطيه القدر.

قوله: **(فأخذ القدر)** زاد روح **«وقد بقيت فيه فضلة»**.

قوله: **(فوضعه على يده فنظر إلى القسم)** في رواية علي بن مسهر **«فرفع رأسه تبسم»** كأنه كان تفرس في أبي هريرة ما كان وقع في تومعه أن لا يفضل له من اللين شيء، كما تقدم تقريره فلذلك تبسم إليه إشارة إلى أنه لم يفته شيء.

قوله: **(فقال أبا هريرة)** كذا فيه بخلاف حرف التثنية، وفي رواية علي بن مسهر **«فقال أبو هريرة»** وقد تقدم توجيهه.

قوله: **(بقيت أنا وأنت)** كان ذلك بالنسبة إلى من حضر من أهل الصفة، فأما من كان في البيت من أهل النبي ﷺ فلم يتعرض لذكرهم، ويعتدل أن البيت إذ ذاك ما كان فيه أحد منهم أو كانوا أخذوا كتاباتهم وكان اللين الذي في ذلك القدر نصيب النبي ﷺ.

قوله: **(أخذ لأشرب)** في رواية علي بن مسهر **«قال غدا فاشرب»**.

قوله: **(لما زال يقول اشرب)** في رواية روح **«لما زال يقول في»**.

قوله: **(لما أجد له مسكاً)** في رواية روح **«في مسكاً»**.

قوله: **(فأراني)** في رواية روح **«فقال ناولني القدر»**.

قوله: **(فحمد الله وسمى)** أي حمد الله على ما به من البركة التي وقعت في اللين المذكور مع قلته حتى روي القوم كلهم وأفضلوا، وسمى في ابتداء الشرب.

قوله: **(وشرب الفضلة)** أي البقية، وهي رواية علي بن مسهر وفي رواية روح **«فشرب من الفضلة»** وفيه إشعار بأنه بقي بعد شربه شيء، فإن كانت حافظة فلعلم أعدما لمن بقي في البيت إن كان. وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم: استعجاب الشرب من قوم وإن خادهم القوم إذا طر عليهم بما يشربون يتناولوا الإناء من كل واحد فيدفعه هو إلى أبيه يليه ولا يدع الرجل يتناول رفيقه لما في ذلك من نوع امتنان الضيف. وفيه معجزة عظيمة، وقد تقدم لها نظائر في علامات النبوة من تكثير الطعام والشراب ببركته ﷺ. وفيه جواز الشبع ولو بلغ أقصى غايته أخذنا من قول أبي هريرة **«لا أجد له مسكاً»** وتقدير النبي ﷺ على ذلك خلافاً لمن قال بتحريره، وإذا كان ذلك في اللين مع رفته ونفوقه فكيف بما فرقه من الأغذية الكثيفة، لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بما وقع في تلك الحال فلا يقاس عليه، وقد أورد الترمذي عقب حديث أبي هريرة هذا حديث ابن عمر رصفه **«أكرمهم في الدنيا شيئاً أطولهم جوعاً يوم القيامة»** وقال: حسن. وفي الباب عن أبي حمزة. قلت: وحديث أبي حمزة أخرجه الحاكم وضعفه أحمد. وفي الباب أيضاً حديث المقدم بن معديكر بن رصفه **«ما ملا ابن آدم وعاء شراً من بطنه»** الحديث أخرجه الترمذي أيضاً وقال حسن صحيح ويمكن الجمع بأن يعمل الزجر على من يتخذ الشبع

الحديث، وله من حديث معاوية بن الحكم **«بيننا أنا مع رسول الله ﷺ في الصفة فجعل يوجه الرجل مع الرجل من الأنصار والرجلين والثلاثة حتى بقيت في أربعة ورسول الله ﷺ خامساً فقال: انطلقوا بنا، فقال: يا عائشة عشنا»** الحديث.

قوله: **(إذا أتته صدقة بحث بها إليهم ولم يتناول منها شيئاً)** أي لنفسه، في رواية روح **«ولم يصب منها شيئاً»** وزاد **«ولم يشركهم فيها»**.

قوله: **(وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهم فيها)** في رواية علي بن مسهر **«وشركهم»** بالتشديد وقال **«فيها أو منها»** بالشك ووقع عند يونس **«الصدقة والمهنية»** بالترفيف فيها، وقد تقدم في الزكاة وغيرها بيان أنه ﷺ كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة، وتقدم في الحب في حديث أبي هريرة خضراً من رواية حماد بن زياد عنه **«كان النبي ﷺ إذا أتى بعلام سالته فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا»** ولم يأكل. وإن قيل هدية ضرب بيده فأكلم معهم **«ولأحد وابن حبان من هذا الوجه»** إذا أتى بعلام من غير أهله **«ويجمع بين هذا وبين ما وقع في حديث الباب بأن ذلك كان قبل أن تبنى الصفة»** فكان يقسم الصدقة فيمن يستحقها ويأكل من الهدية مع من حضر من أصحابه، وقد أخرج أبو نعيم في **«الحلية»** من مرسل الحسن قال **«بنت صفة في المسجد لضفء المسلمين»** ويحتمل أن يكون ذلك باختلاف حالين، فيحمل حديث الباب على ما إذا لم يحضر أحد فأتى يرسل ببعض الهدية إلى أهل الصفة أو يدعهم إليه كما في قصة الباب، وإن حضره أحد يشركه في الهدية فإن كان هناك فضل أرسله إلى أهل الصفة أو دعاهم. ووقع في حديث طلحة بن عمرو الذي ذكرته آنفاً **«وكتبت فيمن نزل الصفة فوافقت رجلاً فكان يجري علينا من رسول الله ﷺ كل يوم مد من تمرين كل رجلين»** وفي رواية أحمد **«فنزلت في الصفة مع رجل فكان بيني وبينه كل يوم مد من تمر»** وهو عموم أيضاً على اختلاف الأحوال: فكان أولاً يرسل إلى أهل الصفة بما حضره أو يدعهم أو يفرقهم على من حضر إن لم يحضره ما يكفهم، فلما تحثت فذلك وغيرها صار يجري عليهم من التمر في كل يوم ما ذكر. وقد اعتنى بجمع أسماء أهل الصفة أبو سعيد ابن الأعرابي وتبعه أبو عبد الرحمن السلمي فزاد أسماء، وجمع بينهما أبو نعيم في أوائل **«الحلية»** فسرد جميع ذلك. ووقع في حديث أبي هريرة لما في علامات النبوة أنهم كانوا سبعين، وليس المراد حصرهم في هذا العدد وإنا هي عدة من كان موجوداً حين القصة المذكورة، وإلا فجميعهم أضاف ذلك كما بينا من اختلاف أصولهم.

قوله: **(فماضي ذلك)** زاد في رواية علي بن مسهر **«والله»** والإشارة إلى ما تقدم من قوله **«ادعهم لي»** وقد بين ذلك بقوله **(فقلت) أي في نفسي (وما هذا اللين؟)** أي ما قدره **(في أهل الصفة؟)** وألوا عاطفة على شيء محذوف، ووقع في رواية يونس **«يخلف الواد زاد في روايته»** وأما رسول الله ﷺ، وفي رواية علي بن مسهر **«وإن يقع هذا اللين من أهل الصفة وأنا ورسول الله ﷺ؟»** وهو باطل قطعاً على أهل الصفة ويجوز الرفع والتقدير وأنا ورسول الله معهم.

قوله: **(وكت أرو أن أصيب من هذا اللين خربة أقوى بها)** زاد في رواية روح يومي وليتي.

قوله: **(فإذا جاء) كذا فيه بالإفراد أي من أمرني طلبه، وللأكثر «فإذا جالوا»** بصيغة الجمع.

قوله: **(أمرني) أي النبي ﷺ (فكنت أنا أعطيهم)** وكأنه عرف بالمادة ذلك لأنه كان يلزم النبي ﷺ ويحتمل، وقد تقدم في مناقب جعفر من حديث طلحة بن حبيد الله **«كان أبو هريرة مسكيناً لا أهل له ولا مال، وكان يدور مع رسول الله ﷺ حيثما دار»** أخرجه البخاري في تاريخه، وتقدم في البيع وغيره من وجه آخر عن أبي هريرة **«وكتبت امرأ مسكيناً أزم رسول الله ﷺ لشبع بطني»** ووقع في رواية يونس بن بكير **«فسأمرني أن أدير عليهم فمضى حتى أن يصيبني منه، وقد كتبت أرو أن أصيب منه ما يغبني»** أي عن جوع ذلك اليوم.

قوله: **(وما عسى أن يلغني من هذا اللين)** أي يصل لي بعد أن يكفوا منه. وقال الكرماني لفظ **«عسى»** زائد.

قوله: **(ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله به)** يشير إلى قوله تعالى: **«من يطع الرسول فقد أطاع الله»** [الأنعام: ٨٠].

قوله: **(فأتيهم فلدعوتهم)** قال الكرماني: ظاهره أن الإتيان والدعوة وقع بعد الإعطاء، وليس كذلك، ثم أجاب بأن معنى قوله **«فكنت أنا أعطيهم»** عطف على جواب **«فإذا جالوا»** فهو بمعنى الاستقبال، قلت: وهو ظاهر من السياق.

عادة لما يترتب على ذلك من الكسل عن العبادة وغيرها، ويعمل المجاوز على من وقع له ذلك نادراً ولا سيما بعد شدة جوع واستبعاد حصول شيء بعده من قرب. وفيه أن كتمان الحاجة والتلويح بها أولى من إظهارها والتصريح بها. وفيه كرم النبي ﷺ وإشارته على نفسه وأهله وخادمه. وفيه ما كان بعض الصحابة عليه في زمن النبي ﷺ من ضيق الحال، وفضل أبي هريرة وتمتعه عن التصريح بالسؤال واكتفاؤه بالإشارة إلى تلك، وتقديمه طاعة النبي ﷺ على حظ نفسه من شدة احتياجه، وفضل أهل الصفة. وفيه أن المدعى إذا وصل إلى دار الداعي لا يدخل بغير استئذان، وقد تقدم البحث فيه في كتاب الاستئذان مع الكلام على حديث «رسول الرجل إفنه». وفيه جلوس كل أحد في المكان اللائق به. وفيه إشعار بملازمة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ، ودعاء الكبير خليفته بالكنية. وفيه ترخيص الاسم على ما تقدم، والعمل بالفراصة وجواب المتأدي بيليك، واستئذان الخادم على غفوه إذا دخل منزله، وسؤال الرجل عما يجده من عمله لا عهد له به ليرتب على ذلك مقتضاه، ويقول النبي ﷺ المدينة تتاوله منها ويأثرها ببعضها الفقراء، وامتناعه من تناول الصدقة ووضعه لها فيمن يستحقها، وشرب الساقى آخرأ وشرب صاحب المنزل بعده، والحد على النعم، والتسمة عند الشرب.

قوله: (هزوني) أي توفيني، والتعزير التوقيف على الأحكام والفرائض قاله أبو عبيد الحري، وقال الطبري: معناه توفيني وتعلمي، ومنه تعزير السلطان وهو التوقيف بالتأديب، والمعنى أن سعداً أكره أهلية بني أسد لتعليمه الأحكام مع سابقته وقدم صعبته. وقال الحري: معنى تعزيري تلامي وتعتبي، وقيل توخني على التقصير. وقال القرطبي: بعد أن حكى ذلك: في هذه الأقوال بعد عن معنى الحديث، قال: والذي يظهر في أن الألقاب بمناه أن المراد بالتعزير هنا الإعظام والتوقير كانه وصف ما كانت عليه حالتهم في أول الأمر من شدة الحال وخشونة العيش والجهد، ثم أنهم اتسعت عليهم الدنيا بالفترحات ولولا الروايات، فطمعهم الناس لشهرتهم وفضلهم، فكانه كره تعظيم الناس له، وخس بني أسد بالذكر لأنهم أفرطوا في تعظيمه، قال: ويؤيد أنه في حديث عتبة بن غزوان الذي بعده في سلم نحو حديث سعد في الإشارة إلى ما كانوا فيه من ضيق العيش ثم قال في آخره: فالتفت بركة شفتيها بيني وبين سعد بن مالك أي ابن أبي وقاص فارتدت بنصفها وارتد سعد بن نصفها. فما أصبح ما أحد إلا وهو أمير على مصر من الأمصار انتهى. وكان عتبة يومئذ أمير البصرة وسعد أمير الكوفة. قلت: وهذا كله مردود لما ذكرته من أن بني أسد شكوه وقالوا فيه ما قالوا، ولذلك خصهم بالذكر. وقد وقع في رواية خالد بن عبد الله الطحان عن إسماعيل بن أبي خالد في آخر هذا الحديث في مناقب سعد بعد قوله: وفضل عملي «وكانوا وشوا به إلى عمر قالوا لا يحسن يصلي» ووقع كذلك هنا في رواية معتمر بن سليمان عن إسماعيل عند الإسماعيلي، ووقع في بعض طرق هذا الحديث الذي فيه أنهم شكوه عند مسلم «قال سعد: تعلمني الأصحاب الصلاة» فهذا هو المعتمد وتخصير التعزير على ما شرحه من تقديم مستقيم، وأما قصة عتبة بن غزوان فلما قال في آخر حديثه ما قال لأنه خطب بذلك وهو يومئذ أمير، فلما أعلام القوم بأول أمره وآخره إظهاراً منه للتواضع والتحمل بنعمة الله والتجملير من الاغترار بال دنیا، وأما سعد فقال ذلك بعد أن عزل وجاء إلى عمر فاعتذر، وأكره على من سعى فيه بما سعى.

قوله: (على الإسلام) في رواية بيان «على الدين».

قوله: (خبت إذا وصل محمدي) في رواية خالد «محمدي كما ترى» وكذلك هو في معظم الروايات، وفي رواية بيان «لقد خبت إذا وصل عملي». ووقع عند ابن سعد عن يعلى وعبد أبي عبيد عن إسماعيل بسنده في آخره «وفضل عملي» بزيادة هاء في آخره وهي هاء السكت، قال ابن الجوزي: إن قيل كيف ساخ لسعد أن يمدح نفسه ومن شأن المؤمنين ترك ذلك لثبوت النهي عنه؟ فالجواب أن خالد ساخ له لما عبره الجهاد بأنه لا يحسن الصلاة، فاضطر إلى ذكر فضله، والمصلحة إذ خلت عن البني والاستسالة وكان مقصود قائلها إظهار الحق وشكر نعمة الله ما يكره، كما لو قال القائل: إني لحافظ لكتاب الله عالم بتفسيره، وبالفتنة في الدين، فأصدا إظهار الشكر أو تعريف ما عنده لستفاد ولو لم يقل ذلك لم يعلم حاله، ولما قال يوسف عليه السلام «إني حفيظ عليم» (يوسف: ٥٥) وقال علي: سلوني عن كتاب الله. وقال ابن مسعود:

لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لأتيته، وساق في ذلك أخباراً وأكثراً عن الصحابة والتابعين تؤيد ذلك.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثني عثمان) هو ابن أبي شيبة، وجريو هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المنصور، وإبراهيم هو النخعي، والأسود هو ابن يزيد، وهؤلاء كلهم كوفيون.

قوله: (ما شيع آل محمد) أي النبي ﷺ (منذ قدم المدينة) يخرج ما كانوا فيه قبل الهجرة (من طعام بر) يخرج ما عدا ذلك من أنواع المأكولات (ثلاث ليل) أي بإيامها (تابعاً) يخرج التواريخ (حتى قبض) إشارة إلى استمراره على تلك الحال مدة إقامته بالمدينة وهي عشر سنين بما فيها من أيام أسفاره في الغزو والبيع والعمرة، وزاد ابن سعد من وجه آخر عن إبراهيم «وما رفع من ماله كسرة خبز فضلاً حتى قبض» ووقع في رواية

عاده لما يترتب على ذلك من الكسل عن العبادة وغيرها، ويعمل المجاوز على من وقع له ذلك نادراً ولا سيما بعد شدة جوع واستبعاد حصول شيء بعده من قرب. وفيه أن كتمان الحاجة والتلويح بها أولى من إظهارها والتصريح بها. وفيه كرم النبي ﷺ وإشارته على نفسه وأهله وخادمه. وفيه ما كان بعض الصحابة عليه في زمن النبي ﷺ من ضيق الحال، وفضل أبي هريرة وتمتعه عن التصريح بالسؤال واكتفاؤه بالإشارة إلى تلك، وتقديمه طاعة النبي ﷺ على حظ نفسه من شدة احتياجه، وفضل أهل الصفة. وفيه أن المدعى إذا وصل إلى دار الداعي لا يدخل بغير استئذان، وقد تقدم البحث فيه في كتاب الاستئذان مع الكلام على حديث «رسول الرجل إفنه». وفيه جلوس كل أحد في المكان اللائق به. وفيه إشعار بملازمة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ، ودعاء الكبير خليفته بالكنية. وفيه ترخيص الاسم على ما تقدم، والعمل بالفراصة وجواب المتأدي بيليك، واستئذان الخادم على غفوه إذا دخل منزله، وسؤال الرجل عما يجده من عمله لا عهد له به ليرتب على ذلك مقتضاه، ويقول النبي ﷺ المدينة تتاوله منها ويأثرها ببعضها الفقراء، وامتناعه من تناول الصدقة ووضعه لها فيمن يستحقها، وشرب الساقى آخرأ وشرب صاحب المنزل بعده، والحد على النعم، والتسمة عند الشرب.

(تبيينه): وقع لأبي هريرة قصة أخرى في تكثير الطعام مع أهل الصفة، فخرج ابن حبان من طريق سليم بن حبان عن أبيه عنه قال: «أت علي ثلاثة أيام لم أطعم، فجنحت أريد الصفة فجعلت أسقط، فجعل الصبيان يقولون: جن أبو هريرة، حتى انتهت إلى الصفة فوافقت رسول الله ﷺ، أتني بقصة من تريد فدعا عليها أهل الصفة وهم ياكلون منها، فجعلت أطاول كي يدهوني، حتى قاموا وليس في القصعة إلا شيء في نواحيها، فجمعهم رسول الله ﷺ فصار لقمة فوضعها على أصابعه فقال لي: كل باسم الله، فوالذي نفسي بيده ما زلت أكل منها حتى شبت».

الحديث الثاني:

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، ويحيى هو ابن أبي حازم، وسعد هو ابن أبي وقاص.

قوله: (إني لأول العرب رمي بسهم في سبيل الله) زاد الترمذي من طريق بيان عن قيس «سمعت سعداً يقول إني لأول رجل أراق دماً في سبيل الله» وفي رواية ابن سعد في الطبقات من وجه آخر عن سعد أن ذلك كان في السرية التي خرج فيها مع عيينة بن الحارث في ستين ركباً، وهي أول السرايا بعد الهجرة.

قوله: (ورأيت) بضم المنة.

قوله: (ورق الحيلة) بضم المهملة والموحدة ويسكون الموحدة أيضاً، ووقع في مناقب سعد بالتردد بين الرفع والنصب.

قوله: (وهذا السهم) بفتح المهملة وضم الميم، قال أبو عبيد وغيره: هما نوعان من شجر البادية، وقيل الحيلة ثمر الحضاء بكسر المهملة وتخفيف المعجمة شجر الشوك كالطلح والموحج، قال النوري: وهذا جيد على رواية البخاري لمطقة السهم على الحيلة. قلت: هي رواية أخرى عند البخاري بلفظ «إلا الحيلة وورق السمر» وكذا وقع عند أحمد وابن سعد وغيرهما، وفي رواية بيان عند الترمذي «ولقد رأيتني أغزو في المعاصي ما أصحاب رسول الله ﷺ ما ناكل إلا ورق الشجر والحيلة» وقال القرطبي: وقع في رواية الأكثر عند مسلم «إلا ورق الحيلة هذا السمر»، وقال ابن الأعرابي: الحيلة ثمر السمر يشبه الزريعة، وفي رواية التميمي والطبري في مسلم «وهذا السمر» بزيادة واو، قال القرطبي: ورواية البخاري أحسنها للفرقة بين الورق والسمر، ووقع في حديث عتبة بن غزوان عند مسلم «لقد رأيتني سابع سيرة مع رسول الله ﷺ ما لنا طعام إلا ورق الشجر حتى فرحت أشداقنا».

قوله: (ليضع) بالضاد المعجمة كتابة عن الذي يخرج منه في حال التفرغ.

قوله: (كما تضع الشاة) زاد بيان في روايته «وبالير».

قوله: (ما له خلط) بكسر اللام أي يصير بمرأ لا يختلط من شدة اليبس الناشئ عن شفت العيش، وتقدم بيانه في شرح الحديث للذكور في مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

قوله: (لم أصبحت بنو أسد) أي ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وبنو أسد هم إخوة كنانة بن خزيمة جد قريش، وبنو أسد كانوا فيمن لوتد بعد النبي ﷺ وتبعوا طليحة بن خويلد الأسدي لما ادعى النبوة، ثم قاتلهم خالد بن الوليد في عهد أبي بكر وكسروهم ورجع بقتيلهم إلى الإسلام، وتاب طليحة وحسن إسلامه، وسكن معظمهم

قوله: (كان فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم من آدم) يفتح الحزمة والموحدة (حشوه ليف) في رواية ابن عمر عن هشام عند ابن ماجه بلفظ «كان ضجاع رسول الله ﷺ أدما حشوه ليف» والضجاع بكسر الصاد المعجمة بعدها جيم ما يردد عليه، وتقدم في «باب ما كان النبي ﷺ يتجو من اللباس والبسط» من كتاب اللباس حديث عمر الطويل في قصة المراتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ وفيه «فإذا النبي ﷺ على حصير قد أثر في جنبه ونحت رأسه مرققة من آدم حشوها ليف» وأخرجه البيهقي في «الدلائل» من حديث أنس بنحوه وفيه «وسادة» بدل مرققة، ومن طريق الشعي عن مسروق عن عائشة «دخلت علي امرأة فرأت فراش النبي ﷺ عبادة مثنية، فبعثت إلى بغراش حشوه صوف، فدخل النبي ﷺ فرأه فقال: رديها يا عائشة، والله لو شئت أجرى الله معي جبال الذهب والفضة» وعند أحمد وأبي دود الطيالسي من حديث ابن مسعود اضطجع رسول الله ﷺ على حصير فاثر في جنبه، فقيل له: ألا تأتيك بشيء يريك منه؟ فقال: ما لي وللدنيا، إنما أنا والدنيا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها».

الحديث السادس: حديث أنس.

قوله: (وخجازه قائم) لم أتف على اسمه، وقد تقدم شرحه مستوفى في «باب الحيز المرتق» من كتاب الأطعمة.

الحديث السابع:

ذكره من طريقين وقد سقطت الثانية للنسفي وأبي ذر وثبتت للباقيين وهي عند الجميع في كتاب المبة.

قوله في الطريق الأولى: (يحيى) هو الطعان، وهشام هو ابن عمرة.

قوله: (كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه نارا إنما هو الصبر والماء، إلا أن نؤتي بالبحيم) كذا فيه بالتصغير إشارة إلى قلته. وقوله في الطريق الثانية «ابن أبي حازم» هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق من أهل المدينة: أبو حازم وي زيد وعمرو.

قوله: (ابن أخوتي) بخلف حرف النداء أي يا بن أخي، لأن أمه أسماء بنت أبي بكر.

قوله: (إن كنا ننظر إلى الهلال ثلاثة أهلة في شهرين) المراد بالهلال الثالث هلال الشهر الثالث، وهو يرى عند انقضاء الشهرين، برؤيته يدخل أول الشهر الثالث. ووقع في رواية سعيد بن أبي هريرة عند ابن سعد «كان يمر برسول الله ﷺ هلال ثم هلال ثم هلال لا يوقد في شيء من بيوت ناز لا لحيز ولا لطبخ».

قوله: (فقلت ما كان يعيشكم؟) بضم أوله، يقال عاشه الله أي أعطاه العيش، وفي رواية أبي سلمة عن عائشة نحوه وفيه قلت فما كان طعامكم؟ قالت: الأسودان التمر والماء. وفي حديث أبي هريرة قالوا بأي شيء كانوا يعيشون نحوه. وفي هذا إشارة إلى شأني الحال بعد أن تفتت قريظة وغيرها، ومن هذا ما أخرجه الترمذي من حديث الزبير قال لما نزلت ﴿ثم لتسألن يومئذ عن النعيم﴾ [التكاثر: ٨] قلت: وأي نعيم نسأل عنه؟ وإنما هو الأسودان التمر والماء، قال: إنه سيكون. قال الصخاني: الأسودان يطلق على التمر والماء، والسراد للتمر دون الماء فتنتا بنت واحد تغليا، وإذا اقترن الشيطان سميا باسم أشهرهما. وعن أبي زيد: الماء يسمى الأسود واستشهد لذلك بشعر. قلت: وفيه نظر، وقد تقع الحقة أو الشرف موضع الشهرة كالعمرين لأبي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر.

قوله: (إلا أنه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم جيران من الأنصار) زاد أبو هريرة في حديثه جزاهم الله خيرا.

قوله: (كان لهم منافع) جمع منجعة بنون وحاء مهمله، وعند الترمذي وصححه من حديث ابن عباس «كان النبي ﷺ يبيت الليالي المتابعة وأهله طائون لا يلبدون عشاء». وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة «أبي النبي ﷺ بطعام سخن فاكل، فلما فرغ قال: الحمد لله، ما دخل بطني طعام سخن منذ كذا وكذا» وسنده حسن. ومن شواهد الحديث ما أخرجه ابن ماجه بسند صحيح عن أنس «سمعت رسول الله ﷺ يقول مرارا: والذي نفس محمد بيده ما أصبح أحدكم صاع حب ولا صاع تمر، وإن له يومئذ لتسع نساء» وله شاهد عند ابن ماجه عن ابن مسعود.

الحديث الثامن:

قوله: (عن أبيه) هو فضيل بن غزوان، وعماره هو ابن القعقاع، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جبر.

الأعمش عن منصور فيه بلفظ «ما شيع رسول الله ﷺ» وفي رواية عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة «ما شيع آل محمد من خبز بر مادم» أخرجه مسلم، وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود عن عائشة «ما شيع آل محمد ﷺ من خبز الشعير يومين متتابعين حتى يقضي» أخرجه، وعند مسلم من رواية يزيد بن قسيط عن عروة عن عائشة «ما شيع رسول الله ﷺ من خبز وزيت في يوم واحد مرتين» وله من طريق مسروق عنها «والله ما شيع من خبز ولحم في يوم مرتين» وعند ابن سعد أيضا من طريق الشعي عن عائشة «أن رسول الله ﷺ كانت تأتي عليه أربعة أشهر ما يشيع من خبز البر» وفي حديث أبي هريرة نحو حديث الباب ذكره المصنف في الأطعمة من طريق سعيد المقبري عنه «ما شيع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام تباعا من خبز حنطة حتى يفارق الدنيا» وأخرجه مسلم أيضا عن أبي هريرة «خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشيع من خبز الشعير في اليوم الواحد غداء وعشاء» وتقدم أيضا في حديث سهل بن سعد «ما شيع رسول الله ﷺ شيعتين في يوم حتى يفارق الدنيا» أخرجه ابن سعد والطبراني، وفي حديث عمران بن حصين «ما شيع من غداء أو عشاء حتى لقي الله» أخرجه الطبراني. قال الطبراني: استشكل بعض الناس كون النبي ﷺ وأصحابه كانوا يطهرون الأيام جوعا مع ما ثبت أنه كان يرفع لأهله قوت سنة، وأنه قسم بين أربعة أنفس ألف بعير مما آفاه الله عليه، وأنه ساق في عمره مائة بنية فحرمها وأطعمها المساكين، وأنه أمر لأعرابي بقطع من الغنم وغير ذلك، مع أن كان معه من أصحاب الأموال كابي بكر وعمر وعثمان وطلحة وغيرهم مع بلغم أنفسهم وأموالهم بين يديه، وقد أمر بالصدقة فجاء أبو بكر بجميع ماله وعمر بنصفه، وحث على تجهيز جيش العسرة فجهزهم عثمان بألف بعير إلى غير ذلك، والجواب أن ذلك كان منهم في حالة دون حالة لا لموز وضيق بل تارة للإشهار وتارة لكراهة الشيع ولكثرة الأكل انتهى. وما نفاه مطلقا فيه نظر لما تقدم من الأحاديث آنفا، وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة «من حدثكم أنا كنا نشيع من التمر فقد كذبكم، فلما افتتحت قريظة أصبنا شيئا من التمر والودك» وتقدم في غزوة خيبر من رواية عكرمة عن عائشة «لما فتحت خيبر قلنا الآن نشيع من التمر» وتقدم في كتاب الأطعمة حديث منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة «توفي رسول الله ﷺ حين شبعنا من التمر» وفي حديث ابن عمر «لما فتحت خيبر شبعنا من التمر» ولحق أن الكثير منهم كانوا في حال ضيق قبل الهجرة حيث كانوا بمكة، ثم لما هاجروا إلى المدينة كان أكثرهم كذلك فواساهم الأنصار بالتمائل والمنافع، فلما فتحت لهم النصير وما بعدها ردوا عليهم منافعهم كما تقدم ذلك وأصحا في كتاب المبة. وقريب من ذلك قوله «لقد أخفت في الله وما يخاف أحد» ولقد أوديت في الله وما يؤذي أحد، ولقد أثبت علي ثلاثون من يوم وليلة مالي ولبلال طعام يأكله أحد لا شيء يواريه يسط بلال» أخرجه الترمذي وصححه، وكذا أخرجه ابن حبان بمناه. نعم كان ﷺ يختار ذلك مع إمكان حصول التوسع والتبسط في الدنيا له، كما أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة «عرض علي ربي ليجعل لي بطعام مكة فعبأ فقلت: لا يا رب، ولكن أشيع يوما وأجوع يوما، فإذا جمعت تضرعت إليك، وإذا شبعت شكرتك» وسأذكر حديث عائشة في ذلك.

الحديث الرابع:

قوله: (إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن) هو البصري، وهلال المذكور في السند هو الزوان وهو ابن حديد.

قوله: (ما أكل آل محمد) في رواية أحمد بن منيع عن إسحاق الأزرق بسنده المذكور هنا «ما شيع محمد» بخلف لفظ آل، وقد تقدم أن آل محمد قد يطلق ويراد به محمد نفسه.

قوله: (أكلتين في يوم إلا إحداهما تم) فيه إشارة إلى أن التمر كان أيسر عندهم من غيره والسبب ما تقدم في الأحاديث التي قبله، وفيه إشارة إلى أنهم ربما لم يجدوا في اليوم إلا أكلة واحدة، فإن وجدوا أكلتين فأحدهما تمر، ووقع عند مسلم من طريق وكيع عن مسمر بلفظ «ما شيع آل محمد يومين من خبز البر إلا وأحدهما تمر» وقد أخرج ابن سعد من طريق عمران بن يزيد المدني «حدثني والذي قال دخلنا على عائشة فقالت: خرج نعي النبي ﷺ من الدنيا ولم يلا بطه في يوم من طعامين، كان إذا شيع من التمر لم يشيع من الشعير وإذا شيع من الشعير لم يشيع من التمر» وليس في هذا ما يدل على ترك الجميع بين لوتين، فقد ترجم المصنف في الأطعمة للجواز، وأورد حديث «كان يأكل الفتاة بالطرب» وتقدم شرحه هناك ويان ما يتعلق بذلك.

الحديث الخامس:

قوله: (النض) هو ابن شميل بالمعجمة مصغر.

قوله: (اللهم ارزق آل محمد قوتاً) هكذا وقع هنا، وفي رواية الأعمش عن عمارة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه: «اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً» وهو المتمد، فإن اللفظ الأول صالح لأن يكون دعاء بطلب القوت في ذلك اليوم وأن يكون طلب لهم القوت، بخلاف اللفظ الثاني فإنه يعين الاحتمال الثاني وهو الدال على الكفاف، وقد تقدم تقرير ذلك في الباب الذي قبله، وعلى ذلك شرحه ابن بطال فقال: فيه دليل على فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والزهد فيما فوق ذلك رغبة في توفر نعيم الحياة ولإثبات ما يبقى على ما ينبغي، فينبغي أن تقتدي به أمته في ذلك، وقال القرطبي: معنى الحديث أنه طلب الكفاف، فإن القوت ما يقوت البدن ويكف عن الحاجة، وفي هذه الحالة سلامة من آفات الفنى والفقر جيماً، والله أعلم.

١٨- باب القَصْدِ وَالْمَدَامَةِ عَلَى الْعَمَلِ

٦٤٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُخْرِوَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: النَّائِمُ، قَالَ: قُلْتُ: لِمَ؟ أَيْ حِينَ كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ. [إرجاع: ١١٣٧، أخرجه مسلم: ٧٤١ و٧٨٣].

٦٤٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَتُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ. [إرجاع: ١١٣٧، أخرجه مسلم: ٧٤١ و٧٨٣].

٦٤٦٣- حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنُبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَشْرِعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَنْجِي أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلَهُ، وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَصْلَحَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، مَدُونًا وَقَارِبُوا، وَأَعْدُوا زُرُوحًا، وَخِشْيَةً مِنَ الْمَذَلِّجَةِ، وَالْقَصْدِ الْقَصْدَ بَلْغَاءً». [إرجاع: ٣٩، أخرجه مسلم: ٢٨١٦].

٦٤٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ غُبَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَدُونًا وَقَارِبُوا، وَأَعْلَمُوا أَنْ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ عَمَلَهُ الْجَنَّةَ، وَأَنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ أَدْوَمُهَا إِلَى اللَّهِ وَإِنْ قُلَّ». [إرجاع: ٦٤٦٧، أخرجه مسلم: ٧٨٢، وفي كتاب الصيام: ١٧٧ نحوه وفيه زيادة، وأخرجه بإلفظ ٢٨١٨، بإضافة].

٦٤٦٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدْوَمُهَا وَإِنْ قُلَّ». وَقَالَ: «اكْتَفَوْا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ». [إرجاع: ٧٣٠، أخرجه مسلم: ٧٨٢ و٧٨٣، وأخرجه في كتاب الصيام: ١٧٧ وفيه زيادة].

٦٤٦٦- حَدَّثَنِي غُفَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُقْلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ، هَلْ كَانَ يَحْسَبُ شَيْئًا مِنَ الْأَيَّامِ؟ قَالَتْ: لَا، كَانَ عَمَلَهُ دِقَّةً، وَأَيْكُمُ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَطِيعُ؟. [إرجاع: ١٩٨٧، أخرجه مسلم: ٧٨٣].

٦٤٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبُرْقَانِ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ غُبَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَدُونًا وَقَارِبُوا وَابْتَهِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ». قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَصْلَحَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ».

قَالَ: أَطَقْتُ: عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. وَقَالَ غَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ غُبَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَدُونًا وَابْتَهِرُوا».

قَالَ مَجَاهِدٌ: ﴿سَلِيمًا﴾ [النساء: ٩]. سَكَاةً: حَيْثًا. [إرجاع: ٦٤٦٤، أخرجه مسلم: ٧٨٢ و٢٨١٨].

٦٤٦٨- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنِي لَمَّا تَوَمَّ الصَّلَاةَ، ثُمَّ رَفَعِي الْيَمِينَ، فَأَشَارَ يَدِي لِسَلِّ قِلَّةَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أَرَيْتُ الْآنَ مِنْهُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ، الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، مُتَعَلِّقَتِي فِي قَبْلِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَاتِبُومَ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَلَمْ أَرَ كَاتِبُومَ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ». [إرجاع: ٩٧، أخرجه مسلم: ٢٣٥٩، مطرولاً].

قوله: (باب القصد) بفتح القاف وسكون المهملة، هو سلوك الطريق المعتدلة، أي استحياب ذلك، وسيأتي أنهم فسروا السداد بالقصد وبه تظهر المناسبة.

قوله: (والمداومة على العمل) أي الصالح. ذكر في ثمانية أحاديث أكثرها مكرر وفي بعضها زيادة على بعض، وحصل ما اشتملت عليه الحديث على مداومة العمل الصالح وإن قل، وأن الجنة لا يدخلها أحد بعمله بل برحمة الله، وقصة رؤية النبي ﷺ للجنة والنار في صلواته، والأول هو المقصود بالترجمة والثاني ذكر استطراد وله تعلق بالترجمة أيضاً والثالث يتعلق بها أيضاً بطريق خفي.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا عديان) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد، وأثبت هو ابن سليم بن الأسود وأبوه يكنى أبا الشعثاء بمجمعة ثم مهمل ثم ثالثة وهو بها أشهر، وقد تقدم هذا الحديث بهذا الإسناد في «باب من نام عند السحر» من كتاب التهجد، وتقدم شرحه هناك. والمراد بالصارخ الديك. وقوله هناك قلت في أي حين كان يقوم وقع في رواية الكشيبي «أي حين» وقد تقدم هناك بلفظ «قلت متى كان يقوم» وأغلبه برواية أبي الأحوس عن أثمت بلفظ «إذا سمع الصارخ قام فصلي» اختصر، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بتمامه وقال فيه «قلت أي حين كان يصلي» فذكر.

الحديث الثاني: حديث عائشة أيضاً من طريق عروة عنها أنها قالت: «كان أحب العمل إلى رسول الله ﷺ الذي يدوم عليه صاحبه» وهذا يفسر الذي قبله. وقد ثبت هذا من لفظ النبي ﷺ كما في الحديث الذي يلي الذي بعده.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة من رواية سعيد المقبري عنه.

قوله: (من ينجي أحداً منكم عمله) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب «ما منكم من أحد ينجي عمله» وأخرجه أبو نعيم من طريقه، وتقدم في كفارة المرض من طريق أبي عبيد عن أبي هريرة بلفظ «لم يدخل أحداً عمله الجنة» وأخرجه مسلم أيضاً وهو كلفظ عائشة في الحديث الرابع هنا، ولمسلم من طريق ابن عورن عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة «ليس أحد منكم ينجي عمله» ومن طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه «لم ينجر أحد منكم بعمله» وله من حديث جابر «لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا ينجيه من النار» ومعنى قوله ينجي أي يخلص والنجاة من الشيء التخلص منه، قال ابن بطال في الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] ما يحصل أن تحمل الآية على أن الجنة تنال للمنازل فيها بالأعمال، فإن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الأعمال، وأن يعمل الحديث على دخول الجنة والخلود فيها. ثم أورد على هذا الجواب قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحل: ٣٢] فصرح بأن دخول الجنة أيضاً بالأعمال، وأجاب بأنه لفظ جمل بينه الحديث، والتقدير ادخلوا منازل الجنة وتصوروها بما كنتم تعملون، وليس المراد بذلك أصل الدخول.

ثم قال: ويجوز أن يكون الحديث مفسراً للآية، والتقدير ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم وتفضله عليكم، لأن أقسام منازل الجنة برحمته، وكذا أصل دخول الجنة هو برحمته حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك، ولا يتخلو شيء من مجازاته لعباده من رحمة وتفضله، وقد تفضل عليهم ابتداء بإيجادهم ثم برزقهم ثم بتعليمهم. وقال عياض:

من حديث جابر بلفظ لا يدخل أحدكم منكم عمله الجنة ولا يجير من النار، ولا أنا إلا برحة من الله تعالى.

قوله: (ولا أن يتعلمني الله) في رواية سهيل «إلا أن يتداركني».

قوله: (برحة) في رواية أبي عبيد «بفضل ورحمة» وفي رواية الكشميهني من طريقه «بفضل ورحته» وفي رواية الأعمش «برحة وفضل» وفي رواية بشر بن سعيد «منه برحة» وفي رواية ابن عون «بمغفرة ورحمة». وقال ابن عون هكذا وأشار على رأسه «وكانه أراد تفسير معنى «يتعلمني» قال أبو عبيد: المراد بالتعلمد الستر، وما أظنه إلا مأخوفاً من غمد السيف لأنك إذا أخذت السيف فقد أبست الغمد ومسترته به. قال الرافعي: في الحديث أن العامل لا ينشي أن يتكل على عمله في طلب النجاة ونيل الدرجات لأنه إنما عمل بتوفيق الله، وإنما ترك المعصية بمصحة الله، فكل ذلك بفضل الله ورحته.

قوله: (صلحوا) في رواية بشر بن سعيد بن أبي هريرة عند مسلم «ولكن صلحوا» ومعناه اتفصلوا السلاد أي الصواب، ومعنى هذا الاستشراك أنه قد يفهم من النبي المذكور نفي فائدة العمل، فكأنه قيل بل له فائدة وهو أن العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل العامل الجنة فاصلوا واتصلوا بملككم الصواب أي اتباع السنة من الإخلاص وغيره ليقبل عملكم فينزل عليكم الرحمة.

قوله: (وإلا) أي لا تطروا تتجهدوا أنفسكم في العبادة لتلا يقضي بكم ذلك إلى اللال فتتركوا العمل فطروا، وقد أخرج البزار من طريق محمد بن سوية عن ابن المنكدر عن جابر ولكن صوب لإرساله، وله شاهد في الزهد لابن المبارك من حديث عبد الله بن عمرو موقوف «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى» والمثبت بتون ثم موحدة ثم مثناة ثقيلة أي الذي حطب مركبه من شدة السير، مأخوذة من البت وهو القطع أي صار مقطوعاً لم يصل إلى مقصوده وقد مركبه الذي كان يرصده لو رفق به.

وقوله (أوغلوا) بكسر المعجمة من الزغول وهو الدخول في الشيء.

قوله: (واغلوا وروحو) وشياً من الدجلة في رواية الطيالسي عن ابن أبي ذئب «وخطا من الدجلة» والمراد بالغول السير من أول النهار، وبالإرواح السير من أول النصف الثاني من النهار، والدجلة بضم المهملة وسكون اللام ويجوز فتحها وبد اللام جيم سير الليل يقال سار دجلة من الليل أي ساعة فلذلك قال شيئاً من الدجلة لعسر سير جميع الليل، فكان فيه إشارة إلى صيام جميع النهار وقيام بعض الليل وإلى أهم من ذلك من سائر أوجه العبادة، وفيه إشارة إلى الحث على الرق في العبادة وهو المرافقة للترجئة، وعبر بمابد على السير لأن العابد كالسائر إلى محل إقامته وهو الجنة، وشياً منصوب بفعل محذوف أي اغلوا، وقد تقدم بأبسط من هذا في كتاب الإيمان في «باب الدين يسر».

قوله: (والقصد القصد) بالنصب على الإغراء أي الزموا الطريق الوسط المعتدل، ومنه قوله في حديث جابر بن سيرة عند مسلم «كانت خطيئة قصداً» أي لا طويلة ولا قصيرة، واللفظ الثاني للتأكيد، ووقفت على سبب لهذا الحديث: فأخرج ابن ماجه من حديث جابر قال «مر رسول الله ﷺ برجل يصلي على صخرة فأتى ناحية فنكث ثم انصرف فوجدته على حاله فقام فجمع يديه ثم قال: أيها الناس عليكم القصد، عليكم القصد».

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو الأوسي، وسليمان هو ابن بلال.

قوله: (عن موسى بن عقبة) قال الإسمايلي بعد أن أخرجه من طريق محمد بن الحسين المخزومي عن سليمان بن بلال عن عبد العزيز بن المطلب عن موسى بن عقبة: لم أر في كتاب البخاري «عن عبد العزيز بن المطلب» بين سليمان وموسى. قلت: وهو المحفوظ، والذي زاده غير معتمد لأنه متفق على ضعفه وهو المعروف بابن زبالة بفتح الزاي وتخفيف الموحدة المدني، وهذا من الأمثلة لما تعقبته على ابن الصلاح في جزمه بان الزيادات التي تقع في المستخرجات يحكم بصحتها لأنها خارجة عن خرج الصحيح، ووجه التعقب أن الذين استخرجوا لم يصحروا بالتزام ذلك، سلمنا أنهم التزاموا ذلك لكن لم يفروا به، وهذا من أمثلة ذلك فإن ابن زبالة ليس من شرط الصحيح.

قوله: (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) سيأتي ما يتعلق باتصاله بعد بمحدثين، وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله.

قوله: (وأن أحب الأعمال إلخ) خرج هذا جواب سؤال سيأتي بيانه في الذي

طريق الجميع أن الحديث فسر ما أجل في الآية، فذكر غواً من كلام ابن بطلان الأخير وأن من رحمة الله توفيقه للعمل ومدايته للطاعة وكل ذلك لم يستحقه العامل بعمله، وإنما هو بفضل الله وبرحمته.

وقال ابن الجوزي: يتحصل من ذلك أربعة أجوبة: الأول أن التوفيق للعمل من رحمة الله، ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التي يحصل بها النجاة. الثاني أن منافع العبد لسيد فعله مستحق لولاها، فمهما أتم عليه من الجزاء فهو من فضله. الثالث جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحة الله، واقتسام الدرجات بالأعمال. الرابع أن أعمال الطاعات كانت في زمن يسير والثواب لا يتخذ فالإتمام الذي لا يتخذ في جزاء ما يتخذ بالفضل لا بمقابلة الأعمال. وقال الكرماني: الباء في قوله: «ما كنتم تعملون» [التحل: ٣٢] ليس للسبب بل للإصاق أو المصاحبة، أي أوردتموها ملازمة أو مصاحبة أو للمقابلة لحاصلت الباء بالدرهم، وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في «اللفي» «سبق إليه فقال: ترد الباء للمقابلة وهي الدخالة على الأعراف كاشتريته بالقبض ومنه: «أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون» [التحل: ٣٢] وإنما لم تذكر هنا للسبب كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» لأن المظني بوض قد يعطي مجازاً بخلاف المسب فلا يوجد بدون سبب، قال: وعلى ذلك ينفي التعارض بين الآية والحديث. قلت: سبق له في ذلك ابن القيم فقال في كتاب «مفتاح دار السعادة»: الباء تقتضي للدخول غير الباء الماضية، فألوا للسبب الدالة على أن الأعمال سبب الدخول لقتضي له كاتقصاء سائر الأسباب لمسبباتها، والثانية بالمعاوضة نحو اشتريته منه بكذا فآخيره أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد، وأنه لو لا رحمة الله لعبد لما أدخله الجنة لأن العمل بمجرده ولو تناهى لا يوجب بمجرده دخول الجنة ولا أن يكون عوضاً لها، لأنه ولو وقع على الوجه الذي يجبه الله لايقدم نعمة الله، بل جميع العمل لثمنه وأحصدت ثقبى سائر نعمة مقتضية لشكرها وهو لم يوفها حق شكرها، فلو علم في هذه الحالة لعبد وهو غير ظالم، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمة غيراً من عمله كما في حديث أبي بن كعب الذي أخرجه أبو داود وابن ماجه في ذكر القدر فيه «لو أن الله عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمة غيراً لهم» الحديث، قال وهذا فصل الخطاب مع الجبرية الذين أنكروا أن تكون الأعمال سبباً في دخول الجنة من كل وجه، والقدرية الذين زعموا أن الجنة عوض العمل وإنما شئت وأن دعواها يحضض الأعمال، والحديث يبطل دعوى الطائفتين والله أعلم. قلت وجوز الكرماني أيضاً أن يكون المراد أن الدخول ليس بالعمل، والإدخال المستفاد من الإرث بالعمل، وهذا إن مشى في الجواب عن قوله تعالى: «أتسموا بما كنتم تعملون» [الأعراف: ٤٣] [الزخرف: ٧٢] لم يمش في قوله تعالى: «أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون» [التحل: ٣٢] ويظهر في الجمع بين الآية والحديث صواب آخر وهو أن يعمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة مالم يكن مقبولاً. وإذا كان كذلك فامر القول إلى الله تعالى، وإنما يحصل برحة الله لمن يقبل منه، وعلى هذا فمعنى قوله: «أدخلوا الجنة لما كنتم تعملون» أي تعملون من العمل المقبول، ولا يضر بعد هذا أن تكون الباء للمصاحبة أو للإصاق أو للمقابلة، ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية. ثم رأيت النووي جزم بأن ظاهر الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال، والجمع بينهما وبين الحديث أن التوفيق للأعمال والمداية للإخلاص فيها وقبرها وإنما هو برحة الله وفضله، فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل، وهو مراد الحديث، ويصح أنه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى. ورد الكرماني الأخير بأنه خلاف صريح الحديث. وقال المازري: ذهب أهل السنة إلى أن إثابة الله تعالى من أطاعه بفضل منه، وكذلك انتقامه ممن عصاه بمعدل منه، ولا يثبت واحد منهما إلا بالسمع، وله سبحانه وتعالى أن يعذب الطائع وينعم العاصي، ولكنه أخير أنه لا يفعل ذلك بخبره، صدق لاختلاف فيه، وهذا الحديث يقوي مقاتلهم ويرد على المعتزلة حيث أثبتوا بقولهم أعراف الأعمال، ولهم في ذلك غيب كثير وتفصيل طويل.

قوله: (قالوا) ولا أنت يا رسول الله؟ وقع في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم «قال رجل» ولم أتق على تعيين القائل قال الكرماني: إذا كان كل الناس لا يدخلون الجنة إلا برحة الله فوجه تخصيص رسول الله ﷺ بالذكر أنه إذا كان مقطوعاً له بأنه يدخل الجنة لم لا يدخلها إلا برحة الله فغيره يكون في ذلك بطريق الأول. قلت: وسبق لي تقرير هذا المعنى الرافعي في أماليه فقال: لا كان أجر النبي ﷺ في الطاعة أعظم وعمله في العبادة أقرم قيل له «ولانت» أي لا يتجيك عملك مع عظم قدره، فقال: «لا إلا برحة الله» وقد ورد جواب هذا السؤال بعينه من لفظ النبي ﷺ عند مسلم

بعد.

قوله: (عن سعد بن إبراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف، وأبو سلمة شيخه هو عمه.

قوله: (عن عائشة) وقع عند النسائي من طريق ابن إسحاق وهو السبيعي عن أبي سلمة عن أم سلمة فذكر معنى حديث عائشة، ورواية سعد بن إبراهيم أقوى تكون أبي سلمة ببلديه وقريبه، بخلاف ابن إسحاق في الأمرين، ويعتمد أن يكون عند أبي سلمة عن أم المؤمنين لاختلاف السباقيين، فإن لفظه عن أم سلمة بعد زيادة في أوله « وكان أحب الأعمال إليه الذي يدوم عليه العبد وإن كان يسيراً » وقد تقدم من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحو سباق أبي سلمة عن عائشة.

قوله: (مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أحب إلى الله) لم أقف على تعيين السائل عن ذلك، لكن.....

قوله: (قال أخوها وإن قل) فيه سؤال وهو أن المسؤول عنه أحب الأعمال، وظاهر السؤال عن ذات العمل فلم يتطابقا، ويمكن أن يقال إن هذا السؤال وقع بعد قوله في الحديث لماضي في الصلاة وفي الحج وفي بر الوالدين حيث أجاب بالصلاة ثم بالبر إلخ ثم ختم ذلك بأن المداومة على عمل من أعمال البر ولو كان مفضولاً أحب إلى الله من عمل يكون أعظم أجراً لكن ليس فيه منومة.

قوله: (وقال) أي النبي ﷺ هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (اكلفوا) يفتح اللام ويضمه أيضاً، قال ابن التين هو في اللغة بالفتح وروناه بالضم، والمراد به الإبرال بالشيء إلى غاية، يقال كلفت بالشيء إذا أولمت به، وتقل بعض الشراح أنه روي بفتح الهزلة وكسر اللام من الرياحي، ورد بأنه لم يسمع أكلف بالشيء، قال المحب الطبري: اكلف بالشيء التولع به فاستعير للملح للالتزام والملازمة، والله ألفت وصل، والمحكمة في ذلك أن اللهم للملح يلزم الحفنة فيكثر التردد إلى باب الطاعة كل وقت ليجازي بالبر لكثرة تردده، فليس هو كمن لازم الحفنة مثلاً ثم انقطع. وأيضاً فالعامل إذا ترك العمل صار كالمرضى بعد الوصل فيترس للذم والجفاء، ومن ثم ورد الوعيد في حق من حفظ القرآن ثم نسيه، والمراد بالمثل هنا الصلاة والصيام وغيرهما من العبادات.

قوله: (ما تطيقون) أي قدر طاقتكم. والحاصل أنه أمر بالجد في العبادة والإبرال بها إلى حد النهاية، لكن بقيد ما لا تقع معه المشقة الحفنية إلى السأمة ولللال.

الحديث السادس:

قوله: (جبرئيل) هو ابن عبد الحميد، منصور هو ابن المنصور، وإبراهيم هو النخعي، وعلمته هو ابن قيس وهو خال إبراهيم، والسند كله إلى عائشة كوفيون.

قوله: (هل كان يخص شيئاً من الأيام) أي بعبادة مخصوصة لا يفعل مثلاً في غيره (قالت لا)، وقد استشكل ذلك بما ثبت عنها أن أكثر صيامه كان في شعبان كما تقدم تقريره في كتاب الصيام، ويأنه كان يصوم أيام البيض كما ثبت في السنن وتقدم بيانه أيضاً، وأجيب بأن مرادها تخصيص عبادة معينة في وقت خاص، وإكثاره الصيام في شعبان إنما كان لأنه كان يعتمده العوك كثيراً وكان يكثر السفر في الغزو فيفطر بعض الأيام التي كان يريد أن يصومها فيفتق أن لا يتمكن من قضاء ذلك إلا في شعبان فيصير صيامه في شعبان بحسب الصورة أكثر من صيامه في غيره. وأما أيام البيض فلم يكن يواظب على صيامها في أيام بيئتها، بل كان ربما صام من أول الشهر وربما صام من وسطه وربما صام من آخره، ولهذا قال أنس « ما كنت تراه أن تراه صائماً من النهار إلا رايته، ولا قائماً من الليل إلا رايته » وقد تقدم هذا كله بأبسط من هذا في كتاب الصيام أيضاً.

قوله: (كان عمله ديمة) بكسر الدال المهملة وسكون التحتانية أي دائماً، والدئمة في الأصل المطر المستمر مع سكون بلازعد ولا بوق، ثم استعمل في غيره، وأصلها الواو فانقلبت بالكسرة قبلها ياء.

قوله: (وأيكم يستطيع إلخ) أي في العبادة كمية كانت أو كيفية من خشوع وخضوع وانخبات وإخلاص والله أعلم.

الحديث السابع:

قوله: (محمد بن الزرقان) بكسر الزاي والراء بينهما ياء موحدة والفتاح هو أبو همام الأزراي، وحمه علي بن المديني والدلقطي وغيرهما وقال أبو حاتم الرازي: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد توبع فيه.

قوله: (قال أنه عن أبي النضر) هو سالم بن أبي أمية المدني التيمي، وفاعل أظنه هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه، وكأنه جوز أن يكون موسى بن عتبة لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة بن عبد الرحمن وأن بينهما فيه واسطة وهو أبو النضر، لكن قد ظهر من وجه آخر أن لا واسطة لتصريح وهيب وهو ابن خالد من موسى بن عتبة بقوله « سمعت أبا سلمة » وهذا هو النكتة في إيراد الرواية الملققة بعدد عن عفان عن وهيب، وطريق عفان هذه وصلها أحد في مسنده قال: « حدثنا عفان بسنده » وأخرجها البيهقي في « الشعب » من طريق إبراهيم الحري عن عفان، وأخرج مسلم الحديث المذكور من طريق بهز بن أسد عن وهيب.

قوله: (سدحوا وأبشروا) هكذا انصرف على طرف المتن، لأن غرضه منه بيان اتصال السند فاكتفى، وقد ساقه أحد بتمامه عن عفان مثل رواية أبي همام سواء لكن قدم وأخر في بعض النسخ، وكذا سلم في رواية بهز وزاد في آخره « واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل » ومضى لنحو هذا الحديث في كتاب اللباس سبب وهو من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة « عن عائشة أن النبي ﷺ كان يجتجر حصيراً بالليل فيصلي عليه ويصطفه في النهار فيجلس عليه، فيجلس الناس يصلون عليه بصلاته حتى تكروا، فأقبل عليهم فقال: يا أيها الناس عليكم من الأعمال بما تطيقون » ووقت له على سبب آخر وهو عند ابن حبان من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ على رط من أصحابه وهم يضحكون فقال: لو تملسون ما أحلم لضحككم قليلاً ولبكيتم كثيراً، فأما جبريل فقال: إن ريك يقول لك لا تقطع عبادي، فربح إليهم فقال: سدحوا وقاربوا » قال ابن حزم في كلامه على مواضع من البخاري: معنى الأمر بالسداد والمقاربة أنه ﷺ أشار بذلك إلى أنه بث ميسراً سهلاً، فأمر أمته بأن يقتصدوا في الأمور لأن ذلك يقتضي الاستدامة عادة.

قوله: (وقال مجاهد: سديداً سداً صديقاً) كذا ثبت للأكثر، والذي ثبت عن مجاهد عند الثريائي والطبري وغيرهما من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠] قال: سداً والسداد يفتح أوله العدل المعتدل الكافي ويالكسر ما يند الخلل. والذي وقع في الرواية بالفتح. وزعم مغلاطي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن الطبري وصل تفسير مجاهد من موسى بن هارون بن عمرو بن طلحة عن أسباط عن السدي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهذا وهم فاشح، فما للسدي عن ابن أبي نجيح رواية، ولا أخرجه الطبري من هذا الوجه، وإنا أخرج من وجه آخر عن السدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله « قَوْلًا سَدِيدًا » قال: القول السديد أن يقول لمن حضره الموت: قد لنفك وأتركك لولدك. وأخرج أثر مجاهد من رواية ورقاء عن ابن أبي نجيح. وأخرج أيضاً من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال في قوله تعالى: ﴿ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠] قال: عدلاً يعني في منطلقه وفي عمله. قال والسداد الصدق. وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري في قوله ﴿ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ قال: صدقاً. وأخرج الطبري من طريق الكلبي مثله، والذي أنشأه من سقط من الأصل لفظه والتقدير قال مجاهد: سداً. وقال غيره صدقاً: أو الساقط منه لفظه أي أن المصنف أراد تفسير ما فسر به مجاهد السديد.

الحديث الثامن:

قوله: (الليح) هو ابن سليمان، والإستاد كله مدنون.

قوله: (صلى لنا يوماً الصلاة) وقع في رواية الزهري عن أنس أنها الظهر.

قوله: (لم وهي) يفتح أوله وكسر القاف من الارتقاء أي صعد وزناً ومعنى.

قوله: (من قبل) أي من جهة وزناً ومعنى.

قوله: (أريت) بضم الهزلة وكسر الراء وفي بعضها « رأيت » بفتحتين.

قوله: (مظللين) أي مصورين وزناً ومعنى، يقال مثله إذا صورته كأنه ينظر إليه.

قوله: (في قبل) بضم القاف والموحدة، والمراد بالجدار جدار المسجد.

قوله: (العلم أو كالعلم في الخير والشر) وقع هنا مكرراً تأكيداً، وقد تقدم شرح هذا اللفظ في « باب وقت الظهر » من أبواب المواقيت، وبما شرح الحديث مستوفى في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. وفي الحديث إشارة إلى الحث على مداومة العمل، لأن من مثل اللجنة والنار بين عيني كان ذلك باعثاً له على المراقبة على الطاعة والانكفاف عن المعصية. وبهذا التقريب تظهر مناسبة الحديث للترجمة.

١٩- باب الرِّجَاءِ مَعَ الْخَوْفِ

وَقَالَ سُبْحَانَ: مَا لِي الْقُرْآنُ آيَةً أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ: ﴿لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْبَةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رِبْكِ﴾ [البقرة: ٦٨].

٦٤٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةً رَحْمَةً، فَأَنْشَأَ عَنْهَا سَبْعًا وَرِسِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّهِمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً، فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَسَمَّ يَتَمَنَّ مِنْ الْحَيَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَسَمَّ يَتَمَنَّ مِنَ النَّارِ». [راجع: ٩٠٠٠، أخرجه مسلم: ٢٧٥٧].

قوله: (باب الرجاء مع الخوف) أي استحباب ذلك، فلا يقطع النظر في الرجاء من الخوف ولا في الخوف من الرجاء لتلاقي في الأول إلى المكر وفي الثاني إلى القنوط وكل منهما مذموم والمقصود من الرجاء أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله ويرجو أن يحو عنه ذنبه، وكذا من وقع منه طاعة يرجو قبولها، وأما من تهمل على المعصية راجياً عدم الملاحظة بفكر ندم ولا إقلاع فهذا في ضرره، وما أحسن قول أبي عثمان الجيزي: من علامة السعادة أن تطيع، وتحاف أن لا تعبد، ومن علامة الشقاء أن تعصي، وترجو أن تسجو. وقد أخرج ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه «عن عائشة قلت: يا رسول الله ﷺ الذين يؤتون ما أتوا وتلقوا بهم وجللة ﷻ أهو الذي يسرق ويذني؟ قال: لا، ولكنه الذي يصوم ويتصدق ويصلي ويحاف أن لا يخطئ منه» وهذا كله متفق على استحبابه في حالة الصحة، وقيل الأول أن يكون الخوف في الصحة أكثر وفي المرض عكسه، وأما عند الإشراف على الموت فاستحب قوم الاختصار على الرجاء لما تضمن من الاعتقاد إلى الله تعالى، ولأن المذنب من ترك الخوف قد تسلم فيتمتع حسن الظن بالله برجاء عفوه ومفرته، ويؤيده حديث «لا يؤتون أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله ﷻ وسباني الكلام عليه في كتاب التوحيد. وقال آخرون: لا يهمل جانب الخوف أصلاً بحيث يهزم بأنه آمن، ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس «أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقال له: كيف تهلك؟ فقال: أرجو الله وأخاف ذنوبي، فقال رسول الله ﷺ: لا يجتمعان في قلب عبد في هذا الموضع إلا أعطاه الله ما يرجو وأمنه مما يخاف». ولعل البخاري أشار إليه في الترجمة، ولما لم يوافق شرطه لورد ما يؤخذ منه، وإن لم يكن مساوياً له في التصريح بالمقصود.

قوله: (وقال سليمان) هو ابن حبة (ما في القرآن آية أشد عليّ من قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْبَةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رِبْكِ﴾ [البقرة: ٦٨] وقد تقدم الكلام على هذا الأثر وبيّنه والبحث فيه في تفسير المائدة، ومناسبة للترجمة من جهة أن الآية تدل أن من لم يعمل بما تضمنه الكتاب الذي أنزل عليه لم تحصل له النجاة لكن يحتمل أن يكون ذلك من الإصر الذي كان كتب على من قبل هذه الأمة، فيحصل الرجاء بهذه الطريق مع الخوف.

قوله: (حدثنا قتيبة) هو ابن سعيد، وثبت كذلك لغير أبي ذر، وعمرو هو ابن أبي عمرو مولى المطلب وهو تابعي صفي، وفيه تباين وسط، وهما مدنيان.

قوله: (إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة) قال ابن الجوزي: رحمة الله صفة من صفات ذاته، وليس هي بمعنى الرحمة التي في صفات الأكسيف، بل ضرب ذلك مثلاً لما يقبل من ذكر الأجزاء ووجه المخلوقين والمراد أنه أرسمه الراحين. قلت: المراد بالرحمة هنا ما يقع من صفات الفعل كما سألوه فلا حاجة للتأويل، وقد تقدم في أوائل الأديب جواب آخر مع مباحث حسنة وهو في «باب جعل الله الرحمة مائة جزء».

قوله: (وأرسل في خلقه كلهم) كذا هم وكذا للإسماعيلي عن الحسن بن سفيان ولا ينعيم من طريق السراج كلاهما عن قتيبة، وذكر الكرماني أن في بعض الروايات «في خلقه كله».

قوله: (فلو يعلم الكافر) كذا ثبت في هذه الطريق بقائه إشارة إلى ترتيب ما يعلمها على ما قبلها، ومن ثم قدم ذكر الكافر لأن كثرتها وسعتها تقتضي أن يعلم فيها كل أحد، ثم ذكر المؤمن استطراداً. وروى هذا الحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي

هريرة قطعه حديثين أخرجهما مسلم من طريقه، فذكر حديث الرحمة بلفظ «خلق الله مائة رحمة، فوضع واحدة بين خلقه ونحبا عنده مائة» إلا واحدة» وذكر الحديث الآخر بلفظ «لو يعلم المؤمن الخ» والحكمة في التعبير بالمضارع دون الماضي الإشارة إلى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع، لأنه إذ امتنع في المستقبل كان غائباً عما مضى.

قوله: (بكل الذي) استشكل هذا التركيب لكون كل إذا أضيف إلى الموصول كانت إذ فاك لعموم الأجزاء لا لعموم الأفراد والغرض من سياق الحديث تعميم الأفراد واجب بأنه وقع في بعض طرق أن الرحمة مائة جزء فالتعميم حيث لا لعموم الأجزاء في الأصل، أو نزلت الأجزاء منزلة الأفراد مبالغة.

قوله: (لم يأس من الجنة) قيل المراد أن الكافر لو علم سعة الرحمة لفظى على ما يعلمه من عظم العذاب فيحصل له الرجاء، أو المراد أن متعلق علمه بسعة الرحمة مع عدم التفات إلى مقابلها يعلمه في الرحمة، ومطابقة الحديث للترجمة أنه اشتغل على الوعد والوعد المتضمن للرجاء والخوف، فمن علم أن من صفات الله تعالى الرحمة لمن أراد أن يرجع والانتقام ممن أراد أن يستمر منه لا يأمن انتقامه من يرجو رحمة ولا يأمن من رحمة من يخاف انتقامه، وذلك باعث على جانبية السيرة ولو كانت صغيرة وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة، قيل في الجملة الأولى نوع إشكال، فإن الجنة لم تخلق للكافر ولا طمع له فيها غير مستبعد أن يعلم في الجنة من لا يعتقد كفر نفسه فيشكل ترتب الجواب على ما قبله، وأجيب بأن هذه الكلمة سبقت لترتيب اللام من في سعة رحمة الله التي لو علمها الكافر الذي كتب عليه أنه يتم عليه أنه لا حظ له في الرحمة لتداول إليها ولم يأس منها، إما بقاءه للشرط وإما لقطع نظره عن الشرط مع تيقنه بأنه على الباطل واستمراره عليه عقاباً، وإذا كان ذلك حال الكافر كيف لا يعلم فيها المؤمن الذي هداه الله للإيمان؟ وقد ورد «أن إبليس يتلألأ للشفاعاة لما يرى يوم القيامة من سعة الرحمة» أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث جابر، ومن حديث حذيفة وسند كل منهما ضعيف، وقد تكلم الكرماني هنا على «لو» بما حاصله: أنها هنا لاتضاء الثاني وهو الرجاء لاتضاء الأول وهو العلم، فأشبهت لو بجتي أكرمك، وليست لاتضاء الأول لاتضاء الثاني كما يحتمل ابن الحاجب في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُفَةٌ آلُفَةٌ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] والمعلم عند الله. قال: والمقصود من الحديث أن المكلف ينبغي له أن يكون بين الخوف والرجاء حتى لا يكون مفرطاً في الرجاء بحيث يصير من المرجة القائلين لا يضر مع الإيمان شيء، ولا في الخوف بحيث لا يكون من الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد صاحب الكبيرة إذا مات عن غير توبة في النار، بل يكون وسطاً بينهما كما قال الله تعالى ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخْشَوْنَ عَذَابَهُ﴾ [الأنبياء: ٢٥] ومن تتبع دين الإسلام وجد قواعد أصولاً وفروعاً كلها في جنب الوسط، والله اعلم.

٢٠- باب الصَّبْرِ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ

وَقَوْلُهُ غَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

وَقَالَ عُمَرُ: وَجَدْنَا خَيْرَ عَشِيَةٍ بِالصَّبْرِ.

٦٤٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْاَنْبِيُّ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: لِمَ يُسَالَةُ أَحَدُهُمْ مِنْهُمْ إِلَّا أُعْطِيَ حَتَّى يَفِدَّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُمْ: حِينَ يَفِدَّ كُلُّ شَيْءٍ أَتَقَرُّ بِبَيْتِهِ: «مَا يَكُونُ عَيْنِي مِنْ خَيْرٍ لَا أُدْعِرُهُ عَنْكُمْ، وَأَنَّهُ مَنْ يَسْتَعِيفُ يَفِدَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَصْبِرْ يَصْرِهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَعِيفْ يَفِدَّهُ اللَّهُ، وَلَنْ تُعْطُوا عَطَاءَ خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ». [راجع: ١٤٦٩، أخرجه مسلم: ١٠٥٣].

٦٤٧١- حَدَّثَنَا عَلَاذُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَلَاذَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُثَوِّبَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنِي حَتَّى تَرَمَ، أَوْ تَقْطَعْ، فَمَتَّعَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَقُولُ: «أَلَا أَكُونُ عَبْدًا حَكُورًا». [راجع: ١١٣٠، أخرجه مسلم: ٢٨١٩].

قوله: (باب الصبر عن محارم الله) يدخل في هذا المواظبة على فعل الواجبات والكف عن المحرمات، وذلك ينشأ عن علم العبد بقبضها وأن الله حرما صيانة لعبد عن

الذفال، فيحمل ذلك المائل على تركها ولو لم يرد على فعلها وعيده، ومنها الحياة منه والخوف منه أن يوقع وعيده فيتزكك لسوء عاقبتها وأن العبد منه يبرأ ويوسع فيبعث ذلك على الكف عما نهى عنه، ومنها مراعاة النعم فإن المعصية غالباً تكون سبباً لزوال النعمة، ومنها محبة الله فإن المحبة يصير نفسه على مراد من يحب، وأحسن ما وصف به الصبر أنه حبس النفس عن المكروه وعقد اللسان عن الشكوى والمكابدة في تحمله وانتظار الفرج، وقد أثبت الله على الصابرين في عدة آيات، وتقدم في أوائل كتاب الإيمان حديث «الصبر نصف الإيمان» معلقاً. قال الراغب: الصبر الإمساك في ضيق، صبرت الشيء حبسته، فالصبر حبس النفس على ما يقتضيه العقل أو الشرع. وتختلف معانيه بتعلقاته: فإن كان من معصية سمي صبراً قهراً، وإن كان في لقاء عدو سمي شجاعة، وإن كان عن كلام سمي كتماناً، وإن كان عن تعاطي ما نهى عنه سمي عفة. قلت: وهو المقصود هنا.

قوله: ﴿إِنَّمَا يُولَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ كذا للأكثر، ولأبي ذر قوله تعالى: «وفي نسخة: عز وجل». ومناسبة هذه الآية للترجمة أنها صدرت بقوله تعالى ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ١٠] ومن أثبت ربه كف عن المحرمات وفعل الواجبات، والمراد بقوله «بغير حساب» [الزمر: ١٠] المبالغة في التكثير.

قوله: ﴿وَقَالَ عِمْرُ: وَجَدْنَا خَيْرَ عَيْشِنَا بِالصَّبْرِ﴾ كذا للأكثر، وللشمسني مختلف الموحدة وهو بالنصب على نزع الحافض، والأصل في الصبر والبلاء بمعنى في، وقد وصله أحد في «كتاب الزهد» بسند صحيح عن مجاهد قال قال عمر «وجدنا خير عيشنا الصبر» وأخرجه ابن نعيم في «الحلية» من طريق أحد كذلك، وأخرجه عبد الله بن المبارك في «كتاب الزهد» من وجه آخر عن مجاهد به، وأخرجه الحاكم من رواية مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر. والصبر إن عدي بمن كان في المحاصي، وإن عدي بعلى كان في الطاعات، وهو في الآية والحديث وفي أثر عمر شامل للأمرين، والترجمة لبعض ما دل عليه الحديث، وذكر فيه حديثين.

أحدهما حديث أبي سعيد الخدري:

قوله: «إِن أَنَا مِنْ الْأَصْحَابِ لَمْ أَتَفَّ عَلَى أَسْمَائِهِمْ، وَتَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَبِي شَهَابٍ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ مِنْهُمْ أَبِي سَعِيدٍ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَشِيرٍ عَنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ رَجُلًا كَانَ ذَا حَاجَةٍ فَقَالَ لَهُ أَهْلُهُ: ائْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلْهُ، فَأَتَاهُ، فَذَكَرَ شَرَّ الْمَتَنِ الْمَذْكُورِ هُنَا. وَمِنْ طَرِيقِ عِمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «سَرَحَنِي أُمِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ، فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ: الْحَدِيثُ؛ فَصَرَفَ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ «أَهْلُهُ» وَمِنْ طَرِيقِ هِلَالِ بْنِ حَصِينٍ قَالَ «نَزَلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ أَصْبَحَ وَقَدْ صَبَّ عَلَى بَطْنِهِ حَجراً مِنْ لَبْجَرٍ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ أَوْ أُمُّهُ: ائْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلْهُ، فَقَدْ أَتَاهُ فَلَانَ فَاسْأَلْهُ فَأَعطاهُ» الْحَدِيثُ وَوَقَعَ عِنْدَ الْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ غَرَمٌ أَوْ قَعْلٌ لِأَبِي سَعِيدٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ حِينَ اخْتَلَعَتْ قَرِيقَةُ.

قوله: «إِن لَّصَابٍ» في بعض النسخ «إِن أَنَا» والمعنى واحد.

قوله: «فَلَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ» كذا للشمسني، وغيره مختلف الضمير، وتقدم في الزكاة بلفظ «سألا» فأعطاهم، ثم سأله، فأعطاهم «وفي رواية معمر عن الزهري عند أحد» فيحمل لا يسأله أحد منهم إلا أعطاه.

قوله: «حَتَّى تَلْقَاهُ» يفتح النون وكسر الفاء أي فرغ.

قوله: «فَقَالَ لَهُمْ حِينَ تَلْقَاهُ كُلُّ شَيْءٍ أَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ» يحتمل أن تكون هذه الجملة حالية أو اعتراضية أو استئنافية. والباء تملق بقوله «شيء» ويحتمل أن تملق بقوله «أتقرب» ووقع في رواية معمر «فَقَالَ لَهُمْ حِينَ أَتَقَرَّبُ كُلُّ شَيْءٍ يَدُهُ» وسقطت هذه الزيادة من رواية مالك.

قوله: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ» أي مال وما موصولة متضمنة معنى الشرط، وفي رواية صوبها النيباطي «ما يكن» وما حيث شرطية وليست الأولى خطأ.

قوله: «لَا أَدْخِرُهُ عَنْكُمْ» بالإدغام وبغيره، وفي رواية مالك «فلم» وعنه «فلن» أخره عنكم «أي أجمله ذخيرة لتفكيركم معرضاً عنكم، وداله مهمله، وقيل معجمة.

قوله: «وَأَنَّهُ مِنْ يَسْتَعْفِفُ» كذا للأكثر بتشديد الفاء، وللشمسني «يستعفف» بفاين، وقوله «بمفع الله» بتشديد الفاء المقترحة.

قوله: «وَمَنْ يَسْتَغْنِ بِمَعْنَى اللَّهِ» فم في رواية مالك الاستغناء على التصبر، ووقع في رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد بدل التصبر «ومن استغنى كفاء الله» وزاد «ومن سأله وله قيمة أوفية فقد أخف» وزاد في رواية هلال «ومن سأله إما أن ينبل له وإما أن

نواسيه، ومن يستغف أو يستغن أحب إلينا مما يسأله».

قوله: «وَلَنْ تَعْطُوا عَطَاءً» في رواية مالك «وما أعطي أحد عطاء» وأعطى بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: «خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ» كذا بالنصب في هذه الرواية وهو متجه، ووقع في رواية مالك «هو خير» بالرفع ولمسلم «عطاء خير» قال النووي: كذا في نسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح، والتقدير هو خير كما في رواية البخاري، يعني من طريق مالك. وفي الحديث الخس على الاستغناء عن الناس والتعفف عن سؤلهم بالصبر والتوكل على الله وانتظار ما يرزقه الله، وأن الصبر أفضل ما يعطاه المرء لكون الجزاء عليه غير مقدر ولا محدود. وقال القرطبي: معنى قوله «من يستغف» أي يتعفف عن السؤال.

قوله: «بِمَعْنَى اللَّهِ» أي أنه يجازيه على استغفائه بصيانه وجهه ودفع فاقته، وقوله «ومن يستغن» أي بالله ممن سواه.

قوله: «بِمَعْنَى» أي فإنه يعطيه ما يستغني به عن السؤال ويخلى في قلبه الغنى، فإن الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره.

قوله: «وَمَنْ يَصْبِرْ» أي يعالج نفسه على ترك السؤال ويصبر إلى أن يحصل له الرزق.

قوله: «بِمَعْنَى اللَّهِ» أي فإنه يقويه ويمكته من نفسه حتى تتقاد له ويذهبن لتحمل الشدة، فعند ذلك يكون الله معه فيظفره بمطروبه. وقال ابن الجوزي: لما كان التعفف يقتضي ستر الحال عن الخلق وإظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاملاً لله في الباطن فيقع له الربح على قدر الصنق في ذلك، وإنما جعل الصبر خير العطاء لأنه حبس النفس عن فعل ما تحبه وإلزامها بفعل ما تكره في العاجل لما لو فعله أو تركه لتأذي به في الآجل. وقال الطبري: معنى قوله «من يستغف بمفع الله» أي من عرف عن السؤال ولو لم يظهر الاستغناء عن الناس، لكنه إن أعطي شيئاً لم يتركه إلا قلبه غنى بحيث لا يحتاج إلى سؤال، ومن زاد على ذلك فظاهر الاستغناء تصبر ولو أعطي لم يقبل ذلك أرفع درجة، فالصبر جامع لمكارم الأخلاق. وقال ابن التين: معنى قوله «بِمَعْنَى اللَّهِ» إما أن يرزقه من المال ما يستغني به عن السؤال، وإما أن يرزقه القناعة والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث المغيرة.

قوله: «حَتَّى تَرَوْهُ» بكسر الراء، وقوله «وَأَتَتْخَفُ» شك من الراوي وهو بمعناه، وقوله «فَيَقَالُ لَهُ» القائل له ذلك عاشة.

قوله: «أَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا» تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أوائل أبواب التهجد، ووجه مناسبه للترجمة أن الشكر واجب وترك الواجب حرام، وفي شغل النفس بفعل الواجب صبر عن فعل الحرام. والحاصل أن الشكر يتضمن الصبر على الطاعة والصبر عن المعصية، قال بعض الأئمة: الصبر يستلزم الشكر لا يتم إلا به، وبالعكس فمتى ذهب أحدهما ذهب الآخر، فمن كان في نعمة ففرضه الشكر والصبر، أما الشكر فواضح أما الصبر فمن المعصية، ومن كان في بلية ففرضه الصبر والشكر، وأما الصبر فواضح وأما الشكر فالقيام بحق الله عليه في تلك البلية، فإن الله عليه عبودية في البلاء كما له عليه عبودية في النعماء. ثم الصبر على ثلاثة أقسام: صبر عن المعصية فلا يرتكبها، وصبر على الطاعة حتى يؤديها، وصبر على البلية فلا يشكو ربه فيها. والمرء لا بد له من واحدة من هذه الثلاث، فالصبر لازم له أبداً لا خروج له عنه، والصبر سبب في حصول كل كمال، وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله في الحديث الأول «إِنَّ الصَّبْرَ خَيْرٌ مَا أُعْطِيَ الْعَبْدَ». وقال بعضهم: الصبر تارة يكون لله، وتارة يكون بالله. فالأول الصابر لأمر الله طلباً لرضائه فيصبر على الطاعة ويصبر عن المعصية، والثاني المقصود لله بأن يبرأ من الحول والقوة ويضيف ذلك إلى ربه. وزاد بعضهم الصبر على الله، وهو الرضا بالقدر، فالصبر لله يتعلق بإلحته ومحبته، والصبر به يتعلق بمشيتته وإرادته، والثالث يرجع إلى القسمين الأولين عند التحقيق، فإنه لا يخرج عن الصبر على أحكامه الدينية وهي أوامره ونواهيه، والصبر على ابتلائه وهو أحكامه الكونية والله أعلم.

٢١- باب ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: مِنْ كُلِّ مَا حَاقَ عَلَى النَّاسِ.

٦٤٧٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا زَوْجُ بَنِ عَبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ فَقَالَ: عَنِ

ابن عباس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُنْثَى سِتْرُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَلَوَّنُونَ، وَعَلَى رِثْمِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». [راجع: ٢٤١٠، أخرجه مسلم: ٢٢٠ مطولاً].

قوله: (باب) ومن يعول على الله فهو حسبه ﴿﴾ استعمل لفظ الآية ترجمة لتضمنها الرغبة في التوكل، وكأنه أشار إلى تقيده ما أطلق في حديث الباب قبله، وإن كلاً من الاستغناء والتعصب والتعفف إذا كان مقروناً بالتوكل على الله فهو الذي يقع وينجع. وأصل التوكل الركول، ويقال وكلت أمري إلى فلان أي ألبته إليه واحتملت فيه عليه، ووكل فلان فلاناً استكفاه أمره ثقة بكفائته. والمراد بالتوكل اعتقاد ما دلت عليه هذه الآية ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾ [هود: ٦] وليس للمراد به ترك التسبب والاحتداد على ما يأتي من المخلوقين، لأن ذلك قد يجر إلى ضد ما يراه من التوكل. وقد سئل أحد من رجل جلس في بيته أو في المسجد وقال لا أحصل شيئاً حتى يأتي رزقي، فقال: هذا رجل جهل علمه، فقد قال النبي ﷺ «إِنَّ اللَّهَ جَمِلُ رِزْقِي» تحت ظل رمحي، وقال «لو توكلتكم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خالصاً وترود بطائناً» فذكر أنها تغدو وترود في طلب الرزق قال: وكان الصلابة يتجرعون ويعملون في غلبهم، والقولده بهم انتهى. ولحديث الأول سبق الكلام عليه في الجهاد والثاني أخرجه الترمذي والحاكم وصححا.

قوله: (وقال الربيع بن خثيم) بحجة ومثلية مصغر.

قوله: (من كل ما ضاق على الناس) وصله الطبراني وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن مندر الثوري عن أبيه عن الربيع بن خثيم قال في قوله تعالى ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً﴾ الآية [الطلاق: ٢] قال: من كل شيء ضاق على الناس. والربيع المذكور من كبار التابعين، صاحب ابن مسعود وكان يقول له: لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك. أورد ذلك أحد في «الزهد» بسند جيد، وحديث خرج في الصحيحين وغيرهما، والربيع بن مندر لم يفرجوا عنه، لكن ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرماً، وذكره ابن حبان في الثقات، وأبوه متفق على توثيقه والتخريج عنه.

قوله: (حدثني إسحاق) هو ابن منصور كما أوضحته في المقدمة، وظل ما قال إنه ابن إبراهيم وسياقه شرح الحديث مستوفى في «باب يدخل الجنة سبعون ألفاً» بعد ثمانية وعشرين باباً إن شاء الله تعالى.

٢٢- باب مَا يُكْرَهُ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ

٦٤٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ مُعِيوَةُ وَفُلَانٌ وَرَجُلٌ ثَلَاثٌ أَيْضاً، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ زُرَّادٍ، كَتَبَهُ الْمُعِيوَةُ بْنُ شُعْبَةَ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى الْمُعِيوَةِ: أَنْ تَكْتُبَ إِلَيَّ بِحَلِيصٍ سَوْفَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيْهِ الْمُعِيوَةُ: إِيَّيْ سَوْفَةٍ تَقُولُ عِنْدَ الصَّغِيرِ مِنَ الصَّلَاةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَقَدْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. [ثَلَاثُ مَرَّاتٍ]، قَالَ: وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ، وَكَفَرَةِ السُّوَالِ، وَإِضَاعَةِ الْقَالِ، وَنَحْوِهَا، وَخُفَوِي الْأَمْتِهَاتِ، وَزَادَ الْفَتَا. [راجع: ٨٤٤، أخرجه مسلم: ٩٣، مختصراً، أخرجه في «الاصحاح: ١٢٦].

وَعَنْ هُشَيْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: سَوِّفْتُ وَزَادَ يَحْصُلُتُ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنِ الْمُعِيوَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب) ما يكره من قيل وقال ذكر فيه حديث المنيرة بن شعبة في ذلك، قال أبو عبيد: جعل القائل مصدراً كأنه قال نهى عن قيل وقول تقول قلت قولاً وقيلاً وقالاً، والمراد أنه نهى عن الإكثار بما لا حاجة فيه من الكلام، وهذا على أن الرواية فيه بالتثنية، وقال غيره اسمان يقال كثير القيل والقيل، وفي حرف ابن مسعود «ذلك ميسى بن مريم قال الحق» بضم اللام، وقال ابن دقيق العيد: الأشهر منه فتح اللام فهما على سبيل الحكاية وهو الذي يقتضيه المعنى، لأن القيل والقيل إذا كانا اسمين كانا بمعنى واحد كالقول فلا يكون في عطف أحدهما على الآخر كبير فائتة بخلاف ما إذا كانا فعلين. وقال الحب الطبري: إذا كانا اسمين يكون الثاني تأكيداً. والحكمة في النهي عن ذلك أن الكثرة من ذلك لا يؤمن معها وقوع الخطأ. قلت: وفي الترجمة إشارة إلى أن جميع ذلك لا

قوله: (وعن هشيم) أنابا عبد الملك بن عيسى هو موصل بالطريق الذي قبله، وقد وصله الإسمايلي من رواية يعقوب الدوري وزيد بن أيوب قالاً «حدثنا هشيم عن عبد الملك به».

قوله: (عن النبي صلى الله عليه وسلم) كما أطلق، وظاهره أن الرواية كاتية قبلها، وهو كذلك عند الإسمايلي، وأخرجه أبو نعيم من طريق أبي الربيع الزهراني عن هشيم فقال في سيقه «كتب معاوية إلى المنيرة أن اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ» فذكره.

٢٣- باب حِفْظِ الْمَسَانِ

وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ غَيْرَ أَوْ يَصْنَعْ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٨].

٦٤٧٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ:

سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ، عَنْ مَسْهَلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ اضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ». [الطبر: ٦٨٠٧، ٢].

٦٤٧٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ

ابن جيهان، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُلَاحِظْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَبِيغَهُ.

[راجع: ۵۱۸۵، أخرجه مسلم: ۴۷].

٦٤٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي

شَرَعَ الْمُخَاصِي قَالَ: سَمِعَ أَهْلِي وَغَاةَ قَلْبِي: أَنِّي يَقُولُ: وَالصَّابِقَةُ لَفَاحَةُ
الْهَامِّ، جَائِزَتُهُ، قَالُ: مَا جَائِزَتُهُ؟ قَالَ: يَوْمٌ وَكَلَّةٌ، قَالَ: وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صِتْفَةً، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِلْ خَيْرًا أَوْ
يَسْكُنْ. [ترجمہ: ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸، ۵۳۹، ۵۴۰، ۵۴۱، ۵۴۲، ۵۴۳، ۵۴۴، ۵۴۵، ۵۴۶، ۵۴۷، ۵۴۸، ۵۴۹، ۵۵۰، ۵۵۱، ۵۵۲، ۵۵۳، ۵۵۴، ۵۵۵، ۵۵۶، ۵۵۷، ۵۵۸، ۵۵۹، ۵۶۰

٦٤٧٧- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَزَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَكْتُمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَّبِعُنُ فِيهَا، يَوْمَ يَأْتِيهِ الْمَوْتُ أَوْ يَمُوتُ» [الطبر: ٩٤٧٨، أخرجه مسلم: ٢٩٨٨].

٦٤٧٨- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبِيرٍ: سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، يَقِي ابْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَكُونُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ حُزْنِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَلَاءً، يُرَفِّقُ اللَّهُ بِهَا فُرْجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَكُونُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَلَاءً، يُهْوِي بِهَا إِلَى جَهَنَّمَ». [راجع: ٦٤٧٧، أخرجه مسلم: ٢٩٨٨ مختصراً.]

قوله: (باب حفظ اللسان) أي عن النطق بما لا يسوغ شرعاً مما لا حاجة للتكلم

به. وقد أخرج أبو الشيخ في « كتاب الثواب » والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي حنيفة رفعه « أحب الأعمال إلى الله حفظ اللسان ».

قوله: (ومن كان يؤمن بالله (إلخ) وقع عند أبي ذر وقول النبي ﷺ ومن كان

يؤمن بالله إلخ ۱ وقد أورده موصولاً في الباب بلفظه.

قوله: (وقول الله تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) كذا لأبي ذر،

وللأكبر، « وقوله ما يلفظ إلخ » ولابن بطلال « وقد أنزل الله تعالى ما يلفظ الآية » وقد تقدم ما يتعلق بتفسيرها في تفسير سورة ق. وقال ابن بطلال جاء عن الحسن أنهما يكتبان

كل شيء، وعن عكرمة يكتبان الخير والشر فقط، ويقوي الأول تفسير أبي صالح في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَشَاءُ نَفْسٍ إِذَا حَزَنَتْ أَوْ سَرَّتْ﴾ [الزمر: ٢٩] قال: تكتب الملائكة كل ما يتلفظ به

الإنسان ثم يثبت الله من ذلك ما له وما عليه ويحرم ما عدا ذلك. قلت: هذا لو ثبت كان

نصا في ذلك، ولكنه من روايته الكشي وهو ضعيف جدا، والريب هو الحاطط والعيد هو الحاضر وورد في فضل الصمت عدة أحاديث، منها حديث سفیان بن عبد الله الثقفي

«قلت يا رسول الله ما أخوف ما تخاف علي؟ قال: هذا وأخذ بلسانه» أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح، وتقدم في الإيمان حديث «المسلم من سلم المسلمون من لسانه

ويده، وأحمد وصححه ابن حبان من حديث البراء « وكف لسانك إلا من خير » وعن علقمة بن عامر « قلت لرسول الله ما الحاجة؟ قال أمسك عليك لسانك » الحديث

أخبره الترمذي وحسنه، وفي حديث معاذ مرفوعاً: «ألا أخبرك بملاك الأمر كله؟ كف

هذا، وأشار إلى لسانه. قلت يا رسول الله وأنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ قال: وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم؟ أخرجه أحمد والترمذي وصححه

فإنه إذا تكلمت كتب عليك أو لك « وفي حديث أبي ذر مرفوعاً « عليك بطول الصمت فإنه مطردة للشيطان » أخرجه أحمد والطبراني وابن حبان والحاكم وصحباؤه، وعن ابن عمر رفعه « من صمت نجا » أخرجه الترمذي ورواته ثقات، وعن أبي هريرة رفعه « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » أخرجه الترمذي وحسنه وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث.

الأول:

قوله: (حدثني) كذا لأبي ذر وللباقين «حدثنا» وكذا للجميع في هذا السند بعينه في الحارثين، وعمر بن علي المقدمي بفتح القاف وتشديد الدال هو عم محمد بن أبي بكر الرازي عنه، وقد تقدم أن عمر مدلس لكنه صرح هنا بالسماع.

قوله: (عن سهل بن سعد) هو الساعدي.

قوله: (من يضمن) يفتح أوله وسكون الضاد المعجمة والجزم من الضمان بمعنى الوفاء بترك المعصية فأطلق الضمان وأراد الإلزام وهو أداء الحق الذي عليه، فإلغى من أدى الحق الذي على لسانه من النطق بما يجب عليه أو الصمت عما لا يبنيه وأدى الحق الذي على فرجه من وضعه في الحلال وكفه عن الحرام، وسبأني في الحاربي عن خليفة بن خياط عن عمر بن علي بلفظ « من توكل » وأخرجه الترمذي عن محمد بن هبب الأعلى عن عمر بن علي بلفظ « من تكفل » وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان قال: « حدثنا محمد بن أبي بكر الملقبي وعمر بن علي هو الفلاس وغيرهما قالوا: حدثنا عمر بن علي بلفظ « من حفظ » وحديث عند أحمد وأبي يعلى من حديث أبي موسى بن حمرين، وعند الترمذي عن محمد بن أبي رافع بسند جيد لكن قال: « قضي » بدل « لحيه » وهو معناها، والقبض بفتح القاف وسكون الالف.

قوله: (لحيه) يفتح اللام وسكون المهملة والتثنية هم العظماء في جاني الفم والمراء بما بينهما اللسان وما يتأني به النطق، وما بين الرجلين الفرج. وقال الداودي المراد بما بين اللحين الفم، قال: فيتناول الأقوال والأكل والشرب وسائر ما يتأني تأنيهم من الفعل، قال: ومن تحفظ من ذلك أمن من الشر كله لأنه لم يبق إلا السمع والبصر، كذا قال وخفي عليه أنه يفي البطش باليدين، وإنما عمل الحديث على أن النطق باللسان أصل في حصول البلع فإنه لم ينطق به في غير سلم. وقال ابن بطال: قد لا الحديث على أن أصل البلع على اللوء في الدنيا لسانه وفرجه من غير سلم. قالوا: وفي أعظم الشر.

قوله: (أعظم له) بالجزم جواب الشرط، وفي رواية خليفة «توكلت له بالجنة» ووقع في رواية الحسن «تكفلت له» قال الترمذي: حديث سهل بن سعد حسن صحيح، وأشار إلى أن أبا حازم يتردد به عن سهل فأخرجنا عن طريق محمد بن حجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ «من وقاه الله شر ما بين يديه وشر ما بين رجليه دخل الجنة» وحسنه، ونبه على أن أبا حازم الراوي عن سهل غير أبي حازم الراوي عن أبي هريرة. قلت: وهما مهملان، يابيهما، لكن الراوي عن أبي هريرة -عنه سهل وسلمان وموأكبر من الراوي عن سهل وسلمان- وهذا اللفظ شاهد من مرسل عطاء بن يسار في الموطاء.

الحديث الثاني:

حدثني أبي هريرة تقدم شرحه في أوائل كتاب الأدب، وفي الحديث على إكرام الضيف ومنع أذى الجوار، وفيه « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ».

الحديث الثالث: حديث أبي شريح، وقد تقدم شرحه أيضاً هناك، وفيه «فليقل حيراً أو ليست» وفيه إكرام الضيف أيضاً، وتوثيق الضيافة بثلاثة أيام، وقوله «الضيافة ثلاثة أيام جائزته، قيل وما جائزته؟ قال: يوم وليلة» وقد تقدم في الأدب بلفظ «فليكرم ضيفه جائزته قال: وما جائزته؟ قال: يوم وليلة» وعلى ما هنا فالمعنى أعطوه جائزته، فإن الرواية بالنصب، وإن جاءت بالرفع فللمنى تنوجه عليكم جائزته، وقد تقدم بيان الاختلاف في توضيحه، ووقع قوله «يوم وليلة» خبراً عن الجائزته وفيه حذف تقديره زمان جائزته أو توضيحه يوم وليلة.

الحديث الم ابع اوده من ط بقن:

ثم له: (حدثنا) كذا الأمر، فـ «ولغيره» «حدثني» بالافراد في الموضعين.

قوله: (ابن أبي حازم) هو عبد العزيز بن دينار، ووقع عند أبي نعيم في «المستخرج» من طريق إسماعيل القاضي عن إبراهيم بن حمزة شيخ البخاري فيه «أن عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز بن محمد الدراودي حدثاه عن يزيد» فيحتمل أن يكون إبراهيم لما حدث به البخاري اقتصر على ابن أبي حازم، ويحتمل أن يكون حدث

القيامة، وقال في السخط مثل ذلك.

قوله: (يولع الله بها درجات) كذا في رواية المستطلي والسرخسي، وللسنفي والأكبر «يرفع الله له بها درجات» وفي رواية الكشيهي «يرفع الله بها درجات».

قوله: (يهوي) بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الواو، قال عياض: المعنى ينزل فيها ساقطاً. وقد جاء بلفظ «يستزل بها في النار» لأن دركات النار إلى أسفل، فهو ينزل سقوطاً. وقيل أهوى من قريب وهوى من بعيد. وأخرج الترمذي هذا الحديث من طريق محمد بن إسحاق قال «حدثني محمد بن إبراهيم التيمي» بلفظ «لا يرى بها بأساً يهوي بها في النار سبعين خريفاً».

٢٤- باب البكاء من خشية الله عز وجل

٦٤٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنْدَلَاءَ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَعَةِ ظِلِّهِمُ اللَّهُ: رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَهَاضَتْ عَيْنَاهُ». [إرجاع: ٦٦٠، أخرجه مسلم: ١٠٣١ مطرولاً].

قوله: (باب البكاء من خشية الله عز وجل) ذكر فيه طرفاً من حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله، ولفظه «رجل ذكر الله فهاضت عيناه» كذا اقتصر عليه، وتقديم بتمامه في أبواب المساجد مع شرحه وفي «ذكر الله غالباً» وورد هنا بدونها، وثبتت في رواية ابن خزيمة عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه أخرجه الإسماعيلي عنه مختصراً كما هنا، ويحيى هو ابن سعيد القطان، وعبيد الله هو ابن عمر العمري، وخبيب بمجمة وموحدين مصغر، ووقع هنا «في ظله» وبيت هناك من رواه بلفظ «في ظل عرشه» وظل كل شيء محبة ويطلق أيضاً بمعنى التيمم منه: «أكلها دالم وظلها» [الرد: ٣٥] ومعنى الجانب منه «يسير الراكب في ظلهما مائة عام» ومعنى الستر والكنف والخاصة منه: أنا في ظلك، بمعنى العز منه: أسبغ الله ظلك. وقد ورد في البكاء من خشية الله على وفق لفظ الترجمة حديث أبي ربيعة رفعه «حرم النار على عين بكت من خشية الله» الحديث أخرجه أحد النسائي وصححه الحاكم، وللترمذي نحوه عن ابن عباس ولفظه «لا تسها النار» وقال حسن غريب، وعن أنس نحوه عن أبي يعلى، وعن أبي هريرة بلفظ «لا يبلج النار رجل بكى من خشية الله» الحديث وصححه الترمذي والحاكم.

٢٥- باب الخوف من الله

٦٤٨٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَجِيٍّ، عَنْ حَلِيفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَمُنُّ كَانَ قَلْبُكُمْ يَسِيءُ الظَّنَّ بِعَلِيٍّ، فَقَالَ لَأَهْلِي: إِذَا أَنَا مِتُّ فَعَلُّوْنِي فَذَرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ صَافٍ، فَعَلُّوْا بِهِ، فَجَنَّمَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ؟ قَالَ: مَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ إِلَّا مَخَافَتُكَ، فَفَرَّقَ لَهُ». [إرجاع: ٣٤٥٢].

٦٤٨١- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ غُنْدَلَاءَ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرَ وَجَلَّ: «يَمُنُّ كَانَ سَلَفٌ، أَوْ قَلْبُكُمْ، أَنَّهُ اللَّهُ مَا لَا وَرُكْنًا - بَعْضُ أَطْعَمَ - قَالَ: فَلَمَّا خَبِرَ قَالَ لِيَبِيه: أَيُّ أَمْرِ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: غَيْرُ أَمْرٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَنْتَرِ عِنْدَ اللَّهِ خَوْراً - فَسَرَقَا قُتَيْبَةَ: لَمْ يَذْخِرْ - وَإِنْ يَتَقَدَّمُ عَلَى اللَّهِ يَتَذَلُّهُ، فَانْظُرُوا لِمَاذَا مِتُّ فَافْرُقُونِي، حَتَّى إِذَا حَبِثَ فَخَمًا فَاسْجَعُونِي، أَوْ قَالَ: فَاسْهَكُونِي، ثُمَّ إِذَا كَانَ رِيحٌ عَاصِفٌ فَادْفُونِي لَهَا، فَاعْذُوا إِلَيْهِمْ عَلَى ذَلِكَ - وَرَوَى - فَقَعَلُوا، فَقَالَ اللَّهُ: كُنْ، فَإِذَا رَجُلٌ قَاتِمٌ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ عَيْبِي مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ، أَوْ قَرَأْتُ مِنْكَ، فَمَا تَلَاَهُ أَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ».

فَحَدَّثْتُ أَبَا عُثْمَانَ فَقَالَ: سَمِعْتُ سَلْمَانَ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: «فَادْفُونِي فِي الْبَحْرِ». أَوْ كَمَا حَدَّثْتُ.

عنها فحذف البخاري ذكر عبد العزيز الدراودي، وعلى الأول لا إشكال، وعلى الثاني يتوقف الجواز على أن اللفظ لثنتين سواء وأن المذكور ليس هو لفظ المحذوف، أو أن المعنى عليهما متحدان فترفعاً على جواز الرواية بالمتى، ويؤيد الاحتمال الأول أن البخاري أخرج بهذا الإسناد بعينه إلى محمد بن إبراهيم حديثاً جمع فيه بين ابن أبي حازم والدراودي وهو في «باب فضل الصلاة» في أوائل كتاب الصلاة.

قوله: (عن يزيد) هو ابن عبد الله المعروف بابن الهادي ووقع منسوخاً في رواية إسماعيل المذكورة، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي، ورجال هذا الإسناد كلهم مثنويون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق، وعيسى بن طلحة هو ابن عبيد الله التيمي، وثبت كذلك في رواية أبي ذر، وطلحة هو أحد المشركين.

قوله: (إن العبد ليتكلم) كذا للأكبر، ولأبي ذر «يتكلم» بحذف اللام.

قوله: (بالكلمة) أي الكلام المشتغل على ما يفهم الحيز أو الشر سواء طال أم قصر، كما يقال كلمة الشهادة، وكما يقال للقصيدة كلمة فلان. يقال للقصيدة كلمة فلان.

قوله: (ما يتبين فيها) أي لا يتطلب متعانه، أي لا يشغها بفكره ولا يتأملها حتى تثبت فيها فلا يقولها إلا إن ظهرت المصلحة في القول. وقال بعض الشراح: المعنى أنه لا يبينها بعبارة واضحة، وهذا يلزم منه أن يكون بين وتبين معنى واحد. ووقع في رواية الدراودي عن يزيد بن الهادي عند مسلم «ما يتبين ما فيها» وهذه أوضح، و«ما الأولى نافية» و«ما» الثانية موصولة أو موصوفة. ووقع في رواية الكشيهي «ما يتبين بها» ومعناها يقول لما تقدم.

قوله: (فزل بها) بفتح أوله وكسر الزاي بدلها لا أي يسقط.

قوله: (أبعد ما بين المشرق) كذا في جميع النسخ التي وقعت لنا في البخاري، وكذا في رواية إسماعيل القاضي عن إبراهيم بن حمزة شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم، وأخرجه مسلم والإسماعيلي من رواية بكر بن مضر عن يزيد بن الهادي بلفظ «أبعد ما بين المشرق والمغرب» وكذا وقع عند ابن بطال وشرحه الكرماني على ما وقع عند البخاري فقال: قوله «ما بين المشرق» لفظ بين يقتضي دخوله على المتمد والمشرق متعده معنى إذ مشرق الصيف غير مشرق الشتاء بينهما بعد كبير، ويحتمل أن يكون اكضى بأحد المتقابلين عن الآخر مثل «سرايل تقيمكم الحرف» [النحل: ٨١] قال: وقد ثبت في بعضها بلفظ «بين المشرق والمغرب» قال ابن عبد البر: الكلمة التي يهوي صاحبها بسببها في النار هي التي يفرها عند السلطان الجائر. وزاد ابن بطال: بالتي أو بالسبي على المسلم فتكون سبباً لهلاكه وإن لم يرد القاتل ذلك لكنها ربما دعت إلى ذلك فيكتب على القاتل إثمها، والكلمة التي ترفع بها الدرجات ويكتب بها الرضوان هي التي يدفع بها من المسلم مظلمة أو يفرج بها عنه كربة أو ينصر بها مظلوماً. وقال غيره في الأولى: هي الكلمة عند ذي السلطان يرضيه بها فيما يسخط الله، قال ابن التين: هذا هو الغالب، وربما كانت عند غير ذي السلطان من يتأذى منه ذلك. وتقل من ابن وهب أن المراد بها التلطف بالسوء والفحش ما لم يرد بذلك الجسد لأمر الله في الدين. وقال القاضي عياض: يحتمل أن تكون تلك الكلمة من الحنى والرفق، وأن تكون في الترضي بالمسلم بكبرية أو بمجون، أو استخفاف بحق النبوة والشرعة وإن لم يعتقد ذلك. وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: هي الكلمة التي لا يعرف القاتل حسنها من قبحها، قال: فيحرم على الإنسان أن يتكلم بما لا يعرف حسنه من قبحه. قلت: وهذا الذي يجري على قاعدة مقدمة الواجب. وقال النووي: في هذا الحديث حث على حفظ اللسان فينبغي لمن أراد أن يتقوى أن يتعبر ما يقول قبل أن يتقوى، فإن ظهرت فيه مصلحة تكلم وألا أسكت. قلت: وهو صريح الحديث الثاني والثالث.

(تسبه): وقع في رواية أبي ذر تأخير طريق عيسى بن طلحة عن الطريق الأخرى، ولغيره بالعكس، وسقط طريق عيسى بن طلحة عند النسفي أصلاً. والله أعلم.

قوله في الطريق الثانية: (جمع أبا العنبي) هو هاشم بن القاسم، والتقدير أنه سمع، ويجذف لفظ أنه في الكتابة غالباً.

قوله: (عن أبي صالح) هو ذكوان، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق.

قوله: (لا يلقى لها بالاً) بالفتح في جميع الروايات أي لا يتأملها بتأملها ولا يتحكر في عاقبتها ولا يظن أنها تؤثر شيئاً، وهو من نحو قوله تعالى: «ونفسه حسنة» وهو عند الله عظيم [النور: ١٥] وقد وقع في حديث بلال بن الحارث المزني الذي أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم بلفظ «إن أحدكم ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ، سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٤٧٨، أخرجه مسلم: ٢٧٥٧].

قوله: (باب الخوف من الله عز وجل) هو من المقامات العلية، وهو من لوازم الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُتِمَ مَوْعِنٌ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقال تعالى: ﴿فَلَا تَحْشُرُوا النَّاسَ وَانْشُرُوا﴾ [المائدة: ٤٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [النحل: ٥٠] وتقدم حديث «أنا أعلمكم بالله وأشدكم له خشية» وكما كان العبد أقرب إلى ربه كان أشد له خشية من دونه، وقد وصف الله تعالى الملائكة بقوله: ﴿يُخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ نُورِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] والأنبياء بقوله: ﴿الَّذِينَ يُلْقُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَحْشُونَ وَلَا يَحْشُونَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢٩] وإنما كان خوف القريبين أشد لأنهم مطالبون بما لا يطلب به غيرهم فيراعون فك المائلة، ولأن الواجب لله منه الشكر على النعمة فيضاعف بالنسبة لعل تلك التزلة، فالعبد إن كان مستقيماً فخوفه من سوء العاقبة لقره تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأفثال: ٢٤] أو نقصان الدرجة بالنسبة، وإن كان مائلاً فخوفه من سوء فعله. ويتبعه ذلك مع الندم والإقلاق، فإن الخوف ينشأ من معرفة قبح الجناية والتصديق بالوعد عليها، وأن يجرم التوبة، أو لا يكون من شاء الله أن يفر له، فهو مشتق من ذنب طالب من ربه أن يدخله فيمن يفر له. ويدخل في هذا الباب الحديث الذي قبله، وفيه أيضاً «ورجل دعه امرأة ذات جمال ومال فقال إني أخاف الله»، وحديث الثلاثة أصحاب الغار فإن أحدهم الذي عاف عن المرأة خوفاً من الله وترك لها المال الذي أعطاه، وقد تقدم بيانه في ذكر بني إسرائيل من أحداث الأنبياء وأخرج الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة قصة الكفل وكان من بني إسرائيل، وفيها أيضاً أنه عاف عن المرأة وترك المال الذي أعطاه خوفاً من الله ثم ذكر قصة الذي أوصى بأن يفر بعد موته من حديث حنيفة وأبي سعيد، وقد تقدم شرحه في ذكر بني إسرائيل أيضاً.

قوله: (جزي) هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المعتز. وربي هو ابن حراش بلخاء المهمل وأخوه شين معجمة، والسند كله كوفيون.

قوله: (عن حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في ذكر بني إسرائيل تصريح حنيفة بسماعه له من النبي ﷺ، ووقع في صحيح أبي عوانة من طريق والآن العبد عن حنيفة عن أبي بكر الصديق ﷺ ذكر هذه القصة بعد ذكر حديث الشفاعة بطوله، وذكر فيه أن الرجل المذكور آخر أهل النار خروجاً منها، وسيأتي التنبيه عليه في الشفاعة إن شاء الله تعالى، ويتبين شذوذ هذه الرواية من حيث المتن كما ظهر شذوذاً من حيث السند.

قوله: (كان رجل من كان قبلكم) تقدم أنه من بني إسرائيل، ومن ثم أورده المصنف هناك.

قوله: (يسى الظن بعمله) تقدم هناك أنه كان نباشاً.

قوله: (لفروني) قدمت هناك فيه ثلاث روايات بالتخفيف بمعنى التزك والتشديد بمعنى التفرق، وهو ثلاثي مضاعف تقول ذرت الملح أفزه ومنه الذرية نوع من الطيب. قال ابن التين: ويحتمل أن يكون بفتح أوله، وكذا قرأناه ورويناه بضمها وعلى الأول هو من الذر وعلى الثاني من الذرية وبهزمة قطع وسكون المعجمة من أذرت العين معها وأقزرت الرجل عن الفرس وبالوصل من ذورت الشيء ومنه تذروه الرياح.

قوله: (في البحر) سيأتي نظيره في حديث سلمان وفي حديث أبي سعيد «في البر» ووقع في حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد «وأفروا نصفه في البر ونصفه في البحر».

قوله: (في يوم صائف) تقدم في رواية عبد الملك بن عمار عن ربي يلفظ «فروني في اليم في يوم حار» بماء مهمل وزاي ثقيلة كذا للمروزي والأصيلي، ولأبي ذر عن المستملي والسرخسي وكرة عن الكشيبي بلقاء المهمل وهو المناسب لرواية الباب، ووجه الأول بأن المعنى أي يجر البدن لشدة حره، ووقع في حديث أبي سعيد الذي بعده «حتى إذا كان ريح عاصف» وذكر بعضهم رواية المروزي بنون بدل الزاي أي حار ريح، قال ابن فارس: الحوف ريح تخرج كحيتين الإبل.

قوله: في الحديث (عن أبي سعيد) تقدم القول في تأنيه، وموسى هو ابن إسماعيل التبريزي، ومعتز هو ابن سليمان التيمي، والسند كله بصريون.

قوله: (فيمن سلف أو فيمن كان قبلكم) شك من الراوي عن قتادة وتقدم في رواية أبي عوانة عن قتادة بلفظ «أن رجلاً كان قبلكم».

قوله: (آتاه الله مالاً وولداً) يعني أعطاه كذا للكثرة وهو تفسير للفظ آتاه، وهي بالمد بمعنى المطاء والناقص بمعنى الجني، ووقع في رواية الكشيبي هنا «مالاً» ولا معنى لإعادتها بمفردها.

قوله: (لأنه لم يتر عن الله خوفاً فسرهما قتادة لم يدخر) كذا وقع هنا يشتر بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح اللثة بعدها تحتية مهموزة ثم راء مهمله، وتفسير قتادة صحيح وأصله من البثرة بمعنى الذخيرة والخبيثة، قال أهل اللغة: بآرت الشيء، وابتأرت به أباه وابتثرت إذا خباها، ووقع في رواية ابن السكيت «لم يأت» بتقديم الهمزة على الموحدة حكاه عياض، وهما صحيحان بمعنى الأول أشهر، ومعناه لم يقدم خوفاً كما جاء مفسراً في الحديث، يقال بآرت الشيء، وابتأرت به وابتثرت إذا ادخرته، ومنه قيل للحفرة البثر ووقع في التوحيد وفي رواية أبي زيد المروزي فيما انتصر عليه عياض وقد ثبت عندنا كذلك في رواية أبي ذر «لم يتر أو لم يتر» بالثاء في الزاي أو الراء، وفي رواية الجرجاني بنون بدل الموحدة والزاي قال: وكلامها غير صحيح وفي بعض الروايات في غير البخاري يتهز بأهاء بدل الهمزة والزاي، وعثر بالياء بدل الموحدة وبالراء أيضاً قال وكلامها صحيح أيضاً كأولين.

قوله: (وإن يقدم على الله يعذبه) كذا هنا يفتح الدال وسكون القاف من القدم وهو بالجزم على الشريطة، وكذا يعذبه بالجزم على الجزء، والمعنى إن بعث يوم القيامة على هيئة يعرفه كل أحد فإذا صار رامداً ميتراً في الماء والريح لعله يخشى، ووقع في حديث حنيفة عند الإسماعيلي من رواية أبي خيثمة عن جرير بسند حديث الباب «فإنه لا يتر عن علي رضي لا يفر» وكذا في حديث أبي هريرة «لئن قدر الله علي» وتقدم توجيهه مستوفى في ذكر بني إسرائيل. ومن اللطائف أن من جملة الأجوبة عن ذلك ما ذكره شيخنا ابن اللقن في شرحه أن الرجل قال ذلك لما غلبه من الخوف وغطى على فهمه من الجزع فيعذر في ذلك، وهو نظير الخبر المروي في قصة الذي يدخل الجنة آخر من دخلها فيقال: إن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها فيقول للفرح الذي دخله: أنت عبيدي وأنا ربك. أعطنا من شدة الفرح. قلت: وتام هذا إن أبا حوارة أخرجه في حديث حنيفة عن أبي بكر الصديق أن الرجل المذكور في حديث الباب هو آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، فعلى هذا يكون وقع له من الخطأ بعد دخول الجنة نظير ما وقع له من الخطأ عند حضور الموت، لكن أحدهما من غلبة الخوف والآخر من غلبة الفرح. قلت: والمخووظ أن الذي قال أنت عبيدي هو الذي وجد راحته بعد أن ضلت، وقد نهت عليه فيما مضى.

قوله: (لأحرقوني) في حديث حنيفة هناك «فاجموا إلي حطباً كثيراً ثم أورو ناراً حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي».

قوله: (لإسحاقوني، أو قال فأسحقوني) هو شك من الراوي ووقع في رواية أبي حوارة «إسحاقوني» بغير شك، والسهك بمعنى السحق ويقال هو دونه، ووقع في حديث حنيفة عند الإسماعيلي «أحرقوني ثم أطحنوني ثم ذروني».

قوله: (ثم إذا كان) في رواية الكشيبي «حتى إذا كان».

قوله: (فاخذوا ما بينهم على ذلك وربي) هو من القسم المحذوف جوابه، ويحتمل أن يكون حكاية الميثاق الذي أخذه، أي قال لمن أوصاه قل وربي لأنمّن ذلك، ويؤيده أن عند مسلم «فاخذ منهم ميثاقاً» لكن يؤيد الأول أنه وقع في رواية مسلم أيضاً «فعلوا به ذلك وربي» فتبين أنه قسم من المخبر، وزعم بعضهم أن الذي في البخاري هو الصواب، ولا يخفى أن الذي عند مسلم لعله أصوب، ووقع في بعض النسخ من مسلم «ووزي» بضم المعجمة وتشديد الراء المكسورة بدل «وربي» أي فعلوا ما أمرهم به من الذرية، قال عياض: إن كانت مخفوفة فهي الوجه، ولعل الذال سقطت لبعض النسخ ثم صحت اللفظة، كذا قال. ولا يخفى أن الأول أوجه لأنه يلزم من تصويب هذه الرواية تحطه الحفاظ بغير دليل، ولأن غايتها أن تكون تفسيراً أو تأكيداً لقوله «فعلوا به ذلك» بخلاف قوله «وربي» فإنها تزيد معنى آخر غير قوله «ووزي» وأبعد الكرماني فيجوز أن يكون قوله في رواية البخاري «وربي» بصيغة الماضي من التربية أي ربي أخذ المواثيق بالتأكييد والمبالغة، قال: لكنه متوقف على الرواية.

قوله: (فقال الله كن) في رواية أبي حوارة وكذا في حديث حنيفة الذي قبله «فجمع الله» وفي حديث أبي هريرة «فامر الله الأرض فقال اجعبي ما فيك منه فجمعت».

قوله: (فإذا وجل قائم) قال ابن مالك جاز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد إذا المفاجأة لأنها من القرائن التي تحصل بها الفائدة كترك: خرجت فإذا سيع.

قوله: (عاطفك، أو فرق منك) بفتح الفاء والراء وهو شك من الراوي. وفي

رواية أبي حنيفة « غاشك » بغير شك، وتقدم بلفظ « خشيتك » في حديث حذيفة. ويبان الاختلاف فيه فيما مضى وهو بالرفع، ووقع في حديث حذيفة « من خشيتك » وليضهم « خشيتك » بغير من وهي بفتح اللام، وجوزوا الكسر على تقدير حذفها وإبقاء عملها.

قوله: (لما تلافاه أن رحمه) أي تلاكه وما « موصولة أي الذي تلافاه هو الرحمة، أو نافية وصيغة الاستثناء محذوفة، أو الضمير في تلافاه لعمل الرجل، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة هناك، وفي حديث حذيفة « ففر له » وكذا في حديث أبي هريرة، قالت المعتزلة: غفر له لأنه تاب عند موته وندم على فعله، وقالت المرجئة: غفر له بأصل توحيد الذي لا تغفر معه معصية، وتعقب الأول بأنه لم يرد أنه رد الظلمة فالمغفرة حيث يفضل الله لا بالتوبة لأنها لا تتم إلا بأخذ المظلم حقه من الظالم، وقد ثبت أنه كان نباشاً. وتعقب الثاني بأنه وقع في حديث أبي بكر الصديق المشار إليه أولاً أنه غلب، فعلى هذا فتحمل الرحمة والمغفرة على إرادة ترك الخلود في النار، وهذا يرد على الطائفتين معاً على المرجئة في أصل دخول النار وعلى المعتزلة في دعوى الخلود فيها. وفيه أيضاً رد على من زعم من المعتزلة أنه بذلك الكلام تاب فوجب على الله قبول توبته، قال ابن أبي جرة: كان الرجل مؤمناً لأنه قد أتى بالحساب وإن السيئات يعاقب عليها. وأما ما أوصى به فعله كان جائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح التوبة، فقد ثبت في شرع بني إسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التوبة. قال: وفي الحديث جواز تسمية الشيء بما قرب منه، لأنه قال حضره الموت وإنما الذي حضره في تلك الحالة علامته، وفيه فضل الأمة المحمدية لما خفف عنهم من وضع مثل هذه الأصار، ومن عليهم بالحنيفية السمحة، وفيه عظم قدرة الله تعالى أن جمع جسد المذكور بعد أن تفرق ذلك التعريق الشديد. قلت: وقد تقدم أن ذلك إخبار عما يكون يوم القيامة، وتقدير ذلك متوفى.

قوله: (قال لحدثت أبا عثمان) القائل هو سليمان التيمي والد معتمر وأبو عثمان هو التيمي عبد الرحمن بن مل، وقوله « سمعت سلمان غير أنه زاد » حذف للمسروق الذي استثنى منه ما ذكر والتقدير سمعت سلمان يحدث عن النبي ﷺ بمثل هذا الحديث غير أنه زاد.

قوله: (أو كما حدثت) شك من الراوي يشير إلى أنه بمعنى حديث أبي سعيد لا بلفظه كله، وقد أخرج الإسماعيلي حديث سلمان من طريق صالح بن حاتم بن وردان وحيد بن مسعدة قال « حدثنا معتمر سمعت أبي سمعت أبا عثمان سمعت هذا من سلمان » فذكره.

قوله: (وقال معاذ إلح) وصله مسلم، وقد مضى التنبيه عليه أيضاً هناك.

٢٦- باب الانتهاء عن المعاصي

٦٤٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ يَرْبُودَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَنَعِي وَمَنْعَلِي مَا يَنْهَى اللَّهُ، كَمَنْعَلِي زَجَلِي أَيْ قَوْمًا فَقَالَ: رَأَيْتُ الْجَيْشَ يَمْنِي، وَإِنِّي أَنَا النَّبِيُّ الْمُرْتَابُ، فَالْجَنَاءُ النَّجَاءُ، فَطَاعَتُهُ طَائِفَةٌ فَأَذَلُّوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَجَبَرُوا، وَكَذَبَتْ طَائِفَةٌ فَصَبَحَهُمُ الْجَيْشُ فَأَجْتَنَحَهُمْ». [إس: ٧٢٨٣، أخرجه مسلم: ٢٢٧٨٣].

٦٤٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا حُذَيْفَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَايْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَنَعِي وَمَنْعَلِي النَّاسَ كَمَنْعَلِي رَجُلِي اسْتَوْفَدَ نَارًا، فَلَمَّا احْتَضَتْ مَا حَوَّلَهُ جَعَلَ الْقُرْآنُ وَهْلِيهِ الدُّوَابُّ أَيْ تَضَعُ فِي النَّارِ يَتَّقَنَ فِيهَا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْزِعُهُنَّ وَيَقْلِبُهُنَّ فَيَقْصِمُهُنَّ فِيهَا، فَأَنَا أَخَذْتُ بِخُجْرَتِكُمْ مِنَ النَّارِ، وَهُمْ يَقْصِمُونَ فِيهَا». [إرجع: ٣٤٢٦، أخرجه مسلم: ٢٢٨٤، محضراً].

٦٤٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدَيْهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ». [إرجع: ١٠، أخرجه مسلم: ٤٠، محضراً].

قوله: (باب الانتهاء عن المعاصي) أي تركها أصلاً ورسماً والإعراض عنها بعد

الوقوف فيها. ذكر فيه ثلاثة أحاديث.
الأول:

قوله: (يريد) بمرحلة وراء مهلة مصغر.

قوله: (ممنى) يفتح الميم والمثناة، والمثل الصفة العجيبة الشأن يوردها البليغ على سبيل التنبيه لإزالة التريب والتضمين.

قوله: (ما يعني الله) المائد محذوف والتقدير يعني الله به إليكم.

قوله: (أي قوماً) التكرير فيه للشيوخ.

قوله: (رأيت الجيش) بالجيم والشين المعجمة واللام فيه للبعد.

قوله: (يعني) بالإنزاد، وللكتشيعي بالنتية بفتح النون والتشديد، ذكر قبل العينين إرشاداً إلى أنه تحقق عنده جميع ما أخبر عنه تحقق من رأى شيئاً بعينه لا بغيره وهم ولا يتخالط شك.

قوله: (وإني أنا النذير المرمان) قال ابن بطال: النذير المرمان رجل من خشم حل عليه رجل يوم ذي الحليفة قطع يده ويد امرأته فانصرف إلى قومه فحذرهم فضرب به للتل في تحقيق الخبر. قلت: وسبق لي ذلك يعقوب بن السكيت وغيره، وسمى الذي حل عليه عوف بن عامر الشكري، وأن المرأة كانت من بني كنانة. وتعقب باستبعاد تنزيل هذه القصة على لفظ الحديث، لأنه ليس فيها أنه كان عرياناً. وزعم ابن الكلبي أن النذير المرمان امرأة من بني عامر بن كعب لما قتل للنزول ماء السماء أولاد أبي داود وكان جبار للنزير خشيت على قومها فركبت جلاً ولحقت بهم وقالت: أنا النذير المرمان. ويقال أول من قاله أبرهة الحبشي لما أصابه الرمية بتهامة ورجع إلى اليمن، وقد سقط لحمه. وذكر أبو بشر الأدمي أن نزيراً يزاي ونون ساكنة ثم موحدة ابن عمرو الحنمعي كان ناكحاً في آل زبيد فأرادوا أن يقرؤوا قومه وخشوا أن ينذر بهم فحرسه أربعة نفر، فصادف منهم غرة فقفف ثيابه وعاد وكان من أشد الناس عدواً فأئذ قومه، وقال غيره: الأصل فيه أن رجلاً لقي جيشاً فسلموه وأسروه فانقلت إلى قومه فقال: إني رأيت الجيش فسلموني، فأروه عرياناً فتحققوا صدقه، لأنهم كانوا يعرفونه ولا يتهمونه في الصحبة ولا جرت عادته بالتعري، فقطعوا بصدقه هذه القرائن، فضرب النبي ﷺ لفسه ولما جاء به مثلاً بذلك لما أبداه من الخوارق والمعجزات الدالة على القطع بصدقه تقريباً لأهنام المخاطبين بما بالقرون وعرفونه. قلت: ويؤيده ما أخرجه الزمهريري في «الأثال» وهو عند أحد أيضاً بسند جيد من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال «خرج النبي ﷺ ذات يوم فنادى ثلاث مرات: أيها الناس مثلي ومثلكم مثل قوم خافوا عدواً أن يأتيهم فينبثوا رجلاً يترابا لهم، فينما هم كذلك إذ أبصر العدو فاقبل لينذر قومه ففشي أن يدركه العدو قبل أن ينذر قومه فأهوى بشربه أيها الناس أثبت ثلاث مرات». وأحسن ما فسر به الحديث من الحديث، وهذا كله يدل على أن العريان من التعري وهو المعروف في الرواية، وحكى الخطابي أن محمد بن خالد رواه بالموحدة قال: فإن كان محظوظاً فمئمة الفصح بالإنزال لا يكي ولا يوري، يقال رجل عريان أي فصيح اللسان.

قوله: (فالتجاء التجاء) بالمد فيها وبعد الأولى وقصر الثانية وبالقصر فيها تخفيفاً. وهو منصوب على الإجراء، أي اطلبوا التجاء بأن تسرعوا الحرب، إشارة إلى أنهم لا يطيقون مقاومة ذلك الجيش. قال الطيبي: في كلامه أنواع من التأكيدات أحدها «يعني» ثانياً قوله «وإني أنا» ثالثاً قوله «العريان» لأنه الغاية في قرب العدو، ولأنه الذي يتخس في إنذاره بالصدق.

قوله: (طاعة طائفة) كذا فيه بالتذكير لأن المراد بعض القوم.

قوله: (فأدجلوا) بهزئة قطع ثم سكنوا أي سلوا أول الليل أو ساروا الليل كله على الاختلاف في مدلول هذه اللفظة، وإما بالوصل والتشديد على أن المراد به سير آخر الليل فلا يناسب هذا المقام.

قوله: (على مهلهم) بفتحين والمراد به الهبة والسكون، ويفتح أوله وسكون ثانيه الإيهام وليس مراداً هنا، وفي رواية مسلم «على مهلتهم» بزيادة تاء تانيث، وضبطه النوري بضم الميم وسكون الهاء وقصع اللام.

قوله: (وكليته طائفة) قال الطيبي: عبر في القرعة الأولى بالطاعة وفي الثانية بالتكذيب ليؤذن بأن الطاعة مسبوقة بالتصديق ويشعر بأن التكذيب مستحب للمصيان.

قوله: (فصحبهم الجيش) أي اتاهم صباحاً، هذا أصله ثم كثر استعماله حتى استعمل فيمن طرق بقعة في أي وقت كان.

قوله: (فاجتاحهم) بيم ثم حاء مهمله أي استأصلهم من جعت الشيء أجرحه إذا استأصلته، والاسم الجائحة وهي الهلاك، وأطلقت على الآفة لأنها مهلكة، قال الطيبي: شبه الله نفسه بالرجل، وإنذاره بالعلاب القريب بإتلاف الرجل قومه بالجيش المصيح وشبه من أطاعه من أمته ومن عصاه عن كذب الرجل في إنذاره ومن صدقه.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة، جزم المزني في «الأطراف» بأن البخاري ذكره في أحاديث الأنبياء ولم يذكر أنه أورده في الرقاق، فوجدته في أحاديث الأنبياء ترجمة سليمان عليه السلام لكنه لم يذكر إلا طرقات منه ولم يستحضره إذ ذاك في الرقاق فشرحه هناك، ثم ظفرت به هنا فأذكر الآن من شرحه ما لم يتقدم.

قوله: (استوفد) بمعنى أورد وهو أبلغ، والإضاءة فرط الإنارة.

قوله: (فلما أضاءت ما حوله) اختصرها المؤلف هناك ونسبها لنا لتخريج أحد ومسلم من طريق همام وهي في رواية شبيب كما ترى، وكأنه ترك بلفظ الآية. ووقع في رواية مسلم «ما حوفا» والضمير للنار، والأول الذي أورد النار، وحول الشيء جانبه الذي يمكن أن يتقبل إليه، وسمى بذلك إشارة إلى الدوران، ومنه قيل للعام حول.

قوله: (الفراش) جزم المازري بأنها الجنداب، وتعبه عياض فقال الجنداب هو الصرار، قلت والحق أن الفراش اسم لنوع من الطير مستقل له أجنحة أكبر من جسده، وأنواعه مختلفة في الكبر والصغر وكذا أجنحته وعطف الدواب على الفراش يشبه بأنها غير الجنداب والجراد، وأغرب ابن قتيبة فقال: الفراش ما تهافت في النار من البعوض، ومقتضاه أن بعض البعوض هو الذي يقع في النار ويسمى حيتل الفراش. وقال الخليل الفراش كالبعوض وإنما شبهه به لكونه يلقى نفسه في النار لا أنه يشارك البعوض في القرص.

قوله: (وهذه الدواب التي تقع في النار يقع فيها) القول فيه كالقول في الذي قبله، اختصره هناك فنسبه لتخريج أبي نعيم وهو في رواية شبيب كما ترى، ويدخل فيما يقع في النار البعوض والبرغش، ووقع في كلام بعض الشراح البق والمراد به البعوض.

قوله: (فجعل) في رواية الكشيبي «وجعل» ومن هذه الكلمة إلى آخر الحديث لم يذكره المصنف هناك.

قوله: (فجعل الرجل يزعمهن) يفتح التحتانية والزاي وضم العين المهملات أي يدفعهن، وفي رواية يترعهن بزيادة نون، وعند مسلم من طريق همام عن أبي هريرة «وجعل يحجزهن ويخيلته فينحمن فيها».

قوله: (فليتحمن فيها) أي يدخلن، وأصله القحيم وهو الإقدام والوقوع في الأمور الشاقة من غير تنبئ، ويطلق على رمي الشيء بئته واتحمن الدار هجم عليها.

قوله: (فأنا أعلم) قال النووي: روي باسم الفاعل، ويروي بصيغة المضارع من التكامل. قلت: هنا في رواية مسلم، والأول هو الذي وقع في البخاري، وقال الطيبي: الفاء فيه نصيحة، كأنه لما قال «مثلي ومثل الناس» إلخ أتى بما هو أهم وهو قوله «فأنا أعلم بحجركم» ومن هذه الدقيقة التفت من الغيبة في قوله «مثل الناس» إلى الخطاب في قوله «بحجركم» كما أن من أخذ في حديث من له بشائه عناء وهو مشتغل في شيء يورطه في الهلاك يجد لشدة حرصه على نجاة أنه حاضر عنده، وفي إشارة إلى أن الإنسان إلى التنبه أسرع منه إلى البشير، لأن جبلته مائلة إلى الخط العاجل دون الخط الآجل. وفي الحديث ما كان فيه الله من الرأفة والرحمة والحرص على نجاة الأمة، كما قال تعالى ﴿حرص علىكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾ [التوبة: ١٢٨].

قوله: (بمحجزكم) بضم المهملة وفتح الجيم بعدها زاي جمع حزمة وهي معقد الأزار، ومن السراويل موضع النكة، ويجوز ضم الجيم في الجمع.

قوله: (عن النار) وضع المسبب موضع السبب لأن المراد أنه يمتنعهم من الوقوع في المعاصي التي تكون سببا لتلويح النار.

قوله: (وأنتم) في رواية الكشيبي «وهم» وعليها شرح الكرماني فقال: كان القياس أن يقول وأنتم، ولكنه قال وهم وفيه التثنية، وفيه إشارة إلى أن من أخذ رسول الله ﷺ بحجرتهم لا احتكام له فيها، قال: وفيه أيضاً احتراز عن مواجهتهم بذلك. قلت والرواية بلفظ «وأنتم» ثابتة تدفع هذا. ووقع في رواية مسلم «وأنتم تعلمون» يفتح أوله والفاء واللام التثنية وأصله تعلمون، ويضم أوله ومسكون الفاء وفتح اللام خطره بالوجهين وكلاهما صحيح، تقول قلت متي وأقلت متي لمن كان يملك فعالج الحرب منك حتى حرب، وقد تقدم بيان هذا التمثيل، وحاصله أنه شبه تهافت أصحاب الشهوات في المعاصي التي تكون سببا في الوقوع في النار بتهافت الفراش بالوقوع في النار اتباعا

لشهوئها، وشبه فيه العصاة عن المعاصي بما حذرهم به وأنذرهم بذنب صاحب النار الفراش عنها. وقال عياض: شبه تساقط أهل المعاصي في نار الآخرة بتساقط الفراش في نار الدنيا.

قوله: (فحجمون فيها) في رواية همام عند مسلم «فيغلبوني» التنون مقلدة لأن أصله فيغلبوني، والفاء سببية، والتقدير أنا أخذ بحجركم لأخلصكم من النار فنجعلكم الغلبة سببية عن الأخذ.

قوله: (فحجمون) يفتح المثناة والقاف والمهملات المشددة والأصل تتحجمون فحذفوا إحدى التامين، قال الطيبي: تحقيق التشبيه الواقع في هذا الحديث يتوقف على معرفة معنى قوله «ومن يمد حدود الله فالولك هم الظالمون» [البقرة: ٢٢٩] وذلك أن حدود الله عماره ونواحيه كما في الحديث الصحيح «الإن إلى حى الله عماره» ورأس الممارم حب الدنيا وزينتها واستيفاء لذاتها وشهوئها، فشبه الله إظهار تلك الحدود ببياناته الشافية الكافية من الكتاب والسنة باستنقاذ الرجال من النار، وشبه فشو ذلك في مشارق الأرض ومغاربها بإضاءة تلك النار ما حول المسترق. وشبه الناس وعدم مبالاةهم بذلك البيان والكشف، وتعليمهم حدود الله وحرصهم على استيفاء تلك اللذات والشهوات ومنعه إياهم عن ذلك بأخذ حجزهم بالفراش التي تتحجم في النار وتغلبن المستودع على دفعهن عن الاتهام، كما أن المستودع كان غرضه من فعله انتفاع الخلق به من الاستضاءة والاستعداد وغير ذلك، والفراش لجعلها مجلته سببا لهلاكها، فكذلك كان القصد بتلك البيانات اعتناء الأمة واجتباها ما هو سبب هلاكهم وهم مع ذلك لجعلهم جعلوها مقتضية لترديهم. وفي قوله «أخذ بحجركم» استمارة مثل حالة منعه الأمة عن الهلاك عمالة رجل أخذ بحزمة صاحبه الذي يكاد يهوي في مهواة مهلكة.

الحديث الثالث:

قوله: (ذكرنا) هو ابن أبي زائدة وعامر هو الشامي.

قوله: (المسلم) تقدم شرحه في أوائل كتاب الإيمان.

قوله: (والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه) قيل خص المهاجر بالذكر تعظيما لقلب من لم يهاجر من المسلمين لقوات ذلك بفتح مكة، فأعلمهم أن من هجر ما نهى الله عنه كان هو المهاجر الكامل، ويحتمل أن يكون ذلك تنبيها للمهاجرين أن لا يتكلموا على المجرة فيفسروا في العمل. وهذا الحديث من جوامع الكلم التي أوتيتها ﷺ. والله أعلم.

٢٧- باب قول النبي ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَظْلَمُ لَصَجِحْتُمْ قَلِيلًا وَلَكَيْتُمْ كَثِيرًا»

٦٤٨٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَظْلَمُ لَصَجِحْتُمْ قَلِيلًا وَلَكَيْتُمْ كَثِيرًا». [ط: ٦٩٣٧].

٦٤٨٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَظْلَمُ لَصَجِحْتُمْ قَلِيلًا وَلَكَيْتُمْ كَثِيرًا». [إ: ٩٣، أخرجه مسلم: ٢٣٥٩، مطرولاً].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو تعلمون ما أعلم الخ) ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ الترجمة.

وقوله (عن سعيد بن المسيب) في رواية حجاج بن محمد عن الليث بسنده «أخبرني سعيد» وسعيد أنس كذلك، وهو طرف من حديث تقدم في تفسير المائدة ويأتي شرحه في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى، والمراد بالعلم هنا ما يتعلق بعظمة الله واتقاه عن بعصيه والأموال التي تقع عند التزاع والموت وفي القبر ويوم القيامة، ومناسبة كثرة البكاء وقلة الضحك في هذا المقام واضحة، والمراد به التخويف، وقد جاء لهذا الحديث سبب أخرجه سيد في تفسيره بسنده وأه والطبراني عن ابن عمر «خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فإذا يقوم يتحدثون ويضحكون، فقال: والذي نفسي بيده» فذكر هذا الحديث. وعن الحسن البصري «من علم أن الموت مورده، والقيامة موعده، والوقوف بين يدي الله تعالى مشهده، فحده أن يطول في الدنيا حزنه» قال الكرماني: في هذا الحديث من صناعة البديع مقابلة الضحك بالبكاء والقلعة بالكثرة ومطابقة كل منهما.

٢٨- باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ

٦٤٨٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ، وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ». [إخرجه مسلم: ٢٨٢٣ بلفظ مخت].

قوله: (باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ) كذا للجميع، ووقع عند أبي نعيم «حُجِبَتِ» بدل «حُجِبَتِ» أي غُطِيَتْ بِهَا تَكَتَتِ الشَّهَوَاتُ سَبِيلًا لِلزُّورِ فِي النَّارِ.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس.

قوله: (حدثني مالك) هذا الحديث ليس في الموطأ، وقد ضاع على الإسماعيلي أخرجه فخره من الميم بن خلف عن البخاري، وأخرجه أبو نعيم من وجهه عن آخر عن إسماعيل، وأخرجه الدارقطني في «الغرائب» من رواية إسماعيل، ومن طريق سعيد بن داود وإسحاق بن محمد القروي أيضاً من مالك، وأخرجه أيضاً من رواية عبد الله بن وهب عن مالك به لكن وقفه.

قوله: (عن أبي الزناد) في رواية سعيد بن داود «أخبرنا أبو الزناد».

قوله: (عن الأعرج عن أبي هريرة) في رواية سعيد بن داود «أن عبد الرحمن بن هرم أخبرني أنه سمع أبا هريرة يقول».

قوله: (حُجِبَتِ) كذا للجميع في الموضعين إلا القروي فقال «حُجِبَتِ» في الموضعين «وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء بن عمر عن أبي الزناد، وكذا أخرجه مسلم والترمذي من حديث أنس. وهو من جوامع كلمه ﷺ ويصح بلاغته في ذم الشهوات وإن مالت إليها النفوس، والمخلص على الطاعات وإن كثرتها النفوس وشق عليها. وقد ورد إضاح ذلك من وجه آخر عن أبي هريرة، فأنجز أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من وجه آخر عن أبي هريرة وقفه «ما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة قال: انظر إليها، قال فرجع فقال: وعزتك لا أسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بها فحُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ» فقال: أرجع إليها، فرجع إليه فقال: وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد. قال: انهب إلى النار فانظر إليها، فرجع فقال: وعزتك لا أسمع بها أحد إلا يدخلها، فأمر بها فحُفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ» فقال: أرجع إليها، فرجع فقال: وعزتك لقد خشيت أن لا ينجز منها أحد «فهذا يفسر رواية الأعرج، فإن المراد بالمكاره هنا ما أسر الكلف بمجاهدة نفسه فيه فضلاً تركاً للإيمان بالمعاصيات على وجهها والمحافظة عليها واجتناب المنهيات قولاً وفعلاً، وأطلق عليها للمكاره لخشيتها على العامل وصعوبتها عليه ومن جعلها الصبر على المحبة والتسليم لأمر الله فيها والمراد بالشهوات ما يستلزم من أمور الدنيا ما منع الشرع من تعاطيه إما بالأصالة وإما لكون فعله يستلزم ترك شيء من المأمورات، ويتلحق بذلك الشهوات والإكثار عما يحسنه أن يورث في الحرام، فكانه قال: لا يوصل إلى الجنة إلا بارتكاب المشقات المعبر عنها بالمكروهات، ولا إلى النار إلا بتعاطي الشهوات، وهما مجعوبتان فمن هناك الحجاب القاتم، ويحتمل أن يكون هذا الخبر وإن كان بلفظ الخبر فالمراد به النهي، وقوله «حُجِبَتِ» بالمهمله والقاف من الخفاء وهو ما يحيط بالشئ حتى لا يتوصل إليه إلا بتخطيها فالحاجة لا يتوصل إليها إلا بقطع منازل المكروه، والنار لا ينهي منها إلا بترك الشهوات. وقال ابن العربي: معنى الحديث أن الشهوات جعلت على خافي النار وهي جوانبها، وتوهم بعضهم أنها ضرب بها الليل فجعلها في جوانبها من خارج، ولو كان ذلك ما كان مثلاً صحيحاً، وإنما هي من داخل، وهذه صورتها:

الشهوات

المكاره

فمن اطعم الحجاب قد واقع ما ورامه وكل من صورها من خارج قد ضل عن معنى الحديث. ثم قال: فإن قيل قد جاء في البخاري «حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ» فالجواب أن للمنى واحد، لأن الأسمى من النوى الذي قد أخذت الشهوات سمعه وبصره وإمرا ولا يرى النار التي هي فيها، وذلك لاستيلاء الجبهة والغلظة على قلبه، فهو كالمطهر يرى الحب في داخل النخ وهي محجوبة به ولا يرى القلق لخلبة شهوة الحب على قلبه وتعلق باله بها. قلت: بالغ كملته في تضليل من حل الحديث على ظاهره، وليس ما قاله غيره بيبين، وأن الشهوات على جانب النار من خارج فمن واقعها وعرق الحجاب دخل النار، كما أن الذي قاله القاضي يحتمل والله أعلم.

(قوله): أدخل ابن بطال في هذا الباب حديثي الباب الذي بعده وحذف الترجمة التي تليه وهي ثابتة في جميع الأصول، وفيها الحديثان وليس في الذي قبلها إلا حديث أبي هريرة.

٢٩- باب «الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك

نعله، والنار مثل ذلك»

٦٤٨٨- حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعليه، والنار مثل ذلك».

٦٤٨٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا هُشَيْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مَنَعْتُ يَسَّ قَالَةَ الشَّاهِرُ: إِلَّا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلًا». [راجع: ٣٨٤١، أخرجه مسلم: ٢٢٠٦].

قوله: (باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله) هذه الترجمة حذفها ابن بطال، وذكر الحديثين اللذين فيها في الباب الذي قبلها، والمناسبة ظاهرة لكن الذي ثبت في الأصول التفرقة.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا موسى بن مسعود) هو أبا حنيفة النخعي وهو يكتبه أشهر، وسفيان شيخه هو الثوري، وحيد الله هو ابن مسعود، والسند كله كوفيون.

قوله: (شراك نعله) تقدم ضبطه ويأتي في أواخر كتاب اللباس وأنه السير الذي يدخل فيه أصبع الرجل، ويطلق أيضاً على كل سير وقي به القدم. قال ابن بطال: فيه أن الطاعة موصلة إلى الجنة وأن المعصية مفرقة إلى النار، وأن الطاعة والمعصية قد تكون في أيسر الأشياء. وتقدم في هذا المعنى قريباً حديث «إن الرجل ليتكلم بالكلمة «الحديث، فينبغي للمرء أن لا يزد في قليل من الخير أن ياتى، ولا في قليل من الشر أن يمتنع، فإنه لا يعلم الحسنة التي يرحم الله بها ولا السيئة التي يسخط عليه بها. قال ابن الجوزي: معنى الحديث أن تحصيل الجنة سهل بتصحيح القصد وفعل الطاعة، والنار كذلك بموافقة لمعنى وفعل المعصية.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة، وقد تقدم في أوائل السيرة النبوية وفي الأديب.

قوله: (أصدق بيت) أطلق البيت على بعضه مجازاً، فإن الذي ذكره نصفه وهو الصراع الأول للمسي عروض البيت، ولما نصفه الثاني وهو للمسي بالصبر فهو أوكل نعيم لا عمالة زائل، ويحتمل أن يكون على سبيل الاكتفاء فأشار بأول البيت إلى بانيته والمراد كله، وعكسه ما مضى في «باب ما يميز من الشعر» في كتاب الأدب بلفظ «أصدق كلمة» فإن المراد بها القصيدة وقد أطلقها وأراد البيت، وتقدم شرح هذا الحديث في إهام الجاهلية، وأورد فيها أيضاً بلفظ «أصدق كلمة» وهو المشهور. وذكرت هناك أن في رواية شريك عند مسلم بلفظ «أشهر كلمة تكلمت بها العرب» وبحث السهيلي في ذلك، وذكرت أيضاً ما أورده ابن إسحاق في السيرة فيما جرى لثمان بن مظعون مع لبيد بن ربيعة ناظم هذا البيت حيث قال له لما أشهد المصارع الأول: صدقت، ولما أشهد المصراع الثاني: كذبت، ثم قال له: نعيم الجنة لا يزول. وذكرت توجيه كل من الأمرين، وأن كل من صدق بأن ما خلا الله باطل قد صدق بطلان ما سواه، فيدخل نعيم الجنة، بما حصله أن المراد بالباطل هنا المالك، وكل شيء سوى الله جازع عليه الفناء وإن خلق فيه البقاء بعد ذلك كنعيم الجنة، والله أعلم. وقال ابن بطال هنا: قوله «ما خلا الله باطل» لفظ عام لرب ما يخص، والمراد أن كل ما قرب من الله فليس بباطل. وأما أمور الدنيا التي لا تؤول إلى طاعة الله فهي الباطل انتهى. ولعل الأول أولى.

(قوله): مناسبة هذا الحديث الثاني للترجمة خفية، وكان الترجمة لما تضمنت ما في الحديث الأول من التحريض على الطاعة ولو قلت والزجر عن المعصية ولو قلت فيهم أن من خالف ذلك إما يخالفه لرغبة في أمر من أمور الدنيا، وكل ما في الدنيا باطل كما صرح به الحديث الثاني، فلا ينبغي للعالم أن يؤثر الثاني على الباطل.

٣٠- باب يَنْظُرُ إِلَى مَنْ هُوَ اسْفَلَ مِنْهُ وَلَا

يَنْظُرُ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ

اِحْتِصَانٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سِتَّةً وَاحِدَةً. [أخرجه مسلم: ١٣١].

قوله: (باب من هم بمحسنة أو بسنة) أهم ترجيح قصد الفعل، تقول هممت بكذا أي قصدته، بهمي، وهو فوق مجرد خبط الشيء بالقلب.

قوله: (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو بن الحجاج المنقري بكسر الميم وسكون التون وفتح القاف، وعبد الوارث هو ابن سعيد، والسند كله بصريون، وجمد بن دينار تابعي صغير وهو الجعد أبو عثمان الراوي عن أنس في أواخر التفقات وفي غيرها.

قوله: (عن ابن عباس) في رواية الحسن بن ذكوان عن أبي رجاء «حدثني ابن عباس» أخرجه أحمد.

قوله: (عن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسند عند الإسماعيلي «عن رسول الله ﷺ» ولم أر في شيء من الطرق التصريح بسماع ابن عباس له من النبي ﷺ.

قوله: (لما يروى عن ربه) هذا من الأحاديث الإلهية، ثم هو محتمل أن يكون ما تلقاه ﷺ عن ربه بلا واسطة ويحتمل أن يكون ما تلقاه بواسطة الملك وهو الراجح، وقال الكرمانى: يحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ويحتمل أن يكون لليبان لما فيه من الاستناد الصريح إلى الله حيث قال «إن الله كعب» ويحتمل أن يكون لليبان الواقع وليس فيه أن غيره ليس كذلك لأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، بل فيه أن غيره كذلك إذ قال «فيما يرويه» أي في جملة ما يرويه انتهى ملخصاً. والشأنى لا ينال الأول وهو للمتقدم قد أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن الجعد ولم يسق لفظه، وأخرجه أبو عروثة من طريق عفان، وأبو نعيم من طريق قتبية كلاهما عن جعفر بلفظ «فيما يروى عن ربه قال: إن ربيكم رحيم، من هم بمحسنة» وسيأتي في التوحيد من طريق الأخرج عن أبي هريرة بلفظ «عن رسول الله ﷺ قال: يقول الله عز وجل إذا أراد عبدي أن يعمل» وأخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه ومن طرق أخرى منها عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة «عن النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل إذا هم عبدي».

قوله: (إن الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات) يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى فيكون التقدير قال الله إن الله كتب، ويحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ يحكيه عن فعل الله تعالى وفاعل «ثم بين ذلك» هو الله تعالى، وقوله «فمن هم» شرح ذلك.

قوله: (ثم بين ذلك) أي فصله بقوله «فمن هم» والجمل قوله «كتب الحسنات والسيئات» وقوله كتب قال الطبري أي أمر الحفظة أن تكتب، أو المراد قدر ذلك في عمله على وفق الواقع منها. وقال غيره المراد قدر ذلك وحرف الكتبة من الملائكة ذلك التقدير، فلا يحتاج إلى الاستئذان في كل وقت من كيفية الكتابة لكونه أمراً مفروغاً منه انتهى. وقد يكرر على ذلك ما أخرجه مسلم من طريق حمام عن أبي هريرة رضى عنه قال: «قالت للملائكة: رب فكذلك يريد أن يعمل سيئة، وهو أبصر به، فقال: أوتبره فإن عملها فكتبوها» فهذا ظاهره وقوع المراجعة، لكن ذلك خصوصاً بإرادة عمل السيئة، ويحتمل أن يكون ذلك وقع في ابتداء الأمر فلما حصل الجواب استقر ذلك فلا يحتاج إلى المراجعة بعده. وقد وجدت عن الشافعي ما يوافق ظاهر الخبر، وأن المراجعة إنما تقع لمن هم على الشيء فشرع فيه، لا من هم به ولم يتصل به العمل، فقال في صلاة الخوف لما ذكر العمل الذي يظلمها ما حاصله: إن من أحرم بالمعصاة وقصد القتل فشرع فيه بطلت صلاته، ومن حرم وقصد إلى العدو لم يدعمه دفعه بالقتال لم تبطل.

قوله: (فمن هم) كذا في رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم، وفي رواية الأخرج في التوحيد «إذا أراد» وأخرجه مسلم من هذا الوجه بلفظ «إذا هم» وكذا عنده من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فهما بمعنى واحد، ووقع أسلم أيضاً من رواية حمام عن أبي هريرة بلفظ «إذا تحدث» وهو محمول على حديث النفس لتوافق الروايات الأخرى، ويحتمل أن يكون على ظاهره ولكن ليس قيدا في كتابة الحسنة بل بمجرد الإرادة تكتب الحسنة، نعم ورد ما يدل على أن مطلق المم والإرادة لا يكفي، فتد أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث خريم بن فاتك رضى عنه «ومن هم بمحسنة يعلم الله أنه قد أشعر بها قلبه وحرص عليها» وقد تمسك به ابن حبان فقال بعد إيراد حديث الباب في صحيحه: المراد بالهم هنا العزم. ثم قال: ويحتمل أن الله يكتب الحسنة بمجرد المم بها وإن لم يزم عليها زيادة في العفل.

قوله: (فلم يعملها) يتناول نفي عمل الجوارح، وأما عمل القلب فيحتمل نفيه

٦٤٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ هُوَ اسْفَلَ مِنْهُ فَلْيَنْظُرْ إِلَى السَّالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ اسْفَلَ مِنْهُ فَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ خَيْرٌ لِّمَا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ». [أخرجه مسلم: ٢٩٦٣].

قوله: (باب لينظر إلى من هو أسفل منه، ولا ينظر إلى من هو فوقه) هذا لفظ حديث أخرجه مسلم بنحوه من طريق الأصبغ عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «انظروا إلى من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم».

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (عن أبي الزناد) في رواية ابن وهب عن مالك «حدثني أبو الزناد» أخرجه الدارقطني في «الغرائب».

قوله: (عن الأخرج) في رواية سعيد بن داود عن مالك «حدثني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرم أخبره أنه سمع أبا هريرة» أخرجه الدارقطني أيضاً، وضاع أخرجه على أبي نعيم فأخرجه من طريق القاسم بن زكريا عن البخاري، وأخرجه الإسماعيلي من طريق حيد بن قتيبة عن إسماعيل والدارقطني من وجهين عن إسماعيل.

قوله: (إذا نظر أحدكم إلى من فضل) بالفاء والمجعة على البناء للمجهول.

قوله: (في المال والخلق) ينتج الحياء أي الصورة، ويحتمل أن يدخل في ذلك الأولاد والأبناح وكل ما يتعلق بزينة الحياة الدنيا، رواه في نسخة معتمدة من «الغرائب» للدارقطني «والخلق» بضم الخاء واللام.

قوله: (فلينظر إلى من هو أسفل منه) في رواية عبد العزيز بن يحيى عن مالك «فلينظر إلى من تحته» أخرجه الدارقطني أيضاً، ويجوز في أسفل الرفع والتعصب والمراد بذلك ما يتعلق بالدنيا.

قوله: (من فضل عليه) كذا ثبت في آخر هذا الحديث عند مسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد، وكذا ثبت مالك الذي أخرجه البخاري من طريقه عند الدارقطني من رواية سعيد بن داود عنه بسند صحيح، وزاد مسلم من طريق أبي صالح المذكورة «فهو أجدر أن لا تزددوا نعمة الله عليكم» أي هو حقيق بمسلم الأزداء وهو افتعال من زويت عليه ولزيت به إذا تنصت، وفي معناه ما أخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن الشخير رضى عنه «ألقوا الدخول على الأضياف فإنه أحسن أن لا تزددوا نعمة الله» قال ابن بطال: هذا الحديث جامع لحماي الخير لأن المرء لا يكون مجال تعلق بالدين من عبادة ربه بمجاهدة فيها إلا وجد من هو فوقه، فمن طلبت نفسه اللحاق به استقص حاله فيكون أبداً في زيادة تقربه من ربه، ولا يكون على حال خسيسة من الدنيا إلا وجد من أهلها من هو أحسن حالاً منه، فلذا تفكر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير عن فضل عليه بذلك من غير أمر أوجب، فيزوم نفسه الشكر، فيعظم اغتيابه بذلك في معاده. وقال غيره: في هذا الحديث دواء اللذائ لأن الشخص إذا نظر إلى من هو فوقه لم يأمن أن يؤثر ذلك فيه حسداً، ودواءه أن ينظر إلى من هو أسفل منه ليكون ذلك داعياً إلى الشكر. وقد وقع في نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى عنه قال: «فصلتان من كانتا فيه كتب الله شاكراً صابراً: من نظر في دنياه إلى من هو دونه فحمد الله على ما فضله به عليه، ومن نظر في دينه إلى من هو فوقه فافتدى به» وأما من نظرت في دنياه إلى من هو فوقه فأسف على ما فاتته فإنه لا يكتب شاكراً ولا صابراً.

٣١- باب مَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ أَوْ بِسَيِّئَةٍ

٦٤٩١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَوَّلِ: حَدَّثَنَا جَعْدُ أَبُو غَفَّانٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءَ الطَّعْدَرِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ، فَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سِتِّ مِائَةٍ حِفْظُهُ إِلَى

سبعمئة ضعف إلى ما شاء الله « وله من حديث أبي ذر رضى « يقول الله من عمل حسنة فله عشر أمثالها وأزيد » وهو يفتح الحزمة وكسر الزاي، وهذا يدل على أن تضعيف حسنة العمل إلى عشرة مجزوم به وما زاد عليها جائز ووجهه بحسب الزيادة في الإخلاص وصندوق العزم وحضور القلب وتمتدني القم كالصلة الجارية والعلم النافع والسنة الحسنة وشرف العمل ونحو ذلك، وقد قيل إن العمل الذي يضاعف إلى سبعمئة خاص بالشفقة في سبيل الله، ونكس قائله بما في حديث خريم بن فاتك المشار إليه قريباً رضى « من هم بمسنة فلم يعملها » فذكر الحديث وفيه « ومن عمل حسنة كانت له بعشر أمثالها، ومن أنفق نفقة في سبيل الله كانت له بسبعمئة ضعف » وتعقب بأنه صريح في أن الشفقة في سبيل الله تضاعف إلى سبعمئة وليس فيه نفي ذلك من غيرها صريحاً، ويدل على التعميم حديث أبي هريرة الماضي في الصيام « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف » الحديث واختلف في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يضاعف لمن يشاء ﴾ هل المراد المضاعفة إلى سبعمئة فقط أو زيادة على ذلك؟ فالأول هو الحق من سياق الآية والثاني محتمل، ويؤيد الجواز سمة الفضل.

قوله: (ومن هم بمسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة) المراد بالكمال عظم القدر كما تقدم لا التضيف إلى العشرة، ولم يقع التأكيد بكاملة في طرق حديث أبي هريرة، وظاهر الإطلاق كتابة الحسنة بمجرد الترك، لكنه قيده في حديث الأخرج عن أبي هريرة كما سيأتي في كتاب التوحيد ولفظه « إذا أراد عبدي أن يعمل مسنة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فأتكبرها له بمثلها، وإن تركها من أجلها فأتكبرها له حسنة » وأخرجه مسلم من هذا الوجه، لكن لم يقع عنه « من أجلي » ووقع عنه من طريق همام عن أبي هريرة « وإن تركها فأتكبرها له حسنة، إذا تركها من جرائي » فتدبر الجهم وتشديد الرأى بعد الألف بك التكميل وهي بمعنى من أجلها، ونقل عياض عن بعض العلماء أنه حل حديث ابن عباس على عمومها، ثم صوب حل مطلقه على ما قيد في حديث أبي هريرة. قلت: ويحتمل أن تكون حسنة من ترك بغير استحسان ما قيد به دون حسنة الآخر لما تقدم أن ترك المعصية كف عن الشر والكف عن الشر خير، ويحتمل أيضاً أن يكتب لمن لم بالمعصية ثم تركها حسنة مجردة، فإن تركها من مخافة ربه سبحانه كتبت حسنة مضافة. وقال الخطابي: حل كتابة الحسنة على الترك أن يكون التارك قد قدر على الفعل ثم تركه، لأن الإنسان لا يسمى تاركاً إلا مع القدرة، ويدخل فيه من حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع كان يمشي إلى امرأة ليزني بها مثلاً فيجد الباب مغلقاً ويتعسر فتحه، ومثله من تمكن من الزنا مثلاً فلم يشر أو طرقه ما يخاف من أداء عاجلاً. ووقع في حديث أبي كبة الأحملي ما قد يعارض ظاهر حديث الباب، وهو ما أخرجه أحد وابن ماجه والترمذي وصححه بلفظ « إذا الدنيا لأربعة » فذكر الحديث وفيه « وجد رزقه الله مالا ولم يرزقه حلاً فهو يعمل في ما له بغير علم لا يتقي فيه ربه ولا يصلي فيه رحمه ولا يرى لله فيه حلاً، فهذا باعيت المنازل. ورجل لم يرزقه الله مالا ولا علماً فهو يقول: لو أن في مالا لمعلت فيه بعمل فلان، فهذا في الوزر سواء» فقيل الجمع بين الحديثين بالتزليل على حاتين فتحمل الحالة الأولى على من هم بالمعصية همّاً مجرداً من غير تصميم، والحالة الثانية على من صمم على ذلك وأصر عليه. وهو موافق لما ذهب إليه الباقلاني وغيره قال اللزري: ذهب ابن الباقلاني يعني ومن تبعه إلى أن من عزم على المعصية بقله ووطن عليها نفسه أنه يائس، وحمل الأحاديث الواردة في العفو عن من هم بمسنة ولم يعملها على الحافظ الذي يمر بالقلب ولا يستقر.

قال اللزري: وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ونقل ذلك عن نص الشافعي، ويؤيد قوله في حديث أبي هريرة فيما أخرجه مسلم من طريق همام عنه بلفظ « فأتا أخوها له ما لم يعملها » فإن الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية الموعوم به. وتعقب عياض بأن عامة السلف وأهل العلم على ما قال ابن الباقلاني لاتفاقهم على المواجهة بأعمال القلوب، لكنهم قالوا: إن العزم لا يفعله يكتب مسنة مجردة لا مسنة التي هم أن يعملها، كما يار يحصل معصية ثم لا يفعله بعد حصولها ففته يائس بالأمر المذكور لا بالمعصية وعمّا يدل على ذلك حديث « إذا التقى المسلمان بينهما قاتلًا والمقتول في النار، قيل هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حرصاً على قتل صاحبه » وسيأتي سباقه وشرحه في كتاب الفتنة والذي يظهر أنه من هذا الجنس وهو أنه يعاقب على عزمه بمقتل ما يستحقه ولا يعاقب عقاباً من باشر القتل حساً. وهنا قسم آخر وهو من فعل المعصية ولم يتب منها ثم هم أن يعود إليها ففته يعاقب على الإصرار كما حزم به ابن المبارك وغيره في تفسير قوله تعالى ﴿ ولم يصروا على ما فعلوا ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ويؤيد أن الإصرار معصية اتفاقاً، فمن عزم على المعصية وصمم عليها كتبت عليه مسنة، فإذا عملها كتبت عليه معصية ثانية.

أيضاً إن كانت الحسنة تكتب بمجرد العمل كما في معظم الأحاديث، لا إن قيدت بالتصميم كما في حديث خريم، ويؤيد الأول حديث أبي ذر عند مسلم أن الكف عن الشر صدقة. **قوله:** (كتبها الله له) أي الذي هم بالمسنة. (عنده) أي عند الله (حسنة كاملة) كلما ثبت في حديث ابن عباس دون حديث أبي هريرة وغيره وصف الحسنة بكونها كاملة، وكذا قوله « عنده »، وفيها نوعان من التأكيد: فأما المتبعة فإشارة إلى الشرف، وأما الكمال فإشارة إلى رفع تروحه نقصاً لكونها نشأت عن المم الجرد. فكأنه قيل بل هي كاملة لا نقص فيها. قال النووي: أشار بقوله « عنده » إلى مزيد الاعتناء به، ويقول « كاملة » إلى تعظيم الحسنة وتأكيد أمرها، وعكس ذلك في المسنة فلم يصفها بكلمة بل أكدها بقوله « واحدة » إشارة إلى تفتيتها بمبالغة في الفضل والإحسان. ومعنى قوله « كتبها الله » أمر الحافظة بكتابتها بدليل حديث أبي هريرة الأتي في التوحيد بلفظ « إذا أراد عبدي أن يعمل مسنة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها » وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما في قلب الأعمى إما بإطلاع الله إياه أو بأن يطلع له علماً يدرك به ذلك، ويؤيد الأول ما أخرجه ابن أبي الدنيا عن أبي عمران الجوني قال « ينادي الملك الكتب لفغان كذا وكذا، فيقول يا رب إنه لم يعملها، فيقول إنه نواه » وقيل بل يجيد الملك لهم بالسنة راحة غيبية وبالمسنة راحة طيبة، وأخرج ذلك الطبري عن أبي معشر المدني، وجاء مثله من سفيان بن عيينة. ورويت في شرح مفطاني أنه ورد مرفوعاً، قال الطبري: إذا كتبت الحسنة بمجرد الإرادة لأن إرادة الخير سبب إلى العمل وإرادة الخير خير لأن إرادة الخير من عمل القلب، واستشكل بأنه إذا كان كذلك فكيف لا تضاعف لمعوم قوله « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » [الأنعام: ١٦٠] وأجيب بحمل الآية على عمل الجوارح والحديث على المم الجرد واستشكل أيضاً بأن عمل القلب إذا احتجب في حصول الحسنة فكيف لم يعتبر في حصول المسنة؟ وأجيب بأن ترك عمل المسنة التي وقع المم بها يكفرها لأنه قد نسخ قصده السيئة وخالف هواه، ثم إن ظاهر الحديث حصول الحسنة بمجرد الترك سواء كان ذلك مانع أم لا، ويجه أن يقال: تضاعف عظم الحسنة بحسب المانع فإن كان خارجياً مع بقاء قصد الذي هم بفعله الحسنة فهي عظيمة القدر، ولا سيما إن قارنها ندماً على تقويتها واستمرت الثبة على فعلها عند القدرة، وإن كان الترك من الذي هم من قبل نفسه فهي دون ذلك إلا إن قارنها قصد الإعراض عنها جلة والرغبة عن فعلها، ولا سيما إن وقع العمل في عكسها كان يريد أن يتصدق بدينهم مثلاً فصره بعينه في معصية، فالذي يظهر في الأخير أن لا تكتب له حسنة أصلاً، وأما ما قبله فعلى الاحتمال. واستدل بقوله حسنة كاملة على أنها تكتب حسنة مضافة لأن ذلك هو الكمال لتمامه شكل يلزم منه مساواة من نوى الخير من فعله في أن كلاً منهما يكتب له حسنة. وأجيب بأن التضيف في الآية يقتضي اختصاصه بالعمل لقوله تعالى ﴿ من جاء بالحسنة ﴾ [الأنعام: ١٦٠] وأجيب بها هو العمل وأما النواوي فقاما ورد أنه يكتب له حسنة ومعناه يكتب له مثل ثواب الحسنة، والتضعيف قدر زائد على أصل الحسنة، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (وإن هم بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات) يؤخذ منه رفع تروحه أن حسنة الإرادة تضاعف إلى عشرة التضعيف فتكون الجملة إحدى عشرة على ما هو ظاهر رواية جعفر بن سليمان عند مسلم ولفظه « فإن عملها كتبت له عشر أمثالها » وكذا في حديث أبي هريرة وفي بعض طرق احتمال، ورواية عبد الوارث في الباب ظاهرة فيما قلته وهو المتمد، قال ابن عبد السلام في أماليه: معنى الحديث إذا هم بمسنة فإن كتبت له حسنة عملها كتبت له عشرة لأننا نأخذ بقيد كونها قد هم بها، وكذا السيئة إذا عملها لا تكتب واحدة لهم وأخرى للعمل بل تكتب واحدة فقط. قلت: الثاني صريح في حديث هذا الباب، وهو مقتضى كونها في جميع الطرق لا تكتب بمجرد المم، وأما حسنة بل بالحسنة فالاحتمال قائم، وقوله بقيد كونها قد هم بها يكرر عليه من عمل حسنة بقت من غير أن يسبق له أن هم بها فإن أفضى كلامه أن يكتب له تسعة وهو خلاف ظاهر الآية ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » ففته يتناول من هم بها ومن لم يهم، والتحقيق أن حسنة من هم بها تندرج في العمل في عشرة العمل لكن تكون حسنة من هم بها أعظم قدرأ من هم بها، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (إلى سبعمئة ضعف) الضعف في اللغة المثل، والتحقين أنه اسم يقع على العدد بشرط أن يكون معه عدد آخر، فإذا قيل ضعف العشرة فهم أن المراد عشرون، ومن ذلك لو أقر بأن له عتدي ضعف درهم لزمه درهمان أو ضعف درهم لزمه ثلاثة.

قوله: (إلى أضعاف كثيرة) لم يقع في شيء من طرق حديث أبي هريرة « إلى أضعاف كثيرة » إلا في حديث الماضي في الصيام فإن في بعض طرقه عند مسلم « إلى

التار : أن يكونا في درجة واحدة من العذاب بالافتراق.

قوله: (فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة) في رواية الأعرج «فكتبوها له بمثلها» وزاد مسلم في حديث أبي ذر «فجزأوه بمثلها أو أفسر» وله في آخر حديث ابن عباس أو «بحموا» وللمتن أن الله يحومها بالفضل أو بالثبوت أو بالاستغفار أو بعمل السيئة التي تكفر السيئة، والأول أشبه لظاهر حديث أبي ذر، وفيه رد لقول من ادعى أن الكفار لا تنفّر إلا بالثبوت، ويستند من التأكيد بقوله «واحدة» أن السيئة لا تضاعف كما تضاعف الحسنة، وهو على وفق قوله تعالى: ﴿فلا يجزي إلا مثلها﴾ [الأنعام: ١٦٠] قال ابن عبد السلام في أماليه: فائدة التأكيد دفع توهّم من يظن أنه إذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيفت إليها سيئة المم، وليس كذلك إنما يكتب عليه سيئة واحدة. وقد استثنى بعض العلماء وقوع للمصيبة في الحرم المكّي. قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد هل ورد في شيء من الحديث أن السيئة تكتب باكثر من واحدة؟ قال: لا، ما سمعت إلا بمكة لتنظيم البلد. والجمهور على التعميم في الأزمنة والأمكنة لكن قد يتفاوت بالمعظم، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿من يأت منكراً فبأثمّة سيئة يضاف لها العذاب ضعفين﴾ [الأحزاب: ٣٠] لأن ذلك ورد تعظيماً لحق النبي ﷺ لأن وقوع ذلك من نساءه يقتضي أمراً زائفاً على الفاحشة وهو أدى النبي ﷺ، وزاد مسلم بعد قوله «أو يحموا»: «ولا يهلك على الله إلا هالك» أي من أصر على التجري على السيئة عزمًا وقولًا وفعلًا وأعرض عن الحسنات معًا وقولًا وفعلًا، قال ابن بطال: في هذا الحديث بيان فضل الله العظيم على هذه الأمة لأنه لو لا ذلك كاد لا يدخل أحد الجنة، لأن عمل العباد للسياات أكثر من عملهم الحسنات، ويؤيد ما دل عليه حديث الباب من الإثابة على المم بالحسنة وعدم الموائمة على المم بالسيئة قوله تعالى: ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ [البقرة: ٢٨٦] إذ ذكر في السوء الائتمال الذي يدل على المعالجة والتكليف فيه بخلاف الحسنة، وفيه ما يترتب للمبد على هجران لذته وترك شهورته من أجل ربه رغبة في ثوابه ورهبة من عقابه، واستدل به على أن الحظفة لا تكتب المباح للتعدي بالحسنات والسيئات، وأجاب بعض الشراح بأن بعض الأئمة عد المباح من الحسن، وتعقب بأن الكلام فيما يترتب على فعله حسنة وليس المباح ولو سمي حسناً كذلك، نعم قد يكتب حسنة بآنية وليس البحث فيه، وقد تقدم في «باب حفظ اللسان» قريباً شيء من ذلك، وفيه أن الله سبحانه وتعالى يفضلهم وكرمهم جعل العدل في السيئة والفضل في الحسنة تضاعف الحسنة ولم يضاعف السيئة بل أضاف فيها إلى العدل الفضل فأدارها بين المقوية والمعفو بقوله «كتبت له واحدة أو يحموا» وبقوله «فجزأوه بمثلها أو أفسر» وفي هذا الحديث رد على الكمي في زعمه أن ليس في الشر مباح بل الفاعل إما عاص وإما مثاب فمن اشتغل عن المصيبة بشيء فهو مثاب، وتعقبه بما تقدم أن الذي يثاب على ترك المصيبة هو الذي يقصد بتركها رضا الله كما تقدمت الإشارة إليه، وحكى ابن التين أنه يلزمه أن الزاني مثلاً مثاب لا يشتغل بالزنا عن مصيبة أخرى ولا ينفى ما فيه.

٣٢- باب مَا يُقْبَى مِنْ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ

٦٤٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو أَرْطَبٍ: حَدَّثَنَا مَهْلَبٌ، عَنْ غِيلَانَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّكُمْ لَفَعْمَلُونَ أَعْمَالًا، هِيَ أَدْقَى لِي أَعْيُنَكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، إِنَّ كَمَا تَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُنِزَلَاتِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُقْبَى بِذَلِكَ الْمُهْلِكَاتِ.

قوله: (باب ما يقبى من محقرات الذنوب) التبصير بالمحقرات وقع في حديث سهل بن سعد رفته «ياكم ومحقرات الذنوب فإنما مثل محقرات الذنوب كمثل قوم نزلوا بطن واد فجاء ذا بعد وجاه ذا بعد حتى جموا ما أنضجوا به خبزهم، وإن محقرات الذنوب متى يؤخذ بها صاحبها تهلك» أخرجه أحمد بسند حسن، ونحوه عند أحمد والطبراني من حديث ابن مسعود، وعند النسائي وابن ماجه عن عائشة «أن النبي ﷺ قال لها: يا عائشة، إياك ومحقرات الذنوب فإنها من الله طالبا» وصححه ابن حبان.

قوله: (مهلب) هو ابن ميمون، وغيلان معجمة ثم تحانية وزن عجلان هو ابن جبر والسند كله بصريون.

قوله: (هي أدق) أفضل تفضيل من الدقة بكسر الدال إشارة إلى تحقيرها وتهوينها، وتستعمل في تدقيق النظر في العمل والإيمان فيه أي تعملون أعمالا تحسبونها مينة وهي عظيمة أو تزول إلى المظلم.

قال النووي: وهذا ظاهر حسن لا مزيد عليه، وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالموائمة على حزم القلب المستقر كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ أُنُوسَ الْفَاحِشَةِ آيَةً﴾ [النور: ١٩]، وقوله ﴿اجْتَبِئُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ﴾ [المحجرات: ١٢] وغير ذلك. وقال ابن الجوزي: إذا حدث نفسه بالمصيبة لم يؤاخذ فإن حزم وصمم زاد على حديث النفس وهو من عمل القلب. قال: والدليل على التفرق بين المم والمزم أن من كان في الصلاة فوقع في خاطره أن يقطعها لم تنقطع، فإن صمم على قطعها بطلت، وأجيب عن القول الأول بأن الموائمة على أعمال القلوب المستقلة بالمصيبة لا تستلزم للموائمة على عمل القلب بقصد مصيبة الجارحة إذا لم يعمل المقصود للفرق بين ما هو بالقصد وما هو بالوسيلة. وقسم بعضهم ما يقع في النفس أقساماً يظهر منها الجواب عن الثاني، أضعفها أن يظن له ثم يذهب في الحال، وهذا من الوسوسة وهو معفو عنه وهو دون التردد، وفوته أن يتردد فيه فيهم به ثم يقرر فيه فتركه ثم يهم به ثم يترك كذلك ولا يستمر على قصده، وهذا هو التردد فيمنعه عنه أيضاً، وفوته أن يميل إليه ولا يقرر منه بل يصمم على فعله فهذا هو المزم وهو منتهى المم، وهو على قسمين: القسم الأول أن يكون من أعمال القلوب صرفاً كالشك أو الريبة أو البتة أو البتة فهذا خسر ويعاقب عليه جزاءً، ودونه المصيبة التي لا تصل إلى الكفر كمن يجب ما ينفى الله ويغض ما يحبه الله ويجب للمسلم الأذى ينير موجب لذلك بهذا، ويتحقق به الكبير والمجيب والبيهي والمكر والحسد، وفي بعض هذا خلاف، فمن الحسن البصري أن سوء الظن بالمسلم وحسده معفو عنه وحملوه على ما يقع في النفس عما لا يقدر على دفعه. لكن من يقع له ذلك مأمور بمجاهدته النفس على تركه. والقسم الثاني أن يكون من أعمال الجوارح كالزنا والسرقة فهو الذي وقع فيه النزاع، فذهب طائفة إلى عدم الموائمة بذلك أصلاً، ونقل عن نص الشافعي، ويؤيده ما وقع في حديث خريم بن فاتك المنيه عليه قبل فاته حيث ذكر المم بالحسنة قال: علم الله أنه أشمرها قلبه وحرص عليها، وحيث ذكر المم بالسيئة لم يقيد بشيء بل قال فيه: ومن هم بسية لم تكتب عليه، والمقام مقام الفضل فلا يليق التحجير فيه. وذهب كثير من العلماء إلى الموائمة بالمزم المصمم، وسأل ابن المبارك سفيان الثوري: إياخذ العبد بما كسب قلوبكم؟ وحلوا حديث أبي كثير منهم بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وحلوا حديث أبي هريرة الصحيح المرفوع «إن الله تجاؤز لأمتي عما حدثت به نفسها ما لم تعمل به أو تكلم» على المحقرات كما تقدم. ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة: يعاقب عليه صاحبه في الدنيا خاصة بنحو المم والمم، وقالت طائفة: بل يعاقب عليه يوم القيامة لكن بالعتاب لا بالعذاب، وهذا قول ابن جريج والريعي بن أنس وطائفة ونسب ذلك إلى ابن عباس أيضاً، واستدلوا بحديث النجوى لما في شرحه في «باب ستر المؤمن على نفسه» من كتاب الأدب، واستثنى جماعة عن ذهب إلى عدم موائمة من وقع منه المم بالمصيبة ما يقع في الحرم المكّي ولو لم يصمم لقوله تعالى: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم﴾ [الحج: ٢٥] ذكره السدي في تفسيره عن مرة من ابن مسعود وأخرجه أحمد من طريقه مرفوعاً، ومنهم من رجحه موقوفاً، ويؤيد ذلك أن الحرم يجب اعتقاد تنظيمه فمنهم بالمصيبة فيه خالف الواجب بانتهاك حرمته، وتعقب هذا البحث بأن تنظيم الله أكد من تنظيم الحرم ومع ذلك نعم هم بمصيبة لا يؤاخذ كيف يؤاخذ بما دونه؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن انتهاك حرمه الحرم بالمصيبة تستلزم انتهاك حرمه الله لأن تنظيم الحرم من تنظيم الله فصارت المصيبة في الحرم أشد من المصيبة في غيره وإن اشترك الجميع في ترك تنظيم الله تعالى، نعم من هم بالمصيبة قاصداً الاستخفاف بالحرم عصى، ومن هم بمصيبة الله قاصداً الاستخفاف بالله كفر، وإلما المعفو عنه من هم بمصيبة ذاهلاً عن قصد الاستخفاف، وهذا تفصيل جيد ينبغي أن يستحضر عند شرح حديث «لا يزني الزاني وهو مؤمن».

وقال السبكي الكبير: المجاس لا يؤاخذ به إجماعاً، والمحذور وهو جريان ذلك المجاس وحديث النفس لا يؤاخذ بهما للحديث المشار إليه، والمم وهو قصد فعل المصيبة مع التردد لا يؤاخذ به لحديث الباب، والعزم وهو قوة ذلك القصد أو الجزم به ورفع التردد قال المحققون يؤاخذ به، وقال بعضهم لا واحتج بقول أهل اللغة: هم بالشيء عزم عليه، وهذا لا يقضي: قال: ومن أدلة الأول حديث «إذا التقى المسلمان بسيئتهما» الحديث، وفيه أنه كان حرصاً على قتل صاحبه فمئل بالحرص، واحتج بعضهم بأعمال القلوب ولا حجة معه لأنها على قسمين: أحدهما لا يتعلق بفعل خارجي وليس البحث فيه، والثاني يتعلق بالمتقين عزم كل منهما على قتل صاحبه واقترب بعزمه فعل بعض ما عزم عليه وهو شهر السلاح وإشارته به إلى الآخر فهذا الفعل يؤاخذ به سواء حصل القتل أم لا. انتهى. ولا يلزم من قوله «فالقائل والمقتول في

٦٤٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو تَيْمٍ: حَدَّثَنَا الْمَاجَشُونُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَفْصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَيْدٍ [الْخُدْرِيِّ] أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، خَيْرُ مَا لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الْقَسَمُ يَتَّبِعُ بِهَا حَقَقَ الْجِبَالِ وَمَوَالِيقَ الْقَطْرِ، يَتَرَبَّعُ بِهِ مِنْ الْفَقْرِ». [راجع: ١٩].

قوله: (باب العزلة راحة للنفوس من خلط السوء) لفظ هذه الترجمة أثر أخرجه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن عمر أقاله، لكن في سنده انقطاع. وخلط بضم المعجمة وتشديد اللام للأكثر، وهو جمع مستغرب. وذكره الكرمانى بلفظ «خلط» بغير ألف وهو بضمين خففاً، كما ذكره الصغاني في «المعاني» قال الخطابي: جمع خلط والخلط يطلق على الواحد كقول الشاعر: «بان الخليل ولو طروحت ما باناً» وعلى الجمع كقوله: «إن الخليل أجداً اليوم نارا»

ويجمع أيضاً على خلط بضمين خففاً قال الشاعر: «ضرباً يفرق بين الجيرة الخطأ» قال والخلط بالكسر والتخفيف المخالطة. قلت: فعله الذي وقع في هذه الترجمة، ووقع عند الإسماعيلي «خطأ» بدل «خلط» وأخرجه الخطابي في «كتاب العزلة» بلفظ «خلط» وقال ابن المبارك في «كتاب الرقاق» عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حصص بن حاصم قال قال عمر: «دخلوا حاكم من العزلة» وما أحسن قول الجنيد نعم الله ببركته «مكابد العزلة أسير من مداراة الخلطة» وقال الخطابي: لو لم يكن في العزلة إلا السلامة من ما أخرجه الحاكم من حديث أبي ذر مرفوعاً بلفظ «الوحدة» خير من جليس سوء» وسنده حسن، لكن المحفوظ أنه موقوف عن أبي ذر أو عن أبي الدرداء. وأخرجه ابن أبي حاصم. ثم ذكر في الباب حديثين.

الأول:

قوله: (وقال محمد بن يوسف) هو الفريابي، وقرنه هنا برواية أبي اليمان، وإدراجها في الجهاد فاسق على لفظه هناك، وقد وصله مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدرمي عن محمد بن يوسف.

قوله: (جاء أعورابي) تقدم في أوائل الجهاد أي لم أقت على اسمه وإن أبا ذر سأل عن ذلك لكن لا يحسن أن يقال في حقه أعورابي.

قوله: (أي الناس خير) تقدم في الجهاد بلفظ «أفضل» وسأذكر له اتفاقاً أخرى.

قوله: (قال رجل جاهد) هذا لا ينافي جوابه الآخر الماضي في الإيمان «من سلم الناس من لسانه ويده» ولا غير ذلك من الأجوبة المختلفة لأن الاختلاف في ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والأحوال والأوقات كما تقدم تقريره، وقد تقدم شرح هذا الحديث في الجهاد.

قوله: (ورجل في شعب من الشعاب إلخ) هو محمول على من لا يقدر على الجهاد فيستحب في حقه العزلة ليسلم ويسلم غيره منه، والذي يظهر أنه محمول على ما بعد عصر النبي ﷺ.

وقوله: (يعبد ربه) زاد مسلم من وجه آخر «ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة حتى يأتيه اليقين ليس من الناس إلا في خير» وللنسائي من حديث ابن عباس رفته «ألا أخيركم بخير الناس؟ رجل عسك بعثنا فرسه» الحديث، وفيه «ألا أخيركم بالذي يتلوه؟ رجل معتزل في غنمة يؤدي حق الله فيها» وأخرجه الترمذي واللفظ له وقال حسن.

وقوله هنا: (تابعه النعمان) هو ابن راشد الجزري، ومتابعته وصلها أحمد عن وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت النعمان بن راشد به.

قوله: (والزبيدي) هو محمد بن الوليد الشامي، وطريقه وصلها مسلم أيضاً من رواية يحيى بن حزة عنه.

قوله: (وسليمان بن كليل) هو العبدي، وطريقه وصلها أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عنه بلفظ «سئل أي المؤمنين أكمل إيماناً».

قوله: (وقال معمر عن الزهري عن عطاء أو عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة كذا بالمشك، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وقال في سباقه «معمر يشك» وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حيد عن عبد الرزاق عن معمر قال «عن عطاء» بغير شك، وكذا وقع لنا بملو في مسند عبد بن حيد ولم يشك.

قوله: (وقال يونس) هو ابن يزيد الأيلي وطريقه وصلها الذهلي في «الزهريات» وأخرجه ابن وهب في جامعه عن يونس.

قوله: (إن كنا لنعلم) كذا للاكثر بلام التأكيد، وفي رواية أبي ذر عن السرخسي والمستعلي مجذفاً ويحذف الضمير أيضاً ولفظهما «إن كنا نعد» وله عن الكشمي «إن كنا نعلم» وإن خفف من القيلة وهي للتأكيد.

قوله: (من المواقف) بموحدة وقاف، وسقط لفظ «من» للسرخسي والمستعلي أيضاً.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف (يعني بذلك المهلكات) أي الموقفة هي المهلكة، ووقع للإسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج عن مهدي «كنا نعلمها ونحن مع رسول الله ﷺ من الكبار» وكأنه ذكره بالمتن. وقال ابن بطال: المحقرات إذا كثرت صارت كباراً مع الإصرار، وقد أخرج أسد بن موسى في الزهد عن أبي أيوب الأنصاري قال «إن الرجل ليعمل الحسنة فيش بها ونسى المحقرات فيلقى الله وقد أحاطت به، وإن الرجل ليعمل السيئة فلا يزال منها مشفقاً حتى يلقى الله آمناً».

٣٣- باب الأعمال بالخواتيم وما يُعَافِ مِنْهَا

٦٤٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شُعْبَةَ الْأَنْهَالِيِّ الْجَنْمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ الْمُشْرِكِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءَهُمْ، فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى عَدَا». فَبَقِيَ رَجُلٌ، فَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَجَلَ الْمَوْتَ، فَقَالَ بَلَاءَةُ سَيِّئِهِ قَوْلَهُ تَسَنَّى لَتَيْتِهِ، فَصَحَّاحٌ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْعَمَلَةَ لَتَعْمَلُ، لِيَمَّا يَرَى النَّاسُ، عَمَلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَنَّهُ لَيْنُ أَهْلِ النَّارِ، وَتَعْمَلُ، لِيَمَّا يَرَى النَّاسُ، عَمَلُ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا». [راجع: ٢٨٩٨، أخرجه مسلم: ١١٢ مطولاً وحدث ذكره، وإثنا الأعمال بخواتيمها.]

قوله: (باب الأعمال بالخواتيم وما يُعَافِ مِنْهَا) ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة الذي قتل نفسه وفي آخره «وإنما الأعمال بالخواتيم» وتقدم شرح القصة في فزوة غير من كتاب المغازي، ويأتي شرح آخره في كتاب القدر إن شاء الله تعالى. وقوله «غناء» بفتح المعجمة بعد ما نون عمود أي كثافة، وأخفى فلان عن فلان ناب عنه وجري مجراه. وديابة السيف حده وطرفه. قال ابن بطال: في تنقيب خاتمة العمل عن العبد حكمة بالغة وتبدير لطيف، لأنه لو علم وكان ناجياً أصعب وكسل وإن كان هالِكاً ازداد حشواً فصحب عنه ذلك ليكون بين الحرف والرجاء، وقد روى الطبري عن حصص بن حيد قال: قلت لابن المبارك رأيت رجلاً قتل رجلاً ظلماً فقلت في نفسي أنا أفضل من هذا، فقال: أنتك على نفسك أشد من ذنبه. قال الطبري: لأنه لا يدري ما يقول إليه الأمر لعل القاتل يتوب فتقبل توبته، ولعل الذي أنكر عليه ينجم له عاقبة السوء.

٣٤- باب العزلة راحة من خلط السوء

٦٤٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ بْنُ تَرَبُذٍ: أَنَّ أَبَا سَيْدٍ حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ لَيْلَ رَسُولُ اللَّهِ (ح).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ تَرَبُذٍ اللَّحْيِيِّ، عَنْ أَبِي سَيْدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَهْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ لَبِثَ فِيهِ شَيْبُهُ مِنْ الشَّعَابِ يَتَّقِي رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ حَرِّهِ».

تَابِعَةُ الزُّبَيْدِيِّ وَسَلَمَانَ بْنِ كَبِيرٍ، وَالنَّعْمَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ قُفَيْرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ، أَوْ غُنَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ يُونُسُ وَأَبْنُ مَسَالِفٍ وَيَحْيَى بْنُ سَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٩، أخرجه مسلم: ١٨٨٨].

قوله: (وإن مسافر) هو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وطريقه وصلها الذهلي في الزهريات من طريق الليث بن سعد عنه.
قوله: (ويحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وطريقه وصلها الذهلي أيضاً من طريق سليمان بن بلال عنه.
قوله: (عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) هذا لا يخالف الرواية الأولى، لأن الذي حفظ اسم الصحابي مقدم على من إبهمه، وقد بينت لفظ معمر ولفظ الزبيدي في كتاب الجهاد.
الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا الماجشون) بكسر الميم وبالشين المعجمة هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة وقد تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم أيضاً ولكن قال فيه «حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون» فنسبه إلى جده، ولا مغايرة بين قوله الماجشون وابن الماجشون فإن كلا من عبد الله وأولاده يقال له الماجشون.
قوله: (عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وقد روى مالك عنه هذا الحديث وجوّد نسبه وبينت ذلك في كتاب الإيمان في «باب من الدين الفرار من الفتن».

قوله: (عن أبيه) في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن هذا أنه سمع أباه، أخرجه أحمد والإسماعيلي.
قوله: (بأنى على الناس زمان غير مال المسلم الغنم) كذا أورده هنا، وفي الكلام حذف تقديره يكون فيه، وتقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم بهذا الإسناد بلفظ «بأنى على الناس زمان يكون الغنم فيه خير مال المسلم» ووقع في رواية مالك «يوشك أن يكون خير مال المسلم الخ» وتقدم أيضاً. ولفظه هنا صريح في أن المراد بخيرية العزلة أن تقع في آخر الزمان، وأما زمنه ﷺ فكان الجهاد فيه مطلوباً حتى كان يجب على الأعيان إذا خرج الرسول ﷺ غزياً أن يخرج معه إلا من كان مملوكاً وأما من بعده فيختلف ذلك باختلاف الأحوال، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. والشعب بكسر أوله الطريق في الجبل أو الموضع فيه، وشعب ففتح للمجمة ثم المهلة ثم هاء رأس الجبل، وذكر الخطابي في «كتاب العزلة» أن العزلة والاختلاط يختلف باختلاف متعلقاتهما فتحمل الأدلة الواردة في الحس على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الأئمة وأمور الدين وعكسها في عكسها، وأما الاجتماع والافتراق بالأبدان فمن عرف الاكتفاء بنفسه في حق معاشه ومعاظرة دينه فالأولى له الاكتفاء عن مخالطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والرد وحقوق المسلمين من العيادة وشهود الجنازة وغو ذلك، والمطلوب إنما هو ترك فضول الصلابة إلى الغناء والعشاء فيقتصر منه الوقت من المهمات، ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج إلى الغناء والعشاء فيقتصر منه على ما لا بد له منه فهو أروح للبدن والقلب والله أعلم. وقال القشيري في «الرسالة»: طريق من أثر العزلة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس، فإن الأول يتجه استصغاره نفسه وهي صفة المتواضع، والثاني شهوده مزبلة له على غيره وهذه صفة المتكبر.

قوله: (باب رفع الأمانة) هي ضد الخيانة والمراد برفعها إذهابها بحيث يكون الأمين معلوماً أو شبه المعلوم وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول:
قوله: (حدثنا محمد بن ستان) بكسر المهملة ونونين، وقد تقدم في أول كتاب العلم بهذا الإسناد مقروناً برواية محمد بن فليح عن أبيه، وساقه هناك على لفظه وفيه قصة الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة.
قوله: (إذا ضيعت الأمانة) هذا جواب الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة وهو القائل كيف إضاعتها؟

قوله: (إذا أسند) قال الكرماني أجاب عن كيفية الإضاعة بما يدل على الزمان لأنه يتضمن الجواب، لأنه يلزم منه بيان أن كينيتها هي الإنسان المذكور، وقد تقدم هناك بلفظ «وسد» مع شرحه، والمراد من «الأمر» جنس الأمور التي تتعلق بالدين كاخلافه والإمارة والقضاء والإفتاء وغير ذلك، وقوله «إلى غير أهله» قال الكرماني: أتى بكلمة «إلى» بدل الكلمة ليدل على تضمين معنى الإسناد.

قوله: (فانتظر الساعة) الفاء للتفريع أو جواب شرط محذوف أي إذا كان الأمر كذلك فانتظر، قال ابن بطال: معنى «أسند الأمر إلى غير أهله» أن الأئمة قد اتهمتم الله على جهاده وفرض عليهم النصيحة لهم، فينبغي لهم تولية أهل الدين، فإذا قلدا غير أهل الدين فقد ضيعوا الأمانة التي قلدهم الله تعالى إياها.

الحديث الثاني: حديث حذيفة في ذكر الأمانة وفي ذكر رفعها، وسيأتي بسنده ومثله في كتاب الفتن وشرح هناك إن شاء الله تعالى. والجندر بفتح الجيم وكسرهما الأصل في كل شيء، والوكت بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مثناة أثر النار ونحوه، والجندر بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام هو أثر العمل في الكف، والتشتر بنون ثم مثناة مفتوحة ثم موحدة مكسورة وهو المتشط.

قوله: (ولا يكاد أحلهم) في رواية الكشيبي «أحد» بغير ضمير.

قوله: (من إيمان) قد فهم منه أن المراد بالأمانة في الحديث الإيمان وليس كذلك بل ذكر ذلك لكنها لازمة الإيمان.

قوله: (باعت) قال الخطابي: تأوله بعض الناس على بيعة الخلافة، وهذا خطأ، وكيف يكون وهو يقول إن كان نصرانياً رده علي ساعيه فهل يبيع النصراني على الخلافة؟ وإنما أراد مبيعة البيع والشراء.

قوله: (رده على الإسلام) في رواية المتسلمي «بالإسلام» بزيادة موحدة.

قوله: (نصرانياً رده علي ساعيه) أي واليه الذي أقيم عليه ليصنف منه، وأكثر ما يستعمل الساعي في ولادة الصدقة، ويحتمل أن يراد به هنا الذي يتولى قبض الجزية.

قوله: (إلا فلاناً وفلاناً) يحتمل أن يكون ذكره بهذا اللفظ، ويحتمل أن يكون

قوله: (وإن مسافر) هو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وطريقه وصلها الذهلي في الزهريات من طريق الليث بن سعد عنه.

قوله: (ويحيى بن سعيد) هو الأنصاري، وطريقه وصلها الذهلي أيضاً من طريق سليمان بن بلال عنه.

قوله: (عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) هذا لا يخالف الرواية الأولى، لأن الذي حفظ اسم الصحابي مقدم على من إبهمه، وقد بينت لفظ معمر ولفظ الزبيدي في كتاب الجهاد.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا الماجشون) بكسر الميم وبالشين المعجمة هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة وقد تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم أيضاً ولكن قال فيه «حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون» فنسبه إلى جده، ولا مغايرة بين قوله الماجشون وابن الماجشون فإن كلا من عبد الله وأولاده يقال له الماجشون.

قوله: (عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وقد روى مالك عنه هذا الحديث وجوّد نسبه وبينت ذلك في كتاب الإيمان في «باب من الدين الفرار من الفتن».

قوله: (عن أبيه) في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن هذا أنه سمع أباه، أخرجه أحمد والإسماعيلي.

قوله: (بأنى على الناس زمان غير مال المسلم الغنم) كذا أورده هنا، وفي الكلام حذف تقديره يكون فيه، وتقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم بهذا الإسناد بلفظ «بأنى على الناس زمان يكون الغنم فيه خير مال المسلم» ووقع في رواية مالك «يوشك أن يكون خير مال المسلم الخ» وتقدم أيضاً. ولفظه هنا صريح في أن المراد بخيرية العزلة أن تقع في آخر الزمان، وأما زمنه ﷺ فكان الجهاد فيه مطلوباً حتى كان يجب على الأعيان إذا خرج الرسول ﷺ غزياً أن يخرج معه إلا من كان مملوكاً وأما من بعده فيختلف ذلك باختلاف الأحوال، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. والشعب بكسر أوله الطريق في الجبل أو الموضع فيه، وشعب ففتح للمجمة ثم المهلة ثم هاء رأس الجبل، وذكر الخطابي في «كتاب العزلة» أن العزلة والاختلاط يختلف باختلاف متعلقاتهما فتحمل الأدلة الواردة في الحس على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الأئمة وأمور الدين وعكسها في عكسها، وأما الاجتماع والافتراق بالأبدان فمن عرف الاكتفاء بنفسه في حق معاشه ومعاظرة دينه فالأولى له الاكتفاء عن مخالطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والرد وحقوق المسلمين من العيادة وشهود الجنازة وغو ذلك، والمطلوب إنما هو ترك فضول الصلابة إلى الغناء والعشاء فيقتصر منه الوقت من المهمات، ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج إلى الغناء والعشاء فيقتصر منه على ما لا بد له منه فهو أروح للبدن والقلب والله أعلم. وقال القشيري في «الرسالة»: طريق من أثر العزلة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس، فإن الأول يتجه استصغاره نفسه وهي صفة المتواضع، والثاني شهوده مزبلة له على غيره وهذه صفة المتكبر.

٣٥- باب رفع الأمانة

٦٤٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَّانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا جِلْزَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْظُرِ السَّاعَةَ». قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا أَسِيدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْظُرِ السَّاعَةَ». [إرجاع: ٥٩].

٦٤٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الْأَغَشَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلِيَّتَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْظُرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا: «إِنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَنْبِ قُلُوبِ الرُّجُلِ، ثُمَّ غُلِبُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ». وَحَدَّثَنَا عَنْ نَفْسِهَا قَالَ: «يَسَامُ الرَّجُلُ النُّوْمَةَ، فَتُضَيِّعُ الْأَمَانَةَ مِنْ قَلْبِهِ، يَقِطُرُ أَوْهَامُ يَشُلُّ أَوْرَاقُهَا، ثُمَّ يَسَامُ النُّوْمَةَ فَتُضَيِّعُ نَفْسُهُ أَوْهَامَ يَشُلُّ أَوْرَاقُهَا، كَحَمِيرٍ دَخَرَجُهُ عَلَى رَجُلِكَ فَفَقَطَ، فَتَرَاهُ

سمى اثنين من المشهورين بالأمانة إذ ذاك فابهمها الراوي، ولمعنى لست أثن بأحد أثنه على بيع ولا شراء إلا فلاناً وفلاناً.

قوله: (قال القرطبي) ثبت ذلك في رواية المستملي وحده، وأبو جعفر الذي روى عنه هنا هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري أي ناسخ كيه، وقوله: «حدثت أبا عبد الله يريد البخاري وحذف ما حدثه به لعدم احتياجه له حيث أنه قال سمعت» القائل هو البخاري وشيخه أحد بن حاصم هو البلخي، وليس له في البخاري إلا هذا الموضوع، وأخرج عنه البخاري في الأدب المفرد.

قوله: (سمعت أبا عبيد) هو القاسم بن سلام المشهور صاحب كتاب «غريب الحديث» وغيره من التصنيف، وليس له في البخاري إلا هذا الموضوع، وكذا الأصمعي وأبو عمرو.

قوله (قال الأصمعي) هو عبد الملك بن قريش، وأبو عمرو هو ابن العلاء.

قوله: (وغيرهما) ذكره الإسماعيلي عن سفيان الثوري بعد أن أخرج الحديث من طريق عبد الله بن الوليد المدني عن سفيان الثوري، ثم قال في آخره: «قال سفيان الجلبدر الأصل».

قوله: (الجلبدر الأصل من كل شيء) انتقوا على التصريح، ولكن عند أبي عمرو أن الجلبدر بكسر الجيم وعند الأصمعي بفتحها.

قوله: (والوكت أثر الشيء اليسير منه) هذا من كلام أبي عبيد أيضاً وهو أغصن عما تقدم لتيقظه باليسير.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر، وسنده معدود في أصح الأسانيد.

قوله: (وما الناس كالأبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة) في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري «تجدون الناس كأبل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة» فعلى أن الرواية بغير ألف ولا ويغير تكاد فاعلمنا لا تجد في مائة إبل راحلة تصلح للركوب، لأن الذي يصلح للركوب ينبغي أن يكون وطيقاً سهل الاتقياد وكذا لا تجد في مائة من الناس من يصلح للصحة بأن يعاون رفيقه ويلين جانبته، والرواية بإثبات «لا تكاد» أولى لما فيها من زيادة للمعنى ومطابقة الواقع، وإن كان معنى الأول يرجع إلى ذلك، ويجعل النضي للطلق على المبالغة وعلى أن النادر لا حكم له. وقال الخطابي: العرب تقول للمائة من الإبل إبل يقولون لفلان إبل أي مائة بعير، ولفلان إبلان أي مائتان. قلت: فعلى هذا فأرواية أبي بغير ألف ولا يكون قوله مائة تفسيراً لقوله إبل، لأن قوله كأبل أي كصاة بعير، ولما كان مجرد لفظ إبل ليس مشهور الاستعمال في المائة ذكر المائة توضيحاً ورفعاً للإيجاز، وأما على رواية البخاري فإلام للحنس. وقال الراغب: الإبل اسم مائة بعير، فقوله كأبل مائة المراد به عشرة آلاف لأن الظاهر كالمائة المائة انتهى. والذي يظهر على تسليم قوله لا يلزم ما قال إن المراد عشرة آلاف، بل للمائة الثانية للتأكيد. قال الخطابي: تأولوا هذا الحديث على وجهين: أحدهما أن الناس في أحكام الدين سواء لا فضل فيها لشريف على مشروف ولا لرفيع على ذليل كالإبل المائة التي لا يكون فيها راحلة وهي التي ترسل للركب، والراحلة فاعلة بمعنى مفوعة أي كلها حولة تصلح للحمل ولا تصلح للركب والركوب عليها. والثاني أن أكثر الناس أهل نقص، وأما أهل الفضل فلمدحهم قليل جداً، فهم بمنزلة الراحلة في الإبل المحمولة، ومنه قوله تعالى ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ [الروم: ٦] قلت: وأورد البيهقي هذا الحديث في كتاب القضاء في تسوية القاضي بين الخصمين أخذاً بالتأويل الأول، ونقل عن ابن تقيّة أن الراحلة هي النجبية المختارة من الإبل للركوب، فلما كانت في إبل حرث، ومعنى الحديث أن الناس في النسب كأبل مائة التي لا راحلة فيها، فهي مستوية. وقال الأزهري: الراحلة عند العرب الذكر النجيب والأثني النجبية، ولها في الراحلة للمبالغة. قال: وقول ابن تقيّة غلط ولمعنى أن الزاهد في الدنيا الكامل فيه الراغب في الآخرة قليل كتلة الراحلة في الإبل. وقال النووي: هذا أجود وأجود منهما قول آخرين أن المرعي الأحوال من الناس الكامل الأوصاف قليل. قلت: هو الثاني، إلا أنه خصمه بالزاهد والأولى تميمه كما أن قال الشيخ. وقال القرطبي: الذي يناسب التشبيل أن الرجل الجواد الذي يعمل أفعال الناس والمعاملات عنهم ويكشف كربهم عزز الوجود كالراحلة في الإبل الكثيرة. وقال ابن بطال: معنى الحديث أن الناس كثير والمرعي منهم قليل، وإلى هذا المعنى أوما البخاري بإدخاله في «باب رفع الأمانة» لأن من كانت هذه صفته فلا اختيار عدم معاشته. وأشار ابن بطال إلى أن المراد بالناس في الحديث من يأتي بعد القرون الثلاثة الصحابة والتابعين وتابعيهم حيث يصبرون يثبثون ولا يؤثثون. ونقل الكرمانى هذا عن منطلي ظناً منه أنه كلامه لكنه لم يعزه فقال: لا حاجة إلى هذا التخصيص، لاحتمال أن

٣٦- باب الرِّياءِ والسُّمعةِ

٦٤٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ. وَحَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، «وَكَمْ أَمْنَعُ أَحَدًا يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ غَيْرُهُ، فَلَنُوتَ بَيْنَهُ، فَسَوَّعُهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ يُؤَاكِلُ يُؤَاكِلُ اللَّهَ بِهِ». [الطر: ٥٧٥٢، أخرجه مسلم: ٢٩٨٧].

قوله: (باب الرياء والسُّمعة) الرياء بكسر الراء وتخفيف التحتانية والمد وهو مشتق من الروية والمراد به إظهار العبادة لقصود رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبها، والسُّمعة بضم السين المهملة وسكون الهم مشقة من سمع، والمراد بها نحو ما في الرياء لكنّها تتلحق بحماسة السمع والرياء بحماسة البصر. وقال الفضلي: المعنى طلب المنة في قلوب الناس بأن يبرهم للحصول المحسوسة والمرائي هو العامل. وقال ابن عبد السلام: الرياء أن يعمل لغير الله والسُّمعة أن يخفي عمله لله ثم يجعله من الناس.

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان، وسفيان في الطريقين هو الثوري، والسند الثاني أعلى من الأول، ولم يكف به مع علوه لأن في الرواية الأولى مزايها وهي جلالة القطان وما وقع في سياته من تصريح سفيان بالحديث ونسبة سلمة شيخ الثوري وهو سلمة بن كهيل بالتصغير ابن حصين الحضرمي، والسند الثاني كله كوفيون.

قوله: (ولم أسمع أحداً يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم غيره) وثبت كذلك عند مسلم في رواية، وقائل ذلك هو سلمة بن كهيل ومراده أنه لم يسمع من أحد من الصحابة حديثاً مستنداً إلى النبي ﷺ إلا من جندب وهو ابن عبد الله الجبلي الصحابي المشهور وهو من صفار الصحابة. وقال الكرمانى: مراده لم يبق من أصحاب النبي ﷺ حيث غيرة في ذلك المكان. قلت: استرحى بقوله «في ذلك المكان» عن كان من الصحابة موجوداً إذ ذاك بخير لكان الذي كان فيه جندب، وليس كذلك لأن جندباً كان بالكوفة إلى أن مات وكان بها في حياة جندب أبو جحيفة السوائي وكانت وفاته بعد جندب بست سنين، وعبد الله بن أبي أوفى وكانت وفاته بعد جندب بعشرين سنة، وقد روى سلمة عن كل منهما فتبين أن يكون مراده أنه لم يسمع منهما ولا من أحدهما ولا من غيرهما عن كان موجوداً من الصحابة بغير الكوفة بعد أن سمع من جندب الحديث المذكور عن النبي ﷺ شيئاً.

قوله: (من سمع) بفتح المهملة والميم الثقيلة والثانية مثلهما، وقوله «ومن يراني» بضم التحتية والمد وكسر الهزنة والثالثة مثلهما وقد ثبتت الياء في آخر كل منهما أما الأولى فللاشباع وأما الثانية فتكذلك، أو التقدير فإنه يراني به الله. ووقع في رواية وكيع عن سفيان عند مسلم «من سمع يسمع الله به ومن يراني يراني الله به» ولا بين المباح في الزهد من حديث ابن مسعود «من سمع سمع الله به، ومن رآه رآه الله به، ومن تناول تعاطفاً خضعه الله، ومن تواضع تخشعاً رفعه الله» وفي حديث ابن عباس عند «من سمع سمع الله به ومن رآه رآه الله به» ووقع عند الطبراني من طريق محمد بن جحادة عن سلمة بن كهيل عن جابر في آخر هذا الحديث «ومن كان ذا لسانين في الدنيا جعل الله له لسانين من نار يوم القيامة» قال الخطابي: معناه من عمل عملاً على غير إخلاص وإنما يريد أن يراه الناس ويسمعه جوزي على ذلك بأن يشهده الله ويفضحه ويظهر ما كان يطنه. وقيل من قصد بعمله الجاه والمثلة عند الناس ولم يرد به وجه الله فإن الله يجعله حديثاً عند الناس الذين أراد نيل لذته عندهم ولا ثواب له في الآخرة، ومعنى يراني يظلمهم على أن فعل ذلك لم لا لوجه، ومنه قوله تعالى ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها إلى قوله ما كانوا يعملون﴾ [هود: ١٥] وقيل: المراد من قصد بعمله أن يسمعه الناس ويروه ليعظموه وتعلم منزلة عندهم حصل له ما قصد، وكان ذلك جزاءه على عمله، ولا يثاب عليه في الآخرة. وقيل المعنى: من سمع بعبود الناس وأقامها أظهر الله حبه وسمعه المكروه. وقيل المعنى من نسب إلى نفسه عملاً صالحاً لم يفعله وادعى غيراً لم يصنعه فإن الله يفضحه ويظهر كذبه، وقيل المعنى من يراني الناس بعمله أراه الله ثواب ذلك العمل وحرره إياه. وقيل معنى سمع الله به شهره أو ملا أسباع الناس بسوء التناء عليه في الدنيا أو في القيامة بما يطوي عليه من خبث السيرة. قلت: ورد في عدة أحاديث التصريح بوقوع ذلك في الآخرة، فهو للمعتمد عند أحد الدارمي من حديث أبي هند الدارمي رفعه «من قام مقام رياء وسمعة

راى الله به يوم القيامة وسمع به « وللطبراني من حديث عوف بن مالك نحوه، وله من حديث معاذ مرفوعاً « ما من عبد يقوم في الدنيا مقام سبعة ورياه إلا سمع الله به على رؤوس الخلائق يوم القيامة » وفي الحديث استحباب إخضاع العمل الصالح، لكن قد يستحب إظهاره من يقتدى به على إرادته الاقتداء به، ويقدر ذلك بقدر الحاجة. قال ابن عبد السلام: يستثنى من استحباب إخضاعه من يظهره ليقضى به أو ليتضح به ككتابة العلم، ومنه حديث سهل الماضي في الجملة « لتأتوا بهي وتعلموا صلاتي » قال الطبري: كان ابن عمر وابن مسعود وجماعة من السلف يتجهلون في مساجدهم ويتظاهرون بمحاسن أعمالهم ليقضى بهم، قال: فمن كان إماماً يستعمله عالماً بما لله عليه قاهراً لشيئاته استوى ما ظهر من عمله وما خفي لصحة فصله، ومن كان بخلاف ذلك فالإخضاع في حقه أفضل، وعلى ذلك جرى عمل السلف. فمن الأول حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال « سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ ويضع صوته بالذكر فقال إنه أواب قال فإذا هو المقداد بن الأسود » أخرجه الطبري. ومن الثاني حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « قام رجل يصلي فجهر بالقراءة فقال له النبي ﷺ: لا تسمعي وأسمع ربك » أخرجه أحمد وابن أبي خيثمة وسنده حسن.

٣٧- باب مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ

٦٥٠٠- حَدَّثَنَا هُثَيْبُ بْنُ حُرَائِبٍ: حَدَّثَنَا هُثَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هُثَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَا ذَهَبُ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَيْتَ بَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعَتِكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قُلْتُ: لَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعَتِكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». قُلْتُ: لَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعَتِكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْظَمُ، قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَتَّقُوهُ وَلَا يَشْرُكُوا بِهِ شَيْئاً». ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». قُلْتُ: لَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعَتِكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَتَوَهُ». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْظَمُ، قَالَ: «حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ». [راجع: ٢٨٥٦، أخرجه مسلم: ٣٠].

قوله: (باب من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل) يعني بيان فضل من جاهد، والمراد بالمجاهدة كلف النفس عن إرادتها من الشغل بشئ العبادة، وبهذا تظهر مناسبة الترجمة لحديث الباب. وقال ابن بطال: جهاد المرء نفسه هو الجهاد الأكمل، قال الله تعالى ﴿وَمَا مِنْ خَافٍ مَقَامٍ وَهُوَ النَّفْسُ مِنَ الْحَوَى﴾ (التازعات: ٤٠) الآية. ويقع بمنع النفس من المعاصي، ومنعها من الإفراط في الإفراط من الشهوات المباحة لتوفرها في الآخرة. قلت: ولما بعد الإكثار ليقفه فيجرى إلى الشهوات فلا يأمن أن يقع في الحرام. ونقل القشيري عن شيخه أبي علي الدقاق: من لم يكن في بدايته صاحب مجاهدة لم يجد من هذه الطريق شمة. وعن أبي عمرو بن بيجد: من كرم عليه دينه هانت عليه نفسه. قال القشيري: أصل مجاهدة النفس فطمعها من المألوفات وحملها على غير هواها. وللنفس صفتان: انهماك في الشهوات، واستمتاع من الطامعات، فالمجاهدة تقع بحسب ذلك. قال بعض الأئمة: جهاد النفس داخل في جهاد العدو، فإن الأعداء ثلاثة: رأسهم الشيطان، ثم النفس لأنها تدحر إلى اللذات القلبية يصاحبها إلى الوقوع في الحرام الذي يسهط الرب، والشيطان هو المعين لها على ذلك ويؤنبه لها فمن خالف هوى نفسه قمع شيطانه، فمجاهدته نفسه حملها على اتباع أوامر الله واجتباب نواهيه، وإذا توي البعد على ذلك سهل عليه جهاد أعداء الدين، فالأول لجهاد الباطن والثاني لجهاد الظاهر. وجهاد النفس أربع مراتب: حملها على تعلم أمور الدين، ثم حملها على العمل بذلك، ثم حملها على تعليم من لا يعلم، ثم الدخا إلى توحيد الله وقتال من يخالف فعله وجمعه نعمة. وأقوى للمعين على جهاد النفس جهاد الشيطان بدفع ما يلقي إليه من الشبهة والشك، ثم تحسين ما نهى عنه من المحرمات، ثم ما يفضي الإكثار منه إلى الوقوع في الشهوات، وعام ذلك من المجاهدة أن يكون متيقظاً لنفسه في جميع أحواله، فإنه متى غفل عن ذلك استهوله شيطانه ونفسه إلى الوقوع في المنهيات وبالله التوفيق.

قوله: (همام) هو ابن يحيى.

قوله: (رسول الله) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف، ووقع في العلم بإثباته.

قوله: (ثم سار ساعة) فيه بيان أن الذي وقع في العلم « قال ليكن يا رسول الله وسعديك، قال يا معاذ » لم يقع النداء الثاني على الفور بل بعد ساعة.

قوله: (فقال) في رواية الكشميهني « ثم قال ».

قوله: (يا معاذ بن جبل) تقدم ضبطه في العلم.

قوله: (قال هل تدري) وقع في رواية مسلم المشار إليها بعد قوله « وسعديك » الثانية « ثم سار ساعة ثم قال هل تدري » وفي رواية موسى بن إسماعيل عن همام الماضية في الاستئذان بعد المرة الأولى « ثم قال مثله ثلاثاً » أي النداء والإجابة وقد تقدم نحوه في العلم، وهو لتأكيد الاهتمام بما يجز به ويبلغ في فهمه وضبطه.

قوله: (هل تدري ما حق الله على عباده) الحق كل موجود متحقق أو ما سويج لا حالة، ويقال للكل الصدق حق لأن وقوه متحقق لا تردد فيه، وكذا الحق المستحق على الغير إذا كان لا تردد فيه، والمراد هنا ما يستحقه الله على عباده مما جعله محضاً عليهم قاله ابن التيمي في التحرير، وقال القرطبي: حق الله على العباد هو ما وعدهم به من الثواب والأجر مما يجز به ويبلغ في فهمه وضبطه.

قوله: (أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً) المراد بالعبادة عمل الطاعات واجتباب المعاصي وعطف عليها عدم الشرك لأنه تمام التوحيد والحكمة في عطفه على العبادة أن بعض الكفرة كانوا يدعون أنهم يعبدون الله ولكنهم كانوا يعبدون آلهة أخرى فاشترط في ذلك، وتقدم أن الجملة حالية والتقدير يعبدونه في حال عدم الإشراك به. قال ابن حبان: عبادة الله إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح، ولهذا قال في الجواب فمما حق العباد إذا فعلوا ذلك، فعب باللفظ ولا يعبر بالقول.

قوله: (هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوه): الضمير لما تقدم من قوله « يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً » في رواية مسلم « إذا فعلوا ذلك ».

قوله: (أنس عن معاذ بن جبل) هكذا رواه همام عن قتادة، ومقتضاه التصريح بأنه من مسند معاذ، وخالفه هشام الدستوائي عن قتادة فقال « عن أنس أن النبي ﷺ قال

قوله: (باب من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل) يعني بيان فضل من جاهد، والمراد بالمجاهدة كلف النفس عن إرادتها من الشغل بشئ العبادة، وبهذا تظهر مناسبة الترجمة لحديث الباب. وقال ابن بطال: جهاد المرء نفسه هو الجهاد الأكمل، قال الله تعالى ﴿وَمَا مِنْ خَافٍ مَقَامٍ وَهُوَ النَّفْسُ مِنَ الْحَوَى﴾ (التازعات: ٤٠) الآية. ويقع بمنع النفس من المعاصي، ومنعها من الإفراط في الإفراط من الشهوات المباحة لتوفرها في الآخرة. قلت: ولما بعد الإكثار ليقفه فيجرى إلى الشهوات فلا يأمن أن يقع في الحرام. ونقل القشيري عن شيخه أبي علي الدقاق: من لم يكن في بدايته صاحب مجاهدة لم يجد من هذه الطريق شمة. وعن أبي عمرو بن بيجد: من كرم عليه دينه هانت عليه نفسه. قال القشيري: أصل مجاهدة النفس فطمعها من المألوفات وحملها على غير هواها. وللنفس صفتان: انهماك في الشهوات، واستمتاع من الطامعات، فالمجاهدة تقع بحسب ذلك. قال بعض الأئمة: جهاد النفس داخل في جهاد العدو، فإن الأعداء ثلاثة: رأسهم الشيطان، ثم النفس لأنها تدحر إلى اللذات القلبية يصاحبها إلى الوقوع في الحرام الذي يسهط الرب، والشيطان هو المعين لها على ذلك ويؤنبه لها فمن خالف هوى نفسه قمع شيطانه، فمجاهدته نفسه حملها على اتباع أوامر الله واجتباب نواهيه، وإذا توي البعد على ذلك سهل عليه جهاد أعداء الدين، فالأول لجهاد الباطن والثاني لجهاد الظاهر. وجهاد النفس أربع مراتب: حملها على تعلم أمور الدين، ثم حملها على العمل بذلك، ثم حملها على تعليم من لا يعلم، ثم الدخا إلى توحيد الله وقتال من يخالف فعله وجمعه نعمة. وأقوى للمعين على جهاد النفس جهاد الشيطان بدفع ما يلقي إليه من الشبهة والشك، ثم تحسين ما نهى عنه من المحرمات، ثم ما يفضي الإكثار منه إلى الوقوع في الشهوات، وعام ذلك من المجاهدة أن يكون متيقظاً لنفسه في جميع أحواله، فإنه متى غفل عن ذلك استهوله شيطانه ونفسه إلى الوقوع في المنهيات وبالله التوفيق.

قوله: (همام) هو ابن يحيى.

قوله: (أنس عن معاذ بن جبل) هكذا رواه همام عن قتادة، ومقتضاه التصريح بأنه من مسند معاذ، وخالفه هشام الدستوائي عن قتادة فقال « عن أنس أن النبي ﷺ قال

قوله: (باب من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل) يعني بيان فضل من جاهد، والمراد بالمجاهدة كلف النفس عن إرادتها من الشغل بشئ العبادة، وبهذا تظهر مناسبة الترجمة لحديث الباب. وقال ابن بطال: جهاد المرء نفسه هو الجهاد الأكمل، قال الله تعالى ﴿وَمَا مِنْ خَافٍ مَقَامٍ وَهُوَ النَّفْسُ مِنَ الْحَوَى﴾ (التازعات: ٤٠) الآية. ويقع بمنع النفس من المعاصي، ومنعها من الإفراط في الإفراط من الشهوات المباحة لتوفرها في الآخرة. قلت: ولما بعد الإكثار ليقفه فيجرى إلى الشهوات فلا يأمن أن يقع في الحرام. ونقل القشيري عن شيخه أبي علي الدقاق: من لم يكن في بدايته صاحب مجاهدة لم يجد من هذه الطريق شمة. وعن أبي عمرو بن بيجد: من كرم عليه دينه هانت عليه نفسه. قال القشيري: أصل مجاهدة النفس فطمعها من المألوفات وحملها على غير هواها. وللنفس صفتان: انهماك في الشهوات، واستمتاع من الطامعات، فالمجاهدة تقع بحسب ذلك. قال بعض الأئمة: جهاد النفس داخل في جهاد العدو، فإن الأعداء ثلاثة: رأسهم الشيطان، ثم النفس لأنها تدحر إلى اللذات القلبية يصاحبها إلى الوقوع في الحرام الذي يسهط الرب، والشيطان هو المعين لها على ذلك ويؤنبه لها فمن خالف هوى نفسه قمع شيطانه، فمجاهدته نفسه حملها على اتباع أوامر الله واجتباب نواهيه، وإذا توي البعد على ذلك سهل عليه جهاد أعداء الدين، فالأول لجهاد الباطن والثاني لجهاد الظاهر. وجهاد النفس أربع مراتب: حملها على تعلم أمور الدين، ثم حملها على العمل بذلك، ثم حملها على تعليم من لا يعلم، ثم الدخا إلى توحيد الله وقتال من يخالف فعله وجمعه نعمة. وأقوى للمعين على جهاد النفس جهاد الشيطان بدفع ما يلقي إليه من الشبهة والشك، ثم تحسين ما نهى عنه من المحرمات، ثم ما يفضي الإكثار منه إلى الوقوع في الشهوات، وعام ذلك من المجاهدة أن يكون متيقظاً لنفسه في جميع أحواله، فإنه متى غفل عن ذلك استهوله شيطانه ونفسه إلى الوقوع في المنهيات وبالله التوفيق.

قوله: (همام) هو ابن يحيى.

وَصَرَّةَ الْيَدِ يَمْرُؤُ بِهِ، وَصَدَّةَ الْيَدِ يَطْلُشُ بِهَا، وَوَجَلَّةَ الْيَدِ يَغْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلْتَنِي لِأَخِيَّتِهِ، وَتَرِنَ اسْتَعَاذَتِي لِأَخِيَّتِهِ، وَمَا تَرَدَّدْتَ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، بِكَرَّةِ الْمُؤْمِنِ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاعِدَهُ.

قوله: (باب التواضع) بضم الصاد للمجعة، مشتق من الضعة بكسر أوله وهي الموانع، والمراد بالتواضع إظهار التزول عن المرتبة إن يرد تعظيمه، وقبل هو تعظيم من فقه لفعله. وذكر فيه حديثين أحدهما حديث أنس في ذكر الناقة لما سبقت، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد في «باب ناقة النبي ﷺ» وزعم بعضهم أنه لا مدخل له في هذه الترجمة، وغفل عما وقع في بعض طرقه عند التسالي بلفظ «حق على الله أن لا يرفع شيء نفسه في الدنيا إلا وزعمه» فإن فيه إشارة إلى الحث على عدم الترفع، والحث على التواضع، والإعلام بأن أمور الدنيا ناقصة غير كاملة. قال ابن بطال: فيه موانع الدنيا على الله، والتبعية على ترك المباهمة والمفاخرة، وإن كل شيء هان على الله فهو في محل الضعة فحق على كل شيء عقل أن يزهده فيه ويقل منافسته في طلبه. وقال الطبري: في التواضع مصلحة الدين والدنيا، فإن الناس لو استعملوه في الدنيا زالت بينهم الشحناء ولاستراحوا من تعب المباهمة والمفاخرة، قلت: وفيه أيضاً حسن خلق النبي ﷺ وتواضعه، لكونه رضي أن أحرأياً يسأله، وفيه جواز المسابقة. وظهر في السند الأول هو ابن معاوية أبو عيشة الجعفي، ومحمد في السند الثاني هو ابن سلام وجزم به الكلابي ووقع كذلك في نسخة من رواية أبي فر، والفزاري هو سروان بن معاوية ووهوم من زعم أنه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الطاهر، نعم رواية أبي إسحاق الفزاري له قد تقدمت في الجهاد وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيان.

الحديث الثاني:

قوله: (محمد بن عثمان بن كرامة) يفتح الكاف والراء الخفيفة هو من صفار شيخ البخاري، وقد شاركه في كثير من شيوخه منهم خالد بن غلدة شيخه في هذا الحديث، فقد أخرج عنه البخاري كثيراً بغير واسطة منها في «باب الاستئذان من الجبلين» في كتاب الدعوات وهو أقربها إلى هذا.

قوله: (عن عثمان) هو ابن يسار، ووقع كذلك في بعض النسخ، وقيل هو ابن أبي رباح والأول أصح نه على ذلك الحديث، وساق الذهبي في ترجمة خالد من الميزان بعد أن ذكر قول أحد فيه له تنكير، وقول أبي حاتم لا يحتج به، وأخرج ابن عدي عشرة أحاديث من حديث استكرها: هذا الحديث من طريق محمد بن خالد بن محمد بن عثمان بن كرامة شيخ البخاري فيه وقال: هذا حديث غريب جداً لولا فيه الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن خالد، فإن هذا الملقن لا يرو إلا بهذا الإسناد ولا يخرج من هذا البخاري ولا أخته في مسند أحمد. قلت: ليس هو في مسند أحمد جزءاً، وإطلاق أنه لا يرو هذا المسند إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فترك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضاً، وهو راوي حديث للمراج الذي زاد فيه وقصص وقدم وأخر وتقدم فيه بإشياء لم يتابع عليها كما يأتي القول فيه مستوفياً في مكانه، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن هذا أصلاً، منها من عائشة أخرجه أحد في «الزهد» وابن أبي الدنيا وأبو نعيم في «الحلية» والبيهقي في «الزهد» من طريق عبد الواحد بن ميمون عن عروة عنها، وذكر ابن حبان طريق يعقوب بن جهمد عن عروة وقال: لا يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد. ومنها من أبي أمامة أخرجه الطبراني والبيهقي في «الزهد» بسند ضعيف. ومنها عن علي بن عبد الإسماعيل في مسند علي، وعن ابن عباس أخرجه الطبراني ويستندما ضعيف، وعن أنس أخرجه أبو يعلى واليزار والطبراني وفي مسنده ضعف أيضاً، وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصراً وسنده حسن غريب، وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو نعيم في «الحلية» مختصراً وسنده ضعيف أيضاً، وعن وهب بن منبه مقطوعاً أخرجه أحد في «الزهد» وأبو نعيم في «الحلية» وفيه تعقب على ابن حبان حيث قال بعد إخراج حديث أبي هريرة: لا يعرف لهذا الحديث إلا طريقاً يعني غير حديث الباب وهما هشام الكائن عن أنس وعبد الواحد بن ميمون عن عروة عن عائشة وكلاهما لا يصح، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة.

قوله: (إن الله تعالى) قال الكرماني: هذا من الأحاديث القدسية، وقد تقدم القول فيها قبل ستة أبواب. قلت: وقد وقع في بعض طرقه أن النبي ﷺ حدث به عن جبريل عن الله عز وجل وذلك في حديث أنس.

قوله: (من عادى لي ولياً) المراد بولي العالم بالله المرابط على طاعة المخلص

قوله: (حق العباد على الله أن لا يعلمهم) في رواية ابن حبان من طريق عمرو بن ميمون أن أنس بن مالك لا يعلمهم، وفي رواية أبي عثمان «يدخلهم الجنة» وفي رواية أبي العوام مثله وزاد «ويغفر لهم» وفي رواية عبد الرحمن بن غنم «أن يدخلهم الجنة» قال القرطبي: حق العباد على الله ما وعدهم به من الثواب والجزاء، فحق ذلك وجوب بحكم وعده الصديق، وقوله الحق الذي لا يجوز عليه الكذب في الخبر ولا الخلف في الوعد، فإله سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء يحكم الأمر إذا لم أسر فوجه ولا حكم للعقل لأنه كاشف لا موجب انتهى. وتمسك بعض للمترلة بظاهره. ولا متمسك لم فيه مع قيام الاحتمال. وقد تقدم في العلم عدة أجوبة غير هذه، ومنها أن المراد بالحق هنا المتحقق الثابت أو الجدير، لأن إحسان الرب لمن لم يتخذ رأ سواه جدير في الحكمة أن لا يعلمه، أو المراد أنه كالواجب في تحققة وتناكده، أو ذكر على سبيل المقابلة. قال: وفي الحديث جواز ركوب اثنين على حمار، وفيه تواضع النبي ﷺ، وفضل معاذ وحسن أدبه في القول وفي العلم برده لما لم يعلم بحقيقته إلى علم الله ورسوله، وقرب منزله من النبي ﷺ. وفيه تكرار الكلام لتأكيد وتفهيمه. واستفاض الشيخ تلخيصه عن الحكم ليختبر ما عنده وبين له ما يشكل عليه منه وقال ابن رجب في شرحه لأوائل البخاري: قال العلماء يؤخذ من منع معاذ من تبشير الناس لتلا بكتلوا أن أحاديث الرخص لا تتشاع في عموم الناس لتلا يقصر فهمهم عن المراد بها، وقد سمعها معاذ فلم يزد إلا اجتهداً في العمل وخشية لله عز وجل، فأما من لم يبلغ منزله فلا يؤمن أن يقصر اتكالا على ظاهر هذا الخبر، وقد عارضه ما تواتر من نصوص الكتاب والسنة أن بعض حصاة للمرحبين يدخلون النار، فعلى هذا فيجب الجمع بين الأمرين، وقد سلخوا في ذلك مسالك: أحدها قول الزهري إن هذه الرخصة كانت قبل نزول القرائض والمطردوس وسباني ذلك عنه في حديث عثمان في الوضوء، واستعمله غيره من أن النسخ لا يدخل الخبر، وكان سماع معاذ هذه كان متأخراً عن أكثر نزول القرائض. وقيل لا نسخ بل هو على عموم، ولكنه يقيد بشرائط كما ترتب الأحكام على أسبابها المقتضية للمترقة على انتهاء الموانع، فإذا تكامل ذلك عمل المقتضى عمله، وإلى ذلك أشار وهب بن منبه بقوله المتقدم في كتاب الجنائز في شرح «أن لا إله إلا الله مفتاح الجنة»: ليس من مفتاح إلا وله أسنان، وقيل المراد ترك دخول نار الشرك، وقيل ترك تعذيب جميع بدن الموحدين لأن النار لا تحرق مواضع السجود، وقيل ليس ذلك لكل من وحده وعبد بل يخص بمن إخلص، والإخلاص يقتضي تحقيق القلب بيميناه، ولا يتصور حصول التحقيق مع الإصرار على المعصية لامتلاء القلب بحمة الله تعالى وخشيته فتبث الجوارح إلى الطاعة وتنكف عن المعصية. انتهى ملخصاً. وفي آخر حديث أنس عن معاذ في نحو هذا الحديث «قلت ألا أخبر الناس؟ قال: لا لتلا بكتلوا» فأخبر بها معاذ عند موته تأكيداً. وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب العلم.

(تبيينه) هذا من الأحاديث التي أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع من شيخ واحد بسند واحد، وهي قليلة في كتابه جداً، ولكنه أضاف إليه في الاستئذان موسى بن إسماعيل، وقد تتبع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند بلغ عنهما زعامة على العشرين، وفي بعضها يتصرف في الملقن بالاختصار منه.

٣٨- باب التواضع

٦٥٠١- حَدَّثَنَا ذَلِكَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةٌ. قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ وَهُوَ خَالِدُ الْأَخْمَرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُسَمَّى الْقَضَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسْقَى، فَجَاءَ أَحْرَابِيٌّ عَلَى قَمُودٍ لَهُ فَسَقَمَهَا، فَشَهِدَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: سَقَمَتِ الْقَضَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ حَقَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُزِيلَ هَيْبَتَنَا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ». [رواه: ٢٨٧١]

٦٥٠٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نُمَيْرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ غَدِيًّا بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ الْفَرَضُ عَلَيْهِ، وَمَنْ يَزَوَّلَ غَدِيًّا يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِأَوَّلِي حَتَّى أُجِيبَهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ مَعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ،

في عبادته. وقد استشكل وجود أحد بعباده لأن للمادة إما تقع من الجانبين ومن شأن الرئي الحليم والصنف عمن يجهل عليه، وأجيب بأن المادة لم تنحصر في الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلاً بل قد تقع عن بغض يشاء عن التعصب كالرافضي في بغضه لأبي بكر، والبلع في بغضه للسني، فتقع للمادة من الجانبين أما من جانب الرئي تعلقه تعالى وفي الله، وأما من جانب الآخر فلما تقدم، وكلنا القاسم المتجاهر بغضه الرئي في الله ويغضه الآخر لإكراهه عليه وملازمته لنفيه عن شهواته. وقد تعلق للمادة ويواد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن الآخر بالقوة، قال الكرماني: قوله «في» هو في الأصل صفة لقوله «ولاً» لكنه لما تقدم صار حالاً. وقال ابن ميرة في الإصحاح قوله «عادي لي ولأ» أي اتخذته عدواً، ولا أرى المعنى إلا أنه عاده من أجل ولايته، وهو وإن تضمن التحذير من إيذاء طرف أولياء الله ليس على الإطلاق بل يستثنى منه ما إذا كانت الحال تقتضي نزاعاً بين ولين في خاصمة أو محاكمة ترجع إلى استخراج حق أو كشف غامض، فإنه جرى بين أبي بكر وعمر مشاجرة، وبين العباس وعلي، في غير ذلك من الرقائق انتهى ملخصاً موضعاً. وتعبه الفاكهاني بأن معاداة الرئي لكونه ولأ لا يفهم إلا أن كان على طريق الحسد الذي هو غي زوال ولايته وهو بعيد جداً في حق الرئي فأمله. قلت: والذي قلته أولى أن يعتمد، قال ابن ميرة: ويستند من هذا الحديث تقديم الإحذر على الإنذار وهو واضح.

قوله: (فكنت سمعه الذي يسمع) زاد الكشميني «به».

قوله: (وبصره الذي يبصر به) في حديث عائشة في رواية عبد الواحد «عينه التي بصر بها» وفي رواية يعقوب بن معاذ «عينه التي يبصر بها» بالثنية وكذا قال في الأذن واليد والرجل، وزاد عبد الواحد في روايته «وفؤاده الذي يعقل به» ولسانه الذي يتكلم به» ونحوه في حديث أبي أمامة وفي حديث ميمونة «وقلبه الذي يعقل به» وفي حديث أنس «ومن أحبيته كنت له سمعاً وبصراً ويداً ومقيداً» وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلا سمع العبد وبصره إلخ؟

والجواب من أوجه.

أحدها أنه ورد على سبيل التشثيل، والمعنى كنت سمعه وبصره في إثارة أمري، فهو يجب طاعتي ويؤثر خدمتي كما يجب هذه الجوارح.

ثانيها: أن للمنى كليتة مشغولة بي فلا يصغي بسمعه إلا إلى ما يرضيني، ولا يرى ببصره إلا ما أمرته به.

ثالثها: المعنى اجعل له مقاصده كأنه ينالها بسمعه وبصره إلخ.

رابعها: كنت له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المعاونة على عدوه.

خامسها: قال الفاكهاني وسبقه إلى معناه ابن ميرة: هو فيما يظهر لي أنه على حذف مضاف، والتقدير كنت حافظ سمعه الذي يسمع به فلا يسمع إلا ما يحل استماعه، وحافظ بصره كذلك إلخ.

سادسها: قال الفاكهاني يحتمل معنى آخر أدق من الذي قبله، وهو أن يكون معنى سمعه مسموعه، لأن المصدر قد جاء بمعنى المفعول مثل فلان أمني بمعنى مأمولي، والمعنى أنه لا يسمع إلا ذكري ولا يلتذ إلا بتلاوة كتابي ولا يائس إلا بمناجاتي ولا ينظر إلا في عجايب ملكوتي ولا يمد يده إلا فيما فيه رضاء ورجله كذلك، ومعناه قال ابن ميرة أيضاً.

وقال الطوفي: اتفق العلماء عن يمتد بقوله أن هذا مجاز وكتابة عن نصرة العبد وتأييده وإعانتة، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عهده منزلة الآلات التي يستعين بها ولهذا وقع في رواية «في يسمع وي بصر وي يعقل وي يمشي» قال: والاعانة زعموا أنه على حقيقته وأن الحق عين العبد، واحتجوا بمجسم جبريل في صورة دحية، قالوا فهو روحاني علم صورته وظهوره يظهر البشر، قالوا فأنه أقدس على أن يظهر في صورة الوجود الكلي أو بعضه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. وقال الخطابي: هذه أمثال والمعنى توفيق الله للعبد في الأعمال التي يشارها بهذه الأعضاء، وتيسير الحيلة له فيها بأن يحفظ جوارحه عليه ويصمعه من موافقة ما يكره الله من الإصغاء إلى اللهو بسمعه، ومن النظر إلى ما نهى الله عنه ببصره، ومن البشش فيما لا يحل له بيده، ومن السعي إلى الباطل برجله. وإلى هذا نحا الداودي، ومثله الكلاباذي، وعبر بقوله أحفظه فلا يصرف إلا في عابتي، لأنه إذا أحبه كره له أن يصرف فيما يكرهه منه. سابعها: قال الخطابي أيضاً: وقد يكون عبر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنجاح في الطلب، وذلك أن مساعي الإنسان كلها إما تكون بهذه الجوارح المذكورة. وقال بعضهم، وهو منتزع عما تقدم لا يتحرك له جارة إلا في الله والله، فهي كلها تعمل بالحق للتحق. وأستد البيهقي في «الزهد» عن أبي عثمان الجيزي أحد أئمة الطريق قال: معناه كنت أسرع إلى قضاء

في عبادته. وقد استشكل وجود أحد بعباده لأن للمادة إما تقع من الجانبين ومن شأن الرئي الحليم والصنف عمن يجهل عليه، وأجيب بأن المادة لم تنحصر في الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلاً بل قد تقع عن بغض يشاء عن التعصب كالرافضي في بغضه لأبي بكر، والبلع في بغضه للسني، فتقع للمادة من الجانبين أما من جانب الرئي تعلقه تعالى وفي الله، وأما من جانب الآخر فلما تقدم، وكلنا القاسم المتجاهر بغضه الرئي في الله ويغضه الآخر لإكراهه عليه وملازمته لنفيه عن شهواته. وقد تعلق للمادة ويواد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن الآخر بالقوة، قال الكرماني: قوله «في» هو في الأصل صفة لقوله «ولاً» لكنه لما تقدم صار حالاً. وقال ابن ميرة في الإصحاح قوله «عادي لي ولأ» أي اتخذته عدواً، ولا أرى المعنى إلا أنه عاده من أجل ولايته، وهو وإن تضمن التحذير من إيذاء طرف أولياء الله ليس على الإطلاق بل يستثنى منه ما إذا كانت الحال تقتضي نزاعاً بين ولين في خاصمة أو محاكمة ترجع إلى استخراج حق أو كشف غامض، فإنه جرى بين أبي بكر وعمر مشاجرة، وبين العباس وعلي، في غير ذلك من الرقائق انتهى ملخصاً موضعاً. وتعبه الفاكهاني بأن معاداة الرئي لكونه ولأ لا يفهم إلا أن كان على طريق الحسد الذي هو غي زوال ولايته وهو بعيد جداً في حق الرئي فأمله. قلت: والذي قلته أولى أن يعتمد، قال ابن ميرة: ويستند من هذا الحديث تقديم الإحذر على الإنذار وهو واضح.

قوله: (فقد أذنته) بالذد وفتح المعجمة بدلما تون أي أعلته، والإيذان بالإعلام، ومنه أخذ الأذان.

قوله: (بالحرب) في رواية الكشميني «بحرب» ووقع في حديث عائشة «من عادي لي ولأ» وفي رواية لأحد «من أذى لي ولأ» وفي أخرى له «من ألقى» وفي حديث ميمونة مثله «قد استحل محاربي» وفي رواية وهب بن منبه موقوفاً «قال الله من أمان ولبي المؤمنين فقد استعجلي بالحاربة» وفي حديث معاذ «قد بارز الله بالحاربة» وفي حديث أبي أمامة وأنس «قد بارزني» وقد استشكل وقوع الحاربة وهي مفاعلة من الجانبين مع أن المخلوق في أسر الخلق، والجواب أنه من المخاطبة بما يفهم، فإن الحرب تنشأ عن العداوة والعداوة تنشأ عن المخالفة وغاية الحرب الملاك والله لا يقلب غالب، فكان للمنى قد تعرض لإملاكي إياه. فاطلق الحرب وأراد لازمه أي أصل به ما يعمله العدو المحارب. قال الفاكهاني: في هذا تهديد شديد، لأن من حاربه الله أهلكه، وهو من الهز البليغ، لأن من كره من أحب الله خالف الله ومن خالف الله عانده ومن عانده أهلكه، وإذا ثبت هذا في جانب المعادة ثبت في جانب الموالاة، فمن والى أولياء الله أكرمه الله. وقال الطوفي: لما كان ولي الله بمنزلة العبد والطاعة والتقوى تولاه الله بالحفظ والنصرة، وقد أجرى الله العادة بأن عدو العدو صديق وصديق العدو عدو فعدو ولي الله عدو الله فمن عاده كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنما حارب الله.

قوله: (وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما ألحقت عليه) يجوز في «أحب» الرفع والنصب، ويدخل تحت هذا اللفظ جميع فرائض العبد والكفاية، وظاهره الاختصاص بما ابتدأ الله فرضيته، وفي دخول ما أوجبه الكلف على نفسه نظر للتقدير بقوله أفرضت عليه، إلا أن أخذ من جهة للمنى الأصم، ويستفاد منه أن أداء الفرائض أحب الأعمال إلى الله. قال الطوفي: الأمر بالفرائض جازم ويقع بتركها للمعاقبة بخلاف النفل في الأمرين وإن اشترك مع الفرائض في تحصيل الثواب فكأنت الفرائض أكمل، فلها كانت أحب إلى الله تعالى وأشد تقرباً، وأيضاً فالفرض كالأصل والأمن والنفل كالفرع والبناء، وفي الإتيان بالفرائض على الوجه المأمور به امتثال الأمر واحترام الأمر وتعظيمه بالانقياد إليه وإظهار عظمة الربوبية وفل العبودية فكان التقرب بذلك أعظم العمل، والذي يؤدي الفرض قد يفعله خوفاً من العقوبة وموذي النفل لا يفعله إلا إشاراً للخدمة فيجازي بالغبة التي هي غاية المطلوب من يقرب بخدمة.

قوله: (وما زال) في رواية الكشميني «وما يزال» بصيغة المضارعة.

قوله: (يقرب إلي) التقرب طلب القرب، قال أبو القاسم القشيري: قرب العبد من ربه يقع أولاً بإيمانه، ثم بإحسانه. وقرب الرب من عبده ما يخصه به في الدنيا من عرفانه، وفي الآخرة من رضوانه، وفيما بين ذلك من وجوه لطفه وامتنانه. ولا يتم قرب العبد من الحق إلا ببعده من الخلق. قال: وقرب الرب بالعلم والقدره عام للناس، وباللطف والنصرة خاص بالخواص، وبالتالي خاص بالأولياء. ووقع في حديث أبي أمامة «يتجنب إلي» بدل «يقرب» وكذا في حديث ميمونة.

قوله: (بالتواضع حتى أحبيته) في رواية الكشميني «أحبه» ظاهره أن عبدة الله تعالى للعبد تقع بملازمة العبد التقرب بالتواضع، وقد استشكل بما تقدم أولاً أن الفرائض

حوائجهم من سماعه في الأسماع وعينه في النظر ويده في اللمس ورجليه في المشي. وحله بعض متأخري الصوفية على ما يذكرونه من مقام الفناء والحر، وأنه الغاية التي لا شيء وراءها، وهو أن يكون قائماً بإقامة الله له بما يحبه له ناظراً بنظره له من غير أن يبقى معه بقية تناط باسم أو تقف على رسم أو تتعلق بأمر أو توصف بوصف، ومعنى هذا الكلام أنه يشهد إقامته الله له حتى قام وعيته له حتى أحبه ونظره إلى جبهته حتى أقبل ناظراً إليه بقلبه. وحله بعض أهل الزين على ما يدعونونه من أن العبد إذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصفى من الكندورات أنه يصير في معنى الحق، تعالى الله عن ذلك، وأنه ينفى عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذكور لفضله للموحد لفضله المحب لفضله وأن هذه الأسباب والرسوم تصير علماً صرفاً في شهوده وإن لم تعلم في الخارج، وعلى الأوجه كلها فلا تنسك فيه للاستغناء ولا القائلين بالروحة المطلقة لقوله في بقية الحديث «ولئن سألني، ولئن استعاضني» فإنه كالصرح في الرد عليهم.

قوله: (وإن سألني) زاد في رواية عبد الواحد «عبدى».

قوله: (أعطيه) أي ما سأل.

قوله: (ولئن استعاضني) ضبطه بوجهين الأشهر بالثبوت بعد النكاح للمعجمة والثاني بالموحدة والمعنى أعطته بما يخاف، وفي حديث أبي أمامة «إذا استصرى نصرت» وفي حديث أنس «نصحتي فنصحت له» ويستفاد منه أن المراد بالتواضع جمع ما يتبذ من الأموال والأفعال. وقد وقع في حديث أبي أمامة المذكور «وأحب عبادة عبيدي لي النصيحة» وقد استشكل بأن جماعة من العباد والصلحاء دعوا وبالفاء ولم يجابوا، والجواب أن الإجابة تنوع: فتارة يقع المطلوب بعينه على الفور، وتارة يقع ولكن بتأخير لحكمة فيه، وتارة قد تقع الإجابة ولكن بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة وفي الواقع مصلحة ناجزة أو أصلح منها. وفي الحديث عظم قدر الصلاة فإنه ينشأ عنها حبة الله للعبد الذي يقرب بها، وذلك لأنها محل التلجاة والقربة، ولا واسطة فيها بين العبد وربه، ولا شيء أقر لعين العبد منها ولهذا جاء في حديث أنس الرفوع «وجعلت قرة عيني في الصلاة» أخرجه السنائي وغيره بسند صحيح، ومن كانت قرة عينه في شيء فإنه يود أن لا يفارقه ولا يخرج منه لأن فيه نعيمه وبه طيب حياته، وإنما يحصل ذلك للعابد بالمصابرة على النصب، فإن السالك غرض الأوقات والفتور. وفي حديث حليفه من الزيادة «ويكون من أوليائي وأصفيائي، ويكون جاري مع النبيين والصديقين والشهداء في الجنة» وقد تمسك بهذا الحديث بعض الجهمية من أهل التجلي والرياسة فقالوا: القلب إذا كان مغفوراً مع الله كانت خواطره معصومة من الخطأ. وتعقب ذلك أهل التحقيق من أهل الطريق فقالوا: لا يلتفت إلى شيء من ذلك إلا إذا وافق الكتاب والسنة، والمصحة إنما هي للأشياء ومن عداها فقد يخطئ، فقد كان عمر رضي الله عنه يمشي ومع ذلك فكان ربما رأى الرأي فيخبره بعض الصابرة بخلافه فيرجع إليه ويترك الرأي. فمن ظن أنه يكتفي بما يقع في خاطره مما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام فقد ارتكب أعظم الخطأ، وأما من بالغ منهم فقال: حدثني قلبي عن ربي فإنه أشد خطأ فإنه لا يأمن أن يكون قلبه إنما حدثه عن الشيطان، والله المستعان. قال الطوسي: هذا الحديث أصل في السلوك إلى الله والوصول إلى معرفته وعيته وطريقه، إذ المفترضات الباطنة وهي الإيمان والظاهرة وهي الإسلام والمركب منهما وهو الإحسان فيهما كما تضمنت حديث جبريل، والإحسان يتضمن مقامات السالكين من الزهد والإخلاص والمراقبة وغيرها، وفي الحديث أيضاً أن من أتى بما وجب عليه وتقرب بالتواضع لم يرد دعاه لوجود هذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم، وقد تقدم الجواب عما يختلف من ذلك، وفيه أن العبد ولو بلغ أعلى الدرجات حتى يكون محبوباً لله لا ينقطع عن الطلب من الله لما فيه من الخضوع له وإظهار العبودية، وقد تقدم تقرير هذا واضحاً في أوائل كتاب الدعوات.

قوله: (وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن) وفي حديث عائشة «ترددني عن موته» ووقع في «الحلية» في ترجمة وهب بن منبه «إنني لأجد في كتب الأنبياء أن الله تعالى يقول: ما ترددت عن شيء قط ترددي عن قبض روح المؤمن إلخ» قال الخطابي: التردد في حق الله غير جائز، والبداء عليه في الأمور غير سائغ. ولكن له تأويلان: أحدهما أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفاته تنزل به فيدهر الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهها، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له فيه فيتركه ويمرض عنه ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله، لأن الله قد كتب الفناء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه. والثاني أن يكون معناه ما رددت رسلي في شيء أنا فاعله كتردي إياهم في نفس المؤمن، كما روي في قصة موسى وما

قوله: (يكره الموت وأنا أكره مساعته) في حديث عائشة «إنه يكره الموت وأنا أكره مساعته» زاد ابن خلد عن ابن كرامة في آخره «ولا بد له من» ووقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث وهب، وأسند البيهقي في «الزهد» عن الجنيذ سيد الطائفة قال: الكراهة هنا لما يلقي المؤمن من الموت وصعوبته وكبره، وليس المعنى أنني أكره له الموت لأن الموت يورده إلى رحمة الله ومفقرته انتهى. وعبّر بعضهم عن هذا بأن الموت هو مصفي، وهو مفارقة الروح للجسد، ولا يتم حصول غالباً إلا بآل عظيم جداً كما جاء عن عمرو بن العاص أنه سئل وهو يموت فقال: كأي أنفوس من غرم ليبر، وكان غصن شوك يبر من قامي إلى هامتي «وعن كعب أن عمر سأل عن الموت فوصفه بنحو هذا. فلما كان الموت بهذا الوصف، والله يكره أذى المؤمن، أطلق على ذلك الكراهة. ويحتمل أن تكون المساءة بالنسبة إلى طول الحياة لأنها تؤدي إلى أرذل العمر، وتنكس الخلق والرد إلى أسفل سافلين. وجوز الكرماني أن يكون المراد أكره مكره الموت فلا أسر بقبض روحه فأكون كالتردد. قال الشيخ أبو الفضل بن عطاء: في هذا الحديث عظم قدر السؤل، لكونه خرج عن تدبيره إلى تدبير ربه، وعن انتصاره لنفسه إلى انتصار الله له، وعن حوله وقوته بصدق توكله. قال: ويؤخذ منه أن لا يحكم لإنسان أذى ولأياً ثم لم يعالج بمصيبة في نفسه أو ماله أو ولده بأنه مسلم من انتقام الله، فقد تكون مصيبته في غير ذلك ما هو أشد عليه كالمصيبة في الدين مثلاً. قال: ويدخل في قوله «أفترضت عليه» الفرائض الظاهرة فضلاً كالصلاة والزكاة وغيرها من العبادات، وتركها كالزنا والقتل وغيرها من المحرمات، والباطنة كالعلم بالله والحب والتوكل عليه والخوف منه وغير ذلك. وهي تنقسم أيضاً إلى أفعال وتروك. قال: وفي دلالة على جواز اطلاع الولي على الغيبات بإطلاع الله تعالى له، ولا يمنع من ذلك ظاهر قوله تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول﴾ [البقر: ٢٦، ٢٧] فإنه لا يمنع دخول بعض أتباعه معه بالتبعية لصديق قولنا ما دخل على الملك اليوم إلا الوزير، ومن المعلوم أنه دخل معه بعض خدمه. قلت الوصف المستثنى للرسول هنا إن كان فيما يتعلق بمخصوص كون رسولاً فلا مشاركة لأحد من أتباعه فيه إلا أنه، ولا فيحتمل ما قال، والمعلم عند الله تعالى.

(هيبه): اشكل وجه دخول هذا الحديث في باب التواضع حتى قال الدوادوي: ليس هذا الحديث من التواضع في شيء، وقال بعضهم: المتناسب إدخاله في الباب الذي قبله وهو مجاهدة المرء نفسه في طاعة الله تعالى، وبذلك ترجم البيهقي في «الزهد» فقال: فصل في الاجتهاد في الطاعة وملازمة العبودية: والجواب عن البخاري من أوجه: أحدها أن التقرب إلى الله بالتواضع لا يكون إلا بغاية التواضع لله والتوكل عليه، ذكره الكرماني. ثانيها ذكره أيضاً فقال قيل الترجمة مستفادة عما قال «كنت سمعه» ومن التردد. قلت:

قوله: (وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن) وفي حديث عائشة «ترددني عن موته» ووقع في «الحلية» في ترجمة وهب بن منبه «إنني لأجد في كتب الأنبياء أن الله تعالى يقول: ما ترددت عن شيء قط ترددي عن قبض روح المؤمن إلخ» قال الخطابي: التردد في حق الله غير جائز، والبداء عليه في الأمور غير سائغ. ولكن له تأويلان: أحدهما أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفاته تنزل به فيدهر الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهها، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له فيه فيتركه ويمرض عنه ولا بد له من لقائه إذا بلغ الكتاب أجله، لأن الله قد كتب الفناء على خلقه واستأثر بالبقاء لنفسه. والثاني أن يكون معناه ما رددت رسلي في شيء أنا فاعله كتردي إياهم في نفس المؤمن، كما روي في قصة موسى وما

ويخرج منه جواب ثالث، ويظهر في رابع، وهو أنها تستند من لازم قوله «من عادي ولياً» لأنه يقتضي الجزع من معاداة الأولياء المستلزم لمواالته، وموالة جميع الأولياء لا تأتي إلا بغاية التواضع، إذ منهم الأشعث الأغر الذي لا يؤبه له وقد ورد في الحديث على التواضع عدة أحاديث صحيحة لكن ليس شيء منها على شرطه فاستغنى عنها بمحدثي الباب، منها حديث عياض بن حار رفته «إن الله تعالى أوحى لي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد» أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما، ومنها حديث أبي هريرة رفته «وما تواضع أحد لله تعالى إلا رفته» أخرجه مسلم أيضاً والتزملي، ومنها حديث أبي سعيد رفته «من تواضع لله رفته حتى يجعله في أعلى عليين» الحديث أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان.

٣٩ - باب قول النبي ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»

﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النمل: ١٧٧].

٦٥٠٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ: عَنْ سَهْلِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ هَكَذَا.. وَثِيصُ يَاصْبَغُهُ قَبْلَهُمَا». [راجع: ٤٩٦٩، أخرجه مسلم: ٢٩٩٠].

٦٥٠٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ وَأَبِي الْيَاسِجِ: عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ». [أخرجه مسلم: ٢٩٥١].

٦٥٠٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يُمُوفٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ.. بَعْنِي إِصْبَاحِي».

تَابَعَهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ.

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت أنا والساعة كهاتين) قال أبو البقاء السكبري في إعراب المسند: الساعة بالنصب والواو فيه بمعنى «مع» قال: ولو قرئ بالرفع لفسد للمنى لأنه لا يقال بعثت الساعة، ولا هو في موضع المرفوع لأنها لم توجد بعد، وأجاز غيره الوجهين، بل جزم عياض بأن الرفع أحسن وهو عطف على ضمير المجهول في بعثت، قال: ويجوز النصب، وذكر نحو توجيه أبي البقاء وزاد: أو على ضمير يدل عليه الحال نحو فانتظروا، كما قدر في نحو جاء البرد والطالبة فاستمدوا. قلت: والجواب عن الذي اعترض به أبو البقاء أولاً أن يضمن بعثت معنى يجمع إرسال الرسول وجهي الساعة نحو جئت، وعن الثاني بأنها زلت منزلة الموجود مبالغة في تخفُّق بجيتها، ويرجع النصب ما وقع في تفسير سورة والتنازعات من هذا الصحيح من طريق فضيل بن سليمان عن أبي حازم بلفظ «بعثت والساعة» فإنه ظاهر في أن الواو للمعية.

قوله: (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر) الآية كذا لأي ذكر، وفي رواية الأكثر: ﴿أو هو أقرب إن الله على كل شيء قدير﴾ [النمل: ١٧٧] كذا للجميع معطوفاً على الحديث بغير فصل، وهو يومه أن تكون بقيته وليس كذلك بل التقدير «وقول الله عز وجل» وقد ثبت ذلك في بعض النسخ. ولما أراد البخاري إدخال أشراف الساعة وصفة القيامة في كتاب الرقاق استظهر من حديث الباب الذي قبله المشتغل على ذكر الموت الدال على فناء كل شيء إلى ذكر ما يدل على قرب القيامة، وهو من لطيف ترتيبه ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث عن سهل وأنس وأبي هريرة بلفظ واحد، وفي حديث سهل وأبي هريرة زيادة الإشارة.

قوله: (عن سهل) في رواية سفيان عن أبي حازم سمعت من سهل بن سعد صاحب رسول الله ﷺ كما تقدم في كتاب العمان.

قوله: (بعثت أنا والساعة) المراد بالساعة هنا يوم القيامة، والأصل فيها قطعة من الزمان، وفي عرف أهل الميقات جزء من أربعة وعشرين جزءاً من اليوم والليلة، وثبت مثله في حديث جابر رفته «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة» وقد بينت حاله في كتاب الجمعة، وأطلقت في الحديث على انقراض قرن الصحابة نفي صحيح مسلم عن عائشة

«كان الأعراب يسألون رسول الله ﷺ عن الساعة فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال: إن يمش هذا لم يدره المهرم قامت عليكم ساعتكم» وعنه من حديث أنس نحوه، وأطلقت أيضاً على موت الإنسان الواحد.

قوله: (كهاتين) كذا وقع عند الكشيبي في حديث سهل، ولغيره «كهاتين هكذا» وكذا وقع في رواية سفيان لكن بلفظ «كهله من هذه أو كهاتين» وفي رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عند مسلم «بعثت أنا والساعة هكذا» وفي رواية فضيل بن سليمان «قال بأصبعيه هكذا».

قوله: (ويشير بأصبعيه ليمدهما) في رواية سفيان «وقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى» وفي رواية فضيل بن سليمان ويعقوب «بالوسطى والتي تلي الإبهام» وللإسماعيلي من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه «وجع بين أصبعيه وقرن بينهما شيئاً» وفي رواية أبي حمزة عن أبي حازم عند ابن جرير «وجع بين أصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام» وقال: وما مثلي ومثل الساعة إلا كترسي رهان ونحوه في حديث بريرة بلفظ «بعثت أنا والساعة» إن كادت تسبقني» أخرجه أحمد والطبري وسنده حسن، وفي حديث المستورد بن شداد «بعثت في نفس الساعة مسبقها كما سبقته هذه لهنه، لأصبعيه السبابة والوسطى» أخرجه الترمذي والطبري. وقوله «في نفس» بفتح الفاء وهو كتابة عن القرب أي بعثت عند تنفسها، ومثله في حديث أبي جبرية بفتح الجيم وكسر الموحدة الأنصاري عن أشياخ من الأنصار أخرجه الطبري، وأخرجه أيضاً عن أبي جبرية مرفوعاً بغير واسطة بلفظ آخر سأبته عليه.

قوله: (في حديث أنس وأبي الياح) بفتح المثناة وتشديد التحتانية وآخره مهملة اسمه يزيد بن حديد، ووقع عند مسلم في رواية خالد بن الحارث عن شعبة «سمعت قتادة وأبا الياح يحدثان أنهما سمعا أنساً فذكره وزاد في آخره «هكذا، وقرن شعبة المسبحة والوسطى» وأخرجه عن طريق ابن هدي عن شعبة من حزة القسي وأبي الياح مثله، وليس هذا اختلافاً على شعبة بل كان سمعه من ثلاثة فكان يحدث به تارة عن الجميع وتارة عن البعض، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق حاصم بن علي عن شعبة فجمع الثلاثة، ووقع لمسلم من طريق غندر عن شعبة عن قتادة «حدثنا أنس» كرواية البخاري وزاد «قال شعبة وسمعت قتادة يقول في قصصه فضيل إحداهما على الأخرى» فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله قتادة أي من قبل نفسه، وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ «فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله هو» وزاد في رواية حاصم بن علي «هكذا وأشار بأصبعيه الوسطى والسبابة» قال «وكان يقول يعني قتادة فضيل إحداهما على الأخرى» قلت: ولم أرها في شيء من الطرق عن أنس، وقد أخرجه مسلم من طريق معبد وهو ابن هلال والطبري من طريق إسماعيل بن عبيد الله كلاًهما عن أنس وليس ذلك فيه، نعم وجدت هذه الزيادة مرفوعة في حديث أبي جبرية بن الضحاك عند الطبري.

قوله في حديث أبي هريرة (حدثني يحيى بن يوسف) في رواية أبي ذر «حدثنا».

قوله: (حدثنا أبو بكر) في رواية غير أبي ذر «أخبرنا أبو بكر وهو ابن عياش».

قوله: (عن أبي حصين) في رواية ابن ماجه «حدثنا أبو حصين» بفتح المهملة أوله، وأبو صالح هو ذكران، والإسناد كله كوفيون.

قوله: (كهاتين يعني أصبعين) كذا في الأصل، ووقع عند ابن ماجه عن هناد بن السري عن أبي بكر بن عياش «وجع بين أصبعيه» وأخرجه الطبري عن هناد بلفظ «وأشار بالسبابة والوسطى» بلفظ قوله: «يعني أصبعين» وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن هناد بلفظ «كهله من هذه يعني أصبعيه» وله من رواية أبي طالب عن الدودي «وأشار أبو بكر بأصبعيه السبابة والتي تليها» وهذا يدل على أن في رواية الطبري إدراجاً، وهذه الزيادة ثابتة في المرفوع لكن من حديث أبي هريرة كما تقدم، وقد أخرجه الطبري من حديث جابر بن سمره «كأنني أنظر إلى إصبعي رسول الله ﷺ أشار بالسبابة والتي تليها وهو يقول: بعثت أنا والساعة كهله من هذه» وفي رواية له عنه «وجع بين إصبعيه السبابة والوسطى» والمراد بالسبابة وهي بفتح المهملة وتشديد الموحدة الأصبع التي بين الإبهام والوسطى وهي المراد بالسبابة سميت مسبحة لأنها يشار بها عند التسبيح وتحرك في التشهد عند التهليل إشارة إلى التوحيد، وسميت السبابة لأنهم كانوا إذا تسابوا أشاروا بها.

قوله: (تابعه إسرائيل) يعني ابن يونس بن أبي إسحاق (عن أبي حصين) يعني بالسند والمتن، وقد وصله الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بسنده قال مثل رواية هناد عن أبي بكر بن عياش، قال الإسماعيلي: وقد تابعهما قيس بن الربيع

وصححه الحاكم ولفظه «والله لا تميز هذه الأمة من نصف يوم» ورواه ثقات ولكن رجح البخاري وقده. وعند أبي داود أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ «إني لأرجو أن لا تميز أمي حديثاً أن يخرجه نصف يوم» قيل لسعد: كم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة «ورواه موقوفون إلا أن فيها انقطاعاً. قال الطبري: ونصف اليوم خمسمائة سنة خطأ من قوله تعالى: ﴿وإن يوماً عند ربك كألف سنة﴾ [الحج: ٤٧] فإذا انقسم إلى قول ابن عباس إن ألفاً سبعة آلاف سنة توافق الأخبار، فيكون الماضي إلى وقت الحديث المذكور سنة ألفاً سنة وخمسمائة سنة تقريباً. وقد أورد السهيلي كلام الطبري وأيده بما وقع عنده في حديث المستورد. وأكدته بحديث زميل رفعه «الدنيا سبعة آلاف سنة بعثت في آخرها».

قلت: وهذا الحديث إما هو من ابن زميل وسنده ضعيف جداً أخرجه ابن السكيت في «الصحابة» وقال إسناده مجهول، وليس معروف في الصحابة، وابن تقيّة في «الغريب» «غريب الحديث»، وذكره في الصحابة أيضاً ابن منته وغيره وسماه بعضهم عبد الله وبعضهم الضحك، وقد أورد ابن الجوزي في الموضوعات، وقال ابن الأثير: انقطاعاً مصنوعاً. ثم بين السهيلي أنه ليس في حديث نصف يوم ما ينفي الزيادة على الخمسمائة، قال: وقد جاء بيان ذلك فيما رواه جعفر بن عبد الواحد بلفظ «إن أحسنت أمي فبإياها يوم من أيام الآخرة وذلك ألف سنة، وإن أسأمت فخصف يوم» قال وليس في قوله «بعثت أنا والساعة كهاتين» ما يقطع به على صحة التأويل الماضي، بل قد قيل في تأويله إنه ليس به وبين الساعة نبي مع التقريب ليجيها. ثم جوز أن يكون في عد الحروف التي في أوائل السور مع حذف المكر ما يوافق حديث ابن زميل، وذكر أن عندها تسعمائة وثلاثة.

قلت: وهو مبني على طريقة المغاربة في عد الحروف، وأما المشارقة فيقتصر العدد عندهم مائتين وعشرة فإن السين عند المغاربة ثلاثمائة والصاد بستين وأما المشارقة فالسين عندهم ستون والصاد تسعون فيكون المقدار عندهم ستمائة وثلاثة وتسعين، وقد مضت وزيادة عليها مائة وخمس وأربعون سنة، فالحاصل على ذلك من هذه الحيفية باطل، وقد ثبت من ابن عباس الزجر عن عد أبي جاد والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر، وليس ذلك بعيد عنه لا أصل له في الشريعة. وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي وهو من مشايخ السهيلي في فوائد رحلته ما نصه: ومن الباطل الحروف المقطعة في أوائل السور، وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وزيد ولا أعرف أحداً يحكم عليها بعلم ولا يصل فيها إلى فهم، إلا أنني أقول، فذكر ما ملخصه أنه لو لا أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدلولاً متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي ﷺ، بل تال عليهم من وهم فضلوها وغيرهما فلم ينكروا ذلك بل صرحوا بالتأويل في البلاغة والتفصيح مع تشويقهم إلى عثرة وحرصهم على زلة، فدل على أنه كان أمراً مرفوعاً بينهم لا إنكار فيه.

قلت: وأما عد الحروف فمخصوصه فإنما جاء عن بعض اليهود كما حكاه ابن إسحاق في السيرة النبوية عن أبي ياسر بن الخطيب وغيره أنهم حملوا الحروف التي في أوائل السور على هذا الحساب واستقصوا المدة أول ما نزل أم وأل، فلما نزل بعد ذلك الهضم وطسم وغير ذلك قالوا أليست علينا الأسماء. وعلى تقدير أن يكون ذلك مراداً فليحمل على جميع الحروف الواردة ولا يفتن للمكر، فإنه ما من حرف منها إلا وله سر يحميه، أو يقتصر على حذف المكر من أسماء السور ولو تكررت الحروف فيها، فإن السور التي أبتئت بذلك تسع وعشرون سورة وعدد حروف الجميع ثمانية وسبعون حرفاً وهي أم آة حم مة أة حمة طسم ثنائ الهضم كهمض حمص طه طس ص ص ص ن، فإذا حذف ما ذكر من السور وهي خمس من أم وخمس من حم وأربع من آة وواحدة من طسم بقي أربع عشرة سورة عدد حروفها ثمانية وثلاثون حرفاً فإذا حسب عددها بالحاصل المغربي بلغت الثنتين وستمائة وأربعة وعشرين وأما بإجمال المشركي فليخلف ألفاً وسبعمائة وخمسين ثم أذكر ذلك ليعتمد عليه إلا لأن ما الذي جعل إليه السهيلي لا ينفي الاعتماد عليه لشدة التخالف فيه، وفي الجملة فاقوى ما يعتمد في ذلك ما دل عليه حديث ابن عمر الذي أشرت إليه قبل، وقد أخرج معمر في الجامع عن ابن أبي نجيع عن مجاهد قال معمر: ويلغني عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة﴾ [الحجرات: ٤] قال: الدنيا من أوها إلى آخرها يوم مقداره خمسون ألف سنة لا يدري كم مضى ولا كم بقي إلا الله تعالى، وقد حمل بعض شراح «المصاييح» حديث «أن تميز هذه الأمة أن يخرجه نصف يوم» على حال يوم القيامة وزيغ الطغي فاصاب، وأما زيادة جعفر فهي موضوعة لأنها لا تعرف إلا من جهته وهو مشهور بوضع الحديث وقد كذبه الأئمة مع أنه لم يفسد سنده بذلك، فالمعجب من السهيلي كيف سكت عنه مع معرفته بحاله. والله المستعان.

عن أبي حصين، قال عياض وغيره: أشار بهذا الحديث على اختلاف الفاظ إلى قلة المدة بينه وبين الساعة والتفاوت إما في المجاورة وإما في قدر ما بينهما، وبعضه قوله «كفضل أحدهما على الأخرى» وقال بعضهم: هذا الذي يتجه أن يقال: ولو كان المراد الأول لقامت الساعة لاتصال إحدى الأصبعين بالأخرى. قال ابن التين: اختلف في معنى قوله «كهاتين» فقيل كما بين السبابة والوسطى في الطول، وقيل المعنى ليس بينه وبينها نبي، وقال القرطبي في «المفهم» «حاصل الحديث تقرب أمر الساعة وسرعة مجيئها، قال وعلى رواية النصب يكون التشبيه وقع بالانضمام، وعلى الرفع وقع بالتفاوت. وقال البيضاوي: معناه أن نسبة تقدم البعثة النبوية على قيام الساعة كنسبة فضل إحدى الأصبعين على الأخرى، وقيل المراد استمرار دعوته لا تفتقر إحداها من الأخرى، كما أن الأصبعين لا تفتقر إحداها من الأخرى. ورجح الطبري قول البيضاوي بزيادة المستورد فيه. وقال القرطبي في «التكررة»: معنى هذا الحديث تقرب أمر الساعة. ولا منافاة بينه وبين قوله في الحديث الآخر «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل» فإن المراد بحديث الباب أنه ليس بينه وبين الساعة نبي كما ليس بين السبابة والوسطى أصبح أخرى، ولا يلزم من ذلك علم وقتها بعينه لكن سيقاه بفيد قربها وأن أشرافها متتابعة كما قال تعالى: ﴿قد جاء أشرافها﴾ [محمد: ١٨] قال الضحك: أول أشرافها بعث محمد ﷺ. والحكمة في تقديم الأشراف ليقاطع الغافلين وحسمهم على التوبة والاستعداد.

وقال الكرماني: قيل معناه الإشارة إلى قرب المجاورة، وقيل إلى تفاوت ما بينهما طولاً، وعلى هذا فالنظر في القول الأول إلى العرض، وقيل المراد ليس بينهما واسطة، ولا معارضة بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿إن الله عنده علم الساعة﴾ [لقمان: ٣٤] ونحو ذلك لأن علم قربها لا يستلزم علم وقت مجيئها معناه، وقيل معنى الحديث أنه ليس بيني وبين القيامة شيء، هي التي تليها كما تلي السبابة الوسطى، وعلى هذا فلا تنافي بين ما دل عليه الحديث وبين قوله تعالى من الساعة «لا يعلمها إلا هو» [الأنعام: ٩٥] وقال عياض: حاول بعضهم في تأويله أن نسبة ما بين الأصبعين كنسبة ما بقي من الدنيا بالنسبة إلى ما مضى وأن مجئها سبعة آلاف سنة، واستند إلى أخبار لا تصح. وذكر ما أخرجه أبو داود في تأخير هذا الأمة نصف يوم وفسره بمخمسة سنة، فبوخذ من ذلك أن الذي بقي نصف سبع وهو قريب ما بين السبابة والوسطى في الطول، قال: وقد ظهر عدم صحة ذلك لوقوع خلافه ومجاورة هذا المقدار ولو كان ذلك ثابتاً لم يقع خلافه. قلت: وقد انضاف إلى ذلك منذ عهد عياض إلى هذا الحين ثلاثمائة سنة.

وقال ابن العربي: قيل الوسطى تزيد على السبابة نصف سبعها، وكذلك الباقي من الدنيا من البعثة إلى قيام الساعة قال: وهذا بعيد ولا يعلم مقدار الدنيا فكيف تحصل لنا نصف سبع أمد مجهول، فالصواب الإعراض عن ذلك قلت: السابق إلى أبو جعفر بن جبر الطبري فإنه أورد في مقدمة تاريخه عن ابن عباس قال: الدنيا جمعة من جمع الآخرة سبعة آلاف سنة، وقد مضى ستة آلاف ومائة سنة، وأورده من طريق يحيى بن يعقوب عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبيرة عنه. ويحيى هو أبو طالب القاص الأنصاري، قال البخاري: منكر الحديث، وشيخه هو قتيبة الكوفي وفيه مقال. ثم أورد الطبري عن كتب الأخبار قال: الدنيا ستة آلاف سنة. وعن وهب بن منبه مثله وزاد أن الذي مضى منها خمسة آلاف وستمائة سنة، ثم زعمها ورجع ما جاء عن ابن عباس. ثم أورد حديث ابن عمر الذي في الصحيحين مرفوعاً «ما أجلكم في أجل من كان قبلكم إلا من صلاة العصر إلى مغرب الشمس» ومن طريق مغيرة بن حكيم عن ابن عمر بلفظ «ما بقي لأمتي من الدنيا إلا كمقدار إذا صليت العصر» ومن طريق مجاهد عن ابن عمر «كانت الدنيا على قديمها من ذلك قلت: السابق إلى أبو جعفر بن أعمار من مضى إلا كما بقي من هذا النهار فيما مضى منه «وهو عند أحمد أيضاً بسند حسن، ثم أورد حديث أنس «خلينا رسول الله ﷺ يوماً وقد كانت الشمس تتيب» فذكر نحو الحديث الأول عن ابن عمر، ومن حديث أبي سعيد بمعناه قال عند غروب الشمس «إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كقبة يومكم هذا فيما مضى منه» وحديث أبي سعيد أخرجه أيضاً وفيه علي بن زيد بن جدهان وهو ضعيف، وحديث أنس أخرجه أيضاً وفيه موسى بن خلف، ثم جمع بينهما بما حاصله أنه حمل قوله «بعد صلاة العصر» على ما إذا صليت في وسط من وقتها. قلت: وهو بعيد من لفظ أنس وأبي سعيد، وحديث ابن عمر صحيح متفق عليه فالصواب الاعتماد عليه، وله عملان أحدهما أن المراد بالتشبيه التقريب ولا يراد حقيقة القدر فيه يتنعم مع حديث أنس وأبي سعيد على تقدير ثبوتهما، والثاني أن يحمل على ظاهره فيقدم حديث ابن عمر لصحته ويكون فيه دلالة على أن مدة هذه الأمة قدر خمس النهار تقريباً.

ثم أيد الطبري كلامه بحديث الباب ومحدث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود

٤٠- باب [طُلُوع الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا]

أيضاً من طريق أبي زرعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفته « أول الآيات طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة على الناس ضحى، فإيهما خرجت قبل الأخرى فالأخرى منها قريب » وفي الحديث قصة لمرؤان بن الحكم وأنه كان يقول: أول الآيات خروج الدجال، فأنكر عليه عبد الله بن عمرو. قلت: ولكلام مروان يحمل يعرف مما ذكرته. قال الحاكم أبو عبد الله: الذي يظهر أن طلوع الشمس يسبق خروج الدابة ثم تخرج الدابة في ذلك اليوم أو الذي يقرب منه قلت: والحكمة في ذلك أن عند طلوع الشمس من المغرب ينفق باب التوبة فتخرج الدابة تميز المؤمن من الكافر تكميلاً للمقصود من إغلاق باب التوبة، وأول الآيات المؤنثة بقيام الساعة النار التي تحشر الناس كما تقدم في حديث أنس في بلبه الخلق في مسائل عبد الله بن سلام فيه: وأما أول أشراط الساعة فأنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب، وسيأتي فيه زيادة في « باب كيف الحشر » قال ابن عطية وغيره ما حصله: معنى الآية أن الكافر لا ينفعه إيمانه بعد طلوع الشمس من المغرب، وكذلك العاصي لا تنفعه توبته، ومن لم يعمل صالحاً من قبل ولو كان مؤمناً لا ينفعه العمل بعد طلوعها من المغرب. وقال القاضي عياض: المعنى لا تنفع توبة بعد ذلك، بل يتم على عمل كل أحد بالخلافة التي هو عليها، والحكمة في ذلك أن هذا أول ابتداء قيام الساعة بتغيير العالم العلوي، فإذا شوهد ذلك حصل الإيمان الفوري بالمعانية وارتفع الإيمان بالغيب، فهو كالأيمان عند الفجرة وهو لا ينفع، فلشاهدة لطلوع الشمس من المغرب مثله.

وقال القرطبي في « التذكرة » بعد أن ذكر هذا: فعلى هذا فتربة من شاهد ذلك أو كان كشاهد له مروهة، فلو امتدت أيام الدنيا بعد ذلك إلى أن ينسى هذا الأمر أو ينقطع تواتره ويصير الخبر عنه أحياناً فمن أسلم حينئذ أو تاب قبل منه. وأيد ذلك بأنه روي أن الشمس والقمر يبعثان الضوء بعد ذلك وطلعان وغربان من المشرق كما كانا قبل ذلك. قال وذكر أبو الليث السمرقندي في تفسيره عن عمران بن حصين قال: لما لا قبل الإيمان والتوبة وقت الطلوع لأنه يكون حينئذ صيحة فيهلك بها كثير من الناس، فمن أسلم أو تاب في ذلك الوقت لم تقبل توبته ومن تاب بعد ذلك قبلت توبته. قال: وذكر الميثاني عن عبد الله بن عمرو رفته قال: تبقى الناس بعد طلوع الشمس من مغربها عشرين ومائة سنة. قلت: رفع هذا لا يثبت. وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره بسند جيد عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، وقد ورد عنه ما يعارضه، فأخرج أحمد ونعيم بن حماد من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفته: الآيات خرزات منظومات في سلك إذا قطع السلك تبع بعضها بعضاً، وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفته: إذا طلع الشمس من مغربها خر إيليس ساجداً ينادي إلهي مرني أن أسجد لمن شئت الحديث. وأخرج نعيم غوه عن أبي هريرة والحسن وقشادة بأسانيد مختلفة. وعند ابن عساکر من حديث حليقة بن أميد الغفاري رفته: بين يدي الساعة عشر آيات كأنظم في الحيط إذا سقطت واحدة تولدت، وعن أبي العلاء بين أول الآيات وأخرها ستة أشهر يتابعن كتاب الحزرات في النظام، ويمكن الجواب عن حديث عبد الله بن عمرو بأن المدة ولو كانت كما قال عشرين ومائة سنة لكنها تمر مروراً سريعاً كمقدار مرور عشرين ومائة شهر من قبل ذلك أو دون ذلك، كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رفته « لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر » الحديث وفيه « واليوم كاحتراف السفة » وأما حديث عمران فلا أصل له، وقد سبق إلى هذا الاحتمال البيهقي في: « البعث والنشور » فقال في « باب خروج يأجوج ومأجوج » فصل ذكر الخليطين أن أول الآيات الدجال ثم نزول عيسى، لأن طلوع الشمس من المغرب لو كان قبل نزول عيسى لم ينفع الكفار إيمانهم في زمانه ولكنه ينعهم إذ لو لم ينفعهم ما صار الدين واحداً بإسلام من أسلم منهم. قال البيهقي: وهو كلام صحيح لو لم يعارض الحديث الصحيح المذكور أن « أول الآيات طلوع الشمس من المغرب » وفي حديث عبد الله بن عمرو طلوع الشمس أو خروج الدابة، وفي حديث أبي حازم عن أبي هريرة الجزم بهما والدجال في عدم نفع الإيمان.

قال البيهقي: إن كان في علم الله أن طلوع الشمس سابق احتمال أن يكون المراد نفي النفع عن أنفس القرن الذين شاهدوا ذلك، فإذا انقروا وتناول الزمان وعاد بعضهم إلى الكفر عاد تكليف الإيمان بالغيب، وكذا في قصة الدجال لا ينفع إيمان من آمن بعيسى عند مشاهدة الدجال ويضعه بعد انقراضه. وإن كان في علم الله طلوع الشمس بعد نزول عيسى احتمال أن يكون المراد بالآيات في حديث عبد الله بن عمرو آيات أخرى غير الدجال ونزول عيسى إذ ليس في الخبر نص على أنه يتقدم عيسى. قلت: وهذا الثاني هو المعتد والأخبار الصحيحة مختلفة، بقي صحيح مسلم من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفته « من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله

٦٥٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ فَرَأَاهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، فَذَلِكَ حِينَ: ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا كَمْ كُنَتْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرُّجُلَانِ قُوتَهُمَا يَتَهَمَا فَلَا يَتَيَقَّنَانِي، وَلَا يَتَوَقَّنَانِي، وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَفْطَعُهُ، وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَهُوَ يَلْبِطُ حَرَضَةً فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَحَدُكُمْ أَكْفَهُ إِلَى يَدَيْهِ فَلَا يَفْطَعُهَا. [راجع: ٨٥٠، أخرجه مسلم: ١٥٧ و٢٩٥٤ مختصراً].

قوله: (باب) كذا لاكثر بشر ترجمة، وللكشميهي « باب طلوع الشمس من مغربها » وكذا في نسخة الصفاني، وهو مناسب ولكن الأول أنسب لأنه يصير كالفضل من الباب الذي قبله، ووجه تعلقه به أن طلوع الشمس من مغربها إنما يقع عند إشراف قيام الساعة كما ساقره.

قوله: (أبو الزناد عن عبد الرحمن) هو الأخرج، وصرح به الطبراني في مستد الشاميين عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي يمان شيخ البخاري فيه.

قوله: (لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها إلخ) هذا بعض حديث ساقه المؤلف في أواخر كتاب الفتن بهذا الإسناد بشامه وفي أوله: « لا تقوم الساعة حتى يقتل متان عظيمتان » الحديث، وذكر فيه نحو عشرة أشياء من هذا الجنس، ثم ذكر ما في هذا الباب، وسأذكر شرحه مستوفى هناك، وأختصر هنا على ما يتعلق بطلوع الشمس لأنه المناسب لما قبله وما بعده من قرب القيامة خاصة وعامة. قال الطبري: الآيات أمارات للساعة إما على قربها وإما على حصولها. فمن الأول الدجال ونزول عيسى وأجوج ومأجوج والخسف، ومن الثاني الدخان وطلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة والنار التي تحشر الناس، وحديث الباب يؤيد بذلك لأنه جعل في طلوعها من المغرب غاية لعدم قيام الساعة فيقتضي أنها إذا طلعت كذلك انتفى عدم القيام.

قوله: (فإذا طلعت فرأها الناس آمنوا أجمعون) وقع في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة في التفسير « فإذا رأها الناس آمن من عليها » أي على الأرض من الناس.

قوله: (فذلك) في رواية الكشميهي « فذلك » وكذا هو في رواية أبي زرعة، ووقع في رواية حمام عن أبي هريرة في التفسير أيضاً « فذلك » بالواو.

قوله: (حين لا ينفع نفساً إيمانها الآية) كذا هنا وفي رواية أبي زرعة « إيمانها لم تكن آمنت من قبل » وفي رواية حمام « إيمانها ثم قرأ الآية » قال الطبري: معنى الآية لا ينفع كافراً لم يكن آمن قبل الطلوع إيمان بعد الطلوع، ولا ينفع مؤمناً لم يكن عمل صالحاً قبل الطلوع عمل صالح بعد الطلوع، لأن حكم الإيمان والعمل الصالح حينئذ حكم من آمن أو عمل عند الفجرة، وذلك لا يفيد شيئاً كما قال تعالى: ﴿ فَمَنْ يَكُنْ بِمَقْعِهِمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ [غافر: ٨٥] وكما ثبت في الحديث الصحيح « تقبل توبة العبد ما لم يبلغ الفجرة » وقال ابن عطية: في هذا الحديث دليل على أن المراد باليخس في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨] طلوع الشمس من المغرب، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وأسد الطبري عن ابن مسعود أن المراد ببعض إحدى ثلاث هذه أو خروج الدابة أو الدجال فقال: وفيه نظر لأن نزول عيسى ابن مريم يعقب خروج الدجال، وعيسى لا يقبل إلا الإيمان فانضى أن يكون خروج الدجال لا يقبل الإيمان ولا التوبة. قلت: ثبت في صحيح مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة رفته « ثلاث إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ودابة الأرض » قيل: فلعل حصول ذلك يكون متتابعاً بحيث تبقى النسبة إلى الأول منها مجازية، وهذا بعيد لأن مدة لبث الدجال إلى أن يقتله عيسى ثم لبث عيسى وخروج أجوج ومأجوج كل ذلك سابق على طلوع الشمس من المغرب، فالذي يترجم من مجموع الأخبار أن خروج الدجال أول الآيات العظام المؤنثة بتغيير الأحوال العامة في معظم الأرض وينتهي ذلك بموت عيسى ابن مريم، وأن طلوع الشمس من المغرب هو أول الآيات العظام المؤنثة بتغيير أحوال العالم العلوي، وينتهي ذلك بقيام الساعة، ولعل خروج الدابة يقع في ذلك اليوم الذي تطلع فيه الشمس من المغرب. وقد أخرج مسلم

قال الشهاب السمين: قد أجاب الناس بأن للمنى في الآية أنه إذا أتى بعض الآيات لا يتبع نفساً كآفة إيمانها الذي أوقته ذاك، ولا يتبع نفساً سبق إيمانها ولم تنكسب فيه خيراً، فقد علمت نقي نفع الإيمان بأحد وصفين: إما نقي سبق الإيمان قطع، وإما سبقه مع نقي كسب الخير، ومفهومه أنه يتبع الإيمان السابق وسدده وكذلك السابق ومعه الخير ومفهوم الصفة قري فيستدل بالآية للعب أهل السنة ويكون فيه قلب دليل المعتبرة دليلاً عليهم. وأجاب ابن كثير في «الانصاف» قال: هذا الكلام من البلاغة يلقب ألف. وأصله يوم يأتي بعض آيات ربك لا يتبع نفساً لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد، ولا نفساً لم تنكسب خيراً قبل ما تنكسبه من الخير بعد، فلف الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً وإيجازاً، وبهذا التقرير يظهر أنها لا تخالف مذاهب أهل الحق فلا يتبع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير ولو نفع الإيمان المتقدم من الخلود فهي بالرد على مذهبه أولى من أن تدل له.

وقال ابن الحاجب في أماليه: الإيمان قبل عيى الآية نافع ولو لم يكن عمل صالح غيره ومعنى الآية لا يتبع نفساً إيمانها ولا كسبها العمل الصالح لم يكن الإيمان قبل الآية أو لم يكن العمل مع الإيمان قبلها فاختصر للعالم ونقل الطيبي كلام الأئمة في ذلك ثم قال: لعلمنا ما قال ابن كثير وابن الحاجب، وسقط أن الله تعالى لما خاطب المصنفين بقوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتحوه﴾ [الأنعام: ١٥٥] الآية دليل الإنزال بقوله: ﴿أن تقولوا إنما أنزل الكتاب﴾ [الأنعام: ١٥٧] إلخ إزالة للعلل والزمام للحجة، وعنه بقوله: ﴿قد جاءكم بين من ربكم وعدى ورحمة﴾ [الأنعام: ١٥٧] تبييناً لهم وتقريراً لما سبق من طلب الاتباع، ثم قال: ﴿فمن أظلم ممن كذب﴾ [الأنعام: ١٥٧] الآية، أي أنه أنزل هذا الكتاب للذين كذبوا كل ريب وهداية إلى الطريق المستقيم ورحمة من الله للخلق ليحبلوه زماماً لمعادهم فيما يقدمونه من الإيمان والعمل الصالح فجعلوا شكر النعمة أن كذبوا بها ونمتوا من الاتباع بها، ثم قال: ﴿هل ينظرون﴾ [الأنعام: ١٥٨] الآية أي ما ينتظر هؤلاء المكذبين إلا أن يأتيهم عذاب الدنيا ينزلون للملائكة بالعقاب الذي يستأصل شائتهم كما جرى لمن مضى من الأمم قبلهم، أو يأتيهم عذاب الآخرة بوجود بعض قوارعها حيث تفتت تلك الفرصة السابقة فلا ينفعهم شيء مما كان ينفعهم من قبل من الإيمان، وكذا العمل الصالح مع الإيمان، فكأنه قيل يوم يأتي بعض آيات ربك لا يتبع نفساً إيمانها ولا كسبها العمل الصالح في إيمانها حيث إذا لم تكن أنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً من قبل، فني الآية لعل فك حلفت إحدى القرينتين بإعادة النشر، ونظيره قوله تعالى: ﴿ومن يستكبر عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً﴾ [النساء: ١٧٦] قال: فهذا الذي عناه ابن كثير بقوله: إن هذا الكلام في البلاغة يقال له ألف، والمعنى يوم يأتي بعض آيات ربك لا يتبع نفساً لم تكن مؤمنة من قبل ذلك إيمانها من بعد ذلك، ولا يتبع نفساً كانت مؤمنة لكن لم تعمل في إيمانها عملاً صالحاً قبل ذلك ما تتمتع به العمل الصالح بعد ذلك، قال: وبهذا التقرير يظهر مذاهب أهل السنة فلا يتبع بعد ظهور الآية اكتساب الخير أي لإصلاح باب التوبة ورفض الصحف والمحفظة، وإن كان ما سبق قبل ظهور الآية من الإيمان يتبع صاحبه في الجملة. ثم قال الطيبي: وقد فطرت بفضل الله بعد هذا التقرير على آية أخرى تشبه هذه الآية وتتألف هذا التقرير معنى ونظماً من غير إفراط ولا غرط وهي قوله تعالى: ﴿ولقد جنتهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسلنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فتعل غير الذي كنا نعمل، قد خسروا أنفسهم﴾ [الأعراف: ٥٣] الآية فإنه يظهر منه أن الإيمان المبرد قبل كشف قوارع الساعة نافع، وأن الإيمان المقارن بالعمل الصالح اتفق، ولما بعد حصوله فلا يتبع شيء أصلاً، والله أعلم انتهى ملخصاً.

قوله: ﴿ولقوم من الساعة ولقد صرف الرجل بلين قصصه﴾ بكرة اللام وسكون القاف بلعماً مهمة هي ذات الدر من التوق.

قوله: ﴿يليط حوجه﴾ يضم أوله ويقال ألاط حوضه إذا مله أي جمع حجارة نصيرها كالقوس ثم سد ما بينها من القرح بالدر ونحوه لينجس الماء، هذا أصله وقد يكون للحوض غروق فيسد بالدر قبل أن يملأ، وفي كل ذلك إشارة إلى أن القيامة تقوم بنته كما قال تعالى: ﴿لائتكم إلا بنته﴾ [الأعراف: ١٨٧].

٤١- باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه

٦٥٧- حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ

عليه. مفهومة أن من تاب بعد ذلك لم تقبل. ولأبي داود والنسائي من حديث معاوية رفعه «لا تزال تقبل التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» وسنده جيد. والطبراني عن عبد الله بن سلام نحوه. وأخرج أحمد والطبراني والطبراني من طريق مالك بن نيارم يضم التحتانية بلعماً خاء معجمة ويكرر الميم وعن معاوية وعبد الرحمن بن حوف وعبد الله بن عمرو رفعه «لا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت طلع الله على كل قلب بما فيه وكفى الناس العمل» وأخرج أحمد والدارمي وعبد بن حيد في تفسيره كلهم من طريق أبي حنبل عن معاوية رفعه «لا تقبل التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» وأخرج الطبراني بسند جيد من طريق أبي الشعثاء عن ابن مسعود موقرفاً «التوبة مرفوعة ما لا تطلع الشمس من مغربها» وفي حديث صفوان بن صالح «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن بالمغرب باباً مفتوحاً للتوبة مسيرة سبعين سنة لا يفلت حتى تطلع الشمس من نحوه» أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح، وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

وفي حديث ابن عباس نحوه عند ابن مرفوعة وفيه: «فإذا طلعت الشمس من مغربها رد المصراهان فيلتصم ما بينهما فإذا أغلق ذلك الباب لم تقبل بعد ذلك توبة ولا تنفع حسنة إلا ما كان يعمل الخير قبل ذلك فإنه يجزيه لهم ما كان قبل ذلك» وفيه «فقال أبي بن كعب: كيف بالشمس والناس بعد ذلك؟ قال: تنكس الشمس الضوء وتطلع كما كانت تطلع وتقبل الناس على الدنيا، فلو فتح رجل مهراً لم يركبه حتى تقوم الساعة» وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند نعيم بن حاد في كتاب الفتن وعبد الرزاق في تفسيره عن وهب بن جابر الجعفي أن بلغه للمجعة قال: «كنا عند عبد الله بن عمرو فذكر قصة قال: ثم أنشأ يحدثنا قال: إن الشمس إذا غربت سلمت وسبحت واستأنفت في الطلوع فيؤذن لها حتى إذا كانت ذلت ليلة فلا يؤذن لها ونحسب ما شاء الله تعالى ثم يقال لها: اطلعي من حيث غربت، قال فمن يومئذ إلى يوم القيامة لا يتبع نفساً إيمانها لم تكن أنت من قبل» وأخرجه عبد بن حيد في تفسيره عن عبد الرزاق كذلك، ومن طريق أخرى وزاد فيها نصاً للتعبد وأنهم هم الذين يستكبرون بطه طلوع الشمس. وأخرج أيضاً من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: «تأتي ليلة قدر ثلاث ليالٍ لا يمرها إلا المهتجدون، يقوم فيقرأ حزبه ثم ينام ثم يقوم فيقرأ ثم ينام ثم يقوم فتدعاهم مروج الناس بعضهم في بعض حتى إذا صلوا التجر وجلسوا فإذا بالشمس هم قد طلعت من مغربها فيضيح الناس ضجة واحدة حتى إذا توسطت السماء رجعت» وعند البيهقي في «البعث والنشور» من حديث ابن مسعود نحوه «فيادي الرجل جاره يا فلان ما شأن الليلة لقد تمت حتى شبت وصليت حتى أصبحت» وعند نعيم بن حاد من روجه آخر عن عبد الله بن عمرو قال: «لا يلبثون بعد ما ينجون وما ينجون إلا قليلاً حتى تطلع الشمس من مغربها، فيناديهم مناد: يا أيها الذين آمنوا، قد قبل منكم، وأنها الذين كفروا قد أغلق عنكم باب التوبة وبغت الأقالم وطويت الصحف» ومن طريق يزيد بن شريح وكثير بن مرة «إذا طلعت الشمس من المغرب يطبع على القلوب بما فيها وترتفع الحفظة وتزول الملائكة أن لا يكتبوا عملاً» وأخرج عبد بن حيد والطبراني بسند صحيح من طريق عامر الشعبي عن عائشة «إذا خرجت أول الآيات طرحت الأقالم وطويت الصحف وخلصت المحفظة وشهدت الأجساد على الأعمال» وهو وإن كان موقرفاً فنحكمه الرفع. ومن طريق العوفي عن ابن عباس نحوه، ومن طريق ابن مسعود قال: «الآية التي ينتم بها الأعمال طلوع الشمس من مغربها» فهذه آثار يشد بعضها بعضاً متفقة على أن الشمس إذا طلعت من المغرب أغلق باب التوبة ولم يتبع بعد ذلك، وأن ذلك لا يتجس يوم الطلوع بل يمتد إلى يوم القيامة، ويؤخذ منها أن طلوع الشمس من مغربها أول الإنزال بقيام الساعة، وفي ذلك رد على أصحاب الحديث ومن واقعهم أن الشمس وغيرها من الفلكيات بسيطة لا يختلفت مقتضياتها ولا يتطرق إليها تغير ما سمي عليه، قال الكرمانى: وقواعدهم مرفوعة ومقتداتهم بمنزلة، وعلى تقدير تسليها فلا امتناع من انطباق مقطة البروج التي هي معدل النهار بحيث يصير للشرق مغرباً وبالعكس، واستدل صاحب «الكشاف» بهذه الآية للمعتبرة فقال: قوله: ﴿لم تكن أنت من قبل﴾ صفة لقوله: ﴿نفساً﴾ وقوله: ﴿أو كسبت في إيمانها خيراً﴾ [الأنعام: ١٥٨] صلت على ﴿أنت﴾ والمعنى أن لشروط الساعة إذا جاءت وهي آيات ملجئة للإيمان ذهب أوان التكليف عندنا فلم يتبع الإيمان حيث من غير مقدمة إيمانها قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها من غير تقديم عمل صالح، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة وبين النفس التي أنت في وقت ولم تنكسب خيراً ليعلم أن قوله: ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ [الكهف: ١٠٧] جمع بين قرينتين لا ينبغي أن تفك إحداها عن الآخر حتى يفوز صاحبها ويسمى ولا فالشفقة والملاحة.

للمفعول أو للفاعل الضمير أو للموصول لأن الجواب إذا كان شرطاً فالأولى أن يكون فيه ضمير، نعم هو موجود هنا ولكن تقديره.

قوله: (ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه) قال المازري: من قضى الله بموته لا بد أن يموت وإن كان كارهاً للقاء الله، ولو كره الله موته لما مات، فيحمل الحديث على كراهته سبحانه وتعالى الغفران له وإرادته لإيماده من رحته. قلت: ولا اختصاص لهذا البحث بهذا الشق، فإنه يأتي مثله في الشق الأول كأن يقال مثلاً من قضى الله بامتداد حياته لا يموت ولو كان عبداً للموت إلخ.

قوله: (قالت عائشة أو بعض أزواجه) كذا في هذه الرواية بالشك، وجزم سعد بن هشام في روايته من عائشة بأنها هي التي قالت ذلك ولم يتردد، وهذه الزيادة في هذا الحديث لا تظهر صريحاً هل هي من كلام عائشة، وللمتن أنه سمع الحديث من النبي ﷺ وسمع مراجعة عائشة، أو من كلام أنس بأن يكون حضر ذلك، فقد وقع في رواية حيد التي أشرت إليها بلفظ «قلنا يا رسول الله» فيكون أسند القول إلى جماعة وإن كان المباشر له واحداً وهي عائشة، وكذا وقع في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى التي أشرت إليها وفيها «فاكب القرم يكون وقالوا: إنا نكره الموت قال: ليس ذلك» ولا ين أبي شيبة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة نحو حديث الباب وفيه «قيل: يا رسول الله ما منا من أحد إلا وهو يكره الموت، فقال: إذا كان ذلك كشف له» ويحتمل أيضاً أن يكون من كلام قتادة أرسله في رواية همام ووصله في رواية سعيد بن أبي عروبة عنه عن زرارة عن سعد بن هشام من عائشة فيكون في رواية همام إدراج، وهذا أرجح في نظري، فقد أخرجه مسلم عن هذاب بن خالد عن همام مقتصراً على أصل الحديث دون قوله: «قالت عائشة إلخ» ثم أخرجه من رواية سعيد بن أبي عروبة موصولاً تاماً، وكذا أخرجه هو وأحمد من رواية شعبة والنسائي من رواية سليمان التيمي كلاهما عن قتادة، وكذا جاء عن أبي هريرة وغير واحد من الصحابة بدون المراجعة، وقد أخرجه الحسن بن سفيان وأبو يعلى جميعاً عن هذاب بن خالد عن همام تاماً كما أخرجه البخاري عن حجاج عن همام، وهذه هي رواية شيخ مسلم، فكان مسلماً حذف الزيادة عمداً لتكونا مرسلتين من هذا الوجه واكتفى بإيرادها موصولاً من طريق سعيد بن أبي عروبة. وقد روى البخاري في ذلك حيث حلق رواية شعبة بقوله اختصره إلخ، وكذا أشار إلى رواية سعيد تعليقاً، وهذا من العلل الخفية جداً.

قوله: (إنا نكره الموت) في رواية سعد بن هشام «قالت يا نبي الله أكرهه الموت؟ فكلنا نكره الموت».

قوله: (برضوان الله وكرامته) في رواية سعد بن هشام «بشر برحمة الله ورضوانه وجته» وفي حديث حيد عن أنس «ولكن المؤمن إذا حضر جباهه البشير من الله وليس شيء أحب إليه من أن يكون قد لقي الله فأحب الله لقاءه» وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى «ولكنه إذا حضر فاما أن كان من القربين فروح وريحان وجنة نعيم فإذا بشر بذلك أحب لقاء الله والله للقاء أحب».

قوله: (فليس شيء أحب إليه مما أحب) مما أحب الميزة أي ما يستقبله بعد الموت، وقد وقعت هذه المراجعة من عائشة ليمض التأييد، فأخرج مسلم والنسائي من طريق شريح بن هانئ قال: سمعت أبا هريرة، فذكر أصل الحديث قال: «فأثبت عائشة قلقت سمعت حديثاً إن كان كذلك فقد هلكتنا» فذكره قال: وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت، فقالت: ليس بالذي تلعب إليه، ولكن إن إذا شخص البصر بفتح الشين والحاء المعجمتين وآخره مهملية أي فتح المحضر حينه إلى فوق فلم يطفرف وحشر الصدر بماء مهملية مفتوحة بدمعاً معجمة وآخره جيم أي ترددت الروح في الصدر وأشعر الجلد وتمشجت «بالشين للمعجمة والتون الثقيلة والجيم أي انقبضت، وهذه الأمور هي حالة المحضّر، وكان عائشة أخذته من معنى الخبر الذي رواه عنها سعد بن هشام مرفوعاً وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً عن شريح بن هانئ من عائشة مثل روايته عن أبي هريرة وزاد في آخره «ولموت دون لقاء الله» وهذه الزيادة من كلام عائشة فيما يظهر في ذكرها استنباطاً مما تقدم، وعند سعد بن حيد من وجه آخر من عائشة مرفوعاً «إذا أراد الله بعدد خيراً قبض له قبل موته بعام ملكاً يسدده ويوقفه حتى يقال مات بخير ما كان، فإذا حضر ورأى ثوابه اشتاق نفسه، فلذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه، وإذا أراد الله بعدد شراً قبض له قبل موته بعام شيطاناً فأضله وفتته حتى يقال مات بشر ما كان عليه، فإذا حضر ورأى ما أعد له من العذاب جزعت نفسه فلذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه» قال الخطابي: تضمن حديث الباب من التفسير ما فيه غنية عن غيره، واللفظ يقع على أوجه: منها المعانية، ومنها البعث ثم قوله تعالى: ﴿الذين كتبوا لبقاء الله﴾ [الأنعام:

لِقَاءَ اللَّهِ كَرَهُ اللَّهُ لِقَاءَهُ. قَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ، قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرُضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُمَا أَمَامَهُ، فَأَحَبُّ لِقَاءِ اللَّهِ وَأَحَبُّ إِلَيْهِ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَغُفْوَيْهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا أَمَامَهُ، كَرَهُ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرَهُ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

اختصره أبو داود وعُمرُو عَنْ شُعْبَةَ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

[أخرجه مسلم: ٢٨٨٣ أوله وأخرجه بطوله: ٢٨٨٤].

٦٥٠٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرَهُ لِقَاءَ اللَّهِ كَرَهُ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

[أخرجه مسلم: ٢٨٨٦].

٦٥٠٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَغُرُورَةُ بْنُ الزَّيْرِ فِي رَجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ صَاحِبٌ: «إِنَّهُ لَمْ يَبْهَضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَخْرُوهُ. فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ وَرَأْسَهُ عَلَى فَيْعُذِيِّ غُثَيٍّ عَلَيْهِ سَاعَةٌ، ثُمَّ اتَّفَقَ فَانْخَضَ بَعْدَهُ إِلَى السُّفْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّزِيقُ الْأَعْلَى. فَلَمْ يَلَمْزْ إِلَّا أَنْ يَحْذَرْنَا، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَدِيثُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا بِهِ، قَالَتْ: لَكَانَتْ بِلَئِكَ أَعْيَزَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ الرَّزِيقُ الْأَعْلَى». [راجع: ٤٤٣٥، أخرجه مسلم: ٢٤٤٤].

قوله: (باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه) هكذا ترجم بالشق الأول من الحديث الأول إشارة إلى بقية على طريق الاكتفاء، قال العلماء: حبه الله لعبده إرادته الخير له وهدايته إليه وإتمامه عليه، وكرامته له على الضد من ذلك.

قوله: (حدثنا حجاج) هو ابن المنهال البصري، وهو من كبار شيوخ البخاري، وقد روى عن همام أيضاً حجاج بن محمد المصيصي لكن لم يذكره البخاري.

قوله: (عن قتادة) همام فيه إسناد آخر أخرجه أحمد عن عفان عن همام عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى «حدثني فلان بن فلان أنه سمع رسول الله ﷺ يذكر الحديث بطوله بمعناه، وسنده قوي وإليهام الصحابي لا يضر، وليس ذلك اختصاراً على همام قد أخرجه أحمد عن عفان عن همام عن قتادة.

قوله: (عن أنس) في رواية شعبة عن قتادة «سمعت أنساً» وسيأتي بيانه في الرواية المعلقة.

قوله: (عن عبادة بن الصامت) قد رواه حيد عن أنس عن النبي ﷺ بغير واسطة أخرجه أحمد والنسائي والبخاري من طريقه. وذكر الزبارة أنه يفرده به، فإن أراد مطلقاً وردت عليه رواية قتادة، وإن أراد بقيد كونه جملة من مسند أنس مسلم.

قوله: (من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه) قال الكرماني: ليس الشرط سبباً للجزاء بل الأمر بالمعكس ولكنه على تأويل الخبر أي من أحب لقاء الله أخبره بأن الله أحب لقاءه، وكذا الكرامة وقال غيره فيما نقله ابن عبد البر وغيره «من» هنا خبرية وليست شرطية، فليس معناه أن سبب حب الله لقاء العبد حب العبد لقاءه ولا الكرامة ولكنه صفة حال الطائفتين في أنفسهم عند رؤيته، والتقدير من أحب لقاء الله فهو الذي أحب الله لقاءه وكذا الكرامة. قلت: ولا حاجة إلى دعوى نفي الشرطية فسيأتي في التوحيد من حديث أبي هريرة رفعه «قال الله عز وجل إذا أحب عبدي لقائي أحببت لقاءه» الحديث فيعين أن «من» في حديث الباب شرطية وتأويلها ما سبق، وفي قوله «أحب الله لقاءه» المدلول عن الضمير إلى الظاهر تضييماً وتعليقاً ودفعاً لترجم عود الضمير على الموصول لتلا يتحد في الصورة للتبني والخبر، فيه إصلاح اللفظ لتصحيح للمتن، وأيضاً تعود الضمير على المضاف إليه قليل. وقرأت بخط ابن الصائغ في «شرح المشارق» يحتمل أن يكون لقاء الله مضافاً للمفعول فقامه مقام الفاعل ولقاءه إما مضاف

عائشة الخ « وكانه أورد استظهاراً لصحة الحديث وقد أخرجه مسلم أيضاً، ويريد موحدة ثم معلقة هو ابن عبد الله بن أبي بردة.

الحديث الثالث:

قوله: «أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجال من أهل العلم كلنا في رواية عقيل، ومضى في الوفاة النبوية من طريق شعيب عن الزهري «أخبرني عروة ولم يذكر معه أحداً، ومن طريق يونس عن الزهري «أخبرني سعيد بن المسيب في رجال من أهل العلم» ولم يذكر عروة، وقد ذكرت في كتاب الدعوات تسمية بعض من أتهم في هذه الرواية من شيخ الزهري، وتقدم شرح الحديث مستوفى في الوفاة النبوية، ومناسبة للترجمة من جهة اختيار النبي ﷺ للقاء الله بعد أن خير بين الموت والحياة فاختار الموت فينبغي الاستبان به في ذلك، وقد ذكر بعض الشراح أن إبراهيم عليه السلام قال للملك الموت لما أتاه ليقبض روحه: هل رأيت خليلاً ميتاً خليله؟ فأوحى الله تعالى إليه قل له هل رأيت خليلاً يكره لقاء خليله؟ فقال يا ملك الموت الآن فاقبض. ووجدت في «المنهاج لأبي حنيفة إسحاق بن بشر البخاري أحد الضعفاء بسند له عن ابن عمر قال: «قال ملك الموت يا رب إن جئت إبراهيم جزع من الموت، فقال: قل له الخليل إذا طال به العهد من خليله اشتاق إليه. فبلغه فقال: نعم يا رب قد اشتقت إلى لفاك، فأطعاه ورجعاً تشمها قبض فيها».

٤٢- باب مسكرات الموت

٦٥١٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ أَبَا عَمْرٍو، ذَكَوَانَ، مَوْلَى عَائِشَةَ أُخْرَتْ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَنَبَّأُ رُكُوعَهُ، أَوْ: غَلَّةً لَهَا عَاءٌ - يَشْكُ عَمْرٌ - فَجَعَلَ يَدْخُلُ يَتَنَبَّأُ فِي الْمَاءِ، فَيُصْبِحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، وَيَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ مَسْكَرَاتٍ». ثُمَّ نَسَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ: «فِي الرُّبُوعِ الْأَعْلَى». حَتَّى لَبِثَ وَمَاتَتْ يَدُهُ. [راجع: ٨٩٠، أخرجه مسلم: ٢٤٤٣].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْغَلَّةُ مِنَ الْعَنْصَبِ، وَالرُّكُوعُ مِنَ الْأَدَمِ.

٦٥١١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ثَلَاثَ: كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْأَعْرَابِ جُفَاءً، يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ فَيَسْأَلُونَهُ: مَتَى الْمَسَاعَةُ، لَكَانَ يُنْظَرُ إِلَى أَصْفَرِهِمْ يَقُولُونَ: «إِنْ يَمِشَ هَذَا لَا يَزُولُكَ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ».

قَالَ هِشَامٌ: يَخِي مَوْتَهُمْ. [أخرجه مسلم: ٢٩٥٢].

٦٥١٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خَلْفَةَ، عَنْ مَعْدٍ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَيْمٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَسَارَةٍ، فَقَالَ: «مُسْتَرِيعٌ وَمُسْتَفْرَاحٌ مِنْهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُسْتَرِيعُ وَالْمُسْتَفْرَاحُ مِنْهُ؟ قَالَ: «الْمُسْتَرِيعُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيعُ مِنَ نَسَبِ الدُّنْيَا وَآخِذَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْمُسْتَفْرَاحُ الْمُسْتَرِيعُ مِنْهُ الْيَاسُ وَالْأَيْلَافُ، وَالشَّجَرُ وَالْأَنْبَاءُ». [أخرجه مسلم: ٩٥٠].

٦٥١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غَالِبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَلْفَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مُسْتَرِيعٌ وَمُسْتَفْرَاحٌ مِنْهُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيعُ». [راجع: ٦٥١٢، أخرجه مسلم: ٩٥٠].

٦٥١٤- حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَّبِعُ الْغَيْثُ

٢١] ومنها الموت كقول: «من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت» [المنكبر: ٥] وقوله: «قل إن الموت الذي تخشون منه فإنه ملائكم» [البقرة: ٨] وقال ابن الأثير في النهاية: المراد بقاء الله هنا للمصير إلى الدار الآخرة وطلب ما عند الله، وليس الغرض به الموت لأن كلا يكرمه، فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله ومن أكرها ووركن إليها كره لقاء الله لأنه إنما يصل إليه بالموت. وقول عائشة والموت دون لقاء الله بين أن الموت غير اللقاء، ولكنه معترض دون الغرض المطلوب فيجب أن يصبر عليه ويحتمل مشاقه حتى يصل إلى الفوز بالبقاء. قال الطبري: يريد أن قول عائشة إنما لتكره الموت يوهم أن المراد بقاء الله في الحديث الموت وليس كذلك لأن لقاء الله غير الموت بليل قوله في الرواية الأخرى «والموت دون لقاء الله» لكن لما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله صبر عنه بقاء الله، وقد سبق ابن الأثير إلى تأويل لقاء الله بغير الموت الإمام أبو حنيفة القاسم بن سلام فقال: ليس وجهه معني كرامة للموت وشدة لأن هذا لا يكاد يخلو عنه أحد ولكن المذموم من ذلك إثارة الدنيا والركون إليها وكراهية أن يصير إلى الله والدار الآخرة. قال: وما يبين ذلك أن الله تعالى عاب قوماً بحب الحياة فقال: «إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا» [يونس: ٧] وقال الخطابي: معنى حبة العبد للقاء الله إثارة الآخرة على الدنيا فلا يجب استمرار الإقامة فيها بل يستعد للارتحال عنها والكرامة بضد ذلك، وقال النووي: معنى اللقاة والكرامة التي تعتبر شرعاً هي التي تقع عند التزج في الحالة التي لا تتقبل فيها التوبة حيث يتكشف الحال للمحتضر ويظهر له ما هو صائر إليه.

قوله: (بشر بعباد الله وعقوبته) في رواية سعد بن هشام «بشر بعباد الله وسخطه» وفي رواية حيد عن أنس «وإن الكافر أو الفاجر إذا جاءه ما هو صائر إليه من السوء أو ما يلقى من الشر إلخ» وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى نحو ما مضى.

قوله: (أخصصه أبو داود وعمره عن شعبة) يعني عن قتادة عن أنس عن عبادة، ومعنى اختصاره أنه اقتصر على أصل الحديث دون قوله: «قالت عائشة إلخ» فاما رواية أبي داود وهو الطيالسي فوصلها الترمذي عن محمود بن غيلان عن أبي داود، وكذا وقع أنه يعلق في مسند أبي داود الطيالسي. وأما رواية عمرو بن مرزوق فوصلها الطبراني في «المعجم الكبير» عن أبي مسلم الكجي ويوسف بن يقطين القاضي كلاهما عن عمرو بن مرزوق، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة، وهو عند مسلم من رواية محمد بن جعفر وهو غندر.

قوله: (وقال سعيد عن قتادة إلخ) وصله مسلم من طريق خالد بن الحارث ومحمد بن بكر كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة كما تقدم بيانه، وكذا أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من رواية سعيد بن أبي عروبة، ووقع أنه يعلق في «كتاب البحث» لابن أبي داود. وفي هذا الحديث من الغرائب غير ما تقدم البشارة بأهل الخير في الذكر لشرفهم وإن كان أهل الشر أكثر، وفيه أن العاقلة من جنس العمل فإنه قابل الحبة بالحب والكرامة بالكرامة، وفيه أن المؤمنين يرون ربه في الآخرة وفيه نظر فإن اللقاء أهم من الروية، ويحتمل على بعد أن يكون في قوله: «لقاء الله» حذف تقديم لقاء ثواب الله ونحو ذلك، ووجه البعد فيه الإتيان بمقابلته لأن أحدًا من المفلأ لا يكره لقاء ثواب الله بل كل من يكره الموت إنما يكرهه خشية أن لا يلقى ثواب الله إما لإبطائه عن دخول الجنة بالشغل بالتهنات وإما لعدم دخولها أصلاً كالكافر. وفيه أن المحتضر إذا ظهرت عليه علامات السرور كان ذلك دليلاً على أنه بشر بالخير وكذا بالعكس. وفيه أن حبة لقاء الله لا تدخل في النهي عن غي الموت لأنها ممكنة مع عدم غي الموت كان تكون الحبة حاصلة لا يفتقر حاله فيها بحصول الموت ولا يتأخره وأن النهي عن غي الموت محمول على حالة الحياة المستمرة، وأما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت النهي بل هي مستحبة، وفيه أن في كرامة الموت في حال الصحة تفصيلاً، فمن كره إثارة للحياة على ما بعد الموت من نعيم الحياة الآخرة كان مظلوماً، ومن كرهه خشية أن يفضي إلى الملوحة كان يكون مقصراً في العمل لم يستعد له بالأهية بأن يتخلص من التهنات ويقوم بأمر الله كما يجب فهو معذور، لكن ينبغي لمن وجد ذلك أن يبادر إلى أخذ الأهية حتى إذا حضره الموت لا يكرهه بل يجب له يرجو بعمد من لقاء الله تعالى. وفيه أن الله تعالى لا يراه في الدنيا أحد من الأحياء وإنما يقع ذلك للمؤمنين بعد الموت أخذاً من قوله «والموت دون لقاء الله» وقد تقدم أن اللقاء أهم من الروية فإذا انتهى اللقاء انتفت الروية، وقد ورد بأصح من هذا في صحيح مسلم من حديث أبي أمامة مرفوعاً في حديث طويل وفيه «واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تَمُوتُوا».

الحديث الثاني: حديث أبي موسى مثل حديث عبادة دون قوله: «قالت

ثَلَاثَةً، فَرَجَعَ الثَّانِ وَيَقَى مَعَهُ وَاحِدًا، يَبْغَةُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَعَمَلَهُ، فَيَرْجِعُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَيَقَى عَمَلَهُ. [أخرجه مسلم: ٢٩٦٠].

٦٥١٥- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ غُرِصَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ، غُدُوءَ وَعْشِيَّةٍ، إِذَا النَّارُ وَإِذَا الْجَنَّةُ، فَيَقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يُنْجَحَ إِلَيْهِ». [راجع: ١٣٧٩، أخرجه مسلم: ٢٨٦٦].

٦٥١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قُلْتُمَا». [راجع: ١٣٩٣].

قوله: (باب مكرات الموت) بفتح المهمله والكاف جمع سكره، قال الراغب وغيره: السكر حالة تعرض بين المرء وعقله، وأكثر ما تستعمل في الشراب السكر، ويطلق في الغضب والمشق والألم والنماس والشبي الناشئ عن الألم وهو المراد هنا، وذكر فيه ستة أحاديث

الأول:

قوله: (عن عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين الكمي.

قوله: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بين يديه ركوة أو علبه بضم المهمله وسكون اللام بعدها موحدة).

قوله: (شك عمر) هو ابن سعيد بن أبي حسين روايه، وتقدم في الوفاة النبوية بلفظ «شك عمر» وفي رواية الإسعاطيلي «شك ابن أبي حسين».

قوله: (فجعل يدخل يده) عند الكشميهني «يده» بالثنية، وكذا تقدم لهم في الوفاة النبوية بهذا الإسناد في أثناء حديث أوله قصة السواك، فاختصره المؤلف هنا.

قوله: (فيمسح بها) في رواية الكشميهني «بها» بالثنية، وكذا لهم في الوفاة.

قوله: (إن للموت مكرات) وقع في رواية القاسم عن عائشة عند أصحاب السنن سوى أبي داود بسند حسن بلفظ «ثم يقول اللهم امني على مكرات الموت» وقد تقدم شرح الحديث مسترئى هناك. وتقدم هناك أيضاً من رواية القاسم بن محمد عن عائشة «مات النبي ﷺ وإنه لين حائتي وذاتني، فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي ﷺ» وأخرجه الترمذي عنها بلفظ «ما أغبط أحداً بهون موت بعد الذي رأيت من شدة موت رسول الله ﷺ».

قوله: (قال أبو عبد الله) هو البخاري.

قوله: (العلبة من الخشب والركوة من الأدم) ثبت هذا في رواية المستمل وحده وهو المشهور في تضيروها، ووقع في «الحكم» الركوة شبه تور من أدم، وقال الطرزي: دلو صغير. وقال غيره: كالقصعة تتخذ من جلد ولها طوق خشب. وأما العلبة فقال العسكري: هي قذح الأعراب تتخذ من جلد. وقال ابن فارس: قذح ضخم من خشب وقد يتخذ من جلد، وقيل: أسفل جلد وأغلاه خشب مدور. وفي الحديث أن شدة الموت لا تدل على نقص في المرتبة بل هي للمؤمن إما زيادة في حسناته وإما تكفير لسيئاته. وبهذا التفسير تظهر مناسبة أحاديث الباب للترجمة.

الحديث الثاني:

قوله: (صدقة) هو ابن الفضل الروزي، وعبد هو ابن سليمان. وهشام هو ابن عروة.

قوله: (كان رجال من الأعراب) لم أتف على أسمائهم.

قوله: (جفافة) في رواية الأكثر بالجيم، وفي رواية بعضهم بالهملة، وإنما وصفهم بذلك أما على رواية الجيم فلأن سكان البوادي يلبس عليهم الشظف وخشونة العيش فتجفأ أخلاقهم غالباً، وأما على رواية الجفافة فلفظاً احتشاهم باللباس.

قوله: (حتى الساعة؟) في رواية مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام «كان الأعراب إذا قنعوا على رسول الله ﷺ سألوه عن الساعة متى الساعة؟ وكان ذلك لما طرق أسماهم من تكرار إقترابها في القرآن فأرادوا أن يعرفوا تعيين وقتها.

قوله: (فينظر إلى أصغرهم) في رواية مسلم «فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال»

ورواية عبد ظاهرها تكرير ذلك، ويؤيد سياق مسلم حديث أنس عنه «إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ متى تقوم الساعة» ولم أتف على اسم هذا بينه لكنه يحتمل أن يفسر بذي الحويصرة اليمني الذي بال في المسجد وسأل متى تقوم الساعة وقال اللهم ارحمني وعملنا، ولكن جوابه عن السؤال عن الساعة مغاير لجواب هذا.

قوله: (إن يعيش هذا لا يهلكه الحرق) في حديث أنس عند مسلم «وعنده غلام من الأنصار يقال له عمدة» وله في رواية أخرى «وعنده غلام من أزد شونة» بفتح المعجمة وضم النون ومد وبعد الزاوة همزة ثم هاء تأنيث، وفي أخرى له «غلام للمغيرة بن شعبة وكان من أقراني» ولا مغيرة بينهما، وطريق الجمع أنه كان من أزد شونة وكان حليفاً للأنصار وكان يخدم المغيرة، وقول أنس: «وكان من أقراني» وفي رواية له «من أقراني» يريد في السن وكان سن أنس حينئذ نحو سبع عشرة سنة.

قوله: (حتى تقوم عليكم ساعتكم) قال هشام هو ابن عروة روايه (يعني موتهم) وهو موصل بالسند المذكور، وفي حديث أنس «حتى تقوم الساعة» قال صياض: حديث عائشة هذا يفسر حديث أنس وأن المراد ساعة المخاطبين، وهو نظير قوله: «أرايكم ليكنم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها الآن أحد» وقد تقدم بيانه في كتاب العلم وأن المراد انقراض ذلك القرن وأن من كان في زمن النبي ﷺ إذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقالة لا يبقى منهم أحد، ووقع الأمر كذلك، فإن آخر من بقي عن رأي النبي ﷺ أبو الطفيل عامر بن واثلة كما جزم به مسلم وغيره وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة وذلك عند رأس مائة سنة من وقت تلك المقالة، وقيل: كانت وفاته قبل ذلك فإن كان كذلك فيحتمل أن يكون تأخر بعده بعض من أدرك ذلك الزمان وإن لم يثبت أنه رأى النبي ﷺ، به احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصحة أو الزوية عن تأخر عن ذلك الوقت. وقال الراغب: الساعة جزء من الزمان، ويعبر بها عن القيامة تشبيهاً بذلك لسرعة الحساب، قال الله تعالى: «وهو أسرع الحاسبين» [الأنعام: ١٦] أو لا يه عليه بقوله: «كانهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبسوا إلا ساعة من نهار» [الاحقاف: ٢٥] وأطلقت الساعة على ثلاثة أشياء: الساعة الكبرى وهي بعث الناس للمحاسبة، والوسطى وهي موت أهل القرن الواحد نحو ما روي أنه رأى عبد الله بن أبيس فقال: إن بطل عمر هذا الغلام لم يمت حتى تقوم الساعة، فليل إنه آخر من مات من الصحابة. والصغرى موت الإنسان فساعة كل إنسان موته، ومنه قوله عند هبوب الريح: تحرق الساعة، يعني موته انتهى. وما ذكره عن عبد الله بن أبيس لم أتف عليه ولا هو آخر من مات من الصحابة جزءاً، قال الدوادري هذا الجواب من معارض الكلام، فإنه لو قال لهم لا أدري ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء وقبل فكيف يمكن الإيمان في قلوبهم لا رتابوا فعدل إلى إعلامهم بالوقت ينقضون هم فيه، ولو كان على سبيل القياس، وهو دليل معمول به، فكأنه لما نزلت عليه الآيات في تقريب الساعة فكلوه تعالى: «أبى أمر الله فلا تستمجلوه» [التحل: ١] وقوله تعالى: «وما أمر الساعة إلا كلمح البصر» [التحل: ٧٧] حل ذلك على أنها لا تزيد على مضي قرن واحد، ومن ثم قال في الدجال: «إن يخرج وأنا فيكم فأنا حبيبه» فنجوز خروج الدجال في حياته، قال: وفيه وجه آخر، فذكر نحو ما تقدم. قلت: والاحتشال الذي أبداه بعيد جداً، والذي قبله هو المعتد، والفرق بين الخبر عن الساعة وعن الدجال تعيين المدة في الساعة ودونه والله أعلم، وقد أخبر في أحاديث أخرى حدث بها خواص أصحابه تبدل على أن بين يدي الساعة أموراً عظيماً كما سيأتي بعضها صريحاً وإشارة، ومضى بعضها في علامات النبوة، وقال الجرجاني: هذا الجواب من الأسلوب الحكيم، أي دعوا السؤال عن وقت القيامة الكبرى فإنها لا يعلها إلا الله وإسألوا عن الوقت الذي يقع فيه انقراض عصركم فهو أولى لكم لأن معرفتكم به يتحكم على ملازمة العمل الصالح قبل فواته، لأن أحدكم لا يدري من الذي يسبق الآخر.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين ولا مين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة، وقد صرح بسماعه من ابن كعب في الرواية الثانية، والسند كله مدنيون، ولم تختلف الرواة في الموطأ عن مالك فيه.

قوله: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم من) بضم اليم على البناء للمجهول ولم أتف على اسم المار ولا المرور بجائزته.

قوله: (عليه) أي على النبي ﷺ، ووقع في «الموطأ» للدراطيني من طريق إسحاق بن عيسى عن مالك بلفظ «مر رسول الله ﷺ جنازة» والياء على هذا بمعنى

على وذكر الجبازة باعتبار الميت.

قوله: (قال مسويج) كذا هنا وقع في رواية « قال » بزيادة الفاء في أوله، وكذا في رواية الحارثي المذكورة، وكذا للنسائي من رواية وهب بن كيسان عن معبد بن مالك، وقال في روايته « كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ طلعت جنتزة ».

قوله: (مسويج ومسواح منه) الواو فيه بمعنى أو، وهي للتضيق على ما صرح بمقتضاه في جواب سؤالهم.

قوله: (قالوا) أي الصحابة « ولم أتف على اسم السائل منهم بعينه، إلا أن في رواية إبراهيم الحارثي عند أبي نعيم » قلنا « فدخل فيهم أبو قتادة فيحتمل أن يكون هو السائل. **قوله: (ما المسويج والمسواح منه)** في رواية الدارقطني « وما المستراح منه » بإعادة ما.

قوله: (من نصب الدنيا وأذاها) زاد النسائي في رواية وهب بن كيسان « من أوصاب الدنيا » والأوصاب جمع وصب بفتح الواو والمهمله ثم موحدة وهو دوام الجمع، ويطلق أيضاً على ثور البدن، والنصب بوزنه لكن أوله نون هو التصب وزنه ومعناه، والأفح من عطف العام على الخاص. قال ابن التين: يحتمل أن يريد بالمومن التي خاصة، ويحتمل كل مومن. والفاجر يحتمل أن يريد به الكافر ويحتمل أن يدخل فيه العاصي. وقال الداودي: أما استراحة العباد فلما يأتي به من المنكر فإن أتوا عليه أقامهم وإن تركوه أموا، واستراحة البلاد ما يأتي به من المعاصي فإن ذلك ما يحصل به الجلبد فيقتضي هلاك الحرث والتسل. وتعقب الجليبي أول كلامه بأن من ناله آفة لا يأم بتركه، لأنه بعد أن ينكر بقلبه أو ينكر بوجهه لا يتاله به لئلا، ويحتمل أن يكون المراد براحة العباد منه لما يقع لهم من ظلم، وراحة الأرض منه لما يقع عليها من غضبها ومنعتها من حقها وصرفه في غير وجهه، وراحة الدواب عما لا يجوز من إتلافها والله أعلم.

قوله في الطريق الثانية: (يحيى) هو القطان، وعبد ربه بن سعيد كذا وقع هنا لأبي هر عن شيوخه الثلاثة وكذا في رواية أبي زيد اللوزي، ووقع عند مسلم عن محمد بن المنثري « عن يحيى بن عبد الله بن سعيد بن أبي هند » وكذا أخرجه أبو يعلى من طريق يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد لكن لم يذكر جده، وكذا عنده وعند مسلم من طريق عبد الرزاق، وعند الإسماعيلي أيضاً من طريق عبد الرحمن بن محمد الحارثي قال كل منهما « حدثنا عبد الله بن سعيد » وكذا أخرجه ابن السكن من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، وكذا أخرجه أبو نعيم « في المستخرج » من طريق إبراهيم الحارثي عن مسدد شيخ البخاري فيه مثله سواء، قال أبو علي الجليبي: هذا هو الصواب، وكذا رواه ابن السكن عن الفريري فقال في روايته: « عن عبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند » والحديث محفوظ لا لا لعبد ربه. قلت: وجزم المزني في « الأطراف » أن البخاري أخرجه لعبد الله بن سعيد بن أبي هند بهذا السند وعطف عليه رواية مسلم، ولكن التصريح بابن أبي هند لم يقع في شيء من نسخ البخاري.

قوله: (مسويج ومسواح منه المؤمن مسويج) كذا أورده بدون السؤال والجواب مقتصر على بعضه، وأورده الإسماعيلي من طريق بشار وأبي موسى عن يحيى القطان ومن طريق عبد الرزاق قال: « حدثنا عبد الله بن سعيد » تأمأ ولفظه « مر على رسول الله ﷺ بجنتزة » فذكر مثل سياق مالك لكن قال: « قيل يا رسول الله ما مسويج إلخ ».

(تبيينه) مناسبة دخول هذا الحديث في الترجمة أن الميت لا يعدو أحد القسمين إما مستريح وإما مستراح منه وكل منهما يجوز أن يشهد عليه عند الموت وأن يخفف، والأول هو الذي يحصل له سكرات الموت، ولا يتصل ذلك بشقوله ولا بفجوره بل إن كان من أهل التقوى ازداد ثواباً ولا يفكر عنه بقله ذلك ثم يستريح من آذى الدنيا الذي هذا خاتمه، ويؤيد ذلك ما تقدم من كلام عائشة في الحديث الأول، وقد قال عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن يهون علي سكرات الموت، إنه لأخبر ما يكفر به عن المؤمن. ومع ذلك فالذي يحصل للمؤمن من البشرى ومرة الملائكة بلغاته وروقههم به وفرحه بقاءه ربه يهون عليه كل ما يحصل له من ألم الموت حتى يصير كأنه لا يحس بشيء من ذلك.

الحديث الرابع:

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة وليس لشيخه عبد الله بن أبي بكر في الصحيح عن أنس إلا هذا الحديث.

قوله: (بيع الميت) كذا للسرخسي والأكثر، وفي رواية المستملي « المرء » وفي رواية أبي ذر عن الكشيبي « المؤمن » والأول المتمد فهو المحفوظ من حديث ابن عيينة

وهو كذلك عند مسلم.

قوله: (يتبعه أهله وماله وعمله) هذا يقع في الأغلب، ورب ميت لا يتبعه إلا عمله فقط، والمراد من يتبع جنازته من أهله ورفقته ودوابه على ما جرت به عادة العرب، وإذا انقضى أمر الحزن عليه وجعوا سواء أقاموا بعد الدفن أم لا، ومعنى بقاء عمله أنه يدخل معه القبر، وقد وقع في حديث البراء بن عازب الطويل في صفة المسألة في القبر عند أحد وغيره فيه « ويأتيه رجل حسن الوجه حسن الثياب حسن الريح فيقول: أبشر بالذي يسرك فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا عملك الصالح » وقال في حق الكافر « ويأتيه رجل قبيح الوجه » الحديث وفيه « بالذي يسوءك وفيه عملك الخبيث » قال الكرمانى: التبعة في حديث أنس بعضها حقيقة وبعضها مجاز، فيستغاد منه استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازة. قلت: هو في الأصل حقيقة في الحس وطرقة المجاز في البعض، وكذا المال، وأما العمل فعلى الحقيقة في الجميع وهو مجاز بالنسبة إلى التبعة في الحس.

الحديث الخامس:

قوله: (أبو النعمان) هو محمد بن الفضل، والسند إلى نافع بصريون.

قوله: (إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده) كذا للاكثر. وفي رواية المستملي والسرخسي « على مقعده » وهذا العرض يقع على الروح حقيقة وعلى ما يتصل به من البدن الاتصال الذي يمكن به إدراك التئيم أو التعذيب على ما تقدم تقريره، وأبدى القرطبي في ذلك احتمالين: هل هو على الروح فقط، أو عليها وعلى جزء من البدن؟ وحكى ابن بطال عن بعض أهل بلدكم أن المراد بالعرض هنا الإخبار بأن هذا موضع جزائكم على أعمالكم عند الله، وأريد بالتكرير تذكارهم بذلك، واحتج بأن الأجساد تنفى والعرش لا يقع على شيء، فإن قال: فإن أن العرض الذي يدوم إلى يوم القيامة إنما هو على الأرواح خاصة، وتعقب بأن حل العرض على الإخبار عدول عن الظاهر بغير مقتضى لذلك، ولا يجوز العدول إلا بصرفه عن الظاهر، قلت: ويؤيد الحمل على الظاهر أن الخبر ورد على العموم في المؤمن والكافر، فلم يختص بالروح لم يكن للشهيد في ذلك كبير فائدة لأن روحه متممة جزماً كما في الأحاديث الصحيحة، وكذا روح الكافر معذبة في النار جزماً، فإذا حل على الروح التي لها اتصال بالبدن ظهرت فائدة ذلك في حق الشهيد وفي حق الكافر أيضاً.

قوله: (غدوة وعشية) أي أول النهار وآخره بالنسبة إلى أهل الدنيا.

قوله: (أما النار وأما الجنة) تقدم في الجباز من رواية مالك بلفظ « إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة » وتقدم توجيهه في أواخر كتاب الجباز؛ وتقدم هناك بحث القرطبي في « المفهم ». ثم إن هذا العرض للمؤمن والمتقي والكافر ظاهر، وأما المؤمن المخطئ فيحتمل أيضاً أن يعرض عليه مقعده من الجنة التي سيصير إليها. قلت: والافتصال عن هذا الإشكال يظهر من الحديث الذي أخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة السؤال في القبر وفيه: « ثم يفتح له باب من أبواب الجنة يقال له: هذا مقعدك وما أهد الله لك فيها، فيزاد غبطة وسروراً، ثم يفتح له باب من أبواب النار يقال له: هذا مقعدك وما أهد الله لك فيها لو عصيته، فيزاد غبطة وسروراً » الحديث وفيه في حق الكافر « ثم يفتح له باب من أبواب النار » وفيه « فيزاد حسرة وثبوراً » في الموضعين وفيه « لو أطعته » وأخرج الطبراني عن ابن مسعود « ما من نفس إلا وتنتظر في بيت في الجنة وبيت في النار فيرى أهل النار البيت الذي في الجنة فيقال: لو علمتم، ويرى أهل الجنة البيت الذي في النار فيقال لولا أن من الله عليكم » ولأحد من عائشة ما يؤخذ منه أن رؤية ذلك للجنة أو العذاب في الآخرة، فعلى هذا يحتمل للجنب الذي تدر عليه أن يعذب قبل أن يدخل الجنة أن يقال له مثلاً بعد عرض مقعده من الجنة: هذا مقعدك من أول وهلة لو لم تنتبه، وهذا مقعدك من أول وهلة لعصيانك. نسأل الله العفو والعافية من كل بلية في الحياة وبعد الموت إنه ذو الفضل العظيم.

قوله: (فيقال هذا مقعدك حتى تبحث إليه) في رواية الكشيبي « عليه » وفي طريق مالك « حتى يمتك الله إليه يوم القيامة » وقد بينت الإشارة إليه بعد خمسة أبواب.

الحديث السادس: حديث عائشة في النهي عن سب الأموات، تقدم شرحه مستوفى في أواخر كتاب الجباز.

٤٣- باب نفع الصور

قَالَ مُجَاهِدٌ: الصُّورُ كَهَيئَةِ الْبُوقِ. ﴿ زُجْرَةٌ ﴾ [الصافات: ١٩]. صَبْحَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿النَّاقُورُ﴾ [المتر: ٨]. الصُّور. ﴿الرَّاجِئَةُ﴾ [النازعات: ٦]. النُّفْعَةُ الْأُولَى، وَ﴿الرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٧]. النُّفْعَةُ الثَّانِيَّةُ.

٦٥١٧- حَكَّمَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَكَّمَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَخَرَجَ أَنَّهُمَا حَدَّثَا: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَعْبَى رَجُلَانِ: رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اسْتَفَقَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اسْتَفَقَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، قَالَ: فَغَضِبَ الْمُسْلِمُ حِينَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ، فَلَغَبَّ الْيَهُودِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَبَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعْتَبُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَحْتَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَكُونُوا فِي أَوَّلِ مَنْ يَفْقَهُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِلٌ بِجَانِبِ الْقُرْطُبِيِّ، فَلَا أَخْرِي أَكَانَ مُوسَى يَمُنُّ صَبِيحَ فَلَقَاقِ قَلْبِي، أَوْ كَانَ يَمُنُّ اسْتَفَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». [راجع: ٢٤١١، أخرجه مسلم: ٢٣٧٣].

٦٥١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَصْنَعُ النَّاسُ حِينَ يَهْتَقُونَ، فَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ قَامَ، فَإِذَا مُوسَى أَخْبَذَ بِالْقُرْطُبِيِّ، فَمَا أَخْرِي أَكَانَ يَمُنُّ صَبِيحَ». رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٤١١، أخرجه مسلم: ٢٣٧٣].

قوله: (باب نفع الصور) تكرر ذكره في القرآن في الأتنام والمؤمنين والنمل والزمزم وغيره، وهو يضم الهملة وسكون الواو، وثبت كذلك في القراءات المشهورة والأحاديث، وذكر عن الحسن البصري أنه قرأها بفتح الواو جمع صورة وتأوله على أن المراد النفع في الأجساد لتعاد إليها الأرواح، وقال أبو عبيدة في «الجزاز»: «يقال الصور يعني يسكون الواو جمع صورة كما يقال سور المدينة جمع سورة قال الشاعر: «لَا آتَى خَيْرَ الزَّيْرِ تَوَاضَعَتْ سُرُورُ الْمَدِينَةِ» فيستوي معنى القراءتين. وحكى مثله الطبري من قوم وزاد: كالصوف جمع صوفة، قالوا والمراد النفع في الصور وهي الأجساد لتعاد فيها الأرواح كما قال تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [ص: ١٧٧] وتعبق قوله: «جمع» بأن هذه أسماء أجناس لا جوع، ويالغ النحاس وغيره في الرد على التأويل، وقال الأزهري: إنه خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة. قلت: وقد أخرج أبو الشيخ في «كتاب العظيمة» من طريق وهب بن منبه عن قوله قال: خلق الله الصور من لؤلؤة يضاء في صفاء الزجاجة، ثم قال للمرش: خذ الصور فتعلم به. ثم قال: كن، فكان إسرائيل، فأمره أن يأخذ الصور، فأخذته وبه ثقب بعدد كل روح خلقة ونفس متفوسة. فذكر الحديث وفيه ثم تجمع الأرواح كلها في الصور، ثم يأمر الله إسرائيل فينفع فيه فتدخل كل روح في جسدها، فعلى هذا فالنفع يقع في الصور أولاً ليعمل النفع بالروح إلى الصور وهي الأجساد، فإضافة النفع إلى الصور الذي هو القرن حقيقة، وإلى الصور التي هي الأجساد مجاز.

قوله: (قال مجاهد الصور كهيئة البوق) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، قال في قوله تعالى: ﴿وَنَفَخَ فِي الصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨] قال كهيئة البوق. وقال صاحب الصحاح: البوق الذي يزم به وهو معروف، ويقال للباطل، يعني يطلق ذلك عليه مجازاً لكونه من جنس الباطل. (تتبعه): لا يلزم من كون الشيء مفعوماً أن لا يشبه به المملوح، وقد وقع تشبيه صوت الرعي بصلصلة الجرس مع النبي عن استصحاب الجرس كما تقدم بتقريره في بدء الوحي، والصور إما هو قرن كما جاء في الأحاديث للمرفوعة، وقد وقع في قصة بدء الأذان بلفظ البوق والقرن في الآية التي يستعملها اليهود للأذان، ويقال إن الصور اسم القرن بلفظ أهل اليمن وشاهد قول الشاعر:

لَحْنٌ نَفَحْنَاهُمْ غَسَلَةَ الْقَمْعَيْنِ
نَطْحاً شَدِيداً لَا كَتَلَحِ الصَّوْرَيْنِ

وأخرج أبو دلود والترمذي وحسنه والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ قال: ما الصور؟ قال: قرن ينفخ فيه» والترمذي أيضاً وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً «كيف أنعم وصاحب الصور قد أنعم القرن، واستمع الإذن متى يأم بالنفخ» وأخرجه الطبراني من

حديث زيد بن أرقم وابن مردويه من حديث أبي هريرة، ولأحد البيهقي من حديث ابن عباس وفيه «جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره» وهو صاحب الصور يعني إسرائيل «وفي أسانيد كل منهما مقال. وللحاكم بسند حسن عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رفعه» إن طرف صاحب الصور منذ وكل به مستند بنظر نحو العرش شاقفة أن يؤمر قبل أن يردد إليه طرفه كان عينيه كوكبان دريان.

قوله: (زجرة: صحبة) هو من تفسير مجاهد أيضاً، وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَاتَمَّهَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الصافات: ١٩] قال: صحبة. وفي قوله تعالى: ﴿فَاتَمَّهَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾ بالساورة [النازعات: ١٣، ١٤] قال: صحبة. قلت: وهي عبارة عن نفخ الصور النفخة الثانية، كما عبر بها عن النفخة الأولى في قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ﴾ [يس: ٤٩] الآية.

قوله: (قال ابن عباس: الناظر الصور) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَاتَمَّهَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الصافات: ١٩] قال: الصور، ومعنى تفر نفخ قاله في الأساس. وأخرج البيهقي من طريق أخرى عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَاتَمَّهَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [المتر: ٨] قال: قال رسول الله ﷺ «كيف أنعم وقد أنعم صاحب القرن القرن الحديث».

(تتبعه): اشتهر أن صاحب الصور إسرائيل عليه السلام. ونقل فيه الحليمي الإجماع، ووقع التصريح به في حديث وهب بن منبه المذكور وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي وفي حديث أبي هريرة عند ابن مردويه وكذا في حديث الصور الطويل الذي أخرجه عبد بن حيد والطبري وأبو يعلى في الكبير والطبراني في الطرقات وعلي بن منبه في كتاب الطاعة والمصيبة والبيهقي في الجيث من حديث أبي هريرة، ومداخره على إسماعيل بن رافع، واضطرب في سنده مع ضعف فرواه عن محمد بن كعب القرظي تارة بلا واسطة وتارة بواسطة رجل ميمهم ومحمد عن أبي هريرة تارة بلا واسطة وتارة بواسطة رجل من الأنصار ميمهم أيضاً، وأخرجه إسماعيل بن أبي زيدا الشامي أحد الضعفاء أيضاً في تفسيره عن محمد بن عجلان عن محمد بن كعب القرظي، واعترض فغلطاهي على عبد الحق في تضعيفه الحديث بإسماعيل بن رافع وخفي عليه أن الشامي أضعف منه ولمعه سرقه منه فاصقه بابن عجلان، وقد قال الدارقطني: إنه متروك، يضع الحديث، وقال الحلبي: شيخ ضعيف شحن تفسيره بما لا يتابع عليه. وقال الحافظ حماد الدين بن كثير في حديث الصور: جمعه إسماعيل بن رافع من عدة آثار وأصله منه عن أبي هريرة، فساقه كله مساقاً واحداً. وقد صحح الحديث من طريق إسماعيل بن رافع القاضي أبو بكر بن العربي في سراجيه وتبعه القرطبي في التذكرة، وقول عبد الحق في تضعيفه أولى وضمه قبله البيهقي فوقع في هذا الحديث عند علي بن منبه «إن الله خلق الصور فأعطاه إسرائيل فهو واضع عليه فيه شاخص يبصره إلى العرش» الحديث، وقد ذكرت ما جاء من وهب بن منبه في ذلك فطعمه أصله. وجاء أن الذي ينفخ في الصور غيره ففي الطبراني الأوسط عن عبد الله بن الحارث «كانت عند عائشة قتلات يا كعب أخبرني عن إسرائيل» فذكر الحديث وفيه «وملك الصور جاث على إحدى ركبتيه وقد نصب الأخرى يلتزم الصور غنياً ظهره شاخصاً يبصره إلى إسرائيل وقد أمر إذا رأى إسرائيل قد ضم جناحيه أن ينفخ في الصور، فقالت عائشة سمعته من رسول الله ﷺ» ورواه قتلات إلا علي بن زيد بن جدعان فيه ضعف، فإن ثبت حمل على أنها جميعاً ينفخان، ويؤيده ما أخرجه حنابلة بن السري في كتاب الزهد بسند صحيح لكنه موقوف على عبد الرحمن بن أبي عمرة قال: «ما من صباح إلا وملاكان موكلان بالصور» ومن طريق عبد الله بن مسعود مثله وزاد «ينظران متى ينفخان» ونحوه عند أحمد من طريق سليمان التيمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أو هو عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «النافخان في السماء الثانية رأس أحدهما بالشرق ورجلاه بالغرب أو قال بالعكس ينظران متى يؤمران أن ينفخا في الصور فينفخا» ورواه قتلات وأخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن شريك، ولأين ماجه واليزان من حديث أبي سعيد رفعه «إن صاحبي الصور بإيديهما قرنان يلاحقان النظر متى يؤمران» وعلى هذا قوله في حديث عائشة «إنه إذا رأى إسرائيل ضم جناحيه نفخ» أنه ينفخ النفخة الأولى وهي نفخة الصعق ثم ينفخ إسرائيل النفخة الثانية وهي نفخة البعث.

قوله: (الراجعة النفخة الأولى والرادفة النفخة الثانية) هو من تفسير ابن عباس أيضاً، وصله الطبري أيضاً وابن أبي حاتم بالسند المذكور، وقد تقدم بيانه في تفسير سورة النازعات، وبه جزم القراء وغيره في «معاني القرآن» وعن مجاهد قال: الراجعة

الزلزلة والرافدة الذكدة، أخرجه الفريابي والطبري وغيرهما عنه، ونحوه في حديث الصور الطويل، قال في رواية علي بن مبدد: ثم ترجع الأرض وهي الراجعة فتكون الأرض كالسفن في البحر تضربها الأمواج. ويمكن الجمع بأن الزلزلة تنشأ عن نفخة الصعق. ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة: «إن الناس يصعقون» وقد تقدم شرحه في قصة موسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء، وذكرت فيه ما نقل عن ابن حزم أن النفخ في الصور يقع أربع مرات، وتقب كلامة في ذلك، ثم رأيت في كلام ابن العربي أنها ثلاث: نفخة الفزع كما في النمل، ونفخة الصعق كما في الزمر، ونفخة البعث وهي المذكورة في الزمر أيضاً. قال القرطبي: والصحيح أنهما نفختان فقط لثبوت الاستثناء بقوله تعالى: ﴿إلا من شاء الله﴾ [الزمر: ٦٨] في كل من الآيتين ولا يلزم من مغايرة الصعق للفزع أن لا يحصل ما من النفخة الأولى، ثم وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل فقال فيه: «ثم ينفخ في الصور ثلاث نفخات نفخة الفزع ونفخة الصعق ونفخة القيام لرب العالمين» أخرجه الطبري حكماً مختصراً، وقد ذكرت أن سنته ضعيف ومضطرب، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أنهما نفختان ولفظه في أثناء حديث مرفوع: «ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أفضى لئلاً ورفع لئلاً ثم يرسل الله مطراً كأنه الطل تنبت منه أجساد الناس ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون» وأخرج البيهقي بسند قوي عن ابن مسعود موقوفاً: «ثم يقوم ملك الصور بين السماء والأرض فينفخ فيه، والصور قرن، فلا يبقى لله خلق في السموات ولا في الأرض إلا مات إلا من شاء ربك، ثم يكون بين النفختين ما شاء الله أن يكون وفي حديث أوس بن أوس القضي رحمه: «إن أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه الصفقة وفيه النفخة» الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقد تقدم في تفسير سورة الزمر من حديث أبي هريرة: «بين النفختين أربعمون» وفي كل ذلك دلالة على أنهما نفختان فقط وقد تقدم شرحه هناك، وفيه شرح قول أبي هريرة لما قيل لا أربعمون سنة: «آيت» بالمرحلة ومعناه امتنت من تبيينه لأنني لا أعلمه فلا أخوض فيه بالراي، وقال القرطبي في التذكرة: يحتمل قوله امتنت أن يكون عنده علم منه ولكنه لم يفسره لأنه لم تدع الحاجة إلى بيانه، ويحتمل أن يريد امتنت أن أسأل عن تفسيره، فعلى الثاني لا يكون عنده علم منه، قال: وقد جاء أن بين النفختين أربعمين عاماً. قلت: وقع كذلك في طريق ضعيف عن أبي هريرة في تفسير ابن مردويه، وأخرج ابن المبارك في «الرقاق» من مرسل الحسن: «بين النفختين أربعمون سنة: الأولى: يميت الله بها كل حي، والأخرى يحيي الله بها كل ميت» ونحوه عند ابن مردويه من حديث ابن عباس وهو ضعيف أيضاً، وعنده أيضاً ما يدل على أن أبا هريرة لم يكن عنده علم بالتبيين، فأخرج عنه بسند جيد أنه لما قالوا: «أربعمون ماذا» قال: «هكذا سمعت» وأخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة فذكر حديث أبي هريرة مقطوعاً ثم قال: «قال أصحاب: ما سأله من ذلك ولا زادنا عليه، غير أنهم كانوا يرون من رأيهم أنها أربعمون سنة» وفي هذا تعقب على قول الخليلي: اتفقت الروايات على أن بين النفختين أربعمين سنة. قلت: وجاء فيما يصنع بالمرئ بين النفختين ما وقع في حديث الصور الطويل أن جميع الأحياء إذا ماتوا بعد النفخة الأولى ولم يبق إلا الله قال سبحانه: أنا الجبار لمن الملك اليوم؟ فلا يجيبه أحد، فيقول: لله الواحد القهار. وأخرج النحاس من طريق أبي واثل عن عبد الله أن ذلك يقع بعد الحشر، ورجعه. ورجع القرطبي الأول. ويمكن الجمع بأن ذلك يقع مرتين وهو أولى. وأخرج البيهقي من طريق أبي الزهراء: كنا عند عبد الله بن مسعود فذكر الدجال إلى أن قال: «ثم يكون بين النفختين ما شاء الله أن يكون. فليس في بني آدم خلق إلا في الأرض من شيء، قال فيرسل الله ماء من تحت العرش فتنبث جسامتهم ولحماهم من ذلك الماء كما تنبت الأرض من الري» ورواه ثقات إلا أنه موقوف.

(تصحيحه) إذا تقرر أن النفخة للخروج من القبور فكيف تسميها الموتى؟ والجواب: يجوز أن تكون نفخة البعث تطول إلى أن يتكامل إحيائهم شيئاً بعد شيء، وتقدم الإلزام في قصة موسى بشيء مما ورد في تعيين من استثنى الله تعالى في قوله تعالى: ﴿فصمق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾ [الزمر: ٦٨] وحاصل ما جاء في ذلك عشرة أقوال.

الأول: أنهم الموتى كلهم لكنهم لا إحساس لهم فلا يصعقون، وإلى هذا جنح القرطبي في «المفهم» وفيه ما فيه، ومستلذه أنه لم يرد في تعيينهم خبر صحيح، وتعقبه صاحب القرطبي في «التذكرة» فقال قد صح فيه حديث أبي هريرة: وفي الزهد لهند بن السري عن سعيد بن جبير موقوفاً هم الشهداء وسنده إلى سعيد صحيح. وسأذكر حديث أبي هريرة في الذي بعده، وهذا هو القول الثاني.

الثاني: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

الثالث: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

الرابع: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

الخامس: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

السادس: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

السابع: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

الثامن: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

التاسع: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

العاشر: أن يكون الموتى كلهم جرم به أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً.

٤٤ - باب يقبض الله الأرض يوم القيامة

رواه نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. (راجع: ٧٤١٧).

٦٥١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَطَالِبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ

قوله: (يخففها الجبار) بفتح المنة والكاف وتشديد الفاء المفتوحة بعدما همز: أي يبلها، من كثافت الإله إذا قلبته، وفي رواية مسلم «يكفوها» بسكون الكاف.

قوله: (كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر) قال الخطابي: يعني خبز الملة الذي يصنعه المسافر، فإنها لا تحس كما تحس الرقاقة وإنما قلب على الأيدي حتى تستوي، وهذا على أن السفر بفتح الملهمة والفاء، ورواه بعضهم بضم أوله جمع سفره وهو الطعام الذي يتخذ للمسافر، ومنه سميت السفرة.

قوله: (نزل لأهل الجنة) النزل بضم النون وبالألف وقد تسكن: ما يقدم للضيف وللمسكر، يطلق على الرزق وعلى الفضل ويقال أصحح للفرس نزهة أي ما يصلح أن ينزلوا عليه من الغذاء وعلى ما يجعل للضيف قبل الطعام وهو اللاتق هنا، قال الداودي: المراد أنه يأكل منها من سبيح إلى الجنة من أهل الحشر، لا أنهم لا يأكلونها حتى يدخلوا الجنة. قلت: وظاهر الخبر بغيره، وكأنه بنى على ما أخرجه الطبري عن سعيد بن جبير قال: تكون الأرض خبزة يبيضاء يأكل المؤمن من تحت قدميه. ومن طريق أبي معشر عن محمد بن كعب أو محمد بن قيس نحوه، ولليهمي بسند ضعيف عن عكرمة تبدل الأرض مثل الخبزة يأكل منها أهل الإسلام حتى يفرغوا من الحساب. وعن أبي جعفر الباقر نحوه. وسأذكر بقية ما يتعلق بذلك في الحديث الذي بعده. ونقل الطيبي عن البيضاوي أن هذا الحديث مشكل جداً لا من جهة إنكار صنع الله وقدرته على ما يشاء، بل لعدم التوفيق على قلب جرم الأرض من الطبع الذي عليه إلى طبع المعلوم والمساكور، مع ما ثبت في الآثار أن هذه الأرض تصير يوم القيامة ناراً وتنقسم إلى جهنم، فلعل الوجه فيه أن معنى قوله خبزة واحدة أي خبزة واحدة من نعتها كذا وكذا، وهو نظير ما في حديث سهل يعني المذكور بعده كقرصة النقي، فضرر المثل بها لاستقرارها وبياضها، ففسر المثل في هذا الحديث بخبزة تشبه الأرض في معنيين: أحدهما: أي ألوانها التي تكون الأرض عليها يومئذ والآخر بيان الخبزة التي يهبها الله تعالى نزل لأهل الجنة وبيان عظم مقدارها ابتداءً واختراعاً. قال الطيبي: وإنما دخل عليه الإشكال لأنه رأى الحديثين في باب الحشر فظن أنهما لشيء واحد. وليس كذلك وإنما هذا الحديث من باب وحديث سهل من باب، وأيضاً فالتشبيه لا يستلزم للشاركة بين التشبيه والتشبيه به في جميع الأوصاف بل يكفي حصوله في البعض، وتقديره أنه شبه أرض الحشر بالخبز في الاستواء والبياض، وشبه أرض الجنة في كونها نزل لأهلها ومهيأة لهم تكرمه بمجالاة الراكب زاده بفتح به في سفره. قلت: آخر كلامه يقرر ما قال القاضي أن كون أرض الدنيا تصير ناراً محمول على حقيقة، وأن كونها تصير خبزة يأكل منها أهل الموقف محمول على الجواز، والآثار التي أوردتها عن سعيد بن جبير وغيره ترد عليه والأولى الحمل على الحقيقة مهما أمكن، وقدره الله تعالى صالحة لذلك، بل اعتداد كونه حقيقة أبلغ وكون أهل الدنيا ويستفاد منه أن المؤمنين لا يهابون النار من طول زمان الموقف، بل يقبل الله لهم بقدرته طبع الأرض حتى يأكلوا منها من تحت أقدامهم ما شاء الله بغير علاج ولا كلفة، ويكون معنى قوله: «نزل لأهل الجنة» أي الذين يصيرون إلى الجنة أهم من كون ذلك يقبض بعد الدخول إليها أو قبله، والله أعلم.

قوله: (فأني رجل) في رواية الكشيبي «فأنا».

قوله: (من اليهود) لم أتق على اسمه.

قوله: (فقط النبي صلى الله عليه وسلم وإنما ثم ضحك) يريد أنه أصحبه إخبار اليهودي عن كتابهم يظهر ما أخبر به من جهة الوحي، وكان يجيبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يتزل عليه كيف بموافقهم فيما أنزل عليه. قوله: (حي بدت نواجده) بالنون والجيم والذال المعجمة جمع ناجذ وهو آخر الأضراس، ولكل إنسان أربع نواجد. وتطلق النواجد أيضاً على الأنياب والأضراس. قوله: (ثم قال) في رواية الكشيبي «قال».

قوله: (ألا أخبركم) في رواية مسلم «ألا أخبركم».

قوله: (بإداهم) ما يوكل به الخبز.

قوله: (بالأم) بفتح الواحدة بغير همزة.

وقوله: (وون) أي بلفظ أول السورة.

قوله: (قالوا) أي الصحابة، وفي رواية مسلم «فقالوا».

قوله: (ما هذا) في رواية الكشيبي «وما هذا» بزيادة واو.

قوله: (قال فور وون) قال الخطابي هكذا روي له، وتاملت النسخ المسموعة من البخاري من طريق حماد بن شاذان وإبراهيم بن معقل والفريري فإذا كلها على نحو واحد.

الأرض، ويعلوي السماء يومئذ، ثم يقول: أنا المليك، أين ملوك الأرض. [راجع: ٤٨١٢، أخرجه مسلم: ٢٧٨٧].

٦٥٢٠- حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: قال النبي ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يكفوها الجبار يسليو كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر، نزل لأهل الجنة. فأني رجل من اليهود فقال: بركة الرحمن عليك يا أبا القاسم، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: بلى». قال: تكون الأرض خبزة واحدة، كما قال النبي ﷺ. فقطر النبي ﷺ إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قال: ألا أخبرك بإداهم؟ قال: إدامهم بالأم وتون، قالوا: وما هذا؟ قال: فور وتون، يأكل من زائدة كليلهما ستون ألفاً. [انظر في الرقاق باب ٥١ أخرجه مسلم: ٢٧٩٧].

٦٥٢١- حدثنا سعيد بن أبي مريم: أخبرنا محمد بن جعفر: قال: حدثني أبو حازم قال: سمعت سهل بن سعد قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يخفف الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عذراء، كقرصة نقي». قال سهل أو غيره: «ليس فيها مغلق لأحد». [أخرجه مسلم: ٢٧٩٠].

قوله: (باب يقبض الله الأرض يوم القيامة) لا ذكر ترجمة نسخ الصور أشار إلى ما وقع في سورة الزمر قبل آية النسخ «وما قلروا الله حق قدره، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة» الآية (الزمر: ٦٧) وفي قوله تعالى: «فإذا نسف في الصور نسفة واحدة وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة» [الحاقة: ١٣-١٤] ما قد يتسلك به أن قبض السماوات والأرض يقع بعد النسخ في الصور أو معه وسيأتي.

قوله: (رواه نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) سقط هذا التعليق هنا في رواية بعض شيخ أبي ذر، وقد وصله في كتاب التوحيد، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (عن أبي سلمة) كذا قال يونس، وخالفه عبد الرحمن بن خالد فقال: «عن الزهري سعيد بن المسيب» كما تقدم في تفسير سورة الزمر، وهذا الاختلاف لم يتعرض له البلاطيني في «الملل». وقد أخرج ابن خزيمة في كتاب التوحيد الطريقتين وقال: هما محفوظان عن الزهري، وسأشبع القول فيه إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد مع شرح الحديث إن شاء الله تعالى، واقتصر هنا على ما يتعلق بتبديل الأرض لخاتبة الحال.

قوله: (يقبض الله الأرض ويعلوي السماء يومئذ) زاد في رواية ابن وهب عن يونس «يوم القيامة» قال عياض: هذا الحديث جاء في الصحيح على ثلاثة ألفاظ: القبيض، والطي، والأخذ. وكلها بمعنى الجمع، فإن السماوات مبسوطة والأرض مدحوة مخلوقة، ثم رجع ذلك إلى معنى الرفع والإزالة والتبديل، فساد ذلك إلى ضم بعضها إلى بعض وإبادتها، فهو تمثيل لصفة قبض هذه المخلوقات وجمعها بعد بسطها وتقريبها دلالة على المبسوط والمبسوط لا على البسط والقبيض، وقد يمتثل أن يكون إشارة إلى الاستيعاب انتهى. وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. وقد اختلف في قوله تعالى: «يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات» [إبراهيم: ٤٨] هل المراد ذات الأرض وصفتها أو تبدل صفتها فقط، وسيأتي بيانه في شرح ثالث أحاديث هذا الباب إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني:

قوله: (عن خالد) هو ابن يزيد، وفي رواية شعيب بن الليث عن أبيه «حدثني خالد بن يزيد» والسند كله يصريون إلى سعيد، ومنه إلى متناه مدنيون.

قوله: (تكون الأرض يوم القيامة) يعني أرض الدنيا (خبز) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة ونسخ الزاي، قال الخطابي: الخبزة الطعمة بضم الملهمة وسكون اللام وهو عجين يوضع في الخفرة بعد إيقاد النار فيها، قال: والناس يسومونها الملة بفتح الميم وتشديد اللام، وإنما الملة الخفرة نفسها.

قلت: وكلنا عند مسلم وكلنا أخرجه الإسمايلي وغيره، قال الخطابي: فلما نون فهو المحرّك على ما فسر في الحديث، وأما باللام فذلّ التفسير من اليهودي على أنه اسم للثور، وهو لفظ مبهم لم ينتظم ولا يصح أن يكون على التفرقة اسماً لشئ، فيشبه أن يكون اليهودي أراد أن يعنى الاسم قطع المجاه، وقدم أحد الحرفين، وإنما هو في حق المجاه لام ياء هجاء لأي بوزن لمي وهو الثور الوحشي وجمعه آلاء بثلاث حمزات وزن أحبال ضحفوه فقالوا باللام بالموحدة وإنما هو بياؤه آخر الحروف وكتبوه بالمجاه فاشكل الأمر. هذا أقرب ما يقع في فيه، إلا أن يكون إمّا عبر عنه بلسانه ويكون ذلك بلسانهم. وأكثر العبرانية فيما يقوله أهل المعرفة مقلوب على لسان العرب بتقديم في الحروف وتأخير، والله أعلم بصحته. وقال عياض: أورد الحميدي في اختصاره يعني للجمع بين الصحيحين هذا الحديث بلفظ باللاي بكسر الموحدة وألف وصل ولا م ثقلية بعدها حمزة مفتوحة خفيفة بوزن الرعي، واللاي الثور الوحشي، قال: ولم أر أحداً رواه كذلك فقلعه من إصلاحه، وإذا كان مكنا بقيت الهمزة إلا أن يدعي أنها حرفت عن الياء المقصورة، قال: وكل هذا غير مسلم لما فيه من التكلف والتعسف، قال: وأول ما يقال في هذا أن تبقى الكلمة على ما وقع في الرواية ويعمل على أنها عبرانية، ولذلك سأل الصحابة اليهودي عن تفسيرها ولو كان اللأى لمعرفوا لأنها من لسانهم. وجرم النووي بهذا فقال: هي لفظة عبرانية معناها ثور.

قوله: (ياكل من زائدة كيهما سبعون ألفاً) قال عياض زيادة الكيد وزائدتها هي القطعة المنقذة المتعلقة بها وهي أبيه ولذا خص بأكلها السبعون ألفاً ولعلمهم الذين يدخلون الجنة بغير حساب فضلوا بأطيب النزل، ويحتمل أن يكون عبر بالسبعين من العدد الكثير ولم يرد المحصر فيها، وقد تقدم في أبواب المجرة قيل للغزالي في مسائل عبد الله بن سلام أن أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كيد المحرّك، وأن عند مسلم في حديث ثوبان «نخلة أهل الجنة زيادة كيد الثور» وفيه «غلاظهم على أرضها أن ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها» وفيه «وشرابهم عليه من حين تسمى سلسيلاً» وأخرج ابن المبارك في «الزهد» بسند حسن عن كعب الأجلح: أن الله تعالى يقول لأهل الجنة إذا دخلوها: إن لكل شيف جزواً وإني أجزيكم اليوم حرثاً وثوراً، فيجزر لأهل الجنة.

الحديث الثالث:

قوله: (محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير، وأبو حازم هو سلمة بن دينار.

قوله: (بمصر الناس) بضم أوله.

قوله: (أرض عفراف) قال الخطابي العفر يبيض ليس بالناصع، وقال عياض: العفر يبيض يضرب إلى حرة قليلاً ومنه سمي عفر الأرض وهو وجهها. وقال ابن فارس: معنى عفره خالصة اليابس. وقال الداودي: شذبة اليابس. كلنا قال والأول هو المتمد.

قوله: (كفرصة عفراف) بفتح النون أي الدقيق الشبي من الفش والنخال قاله الخطابي.

قوله: (قال سهل أو غيره ليس فيها معلم لأحد) هو موصل بالسند المذكور، وسهل هو راوي الخبر وأول لشك، والخبر المبهم لم أتف على تسميته. ووقع هذا الكلام الأخير لسلم بن طريق خالد بن خلد عن محمد بن جعفر مدرجاً بالحديث ولفظه «ليس فيها علم لأحد» ومثله لسعيد بن منصور عن ابن أبي حازم عن أبيه، والعلم والمعلم بمعنى واحد، وقد قال الخطابي: يريد أنها مستوية. والمعلم بفتح الميم واللام بينهما معاملة ساكنة هو الشئ الذي يستدل به على الحقيقة. وقال عياض: المراد أنها ليس فيها علامة سكنى ولا بناء ولا أثر ولا شئ من العلامات التي يهتدى بها في الطرقات كالإبل والصخرة البارزة. وفيه تعريض بأرض الدنيا وإنها ذهبت وانقطعت العلاقة منها. وقال الداودي: المراد أنه لا يجوز أحد منها شيئاً إلا ما أدرك منها. وقال أبو محمد بن أبي جرة: فيه دليل على عظيم القدرة، والإعلام بجزائيت يوم القيامة ليكون السامع على بصيرة فيخلص نفسه من ذلك المزل لأن في مرة جزيات الشئ قبل وقوعه رياضة النفس وحملها على ما فيه خلاصها بخلاف عجيء الأمر بقتة، وفيه إشارة إلى أن أرض الموقف أكبر من هذه الأرض الموجودة جناً، والحكمة في الصفة المذكورة أن ذلك اليوم يوم عدل وظهور حق فانقضت الحكمة أن يكون أهل الذي يقع فيه ذلك طاهراً عن عمل المصيبة والظلم، ويكون نجليه سبحانه على عباده المؤمنين على أرض تائق بظلمته، ولأن الحكم فيه إذاً يكون لله وحده فنانسب له وحده انتهى خلاصاً له وحده. انتهى ملخصاً. وفيه إشارة إلى أن أرض الدنيا اضمحلت وأصلمت وأن أرض الموقف تجهدت. وقد وقع

للسلف في ذلك خلاف في المراد بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْدِلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] هل معنى تبدلها تغيير ذاتها وصفاتها أو تغيير صفاتها فقط، وحديث الباب يزيد الأول. وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حيد والطبري في تفسيرهم والبيهقي في الشعب من طريق عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْدِلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ الآية [إبراهيم: ٤٨] قال: تبدل الأرض أرضاً كأنها فضة لم يسفك فيها دم حرام ولم يعمل عليها خيل، ورجاله ورجال الصحيح، وهو موقوف، وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعاً وقال: الموقف أصح، وأخرجه الطبري والحاكم من طريق عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود بلفظ: أرض يبيضها كأنها سبيكة فضة ورجاله موثوقون أيضاً، ولأحد من حديث أبي أيوب: أرض كالفضة البيضاء، قيل: فأنى الخلق يومئذ؟ قال: هم أضياف الله لن يعجزهم ما لديه. وللطبري من طريق سنان بن سعد عن أنس مرفوعاً: يبذل الله بأرض من فضة لم يعمل عليها الخطايا. وعن علي موقوفاً نحوه. ومن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد: أرض كأنها فضة والسماوات كذلك، وعن علي والسماوات من ذهب. وعند عبد من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة قال: يلثنا أن هذه الأرض يعني أرض الدنيا تطوى وللي جنبها أخرى يحشر الناس منها إليها. وفي حديث الصور الطويل: تبدل الأرض غير الأرض والسماوات فيسطها وسطحها ويعدّها مد الأديم المكاني لا ترى فيها موحداً ولا أمناً، ثم يجر الله الخلق زجرة واحدة فلما هم في هذه الأرض المبدلة في مثل مواضعهم من الأولى ما كان في بطنها كان في بطنها وما كان على ظهرها كان عليها انتهى. وهذا يؤخذ منه أن ذلك يقع عقب نفضة الصمت بعد الحشر الأول، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣-٤] وأما من ذهب إلى أن التغيير إمّا يقع في صفات الأرض دون ذاتها فمستلزم ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمرو قال: إذا كان يوم القيامة مدت الأرض مد الأديم وحشر الملائكة. ومن حديث جابر رضي الله عنه الأرض مد الأديم ثم لا يكون لأبن آدم منها إلا موضع قدميه ورجلاه فقات، إلا أنه اختلف على الزهري في صحابه. ووقع في تفسير الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْدِلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ قال: يزداد فيها ويقتصر منها وينهب أكافها ويجلبها وأوديتها وشجرها وقد مد الأديم المكاني، وعزاه التلبي في تفسيره لرواية أبي هريرة، وحكاها البيهقي عن أبي منصور الأزهري، وهذا وإن كان ظاهراً يخالف القول الأول فيمكن الجمع بأن ذلك كله يقع لأرض الدنيا لكن أرض الموقف غيرها، ويؤيده ما وقع في الحديث الذي قبله أن أرض الدنيا تصير خبزة، والحكمة في ذلك ما تقدم أنها تمد لكل المؤمنين منها في زمان الموقف ثم تصير نزلاً لأهل الجنة، وأما ما أخرجه الطبري من طريق المنهال بن عمرو عن قيس بن السكن عن عبد الله بن مسعود قال: الأرض كلها تأتي يوم القيامة فالتى قبله عن ابن مسعود أصح سنداً، ولعل المراد بالأرض في هذه الرواية أرض البحر فقد أخرج الطبري أيضاً من طريق كعب الأحبار قال: يصير مكان البحر ناراً، وفي تفسير الريح بن أنس عن أبي العالية عن أبيه بن كعب: تصير السماوات جفناً ويصير مكان البحر ناراً، وأخرج البيهقي في «البيات» من هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿وَحُلَّتِ الْأَرْضُ أَلْبَاباً فَدُكَّتْ دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] قال: بصيران غيرة في وجوه الكفار.

قلت: ويمكن الجمع بأن بعضها يصير ناراً وبعضها خبزاً وبعضها يصير خبزة، وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها سألت النبي ﷺ عن هذه الآية ﴿يَوْمَ تَبْدِلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ أين يكون الناس حينئذ؟ قال: على الصراط «وفي رواية الترمذي» على جسر جهنم «ولأحد من طريق ابن عباس عن عائشة «على متن جهنم» وأخرج مسلم أيضاً من حديث ثوبان مرفوعاً «يكونون في الظلمة دون الجسر» فقد جمع بينهما البيهقي بأن المراد بالجسر الصراط كما سيأتي بيانه في ترجمة مستقلة، وأن في قوله على الصراط مجازاً لكونهم يجاوزونه لأن في حديث ثوبان زيادة يمتين المصير إليها لثبوتها وكان ذلك عند الجزيرة التي تقع عند تقاطع من أرض الدنيا إلى أرض الموقف، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكَّةً وَاحِدَةً جَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢١-٢٣] واختلف في السماوات أيضاً فقدم قول من قال إنها تصير جفناً، وقيل إنها إذا طويت تكور شمسها وقمرها وسائر نجومها وتصير نارة كالمهل ونارة كالدخان، وأخرج البيهقي في «البيات» من طريق الحسن عن مرة عن ابن مسعود قال: السماء تكون ألواناً كالمهل وكالدخان وواحية تشقق فتكون حالا بعد حال، وجمع بعضهم بأنها تشقق أولاً فتصير كالوردة والدخان وواحية وكالمهل، وتكون الشمس والقمر وسائر النجوم ثم تطوى السماوات وتضاف إلى الجنة، ونقل القرطبي في «التذكرة» عن أبي الحسن بن حيلة صاحب «الإيضاح» أنه جمع بين هذه الأخبار بأن

[أخرجه مسلم: ٢٨٥٩].

٦٥٢٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي قُبَّةٍ، فَقَالَ: «اتْرَضُونْ أَنْ تَكُونُوا رِجَالُ الْجَنَّةِ». فَقُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «اتْرَضُونْ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». فَلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «اتْرَضُونْ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». فَقُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا بَعْضَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَمَا أَتَى فِي أَهْلِ الشُّرْكِ إِلَّا كَالشُّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الْفُورِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشُّعْرَةِ السُّودَاءِ فِي جِلْدِ الْفُورِ الْأَخْفَرِ». [الطبر: ٥٦٦٤٧، أخرجه مسلم: ٢٧٢١].

٤٥- باب كَيْفَ الْحَشْرِ

٦٥٢٢- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرِيقٍ: رَاحِلِينَ وَارِبِينَ، وَأَتَانًا عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَارِبَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشْرَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَيَحْشَرُ بَيْنَهُمُ النَّارُ، يُقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا: وَكَيْتَ مَعَهُمْ حَيْثُ بَالُوا، وَتَصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ اصْبَحُوا، وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ امْسَوْا». [أخرجه مسلم: ٢٨٨١].

٦٥٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَبِيبَانِ، عَنْ قَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، كَيْفَ يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَيْدِي أَمْشَاءُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُدْخِلَنِي عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ قَادَةُ: بَلَى وَجْهًا وَثَنًا. [راجع: ٤٧٩٠، أخرجه مسلم: ٢٨٠٦].

٦٥٢٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَيْدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ خَفَاءُ غُرَاءَ مُشَاءَ غُرَاءَ».

قَالَ سُفْيَانُ: هَذَا يَمَّا نَعُدُّ أَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [راجع: ٣٣٤٩، أخرجه مسلم: ٢٨٦٠، مطولاً].

٦٥٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُخَطِّبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ خَفَاءُ غُرَاءَ غُرَاءَ». [راجع: ٣٣٤٩، أخرجه مسلم: ٢٨٦٠].

٦٥٢٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُشَيْوَةِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَامَ لَيْسَا النَّبِيُّ ﷺ يُخَطِّبُ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ خَفَاءَ غُرَاءَ غُرَاءَ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ الْآيَةُ، وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلْقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِزُرَّابِهِمُ الْغُلِيلُ، وَإِنَّهُ سَجَاءٌ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي كَرَّخَذَ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، قَالُوا: يَا رَبِّ اصْحَابِي، يَقُولُ: إِنَّكَ لَا تَنْدَرِي مَا أَخَذْتُمْ بِذَلِكَ، قَالُوا: كَمَا قَالَ الْمُتَذَكِّرُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الْحَكِيمُ﴾ [الدال: ١١٧-١١٨] قَالَ: قِيَامًا: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَكِبِينَ عَلَى أَغْيَابِهِمْ». [راجع: ٣٣٤٩، أخرجه مسلم: ٢٨٨١].

٦٥٢٧- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ خَفْصٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَحْشُورُونَ خَفَاءَ غُرَاءَ غُرَاءَ». قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلَانِ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؟ فَقَالَ: «الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُبْهَمَهُمْ ذَلِكَ».

٦٥٢٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ قُورٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ، فَرَأَى رُوحَهُ، فَقَالَ: هَذَا أَوَّلُكُمْ آدَمُ، يَقُولُ: كَيْتَ وَسَعْدَتِكَ، يَقُولُ: أَخْرِجْ بَنِي جَهَنَّمَ مِنْ دُرُوتِكَ، يَقُولُ: يَا رَبِّ كَمْ أَخْرِجْ، يَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ يَسَنَةً وَكُسَيْينَ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا أُخِذَ مِنَّا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ يَسَنَةً وَكُسَيْينَ، فَمَاذَا يَفْعَلُ مِنَّا؟ قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي فِي الْأَمَمِ كَالشُّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الْفُورِ الْأَسْوَدِ».

قوله: (باب الحشر) قال القرطبي الحشر الجمع وهو أربعة: حشران في الدنيا وحشران في الآخرة، فالذي في الدنيا أحدهما المذكور في سورة الحشر في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾، [الحشر: ٢] والثاني الحشر المذكور في أشراف الساعة الذي أخرجه مسلم من حديث حليفه بن أسيد رفعه «إِنَّ السَّاعَةَ لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قُبُلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ» فذكره، وفي حديث ابن عمر عند أحمد وأبي يعلى مرفوعاً «تُخْرَجُ نَارٌ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ حَضْرَمَوْتَ فَسُوقُ النَّاسِ» الحديث، وفيه «فَمَا تَأْتِرُنَا؟» قال: حَلِيمُكَ بِالشَّامِ «وفي لفظ آخر» ذلك نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَمَرٍ عَدَنَ تَرْجُلُ النَّاسِ إِلَى الْحَشْرِ. «قلت: وفي حديث أنس في مسائل عبد الله بن سلام لما أسلم «أما أول أشراف الساعة فتأثر حشر الناس من المشرق إلى المغرب» وقد قدمت الإشارة إليه في «باب طلوع الشمس من مغربها» وأنه مذكور في بدء الحلق، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم رفعه «تَبْتَ نَارٌ عَلَى أَهْلِ الْمَشْرِقِ فَتَحْشَرُهُمْ إِلَى الْمَغْرِبِ تَبْتَ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَيَكُونُ لَهَا مَا سَقَطَ مِنْهُمْ وَتُخَلِّفُ، تَسْوَفُهُمْ سَوْقُ الْجَمَلِ الْكَبِيرِ» وقد أشكل الجمع بين هذه الأخبار، وظهر لي في وجه الجمع أن كونها تخرج من قمر عدن لا يناق حشرها الناس من المشرق إلى المغرب وذلك أن ابتداء خروجها من قمر عدن فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها. والمراء بقوله: «تَحْشَرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ» إرادة تعميم الحشر لا خصوص المشرق والمغرب، أو أنها بعد الانتشار أول ما تحشر أهل المشرق، ويؤيد ذلك أن ابتداء الفتن دائماً من المشرق كما سيأتي تقريره في كتاب الفتن، وأما جعل الغاية إلى المغرب فلا أن الشام بالنسبة إلى المشرق مغرب، ويحتمل أن تكون النار في حديث أنس كتابة عن الفتن المنتشرة التي أثارت الشر العظيم والتهبت كما تلهب النار، وكان ابتداءها من قبل المشرق حتى غرب معظمه والحشر الناس من جهة المشرق إلى الشام ومصر وهما من جهة المغرب كما شوهد ذلك مراراً من اللؤل من عهد جنكزخان ومن بعده، والنار التي في الحديث الآخر على حقيقتها والله أعلم. والحشر الثالث حشر الأصوات من قبورهم وغيرها بعد البعث جميعاً إلى الموقف، قال الله عز وجل: ﴿وَحْشَرَنَاهُمْ فَلَمْ يَنفَادِ مِنْهُمْ أَحَدٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧] والرابع حشرهم إلى الجنة أو النار. انتهى ملخصاً بزيادات. قلت: الأول ليس حشراً مستقلاً، فإن المراد حشر كل موجود يومئذ، والأول إنما وقع لفظة خصوصية، وقد وقع نظيره مراراً: تخرج طائفة من بلدنا بغير اختيارها إلى جهة الشام، كما وقع لبيسي أمية أول ما تولى ابن الزبير الخلافة فآخروهم من المدينة إلى جهة الشام، ولم يعد ذلك أحد حشراً. وذكر المصنف ستة أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (وهيب) بالتصغير هو ابن خالد، وابن طائوس هو عبد الله وصرح به في رواية مسلم. قوله: (على ثلاث طرائق) في رواية مسلم «ثلاثة» والطرائق جمع طريق وهي

تذكر وتؤثّر.

قوله: (راغبين وراغبين) في رواية مسلم « راهبين » بنير واو، وعلى الروايتين فهي الطريقة الأولى.

قوله: (واثنان على بعير، ثلاثة على بعير، أربعة على بعير، عشرة على بعير) كذا في بالواو في الأول قطع، وفي رواية مسلم والإسماعيلي بالواو في الجميع، وعلى الروايتين فهي الطريقة الثانية.

قوله: (وتحشر بقيتهم النار) هذه هي النار المذكورة في حديث حنيفة بن أسيد بفتح الهزء، وعند مسلم في حديث فيه ذكر الآيات الكاتبة قبل قيام الساعة كطلوع الشمس من مغربها فيه « وأخر ذلك نار يخرج من قعر عدن ترحل الناس » وفي رواية له « تطرد الناس إلى حشرهم ».

قوله: (فهل معهم حيث قالوا إلخ) فيه إشارة إلى ملازمة النار لهم إلى أن يصلوا إلى مكان الحشر. وهذه الطريقة الثالثة. قال الخطابي: هذا الحشر يكون قبل قيام الساعة، تحشر الناس أسياء إلى الشام. وأما الحشر من القبور إلى الموقف فهو على خلاف هذه الصورة من الركوب على الإبل والتعاقب عليها، وإنما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب « حفاة حراة مشاة » قال: وتوله: « واثنان على بعير وثلاثة على بعير إلخ » يريد أنهم يتبعون البعير الواحد يركب بعض وعشي بعض. قلت: وإنما لم يذكر الحفاة والشتاة إلى العشرة إيجازاً واكتفاء بما ذكر من الاعتدال مع أن الاعتدال ليس مجزئاً به، ولا مانع أن يجعل الله في البعير ما يقوى به على حمل العشرة ومثال الخليلي إلى أن هذا الحشر يكون عند الخروج من القبور، وحزم به الغزالي. وقال الإسماعيلي: ظاهر حديث أبي هريرة يخالف حديث ابن عباس المذكور بعد أنهم يمشون حفاة حراة مشاة، قال: ويجمع بينهما بأن الحشر بعير به عن النشر لئلا يصاب به وهو إخراج الخلق من القبور حفاة حراة يساقون ويجمعون إلى الموقف للحساب، فيحشد يمشون للثقلون ركباً على الإبل، وجمع غيره بأنهم يخرجون من القبور بالوصف الذي في حديث ابن عباس، ثم يفرق حلفهم من ثم إلى الموقف على ما في حديث أبي هريرة، ويؤيده ما أخرجه أحمد والنسائي والبيهقي من حديث أبي ذر « حدثني الصادق المصدوق أن الناس يمشون يوم القيامة على ثلاثة أنواع: فرج طامعين كاسين راكبين، وفرج مشبون، وفرج تسحبهم الملائكة على وجوههم » الحديث، وصوب حياض ما ذهب إليه الخطابي وقواه بحديث حذيفة بن أسيد، ويقول في آخر حديث الباب « تغلب معهم وتبيت وتصحب ونسي » فإن هذه الأوصاف مختصة بالدنيا. وقال بعض شراح « للمصاييح: حله على الحشر من القبور أقوى من أوجه: أحدها: أن الحشر إذا أطلق في عرف الشرع إنما يراد به الحشر من القبور ما لم يخصص دليل، ثانيها: أن هذا التقسيم المذكور في الخبر لا يستقيم في الحشر إلى أرض الشام لأن المهاجر لا بد أن يكون راحياً أو راحياً أو جامعاً بين الصفتين، فإذا أن يكون راحياً وراحياً واحداً وتكون هذه طريقة واحدة لا ثاني لها من جنسها فلا، ثالثها: حشر البقية على ما ذكر وإلجاء النار لهم إلى تلك الجهة وملازمتها حتى لا تغارقهم قول لم يرد به الترفيق، وليس لنا أن نحكم بتسليط النار في الدنيا على أهل الشنة من غير توقيف، رابعها: أن الحديث يفسر بعضها بعضاً، وقد وقع في الحسان من حديث أبي هريرة وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن علي بن زيد عن أوس بن أبي أوس عن أبي هريرة بلفظ « ثلاثاً على الدواب وثلاثاً يسلمون على أقدامهم وثلاثاً على وجوههم » قال: ونرى أن هذا التقسيم الذي وقع في هذا الحديث نظير التقسيم الذي وقع في تفسير الواقعة في قوله تعالى: « وتكتم أزواجاً ثلاثة » الآيات [الواقعة: ٥٦٧]، نقوله في حديث « راهبين راهبين » يريد به عوام المؤمنين وهم من خلط صلاً صالحاً وأخر سبيلاً فيترددون بين الخوف والرجاء يخافون عقابته يستأنهم ويرجون رحمة الله بإيمانهم وهؤلاء أصحاب الجنة، وقوله: « واثنان على بعير إلخ » السابق وهم أفاضل المؤمنين يمشون ركباً. وتوله: « وتحشر بقيتهم النار » يريد به أصحاب اللامة، وركوب السابقين في الحديث يحمل دفنة واحدة تبيها على أن البعير المذكور يكون من بدائع فطرة الله تعالى حتى يقوى على ما لا يقوى عليه غيره من البعيران، ويحتمل أن يراد به التعاقب، قال الخطابي: وإنما سكت عن الواحد إشارة إلى أنه يكون لمن فوقهم في المرتبة كالأنبياء ليقع الإتيان بين النبي ومن دونه من السابقين في المراكب كما وقع في المراتب. انتهى ملخصاً. وتعبه الطيبي ورجع ما ذهب إليه الخطابي، وأجاب عن الأول بأن الدليل ثابت، فقد ورد في عدة أحاديث وقص الحشر في الدنيا إلى جهة الشام، وذكر حديث حذيفة بن أسيد الذي نهت عليه قبل، وحديث معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم رفته « إنكم محشرون ولما يبدع نحو الشام رجالاً وركباناً وتجرون على وجوهكم » أخرجه

الترمذي والنسائي وسنده قوي، وحديث « ستكون هجرة بعد هجرة، وتتحازر الناس إلى مهاجر لإيراهيم، ولا يبقى في الأرض إلا شراؤها لتفطهم أرضهم وتحشرهم النار مع القردة والخنزير تبيت معهم إذا باتوا وتقبل معهم إذا قالوا » أخرجه أحمد وسنده لا بأس به، وأخرج عبد الرزاق عن النعمان بن المنذر عن وهب بن منبه قال: قال الله تعالى لصخرة بيت المقدس لأضمن عليك عرشي ولأحشرن عليك خلقي. وفي تفسير ابن عينة عن ابن عباس: من شك أن الحشر هاجتا يعني الشام فليقرأ أول سورة الحشر، قال لهم رسول الله ﷺ يومئذ اخرجوا قالوا إلى أين قال إلى أرض الحشر. وحديث « مستخرج نار من حضرموت تحشر الناس، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: عليكم بالشام » ثم حكى خلافاً هل المراد بالنار نار على الحقيقة أو هو كناية عن الفتنة الشديدة كما يقال نار الحشر لشفة ما يقع في الحرب، قال تعالى: « كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله » [المائدة: ٦٤] وعلى كل حال فليس المراد بالنار في هذه الأحاديث نار الأخرة، ولو أريد المعنى الذي زعمه المعتزلي لقليل تحشر بقيتهم إلى النار، وقد أضاف الحشر إلى النار لكونها هي التي تحشرهم وتختطف من تخلف منهم كما ورد في حديث أبي هريرة من رواية علي بن زيد عند أحمد وغيره، وعلى تقدير أن تكون النار كناية عن الفتنة فسيب الحشر إليها سبباً كأنه تحشر في كل جهة وتكون في جهة الشام أخف منها في غيرها، فكل من عرف لزدها في الجهة التي هو فيها أحب التحول منها إلى المكان الذي ليست فيه شديدة تتوفر للدواهي على الرحيل إلى الشام، ولا يمنع اجتماع الأمرين، وإطلاق النار على الحقيقة التي تخرج من قعر عدن وعلى المجازية وهي الفتنة إذ لا تتأني بينهما، ويعود الحمل على الحقيقة ظاهر الحديث الأخير، والجواب عن الاعتراض الثاني أن التقسيم المذكور في آيات سورة الواقعة لا يستلزم أن يكون هو التقسيم المذكور في الحديث، فإن الذي في الحديث ورد على القصد من الخلاص من الفتنة، فمن اغتم الفرصة سار على فسة من الظهر ويسر في الزاد راحياً فيما يسقطه راحياً فيما يستديره، وهؤلاء هم الصف الأول في الحديث، ومن تواتى حتى قل الظهر وضاق عن أن يسهم لركوبهم اشتروا وركبوا عقبه فيحصل اشتراك الاثنين في البعير الواحد وكذا الثلاثة ومكتمهم كل من الأميين، وأما الأربعة في الواحد فالظاهر من حاملهم التعاقب، وقد يمكنهم إذا كانوا خفافاً أو أطفالاً، وأما الشرة فيالتعاقب، وسكت عما فوقها إشارة إلى أنها انتهت في ذلك وما بينها وبين الأربعة إيجازاً واختصاراً، وهؤلاء هم الصف الثاني في الحديث. وأما الصف الثالث فغير عنه بقوله: « تحشر بقيتهم النار » إشارة إلى أنهم عجزوا عن تحصيل ما يركبونه، ولم يقع في الحديث بيان حاملهم بل يحمل أنهم مشبون أو يسحبون فرلاً من النار التي تحشرهم، ويؤيد ذلك ما وقع في آخر حديث أبي ذر الذي تقدمت الإشارة إليه في كلام المعتزلي، وفيه أنهم سالوا عن السبب في مني المذكورين فقال: « يلقي الله الآلة على الظاهر حتى لا يبقى ذات ظهري، حتى إن الرجل ليعطى الحديقة المعبية بالشارف ذات القتب » أي يشتري الناقة المسن لأجل كونها تحمله على القتب بالسنان الكريم لحوان المقار السني عزم على الرحيل عنه وهزة الظاهر الذي يوصله إلى مقصده، وهذا لائق بأحوال الدنيا ومؤكد ما ذهب إليه الخطابي، وينزل على وفق حديث الباب يعني من « للمصاييح » وهو أن قوله: « فرج طامعين كاسين راكبين » موافق لقوله: « راهبين راهبين » وقوله: « وفرج مشبون » موافق للصف الذين يتماثلون على البعير فإن صفة المشي لازمة لهم، وأما الصف الذين تحشرهم النار فهم الذين تسحبهم الملائكة. والجواب عن الاعتراض الثالث أنه تبين من شواهد الحديث أنه ليس المراد بالنار نار الأخرة وإنما هي نار تخرج في الدنيا أئذ النبي ﷺ يخرجوها وذكر كيفية ما تفعل في الأحاديث المذكورة. والجواب عن الاعتراض الرابع أن حديث أبي هريرة من رواية علي بن زيد مع ضعفه لا يخالف حديث الباب لأنه موافق لحديث أبي ذر في لفظه، وقد تبين من حديث أبي ذر ما دل على أنه في الدنيا لا بعد البحث في الحشر إلى الموقف إذ لا حقيقة هناك ولا أنه تلقى على الظاهر حتى يمز ويقال، ووقع في حديث علي بن زيد المذكور عند أحمد أنهم يتقنون بوجوههم كل حديد وشوك، وقد سبق أن أرض الموقف أرض مستوية لا عوج فيها ولا أكمة ولا حذب ولا شوك، وأشار الطيبي إلى أن الأولى أن يجعل الحديث الذي من رواية علي بن زيد على من يمش من الموقف إلى مكان الاستقرار من الجنة أو النار، ويكون المراد بالركبان السابقين المتقين وهم المراد بقوله تعالى: « يوم تحشر المتقين إلى الرحمن وفداً » [مریم: ٨٥] أي ركباً كما تقدم في تفسير سورة مريم، وأخرج الطبري عن علي في تفسير هذه الآية فقال: أما والله ما يمشر الوفد على أرجلهم ولا يساقون سوقاً، ولكن يؤتون بنوق ل تر الحلائق مثلها عليها رحال الذهب وأزمتها الزبرجد فيركبون عليها حتى يضربوا أبواب الجنة، والمراد سوق ركبهم إسراراً بهم إلى دار الكرامة كما يفعل في العافة بمن يشرف ويكرم من الوافدين على

قوله: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد تقيّة في روايته «يخطب على المنبر» ولعل هذا هو السر في إيراد لرواية تقيّة بعد رواية علي بن المديني.

قوله: (إنكم ملائكة الله) أي في الموقف بعد البعث.

قوله: (حفاة) بضم المهملة وتخفيف الفاء جمع حاف أي بلا خف ولا نعل،

وقوله: (مشاة) لم أر في رواية تقيّة هنا «مشاة» وثبت في رواية مسلم عنه وعن غيره، وليس عنده عنهم قوله: «على المنبر».

قوله في آخر رواية علي بن المديني: (قال سفيان إنا) هو موصول كالذي قبله، ولم يصب من قال إنه معلق عن سفيان.

قوله: (هذا لما نعد ابن عباس سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم) يريد أن ابن عباس من صفاء الصحابة وهو من المكثرين لكنه كان كثيراً ما يرسل ما يسمعه من أكابر الصحابة ولا يذكر الوساطة، وتارة يذكره باسمه وتارة مبهمًا بقوله في أوقات الكراهة «حدثني رجال مرضيون أراضهم عندي عمر» فاما ما صرح بسماعه له فقليل، ولهذا كانوا يحتنون بعده فجاه عن محمد بن جعفر غندر أن هذه الأحاديث التي صرح ابن عباس بسماها من النبي ﷺ عشرة، وعن يحيى بن معين وأبي داود صاحب السنن تسعة، وأغرب الغزالي في «المستغنى» وقلة جماعة عن تأخروا عنه فقال: لم يسمع ابن عباس من النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث، وقال بعض شيوخنا: سمع من النبي ﷺ دون العشرين من وجوه صحاح. قلت: وقد اعتيت بهم جمعها فزاد على الأربعين ما بين صحيح وحسن خارجاً عن الضعيف وزائلاً أيضاً على ما هو في حكم السماع كحكاية حضور شيء، فعل بحضرة النبي ﷺ، فكان الغزالي التمس فيه ما قالوا أن أبا العالية سمعه من ابن عباس وقيل: خمسة وقيل: أربعة.

قوله في الطريق الثانية: (قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب) وقع لمسلم بدل قوله يخطب «بموقعة» أخرجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ومحمد بن المني قال واللفظ لابن المني قال حدثنا محمد بن جعفر بسنده المذكور هنا، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر.

قوله: (فقال إنكم) زاد ابن المني «يا أيها الناس إنكم».

قوله: (تحشرون) في رواية الكشيبي «محشورون» وهي رواية ابن المني.

قوله: (حفاة) لم يقع فيه أبشاً «مشاة».

قوله: (عراة) قال البيهقي: وقع في حديث أبي سعيد يعني الذي أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان أنه لما حضره الموت دعا ثياباً جدد فلبسها وقال: «سمعت النبي ﷺ يقول: إن الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها» ويجمع بينهما بأن بعضهم يمشي عراة وبعضهم كاسياً، أو يمشون كلهم عراة ثم يمسى الأنبياء، فأول من يمسى إبراهيم عليه الصلاة والسلام، أو يخرجون من القبر بالثياب التي ماتوا فيها ثم تتأثر عنهم عند ابتداء الحشر فيحشرون عراة ثم يكون أول من يمسى إبراهيم، وحل بعضهم حديث أبي سعيد على الشهداء لأنهم الذين أمر أن يزولوا في ثيابهم ويدفنون فيها، فيحتمل أن يكون أبو سعيد سمعه في الشهيد فعمله على المصوم، وعن حله على عموه معاذ بن جبل فأخرج ابن أبي الدنيا بسند حسن عن عمرو بن الأسود قال: «دنا ما معاذ بن جبل فأمر بها فكثفت في ثياب جدد وقال: أحسنوا أكفان موتاكم فلنهم يمشون فيها» قال وحله بعض أهل العلم على العمل، وإطلاق الثياب على العمل وقع في مثل قوله تعالى: ﴿ولباس القبري ذلك خير﴾ وقوله تعالى: ﴿وثيابك نطهر﴾ [الذئ: ٤] على أحد الأقوال وهو قول قتادة قال: معنا، وعملك فأنخله وذلك ذلك حديث جابر رفعه «يمت كل جسد على ما مات عليه» أخرجه مسلم، وحديث فضالة بن عبيد «من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها يوم القيامة» الحديث أخرجه أحمد، ورجع القرطبي الحاصل على ظاهر الخبر، ويتأيد بقوله تعالى: ﴿ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة﴾ [الأنعام: ٩٤] وقوله تعالى: ﴿كما بدأكم تمردون﴾ [الأعراف: ٢٩] إلى ذلك الإسراة في حديث الباب يذكر قوله تعالى: ﴿كما بدأنا أول خلق نعيه﴾ [الأنبياء: ١٠٤] عقب قوله: «حفاة عراة» قال: فيحمل ما دل عليه حديث أبي سعيد على الشهداء لأنهم يدفنون بياهم فيبعثون فيها يمشون لهم من غيرهم، وقد نقله ابن عبد البر عن أكثر العلماء ومن حيث النظر فإن الملابس في الدنيا أموال ولا مال في الآخرة مما كان في الدنيا ولأن الذي بقي النفس مما تكوره في الآخرة ثواب بحسن عملها أو راحة مبتدأة من الله، وأما ملابس الدنيا فلا تنفي عنها شيئاً قاله الحليمي. وعلم الغزالي إلى ظاهر حديث أبي سعيد وأورده بزيادة لم أجده أصلاً وهي: فإن أمي تحشر في أكفانها، وسائر الأمم عراة. قال

المروك. قال: ويستبعد أن يقال يحيى. وقد الله عشر على بعير جيعاً أو متعاقبين، وعلى هذا فقد روى أبو هريرة حال المحشورين عند اقتراف الدنيا إلى جهة أرض الحشر وهم ثلاثة أصناف، وحال المحشورين في الأخرى إلى عمل الاستقرار، انتهى كلام الطيبي عن جواب المعرض ملخصاً موضعاً بزيادات فيه، لكن تقدم مما قرره أن حديث أبي هريرة من رواية علي بن زيد ليس في المحشورين من الموقف إلى عمل الاستقرار. ثم ختم كلامه بأن قال: هذا ما سنح في على سبيل الاجتهاد ثم رأيت في صحيح البخاري في «باب الحشر: يمشر الناس يوم القيامة على ثلاث طرائق»، فعلمت من ذلك أن الذي ذهب إليه الإمام التورثي هو الحق الذي لا يحد عنه. قلت: ولم أقف في شيء من طرق الحديث الذي أخرجه البخاري على لفظ يوم القيامة لا في صحيحه ولا في غيره، وكذا هو عند مسلم والإسماعيلي وغيرهما ليس فيه يوم القيامة، نعم ثبت لفظ يوم القيامة في حديث أبي ذر لنبه عليه قبل، وهو مؤول بأن المراد بذلك أن يوم القيامة يعقب ذلك فيكون من مجاز المجاورة، ويتبين ذلك لما وقع فيه أن الظاهر يقل لما يلقى عليه من الآفة، وأن الرجل يشتري الشارف الواحد بالهدية المعجبة، فإن ذلك ظاهر جداً في أنه من أحوال الدنيا لا بعد الميت. وقد أبدى البيهقي في حديث الباب احتمالين فقال: قوله: (والغنيين) يحتمل أن يكون إشارة إلى الأبرار، وقوله: (والراغبين) إشارة إلى المخلطين الذين هم بين الخوف والرجاء، والذين تحشرهم النار هم الكفار. وتعبق بأنه حذف ذكر قوله: «وإثنا على بعير إلخ». وأجيب بأن الرغبة والرهبة صفتان للصنفين الأبرار والمخلطين وكلاهما يمشر اثنا على بعير إلخ، قال: ويحتمل أن يكون ذلك في وقت حشرهم إلى الجنة بعد الفراغ. ثم قال بعد إيراد حديث أبي ذر: يحتمل أن يكون المراد بالفوق الأبرار والفرج الثاني الذي خلطوا فيكونون مشاة والأبرار ركبائاً، وقد يكون بعض الكفار أعياناً من بعض فاولئك يمشون على وجوههم ومن دونهم يمشون ويسمون مع من شاء الله من الفساق وقت حشرهم إلى الموقف، وأما الظاهر فلعل المراد به ما يمشي الله بعد الموت من الدواب فيركبها الأبرار ومن شاء الله ويلقي الله الآفة على بقيتها حتى يبقى جماعة من المخلطين بلا ظهر. قلت: ولا يفتني ضعف هذا التأويل مع قوله في بقية الحديث «حتى إن الرجل ليعطي الهدية المعجبة بالشارف» ومن أين يكون للذين يمشون بعد الموت عراة حفاة حدثت حتى يدفعوها في الشولوف؟ فالراجح ما تقدم. وكذا يبعد غاية البعد أن يحتاج من يساق من الموقف إلى الجنة إلى التماق على الأبرار، فرجح أن ذلك إنما يكون قبل الميت والله أعلم.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي، ويونس هو المؤدب، وشيبان هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (أن رجلاً) لم أقف على اسمه.

قوله: (قال يا بني الله يمشر الكافر على وجهه) كأنه استغفام حذف أداته، ووقع في عدة نسخ «كيف يمشر» وكذا هو عند مسلم وغيره، والكافر اسم جنس يشمل الجميع، ويؤيده قوله تعالى: ﴿الذين يمشرون على وجوههم إلى جهنم﴾ الآية [الإسراء: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿وتحشرهم يوم القيامة على وجوههم عصباً﴾ الآية [الملك: ٢٢]. وقد تقدم في التفسير أن الأحكام أخرجه من وجه آخر عن أنس بلطف «كيف يمشر أهل النار على وجوههم».

قوله: (أليس الذي أمشاه إنا) ظاهر في أن المراد بالمشي حقيقة فلذلك استخبروه حتى سألوا من كيفية، وزعم بعض المفسرين أنه مثل وأنه قوله: ﴿أمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أمن يمشي سوياً﴾ قال جامد: هذا مثل المؤمن والكافر قلت: ولا يلزم من تفسير جامد هذه الآية بهذا أن يفسر به الآية الأخرى، فالجواب الصادر عن النبي ﷺ ظاهر في تقرير المشي على حقيقة.

قوله: (قال قتادة بلى وعزة رينا) هو موصول بالسند المذكور، والحكمة في حشر الكافر على وجهه أنه عوقب على عدم السجود لله في الدنيا بأن يسحب على وجهه في القيامة إظهاراً لهوائه بحيث صار وجهه مكان يده ورجله في التوقي عن المؤذيات.

الحديث الثالث ذكره من طريقين عن سعيد بن جبير.

قوله: (علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عينة.

قوله: (قال عمرو) القاتل هو سفيان وحاشي ذلك عنه هو علي، وكان سفيان كثيراً ما يخلف الصيغة فيقتصر على اسم الراوي، ووقع في رواية صدقة التي بعدها عن عمرو، وكذا لمسلم عن تقيّة وغيره عن سفيان، وعمرو هو ابن دينار.

القرطبي: إن ثبت حل على الشهداء من أمة حتى لا تتأذى الأعيار.
قوله: (غزلاً) بضم الميم وسكون الراء جمع أغزل وهو الأكلف وزنه ومعناه وهو من بقيت غرله وهي الجلدلة التي يقطعها الخائن من الذكر، قال أبو حلال العسكري: لا تنقضي اللام مع الراء في كلمة إلا في أربع: أول اسم جبل وورل اسم حيوان معروف وحمل ضرب من الحجارة والفرقة. واستدرك عليه كلمتان هول ولد الزوجة ويرل اليك الذي يستدبر بعته والسنة حوشية إلا الفقرة. قال ابن عبد البر: يمشر الأمامي حارياً ولكل من الأعضاء ما كان له يوم ولد فمن قطع منه شيء يرد حتى الأكلف. وقال أبو الوفاء بن عقيل: حشفة الأكلف موقاة بالقلفة تشكون أرق، فلما أزالوا تلك القطعة في الدنيا أحادها الله تعالى لينيقها من حلاوة فضله.

قوله: (كما بدأنا أول خلق نعيده الآية) ساق ابن المنذر الآية كلها إلى قوله: ﴿فَاعْلَمُ يَنَّاءَ﴾ (١٠٤) ومثله ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده الآية﴾ (١٠٤) قوله: ﴿وقد جئتونا فرادى كما خلقناكم أول مرة﴾ وفيه في حديث أم سلمة عند ابن أبي الدنيا «يمشرون الناس حراً عما بدأنا».

قوله: (وإن أول الخلق يكسى يوم القيامة إبراهيم الخليل) تقدم بعض الكلام عليه في أحاديث الأنبياء، قال القرطبي في «شرح مسلم»: يجوز أن يراد بالخلق من عدا نبيينا ﷺ فلم يدخل هو في عموم خطاب نفسه، وتنفية تلميح القرطبي أيضاً في «التذكرة» فقال: هذا حسن لولا ما جاء من حديث علي بن أبي طالب الذي أخرجه ابن المبارك في الزهد من طريق عبد الله بن الحارث عن علي قال: «أول من يكسى يوم القيامة خليل الله عليه السلام قطيبين، ثم يكسى محمد ﷺ حلة حبرة من بين العرش». قلت: كما أورده مختصراً موقفاً، وأخرجه أبو يعلى مطولاً مرفوعاً، وأخرج البيهقي من طريق ابن عباس نحو حديث الباب وزاد «وأول من يكسى من الجنة إبراهيم، يكسى حلة من الجنة، ويؤتى بكوسي يطرح عن بين العرش، ثم يؤتى بكسي حلة من الجنة لا يقوم لها البشر، ثم يؤتى بكوسي يطرح على ساق العرش وهو من بين العرش» وفي مرسل عبيد بن عمير عند جعفر الثوري «يمشرون الناس حشفة حرافة يقول الله تعالى: ألا أرى خليلي ههنا؟ فيكسى إبراهيم ثوباً أبيض، فهو أول من يكسى» قيل: الحكمة في كون إبراهيم أول من يكسى أنه جرد حين لقي في النار، وقيل: لأنه أول من استقر التشتت بالسراويل، وقيل: إنه لم يكن في الأرض أخوص لله منه فصقلت له الكسوة أمناً له ليطمئن قلبه. وهذا اختيار الحلبي، والأول اختيار القرطبي. قلت: وقد أخرج ابن منته من حديث حيلة بفتح الميم وسكون التحتانية رفعه قال: «أول من يكسى إبراهيم، يقول الله: اكسوا خليلي ليعلم الناس اليوم فضله عليهم». قلت: وقد تقدم شيء من هذا في ترجمة إبراهيم من بدء الخلق، وأنه لا يلزم من تخصيص إبراهيم عليه السلام بأنه أول من يكسى أن يكون أفضل من نبيينا عليه الصلاة والسلام مطلقاً، وقد ظهر لي الآن أنه يحتمل أن يكون نبينا عليه الصلاة والسلام خرج من ثوبه في ثيابه التي مات فيها والحلة التي يكساها حينئذ من حلة الجنة خلعة الكرامة بقرينة إحلاله على الكرسي عند ساق العرش، فتكون أولية إبراهيم في الكسوة بالنسبة لبقية الخلق. وأجاب الحلبي بأنه يكسى أولاً ثم يكسى نبينا ﷺ على ظاهر الخبر، لكن حلة نبينا ﷺ أعلى وأكمل، فتجبر نفاسها ما فات من الأولوية والله أعلم.

قوله: (والله سبحانه برجال من أمي يؤخذ بهم ذات الشمال) أي إلى جهة النار، وقع ذلك سريعاً في حديث أبي هريرة في آخر «باب صفة النار» من طريق عطاء بن يسار عنه ولفظه «فإذا زمره حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: إلى أين؟ قال: إلى النار» الحديث. وبين في حديث أنس الموضع ولفظه «اليريد علي ناس من أصحابي الخوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني» الحديث، وفي حديث سهل «اليريد علي أتوام أعرهم ويعرفوني ثم يمال بيني وبينهم» وفي حديث أبي هريرة عند مسلم «ليأذن رجال عن حوضي كما ينادي البعير الضال أتبعهم» إلا هلم.

قوله: (فاقول يا رب أصحابي) في رواية أحد «فاقولن» وفي رواية لأحد الأتبياء «أصحابي» بالتصغير وكذا هو في حديث أنس وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هؤلاء.
قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فاقول يا رب أصحابي) في رواية أحد «فاقولن» وفي رواية لأحد الأتبياء «أصحابي» بالتصغير وكذا هو في حديث أنس وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هؤلاء.

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

قوله: (فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك) في حديث أبي هريرة المذكور «إنهم ارتدوا على أديابهم القهقري» وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً «فيقول إنك لا علم لك ما أحدثوا بعدك، فيقال إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً» أي بعداً بعداً والتأكيد للبالغلة. وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار» أيضاً «فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»

رسول الله كيف يحشر الناس يوم القيامة؟ قال حفاة عراء، وقد أخرج مسلم سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة ولم يسق المتن.

قوله: (فقلت يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض) فيه أن النساء يدخلن في الضمير المذكور الآتي بالواو وكأنه بالتثنية كما في قولها بعضهم، ووقع في رواية أبي بكر بن أبي شيبة المذكورة بعد قوله حفاة عراء ؟ قلت: والنساء قال: والنساء .

قوله: (قال الأمر أشد من أن يهجم ذلك) بضم أوله وكسر الهاء من الرصاصي يقال أهمل الأمر، وجوز ابن التين فتح أوله وضم ثانيه من همه الشيء إذا آثمه والأول أولى ووقع في رواية يحيى بن سعيد عن حاتم عند مسلم : قال: يا عائش الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض ؟ وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة : قلت: يا رسول الله فما نستحي؟ قال: يا عائشة الأمر أهم من أن ينظر بعضهم إلى بعض ، وللنسائي والحاكم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة : قلت: يا رسول الله فكيف بالمعورات؟ قال: لكل امرئ منهن يومئذ شأن يغنيه ، وللترمذي والحاكم من طريق عثمان بن عبد الرحمن القرظي : قرأت عائشة : ولقد جئتمونا فرأيت كما خلقناكم أول مرة ؟ فقالت: واسواته، الرجال والنساء يحشرون جميعاً ينظر بعضهم إلى سوء بعض؟ فقال: لكل امرئ الآية وزاد: لا ينظر الرجال إلى النساء ولا النساء إلى الرجال شغل بعضهم عن بعض ؟ ولابن أبي الدنيا من حديث أنس قال: سألت عائشة النبي ﷺ كيف يحشر الناس؟ قال: حفاة عراء. قالت: واسواته، قال قد نزلت علي آية لا يفرك كان عليك ثياب أو لا: لكل امرئ الآية . وفي حديث سودة عند البيهقي والطبراني نحوه أخرجه من طريق أبي أويس عن محمد بن أبي عياش عن عطاء بن يسار عنها، وأخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط من رواية عبد الجبار بن سليمان عن محمد بهذا الإسناد فقال: « عن أم سلمة » بدل سودة.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا غنبل) هو محمد بن جعفر، وقع كذلك في رواية مسلم عن محمد بن المنى ومحمد بن بشار شيخ البخاري فيه كلاهما عنه.

قوله: (عن أبي إسحاق) هو السبيعي (عن عمرو بن ميمون) صرح يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق بسماحه من عمرو بن ميمون، وسيأتي في الأيمان والتذور.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود، ووقع في رواية يوسف المذكورة « حدثني عبد الله بن مسعود ».

قوله: (كما مع النبي صلى الله عليه وسلم) زاد مسلم عن محمد بن المنى «غواً من أربعين رجلاً» وفي رواية يوسف المذكورة « بينما رسول الله ﷺ مضيف ظهره إلى قبة من آدم يعني » ولمسلم من رواية مالك بن مغول عن أبي إسحاق « خطبنا رسول الله ﷺ فاستند ظهره إلى قبة من آدم » وللإسماعيلي من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق «استند رسول الله ﷺ ظهره بمنى إلى قبة من آدم».

قوله: (الترضون) في رواية يوسف « إذ قال لأصحابه ألا ترضون » وفي رواية إسرائيل « ليس ترضون » وفي رواية مالك بن مغول « تعجبون » قال ابن التين: ذكره بلفظ الاستفهام لإرادة تقرير البشارة بذلك، وذكره بالتنوين ليكون أعظم لسروره.

قوله: (فلما نعم) في رواية يوسف « قالوا بلى » ولمسلم من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق « فكبرنا في الموضعين » ومثله في حديث أبي سعيد الآتي في الباب الذي يليه وزاد « فحمدنا » وفي حديث ابن عباس « ففرحوا » وفي ذلك كله دلالة على أنهم استبشروا بما بشرهم به فحمدوا الله على نعمته العظمى وكبروه استنظاماً لنعمته بعد استعظامهم لنعمته.

قوله: (إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة) في رواية أبي الأحوص وإسرائيل « وقال والذي نفس محمد بيده » وقال « نصف » بدل « شطر » وفي حديث أبي سعيد « إني لأطمع » بدل « لأرجو » ووقع لهذا الحديث سبب يأتي التنبه عليه عند شرح حديث أبي سعيد، وزاد الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس في نحو حديث أبي سعيد «واني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، بل أرجو أن تكونوا ثلثي أهل الجنة» ولا تصح هذه الزيادة لأن الكلبي واه، ولكن أخرج أحمد وابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة قال: « ما نزلت « ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين » شق ذلك على الصحابة فنزلت « ثلثة من الأولين وثلثة من الآخرين » فقال النبي ﷺ: إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة، بل ثلث أهل الجنة، بل أنتم نصف أهل الجنة وتقامسومهم في الصف الثاني » وأخرجه عبد

الله بن أحمد في زيارات المسند والطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « أنتم ربع أهل الجنة، أنتم ثلث أهل الجنة، أنتم نصف أهل الجنة، أنتم ثلثا أهل الجنة » وأخرج الخطيب في «المبهمات» من مرسل مجاهد نحو حديث الكلبي وفيه مع إرساله أبو حذيفة إسحاق بن بشر أحد المترولين، وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث بريدة رفعه « أهل الجنة عشرون ومائة صف، أمي منها ثمانون صفاً » وله شاهد من حديث ابن مسعود بنحوه وأتم منه أخرجه الطبراني، وهذا يوافق رواية الكلبي، فكانه ﷺ رجلاً راحة ربه أن تكون أمة نصف أهل الجنة أعطاه ما ارتجأه وزاده، وهو نحو قوله تعالى ﴿ يعطيك ربك فترضى ﴾ [الضحى: ٥]

قوله: (وذلك أن الجنة) في رواية أبي الأحوص « وسأخبركم عن ذلك » وفي رواية إسرائيل « وسأحدثكم بقلة المسلمين في الكفار يوم القيامة » وفي رواية مالك بن مغول « ما أنتم فيما سواكم من الأمم ».

قوله: (كالشجرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشجرة السوداء في جلد الثور الأحمر) كذا للأكثر، وكذا لمسلم، وكذا في رواية إسرائيل لكن قدم السوداء على البيضاء. ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني عن القريسي الأبيض بدل الأحمر، وفي حديث أبي سعيد « إن مثلكم في الأمم كمثل الشجرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالرقعة في ذراع الخمار » قال ابن التين: أطلق الشجرة وليس المراد حقيقة الوحدة لأنه لا يكون ثور ليس في جلده غير شجرة واحدة من غير لونه، والرقعة قطعة بيضاء تكون في باطن عضو الخمار والقرص وتكون في قوائم الشاة. وقال الدلوذي: الرقعة شيء مستدير لا شعر فيه سميت به لأنه كالرقم.

الحديث السادس:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد، وسليمان هو ابن بلال، وثبت كذلك في رواية إسماعيل بن إسحاق عن إسماعيل بن أبي أويس عند البيهقي في البعث، وفور هو ابن زيد الدبلي، وأبو الغيث هو سالم، والكلب مثنون، ورواية إسماعيل عن أخيه من رواية الأقرباء، وكذا سليمان عن ثور ولكن إسماعيل أصغر من أخيه، وسليمان أصغر من ثور وسيأتي.

قوله: (أول من يدعى يوم القيامة آدم إلخ) يأتي شرحه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

٤٦- باب قوله عز وجل: ﴿إِنْ زُلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]. ﴿أَزِفَتِ الْأَافَاقُ﴾ [الجم: ٥٧]. ﴿اِقْرَأَتِ السَّاعَةُ﴾ [الفر: ١].

٦٥٢٠- حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ، قِفْهُنَ: كَيْفَ وَسَعَتِكِ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكِ، قَالَ: يَقُولُ: أَخْرَجَ بَعَثَ النَّارَ، قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارَ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ يَسَعُ مِائَةٌ وَكِسْفَةٌ وَكِسْفَيْنِ، فَذَلِكَ حِينَ يَغِيبُ الصُّغُورُ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَيٍّ حِمْلَهَا، وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ». فَاسْتَدْعَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا ذَلِكُ الرُّجُلُ؟ قَالَ: « ابْشُرُوا، فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا وَمِئَتَكُمْ رَجُلًا، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ». قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنَّ مَثَلَكُمْ فِي الْأُمَمِ كَمَثَلِ الشَّعْرةِ الْبَيْضاءِ فِي جِلْدِ الْفَوْزِ الْأَسْوَدِ، كَالرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الْخِمَارِ ». [إربع: ٣٣٤٨، أخرجه مسلم: ٢٢٢٢.]

قوله: (باب ﴿إن زلزلت الساعة شيء عظيم﴾) أشار بهذه الترجمة إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الأول أنه ﷺ تلا هذه الآية عند ذكر الحديث، والزلزلة الاضطراب وأصله من الزل، وفي تكرير الزاي فيه تنبيه على ذلك. والساعة في الأصل جزء من الزمان، واستعيرت ليوم القيامة كما تقدم في « باب سكرات الموت » وقال الزجاج: معنى الساعة الوقت الذي تقوم فيه القيامة، إشارة إلى أنها ساعة خفيفة يقع فيها أمر عظيم، وقيل سميت ساعة لوقوعها بوقت، أو لظولها، أو لسرعة الحساب فيها، أو لأنها عند الله خفيفة مع طولها على الناس.

قوله: (أزفت الأفافاق القوبت الساعة) هو من الأزف بفتح الزاي وهو القرب

يقال أرف كذا أي قرب، وسميت الساعة آتة لقربها أو لضيق وقتها، واتفق المفسرون على أن معنى أرفت اقتربت أو تدنت.

قوله: (جرير) هو ابن عبد الحميد.

قوله: (عن الأعشى عن أبي صالح) في رواية أبي أسامة في يده الملقح وحض بن غياث في تفسير سورة الحج كلاماً «عن الأعشى حدثنا أبو صالح» وهو ذكوان، وأبو سعيد هو الحنظلي.

قوله: (يقول الله) كذا وقع للآثر غير مرفوع به جزم أبو نعيم في «المستخرج» وفي رواية كريمة بإثبات قوله: «قال رسول الله ﷺ» وكذا وقع لمسلم عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بسند البخاري فيه، ونحوه في رواية أبي أسامة وحض، وقد ظهر من حديث أبي هريرة الذي قبله أن خطاب آدم بذلك أول شيء يقع يوم القيامة ولقظه «أول من يدمى يوم القيامة آدم عليه السلام فتراه ذريته» مبتدأ واحدة ومد ثم همزة مفتوحة عمالة وأصله فتراهي فحذفت إحدى التامين، وترادى الشخصان تقيلاً بحيث صار كل منهما يتمكن من رؤية الآخر، ووقع في رواية الإسماعيلي من طرق الدراودي عن ثور «فتراهي له ذريته» على الأصل، وفي حديث أبي هريرة «فيقال هذا أبوكم» وفي رواية الدراودي «فيقولون هذا أبوكم».

قوله: (فيقول ليك وسعديك والحق في يديك) في الاختصار على الخبر نوع تعطف ورواية للأدب، وإلا فآثر أيضاً بتقدير الله كالخبر.

قوله: (أخرج بعث النار) في حديث أبي هريرة «بعث جهنم من ذريتك» وفي رواية أحمد «نصيب» بدل «بعث» والبعث بمعنى المبعوث وأصلها في السرايا التي يبعثها الأمير إلى جهة من الجهات للحرب وغيرها، ومعناها هنا ميز أهل النار من غيرهم، وإنا خص بذلك آدم لكونه والد الجميع ولكونه كان قد عرف أهل الساعة من أهل الشقاء، فقد رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء وعن يمينه أسودة وعن شماله أسودة الملقبت كما تقدم في حديث الإسراء، وقد أخرج ابن أبي الدنيا من مرسل الحسن قال: «يقول الله لأدم: يا آدم أتت اليوم عدل بيني وبين ذريتك، قم فاظفر ما يرفع إليك من أعصام».

قوله: (قال وما بعث النار) الراو عاطفة على شيء محذوف تقديره سمعت وأطعت وما بعث النار أي وما مقدار مبعوث النار، وفي حديث أبي هريرة «فيقول يا رب كم أخرج».

قوله: (من كل ألف تسع مائة وتسعة وتسعين) في حديث أبي هريرة «من كل مائة تسعة وتسعين» قال الإسماعيلي: في حديث أبي سعيد «من كل ألف واحد» وكذا في حديث غيره، ويشبه أن يكون حديث ثور يعني راويه عن أبي الفتح عن أبي هريرة ومما قلت: ولعله يريد بقوله غيره ما أخرجه الترمذي من وجهين عن الحسن البصري عن عمران بن حصين نحوه وفي أوله زيادة قال: «كما مع النبي ﷺ» في سفر فرغ صوته بهاتين الآيتين: «يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم» إلى «شديد»، فبحث أصحابه الملقى فقال: هل تدرون أي يوم ذاك؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: ذاك يوم ينادي الله آدم «فذكر نحر حديث أبي سعيد وصححه وكذا الحكم، وهذا سياق قتادة عن الحسن من رواية هشام الدستوائي عنه، ورواه معمر عن قتادة فقال وأخرجه الحاكم أيضاً من طريق هلال بن خباب بمجمعة وموحدتين الأولى قليلة عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لا رسول الله ﷺ هذه الآية ثم قال: هل تدرون» فذكر نحوه، وكذا وقع في حديث عبد الله بن مرون عند مسلم رحمه «يخرج الدجال إلى أن قال ثم يفتح في أمرى أخرى فإذا هم قيام يظنون ثم يقول: أخرجوا بعث النار» وكذا وفيه «فيقال من كل ألف تسع مائة وتسعة وتسعون. فذلك يوم يجعل الولدان شياً» وكذا رأيت هذا الحديث في مسند أبي الدرداء مثل الممد المذكور ورواه في «فوائد طلحة بن الصقر» وأخرجه ابن مردويه من حديث أبي موسى نحوه فاتفق هؤلاء على هذا الممد ولم يستضهر الإسماعيلي لحديث أبي هريرة متبهما، وقد نظرت به في مسند أحمد فإنه أخرج من طريق أبي إسحاق المجري وفيه مقال عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه. وأجاب الكرماني بأن مفهوم الممد لا احتير له فالتخصيص بمدة لا يدل على نفي الزائد، والمقصود من الممدتين واحد وهو تقليل عدد المؤمنين وتكثير عدد الكافرين. قلت: ومقتضى كلامه الأول تقديم حديث أبي هريرة على حديث أبي سعيد فإنه يشمل على زيادة، فإن حديث أبي سعيد يدل على أن نصيب أهل الجنة من كل ألف واحد وحديث أبي هريرة يدل على عشرة فالمد للزائد، ومقتضى كلامه الأخير أن لا ينظر إلى الممد أصلاً بل القدر المشترك بينهما ما ذكره من تقليل العدد، وقد تضح

الله تعالى في ذلك بأجوبة أخر وهو حل حديث أبي سعيد ومن واقعه على جميع ذرية آدم فيكون من كل ألف واحد وحل حديث أبي هريرة ومن واقعه على من عدا بأجور وأباجر فيكون من كل ألف عشرة ويقرب ذلك أن أباجر وأباجر ذكروا في حديث أبي سعيد دون حديث أبي هريرة، ويحتمل أن يكون الأول يتعلق بالمخلفين والآخرين والشاني بخصوص هذه الأمة، وبغيره قوله في حديث أبي هريرة «إذا أخذ منا» لكن في حديث ابن عباس «وإنما أبي جزء من ألف جزء» ويحتمل أن تقع القصة مرتين مرة من جميع الأمم قبل هذه الأمة فقط فيكون من كل ألف واحد ومرة من هذه الأمة فيكون من كل ألف عشرة، ويحتمل أن يكون المراد بيعت النار الكفار ومن يدخلها من العصاة فيكون من كل ألف تسع مائة وتسعة وتسعون كافراً ومن كل مائة تسعة وتسعون عاصياً والعلم عند الله تعالى.

قوله: (فذلك حين يشيب الصغير وتضع لحيته) في قوله: (شديد) ظاهره أن ذلك يقع في الوقت، وقد استشكل بأن ذلك الوقت لا حل فيه ولا وضع ولا شيب، ومن ثم قال بعض المفسرين إن ذلك قول يوم القيامة، لكن الحديث يرد عليه، وأجاب الكرماني بأن ذلك وقع على سبيل التشبيه والتحويل، وسبق لي ذلك النووي فقال: فيه وجهان للعلماء ذكرهما وقال: التقدير أن الحبل ينتهي إلى أنه لو كانت النساء حيثن حوامل لوضعت كما تقول العرب «أصابنا أمر يشيب منه الوليد» وأقول يحتمل أن يعمل على حقيقته، فإن كل أحد يبيت على ما مات عليه حيثن الحامل حاملاً والمرضع مرضعة والطفل طفلاً، فإذا وقعت زلزلة الساعة وقيل ذلك لأدم ورأى الناس آدم وسعوا ما قيل له وقع بهم من الوجع ما يسقط معه الحمل ويشيب له الطفل وتلعب به المرضعة، ويحتمل أن يكون ذلك بعد الضخمة الأولى وقبل الضخمة الثانية ويكون خاصاً بالمرجوعين حيثن وتكون الإشارة بقوله: «فذلك» إلى يوم القيامة، وهو صريح في الآية، ولا يخفى من هذا الحمل ما يتخلل من طول المسافة بين قيام الساعة واستقرار الناس في الوقت ونداء آدم لتشيء أهل الموقف لأنه قد ثبت أن ذلك يقع متتابعاً كما قال الله تعالى: ﴿فإذا همي زجرة واحدة فإذا هم بالساهرة﴾ [الأنعام: ١٣ - ١٤] يعني أرض الموقف، وقال تعالى: ﴿يوماً يجعل الولدان شياً السماء مضطربة﴾ [الزلزال: ١٧ - ١٨] والحاصل أن يوم القيامة يطلق على ما بعد ضخمة البيت من أهوال وزلزلة وغير ذلك إلى آخر الاستقرار في الجنة أو النار، وقريب منه ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو في أشراف الساعة إلى أن ذكر الضخ في الصور إلى أن قال: «ثم يفتح فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون. ثم يقال أخرجوا بعث النار» فذكره قال: «فذلك يوم يجعل الولدان شياً» ووقع في حديث الصور الطويل عند علي بن مديد وغيره ما يؤيد الاحتمال الثاني، وقد تقدم بيانه في «باب الضخ» في هذه الآية، وفيه بعد قوله وتضع لحيته الحوامل ما لا يطرحها وتشيب الولدان وتكابر الشياطين» فينسا هم كذلك إذ تصدعت الأرض فيأخذهم لذلك الكرب والجوع. ثم تلا الآيتين من أول الحج «الحديث. قال القرطبي في «التذكرة»: هذا الحديث صحيح ابن العربي فقال: يوم الزلزلة يكون عند الضخمة الأولى وفيه ما يكون فيه من الأهوال العظيمة ومن جعلها ما يقال لأدم، ولا يلزم من ذلك أن يكون ذلك متصلاً بالضخمة الأولى، بل لا محتمل: أحدهما أن يكون آخر الكلام متروكاً بأوله والتقدير يقال لأدم ذلك في أثناء اليوم الذي يشيب فيه الولدان وغير ذلك، وثانيهما أن يكون شيب الولدان عند الضخمة الأولى حقيقة والقول لأدم يكون وصفه بذلك إعباراً عن شدة وإن لم يوجد حين ذلك الشيء. وقال القرطبي: يحتمل أن يكون المعنى أن ذلك حين يقع لا يهم كل أحد إلا نفسه، حتى أن الحامل تسقط من مثله والمرضعة ألغ. ونقل الحسن البصري في هذه الآية: المعنى أن لو كان هناك مرضعة للحمل، وذكر الحليسي واستحسن القرطبي أنه يحتمل أن يعني أن الحبل ينقطع كل حين كان قد تم خلف ونفخت فيه الروح فتدخل الأم حيثن عنه لأنها لا تقدر على إرضاعه إلا إذا غذاه ذلك ولا لبن، وأما الحمل الذي لم يفتح فيه الروح فإنه إذا سقط لم ينجي لأن ذلك يوم الإعادة، فمن لم يمت في الدنيا لم ينجي في الآخرة.

قوله: (فاشهد ذلك عليهم) في حديث ابن عباس «فتش ذلك على القوم ووقعت عليهم الكاية والحزن» وفي حديث عمران بن الترمذي من رواية ابن جعدان عن الحسن «فأشأ المؤمنون يكون» ومن رواية قتادة عن الحسن «فبش القوم حتى ما أبدوا بضاحكة» ونسب بضم التز وكسر الموحدة بدلها ميملة معناه تكلم فأفسح، وأكثر ما يستعمل في التخي، وفي رواية شيان عن قتادة عن ابن مردويه «أبلسوا» وكذا له نحوه من رواية ثابت عن الحسن.

قوله: (وأبنا ذلك الرجل) قال الطبري: يحتمل أن يكون الاستهزاء على حقيقته، فكان حق الجواب أن ذلك الواحد فلان أو من يتصف بالصفة الغلابة، ويحتمل أن يكون

قوله: **(باب قول الله تعالى: ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين) كانه أشار بهذه الآية إلى ما أخرجه عن ابن السري في الزهد من طريق عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن عمرو قال: قال له رجل: إن أهل المدينة ليوفون الكيل، قال: وما يمنعهم وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَيْلٌ لِلْمُفْطِقِينَ﴾ إلى قوله: ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ قال: إن المرق ليبلغ أنصاف أقاتهم من حول يوم القيامة وهذا لم يكن على شرطه أشار إليه، وأورد حديث ابن عمر المرفوع في معناه، وأصل البيت إثارة الشيء عن جفاء وتحريكه عن سكون، والمراد به هنا إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها إلى حكم يوم القيامة.**

قوله: **(قال ابن عباس: وتقطعت بهم الأسباب قال: الوصلات في الدنيا) بضم الواو والصاد المهملة، وقال ابن التين: ضبطناه بفتح الصاد وضمها ويسكونها. وقال أبو عبيدة: الأسباب هي الوصلات التي كانوا يتواصلون بها في الدنيا وأحدثها وصلة، وهذا الأثر لم أظفر به عن ابن عباس بهذا اللفظ، وقد وصله عبد بن حميد والطبري وابن أبي حاتم بسند ضعيف عن ابن عباس قال: المودة، وهو بالمعنى. وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد، وللطبري من طريق السري عن ابن عباس قال: تقطعت بهم للتازل ومن طريق الربيع بن أنس مثله، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن الربيع عن أبي العالية قال يعني أسباب الندامة، وللطبري من طريق ابن جريج عن ابن عباس قال: الأسباب الأرحام، وهذا منقطع. وابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال: تقطعت بهم الأرحام وتفرقت بهم للتازل في النار. وورد بلفظ التواصل والمواصلة أخرجه الثلاثة المذكورون أيضاً من طريق عبد الملك عن مجاهد قال: تواصلهم في الدنيا. وللطبري من طريق جريج عن مجاهد قال: تواصل كان بينهم بالردة في الدنيا. وله من طريق سعيد ولعيد من طريق شيبان كلاهما عن قتادة قال: الأسباب المواصلة التي كانت بينهم في الدنيا يتواصلون بها ويتحايون فصارت عداوة يوم القيامة. وللطبري من طريق معمر عن قتادة قال: هو الوصل الذي كان بينهم في الدنيا. ولعيد من طريق السدي عن أبي صالح قال: الأعداء. وهو عند الطبري عن السدي من قوله، قال الطبري: الأسباب جمع سبب وهو كل ما يتسبب به إلى طلبه وحاجة، فيقال للحبل سبب لأنه يتوصل به إلى الحاجة التي يتعلق به إليها، وللطريق سبب للتسبب يركوبه إلى ما لا يدرى إلا بقطعه، والمصاهرة سبب للحرمة، وللوسيلة سبب للوصول بها إلى الحاجة. وقال الراغب: السبب: الحبل، وسبي كل ما يتوصل به إلى شيء سبباً، ومنه ﴿ولم يلبث أن أصبح أسباب السبلات﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧] أي أصبل إلى الأسباب الحادثة في السماء فتوصل بها إلى معرفة ما يدعيه موسى، ويسمى العمارة والحمار والروب الطويل سبباً تشبيهاً بالحبل وكذا منج الطريق تشبيهه بالحبل، وبالثوب الملود أيضاً. وذكر فيه حديثين**

أحدهما عن ابن عمر **ع** عن النبي **ﷺ** يوم يقوم الناس لرب العالمين قال: يقوم أحدهم في رشح إلى أنصاف أذنيه **ع** في رواية صالح بن كيسان عن نافع عند مسلم حتى ينيب أحدهم، وكذا تقدم في تفسير **﴿وَلَيْلٌ لِلْمُفْطِقِينَ﴾** [المطففين: ١] من طريق مالك عن نافع، والرشح بفتح الراء وسكون الشين للمجعة بعدهما مهلة هو المرق شبه برشح الإثاء لكونه يخرج من البدن شيئاً فشيئاً، وهذا ظاهر في أن المرق يحصل لكل شخص من نفسه، وفي تعقب على من جوز أن يكون من عرقه قط أو من عرقه وعرق غيره، وقال حياض: يحتمل أن يريد عرق الإنسان نفسه بقدر خوفه عما يشاهده من الأحوال، ويحتمل أن يريد عرقه وعرق غيره فيشدد على بعض ويخفف على بعض وهذا كله يتراحم الناس ويتصامم بعضهم إلى بعض حتى صار العرق يجري سائحاً في وجه الأرض كالماء في الرادي بعد أن شربت منه الأرض وفاض فيها سبعين فزاعاً. قلت:

واستشكل بأن الجماعة إذا وقوا في الماء الذي على أرض معتدلة كانت نظفية الماء لهم على السواء، لكنهم إذا اختلفوا في الطول والقصر تفاوتوا فكيف يكون الكل إلى الأذن؟ والجواب أن ذلك من الخوارق الواقعة يوم القيامة، والأولى أن تكون الإشارة بمن يصل الماء إلى أذنيه إلى غاية ما يصل الماء، ولا يتلقى أن يصل الماء لبعضهم إلى دون ذلك، فقد أخرج الحاكم من حديث عتبة بن عامر رضعه **﴿تدنو الشمس من الأرض يوم القيامة فيعرق الناس، فمنهم من يبلغ عرقه عقبه ومنهم من يبلغ نصف ساقه ومنهم من يبلغ ركبته ومنهم من يبلغ فخذيه ومنهم من يبلغ خصره ومنهم من يبلغ منكبه ومنهم من يبلغ فاه وأشار بيده فاجمعها فاه ومنهم من يغطي عرقه وضرب بيده على رأسه﴾** وله شاهد عند مسلم من حديث اللقاد بن الأسود وليس بتمامه وفيه **﴿تدنو الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون كقنطار ميل فتكون الناس على مقدار أعمالهم في العرق﴾** الحديث فإنه ظاهر في أنهم يستون في وصول العرق إليهم ويتفاوتون في

استعظاماً لذلك الأمر واستعماراً للخوف منه، فلذلك وقع الجواب بقوله: **﴿أبشروا﴾** ووقع في حديث أبي هريرة **﴿قالوا يا رسول الله إذا أخذ منا من كل مائة تسعة وتسعون فماذا يبقى﴾** وفي حديث أبي الدرداء **﴿فيكي أصحابه﴾**.

قوله: **(فقال أبشروا) في حديث ابن عباس** **ع** **﴿أبشروا﴾** وفي حديث عمران مثله، وللترمذي من طريق ابن جدهان **﴿قاربوا وصلدوا﴾** وغوه في حديث أنس.

قوله: **(لأن ما ياجوج وماجوج ألفا ومنكم رجل) ظاهره** زيادة واحد عما ذكر من تفصيل الألف فيحتمل أن يكون من جبر الكسر، والمراد أن من ياجوج وماجوج تسعمائة وتسعين أو ألفاً إلا واحداً، وأما قوله **﴿ومنكم رجل﴾** تقديره والمخرج منكم أو ومنكم رجل يخرج، ووقع في بعض الشروح أن لبعض الرواة **﴿فإن منكم رجلاً ومن ياجوج وماجوج ألفاً﴾** بالنصب فيها على المقول بإخراج المذكور في أول الحديث، أي فإنه يخرج كذا، وروي بالرفع على خبر إن واسمها مضمرة قبل المجرور، أي فإن المخرج منكم رجل، قلت: والنصب أيضاً على اسم إن صريحاً في الأول وتقدير في الثاني، وهو أولى من الذي قاله فإن فيه تكلفاً، ووقع في رواية الأصلي بالرفع في ألف وحده وبالنصب في رجلاً ولأبي ذر بالمكسر، وفي رواية مسلم بالرفع فيهما، قال الثوري: هكذا في جميع الروايات والتقدير فإنه فخذل الماء وهي ضمير الشأن وذلك مستعمل كثيراً، ووقع في حديث ابن عباس **﴿وإنما أمي جزء من ألف جزء﴾**

قال الطيبي: فيه إشارة إلى أن ياجوج وماجوج داخلون في العدد المذكور والوحيد كما يدل قوله: **﴿رب أهل الجنة﴾** على أن في خبره الأمة أيضاً من أهل الجنة.

وقال القرطبي: قوله **﴿من ياجوج وماجوج ألف﴾** أي منهم وعن كان على الشرك مثلهم، وقوله: **﴿ومنكم رجل﴾** يعني من أصحابه ومن كان مؤمناً مثلهم. قلت: وحاصله أن الإشارة بقوله: **﴿منكم﴾** إلى المسلمين من جميع الأمم وقد أشار إلى ذلك في حديث ابن مسعود بقوله: **﴿إن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة﴾**.

قوله: **(لم قال: والذي نفسي بيده إني لأطمع أن تكونوا ثلث أهل الجنة) تقدم في الباب قبله من حديث ابن مسعود** **﴿أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة﴾** وكذا في حديث ابن عباس، وهو محمول على تعدد القصة، فقد تقدم أن القصة التي في حديث ابن مسعود وقعت وهو **ﷺ** في قبة بمنى، والقصة التي في حديث أبي سعيد وقعت وهو **ﷺ** سائر على راحته، ووقع في رواية ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس **﴿بينما رسول الله ﷺ في مسيره في غزوة بني المصطلق﴾** ومثله في مرسل مجاهد عند الخطيب في **«المبهجات»** كما سيأتي التنبيه عليه في **«باب من يدخل الجنة بغير حساب»**. ثم ظهر لي أن القصة واحدة وأن بعض الرواة حفظ فيه ما لم يحفظ الآخر، إلا أن قول من قال كان ذلك في غزوة بني المصطلق واه والصحيح ما في حديث ابن مسعود أن ذلك كان بمنى، وأما ما وقع في حديثه أنه قال ذلك وهو في قبة فيجمع بينه وبين حديث عمران بأن تلاوته الآية وجوابه عنها اتفق أنه كان وهو سائر، ثم قوله: **﴿إني لأطمع الخ﴾** وقع بعد أن نزل وقد بالقتة، وأما زيادة الربع قبل الثلث فحفظها أبو سعيد وبعضهم لم يحفظ الربع، وقد تقدمت سائر مباحثه في الحديث الخامس من الباب الذي قبله.

٤٧- باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ

يَوْمٍ عَظِيمٍ. يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المعقدين: ٤ - ٦]

وقال ابن عباس: ﴿وتقطعت بهم الأسباب﴾ [المعقدين: ١٦٦]. قال: **الوصلات في الدنيا.**

٦٥٣١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنَا عَمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَزْزٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. قَالَ: يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ إِلَى أَنْصَافِ أَذْنَيْهِ. [راجع: ٤٩٣٨].

٦٥٣٢- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْبٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْفَيْثِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَلْبَسَ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِكْرًا، وَيَلْجِئَهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ أَذَانَهُمْ. [أخرجه مسلم: ٢٨٣٢].

بالمقام. [المحر: ١٨٦٤، أخرجه مسلم: ١٦٧٨].

٦٥٣٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَقْلَبَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ بِهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَمْ يَخْرُجْ وَلَا يَدْخُلْ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْخُذَ بِأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ». [رواجع: ٢٤٤٩].

٦٥٣٥- حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُلُوبِهِمْ مِنْ طَلْحٍ ﴾ [المحر: ٤٧]. قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى النَّاجِيِّ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُخْلَصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، كَيْتَحَوَّنَ عَلَى قَطْرَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لِقَبْضٍ لِيَعْنِيَهُمْ مِنْ بَعْضِ مَقَالِمٍ كَانَتْ تَهْتَمُ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا دَخَلُوا وَنُفِرُوا أَوْذُنَ لَيْسَ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، قَوْلًا لِي نَفْسٌ مُخَلِّدٌ بِهَا، لِأَخْتُمُ أَهْلَهُ بِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ وَنُهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا». [رواجع: ٢٤٤٥].

قوله: (باب القصاص يوم القيامة) القصاص بكسر القاف وبمهملةين مأخوذ من القص وهو القطع، أو من اقتصاص الأثر وهو تبيحه، لأن القصاص يتبع جناية الجاني لينأخذ منها، يقال اقتص من غريمه واقتص الحاكم لفلان من فلان.

قوله: (وهي الحاققة) الضمير للقائمة.

قوله: (لأن فيها الوواب وحراق الأمور، الحقة والحاققة) واحد هذا أخذه من كلام القراء، قال في «معاني القرآن»: الحاققة القيامة، سميت بذلك لأن فيها الثواب وحراق الأمور، ثم قال: والحقة والحاققة كلاهما بمعنى واحد، قال الطبري: سميت الحاققة لأن الأمور تحق فيها، وهو كقولهم ليل قائم. وقال غيره: سميت الحاققة لأنها أحقت لقوم الجنة والقوم النار، وقيل: لأنها تحاقق الكفار الذين خالفوا الأنبياء، يقال: حاققتك فحققتك أي خاصمتك فخصمتك، وقيل: لأنها حق لا شك فيه.

قوله: (والقارعة) هو مطوف على الحاققة، والمراد أنها من أسماء يوم القيامة، وسميت بذلك لأنها تفرق القلوب بأهولها.

قوله: (والعاشية) سميت بذلك لأنها تنشي الناس بإفراغها أي تعدمهم بذلك.

قوله: (والصاخة) قال الطبري: أظنه من صخ فلان فلاناً إذا أصممه، وسميت بذلك لأن صيحة القيامة مسموعة لأمور الأخرة وموصلة عن أمور الدنيا، وتطلق الصاخة أيضاً على الدائمة.

قوله: (الثمان غن أهل الجنة أهل النار) غن بفتح المعجمة والموحدة بدلها نون، والسبب في ذلك أن أهل الجنة يتزلون منازل الأشقياء التي كانت أدعت لهم لو كانوا سعاداء، فعلى هذا فالثمانين من طرف واحد، ولكنه ذكر بهذه الصيغة للمبالغة، وقد اقتصر المصنف من أسماء يوم القيامة على هذا القدر، وجعها الغزالي ثم القرطبي فبلغت نحو الثمانين اسماً، فمنها يوم الجمع ويوم القزح الأكبر ويوم التاد ويوم الوحيد ويوم الحسرة ويوم التلاق ويوم اللاب ويوم الفصل ويوم العرض على الله ويوم الخروج، ويوم الخلود، ومنها يوم عظيم ويوم صير ويوم مشهود ويوم عبوس قسطنطين، ومنها يوم تبلى السراويل، ومنها يوم لا تملك نفس نفس شيئاً ويوم يدعون إلى نار جهنم يوم تنشخص فيه الأبيصار ويوم لا يفتح الظالمين معزرتهم ويوم لا يظنون ويوم لا يفتح مال ولا بنون ويوم لا يكتسون الله حديثاً ويوم لا مرد له من الله ويوم لا بيع فيه ولا خلال ويوم لا ريب فيه، فإذا ضمت هذه إلى ما ذكر في الأصل كانت أكثر من ثلاثين اسماً معظمها ورد في القرآن بلغة، وسائر الأسماء للمشار إليها أخذت بطريق الاشتقاق بما ورد منصوباً كيوم الصلح من قوله ﴿ يَوْمَذِي بَصُرُوا النَّاسَ أَشْتَاتًا ﴾ [الزلزلة: ٦] ويوم الجدل من قوله ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ بِجَدِلٍ مِنْ تَفْسِهَا ﴾ [النحل: ١١١] ولو تتبع مثل هذا من القرآن زاد على ما ذكر والله أعلم. وذكر في الباب ثلاثة أحاديث.

أحدها: حديث ابن مسعود والسند إليه كوفيون، وشقيق هو ابن سلمة أبو واثل مشهور بكنيته أكثر من اسمه.

قوله: (أول ما يقضي بين الناس بالدماء) في رواية الكشميهني «الدماء وسياتي كالآل في الديات من وجه آخر عن الأعمش، ولمسلم والإسماعيلي من طريق آخر عن الأعمش «بين الناس يوم القيامة في الدماء» أي التي وقعت بين الناس في

حصوله فيهم. وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان عن أبي هريرة ﷺ «عن النبي ﷺ قال: يوم يقوم الناس لرب العالمين قال: مقدار نصف يوم من خمسين ألف سنة فيهون ذلك على المؤمن كمثل الشمس إلى أن تغرب» وأخرجه أحمد وابن حبان نحوه من حديث أبي سعيد والبيهقي في البعث من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة «يعشر الناس قياماً أربعين سنة شائعة إصهارهم إلى السماء فيلجمهم المرق من شدة الكرب».

الحديث الثاني:

قوله: (حديث سليمان) هو ابن بلال والسند كله منفيون.

قوله: (يعرق الناس) يفتح الراء وهي مكسورة في الماضي.

قوله: (يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعاً، ويلجمهم العرق حتى يبلغ آذانهم) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال «سبعين باعاً» وفي رواية مسلم من طريق الدراودي عن ثور «وإنه ليبلغ إلى آفاده الناس أو إلى آذانهم شك ثور» وجاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن الذي يلجمه العرق الكافر أخرجه البيهقي في البعث بسند حسن عنه قال: «يشد كرب ذلك اليوم حتى يلجم الكافر العرق، قيل له: فإين المؤمنون؟ قال على الكراسي من ذهب وظلل عليهم الغمام» وسند قوي عن أبي موسى قال: «الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة وأصامهم ظلمة» وأخرج ابن المبارك في الزهد وابن أبي شيبة في المصنف واللفظ له بسند جيد عن سلمان قال: «تغطي الشمس يوم القيامة حر عشر سنين ثم تدنى من جاجم الناس حتى تكون قاب قوسين فيموتون حتى يورث العرق في الأرض قائمة ثم ترتفع حتى يفرغ الرجل «زاد ابن المبارك في روايته «ولا يضر حرها يومئذ مؤمناً ولا مؤمناً» قال القرطبي: المراد من يكون كامل الإيمان لا يلد عليه حديث المقتد وغيره أنهم يتفاوتون في ذلك بحسب أعمالهم، وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي «إن الرجل ليفيض عرقاً حتى يسبح في الأرض قائمة، ثم يرتفع حتى يبلغ آذنه» وفي رواية عنه عند أبي يعلى وصححه ابن حبان «إن الرجل ليلجمه العرق يوم القيامة حتى يقول: يا رب أرحني ولو إلى النار» وللحاكم واليزار من حديث جابر نحوه، وهو كالصريح في أن ذلك كله في الموقف، وقد ورد أن التفصيل الذي في حديث عقبة والمقداد يقع مثله لمن يدخل النار، فأخرج مسلم أيضاً من حديث سمره رضى «إن منهم من تأخذه النار إلى ركبته ومنهم من تأخذه إلى حوزته وفي رواية إلى حقيبته ومنهم من تأخذه إلى عنقه» وهذا يحتمل أن يكون النار في مجاز عن شدة الكرب التامى عن العرق فيتحد الموردان، ويمكن أن يكون ورد في حق من يدخل النار من المرحنين، فإن أحوالهم في التعذيب تختلف بحسب أعمالهم، وأما الكفار فإنهم في العنرات. قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: ظاهر الحديث تعميم الناس بذلك، ولكن دلت الأحاديث الأخرى على أنه مخصوص بالبيض وهم الأكثر، ويستثنى الأنبياء والشهداء ومن شاء الله، فأشجع في العرق الكفار ثم أصحاب الكبار ثم من بعدهم والمسلمون منهم قليل بالنسبة إلى الكفار كما تقدم تقريره في حديث بخت النار، قال: والظاهر أن المراد بالفزاع في الحديث المتعارف، وقيل: هو الفزاع الملكي، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظم المزل فيها، وذلك أن النار تحف بأرض الموقف وتدنى الشمس من الرؤوس قدر ميل، فكيف تكون حرارة تلك الأرض وماذا يورثها من العرق حتى يبلغ منها سبعين ذراعاً مع أن كل واحد لا يجد إلا قدر موضع قدمه، فكيف تكون حالة هؤلاء في حرهم مع تورعهم فيه، إن هذا لما يهر المقول ويبدل على عظيم القدرة ويقتضي الإيمان بأمر الأخرة أن ليس للعقل فيها مجال، ولا يترش عليها بمقل ولا قياس ولا حادة، وإنما يؤخذ بالثبوت ويدخل تحت الإيمان بالنيب، ومن توقف في ذلك دل على خسارته وحرمانه. وفائدة الإخبار بذلك أن يتنبه السامع فيأخذ في الأسباب التي تلجمه من تلك الأموال، ويأبى إلى التوبة من التبعات، ويلجأ إلى الكرم الوهاب في هونه على أسباب السلامة، ويتضرع إليه في سلامته من دار الموت، وإدخاله دار الكرامة بمنه وكرمه.

٤٨- باب القصاص يوم القيامة

وهي الحاققة، لأن فيها الوواب وحراق الأمور. الحقة والحاققة واحدة، والقارعة والعاشية والصاخة، والثمان غن أهل الجنة أهل النار.

٦٥٣٣- حَدَّثَنَا غَزَمُ بْنُ خُصٍّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ

الدنيا، وللعنى أول القضايا القضاء في الدماء، ويحتمل أن يكون التقدير أول ما يقضى فيه الأمر الكائن في الدماء، ولا يعارض هذا حديث أبي هريرة رفته «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته»، الحديث أخرجه أصحاب السنن لأن الأول عمول على ما يتعلق بمعاملات الخلق والثاني فيما يتعلق بعبادة الخالق، وقد جمع النسائي في روايته حديث ابن مسعود بين الخبرين ولفظه «أول ما يحاسب العبد عليه صلاته، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء» وتقدم في تفسير سورة الحج ذكر هذه الأوليات بأخص مما في حديث الباب وهو من علي قال: «أنا أول من يجزى للخصومة يوم القيامة» يعني هو ورفيقاه حمزة وعبيدة وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة الذين بارزوا يوم بدر، قال أبو ذر: فيهم نزلت «هذان خصمان اختصموا في ربهم» [الحج: ١٩] الآية وتقدم شرحه هناك، وفي حديث الصور الطويل عن أبي هريرة رفته «أول ما يقضى بين الناس في الدماء، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه فيقول: يا رب سل هذا فيم قتلني» الحديث، وفي حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رفته «يأتي المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه ملياً قاتله بيده الأخرى تشخب أولاده مما حيا يقف بين يدي الله» الحديث، ونحوه عند ابن المبارك عن عبد الله بن مسعود موقوفاً. وأما كيفية القصاص فيما عدا ذلك فيعلم من الحديث الثاني، وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رفته «حسن آخر الأمم وأول من يحاسب يوم القيامة» وفي الحديث عظم أمر الدم، فإن البداء إنما تكون بالأهم، والذهب عظم بحسب عظم المسئلة وتقويت المصلحة، وإعلام البنية الإنسانية غاية في ذلك. وقد ورد في التعليل في أمر القتل آيات كثيرة وأثار شهيرة يأتي بعضها في أول الدييات.

الحديث الثاني:

قوله: (مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري) في رواية ابن وهب عن مالك حدثني سعيد بن أبي سعيد.

قوله: (من كانت عنده مظلمة لأخيه) في رواية الكشيبي «من أخيه».

قوله: (ليس ثم دينار ولا درهم) في حديث ابن عمر رفته «من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته» أخرجه ابن ماجه، وقد مضى شرحه في كتاب المظالم، والمراد بالحسنات الثواب عليها وبالسيئات العقاب عليها، وقد استشكل إعطاء الثواب وهو لا يتناهي في مقابلة العقاب وهو ممتنع، وأجيب بأنه عمول على أن الذي يملكه صاحب الحق من أصل الثواب ما يوزايه المقربة عن السيئة وأما ما زاد على ذلك فيفضل الله فإنه يبقى لصاحبه، قال البيهقي: سيئات المؤمنين على أصول أهل السنة متناهية الجزاء وحسناته غير متناهية الجزاء لأن من ثوابها الخلود في الجنة، فوجه الحديث عندي والله أعلم أنه يعطى خصمناه المؤمن المسيء من أجر حسناته ما يوزايه عقوبة سيئاته فإن نفيت حسناته أخذ من خطايا خصومه فطرح عليه ثم يعلق إن لم يحف عنه، فإذا انتهت عقوبة تلك الخطايا أدخل الجنة بما كتب له من الخلود فيها بإيمانه ولا يعطى خصمناه ما زاد من أجر حسناته على ما قابل عقوبة سيئاته يعني من المضاعفة، لأن ذلك من فضل الله يختص به من واثق يوم القيامة مؤمناً والله أعلم. قال الحميدي في كتاب الموازنة: «الناس ثلاثة: من رجحت حسناته على سيئاته، أو بالعكس، أو من تساوت حسناته وسيئاته، فالأول فائز بنص القرآن، والثاني يقتضي منه ما فضل من معاصيه على حسناته من النعمة إلى آخر من يخرج من النار بمقدار قلة شره وكثرة والقسم الثالث أصحاب الأعراف، وتعليق أبو طالب عقيل بن عطية في كتابه الذي رد عليه فيه بأن حق العبارة فيه أن يقيد بمن شاء الله أن يعذب منهم ولا فالملك في المشية وصوب الثالث على أحد الأقوال في أهل الأعراف قال: وهو أرجح الأقوال فيهم. قلت: قد قال الحميدي أيضاً: والحق أن من رجحت سيئاته على حسناته على قسمين من يعذب ثم يخرج من النار بالشقاوة ومن يعفى عنه فلا يعذب أصلاً. وعند أبي نعيم من حديث ابن مسعود يؤخذ بيد العبد فينصب على رؤوس الناس وينادي مناد: هذا فلان ابن فلان فمن كان له حق فليات، فيأتون فيقول الرب: آت هؤلاء حقوقهم، فيقول: يا رب نفيت الدنيا فمن أين أتيتهم، فيقول للملائكة: خنوا من أعماله الصالحة فأعطوا كل إنسان بقدر طلبته، فإن كان ناجياً وفضل من حسناته متقال حية من خردل ضاعها الله حتى يدخله بها الجنة. وعند ابن أبي الدنيا عن حذيفة قال: صاحب الميزان يوم القيامة جبريل، يرد بعضهم على بعض، ولا ذهب يومئذ ولا فضة، يؤخذ من حسنات الظالم فإن لم تكن له حسنات أخذت من سيئات المظلم فردت على الظالم. أخرج أحمد والحاكم من حديث جابر عن عبد الله بن أنس رفته «لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة لأحد من أهل النار عنده مظلمة حتى أقصمه منه، حتى اللطمة. قلنا يا رسول الله كيف وإنما غش حفاة؟ قال: بالسيئات والحسنات» وعلق البخاري طرفاً منه في التوحيد كما سيأتي، وفي حديث أبي

أمانة في نحو حديث أبي سعيد «إن الله يقول لا يجاوزني اليوم ظلم ظالم» وفيه دلالة على موازنة الأعمال يوم القيامة.

وقد صنف فيه الحميدي صاحب «الجمع» كتاباً لطيفاً وتعليق أبو طالب عقيل بن عطية أكثر في كتاب سماه «تحرير المقال في موازنة الأعمال»

وفي حديث الباب وما بعده دلالة على ضعف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية غيلان بن جبر عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه رفته «يحيى يوم القيامة ناس من المسلمين يثوب أشبال الجبال ينفرها الله لهم ويضعها على اليهود والنصارى» فقد ضعفه البيهقي وقال: تفرد به شدد أبو طلحة، والكافر لا يعاقب بالذنوب غيره لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ [فاطر: ١٨] وقد أخرج أصل الحديث مسلم من وجه آخر عن أبي بردة بلفظ «إذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً فيقول: هذا فلانك من النار» قال البيهقي: ومع ذلك لضعفه البخاري وقال: الحديث في الشفاعة أصح. قال البيهقي: ويحتمل أن يكون الفداء في قوم كانت ذنوبهم تكررت عنهم في حياتهم، وحديث الشفاعة في قوم لم تكفر ذنوبهم، ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في الفداء بعد خروجهم من النار بالشفاعة. وقال غيره: يحتمل أن يكون الفداء مجازاً عما يدل عليه حديث أبي هريرة الآتي في أواخر «باب صفة الجنة والنار» قريباً بلفظ «لا يدخل الجنة أحد إلا أري مقدفه من النار لو أساء ليزداد شكراً» الحديث وفيه في مقابله «ليكون عليه حسرة» فيكون المراد بالفداء إنزال المؤمن في مقعد الكافر من الجنة الذي كان عدله وإنزال الكافر في مقعد المؤمن الذي كان أسد له، وقد يلاحظ في ذلك قوله تعالى: ﴿وتلك الجنة التي أوردتهم﴾ [الزخرف: ٧٢] وبذلك أجاب النووي فيما لغيره. وأما رواية غيلان بن جبر فاولها النووي أيضاً تبعاً لغيره بأن الله ينظر تلك الذنوب للمسلمين، فإذا سقطت عنهم وضعت على اليهود والنصارى مثلها بآخرهم فيعاقبون بذنوبهم لا بذنوب المسلمين ويكون قوله «ويضعها» أي يضع مثلها لأنه لما أسقط من المسلمين ويأبى على الكفار سيئاتهم صاروا في معنى من حل لهم إثم الفريقين لكنهم اتفردوا بحمل الإثم الباقي وهو إثمهم، ويحتمل أن يكون المراد أنما كانت الكفار سيئاتها بأن سنوها فلما غفرت سيئات المؤمنين بقيت سيئات التي تأما تلك السنة السيئة باقية لكون الكافر لا يغفر له، فيكون الوضع كتابة عن إلقاء الذنوب الذي لحق الكافر بما سته من عمله السيء، ووضع من المؤمن الذي فعله بما من الله به عليه من الغفر والشفاعة سواء كان ذلك قبل دخول النار أو بعد دخوله والخروج منها بالشفاعة وهذا الثاني أقوى والله أعلم.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا الصلت بن محمد) ينتح الصاد المهمة وسكون اللام بعدها تاء مثناة من فوق وهو الحاركي غلام مجمية وكاف.

قوله: (حدثنا يزيد بن زريع) «وزعنا ما في صدورهم من غل» قال: حدثنا (سعيد) أي قرأ يزيد هذه الآية وفسرها بالحديث المذكور، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المهالك عن يزيد بن زريع بهذا السند إلى أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في هذه الآية «وزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين» [الحجر: ٤٧] قال: يخلص المؤمنون «الحديث وظاهره أن تلاوة الآية مرفوعة فإن كان محفوظاً احتل أن يكون كل من رواه تلا الآية عند إيراد الحديث فاختصر ذلك في رواية الصلت عن فوق يزيد بن زريع، وقد أخرجه الطبري من رواية عفان عن يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي هريرة في هذه الآية فذكرها قال: حدثنا قتادة فذكره، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق شبيب بن إسحاق عن سعيد، ورواه عبد الوهاب بن عطاء وروح بن عباد عن سعيد فلم يذكر الآية أخرجه ابن مردويه، وأبو التوكل الناجي بالنون اسمه علي بن داود، ورجال السند كلهم بصريون، وصرح قتادة بالتحديث في هذا الحديث في رواية مفتت في المظالم، وكذا الرواية للملقه ليونس بن محمد عن شيبان عن قتادة وصلها ابن مندة، وكذا أخرجه عبد بن حيد في تفسيره عن يونس بن محمد، وكذا في رواية شبيب بن إسحاق عن سعيد ورواية بشر بن خالد وعفان عن يزيد بن زريع.

قوله: (إذا خلص المؤمنون من النار) أي نجوا من السقوط فيها بعد ما جازوا على الصراط، ووقع في رواية هشام عن قتادة عند الصف في المظالم «إذا خلص المؤمنون من جسر جهنم» وسيأتي في حديث الشفاعة كيفية مرورهم على الصراط، قال القرطبي: هؤلاء المؤمنون هم الذين علم الله أن القصاص لا يستغنى حسناتهم. قلت: ولعل أصحاب الأعراف منهم على القول المرجح آتياً، وخرج من هذا صفان من المؤمنين: من دخل الجنة بغير حساب، ومن أوقفه عمله.

قوله: (فيحسون على قطرة بين الجنة والنار) سيأتي أن الصراط جسر موضح على متن جهنم وأن الجنة وراء ذلك فيمر عليه الناس بحسب أعمالهم، فمنهم الناجي وهو من زادت حسنة على سيئاته أو استبرأ أو تجاوز الله عنه، ومنهم الساقط وهو من رجحت سيئاته على حسنة إلا من تجاوز الله عنه، فالساقط من اللوحدين يعلب ما شاء الله ثم يخرج بالشفاعة وغيرها، والناجي قد يكون عليه تبعات وله حسنة توازيها أو تزيد عليها فيؤخذ من حسنة ما يبدل تبعاته فيخلص منها. واختلف في القطرة المذكورة قليل هي من تمة الصراط وهي طرفه الذي يلي الجنة، وقيل: إنها صراطان، وبهذا الثاني جزم القرطبي، وسيأتي صفة الصراط في الكلام على الحديث الذي في «باب الصراط جسر جهنم» في أواخر كتاب الرقاق.

قوله: (يفتص لبعضهم من بعض) يضم أوله على البناء للمجهول للأكثر، وفي رواية الكشيبي يفتح أوله فتكون اللام على هذه الرواية زائدة أو الفاعل مخلوف وهو الله أو من أقامه في ذلك، وفي رواية شيان «يفتص بعضهم من بعض».

قوله: (حتى إذا هذبوا ونقوا) يضم الماء ويضم النون وهما بمعنى التمييز والتخلص من التبعات.

قوله: (أذن لهم في دخول الجنة، قوال الذي نفس محمد بيده) هذا ظاهره أنه مرفوع كله وكذا في سائر الروايات إلا في رواية عفان عند الطبري فإنه جعل هذا من كلام قتادة فقال بعد قوله: «في دخول الجنة» قال: وقال قتادة والذي نفسي بيده لأحدهم أهدى الخ، وفي رواية شعيب بن إسحاق بعد قوله «في دخول الجنة» قال: «فوالذي نفسي بيده الخ» فأيهم الفاعل، فعلى رواية عفان يكون هو قتادة وعلى رواية غيره يكون هو النبي ﷺ، وزاد محمد بن المنهال عند الإسماعيلي: قال قتادة كان يقال ما يشبه بهم إلا أهل الجنة إذا انصرفوا من جنتهم. وهكذا عند عبد الوهاب وروح وفي رواية بشر بن خالد وعفان جميعاً عند الطبري قال: «وقال بعضهم» فذكره وكذا في رواية شعيب بن إسحاق ويونس بن محمد والقال «وقال بعضهم» هو قتادة ولم أفت على تسمية الفاعل.

قوله: (لأحدهم أهدى بمنزلة في الجنة منه بمنزلة كان في الدنيا) قال الطبري «أهدى» لا يمتدح بالباء بل باللام أو إلى، فكأنه ضمن معنى اللصوق بمنزلة هادياً إليه، وخوّه قوله تعالى: «يهدهم ربهم بإيمانهم» (يونس: ٩) الآية فإن المعنى يهديهم ربهم بإيمانهم إلى طريق الجنة، فأقام «تجري من تحتهم» إلى آخرها بياناً وتفسيراً، لأن التمسك بسبب السعادة كالوصول إليها. قلت: ولأصل الحديث شاهد من مرسل الحسن أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عنه قال: «بلغني أن رسول الله ﷺ قال: يجيب أهل الجنة بعد ما يجيرون الصراط حتى يؤخذ لبعضهم من بعض غلاساتهم في الدنيا ويدخلون الجنة وليس في قلوب بعضهم على بعض غل» قال القرطبي: وقع في حديث عبد الله بن سلام أن الملائكة تلمع على طريق الجنة بيناً وشمالاً، وهو محمول على من لم يجيب بالقطرة أو على الجميع، والمراد أن الملائكة تقول ذلك لهم قبل دخول الجنة، فمن دخل كانت معرفته بمنزلة فيها كمرته بمنزلة في الدنيا. قلت: ويمثل أن يكون القول بعد الدخول مبالغة في التبشير والتكريم، وحديث عبد الله بن سلام المذكور أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد وصححه الحاكم.

قوله: (باب من نوقش الحساب عذب) هو من النقش وهو استخراج الشوكة وتقدم بيانه في الجهاد والمراد بالمناقشة الاستقصاء في المحاسبة والطالبة بالجليل والحفير وترك المساحة، يقال انتقشت منه حتى أي استقصيته. وذكر فيه ثلاثة أحاديث الحديث الأول:

قوله: (عن ابن أبي مليكة عن عائشة) قال الدارقطني: رواه حاتم بن أبي صبرة عن عبد الله بن أبي مليكة فقال: «حدثني القاسم بن محمد حدثني عائشة» وقوله أصح لأنه زاد، وهو حافظ متقن. وتعقبه النووي وغيره بأنه محمول على أنه سمع من عائشة وسمعه من القاسم عن عائشة فحدث به على الوجهين. قلت: وهذا مجرد احتمال، وقد وقع التصريح بسماع ابن أبي مليكة له عن عائشة في بعض طرقه كما في السند الثاني من هذا الباب فانقضى التعليق بإسقاط رجل من السند، وتعين الحمل على أنه سمع من القاسم عن عائشة ثم سمعه من عائشة بغير واسطة أو بالعكس، والسر فيه أن في روايته بالواسطة ما ليس في روايته بغير واسطة وإن كان مؤداهما واحداً، وهذا هو المعتمد بمحمد الله.

قوله: (عن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية جند بن حديد عن عبد الله بن موسى شيخ البخاري فيه «سمعت النبي ﷺ».

قوله: (قالت قلت أليس يقول الله تعالى سوف يحاسب) في رواية عبد «قلت يا رسول الله إن الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِيناً﴾ إلى قوله حساباً يسيراً» (الانشقاق: ٧-٨) ولأحد من وجه آخر عن عائشة «سمعت رسول الله ﷺ يقول في بعض صلاته: اللهم حاسبني حساباً يسيراً، فلما انصرف قلت: يا رسول الله ما الحساب اليسير؟ قال: أن ينظر في كتابه فيتجاوز له عنه؛ إن من نوقش الحساب يا عائشة يومئذ ملك».

قوله في السند الثاني: (مطلة) تقدم في تفسير سورة انتقشت بهذا السند ولم يسق لفظه أيضاً، وأورده الإسماعيلي من رواية أبي بكر بن خلاد عن يحيى بن سعيد فقال مثل حديث عبيد الله بن موسى سواء.

قوله: (فيحسون على قطرة بين الجنة والنار) سيأتي أن الصراط جسر موضح على متن جهنم وأن الجنة وراء ذلك فيمر عليه الناس بحسب أعمالهم، فمنهم الناجي وهو من زادت حسنة على سيئاته أو استبرأ أو تجاوز الله عنه، ومنهم الساقط وهو من رجحت سيئاته على حسنة إلا من تجاوز الله عنه، فالساقط من اللوحدين يعلب ما شاء الله ثم يخرج بالشفاعة وغيرها، والناجي قد يكون عليه تبعات وله حسنة توازيها أو تزيد عليها فيؤخذ من حسنة ما يبدل تبعاته فيخلص منها. واختلف في القطرة المذكورة قليل هي من تمة الصراط وهي طرفه الذي يلي الجنة، وقيل: إنها صراطان، وبهذا الثاني جزم القرطبي، وسيأتي صفة الصراط في الكلام على الحديث الذي في «باب الصراط جسر جهنم» في أواخر كتاب الرقاق.

قوله: (يفتص لبعضهم من بعض) يضم أوله على البناء للمجهول للأكثر، وفي رواية الكشيبي يفتح أوله فتكون اللام على هذه الرواية زائدة أو الفاعل مخلوف وهو الله أو من أقامه في ذلك، وفي رواية شيان «يفتص بعضهم من بعض».

قوله: (حتى إذا هذبوا ونقوا) يضم الماء ويضم النون وهما بمعنى التمييز والتخلص من التبعات.

قوله: (أذن لهم في دخول الجنة، قوال الذي نفس محمد بيده) هذا ظاهره أنه مرفوع كله وكذا في سائر الروايات إلا في رواية عفان عند الطبري فإنه جعل هذا من كلام قتادة فقال بعد قوله: «في دخول الجنة» قال: وقال قتادة والذي نفسي بيده لأحدهم أهدى الخ، وفي رواية شعيب بن إسحاق بعد قوله «في دخول الجنة» قال: «فوالذي نفسي بيده الخ» فأيهم الفاعل، فعلى رواية عفان يكون هو قتادة وعلى رواية غيره يكون هو النبي ﷺ، وزاد محمد بن المنهال عند الإسماعيلي: قال قتادة كان يقال ما يشبه بهم إلا أهل الجنة إذا انصرفوا من جنتهم. وهكذا عند عبد الوهاب وروح وفي رواية بشر بن خالد وعفان جميعاً عند الطبري قال: «وقال بعضهم» فذكره وكذا في رواية شعيب بن إسحاق ويونس بن محمد والقال «وقال بعضهم» هو قتادة ولم أفت على تسمية الفاعل.

قوله: (لأحدهم أهدى بمنزلة في الجنة منه بمنزلة كان في الدنيا) قال الطبري «أهدى» لا يمتدح بالباء بل باللام أو إلى، فكأنه ضمن معنى اللصوق بمنزلة هادياً إليه، وخوّه قوله تعالى: «يهدهم ربهم بإيمانهم» (يونس: ٩) الآية فإن المعنى يهديهم ربهم بإيمانهم إلى طريق الجنة، فأقام «تجري من تحتهم» إلى آخرها بياناً وتفسيراً، لأن التمسك بسبب السعادة كالوصول إليها. قلت: ولأصل الحديث شاهد من مرسل الحسن أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عنه قال: «بلغني أن رسول الله ﷺ قال: يجيب أهل الجنة بعد ما يجيرون الصراط حتى يؤخذ لبعضهم من بعض غلاساتهم في الدنيا ويدخلون الجنة وليس في قلوب بعضهم على بعض غل» قال القرطبي: وقع في حديث عبد الله بن سلام أن الملائكة تلمع على طريق الجنة بيناً وشمالاً، وهو محمول على من لم يجيب بالقطرة أو على الجميع، والمراد أن الملائكة تقول ذلك لهم قبل دخول الجنة، فمن دخل كانت معرفته بمنزلة فيها كمرته بمنزلة في الدنيا. قلت: ويمثل أن يكون القول بعد الدخول مبالغة في التبشير والتكريم، وحديث عبد الله بن سلام المذكور أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد وصححه الحاكم.

٤٩- باب من نوقش الحساب عذب

٦٥٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى، عَنْ غَفَّانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نُوْقِشَ الْحِسَابُ عُذِّبَ». قَالَتْ: قُلْتُ: أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَحْسَابُ حِسَاباً يَسِيراً﴾ [الانشقاق: ٨]. قَالَ: «ذَلِكَ الْغَرَضُ».

حَدَّثَنِي غَزْوَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غَفَّانَ بْنِ الْأَسْوَدِ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ:

وَتَأْتُهُمْ ابْنُ جُرْجِجٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَثَوْبٌ، وَصَالِحُ بْنُ رُسْتَمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٠٣، أخرجه مسلم: ٢٨٧٦].

٦٥٣٧- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصَوَّرٍ: حَدَّثَنَا زَوْعُ بْنُ عَدَاةٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَبِيحَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ:

قوله: (تابعه ابن جريج وعمر بن مسلم وأيوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة)
قلت: متابعة ابن جريج وعمر بن مسلم وصلهما أبو عرواة في صحيحه من طريق أبي عاصم عن ابن جريج وعثمان بن الأسود وعمر بن مسلم كلهم عن ابن أبي مليكة عن عائشة به.
(صبيها):
أحدهما: اختلف على ابن جريج في سند هذا الحديث، فأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة مختصراً ولفظه «من حوسب يوم القيامة عذب». **ثانيهما:** محمد بن سليم هذا جزم أبو علي الجبائي بأنه أبو عثمان المكي وقال: استشهد به البخاري في الرقاق، وفرق بينه وبين محمد بن سليم البصري وهو أبو هلال الراسي استشهد به البخاري في التمييز، وأما المزني فلم يذكر أبداً عثمان في التهذيب بل اقتصر على ذكر أبي هلال وعلم علامة التمييز على اسمه في ترجمة ابن أبي مليكة وهو الذي هنا وعلى محمد بن سيرين والذي في التمييز، والذي يظهر تصويب أبي علي. وعمر بن مسلم أبو عثمان المذكور ذكره البخاري في التاريخ فقال: يروي عن ابن أبي مليكة وروى عنه وكيع، وقال ابن أبي حاتم روى عنه أبو عاصم وتقل عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال هو ثقة، وقال أبو حاتم صالح، وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات.
وأما متابعة أيوب فوصلها المؤلف في التفسير من رواية حاد بن زيد عن أيوب ولم يسق لفظه، وأخرجه أبو عرواة في صحيحه عن إسماعيل القاضي عن سليمان شيخ البخاري فيه ولفظه «من حوسب عذب». قالت عائشة: قلت يا رسول الله فأي قول الله تعالى: ﴿فأما من أوتي كتابه يمينه فسوف يمحاسب حساباً يسيراً﴾ قال: ذلك العرض، ولكنه من نوقش الحساب عذب. وأخرجه من طريق همام عن أيوب بلفظ «من نوقش عذب فقالت كأنها تخافه فذكر نحوه وزاد في آخره: قلنا ثلاث مرات» وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن حاد بلفظ «ذاكم العرض» بزيادة ميم الجماعة.
وأما متابعة صالح بن رستم يضم الراء وسكون المهملة وضم اللام وهو أبو عامر الحزاز بمجموعات مشهور بكتبه أكثر من اسمه فوصلها إسحاق بن راهويه في مسنده، عن الضمر بن شميل عن أبي عامر الحزاز، ووقعت لنا بعلو في «الهاميات» وفي لفظه زيادة «قال عن عائشة قالت قلت: إني لأعلم أي آية في القرآن أشد فقال لي النبي ﷺ وما هي؟
قلت: ﴿من يعمل سوءاً يعز به﴾ [النساء: ١٧٣] فقال: إن المؤمن يجازي بأسوا عمله في الدنيا يصيبه المرض حتى النكبة، ولكن من نوقش الحساب يعذب». قالت قلت: أليس قال الله تعالى «فذكر مثل حديث إسماعيل بن إسحاق. وأخرجه الطبري وأبو عرواة وابن مردويه من عدة طرق عن أبي عامر الحزاز نحوه.
قوله: (حاتم بن أبي صغيرة) فتح المهمة وكسر الفين المعجمة وكتبة حاتم أبو يونس واسم أبي صغيرة مسلم وقد قيل إنه زوج أم أبي يونس وقيل جده لأمه.
قوله: (ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك، ثم قال أخيراً: وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب) وكلاما يرجعان إلى معنى واحد لأن المراد بالهامية تحجر الحساب فيستزم المناقشة ومن عذب فقد هلك.
وقال القرطبي في «المفهم» قوله: «حوسب» أي حساب استقصاء وقوله: «عذب» أي في النار جزاء على السيئات التي أظهرها حسابه، وقوله: «هلك» أي بالمعذب في النار. قال: وعكست عائشة بظاهر لفظ الحساب لأنه يتناول القليل والكثير.
قوله: (يناقش الحساب) بالنصب على نزح الخافض والتقدير يناقش في الحساب.
قوله: (وأليس قد قال الله تعالى) تقدم في تفسير سورة انشققت من رواية يحيى القطان عن أبي يونس بلفظ «قلت يا رسول الله جعلني الله فداك أليس يقول الله تعالى».

قوله: (إنما ذلك العرض) في رواية القطان «قال ذلك العرض تعرضون ومن نوقش الحساب هلك» وأخرج الترمذي لهذا الحديث شاهداً من رواية همام عن قتادة عن أنس رفته «من حوسب عذب» وقال غريب: قلت: والرواية له عن همام علي بن أبي بكر صدوق ربما أخطأ، قال القرطبي: معنى قوله: «إنما ذلك العرض» أن الحساب المذكور في الآية إنما هو أن تعرض أعمال المؤمن عليه حتى يعرف مئة الله عليه في سترها

قوله: (قد كنت مسئلت ما هو أسمر من ذلك) في رواية أبي عمران فيقول «لردت منك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي شيئاً، فأنيت إلا أن تشرك بي» وفي رواية ثابت «قد سألتك أقل من ذلك فلم تفعل فيؤمر به إلى النار» قال عياض: يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن، ومن لم يوف به فهو الكافر، فمrad الحديث أردت منك حين أخذت الميثاق فأنيت إذ أخرجك إلى الدنيا إلا الشرك. ويحتمل أن يكون المراد بالإرادة هنا الطلب والمعنى امرتك فلم تفعل، لأنه سبحانه وتعالى لا يكون في ملكه إلا ما

قوله: (لقد كنت مسئلت ما هو أسمر من ذلك) في رواية أبي عمران فيقول «لردت منك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي شيئاً، فأنيت إلا أن تشرك بي» وفي رواية ثابت «قد سألتك أقل من ذلك فلم تفعل فيؤمر به إلى النار» قال عياض: يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن، ومن لم يوف به فهو الكافر، فمrad الحديث أردت منك حين أخذت الميثاق فأنيت إذ أخرجك إلى الدنيا إلا الشرك. ويحتمل أن يكون المراد بالإرادة هنا الطلب والمعنى امرتك فلم تفعل، لأنه سبحانه وتعالى لا يكون في ملكه إلا ما

قوله: (تابعه ابن جريج وعمر بن مسلم وأيوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة)

قلت: متابعة ابن جريج وعمر بن مسلم وصلهما أبو عرواة في صحيحه من طريق أبي عاصم عن ابن جريج وعثمان بن الأسود وعمر بن مسلم كلهم عن ابن أبي مليكة عن عائشة به.
(صبيها):

أحدهما: اختلف على ابن جريج في سند هذا الحديث، فأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة مختصراً ولفظه «من حوسب يوم القيامة عذب».

ثانيهما: محمد بن سليم هذا جزم أبو علي الجبائي بأنه أبو عثمان المكي وقال: استشهد به البخاري في الرقاق، وفرق بينه وبين محمد بن سليم البصري وهو أبو هلال الراسي استشهد به البخاري في التمييز، وأما المزني فلم يذكر أبداً عثمان في التهذيب بل اقتصر على ذكر أبي هلال وعلم علامة التمييز على اسمه في ترجمة ابن أبي مليكة وهو الذي هنا وعلى محمد بن سيرين والذي في التمييز، والذي يظهر تصويب أبي علي. وعمر بن مسلم أبو عثمان المذكور ذكره البخاري في التاريخ فقال: يروي عن ابن أبي مليكة وروى عنه وكيع، وقال ابن أبي حاتم روى عنه أبو عاصم وتقل عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال هو ثقة، وقال أبو حاتم صالح، وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات.

وأما متابعة أيوب فوصلها المؤلف في التفسير من رواية حاد بن زيد عن أيوب ولم يسق لفظه، وأخرجه أبو عرواة في صحيحه عن إسماعيل القاضي عن سليمان شيخ البخاري فيه ولفظه «من حوسب عذب». قالت عائشة: قلت يا رسول الله فأي قول الله تعالى: ﴿فأما من أوتي كتابه يمينه فسوف يمحاسب حساباً يسيراً﴾ قال: ذلك العرض، ولكنه من نوقش الحساب عذب. وأخرجه من طريق همام عن أيوب بلفظ «من نوقش عذب فقالت كأنها تخافه فذكر نحوه وزاد في آخره: قلنا ثلاث مرات» وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن حاد بلفظ «ذاكم العرض» بزيادة ميم الجماعة.

وأما متابعة صالح بن رستم يضم الراء وسكون المهملة وضم اللام وهو أبو عامر الحزاز بمجموعات مشهور بكتبه أكثر من اسمه فوصلها إسحاق بن راهويه في مسنده، عن الضمر بن شميل عن أبي عامر الحزاز، ووقعت لنا بعلو في «الهاميات» وفي لفظه زيادة «قال عن عائشة قالت قلت: إني لأعلم أي آية في القرآن أشد فقال لي النبي ﷺ وما هي؟

قلت: ﴿من يعمل سوءاً يعز به﴾ [النساء: ١٧٣] فقال: إن المؤمن يجازي بأسوا عمله في الدنيا يصيبه المرض حتى النكبة، ولكن من نوقش الحساب يعذب». قالت قلت: أليس قال الله تعالى «فذكر مثل حديث إسماعيل بن إسحاق. وأخرجه الطبري وأبو عرواة وابن مردويه من عدة طرق عن أبي عامر الحزاز نحوه.

قوله: (حاتم بن أبي صغيرة) فتح المهمة وكسر الفين المعجمة وكتبة حاتم أبو يونس واسم أبي صغيرة مسلم وقد قيل إنه زوج أم أبي يونس وقيل جده لأمه.
قوله: (ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك، ثم قال أخيراً: وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب) وكلاما يرجعان إلى معنى واحد لأن المراد بالهامية تحجر الحساب فيستزم المناقشة ومن عذب فقد هلك.

وقال القرطبي في «المفهم» قوله: «حوسب» أي حساب استقصاء وقوله: «عذب» أي في النار جزاء على السيئات التي أظهرها حسابه، وقوله: «هلك» أي بالمعذب في النار. قال: وعكست عائشة بظاهر لفظ الحساب لأنه يتناول القليل والكثير.

قوله: (يناقش الحساب) بالنصب على نزح الخافض والتقدير يناقش في الحساب.
قوله: (وأليس قد قال الله تعالى) تقدم في تفسير سورة انشققت من رواية يحيى القطان عن أبي يونس بلفظ «قلت يا رسول الله جعلني الله فداك أليس يقول الله تعالى».

قوله: (إنما ذلك العرض) في رواية القطان «قال ذلك العرض تعرضون ومن نوقش الحساب هلك» وأخرج الترمذي لهذا الحديث شاهداً من رواية همام عن قتادة عن أنس رفته «من حوسب عذب» وقال غريب: قلت: والرواية له عن همام علي بن أبي بكر صدوق ربما أخطأ، قال القرطبي: معنى قوله: «إنما ذلك العرض» أن الحساب المذكور في الآية إنما هو أن تعرض أعمال المؤمن عليه حتى يعرف مئة الله عليه في سترها

«فليقبل» وفي رواية أبي معاوية «أن بقي وجهه النار ولو بشق تمره فليقبل» وفي رواية عيسى «فاتقوا النار ولو بشق تمر» أي اجعلوا بينكم وبينها وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشيء يسير.

قوله: (قال الأعمش) هو موصول بالسند المذكور، وقد أخرجه مسلم من رواية معاوية عن الأعمش كذلك، وبين عيسى بن يونس في روايته أن القدر الذي زاده عمرو بن مرة للأعمش في حديثه عن خشيته قوله في آخره: «فسن لم يجد بكلمة طيبة» وقد مضى الحديث بآتم سياقاً من هذا في رواية عمل بن خليفة في الزكاة.

قوله: (حدثني عمرو) هو ابن مرة وصرح به في رواية عيسى بن يونس.

قوله: (اتقوا النار ثم أعرض وأشاح) بشين معجمة وحاء مهملة أي أظهر الحذر منها، وقال الخليل: أشاح بوجهه عن الشيء، نحاه عنه، وقال القراء المشيخ الحذر والجناد في الأمر والقبل في خطابه، فيصح أحد هذه المعاني أو كلها أي حذر النار كأنه ينظر إليها أو جد على الوصية باتباعها أو أقبل على أصحابه في خطابه بعد أن أعرض عن النار لما ذكرها، وحكى ابن التين أن معنى أشاح صد وانكماش، وقيل: صرف وجهه كالخفاف أن تتأله. قلت: والأول أوجه لأنه قد حصل من قوله أعرض وقوع في رواية أبي معاوية في أوله «ذكر رسول الله ﷺ للنار فأعرض وأشاح ثم قال اتقوا النار».

قوله: (لأنه) في رواية أبي معاوية «ثم قال: اتقوا النار، وأعرض وأشاح حتى ظننا أنه كان ينظر إليها» وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية جبرير عن الأعمش، قال ابن هيرة وابن أبي جرة في حديث إن الله يكلم عباده المؤمنين في الدار الآخرة بشير واسطة: وفي الحديث على الصدقة. قال ابن أبي جرة: وفيه دليل على قبول الصدقة ولو قلت، وقد قبلت في الحديث بالكسب الطيبة. وفيه إشارة إلى ترك احتقار القليل من الصدقة وغيرها. وفيه حجة لأهل الزهد حيث قالوا للملئط هالك يؤخذ من أن نظر المذكور عن يمينه وعن شماله فيه صورة الانكشاف فلما لم ينظر أمامه استقبله النار، وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف وقد أخرج البيهقي في البعث من مرسل عبد الله بن باباه بسند رجاله ثقات رفعه «كأنني أراكم بالكربى في من دون جهنم» وقوله: «جئى» بضم الجيم بعدها مثناة مقصورة جمع جئت، والكوم بفتح الكاف والواو الساكنة المكان العالي الذي تكون عليه أمة محمد ﷺ كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم أنهم يكونون يوم القيامة على تل عال، وفيه أن احتجاب الله عن عباده ليس بمحال حسي بل بأمر معنوي يتعلق بقدرته، يؤخذ من قوله ثم ينظر فلا يرى قدومه شيئاً. وقال ابن هيرة المراد بالكلمة الطيب هنا ما يدل على مدى أو يرد عن ردى أو يصلح بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلاً أو يشكف غامضاً أو يدفع ثائراً أو يسكن غضباً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٥٠ - باب يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ

٦٥٤١ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مِسْرَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أُسَيْدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَغْرَضَتُ عَلَى الْأَمَمِ، فَاجِدَ النَّبِيُّ بِمَرِّ مَعَةِ الْأَمَمِ، وَالنَّبِيُّ بِمَرِّ مَعَةِ النَّفَرِ، وَالنَّبِيُّ بِمَرِّ مَعَةِ الْعَشْرَةِ، وَالنَّبِيُّ بِمَرِّ مَعَةِ الْخَمْسَةِ، وَالنَّبِيُّ بِمَرِّ وَحْدَةٍ، فَظَنَنْتُ فَإِنَّا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جُبَيْرُ، هَذِهِ أُمِّي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَقْبَى، فَظَنَنْتُ فَإِنَّا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَذِهِ أُمُّكَ، وَهَذِهِ سَبْعُونَ أَلْفًا قَدْ أَهَمُّهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، قُلْتُ: وَلَمْ؟ قَالَ: كَانُوا لَا يَحْكُمُونَ، وَلَا يَسْتَفْهِنُونَ، وَلَا يَنْظُرُونَ، وَعَلَى رُءُوسِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. فَدَامَ إِلَيْهِ عَشَاةٌ بَنٌ مَحْصَنٌ فَقَالَ: إِذْغِ اللَّهُ أَنْ يَجْزِيَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْزِلْهُمْ مِنْهُمْ». ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: إِذْغِ اللَّهُ أَنْ يَجْزِيَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عَشَاةٌ». [رواجع: ٣٤١٠، أخرجه مسلم: ٤٢٢٠].

٦٥٤٢ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمِّي ذُرَّةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُعْصِيَةُ

يريد. واعترض بعض المتأخرين بأنه كيف يصح أن يأمر بما لا يريد؟ والجواب أن ذلك ليس بمنتهى ولا مستحيل. وقال اللزاري: مذهب أهل السنة أن الله تعالى أراد إيمان المؤمنين وكفر الكافرين، ولو أراد من الكافرين الإيمان لأمن، يعني لو قدره عليه لوقع. وقال أهل الاعتزال: بل أراد من الجميع الإيمان فأجاب المؤمنين واتسع الكافرون، فحملوا الغالب على الشاهد لأنهم رأوا أن مريد الشر شرير والكافر شر فلا يصح أن يرده الباري. وأجاب أهل السنة عن ذلك بأن الشر شر في حق المخلوقين، وأما في حق الخالق فإنه يفعل ما يشاء، وأما كانت إرادة الشر شرأ لنهي الله عنه، والباري سبحانه ليس فوقه أحد فأمره فلا يصح أن تقاس إرادته على إرادة المخلوقين، وأيضاً فالرشد لفعل ما إذا لم يحصل ما لاراده أذن ذلك بعجزه وضعفه والباري تعالى لا يوصف بالعجز والضعف فلو أراد الإيمان من الكافرين ولم يؤمن لأن ذلك بعجز وضعفه تعالى الله عن ذلك. وقد تمسك بعضهم بهذا الحديث للتحقق عليه صحته، والجواب عنه ما تقدم، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: «ولا يرضى لعباده الكفر» [الزمر: ٧] وأجيبوا بأنه من العام للمخصوص بمن قضى الله له الإيمان، فعباده على هذا الملازمة ومؤمنو الإنس والجن وقال آخرون: الإرادة غير الرضا، ومعنى قوله: «ولا يرضى» أي لا يشكره ولم ولا يبيهم عليه، فعلى هذا فهي صفة فعل. وقيل: معنى الرضا أنه لا يرضاه ديناً مشروعا لهم، وقيل: الرضا صفة وراه الإرادة، وقيل: الإرادة تطلق يراها شيئين إرادة تقدير وإرادة رضا، والثانية انحصت من الأولى ولله أعلم. وقيل: الرضا من الله إرادة الخير كما أن السخط إرادة الشر.

وقال النووي: قوله «يقال له كلبت» معناه لو دفعناك إلى الدنيا لما اخذت لأنك ستلت أيسر من ذلك فاقبت، ويكون من معنى قوله تعالى: «ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون» [الأنعام: ٢٨] وبهذا يجمع معنى هذا الحديث مع قوله تعالى: «لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه لآخذوا به». [الزمر: ١٨] قال: وفي الحديث من الفوائد جواز قول الإنسان يقول الله خلافاً لكره ذلك، وقال: إنما يجوز قول الله تعالى وهو قول شاذ يخالف لأقوال العلماء من السلف والخلف، وقد تطهرت به الأحاديث. وقال الله تعالى: «والله يقول الحق وهو يهدي السبيل» [الأحزاب: ٥].

الحديث الثالث:

قوله: (حدثني خزيمة) بفتح الخاء وسكون التحتانية بعدها مثناة هو ابن عبد الرحمن الجبفي.

قوله: (عن علي بن حاتم) هو الطائي.

قوله: (ما منكم من أحد) ظاهر الخطاب للصحاب، ويتحقق بهم للمؤمنون كلهم سابقهم ومفسرهم أشار إلى ذلك ابن أبي جرة.

قوله: (لا سيكلمه الله) في رواية وكيع عن الأعمش عند ابن ماجه «سيكلمه ربه».

قوله: (ليس بينه وبين لوطان) لم يذكر في هذه الرواية ما يقول ويته في رواية عمل بن خليفة من علي بن حاتم في الزكاة بلفظ «ثم ليقفن أحدكم بين يدي الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له. ثم ليقولن له: ألم أوتك ما؟» فيقول: بلى» الحديث والترجمان تقدم ضبطه في بدء الوحي في شرح قصة مرغل.

قوله: (ثم ينظر فلا يرى شيئاً فقامه) بضم القاف وتشديد الدال أي أمامه، ووقع في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش في التوحيد وعند مسلم بلفظ «فينظر إهم» منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أشام منه فلا يرى إلا ما قدم «وأخرجه الترمذي من رواية أبي معاوية بلفظ «فلا يرى شيئاً إلا شيئاً قدمه» وفي رواية عمل بن خليفة «فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار، وينظر عن شماله فلا يرى إلا النار» وهذه الرواية مختصرة ورواية خشيته مفسرة فهي للمتقدمة في ذلك، وقوله إهم وإشام بالنصب فيها على الظرفية والمراد بهما البين والشمال، قال ابن هيرة: نظر البين والشمال هنا كإشمال لأن الإنسان من شأنه إذا وهم أمر أن يلتفت يمينا وشمالاً يطلب الغوث. قلت: ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما يقضي به إلى النار كما وقع في رواية عمل بن خليفة.

قوله: (ثم ينظر بين يديه فاستقبله النار) في رواية عيسى «وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاه وجهه» وفي رواية أبي معاوية «ينظر تلقاه وجهه فاستقبله النار» قال ابن هيرة: والسبب في ذلك أن النار تكون في مرة فلا يمكن أن يجد عنها إذا لا بد له من المرور على الصراط.

قوله: (لمن استطاع منكم أن يضي النار ولو بشق تمره) زاد وكيع في روايته

وَجُوهُهُمْ إِحْصَاءُ الْقَصْرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَهَامَ عَكَاكَةُ بْنُ مَعْصَرٍ الْأَسَدِيُّ يَرْفَعُ نَمِرَةً عَلَيْهِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اذْغِ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، قَالَ : «اللَّهُمَّ اجْعَلْ مِنْهُمْ . ثُمَّ قَامَ وَجَلَّ مِنَ الْأَصْنَادِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اذْغِ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، فَقَالَ : «سَبَّحَكَ عَكَاكَةُ . [راجع: ٥٨١١، أخرجه مسلم: ٢١٦٦].

٦٥٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ : حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا ، أَوْ سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ - حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ - مِمَّا سَمِعْتُ ، أَخَذَ بَعْضُهُمْ يَمْسُحُ بِرَأْسِ مَنْ بَيْنَهُمْ ، وَآخِرُهُمْ الْجَنَّةَ ، وَوُجُوهُهُمْ عَلَى حُزْنٍ الْقَصْرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ . [راجع: ٣٢٤٧، أخرجه مسلم: ٢١٦٦].

٦٥٤٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا يَتُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ : حَدَّثَنَا نَافِعٌ ، عَنْ أَبِي غَمَزٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ، ثُمَّ يَقْرَأُ مُؤَذِّنٌ يَنْهَى : يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ ، وَيَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ ، حُلُودٌ . [إسناده: ٦٥٤٨، أخرجه مسلم: ٢٨٥٠].

٦٥٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ : حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «يَقَالُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ حُلُودٌ لَا مَوْتَ ، وَلِأَهْلِ النَّارِ : يَا أَهْلَ النَّارِ حُلُودٌ لَا مَوْتَ .

قوله: (باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب) فيه إشارة إلى أن وراء التظيم الذي تضمنت الآية المشار إليها في الباب الذي قبله أمراً آخر، وأن من المكلفين من لا يحاسب أصلاً، ومنهم من يحاسب حساباً يسيراً، ومنهم من يتناقش الحساب. وذكر فيه خمسة أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا أبو الفضيل) هو محمد، وحصين هو ابن عبد الرحمن الواسطي.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو البخاري.

قوله: (وحدثني أسيد) بفتح الهزاة وكسر المهلة هو ابن زيد الجمال باليميم كوفي حدث ببغداد، قال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه وضعفه جماعة، وأحش ابن معين فيه القول. وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه فيه بغيره، ولعله كان عند ثقة قاله أبو مسعود، ويحتمل أن لا يكون خبره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد، وقد وافقه عليه جماعة منهم شريح بن النعمان عند أحمد وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما، وإنما احتج إليه فراراً من تكرار الإسناد بعينه فإنه أخرجه السند الأول في الطب في «باب من أكره» ثم أعاده هنا فاضاف إليه طريق هشيم، وتقدم له في الطب أيضاً في «باب من لم يرق من طريق حصين بن بهز عن حصين بن عبد الرحمن، وتقدم باختصار قريباً من طريق شعبة عن حصين بن عبد الرحمن.

قوله: (كنت عند سعيد بن جبير فقال حدثني ابن عباس) زاد ابن فضيل في رواية عن حصين عن عامر وهو الشامي عن عمران بن حصين «لا رقية إلا من عين» الحديث، وقد بينت الاختلاف في رفع حديث عمران هذا والاختلاف في سنده أيضاً في كتاب الطب، وأن في رواية هشيم زيادة قصة وقعت لحصين بن عبد الرحمن مع سعيد بن جبير فيما يتعلق بالرقية وذكرت حكم الرقية هناك.

قوله: (مروحت) يضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (عليه) بالتشديد (الأمم) بالرفع، وقد بين عثر بن القاسم موحدة ثم مثلثة وزن جعفر في روايته عن حصين بن عبد الرحمن عند الترمذي والنسائي أن ذلك كان ليلة الإسراء ولفظه «لا أسري بالنبي ﷺ جعل بر بالنبي ومعه الواحد» الحديث فإن كان ذلك عطفاً كانت فيه قوة لمن ذهب إلى تعدد الإسراء وأنه وقع بالمدينة أيضاً غير الذي وقع بمكة، وقد وقع عند أحمد واليزيد بسند صحيح قال: «أكرهنا الحديث عند رسول الله ﷺ ثم عدنا إليه فقال: عروضت عليّ الأنبياء الليلة بأجمعها، فجعل النبي ﷺ ومعه الثلاثة والنبي ﷺ ومعه المصائب» وذكر الحديث. وفي حديث جابر عند الزوار «أبلى رسول الله ﷺ من صلاة العشاء حتى نام بعض من كان في المسجد» الحديث والذي يتحرر من هذه المسألة

ان الإسراء الذي وقع بالمدينة ليس فيه ما وقع بمكة من استفتاح أبواب السماوات باباً باباً ولا من القاء الأنبياء كل واحد في سماء ولا المراجعة معهم ولا المراجعة مع موسى فيما يتعلق بفرض الصلوات ولا في طلب تعفيفها وسائر ما يتعلق بذلك، وإنما تكررت قضايها كثيرة سوى ذلك رآها النبي ﷺ، فمنها بمكة البعض ومنها بالمدينة بعد الهجرة البعض ومعظمها في المنام، والله أعلم.

قوله: (فاجد) بكسر الجيم بلفظ التكلم بالفعل المضارع، وفيه مبالغة لتحقق صورة الحال. وفي رواية الكشميهني «فاخذ» بفتح الحاء والذال المجمعين بلفظ الفعل الماضي.

قوله: (قال النبي) بالنصب وفي رواية الكشميهني بالرفع على أنه الفاعل.

قوله: (عمر معه الأمة) أي المدد الكثير.

قوله: (والتي عمر معه النفر، والتي عمر معه العشر) بفتح المهلة وسكون المعجمة وفي رواية المتسلمي بكسر المعجمة بعدها تخانة ساكنة ثم راء، ووقع في رواية ابن فضيل «فجعل النبي والنباتان يهرون ومعهم الرهط» زاد عثر في روايته «والشيء» وفي رواية حصين بن غير نحوه لكن بتقديمه وتأخير، وفي رواية سعيد بن منصور التي أشرت إليها أنفاً «فرايت النبي ومعه الرهط، والتي ومعه الرجل والرجلان، والتي ليس معه أحد، والتي معه الخمسة». والرهط تقدم بيانه في شرح حديث أبي سفيان في قصة هرقل أول الكتاب، وفي حديث ابن مسعود «فجعل النبي عمر ومعه الثلاثة، والتي عمر معه المصائب، والتي عمر وليس معه أحد». والحاصل من هذه الروايات أن الأنبياء يتفاوتون في عدد أتباعهم.

قوله: (فظفرت إذا سواد كثيرون) في رواية حصين بن غير فرايت سواداً كثيراً سد الألف، والسواد ضد البياض هو الشخص الذي يرى من بعيد ووصفه بالكثير إشارة إلى أن المراد بلفظ الجنس لا الواحد، ووقع في رواية ابن فضيل «ملا الألف» الألف الناحية، والمراد به هنا ناحية السماء.

قوله: (قلت يا جبريل هؤلاء أمي؟ قال: لا) في رواية حصين بن غير «فروجت أن تكون أمي» قيل هذا موسى في قرمه. وفي حديث ابن مسعود عند أحمد «حتى مر علي موسى في كعبة من بني إسرائيل فأعجبني، فقلت من هؤلاء؟ قيل: هذا أخوك موسى مع بني إسرائيل» والكعبة بفتح الكاف ويعجز ضمها بعدها موحدة هي الجماعة من الناس إذا انضم بعضهم إلى بعض.

قوله: (ولكن انظر إلى الألف، فظفرت إذا سواد كثيرون) في رواية سعيد بن منصور «عظيم» وزاد «قيل لي انظر إلى الألف، فظفرت إذا سواد عظيم، فليل في انظر إلى الألف الآخر» مثله. وفي رواية ابن فضيل «إذا سواد قد ملا الألف، فليل في: انظر هاتنا وهاتنا في أفان السماء» وفي حديث ابن مسعود «إذا الألف قد سد برجوه الرجال» وفي لفظ لأحد «فرايت أمي قد ملوا السهل والجبل، فأعجبني كثرتهم وهيتهم، قيل: أرغبت يا محمد؟ قلت: نعم أي رب» وقد استشكل الإسمايلي كونه ﷺ لم يعرف أمه حتى ظن أنهم أمة موسى، وقد ثبت من حديث أبي هريرة كما تقدم في الطهارة «كيف تعرف من لم تر من أمك؟» قال: إنهم غر عجولون من أثر الوضوء» وفي لفظ «سبما ليست لأحد غيرهم» وأجاب بأن الأشخاص التي رآها في الألف لا يدرك منها إلا الكثرة من غير تمييز لأعيانهم، وأما ما في حديث أبي هريرة فمحمول على ما إذا قريبا منه، وهذا كما يرى الشخص شخصاً على بعد فيكلمه ولا يعرف أنه أخوه، فإذا صار بحيث يتبين عن غيره عرفه. ويؤيده أن ذلك يقع عند ورودهم عليه الخوض.

قوله: (هؤلاء أمك، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب) في رواية سعيد بن منصور «مهم» بلفظ قدامهم وفي رواية حصين بن غير أومع هؤلاء وكذا في حديث ابن مسعود، والمراد بالمائة للمعترية فإن السبعين ألفاً المذكورين من جملة أمته، لكن لم يكونوا في الذين عرضوا إذ ذاك فأريد الزيادة في تكثير أمته بإضافة السبعين ألفاً إليهم. وقد وقع في رواية ابن فضيل «ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً بغير حساب» وفي رواية عثر بن القاسم «هؤلاء أمك، ومن هؤلاء من أمك سبعون ألفاً» والإشارة بهؤلاء إلى الأمة لا إلى خصوص من عرض، ويحتمل أن تكون مع بمعنى من تتألف الروايات.

قوله: (قلت ولم بكسر اللام وقبح الميم ويعجز إسكانها، يستهم بها عن السبب، وقع في رواية سعيد بن منصور وشريح عن هشيم «ثم نهض أي النبي ﷺ فدخل منزله، فخاص الناس في أولئك، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام فلم يشركوا بالله شيئاً، وذكروا أشياء، فخرج رسول الله ﷺ فأنفروهم فقال: هم الذين» وفي رواية عثر «فدخل ولم يسأله ولم يسفر

لهم « والباقي نحو. وفي رواية ابن فضيل » فأفاض القوم فقالوا: نحن الذين آمنّا بالله وابتاعنا الرسول، فنحن هم، أو أولادنا الذين ولدوا في الإسلام فإنّا ولنا في الجاهلية. فبلغ النبي ﷺ فخرج فقال « وفي رواية حسين بن عمار » فقالوا: أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمنّا بالله وبرسوله، ولكن هؤلاء هم أبناؤنا « وفي حديث جابر « وقال بعضنا: هم الشهداء « وفي رواية له « من رقى قلبه للإسلام ».

قوله: (كانوا لا يكونون ولا يسرقون ولا يظفرون وعلى ربهم يركلون)

اتفق على ذكر هذه الأربع معظم الروايات في حديث ابن عباس وإن كان عند البعض تقديم وتأخير، وكذا في حديث عمران بن حصين عند مسلم، وفي لفظ له سقط « ولا يظفرون » مكاناً في حديث ابن مسعود وفي حديث جابر اللذين أشرت إليهما بنحو الأربع، ووقع في رواية سعيد بن منصور عند مسلم « ولا يرقون » بدل « ولا يظفرون » وقد أنكر الشيخ تقي الدين بين تسمية هذه الرواية وزعم أنها غلط من رواهها، واحتل بأن الراقي يحسن إلى الذي يرفيه فكيف يكون ذلك مطلوب الترك؟ وأيضاً قد رقى جبريل النبي ﷺ ورقى النبي أصحابه وأذن لهم في الرقي وقال « من استطاع أن يفتح أخاه فليفعل » والنفع مطلوب. قال: وأما المسترقي فإنه يسأل غيره ويوجو نعمه، وقام التوكل بتأني ذلك.

قال: وإنما المراد وصف السبعين بتمام التوكل فلا يسرقون غيرهم أن يرقهم ولا يكويهم

ولا يظفرون من شيء. وأجاب غيره بأن الزيادة من الثقة مقبولة وسعيد بن منصور حافظ وقد اعتمد البخاري ومسلم واعتمد مسلم على روايته هذه وبيان تغليب الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه. والمعنى الذي حمله على التغليب موجود في المسترقي لأنه احتل بأن الذي لا يظلم من غيره أن يرقه تام التوكل فكذلك قال له والذي يفعل غيره به ذلك ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل، وليس في وقوع ذلك من جبريل دلالة على اللدني ولا في فعل النبي ﷺ له أيضاً دلالة لأنه في مقام التشريع وتبيين

الأحكام، ويمكن أن يقال إنما ترك المذكورون الرقي والاسترقاق حسماً للمادة لأن فاعل ذلك لا يأمن أن يكمل نفسه إليه ولا فالرافعة في ذاتها ليست ممنوعة وإنما منع منها ما كان شركاً أو أحتمله ومن ثم قال ﷺ: « عرضوا عليّ رقاكم، ولا بأس بالرقى ما لم يكن شركاً » فيه إشارة إلى علة النهي كما تقدم تقرير ذلك وإيضاحاً في كتاب الطب، وقد نقل القرطبي عن غيره أن استعمال الرقي والكي قاذح في التوكل بخلاف سائر أنواع الطب،

وفرق بين القسمين بأن البرء فيهما أمر موهوم وما عداهما حقيق عادة كالأكل والشرب فلا يقدح، قال القرطبي وهذا فاسد من وجهين: أحدهما: أن أكثر أبواب الطب موهوم، والثاني: أن الرقي بأسماء الله تعالى تقتضي التوكل عليه والاتجاه إليه والرفعة فيما عنده والتبرك بأسمائه، فلم كان ذلك قاذحاً في التوكل لفساد المعاد إذ لا فرق بين الذكر والذكر، وقد رقى النبي ﷺ ورقى وفعله السلف والخلف، فلو كان مانعاً من اللحاق

بالسبعين أو قاذحاً في التوكل لم يقع من هؤلاء وفيهم من هو أعلم وأفضل ممن عداهم. وتعقب بأنه بنى كلامه على أن السبعين المذكورين أرفع رتبة من غيرهم مطلقاً، وليس كذلك لما سألته، وجوز أبو طالب بن عطية في « موازنة الأصول » أن السبعين المذكورين هم المراد بقوله تعالى: ﴿ والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ﴾ [الواقعة: ١٠ - ١١] فإن أراد أنهم من جلة السابقين فسلم ولا فلا، وقد أخرج أحمد

وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث رفاعة الجهني قال: « أقبنا مع رسول الله ﷺ فذكر حديثاً وفيه: « وعندي ربي أن يدخل الجنة من أمي سبعين ألفاً بغير حساب، وإنني لأرجو أن أدخلوها حتى تبرؤوا أتم ومن صلح من لزواجكم وفريائكم مساكن في الجنة فهذا يدل على أن مزية السبعين المذكورين بغير حساب لا يستلزم أنهم أفضل من غيرهم، بل فيمن يجاسب في الجنة من يكون أفضل منهم وفيمن يتأخر عن الدخول عن

تحقق لجأته وعرف مقامه من الجنة يشفع في غيره من هو أفضل منهم، وسأذكر بعد قليل من حديث أبي قيس بنت حصن أن السبعين ألفاً ممن يمشر من مقبرة البقيع بالمدينة، وهي خصوصية أخرى.

قوله: (ولا يظفرون) تقدم بيان الطيرة في كتاب الطب، والمراد أنهم لا يتشاهمون كما كانوا يفعلون في الجاهلية.

قوله: (وعلى ربهم يركلون) يحمل أن تكون هذه الجملة مفسرة لما تقدم من ترك الاسترقاق والاكتواء والطيرة، ويحمل أن تكون من العام بعد الخاص لأن صفة كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل وهو أهم من ذلك، وقد مضى القول في التوكل في « باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه » قريباً. وقال القرطبي وغيره: قالت طائفة من الصوفية لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله تعالى، حتى لو هجم عليه الأسد لا يترجم، وحتى لا يسمى في طلب الرزق لكون الله ضمنه له. وإبى هذا الجهمور وقالوا: يحصل التوكل بأن يتوكل بوعده الله ويعوق بأن قضاءه واقع، ولا يترك اتباع

السنة في ابتغاء الرزق عما لا بد له منه من مطعم ومشرب ونحوه من عدو بإعداد السلاح وإغلاق الباب ونحو ذلك، ومع ذلك فلا يطمئن إلى الأسباب بقوله بل يعتمدونها لاجتماع بلها نفعاً ولا تدفع ضرراً، بل السبب والمسبب فعل الله تعالى والكل بمشيئته، فإذا وقع من المرء ركوب إلى السبب قدح في تركه، ومعهم مع ذلك فيه على قسي: وأصل وسالك، فأول صفه الواصل وهو الذي لا يلتفت إلى الأسباب ولو تعاطاه، وأما السالك فيقع له الالتفات إلى السبب أحياناً إلا أنه يدفع ذلك عن نفسه بالطرق الدنيوية والأدق الحالية إلى أن يرتقي إلى مقام الواصل. وقال أبو القاسم القشيري: التوكل عليه القلب، وأما

الحركة الظاهرة فلا تنافيه إذا تحقق العبد أن الكل من قبل الله، فإن تيسر شيء فيتيسره وإن تعسر فيقدره. ومن الأدلة على مشروعية اكتساب ما تقدم في البيع من حديث أبي هريرة رفته « أفضل ما أكل الرجل من كسبه » وكان داود يأكل من كسبه، فقد قال تعالى: ﴿ وعلماهم صنعة أبوس لكم لتحسنكم من بأسكم ﴾ [الأنبياء: ٨٠] وقال تعالى: ﴿ وغلوا حذركم ﴾ [النساء: ١١٢] وأما قول الفالح كيف تطلب ما لا تعرف مكانه فنجوابه أنه يفعل السبب للماور به ويتوكل على الله فيما يخرج عن قدرته فيشتق الأرضي مثلاً بطلب الحب ويتوكل على الله في إنبائه وإنزال الغيث له، ويحصل السلعة مثلاً واجباً كالحاد على الكسب يحتاج عياله للنقمة فمتى ترك ذلك كان عاصياً. وسلك

الكرامي في الصفات المذكورة مسلك التأويل فقال: قوله « لا يكونون » معناه إلا عند الضرورة مع اعتقاد أن النشأة من الله لا من مجرد الكلي، وقوله: « يسترقون » معناه بالرقى التي ليست في القرآن والحديث الصحيح كرقى الجاهلي وما لا يؤمن أن يكون فيه شرك، وقوله: « ولا يظفرون » أي لا يتشاهمون بشيء، فكان المراد أنهم الذين يتركون أعمال الجاهلية في عقابهم. قال: فإن قيل إن النصف بهذا أكثر من العدد المذكور فما وجه الحصر فيه؟ وأجاب باحتمال أن يكون المراد به التكثر لا خصوص العدد. قلت:

الظاهر أن العدد المذكور على ظاهره، فقد وقع في حديث أبي هريرة ثاني أحداث الباب وصفهم بأنهم « تقي » وجوبهم إضاءة القمير ليل البدر « ومضى في بده الخلق من طريق عبد الرحمن بن أبي حمزة عن أبي هريرة رفته « أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر، والذين على آثارهم كاحسن كوكب دري في السماء إضاءة » وأخرجه مسلم من طرق عن أبي هريرة: منها رواية أبي يونس وهمام عن أبي هريرة « على صورة القمر » وله من حديث جابر « فتجو أول زمرة كالقمر ليلة البدر سبعون ألفاً لا يجاسبون » وقد وقع في أحداث أخرى من السبعين ألفاً زيادة عليهم، وفي حديث أبي هريرة عند

أحمد البيهقي في البعث من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « سألت ربي فوعدني أن يدخل الجنة من أمي » فذكر الحديث نحو سياق حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ثاني أحداث الباب وزاد « فاستردت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً » وسنده جيد وفي الباب عن أبي أيوب عند الطبراني وعن حذيفة عند أحمد وعن أنس عند الزبيري وعن ثوبان عند ابن أبي حاتم، فلهذا طرق يقوي بعضها بعضاً وجاء في أحداث أخرى أكثر من ذلك: فأخرج الترمذي وحسنه والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث أبي أمامة رفته « وعندي ربي أن يدخل الجنة من أمي سبعين ألفاً مع كل ألف سبعين ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب، وثلاث حثيات من حثيات ربي » وفي صحيح ابن حبان أيضاً والطبراني بسند جيد من حديث عتبة بن عبد

غوه بلفظ « ثم يشفع كل ألف في سبعين ألفاً، ثم ينجي ربي ثلاث حثيات بكفبه » وفيه « ذكر عمر، فقال النبي ﷺ: إن السبعين ألفاً يشفعهم الله في آياتهم وأمهاتهم وشعائهم، وإنني لأرجو أن يكون أدنى أمي الحثيات » وأخرجه الحافظ الضياء وقال: لا أعلم له علة. قلت: علته الاختلاف في سنده، فإن الطبراني أخرجه من رواية أبي سلام حدثني عامر بن زيد أنه سمع عتبة، ثم أخرجه من طريق أبي سلام أيضاً قال: « حدثني عبد الله بن عامر أن قيس بن الحارث حدثه أن أبا سعيد الأنصاري حدثه « فذكره وزاد » قال قيس قلت لأبي سعيد: سمعت من رسول الله ﷺ قال: نعم، قال: وقال رسول الله ﷺ: وذلك يستوجب مجاهري أمي ويوفي الله بيمينهم من أعرابنا » وفي رواية لابن أبي حاتم قال أبو

سعيد « فحسبنا عند رسول الله ﷺ فيلج أربعة آلاف ألف وتسعمائة ألف » يعني من عدا الحثيات وقد وقع عند أحمد والطبراني من حديث أبي أيوب نحو حديث عتبة بن عبد وزاد « والحثية بمجمعة ثم موحدة ومهززة وزن عظيمة عند ربي » وورد من وجه آخر ما يزيد على العدد الذي حسبه أبو سعيد الأنصاري، فندد أحمد وأبو يعلى من حديث أبي بكر الصديق غوه بلفظ « أعطاني مع كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً » وفي سنده راويان أحدهما ضعيف الحفظ والآخر لم يسم. وأخرج البيهقي في البعث من حديث عمرو بن حزم مثله وفيه راو ضعيف أيضاً، واختلف في سنده وفي سياق مثته. وعند

قوله: (ولا يظفرون) تقدم بيان الطيرة في كتاب الطب، والمراد أنهم لا يتشاهمون كما كانوا يفعلون في الجاهلية.

قوله: (وعلى ربهم يركلون) يحمل أن تكون هذه الجملة مفسرة لما تقدم من ترك الاسترقاق والاكتواء والطيرة، ويحمل أن تكون من العام بعد الخاص لأن صفة كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل وهو أهم من ذلك، وقد مضى القول في التوكل في « باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه » قريباً. وقال القرطبي وغيره: قالت طائفة من الصوفية لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله تعالى، حتى لو هجم عليه الأسد لا يترجم، وحتى لا يسمى في طلب الرزق لكون الله ضمنه له. وإبى هذا الجهمور وقالوا: يحصل التوكل بأن يتوكل بوعده الله ويعوق بأن قضاءه واقع، ولا يترك اتباع

البرار من حديث أنس بسند ضعيف نحوه، وعند الكلاباذي في معاني الأخبار، بسند واه من حديث عائشة « فقدت رسول الله ﷺ ذات يوم فتابته فإذا هو في مشربة يصلي، فرايت على رأسه ثلاثة أنوار، فلما قضى صلاته قال: رأيت الأنوار؟ قلت: نعم. قال: إن آتيا أتاني من ربي فيسري أن الله يدخل الجنة من أمي سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب، ثم أتاني فيسري أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب، ثم أتاني فيسري أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفاً المضاعفة سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب، فقلت يا رب لا يبلغ هذا أمي قال: أكملهم لك من الأعراب عن لا يصوم ولا يصلي. قال الكلاباذي: المراد بالآمة أولاً لآمة الإجابة، ويقول آخر أمي آمة الاتباع، فإن أمته على ثلاثة أقسام: أحدها انحصن من الآخر آمة الاتباع ثم آمة الإجابة ثم آمة الدعوة فالأولى أهل العمل الصالح والثانية مطلق المسلمين والثالثة من عديمهم عن بعث إليهم، ويمكن الجمع بأن القدر الزائد على الذي قبله هو مقدار الحشيات، فقد وقع عند أحمد من رواية قتادة عن النضر بن أنس أو غيره عن أنس رقه « إن الله وعدي أن يدخل الجنة من أمي أربعمئة ألف، فقال أبو بكر: زدنا يا رسول الله، فقال: هكذا وجمع كفيه. فقال: زدنا. فقال: هكذا. فقال عمر: حسبك إن الله إن شاء أدخل خلقه الجنة بكف واحدة فقال النبي ﷺ: صدق عمر » وسنده جيد لكن اختلف على قتادة في سنده اختلافاً كثيراً.

قوله: (فقام إليه عكاشة) بضم المهملة وتشديد الكاف ويجوز تخفيفها يقال عكش الشعر ويعكش إذا التوى حكاة القرطي، وحكى السهيلي أنه من عكش القوم إذا حل عليهم وقيل: العكاشة بالتخفيف المنكوب، ويقال أيضاً ليت النمل. ومحسن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين ثم نون آخره هو ابن حمران بضم المهملة وسكون الراء بعدها مثلة من بني أسد بن خزيمه ومن حلفاء بني أمية. كان عكاشة من السابقين إلى الإسلام وكان من أجل الرجال وكتبه أبو محسن وهاجر وشهد بدرأ وقاتل فيها، قال ابن إسحاق بلغني أن النبي ﷺ قال: « خير فارس في العرب عكاشة » وقال أيضاً: قاتل يوم بدر قتالاً شديداً حتى انقطع سيفه في يده فاصطه رسول الله ﷺ جزلاً من حطب فقال قاتل بهذا فقاتل به فصار في يده سيفاً طويلاً شديد المتن الأبيض فقاتل به حتى شبح الله فكان ذلك السيف عنده حتى استشهد في قتال الردة مع خالد بن الوليد سنة اثني عشرة.

قوله: (فقال ادع الله أن يجعلني منهم، قال اللهم اجعله منهم) في حديث أبي هريرة ثاني أحاديث الباب مثله، وعند البيهقي من طريق محمد بن زياد عنه وساق مسلم سنده قال: « فدعا، » ووقع في رواية حصين بن غير وعبد بن فضيل: « قال: أنتم أنا يا رسول الله؟ قال له نعم » ويجمع بأنه سأل الدعاء أولاً فدعا له ثم استغفم قبل اجبت.

قوله: (ثم قام إليه رجل آخر) وقع فيه من الاختلاف هل قال: « ادع لي » أو قال: « أنتم أنا » كما وقع في الذي قبله. ووقع في حديث أبي هريرة الذي بعده « رجل من الأنصار » وجاء من طريق واهية أنه سعد بن عباد أخرجه الخطيب في المبهمات » من طريق أبي حنيفة إسحاق بن بشر البخاري أحد الضعفاء من طريقين له عن مجاهد أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق، فساق قصة طويلة وفيها أن النبي ﷺ قال: « أهل الجنة عشرون ومائة صف؛ ثمانون صفاً منها أمي ولربعم صفاً سائر الأمم، ولي مع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، قيل: من هم ؟ فذكر الحديث، وفيه: « قال اللهم اجعل عكاشة منهم، قال: فاستشهد بعد ذلك. ثم قام سعد بن عباد الأنصاري فقال: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم » الحديث، وهذا مع ضعفه وإروماله يستبعد من جهة جلالة سعد بن عباد، فإن كان محفوظاً فعله آخر باسم سيد الخرج واسم أبيه ونسبه. فإن في الصحابة كذلك آخر له في مسند بقي بن مخلد حديث، وفي الصحابة سعد بن عباد الأنصاري فلمل اسم أبيه تحرف.

قوله: (سبعون ألفاً) تقدم شرحه مسترني في الذي قبله، وعرف من مجموع الطرق التي ذكرتها أن أول من يدخل الجنة من هذه الأمة هؤلاء السبعون الذين بالصفة المذكورة، ومعنى المعية في قوله في الروايات الماضية « مع كل ألف سبعون ألفاً أو مع كل واحد منهم سبعون ألفاً » يحتمل أن يدخلوا بدخولهم تبعاً لهم وإن لم يكن لهم مثل أعمالهم كما مضى حديث « المرء مع من أحب »، ويحتمل أن يرد بالبيعة مجرد دخولهم الجنة بغير حساب وإن دخلوها في الزمرة الثانية أو ما بعدها، وهذا أولى. وقد أخرج الحاكم والبيهقي في « البعث » من طريق جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جابر رقه « من زادت حسنته على سيئاته فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب، ومن استوت حسنته وسيئاته فذاك الذي يحاسب حساباً يسيراً، ومن أوزق نفسه فهو الذي يشفع فيه بعد أن يعذب » وفي التقييد بقوله: « أمي » إخراج غير الأمة المحمدية من الدند المذكورة، وليس فيه نفي دخول أحد من غير هذه الأمة على الصفة المذكورة من شبه القمر ومن الأولية وغير ذلك كالأنبياء ومن شاء الله من الشهداء والصديقين والصالحين، وإن ثبت حديث أم قيس فيه تخصيص آخر من يدفن في البقيع من هذه الأمة وهي مزية عظيمة لأهل المدينة. والله أعلم.

قوله: (يدخل الجنة من أمي زهرة) بضم الزاي وسكون الميم هي الجماعة إذا كان بعضهم إثر بعض.

قوله: (سبعون ألفاً) تقدم شرحه مسترني في الذي قبله، وعرف من مجموع الطرق التي ذكرتها أن أول من يدخل الجنة من هذه الأمة هؤلاء السبعون الذين بالصفة المذكورة، ومعنى المعية في قوله في الروايات الماضية « مع كل ألف سبعون ألفاً أو مع كل واحد منهم سبعون ألفاً » يحتمل أن يدخلوا بدخولهم تبعاً لهم وإن لم يكن لهم مثل أعمالهم كما مضى حديث « المرء مع من أحب »، ويحتمل أن يرد بالبيعة مجرد دخولهم الجنة بغير حساب وإن دخلوها في الزمرة الثانية أو ما بعدها، وهذا أولى. وقد أخرج الحاكم والبيهقي في « البعث » من طريق جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جابر رقه « من زادت حسنته على سيئاته فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب، ومن استوت حسنته وسيئاته فذاك الذي يحاسب حساباً يسيراً، ومن أوزق نفسه فهو الذي يشفع فيه بعد أن يعذب » وفي التقييد بقوله: « أمي » إخراج غير الأمة المحمدية من الدند المذكورة، وليس فيه نفي دخول أحد من غير هذه الأمة على الصفة المذكورة من شبه القمر ومن الأولية وغير ذلك كالأنبياء ومن شاء الله من الشهداء والصديقين والصالحين، وإن ثبت حديث أم قيس فيه تخصيص آخر من يدفن في البقيع من هذه الأمة وهي مزية عظيمة لأهل المدينة. والله أعلم.

قوله: (تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر) في رواية مسلم « على صورة القمر » قال القرطي: المراد بالصورة الصفة يعني أنهم في إشراق وجوههم على صفة القمر ليلة تمامه وهي ليلة أربعة عشر، ويؤخذ منه أن أنوار أهل الجنة تتفاوت بحسب درجاتهم. قلت: وكذا صفاتهم في الجمال ونحوه.

قوله: (يوقع غرة عليه) بفتح النون وكسر الميم هي كساء من صوف كالشملة عظمة بسواد وبياض يلبسها الأعراب.

الحديث الثالث:

البرار من حديث أنس بسند ضعيف نحوه، وعند الكلاباذي في معاني الأخبار، بسند واه من حديث عائشة « فقدت رسول الله ﷺ ذات يوم فتابته فإذا هو في مشربة يصلي، فرايت على رأسه ثلاثة أنوار، فلما قضى صلاته قال: رأيت الأنوار؟ قلت: نعم. قال: إن آتيا أتاني من ربي فيسري أن الله يدخل الجنة من أمي سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب، ثم أتاني فيسري أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب، ثم أتاني فيسري أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفاً المضاعفة سبعين ألفاً بغير حساب ولا عذاب، فقلت يا رب لا يبلغ هذا أمي قال: أكملهم لك من الأعراب عن لا يصوم ولا يصلي. قال الكلاباذي: المراد بالآمة أولاً لآمة الإجابة، ويقول آخر أمي آمة الاتباع، فإن أمته على ثلاثة أقسام: أحدها انحصن من الآخر آمة الاتباع ثم آمة الإجابة ثم آمة الدعوة فالأولى أهل العمل الصالح والثانية مطلق المسلمين والثالثة من عديمهم عن بعث إليهم، ويمكن الجمع بأن القدر الزائد على الذي قبله هو مقدار الحشيات، فقد وقع عند أحمد من رواية قتادة عن النضر بن أنس أو غيره عن أنس رقه « إن الله وعدي أن يدخل الجنة من أمي أربعمئة ألف، فقال أبو بكر: زدنا يا رسول الله، فقال: هكذا وجمع كفيه. فقال: زدنا. فقال: هكذا. فقال عمر: حسبك إن الله إن شاء أدخل خلقه الجنة بكف واحدة فقال النبي ﷺ: صدق عمر » وسنده جيد لكن اختلف على قتادة في سنده اختلافاً كثيراً.

قوله: (فقام إليه عكاشة) بضم المهملة وتشديد الكاف ويجوز تخفيفها يقال عكش الشعر ويعكش إذا التوى حكاة القرطي، وحكى السهيلي أنه من عكش القوم إذا حل عليهم وقيل: العكاشة بالتخفيف المنكوب، ويقال أيضاً ليت النمل. ومحسن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين ثم نون آخره هو ابن حمران بضم المهملة وسكون الراء بعدها مثلة من بني أسد بن خزيمه ومن حلفاء بني أمية. كان عكاشة من السابقين إلى الإسلام وكان من أجل الرجال وكتبه أبو محسن وهاجر وشهد بدرأ وقاتل فيها، قال ابن إسحاق بلغني أن النبي ﷺ قال: « خير فارس في العرب عكاشة » وقال أيضاً: قاتل يوم بدر قتالاً شديداً حتى انقطع سيفه في يده فاصطه رسول الله ﷺ جزلاً من حطب فقال قاتل بهذا فقاتل به فصار في يده سيفاً طويلاً شديد المتن الأبيض فقاتل به حتى شبح الله فكان ذلك السيف عنده حتى استشهد في قتال الردة مع خالد بن الوليد سنة اثني عشرة.

قوله: (فقال ادع الله أن يجعلني منهم، قال اللهم اجعله منهم) في حديث أبي هريرة ثاني أحاديث الباب مثله، وعند البيهقي من طريق محمد بن زياد عنه وساق مسلم سنده قال: « فدعا، » ووقع في رواية حصين بن غير وعبد بن فضيل: « قال: أنتم أنا يا رسول الله؟ قال له نعم » ويجمع بأنه سأل الدعاء أولاً فدعا له ثم استغفم قبل اجبت.

قوله: (ثم قام إليه رجل آخر) وقع فيه من الاختلاف هل قال: « ادع لي » أو قال: « أنتم أنا » كما وقع في الذي قبله. ووقع في حديث أبي هريرة الذي بعده « رجل من الأنصار » وجاء من طريق واهية أنه سعد بن عباد أخرجه الخطيب في المبهمات » من طريق أبي حنيفة إسحاق بن بشر البخاري أحد الضعفاء من طريقين له عن مجاهد أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق، فساق قصة طويلة وفيها أن النبي ﷺ قال: « أهل الجنة عشرون ومائة صف؛ ثمانون صفاً منها أمي ولربعم صفاً سائر الأمم، ولي مع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، قيل: من هم ؟ فذكر الحديث، وفيه: « قال اللهم اجعل عكاشة منهم، قال: فاستشهد بعد ذلك. ثم قام سعد بن عباد الأنصاري فقال: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم » الحديث، وهذا مع ضعفه وإروماله يستبعد من جهة جلالة سعد بن عباد، فإن كان محفوظاً فعله آخر باسم سيد الخرج واسم أبيه ونسبه. فإن في الصحابة كذلك آخر له في مسند بقي بن مخلد حديث، وفي الصحابة سعد بن عباد الأنصاري فلمل اسم أبيه تحرف.

قوله: (سبقت بها عكاشة) اتفق جمهور الرواة على ذلك إلا ما وقع عند ابن أبي شيبة والبرار وأبي يعلى من حديث أبي سعيد فزاد: فقام رجل آخر فقال ادع الله أن يجعلني منهم وقال في آخره: سبقت بها عكاشة وصاحبه، أما لو قلتم لقلت ولو قلت لوجبت. وفي سنده عطية وهو ضعيف. وقد اختلفت أجوبة العلماء في الحكمة في قوله: « سبقت بها عكاشة » فأخرج ابن الجوزي في « كشف المشكل » من طريق أبي عمر الزاهد أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بعلب عن ذلك فقال: كان منافقاً، وكذا نقله الدارقطني عن القاضي أبي العباس البرقي بكسر اللوحدة وسكون الراء بعدها مثناة فقال: كان الثاني منافقاً، وكان ﷺ لا يسأل في شيء إلا أعطاه، فأجاب به بذلك. ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل العلم نحو قول ثعلب، وقال ابن ناصر قول ثعلب أولى من

٥١- باب صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ

وَلَقَدْ أَهَوَّاهُ سَعِيدٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ زِيَادَةُ كَيْدٍ»
حُوت ٥. [راجع: ٦٥٢٠].

﴿عَلَّمَ﴾ [البقرة: ٧٢]. خَلَّدَ، عَلَّمَتْ بِأَرْحَ: أَقَمْتُ، وَبَيْنَهُ الْمَعْدِنُ. ﴿لِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ﴾ [المر: ٥٥]. لِي مَقَسِدٍ صِدْقٍ.

٦٥٤٦- حَدَّثَنَا غَمَّانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ
عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَأَطْلَقْتُ فِي الْجَنَّةِ فِرَاقِي أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءُ،
وَأَطْلَقْتُ فِي النَّارِ فِرَاقِي أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءُ». [راجع: ٣٢٤٩، أخرجه مسلم:
٢٧٣٨].

٦٥٤٧- حدثنا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَسَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَكَانَ عَائِمَةً مِّنْ دُخْلِهَا الْمَسْكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجِدَّةِ مَحْبُوسُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أَمَرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ. وَقَعْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ إِذَا عَائِمَةً مِّنْ دُخْلِهَا النِّسَاءُ. [راجع: ٥١٩٦، المرجع مسلم: ٢٧٣٦].

٦٥٤٨- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا صَارَ
أَهْلُ الْحَيَّةِ إِلَى الْحَيَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ، جُمِعَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْحَيَّةِ
وَالنَّارِ، ثُمَّ يُنْفَخُ، ثُمَّ يُنَادِي مُعَاذٌ: يَا أَهْلَ الْحَيَّةِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ،
فَيُرَادُّ أَهْلَ الْحَيَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيُرَادُّ أَهْلُ النَّارِ حُزْنًا إِلَى حُزْنِهِمْ. [راجع: ٦٥٤٤، أخرجه مسلم: ٢٨٥٠].

٦٥٤٩- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لَأَهْلِ الْحَنَةِ: يَا أَهْلَ الْحَنَةِ؟ قَيُّوْهُنَّ: قَيُّوْهُنَّ كَيْفَ رُبَّنَّ وَسَعِدْتِكُنَّ، قَيُّوْنَّ: هَلْ رَحِمِيْنَ؟ قَيُّوْهُنَّ: وَمَا لَا تَرْضَيْنَ وَقَدْ أُغْفِلَتْ مَا لَمْ تُغْفَلْ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، قَيُّوْنَّ: إِنَّا أُغْفِلَكُمْ الْقَضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ الْقَضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَيُّوْنَّ: أَجَلٌ عَلَيْكُمْ وَضَوَائِي، فَلَا اسْتَخْطَ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا». [الترمذي: ٧٥١٨، أخرجه مسلم: ٢٨٢٩].

٦٥٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أُصِيبَ خَارِجَةُ يَوْمَ بَنِي وَهْلٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَخَانَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ عَرَفْتُ مَنْزِلَةَ خَارِجَةَ مِنِّي، فَإِنَّ بَيْتَكَ فِي الْجَنَّةِ أَمِيرٌ وَآخِصِبٌ، وَإِنْ تَكُنِ الْآخِرَى تَرَى مَا أَمْنُحُ؟ فَقَالَ: وَيَخِلُّكَ، أَوْفَلَيْتَ، أَوْجَنَّةً وَاحِدَةً هِيَ؟ إِنَّمَا جَنَانٌ خَبِيرَةٌ، وَإِنَّهُ لَيْسَ جَنَنَةً الْفَرَزْدَس. [راجع: ٢٨٠٩].

٦٥٥١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ،
عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ مَنَكِبَيْ الْكَافِرِ مِثْرَةٌ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ» . [أخرجه مسلم: ٢٨٥٢].

٦٥٥٢- وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُعْبِرَةُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا
وُقَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي
الْخَنَةِ لَشَجَرَةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَفْطُرُهَا». [أخرجه مسلم:]

قوله: (أبو حسان) بغير معجزة ثم مهملة ثقيلة، وأبو حازم هو سلمة بن دينار.
قوله: (ليدخلن الجنة من أمتي) مبعوثون ألقا أو سبعمائة ألف شك في أصلهما) في رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن محمد عن أبي حازم * لا يلوي أبو حازم أنهما قال *.

قوله: (متماسكين) بالنصب على الحال، وفي رواية مسلم متماسكون بالرفع على الصفة، قال النووي: كذا في معظم النسخ وفي بعضها بالنصب وكلاهما صحيح.

قوله: (أخذ بعضهم بعضاً) في رواية مسلم «بعضهم بعضاً».

قوله: (حتى يدخل أولهم وآخرهم) هو غاية للتماسك المذكور والأخذ بالأدبي
وفي رواية فضيل بن سليمان الماضية في بدء الحلق « لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم »
وهذا ظاهره يستلزم الدور، وليس كذلك؛ بل المراد أنهم يدخلون صفًا واحداً فيدخل
الجميع دفعة واحدة، ووصفهم بالأولية والأخيرة باعتبار الصفة التي جازوا فيها على
الصراف وفي ذلك إشارة إلى سعة الباب الذي يدخلون منه الجنة، قال مياضي: يحصل أن
يكون معنى كونهم متمسكين أنهم على صفة الوقار فلا يسبق بعضهم بعضاً بل يكون
دخولهم جميعاً. وقال النووي: معناه أنهم يدخلون معترضين صفًا واحداً بعضهم بجانب
بعض.

(فتية): هذه الأحاديث تخص عموم الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة الأسلمي رحمه **« لا تقول قنما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبلاه، وعن علمه فيما عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق »** وله شاهد عن ابن مسعود عند الترمذي، وعن معاذ بن جبل عند الطبراني. قال القرطبي: عموم الحديث واضح، لأنه نكرة في سياق التثني، لكنه مخصوص بمن يدخل الجنة بغير حساب، ومن يدخل النار من أول وهلة على ما دل عليه قوله تعالى: **« يعرف المجرمون بسيماهم »** الآية. قلت: وفي سياق حديث أبي هريرة إشارة على الخصوص، وذلك أنه ليس كل أحد عنده علم يسأل عنه، وكلنا المال فهو مخصوص بمن له علم ومن له مال دون من لا مال له ومن لا علم له، وأما السؤال عن الجسد والعمر فعام ويخص من المسؤولين من ذكر، والله أعلم.

الحديث الرابع:

قوله: (بعقوب بن ابراهيم) اي ابن سعد، وصالح هو ابن كيسان.

قوله: (يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار) في رواية محمد بن زيد بن ابن عمر في الباب الذي بعده « إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار أتني بالموثق وقع مثله في طريق أخرى عن أبي هريرة ولفظه عند الترمذي من رواية الصلاء من جسد الرحمن من أبيه عن أبي هريرة بعد ذكر الجواز إلى الصراط » فإذا أدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار أتني بالموثق مليا » وهو موقوف مجتهد.

قوله: (لم يقوم مؤذن بينهم) في رواية محمد بن زيد قبل هذا قصة ذبح الموت ولفظه «ثم جيء بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار ثم ينبعث، ثم ينادي سناد» لم أقف على اسم هذا المتأدي.

قوله: (يا أهل النار لا موت ويا أهل الجنة لا موت خلود) أما قوله: «لا موت» فهو يفتح المثناة فيهما، وأما قوله في آخره «خلود» فهكنا وقع في رواية علي بن عبد الله عن يعقوب، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب وغير واحد عن يعقوب بتقديم نداء أهل الجنة ولم يقل «لا موت» فيهما بل قال: «كل خالد فيما هو فيه» وكذا هو عند الإسماعيلي من طريق إسحاق بن منصور عن يعقوب، وضبط «خلود» في البخاري بالرفع والتثنية أي هذا الحال مستمر، ويحتمل أن يكون جمع خالد أي أتم خالدون أهل الجنة.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة.

قوله: (يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة) سقط لغیر الکشمیہنی قوله: «يا أهل الجنة» وثبت للجميع في مقابلة «يا أهل النار».

قوله: (لا موت) زاد الإسماعيلي في روايته « لا موت فيه » وسيأتي في ثالث أحاديث الباب الذي يليه أن ذلك يقال للفريقين عند ذبح الموت، وثبت ذلك عند الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة.

(نبيه): مناسبة هذا الحديث والذي قبله لترجمة دخول الجنة بغير حساب الإشارة إلى أن كل من يدخل الجنة يخلد فيها فيكون للسابق إلى الدخول مزية على غيره. والله أعلم.

أهل النار عذاباً يوم القيامة لرجل. توضّع في أخمص قدميه جمرّة، يغلي فيها دماغه. [الطبر: ٦٥٦٧، أخرجه مسلم: ٢١٣].

٦٥٦٢- حدثنا عبد الله بن رجاء: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن النعمان بن بشير قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة رجل، على أخمص قدميه جمرتان، يغلي بينهما دماغه كما يغلي الميزجل والقمقم». [راجع: ٦٥٦١، أخرجه مسلم: ٢١٣].

٦٥٦٣- حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا شعبة، عن عمرو، عن خزيمة، عن عدي بن حاتم: أن النبي ﷺ ذكر النار فأشاح بوجهه فتوضّع فيها، ثم ذكر النار فأشاح بوجهه فتوضّع فيها، ثم قال: «اللهو النار وكو بشق تمرّة، فمن لم يجد فيكلمة طيبة». [راجع: ٦٥٦٣، أخرجه مسلم: ١٠١٦].

٦٥٦٤- حدثنا إبراهيم بن حمزة: حدثنا ابن أبي حازم، والشافعي، عن يزيد، عن عبد الله بن عباس، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أنه سمع رسول الله ﷺ، وذكر عذبة عمه أبو طالب، فقال: «لعلّ تفتنه شفاغي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار تيلع كمتبه، يغلي منه أم دماغه». [راجع: ٣٨٨٥، أخرجه مسلم: ٢١٠].

٦٥٦٥- حدثنا مسدد: حدثنا أبو عرابة، عن قتادة، عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقولون: لو استشفعنا على ربنا حتى يرحمنا من مكاننا، فيأذن آدم فيقولون: أنت الذي خلقك الله بيده، ونفخ إليك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، فاضفع لنا عند ربنا. فيقول: لست هناكم، وتذكرو خطيئة، ويقولون: اتوا نوحاً، أول رسول بعث الله، فيأذنه فيقول: لست هناكم، وتذكرو خطيئة، اتوا إبراهيم الذي أخذ الله خليلاً، فيأذنه فيقول: لست هناكم، وتذكرو خطيئة، اتوا موسى الذي كلمه الله، فيأذنه فيقول: لست هناكم، وتذكرو خطيئة، اتوا عيسى فيأذنه فيقول: لست هناكم، اتوا محمداً ﷺ، فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأذنه، فاستأذن على ربي، فإذا رأته وقفت له ساجداً، فبذني ما شاء الله، ثم يقال لي: ارفع رأسك: سل نعطك، ولعل يستمع، واشفع شفع، فأرفع رأسي، فأحمد ربي بتحميد يملأني، ثم اشفع فيحذف لي حداً، ثم أخرجهم من النار، وأدخلهم الجنة، ثم أعود فألق ساجداً يلقه في النافذة، أو الرابعة، حتى ما بقي في النار إلا من حسنة القرآن». وكان قتادة يقول عند هذا: أي وجب عليه الخلود. [راجع: ٤٤، أخرجه مسلم: ١٩٣].

٦٥٦٦- حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن الحسن بن ذكوان: حدثنا أبو رجاء: حدثنا عمران بن حصين رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «يخرج قوم من النار يشقّاقهم محمد صلى الله عليه وسلم فيدخلون الجنة، يستؤمنون الجهنميّين».

٦٥٦٧- حدثنا قتيبة: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس: أن أم حارثة أتت رسول الله ﷺ، وقد هلك حارثة يوم بدر، أصابه عרב سهم، فقالت: يا رسول الله، قد غلبت موقع حارثة من قلبي، فإن كان في الجنة لم أذك عليه، وإلا سؤف ترى ما صنعت؟ فقال لها: «هملت، أجنة واحدة هي؟ إنها جنان كثيرة، وإنه في الفيوفوس الأعلى». [راجع: ٢٨٠٩].

٦٥٦٨- وكان: وغدوة في سبيل الله أو روضة خير من الدنيا وما فيها،

٢٨٢٧.

٦٥٥٣- قال أبو حازم: فحدثت به النعمان بن أبي عثابي فقال: حدثني أبو سعيد، عن النبي ﷺ قال: «إن في الجنة لشجرة، يسير الراكب الجراد المضطرب الشريح مائة عام ما يقطعها». [أخرجه مسلم: ٢٨٢٨].

٦٥٥٤- حدثنا قتيبة: حدثنا عبد العزيز، عن أبي حازم، عن سهل بن مغيرة، أن رسول الله ﷺ قال: «وإذا دخلن الجنة من أمي سنون [الفا]، أو سبعة ألف - لا يدرى أبو حازم أيهما قال - فمسابكون، أعيد بعضهم بعضاً، لا يدخل أولهم حتى يدخل آخروهم، وجوههم على صورة القمر ليلة البدر». [راجع: ٣٢٤٧، أخرجه مسلم: ٢١٩].

٦٥٥٥- حدثنا عبد الله بن مسلمة: حدثنا عبد العزيز، عن أبيه، عن سهل، عن النبي ﷺ قال: «إن أهل الجنة كترأفون الغرف في الجنة، كما ترأفون الكوكب في السماء». [أخرجه مسلم: ٢٨٣٠].

٦٥٥٦- قال أبي: فحدثت [ب] النعمان بن أبي عثابي فقال: أشهد لسمعت أبا سعيد يحدث ويروي: «كما ترأفون الكوكب الغارب في الأفق: الشرقي والغربي». [راجع: ٣٢٤٧، أخرجه مسلم: ٢٨٣١ مطولاً].

٦٥٥٧- حدثني محمد بن بشر: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن أبي عمران قال: سمعت أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى لأهون أهل النار عذاباً يوم القيامة: لو أن لك ما في الأرض من شيء أكلت تفدي به؟ فيقول: نعم، فيقول: أؤذن منك أهون من هذا، وأنت في مثل آدم: أن لا تشرك به شيئاً، فأتيت إلا أن تشرك به». [راجع: ٣٣٣٤، أخرجه مسلم: ٢٨٥٠].

٦٥٥٨- حدثنا أبو النعمان: حدثنا حماد، عن عمرو، عن جابر ﷺ: أن النبي ﷺ قال: «يخرج من النار بالشفاعة كأنهم الصابون». قلت: ما الصابون؟ قال: الضمائم، وكان قد سقط فمه.

قلت لعمر بن دينار: أبا محمد، سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «يخرج بالشفاعة من النار». قال: نعم. [أخرجه مسلم: ١٩١].

٦٥٥٩- حدثنا هذبة بن خالد: حدثنا هشام، عن قتادة: حدثنا أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «يخرج قوم من النار بعدلما مشهم فيها سفع، فيدخلون الجنة، فيستبهم أهل الجنة: الجهنميّين». [الطبر: ٣٧٤٥٠].

٦٥٦٠- حدثنا موسى: حدثنا وهيب: حدثنا عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، يقول الله: من كان في قلبه مقال: حبه من عرفل من إيمان فأخرجوه، فيخرجون قد امتحشوا وعافوا حمماً، فيقولون في نهر الحياة: فيكون كما تبت الجنة في حبيب السبل، أو قال: حبيب السبل - وقال النبي ﷺ - ألم تروا أنها تبت صفرة ملعنة». [راجع: ٢٢، أخرجه مسلم: ١٨٤ وأخرجه مسلم: ١٨٣، مطولاً].

٦٥٦١- حدثني محمد بن بشر: حدثنا غندر: حدثنا شعبة قال: سمعت أبا إسحاق قال: سمعت النعمان: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أهون

السلام ودخل الخلد ودخل للقائمة وجنة المأوى والتعيم والمقام الأمين وحسن ومقعد صدق والحسن، وكلها في القرآن. وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهيَ الْحَيَوانِ ﴾ [المنكسوت: ٦٤] قد بعضهم في أسماء الجنة دلو الحيوان وفيه نظر، وذكر في الباب مع ذلك ثلاثة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول:

قوله: (عن أبي رجاء) هو المطاوي وعمران هو ابن حصين، والسند كله بصريون، وقد تقدم الحديث بهذا السند في آخر «باب كثران العشير» في أواخر كتاب النكاح وتقدم في «باب فضل القصر» بيان الاختلاف على أبيوب عن أبي رجاء في صحابه، وتقدم بحث ابن بطال فيما يتعلق به من فضل الفقر، وقوله اطلمت بتشديد الطاء أي اشرفت، وفي حديث أسامة بن زيد الذي بعده «قمت على باب الجنة» وظاهره أنه رأى ذلك ليلة الإسراء أو مناماً، وهو غير رؤيته النار وهو في صلاة الكسوف، وهما من وحدهما. وقال الداودي: رأى ذلك ليلة الإسراء أو حين غسفت الشمس، كذا قال.

قوله: (روايت أكثر أهلها الفقراء) في حديث أسامة «فإذا عامة من دخلها للساكنين» وكل منهما يطلق على الآخر وقوله «فإذا أكثر» في حديث أسامة «فإذا عامة من دخلها».

قوله: (يكفرون) أي بسبب كفرهم تقدم شرحه مستوفى في «باب كثران العشير» قال القرطبي إنما كان النساء أقل ساكني الجنة لما يطلب عليهن من الموى، والميل إلى عاجل زينة الدنيا، والإعراض عن الآخرة لنقص عقلهن وسرعة الغداهن.

الحديث الثاني:

قوله: (إسماعيل) هو المعروف بابن عليه، وأبو عثمان هو النهدي، وأسامة هو ابن زيد بن حارثة الصحابي ابن الصحابي.

قوله: (أصحاب الجدة) يفتح الجيم أي الغنى.

قوله: (محبسون) أي ممنوعون من دخول الجنة مع الفقراء من أجل الحاسية على اللال، وكان ذلك عند النظرة التي يتقاصرون فيها بعد الجواز على الصراط.

(صيه): سقط هذا الحديث والذي قبله من كثير من النسخ ومن مستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم، ولا ذكر المزي في «الأطراف» طريق عثمان بن أبيهم ولا طريق مسند في كتاب الرقائق ومما ثابتان في رواية أبي عن شيوخه الثلاثة.

الحديث الثالث:

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك وعمر بن محمد بن زيد أي ابن عبد الله بن عمر.

قوله: (إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار) في رواية ابن وهب عن عمران بن محمد عند مسلم «وصار أهل النار إلى النار».

قوله: (جاء بالموت) تقدم في تفسير سورة مريم من حديث أبي سعيد «يؤتى بالموت كهيئة كيش أملح» وذكر مقاتل والكلبي في تفسيرهما في قوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ قال: خلق الموت في صورة كيش لا يمر على أحد إلا مات، وخلق الحياة على صورة فرس لا يمر على شيء إلا حيي. قال القرطبي: الحكمة في الإتيان بالموت هكذا الإشارة إلى أنهم حصل لهم القداء به كما فدى ولد إبراهيم بالكبش، وفي الأملح إشارة إلى صفى أهل الجنة والنار لأن الأملح ما فيه بياض وسواد.

قوله: (حتى يجعل بين الجنة والنار) وقع للترمذي من حديث أبي هريرة «فيوقف على السور الذي بين الجنة والنار».

قوله: (ثم يلحق) لم يسم من ذممه، ونقل القرطبي عن بعض الصوفية أن الذي يذمهم يحيى بن زكريا بمحضرة النبي ﷺ إشارة إلى دوام الحياة، وعن بعض التصانيف أنه جبريل. قلت: هو في تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء في آخر حديث الصور الطويل قتال فيه «فيحيي الله تعالى ملك الموت وجبريل وميكائيل وإسرافيل ويعمل الموت في صورة كيش أملح فينصب جبريل الكبش وهو الموت».

قوله: (ثم ينادي مناد) أتق على تسميته، وتقدم في الباب الذي قبله من وجه آخر عن ابن عمر يلفظ «ثم يقوم مؤذن بينهم» وفي حديث أبي سعيد بعد قوله أملح «فيناوي مناد» وظاهره أن الذبح يقع بعد التداء، والذي هنا يقتضي أن التداء بعد الذبح، ولا منافاة بينهما فإن التداء الذي قبل الذبح للتبعية على رؤية الكيش والذي بعد الذبح للتبعية على إعدامه وأنه لا يعود.

قوله: (يا أهل الجنة لا موت) زاد في الباب الماضي «خلود» ووقع في حديث

وَلَقَابَ قَوْمًا إِذْ هُمْ أَقْبَرُ قَوْمٌ قَدِمَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَتَوَّانَ اقْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطْلَمَتْ إِلَى الْأَرْضِ لِاحْتَابَتْ مَا بَيْنَهُمَا، وَلَمَسَلَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا، وَلَتَصِفُفَهَا - يَفْخِي الْجَمَارُ - عَمَرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا. [راجع: ٧٧٩٢، أخرجه مسلم: ١٨٨٠، أوله].

٦٥٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنْدَلِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ الْجَنَّةَ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ أَوْ أَسَاءَ، لَوْ فَادَا شُكْرًا، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ أَحْسَنَ، لِيَكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ.

٦٥٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «لَقَدْ فَتَنْتُ، يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنْ لَا يَسْتَأْذِنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتَ مِنْ جَوْرِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ». [راجع: ٤٩٩].

٦٥٧١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَبْرِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا ظِلُّمَ أَجْرَ أَهْلِ النَّارِ خَرُوجًا مِنْهَا، وَأَجْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ خَوْفًا، يَقُولُ: اللَّهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، قِيَامًا، فَيَعْبُدُ إِلَهًا عَلَيْهِ، فَرُجِعَ يَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى، يَقُولُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، قِيَامًا فَيَعْبُدُ إِلَهًا عَلَيْهِ، فَرُجِعَ يَقُولُ: يَا رَبِّ وَجَدْتُهَا مَلَأَى، يَقُولُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ بِفِلِّ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَهْلًا، أَوْ: إِنْ لَكَ بِفِلِّ عَشْرَةِ أَهْلِ الدُّنْيَا، يَقُولُ: تَسَحَّرَ مِنِّي، أَوْ: تَصَحَّلَ مِنِّي وَأَنْتَ الْمَلَكُ. وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَأَتْ نَوَاجِذُهُ، وَكَانَ يَقُولُ: فَالَهُ أَثْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنَزَلَةً. [إسناده: ٤٧٥١١، أخرجه مسلم: ١٩٦٩].

٦٥٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَفَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَوَّارِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَلْ تَفَعَّتْ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ. [راجع: ٣٨٨٣، أخرجه مسلم: ٧٠٩، مطولاً].

قوله: (باب صفة الجنة والنار) تقدم هذا في بدء الخلق في ترجمتين. ووقع في كل منهما «وأنها خلقة» وأورد فيها أحاديث في تثبيت كونهما موجودتين وأحاديث في صفتهما أجاد بعضها في هذا الباب كما سنبه عليه.

قوله: (وقال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم: أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد الحوت) في رواية أبي زر «كبد الحوت» وقد تقدم هذا الحديث مطولاً في «باب يقبض الله الأرض يوم القيامة» وهو مذكور هنا بالمعنى، وتقدمه بلفظه في بدء الخلق لكن من حديث أس في سؤال عبد الله بن سلام.

قوله: (عدن: خلدة، عدلت بأرض أقيمت) تقدم هذا في تفسير برامة وأنه من كلام أبي عبيدة، وقال الراغب: معنى قوله: «جنت عدن» أي الاستغرل، وعدن مكان كان إذا استقر به ومه للمدن لكونه مستقر للجواهر.

قوله: (في مقعد صدق: في حيث صدق) كذا أبي زر، ولشعره «في معدن» بدل «مقعد» وهو الصواب، وكان سبب الوهم أنه لا رأى أن الكلام في صفة الجنة وأن من أوصافها مقعد صدق كما في آخر سورة القمر ظنه هنا كذلك، وقد ذكره أبو عبيدة بلفظ «معدن صدق» وأئند للأحاديث قوله:

فَسَانِ بِسْتَضْفِئُوا إِلَى حِلْمِهِ يضافوا إلى راجح قد عدن

أي أقام واستقر، نعم قوله «مقعد صدق» معناه مكان القعود وهو يرجع إلى معنى المدن، ولج المصنف هنا بأسماء الجنة وهي عشرة أو تزيد: الفردوس وهو أعلاها ودار

أبي سعيد « فينادي مناد يا أهل الجنة، فيشربون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، وكلهم قد رآه وعرفه » وذكر في أهل النار مثله، قال « فينبح ثم يقول أي للمنادي يا أهل الجنة خلّو دلا موت » الحديث، وفي آخره « ثم قرأ: ﴿ وأنذرهم يوم الحسرة ﴾ [مریم: ٣٩] إلى آخر الآية » وعند الترمذي في آخر حديث أبي سعيد « فلو أن أحدا مات فرحاً مات أهل الجنة، ولو أن أحداً مات حزناً مات أهل النار » وقوله « فيشربون » يفتح أوله وسكون للمعجمة وفتح الراء بعدها تحتانية موهومة ثم مرحة ثقيلة أي يملكون أعناقهم ويرفمون رؤوسهم للنظر. ووقع عند ابن ماجه وفي صحيح ابن حبان وجه آخر عن أبي هريرة « فيوقف على الصراط فيقال يا أهل الجنة فيظلمون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، ثم يقال: يا أهل النار، فيظلمون فرحين مستبشرين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، وآخره » ثم يقال للفرحين كلاهما خلّو دلا موت فيقولون: قد عرفناه هو الموت الذي وكل بنا، فيضج فينبح ذمّاً على السور « قال القاضي أبو بكر بن العربي: استشكل هذا الحديث كونه يخالف صريح العقل لأن الموت عرض والعرض لا يتقلب جسماً فكيف ينبح؟ فأنكرت طائفة صحة هذا الحديث ودفعته وتأولت طائفة فقالوا: هذا تمثيل ولا فيج هناك حقيقة. وقالت طائفة: بل الذبح على حقيقة والمذبح متولي الموت وكلهم يعرفه لأنه الذي تولى تبشير أرواحهم. قلت: وأرفض هذا بعض المتأخرين وحمل قوله « هو الموت الذي وكل بنا » على أن المراد به ملك الموت لأنه هو الذي وكل بهم في الدنيا كما قال تعالى في سورة الم السجدة واستشهد له من حيث المعنى بأن ملك الموت لو استمر حياً لتفص عيش أهل الجنة. وأبانه بقوله في حديث الباب « فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزهم » وتعقب بأن الجنة لا حزن فيها البتة، وما وقع في رواية ابن حبان أنهم يظلمون خائفين إنما هو توهّم لا يستقر، ولا يلزم من زيادة الفرح ثبوت الحزن، بل التعبير بالزيادة إشارة إلى أن الفرح لم يزل، كما أن أهل النار يزداد حزهم ولم يكن عندهم فرح إلا مجرد التوهّم الذي لم يستقر، وقد تقدم في « باب نفع الصور » عند نقل الخلاف في المراد بالمستقّي في قوله تعالى: « فصمق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله » قول من زعم أن ملك الموت منهم. ووقع عند علي بن مديد من حديث أنس « ثم يأتي ملك الموت فيقول: رب بقيت أنت الحي القيوم الذي لا يموت وبقيت أنا، فيقول أنت خلق من خلقي فمت ثم لا تحيا، فيموت » وأخرج ابن أبي الدنيا من طريق محمد بن كعب القرظي قال: بلغني أن آخر من يموت من الخلاق ملك الموت، فيقال له: يا ملك الموت مت موتاً لا تحيا بعده أبداً. فهذا لو كان ثابتاً لكان حجة في الرد على من زعم أنه الذي ينبح كونه مات قبل ذلك موتاً لا حياة بعده، لكنه لم يثبت. وقال المازري: الموت عندنا عرض من الأعراض، وعند المعتزلة ليس بمعنى، وعلى المذاهب لا يصح أن يكون كبشاً ولا جسماً، وأن المراد بهذا التمثيل والتشبيه.

ثم قال: وقد خلق الله تعالى هذا الجسم ثم ينبح ثم يعجل مثلاً لأن الموت لا يطرا على أهل الجنة. وقال القرظي في التذكرة: الموت معنى والمعاني لا تتقلب جوهرها وإنما يخلق الله أشخاصاً من ثواب الأعمال، وكذا الموت يخلق الله كبشاً يسبح الموت ويلقي في قلوب الفريقين أن هذا الموت يكون ذمّاً دليلاً على الخلود في الدارين. وقال غيره: لا مانع أن ينشئ الله من الأعراض أجساداً يجعلها مادة لما كما ثبت في صحيح مسلم في حديث « إن البقرة وآل عمران يميّتان كأنهما غنماتان » وغير ذلك من الأحاديث. قال القرظي: وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقلاصهم فيها على الدوام بلاموت ولا حياة نائمة ولا راحة، كما قال تعالى: ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها ﴾ وقال تعالى: ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيذاً لبها ﴾ قال فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تنفث وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة. قلت: جمع بعض المتأخرين في هذه المسألة سبعة أقوال: أحدها: هذا الذي نقل فيه الإجماع، والثاني: يعطون فيها إلى أن تتقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يتلذذوا بها لمواظفة طيبهم وهذا قول بعض من ينسب إلى التصوف من الزنادقة، والثالث: يدخلها قوم ويخلفهم آخرون كما ثبت في الصحيح عن اليهود وقد أكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿ وماهم بخارجين من النار ﴾ [البقرة: ١٦٧] الرابع: يخرجون منها وتستمر هي على حالها، الخامس: تنفث لأنها حادثة وكل حادث ينفث وهو قول الجهمية، والسادس: تنفث حركاتهم البتة وهو قول أبي الهذيل العلاف من المعتزلة، والسابع: يزول عذابها ويخرج أهلها منها جاء ذلك من بعض الصحابة أخرجه عبد بن حيد في تفسيره من رواية الحسن عن عمر وهو منقطع لفظه « لو لبث أهل النار في النار عدد دمل حالي لكان لهم يوم يخرجون فيه »

الحديث الرابع:
قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (عن زيد بن أسلم) كذا في جميع الروايات عن مالك بالمتعة.
قوله: (إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة) في رواية الحبيبي عن مالك عند الأسمايلي « يطلع الله على أهل الجنة فيقول ».

قوله: (فيقولون) في رواية أبي ذر عن المستملي « يقولون » بخلاف الفاء.

قوله: (وسعيلك) زاد سعيد بن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الدارطني في الثرائب « والخير في يدك ».

قوله: (فيقول هل رضيتم) في حديث جابر عند البزار وصححه ابن حبان « هل تشتهون شيئاً ».

قوله: (وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا) في حديث جابر « وهل شيء أفضل مما أعطيتنا ».

قوله: (أنا أعطيتكم أفضل من ذلك) في رواية ابن وهب عن مالك كما سيأتي في التوحيد « ألا أعطيتكم ».

قوله: (أحبل) بضم أوله وكسر للمهمل أي أنزل.

قوله: (رضواني) بكسر أوله وضمه، وفي حديث جابر قال: « رضواني أكبر » وفيه تلميح بقوله تعالى: « ورضوان من الله أكبر » لأن رضاه سبب كل فوز وسعادة، وكل من علم أن سيده راض عنه كان أقر لمحبته وأطيب لقلبه من كل نعم لما في ذلك من التنظيم والتكريم. وفي هذا الحديث أن النعيم الذي حصل لأهل الجنة لا مزيد عليه.

تسهيان:

(الأول) حديث أبي سعيد هذا كأنه مختصر من الحديث الطويل الماضي في تفسير سورة النساء من طريق حصن بن مسيرة والآتي في التوحيد من طريق سعيد بن أبي هلال كلاهما عن زيد بن أسلم بهذا السند في صفة الجواز على الصراط، وفيه قصة الذين يخرجون من النار، وفي آخره أنه يقال لهم هذا الكلام، لكن إذا ثبت أن ذلك يقال لخلوة كونهم من أهل الجنة فهو للسابقين بطريق الأول.

(الثاني) هذا الخطاب غير الخطاب الذي لأهل الجنة كلهم، وهو فيما أخرجه مسلم وأحمد من حديث مسهب رقه « إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد: يا أهل الجنة إن لكم موعداً عند الله يريد أن ينجزكموه » الحديث، وفيه « فيكشف الحجاب فينظرون إليه » وفيه « فوالله ما أطامهم الله شيئاً أحب إليهم من النظر إليه » وله شاهد عند ابن المبارك في الزهد من حديث أبي موسى من قوله وأخرجه ابن أبي حاتم من حديثه مرفوعاً باختصار.

الحديث الخامس:

قوله: (عبد الله بن محمد) هو الجعفي، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي يعرف بابن الكرماني وهو من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه بغير واسطة كما في كتاب الجمعة وبواسطة كالذي تاء، وقد تقدم بسند ومته في « باب فضل من شهد بدرأ » من كتاب المغازي.

قوله: (أصحب حائلة) بمهمل ومثله هو ابن سراقه بن الحارث الأنصاري له وأبويه صحبة، وأمه هي الربيع بالتشديد بنت النضر عمة أنس، وقد ذكرت الاختلاف في اسمها في « باب من أتاه مهم غرب » من كتاب الجهاد، وذكرت شوح الحديث في غزوة بدر، وقولها هنا « وإن تكن الأخرى تر ما صنع » كذا للكشيميهي بالجزم جواب الشرط، ولغيره « ترى » بالإشباع أو بخلاف شيء تقديره سوف كما في الرواية الآتية في آخر هذا الباب « وإلا سوف ترى » وللمنى وإن لم يكن في الجنة صنعت شيئاً من صنع أهل الحزن مشهوراً براه كل أحد.

قوله: (وإنه لفي جنة الفردوس) كذا للأكثر وحذف الكشيميهي في روايته اللام، ووقع في الرواية الآتية « الفردوس الأعلى » قال أبو إسحاق الزجاج: الفردوس من

الأودية ما يبت ضرورياً بن النبات. وقال ابن الأثير وغيره: يستأن فيه كروم وثمرة وغيرها ويذكر ويؤث، وقال الفراء: هو عربي مشتق من القرمصة وهي السعة، وقيل رومي نقلته العرب، وقال غيره سرياني، والمراد هنا مكان من الجنة من أفضلها.

الحديث السادس:

قوله: (الفضل بن موسى) هو السنياني بكسر الهملة وسكون التحتانية وتونين الروزي.

قوله: (أخبرنا الفضيل) بالتصغير كذا للأكثر غير النسوب، ونسبه ابن السكن في روايته فقال الفضيل بن غزوان وهو للمتمم ونسبه أبو الحسن القاسبي في روايته عن أبي زيد الروزي فقال: الفضيل بن عياض، ورده أبو علي الجبائي فقال: لا رواية للفضيل بن عياض في البخاري إلا في موضعين من كتاب التوحيد، ولا رواية له عن أبي حازم روى هذا الحديث ولا أخره، وهو كما قال. وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بسنده ولكن لم يرفعه وهو عند الإسماعيلي من هذا الوجه وقال رفعه، وهو يزيد مقالة أبي علي الجبائي.

قوله: (منكبي الكافي) بكسر الكاف تشية منكب وهو مجتمع العضد والكف.

قوله: (مسيرة ثلاثة أيام للراكب السريع) في رواية يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى بسند البخاري فيه «خسة أيام» أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عنه، في حديث ابن عمر عند أحد من رواية مجاهد عنه مرفوعاً «يعظم أهل النار في النار حتى إن بين خمسة أذن أحدهم إلى مائة مسيرة مسجلة عام» والبيهقي في البحث من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس «مسيرة سبعين خريفاً» ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال: «غرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد يظنون تمتلئ منهم ويلبثوا العذاب» وسنده صحيح، ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأي فيه، وقد أخرج أوله مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً وزاد «وظظ جلده مسيرة ثلاثة أيام» وأخرجه البزار من وجه ثالث عن أبي هريرة بسند صحيح بلفظ «غلظ جلد الكفار وكثافة جلده ثمان وأربعون ذراعاً بلزخ الجبار» وأخرجه البيهقي وقال: أراد بذلك التهويل يعني بلفظ الجبار، قال: ويحتمل أن يريد جباراً من الجبابرة إشارة إلى عظم الذراع، وجزم ابن حبان لما أخرجه في صحيحه بأن الجبار ملك كان باليمن، وفي مرسل عبيد بن عمير عند ابن المبارك في الزهد بسند صحيح «وكثافة جلده سبعون ذراعاً وهذا يزيد الاحتمال الأول» لأن السجين تطلق للمبالغة. والبيهقي من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة «وفخله مثل ورقان ومقلده مثل ما بين المدينة والريانة» وأخرجه الترمذي ولفظه «بين مكة والمدينة» وورقان يفتح السواو وسكون الراء بعدها قاف جبل معروف بالجواز، والريانة تقدم ضبطها قريباً في حديث أبي ذر، وكان اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في النار. وقال القرطبي في «المفهم»: إنما عظم خلق الكافر في النار ليعظم عذابه ويضاف لله، ثم قال: وهذا إما هو في حق البغض بدليل الحديث الآخر «إن المتكبرين يحشرون يوم القيامة أشبال الذر في صور الرجال، يساقون إلى سجن في جهنم يقال له بولس» قال ولا شك في أن الكفار مغضونون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة. ولأننا نعلم على القطع أن عذاب من قتل الأنبياء وتكف في المسلمين وأفسد في الأرض ليس مساوياً لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلاً. قلت: أما الحديث المذكور فأخرجه الترمذي والنسائي بسند جيد عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده، ولا حاجة فيه لدعاه لأن ذلك إما هو في أول الأمر عند الحشر، وأما الأحاديث الأخرى فمحمولة على ما بعد الاستقرار في النار، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه «إن الكافر ليسحب لسانه القرمسخ والقرمسخين يترطوه الناس» فسنده ضعيف، وأما تناول الكفار في العذاب فلا شك فيه ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] وتقدم قريباً الحديث في أهول أهل النار عذاباً.

الحديث السابع:

قوله: (وقال إسحاق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهويه كذا في جميع النسخ، وأطلق المزني تبعاً لأبي مسعود أن البخاري وصلما أخرجه جميعاً عن إسحاق بن راهويه مع أن لفظ مسلم «حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي» وهو ابن راهويه وليس من رأي المزني النسبة بين «حدثنا» و«قال» بل ولا «قال» في وقال لنا «بل يعلم على مثل ذلك كله علامة التلميح بخلاف «حدثنا».

قوله: (أبانا المهرية بن سلمة) في رواية مسلم «أبانا للخزومي». قلت: وهو المهرية المذكور وكنيته أبو هشام وهو مشهور بكنيته، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق

محمد بن يشار وقال: «حدثنا أبو هشام المهرية بن سلمة الخزومي.

قوله: (عن أبي حازم) هو سلمة بن دينار، بخلاف المذكور في الحديث الذي قبله فهو سلمان الأشجعي، وهما مثنيان تابعيان فثقتان لكن سلمة أصغر من سلمان.

قوله: (لا يقطعها) أي لا يتهيأ إلى آخر ما يميل من أعضائها.

قوله: (قال أبو حازم) هو موصول بالسند المذكور، والتمنان بن أبي عياض بتحتانية ثم معجمة هو الزرقني، ووقع منسوبة في رواية مسلم، وهو أيضاً مدني تابعي ثقة يكتي أبا سلمة وهو أكبر من الرواي عنه.

قوله: (أخبرني أبو سعيد) في رواية مسلم «حدثني».

قوله: (الجلود) يفتح الجيم وتخفيف الرو هو الفرس، يقال جراد الفرس إذا صار نفاقاً والجعر جراد وأجود، وسيجيء في صفة المرور على الصراط «أجاويد الخليل» وهو جمع الجمع.

قوله: (أو المضمض) يفتح المضاد للمعجمة وتشديد الميم تقدم تفسيره في كتاب الجهاد وقوله: «السريع» أي في جريه، وقع في رواية ابن وهب من وجه آخر عند الإسماعيلي «الجراد السريع» ولم يشك في رواية مسلم «الجراد للمضمر السريع» بخلاف أرو، والجراد في روايتنا بالرفع وكذا ما بعده على أن الثلاثة صفة للراكب، وضبط في صحيح مسلم بنصب الثلاثة على المقعولة، وقد تقدم في هذا الشأن في بدء الخلق من حديث أبي هريرة ومن حديث أنس بلفظ «يسير الراكب» وزاد في آخر حديث أبي هريرة «واقروا إن شتم: وظل عمود» والمراد بالظل الراحة والنعيم والجمعة كما يقال من ظلل واثنا في ظلك أي كفضله، وقال الراغب: الظل أهم من الظي. فإنه يقال ظل الليل وظل الجنة ولكل موضع لا تصل إليه الشمس، ولا يقال الظي إلا ما زالت عنه الشمس، قال ويعبر بالظل من العز واللذة والرفاهية والحراسة، ويقال عن غصاة العيش ظل ظليل، قلت: وقع التعبير في هذا الحديث بلفظ «الظي» في حديث أسماء بنت يزيد عند الترمذي ولفظها «سمعت رسول الله ﷺ يقول وذكر صدرة المتئني: يسير الراكب في ظل الظي منها مائة سنة أو يستظل بظلي الراكب مائة سنة» ويستفاد منه تعيين الشجرة المذكورة في حديث الباب، وأخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفعه شجرة طوبى مائة سنة، وفي حديث عتبة بن عبد السلمي في عظم أصل شجرة طوبى «لو لم تلحق جلدنا ما أحاطت بأصلها حتى تنكسر ترقوتها هراً» أخرجه ابن حبان في صحيحه، والثرثرة يفتح المثناة وسكون الراء بعدها قاف مضمومة وواو مفتوحة هي العظم الذي بين ثثرة البحر والعاتق والجمع تراق، ولكل شخص ترقوتان، وقد تقدم بعض هذا في صفة الجنة من بدء الخلق.

الجنة الثامن:

الجنة التاسع:

قوله: (عبد الله بن مسلمة) هو القمني، وعبد العزيز هو ابن أبي حازم المذكور قبل، وسهل هو ابن سعد.

قوله: (عبد العزيز) هو ابن أبي حازم، وقوله عن أبي حازم هو أبوه واسمه سلمة بن دينار المذكور قبل، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق محمد بن أبي يعقوب «حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه» وتقدم شرح المتن مستوفى في الباب الذي قبله.

قوله: (الغرف) يضم للمعجمة وتفتح الراء جمع غرفة بضم أوله ويفتحه، جاء في صفحتها من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً، «إن في الجنة غرفاً يرى ظاهرها من باطنها» أخرجه الترمذي وابن حبان، والطبراني وصححه الحاكم من حديث ابن عمر نحوه، وتقدم في صفة الجنة من بدء الخلق الإشارة إلى مثله من حديث علي، وعند البيهقي نحوه من حديث جابر وزاد «من أضاف الجوهر كله».

قوله: (الكوكب) زاد في رواية الإسماعيلي «الدي».

قوله: (قال أبي) القائل هو عبد العزيز.

قوله: (أشهد لسمعت) اللام جواب قسم محذوف، وأبو سعيد هو الحنظري.

قوله: (يحدث) في رواية الكشميهني «يحدث» أي يحدث الحديث، يقال حدثت كذا وحدثت بكذا.

قوله: (الغارب) في رواية الكشميهني الغارب بتقديم الموحدة على الراء، وضبطه بعضهم بتحتانية مهموزة قبل الراء، قال الطيبي شبه رؤية الراي في الجنة صاحب الغرفة

برؤية الراي الكوكب المضيء الثاني في جانب المشرق والمغرب في الاستضاءة مع الجبد، ومن رواه الغنائر من النور لم يصح لأن الإشراف يغوث إلا إن قدر المشرف على الغفور، ولعنني إذا كان طالما في الأفت من المشرق غافراً وفي المغرب. وفاقلة ذكر المشرق والمغرب بيان الرفعة وشدة البعد، وقد تقدم حديث الباب بأن من هذا السياق في بده الخلق من حديث أبي سعيد، وتقدم شرحه هناك. ومدرج بيته هناك، وحكم الدارطقي عليه بالوهم، وأما ابن حبان فاعتز بقصة أبيوب عنده فأخرجه في صحيحه، وهو معلول بما نبه علي الدارطقي واستدل به علي تفاوت درجات أهل الجنة، وقد قسموا في سورة الواقعة إلى السابطين وأصحاب اليمين: فالقسم الأول هم من ذكر في قوله تعالى: ﴿فلأولئك مع الذين أنعم الله عليهم﴾ [النساء: ١٩] الآية ومن عداهم أصحاب اليمين، وكل من الصنفين متفاوتون في الدرجات، وفيه تعقب علي من خص المقربين بالأنبياء والشهداء لقوله في آخر الحديث: ﴿رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين﴾.

الحديث العاشر: حديث أنس: ﴿يقال لأهل النار: الخبيث الماضي في﴾ باب من نوقش الحساب: وقد تقدم مشروحاً.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (أبو النعمان) هو محمد بن الفضل، وحده هو ابن زيد، وعمرو هو ابن دينار، وجابر هو ابن عبد الله الأنصاري.

قوله: (يخرج من النار بالشفاعة) كذا للأكثر من رواية البخاري بحذف الفاعل، وثبت في رواية أبي ذر عن السرخسي عن الفريري: «يخرج قوم» وكذا للبيهقي في البحث من طريق يعقوب بن صفيان عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه، وكذا لحسم عن أبي الربيع الزهراني عن حاد بن زيد ولفظه: «إن الله يخرج قوماً من النار بالشفاعة» وله من رواية صفيان بن عيينة عن عمرو سمع جابراً مثله كقول: «ناس من النار فيدخلهم الجنة» وعنده سعيد بن منصور وابن أبي عمير عن صفيان عن عمرو فيه سند آخر أخرجه من رواية عمرو عن عبيد بن عمير فذكره مرسلًا وزاد: ﴿قال: له رجل: يعني لعبيد بن عمير وكان الرجل يتهم براءي الخوارج ويقال له هارون أبو موسى: يا أبا عاصم ما هذا الذي تحدث به؟ قال: إليك عني لو لم أسمعه من ثلاثين من أصحاب محمد ﷺ لم أحدث به﴾ قلت: وقد جاء بيان هذه القصة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق يزيد الفقير بقاء ثم قال وزن عظيم ولقب بذلك لأنه كان يشكو قنار ظهره، لا أنه ضد النبي قال خرجنا في مصابة نريد أن نخرج ثم خرج علي الناس، فمرنا بالمدينة فإذا رجل يحدث وإذا هو قد ذكر الجهنميين. قلت له: ما هذا الذي تحدثون به، والله يقول: ﴿إنك من تدخل النار فقد أخته﴾ [آل عمران: ١٩٢] و﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها أميلوا فيها﴾ [السجدة: ٢٠] قال: أترو القرآن؟ قلت: نعم، قال: أسمعت بمقام محمد الذي يبعث الله؟ قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد الحمود الذي يخرج الله به من يخرج من النار بعد أن يكونوا فيها. ثم نمت وضع الصراط ومد الناس عليه، قال: فرجعنا وقتلنا: أترون هذا الشيخ يكذب علي رسول الله ﷺ؟ فوالله ما خرج منا غير رجل واحد وحاصله أن الخوارج العاطفة المشهورة المبتدعة كانوا ينكرون الشفاعة وكان الصحابة ينكرون إنكارهم ويحدثون بماسموا من النبي ﷺ في ذلك، فأخرج البيهقي في البحث من طريق شبيب بن أبي فضالة: ذكروا عند عمران بن حصين الشفاعة فقال رجل: إنكم تحدثوننا بأحاديث لا نجد لها في القرآن أصلاً، فنفسب وذكر له ما معناه: أن الحديث يفسر القرآن. وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس قال: من كذب بالشفاعة فلا نصيب له فيها. وأخرج البيهقي في البحث من طريق يوسف بن وهبان عن ابن عباس: خطب عمر فقال إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم ويكذبون بالدجال ويكذبون بعناب القبر ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار ومن طريق أبي هلال عن قتادة قال قال أنس: يخرج قوم من النار ولا تكذب بها كما تكذب بها أهل حروراء، يعني الخوارج، قال ابن بطال: أنكرت المتزلة والخوارج الشفاعة في إخراج من أدخل النار من المنزبين وتمسكوا بقوله تعالى: ﴿ما تضعهم شفاعة الشافعين﴾ وغير ذلك من الآيات، وأجاب أهل السنة بأنها في الكفار، وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة الحمدية متواترة ودل عليها قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ [الإسراء: ٧٩] وبالجمهور علي أن المراد به الشفاعة، وبلغ الراشدي فقل في الإجماع، ولكن أشار إلى ما جاء عن مجاهد وزيفه، وقال الطبري: قال أكثر أهل التأويل المقام الحمود هو الذي يقومه النبي ﷺ ليربيهم من كرب الموقف، ثم أخرج عدة أحاديث في بعضها التصريح بذلك وفي بعضها مطلق الشفاعة، فمنها حديث سلمان قال: «فيشفعه الله في أمته فهو المقام

الحمود» ومن طريق رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس المقام الحمود الشفاعة ومن طريق داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: سئل عنه النبي ﷺ فقال: «هي الشفاعة» ومن حديث كعب بن مالك رفقه «أكون أنا وأمتي علي ثل، فيكسوني ربي حلة خضراء، ثم يؤذن في فأقول ما شاء الله أن أقول: فذلك المقام الحمود» ومن طريق يزيد بن زريع عن قتادة: ﴿ذكر لنا أن نبي الله ﷺ أول شافع، وكان أهل العلم يقولون إنه المقام الحمود» ومن حديث أبي مسعود رفعه: إنني لأقوم يوم القيامة المقام الحمود إذا جئني بكم حاة عراة وفيه «ثم يكسوني ربي حلة فألبسها فأقوم من بين العرش مقاماً لا يقومه أحد بنبطي به الأولون والأخرون» ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد المقام الحمود الشفاعة. ومن طريق الحسن البصري مثله، قال الطبري: وقال ليث عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿مقاماً محموداً﴾ [الإسراء: ٧٩] يجلسه معه علي عرشه. ثم أسنده وقال: الأول أولي، علي أن الثاني ليس مدفوع لا من جهة النقل ولا من جهة النظر. وقال ابن عطية: هو كذلك إذا حل علي ما يليق به. وبلغ الراشدي في هذا القول، وأما النقاش فقل عن أبي داود صاحب السنن أنه قال: من أنكز هذا فهو متهم. وقد جاء عن ابن مسعود عند الثعالبي وعن ابن عباس عند أبي الشيخ وعن عبد الله بن سلام قال: إن عمداً يوم القيامة علي كرسي الرب بين يدي الرب أخرجه الطبري. قلت: فيحتمل أن تكون الإضافة إضافة تشريف، وعلي ذلك يحمل ما جاء عن مجاهد وغيره، والراجح أن المراد بالمقام الحمود الشفاعة، لكن الشفاعة التي وردت في الأحاديث المذكورة في المقام الحمود نوعان: الأول العامة في فصل القضاء، والثاني الشفاعة في إخراج المذنبين من النار. وحديث سلمان الذي ذكره الطبري أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي، وحديث كعب أخرجه ابن حبان والحاكم وأصله في مسلم، وحديث ابن مسعود أخرجه أحمد والنسائي والحاكم وجاء فيه أيضاً عن أنس كما سيأتي في التوحيد، وعن ابن عمر كما مضى في الزكاة عن جابر عند الحاكم من رواية الزهري عن علي بن الحسين عنه، واختلف فيه علي الزهري، فالمشهور عنه أنه من مرسل علي بن الحسين، أنه أخرجه عبد الرزاق عن معمر، وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري عن علي بن رجل من أهل العلم أخرجه ابن أبي حاتم، وحديث جابر في ذلك عند مسلم من وجه آخر عنه، وفيه عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده عند ابن مردويه، وعنده أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص ولفظه «سئل النبي ﷺ عن المقام الحمود فقال: هو الشفاعة» وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه، وقال الماوردي في تفسيره: اختلف في المقام الحمود علي ثلاثة أقوال، فذكر القولين: الشفاعة والإجماع، والثالث إعطائه لواء الحمود يوم القيامة. قال القرطبي: هذا لا يخالف القول الأول، وثابت غيره وأما وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن أبي هلال أحد صفار التابعين أنه بلغه أن المقام الحمود أن رسول الله ﷺ يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل، فينبطه بمقامه ذلك أهل الجمع. قلت: وخامساً وهو ما اقتضاه حديث حذيفة وهو تناؤه علي ربه، وسيأتي سياقه في شرح الحديث السابع عشر، ولكنه لا يخالف الأول أيضاً، وحكي القرطبي ماداماً وهو ما اقتضاه حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد والنسائي والحاكم قال: يشفع نيكم رابع أربعة جبريل ثم إبراهيم ثم موسى أو عيسى ثم نيكم لا يشفع أحد أكثر مما يشفع فيه، الحديث، وهذا الحديث لا يصح برأيه وقد ضعفه البخاري وقال: المشهور قوله ﷺ: «أنا أول شافع» قلت: وعلي تقدير ثبوته فليس في شيء من طرقه التصريح بأنه المقام الحمود، مع أنه لا يخالف حديث الشفاعة في المنزبين، وجوز الحب الطبري سابقاً وهو ما اقتضاه حديث كعب بن مالك الماضي ذكره فقال بعد أن أوردته: هنا يشير بأن المقام الحمود غير الشفاعة، ثم قال: ويجوز أن تكون الإشارة بقوله «فأقول» إلى المرجأة في الشفاعة. قلت: وهذا هو الذي يتجه، ويمكن رد الأقوال كلها إلى الشفاعة العامة، فإن إعطائه لواء الحمد وتناؤه علي ربه وكلامه بين يديه وجلسه علي كرسيه وقيامه أقرب من جبريل كل ذلك صفات المقام الحمود الذي يشفع فيه ليقضي بين الخلق، وأما شفاعته في إخراج المنزبين من النار فمن توابع ذلك، واختلف في فاعل الحمد من قوله «مقاماً محموداً»، فالأكثر علي أن المراد به أهل الموقف، وقيل النبي ﷺ أي أنه هو محيد عاقبة ذلك المقام بتهنئته في الليل، والأول أرجح لما ثبت من حديث ابن عمر الماضي في الزكاة بلفظ: «مقاماً محموداً يحمد أهل الجمع كلهم» ويجوز أن يعمل علي أعم من ذلك أي مقاماً يحمد القائم فيه وكل من عرفه، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات، واستحسن هذا أبو حيان وأيده بأنه نكرة فدل علي أنه ليس المراد مقاماً مخصوصاً، قال ابن بطال: سلم بعض المتزلة وقوع الشفاعة لكن خصها بصاحب الكبرية الذي تاب منها وبصاحب الصغرة الذي مات مصراً عليها،

الحديث العاشر: حديث أنس: ﴿يقال لأهل النار: الخبيث الماضي في﴾ باب من نوقش الحساب: وقد تقدم مشروحاً.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (أبو النعمان) هو محمد بن الفضل، وحده هو ابن زيد، وعمرو هو ابن دينار، وجابر هو ابن عبد الله الأنصاري.

قوله: (يخرج من النار بالشفاعة) كذا للأكثر من رواية البخاري بحذف الفاعل، وثبت في رواية أبي ذر عن السرخسي عن الفريري: «يخرج قوم» وكذا للبيهقي في البحث من طريق يعقوب بن صفيان عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه، وكذا لحسم عن أبي الربيع الزهراني عن حاد بن زيد ولفظه: «إن الله يخرج قوماً من النار بالشفاعة» وله من رواية صفيان بن عيينة عن عمرو سمع جابراً مثله كقول: «ناس من النار فيدخلهم الجنة» وعنده سعيد بن منصور وابن أبي عمير عن صفيان عن عمرو فيه سند آخر أخرجه من رواية عمرو عن عبيد بن عمير فذكره مرسلًا وزاد: ﴿قال: له رجل: يعني لعبيد بن عمير وكان الرجل يتهم براءي الخوارج ويقال له هارون أبو موسى: يا أبا عاصم ما هذا الذي تحدث به؟ قال: إليك عني لو لم أسمعه من ثلاثين من أصحاب محمد ﷺ لم أحدث به﴾ قلت: وقد جاء بيان هذه القصة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق يزيد الفقير بقاء ثم قال وزن عظيم ولقب بذلك لأنه كان يشكو قنار ظهره، لا أنه ضد النبي قال خرجنا في مصابة نريد أن نخرج ثم خرج علي الناس، فمرنا بالمدينة فإذا رجل يحدث وإذا هو قد ذكر الجهنميين. قلت له: ما هذا الذي تحدثون به، والله يقول: ﴿إنك من تدخل النار فقد أخته﴾ [آل عمران: ١٩٢] و﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها أميلوا فيها﴾ [السجدة: ٢٠] قال: أترو القرآن؟ قلت: نعم، قال: أسمعت بمقام محمد الذي يبعث الله؟ قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد الحمود الذي يخرج الله به من يخرج من النار بعد أن يكونوا فيها. ثم نمت وضع الصراط ومد الناس عليه، قال: فرجعنا وقتلنا: أترون هذا الشيخ يكذب علي رسول الله ﷺ؟ فوالله ما خرج منا غير رجل واحد وحاصله أن الخوارج العاطفة المشهورة المبتدعة كانوا ينكرون الشفاعة وكان الصحابة ينكرون إنكارهم ويحدثون بماسموا من النبي ﷺ في ذلك، فأخرج البيهقي في البحث من طريق شبيب بن أبي فضالة: ذكروا عند عمران بن حصين الشفاعة فقال رجل: إنكم تحدثوننا بأحاديث لا نجد لها في القرآن أصلاً، فنفسب وذكر له ما معناه: أن الحديث يفسر القرآن.

وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس قال: من كذب بالشفاعة فلا نصيب له فيها. وأخرج البيهقي في البحث من طريق يوسف بن وهبان عن ابن عباس: خطب عمر فقال إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم ويكذبون بالدجال ويكذبون بعناب القبر ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار ومن طريق أبي هلال عن قتادة قال قال أنس: يخرج قوم من النار ولا تكذب بها كما تكذب بها أهل حروراء، يعني الخوارج، قال ابن بطال: أنكرت المتزلة والخوارج الشفاعة في إخراج من أدخل النار من المنزبين وتمسكوا بقوله تعالى: ﴿ما تضعهم شفاعة الشافعين﴾ وغير ذلك من الآيات، وأجاب أهل السنة بأنها في الكفار، وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة الحمدية متواترة ودل عليها قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ [الإسراء: ٧٩] وبالجمهور علي أن المراد به الشفاعة، وبلغ الراشدي فقل في الإجماع، ولكن أشار إلى ما جاء عن مجاهد وزيفه، وقال الطبري: قال أكثر أهل التأويل المقام الحمود هو الذي يقومه النبي ﷺ ليربيهم من كرب الموقف، ثم أخرج عدة أحاديث في بعضها التصريح بذلك وفي بعضها مطلق الشفاعة، فمنها حديث سلمان قال: «فيشفعه الله في أمته فهو المقام

وتعقب بأن من قاعدته أن السائب من الذنب لا يعذب، وأن اجتباب الكبار يكفر الصفات، فيلزم قتاله أن يخالف أصله. وأجيب بأنه لا مقابلة بين القولين، إذ لا مانع من أن حصول ذلك للفرقتين إنما حصل بالشفاعة، لكن يحتاج من قصرها على ذلك إلى دليل التخصيص، وقد تقدم في أول الدعوات الإشارة إلى حديث « شفاعي لأهل الكبار من أمي » ولم يخص بذلك من سائب، وقال عياض: أثبت المعتزلة الشفاعة العامة في الإراحة من كرب الموقف وهي الخاصة بنينا والشفاعة في رفع الدرجات وأكثر ما عداهما. قلت: وفي تسليم المعتزلة الثانية نظر.

وقال النووي تبعاً لعياض: الشفاعة حس في الإراحة من هول الموقف، وفي إدخال قوم الجنة بغير حساب، وفي إدخال قوم حوسبوا فاستحقوا العذاب أن لا يعذبوا، وفي إخراج من أدخل النار من العصاة، وفي رفع الدرجات. ودليل الأولى سيأتي تنبيه عليه في شرح الحديث السابع عشر. ودليل الثانية قوله تعالى في جواب قوله ﷺ: « أمي أمي: أدخل الجنة من أمك من لا حساب عليهم » كذا قيل. ويظهر في أن دليله سؤاله ﷺ الزيادة على السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب فأجيب، وقد قدمت بيانه في شرح الحديث المذكور في الباب الذي قبله. ودليل الثالثة قوله في حديث حليفه عند مسلم « ونبيكم على الصراط يقول: رب سلم » وله شواهد ساذكرها في شرح الحديث السابع عشر. ودليل الرابعة ذكرته فيه أيضاً مبسوطاً. ودليل الخامسة قوله في حديث أنس عند مسلم « أنا أول شفيع في الجنة » كذا قاله بعض من لقيناه وقال: وجه الدلالة منه أنه جعل الجنة طرفاً لشفاعته. قلت: وفيه نظر، لأنني سأبين أنها ظرف في شفاعة الأولى المختصة به، والذي يطلب هنا أن يتفحص هل لم يبلغ عمله درجة عالية أن يبلغها بشفاعته. وأشار النووي في « الروضة » إلى أن هذه الشفاعة من خصائصه مع أنه لم يذكر مستنداً وأشار عياض إلى استدراك شفاعة سادسة وهي التخفيف عن أبي طالب في العذاب كما سيأتي بيانه في شرح الحديث الرابع عشر، وزاد بعضهم شفاعة سابعة وهي الشفاعة لأهل المدينة لحديث سعد رفته « لا يثب على لأوائها أحد إلا كنت له شهيداً أو شفيعاً » أخرجه مسلم، ولحديث أبي هريرة رفته « من استطاع أن يموت بالمدينة ليفعل، فإني أشفع لمن مات بها » أخرجه الترمذي قلت: وهذه غير واردة لأن متعلقها لا يخرج عن واحدة من الخمس الأول، ولو عدل مثل ذلك لعد حديث عبد الملك بن عباد « سمعت النبي ﷺ يقول: أول من أشفع له أهل المدينة ثم أهل مكة ثم أهل الطائف » أخرجه البرز والطرطري، وأخرج الطبراني من حديث ابن عمر رفته « أول من أشفع له أهل بيتي ثم الأقرب فالأقرب ثم سائر العرب ثم الأعاجم » وذكر القزويني في السيرة الرقعي شفاعة لجماة من الصلحاء في التجاوز من تقصيرهم ولم يذكر مستنداً، ويظهر في أنها تتلرج في الخامسة، وزاد القرطبي أنه أول شافع في دخول أمته الجنة قبل الناس، وهذه أفردها النقاش بالذكر وهي واردة ودليها يأتي في حديث الشفاعة الطويل، وزاد النقاش أيضاً شفاعة في أهل الكبار من أمته وليست واردة لأنها تدخل في الثالثة أو الرابعة، وظهر في بالتبعية شفاعة أخرى وهي الشفاعة فيمن استوت حسنته وسيئاته أن يدخل الجنة، ومستنداً ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس قال: السابق يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد برحمة الله، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلونها بشفاعة النبي ﷺ وقد تقدم قريباً أن أرجح الأقوال في أصحاب الأعراف أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، وشفاعة أخرى وهي شفاعة فيمن قال لا إله إلا الله ولم يعمل خيراً قط.

ومستنداً رواية الحسن بن أنس كما سيأتي بيانه في شرح الباب الذي يليه، ولا يمنع من عدنا قول الله تعالى له « ليس ذلك إليك » لأن الله تعالى يتسلق بمأسرة الإخراج، ولا نفس الشفاعة منه قد صدرت وقربها قد وقع وترتب عليها أثرها، فالوارد على الخمسة أربعة وما عداه لا يرد كما ترد الشفاعة في التخفيف عن صاحبي القبرين وغير ذلك لكونه من جلة أحوال الدنيا.

قوله: « كأنهم الصاعري » بمثابة مفتوحة ثم مهمله واحداً ثمرد كمصفور.

قوله: « قلت وما الصاعري » سقطت الواو لغیر الکشمیه.

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

قوله: « قال الضعافيس » مجعبتين ثم موحدة بعد ما مهمله. أما الصاعري فقال ابن الأعرابي: هي قاء صغار. وقال أبو عبيدة مثله وزاد وقال بالشرين المعجمة بدل الثلثة، وكان هذا هو السبب في قول الرواي: وكان عمرو ذهب فمه أي سقطت أسنانه فلفظ بها ثاء مثله وهي شين معجمة. هو نيت في أصول النمام كالفظ نيت في الرمل ينسبط عليه ولا بطول. ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة، وهي بالمهمله ثم الثلثة هي النمام بضم المنة وتخفيف الميم، وقيل الثمرود الأط الرطب. وأغرب القاسبي فقال: هو الصدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر. وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى

الحديث الرابع عشر: حديث النعمان بن بشير أورده من وجهين أحدهما أعلى من الآخر، لكن في العالي عمته أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السيمي، وفي النازل تصريحه بالسماع فأخبر ما فاتته من العلو المحسني بالعلو للمستوي، وإسرائيل في الطريقين هو ابن يونس بن أبي إسحاق المذكور، والنعمان هو ابن بشير بن سعد الأنصاري، ووقع مصرحاً به في رواية مسلم عن محمد بن المنسي وعبد بن بشار جميعاً عن غندر، ووقع في رواية يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق «سمعت النعمان بن بشير الأنصاري يقول «فذكر الحديث».

قوله: (أهون أهل النار عذاباً) قال ابن التين يحتمل أن يراد به أبو طالب، قلت: وقد بينت في قصة أبي طالب من البعث النبوي أنه وقع في حديث ابن عباس عند مسلم التصريح بذلك ولفظه «أهون أهل النار عذاباً أبو طالب».

قوله: (أخص) بخلاف معجزة وصاد مهمة وزن آخر: ما لا يصل إلى الأرض من باطن القدم عند المشي.

قوله: (جحر) في رواية مسلم «جراتان» وكذا في رواية إسرائيل «على أخص قدمه جراتان» قال ابن التين: يحتمل أن يكون الاختصار على الجحيرة للدلالة على الأخرى لعلم السامع بأن لكل أحد قدمين، ووقع في رواية الأعمش عن أبي إسحاق عند مسلم بلفظ «من له نعلان وشراكان من نار يغلي منهما دماغه» وفي حديث أبي سعيد عنده نحوه وقال «يغلي دماغه من حرارة نعله».

قوله: (منها دماغه) في رواية إسرائيل «منها» بالثنية، وكذا في حديث ابن عباس.

قوله: (كما يغلي الرجل بالقمقم) زاد في رواية الأعمش «لا يرى أن أحداً أشد عذاباً منه وإنه لأهونهم عذاباً» والمرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم بضمها لام قدر من نحاس، ويقال أيضاً لكل إناء يغلي فيه الماء من أي صنف كان، والقمقم معروف من آنية المطار، ويقال هو إناء ضيق الرأس يسخن فيه الماء يكون من نحاس وغيره فارسي ويقال رومي وهو معرب وقد يؤتى فيقال قمقمه، قال ابن التين: في هذا التركيب نظير، وقال عياض: الصواب «كما يغلي الرجل والقمقم» بواء العطف لا بالياء، وجوز غيره أن تكون الباء بمعنى مع، ووقع في رواية الإسماعيلي «كما يغلي الرجل أو القمقم» بالشد، وتقدم شيء من هذا في قصة أبي طالب.

الحديث الخامس عشر: حديث عدي بن حاتم، تقدم شرحه قريباً في آخر «باب من نوحس الحساب».

الحديث السادس عشر: حديث أبي سعيد في ذكر أبي طالب، تقدم في قصة أبي طالب من طريق الليث حدثني ابن الهاد وعطيف عليه السند المذكور هنا واختصر المتن، وي زيد المذكور هنا هو ابن الهاد المذكور هناك، واسم كل من ابن أبي حازم والدراودي عبد العزيز، وهما مدنيان وكذا سائر رواة هذا السند.

قوله: (لعله تنفعه شفاعتي) ظهر من حديث العباس وقعر هذا الترجي، واستشكل قوله «تنفعه شفاعتي» بقوله تعالى: ﴿فما تنفعهم شفاعتنا﴾ [الذحر: ٤٨] وأوجب بأنه خص ولذلك عدوه في خصائص النبي ﷺ، وقيل معنى المنفعة في الآية يخالف معنى المنفعة في الحديث، والمراد بها في الآية الإخراج من النار وفي الحديث المنفعة بالتخفيف، وبهذا الجواب جزم القرطبي، وقال البيهقي في البعث: صحة الرواية في شأن أبي طالب فلا معنى للإكثار من حيث صحة الرواية، ووجهه عندني أن الشفاعة في الكفار إنما امتنت لوجود الخبر الصادق في أنه لا يشفع فيهم أحد، وهو عام في حق كل كافر، فيجوز أن يخص منه من ثبت الخبر بتخصيصه، قال: وحله بعض أهل النظر على أن أجزاء الكافر من العذاب يقع على كثره وعلى معاصيه، فيجوز أن الله يضع من بعض الكفار بعض أجزاء معاصيه لتطبيق الشافع لا ثواباً للكافر لأن حسناته صارت بموته على الكفر هباءً. وأخرج مسلم عن أنس «وأما الكافر فيعطي حسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لا تكن له حسنة» وقال القرطبي في «المفهم»: اختلف في هذه الشفاعة هل هي بلسان تولي أو بلسان حالي؟ والأول يشكل بالآية، وجوابه جواز التخصيص، والثاني يكون معناه أن أبا طالب لما بالغ في إكرام النبي ﷺ والذب عنه جوزي على ذلك بالتخفيف فأطلق على ذلك شفاعته لكونها بسببه، قال: ويجب عنه أيضاً أن يخفف عنه لما لم يجد أثر التخفيف فكانه لا يتنفع بذلك، وي زيد ذلك ما تقدم أنه يعتقد أن ليس في النار أشد عذاباً منه، وذلك أن القليل من عذاب جهنم لا تطيقه الجبال فالملذبات لا تستغلها بما هو فيه يصدق عليه في قصة بنت أم سلمة «أرضعتي وإياه ثوبة» قال عروة «إن أبا لهب رثي في المنام فقال: لم أرو بعدكم خيراً غير أبي سفيان في هذه بعثاتي ثوبة» وقد تقدم

الحديث السابع عشر: حديث أنس الطويل في الشفاعة، أورده هنا من طريق أبي عوانة، ومضى في تفسير البقرة من رواية هشام الدستوائي ومن رواية سعيد بن أبي عروبة، ويأتي في التوحيد من طريق همام أربعمئة عن قتادة. وأخرجه أيضاً أحد من رواية شيبان عن قتادة، ويأتي في التوحيد من طريق سعيد بن هلال عن أنس وفيه زيادة للحسن عن أنس، ومن طريق حيد عن أنس باختصار، وأخرجه أحد من طريق النضر بن حنبل عن أنس، وأخرج أيضاً من حديث ابن عباس. وأخرجه ابن خزيمة من طريق حيد عن حيد عن أنس، وعند الحاكم من حديث ابن مسعود والطبراني من حديث عبادة بن الصامت، ولابن أبي شيبة من حديث سلمان الفارسي، وجاء من حديث أبي هريرة كما مضى في التفسير من رواية أبي زرعة عنه، وأخرجه الترمذي من رواية السلاء بن يعقوب عنه، ومن حديث أبي سعيد كما سيأتي في التوحيد، وله طرق عن أبي سعيد مختصرة، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وحذيفة معاً، وأبو عوانة من رواية حذيفة عن أبي بكر الصديق، ومضى في الزكاة في تفسير سبحان من حديث ابن عمر باختصار، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر، وسأذكر ما عند كل منهم من فائدة متسرعاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (يجمع الله الناس يوم القيامة) في رواية المستملي «جمع» بصفة الفعل الماضي والأول المتعدد ووقع في رواية سعيد بن هلال: «إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم في بعض» وأول حديث أبي هريرة «أنا سيد الناس يوم القيامة، يجمع الله الناس الأولين والآخرين في سعيد واحد يسمعون الداعي ويقفهم البصر، وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكره ما لا يطيقون ولا يحتملون» وزاد في رواية إسحاق بن رهوانه عن جرير عن عمارة بن القفاص عن أبي زرعة «في» وتدنو الشمس من رؤوسهم فيشتد عليهم حرها ويشق عليهم دنوها فينظفون من الفجر والجزع ما هم فيه «وهذه الطريق عند مسلم عن أبي خزيمة عن جرير، ولكن لم يسنق لفظها، وأول حديث أبي بكر «عرض علي ما هو كائن من أمر الدنيا والآخرة يجمع الله الأولين والآخرين في سعيد واحد فيفعل الناس لذلك والعرق كاد يلجمهم» وفي رواية معتسر «يا بشون ما شاء الله من الحبس» وقد تقدم في «باب ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون» ما أخرجه مسلم من حديث المقداد أن الشمس تدنو حتى تصير من الناس قدر ميل وسائر ما ورد في ذلك ويبان تغلوتهم في العرق بقدر أصابعهم، وفي حديث سلمان «تطلى الشمس يوم القيامة حر عشرين سنين، ثم تدنو من حجاج الناس فيرقون حتى يريش العرق في الأرض قائمة، ثم يرتفع الرجل حتى يقول حق حق» وفي رواية النضر بن أنس «لعم ما هم فيه والخلق ملجومون بالعرق، فأما المؤمن فهو عليه كالزكمة، وأما الكافر فينشأ الموت» وفي حديث عبادة بن الصامت رفته «إني لسيد الناس يوم القيامة بغير فخر، وما من الناس إلا من هو تحت لوائتي ينتظر الفرج، وإن مني لواء الحمد» ووقع في رواية هشام وسعيد وهمام «يجمع المؤمنون فيقولون» وتبين من رواية النضر بن أنس أن التبرير بالناس أرفع، لكن الذي يطلب الشفاعة هم المؤمنون.

قوله: (فيقولون لو استشفعنا) في رواية مسلم «فيهلون ذلك» وفي لفظ «فيهلون بذلك» وفي رواية همام «حتى يهلون بذلك».

قوله: (علي ربنا) في رواية هشام وسعيد «إلى ربنا» وتوجه بأنه ضمن معنى استشفعنا سعي لأن الاستشفاع طلب الشفاعة وهي انضمام الأدنى إلى الأعلى ليستعين به على ما يرومه، وفي حديث حذيفة وأبي هريرة معاً «يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقوم المؤمنون حتى تزلف لهم الجنة فيأتون آدم» و«حتى» غاية لقيامهم المذكور.

قوله: (فيقول: لست هناك، ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربه منها) في رواية هشام «ويذكر سؤال ربه ما ليس له به علم» وفي رواية شيان «سؤال الله» وفي رواية معبد بن حلال مثل جواب آدم لكن قال «وإنه كانت في دعوة دعوت بها على قومي» وفي حديث ابن عباس «فيقول ليس ذاكم عندي» وفي حديث أبي هريرة «إني دعوت بدعوة أغفرت أهل الأرض» ويجمع بينه وبين الأول بأنه اعتذر بأمرين: أحدهما نهي الله تعالى له أن يسأل ما ليس له به علم فخشي أن تكون شفاعة لأهل الموقف من ذلك، ثانيهما أن له دعوة واحدة عطفة الإجابة وقد استوفاهم بدعائه على أهل الأرض فخشي أن يطلب فلا يجاب. وقال بعض الشراح: كان الله وعد نوحاً أن ينجيهم وأهله، فلما غرق ابنه ذكر لربه ما وعدة قليل له: المراد من أهلك من آمن وعمل صالحاً فخرج ابنك منهم، فلا تسأل ما ليس لك به علم.

(تسهيان):

(الأول) سقط من حديث أبي حنيفة المقرون بأبي هريرة ذكر نوح، فقال في قصة آدم: أخبروا لئلا يني إبراهيم. وكذا سقط من حديث ابن عمر، والعمدة على من حفظ. **(الثاني)** ذكر أبو حامد الغزالي في كشف علوم الآخرة أن بين إتيان أهل الموقف آدم وإتيانهم نوحاً ألف سنة، وكذا بين كل نبي ونبي إلى نبيها. ولم أقف لذلك على أصل، وقد أكثر في هذا الكتاب منيراد أحاديث لا أصول لها فلا يفتقر بشيء منها. **قوله: (التوا إبراهيم)** في رواية مسلم «ولكن عليكم بإبراهيم فهو خليل الله».

قوله: (فيأوتوه) في رواية مسلم «فيأوتوا إبراهيم» زاد أبو هريرة في حديثه فيقولون: يا إبراهيم أنت نبي الله وخليته من أهل الأرض، قم اشفع لنا إلى ربك «وذكر مثل ما أدم قولاً وجواباً إلا أنه قال «قد كنت كذبت ثلاث كذبات» وذكرهن.

قوله: (فيقول لست هناك، ويذكر خطيئته) زاد مسلم «التي أصاب فيستحي ربه منها» وفي حديث أبي بكر «ليس ذاكم عندي» وفي رواية همام «إني كنت كذبت ثلاث كذبات» زاد شيان في روايته «قوله إني سقيته» وقوله فعله كبيرهم هذا، وقوله لمرأته أخبره أي أخوك، وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد «فيقول إني كذبت ثلاث كذبات، قال رسول الله ﷺ: ما منها كلمة إلا ما حل بها عن دين الله» وما حل بمهمة يهين جلال وزنه ومعناه. ووقع في رواية حنيفة المقرونة «لست بصاحب ذلك، إنما كنت خليلاً من وراء وراء» وضبط بفتح المضمة وبضمها، واختلف الترجيح فيهما، قال النووي أشهرهما الفتح بلاترين ويجوز بناؤها على الضم، وصوبه أبو البقاء الكندي، وصوب ابن دحية الفتح على أن الكلمة مركبة مثل شذر ومذر، وإن ورد منصوباً نوناً جاز، وممنه لم أكن في التقريب والإدلال بمنزلة الحبيب. قال صاحب التحرير: كلمة تقال على سبيل التواضع، أي لست في تلك الدرجة. قال: وقد وقع في فيه معنى ملبح وهو أن الفضل الذي أعطيته كان بسفارة جبريل، ولكن اتوا موسى الذي كلمه الله بلا واسطة، وكرر وراء وراء إشارة إلى نبيها ﷺ، لأنه حصلت له الرؤية والسماح بلا واسطة، فكانه قال أنا من وراء موسى الذي هو من وراء محمد، قال البيضاوي: الحق أن الكلمات الثلاث إنما كانت من معارض الكلام، لكن لا كانت صورتها بصورة الكذب أشفق منها استصغاراً لنفسه عن الشفاعة مع وقوعها، لأن ما كان أعرف بالله وأقرب إليه منزلة كان أعظم خوفاً.

قوله: (التوا موسى الذي كلمه الله) في رواية مسلم «لكن اتوا موسى» وزاد «وأعطاه التوراة» وكذا في رواية هشام وغيره، وفي رواية معبد بن حلال «ولكن عليكم بموسى فهو كلم الله» وفي رواية الإسماعيلي «عبداً أعطاه الله التوراة وكلمه تكليماً» زاد همام في روايته «وقرئ نوحاً» وفي رواية حنيفة المقرونة «أصعدوا إلى موسى».

قوله: (فيأوتوه) في رواية مسلم «فيأوتوا موسى فيقول» وفي حديث أبي هريرة «فيقولون يا موسى أنت رسول الله فضلك الله برسالته وكلامه على الناس، اشفع لنا، فذكر مثل آدم قولاً وجواباً لكنه قال «إني قتلت نفساً لا أؤمر بقتلها».

قوله: (فيقول لست هناك) زاد مسلم فيذكر خطيئته التي أصاب قتل النفس والإسماعيلي «فيستحي ربه منها» وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور «إني قتلت نفساً بنفسي نفس، وإن يفتري اليوم حسي» وفي حديث أبي هريرة «إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها» وذكر مثل ما في آدم.

قوله: (التوا عيسى) زاد مسلم «روح الله وكلمته» وفي رواية هشام «عبد الله ورسوله وكلمته وروحه» وفي حديث أبي بكر «فإنه كان يرى الأكمة والأبرص ويعي

ويؤخذ منه أن طلبهم الشفاعة يقع حين تترك لهم الجنة. ووقع في أول حديث أبي نضرة عن أبي سعيد في مسلم رحمه «أنا أول من تنشق عنه الأرض» الحديث وفيه «فيخرج الناس ثلاث فزعات، فيأوتوا آدم» الحديث قال القرطبي: «كان ذلك يقع إناجي، يجهنهم، فإذا زفرت فزع الناس حينئذ وجئوا على ركبهم».

قوله: (حتى يريحنا) في رواية مسلم «فيريحنا» وفي حديث ابن مسعود عند ابن حبان «إن الرجل ليلجسه العرق يوم القيامة حتى يقول: يا رب أرحني ولو إلى النار» وفي رواية ثابت عن أنس «يطول يوم القيامة على الناس، فيقول بعضهم لبعض: انطلقوا بنا إلى آدم أبي البشر فليشفع لنا لئلا يوتينا فليقتل يوتا» وفي حديث سلمان «فإذا رأوا ما هم فيه قال بعضهم لبعض: اتوا إياكم آدم».

قوله: (حتى يريحنا من مكاننا هذا) في رواية ثابت «فليقتل يوتا» وفي رواية حنيفة وأبي هريرة «فيقولون يا أبانا استفتح لنا الجنة».

قوله: (فيأوتوا آدم) في رواية شيان «فيطلقون حتى يأتوا آدم فيقولون أنت الذي» في رواية مسلم «يا آدم أنت أبو البشر» وفي رواية همام وشيان «أنت أبو البشر» وفي حديث أبي هريرة «في رواية مسلم وفي حديث حنيفة «فيقولون يا أبانا».

قوله: (خلقت الله يده وفتح لك من روحه) زاد في رواية همام «واسكنك جنته وملكك أسماء كل شيء» وفي حديث أبي هريرة «وأمر للملائكة فسجدوا لك» وفي حديث أبي بكر «أنت أبو البشر وأنت اصطفاك الله».

قوله: (فاشفع لنا عند ربنا) في رواية مسلم «عند ربك» وكذا لحيان في حديث أبي بكر وأبي هريرة اشفع لنا إلى ربك، وزاد أبو هريرة «ألا ترى ما نحن فيه، الآخرى ما بلغنا».

قوله: (لست هناك) قال عياض: قوله لست هناك كتابة عن أن منزلته دون المنزل المطلوبة قاله تواضعاً وإكباراً لا يسألونه، قال: وقد يكون فيه إشارة إلى أن هذا المقام ليس لي بل لغيري. قلت: وقد وقع في رواية معبد بن حلال «فيقول لست هنا» وكذا في بقية المواضع، وفي رواية حنيفة «لست بصاحب ذلك» وهو يؤيد الإشارة المذكورة.

قوله: (ويذكر خطيئته) زاد مسلم إلى أصاب، والراجع إلى الموصول محذوف تقديمه أصابها، زاد همام في روايته «أكله من الشجرة» وقد نهي عنها «وهو نصب أكله بدل من قوله خطيئته وفي رواية هشام «فيذكر فنه فيستحي» وفي رواية ابن عباس «إني قد أخرجت غلظتي من الجنة» وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد «وإني ألتفتت فنبأ فأبليت به إلى الأرض» وفي رواية حنيفة وأبي هريرة «ما حل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة إياكم آدم» وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور «إني أخطأت وأنا في الفردوس فلما يغفر لي اليوم حسي» وفي حديث أبي هريرة «إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فصيت، نفسي نفسي نفسي، ادعبروا إلى غيبي».

قوله: (التوا نوحاً فيأوتوه) في رواية مسلم «ولكن اتوا نوحاً أول رسول بعث الله إلى أهل الأرض. فيأوتوا نوحاً» وفي رواية هشام «فإنه أول رسول بعث الله إلى أهل الأرض» وفي حديث أبي هريرة «انطلقوا إلى إياكم بعد إياكم» إلى نوح، اتوا عبداً شاكراً» وفي حديث أبي هريرة «ادعبروا إلى نوح فيأوتوا نوحاً فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وقد سماك الله عبداً شكوراً» وفي حديث أبي بكر «فيطلقون إلى نوح فيقولون: يا نوح اشفع لنا إلى ربك، فإن الله اصطفاك واستجاب لك في دعائك ولم يدع على الأرض من الكافرين دياراً» ويجمع بينهما بأن آدم سقى إلى وصفه بأنه أول رسول فخطابه أهل الموقف بذلك، وقد استشكلت هذه الأولوية بأن آدم نهي مرسل وكذا شيت وإدريس وهم قبل نوح، وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث جابر «أعطيت خمساً» في كتاب التيمم وفيه «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة» الحديث. وحصل الأوجه عن الإشكال المذكور أن الأولوية مقيدة بقوله «أهل الأرض» لأن آدم ومن دعه لم يرسلوا إلى أهل الأرض، وبشكل عليه حديث جابر، ويجب بأن بعثه إلى أهل الأرض باختيار الواقع لصدق أنهم قومه بخلاف عصور بعثه نبيها محمد ﷺ لقومه ولغير قومه، أو الأولوية مقيدة بكونه أهلك قومه، أو أن الثلاثة كانوا أنبياء ولم يكونوا رسلًا، ولأن هذا جنح إلى بطلان في حق آدم، وتقبيح عياض بما صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة كالتصريح به أنه كان مرسلًا. وفيه التصريح بإزالة الصحف على شيت وهو من علامات الإرسال، وأما إدريس فذهب طائفة إلى أنه كان في بني إسرائيل وهو إلياس، وقد ذكر ذلك في أحاديث الأنبياء، ومن الأوجه أن رسالة آدم كانت إلى بنيهم وهم محدون ليعلمهم شريعته، ونوح كانت رسالته إلى قوم كفار يدعوهم إلى التوحيد.

الموتى».

فأقول: رحمه يقول: بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك» وله من رواية المختار بن فلفل عن أنس رحمه «أنا أول من يقرع باب الجنة» وفي رواية قتادة عن أنس «أتى باب الجنة فاستفتح فقال: من هذا؟ فأقول رحمه فقال: مرحباً بمحمد» وفي حديث سلمان «فأخذ علقة الباب وهي من ذهب فيقرع الباب فيقال: من هذا؟ فيقول: محمد، فيفتح له حتى يقوم بين يدي الله فيستأن في السجود فيؤذن له» وفي حديث أبي بكر الصديق «فبأني جبريل ربه فيقول اللذن له».

قوله: (لِإِذَا رَأَيْتَهُ وَهَلَّتْ لَهُ سَاجِدَةً) في رواية أبي بكر «فأتي تحت العرش فأتع ساجداً لربي» وفي رواية لابن حبان من طريق ثوبان عن أنس «فيجلس له الرب ولا يتجلى لشيء» قبله «وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى رحمه» يعرفني الله نفسه، فأسجد له سجدة يرضى بها عني، ثم استندحه بمسحة يرضى بها عني»

قوله: (وَالِدَعْنِي مَا شَاءَ اللَّهُ) زاد سلم «أن يدي» وكذا في رواية هشام، وفي حديث عبادة بن الصامت «فلما رأيت ربي غررت له ساجداً شاكرًا له» وفي رواية معبد بن هلال «فأقروم بين يديه فيلهمني عماد لا أقدر عليها الآن فأعده تلك المهاد، ثم أخرج له ساجداً» وفي حديث أبي بكر الصديق «فيطلق إليه جبريل فيخبر ساجداً قدر جمعة».

قوله: (لَمْ يُقَالْ لِي أَرْفَعُ رَأْسَكَ) في رواية مسلم «فيقال يا محمد» وكذا في أكثر الروايات، وفي رواية الضر بن أنس «فأوحى الله إلى جبريل أن أذهب إلى محمد فقل له ارفع رأسك» فعلى هذا فالمنع بقول لي على لسان جبريل.

قوله: (وَسَلَّ تَعَطُّهُ وَقَلَّ يَسْمَعُ وَاشْفَعُ تَشْفَعُ) في رواية مسلم بغير واو، وسقط من أكثر الروايات «وقل يسمع» ووقع في حديث أبي بكر «فيرفع رأسه فإذا نظر إلى ربه خر ساجداً قدر جمعة» وفي حديث سلمان «فبأني يا محمد ارفع رأسك وسل تعطط واشفع تشفع وادع تجب».

قوله: (فَارْفَعُ رَأْسِي فَأُحَدِّثُ رَبِّي بِتَحْمِيدِ طَعْمِي) وفي رواية هشام «يعلمني» وفي رواية ثابت «بمحماد لم يحمد به أحد قبلي، ولا يحمد به أحد بعدي» وفي حديث سلمان «يفتح الله له من السماء والتحميد والتحميد ما لم يفتح لأحد من الخلائق» وكأنه عليه التحميد قبل سجوده وبعده، وفيه «ويكون في كل مكان ما يليق به» وقد ورد ما لعله يفسر به بعض ذلك لا جميعه، ففي النسائي ومصنف عبد الرزاق ومعجم الطبراني في حديث حذيفة بن غلام «يجمع الناس في صعيد واحد فيقال: يا محمد، فأقول: لبيك وصعدك والخير في يديك والمهدي من حديث وعبدك بين يديك وبك وإليك تباركت وتعالى سبحانه لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك» زاد عبد الرزاق «سبحانك رب البيت» فذلك قوله: «عسى أن يحبك ربك مقاماً محمداً» [الإسراء: ٧٩] قال ابن منده في كتاب الإيمان: هذا حديث يجمع على صحة إسناده وثقة رواته.

قوله: (لَمْ أَشْفَعْ) في رواية معبد بن هلال «فأقول رب أمي أمي» وفي حديث أبي هريرة نحوه.

قوله: (فِيحْدِثُ لِي حَدَّثًا) بين لي في كل طور من أطوار الشفاعة حداً أقف عنده فلا أتمده، مثل أن يقول شفعتك فيمن أخل بالجماعة ثم فيمن أخل بالصلاة ثم فيمن شرب الخمر ثم فيمن زنى وعلى هذا الأسلوب، كذا حكاه الطبري، والذي يدل عليه سياق الأخبار أن المراد به تفضيل مراتب المخربين في الأعمال الصالحة كما وقع عند أحد عن يحيى القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في هذا الحديث بعينه وسأته عليه في آخره، وكما تقدم في رواية هشام عن قتادة عن أنس في كتاب الإيمان بلفظ «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شميرة» وفي رواية ثابت عند أحد «فأقول: أي رب أمي أمي، فيقول: أخرج من كان في قلبه مقدار شميرة» ثم ذكر نحو ما تقدم وقال «مقال ذرة» قال «مقال حبة من خردل» ولم يذكر بقية الحديث. ووقع في طريق الضر بن أنس قال «شفعت في أمي أن أخرج من كل تسعة وتسعين إنساناً واحداً، فما زلت أتردد على ربي لا أقوم منه مقاماً إلا شفعت» وفي حديث سلمان «فيشفع في كل من كان في قلبه مقال حبة من خردل ثم حبة من خردل فذلك المقام المحمود» وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا في شرح الحديث الثالث عشر، وبما مبسوطاً في شرح حديث الباب الذي يليه.

قوله: (لَمْ أَخْرِجْهُمْ مِنَ النَّارِ) قال الداودي: كان راوي هذا الحديث ركب شيئاً على غير أصله، وذلك أن في أول الحديث ذكر الشفاعة في الإراحة من كرب الموقف، وفي آخره ذكر الشفاعة في الإخراج من النار، يعني وذلك إما يكون بعد التحول من الموقف والمروء على الصراط وسقوط من سقط في تلك الحالة في النار، ثم يقع بعد ذلك الشفاعة في الإخراج، وهو إشكال قوي، وقد أجاب عنه عياض ووجه النووي وغيره بأنه قد وقع

قوله: (فَلْيَأْتُوهُ) في رواية مسلم «فيأتون عيسى فيقول: لست هناك» وفي حديث أبي هريرة «يقولون: يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه وكلمت الناس في المهد صبياً، انشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟» مثل آدم قولاً وجواباً لكن قال «ولم يذكر نبياً» لكن وقع في رواية الترمذي من حديث أبي نصره عن أبي سعيد «إني عبت من دون الله» وفي رواية أحمد والنسائي من حديث ابن عباس «إني اتخفت إلهاً من دون الله» وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور نحوه وزاد «وإن يغفر لي اليوم حسبي».

قوله: (وَالْوَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ) في رواية مسلم «عبد غفر له إلخ» زاد ثابت «من ذنبه» وفي رواية هشام «غفر الله له» وفي رواية معمر «انطلقوا إلى من جاء اليوم مفسوراً له ليس عليه ذنب» وفي رواية ثابت أيضاً «خاتم النبيين قد حضر اليوم، أرايت لو كان متاع في وعاء قد دخن عليه أكان يقدر على ما في الوعاء حتى يفضي الخاتم» وعند سعيد بن منصور من هذا الوجه «فيرجعون إلى آدم فيقول أرايت إلخ» وفي حديث أبي بكر «ولكن انطلقوا إلى سيد ولد آدم فإنه أول من تشق عنه الأرض» قال عياض: اختلفوا في تأويل قوله تعالى: ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢٤] قيل: المقصد ما قبل النبوة والتأخير العصمة، وقيل ما وقع من سهر أو تأويل. وقيل: المقصد ذنب آدم والتأخير ذنب أمته، وقيل: المعنى أنه مغفور له غير مواخذ لو وقع، وقيل غير ذلك. قلت: واللاتق بهذا المقام القول الرابع، وأما الثالث فلا يتأتى هنا، ويستغاد من قول عيسى في حق نبينا هذا ومن قول موسى فيما تقدم «إني قتلت نفساً بغير نفس وإن يغفر لي اليوم حسبي» مع أن الله قد غفر له بنص القرآن، التفرقة بين من وقع منه شيء ومن لم يقع منه شيء أصلاً، فإن موسى عليه السلام مع وقوف المغفرة له لم يرتفع إشفاقه من الموازنة بذلك وروى في نفسه قصيراً من مقام الشفاعة مع وجود ما صدر منه، بخلاف نبينا ﷺ في ذلك كله، ومن ثم استحسب عيسى بما صاحب الشفاعة لأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بمعنى أن الله أخبر أنه لا يؤاخذ بذنوب لو وقع منه وهذا من الثغرات التي فتح الله بها في فتح الباري فله الحمد.

قوله: (فَلْيَأْتُوهُ) في رواية الضر بن أنس عن أبيه «حدثني نبي الله ﷺ قال: إنني لقائم أنتظر أمي تعبر الصراط إذ جاء عيسى فقال: يا محمد هذه الأنبياء قد جاءتك يسألون لتدعو الله أن يفرق جمع الأمم إلى حيث يشاء لنعم ما هم فيه» فأفادت هذه الرواية تعيين موقف النبي ﷺ حينئذ وأن الذي وصف من كلام أهل الموقف كله يقع عند نصب الصراط بعد تناقض الكفار في النار كما سيأتي بيانه قريباً، وأن عيسى عليه السلام هو الذي يطالب النبي ﷺ، وأن الأنبياء جميعاً يسألونه في ذلك، وقد أخرج الترمذي وغيره من حديث أبي بكر في كعب في نزول القرآن على سبعة أحرف وفيه «وأخبرت الثالثة ليوم يرغب إلي في الحلق حتى إبراهيم عليه السلام» ووقع في رواية معبد بن هلال «فيأتوني فأقول: أنا ما أنا لما» زاد ربيع بن حاتم عند ابن المبارك في الزهد «فيأذن الله لي فأقروم، فيؤمر من مجلسي أطيب ربي شهنا أحد» وفي حديث سلمان بن أبي بكر بن أبي شيبة «يأتون محمدًا فيقولون: يا نبي الله أنت الذي فتح الله بك وخشب وغفر لك ما تقدم وما تأخر، وبحث في هذا اليوم أتأ وترى ما نحن فيه، نعم فاشفع لنا إلى ربنا، فيقول: أنا صاحبكم، فيجوش الناس حتى يتهي إلى باب الجنة» وفي رواية معمر «فيقول: أنا صاحبها».

قوله: (فَنَاسْتَذِنُ) في رواية هشام «فأطلق حتى استأذن».

قوله: (عَلَى رَجِي) زاد همام «في دهر فيؤذن لي» قال عياض: أي في الشفاعة. وتعقب بأن ظاهر ما تقدم أن استأذنه الأول والإذن له إما هو في دخول النار وهي الجنة، وأضيفت إلى الله تعالى إضافة تشريف، ومنه «وَاللَّهُ يَدْخُلُ إِلَى دَارِ السَّلَامِ» [يونس: ٢٥] على القول بأن المراد بالسلام هنا الاسم العظيم وهو من أسماء الله تعالى، قيل الحكمة في انتقال النبي ﷺ من مكانه إلى دار السلام أن أرض الموقف لما كانت مقام عرض وحساب كانت مكان غفلة وإشفاق، ومقام الشافع يناسب أن يكون في مكان إكرام، ومن ثم يستحب أن يتحرى للدعاء المكان الشريف لأن الدعاء فيه أقرب للإجابة. قلت: وتقدم في بعض طرقه أن من جملة سؤال أهل الموقف استئذان باب الجنة، وقد ثبت في صحيح مسلم أنه أول من يستفتح باب الجنة، وفي رواية علي بن زيد عن أنس عند الترمذي «فأخذ حلقه باب الجنة فاقمعهما فيقال: من هذا؟ فأقول: محمد، فيفتحون لي ويرجعون فأخر ساجداً» وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم «فيقول الحازن: من؟

المذكورين قبل واحداً واحداً إلى محمد ﷺ، فيطلق فيأتي رب العزة فيسجد له حتى يأمروه أن يرفع رأسه ثم يسأله ما تريد؟ وهو أعلم به، فيقول: رب أناس من عبادك أصحاب قلوب لم يشكروا بك وأنت أعلم بهم، فيمرهم أهل الشرك بعبادتهم إليك، فيقول وعزتي لأخرجهم فيخرجهم قد استرقوا، فينفض عليهم من الملاء حتى يتبثروا ثم يدخلون الجنة فيسمن للجهنمين، فيقبضه عند ذلك الأولون والآخرون، فذلك قوله: ﴿عسى أن يمتك ربك مقاماً محموداً﴾ [الإسراء: ٧٩].

قلت: فهذا لو ثبت لرفع الإشكال لكن الكلبي ضعيف، ومع ذلك لم يستند، ثم هو خالف لصرح الأحاديث الصحيحة أن سؤال المؤمنين الأنبياء واحداً بعد واحد إنما يقع للوقت قبل دخول المؤمنين الجنة والله أعلم. وقد تمسك بعض المحدثين من المرجحة بالاحتمال المذكور في دعواه أن أحداً من المؤمنين لا يدخل النار أصلاً، وإنما المراد بما جاء من أن النار تسفهم أو تلقفهم، وما جاء في الإخراج من النار جميعهم محمول على ما يقع لهم من الكرب في الوقت، وهو تمسك باطل، وأقوى ما يرد به عليه ما تقدم في الزكاة من حديث أبي هريرة في قصة مانع الزكاة واللفظ لمسلم «ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة بطع لها بقاع قرقر أوفر ما كانت تطوره بأخفافها وتمتدع بالولاهها في يوم كان مقدله خمسين ألف سنة، حتى يقبض بين العباد، فيرى سيده إدا إلى الجنة وإدا إلى النار». الحديث بطوله وفيه ذكر الذهب والفضة والبر والنعم، وهو دال على تطلب من شاء الله من العصاة بالنار حقيقة زيادة على كرب الوقت. وورد في سبب إخراج بقية المؤمنين من النار ما تقدم أن الكفار يقولون لهم: ما أغنى حكم قول لا إله إلا الله وأنت معنا، فيغضب الله لهم فيخرجهم. وهو مما يرد به على البجعة المذكورين. وسأذكره في شرح حديث الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم أعود ألقع ساجدة طه في الخاتمة أو الزاوية) في رواية هشام فإحد لهم حداً فدخلهم الجنة، ثم أرجع ثانياً فاستنذت إلى أن قال: ثم أخذ لهم حداً ثالثاً فدخلهم الجنة ثم أرجع «مكلاً في أكثر الروايات. ووقع عند أحد من رواة سعيد بن أبي عروبة عن قتادة «ثم أعود الرابعة فاقول: يا رب ما بقي إلا من حبه القرآن» ولم يشك بل جزم بأن هذا القول يقع في الرابعة. ووقع في رواية معبد بن هلال عن أنس أن الحسن حدث معبد بعد ذلك بقوله «فاقوم للرابعة» وفيه قول الله له «ليس ذلك لك» وأن الله يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وإن لم يعمل خيراً قط. فعلى هذا قوله «حبه القرآن» يتناول الكفار وبعض العصاة عن ورد في القرآن في حقه التخليد، ثم يخرج من النار بعد إخراج وتبقى الكفار. ويكون المراد بالتخليد في حق العصاة المذكورين البقاء في النار بعد إخراج من تقدمهم.

قوله: (حي ما بقي) في رواية الكشيبي «ما بقي» وفي رواية هشام بعد الثالثة «حتى أرجع فاقول».

قوله: (إلا من حبه القرآن، وكان لقادة يقول عند هذا: أي وجب عليه الخلود) في رواية هشام «إلا من حبه القرآن أي وجب عليه الخلود» كذا أبيهم قائل «أي وجبه وتبين من رواية أبي حوالة أنه قتادة أحد رواة. ووقع في رواية هشام وسعيد «فاقول: ما بقي في النار إلا من حبه القرآن ووجب عليه الخلود» وسقط من رواية سعيد عند مسلم «ووجب عليه الخلود» وعنده من رواية هشام مثل ما ذكرت من رواية هشام، فتبين أن قوله «ووجب عليه الخلود» في رواية هشام مدرج في المرفوع لما تبين من رواية أبي حوالة أنها من قول قتادة فسر به قوله «من حبه القرآن» أي من أخبر القرآن بأنه يخلد في النار. ووقع في رواية هشام بعد قوله أي وجب عليه الخلود وهو المقام المحمود الذي وعده الله وفي رواية شيان «إلا من حبه القرآن» يقول: وجب عليه الخلود، وقال: عسى أن يمتك ربك مقاماً محموداً. وفي رواية سعيد عند أحد بعد قوله «إلا من حبه القرآن» قال نعمتاً أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شميرة. الحديث وهو الذي فصله هشام من الحديث وسبق سياقه في كتاب الإيمان مفرداً، ووقع في رواية معبد بن هلال بعد روايته عن أنس من روايته من الحسن البصري عن أنس قال «ثم أقوم الرابعة فاقول أي رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله» فيقول لي ليس ذلك لك» فذكر بقية الحديث لا يخرجهم، وقد تمسك به بعض المحدثين في دعواهم أن من دخل النار من العصاة لا يخرج منها لقوله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً﴾ [البقر: ٢٢]. وأجاب أهل السنة بأنها نزلت في الكفار، وعلى تسليم أنها في أمم من ذلك فقد ثبت تخصيص الموحدين بالإخراج، ولعل التأييد في حق من يتأخر بعد شفاعاة الشافعين حتى يخرجوا بقبضة لرحم الراحمين كما سيأتي بيانه في شرح حديث الباب

في حديث حفيظة المقرن يحدث أبي هريرة بعد قوله: «فاثرون عمداً فيقوم ويؤذن له، أي في الشفاعاة، وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبي الصراط بيتاً وشمالاً فيمر أولكم كالرقى» الحديث. قال عياض: فهذا يصل الكلام، لأن الشفاعاة التي لجأ الناس إليه فيها هي الإراحة من كرب الوقت، ثم نجح الشفاعاة في الإخراج، وقد وقع في حديث أبي هريرة يعني الآتي في الباب الذي يليه بعد ذكر الجميع في الوقت الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد، ثم تميز المناقنين من المؤمنين، ثم حلول الشفاعاة بعد وضع الصراط والمرور عليه، فكان الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد هو أول فصل الشفاعاة والإراحة من كرب الوقت، قال: وهذا تجتمع متون الأحاديث وتترتب معانيها.

قلت: فكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، وسيأتي بقيته في شرح حديث الباب الذي يليه وفيه «حتى يجيء الرجل فلا يستطير السير إلا زحاً وفي جنبي الصراط كلاب مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج ومكدوش في النار» فظهر منه أنه ﷺ أول ما يشفع ليقضي بين الخلق، وأن الشفاعاة فيمن يخرج من النار عن سقط تقع بعد ذلك. وقد وقع ذلك صريحاً في حديث ابن عمر انحصر في سياقه الحديث الذي ساقه أنس وأبو هريرة مطولاً. وقد تقدم في كتب الزكاة من طريق حزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلطف «إن الشمس تنفذ حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فيتا هم كذلك استفتوا بأدم ثم بموسى ثم بمحمد فيشفع ليقضي بين الخلق، فينشي حتى يأخذ بحلقه الباب، فيومئذ يمتد الله مقاماً محموداً فيجده أهل الجميع كلهم» ووقع في حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى «ثم امتدحه بمدحة يرضى بها عي، ثم يؤذن في الكلام، ثم يمر أصبي على الصراط وهو منصوب بين ظهري جهنم فيمرون» وفي حديث ابن عباس من رواية عبد الله بن الحارث عنه عند أحد «يقول عز وجل: يا محمد ما تريد أن أصنع من أمتك؟ فاقول: يا رب جعل حسبيهم» وفي رواية عن ابن عباس عند أحد وأبي يعلى «فاقول أنا هنا، حتى يأذن الله لمن يشاء ويرضى، فإذا أراد الله أن يفرغ من خلقه نادى مناد: أين محمد وأمه؟ الحديث وسيأتي بيان ما يقع في الوقت قبل نصب الصراط في شرح حديث الباب الذي يليه. وتعرض الطيبي للجواب عن الإشكال بطريق آخر فقال: يجوز أن يراد بالنار الحبس والكره والشددة التي كان أهل الوقت فيها من دنو الشمس إلى رؤوسهم وكربهم بحرما وسفهمهم العرق، وأن يراد بالخروج منها خلاصهم من تلك الحالة التي كانوا فيها.

قلت: وهو احتمال بعيد، إلا أن يقال إنه يقع إخراجان وقع ذكر أحدهما في حديث الباب على اختلاف طرقه والمراد به الخلاص من كرب الوقت، والثاني في حديث الباب الذي يليه ويكون قوله فيه «يقول من كان بعيد شيتاً فليتيه» بعد تمام الخلاص من الوقت ونصب الصراط والإذن في المرور عليه، ويقع الإخراج الثاني لمن يسقط في النار حال المرور فينتقله، وقد أشرت إلى الاحتمال المذكور في شرح حديث العرق في «باب قوله تعالى ألا ينظر أولئك أنهم مجرؤون» والعلم عند الله تعالى. وأجاب القرطبي عن أصل الإشكال بأن في قوله آخر حديث أبي زرعة عن أبي هريرة بعد قوله ﷺ «فاقول يا رب أمي أمي فيقال أدخل من أمتك من الباب الأيمن من أبواب الجنة لا حساب عليه ولا عذاب» قال: في هذا ما يدل على أن النبي ﷺ يشفع فيما طلب من تمجيل الحساب، فإنه لما أذن له في إدخال من لا حساب عليه دل على تأخير من عليه حساب ليحاسب، ووقع في حديث الصور الطويل عند أبي يعلى «فاقول يا رب وعدني الشفاعاة فتشعني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله: وقد شفعتكم فيهم وأذنتم لهم في دخول الجنة».

قلت: وفيه إشعار بأن العرض والميزان وتكابر الصحف يقع في هذا الموضع، ثم ينادي المنادي: ليتبع كل أمة من كانت تعبد، فيسقط الكفار في النار، ثم تميز بين المؤمنين والمناقنين بالانتحان بالسجود عند كشف الساق، ثم يؤذن في نصب الصراط والمرور عليه، فيطأ نور المناقنين فيسقطون في النار أيضاً، ويمر المؤمنون عليه إلى الجنة، فمن العصاة من يسقط ويوقف بعض من لها عند القنطرة للمقاصاة بينهم ثم يدخلون الجنة، وسيأتي تفصيل ذلك واضحاً في شرح حديث الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى. ثم وقت في تفسير يحيى بن سلام البصري نزل مصر ثم إفريقية وهو في طبقة يزيد بن هارون، وقد ضعفه الدررطني، وقال أبو حاتم الرازي صدوق، وقال أبو زرعة ربما وهب، وقال ابن عدي يكذب حديثه مع ضعفه فغل فيه عن الكلبي قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقيت زمرة من آخر زمرة الجنة إذا خرج المؤمنون من الصراط بأعصمهم فيقول آخر زمرة من زمرة النار لهم وقد بلغت النار منهم كل مبلغ: أما نحن فقد أخذنا بما في قلوبنا من الشك والتكذيب، فما تفككم أنتم توحيدكم؟ قال فيصرخون عند ذلك يدعون ربهم، فيسمعهم أهل الجنة فياثون أدهم، فذكر الحديث في إتيانهم الأنبياء

الذي يليه. فيكون التأييد مؤكداً، وقال عياض: استدل بهذا الحديث من جوز الخطايا على الأنبياء كقول كل من ذكر فيه ما ذكر، وأجاب عن أصل المسألة بأنه لا خلاف في عصمتهم من الكفر بعد النبوة وكذا قبلها على الصحيح، وكذا القول في الكبيرة على التفصيل المذكور، ويلحق بها ما يزيى بها من الصفات، وكذا القول في كل ما يقدح في الإبلاغ من جهة القول، واختلفوا في الفعل فمنعه بعضهم حتى في النسيان، وأجاز الجمهور السهو لكن لا يحصل التماضي، واختلفوا فيما عدا ذلك كله من الصفات فذهب جماعة من أهل النظر إلى عصمتهم منها مطلقاً، وأولوا الأحاديث والآيات الواردة في ذلك بضروب من التأويل، ومن جملة ذلك أن المصادر عنهم إما أن يكون بتأويل من بعضهم أو سهو أو ياذن، لكن خشوا أن لا يكون ذلك موافقاً لقامهم فاشتقوا من المواخلة أو المعاتبة، قال: وهذا أرجح المقالات، وليس هو ملعب المعتزلة وإن قالوا بعصمتهم مطلقاً لأن مزعمهم في ذلك التكثير بالذنوب مطلقاً ولا يجوز على النبي الكفر، ومزعنا أن أمة النبي مأمورة بالانقياد به في أفعاله فلزجنا من وقوع المعصية لزم الأمر بالشئ الواحد والنهي عنه في حالة واحدة وهو باطل. ثم قال عياض: وجب ما ذكر في حديث الباب لا يخرج عما قلناه لأن كل آدم من النجسة كان عن سهو، وطلب نوح غياه ولده كان عن تأويل، ومقالات إبراهيم كانت معارضاً وأراد بها الخير، وقيل موسى كان كافراً كما تقدم بسط ذلك والله أعلم. وفي جواز إطلاق الغضب على الله والمراد به ما يظهر من انتقامه عن عصاه، وما يشاهده أهل الموقف من الأحوال التي لم يكن مثالها ولا يكون، كما قرره النووي. وقال غيره المراد بالغضب لازمه وهو إرادة إيصال سوء للبعض، وقول آدم ومن بعده نفسي نفسي نفسي «أي نفسي هي التي تستحق أن يشفع لها، لأن المبدأ والخير إذا كان متعديين فالمراد به بعض اللوازم، ويحتمل أن يكون أحدهما مخلوقاً. وفي تفضيل محمد ﷺ على جميع الخلق لأن الرسل والأنبياء والملائكة أفضل عن سواهم، وقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم، قال القرطبي: ولو لم يكن في ذلك إلا الفرق بين من يقول نفسي نفسي وبين من يقول أمي أمي أمي لكان كافياً، وفي تفضيل الأنبياء المذكورين فيه على من لم يذكر فيه تأنيدهم لذلك المقام العظيم دون من سواهم، وقد قيل إنما اقتصص المذكورون بذلك لمزايا أخرى لا تتعلق بالتفضيل فآدم لكونه والد الجميع، ونوح لكونه الأب الثاني، وإبراهيم للأمر بإتيان ملته، وموسى لأنه أكثر الأنبياء نبهاً، وعيسى لأنه أولى الناس بنبيينا محمد ﷺ كما ثبت في الحديث الصحيح. ويحتمل أن يكونوا اختصوا بذلك لأنهم أصحاب شرائع عمل بها من بين من ذكر أولاً ومن بعده. وفي الحديث من القوائد غير ما ذكر أن من طلب من كبير أمرأ مهماً أن يقدم بين يدي سؤاله وصف السؤل بآسن صفاته واشترى مزاياه ليكون ذلك أدعى لإجابته لسؤاله، وفيه أن السؤل إذا لم يقدر على تحصيل ما سأل يعتذر بما يقبل منه ويبدل على من يظن أنه يكمل في القيام بذلك فالدال على الخير كفاعله، وأنه يفي على المدلول عليه بأوصافه المتقتضية لأهليته ويكون أدعى لقبول حذره في الامتناع، وفيه استعمال ظرف المكان في الزمان لقوله لست هنا كما لأن هنا ظرف مكان فاستعملت في ظرف الزمان لأن المعنى لست في ذلك المقام، كما قاله بعض الأئمة وفيه نظير، وإنما هو ظرف مكان على باب لکنه المعنوي لا الحسي، مع أنه يمكن حله على الحسي لما تقدم من أنه ﷺ يأسر السؤال بعد أن يستأذن في دخول الجنة، وعلى قول من يفسر المقام المحمود بالقعود على العرش يتحقق ذلك أيضاً. وفيه العمل بالعالم قبل البحث عن المخصص أخذاً من قصة نوح في طلبه نجاه ابنه، وقد يتسمك به من يرى بعكسه. وفيه أن الناس يوم القيامة يستصحبون حاملهم في الدنيا من التوسل إلى الله تعالى في حوائجهم بأنبيائهم، والباحث على ذلك الإلهام كما تقدم في صدر الحديث. وفيه أنهم يستشير بعضهم بعضاً ويصيرون على الشيء المطلوب وأنهم يغطى عنهم بعض ما علموه في الدنيا لأن في السائلين من سمع هذا الحديث ومع ذلك فلا يستحضر أحد منهم أن ذلك المقام يختص به نبيينا ﷺ، إذ لو استحضروا ذلك لسألوه من أول وهلة ولما احتاجوا إلى التردد من نبي إلى نبي. ولعل الله تعالى أنسامهم ذلك للحكمة التي ترتب عليه من إظهار فضل نبيينا ﷺ كما تقدم تقريره.

الحديث الثامن عشر: حديث عمران بن حصين.

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان والحسن بن ذكوان هو أبو سلمة البصري تكلم فيه أحمد وابن معين وغيرهما لكنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه مع تمتته في الرجال، ومع ذلك فهو متابع، وفي طبقة الحسين بن ذكوان وهو بضم الحاء وفتح السين وآخره نون بصري أيضاً يعرف بالعلم والمكتب وهو أوثق من أبي سلمة، وتقدم شرح حديث الباب في الحادي عشر.

الحديث التاسع عشر: حديث أنس في قصة أم حارثة، تقدم في الخامس من

وجه آخر عن حيد عنه وفيه «ولقاب قوم أحدكم» وتقدم شرحه وفيه «ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة أطلمت إلى الأرض».

قوله: (لأضاعت ما بينهما) وقع في حديث سعيد بن عامر الجمحي عند البزار بلفظ «تشرف على الأرض للعب ضوء الشمس والقمر».

قوله: (ولمالات ما بينهما ريحاً) أي طيبة، وفي حديث سعيد بن عامر المذكور «لمالات الأرض ريح مسك» وفي حديث أبي سعيد عند أحمد وصححه ابن حبان «وإن أدنى لؤلؤة عليها لتضيء ما بين المشرق والمغرب».

قوله: (ولنصفها) بفتح النون وكسر الصاد المهمل بعد ما تحتها ثم فاء، فسر في الحديث بالخمار بكسر المعجمة وتخفيف الميم، وهذا التفسير من قتيبة فقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن إسماعيل بن جعفر بولونه، وقال الأزهري: التصفيف الخمار، ويقال أيضاً للخمار. قلت: والمراد هنا الأول جزماً. وقد وقع في رواية الطبراني «ولتاجها على رأسها» وحكى أبو عبيد الحارثي أن التصفيف المعبر بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الجيم وهو ما تلوه المرأة على رأسها، وقال الأزهري: هو كالصباية تلفها المرأة على استدارة رأسها، واعتبر الرجل بعلمته لها على رأسه ورد طرفها على وجهه وشيتاً منها تحت ذقنه، وقيل المعبر ثوب تلبسه المرأة أصغر من الرداء، ووقع في حديث ابن عباس عند ابن أبي الدنيا «ولو أخرجت نصيفها لكنت الشمس عند حسناتها مثل القنينة من الشمس لا ضوء لها، ولو أطلمت وجهها لأضاء حسنها ما بين السماء والأرض، ولو أخرجت كفها لافتن الخلائق بحسنها».

الحديث العشرون: حديث أبي هريرة عن طريق الأخرج عنه.

قوله: (لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار) وقع عند ابن ماجه بسند صحيح من طريق آخر عن أبي هريرة أن ذلك يقع عند المسألة في القبر وفيه «يفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها فيقال له: انظر إلى ما وُفدك الله» وفي حديث أنس الماضي في أواخر الجنازة «فيقال انظر إلى مقعدك من النار» زاد أبو داود في روايته «هذا بيتك كان في النار، ولكن الله عصمك ورحمك» وفي حديث أبي سعيد «كان هذا منزلك لو كُفرت بريك».

قوله: (لو أساء ليزداد شكراً) أي لو كان عمل صلباً سيئاً وهو الكفر فصار من أهل النار، وقوله «يزداد شكراً» أي فرحاً ورضاً، فعبر عنه بلازمه، لأن الراضي بالشئ يشكر من فعل له ذلك.

قوله: (ولا يدخل النار أحد) قدم في رواية الكشميهني الفاعل على المفعول، وقوله: «إلا أرى» بضم الهزة وكسر الراء.

قوله: (لو أحسن) أي لو عمل عملاً حسناً وهو الإسلام.

قوله: (ليكون عليه حسرة) أي للزيادة في تعذبه، ووقع عند ابن ماجه أيضاً وأحمد بسند صحيح عن أبي هريرة بلفظ «ما منكم من أحد إلا وله منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار. فإذا مات ودخل النار ووث أهل الجنة منزله» وذلك قوله تعالى: «ولولك هم الوارثون» [المؤمنون: ١٠]. وقال جمهور المفسرين في قوله تعالى: «وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده وأورثنا الأرض» [الزمر: ٧٤] المراد أرض الجنة التي كانت لأهل النار لو دخلوا الجنة، وهو موافق لهذا الحديث، لهذا الحديث، وقيل المراد أرض الدنيا لأنها صارت خيرة فأكلوها كما تقدم. وقال القرطبي: يحتمل أن يسمى الحصول في الجنة وراثة من حيث اختصاصهم بذلك دون غيرهم، فهو إرث بطريق الاستعارة والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون:

قوله: (عن عمرو) هو ابن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، وقد وقع لنا هذا الحديث في نسخة إسماعيل بن جعفر حدثنا عمرو بن أبي عمرو، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن حجر عن إسماعيل، وكذا تقدم في العلم من رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو، وقد تقدم أن اسم أبي عمرو والد عمرو ميسرة.

قوله: (من أسعد الناس بشفاقته) لعل أبا هريرة سأل عن ذلك عند تحذيره ﷺ بقوله «وأريد أن أشتي» دعوتي شفاعاً لأمتي في الآخرة» وقد تقدم سياقه وبيان الفاظه في أول كتاب الدعوات، ومن طريقه «شفاعتي لأهل الكيثار من أمتي» وتقدم شرح حديث الباب في «باب الحرص على الحديث» من كتاب العلم. وقوله «من قال لا إله إلا الله خالصاً من قبل نفسه» بكسر القاف وفتح الموحدة أي قال ذلك باختياره، ووقع في رواية أحمد وصححه ابن حبان من طريق أخرى عن أبي هريرة نحو هذا الحديث وفيه

«لقد ظننت أنك أول من يسألني عن ذلك من أمي، وشفاعتي لمن شهد أن لا إله إلا الله غلصاً يصدق قلبه لسانه ولسانه قلبه» والمراد بهذه الشفاعة للسؤال عنها بعض أنواع الشفاعة وهي التي يقول ﷺ «أمني، أمني، فيقال له: أخرج من النار من في قلبه وزن كذا من الإيمان» فأسعد الناس بهذه الشفاعة من يكون إيمانه أكمل عن دونه، وأما الشفاعة العظمى في الإراحة من كرب الموقف فأسعد الناس بها من يسبق إلى الجنة، وهم الذين يدخلونها بغير حساب، ثم الذين يلونهم وهو من يدخلها بغير عذاب بعد أن يحاسب ويستحق العذاب، ثم من يصيبه لفتح النار ولا يسقط. والحاصل أن في قوله «أسعد» إشارة إلى اختلاف مراتبهم في السبق إلى الدخول باختلاف مراتبهم في الإخلاص، ولذلك أكده بقوله «من قلبه» مع أن الإخلاص عمله القلب، لكن إسناده الفعل إلى الجراحة أبلغ في التأكيد، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله «أسعد» وأنها على بابها من التفضيل؛ ولا حاجة إلى قول بعض الشراح الأسعد هنا بمعنى السعيد لكون الكل يشتركون في شرطية الإخلاص، لأننا نقول يشتركون فيه لكن مراتبهم فيه متفاوتة. وقال البيضاوي: يتضمن أن يكون المراد من ليس له عمل يستحق به الرحمة والإخلاص، لأن احتياجه إلى الشفاعة أكثر وانتفاعه بها أوفى والله أعلم.

الحديث الثاني والعشرون:

قوله: (جبريل) هو ابن عبد الحميد منصور هو ابن المنصور، وإبراهيم هو النخعي، وعبيدة ينتح أوله هو ابن عمرو، وهذا السند كله كوفيون.

قوله: (إني لأعلم آخر أهل النار خروجاً منها وآخر أهل الجنة دخولاً فيها) قال حياض: جاء نحو هذا في آخر من يميز على الصراط يعني كما سيأتي في آخر الباب الذي يليه قال: فيحمل أهما إثماً إثناً شخصان وإما نورا أو جناناً، وحبر فيه بالواحد من الجماعة لا شراكتهم في الحكم الذي كان سبب ذلك، ويحمل أن يكون المفروق هنا بمعنى الورد وهو الجواز على الصراط فيتحصل للمنى إما في شخص واحد أو أكثر. قلت: وقع عند مسلم من رواية أس من ابن مسعود ما يقوي الاحتمال الثاني ولفظه «آخر من يدخل الجنة رجل فهو يمشي مرة ويكبر مرة وتسفحه النار مرة، فإذا ما جاوزها التفت إليها فقال: تبارك الذي نجاني منك» وعند الحاكم من طريق مسروق عن ابن مسعود ما يقتضي الجمع.

قوله: (حجوا) بمهمله وموحدة أي زحاً وزنه ومعناه. ووقع بلفظ «زحاً» في رواية الأعمش عن إبراهيم عند مسلم.

قوله: (إن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها أو إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا) وفي رواية الأعمش «فيقال له أتذكر الزمان الذي كنت فيه أي الدنيا فيقول: نعم، فيقال له: نعم، فيثنى».

قوله: (أستخر مني أو تضحك مني) وفي رواية الأعمش «أستخري» ولم يشك، وكذا مسلم من رواية منصور، وله من رواية أس من ابن مسعود «أستخري» بهي وأنت رب العالمين «قال للزوري: هذا مشكل، وتفسير الضحك بالرضا لا يتأتى هنا، ولكن لما كانت عادة المستخري أن يضحك من الذي استخري به ذكر معه، وإما نسبة السخرية إلى الله تعالى فهي على سبيل المقابلة وإن لم يذكر في الجانب الآخر لفظاً لكنه لما ذكر أنه عاهد مراراً وغدر حل فعله هل المستخري «وطن أن في قول الله له «ادخل الجنة» وترده إليها وظنه أنها ملأى نوعاً من السخرية به جزاء على فعله فسمى الجزاء على السخرية سخرية، ونقل حياض عن بعضهم أن ألف استخري هي ألف التي كهي في قوله تعالى ﴿أهلكتنا بما فعل السفهاء منا﴾ [الأعراف: ١٥٥] على أحد الأقوال، قال: وهو كلام متتلل علم مكانه من ربه وبسطه بالإحطاء. وجوز حياض أن الرجل قال ذلك وهو غير ضابط لما قال إذ وله عقله من السوء بما لم يحضر بهاله، ويؤيده أنه قال في بعض طرقه عند مسلم لما خلص من النار «لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحداً من الأولين والآخرين» وقال القرطبي في «المفهم» «أكثرنا في تأويله، وأدبه ما قيل فيه أنه استخفه الفرح وأدعته فقال ذلك، وقيل قال ذلك لكونه خاف أن يجازي على ما كان منه في الدنيا من التساهل في الطاعات ولتركيب المعاصي كضلع الساعرين، فكأنه قال: أتهانيني على ما كان مني؟ فهو كقول سخر الله منهم وقوله الله يستخري بهم أي يتزل بهم جزاء سخرتهم واستخريتهم، وسيأتي بيان الاختلاف في اسم هذا الرجل في آخر شرح حديث الباب الذي يليه.

قوله: (ضحك حتى بدت نواجذه) بنون وجيم وذال معجمة جمع ناجذه، تقدم ضبطه في كتاب الصياح، وفي رواية ابن مسعود «ضحك ابن مسعود فقالوا: سم نضحك؟ فقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ من ضحك رب العالمين حين قال الرجل:

قوله: (وكان يقال: ذلك أدنى أهل الجنة منزلة) قال الكرماني: ليس هذا من تمة كلام رسول الله ﷺ بل هو من كلام الراوي نقلًا عن الصحابة أو عن غيرهم من أهل العلم. قلت: قال «وكان يقال» هو الراوي كما أشار إليه، وأما قائل المقالة المذكورة فهو النبي ﷺ ثبت ذلك في أول حديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه «أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه من النار» وساق القصة، وفي رواية له من حديث المفيرة أن موسى عليه السلام سأل ربه عن ذلك، وسلم أيضاً من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أدنى مقعد أحدكم من الجنة أن يقال له نعم فيثنى ويثنى فيقال إن لك ما تحب ومثله معه».

الحديث الثالث والعشرون:

قوله: (عبد الملك) هو ابن عمير، ونوفل جد عبد الله بن الحارث هو ابن الحارث بن عبد المطلب، والعباس هو ابن عبد المطلب وهو عم جد عبد الله بن الحارث الراوي عنه وللحارث بن نوفل ولأبيه صحة، ويقال إن لعبد الله رواية، وهو الذي كان يلقب بيه بمحدثين مفتوحين الثانية ثقيلة ثم هاء تأنيث.

قوله: (هل نعت أباً طالب بشيء؟) هكذا ثبت في جميع النسخ بحذف الجواب، وهو اختصار من المصنف، وقد رواه مسند في مسنده تمامه، وقد تقدم في كتاب الأدب من موسى بن إسماعيل عن أبي عرواة بالسند المذكور هنا بلفظ «فإنه كان يحوطك ويغضب لك» قال: نعم هو في خضضاح من نار، ولو لا أنا لكان في السرك الأسفل من النار» ووقع في رواية لقنص عن أبي عرواة عند الإسماعيلي «الدركة» بزيادة هاء، وقد تقدم شرح ما يتعلق بذلك في شرح الحديث الرابع عشر، ومضى أيضاً في قصة أبي طالب في البيت النبوي لسند فيه سند آخر إلى عبد الملك بن عمير المذكور والله أعلم.

٥٢- باب الصراطِ جَسْرُ جَهَنَّمَ

٦٥٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَعُظَاءُ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُظَاءِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «هَلْ تَعْبَارُونَ فِي الشَّمْسِ كَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تَعْبَارُونَ فِي الْقَمَرِ كَيْفَ الْبَدْرُ كَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ.

قَالَ: «لَا تَكُنْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْعَلُ اللَّهُ النَّاسَ، يَقُولُونَ: مَنْ كَانَ يَحْدُ شَيْئاً فَلْيَجْعَلْهُ، فَيَجْعَلُ مَنْ كَانَ يَحْدُ الشَّمْسِ، وَيَجْعَلُ مَنْ كَانَ يَحْدُ الْقَمَرِ، وَيَجْعَلُ مَنْ كَانَ يَحْدُ الطَّوَارِغِ».

وَنَحَى عَلَيْهِ الْأَمَةُ لَهَا مَنَافِقُهَا، فَلْيَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَتَوَلَّوْنَ، يَقُولُونَ: أَمَا رَبُّكُمْ، يَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانًا خَسَى بَلَّيْنَا رَبَّنَا، فَبَإِذَا أَتَانَا رَبَّنَا عَرْقًا.

فَلْيَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَتَوَلَّوْنَ، يَقُولُونَ: أَمَا رَبُّكُمْ، يَقُولُونَ: أَنْتَ رَبَّنَا فَيَتَوَلَّوْنَ، وَيَضْرِبُ جَسْرُ جَهَنَّمَ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَا كُنْ أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَدُعَاءُ الرَّسُولِ يُونُسَ: اَللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ».

وَبِهِ كَلَابِبُ مَفْزَعِ السُّعْدَانِ، أَمَا رَبَّيْكُمْ ذَوْلَةُ السُّعْدَانِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وذلك ذكر الحشر والقول « لتبج كل أمة ما كانت تعبد » وقول المسلمين « هذا مكاننا حتى نرى ربنا، قالوا وهل نراه » فذكره رمضى في الصلاة وغيرها ويأتي في التوحيد من رواية جرير قال « كنا عند رسول الله ﷺ فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال: إنكم ستعرضون على ربكم فترونه كما ترون هذا القمر » الحديث مختصر ويحتمل أن يكون هذا الكلام وقع عند سؤلهم المذكور.

قوله: (هل تضارون) بضم أوله وبالفرد المعجمة وتشديد الراء بصيغة المفاعلة من الضرر وأصله تضارون بكسر الراء ويفتحها أي لا تضرون أحدا ولا يضركم متنازعة ولا مجادلة ولا مضايقة، وجاء بتخفيف الراء من الضير وهو لفة في الضر أي لا يخالف بعض بعضا فيكذب ويتنازع فيضيره بذلك، يقال ضاربه بضيره، وقبل المعنى لا تضايقون أي لا تزاخون كما جاء في الرواية الأخرى « لا تضامون بتشديد الميم مع فتح أوله، وقيل المعنى لا يجيب بعضكم بعضا عن الرواية فيضرب به، وحكى الجوهري ضربني فلان إذا دنا مني دنوا شديدا، قال ابن الأثير: فالراء المضارة بازدهام. وقال النووي: أوله مفصوم مقلا وخففا قال: وروي « تضامون » بالتشديد مع فتح أوله وهو محذف إحدى التامين وهو من الضيم، وبالتخفيف مع ضم أوله من الضيم والمراد المشقة والتعب، قال وقال عياض: قال بعضهم في الذي بالراء وبالميم بفتح أوله والتشديد وأشار بذلك إلى أن الرواية بضم أوله خففا ومقلا وكله صحيح ظاهر المعنى، ووقع في رواية البخاري « لا تضامون أو تضامون » بالثك كما مضى في فضل صلاة الفجر، ومعنى الذي بالماء لا يشبه عليكم ولا تترابون فيه فيعارض بعضكم بعضا، ومعنى الضيم الغلبة على الحق والاستبداد به أي لا يظلم بعضكم بعضا، وتقدم في « باب فضل السجود » من رواية شبيب « هل تمارون » بضم أوله وتخفيف الراء أي يجادلون في ذلك أو يدخلكم فيه شك من المربة وهو الشك، وجاء بفتح أوله وفتح الراء على حذف إحدى التامين، وفي رواية للبيهقي « تضامون » بإثباتهما.

قوله: (رواه كذلك) المراد تشبه الرواية بالرواية في الوضوح وزوال الشك ورفع المشقة والاختلاف وقال البيهقي سمعت الشيخ أبا الطيب الصعلوكي يقول « تضامون » بضم أوله وتشديد الميم يريد لا تجتمعون لروايته في جهة ولا يضم بعضكم إلى بعض فإنه لا يرى في جهة، ومعناه بفتح أوله لا تضامون في رويته بالاجتماع في جهة، وهو غير تشديد من الضيم معناه لا تظلمون فيه برواية بعضكم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها وهو متمال عن الجهة، قال: والتشبيه برواية القمر لتبين الرواية دون تشبيه المرئي سبحانه وتعالى. وقال الزين بن النير: إنما خص الشمس والقمر بالذكر مع أن رؤية السماء بغير سحب أكبر آية وأعظم خلقا من مجرد الشمس والقمر لما خصها به من عظيم النور والضياء بحيث صار التشبيه بهما فيمن يوصف بالجمال والكمال سائفا شائعا في الاستعمال. وقال ابن الأثير: قد يتخيل بعض الناس أن الكاف كاف التشبيه للمرئي وهو غلط، وإنما هي كاف التشبيه للرواية وهو فعل الرائي ومعناه أنها رؤية مزاح عنها الشك مثل رويتم القمر. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: في الابتداء بذكر القمر قبل الشمس متابعة للخليل، فكما أمر باتباعه في الملة أتبعه في الدليل، فاستدل به الخليل على إثبات الروحانية واستدل به الحبيب على إثبات الرواية، فاستدل كل منهما بمقتضى حاله لأن الحلة تصح بمجرد الوجود والمجبة لا تقع غالبا إلا بالرواية، وفي عطف الشمس على القمر مع أن تحصيل الرواية بذكره كاف لأن القمر لا يدرك وصفه الأعمى حسا بل تقليدا، والشمس يدركها الأعمى حسا بوجود حرها إذا قابلها وقت الظهيرة مثلا فحسن التأكيد بها، قال: والتشبيه واقع في تحقيق الرواية لا في الكيفية، لأن الشمس والقمر متحيزان والحق سبحانه منزع عن ذلك. قلت: وليس في عطف الشمس على القمر إبطال لقول من قال في شرح حديث جرير: الحكمة في التشبيه بالقمر أنه تبسّر رويته لرائي، بغير تكلف ولا تحقيق يضرب بالبرص، فلو شاء التشبيه، فإنها حكمة الاختصار عليه، ولا يمنع ذلك ورود ذكر الشمس بعده في وقت آخر، فلو ثبت أن المجلس واحد خدش في ذلك، ووقع في رواية الملا بن عبد الرحمن « لا تمارون في رويته تلك الساعة ثم يتوارى » قال النووي: مذهب أهل السنة أن رؤية المؤمنين ربهم ممكنة ونفثها المتبدعة من المعتزلة والخوارج، وهو جهل منهم، فقد تضافت الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وسلف الأمة على إثباتها في الآخرة للمؤمنين، وأجاب الأئمة عن اعتراضات المتبدعة باجوبة مشهورة، ولا يشترط في الرواية تقابل الأشعة ولا مقابلة المرئي وإن جرت العادة بذلك فيما بين المخلوقين والله أعلم. واعترض ابن العربي على رواية الملا وأكرر هذه الزيادة وزعم أن المراجعة الواقعة في حديث الباب تكون بين الناس وبين الواسطة لأنه لا يكلم الكفار ولا يرونه البتة، وأما للمؤمنون فلا يرونه إلا بعد دخول الجنة بالإجماع.

قوله: (يجمع الله الناس) في رواية شبيب « يمشر » وهو بمعنى الجمع، وقوله في

قَالَ: « فَإِنَّهَا يَغْلُ حَرْكُ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَنْقَلِبُ قَلْبُهُمَا إِلَّا لِلَّهِ، فَتَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمْ الْمُتَوَكِّلُ بِعَمَلِهِ وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدُ، ثُمَّ يَنْجُو. »

حَتَّى إِذَا قَرَعَ اللَّهُ مِنَ الْفَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ، مِمَّنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ، فَيُخْرِجُوهُمْ بِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ آدَمَ أَمَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُوهُمْ قَدْ أَمُجِحُوا، فَصَبَّ عَلَيْهِمْ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَتَاةِ، فَيَبْتُونَ نَبَاتَ الْحَيَةِ فِي حَوِيلِ السَّيْلِ.

وَيَقْبِي رَجُلٌ مِنْهُمْ مَقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، قَدْ قَسَيْتَنِي رَجْعًا، وَآخِرَتِي ذَاكُمَا، فَاصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَلَا يَزَالُ يَذْغُو اللَّهُ، يَقُولُ: لَعَلْتُ إِنْ أَطَعْتُكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، يَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، فَيَصْرِفُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ.

ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ قَرَّبْتَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، يَقُولُ: أَلَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، وَيَلْتَمِزُ ابْنَ آدَمَ مَا أَهْمَكَ، فَلَا يَزَالُ يَذْغُو، يَقُولُ: لَعَلِّي إِنْ أَطَعْتُكَ ذَلِكَ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، يَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، فَيَقْبِي اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عُقُودٍ وَمَوَاقِفٍ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهُ، فَيَقْرُبُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا رَأَى مَا لَيْهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ.

ثُمَّ يَقُولُ: رَبِّ اذْهَبِي الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَوَلَيْسَ قَدْ زَعَمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، وَيَلْتَمِزُ ابْنَ آدَمَ مَا أَهْمَكَ، يَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَهَيِّئْ لِي أَهْلِي خَلْقِي، فَلَا يَزَالُ يَذْغُو حَتَّى يَصْنَحَكَ، فَإِذَا صَحِكَ مِنْهُ أَدْنَى لَهُ بِالْأَحْوَالِ لَيْهَا، فَإِذَا دَخَلَ لَيْهَا لَيْلٌ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَقْبِي، ثُمَّ يَقَالُ لَهُ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَمْنَى، حَتَّى تَقْطِيعَ بِوِ الْأَمَانِي، يَقُولُ لَهُ: هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ أَخْبَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا. [راجع: ٨٠٦، وانظر في العرود، باب ٧، أخرجه مسلم: ١٨٢].

٦٥٧٤- قَالَ عطاء: وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ جَالِسٌ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يُغَيِّرُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: « هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « هَذَا لَكَ وَعَشْرَةُ أَشْغَالٍ ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ خَفِيفٌ: « وَمِثْلُهُ مَعَهُ ». [راجع: ٢٢، أخرجه مسلم: ١٨٣، مطولا].

قوله: (باب الصراط جسر جهنم) أي الجسر المنسوب على جهنم لعبور المسلمين عليه إلى الجنة، وهو بفتح الجيم ويجوز كسرهما، وقد وقع في حديث الباب لفظ الجسر وفي رواية شبيب الماضية في « باب فضل السجود » بلفظ « ثم يضرب الصراط فكانه أشار في الترجمة إلى ذلك.

قوله: (عن الزهري قال سعيد وعطاء بن يزيد إن أبا هريرة أخبرهما) في رواية شبيب عن الزهري « أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي ».

قوله: (وحدثني محمود) هو ابن غيلان، وسأله هنا على لفظ معمر، وليس في سنده ذكر سعيد، وكذا يأتي في التوحيد من رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري ليس فيه ذكر سعيد، ووقع في تفسير عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى « يوم ندعو كل أناس بإمامهم » عن عطاء بن يزيد فذكر الحديث.

قوله: (قال أناس يا رسول الله) في رواية شبيب « إن الناس قالوا » ويأتي في التوحيد بلفظ « قلنا ».

قوله: (هل نرى ربنا يوم القيامة) في التقيد بيوم القيامة إشارة إلى أن السؤال لم يقع عن الرواية في الدنيا. وقد أخرج مسلم من حديث أبي أمامة « واعلموا أنكم لن تتروا ربكم حتى تموتوا » وسبأني الكلام على الرواية في كتاب التوحيد لأنه محل البحث فيه، وقد وقع في رواية الملا بن عبد الرحمن عند الترمذي أن هذا السؤال وقع على سبب

رواية شبيب « في مكان » زاد في رواية الملا « في صعيد واحد » ومثله في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ « يجمع الله يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيسمعهم الداعي ويغفرهم البصر » وقد قلعت الإشارة إليه في شرح الحديث الطويل في الباب قبله، قال النووي: الصعيد الأرض الواسعة المستوية، ويغفرهم بفتح أوله وسكون النون وخضم اللام بعدها ذال مججمة أي يخرقهم بمجمة وقاف حتى يبرزهم، وقيل بالدال للمجدة أي يستخرجهم، قال أبو عبيدة: معناه يغفرهم بصر الرحمن حتى يأتي عليهم كلهم، وقال غيره: المراد بصر الناظرين وهو أولى. وقال القرطبي: المعنى أنهم يجمعون في مكان واحد بحيث لا يخفى منهم أحد لو دعاهم داع لسمعوه ولو نظر إليهم ناظر لأدركهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد بالداعي هنا من يدعوهم إلى العرض والحساب لقوله « يوم يدع الداع » [الفرق: ٦] وقد تقدم بيان حال الموقف في « باب الحشر » وزاد الملا « بن عبد الرحمن في روايته » فيقطع عليهم رب العالمين « قال ابن العربي: لم يزل الله معلماً على خلقه، وإنما المراد إعلامه بصلاحه عليهم حيث وقع في حديث ابن مسعود عند البيهقي في البحث وأصله في النسائي » إذا حشر الناس قاموا أربعين عاماً شاة صاصرة أبصارهم إلى السماء لا يكلمهم والشمس على رؤوسهم حتى يلجم العرق كل بر منهم وفاجر » ووقع في حديث أبي سعيد عند أحمد أنه « يخفف الوقوف عن المؤمن حتى يكون كصلة مكتوبة » وسنده حسن، ولأبي يعلى عن أبي هريرة « كئيلي الشمس للشراب إلى أن تغرب » والطبراني من حديث عبد الله بن عمر « ويكون ذلك اليوم أقصر على المؤمن من ساعة من نهار ».

قوله: (فليتبع من كان بعد الشمس الشمس، ومن كان بعد القمر القمر)

قال ابن أبي جرة: في التنصيص على ذكر الشمس والقمر مع دخولهما فيمن عبد من دون الله التنويه بذكرهما لعظم خلقهما، وقع في حديث ابن مسعود « ثم ينادي مناد من السماء: أيها الناس ايسر عدل من ربكم الذي خلقكم وصوركم ورزقكم ثم تولى من أن يولي كل عبد منكم ما كان تولى؟ قال فيقولون: بلى. ثم يقول: لتطلق كل أمة إلى من كانت تبتدئ » وفي رواية الملا « بن عبد الرحمن » ألا ليتبع كل إنسان ما كان يعبد » ووقع في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة في مسند الحميدي وصحيح ابن خزيمة وأصله في مسلم بعد قوله « إلا كما تضارون في روايته » فيلقى العبد فيقول ألم أكرمك وأزودك وأسخر لك؟ فيقول: بلى فيقول: أظننت أنك ملاقي؟ فيقول: لا. فيقول: إني أنساك كما نسيتي » الحديث وفيه « ويلقى الثالث فيقول: أمنت بك وبكتابك وبرسولك وصليت وصمت، فيقول: ألا تبعت عليك شاهداً فيختم على فيه وتنتطق بجوارحه وذلك المنافق. ثم ينادي مناد: ألا تتبع كل أمة ما كانت تبتدئ ».

قوله: (ومن كان بعد الطواغيت الطواغيت جمع طاغوت وهو الشيطان والصنم ويكون جمعاً ومفرداً ومذكراً ومؤنثاً، وقد قلعت الإشارة إلى شيء من ذلك في تفسير سورة النساء، وقال الطبري: الصواب عندي أنه كل طاع طغي على الله يعبد من دونه إما بقهر منه لن عبد وإما بطاعة ممن عبد إنساناً كان أو شيطاناً أو حيواناً أو جاداً، قال فاتبايعهم لم يحتجوا باستمرارهم على الاعتقاد فيهم، ويحتمل أن يتبعوه بأن يساقوا إلى النار قهراً. ووقع في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد » فيذهب أصحاب الصليب مع صليبيهم، وأصحاب كل الأوثان مع أوثانهم، وأصحاب كل ألفة مع ألفتهم » وفيه إشارة إلى أن كل من كان يعبد الشيطان ونحوه ممن يرضى بذلك أو الجهاد والحيوان داخلون في ذلك، وأما من كان يعبد من لا يرضى بذلك كاللائكة والمسيح فلا، لكن وقع في حديث ابن مسعود « فيتمثل لهم ما كانوا يعبدون فيطلقون » وفي رواية الملا « بن عبد الرحمن » فيتمثل لأصحاب الصليب صليبه ولأصحاب التصوير تصاويره » فأقامت هذه الزيادة تعميم من كان يعبد غير الله إلا من سيذكر من اليهود والنصارى فإنه يخص من عموم ذلك ببدليته الآتي ذكره. وأما التمييز بالتشثيل فقال ابن العربي: يحتمل أن يكون التشثيل تليساً عليهم، ويحتمل أن يكون التشثيل لمن لا يستحق التعذيب، وأما من سوامه فيحضرهم حقيقة لقوله تعالى « إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ».

قوله: (ويبقى هذه الأمة) قال ابن أبي جرة: يحتمل أن يكون المراد بالأمة أمة محمد ﷺ، ويحتمل أن يحمل على أعم من ذلك فيدخل فيه جميع أهل التوحيد حتى من الجن، ويدل عليه ما في بقية الحديث أنه يبقى من كان يعبد الله من بر وفاجر. قلت: ويؤخذ أيضاً من قوله في بقية هذا الحديث « فأكون أول من يميز » فإن فيه إشارة إلى أن الأنبياء بعده يميزون أممهم.

قوله: (ويبقى هذه الأمة) قال ابن أبي جرة: يحتمل أن يكون المراد بالأمة أمة محمد ﷺ، ويحتمل أن يحمل على أعم من ذلك فيدخل فيه جميع أهل التوحيد حتى من الجن، ويدل عليه ما في بقية الحديث أنه يبقى من كان يعبد الله من بر وفاجر. قلت: ويؤخذ أيضاً من قوله في بقية هذا الحديث « فأكون أول من يميز » فإن فيه إشارة إلى أن الأنبياء بعده يميزون أممهم.

قوله: (فيها منافقوها) كذا للأكثر، وفي رواية إبراهيم بن سعد « فيها شافعوها أو

قوله: (فيها منافقوها) كذا للأكثر، وفي رواية إبراهيم بن سعد « فيها شافعوها أو

قوله: (فيها منافقوها) كذا للأكثر، وفي رواية إبراهيم بن سعد « فيها شافعوها أو

قوله: (فيها منافقوها) كذا للأكثر، وفي رواية إبراهيم بن سعد « فيها شافعوها أو

بابها أنهم كانوا محتاجين إليه في الدنيا فهم في الآخرة أسرح إليه. وقال النووي: إنكاره لرواية مسلم معترض، بل معناه التعرض إلى الله في كشف الشدة عنهم بأنهم لزمو طاعته وفاقروا في الدنيا من زناغ عن طاعته من أقاربهم مع حاجتهم إليه في معاشهم ومصالح دنياهم، كما جرى لمومي الصحابة حين قاطعوا من أقاربهم من حاذ الله ورسوله مع حاجتهم إليه والإرقاق بهم، وهذا ظاهر في معنى الحديث لا شك في حسنه، ولما نسبة الإتيان إليه إلى تعالى قليل هو عبارة عن رويتهم إياه لأن العادة أن كل من غاب عن غيره لا يمكنه رويته إلا بالحي، إليه فغير عن الرواية بالإتيان مجازاً، وقيل الإتيان فعل من أفعال الله تعالى يجب الإيمان به مع تزيهه سبحانه وتعالى عن سمات المخلوقات. وقيل: فيه حذف تقديره بأنهم بعض ملائكة الله، ورجحه عياض قال: ولعل هذا الملك جامم في صورة أكثرها لما رأوا فيها من سمات المخلوقات الظاهرة على الملك لأنه خلقه قال: ويحصل وجهاً رباعياً وهو أن الملقى بأنهم الله بصورة أي بصفة تظهر لهم من الصور المخلوقة التي لا تشبه صفة الإله ليختبرهم بذلك، فإذا قال لهم هذا الملك أنا ربكم ورأوا عليه من علامة المخلوقين ما يعلمون به أنه ليس ربهم استعاضوا منه لذلك. انتهى. وقد وقع في رواية العلامة بن عبد الرحمن المشار إليها في مطلع عليهم رب العالمين وهو يقوي الاحتمال الأول، قال: ولما قوله بعد ذلك فيأتيهم الله في صورته التي يعرفونها فالمراد بذلك الصفة، والملقى فينتجلى لهم بالصفة التي يعلمونه بها، ولما عرفوه بالصفة وإن لا تكن تقدمت لهم رويته لأنهم يرون حيث شئنا لا يشبه المخلوقين، وقد علموا أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته فيعلمون أنه ربهم فيقولون: أنت ربنا، وعبر عن الصفة بالصورة لمجانسة الكلام لتقدم ذكر الصورة. قال: وأما قوله «نمود بالله منك» فقال الخطابي: يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر من المناققين، قال القاضي عياض: وهذا لا يصح ولا يستقيم الكلام به. وقال النووي: الذي قاله القاضي صحيح، ولقد الحديث مصرح به أو ظاهر فيه انتهى. ورجحه القرطبي في «الذكر» وقال: إنه من الامتحان الثاني يتحقق ذلك، فقد جاء في حديث أبي سعيد «حتى إن بعضهم ليكاد يقلب» وقال ابن العربي: إنما استعاضوا منه أولاً لأنهم اعتقدوا أن ذلك الكلام استدرج، لأن الله لا يأمر بالفتشاء، ومن الفتشاء اتباع الباطل وأهله، ولهذا وقع في الصحيح «فأتيتهم الله في صورة أي بصورة لا يعرفونها وهي الأمر باتباع أهل الباطل، فلذلك يقولون: إذا جاء ربنا عرفناه» أي إذا جاءنا بما عهدناه منه من قول الحق. وقال ابن الجوزي: معنى الخبر يأتيهم الله بأحوال يوم القيامة ومن صور الملائكة ما لم يهتدوا مثله في الدنيا فيستنبذون من تلك الحال ويقولون: إذا جاء ربنا عرفناه، أي إذا أتانا بما نعرفه من لطفه، وهي الصورة التي عبر عنها بقوله «يكشف عن ساق» أي عن شدة. وقال القرطبي: هو مقام هائل يتحنن الله به عباده ليميز الخبيث من الطيب، وذلك أنه لا يقي المناققين غشطين بالمؤمنين زاعمين أنهم منهم ظانين أن ذلك يجوز في ذلك الوقت كما جاز في الدنيا امتحانهم الله بأن اتبعهم بصورة هائلة قالت للجميع أنا ربكم، فاجابه المؤمنون بإنكار ذلك لما سبق لهم من معرفته سبحانه وأنه منزعه عن صفات هذه الصورة، فلذلك قالوا نمود بالله منك لا نشرك بالله شيئاً، حتى إن بعضهم ليكاد يقلب أي يزل فوائيق المناققين.

قال: وهؤلاء طائفة لا يكن لهم رسوخ بين العلماء ولعلمهم الذين اعتقدوا الحق وحموا عليه من غير بصيرة، قال: ثم يقال بعد ذلك للمؤمنين هل يتكلم وينه علامة؟ قلت: وهذه الزيادة أيضاً في حديث أبي سعيد ولطف «آية تعرفونها، فيقولون الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ويقيم من كان يسجد رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيصير ظهوره طيقاً واحداً» أي يستوي قسار ظهره فلا يفتني للسجود، وفي لفظ لسلح «فلا يلقى من كان يسجد من لقاء نفسه إلا أذن له في السجود» أي سهل له وهون عليه «ولا يلقى من كان يسجد انقاء ورياء إلا جعل الله ظهوره طيقاً واحداً كلما أراد أن يسجد خر لقلقه» وفي حديث ابن مسعود نحوه لكن قال «فيقولون إن اعترف لنا عرفناه، قال فيكشف عن ساق فيقومون سجوداً، وتبقى أصلاب المناققين كأنها صياصي البقر» وفي رواية أبي الزهراء عنه عند الحاكم «وتبقى ظهور المناققين طيقاً واحداً كأنها فيها السفايد» وهي بمهمة وفادين جمع سفود بتشديد الفاء وهو الذي يدخل في الشاة إذا أريد أن تشوى. ووقع في رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عند ابن منته فيوضع الصراط ويتمثل لهم ربهم «فذكر غو ما تقدم وفيه» إذا تعرف لنا عرفناه وفي رواية العلامة بن عبد الرحمن «ثم يطلع عز وجل عليهم فيعرفهم نفسه ثم يقول: أنا ربكم فاتمروني، فيتبع المسلمون» وقوله في هذه الرواية «يعرفهم نفسه» أي يأتي في قلوبهم علماً قطعياً يعرفون به أنه ربهم سبحانه وتعالى. وقال الخطابي في «معاني الأخبار» عرفوه بأن أحدث فيهم لطائف عرفهم بها نفسه، ومعنى كشف الساق زوال الخوف والهول الذي غيبرهم حتى غلبوا عن رؤية عورتهم. ووقع في رواية هشام بن

سعد «ثم نرفع رؤوسنا وقد عاد لنا في صورته التي رأيناها فيها أول مرة فيقول: أنا ربكم فتقول: نعم، أنت ربنا» وهذا فيه إشعار بأنهم رأوه في أول ما حشروا والعلم عند الله. وقال الخطابي: هذه الرواية غير التي تقع في الجنة إكراماً لهم، فإن هذه للامتحان وتلك لزيادة الإكرام كما فسرت به «الحسن وزائدة» قال: ولا إشكال في حصول الامتحان في الوقت لأن آثار التكليف لا تنقطع إلا بعد الاستقرار في الجنة أو النار.

قال: ويشبه أن يقال إذا حجب عنهم تحقق رويته أولاً لما كان معهم من المناققين الذين لا يستحقون رويته، فلما تميزوا رفع الحجاب فقال المؤمنون حيث شئنا: أنت ربنا. قلت: وإذا لوحظ ما تقدم من قوله «إذا تعرف لنا عرفناه» وما ذكرت من تأويله ارتفع الإشكال. وقال الطيبي: لا يلزم من أن الدنيا دار بلاء والآخرة دار جزاء أن لا يقع في واحدة منهما ما يخص بالأخرى، فإن القبر أول منازل الآخرة وفيه الابتلاء والفتنة بالسؤال وغيره، والتحقيق أن التكليف خاص بالدنيا وما يقع في القبر وفي الموقف هي آثار ذلك. ووقع في حديث ابن مسعود من الزيادة «ثم يقال للمسلمين ارفعوا رؤوسكم إلى نوركم بقدر أعمالكم» وفي لفظ «فيعلمون نورهم» على قدر أعمالهم، فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل ودون ذلك ومثل النخلة ودون ذلك حتى يكون آخرهم من يعطى نوره على إيهام قدمه، ووقع في رواية مسلم عن جابر «يعطى كل إنسان منهم نوراً إلى أن قال ثم يظفر نور المناققين» وفي حديث ابن عباس عند ابن مردويه «فيعطى كل إنسان منهم نوراً، ثم يوزنهم إلى الصراط فما كان من مناقق طافق نوره» وفي لفظ «فإذا استروا على الصراط سلب الله نور المناققين فقالوا للمؤمنين: انظرونا نقبس من نوركم الآية» وفي حديث أبي أمامة عند ابن أبي حاتم «وإنكم يوم القيامة في مواطن حتى ينشى الناس أمر من أمر الله فيفيض وجوه وتسود وجوه، ثم يتفلون في منزل آخر فتفتش الناس الظلمة، فيقسم النور فيختص بذلك المؤمن ولا يعطى الكافر ولا المناقق منه شيئاً، فيقول المناققون للذين آمنوا: انظرونا نقبس من نوركم الآية، فيرجعون إلى المكان الذي قسم فيه النور فلا يجدون شيئاً، فيضرب بينهم بسور».

قوله: (فيعرفونه) قال عياض: أي فيتبعون أمره أو ملائكته الذين وكلوا بذلك. قوله: (ويضرب جسر جهنم) في رواية شيب بعد قوله أنت ربنا «فيدعومهم فيضرب جسر جهنم».

(تبيين): حذف من هذا السياق ما تقدم من حديث أنس في ذكر الشفاعة لفصل القضاء، كما حذف من حديث أنس ما ثبت هنا من الأمور التي تقع في الموقف، فيظلم من الحديثين أنهم إذا حشروا وقع ما في حديث الباب من تساقط الكفار في النار ويقي من عذابهم في كرب للموقف فيشتدعون، فيقع الإذن بنصب الصراط فيقع الامتحان بالسجود ليميز الناق من المؤمن ثم يوزن على الصراط. ووقع في حديث أبي سعيد هنا «ثم يضرب الجسر على جهنم وتحل الشفاعة ويقولون: اللهم سلم سلم».

قوله: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكون أنا وأمتي أول من يجيز) في رواية شيب «يجوز بأتمه» وفي رواية إبراهيم بن سعد «يبيها» والضمير لجهنم. قال الأصمعي: جاز الوادي مشى فيه، وأجازته قطعته، وقال غيره: جاز وأجاز بمعنى واحد. وقال النووي: المعنى أكرون أنا وأمتي أول من يمضي على الصراط ويقطعه، يقال جاز الوادي وأجازته إذا قطعته وخلفه. وقال القرطبي: يحتمل أن تكون المجرى هنا للتدنية لأنه لما كان هو وأتمه أول من يجوز على الصراط لزم تأخير غيرهم عنهم حتى يجوز، فإذا جاز هو وأتمه فكانه أجاز بقية الناس انتهى. ووقع في حديث عبد الله بن سلام عند الحاكم «ثم ينادي ناد أين محمد وأتمه» فيقوم فتبته أتمه برها وفاجرها، فيأخذون الجسر فيطس الله أبصار أمدته فيفتاتون من بين وشمال، وينجو النبي والصالحون «وفي حديث ابن عباس يرفعه» نحن آخر الأمم وأول من يجاسب «وفيه» ففرج لنا الأمل عن طريقنا فمر غراً عجبلين من آثار الطهور، فتقول الأمم: كادت هذه الأمة أن يكونوا أتياء».

قوله: (ودعاء الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم) في رواية شيب «ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل» وفي رواية إبراهيم بن سعد «ولا يكلمه إلا الأنبياء، ودعوى الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم» ووقع في رواية العلامة «وقولهم اللهم سلم سلم» وللتزمذي من حديث المفيرة «شعار المؤمنين على الصراط: رب سلم سلم» والضمير في الأول للرسل، ولا يلزم من كون هذا الكلام شعاراً للمؤمنين أن ينطقوا به بل تنطق به الرسل يدعون المؤمنين السلامة فسمي ذلك شعاراً لهم، فهذا تجتمع الأخبار. ويؤيده قوله في رواية سهيل «فند ذلك حلت الشفاعة اللهم سلم سلم» وفي حديث أبي سعيد عن طريقنا فمر غراً عجبلين من آثار الطهور، فتقول الأمم: كادت هذه الأمة أن يكونوا أتياء».

الله « أخرجه ابن عساکر في ترجمته، وهذا معضل لا يثبت، وعن سعيد بن أبي هلال قال « بلغنا أن الصراط أدق من الشعر على بعض الناس، وبعض الناس مثل الوادي الراسع » أخرجه ابن المبارك وابن أبي الدنيا وهو مرسل أو معضل. وأخرج الطبري من طريق غنيم بن قيس أحد التابعين قال « تمثل النار للناس، ثم يناديها مناد: أسكني أصحابك ودعي أصحابي، تخضع بكل ولي لها فهي أعلم بهم من الرجل بولده، ويخرج للمؤمنين ندية ثيابهم « ورجاله تقاطع مع كونه مقطوعا.

قوله: (منهم الموقى بعمله) في رواية شيب « من يوقى » وهما بالموحلة بمعنى الهلاك، وبعض رواية مسلم « الموقى » بالفتح من الوفاق، ووقع عند أبي ذر من رواية إبراهيم بن سعد الآتية في التوحيد بالثبوت، وفي رواية الأصيلي « ومنهم المؤمن بكسر الميم بعلمنا نون بقي بعمله « بالتحانية وكسر القاف من الوقاية أي يستره عمله، وفي لفظ بعض رواية مسلم « يعني « بعين مهلة ساكنة ثم نون مكسورة بدل بقي وهو تصحيف.

قوله: (ومنهم المخردل) بالهاء المعجمة، في رواية شيب « ومنهم من يخردل » ووقع في رواية الأصيلي هنا بالهمز وكذا لأبي أحمد الجرجاني في رواية شيب ووهما عياض والدال مهلة للجميع وحكى أبو عبيد في إعصام الدال ورجع ابن قرقول الخفاء للمهلة والدال المعجمة، وقال المروزي للمنى أن كلاب النار تقطعه فيهوي في النار، قال كتب بن زهير في بابت سعاد قصيدته المشهورة:

يفسد فليحس ضرغامين عيشهما لحس من القوم معذور خراويل

قوله « معذور » بالعين المعجمة والفاء أي واقع في التراب « وخراويل « أي هو قطع، ويعتدل أن يكون من المخردل أي جعلت أعضائه كالمخردل، وقيل معناه أنها تقطعهم من خرقهم من نجا، وقيل المخردل المصروع ووجهه ابن التين فقال هو أنسب لسياق الخبر، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد عند أبي ذر « فمنهم المخردل أو المجازي أو غره « ولسلم عنه « المجازي « بنير شك وهو يضم الميم وتخفيف الجيم من الجزاء.

قوله: (ثم ينجي) في رواية إبراهيم بن سعد « ثم ينجلي » بالميم أي يتبين، ويعتدل أن يكون بالهاء المعجمة أي يجلى عنه فيرجع إلى معنى ينجو، وفي حديث أبي سعيد « فاج مسلم وخندوش ومكدوس في جهنم حتى يمر أحدهم فيسحب سحياً « قال ابن أبي جرة: يؤخذ منه أن اللزير على الصراط ثلاثة أصناف: ناج بلا خدش، وهالك من أول وهلة، ومتوسط بينهما يصاب ثم ينجو، وكل قسم منها يتقسم أقساماً تعرف بقوله « بقدر أعمالهم « واختلف في ضبط مكدوس فوقع في رواية مسلم بالهمزة ورواه بعضهم بالهمزة ومعناه السوق الشديد ومعنى الذي بالهمزة الراكب بعضه على بعض، وقيل مكدوس والمكدوس قفار الظفر وكردس الرجل غيلة جعلها كراديس أي فرقها، والمراد أنه يكفى في قعرها. وعند ابن ماجه من وجه آخر عن أبي سعيد رضى « يوضع الصراط بين طهراني جهنم على حرك كسك السعدان ثم يستجير الناس فجاج مسلم وخندوش به ثم ناج وعيسى به ومنكوس فيها «.

قوله: (حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده) كنا لمرحنا، ووقع لغيره بعد هذا وقال في رواية شيب « حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار « قال الزين بن المنير: الفراغ إذا أخيف إلى الله معناه القضاء وحلوله بالمقضي عليه، والمراد إخراج الموحدين وإدخالهم الجنة واستقرار أهل النار في النار، وحاصله أن المعنى يفرغ الله أي من القضاء بطلب من يفرغ عنه ومن لا يفرغ فيكون إطلاق الفراغ بطريق المقابلة وإن لم يذكر لفظها.

وقال ابن أبي جرة: معناه وصل الوقت الذي سبق في علم الله أنه يرحمهم، وقد سبق في حديث عمران بن حصين للمنى في أواخر الباب الذي قبله أن الإخراج يقع بشفاعته محمد ﷺ، وعند أبي عرواة والبيهقي وابن حبان في حديث حنيفة « يقول إبراهيم يا رباه حرقت بني فيقول اخبروا « وفي حديث عبد الله بن سلام عند الحاكم أن قاتل ذلك آدم، وفي حديث أبي سعيد « فما أنتم بأشد مناشدة إلى الحق، قد يتبين لكم من المؤمنين يومئذ الجبار إذا وأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم المؤمنين يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا « الحديث مكانا في رواية الليث الآتية في التوحيد، ووقع فيه عند مسلم من رواية حفص بن ميسرة اختلاف في سياقه سائبة هناك إن شاء الله تعالى، ويعمل على أن الجميع شفعوا، وتقدم النبي ﷺ قبلهم في ذلك، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني يستد حسن رضى « يدخل من أهل القبلة النار من لا يحصي عددهم إلا الله بما عصوا الله واجترأوا على معصيته وخالفوا طاعته، فيؤذن لي في الشفاعة فأني على الله ساجدا كما أنني عليه قائماً، فيقال لي: ارفع رأسك « الحديث. ويؤيده أن في حديث أبي سعيد تشفع الأتية والملائكة والمؤمنون.

حديث حنيفة وأبي هريرة معاً « فيمر أولهم كمر البرق ثم كمر الريح ثم كمر الطير وشد الرحال تجري بهم أعمالهم « وفي رواية الملاء بن عبد الرحمن « ويوضع الصراط فيمر عليه مثل جبال الخليل والركاب « وفي حديث ابن مسعود « ثم يقال لهم انجوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كطرف العين ثم كالبرق ثم كالسحاب ثم كالقضاض الكوكب ثم كالريح ثم كشد الفرس ثم كشد الرجل حتى يمر الرجل الذي أصلي نوره على إيهام تقدمه يجر على وجهه ويديه ورجليه يمر بيد ويملق يد ويمر برجل ويملق رجل وتضرب جوانبه النار حتى يخلص « وعند أبي حاتم في التفسير من طريق أبي الزعراء عن ابن مسعود « كمر البرق ثم الريح ثم الطير ثم أجود الخيل ثم أجود الإبل ثم كعدو الرجل، حتى إن آخرهم رجل نوره على موضع إيهام تقدمه ثم يكفأ به الصراط « وعند هناد بن السري عن ابن مسعود بعد الريح « ثم كاسرع البهائم حتى يمر الرجل سحياً ثم مشياً ثم آخرهم يتلظ على بطنه فيقول: يا رب لم أبلغك بي؟ فيقول: أبطأ بك عملك « ولابن المبارك من مرسل عبد الله بن شقيق « فيجوز الرجل كالطير وكالسهم والظلال السريع وكالفرس الجواد المضر، ويجوز الرجل يعدو عدواً ومشي مشياً حتى يكون آخر من ينجو غير «.

قوله: (وبه كلاب) الضمير للصراط، وفي رواية شيب « وفي جهنم كلاب » وفي رواية حنيفة وأبي هريرة معاً « وفي حافتي الصراط كلاب معلقة مأشورة يأخذ من أمرت به « وفي رواية سهل « وعليه كلاب النار « وكرابب جمع كلوب بالثنية، وتقدم ضبطه ويثناه في أواخر كتاب الجنائز. قال القفاضي أبو بكر بن العربي: هذه الكلاب هي الشهوات المشار إليها في الحديث الماضي « حنت النار بالشهوات « قال: فالشهوات موضوعة على جوانبها فمن اتحم الشهوة سقط في النار لأنها خاطفها. وفي حديث حنيفة « وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبي الصراط يمناً وشمالاً « أي يقفان في ناحيتي الصراط، وهي بفتح الميم والتون بعدها موحلة ويجوز سكون التون، والمعنى أن الأمانة والرحم لمظم شأهما وضغلة ما يلزم العباد من رعاية حقهما يوقضان هناك للأمنين والمقائين والمواصل والقاطع فيحاجبان عن الحق ويشهدان على الميطل، قال الطبري: ويمكن أن يكون المراد بالأمانة ما في قوله تعالى « إننا عرضنا الأمانة السماوات والأرض « [الأحزاب: ٧٢] الآية، وصلة الرحم ما في قوله تعالى: « واتقوا الله الذي تسامون به والأرحام « [النساء: ١] فيدخل فيه معنى التعظيم لأمر الله والشفقة على خلقه، فكانهما اكتنفا جنبي الإسلام الذي هو الصراط المستقيم وفطرتي الإيمان والدين القويم.

قوله: (مفل شوك السعدان) بالسين والعين المهملين بلفظ الشنية، والسعدان جمع سعدانة وهو نبات ذو شوك يضرب به المثل في طيب مرعاه قالوا: مرعى ولا كالسعدان.

قوله: (أما وأهم شوك السعدان) هو استفهام تقرير لاستحضار الصورة المذكورة.

قوله: (غير أنها لا يعلم قدر عظمتها إلا الله) أي الشوك، والماء ضمير الشأن، ووقع في رواية الكشيبي « غير أنه « ووقع في رواية مسلم « لا يعلم ما قدر عظمتها إلا الله « قال القرطبي: قيده أي لفظ قدر عن بعض مشايخنا يضم الراء على أنه يكون استفهاماً وقدر مبتدأ، وينصبه على أن تكون ما زائدة وقدر مفعول يعلم.

قوله: (فتخطف الناس بأعمالهم) بكسر الطاء وفتحها قال ثعلب في « النصيح » خطف بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع، وحكى الفراء عكسه، والكسر في المضارع أفصح. قال الزين بن المنير: تشبه الكلاب يشوك السعدان خاص بسرعة اختطافها وكثرة الانتساب فيها مع التحرز والتصون قليلاً لما عرفوه في الدنيا والشوق بالباشرة، ثم استثنى إشارة إلى أن التشبيه لا يقع في مقدرهما، وفي رواية السدي « وبخافيه ملائكة معهم كلاب من نار يحفظون بها الناس « ووقع في حديث أبي سعيد « قلنا وما الجسر؟ قال: مدحضة مزلة « أي زلق تزلق فيه الأقدام، ويأتي ضبط ذلك في كتاب التوحيد. ووقع عند مسلم « قال أبو سعيد: بلغني أن الصراط أحذ من السيف وأدق من الشجرة « ووقع في رواية ابن منته من هذا الوجه « قال سعيد بن أبي ملال: بلشتي « ووصله البيهقي عن أنس عن النبي ﷺ بجروماً به، وفي سننه لين. ولابن المبارك عن مرسل سعيد بن عمير « إن الصراط مثل السيف وبجنتيه كلاب، إنه ليؤخذ بالكلوب الواحد أكثر من ربيعة ومضر « وأخرجه ابن أبي الدنيا من هذا الوجه وفيه « والملائكة على جنبيه يقولون: رب سلم سلم « وجاء عن الفضيل بن عياض قال « بلغنا أن الصراط مسيرة خمسة عشر ألف سنة، خمسة آلاف صعود وخمسة آلاف هبوط وخمسة آلاف مستوى أدق من الشجرة وأحد من السيف على متن جهنم، لا يجوز عليه إلا ضامر مهزول من خشية

ووقع في رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس عند السائب ذكر سبب آخر لإخراج الموحدين من النار لفظه « وفرغ من حساب الناس وأدخل من بقي من أمي النار مع أهل النار، فيقول أهل النار: ما أغنى عنكم أنكم تبدلون الله لا تشركون به شيئاً، فيقول الجبار: فيعزني لا أعتقهم من النار، فيرسل إليهم فيخرجون » وفي حديث أبي موسى عند أبي أيوب عاصم واليزار رفعه « إذا اجتمع أهل النار في النار ومعهم من شاء الله من أهل القبلة يقول لهم الكفار: ألم تكونوا مسلمين؟ قالوا: بلى. قالوا: فما أغنى عنكم إسلامكم وقد صرتم معنا في النار؟ فقالوا: كانت لنا ذنوب فأخذنا بها، فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا. فقال الكفار: يا ليتنا كنا مسلمين » وفي الباب عن جابر وقد تقدم في الباب الذي قبله. وعن أبي سعيد الخدري عند ابن مردويه. ووقع في حديث أبي بكر الصديق « ثم يقال: ادعوا الأنبياء فيشفون، ثم يقال: ادعوا الصديقين فيشفون، ثم يقال: ادعوا الشهداء فيشفون » وفي حديث أبي بكر عند ابن أبي عاصم والبيهقي مرفوعاً « يحمل الناس على الصراط فينجي الله من شاء برحمته، ثم يؤخذ في الشفاعة للملائكة والنبين والشهداء والصديقين فيشفون ويخرجون ».

قوله: (من كان يشهد أن لا إله إلا الله) قال القرطبي: لم يذكر الرسالة إما لأنها لا تلازمنا في الطعن غالباً وشرطاً أكتفى بذكر الأولى أو لأن الكلام في حق جميع المؤمنين من هذه الأمة وغيرها، ولو ذكرت الرسالة لكثرة تمداد الرسل. قلت: الأولى أولى، ويعبر على الثاني أنه يكتفى بلفظ جامع كأن يقول مثلاً: ونؤمن برسله، وقد تمسك بظاهره بعض المتبذعة من زعم أن من وحد الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولو لم يؤمن بغير من أرسل إليه، وهو قول باطل، فإن من جحد الرسالة كذب الله ومن كذب الله لم يوحده.

قوله: (أمر الملائكة أن يخرجوهم) في حديث أبي سعيد « أذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار فأخرجوه » وتقدم في حديث أنس في الشفاعة في الباب قبله « فيحد أحد فأخرجهم » ويصح بأن الملائكة يؤمرون على السنة الرسل بذلك، فالذين يباشرون الإخراج هم الملائكة. ووقع في الحديث الثالث عشر من الباب الذي قبله تفصيل ذلك. ووقع في حديث أبي سعيد أيضاً بعد قوله ذرة « فيخرجون خلقاً كثيراً ثم يقولون: رينا لم ندر فيها خيراً » وفيه « فيقول الله شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفعت المؤمنين ولم يسق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط » وفي حديث معبد عن الحسن البصري عن أنس « قالوا: يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله، قال: ليس ذلك لك، ولكن عزني وجلالي وكبريائي وعظمي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله » وسياهي بطوله في التوحيد. وفي حديث جابر عند مسلم « ثم يقول الله: أنا أخرج بعلمي وبرحي » وفي حديث أبي بكر « أنا أرحم الراحمين، أدخلوا جنتي من كان لا يشرك بي شيئاً » قال الطبري: هذا يؤخذ بأن كل ما قدر قبل ذلك بمقدار شجرة ثم حبة ثم خرقة ثم ذرة غير الإيمان الذي يعبر به عن التصديق والإقرار، بل هو ما يوجد في قلوب المؤمنين من ثمرة الإيمان، وهو على وجهين: أحدهما لزومها لليقين وطمأنينة النفس، لأن تضارب الألفة أقوى للمدلول عليه وثابت لعدمه، والثاني أن يرد العمل وأن الإيمان يزيد وينقص بالعمل، وينصر هذا الوجه قوله في حديث أبي سعيد « لم يعملوا خيراً قط » قال البيضاوي: وقوله ليس ذلك لك أي أنا أفضل ذلك تعظيماً لاسمي وإجلالاً لتوحيدي، وهو مخصص لمعوم حديث أبي هريرة الأثمي: « أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خلاصاً » قال: ويحتمل أن يجري على عموميه ويحمل على حال ومقام آخر، قال الطبري: إذا فسرنا ما يختص بالله بالتصديق المجرد عن الثمرة وما يختص برسوله هو الإيمان مع الثمرة من لزومها لليقين أو العمل الصالح حصل الجمع. قلت: ويحتمل وجهاً آخر وهو أن المراد بقوله ليس ذلك لك مباشرة الإخراج لا أصل الشفاعة، وتكون هذه الشفاعة الأخيرة وقفت في إخراج المذكورين فأجاب إلى أصل الإخراج ومنع من مباشرته فنسبت إلى شفاعته في حديث أسعد الناس لكونه ابتداءً لأصل ذلك والعلم عند الله تعالى. وقد مضى شرح حديث أسعد الناس بشفاعتي في أوامر الباب الذي قبله مستوفى.

قوله: (فيخرجونهم بعلامة آثار السجود) في رواية إبراهيم بن سعد « فيخرجونهم في النار بأثر السجود » قال الزين بن المنير: تعرف صفة هذا الأثر عما ورد في قوله سبحانه وتعالى: « سيماهم في وجوههم من أثر السجود » [الفتح: ٢٩] لأن وجوههم لا تؤثر فيها النار فتبقى صفتها باقية. وقال غيره: بل يخرجونهم بالفرقة، وفيه نظر لأنها مختصة بهذه الأمة والذين يخرجونهم من ذلك.

قوله: (وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود) هو جواب

يا رب أعضاء السجود عنتها من جبل الجفاني وأنت الوافي والمتق يسري بالثني يا ذا العنى فامتنع على الفاني بعثت الباقي

قوله: (فيخرجونهم قد امتحشوا) هكذا وقع هنا، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في التوحيد عن يحيى بن بكير عن الليث بسنده، ووقع عند أبي نعيم من رواية أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير « فيخرجون من عرفوا » ليس فيه « قد امتحشوا » وإنما أراد بعد قوله فيقبض قبضة، وكذا أخرجه البيهقي وابن مند من رواية روح بن الفرخ ويحيى بن أبي الربيع العلاف كلاماً عن يحيى بن بكير به، قال عياض: ولا يبعد أن الامتحاش يختص بأهل القبضة والتحریم عن النار أن تأكل صورة الخارجين أولاً قبلهم عن عمل الخير على التفصيل السابق والعلم عند الله تعالى. وتقدم ضبط « امتحشوا » وأنه بفتح اللام والمهمله وضمة المعجمة أي احترقوا وزنه ومعناه، والحنش احتراق الجلد وظهور العظم، قال عياض: ضبطناه عن متني شيوخنا وهو وجه الكلام، وعند بعضهم بضم المثناة وكسر الحاء، ولا يعرف في اللغة امتحش متدياً وإنما سمع لازماً مطارع محشته يقال محشته، وأحشته، وأثكر يعقوب بن السكيت الثلاثي، وقال غيره: محشته فامتحش وأحشته الحرقه والنار أحرقته وامتحش هو غضباً. وقال أبو نصر الفارابي: الامتحاش الاحتراق.

قوله: (فيحب عليهم ماء يقال له ماء الحياة) في حديث أبي سعيد « فيلقون في نهر بأفواه الجنة يقال له ماء الحياة » والأفواه جمع فوهة على غير قياس والمراد بها الأوتار، وتقدم في الإيمان من طريق يحيى بن عماره عن أبي سعيد « في نهر الحياة أو الحياة »

قوله: (فيخرجونهم بعلامة آثار السجود) في رواية إبراهيم بن سعد « فيخرجونهم في النار بأثر السجود » قال الزين بن المنير: تعرف صفة هذا الأثر عما ورد في قوله سبحانه وتعالى: « سيماهم في وجوههم من أثر السجود » [الفتح: ٢٩] لأن وجوههم لا تؤثر فيها النار فتبقى صفتها باقية. وقال غيره: بل يخرجونهم بالفرقة، وفيه نظر لأنها مختصة بهذه الأمة والذين يخرجونهم من ذلك.

قوله: (وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود) هو جواب

محدث، قال الخطابي: قسيه الدخان إذا ملاً خياشيمه وأخذ القشب خلط السهم بالطعام يقال قسيه إذا سمي، ثم استعمل فيما بلغ الدخان والرائحة الطيبة منه غايته. وقال النووي: معنى قشبي وأقاني وألعنكي، مكنأ قاله جامهر أهل اللغة. وقال الداودي: منته غير جلدي ومورتي. قلت: ولا يخفى حسن قول الخطابي، وأما الداودي فكثيراً ما يفسر الألفاظ الغريبة بلونزها ولا يحافظ على أصول معانيها. وقال ابن أبي جرة: إذا فسرا القشب بالبتن والمستقذر كانت فيه إشارة إلى طيب ربح الجنة وهو من أعظم نعيمها، وعكسها النار في جميع ذلك. وقال ابن القطاع: قشب الشيء خلطه بما يفسده من سم أو غيره، وقشب الإنسان لخلطه بسوء كافتابه وعابه، وأصله السم فلستعمل بمعنى أصابه المكروه إذا أهلكه أو أفسده أو غيره أو أزال عقله أو قدره هو، والله أعلم.

قوله (واحرقتي ذكاهما) كذا للأصلي وكروية هنا بالمد وكذا في رواية إبراهيم بن سعد، وفي رواية أبي ذر وغيره ذكاهما بالقصر وهو الأشهر في اللغة. وقال ابن القطاع: يقال ذكت النار ذكاً بالقصر وذكواً بالضم وتشديد الواو أي كثر لها واشتد اشتعالها ووجهها، وأما ذكا الغلام ذكاه بالمد فمعناه أسرعت فطته. قال النووي: المد والقصر لثنتان ذكره جماعة فيها، وتعبه مغلطاي بأنه لم يوجد عن أحد من المصنفين في اللغة ولا في الشارحين للواوين العرب حكاية إلا عن أبي حنيفة الدينوري في «كتاب الثبات» في مواضع منها ضرب العرب المثل بجمهر الغضا لذكائه، قال: وتعبه علي بن حمزة الأصباهي فقال: ذكا النار مقصور ويكتب بالألف لأنه واوي يقال ذكت النار ذكراً وذكواً ذكاهم النار وذكو النار بمعنى وهو التهايب والمصدر ذكاه وذكواً، وبالتخفيف والتجليل، فاما الذكاه بالمد فلم يأت منهم في النار وإنما جاء في الفهم. وقال ابن قسطل في «المطالع» وعليه يستمد الشيخ: وقع في مسلم فقد أحرقتي ذكاهوا بالمد والمعروف في شدة حر النار القصر إلا أن الدينوري ذكر فيه المد وخطاه به في حصة قال: ذكت النار ذكاً وذكواً ومنه طيب ذكي مستر الريح، وأما الذكاه بالمد فمعناه تمام الشيء ومنه ذكاه القلب وقال صاحب الأصول: ذكا الغلام والمقل أسرع في الفطنة، وذكا الرجل ذكاه من حدة فكره، وذكت النار ذكاً بالقصر توقدت.

قوله (فاصرف وجهي عن النار) قد استشكل كون وجهه إلى جهة النار والحال أنه من غير على الصراط طالباً إلى الجنة فوجهه إلى الجنة، لكن وقع في حديث أبي أمامة للشارح إليه قبل أنه يتقلب على الصراط ظهراً ليعلن ذكائه في تلك الحالة انتهى إلى آخره ضلالتهم أن وجهه كان من قبل النار، ولم يقدر على صرفه عنها باختياره فسلك ربه في ذلك.

قوله (فصرف وجهه عن النار) يضم أوله على البناء للمجهول، وفي رواية شبيب «يصرف الله» ووقع في رواية أنس عن ابن مسعود عند مسلم وفي حديث أبي سعيد عند أحمد واليزار نحوه أنه «يرفع له شجرة فيقول: رب أدنني من هذه الشجرة فلاستقل بظها وأشرب من مائها، فيقول الله: لملي إن أحطيت تسألني غيرها، فيقول: لا يا رب وبما مده أن لا يسأل غيرها ومن يهذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه» وفيه أنه يهذره منها وأنه يرفع له شجرة أخرى أحسن من الأولى عند باب الجنة ويقول في الثالثة الآن في في دخول الجنة وكذا وقع في حديث أنس الأبي في التوحيد من طريق جيد عنه رحمه «آخر من يخرج من النار ترفع له شجرة» ونحوه لمسلم من طريق التيمان بن أبي حياش عن أبي سعيد بلفظ «إن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قبل الجنة ومثلت له شجرة» ويجمع بأنه سقط من حديث أبي هريرة هنا ذكر الشجرات كما سقط من حديث ابن مسعود ما ثبت في حديث الباب من طلب القرب من باب الجنة.

قوله (ثم يقول بعد ذلك: يا رب قربي إلى باب الجنة) في رواية شبيب «قال يا رب قمني».

قوله (فيقول: أليس قد زعمت) في رواية شبيب «فيقول الله: أليس قد أصليت العهد واليثاق».

قوله (لملي إن أعطيتك ذلك) في رواية التوحيد «فهل عسيت إن فعلت بك ذلك أن تسألني غيره» أما «عسيت» فهي سبقتها الوجهان الفتح والكسر. وجملة «أن تسألني» هي خير عسى، وللمتن هل يتوقع منك سؤال شيء غير ذلك وهو استفهام تقرير لأن ذلك عادة بني آدم، والترجيح راجع إلى المخاطب لا إلى السرب، وهو من باب إرخاء العنان إلى الخصم ليمتد ذلك على التفكير في أمره والإصناف من نفسه.

قوله (فيقول: لا وعزتك لا أسالك غيره) فيخطي الله ما شاء من عهد

بالشك، وفي رواية أبي نضرة عند مسلم «على نهر يقال له الحيوان أو الحياة» وفي أخرى له «فيلقهم في نهر في أنوار الجنة يقال له نهر الحياة» وفي تسمية ذلك النهر به إشارة إلى أنهم لا يحصل لهم الفناء بعد ذلك.

قوله (فينبعثون نبات الحياة) بكسر المهملة وتشديد الموحدة، تقدم في كتاب الإيمان أنها بزور الصحراء والجمع حبيب بكسر المهملة وفتح الواو المتحدة بعدها مثلها، وأما الحبة بفتح أوله وهو ما يزرعه الناس فجعلها حبيب بضمعين، ووقع في حديث أبي سعيد «فينبعثون في حباته» وفي رواية لمسلم «كما تثبت النخلة» بضم القين المعجمة بعدها مثناة مفتوحة وبعد الألف همزة ثم هاء تأنيث هو في الأصل كل ما حله السيل من حيدان ووروق ويزور وغيرها، والمراد به هنا ما حله من الزبور خاصة.

قوله (في حبل السيل) بخاء المهملة المفتوحة والميم المكسورة أي ما يحمله السيل، وفي رواية يحيى بن عماره المشار إليها إلى جانب السيل، والمراد أن الفناء الذي يجيء به السيل يكون فيه الحبة فيقع في جابت الوادي فصاح من يومها نباته، ووقع في رواية لمسلم «في حنة السيل» بعد الميم همزة ثم هاء، وقد تشعب الميم فصرح بزور عظيمة، وهو ما تغير لونه من الطين، وخص بالذكر لأنه يقع فيه الثبت غالباً. قال ابن أبي جرة: فيه إشارة إلى سرعة نباتهم، لأن الحبة أسرع في النبات من غيرها، وفي السيل أسرع لما يجتمع فيه من الطين الرخو الحادث مع الماء مع ما خلطه من حجارة لازيل الجنبوب معه، قال: ويستدل منه أنه لا حلقاء ما يجمع أمور الدنيا بتعليم الله تعالى له. وإن لم يباشر ذلك. وقال القرطبي: اقتصر المألوف على أن موقع التشبيه السرعة. وفي عليه تنوع آخر دل عليه قوله في الطريق الأخرى «ألا ترونها تكون إلى الحجر ما يكون منها إلى الشمس أصفر وأخضر وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض» وفيه تشبيه على أن ما يكون إلى الجهة التي تلي الجنة يسبق إليه البياض للمستحسن، وما يكون منهم إلى جهة النار يتأخر النصح عنه فيبقى أصفر وأخضر إلى أن يتلاقح البياض ويستوي الحسن والتور ونضارة النحمة عليهم. قال: ويحصل أن يتأخر بذلك إلى أن يلبس بالمد يباشر الله يميني الذي يرش عليهم يسرع تصوره وأن غيره من النصص لكنه يسرع إليه، والله أعلم.

قوله (فيلقي رجل) زاد في رواية الكشميهني «منهم مقبل بوجهه على النار» هو آخر أهل النار دخلاً إلى الجنة» تقدم القول في آخر أهل النار خروجاً منها في شرح الحديث الثاني والعشرين من الباب الذي قبله، ووقع في وصف هذا الرجل أنه كان نباشاً وذلك في حديث حذيفة كما تقدم في أخبار بني إسرائيل «إن رجلاً كان يسيء الظن بعمله، فقال لأهله أحرقتوني» الحديث وفي آخره «كان نباشاً» ووقع في حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق عند أحمد وأبي حنيفة وغيرهما وفيه «ثم يقول الله: انتظروا هل بقي في النار أحد عمل خيراً قط؟ فيجدون رجلاً يقال له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا، خير أبي كنت أسامح الناس في البيع» الحديث وفيه «ثم يخرجون من النار رجلاً آخر فيقال له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا، خير أبي أمرت ولدي إذا مت فأحرقوني» الحديث. وجاء من وجه آخر أنه «كان يسأل الله أن يغيره من النار ولا يقول أدخلني الجنة» أخرجه الحسين المرزوقي في زيادات الزهد لابن المبارك من حديث صوف الأشجعي رحمه «قد علمت آخر أهل الجنة دخلاً إلى الجنة رجل كان يسأل الله أن يغيره من النار ولا يقول أدخلني الجنة، فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقي بين ذلك فيقول: يا رب قربي من باب الجنة أنظر إليها وأجد من وبعها، فيرى شجرة» الحديث، وهو عند ابن أبي شيبة أيضاً. وهذا يقوي التمسك، لكن الإسناد ضعيف. وقد ذكرت عن حياض في شرح الحديث السابع عشر أن آخر من يخرج من النار هو آخر من يبقى على الصراط أو هو غيره وإن اشترك كل منهما في أنه آخر من يدخل الجنة، ووقع في نواتر الأصول للترمذي الحكيم من حديث أبي هريرة أن أطول أهل النار فيها مكاناً من يمكث سبعة آلاف سنة وسند هذا الحديث واه والله أعلم. وأشار ابن أبي جرة إلى للمناورة بين آخر من خرج من النار وهو المذكور في الباب الماضي وأنه يخرج منها بعد أن يدخلها حقيقة ويبين آخر من يخرج ممن يبقى ماراً على الصراط فيكون التغيير بأنه يخرج من النار بطريق المجاز لأنه أصابه من حرها وكربها ما يشارك به بعض من دخلها. وقد وقع في «غرائب مالك للدارقطني» من طريق عبد الملك بن الحكم وهو واه من مالك عن نافع عن ابن عمر رحمه «إن آخر من يدخل الجنة رجل من جهة يقال له جهنمة فيقول أهل الجنة: عند جهنمة الخير اليقين» وحكى السهيلي أنه جاء أن اسمه هناد، وجوز غيره أن يكون أحد الاسمين لأحد المذكورين والآخر للأخر.

قوله (فيقول يا رب) في رواية إبراهيم بن سعد في التوحيد «أبي».

قوله (قد قسني ربحها) بقاء وثين معجزة مفتوحين غفلاً وحكي التشديد ثم

وميثاق) يجتنب أن يكون فاعل « شاء » الرجل المذكور أو الله، قال ابن أبي جرة: إنما يادر للحلف من غير استخلاف لا وقع له من قوة الفرح بقضاء حاجته فوطن نفسه على أن لا يطلب مزيداً وأكده بالحلف.

قوله: (فإذا رأى ما فيها سكنت) في رواية شعيب « فإذا بلغ بابها ورأى زهرتها وما فيها من النضرة » وفي رواية إبراهيم بن سعد « من الحيرة » يفتح المهلبة وسكون الموحدة، وللمسلم « الحير » بمعجمة وتحتية بلا هاء، والمراد أنه يرى ما فيها من خارجها إما لأن جدارها شفاف فيرى باطنها من ظاهرها كما جاء في وصف الغرق، وإما أن المراد بالروية العلم الذي يحصل له من سطوع وانعتها الطيبة وإتوارها المفضية كما كان يحصل له أنقى لفتح النار وهو خارجها.

قوله: (ثم قال) في رواية إبراهيم بن سعد « ثم يقول ».

قوله: (ويلك) في رواية شعيب « ويحك ».

قوله: (يا رب لا تجعلني أشقى خلقك) المراد بالخلق هنا من دخل الجنة، فهو لفظ عام أريد به خاص، وموافق أنه يصير إذا استمر خارجاً عن الجنة أشقى، وكونه أشقى ظاهر لو استمر خارج الجنة وهم من داخلها، قال الطيبي: معناه يا رب قد أعطيت العهد والميثاق ولكن تفكرت في كرمك ورحمتك فسألت، ووقع في الرواية التي في كتاب الصلاة: « لا أكون أشقى خلقك » وللقاسبي « لا أكون » قال ابن التين للمعنى لئن أبقيتني على هذه الحالة ولم تدخلني الجنة لأكون، والألف في الرواية الأولى زائدة، وقال الكرماني: معناه لا أكون كافراً. قلت: هذا أقرب بما قال ابن التين ولو استحضرت هذه الرواية التي هنا ما احتاج إلى التكلف الذي أبداه، فإن قوله: « لا أكون » لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، ودل عليه قوله: « لا تجعلني » ووجه كونه أشقى أن الذي يشاهد ما يشاهده ولا يصل إليه يصير أشد حسرة عن لا يشاهد، وقوله: « خلقك » مخصوص بمن ليس من أهل النار.

قوله: (فإذا ضحك منه) تقدم معنى الضحك في شرح الحديث الماضي قريباً.

قوله: (ثم يقال له نحن من كذا الجنة) في رواية أبي سعيد عند أحمد - فيقال ويتنمى مقدار ثلاثة أيام من أيام الدنيا » وفي رواية الترمذي « حتى إن الله ليذكره من كذا » وفي حديث أبي سعيد « ويلقنه الله ما لا علم له به ».

قوله: (قال أبو هريرة) هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا) سقط هذا من رواية شعيب. وثبت في رواية إبراهيم بن سعد هنا، ووقع ذلك في رواية مسلم مرتين إحداهما هنا والأخرى في أوله عند قوله: « ويقي رجل مقبل بوجهه على النار ».

قوله: (قال عطاء وأبو سعيد) أي الحنطري، والقائل هو عطاء بن يزيد بينه إبراهيم بن سعد في روايته عن الزهري قال: قال عطاء بن يزيد وأبو سعيد الحنطري.

قوله: (لا يغير عليه شيئا) في رواية إبراهيم بن سعد لا يرد عليه.

قوله: (هذا لك ومثله معه) قال أبو سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) ووقع في رواية إبراهيم بن سعد « قال أبو سعيد وعشرة أمثاله يا أبا هريرة فقال « فذكره، وفيه: « قال أبو سعيد الحنطري: أشهد أنني حفظت من رسول الله ﷺ » ووقع في حديث أنس عند ابن مسعود « يريكم أن أعطيت الدنيا ومثلها معها » ووقع في حديث حذيفة بن أبي بكر « انظر لي ملك أعظم ملك فإن لك مثله وعشرة أمثاله، فيقول أنت خير بي وأنت الملك » ووقع عند أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة وأبي سعيد جبراً في هذا الحديث « قال أبو سعيد ومثله معه، قال أبو هريرة وعشرة أمثاله، فقال أحدهما لصاحبه حدث بما سمعت وأحدث بما سمعت » وهذا مقلوب فإن الذي في الصحيح هو المحدث وقد وقع عند الزوار من الوجه الذي أخرجه منه أحمد على وفق ما في الصحيح. ثم وقع في حديث أبي سعيد الطويل المذكور في التوحيد من طريق أخرى عنه بعد ذكر من يخرج من عصاة الموحدين فقال في آخره « فيقال لهم: لكم ما رأيتم ومثله معه » فهذا موافق لحديث أبي هريرة في الاكتصار على القليل، ويمكن أن يجمع أن يكون عشرة الأمثال إنما سمعه أبو سعيد في حق آخر أهل الجنة دخولاً وللمذكور هنا في حق جميع من يخرج بالقبضة، وجمع عياض بين حديثي أبي سعيد وأبي هريرة باحتمال أن يكون أبو هريرة سمع أولاً قوله « ومثله معه » فحدث به ثم حدث النبي ﷺ بالزيادة فسمعه أبو سعيد، وعلى هذا فيقال سمعه أبو سعيد وأبو هريرة معاً أولاً ثم سمع أبو سعيد الزيادة بعد، وقد وقع في حديث أبي سعيد أشياء كثيرة زائدة على حديث أبي هريرة نبتت على أكثرها فيما تقدم قريباً، وظاهر قوله « هذا لك وعشرة أمثاله » أن

قال ابن أبي جرة رحمه الله تعالى: في هذا الحديث من الفوائد جواز مخاطبة الشخص بما لا تترك حقيقة، وجواز التعبير عن ذلك بما يفهمه، وأن الأمور التي في الآخرة لا تنسب بما في الدنيا إلا في الأسماء والأصل مع المبالغة في تضاد الصفات والاستدلال على العلم الضروري بالتعريف، وأن الكلام إذا كان محتملاً لأمرين يأتي للتكلم بشيء يتخصص به مراده عند السامع، وأن التكليف لا ينقطع إلا باستقرار في الجنة أو النار، وأن امتثال الأمر في الموقف يقع بالاضطرار. وفيه فضيلة الإيمان لأنه لما تلبس به للمنافق ظاهراً بقيت عليه حرمة إلى أن وقع التمييز بإطفاء النور وغير ذلك، وأن الصراط مع دقة وحدته يسع جميع المخلوقين منذ آدم إلى قيام الساعة. وفيه أن النار مع عظمها وشدةها لا تتجاوز الحد الذي أمرت بإحراقه، والأصمى مع حجارة جرمه يقدم على المخالفة فيه معنى شديد من التريخ وهو كقولهم تعالى في وصف الملائكة: ﴿ ضلّاط شادن لا يصرن الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾، (التحريم: ٦) وفيه إشارة إلى توبيخ الطغاة والمصاة، وفيه فضل الدماء وقوة الرجاء في إجابة الدعوة ولو لم يكن الداعي أهلاً لذلك في ظاهر الحكم لكن فضل الكرم واسع. وفي قوله في آخره في بعض طرقه « ما أضرك » إشارة إلى أن الشخص لا يوصف بالثقل النجم إلا بعد أن يتكرر ذلك منه. وفي إطلاق اليوم على جزء من أن يوم القيامة في الأصل يوم واحد وقد أطلق اسم اليوم على كثير من أجزائه. وفيه جواز سؤال الشفاعة خلافاً لمن منع محتجاً بأنها لا تكون إلا للذنوب. قال عياض: وفات هذا القائل أنها قد تقع في دخول الجنة بشير حساب وغير ذلك كما تقدم بيانه، مع أن كل عاقل معترف بالتقصير فيحتاج إلى طلب المغفر عن تقصيره، وكلما كل عامل يخشى أن لا يقبل عمله فيحتاج إلى الشفاعة في قبوله. قال: ويلزم هذا القائل أن لا يدور بالمغفرة ولا بالرحمة وهو خلاف ما درج عليه السلف في أدعيهم.

وفي الحديث أيضاً تكليف ما لا يطاق لأن للمناقين يؤمرون بالسجود وقد منعوا منه، كذا قيل وفيه نظر لأن الأمر حينئذ للتبليغ والتبكيك. وفي إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، قال الطيبي: وقول من أثبت الرؤية وكل علم حقيقته أي الله فهو الحق، وكذا قول من نكر الإيمان بالتجلي هو الحق لأن ذلك قد تقدم قوله: « هل تضارون في رؤية الشمس والقمر » وزيد في تقرير ذلك وتأكيده وكل ذلك يدفع الجواز عنه والله أعلم. واستدل به بعض السالفة ونحوهم على أن للمناقين وبعض أهل الكتاب يرون الله مع المؤمنين، وهو غلط لأن في ميثاق حديث أبي سعيد أن المؤمنين يرونه سبحانه وتعالى بعد رفع رؤوسهم من السجود وحينئذ يقولون أنت ربنا، ولا يقع ذلك للمناقين ومن ذكر معهم، وأما الرؤية التي اشترك فيها الجميع قبل فقد تقدم أنه صورة للملك وغيره. قلت: ولا مدخل أيضاً لبعض أهل الكتاب في ذلك لأن في بقية الحديث أنهم يخرجون من المؤمنين ومن معهم عن يظهر الإيمان ويقال لهم ما كنتم تبطلون؟ وأنهم يتساقطون في النار، وكل ذلك قبل الأمر بالسجود. وفيه أن جماعة من مذهبي هذه الأمة يعذبون بالنار ثم يخرجون بالشفاعة والرحمة خلافاً لمن نفى ذلك عن هذه الأمة وتؤول ما ورد بضروب متكثرة، والنصوص الصريحة متضادة متظاهرة بشيئ ذلك، وأن تعذيب الموحدين بخلاف تعذيب الكفار لاختلاف مراتبهم من أخذ النار بعضهم إلى ساقه وأنها لا تاكل أثر السجود، وأنهم يموتون فيكون عذابهم إحراقهم وحبسهم عن دخول الجنة سريعاً كالسجنين، بخلاف الكفار الذين لا يموتون أصلاً لينوقوا العذاب ولا يعميون حياة يستريحون بها، على أن بعض أهل العلم أول ما وقع في حديث أبي سعيد من قوله يموتون فيها إمامة بأنه ليس المراد أنه يحصل لهم الموت حقيقة وإنما هو كتابة عن غيبة إحسانهم، وذلك للرقق بهم، أو كفي من التزم بالموت وقد سمي الله التزم وفاته، ووقع في حديث أبي هريرة أنهم إذا دخلوا النار ماتوا فإذا أراد الله إخراجهم أسمهم ألم العذاب تلك الساعة، قال وفيه ما طبع عليه الأعمى من قوة الطمع وجودة الحيلة في تحصيل

المطلوب، فطلب أولاً أن يبعد من النار ليحصل له نسبة لطيفة بأهل الجنة، ثم طلب الدنو منهم وقد وقع في بعض طرقه طلب الدنو من شجرة بعد شجرة إلى أن طلب الدخول، ويؤخذ منه أن صفات الآدمي التي شرف بها على الحيوان تعود له كلها بعد بئس كالتفكر والمقل وغيرهما. انتهى ملخصاً مع زيادات في غضون كلامه والله المستعان.

٥٣- باب في الخوض

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا غَشَيْنَاكُمُ الْكَوْكَرَ﴾ [الكور: ١].

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ» [راجع: ٤٣٣٠].

٦٥٧٥- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ». [المط: ٦٥٧٦، ٧٠٤٩، أخرجه مسلم: ٢٢٩٧، بإسناد].

٦٥٧٦- وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ، وَكَيْفَ تَمَّ مَعِي وَجَاهُكُمْ ثُمَّ كَيْفَ تَجِدُنِي قَوْلِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ اصْحَابِي؟» قِيلَ: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذُوا بِغَذَلِكِ».

تَابَعَهُ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

وَقَالَ خُصَيْنٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُلَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٦٥٧٥، أخرجه مسلم: ٢٢٩٧].

٦٥٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ غُنَيْمَةَ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّاكُمْ خَوْضٌ كَمَا تَمَّ جَزَاءُ وَأَفْرُخٌ». [أخرجه مسلم: ٢٢٩٩].

٦٥٧٨- حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ وَغَطَّاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: الْكَوْكَرُ: الْخَوْضُ الْكَبِيرُ الَّذِي أَغْطَاهُ اللَّهُ إِثَارَةً. قَالَ أَبُو بَشِيرٍ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: إِنْ أَنَا بَزَعْتُ مِنْهُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: النَّهْرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي أَغْطَاهُ اللَّهُ إِثَارَةً. [راجع: ٤٩٦٦].

٦٥٧٩- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَوْضِي سَيُورَةُ خَبَرٍ، مَاؤُهُ آتِيهِ مِنَ اللَّيْلِ، وَرِجَّةُ أَهْلِهِ مِنَ الْمَسَلِكِ، وَكَيْفَ تَأْتِيهِ السَّمَاءُ مِنْ حَرْبٍ مِنْهَا فَلَا يَطْلُمُ أَبَدًا». [أخرجه مسلم: ٢٢٩٧].

٦٥٨٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ قَلَبُوا خَوْضِي كَمَا تَمَّ آيَةُ وَصْنَاءٍ مِنَ الْيَمِينِ، وَإِنْ لِي مِنْ الْأَبَائِكِ كَعَدِيدِ نَجُومِ السَّمَاءِ». [أخرجه مسلم: ٢٣٠٣].

٦٥٨١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

وَحَدَّثَنَا هَلْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَتَمَّ أَنَا سِيرٌ فِي الْجَنَّةِ، إِذَا أَنَا بَهْرٌ خَلْفَهُ قِبابُ الشُّرِّ الْمُجُوفِ، قُلْتُ: مَا هَذَا يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْكَرُ، الَّذِي أَغْطَاهُ رَبُّكَ، فَإِذَا

٦٥٨٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيُودَعَنَّ عَلَى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِي الْخَوْضُ، حَتَّى إِذَا عَرَفَهُمْ اخْلُجُوا قَوْلِي، فَأَقُولُ: اصْحَابِي؟ قِيْلَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذُوا بِغَذَلِكِ». [أخرجه مسلم: ٢٣٠٤].

٦٥٨٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ حَرْبٍ، وَمَنْ حَرْبٍ كَمْ يَطْلُمُ أَبَدًا، لَيُودَعَنَّ عَلَى أَلْوَامِ أَهْلِ قَوْمِهِمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يَخَالُ بَنِي وَتَيْبَهُمْ». [المط: ٧٠٥٠، أخرجه مسلم: ٢٢٩٠].

٦٥٨٤- قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَی الْغَمَّاءُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ مِنْ سَهْلٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: اخْلُجْ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْغُبَرِيِّ، لَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَزِيدُ فِيهَا: «فَأَقُولُ: إِنَّهُمْ مَيِّسٌ، قِيلَ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذُوا بِغَذَلِكِ، فَأَقُولُ: سَحَقًا سَحَقًا لِمَنْ حَرَّ بَعْدِي».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿سَحَقًا﴾ [الملك: ١١]. يُعَذَّبُ، يُقَالُ: ﴿سَحَقَ﴾ [راجع: ٣١]. بَعِثَ، سَحَقَهُ وَاسْحَقَهُ: ابْتَعَثَهُ. [المط: ٧٠٥١].

٦٥٨٥- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَسِبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْخَطَّابِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ مَرْثُومَةَ: أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُودَعَنَّ عَلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، كَيْجَلُونَ عَنِ الْخَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ اصْحَابِي؟ قِيْلَ: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَخَذُوا بِغَذَلِكِ، إِنَّهُمْ ارْتَكَبُوا عَلَى أَثَابِهِمُ الْقَهْقَرَى». [المط: ٦٥٨٦].

٦٥٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُودَعَنَّ عَلَى الْخَوْضِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، كَيْجَلُونَ عَنْهُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ اصْحَابِي؟ قِيْلَ: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَخَذُوا بِغَذَلِكِ، إِنَّهُمْ ارْتَكَبُوا عَلَى أَثَابِهِمُ الْقَهْقَرَى».

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنِ الزُّهْرِيِّ: كَانَ أَبُو مَرْثُومَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: كَيْجَلُونَ.

وَقَالَ غَفَلٌ: كَيْجَلُونَ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ غُنَيْمَةَ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ ابْنِ مَرْثُومَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٦٥٨٥].

٦٥٨٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْجَرَّاسِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَلْبِجٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي جِلَالٌ، عَنْ غَطَّاءِ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ ابْنِ مَرْثُومَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَتَمَّ أَنَا نَائِمٌ إِذَا زُمَرَةٌ، حَتَّى إِذَا عَرَفَهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي وَتَيْبَهُمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ، قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ، قُلْتُ: وَمَا حَالُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَكَبُوا بِغَذَلِكِ عَلَى أَثَابِهِمُ الْقَهْقَرَى. ثُمَّ إِذَا زُمَرَةٌ، حَتَّى إِذَا عَرَفَهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي وَتَيْبَهُمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ، قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ، قُلْتُ: مَا حَالُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَكَبُوا بِغَذَلِكِ عَلَى أَثَابِهِمُ الْقَهْقَرَى، فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا بِشَلِّ هَمَلٍ نَعَمْ».

الحوض يكون قبل الصراط، فإن الناس يردون الموقف عطاشى فيرد المؤمنون الحوض وتساخط الكفار في النار بعد أن يقولوا ربنا عطشنا، تفرغ لهم جهنم كأنها مراب يقال: ألا تردون؟ فيظنون ماء فيساقطون فيها. وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر أن الحوض يشخب فيه ميزابان من الجنة، وله شاهد من حديث ثوبان، وهو حجة على القرطبي لا له، لأنه قد تقدم أن الصراط جسر جهنم وأنه بين الموقف والجنة وأن المؤمنين يرون عليه لدخول الجنة، فلو كان الحوض دونه لحالت النار بينه وبين الماء الذي يصب من الكثر في الحوض، وظاهر الحديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخلها. وفي حديث ابن مسعود عند أحمد: «يفتح نهر الكثر إلى الحوض».

وقد قال القاضي عياض: ظاهر قوله في حديث الحوض «من شرب منه لم يظما بعدها أبدا» يدل على أن الشرب منه يقع بعد الحساب والنجاة من النار، لأن ظاهر حال من لا يظما لا يظما أبدا بل يشرب منه، ولكن يجتدل أن من قدر عليه التعذيب منهم أن لا يشرب فيها بالظما بل يشربه. قلت: ويدفع هذا الاحتمال أنه وقع في حديث أبي بن كعب عند ابن أبي عاصم في ذكر الحوض «ومن لم يشرب منه لم يرو أبدا» وعند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في الحديث الطويل عن لقيط بن عامر أنه «وقد على رسول الله ﷺ هو ونهيك بن عاصم، قال: فقدمنا المدينة عند انسلاخ رجب فلقينا رسول الله ﷺ حين انصرف من صلاة الغداة» الحديث بطوله في صفة الجنة والبحث وفيه «تعرضون عليه بانية له صفاحكم لا تخفى عليه منكم خافية فيأخذ غرفة من ماء فيضع بها قبلكم فلنعمر إلك ما يظطر وجه أحدكم قطرة، فأما المسلم فتقع وجهه مثل الربطة البيضاء، وأما الكافر فتقطعه مثل الحطام الأسود، ثم ينصرف فينكم وينصرف على أثره الصاهون فيسلكون جسرا من النار، يظا أحدكم الجمرة يقول: حسن، فيقول ربك أو أنه إلا، فيطعمون على حوض الرسول على أضاءه والله ناعلة رأيتها أبدا ما يسقط أحد منكم منه إلا وقع على قدح» الحديث. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة والطبراني والمحاكم، وهو صريح في أن الحوض قبل الصراط.

قوله: (وقول الله تعالى إنا أعطيناك الكوثر) أشار إلى أن المراد بالكوثر النهر الذي يصب في الحوض فهو مادة الحوض كما جاء صريحا في سابع أحاديث الباب، ومضى في تفسير سورة الكوثر من حديث عائشة نحوه مع زيادة بيان فيه، وتقدم الكلام على حديث ابن عباس أن الكوثر هو الخير الكثير، وجاء إطلاق الكوثر على الحوض في حديث المختار بن قنفل عن أس في ذكر الكوثر «هو حوض ترد عليه أمي» وقد اشتهر اختصاص نينا بالحوض، لكن أخرج الترمذي من حديث مسرة رفته «إن لكل نبي حوضا» وأشار إلى أنه اختلف في وصله وإرساله وأن المرسل أصح. قلت: والمرسل أخرجه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن قال «قال رسول الله ﷺ: إن لكل نبي حوضا وهو قائم على حوضه يده عصا يدعو من عرف من أمته، إلا أنهم يتباهون أيهم أكثر تبعا، وإني لأرجو أن أكون أحدهم تبعا» وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن مسرة موصولا مرفوعا مثله وفي سننه لين، وأخرج ابن أبي الدنيا أيضا من حديث أبي سعيد رفته «وكل نبي يدعو أمته ولكن نبي حوض، فمنهم من يأتيه الفناء ومنهم من يأتيه العصبية ومنهم من يأتيه الواحد ومنهم من يأتيه الاثنان ومنهم من لا يأتيه أحد، وإني لأكره الأنبياء تبعا يوم القيامة» وفي إسناده لين، وإن ثبت فالخصص بنينا الكوثر الذي يصب من ماء في حوضه فإنه لم ينقل نظيره لغيره ووقع الاشتان عليه به في السورة المذكورة قال القرطبي في «المفهم» تبعا للقاضي عياض في غالبه: بما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدا ﷺ بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرا به في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل مجموعها العلم القطعي، إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين، منهم في الصحيحين ما ينف على العشرين وفي غيرها بقية ذلك ما صح نقله واشتهرت روايته، ثم رواه عن الصحابة المذكورين عن التابعين أشرفهم ومن بعدهم أضافوا أضافاتهم وعلم جرا، وأجمع على تأييده السلف وأهل السنة من الخلف، وانكرت ذلك طائفة من المتبعة وأحاطوه على ظاهره وغلوا في تأويله من غير استحالة عقلية ولا عادية تلزم من حله على ظاهره وحقيقته، ولا حاجة تدعو إلى تأويله، فخرق من حرف إجماع السلف وفاق مذهب أئمة الخلف. قلت: أنكره الخوارج وبعض المعتزلة، ومن كان ينكره عبيد الله بن زياد أحد أمراء العراق لحماوة ولولده، فتد أبي داود من طريق عبد السلام بن أبي حازم قال: شهدت أبا برزة الأسلمي دخل على عبيد الله بن زياد فحدثني فلان وكان في السباط فذكر قصة فيها أن ابن زياد ذكر الحوض فقال هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر فيه شيئا؟ فقال أبو برزة: نعم لا مرة ولا مرتين ولا ثلاثا ولا أربعا ولا خسا فمن كذب به فلا سقا الله منه. وأخرج البيهقي في البعث من طريق أبي حمزة عن أبي

٦٥٨٨- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَيَنْبُرُ عَلَى حَوْضِي». [راجع: ١١٩٦، أخرجه مسلم: ١٣٩١].

٦٥٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّاهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا قَوْمُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ». [أخرجه مسلم: ٢٢٨٩].

٦٥٩٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخُبَرِ، عَنْ غُفَيْةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَهْلِ صَلَاةٍ عَلَى الْمَيْمَنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَلَى الْمَشْرِقِ، فَقَالَ: «إِنِّي قَوْمُكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أَطْغَيْتُ مَقَاتِلَ حَزَائِنِ الْأَرْضِ، وَأَوْ مَقَاتِلَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَحَافَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَشْرُكُوا بَيْدِي، وَلَكِنْ أَحَافَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَأْتَلَّوْا لِيهَا». [راجع: ١٣٤٤، أخرجه مسلم: ٢٢٩٦].

٦٥٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَرْبِيُّ بْنُ عَمْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْقِدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَذَكَرَ الْحَوْضَ فَقَالَ: «كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَنَضَاءَ». [أخرجه مسلم: ٢٢٩٨].

٦٥٩٢- وَزَادَ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَعْقِدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَارِثَةَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَوْلَهُ: «حَوْضُهُ مَا بَيْنَ نَضَاءَ وَالْمَدِينَةِ». فَقَالَ لَهُ الْمُشَوَّرُ: أَلَمْ تَسْمَعْهُ قَالَ: الْوَأَنِّي؟ قَالَ: لَا، قَالَ الْمُشَوَّرُ: «رَأَى إِلَيْهِ الْآيَةُ فَمَلَّ الْكُوكِبِ». [أخرجه مسلم: ٢٢٩٨].

٦٥٩٣- حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ حَتَّى أَنْظُرَ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، وَسَيُخَذُّ نَاسٌ دُونِي، قَالُوا: يَا رَبِّ مِنِّي وَمِنْ أَتْبَاعِي، فَقَالَ: هَلْ شَرَحْتَ مَا عَمِلُوا بِفَعْلًا؟ وَاللَّهِ مَا يَرْجُو يَرْجِعُونَ عَلَى أَغْطِيهِمْ. فَكَانَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ تَرْجِعَ عَلَيَّ أَغْطِيًا، أَوْ تَفَنَّنَ عَنْ دِينَا. ﴿عَظَائِكُمْ تَكْبِتُونَ﴾ [المؤمن: ٦٦]. تَرْجِعُونَ عَلَى الْمُقْبِبِ. [انظر: ٤٨، أخرجه مسلم: ٢٢٩٣].

قوله: (باب في الحوض) أي حوض النبي ﷺ، وجع الحوض حياض وأحواض وهو جمع الماء وإيراد البخاري لأحاديث الحوض بعد أحاديث الشفاعة وبعد نصب الصراط إشارة منه إلى أن ورود على الحوض يكون بعد نصب الصراط والمروء عليه، وقد أخرج أحمد والترمذي من حديث النضر بن أس عن أس قال: «سألت رسول الله ﷺ أن يشفع لي، قال: أنا فاعل، قلت: أين أطلب؟ قال: اطلبني أول ما تطلبني على الصراط. قلت: فإن لم ألقك؟ قال: أنا عند الميزان. قلت: فإن لم ألقك؟ قال: أنا عند الحوض» وقد استشكل كون الحوض بعد الصراط بما سيأتي في بعض أحاديث هذا الباب أن جماعة يدفنون عن الحوض بعد أن يكادوا يردون ويذهب بهم إلى النار، ووجه الإشكال أن الذي يمر على الصراط إلى أن يصل إلى الحوض يكون قد نجا من النار فكيف يرد إليها؟ ويمكن أن يحمل على أنهم يقربون من الحوض بحيث يرونه ويرون النار فيدفنون إلى النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط.

وقال أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة»: ذهب صاحب «القصص» وغيره إلى أن الحوض يكون بعد الصراط، وذهب آخرون إلى العكس، والصحيح أن للنبي ﷺ حوضين أحدهما في الموقف قبل الصراط والآخر داخل الجنة وكل منهما يسمى كوثرًا.

قلت: وفيه نظر لأن الكوثر نهر داخل الجنة كما تقدم ويأتي، وماؤه يصب في الحوض، ويطلق على الحوض كوثر لكونه منه، فغاية ما يؤخذ من كلام القرطبي أن

برزة نحوه، ومن طريق يزيد بن حبان التيمي: شهدت زيد بن أرقم وبعث إليه ابن زياد فقال: ما أحاديث تبلغني أنك ترعص أن لرسول الله ﷺ حوضاً في الجنة؟ قال: حدثنا بذلك رسول الله ﷺ. وعند أحمد من طريق عبد الله بن بريدة عن أبي سبرة يفتح للمعملة وسكون الموحدة المثل قال: قال عبد الله بن زياد: ما أصدق بالخوض، وذلك بعد أن حدثه أبو برزة والبراء وعائذ بن عمرو، فقال له أبو سبرة بعثني أبوك في مال إلى معاوية فلقني عبد الله بن عمرو فحدثني وكتبته يدي من فيه أنه «سمع رسول الله ﷺ يقول: موعدهم حوضي» الحديث فقال ابن زياد حينئذ: أشهد أن الخوض حق. وعند أبي يعلى من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس «دخلت على ابن زياد وهم يذكرون الخوض فقال هذا أنس، قلت: لقد كانت مجازر المدينة كثيراً ما يسألن ربهن أن يستقين من حوض نبين» وسنده صحيح. وروينا في فوائد البيهقي وهو في البحث للبيهقي من طريقه بسند صحيح عن حيد بن أنس نحوه وفيه «ما حسبت أن أحيى حتى أرى ملككم ينكر الخوض» وأخرج البيهقي أيضاً من طريق يزيد الرقاشي عن أنس في صفة الخوض «وسياطه قوم ذابلة شفاهم لا يطعمون من قطرة، من كذب به اليوم لم يصب الشرب منه يومئذ» ويزيد ضعيف لكن بقوله ما مضى، ويشبه أن يكون الكلام الأخير من قول أنس. قال عياض: أخرجه مسلم أحاديث الخوض عن ابن عمر وأبي سعيد وسهل بن سعد وجندب وعبد الله بن عمرو وعائشة وأم سلمة وعقبة بن عامر وابن مسعود وحذيفة وحلاوة بن وهب والمستورد وأبي ذر وثوبان وأنس وجابر بن سمره، قال: ورواه غير مسلم عن أبي بكر الصديق وزيد بن أرقم وأبي أمامة وأسامة بنت أبي بكر وخولة بنت قيس وعبد الله بن زيد وسويد بن جيلة وعبد الله الصنابحي والبراء بن عازب. وقال النووي بعد حكاية كلامه مستدرجاً عليه: رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه غيرهما من رواية عمر وعائذ بن عمرو وآخرين، وجمع ذلك كله البيهقي في البحث بأسانيد وطرقه المتكثرة. قلت: أخرجه البخاري في هذا الباب عن الصحابة الذين نسب عياض لسلح تحريكه عنهم إلا أم سلمة وثوبان وجابر بن سمره وأبا ذر، وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن زيد وأسامة بنت أبي بكر، وأخرجه مسلم عنهما أيضاً وأخفلهما عياض، وأخرجه أيضاً عن أسيد بن حضير، وأفضل عياض أيضاً نسبة الأحاديث، وحديث أبي بكر عند أحمد وأبي عروادة وغيرهما، وحديث زيد بن أرقم عند البيهقي وغيره، وحديث خولة بنت قيس عند الطبراني، وحديث أبي أمامة عند ابن حبان وغيره، وأما حديث سويد بن جيلة فأخرجه أبو زرعة الدمشقي في مسند الشاميين وكذا ذكره ابن مندة في الصحابة وجزم ابن أبي حاتم بأن حديثه مرسل، وأما حديث عبد الله الصنابحي فلفظ عياض في اسمه وإثما هو الصنابحي بن الأصغر وحديثه عند أحمد وابن ماجه بسند صحيح لفظه «إني فطركم على الخوض، وإني مكثرت بكم» الحديث فإن كان كما ظننت وكان ضبط اسم الصحابي وأنه عبد الله فتزيد المدة واحداً لكن ما عرفت من خرج من حديث عبد الله الصنابحي وهو صحابي آخر غير عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي التابعي المشهور وقول النووي إن البيهقي استوعب طرقه يوهم أنه أخرج زيادة على الأسماء التي ذكرها حيث قال وآخرين، وليس كذلك فإنه لم يخرج حديث أبي بكر الصديق ولا سويد ولا الصنابحي ولا خولة ولا البراء وإنما ذكره عن عمر وعن عائذ بن عمرو وعن أبي برزة ولم أر عنه زيادة إلا ما مرسل يزيد بن رومان في نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُعِينُكَ الْكُوثَرُ﴾ [الكوثر: ١]. وقد جاء فيه عمن لم يذكره جيماً من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة الكوثر، ومن حديث كعب بن عجرة عند الترمذي والنسائي وصححه الحاكم، ومن حديث جابر بن عبد الله عند أحمد والبراء بسند صحيح وعن بريدة عن أبي يعلى، ومن حديث أنمي زيد بن أرقم ويقال إن أسامة ثابت عند أحمد، ومن حديث أبي الدرداء عند ابن أبي عاصم في السنة وعند البيهقي في الدلائل، ومن حديث أبي بكر كعب وأسامة بن زيد وحذيفة بن أسيد وحزرة بن عبد المطلب ولقيط بن عامر وزيد بن ثابت والحسن بن علي وحديثه عند أبي يعلى أيضاً وأبي بكر وخولة بنت حكيم كلها عند ابن أبي عاصم، ومن حديث العرياض بن سارية عند ابن حبان في صحيحه، وعن أبي مسعود البغدادي وسلمان الفارسي ومصرة بن جندب وعقبة بن عبد وزيد بن أوفى وكلها في الطبراني، ومن حديث خباب بن الأرت عند الحاكم، ومن حديث التماس بن سميان عند ابن أبي الدنيا ومن حديث ميمونة أم المؤمنين في الأوسط للطبراني ولفظه «يرد علي الخوض أطولكن يدا» الحديث، ومن حديث سعد بن أبي وقاص عند أحمد بن منيع في مسنده، وذكره ابن مندة في مستخرجه عن عبد الرحمن بن عوف، وذكره ابن كثير في نهايته عن عثمان بن مظعون، وذكره ابن القيم في الحلاوي عن معاذ بن جبل ولقيط بن صبرة وأظنه عن لقيط بن عامر الذي تقدم ذكره، فجميع من ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفساً، وزاد عليه

النووي ثلاثة، وزدت عليهم إجمين قدر ما ذكره سواء فزادت العدة على الخمسين، ولكثير من هؤلاء الصحابة في ذلك زيادة على الحديث الواحد كما هي هريرة وأنس وابن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الخوض وفي صفة بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يذبح عنه بعضها، وكذلك في الأحاديث التي أوردتها للصف في هذا الباب، وحلة طرقها تسعة عشر طريقاً، ويلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابياً.

الأول:

قوله: (ولال عبد الله بن زيد) هو ابن عاصم المازني.

قوله: (اصبروا حتى تلقوني على الخوض) هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في غزوة حنين، وفيه كلام الأنصار لما قسمت غنائم حنين في غيرهم وفيه: «إنكم سترون بعدي أثره فاصبروا» الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك.

الحديث الثاني والثالث: عن ابن مسعود موصلاً وعن حذيفة معلقاً.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش، وشقيق هو أبو وائل المذكور في الطريق الثانية، ووقع صريحاً عند الإسماعيلي فيها وعند مسلم في الأول، وعبد الله هو ابن مسعود، والمقبرة في الطريق الثانية هو ابن مقسم الضبي الكوفي.

قوله: (ولولهن) بضم أوله وقح الفاء والعين أي يظهرهم الله لي حتى أراهم.

قوله: (ثم ليخطفن) بفتح اللام وضم التحتانية وسكون الحاء المعجمة وفتح المنة واللام وضم الجيم بعدما نون قبيلة أي يزعون أو يجلبونني، يقال اختطفه منه إذا زعوه ثم أو جلبه بغير إلفته، وسياطه زيادة في إيضاحه في شرح الحديث التاسع وما بعده والتاسع عشر.

قوله: (تابعه عاصم) هو ابن أبي النجود قاري الكوفة، والضمير للأعمش أي أن عاصماً رواه كما رواه الأعمش عن أبي وائل فقال عن عبد الله بن مسعود، وقد وصلها الحارث بن أبي أسامة في مسنده من طريق سفيان الثوري عن عاصم.

قوله: (ولال حصين) أي ابن عبد الرحمن الواسطي.

قوله: (عن أبي وائل عن حذيفة) أي أنه خلف الأعمش وعاصماً فقال عن أبي وائل عن حذيفة، وهذه الثانية وصلها مسلم من طريق حصين، وصحبه يقتضي أنه عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن حذيفة معاً، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح قول من قال عن أبي وائل عن عبد الله لكونه ساقها موصولة وعلق الأخرى.

الحديث الرابع:

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان، وعبيد الله هو ابن عمر العمري.

قوله: (أمامكم) بفتح المزة أي قدامكم (حوض) في رواية السرخسي «حوضي» بزيادة ياء الإضافة، والأول هو الذي عند كل من أخرج الحديث كسمل.

قوله: (كما بين جبراه وأفرح) أما جبراه فهي بفتح الجيم وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ تأنيث أجرب، قال عياض: جسات في البخاري محدودة، وقال النووي في شرح مسلم الصراب أنها مقصورة وكذا ذكرها الحازمي والجمهور، قال والمذ خطأ، وأثبت صاحب التحرير للد وجوز القصر، ويؤيد المد قول أبي عبد البكري هي تأنيث أجرب. وأما أفرح فيفتح المزة وسكون المعجمة وضم الراء بعدها مهملة، قال عياض كذا للجمهور، ووقع في رواية العنزي في مسلم بالجيم وهو وهم. قلت: وسأذكر الخلاف في تعيين مكاني هذين الموضعين في آخر الكلام على الحديث السادس إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث ابن عباس، تقدم شرحه في تفسير سورة الكوثر.

وقوله هنا: (هشيم أخيراً أبو بشر) هو جعفر بن أبي وحشية بفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة مكسورة ثم تحتانية ثقيلة ثم هاء تأنيث، واسم أبي وحشية إياس.

قوله: (وعطاء بن السائب) هو الحديث المشهور كوفي من صفار التابعين صدوق اختلط في آخر عمره، وسماع هشيم منه بعد اختلاطه، ولذلك أخرجه البخاري مقروناً بأبي بشر، وما له عنه إلا هذا الموضع، وقد مضى في تفسير الكوثر من جهة هشيم عن أبي بشر وحده، ولطاعه بن السائب في ذكر الكوثر سند آخر عن شيخ آخر أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه بسند صحيح من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر فذكر الحديث المشار إليه في تفسير الكوثر، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي عروادة عن عطاء قال: قال في محارب بن

ليال ٥. وقد جمع العلماء بين هذا الاختلاف فقال عياض: هنا من اختلاف التقدير لأن ذلك لم يقع في حديث واحد فيجد اضطراباً من الرواة وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة، وكانت النبي ﷺ يضرب في كل منها مثلاً ليدل أقطار الخوض وسعته بما يستحق له من العبارة ويقرب ذلك للعلم بعد ما بين البلاد النائية بعضها من بعض لا على إزادة المسافة المحققة، قال فهذا يجمع بين الأنفاظ المختلفة من جهة المعنى انتهى ملخصاً، وفيه نظر من جهة أن ضرب المثل والتقدير إنما يكون فيما يتقارب، وأما هذا الاختلاف المتباد الذي يزيد تارة على ثلاثين يوماً ويقص إلى ثلاثة أيام فلا، قال القرطبي: ظن بعض القاصرين أن الاختلاف في قدر الخوض اضطراب وليس كذلك، ثم نقل كلام عياض وزاد: وليس اختلافاً بل كلها تفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب، ثم قال: ولعل ذكره للجهات المختلفة بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهة فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها، وأجاب النووي بأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع المسافة الكبيرة فالأكثر ثابت بالحدث الصحيح فلا معارضة. وحاصله أنه يشير إلى أنه أخبر أولاً بالمسافة البسيطة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبر بها كان الله تفضل عليه بتساعه شيئاً بعد شيء، فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة. وتقدم قول من جمع الاختلاف بتفاوت الطول والعرض ورده بما في حديث عبد الله بن عمرو «زواياه سواء».

ووقع أيضاً في حديث التوسا بن سميان وجابر وأبي هريرة وأبي ذر «طولته وعرضه سواء». وجمع غيره بين الاختلافين الأولين باختلاف السير البطيء وهو سير الأتقال والسير السريع وهو سير الركب المخف وجعل رواية أهلها وهو الثلاث على سير البريد فقد عهد منهم من قطع مسافة الشهر في ثلاثة أيام ولو كان نادراً جداً، وفي هذا الجواب عن المسافة الأخيرة نظر وهو فيما قبله مسلم وهو أولى ما يجمع به، وأما مسافة الثلاث فإن الحافظ ضياء الدين المقدسي ذكر في الجزء الذي جمعه في الخوض أن في سياق لفظها غلطاً وذلك لاختصار وقع في سياقه من بعض روايته، ثم ساقه من حديث أبي هريرة وأخرجه من «فوائد عبد الكريم بن الهيثم الدبرقاني» بسند حسن إلى أبي هريرة مرفوعاً في ذكر الخوض فقال فيه: «عرضه مثل ما بينكم وبين جبراه وأفرح». قال الضياء: فظهر بهذا أنه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره كما بين مقامي وبين جبراه، وأفرح، فسقط مقامي وبين. وقال الحافظ صلاح الدين العلائي بعد أن حكى قول ابن الأثير في النهاية هما قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام ثم غلطه في ذلك وقال: ليس كما قال بل بينهما غلوة سهم وهما معروفتان بين القدمس والكرك، قال: وقد ثبت القدر المحلوف عند القرطبي وغيره بلفظ «ما بين المدينة وجبراه وأفرح». قلت: وهذا يوافق رواية أبي سعيد عند ابن ماجه «كما بين الكمية وبيت القدس» وقد وقع ذكر جبراه وأفرح في حديث آخر عند مسلم وفيه «وإني أهل جبراه وأفرح بحرمهم إلى رسول الله ﷺ» ذكره في غزوة تبوك وهو يزيد قول العلائي إنيهما متقاربتان. وإذا تقرر ذلك رجع جميع المختلف إلى أنه لاختلاف السير البطيء والسير السريع، وصاحكي كلام ابن التين في تقدير المسافة بين جبراه وأفرح في شرح الحديث السادس عشر والله أعلم.

قوله: (وماؤه أيض من اللبن) قال المازري: مقتضى كلام النحاة أن يقال أشد أيضاً ولا يقال أيض من كذا، ومنهم من أجزأه في الشعر، ومنهم من أجزأه بلفظ ويشهد له هذا الحديث وغيره. قلت: ويجتعل أن يكون ذلك من تصرف الرواة، فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ أشد أيضاً من اللبن، وكذا لابن مسعود عند أحمد، وكذا لأبي أمامة عند ابن أبي عاصم.

قوله: (وويحه أطيب من المسك) في حديث ابن عمر عند الترمذي «أطيب ريحاً من المسك» ومثله في حديث أبي أمامة عند ابن حبان وراثة، وزاد ابن أبي عاصم وابن أبي الدنيا في حديث بريدة «والبن من الزبد» وزاد مسلم من حديث أبي ذر وثوبان «وأحلى من العسل» ومثله لأحد من أبي بن كعب، وله عن أبي أمامة «وأحلى مذاقاً من العسل» وزاد أحمد في حديث ابن عمر ومن حديث ابن مسعود «وأبرد من الثلج» وكذا في حديث أبي هريرة، وعند البزار من رواية عدي بن ثابت عن أنس، ولأبي يعلى من وجه آخر عن أنس وعند الترمذي في حديث ابن عمر «وماؤه أشد برداً من الثلج».

قوله: (وكيزانه كنجوم السماء) في حديث أنس الذي بعده «وفي من الأباريق كعدة نجوم السماء» ولأحد من رواية الحسن عن أنس «أكثر من عدد نجوم السماء» وفي حديث المستورد في أواخر الباب «فيه الآية مثل الكواكب» ولمسلم من طريق موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر «فيه أباريق كنجوم السماء».

دثار ما كان سعيد بن جبير يقول في الكثر؟ قلت: كان يحدث من ابن عباس قال: هو الخير الكثير، فقال عمارب: حدثنا ابن عمر فذكر الحديث. وأخرجه البيهقي في البحث من طريق حاد بن زيد عن عطاء بن السائب وزاد: فقال عمارب سبحانه الله ما أقل ما يسقط لابن عباس، فذكر حديث ابن عباس ثم قال: هذا والله هو الخير الكثير.

الحديث السادس:

قوله: (نافع) هو ابن عمر الجمحي المكي.

قوله: (قال عبد الله بن عمرو) في رواية مسلم من وجه آخر عن نافع بن عمر بسنده عن عبد الله بن عمرو، وقد خالف نافع بن عمر في صحابه عبد الله بن عثمان بن خثيم فقال: عن ابن أبي مليكة عن عائشة أخرجه أحد الطبراني، ونافع بن عمر أحفظ من ابن خثيم.

قوله: (حوضي مسورة شهر) زاد مسلم والإسماعيلي وابن حبان في روايتهم من هذا الوجه «وزواياه سواء» وهذه الزيادة تدفع تأويل من جمع بين مختلف الأحاديث في تقدير مسافة الخوض على اختلاف العرض والطول، وقد اختلف في ذلك اختلافاً كثيراً فوقع في حديث أنس الذي بعده «كما بين أيلة وصنعاء من اليمن» وأيلة مدينة كانت عامرة وهي بطرف بحر القلزم من طرف الشام وهي الآن خراب يمر بها الحاج من مصر فتكون شماليها ويمر بها الحاج من غزة وغيرها فتكون أمامهم، ويجلبون إليها الميرة من الكرك والشوك وغيرهما يتلقون بها الحاج ذهاباً وإياباً، وإليها تنسب العقبة المشهورة عند المصريين، وبينها وبين المدينة النبوية نحو الشهر سير الأتقال إن اقتصرنا كل يوم على مرحلة وإلا فدون ذلك، وهي من مصر على أكثر من النصف من ذلك، ولم يصب من قال من المتقدمين إنها على النصف مما بين مصر ومكة بل هي دون الثلث فإنها أقرب إلى مصر. ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن أيلة شذب من جبل رضوى الذي في ينبع، وتعقب بأنه اسم وافق اسماً، والمراد بأيلة في الخبر هي المدينة الموصوفة آنفاً، وقد ثبت ذكرها في صحيح مسلم في قصة غزوة تبوك وفيه: «إن صاحب أيلة جاء إلى رسول الله ﷺ وصالحه» وتقدم لها ذكر أيضاً في كتاب الجمجمة. وأما صنعاء فقامت قبلت في هذه الرواية باليمن احترازاً من صنعاء التي بالشام، والأصل فيها صنعاء اليمن لما هاجر أهل اليمن في زمن عمر عند فتح الشام نزل أهل صنعاء في مكان من دمشق فسمي باسم بلدهم، فعلى هذا فمن في قوله في هذه الرواية «من اليمن» إن كانت ابتنائية فيكون هذا اللفظ مرفوعاً وإن كانت بياينة فيكون مدرجاً من قول بعض الرواة والظاهر أنه الزهري. ووقع في حديث جابر بن سمرة أيضاً «كما بين صنعاء وأيلة» وفي حديث حذيفة مثله لكن قال: «عدن» بدل صنعاء، وفي حديث أبي هريرة «أبعد من أيلة إلى عدن» وعدن بفتحين بلد مشهور على ساحل البحر في أواخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند وهي تسامت صنعاء وصنعاء في جهة الجبال، وفي حديث أبي ذر «ما بين عمان إلى أيلة» وعلان بضم المهملة وتخفيف الهمزة بلد على ساحل البحر من جهة البحرين، وفي حديث أبي بردة عند ابن حبان «ما بين ناحيتي حوضي كما بين أيلة وصنعاء مسيرة شهر» وهذه الروايات متقاربة لأنها كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص.

ووقع في روايات أخرى التحديد بما هو دون ذلك: فوقع في حديث عتبة بن عامر عند أحمد «كما بين أيلة إلى الجحفة» وفي حديث جابر «ما بين صنعاء إلى المدينة» وفي حديث ثوبان «ما بين عدن وعلان البلقاء» وغوه لابن حبان عن أبي أمامة. وعلان هذه بفتح المهملة وتشديد الميم للآثار وحكي تحفيظها، وتنسب إلى البلقاء لقربها منها. والبلقاء بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها قاف ويولد بلدة معروفة من فلسطين، وعند عبد الرزاق في حديث ثوبان «ما بين بصري إلى صنعاء أو ما بين أيلة إلى مكة» وبصري بضم الموحدة وسكون المهملة بلد معروف بطرف الشام من جهة الحجاز تقدم ضبطها في بدء الرعي، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد «بعد ما بين مكة وأيلة» وفي لفظ «ما بين مكة وعلان» وفي حديث حذيفة بن أسيد «ما بين صنعاء إلى بصري» ومثله لابن حبان في حديث عتبة بن عبد، وفي رواية الحسن عن أنس عند أحمد «كما بين مكة إلى أيلة أو بين صنعاء ومكة» وفي حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة وابن ماجه «ما بين الكمية إلى بيت المقدس» وفي حديث عتبة بن عبد الطبراني «كما بين البيضاء إلى بصري» والبيضاء بالقرب من الرينة البلد المعروف بين مكة والمدينة، وهذه المسافات متقاربة وكلها ترجع إلى نحو نصف شهر أو تزيد ذلك قليلاً أو تنقص، وأقل ما ورد في ذلك ما وقع في رواية مسلم في حديث ابن عمر من طريق محمد بن بشر عن عبد الله بن عمر بسنده كما تقدم وزاد قال: قال عبد الله فسأله قال قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام، وغوه له في رواية عبد الله بن عمر عن ابن عمر لكن قال: «ثلاث

مهموز فكانه سهل المهمزة.

قوله: (إنهم اوتلوا) هذا يوافق تفسير قبضة الماضي في «باب كيف الحشر».

قوله: (على أعقابهم) في رواية الإسماعيلي «على أديارهم».

قوله: (وقال حبيب) هو ابن أبي هريرة عن الزهري يعني بسنده وصله الذهلي في «الزهريات» وهو يسكون الجيم أيضاً وقيل: بإخاء المعجمة المقترحة بعدما لام ثقيلة وواو ساكنة وهو تصحيف.

قوله: (وقال عقيل) هو ابن خالد يعني عن ابن شهاب بسنده (يحلزون) يعني بإخاء المهملة والمهمزة.

قوله: (وقال الزبيدي) هو محمد بن الوليد، ومحمد بن علي شيخ الزهري فيه هو أبو جعفر الباقور، وشيخه عبيد الله هو ابن أبي رافع مولى النبي ﷺ، وذكر الجاني أنه وقع في رواية القاسبي والأصيلي من المروزي عبد الله بن أبي رافع يسكون الموحدة وهو خطأ، وفي السند ثلاثة من التابعين مثنوي في نسق، فالزهري والباقر قرنان وعبيد الله أكبر منهما، وطريق الزبيدي المشار إليها وصلها الدارطقي في الأفراد من رواية عبد الله بن سالم عنه كذلك، ثم ساق المصنف الحديث من طريق ابن وهب عن يونس مثل رواية شبيب عن يونس لكن لم يسم أباه هريوة بل قال: «عن أصحاب النبي ﷺ»، وحاصل الاختلاف أن ابن وهب وشبيب بن سعيد اتفقا في روايتهما عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، ثم اختلفا فقال ابن سعيد «عن أبي هريوة» وقال ابن وهب عن أصحاب النبي ﷺ، وهذا لا يضر لأن في رواية ابن وهب زيادة على ما يقتضيه رواية ابن سعيد، وأما رواية عقيل وشعيب فإنما اختلفتا في بعض اللفظ، وخالف الجميع الزبيدي في السند فيحمل على أنه كان عند الزهري بسنتين فإنه حافظ وصاحب حديث، ودلت رواية الزبيدي على أن شبيب بن سعيد حفظ فيه أباه هريوة. وقد أعرض مسلم عن هذه الطرق كلها وأخرج من طريق محمد بن زياد عن أبي هريوة رقمه «إني لأدور عن حوضي رجلاً كما تلذذ الغريبة عن الإبل» وأخرجه من وجه آخر عن أبي هريوة في أثناء حديث، وهذا المعنى لم يخرج البخاري مع كثرة ما أخرج من الأحاديث في ذكر الحوض، والحكمة في الذود المذكور أنه يريد أن يرشد كل أحد إلى حوض نبيه على ما تقدم أن لكل نبي حوضاً وأنهم يتباهون بكثرة ما يتبعهم فيكون ذلك من جلة إقصائه ورعايته إخوته من النبيين، لا أنه يطردهم غلاً عليهم بالمداء، ويشتغل أنه يطرده من لا يستحق الشرب من الحوض والعلم عند الله تعالى.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي هريوة أيضاً أخرجه من رواية فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عنه ورجال سنده كلهم مثنوي، وقد ضاع غرضه على الإسماعيلي وأبي نعيم وصائر من استخرج على الصحيح فأخرجوه من عدة طرق عن البخاري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه.

قوله: (يما أنا نائم) كذا بالتون للأكثر وللكنشيهي «قائم» بالفتح وهو أوجه، والمراد به قيامه على الحوض يوم القيامة، وتوجه الأولى بأنه رأى في المنام في الدنيا ما سيقل له في الآخرة.

قوله: (ثم إذا زمره، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم) المراد بالرجل الملك الموكل بذلك، ولم أتف على اسمه.

قوله: (إنهم اوتلوا القهقري) أي رجعوا إلى خلف، ومعنى قولهم رجع القهقري رجع الرجوع للمسي بهذا الاسم وهو رجوع خصوصاً وقيل: معناه العدو الشديد.

قوله: (فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم) يعني من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه، وأعمل بفتحين الإبل بلا راء، وقال الخطابي: لمسل ما لا يرضى ولا يستعمل، ويطلق على الضلالة، والمعنى أنه لا يرد منهم إلا القليل، لأن الحمل في الإبل قليل بالنسبة لغيره.

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريوة أيضاً «ما بين يبي ومنبري» وفيه «ومنبري» على حوضي، تقدم شرحه في أواخر الحج، والمراد بتسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل إلى الجنة فتكون روضة من رياضها، وأنه على الجواز كون العبادة فيه تزول إلى دخول العابد روضة الجنة، وهذا فيه نظر إذ لا اختصاص بتلك البقعة، والخبر مسوق لزيد شرف تلك البقعة على غيرها، وقيل: فيه تشبيه محذوف الأداة أي هو كروضة لأن من يقف فيها من اللاذقة وموذي الإنسان والجن يكثرون الذكر وسائر أنواع العبادة. وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وأن من لازم ذكر الله في مسجدنا آله به إلى روضة الجنة وسقي يوم القيامة من الحوض.

قوله: (من شرب منها) أي من الكيزان، وفي رواية الكنشيهي «من شرب منه» أي من الحوض (فلا يظلم أبداً) في حديث سهل بن سعد الآتي قريباً «من مر على شرب ومن شرب لم يظلم أبداً» وفي رواية موسى بن عقبة «من ورده فشرّب لم يظلم بعدما أبداً» وهذا يفسر المراد بقوله «من مر به شرب» أي من مر به فمكن من شربه فشرّب لا يظلم أو من مكن من المرور به شرب، وفي حديث أبي أمامة «ولم يسود وجهه أبداً» وزاد ابن أبي عاصم في حديث أبي كعب «من صرف عنه لم يرو أبداً» ووقع في حديث التوامس بن سمعان عند ابن أبي الدنيا «أول من يرد عليه من يسقي كل عطشان».

الحديث السابع:

قوله: (يونس) هو ابن يزيد.

قوله: (حدثني أنس) هذا يطلع تعليل من عله بأن ابن شهاب لم يسمعه من أنس لأن أباه أوس رواه عن ابن شهاب عن أخيه عبد الله بن مسلم عن أنس أخرجه ابن أبي عاصم، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري عن أبيه به، والذي يظهر أنه كان عند ابن شهاب عن أخيه عن أنس ثم سمعه من أنس فلان بين السائتين اختلافاً، وقد ذكر ابن أبي عاصم أسماء من رواه عن ابن شهاب عن أنس بلا واسطة فزادوا على عشرة.

الحديث الثامن: حديث أنس من رواية قتادة عنه.

قوله: (يما أنا أسير في الجنة) تقدم في تفسير الكوثر أن ذلك كان ليلة أسري به وفي أواخر الكلام على حديث الإسراء في أوائل الترجمة النبوية، وظن السلاوي أن المراد أن ذلك يكون يوم القيامة فقال: إن كان هذا محظوظاً على أن الحوض الذي يطلع عنه أقوام غير النهر في الجنة أو يكون إبراهيم وهو داخل الجنة وهم من خارجها فيناديهم فيصرفون عنه. وهو تكلف حبيب بن عني عنه أن الحوض الذي هو خارج الجنة يمد من النهر الذي هو داخل الجنة فلا إشكال أصلاً، وقوله في آخره: «طيه أو طينه» شك هبة هل هو موحدة من الطيب أو بنون من الطين وإراد بذلك أن أبا الوليد لم يشك في روايته أنه بالتون وهو المتعبد، وتقدم في تفسير سورة الكوثر من طريق شيان عن قتادة «فأمري الملك بيده فاستخرج من طينه مسكاً أذفر» وأخرج البيهقي في البحث من طريق عبد الله بن مسلم عن أنس بلفظ «تراه مسك».

الحديث التاسع: حديث أنس أيضاً من رواية عبد العزيز وهو ابن صهيب عنه.

قوله: (صحيحاً) بالتصغير، وفي رواية الكنشيهي «صحيحاً» بغير تصغير.

قوله: (فيقول) في رواية الكنشيهي «يقال» وقد ذكر شرح ما تضمنته في شرح حديث ابن عباس.

الحديث العاشر والحادي عشر: حديث سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري من رواية أبي حازم عن سهل وعن الثمان بن أبي عياض عن أبي سعيد.

قوله: (فأقول مسحطاً مسحطاً) يسكون الحاء المهملة فيهما ويجوز ضمها ومعناها بعداً بعداً، ونصب بتقدير أكرمهم الله ذلك.

قوله: (وقال ابن عباس مسحطاً بعداً) وصله ابن أبي حاتم من رواية علي بن أبي طلحة عنه بلفظه.

قوله: (يقال سحقاً سحقاً) هو كلام أبي عبيدة في تفسير قوله تعالى: ﴿أو تهوي به الريح في مكان سحيق﴾ السحيق البعيد والنخلة السحوق الطويلة.

قوله: (مسحطه وإسحاطه أبعد) ثبت هذا في رواية الكنشيهي وهو من كلام أبي عبيدة أيضاً قال: يقال مسحته الله وإسحاطه أي أبعد، ويقال بعد مسح إذا دعوا عليه، وسحقته الريح أي طردته، وقال الإسماعيلي يقال مسحته إذا اعتمد عليه بشيء ففتته وإسحاطه أبعد، وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في هذا في «باب كيف الحشر».

الحديث الثاني عشر:

قوله: (وقال أحمد بن حبيب إلح) وصله أبو عروثة عن أبي زرعة الرازي وأبي الحسن الميموني قالاً: «حدثنا أحمد بن حبيب به» ويونس هو ابن يزيد نسب أبو عروثة في روايته هذه، وكذا أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طرق عن أحمد بن حبيب.

قوله: (فيحلزون) بضم أوله وسكون الجيم وفتح اللام أي يصرّفون، وفي رواية الكنشيهي يفتح الحاء المهملة وتشديد اللام بعدها همزة مضمومة قبل الواو وكذا للأكثر ومعناه يطرّدون، وحكى ابن التين أن بعضهم ذكره بغير همزة قال: وهو في الأصل

قوله: (على أعقابكم تنكصون ترجعون على العقب) هو تفسير أبي عبيدة للآية وزاد: تنكص رجوع على عقبه.

(تفهيم): أخرج مسلم والإسماعيلي هذا الحديث عقب حديث عبد الله بن عمرو وهو الخامس، وكان البخاري آخر حديث أسماء لما في آخر الباب لما في آخره من الإشارة الأخيرة الدالة على الفراغ كما جرى بالاستقراء من عادته أنه يختم كل كتاب بالحديث الذي تكون فيه الإشارة إلى ذلك بأي لفظ اتفق، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب الرقاق من الأحاديث المرفوعة على مائة وثلاثة وتسعين حديثاً، الملقق منها ثلاثة وثلاثون طريقاً والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وأربعة وثلاثون والحال تسعة وخسون واثق مسلم على تحريجها سوى حديث ابن عمر «كن في الدنيا كأنك غريب» وحديث ابن مسعود في الخط وكذا حديث أنس فيه وحديث أبي بن كعب في نزول «الهاكم التكاثر» وحديث ابن مسعود «أهكم مال ولورثه أحب إلي» وحديث أبي هريرة «أمر الله إلى امرئ» وحديث «الجنة أقرب إلى أحدكم» وحديث «ما لعبد المؤمن إذا قبضت صفيه» وحديث عبد الله بن الزبير «لو كان لابن آدم واد من ذهب» وحديث سهل بن سعد «من يضمن لي» وحديث أنس «إنكم لتصلون أحمالاً» وحديث أبي هريرة «من صدقني في ولياً» وحديث «بئس أنا والساعة كهاتين» وحديث «بئس الناس» وحديث عمران بن المهنيين، وحديث أبي هريرة «لا يدخل أحد الجنة إلا أري مقدماً» وحديث عطاء بن يسار عن أبي هريرة فيمن يذعن عن الحوض فإن فيه زبادات ليست عند مسلم. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة عشر أثراً، والله سبحانه وتعالى أعلم.



٨٢ - كتاب القدر

١ - باب

٦٥٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَنبَأَنِي سَلَمَةُ بْنُ الْأَخْطَمِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَعْنُوقُ، قَالَ: «إِنْ أَحَدُكُمْ يَجْعَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ عَقَلَهُ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْطَّعًا بِغُلٍّ ذَلِكَ، ثُمَّ يَمُتُ اللَّهُ مَلَكًا قَلْبًا بِأَرْبَعَةٍ: بِرُؤْيَاهُ وَأَجَلِهِ، وَحَقِّي أَوْ سَعْدِهِ، قَوْلَهُ إِنْ أَحَدُكُمْ - أَوْ: الرَّجُلُ - يَمُتْ بِمَعْنَى أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ يَتَنَّهُ وَيَتَنَّهُ غَيْرَ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ، قَسْبُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ قَسْبًا يَمُتُ أَهْلُ الْجَنَّةِ قَسْبًا يَمُتُ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَإِنْ الرَّجُلُ لَيَمُتُ بِمَعْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ يَتَنَّهُ وَيَتَنَّهُ غَيْرَ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، قَسْبُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، قَسْبًا يَمُتُ أَهْلُ النَّارِ قَسْبًا يَمُتُ أَهْلُ النَّارِ».

قَالَ أَقْبَمُ: «إِلَّا ذِرَاعٌ». [راجع: ٣٢٠٨، أخرجه مسلم: ٢٩٤٣].

٦٥٩٥ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَكَلَّ اللَّهُ بِالرَّجُلِ مَلَكًا، يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ نَظْفَةٍ، أَيُّ رَبِّ عَقْلَةٍ، أَيُّ رَبِّ مُضْطَّعَةٍ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ عَقْلَهُ، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، أَذْكَرُ أَمْ أَتَى، أَشَقِي أَمْ سَعِيدٌ، فَمَا الرُّزْقُ، فَمَا الْأَجَلُ، فَيَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ». [راجع: ٣٢١٨، أخرجه مسلم: ٢٩٤٤].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب القدر) زاد أبو ذر عن المستملي باب في القدر وكذا للأكثر دون قوله: «كتاب القدر». والقدر بفتح القاف والمهملة قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ قال الراغب: القدر بوزنه يدل على القدرة وعلى القدر الكائن بالمعلم، ويتضمن الإرادة عقلاً والقول نقلاً، وحاصله وجود شيء في وقت

الحديث الخامس عشر: حديث جندب، وعبد الملك راويه عنه هو ابن عمير الكوفي، والفرط بفتح الفاء والراء السابق.

الحديث السادس عشر:

قوله: (يزيد) هو ابن أبي حبيب، وأبو الخير هو مرتد بن عبد الله البزني، وعقبة بن عامر هو الجهمي، وقد مر شرحه في كتاب الجنائز فيما يتعلق بالصلاة على الشهداء. وفي علامات النبوة فيما يتعلق بذلك، وقد تقدم الكلام على المناصية في شرح حديث أبي سعيد في أوائل كتاب الرقاق هذا.

قوله: (والله إني لأنظر إلى حوضي الآن) يحتل أنه كشف له عنه لما خطب وهذا هو الظاهر، ويحتمل أن يريد رؤية القلب، وقال ابن التين: النكبة في ذكره عقب التحذير الذي قبله أنه يشير إلى تخديرهم من فعل ما يقتضي إصلاحهم عن الحوض، وفي الحديث عدة أعلام من أعلام النبوة كما سبق.

الحديث السابع عشر:

قوله: (معيد بن خالد) هو الجليلي بفتح الجيم والمهملة من ثقات الكوفيين، ولم يعد بن خالد إلا غير أحدهما أكبر منه وهو صحابي جهني والآخر أصغر منه وهو أنصاري مجهول.

قوله: (حجارة بن وهب) هو الخزاعي، صحابي نزل الكوفة له أحاديث، وكان إماماً عبيد الله - بالتصغير - ابن عمر بن الخطاب لأمة.

قوله: (كما بين المدينة وصنعاء) قال ابن التين: يريد صنعاء الشام. قلت: ولا بعد في حله على المتبادر وهو صنعاء اليمن لما تقدم توجيهه، وقد تقدم في الحديث الخامس التثنية بصنعاء اليمن فليحمل المطلق عليه. ثم قال: يحتمل أن يكون ما بين المدينة وصنعاء الشام قدر ما بينها وصنعاء اليمن وقدر ما بينها وبين أيلة وقدر ما بين جرباء وأذرح انتهى، وهو احتمال مردود فإنها متفاوتة إلا ما بين المدينة وصنعاء وبينها وصنعاء الأخرى والله أعلم.

الحديث الثامن عشر:

قوله: (وزاد ابن أبي عدي) هو محمد بن إبراهيم، وأبو علي جده لا يعرف اسمه، ويقال بل هي كنية أبيه إبراهيم، وهو بصري ثقة كثير الحديث. وقد وصله مسلم والإسماعيلي من طريقه.

قوله: (سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال حوضه) كذا لم وفيه التضات ووقع في رواية مسلم «حوضي».

قوله: (فقال له المسعودي) بضم الميم وسكون المهملة وفتح اللام بعدها واو ساكنة ثم راء مكسورة ثم مهمل، هو ابن شداد بن عمرو بن حنبل بكسر أوله وسكون ثانيه وإدخالها ثم لام القرشي القهري، صحابي ابن صحابي، شهد فتح مصر وسكن الكوفة، ويقال مات سنة خمس وأربعين، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع، وحديثه مرفوع وإن لم يصرح به، وقد تقدم البحث فيما زاده من ذكر الأوثاني في شرح الحديث السادس عشر.

الحديث التاسع عشر:

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر) جمع مسلم بين حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن عمرو وحديثه عن أسماء، فقدم ذكر حديث عبد الله بن عمرو في صفة الحوض، ثم قال بعد قوله «ما يظن ما بعدها أبداً» قال وقالت أسماء بنت أبي بكر «فذكره».

قوله: (وسيوخذ ناس دوني) هو ميبس لقوله في حديث ابن مسعود في أوائل الباب ثم ليختمن دوني وأن المراد طائفة منهم.

قوله: (فالقول: يا رب مني ومن أمي) فيه دفع لقول من حلهم على غير هذه الأمة.

قوله: (هل شعرت ما عملوا بصلك) فيه إشارة إلى أنه لم يعرف أشخاصهم بأعينها وإن كان قد عرف أنهم من هذه الأمة بالعلامه.

قوله: (ما يروحوا يرجعون على أعقابهم) أي يرتدون كما في حديث الآخرين.

قوله: (قال ابن أبي مليكة) هو موصول بالسند المذكور، فقد أخرجه مسلم بلفظ «قام فكان ابن أبي مليكة يقول».

قوله: (إن نرجع على أعقابنا أو نفتق عن ديننا) أشار بذلك إلى أن الرجوع على العقب كناية عن مخالفة الأمر الذي تكون الفتنة سببه فاستعاذ منهما جميعاً.

العيسوي؛ وعيشته بن عبد الرحمن عند الخطابي وابن أبي حاتم، ولم يرفعه بعض هؤلاء عن ابن مسعود، ورواه عن النبي ﷺ مع ابن مسعود جماعة من الصحابة مطولاً ومختصراً، منهم أنس وقد ذكر عقب هذا، وحديثه بن أسيد عند مسلم، وعبد الله بن عمر في القدر لابن وهب، وفي أفراد الدارقطني، وفي مسند الزيار من وجه آخر ضعيف، والقرطبي بسند قوي، وسهل بن سعد وسفيان في هذا الكتاب، وأبو هريرة عند مسلم، وعائشة عند أحمد بسند صحيح، وأبو زر عن عبد القريشي، ومالك بن الحويرث عند أبي نعيم في الطب والطبراني، ورياح اللخمي عند ابن مردويه في التفسير، وابن عباس في فوائد المخلص من وجه ضعيف، وعلي في الأوسط للطبراني من وجه ضعيف، وعبد الله بن عمرو في الكبير بسند حسن، والعمر بن حمية عند الزوار بسند جيد، وأكثم بن أسيد الجوني عند الطبراني، وابن منه بسند حسن، وجابر عند القريشي، وقد أشار الترمذي في الترجمة إلى أبي هريرة وأنس فقط، وقد أخرجه أبو عوادة في صحيحه عن يفسح وعشرين نفساً من أصحاب الأعمش منهم من أقره سليمان التيمي وجبر بن حازم وعالم الحذاء، ومن طبقة شعبة الثوري وزائدة وعمر بن زريق وأبو عيشة، وعما لم يقع لأبي عوادة رواية شريك عن الأعمش وقد أخرجه تمام في التفسير، ورواية وراق بن عمر وزيد بن عطية وفلوط بن عيسى أخرجه تمام، وكنت أخرجه في جزء من طرق نحو الأربعين نفساً من الأعمش فكتب عني الآن، ولو أمنت التبع لزيدوا على ذلك.

قوله: (أن أحدكم) قال أبو البقاء في إهراب المسند: لا يجوز في أن إلا الفتح لأنه مفعل حدثنا فلا كسر لكان مقطوعاً من قوله حدثنا، وجزم الثوري في شرح مسلم بأنه بالكسر على الحكاية وجوز الفتح، وحجة أبي البقاء أن الكسر على خلاف الظاهر ولا يجوز العدول عنه إلا للمتن، ولو جاز من غير أن يثبت به النقل لجاز في مثل قوله تعالى: ﴿أهدكم إلىكم إذا متم﴾ [المؤمنون: ٣٥] وقد اتفق القراء على أنها بالفتح، وتعقبه الحويزي بأن الرواية جاءت بالفتح وبالكسر فلا معنى للرد. قلت: وقد جزم ابن الجوزي بأنه في الرواية بالكسر فقط، قال الحويزي: ولو لم نحى به الرواية لما امتنع جواز على طريق الرواية بالفتح، وأجاب عن الآية بأن الواحد مفسوم الجملة وليس بخصوص لفظها فلذلك اتفقوا على الفتح، فاما هنا فالتحليل يجوز أن يكون بلفظه ومعناه.

قوله: (يجمع في بطن أمه) كذا لأبي زر عن شيخه، وله عن الكشيبي: إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه، وهي رواية آدم في التوحيد وكذا للأكثر عن الأعمش، وفي رواية أبي الأحوص عنه: إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه، وكذا لأبي معاوية وكيع وابن خزيمة، وفي رواية ابن فضال وعبد بن عبيد ابن ماجة: إنه يجمع خلق أحدكم في بطن أمه، وفي رواية شريك مثل آدم لكن قال: «ابن آدم» بدل «أحدكم» والمراد بالجمع ضم بعضه إلى بعض بالاشتراك، وفي قوله: «خلق» تمييز بالمصدر من البنية وحل على أنه معنى المفعول كقولهم: هذا درهم ضرب الأمير أي مضروب، أو على حذف مضاف أي ما يقوم به خلق أحدكم، أو أطلق بمبالغة كقوله: «وإما هي إقبال وإدبار» جعلها نفس الإقبال والإدبار لكثرة وقوع ذلك منها، قال القرطبي في «المفهم»: المراد أن المني يقع في الرحم حين انزواجه بالقرعة الشهوانية الدافعة مبثوثاً متفرقاً فيجمع الله في عمل الولادة من الرحم.

قوله: (أربعين يوماً) زاد في رواية آدم «أو أربعين ليلة» وكذا لأكثر الرواة عن شعبة بالشك، وفي رواية يحيى القطان وكيع وجبر وعيسى بن يونس «أربعين يوماً» بنشر شك، وفي رواية سلمة بن كهيل «أربعين ليلة» بنشر شك، ويجمع بأن المراد يوم بيلته أو ليلة يومها، ووقع عند أبي عوادة من رواية وهب بن جبر عن شعبة مثل رواية آدم لكن زاد «نطفة» بين قوله: «أحدكم» وبين قوله: «أربعين» فيين أن الذي يجمع هو النطفة، والمراد بالنطفة المني وأصله الماء الصافي القليل، والأصل في ذلك أن ماء الرجل إذا لاقى ماء المرأة بالجماع ولزاد الله أن يخلق من ذلك جنيناً ما أسباب ذلك، لأن في رحم المرأة قوتين: قوة انبساط عند ورود مني الرجل حتى يشتد في جسد المرأة، وقوة انقباض بحيث لا يسيل من فرجها مع كونه منكوساً ومع كون المني ثقيلاً بطبعه، وفي مني الرجل قوة الفعل وفي مني المرأة قوة الانفعال، فعند الامتزاج يصير مني الرجل كالانتمحة للين، وقيل: في كل منهما قوة فعل وانفعال لكن الأول في الرجل أكثر وبالعكس في المرأة، وزعم كثير من أهل التشرع أن مني الرجل لا أثر له في الولد إلا في عقه وأنه إنما يتكون من دم الحيض، وأحاديث الباب تبطل ذلك، وما ذكر أولاً أقرب إلى موازنة الحديث والله أعلم. قال ابن الأثير في النهاية: يجوز أن يريد بالجمع مكث النطفة في الرحم، أي تمكث النطفة أربعين يوماً تحمر فيه حتى تنبسط للتصوير ثم تلحق بعد ذلك، وقيل: إن ابن مسعود فسره بأن النطفة إذا وقعت في الرحم فأراد الله أن يخلق منها بشراً طارفت في جسد المرأة تحت كل ظفر وشعر ثم تمكث أربعين يوماً ثم تنزل بما في الرحم فلذلك جمعها. قلت: هذا

وعلى حال يوفق العلم والإرادة والقول، وقدر الله الشيء بالتشديد قضاء ويجوز بالتخفيف. وقال ابن القطاع قدر الله الشيء جملة بقدر والرزق صنمه وعلى الشيء ملكه. ومضى في «باب التمرؤذ من جهد البلاء» في كتاب الدعوات ما قال ابن بطال في التفرقة بين القضاء والقدر. وقال الكرماني: المراد بالقدر حكم الله. وقالوا أي العلماء القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزلة، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله. وقال أبو المظفر بن السمعاني: سبيل معرفة هذا الباب التوفيق من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل، فمن عدل عن التوفيق فيه ضل وتاه في مجار الحيرة ولم يبلغ شفاء العين ولا ما يطمئن به القلب، لأن القدر سر من أسرار الله تعالى اختص العليم الخبير به وضرب دونه الأسرار وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لا علمه من الحكمة، فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب. وقيل: إن سر القدر يتكشف لهم إذا دخلوا الجنة ولا يتكشف لهم قبل دخولها، انتهى. وقد أخرج الطبراني بسند حسن من حديث ابن مسعود رفته «إذا ذكر القدر فأمسكوا» وأخرج مسلم من طريق طائوس: أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر، وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: كل شيء بقدر حتى العجز والكس. قلت: والكس يفتح لكاف ضد العجز ومعناه الخلق في الأمور، ويتناول أمور الدنيا والآخرة، ومعناه أن كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم الله ومشيئته، وإما جعلهما في الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أن أفعالنا وإن كانت معلومة لنا ومراعاة منا فلا تقع مع ذلك ما إلا بمشيئة الله، وهذا الذي ذكره طائوس مرفوعاً وموقوفاً مطابقاً لقوله تعالى: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ فإن هذه الآية نص في أن الله خالق كل شيء ومقدره وهو أنص من قوله تعالى: ﴿خالق كل شيء﴾ [الزمر: ٦٢] وقوله تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعلمون﴾ [الصافات: ٩٦] واشتهر على ألسنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية. وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة: جاء مشرك قرشي يخاضعون النبي ﷺ في القدر فنزلت. وقد تقدم في الكلام على سؤال جبريل في كتاب الإيمان شيء من هذا وأن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان، وذكر هناك بيان مقالة القدرية بما أفضى عن إعادته. وملعب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾ [الحجر: ٢١] وقد ذكر في هذا الباب حديثين.

الأول:

قوله: (أبو الوليد) هو الطيالسي.

قوله: (أبائي سليمان الأعمش) سبأني في التوحيد من رواية آدم عن شعبة بلفظ «حدثنا الأعمش» ويؤخذ من أن التحليل والإتياء عند شعبة بمعنى واحد، ويظهر به غلط من نقل عن شعبة أنه يستعمل الإتياء في الإجازة لكونه صرح بالتحليل، وليسوت الغلط منه أنه لا يعتبر الإجازة ولا يروي بها.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود ووقع في رواية آدم «سمعت عبد الله بن مسعود».

قوله: (حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق) قال الطيبي: يحتمل أن تكون الجملة حالية ويحتمل أن تكون اعتراضية وهو أولى لتتم الأحوال كلها وأن ذلك من دأبه وعادته، والصادق معناه الخير بالقول الحق، ويطلق على الفعل يقال صدق القتال وهو صادق فيه، والمصدوق معناه الذي يصدق له في القول يقال: صدقته الحديث إذا أخبرته به إخباراً جازماً، أو معناه الذي صدقه الله تعالى وعده. وقال الكرماني: ما كان مضمون الخبر أمراً مخالفاً لما عليه الأبطال أشد بذلك إلى بطلان ما ادعوه، ويحتمل أنه قال ذلك تلقائياً وبتركاً واختياراً، ويؤيد وقوع هذا اللفظ بينه في حديث أنس ليس فيه إشارة إلى بطلان شيء يخالف ما ذكر، وهو ما أخرجه أبو داود من حديث المغيرة بن شعبة «سمعت الصادق المصدوق يقول: لا تتزعج الرحة إلا من شقي» ومضى في علامات النبوة من حديث أبي هريرة «سمعت الصادق المصدوق يقول هلاك أمي على يدي أفيضة من قرش» وهذا الحديث أشهر عن الأعمش بالسند المذكور هنا، قال علي بن المديني في «كتاب الملل»: كما نطق أن الأعمش تفرد به حتى وجدناه من رواية سلمة بن كهيل من زيد بن وهب. قلت: وروايته عند أحمد والنسائي، ورواه حبيب بن حسان عن زيد بن وهب أيضاً وقع لنا في «الحلية»، ولم يفرقه من زيد بن ابن مسعود بل رواه عنه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عند أحمد وعائشة عند أبي يعلى، وأبو وإثل في فوائد تمام، وعراق بن سليم وأبو عبد الرحمن السلمي كلاهما عند القريشي في كتاب القدر، وأخرجه أيضاً من رواية طائوس ومن رواية أبي الأحوص الجشسي كلاهما عن عبد الله مختصراً، وكذا لأبي القليل عند مسلم، ونابغة بن كعب في «فوائد

التفسير ذكره الخطابي، وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير من رواية الأعمش أيضاً عن خيشمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، وقوله: «فذلك جميعاً» كلام الخطابي أو تفسير بعض رواة حديث الباب وأما الأعمش، فظن ابن الأثير أنه تمة كلام ابن مسعود فأدرجه فيه، ولم يتقدم عن ابن مسعود في رواية خيشمة ذكر الجمع حتى يفسره، وقد رجح الطيبي هذا التفسير فقال: الصحابي أعلم بتفسير ما سمع وأحق بتأويله ولولى يقبل ما يتحدث به وأكثر احتياطاً في ذلك من غيره فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه. قلت: وقد وقع في حديث مالك بن الحويرث رفعه ما ظاهره يخالف التفسير المذكور ولفظه «إذا أراد الله خلق عبد فجامع الرجل المرأة طار ماؤه في كل عرق وعصر منها، فإذا كان يوم السابع جمع الله ثم أحضره كل عرق له دون آدم في أي صورة ما شاء ركب» وفي لفظ «ثم تلا: في أي صورة ما شاء ركب» وله شاهد من حديث رباح اللخمي لكن ليس فيه ذكر يوم السابع. وحاصله أن في هذا زيادة تدل على أن الشيء يحصل في اليوم السابع، وأن فيه ابتداء جمع المني، وظاهر الروايات الأخرى أن ابتداء جمعه من ابتداء الأرمين.

وقد وقع في رواية عبد الله بن ربيعة عن ابن مسعود أن النطفة التي تقضى منها النفس إذا وقعت في الرحم كانت في الجسد أربعين يوماً ثم تمحورت مما كانت علقه. وفي حديث جابر أن النطفة إذا استقرت في الرحم أربعين يوماً أو ليلة أذن الله في خلقها. وغوى في حديث عبد الله بن عمرو، وفي حديث حذيفة بن أسيد من رواية عكرمة بن خالد عن أبي الطفيل عنه أن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتسور عليها الملك. وكذا في رواية يوسف المكي عن أبي الطفيل عند القريابي. وعنده وعند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل «إذا مر بالنطفة ثلاث وأربعون» وفي نسخة «ثلاث وأربعون ليلة» وفي رواية ابن جريج عن أبي الزبير عند أبي عوانة «ثلاث وأربعون» وهي عند مسلم لكن لم يسق لفظها قال مثل عمرو بن الحارث، وفي رواية ربيعة بن كاثم عن أبي الطفيل عند مسلم أيضاً «إذا أراد الله أن يخلق شيئاً يأنزله ليضع وأربعين ليلة» وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل «يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين» وهكذا رواه ابن عيينة عن عمرو عند مسلم، ورواه القريابي عن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو وقال «خسة وأربعين ليلة» فجزم بذلك، فحاصل الاختلاف أن حديث ابن مسعود لم يختلف في ذكر الأربعين وكذا في كثير من الأحاديث وغالبها كحديث أنس ثنائي حديثي الباب لا تحديد فيه، وحديث حذيفة بن أسيد اختلفت ألفاظه نقلت: فيعصمهم جزم بالأربعين كما في حديث ابن مسعود، ويعصمهم زاد ثنتين أو ثلاثاً أو خساً أو بعضاً، ثم منهم من جزم ومنهم من تردد، وقد جمع بينه القاضي عياض بأنه ليس في رواية ابن مسعود بأن ذلك يقع عند انتهاء الأرمين الأولى وابتداء الأرمين الثانية بل أطلق الأرمين، فاحتل أن يريد أن ذلك يقع في أوائل الأرمين الثانية، ويحتمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنة، وهو جيد لو كانت خارج الحديث مختلفة، لكنها متحدة وراجعة إلى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد، فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الأرمين والخطب فيه سهل، وكل ذلك لا يدفع الزيادة التي في حديث مالك بن الحويرث في إحصاء الشيء في اليوم السابع، وإن فيه يتبدى الجمع بعد الانتشار، وقد قال ابن منده إنه حديث متصل على شرط الترمذي والنسائي، واختلاف الألفاظ بكونه في البطن ويكونه في الرحم لا تأثير له لأنه في الرحم حقيقة والرحم في البطن، وقد فسروا قوله تعالى: ﴿فِي ظِلْمَاتٍ ثَلَاثَ﴾ [الزمر: ٦] بأن المراد ظلمة المشيمة وظلمة الرحم وظلمة البطن، فالمشيمة في الرحم والرحم في البطن.

قوله: (لم يكون مضغة مثل ذلك) في رواية آدم «ثم تكون علقه مثل ذلك» وفي رواية مسلم «ثم تكون في ذلك علقه مثل ذلك» و«تكون» هنا بمعنى «تصير» ومعناها أنها تكون تلك الصفة مدة الأرمين ثم تنقلب إلى الصفة التي تليها، ويحتمل أن يكون المراد تصيرها شيئاً فشيئاً، فيحاط الدم النطفة في الأرمين الأول بعد انتفاخها وانتدامها، ويجري في اجزائها شيئاً فشيئاً حتى تتكامل علقه في أثناء الأرمين، ثم يخالطها اللحم شيئاً فشيئاً إلى أن تشتد تصير مضغة، ولا تسمى علقه قبل ذلك، ما دامت نطفة، وكذا ما بعد ذلك من زمان العلقه والمضغة. وأما ما أخرجه أحمد من طريق أبي عبيدة قال: قال عبد الله رفعه: «إن النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً على حالها لا تتغير» فني سنده ضعف وانقطاع، فإن كان ثانياً حل نفي التغير على تمامه أي لا تستقل إلى وصف العلقه إلا بعد تمام الأرمين، ولا ينافي أن الذي يستحيل في الأرمين الأول ما إلى أن يصير علقه انتهى. وقد نقل الفاضل حلي بن المهدي الحموي الطيبي اتفاق الأطباء على أن خلق الجنين في الرحم يكون في نحو الأربعين، وفيها تتميز أعضاء الذكر دون الأنثى لحرارة مزاجه وقواه وأعيد إلى قوام المني الذي تتكون أعضاؤه منه ونضجه فيكون أقبل للشكل

قوله: (لم يبعث الله ملكاً) في رواية الكشيبي «ثم يبعث إليه ملك» وفي رواية آدم كالكشيبي لكن قال: «الملك» ومثله لمسلم بلفظ «ثم يرسل الله» واللام فيه للمهدد والمراد به عهد مخصوص وهو جنس الملكة الموكلين بالأرحام، كما ثبت في رواية حذيفة بن أسيد من رواية ربيعة بن كاثم «أن ملكاً موكلاً بالرحم»، ومن رواية عكرمة بن خالد «ثم يتسور عليها الملك الذي يخلقها» وهو بتشديد اللام، وفي رواية أبي الزبير عند القريابي «أتى ملك الأرحام» وأصله عند مسلم لكن بلفظ «بعث الله ملكاً» وفي حديث ابن عمر «أن الله أراد الله أن يخلق النطفة قال ملك الأرحام» وفي ثاني حديثي الباب عن أنس «وكل الله بالرحم ملكاً»، وقال الكرماني: إذا ثبت أن المراد بالملك الجنين فإنه يبعث إليه أمر تلك الرحم فكيف يبعث أو يرسل؟ وأجاب بأن المراد أن الذي يبعث بالكلمات غير الملك الموكل بالرحم الذي يقول يا رب نطفة إلخ، ثم قال: ويحتمل أن يكون المراد بالبعث أنه يؤمر بذلك. قلت: وهو الذي ينبغي أن يحول عليه، وبه جزم القاضي عياض وغيره. وقد وقع في رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الأعمش «إذا استقرت النطفة في الرحم أخضعها الملك بكفه فقال: أي رب أذكر أو أنس؟» الحديث وفيه «فيقال انطلق إلى أم الكتاب فذاك تجد قصة هذه النطفة، فيطلق فيجد ذلك» فينبغي أن يفسر الإرسال المذكور بذلك. واختلف في أول ما يتشكل من أعضاء الجنين فقل قلبه لأنه الأساس وهو معدن الحركة الفريضة، وقيل: الدماغ لأنه يجمع الحواس ومنه ينبت، وقيل الكبد لأن فيه النمو والأعضاء الذي هو قوام البدن ووجهه بعضهم بأنه مقضى النظام الطبيعي، لأن النمو هو المطلوب أولاً ولا حاجه له حينئذ إلى حس ولا حركة إرادية لأنه حينئذ بمنزلة النبات، وإنما يكون له قوة الحس والإرادة عند تعلق النفس به فيقدم الكبد ثم القلب ثم الدماغ.

قوله: (يؤمر بأربعة) في رواية الكشيبي «بأربع» والمعدود إذا أبهم جاز تذكيره وتائيته، والمثني أنه يؤمر بكتب أربعة أشياء من أحوال الجنين، وفي رواية آدم «فيؤمر بأربع كلمات» وكذا للاكثر، والمراد بالكلمات القضايا المقدرة، وكل قضية تسمى كلمة. **قوله: (يرزقه وأجله وحقي أو سعيد) كذا وقع في هذه الرواية وتنقص منها ذكر العمل وبه تتم الأربع، وثبت قوله: «وعمله» في رواية آدم، وفي رواية أبي الأحوص عن**

التفسير ذكره الخطابي، وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير من رواية الأعمش أيضاً عن خيشمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، وقوله: «فذلك جميعاً» كلام الخطابي أو تفسير بعض رواة حديث الباب وأما الأعمش، فظن ابن الأثير أنه تمة كلام ابن مسعود فأدرجه فيه، ولم يتقدم عن ابن مسعود في رواية خيشمة ذكر الجمع حتى يفسره، وقد رجح الطيبي هذا التفسير فقال: الصحابي أعلم بتفسير ما سمع وأحق بتأويله ولولى يقبل ما يتحدث به وأكثر احتياطاً في ذلك من غيره فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه. قلت: وقد وقع في حديث مالك بن الحويرث رفعه ما ظاهره يخالف التفسير المذكور ولفظه «إذا أراد الله خلق عبد فجامع الرجل المرأة طار ماؤه في كل عرق وعصر منها، فإذا كان يوم السابع جمع الله ثم أحضره كل عرق له دون آدم في أي صورة ما شاء ركب» وفي لفظ «ثم تلا: في أي صورة ما شاء ركب» وله شاهد من حديث رباح اللخمي لكن ليس فيه ذكر يوم السابع. وحاصله أن في هذا زيادة تدل على أن الشيء يحصل في اليوم السابع، وأن فيه ابتداء جمع المني، وظاهر الروايات الأخرى أن ابتداء جمعه من ابتداء الأرمين.

وقد وقع في رواية عبد الله بن ربيعة عن ابن مسعود أن النطفة التي تقضى منها النفس إذا وقعت في الرحم كانت في الجسد أربعين يوماً ثم تمحورت مما كانت علقه. وفي حديث جابر أن النطفة إذا استقرت في الرحم أربعين يوماً أو ليلة أذن الله في خلقها. وغوى في حديث عبد الله بن عمرو، وفي حديث حذيفة بن أسيد من رواية عكرمة بن خالد عن أبي الطفيل عنه أن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتسور عليها الملك. وكذا في رواية يوسف المكي عن أبي الطفيل عند القريابي. وعنده وعند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل «إذا مر بالنطفة ثلاث وأربعون» وفي نسخة «ثلاث وأربعون ليلة» وفي رواية ابن جريج عن أبي الزبير عند أبي عوانة «ثلاث وأربعون» وهي عند مسلم لكن لم يسق لفظها قال مثل عمرو بن الحارث، وفي رواية ربيعة بن كاثم عن أبي الطفيل عند مسلم أيضاً «إذا أراد الله أن يخلق شيئاً يأنزله ليضع وأربعين ليلة» وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل «يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين» وهكذا رواه ابن عيينة عن عمرو عند مسلم، ورواه القريابي عن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو وقال «خسة وأربعين ليلة» فجزم بذلك، فحاصل الاختلاف أن حديث ابن مسعود لم يختلف في ذكر الأربعين وكذا في كثير من الأحاديث وغالبها كحديث أنس ثنائي حديثي الباب لا تحديد فيه، وحديث حذيفة بن أسيد اختلفت ألفاظه نقلت: فيعصمهم جزم بالأربعين كما في حديث ابن مسعود، ويعصمهم زاد ثنتين أو ثلاثاً أو خساً أو بعضاً، ثم منهم من جزم ومنهم من تردد، وقد جمع بينه القاضي عياض بأنه ليس في رواية ابن مسعود بأن ذلك يقع عند انتهاء الأرمين الأولى وابتداء الأرمين الثانية بل أطلق الأرمين، فاحتل أن يريد أن ذلك يقع في أوائل الأرمين الثانية، ويحتمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنة، وهو جيد لو كانت خارج الحديث مختلفة، لكنها متحدة وراجعة إلى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد، فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الأرمين والخطب فيه سهل، وكل ذلك لا يدفع الزيادة التي في حديث مالك بن الحويرث في إحصاء الشيء في اليوم السابع، وإن فيه يتبدى الجمع بعد الانتشار، وقد قال ابن منده إنه حديث متصل على شرط الترمذي والنسائي، واختلاف الألفاظ بكونه في البطن ويكونه في الرحم لا تأثير له لأنه في الرحم حقيقة والرحم في البطن، وقد فسروا قوله تعالى: ﴿فِي ظِلْمَاتٍ ثَلَاثَ﴾ [الزمر: ٦] بأن المراد ظلمة المشيمة وظلمة الرحم وظلمة البطن، فالمشيمة في الرحم والرحم في البطن.

قوله: (لم علقه مثل ذلك) في رواية آدم «ثم تكون علقه مثل ذلك» وفي رواية مسلم «ثم تكون في ذلك علقه مثل ذلك» و«تكون» هنا بمعنى «تصير» ومعناها أنها تكون تلك الصفة مدة الأرمين ثم تنقلب إلى الصفة التي تليها، ويحتمل أن يكون المراد تصيرها شيئاً فشيئاً، فيحاط الدم النطفة في الأرمين الأول بعد انتفاخها وانتدامها، ويجري في اجزائها شيئاً فشيئاً حتى تتكامل علقه في أثناء الأرمين، ثم يخالطها اللحم شيئاً فشيئاً إلى أن تشتد تصير مضغة، ولا تسمى علقه قبل ذلك، ما دامت نطفة، وكذا ما بعد ذلك من زمان العلقه والمضغة. وأما ما أخرجه أحمد من طريق أبي عبيدة قال: قال عبد الله رفعه: «إن النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً على حالها لا تتغير» فني سنده ضعف وانقطاع، فإن كان ثانياً حل نفي التغير على تمامه أي لا تستقل إلى وصف العلقه إلا بعد تمام الأرمين، ولا ينافي أن الذي يستحيل في الأرمين الأول ما إلى أن يصير علقه انتهى. وقد نقل الفاضل حلي بن المهدي الحموي الطيبي اتفاق الأطباء على أن خلق الجنين في الرحم يكون في نحو الأربعين، وفيها تتميز أعضاء الذكر دون الأنثى لحرارة مزاجه وقواه وأعيد إلى قوام المني الذي تتكون أعضاؤه منه ونضجه فيكون أقبل للشكل

ذكر في قوله: «الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره» فقط وبقيته الحديث إنما هو لحظية بن أسيد، وقد أخرجه جعفر القرطبي من طريق يوسف المكي عن أبي الطفيل عنه بلفظ: «إذا وقعت النطفة في الرحم ثم استقرت أربعين ليلة قال: فيجىء ملك الرحم فيدخل فيصور له عظمه ولحمه وشعره وبشره وسمعه وبصره ثم يقول: أي رب أذكر أو أنسى» الحديث.

قال القاضي عياض: وحل هذا على ظاهره لا يصح لأن التصوير بأثر النطفة وأول المعلقة في أول الأربعين الثانية غير موجود ولا معهود، وإنما يقع التصوير في آخر الأربعين الثالثة كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكُنُوسًا الْمِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤] الآية قال: فيكون معنى قوله: «فصورها الخ» أي كتب ذلك ثم يفعله بعد ذلك بدليل قوله بعد: «أذكر أو أنسى» قال: وخلفه جميع الأعضاء والذكورية والأنثوية يقع في وقت متفق وهو مشاهد فيما يوجد من أجنة الحيوان وهو الذي تتخلفه المعلقة واستواء الصورة، ثم يكون للملك فيه تصور آخر وهو وقت نفخ الروح فيه حين يكمل له أربعة أشهر، كما اتفق عليه العلماء أن نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر. انتهى ملخصاً. وقد بسطه ابن الصلاح في فتاويه فقال ما ملخصه: أعرض البخاري عن حديث لحظية بن أسيد إما لكونه من رواية أبي الطفيل عنه وإما لكونه لا يره ملتصاً مع حديث ابن مسعود وصحبت ابن مسعود لا شك في صحته، وأما سلم فأخرجهما معاً فاحتجنا إلى وجه الجميع بينهما بأن يحمل إرسال الملك على التعدد، فمرة في ابتداء الأربعين الثانية وأخرى في انتهاء الأربعين الثالثة لنفخ الروح، وأما قوله في حديث لحظية في ابتداء الأربعين الثانية «فصورها» فإن ظاهر حديث ابن مسعود أن التصوير إنما يقع بعد أن تصير مضغة فيحمل الأول على أن المراد أنه بصورها لفظاً وكتباً لا فعلاً، أي يذكر كيفية تصويرها وكتبتها، بدليل أن جعلها ذكراً أو أنثى إنما يكون عند المضغة.

قلت: وقد توزع في أن التصوير حقيقة إنما يقع في الأربعين الثالثة بأنه شروء في كثير من الأجنة التصوير في الأربعين الثانية وتغيير الذكر على الأنثى، فملى هذا فيحتمل أن يقال أول ما يتنبأ به الملك تصوير ذلك لفظاً وكتباً ثم يشرع فيه فعلاً عند استكمال المعلقة، فهي بعض الأجنة يتقدم ذلك وفي بعضها تأخر، ولكن بقي في حديث لحظية بن أسيد أنه ذكر العظم واللحم وذلك لا يكون إلا بعد أربعين المعلقة فيقوى ما قال عياض ومن تبعه. قلت: وقال بعضهم يحتمل أن يكون الملك عند انتهاء الأربعين الأولى يقسم النطفة إذا صارت علقة إلى أجزاء بحسب الأعضاء أو يقسم بعضها إلى جلد وبعضها إلى لحم وبعضها إلى عظم فيفقد ذلك كله قبل وجوده ثم يتنبأ ذلك في آخر الأربعين الثانية ويتكامل في الأربعين الثالثة، وقال بعضهم معنى حديث ابن مسعود أن النطفة يغلب عليها وصف المني في الأربعين الأولى ووصف المعلقة في الأربعين الثانية ووصف المضغة في الأربعين الثالثة ولا يتنبأ ذلك أن يتقدم تصويره. والراجح أن التصوير إنما يقع في الأربعين الثالثة. وقد أخرج الطبري من طريق السدي في قوله تعالى: ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾ [آل عمران: ٦] قال عن مرة المحدثي عن ابن مسعود وذكر أسانيد أخرى قالوا: إذا وقعت النطفة في الرحم طارت في الجسد أربعين يوماً ثم تكون علقة أربعين يوماً ثم تكون مضغة أربعين يوماً، فإذا أراد الله أن يخلقها يمتلأ بصورها فصورها كما يؤمر. ويؤيد حديث أنس ثاني حديثي الباب حيث قال بعد ذكر النطفة ثم المعلقة ثم المضغة: «فإذا أراد الله أن يقضي خلقها قال: أي رب أذكر أم أنسى» الحديث. ومال بعض الشراح المتأخرون إلى الأخذ بما دل عليه حديث لحظية بن أسيد من أن التصوير والتخليق يقع في أواخر الأربعين الثانية حقيقة. قال: وليس في حديث ابن مسعود ما يذهب. واستند إلى قول بعض الأطباء إلى المني إذا حصل في الرحم حصل له زينة ورغوة في ستة أيام أو سبعة من غير استعمال من الرحم ثم يستمد من الرحم ويتنبت، فيه الخطوط بعد ثلاثة أيام أو نحوها ثم في الخامس عشر يتخذ الدم إلى الجميع فيصير علقة ثم تميز الأعضاء وتحدد رطوبة النخاع ويتفصل البرأص عن المتكسبين والأطراف عن الأصابع فيظهر في بعض ويتنفي في بعض وينتهي ذلك إلى ثلاثين يوماً في الأقل وخمسة وأربعين في الأكثر لكن لا يوجد سقط ذكر قبل ثلاثين ولا أنثى قبل خمسة وأربعين، قال: فيكون قوله: «فيكتب» معطوفاً على قوله: «يجمع» وأما قوله: «ثم يكون علقة مثل ذلك» فهو من تمام الكلام الأول وليس المراد أن الكتابة لا تقع إلا عند انتهاء الأطوار الثلاثة، فيحمل على أنه من ترتيب الأخير لا من ترتيب الأخير به، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة بروايتهم بالمعنى الذي يفهمونه. كذا قال، والحمل على ظاهر الأخبار أولى، وغالب ما نقل عن هؤلاء دعاوى لا دالة عليها. قال ابن العربي: الحكمة في كون الملك يكتب ذلك كونه قابلاً للنسخ والمحو والإتبات، بخلاف ما كتبه الله

الأعشى «فيؤمر بأربع كلمات ويقال له كتب» فذكر الأربع، وكذا لمسلم والأكثر، وفي رواية لمسلم أيضاً «فيؤمر بأربع كلمات يكتب رزقه الخ» وضبط بكتب بوجهين أحدهما بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة ومثناة ساكنة ثم موحدة على البديل، والآخر بتحتانية مفتوحة بصيغة الفعل المضارع، وهو أوجه لأنه وقع في رواية آدم «فيؤذن بأربع كلمات فيكتب» وكذا في رواية أبي داود وغيره، وقوله: «شقي أو سعيد» بالرفع خبر مبتدأ محذوف، وتكلف القرطبي في قوله إنه يؤمر بأربع كلمات فيكتب منها ثلاثاً والحق أن ذلك من تصرف الرواة، والمراد أنه يكتب لكل أحد إما السعادة وإما الشقاء، ولا يكتبها لواحد معاً، وإن أمكن وجودهما منه لأن الحكم إذا اجتمعا للأغلب وإذا ترتبا فللأخفاه فلذلك انحصر على أربع وألا لقال حسن، والمراد من كتابة الرزق تقديره قليلاً أو كثيراً وصفته حراماً أو حلالاً، وبالأجل هل هو طويل أو قصير، وبالمعمل هو صالح أو فاسد. ووقع لأبي داود من رواية شعبة والثوري جميعاً عن الأصمش «ثم يكتب شقياً أو سعيماً» ومعنى قوله: شقي أو سعيد أن الملك يكتب إحدى الكلمتين كان يكتب مثلاً أجل هذا الجنين كذا ورزقه كذا وعمله كذا وهو شقي باعتبار ما يمتح له وسعيد باعتبار ما يمتح له كما دل عليه بقية الخبر، وكان ظاهر السياق أن يقول ويكتب شقاوته وسعادته لكن عدل عن ذلك لأن الكلام مسوق إليهما والتفصيل وارد عليهما، أشار إلى ذلك الطبري.

ورفع في حديث أنس ثاني حديثي الباب «إن الله وكل بالرحم ملكاً فيقول: أي رب أذكر أم أنسى» وفي حديث عبد الله بن عمرو «إذا مكثت النطفة في الرحم أربعين ليلة جاءه ملك فقال: انطلق يا أحسن الخالقين فيقضي الله ما شاء ثم يذبح إلى الملك فيقول: يا رب أسقط أم تام؟ فيبين له ثم يقول: لوحد أم توأم؟ فيبين له فيقول أذكر أم أنثى؟ فيبين له، ثم يقول: أتأقصر الأجل أم تام الأجل؟ فيبين له، ثم يقول: أشتي أم سعيد؟ فيبين له. ثم يقطع له رزقه مع خلقه فيهب بهما» ووقع في غير هذه الرواية أيضاً زيادة على الأربع، فهي رواية عبد الله بن ربيعة عن ابن مسعود «فيقول أكتب رزقه وآثره وخلقته وشقي أو سعيد» وفي رواية خفيف عن أبي الزبير عن جابر من الزيادة «أي رب مصيبته» فيقول كذا وكذا» وفي حديث أبي العرواء عند أحد والقرطبي «فرغ الله إلى كل عبد من حسن: من عمله وأجله ورزقه وآثره ومضججه» وأما صفة الكتابة فظاهر الحديث أنها الكتابة الممهودة في صحيفته، ووقع ذلك صريحاً في رواية لمسلم في حديث لحظية بن أسيد «ثم تطوى الصحيفة فلا يزداد فيها ولا ينقص» وفي رواية القرطبي «ثم تطوى تلك الصحيفة إلى يوم القيامة» ووقع في حديث أبي ذر «فيقضي الله ما هو قاض فيكتب ما هو لاق بين عيني». وتلا أبو ذر حسن آيات من فاتحة سورة التناهن «ونحوه في حديث ابن عمر في صحيح ابن جبان دون ثلاثة آلاف زيادة» حتى التكبى بكتبتها وأخرجه أبو داود في «كتاب القدر المرقود» قال ابن أبي جريرة في الحديث في رواية أبي الأخصوس: يحتمل أن يكون المأمور بكتابه الأربع المأمور بها ويحتمل غيرها، والأول أظهر لما بينته بقية الروايات، وحديث ابن مسعود بجميع طرقه يدل على أن الجنين يتقلب في مائة وعشرين يوماً في ثلاثة أطوار كل طور منها في أربعين ثم بعد تكملته ينسخ فيه الروح، وقد ذكر الله تعالى هذه الأطوار الثلاثة من غير تقييد بمدة في عدة سور، منها في الحج وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الحيف في «باب خلقه وغير خلقه» وملت الآية المذكورة على أن التخليق يكون للمضغة، وبين الحديث أن ذلك يكون فيها إذا تكاملت الأربعين وهي المدة التي إذا انتهت سميت مضغة، وذكر الله النطفة ثم المعلقة ثم المضغة في سور أخرى وزاد في سورة قد ألق بعد المضغة ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكُنُوسًا الْمِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤] الآية، ويؤخذ منها ومن حديث الباب أن تصير المضغة عظاماً ثم نفخ الروح، ووقع في آخر رواية أبي عبيدة القدر مذكراً قريباً بعد ذكر المضغة «ثم تكون علقة أربعين ليلة ثم يكسو الله العظام لحمًا»، وقد رتب الأطوار في الآية بالفاء لأن المراد أنه لا يتخلل بين الطورين طور آخر، ورويتها في الحديث بشم إشارة إلى المدة التي تتخلل بين الطورين ليتكامل فيها الطور، وإنما أتى بشم بين النطفة والعلقة لأن النطفة قد لا تتكون إنساناً، وأتى بشم في آخر الآية عند قوله: ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾ [المؤمنون: ١٤] ليدل على ما يتجدد بعد الخروج من بطن أمه. وأما الإتيان بشم في أول الفقرة بين السلاطة والنطفة فللإشارة إلى ما تتخلل بين خلق آدم وخلق ولده، ووقع في حديث لحظية بن أسيد عند مسلم ما ظاهره يخالف حديث ابن مسعود ولفظه «إذا مر بالطرفة ثلاث وأربعين وفي نسخة ثنتان وأربعين ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها وخلق سمها وبصرها وجعلها ولحمها وعظمها ثم قال: أي رب أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب أجله» الحديث. هذه رواية عمرو بن الحارث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن لحظية بن أسيد في مسلم، ونسبها عياض في ثلاثة مواضع من شرح هذا الحديث إلى رواة ابن مسعود وهو وهم، وإنما لابن مسعود في أول الرواية

تعالى فإنه لا يتغير.

أنس فحدث به مرفوعاً فحفظ بعض أصحابه ما لم يحفظ الآخر عنه، فيسوى على هذا أن الجميع مرفوع وبذلك جزم الحب الطبري، وحسبنا تحمل رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب على أن عبد الله بن مسعود لتحقق الخبر في نفسه أقسم عليه ويكون الإدراج القسم لا في المقسم عليه، وهذا غاية التحقيق في هذا الموضع. ويؤيد الرغ أيضاً أنه مما لا مجال للرأي فيه فيكون له حكم الرفع. وقد اشتملت هذه الجملة على أنواع من التأكيد بالمقسم ووصف المقسم به ويان وبالإلام، والأصل في التأكيد أنه يكون لمخاطبة المذكر أو المستبعد أو من يتوهم فيه شيء من ذلك، وهنا لما كان الحكم مستبعداً وهو دخول من عمل الطاعة طول عمره النار وبالعكس حسن المبالغة في تأكيد الخبر بذلك والله أعلم.

قوله: (أحدكم أو الرجل ليعمل) وقع في رواية آدم «فإن أحدكم» بشير شك وقدم ذكر الجنة على النار، وكذا وقع للأثر وهو كذا عند مسلم وأبي دود والترمذي وابن ماجه، وفي رواية حصص «فإن الرجل» وأخو ذكر النار، وعكس أبو الأحوص ولقظه «فإن الرجل منكم».

قوله: (يعمل أهل النار) الباء زائدة والأصل يعمل عمل أهل النار لأن قوله عمل إما مفعول مطلق وإما مفعول به وكلاهما مستغن عن الحرف فكان زيادة الباء للتأكيد أو ضمن «يعمل» معنى يتلبس في عمله بعمل أهل النار، وظاهره أنه يحصل بذلك حقيقة ويحتمل به كسبه، وسيأتي في حديث سهل بلفظ «ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس» وهو محمول على التناقض والمراخي، بخلاف حديث الباب فإنه يتلقى بسوء الحاققة.

قوله: (غير ذراع أو باع) في رواية الكشيبي «غير باع أو ذراع» وفي رواية أبي الأحوص «إلا ذراع» ولم يشك وقد علّقها للمصنف لادم في آخر هذا الحديث ووصل الحديث كله في التوحيد عنه، ومثله في رواية أبي الأحوص والتعبير بالذراع تمثيل بقرب حاله من الموت فيحال من بينه وبين المكان المقصود بمقدار ذراع أو باع من المسافة، وضابط ذلك الحسي الغفرة التي جعلت علامة لعدم قبول التوبة. وقد ذكر في هذا الحديث أهل الخبر صرفاً وأهل الشر صرفاً في الموت ولا ذكر للذين خطئوا وامتاتوا على الإسلام لأنه لم يقصد في الحديث تعميم أحوال المكلفين وإنما سيق ليبيان أن الاعتبار بالخفاقة.

قوله: (يعمل أهل الجنة) يعني من الطاعات الاعتقادية والقولية والفعلية، ثم يحتمل أن الحفظة تكتب ذلك ويقل بعضها ويرد بعضها، ويحتمل أن تقع الكتابة ثم تحصى وأما القبول فيتوقف على الحاققة.

قوله: (حتى ما يكون) قال الطي «حتى» هنا الناصية و«ما» نافية ولم تكف يكون عن العمل فهي منصوبة بحتى، وأجاز غيره أن تكون «حتى» ابتدائية فتكون على هذا بالرفع وهو مستقيم أيضاً.

قوله: (يسبق عليه الكتاب) في رواية أبي الأحوص «كتاب» والفاء في قوله «يسبق» إشارة إلى تعقيب ذلك بلا مهلة، وضمن يسبق معنى يطلب قاله الطي، وقوله: «عليه» في موضع نصب على الحال أي يسبق الكتاب واقعاً عليه، وفي رواية سلمة بن كهيل «ثم يدره الشفاء» وقال: «ثم تدره السعادة» والمراد بسبق الكتاب سبق ما تضمنت على حذف مضاف أو المراد المكتوب، والمعنى أنه يتعارض عمله في اقتضاء السعادة والمكتوب في اقتضاء الشقاوة فيتحقق مقتضى المكتوب، فصر عن ذلك بالسبق لأن السابق يحصل مراده دون المسبق ولأنه لو تمثل العمل والكتاب شخصين ساعين لظهر شخص الكتاب وغلب شخص العمل، ووقع في حديث أبي هريرة عند مسلم وإن الرجل ليعمل الزمان الطويل بعمل أهل النار ثم يمتن له بعمل أهل الجنة: زاد أحد من وجه آخر عن أبي هريرة «سبعين سنة» وفي حديث أنس عند أحد وصرحه ابن جبان «لا عليكم أن لا تمجروا بعمل أحد حتى تنتظروا ما يمتن له، فإن العامل بعمل زماناً من عمره بعمل صالح لو مات عليه دخل الجنة ثم يتحول فيعمل عملاً سيئاً» الحديث. وفي حديث عائشة عند أحد مرفوعاً «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة وهو مكتوب في الكتاب الأول من أهل النار، فإذا كان قبل موته تحول فعمل أهل النار فصارت فدخلها» الحديث، ولأحد والثنائي والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو «خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان» الحديث وفيه «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم». ثم أجعل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبداً. «قال أصحابه: فقيم العمل؟ قال: سدوا وقاربوا، فإن صاحب الجنة يمتن له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل» الحديث، وفي حديث علي عند الطبراني نحوه وزاد «صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل، وقد يسلك بأهل السعادة طريق أهل الشقاوة حتى يقال ما أشبههم بهم بل هم منهم، وتدرّكهم السعادة

قوله: (لم ينفع فيه الروح) كذا ثبت في رواية آدم عن شعبة في التوحيد؛ وصقط في هذه الرواية، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي معاوية وغيره «ثم يرسل إليه الملك فينفع فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات» وظاهره قبل الكتابة، ويصح بأن رواية آدم صريحة في تأخير النفع للتعبير بقوله «ثم» والرواية الأخرى محتملة ترد إلى الصريحة لأن الرواية لا ترتب فيجوز أن تكون معطوفة على الجملة التي تليها وأن تكون معطوفة على جملة الكلام المتقدم، أي يجمع خلقه في هذه الأطوار ويؤمر للملك بالكتب، وتوسط قوله: «ينفع فيه الروح» بين الجمل فيكون من ترتيب الخبر على الخبر لا من ترتيب الأفعال المخبر عنها، وتقل ابن الزمكاني عن ابن الحاجب في الجواب من ذلك أن العرب إذا عبرت عن أمر بعده أمور متعددة وليعضها تعلق بالأول حسن تقديمه لفظاً على البقية وإن كان بعضها مقادماً عليه وجوده، وحسن هنا لأن القصد ترتيب الخلق الذي سبق الكلام لأجله وقال عياشي: اختلفت ألفاظ هذا الحديث في مواضع، ولم يختلف أن نفع الروح فيه بعد مائة وعشرين يوماً وفلك تمام أربعة أشهر ودخول في الخناس، وهذا موجود بالمشاهدة، وعليه يعول فيما يحتاج إليه من الأحكام في الاستئذان عند التنازع وغير ذلك بحركة الجنين في الجوف. وقد قيل إنه الحكمة في عدة المرأة من الوفاة بأربعة أشهر وعشر وهو الدخول في الخناس، وزيادة حذيفة بن أسيد مشعرة بأن الملك لا يأتي لرأس الأربعين بل بعدها فيكون مجموع ذلك أربعة أشهر وعشراً، وهو مصرح به في حديث ابن عباس «إذا وقمت النطفة في الرحم مكثت أربعة أشهر وعشراً، ثم ينفع فيها الروح» وما أشار إليه من عدة الوفاة جاء صريحاً عن سعيد بن المسيب: فلتخرج الطبري عنه أنه سئل عن عدة الوفاة قيل له: ما بال العشر بعد الأربعة أشهر؟ فقال: ينفع فيها الروح. وقد تمسك به من قال كالأوزاعي وإسحاق: إن عدة أم الولد مثل عدة الحرة، وهو قوي لأن الغرض استبراء الرحم فلا فرق بين الحيضة والأمة، فيكون معنى قوله: «ثم يرسل إليه الملك» أي لتصويره وتخليقه وكتابه ما يتعلق به، فينفع فيه الروح أثر ذلك كما دلت عليه رواية البخاري وغيره. ووقع في حديث علي بن عبد الله عند ابن أبي حاتم «إذا تمت النطفة أربعة أشهر يبعث الله إليها ملكاً فينفع فيها الروح فلذلك قوله: ثم أنشأناه خلقاً آخر» وسند منقطع، وهذا لا ينافي التقييد بالعشر الزائدة. ومعنى إسناد النفع للملك أنه يفعله بأمر الله، والنفع في الأصل إخراج ريع من جوف النافع ليُدخل في المنفوخ فيه، والمراد بإسناده إلى الله تعالى أن يقول له كن فيكون. وجمع بعضهم بأن الكتابة تقع مرتين: فالكتابة الأولى في السماء والثانية في بطن المرأة، ويحتمل أن تكون إحداها في صحيفة والأخرى على جبين المولود، وقيل: يختلف باختلاف الأجنة فيعضها كذا وبعضها كذا والأول أولى.

قوله: (هو الله إن أحدكم) في رواية آدم «فإن أحدكم» ومثله لأبي داود عن شعبة وسفيان وجهياً، وفي رواية أبي الأحوص «فإن الرجل منكم ليعمل» ومثله في رواية حصص قوله «منكم» وفي رواية ابن ماجه «فوالذي نفسي بيده» وفي رواية مسلم والترمذي وغيرهما «فوالله الذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل» لكن وقع عند أبي حوالة وأبي نعيم في مستخرجيهما من طريق يحيى القطان عن الأعمش قال: «فوالذي لا إله غيره» وهذه محتملة لأن يكون القائل النبي ﷺ فيكون الخبر كله مرفوعاً، ويحتمل أن يكون بعض روايته، ووقع في رواية وهب بن جرير عن شعبة بلفظ «حتى إن أحدكم ليعمل» ووقع في رواية زيد بن وهب ما يقتضي أنه مدرج في الخبر من كلام ابن مسعود، لكن الإدراج لا يثبت بالاحتتمال، وأكثر الروايات يقتضي الرفع إلا رواية وهب بن جرير فيعيدة من الإدراج، فأخرج أحد والثنائي من طريق سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن ابن مسعود نحو حديث الباب وقال بعد قوله وكتبه شقياً أو سعيداً «ثم قال: والسني نفس عبد الله يده إن الرجل ليعمل» كذا وقع مفصلاً في رواية جماعة عن الأعمش منهم للمسودي وزائدة وزهير بن معاوية وعبد الله بن إدريس وأخرون فيما ذكره الحفط. وقد روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أصل الحديث بدون هذه الزيادة، وكذا أبو وائل وعلقمة وغيرهما عن ابن مسعود، وكذا اقتصر حبيب بن حسان عن زيد بن وهب، وكذا وقع في معظم الأحاديث الواردة عن الصحابة كآس في ثلثي حديثي الباب وحذيفة بن أسيد وابن عمر، وكذا اقتصر عبد الرحمن بن حميد الرواسي عن الأعمش على هذا القدر. نعم وقمت هذه الزيادة مرفوعة في حديث سهل بن سعد الأبي بعد أبواب وفي حديث أبي هريرة عند مسلم وفي حديث عائشة عند أحد وفي حديث ابن عمر والعرس بن عميرة في البزار وفي حديث عمرو بن العاص وأكثم بن أبي الجون في الطبراني، لكن وقعت في حديث أنس من وجه آخر قوي مفردة من رواية حميد عن الحسن البصري عنه، ومن الرواة من حذف الحسن بين حميد وأنس، فكأنه كان تاماً عند

خرجت عن كونها نقطة واستحالت إلى أول أحوال الولد. وفيه أن كلاً من السعادة والشقاء قد يقع بلا عمل ولا عمر وعليه ينطق قوله ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين» وسيأتي الإلام بشيء من ذلك بعد أبواب. وفيه الحديث القوي على القناعة، والزجر الشديد من الحرص، لأن الرزق إذا كان قد سبق تقديره لا ينبغي التعمي في طلبه وإنما شرع الاكتساب لأنه من جملة الأسباب التي اقتضتها الحكمة في دار الدنيا.

وفي أن الأعمال سبب دخول الجنة أو النار ولا يمارض ذلك حديث: «لن يدخل أحداً منكم الجنة عمله» لما تقدم من الجمع بينهم في شرحه في «باب القصد والمداومة على العمل» من كتاب الرقاق. وفيه أن من كتب شيئاً لا يعلم حاله في الدنيا وكذا عكسه، واحتج من أثبت ذلك بما سيأتي قريباً من حديث علي «أما من كان من أهل السعادة فإنه يسر لعمل أهل السعادة» الحديث، والتحقيق أن يقال إن أريد أنه لا يعلم أصلاً ورأساً فمردود وإن أريد أنه يعلم بطريق العلامة المنيعة للظن الغالب فنعم، ويقوى ذلك في حق من اشتهر له لسان صدق بالخبر والصلاح ومات على ذلك لقوله في الحديث الصحيح للمضي في الجنات: «أنت شهيد الله في الأرض» وإن أريد أنه يعلم قطعاً لمن شاء الله أن يعلمه على ذلك فهو من جملة الغيب الذي استأثر الله بعلمه وأطلع من شاء من ارتضى من رسله عليه. وفيه الحديث على الاستعانة بالله تعالى من سوء الحاقة، وقد عمل به جمع من السلف وأئمة الخلف، وأما ما قال عبد الحق في «كتاب العاقبة» إن سوء الحاقة، لا يقع لمن استقام باطنه وصلح ظاهره وإنما يقع لمن في طويته فساد أو ترتيب ويكثر وقوعه للمصر على الكفر والجبري في «العبادات فيهم عليه الموت ينته فسطحه النجلاء عند تلك الصلصة» فقد يكون ذلك سبباً لسوء الحاقة نساء للوثة السلامة، فهو معمول على الأكثر الأغلب. وفيه أن قدرة الله تعالى لا يوجبها شيء من الأسباب إلا بمشيئته، فإنه لم يجعل الجماع حلة للولد لأن الجماع قد يحصل ولا يكون الولد حتى يشاء الله ذلك. وفيه أن الشيء الكفيف يحتاج إلى طول الزمان بخلاف الطيف، ولذلك طالت مدة في أطوار الجنين حتى حصل تخليقه بخلاف نفخ الروح، ولذلك لما خلق الله الأرض أولاً صعد إلى السماء فسأها وترك الأرض لكانتها بغير فتق ثم فقتا معاً، ولما خلق آدم فصوره من لاء والطين تركه مدة ثم نفخ فيه الروح.

واستدل الداودي بقوله: «تدخل النار» على أن الخبر خاص بالكفار، واحتج بأن الإيمان لا يمحط إلا بالكفر، وتعقب بأنه ليس في الحديث تعرض للإحباط وحله على المعنى الأعم أولى فيتأول المؤمن حتى يثبت له بعمل الكافر مثلاً فيرتد فيموت على ذلك فستبيد بالله من ذلك، ويتأول المطيع حتى يثبت له بعمل المعاصي فيموت على ذلك، ولا يازم من إطلاق دخول النار أنه يخلد فيها أبداً بل مجرد الدخول صادق على الظالمين، واستدل له على أنه لا يجب عليه رعايا الأصلح خلافاً لما قال به من المعتزلة لأن فيه أن بعض الناس يلحق بجمع عمره في طاعة الله ثم يثبت له بالكفر والعاصي بالله فيموت على ذلك فيدخل النار، فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح لم يمحط بجمع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره. واستدل به بعض المعتزلة على أن من عمل عمل أهل النار وجب أن يدخلها لترتب دخولها في الخير على العمل، وترتب الحكم على الشيء بشعر بعليه، وأوجب بأنه علامة لا علة والعلامة قد تختلف، سلمنا أنه علة لكنه في حق الكفار وأما العصاة فخرجوا بدليل «إن الله لا يفرق بين أشرك به ويفرق ما دون ذلك لمن يشاء» [النساء: ٤٨، ١١٦] فمن لم يشرك فهو داخل في المشية.

واستدل للأشعري في تجويز تكليف ما لا يطاق لأنه دل على أن الله كلف العباد كلهم بالإيمان مع أنه قدر على بعضهم أنه يموت على الكفر، وقد قيل: إن هذه المسألة لم يثبت وقوعها إلا في الإيمان خاصة وما عداه لا توجد دلالة قطعية على وقوعه وأما مطلق الجواز فحاصل. وفيه أن الله يعلم الجزئيات كما يعلم الكلالات لتصريح الخبر بأنه يار بكتابه أحوال الأشخاص مفصلة. وفيه أن مسبهه مراد لجميع الكلالات بمعنى أنه خلقها ومقدرها لا أنه يجهل ويرضاها. وفيه أن جميع الخير والخير بتقدير الله تعالى وإيجاده، وخالف في ذلك القدرية والجبرية فذهب القدرية إلى أن فعل العبد من قبل نفسه، ومنهم من فرق بين الخير والشر فنسب إلى الله الخير ونفى عنه خلق الشر، وقيل: إنه لا يعرف قاطع وإن كان قد اشتهر ذلك وإنما هذا رأي الجورس، وذهب الجبرية إلى أن الكل فعل الله وليس للمخلوق فيه تأثير أصلاً، وتوسط أهل السنة ففهم من قال أصل الفعل خلقه الله وللمبد قدرة غير مؤثرة في المقدور، وأثبت بعضهم أن لها تأثيراً لكنه يسمى كسباً ويوسط أهلهم يقولون، وقد أخرج أحمد وأبو يعلى عن طريق أيوب بن زياد عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت حديث أبي قال: دخلت على عبادة وهو مريض فقلت أوصني؟ فقال: إنك لن تطعم طعم الإيمان ولن تبلغ حقيق العلم بالله حتى تؤمن

فتستقنهم» الحديث، ونحوه للبراز من حديث ابن عمر، وسيأتي حديث سهل بن سعد بعد أبواب في آخره «إنما الأعمال بالخواتيم» ومثله في حديث عائشة عند ابن حبان ومن حديث معاوية نحوه وفي آخر حديث علي المشار إليه قيل «الأعمال بخواتيمها».

وفي الحديث أن خلق السمع والبصر يقع والجنين داخل بطن أمه، وقد زعم بعضهم أنه يعطى ذلك بعد خروجه من بطن أمه لقوله تعالى: «والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة» [النحل: ٧٨] وتعقب بأن الواو لا ترتب، والتحقيق أن خلق السمع والبصر وهو في بطن أمه معمول جزءاً على الأعضاء ثم على القوة الباصرة والسماعة لأنها موحدة فيها، وأما الإدراك بالقلع فهو موضع النزاع، والذي يرجح أنه يتوقف على زوال الحجاب للتحق. وفيه أن الأعمال حسنها وسيئها أمورات وليست بموجبات، وأن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء وجري به القدر في الابتداء قاله الخطابي. وفيه القسم على الخير الصديق تأكيداً في نفس السامع، وفيه إشارة إلى علم المبدأ والمعاد وما يتعلق بين الإنسان وحاله في الشقاء والسعادة. وفيه عدة أحكام تتعلق بالأصول والفروع والحكمة وغير ذلك. وفيه أن السعيد قد يشقى وأن الشقي قد يسعد لكن بالنسبة إلى الأعمال الظاهرة وأما ما في علم الله تعالى فلا يتغير. وفيه أن الاختيار بالحاقة. قال ابن أبي حمزة تضع الله به: هذه التي قطعت اعتناق الرجال مع ما هم فيه من حسن الحال لأنهم لا يدرون بمذاق جحيم لهم. وفيه أن عموم مثل قوله تعالى: «من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجنيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم» [النحل: ٩٧] الآية خصوصاً بمن مات على ذلك وإن من عمل عمل السعادة وختم له بالشقاء في طول عمره عند الله شيء وبالعكس وما ورد بما يخالفه يؤكّد إلى أن يؤكّد إلى هذا، وقد اشتهر الخلاف في ذلك بين الأشعرية والمعتزلة ونسك الأشاعرة بمثل هذا الحديث ونسك المعتزلة بمثل قوله تعالى: «بحسب الله ما يشاء» [الرعد: ٣٩] وأكثر كل من الفريقين الاحتجاج لقوله، ولحق أن النزاع لفظي، وأن الذي سبق في علم الله لا يتغير ولا يتبدل، وأن الذي يجوز عليه التغير والتبدل ما يبدو للناس من عمل العامل ولا يبعد أن يتعلق ذلك بما في علم الخلقة والموكلين بالأمم فيقع فيه الخوف والإثبات كزيادة في العمر والنقص وأما ما في علم الله فلا محو فيه ولا إثبات والعلم عند الله.

وفيه التنبيه على صدق البيت بعد الموت لأن من قدر على خلق الشخص من ماء مهين ثم نقله إلى الحلقة ثم إلى المصفة ثم بنخ الروح فيه قادر على نسخ الروح بعد أن يصير تراباً ويجمع أجزاءه بعد أن يفرقها، ولقد كان قادراً على أن يخلفه دفعة واحدة ولكن اقتضت الحكمة بنقله في الأطوار وفقاً بالأم لأنها لم تكن متعده فكانت المصفة تعظم عليها فهما في بطنها بالتدريج إلى أن تكمل، ومن تأمل أصل خلقه من نقطة وتقلبه في تلك الأطوار إلى أن صار إنساناً جميل الصورة مفضلاً بالقل والفهم والخلق كان حفاً عليه أن يشكر من أنشأه وهما ويمده حتى عبادته وطيمه ولا يعصيه، وفيه أن في تقدير الأعمال ما هو سابق ولا حق، فالسابق ما في علم الله تعالى واللاحق ما يقدر على الجنين في بطن أمه كما وقع في الحديث، وهذا هو الذي يقبل النسخ، وأما ما وقع في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة» فهو معمول على كتابة ذلك في اللوح المحفوظ على وقت ما في علم الله سبحانه وتعالى، واستدل به على أن السقط بعد الأرمية أشهر بعلى عليه لأنه وقت نفخ الروح فيه، وهو منقول من القديم للشافعي والمشهور عن أحمد وإسحاق، وعن أحمد إذا بلغ أربعة أشهر وعشراً ففي تلك العشرة ينفخ فيه الروح ويصلى عليه، والراجح عند الشافعية أنه لا بد من وجود الروح وهو الجنين، وقد قالوا فإذا بكى أو اختلط أو تنفس ثم بطل ذلك صلى عليه ولا فلا، والأصل في ذلك ما أخرجه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم عن جابر رضى «إذا استهل الحي ورتد صلى عليه» وقد ضعفه النووي في شرح المهذب والهراب أنه صحيح الإسناد لكن الرجلي عند الحفاظ وقفه، وعلى طريق الفقهاء لا أثر للتعليل بذلك لأن الحكم للرفع لزيادته، قالوا وإذا بلغ مائة وعشرين يوماً غسل وكفن ودفن بغير صلاة وما قبل ذلك لا يشرع له غسل ولا غيره، واستدل به على أن التخليق لا يكون إلا في الأربعين الثالثة فأقل ما يتبين فيه خلق الولد أحد وثمانون يوماً وهي ابتداء الأربعين الثالثة وقد لا يتبين إلا في آخرها، ويترتب على ذلك أنه لا تنقضي المدة بالوضوح إلا بولوغها وفيه خلافه، ولا يثبت للأمة أمية الولد إلا بعد دخول الأربعين الثالثة وهذا قول الشافعية والمناذلة وتوسع المالكية في ذلك فأداروا الحكم في ذلك على كل سقط ومنهم من قبه بالتخصيط ولو كان خفياً وفي ذلك رواية عن أحمد وحجتهما ما تقدم في بعض طرقه أن النطفة إذا لم يقدر تخليقها لا تصير علة وإذا قدر أنها تتخلق تصير علة ثم مضفة إلخ فتى وضمت علة عرف أن النطفة

عمرو ولفظه « قلت لعبد الله بن عمرو: بلغني أنك تقول إن القلم قد جف فذكر الحديث وقال في آخره فلذلك أقول جف القلم بما هو كائن ». ويقال إن عبد الله بن طاهر أمير خراسان للمأمون سأل الحسين بن الفضل عن قوله تعالى: ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ [الرحمن: ٢٩] مع هذا الحديث، فاجاب: هي شؤون يديها لا شؤون يتديها؛ فقام إليه وقيل رأسه.

قوله: (وقال أبو هريرة قال في النبي صلى الله عليه وسلم: جف القلم بما أنت لاق) هو طرف من حديث ذكر أصله المصنف من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: « قلت يا رسول الله إنني رجل شاب وإني أخاف على نفسي العنت ولا أجد ما أتزوج به النساء، فسكت عني » الحديث وفيه « يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاختص على ذلك أو فر » أخرجه في أوائل النكاح فقال: قال أصبغ بعني ابن الفرخ أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب، ووصله الإسماعيلي والجوزقي والقرائبي في كتاب القدر كلهم من طريق أصبغ به يقولوا كلهم بعد قوله العنت: « فاذن لي أن أختصمي » ووقع لفظ « جف القلم » أيضاً في حديث جابر عند مسلم « قال سراقه يا رسول الله ألم يعم العمل أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير » الحديث، وفي آخر حديث ابن عباس الذي فيه: « اسقط الله يحفظك » فني بعض طرقه « جفت الأقلام وطويت الصحف » وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني في حديث « وأعلم أن القلم قد جف بما هو كائن » وفي حديث الحسن بن علي عند القرائبي « رفع الكتاب وجف القلم ».

قوله: (وقال ابن عباس لما سابقون: سبقت لهم السعادة) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ أولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون ﴾ [المؤمنون: ٦١] قال: سبقت لهم السعادة، والمعنى أنهم سارعوا إلى الخيرات ما سبق لهم من السعادة بتقدير الله، ونقل عن الحسن أن السلام « فلما » بمعنى ألباه فقال: معناه سابقون بها، فقال الطبري: وتاولها بعضهم أي السلام بأنها بمعنى « إلى » وبعضهم أن للمنى: وهم من أجهلها، ونقل عبد الرحمن بن زيد أن الضمير للخيرات، وأجابه غيره أنه للسعادة، والذي يجمع بين تفسير ابن عباس وظاهر الآية أن السعادة سابقة وإن أهلها سبقوا إليها لا أنهم سبقوها.

قوله: (حدثنا يزيد الرشك) بكر الرااء وسكون المجمة بعدها كاف كتيبه أبو الأزهر، وحكى الكلاني أن اسم والده ستان بكر المهمة ونونين، وهو بصري تابعي ثقة، قيل: كان كبير الحجة فلقب الرشك وهو بالفارسية - كما زعم أبو علي الفسائي - وجزم به ابن الجوزي - الكبير الحجة، وقال أبو حاتم الرزني: كان غيوراً قليل له أرضك بالفارسية فمضى عليه الرشك، وقال الكرماني بل الرشك بالفارسية الفمّل الصغير المتصق بأصول شعر اللحية، وذكر الكلاني أن الرشك القسام. قلت: بل كان يزيد يتعنى مساحة الأرض قليل له القسام وكان يلقب الرشك لا أن مدلول الرشك القسام بل هما لقب ونسبة إلى صنعة، والمتعدي في أمره ما قال أبو حاتم، وما ليزيد في البخاري إلا هذا الحديث لوعد هنا وفي كتاب الاختصاص.

قوله: (قال رجل) هو عمران بن حصين راوي الخبر، بيته عبد الوارث بن سعيد عن يزيد الرشك عن عمران بن حصين قال: « قلت يا رسول الله » فذكره، وسيأتي موصولاً في أواخر كتاب التوحيد، وسأل عن ذلك آخرون، وسيأتي مزيد بسط فيه في شرح حديث علي قريباً.

قوله: (أخبر أهل الجنة من أهل النار) في رواية حماد بن زيد عن يزيد عند مسلم بلفظ « أعلم » بضم الميم، والمراد بالسؤال مرة للملكة أو من أطلعته الله على ذلك، وأما معرفة العامل أو من شاهده فلما يعرف بالعمل.

قوله: (فلم يعمل العاملون) في رواية حماد « فقيس ؟ » وهو استهزاء والمعنى إذا سبق القلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل لأنه سيصير لي ما قدر له.

قوله: (قال: كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له) وفي رواية الكشيبي « يسر » بضم أوله وكسر المهمة الثقيلة، وفي رواية حماد المشار إليها « قال كل مسير لما خلق له » وقد جاء هذا الكلام الأخير عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يزيدون على المشرة شاشير إليها في آخر الباب الذي يلي الذي يليه، منها حديث أبي الدرداء عند أحمد بسند حسن بلفظ « كل امرئ مهيأ لما خلق له » وفي الحديث إشارة إلى أن المسك محبوب عن المكلف فعليه أن يجتهد في عمل ما أمر به فإن عمله أمانة إلى ما يؤول إليه أمره. غالباً وإن كان بعضهم قد يجتزأ به بغير ذلك كما ثبت في حديث ابن مسعود وغيره لكن لا اطلاع له على ذلك فعليه أن يذل جهده ويغاهد نفسه في عمل الطاعة ولا يترك وكولا إلى ما يؤول

بالقدر وغيره وشره وهو أن تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك وما أصابك لم يكن ليخطئك » الحديث وفيه « وإن مت ولست على ذلك دخلت النار ».

وأخرجه الطبراني من وجه آخر بسند حسن عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء مرفوعاً مختصراً على قوله: إن العبد لا يبلغ حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطاه لم يكن ليصيبه، وسيأتي الإلام بشيء منه في كتاب التوحيد في الكلام على خلق أعمال العباد إن شاء الله تعالى. وفي الحديث أن الأقدار غالبية والمآب غالبة فلا ينبغي لأحد أن يفتخر بظواهر الحال، ومن ثم شرع الدعاء بالثبات على الدين وبحسن الخاتمة، وسيأتي في حديث علي الأبي بعد ما بين سؤال الصحابة عن فائقة العمل مع تقدم التقدير والجواب عنه: « أعملوا فكل مسير لما خلق له » وظاهره قد يعارض حديث ابن مسعود المذكور في هذا الباب، والجسم بينهما جلي حديث علي على الأكثر الأغلب وحل حديث الباب على الأقل، ولكنه لا كان جازاً تمين طلب الثبات. وحكى ابن التين أن عمر بن عبد العزيز لما سمع هذا الحديث أتكره وقال: كيف يصح أن يعمل العبد عمره الطاعة ثم لا يدخل الجنة انتهى. وتروى شيخنا ابن الملقن في صحة ذلك عن عمر، وظهر لي أنه إن ثبت عنه حل على أن رواه حلف منه قوله في آخره: « فيسقط عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها » أو أكمل الراوي لكن استبعد عمر وقوعه وإن كان جازاً ويكون إيواده على سبيل التخويف من سوء الخاتمة. الحديث الثاني: حديث أنس.

قوله: (حماد) هو ابن زيد، وعبد الله بن أبي بكر أي ابن أنس بن مالك.

قوله: (وكل الله بالرحم ملكاً فيقول: أي رب نطقه، أي رب علقه إلخ) أي يقول كل كلمة من ذلك في الوقت الذي تصير فيه كذلك كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله وقد مضى شرحه مستوفي فيه، وتقدم شيء منه في كتاب الحيف، ويجوز في قوله نطقه النصب على إضمار فعل والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وفائقة ذلك أنه يستعمل هل يتكون منها أو لا؟ وقوله: « أن يقضي خلقها » أي ياذن فيه.

٢- باب جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ

وَقَوْلُهُ ﴿ وَأَحْنَلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾ [المجاد: ٢٣]

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: « جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ ». [رواجع: ٥٠٧٦].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ لَهَا سَابِقُونَ ﴾ [المؤمن: ٦١]: سَبَقَتْ لَهُمُ السَّعَادَةُ.

٦٥٩٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّشَكِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ يَحْكُمُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْرِضْ أَهْلَ الْخَيْرِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: « نَعَمْ ». قَالَ: فَلَيْسَ يَفْعَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: « كُلُّ يَفْعَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَوْ: لِمَا يُسَّرُ لَهُ ». [نظر: ٥٧٥١، أخرجه مسلم: ٢٦٤٩].

قوله: (باب) بالترتين (جف القلم) أي فرغت الكتابة إشارة إلى أن الذي كب في اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه، فهو كتابة من الفراغ من الكتابة لأن الصحيفة حال كتابتها تكون رطبة أو بعضها وكذلك القلم فإذا انتهت الكتابة جفت الكتابة والقلم، وقال الطبري هو من إطلاق اللازم على المألوف، لأن الفراغ من الكتابة يستلزم جفاف القلم من مدله. قلت: وفيه إشارة إلى أن كتابة ذلك اقتضت من أمد بعيد. وقال عياض: معنى جف القلم أي لم يكتب بعد ذلك شيئاً. وكتاب الله ولوحه وقلمه من فيه ومن علمه الذي يلزمنا الإيمان به، ولا يلزمنا معرفة صفته، وإنما خوطبنا بما عهدنا فيما فرغنا من كتابته أن القلم يصير جافاً للاستفتاء عنه.

قوله: (على علم الله) أي على حكمه لأن معلومه لا بد أن يقع، فعلمه بمعلوم يستلزم الحكم بوقوعه، وهذا لفظ حديث أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق عبد الله بن الديلمي عن عبد الله بن عمرو سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إن الله عز وجل خلق خلقه في ظلمة ثم ألقى عليهم من نوره، فمن أصابه من نوره يومئذ امتلأ ومن أخطأ ضل، فلذلك أقول » جف القلم على علم الله » وأخرجه أحمد وابن حبان من طريق أخرى عن أبي الديلمي نحوه وفي آخره أن القائل « فلذلك أقول » هو عبد الله بن

مسلم: ١٤١٣ و ١٥١٥ مطولاً، وإرجعه: ١٥٧٠، بطله لست في هذه الطريق.

٦٦٠٢- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ غَاثِمٍ، عَنْ أَبِي غَفَّانَ، عَنْ أَسَمَةَ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِخْدَى بَنَاتِهِ، وَعِنْدَهُ سَعْدُ بْنُ مَخْبَرٍ وَمَعْدَاةٌ، أَنَّ ابْنَتَهَا تَجَرَّدَ بِفَقِيرٍ، فَحَتَّ إِلَيْهَا: «لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلِلَّهِ مَا أُعْطِيَ، كُلُّ بِأَجَلٍ، فَتَصَبَّرْ وَتَصْبِرْ». [راجع: ١٧٨٤، إرجعه مسلم: ٩٢٣ مطولاً بدون أبي].

٦٦٠٣- حَدَّثَنَا حَيْثُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَخْبَرٍ الْجُمَحِيُّ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ يَتِمُّ هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَعِيبُ سَيِّئًا وَنُحِبُّ الْمَالَ، كَيْفَ تَرَى فِي الْغَزْوِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَلَاكُمْ قَفَلَتُونَ ذَلِكَ، لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا حَيًّا كَائِنَةً». [راجع: ٢٧٢٩، إرجعه مسلم: ١٤٣٨ بلفظ صف].

٦٦٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا مَيْثَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ، عَنْ حَلْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: قَدْ عَطَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَطِيَّةً، مَا تَرَكَ لَهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذِكْرَهُ، عَلِمَتْهُ مِنْ عِلْمِهِ وَجَهَلَتْهُ مِنْ جَهْلِهِ، إِنَّ كُنْتُ لَأَرَى الشَّيْءَ قَدْ لَيْسْتُ، فَاعْرِفُهُ كَمَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ إِذَا غَابَ عَنْهُ قَرَأَةُ فَرَقَرُهُ. [إرجعه مسلم: ٢٨٩١].

٦٦٠٥- حَدَّثَنَا عَلَدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ حَفْصَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَهُ غُرَّةٌ بَنَتْكَ فِي الْأَرْضِ، وَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ حُبَّ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَلَا تَتَكَلَّمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، اخْمَلُوا فَكُلُّ مَسْرُورٍ قَدْ قُرَأَ: ﴿مَا مَّا مِنْ أَحَدٍ أُعْطِيَ وَاقْتَى﴾». [الآية: [راجع: ١٣٦٢، إرجعه مسلم: ٢٦٤٧].

قوله: (باب) وكان أمر الله قلداً مقفولاً أي حكماً مقطوعاً بوقوعه، والمراد بالأمر واحد الأمور المقدرة ويعتدل أن يكون واحد الأوامر، لأن الكل موجود بكن. ذكر فيه حصة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة «لا تسأل المرأة طلاقاً أختها إلى قوله في آخره فإن لها ما قدر لها» وقد مضى شرحه في «باب الشروط التي لا تحل في النكاح» من كتاب النكاح قال ابن العربي: في هذا الحديث من أصول الدين السلوك في مجاري القدر، وذلك لا يتناقض العمل في الطاعات ولا يمنع التحرف في الاكتساب والنظر لقوت غد وإن كان لا يتحقق أنه يلقه، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم لما دل عليه من أن الزوج لو أجابها وطلق من تلقن أنها تراجعه في رزقها فإنه لا يحصل لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجابها أو لم يجيبها، وهو كقول الله تعالى في الآية الأخرى «قل لمن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا». [الآية: ٥١].

الحديث الثامن: حديث أسامة وهو ابن زيد.

قوله: (عاصم) هو الأحول، وأبو عثمان هو التهمذي.

قوله: (وعنده سعد) هو ابن عباد، ومعاذ هو ابن جبل، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وما قيل في تسمية الابن المذكور ويان الجمع بين هذه الرواية والرواية التي فيها: «إن ابتها».

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (جاء رجل من الأنصار) تقدم في غزوة اليمسيع وفي حشرة النساء من كتاب النكاح من أبي سعيد قال «سالنا» وأخرجه النسائي من طريق ابن عمير أن أبا

إليه أمره فلام على ترك المأمور ويستحق العقوبة، وقد ترجم ابن حبان حديث الباب «ما يجب على المرء من التشمر في الطاعات وإن جرى قبلها ما يكره الله من المخطورات» وسلم من طريق أبي الأسود عن عمران أنه قال: «لأريت ما يعمل الناس اليوم أشبه قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون مما اتسام به بينهم وثبتت الحجة عليهم؟ قال: لا بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم، وتصدق ذلك في كتاب الله عز وجل ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَلَمَّا هَوَّاهَا وَهَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧-٨] وفيه قصة لأبي الأسود الدبلي مع عمران وفيه قوله له: أليكون ذلك ظملاً؟ قال: لا، كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل. قال عاصم: أورد عمران على أبي الأسود شبهة القدرية من تحكمهم على الله ودخولهم بأرائهم في حكمه، فلما أجابه بما دل على ثباته في الدين قواه بذكر الآية وهي حد لأهل السنة، وقوله كل شيء خلق الله وملكه يشير إلى أن المالك الأعلى الخالق الأمر لا يمترض عليه إذا تصرف في ملكه بما يشاء، وإنما يمترض على المخلوق المأمور.

٣- باب الله أعلم بما كانوا عاملين

٦٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُفَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سِئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ أَظْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ». [راجع: ١٣٨٣، إرجعه مسلم: ٢٦٦٠].

٦٥٩٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْزُورٍ: حَدَّثَنَا الْوَيْثِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذُرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ أَظْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ». [راجع: ١٣٨٤، إرجعه مسلم: ٢٦٥٩].

٦٥٩٩- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَوْفَاءُ يَهُودًا، وَنَصْرَانِيَّةٍ، وَمَجُوسِيَّةٍ، كَمَا تَبْشُرُونَ الْيَهُودِيَّةَ، هَلْ تَجِدُونَ لَهَا مِنْ جَذَعَةٍ، حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْعَلُونَهَا». [راجع: ١٣٥٨، إرجعه مسلم: ٢٦٥٨ مع الحديث الثاني].

٦٦٠٠- قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَلَرَأَيْتَ مَنْ مَيِّتَ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: «وَاللَّهِ أَظْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ». [راجع: ١٣٨٤، إرجعه مسلم: ٢٦٥٩ و ٢٦٥٨].

قوله: (باب الله أعلم بما كانوا عاملين) الضمير لأولاد المشركين كما صرح به في السؤال، وذكره من حديث ابن عباس مختصراً ومن حديث أبي هريرة كذلك، وتقدم في أوامر الجنائز «باب ما قيل في أولاد المسلمين» وبعده «باب ما قيل في أولاد المشركين» وذكر في الثاني الحديثين المذكورين هنا من خرجيهما وذكر الثالث أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في الباب المذكور.

قوله في الرواية الثانية عن ابن شهاب: (قال وأخبرني عطية بن يزيد) الرواية عاطفة على شيء محذوف، كأنه حدث قبل ذلك بشيء ثم حدث حديث عطية، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن همام بن زيد وعند أبي حنيفة في صحيحه من طريق شبيب عن الزهري «حدثني عطية بن يزيد اللبي».

قوله في أول الحديث الثالث: (وأخبرنا إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهبه كما بيته في المقدمة.

٤- باب ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾

[الأحزاب: ٢٨]

٦٦٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخِيهَا لِتَسْفِرَ صَحْفَتَهَا، وَلِتَكْبَحَ، فَإِنَّ لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا». [راجع: ٢١٤٠، إرجعه

والغاف بينهما راء ساكنة في جنازة ٥ فظاهر أنهم كانوا جميعاً شهدوا الجنازة، لكن أخرجه في الجنازة من طريق منصور عن سعد بن عبيدة فيمن أنهم سبقوا بالجنازة وأتاهم النبي ﷺ بعد ذلك ولفظه «كا في جنازة» في بقع الفرقة فأتانا رسول الله ﷺ فقدم وقعدنا حوله ٥

قوله: (ومعه عود ينكت به في الأرض) في رواية شعبة ٥ ويرويه عود فنجعل ينكت به في الأرض ٥ وفي رواية منصور ٥ ومعه خضرة ٥ بكسر الميم وسكون للمجمة وفتح الصاد المهملة هي عصا أو قضيب بمسكة الرئيس ليتوكأ عليه ويدفع به عنه ويشير به لما يريد، وسُميت بذلك لأنها تحمل تحت الحصر غالباً للإتكاء عليها، وفي اللغة اختصر الرجل إذا أمسك المخضرة.

قوله: (فحكس) بتشديد الكاف أي اطرق.

قوله: (فقال ما منكم من أحد) زاد في رواية منصور ٥ ما من نفس مغشوة ٥ أي مصنوعة مخلوقة، واقتصر في رواية أبي حمزة والثوري على الأول.

قوله: (ولا قد كتب مقعده من النار أو من الجنة) أو للتبعية، ووقع في رواية سفيان ما قد يشعر بأنها بمعنى الواو ولفظه ٥ إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار ٥ وكأنه يشير إلى ما تقدم من حديث ابن عمر الدال على أن لكل أحد مقعدين، وفي رواية منصور ٥ إلا كتب مكانها من الجنة والنار ٥ وزاد فيها ٥ وإلا قد كتبت شعبة أو سحبة ٥ وإعادة ٥ إلا ٥ يحتل أن يكون ما من نفس ٥ بذلك ما منكم ٥ وإلا ٥ الثانية بدلاً من الأولى وأن يكون من باب الف والنشر فيكون فيه تعميم بعد تخصيص والثاني في كل منهما أهم من الأول أشار إليه الكرمان.

قوله: (فقال رجل من القوم) في رواية سفيان وشعبة ٥ فقالوا يا رسول الله ٥ وهذا الرجل وقع في حديث جابر عند مسلم أنه سراقه بن مالك بن جشم ولفظه ٥ جاء سراقه فقال يا رسول الله أعمل اليوم فيما جئت به الأقالم وجرت به المقادير، أو فيما يستقبل ٥ قال: بل فيما جئت به الأقالم وجرت به المقادير. فقال: فقيم العمل ٥ قال: اصعلوا فكل ميسر لما خلق له ٥ وأخرجه الطبراني وابن مردويه نحوه وزاد: وقرأ ٥ فاما من أعطى إلى قوله المصري ٥ (الليل: ٥ - ١٠) ٥ وأخرجه ابن ماجه من حديث سراقه نفسه لكن دون ثلاثة الآيات. ووقع هذا السؤال وجوابه سوى ثلاثة الآيات للشرح بن حصار الكلبي أخرجه أحمد والطبراني ولفظه ٥ قال: فقيم العمل إذا قال: اصعلوا فكل ميسر لما خلق له ٥ وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر قال: قال عمر: يا رسول الله أرايت ما نعمل فيه أمر مبتدع أو أمر قد فرغ منه؟ قال: فيما قد فرغ منه ٥ فذكر نحوه. وأخرج البزار والقرطبي من حديث أبي هريرة ٥ أن عمر قال: يا رسول الله ٥ فذكره. وأخرجه أحمد والبزار والطبراني من حديث أبي بكر الصديق ٥ قلت يا رسول الله نعمل على ما فرغ منه ٥ الحديث نحوه، ووقع في حديث سعد بن أبي وقاص ٥ فقال رجل من الأنصار ٥ والجمع بينها تعدد السائلين عن ذلك، فقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو أن السائل عن ذلك جماعة ولفظه ٥ فقال أصحابه: فقيم العمل إن كان قد فرغ منه؟ فقال: سدوا وقادروا فإن صاحب الجنة يقيم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل ٥ الحديث أخرجه القرطبي.

قوله: (ولا تتكلم يا رسول الله) في رواية سفيان ٥ أفلا ٥ والفاء مقبلة لشيء علوف تقديره فإذا كان كذلك أفلا تتكلم، وزاد في رواية منصور وكذا في رواية شعبة ٥ أفلا تتكلم على كتابنا وتدع العمل ٥ أي تمتدح على ما قدر علينا، وزاد في رواية منصور ٥ فمن كان منا من أهل السعادة فيصير إلى عمل السعادة ومن كان منا من أهل الشقاوة ٥ مثله.

قوله: (اعملوا فكل ميسر) زاد شعبة ٥ لما خلق له، أما كان من أهل السعادة فيسير لعمل السعادة ٥ الحديث، وفي رواية منصور قال: ٥ أما أهل السعادة فيسيرون لعمل أهل السعادة ٥ الحديث. وحاصل السؤال: ألا تترك مشقة العمل فلما تستصير إلى ما قدر علينا، وحاصل الجواب: لا مشقة لأن كل أحد ميسر لما خلق له، وهو يسير على يسره الله. قال الطي: الجواب من الأسلوب الحكيم، منهم من ترك العمل وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبدية، وزجرهم عن التصرف في الأمور المغيبة فلا يعملوا العبادة وتركها سبباً مستقلاً لدخول الجنة والنار بل هي علامات فقط.

قوله: (ثم فرأ: فاما من أعطى وأهسى الآية) وساق في رواية سفيان ووكيع الآيات إلى قوله: ﴿المصري﴾ ووقع في حديث ابن عباس عند الطبراني نحو حديث عمر وفي آخره ٥ قال اصعل فكل ميسر ٥ وفي آخره عند البزار ٥ فقال القوم بعضهم لبعض: فابعد إذا ٥ وأخرجه الطبراني في آخر حديث سراقه ولفظه ٥ فقال يا رسول الله فقيم العمل ٥ قال كل ميسر لعمله، قال الآن الجد الآن الجد ٥ وفي آخر حديث عمر عند

سعيد وأبو صرمة أخبراه أنهم أصابوا سبأها، قال ٥ فتراجعنا في العزل، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ٥ فلعل أبي سعيد باشر السؤال وإن كان الذين تراجعوا في ذلك جماعة، وقد وقع عند البخاري في تاريخه وابن السكن وغيره في الصحابة من حديث مجدي الضمري قال (فغزونا مع النبي ﷺ غزوة الربيع فأسبنا سبأ، فسلنا النبي ﷺ عن العزل الحديث، وأبو صرمة يختلف في صحبته، وقد وقع في صحيح مسلم من طريق ابن عسيرة ٥ دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فقال: يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ في العزل ٥ الحديث، والثابت أن أبا صرمة وهو بكسر المهملة وسكون الراء إنما سأل أبا سعيد، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في الكناك، والفرس منه هنا قوله في آخره ٥ وليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا هي كاتبة.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا موسى بن مسعود) هو أبو حنيفة النخعي، وسفيان هو الثوري.

قوله: (فقد خطبنا) في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم ٥ قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً ٥

قوله: (إلا ذكره) في رواية جرير ٥ إلا حدث به ٥

قوله: (علمه من علمه وجهله من جهله) في رواية جرير ٥ حفظه من حفظه ونسبه من نسبه ٥ وزاد ٥ قد علمه أصحابي هؤلاء ٥ أي علموا ووقع ذلك المقام وما وقع فيه من الكلام، وقد سميت في أول بدء الخلق من روى نحو حديث حنيفة هذا من الصحابة كعمر وأبي زيد بن أخطب وأبي سعيد قال وغيرهم فعمل حنيفة أشار إليهم أو إلى بعضهم، وقد أخرج مسلم من طريق أبي إدريس الخولاني عن حنيفة ٥ والله إنني لأعلم كل فتنة كانت فيما بيني وبين الساعة، وما بي أن يكون رسول الله ﷺ أسراً لي شيئاً لم يكن يحدث به غيره ٥ وقال في آخره ٥ فذهب أولئك الرهط فبري ٥ وهذا لا يناقض الأول بل يجمع بأن يحمل على جلسين، أو المراد بالأول أهم من المراد بالثاني.

قوله: (إن كنت لأرى الشيء) قد نسيت كذا للاكثر بخلاف المقول، وفي رواية الكشيبي يأتبه ولفظه ٥ نسيت ٥

قوله: (فأعره كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فوآه فعرفه) في رواية محمد بن يوسف عن سفيان عند الإسماعيلي ٥ كما يعرف الرجل ٥ بخلاف المقول، وفي رواية الكشيبي ٥ الرجل وجه الرجل غاب عنه ثم رآه فعرفه ٥ قال عياض: في هذا الكلام تلفيق، وكذا في رواية جرير ٥ وإنه ليكون منه الشيء قد نسيت فأراه فذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه ٥ قال والصواب كما ينسب الرجل وجه الرجل أو كما لا يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه. قلت: والذي يظهر لي أن الرواية في الأصلين مستقيمة، وتقدير ما في حديث سفيان أنه يرى الشيء الذي كان نسيه فلذا رآه عرفه وتوكل: ٥ كما يعرف الرجل الرجل غاب عنه ٥ أي الذي كان غاب عنه فتسب صوته ثم إذا رآه عرفه، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن المبارك عن سفيان بلفظ ٥ إنني لأرى الشيء نسيت فأعره كما يعرف الرجل إلخ ٥

(تتبعه) ٥ أخرج هذا الحديث القاضي عياض في الشفاء ٥ من طريق أبي داود بسنده إلى قوله ٥ ثم إذا رآه عرفه ٥ ثم قال حنيفة: ٥ ما أدري أنسي أصحابي أم تناسوه، والله ما ترك رسول الله ﷺ من قائد فتنة إلى أن تنقضي الدنيا يبلغ من معه ثلاثمائة إلا قد سماه لنا ٥ قلت: ولم أر هذه الزيادة في كتاب أبي داود، وإنما أخرجه أبو داود بسند آخر مستقل من وجه آخر عن حنيفة.

الحديث الخامس: حديث علي.

قوله: (عن أبي حمزة) بمهمة وزاي هو محمد بن ميمون السكري.

قوله: (عن سعد بن عبيدة) بضم العين هو السلمي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان صهر أبي عبد الرحمن شيبه في هذا الحديث، ووقع في تفسير ٥ والليل إذا يغشى ٥ من طريق شعبة عن الأعمش ٥ سمعت سعد بن عبيدة ٥ وأبو عبد الرحمن السلمي اسمه عبد الله بن حبيب وهو من كبار التابعين، ووقع مسمى في رواية معتمر بن سليمان عن منصور عن سعد بن عبيدة عند القرطبي.

قوله: (عن علي) في رواية مسلم البطين عن أبي عبد الرحمن السلمي ٥ أخذ يبيدي علي فاطلقنا نمشي حتى جلسنا على شاطئه الفرات، فقال علي: قال رسول الله ﷺ ٥ فذكر الحديث مختصراً.

قوله: (كما جلوساً) في رواية عبد الواحد عن الأعمش ٥ كنا قمروداً ٥ وزاد في رواية سفيان الثوري عن الأعمش ٥ كنا مع النبي ﷺ في بقع الفرقة ففتح الغين للمجمة

عن سهل بن سعد، أن رجلاً من أعظم المسلمين غناه عن المسلمين في عزوه وعزاه مع النبي ﷺ، فنظر النبي ﷺ فقال: «من أحب أن ينظر إلى الرجل من أهل النار فلينظر إلى هذا». فأتته رجل من القوم، وهو على تلك الحال من أشد الناس على المشركين، حتى جرح، فاستجعل الموت، ففعل ذهابه سببه بين يديه حتى خرج من بين يديه، فالتفت الرجل إلى النبي ﷺ مسرعاً، فقال: أهدئك ذلك رسول الله، فقال: «وما ذاك». قال: قلت لفلان: «من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إليه». وكان من أعظمنا غناه عن المسلمين، فموت على ذلك، فلما جرح استجعل الموت ففعل نفسه، فقال النبي ﷺ عند ذلك: «إن أهدئك عمل أهل النار وإنه من أهل الجنة، ويعمل عمل أهل الجنة وإنه من أهل النار، وإنما الأغصان بالخير». (راجع: ٢٨٩٨، أخرجه مسلم: ١١٢ مطولاً ولم يذكر «إنما الأعمال بالخير».)

قوله: (باب العمل بالخير) لما كان ظاهر حديث علي يقتضي اعتبار العمل الظاهر لونه بهذه الترجمة الدالة على أن الاختيار بالخاصة، وذكر فيه قصة الذي نحر نفسه في القتال من حديث أبي هريرة ومن حديث سهل بن سعد، وقد تقدم شرحهما في فروع غير من كتاب المنازعة، وذكرت هناك الاختلاف في اسم المذكور، وهل القشتان متفترقان في موطنين لرجلين أو هما قصة واحدة، وقوله في آخر حديث أبي هريرة «وإنما الأعمال بالخير» وقع في حديث أسد عند الترمذي وصححه «إذا أراد الله بعد خيراً استعماله قيل: يستعمله؟ قال: بوقته لعمل صالح ثم يقضه عليه» وأخرجه أحمد من هذا الوجه مطولاً وأوله «لا تمجروا لعمل عامل حتى تنتظروا يوم يحسم له» فذكر نحو حديث ابن مسعود وأخرجه البيهقي من حديث أبي أمامة مختصراً، وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر حديثاً فيه ذكر الكتائب وفي آخره «العمل بخيراته العمل بخيراته».

٦- باب إلقاء النذر القدر إلى القدر

٦٦٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ، عَنْ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَةَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَزِيدُ شَيْئاً، وَإِنَّمَا يُسَخِّرُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ». (الطبر: ٦٦٩٢، ٦٦٩٣، أخرجه مسلم: ١٦٣٩.)

٦٦٠٩- حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مَحْمَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ، لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَّرَهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ الْقَدَرُ وَقَدْ قَدَّرَهُ لَهُ، أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ». (الطبر: ٦٦٩٤، أخرجه مسلم: ١٦٤٠.)

قوله: (باب إلقاء العبد النذر إلى القدر) في رواية الكشميهني «إلقاء النذر العبد» وفي الأولى النذر بالرفع وهو الفاعل والإلقاء مضاف إلى المفعول وهو العبد وفي الثانية العبد بالنصب وهو المفعول والإلقاء مضاف إلى الفاعل وهو النذر، وسبأني في باب الوفاء بالنذر من وجه آخر عن أبي هريرة على وفق رواية الكشميهني وذكر فيه حديث بن عمر وأبي هريرة في ذلك وسبأني في «باب الوفاء بالنذر» من كتاب الأيمان والنذور مع شرحهما، فلما حديث أبي هريرة فهو صريح في الترجمة لكن لفظه «ولكن يلقى القدر» كذا للأكثر والكشميهني «يلقيه القدر» بنون ثم ذال مجعلة. وقد اعترض بعض شيوخنا على البخاري فقال: ليس في واحد من اللفظين المرويين عنه في الترجمة مطابقة للحديث، والمطابق أن يقول إلقاء القدر العبد إلى النذر بتقديم القدر بالقاف على النذر بالنون، لأن لفظ البحر «يلقيه القدر» بالقاف، كذا قال، وكأنه لم يشعر برواية الكشميهني في متن الحديث، ثم ادعى أن الترجمة مع عدم مطابقتها للبحر ليس المعنى فيها صحيحاً انتهى وما نفاه مردود بل للمعنى بين لن له أدنى تأمل، وكأنه استبعد نسبة الإلقاء إلى النذر، وجوبه أن النسبة مجازية، وسوغ ذلك كونه سبباً إلى الإلقاء فنسب الإلقاء إليه، وأيضاً فهما متلازمان. قال الكرماني الظاهر أن الترجمة مقبولة إذ القدر هو الذي يلقي إلى النذر لقوله في البحر «يلقيه القدر» والجواب أنها صادقات إذ الذي يلقي في الحقيقة هو القدر وهو الموصل والظاهر هو النذر، قال وكان الأولى أن يقول: «يلقيه القدر إلى النذر»

الفرابي «فقال عمر فقيم العمل إذا؟ قال: كل لا ينال إلا بالعمل، قال عمر: إذا نعتهم وأخرج الفرابي بسند صحيح إلى بشر بن كعب أحد كبار التابعين قال: «سأل غلامان رسول الله ﷺ فقيم العمل: فيما جفت به الأقدام وجرت به المقادير أم شيء نستغف؟ قال: بل فيما جفت به الأقدام، قال: فقيم العمل؟ قال: اعملوا لكل مير لا هو عامل، قال: فاجلد الآن». وفي الحديث جواز القصد عند القبول والتحدث عندما يعلم بالمعصية. وقال المهلب: نكتة الأرض بالمحصنة أصل في تحريك الأصبع في التشهد قلته ابن بطلان، وهو بعيد، وإنما هي عادة لمن يتفكر في شيء يستحضر معانيه، فيحتمل أن يكون ذلك تفكيراً منه ﷺ في أمر الآخرة بقرينة حضور الجنائزة، ويحتمل أن يكون فيما أبداه بعد ذلك لأصحابه من الحكم للذكورة. ومناسبة للقصص أن فيه إشارة إلى التسلي عن الميت بأنه مات بفرغ أجله. وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السعادة والشقاء بتقدير الله القديم، وفيه رد على الجبرية لأن التيسير ضد الجبر لأن الجبر لا يكون إلا عن كره ولا يأتي الإنسان الشيء بطريق التيسير إلا وهو غير كاره له. واستدل به على إمكان معرفة الشقي من السعيد في الدنيا كمن اشترى له لسان صلق وعكسه لأن العمل أمانة على الأجزاء على ظاهر هذا الخبر، وود بما تقدم في حديث ابن مسعود، وإن هذا العمل الظاهر قد يتقلب لمكسبه على وفق ما قدر، ولحق أن العمل علامة وأمانة، فيحكم بظاهر الأمر وأمر الباطن إلى الله تعالى. قال الخطابي: لما أخبر ﷺ عن سبق الكتائب رام من تمسك بالقدر أن يتخذ حجة في ترك العمل فاعلمهم أن هنا أمرين لا يطل أحدهما بالآخر: باطن وهو العلة الموجبة في حكم الربوبية، وظاهر وهو العلامة اللازمة في حق اليهودية، وإنما هي أمانة خيلة في مطالعة علم العوالم غير مفيدة حقيقة، فين هم أن كلا مير لا خلق له. وأن عمله في المعامل دليل على مصيره في الأجل، ولذلك مثل بالأيات. ونظير ذلك الرزق مع الأمر بالكسب، والأجل مع الأذن في المعاملة. وقال في موضع آخر: هذا الحديث إذا تأملته وجدت فيه الشفاء عما يتخالف في الضمير من أمر القدر، وذلك أن القائل «أفلا تنكل وتدع العمل» لم يدع شيئاً مما يدخل في أبواب المطالبات والأسئلة إلا وقد طالب به وسأل عنه، فاعلمه رسول الله ﷺ أن القياس في هذا الباب متروك والمطالبة ساقطة، وأنه لا يشبه الأمور التي علقت معانيها وجرت معاملة البشر فيما بينهم عليها، بل طوى الله علم الخيب عن خلقه وحجبهم عن دركه كما أخفى عنهم أمر الساعة فلا يعلم أحد متى حين قيامها انتهى. وقد تقدم كلام ابن السمعاني في نحو ذلك في أول كتاب القدر. وقال غيره: وجه الانفصال عن شبهة القدرية أن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتنال، وغيب عنا المقادير لقيام الحجة، ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته. فمن عدل عنه ضل وتاه لأن القدر سر من أسرار الله لا يطلع عليه إلا هو، فإذا ادخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه حجبته. وفي أحاديث هذا الباب أن أفاض العباد وإن صدرت عنهم لكتنها قد سبق علم الله بوقوعها بتقديره، فبها بطلان قول القدرية صريحاً، والله أعلم.

٥- باب العمل بالخير

٦٦٠٦- حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ يَمُنُّ نَمَةً يَذْهَبُ الْإِسْلَامَ: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ». فَلَمَّا خَضَرَ الْقَيْلَ قَاتَلَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْقَيْلِ، وَكَثُرَتْ بِهِ الْجَرَاحُ فَالْتَبَسَ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ [الرَّجُلَ] الَّذِي تَخَذَلْتُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَدْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ الْقَيْلِ، فَكَثُرَتْ بِهِ الْجَرَاحُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ». فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ يَرْتَابُ، فَيَتِمَّ هُوَ عَلَى ذَلِكَ إِذْ وَجَدَ الرَّجُلُ أَلَمَ الْجَرَاحِ، فَأَقْوَى يَدَيْهِ إِلَى كِتَابِهِ فَاسْتَرْخَى فِيهَا سَهْمًا فَاصْتَرَحَ بِهَا، فَاشْتَدَّ رَجُلًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَدَّقَ اللَّهُ حَدِيثَكَ، قَدْ اسْتَرْخَى فَلَانَ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا بِلَانٍ، فَمَ فَاذَنْ؟ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَإِنَّ اللَّهَ كَرِّهَ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ». (راجع: ٣٠٦٢، أخرجه مسلم: ١٦١١.)

٦٦٠٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْوَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ،

٨- باب الْمُعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ

﴿عاصم﴾ [هود: ٤٣]: مَاتِعٌ.

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿سَدًا﴾ [يس: ٩]. عَنِ الْحَقِّ، يَتَرَكُونُ فِي الضَّلَالَةِ. ﴿دَسَاها﴾ [الشمس: ١٠]. أَغْوَاهَا.

٦٦١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا اسْتَخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْغَيْرِ وَتَحْصُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْصُهُ عَلَيْهِ، وَالْمُعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ هـ. [إبر: ٧١٩٨].

قوله: (باب) بالتثنية (المعصوم من عصم الله) أي من عصمه الله بأن حماه من الوقوع في الهلاك أو ما يحير إليه، يقال عصمه الله من المكروه وقاه وحفظه واعتصمت بالله لجأت إليه وعصمة الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام حفظهم من القناص وتخصيصهم بالكلمات الغيبة والتعصية والبيات في الأمور وإنزال السكينة، والفرق بينهم وبين غيرهم أن العصمة في حقهم الوجوب وفي حق غيرهم بطريق الجواز.

قوله: (عاصم مائع) يريد تفسير قوله تعالى في قصة نوح وابنه ﴿قال سأوئى إلى جبل يعصمي من الماء، قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ وبذلك فسره عكرمة فيما أخرجه الطبري من طريق الحكم بن أبان عنه. وقال الراغب: المني بقوله: ﴿لا عاصم اليوم﴾ [هود: ٤٣] أي لا شيء يعصم منه، وفسره بعضهم بمعصوم، ولم يرد أن العاصم بمعنى المعصوم وإنما على أنها متلازمان فليهما حصل حصل الآخر.

قوله: (قال مجاهد سداً عن الحق يودعون في الضلالة) كذا لاكثر سداً بتشديد الدال بعدها ألف، وصله ابن أبي حاتم من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه في قوله تعالى: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سداً﴾ [يس: ٩] قال عن الحق، ووصله عبد بن حميد من طريق شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﴿سداً﴾ قال: عن الحق وقد يتردعون، ورأيت في بعض نسخ البخاري «سدى» بتخفيف الدال مقصور وعليها شرح الكرماني فزعم أنه وقع هنا ﴿يجب الإنسان أن يترك سدى﴾ [القيامة: ٣٦] أي مهمل متردداً في الضلالة، ولم أر في شيء من نسخ البخاري إلا اللفظ الذي أوردته «قال مجاهد سداً بالغ» ولم أر في شيء من التفسير التي تساق بالأسانيد لمجاهد في قوله: ﴿يجب الإنسان أن يترك سدى﴾ كلاً، ولم أر قوله: «في الضلالة» في شيء من النقول بالسند عن مجاهد، ووقع في رواية النسي لفضالة بدل قوله في الضلالة.

قوله: (دساها أغواها) قال الزبيري: حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وقد خاب من دساها﴾ [الشمس: ١٠] قال: من أغواها. وأخرج الطبري بسند صحيح عن حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد وسعيد بن جبير في قوله: ﴿دساها﴾ قال: قال أحدنا أغواها وقال الآخر أضلها. وقال أبو عبيدة دساها أضلها دست، لكن العرب تقلب الحرف المضاعف إلى الياء مثل ظننت من الظن فنقول ظنلت بالتحانية بعد النون. وتناسبة هذا التفسير للترجمة تؤخذ من المراد بفعل دساها فقال قوم: هو الله أي قد أضل صاحب النفس التي زكاه الله وخاب صاحب النفس التي أغواها الله، وقال آخرون: هو صاحب النفس إذا فعل الطاعات فقد زكاه وإذا فعل المعاصي فقد أغواها، والأول هو المناسب للترجمة. وقال الكرماني: تناسبة التفسيرين للترجمة أن من لم يعصمه الله كان سدى وكان مقروء. ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد الخدري «ما استخلف من خليفة إلا وله بطانتان» الحديث وفيه «المعصوم من عصم الله» وسأيت شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. وبطانة بكسر الموحدة اسم جنس يشمل الواحد والجماعة، والمراد من يطع على باطن حال الكبير من أتباعه.

٩- باب ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَوْمٍ أَهْلَكَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾

[الأنبياء: ٩٥]

﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ [هود: ٣٦].

﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فِاجِرًا كَفَّارًا﴾ [توح: ٢٧].

وَقَالَ نَضْرُ بْنُ الْعَمَانِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَجَرَتْ بِالْمُتَحَبِّةِ

ليطابق الحديث، إلا أن يقال إنها متلازمان، وكأنه أيضاً ما نظر إلى رواية الكشيبي، وأيضاً قد جرت عادة البخاري أنه يترجم بما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يسق ذلك اللفظ بعينه ليعت ذلك الناظر في كتابه على تيسر الطرق وليصدق الفكر في التطبيق ولغير ذلك من المقاصد التي فاق بها غيره من المصنفين كما تقرر غير مرة، وأما حديث ابن عمر فهو بلفظ «إنه - أي التلو - لا يرد شيئاً» وهو يعطى معنى الرواية الأخرى، وقوله هنا «منصور» هو ابن المنصور من عبد الله بن مرة يأتي في الباب المذكور بلفظ «أخبرنا عبد الله بن مرة» وهو المحدثي يسكن الميم الحارفي مجمعة وراء مكسورة ثم فاء تايبي كبير، ولم كوفي شيخ آخر في طبقة يقال له عبد الله بن مرة الزوفي بزي وأو ساكنة ثم فاء مصري ويقال له عبد الله بن أبي مرة وهو بها أشهر.

٧- باب لا حول ولا قوة إلا بالله

٦٦١٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَالِدُ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي غَفَّانٍ التَّهْلَبِيِّ، عَنْ أَبِي يُونُسَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَمَجَلْنَا لَا نَصْنَعُ شَرَفًا، وَلَا نَعْلُو شَرَفًا، وَلَا نَهْبُطُ فِي وَادٍ إِلَّا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا بِالْكَبِيرِ، قَالَ: فَلَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَسْمًا وَلَا غَايَةً، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيحًا بَعِيرًا». ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَةً مِنْ كَوْنِ الْحَقِّ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ هـ. [رواج: ٢٩٩٢ أخرجه مسلم: ٢٧٠٤].

قوله: (باب) بالتثنية (لا حول ولا قوة إلا بالله) ترجمه في أواخر الدعوات «باب قول لا حول، بالإضافة واقتصر هنا على لفظ الحير واستغنى به لظهوره في أبواب القدر، لأن معنى لا حول لا يحول للمبدع من معصية الله إلا بمصية الله ولا قوة له على طاعة الله إلا بتوفيق الله، وقيل: معنى لا حول لا حيلة، وقال النووي: هي كلمة استسلام وتقوى، وأن العبد لا يملك من أمره شيئاً وليس له حيلة في دفع شر ولا قوة في جلب خير إلا بإرادة الله تعالى، وذكر فيه حديث أبي موسى وقد تقدم في الدعوات بهذا الإسناد بعينه لكن فيه سليمان التيمي بدل خالد الحداد المذكور هنا، وهو محمول على أن لعبد الله هو ابن المبارك فيه شيعتين، وقد أخرجه النسائي من رواية سويد بن نصر عن ابن المبارك عن خالد الحداد.

قوله: (كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة) تقدم في غزوة خيبر- من كتاب المغازي بيان أنها غزوة خيبر.

قوله: (ولا رفعا أصواتنا بالكبير) في رواية سليمان التيمي المذكورة «فلما علا عليها رجل نادى رفع صوته لإله إلا الله والله أكبر» ولم أتف على اسم هذا الرجل، ويصح بأن الكل كبروا وزاد هذا عليهم بالتهايل، وتقدم في رواية عبد الواحد ما يدل على أن المراد بالتكبير قول لا إله إلا الله والله أكبر.

قوله: (أوهموا) ينتج الموحدة أي ارفقوا، وقد تقدم بيانه في أوائل الدعاء، قال يعقوب بن السكيت: ربح الرجل يربح إذا رفق وكف، وكذا بقية الفاظ. قال ابن بطال: كان عليه السلام معلماً لأمة فلا يراهم على حالة من الحير إلا أحب لهم الزيادة، فأحب الذين رفعوا أصواتهم بكلمة الإخلاص والتكبير أن يضيفوا إليها التبري من الحول والقوة فيجمعوا بين التوحيد والإيمان بالقدر، وقد جاء في الحديث «إذا قال العبد لا حول ولا قوة إلا بالله قال الله أسلم عبدي واستسلم». قلت: أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بسند قوي، وفي رواية له «قال يا أبا هريرة ألا أدلك على كثر من كنوز الجنة؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: تقول لا حول ولا قوة إلا بالله، فيقول الله أسلم عبدي واستسلم» وزاد في رواية له «ولا تنجا ولا ملجأ من الله إلا إليه».

قوله: (من كنوز الجنة) تقدم القول فيه، وحاصله أن المراد أنها من ذخائر الجنة أو من محصلات نفائس الجنة، قال النووي: للمنى أن قولها يحصل ثواباً نفيساً يدخر لصاحبه في الجنة. وأخرج أحمد والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي أيوب «أن النبي ﷺ ليلة أسري به مر على إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام فقال: يا محمد مر أمثك أن يكتروا من غراس الجنة، قال: وما غراس الجنة؟ قال: لا حول ولا قوة إلا بالله».

قوله: (لا تدعون) كذا أطلق على التكبير وغوه دعاء من جهة أنه بمعنى النداء لكون الذاكر يريد إسماح من ذكره والشهادة له.

وَجِبَ.

تقدم بيانه في شرح حديث ابن مسعود للماضي قريباً.

قوله: (أدرك ذلك لا محالة) يفتح اليم أي لا بد له من عمل ما قدر عليه أن يعمل، وبهذا تظهر مطابقة الحديث للترجمة، قال ابن بطال كل ما كتبه الله على آدمي فهو قد سبق في علم الله وإلا فلا بد أن يدركه المكتوب عليه، وإن الإنسان لا يستطيع أن يدرك ذلك عن نفسه إلا أنه يلام إذا واقع ما نهى بحجب ذلك عنه ويمكنه من التمسك بالطاعة، فيلزم بذلك دفع قول القدوة والجبرية. ويؤيده قوله: «والنفس تمنى وتشتهي» لأن الشتهي بخلاف الملجأ.

قوله: (حظه من الرُّؤيا) إطلاق الرُّؤيا على اللمس والنظر وغيرهما بطريق الجواز لأن كل ذلك من مقدماته.

قوله: (رؤيا العين الطُّرى) أي إلى ما لا يحمل للناظر (ورؤيا اللسان المنطق) في رواية الكشميهني «الناطق» بضم النون بغير ميم في أوله.

قوله: (والنفس تمنى) يفتح أوله على حذف إحدى التامين والأصل تمنى.

قوله: (والفرج يصدق ذلك أو يكذبه) يشير إلى أن التصديق هو الحكم بمطابقة الخبر للواقع والتكذيب عكسه، فكان الفرج هو الواقع أو الفرج فيكون تشبيهاً، ويحصل أن يريد أن الإيقاع يستلزم الحكم بها عادة فيكون كتابة. قال الخطابي: المراد باللمس ما ذكره الله في قوله تعالى: «الذين يحييتون كياتر الإثم والفواحش إلا اللمم» وهو المفصّر عنه. وقال في الآية الأخرى: «إن نجيتوا كياتر ما تهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم» فيؤخذ من الآيتين أن اللمم من الصفار وأنه يكفر باجتناب الكبار، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث «من هم بسنة ومن هم بسنة» في وسط كتاب الرقاق. وقال ابن بطال: تفضل الله على عباده بفقران اللمم إذا لم يكن للفرج تصديق بها فإذا صدقها الفرج كان ذلك كبيرة. ونقل القراء أن بعضهم زعم أن «إلا» في قوله: «إلا اللمم» [النجم: ٣٢] بمعنى الواو، وتكرره وقال: «إلا صفات الذنوب فإنها تكفر باجتناب كبرها، وإما أطلق عليها زناً لأنها من ذواحيه، فهو من إطلاق اسم المسبب على السبب مجازاً. وفي قوله «والنفس تشتهي والفرج يصدق أو يكذب» ما يستدل به على أن العبد لا يخلق فعل نفسه لأنه قد يريد الزنا مثلاً ويشتهي فلا يطاوعه العضو الذي يريد أن يزني به وبمعزج الحيلة فيه ولا يدري للذات شيئاً، ولو كان خالفاً لفعله لما حجز عن فعل ما يريد مع وجود الطواحية واستحكام الشهوة فدل على أن ذلك فعل مقدر بقدرها إذا شاء يعطلها إذا شاء.

١٠- باب ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أُرِيَتْ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾

[الإسراء: ٦٠]

٦٦١٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَفْرُو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أُرِيَتْ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾. قَالَ: هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ، أُرِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَسْرِيٍّ بِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: ﴿وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠]. قَالَ: هِيَ شَجَرَةُ الزُّوْفُمِ. [راجع: ٣٨٨٨].

قوله: (باب وما جعلنا الرؤيا التي أُرِيَتْ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) ذكر فيه حديث ابن عباس، وقد تقدم في تفسير سورة سبحان مستوفى، ووجه دخوله في أبواب القدر من ذكر الفتنة، وإن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعلها وقد قال موسى عليه السلام «إن هي إلا فتنة تفضل بها من تشاء وتهدي من تشاء» [الأعراف: ١٥٥] وأصل الفتنة الاختبار، ثم استعملت فيما أخرجه الاختبار إلى المكروه، ثم استعملت في المكروه: فتارة في الكفر كقوله: «والفتنة أشد من القتل» [البقرة: ١٩١] وتارة في الإثم كقوله: «إلا في الفتنة سقطوا» [التوبة: ٤٩] وتارة في الإحراق كقوله: «إن الذين قتلوا المؤمنين» [البروج: ١٠] وتارة في الإزالة عن الشيء كقوله: «وإن كادوا ليفتنوك» [الإسراء: ٧٣] وتارة في غير ذلك، والمراد بها في هذا الموضع الاختبار على بابها الأصلي والله أعلم. قال ابن التين: وجه دخول هذا الحديث في كتاب القدر الإشارة إلى أن الله قدر على المشركين التكذيب لرؤيا نبيه الصادق فكان ذلك زيادة في طغيانهم حيث قالوا: كيف يسير إلى بيت المقدس في ليلة واحدة ثم يرجع فيها؟ وكذلك جعل الشجرة الملعونة زيادة في طغيانهم حيث قالوا كيف يكون في النار شجرة والنار تحرق الشجر؟ وفيه خلق الله الكفر وذواحي الكفر من الفتنة، وسيأتي زيادة في تقرير ذلك في الكلام على خلق أعمال العباد في كتاب

٦٦١٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ، مِثْلَ مَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَقَّهُ مِنَ الرُّؤْيَا، أَذْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَرَأَى الْغَيْبَ الْغُظْرَ، وَرَأَى اللِّسَانَ الْمُنْطِقَ، وَالنَّفْسَ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجَ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ».

وَقَالَ شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنَا زَوْقَاءُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٦٢٤٣، أخرجه مسلم: ٢٦٥٧].

قوله: (باب وحرم على قرية أهلكناها) كذا لأبي ذر وفي رواية غيره «وحرام» يفتح أوله وزيادة الألف وذاوا بقية الآية والفرامتان مشهورتان: قرأ أهل الكوفة بكسر أوله وسكون ثانيه وقرأ أهل الحجاز والبصرة والشام بفتحين واللف وهما بمعنى كالحلال والاطل، وجاء في الشواذ عن ابن عباس قرأته أخرى يفتح أوله وتليث الراء وباليضم أشهر ويضم أوله وتشديد الراء المكسورة، قال الرافعي في قوله تعالى: «وحرمنا» عليه المراءع [١٢] «القصص: ١٢» هو محرم تسخير، وحل بعضهم عليه قوله: «وحرام على قرية» [الأنبياء: ٩٥].

قوله: (لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن. ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً) كذا جمع بين بعض كل من الآيتين وهما من سورتين إشارة إلى ما ورد في تفسير ذلك، وقد أخرج الطبري من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: ما قال نوح «رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً» إلى قوله «كفاراً» [نوح: ٢٦] إلا بعد أن أنزل عليه «وإوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن». قلت: ودخل ذلك في أبواب القدر ظاهر، فإنه يقتضي سبق علم الله بما يقع من عبده.

قوله: (ولال منصور بن النعمان) هو اليشكري يفتح التحتية وسكون المعجمة وضم الكاف بصري سكن مرو ثم بخاري، وما له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد زعم بعض المتأخرين أن الصواب منصور بن للمتمر والعلم عند الله.

قوله: (عن عكرمة عن ابن عباس: وحرم بالهشبة وجب) لم أتف على هذا التعليل مرسولاً، وقرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فقالوا: أخرجه أبو جعفر عن ابن قهزاد عن أبي عروبة عنه. قلت: ولم أتف على ذلك في تفسير أبي جعفر الطبري وإنما فيه وفي تفسير حيد بن حيد وابن أبي حاتم جميعاً من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: «وحرم على قرية أهلكناها» [الأنبياء: ٩٥] قال: وجب، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: حرم عزم، ومن طريق عطاء عن عكرمة: وحرم وجب بالهشبة، وبالسند الأول قال: وقوله: «أهلهم لا يرجعون» أي لا يترتب منهم نائب، قال الطبري معناه أنهم أهلكوا بالطبع على قلوبهم فهم لا يرجعون عن الكفر، وقيل: معناه يتمتع على الكفرة المالكين أنهم لا يرجعون إلى عذاب الله، وقيل فيه أقوال أخر ليس هذا موضع استيعابها، والأول أقوى وهو مراد المصنف بالترجمة والمطابق لما ذكره من الآثار والحديث.

قوله: (معمر عن ابن طاووس) هو عبد الله.

قوله: (عن ابن عباس: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم كما قال أبو هريرة) فذكر الحديث ثم قال: وقال شيبان «حدثنا زوقاء» هو ابن عمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «فكان طاووساً سمع القصة من ابن عباس عن أبي هريرة وكان سمع الحديث المرفوع من أبي هريرة أو سمعه من أبي هريرة بعد أن سمعه من ابن عباس، وقد أشرت إلى ذلك في أوائل كتاب الاستئذان وبينت الاختلاف في رفع الحديث ووقفه، ولم أتف على رواية شيبان هذه مرسولة، وكنت قرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن الطبراني وصلها في المعجم الأوسط عن عمرو بن عثمان عن ابن النادى عنه وقتلتهما في ذلك في تعليق التعليق ثم راجعت المعجم الأوسط فلم أجدهما.

قوله: (باللمم) يفتح اللام والميم هو ما يلم به الشخص من شهوات النفس، وقيل: هو مقارفة الصغار، وقال الرافعي: اللمم مقارفة المعصية ويعبر به عن الصغيرة، وحصل كلام ابن عباس تخصيصه ببعضها، ويحتمل أن يكون أراد أن ذلك من جملة اللمم أو في حكم اللمم.

قوله: (إن الله كتب على ابن آدم) أي قدر ذلك عليه أو أمر الملك بكتابه كما

عمر أخرجه أحمد، ومن رواه عن النبي ﷺ عمر عند أبي داود وأبي عوانة وجندب بن عبد الله عند النسائي وأبو سعيد عند الزبارة وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والحارث من وجه آخر عنه، وقد أشار إلى هذه الثلاثة الترمذي.

قوله: (احتج آدم وموسى) في رواية همام ومالك « تحاج » كما في الترجمة وهي أوضح، وفي رواية أيوب بن النجار ويحيى بن كثير « حج آدم وموسى » وعليها شرح الطبري فقال: معنى قوله: حج آدم وموسى غلبه بالحجة، وقوله بعد ذلك « قال موسى أنت آدم إلح » توضيح لذلك وتفسير لما أجل، وقوله في آخره « فحج آدم موسى » تقرير لما سبق وتأكيده، وفي رواية يزيد بن هرمز كما تقدمت الإشارة إليه « عند رهبا » وفي رواية محمد بن سيرين « التقي آدم وموسى » وفي رواية عمار والشامي « لقي آدم موسى » وفي حديث عمر « لقي موسى آدم » كذا عند أبي عوانة، وإما أبو داود فلفظه كما تقدم « قال موسى: يا رب أرني آدم » وقد اختلف العلماء في وقت هذا اللفظ قليل فيحمل أنه في زمان موسى فأحيا الله له آدم معجزة له تكلمه أو كشف له عن قبره فتحدثا أو أراه الله روحه كما أرى النبي ﷺ ليلة المراج أرواح الأنبياء أو أراه الله له في المنام وروى الأنبياء وحى ولو كان يقع في بعضها ما قبل التعبير كما في قصة الدجيج، أو كان ذلك بعد وفاة موسى فالتقى في البرزخ أول ما مات موسى فالتقت أرواحهما في السماء، وبذلك جزم ابن عبد البر والقباسي، وقد وقع في حديث عمر لما قال موسى أنت آدم قال له من أنت قال أنا موسى وأن ذلك لم يقع بعد وإنما يقع في الآخرة. والتعبير عنه في الحديث بلفظ الماضي لتحقق وقوعه. وذكر ابن الجزري احتمال الظاهما في البرزخ واحتمال أن يكون ذلك حرب مثل والغنى لو اجتمعا لقالا ذلك، وخص موسى بالذكر لكونه أول نبي بعث بالتكاليف الشديدة، قال: وهذا وإن احتمل لكن الأول أولى، قال: وهذا ما يجب الإيمان به لثبوته عن خير الصادق وإن لم يطلع على كيفية الحال، وليس هو بأول ما يجب علينا الإيمان به وإن لم نقف على حقيقة معناه ككذاب القبر ونعيمه، ومتى ضاعت الحيل في كشف المشكلات لم يبق إلا التسليم. وقال ابن عبد البر مثل هذا عندي يجب فيه التسليم. التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق لأننا نزلت من جنس هذا العلم إلا قليلا.

قوله: (أنت أيونا) في رواية يحيى بن أبي كثير « أنت الناس » وكذا في حديث عمر، وفي رواية الشامي « أنت آدم أبو البشر ».

قوله: (وحيثما وأخرجنا من الجنة) في رواية حيد بن عبد الرحمن « أنت آدم الذي أخرجتك خطيبتك من الجنة » هكذا في أحاديث الأنبياء عنه، وفي التوحيد « أخرجت ذريتك » وفي رواية مالك « أنت الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة » ومثله في رواية همام وكذا في رواية أبي صالح، وفي رواية محمد بن سيرين « أشتقت بدل «أغويت» ومعنى أغويت كنت سببا لغواية من غوى منهم، وهو سبب بعيد إذ لو لم يقع الأكل من الشجرة لم يقع الإخراج من الجنة ولو لم يقع الإخراج ما تسلط عليهم الشهوات والشيطان بعبع عندهم الإغواء، والغنى ضد الرشد وهو الإتهامك في غير الطاعة، ويطلق أيضا على مجرد الخطأ يقال غرى أي أخطأ صواب ما أمر به. وفي تفسير طه من رواية أبي سلمة « أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبيك » وعند أحمد من طريقه « أنت الذي أدخلت ذريتك النار » والقول فيه كاقول في أغويت، وزاد همام « إلى الأرض » وكذا في رواية يزيد بن هرمز « فأهبطت الناس بخطيبتك إلى الأرض » وأوله عنه « أنت الذي خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته » ومثله في رواية أبي صالح لكن قال: « ونفخ فيك من روحه » ولم يقل: « وأسجد لك ملائكته » ومثله في رواية محمد بن عمرو وزاد « وأسكنك جنة » ومثله في رواية محمد بن سيرين وزاد « ثم صنعت ما صنعت » وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج « يا آدم خلقك الله بيده ثم نفخ فيك من روحه ثم قال لك ما كنز فكنت ثم أمر الملائكة فسجدوا لك ثم قال لك « اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة » فنهاك عن شجرة واحدة فصعبت. زاد القرطبي « وأكلت منها » وفي رواية عكرمة بن عمار عن أبي سلمة « أنت آدم الذي خلقك الله بيده » فأعاد الضمير في قوله خلقك إلى قوله أنت والأكثر عوده إلى الموصول، فكانه يقول خلقه الله، ونحو ذلك ما وقع في رواية الأكثر «أنت الذي أخرجتك خطيبتك» وفي حديث عمر بعد قوله أنت آدم « قال نعم، قال أنت الذي نفخ الله فيك من روحه وعلك الأسماء كلها وأمر الملائكة فسجدوا لك، قال نعم قال: فلم أخرجنا ونفسك من الجنة » وفي لفظ لأبي عوانة « فوالله لولا ما فعلت ما دخل أحد من ذريتك النار » ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة « فأهلكنا وأغرقتنا » وذكر ما شاء الله أن يذكر من هذا وهذا يشعر بأن جميع ما ذكر في هذه الروايات محفوظ وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، وقوله: « أنت آدم » استفهام تقرير، وإضافة الله خلق آدم إلى يده في الآية إضافة تشريف وكذا إضافة روحه إلى الله،

التوحيد إن شاء الله تعالى. والجواب عن شبهتهم أن الله خلق الشجرة المذكورة من جوهر لا تأكله النار، ومنها سلاسل أهل النار وأغلامهم وخزنة النار من الملائكة وحياتها وعقاربها، وليس ذلك من جنس ما في الدنيا، وأكثر ما وقع الغلط لمن قاس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا، والله تعالى الموفق.

١١- باب تحاج آدم وموسى عند الله

٦٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظَهُ مِنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اَحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبَوُنَا حَيْثُمَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَحَظَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قُدْرَةِ اللَّهِ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى. فَلَا». **قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَقَهُ. [راجع: ٣٤٠٩، أخرجه مسلم: ٢٩٥٧].**

قوله: (باب تحاج آدم وموسى عند الله) اما « تحاج » فهو يفتح أوله وتشديد آخره وأصله تحاجج يحميين، ولفظ قوله: « عند الله » فزعم بعض شيوخنا أنه أواد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة، ثم رده بما وقع في بعض طرقه وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث عمر قال: « قال موسى يا رب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم فقال: أنت أيونا » الحديث، قال: وظاهره أنه وقع في الدنيا انتهى، وفيه نظر فليس قول البخاري « عند الله » صريحا أن ذلك يقع يوم القيامة فإن العتدية عتدية اختصاص وتشريف لا عتدية مكان، فيحمل وقوع ذلك في كل من الدارين، وقد وردت العتدية في القيامة بقوله تعالى: ﴿ في مقدم صدق عند مليك مقتدر ﴾ وفي الدنيا بقوله ﴿ آتيت عند ربى بطمعي وبسفي » وقد بينت في كتاب الصيام أنه بهذا اللفظ في مسند أحد بسند في صحيح مسلم لكن لم يسق لفظ اللز، والذي ظهر لي أن البخاري لمسح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن هرمز عن أبي هريرة بلفظ « احتج آدم وموسى عند رهبا » الحديث.

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (حفظناه عن عمرو) يعني ابن دينار، ووقع في مسند الحميدي عن سفيان «حدثنا عمرو بن دينار» وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدي.

قوله: (عن طاوس) في رواية أحمد عن سفيان عن عمرو سمع طاوساً، وعند الإسماعيلي من طريق محمد بن منصور الحارثي عن سفيان عن عمرو بن دينار « سمعت طاوساً ».

قوله في آخره: (وقال سفيان حدثنا أبو الزناد) هو موصول عطفاً على قوله: «حفظناه عن عمرو» ووقع في رواية الحميدي « قال: وحدثنا أبو الزناد » بإثبات الواو وهي أظهر في المراد، وأخطأ من زعم أن هذه الطريق مطلقه، وقد أخرجهما الإسماعيلي متفرقة بعد أن ساق طريق طاوس عن جماعة عن سفيان فقال: « أخبرني القاسم يعني ابن زكريا حدثنا إسحاق بن حاتم العلاف حدثنا سفيان عن عمرو مثله سواء وزاد: قال وحدثني سفيان عن أبي الزناد به » قال ابن عبد البر: هذا الحديث ثابت بالاتفاق رواه عن أبي هريرة جماعة عن التابعين، وروى عن النبي ﷺ من وجوه أخرى من رواية الأئمة الثقات الأثبات. قلت: وقع لنا من طريق عشرة عن أبي هريرة: منهم طاوس في الصحيحين والأعرج كما ذكرته وهو عند مسلم من رواية الحارث بن أبي الذباب وعند النسائي عن عمرو بن أبي عمرو كلاهما عن الأعرج وأبو صالح السمان عند الترمذي والنسائي وابن خزيمة كلهم من طريق الأعمش عنه والنسائي أيضاً من طريق القعقاع بن حكيم عنه، ومنهم أبو سلمة بن عبد الرحمن عند أبي عوانة من رواية الزهري عنه وقيل: عن الزهري عن سعيد بن المسيب وقيل: عنه عن حيد بن عبد الرحمن ومن رواية أيوب بن النجار عن أبي سلمة في الصحيحين أيضاً وقد تقدم في تفسير سورة طه ومن رواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عند ابن خزيمة وأبي عوانة وجعفر القرطبي في القدر ومن رواية يحيى بن أبي كثير عنه عند أبي عوانة، ومنهم حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة كما تقدم في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ويأتي في التوحيد وأخرجه مسلم، ومنهم محمد بن سيرين كما مضى في تفسير طه وأخرجه مسلم، ومنهم الشامي أخرجه أبو عوانة والنسائي، ومنهم همام بن منبه أخرجه مسلم، ومنهم عمار بن أبي

ومن في قوله من روحه زائدة على رأيي، والنفخ بمعنى الخلق أي خلق فيك الروح، ومعنى قوله أخبرتنا كنت سبباً لإخراجنا كما تقدم تقريره، وقوله: أغويتنا وأهلكنا من إطلاق الكل على البعض بخلاف أخبرتنا فهو على عمومته، ومعنى قوله انحطت وعصيت وغوها فعلت خلاف ما أمرت به، وأما قوله خيبتا بلقاء الملعنة ثم الموعدة من الخيبة فلأراد به الخمران، وقيل: هي كافويتنا من إطلاق الكل على البعض، والمرداد من يجوز منه وقوع المصيبة، ولا مانع من حمله على عمومته والمعنى أنه لو استمر على ترك الأكل من الشجرة لم يخرج منها ولو استمر فيها لولد له فيها وكان ولده سكان الجنة على الدوام، فلما وقع الإخراج فأت أهل الطاعة من ولده استمرار الدوام في الجنة وإن كانوا إليها يتقلون، وفات أهل المصيبة تأخر الكون في الجنة مدة الدنيا وما شاء من مدة العذاب في الآخرة إما مؤقتاً في حق الموحدين وإما مستمراً في حق الكفار فهو حرمان نسبي.

قوله: (فقال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك يده) في رواية الأعرج أنت موسى الذي اصطفاك الله علم كل شيء، اصطفاك على الناس برسالتك. وفي رواية حماد بن عمار لكن بلفظ «اصطفاه وأصله» وزاد في رواية يزيد بن هرمز «وتربك نجيّاً وأصلك الألواح فيها بيان كل شيء» وفي رواية ابن سيرين اصطفاك الله برسالتك واصطفاك لنفسه وأنزله عليك التوراة. وفي رواية أبي سلمة «اصطفاك الله برسالتك وكلامه» ووقع في رواية الشعبي «فقال نعم» وفي حديث عمر «قال أنا موسى، قال نبي بني إسرائيل» قال نعم، قال أنت الذي كلمك الله من وراء حجاب ولم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه؟ قال نعم.

قوله: (فلو لم يعلّمني علي أمر قدر الله علي) كذا للرخسي والمسنلي يختلف المفعول وللباقين: قدره الله علي.

قوله: (قل أن يخلقني بأربعين سنة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فكيف تلومني على أمر كبه الله أو قدره الله علي؟ ولم يذكر المدة وثبت ذكرها في رواية طاوس، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة ولفظه «فكم نجد في التوراة أنه كتب على العمل الذي عملته قبل أن أخلق؟ قال بأربعين سنة، قال فكيف تلومني عليه» وفي رواية يزيد بن هرمز نحوه وزاد «فهل وجدت فيها وعصى آدم ربه فغوى؟ قال نعم» وكلام ابن عبد البر قد يومئ نفي عن عينة عن أبي الزناد بزيادة لكن بالنسبة لأبي الزناد وإلا فقد ذكر التقييد بالأربعين غير ابن عينة كما ترى، وفي رواية الزهري عن أبي سلمة عند أحمد «فهل وجدت فيها يعني الألواح أو التوراة أي أخطأ» وفي رواية الشعبي أنفيس نجد فيما أنزل الله عليك أنه سيخرجني منها قبل أن يدخلنيها؟ قال بلى. وفي رواية عمار بن أبي عمار «أنا أقدم أم الذكر؟ قال: بل الذكر» وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج «لم تعلم أن الله قدر علي قبل أن يخلقني» وفي رواية ابن سيرين «فوجدته كتب علي قبل أن يخلقني؟ قال: نعم» وفي رواية أبي صالح «فلو لم يعلّمني الله كبه الله علي قبل خلقني» وفي حديث عمر قال: «لم تلومني على شيء سبق من الله تعالى فيه القضاء» ووقع في حديث أبي سعيد الخدري «أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلق السماوات والأرض» والجمع بينه وبين الرواية المقتضية بأربعين سنة حلها على ما يتعلق بالكتابة وحمل الأخرى على ما يتعلق بالعلم، وقال ابن التين: يتضمن أن يكون المراد بالأربعين سنة ما بين قوله تعالى: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ إلى خلق الروح في آدم، وأجاب غيره أن ابتداء المدة وقت الكتابة في الألواح وآخرها ابتداء خلق آدم، وقال ابن الجوزي: المعلولتان كلهما قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها، ولكن كاتبها وقت في أوقات متفاوتة، وقد ثبت في الصحيح يعني صحيح مسلم «إن الله قدر القادير قبل أن يخلق السماوات والأرض خمسين ألف سنة» فيجوز أن تكون ضمة آدم بمصرها كتب قبل خلقه بأربعين سنة، ويجوز أن يكون ذلك القدر مدة ليته طيناً إلى أن نضجت فيه الروح، وقد ثبت في صحيح مسلم أن بين تصويره طيناً ونفخ الروح كان مدة أربعين سنة، ولا يخالف ذلك كتابة القادير خصوصاً قبل خلق السماوات والأرض خمسين ألف سنة. وقال للزري: الأظهر أن المراد أنه كتبه قبل خلق آدم بأربعين عاماً، ويحتمل أن يكون المراد أظهره للملائكة أو فعله أولاً ما أضاف إليه هذا التاريخ ولا فحشية ولا تقديره قديم، والأشبه أنه أراد بقوله: «قدره الله علي قبل أن أخلق» أي كتبه في التوراة لقوله في الرواية للشار إليها قبل «فكم وجدت كتب في التوراة قبل أن أخلق» وقال النوري: المراد بتقديرها كتب في اللوح المحفوظ أو في التوراة أو في الألواح، ولا يجوز أن يراد أصل القدر لأنه أنزل ولم يزل الله سبحانه وتعالى مردياً لما يقع من خلقه. وكان بعض شيوخنا يزعم أن المراد إظهار ذلك عند تصوير آدم طيناً فإن آدم أقام في طينته أربعين سنة، والمراد على هذا خلقه نفخ الروح فيه. قلت: وقد يعبر على

وقال الخطابي في «معالم السنن»: يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر وقهر العبد ويترجم أن غلبة آدم كانت من هذا الوجه، وليس كذلك وإنما معناه الإخبار عن إثبات علم الله بما يكون من أفعال العباد وصدورها عن تقدير سابق منه، فإن القدر اسم لا صدر عن فعل القادر، وإذا كان كذلك فقد نفي عنهم من وراء علم الله أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور عن قصد وتعمد واختيار، فالجبة إما تلزمهم بها واللائمة إما ترجع عليها، وجماع القول في ذلك أنها أمران لا يبدل أحدهما عن الآخر: أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء وتقضيه وإثبات جبهة حجة آدم أن الله علم منه أنه يتناول من الشجرة فكيف يمكن أن يرد علم الله فيه، وإثبات خلقي للأرض وأنه لا يترك في الجنة بل ينقل من الأرض فكان تناوله من الشجرة سبباً لإعياطه واستخلافه في الأرض كما قال تعالى قبل خلقه ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ قال فلما لاه موسى عن نفسه قال له: أتأمرني على أمر قدره الله علي؟ فاللوم عليه من قبله ما ساقط عن أي ليس لأحد أن يبرأ أحداً بطلب كان منه، لأن المخلوق كله من تحت العبودية سواء، وإثباته اللوم من قبل الله سبحانه وتعالى إذا كان نهاياً فإشراكاً به، عنه، قال: وقول موسى وإن كان في النفس من شبهة وفي ظاهره تعلق باحتجابه بالسبب لكن تعلق آدم بالقدر أرجح فلها عليه. والغلبة تقع مع المعارضة كما تقع مع البرهان انتهى ملخصاً. وقال في إعلام الحديث نحوه ملخصاً وزاد: ومعنى قوله: «فحج آدم موسى» دفع حجة التي ألزمه اللوم بها، قال: ولم يقع من آدم إنكار لما صدر منه بل عارضه بأمر دفع به عنه اللوم. قلت: ولم يتلخص من كلامه مع تطريه في الموضوعين دفع للشبهة إلا في دعواه أنه ليس للأدعي أن يلوم آخر مثله على فعل ما قدره الله عليه، وإثباته ذلك لله تعالى لأنه هو الذي أمره ونهاه. وللمعترض أن يقول: وما المانع إذا كان ذلك لله أن يباشر من تلقى من الله من رسله ومن تلقى عن رسله عن أمر بالتبليغ عنهم؟ وقال القرطبي: إنما عليه بالجبة لأنه علم من التوراة أن الله تاب عليه فكان لومه له على ذلك نوع جهاد كما يقال دفع الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء، ولأن أثر المخالفة بعد الصفح ينحني حتى كأنه لم يكن فلا يصادف اللوم من اللام حيث علل انتهى. وهو محصل ما أجاب به للزري وغيره من المحققين، وهو للمعتمد. وقد أثير القدسية هذا الحديث لأنه صريح في إثبات القدر السابق وتقدير النبي ﷺ لأدم على الاحتجاج به وشهادته بأنه غلب موسى فقالوا: لا يصح لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه، وقد قيل هو نفساً لا يؤمر بقتلها ثم قال: رب اغفر لي، فغفر له، فكيف يلوم آدم على أمر قد غفر له؟ انتهت: لو ساق اللوم على الذنب بالقدر الذي فرغ من كتابته على العبد لا يصح هذا لكان من حوثب على معصية قد ارتكبها فيجوز بالقدر السابق ولو ماغ ذلك لأسد باب اقتصاص والحدود ولاحتج به كل أحد على ما يرتكبه من الفواحش، وهذا يفضي إلى لزوم قطعية، فذلك الذي أن هذا الحديث لا أصل له.

والجواب من أوجه.

أحدهما: أن إذا إمام احتج بالقدر على المعصية لا المخالفة، فإن حصل لوم موسى إماماً هو على الإخراج فكأنه قال أنا لم أخرجكم وإمام أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل من الشجرة والذي رتب ذلك قدره قبل أن أخلق فكيف تلومني على أمر ليس لي فيه نسبة إلا الأكل من الشجر والإخراج المرتب عليها ليس من فعلي. قلت: وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية.

ثانيها: إماماً حكم النبي ﷺ لأدم بالحجة في معنى خاص وذلك لأنه لم كانت في المعنى العام لا تقدم من الله تعالى لومه بقوله: ﴿لَمْ أَهْكَمَا عَنْ تَلْكُمَا الشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ٢٢] ولا واخلع بذلك حتى أخرجه من الجنة وأعطيه إلى الأرض، ولكن لما أخذ موسى في لومه وقدم قوله له أنت الذي خلقك الله بيده وأنت لم فعلت كذا؟ عارضه آدم بقوله أنت الذي اصطفاك الله وأنت وأنت. وحاصل جوابه إذا كنت بهذه المتزلة كيف ينفى عليك أنه لا عيب من القدر، وإماماً وقعت الغلبة لأدم من وجهين: أحدهما: أنه ليس لمخلوق أن يلوم مخلوقاً في وقوع ما قدر عليه إلا بإذن من الله تعالى فيكون الشارع هو اللائم، فلما أخذ موسى في لومه من غير أن يؤذن له في ذلك عارضه بالقدر فأسكته. والثاني: أن الذي فعله آدم اجتمع فيه القدر والكسب، والتوبة تحو أثر الكسب، وقد كان الله تاب عليه فلم يبق إلا القدر، والقدر لا يتوجه عليه لوم لأنه فعل الله ولا يسأل عما يفعل.

ثالثها: قال ابن عبد البر: هذا عندي مخصوص بأدم لأن المناظرة بينهما وقعت بعد أن تاب الله على آدم قطعاً كما قال تعالى: ﴿تَخَلَّى أَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتِ كِتَابِ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] فصحت منه أن ينكر على موسى لومه على الأكل من الشجرة لأنه كان قد تيب عليه من ذلك وإلا فلا يجوز لأحد أن يقول لمن لاهمه على ارتكاب معصية كسا لوم قبل أو زنى أو سرق: هذا سبق في علم الله وقدره عليّ قبل أن يخلقني فليس لك أن تلومني عليه، فإن الأمة أجمعت على جواز لوم من فعل ذلك بل على استحباب ذلك كما أجمعا على استحباب محملة من وظف على الطاعة، قال: وقد حكى ابن وهب في كتاب القدر عن مالك عن يحيى بن سعيد أن ذلك كان من آدم بعد أن تيب عليه.

رابعها: إماماً توجهت الحجة لأدم لأن موسى لاه بعد أن مات والرمز إماماً يتوجه على المكلف ما دام في دار التكليف، فإن الأحكام حينئذ جارية عليهم، فيلزم العاصي ويقام عليه الحد والقصاص وغير ذلك، وأما بعد أن يموت فقد ثبت النهي عن سب الأموات ولا تذكر موتاكم إلا بخير، لأن مرجع أمرهم إلى الله، وقد ثبت أنه لا ينفي العقوبة على من أقيم عليه الحد بل ورد النهي عن التشريب على الأمة إذا زنت وأقيم عليها الحد، وإذا كان كذلك فلزم موسى لأدم إماماً وقع بعد انتقاله عن دار التكليف، وثبت أن الله تاب عليه فسقط عنه اللوم، فلذلك عدل إلى الاحتجاج بالقدر السابق وأخير النبي ﷺ بالله غلب موسى بالحجة.

قال المالزي: لا تاب الله على آدم صار ذكر ما صدر منه إماماً هو كالحديث عن السبب الذي دعاه إلى ذلك، فأخبر هو أن الأصل في ذلك القضاء السابق فلذلك غلب بالحجة. قال الداودي فيما نقله ابن التين: إماماً قامت حجة آدم لأن الله خلقه ليجعله في الأرض خليفة، فلم يجتج آدم في أكله من الشجرة بسابق القدر لأنه كان من اختياره منه، وإماماً احتج بالقدر لخروجه لأنه لم يكن بد من ذلك. وقيل: إن آدم أب وموسى ابن وليس للأب أن يلوم أباه، حكاه القرطبي وغيره، ومنهم من عير عته بأن آدم أكبر منه، وتقبي بأنه بعيد من معنى الحديث، ثم هو ليس على عصمه ببل يجوز للأب أن يلوم أباه في عدة مواطن، وقيل: إماماً غلبه لأنهما في شريعتين متغايرتين، وتعقب بأنها دعوى لا دليل عليها، ومن أين يعلم أنه كان في شريعة آدم أن المخالف يجتج بسابق القدر وفي شريعة موسى أنه لا يجتج أو أنه يتوجه له اللوم على المخالف، وفي الجملة فاصح الأجوبة الثاني والثالث، ولا تنافي بينهما فيمكن أن يمتزج منهما جواب واحد وهو أن الثالث لا يلام على ما تيب عليه منه ولا ميسما إذا انتقل عن دار التكليف. وقد سلك النووي هذا السلك فقال: معنى كلام آدم إنك يا موسى تعلم أن هذا كتب عليّ قبل أن أخلق فلا بد من وقوعه، ولو حرصت أنا وأخلق أجمعون على رد مخالفة فلا بد من تقدر فلا تلمني فإن اللوم على المخالفة شرعي لا عقلي، وإذا تاب الله علي وغفر لي زال اللوم فمن لامي كان محجوباً بالشرع. فإن قيل فالعاصي اليوم لم قال هذه المعصية قدرت علي فينبغي أن يسقط عني اللوم فلما الفرق أن هذا العاصي باق في دار التكليف جارية عليه الأحكام من العقوبة واللوم وفي ذلك له ولغيره زجر وعقبة، فلما آدم فعيت خارج عن دار التكليف مستغن عن الزجر فلم يكن يلقى للومه فائدة ببل فيه لينه وتغيبه فلذلك كان الغلبة له. وقال الترميذي: ليس معنى قوله كعب الله علي الزمعي به وإماماً منته أئبه في أم الكتاب قبل أن

يخلق آدم وحكم أن ذلك كان. ثم إن هذه الحاجة إماماً وقعت في العالم العلوي عند ملئ الأرواح ولم تقع في عالم الأسباب، والفرق بينهما أن عالم الأسباب لا يجوز قطع النظر فيه عن الوسائط والاكساب، بخلاف العالم العلوي بعد انقطاع موجب الكسب وارتفاع الأحكام التكليفية، فلذلك احتج آدم بالقدر السابق.

قلت: وهو حصل بعض الأجوبة المقدم ذكرها، وفيه استعمال التعريض بصيغة الملاح يؤخذ ذلك من قول آدم لموسى: أنت الذي اصطفاك الله برسالتك، إلى آخر ما خاطبه به، وذلك أنه أشار بذلك إلى أنه أطلع على قدره وعرفه بالوحي فلما استحضرت ذلك ما لاه مع وضوح قدره، وأيضاً فيه إشارة إلى شيء آخر أهم من ذلك وإن كان لموسى فيه اختصاص فكأنه قال: لو لم يقع إخراجي الذي رتب علي أكل من الشجرة ما حصلت لك هذه المناقب لأني لو بقيت في الجنة واستمر تسلي فيها ما وجد من نماجر بالكفر الشنيع بما جاهر به فرعون حتى أرسلت أنت إليه وأعطيت ما أعطيت، فإذا كنت أنا السبب في حصول هذه الفضائل لك فكيف يسوغ لك أن تلومني.

قال الطيبي ملعب الجبرية إثبات القدرة لله ونفيها عن العبد أصلاً، ومذهب المعتزلة بخلافه وكلاهما من الإفراط والتضييق على شفا جرف هار، والطريق المستقيم القصد، فلما كان سياق كلام موسى يؤول إلى الثاني بأن صدر الجملة بحرف الإنكار والتعجب وصرح باسم آدم ووصفه بالصفات التي كل واحدة منها مستقلة في عليه عدم ارتكابه المخالفة ثم أسند الإطبات إليه ونفى الإطبات منزلة دون فكأنه قال: ما أبعد هذا الانحطاط من تلك الناصب العالية، فأجاب آدم بما يقابلها بل أبلغ فصدر الجملة بهزمة الإنكار أيضاً وصرح باسم موسى ووصفه بصفات كل واحدة مستقلة في عليه عدم الإنكار عليه، ثم رتب العلم الأزلي على ذلك، ثم أتى بهزمة الإنكار بدل كلمة الاستبعاد فكأنه قال: نحمد في التوراة هذا ثم تلومني قال: وفي هذا التقرير تنبيه على تحري قصد الأمور. قال: وختم النبي ﷺ الحديث بقوله: ﴿فمحي آدم موسى﴾ تنبيهاً على أن بعض أمته كالمعتزلة يتكبرون القدر فاهتم لذلك وبالغ في الإرشاد. قلت: ويقرب من هذا ما تقدم في كتاب الإيمان في الرد على المرجئة يتحدث ابن مسعود رفعه «سباب المسلم فسوق وقاله كفر» فلما كان المقام مقام الرد على المرجئة اكتفى به معرضاً عما يقتضيه ظاهره من تقوية ملعب الخوارج الكافرين بالذنب اعتماداً على ما تقرر من دفعه في مكانه، فكذلك هنا لما كان المراد به الرد على القدرة الذين يتكبرون سبق القدر اكتفى به معرضاً عما يورمه ظاهره من تقوية ملعب الجبرية لا تقرر من دفعه في مكانه والله أعلم.

وفي هذا الحديث عدة من الفوائد غير ما تقدم: قال القاضي عياض فيه حجة لأهل السنة في أن الجنة التي أخرج منها آدم هي جنة الخلد التي وعد المتقون ويدخلونها في الآخرة خلافاً لمن قال من المعتزلة وغيرهم إنها جنة أخرى، ومنهم من زاد على ذلك فزعم أنها كانت في الأرض، وقد سبق الكلام على ذلك في أواخر كتاب الرقاق. وفيه إطلاق العموم وإزالة التحصيص في قوله: «أعطاك علم كل شيء» والمراد به كتابه المنزل عليه وكل شيء يتعلق به، وليس لعمومه لأنه قد أقر الحضيض على قوله: «وإني على علم من علم الله علمني الله لا تعلمه أنت» وقد مضى وأضحى في تفسير سورة الكهف. وفيه مشروعية الحجج في المناظرة لإظهار طلب الحق وإياحة التوبخ والتعريض في أثناء الحجاج ليتوصل إلى ظهور الحجة وأن اللوم على من أبقر وعلم أشد من اللوم على من لم يحصل له ذلك. وفيه مناظرة العالم من هو أكبر منه والابن أباه وهل مشروعية ذلك إذا كان لإظهار الحق أو الأزدباد من العلم والوقوف على حقائق الأمور. وفيه حجة لأهل السنة في إثبات القدر وخلق أفعال العباد. وفيه أنه ينتظر للشخص في بعض الأحوال ما لا ينتظر في بعض كحالة الغضب والأسف وخصوصاً بمن طبع على حدة الخلق وشدة الغضب، فإن موسى عليه السلام لا غلبت عليه حالة الإنكار في المناظرة مخاطب آدم مع كونه والده باسمه مجرداً وخاطبه بأشياء لم يكن ليخاطب بها في غير تلك الحالة، ومع ذلك فآثره على ذلك وعدل إلى معارضته فيما أباده من الحجة في دفع شبهته.

١٢- باب لا مانع لما أعطى الله

٦٦١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لَهَبَةَ، عَنْ وَرَّادٍ، مَوْلَى الْمُفَيْرِجَةِ بْنِ شَيْخَةَ، قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُفَيْرِجَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ، فَأَمَّا عَلِيُّ الْمُفَيْرِجَةِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُمَّ لَا مَنَاعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مَنَاعَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

والحديث الثاني مضى في اواخر المجاز وبأني مستوعباً في الفن.

وقوله: (عبد الله) في حديثي الباب هو ابن المبارك وقد ذكرت ترجمة علي بن حنص في اوائل كتاب الجهاد.

وقوله: (وان يكنه) بهاء ضمير للاكثر وكذا في «إن لم يكنه» ووقع فيهما للكشعبي بلفظ «إن لم يكن هو» بالفصل وهو المختار عند أهل العربية، وبالحق بعضهم فتح الأول. قال ابن بطال ما حصله: مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أن الآية نص في أن الله خلق الكفر والإيمان وأنه يحول بين قلب الكافر وبين الإيمان الذي أمره به فلا يفسد إن لم يقدّم عليه بل أتدركه على ضده وهو الكفر، وكذا في المؤمن بكنهه، فخصمت الآية أنه خلق جميع الأعمال العباد خيرا وشرا وهو معنى قوله: «قلب القلوب» لأن معناه قلب قلب عبده عن إيمان إلى إيمان الكفر وعكسه، قال: وكل فعل الله حدث فحين أضله وعذله لأنه لم يمنهم حقاً وجب لهم عليه، قال: ومناسبة الثاني للترجمة قوله: «إن لم يكن هو فلا تطيعه» يريد أنه إن كان سبق في علم الله أنه يخرج ويفعل فإنه لا يقدرك على قتل من سبق في علمه أنه سيحيي. إلى أن يفعل ما يفعل، إذ لو أتدرك على ذلك لكان فيه انقلاب علمه، والله سبحانه مزمع من ذلك.

١٥- باب ﴿قُلْ لَنْ يُغْنِيَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ (البقرة: ٥١)

فُضِيَ

قال مجاهد: ﴿بِقَاتَيْنِ﴾ [المصافات: ١٦٦]: بِمُضْلَيْنِ إِلَّا مَنْ كَتَبَ اللَّهُ أَنَّهُ يُغْنِي الْجَنَّةَ.

﴿قُلْ قَهْدِي﴾ [الأعلى: ٣]: قُلْتُ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَهَذِي الْأَنْعَامُ لِجَزَائِهَا.

٦٦١٩- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَطْلَبِيُّ: أَخْبَرَنَا النُّعْمَانُ: حَدَّثَنَا كَاوُذُ بْنُ أَبِي الْقُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْقُوبَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّافُونَ، فَقَالَ: «كَانَ غَدَاباً يَخْتَلُّهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، مَا مِنْ عَبْدٍ يَكُونُ فِي بَلَدٍ يَكُونُ فِيهِ، وَيَمُتُّكَ فِيهِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَلَدِ، صَابِراً مُخْشِياً، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُغْنِيهِ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ». [الدرج: ٣٤٧٤].

قوله: (باب قل لن يغنيانا إلا ما كتب الله لنا، فُضِيَ) فسر كتب بقضى وهو أحد معانيه وبه جزم الطبري في تفسيره. وقال الراغب: ويعبر بالكتابة عن القضاء للمضى بقوله: ﴿لو لا كتاب من الله سبق﴾ [الأفان: ٨٦] أي فيما قدره، ومنه: ﴿كتب ويحكم على نفسه الرحة﴾ [الأفان: ٥٤] وقوله: ﴿قل لن يغنيانا إلا ما كتب الله لنا﴾ يعني ما قدره وقضاه، قال: وعبر بقوله لنا ولم يعبر بقوله علينا تنبيهاً على أن الذي يصينا نعمة نعمة لا نعمة، قلت: ويؤيد هذا الآية التي تلها حيث قال: ﴿قل هل ترصون بنا إلا إحدى الحسين﴾ [التوبة: ٥٢] وقد تقدم في تفسيره أن المراد الفتح أو الشهادة وكل منهما نعمة. قال ابن بطال: وقد قيل إن هذه الآية وردت فيما أصاب العباد من أعمال الله التي انحصر بها دون خلقه ولم يقدّمهم على كسبها دون ما أصابوه مكتسبين له ختارين. قلت: والصواب التصميم وأن ما يصيبهم باكتسابهم واختيارهم هو مقدور لله تعالى ومن إرادته وقع، والله أعلم.

قوله: (قال مجاهد ﴿بِقَاتَيْنِ﴾ بمضلين، إلا من كتب الله أنه يصلي الجحيم) وصله عبد بن حيد بمناه من طريق إسرائيل عن منصور في قوله تعالى: ﴿ما أتم عليه بقاتين إلا من هو صالح الجحيم﴾ [المصافات: ١٦٢ - ١٦٣] قال لا ينترون إلا من كتب عليه الضلالة، وصله أيضاً من طريق شبل عن ابن أبي نجيع عن مجاهد بلفظه، وأخرجه الطبري من تفسير ابن عباس من رواية علي بن أبي طلحة عنه بلفظ «لا تفعلون أتم ولا أضل منكم إلا من قضيت عليه أنه صالح الجحيم» ومن طريق حيد «سألت الحسن قال: ما أتم عليه بمضلين إلا من كان في علم الله أنه سيصلي الجحيم» ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال في تفسير هذه الآية «إنكم والأمة التي تبدلونها لستم بالتي تنترون عليها إلا من قضيت أنه سيصلي الجحيم».

قوله: (قلن لهدى قدر الشقاء والسعادة، وهدى الأنعام لمرامها) وصله

وقال ابن جرير: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ زُرَّادٍ أَخْبَرَهُ بِهِذَا: ثُمَّ وَقَلْتُ يَهْدُ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَسَوَّيْتُ بِأَمْرِ النَّاسِ بِذَلِكَ الْقَوْلِ. [راجع: ٨٤٤، أخرجه مسلم: ٥٩٣، وفي الألفية: ١٢ بقطة ليست في هذه الطريق].

قوله: (باب لا مانع لما أعطى الله) هذا اللفظ متروك من معنى الحديث الذي أورده، وأما لفظه فهو طرف من حديث معاوية أخرجه مالك، ولحق المصنف بذلك إلى أنه بعض حديث الباب كما قلته عند شرحه في آخر صفة الصلاة، وأن معاوية استثبت المغيرة في ذلك، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى هناك.

وقوله: (ولا معطي لما منعت) زاد فيه مسعر عن عبد الملك بن حمير عن وراود «ولا راد لما قضيت» أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه، وذكرت هذه الزيادة طريقاً أخرى هناك، وكذا رويها في «فوائد أبي سعد الكتجوري».

قوله: (وقال ابن جرير) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جرير، والغرض التصريح بأن وراود أخرجه من حجة لأنه وقع في الرواية الأولى بالتمتة.

١٣- باب من تعوذ بالله من ذرك الشقاء، وسوء القضاء

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْقَلْبِ. مِنْ خَرٍّ مَا عَلِقَ﴾ [علق: ١-٢].

٦٦١٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُبَّانُ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَذَرْكَ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَخَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ». [راجع: ٦٣٤٧، أخرجه مسلم: ٢٧٠٧].

قوله: (باب من تعوذ بالله من ذرك الشقاء وسوء القضاء) تقدم شرح ذلك في اوائل الدعوات.

قوله: (وقوله تعالى: قل أعوذ برب القلب من شر ما علق) يشير بذكر الآية إلى الرد على من زعم أن العبد فعل نفسه، لأن لو كان السوء المأمور بالاستعاذة بالله منه غترها فاعله لما كان للاستعاذة بالله منه معنى، لأنه لا يصح التصود إلا بمن قدر على إزالة ما استعذ به منه، والحديث يتضمن أن الله تعالى فاعل جميع ما ذكر، والرد بسوء القضاء سوء القضي كما تقدم تقريره مع شرح الحديث مستوفى في اوائل الدعوات.

١٤- باب ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾

[الأفان: ٢٤]

٦٦١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُظْمَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَثِيرٌ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْلِفُ وَلَا يَمُتُّ الْقُلُوبِ. [أبو: ٦٦٢٨، ٦٧٣٩].

٦٦١٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَظِيٍّ وَخُرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مِقْدَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُتْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ صَبَادٍ: «غَيَاتُ لَكَ غَيَاباً». قَالَ: الدُّخْ قَالَ: «أَخْشاً، لَنْ تَصْدُقَ قَوْلَكَ». قَالَ عُتْرَةُ: أَلَاذَنْ لِي فَاضْرِبْ عَقْفَهُ، قَالَ: «دَقَّةً، إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَا تَطِيقُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَلْبِهِ». [راجع: ١٣٥٤، أخرجه مسلم: ٢٩٣٠].

قوله: (باب يحول بين المرء وقلبه) كانه أشار إلى تفسير المحلولة التي في الآية بالتقلب الذي في الخبر أشار إلى ذلك الراغب وقال: المراد أنه يلقى في قلب الإنسان ما يصرفه عن مراده لحكمة تقتضي ذلك، وورد في تفسير الآية ما أخرجه ابن مرقويه بسند ضعيف عن ابن عباس مرفوعاً «يحول بين المؤمن وبين الكفر ويحول بين الكافر وبين الهدى».

الحديث الأول في الباب سيأتي شرحه في كتاب الإيمان والتذور قريباً.

وقوله في السند (عن سالم) هو المخطوط، وكذا قال سفيان الثوري عن موسى بن عتبة، وشذ الثعلبي فقال عن ابن المبارك «عن موسى عن نافع» بدل «سالم» أخرجه أبو داود من رواية ابن داس.

الفرابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿والذي قدر قهدي﴾ [الأعلى: ٣] قدر للإنسان الشقوة والسعادة وعدى الأثام لمراعاتها، وتفسير مجاهد هذا المعنى لا للفظ وهو كقوله تعالى: ﴿ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ [طه: ٥٠] قال الراغب: هداية الله للخلق على أربعة أضرب: الأول: العامة لكل أحد بحسب احتماله وإليها أشار بقوله: ﴿الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾، والثاني: الدعاء على ألسنة الأنبياء وإليها أشار بقوله: ﴿وجعلناهم أمّة يهتدون بأمرنا﴾ [الأنبياء: ٧٣] والثالث: التوفيق الذي يختص به من اعتدى وإليها أشار بقوله: ﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾ [التغابن: ١١] وقوله: ﴿والذين اعتدوا زادهم هدى﴾ [محمد: ١٧]، والرابع: الهدايات في الآخرة إلى الجنة وإليها أشار بقوله: ﴿وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾ [الأعراف: ٤٣].

قال: وهذه الهدايات الأربع مرتبة فإن من لا يحصل له الأولى لا يحصل له الثانية ومن لم يحصل له الثانية لا يحصل له الثالثة والرابعة ولا يحصل الرابعة إلا لمن حصلت له الثلاثة ولا يحصل الثالثة إلا لمن حصلت له اللتان قبلها، وقد تحصل الأولى دون الثانية والثانية دون الثالثة، والإنسان لا يهدي أحداً إلا بالهداء وتعرف الطرق دون بقية الأنواع المذكورة، ولما دل ذلك أشار بقوله تعالى: ﴿وإنا لنهتدي لى سراط مستقيم﴾ [الشورى: ٥٢] وإلى بقية الهدايات أشار بقوله: ﴿إنك لن تهدي من اصيبت﴾ [القصص: ٥٦] ثم ذكر حديث عائشة في الطامون وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطب، والفرغ من قوله فيه: يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له.

(تنبيه): سند حديث عائشة هذا من ابتدائه إلى يحيى بن يعمر سراوذة، وقد سكن يحيى المذكور مروءة فلم يبق من رجال السند من ليس مروءياً إلا طرفاه البخاري وعائشة.

١٦- باب ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾

[الأعراف: ٤٣]

﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانَا لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَعِينِينَ﴾ [الزمر: ٥٧].

٦٦٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، هُوَ ابْنُ حَارِثٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْحَنْدَقِ يَقُولُ نَعْمَا الْوَرَاءَ، وَهُوَ يَقُولُ:

«وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا صُنَّيْنَا وَلَا صُنَّيْنَا
فَلَوْ كُنَّا سَكِينَةً عَلَى نَجْدٍ وَكَتَبَ الْأَقْدَامُ إِنَّ لَاقِيَنَا
وَالْمُسْتَرْكُونَ لَفُتْ بِهَؤُلَاءِ عَلَيْنَا إِذَا آذَوْا قِسْمَ أَتَيْنَا»

[راجع: ٢٨٣٦، أخرجه مسلم: ١٨٠٣ بلفظ مختلف في السرد والشعر].

قوله: (باب وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله - لو أن الله هدانا لكانت من المتقين) كذا ذكر بعض كل من الأئتين، والهداية المذكورة أولاً هي الرابطة على ما ذكر الراغب، والمذكورة ثانياً هي الثالثة. ثم ذكر حديث البراء في قوله: «والله لولا الله ما اهتدنا» الأبيات وقد تقدم شرحها في غزوة الخندق، وقوله هنا «ولا صمنا ولا صلينا» كذا وقع مزحرفاً، وتقدم هناك من طريق شعبة عن أبي إسحاق بلفظ «ولا تصدقنا» بدل «ولا صمنا» وبه يحصل الوزن وهو المحفوظ، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب القدر من الأحاديث المرفوعة على تسعة وعشرين حديثاً، المعلق منها ثلاثة والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنتان وعشرون والمخالص سبعة وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث أبي سعيد «ما استخلف من خليفة» وحديث ابن عمر «لا ومقلب القلوب» وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار. والله أعلم.



٨٣- كتاب الإيمان والنذور

قوله: (كتاب الإيمان والنذور) الإيمان بفتح الهمزة جمع يمين، وأصل اليمين في اللغة اليد وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه، وقيل لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء، فسمي الحلف بذلك لحفظ الحلف عليه، وسمى الحلف عليه يميناً لتلبسه بها. ويجمع اليمين أيضاً على اليمن كرهيف وأرغف. وعرفت شرعاً بأنها تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله وهذا أخصر التعاريف وأقربها. والنذور جمع نذر وأصله الإنذار بمعنى التحذير. وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحديث أمر.

١- باب قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان لكفاركم إطفام غشوة مساكين من أوسط ما تطعمون أهلكم أو كسرتهم أو تخيروا رقبة فمن لم يجد قصيماً ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴿ الآية (البقرة: ٨٩)

٦٦٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقْلَبٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَحُثُّ فِي يَمِينٍ قَطُّ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ، وَقَالَ: لَا اخْلُفْ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا غَيْرَ يَمِينٍ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ، وَخَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي. [راجع: ٤٦١٤].

٦٦٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِذَا أُوْتِيَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلِمَتِ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوْتِيَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَصَبْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا غَيْراً يَمِيناً، فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ». [صح: ٩٧٢٢، ٧١٤٦، ٧١٤٧، أخرجه مسلم: ١٦٥٢، وأخرج أوله في الإمارة: (١٣)].

٦٦٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْقَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْجَرِيِّينَ اسْتَحْفَلُوهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أُحِيلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أُحِيلُكُمْ عَلَيْهِ». قَالَ: ثُمَّ بَشَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَلْتَّ، ثُمَّ إِنِّي بَلَاسْتُ ذَوْبُ غُرِّ الذَّرَى، فَحَمَلْنَا عَلَيْهَا، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا لَنَا، أَوْ قَالَ بَعْضُنَا: وَاللَّهِ لَا يَسَارُكَ لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَسْتَحْفِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحِيلُنَا، ثُمَّ حَمَلْنَا، فَلَزَجُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «مَا أَنَا بِحَمَلِكُمْ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا اخْلُفْ عَلَى يَمِينٍ، فَإِذَا غَيْرَهَا غَيْراً يَمِيناً، إِلَّا خَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ، أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ وَخَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي». [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٤٩].

٦٦٢٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ الْأَجْرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٢٣٨، أخرجه مسلم: ٨٥٥].

٦٦٢٥- وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ، لَأَنْ يُلْجَأَ أَحَدُكُمْ بِمِثْلِهِ فِي أَهْلِهِ أَوْ لَمْ يَنْدُ الْعَدْلُ مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَتُهُ أَلَيْسَ الْفَرَضُ لِلَّهِ عَلَيْهِ». [مطهر: ٦٦٢٦، أخرجه مسلم: ١٦٥٥].

٦٦٢٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَلْجَأَ فِي أَهْلِهِ يَمِينٍ فَهُوَ أَكْثَمُ إِنَّمَا يَتَرَهُ». يَحْيَى الْكُفَّارَةُ. [راجع: ٦٦٢٥، أخرجه مسلم: ١٦٥٥].

قوله: (قوله الله تعالى) كنا للجميع بنظر لفظ «باب» وهو مقدر، وثبت لبعضهم كالإسمايلي.

قوله: (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية) وفي نسخة بدل الآية «إلى قوله تشكرون» وساق في رواية كريمة الآية كلها، والأول أولى فإن المذكور من الآية هنا إلى قوله: «ما يقدم الإيمان» وأما بقية الآية فقد ترجم به في أول كفارات الإيمان فقال: «قوله»، فكفارته إطعام عشرة مساكين» نعم يحتمل أن يكون ساق الآية كلها أولاً ثم ساق بعضها حيث احتاج إليه.

قوله: (باللغو) قال الرابع هو في الأصل ما لا يعتد به من الكلام، والمرد به في الأيمان ما يورد عن غير روية فيجري مجرى اللغو وهو صوت المصافير، وقد سبق الكلام عليه في باب مفرد في تفسير المائدة.

قوله: (عقدتم) قرئ بتشديد القاف وتخفيفها، وأصله العقد وهو الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل في الأصنام ويستمر للمعاني نحو عقد البيع والمعاينة، قال طه: معنى قوله عقدتم الإيمان: أكدتم. ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث.

الأول: قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (أن أبا بكر الصديق) في رواية عبد الله بن عمر عن هشام بسنده «عن أبي بكر الصديق أنه كان» أخرجه أبو نعيم، وهذا يقتضي أنه من رواية عائشة عن أبيها، وقد تقدم في تفسير المائدة ذكر من رواه مرفوعاً، وقد ذكره الترمذي في «العلل المرفوعة» وقال: سألت محمداً يعني البخاري عنه فقال: هذا خطأ والصحيح «كان أبو بكر» وكذلك رواه سفيان ووكيع عن هشام بن عروة.

قوله: (لم يكن بحث في يمين لفظ حتى أنزل الله كفارة اليمين إلخ) قيل: إن قول أبي بكر ذلك وقع منه عند حلفه أن لا يصل مسلحاً بشيء، فنزلت ﴿وَلَا يَأْتِ الْوَلُ الْفَضْلُ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ [النور: ٢٢] الآية، فعاد إلى مسلح ما كان ينهيه به، وقد تقدم بيان ذلك في شرح حديث الإفاك في تفسير النور، ولم أبق على النقل المذكور مستنداً، ثم وجدته في تفسير الثعلبي نقلاً عن ابن جريج قال: «حدثت أنها نزلت في أبي بكر الصديق حين حلف أن لا يفتق على مسلح لغرضه في الإفاك».

قوله: (لا أتيت الذي هو خير وكفرت) واقعه وكيع، وقال ابن عمر في روايته «لا كفرت عن يميني وأتيت» ووافقه سفيان، وسيأتي البحث في ذلك في «باب الكفارة قبل الحنث من كتاب كفارات الأيمان».

الحديث الثاني:

قوله: (الحسن) هو ابن أبي الحسن البصري، وعبد الرحمن بن سمرة يعني ابن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف، وقيل: بين حبيب وعبد شمس ربيعة، وكتبة عبد الرحمن أبو سعيد وهو من مسلمة الفتح، وقيل: كان اسمه قبل الإسلام عبد كلال بضم أوله والتخفيف، وقد شهد فتح العراق وكان فتح سجستان على يده، أرسله عبد الله بن عامر أمير البصرة لشمان على السرية فتضعها وقتع غيرها. وقال ابن سعد: مات سنة حسين وقيل: بعدها بسنة، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

قوله: (ما عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة) بكسر الميمزة أي الولاية، وسيأتي شرح ذلك مستوفى في كتاب الأحكام.

قوله: (إذا حلفت على يمين) يأتي شرحه أيضاً في «باب الكفارة قبل الحنث» الحديث الثالث:

قوله: (غيلان) بنين ثم ثمانية ساكنة هو ابن جرير الأزدي الكوفي من صفراء

التابعين، وأبو بردة هو ابن أبي موسى الأشعري، وسيأتي شرحه أيضاً في «باب الكفارة قبل الحنث».

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وقد روى البخاري عن إسحاق بن إبراهيم بن نصر عن عبد الرزاق عدة أحاديث.

قوله: (هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: نحن الآخرون السابقون يوم القيامة) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والله لأن يلعج مكاناً في رواية الكشيبي، ولغيره «قال» بالفاء والأول أوجه. وقوله: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة» طرف من حديث تقدم بتمامه في أول كتاب الجمعة، لكن من وجه آخر عن أبي هريرة، وقد ذكر البخاري منه هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجه من صحيفة هشام من رواية معمر عنه، والسبب فيه أن حديث نحن الآخرون هو أول حديث في النسخة وكان هشام يعطف عليه بقية الأحاديث بقوله: «وقال رسول الله ﷺ: فسلك في ذلك البخاري وسلم مسلكين أحدهما هذا والثاني سلك مسلكاً فانه بعد قول هشام: «هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ» يقول «فذكر عدة أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ: ثم استمر على ذلك في جميع ما أخرجه من هذه النسخة وهو سلك واضح، وأما البخاري فلم يطرد له في ذلك عمل، فإنه أخرج من هذه النسخة في الطهارة وفي اليسوع وفي التفقعات وفي الشهادات وفي الصلح وقصة موسى والتفسير وخلق آدم والاستئذان وفي الجهاد وفي المواضع وفي الطب واللباس وغيرها فلم يصدر شيئاً من الأحاديث المذكورة بقوله: «نحن الآخرون السابقون» وإنما ذكر ذلك في بعض دون بعض، وكأنه أراد أن يبين جواز كل من الأمرين، ويحتمل أن يكون ذلك من صنع شيخ البخاري. وقال ابن بطال: يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ في نسق واحد فحدث بهما جميعاً كما سمعهما، ويحتمل أن يكون الراوي فعل ذلك لأنه سمع من أبي هريرة أحاديث في أوائلها ذكرها على الترتيب الذي سمعه. قلت: ومكر عليه ما تقدم في أواخر الوضوء وفي أوائل الجمعة وغيرها.

قوله: (والله لأن يلعج) ينتج اللام وهي اللام المؤكدة للقسم ويلج بكسر اللام ويعجز فتحها بعدها جيم من اللجاج وهو أن يتنادى في الأمر ولو تبين له خطؤه، وأصل اللجاج في اللغة هو الإصرار على الشيء مطلقاً، يقال لججت الحج بكسر الجيم في الماضي وتحتها في المضارع ويعجز العكس.

قوله: (أحدكم يمينه في أهله) سقط قوله: «في أهله» من رواية محمد بن حديد للمعري عن معمر عند ابن ماجه.

قوله: (آلم) بالمد أي أشد إنشاً.

قوله: (من أن يعطي كفارته التي افوض الله عليه) في رواية أحمد عن عبد الرزاق «من أن يعطي كفارته التي فرض الله» قال النووي: معنى الحديث أن من حلف يميناً يتعلق بأهله بحيث يتضررون بعدم حشده فيه فينبغي أن يحنث فيفعل ذلك الشيء ويكفر عن يمينه، فإن قال لا أحنث بل أتورع عن ارتكاب الحنث خشية الإثم فهو غلط. بهذا القول بل استمراره على عدم الحنث وإقامة الضرر لأهله أكثر إنشاً من الحنث، ولا بد من تنزيهه على ما إذا كان الحنث لا معصية فيه. وأما قوله: «آلم» بصيغة أفضل التفضيل فهو لقصد مقابلة اللفظ على زعم المخالف أو تورمه فإنه يتوهم أن عليه إنشاً في الحنث مع أنه لا إنش عليه، فيقال له: الإثم في اللجاج أكثر من الإثم في الحنث.

وقال البيضاوي: المراد أن الرجل إذا حلف على شيء يتعلق بأهله وأصر عليه كان ادخل في الوزر وأفضى إلى الإثم من الحنث لأنه جعل الله غرضه ليمينه وقد نهى عن ذلك. قال: وأتم اسم تفضيل وأصله أن يطلق للأج في الإثم فاطلق لمن يلج في موجب الإثم ابتغاءاً، قال: وقيل معناه أنه كان يتخرج من الحنث خشية الإثم ويرى ذلك، فاللجاج أيضاً إثم على زعمه وحسبانه. وقال الطي: لا يبعد أن تخرج أفضل من بابها كقولهم الصيف أحر من الشتاء ويعبر المعنى أن الإثم في اللجاج في بابه أبلغ من ثواب إعطائه الكفارة في بابه، قال: وقائلة ذكر «ألم» في هذا المقام للمبالغة وهي مزيد الشفاعة لاستهجان اللجاج فيما يتعلق بالأهل لأنه إذا كان في غيرهم مستهجنات فحقهم أشد. وقال القاضي عياض: في الحديث أن الكفارة على الحنث فرض، قال: ومعنى يلج أن يقيم على ترك الكفارة، كما قال والصواب على ترك الحنث لأنه بذلك يقع التماضي على حكم اليمين وبه يقع الضرر على المحلوف عليه.

قوله في الطريق الأخرى: (حدثنا إسحاق) جزم أبو علي الغساني بأنه ابن

منصور، وصنع أبي نعيم في المستخرج يقتضي أنه إسحاق بن إبراهيم المذكور قبله، ويعني بن صالح هو الرحاطي يتخفي الحاء المهملة بعد الألف طاء مثالة معجمة، وقد حدث عنه البخاري بلا واسطة في كتاب الصلاة وبواسطة في الحج، وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام، ويعني هو ابن أبي كثير، وعكرمة هو مولى ابن عباس.

قوله: (عن أبي هريرة) كذا أسنده معاوية بن سلام، وخالفه معمر فرواه عن يحيى بن أبي كثير فأرسله ولم يذكر فيه أبا هريرة أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر لكنه ساقه بلفظ رواية همام عن أبي هريرة، وهو خطأ من معمر، وإذا كان لم يقبض المتن فلا يتعجب من كونه لم يقبض الإسناد.

قوله: (من اسطلع) استعمل من اللجاج، وذكر ابن الأثير أنه وقع في رواية استلج يظهر الإدغام وهي لغة قرشي.

قوله: (فهو أعظم إلما يعني الكفارة) وكذا وقع في رواية ابن السكن؛ وكذا لأبي ذر عن الكشيبي بلام مكسورة بعدها تحتانية مفتوحة ثم راء مشددة واللام لام الأمر بلفظ أمر الغالب من البر أو الإبرار ويعني يفتح تحتانية وسكون المهملة وكسر التون تغير البر، والتقدير لترك اللجاج وير، ثم فسر البر بالكفارة والمراد أنه يترك اللجاج فيما حلف ويفعل المحلوف عليه ويحصل له البر بأداء الكفارة عن اليمين الذي حلفه إذا حث، ومعنى قوله: «في أهله» ما تقدم في الطريق التي قبلها من تصديره بأن يختلف أن يضرب أهله مثلاً فيلج في ذلك اليمين ويقصد إيقاع الإضرار بهم لتتحلل يمينه، فكانه قيل له دع اللجاج في ذلك واحتث في هذا اليمين وأترك إضرارهم ويحصل لك البر فلذلك إن أسمرت على الإضرار بهم كان ذلك أعظم إلماً من حثك في اليمين، ووقع في رواية النسفي والأسيلي «ليس تنفي الكفارة» بفتح اللام وسكون تحتانية بعدها سين مهملة وتنفي يضم المثناة الفوقانية وسكون الفين المعجمة وكسر التون والكفارة بالرفع، والمعنى أن الكفارة لا تنفي عن ذلك، وهو خلاف المراد، والرواية الأولى أوضح. ومنهم من وجه الثالثة أن المفضل عليه مخوف والمعنى أن الاستلج أعظم إلماً من الحث والجملعة استئناف، والمراد أن ذلك الإلماً لا تنفي عنه كفارة. وقال ابن الأثير في النهاية وفيه: «إذا استلج أحدكم يمينه فإنه أثم له عند الله من الكفارة» وهو استعمل من اللجاج، ومعناه أن من حلف على شيء ويرى أن غيره خير منه فيقيم على يمينه ولا يحنث فيكفر فلذلك أثم له، وقيل: هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب فيلج ولا يكفرها انتهى. وانتزع ذلك كله من كلام الخطابي. وقد قيد في رواية الصحيح بالأهل ولذلك قال النووي ما تقدم في الطريق الأولى وهو متروك أيضاً من كلام عياض، وذكر القرطبي في مختصر البخاري أنه ضبط في بعض الأسماء تنفي بئاته المضمومة والفين المعجمة وليس بشيء. وفي الأصل المتمد عليه بئاته الفوقانية المفتوحة والعين المهملة وعليه علامة الأسيلي وفيه بعد وجدناه بالياء المثناة من تحت وهو أقرب، وعند ابن السكن يعني ليس الكفارة وهو عندي أشبهها إذا كانت ليس استثناء بمعنى إلا أي إذا لج في يمينه كان أعظم إلماً إلا أن يكفر. قلت: وهذا الإسناد لو سألته الرواية، إنما الذي في النسخ كلها يتقدم ليس على يعني، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري عن يحيى بن صالح بحذف الجملة الأخيرة وآخر الحديث عنده «فهو أعظم إلماً» وقال ابن حزم: لا جاز أن يحمل على اليمين النعوس لأن الحالف بها لا يسمى مستلجاً في أهله بل صورته أن يحلف أن يحسن إلى أهله ولا يضرهم ثم يريد أن يحنث ويلج في ذلك فيضرهم ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه فهذا مستلج يمينه في أهله أثم، ومعنى قوله لا تنفي الكفارة، أن الكفارة لا تحط عنه إلماً إسمائه إلى أهله ولو كانت واجبة عليه، وإنما هي متعلقة باليمين التي حلفها. وقال ابن الجوزي: قوله: «ليس تنفي الكفارة» كأنه أشار إلى أن إسمه في قصده أن لا يبر ولا يفعل الخير، فلو كفر لم ترفع الكفارة سبق ذلك القصد، وبعضهم ضبطه بفتح نون «يفني» وهو يعني يترك أي أن الكفارة لا ينفي أن تترك.

وقال ابن التين: قوله: «ليس تنفي الكفارة» بالمعجمة يعني مع تعدد الكذب في الأيمان، قال: وهذا على رواية أبي ذر، كذا قال، وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي «ليس يعني الكفارة» بالعين المهملة قال: وهذا موافق لتأويل الخطابي أنه يستلج على لجاجه ويعتني من الكفارة إذا كانت خيراً من التناهي. وفي الحديث أن الحنث في اليمين أفضل من التناهي إذا كان في الحنث مصلحة، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه، فإن حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة والتماضي واجب والحنث معصية وعكسه بالعكس، وإن حلف على فعل نفل فيمينه أيضاً طاعة والتماضي مستحب والحنث مكروه، وإن حلف على ترك مندوب فيمكس الذي قبله، وإن حلف على فعل مباح فإن كان يتجاذبه رجحان الفعل أو الترك كما لو حلف لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً فيه عند

٢- باب قول النبي ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ»

٦٦٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إسماعيل بن جعفر، عَنْ عبد الله بن دينار، عَنِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَخْشًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسْمَةً بِنْتُ ذَلْبٍ، فَفَعَلَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمْرِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ فِي إِمْرِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيفَةً لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ كَأَن لَوْنُ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لَوْنُ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بِعَدْلِهِ». (راجع: ٣٧٣٠، أخرجه مسلم: ٢٤٦٦).

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم وأيم الله) بكسر الهمزة وفتحها واليم مضمومة، وحكى الأخفش كسرهما مع كسر الهمزة، وهو اسم عند الجمهور وحرف عند الزجاج وهمزته همزة وصل عند الأكثر وهمزة قطع عند الكوفيين ومن وافقهم لأنه عندهم جمع بين، وعند سيوريه ومن وافقه أنه اسم مفرد، واحتجوا بمجواز كسر همزته وفتح ميمه. قال ابن مالك: فلو كان جمعاً لم تحذف همزة، واحتج بقول جريرة بن الزبير لما أصيب بولده ورجله «ليمك لئن ابتليت لقد عانيت» قال: فلو كان جمعاً لم يتصرف فيه بحذف بعضه، قال: وفيه اثنتا عشرة لغة جعلتها في بيتين وهما:

همز ايم وإيمن فانفتح واكسر أو أم قل أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا وإيمن اختص به والله كلاً أخفف إليه في قسم تستوف ما نقلنا

قال ابن أبي الفتح تلميذ ابن مالك: فاته ما بفتح الهمزة وهمز بالياء بدل الهمزة وقد حكاها القاسم بن أحمد المعلم الأندلسي في «شرح المفصل» وقد قدمت في أوائل هذا الشرح في آخر التيم لغات في هذا فبلغت عشرين، وإذا حصر ما ذكر هنا زادت على ذلك. وقال غيره: أصله يمين الله ويجمع أيمناً فيقال وإيمن الله حكاها أبو عبيدة وأشد زهير بن أبي سلمى:

فتجتمع أيمناً منكم ومنكم بمقسمة تمور بها الدماء
وقالوا عند القسم: وأيمن الله، ثم كثر فحذفوا التون كما حذفوها من لم يكن فقالوا لم يك، ثم حذفوا الياء فقالوا أم الله ثم حذفوا الألف فأتوا على الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة، وقالوا أيمناً منكم بكسر الميم وضما، وأجازوا في أيمن فتح الميم وضما وكذا في أيم، ومنهم من وصل الألف وجعل الهمزة زائدة أو مسهلة وعلى هذا تبلغ لغاتها عشرين. وقال الجوهري: قالوا أيم الله وما حذفوا الياء فقالوا أم الله وربما أبوا الميم وحدها مضمومة فقالوا أم الله وربما كسروها لأنها صارت حرفاً واحداً فنبهوها بالياء قالوا وألفها ألف وصل عند أكثر النحويين ولم يجه أيم ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد تدخل اللام للتأكيد فيقال ليمن الله قال الشاعر:

فقال فريق القوم لما ننشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندرى

وذبح ابن كيسان وابن درستويه إلى أن ألفها ألف قطع وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال، وحكى ابن التين عن الداودي قال: أيم الله معناه اسم الله أبدي السنين ياء، وهو غلط فاحش لأن السين لا تبدل ياء، وذبح المبرد إلى أنها عوض من واو القسم وأن معنى قوله وأيم الله والله لأفعلن. ونقل عن ابن عباس أن

يَمِينُ اللَّهِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَمَنْ قَوْلِ أَمْرِ الْقَيْسِ:

قلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي إليك

ومن ثم قال المالكية والحنفية إنه يمين، وعند الشافعية إن نوى اليمين انقضت وإن نوى غير اليمين لم ينقض يميناً وإن أطلق فوجهاً أصحهما لا ينقض إلا إن نوى، وعن أحد رواياتنا أصحهما الانقضاء، وحكى الغزالي في معناه وجهين: أحدهما: أنه كقولهم، والثاني: كقوله أحلف بالله وهو الراجح، ومنهم من سوى بينه وبين لعن الله، وفرق الماوردي بأن لعن الله شاع في استمطام عرفاً بخلاف أهدم الله، واحتج بعض من قال منهم بالانقضاء مطلقاً بأن معناه يمين الله ويمين الله من صفاته وصفاته قديمة، وجزم النووي في التلهيب أن قول وإيم الله كقوله وحق الله وقال إنه تنقض به اليمين عند الإطلاق وقد استفروه. ووقع في الباب الذي بعده ما يقويه، وهو قوله في حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود عليها السلام « وإيم الذي خنس عهد يده ليه لقال إن شاء الله لجاهدوا » والله أعلم. واستدل من قال بالانقضاء مطلقاً بهذا الحديث ولا حاجة إلى إلا على التقدير المتقدم وأن معناه وحق الله. ثم ذكر حديث ابن عمر في بئس أسامة وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر المغازي وفي المتابع، ف ضبط قوله فيه وإيم الله بلفظ وتركه، والله أعلم.

۳- باب كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ ؟

وَقَالَ سَعْدُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ». [راجع: ٣٢٩٤].

وَقَالَ أَبُو قَعَادَةَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: لَأَمَّا اللَّهُ إِيَّانَا

يُقَالُ: وَاللَّهِ وَبِاللَّهِ وَكَاللَّهِ. [راجع: ٣١٤٢].

٦٦٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقَيْبَةَ، عَنْ
سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ. [راجع: ٦٦٦٧]

٢٢٢٩- حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَاةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **إِذَا هَلَكَ قَوْمٌ فَلَا قِصْرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، تَلْتَفَتَنَ كُرُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ** [رواه: ٣١٧١، أخرجه مسلم: ٢٩٩٩].

٦٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْخُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَمِيعُ بْنُ الْمُسْتَيْبِ: أَنَّ أبا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي مُحَمَّدٌ بِيَدِهِ، سَتَقَعَنَّ كُرُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [رواه: ٣٠٢٧، أخرجه مسلم: ٢٩١٨].

٦٦١- حَتَّىٰ مُمَحَّدَ: أَخْبَرَنَا عِدَّةٌ عَنْ حِثَامِ بْنِ هُرْوَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
عَاصِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَطَلَّمُونَ
مَا أَظَلَمَ لَكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كُنْتُمْ لَيْلًا». [رواج: ١٠٤٤، أخرجه مسلم: ٩٠١
مطولاً].

٦٦٣٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبُوةٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَرِيقٍ، زُهْرَةُ بْنُ مَعْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ آخِذٌ بِرُءُوسِ غُصْنٍ مِنَ الْغُلَابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا، وَاللَّيْلِ نَفْسِي بَيْنِي، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الْآنَ، وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْآنَ يَا عُمَرُ. (رابع: ٣٦٩٤).

٦٦٣٣، ٦٦٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ
أَنْهُمَا أَخْبَرَا: أَنَّ رَجُلَيْنِ احْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ احْكُمْنَا: فَقَضَى بَيْنَهُمَا
بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُمَا: أَجَلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَقَضَى بَيْنَهُمَا بِكِتَابِ
اللَّهِ وَأَنذَرَهُ أَنْ أَتَكْلِمَهُ. قَالَ: وَتَكَلَّمَ. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا -
قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ الْأَجِيرُ - وَزَى بِأَمْرِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ،
فَلَعَنَتُ مِنْهُ بِعَصِيٍّ حَقٍّ وَجَائِزَةٍ، ثُمَّ إِنِّي مَالَتْ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا
عَلَى ابْنِي جُلْدٌ بِإِثْمٍ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَأَمَّا الرَّجْمُ عَلَى أَمْرِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «أَمَا وَاللَّيْلِ فَنَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَفْقِيَنَّ تَبَكُّمًا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَا عَمَلَكُمْ وَجَائِزَتُكُمْ
قُرْدٌ عَلَيْكُمْ». وَجُلِدَ ابْنُهُ بِإِثْمٍ وَتَغْرِيبٍ عَامًا، وَامْرَأَتُهُ الْأَسْلَمِيَّةُ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةً
الْآخَرَةَ، فَإِنْ اخْتَرَتْ وَجَعَتْهَا فَاخْتَرْتُ فَرَجَعْتُهَا. [راجع: ٧٣١٤، ٧٣١٥، ٧٣١٦، أخرجه
مسلم: ١٦٩٧، ١٦٩٨، بإسناد.]

٦٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي يَتُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْلَمٌ وَخَيْرٌ وَزَيْنَةٌ وَجَهَنَةٌ خَيْرًا مِنْ تَيْمِيمٍ، وَغَابِرٍ مِنْ حَصَصَةٍ، وَغُلْقَانٍ، وَأَسَدٍ، خَيْرًا وَخَيْرِيًّا». قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ». [راجع: ٣٥١، أخرجه مسلم: ٢٧٧٢].

٦٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي
عُرْوَةُ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ عَابِلًا،
فَجَاءَهُ الْعَامِلُ حِينَ قَرَعَ مِنْ عَمَلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْلِي
لِي. فَقَالَ لَهُ: «أَفَلَا قَعَنْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، فَظَنَنْتَ أَنَّهُ لَكَ أَمْ لَا». ثُمَّ
قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ يَوْمِ الصَّلَاةِ، فَتَشَدَّدَ وَاتَّقَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ
قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، فَمَا بَالُ الْعَامِلِ نَسَعْنَاهُ، قَرَأْنَا قِفْلُونَ: هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ، وَهَذَا
أَهْلِي لِي، أَفَلَا قَعَنْتَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَظَنَنْتَ: هَلْ يُهْدَى لَكَ أَمْ لَا؟ قَوْلًا لِي نَفْسُ
مُحَمَّدٍ يَبِيدُ، لَا يَهْلُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِخِمْلَةٍ عَلَى غَنِيٍّ،
إِنْ كَانَ يَمِيرًا جَاءَ بِهِ لَمْ رَغَاءَةً، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرَةٌ جَاءَ بِهَا لَهَا خَوَازِ، وَإِنْ كَانَتْ
شَاةٌ جَاءَ بِهَا تَمْرٌ، فَهَذَا بَلَدٌ». فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ،
خَضِيَ إِنْ تَنَهَّيْنَا إِلَى غُرَّةِ الْغَنِيِّ.

قَالَ أَبُو حَتْمَةَ: وَلَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنِّي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَلَوُا.
[راجع: ٩٢٥، أخرجه مسلم: ١٨٣٢].

٦٦٣٧- عَلِيٌّ إِذَا جِئَ مِنْ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، هُوَ ابْنُ يُوسُفَ، عَنْ
مُقَرَّرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: «وَالَّذِي نَفْسُ
مُحَمَّدٍ بِيَدِي، لَوْ تَطَلَّمُونَ مَا أَظَلَمَ لَكُمْ سَكْرًا وَأَضْحَكُمْ قَلِيلًا». [راجع:
٦٦٤٥].

٦٦٣٨- خَلَقْنَا عِمْرَانَ بْنَ قُحَيْصٍ: خَلَقْنَا أَبِي: خَلَقْنَا الْأَعْمَشَ، عَنِ الْمَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ لِي هَلْ الْكُتَيْبَةُ؟ هُمُ الْأَخْمِسُونَ وَرَبُّ الْكُتَيْبَةِ، هُمُ الْأَخْمِسُونَ وَرَبُّ الْكُتَيْبَةِ.

قُلْتُ: مَا خَالِي الْيَزِيدُ فِي هَذِهِ؟ مَا خَالِي؟ فَعَلِمْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: فَمَا اسْتَفْتَيْتَ إِنْ اسْكَنْتَ، وَتَخَالَفِي مَا خَالَاهُ اللَّهُ. قُلْتُ: مَنْ هُم بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَالْأَكْبَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مِنْ قَالٍ: مَكَلَّةً، وَمَكَلَّةً، وَمَكَلَّةً.

[راجع: ۱۴۶۰، أخرجه مسلم: ۹۹۰ مطولاً وباختلاف].

لهذا في أوائل كتاب الإيمان.

قوله: **«فقال له عمر لئله الآن يا رسول الله لأنت أحب إلي من نفسي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: الآن يا عمر»** قال النووي: وتوفي عمر أول مرة واستنابوه فنهضوا فأتوا حتى لا يبلغ ذلك منه فيلطف بالله كاتباً، فلما قال له ما قال تقرر في نفسه أنه أحب إليه من نفسه فحلف، كذا قال. وقال الخطابي: حب الإنسان نفسه طبع، وحب غيره اختيار يتوسط الأسباب، وإنما أراد عليه الصلاة والسلام حب الاختيار إذ لا سبيل إلى قلب الطباع وتغييرها عما جبلت عليه. قلت: فلي هذا فجواب عمر أولاً كان بحسب الطبع، ثم تأمل تصرف بالاستدلال أن النبي ﷺ أحب إليه من نفسه لكونه السبب في نجاتها من المهلكات في الدنيا والأخرى فأخير بما اقتضاه الاختيار، ولذلك حصل الجواب بقوله «الآن يا عمر» أي الآن عرفت فحلفت بما يجب. وأما تقرير بعض الشراح الآن صار إلهائك معتاداً به، إذ لزمه لا يعتد بإيمانه حتى يقتضي عقله ترجيح جانب الرسول، فيه سوء أدب في العبارة وما أكثر ما يقع مثل هذا في كلام الكبار عند عدم التامل والتحرز لاستغراق الفكر في للمنى الأصلي، فلا ينبغي التشديد في الإنكار على من وقع ذلك منه بل يكفي بالإشارة إلى الرد والتحلل من الاختيار به لتلا بقاء المنكر في نحو مما أنكره.

الحديث الثامن والخامس: **«حدثني أبي هريرة وزيد بن خالد بن قصة العسيف وسباني شرهه مستوفى في الحديث والفرغ منه قوله ﷺ»** أما والذي نفسي بيده لأتضمنه «وسقط» أما «وهي تخفيف الميم للاتساع من بعض الروايات.

الحديث العاشر:

قوله: **«عبد الله بن محمد»** هو الجعفي، وفي شيخ البخاري عبد الله بن محمد وهو أبو بكر بن أبي شيبة لكنه لم يسم أباه في شيء من الأحاديث التي أخرجهما إما يكتبه ويكنى أباه أو يسميه ويكنى أباه، بخلاف الجعفي فإنه ينسبه تارة وأخرى لا ينسبه كهذا الموضع، وهوب هو ابن جبر بن حازم، ومحمد بن أبي يعقوب نسب إلى جده وهو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب الفضي، وأبو بكره هو الفضي، والإسناد من وهب فصاعداً بصريون.

قوله: **«(أربعين إن كان أسلم)»** أي اخبروني، والمراد بأسلم ومن ذكر معها قبائل مشهورة، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في أوائل الميث النبوي والمراد منه قوله فيه «فقال: والذي نفسي بيده أتم خير منهم» والمراد بخيرتهم المجموع على المجموع وإن جاز أن يكون في الفضولين فرد أفضل من فرد من الأفضلين.

الحديث الحادي عشر:

قوله: **«(استعمل عاملًا)»** هو ابن اللثية بضم اللام وسكون اللثة وكسر الموحدة ثم ياء النسب واسمه عبد الله كما تقدمت الإشارة إليه في كتاب الزكاة وشيء من شرحه في الحديث، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله في آخره: **«(قال أبو حمزة: وقد سمع ذلك معي زيد بن ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم فسأله)»** قد تشبث مسند زيد بن ثابت فلم أجده هذه القصة فيه ذكرًا.

الحديث الثاني عشر: **«حدثني أبي هريرة»** لو تعلمون ما أعلم «الحديث مختصراً وقد تقدمت الإشارة إليه في الحديث السادس.

الحديث الثالث عشر: **«حدثني أبي ذر أورد مختصراً.»** وقد تقدم شرحه مستوفى في الرقاق، وساق بهذا السند في كتاب الزكاة الملق بتامه.

الحديث الرابع عشر:

قوله: **«(قال سليمان)»** أي ابن داود نبي الله ﷺ وقد تقدم منسوبة في أوائل الجهاد وتقدم شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء، ويأتي ما يتعلق بقوله «إن الله تعالى» في باب الاستدانة في الإيمان من كتاب فضائل الإيمان، وأوردته هنا لقوله فيه «وأيام الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله الحديث هكذا وقع في هذه الرواية وفي سائر الطرق كما تقدم في ترجمة سليمان بن ميم، واستدل بما وقع في هذا الموضع على جواز إضافة «إيم» إلى غير لفظ الجلالة وأجيب بأنه نادر ومنه قول عروة بن الزبير في قصة التقدمة «ليمتك لئن أبليت فقد حانت» فأضافها إلى الضمير.

الحديث الخامس عشر: **«حدثني البراء بن عازب»** في ذكر مناديل سعد تقدم شرحه في المناقب وفي اللباس، وقوله في آخره «لم يقل شعبة وإسرائيل عن أبي إسحاق والذي نفسي بيده» يعني أنهما رواه عن أبي إسحاق عن البراء كما رواه أبو الأحوص

قوله: **«(حدثنا محمد بن يوسف)»** هو القزويني وسفيان هو الثوري، وقد أخرج البخاري عن محمد بن يوسف وهو البيهقي عن سفيان وهو ابن حبيبة وليس هو المراد هنا. وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج هذا الحديث من طريق محمد بن يوسف القزويني حدثنا سفيان وهو الثوري، وأخرجه الإسماعيلي وابن ماجه من رواية وكيع والنسائي من رواية محمد بن بشر كلاهما عن سفيان الثوري أيضاً.

قوله: **«(كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم)»** زاد الإسماعيلي من رواية وكيع «التي يجلف عليها» وفي أخرى له «يجلف بها».

قوله: **«(لا ومقلب القلوب)»** تقدم في أواخر كتاب القدر من رواية ابن المبارك عن موسى بن عتبة بلفظ «كثيراً ما كان» ويأتي في التوحيد من طريقه بلفظ «أكثر ما كان النبي ﷺ يجلف» فذكره، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر عن الزهري بلفظ «كان أكثر إيمان رسول الله ﷺ» لا ومصرف القلوب» وقوله «لا» هي للكلام السابق «ومقلب القلوب» هو المقسم به، والمراد بتقلب القلوب قلب أعضائها وأحوالها لا بتقلب ذات القلب. وفي الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الإراخات والدواعي ومسائر الأرواح خلق الله تعالى، وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذي يليق به وفي هذا الحديث حجة لمن أوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله فحنت، ولا نزاع في أصل ذلك وإنما الخلاف في أي صفة تتعد بها اليمين، والتحقيق أنها خصصة بالتي لا يشاركه فيها غيره كمقلب القلوب، قال القاضي أبو بكر بن العربي: في الحديث جواز الحلف بأفعال الله إذا وصف بها ولم يذكر اسمه، قال وقرئ الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا: «إن حلف بقدرة الله اعتقدت يمينه وإن حلف بعلم الله لم تعتقد لأن العلم يبره به عن المعلوم فقولته تعالى «قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا» [الأنعام: ١٤٨] والمجرب أنه هنا جاز إن سلم أن المراد به المعلوم، والكلام إما هو في الحقيقة. قال الراغب: قلب الله القلوب والأبصار صرفها عن رأي لك رأي، والتقلب التصرف، قال تعالى «أو يأخذهم في تقلبهم» قال: وسمي قلب الإنسان لكثرة تقلبه، ويعبر بالقلب عن المعاني التي يختص بها من الروح والعلم والشجاعة، ومنه قوله «وبلغت القلوب الحناجر» أي الأرواح، وقوله «لمن كان له قلب» [ق: ٣٧] أي علم وفهم، وقوله «وتلطنن به قلوبكم» [الأنفال: ١١] أي تثبت به شجاعتكم. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للإنسان على العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات العقلية والقلوبية، ووكّل بها ملكاً يأمر بأمره وشيطاناً يأمر بالنفس، فالمعلق بنوره يهديه والموثر بظلمته يهويه والفضاء والقدر مسيطر على الكل والقلب يتقلب بين الحواطر الحسنة والسنية والمنة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمخفوظ من حنطة الله تعالى.

الحديث الرابع والخامس: **«حدثني جابر بن سمرة وأبي هريرة»** إذا هلك كسرى «وقد تقدم شرحهما في أواخر حلاصات النبوة والفرغ منهما قوله» والذي نفسي بيده.

الحديث السادس: **«حدثني عائشة»** وهو طرف من حديث طويل تقدم في صلاة الكسوف، واقتصر هنا على آخره لقوله «والله لو تعلمون» ومحمد في أول هذا السند هو ابن سلام، وعبدته هو ابن سليمان، وفي قوله ﷺ «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً» دلالة على اختصاصه بمعارف بصرية وقلبية، وقد يطلق الله عليها غيره من المخلفين من أمته لكن بطريق الإجمال، وأما تفاصيلها فاختص بها النبي ﷺ، فقد جمع الله له بين علم البين وعين اليقين مع الحنفية القلبية واستحضار المعظمة الإلهية على وجه لم يجمع لغيره، ويشير إلى ذلك قوله في الحديث الماضي في كتاب الإيمان من حديث عائشة «إن إناحكم وأعلمكم بالله لأنا».

الحديث السابع: **«حدثني عبد الله بن هشام»** أي ابن زهرة بن عثمان التيمي من رحط الصديق.

قوله: **«(كما مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذ يده عمر بن الخطاب)»** تقدم هذا القدر من هذا الحديث بهذا السند في آخر مناقب عمر، فذكرت هناك نسب عبد الله بن هشام وبعض حاله، وتقدم له ذكر في الشركة والدعوات.

قوله: **«(فقال له عمر يا رسول الله لأنت أحب إلي من كل شيء)»** إلا نفسي) للام لتأكيد القسم المقدّر كأنه قال: والله لأنت إلخ.

قوله: **«(لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك)»** أي لا يكفي ذلك بلوغ الرتبة العليا حتى يضاف إليه ما ذكر. ومن بعض الزهاد: تقدير الكلام لا تصدق في شيء حتى تؤثر رضياني على هواك وإن كان فيه الملاك. وقد تقدمت تقرير

وأن أبا الأحوص اشترط عنهما بهذه الزيادة، وقد تقدم حديث شعبة في المناقب وحديث إسرائيل في لباس موصولاً قال الإمام علي: وكذا رواه الحسين بن واقد عن أبي إسحاق، وكذا قال أبو عاصم أحمد بن جواس يفتح الجيم وتشديد الواو ثم المهملة عن أبي الأحوص أخرجه الإمام علي بن طريقه وقال: هو من المتخصصين بأبي الأحوص. قلت: وشيخ البخاري الذي زادها عن أبي الأحوص هو محمد بن سلام، وقد وافقه هناك بن السري عن أبي الأحوص أخرجه ابن ماجه.

الحديث السادس عشر:

قوله: (يونس) هو ابن يزيد.

قوله: (ما كان ما على ظهر الأرض أهل أحناء أو عجماء) كذا فيه بالشك هل هو بصيغة الجمع أو الأفراد وبين أن الشك من يحيى وهو ابن عبد الله بن بكير شيخ البخاري فيه، وقد تقدم في الثقات من رواية ابن المبارك عن يونس بن يزيد بلفظ «أهل عجماء» بالأفراد ولم يشك، وكذا الإمام علي بن طريق حنبل عن يونس، وتقدم شرح الحديث في أواخر المناقب. وقوله إن أبا سفيان هو ابن حرب والد معاوية، وقوله رجل سيك بكسر الميم وتشديد السين ويضع الميم وتخفيف السين وتقدم ذلك واضحاً في كتاب الثقات، وقوله «لا، بالمروء» الباء متعلقة بالإنفاق لا بالغي، وقد مضى في المناقب بلفظ «قال لا إلا بالمروء» وهي أوضح والله أعلم.

الحديث السابع عشر:

قوله: (حدثنا أحمد بن عثمان) هو الأودي، وشريح بالشين للمعجمة والمجاهد المهملة، وإبراهيم بن يوسف أي ابن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي فابن إسحاق جد يوسف والسند كله كوفيون، ومضى شرح الحديث مستوفى في كتاب الرقاق.

الحديث الثامن عشر: حديث أبي سعيد في قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن تقدم مشروحاً في فضائل القرآن.

الحديث التاسع عشر:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه وحبان يفتح أوله ثم للموعدة وتقدم شرح الحديث المذكور في صفة الصلاة.

الحديث العشرون:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه أيضاً.

قوله: (أن امرأة من الأنصار) لم أتف على اسمها ولا على أسماء أولادها.

قوله: (معها أولادها) في رواية الكشيبي أولادها.

قوله: (إنكم لأحب الناس لي) تقدم الكلام عليه في مناقب الأنصار. وفي هذه الأحاديث جواز الحلف بالله تعالى، وقال قوم: يكره لقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْشاً لِّأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] ولأنه ربما عجز عن الوفاء بها، ويعمل ما ورد من ذلك على ما إذا كان في طاعة أو دعت إليها حاجة تأكيد أمر أو تعظيم من يستحق التعظيم أو كان في دعوى عند الحاكم وكان صادقاً.

٤- باب لا تحلفوا بأيمانكم

٦٦٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَلَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ لِي رَكْبِي، يَحْلِفُ بِأَيْمِهِ، فَقَالَ: «إِنِ اللَّهُ بَنَاهُمْ أَنْ يَحْلِفُوا بِأَيْمَانِكُمْ، مَنْ كَانَ خَائِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ يَصْمُتْ». [راجع: ٢٦٧٩، أخرجه مسلم: ١٦٤٦].

٦٦٤٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفِيرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ بَنَاهُمْ أَنْ يَحْلِفُوا بِأَيْمَانِكُمْ». قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُسَدِّدٌ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَوْ أَذَلَّهُ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الاحمد: ٤]: يَأْثُرُ عِلْمًا.

نَاهِيَةً غَفِيلًا، وَالزُّبَيْدِيَّ، وَاسْتَحَالَ الْكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ، وَغَفَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ. [راجع: ٢٦٧٩، أخرجه مسلم: ١٦٤٦، مطولاً].

٦٦٤٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَيْمَانِكُمْ». [راجع: ٢٦٧٩، أخرجه مسلم: ١٦٤٦، مطولاً].

٦٦٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ الْيُوبِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَأَقْبَاسِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زُهَيْرٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدُرَّاجَةٍ، لَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَخْزَعِيِّ، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا طَعَامًا لَهُ لَحْمٌ دَجَاجٌ، وَجِدَّةٌ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَمِّمٍ، اللَّهُ أَحْمَرُ كَأَنَّ مِنَ الْغَوَالِي، فَدَعَا إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ: إِنِّي وَإِنَّهُ بِأَكْلٍ شَيْئًا قَلِيلَةً، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَكُلَهُ، فَقَالَ: فَمَ فَلَاحَدُكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِي تَقَرَّ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْخُولُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أُحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أُحْمِلُكُمْ [عَلَيْهِ]». فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِهَيْبٍ لِيَلِمْ فَقَالَ عَنَّا فَقَالَ: «إِنَّ الْفَرَّ الْأَشْعَرِيَّ؟». فَسَأَرْتُ لَنَا بِعُشْمٍ فَوَدَّ عُمَرُ الْمَرْءَ، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا لَنَا: مَا مَخْصَا؟ حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْمِلُونَا وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُونَا، ثُمَّ حَمَلْنَا تَفَعَّلًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِهَيْبَةٍ، وَاللَّهِ لَا نَفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقَالَ لَ: إِنَّا أَنْتَ لَا يَحْمِلُونَا فَحَلَفْتُ أَنْ لَا تَحْمِلُونَا وَمَا عِنْدَكَ مَا تَحْمِلُونَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلُكُمْ، وَلَكِنْ اللَّهُ حَمَلُكُمْ، وَاللَّهِ لَا أُخْلِفُ عَلَى بَيْعِينَ، فَأَرَى غَيْرَهَا غَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ اللَّيْلِي هُوَ عُمَرُ وَحَلَفْتُهَا». [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٤٩].

قوله: (باب) بالترتين (لا تحلفوا بأيمانكم) هذه الترجمة لفظ رواية ابن دينار عن ابن عمر في الباب لكنها يختصرة على ما سألته، وقد أخرج النسائي وأبو داود في رواية ابن دأمة عنه من حديث أبي هريرة طه زيادة لفظه «لا تحلفوا بأيمانكم ولا بأيمانكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا بالله» الحديث.

قوله: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذرك عمر بن الخطاب وهو يسير) هذا السياق يقتضي أن الخبر من مسند ابن عمر وكذا وقع في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر، ولم أر من نافع في ذلك اختلافاً إلا ما حكى يعقوب بن شيبة أن عبد الله بن عمر العمري الضعيف الكثير رواه عن نافع قال «عن ابن عمر عن عمر» قال ورواه عبيد الله بن عمر العمري المصغر الثقة عن نافع فلم يقل فيه «عن عمر» وهكذا رواه الثقات عن نافع، لكن وقع في رواية أيوب فذكره، وأخرجه أيضاً عن جماعة من أصحاب نافع بموافقة مالك، ووقع للزبي في «الأطراف» أنه وقع في رواية عبد الكريم «عن نافع عن ابن عمر» في مسند عمر، وهو معترض فإن مسلماً ساق أسانيده فيه إلى سبعة أنفس من أصحاب نافع منهم عبد الكريم ثم قال يستبعد «عن نافع عن ابن عمر» بمثل هذه القصة، وقد أورد المزي طرق الستة الآخرين في مسند ابن عمر على الصواب ووقع الاختلاف في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه كما أشار للمصنف إليه كما سأذكره. رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه كما أشار للمصنف إليه كما سأذكره.

قوله: (في ركب) في مسند يعقوب بن شيبة من طريق ابن عباس عن عمر «بيننا أنا وراكب أسير في غزاة مع رسول الله ﷺ».

قوله: (يخلف بأيمه) في رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب «أن رسول الله ﷺ سمع عمر وهو يخلف بأيمه وهو يقول وأبي وأبي» وفي رواية إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر من الزيادة «وكانت قريش تحلف بأبائهم».

قوله: (فقال لا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأيمانكم) في رواية الليث عن نافع «فناهما رسول الله ﷺ» ووقع في مصنف ابن أبي شيبة من طريق عكرمة قال «قال عمر: حدثت يوماً حديثاً قلت: لا وأبي، فقال رجل من خلفي: لا تحلفوا بأيمانكم، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يقول: لو أن أحداكم حلف بالمسيح هللك والمسيح خير من

للمذكور هناك أخرجه أحد وشك في رفعه، وأخرجه الحاكم موقوفاً وهو الراجح، وفي رواية جريدة لمخط. وقال الراغب في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ أَثَارَةً مِنْ عِلْمٍ﴾ [الأحاف: ٤] وقرئ: «أو أثر» يعني بفنحتين وهو ما يروى أي يكتب فيقضى له أثر، تقول أثرت العلم ورويته أثره أثراً وأثارة وأثره، والأصل في أثر الشيء حصول ما يدل على وجوده، وحصل ما ذكره ثلاثة أقوال: أحدها البقية وأصله أثرت الشيء أثيرة أثارة كأنها بقية تستخرج فتأثر، الثاني من الأثر وهو الرواية، الثالث من الأثر وهو العلامة.

قوله: (تابعه عقيل والزبيدي وإسحاق الكلبي عن الزهري) أما متابعة عقيل فوصلها مسلم من طريق الليث بن سعد عنه وقد بينت ما فيها، وليث فيه سند آخر رواه عن نافع عن ابن عمر فجهله من مسنده وقد مضى في الأدب. وأما متابعة الزبيدي فوصلها النسائي مختصرة من طريق محمد بن حرب عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه أخبره: «عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إن الله ينهاكم أن تلحفوا بأبائكم، قال عمر: قولاه ما حلفت بها ذاكراً ولا أنثى» وأما متابعة إسحاق الكلبي وهو ابن يحيى الحمصي فوصلت لنا موصولة في نسخة المروية من طريق أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن شاخان عن عبد القدوس بن موسى الحمصي عن سلم بن عبد الحميد عن يحيى بن صالح الرواحي عن إسحاق ولفظه: «عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه أخبرني أن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فذكر مثل رواية يونس عند مسلم، لكن قال بعد قوله «ينهى عنها»: «ولا تكلمت بها ذاكراً ولا أنثى، فجمع بين لفظ يونس ولفظ عقيل. وقد صرح مسلم بأن عقيلاً لم يقل في روايته ذاكراً ولا أنثى».

قوله: (وقال ابن عينة ومعه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر: سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر) أما رواية ابن عينة فوصلها الحميدي في مسنده عنه بهذا السياق، وكذا قال أبو بكر بن أبي شيبة وجمهور أصحاب ابن عينة عنه منهم الإمام أحمد، وقال محمد بن يحيى بن أبي عمر العليني ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي بهذا السند عن ابن عمر عن عمر «سمعت رسول الله ﷺ» وقد بين ذلك الإسماعيلي فقال: اختلف فيه على سفيان بن عيينة وعلى معمر، ثم ساقه من طريق ابن أبي عمر عن سفيان فقال في روايته «عن عمر أن النبي ﷺ سمعه يحلف بأبيه» قال وقال عمرو الناقد وغير واحد عن سفيان بسنده إلى ابن عمر «إن النبي ﷺ سمع عمر». وأما رواية معمر فوصلها الإمام أحمد عن عبد الرزاق عنه، وأخرجه أبو داود عن أحمد. قلت: وصنع مسلم يقتضي أن رواية معمر كذلك، فإنه صلد برواية يونس ثم ساقه إلى عقيل ثم قال بعدها «وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حديد قالاً أنبأنا عبد الرزاق أنبأنا معمر» ثم قال كلاماً: «عن الزهري بهذا الإسناد أي الإسناد الذي ساقه ليونس مثله، أي مثل الإسناد الذي ساقه له. قال: غير أن في حديث عقيل «ولا تكلمت بها» لكن حكى الإسماعيلي أن إسحاق بن إبراهيم رواه عن عبد الرزاق كرواية أحمد عنه، وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن عبد الرزاق فقال في روايته عن عمر «سمعت النبي ﷺ أحلف» وهكذا قال محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق، وذكر الإسماعيلي أن عبد الأعلى رواه عن معمر فلم يقل في السند «عن عمر» كرواية أحمد. قلت: وكذا أخرجه أحمد في مسنده من رواية عبد الأعلى قال يعقوب بن شيبة رواه إسحاق بن يحيى عن سالم عن أبيه ولم يقل عن عمر، قلت: فكان الاختلاف فيه على الزهري رواه إسحاق بن يحيى، وهو مقنن صاحب حديث، ويشبه أن يكون ابن عمر سمع الملقن من النبي ﷺ والقصه التي وقعت لعمر منه فحدث به على الوجهين.

وفي هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله، وإنما خص في حديث عمر الأباة لوروده على سببه المذكور، أو خص لكونه كان غالباً عليه لقوله في الرواية الأخرى «وكانت قريش تلحف بأبائهم» ويدل على التعميم قوله «من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله» وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان: أحدهما أن فيه حلفاً والتقدير ورب الشمس ونحوه، والثاني أن ذلك يخص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك. وأما ما وقع ما يخالف ذلك كقوله ﷺ للأعرابي «أفلح وأبىه إن صدق» فقد تقدم في أوائل هذا الشرح في «باب الزكاة من الإسلام» في كتاب الإيمان الجواب عن ذلك وأن فيهم من طعن في صحة هذه اللفظة، قال ابن عبد البر: هذه اللفظة غير مخوفة وقد جاءت عن راويها وهو إسماعيل بن جعفر بلفظ «أفلح والله إن صدق» قال: وهذا أولى من رواية من روي عنه بلفظ أفلح وأبىه لأنها لفظة منكزة تردده الآثار الصحاح، ولم تقع في رواية مالك أصلاً. وزعم بعضهم أن بعض الرواة عنه صحف قوله «وأبىه» من قوله «والله» وهو محتمل ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال، وقد ثبت مثل ذلك من لفظ أبي بكر الصديق في قصة السارق الذي سرق

أبائكم» وهذا مرسل يتقوى بشواهد. وقد أخرج الترمذي من وجه آخر «عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول لا والكعبة، فقال: لا تلحف بغير الله، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من حلف بغير الله فقد كفر، أو أشرك» قال الترمذي حسن وصححه الحاكم، والتعبير بقوله فقد كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك، وقد تحسك به من قال بتحريم ذلك.

قوله: (من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت) قال العلماء: السر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه العظمة في الحقيقة إما هي لله وحده، وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تتمتع بالله وفاته وصفاته العلية، اختلفوا في انعقادها ببعض الصفات كما سبق، وكان المراد بقوله «بالله» الذات لا خصوص لفظ الله، وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها، وهل المنع للتحريم؟ قولان عند المالكية، كما قال ابن دقيق العيد والمشهور عندهم الكراهة، والحنابلة أيضاً عند المناهضة لكن المشهور عندهم التحريم، وبه جزم الظاهرية. وقال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع، ومراده بنسي الجواز الكراهة أصم من التحريم والتنزيه، فإنه قال في موضع آخر: أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها، والحنابلة موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعي: أحسن أن يكون الحلف بغير الله معصية، فأشعر بالتردد وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه. وقال إمام الحرمين: المنع القطع بالكراهة، وجزم غيره بالتفصيل، فإن اعتد في الحلف فيه من التعظيم ما يعتد في الله حرم الحلف به وكان بذلك الاعتقاد كافراً، وعليه يتناول الحديث المذكور. وأما إذا حلف بغير الله لاعتقاده تعظيم المحلوف به على ما يليق به من التعظيم فلا يكره بذلك ولا تتمتع به. قال الماوردي: لا يجوز لأحد أن يحلف أحداً بغير الله لا يطلق ولا عتاق ولا نذر، وإذا حلف الحاكم أحداً بشيء من ذلك وجب عزله لجهله.

قوله: (عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي، في رواية مسلم عن حرملة عن ابن وهب «أخبرني يونس».

قوله: (قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله ينهاكم) في رواية معمر عن ابن شهاب بهذا السند «عن عمر سمعت رسول الله ﷺ وأما أحلف بأبي فقال: إن الله» فذكر الحديث أخرجه أحمد عنه هكذا.

قوله: (والله ما حلفت بها منذ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم) زاد مسلم في روايته «ينهى عنها».

قوله: (ذاكراً) أي عامداً.

قوله: (ولا أنثى) بالمذكرة الحظية أي حاكياً عن الغير، أي ما حلفت بها ولا حكيت ذلك عن غيره، ويدل عليه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم «ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها، ولا تكلمت بها» وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت والحاكي عن غيره لا يسمى حالفاً، وأجيب باحتمال أن يكون العامل فيه محوفاً أي ولا ذكرتها أنثى عن غيري، أو يكون ضمن حلفت معنى تكلمت. وبقية رواية عقيل. وجوز شيخنا في شرح الترمذي لقوله أنثى معنى آخر أي ختاراً، يقال أنثى شيء إذا اختاره، فكانه قال ولا حلفت بها مؤثراً لها على غيرها، قال شيخنا: ويحتمل أن يرجع قوله أنثى إلى معنى التفاضر بالأباه في الإكرام لهم، ومنه قوله مائة ومائة وهو ما يروى من المفاخر فكانه قال: ما حلفت بأبائي ذاكراً لمتأثرهم. يجوز في قوله «ذاكراً» أن يكون من الذكر بضم المعجمة كأنه استرح عن أن يكون ينطق بها ناسياً، وهو يناسب تفسير أنثى بالاختيار كأنه قال لا عامداً ولا ختاراً. وجزم ابن التين في شرحه بأنه من الذكر بالكسر لا بالضم، قال: وإما هو لم أقله من قبل نفسي ولا حدثت به عن غيره أنه حلف به، قال وقال الداودي: يريد ما حلفت بها ولا ذكرت حلف غيري بها كقوله إن فلاناً قال وحسن أبي مثلاً. واستشكل أيضاً أن كلام معمر المذكور يقتضي أنه تورع عن النطق بذلك مطلقاً فكيف ينطق به في هذه القصة؟ وأجيب بأنه اغترض ذلك لضرورة التبليغ.

قوله: (قال مجاهد أو أثاره من علم يائر علماً) كذا في جميع النسخ يائر بضم المثلة، وهذا الأثر وصله الفريابي في تفسيره عن ورقة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿تَوَرَّيْ بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ قال: أحد يائر علماً، فكانه سقط أحد من أصل البخاري، وقد تقدم في تفسير الأحاف النفل عن أبي عبيدة وغيره في بيان هذه اللفظة والاختلاف في قراءتها ومعناها. وذكر الشافعي وغيره أنه قرئ: أيضاً إثارة بكسر أوله وأثرة بفثحتين وسكون ثانيه مع فتح أوله ومع كسره، وحديث ابن عباس

حلي ابته فقال في حقه « وأياك ما ليك بلبيل سارق » أخرجه في الموطأ وغيره قال السهيلي: وقد ورد نحوه في حديث آخر مرفوع قال للذي سأله أي الصدقة أفضل فقال « وأياك لتنين » أخرجه مسلم. فإذا ثبت ذلك فيجاء بأجوبة: الأول أن هذا اللفظ كان يجري على السنتهم من غير أن يقصدوا به القسم، والهي إما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف، وإلى هذا جرح البيهقي، وقال النووي: إنه الجواب المرضي. الثاني أنه كان يقع في كلامهم على وجهين: أحدهما للتنظيم والآخر للتأكيد، والهي إما وقع عن الأول فمن أمثلة ما وقع في كلامهم للتأكيد لا للتنظيم قول الشاعر:

« لعمري أبي الراشدين إني أحبها »

وقول الآخر:

فإن تلك ليلى استودعتني أمانة فلا وأبى أعدائها لا أذنبها

فلا يظن أن قائل ذلك قصد تعظيم والد أعدائها كما لم يقصد الآخر تعظيم والد من وشى به، فدل على أن القصد بذلك تأكيد الكلام لا التنظيم. وقال البيضاوي: هذا اللفظ من جملة ما يزداد في الكلام لجرد التقرير والتأكيد ولا يرد به القسم، كما تزداد صيغة النداء لجرد الاختصاص دون القصد إلى النداء، وقد تعقب الجواب بأن ظاهر سياق حديث عمر يدل على أنه كان يحلفه لأن في بعض طرقه أنه كان يقول لا وأبى لا وأبى فليل له لا تحلفوا، فلو أنه أتى بصيغة الحلف ما صادف التمهيد محلاً، ومن ثم قال بعضهم وهو الجواب الثالث: إن هذا كان جائزاً ثم نسخ قاله الماوردي وسكاه البيهقي، وقال السبكي: أكثر الشراح عليه، حتى قال ابن العربي: وروى أنه ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك. قال: وترجمه أبي داود تدل على ذلك، يعني قوله « باب الحلف بالأب » ثم أورد الحديث المرفوع الذي فيه « أفلق وأبىه إن صدق » قال السهيلي ولا يصح لأنه لا يظن بالنبي ﷺ أنه كان يحلف بغير الله ولا يقسم بكافر، تالله إن ذلك لبيد من شيمته. وقال المنذري: دعوى حديثه ضعيفة لإمكان الجمع ولمدح تحقيق التاريخ. والجواب الرابع أن في الجواب خلفاً لتقديمه أفلق ورب أبيه قاله البيهقي، وقد تقدم الخامس أنه للتعجب قاله السهيلي، قال: ويدل عليه أنه لم يرد بلفظ « أبى » وإنما ورد بلفظ « وأبى » أو « وأياك » بالإضافة إلى ضمير المخاطب حاضراً أو غائباً. السادس أن ذلك خاص بالشارع دون غيره من أمته، وتعقب بأن الاختصاص لا يثبت بالاحتمال. وفيه أن من حلف بغير الله مطلقاً لم يتعقد بيمينه سواء كان الحلف به يستحق التعظيم لمضى غير العبادة كالأنبياء والملائكة والعلماء والصلحاء والملوك والآباء والكنية، أو كان لا يستحق التعظيم كالأحاديث، أو يستحق التحقير والإذلال كالشياطين والأسماء وسائر من عيّد من دون الله، واستثنى بعض المتأخرين من ذلك الحلف بيننا محمد ﷺ فقال: تتعبد به اليمين ونجى الكفارة بالحنث، فاعتل بكونه أحد ركني الشهادة التي لا تتم إلا به. وأطلق ابن العربي نسبته للمذهب أحد وتعقبه بأن الإيمان عند أحمد لا يتم إلا بفعل الصلاة فيلزمه أن من حلف بالصلاة أن يتعقد بيمينه ويلزمه الكفارة إذا حنث. وعكس الجواب عن إيرادهم والافتصال عما أزهّمهم به، وفيه الرد على من قال إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر أنه يتعقد بيميناً ومضى فعل نجى عليه الكفارة، وقد نقل ذلك عن الحنفية والمتأخرين، ووجه الدلالة من الخبر أنه لم يحلف بالله ولا بما يقوم مقام ذلك، وسيأتي مزيد لذلك بعد، وفيه أن من قال أقسمت لأفعلن كذا لا يكون بيميناً، وعند الحنفية يكون بيميناً، وكذا قال مالك واحد لكن بشرط أن يترى بذلك الحلف بالله وهو متجه وقد قال بعض الشافعية: إن قال علي أمانة الله لأفعلن كذا وأراد اليمين إنه يمين ولا فلا. وقال ابن المنذر: اختلف أهل العلم في معنى النهي عن الحلف بغير الله، فقالت طائفة هو خاص بالإيمان التي كان أهل الجاهلية يحلفون بها تعظيماً لغير الله تعالى كاللات والعزى والآباء فهذه يائمه الحالف بها ولا كفارة فيها، وأما ما كان يؤول إلى تعظيم الله كقوله وحق النبي والإسلام والحج والعمرة والهدى والصدقة والعتق وغيرها مما يرد به تعظيم الله والقرية إليه فليس داخلها في النهي، وعن من قال بذلك أبو عبيد وطائفة من إقتناء، واختلفوا فيما جاء من الصحابة من إيجابهم على الحالف بالعتق والهدى والصدقة ما أوجبوه مع كونهم رأوا النهي المذكور، فدل على أن ذلك عندهم ليس على عمومهم، إذ لو كان عاماً لنهوا عن ذلك ولم يجزوا فيه شيئاً انتهى. وتعقب ابن عبد البر بأن ذكر هذه الأشياء وإن كانت بصورة الحلف فليست بيميناً في الحقيقة وإنما خرج على الاستعاضة، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله. وقال المذهب: كانت العرب تحلف بأبائهم وأقربائهم فأراد الله نسخ ذلك من قلوبهم لينسيهم ذكر كل شيء سواه ويبقى ذكره، لأنه الحق المبسود فلا يكون اليمين إلا به، والحلف بالملوك في حكم الحلف بالآباء.

وقال الطبري: في حديث عمر يعني حديث الباب إن اليمين لا تتعقد إلا بالله وأن من حلف بالكعبة أو آدم أو جبريل ونحو ذلك لم تتعقد بيمينه ولزمه الاستغفار لإقدامه على

ما نهى عنه ولا كفارة في ذلك، وأما ما وقع في القرآن من القسم بشيء من المخلوقات فقال الشامي: الحالف يقسم بما شاء من خلقه والمخلوق لا يقسم إلا بالخالق، قال: ولأن أقسم بالله فأحسب أحب إلي من أن أقسم بغيره فأبى. وجاء مثله عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر. ثم أسند عن مطرف عن عبد الله أنه قال: إنما أقسم الله بهذه الأشياء ليعجب بها المخلوقين ويعرفهم قدرته لعظم شأنها عندهم ولدلائلها على خلقها، وقد أجمع العلماء على من وجبت له يمين على آخر في حق عليه أنه لا يحلف له إلا بالله فلو حلف له بغيره وقال نويت رب الحلف به لم يكن ذلك بيميناً. وقال ابن هبيرة في كتاب الإجماع: أجمعوا على أن اليمين متمدة بالله وبجميع أسمائه الحسنى وبجميع صفات ذاته كعزته وجلاله وعلمه وقوته وقدرته، واستثنى أبو حنيفة علم الله فلم يره بيميناً وكذا حق الله، واختلفوا على أنه لا يحلف بمعظم غير الله كالنبي، وانفرد أحمد في رواية فقال تتعقد، وقال حياض: لا خلاف بين فقهاء الأصناف أن الحلف باسماء الله وصفاته لازم إلا ما جاء عن الشافعي من اشتراط نية اليمين في الحلف بالصفات وإلا فلا كفارة، وتعقب إطلاق ذلك عن الشافعي، وإنما يحتاج إلى النية عند ما يصح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره. وأما ما لا يطلق في معرض التعظيم شرعاً إلا عليه تتعقد اليمين به ونجى الكفارة إذا حنث كحلف القلوب وخالف الحلق ورازق كل حي ورب العالمين وفائق الحب وبارئ السمعة وهذا في حكم الصريح كقوله والله، وفي وجه لبعض الشافعية أن الصريح الله قطع، ويظهر أثر الخلاف فيما لو قال قصدت غير الله هل ينفع في عدم الحنث، وسيأتي زيادة تفصيل فيما يتعلق بالصفات في باب الحلف بعزة الله وصفاته، والمشهور من المالكية التعميم، وعن أشهر التفصيل في مثل وعزة الله إن أراد التي جعلها بين عباده فليست بيمين، وقباضه أن يطرد في كل ما يصح إطلاقه عليه وعلى غيره، وقال به ابن سحنون منهم في عزة الله. وفي المتينة أن من حلف بالمصطفى لا تتعقد واستكثروا بعضهم ثم ألوا على أن المراد إذا أراد جسم المصطفى، والتعميم عند المتأخرين حتى لو أراد بالعلم والقدره المعلوم والمقدور اتعقدت والله أعلم.

(تكملة) وقع في رواية محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر في آخر هذا الحديث زيادة أخرجه ابن ماجه من طريقه بلفظ « مسح النبي ﷺ رجلاً يحلف بأبيه فقال: لا تحلفوا بأبائكم، من حلف بالله فيصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض بالله فليس من الله » وسنده حسن. ثم ذكر حديث أبي موسى في قصة الذي حلف أن لا يأكل الدجاج وفيه قصة أبي موسى مع النبي ﷺ ما استعمل النبي ﷺ للأشعرين وفيه « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت به الحنث، وقد تقدم شرح ما يتعلق بالدجاج، وما وقع في صدر الحديث من قصة الرجل الجرمي ونسبته في كتاب اللباس، ويأتي شرح قصته في كتابات الأيمان، وقوله في السند « عبد الوهاب » هو ابن عبد الجبجد التقي، وأيوب هو السخيتاني والقاسم التيمي هو ابن عاصم بصري تابعي وهو من صفار شيخ أيوب، قال ابن المنذر: أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا حديث أبي موسى، لكن يمكن أن يقال إن النبي ﷺ أخبر عن أمانته أنها تقتضي الكفارة، والذي يشرح تكفيره ما كان الحلف فيه بالله تعالى فدل على أنه لم يكن يحلف إلا بالله تعالى.

٥- باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت

٦٦٥٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا جِسْمَانُ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ: عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَنْ حَلَفَ بِحَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقْسُطْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: قَتَلَ أَقْرَبِيَّةً، فَلْيَقْسُطْ ». [رواجع: ٤٨٦٠، أخرجه مسلم: ١٦٤٧].

قوله (باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت) أما الحلف باللات والعزى فذكر في حديث الباب وقد تقدم تفسيره في تفسير سورة النجم، وأما الطواغيت فوقع في حديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق هشام بن حسان عن الحسن البصري عن عبد الرحمن بن مسرة مرفوعاً « لا تحلفوا بالطواغيت ولا بأبائكم » وفي رواية مسلم وابن ماجه « بالطواغي » وهو جمع طاغية والمراد الصنم، ومنه الحديث الآخر « طاغية دوس » أي صنمهم، سمي باسم الصنم لظنهم الكفار بعبادته لكونه السبب في ظلماتهم، وكل من جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغى، ومنه قوله تعالى « إنا لما طغى الماء »، وأما الطواغيت فمرحاً جمع طاغوت وقد تقدم بيانه في تفسير سورة النساء، ويميز أن يكون الطواغي مرحاً من الطواغيت بدون حرف النداء على أحد الأراء، ويدل عليه

جميعه أحد الفظتين موضع الآخر في حديث واحد، ولذلك اقتصر المصنف على لفظ الطراحيث لكونه الأصل وعطفه على اللات والعزى لاشتراك الكل في المعنى، وإضا أمر الحالف بذلك بقول لا إله إلا الله لكونه تعاطى صورة تعظيم الصنم حيث حلف به، قال جمهور العلماء: من حلف باللات والعزى أو غيرهما من الأصنام أو قال إن فعلت كذا فأتا يهودي أو نصراني أو يري من الإسلام أو من النبي ﷺ لم تتعد بينه وعليه أن يستغفر الله ولا كفارة عليه ويستحب أن يقول لا إله إلا الله، وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مثل قوله أنا مبتدع أو يري من النبي ﷺ، واحتج بإيجاب الكفارة على المظاهر مع أن الظاهر منكر من القول وزور كما قال الله تعالى والحلف بهذه الأشياء منكر، وتعقب بهذا الخبر لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بلا إله إلا الله ولم يذكر فيه كفارة والأصل عندها حتى يقام الدليل، وأما القياس على الظاهر فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظاهر واستثنوا أشياء لم يوجبوا فيها كفارة أصلاً مع أنه منكر من القول.

وقال النووي في الأذكار: الحلف بما ذكر حرام تجب التوبة منه، وسبقه إلى ذلك الماوردي وغيره لم يتعرضوا لوجوب قول لا إله إلا الله وهو ظاهر الخبر وسه جزم ابن درياس في شرح المهذب، وقال البهزي في شرح السنة تبعاً للخلاف: في هذا الحديث دليل على أن لا كفارة على من حلف بغير الإسلام وإن أتم به، لكن تزعم التوبة لأنه ﷺ أمره بكلمة التوحيد فأنشأ إلى أن عقوبته تختص بدينه ولم يوجب عليه في ماله شيئاً، وإضا أمره بالتوحيد لأن الحلف باللات والعزى يضاهي الضلال فأمره أن يتفكر بالتوحيد. وقال الطي: الحكمة في ذكر القلم بعد الحلف باللات أن من حلف باللات وافق الكفار في حلفهم فأمر بالتوحيد، ومن دعا إلى اللب فكفارته أن يصدق، ويؤكد ذلك في حق من لعب بطريق الأولى. وقال النووي: فيه أن من حزم على المعصية حتى استمر ذلك في قلبه أو تكلم بلسانه أنه تكببه عليه الحفظة. كذا قال: في أخذ هذا الحكم من هذا الدليل وثقة.

٦- باب مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَحْلَفْ

٦٦٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ قَهَبٍ وَكَانَ بَلَسَةً، فَيَجْتَمِلُ قَهَبُهُ فِي بَابَيْنِ كَقَهَبِ فَصْحَةِ النَّاسِ خَوَائِمِ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمُوَبَّرِ فَرَزَعَهُ، فَقَالَ: يَا بَنِي كُنْتُ الْبَشَرُ هَذَا الْخَوَائِمِ، وَاجْتَمَلَ قَهَبُهُ مِنْ قَهَابِهِ. فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَكْبَهُ أَبَدًا». فَتَبَّكَ النَّاسُ خَوَائِمَهُمْ. [إمام: ٨٦٥، أخرجه مسلم: ٢٠٩١].

قوله: (باب من حلف على الشيء وإن لم يحلف) يضم أوله وتشديد اللام، تقدم قريباً في «باب كيف كانت بين النبي ﷺ أمثلة كثيرة لذلك وهي ظاهرة في ذلك، وأورد هنا حديث ابن عمر في لبس النبي ﷺ خاتم الذهب وفيه «فرس به ثم قال: والله لا أكبه أبداً» وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر كتاب اللباس. وقد أطلق بعض الشافعية أن اليمين بغير استحلاف تكره فيما لم يكن طاعة، والأولى أن يصر بما فيه مصلحة. قال ابن المنير: مقصود الترجمة أن يخرج مثل هذا من قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْمَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ يعني على أحد التأويلات فيها ثلاثا تخيل أن الحالف قبل أن يستحلف يرتكب النهي، فأنشأ إلى أن النهي يختص بما ليس فيه قصد صحيح كإكاذيب الحكم، كالذي ورد في حديث الباب من منع لبس خاتم الذهب.

٧- باب مَنْ حَلَفَ بِعِلْمِهِ سِوَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلَيْقَلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الْكُفْرِ. [إمام: ٨٦٠].

٦٦٥٢- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ثَوْبٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدْبٍ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَقَدْ أَمَرْتُ كَثِيرًا، وَمَنْ رَمَى مُرْمِيًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ». [إمام: ١٣١٣، أخرجه مسلم: ١١٠].

قوله: (باب من حلف بملة سوى الإسلام) ملّة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشرعة، وهي نكرة في سياق الشرط فتصم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من المجوسية والصابئة وأهل الأوثان والدعوية والمطلعة وعبد

قوله: (حلفنا معلى بن أسد حلفنا وهب) تقدم في «باب من أكثر إخوانه» من موسى بن إسماعيل عن وهب كالذي هنا، وقيل ذلك في «باب ما ينهى عن السباب واللعن» من كتاب الأدب أيضاً من طريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير بسندته بزيادة «وليس علي ابن آدم نذر فيما لا يملك» وسياقه أتم من سياق غيره فإن مداره في الكتب الستة وغيرها على أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك، ورواه عن أبي قلابة خالد الحطّاء ويحيى بن أبي كثير وأبو يعقوب فأخرجه المصنف في الجناز من رواية يزيد بن زريع عن خالد الحطّاء فأقتصر على خصلتين: الأولى من قتل نفسه بجملة، وأخرجه مسلم من طريق الثوري عن خالد ومن طريق شعبة عن أيوب كذلك، واشترت إلى رواية علي بن المبارك عن يحيى وأنه ذكر فيه خمس خصال: الأربع المذكورات في الباب والخامسة التي اشترت إليها، وأخرجه مسلم من طريق هشام الدستوائي عن يحيى فذكر خصلة النذر ولعن المؤمن كقتله ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة ولم يذكر الخصلتين الباقيتين وزاد بعلها «ومن حلف على يمين صبر فاجرة، ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكسر بها لم يزد الله إلا قلة» فإذا ضم بعض هذه الخصال إلى بعض اجتمع منها تسعة، وتقدم الكلام على قوله ولعن المؤمن كقتله هناك، والكلام على قوله «ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله» في «باب من أكثر إخوانه» ووقع في رواية علي بن المبارك «ومن كذب» بدل «رمي» وهو بمعناه. وأما قوله «ومن حلف بغير ملة الإسلام» فوقع في رواية علي بن المبارك من حلف على ملة غير الإسلام «وفي رواية مسلم «من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال» قال ابن دقيق العيد: الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله والرحمن، وقد يطلق على التعليل بالشئ يمين كقولهم من حلف بالطلاق فالراد تعليق الطلاق وأطلق عليه الحلف لمشابهته باليمين في انتفاء الحث والمنع، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله «كاذباً متعمداً» والكذب يدخل القضية الإخبارية التي يقع مقتضاها تارة أو يقع أخرى، وهذا بخلاف قولنا والله وما أشبهه فليس الإخبار بها عن أمر خارجي بل هي لإنشاء القسم فتكون صورة الحلف هنا على وجهين: أحدهما أن يتلقى بالمستقبل كقوله إن فعلت كذا فهو يهودي، والثاني يتلقى بالماضي كقوله إن كان فعل كذا فهو يهودي، وقد فصل بينهما من لم يري في الكفارة لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه قوله «فهو كما قال» قال ابن دقيق العيد: ولا يكفر في صورة الماضي إلا إن قصد التعظيم، وفيه خلاف عند الحنفية لكونه يتخير معنى نصار كما لو قال هو يهودي، ومنهم من قال: إن كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر وإن كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كقوله لكونه رضي بالكفر حين أقدم على القتل. وقال بعض الشافعية: ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذباً، والتحقيق التفصيل فإن اعتد تعظيم ما ذكر كفر وإن قصد حقيقة التعليل فينظر فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر لأن إرادة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر، لكن هل يجرم عليه ذلك أو يكره تنزيهاً؟ الثاني هو المشهور. وقوله «كاذباً متعمداً» كما عياض: تفرد بزيادتها سفيان الثوري وهي زيادة حسنة يستفاد منها أن الحالف المتعمد إن كان مطمئن القلب بالإيمان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتقد تعظيمه لا يكفر، وإن قلته معقداً لليمين بتلك الملة لكونها حفاً كاذباً، وإن قلنا مجرد التعظيم لها احتتم. قلت: ويقبح بأن يقال إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل النسخ لم يكفر أيضاً. ودعواه أن

سفيان تفرّد بها إن أراد بالنسبة لرواية مسلم فمضى فإنه أخرجه من طريق شعبة عن أيوب وسفيان عن خالد الحذاء جميعاً عن أبي قلابة وبين أن لفظ «متعمداً» لسفيان، ولم يفرّد بها سفيان فقد تقدم في كتاب الجنائز من طريق يزيد بن زريع عن خالد، وكذا أخرجهما النسائي من طريق محمد بن أبي حنيفة عن خالد، وهذه المصنعة في حديث ثابت بن الضحاك شاهد من حديث بريدة أخرجه النسائي وصححه من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رفته «من قال إني بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال وإن كان صادقاً لم يعد إلى الإسلام سالماً» يعني إذا حلف بذلك، وهو يؤيد التفصيل الماضي، ويخصص بهذا عموم الحديث الماضي، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم وكأنه قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال، ونظيره «من ترك الصلاة فقد كفر» أي استوجب عقوبة من كفر، وقال ابن المنذر: قوله «فهو كما قال» ليس على إطلاقه في نسبتِهِ إلى الكفر بل المراد أنه كاذب ككذب المعظم لتلك الجهة.

قوله: (ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم) في رواية علي بن المبارك (ومن قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة) وقوله بشيء أصم عما وقع في رواية مسلم «مجدبة» ولحسم من حديث أبي هريرة «ومن نحس سماً» قال ابن دقيق العيد: هذا من باب مجانسة المقويات الأخوية للجنائيات الذنوبية، ويؤخذ منه أن جنابة الإنسان على نفسه كجنابته على غيره في الإثم لأن نفسه ليست ملكاً له مطلقاً بل هي لله تعالى فلا تصرف فيها إلا بما أذن له فيه. قيل وفيه حجة لمن أوجب للماتلة في القصاص خلافاً لمن خصصه بالحد، ورده ابن دقيق العيد بأن أحكام الله لا تقاس بأفعاله، فليس كل ما ذكر أنه يفعله في الآخرة يشرع لعباده في الدنيا كالتهريق بالنار مثلاً وسقي الحميس الذي يقطع به الأعداء، وحاصله أنه يستدل للماتلة في القصاص بنص هذا الحديث وقد استدلوا بقوله تعالى ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلاً﴾ وبما يبين ذلك في كتاب القصاص والديلت إن شاء الله تعالى.

(تجيبه): مناسبة إدخال هذه الترجمة في كتاب الأيمان من جهة ذكر الحلف في بعض طرق حديث ابن عباس كما ذكرت، ومن جهة أنه قد يتخيل جواز اليمين بالله ثم بغيره على وزان ما وقع في قوله «أنا بالله ثم بك» فاشار إلى أن النهي ثبت عن التشريك وورد بصورة الترتيب على لسان الملك وذلك فيما عدا الأيمان، أما اليمين بغير ذلك فثبت النهي عنها صريحاً فلا يلحق بها ما ورد في غيرها والله أعلم.

٩- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأيمان: ١٠٩]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَرَأَ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَخَدَعْتَنِي بِالْيَدِي أَخْطَأْتُ فِي الرُّبْعِ، قَالَ: «لَا تَقْسِمُ». [رابع: ٧٠٤٦].

٦٦٥٤- حَدَّثَنَا قُيُسُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مَقْرُونٍ، عَنِ الزَّيَّادِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مَقْرُونٍ، عَنِ الزَّيَّادِ ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِالزَّكَاةِ الْمَقْسِيَةِ. [رابع: ١٢٣٩، أخرجه مسلم: ٢٠٦٦ مطولاً].

٦٦٥٥- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ أَخُوْلٍ: سَمِعْتُ أَبَا عَفْصَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَسَمَةَ: أَنَّ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، فَدُخِلَ فِيهِمْ فَخُذُّهُمَا، فَارْتَسَلَا بِقَرَأِ السَّلَامِ وَيَقُولان: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَمَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ سَمِيٌّ، فَاصْبِرْ وَاصْبِرْ». فَارْتَسَلَتْ إِلَيْهِ نَفْسُ عَدِيٍّ، فَقَامَ وَقَامَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَاقْبَضَهُ فِي حَجَرِهِ، وَنَفَسَ النَّبِيُّ ﷺ تَفَتُّحًا، فَقَامَتْ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدُ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «عَلَيْهِ رَحْمَةٌ يَنْفَعُهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يُرَحِّمُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ مِنَ الرُّحَمَاءِ». [رابع: ١٢٨٤، أخرجه مسلم: ٩٢٣ بدون أبي].

٦٦٥٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَخِي مِنْ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ تَمَسُّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ». [رابع: ١٢٥١، أخرجه مسلم: ٢١٣٢].

٨- باب لا يَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ وَخِشْتُ، وَهَلْ يَقُولُ أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ

٦٦٥٣- وَقَالَ عُمَرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً لِي نَبِيٍّ إِسْرَائِيلُ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْتَهِيَهُمْ، فَحَسَّ ثَلَاثًا، فَأَتَى الْأَرْضَ فَقَالَ: تَقَطَّعَتْ بَيْنِي وَالْجَهَنَّمَ، فَلَا بَلَغَ لِي إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [رابع: ٣٤٦٤، أخرجه مسلم: ٢٩٦٤ مطولاً].

قوله: (باب لا يقول ما شاء الله وخشيت، وهل يقول أنا بالله ثم بك؟) هكذا بت الحكم في الصورة الأولى وتوقف في الصورة الثانية، وسببه أنها وإن كانت وقعت في حديث الذي أورده مختصراً وساقه مطولاً فيما مضى لكن إنما وقع ذلك من كلام الملك على سبيل الامتحان للمقول له فلتطرق إليه الاحتياط.

قوله: (وقال عمرو بن عاصم بإخ) وصله في ذكر بني إسرائيل قال: «حدثنا أحد بن إسحاق حدثنا عمرو بن عاصم» وساقه بطوله. وقد يتسكك به من يقول إنه قد يطلق «قال» لبعض شيوخه فيما لم يسمعه منه ويكون بينهما واسطة، وكأنه أشار بالصورة الأولى إلى ما أخرجه النسائي في كتاب الإيمان والظهور وصححه من طريق جابر بن عبد الله بن يسار بحتانية ومهمله عن قتيلة بن قاف ومثله فروقانة والتصغير امرأة من جبهة «أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت، وتقولون والكعبة، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يعلقوا أن يقولوا ورب الكعبة وأن يقولوا ما شاء الله ثم شئت» وأخرج النسائي وابن ماجه أيضاً واحد من رواية يزيد بن الأصم عن ابن عباس رفته «إذا حلف أحدكم فلا يقل ما شاء الله وشئت، ولكن يقل ما شاء الله ثم شئت» وفي أول حديث الباب النسائي قصة وهي عند أحد ولفظه «أن رجلاً قال للنبي ﷺ ما شاء الله وشئت فقال له: أجمعتني والله عدلاً، لا بل ما شاء الله وحده» وأخرج أحد والنسائي وابن ماجه أيضاً عن حنيفة «أن رجلاً من المسلمين رأى رجلاً من أهل الكتاب في المنام فقال: نعم القوم أئمت لولا أنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشاء محمد فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد، وفي رواية النسائي أن الروي لذلك هو حنيفة الروي، هذه رواية ابن عيينة عن عبد الملك بن عمار عن ربيعة عن حنيفة، وقال أبو

٦٦٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي غُثَيْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا أَتُكَلِّمُ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ كُلِّ حَتِيفٍ مُتَحَفِّفٍ، نُوِّ أَلَسَمَ عَلَى اللَّهِ لَابَرَةً، وَأَهْلِي النَّارِ: كُلِّ جَوَاطِفٍ غُلٍّ مُسْتَكْبِرٍ». [راجع: ٤٩١٨، أخرجه مسلم: ٢٨٥٢].

قوله: (باب قول الله تعالى وألقوا بالأسلحة) قال الراغب وغيره: القسم بفتحين الحلف، وأصله من القسماء وهي الإيمان التي على أولياء القتل، ثم استعمل في كل حلف. قال الراغب ومعنى: ﴿جهد أيمانهم﴾ أنهم اجتهدوا في حلفهم فاتوا به على أبلغ ما في وسعهم انتهى، وهذا يدفع ما فهمه للملح في حكاية ابن بطال عنه من هذه الآية أنها تدل على أن الحلف بالله أكبر الأيمان لأن الجهد أكبر للشقة قسم من قوله جهد أيمانهم أن اليقين بالله غاية الجهد، والذي قاله الراغب أظهر، وقد قال أهل اللغة: إن القسماء مأخوذة من القسم لأن الأيمان تقسم على أولياء القتل، وسيأتي مزيد لذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال ابن عباس قال أبو بكر: فوالله يا رسول الله لقد شئني بالذي أعطاني في الرؤيا، قال: لا قسم) هذا طرف مختصر من الحديث الطويل الآتي في كتاب التعبير من طريق الزهري عن حبيب الله بن عبد الله بن حبة عن ابن عباس «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الليلة في المنام ظلة تطف من السمن والعسل» الحديث وفيه تعبير أبي بكر لها وقوله للنبي ﷺ «فأخبرني يا رسول الله أصبت أم أعطاني؟ قال: أصبت بعضاً أو أعطاني بعضاً، قال فوالله إنَّه» قوله هنا «في الرؤيا» من كلام المصنف إشارة إلى ما اختصره من الحديث، وتقدمه في قصة الرؤيا التي رآها الرجل وقصها على النبي ﷺ فعبرها أبو بكر بالبخ، وسيأتي شرحه هناك، والغرض منه هنا قوله: «لا قسم» موضع قوله لا تخلف فاشترى إلى الرد على من قال إن من قال أقسمت انتقضت ميثاً لأنه لو قال بذلك أقسمت لحلت في متعدد أضافاً إلى أن نوى اليمين أو قصد الإخبار ميثاً سبق منه حلف، وأيضاً قد أمر ﷺ بإبرار القسم، فلو كان أقسمت ميثاً لأبرأ أبا بكر حين قالها، ومن ثم أورد حديث البراء عقيه، ولهذا أورد حديث حارثة آخر الباب «لو أقسم على الله لأبره» إشارة إلى أنها لو كانت ميثاً لكان أبو بكر أحق بأن يبر قسمه لأنه رأس أهل الجنة من هذه الأمة، وأما حديث أسامة في قصة بنت النسي ﷺ فالظاهر أنها أقسمت حقيقة، فقد تقدم في الجناز بلفظ «تقسم عليه ليأتيها» والله أعلم. قال ابن المنذر: اختلف فيمن قال أقسمت بالله أو أقسمت مجردة فقال قوم هي يمين وإن لم يقصد وعين ردي ذلك عنه ابن عمر وابن عباس وبه قال النخعي والثوري والكوفيون وقال الآكروني لا تكون ميثاً إلا أن ينوي. وقال مالك: أقسمت بالله يمين وأقسمت مجردة لا تكون ميثاً إلا أن نوى. وقال الإمام الشافعي: المجردة لا تكون ميثاً أصلاً ولو نوى، وأقسمت بالله إن نوى تكون ميثاً. وقال إسحاق: لا تكون ميثاً أصلاً. وعن أحمد كأول وعنه كالثاني، وعنه إن قال قسماً بالله فيمين فيمين لأن التقدير أقسمت بالله قسماً، وكذا لو قال آية بالله، قال ابن المنذر في الحاشية: مقصود البخاري الرد على من لم يجعل القسم بصيغة أقسمت ميثاً، قال: فذكر الآية وقد ورد فيها القسم بالله ثم بين أن هذا الاقتران ليس شرطاً بالأحاديث فإن فيها أن هذه الصيغة مجرّدة تكون ميثاً تصف بالبر والتائب إلى إبرارها من غير الحالف، ثم ذكر من فروع هذه المسألة: لو قال أقسم بالله عليك لتفعلن فقال نعم هل يلزمه يمين بقوله نعم وتجب الكفارة إن لم يفعل انتهى. وفيما قال نظر، والذي يظهر أن مراد البخاري أن يقيد ما أطلق في الأحاديث بما قيد به في الآية والعلم عند الله تعالى. ثم ذكر بعد هذا الحديث للمثني أربعة أحاديث:

أحدها: حديث البراء.

قوله: (باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله) أي هل يكون حالفاً؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعي والثوري، والراجح عند الحنابلة - ولو لم يقل بالله - أنه يمين، وهو قول ربيعة والأوزاعي، وعند الشافعية لا يكون ميثاً إلا إذا أضاف إليه بالله، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج إلى قصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتمل أشهد بامر الله أو بوحديته الله، وهذا قول الجمهور، وعن مالك كالأرويات الثلاث، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الأيمان قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمَقَاتِلُ فَلَارُوا نَشَهِدُ إِنَّكُمْ لِرُسُولِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٥] ثم قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ لَفِي عِندِهِ جَمْعٌ﴾ [التوبة: ١١٩] فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليقين، وكذا ثبت في اللسان، والجواب أن هذا خاص بالامتنان فلا يقاس عليه والأول ليس صريحاً لاحتمال أن يكون حلفاً مع ذلك، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عروة «كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي

قوله: (وسعد) هو معطوف على أسامة، ومضى في الجناز بلفظ «ومعه سعد بن حبيدة».

قوله: (وأي أو أي) قال الكرماني أحدهما بلفظ المضاف إلى المتكلم والآخر بضم أوله ونفع للوحدة وتشديد الياء يريد ابن كعب، قال ويحتمل أن يكون بلفظ المضاف مكرراً كأنه قال ومعه سعد وأي أو أي فقط. قلت: والأول هو المعتمد، والثاني وإن احتمل لكنه خلاف الواقع، فقد تقدم في الجناز بلفظ ومعه سعد بن حبيدة ومعاذ بن جبل وأي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال، والذي تحرر في أن الشك في هذا من شعبة، فإنه لم يقع في رواية غيره عن رواه عن عاصم.

قوله: (تقطع) أي تضطرب وتحرك، وقيل معناه كلما صار إلى حال لم يلبث أن يصير إلى غيرها وتلك حالة الحضرة.

قوله: (ما هذا) قيل هو استفهام عن الحكم لا للإنكار، وقد تقدمت سائر مباحث هذا الحديث في كتاب الجناز.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة «إلا نعمة القسم» بفتح التاء وكسر المهيمة وتشديد اللام أي تحليها، ولما أن النار لا تحس من مات له ثلاثة من الولد فصرى إلا بقدر ورودها قال ابن التين وغيره: والإشارة بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلا وراثة﴾ [آرم: ٧١] وقد قيل إن القسم فيه مقدر، وقيل بل هو مذكور عطف على ما بعده قوله تعالى: ﴿فوريك﴾ [آرم: ٦٨] وقد تقدم شرح الحديث أبعثاً مستوفى في كتاب الجناز.

الحديث الرابع: حديث حارثة بن وهب وهو بالغاه المهمله وبالمثله.

قوله: «ألا أتلكم على أهل الجنة إلخ» قال الداودي: المراد أن كل من الصنفين في حله المذكور لا أن كلا من الدين لا يدخلها إلا من كان من الصنفين فكأنه قيل كل ضعيف في الجنة وكل جواز في النار، ولا يلزم أن لا يدخلها غيره.

قوله: (كل ضعيف) قال أبو البقاء: كل بالرفع لا غير، والتقدير هم كل ضعيف إلخ، والمراد بالضعيف الفقير والمستضعف بفتح العين المهمله، وغلط من كسرهما لأن المراد أن الناس يستضعفونه ويهرونه ويعقرونه، وذكر الحاكم في «علوم الحديث» أن ابن خزيمة سئل من المراد بالضعيف هنا؟ فقال: هو الذي يرى نفسه من الحول والقوة في اليوم خشرين مرة إلى خمسين مرة. وقال الكرماني: يجوز الكسر ويؤيد به المتواضع للتسليم، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة ن، ونقل ابن التين عن الداودي أن الجواز هو الكثير اللسم الغليظ الرقة. وقوله «لو أقسم على الله لأبره» أي لو حلف ميثاً على شيء أو يقع طمناً في كرم إليه بإبراره لأبره وأوقمه لأجله، وقيل هو كتابة عن إجابة دعائه.

١٠- باب إذا قال: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ

٦٦٥٨- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ خُصٍّ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ: عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ قَرَنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجْعِي قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ وَتَمِيْنُهُ شَهَادَتُهُ». قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانَ اصْحَابُنَا يَنْهَوْنَ - وَتَحْنُ عِلْمَان - أَنْ تَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالْقَهْدِ. [راجع: ٧٦٥٢، أخرجه مسلم: ٢٥٣٢].

قوله: (باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله) أي هل يكون حالفاً؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعي والثوري، والراجح عند الحنابلة - ولو لم يقل بالله - أنه يمين، وهو قول ربيعة والأوزاعي، وعند الشافعية لا يكون ميثاً إلا إذا أضاف إليه بالله، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج إلى قصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتمل أشهد بامر الله أو بوحديته الله، وهذا قول الجمهور، وعن مالك كالأرويات الثلاث، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الأيمان قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمَقَاتِلُ فَلَارُوا نَشَهِدُ إِنَّكُمْ لِرُسُولِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٥] ثم قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ لَفِي عِندِهِ جَمْعٌ﴾ [التوبة: ١١٩] فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليقين، وكذا ثبت في اللسان، والجواب أن هذا خاص بالامتنان فلا يقاس عليه والأول ليس صريحاً لاحتمال أن يكون حلفاً مع ذلك، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عروة «كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي

قوله: (باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله) أي هل يكون حالفاً؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعي والثوري، والراجح عند الحنابلة - ولو لم يقل بالله - أنه يمين، وهو قول ربيعة والأوزاعي، وعند الشافعية لا يكون ميثاً إلا إذا أضاف إليه بالله، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج إلى قصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتمل أشهد بامر الله أو بوحديته الله، وهذا قول الجمهور، وعن مالك كالأرويات الثلاث، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الأيمان قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمَقَاتِلُ فَلَارُوا نَشَهِدُ إِنَّكُمْ لِرُسُولِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٥] ثم قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ لَفِي عِندِهِ جَمْعٌ﴾ [التوبة: ١١٩] فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليقين، وكذا ثبت في اللسان، والجواب أن هذا خاص بالامتنان فلا يقاس عليه والأول ليس صريحاً لاحتمال أن يكون حلفاً مع ذلك، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عروة «كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي

قوله: (باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله) أي هل يكون حالفاً؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعي والثوري، والراجح عند الحنابلة - ولو لم يقل بالله - أنه يمين، وهو قول ربيعة والأوزاعي، وعند الشافعية لا يكون ميثاً إلا إذا أضاف إليه بالله، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج إلى قصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتمل أشهد بامر الله أو بوحديته الله، وهذا قول الجمهور، وعن مالك كالأرويات الثلاث، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الأيمان قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمَقَاتِلُ فَلَارُوا نَشَهِدُ إِنَّكُمْ لِرُسُولِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٥] ثم قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ لَفِي عِندِهِ جَمْعٌ﴾ [التوبة: ١١٩] فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليقين، وكذا ثبت في اللسان، والجواب أن هذا خاص بالامتنان فلا يقاس عليه والأول ليس صريحاً لاحتمال أن يكون حلفاً مع ذلك، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عروة «كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي

قوله: (باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله) أي هل يكون حالفاً؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنابلة نعم وهو قول النخعي والثوري، والراجح عند الحنابلة - ولو لم يقل بالله - أنه يمين، وهو قول ربيعة والأوزاعي، وعند الشافعية لا يكون ميثاً إلا إذا أضاف إليه بالله، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج إلى قصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتمل أشهد بامر الله أو بوحديته الله، وهذا قول الجمهور، وعن مالك كالأرويات الثلاث، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الأيمان قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمَقَاتِلُ فَلَارُوا نَشَهِدُ إِنَّكُمْ لِرُسُولِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٥] ثم قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ لَفِي عِندِهِ جَمْعٌ﴾ [التوبة: ١١٩] فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليقين، وكذا ثبت في اللسان، والجواب أن هذا خاص بالامتنان فلا يقاس عليه والأول ليس صريحاً لاحتمال أن يكون حلفاً مع ذلك، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عروة «كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي

نفسه بيده « وأجيب بأن في سنه ضعيفا وهو عبد الملك بن محمد الصنعاني، وعلى تقدير ثبوته فسيفاه يقتضي أن يجمع ذلك بين لا يمينان والله أعلم. وقال أبو عبيد الشاهد بين الخائف، فمن قال أشهد فليس يمين ومن قال أشهد بالله فهو يمين، وقد قرأ الضحاك «اتخذوا إيمانهم» بكسر الميمز وهي تدفع قول من حل الشهادة على اليمين، وإلى ذلك أشار البخاري حيث أورد حديث الباب «تسبى شهادة أحدهم بيمينه ويمينه شهادته» فإنه ظاهر في المغايرة بين الشهادة والحلف، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الشهادات، وشيآن في السند هو ابن عبد الرحمن ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو وعبد الله هو ابن مسعود.

قوله: (تسبى شهادة أحدهم بيمينه) قال الطحاوي: أي يكتشرون الإيمان في كل شيء حتى يصير لهم عادة فيحلف أحدهم حيث لا يبراد منه اليمين ومن قبل أن يستحلف. وقال غيره: المراد يحلف على تصديق شهادته قبل ادائها أو بعده، وهذا إذا صدر من الشاهد قبل الحكم سقطت شهادته. وقيل المراد التسرع إلى الشهادة واليمين والحصر على ذلك حتى لا يدرى بأيهما يبدأ لقلة مبالاة.

قوله: (قال إبراهيم) هو النخعي، وهو موصول بالسند المتقدم.

قوله: (وكان أصحابنا) يعني مشايخه ومن يصلح منه اتباع قوله، وتقدم في الشهادات بلفظ «يضيروننا» بدل «يتوهمنا».

قوله: (أن حلف بالشهادة والعهد) أي أن يقول أحسنا أشهد بالله أو علي عهد الله، قاله ابن عبد البر وتقدم البحث فيه في كتاب الشهادات.

١٢- باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته

وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ». [راجع: ٧٣٨٣].

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «يَتَقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، قَسْوَلًا: بَا رَبِّ أَصْرَفَ وَجْهِهِ عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا». [راجع: ٨٠٠٦].

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَثْنَالِهِ». [راجع: ٨٠٠٦].

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «وَعِزَّتِكَ لَا يَغْنِي بِي عَنْ بَرَكَتِكَ». [راجع: ٤٧٧٩].

٦٦٦١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا قَسَادَةُ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ جَنَّتُمْ: قَوْلُ هَلْ مِنْ مَرْبِدٍ، حَتَّى يَصْنَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَةً، فَتَقُولَ: لَقَدْ فَطَرْتُكَ، وَتَزْوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ».

رَوَاهُ شَيْخَةُ: عَنْ قَسَادَةَ. [راجع: ٤٨٤٨، أخرجه مسلم: ٢٨٤٨].

قوله: (باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه) كذا أبي ذر، وغيره « وكلماته، وفي هذه الترجمة عطف العام على الخاص والخاص على العام لأن الصفات أصم من العزة والكلام، وقد تعلقت الإشارة إليه في آخر «باب لا تحلفوا بأيمانكم» إلى أن الأيمان تنقسم إلى صريح وكتابة ومتروك بينهما وهو الصفات وأنه اختلف هل يلتحق بالصريح فلا يحتاج إلى قصد أو لا يحتاج، والراجح أن صفات الذات منها يلتحق بالصريح فلا تنفع معها التورية إذا تعلق به حق آدمي، وصفات الفعل تلحق بالكتابة، فعزة الله من صفات الذات وكذا جلاله وعظمته. قال الشافعي فيما أخرجه البيهقي في المعرفة: من قال بحق الله وعظمته الله وجلال الله وقدرته الله يريد اليمين أو لا يريد فهم يمين انتهى. وقال غيره: والقدرة تغسل صفة الذات فتكون اليمين صريحة وتختل إرادة القدور فتكون كتابة تقول من يتعجب من الشيء: انظر إلى قدرة الله، وكذا العلم قهره: اللهم اغفر لنا حملك فيما أي مملوك.

قوله: (وقال ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: أعوذ بعزتك) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في التوحيد من طريق يحيى بن يعمر عن ابن عباس وسبأني شرحه هناك، ووجه الاستدلال به على الحلف بعزة الله أنه وإن كان بلفظ الدعاء لكنه لا يستعاض إلا بالله أو بأهقه من صفات ذاته، وخفي هذا على ابن التين فقال: ليس فيه جواز الحلف بالصفة كما يوب عليه. ثم وجدت في حاشية ابن المنير ما نصه: قوله أعوذ بعزتك دعاء وليس بنفسه، ولكنه لما كان المقرر أنه لا يستعاض إلا بالقديم ثبت بهذا أن العزة من الصفات القديمة لا من صفة الفعل فتعتمد اليمين بها.

قوله: (وقال أبو هريرة (رح) فيه «وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ: قال الله: لك ذلك وعشرة أمثاله» وهو مختصر من الحديث الطويل في صفة الحشر وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الرقاق، والغرض منها قول الرجل لا وعزتك لا أسألك غيرها، فإن النبي ﷺ ذكر ذلك مقرا له ليكون حجة في ذلك.

قوله: (وقال أيوب) عليه السلام (وعزتك لا غنى لي عن برتك) كذا للأكثر، ووقع أبي ذر عن غير الكشيحي «لا غناء» بفتح أوله والمجد والأول أولى فإن معنى الغناء بالذات الكفاية يقال ما عند فلان غناء أي لا ينتهي به، وهو أيضا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة من رواية أبي هريرة «إن أيوب كان ينتسل بغيره عليه جراد من ذهب» الحديث، ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام لا يحلف إلا بالله وقد ذكر النبي ﷺ ذلك عنه وأقره.

قوله: (شيبان) هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (فقول لقط لقط وعزتك) تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة ق والقول فيه ما تقدم، وحكى الداودي عن بعض المفسرين أنه قال في قول جهنم: «هل من

١١- باب عهد الله عز وجل

٦٦٥٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ: عَنْ شُعْبَةَ: عَنْ سَلْمَانَ وَمَنْصُورٍ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاتِبَةٍ، يَقْطَعُ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، أَوْ قَالَ: أَخِيهِ، يُقْبِلُ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ». قَالُوا: اللَّهُ تَصْلِيحُهُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَحْثَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ» [المراد: ٧٧]. [راجع: ٢٣٥٦، أخرجه مسلم: ١٣٨ مع الحديث الآتي].

٦٦٦٠- قَالَ سَلْمَانُ فِي حَبِيبِهِ: فَسَرَّ الْأَحْثَرُ بَيْنَ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ؟ قَالُوا: لَهُ، فَقَالَ الْأَحْثَرُ: تَوَكَّلْتُ فِي وَلِيِّ صَاحِبِي، فِي بَيْتِ كَاتِبٍ يَنْتَظِرُ. [راجع: ٢٣٥٧، أخرجه مسلم: ١٣٨ مع الحديث السابق].

قوله: (باب عهد الله عز وجل) أي قول القتال: علي عهد الله لأعلن كذا. قال الرازي: العهد حفظ الشيء ومراحته، ومن ثم قيل للوثيقة عهد. ويطلق عهد الله على ما فطر عليه عبادة من الإيمان به عند أخذ الميثاق، ويراد به أيضا ما أمر به في الكتاب والسنة مؤكدا وما التزمه المرء من قبل نفسه كالنذر. قلت: وللمعهد معان أخرى غير هذه كالأمان والوفاء والوصية واليمين وعبادة الحرمرة والمعرفة واللقاء عن قرب والزمان والذمة، وبعضها قد يتداخل والله أعلم. وقال ابن المنذر: من حلف بالمعهد فحنث لزمه الكفارة سواء نوى أم لا عند مالك والأوزاعي والكوفيين، وبه قال الحسن والشافعي وطائوس وغيرهم. قلت: وبه قال أحمد. وقال عطاه والشافعي وإسحاق وأبو عبيد: لا تكون يمينا إلا إن نوى، وقد تقدم في أوائل كتاب الإيمان النقل عن الشافعي فيسن قال أمانة الله مثله، وأغرب إمام الحرمين فادعى اتفاق العلماء على ذلك، ولعله أورد من الشافعية ومع ذلك فالخلاف ثابت عندهم كما حكاه للروزي وغيره عن أبي إسحاق الروزي واحتج للمذهب بأن عهد الله يستعمل في وصية لمباهة باتباع وأمره وغير ذلك كما ذكر فلا يجعل على اليمين إلا بالقصد. وقال الشافعي: إذا قال علي عهد الله استعمل أن يريد معهوده وهو وصية فيصير قهره علي فرض الله أي مفروضة فلا يكون يمينا، لأن اليمين لا تتعد محمدا، فإن نوى بقوله عهد الله اليمين اتعقدت. وقال ابن المنذر: قد قال الله تعالى: «إلم عهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان» [يس: ٦٠] فمن قال علي عهد الله صدق لأن الله أنشأه أخذ علينا العهد فلا يكون ذلك يمينا إلا إن نواه، واحتج الأولون بأن المعروف قد صار جاريا به فحمل على اليمين. وقال ابن التين: هذا لفظ يستعمل على خمسة أوجه: الأول: علي عهد الله، والثاني: وعهد الله، الثالث: عهد الله، الرابع: أعاهد الله، الخامس: علي العهد. وقد طرد بعضهم ذلك في الجميع وفصل بعضهم فقال: لا شيء في ذلك إلا أن قال علي عهد الله وغورها وإلا فليست

زيد» [ق: ٢٠] معناه ليس في زيد قال ابن التين وحديث الباب يرد عليه.
قوله: (رواه شعبة عن قتادة) وصل روايته في تفسير ق وأشار بذلك إلى أن الرواية الموصولة من أنس بالمعنى، لكن شعبة ما كان يأخذ من شيوخه الذين ذكر عنهم التلبس إلا ما صرحوا فيه بالتحديث.

(تفسيره) لمح المصنف بهذه الترجمة إلى رد ما جاء من ابن مسعود من الزجر عن الحلف بعزة الله، ففي ترجمة عون بن عبد الله بن عتبة من «الحلية لأبي نعيم» من طريق عبد الله بن رجاء عن المسعودي عن عون قال: «قال عبد الله: لا تحلفوا بحلف الشيطان أن يقول أحدكم وعزة الله ولكن قولوا كما قال الله تعالى رب العزة» انتهى. وفي المسعودي ضعف، وعون بن عبد الله مطع، وسيأتي الكلام على العزة في باب مفرد من كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

١٣- باب قول الرجل: لَعَمْرُ اللَّهِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] لَعَمْرُكَ.

٦٦٦٢- حَدَّثَنَا الْأَوْسِيُّ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ

(ح)

وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ يَمِينٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ السُّعْمِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عُروَةَ بْنَ الزُّهْرِيِّ، وَسَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَبْرِ قَالَ: لَمَّا أَهْلُ الْإِسْلَامِ مَا قَالُوا، قَرَأُوا اللَّهَ، وَكَلَّ حَلْطِي طَائِفَةً مِنَ الْحَدِيثِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَمَرَّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَقَامَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ، فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: لَعَمْرُ اللَّهِ لَتَقُتِلَنَّ. [إرجاع: ٢٥٩٣، أخرجه مسلم: ٢٧٧٠ مطرولاً].

قوله: (باب قول الرجل لعمر الله) أي هل يكون ميمًا؟ وهو مبني على تفسير «لعمر» ولذلك ذكر ابن عباس، وقد تقدم في تفسير سورة الحجر وأن ابن أبي حاتم وصله. وأخرج أيضاً عن أبي الجوزاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] أي حباتك، قال الرأب: المر بالضم والفتح واحد ولكن خص الحلف بالثاني قال الشاعر:

عمرك الله كيف يلتقيان

أي سألت الله أن يطيل عمرك. وقال أبو القاسم الزجاج: العمر الحياه، فمن قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله، واللام للتركيد والتعزيز وهو حذف أي ما أقسم به، ومن ثم قال المالكية والمحنية: تتعبد بها اليمين لأن بقاء الله من صفاته. وعن مالك لا يجيب الحلف بذلك. وقد أخرج إسحاق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: كانت بين عثمان بن أبي العاص لعمرى. وقال الشافعي وإسحاق: لا تكون ميمًا إلا بالنية لأنه يطلق على العلم وعلى الحق، وقد يراد بالعلم المعلوم ويطلق ما أوجبه الله. وعن أحد كالمؤمنين، والراجح عنه كالشافعي. وأجابوا عن الآية بأن الله أن يقسم من خلقه ما شاء وليس ذلك لم ثبوت النبي من الحلف بغير الله. وقد عد الأئمة ذلك في فضائل النبي ﷺ. وأيضاً فإن اللام ليست من أدوات القسم لأنها محصورة في الواو والياء والتاء كما تقدم بيانه في «باب كيف كانت ميم النبي ﷺ». ثم ذكر طرقاً من حديث الإفك والغرض منه قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادَةَ: لعمر الله لتقتله» وقد مضى شرح الحديث مستوفى في تفسير النور، وتقدم في أواخر الرقاق في الحديث الطويل من رواية لقيط بن حارم أن النبي ﷺ قال: «لعمر ليلك» وكرهه، وهو عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند وعند غيره.

١٤- باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾

ولكن يؤاخذكم بما كنتم تقولونكم والله غفورٌ حلِيمٌ ﴿[البقرة: ٢٢٥].

٦٦٦٣- حَدَّثَنِي مُعَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَ: قَالَتْ: أُنَزِّلَتْ لِي قَوْلُهُ: لَا وَاللَّهِ، وَتَلَى وَاللَّهِ. [إرجاع: ٤٦١٣].
قوله: (باب لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) كذا لأبي ذر، ولغيره يدل قوله الآية ﴿ولكن يؤاخذكم بما كنتم تقولونكم﴾ ويستفاد منه أن المراد في هذه الترجمة آية البقرة، فإن آية المائدة ذكرها في أول كتاب الإيمان كما تقدم، ومضى هناك تفسير اللغو، ونسك الشافعي فيه بحديث عائشة المذكور في الباب لكونها شهدت التنزيل فهي أعلم من غيرها بالمراد، وقد جزم بأنها نزلت في قوله «لا والله بلى والله» ويؤيده ما أخرجه الطبري من طريق الحسن البصري مرفوعاً في قصة الرماة وكان أحدهم إذا رمى حلف أنه أصاب فيظهر أنه أصطفاً فقال النبي ﷺ: «إيمان الرماة لغو لا كفارة لها ولا عقوبة» وهذا لا يثبت لأنهم كانوا لا يمتدحون مراسيل الحسن لأنه كان يأخذ من كل أحد وعن أبي حنيفة وأصحابه وجماعة: لغو اليمين أن يحلف على شيء يثقه ثم يظهر خلافه فيختص بالمأضي، وقيل يدخل أيضاً في المستقبل بأن يحلف على شيء طأ منه ثم يظهر بخلاف ما حلف، وبه قال ربيعة ومالك ومكحول والأوزاعي والليث، وعن أحد روايتان ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وعن القاسم وعطاء والشامي وطائفة من طائفة أهل المدينة وغيرهم ما دل عليه حديث عائشة، وعن أبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام، ونقل إسحاق القاضي عن طائوس لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان، وذكر أقوالاً من بعض التابعين وجلة ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال من جعلتها قول إبراهيم النخعي أنه يحلف على الشيء لا يفعله ثم ينسى فيفعله أخرجه الطبري، وأخرجه عبد الوزاق عن الحسن مثله، وعنه هو قول الرجل والله إنه لكذا وهو يظن أنه صادق ولا يكون كذلك، وأخرج الطبري من طريق طائوس عن ابن عباس أن يحلف وهو غضبان، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أن يحرم ما أحل الله له، وهذا يعارضه الخبر الثالث عن ابن عباس كما تقدم في موضعه أنه يجب فيه كفارة يمين، وقيل هو أن يدعو على نفسه إن فعل كذا ثم يفعله وهذا هو ميم المعصية وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب. قال ابن العربي: القول بأن لغو اليمين هو المعصية باطل لأن الخلاف على ترك المعصية تتعبد بميمه عبادة والمخالف على فعل المعصية تتعبد بيمينه ويقال له لا تفعل وكثير من يمينك فإن خالف وأقدم على الفعل أثم وير في يمينه، قلت: الذي قال ذلك قال إنها في الثانية لا تتعبد أصلاً فلذلك قال إنها لغو، قال ابن العربي ومن قال إنها يمين الغضب يرد ما ثبت في الأحاديث يعني ما ذكر في الباب وغيرها، ومن قال دعاء الإنسان على نفسه إن فعل كذا أو لم يفعل فاللغو إما هو في طريق الكفارة وهي تتعبد وقد يؤاخذ بها لثبوت النهي عن دعاء الإنسان على نفسه، ومن قال إنها اليمين التي تكفر فلا يتعلق به فإن الله رفع للأخلة من اللغو مطلقاً فلا يتم فيه ولا كفارة فكيف يفسر اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود للأخلة حتى إن من وجب عليه الكفارة فخالف عوقب.

قوله: (يحيى) هو القطان، قال ابن عبد البر تشدد يحيى القطان عن هشام بذكر السب في نزول الآية قلت: قد صرح بعضهم برفعه عن عائشة أخرجه أبو داود من رواية إبراهيم الصائغ عن عطاء عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لغو اليمين هو كلام الرجل في بيته كلاً والله وبلى والله» وأشار أبو داود إلى أنه اختلف على عطاء وعلى إبراهيم في رفعه ووقفه، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق الزبيدي وابن وهب في جامعه عن يونس وجيد الرزاق في مصنفه عن معمر كاهن عن الزهري عن عروة عن عائشة: لشر اليمين ما كان في المرء والمزول والمراجعة في الحديث الذي كان يقصد عليه القلب وهذا موقوف، ورواية يونس تغارب الزبيدي، ولفظ معمر أنه القوم يتنارون يقول أحدهم لا والله وبلى والله وكلا والله ولا يقصد الحلف وليس خالفاً للآل وهو المعتد، وأخرج ابن وهب عن الثقة عن الزهري بهذا السند هو الذي يحلف على الشيء لا يريد به إلا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه، وهذا يوافق القول الثاني، لكنه ضعيف من أجل اليهم شاذ مخالفة من هو أوثق منه وأكثر عدداً.

١٥- باب إِذَا حَيْثُ نَاسِيًا فِي الْإِيمَانِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِمَّا أَغْطَاكُمْ بِهِ﴾ [الأحراب: ٥].

وَقَالَ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣].

٦٦٦٤- حَدَّثَنَا عَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَسْفَرُ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا

زُّرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَبِي عَمَّا وَسُوسَتِهِ، أَوْ خَلَّتْ بِوَأَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِوَأَوْ تَكَلِّمْ». [راجع: ٢٥٢٨، أخرجه مسلم: ١٢٧٧].

٦٦٦٥- حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عِمْسِيُّ بْنُ طَلْحَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَيَّنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - كَذَا وَكَذَا قِيلَ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا، لِيُؤْلَاهُ الْفَالِاحُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلْ وَلَا خَرَجَ. لَكُنْ كَلْبُهُنَّ يُوَزِّدُ، فَمَا سِئَلُ يُوَزِّدُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ الْفَعْلُ وَلَا خَرَجَ». [راجع: ٨٣، أخرجه مسلم: ١٣٠٦].

٦٦٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرِيكَ؟ قَالَ: «لَا خَرَجَ». قَالَ آخَرُ: خَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْهَبَ؟ قَالَ: «لَا خَرَجَ». قَالَ آخَرُ: ذَهَبْتُ قَبْلَ أَنْ أَرِيكَ؟ قَالَ: «لَا خَرَجَ». [راجع: ٨٤، أخرجه مسلم: ١٣٠٧ بلطف مختلف].

٦٦٦٧- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا غُنَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُفْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يُعْتَلِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَسَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَعَلْ». فَرَجَعَ فَعَلَّى ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ، ارْجِعْ فَسَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَعَلْ». قَالَ فِي الْغَالِيَةِ: فَأَعْلَنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَغْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ وَأَقْرَأْ بِمَا تَسَرَّ تَعَلَّكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْبُوحَ وَتَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْبُوحَ قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». [راجع: ٥٧٥، أخرجه مسلم: ٣٩٧].

٦٦٦٨- حَدَّثَنَا قُرُوءَةُ بْنُ أَبِي الْمَوْتَرَاءِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوفَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «فَرَمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ هَرَجَةً تُعْرَفُ بِهِمْ، فَصَرَخَ إِلَيْهِمْ: أَيُّ عِبَادَةِ اللَّهِ اخْرُجْتُمْ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَظَنَرُ حَذِيقَةُ بْنُ الْإِمَانِ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: أَبِي أَبِي، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا انْحَجَرُوا حَتَّى قَلُّوا، فَقَالَ حَذِيقَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ غُرُوفَةُ: فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ فِي حَذِيقَةَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ». [راجع: ٣٢٩٠].

٦٦٦٩- حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا غُرُوفَةُ، عَنْ خِلَاسٍ وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا، وَهُوَ صَلَاتٌ، فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ». [راجع: ١٩٣٣، أخرجه مسلم: ١١٥٥].

٦٦٧٠- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَحْتَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ فِي الرَّكَعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ، لَمَضَى لِي صَلَاتِهِ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ، انْظُرَ النَّاسُ تَسْلِيمَةً، فَكَبَّرَ وَسَجَدَ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَسَلَّمَ. [راجع: ٨٢٩، أخرجه مسلم: ٥٧٠].

٦٦٧١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ الْإِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ الْإِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَنْصُورٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الظُّهْرِ، فَرَأَى أَوْ نَقَصَ مِنْهَا - قَالَ: مَنْصُورٌ: لَا أَفْرِي الْإِبْرَاهِيمَ وَهَيْمَ أَمْ عَلْقَمَةَ - قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَصَرَتْ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ، قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَئَانَتِ السَّجْدَتَانِ لِيَنْ لَا يَنْدُرِي: زَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ، فَيَحْزَنُ الصَّوَابَ، فَيُحِبُّ مَا بَقِيَ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ». [راجع: ٤٠١، أخرجه مسلم: ٥٧٢].

٦٦٧٢- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عُفْرَةُ بْنُ وَيسَرَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَثِيرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ قَالَ لَا تُؤَاجِلُنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُزْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي غُرُورًا». قَالَ: كَانَتْ الْأَوَّلَى مِنْ مُوسَى إِيْسَاءًا. [راجع: ٧٤، أخرجه مسلم: ٢٣٨٠ مطرأ].

٦٦٧٣- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ الْوَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَكَانَ مِنْهُمْ حَتَفٌ لَهُمْ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَذْبَحُوا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، فَلْيَبْهُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَذَكَّرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُبَيِّنَ الذَّبْحَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي عَنَاقٌ جَذَعٌ، عَنَاقٌ لَبِي، هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ.

لَكَانَ ابْنُ عُثْمَانَ يَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ، وَيُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِوَجْهِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَيَقُولُ: لَا أَفْرِي أَبْلَغْتُ الرُّخَصَةَ غَيْرَهُ أَمْ لَا. [راجع: ٩٥١، أخرجه مسلم: ١٩٦١ مطرأ].

رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. ٦٦٧٤- حَدَّثَنَا مَسْلَمُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ عِيدٍ، ثُمَّ عَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». [راجع: ٩٨٥، أخرجه مسلم: ١٩٦٠].

قوله: (باب إذا حث ناسياً في الإيمان) أي حل يجب عليه الكفارة أو لا؟ قوله: (وقول الله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) كذا لا يحرر ولا يحرر. «وليس» بثبوت الروا في أوله، وقد تمسك بهذه الآية من قال ببدء حدث من لم يعتمد وفعل المألوف عليه ناسياً أو مكرهاً، ووجه بأنه لا ينسب فعله إليه شرعاً لرفع حكمه عنه بهذه الآية فكانه لم يفعله.

قوله: (لا تؤاخذني بما نسيت) قال المصنف: حاول البخاري في إثبات العمل بالجهل والنسيان ليسقط الكفارة، والذي يلازم مقصوده من أحاديث الباب الأول وحديث «من أكل ناسياً» وحديث نسيان التشهد الأول وقصة موسى فإن الحاضر حله بالنسيان وهو عبد من عباد الله فالله أحق بالمسامحة، قال وأما بقية أحاديث فني مساعدتها على مراده نظر. قلت: ويساعده أيضاً حديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن عباس في تقديم بعض النسك على بعض فإنه لم يأمر فيه بالإعادة بل علو فاعله بجهل الحكم، وقال غيره: بل أورد البخاري أحاديث الباب على الاختلاف إشارة إلى أنها أصول أدلة الفريقين ليستنبط كل منها ما يوافق مذهبه كما صنع في حديث جابر في قصة جلده فإنه أورد الطرق على اختلافها وإن كان قد بين في الآخر أن إسناد الاشتراط أصح، وكذا قول الشعبي في قدر الثمن، وبهذا جزم ابن المنير في الحاشية فقال: أورد الأحاديث المتجانسة ليعيد الناظر لمطابق النظر، ومن ثم لم يذكر الحكم في الترجمة بل أفاد مراد الحكم والأصول التي تصلح أن يقاس عليها، وهو أكثر إفادة من قول المجتهد في المسألة قولان وإن كان لذلك فائدة أيضاً انتهى ملخصاً. والذي يظهر لي أن البخاري يقول ببدء الكفارة مطلقاً، وتوجيه الدلالة من الأحاديث التي ساقها ممكن وأما ما يخالف ظاهر ذلك فالجواب عنه

يمكن: فمنها الدية في قتل الخطأ ولولا أن حفيظة أسقطها لكانت له المطالبة بها، والجواب أنها من خطاب الوضع وليس الكلام فيه. ومنها إبدال الأضحية التي ذبعت قبل الوقت، والجواب أنها من جنس الذي قبله. ومنها حديث المسيء صلاته فإنه لو لم يضره بالجمل لما أقره على إتمام الصلاة المختلة، لكنه لما رجا أنه يتعطل لما عابه عليه أمره بالإحادة فلما علم أنه فعل ذلك من جهل بالحكم علمه، وليس في ذلك متمسك لمن قال بوجوب الكفارة في صورة النسيان، وأيضاً فالصلاة إما تقصم بالأركان فكل ركن اختل منها اختلت به ما لم يتدارك، وإما الذي يناسب ما لو فعل ما يطل الصلاة بعده أو تكلم به فإنها لا تطل عند الجمهور كما دل عليه حديث أبي هريرة في الباب « من أكل أو شرب ناسياً » قال ابن التين: أجرى البخاري قوله تعالى: ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ﴾ [الأحزاب: ٥] في كل شيء. وقال غيره: هي في قصة محصورة وهي ما إذا قال الرجل يا بني وليس هو ابنته، وقيل إذا أمر امرأته حائضاً وهو لا يعلم، قال: والدليل على عدم التعميم أن الرجل إذا قتل خطأ تلوته الدية وإذا أكل مال غيره خطأ فإنه يلزمه انتهى. وانفصل غيره بأن الخلافات من خطاب الوضع والذي يتعلق بالألمة ما يدخل في خطاب التكليف، ولو سلم أن الآية نزلت فيما ذكر لم يمنع ذلك من الاستدلال بمجموعها، وقد أجمعوا على العمل بمجموعها في سقوط الإثم، وقد اختلف السلف في ذلك على مذاهب ثالثة الفرقة بين الطلاق والعناق تشب في الكفارة مع الجمل والنسيان بخلاف غيرها من الأيمان فلا تجب، وهذا قول عن الإمام الشافعي ورواية عن أحمد، والراجح عند الشافعية التسوية بين الجسيع في عدم الوجوب، وعن الحنابلة مكه وهو قول المالكية والحنفية، وقال ابن المنذر: كان أحد يوقع الحث في النسيان في الطلاق حسب ويقف عما سوى ذلك. والمذكور في الباب اثنا عشر حديثاً.

الحديث الأول:

قوله: (زواره بن أوفى) هو قاضي البصرة مات وهو ساجد أوردته الترمذي، وكان ذلك سنة ثلاث وتسعين.

قوله: (عن أبي هريرة يرفعه) سبق في المتن من رواية سفيان عن مسعر بلفظ عن النبي ﷺ بدل قوله هنا يرفعه، وكذا مسلم من طريق وكيع، وللنسائي والإسماعيلي من طريق عبد الله بن إدريس كلاهما عن مسعر بلفظ « قال رسول الله ﷺ » وقال الكرماني: إنما قال يرفعه ليكون أهم من أن يكون سمعه منه أو من صحابي آخر سمعه منه. قلت: ولا اختصاص لذلك بهذه الصيغة بل مثله في قوله قال وعنه، وإما يرفع الاحتمال إذا قال سمعت وغرهما، وذكر الإسماعيلي أن وكيعاً رواه عن مسعر فلم يرفعه قال والذي رفعه ثقة فيجب المصير إليه.

قوله: (عن أبي هريرة) لم أتف على التصريح بسماع زواره لهذا الحديث من أبي هريرة، لكنه لم يوصف بالتدليس فيحمل على السماع. وذكر الإسماعيلي أن الفرات بن خالد أدخل بين زواره وبين أبي هريرة في هذا الإسناد رجلاً من بني عامر، وهو خطأ فإن زواره من بني عامر فكأنه كان فيه عن زواره رجل من بني عامر فظنه آخر أبيهم وليس كذلك.

قوله: (لأمتي) في رواية هشام عن قتادة « تجاوز عن أمي ».

قوله: (عما وسوست أو حدثت به أنفسها) في رواية هشام « ما حدثت به أنفسها » ولم يتردد، وكذا في رواية سعيد وأبي عروة عند مسلم وفي رواية ابن عينة « ما وسوست بها صدورهما » ولم يتردد أيضاً، وضبط أنفسها بالنصب للأكثر ولبعضهم بالرفع، وقال الطحاوي بالثاني به جزم أهل اللغة يريدون بغير اختيارها كقوله تعالى: ﴿ وتعلم ما توسوس به نفسه ﴾ [الن: ١٦].

قوله: (ما لم تعمل به أو تكلم) في رواية عبد الله بن إدريس أو تكلم به، قال الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث ذكر النسيان، وإما فيه ذكر ما خطر على قلب الإنسان. قلت: مراد البخاري لإحقاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز لأن النسيان من متعلقات عمل القلب. وقال الكرماني: قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة، فكما أنها لا اعتبار لها عند التوطن فكذا الناسي والمخطئ. لا توطين لهما. وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به « وما استكروها عليه » وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه وإما تعرف من رواية الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » وقد أخرجه ابن ماجه عقب حديث أبي هريرة من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والحديث عند هشام بن عمار عن الوليد فاعلمه دخل له ببعض حديث في حديث، وقد رواه عن ابن عينة الحبيدي وهو أرفأ أصحاب ابن عينة عمه، وتقدم في العتق عنه

قوله: (ما لم تعمل به أو تكلم) في رواية عبد الله بن إدريس أو تكلم به، قال الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث ذكر النسيان، وإما فيه ذكر ما خطر على قلب الإنسان. قلت: مراد البخاري لإحقاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز لأن النسيان من متعلقات عمل القلب. وقال الكرماني: قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة، فكما أنها لا اعتبار لها عند التوطن فكذا الناسي والمخطئ. لا توطين لهما. وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به « وما استكروها عليه » وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه وإما تعرف من رواية الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » وقد أخرجه ابن ماجه عقب حديث أبي هريرة من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والحديث عند هشام بن عمار عن الوليد فاعلمه دخل له ببعض حديث في حديث، وقد رواه عن ابن عينة الحبيدي وهو أرفأ أصحاب ابن عينة عمه، وتقدم في العتق عنه

قوله: (ما لم تعمل به أو تكلم) في رواية عبد الله بن إدريس أو تكلم به، قال الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث ذكر النسيان، وإما فيه ذكر ما خطر على قلب الإنسان. قلت: مراد البخاري لإحقاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز لأن النسيان من متعلقات عمل القلب. وقال الكرماني: قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة، فكما أنها لا اعتبار لها عند التوطن فكذا الناسي والمخطئ. لا توطين لهما. وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به « وما استكروها عليه » وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه وإما تعرف من رواية الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » وقد أخرجه ابن ماجه عقب حديث أبي هريرة من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والحديث عند هشام بن عمار عن الوليد فاعلمه دخل له ببعض حديث في حديث، وقد رواه عن ابن عينة الحبيدي وهو أرفأ أصحاب ابن عينة عمه، وتقدم في العتق عنه

قوله: (ما لم تعمل به أو تكلم) في رواية عبد الله بن إدريس أو تكلم به، قال الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث ذكر النسيان، وإما فيه ذكر ما خطر على قلب الإنسان. قلت: مراد البخاري لإحقاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز لأن النسيان من متعلقات عمل القلب. وقال الكرماني: قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة، فكما أنها لا اعتبار لها عند التوطن فكذا الناسي والمخطئ. لا توطين لهما. وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به « وما استكروها عليه » وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه وإما تعرف من رواية الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » وقد أخرجه ابن ماجه عقب حديث أبي هريرة من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والحديث عند هشام بن عمار عن الوليد فاعلمه دخل له ببعض حديث في حديث، وقد رواه عن ابن عينة الحبيدي وهو أرفأ أصحاب ابن عينة عمه، وتقدم في العتق عنه

بشار بشار.

قوله: (قال قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف) في رواية الإسماعيلي «كان عندهم ضيف» بغير واو، وظاهر السياق أن القصة وقعت للبراء، لكن المشهور أنها وقعت لخاله أبي بردة بن نيار كما تقدم في كتاب الأضاحي من طريق زييد عن الشعبي عن البراء فذكر الحديث وفيه «نقام أبو بردة بن نيار وقد ذبح فقال إن عندي جذعة» الحديث، ومن طريق مطرف عن الشعبي عن البراء قال «خشي خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة».

قوله: (قبل أن يرجع) في رواية السرخسي والمستملي «قبل أن يرجعهم» والمراد قبل أن يرجع إليهم.

قوله: (فأمره أن يعيد الذبح) قال ابن التين: رويته بكسر الهمزة وهو ما يليح وبالفصح وهو مصدر ذهبت.

قوله: (فقال يا رسول الله) في رواية الإسماعيلي «قال البراء يا رسول الله» وهذا صريح في أن القصة وقعت للبراء، فلو لا اتحاد المخرج لأمكن التسديد، لكن القصة متحدة والسند متحد من رواية الشعبي عن البراء والاختلاف من الرواة عن الشعبي فكانت وقع في هذه الرواية اختصار وحذف، ويحتمل أن يكون البراء شارك خاله في سؤال النبي ﷺ عن القصة فنسبت كلها إليه مجوزاً قال الكرمانى: كان البراء وخاله أبو بردة أهل بيت واحد فنسبت القصة تارة لخاله وتارة لنفسه انتهى والتكلم في القصة الواحدة أحدهما فتكون نسبة القول للأخر مجازية والله أعلم.

قوله: (خير من شاتي لحم) تقدم البحث فيه هناك أيضاً.

قوله: (وكان ابن عون) هو عبد الله راوي الحديث عن الشعبي، وهو موصل بالسد المذكور.

قوله: (يقف في هذا المكان عن حديث الشعبي) أي يترك تكلمه.

قوله: (ويحدث عن محمد بن سيرين) أي عن أنس.

قوله: (يحل هذا الحديث) أي حديث الشعبي عن البراء.

قوله: (ويقف في هذا المكان) أي في حديث ابن سيرين أيضاً.

قوله: (ويقول لا أدري إلخ) يأتي بيانه في الذي بعده.

قوله: (رواه أبو يوب عن ابن سيرين عن أنس) وصله المصنف في أوائل الأضاحي من رواية إسماعيل وهو المعروف بابن حلية عن أيوب بهذا السند ولفظه «من ذبح قبل الصلاة فليدع، فقام رجل فقال: يا رسول الله إن هذا يوم يشتهي فيه اللحم وذكر جيرانه وعندي جذعة خير من شاتي لحم، فرخص له في ذلك فلا أدري أبليت الرخصة من سواه أم لا» وهذا ظاهره في أن الكل من رواية ابن سيرين عن أنس، وقد أوضحت ذلك أيضاً في كتاب الأضاحي.

الحديث الثاني عشر: حديث جندب وهو ابن عبد الله البجلي.

قوله: (خطب ثم قال من ذبح قبل أن يصلح فليدع مكانها) تقدم في الأضاحي عن آدم عن شعبة بهذا السند بلفظ «من ذبح قبل أن يصلح فليدع» الحديث وتقدم شرحه هناك أيضاً. وقال الكرمانى: ومناسبة حديثي البراء وجندب للترجمة الإشارة إلى التسوية بين الجاهل بالحكم والناسي.

١٦- باب التبيين القموس

﴿وَلَا تَصْلُوا إِيْمَانَكُمْ دَعْلًا يَنْتَكُمُ قَوْلُ قَلَمٍ بَدَّ كُوبَهَا وَكَلُوبُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدَتْكُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الآية [النحل: ٩٤]. دَعْلًا: مَكْرًا وَخِيَانَةً.

٦٦٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَطَالٍ: أَخْبَرَنَا النُّصْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا فِرَاسٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكِبْرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالتَّجْنِيسُ الْقَمُوسُ». [أبو: ٩٨٧٠، ٩٩٢٠، وأبو: في الأدب، باب: ٦٦٧٥].

قوله: (باب التبيين القموس) يفتح للمجمة وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة، قيل سميت بذلك لأنها تنقسم صاحبها في الإثم ثم في النار، فهي فعول بمعنى فاعل،

يورده في الصيام من طريق خلاص أصلاً، وقال ابن التمر في الحاشية أوجب مالك الحنث على الناسي ولم يخالف ذلك في ظاهر الأمر إلا في مسألة واحدة وهي من حلف بالطلاق ليصوم غدا فأكل ناسياً بعد أن بيت الصيام من الليل، فقال مالك: لا شيء عليه، فاختلف عنه فقيل لا قضاء عليه وقيل لا حنث ولا قضاء وهو الأرجح، أما عدم القضاء فلا أنه لا يعتمد إبطال العباد، وأما عدم الحنث فهو على تقدير صحة الصوم لأنه المحلوف عليه، وقد صحح الشارع صومه، فإذا صح صومه لم يقع عليه حنث.

الحديث السابع: حديث عبد الله بن مجنة في سجود السهو قبل السلام لترك التشهد الأول، وقد تقدم في أبواب سجود السهو من أواخر كتاب الصلاة مع شرحه.

الحديث الثامن: حديث ابن مسعود في سجود السهو بعد السلام لزيادة ركعة في الصلاة، وقد تقدم شرحه أيضاً هناك عقب حديث ابن مجنة.

وقوله هنا: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهبه، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من مسنده، وقوله «سمع عبد العزيز أي أنه سمع ولفظه «أنه» يسقطونها في الحظ أحياناً، وعبد العزيز المذكور هو الذي يفتح للمهمة والتثليل، ومتصور هو ابن المتشر، وإبراهيم هو النخعي، وعلقته هو ابن قيس.

وقوله فيه: (فأرد أو نقص) قال منصور لا أدري إبراهيم وهم أم علقته كذا أطلق «وهم» موضع «شك» وتوجيهه أن الشك ينشأ عن النسيان إذ لو كان ذاكراً لأحد الأمرين لما وقع له التردد، يقال وهم في كذا إذا غلط فيه وهمم إلى كذا إذا ذهب وهمه إليه، وقد تقدم في أبواب القيلة من رواية جرير عن منصور قال: «قال إبراهيم لا أدري زاد أو نقص» فجزم بأن إبراهيم هو الذي تردد، وهذا يدل على أن منصوراً حين حدث عبد العزيز كان متردداً هل علقته قال ذلك أم إبراهيم، وحين حدث جريراً كان جازماً بإبراهيم. وقال الكرمانى لفظ «أقصرت» صريح في أنه نقص ولكنه وهم من الرواي والصواب ما تقدم في الصلاة بلفظ «أحدث في الصلاة شيء» وقد تقدمت بمباحث هذا الحديث هناك أيضاً والله الحمد.

الحديث التاسع: ذكر فيه طرفاً سيراً من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر وقوله قلت لابن عباس فقال حدثني أبي بن كعب هكذا حذف مقول سعيد بن جبير، وقد ذكره في تفسيره الكهف بلفظ «قلت لابن عباس إن نوحاً اليكالي» فذكر قصة، فقال ابن عباس واداً عليه «حدثني أبي بن كعب الخ» فحذف البخاري هنا كما حذف أكثر الحديث، إلى أن قال «لا تؤاخذني».

قوله: (أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تؤاخذني بما نسيت) فيه حذف تقدير: يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَأْخُذْ بَعِثْ﴾ إلخ.

قوله: (كانت الأولى من موسى لسيان) يعني أنه كان عند إنكاره، خرق السفينة كان ناسياً لما شرط عليه الخضر في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ فإن قيل ترك مواظبته بالنسيان متجه وكيف وإخله قلنا عملاً بعموم الشرط، وبهذا التقرير يتجه إيراد هذا الحديث في هذه الترجمة. فإن قيل فالقصة الثانية لم تكن إلا عمداً فما الحامل له على خلف الشرط؟ قلنا: لأنه في الأولى كان يتوقع هلاك أهل السفينة فبادر للإنكار فكان ما كان واعتذر بالنسيان وقدر الله سلامته، وفي الثانية كان قتل الغلام فيها محققاً فلم يعبر على الإنكار فذكر الشرط عاماً لإخلافه تقديماً لحكم الشرع، ولذلك لم يعتبر بالنسيان وإنما أراد أن يجرب نفسه في الثالثة لأنها الحد المين غالباً لما يخفى من الأمور. فإن قيل: فهل كانت الثالثة عمداً أو نسياناً؟ قلنا: يظهر أنها كانت نسياناً وإنما وإخله صاحبه بشرطه الذي شرطه على نفسه من المفارقة في الثالثة، وبذلك جزم ابن التين، وإنما لم يقل إنها كانت عمداً استبعاداً لأن يقع من موسى عليه السلام إنكار أمر مشروع وهو الإحسان لمن أساء والله أعلم.

الحديث العاشر والحادي عشر: حديث البراء وحديث أنس في تقديم صلاة العيد على الذبح، وقد سبق شرحهما مستوفى في كتاب الأضاحي.

قوله: (كتب لي محمد بن بشار) لم تقع هذه الصيغة للبخاري في صحيحه عن أحد من مشايخه إلا في هذا الموضع، وقد أخرج بصيغة المكاتبة فيه أشياء كثيرة لكن من رواية التابعي عن الصحابي أو من رواية غير التابعي عن التابعي وغو ذلك، وعمد بن بشار هذا هو المعروف ببشار، وقد أكثر عنه البخاري، وكأنه لم يسمع منه هذا الحديث فرواه عن المكاتبة. وقد أخرج أصل الحديث من عدة طرق أخرى موصلة كما تقدم في العيين وغيره، وقد أخرجه الإسماعيلي عن عبد الله بن محمد بن سنان قال: قرأت على بشار فذكره، وأخرجه أبو نعيم من رواية حسين بن محمد بن حماد قال حدثنا محمد بن

وقيل الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتعاهدوا أحضروا جفنة فجمعوا فيها طيباً أو دماً أو رماداً ثم يخلطون عندما يدخلون أيديهم فيها ليتم لهم بذلك المراد من تأكيد ما أرادوا. فسميت تلك البعينة إذا غدر صاحبها غموساً لكونه بالغ في نقض العهد، وكأنها على هذا مأخوذة من اليد الغموسة فيكون فعول بمعنى مفعولة. وقال ابن التين: البعينة الغموس التي ينمض صاحبها في الإثم، ولذلك قال مالك لا كفارة فيها، واحتج أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يَوَازِيكُمْ مَا عَدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] وهذه بعينة غير منعقدة لأن المتعقد ما يمكن حله ولا يتأتى في البعينة الغموس البر أصلاً.

قوله: ﴿وَلَا تَخْضَلُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرُلَ قَلَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا (الآية)﴾ كذا لأبي ذر، وساق في رواية كريمة إلى ﴿عظيم﴾.

قوله: ﴿دَخَلًا مَكْرًا وَخِيَالَةً﴾ هو من تفسير قتادة وسعيد بن جبير أخرجه جيد الزواق في معمر عن قتادة قال: حياة وغدرًا، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير قال: فساق مكرًا وخديعة، وقال الفراء: يعني خيائنة، وقال أبو عبيدة: الدخيل كل أمر كان على فساد، وقال الطبري: معنى الآية لا تملأوا أيمانكم أي تخلصون بها على أنكم توفون بالعهد لمن عاهدتموه دَخَلًا أي خديعة وغدرًا ليخلصوا إليكم وأنتم تفسرون لهم الغدر انتهى. ومناسبة ذكر هذه الآية للبعينة الغموس ورود الوعيد على من حلف كاذبًا متعمداً.

قوله: (النفس) يفتح النون وسكون المعجمة هو ابن شعل بالمعجمة مصغر، ووقع نسباً في رواية النسائي، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من رواية جعفر بن إسماعيل عن محمد بن مقاتل شيخ البخاري فيه فقال: «من عبد الله بن المبارك من شعبة» وكان لابن مقاتل فيه شيعين إن كان حفظه، وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره سين مهملة.

قوله: (عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص.

قوله: (الكبائر الإشراك بالله) في رواية شيان عن فراس في أوله «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ قال: يا رسول الله ما الكبائر» فذكره، ولم أتف على اسم هذا الأعرابي.

قوله: (الكبائر الإشراك بالله) (ج) ذكر هنا ثلاثة أشياء بعد الشرك وهو العقوق وقتل النفس والبعينة الغموس، ورواه غندر عن شعبة بلفظ «الكبائر الإشراك بالله وعقوق الولدين أو قال البعينة الغموس شك شعبة» أخرجه أحمد عنه هكذا، وكذا أخرجه المصنف في أوائل الديات والترمذي جميعاً عن بشر بن غندر وعلقه البخاري هناك ووصله الإسماعيلي من رواية معاذ بن معاذ عن شعبة بلفظ «الكبائر الإشراك بالله والبعينة الغموس وعقوق الولدين أو قال قتل النفس» ووقع في رواية شيان التي أشرت إليها «الإشراك بالله، قال: ثم ماذا؟ قال: ثم عقوق الولدين، قال: ثم ماذا؟ قال: البعينة الغموس» ولم يذكر قتل النفس، وزاد في رواية شيان «قلت وما البعينة الغموس؟ قال: التي تقتطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب» والقاتل قلت هو عبد الله بن عمرو راوي الخبر والمجيب النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون السائل من دون عبد الله بن عمرو والمجيب هو عبد الله أو من دونه، ويؤيد كونه مرفوعاً حديث ابن مسعود والأشعث المذكور في الباب الذي بعده، ثم وقعت على تعيين القاتل «قلت وما البعينة الغموس» وعلى تعيين المسؤول فوجدت الحديث في النوع الثالث من القسم الثاني من صحيح ابن حبان وهو قسم التوابع، وأخرجه عن النضر بن محمد عن محمد بن عثمان المجلي عن عبيد الله بن موسى بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال في آخره بعد قوله «ثم البعينة الغموس» قلت لعامر ما البعينة الغموس؟ إنيغ فظهر أن السائل من ذلك فراس والمسؤول الشعبي وهو عامر والله الحمد على ما أتفق ثم لله الحمد ثم لله الحمد فاني لم أر من تحرره له ذلك من الشراح، حتى إن الإسماعيلي وأبا نعيم لم يخرجاه في هذا الباب من رواية شيان بل اختصرا على رواية شعبة، وسيأتي عد الكبائر وبيان الاختلاف في ذلك في كتاب الحدود في شرح حديث أبي هريرة «اجتنبوا السبع الموبقات» إن شاء الله تعالى، وقد بينت ضابط الكبيرة والمخلاف في ذلك، وأن في الذنوب صغيراً وكبيراً وأكبر، في أوائل كتاب الأدب، وذكرنا ما يدل على أن المراد بالكبائر في حديث الباب أكبر الكبائر، وأنه ورد من وجه آخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بلفظ «من أكبر الكبائر» وإن له شاهداً عند الترمذي عن عبد الله بن أبيس وذكر فيه البعينة الغموس أيضاً، واستدل به للجمهور على أن البعينة الغموس لا كفارة فيها للاتفاق على أن الشرك والعقوق والقتل لا كفارة فيه وإنما كفارتها التوبة منها والتكفير من القصاص في القتل المسمد فتدلل ذلك البعينة الغموس حكمها حكم ما ذكرت معه، وأوجب بان الاستدلال بذلك ضعيف لأن الجمع بين مختلف الأحكام جائز كقوله تعالى: ﴿كلوا من

ثمرة إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾ والإيتاء واجب والأكل غير واجب، وقد أخرج ابن الجوزي في «التحقيق» من طريق ابن شاذين بسند إلى خالد بن معدان عن أبي التمركل عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ليس فيها كفارة بين صبر يقتلع بها مالا بغير حق، وظاهر سننه الصحة، لكنه معلول لأن فيه عنته بقية فقد أخرجه أحد من هذا الوجه فقال في هذا السند عن التمركل أو أبي التمركل، فظهر أنه ليس هو التاجي الفقة بل آخر مجهول، وأيضاً فالتنخصر ونلفظه عند أحد «من لقي الله لا يشرك به شيئاً» دخل الجنة «للحديث» وفيه «وليس ليس لها كفارة الشرك بالله» وذكر في آخرها «وبعينة صابرة يقتلع بها مالا بغير حق» ونقل محمد بن نصر في اختلاف العلماء ثم ابن المنذر ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على أن لا كفارة في البعينة الغموس، وروى آدم بن أبي إياس في مستد شعبة وإسماعيل القاضي في الأحكام من ابن مسعود «كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له البعينة الغموس أن يخلع الرجل على مال أخيه كاذباً ليقتطعه» قال ولا خلاف له من الصحابة، واحتجوا بأنها أعظم من أن تكفر، وأجاب من قال بالكفارة كالحكم وعطاء والأزاعي ومعر والشافعي بأنه أوجب للكفارة من غيره وبيان الكفارة لا ترتبه إلا غيراً، والذي يجب عليه الرجوع إلى الحق ورد المظلمة، فإن لم يفعل وكفر فكافرة لا ترفع عنه حكم التمدى بل تنفذ في الجملة. وقد طعن ابن حزم في صحة الأثر عن ابن مسعود واحتج بإيجاب الكفارة فيمن تمتد الجماع في صوم رمضان وفيمن أسد حجه، قال: ولعلهما أعظم إثماً من بعض من حلف البعينة الغموس، ثم قال: وقد أوجب للمالكية الكفارة على من حلف أن لا يزني ثم زنى ونحو ذلك، ومن حجة الشافعي قوله في الحديث الماضي في أول كتاب الأيمان «فليت الذي هو خير وليكثر من يمينه» فامر من تمتد لحنث أن يكثر يؤخذ عنه مشروعية الكفارة لمن حلف حثاً.

١٧- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ

وَأَيْمَانِهِمْ لَمَّا قِيلَ أُولَئِكَ لَا عِلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧]

وقوله جلّ ذكره: ﴿وَلَا تَخْضَلُوا اللَّهَ غُرَضاً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَقُوا وَتَصْلَحُوا تَبَنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

وقوله جلّ ذكره: ﴿وَلَا تَشْكُرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ لَمَّا قِيلَ لَمَّا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ غَوْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٩٥].

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَفْضَحُوا أَيْمَانَكُمْ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ حَكْمًا﴾ [النحل: ٩١].

٦٦٧٦- حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى بَيْنٍ صَبْرٍ، يَقْطِيعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعْدِيْقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ لَمَّا قِيلَ﴾. إِلَى آخِرِ آيَةِ، [رابع: ٢٢٥٩، أخرجه مسلم: ١٣٨ مع الحديث الآتي].

٦٦٧٧- فَدَخَلَ الْأَعْمَشُ بْنُ قَبَسٍ فَقَالَ: مَا حَلَفْتُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالُوا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فِي الْأَنْزَلَتْ: كَأَنَّهُ لِي بَرِّي بِأَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، فَأَنْزَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَشْكُرُ أَوْ يَبِينُ». فَلْت: إِذَا يَحْلِفُ عَلَيْهِمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى بَيْنٍ صَبْرٍ، وَفَوَّيْهَا فَاجْرٍ، يَقْطِيعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». [رابع: ٢٢٥٧، أخرجه مسلم: ١٣٨ مع الحديث السابق].

قوله: (باب قول الله تعالى إن الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم الآية) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿عذاب اليم﴾ وقد سبق تفسير العهد قبل خسة أبواب، ويستفاد من الآية أن العهد غير البعينة لطف البعينة عليه، فيه حجة على من احتج بها بأن العهد يمين، واحتج بعض المالكية بأن العرف جرى على أن العهد والميثاق والكفالة والأمانة إيمان لأنها من صفات الذات، ولا ينفي ما فيه. قال ابن بطال: وجه

الدلالة أن الله خص المهد بالتمتع على سائر الإيمان فدل على تأكيد الحلف به لأن مهاد الله ما أخذه على عبده وما أعطاه عباده كما قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ ﴾ [التوبة: ٧٥] الآية لأنه قدم على ترك الوفاء به.

قوله: (وقول الله تعالى: ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم) كذا لأبي ذر، وفي رواية غيره: «وقوله جل ذكره» قال ابن التين وغيره: اختلف في معناه فمن زيد بن أسلم: لا تكثروا الحلف بالله وإن كنتم برونه، وفائدة ذلك إثبات الحسية في القلوب، ويشير إليه قوله «ولا تعلق كل حلفاء مهين» وعن سعيد بن جبير: هو أن يحلف أن لا يصل رحمه مثلاً فيقال له صل، فيقول قد حلفت وعلى هذا فمعنى قوله أن تبروا كراهة أن تبروا فينبغي أن يأتي الذي هو خير ويكثر انتهي. وقد أخرجه الطبري في طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وانقله «لا تجعل الله عرضة لأيمانك أن لا تصنع الخير ولكن كثر واصنع الخير» وقيل هو أن يحلف أن يفعل نوعاً من الخير تأكيداً له يبينه فنهى عن ذلك حكاية الماوردي، وهو شبه النهي عن النار كما سيأتي نظيره، وعلى هذا فلا يحتاج إلى تقدير لا، قال الرافعي وغيره: العرضة ما يعمل معرضاً لشيء آخر كما قالوا يصير عرضة للسفر، ومنه قول الشاعر:

ولا تجعلني عرضة للزمان

ويقولون فلان عرضة للناس أي يقعون فيه، وفائدة عرضة للزمان إذا صلحت له وقوت عليه، وجعلت فلاناً عرضة في كذا أي أقمت فيه، وتطلق العرضة أيضاً على الحمة كقول حسان:

في الأنصار عرضتها للقاء

قوله: (ولا تشركوا بعهد الله شيئاً قليلاً إلى قوله ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها وقد جعلهم الله عليكم كفيلاً) هكذا وقع في رواية أبي ذر، وسقط ذلك لجميعهم، ووقع فيه تقديم وتأخير، والصواب وقوله «ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها» وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً» إلى قوله: «ولا تشركوا بعهد الله شيئاً قليلاً» [التنحل: ٩١ - ٩٥] وقد وقع في رواية النسفي بعد قوله عرضة لأيمانكم ما نصه «وقوله ولا تشركوا بعهد الله شيئاً قليلاً الآية وقوله وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم الآية» وقد مشى شرح ابن بطل على ما وقع عند أبي ذر فقال: في هذا دليل على تأكيد الوفاء بالمعهد لأن الله تعالى قال ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها، ولم يتقدم فيه ذكر المعهد فعلم أنه يمين. ثم ظهر لي أنه أراد ما وقع قبل قوله «ولا تنقضوا» [التنحل: ٩١] وهو قوله «وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم» [التنحل: ٩١] لكن لا يلزم من عطف الإيمان على العهد أن يكون المعهد شيئاً بل هو كآية السابقة «إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَإِيمَانِهِمْ شُكْرًا» [آل عمران: ٧٧] فالآيات كلها دالات على تأكيد الوفاء بالمعهد، وأما كونه يميناً فمفسر آخره، ولعل البخاري أشار إلى ذلك، وقد تقدم كلام الشافعي «من حلف بعهد الله» قبل حصة أبواب، وقوله «وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً» [التنحل: ٩١] أي شهيدياً في العهد أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، وأخرج عن جاهد قال: يعني وكيفلاً، واستدل بقوله تعالى «ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم» [البقرة: ٢٢٤] على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأن ابن عباس فسرها بأن الرجل يحلف أن لا يصل قرابته فجعل الله له عرجاً في التكفير وأمره أن يصل قرابته ويكثر عن يمينه ولم يجعل لحالف الغموس عرجاً، كذا قال، وتعبه الخطابي بأنه لا يدل على ترك الكفارة في اليمين الغموس بل قد يدل لمشروعيتها.

قوله: (حدثنا موسى بن إسماعيل) هو التبرذكي.

قوله: (حدثنا أبو عروبة) هو الرضاح، وقد تقدم من موسى هذا بعض الحديث بدون نصبة الأشعث في الشهادات لكن عن عبد الواحد وهو ابن زياد يدل أبي عروبة، فالحديث عند موسى المذكور منهما جيداً.

قوله: (عن أبي وأبي) هو شقيق بن سلمة، وقد تقدم في الشرب من رواية أبي حزة وهو السكري، وفي الإشخاص من رواية أبي معاوية كلاهما عن الأعمش عن شقيق، وقد تقدم قريباً من رواية شعبة عن سليمان وهو الأعمش، ويستفاد أنه مما لم يلدس فيه الأعمش فلا يضر جرحه به بالتمتع.

قوله: (عن عبد الله) في تفسير آل عمران بن حجاج بن منهال عن أبي عروبة بهذا السند عن عبد الله بن مسعود.

قوله: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا وقع التصريح بالرفع في رواية الأعمش، ولم يقع ذلك في رواية منصور للماضية في الشهادات وفي الرهن، ووقع

مرفوعاً في رواية شعبة الماضية قريباً من منصور والأعمش جميعاً.

قوله: (من حلف على يمين صبي) يفتح الصاد وسكون الموحدة، ويمين الصبر هي التي تلمز ويغير عليها حلقها يقال أصبره اليمين أحلقه بها في مقاطع الحق، زاد أبو حزة عن الأعمش «هو بها فاجر» وكذا للأكثر، وفي رواية أبي معاوية «هو عليها فاجر ليقطع» وكان فيها حذفاً تقديره هو في الإقدام عليها، والمراد بالفجور لازمه وهو الكذب، وقد وقع في رواية شعبة «على يمين كاذبة».

قوله: (يقطع بها مال امرئ مسلم) في رواية حجاج بن منهال «ليقطع بها» بزيادة لام تمثيل ويقطع بفعل من القطع كانه قطعه عن صاحبه أو أخذ قطعة من ماله بالحلف المذكور.

قوله: (قضى الله وهو عليه غضبان) في حديث وائل بن حجر عند مسلم «وهو حته معرض» وفي رواية كردوس عن الأشعث عن أبي داود «إلا لقى الله وهو أجلم» وفي حديث أبي أمامة بن ثعلبة عند مسلم والنسائي نحوه في هذا الحديث «فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة» وفي حديث عمران عند أبي داود «فلينار مقعده من النار».

قوله: (فأنزل الله تصديق ذلك: إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَإِيمَانِهِمْ شُكْرًا) كذا في رواية الأعمش ومنصور، ووقع في رواية جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أمين عند مسلم والترمذي وغيرهما جيداً عن أبي وائل عن عبد الله «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه» الحديث ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله «إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ» [آل عمران: ٧٧] فذكر هذه الآية، ولولا التصريح في رواية الباب بأنها نزلت في ذلك لكان ظاهر هذه الرواية أنها نزلت قبل ذلك، وقد تقدم في تفسير آل عمران أنها نزلت فيمن أقام سلمته بعد العصر فسلمت كاذباً، وتقدم أنه يجوز أنها نزلت في الأمرين معاً، وقال الكرمانى: لعل الآية لم تبلغ ابن أبي أوفى إلا عند إقامته السلمة فظن أنها نزلت في ذلك، أو أن القصتين وقعتا في وقت واحد فنزلت الآية، واللفظ عام متناول لهما ولغيرهما.

قوله: (فدخل الأشعث بن قيس فقال: ما حدثكم أبو عبد الرحمن؟) كذا وقع عند مسلم من رواية وكيع عن الأعمش، وأبو عبد الرحمن هي كنية ابن مسعود. وفي رواية جبر في الرهن «ثم إن الأشعث بن قيس خرج إلينا فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن» والجمع بينهما أنه خرج عليهم من مكان كان فيه فدخل المكان الذي كانوا فيه، وفي رواية الثوري عن الأعمش ومنصور جيداً كما سيأتي في الأحكام فجاء الأشعث وعبد الله يحدثهم، ويجمع بأن خروجه من مكانه الذي كان فيه إلى المكان الذي كان فيه عبد الله وقع وعبد الله يحدثهم فعمل الأشعث تشاغل بشيء فلم يدرك تحدث عبد الله فسأل أصحابه عما حدثهم به.

قوله: (فقالوا كذا وكذا) في رواية جبر «فحدثناه» وبين شعبة في روايته أن الذي حدث بما حدثهم به ابن مسعود هو أبو وائل الراوي ولفظه في الإشخاص «قال فلحقني الأشعث فقال: ما حدثكم عبد الله اليوم؟ قلت كذا وكذا» وليس بين قوله فلحقني وبين قوله في الرواية خرج إلينا قتال ما يحدثكم منافاة، وإنما انفرد في هذه الرواية لكونه الجيب.

قوله: (قال في أنزلت) رواية جبر «قال قتال صدق، لقي والله أنزلت» واللام لتأكيد القسم دخلت على في، ومراده أن الآية ليست بسبب خصوصته التي يذكرها، وفي رواية أبي معاوية «في والله كان ذلك» وزاد جبر عن منصور «صدق» قال ابن مالك «لقي والله أنزلت» شاهد على جواز توسط القسم بين جزأي الجواب، وعلى أن اللام يجب وصلها بمعمولي الفعل الجوابي المقدم لا بالتعذر.

قوله: (كان لي) في رواية الكشيحي «كانت».

قوله: (بشر) في رواية أبي معاوية «أرض» وإدعى الإسماعيلي في الشرب أن أبا حزة نرد بقوله «في بئر» وليس كما قال فقد وافقه أبو عروبة كذا تسمى، وكذا يأتي الأحكام من رواية الثوري عن الأعمش ومنصور جيداً، ومثله في رواية شعبة للماضية قريباً عنهم لكن بين أن ذلك في حديث الأعمش وحده، ووقع في رواية جبر من منصور «في شيء» «وليبعضهم» «في بئر» ووقع عند أحد من طريق عاصم عن شقيق أيضاً «في بئر».

قوله: (في أرض ابن عم لي) كذا للأكثر أن المحصورة كانت في بئر يدهيها الأشعث في أرض خصمه، وفي رواية أبي معاوية «كان بيني وبين رجل من اليهود أرض

فجحدني، ويعني بأن المراد أرض البئر لا جميع الأرض التي هي أرض البئر والبئر من جبلتها، ولا منافاة بين قوله ابن عم في وبين قوله من اليهود لأن جماعة من اليمن كانوا يهودوا لما غلب يوسف ذو نواس على اليمن فطرد عنها الحبيشة فجاء الإسلام وهم على ذلك، وقد ذكر ذلك ابن إسحاق في أوائل السيرة النبوية مبسوطة، وقد تقدم في الشرب أن اسم ابن عمه المذكور الحفشي بن معدان بن معديكرب، وبينت الخلاف في ضبط الحفشي وأنه قلب واسمه جرير وقيل معدان حكاه ابن طاهر، والمعروف أنه اسم وكنية أبو الحير، وأخرج الطبراني من طريق الشعبي عن الأشعث قال «خاصم رجل من الحضرمين رجلاً منا يقال له الحفشي إلى النبي ﷺ في أرض له، قال النبي ﷺ للحضرمي جئ بشهودك على حقلك وإلا حلف لك» الحديث. قلت: وهذا يخالف السياق الذي في الصحيح، فإن كان ثابتاً على حلي تمتد القصة، وقد أخرج أحد النساوي من حديث علي بن حمزة الكندي قال «خاصم رجل من كتلة يقال له امرؤ القيس بن عابس الكندي رجلاً من حضرموت في أرض» فذكر نحو قصة الأشعث وفيه «إن مكته من اليمن ذهبت أرضي، وقال من حلف» فذكر الحديث وتلا الآية، ومعديكرب جد الحفشي وهو جد الأشعث بن قيس بن معديكرب بن معاوية بن جبلة بن عدني بن ربيعة بن معاوية، فهو ابن عمه حقيقة. ووقع في رواية أبي داود من طريق كروم عن الأشعث «أن رجلاً من كتلة ورجلاً من حضرموت اختصما إلى النبي ﷺ في أرض من اليمن» فذكر قصة تشبه قصة الباب إلا أن بينهما اختلافاً في السياق، وأظنها قصة أخرى فإن مسلماً أخرج من طريق علقمة بن وائل عن أبيه قال «جاء رجل من حضرموت ورجل من كتلة إلى رسول الله ﷺ فقال الحضرمي إن هذا غلبي على أرض كانت لأبي» وإما جواز التعدد لأن الحضرمي ينافي الكندي لأن للمدعي في حديث الباب هو الأشعث وهو الكندي جزماً والمدعي في حديث وائل هو الحضرمي فافترقا، ويجوز أن يكون الحضرمي نسب إلى البلد لا إلى القبيلة فإن أصل نسبة القبيلة كانت إلى البلد ثم اشتهرت النسبة إلى القبيلة، فلعل الكندي في هذه القصة كان يسكن حضرموت فنسب إليها والكندي في بسكنها فاستمر على نسبه. وقد ذكروا الحفشي في الصحابة، واستشكله بعض مشايخنا لقوله في الطريق المذكورة قريباً أنه يهودي ثم قال يحتمل أنه اسلم. قلت: ونماه أن يقال إنها وصفه الأشعث بذلك باعتبار ما كان عليه أولاً، ويؤيد إسلامه أنه وقع في رواية كروم عن الأشعث في آخر القصة أنه لما سمع الوحيد للمذكور قال: هي أرضه، فترك اليمن تورعاً، فيه إشعار بإسلامه. ويؤيد أنه لو كان يهودياً ما بالى بذلك لأنهم يستحلون أموال المسلمين، وإلى ذلك وقت الإشارة بقوله تعالى حكاية عنهم «ليس علينا في الأميين سبيل» أي حرج، ويؤيد كونه مسلماً أيضاً رواية الشعبي الألفية قريباً.

قوله: (فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الثوري «خاصمة» وفي رواية جرير عن منصور «فاختصما إلى رسول الله ﷺ» وفي رواية أبي معاوية «فجحدني فقلت له رسول الله ﷺ».

قوله: (فقال: بينك أو بينه) في رواية أبي معاوية «قال: لك بينة؟ قلت: لا. فقال لليهودي: احلف» وفي رواية أبي حزة «قال لي: شهديك. قلت: ما لي بشهود. قال: فيمينه» وفي رواية وكيع عند مسلم «لك عليه بينة» وفي رواية جرير عن منصور «شاهدك أو بينه» وتقدم في الشهادات توجيه الرفع وأنه يجوز التنصيب، ويأتي نظيره في لفظ رواية الباب، ويجوز أن يكون توجيه الرفع: لك إقامة شاهدك أو طلب بينة، فحلف فيها للمضاد وأقيم المضاد إليه مقامه فرفع، والأصل في هذا التفسير قول سيويه الميث لك ما تدعي شاهدك، وتوابعه الميث لك هو شهادة شاهدك إلخ.

قوله: (قلت إذا يحلف عليها يا رسول الله) ما يقع في رواية أبي حزة ما بعد قوله «يحلف» وتقدم في الشرب «أن يحلف» بالنصب لوجود شرايطه من الاستقبال وغيره وأنه يجوز الرفع وذكر فيه توجيه ذلك، وزاد في رواية أبي معاوية «إذا يحلف ويحلف بكلي» ووقع في حديث وائل من الزيادة بعد قوله الأشعث «قلت لا قال ذلك بينه، قال إنه فاجر ليس يبالي ما حلف عليه وليس يتورع من شيء، قال ليس لك منه إلا ذلك» ووقع في رواية الشعبي عن الأشعث قال «أرضي أعظم شأناً من أن يحلف عليها، فقال: إن بين السلم يدراً بها أعظم من ذلك».

قوله: (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية (حلف) فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء وزاد «وهو فيها فاجر» وقد بينت أن هذه الزيادة وقعت في حديث ابن مسعود عند أبي حزة وغيره، وزاد أبو حزة «فأبى الله ذلك تصديقاً له» أي لحديث النبي ﷺ «ووقع في رواية منصور حديث» من حلف «من رواية الأشعث بل اقتصر

وفيه التشديد على من حلف باطلاً لإيحاء حق مسلم، وهو عند الجميع محمول على من مات على غير توبة صحيحة، وعند أهل السنة محمول على من شاء الله أن يذهب كما تقدم تقريره مراراً وأتوخاها في الكلام على حديث أبي ذر في كتاب الرقاق، وقوله «ولا ينظر الله إليه» قال في الكشف: هو كتابة عن عدم الإحسان إليه عند من يجوز عليه النظر، مجاز عند من لا يجوز، والمراد بترك التزكية ترك التناء عليه والنقض لإيصال الشر إليه. وقال المازني: ذكر بعض أصحابنا أن فيه دلالة على أن صاحب اليد أولى بالمدعي فيه. وفيه التنبيه على صورة الحكم في هذه الأشياء لأنه بدأ بالطلب فقال ليس لك إلا بين الآخر ولم يحكم بها للمدعي عليه إذا حلف بل إنما جعل اليمن تصرف دعوى للمدعي لا غير، ولذلك ينهي للمحكم إذا حلف للمدعي عليه أن لا يحكم له بمالك المدعي فيه ولا يميزه بل يقرع على حكم بينه، واستدل به على أنه لا يشترط في المتداعين أن يكون بينهما اختلاط أو يكونا ممن يتهم بذلك، ويليقي به لأن النبي ﷺ أمر المدعي عليه هنا بالحلف بعد أن سمع الدعوى على يسأل من حلفه، وتعقب بأنه ليس فيه التصريح بخلاف ما ذهب إليه من قال به من الملائكة لاحتمال أن يكون النبي ﷺ علم من حاله ما أفاده عن السؤال فيه وقد قال خصمه عنه إنه فاجر لا يبالي ولا يتورع من شيء ولم ينكر عليه ذلك ولو كان بريئاً ما قال لياذر للإتكار عليه، بل في بعض طرق الحديث ما يدل على أن النصب للمدعي به وقع في الجاهلية ومثل ذلك تسمع الدعوى يمينه فيه عندهم. وفي الحديث أيضاً أن بين الفاجر تسقط عنه الدعوى، وأن حضوره في دينه لا يوجب الحصر عليه ولا إبطال إقراره ولو لا ذلك لم يكن لليمين معنى، وأن المدعي عليه إن أقر أن أصل المدعي لتبره لا يكلف لييان وجه معبره إليه ما لم يعلم إنكاره لتلك يمين تسليم المطلوب له ما قال، قال: وفيه أن من جاءه بالينة قضى له بحقه من غير بين لأنه محال أن يسأله عن البينة دون ما يجب له الحكم به، ولو كانت اليمن من تمام الحكم له لقال له بينك وبينك على صدقها، وتعقب بأنه لا يلزم من كونه لا يحلف مع بيته على صدقها فيما شهدت أن الحكم له لا يتوقف بعد البينة على حلفه ما خرج من ملكه ولا وجهه مثلاً وأنه يستحق قبضه، فهذا وإن كان لم يذكر في الحديث فليس في الحديث ما ينفيه، بل

فِيهِ مَا يَشْعُرُ بِالِاسْتِنَاءِ عَنْ ذِكْرِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ أَنَّ الْخَصْمَ اعْتَرَفَ وَسَلَّمَ الْمَدْعَى بِهِ لِلْمَدْعَى فَافْتَى ذَلِكَ عَنْ طَلَبِهِ بَيْنَهُ، وَالتَّرْغُصُ أَنَّ الْمَدْعَى ذَكَرَ أَنَّهُ لَا بَيْنَةَ لَهُ فَلَمْ تَكُنِ الْبَيْنُ إِلَّا فِي جَانِبِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ قَطُّ.

وقال القاضي عياض: وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً ابتداءً بالسامع من الطالب ثم من المطلوب هل يقر أو ينكر، ثم طلب البينة من الطالب إن أنكر المطلوب، ثم توجيه البينين على المطلوب إذا لم يجد الطالب البينة، وأن الطالب إذا ادعى أن المدعى به في يد المطلوب فاعترف استغنى عن إقامة البينة بأن يد المطلوب عليه، قال: وذهب بعض العلماء إلى أن كل ما يجري بين المتداعين من تساب مجاعة وفجور وعدم التوقي في الإيمان في حال نظر لأنه إنما ينسب إلى الغضب في الجعالية وإلى الفجور وعدم التوقي في الإيمان في حال اليهودية فلا يبرؤ ذلك في حق كل أحد. وفي موطأ الحاكم المطلوب إذا أراد أن يحلف خروفاً من أن يحلف باطلاً يرجع إلى الحق بالموطأة. واستدل به القاضي أبو بكر بن الطيب في سؤال أحد المتأخرين صاحبه عن مذهبه فيقول له ألك دليل على ذلك؟ فإن قال نعم سأله عنه ولا يقول له ابتداء ما دليكم على ذلك؟ ووجه الدلالة أنه قال للطالب: ألك بينة ولم يقل له قرب بيتك وفيه إشارة إلى أن البينين مكاناً يختص به لقوله في بعض طرقه «فاطلق ليحلف» وقد عهد في عهد الحلف عند منبره، وبذلك احتج الخطابي فقال: كانت المحكمة والتي لله في المسجد فاطلاقاً للمطلوب ليحلف فلم يكن انطلاقه إلا إلى المنبر لأنه كان في المسجد فلا بد أن يكون انطلاقه إلى موضع أخص منه. وفيه أن الخالف يحلف قائماً لقوله «فلما قام ليحلف» وفيه نظر لأن المراد بقوله قام ما تقدم من قوله انطلق ليحلف، واستدل به للشافعي أن من أسلم ويصده مال لغيره أنه يرجع إلى مالكه إذا أتته، ومن للملكية اختصاصه بما إذا كان المال لكافراً، وأما إذا كان مسلماً وأسلم عليه الذي هو بيده فإنه يقر بيده والحديث حجة عليهم. وقال ابن المنبر في الحاشية: يستفاد منه أن الآية المذكورة في هذا الحديث نزلت في نقض العهد، وأن البينين الغموس لا كفارة فيها لأن نقض العهد لا كفارة فيه، كما قال، وغايته أنها دلالة اقتراح.

٦٦٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْقَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ زُهَيْمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ يَفِرُّ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، فَوَافَقَهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ، فَاسْتَحْضَلْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُونَهُ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَارَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا». [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ٢٧٧٠ مطولاً].

قوله: (باب التَّيَمُّنِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ فِي الْمَعْصِيَةِ وَالْغَضَبِ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث يؤخذ منها حكم ما في الترجمة على الترتيب، وقد تؤخذ الأحكام الثلاثة من كل منها ولو يضرب من التأويل، وقد ورد في الأمور الثلاثة على غير شرطه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم» أخرجه أبو داود والنسائي ورواته لا بأس بهم. لكن اختلف في سنده على عمرو، وفي بعض طرقه عند أبي داود «ولا في معصية» وللطبراني في الأوسط عن ابن عباس رفعه «لا يمين في غضب» الحديث وسنده ضعيف.

الحديث الأول: حديث أبي موسى في قصة طلبهم الحملان في غزوة تبوك، اقتصر منه على بعضه، وفيه «فقال لا أحلکم» وهو الموافق للترجمة. وأشار بقوله «فيما لا يملك» إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي في «باب الكفارة قبل الحنث» «قال» «والله لا أحلکم وما عندي ما أحلکم» وقد أحلت بشرح الحديث على الباب المذكور، قال ابن المنبر: فهم ابن بطال عن البخاري أنه لما بهذه الترجمة لجهة تعليق الطلاق قبل ملك المعصاة أو الحرية قبل ملك الرتبة، فنقل الاختلاف في ذلك ويستفاد القول فيه والحلج، والذي يظهر أن البخاري قصد غير هذا وهو أن النبي ﷺ حلف أن لا يحملهم فلما حملهم راجعوه في يمينه فقال ما أنا حلتكم ولكن الله حلکم، فين أن يمينه إنما انعقدت فيما يملك فلو حملهم على ما يملك لحن وكفر، ولكنه حملهم على ما لا يملكه ملكاً خاصاً وهو مال الله وبهذا لا يكون قد حنث في يمينه. وأما قوله عقب ذلك «لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها» فهو تأسيس قاعدة مبتدأ كأنه يقول ولو كنت حلفت ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيراً منه لأحسنت نفسي وكفرت عن يميني، قال وهم إنما سألوه أن يحملهم ظناً أنه يملك حملاناً فحلف لا يحملهم على شيء يملكه لكونه كان حسيماً لا يملك شيئاً من ذلك، قال: ولا خلاف أن من حلف على شيء وليس في ملكه أنه لا يفضل فعلاً معلقاً بذلك الشيء مثل قوله والله لن ركبت مثلاً هذا البعير لأفعلن كذا لبعير لا يملكه أنه لو ملكه وركبه حنث وليس هذا من تعليق البينين على الملك، قلت: وما قاله فحمل، وليس ما قاله ابن بطال أيضاً بعيد بل هو أظهر، وذلك أن الصحابة الذين سألوا الحملان فهوماً أنه حلف وأنه فعل خلاف ما حلف أنه لا يفعله، فلذلك لما أمرهم بالحملان بعد قالوا «تفعلنا رسول الله ﷺ يمينه» وظنوا أنه نسي حلفه الماضي، فأجابهم أنه لم ينس ولكن الذي فعله غير ما حلف عليه، وأنه إذا حلف فأرى غيراً من يمينه فعل الذي حلف أن لا يفعله وكفر عن يمينه، وسيأتي وأصحاً في «باب الكفارة قبل الحنث» ويأتي مزيد لسألة البينين فيما لا يملك في «باب النذر فيما لا يملك» إن شاء الله تعالى.

الحديث الثاني: ذكر طرفاً من حديث الإفك، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله الأوسي، وإبراهيم هو ابن سعد، وصالح هو ابن كيسان، وحجاج شيخه في السند الثاني هو ابن المنهال، وقد أورد عن عبد العزيز بطوله في المغازي، وأورد عن حجاج بهذا السند أيضاً منه قطعة في الشهادات تملق بقول برة «ما علمت إلا خيراً» وقطعة في الجهاد فيمن أراد سفراً فأتى بين نسائه، وقطعة في تفسير سورة يوسف مقرؤاً أيضاً برواية عبد العزيز في قول يعقوب «نصبر جيل»، [يوسف: ١٨] وقطعة في غزوة بدر في قصة أم مسطح وقول عائشة لما «تسبين رجلاً شهد بدرًا» وقطعة في الترحيد في قول

فيه ما يشعر بالاستثناء عن ذكر ذلك لأن في بعض طرقه أن الخصم اعترف وسلم المدعى به للمدعى فافتي ذلك عن طلبه بيمينه، والتعرض أن المدعى ذكر أنه لا بينة له فلم تكن البينين إلا في جانب المدعى عليه فقط.

وقال القاضي عياض: وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً ابتداءً بالسامع من الطالب ثم من المطلوب هل يقر أو ينكر، ثم طلب البينة من الطالب إن أنكر المطلوب، ثم توجيه البينين على المطلوب إذا لم يجد الطالب البينة، وأن الطالب إذا ادعى أن المدعى به في يد المطلوب فاعترف استغنى عن إقامة البينة بأن يد المطلوب عليه، قال: وذهب بعض العلماء إلى أن كل ما يجري بين المتداعين من تساب مجاعة وفجور وعدم التوقي في الإيمان في حال نظر لأنه إنما ينسب إلى الغضب في الجعالية وإلى الفجور وعدم التوقي في الإيمان في حال اليهودية فلا يبرؤ ذلك في حق كل أحد. وفي موطأ الحاكم المطلوب إذا أراد أن يحلف خروفاً من أن يحلف باطلاً يرجع إلى الحق بالموطأة. واستدل به القاضي أبو بكر بن الطيب في سؤال أحد المتأخرين صاحبه عن مذهبه فيقول له ألك دليل على ذلك؟ فإن قال نعم سأله عنه ولا يقول له ابتداء ما دليكم على ذلك؟ ووجه الدلالة أنه قال للطالب: ألك بينة ولم يقل له قرب بيتك وفيه إشارة إلى أن البينين مكاناً يختص به لقوله في بعض طرقه «فاطلق ليحلف» وقد عهد في عهد الحلف عند منبره، وبذلك احتج الخطابي فقال: كانت المحكمة والتي لله في المسجد فاطلاقاً للمطلوب ليحلف فلم يكن انطلاقه إلا إلى المنبر لأنه كان في المسجد فلا بد أن يكون انطلاقه إلى موضع أخص منه. وفيه أن الخالف يحلف قائماً لقوله «فلما قام ليحلف» وفيه نظر لأن المراد بقوله قام ما تقدم من قوله انطلق ليحلف، واستدل به للشافعي أن من أسلم ويصده مال لغيره أنه يرجع إلى مالكه إذا أتته، ومن للملكية اختصاصه بما إذا كان المال لكافراً، وأما إذا كان مسلماً وأسلم عليه الذي هو بيده فإنه يقر بيده والحديث حجة عليهم. وقال ابن المنبر في الحاشية: يستفاد منه أن الآية المذكورة في هذا الحديث نزلت في نقض العهد، وأن البينين الغموس لا كفارة فيها لأن نقض العهد لا كفارة فيه، كما قال، وغايته أنها دلالة اقتراح.

وقال النووي يدخل في قوله «من اقتطع حق امرئ مسلم» من حلف على غير مال كجلد الميت والسرجين وغيرهما ما يتطوع به، وكذا سائر الحقوق كتعصيب الزوجة بالقسم، وأما التعيب بالمسلم فلا يدل على عدم تحريم حق الذي بل هو حرام أيضاً، لكن لا يلزم أن يكون فيه هذه العقوبة العظيمة، وهو تأويل حسن لكن ليس في الحديث المذكور دلالة على تحريم حق الذي بل ثبت بدليل آخر والحاصل أن المسلم والذي لا يفتقر الحكم في الأمر فيهما في البينين الغموس والوحيد عليها وفي أخذ حفيهما باطلاً وإنما يفتقر قدر العقوبة بالنسبة إليهما، قال: وفيه غلط تحريم حقوق المسلمين، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره وفي ذلك، وكان مراده عدم الفرق في غلط التحريم لا في مراتب الغلط، وقد صرح ابن عبد السلام في «القواعد» بالفرق بين القليل والكثير وكذا بين ما يترتب عليه كثير المنفعة وحقيرها، وقد ورد الوعيد في الخالف الكاذب في حق النذر مطلقاً في حديث أبي كثير «فر ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم» الحديث، وفيه «والمفتق سلعت بالخالف الكاذب» أخرجه مسلم، وله شاهد عند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ «ورجل حلف على سلعت بعد العصر كاذباً».

١٨- باب التَّيَمُّنِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَيُفِي الْمَعْصِيَةَ وَيُفِي الْغَضَبِ

٦٦٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَلَاحِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: عَنْ نُبَيْلٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَرْسَلَنِي اصْحَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ الْحُمْلَانَ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ». وَوَفَّقَهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ قَالَ: «فَاتَّقِ إِلَى اصْحَابِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ، أَوْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ». [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٩٩ مطولاً].

٦٦٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ سَهَابٍ

(ح)

وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمَرٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ غُرُورَ بِنْتُ الزُّهْرِيِّ، وَسَمِعْتُ بِنْتُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلَقَمَةَ بِنْتُ وَقَّاسٍ، وَغَيْثَالَةَ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَثَّةٍ، عَنْ حَبِيبِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَقَرَأَهَا اللَّهُ مِمَّا قَالُوا،

الأعشى، عَنْ شقيق، عَنْ عبد الله رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَةً وَقُلْتُ أُخْرَى: «مَنْ مَاتَ يَحْتَلُّ لِلَّهِ يَدْخُلُ النَّارَ». وَقُلْتُ أُخْرَى: مَنْ مَاتَ لَا يَحْتَلُّ لِلَّهِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ. [رواج: ١٢٣٨، أخرجه مسلم: ٩٢، بهو هذا الحديث].

قوله: (باب إذا قال: والله لا أتكلّم اليوم فعتلى أو قرأ أو سبح إلى أن قال فهو على نيته) أي إن أراد إدخال القراءة والذكر حث إذا قرأ أو ذكر وإن أراد أن لا يدخلهما لم يثبت، ولم يتعرض لما إذا أطلق، والجمهور على أنه لا يثبت، وعن الحنفية يثبت، وفرق بعض الشافعية بين القرآن فلا يثبت به ويثبت بالذكر، وسجدة الجمهور أن الكلام في العرف ينصرف إلى كلام الأئمة وأنه لا يثبت بالقراءة والذكر داخل الصلاة فليكن كذلك خارجها، ومن الحجة في ذلك الحديث الذي عند مسلم «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» فحكم للذكر والقراءة بغير حكم كلام الناس، وقال ابن المنير: معنى قول البخاري «هو على نيته» أي العرفية، قال: ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يثبت بذلك إلا إن نوى إدخاله في نيته فيؤخذ منه حكم الإطلاق، قال: ومن فروع المسألة لو حلف لا تكلمت زيداً ولا سلمت عليه فصلى خلفه فسلم الإمام وسلم المأموم التسليمة التي يخرج بها من الصلاة فلا يثبت بها جزءاً بخلاف التسليمة التي يرد بها على الإمام فلا يثبت أيضاً لأنها ليست بما ينويه الناس عرفاً، وفي الخلاف انتهى. وهو على مذهبهم، وباتي نظيره عندنا في التسليمة الثانية إذا كان من حلف لا يكلمه عن يساره فلا يثبت إلا إن قصد الرد عليه.

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: الفضل الكلام أربع سبحان الله إلخ) هذا من الأحاديث التي لم يصلها البخاري في موضع آخر وقد وصله النسائي من طريق ضرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً بلفظه، وأخرجه مسلم من حديث سمرة بن جندب لكن بلفظ «أحب» بدل «أفضل» وأخرجه ابن حبان من هذا الطريق بلفظ «أفضل» وحدثني أبي هريرة أخرى أخرجه النسائي وصحها ابن حبان من طريق أبي حزة السكري عن الأعمش عن أبي صالح عنه بلفظ «خير الكلام أربع لا يضرك بأيهن بدأت» فذكره، وأخرجه أحمد عن وكيع عن الأعمش فاهبه الصحابي، وأخرجه النسائي من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن السلوي عن كعب الأحبار من قوله، وقد بينت معاني هذه الألفاظ الأربعة في «باب فضل التسبيح» من كتاب الدعوات.

قوله: (وقال أبو سفيان: كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) هذا طرف ذكره بالمتن من الحديث الطويل وقد شرعته بطوله في أول الصحيح وفي تفسير آل عمران، والغرض منه ومن جميع ما ذكر في الباب أن ذكر الله من جلة الكلام وإطلاق «كلمة» على مثل سبحان الله ومحمد من إطلاق البعض على الكل.

قوله: (وقال مجاهد: كلمة التقوى لا إله إلا الله) وصله عبد بن حميد من طريق منصور بن المتمر عن مجاهد بهذا موقوفاً على مجاهد، وقد جاء مرفوعاً من أحاديث جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وأبو هريرة وابن عباس وسلمة بن الأكوع وابن عمر أخرجهما كلها أبو بكر بن مردويه في تفسيره، وحدثني أبي عند الترمذي وذكر أنه سأل أبا زرعة عنه فلم يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وأخرجه أبو العباس البرقي في جزئه المشهور موقوفاً على جماعة من الصحابة والتابعين. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

حدثني سعيد بن المسيب عن أبيه لما حضرت أبا طالب الوفاة الحديث مختصر، وقد تقدم بشامه وشرحه في السيرة النبوية، والغرض منه قوله ﷺ «قل لا إله إلا الله كلمة أحاج» بضم أوله وتشديد آخره وأصله أحاجج والمراد أظهر لك بها الحجة. وحدثني أبي هريرة «كلمتان خفيقتان على اللسان» الحديث وقد تقدم في الدعوات وباتي شرحه مستوفى في آخر الكتاب.

وحدثني عبد الله وهو ابن مسعود قال «قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى» الحديث وقد مضى الكلام عليه في أوائل كتاب الجنائز، وذكرت ما وقع للنسوي فيه، ووقع في تفسير البقرة بيان الكلمة المرفوعة من الكلمة الموقوفة، قال الكرماني: المتجه أن يقر من مات لا يحمل لله ندا لا يدخل النار، لكن لا كان دخول الجنة حقاً للموحد جزم به ولو كان آخراً.

عائشة «ما كنت أظن أن الله ينزل في شأني وحياً يئلى» وجميع ما أورده عنه لا يبيح قدر عشر الحديث، والغرض منه قوله فيه «قال أبو بكر الصديق وكان يتق على مسطح والله لا أنفق على مسطح» وهو موافق لترك البين في المعصية لأنه حلف أن لا ينفع مسطحاً لكلامه في عائشة فكان حالفاً على ترك طاعة نهي عن الاستمرار على ما حلف عليه فيكون النهي عن الحلف على فعل للمعصية بطريق الأولى، والظاهر من حاله عند الحلف أن يكون قد غضب على مسطح من أجل قوله الذي قاله.

وقال الكرماني: لا مناسبة لهذا الحديث بالجزيان الأولين إلا أن يكون قاسمها على الغضب، أو المراد بقوله وفي المعصية وفي شأن المعصية لأن الصديق حلف بسبب إفك مسطح والإثبات من المعصية، وكذا كل ما لا يملك الشخص فالحلف عليه موجب للتصرف فيما لا يملكه قبل ذلك أي ليس له أن يفعل ما شرعاً انتهى، ولا يخفى تكلفه، والأولى أنه لا يلزم أن يكون كل خبر في الباب يطابق جميع ما في الترجمة. ثم قال الكرماني: الظاهر أنه من تصرفات الغلة من أصل البخاري فإنه مات وفيه مواضع مبيضة من تراجم بلا حديث وإحاديث بلا ترجمة فأضاعوا بعضاً إلى بعض. قلت: وهذا إما يصار إليه إذا لم توجه المناسبة وقد بينا توجيهها والله أعلم.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو، وعبد السوار هو ابن سعيد وأيوب هو السخيتاني، والقاسم هو ابن عاصم، وهذا هو ابن مضرب الجرمي والجميع بصريون، وقوله «فوافقته وهو غضبان» مطابق لبعض الترجمة، وفي القصة نحو ما في قصة أبي بكر من الحلف على ترك طاعة، لكن بينهما فرق، وهو أن حلف النبي ﷺ وافق أن لا شيء عنده ما حلف عليه، بخلاف حلف أبي بكر فإنه حلف وهو قادر على فعل ما حلف على تركه. قال ابن المنير: لم يذكر البخاري في الباب ما يناسب ترجمة البين على المعصية إلا أن يريد يمين أبي بكر على قطعة مسطح وليست بقطعة بل هي عقوبة له على ما ارتكب من المعصية بالغضب، ولكن يمكن أن يكون أبو بكر حلف على خلاف الأولى، فإذا نهي عن ذلك حتى أحدث نفسه فعل ما حلف على تركه، فمن حلف على فعل المعصية يكون أولى قال: وكذلك قوله «فأرى غيراً منها» يقتضي أن الحث لفعل ما هو الأولى يقتضي الحث لترك ما هو معصية بطريق الأولى، قال: ولهذا يقتضي يثبت من حلف على معصية من قبل أن يفعلها انتهى. والقضاء المذكور عند المالكية كما سيأتي بسطه في «باب التلويح في المعصية» قال ابن بطال: في حديث أبي موسى الرد على من قال إن بين الغضبان لغز.

١٩- باب إذا قال: والله لا أتكلّم اليوم، فعتلى، أو قرأ، أو سبح، أو كبر، أو حمّد، أو هلّل، فهو على نيته

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْفَضْلُ الْكَلَامُ أَرْبَعُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ: «تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ». [آل عمران: ٦٤، [رواج: ٧].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «كَلِمَةُ التَّقْوَى» [ص: ٧٦] لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

٦٦٨١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْهَا طَالِبُ الْوَفَاةِ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةٌ أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ». [رواج: ١٣٦٠، أخرجه مسلم: ٢٤ مطروفاً].

٦٦٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا عَمْرَةُ بْنُ الْقَفَّاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، خَبِيرَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ». [رواج: ٦٤٠٦، أخرجه مسلم: ٢٦٩٤].

٦٦٨٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا

٢٠- باب مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ شَهْرًا،

وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

٦٦٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَسَائِهِ، وَكَانَتْ أَفْكَتَ رَجُلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرِيقِهِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلَ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آتَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ». [رواجع: ٣٧٨، أخرجه مسلم: ٤١١، بقطعة ليست في هذه الطريق].

قوله: (باب من حلف أن لا يدخل على أهله شهراً وكان الشهر تسعاً وعشرين) أي ثم دخل فإنه لا يحنث، هذا يتصور إذا وقع الحلف أول جزء من الشهر اتفاقاً، فإن وقع في أثناء الشهر ونقص هل يتعين أن يلقن ثلاثين أو يكفي بتسع وعشرين؟ فالأول قول الجمهور، وقالت طائفة منهم ابن عبد الحكم من المالكية بالثاني، وقد تقدم بيان ذلك في آخر شرح حديث عمر الطويل في آخر النكاح، ومضى الكلام على تفسير الإيلاء، وعلى حديث أنس المذكور في هذا الباب في باب الإيلاء، واحتج الطحاوي للجمهور بالحديث الصحيح الماضي في الصيام بلفظ «الشهر تسع وعشرون فإذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأطروا، فإذا غم عليكم فأكملوا ثلاثين» قال فأوجب عليهم إذا أغمي ثلاثين وجعله على الكمال حتى يروا الهلال قبل ذلك. قلت وهذا إنما يحنث به على من زعم أنه إذا وقعت منه في أثناء الشهر أن يكفي بتسع وعشرين سواء كان ذلك الشهر الذي حلف فيه تسعاً وعشرين أو ثلاثين، وقد نقل هو هذا المذهب عن قوم، وأما قول ابن عبد الحكم وإنما يصلح تعقبه بحديث عائشة قالت «لا والله ما قال رسول الله ﷺ إن الشهر تسع وعشرون، وإنما والله أعلم ما قال في ذلك أنه قال حين هجرنا لأبجركن شهراً ثم جاء تسع وعشرين فسألت فقال إن شهرنا هذا كان تسعاً وعشرين» قال الطحاوي بعد تحريجه: يعرف بذلك أن مائة كانت مع رؤية الهلال، كذا قال وليس ذلك صريحاً في الحديث والله أعلم.

٢١- باب إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا،

فَشْرَبَ طَلَاءً أَوْ سَكْرًا أَوْ عَصِيرًا

لَمْ يَحْنَثْ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ، وَكُنْتُ هَذِهِ بِأَيْدِي عِنْدَهُ.

٦٦٨٥- حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ سَمْعَانَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا سَبْرٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ أَغْرَسَ، فَذَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِيُغْرِمِيهِ، لَكَانَتْ الْقُرُوسُ حَافِيَةً، فَقَالَ سَهْلٌ لِلْقَوْمِ: هَلْ تَذَرُونَ مَا سَقَيْتُهُ؟ قَالَ: أَفْكَتَ لَهُ تَمْرًا فِي قَوْزٍ، مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَيْهِ، فَسَقَيْتُهُ إِيَّاهُ. [رواجع: ٥١٧٦، أخرجه مسلم: ٢٠٠٦].

٦٦٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: مَاتَ لَنَا شَاةٌ، فَذَبَحْنَا مَسْكَنَهَا، ثُمَّ مَا رَلْنَا نَبِيذًا فِيهِ حَتَّى صَارَ شَتًا.

قوله: (باب إذا حلف أن لا يشرب نبيذاً فشرب طلاءً) في رواية «الطلاء» بزيادة لام.

قوله (أو سكرًا) بفتح الملهمة وتخفيف الكاف.

قوله: (أو عصيراً) لم يحنث في قول بعض الناس وليست هذه بأبالة عنده في رواية الكشيبي «وليس» وقد تقدم تفسير الطلاء والسكر والنبيذ في كتاب الأشربة، قال المهلب: الذي عليه الجمهور أن من حلف أن لا يشرب النبيذ بعينه لا يحنث بشرب غيره، ومن حلف لا يشرب نبيذاً لما يحنث من السكر به فإنه يحنث بكل ما يشربه بما يكون فيه المعنى المذكور، فإن سائر الأشربة من الطيب والعصير تسمى نبيذاً لمسايقها له في المعنى، فهو كمن حلف لا يشرب شراباً وأطلق فإنه يحنث بكل ما يقع عليه اسم شراب، قال ابن بطلان: ومراد البخاري ببعض الناس أبو حنيفة ومن تبعه فإنهم قالوا إن

الطلاء والعصير ليسا بنبيذ لأن النبيذ في الحقيقة ما نبيذ في الماء وتقع فيه، ومنه سمي النبيذ منبذاً لأنه نبيذ أي طرح، فأراد البخاري الرد عليهم، وتوجيهه من حديث الباب أن حديث سهل يقتضي تسمية ما قرب عهده بالانتياز نبيذاً وإن حل شرابه، وقد تقدم في الأشربة من حديث عائشة أنه ﷺ كان يبيذ له ليلاً فيشره غدوة ويبيذ له غدوة فيشره عشية، وحديث سودة يزيد ذلك فإنها ذكرت أنهم صاروا يتبينون في جلد الشاة التي ماتت وما كانوا يبينون إلا ما يجل شرابه ومع ذلك كان يطلق عليه اسم نبيذ، فالنتيجه في حكم النبيذ الذي لم يبلغ حد السكر والعصير من العنب الذي بلغ حد السكر في معنى النبيذ من التمر الذي بلغ حد السكر، وزعم ابن المنير في الحاشية أن الشارع بمعزل عن مقصود البخاري هنا قال: وإنما أراد تصويب قول الحنفية ومن ثم قال لم يحنث ولا يضره قوله بعده «في قول بعض الناس» فإنه لو أراد خلافه لخرج على أنه يحنث، وكيف يترجم على وفق ملتبس ثم يخالفه انتهى. والذي فهمه ابن بطلان أوجه وأقرب إلى مراد البخاري. والحاصل أن كل شيء يسمى في العرف نبيذاً يحنث به إلا أن سوي شيئاً بعينه فيختص به، والطلاء يطلق على المطبوخ من عصير العنب وهذا قد نفى عن كون ديساً وزبياً فلا يسمى نبيذاً أصلاً، وقد يستمر مائماً وسكر كثير فيسمى في العرف نبيذاً، بل نقل ذلك ابن التين عن أهل اللغة أن الطلاء جنس من الشراب، وعن ابن فارس أنه من أسماء الخمر، وكذلك السكر يطلق على العصير قبل أن يتخمّر، وقيل هو ما أسكر منه ومن غيره، ونقل الجوهري أن نبيذ التمر والعصير ما يعصر من العنب فيسمى بذلك ولو تخمّر، وقد مضى شرح حديث سهل في الويلية من كتاب النكاح، وعليه شيخه هو ابن المنير، وأما حديث سودة فهي بنت زعمة بن قيس بن عبد شمس العامرية من بني عامر بن لؤي القرشية زوج النبي ﷺ تزوجها النبي ﷺ بعد موت خديجة وهو بمكة ودخل بها قبل الهجرة.

قوله: (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (فلذبحنا مسكناً) بفتح الميم وبالمهلة أي جلداه.

قوله: (حتى صار شاة) بفتح المعجمة وتشديد النون أي بالياً، والشاة القرية العتيقة. وقد أخرج النسائي من طريق مفيدة بن مقسم عن الشعبي عن ابن عباس عن النبي ﷺ حديثاً في ذبائح جلد الشاة الميتة غير هذا، وأشار المنزي في «الأطراف» إلى أن ذلك علة لرواية إسماعيل بن أبي خالد عن الحنفية التي في الباب، وليس كذلك بل هما حديثان متغايران في السياق وإن كان كل منهما من رواية الشعبي عن ابن عباس، ورواية المفيدة هذه توافق لفظ رواية عطاء عن ابن عباس عن ميمونة وهي عند مسلم، وأخرجه البخاري من رواية عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس بغير ذكر ميمونة ولا ذكر الذبائح فيه، ومضى الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الأطعمة، قال ابن أبي جرة: في حديث سودة الرد على من زعم أن الزهد لا يتم إلا بالخروج عن جميع ما يمتلك لأن موت الشاة يتضمن سبق ملكها واقتنائها، وفيه جواز تنمية المال لأنهم أخذوا جلد الميتة فذبفوه فانتفخوا به بعد أن كان مطروحاً، وفيه جواز تناول ما بهضم الطعام لما دل عليه الانتياز، وفيه إضافة الفعل إلى المالك وإن باشره غيره كالخادم أهد ملخصاً.

٢٢- باب إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِيَهُمْ، فَأَكَلَ تَمْرًا بِخَيْرٍ،

وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأُدْمِ

٦٦٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا شَيْخُ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ شَيْءٍ نَبُوْ مَا قَامُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ. [رواجع: ٥٤٢٣، أخرجه مسلم: ٢٩٧٠].

وقال ابن كثير: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ: يَهَذَا.

٦٦٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأَمِّ سُلَيْمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتِيْفًا، أَطْرَفَ فِيهِ الْجَوْعُ، فَيَلَنَ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ خَبِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَارًا لَهَا، فَلَقَّتْ الْخَبِيرَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَعَبَتْ فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي

عن ظهر غنى « قال ابن دقيق العيد: في حديث كعب أن للصدقة أثراً في عفو الذنوب ومن ثم شرعت الكفارة المالية، ونازعه الفاكهاني فقال: التوبة تجب ما قبلها، وظاهر حال كعب أنه أراد فعل ذلك على جهة الشكر. قلت: مراد الشيخ أنه يؤخذ من قول كعب « إن من توبني إلح » أن للصدقة أثراً في قبول التوبة التي يتحقق بمصوبها عفو الذنوب، والحجة فيه تقرير النبي ﷺ له على القول المذكور.

٢٥- باب إذا حرم طعاماً

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۖ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [الصريم: ١-٢].

وقوله: ﴿ لَا تُحَرِّمُوا مَتَاعَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]

٦٦٩١- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا الْحِجَاجُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: زَعَمَ عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ: تَزْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْنَعُ عِنْدَ زَيْبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَأَوَّاهَتُ أَنَا وَخَصْمَةٌ: أَنَّ ابْنًا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَحَدُ مِنْكَ رِيحٌ مَغَالِيقُ، أَكَلْتُ مَغَالِيقُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَا، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَفْعُدَ لَهُ. فَقُلْتُ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾. «إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ» [الصريم: ٤]. لَعَائِشَةَ وَخَصْمَةَ. «وَأَوْأَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَتَّى قَالَ» [الصريم: ٣]. لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا».

وقال لي إبراهيم بن موسى، عن هشام: «وَلَنْ أَفْعُدَ لَهُ، وَقَدْ خَلَفْتُ، فَلَا تُغَيِّرِي بِذَلِكَ أَحَدًا». [راجع: ٤٩١٢، أخرجه مسلم: ١٦٧٤].

قوله: (باب إذا حرم طعاماً) في رواية غير أبي ذر « طعامه » وهذا من أمثلة نذر اللجاج وهو أن يقول مثلاً طعام كذا أو شراب كذا عليّ حرام أو نذرت أو لله عليّ أن لا أكل كذا أو لا أشرب كذا، والراجح من أقوال العلماء أن ذلك لا ينضد إلا إن قرنه بحلف فيلزمه كفارة يمين.

قوله: (وقوله تعالى: يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغي مرضاة أزواجك) وزاد غير أبي ذر « إلى قوله تحلة أيمانكم » وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الطلاق. وهل نزلت الآية في تحريم مارية أو في تحريم شرب المسل، وإلى الثاني أشار المصنف حيث ساقه في الباب. ويؤخذ حكم الطعام من حكم الشراب، قال ابن المنذر: اختلف فيمن حرم على نفسه طعاماً أو شراباً يحمل فقالت طائفة: لا يجرم عليه وتلزمه كفارة يمين، وبهذا قال أهل العراق. وقالت طائفة: لا تلزمه الكفارة إلا إن حلف، وإلى ترجيح هذا القول أشار المصنف بملء الحديث لقوله وقد حلفت وهو قول مسروق والشافعي ومالك، لكن استثنى مالك المرأة فقال تطلق، قال إسماعيل القاضي: الفرق بين المرأة والأمة أنه لو قال امرأتي علي حرام فهو فراق التزمت تطلق، ولو قال لأمت من غير أن يخلف فإنه أئتم نفسه ما لم يلزمه فلا تحرم عليه أمتة، قال الشافعي: لا يقع عليه شيء إذا لم يخلف إلا إذا نوى الطلاق فطلق أو الحق فتمتق، وعنه يلزمه كفارة يمين.

قوله: (وقوله تعالى: لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) كأنه يشير إلى ما أخرجه الثوري في جامعهم وابن المنذر من طريقه بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جيء عنه بطعام فتشى رجل فقال إني حرمت أن لا أكله فقال: أذن لكل وكفر عن يمينك، ثم تلا هذه الآية إلى قوله: ﴿ لَا تَمْنُوا ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال ابن المنذر: وقد تمسك بعض من أوجب الكفارة ولو لم يخلف بما وقع في حديث أبي موسى في قصة الرجل الجرمي والدجاج، وتلك رواية مختصرة، وقد ثبتت في بعض طرقه الصحيحة أن الرجل قال: حلفت أن لا أكله. قلت: وقد أخرجه الشيخان في الصحيحين كذلك.

قوله: (حدثنا الحسن بن محمد) هو الزعفراني، والحجاج بن محمد هو المصيصي. قوله: (زعم عطاء) وقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن حجاج قال: قال ابن جريج عن عطاء، وكذا في رواية هشام بن يوسف المذكورة في آخر الباب.

قوله في آخر الباب: (فقلت: يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إن توبوا إلى

شكراً على ما أتمم به علي من شفاء مرضي مثلاً. وقد نقل بعضهم الاتفاق على صحته واستحبابه، وفي وجه شاذ لبعض الشافعية أنه لا ينقد. والثاني: ما يقرب به معلقاً بشيء يتبع به إذا حصل له كان قدم غائي أو كفايي شرعوي فعلى صوم كذا مثلاً. والمعلق لازم اتفاقاً وكذا المنجز في الراجح. ونذر اللجاج قسمان: أحدهما: ما يعلقه على فصل حرام أو ترك واجب فلا ينقد في الراجح إلا إن كان فرض كتابة أو كان في فعله مشقة فيلزمه، وينتق في ما يعلقه على فعل مكروه. والثاني: ما يعلقه على فعل خلاف الأولى أو مباح أو ترك مستحب وفيه ثلاثة أقوال للعلماء: الوفاء أو كفارة يمين أو التخيير بينهما، واختلف الترجيح عند الشافعية وكذا عند الحنابلة، وجزم الحنفية بكفارة اليمين في الجميع والمالكية بأنه لا ينقد أصلاً.

قوله: (أخبرني يونس) هو ابن يزيد الأيلي.

قوله: (عن عبد الله بن كعب) هو والد عبد الرحمن الراوي عنه، وقد مضى في تفسير سورة براءة من أحد بن صالح « حدثني ابن وهب أخبرني يونس » قال أحد « حدثنا عنبسة حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن كعب أخبرني عبد الله بن كعب » ثم أخرجه من طريق إسحاق بن راشد عن ابن شهاب « أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه ».

قوله: (جمعت كعب بن مالك يقول في حديثه وعلى الثلاثة الذين خلفوا) أي الحديث الطويل في قصة تخلفه في غزوة تبوك ونهي النبي ﷺ عن كلامه وكلام رفيقيه، وقد تقدم بطوله مع شرحه في المغازي لكن بوجه آخر من ابن شهاب.

قوله: (فقال في آخر حديثه إن من توبني أن أخلع) بنون وخاء معجمة أي أخرى من مالي كما يعرى الإنسان إذا خلع ثوبه.

قوله: (أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك) زاد أبو داود عن أحد بن صالح بهذا السند « قلت إني أمسك سهمي الذي بجير » وهو عند المصنف من وجه آخر من ابن شهاب، ووقع في رواية ابن إسحاق عن الزهري بهذا السند عند أبي داود بلفظ « إن من توبني أن أخرج من مالي كله لله ورسوله صدقة، قال لا، قلت نصفه، قال لا، قلت ثلثه، قال نعم، قلت فإني أمسك سهمي الذي بجير » وأخرج من طريق ابن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه قال النبي ﷺ فذكر الحديث وفيه « وإني أخلع من مالي كله صدقة، قال يجزيه عنك الثلث » وفي حديث أبي لبابة عند أحد وأبي داود نحوه. وقد اختلف السلف فيمن نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب فقال مالك: يلزمه الثلث لهذا الحديث، ونوزع في أن كعب بن مالك لم يصرح بلفظ النذر ولا بمناه بل بمثل أنه نجز النذر، ويمثل أن يكون أراد فاستأذن، والاختلاف الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه، وإنما الظاهر أنه أراد أن يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ماله شكراً لله تعالى على ما أتمم به عليه. وقال الفاكهاني في شرح العمدة: كان الأولى لكعب أن يستشير ولا يستبد برأيه، لكن كأنه قامت عنده حال لفرقه بتوبته ظهر له فيها أن التصديق بجميع ماله مستحق عليه في الشكر فأورد الاستشارة بصيغة الجزم انتهى. وكأنه أراد أنه استبد برأيه في كونه جزم بأن من توبته أن يتخلع من جميع ماله إلا أنه نجز ذلك. وقال ابن المنذر: لم يثبت كعب الاختلاع بل استشار هل يفعل أو لا؟ قلت: ويمثل أن يكون استظهرهم وحذفت أداة الاستظهار، ومن ثم كان الراجح عند الكثير من العلماء وجوب الوفاء لمن التزم أن يتصدق بجميع ماله إلا إذا كان على سبيل القرية، وقيل إن كان ملياً لزمه وإن كان فقيراً فعليه كفارة يمين، وهذا قول الليث ووافقه ابن وهب وزاد: وإن كان متوسطاً يخرج قدر زكاة ماله، والأخير عن أبي حنيفة بغير تفصيل وهو قول ربيعة، وعن الشعبي وابن أبي لبابة لا يلزم شيء أصلاً، وعن قتادة بغير التفصيل والعشر والمتوسط السبع والمثلث الخمس، وقيل يلزم الكل إلا في نذر اللجاج فكفارة يمين، وعن مسنون يلزمه أن يخرج ما لا يضر به، وعن الثوري والأوزاعي وجاعة يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل، وعن النخعي يلزمه الكل بغير تفصيل. وإذا تقرر ذلك فمناسبة حديث كعب للترجمة أن معنى الترجمة أن من أهدى أو تصدق بجميع ماله إذا تاب من ذنب أو إذا نذر هل ينقض ذلك إذا نجزه أو علقه؟ وقصة كعب منطوقة على الأول وهو التنجيز، لكن لم يصدر منه تنجيز كما تقرر وإنما استشار تأثير عليه بإمسك البعض، فيكون الأولى لمن أراد أن ينجز التصديق بجميع ماله أو يعلقه أن يمسك بعضه، ولا يلزم من ذلك أنه لو نجزه لم ينقد، وقد تقدمت الإشارة في كتاب الزكاة إلى أن التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال، فمن كان قريباً على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه ينتزل فعل أبي بكر الصديق وإيثار الأنصار على أنفسهم المهاجرين ولو كان بهم خصاصة، ومن لم يكن كذلك فلا وعليه ينتزل « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » وفي لفظ « أفضل الصدقة ما كان

عمر ؑ قلت يا أبا عبد الرحمن إنا نذرت أن نمشي أبني. فقال: أوف بنورك قال سعيد بن الحارث قلت له: أنتعرف سعيد بن المسيب؟ قال: نعم. قلت له: أذهب إليه ثم أخبرني ما قال لك، قال: فأخبرني أنه قال له: «امش عن ابنك ؑ قلت يا أبا محمد وترى ذلك مقبولا؟ قال: نعم، أرايت لو كان على ابنك دين لا قضاء له قضيت إكأن ذلك مقبولا؟ قال: نعم. قال فهذا مثل هذا ؑ انتهى. وأبو عبد الرحمن كنية عبد الله بن عمر وأبو محمد كنية سعيد بن المسيب، وأخرجه ابن حبان في التلحيز السادس والستين من القسم الثالث من طريق زيد بن أبي أنيسة مثابيا لفلح بن سليمان عن سعيد بن الحارث فذكر نحوه بتمامه ولكن لم يسم الرجل، وفيه أن ابن عمر لما قال له أوف بنورك قال له الرجل: إنا نذرت أن نمشي أبني وإن أبني قد مات. فقال له: أوف بنورك كرر ذلك عليه ثلاثا، فغضب عبد الله فقال: أو لم تنهوا عن النذر؟ سمعت رسول الله ﷺ فذكر الحديث المرفوع، قال سعيد: فلما رأيت ذلك قلت له اتل علي ما نذرت؟ سمعت رسول الله ﷺ فذكر الحديث نحوه وأخبرته وقد وهم الحاكم في المستدرک فإن البخاري أخرجه كما ترى لكن اختصر القصة لكونها موقوفة. وهذا الفرع غريب وهو أن ينذر عن غيره فيلزم الغير الوفاء بذلك ثم إذا تعذر لزم النافذ. وقد كنت أشكك ذلك، ثم ظهر لي أن الابن أقر بذلك والتم به، ثم لما مات أمره ابن عمر وسعيد أن يفعل ذلك عن ابنه كما يفعل سائر القرب من كالصوم والحج والصدقة. ويحتمل أن يكون ختصاً عندهما بما يقع من الولد في حق ولده فيعقد لوجوب ير والوالدين على الولد بخلاف الأجنبي. وفي قول ابن عمر في هذه الرواية «أو لم تنهوا عن النذر» فنظر، لأن المرفوع الذي ذكره ليس فيه تصريح بالتمني. لكن جاء من ابن عمر التصريح، ففي الرواية التي بعدها من طريق عبد الله بن مرة وهو المصنف بسكون الميم عن ابن عمر قال: «نهى النبي ﷺ عن النذر» وفي لفظ مسلم من هذا الوجه «أخذ رسول الله ﷺ نهى عن النذر» وجاء بصيغة النهي الصريحة في رواية العملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ «لا تنلوا».

قوله: (لا يقدم شيئا ولا يؤخر) في رواية عبد الله بن مرة «لا يرد شيئا» وهي أصح، ونحوها في حديث أبي هريرة «لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قدر له» وفي رواية العملاء المشار إليها «فإن النذر لا يغي من القدر شيئا» وفي لفظ عنه «لا يرد القدر» وفي حديث أبي هريرة عنه «لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له» ومعاني هذه الألفاظ المختلفة متقاربة، وفيها إشارة إلى تعليل النهي عن النذر. وقد اختلف العلماء في هذا النهي: فمنهم من حله على ظاهره ومنهم من تأوله. قال ابن الأثير في النهاية: تكرر النهي عن النذر في الحديث وهو تأكيد لأمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذ كان بالتمني يصير معصية فلا يلزم، وإما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يمر لهم في المجال تضا ولا يصرف عنهم ضرراً ولا يغير قضاء فقال: لا تنلوا على أنكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدر الله لكم أو تصرفوا به عنكم ما قدره عليكم، فإنا نلزم فأنخرجوا بالوفاء فإن الذي نلزمهم لازم لكم، انتهى كلامه. ونسبه بعض شراح المصاحيب للخطابي وأصله من كلام أبي حنيفة فيما نقله ابن النثر في كتابه الكبير فقال: كان أبو حنيفة يقول وجه النهي عن النذر والتشديد فيه ليس هو أن يكون مأمناً، ولو كان كذلك ما أمر الله أن يؤخر به ولا حد فاعله، ولكن وجهه عند تعظيم شأن النذر وتقليص أمره لئلا يتهاون به فيفرط في الوفاء به ويترك القيام به. ثم استدل بما ورد من الحديث على الوفاء به في الكتاب والسنة، وإلى ذلك أشار المازري بقوله: ذهب بعض علمائنا إلى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ في النذر والحض على الوفاء به. قال: وهذا عندي بعيد من ظاهر الحديث. ويحتمل عندي أن يكون وجه الحديث أن النافذ يأتي بالقرية مستغفلاً لما صارت عليه ضربة لازب، وكل ملزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار، ويحتمل أن يكون سببه أن النافذ لما لم ينذر القرية إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالاموارة التي تقدر في نية المقرّب. قال: ويشير إلى هذا التأويل قوله: «إنه لا يأتي غير» وقوله: «إنه لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له» وهذا كالنص على هذا التعليل أحد والاحتمال الأول يعم أنواع النذر والثاني يخص نوع المجازات، وزاد القاضي عياض: ويقال إن الإخبار بذلك وقع على سبيل الإعلام من أنه لا يغالب القدر ولا يأتي الغير بسببه. والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خفية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة. قال: وحصل مذهب مالك أنه مباح إلا إذا كان مؤبداً لتكرره عليه في أوقات قد يضل عليه فعله فيعطل بالتكلف من غير طيب نفس وغير خالص الية فيحتمل بكم. قال: وهذا أحد احتملات قوله: «لا يأتي غير» أي أن عقابه لا تحمد وقد يتعذر الوفاء به، وقد يكون معناه لا يكون سبباً لغير لم يقدر كما في الحديث، وبهذا الاحتمال الأخير صدر ابن دقيق العيد كلامه فقال: يحتمل أن تكون البلاء للبيئة كانه قال لا يأتي بسبب خير في نفس

الله لمباشرة وحفصة، وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً: قوله بل شربت عملاً قلت: أشكل هذا السياق على بعض من لم يمارس طريقة البخاري في الاختصار، وذلك أن الحديث في الأصل عنه بتمامه كما تقدم (في التفسير والتكاثر والطلاق) فلما أراد اختصار هنا اختصر منه على الكلمات التي تتعلق باليمين من الآيات مضيقاً لها تسمية من أيمهم فيها من آدمي وغيره، فلما ذكر «إن تنوبا ؑ فسرهما بعائشة وحفصة، ولما ذكر «أمر حديثاً ؑ فسر بقوله «لا بل شربت عملاً».

قوله: (وقال إبراهيم بن موسى) كذا لأبي ذر وغيره «قال في إبراهيم بن موسى» وقد تقدم في التفسير بلفظ «حدثنا إبراهيم بن موسى».

قوله: (عن هشام) هو ابن يوسف وصرح به في التفسير، وقد اختصر هنا بعض السند ومرواه أن هشاماً رواه عن ابن جريج بالسنن المذكور ولما أتى قوله «ولسن أعود» فزاده «وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحدا».

٢٦- باب الوفاء بالنُّور

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْتُونَ النَّارَ﴾ [الزَّحَر: ١٧].

٦٦٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِحٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَوَّلُ مَا يَنْهَوْنَ عَنْهُ النَّارُ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّارَ لَا يَنْقُضُ شَيْئاً وَلَا يَزِيدُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنُّورِ مِنْ أَتَحْيِلُ». [رواج: ٦٦٠٨، أخرجه مسلم: ١١٣٩].

٦٦٩٣- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ مَوْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّارِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَزِيدُ شَيْئاً، وَلَكِنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ أَتَحْيِلُ». [رواج: ٦٦٠٨، أخرجه مسلم: ١١٣٩].

٦٦٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّارُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَقَرَةً، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّارُ إِلَى الْقَدَرِ لَقَدْ لَقَرَتْ لَهُ، فَيُسْتَخْرَجُ اللَّهُ بِهِ مِنَ أَتَحْيِلُ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ». [رواج: ٦٦٠٩، أخرجه مسلم: ١١٤٠].

قوله: (باب الوفاء بالنُّور) أي حكمه أو فضله.

قوله: (وقول الله تعالى يؤفون بالنُّور) يؤخذ منه أن الوفاء به قرينة للثبات على فاعله، لكن ذلك خصوص ينظر الطاعة، وقد أخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله تعالى: ﴿يؤفون بالنُّور﴾ قال: إذا نذروا في طاعة الله، قال القرطبي: النذر من العقود المأمور بالوفاء بها المتى على فاعله، وأعلى أنواعه ما كان خير معلق على شيء كمن يعانى من مرض فقال: لله علي أن أصوم كذا أو أتصدق بكذا شكراً لله تعالى، وفيه المعلق على فعل طاعة كان شفى الله مريضه صمت كذا أو صليت كذا، وما عدا هذا من أنواع كنز الحاج كمن يستقل عبده فينذر أن يهتبه ليتخلص من صحبته فلا يقصد القرية بذلك، أو يحمل على نفسه فينذر صلاة كثيرة أو صوماً مما يشق عليه فعله ويتضرر بفعله فإن ذلك بكمه وقد يبلغ بعض التحريم.

قوله: (حدثنا يحيى بن صالح) هو الواسطي بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف طاء مججمة.

قوله: (سعيد بن الحارث) هو الأنصاري.

قوله: (سمعت ابن عمر يقول) أو لم ينهوا عن النذر كذا فيه، وكذا اختصر السؤال فاقصر على الجواب، وقد بينه الحاكم في المستدرک من طريق للماني بن سليمان والإسماعيلي من طريق أبي عمر العقدي ومن طريق أبي داود واللفظ له قال: «حدثنا فلح بن سعيد بن الحارث قال: كنت عند ابن عمر فأتاه سمود بن عمرو أحد بني عمرو بن كعب فقال: يا أبا عبد الرحمن إن ابني كان مع عمر بن عبد الله بن معمر بأرض فارس فرقع فيها وياه وطاعون شديد فبجعت على نفسي لئن سلم الله أبني لبشيت إلى بيت الله تعالى، فقدم علينا وهو مريض ثم مات فما تقول؟ قال ابن عمر: أو لم تنهوا عن النذر؟ إن النبي ﷺ فذكر الحديث المرفوع وزاد «أوف بنورك» وقال أبو

التأذير وطبعه في طلب القرية والطاعة من غير عوض يحصل له، وإن كان يترتب عليه خير وهو فعل الطاعة التي نذرها، لكن سبب ذلك الخير حصول غرضه. وقال النووي: معنى قوله: «لا يأتي بخير» أنه لا يرد شيئاً من القدر كما يترتب الروايات الأخرى.

قوله: «(تبييه): قوله: «لا يأتي» كذا للأكثر، ووقع في بعض النسخ «لا يأت» بغير ياء وليس يلحق لأنه قد سمع نظيره من كلام العرب. وقال الخطابي في الإصطلاح: هذا باب من العلم غريب، وهو أن ينهى عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجباً، وقد ذكر أكثر الشافعية ونقله أبو علي السنجي عن نص الشافعي أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه وكذا نقل عن المالكية وجزم به عنهم ابن دقيق العيد وأشار ابن العربي إلى الخلاف عنهم والجزم عن الشافعية بالكراهة، قال: واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القرية وإنما قصد أن يقع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزمه. وجزم الخطابي بالكراهة، وعندهم رواية في أنها كراهة عظمى وتوقف بعضهم في صحتها، وقال الترمذي بعد أن ترجم كراهة النذر وأورد حديث أبي هريرة ثم قال: وفي الباب عن ابن عمر العمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم كرهوا النذر، وقال ابن المبارك: معنى الكراهة في النذر في الطاعة وفي المصلحة، فإن نذر الرجل في الطاعة فوفى به فله فيه أجر ويكره له النذر. قال ابن دقيق العيد: وفي إشكال على القواعد فأنها تقتضي أن الوسيطة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيطة إلى المصلحة مصلحية، والنذر وسيلة بين التزام القرية فيأزم أنه يكون قرية إلا أن الحديث دل على الكراهة. ثم أشار إلى التفرقة بين نذر المجازاة فحمل النهي عليه وبين نذر الابتداء فهو قرية محضة. وقال ابن أبي الدم في شرح الوسيط: القياس استحبابه، والمختار أنه خلاف الأولى وليس بمكروه، كذا قال، ونوزع بأن خلاف الأولى ما اندرج في عموم نهى والمكروه ما نهى عنه بخصوصه، وقد ثبت النهي عن النذر بخصوصه فيكون مكروهاً، وإني لأتجهج عن انطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت الصريح عنه فأقل درجاته أن يكون مكروهاً كراهة تنزيه، وعن بني علي استحبابه النووي في شرح المهلب فقال: إن الأصح أن التلطف بالنذر في الصلاة لا يظلمها لأنها مناجاة لله فائسبه الدعاء اهـ. وإذا ثبت النهي عن الشيء مطلقاً فترك فعله داخل الصلاة أولى فكيف يكون مستحباً، وأحسن ما يحمل عليه كلام هؤلاء نذر التبرير المحض بأن يقول لله علي أن أفعل كذا أو لأفعله على المجازاة، وقد حل بعضهم النهي على من علم من حاله عدم القيام بما التزمه حكمة شيخنا في شرح الترمذي، ولما نقل ابن الرملة عن أكثر الشافعية كراهة النذر وعن القاضى حسين التتلي بعده والمغزالي أنه مستحب لأن الله أتى على من وفى به وأنه وسيلة إلى القرية فيكون قرية قال: يمكن أن يتوسط. فيقال: الذي دل الخبر على كراهته نذر المجازاة وأما نذر التبرير فهو قرية محضة لأن للتأذير فيه غرضاً صحيحاً وهو أن يثاب عليه ثواب الواجب وهو فرق ثواب التطوع اهـ.

وجزم القرطبي في «المفهم» بحمل ما ورد في الأحاديث من النهي على نذر المجازاة فقال: هذا النهي على أن يقول مثلاً إن شئني الله مبضي فعلي صدقة كذا، ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القرية المذكور على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتحضر له نية التقرب إلى الله تعالى لما صدر منه بل سلك فيها سلك المعوضة، ويوضحه أنه لو لم يشف مبضه لم يتصدق بما علقه على شفائه، وعده حالة البخیل فإنه لا يخرج من ماله شيئاً إلا بمعرض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً، وهذا للمعنى هو المشار إليه في الحديث لقوله: «وإنما يستخرج به من البخیل ما لم يكن البخیل يخرج به» قال: وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض، أو أن الله يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر، وإلهما الإشارة بقوله في الحديث أيضاً «فإن النذر لا يرد من قدر الله شيئاً» والحالة الأولى تقارب الكفر والثانية خطأ صريح. قلت: بل تقرب من الكفر أيضاً. ثم نقل القرطبي عن العلماء حل النهي الوارد في الخبر على الكراهة وقال: الذي يظهر لي أنه على التحريم من حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقامه على ذلك محرماً والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك اهـ وهو تفصيل حسن، ويؤيده قصة ابن عمر راوي الحديث في النهي عن النذر فأنها في نذر المجازاة وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: «ويوفون بالتؤدور» قال: كانوا يندفرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما اقترض عليهم فسمامهم الله أبراراً، وهذا صريح في أن التنازع وقع في غير نذر المجازاة، وكان البخاري رمز في الترجمة إلى الجمع بين الآية والحديث بذلك وقد بشره التعبير بالبخیل أن النهي عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة لكن قد يوصف بالبخل من تكاسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور «البخل من كثرت عنه فلم يصل علي» أخرجه النسائي وصححه ابن حبان؛ أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي. ثم نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله ﷺ «من نذر أن يطعم الله تعالى فليطعمه» ولم يفرق بين للملق وغيره انتهى،

قوله: «(لم يكن قوله): هذا من الأحاديث القديمة لكن سقط منه التصريح بنسبته إلى الله عز وجل، وقد أخرجه أبو داود في رواية ابن العبد عنه من رواية مالك، والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزناد. وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأصبغ، وتقدم في أواخر كتاب القدر من طريق همام عن أبي هريرة ولقطه «لم يكن قدرته» وفي رواية للنسائي «لم أقدره عليه» وفي رواية ابن ماجه «إلا ما قدر له ولكن يقبله النذر فأقدر له» وفي رواية مالك «بشيء» لم يكن قدر له ولكن يقبله النذر إلى القدر الذي قدرته» وفي رواية مسلم «لم يكن الله قدره له» وكذا وقع الاختلاف في قوله «فيستخرج الله به من البخیل» فشي رواية مالك «فيستخرج به» على البناء لما لم يسم فاعله وكذا في رواية ابن ماجه والنسائي وجبده «ولكنه شيء يستخرج به من البخیل» وفي رواية همام «ولكن يقبله النذر وقد قدرته له» فيستخرج به من البخیل «وفي رواية مسلم «ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخیل ما لم يكن البخیل يريد أن يخرج».

قوله: «(ولكن يقبله النذر إلى القدر) تقدم البحث فيه في باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، وأن هذه الرواية مطابقة للترجمة المشار إليها، قال الكرماني: فإن قيل القدر هو الذي يقبله إلى النذر قلنا تقدير النذر غير تقدير الإلقاء فالأول بلجته إلى النذر والنذر بلجته إلى الإلقاء.

قوله: «(فيستخرج الله) في الثقات ونسق الكلام أن يقال فاستخرج ليوافق قوله أولاً: «قدرته» وثانياً: «فيؤتي».

قوله: «(فيؤتي عليه ما لم يكن يؤتي عليه من قبل) كذا للأكثر أي يعطيه، ووقع في رواية الكشيحي «يؤتي» بالجزم ووجهت بأنها بدل من قوله: «يكن» فجزمت بلم، ووقع في رواية مالك «يؤتي» في الموضعين، وفي رواية ابن ماجه «فييسر عليه ما لم يكن يسر عليه من قبل ذلك» وفي رواية مسلم «فيخرج بذلك من البخیل ما لم يكن البخیل يريد أن يخرج» وعده أوضح الروايات. قال البيضاوي: عادة الناس تعليق النذر على تحصيل منفعة أو دفع مضرة، فنهى عنه لأنه فعل البخلاء إذ السخي إذا أراد أن يقرب يادر إليه والبخیل لا تطاوعه نفسه بإخراج شيء من يده إلا في مقابلة عوض يستوفيه أولاً فيلتزمه من مقابلة ما يحصل له، وذلك لا يخفى من القدر شيئاً فلا يسوق إليه شيئاً لم يقدر له ولا يرد عنه شراً قضى عليه، لكن النذر قد يوافق القدر فيستخرج من البخیل ما لولاه لم يكن ليخرجه، قال ابن العربي: فيه حجة على وجوب الوفاء بما التزمه التأذير، لأن الحديث نص على ذلك بقوله: «يستخرج به» فإنه لو لم يلزمه إخراجها لما تم الراد من وصفه بالبخل من صدور النذر عنه، إذ لو كان غيراً في الوفاء لاستمر لبخله على عدم الإخراج. وفي الحديث الرد على التقديرية كما تقدم تقريره في الباب المشار إليه، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أنس «إن الصدقة تدفع ميتة السوء» فظاهره يمارض قوله: «إن النذر لا يرد القدر» ويجمع بينهما بأن الصدقة تكون سبباً لدفع ميتة السوء، والأمسياب مقدرة كالمسبيات، وقد قال ﷺ «إن سألته عن الرقي هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: «هي من قدر الله» أخرجه أبو داود والحاكم، ونحوه قول عمر: «نفر من قدر الله إلى قدر الله» كما تقدم تقريره في كتاب الطب، ومثل ذلك مشروعية الطب والتداوي. وقال ابن العربي: قلنا شئيه بالدعاء فإنه لا يرد القدر ولكنه من القدر أيضاً، ومع ذلك فقد نهى عن النذر وتنبأ إلى الدعاء، والسبب فيه أن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والتضرع له والخضوع، وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة والله أعلم. وفي الحديث أن كل شيء ينتله لكلف من وجوه البر أفضل مما يلتزمه بالنذر قاله الماوردي، وفي الحديث على الإخلاص

والمعنى أن يتبعه في طلب القرية والطاعة من غير عوض يحصل له، وإن كان يترتب عليه خير وهو فعل الطاعة التي نذرها، لكن سبب ذلك الخير حصول غرضه. وقال النووي: معنى قوله: «لا يأتي بخير» أنه لا يرد شيئاً من القدر كما يترتب الروايات الأخرى.

(تبييه): قوله: «لا يأتي» كذا للأكثر، ووقع في بعض النسخ «لا يأت» بغير ياء وليس يلحق لأنه قد سمع نظيره من كلام العرب. وقال الخطابي في الإصطلاح: هذا باب من العلم غريب، وهو أن ينهى عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجباً، وقد ذكر أكثر الشافعية ونقله أبو علي السنجي عن نص الشافعي أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه وكذا نقل عن المالكية وجزم به عنهم ابن دقيق العيد وأشار ابن العربي إلى الخلاف عنهم والجزم عن الشافعية بالكراهة، قال: واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القرية وإنما قصد أن يقع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزمه. وجزم الخطابي بالكراهة، وعندهم رواية في أنها كراهة عظمى وتوقف بعضهم في صحتها، وقال الترمذي بعد أن ترجم كراهة النذر وأورد حديث أبي هريرة ثم قال: وفي الباب عن ابن عمر العمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم كرهوا النذر، وقال ابن المبارك: معنى الكراهة في النذر في الطاعة وفي المصلحة، فإن نذر الرجل في الطاعة فوفى به فله فيه أجر ويكره له النذر. قال ابن دقيق العيد: وفي إشكال على القواعد فأنها تقتضي أن الوسيطة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيطة إلى المصلحة مصلحية، والنذر وسيلة بين التزام القرية فيأزم أنه يكون قرية إلا أن الحديث دل على الكراهة. ثم أشار إلى التفرقة بين نذر المجازاة فحمل النهي عليه وبين نذر الابتداء فهو قرية محضة. وقال ابن أبي الدم في شرح الوسيط: القياس استحبابه، والمختار أنه خلاف الأولى وليس بمكروه، كذا قال، ونوزع بأن خلاف الأولى ما اندرج في عموم نهى والمكروه ما نهى عنه بخصوصه، وقد ثبت النهي عن النذر بخصوصه فيكون مكروهاً، وإني لأتجهج عن انطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت الصريح عنه فأقل درجاته أن يكون مكروهاً كراهة تنزيه، وعن بني علي استحبابه النووي في شرح المهلب فقال: إن الأصح أن التلطف بالنذر في الصلاة لا يظلمها لأنها مناجاة لله فائسبه الدعاء اهـ. وإذا ثبت النهي عن الشيء مطلقاً فترك فعله داخل الصلاة أولى فكيف يكون مستحباً، وأحسن ما يحمل عليه كلام هؤلاء نذر التبرير المحض بأن يقول لله علي أن أفعل كذا أو لأفعله على المجازاة، وقد حل بعضهم النهي على من علم من حاله عدم القيام بما التزمه حكمة شيخنا في شرح الترمذي، ولما نقل ابن الرملة عن أكثر الشافعية كراهة النذر وعن القاضى حسين التتلي بعده والمغزالي أنه مستحب لأن الله أتى على من وفى به وأنه وسيلة إلى القرية فيكون قرية قال: يمكن أن يتوسط. فيقال: الذي دل الخبر على كراهته نذر المجازاة وأما نذر التبرير فهو قرية محضة لأن للتأذير فيه غرضاً صحيحاً وهو أن يثاب عليه ثواب الواجب وهو فرق ثواب التطوع اهـ.

وجزم القرطبي في «المفهم» بحمل ما ورد في الأحاديث من النهي على نذر المجازاة فقال: هذا النهي على أن يقول مثلاً إن شئني الله مبضي فعلي صدقة كذا، ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القرية المذكور على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتحضر له نية التقرب إلى الله تعالى لما صدر منه بل سلك فيها سلك المعوضة، ويوضحه أنه لو لم يشف مبضه لم يتصدق بما علقه على شفائه، وعده حالة البخیل فإنه لا يخرج من ماله شيئاً إلا بمعرض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً، وهذا للمعنى هو المشار إليه في الحديث لقوله: «وإنما يستخرج به من البخیل ما لم يكن البخیل يخرج به» قال: وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض، أو أن الله يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر، وإلهما الإشارة بقوله في الحديث أيضاً «فإن النذر لا يرد من قدر الله شيئاً» والحالة الأولى تقارب الكفر والثانية خطأ صريح. قلت: بل تقرب من الكفر أيضاً. ثم نقل القرطبي عن العلماء حل النهي الوارد في الخبر على الكراهة وقال: الذي يظهر لي أنه على التحريم من حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقامه على ذلك محرماً والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك اهـ وهو تفصيل حسن، ويؤيده قصة ابن عمر راوي الحديث في النهي عن النذر فأنها في نذر المجازاة وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: «ويوفون بالتؤدور» قال: كانوا يندفرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما اقترض عليهم فسمامهم الله أبراراً، وهذا صريح في أن التنازع وقع في غير نذر المجازاة، وكان البخاري رمز في الترجمة إلى الجمع بين الآية والحديث بذلك وقد بشره التعبير بالبخیل أن النهي عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة لكن قد يوصف بالبخل من تكاسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور «البخل من كثرت عنه فلم يصل علي» أخرجه النسائي وصححه ابن حبان؛ أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي. ثم نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله ﷺ «من نذر أن يطعم الله تعالى فليطعمه» ولم يفرق بين للملق وغيره انتهى،

في عمل الخير وذم البخل، وأن من أتبع للمعروف واجتنب للمنهاك لا يعد بخيراً.

(تبيينه) قال ابن التير: مناسبة أحاديث الباب لترجمة الوفاء بالنذر قوله: «يستخرج به من البخل» وإنما يخرج البخل ما تعين عليه أو أخرج ما يتبرع به لكان جواذاً. وقال الكرماني: يؤخذ معنى الترجمة من لفظ «يستخرج». قلت: ويحتمل أن يكون البخاري أشار إلى تخصيص النذر النهي عنه بنذر المماوضة والمجاورة بليل الآية، فإن التاء الذي تضمنت عمول على نذر القرية كما تقدم أول الباب، فيجمع بين الآية والحديث بتخصيص كل منهما بصورة من صور النذر والله أعلم.

٢٧- باب إِمَ مِنْ لَا يَتَّقِي النَّارَ

٦٦٩٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ: حَدَّثَنَا زُهْدَمُ بْنُ مُضَرَّبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حَصِينٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «خَسِرْتُمْ قُرْبِي، ثُمَّ الْبَيْنُ يَكُونُكُمْ، ثُمَّ الْبَيْنُ يَكُونُكُمْ - قَالَ عِمْرَانُ: لَا أَذِي ذِكْرَ قَتِينٍ أَوْ ثَلَاثَةَ بَعْدَ قُرْبِي - ثُمَّ بِحِجَةِ قَوْمٍ، يَنْلِزُونَ وَلَا يَشُونَ، وَيَتَوَلَّوْنَ وَلَا يُؤْمِنُونَ، وَيَتَشَكُّوْنَ وَلَا يُشَكَّهَوْنَ، وَيَقْهَرُونَ لِيَوْمِ السَّعَةِ». [رواجع: ٢٦٥١، أخرجه مسلم: ٢٥٣٥].

قوله: (باب إِمَ مِنْ لَا يَتَّقِي النَّارَ) كذا لم يرد، وسقط لغيره لفظ إِمَ ذكر فيه حديث عمران بن حصين في «غير القرون» وفي سننه أبو جمره وهو بالجيم والراء واسمه نصر بن عمران، وزهدم بمجمة أوله وزن جعفر ابن مضرب بضم الميم وفتح المجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة، وقد تقدم شرحه مستوفى في الشهادات وفي فضائل الصحابة، والغرض منه هنا قوله: «ينزلون» بكسر الدال ويضمان لثقتان.

قوله: (ولا يلقون) في رواية الكشيبي «ولا يوفون» وهي رواية مسلم، وفي أخرى لا كالأولى وهما لثقتان أيضاً.

قوله: (ولا يؤمنون) أي إنها غاية ظاعرة بحيث لا يمانع أحد بعد ذلك. قال ابن بطال ما ملخصه: سوى بين من يؤمن أمته ومن لا يقي بنذره، والحقيقة ملغومة فيكون ترك الوفاء بالنذر ملغوماً، وبهذا تظهر المناسبة للترجمة. وقال البجلي: ساق ما وصفهم به مساق العيب، والجائز لا يمانع فدل على أنه غير جائز.

٢٨- باب النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ

﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

٦٦٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُضَيِّعَهُ فَلَا يُضَيِّعْهُ». [إسن: ٢٦٧٠٠].

قوله: (باب النذر في الطاعة) أي حكمه. ويحتمل أن يكون باب بالتثنية ويعود بقوله النذر في الطاعة حصر المبتدأ في الخير فلا يكون نذر للمصيبة نذراً شريعياً.

قوله: (وما أنفقتم من نفقة أو نذرتُمْ من نذر) ساق غير أبي ذؤيب قوله: ﴿ما أنصار﴾، وذكر هذه الآية شيراً إلى أن الذي وقع التناء على فاعله نذر الطاعة، وهو يؤيد ما تقدم قريباً.

قوله: (عن طلحة بن عبد الملك) هو الأُمِّي بفتح الميم وسكون اللام من تحت نزل المدينة، ثقة عندهم من طبقة ابن جريج، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق. وذكر ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث أن طلحة تنزه برواية هذا الحديث عن القاسم، وليس كذلك فقد تابعه أيوب ويحيى بن أبي كثير عند ابن حبان، وأشار الترمذي إلى رواية يحيى ومحمد بن أبان عند ابن عبد البر وعبد الله بن عمر عند الطحاوي. ولكن أخرجه الترمذي من رواية عبد الله بن عمر عن طلحة عن القاسم، وأخرجه البيهقي من رواية يحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان فرجعت رواية عبد الله إلى طلحة ورواية يحيى إلى محمد بن أبان وسلمت رواية أيوب من الاختلاف وهي كافية في رد دعوى انفراد طلحة به، وقد رواه أيضاً عبد الرحمن بن الجبري بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الموحدة عن القاسم أخرجه الطحاوي.

قوله: (من نذر أن يطيع الله فليطعه) (ج) الطاعة أهم من أن تكون في واجب

أو مستحب، ويتصور النذر في فعل الواجب بأن يؤتمره، كمن ينذر أن يصلي الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أتته، وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدينة فيغلب بالنذر واجباً ويتقيد بما قبله به النذر، والمخير صريح في الأمر بوفاء النذر إذا كان في طاعة وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية، وهل يجب في الثاني كفارة يمين أو لا قولان للعلماء سيأتي بينهما بعد بابين، وإني أيضاً بيان الحكم فيما سكت عنه الحديث وهو نذر المباح. وقد قسم بعض الشافعية الطاعة إلى قسمين: واجب عيناً فلا ينقذ به النذر كصلاة الظهر مثلاً وصفة فيه فينقذ كإيقاعها أول الوقت، وواجب على الكفاية كالجهاد فينقذ ومتنوب عبادة عيناً كان أو كفاية فينقذ ومتنوب لا يسمى عبادة كعبادة المريض وزيارة القادِم قتي انتقاده وجهان والأرجح انتقاده وهو قول الجمهور والحديث يتناول فلا يخص من عموم الخير إلا القسم الأول لأنه تحصيل الحاصل.

٢٩- باب إِذَا نَذَرَ، أَوْ حَلَفَ: أَنْ لَا يَكَلِّمَ إِنْسَانًا، فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ اسْلَمَ

٦٦٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُتْرَةَ: أَنَّ عُسْرَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَكَلِّفَ لَكَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «وَأَوْفِ بِذَلِكَ». [رواجع: ٧٠٣٢، أخرجه مسلم: ١٦٥٦].

قوله: (باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية ثم أسلم) أي هل يجب عليه الوفاء أو لا والرد بالجاهلية جاهلية المذكور وهو حاله قبل إسلامه، وأصل الجاهلية ما قبل الهجرة وقد ترجم الطحاوي هذه المسألة من نذر وهو مشرك ثم أسلم فأوضح المراد، وذكر فيه حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية أنه يتكفّر فقال له النبي ﷺ: «أوف بذكرك» قال ابن بطال قاس البخاري اليمين على النذر وترك الكلام على الاحتكاف فمن نذر أو حلف قبل أن يسلم على شيء يجب الوفاء به لو كان مسلماً فإنه إذا أسلم يجب عليه على ظاهر قصة عمر، قال وفيه بقرن الشافعي وأبو ثور، كذا قال وكذا نقله ابن حزم عن الإمام الشافعي، وللشهور عند الشافعية أنه وجب لبعضهم وأن الشافعي وجب لأصحابه على أنه لا يجب بل يستحب وكذا قال المالكية والحنفية، وعن أحد في رواية يجب وبه جزم الطبري والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية والبخاري وداود وأتباعه. قلت: إن وجد عن البخاري التصريح بالجواب قبل ولا فسجد ترجمته لا يدل على أنه يقر بوجوبه لأنه مختل لأن يقر بالنذر فيكون تقديره جواب الاستفهام يتقبل له ذلك، قال القاضي: لم يأمر عمر على وجه الإيجاب بل على جهة المشورة كذا قاله، وقيل: أراد أن يعلمهم أن الوفاء بالنذر من أكد الأمور فغلظ أمره بأن أسلم عمر بالوفاء، واحتج الطحاوي بأن الذي يجب الوفاء به ما يتبرع به إلى الله والكافر لا يصح منه التبرع بالعبادة، وأجاب عن قصة عمر باحتمال أنه ﷺ فهم من عمر أنه سمح بأن يفعل ما كان نذره فأمره به لأن فعله حيثما طاعة لله تعالى فكان ذلك خلاف ما أوجبه على نفسه لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية. قال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث يخالف هذا، فإن دل دليل أقوى من على أنه لا يصح من الكافر قوي هذا التأويل وإلا فلا.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (عبد الله بن عمر) هو العمري، ولعبد الله بن المبارك فيه شيخ آخر تقدم في غزوة حنين فأخرجه عن محمد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن أيوب عن نافع وأول حديثه «ما قلنا من حنين سأل عمر» فذكر الحديث فأفاد تعيين زمان السؤال المذكور، وقد بينت الاختلاف على نافع ثم على أيوب في وصله وإرساله هناك وكذا ذكرت فيه فوائد زائدة تتعلق بسياقه وكذلك في فرض الخمس، وتقدم في أبواب الاحتكاف ما يتعلق به وذكرت هناك ما يرد على من زعم أن عمر إنما نذر بعد أن أسلم وعلى من زعم أن احتكاف عمر كان قبل النهي عن الصيام في الليل، وبقي هنا ما يتعلق بالنذر إذا صدر من شخص قبل أن يسلم ثم أسلم هل يلزمه؟ وقد ذكرت ما فيه. وقوله: «أوف بذكرك» لم يذكر في هذه الرواية حتى انتكف، وقد تقدم في غزوة حنين التصريح بأن سؤاله كان بعد قسم النبي ﷺ غنم حنين بالظانف، وتقدم في فرض الخمس أن في رواية سفيان بن عيينة عن أيوب من الزيادة «قال عمر فلم انتكف حتى كان بعد حنين وكان النبي ﷺ أعطني جارية من النسي، فبينما أنا متكف إذ سمعت كبراً» فذكر الحديث في من النبي ﷺ على هوزان بإطلاق سيهم، وفي الحديث لزوم النذر للقرية من

أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أورده ابن عبد البر من طريقه موقوفاً ثم قال: والنفق في هذا عن ابن عباس مضطرب. قلت: ويمكن الجمع بحمل الإتيان في حق من مات والنفي في حق الحي، ثم وجدت عنه ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما إذا مات وعليه شيء واجب فتد ابن أبي شيبة بسند صحيح: سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر قال: يصام عنه النذر، وقال ابن المنذر: يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله: «صلي عنها» العمل بقوله: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث» فعُد منها الولد لأن الولد من كسبه فأعماله الصالحة مكتوبة للوالد من غير أن ينقص من أجره، فمعنى صلي عنها أن صلاتك مكتبة لها ولو كنت إنما تتري عن نفسك، كذا قال ولا يخفى تكلفه. وحاصل كلامه تخصيص الجواز بالولد، وإلى ذلك جرح ابن وهب وأبو مصعب من أصحاب الإمام مالك، وفيه تعقب على ابن بطال حيث نقل الإجماع أنه لا يصلي أحد عن أحد لا فرضاً ولا سنة لا من حي ولا من ميت، ونقل عن المهلب أن ذلك لو جاز لجاز في جميع العبادات البدنية ولكن الشارع أحس بذلك أن يفعله عن أبيه، ولما نهي عن الاستغفار لعمه، ولبطال معنى قوله: «ولا تكسب كل نفس إلا عليها» [الأنعام: ١٦٤] انتهى. وجميع ما قال لا يخفى وجه تعقبه خصوصاً ما ذكره في حق الشارع، وأما الآية فعمومها مخصوص اتفاقاً والله أعلم.

(تيسية): ذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ «قال صلي عليها» ووجه بأن «علي» بمعنى «عن» على رأيي، قال: أو الضمير راجع إلى قباه.

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس أن سعد بن عبادة استغنى في نذر كان على أمه، وقد تقدم شرحه في كتاب الوصايا وذكرت من قال فيه عن سعد بن عبادة فجعله من مستند.

قوله في آخر الحديث في قصة سعد بن عبادة: (فكانت سنة بعد) أي صار قضاء الوارث ما على المورث طريقة شرعية أهم من أن يكون وجوباً أو نذراً، ولم أره هذه الزيادة في غير رواية شبيب عن الزهري، فقد أخرج الحديث الشيخان من رواية مالك والبيهق وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن حبان ويونس ومعمرو ويكر بن وائل والنسائي من رواية الأوزاعي والإسماعيلي من رواية موسى بن عبيدة وابن أبي عتيق وصالح بن كيسان كلهم عن الزهري بدلونها، وأنها من كلام الزهري، ويحتمل من شيخه، وفيها تعقب على ما نقل من مالك لا يمجح أحد عن أحد، واحتج بأنه لا يبلغه عن أحد من أهل دار الهجرة منذ زمن رسول الله ﷺ أنه سمع عن أحد ولا أمر به ولا أذن فيه، فيقال لمن قلده قد بلغ ذلك غيره، وهذا الزهري معدود في قهقه أهل المدينة وكان شيخه في هذا الحديث، وقد استدل بهذه الزيادة ابن حزم للظاهرة ومن وافقهم أن الوارث يلزمه قضاء النذر عن مورثه في جميع الحالات، قال: وقد وقع نظير ذلك في حديث الزهري عن سويل في اللعان لا فارقه الرجل قبل أن يأمره النبي ﷺ بفراقها قال: فكانت سنة. واختلف في تعيين نذر أم سعد فقيل كان صوماً لا رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «جاء رجل فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأفقيه عنها؟ قال: نعم» الحديث، وتعقب بأنه لا يتعين أن الرجل المذكور هو سعد بن عبادة، وقيل: كان عتقاً قاله ابن عبد البر، واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد «أن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله إن أمي هلكت فهل ينفعها أن أعتق عنها؟ قال: نعم» وتعقب بأنه مع إرساله ليس فيه التصريح بأنها كانت نذرت ذلك، وقيل: كان نذرهما صدقة وقد ذكرت دليله من الموطأ وغيره من وجه آخر عن سعد بن عبادة «أن سعداً خرج مع النبي ﷺ فقيل لأمه: أوص، قالت: المال مال سعداً فتوفيت قبل أن يقدم فقال: يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: نعم» وعند أبي داود من وجه آخر نحوه وزاد «فأي الصدقة أفضل؟ قال: الله» الحديث. وليس في شيء من ذلك التصريح بأنها نذرت ذلك. قال عياض: والذي يظهر أنه كان نذرهما في المال أو مبهماً. قلت: بل ظاهر حديث الباب أنه كان مبهماً عند سعد والله أعلم. وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي أنه يجب قضاءه من رأس ماله وإن لم يوص إلا أن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث، وشرط المالكية والحنفية أن يوصي بذلك مطلقاً، واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه، وقول الزهري إنها صارت سنة بعد، ولكن يمكن أن يكون سعد قضاء من تركها أو تبرع به. وفيه استغناء أعلم، وفيه فضل بر الولدين بعد الوفاة والتوصل إلى براءة ما في ذمتهم. وقد اختلف أهل الأصول في الأمر بعد الاستئذان هل يكون كالأمر بعد الحظر أو لا؟ فخرج صاحب «المحصول» أنه مثله، والراجح عند غيره أنه الإباحة كما رجح جماعة في الأمر بعد الحظر أنه للاستئجاب.

كل أحد حتى قبل الإسلام وقد تقدمت الإشارة إليه، أجاب ابن العربي بأن عمر لما نذر في الجاهلية ثم أسلم أراد أن يكفر ذلك بمثله في الإسلام فلما أراده ونسأه سأل النبي ﷺ فأعلمه أنه لزمه، قال: وكل عبادة يتفرق بها العبد عن غيره تعتقد بمجرد التنية العازمة الدائمة كالنذر في العبادة والطلاق في الأحكام وإن لم يلتفت بشيء من ذلك، كذا قال: ولم يوافق على ذلك بل نقل بعض المالكية الاضطرار على أن العبادة لا تنزح إلا بالتنية مع القول أو الشروع، وعلى النذر فظاهر كلام عمر مجرد الإخبار بما وقع مع الاستئجاز من حكمه هل لزم أو لا؟ وليس فيه ما يدل على ما ادعاه من تجديد نية منه في الإسلام. وقال الباجي: قصة عمر هي كمن نذر أن يتصدق بكذا إن قدم فلان بعد شهر فمات فلان قبل قدومه فإنه لا يلزم النذر قضاءه فإن فعله فحسن، فلما نذر عمر قبل أن يسلم وسأل النبي ﷺ أمره بوفائه استحباباً وإن كان لا يلزمه لأنه التزمه في حالة لا يتصدق فيها. ونقل شيخنا في شرح الترمذي أنه استدلل به على أن الكفار خاطبون بفروع الشريعة وإن كان لا يصح منهم إلا بعد أن يسلموا لأمر عمر بوفائه ما التزمه في الشرك، ونقل أنه لا يصح الاستدلال به لأن الواجب بأصل الشرع كالصلاة لا يجب عليهم قضاؤها كيف يكلفون بقضاء ما ليس واجباً بأصل الشرع؟ قال: ويمكن أن يجاب بأن الواجب بأصل الشرع مؤقت بوقت وقد خرج قبل أن يسلم الكافر فمات وقت أدائه فلم يؤمر بقضائه لأن الإسلام يجب ما قبله، فاما إذا لم يؤت نذره فلم يتعين له وقت حتى أسلم فبقائه له بعد الإسلام يكون أداه لاتساع ذلك باتساع العمر. قلت: وهذا البحث يقوي ما ذهب إليه أبو ثور ومن قال بقوله، وإن ثبت النقل عن الشافعي بذلك فلمع كان بقوله أولاً فأخذه عنه أبو ثور، ويمكن أن يؤخذ من الفرق المذكور وجوب الحج على من أسلم لاتساع وقته بخلاف ما فات وقته، والله أعلم.

(تيسية): المراد بقول عمر في الجاهلية قبل إسلامه لأن جاهلية كل أحد محسبه، ووه من قال: الجاهلية في كلامه زمن فترة النبوة والمراد بها هنا ما قبل بعثة نبيها ﷺ فإن هذا يتوقف على نقل، وقد تقدم أنه نذر قبل أن يسلم، وبين البينة وإسلامه مدة.

٣- باب من مات وعَلَيْهِ نَذْرٌ

وَأَمَرُ ابْنِ عَمْرِو امْرَأَةٍ، جَعَلَتْ أَمَهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بِقَبَاءٍ، فَقَالَ: صَلِّي عَنْهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ.

٦٦٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ اسْتَفْضَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرِ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، فَتَوَقَّهْتُ قَبْلَ أَنْ تَفْضِيَهُ، فَأَقْبَضَهُ أَنْ يَفْضِيَهَا عَنْهَا، فَكَانَتْ سَنَةً يَفْضُلُ. [راجع: ٢٧٦١، أخرجه مسلم: ١٦٣٨].

٦٦٩٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَسْعُودَ بْنَ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: آمَنِي رَجُلٌ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أَخِي قَدْ نَذَرَ أَنْ تَعْبُدَ، وَإِنَّمَا مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كَانَ عَلَيْهَا ذَنْبٌ أَكْبَرُ فَاحْبَبْ». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَفْضِي إِلَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَبْضَاءِ». [راجع: ١٨٥٢].

قوله: (باب من مات وعليه نذر) أي هل يقضى عنه أو لا؟ والذي ذكره في الباب يقتضي الأول، لكن هل هو على سبيل الوجوب أو التنبه؟ خلاف يأتي بيانه.

قوله: (وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقباء) يعني فماتت (فقال صلي عنها، وقال ابن عباس نحوه) وصله مالك عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن عمر بن عمرو بن حزم عن عته أنها حدثت عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها شيئاً إلى مسجد قباه فماتت ولم تقضه فاتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمسها عنها، وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال مرة عن ابن عباس قال: إذا مات وعليه نذر قضى عنه وليه، ومن طريق عوف بن عبد الله بن عتبة أن امرأة نذرت أن تتكف شررة أيام فماتت ولم تتكف فقال ابن عباس اعتكف عن أمك. وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ: إنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد، وأخرج النسائي من طريق

ثم ذكر حديث ابن عباس « أتى رجل النبي ﷺ قال: إن لحي نذرت أن تحج وإنها ماتت » الحديث وفيه « فافض دين الله فهو أحق بالقضاء » وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الحج، وذكر الاختلاف في السائل أهو رجل كما وقع هنا أو امرأة كما وقع هناك؟ وأنه الراجح، وذكرت ما قيل في اسمها وأنها حنة، وبينت أنها هي السائلة عن الصيام أيضاً، وبالله التوفيق.

٣١- باب النذر فيما لا يملك وفي معصية

٦٧٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيَطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ فَلَا يَعْصِهِ». [إرجاع: ١٩٩٦].

٦٧٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ قَابَتِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَنَبِيٍّ عَنْ طَلْحِهِمْ هَذَا لَفَسَهُ». وَرَأَى يَمْضِي يَمِينَ.

وَقَالَ الْفَرَّازِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنِي قَابَتِ، عَنْ أَنَسٍ. [إرجاع: ١٨٦٥، إمرجه مسلم: ١٩٦٢].

٦٧٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سَلِيمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِرِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَنَقَطَهُ. [إرجاع: ١٩٢٠].

٦٧٠٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ، عَنْ سَلِيمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ الْأَخْوَلُ: أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ يَقْدُودُ إِنْسَانًا بِخِزَامَةٍ لِي أَنفِهِ، فَطَلَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَدِيهِ، ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يَقْدُودَ يَدَيْهِ. [إرجاع: ١٩٢٠].

٦٧٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَبَأَ النَّبِيُّ ﷺ يَطْلُبُ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَالَ عَنْهُ قَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَلْ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرَّةً لِيَتَكَلَّمَ وَيَسْتَلْ وَيَقْعُدَ، وَيُكْمِ صَوْمَهُ».

قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (باب النذر فيما لا يملك وفي معصية) وقع في شرح ابن بطال « ولا نذر في معصية » وقال: ذكر فيه حديث عائشة « من نذر أن يطيع الله فليطعه » الحديث، وحديث أنس في الذي رآه يحيى بين ابنه فنهاه، وحديث ابن عباس في الذي طاف وفي أنه خزامه فنهاه، وحديثه في الذي نذر أن يقرم ولا يستل فنهاه، وقال ولا تدخل هذه الأحاديث في النذر فيما لا يملك وإنما تدخل في نذر المعصية، وإجاب ابن النير بأن الصواب مع البخاري فإنه تلقى عدم لزوم النذر فيما لا يملك من عدم لزومه في المعصية لأن نذره في ملك غيره تصرف في ملك الغير بغير إذنه وهي معصية ثم قال: ولهذا ما يقل باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية بل قال النذر فيما لا يملك ولا نذر في معصية. فاشترى إلى اندراج نذر مال الغير في نذر المعصية فخاله انتهى. وما نفاه ثابت في معظم الروايات عن البخاري لكن بغير لام وهو لا يخرج من التقرير الذي قرره لأن التقدير باب النذر فيما لا يملك وحكم النذر في معصية، فإذا ثبت نفي النذر في المعصية التحق به النذر فيما لا يملك لأنه يستلزم للمعصية لكونه تصرفاً في ملك الغير. وقال الكرماني: الدلالة على الترجمة من جهة أن الشخص لا يملك تعذيب نفسه ولا التزام المشقة التي لا تلتزمه حيث لا قرينة فيها، ثم استشكله بأن الجمهور فسروا ما لا يملك بمثل النذر بإعطاء عبد فلان انتهى. وما وجهه به ابن المنير أقرب، لكن يلزم عليه تخصيص ما لا يملك بما إذا نذر شيئاً معيناً كمتى عبد فلان إذا ملكه مع أن اللفظ عام فيدخل فيه ما إذا نذر عتق عبد غير معين فإنه يصح، ويجب بأن دليل التخصيص الاتفاق على اعتماد النذر في الميهم وإنما وقع الاختلاف في المعين، وقد تقدم التنبيه في « باب من حلف بملة سوى الإسلام » على

الموضع الذي أخرج البخاري فيه التصريح بما يطابق الترجمة وهو في حديث ثابت بن الضحاك بلفظ « وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك » وقد أخرجه الترمذي مقتصرًا على هذا القول من الحديث، وأخرج أبو داود سبب هذا الحديث مقتصرًا عليه أيضاً ولفظه « نذر رجل على عهد النبي ﷺ أن ينحر بيوتاً - يعني موضعاً وهو بفتح الموحدة وتحقير الواو ويتون - وأخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي كانت أسيرة ففوتت على ثأته للنبي ﷺ، فإن الذين أسروا المرأة انتهبوا ففوتت إن سلمت أن تنحرها، فقال النبي ﷺ: « لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » وخرج ابن أبي شيبة من حديث أبي ثعلبة الحديث دون القصة بنحوه وولعت مطابقة جميع الترجمة في حديث عمران بن حصين المذكور، وأخرجه النسائي من حديث عبد الرحمن بن سلمة مثله، وأخرج أبو داود من حديث عمر بلفظ « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في طاعة ربه ولا فيما لا يملك » وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، واختلف فيمن وقع منه النذر في ذلك هل يجب فيه كفارة؟ قال الجمهور: لا، وعن أحد الثوري وإسحاق وبعض الشافعية والمعتزة نعم، ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك كالقزوين، وانفقوا على تحريم النذر في المعصية، واختلافهم إما هو في وجوب الكفارة، واحتج من أوجبها بحديث عائشة « لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين » أخرجه أصحاب السنن ورواته ثقات، لكنه معلول فإن الزهري رواه عن أبي سلمة ثم بين أنه حله عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فدلله بإسقاط اثنين، وحسن الظن بسليمان وهو عند غيره ضعيف باثباتهم، وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال: لا يصح، ولكن له شاهد من حديث عمران بن حصين أخرجه النسائي وضعفه وشواهد أخرى ذكرتها آنفاً، وأخرج الدررطني من حديث علي بن حاتم نحوه.

وفي الباب أيضاً عموم حديث علق بن عامر « كفارة النذر كفارة اليمين » أخرجه مسلم، وقد حله الجمهور على نذر اللجاج والغيب وبعضهم على النذر المطلق، لكن أخرج الترمذي وابن ماجه حديث علق بلفظ « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » ولفظ ابن ماجه « من نذر نذراً لم يسمه » الحديث، وفي الباب حديث ابن عباس رفعه « من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين » أخرجه أبو داود، وفيه: « ومن نذر في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين » ورواته ثقات، لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً وهو أشبه، وأخرجه الدررطني من حديث عائشة، وحله أكثر فقهاء أصحاب الحديث على عمومه لكن قالوا: إن الناذر أخير بين الوفاء بما الرأه بما الكفارة اليمين، وقد تقدم حديث عائشة المذكور أول الباب قريباً وهو يعني حديث « لا نذر في معصية » ولو ثبت الزيادة لكأن ميتة لا أجل فيه، واحتج بعض الحنابلة بأنه ثبت عن جماعة من الصحابة ولا يخطئ من صحابي خلافة قال: والقياس يقتضي، لأن النذر يمين كما وقع في حديث علق لما نذرت أخته أن تحج ماشية لتخفر عن بينها فسمى النذر يميناً، ومن حيث النظر هو عقد لله تعالى بالقيام بشيء، والحالف مقد منه بالله ملتزماً بشيء ثم بين أن النذر أكد من اليمين ورتب عليه أنه لو نذر معصية ففعلها لم تسقط عنه الكفارة بخلاف الحالف، وهو وجه للحنابلة، واحتج له بأن الشارع نهى عن المعصية وأمر بالكفارة فصحت، واستدل بحديث « لا نذر في معصية » لصحة النذر في المباح لأن فيه نفي النذر في المعصية بقي ما عداه ثابتاً، واحتج من قال إنه يشرع في المباح بما أخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأخرجه أحمد والترمذي من حديث بريدة « أن امرأة قالت: يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدفء، فقال: أوف بتركك » وزاد في حديث بريدة أن ذلك وقت خروجه في غزوة فنذرت إن رده الله تعالى سالماً، قال البيهقي: يشبه أن يكون أذن لها في ذلك لما فيه من إظهار الفرح بالسلمة، ولا يلزم من ذلك القول بانعقاد النذر به، ويدل على أن النذر لا ينقضي في المباح حديث ابن عباس ثالث أحاديث الباب فإنه أمر الناذر بأن يقوم ولا يقعد ولا يتكلم ولا يستل ويصوم ولا يطر بأن يتم صومه ويتكلم ويستل ويقعد، فأمره بفعل الطاعة واسقط عنه المباح.

وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أيضاً « إنما النذر ما يتنهي به وجه الله » والجواب عن قصة التي نذرت الضرب بالدفء ما أشار إليه البيهقي ويمكن أن يقال: إن من قسم للمباح ما قد يصير بالقصد مندوباً كالنوم في القاطلة للتحري على قيام الليل وأكلة السحر للتحري على صيام النهار، فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعود النبي ﷺ سالماً معنى مقصود يحصل به الثواب، وقد اختلف في جواز الضرب بالدفء في غير النكاح والختان، ورجح الرافعي في « الطهر » وتبعه في « المنهاج » الإباحة، والحديث حجة في ذلك، وقد حل بعضهم إفته ما في الضرب بالدفء على أصل الإباحة لا على خصوص الوفاء بالنذر كما تقدم، ويشكل عليه أن في رواية أحمد في

٣٢- باب من نذر أن يصوم أياماً، فوافق النحر أو الفطر

٦٧٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْبُ بْنُ سَلِيمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ: حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ أَبِي حُرَّةٍ الْأَسْلَمِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُقِيلُ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَأْكُلَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ، فَوَافَقَ يَوْمَ اضْطَرَى أَوْ فِطَرَ، فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ. لَمْ يَكُنْ يَصُومُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ، وَلَا يَرَى صِيَامَهُمَا. [رواه: ١٩٩٤، أخرجه مسلم: ١١٣٩، بإسقاط].

٦٧٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعًا مَا عَشْتُ، فَوَافَقَتْ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَلِهَذَا أَنْ لَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ يَهْلُ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ. [رواه: ١٩٩٤، أخرجه مسلم: ١١٣٩، بإسقاط].

قوله: (باب من نذر أن يصوم أياماً) أي معينة (فوافق النحر أو الفطر) أي هل يجوز له الصيام أو البذل أو الكفارة اتفق الإجماع على أنه لا يجوز له أن يصوم يوم الفطر ولا يوم النحر أو طوعاً ولا من نذر سواء عنيهما أو أحدهما بالنذر أو وقفاً معاً أو أحدهما اتفاقاً، فلو نذر لم يتقدم نذره عند الجمهور، وعند المخالفة روايتان في وجوب القضاء، وخالف أبو حنيفة فقال لو أقدم صام وقع حكمه من نذره، وقد تقدم بسط ذلك في أواخر الصيام، وذكرنا هناك الاختلاف في تعيين اليوم الذي نذره الرجل وهل وافق يوم عيد الفطر أو النحر، وإني لم أقف على اسمه مع بيان الكثير من طرقه، ثم وجدت في ثقات ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت: جعلت على نفسي أن أصوم كل أربعاء واليوم يوم أربعاء وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحر « ورواه ثقافته فلولاً تولد الرواة بأن السائل رجل لقست المبهمة بكريمة، ولا سيما في السند الأول فإن قوله ستل بضم أوله يشمل ما إذا كان السائل رجلاً أو امرأة، وقد ظهر من رواية ابن حبان أنها امرأة فيفسر بها المبهمة في رواية حكيمة، بخلاف رواية زياد بن جبير حيث قال: «فأله رجل» ثم وجدت الخبر في كتاب الصيام ليوسف بن يعقوب القاضي أخرجه عن محمد بن أبي بكر المقدمي شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم من طريقه وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن محمد بن أبي بكر المقدمي ولفظه أنه «سمع رجلاً يسأل عبد الله بن عمر عن رجل نذر « فذكر الحديث، وفضل في السند الأول بالتصغير وحكيه بفتح أوله وأبو حرة أبوه بضم المهملة والتشديد لا يعرف اسمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد، وقد أورده متابعاً لرواية زياد بن جبير عن ابن عمر، وفي سياق الرواية الأولى إشعار برجحان النتح عند ابن عمر فإن لفظه «فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» لم يكن يصوم يوم الأضحي والفطر ولا يرى صيامهما « ووقع عند الإسماعيلي من الزيادة في آخره: قال يونس بن عبيد فذكرت ذلك للحسن فقال: يصوم يوماً مكانه، أخرجه من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذي أخرجه البخاري من طريقه، قال الكرماني: قوله: «لم يكن» أي رسول الله ﷺ وقوله: «ولا نرى» بلفظ التكلم فيكون من جملة مقول عبد الله بن عمر، وفي بعضها بلفظ الغائب وفاقه عبد الله وقاتله حكيمة. قلت: وقع في رواية يوسف بن يعقوب المذكورة بلفظ «لم يكن رسول الله ﷺ يصوم يوم الأضحي ولا يوم الفطر ولا يأمُر بصيامهما» ومثله في رواية الإسماعيلي، وجوز الكرماني بناء على تعدد القصة أن ابن عمر تغير اجتهد فجزم بالتحجيم بعد أن كان يتردد أحد وليس فيما أجاب به ابن عمر أولاً وآخرها ما يصرح بالتحجيم في خصوص هذه القصة، وقد بسط القول في ذلك في «باب صوم يوم النحر» وبالله التوفيق.

قوله: (يونس) هو ابن عبيد وصرح به الإسماعيلي من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع.

قوله: (فأعاد عليه) زاد ابن المنهال في روايته «فخيل إلى الرجل أنه لم يفهم فأعاد عليه الكلام ثانية».

٣٣- باب هل يدخل في الإيمان والنذور الأرض والغنم والزروع والأمنية

وقال ابن عمر: قال عمر للنبي ﷺ: أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه؟ قال: «إن جئت حست أصلتها وتصلت بها».

وقال أبو طلحة للنبي ﷺ: أحب أموالي إلي نبرحاء. لخالط كة، فمستظلة المسجد.

٦٧٠٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نُورِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَاشِ عَوْنِ بْنِ طَعِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ غَزَا، فَلَمْ نَعْمَ خَبَأٌ وَلَا فِئْءَةٌ إِلَّا الْأَخْوَالُ وَالْأَقْبَابُ وَالْمَنَاعُ، فَأَخَذَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي الصُّبَيْبِ، يُقَالُ لَهُ وَقَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا، يُقَالُ لَهُ مِذْعَمٌ، فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ وَأَدَّى الْفَرَى، حَتَّى إِذَا كَانَ بِوَادِي الْقُرَى، يَتِمُّ مِذْعَمٌ بِحُطٍّ رَحَلًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَهُمْ عَائِرٌ فَطَلَّ، فَقَالَ النَّاسُ: هَيْبًا لَهُ الْهَيْبَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ الشُّعْلَةُ أَلْبِي أَخَذَهَا يَوْمَ غَزَا مِنْ الْمَغَابِ، لَمْ تُعِينَهَا الْمَقَابِسُ، لَتَشْتَعِلَ عَلَيْهِ نَارًا». فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ بِشِرَاكَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ، أَوْ: شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ». [رواه: ٤٢٣٤، أخرجه مسلم: ١١١٥، بدون ذكر اسم الحديث].

قوله: (باب هل يدخل في الإيمان والنذور الأرض والغنم والزروع والأمنية) قال ابن عبد البر واتبه جماعة: المال في لغة دوس قبيلة أبي هريرة غير المعين كالعروض واليتيم وعند جماعة المال هو المعين كالذهب والفضة، والمعروف من كلام العرب أن كل ما يتولى ويملك فهو مال، فأشار البخاري في الترجمة إلى رجحان ذلك بما ذكره من الأحاديث كقول عمر «أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه» وقول أبي طلحة «أحب أموالي إلي نبرحاء» وقول أبي هريرة «لم نعلم خبأ ولا فئءة» وبقيده قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا السَّبْهَاءَ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٥] فإنه يتناول كل ما يملكه الإنسان، وأما قول أهل اللغة: العرب لا توقع اسم المال عند الإطلاق إلا على الإبل لشرفها عندهم فلا يدفع إطلاقتهم المال على غير الإبل، فقد أطلقوه أيضاً على غير الإبل من المواشي، ووقع في السيرة «فسلك في الأموال» يعني الحواشي «ونهى عن إضاعة المال» وهو يتناول كل ما يتولى وقيل المراد به هنا الأرقاء وقيل الحيوان كله، وفي الحديث أيضاً «ما جاءك من الرزق وأنت غير مشرف فخذ» وقوله «وهو يتناول كل ما يتولى، والأصاحد الثلاثة خروجه في الصحيحين والموطأ، وحكي عن ثعلب: المال كل ما نجب فيه الزكاة قبل أو كثر فما نقص من ذلك فليس بمال، وبه جزم ابن الأثيري، وقال غيره: المال في الأصل المعين، ثم أطلق على كل ما يملك، واختلف السلف فيمن حلف أو نذر أنه يتصدق بماله على مذاهب تقدم نقلها في «باب إذا أهدى ماله» ومن قال كأي حنيفة لا يقع نذره إلا على ما فيه الزكاة، ومن قال كمالك يتناول جميع ما يقع عليه اسم ماله، قال ابن بطال: وأحاديث هذا الباب تشهد لقول مالك ومن تابعه، وقال الكرماني: معنى قول البخاري فعل يدخل «أي هل يصح المعين أو النذر على الأعيان مثل: والذي نفسي بيده إن هذه الشملة لتشعل عليه نارا، ومثل أن يقول هذه الأرض لله ونحوه. قلت: والذي فهمه ابن بطال أولى فإنه أشار إلى أن مراد البخاري الرد على من قال إذا حلف أو نذر أن يتصدق بماله كله اختص ذلك بما فيه الزكاة دون ما يملكه ما سوى ذلك.

وتقل محمد بن نصر المروزي في «كتاب الاختلاف» عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نذر أن يتصدق بماله كله: يتصدق بما نجب فيه الزكاة من الذهب والفضة والمواشي لا فيما ملكه ما لا زكاة فيه من الأرضين والدور ومتاع البيت والرتيق والحمبر وغير ذلك فلا يجب عليه فيها شيء، ثم نقل بقية المذاهب على نحو ما قلته في «باب من أهدى ماله» فعلى هذا فمراد البخاري موافقة الجمهور وأن المال يطلق على كل ما يتولى، ونص أحمد على أن من قال مالي في المساكين إنما يملك ذلك على ما نوى أو على ما جلب على عرفه كما لو قال ذلك أعزالي فإنه لا يملك ذلك إلا على الإبل، وحديث ابن عمر في قول عمر تقدم موصلاً مشروحاً في كتاب الوصايا، وقوله: «وقال أبو طلحة» هو زيد بن

سهل الأنصاري وقد تقدم موصلاً أيضاً هناك من حديث أنس في أبواب الوقف، وتقدم شيء من شرحه في كتاب الزكاة. وحدثني أبي هريرة تقدم شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي، وقوله فيه: فلم نغتم ذهباً ولا فضة إلا الأموال للثاغ واليئاب « كذا للأكثر ولا بين القاسم والمقني وللثاغ بالطف، قال بعضهم وفي تنزيل ذلك على لغة دوس نظر لأنه استثنى الأموال من الذهب والفضة فدل على أنه منها إلا أن يكون ذلك مقطوعاً فتكون « إلا » بمعنى لكن، وكذا قاله، والذي يظهر أن الاستثناء من الغنيمة التي في قوله: فلم نغتم « غنى أن يكونوا غنموا العين وأثبت أنهم غنموا المال فدل على أن المال عنده غير العين وهو المطلوب. وقوله: « الضبيب » بضاد معجمة وموحدة مكرونة بصيغة التصغير، ومذهب بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملة، وقوله: « سهم عائر » بعين مهملة ويعد الألف تحثانية لا يدرى من رمى به و « الشراك » بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف من سيور النمل، وقد تقدم جميع ذلك بإعانة الله تعالى، وله الحمد على كل حال.

قوله: (ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة: ما كان في القرآن « أو أو » فصاحبه بالخيار) أما أثر ابن عباس فوصله صفيان الثوري في تفسيره عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن « أو » نحو قوله تعالى « فقهية من صيام أو صدقة أو نسك » [البقرة: ١٩٦] فهو فيه غير، وما كان « فمن لم يجد » فهو على الولاة أي على الترتيب. وليث ضعيف ولذلك لم يجرم به المصنف، وقد جاء عن مجاهد من قوله بسند صحيح عند الطبري وغيره، وأما أثر عطاء فوصله الطبري من طريق ابن جريج قال قال عطاء: ما كان في القرآن « أو أو » فصاحبه أن يختار أية شاء. قال ابن جريج وقال في عمرو بن دينار نحوه وسنده صحيح. وقد أخرجه ابن عينة في تفسيره عن ابن جريج عن عطاء بلفظ الأصل وسنده صحيح أيضاً. وأما أثر عكرمة فوصله الطبري من طريق داود بن أبي هند عنه قال: كل شيء في القرآن « أو أو » فليختر أي الكفارات شاء، فلما كان « فمن لم يجد » [البقرة: ١٩٦] فالأول الأول قال ابن بطال: هذا متفق عليه بين العلماء، وإنما اختفوا في قدر الإطعام فقال الجمهور لكل إنسان مداً من طعام بمد الشارع ﷺ وافرقت مالك في جنس الطعام بين أهل المدينة فاعتبر ذلك في حقهم لأنه وسط من عيشهم بخلاف سائر الأمصار فالمعتبر في حق كل منهم ما هو وسط من عيشه وخالفه ابن القاسم فوافق الجمهور. وذهب الكوفيون إلى أن الواجب لإطعام نصف صاع، والحجة للأول أنه « أسر في كفارة المواقف في رمضان بإطعام مد لكل مسكين، قال وإنما ذكر البخاري حديث كعب هنا من أجل آية التخيير فإنها وردت في كفارة اليمين كما وردت في كفارة الأذى. وتعقبه ابن المنير فقال: يحتمل أن يكون البخاري والفق الكوفيون في هذه المسألة فأورد حديث كعب بن عجرة لأنه وقع النصيب في غير كعب على نصف صاع ولم يثبت في قدر طعام الكفارة فحمل المطلق على المقيد. قلت: ويؤيده أن كفارة للمواقف كفارة الظهار وكفارة الظهار ورد النصيب فيها بالترتيب بخلاف كفارة الأذى فإن النصيب ورد فيها بالتخيير، وأيضاً فإنهما متفقان في قدر الصيام بخلاف الظهار فكان حل كفارة اليمين عليها لموافقتهما لها في التخيير أولى من حلها على كفارة المواقف مع مخالفتها، وإلى هذا أشار ابن المنير. وقد يستدل لذلك بما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس قال: « كثر النبي ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس بذلك، فمن لم يجد فنصف صاع من بر » وهذا لو ثبت لم يكن حجة لأنه لا قال به، وهو من رواية عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة وهو ضعيف جداً. والذي يظهر لي أن البخاري أراد الرد على من أجاز في كفارة اليمين أن يفيض المصلحة من الثلاثة للمخير فيها كمن أطعم خمسة وكساهم أو كسا خمسة غيرهم أو امتنع نصف ربة وأطعم خمسة أو كساهم، وقد نقل ذلك عن بعض الحنفية والمالكية، وقد احتج من أحقها بكفارة الظهار بأن شرط حل المطلق على المقيد أن لا يعارضه مقيد آخر، فلما عارضه هنا والأصل براءة الذمة أخذ بالأقل، وأبيده الماردي من حيث النظر بأنه في كفارة اليمين وصف بالأوسط وهو محمول على الجنس، وأوسط ما يشيع الشخص رطلان من الخبز، وللد رطل وثلاث من الحب فإذا خبز كان قدر رطلين. وأيضاً فكفارة اليمين وإن وافقت كفارة الأذى في التخيير لكنها زادت عليها بأن فيها تريباً، لأن التخيير وقع بين الإطعام والكسوة والعنق، والترتيب وقع بين الثلاثة وصيام ثلاثة أيام، وكفارة الأذى وقع التخيير فيها بين الصيام والإطعام واللبس حسب، قال ابن الصباغ: ليس في الكفارات ما فيه تخيير وترتيب إلا كفارة اليمين وما أحق بها.

قوله: (أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسب لجدّه، وأبو شهاب هو الأصغر وأسمه عبد ربه بن نافع، وابن عود هو عبد الله. قوله: (أنه يعني النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في الأصل، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق بشر بن الفضل عن ابن عود بهذا السند عن كعب بن عجرة قال: « في نزلت هذه الآية، فأتيت النبي ﷺ فذكرته، وفي رواية معتمر بن سليمان عن ابن عود عند الإسماعيلي « نزلت في هذه الآية » فقهية من صيام أو صدقة أو نسك » [البقرة: ١٩٦] قال فرأى النبي ﷺ فقال ادن «.

قوله: (قال وأخبرني ابن عود) هو مقول أبي شهاب وهو موصول بالأول، وقد أخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق أزهر بن سعد عن ابن عود به وقال في آخره: فسره لي مجاهد فلم أحفظه، فسأل أيوب فقال: الصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين والتسك ما يستيسر من المدي. قلت: وقد تقدم في الحج وفي التفسير من طرق أخرى عن مجاهد وفي الطب والمغازي من طريق أيوب عن مجاهد به وسياقها أتم، وتقدم

قوله: (وما أمر النبي ﷺ حين نزلت: فكفارة إطعام عشرة مساكين) [البقرة: ١٩٦].

٨٤- كتاب كفارات الأيمان

١- باب قول الله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]

وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فَلَيْتَةً مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةً أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة: ما كان في القرآن « أو أو » فصاحبه بالخيار، وقد عثر النبي ﷺ كتباً في الفيتية.

٦٧٠٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ قَالَ: أُنْصِيَ - يُخْبِي النَّبِيُّ ﷺ - فَقَالَ: «إِذَا» . فَقُلْتُ: فَقَالَ: «إِلَّا ذِيكَ هَوَاثُكَ» . قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَيْتَةً مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةً، أَوْ نُسْكَ» .

وَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: صِيَامٌ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالنُّسْكَ شَاةٌ، وَالْمَسْكِينُ مِثْقَلٌ. [رواه: ١٨١٤، أخرجه مسلم: ١٢٠١].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب كفارات الأيمان) في رواية غير أبي ذر «باب» وله من المستملي «كتاب الكفارات» وسُميت كفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره، ومنه قيل للزراع كافر لأنه يغطي البذر، وقال الرافعي: الكفارة ما يعطي المحلت في البمين، واستعمل في كفارة القتل والظهار، وهو من التكفير وهو ستر الفمّل وتنظيفه فيصير بمنزلة ما لم يعمل، قال: ويصح أن يكون أصله إزالة الكفر نحو التبريض في إزالة المرض، وقد قال الله تعالى: «ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرتنا عنهم سيئاتهم» [المائدة: ٦٥] أي إزالتها، وأصل الكفر البستر يقال كفرت الشمس النجوم سترتها، ويسمى السحاب الذي يستر الشمس كافراً، ويسمى الليل كافراً لأنه يستر الأشياء من الميرون، وتكفر الرجل بالسلاح إذا ستر به.

قوله: (وقول الله تعالى: فكفارته إطعام عشرة مساكين) يريد إلى آخر الآية، وقد تمسك به من قال بتعين العدد المذكور وهو قول الجمهور خلافاً لمن قال لو أعطى ما يجب للشرة واحداً كفى، وهو مروى من الحسن أخرجه ابن أبي شيبة، ولمن قال كذلك لكن قال: عشرة أيام متوالية، وهو مروى عن الأوزاعي حكاه ابن المنذر، وعن الثوري مثله لكن قال: إن لم يجد العشرة.

قوله: (وما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت: فقهية من صيام أو

شرحه مستوفى في كتاب الحج.

٢- باب متى تجب الكفارة على الغني والفقير؟

وقول الله تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ إيمانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [الصريم: ٢]

٦٧٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: وَمَا هَذَا؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: وَتَسْتَطِيعُ تَعْقِبَ رَقَبَةٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ مِائَتَيْنِ سَكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَجَلَسَ، فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ بِرَقِيقٍ يَوْمَ تَمَرٍ - وَالْفَرَقُ الْمَوْكَلُ الْعُصْمُ - قَالَ: «خُذْ هَذَا فَصَدِّقْ بِهِ.» قَالَ: «أَعْلَى الْفَرَقَيْنِ؟ فَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَأَتْ تَوَاجِدُهُ، قَالَ: «أَطْعِمُهُ عِيَالَكَ.» [رواجع: ١٩٣٦، أخرجه مسلم: ١١١١].

قوله: (باب متى تجب الكفارة على الغني والفقير؟) وقول الله تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ إيمانِكُمْ ﴾ إلى قوله: (العلم الحكيم) كنا لابي ذر، وغيره. (باب قول الله تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [الصريم: ٢]) وساقوا الآية وسلموا متى تجب الكفارة على الغني والفقير؟ وسط بعضهم ذكر الآية وأشار الكرماني إلى تصويبه فقال: قوله تحلة إيمانكم أي تحليتها بالكفارة، والنسب أن يذكر هذه الآية في الباب الذي قبله. ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الجمع في نهار رمضان، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام، وقوله فيه: «سفيان عن الزهري» وقع في رواية الحميدي «من سفيان حدثنا الزهري» وتقدم أيضاً بيان الاختلاف فيمن لا يجد ما يكفر به ولا يقدر على الصيام هل يسقط عنه أو يبقى في فته؟ قال ابن المنير: مقصوده أن يبينه على أن الكفارة إما تجب بالعتق كما أن كفارة المواقع إما تجب بإتعام الذنوب، وأشار إلى أن الفقير لا يسقط عنه إيجاب الكفارة لأن النبي ﷺ علم قرة وأعطاه مع ذلك ما يكفر به كما لو أعطى الفقير ما يقضي به دينه، قال: ولعله كما نبه على احتجاج الكوفيين بالغلبة به هنا على ما احتج به من خالفهم من إلحاقها بكفارة المواقع وأنه مد لكل مسكين.

٣- باب من أغان المُعسر في الكفارة

٦٧١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: وَتَجِدُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «وَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ مِائَتَيْنِ سَكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِرَقِيقٍ - وَالْفَرَقُ الْمَوْكَلُ - يَوْمَ تَمَرٍ، فَقَالَ: «دَعْهُ بِهَذَا فَصَدِّقْ بِهِ.» قَالَ: «أَعْلَى أَخَوَجَ يَوْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي يَخْطُكُ بِالْحَقِّ، مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلٌ تَسْتَرُ أَخَوَجَ يَوْمَ، ثُمَّ قَالَ: «دَعْهُ فَأَطْعِمُهُ أَهْلَكَ.» [رواجع: ١٩٣٦، أخرجه مسلم: ١١١١].

قوله: (باب من أغان المعسر في الكفارة) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له، فكما جاز إحالة للمسر بالكفارة من وقاعه في رمضان كذلك يجوز إحالة للمسر بالكفارة من يمينه إذا حنت فيه.

٤- باب يعطي في الكفارة عشرة مساكين، قريباً كان أو بعيداً

٦٧١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: وَمَا

ذَاكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «خُذْ تَجِدَ مَا تَعْقِبُ رَقَبَةً.» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ مِائَتَيْنِ سَكِينًا؟» قَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ بِرَقِيقٍ يَوْمَ تَمَرٍ، فَقَالَ: «خُذْ هَذَا فَصَدِّقْ بِهِ.» قَالَ: «أَعْلَى الْفَرَقَيْنِ؟ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَفَرَيْنَا، ثُمَّ قَالَ: «خُذْهُ فَأَطْعِمُهُ أَهْلَكَ.» [رواجع: ١٩٣٦، أخرجه مسلم: ١١١١].

قوله: (باب يعطي في الكفارة عشرة مساكين قريباً كان أي المسكين (أو بعيداً) إما العدد فنص القرآن في كفارة اليمين، وقد ذكرت الخلاف فيه قريباً، وأما النسبة بين القريب والبعيد قال ابن المنير: ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله وليس فيه إلا قوله: «أطعمه أهلك» لكن إذا جاز إعطاء الأقرباء فالبعيد أجوز، وقاس كفارة اليمين على كفارة الجماع في الصيام في إجازة الصرف إلى الأقرباء. قلت: وهو على رأي من حل قوله: «أطعمه أهلك» على أنه في الكفارة، وأما من حله على أنه أعطاه الممر المذكور في الحديث ليفقه عليهم وتشر الكفارة في فته إلى أن يحصل له يسرة فلا يتجه الإلحاق، وكذا على قول من يقول تسقط عن المسر مطلقاً، وقد تقدم البحث في ذلك ويان الاختلاف فيه في كتاب الصيام، وملعب الشافعي جواز إعطاء الأقرباء إلا من تلمز تفتته. ومن فروع المسألة اشتراط الأيمان فيمن يعطيه وهو قول الجمهور، وأجاز أصحاب الرأي إعطاء أهل اللمة منه وواقعه أبو ثور، وقال الشوري: يجوز إن لم يجد للمسلمين، وأخرج ابن أبي شيبة عن النخعي والشمي مثله ومن الحكم كالجمهور.

٥- باب صاع المدينة ومدة النبي ﷺ وورثته وما توارث أهل المدينة من ذلك قرناً بعد قرن

٦٧١٢- حَدَّثَنَا عُفَيْنَةُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمُزَنِيِّ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْقَالاً وَمِثْقَالُ مِثْقَلِكُمُ الْيَوْمَ، فَرِيدٌ فِيهِ لِي زَمَنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. [رواجع: ١٨٥٩].

٦٧١٣- حَدَّثَنَا مُنْذِرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْجَزَوْدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ وَهُوَ سَلَمٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي زَكَاةَ رَمَضَانَ بِمِثْقَالِ النَّبِيِّ ﷺ الْمِثْقَالِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَكُنْ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ بِمِثْقَالِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو قَتَيْبَةَ: قَالَ لَمَّا مَالِكٌ: مِثْقَالُ أَهْلِكُمْ مِنْ مِثْقَالِكُمْ، وَلَا تَرَى الْفَضْلَ إِلَّا فِي مِثْقَالِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ لِي مَالِكٌ: لَوْ جَاءَكُمْ ابْنُ قُسْرَبٍ مِمَّنْ أَصْفَرُ مِنْ مِثْقَالِ النَّبِيِّ ﷺ، بِأَيِّ شَيْءٍ كُتِمَ تَعْلُون؟ قُلْتُ: كَمَا يُعْطِي بِمِثْقَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: أَفَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَخُودُ إِلَى مِثْقَالِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٧١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مِكْيَالِهِمْ، وَصَاعِهِمْ وَمِثْقَالِهِمْ.» [رواجع: ٢١٣٠، أخرجه مسلم: ١٩٣٨].

قوله: (باب صاع المدينة ومد النبي صلى الله عليه وسلم وبركته) أشار في الترجمة إلى وجوب الإخراج في الواجبات بصاع أهل المدينة لأن التشريع وقع على ذلك أولاً وأكاد ذلك بدهاء النبي ﷺ لهم بالبركة في ذلك.

قوله: (وما توارث أهل المدينة من ذلك قرناً بعد قرن) أشار بذلك إلى أن مقلد المد والصاع في المدينة لم يتغير لتواتره عنهم إلى زمنة، وبهذا احتج مالك على أبي يوسف في القصة المشهورة بينهما فروج أبو يوسف من قول الكوفي في قدر الصاع إلى قول أهل المدينة. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث: الأول: حديث السائب بن يزيد.

قوله: (كان الصاع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً وثلاثاً بمقدس اليوم، فريد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز) قال ابن بطال: هذا يدل على أن مدهم

[راجع: ٢٥١٧، أخرجه مسلم: ١٥٠٩].

قوله: (باب قول الله عز وجل: «أو تخربوا رقبة») يشير إلى أن الرقبة في آية كفارة اليمين مطلقة بخلاف آية كفارة القتل فإنها قيدت بالإيمان، قال ابن بطال: حل الجمهور ومنهم الأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق المطلق على المقيد كما حلوا المطلق في قوله تعالى: ﴿واشهدوا إذا تباهتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] على المقيد في قوله: ﴿واشهدوا ذوي عدل منكم﴾ [الطلاق: ٢] وخالف الكوفيون فقالوا: يجوز إعتاق الكافر، ووافقهم أبو ثور وابن المنذر، واحتج له في كتابه الكبير بأن كفارة القتل مطلقة بخلاف كفارة اليمين، ومن ثم اشترط التابع في صيام القتل دون اليمين.

قوله: (وأي الرقاب أزكى؟) يشير إلى الحديث الماضي في أوائل المتن عن أبي ذر وفيه «قلت فأي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها» وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وكان البخاري رمز بذلك إلى موافقة الكوفيين لأن أفضل التفضيل يقتضي الاشتراك في أصل الحكم. وقال ابن المنير: لم يمت البخاري بالحكم في ذلك ولكنه ذكر الفضل في حق المومة لئنه على مجال النظر، فلقائل أن يقول: إذا وجب عتق الرقبة في كفارة اليمين كان الأخذ بالأفضل أحوط، وإلا كان المكفر بغير المومة على شك في براءة الذمة. قال: وهذا أقوى من الاستشهاد بعمل المطلق على المقيد لظهور الفرق بينهما. ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة «من اعتق رقبة مسلمة» وقد تقدم أيضاً في أوائل المتن من وجه آخر عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة، وذكر فيه قصة لسعيد بن مرجانة مع علي بن حسين أي ابن علي بن أبي طالب الملقب زين العابدين وهو المذكور هنا أيضاً، وكأنه بعد أن سمع من سعيد بن مرجانة وعمل به حدث به عن سعيد فسمعه منه زيد بن أسلم، وفي رواية الباب زيادة في آخره وهي قوله: «حتى فرجه بفرجه» وحتى هنا عاطفة لوجود شرائط المطف فيها فيكون فرجه بالنصب، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث ويان ما ورد فيه من الزيادة هناك. وأخرج مسلم حديث الباب من داود بن رشيد شيخ شيخ البخاري فيه، وقد نزل البخاري في هذا الإسناد درجتين فإن بينه وبين أبي حسان محمد بن طريف في عدة أحاديث في كتابه رواهاً واحداً كسعيد بن أبي مريم في الصيام والنكاح والأشربة وغيرها وكعلي بن حياش في البيوع والأديب، ومحمد بن عبد الرحيم شيخه فيه هو المعروف بصاحقة وهو من أقرانه، وداود بن رشيد بشين معجمة مصغر من طبقة شيوخه الوسطى، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق زيد وعلي وسعيد والثلاثة مدنيون وزيد وعلي قرينان.

٧- باب عتق المُدْبَرِ وَأَمِّ الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبِ فِي الْكُفَّارَةِ:

وَعَتَقَ وَلَدَ الزَّوْنِ

وَقَالَ طَاوُسٌ: يُخْرِقُ الْمُدْبَرُ وَأَمَّ الْوَلَدِ.

٦٧١٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَابٌ بْنُ زُهَيْرٍ، عَنْ غُصْنٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَتَلَ مَمْلُوكًا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ خَيْرٌ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَخْرِقُ يَمِيَّ».

فَأَشْرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ الْفُحْمِ بِمَنْ مَالَهُ يَوْمَهُ.

فَسَيِّئَتْ جَابِرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا لِقَبِيلَةٍ، مَاتَ حَامٍ أَوَّلًا. [راجع: ٢٥١٨، أخرجه مسلم: ٩٩٧، مطرولاً، وفي الإجماع: ٥٨].

قوله: (باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الزنا) ذكر فيه حديث جابر في حق المدبر، وعصرو في السند هو ابن دينار، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب المتن ويان الاختلاف فيه والاحتجاج لن قال بصحة بيعة، وقضية ذلك صحة عتقه في الكفارة لأن صحة بيعة فرع بقاء الملك فيه فيصح تنجيز عتقه، وأما أم الولد فتحكمها حكم الرقيق في أكثر الأحكام كالجنابة والحلود واستمتاع السيد، وذهب كثير من العلماء إلى جواز بيعها، ولكن استقر الأمر على عدم صحته، وأجمعوا على جواز تنجيز عتقه فتجزئ في الكفارة وأما حتى المكاتب فأجازها مالك والشافعي والثوري كلنا حكاه ابن المنذر، وعن مالك أيضاً لا يجوز أصلاً، وقال أصحاب الرأي إن كان أدى بعض الكتابة لم يجزئ لأنه يكون اعتق بعض الرقبة وبه قال الأوزاعي والليث، وعن أحمد وإسحاق إن أدى الثلث فصاعداً لم يجزئ.

حين حدث به السائب كان أربعة أرطال فإذا زيد عليه ثلث وهو رطل وثلاث قام به خمسة أرطال وثلاث وهو الصاع بدليل أن مد الله رطل وثلاث وصاع أربعة أسداس، ثم قال مقدار ما زيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز لا نعلمه، وإنما الحديث يدل على أن مدهم ثلاثة أمداد بمدة انتهى، ومن لازم ما قال أن يكون صاعهم ستة عشر رطلاً لكن لعله لم يعلم مقدار الرطل عندهم إذ ذلك، وقد تقدم في «باب الرضوء بالمد» من كتاب الطهارة بيان الاختلاف في مقدار المد والصاع، ومن فرق بين الماء وغيره من المكيلات فخص صاع الماء بكونه ثمانية أرطال ومد برطلين تقصر الخلاف على غير الماء من المكيلات. الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا أبو قتيبة وهو مسلم) بفتح الهملة وسكون اللام، وفي رواية الدارقطني من وجه آخر عن المنذر «حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة». قلت: وهو الشعمري بفتح الشين المعجمة وكسر الهملة بصري أصله من خراسان أدركه البخاري بالسند ومات قبل أن يلقاه، وهو غير سلم بن قتيبة الباهلي ولد أمير خراسان قتيبة بن سلم وقد ولي هو إمرة البصرة وهو أكبر من الشعمري ومات قبله بأكثر من خمسين سنة.

قوله: (المد الأول) هو مت مد النبي ﷺ وهي صفة لازمة له، وأراد نافع بذلك أنه كان لا يعطى بالمد الذي أسنده هشام، قال ابن بطال: وهو أكبر من مد النبي ﷺ بثلاثي رطل وهو كما قال فإن المد الحشامي رطلان والصاع منه ثمانية أرطال.

قوله: (قال لنا مالك) هو مقول أبي قتيبة وهو موصل.

قوله: (مدنا أعظم من مدكم) يعني في البركة أي مد المدينة وإن كان دون مد هشام في القدر لكن مد المدينة مخصوص بالبركة الحاصلة بدعاء النبي ﷺ لما نهر أعظم من مد هشام، ثم نشر مالك مراده بقوله: ولا نرى الفضل إلا في مد النبي ﷺ.

قوله: (وقال في مالك لو جاءكم أمير إرج) أراد مالك بذلك إلزام مخالفه إذ لا فرق بين الزيادة والتقصان في مطلق المخالفة، فلو احتج الذي عكس بالمد الحشامي في إخراج زكاة الفطر وغيرها ما شرع إخراجه بالمد كأطعام المساكين في كفارة اليمين بأن الأخذ بالزائد أول، قيل: كفى بإتباع ما قدره الشارع بركة، فلو جازت المخالفة بالزيادة لجازت مخالفتها بالتقص، فلما امتنع المخالف من الأخذ بالتقص قال له أفلا ترى أن الأمر إنما يرجع إلى مد النبي ﷺ، لأنه إذا تمارضت الأسناد الثلاثة: الأول والحديث وهو الحشامي وهو زائد عليه والثالث المقروض وقومه وإن لم يقع وهو دون الأول كان الرجوع إلى الأول أولى لأنه الذي لحقت شريعته. قال ابن بطال: والحجة فيه نقل أصل المدينة له قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل، قال: وقد رجع أبو يوسف يمثل هذا في تقدير المد والصاع إلى مالك وأخذ بقوله.

(تنبيه): هذا الحديث غريب لم يروه من مالك إلا أبو قتيبة ولا عنه إلا للمنذر، وقد ضاع خرجته على الإسماعيلي وعلي أبي نعيم فلم يستخرجاه بل ذكرناه من طريق البخاري، وقد أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق البخاري وأخرجه أيضاً عن ابن عقدة عن الحسين بن القاسم الجبلي عن المنذر به دون كلام مالك وقال: صحيح أخرجه البخاري عن المنذر به. الحديث الثالث: حديث أس في دعاء النبي ﷺ: «اللهم بارك لهم في مكياهم وصاعهم وعلهم» وقد تقدم في البيوع عن التميمي عن مالك وزاد في آخره «يعني أهل المدينة» وكذا عند رواية الموطأ من مالك قال ابن المنير: يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حيث حتى لا يدخل المد الحادث بعده، ويحتمل أن تتم كل كيال لأهل المدينة إلى الأب، قال والظاهر الثاني، كذا قال، وكلام مالك المذكور في الذي قبله ينجح إلى الأول وهو المتمد. وقد تثيرت المكاييل في المدينة بعد عصر مالك وإلى هذا الزمان، وقد وجد مصداق الدعوة بأن بسوك في مدهم وصاعهم بحيث اعتبر قدرهما أكثر فقهاء الأمصار ومقلوهم إلى اليوم في غلب الكفارات، وإلى هذا أشار المهلب والله أعلم.

٦- باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَخْرِقُوا رِقَبَةً﴾ [البقرة: ٨٩]

وَأَيُّ الرِّقَابِ أَزْكَى؟

٦٧١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ زُرَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي حَسَّانٍ مَحْمُودٍ بْنِ مَطْرُوفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ رِقَبَةً مُسْلِمَةً أَخَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عَصَا مِنْهُ غُصْنًا مِنْ غُصْنِ الْوَيْلِ، حَتَّى قَرِجَتْهُ بِقَرِجِهِ».

٩- باب الاستِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ

٦٧١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ اسْتَحْوَلُوهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أُحِيلُكُمْ، مَا عِنْدِي مَا أُحِيلُكُمْ». ثُمَّ لَبَّيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَى يَابِلَ، فَأَمَرَ لَنَا بِغَلَاةٍ ذَوْدٍ، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: لَا تَمَارِكُوا اللَّهَ لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْوَلُهُ فَخَلَفَ أَنْ لَا يُحْوِلَنَا فَحَمَلْنَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَاتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا أَنَا بِحَمَلِكُمْ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ، إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا غَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ وَكَفَرْتُ».

[راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٩٩].

٦٧١٩- حَدَّثَنَا أَبُو الشَّعْثَانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَقَالَ: «إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ، أَوْ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ وَكَفَرْتُ». [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٩٩، مطرولاً].

٦٧٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ خُزَيْمٍ، عَنْ طَاوُسٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ سَلَمَةُ: لِأَطْوَفِ الثَّلَاثَةِ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّ يَدٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ - قَالَ سُفْيَانٌ: يُجَنِّي الْمَلِكُ - قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَسِي، فَطَافَ بِهِمْ فَلَمَّ تَابَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ بِوَكْدٍ إِلَّا وَاحِدَةً بِشِقِّ غُلَامٍ».

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُزِيدُ قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْشَ، وَكَانَ ذَرْعًا [لَهُ] فِي حَاجَتِهِ».

وَقَالَ مَرَّةً قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ اسْتَقَى».

قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ: يَقُولُ حَنِيشُ أَبِي هُرَيْرَةَ. [راجع: ٣٤٢٤، أخرجه مسلم: ١٦٥٤].

قوله: (باب الاستثناء في الإيمان) وقع في بعض النسخ «اليمين» وعليها شرح ابن بطال، والاستثناء استعمال من التثنية بضم المظنة وسكون الزنن بعدها تحناية ويقال لها التثنية أيضاً بواو بدل الياء مع فتح أوله، وهي من ثبت الشيء إذا عطفته كأن المصنعي حلف بعض ما ذكره، لأنها في الاصطلاح إخراج بعض ما يتناول القسط. وأدلتها ألا وأخواتها، وتطلق أيضاً على التعاليق ومنها التعليل على المشبهة وهو المراد في هذه الترجمة، فإذا قال لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى استثنى، وكذا إذا قال لا أفعلن كذا إن شاء الله، ومثله في الحكم أن يقول إلا أن يشاء الله، أو إلا أن يشاء الله، ولو أتى بالإرادة والاختيار بدل المشبهة جاز، فلو لم يفعل إذا أثبت أو فعل إذا نفى لم يجز، فلو قال إلا إن غير الله نهي أو بدله، أو إلا أن يبدو أو يظهر، أو إلا أن أشاء أو أريد أو اختار فهو استثناء أيضاً، لكن يشترط وجود المشروط. وافق العلماء كما حكاه ابن المنذر على أن شرط الحكم بالاستثناء أن يلفظ للمصنعي به وأنه لا يخفى القصد إليه بغير لفظ. وذكر عياض أن بعض المتأخرين منهم خرج من قول مالك إن اليمين تعتمد بالنية أن الاستثناء يجوز بالنية، لكن نقل في التهذيب أن مالكا نص على اشتراط التلفظ باليمين، وأجاب الباجي بالفرق أن اليمين عقد والاستثناء حل، والعقد أبلغ من الحل فلا يلتحق باليمين قال ابن المنذر: واختلفا في وقت الأكثر على أنه يشترط أن يتصل بالحلف، قال مالك: إذا سكت أو قطع كلامه فلا ثناء، وقال الشافعي: يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول، ووصله أن يكون نسقاً فإن كان بينهما سكوت انقطع إلا إن كانت سكوتة تذكر أو تنسى أو هي أو انقطاع صوت، وكذا يقطعه الأخذ في كلام آخر. ولخصه ابن الحبيب فقال: شرطه الاتصال لفظاً أو في ما في حكمه يقطعه تنفس أو سعال وغوه ما لا يمنع الاتصال حرفاً، واختلف هل يقطعه ما يقطعه القول عن الإيجاب، على وجهين للشافعية أحدهما أنه يقطع بالكلام اليسر الأجنبي وإن لم يقطع به الإيجاب والقبول، وفي وجه له لتحلل

قوله: (وقال طائوس يجزئ المديبر وأم الولد) وصله ابن أبي شيبة من طريقه بلفظ يجزئ حتى المديبر في الكفارة وأم الولد في الظهار، وقد اختلف السلف فوافق طائوساً الحسن في المديبر والنخعي في أم الولد وخالفه فيهما الزهري والشافعي، وقال مالك والأوزاعي لا يجزئ في الكفارة مديبر ولا أم ولد ولا معلق عنه وهو قول الكوفيين. وقال الشافعي يجزئ حتى المديبر، وقال أبو ثور يجزئ حتى المكاتب ما دام عليه شيء من كتابته، واحتج للمالك بأن هؤلاء ثبت لهم عقد حرية لا سبيل إلى رخصها والواجب في الكفارة تحرير رقبة، وأجاب الشافعي بأنه لو كانت في المديبر شعبة من حرية ما جاز بيعه، وأما حتى ولدت الزنا فقال ابن المنذر لا أعلم مناسبة بين حتى ولدت الزنا وبين ما أدخله في الباب إلا أن يكون المخالف في عتقه خالف في حتى ما تقدم ذكره، فاستدل عليه بأنه لا قائل بالفرق ثم قال: ويظهر أنه لا جواز حتى المديبر واستدل له ولم يأت في أم الولد إلا بقول طائوس ولا في ولد الزنا بشيء أشار إلى أنه قد تقدم الحث على حتى الرقبة المملوكة فيدخل ما ذكر بعده في العموم بل في الخصوص لأن ولد الزنا مع إيمانه أفضل من الكافر. قلت: جاء المنع من ذلك في الحديث الذي أخرجه البيهقي بسند صحيح عن الزهري أخبرني أبو حسن موسى عبد الله بن الحارث وكان من أهل العلم والصلاح أنه سمع امرأة تقول لعبد الله بن نوفل تستغي في غلام لها ابن زينة تمنعه في رقبة كانت عليها فقال: لا أراه يجزئك، سمعت عمر يقول لأن أهل على نعلين في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ابن زينة، وصح عن أبي هريرة قال: لأن أتبع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد زينة، أخرجه ابن أبي شيبة. نعم في الموطأ عن أبي هريرة أنه أتى بعتق ولد الزنا، وعن ابن عمر أنه أعتق ابن زنا، وأخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي بسند صحيح عنه وزاد: قد أمرنا الله أن نمن على من هو شر منه، قال الله تعالى: ﴿فَمَا تَأْتِي بِدِينٍ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤] وقال الجمهور: يجزئ عتقه، وكرهه علي وابن عباس وابن عمرو بن العاص أخرجه ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد لين، ومنع الشعبي والنخعي والأوزاعي، وأخرج ابن أبي شيبة ذلك بسند صحيح عن الأولين، والحجة للجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِرِيقَةِ﴾ [المائدة: ٨٩] وقد صدق ملك الحالف له فيصحب إحقاقه له، وقد أخرج ابن المنذر بسند صحيح عن أبي الخير عن عتبة بن عامر أنه سئل عن ذلك فمنع، قال أبو الخير: فإنا نفضل في عبيد فقال: يغفر الله لعبقه. وهل هو إلا نسمة من النسم؟ وذكر المصنف حديث جابر في بيع المديبر فأشار في الترجمة إلى أنه إذا جاز بيعه جاز ما ذكر معه بطريق الأولى.

باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر

قوله: (باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر) أي في الكفارة، ثبتت هذه الترجمة للمستملي وحده بغير حديث فكان للمصنف أراد أن يثبت فيها حديث الباب الذي بعده من وجه آخر فلم يفتق، أو تردد في الترجمتين فاقصر الأكثر على الترجمة التي تلي هذه وكب المستملي الترجمتين احتياطاً، والحديث في الباب الذي يليه صالح لما يضرب من التأويل، وجمع أبو نعيم الترجمتين في باب واحد.

٨- باب إذا أعتق في الكُفَرَةِ لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ

٦٧١٧- حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيْرَةَ، فَأَشْرَطُوا عَلَيْهَا الْوَلَاءَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيَهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ».

[راجع: ٤٥٦، أخرجه مسلم: ١٠٧٥، بطله ما ترد في هذه الطريق، وأخرجه: ١٥٠٤ بطله [رواه]].

قوله: (باب إذا أعتق في الكُفَرَةِ لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ) أي المتق. ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريدة مختصراً وفي آخره «فإنما الولاء لمن أعتق» ونفسه أن كل من أعتق فصح عتقه كان الولاء له، فيدخل في ذلك ما لو أعتق العبد المشترك فإنه إن كان موسراً صح وضمن لشريكه حصته، ولا فرق بين أن يعتقه مجانياً أو عن الكفارة وهذا قول الجمهور ومنهم صاحب أبي حنيفة. وعن أبي حنيفة لا يجزئ عتق العبد المشترك عن الكفارة لأنه يكون أعتق بعض عبد لا جميعه، لأن الشريك عنده يخير بين أن يقوم عليه نصيبه وبين أن يعتقه هو وبين أن يستسمى العبد في نصيب الشريك.

كالسامر، وقال صاحب العين: ناقة شائلة ونوق شائل التي جف لبنها، وشولت الإبل بالشديد لصفت بطونها بظهورها. وقال الخطابي: ناقة شائل قل لبنها، وأصله من شال الشيء إذا ارتفع كاليزان والجمع شول كصاحب وصحب وجاء شوائل جمع شائل، وفيما نقل من خط الديلماني الحافظ: الشائل الناقة التي تشول بذنبها للقاح وليس لها لبن والجمع شول بالشدديد كراكع وركم، وحكى قاسم بن ثابت في «الدلائل» عن الأصمعي: إذا أتى على الناقة من يوم حملها سبعة أشهر جف لبنها فهي شائلة والجمع شول بالتخفيف، وإذا شالت بذنبها بعد القلاح فهي شائل والجمع شول بالشدديد، وهذا تحقيق بالغ. وأما ما وقع في «المطلع» أن شائل جمع شائلة فليس بجيد.

قوله: (فأمر لنا) أي أمر أنا نطلى ذلك.

قوله: (بثلاث فود) كذا أبي ذر، ولغيره بثلاثة فود، وقيل: الصواب الأول لأن اللود مؤنث. وقد وقع في رواية أبي السليل عن زهدم كذلك أخرجه البيهقي، وأخرجه مسلم بسننه، وتوجه الأخرى أنه ذكر باعتبار لفظ اللود، أو أنه يطلق على الذكور والإناث، أو الرواية بالتثنية وفود إما بدل فيكون مجروراً أو مستأنف فيكون مرفوعاً واللود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهمله من الثلاث إلى العشر وقيل: إلى السبع وقيل: من الاثنين إلى التسع من النوق قال في الصحاح: لا واحد له من لفظه، والكثير أنود والأكثر على أنه خاص بالإناث، وقد يطلق على الذكور أو على أعم من ذلك كما في قوله: «وليس فيما دون خمس فود من الإبل صدقة» ويؤخذ من هذا الحديث أيضاً أن اللود يطلق على الواحد بخلاف ما أطلق الجريري، وتقدم في المغازي بلفظ «خمس فود» وقال ابن التين: الله أعلم أيهما يصح. قلت: لعل الجمع بينهما يحصل من الرواية التي تقدمت في غزوة تبوك بلفظ «خذ هذين القرينين» فصل رواية الثلاث باعتبار ثلاثة أزواج ورواية الخمس باعتبار أن أحد الأزواج كان قرينه تبعاً فاعتد به تارة ولم يعتد به أخرى، ويمكن أن يجمع بأنه أمر لم يثلاث فود أولاً ثم زادهم اثنين فلان لفظ زهدم «ثم أتى نهب فود هر الذي فاضلني خمس فود» فوقيت في رواية زهدم جملة ما أعطاهم وفي رواية غيلان عن أبي بردة مبدا ما أمرهم به ولم يذكر الزيادة، وأما رواية «خذ هذين القرينين ثلاث مرار» وقد مضى في المغازي بلفظ أصرح منها وهو قوله: «سنة أبعرة» فعلى ما تقدم أن تكون السادسة كانت تبعاً ولم تكن فودتها موصوفة بذلك.

قوله: (إني والله إن شاء الله) قال أبو موسى المدني في كتابه «الدين في استثناء اليمين» لم يقع قوله: «إن شاء الله» في أكثر الطرق لحديث أبي موسى، وسقط لفظ «والله» من نسخة ابن المنير فاعترض بأنه ليس في حديث أبي موسى يمين، وليس كما ظن بل هي ثابتة في الأصول، وإنما أراد البخاري بإبراده بيان صيغة الاستثناء بالمشيئة، وأشار أبو موسى المدني في الكتاب المذكور إلى أنه ﷺ قالها للتبرك لا للاستثناء وهو خلاف الظاهر.

قوله: (لا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وكفرت) كذا وقع لفظ وكفرت مكرراً في رواية السرخسي.

قوله: (حدثنا أبو النعمان) هو محمد بن الفضل، وحاد أيضاً هو ابن زيد.

قوله: (وقال لا كفرت) يعني سابق الحديث كله بالإسناد المذكور ولكنه قال: «كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير، أو أتيت الذي هو خير وكفرت» فزاد فيه التردد في تقديم الكفارة وتأخيرها، وكذا أخرجه أبو داود عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بالتريدين فيه أيضاً.

ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة سليمان وفيه «فقال له صاحبه قل إن شاء الله فسي» وفيه «قال رسول الله ﷺ: لو قال إن شاء الله» قال: «وقال مرة لو استسني» وقد استدل به من جواز الاستثناء بعد انفصال اليمين بزمن يسير كما تقدم تنصيصه، وإجاب القرطبي عن ذلك بأن يمين سليمان طالت كلماتها فيجوز أن يكون قول صاحبه له «قل إن شاء الله» وقع في أثناءه فلا يبقى فيه حجة، ولو عقبه بالرواية بالفاء فلا يبقى الاحتمال. وقال ابن التين: ليس الاستثناء في قصة سليمان الذي يرفع حكم اليمين ويحل عقده، وإنما هو بمعنى الإقرار لله بالمشيئة والتسليم لحكمه فهو نحو قوله: «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله» وقال أبو موسى في كتابه المذكور نحو ذلك ثم قال بعد ذلك: وإنما أخرج مسلم من رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث» كذا قال، وليس هو عند مسلم بهذا اللفظ، وإنما أخرج قصة سليمان وفي آخره «لو قال إن شاء الله لم يحنث» نعم أخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه بلفظ «من قال بلغ» قال الترمذي: سألت محمداً عنه فقال هذا خطأ، خطأ فيه عبد

استغفر الله لم يقطع، وتروفت فيه النووي ونص الشافعي يؤيده حيث قال: «تذكر» فإنه من صور التذكر عرفاً، ويلحق به لا إله إلا الله ونحوها، وعن طائوس والحسن له أن يستني ما دام في المجلس، وعن أحد نحوه وقال: ما دام في ذلك الأمر، وعن إسحاق مثله وقال: إلا أن يقع سكوت، وعن قتادة إذا استسني قبل أن يقرم أو يتكلم، وعن عطاء قدر حلب ناقة، وعن سعيد بن جبير إلى أربعة أشهر، وعن مجاهد بعد ستين، وعن ابن عباس أقوال منها له ولو بعد حين، وعنه كقول سعيد، وعنه شهر، وعنه سنة، وعنه أبداً. قال أبو عبيد: وهذا لا يؤخذ على ظاهره لأنه يلزم منه أن لا يحنث أحد في يمينه وأن لا تتصور الكفارة التي أوجبها الله تعالى على الحالف، قال: ولكن وجه الخبر سقوط الإثم عن الحالف لتركه الاستثناء لأنه ماور به في قوله تعالى: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤] فقال ابن عباس: إذا نسي أن يقول إن شاء الله يستتركه، ولم يرد أن الحالف إذا قال ذلك بعد أن انتقص كلامه أن ما عقده باليمين ينحل.

وحاصله حل الاستثناء للمقول عنه على لفظ إن شاء الله فقط وحمل إن شاء الله على التبرك، وعلى ذلك حل الحديث المرفوع الذي أخرجه أبو داود وغيره موصولاً ومرسلان أن النبي ﷺ قال: «والله لأغزون قريشاً ثلاثاً ثم سكت ثم قال: إن شاء الله» أو على السكوت لتنقض أو نحوه، وكذا ما أخرجه ابن إسحاق في سؤال من سأل النبي ﷺ عن قصة أصحاب الكهف: غداً أجيبكم، فآخى الوحي فتزلت ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾ فقال إن شاء الله مع أن هذا لم يرد مكلداً من وجه ثابت. ومن الأدلة على اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام قول في حديث السبأ «فليكثر عن يمينه» فإنه لو كان الاستثناء يند بعد قطع الكلام لقال فليستن لأنه أسهل من التكثير وكذا قوله تعالى لا يوب: ﴿وخذ بيدك ضماناً فاضرب به ولا تحنث﴾ [ص: ٤٤] فإن قوله استثن أسهل من التحيل حل اليمين بالضرب، ولزم منه بطلان الإقرارات والطلاق والمتق فيستي من أقر أو طلق أو عتق بعد زمان ويترفع حكم ذلك، فالأولى تأويل ما نقل عن ابن عباس وغيره من السلف في ذلك، وإذا تقرر ذلك فقد اختلف هل يشترط قصد الاستثناء من أول الكلام أو لا يحكي الراعي فيه وجهين، ونقل عن أبي بكر الفارسي أنه نقل الإجماع على اشتراط وقوعه قبل فراغ الكلام، وعلمه بأن الاستثناء بعد الانفصال ينشأ بعد وقوع الطلاق مثلاً وهو واضح، ونقله معارض بما نقله ابن حزم أنه لو وقع متصلاً به كفي، واستدل بحديث ابن عمر رفعه «من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث» واحتج بأنه عقب الحلف بالاستثناء باللفظ، وحديث يحصل ثلاث صور: أن يقصد من أوله أو من أثنائه ولو قبل فراغه أو بعد قلمه، فيختص نقل الإجماع بأنه لا يفيد في الثالث، فإنه من فهم أنه لا يفيد في الثاني أيضاً، والمراد بالإجماع المذكور إجماع من قال يشترط الاتصال والافلاخ ثابت كما تقدم والله أعلم. وقال ابن العربي: قال بعض علمائنا يشترط الاستثناء قبل تمام اليمين، قال: والذي أقول أنه لو نوى الاستثناء مع اليمين لم يكن يميناً ولا استثناء وإنما حقيقة الاستثناء أن يقع بعد عقد اليمين فيحلها الاستثناء المتصل باليمين، وانفقوا على أن من قال لا أفعل كذا إن شاء الله إذا قصد به التبرك فقط فعمل يحنث وإن قصد الاستثناء فلا حنث عليه، واختلفوا إذا أطلق أو قدم الاستثناء على الحلف أو أخره هل يفتقر الحكم؟ وقد تقدم في كتاب الطلاق، وانفقوا على دخول الاستثناء في كل ما يحلف به إلا الأوزاعي فقال: لا يدخل في الطلاق والمتق والمشي إلى بيت الله، وكذا جاء عن طائوس وعن مالك مثله، وعنه إلا للشيء، وقال الحسن وقتادة وابن أبي ليلى واليث يدخل في الجميع إلا الطلاق، وعن أحمد يدخل الجميع إلا المتق واحتج بشيخ الشارح أنه، ورود به حديث عن معاذ رفعه «إذا قال لأمرته أتت طالق إن شاء الله لم تطلق وإن قال لمبدت أنت حر إن شاء الله فلا حر» قال البيهقي: تفرد به حماد بن مالك وهو مجهول، واختلف عليه في استناده، واستحب من قال لا يدخل في الطلاق بأنه لا تحل الكفارة وهي أغلظ على الحالف من النطق بالاستثناء. فلما لم يحل الأقوى لم يحل الأصحف. وقال ابن العربي: الاستثناء أخو الكفارة وقد قال الله تعالى: ﴿ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم﴾ [البقرة: ٨٩] فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية وهي الحلف بالله.

قوله: (حماد) هو ابن زيد لأن قتيبة لم يذكر حماد بن سلمة، وغيلان بفتح المعجمة وسكون التحتية.

قوله: (فأني يابلي) كذا لاكثر ووقع هنا في رواية الأصيلي وكذا أبي ذر عن السرخسي والمستمل «بشائل» بعد الموحدة شين معجمة وبعد الألف تحتانية مهيوزة ثم لام قال ابن بطال: إن صححت فأظنها شوائل، كأنه ظن أن لفظ شائل خاص بالمفرد وليس كذلك بل هو اسم جنس. وقال ابن التين جاء هكذا بلفظ الواحد والمراد به الجميع

السلام من أحاديث الأنبياء، وذكر أبو موسى المديني في كتابه المذكور أن في بعض نسخ مسلم عقب قصة سليمان هذا الاختلاف في هذا العدد وليس هو من قول النبي ﷺ وإنما هو من الناقلين، ونقل الكرماني أنه ليس في الصحيح أكثر اختلافاً في العدد من هذه القصة. قلت: وغاب عن هذا القائل حديث جابر في قدر ثمن الجمل وقد مضى بيان الاختلاف فيه في الشروط، وتقدم جواب النووي ومن واقفه في الجواب عن اختلاف العدد في قصة سليمان بأن مفهوم العدد ليس بحجة عند الجمهور فذكر القليل لا ينفي ذكر الكثير، وقد تعقب بأن الشافعي نص على أن مفهوم العدد حجة وجزم بنقله عنه الشيخ أبو حامد والمواردي وغيرهما، ولكن شرطه أن لا يخالفه المنطوق. قلت: والذي يظهر مع كون خرج الحديث عن أبي هريرة واختلاف الرواة عنه أن الحكم لزيادة لأن الجميع ثقات، وتقدم هناك توجيه آخر.

قوله: (قلد) فيه حذف تقديره فتلحق فتعلق فتعلم قلده، وكذا في قوله: «يقاثل» تقديره فينشا فيتعلم الغروسة فيقاثل، وساغ الحلف لأن كل فعل منها مسبب عن الذي قبله، وبسبب السبب سبب.

قوله: (يقاثل له صاحبه قال سفيان يعني الملك) حكاه فسر سفيان بن عيينة في هذه الرواية أن صاحب سليمان الملك، وتقدم في النكاح من وجه آخر الجزم بأنه الملك.

قوله: (فسي) زاد في النكاح «فلم يقل». قيل الحكمة في ذلك أنه صرف عن الاستثناء السابق للقد، وأبعد من قال في الكلام تقديم وتأخير والتقدير فلم يقل إن شاء الله قيل له قل إن شاء الله، وهذا إن كان سببه أن قوله انسي يعني عن قوله فلم يقل فكما يقال إن قوله قل له صاحبه قل إن شاء الله فيستلزم أن كان لا يقلها، فالأولى عدم ادعاء التقديم والتأخير، ومن هنا يتبين أن تجهيز من ادعى أنه تعمد الحذف مع كونه معصية لكونها صغيرة لا يواخذ بها لم يصح دعوى ولا دليلاً، وقال القرطبي قوله: «فلم يقل» أي لم ينطق بلفظ إن شاء الله بلسانه، وليس المراد أنه غفل عن التفويض إلى الله بقوله، والتحقين أن اعتقاد التفويض مستمر لكن المراد بقوله: «انسي» أنه نسي أن يقصد الاستثناء الذي يرفع حكم اليمين، ففيه تعقب على من استدل به لاشتراط النطق في الاستثناء.

قوله: (يقال أبو هريرة) هو موصول بالسند المذكور أولاً.

قوله: (يوويه) هو كناية عن رفع الحديث، وهو كما لو قال مثلاً قال رسول الله ﷺ، وقد وقع في رواية الحميدي التصريح بذلك ولفظه «قال رسول الله ﷺ» وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان.

قوله: (لو قال إن شاء الله لم يثبت) تقدم المراد بمعنى الحديث، وقد قيل هو خاص بسليمان عليه السلام وأنه لو قال في هذه الواقعة إن شاء الله حصل مقصوده، وليس المراد أن كل من قالها وقع ما أراد، ويؤيد ذلك أن موسى عليه السلام قالها عندما وعد الخضر أنه يصبر عما يراه منه ولا يسأله عنه ومع ذلك فلم يصبر كما أشار إلى ذلك في الحديث الصحيح «رحم الله موسى، لودعنا لو صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما» وقد مضى ذلك مبسوطاً في تفسير سورة هود، وقد قالها النجيب فورق ما ذكر في قوله عليه السلام «ستجدي إن شاء الله من الصابرين» (الصفات: ١٠٢) فصر حتى فداء الله بالذبح، وقد سئل بعضهم عن الفرق بين الكلم والكليم والذبيح في ذلك فأشار إلى أن الذبيح بالغ في التواضع في قوله: «من الصابرين» (الصفات: ١٠٢) حيث جعل نفسه واحداً من جماعة فوزقه الله الصبر. قلت: وقد وقع لموسى عليه السلام أيضاً نظير ذلك مع شعيب حيث قال له: «ستجدي إن شاء الله من الصالحين» (القصص: ٢٧) فوزقه الله ذلك.

قوله: (وكان هو كاً) بفتح المهملة والراء أي لاحقاً، يقال أدركه إدراكاً ودركاً، وهو تأكيد لقوله «لم يثبت».

قوله: (قال وحديث أبو الزناد) القائل هو سفيان بن عيينة، وقد أفصح به مسلم في روايته، وهو موصول بالسند الأول أيضاً، وفرقه أبو نعيم في المستخرج عن طريق الحميدي عن سفيان بهما.

قوله: (مثل حديث أبي هريرة) أي الذي ساقه من طريق طائوس عنه. والخاصل أن لسفیان فيه سندين إلى أبي هريرة: شمام عن طائوس، وأبو الزناد عن الأعرج. ووقع في رواية مسلم بدل قوله: «مثل حديث أبي هريرة» بلفظ «عن الأعرج عن أبي هريرة» عن النبي ﷺ مثله أو نحوه. ويستفاد منه نفي احتمال الإرسال في سياق البخاري لكونه اقتصر على قوله: «عن الأعرج مثل حديث أبي هريرة»، ويستفاد منه أيضاً احتمال المغايرة بين الروایتين في السياق لقوله: «مثله أو نحوه» وهو كذلك فين الروایتين مغايرة في مواضع

الزقاق فاختره من حديث معمر بهذا الإسناد في قصة سليمان بن داود. قلت: وقد أخرجه البخاري في كتاب النكاح عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق بنتمامه واشترى إلى ما فيه من فائقة، وكذا أخرجه مسلم، وقد اعترض ابن العريسي بأن ما جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية لا يتناقض غيرها لأن ألفاظ الحديث تختلف باختلاف أقوال النبي ﷺ في التعبير عنها لتبيين الأحكام بالفاظ أي يخاطب كل قوم بما يكون أوصل لأفهامهم وإما بنقل الحديث على المعنى على أحد القولين. وأجاب شيخنا في شرح الترمذي بأن الذي جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية ليس وأياً بالمعنى الذي تضمنته الرواية التي اختره منها، فإنه لا يلزم من قوله ﷺ: «لو قال سليمان إن شاء الله لم يثبت» أن يكون الحكم كذلك في حق كل أحد غير سليمان، وشرط الرواية بالمعنى عدم التخالف، وهنا تخالف بالخصوص والعموم.

قلت: وإذا كان خرج الحديث واحداً فالأصل عدم التمسك، لكن قد جاء لرواية عبد الرزاق المختصرة شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم من طريق عبد الوارث عن أبيوب وهو السخيتاني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حلت عليه» قال الترمذي رواه غير واحد عن نافع مرفوعاً، وكذا رواه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، ولا تعلم أحداً رفعه غير أبيوب. وقال إسماعيل بن إبراهيم: كان أبيوب أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه وذكر في «العلل» أنه سأل حمداً عنه فقال: أصحاب نافع رواه مرفوعاً إلا أبيوب، ويقولون إن أبيوب في آخر الأمر وقعه. وأسند البيهقي عن حاد بن زيد قال: كان أبيوب يرفعه ثم تركه. وذكر البيهقي أنه جاء من رواية أبيوب بن موسى وكثير بن فرقد وموسى بن عتبة وعبد الله بن العمري المكبر وأبي عمرو بن العلاء وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعاً انتهى. ورواية أبيوب بن موسى أخرجه ابن حبان في صحيحه، ورواية كثير أخرجه النسائي والحاكم في مستدركه، ورواية موسى بن عتبة أخرجه ابن عدي في ترجمة داود بن عطاء أحد الضعفاء، وكذا أخرج رواية أبي عمرو بن العلاء، وأخرج البيهقي رواية حسان بن عطية ورواية العمري، وأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والبيهقي من طريق مالك وغيره عن نافع مرفوعاً، وكذا أخرج سعيد والبيهقي من طريق رواية سالم والله أعلم. وتعقب بعضي الشراح كلام الترمذي في قوله: «لم يرفعه غير أبيوب»، وكذا رواه سالم عن أبيه مرفوعاً، قال شيخنا: قلت قد رواه هو من طريق موسى بن عتبة مرفوعاً ولفظه «من حلف على يمين فاستنى على أثره ثم لم يفعل ما قال لم يثبت» انتهى، ولم أر هذا في الترمذي ولا ذكره لزي في ترجمة موسى بن عتبة عن نافع في «الأطراف»، وقد جزم جماعة أن سليمان عليه السلام كان قد حلف كما سألته، واطفق أن مراد البخاري من إيراد قصة سليمان في هذا الباب أن يبين أن الاستثناء في اليمين يقع بصيغة «إن شاء الله» فذكر حديث أبي موسى المصريح بذكرها مع اليمين ثم ذكر قصة سليمان ليجي قوله «فيها تارة بلفظ: «لو قال إن شاء الله» وتارة بلفظ «لو استثنى» فاطلق على لفظ إن شاء الله أنه استثناء فلا يحترض عليه بأنه ليس في قصة سليمان يمين، وقال ابن المنير في المغاضية: وكان البخاري يقول إذا استثنى من الإخبار فكيف لا يستثنى من الإخبار المؤكد بالقسم وهو أحوج في التفويض إلى المشية.

قوله: (عن هشام بن حجير) بمهمله ثم جيم مصغر هو المكى، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة «حدثنا هشام بن حجير».

قوله: (الأطوفون) اللام جواب القسم كأنه قال مثلاً والله لأطوفن، ويشهد إليه ذكر الحديث في قوله: «لم يثبت» لأن ثبوته ونفيه يدل على سبق اليمين. وقال بعضهم: اللام ابتدائية والمراد بعدم الحديث فورق ما أراد، وقد مشى ابن المنذر على هذا في كتابه الكبير فقال «باب استحباب الاستثناء في غير اليمين إن قال سافل كذا» وساق هذا الحديث، وجزم النووي بأن الذي جرى منه ليس يمين لأنه ليس في الحديث تصريح بيمين، كذا قال، وقد ثبت ذلك في بعض طرق الحديث، واختلف في الذي حلف عليه هل هو جميع ما ذكر أو دوراته على النساء فقط دون ما بعده من الحمل والوضع وغيرهما، والثاني أوجه لأنه الذي يقدر عليه، بخلاف ما يدعى فإنه ليس إليه وإنما هو مجرد غمي حصول ما يستلزم جلب الخير له، وإلا فلا كان حلف على جميع ذلك لم يكن إلا بوحسي، ولو كان بوحسي لم يتخلف، ولو كان بغير وحسي لزم أنه حلف على غير مقدور له وذلك لا يليق بجنايته. قلت: وما المانع من جواز ذلك ويكون لشدة وثوقه بحصول مقصوده وجزم بذلك وأكد بخلافه، فقد ثبت في الحديث الصحيح «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» «وقد مضى شرحه في غزوة أحد».

قوله: (تسميع) تقدم بيان الاختلاف في العدد المذكور في ترجمة سليمان عليه

تقدم بيانها عند شرحه في أحاديث الأنبياء، وبالله التوفيق.

١٠- باب الكفارة قبل الجنس وتغدة

٦٧٢١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَيُّوبَ عَنِ الْقَاسِمِ الْقَمِيِّ، عَنْ زُهَيْرِ الْجَزَمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَكَانَ يَتَنَا وَتَيْنَ هَذَا الْخَمِيَّ مِنْ جَزْمٍ إِخَاءً وَمَعْرُوفٌ، قَالَ: فَكُنْتُمْ طَعَامًا، قَالَ: وَكُنْتُمْ فِي طَعَامِهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، قَالَ: وَلَمَّا الْقَوْمُ رَجَلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ إِلَهُ، أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مَوْتَى، قَالَ: فَلَمْ يَذْذُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: اذْذُ، فَأَتَى لَدَايْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَكْلٍ مِنْهُ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ بِأَكْلٍ شَيْئًا قَلْبُوتِي، فَخَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، فَقَالَ: اذْذُ أَخْبَرْتُ عَنْ ذَلِكَ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَفْعٍ مِنَ الْأَشْرَفِيِّينَ اسْتَحِيلُهُ، وَهُوَ يُقْسِمُ نَعْمًا مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ، قَالَ أَيُّوبُ: أَخْبِيئُ قَالَ: وَفَوْ غَضَبًا، قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَخْجِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَخْجِلُكُمْ عَلَيْهِ». قَالَ: فَانْقَلَبْنَا، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَاهُ إِيَّاهُ، فَقِيلَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ الْأَشْرَفِيُّونَ أَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَشْرَفِيُّونَ؟»، فَأَتَيْنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذُؤُودٍ غُرِّ الذَّرَى، قَالَ: فَانْدَفَعْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي: إِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحِيلُهُ، فَخَلَفَ أَنْ لَا يَحِيلُنَا، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْنَا فَحَمَلْنَا، نَسِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْعِنَا، وَاللَّهِ لَئِنْ تَفَلَّلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْعِنَا لَا نَفْلَحَ أَبَدًا، أَرْجِعُوا بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا كُفِّرُوا بَيْعِنَا، فَرَجَعْنَا فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَسْتَحِيلُكُمْ فَخَلَفْتُ أَنْ لَا يَحِيلُنَا، ثُمَّ حَمَلْنَا، فَقُلْنَا: أَوْ فَرَقْنَا لَكَ نَسِيتَ بَيْعِنَا، قَالَ: «دَانِطُفُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمْ اللَّهُ، وَإِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْجِلُ عَلَى بَيْعِنَا، فَأَزَى غَيْرَهَا غَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُمَا». [راجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٩٩٨].

تَابَعَهُ حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ الْكَلْبِيِّ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ الْقَمِيِّ، عَنْ زُهَيْرٍ بِهِذَا.

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيلِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ زُهَيْرٍ بِهِذَا.

٦٧٢٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَارِسٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْصِتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلِمَةٍ إِلَيْهَا، وَإِذَا خَلَفْتَ عَلَى بَيْعِنَا، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا غَيْرًا مِنْهَا، فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرَ عَنْ بَيْعِنَا». [راجع: ٦٧٢٢، أخرجه مسلم: ١٦٥٢، وأخرج له في الإمارة: ١٣].

تَابَعَهُ أَشْهُلٌ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ.

وَتَابَعَهُ يُونُسُ، وَسِمَاكُ بْنُ عُثَيْبٍ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وَخَمِيدٌ، وَقِسَادَةُ، وَنُصْرُورٌ، وَهِشَامٌ، وَالرَّبِيعُ.

قوله: (باب الكفارة قبل الجنس وبعد) ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة سواهم الجحلان وفيه «إلا أتيت الذي هو خير وتحللتما» وقد مضى في الباب الذي قبله بلفظ «إلا تكررت عن بغي وأتيت الذي هو خير» وحديث عبد الرحمن بن سمرة في النهي عن سؤال الإمارة وفيه «وإذا خلقت على بين فرأيت غيرها خيراً منها فات الذي هو خير وكفر عن بغيك» قال ابن المنذر رأى ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزئ قبل الجنس، إلا أن الشافعي استثنى

الصيام فقال: لا يجزئ إلا بعد الجنس. وقال أصحاب الرأي: لا تجزئ الكفارة قبل الجنس. قلت: ونقل الباجي عن مالك وغيره وروايتين، واستثنى بعضهم عن مالك الصدقة والمتى، ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الطاهري وخالفه ابن حزم واحتج لهم الطحاوي بقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] فإذا المراد إذا حلقت فحلتكم، ورده علقوه فقالوا: بل التقديم فأردم الجنس، وأولى من ذلك أن يقال: التقديم أصم من ذلك، فليس أحد التقديمين بأولى من الآخر. واحتجوا أيضاً بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس البغي، ورده من أجاز بأنها لو كانت بنفس البغي لم تسقط عنه لم يثبت اتفاقاً. واحتجوا أيضاً بأن الكفارة بعد الجنس فرض وإخراجها قبله تلطع، فلا يقرب تلطع مقام الفرض. وانفصل عنه من أجاز بأنه يشترط إرادة الجنس وإلا فلا يجزئ، كما في تقديم الزكاة، وقال عياض: انتقوا على أن الكفارة لا تجب إلا بالجنس، وأنه يجوز تأخيرها بعد الجنس، واستحب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري تأخيرها بعد الجنس، قال عياض: ومنع بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لأن فيه إعانة على المعصية، ورده الجمهور. قال ابن المنذر: واحتج للجمهور بأن اختلاف ألفاظ حديثي أبي موسى وعبد الرحمن لا يدل على تعيين أحد الأمرين، وإنما أمر الحالف بأمرين فإذا أتى بهما جميعاً فقد فعل ما أمر به وإذا لم يدل الخبر على المنع فلم يبق إلا طريق النظر، فأجبت للجمهور بأن عقد البغي لا كان يمله الاستثناء وهو كلام فلان لمحه الكفارة وهو فعل مالي أو بدني أولى، ويرجح قوله أيضاً بالكره، وذكر أبو الحسن بسن القصار وتبعه عياض وجماعة أن عنه من قال يجوز تقديم الكفارة أربعة عشر صحيحاً وتبعهم فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة، مع أنه قال فيمن أخرج طية من الحرم إلى الحل تولدت أولاداً ثم ماتت في يده هي وأولادها أن عليه جزاءها وجزاء أولادها، لكن إن كان حين إخراجها أدى جزاءها لم يكن عليه في أولادها شيء مع أن الجزء الذي أخرجه عنها كان قبل أن تلد أولادها فيحتاج إلى الفرق، بل الجواز في كفارة البغي أولى.

وقال ابن حزم: أجاز الحنفية تمجيل الزكاة قبل الحل وتقديم زكاة الزرع، وأجازوا تقديم كفارة القتل قبل موت الجاني عليه، واحتج للشافعي بأن الصيام من حقوق الأبدان ولا يجوز تقديمها قبل وقتها كالصلاة والصيام، بخلاف المتى والكسرة والإطعام فإنها من حقوق الأموال فيجوز تقديمها كالزكاة، ولفظ الشافعي في «الأم» إن كفر بالإطعام قبل الجنس رجوت أن يجزئ عنه، وأما الصوم فلا لأن حقوق المال يجوز تقديمها بخلاف العبادات فإنها لا تقدم على وقتها كالصلاة والصوم، وكذا لو حج الصغير والعبد لا يجزئ عنهما إذا بلغ أو حنق. وقال في موضع آخر: من حلف فأراد أن يحنث فاجب إلى أن لا يكثر حتى يحنث فإن كفر قبل الجنس أجزأ، وساق نحوه مبسوطاً. وأدعى الطحاوي أن إلحاق الكفارة بالكفارة أولى من إلحاق الإطعام والزكاة وأجيب بالنسخ. وأيضاً فالفرق الذي أشار إليه الشافعي بين حق المال وحق البدن ظاهر جداً، وإنما خص منه الشافعي الصيام بالدليل المذكور. ويؤخذ من نص الشافعي أن الأولى تقديم الجنس على الكفارة، وفي مذهبه وجه اختلف فيه الترجيح أن كفارة المعصية يستحب تقديمها. قال عياض: الخلاف في جواز تقديم الكفارة مبني على أن الكفارة رخصة لحل البغي أو لتكفير ما منها بالجنس، فعند الجمهور أنها رخصة شرعها الله لحل ما حقد من البغي فلذلك تجزئ قبل الجنس. وقال المزني: للكفارة ثلاث حالات أحدها قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً. ثانياً بعد الحلف والجنس تجزئ اتفاقاً. ثالثاً بعد الحلف وقبل الجنس ففيها الخلاف. وقد اختلف لفظ الحديث فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى لكن يجرى السواء الذي لا يوجب رتبة، ومن منع رأى أنها لم تجز فصار كالتلوع والتلوع لا يجزئ عن الواجب. وقال الباجي وابن التين وجماعة: الروايتان دالتان على الجواز لأن الأولى لا ترتب. قال ابن التين: فلو كان تقديم الكفارة لا يجزئ، لأبانه ولقال: فليات ثم ليكفر، لأن تأخير البغي عن الحاجة لا يجوز، فلما تركهم على مقتضى اللسان دل على الجواز. قال: وأما الفاء في قوله «فات الذي هو خير وكفر عن بغيك» فهي كالفاء الذي في قوله «كفر عن بغيك واتت الذي هو خير» ولو لم تأت الثانية لما دلت الفاء على الترتيب لأنها أبانت ما يفعله بعد الحلف وما شئت أن كفارة وحث ولا ترتيب فيهما، وهو كمن قال: إذا دخلت الدار فكل واشرب. قلت: قد ورد في بعض الطرق بلفظ «ثم» التي تقتضي الترتيب عند أبي داود والنسائي في حديث الباب، ولفظ أبي داود من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن به: «كفر عن بغيك ثم أتت الذي هو خير» وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن أحال بلفظ المتن على ما قبله، وأخرجه أبو عروبة في صحيحه من طريق سعيد كلفي داود وأخرجه النسائي من رواية جرير بن حازم عن الحسن مثله، لكن أخرجه البخاري ومسلم من رواية جرير بالواو، وهو في حديث عائشة عند الحاكم أيضاً بلفظ «ثم» وفي حديث أم سلمة عند الطبراني نحوه ولفظه «فليكفر عن بغيته ثم ليفعل الذي هو خير».

قوله: (أخبرك عن ذلك) أي عن الطريق في حل اليمين، قصص قصة طلبهم الحملان والمراد منه ما في آخر من قوله ﷺ لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي من خير وعملتها، ومعنى عملتها فعلت ما يشترط المنع الذي يقتضيه إلى الإذن فيصير حلالاً، وإنما يحصل ذلك بالكفارة، وأما ما زعم بعضهم أن اليمين تحلل بأحد أمرين إما الاستثناء وإما الكفارة فهو بالنسبة إلى مطلق اليمين لكن الاستثناء إما يختار في أثناء اليمين قبل كمالها وانقضاءه والكفارة تحصل بعد ذلك، ويؤيد أن المراد بقوله عملتها فخرت عن يميني وقرع التصريح به في رواية حماد بن زيد وعبد السلام وعبد الولوث وغيرهم.

قوله: (أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط من الأشعرين) ووقع في رواية عبد السلام بن حرب عن أيوب بلطف «إنا أتينا النبي ﷺ نسر من الأشعرين» فاستدل به ابن مالك لصحة قول الأخصب يجوز أن يدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل وحل عليه قوله تعالى: ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم﴾ قال ابن مالك: واحتزرت بقولي بدل كل من كل من البض والاشتغال فذلك جائز أخافاً، ولما حكاه الطبري أثره وقال: هو عند علماء البنيان يسمى التجريد. قلت: وهذا لا يحسن الاستشهاد به إلا لو اتفقت الرواة، والواقع أنه بهذا اللفظ انفرد به عبد السلام، وقد أخرجه البخاري في مواضع أخرى يثبت «في» قال في معظمها «في رهط» كما هي رواية ابن علية عن أيوب هنا، وفي بعضها «في نفر» كما هي رواية حماد عن أيوب في فرض المحسن. قوله: «يستحمله» أي يطلب منه ما يركبه، ووقع عند مسلم من طريق أبي السليل بفتح المهلة ولأمين الأولى مكسورة عن زهد عن أبي موسى «كنا مشاة فأتينا رسول الله ﷺ نستعمله» وكان ذلك في غزوة تبوك كما تقدم في أوامر المغازي.

قوله: (وهو يقسم نعماً) بفتح النون والمهلة.

قوله: (قال أيوب أحسبه قال وهو غضبان) هو موصل بالسند المذكور، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب «فراخته وهو غضبان وهو يقسم نعماً من نعم الصدقة» وفي رواية وهيب عن أيوب عن أبي عوانة في صحيحه «وهو يقسم فوداً من إيل الصدقة» وفي رواية يزيد بن أبي بردة الماضية قريباً في «باب اليمين فيما لا يملك» عن أبي موسى «أرسلني أصحابي إلى النبي ﷺ أسأله الحملان فقال: لا أحكمك على شيء» فوافقته وهو غضبان «ويجمع بأن أبا موسى حضر هو وأهله فباشر الكلام بنفسه عنهم.

قوله: (والله لا أحكمك) قال القرطبي: فيه جواز اليمين عند المنع ورد السائل للملف عند تملر الإسفاف وتأديه بنوع من الإخلاط بالقول.

قوله: (فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهب إيل) بفتح النون وسكون الهاء بعدها موحدة أي غنيمة، وأصله ما يؤخذ اختطافاً بحسب السبق إليه على غير تسوية بين الأعداء، وتقدم في الباب الذي قبله من طريق غيلان بن جرير عن أبي بردة عن موسى بلطف «فأتي بإيل» وفي رواية «شال» وتقدم الكلام عليها، وفي رواية يزيد بن أبي بردة أنه ﷺ ابتاع الإيل التي حل عليها الأشعرين من سعد، وفي الجمع بينها وبين رواية الباب عصر، لكن يحتمل أن تكون الغنيمة لما حصلت حصل لسعد منها القدر المذكور فابتاع النبي ﷺ منه نصيبه فحملهم عليه.

قوله: (فقال: أين هؤلاء الأشعرين؟ فأبنا فامر لنا) في رواية عبد السلام عن أيوب «ثم لم يلبث أن أتني النبي ﷺ بنهب إيل فامر لنا» وفي رواية حماد «وأني بنهب إيل فسأل عنا فقال: أين نفر الأشعرين؟ فامر لنا» ومثله في رواية عبد الوهاب الثقفي، وفي رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة «ثم لبثنا ما شاء الله فأتني» وفي رواية يزيد «سلم ألبت إلا سبعة إذ سمعت ببالا بندي: أين عبد الله بن قيس؟ فأجبته، فقال: أجيب رسول الله ﷺ بدمرك، فلما أتيت قال خذ».

قوله: (فامر لنا بجمع فود) تقدم بيان الاختلاف في الباب الذي قبله وطريق الجمع بين مختلف الروايات في ذلك.

قوله: (فألفنا) أي سرنا مسرعين والدفع السير بسرعة، وفي رواية عبد الوارث «فلبثنا غير بعيد» وفي رواية عبد الوهاب «ثم انطلقنا».

قوله: (فقلت لأصحابي) في رواية حماد وعبد الوهاب «قلنا ما صنعنا» وفي رواية غيلان بن أبي بردة «فلما انطلقنا قال بعضنا لبعض: وقد عرف من رواية الباب البايع» بالفتحة المذكورة.

قوله: (سي رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه، والله لئن تغفلنا

قوله: (جلنا إسماعيل بن إبراهيم) هو المرفوع بآين عليه، وأيوب هو السخنياني، والقاسم التميمي هو ابن عاصم، وقد تقدم في «باب اليمين فيما لا يملك» من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وحده أيضاً، واقتصر على بعضه، ومضى في «باب لا تخلفوا بأبائكم» من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي جميعاً عن زهد، وتقدم في المغازي من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب عن أبي قلابة وحده، وقد تقدم في فرض المحسن عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد وهو ابن زيد، وكذا أخرجه مسلم عن أبي الربيع المتكى عن حماد قال «وحدثني القاسم بن عاصم الكلبي» بموحدة مصغر نسبة إلى بني كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وهو القاسم التميمي المذكور قبل، قال ولما لحيت القاسم أحفظ عن زهد، وفي رواية المتكى وعن القاسم بن عاصم كلاهما عن زهد، قال أيوب: وأنا لحيت القاسم أحفظ.

قوله: (كما عند أبي موسى) أي الأشعري، ونسب كذلك في رواية عبد الوارث.

قوله: (وكان يتنا وبين هذا الحمي من جرم إخوانه ومعروف) في رواية الكشيبي «وكان يتنا وبينهم هذا الحمي إلخ» وهو كالأول لكن زاد الضمير وقدمه على ما يعود عليه، قال القرطبي: كان حق العبارة أن يقول يتنا وبينه أي أبي موسى يعني لأن زهداً من جرم فلو كان من الأشعرين لاستقام الكلام، قال: وقد تقدم على الصواب في «باب لا تخلفوا بأبائكم» حيث قال «كان بين هذا الحمي من جرم وبين الأشعرين» ثم حل ما وقع هنا على أنه جعل نفسه من قوم أبي موسى لكونه من أتباعه فصار كواحد من الأشعرين فأراد بقوله يتنا أبا موسى وأتباعه وأن بينهم وبين الجرميين ما ذكر من الإخوان وغيره، وتقدم بيان ذلك أيضاً في كتاب النبايع. قلت: وقد تقدم في رواية عبد الوارث في النبايع بلطف هذا الباب إلى قوله «إخوان» وقد أخرجه أحمد وإسحاق في مستدبرهما عن إسماعيل بن علية الذي أخرجه البخاري من طريقه، ولم يذكر هذا الكلام بل اقتصر على قوله «كنا عند أبي موسى قدم طعام» نعم أخرجه النسائي عن علي بن حجر شيخ البخاري فيه بقصة الدجاج وقول الرجل ولم يسن يتيه.

قوله: (إخوانه) بكسر أوله وبالحاء للمجمة ولد أي صداقة

قوله: (ومعروف) أي إحصان. ووقع في رواية عبد الوهاب الثقفي الماضية قريباً «ود وإخوانه» وقد ذكر بيان سبب ذلك في «باب قدوم الأشعرين» من أوامر المغازي من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب، وأول الحديث عنه «لما قدم أبو موسى الكوفة أكرم هذا الحمي من جرم» وذكرته هناك نسب جرم إلى قضاة.

قوله: (فقدم طعامه) أي وضع بين يديه، وفي رواية الكشيبي «طعام» بغير ضمير، ومضى في «باب قدوم الأشعرين» بلطف «وهو يتغذى لحم دجاج» ويستفاد من الحديث جواز أكل الطيات على الموائد واستخدام الكبير من يباشر له تغل طعامه. ووضعه بين يديه، قال القرطبي: ولا يتناقض ذلك الزهد ولا يتقص خلافاً لبعض المتشقة. قلت: والجواز ظاهر، وأما كونه لا يتقص الزهد فيه وقفة.

قوله: (وقلم في طعامه لحم دجاج) ذكر ضبطه في «باب لحم الدجاج» من كتاب النبايع وأنه اسم جنس. وكلام الجرمي في ذلك، ووقع في فرض المحسن بلطف «دجاجته» وزعم الداودي أنه يقال للذكر والأنثى واستفريه ابن التين.

قوله: (وفي القوم رجل من بني تيم الله) هو اسم قبيلة يقال لحم أيضاً تيم اللات وهم من قضاة، وقد تقدم الكلام على ما قيل في تسمية هذا الرجل مستوفى في كتاب النبايع.

قوله: (أجر كانه مولى) تقدم في فرض المحسن «كانه من الموالي» قال الداودي: يعني أنه من بني الروم، كذا قال فإن كان أطلق على قتل في ذلك وإلا فلا اختصاص لذلك بالروم دون الفرس أو النبط أو الديلم.

قوله: (فلم يلدن) أي لم يقرب من الطعام فيأكل منه، زاد عبد الوارث في روايته في النبايع «فلم يلدن من طعامه».

قوله: (إذن) بصيغة فعل الأمر، وفي رواية عبد السلام «لم» في الموضعين، وهو يرجع إلى معنى إذن، كذا في رواية حماد عن أيوب، ولمسلم من هذا الوجه «فقال له لم فكلنا» مبتدأ ولا مفرحين وتشديد أي تمتع وتوقف وزنه ومعناه.

قوله: (ياكل شيئاً قللته) بكسر اللام للمجمة، وقد تقدم بيان ذلك وحكم أكل لحم الجلالة والخلاف فيه في كتاب النبايع مستوفى.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يحينه لا تفلح أبداً) في رواية عبد السلام « فلما تبشعنا قلنا تغفلنا رسول الله ﷺ يحينه لا تفلح أبداً » وغره في رواية عبد الوهاب ومعنى « تغفلنا » أخذنا منه ما أعطانا في حال غفلته عن بيته من غير أن نذكره بها ولذلك خشوا وفي رواية حماد « فلما انطلقنا قلنا: ما صنعنا؟ لا يبارك لنا » ولم يذكر النسيان أيضاً. وفي رواية غيلان « لا يبارك الله لنا » وقلت رواية يزيد عن هذه الزيادة كما خلت عما بعدها إلى آخر الحديث، ووقع في روايته من الزيادة قول أبي موسى لأصحابه « لا ادعكم حتى ينطلق معي بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله ﷺ » يعني في منهم أولاً وإعطائهم ثانياً إلى آخر القصة المذكورة ولم يذكر حديث « لا أحلف على يمين إلخ » قال القرطبي: فيه استدراك جبر خاطر السائل الذي يوجب على الحاجة بمطلوبه إذا تيسر، وأن من أخذ شيئاً يعلم أن المعطي لم يكن راضياً بإعطائه لا يبارك له فيه.

قوله: (فحفظنا أو عرفنا أنك نسيت حيلك، قال: انطلقوا فإنما حلتكم الله) في رواية حماد « نسيت. قال لست أنا أحلكم ولكن الله حلكم » وفي رواية عبد السلام « فأنيت قلت: يا رسول الله إنك حلفت أن لا تحملنا وقد حلتنا، قال: أجل! ولم يذكر ما أنا حلتكم » إلخ. وفي رواية غيلان « ما أنا حلتكم بل الله حلكم » ولأبي يعلى من طريق فطر عن زهدم « ذكرنا أن نمسكها، فقال: إني والله ما نسيتها » وأخرجه مسلم عن الشيخ الذي أخرجه عنه أبو يعلى ولم يسق منه إلا قوله « قال والله ما نسيتها ».

قوله: (إني والله إن شاء الله إني) تقدم بيانه في الباب الذي قبله. في رواية حماد « نسيت. قال لست أنا أحلكم ولكن الله حلكم » وفي رواية عبد السلام « فأنيت قلت: يا رسول الله إنك حلفت أن لا تحملنا وقد حلتنا، قال: أجل! ولم يذكر ما أنا حلتكم » إلخ. وفي رواية غيلان « ما أنا حلتكم بل الله حلكم » ولأبي يعلى من طريق فطر عن زهدم « ذكرنا أن نمسكها، فقال: إني والله ما نسيتها » وأخرجه مسلم عن الشيخ الذي أخرجه عنه أبو يعلى ولم يسق منه إلا قوله « قال والله ما نسيتها ».

قوله: (لا أحلف على يمين) أي حلف يمين، فإطلق عليه لفظ يمين للملابسة والمراد ما شأنه أن يكون حلفاً عليه، فهو من مجاز الاستعارة، ويجوز أن يكون فيه تضمين فقد وقع في رواية لمسلم « على أمر » ويحتمل أن يكون « على » بمعنى الباء، فقد وقع في رواية النسائي « إذا حلفت بيمين » ورجع الأول بقوله « فرأيت غيرها خيراً منها » لأن الضمير في غيرها لا يصح عوده على اليمين، وأجيب بأنه يعود على معناها المجازي للملابسة أيضاً. وقال ابن الأثير في النهاية: الحلف هو اليمين فقله أحلف أي أقعد شيئاً باليمين، وقوله « على يمين » تأكيد لقفله وإصلاحاً به لست لأشأ. قال الطبري: ويؤيده رواية النسائي بلفظ « ما على الأرض يمين أحلف عليها » الحديث، قال: فقله أحلف عليها صفة مؤكدة لليمين، قال: والمعنى لا أحلف شيئاً جزماً لا لغو فيها ثم يظهر لي أمر آخر يكون فعله أفضل من المضي في اليمين المذكورة إلا فعلته وكثرت عن يميني، قال: فعلى هذا يكون قوله « على يمين » مصدراً مؤكداً لقوله أحلف.

(كلمة): اختلف هل كثر النبي ﷺ عن يمينه المذكورة كما اختلف هل كثر في قصة حلفه على شرب العسل أو على غشيان مارية، فروى عن الحسن البصري أنه قال: لم يكفر أصلاً لأنه مغفور له، وإنما نزلت كثرة اليمين تليماً للأمة، وتغيب بما أخرجه الترمذي من حديث عمر في قصة حلفه على العسل أو مارية، فعاتبه الله وجعل له كفارة يمين. وهذا ظاهر في أنه كفر وإن كان ليس نصاً في رد ما ادعاه الحسن، وظاهر قوله أيضاً في حديث الباب « وكثرت عن يميني » أنه لا يترك ذلك، ودعوى أن ذلك كله للتشريع بعيد.

قوله: (وتحفظها) كذا في رواية حماد وعبد الوهاب وعبد الوهاب كلهم عن أبيوب، ولم يذكر في رواية عبد السلام « وتحفظها » وكذا لم يذكرها أبو السليل عن زهدم عند مسلم، ووقع في رواية غيلان عن أبي بردة « لا أكره أن يمضي » بدل « وتحفظها » وهو يرجع أحد احتمالين إلهامهما ابن دقيق العيد ثابتهما إتيان ما يقتضي الحديث فإن التحلل يقتضي سبق العقد والعقد هو ما دلت عليه اليمين من موافقة مقتضاها، فيكون التحلل الإتيان بخلاف مقتضاها، لكن يلزم على هذا أن يكون فيه تكرار لوجود قوله « أثبت الذي هو خير » فإن إتيان الذي هو خير يحصل به مخالفة اليمين والتحلل منها، لكن يمكن أن تكون فائدته التصريح بالتحلل، وذكره بلفظ يناسب الجواز صريحاً ليكون أبين ما لو ذكره بالاستئذان، وقد يقال إن الثاني أقوى لأن التأسيس أولى من التأكيد، وقيل معنى « تحفظها » خرجت من حرمتها إلى ما يحل منها وذلك يكون بالكفارة، وقد يكون بالاستئذان بشرطه السابق، لكن لا يتجه في هذه القصة إلا إن كان وقع منه استئذان لم يشعروا به كأن يكون قال إن شاء الله مثلاً أو قال والله لا أحلكم إلا إن حصل شيء، ولذلك قال « وما عندي ما أحلكم » قال العلماء في قوله « ما أنا حلتكم ولكن الله حلكم » للمعنى بذلك إزالة لفته عنهم وإضاعة النعمة لئلا يهلكها أصلياً، ولم يرد أنه لا صنع له أصلاً في حلفه لأنه لو أراد ذلك ما قال بعد ذلك « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أثبت الذي هو خير وكثرت » وقال المازري: معنى قوله « إن الله حلكم » إن الله أعطاني ما حلتكم عليه ولو لا ذلك لم يكن عندي ما حلتكم عليه، وقيل يحتمل أنه كان نسي يمينه والناسي لا

يضاف إليه الفعل، ويروى التصريح بقوله « والله ما نسيتها » وهي عند مسلم كما بيته، وقيل المراد بالتي عنه والإتيان لله الإشارة إلى ما تغفل الله به من الغفلة المذكورة لأنها لم تكن تسبب من النبي ﷺ ولا كان متعلماً إليها ولا منتظراً لها، فكان المعنى ما أنا حلتكم لعدم ذلك أولاً ولكن الله حلكم بما ساقه إلينا من هذه الغفلة.

قوله: (تابعه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم بن عاصم الكلبي) قال الكلبي: إنما أتى بلفظ تابعه أولاً ومحدثاً ثانياً وثالثاً إشارة إلى أن الآخرين حدثاه بالاستقلال والأول مع غيره، قال: والأول يحتمل التعليق بخلافهما. قلت: لم يظهر في معنى قوله « مع غيره » وقوله « يحتمل التعليق » يستلزم أنه يحتمل عدم التعليق، وليس كذلك بل هو في حكم التعليق لأن البخاري لم يذكر حماداً، وقد وصل المصنف متابعة حماد بن زيد في فرض الحسن، ثم إن هذه المتابعة وقعت في الرواية عن القاسم فقط ولكن زاد حماد ذكر أبي قلابة مضموماً إلى القاسم.

قوله: (حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد القتيبي. **قوله:** (بهذا) أي يجمع الحديث، وقد أشترت إلى أن رواية حماد وعبد الوهاب متفقان في السياق، وقد ساق رواية قتيبة هذه في « باب لا تحلفوا بأبائكم » ثمة وقد ساقها أيضاً في أواخر كتاب التزحيد عن عبد الله بن عبد الوهاب الحنصلي عن القتيبي وليس بعد الباب الذي ساقها فيه من البخاري سوى بابين فقط.

قوله: (حدثنا أبو عمر) تقدم سياق روايته في كتاب الذبائح، وقد بينت ما في هذه الروايات من التخالف مفصلاً. وفي الحديث غير ما تقدم ترجيح الحديث في اليمين إذا كان خيراً من التماضي، وأن تعدد الحديث في مثل ذلك يكون طاعة لا معصية، وجواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الخبر ولو كان مستقبلاً، وهو يقتضي المبالغة في ترجيح الحديث بشرطه المذكور، وفيه تطيب لقلب الأتباع، وفيه الاستئذان بأن شاء الله تبركاً، فإن قصد به حل اليمين صح بشرطه المتقدم.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي الحافظ المشهور فيما جزم به المزي وقال: نسبته إلى جده. وقال أبو علي الجبائي: لم أره منسوبة في شيء من الروايات. قلت: وقد روى البخاري في بده الحلق عن محمد بن عبد الله المخزومي عن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج وهما من هذه الطبقة، وروى أيضاً في عدة مواضع عن محمد بن عبد الله بن حوشب ومحمد بن عبد الله بن غير ومحمد بن عبد الله الرقاشي وهم أعلى من طبقة المخزومي ومن معه، وروى أيضاً بواسطة تارة وبغير واسطة أخرى عن محمد بن عبد الله الأنصاري وهو أعلى من طبقة ابن غير ومن ذكر معه، فقد ثبت هذا الحديث بيمينه من روايته عن ابن حون شيخ عثمان بن عمر شيخ محمد بن عبد الله المذكور في هذا الباب، فعلى هذا لم يتبين من هو شيخ البخاري في هذا الحديث، وابن حون هو عبد الله البصري المشهور، وقوله في آخر الحديث « تابعه أشهل » بالمعجمة وزن آخر « ابن حون » ووقت روايته موصولة عند أبي حوالة والحاكم والبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي « حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري وأشهل بن حاتم قالاً أتينا ابن حون به ».

قوله: (تابعه يونس وصالح بن عطية وصالح بن حرب وحيد وقادة

قوله: (عن عبد الرحمن بن سمرة) في رواية إبراهيم بن صدقة عن يونس بن عدي عن الحسن بن عبد الرحمن بن سمرة وكان غزاه معه كابل شنودة أو شونتين أخرجه أبو عروبة في صحيحه، وكنا للطبراني من طريق أبي حنيفة إسحاق بن الربيع عن الحسن لكن بلفظ «غزونا مع عبد الرحمن بن سمرة» وأخرجه أيضاً من طريق علي بن زيد عن الحسن «حدثني عبد الرحمن بن سمرة» ومن طريق المبارك بن فضالة عن الحسن «حدثنا عبد الرحمن».

قوله: (لا تسأل الإمامة) سيأتي شرحه في الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله: (وإذا حلفت على يمين) تقدم توجيهه في الكلام على حديث أبي موسى قريباً في قوله «لا أحلف على يمين» وقد اختلف فيما تضمنه حديث عبد الرحمن بن سمرة هل لأحد الحكمين تعلق بالأمر أو لا؟ قيل: له به تعلق، وذلك أن أحد الشقيين أن يعطى الإمامة من غير مسالة فقد لا يكون له فيها أرب فيمتنع فيلزم فيحلف فأمر أن ينظر ثم يفعل الذي هو أولى فإن كان في الجانب الذي حلف على تركه فيحنت ويكفر، وإني مثله في الشق الآخر.

قوله: (فرايت غوها) أي غير المحلوف عليه، وظاهر الكلام عود الضمير على اليمين، ولا يصح عوده على اليمين معناه الحقيقي بل معناه المجازي كما تقدم، والمراد بالرواية هنا الاحتياطية لا البصرية، قال عياض: معناه إذا ظهر له أن الفعل أو الترك غير له في دنياه أو آخرته أو لوقته لمراده وشهوته ما لم يكن إثمًا. قلت: وقد وقع عند مسلم في حديث عدي بن حاتم «فراي غيرها حتى أتى لله فلبات القنصوى» وهو يشير بقصر ذلك على ما فيه طاعة. ويتسم للمأمور به أربعة أقسام إن كان المحلوف عليه فعلاً فكان الترك أولى، أو كان المحلوف عليه تركاً فكان الفعل أولى، أو كان كل منهما فعلاً وتركاً لكن يدخل التقسمان الآخرين في القسمين الأولين لأن من لازم فصل أحد الشقيين أو تركه ترك الآخر أو فعله.

قوله: (قلت الذي هو غير وكفر عن يمينك) حكاهما وقع للأكثر، وللكثير منهم «كفر عن يمينك وأنت الذي هو غير» وقد ذكر قبل من رواه بلفظ «ثم أنت الذي هو غير» ووقع في رواية عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده عند أبي داود «فراي غيرها خيراً منها فليدها وليأت الذي هو غير فإن كفارتها تركها» فأشار أبو داود إلى ضعفه وقال: الأحاديث كلها «فليكفر عن يمينه» إلا شيئاً لا يباح به كآله يشير إلى حديث يحيى بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «من حلف فراي غيرها خيراً منها فلبات الذي هو غير فهو كفارته» ويحيى ضعيف جداً، وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عند مسلم ما يوهم ذلك وأنه أخرجه بلفظ «من حلف على يمين فراي غيرها خيراً منها فلبات الذي هو غير وليترك يمينه» حكاهما أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة، ولكن أخرجه من وجه آخر بلفظ «فراي خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو غير» ومدايره في الطرق كلها على عبد العزيز بن ربيع عن نعيم بن طرفة عن عدي.

والذي زاد ذلك حافظ فهو المتعمد، قال الشافعي: في الأمر بالكفارة مع تعمد الخنث دالة على مشروعية الكفارة في اليمين الغموس لأنها يمين حائثة. واستدل به على أن الحالف يجب عليه فعل أي الأمرين كان أولى من المضي في حلفه أو الخنث والكفارة، وتفصل عنه من قال إن الأمر فيه للندب بما مضى في قصة الأعرابي الذي قال «والله لا أزيد على هذا ولا أنقص» فقال «أفلح إن صدق» فلم يأمره بالخنث والكفارة مع أن حلفه على ترك الزيادة مرجوح بالنسبة إلى فعلها.

(خاتمة): اشتمل كتاب الأيمان والنذور والكفارة والمعلقة به من الأحاديث المرفوعة على مائة وسبعة وعشرين حديثاً، المعلق منها فيه وفيما مضى ستة وعشرون والبقية موصولة، والمكرر منها فيه وفيما مضى مائة وخمسة عشر والخاص اثنا عشر، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث عائشة عن أبي بكر، وحديثها «من نذر أن يطيع الله فليطعه»، وحديث ابن عباس في قصة أبي إسرائيل، وحديثه «أعوذ بعزتك» وحديث عبد الله بن عمرو في اليمين الغموس، وحديث ابن عمر في نذر وافق يوم عيد. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم عشرة آثار. والله المستعان.

طريق حاد بن زيد عن هشام عن الحسن ووقع لنا في «الفتايات» من وجه آخر عن هشام ومطر الوراق جميعاً عن الحسن وهو عند أبي عروبة في صحيحه من هذا الوجه. وأما حديث الربيع فقد جزم الدعيالي في حاشيته بأنه ابن مسلم، والذي يطلب على ظني أنه ابن صحيح، وقد وقع لنا في «الشرائيات» من رواية شيبان عن الربيع بن صحيح بوزن عظيم عن الحسن، وأخرجه أبو عروبة من طريق الأسود بن عامر عن الربيع بن صحيح، وأخرجه الطبراني من رواية مسلم بن إبراهيم حدثنا قرة بن خالد والبلورق بن فضالة والربيع بن صحيح قالوا حدثنا الحسن به، ووقع لنا من رواية الربيع غير منسوب عن الحسن أخرجه الحافظ يوسف بن خليل في الجزء الذي جمع فيه طرق هذا الحديث من طريق وكيع عن الربيع عن الحسن. وهذا يشتمل أن يكون هو الربيع بن صحيح المذكور ويشتمل أن يكون الربيع بن مسلم. وقد روى هذا الحديث عن الحسن غير من ذكر جرير بن حازم وتقدمت روايته في أول كتاب الأيمان والنذور، وأخرجه مسلم من رواية معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن. ولما أخرج طريق مسالك بن حنيفة قرنهما يونس بن عبيد وهشام بن حسان وقال: في آخرين. وأخرجه أبو عروبة من طريق علي بن زيد بن جدها ومن طريق إسماعيل بن مسلم ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد كلهم عن الحسن، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن نحو الأربعين من أصحاب الحسن منهم من لم يقدم ذكره يزيد بن إبراهيم وأبو الأشهب واسمه جعفر بن حيان وثابت البناني وحبيب بن الشهيد وعلي بن دعلج وأبو عمرو بن العلاء، وعبد بن نوح وعبد الرحمن السراج وعروة الطائي بن زياد وصقوان بن سليم ومعاوية بن عبد الكريم وزياد مولى مصعب وسهل السراج وشبيب بن شيبان وعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وعبد بن عتبة والأشعث بن سوار والأشعث بن عبد الملك والحسن بن دينار والحسن بن ذكوان وسفيان بن حسين والسري بن يحيى وأبو حنيفة الدورقي وعبد بن راشد وعبد بن كثير، فهؤلاء الأربعة وأربعون نفساً.

وقد خرج طرقه الحافظ عبد القادر الرهاوي في الأربعين البغليزية له عن سبعة وعشرين نفساً من الرواة عن الحسن، فيهم من لم يقدم ذكره يحيى بن أبي كثير وجرير بن حازم وإسرائيل أبو موسى ووائل بن داود وعبد الله بن عون وقرة بن خالد وأبو خالد الجزاز وأبو عبيدة الباجي وخالد الحفلة وعروة الأعرابي وحاد بن نعيم ويونس بن يزيد ومطر الوراق وعلي بن رفاعه ومسلم بن أبي النبال والعمام بن جويعة وعقيل بن صحيح وكثير بن زياد وسودة بن أبي العالقة ثم قال: رواه عن الحسن المحدث الكثير من أهل مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام ولعلمهم يزيدون على المحدثين، ثم خرج طرقه الحافظ يونس بن خليل عن أكثر من ستين نفساً عن الحسن بن عبد الرحمن بن سمرة وسرد الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منته في تذكرته أسماء من رواه عن الحسن ألفين ومائة وثمانين نفساً وزيادة ثم قال: رواه عن النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن سمرة عبد الله بن عمرو وأبو موسى وأبو الدرداء وأبو هريرة وأنس وعلي بن حاتم وعائشة وأم سلمة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وعمران بن حصين انتهى. ولما أخرج الترمذي حديث عبد الرحمن بن سمرة قال «وفي الباب» فذكر الثمانية المذكورين أولاً وأعمل خسة، واستدركهم شيخنا في شرح الترمذي إلا ابن مسعود وابن عمر وزاد معاوية بن الحكم وعوف بن مالك الجشمي وأبو الأحرص وأخذه والد عبد الرحمن فكملوا ستة عشر نفساً. قلت: أحاديث المذكورين كلها فيما يتعلق باليمين، وليس في حديث أحد منهم «لا تسأل الإمامة» لكن سأذكر من روى معنى ذلك عن النبي ﷺ في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى. ولم يذكر ابن منته أن أحداً رواه عن عبد الرحمن بن سمرة غير الحسين، لكن ذكر عبد القادر أن حماد بن سيرين رواه عن عبد الرحمن، ثم أسند من طريق أبي عامر الجوزي عن الحسن وابن سيرين أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن سمرة «لا تسأل الإمامة» الحديث وقال: غريب ما كتبه إلا من هذا الوجه، والحفوظ رواية الحسن عن عبد الرحمن انتهى. وهذا مع ما في منته من ضعف ليس فيه التصريح برواية ابن سيرين عن عبد الرحمن، وأخرجه يوسف بن خليل الحافظ من رواية عكرمة مولى ابن عباس عن عبد الرحمن بن سمرة أروده من المعجم الأوسط للطبراني وهو في ترجمة محمد بن علي المروزي يستند إلى عكرمة قال: كان اسم عبد الرحمن بن سمرة عبد كلوب فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن فمر به وهو يتوضأ فقال «تعال يا عبد الرحمن لا تطلب الإمامة» الحديث، وهذا لم يصرح فيه عكرمة بأنه حله عن عبد الرحمن لكنه عمل، قال الطبراني: لم يروه عن عكرمة إلا عبد الله بن كيسان ولا عنه إلا ابنه إسحاق فترد به أبو الدرداء عبد العزيز بن منبج. قلت: عبد الله بن كيسان ضعفه أبو حاتم الرازي، وابنه إسحاق ليه أبو أحمد الحاكم.

قتية فيه وزاد في آخره ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة ﴾ [النساء: ١٧٦] وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عينة « حتى نزلت ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ » وأما قول البخاري في الترجمة إلى ﴿ والله عليهم حلیم ﴾ [النساء: ١٧٢] فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله: ﴿ وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة ﴾ [النساء: ١٧٢] وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة ﴾ نزلت فيه، وقد أشكل ذلك قديماً قال ابن العربي بعد أن ذكر الروايين في إحداهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الميراث: هذا تعرض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الميراث وتوهم يستفتونك، ويظهر أن كانت أن كلاً من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلالة نزلت في ذلك، لكن الآية الأولى لما قبلت الكلالة فيها خاصة بميراث الإخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ « وله أخ أو أخت من أم » وكذا قرأ سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الإخوة فنزلت الأخيرة، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر، لكن المتعلق من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضاً في قصة ابنتي سعد بن الربيع ومنع عهما أن يرثا من أبيهما فنزلت ﴿ يوصيكم الله ﴾ الآية فقال للمم أعط ابنتي سعد التاليتين، وقد بينت سابقاً من وجه آخر هناك وبالله التوفيق. وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين « قتلت يا رسول الله إما برتي كلاله ».

وقوله: (ولم يجبي بشيء) استدلل به على أنه ﷺ كان لا يجتهد، ورد أنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الميراث التي غالبها لا مجال للرأي فيه، سلمنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي أولاً فإن لم يترجل اجتهد، فلا يدل على نفي الاجتهاد مطلقاً.

٢- باب تعلیم الفرائض

وقال عتبة بن عامر: تعلموا قبل الطائين: يعني: الذين يتكلمون بالظن.

٦٧٢٤- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا وهيب: حدثنا ابن طاووس، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تباضوا، ولا تذاكروا، وكفوا عباد الله إخواناً ». [راجع: ٥١٤٣، أخرجه مسلم: ٢٥٦٣].

قوله: (باب تعليم الفرائض، قال عتبة بن عامر: تعلموا قبل الطائين، يعني: الذين يتكلمون بالظن) هذا الأثر لم انقرض به موصلاً، وقوله « قبل الطائين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يفتون عند النصوص ولا يتجاوزونها، وإن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة، وفيه إنذار بوقوع ما حصل من كثرة الفاتلين بالرأي. وقيل مراده قبل اندراس العلم وحلوث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم. قال ابن التيز: وإنما خص البخاري قول عتبة بالفرائض لأنها أدخلت فيه من غيرها لأن الفرائض الغالب عليها التحديد والحسم وجوه الرأي والخبر فيها بالظن لا انقياض له، بخلاف غيرها من أبواب العلم فإن للرأي فيها مجالاً والانقياض فيها ممكن غالباً. ويؤخذ من هذا التقرير تناسية الحديث الرفوع للترجمة. وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة إلى أن النهي عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه، وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم كما تقدم تقريره. وقال الكرماني: يحمل أن يقال لما كان في الحديث « وكفوا عباد الله إخواناً » يؤخذ منه تعلم الفرائض لعلم الأخ السوارث من غيره، وقد ورد في الحديث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فتأتي امرؤ مقبوض، وإن العلم سيبقى حتى يختلف الإنسان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » ورواه موقوفون، إلا أنه اختلف فيه على عوف الأعرابي اختلافاً كثيراً، قال الترمذي: إنه مضطرب، لا اختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق ابن مسعود وجاء عنه من طريق أبي هريرة، وفي أسانيدها عنه أيضاً اختلاف، ولفظه عند الترمذي من حديث أبي هريرة « تعلموا الفرائض فتأخذ نصف العلم، وإنه أول ما ينزع من أمي » وفي الباب عن أبي بكر أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق راشد الحماني عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رفعه « تعلموا القرآن والفرائض وعلموها الناس، أولئك أن يأتي على الناس زمان ينحصر الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » ورأشد مقبول لكن الراوي عنه مجهول. وعن أبي سعيد الخدري لفظ



٨٥- كتاب الفرائض

١- باب قول الله تعالى: ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾

لِلَّذِينَ كَانَ مِنْهُمْ ذُرِّيَّةٌ وَلِلْأَنْثَىٰ إِن كَانَ الذَّكَرُ الْوَاحِدَ فَلَهَا النِّصْفُ وَلِلْأَنْثَىٰ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّمْلُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَقَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّحِدِ الشُّمْلُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّمْلُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ آبَائِكُمْ وَأَبَائِكُمْ لَا تَنْزُونَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا فِي هَذِهِ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشُّمْلُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّمْلُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ غَيْرَ مَضَارٍ وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [النساء: ١١، ١٢].

٦٧٢٣- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا سفیان، عن محمد بن المنكدر: قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول: مررت فعادني رسول الله ﷺ وأبو بكر، وهما مائيتان فأتاني وقد أغصني عليّ، فصرخا رسول الله ﷺ فصب عليّ وضوءاً فألففت، فقلت: يا رسول الله، كيف أصنع في مالي، كيف أقضي في مالي؟ فلم يجبي بشيء حتى نزلت آية المَوَارِيثِ. [راجع: ١٩٤، أخرجه مسلم: ٩٦١٦].

قوله: (كتاب الفرائض) جمع فريضة كحديقة وحدائق، والفريضة قبيلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع، يقال فرضت فلان كذا أي قطعت له شيئاً من المال قاله الخطابي، وقيل هو من فرض القوس وهو الحزب الذي في طرفه حيث يوضع الرزق لبيت فيه ويأزمه ولا يزول، وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما ألزم به عباده. وقال الراغب: الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه. وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى: ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ [النساء: ٧] أي مقدراً أو معلوماً أو مقطوع عن غيرهم.

قوله: (وقول الله: يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السهيلي أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى: ﴿ ذلكم وصاكم به ﴾ [الأنعام: ١٥١] و﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ [النور: ١] الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كما سيأتي بيانه قريباً في « باب ميراث الزوج » قال: وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويهاً بالحكم وتعظيماً له وقال: ﴿ في أولادكم ﴾ [النساء: ١١] ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم، ولذلك لم ينص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاماً وهو قوله « لا أشهد على جور » وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم.

قوله: (إلى قوله: وصية من الله والله عليم حلیم) كذا لأبي ذر، وأما غيره فساق الآية الأولى وقال بعد قوله ﴿ عليمًا حكيماً ﴾ إلى قوله ﴿ والله عليم حلیم ﴾ وذكر فيه حديث جابر « مررت فعادني النبي ﷺ قلت: يا رسول الله كيف أصنع في مالي؟ فلم يجبي بشيء. حتى نزلت آية الميراث » وهكذا وقع في رواية قتيبة، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلماً أخرجه عن عمرو الناقد عن سفیان وهو ابن عينة شيخ

الله ﷻ، ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ وَلِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَبِعْتُهَا سَتَيْنِ أَهْمَلْتُ فِيهَا مَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتُ بِكِتَابِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةً وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ، جِئْتُ بِكِتَابِي نَصِيكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. وَأَتَانِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيبَ امْرِئِيهِ مِنْ أَيْهَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ، فَطَمَسَانِ مِنِّي قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَوَاللَّهِ إِلَيَّ يَأْذِيهِ تَقَوْمُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءً غَيْرَ ذَلِكَ حَتَّى تَقَوْمَ السَّاعَةِ، فَإِنْ عَجَزْتُمْ فَأَذْفَأَهَا إِلَيَّ فَأَنَا أَكْفِيكُمْهَا. [راجع: ٢٩٠٤، أخرجه مسلم: ١٧٥٧].

٦٧٢٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا يَقْسِمُ وَرَثَتِي بِسَارٍ، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفْسِي بِسَائِي وَمَوْلَاتِي عَائِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ ». [راجع: ٢٧٧٦، أخرجه مسلم: ١٧٦٠].

٦٧٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ جِبْهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ الْأَوْجَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷻ، أَرَادَ أَنْ يَخْنُ غُفْمَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِسَائِلَةِ مِيرَاثِهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ: « لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ ». [راجع: ٤٠٣٤، أخرجه مسلم: ١٧٥٨].

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة) مر بالرفع أي المترك عنا صدقة، وداعي الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع، وعلى التثنية فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبدول صدقة قاله ابن مالك، وينبغي الإضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية. وذكر فيه أربعة أحاديث:

أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة، وقد مضى في فرض الخمس مشروحاً وسيأتي أثره هنا.

وقوله فيه (إما يأكل آل محمد من هذا المال) كذا وقع وظاهره المحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وتوجيهه أن من للتبعض والتقدير إما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعني بقدر حاجتهم وبقيته للمصالح.

ثانيها حديث عائشة بلفظ الترجمة، وأوردته آخر الباب بزيادة فيه.

ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في تنازعتهما في صدقة رسول الله ﷺ وفي قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام: هل تعلمون أن رسول الله ﷻ قال « لا نورث ما تركنا صدقة، يريد نفسه؟ فقالوا: قد قال ذلك » وفيه أنه قال مثل لعلي والعباس فقالا كذلك الحديث بطوله، وقد مضى مطولاً في فرض الخمس وذكر شرحه هناك.

(تجيبات): أراه من قوله (لا نورث) بالفتح في الرواية، ولو روي بالكسر لصح المعنى أيضاً، وقوله « فكانت خالصة لرسول الله ﷻ » كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر عن المستطلي والكشميهني « خاصة ».

وقوله (لقد أعطاكموه) أي المال في رواية الكشميهني « أعطاكموها » أي الخالصة له.

وقوله (والله الذي ياذنه) في رواية الكشميهني بحذف الجلالة.

رابعها حديث أبي هريرة وإسماعيل شيخة هو ابن أبي أيوب المنفي ابن أخت مالك وقد أكثر عنه، وأما إسماعيل بن أبان شيخة في الحديث الذي قبله بتحديث فلا روية له عن مالك.

قوله: (لا يقسم) كذا لم يرد عن غير الكشميهني وللباقين « لا يقسم » بحذف التاء الثانية. قال ابن التين: الرواية في اللوطا وكذا قرأته في البخاري يرفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقسم، ورواه بعضهم بالجزم كأنه ناهم إن خلف شيئاً لا يقسم بعده، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الروايات من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي « ما ترك رسول الله ﷻ ديناراً ولا درهماً » ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى التهيئ فيجوز معنى الروايتين، ويستفاد من رواية الرفع أنه لا يخلف شيئاً مما جرت العادة بقسمته.

« تعلموا الفرائض وعلموها الناس » أخرجه الدارقطني من طريق طيبة وهو ضعيف، وأخرج الدارمي عن عمر موقوفاً « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » وفي لفظ عنه « تعلموا الفرائض فإنها من دينكم » وعن ابن مسعود موقوفاً أيضاً « من قرأ القرآن فليعلم الفرائض » ورجلها ثقات إلا أن في أسانيدنا انقطاعاً، قال ابن الصلاح: لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا، وقد قال ابن عينة إذا سئل عن ذلك: إنه يثنى به كل الناس. وقال غيره: لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تملق بأحكام الموت، وقيل لأن الأحكام تلتقي من النصوص ومن القياس والفرائض لا تلتقي إلا من النصوص كما تقدم. ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن » الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهي عن التحاسد » في أوائل كتاب الأدب، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند إلى أصل، ويحصل فيه ظن السوء بالمسلم، وابن طائوس المذكور في السنن هو عبد الله.

٣- باب قول النبي ﷺ: « لا نورث ما تركنا صدقة »

٦٧٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعُمَيْسَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، أَنَا أَبَا بَكْرٍ يَلْقِيَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ، وَهُمَا جِيئَ بِطَلَبَانِ أَرْضَتَهُمَا مِنْ فَاتِكَةٍ، وَسَهْمَهُمَا مِنْ خَيْرٍ. [راجع: ٣٠٩٢، أخرجه مسلم: ١٧٥٩ مع الحديث التي بدون ذكر العباس].

٦٧٢٦- فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ يَقُولُ: « لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَدْعُ امْرَأَةً زَانِيَةً رَسُولُ اللَّهِ ﷻ يَصْنَعُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُ، قَالَ: فَهَجَرْتُهُ فَاطِمَةَ، فَلَمْ تَكَلِّمْهُ حَتَّى مَاتَتْ. [راجع: ٣٠٩٢، أخرجه مسلم: ١٧٥٩ مع الحديث السابق].

٦٧٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ ». [راجع: ٤٠٣٤، أخرجه مسلم: ١٧٥٨ مطولاً].

٦٧٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ جِبْهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْخَذَّاجِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي مِنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: أَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ، فَاتَاهُ حَاجِبُهُ يَوْفَاً فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي غُفْمَانِ وَعُثْبَانَ الرَّحْمَنِ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِذِنْ لَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْبَانَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ عُثْبَانُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِي بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا، قَالَ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ إِلَيَّ يَأْذِيهِ تَقَوْمُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ قَالَ: « لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ ». يُورِثُ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ نَفْسَهُ، فَقَالَ الرُّعْلُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعُثْبَانَ، فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ. قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي أَخَذْتُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ، فَقَالَ عُمَرُ وَجَلَّ: « مَا أَلَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ - إِلَيَّ قَوْلِي - قَدِيرٌ ». فَكَانَتْ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷻ، وَاللَّهِ مَا أَخَازَنَّا فَوْزَكُمْ وَلَا اسْتَأْجَرْنَا بِهَا عَلَيْكُمْ، لَقَدْ أَطْعَمْنَاكُمْ وَأَتَيْنَاكُمْ حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقِفُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ نَفَقَةَ سَنِيَةٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ، فَيَقِيلُ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ حَيَاتِهِ، أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ وَعُثْبَانَ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، فَقَوْلَى اللَّهُ نَبِيُّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ، فَتَبِعْتُهَا فَعَمِلَ بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ

كالذهب والنقصة، وأن الذي يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضاً بطريق الإرث بل تقسم منافعه لمن ذكر.

قوله: (وروي) أي بالقوة لو كنت من يورث، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الإرث فأتى بلفظ «وروي» ليكون الحكم معلوماً به لا الاشتقاق وهو الإرث، فالمنفي اقتسامهم بالإرث عنه قاله السبكي الكبير.

قوله: (ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة) تقدم الكلام على المراد بقوله «عاملي» في أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال، ثم وجدت في «المختصر لابن دحية» حكاية قول رابع أن المراد خادمه وعبر عن العامل على الصدقة بالعامل على النخل وزاد أيضاً وقيل الأجير، ويتحصل من المجموع خمسة أقوال: الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام، وهذا إن كان المراد بالخادم الجنس ولا فإن كان الضمير للنخل فيتحذف مع الصانع أو الناظر، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الروايات «باب نفقة قيم الوقف» وفيه إشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر. وما يسأل عن تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مقابلة؟ وقد أجاب عنه السبكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والإنفاق بذل القوت، قال: وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه ﷺ لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لا بد من القوت فاقصر على ما يملك عليه، والعامل لما كان في صورة الأجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يملك عليه انتهى ملخصاً، ويؤيد قول أبي بكر الصديق «إن حرفي كانت تكفي عائلتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين» فعملوا له قدر كفايته. ثم قال السبكي: لا يعترض بأن عمر كان فضل عائشة في المعافاة لأنه علل ذلك بمزيد حب رسول الله ﷺ لها. قلت: وهذا ليس بما بدأ به لأن قسمة عمر كانت من الفتح، وأما ما يتعلق بجديت الباب فليما يتعلق بما خلفه النبي ﷺ، وأنه يبدأ بما ذكر، وأفاد رحمه الله أنه يدخل في لفظ «نفقة نسائي» كسوتهن وسائر اللوازم وهو كما قاله، ومن ثم استمرت المساكن التي كن فيها قبل وفاته ﷺ كل واحدة باسم التي كانت فيه، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخمس، وإذا انضم قوله: «إن الذي خلفه صدقة» إلى أن أله حرم عليهم الصدقة تحقق قوله «لا نورث» وفي قول عمر «يريد نفسه» إشارة إلى أن النون في قوله: «نورث» للتكلم خاصة للجمع، وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ «نحن» لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ «إنما معاشر الأنبياء لا نورث» الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه، وهو كذلك في مستند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أثبت أصحاب ابن عيينة فيه. وأورده الهيثمي بن كليب في مستند من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» بنحو اللفظ المذكور، وأخرجه الدارقطني في «العمل» من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ «إن الأنبياء لا يورثون» قال ابن بطلان وغيره: ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبشرين برسائله وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجراً كما قال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣] وقال نوح وهود وغيرهما نحو ذلك، فكانت الحكمة أن لا يورثوا لئلا يظن أنهم جمعو المال لوارثهم، قال: وقوله تعالى: ﴿ورث سليمان داود﴾ [النمل: ١٦] حله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة، وكذا قول زكريا ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾ [مريم: ٥] وقد حكى ابن عبد البر أن للعلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الأنبياء لا يورثون، وذكر أن من قال بذلك من الفقهاء إبراهيم بن إسماعيل ابن عليه، ونقله عن الحسن البصري عياض في «شرح مسلم» وأخرج الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن زكريا ﴿وإني خشيت أن ينزلني﴾ [مريم: ٥] قال: العصية. ومن قوله: ﴿وهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾ [مريم: ٥] قال: يرث مالي ويرث من أكل يعقوب النبوة، ومن طريق قتادة عن الحسن بن غزوه لكن لم يذكر المال، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن بن فضال مرسلاً «رحم الله أخي زكريا ما كان عليه من برث ماله». قلت: وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام «لا نورث ما تركنا صدقة» فيكون ذلك من خصائصه التي أكرم بها، بل قول عمر «يريد نفسه» يؤيد اختصاصه بذلك، وأما عموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإلخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان ملكه، وإذا ثبت أنه وقف قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً ما كان ملكه فدخله في الخطأ قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس. وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في

تعي الوارث موت المورث من أجل المال، وقيل لكون النبي كالأب لأتمته فيكون ميراثه للجميع، وهذا معنى الصدقة العامة. وقال ابن النير في الحاشية: يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا تورث أنها تكون حياً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية؟ يحتاج إلى تبيين، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف النقولات وأن الوقف لا يختص بالمقار لمعمول قوله: «ما تركت بعد نفقة نسائي» إلخ. ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألن ميراثهن، فقالت عائشة: ليس قد قال رسول الله ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة» أورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حديثي ابن شهاب، وفي الموطأ للدار قطني من طريق القعني: «يسألته ثنتين» وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك. وفي الموطأ أيضاً أرسل عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق، وفيه فقالت له: عائشة وفيه «ما تركنا فهد صدقة» وظاهر سياقه أنه من مستند عائشة، وقد رواه إسحاق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق أورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مستنده، وهذا يوافق رواية معمر عن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه من عائشة أن أبا بكر قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول» فذكره، فيحتمل أن تكون عائشة سمعت من النبي ﷺ كما سمعه إبراهيم، ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالب الأزواج ذلك والله أعلم.

٤- باب قول النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ»

٦٧٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَنَا أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَلِعَلَّتْ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ».

قوله: (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من ترك مالا لأهله) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ، ويعد «ومن ترك ذيباً فلي» وقال بعده: رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا.

قوله في السند: (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد، وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابه وأن ممراً انفرد عنه بقوله: «عن جابر» بدل «أبي هريرة».

قوله: (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) هكذا أورده مختصراً، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولفظه: «إن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل ترك لدينه قضاء؟ فإن قيل نعم صلى عليه ولا قال: صلوا على صاحبكم. فلما فتح الله عليه الفتح قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم» الحديث، وتقدم في القرض وفي تفسير الأحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ «ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة» أقرأوا أن شتم: النبي ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم» الحديث، وفي حديث جابر عند أبيه داود أن النبي ﷺ كان يقول: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه» وقوله هنا «فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلياً قضاءه» يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ «فمن توفي من المؤمنين وترك ديناً فعلياً قضاءه» وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الأحزاب «فإن ترك ديناً أو ذيباً فليأتني فأتا مولاه أو وليه» ففرق أنه مخصوص بمن لم يترك وفاء، وقوله: «فليأتني» أي من يقوم مقامه في السعي في وفاء دينه، أو المراد صاحب الدين، وأما الضمير في قوله: «مولاه» فهو الميت المذكور، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «فأنا أولى فلا دعي له» وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وفاء وأنه كان إذا وجد من يتكفل بوفائه صلى عليه وإن ذلك كان قبل أن يفتح الفتح كما في رواية عقيل، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاة الأمر بعده؟ والراجح الاستمرار، لكن وجوب الوفاء إنما هو من مال المصالح. ونقل ابن بطلان وغيره أنه كان «يتبرع بذلك، وعلى هذا لا يجب على من بعده، وعلى الأول قال ابن بطلان: فإن لم يعط الإمام عنه من بيت المال لم يجس عن

العصبات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفرد واحد منهما، فإن اجتمعا فسباني حكمه، ثم بنو الأخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا، ومن أهل بابين يقدم على من أهل باب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ الأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين. واستدل به البخاري على أن ابن الابن يجوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عمر يرث بالفرض والتعصيب، وسباني جميع ذلك والباحث فيه.

٦- باب ميراث البنات

٦٧٣٣- حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يُؤَدِّي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يُرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَتَصَدَّقُ بِقُلُوبِي مَا لِي؟ قَالَ: لَا. قَالَ: قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَحَّصْتَ وَلَدَكَ اغْتِيَاةً غَيْرَ مِنْ أَنْ تَرَكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تَقُوفَ نَفَقَةً إِلَّا أَجَزْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى تَلْفُظَ لِقَظَهَا لِي فِي أَمْرِيكَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفَ عَنْ هِجْرَتِي؟ فَقَالَ: لَنْ تَخْلُفَ بَعْدِي، فَتَمَلَّ عَمَلًا تَرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَدْرَدْتُ بِهِ رِفْعَةً وَفَرَجَةً، وَلَكَلْتُ أَنْ تَخْلُفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْقُصَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُغْتَرَّ بِكَ آخَرُونَ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدٌ بْنُ حَوْثَةَ. يُزَيِّلُ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَسَعْدٌ بْنُ حَوْثَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ بْنِ لُؤَيٍّ. [راجع: ٥٦، أخرجه مسلم: ١٦٢٨].

٦٧٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حُذَيْفَةَ، عَنْ أَصْحَفَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَتَانَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِأَهْلَتَيْنِ مُعْلَمَاتٍ وَأَمْوَارٍ، فَسَأَلَنَاهُ عَنْ رَجُلٍ: تَوَلَّى وَكَرَّكَ ابْنَتَهُ وَأَخْتَهُ، فَأَعْطَى ابْنَتَهُ النِّصْفَ وَالْأَخْتَ النِّصْفَ. [أخر: ٦٧٤١].

قوله: (باب ميراث البنات) الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء: ١١] وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل المجاهلة كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في «كتاب المير» وسكنى أن بعض عقلاء المجاهلة وروث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو عامر بن جشم بغض الميراث وقبح المعجزة، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفرد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور، واختلف في ما علمهم فقبل حكمهما حكم الثلاث فما زاده، ودليه بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما، وذلك واضح في سبب التزول فإن العلم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أهمها قال ﷺ لها: «يقضي الله في ذلك» فنزلت آية الميراث فأرسل إلى علم فقال: «أعطيتي سعد التلثين» فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه بيان لا نسخ، وقيل: بالقياس على الأختين وهما أولى ما يخص بهما من أنهما أمسرحاً بالميت من أختيه فلا يقصر بهما عنهما، وقيل: إن لفظ «فوق» في الآية مقحم وهو غلط، وقال البرد: يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فإن كان للواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان، وقال إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»: يؤخذ ذلك من قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء: ٢١١] لأنه يقتضي أنه إذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلها بطريق الأولى. وقال السبيلي: يؤخذ ذلك من المجيء بلام التعريف التي للجنس في قوله: «حظ الأنثيين» فإنه يدل على أنهما استحقا الثلثين وأن الواحدة لها مع الذكر الثلث، وكان ظاهر ذلك أنه لو كس ثلاثاً لاستوعبن المال فلذلك ذكر حكم الثلاث فما زاد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه قد تقدم

للى العلة التي لأجلها اختص بذلك، فهما وإن اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف، فإنه في ابن اللبون إشارة إلى النقص وفي الرجل إشارة إلى الفضل، وهذا قد خصه القرطبي وارتضاء. وقيل إنه وصف لأولى لا لرجل قاله السبيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال: هذا الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح إضافته إلى من أوتي جوامع الكلّم واختصر له الكلام اختصاراً قالوا: هو نعت لرجل، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون الرجل إلا ذكراً وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم، ولو كان كما زعموا لنقص فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ من الرجولية، وقد اتفقوا على أن الميراث يجب له ولو كان ابن ساعة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير، قال: والحديث إنما سبق لبيان من يستحق الميراث من القرابة بعد أصحاب السهام، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم، قال فإذا ثبت هذا قوله «أولى رجل ذكر» يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل وصلب لا من قبل بطن ورحم، فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فغير من الصلب بقوله «أولى رجل» لأن الصلب لا يكون إلا رجلاً فأفاد بقوله «أولى رجل» نفي الميراث عن الأولى الذي هو من قبل الأم كخالها، وأفاد بقوله «ذكر» نفي الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل صلب لأنهن إناث، قال: وسبب الإشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان مخفوضاً ظن نعتاً لرجل ولو كان مرفوعاً لم يشكّل كان يقال فوارته أولى رجل ذكر، والثاني أنه جاء بلفظ فعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل كان بعض ما يضاف إليه كفلان أعلم إنسان فسمته أعلم الناس فتروم أن المراد بقوله «أولى رجل» أولى الرجال وليس كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافة النسب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرخاء لا أخو البلاء، قال: فالأولى في الحديث كالولي. فإن قيل كيف يضاف للواحد وليس بجزء منه؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءاً منه كقوله ﷺ في البر «بر أمك ثم أباك ثم أهلك» قال وعلى هذا فيكون في هذا الكلام اللوجز من المثانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره، فالحمد لله الذي وفق وأعان انتهى كلامه. ولا يخلو من استغراق. وقد خصه الكرماني فقال: ذكر صفة لأولى لا لرجل، والأولى بمعنى القريب الأقرب فكأنه قال: فهو قريب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لا من جهة بطن ورحم، فالأولى من حيث المعنى مضاف إلى الميت، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأفاد بذلك نفي الميراث عن الأولى الذي من جهة الأم كخالها، وقوله ذكر نفيه عن النساء بالمصرة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى. وقد أوردته كما وجدته ولم أحسن منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك، والعلم عند الله تعالى. قال النووي: أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب قريب، والعصبة كل ذكر يملئ بنفسه بالقرابة بينه وبين الميت أنثى، فمنى انفرد أخذ جميع المال، وإن كان مع ذوي فروض غير مستفرقين أخذ ما بقي، وإن كان مع مستفرقين فلا شيء له. قال القرطبي: وأما تسمية الفقهاء الأخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت أشبهت بالعاصب، قلت: وقد ترجم البخاري بذلك كما سباني قريباً. قال الطحاوي: استدلل قوم يعني ابن عباس ومن تبعه بحديث ابن عباس على أن من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقاً كان لابنته النصف وما بقي لأخيها ولا شيء لأختها ولو كانت شقيقه، وطردها ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبة فقالوا: لا شيء لها مع البنت بل الذي يبقى بعد الميت للعصبة ولو بعدوا، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [المائدة: ١٧٦] قالوا: فمن أعطى الأخت مع البنت خالف ظاهر القرآن. قال: واستدل عليهم بالاتفق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكراً بل وروثوا معه شقيقته وهي أنثى، قال: فلم يزل ذلك أن حديث ابن عباس ليس على عموه بل هو في شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعملاً وعمه فإن للبنت النصف وما بقي للمم دون العمه إجماعاً، قال: فانقضت النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والابنت لا بالمم والعمه، لأن الميت لسو لم يترك إلا أخاً وأختاً شقيقتين فألك بينهما، فتكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن، بخلاف ما لو ترك عملاً وعمه فإن المال كله للمم دون العمه باتفاقهم، قال: وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقي للأخ، وأن معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ إنما هو ولد يجوز المال كله لا الولد الذي لا يجوز، وأقرب

حظ الاثنين ﴿النساء: ١١﴾ وقد أجمعوا أن بني البين ذكورا وإناثا كالبنين عند فقد البين إذا استورا في التعدد، فعلى هذا تخص هذه الصورة من عموم «فلأول رجل ذكر».

٨- باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٢٣٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ: سَمِعْتُ هُرَيْثَ بْنَ شَرَحْبِيلَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى عَنْ يَسْرٍ وَأَبْنَةَ ابْنِ وَأَخْتِ، فَقَالَ: لِلأَبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ، وَأَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ فَمَسْتَبْطِنٌ، فَسَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَأَخْبَرَ يَقُولُ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: قَدْ حَكَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَهَيِّجِينَ، أَقْبَضِي لَهَا بِمَا لَقِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ: لِلأَبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأَبْنَةِ ابْنِ السُّلَمِ، تَكْمِلَةُ الظُّنِّ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ، فَأَمَّا أَبُو مُوسَى فَأَخْبَرَنَاهُ يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَرْزُ بِكُمْ. [٢٩٧٤: ٤٢].

قوله: (باب ميراث ابنة ابن مع ابنة) في رواية الكشيبي «مع بنت».

قوله: (حدثنا أبو قيس) هو عبد الرحمن بن شروان يفتح المثلثة وسكون الراء، وهزيل بالزاي مصر روقع في كتب كثير من الفقهاء هزيل بالذال للمجمة وهو مخربف، هو ابن شرحبيل وهو والراوي عنه كوفيان أوديان، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان «عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن».

قوله: (سئل أبو موسى) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي «جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وهو الأكبر وإلى سلمان بن ربيعة الباهلي فسألما «وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعمش عن أبي قيس لكن لم يقل وهو الأكبر، وكذا للترمذي وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة».

قوله: (والت ابن مسعود فسئلتني) في رواية الأعمش والثوري للمشار إليهما «قال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة وفيها أيضاً «فسئلتنا» وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتهد في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقهما، ويحتمل أن يكون سبب قوله: «الت ابن مسعود» الاستنباط».

قوله: (فقال لقد حطلت إذا) قاله جواباً عن قول أبي موسى أنه ميتابه، وأشار إلى أنه لو تابعه لحالف صريح السنة عنه وأنه لو خالفها حامدا لفعل.

قوله: (أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الدار قطني من طريق حجاج بن أوطاة عن عبد الرحمن بن مروان «فقال ابن مسعود: كيف أقول يعني مثل قول أبي موسى وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول «نذكر».

قوله: (فأما أبو موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود) فيه إشارة إلى أن هزبلاً الراوي توجه مع السائل إلى ابن مسعود فسمع جوابه فعاد إلى أبي موسى معهم فأخبروه.

قوله: (لا تسألوني ما دام هذا الحيز) يفتح للمهملة ويكسرهما أيضاً وسكون الواحدة حكاية للجوهري ووجه الكسر وجزم القراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الحيز الذي يكتب به، وقال أبو عبد الحري هو العالم بتجويد الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع الحديثين وأبو الميثم الكسري، وقال الراغب سمي العالم حيزاً لما بقي من أثر علومه، وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة، قال ابن بطال: فيه أن العالم يجهل إذا ظن أن لا نص في المسألة ولا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع إليها، وفيه ما كانوا عليه من الإنصاف والاعتراف بالحق والرجوع إليه، وشهادة بعضهم لبعض بالمعلم والفضل، وكثرة إطلاع ابن مسعود على السنة وتبنت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه، قال: ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله. وقال ابن عبد الله: لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري ومسلم بن ربيعة الباهلي. وقد رجع أبو موسى عن ذلك، ولعل سلمان أيضاً رجع كابى موسى، وسلمان المذكور يختلف في صحته وله أثر في تحريج العراق إمام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمقرته بها، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس «فما أبقت الفرائض فلأول رجل ذكر» من يكون أقرب العصباء إلى الميت، فلو كان هناك عصبه أقرب إلى الميت

بدلالة اللفظ. وقال صاحب «الكشاف»: وجهه أن الذكر كما يجوز الثلثين مع الواحدة فالأثنتان كذلك يجوزان الثلثين، فلما ذكر ما دل على حكم الثلثين ذكر بعده حكم ما فوق الثلثين وهو مترع من كلام القاضي، وقرر الطيبي فقال: احتج القاضي الفاء في قوله تعالى: ﴿فإن كن نساء﴾ لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف في قوله: ﴿فوق الثلثين﴾ مشعران بذلك، فكانه لما قال: ﴿للمذكر مثل حظ الأنثيين﴾ علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثلثين لأن الذكر كما يجوز الثلثين مع الواحدة فالأثنتان يجوزان الثلثين، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثلثين فقال: ﴿فإن كن نساء فوق الثلثين﴾ فمن نظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراء، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الأثنتين حكم الذكر مطلقاً. واعترض على هذا التقرير بأن ثبت بما ذكر أن لها الثلثين في صورة ما، وليست هي صورة الاجتماع دائماً إذ ليس لثنتين مع الابن الثلثان، والجواب عنه عسر إلا إن انضم إليه أن الحديث بين ذلك، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله: ﴿فوق الثلثين﴾ لا انتفاء الزيادة على الثلثين لا لإثبات ذلك للثنتين، وكذا يرد على جواب السهيلي أن الأثنتين لا يستمر الثلثان حكمهما في كل صورة والله أعلم. ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث، وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا، والغرض منه قوله: «وليس يرثي إلا ابني» وقد تقدم أن الذي نفاه سعد أولاده وإلا فقد كان له من العصباء من يورثه، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت، وسببنا شرحه قريباً في «باب ميراث الأخوات مع البنات» من وجه آخر عن الأسود، وأبو النضر المذكور في سننه هو هشام بن القاسم وقيسان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم الحارثي، وقد أخرجه يزيد بن هارون في «كتاب الفرائض» له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال: قضى ابن الزبير في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العصبه بقية المال، فقلت له إن معاذاً قضى فيها باليمن فذكره قال فقال له: أتت رسولاً إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث، وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه.

٧- باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن

وَقَالَ زَيْدٌ: وَلَدَ الْإِبْنَةُ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُمْ وَلَدٌ ذَكَرٌ، ذَكَرُهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأَتَانَهُمْ كَأَتَانِهِمْ، يَرْتُونَ كَمَا يَرْتُونَ، وَيَخْبُونُ كَمَا يَخْبُونُ، وَلَا يَرِثُ وَلَدُ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنِ.

٦٢٣٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِدْرِائِمَ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». [رواج: ٦٣٢، أخرجه مسلم: ١٦١٥].

قوله: (ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن) أي للميت لصلبه سواء كان أباه أو عمه.

قوله: (وقال زيد بن ثابت إني) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه.

قوله: (بمنزلة الولد) أي للصلب.

قوله: (إذا لم يكن دولهم) أي بينهم وبين الميت.

قوله: (ولد ذكر) احتز به عن الأنثى، وسقط لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشيبي دعي في رواية سعيد بن منصور المذكورة، وقوله: «يرثون كما يرثون» ويجوزون كما يجيزون «أي يرثون جميع المال إذا اتفردوا ويجيزون من دولهم في الطبقة من بينه وبين الميت مثلاً اثنتان فصاعداً ولم يرد تشبيههم بهم من كل جهة».

قوله في آخره: (ولا يرث ولد الابن مع الابن)، تأكيد لما تقدم، فإن حبس أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله (إذا لم يكن دولهم) إلى آخره بطريق المفهوم. ثم ذكر حديث ابن عباس «الحقوا الفرائض بأهلها» وقد مضى شرحه قريباً، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فمن خلفت زوجاً وأباً وبتاً وابن ابن وبت ابن: تقدم الفروض فلزوج الربع وللاب السمس وللبنت النصف وما بقي بين ولدي الابن للمذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقية له دونها، وقيل: الباقي له مطلقاً لقوله فما بقي فلأول رجل ذكر، وعسك زيد بن ثابت والجهمود بقوله تعالى: ﴿في أولادكم للمذكر مثل

ولو كانت أنثى كان المال الباقي لها، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ جعل الأخوات من قبل الأب مع البنت عصبة فصرن مع البنات في حكم الذكور من قبل الإرث، وقال غيره: وجه كون الولد للذكور في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُكَ لَئِنْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] ذكر أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد الذكر وإن كان الإناث أيضاً أولاداً بالحقيقة ولكن هو أمر شائع وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَرْهَامُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَّهُ﴾ [التغابن: ١٥] وقال: ﴿لَنْ تَعْمَكَ أَرْهَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ [المتحنة: ٢] وقال حكاية عن الكافر الذي قال: ﴿لَاؤَتَيْنِ مَا لَا وِلْدَانًا﴾ [مریم: ٧٧] والمراد بالأولاد والولد في هذه الآية الذكور دون الإناث لأن العرب ما كانت تتكاثر بالبنات فإذا حل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُكَ لَئِنْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ على الولد الذكر ما يمنع الأخت الميراث مع البنت، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أعم فإنه يحمل لأن يراد به انعموم على طاهره وأن يراد به خصه بالذكور فيبنت السنة الصحيحة أن المراد به الذكور دون الإناث، قال ابن العربي: يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته، وتقضى الحكم إذا خالف النص. قلت: ويؤخذ من صنع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لا يمتنع من يعمل بالمعنى قبل البحث عن المخصص، وقد نقل ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالمعنى قبل البحث عن المخصص، وتعقب بأن أبي إسحاق الأسفرائيني والشيرازي حكيا الخلاف، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة: وهو المشهور، وعن الحنفية يجب الاتياد للمعوم في الحال، وقال ابن شريح وابن خيران والقفال: يجب البحث، قال أبو حامد: وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق.

٩- باب ميراث الجد مع الأب والإخوة

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ: الْجَدُ أَبٌ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾. وَاتَّخَذَ مِلَّةَ آبَائِهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴿يُوسُف: ٣٨﴾.

وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ فِي رَأْيِهِ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَوَّفَرُونَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَرْثُنِي ابْنُ ابْنِي دُونَ إِخْوَتِي وَلَا أَرِثُ أَنَا ابْنَ ابْنِي؟

وَيَذْكُرُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسُودٍ وَزَيْدِ الْأَوَّلِ مُخْتَلِفَةً.

٦٧٣٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ ابْنِ طَلُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَتِيمُ الْقَوْلِيُّ لِعَمِّهِ بِأَهْلِيهَا، فَمَا بَقِيَ فَلَأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». [رواجع: ٦٧٣٢، أخرجه مسلم: ١٦١٥].

٦٧٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَنَا الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ خَلِيقِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا لَأَتَّخِذْتُهُ، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ، أَوْ قَالَ: خَيْرٌ». فَإِنَّهُ أَنْزَلَهُ أَبَا، أَوْ قَالَ: فَضَّاهُ أَبَا. [رواجع: ٤٦٧].

قوله: (باب ميراث الجد مع الأب والإخوة) المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالإخوة الأشقاء ومن الأب، وقد اتفق الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب.

قوله: (وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجدة أب) أي هو أب حقيقة لكن تفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد، وقيل: المعنى أنه يتزلف منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر، والمعروف عن المذكبين الأول: قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يعملون الجد أباً يرث ما يرث ويحبب ما يحبب، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع، وقد جاءه من طريق أخرى، وإذا حل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أن الأب إذا علت تسقط بالأب ولا تسقط بالجد، واختلف في صورتين إحداهما أن بني العلات والأعيان يسقطون بالأب ولا يسقطون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه، والأم مع الأب وأحد الزوجين تأخذ ثلث ما بقي ومع الجد تأخذ

قوله: (وقرأ ابن عباس: ﴿يَا بَنِي آدَمَ - واتخذت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب﴾) أما اجتجاج ابن عباس بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ فوصفه محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن مغل قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجد؟ قال: أي لك أكبر؟ فسكت، وكأنه حي عن جوابه، فقلت أنا: آدم، فقال أفلا تسمح لي بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ أخرجه الدارمي من هذا الوجه، وأما اجتجابه بقوله تعالى: ﴿واتخذت ملة آبائي﴾ فوصفه محمد بن منصور من طريق عطاه عن ابن عباس: قال: الجد أب وقرأ ﴿واتخذت ملة آبائي﴾ الآية، واحتج بعض من قال بذلك بقوله ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب» وإنما هو ابن ابنه.

قوله: (ولم يذكر) هو بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون) كانه بذلك قوة حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوني حجة وهو حاصل في هذا، وعن جاءه عن التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سماء المصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة، ونقل ذلك أيضاً عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي، ومن التابعين عطاه وطاوس وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشرحبيل والشعبي، ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه وداود وأبو ثور والزهري وابن سريج، ونذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى تورث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه.

قوله: (وقال ابن عباس يورثني ابن ابني دون إخوتي ولا أوث أنا ابن ابني) وصله محمد بن منصور من طريق عطاه عنه قال فذكره. قال ابن عبد البر: وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لا كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالأب، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أن كالأب في الشهادة له وفي للمقت عليه وأنه لا يقتض من وأنه ذو فرض أو عاصب وعلى أن من ترك أباً وأباً أن للاب السمس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وأبناً وعلى أن الجد يضرب مع أصحاب القسوس بالسمس كما يضرب الأب سواء قبل بالمولد أم لا، واتفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأم عن الثلث كالابن سواء، فلو أن رجلاً ترك أبوه وابن ابنه كان لكل من أبويه السمس وأن من ترك أباً جده وسمه أن المال لأبي جده دون عمه فينبغي أن يكون لوالد أبيه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كسان أن أباه أولى من أولاد أبيه، وعلى أن الإخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فحببهم الجد كما حببهم الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بني الإخوة ولو كانوا أشقاء، وقال السهلي: لم ير زيد بن ثابت لا احتجاج ابن عباس بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ٢٧] ونحوها بما ذكره عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام النسبة والتعريف فغير بالثبوت ولو عبر بالولادة لكان فيه متعلق، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق، ولذلك قال تعالى: ﴿يُورِثُكَ اللَّهُ فِي مَا أَوْلَاكُمْ﴾ ﴿وَلَمْ يَقُلْ فِي آبَائِكُمْ، وَلَقَدْ أَرَادَ يَمُنْ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالوَاحِدَ وَالْجَمْعَ بِخِلَافِ ابْنِ، وَأَيْضًا فَلَقَطَ الْوَلَدَ بِلِقْنِ الْمِيرَاثِ بِخِلَافِ ابْنِ تَقُولُ ابْنِ فَلَانَ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَلَا تَقُولُ وَلَدَهُ، وَكَذَا كَانَ مِنْ بَنِيهِ وَلَدَ غَيْرِهِ قَالَ لَهْ ابْنِي وَتَبَاهُ وَلَا يَقُولُ وَلَدِي وَلَا وَلَدَهُ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ فِي آيَةِ التَّحْرِيمِ ﴿وَحَلَائِلَ

وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال: كان يعطي الجد مع الإخوة الثلث، وكان عمر يعطيه السدس، ثم كتب عمر إلى عبد الله: إنا نخاف أن نكون قد أجبنا بالجد فأعطه الثلث، ثم قدم علي ما هنا - يعني الكوفة - فأعطاه السدس، قال عبيدة فرأيتهما في الجماعة أحب إلي من رأي أحدكما في الفرقة. ومن طريق عبيد بن فضالة أن علياً كان يعطي الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث. وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال: كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال: أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراه آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها: قال زيد بن ثابت وكان رأيي أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته، وأخرج ابن حزم من طريق إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبي أوس عن أبي أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال: كان رأيي أن الإخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين - يعني عمر - يعطيهما بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الإخوة وقتهم. قلت: فاختلف النقل عن زيد، وأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال: كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه له الإخوة ما بقي ويقاسم الأخ للأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالإخوة من الأب مع الإخوة الأشقاء ولا يورث الإخوة للأب شيئاً ولا يعطي أخاً لأم مع الجد شيئاً.

قال ابن عبد البر: تفرد زيد من بين الصحابة في معادلة الجد بالإخوة بالأب مع الإخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن لإخوة من الأب لا يورثون مع الأشقاء فلا معنى لإدخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة، وقد سأل ابن عباس زيداً عن ذلك فقال: إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أتت براك، وقال الطحاوي: ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد إن كان معه إخوة أشقاء قاسمهم ما دامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا تراث الإخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا بنو الإخوة ولو كانوا أشقاء، وإذا كان مع الجد والإخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد خير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الأكرية. قال: روى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقت في الجد، قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يأخذ في الجد يقول علي، ومذهب أحد أنه كراحد الإخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذي فرض بعده الأخط من مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع. والأكرية المشار إليها تسمى مربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فليزوج النصف وللام الثلث وللجد السدس وللأخت النصف، وتصع من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية، وقد نظمها بعضهم:

ما فرض أربعة يسوزع بينهم ميراث منهم بفرض واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما يبقى لثانهم بحكم جامع
ولثالث من بعد ذا ثلث الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس «الحق للفرائض» وقد تقدم شرحه، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض يصرف لأقرب الناس للميت فكان الجد أقرب فيقدم، قال ابن بطال: وقد احتج به من شرك بين الجد والأخ فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه يفرد بالولد، ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الأم من الثلث إلى السدس ولأن الجد إنما يولي بالميت وهو ولد ابنه والأخ يولي بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الأب لأن الابن يفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتصيب الأخ تصيب بنو وتصيب الجد تصيب أبوة والبنة أقوى من الأبوة في الإرث، ولأن الأخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت، ولأن الأخ يعصب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصيه عليه أن يسقط به. وقال السهلي: الجد أصل ولكن الأخ في الميراث أقوى سبباً منه لأنه يولي بالأب فالولادة أقوى الأسباب في الميراث فإن قال الجد وأنا أيضاً ولدت الميت قبل له إنما ولدت والده وأبوه ولد الإخوة فصار سببهم قوياً وولد الولد ليس ولداً إلا بواسطة وإن شاركه في مطلق الولدية. ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب، وقوله «أفضل أو قال خير» شك من الراوي وكذا قوله: «أنزله أباً أو قال قضاة أباً».

أبناكم (النساء: ٢٣) إذ لو قال وحلال أولادكم لم يمتح إلى أن يقول من أصلاكم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن.

قوله: (ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقوال مختلفة) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فلمن من النسخة، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء ونسكروا حديث «أفرضكم زيد» وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قتادة عن أنس وأعله بالإرسال، ورجحه الدارقطني والمخطيب وغيرهما، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرافعي، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال: «أول جد وورث في الإسلام عمر فأخذ ماله، فأتاه علي وزيد - يعني ابن ثابت - فقالا ليس لك ذلك إنما أنت كاحد الآخرين» وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله: «فأناه إلخ» لكن قال: «فأراد عمر أن يمتاز المال لقتل له: «أما أمير المؤمنين إنهم شجرة دونك، يعني بني أبيه» وأخرج الدارقطني بسند قوي عن زيد بن ثابت أن عمر أتاه فذكر قصة فيها: «إن مثل الجد كمثل شجرة نبتت على ساق وإسجد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فإن قطعت الغصن رجع الماء إلى الساق وإن قطعت الساق رجع الماء إلى الأول، فخطب عمر الناس فقال إن زيداً قال في الجد قولاً وقد أمضيته» وأخرج الدارمي من طريق إسماعيل بن أبي خالد قال: «قال عمر خذ من الجد ما اجتمع عليه الناس» وهذا منقطع، وأخرج الدارمي من طريق عيسى الحياط عن الشعبي قال: «كان عمر يقاسم الجد مع الأخ والآخرين فإذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس» وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري «حدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقيصة بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجد يقاسم الإخوة للأب والأم والإخوة للأب ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث، فإن كثرت الإخوة أهي الجد الثلث» وأخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال: «إنني لأحفظ من عمر في الجد مائة قضية كلها يتنقض بعضها بعضاً» وروينا في الجزء الحادي عشر من «فوائد أبي جعفر الرازي» بسند صحيح إلى ابن عون عن محمد بن سيرين «سألت عبيدة عن الجد فقال: قد حفظت عن عمر في الجد مائة قضية مختلفة» وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر، وتناول البزار صاحب المسند قوله: «فضاها مختلفة» على اختلاف حال من يرث مع الجد كان يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو «ينقض بعضها بعضاً» وسيأتي عن عمر أقوال أخرى. وأما علي فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي «كتب ابن عباس إلى علي يسأله عن ستة إخوة وجد، فكتب إليه أن يجعله كأحدهم وأصح كتابي» وأخرج الدارمي بسند قوي عن الشعبي قال: «كتب ابن عباس إلى علي - وابن عباس بالبصرة - إن أتيت بجيد ودية إخوة، فكتب إليه علي أن أعطه الجيد سبعة ولا تعط أحداً بعده» وسند صحيح إلى عبد الله بن سلمة أن علياً كان يجعل الجد أحق بكون سادساً، ومن طريق الحسن البصري أن علياً كان يشرك الجد مع الإخوة إلى السدس، ومن طريق إبراهيم النخعي عن علي نحوه، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجد السدس، وأخرج يزيد بن هارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف، وسيأتي عن علي أقوال أخرى، وأخرج الطحاوي من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: حدثت أن علياً كان يزل بني الإخوة مع الجد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعله غيره، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة. وأما عبد الله بن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح إلى أبي إسحاق السبيعي قال: دخلت على شريح وعنده عامر - يعني الشعبي - وعبد الرحمن بن عبد الله - أي ابن مسعود - في فرقة امرأة منا تسمى العالمة تركت زوجها وأما وأخاهما ولأبيها وجدها، فذكر قصة فيها: فأتيت عبيدة بن عمرو، وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور - فسألت فقال: إن شئت نأتكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا فجعل للزوج ثلاثة أسهم النصف وللام ثلث ما بقي وهو السدس من رأس المال وللأخ سهم وللجد سهم. وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال: كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أماً على جد وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح إلى عبيد بن نضلة قال: كان عمر وابن مسعود يقاسمان الجد مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة، وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد: ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أرانا إلا قد أجبنا بالجد، فإذا جأكم كتابي هذا فاقسم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم، فأخذ بذلك عبد الله.

١٠- باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلزَّوْجَةِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ. [راجع: ٦٧٣٦].

قوله: (باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة) قال ابن بطال: أجمعوا على أن الأخوات عصبة البنات فيرثن ما فضل عن البنات، فمن لم يخلف إلا بنتاً وأختاً فليبتن النصف وللأخت النصف الباقي على ما في حديث معاذ وإن خلف بنتين وأختاً فلهما الثلثان وللأخت ما بقي، وإن خلف بنتاً وأختاً وبنت ابن فليبتن النصف وليبتن الابن تكمة الثلثين وللأخت ما بقي على ما في حديث ابن مسعود، لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين، ولم يخالف في شيء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول: لبيت النصف وما بقي للمصيبة وليس للأخت شيء، وكذا للبتين الثلثان وليبتن الابن كما مضى والباقي للمصيبة، فإذا لم تكن عصبة رد الفضل على البنت أو البنات. وقد تقدم البحث في ذلك قال: ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر. قال: وحجة الجماعة من جهة النظر أن عدم الولد في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُوْهُمُ كَانَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٧٦] إنما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في ثورتها مطلقاً، فإذا عدم الشرط سقط الفرض، ولم ينع ذلك أن تترث بمعنى آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت، وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطاً إذا لم يكن ولده، ولم ينع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلاً، وكذلك الأخت. والله أعلم.

قوله: (عن سليمان) هو الأعمش وإبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الرازي عنه.

قوله: (ثم قال سليمان قضى فيها ولم يذكر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعمش وهو موصول بالسند المذكور، وحاصله أن الأعمش روى الحديث أولاً بإثبات قوله: «على عهد رسول الله ﷺ» فيكون مرفوعاً على الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفاً، وقد أخرجه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال: قال سليمان بعد قال القاسم وحديثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا خالد بسنده بلفظ «قضى بذلك معاذ فينا». قلت: وقد مضى في «باب ميراث البنات» من وجه آخر عن الأسود بن يزيد قال: «أثنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً، فسألناه عن رجل فذكره» وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحاً في كتاب الزكاة وغيره، وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود «أن معاذاً وثرت. فذكره» وزاد «هو باليمن وبني الله ﷺ يومئذ حي» وللدارقطني من وجه آخر عن الأسود «قدم علينا معاذ حين بعث رسول الله ﷺ» فذكره باختصار. وهذا أصرح ما وجدت في ذلك.

قوله: (عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبد الرحمن، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى وجزء فيه بقوله: «لأقضي فيها بقضاء النبي ﷺ» وأما قوله هنا: «أو قال قال النبي ﷺ» فهو شك من بعض رواه، وأكثر الرواة أثبتوا الزيادة، فهي رواية وكيع وغيره عن سفيان عن الثوري وغيره «سأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فإن ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضياً ولا أميراً.

١٣- باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَبِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَدَعَا بَوْشُورَ قَوْمًا، ثُمَّ نَضَحَ عَلَيَّ مِنْ وَضُوءِهِ فَأَقْبَضْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا لِي أَخَوَاتٌ، فَتَرَكْتَ آيَةَ الْفَرَايِضِ. [راجع: ١٩٤، أخرجه مسلم: ١٦١٦].

قوله: (باب ميراث الأخوات والإخوة) ذكر فيه حديث جابر المذكورة في أول كتاب الفرائض، والفرض منه قوله: «إني لفي أخوات» فإنه يقتضي أنه لم يكن له ولد، واستنبط المصنف الأخوة بطريق الأولى، وقدم الأخوات في الذكر للتصريح بهن في الحديث، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال: أجمعوا على أن الإخوة

٦٧٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ زُرَّاءَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الْوَمِيسَةُ لِلزَّوَالَتَيْنِ، فَسَخَّ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَعَجَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأُوتَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّلْسُ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الْقَمْنَ وَالرَّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشُّطْرَ وَالرَّبْعَ. [راجع: ٢٧٤٧].

قوله: (باب ميراث الزوج مع الولد وغيره) أي من الوارثين فلا يسقط الزوج جمال وإنما يحط الولد من النصف إلى الربع. ذكر فيه حديث ابن عباس «كان المال - أي المخلف من الميت - للولد والوصية للوالدين» الحديث، وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومثلاً والله الحمد. قال ابن المنير: استشهد البخاري بحديث ابن عباس هنا من أن الدليل من الآية واضح إشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وأنها على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة، وأفاد السهيلي أن في الآية التي نسختها وهي «يُوصِيكُمُ اللَّهُ» [النساء: ١١] إشارة إلى استمرارها، فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية تاليسوخة الحكم «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً» الآية [البقرة: ١٨٠].

قوله: (وجعل للابوين لكل واحد منهما السلس) أفاد السهيلي أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما ليستمرأ فيه فلا يخف بها إن كثرت الأولاد مثلاً، وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من الترية وغوها، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالإنفاق والتصره وهو ذلك، وعوضت الأم عن ذلك بأمر الولد بتفصيلها على الأب في البر في حال حياة الولد. انتهى ملخصاً. وأخرج عبد بن حيد من طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى إنكاحهم والإنفاق عليهم دون الأم.

١١- باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

٦٧٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ جَهَّابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيِّتَيْنِ امْرَأَةً مِنْ بَنِي لُحَيٍّ مَسْقُطَةً مَيْتًا بِغُرَّةٍ، عَتَرُ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِمُّ الْمَرْأَةِ أَلَيَّ قَضَى لَهَا بِالْغُرَّةِ تَوَقُّتٌ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَمِيرَ لَهَا يَتِيمَتَا زَوْجِهَا، وَأَنْ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتَيْهَا. [راجع: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١].

قوله: (باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره) أي من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما جمال، بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع، ويحط المرأة من الربع إلى الثمن. ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي ضربت الأخرى فأسقطت جنبينا ثم ماتت الضاربة قضى النبي ﷺ في الجنين بغرة وأن العقل على عصبة القاتلة وأن ميراث الضاربة لبيتها وزوجها، وسياقه شرحه مستوفى في كتاب الدييات إن شاء الله تعالى. ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة، لأن ميراث الضاربة لبيتها وزوجها لا لمصبتها الذين عقلوا عنها فورث الزوج مع ولده، وكذا لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد، أشار إلى ذلك ابن التين. وكذا لو كان هناك عصبة بغير ولد.

١٢- باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة

٦٧٤١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ إِزْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَضَى فِيْنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: النِّصْفَ لِلزَّوْجَةِ وَالنِّصْفَ لِلْأَخْتِ. ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: قَضَى فِيْنَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٦٧٣٤].

٦٧٤٢- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُرَيْرٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لِلْأَقْضَيْنِ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ قَالَ:

١٥- باب ابني عم: أحدهما أخ للأخ، والآخر زوج

وقال علي: للزوج النصف، وللاخ من الأم السلس، وما بقي بينهما يصتاق.

٢٧٤٥- حدثنا معمر بن عوف: أخبرنا عبيد الله بن عيسى بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن مات وترك مالا فماله لوالديه النصيب، ومن ترك مالا أو حصاة فانا وثيقه، فلا تدعي له». الكل: الحال. [رواجع: ٢٧٩٨، أخرجه مسلم: ١٦١٩].

٢٧٤٦- حدثنا أمية بن بسطام: حدثنا يزيد بن زريع، عن زوج، عن عبد الله بن طائوس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «الخطوا الفرائض بأهلها، فما تركت الفرائض فلاولي رجل ذكر». [رواجع: ٦٧٣٢، أخرجه مسلم: ١٦١٥].

قوله: (باب ابني عم أحدهما أخ للأخ والآخر زوج) صورته أن رجلاً تزوج امرأة فماتت منه بابتن ثم تزوج أخرى فماتت منه بأخر ثم فارق الثانية فتزوجها أخوه فماتت منه بنت فهي ابنته الثانية لأمه وابنة عمه، فتزوجت هذه البنت الابن الأول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها.

قوله: (وقال علي للزوج النصف وللأخ من الأم السلس وما بقي بينهما نصفاً) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجاً ويعطى الآخر السلس لكونه أخاً من أم يبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصوبة فيصح للأول الثلثان بالفرض والتعصيب وللآخر الثلث بالفرض والتعصيب، وهذا الأثر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور عن طريق حكيم بن غفال قال: أتني شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها فمطل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم، فأتوا علياً فذكروا له ذلك فأمر لي شريح فقال: ما قضيت أكتاب الله أو سنة من رسول الله؟ فقال: بكتاب الله قال: أين؟ قال: «وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» [الأنفال: ٧٥] قال: فهل قال للزوج النصف وللأخ ما بقي ثم أعطى الزوج النصف وللأخ من الأم السلس ثم قسم ما بقي بينهما. وأخرج يزيد بن هارون والداودي عن طريق الحارث قال: أتني علي في ابني عم أحدهما أخ لأم قتل له ابن عبد الله كان يعطى الأخ للأخ المال كله، فقال: رحمه الله إن كان لفقها ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السلس ثم قسمت ما بقي بينهما. قال ابن بطال: وافق علياً زيد بن ثابت والجمهور. وقال عمر وابن مسعود: جمع المال يعني الذي يبقى بعد نصيب الزوج للذي جمع القرابطين فله السلس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر، واحتجوا بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أو الشقيق يستوعب المال لكونه أقرب بأب، وحجة الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بلفظ: «فمن مات وترك مالا فماله لوالديه النصيب» والمراد بموالي العصبية بنو العم، فسرى بينهم ولم يفضل أحداً على أحد، وكذا قال أهل التصير في قوله: «وإني خفت لموالي من ورائي» [تريم: ٥] أي بي العم. فإن احتجوا بالخليفة الآخر المذكور في الباب أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنه فما تركت الفرائض فلاولي رجل ذكر، فاجابوا أنهم من جهة التعصيب سواء، والتقدير المخلو الفرائض فلاولي أي أعطوا أصحاب الفروض حقهم فإن بقي شيء فهو للأقرب، فلما أخذ الزوج فرضه والأخ من الأم فرضه صار ما بقي موروثاً بالتعصيب وهما في ذلك سواء. وقد أجمعوا في ثلاثة إخوان للأخ أحدهم ابن عم من الثلاثة الثلث والباقي لابن العم. قال المازري: مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة فالأب من الأب وإن فرض له معه السلس، وهو أولى من الإخوة وبنهم لأنهم يتسبون بالمشارة في الأبوة والجدوة، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به يتسبون فيسقطون مع وجوده والجد أولى من بني الأخوة لأنه كالأب معهم، ومن العمومة لأنهم به يتسبون، والأخوة ونحوهم أولى من العمومة وبنهم لأن تعصيب الأخوة بالأبوة والعمومة بالجدوة، هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب، فالأقرب أولى بالإخوة مع بنهم والعمومة مع بنهم فإن تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم، وكذا الحال في بنهم وفي العمومة وبنهم، فإن كان زيادة الترجيح بمعنى غير ما هنا فيه كإني عم أحدهما أخ لأم فليل يستمر

الأشقاء أو من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضى الإشارة إليه، وما عدا ذلك فالواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعداً الثلثان وللأخ الجميع فما زاد فيالقصة السوية، وإن كانوا إخواناً رجالاً ونساء فلكلهم مثل حظ الأثنين كما نص عليه القرآن، ولم يقع في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم وأختين لأخ وأخ شقيق قتال الجمهور: يشرك بينهم، وكان علي وأبو موسى لا يشركون الأم والإخوة ولو كانوا أشقاء مع الأخوة للأخ لأنهم عصبية وقد استغرقت الفرائض المال، وبذلك قال جمع من الكوفيين.

١٤- باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاية

إن أمروا هلكت ليس لة ولكل وأخت فلها نصف ما ترك وهو يورثها إن لم يكن لها وكذا فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخواناً رجالاً ونساء فللكل مثل حظ الأثنين يمس الله لكم أن تعبدوا الله وبكل شيء عليهم. [النساء: ١٧٦].

٢٧٤٤- حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء بن أبي العلاء رضي الله عنه قال: أخبرني آية نزلت خاتمة سورة النساء: يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاية. [رواجع: ٤٣٦٤، أخرجه مسلم: ١٦١٨، في الصلاة].

قوله: (باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاية) ذكر فيه حيث البراء من طريق أبي إسحاق عنه «آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء: يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاية» وأراد بذلك ما فيها من النصيب على ميراث الإخوة، وقد أخرج أبو داود في «المراسيل» من وجه آخر عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن «جاء رجل فقال: يا رسول الله ما الكلاية؟ قال: من لم يترك ولداً ولا ولداً فوريثه كلاله». ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال: «إني لا ألع بعدني شيئاً أهم عندي من الكلاية، وما راجعت رسول الله ﷺ ما راجعته في الكلاية حتى طعن بأصبعه في صدري فقال: ألا فكيف آية النصف التي في آخر سورة النساء». وقد اختلف في تفسير الكلاية، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنت؟ وكذا في الجد هل ينتزل منزلة الأب فلا ترث معه الإخوة؟ قال السهيلي: الكلاية من الإكليل المحيط بالرأس لأن الكلاية وراثته تكللت العصبية أي أحاطت باليت من الطرفين، وهي مصدر كالقرابة، وسمي أقرباء الميت كلاله بالمصدر كما يقال هم قرابة أي ذوو قرابة، وإن عتبت المصدر قلت وروثه عن كلاله، وتطلق الكلاية على الورثة مجازاً. قال: ولا يصح قول من قال الكلاية للمال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره بمعنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ. ثم قال: ومن المعجب أن الكلاية في الآية الأولى من النساء لا يترث فيها الإخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت، والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى: «وإن كان رجل يورث» فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن التقييد، ومثله قوله تعالى: «وهو يرثها إن لم يكن لها ولد» أي يحيط بميراثها. ولما الآية الثانية: فالرأد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقييده، ولم يعبر فيها بلفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت. وقال ابن المنير: الاستدلال بآية الكلاية على أن الأخوات عصبية لطيف جداً، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد أطرد على أن الشرط المذكور فيها هو لحد الفرض لا لأصل الميراث، فينهم أي إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث، فمن ذلك قوله: «ولأبويه لكل واحد منهما السلس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث» [النساء: ١١] فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث، وكذلك في الزوج وفي الزوجة، فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم يكن له ولد، فإن كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الإرث، وليس هناك قدر يتغير إليه إلا التعصيب، ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن لأنه خرج بالإجماع بقي ما عداه على الأصل. والله أعلم. وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة، وقال الكرماني: اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا: خاتمة سورت النساء، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة: آية الرأب، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلاهما قال بظنه، وتعقب بأن الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك.

كما قال ابن بطال، وقد أجاب ابن كثير في الحاشية فقال: الضمير في نسختها عائد على المواجهة لا على الآية والضمير في نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله: ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ وقوله: ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ بدل من الضمير، وأصل الكلام لما نزلت: ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ نسخت ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ وقال الكرماني: فاعل نسختها آية جعلنا والذين عاقدت منصوب بإضمار أعني. قلت: ووقع في سياقه هنا أيضا موضع آخر وهو أنه عبر بقوله: «يرث الأنصاري المهاجري» وقدم في رواية الصلت بالمكسر، وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود إثبات الورثة بينهما في الجملة.

قلت: والأولى أن يقرأ الأنصاري بالنصب على أنه مفعول مقدم فتشدد الروايتان، ووقع في رواية الصلت موضع ثالث مشكل وهو قوله: ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ من النصر الخ، وظاهر الكلام أن قوله من النصر يتعلق بعاقدة أمهاتكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله: ﴿فاتوهم نصيبهم﴾ وقد بين ذلك أبو كرب في روايته، وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إعراب الآية، والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ونسخها بما يضي عن إعادته، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى: ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ نسخ حكم الميراث الذي دل عليه ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ قال ابن بطال: أكثر المفسرين على أن النسخ لقوله تعالى: ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ قوله تعالى في الأنفال: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ [الأنفال: ٧٥] وبذلك جزم أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ»: قلت: كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس «قال ابن الجوزي: كان جماعة من الحديثين يروون الحديث من حفظهم فتقص عباراتهم خصوصاً المعجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه اللفاظ في هذا الحديث، ويبان ذلك أن مراد أحدث المذکور أن النبي ﷺ كان أخصى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يورثون بتلك الأخوة ويرونها داخلية في قوله تعالى: ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ فلما نزل قوله تعالى: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ نسخ الميراث بين المشركين وبقي النصر والرفادة وجواز الوصية لهم، وقد وقع في رواية العمري عن ابن عباس بيان السبب في إرثهم قال: كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه، فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقي تابعه ليس له شيء، فنزلت ﴿والذين عاقدت أمهاتكم فاتوهم نصيبهم﴾ فكانوا يعطونه من ميراثه، ثم نزلت ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ فنسخ ذلك. قلت: والمعنى ضعيف، والذي في البخاري هو الصحيح المتمد، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض اللفاظ على بعض وحذف منها شيئاً وأن بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المتمد. قال ابن بطال: اختلف الفقهاء في توريث ذوي الأرحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة، فذهب أهل الحجاز والشام إلى منعه الميراث، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحاق إلى توريثهم، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ واحتج الآخرون بأن المراد بها من لا سهم في كتاب الله لأن آية الأنفال جملة وآية الميراث مفسرة ويقولون ﷺ «من ترك مالا فليصيته» وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فجمعوا ما يخلفه المتوفى إرثاً لمصيته دون ماله فإن فقدوا فلمواليه دون ذوي رحمه، واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد: رأي أهل العراق رد ما بقي من ذوي القروض إذا لم تكن عصبة على ذوي القروض ولا فليهم وعلى العصبة، فإن فقدوا أعطوا ذوي الأرحام، وكان ابن مسعود ينزل كل ذي رحم منزلة من يجر إليه، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمه كالآب والمخالدة كالأم قسم المال بينهما أثلاثاً، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم، ومن أدلتهم حديث «الحال وارث من لا وارث له» وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره، وأجيب عنه بأنه يحتل أن يراد به إذا كان عصباً ويحتل أن يراد بالحديث المذكور السلب كقولهم «الصبر حيلة من لا حيلة له» ويحتل أن يكون المراد به السلطان لأنه خال المسلمين، حكى هذه الاحتمالات ابن العربي.

١٧- باب ميراث الملاعة

٦٧٤٨- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا لَا عَرَّ مَرَاتِهِ لِي رَمَى النَّبِيَّ ﷺ وَالنَّسَى مِنْ وَكَيْهًا، فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْوَةِ. [إراجع: ٤٧٤٨، أخرجه مسلم: ١٤٩٤].

قوله: (باب ميراث الملاعة) بفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما تراه من ولدها الذي لا عنت عليه، ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى

الترجيع فيأخذ ابن العم الذي هو أخ لأم جميع ما بقي بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبي ثور والطبري وداود ونقل عن أشهب، وإبى ذلك الجمهور فقالوا: بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترجيع لأن الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لطمة التصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم.

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيراً بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان السمان.

قوله: (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) زاد في رواية الأصيلي هنا «وأزواجه أمهاتهم» قال عياض: وهي زيادة في الحديث لا معنى لها هنا.

قوله: (فلأدعي له) قال ابن بطال: هي لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الفاء وأنواو غالباً فيها واثبات الألف بعد العين جائز كقوله «أم يأتيك والأخبار تسمى» والأصل عدم الإشباع للجزم، والمعنى فادعوني له أقوم بكله وضياحه.

قوله: (والكل العيال) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستعلمي والكشميهي، وأصل الكل الكل ثم استعمل في كل أمر يصعب والعيال فرد من أفرادها، وقال صاحب الأساس: كل صهر فهو كليل وكل من الأمر لم تبعث نفسه له وكل كلاله أي قصر عن بلوغ القرابة، وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل الفرائض، وروى شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم العنبري.

١٦- باب ذوي الأرحام

٦٧٤٧- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَسَامَةَ: حَدَّثَكُمْ إِدْرِيسُ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عُثَامٍ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾. ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أُمَّهَاتُكُمْ﴾. قَالَ: كَانَ الْمُتَهَاجِرُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْأَنْصَارِيُّ الْمُتَهَاجِرُ ذُو ذِي رَجِيهِ، لِلْأَخُوَّةِ أَلْفِي أَخَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ قَالَ: نَسَخْتُهَا. ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أُمَّهَاتُكُمْ﴾. [إراجع: ٢٢٩٢].

قوله: (باب ذوي الأرحام) أي يسان حكمهم هل يرثون أو لا وهم عشرة أصناف: الخال والمخالدة والجد للام وولد البنت وولد الأخ وبنت العم والعمة والعم للام وابن الأخ للام ومن أدلى بأحد منهم، فمن ورثهم قال أولاهم أولاد البنت ثم أولاد الأخ وبنت الأخ ثم العم والعمة والخال والمخالدة، وإذا استوى اثنتان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصبة.

قوله: (إسحاق بن إبراهيم) هو الإمام المعروف بابن راهويه.

قوله: (قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس) أي ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودي والجد لله، وطلحة شيخه هو ابن مصرف، وقد نسب المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال في آخره: «سمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس» وقد صرح هنا بالثاني. ووقع في رواية أبي داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة «حدثني إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف» وكذا أخرجه الإسماعيلي عن الهذلي عن أبي كرب عن أبي أسامة، وكذا عند الطبري عن أبي كرب.

قوله: (ولكل جعلنا مولى - والذي عاقدت أمهاتكم..) قال: كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصاري المهاجري للمهاجري دون ذوي رحمه للأخوة التي أخص النبي ﷺ بينهم، فلما نزلت ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ قال: نسختها ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ قال ابن بطال: كذا وقع في جميع النسخ نسختها ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ والصواب أن المنسوخة ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ والناسخة ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ قال ووقع في رواية الطبري بيان ذلك ولفظه «فلما نزلت هذه الآية ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ نسخت». قلت: وقد تقدم في الكفالة التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عراه للطبري فكان عزوه إلى ما في البخاري أولى، مع أن في سياقه فائدة أخرى وهو أنه قال: ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ ورثه، فأفاد تفسير المولى بالورثة، وأشار إلى أن قوله: ﴿والذين عاقدت أمهاتكم﴾ ابتداء شيء يريد أن يفسره أيضاً، ويؤيد أنه وقع في رواية الصلت «ثم قال: ﴿والذين عاقدت﴾» وبقي قوله نسختها مشكلاً

قوله: (عن عروة) في رواية شعيب عن الزهري في المتق: حدثني عروة: وكذا وقع في رواية عبد الله بن مسلمة عن مالك في المغازي لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة.

قوله: (كان عتبة عهد إلى أخيه) في رواية يحيى بن يسر قرعة عن مالك في أوائل البيح ابن أبي وقاص في الموضين وكذا في رواية شعيب واليث وغيرهما عن الزهري وفي رواية ابن عينة عن الزهري الماضية في الأشخاص: أوصاني أخي إذا قدمت يعني مكة أن أقبض إليك ابن أمة زمة فله ابني.

قوله: (إن ابن وليدة زمة) في رواية ابن عينة عن ابن شهاب الماضية في المظالم ابن أمة زمة، والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب بن عمير وابن أخيه الزبير في نسب قريش أنها كانت أمة يمانية والوليدة فحيلة من الولادة يعني مملوكة، قال الجوهري: هي الصبية والأمة والجمع ولائد، وقيل: إنها اسم لقب أم الولد. وزمة بفتح الزاي وسكون الميم وقد تحرك، قال النوري: التسكين أشهر، وقال أبو الوليد القرشي: التحريك هو الصواب. قلت: والجاري على السنة المحدثين التسكين في الاسم والتحريك في النسبة، وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري والد سودة زوج النبي ﷺ، وعبد بن زمة بغير إضافة، ووقع في مختصر ابن الحليج: عبد الله وهو غلط، نعم عبد الله بن زمة آخر، وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوي في هذا الحديث عبد الله بن زمة وبني علي أنه غلط وأن عبد الله بن زمة هو ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى آخر. قلت: وهو الذي مضى حديثه في تفسير ﴿والشمس وضحاها﴾ [الشمس: ١] وقد وقع لابن منته خبط في ترجمة عبد الرحمن بن زمة فله زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبد إسخة ثلاثة أولاد زمة بن الأسود، وليس كذلك بل عبد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عامريان من قريش، وعبد الله بن زمة قرشي أسدي من قريش أيضاً، وقد أوضحت ذلك في «الإصابة في تمييز الصحابة» والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكره ابن عبد البر في الصحابة وغيره، وقد أعقب بالمدينة. وعتبة بن أبي وقاص أخو سعد مختلف في صحبه فذكره في الصحابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بكار في النسب أنه كان أصاب دماً بمكة في قريش فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد، وذكره ابن منته في الصحابة ولم يذكر مستنداً إلا قول سعد: عهد لي أخي أنه ولده واستنكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه الذي شج وجه رسول الله ﷺ بأحد، قال وما علمت له إسلاماً، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم: أن النبي ﷺ دعا بأن لا يجوز على عتبة الحلول حتى يموت كافراً فمات قبل الحلول، وهذا مرسل، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه، وأخرج الحاكم في المستدرک من طريق صفوان بن سليم عن أبيه أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول: «إن عتبة ما فعل بالنبي ﷺ ما فعل بعتة فقتلته» وكذا قال: وجزم ابن التين والذهبي بأنه مات كافراً. قلت: ولم عتبة هند بنت وهب بن الحارث بن زهرة، وأم أخيه سعد حنة بنت سفيان بن أمية.

قوله: (فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال ابن أخي) في رواية يونس عن الزهري في المغازي: فلما قلم رسول الله ﷺ مكة في الفتح: وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد وهي لمسلم لكن لم يسق لفظها: فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعره بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخي وبوب الكعبة: وفي رواية الليث: فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد لي أنه ابنه: وعتبة بالجر بدل من لفظ أخي أو عطف بيان، والضمير في أخي لسعد لا لعتبة.

قوله: (فقام عبد بن زمة فقال أخي وابن وليدة أبي) ولد علي فراشه) في رواية معمر: فجاء عبد بن زمة فقال بل هو أخي ولد علي فراش أبي من جاريته: وفي رواية يونس: يارسلو الله هذا أخي هذا ابن زمة ولد علي فراشه: زاد في رواية الليث أنظر إلى شبهه يا رسول الله: وفي رواية يونس: فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتة بن أبي وقاص: وفي رواية الليث: فرأى شبهاً بيناً بعتة: وكذا لابن عينة عند أبي داود وغيره، قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما: كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد ويقررون عليهم الضرائب فيكسبون بالقمح، وكانوا يلحقون النسب بالزناة إذا ادعوا الولد كما في النكاح، وكانت لزمة أمة وكان يلم بها فظهر بها حل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه من عهد إلى أخيه سعد أن يستلمه، فخاصم فيه عبد بن زمة، فقال له سعد: هو ابن أخي علي ما كان عليه الأمر في الجاهلية، وقال عبد: هو أخي علي ما استقر عليه الأمر في الإسلام، فأبطل النبي ﷺ حكم الجاهلية وألحقه بزمة، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم، وبني عليهم القرطبي فقال: ولم يكن

شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد والغرض من هنا قوله: «والحق الولد بالزاة» وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمة مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذي نفاه، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالوا في ابن الملاعة: عصبة أمه يرثهم ويروثونه: أخرجه ابن أبي شيبة وفيه قال النخعي والشعي، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كتبا يميلان أمه عصبة وحدها فتعطى المال كله، فإن ماتت أمه قبله فماله لمصبتها، وفيه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والنوري وأحمد في رواية، وجاء عن علي أن لبن الملاعة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبنت المال، وهذا قول زيد بن ثابت وجهور العلماء وأكثر فقهاء الأصمصار، قال مالك: وعلى هذا أفردت أهل العلم، وأخرج عن الشعبي قال: بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبروهم أنه لأمه وعصبتها، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبة، قال ابن عبد البر: الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض، قال ابن بطال: هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه: «والحق الولد بالزاة» لأنه لا الحق بها قطع نسب أبيه فصار كمن لا أب له من أولاد أبيه، وتحسك الآخرون بأن معناه إقامتها مقام أبيه فجعلوا عصبة أمه عصبة أبيه. قلت: وقد جاء في المرفوع ما يفرق القول الأول، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه من جده قال: «جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدهما» والأصحاب الستة الأربعة عن وثالة وفيه: تحوز المرأة ثلاثة موارث: عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا تحت عليه: قال البيهقي: ليس بثابت. قلت: وحسن الترمذي وصححه الحاكم وليس فيه سوى عمر بن روية بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة مختلف فيه، قال البخاري: فيه نظر، ووثقه جماعة، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام: أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه: وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى مديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكتب إليه: «إني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه» وهذه طرق يفرق بعضها ببعض، قال ابن بطال: تحسك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمه، وليس فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمه في تربيته وتغلبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه، فلما الميراث فقد أجمعا أن ابن الملاعة لو لم تلاحن أمه وترك أسه وأباه كان لأمه السند، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمه لورثت مسلمين قطع سندس بالأومة وسندس بالأبوة، كذا قال وفيه نظر تصويروا واستدلوا بحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره: فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها: أخرجه أبو داود، وحديث ابن عباس: فهو لأولى رجل ذكر: فله جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبة الميت دون عصبة أمه، وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبة من قبل أبيه فالسلمون عصبة، وقد تقدم من حديث أبي هريرة: «ومن ترك مالا فليقره عصبة من كانوا».

١٨- باب الولد للفراش، حُرَّةٌ كَانَتْ أُمَّ أَمَةٍ

٦٧٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ عَهْدٌ إِلَى أَخِيهِ سَعْدٍ: إِنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمَّةَ مِنِّي، فَأَلْبِسْتُهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَنِي سَعْدٌ، فَقَالَ: ابْنُ أَخِي عَهْدٌ إِلَيَّ، فَقَامَ عُتْبَةُ بْنُ زَمَّةَ، فَقَالَ: أَخِي وَأَنْتَ وَلِيدَتِي أَبِي، وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشِي، فَسَأَلُونِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: سَعْدٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي، قَدْ كَانَ عَهْدٌ إِلَيَّ، فَقَالَ عُتْبَةُ بْنُ زَمَّةَ: أَخِي وَأَنْتَ وَلِيدَتِي أَبِي، وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عُتْبَةُ بْنُ زَمَّةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاللِّفَافِ الْحَجَرُ». ثُمَّ قَالَ: لِسُودَةَ بِنْتِ زَمَّةَ: «احْجِزِي مِنْهُ». لَمَّا رَأَى مِنْ حَسَبِهِ بَغْضَةً، فَمَا رَأَاهَا حَسَى لَقِيَ اللَّهَ. [رواه: ٢٠٥٣، أخرجه مسلم: ١٤٥٧، معصراً].

٦٧٥٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ». [انظر: ٦٨١٨، أخرجه مسلم: ١٤٥٨، بزيادة].

قوله: (باب الولد للفراش حرة كانت أي المستترشة أو أمة).

حصل لحاقه بعنة في الجمالية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعنة. قلت: وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يمتحنون استلحاق الأم في صورة وإلحاق القاض في صورة ولفظها «إن النكاح في الجمالية كان على أربعة أنحاء» الحديث، وفيه يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم بصيها، فإذا حلت ووضعت وضعت ليل أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت: قد ولدت فهو ابنك بافلاق، فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يتمتع «إلى أن قالت» ونكاح البغايا كن بصنن على أبوإيهن ربايت، فمن أراهن دخل عليهن، فإذا حلت إحداهن فوضعت جمعوا لها القافة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرى القافة لا يتمتع من ذلك «انتهى». واللائق بقصة أمة زمة الأخير، ففعل جمع القافة لهذا الولد تملز بوجه من الوجوه، أو أنها لم تكن بصفة البغايا بل أصحابا عتية سرأ من زنا وهما كافران فحملت وولدت ولدا يشبه قلب على ظنه أنه منه فينته الموت قبل استلحاقه فأوصى أخاه أن يستلحقه، ففعل سعد بعد ذلك تمسكاً بالبراءة الأصلية قال القرطبي: وكان عبد بن زمة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش وإلا فلم يكن عاتدهم الإلحاق به، كذا قاله، وما عدي من ابن له هذا الجزم بالنفي، وكأنه بناء على ما قال الخطابي أمة زمة كانت من البغايا للاتي عليهن من الفرائض، فكان الإلحاق تنصفاً باستلحاقها على ما ذكر، أو بإلحاق القاض على ما في حديث عائشة، لكن لم يذكر الخطابي مستنداً لذلك، والذي يظهر من سياق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستغرقة لزمة فاتفق أن عتية زنى بها كما تقدم، وكانت طريقة الجمالية في مثل ذلك أن السيد إن استلحقه لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا ادعاه غيره كان مرد ذلك إلى السيد أو القافة، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته، ولما قوله: إن عبد بن زمة سمع أن الشرع إلخ فقيه نظر، لأنه يبعد أن يسمح ذلك عبد بن زمة وهو بمكة لم يسلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين للملازمين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى حين فتح مكة نحو العشرين سنة، حتى ولو قلنا إن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبلوه لمبعد قبل سعد بعيد أيضاً، والذي يظهر في أن شريعة ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة «الولد للفراش» وإلا فما كان سعد لو سبق علمه بذلك ليدعيه، بل الذي يظهر أن كلاً من سعد وعتية بنى على البراءة الأصلية، وأن مثل هذا الولد يقبل النزاع، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قام رجل فقال: يا رسول الله إن فلاناً ابني عاهرت بأمه في الجمالية، فقال رسول الله ﷺ: لا دعوى في الإسلام، ذهب أمر الجمالية، الولد للفراش وللعاهر الحجر» وقد وقع في بعض طرقة أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالأب بل للأخ أن يستلحق وهو قول الشافعية وجاعة بشرط أن يكون الأخ حراً أو يورثه باقي الورثة وإمكان كونه من المذكور وأن يوافق على ذلك إن كان بالغاً عاقلاً وأن لا يكون معروف الأب، وتعقب بأن زمة كان له ورثة غير عبد، وأجيب بأنه لم يخلط وإراثاً غيره إلا سودة، فإن كان زمة مات كافراً فلم يرثه إلا عبد وحده، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثه سودة فيحمل أن تكون وكلت أخاه في ذلك أو ادعت أيضاً. وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالأب، وأجابوا بأن الإلحاق ينحصر في استلحاق عبد لاحتساب أن يكون النبي ﷺ أطلق على ذلك بوجه من الوجوه كاعتراف زمة بالوطء، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قال بعد قوله هو لك «الولد للفراش» لأنه لما أبطل الشرع إلحاق هذا الولد بالزاني لم يبق إلا صاحب الفراش. وجرى الزني على القول بأن الإلحاق يختص بالأب فقال: أجما على أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره، والذي عندي في قصة عبد بن زمة أنه «أجاب عن المسألة فاطلمهم أن الحكم كذا بشرط أن يدعي صاحب الفراش لا أنه قبل سعد من أخيه عتية ولا دعوى عبد بن زمة من زمة بل عرفهم أن الحكم في مثلها يكون كذلك. قال ولذلك قال: «احتجني منه بأسودة» وتعقب بأن قوله لمبعد بن زمة «هو أخوك» يدفع هذا التأويل، واستدل به على أن الرضي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك، وقد مضى التبريد بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة تصير فراشاً بالوطء، فإذا اعترف السيد بوطء أمته أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أمت بولد للإمكان بعد الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة، لكن الزوجة تصير فراشاً بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا الإمكان لأنها تراد للوطء فجعل العقد عليها كالوطء، بخلاف الأمة فإنها تراد لمناخ أخرى فاشترط في حقها الوطء ومن ثم يجوز الجميع بين الأخين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشاً إلا بالزنا ولدت من السيد ولدا ولحق به وهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه، وعن الخبالة من اعترف بالوطء فأنت منه لمدة الإمكان لحقه وإن ولدت منه أولاً

فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا بإقرار متأنف على الرجوع عندهم، وترجيح المذهب الأول ظاهر لأنه لم يقل أنه كان لزمة من هذه الأمة ولد وآخر، والكل متفقون على أنها لا تصير فراشاً إلا بالوطء، قال النووي: وطء زمة أمته المذكورة علم إما بيينة وإما بإطلاق النبي ﷺ على ذلك. قلت: وفي حديث ابن الزبير ما يشير بأن ذلك كان أمراً مشهوراً وبآذكار لفظه قريباً، واستدل به على أن السب لا يخرج ولو قلنا إن العبرة بمعوم اللفظ. ونقل الغزالي تبعاً لشيخه والأمدى ومن تبعه عن الشافعي قولاً بخصوص السب تمسكاً بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال إن أبا حنيفة خص الفراش بالزوجة وأخرج الأمة من عموم «الولد للفراش» فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص، ورد ذلك الفخر الرازي على من قال بأن مراد الشافعي أن خصوص السب لا يخرج، والبحر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها، ثم وقع الاتفاق على تمعيبه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الإمكان زماناً ومكاناً، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فخصر فراشاً ويلحق الزوج الولد، وحجتهم عموم قوله: «الولد للفراش» لأنه لا يحتاج إلى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء، ورد القرطبي بأن الفراش كتابة عن الموطوء لكون الواطيء يستغرسها أي يصيرها بوطئه لها فراشاً له يعني فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشاً ولحق به إمكان الوطء فمع عدم إمكان الوطء لا تسمى فراشاً، وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال: كلامه يقتضي حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فلم أنه لا بد من تقدير محذوف لأنه قال إن الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالوطيء، قال المختار: وهذا لا يستقيم إلا مع تقدير المحذف، قلت: وقد بينت وجه استقامته بحمد الله، ويؤيد ذلك أيضاً أن ابن الأعرابي اللغوي نقل أن الفراش عند العرب يصير به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة، وما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها:

بسات تمنافه وسات فراشها خلقت العباءة بالبلاء ثقيلاً

وقد يعبر به عن حالة الاقتراش ويمكن حل الخبر عليها فلا يتعين المحذف، نعم لا يمكن حل الخبر على كل واطيء بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد، ومن ثم قال ابن دقيق العيد: معنى «الولد للفراش» تابع للفراش أو يحكم به للفراش أو ما يقارب هذا، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر النووي بالقياس، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها، واستدل به على أن القافة إنما يمتد في شبهة إذا لم يعارضه ما أقوى منه لأن الشارع لم يلفظ هنا إلى شبهة والتفت إليه في قصة زيد بن حارثة، وكذا لم يحكم بالشبه في قصة الملائكة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان، وفيه تخصيص عموم «الولد للفراش» وقد تمسك بالعموم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ، ونقل عن الشافعي أنه قال: قوله: «الولد للفراش» معنيان أحدهما هو ما لم ينه فإذا نفاه بما شرع له كاللعان انتفى عنه، والثاني إذا تنازع رب الفراش والمأهر فالولد لرب الفراش. قلت: والثاني منطبق على خصوص الواقعة والأول أهم.

قوله: (فحسبوا) أي تلازما في الذهاب بحيث أن كلاً منهما كان كالذي يسوق الآخر.

قوله: (هو لك يا عبد بن زمة) كذا للأكثر، وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه الضم والفتح، ولما ابن فهو منصوب على المبالغة، ووقع في رواية للنسائي «هو لك عبد بن زمة» بخلاف حرف النداء، وقراء بعض المخالفين بالتثنية وهو مردود فقد وقع في رواية بونس المعلقة في المغازي «هو لك، هو أخوك يا عبد» ووقع لسعد عن ابن عتبة عن أبي داود «هو أخوك يا عبد» قال ابن عبد البر: ثبتت الأمة فراشاً عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان يلم بها، وعند أهل العراق إن أقر سيدها بالولد، وقال المازري: يمتلح بهذا الحديث استلحاق الأخ لأخيه، وهو صحيح عند الشافعي إذا لم يكن له وارث سواء، وقد تعلق أصحابها بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاه ولدا ولا اعترف بوطء أمه فكان للمول في هذه القصة على استلحاق عبد بن زمة، قال: وعندنا لا يصح استلحاق الأخ، ولا حجة في هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمة كان يلم أمته فالحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج إلى الاعتراف بالوطء، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويمسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي لما قرأناه أنه لم يكن لزمة ولد من الأمة للمذكورة سابق، ويجرد الوطء لا عبرة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعي، قال: ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية في هذا الحديث «هو لك عبد بن

معروف في موالى آل الزبير، وعلى هذا فتعين تأويله. وإذا ثبتت هذه الزيادة تعين تأويل نفي الأخوة عن سودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه، ونقل ابن العربي في «الفتاوى» عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد: ولو كان أخاها بنسب محقق لما منها كما أمر عائشة أن لا تحتجب من معها من الرضاة. وقال البيهقي: معنى قوله: «ليس لك باخ» إن ثبت ليس لك باخ شيئاً فلا يخالف قوله لعبد: «هو أخوك». قلت: أو معنى قوله: «ليس لك باخ» بالنسبة للميراث من زمة لأن زمة مات كافراً وخلف عبد بن زمة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه في الإرث دون سودة فلها قال لعبد: «هو أخوك» وقال لسودة «ليس لك باخ». وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوقي الشبهة: ويجعل أن يكون ذلك لتفليط أمر المحجب في حق أمهات المؤمنين كما قال: «أصمياوان أمتا» فهما من روية الأعمى مع قوله لفاطمة بنت قيس: «احتجني عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى» فغلط المحجب في حقهن دون غيرهن. وقد تقدم في تفسير المحجب قول من قال: إنه كان يحرم عليهن بعد المحجب إيراد أشخاصهن ولو كن مستترات إلا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط، وأيضاً لأن الزوج أن يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فعمل المراد بالاحتجاب عدم الاجتماع به في المخلوقة، وقال ابن حزم: لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة زوجها، ورد على من زعم أن معنى قوله: «هو لك» أي عبد، بأنه لو قضى بأنه عبد لما أمر سودة بالاحتجاب منه إما لأن لها فيه حصة وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك، وقد تقدم جواب المزي عن ذلك قرياً، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكيمين وهو أن يأخذ الفرع شيئاً من أكثر من أصل فيعطى أحكاماً بعد ذلك، وذلك أن الفرائض يقتضي إلحاقه بزمة في النسب والشبه يقتضي إلحاقه بعتبة فأعطى الفرع حكماً بين حكيمين فروعي الفرائض في النسب والشبه بين في الاحتجاب، قال: وإلحاقه بهما ولو كان من وجه أولى من إلحاق أحدهما من كل وجه. قال ابن دقيق العيد: ويحتمل على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع بين أصليين شرعيين وهنا الإلحاق شرعي للتصريح بقوله: «الولد للفراش» فيقي الأمر بالاحتجاب مشكلاً لأنه يناقض الإلحاق فتعين أنه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعي وليس في إلزامه ببيع مع ثبوت الحرمة. واستدل به على أن حكم الحاكم لا يجل الأمر في الباطن كما لو حكم بشهادة تظهر أنها زور لأنه حكم بأنه آخر عبد وأمر سودة بالاحتجاب بسبب الشبه بعتبة، فلو كان الحكم يجل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب، واستدل به على أن لوطه الزنا حكم وطه الحلال في حرمة المساهرة وهو قول الجمهور، ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد الحكم بأنه

زمة «وحلف حرف التناه بين عبد وابن زمة والأصل يابن زمة»، قالوا والمراد أن الولد لا يلحق بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولذلك أمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمة لأنه مات كافراً وهي مسلمة، قال وهذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو وردت لرحمتنا في الرواية المشهورة وقلنا بل المخوف حرف التناه بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال: «يوسف اعرض عن هذا» [يوسف: ٢٩] انتهى. وقد سلك الطحاوي فيه مسلكاً آخر فقال: معنى قوله: «هو لك» أي يدك عليه لا أنك تملكه ولكن تمنع غيرك منه إلى أن يبين أمره كما قال لصاحب اللفظة «هي لك» وقال له «إذا جاء صاحبها فأدعها إليه» قال ولما كانت سودة شريكة لعبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به الزم عبداً بما أثر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب، وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله «هو أخوك» فإثبات رفضت الإشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة وأختها أخاها صيدا في الدعوى بذلك. الدعوى بذلك.

قوله: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) تقدم في غزوة الفتح تعليقاً من رواية يونس عن ابن شهاب «قالت عائشة قال رسول الله ﷺ: الولد إلخ» وهذا منقطع، وقد وصله غيره عن ابن شهاب، ووقع في رواية يونس أيضاً، قال ابن شهاب: وكان أبو هريرة يصيح بذلك، وقد قدمت هناك أن مسلماً أخرجه موصولاً من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة.

وقوله: (وللعاهر الحجر) أي لذاتي الحية والحرمان، والعاهر يقتضيان الزنا، وقيل: يتخص بالليل، ومعنى الحية هنا حرمان الولد الذي يدهيه، وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب «له الحجر وفيه الحجر والقراب» ونحو ذلك، وقيل: المراد بالحجر هنا أنه يرجع، قال النووي: وهو ضيف لأن الرجم غرض بالهضم، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد، والخبر إنما سبق لنفي الولد. وقال السيكي: والأول أشبه بمساق الحديث لشم الحية كل زان، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل. قلت: ويؤيد الأول أيضاً ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفته «الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر» وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان «الولد للفراش وفي العاهر الأكلب» بثلاثة ثم موحدة بينهما لأم ويفتح أوله وتلك ويكرران قيل هو الحجر وقيل: دقاقة وقيل: التراب.

قوله: (ثم قال لسودة احتجني منه) في رواية الليث «واحتجني منه بأسودة بنت زمة».

قوله: (لما رآها حتى لقي الله) في رواية معمر «قالت عائشة فوالله ما رأينا حتى ماتت» وفي رواية الليث «فلم تره سودة قط» يعني في المرة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما، وكذا مسلم من طريقه، وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي حنيفة مثله، وفي رواية الكشميهني الآتية في حديث الليث أيضاً «فلم تره سودة بعد» وهذه إذا ضمت إلى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها احتلت الأمر وبالت في الاحتجاب منه حتى إنها لم تره فضلاً عن أن يراها، لأنه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته. وقد استدل به الحنفية على أنه لم يلحقه بزمة لأنه لو ألحق به لكان أخاً لسودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة «هو أخوك يا عبد» وإذا ثبت أنه أخو عبد لأبيه فهو أخو سودة لأبيها، لكن لا رأى الشبه بينا بعتبة أمرها بالاحتجاب منه احتياطاً، وأشار الخطابي إلى أن في ذلك مزية لأمهات المؤمنين لأن من في ذلك ما ليس لغيرهن، قال: والشبه يعتبر في بعض المواضع لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو أقوى منه، وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس، قال: وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت «احتجني منه بأسودة فإنه ليس لك باخ» وتبعه النووي فقال: هذه الزيادة باطلة مردودة، وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن ولفظه «كانت لزمة جارية يظوها وكان يظن بأخو أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه النبي كان يظن به فمات زمة»، فذكرت ذلك سودة للنبي ﷺ فقال: الولد للفراش والنبي كان يظن به فمات زمة، فذكرت ذلك سودة للنبي ﷺ فقال: الولد للفراش وهو يوسف مولى آل الزبير، وقد طعن البيهقي في سنده فقال: فيه جبريل وقد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وفيه يوسف وهو غير معروف، وعلى تقدير ثبوته فلا يعارض حديث عائشة المتفق على صحته، وتعقب بأن جبريراً هذا لا ينسب إلى سوء حفظ وكأنه أشبه عليه بجبريل بن حازم، وإن لجمع بينهما يمكن فلا ترجيح، ويان يوسف

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد القطان وعبد بن زياد هو الجمحي.

قوله: (الولد لصاحب القرائن) كذا في هذه الرواية، وزاد آدم عن شعبة «وللعاهر الحجر» وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين للمسلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قام رجل فقال لا تحتك مكة: إن فلانا ابني، فقال النبي ﷺ: لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش وللعاهر الأكلب. قيل: ما الأكلب؟ قال: الحجر».

(تكملة): حديث «الولد للفراش» قال ابن عبد البر هو من أصبح ما يروى عن النبي ﷺ جاء عن بضعة وعشرين نكاحاً من الصحابة فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وعائشة، وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة: وفي الباب عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة وعمر بن خارجه والبراء وزيد بن أرقم، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر، وزاد أبو القاسم بن منده في تذكرته معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأتس بن مالك وعلي بن أبي طالب والحسين بن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة بنت زمعة، ووقع في من حديث ابن عباس وأبي مسعود البصري ورواية بن الأسقع وزينب بنت جحش، وقد رقت عليها علامات من أخرجها من الأمانة فطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الأوسط ووز علامة الزيل وص علامة أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في نوائله وجميع هؤلاء وقع عندهم «الولد للفراش وللأمر المجر» ومنهم من اقتصر على الجملة الأولى، وفي حديث عثمان قصة وكذا علي، وفي حديث معاوية قصة أخرى له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر: فإين قضاؤك في زياد؟ فقال: قضاء رسول الله ﷺ خير من قضاء معاوية. وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى، وفي حديث عبد الله بن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرت إليه، وفي حديث سودة نحوه ولم تسم في رواية أحمد بل قال: «عن بنت زمعة» وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها بل فيه «عن زينب الأسدية» وبالله التوفيق. وجاء من مرسل عبيد بن عمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن عبد البر بسند صحيح إليه.

١٩ - باب الولاء لمن أعقق وميراث اللقيط

وَقَالَ عُمَرُ: اللَّقِيطُ حُرٌّ.

٦٧٥١ - حَدَّثَنَا حُفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَيْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَحَقَّ». وَاهْدَيْتُ لَهَا شاةً، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

قَالَ الْحَكَمُ: وَكَانَ زَوْجَهَا حُرًّا. وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا. [إرجاع: ٤٥٦، أخرجه مسلم: ١٠٧٥، مختصراً، أخرجه مسلم: ١٥٠٤، باللفظ وزائدة].

٦٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقَّ». [إرجاع: ٢١٥٦، أخرجه مسلم: ١٥٠٤، مطولاً برفق: (٥)].

قوله: (باب إنما الولاء لمن أعقق وميراث اللقيط، وقال عمر: اللقيط حر) هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن اللقيط حر وولاءه في بيت المال، وإلى ما جاء عن النخعي أن ولاءه للذي التقطه واحتج بقول عمر لأبي جيلة في الذي التقطه «أذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولأوه» وتقدم هذا الأمر معلوماً بشماه في أوائل الشهادات وذكرنا من ذلك ما وصله، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر «لك ولأوه» أي أنت الذي تتولى تربيته والقيام بأمره فهي ولاية الإسلام لا ولاية المتق، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع «إنما الولاء لمن أعقق» فانتضى أن من لم يبتغى لا ولأه لأن الحق يستدعي سبق ملك واللقيط من دار الإسلام لا يملكه المتلقط لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلوا المبتدأ أن يكون ابن حرة فلا يسترى أو أبسن أمة قوم فميراثه ثم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا راق عليه للذي التقطه، وجاء عن علي أن اللقيط مولى من شاء وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا يتقبل بعد ذلك ممن عقل عنه، وقد خفي كل هذا على الإسماعيلي فقال: «ذكر ميراث اللقيط» في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة «إنما الولاء لمن أعقق» وليس في حديثهما ذكر ميراث اللقيط، وقد جرى الكرمانى على ذلك فقال: فإن قلت فأين ذكر ميراث اللقيط؟ قلت هو ما ترجم به ولم يتقبل له إيراد الحديث فيه. قلت: وهذا إنما هو بحسب الظاهر، وأما بحسب تدقيق النظر وسناسة إيراديه أبواب الموارث فبإتاه ما قدمت والله أعلم. قال ابن المنذر: أجمعوا على أن اللقيط حر إلا

رواية عن النخعي، وعنه كالجماعة، وعنه كالمقول عن الحنفية، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحاق بن راهبه.

قوله: (الحكم) هو ابن عتبة بن مشاة ثم موحدة مصفر، وإبراهيم هو النخعي، والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كرفيع.

قوله: (قال الحكم) وكان زوجها حراً هو موصول إلى الحكم بالإسناد المذكور، ووقع في رواية الإسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجاً في الحديث، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضاً فهو سلف الحكم فيه.

قوله: (وقول الحكم مرسل) أي ليس بمسند إلى عائشة رواية الخبر فيكون في حكم التصل المرفوع.

قوله: (وقال ابن عباس رأيتُه عبدًا) زاد في الباب الذي يليه «وقول الأسود منقطع» أي لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصبح لأنه ذكر أنه رآه، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجح قوله على قول من لم يشهدها، فإن الأسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل، ويستفاد من تبصير البخاري قول الأسود منقطع جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافاً لما اشترى في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في صورة سقوط الصحابي بين التابهي والنبي ﷺ فإن ذلك يسمى عندهم المرسل، ومنهم من خصه بالتأبهي الكبير فيستفاد من قول البخاري أيضاً «وقول الحكم مرسل» أنه يستعمل في التأبهي الصغير أيضاً لأن الحكم من صفار التابعين، واستدل به لإحدى الروايتين عن أحمد أن من أعقق عن غيره فالولاء للمعتق والأجر للمعتق عنه، وسيأتي البحث فيه في «باب ما يرث النساء من الولاء».

٢٠ - باب ميراث السائبة

٦٧٥٣ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُثْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي تَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّئُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّئُونَ».

٦٧٥٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسَدِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِيُفَيْقَهَا، وَاشْتَرَتْ أَهْلَهَا وَلَاعَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأُفَيْقَهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاعَهَا، فَقَالَ: «أَعْطِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَحَقَّ». أَوْ قَالَ: «أَعْطَى الْفَتَنَ». قَالَ: فَاشْتَرَيْتُهَا فَأَعْطَيْتُهَا، قَالَ: وَخَرَجَتْ فَأَخَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أَعْطَيْتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنْتُ مَفَقَّةً.

قَالَ الْأَسَدُ: وَكَانَ زَوْجَهَا حُرًّا.

قَوْلُ الْأَسَدِ مُنْقَطِعٌ.

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا، أَصَحُّ. [إرجاع: ٤٥٦، أخرجه مسلم: ١٠٧٥، بقطعة لم ترد في هذه الطريق وأخرجه: ١٥٠٤، بنحوه].

قوله: (باب ميراث السائبة) بمهمله وموحدة بوزن فاعله وتقدم بيانها في تفسير اللاتدة، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولأه لأحد عليك أو أنت مسابة يريد بذلك عتقه وأن لا ولأه لأحد عليه، وقد يقول له اعتنك سائبة أو أنت حر سائبة، فهي الصبيحتين الأولين يفتقر في عتقه إلى نية وفي الآخرين يفتقر، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته، واختلف في ولأه، وسأيت في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن هزيل) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الإسماعيلي «حدثني هزيل بن شرحبيل» وهو بالزاي مصفر، ووهم من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريباً، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا تيس هو عبد الرحمن.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (إن أهل الإسلام لا يسيئون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيئون) هذا طرف من حديث أخرجه الإسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن ابن جبريل قال: «جاء رجل إلى عبد الله فقال إني اعتقت عبداً في سبائة فسات فترك ما لا يدع وارثاً، فقال عبد الله: «فذكر حديث الباب وزاد: «وأنت ولي نعمته فلك ميراثه، فإن تأملت أو تخرجت في شيء، فنحن نقبله ونجعله في بيت المال» وفي رواية العدني: «فإن تخرجت» ولم يشك وقال: «فأرنا نجعله في بيت المال» ومعنى «تأملت» بالثلاثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم، وتخرجت بالخاء المهملة ثم الجيم بمعنى، وبهذا الحكم في السبائة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين: «أن سالماً مولى أبي حنيفة الصحابي اعتقه امرأة من الأنصار سبائة وقالت له: «وال من شئت، فوالى أبا حنيفة، فلما استشهد بالخاء دفع ميراثه للأنصارية أو لأهلها» وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني: «أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا اعتناه سبائة فأمر أن يشتري بثمنه رقاباً فتمت» وهذا يحتل أن يكون فعله على سبيل الرجوب أو على سبيل التنب، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال: «إلا لم يخلف السبائة وارثاً دعي الذي اعتقه فإن قبل ماله وإلا أبتعت به رقاباً فاعتقت، وفيه مذهب آخر أن ولده للمسلمين يرثونه ويعقلون عنه، قاله عمر بن عبد العزيز والزهري، وهو قول مالك، وعن قشعمي والنخعي والكوفي: لا بأس ببيع ولا السبائة وميرته، قال ابن المنذر: «اتباع ظاهر قوله» «الولاء لمن أعتق» أولى. قلت: وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريدة وفيه: «فلما الولاء لمن أعتق» وفيه قول الأسود إن زوج بريدة كان حراً، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله.

٢١- باب إثم من تزوّج من مَوَالِيهِ

٦٧٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مَا عَدَدْنَا كِتَابَ تَزْوُجَ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: فَأَخْرَجَهَا، فَإِذَا فِيهَا أَحْشَاءُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ وَأَسْنَانُ الْإِبِلِ، قَالَ: وَلَهَا: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى تَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُخْدَبًا، فَقَلَبْنَاهُ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَمَنْ وَآلَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَقَلَبْنَاهُ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، وَفُتِنَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْتَنِي بِهَا أَفْئِدَتُهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ سُلَيْمًا فَقَلَبْنَاهُ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ» - لراجع: ١١١، أخرجه مسلم: ١٣٧٠، وأخرجه محضراً في الحق: (٢٠).

٦٧٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَزْوِجِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَةٍ. لراجع: ٢٥٣٥، أخرجه مسلم: ١٥٠٦.

قوله: (باب إثم من تزوّج من مَوَالِيهِ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه «عن النبي ﷺ قال: إن لله عبداً لا يكلمهم الله تعالى» الحديث وفيه «ورجل أنتم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم» وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد «كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق» وله شاهد عن أبي بكر الصديق، وأما حديث الباب لفظه «من ولى قوماً بغير إذن مواليه فقلبه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس، ولأبي داود من حديث أنس «قلبه لعنة الله المتتابعة إلى يوم القيامة» وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية وما في الديارات، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً «من تولى إلى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار» صححه ابن حبان، ووالد إبراهيم التيمي الراوي له عن علي اسمه يزيد بن شريك، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وأن جميع ما روه من ذلك كان فيها، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية إن أباه علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة، فإن رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في

صحيفته فرائض الصدقة، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإصرار قوله: «إلا كتاب الله» وتفسير الصحيفة وتفسير العقل، وما وقع فيه في العلم «لا يقتل مسلم بكافر» وأحلت بشرحه على كتاب الديارات، والذي تضمنه حديث الباب ما في الصحيفة المذكورة لربعة أشياء: أحدها الجراحات وأسنان الإبل، وسياقي شرحه في الديارات، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أهم من ذلك. ثانيها «المدينة حرم» وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند وبيان الاختلاف في تفسير الصرف والعدل. ثالثها «ومن ولى قوماً» هو المقصود هنا وقوله فيه «بغير إذن مواليه» قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه ممنعه، ثم راجعت كلام الخطابي وهو ليس بإذن المولى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وإليه، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنتهم ممنعه وحالوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى. وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطؤون معه على ذلك لغرض ما، والأولى ما قال غيره أن التعبير بالإذن ليس لتقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه وإنما ورد الكلام بذلك على أن الغالب انتهى. ويحتمل أن يكون قول «من تولى» شاملاً للمعنى الأعم من الولاء وأن منها مطلق النصرة والإحالة والإرث، ويكون قوله «بغير إذن مواليه» يتعلق بمفهومه بما عدا الميراث، ودليل إخراج حديث «إنما الولاء لمن أعتق» والعلم عند الله تعالى. وكان البخاري لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن هبته، فإنه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الأولى، لأنه إذا منع السيد من بيع الولاء مع ما يحصل له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المنة بذلك فمنع من الإذن بغير عوض ولا مائة أولى، وهو مندرج في المنة. وفي الحديث أن انتهاء المولى من أسفل إلى غير مولى من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق الإرث بالولاء والعقل وغير ذلك، وبه استدل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطنه قال: مثل عن عبد يشاع نفسه من سيده على أنه يولي من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال: فذلك لطفه انتهى عنها، وقد شد عطاء بن أبي رباح بالأخذ بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه: «إن أذن الرجل لمولاه أن يولي من شاء جاز، واستدل بهذا الحديث، قال ابن بطال: «وجامعة الفقهاء على خلاف ما قال عطاء، قال: ويحمل حديث علي أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء غشي الإملاق أم لا، وهو منسوخ بحديث النبي عن بيع الولاء وعن هبته. قلت: قد سبق عطاء إلى القول بذلك عثمان، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصراً إليه في نحو ذلك فقال للثنين: «وال من شئت، وأن ميمونة وميرته مواليه للعباس وولده، والحديث الصحيح مقدم على جميع ذلك فلمع لا يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأولوه وانعقد الإجماع على خلاف قولهم. قال ابن بطال، وفي الحديث أنه لا يجوز للثنين أن يكذب فلان بن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي اعتقه، بل يقول فلان مولى فلان، ولكن يجوز له أن يتسبب إلى نسبة كافر قريشي وغيره، قال والأولى أن يفضح بذلك أيضاً كأن يقول القريشي بالولاء أو مولاهم. قال: وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الرعيه ويجب عليه التوبة والاستغفار. وفيه جواز لمن أهل الفسق عموماً ولو كانوا مسلمين. رابحها «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية. وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب الفتا وأحلت بشرحه على ما هنا.

قوله: (حدثنا سُفْيَانُ) هو الثوري.

قوله: (عن عبد الله بن دينار) هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان الثوري عنه، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن غير وغيرهم.

قوله: (عن ابن عمر) في رواية الإسماعيلي من طريق أحمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار «سمعت ابن عمر» وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه: «الناس في هذا الحديث حبال عليه، وقال الترمذي بعد تحريجه: حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك، وروى عن شعبة أنه قال وحدث أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم إليه فاقبل رأسه قال الترمذي: وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار. قلت: وصل رواية يحيى بن سليم ابن ماجه، ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الأموي كلاهما عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عروانة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعاً بعبد الله بن دينار، وأخرجه ابن حبان في الفتا في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وسأفه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار

وعمر بن دينار جعاً عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأوردته عن خمسة وثلاثين نفساً عن حدث به عن عبد الله بن دينار منهم من الأكابر يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة وزيد بن الحارث وعبد الله العمري وهؤلاء من صغار التابعين وعن ذوقهم مسعر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس وعن لم يقع له ابن جريج وهو عند أبي عروانة وسليمان بن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المغيرة في جزء المروزي من طريق الطبراني.

قوله: (عن ابن عمر) في رواية أبي داود الحفري عن سفيان عند الإسعاعلي «سمعت ابن عمر» وكذا مضى في المتن من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة «قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر؟ قال: نعم، سأله ابنه عنه» وذكره أبو عروانة عن بهز بن أسد عن شعبة «قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر؟ قال: نعم وسأله ابنه حزة عنه» وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال «قلت لابن دينار: الله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا» فيحلف له «وقيل لابن عينة إن شعبة يستعمل عبد الله بن دينار، قال لكنا لم نستحلفه سمعته منه مراراً وروناه في مسند الحميدي عن سفيان، وأخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أبا عبد الله عن شراء الولاء، فذكر الحديث، فلهذا ظهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك، وقال ابن العربي في «شرح الترمذي»: «تروى بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ، وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ «إما الولاء لمن أعتق» قلت: ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة براءة كما مضى في المتن، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو عروانة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك ولفظه «سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع الولاء وعن هبته» ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي اشترت إليها بلفظ «الولاء لا يباع ولا يوهب» وفي رواية عثمان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم، وزاد محمد بن سليمان الحارثي في السند عن ابن عمر «عن عمر» فوهم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ «الولاء حكمة كلمحة النسب» أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البيهقي، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أمين عن بشر فزاد في المتن «لا يباع ولا يوهب» ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار «إما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته» والمحفوظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سميد بن السيب موقوفاً عليه «الولاء حكمة كلمحة النسب» وكذا ما أخرجه البزار والطبراني من طريق سليمان بن عيسى بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه «الولاء ليس بمثل ولا متحول» وفي مسنده المخرجة بن جليل وهو مجهول، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجوز بيعه ولا هبته. وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا يتصل النسب لا يتصل الولاء، وكانوا في الجاهلية يتقلون الولاء بالبيع وغيره فهي الشرع عن ذلك، وقال ابن عبد البر: اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ما روي عن ميمونة أنها وهبت ولأه سليمان بن يسار لابن عباس، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يجوز للسيد أن يأنذ لعبد أن يولي من شاء. قلت: وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله. وقال ابن بطال وغيره: جاء عن عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولعلمهم لم يبلغهم الحديث، قلت: قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول: أبيع أحدكم نسباً؟ ومن طريق علي: الولاء شعبة من النسب، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان يتكلمه، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في الثقل عن ابن عباس بين البيع والمبة، وقال ابن العربي: معنى «الولاء حكمة كلمحة النسب» أن الله أخرجه بالحكمة إلى النسب حكماً كما أن الأب أخرجه بالنطق إلى الوجود حكماً لأن العبد كان كالمدوم في حق الأحكام لا يقضي ولا يلي ولا يشهد، فأخرجه سيده بالحرية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمثل، فلذلك جاء «إما الولاء لمن أعتق» وألحق بركة النسب فهي عن بيعه وهبته، وقال القرطبي استدل للجمهور بحديث الباب، ووجه الدلالة أنه أمر وجوبي لا يتأتى الانفكاك عنه كالنسب، فكما لا تتصل الأبوة

٢٢ - باب إذا أسلم على يدي

وكان الحسن لا يرى له ولايته. وقال النبي ﷺ: «الولاء لمن أعتق».

ويذكر عن تميم الداري رفعه قال: هو أولى الناس بمحبة وممايه.

واعتقلوا لي صيحة هذا الخبر.

١٧٥٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن عائشة أم المؤمنين: أراحت أن تشتري جارية تعفيها، فقال أهلها: نبيها على أن ولاعنا لها، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لا تمنفكوا ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق». [راجع: ٢١٥٦، أخرجه مسلم: ١٥٠٤، برقم: (٥)، بلفظه وذكر روايات مطولة].

١٧٥٨ - حدثنا محمد بن خزيمة، عن أنس بن مالك، عن أنس بن مالك، عن عائشة رضي الله عنها قالت: اشترت بئر، فاشترط أهلها ولاعنا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «أعطيتها، فإن الولاء لمن أعطى أوزقه». قالت: فأعطتها. قالت: فدعانا رسول الله ﷺ ففخرنا من رزقها، فقالت: لو أعطاني كذا وكذا ما بست عبده، فأخبرت نفسها. [راجع: ٤٥٦، أخرجه مسلم: ١٠٧٥، بلفظه في رد في هله الطريق، أخرجه مسلم: ١٥٠٤، برقم: (٦)، بنحوه وزيادة].

قوله: (باب إذا أسلم على يديه) كذا للنسفي، وزاد الفرير والأكثر «رجل» ووقع في رواية الكشميهني «الرجل» واليتكبر أول.

قوله: (وكان الحسن لا يرى له ولايته) كذا للأكثر، وفي رواية الكشميهني «ولاء» بالهمز بدل الياء، من الولاء وهو المراد بالولاية، وأثر الحسن هذا وهو البصري وصله سفيان الثوري في جامعه عن طرف بن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يولي الرجل قال: هو بين المسلم وقيل سفيان: وبذلك أقول. وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان، وكذا رواه الدارمي عن أبي نعيم عن سفيان، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق يونس عن الحسن: لا يرثه، إلا إن شاء أوصى له بماله.

قوله: (ويذكر عن تميم الداري رفعه: هو أولى الناس بمحبة وممايه) هذا الحديث أغفله من صف في الأطراف وكذا من صف في رجال البخاري لم يذكروا جميعاً الداري فيمن أخرج له، وهو ثابت في جميع النسخ هنا. وذكر البخاري من روايته حديثاً في الإيمان لكن جملة ترجمة باب وهو «الدين النصيحة» وقد أخرجه مسلم من حديثه وليس له منه غيره، وقد تكلمت عليه هناك، وذكرته من حديث أبي هريرة وغيره أيضاً فلم يتعين المراد في تميم، وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الداري نسب إلى بني الدار بن لحم، وكان من أهل الشام ويتماهى التجارة في الجاهلية، وكان يهدي للنبي ﷺ فيقبل منه، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة، وقد حدث النبي ﷺ أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجحاسة والدجال وبعد ذلك في مناقبه، وفي رواية الأكابر من الأصاغر، وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منه في «معركة الصحابة» في ترجمة زرع بن سيف بن ذي يزن فساق بسنده إلى زرع أن النبي ﷺ كتب إليه كتاباً فيه «وإن مالك بن مزرد الرواهي قد حدثني أنك أسلمت وقالت للشركين فأبشر غير» الحديث. وكان تميم الداري من أفاضل الصحابة وله مناقب، وهو أول من أسرج للمساجد وأول من قضى على الناس أخرجها الطبراني،

٢٣- باب ما يرث النساء من الولاء

٦٧٥٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، فَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُمْ يَشْتَرُونَ الْوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيَهَا، فَإِنَّهُ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَشْتَقَّ». [راجع: ٢١٥٦، أخرجه مسلم: ١٥٠٤، برقم: (٥) بلفظه، وذكر روايات مطولة].

٦٧٦٠- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ يُورَاهِمَ، عَنْ الْأَسَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَطْعَمَ الْوَرَقَ، وَكَلَى النَّمْعَةَ». [راجع: ٤٥٦، أخرجه مسلم: ١٥٠٥، بلفظه لم ترد في هذه الطريق، وأخرجه مسلم: ١٥٠٤، مطولا دون الجملة الأولى].

قوله: (باب ما يرث النساء من الولاء) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتصرًا على قوله: «الولاء لمن أعطى الورق وولي النعمة» وهذا اللفظ لوكيع عن سفيان الثوري عن منصور وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظه «أنها أرادت أن تشتري بريدة فاشتروا الولاء»، فقال النبي ﷺ: «فذكر». وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع أيضاً ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعاً عن سفيان تماماً وقال: لفظهما واحد يعرف أن وكيعاً كان ربما اختصره وعرف أنه في قصة بريدة وقد ذكره أصحاب منصور كأي حروقة بلفظه «إنما الولاء لمن أعتق» وكذلك ذكره أصحاب يوراهيم الحاكم والأعمش وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكلها في الكتب الستة، وتقرئ الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظه فيحتمل أن يكون منصور رواه لها بالمتى وقد تقرر الثوري بزيادة قوله «ولي النعمة» ومعنى قوله أعطى الورق أي الثمن، وإنما عبر بالورق لأنه الغالب ومعنى قوله «ولي النعمة» أعتق، ومطابقته لقوله «الولاء لمن أعتق» أن صفة العتق تستدعي سبق ملك للملك يستدعي ثبوت العوض قال ابن بطال هذا الحديث يقتضي أن الولاء لكل متعت ذكراً أو أنثى وهو مجمع عليه، وأما جرير الولاء قال الأبهري ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن إلا ما جاء عن مسروق أنه قال: لا يخص الذكور بولاء من أعتق أباهم بل الذكور والإناث فيه سواء ككليات، ونقل ابن المنذر عن طائوس مثله عليه اختصر سحنون فيما نقله ابن التين وتعقب المحصر الذي ذكره الأبهري تباعاً لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولد من أعتقن قال والبراءة السالبة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره إليهن من أعتقن بولادة أو عتق احترازاً عن لما ولد من زنا أو كانت ملاحنة أو كان زوجها عبداً فإن ولاد ولد هؤلاء كلهن لمتعت الأم والحجة للجمهور اتفاق الصحابة ومن حيث النظر أن المرأة لا تستوعب المال بالفرض الذي هو أكد من التخصيص، فاختص بالولاء من يتعوب المال وهو الذكر وإنما ورن من عتق لأنه عن مباشرة لأحد جر الإرث، واستدل بقوله «الولاء لمن أعطى الورق» على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملاً بمسوم قوله «الولاء لمن أعتق» وموضع الدلالة من قوله «الولاء لمن أعطى الورق» فدل على أن المراد بقوله «لمن أعتق» لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط.

٢٤- باب مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ

٦٧٦١- حَدَّثَنَا آخِمْ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ وَقَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». أَوْ كَمَا قَالَ. [راجع: ٣١٤٦، أخرجه مسلم: ١٥٠٩، بلفظه لم ترد في هذه الطريق].

٦٧٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْتَ الْقَوْمِ مِنْهُمْ، أَوْ: مِنْ أَنْفُسِهِمْ». [راجع: ٣١٤٦، أخرجه مسلم: ١٥٠٩، مطرلاً].

قوله: (باب) بالتثنية (مولى القوم من أنفسهم) أي عتقهم بنسب نسبهم ويروونه.

قوله: (وابن الأخت منهم) أي لأنه يتسبب إلى بعضهم وهي أمة.

وسكن قيم بيت المقدس وكان سالماً الذي أن يقطعه غيرن وغيرها إذا تحتقت فضل فصلها بذلك لما تحت في زمن عمر، ذكر ذلك ابن سعد وغيره، ومات قيم سنة أربعين. وقوله «وفه» هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ وغوها، وقد وصله البخاري في تاريخه وأبو داود وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» بالنعنة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال «سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قيصبة بن ذؤيب عن تميم الدلري قال: قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يسل على بني رجل من المسلمين؟ قال: هو أولى الناس بحياه وماته» قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيمماً ولا يصح لقول النبي ﷺ «الولاء لمن أعتق» وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب، وابن موهب ليس بالمعروف ولا تعلمه لقي تيمماً ومثل هذا لا يثبت، وقال الخطابي: ضعف أحمد هذا الحديث. وأخرجه أحمد والدارسي والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز عن ابن موهب عن تميم، وصرح بعضهم بسامع ابن موهب من تميم. ولما الترمذي فقال: ليس إسناده بمحصل. قال: وأدخل بعضهم بين ابن موهب وبين تميم قيصبة رواه يحيى بن حمزة. قلت: ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره، وقال بعضهم إنه تقرر فيه بذكر قيصبة، وقد رواه أبو إسحاق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي أيضاً، وقال ابن المنذر: هذا الحديث مضطرب: هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قيصبة؟ وقال بعض الرواة فيه عن عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز رواه ليس بالحافظ. قلت: هو من رجال البخاري كما تقدم في الأثرية ولكنه ليس بالمتكر، وأما ابن موهب فلم يذكر تيمماً، وقد أشار النسائي إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسامع من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم، وكان عمر بن عبد العزيز ولا القضاء، ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهاً، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال: هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله وانظروا في صحة هذا الخبر، وجزم في «التلخيص» بأنه لا يصح لمعارضه حديث «إنما الولاء لمن أعتق» ورواه عنه أنه لو صح سنه ما قام هذا الحديث، وعلى التتزل فتروء في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو تزول الأولوية في قوله «أولى الناس» بمعنى النصرة والملازمة وما أشبه ذلك لا بالبراء ويقي الحديث المتفق على صحته على عمومهم؟ جنح الجمهور إلى الثاني ورجحانه ظاهر، وبه جزم ابن القفال فيما حكاه ابن بطال فقال: لو صح الحديث لكان تأويله أنه أعتق بمولاه في النصرة والإعانة والصلاة عليه إذا مات ونحو ذلك، ولو جاء الحديث بلفظه أعتق بميراثه لوجب تخصيص الأول والله أعلم. قال ابن المنذر: قال الجمهور بقول الحسن في ذلك، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يشتر إن عقل عنه، وإن لم يعقل عنه فله أن يتحول لغيره. واستحق الثاني وهلم جراً، ومن النخعي قول آخر: ليس له أن يتحول، وحسنه إن استمر إلى أن مات تحول عنه وبه قال إسحاق وعمر بن عبد العزيز، ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفتها، وفي غيرها أنه أعطى رجلاً أسلم على يديه رجل فمات وترك مالا وتبنا نصف المال الذي بقي بعد نصيب البيت.

ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريدة من أجل قوله فيه «فإن الولاء لمن أعتق» لأن اللام فيه للاختصاص أي الولاء مختص بمن أعتق، وقد تقدم توجيهه.

وقوله فيه (لا يمتنع) وقع في رواية الكشيبي «لا يمتنع» بالثاكية. ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصراً وقال في آخره «قال وكان زوجها حراً» وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قاتل ذلك هو الأسود رواه عن عائشة، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن يوراهيم أنه للحكم، ومضى الكلام على ذلك مستوفى بحمد الله تعالى.

(وعلمه) المذكور في أول السند الثاني قال أبو علي الفسائي هو ابن سلام إن شاء الله، وجرير هو ابن عبد الحميد. قلت: وقد وقع في الاستغراض «حدثنا محمد حدثنا جرير» كنا عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شويبه عن الزبيري «محمد بن سلام» وفي رواية أبي زر عن الكشيبي «محمد بن يوسف» يسي الكندي، وليس في الكتاب محمد عن جرير سوى هذين للوضعين والمرجح أنه ابن سلام، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير ثم قال: أخرجه البخاري عن عثمان، كذا وجدته وما أظنه إلا دعواً.

قوله: (حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة والقادة عن أنس) هكذا وقع في رواية آدم عن شعبة مقروناً، وأكثر الرواة قالوا: عن شعبة عن قتادة وحده عن أنس وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قريش وأبوره مختصراً، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولاً في غزوة حنين وتقدمت قوائمه هناك وفي كتاب الجزية، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة عن قتادة وقال: المعروف عن شعبة في «مولى القوم منهم» أو من أنفسهم روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة، والمعروف عنه في «ابن اخت القوم منهم» أو من أنفسهم روايته عن قتادة وحده، وانفرد علي بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضاً. قلت: وليس كما قال، بل تابعه أبو النضر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضاً أخرجه أحد في مسنده عنه وأفاد فيه أنه لعني بذلك النعمان بن مقرن المزني وكانت أمه أنصارية والله أعلم. واستدل بقوله «ابن اخت القوم منهم» من قال بأن ذوي الأرحام يرثون كما يرث المصبات، وحله من لم يقل بذلك على ما تقدم، وكان البخاري رمزاً إلى الجواب بإيراد هذا الحديث، لأنه لو صح الاستدلال بقوله «ابن اخت القوم منهم» على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أخته لورود مثله في حقه، فدل على أن المراد بقوله «من أنفسهم» وكذا «منهم» في المعاونة والانتصار والبر والشفقة وهو ذلك لا في الميراث. وقال ابن أبي جرة: الحكمة في ذكر ذلك إبطال ما كثرنا عليه من الجاهلية من عدم الاضات إلى أولاد البنات فضلاً عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم: بنونا بنسب أبائنا، وبناتنا بنسب أمهاتنا.

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وإذا أسلم قبل أن يقسم العيراث فلا ميراث له

٦٧٦٤ - حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريح، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم». (رواجع: ١٥٨٨، ٤٢٨٣، أخرجه مسلم: ١٣٥١، بلفظه ليست في هذه الطريق. وأخرجه مسلم: ١٦١٤، بلفظه).

قوله: (باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال «وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له» فأشار إلى أن عمومته يتناول هذه الصورة، فمن قبل عدم التوارث بالقسمة احتاج إلى دليل، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت، فإذا انتقل عن ملك الميت بموته لم ينتظر قسمة لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال. قال ابن المنير: صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنير: ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال: يرث المسلم من الكافر من غير عكس، واحتج بأنه سمع رسول الله ﷺ يقول «الإسلام يزيد ولا ينقص» وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن سمعته منه يمكن، وقد زعم الجوزقاني أنه باطل وهي مجازفة، وقال القرطبي في «المفهم»: هو كلام عكسي ولا يروى كذا قال، وقد رواه من قدمت ذكره فكانه ما وقف على ذلك، وأخرج أحد بن منيع بسند قوي عن معاذ أنه كان يورث المسلم من الكافر بغير عكس، وأخرج مسلم عنه أن أعراباً اختصموا إليه مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فحاز ابنه اليهودي ماله فتازعه للمسلم فورث معاذ المسلم، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغل قال: ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية نزل أهل الكتاب ولا يورثوا، كما يحل الكناح فيهم ولا يحل لهم، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق، وحجة الجمهور أنه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده، ولما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا تعلق له بالأرث، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعلق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْضَحُوا لليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض﴾ [المائدة: ٥١] وبأن الذي يتزوج الحرة ولا يرثها، وأيضاً فإن الدليل يقتضي فيما لو قال النبي ﷺ يرث المسلم لأنه يتزوج إيتاء، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد. قلت: ثبت عن عمر خلافه كما مضى في «باب توريث حور مكة» من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب مطولاً في ذكر عقيل بن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر للفقن المذكور هنا سواء.

قوله: (عن ابن شهاب) هو الزهري، وكذا وقع في رواية للإسماعيلي من وجه آخر عن أبي عاصم.

قوله: (عن علي بن حسين) هو المعروف بزين العابدين وعمر بن عثمان أي ابن عفان، وقد تقدم في الحج من هذا الشرع بيان من رواه عن الزهري مصرحاً بالإخبار بینه وبين علي وكذا بين علي وعمر، واتفق الرواة عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا أن مالكا وحده قال «عمر» بضم أوله وفتح الميم، وشذت روايات عن غير مالك على وقته وروايات عن مالك على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره، ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في «علوم الحديث» له في النسخة للترك وفيه نظر أوضحه شيخنا في «الكتك» وزدت عليه في «الإيضاح».

قوله: (لا يرث المسلم الكافر إلخ) تقدم في المغازي بلفظ «الموس» في الموضعين وأخرجه النسائي من رواية هشيم عن الزهري بلفظ «لا يورث أهل ملتين» وجماعت روية شاذة عن ابن عينة عن الزهري مثلاً، وله شاهد عند الترمذي من حديث جابر

قوله: (حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة والقادة عن أنس) هكذا وقع في رواية آدم عن شعبة مقروناً، وأكثر الرواة قالوا: عن شعبة عن قتادة وحده عن أنس وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قريش وأبوره مختصراً، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولاً في غزوة حنين وتقدمت قوائمه هناك وفي كتاب الجزية، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة عن قتادة وقال: المعروف عن شعبة في «مولى القوم منهم» أو من أنفسهم روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة، والمعروف عنه في «ابن اخت القوم منهم» أو من أنفسهم روايته عن قتادة وحده، وانفرد علي بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضاً. قلت: وليس كما قال، بل تابعه أبو النضر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضاً أخرجه أحد في مسنده عنه وأفاد فيه أنه لعني بذلك النعمان بن مقرن المزني وكانت أمه أنصارية والله أعلم. واستدل بقوله «ابن اخت القوم منهم» من قال بأن ذوي الأرحام يرثون كما يرث المصبات، وحله من لم يقل بذلك على ما تقدم، وكان البخاري رمزاً إلى الجواب بإيراد هذا الحديث، لأنه لو صح الاستدلال بقوله «ابن اخت القوم منهم» على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أخته لورود مثله في حقه، فدل على أن المراد بقوله «من أنفسهم» وكذا «منهم» في المعاونة والانتصار والبر والشفقة وهو ذلك لا في الميراث. وقال ابن أبي جرة: الحكمة في ذكر ذلك إبطال ما كثرنا عليه من الجاهلية من عدم الاضات إلى أولاد البنات فضلاً عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم: بنونا بنسب أبائنا، وبناتنا بنسب أمهاتنا.

٢٥ - باب ميراث الأمير

قال: «وكان شريح يورث الأمير في أيدي العدو، ويقول: هو أخرج إلي». وقال عمر بن عبد العزيز: أجز وصية الأمير وعقافته، وما صنع في ماله، ما لم يتغير عن دينه، فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء.

٦٧٦٣ - حدثنا أبو الوليد: حدثنا شعبة، عن عدي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من ترك مالا فليورثه، ومن ترك مالا فليأثم». (رواجع: ٢٢٩٨، أخرجه مسلم: ١٦١٩).

قوله: (باب ميراث الأمير) أي سواء عرف خبره أم جهل.

قوله: (وكان شريح) بمجمة أوله ومهملة آخره وهو ابن الحارث القاضي الكندي الكوفي المشهور.

قوله: (يورث الأمير في أيدي العدو ويقول هو أخرج إليه) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال «يورث الأمير إذا كان في أرض العدو» وزاد ابن أبي شيبة: قال شريح أخرج ما يكون إلى ميراثه وهو أمير.

قوله: (وقال عمر بن عبد العزيز: أجز وصية الأمير وعقافته وما صنع في ماله ما لم يتغير عن دينه، فإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء) في رواية الكشيبي «ما شاء» وهذا وصله عبد الرزاق عن ممر عن إسحاق بن راشد أن عمر كتب إليه أن أجز وصية الأمير، وأخرجه الدرامي من طريق ابن المبارك عن ممر عن إسحاق بن راشد عن عمر بن عبد العزيز في الأمير يوصي قال: أجز له وصيته ما دام على الإسلام لم يتغير عن دينه. قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أن الأمير إذا وجب له ميراث أنه يورث له، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأمير في أيدي العدو، قال: وقول الجماعة أولى، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله ﷺ «من ترك مالا فليورثه» ولما هذا أشار البخاري بإيراد حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه قريباً. وأيضاً فهو مسلم مجرّي عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بمجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع مع طوعه فلا يحكم بخروج ماله عنه حتى يثبت أنه ارتد طامناً لا مكراً، وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة، وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث، وعن الزهري ورويتين أيضاً، وعن النخعي لا يرث.

وأخر من حديث عائشة عند أبي يعلى وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في السنن الأربعة وسند أبي داود إلى عمرو صحيح، وتكسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة أخرى كافرة، وحلها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً لرؤية التي يلفظ حديث الباب، وهو أولى من حلها على ظاهر عمومها حتى يمتنع على اليهودي مثلاً أن يرث من النصراني، والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابلته عن مالك وأحمد وعنه التفرقة بين الذمي والحربي وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يرثون حربي من ذمي فإن كانا حربيين شرط أن يكونا من دار واحدة، وعند الشافعية لا فرق، وعندهم وجه كالحنفية، وعن الثوري وربيعة وطائفة الكفر ثلاث ممل يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق من الكفار ملة فلم يورثوا مجوسياً من وثني ولا يهودياً من نصراني وهو قول الأوزاعي، وبالعكس فقال لا يرث أهل ملة من دين واحد أهل ملة أخرى منه كاليعقوبية والملكية من النصراني، واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد يصير ماله إذا مات فينا للمسلمين، وقال مالك يكون فينا إلا أن قصد برده أن يحرم ورثته للمسلمين فيكون لهم، وكذا قال في الزنديق، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته للمسلمين، وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته للمسلمين وبعد الردة لبيت المال، وعن بعض التابعين كلفته يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه، وعن داود يخص يورثه من أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل، فالخاسل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي، واحتج القرطبي في المقهم «لغلبة بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمَنْهَاجاً﴾ [البقرة: ٢١٨] فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال: وأما ما احتجوا به من قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠] فوحد الملة فلا حجة فيه لأن الوحدة في اللفظ وفي المعنى الكثرة لأنه إضافة إلى مفيد الكثرة كقول القائل: أخذت من علماء الدين علمهم يريد علم كل منهم، قال: واحتجوا بقوله: ﴿قُلْ بِاللَّهِ الْكَافِرُونَ﴾ إلى آخرها [الكافرون: ١]، والجواب أن الخطاب بذلك وقع لكفار قریش وهم أهل وثن، وأما ما أجابوا به عن حديث «لا يورثون أهل ملتين» بأن المراد ملة الكفر وملة الإسلام فالجواب عنه بأنه إذا صح في حديث أسامة فمردود في حديث غيره، واستدل بقوله: «لا يرث الكفار المسلم» على جواز تخصيص عموم الكتاب بالأحاد لأن قوله تعالى: ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] عام في الأولاد فخص من الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور، ولوجب بأن المنع حصل بالإجماع، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على وقته كان التخصيص بالإجماع لا بالمعز فقط. قلت: لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب، وقد قال بعض الحنابلة: طريق الإمام هنا ظلمي ودلالته على كل فرد ظنية. وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه ظلمية فيستادلان، ثم يترجح الخاص بأن العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف عكسه.

٢٧- باب ميراث العبد النصراني، والمكاتب النصراني

باب إثم من انتفى من ولده

٢٨- باب من ادعى أخاً أو ابن أخ

٦٧٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوزٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَنْغَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدُ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عَائِشَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ حَبِيه، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَنْغَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاسِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَظَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ شَهِيهِ فَرَأَى شَهِيَهُ نَيْبًا بَشِيَّةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَنْغَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاسِ وَالْعَامِرُ الْحَجَرُ، وَاجْتَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ بَنْتُ زَنْغَةَ». قَالَتْ: فَلَمْ يَسِرْ سَوْدَةَ قَطُّ. [راجع: ٢٠٥٣، أخرجه مسلم: ١٤٥٧].

قوله: (باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني) كذا للأكثر بشري حديث، ولأبي ذر عن المستطلي والكشميهي «باب من ادعى أخاً أو ابن أخ» ولم يذكر فيه حديثاً ثم قال عن الثلاثة «باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني» ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً، ثم قال عنهم «باب إثم من انتفى من ولده» وذكر قصة سعد وعبد

(تكميل): لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز واليها والشافعي: هو كالولي المسلم إذا كان له ورة ولا غمالة لسيده، وقيل يرثه الولد خاصة، وقيل الولد والوالد خاصة، وقيل هما والأخوة، وقيل هم والعصبة، وقيل ميراثه لذوي رحمه وقيل لبيت المال فينا، وقيل يورثه فمن ادعاه من النصراني كان له. انتهى ملخصاً. وما نقله عن الشافعي لا يعرف أصحابه، واختلف في عكسه فالجمهور على أن الكافر إذا اعتق مسلماً لا يرثه بالولاء، وعن أحمد رواية أنه يرثه ونقل مثله عن علي، وأما ما أخرجه النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعاً «لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبداً، أو أمته» وأعله ابن حزم بتقليس أبي الزبير، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابراً، فلا حجة فيه لكل من المسائلين لأنه ظاهر في الموقوف.

قوله: (باب من انتفى من ولده) أورد فيه حديث عائشة في قصة خاصة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زَنْغَةَ، وقد مضى شرحه مستوفى في «باب الولد للفراش» وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث، ويحتمل أن يستغنى عن أبي وقاص وقاص مات مسلماً وأن الذي حله على أن يورثه أخاه بأخذ ولد ووليدة زمنية خشية أن يكون سكوتهم عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده يتزل منزلة النفي، وكان سمع ما ورد في حق من انتفى من ولده من الوحيد فعهد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستلحاقه، وعلى تقدير أن يكون حجة مات كافراً فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسعد على استلحاق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه، وقد ورد الوحيد في حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر رقه «من انتفى من ولده ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة» الحديث، وفي سنن الجراح والد وكيع يختلف فيه، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن عدي بلفظ «من انتفى من ولده فليتوا مقعده من النار» وفي سنن محمد بن أبي الزبير عدا رويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث، وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ «ولما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه واحتجب الله منه» الحديث، وفي سنن عبيد الله بن يوسف حجازي ما وروى عنه سوى يزيد من لهاد.

٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ». [إرواج: ٤٣٢٦، أخرجه مسلم: ٩٣، مع الحديث الآخر].

٦٧٦٧ - فَذَكَرْتُهُ لَأَبِي بَكْرَةَ فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ أَذْنًا وَوَعَاةً قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [إرواج: ٤٣٢٧، أخرجه مسلم: ٩٣، مع الحديث السابق].

٦٧٦٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْقُرَيْشِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي غَيْرُهُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عِرْوَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزْهَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كَفَرٌ». [أخرجه مسلم: ٩٢].

قوله: (باب من ادعى إلى غير أبيه) لعل المراد إثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله، أو أطلق لوقوع الوحيد فيه بالكفر وبتحريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسمى في تأويله.

قوله: (خالد هو ابن عبد الله) يعني الواسطي الطحان، وخالد شقيقه هو ابن مهران الخلداء، وأبو عثمان موالهندي، وسعد هو ابن أبي وقاص، والسند إلى سعد كله بصريون، والقاتل «فذكرته لأبي بكر» هو أبو عثمان، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخلداء عند مسلم في أوله قصة، ونظفه عن أبي عثمان قال «لا ادعى زياد لقيت أبا بكره قتلته: ما هذا الذي صنعتكم؟ إني سمعت سعد بن أبي وقاص يقول «فذكر الحديث مرفوعاً» فقال أبو بكر: «وأنا سمعته من رسول الله ﷺ والمراد بزيادة الذي ادعى زياد ابن سمية وهي أمه كانت أمة للحارث بن كلثة زوجها لمولى عبيد فالتت زياد على فراشه وهم بالطائف قبل أن يسلم أهل الطائف، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان يلينا فأعجبه فقال: إني لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أخاف من عمر، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على فارس من قبل علي فأراد مداراته فاطمعه في أنه يلحقه بأبي سفيان فاصفى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك سيرته المشهورة وسياسة المذكورة فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية عجبين بجليل «الولد للفراش» وقد مضى قريبا شيء من ذلك، وإلما خص أبو عثمان أبا بكره بالإنتكار لأن زياداً كان أخاه من أمه، ولأبي بكره مع زياد قصة تعلقت الإشارة إليها في كتاب الشهادات، وقد تقدم الحديث في غزوة حنين من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان قال «سمعت سعداً وأبا بكر» «وتقدم هناك ما يتعلق بأبي بكر».

قوله: (من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام) وفي رواية عاصم المشار إليها عند مسلم «من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه» والثاني مثله وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذر وفيه «ومن ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر» ووقع هناك «إلا كفر بالله» وتقدم القول فيه، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق «كفر بالله من اتقى من نسب وإن دق». أخرجه الطبراني.

قوله: (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وعراك بكسر الهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده إلى عراك أنه سمع أبا هريرة.

قوله: (لا تزهبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر) كنا للاكثر وكذا لمسلم، ووقع للكشيبي «قد كفر» وسيأتي في «باب رجم الحلي من الزنا» في حديث عمر الطويل «لا تزهبوا عن آبائكم فهو كفر بربكم» قال ابن بطال: ليس معنى هذين الحديثين أن من اشتهر بالنسبة إلى غير أبيه أن يدخل في الوحيد كالقائد بن الأسود، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه علماً صامداً غشاً، وكانوا في الجاهلية لا يستترون أن يتنبي الرجل ولد غيره وصير الولد ينسب إلى الذي تنسأه حتى نزل قوله تعالى: ﴿وَمَا جُعِلَ أَسْمَاءُكُمْ بِأَبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي وترك الانتساب إلى من تنسأه لكن بقي بعضهم مشهوراً بمن تنسأه فيذكر به لقصد التعريف لا

لقصد النسب الحقيقي كالقائد بن الأسود وليس الأسود أباه وإنما كان تنسأه واسم أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهري، وكان أبوه حليف كندة فقيل له الكندي، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى القائد فقيل له ابن الأسود انتهى ملخصاً موضعاً. قال: وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار وبسط القول في ذلك، وقد تقدم توجيهه في مناقب قريش وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب. وقال بعض الشراح: سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول خلقتي الله من ماء فلان، وليس كذلك لأنه إما خلقه من غيره، واستدل به علي أن قوله في الحديث الماضي قريباً «ابن أخت القوم من أنفسهم» و«مولى القوم من أنفسهم» ليس على عمومهم إذ لو كان على عمومهم لجاز أن ينسب إلى خاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب للصرح بالوحد الشديد لمن فعل ذلك، فعرف أنه خاص، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة وغير ذلك.

٣٠ - باب إذا ادعت المرأة ابناً

٦٧٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذَّبَّ فَلَذَبَ بَيْنَهُمَا ابْنَهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَبَبَ بَيْنِيكَ، وَقَالَتِ الْأُخْرَى: إِنَّمَا ذَبَبَ بَيْنِيكَ، فَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِوَلَدِكُورِي، فَخَرَجَتَا عَلَى سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَخَبَرَتَاهُ، فَقَالَ: التَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: لَا تَقْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنَاهُ، فَقَضَى بِوَلَدِ الصُّغْرَى».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطُّ إِلَّا يَوْمِيذٍ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُنْدَةِ. [إرواج: ٣٤٢٧، أخرجه مسلم: ١٧٢٠].

قوله: (باب إذا ادعت المرأة ابناً) ذكر قصة المراتين اللتين كان مع كل منهما ابن فأنشأ الذب فاختلعتا في أيهما الذاب. فتحاكما إلى داود وفيه حكم سليمان، وقد مضى شرحه ستوفي في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء. قال ابن بطال: أجمعوا على أن الأم لا تتسلق بالزوج ما ينكره، فإن أقامت البينة قبلت حيث تكون في عصمت، فلو لم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب: هذا ابني ولم ينازعا فيه أحد فإنه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويورثه إختوته لأمه، ونازعه ابن التين فحكى عن ابن القاسم: لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط، وقد استنبط النسائي في «السنن الكبرى» من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم «نقض الحاكم ما يحكم به غيره من هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك» ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شبيب بسنده المذكور هنا، وصرح فيه بالحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة، وساق الحديث نحو أبي اليمان، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شبيب وفيه «فقال أظنهم نصفين لهذا نصف ولله نصف، فقالت الكبرى نعم أظنهم، فقالت الصغرى لا تقطعوه هو ولدنا فنقض به للتي أبنت أن يقطعه» فأشار إلى قول الصغرى هو ولدنا، ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لما مع إقرارها بأنه لصاحبتها، وترجم له «التوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذي لا يقبله أفعلى ليستبين له الحق» وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه «فقال التوني بالسكين أشق الغلام بينهما، فقالت الصغرى أشق» فقال: نعم، فقالت: لا تفعل، حظي منه لها. وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يسن لفظه بل أحال به على رواية ورواه عن أبي الزناد، وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان، ثم ترجم «القهف في القضاء والتدبير فيه والحكم بالاستدلال» ثم ساقه من طريق بشير بن نهيك عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره: «فقال سليمان يعني الكبرى لو كان ابنك لم ترضي أن تقطع».

٣١ - باب القاف

٦٧٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ جِبْهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، فَبَزَّكَ أَسَافِرَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّهُ مُعْجَزٌ أَنْظَرَ أَبَاكَ إِلَى زَيْدِ بْنِ

ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق.

(تكملة): وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القاض لا يعتبر قوله، فإن من اعتبر قوله فعمل به لازم منه حصول التوارث بين الملحق والملحق به.

(خاتمة): اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً، الملق منها حديث تميم الداري فيمن أسلم على يده رجل والبقية موصولة، والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة في الجنين غرة وحديث ابن عباس في الحقوق الفرائض بأهلها، وأما حديث معاذ في توريث الأخت والبيت وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السابعة وحديث تميم الداري المعلق فانقرده البخاري بتخرجهما. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بينهم أربعة وعشرون أثراً، والله سبحانه وتعالى أعلم.



٨٦- كتاب الخُذُود

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الخُذُود). جمع حد، والمذكور فيه هنا حد الزنا والحمر والسرقة، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً، فمن المتفق عليه الردة والحراة ما لم يتب قبل القدرة والزنا والقذف به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة، ومن المختلف فيه جحد العارية وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر والقذف بغير الزنا والتعرض بالقذف واللواط ولو بمن يحل له نكاحها وإتيان البهيمة والسحاق وتمكين المرأة القرد وغيره من الدواب من وطئها والسحر وترك الصلاة تكاسلاً والفطر في رمضان، وهذا كله خارج عما شرع فيه المقاتلة كما لو ترك قوم الزكاة ونصروا لذلك الحرب. وأصل الحد ما يميز بين شئين فيمنع اختلاطهما، وحد الدار ما يميزها، وحد الشيء وصفه المحيط به المميز له عن غيره. وسميت عقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المعادة أو لكونها مقدرة من الشارح، وللإشارة إلى المنع سمي الباب حداً. قال الرافعي: وتطلق الحدود ويراد بها نفس الماصي بقوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾ [البقرة: ١٨٧] وعلى فعل فيه شيء مقدر، ومنه: ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ [الطلاق: ١] وكانها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً. فمنها ما زجر عن فعله ومنها ما زجر من الزيادة عليه والنقصان منه، وأما قوله تعالى: ﴿إن الذين يجادلون الله ورسوله﴾ [المجادلة: ٢٠] فهو من الممانعة، ويحتمل أن يراد استئصال الحديد إشارة إلى المقاتلة. وذكرت البسلة في رواية أبي ذر سابقة على كتاب.

باب مَا يُخْذَرُ مِنَ الْخُذُودِ

قوله: (باب ما يحل من الخُذُود) كذا للمستمل ولم يذكر فيه حديثاً، ولنفيه دوماً يحلر عطفاً على الحدود. وفي رواية النسفي جعل البسلة بين الكتاب والباب ثم قال: لا يشرب الخمر. وقال ابن عباس الخ.

١- باب الزُّنَى وَشُرْبِ الْخَمْرِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُنْزَعُ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ فِي الزُّنَى.

٦٧٧٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُزْنِي الزُّنَى حِينَ يُزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يُشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يُشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يُسْرِقُ السَّارِقَ حِينَ يُسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يُنْتَهَبُ نَهْبُهُ، يُرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارُهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ.

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَإِبْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ

حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَلِيقَ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. [رواجع: ٣٥٥٥، أخرجه مسلم: ١٤٥٩].

٦٧٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ غُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتَّيْتُهُ وَهُوَ مُسَوِّرٌ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُجْزَرًا مُدْلَجِي دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَزَيْدًا، وَعَلَيْهِمَا قُطِيفَةٌ، قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَتَمَتَّتَا فَاقْدُمَاهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَلِيقَ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. [رواجع: ٣٥٥٥، أخرجه مسلم: ١٤٥٩].

قوله: (باب القائف) هو الذي يعرف الشبه ويميز الأثر، سمي بذلك لأنه يقفر الأنبياء أي ينهبها فكانه مقلوب من القاف، قال الأصمعي: هو الذي يقفر الأثر ويقتله قفراً وقبالة والجمع القافة، وكذا وقع في الغريين والنهابة.

قوله في الطريق الثانية (عن الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري أخرجه أبو نعيم.

قوله: (دخل علي مسرووراً يوق أساور وجهه) تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ.

قوله: (فقال ألم تري إلى مجز) في الرواية التي بعدها ألم تري أن مجزاً والمراد من الرواية هنا الإخبار أو العلم، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عينة عن الزهري ألم تسمعي ما قال المدلجي ومضى في صفة النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ «دخل علي قائف» الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به عائشة، ولسلم من طريق ممر وابن جريج عن الزهري «وكان مجز قافاً» وعجز بضم الميم وكسر الزاي الثقيلة وحكي فتحها وبعدها زاي أخرى هذا هو المشهور، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الراء ثم زاي وهو ابن الأحرور بن جملة المدلجي نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة، وكانت القبايلة فيهم وفي بني أسد والعرب تصترف لهم بذلك، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح، وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قافاً أورد في قصته، وعمر قرشي ليس مدلجياً ولا أسدياً ولا أسد قرشي ولا أسد خزيمية، ومجز المذكور هو والد علقمة بن مجز الماضي ذكره في «باب سيرة عبد الله بن حذافة» من المغازي، وذكر مصعب الزبيري والواقدي أنه سمي مجزاً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجمالية جز ناصيته وأطلقه، وهذا يدفع فتح الزاي الأول من اسمه، وعلى هذا فكان له اسم غير مجز، لكني لم أر من ذكره. وكان مجز عارفاً بالقبايلة، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال: لا أعلم له رواية.

قوله: (نظر ألفاً) بذلك ويميز القصر أي قريباً أو أقرب وقت.

قوله: (إلى زيد بن حارثة وأسماء بن زيد) في الرواية التي بعدها «دخل علي» فرأى أسمية بن زيد وزيداً وعليهما قُطِيفَةٌ قد غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وابتدأ أقلامهما «وفي رواية إبراهيم بن سعد» وأسماء وزيد مضطجمان «وفي هذه الزيادة دفع توهم من يقول: لعله حاباهما بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في أسمية.

قوله: (بعضها من بعض) في رواية الكشميهني «لمن بعض» قال أبو داود: نقل أحد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجمالية يقدحون في نسب أسمية لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبييض من القطن، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف اللون سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافاً لهم من الطمن فيه لاعتقادهم ذلك، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسمية وهي أم إبن مولاة النبي ﷺ كانت سوداء فلها جاء أسمية أسود، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم إبن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل، فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله، وتزوجت قبل زيد عبد الحبشي فولدت له إبن فكتبت به واشتهرت بذلك، وكان يقال لها أم الظباء، وقد تقدم لما ذكر في أواخر الحقة. قال عياض: لو صح أن أم إبن كانت سوداء لم ينكروا أسود ابنها أسمية لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود. قلت: يحتمل أنها كانت صافية فجاء أسمية شديدة السواد فوقع الإنكار لذلك، وفي الحديث جواز الشهادة على النقية والاختفاء بمقرقتها من غير رؤية الوجه، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شمار واحد، وقبل الشهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة، وسرور الحاكم لظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى، وتقدم في «باب إذا عرض بنتي الولد» من كتاب اللسان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال: «إن امرأتي ولدت غلاماً أسود» وفيه قول النبي ﷺ «لعله نزع عرق»

النبي ﷺ بوجله، إلا التهمة. [راجع: ٢٤٧٥، أخرجه مسلم: ٥٧].

قوله: (باب الزنا وشرب الخمر) أي التحذير من تعاطيها. ثبت هذا للمستعلمي وحده.

قوله: (وقال ابن عباس يتزع منه نور الإيمان في الزنا) وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي صيفة قال: كان ابن عباس يدعو غلماته غلاماً غلاماً فيقول: ألا أزوجك؟ ما من عبد يزني إلا نزع الله منه نور الإيمان. وقد روي مرفوعاً أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق مجاهد عن ابن عباس: سمعت النبي ﷺ يقول: من زنى نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يرده إليه رده. وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود.

قوله: (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام المخزومي، ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه: حدثني عثيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

قوله: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) قيد نفي الإيمان بحالة ارتكابه لها، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه وهذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إما هو إذا أفلح الإقلاع الكلي وأما لو فرغ وهو مصر على تلك المعصية فهو كالمرتكب فينبه أن نفي الإيمان عنه يستمر، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي في المحاريين من قول ابن عباس: فإن تاب عاد إليه. ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال: لا يزني حين يزني وهو مؤمن، فإذا زال رجع إليه الإيمان. ليس إذا تاب منه ولكن إذا تأخر عن العمل به. ويؤيده أن المصير وإن كان إثمه مستمراً لكن ليس إثمه كمن يباشر الفعل كالسرة مثلاً.

قوله: (ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن) في الرواية الماضية في الأثرية: ولا يشربها. ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتب الأثرية. قال ابن مالك: فيه جواز حذف الفاعل للدلالة الكلام عليه والتقدير: ولا يشرب الشارب الخمر إلخ، ولا يرجع الضمير إلى الزاني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يغل، ونظير حذف الفاعل بعد النفي قراءة هشام: ﴿ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله﴾ [آل عمران: ١٦٩] فتفتح إليه التثنية أوله أي لا يحسن حسب.

قوله: (ولا ينتهب نهباً) يضم الترن هو المال المنسوب والمراد به المسخوذ جهراً فهاً. ووقع في رواية همام عند أحد: والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهباً وأشار يرفع البصر إلى حالة المنهوبين فإنهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرون على دفعه ولو تصرفوا إليه، ويحتمل أن يكون كتابة عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية، والانتهاز أشد لما فيه من مزيد الجوراء وعدم المبالاة، وزاد في رواية يونس بن زيد عن ابن شهاب التي يأتي التنبيه عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله «يرفع الناس إليه فيها أبصارهم» ولفت يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالشين المعجمة، وقيداه ببعض رواة مسلم بالمهمله، وكذا نقل عن إبراهيم الحري، وهي ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح.

قوله: (يرفع الناس إلخ) هكذا وقع تقييده بذلك في النبهة دون السرقة.

قوله: (وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجله إلا التهمة) هو موصل بالسند المذكور، وقد أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ: قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ مثل حديث أبي بكر هذا إلا التهمة. وتقدم في الأثرية من طريق يونس بن زيد عن ابن شهاب: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة: فكره مرفوعاً، وقال بعده: قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباة كان يحدث عن أبي هريرة ثم يقول: كان أبو بكر يلقى معهن: ولا ينتهب نبهة ذات شرف، والباقي نحو الذي هنا، وتقدم في كتاب الأثرية أن مسلماً أخرجه من رواية الأزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثهم عن أبي هريرة وسأله مساقاً واحداً من غير تفصيل، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله: وكان أبو هريرة يلقى معهن، ولا ينتهب. يومه أنه مرفوع على أبي هريرة، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريق همام عن أبي هريرة عن

النبي ﷺ قال: والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نبهة. الحديث فصرح برفعه انتهى. وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال: مثل حديث الزهري. لكن قال: يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها. الحديث، قال: وزاد: ولا يغل أحدكم حين يغل وهو مؤمن فلا يترك ليأكم. وسيأتي في المحاريين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة: ولا يقتل. وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأثرية وأستوعبه هنا إن شاء الله تعالى، قال الطبري: اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث، وإنكر بعضهم أن يكون. قاله، ثم ذكر الاختلاف في تأويله. ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستوتوا في العقوبة لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة. وقال النووي: اختلف العلماء في معنى هذا الحديث، والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، هذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كماله كما يقال لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما يغل ولا عيش إلا عيش الآخرة، وإنما تأولناه حديث أبي ذر «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق» وحديث عبادة الصحيح المشهور «أنهم بايعوا رسول الله ﷺ على أن لا يسرفوا ولا يزناوا» الحديث، وفي آخره: ومن فعل شيئاً من ذلك مضروب به في الدنيا فهو كفارة، ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء علبه. فهذا من قول الله عز وجل: ﴿إن الله لا يغير أن يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [النساء: ١١٦] مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكثر إلا بالشرك فيطهر إلى تأويل الحديث ونظائره، وهو تأويل ظاهر سائق في اللغة مستعمل فيها كثيراً، قال: وتأوله بعض العلماء على من فعله مستعلاً مع علمه بتحرمة. وقال الحسن البصري وعبد بن جرير الطبري: معناه يتزع عن اسم المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقل في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفاسق، وعن ابن عباس: يتزع منه نور الإيمان، وفيه حديث مرفوع، وعن المهلب يتزع منه بصيرته في طاعة الله، وعن الزهري أنه من الشكل الذي تؤمن به وتؤثره كلما جاء ولا تنعرض لتأويله، قال: وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قمته، قال وقيل في حقه غير ما ذكرته عما ليس بظاهر بل بعضها غلط تركتها، انتهى ملخصاً. وقد ورد في تأويله بالمستعمل حديث مرفوع عن علي بن عبد الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبه، فمن الأقوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر أنه خير معنى النهي والمعنى: لا يزني مؤمن ولا يسرق مؤمن، وقال الخطابي كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا ينبغي للتقيد بالظرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع الملل وليس خصوصاً بالمؤمنين. قلت: وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله. ثانيها أن يكون بذلك مناقضاً لمعصية لا نفاق كفر حكاة ابن بطال عن الأزاعي وقد مضى تقريره في كتاب الإيمان أول الكتاب. ثالثها أن معنى نفسي كونه مؤمناً أنه شابه الكافر في عمله، وموقع التشبه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحالة كيف من المعصية ولو أدى إلى قتله، فإنه لو قتل في تلك الحالة كان همه هدراً فانفتحت فائدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمه في تلك الحالة، وهذا يقوي ما تقدم من التقيد بحالة التلبس بالمعصية. رابعها معنى قوله ليس مؤمن أي ليس مستحضر في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به، فهو كتابة عن الغفلة التي جلبتها له غلبة الشهوة، وعبر عن هذا ابن الجوزي بقوله: فإن المعصية تدفع عن مراعاة الإيمان وهو تصديق القلب، فكانه نسي من صدق به، قال ذلك في تفسير نزع نور الإيمان، ولعل هذا هو مراد المهلب. خامسها معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من الأمان. سادسها أن المراد به الزجر والتنبيه ولا يراد ظاهره، وقد أشار إلى ذلك الطبري: يقال يجوز أن يكون من باب التعليل والتهديد كقوله تعالى: ﴿ومن كفر فإن الله غي عن العالمين﴾ [آل عمران: ٩٧] يعني أن هذه الحاصل ليست من صفات المؤمنين لأنها متنافية لحاله فلا ينبغي أن يتصف بها. سابعها أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا فارقه عاد إليه، وهو ظاهر ما أسندته البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في «باب إثم الزنا» من كتاب المحاريين عن عكرمة عنه بنحو حديث الباب، قال عكرمة: قلت لابن عباس كيف يتزع منه الإيمان؟ قال: هكذا، وشبك بين أصابعه ثم أخرجها، فإذا تاب عاد إليه هكذا، وشبك بين أصابعه. وجاء مثل هذا مرفوعاً أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقرئ أنه سمع أبا هريرة رفعه «إذا زنى الرجل خرج من الإيمان فكان عليه كالظلة، فإذا ألتج رجع إليه الإيمان» وأخرج الحاكم من طريق ابن حجرية أنه سمع أبا هريرة يقول: «من زنى أو شرب الخمر نزع الله

منه الإيمان كما يبلغ الإنسان القميص من راسه « وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رقبته « من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه « وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة « مثل الإيمان مثل قميص بينما أتت مديرة عنه إذ لبسته، وبينما أتت قد لبسته إذ زعته « قال ابن بطال: ويصان ذلك أن الإيمان هو التصديق، غير أن للتصديق معنيين أحدهما قول والأخر عمل، فإذا ركب المصدق كبيرة فارقه اسم الإيمان فإذا كف عنه عاد له الاسم، لأنه في حال كفه من الكبير يجتنب بلسانه ولسانه مصدق عقد قلبه وذلك معنى الإيمان. قلت: وهذا القول قد يلاقي ما أشار إليه النووي فيما نقله من ابن عباس: يترج منه نور الإيمان، لأنه يحمل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وثمرته وهو العمل بمقتضاه، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه تبعاً للطبري: الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو معنى الملح إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال له فاسق مثلاً، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة، فإنزال عنه حيث ذم اسم الإيمان بالإطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتقدير فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لا عملاً، ومن ذلك الكف عن المحرمات. وأطن ابن بطال تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال: المصدق عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المنصية، فالركب لبعض مآذرك لم يخل اعتقاده ولا نطقه بل اختلط طاعته قطعه فليس يؤمن بمعنى أنه ليس مطيع، فمضى نفي الإيمان عمول على الإنزال بزواله عن اعتاد ذلك إلى يحنى عليه أن يفضي به إلى الكفر، وهو كقولهم: « ومن يرتع حول الحمى » الحديث أشار إليه الخطابي، وقد أشار المازري إلى أن القول المصحح هنا مبني على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً، والمعجب من النووي كيف جزم بأن في التساويل للقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فقله لم يطلع على صحته، وقد قلعت أنه يمكن رده إلى القول الذي صححه، قال الطبري: يحمل أن يكون الذي نقص من إيمان المذكور الحياه وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور، وقد مضى أن الحياه من الإيمان فيكون التقدير: لا يزني حين يزني وهو يستحي من الله لأنه لو استحيها منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشييك أصابعه ثم إخراجها منها ثم إعادتها إليها، ويعضده حديث « من استحي من الله حق الحياه فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى » انتهى. وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال في معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارق وعن قول المعتزلة، وقد اشترت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض، قال المازري: هذه التساويلات تلغ قول الخوارق ومن وافقهم من الرافضة أن مرتكب الكبيرة كافر بخلاف في النار إذا مات من غير توبة، وكذا قول المعتزلة إنه فاسق بخلاف في النار، فإن الطوائف المذكورة تتفقوا بهذا الحديث وشبهه، وإذا احتمل ما قلناه اتدعت حججهم. قال القاضي عياض: أشار بعض العلماء إلى أن في هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها، فنه بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والمحرص على المحرمات وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالإتهاب الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيهم والحياه منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها. وقال القرطبي بعد أن ذكره ملخصاً: وهذا لا يمتش إلا مع المساعة، والأولى أن يقال: إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هي من أعظم أصول المقاسد وأشدّها من أصول المصالح وهي استباحة الفروج المحرمة وما يؤدي إلى اختلال العقل، وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الجوره في ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الجوره التي يؤخذ بها مال الغير بغير حق. قلت: وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأمل يشمل الكبائر والصغائر، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر بانجتاب الكبائر فلا يقع الوحيد عليها بمثل التشديد الذي في الحديث. وفي الحديث من القوائد أن من زنى دخل في هذا الوعيد سواء كان بكرة أو حصناً وسواء كان الزني بها أجنبية أو محرماً، ولا شك أنه في حق المحرم أفحش ومن المتزوج أعظم، ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من اللمس المحرم وكذا التضييق والنظر لأنها وإن سميت في عرف الشرع زناً فلا تدخل في ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره في تفسير اللهم. وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل في الوعيد وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الشافعية أيضاً في كون الغصب كبيرة أن يكون للمغصوب نصيباً وكذا في السرقة وإن كان بعضهم أطلق فيه فهو عموم على ما اشتهر أن وجوب القطع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة ما دون النصاب حراماً. وفي الحديث تعظيم شأن أخذ حق الغير بغير حق لأنه « أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه. وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد

المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من الخمر من اختلال العقل أفحش من شرب ما لا يتغير معه العقل، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن لنقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض، واستدل به من قال إن الإتهاب كله حرام حتى فيما أذن مالكه كالتأثير في العرس، ولكن صرح الحسن والنخعي وقادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو عبيدة هو كما قالوا، وأما التهمة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التساوي، فإذا كان القوي منهم يظلب الضعيف ولا تطب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد يمتشي إلى التحريم، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته، وعن كرهه من الصحابة أبو مسعود البصري ومن التابعين النخعي وعكرمة، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل لكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو قلة حياه، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه « قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قزط أن النبي « قال في البدن التي غرما » من شاء انقطع « واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رقبته « إنما نهيتكم عن نهيس المساكين فأما العرسان فلا » الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع، قال ابن المنذر: هي حجة قوية في جواز أخذ ما يثر في العرس وغرره لأن المبيع لم قد علم اختلاف حاكم في الأخذ كما علم النبي « ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي غرما وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النار. قلت: يل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المؤمن فمنه فلهذه كانت الغاية في الروع والإتصاف، وليس غيرهم في ذلك منهم.

٢- باب مَا جَاءَ فِي حَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ

٦٧٧٣- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ

النَّبِيُّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالْعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَوْبَعِينَ. (الطبر: ٦٧٧٣)، أخرجه مسلم: ١٧٠٦.

قوله: (باب ما جاء في حرب شارب الخمر) أي خلافاً لمن قال بتعين الجلد ويصان الاختلاف في كتمه، وقد تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقتها وهل هي مشقة وهل يجوز تذكرها في أول كتاب الأشرية.

قوله: (عن قتادة عن أنس) في رواية لمسلم والنسائي « سمعت أنساً » أخرجاها من طريق خالد بن الحارث عن شعبة، وهو يدل على أن رواية شعبة عن قتادة زيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجاها النسائي من الزيد في متصل الأسانيد.

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم) كنا ذكر طرق شعبة عن قتادة ولم يسبق للمتن ونحوه إلى طريق هشام عن قتادة فساق المتن على لفظه. وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب من شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ، وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد الفلاسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ « أن النبي ﷺ أي برجل شرب الخمر فضره بهرينتين لحواً من أربعين، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فقله عمر « ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى قوله « نحواً من أربعين » وأخرج مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه قال « وقله أبو بكر فلما كان عمر أي في خلافته استشار الناس فقال عبد الرحمن يعني ابن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر « ووقع لبعض رواة مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد: فيه حذف عامل النصب والتقدير جمعه، وتقبة الفاكهي فقال: هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لقواعد العربية ولا أراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الذين على تقدير اجملهم، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار بأخف الحدود لا الأمر بذلك، فالذي يظهر أن راوي النصب وهم واحتمل توجيهه أولى من ارتكاب ما لا يجوز لفظاً ولا معنى، ورد عليه تلميذه ابن مرزوق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مسؤول والمستشير سائل ولا يبعد أن يكون المستشار أماً، قال: والمثال الذي مثل به غير مطابق. قلت: بل هو مطابق لما ادعاء أن عبد الرحمن قصد الإخبار فقط، والحق أنه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس، وأقرب التقادير أخف الحدود ثمانين أو أجد أخف الحدود ثمانين فتصبيها، وأغرب ابن العطار صاحب النووي في « شرح العمدة » فنقل عن بعض

العلماء أنه ذكر بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع وأخره مبتدأ وخبراً، قال ولا أعلمه متقولاً رواية، كذا قال والرواية بذلك ثابتة والأولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمر ورضا الناس من الريف والقرى قال: ما ترون في جلد الحمر؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أرى أن تجعلها كخلف الحدود قال فجلد عمر ثمانين « فيكون الخلود من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها وأداة التشية، وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالتمال نحواً من أربعين، ثم أتى به أبو بكر فصنع به مثل ذلك « ورواه همام عن قتادة بلفظ « فأمر قريباً من عشرين رجلاً فجلده كل رجل جلدة بالجرید والتمال « أخرجه أحمد والبيهقي، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وأن جملة الضربات كانت نحو أربعين لا أنه جلد بهيرتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس. ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « جلد بالجرید والتمال أربعين « علقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي، وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ « كان يضرب في الحمر مثله « وقد نسب صاحب العملة قصة عبد الرحمن هذه إلى فخرجه الصحيحين ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنزلي، نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث السائب في الباب الثالث، وسياهي بسط ذلك فيه.

(تقريبه): الرجل المذكور لم أقف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في « باب ما يكره من لمن الشارب » ما يؤخذ منه أنه النعمان.

٣- باب من أمر بضرب الخد في البيت

٦٧٧٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خُزَيْمٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى بَنِي نَعْمَانَ، أَوْ بَنِي نَعْمَانَ، وَفَوَّ سَكَرَانَ، فَشَقَّ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ مَنْ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، فَضْرَبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَكُنْتُ لَيْسَ ضَرْبَهُ. [راجع: ٢٣١٦].

٦٧٧٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَهُ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ. [راجع: ٦٧٧٣، أخرجه مسلم: ١٧٠٦].

٦٧٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: جَسِيَ بِالنَّعْمَانِ، أَوْ بَنِي النَّعْمَانِ، ضَرْباً، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ بِبَيْتِهِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، قَالَ: فَضْرَبُوهُ، فَكُنْتُ أَنَا لَيْسَ ضَرْبَهُ بِالنَّعَالِ. [راجع: ٢٣١٦].

٦٧٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا مِقْسَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاشٍ: سَمِعْتُ عُثَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَيِّمٍ حَدًّا عَلَى حَدِّ قِمَمَتٍ، فَاجِدَ لِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ النَّخَعِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَلَيْكَلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُنْتُ يَسْتَعْنِي. [أخرجه مسلم: ١٧٠٧، وفي الخلود: (٣٩)].

٦٧٧٩- حَدَّثَنَا نَكِيُّ بْنُ إِزْهَاجٍ، عَنْ الْحُفَيْدِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنَةَ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا نَزُولُ بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَمْرُهُ أَبِي بَكْرٍ وَصَلُّوهُ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، فَتَقَرُّوا إِلَيْهِ بِأَيْدِيهِمْ وَنَعَالِهِمْ وَأَزْدِيَّتِهِمْ، حَتَّى كَانَ آخِرَ أَمْرِهِ عُمَرَ، فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ، حَتَّى إِذَا عَوَّاهُ وَقَسَتْهُ جِلْدَهُ لَمَّا لَيْسَ.

قوله: (باب الضرب بالجرید والتعال) أي في شرب الخمر، وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط الجلد. وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية: أصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدي والتعال والياب، ثانيها يتعين الجلد وثالثها يتعين الضرب. وحجة الرابع أنه فعل في عهد النبي ﷺ ولم يثبت نسخه والجلد في عهد الصحابة فدل على جوازه، وحجة الآخر أن الشافعي قال في « الأم »: لو أقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدل على أن الأصل الضرب بغير السوط، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط، وصرح القاضي حسين بتعين السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن النص في القضاء ما يوافق، ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال النووي في « شرح مسلم »: اجتمعوا على الاكتفاء بالجرید والتعال وأطراف الثياب، ثم قال: والأصح جوازه بالسوط، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ للأحاديث الصحيحة. قلت: وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتبردين وأطراف الثياب والتعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله « نحواً من أربعين » تقدير أربعين ضربة بمصاً مثلاً لا أن المراد عدد معين، ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن زهر أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقومه أربعين فضرِبَ أبو بكر أربعين، قال: وهذا عندي خلاف الظاهر، ويعدله قوله في الرواية الأخرى « جلد في

٦٧٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: جَسِيَ بِالنَّعْمَانِ، أَوْ بَنِي النَّعْمَانِ، ضَرْباً، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ بِبَيْتِهِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، قَالَ: فَضْرَبُوهُ، فَكُنْتُ أَنَا لَيْسَ ضَرْبَهُ بِالنَّعَالِ. [راجع: ٢٣١٦].

قوله: (باب من أمر بضرب الحد في البيت) يعني خلافاً لمن قال: لا يضرب الحد سرّاً، وقد ورد عن عمر في قصة ولده أبي شحمة لما شرب بمصر فجلده عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهراً روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولاً، وجمهور أهل العلم على الاكتفاء، وحلوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لا أن إقامة الحد لا تصح إلا جهراً.

قوله: (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي، وأبوه هو السخثاني، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله وقد سمي في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أبيوب.

قوله: (عن عقبة بن الحارث) أي ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف، ووقع في رواية عبد الوارث عن أبيوب عند أحمد « حدثني عقبة بن الحارث » وقد اتفق هؤلاء على وصله، وخالفهم إسحاق بن علي فقال: « عن أبيوب عن ابن أبي مليكة مرسلًا » أخرجه مسند عنه.

قوله: (حجي) كذا لم على البناء للمجهول، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينبه عليه أحد من صف في المبهمات.

قوله: (بالنعمان أو باني النعمان) في رواية الكشيبي في الباب الذي يليه «نعمان» بغير ألف ولأم في الموضعين وقد تقدم التشية على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند الإسماعيلي « النعمان » بغير شك، فلو أن الزبير بن بكار ولبن منه أخرجا الحديث من وجهين فيهما « النعمان » بغير شك وذكر تسمية هناك، وفي رواية الزبير «كان النعمان يصيب الشراب» وهذا يكره على قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعمان فإنه قيل في ترجمة النعمان: كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انتهك في شرب الخمر فجلده النبي ﷺ، وقال في موضع آخر أظن ابن النعمان جلد في الخمر أكثر من حسين مرة، وذكر الزبير بن بكار أيضاً أنه كان مزاحاً وله في ذلك قصة مع سويط بن حملة ومع غرمة بن نوفل والد المسور مع أمير المؤمنين عثمان ذكرها الزبير مع نظائرها في « كتاب الفكاهة والمزاح » وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية.

قوله: (شارباً) في رواية وهيب « وهو سكران » وزاد « فشق عليه أي على النبي

الحمر أربعين « قلت: ويعد التأويل المذكور ما تقدم من رواية همام في حديث أنس « فأمر عشرين رجلاً فجلبه كل رجل جلدتين بالجريد والنعال » وذكر للصف فيه خمسة أحاديث:

الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له.

الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضاً في الباب الأول.

وقوله فيه: (جلد) تقدم في الباب الأول بلفظ « ضرب » ولا منافاة بينهما لأن معنى جلد هنا ضربه فأصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد.

الثالث حديث أبي هريرة:

قوله: (أبو ضمرة أنس) يعني ابن عياض.

قوله: (عن يزيد بن الحاد) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الحاد نسب إلى جده الأعلى، وهو وشيخه وشيخه مثنون تابعون، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حدثنا بن الحاد ».

قوله: (عن محمد بن إبراهيم) أي ابن الحارث بن خالد التيمي، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الحاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة.

قوله: (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف، وصرح به في رواية الطحاوي.

قوله: (وأن النبي صلى الله عليه وسلم يربجل قد شرب) في الرواية التي في الباب الذي يليه « بسكران » وهذا الرجل يحتل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حاراً المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر، ويحتمل أن يفسر بابن النعمان، والأول أقرب لأن في قصته « فقال رجل من القوم اللهم المنة » ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه « قال بعض القوم أنزلك الله » ويحتمل أن يكون ثالثاً فإن الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف، وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتني النبي ﷺ ينشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخسف بالنعال » الحديث، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين « كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم وتعلم ويصكونه ».

قوله: (قال احضروه) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ولكن لم يذكر فيها عدداً.

قوله: (قال بعض القوم) في الرواية الآتية « فقال رجل » وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حار كما سأتيه.

قوله: (لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان) في الرواية الأخرى « لا تكونوا عون الشيطان على أخيك » ووجه عونهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بترئيه له المعصية أن يحصل له الخزي فإذا دمرها عليه باخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان. ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أبوب وابن لبيعة ثلاثتهم عن يزيد بن الحاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه » زاد فيه أيضاً بعد الضرب « ثم قال رسول الله ﷺ لأصحابه بكتوه » وهو أمر بالتيك وهو مواجهته بفتح فمله، وقد فسر في الخبر بقوله « فاقبلوا عليه يقولون له ما اتقيت الله عز وجل، ما خشيت الله جل شأوه، ما استحييت من رسول الله ﷺ ثم أرسلوه » وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام: بكتوه فبكتوه، ثم أرسلوه » ويستفاد من ذلك منع الدماء على العاصي بالابعاد عن رحمة الله كاللحم، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

الحديث الرابع:

قوله: (صفيان) هو الثوري، وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين بمحدثين مفتوح أوله، وعمر بن سعيد بالتصغير وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه تابعي كبير ثقة، قال الثوري: هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ووقع في الجمع للحميري « سعد » بسكون العين وهو غلط، ووقع في المهذب « وغيره » عمر بن سعد « بخلف الياء فيما وهو غلط فاحش. قلت: ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميري، ثم رأيته في تقييد أبي علي الجبائي منسوباً لأبي زيد المروزي قال: والصواب سعيد، وجزم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بسكون العين فلعلمه سلف الحميري، ووقع للنسائي والطحاوي « عمر » بضم العين وفتح الميم كما في المهذب لكن الذي عندنا في أبيه

قوله: (ما كنت لأقيم) اللام لتأكيد الضي كما في قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾. [البقرة: ١٤٣].

قوله: (في موت فأجد) بالنصب فيهما، ومعنى أجد من الوجد، وله معان اللاتق منها هنا الحزن، وقوله « في موت » مسبب عن « أقيم » وقوله « فأجد » مسبب عن السبب والمسبب معاً.

قوله: (إلا صاحب الخمر) أي شاربها وهو بالنصب، ويجوز الرفع، والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات، ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئاً إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء على هذا متصلاً قاله الطي.

قوله: (فإنه لو مات وديته) أي أعطيت دية لمن يستحق قبضها، وقد جاء مفسراً من طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمر بن سعيد قال: « سمعت علياً يقول من أتمنا عليه حداً فمات فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر ».

قوله: (لم يسته) أي لم يسن فيه عدداً معيناً، في رواية شريك « فإن رسول الله ﷺ لم يسن فيه شيئاً » ووقع في رواية الشعبي « فإنما هو شيء صنعناه ».

(تكملة): اتفقا على أن من مات من الضرب في الحد لا ضمان على قاتله إلا في حد الخمر، فمن علي ما تقدم، وقال الشافعي: إن ضرب بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره، والدية في ذلك على عاقلة الإمام، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين.

الحديث الخامس:

قوله: (عن الجعيد) بالجيم والتصغير، ويقال الجعد بفتح أوله ثم سكون، وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة، وروى عنه هنا بواسطة، وهذا السند للبخاري في غاية العلل لأن بينه وبين التابعي فيه واحد فكان في حكم الثلاثيات، وإن كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله عنده نظائر، ومثله ما أخرجه في العلم عن عبيد الله بن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي فإن أبا الطفيل صحابي فيكون في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي فيه اثنين وإن كان صحابي إنما رواه عن صحابي آخر، وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن إسماعيل عن الجعيد سمعت السائب، فعلى هذا فإذا زاد بين خصيصة بينهما إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون الجعيد سمعه من السائب، وثبت فيه يزيد، ثم ظهر لي السبب في ذلك وهو أن رواية الجعيد المذكورة عن السائب مختصرة فكأنه سمع الحديث تاماً من يزيد عن السائب فحدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد، وحدث أيضاً بآتمام فذكر الوساطة، ويزيد بن خصيصة المذكور هو ابن عبد الله بن خصيصة نسب لجده وقيل هو يزيد بن عبد الله بن يزيد بن خصيصة فيكون نسب إلى جد أبيه، وخصيصة هو ابن يزيد بن ثمامة أخو السائب بن يزيد صحابي هذا الحديث فتكون رواية يزيد بن خصيصة لهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده.

قوله: (كما نؤتي بالشواب) فيه إسناده القائل الفعل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازاً لكونه مستواً معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك الفعل الخاص لأن السائب كان صغيراً جداً في عهد النبي ﷺ، فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين فيبعد أن يكون شارك من كان يجالس النبي ﷺ فيما ذكر من ضرب الشارب، فكان مراده بقوله « كنا » أي الصحابة، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو عمه فيشاركهم في ذلك فيكون الإسناد على حقيقته.

قوله: (وإمرة أبي بكر) بكسر الهمزة وسكون الميم أي خلافته، وفي رواية حاتم « من زمن النبي ﷺ وأبي بكر وبعض زمان عمر ».

قوله: (وصدراً من خلافة عمر) أي جناً أولياً.

قوله: (فقوم إليه باليدنا ونعالنا وأرديتنا) أي فنضربه بها.

قوله: (حتى كان آخر إمرة عمر فجلب أربعين) ظاهراً أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابه في عمر فإنه يدل على أن عمر بجلد ثمانين كان في وسط إمارته لأن خالد مات في وسط خلافة

عمر، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاء معقبة لآخر الإمرة بل لزمان أبي بكر وبينما ما وقع في زمن عمر، فالتقدير فاستمر جلد أربعين، والمراد بالغاية الأخرى في قوله «حتى إذا عتراً» تأكيداً لغاية الأولى وبينما ما صنع عمر بعد الغاية الأولى. وقد أخرجه النسائي من رواية للمغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ «حتى كان وسط إمارة عمر فجلده فيها أربعين حتى إذا عتراً» وهذه لا إشكال فيها.

قوله: (حتى إذا عتراً) بمهملة ثم مثناة من العتو وهو التجبر، والمراد هنا انتهماكم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد.

قوله: (وفسقوا) أي خرجوا عن الطاعة، ووقع في رواية للنسائي «فلم يتكلموا» أي يدعوا.

قوله: (جلد ثمانين) وقع في مرسل عبيد بن حمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه «أن عمر جعله أربعين سوطة، فلما رآهم لا يتناهون جلده ستين سوطة، فلما رآهم لا يتناهون جلده ثمانين سوطة وقال: هذا أدنى الحدود» وهذا يدل على أنه وافق عهد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة للقطع وحد القذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عدداً، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال «أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر» وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد «أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن نجعله ثمانين، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هلدى وإذا هلدى أفتري» فجلده عمر في الخمر ثمانين، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن قليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه «أن الشراب كانوا يضرِبون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر: لو فرضنا لهم حداً فترضى نحو ما كانوا يضرِبون في عهد النبي ﷺ فجلدهم أربعين حتى توفي» ثم كان عمر فجدله كذلك حتى أتى برجل «فذكر قصة وأنه ثلثه ثمانين» لم يبق في الحديث أمثراً وعملوا الصالحات جنباً ناصحاً طمعوا» وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمقتضى، فقال عمر: ما ترون؟ فقال علي فذكره وزاد بعد قوله «وإذا هلدى أفتري وعلى المغيرة ثمانون جلده فأمر به عمر فجلده ثمانين» ولهذا الآثار عن علي طرق أخرى منها ما أخرجهما الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن «أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين، قال فيسئ خالده بن الوليد إلى عمر فقلت: إن الناس قد انتهكوا في الخمر واستخفوا العقوبة، فقال عمر لن حوله: ما ترون؟ قال ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي «فذكر مثل رواية ثور الموصولة ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة «أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي: إن السكاران إذا سكر هلدى» الحديث، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال «شرب نفر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت: أرى أن تستبيهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله، فاستأبهم فتابوا، فضرِبهم ثمانين ثمانين» وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بحجين وفيه «فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد: أن الناس قد انتهكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة، قال وعنده المهاجرون والأنصار، فسلمهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين، وقال علي «فذكر مثله. وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر عن ابن شهاب قال «فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطة وفرض فيها عمر ثمانين» قال الطحاوي: جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئاً، ويؤيده ذكر الأحاديث التي ليس فيها تنقيح بعد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أزهر «أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه، فمنهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالجرید، ثم أخذ رسول الله ﷺ تراباً فرس به في وجهه» وتعب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث «ثم أتى أبو بكر بسكران فترضى الذي كان من ضربهم عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين» فإنه يدل على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدد معين فقيمًا اعتمد أبو بكر حجة على ذلك. ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حضير بمهملة وضاد معجمة مضمر ابن المنذر «أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عتبة في الخمر، فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده،

فلما بلغ أربعين قال: أمسك، جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة، وهذا أحب إليّ» فإن فيه الجزم بأن النبي ﷺ جلد أربعين، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات اللامبية عن أنس فيها «نحو الأربعين» والجميع بينها أن علياً أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلفظ التقريب، وإدعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة، ولأن راويها عبد الله بن فيروز المعروف بالدنانج بنون وجيم ضعيف، وتعبه البيهقي بأنه حديث صحيح خرج في المسانيد والسنن، وأن الترمذي سأله البخاري عنه فقواه، وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول. وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في هذا الباب، قال البيهقي: وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبولهم، وتضعفه الدنانج لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسراً، وخالف الراوي غيره في بعض ألقاف الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع. قلت: وثق الدنانج المذكور أبو زرعة والنسائي، وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال: أخرجه البخاري، وهو كما قال، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين، وذكرنا ما قيل في ذلك هناك. وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضاً بأن علياً قال وهذا أحب إليّ أي جلد أربعين مع أن علياً جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين، ويأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن جلد النبي ﷺ ثمانون، والجبواب عن ذلك من وجهين: أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من حديث علي، والثاني على تقدير ثبوته فإنه يميز أن ذلك يختلف بحال الشارب، وأن حد الخمر لا يقتصر عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين، والحجة إنما هي في جزمه بأنه ﷺ جلد أربعين، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علياً جلد الوليد بسوطه لا طرفان، وأخرج الطحاوي أيضاً من طريق عروة مثله لكن قال «له ذنبان أربعين جلده في الخمر في زمن عثمان» قال الطحاوي: ففي هذا الحديث أن علياً جلده ثمانين لأن كل سوط سوطان، وتعب بأن السند الأول منقطع فإن أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكبر من عشرين سنة، ويأن الثاني في سنده ابن خزيمة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمزاً وعلى تقدير ثبوته فليس في الطرفين أن الطرفين أصابه في كل ضربة. وقال البيهقي: يمتثل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فلما بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر «وكل سنة وهذا أحب إليّ» لأنه لا يقتضي التناهي، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الطرفين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه. وأما دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجح ما فعل عمر على ما فعل النبي ﷺ وأبو بكر وهذا لا يقن به قاله البيهقي، واستدل الطحاوي بضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي «إنه إذا سكر هلدى إلخ» قال فلما ائتمد علي في ذلك على ضرب الخمر واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك، فيكون جزمه بأن النبي ﷺ جلد أربعين غلطاً من الراوي، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس، ولو كان عند من مضرت من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لأنكروا عليه، وتعب بأنه إنما يتجه الإنكار لو كان المنزع واحداً فلما راجع الاختلاف فلا يتجه الإنكار، وبين ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما تشاوروا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهداً بناء على جواز دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً، أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا نقصان منه، أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التعزير تحذيراً وتقويماً، لأن من استقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب إلى ارتدائه، فيمتثل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى علي الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لانتفاء سببها، ويمتثل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً بمن غرد وظهرت منه أمارات الاشتهاج بالفجور، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حيد بن عبد الرحمن عند الدار طعني وغيره «فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين» قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين، وقال المازري: لو فهم الصحابة أن النبي ﷺ حد في الخمر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي كما لم يقولوا بالرأي في غيره، فلمعلم فهو أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى. وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجع القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم اجتهدوا في الحد

عمر، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاء معقبة لآخر الإمرة بل لزمان أبي بكر وبينما ما وقع في زمن عمر، فالتقدير فاستمر جلد أربعين، والمراد بالغاية الأخرى في قوله «حتى إذا عتراً» تأكيداً لغاية الأولى وبينما ما صنع عمر بعد الغاية الأولى. وقد أخرجه النسائي من رواية للمغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ «حتى كان وسط إمارة عمر فجلده فيها أربعين حتى إذا عتراً» وهذه لا إشكال فيها.

قوله: (حتى إذا عتراً) بمهملة ثم مثناة من العتو وهو التجبر، والمراد هنا انتهماكم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد.

قوله: (وفسقوا) أي خرجوا عن الطاعة، ووقع في رواية للنسائي «فلم يتكلموا» أي يدعوا.

قوله: (جلد ثمانين) وقع في مرسل عبيد بن حمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه «أن عمر جعله أربعين سوطة، فلما رآهم لا يتناهون جلده ستين سوطة، فلما رآهم لا يتناهون جلده ثمانين سوطة وقال: هذا أدنى الحدود» وهذا يدل على أنه وافق عهد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة للقطع وحد القذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عدداً، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال «أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر» وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد «أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن نجعله ثمانين، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هلدى وإذا هلدى أفتري» فجلده عمر في الخمر ثمانين، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن قليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه «أن الشراب كانوا يضرِبون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر: لو فرضنا لهم حداً فترضى نحو ما كانوا يضرِبون في عهد النبي ﷺ فجلدهم أربعين حتى توفي» ثم كان عمر فجدله كذلك حتى أتى برجل «فذكر قصة وأنه ثلثه ثمانين» لم يبق في الحديث أمثراً وعملوا الصالحات جنباً ناصحاً طمعوا» وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمقتضى، فقال عمر: ما ترون؟ فقال علي فذكره وزاد بعد قوله «وإذا هلدى أفتري وعلى المغيرة ثمانون جلده فأمر به عمر فجلده ثمانين» ولهذا الآثار عن علي طرق أخرى منها ما أخرجهما الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن «أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين، قال فيسئ خالده بن الوليد إلى عمر فقلت: إن الناس قد انتهكوا في الخمر واستخفوا العقوبة، فقال عمر لن حوله: ما ترون؟ قال ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي «فذكر مثل رواية ثور الموصولة ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة «أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي: إن السكاران إذا سكر هلدى» الحديث، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال «شرب نفر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت: أرى أن تستبيهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله، فاستأبهم فتابوا، فضرِبهم ثمانين ثمانين» وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بحجين وفيه «فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد: أن الناس قد انتهكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة، قال وعنده المهاجرون والأنصار، فسلمهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين، وقال علي «فذكر مثله. وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر عن ابن شهاب قال «فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطة وفرض فيها عمر ثمانين» قال الطحاوي: جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئاً، ويؤيده ذكر الأحاديث التي ليس فيها تنقيح بعد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أزهر «أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه، فمنهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالجرید، ثم أخذ رسول الله ﷺ تراباً فرس به في وجهه» وتعب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث «ثم أتى أبو بكر بسكران فترضى الذي كان من ضربهم عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين» فإنه يدل على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدد معين فقيمًا اعتمد أبو بكر حجة على ذلك. ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حضير بمهملة وضاد معجمة مضمر ابن المنذر «أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عتبة في الخمر، فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده،

لمعين لا يلزم منه من المخالفة التي ذكرناها كما سبق تقريره. وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول: كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم وتعلمهم، فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشي فجمله أربعين سوطاً، فلما رآهم لا يتأمنون جملة ثمانين سوطاً، وقال: وهذا أخف الحدود. والجمع بين حديث علي المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يعمل النبي عليه أنه لم يحد الثمانين أي لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين، ويؤيده قوله « وإما هو شيء صنعته نحن » يشير إلى ما أشار به علي عمر، وعلى هذا قوله « لو سأت لوديته » أي في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم، ويحتمل أن يكون قوله « لم يسنه » أي الثمانين لقوله في الرواية الأخرى « وإما هو شيء صنعته » فكأنه خاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً، واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوصف عند ما كان الأمر عليه أولاً فرجع إلى ترجيحه وأخير بأنه لو أقام الحد ثمانين فمات المضروب وناه للعله المذكورة، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « لم يسنه » بصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أي لم يسن الجلد بالسوط وإما كان يضرب فيه بالعتال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي، وقال ابن حزم أيضاً: لو جاء عن غير علي من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حل أحدهما على غير ما حل عليه الآخر فضلاً عن علي مع سعة علمه وقوة فهمه، وإذا تمارض خبر عمر بن سعيد وثعبان أبي ساسان فخير أبي ساسان أو بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن علي وغيره عبيد موقوف على علي، وإذا تمارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع. وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فمردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهين الأخبار الصحيحة، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهماً فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي، وقد ساعدتها رواية أنس على اختلاف ألفاظ الثقة عن قتادة، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض فحديث أنس سالم من ذلك، واستدل بصحة عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر، والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون. قلت: جاء عن أحد كالنعمين، قال القاضي عياض: أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره، فذهب الجمهور إلى الثمانين، وقال الشافعي في المشهور عنه وأحد في رواية وأبو ثور ودادو أربعين، وتيمه على نقل الإجماع إلى دقيق المبدأ والنووي ومن تبعهما، وتعبث بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا من طائفة من أهل العلم أن الحد لا حد فيها وإما فيها التميز واستدلوا بإسنادات الباب فإنها ساكنة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس ولم يميز فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه، وقد قال عبد الرزاق « أنبأنا ابن جريج ومعمر مثل ابن شهاب: كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر؟ قال: لم يكن فرض فيها حد، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم وتعلمهم حتى يقول لهم افرسوا، وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي » عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حداً، قال ابن عباس: وشرب رجل فسكر فاطلق به إلى النبي ﷺ فلما حاضى دار العباس أنقل فتدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء » وأخرج الطبري عن وجه آخر « عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيراً، ولقد غزا تبرك فنفث حجرته من الليل سكران فقال: ليقيم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده إلى رحله » والجواب أن الإجماع تمتد بعد ذلك على وجوب الحد لأبنا بكر نحري ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فصره حداً واستمر عليه، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد، وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس، ثم شرع فيه التميز على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدر فيها، ثم شرع الحد ولا يطعن أكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين ومن ثم توحي أبو بكر ما فعل بحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الأمر، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تمزيقاً. قلت: وفي ما ورد في الحديث أنه إن شرب فعذ ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث خرج في السنن من عدة طرق أسانيداً قوية، ونقل الترمذي الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عن القتل به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحد والحنس البصري وبعض أهل الظاهر، وبإلف النووي فقال: هو قول باطل يخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم والحديث الولود فيه منسوخ إما بحديث « لا يجلد امرئ مسلم إلا إحدى ثلاث » وإما بأن الإجماع دل على نسخه. قلت: بل دليل النسخ مخصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال « فأتي برجل قد شرب فجمله، ثم أتى به قد شرب

فجمله، ثم أتى به فجمله، ثم أتى به فجمله فرفع القتل وكانت رخصة » وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه. واحتج من قال إن حد ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة، وتعبت بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع علي عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستثنين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي ﷺ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعاً للذين انتهكوا لأن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم « استقروا العقوبة » وبهذا تمسك الشافعية فقالوا: أقل ما في حد الخمر أربعون ونحوه الزيادة فيه إلى الثمانين على سبيل التميز ولا يجاوز الثمانين، واستدلوا إلى أن التميز إلى رأي الإمام فرأى عمر فعله بموافقة علي ثم رجع علي ووقف عندما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافقه عثمان على ذلك، وأما قول علي « وكل سنة » فمعناه أن الاقتصار على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ردعاً للشاربين الذين استقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في زمانه للمعنى الذي تقدم وسرع لم ذلك إما اعتقادهم بجواز القياس في الحدود على رأي من يجعل الجميع حداً وإما أنهم جعلوا الزيادة تمزيقاً بناء على جواز أن يبلغ بالتميز قدر الحد ولعلمهم لم يلزمهم الخبر الآتي في باب التميز، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود ولدعى إجماع الصحابة، وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال وقد شنع ابن حزم على الحنفية في قولهم إن القياس لا يدخل في الحدود والكفارات من جزم الطحاوي ومن وافقه منهم بأن حد الخمر واقع بالقياس على حد القذف، وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح، وقد تشترك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جمل الجميع حداً بل الذي فعلوا محمول على أنهم لم يلزمهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين إذ لو بلغهم ما جاوزوه كما لم يجاوزوه غيره من الحدود المنصوصة، وقد اتفقوا على أنه لا يميز أن يستبطن من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجع أن الزيادة كانت تمزيقاً، ويؤيد ما أخرجه أبو عبيد في « غريب الحديث » بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى يشارب فقال لطبع بن الأسود: إذا أصبحت غداً فأضربه، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال: كم ضربت؟ قال ستين قال: اتقص عنه بعشرين، قال أبو عبيد يعني أجعل شدة ضربك له قصاصاً بالشربين التي بقيت من الثمانين، قال أبو عبيد: فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب في حال السكر لقوله « إذا أصبحت فأضربه » قال البيهقي: ويؤخذ منه أن الزيادة على الأربعين ليست بعد إذ لو كانت حداً لا جاز القصص منه بشدة الضرب إذ لا قائل به. وقال صاحب « لفهم » ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية: هذا كله يدل على أن النبي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدباً وتمزيقاً، ولذلك قال علي: فإنساني ﷺ لم يسنه، فلذلك سأل للصحابة الإجماع فيه فالحقوه بأخف الحدود، وهذا قول طائفة من علمائنا.

ويرد عليهم قول علي « جلد النبي ﷺ أربعين » وكذا وقوع الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولاً أيضاً ثم في خلافة عثمان، فلو لا أنه حد لاختلف التقدير، ويؤيده قيام الإجماع على أن في الخمر الحد إن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين، قال: والجواب أن النقل عن الصحابة اختلف في التحديد والتقدير، ولا بد من الجمع بين مختلف أقوالهم، وطريقة أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه ﷺ كان أدباً من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال، فلما كثر الإقدام على الشرب الحظره بأخف الحدود المذكورة في القرآن، وقوى ذلك عندهم وجود الافتراء من السكر فأنبتوها حداً، ولهذا أطلق علي أن عمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعلي أن الاقتصار على الأربعين أولى مخافة أن يموت تشجب فيه الدية ومراهه بذلك الصلوات وبهذا يجمع بين قوله « لم يسنه » وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال: وغاية هذا البحث أن الضرب في الخمر تمزيق يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها، قال: وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم اتفقاوا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو عنه غالباً فأطهره حكمه، وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس، فقد اشتهرت هذه القصة ولم يتكررها في ذلك الزمان سكر.

قال: وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن سأل لحاق حد السكر بحد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظته وليقتصروا في الثمانين على من سكر لا على من اقتصر على الشرب ولم يسكر، قال: وجوابه أن اللفظة موجودة غالباً في القذف نادرة في الزنا والقتل، والوجود يقق ذلك، وإنما أقسم الحد على الشارب وإن لم يسكر سائفة في الردع لأن القليل يدفع إلى الكثير والكثير يدفع غالباً وهو للفتنة، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإجماع وإن لم يتلذذ ولا أنزل ولا أكمل. قلت: والذي

قوله: (باب ما يكره من لعن شارب الخمر، وأنه ليس بخارج من الملة) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنته حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنته حديث الباب الأول: لا يشرب الخمر وهو مؤمن، وأن المراد به نفي كمال الإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة، وعبر بالكراهية هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق اللعن إذا قصد به اللاحق بعض السب لا إذا قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد عن رحمة الله، فاما إذا قصد به فحرم ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كهذا الذي يجب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه، بل يتنبأ الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لعن شارب الخمر إلى قوله: «ما يكره من» فأشار بذلك إلى التفصيل، وعلى هذا التقرير فلا حاجة فيه لنسخ لعن الفاسق مطلقاً، وقيل: إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ ثلاثاً يتوهم الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق لذلك، فربما أوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من تنفث، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة: «لا تكونوا عون الشيطان على أخيك» وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور، وقيل المنع مطلقاً في حق ذي الزلة والجواز مطلقاً في حق المجاهرين، وصوب ابن المنير أن المنع مطلقاً في حق المعين والجواز في حق غير المعين لأنه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المعين أدنى له وسب وقد ثبت النهي عن أدنى المسلم، واحتج من أجاز لعن المعين بأن النبي ﷺ إنما لعن من يستحق اللعن فيستوي المعين وغيره، وتعقب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإيهام ولو كان لعنه قبل الحد جازاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التفریب بالجلد، وأيضاً فنصب غير المعين من ذلك يسير جداً والله أعلم.

قال النووي في «الأذكار»: وأما الدعاء على إنسان بعينه عن اتصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الغزالي إلى تحريمه وقال في «باب الدعاء على الظلمة» بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي: وفي معنى اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل «لا أصبح الله جسمه» وكل ذلك مذموم انتهى. والأولى حل كلام الغزالي على الأول، أما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ: «لذلي قال كل يمينتك فقال لا استطيع فقال: لا استطعت» فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته، وصحیح البخاري يقتضي لعن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين، لأن لعن المؤمن والدعاء عليه قد يجعله على التصادي أو ينقته من قبول التوبة، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردحاً عن ارتكاب ذلك وبعثاً لفاعله على الإقلاع عنه، وبقوله النهي عن التشريب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتي قريباً. واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن المعين بالحديث الوارد في المرأة إذا دعاهما زوجها إلى فراشه فأبت لعتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح، وقد توقف فيه بعض من لقيناه بأن اللاحق لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التماسي بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك معصوم والتامسي بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن المعين وهو الموجد.

قوله: (إن رجلاً كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من منازبه عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال ووجد في حصن الصعب بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال: «وزقاق خر فأريقته، وشرب يومئذ من تلك الخمر رجل يقال له عبد الله الحمار» وهو باسم الحيوان المشهور، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه «وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان البهمي في حديث مقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعمان «كان رجلاً صالحاً وكان له ابن أنهبك في الشرب فجلده النبي ﷺ» فعلى هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب، وقسوي هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال: «كان بالمدينة رجل يهيب الشراب فكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالمه ويحشون عليه التراب، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله، فقال له رسول الله ﷺ: لا تفعل فإنه يجب الله ورسوله» وحديث عتبة اختلاف الفاظ ناقله هل الشارب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خير فهي سابقة على قصة النعمان فإن عتبة بن الحارث من مسلمة الفتح والفتح كان بعد خيبر ينحو من عشرين شهراً، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أزهر لأن عتبة بن الحارث ممن شهدناه مسلمة الفتح لكن في حديثه أن النعمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر أنه أتى به النبي ﷺ عند رحل خالد بن الوليد،

تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال: الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيها حداً معلوماً بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم: أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربه وتبكيته فندل على أن لا حد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيته ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بياناً واضحاً. قال: فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة، ولو كان عندهم عن النبي ﷺ شيء محدود لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثر القاذفون والغلو في الفحش، فلما اقتضى رأيهم أن يجعلوا كحد القذف، واستدل على ما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالباً أو إلى ما يشبه القذف، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ، دل على صحة ما قلناه، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي، فالأولى أن لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه الحق سواء كان ذلك حداً أو تنزيهاً. الثاني أن الحد فيه أربعون ولا تجوز الزيادة عليها. الثالث مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تنزيهاً؟ قولان. الرابع أنه ثمانون ولا تجوز الزيادة عليها. الخامس كذلك وتجاوز الزيادة تنزيهاً.

وعلى الأقوال كلها هل يعين الجلد بالسوط أو يعين بما عداه أو يجوز بكل من ذلك؟ أقوال. السادس إن شرب فلجد ثلاث مرات فعاد الرابعة وجب قتله، وقيل إن شرب أربعاً فعاد الخامسة وجب قتله، وهذا السادس في الطرف الأبعد من القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأي البخاري فإنه لم يترجم بالعقد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً، وعسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبى بكر عخرى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجدته أربعين فعمل به ولا يعلم له في زمنه خالف، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أولى لأن مستنده فعل النبي ﷺ ومن ثم رجع إليه علي فعلمه في زمن عثمان بخضرتة وبخضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي، فإن كان السكوت إجماعاً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه، وعسك من قال يجوز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتل الأمرين: أن يكون حداً أو تنزيهاً، وعسك من قال يجوز الزيادة على الثمانين تنزيهاً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه إلى الشام، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح فجلده عشرين بجروته بالشرب في رمضان، وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتنزيه في الكلام على تغريب الزاني إن شاء الله تعالى. وعسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما ساذكره في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى. وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا تقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين، وذلك خاص بالمرء المسلم وأما الذمي فلا يحد فيه، وعن أحمد رواية أنه يحد، وعنه إن سكر، والصحيح عندهم كالجهمور، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نقله ابن عبد البر وغيره عنهم، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور.

٥- باب مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ

بِخَارِجٍ مِنَ الْمِلَّةِ

٦٧٨٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْرَبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأَتَيْهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجَلَدَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَفْءَ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَوْهُ، قَوْلَاهُ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُجِيبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

٦٧٨١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِسَكْرَانِ، فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ، فَمِنَا مَنْ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ وَمِنَا مَنْ يَضْرِبُهُ بِعَظْلِهِ وَمِنَا مَنْ يَضْرِبُهُ بِغُيٍّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَجُلٌ: مَا لَكَ أَحْرَأَهُ اللَّهُ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ». [راجع: ٦٧٧٧].

تفعل يا عمر، والله أعلم.

وفي هذا الحديث من القوائد جواز التقلب وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب، وهو محمول هنا على أنه كان لا يكرهه، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف لكثرة من كان يسمى بعد الله، أو أنه لا تكرر منه الإقدام على الفعل المذكور نسب إلى البلاة فأطلق عليه اسم من يتصف بها ليرتفع بذلك. وفي الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر ثبوت النهي عن لعنه والأمر بالعداء له. وفيه أن لا تثنى بين ارتكاب النهي وثبوت عبه الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه عليه السلام أخبر بأن المذكور يجب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه، وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع عنه عبه الله ورسوله، ويؤخذ من تأكيد ما تقدم أن نفي الإمان عن شارب الخمر لا يرد به زوال الكلفة بل نفي كماله كما تقدم، ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت عبه الله ورسوله في قلب المعاصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية وآتيم عليه الحد فكرر عنه الذنب المذكور، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه ينجس عليه بتكرار الذنب أن يطع على قلبه شيء حتى يسلب منه ذلك نسال الله العفو والعافية. وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة، والأمر للنسخ أخرج الشافعي في رواية حرمله عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان كلهم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه «إذا سكر فاجلدوه، ثم إذا سكر فاجلدوه، ثم إذا سكر فاجلدوه، ثم إذا سكر فاقطعوه» ولبعضهم قاضوا عقده وله من طريق أخرى عن أبي صالح عن أبيه مرسلة عبد الرزاق وأحمد والترمذي تعليقاً والنسائي كلهم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن حاصم بن بھلة عن شريوا فاجلدوهم ثلاثاً، فإذا شربوا الرابعة فاقطعوه «وروي عن حاصم بن بھلة عن أبي صالح قال أبو بكر بن عياش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر، وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عنه قال: «من معاوية» بدل «أبي سعيد» وهو المحفوظ، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان الطائري عنه، وتابعه الثوري وشيبان بن عبد الرحمن وغيرهما عن حاصم، ولفظ الثوري عن حاصم «ثم إن شرب الرابعة فاضربوه عقده» ووقع في رواية أبان عند أبي داود «ثم إن شربوا فاجلدوهم» ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال: «إن شربوا فاقطعوه» ثم ساقه أبو داود من طريق حيد بن زيد عن نافع عن ابن عمر قال: «وأحبب قال في الخامسة ثم إن شربها فاقطعوه» قال وكذا في حديث عفيف في الخامسة، قال أبو داود «وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاماً عن أبي هريرة في الرابعة» وكذا في رواية أبي نعيم عن ابن عمر، وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن الماص والشريد، وفي رواية معاوية «فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاقطعوه» وقال الترمذي بعد تحريجه: وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحيل بن أوس وأبي الرمداء وجريو وعبد الله بن عمرو. قلت: وقد ذكرت حديث أبي هريرة، وأما حديث الشريد وهو ابن أوس الثقفي فأخرجه أحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم بلفظ «إذا شرب فاضربوه» وقال في آخره «ثم إن عاد الرابعة فاقطعوه».

وأما حديث شرحيل وهو الكندي فأخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن منده في «المعركة» ورواته ثقات نحو رواية الذي قبله، وصححه الحاكم من وجه آخر. وأما حديث أبي الرمداء وهو يفتح الرء وسكون الميم بعدها ذال مهملة وبالد، وقيل بموحدة ثم ذال معجمة وهو يدرى نزل مصر فأخرجه الطبراني وابن منده وفي سننه ابن لحيمة وفي سياق حديثه «أن النبي ﷺ أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه ففرضت فأفاد أن ذلك عمل به قبل النسخ، فإن ثبت كان فيه رد على من زعم أنه لم يعمل به. وأما حديث جريو فأخرجه الطبراني وأحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم بلفظ: «وقال فيه: «فإن عاد في الرابعة فاقطعوه» وأما حديث عبد الله بن مسروق عن الماص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال، ففي رواية شهر بن حوشب عنه «فإن شربها الرابعة فاقطعوه». قلت: وروياه عن أبي سعيد أيضاً كما تقدم وعن ابن عمر، وأخرجه النسائي والحاكم من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفر من الصحابة بنحوه، وأخرجه الطبراني موصولاً من طريق عياض بن عفيف عن أبيه وفيه في الخامسة كما أشار إليه أبو داود وأخرجه الترمذي تعليقاً واليزار والشافعي والنسائي والحاكم موصولاً من رواية محمد بن المنكدر عن جابر، وأخرجه البيهقي والمطيب في «المبهمات» من وجهين آخرين عن ابن المنكدر، وفي رواية الخطيب «جلده». وللحاكم من طريق يزيد بن أبي كبة سمعت رجلاً من الصحابة يحدث عبد (الملك) بن مروان رفعه بنحو: «ثم إن عاد في الرابعة فاقطعوه» وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر مرسلاً وفيه «أبي بابت النعمان بعد الرابعة فجلده» وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو

ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالداً يتأفكاه كان بيتاً من شعر فإن كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي ﷺ قال لأصحابه «بكتوه» كما تقدم.

قوله: «وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم» أي يقول بمحضته أو بفعل ما يضحك منه، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب «أن رجلاً كان يلعب حاراً وكان يهذي لرسول الله ﷺ المكة من السمن والمسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي ﷺ فقال: أعط هذا متاعه، فما يزيد النبي ﷺ أن يتبسّم ويأمر به فيعطى» ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله: «يجب الله ورسوله» قال: «وكان لا يدخل إلى المدينة طرفه إلا اشتري منها ثم جاء فقال: يا رسول الله هذا أهديت لك، فإذا جاء صاحبه يطلب ثمنه جاء به فقال: أعط هذا الثمن، فيقول ألم تهدى لي؟ فيقول: ليس عندي، فيضحك ويأمر لصاحبه بثمانه» وهذا مما يقوي أن صاحب الترجمة والنعمان واحد والله أعلم.

قوله: «قد جلده في الشراب» أي يسبب شره الشراب المسكر وكان فيه مضرة أي كان قد جلده، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم بسنده هنا عند عبد الرزاق «أبي برجل قد شرب الخمر فصد ثم أتى به فصد ثم أتى به فصد ثم أتى به فصد أربع مرات».

قوله: «لأبي به يوماً» فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه الشراب الذي شره من عند الواقدي، ووقع في روايته «وكان قد أتى به في الخمر مراراً».

قوله: «فأمر به لجلده» في رواية الواقدي «فأمر به فحفظ بالتمثال» وعلى هذا فقوله «فجلد» أي ضرب ضرباً أصاب جلده، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أنس في الباب الأول.

قوله: «قال رجل من القوم» أر هذا الرجل مسمى، وقد وقع في رواية معمر المذكورة «فقال رجل عند النبي ﷺ» ثم رآته مسمى في رواية الواقدي فسنده «فقال عمر».

قوله: «ما أكثر ما يؤتى به» في رواية الواقدي «ما يضرب» وفي رواية معمر «ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد».

قوله: «لا تلصوه» في رواية الواقدي «لا تفعل يا عمر» وهذا قد يتمسك به من يدعي اتحاد القصتين وهو بعيد لما يثبت من اختلاف اللفظين، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وأن اسمه عبد الله ولقبه حار، والله أعلم.

قوله: «فوالله ما علمت إنه يجب الله ورسوله» كذا لأكثر بكسر الهزء، ويحذف على رواية ابن السكن الفتح والكسر، وقال بعضهم الرواية بفتح الهزء، على أن «ما» نافية يجمل المعنى إلى ضده، وأغرب بعض شراح المصاحيب فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مغفولي علمت لكونه مشتقاً على المنسوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجملة في جواب القسم، قال الطيبي: وفيه تمسك. وقال صاحب «المطالع»: «ما موصولة وإنه بكسر الهزء مبتدأ، وقيل بفتحها وهو مفعول علمت. قال الطيبي: فعلى هذا علمت بمعنى عرفت وإنه خبر الموصول. وقال أبو البقاء في إعراب الجمع: ما زائدة أي فوالله علمت أنه والهزء على هذا مفتوحة».

قال: ويحتمل أن يكون المفعول محذوفاً أي ما علمت عليه أو فيه سوءاً، ثم استأنف فقال: إنه يجب الله ورسوله. ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح للخطاب تقريراً، ويصح على هذا كسر الهزء وفتحها، والكسر على جواب القسم والفتح معمول علمت، وقيل: ما زائدة للتأكيد والتقدير لقد علمت. قلت: وقد حكى في «المطالع» أن في بعض الروايات «فوالله لقد علمت» وعلى هذا فالهزء مفتوحة، ويحتمل أن تكون ما مصلدة وكسرت إن لأنها جواب القسم. قال الطيبي: وجعل ما نافية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقي بحرف النفي ويأن وباللام بخلاف الموصولة، ولأن الجملة النفسية جي بها مؤكدة لمعنى النفي مقرر للإكثار، ويؤيده أنه وقع في شرح السنة «فوالله ما علمت إلا أنه قال» فمعنى الحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الإكثار على المخاطب. قلت: وقد وقع في رواية أبي ذر عن الكشيبي مثل ما عزاه لشرح السنة، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه: «فوالله ما علمت إنه ليجب الله ورسوله» ويصح معه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية أي مدة علمي، ووقع في رواية معمر والواقدي «فإنه يجب الله ورسوله» وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا إشكال فيها لأنها جاءت تعليلاً لقوله: «لا

بن الحارث عن ابن المنكسر أنه بلغه، وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال: «قال رسول الله ﷺ: من شرب الخمر فاجلده إلى أن قال ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه، قال فأتني برجل قد شرب فجلده ثم أتني به قد شرب فجلده ثم أتني به وقد شرب فجلده، ثم أتني به في الرابعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس وكانت رخصة» وعلمة الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في «المبهمات» من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري وقال فيه «فأتني برجل من الأنصار يقال له نعيمان فضره أربع مرات، فرأى المسلمون أن القتل قد أضر وأن الضرب قد وجب» وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولد في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله، لكنه أصل بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوزاعي عن الزهري قال: «بلغني عن قبيصة» وبعارض ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهري عن الأوزاعي، والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط الصحيح لأن إيهام الصحابي لا يضر، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال: حدثت به ابن المنكسر فقال: ترك ذلك، قد أتني رسول الله ﷺ بابين نعيمان فجلده ثلاثاً ثم أتني به في الرابعة فجلده ولم يزد.

ووقع عند النسائي من طريق محمد بن إسحاق عن ابن المنكسر «عن جابر فأتني رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب في الرابعة فلم يقتله» وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحاق بلفظ «فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه فضره رسول الله ﷺ أربع مرات، فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وإن القتل قد دفع» قال الشافعي بعد تحريجه: هذا ما لا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته. وذكر أيضاً عن أبي الزبير مسلماً وقال: أحاديث القتل منسوخة. وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبي ذئب حدثني ابن شهاب «أُتِيَ النبي ﷺ بشارب فجلده ولم يضرب عنقه» وقال الترمذي: لا تعلم بين أهل العلم في هذا اختلافًا في القديم والحديث. قال وسمت محمدًا يقول: حديث معاوية في هذا أصح، وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد، وقال في «الملل» آخر الكتاب: جميع ما في هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصالحين في الحضر، وتعقبه النووي فسلم قوله في حديث الباب دون الآخر، ومال الخطابي إلى تأويل الحديث في الأمر بالقتل فقال: قد يرد الأمر بالوعد ولا يرد به وقس القتل وإنما قصد به الردع والتحذير، ثم قال: ويحتمل أن يكون القتل في الخامسة كان واجباً ثم نسخ بمحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل، وأما ابن المنكسر فقال: كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به، ثم نسخ بالأمر بجلده فإن تكرر ذلك أربعاً قتلي، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وإجماع أهل العلم إلا من شذ عن لا يحد (خلاته) خلافاً. قلت: وكأنه أشار إلى بعض أهل الظاهر، فقد نقل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبي أسامة ما أخرجه هو والإمام أحمد من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال: اتزوني برجل أقيم عليه الحد يعني ثلاثاً ثم سكر فإن لم أقتله فأتنا كذاب، وهذا متعلق لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المنكسر وغيره فلا حجة فيه، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يق لم رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو لكان عنده أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نزوه المخالف، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عن بسند لين قال: لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستسلمت أن أقتله لقتلته. وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فلنعم في النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس في شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل في الفتح، وقصة ابن النعيمان كانت بعد ذلك لأن عقبة بن الحارث حضرها إما بحنين وإما بالمدينة، وهو إنما أسلم في الفتح وحينئذ، وحضور عقبة إلى المدينة كان بعد الفتح جزءاً مما نفاه هذا القائل، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق في مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا عجين الثقفي في الخمر ثمان مرار، وأورد نحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جلد أبا عجين في الخمر أربع مرار ثم قال له: أنت خليع، فقال: أما إذ خلعتي فلا أشربها أبداً.

قوله: (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر) هو المعروف بابن المنكسر.

قوله: (أُتِيَ النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه) وقع في رواية المستملي «فقام لضربه» وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي ضمرة على الصواب بلفظ «قال اضربوه» قال القرطبي ظاهره يقتضي أن

٦- باب السَّارِقِ حِينَ يَسْرِقُ

٦٧٨٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَاوُذَ: حَدَّثَنَا فَعْتِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزِيهِ الزَّالِمِيُّ حِينَ يَزِيهِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ [السَّارِقُ] حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ». [نظر: ٦٨٠٩ د].

قوله: (باب السارق حين يسرق) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة للمعاصي في أول الخلود مقتصر فيه على الزنا والسرقة، ولأبي ذر «لا يسرق السارق» وسقط لفظ السارق من رواية غيره، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه، وأخرجه أيضاً من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يقتل وهو مؤمن» قال عكرمة قلت لابن عباس: كيف ينتزع منه الإيمان؟ قال: هكذا فإن تاب راجعه الإيمان. وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الخلود.

٧- باب لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ

٦٧٨٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا إِبْنُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعْنُ اللَّهِ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَتْلَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ».

قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَحْسُ الْعُخَيْدِ، وَالْحَتْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَنْهَى مَا يَسْوَى ذَوَاهِمَ. [نظر: ٦٧٩٩، أخرجه مسلم: ١٦٨٧].

قوله: (باب لعن السارق إذا لم يسمع) أي إذا لم يبين إشارة إلى الجميع بين النبي عن لعن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب قال ابن بطال معناه لا ينبغي تعيين أهل المعاصي ومواجهتهم باللعن وإنما ينبغي أن يلحق في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ولا يكون لعين ثلاثاً فقط قال: فإن كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه إنما نهى عن لعن الشارب وقال: «لا تعينوا عليه الشيطان بعد إقامة الحد عليه» قلت: وقد تقدم تقرير ذلك قريباً. وقال الداودي: قوله في هذا الحديث «لعن الله السارق» يحتمل أن يكون خبراً ليرتدع من سمعه عن السرقة ويحتمل أن يكون دعاء قلت: ويحتمل أن لا يرد به حقيقة اللعن بل التنفير فقط وقال الطبري: لعل هذا المراد باللعن الإيماء والخذلان، كأنه قيل ما استعمل أعز شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع. وقال عياض: جوز بعضهم لعن المعين ما لم يجد لأن الحد كفارة، قال: وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحمله على المعين أولاً، وقد قيل: إن لعن النبي ﷺ لأهل المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة وأما من أخطأ له ولعنه تأديباً على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال: «سألت ربي أن يجعل لعني له كفارة ورحمة». قلت: وقد تقدم الكلام عليه فيما مضى، وبينت هناك أنه مفيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأسهل كما قيد له بذلك في صحيح مسلم.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحنين عن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه «سمعت أبا هريرة» وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح «سمعت أبا هريرة» وسياقي بعد سبعة أسبواب في «باب توبة السارق» وقال ابن حزم: وقد سلم من تلبس للأعمش قلت: ولم ينفرد به الأعمش، أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح.

قوله: (لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده) في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش عند مسلم والإسماعيلي «إن سرق بيضة قطعت يده وإن سرق جبلاً قطعت يده».

قوله: (قال الأعمش) هو موصول بالإسناد المذكور.

فيقطع قرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالمخير. وأما الجليل فأكبر ما يستعمل في التحقير كقولهم: ما ترك فلان عقلاً ولا ذنب من فلان عقلاً، فكان المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتماثل مع غيلة العادة التمييز بين الجليل والمخير، وإيضاً فالعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلاً، وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله:

صيانة المعضر أغلاهما وأرخصها صيانة المال فالهم حكمة الباري ورد بذلك على قول المرعي:

يد تخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربيع دينار وسيأتي مزيد لهذا في «باب السرقة» إن شاء الله تعالى.

٨- باب الخلود كفارة

٦٧٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِفْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: «يَا زُهَيْرِيُّ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئاً، وَلَا تُسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا - وَقُرْأَ عَلَيْهِ الْآيَةُ كُلُّهَا - لَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجَزَهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَحَرِّبْ بِهِ قَوْمَهُ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَسَوَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ غُفِرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذِّبَهُ». [رواجع: ٨١، أخرجه مسلم: ١٧٠٩].

قوله: (باب الخلود كفارة).

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف) لم أره منسوباً ويعتدل أن يكون هو اليكندي ويعتدل أن يكون القرطبي، وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، وابن عينة هو سفيان.

قوله: (عن الزهري) في رواية الحميدي في سفيان بن عيينة «سمعت الزهري» أخرجه أبو نعيم. وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه «ومن أصاب من ذلك شيئاً فحرب به فهو كفارة» وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر «ومن أتى منكم حداً» وأحد من حديث خزعة في ثابت رفعه «من أصاب ذنباً أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته» وسند حسن وفي الباب عن جرير بن عبد الله غوه عند أبي الشيخ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عبادة وفيه: «فمن فعل من ذلك شيئاً فأقيم عليه الحد فهو كفارته» وعن ثابت بن الضحك نحوه عند أبي الشيخ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح. وقد استشكل ابن بطال قوله: «الخلود كفارة» مع قوله في الحديث الآخر «ما أدري الخلود كفارة لأهلها ولا لا» وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الخلود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني، وبهذا جزم ابن التين وهو المتسدد. وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة، والثاني هو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه عن بيع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين. وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة ببلي أن الآية المشار إليها في قوله: «وقرأ الآية كلها» هي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَابِيغْنَ عَلَيْكَ أَنْ لَا يَشْرُكَنَ بِاللَّهِ شَيْئاً﴾ إلى آخرها [الممتحنة: ١٢] وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو ستين، وقسرت ذلك تقريراً بينا. وإثماً وقع الإشكال من قوله هناك أن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَا بَعْنِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا» فإنه يومهم أن ذلك كان ليلة العقبة، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في المعسر والميسر والمنشط والمكره إلخ وهو من حديث عبادة أيضاً كما أوضحته هناك. قال ابن العربي: دخل في عموم قوله للمشارك، أو هو مستثنى فإن للمشارك إذا عوقب على شركه لم يكن كفارة له بل زيادة في نكاله. قلت: وهذا لا خلاف فيه قال: وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للقصاص في حق المقتول، لأن القصاص ليس بحق له بل يبقى حق للمقتول فيطالبه به في الآخرة كسائر الحقوق. قلت: والذي قاله في مقام لمنع، وقد نقلت في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً﴾ [النساء: ٤٣] قول من قال: يبقى للمقتول حق التنفي، وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا. قال: وأما السرقة فتعوقب برامة السارق فيها على رد المرسوق مستحقه وأما الزنا فإطلاق الجمهور أنه حق الله، وهي غفلة لأن لال الزنى بها في ذلك حقاً لا يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما، وحصل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الأممي في

قوله: (كانوا يرون) يفتح أوله من الرأي ويضمه من الظن.

قوله: (أنه يبيض الخليل) في رواية الكشيهي: «يبيض الخليل».

قوله: (والجليل كانوا يرون أنه منها ما يساوي دراهم) وقع لنير أبي زر يسوى: وقد أنكر بعضهم صحته والحق أنها جائزة لكن بقلة قال الخطابي: تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث وخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتشريب: أخزى الله فلاناً عرض نفسه للتلط في مال له قدر ومزية وفي عرض له قيمة إما يضرب للتل في مثله بالشيء الذي لا وزن له ولا قيمة، هذا حكم العرف الجاري في مثله، وإثماً وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحجير مغبتها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول إن سرقة الشيء البسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والجليل المخل الذي لا قيمة له إذا تعاملت فاستمرت به العادة لا يماس أن يؤدي ذلك إلى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد تقطع يده، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل وليتوق قبل أن تفكك العادة ويهون عليها ليسلم من سوء مغبتها ووخيم عاقبتها. قلت: وسبق الخطابي إلى ذلك أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال: احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها، ولا حجة لهم فيه، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على طاهر ما نزل، ثم أعلمه الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان يتأمل لأجل وجوب الصلابة إليه. قال: وأما قول الأعمش إن البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وإن الجليل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ تأثير كثيرة وهذا ليس موضع تكتير لما سرقة السارق ولأن من عادة العرب والمجم أن يقولوا قبح الله فلاناً عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للقوقبة بالفلول في جراب مسلته وإثماً العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع اليد في جبل رث أو في كبة شعر أو رداء خلقه وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ انتهى وروايته في «غريب الحديث» لابن قتيبة وفيه: حضرت يحيى بن أكرم بكة قال قرأته يذهب إلى هذا التأويل ويعجب به ويصدق ويصدق وقال وهذا لا يجوز فذكره، وقد تعجب أبو بكر بن الأكياري فقال: ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تأويل المقبر بشيء لأن البيضة من السلاح ليست مسلماً في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجري مجرى العقد من الجوهر والجوهر من المسك اللذين ربما يساويان الألوف من الدنانير، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع، وإثماً مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغني بها أحده وحاصله أن المراد بالخيل أن السارق يسرق الجليل تقطع يده ويسرق المخير تقطع يده، فكان تجميع له وتضميف لاختياره لكونه باع يده بقليل الثمن وكثيره وقال المازري: تأويل بعض النامس البيضة في الحديث بيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القطع، وحمله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظم ما خسر وحرق ما حصل، وأراد من جنس البيضة والجليل ما يبلغ النصاب. قال القرطبي: ونظير حله على المبالغة ما حل عليه قوله ﷺ: «من بنى لله مسجداً ولو كمحفص فطاة» فإن أحد ما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك، وإلا فمن المعلوم أن محفص الطعنة وهو قدر ما تحفص فيه يفضا لا يتصور أن يكون مسجداً، قال: ومنه «تصدقن ولو بظلف عرق» وهو ما لا يتصدق به، ومثله كثير في كلامهم. وقال عياض: لا ينبغي أن يلتزم ما ورد أن البيضة بيضة الحديد والجليل حبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر، فإن سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل لا الكثير، والمخير إما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما تقل به قيمة لا بالكثرة، والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرت عادته إلى ما هو أكثر منه. وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأعمش: أن النبي ﷺ قاله عند نزول الآية بمجمله قبل بيان نصاب القطع انتهى. وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يده سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار ورجاله ثقت مع انقطاعه، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأعمش. وقال بعضهم: البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم، فمن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فرداً في العظمة وكذا في الاحتقار. ومنه قول أخت عمرو بن عبد ود لا تقل علي أخاهما يوم الخندق في مرتبتها له:

لكن قتالته من لا يصاب به من كان يدعى قديماً بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوماً: نأبى قضاة أن تبدي لكم نسباً وإبنا نزلوا فأنتم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضاً بيضة القوم أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته، فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والمخير

جميع ذلك.

٩- باب ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ جَمِيًّا إِلَّا فِي حَدِّ أَوْ حَقِّ

٦٧٨٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ وَالِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ: «إِلَّا، أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْثَمُ حُرْمَةً». قَالُوا: «إِلَّا شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ: «إِلَّا، أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْثَمُ حُرْمَةً». قَالُوا: «إِلَّا بَلَدُنَا هَذَا، قَالَ: «إِلَّا، أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْثَمُ حُرْمَةً». قَالُوا: «إِلَّا يَوْمُنَا هَذَا، قَالَ: «لَئِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَقَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَإِذَا كُنْتُمْ وَأَمَوَاكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ إِلَّا بِحُضْرَةِ حُجْرَتِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَّا هَلْ بَلَّغْتُ». ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ: «إِلَّا، نَعَمْ، قَالَ: «وَيَحْكُمُ، أَوْ يُلْزِمُكُمْ، لَا تَرْجِعْنَ بَعْدِي كُفَّارًا، يَنْصَرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [راجع: ١٧٤٢، أخرجه مسلم: ٦٦، مختصراً.]

قوله: (باب ظهر المؤمن حميًّا أي حمي معصوم من الإيذاء.

قوله: (إلا في حد أو في حق) أي لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحد والتعزير تأديباً، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السيرة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري عن هشام بن حروة عن أبيه عن عائشة قالت: «قال رسول الله ﷺ: ظهور المسلمين إلى أي حدود الله» وفي محمد بن عبد العزيز ضعف. وأخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي بلفظ «ظهر للمؤمن حتى إلا بغيره» وفي سننه الفضل بن المختار وهو ضعيف، ومن حديث أبي أمامة «من جرد ظهر مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان» وفي سننه أيضاً مقال.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد الله) في رواية غير أبي زر «حدثني» قال الحاكم: محمد بن عبد الله هذا هو الذهلي، وقال أبو علي الجبائي: لم أره منسباً في شيء من الروايات. قلت: وعلى قول الحاكم فيكون نسب لجده لأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس، وقد حدث البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخزومي وعن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج بالكلية والجيم وعن غيرههما، وقد بينت ذلك موضعاً في آخر حديث في كتاب الأيمان والنذور، وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية أبي أحمد الجرجاني عن القرييري واعتد أبو نعيم في مستخرجه على ذلك فقال: رواه البخاري عن عاصم بن حلي وعاصم المذكور هو ابن عاصم الواسطي، وشيخه عاصم بن محمد أبي ابن زيد بن عبد الله بن عمر، وشيخه وأحد هو أخوه.

قوله: (قال عبد الله) هو ابن عمر جد الراوي عنه.

قوله: (ألا أي شهر تعلمونه؟) هو يفتتح المعزة وتخفيف اللام حرف افتتاح للتبعية لا يقال، وقد كررت في هذه الرواية سؤالاً وجواباً، وقوله في هذه الرواية «أي يوم تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: يومنا هذا» يعللونه أن يوم عرفة أعظم الأيام، وأجاب الكرمانني بأن المراد باليوم الوقت الذي تؤدي فيه للناسك، ويحتمل أن يختص يوم النحر بمزيد الحرمة، ولا يلزم من ذلك حصول المزية التي اختص بها يوم عرفة، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في كتاب العلم، وتقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطاً في «باب الخطية إمام متى» من كتاب الحج، ومضى ما يتعلق بقوله «ولكنكم أو ويحكم» في كتاب الأدب، ويأتي ما يتعلق بقوله: «لا ترجعوا بعدي» مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

٩- باب إِمَامَةِ الْخُذُودِ وَالْإِنْتِقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ

٦٧٨٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُفَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا خَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْتَهُمْ إِذَا كَانَ الْإِثْمُ كَانَ الْبَعْدُ مِنْهُ، وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتِي إِلَيْهِ قَطُّ، حَتَّى تَهْتَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ. [راجع: ٣٥٦٠، أخرجه مسلم: ٢٢٣٧]

قوله: (باب إمامة الخذود والانتقام لحرمات الله) ذكر فيه حديث عائشة «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما» وقد تقدم شرحه مستوفى في «باب

صفة النبي ﷺ» من كتاب المناقب، وقوله هنا: «ما لم يأتهم» في رواية التسلمي «ما لم يكن إثم» قال ابن بطال: هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يغير رسوله بين أمرين أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وإحداهما يؤول إلى الإثم كالقتل فإنه ممنوع كما لو أوجب الإنسان على نفسه شيئاً شاقاً من العبادة ففجز عنه، ومن ثم نهى النبي ﷺ أصحابه عن الترهيب، قال ابن التين: المراد التخيير في أمر الدنيا وأما أمر الآخرة فكلمنا صعب كان أعظم ثواباً، كذا قال، وما أشار إليه ابن بطال أولى، وأولى منهما أن ذلك في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يقضي إلى الإثم كثيراً، والأقرب أن فاعل التخيير الآدمي وهو ظاهر وأمثله كثيرة ولا سيما إذا صدر من الكافر.

١١- باب إِمَامَةِ الْخُذُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ

٦٧٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَسَمَةَ كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ يَمِي إِسْرَافًا، فَقَالَتْ: «إِنَّمَا هَذَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقِيمُونَ الْحَدَّ عَلَى الْوَضِيعِ وَيَتَعَوَّنُونَ الشَّرِيفَ، وَاللَّيْثُ نَفْسِي بِبَيْدِهِ، أَوْ فَاطِمَةَ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَقَطَعَتْ يَدَهَا». [راجع: ٢٦٤٨، أخرجه مسلم: ١٦٨٨، مطوًلاً.]

قوله: (باب إمامة الخذود على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النقص، ووقع هنا بلفظ الوضع وفي الطريق التي تليه بلفظ الضعيف، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث، وقد رواه بلفظ الوضع أيضاً النسائي من طريق إسماعيل بن أمية عن الزهري والشريف يقابل الاتيين لا يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ووقع للنسائي أيضاً في رواية لسفيان بلفظ «الدون الضعيف».

قوله: (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي.

قوله: (حدثنا الليث عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عند أحد «حدثنا ابن شهاب» ولا يعارض ذلك رواية أبي صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو دلود لأن لفظ السياتين يختلف فيحمل على أنه عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وعندنا باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك.

قوله: (عن غرورة) في رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب «أخبرني حروة بن الزبير» وقد مضى سياقه في غرورة الفتح.

قوله: (أن أسامة) هو ابن زيد بن حارثة.

قوله: (كلم النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة) هكذا رواه أبو الوليد مختصراً. ورواه غيره عن الليث مطوًلاً كما في الباب بعده.

قوله: (ويؤكون على الشريف) كذا لم يرد عن الكشيبي وفيه حذف تقديره ويتكون إقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد.

قوله: (لو فاطمة) كذا للأكثر. قال ابن التين: التقدير لو فعلت فاطمة ذلك لأن لو يليها الفعل دون الاسم. قلت: الأولى التقدير بما جاء في الطريق الأخرى «لو أن فاطمة» كذا في رواية الكشيبي هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيراً كقوله ﷺ في الحديث الذي عند مسلم ولو أهل عمان أئامهم رسولي فالتقدير لو أن أهل عمان، وقد أنكر بعض الشراح من شيوخنا على ابن التين إيراده هنا بخلافه، ولا يتكرر عليه فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي زر عن غير الكشيبي، وكذا هو في رواية النسائي ووقع في رواية إسحاق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي «لو سرق فاطمة» وهو يساعد تقدير ابن التين.

١٢- باب كَرَاهِيَةِ الشَّقَاعَةِ فِي الْحَدِّ

إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ

٦٧٨٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرَيْشًا أَعْتَمَهُمُ الْمَرْءُ الْمَخْزُومِيَّةَ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يَكْفُمُ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ يَجْعَرُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَمَةَ، جَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اتَّقُوا فِي حَدِّ خُذُودِ اللَّهِ؟». ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا حُدِّلَ مِنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا

إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِيْمُ
اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعُ مُحَمَّدٌ يَدَهَا. [إراجع: ٢٦٤٨،
أخرجه مسلم: ٦٧٨٨].

قوله: (باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان) كذا قيد ما أطلقه
في حديث الباب «أشفع في حد من حدود الله» وليس القيد صريحاً فيه، وكأنه أشار إلى
ما ورد في بعض طرقه صريحاً، وهو في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه
«أن النبي ﷺ قال لأمامة لما شفع فيها: لا تشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس
لها ترك» وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه «تمافوا الحدود
فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب» ترجم له أبو داود «المعروف عن حد ما لم يبلغ
السلطان» وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح. وأخرج أبو داود أيضاً
وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره»
وأخرجه بن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر مرفوعاً، وللرفوع شاهد من
حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني وقال: «قد ضاد الله في ملكه» وأخرج أبو يعلى
من طريق أبي الحياة عن أبي مطر: رأيت علياً أبي سارق فذكر قصة فيها «أن رسول الله
ﷺ أتى بسارق» فذكر قصة فيها «قالوا يا رسول الله أسألك عفو؟ قال ذلك سلطان
سوء الذي يعفو عن الحدود بينكم» وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال: «لقي
الزبير سارقاً شفع فيه، فقبل له حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ الإمام فلنن الله الشافع
والشفع» وأخرج الموطأ من ربيعة عن الزبير وهو منقطع مع وقفه، وهو عند بن أبي شيبة
بسند حسن عن الزبير مرفوعاً ويسند آخر حسن عن علي بن حمزة، وكذلك، ويسند صحيح
عن عكرمة ابن ابن عباس وعماراً والزبير أخذوا سارقاً فخلعوا سيبله فقلت لابن عباس:
بشما صنعتن حين خلعتن سيبله، فقال: لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن يخلى
سيبلك. وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولاً مرفوعاً بلفظ «اشفوا ما لم يصل
إلى الولي فإذا وصل الولي فمعا فلا عفا الله منه» والموقوف هو المعتد، وفي الباب غير
ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة
الذي سرق رداه، ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبي ﷺ «هل لا قبل أن تأتي به»
وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فأمر النبي ﷺ بقطعه فأراد منه أسفاً عليه فقالوا:
يا رسول الله كأنك كرهت قطعه، فقال: وما يمنعني؟ لا تكونوا أعرافاً للشيطان على
اشيكم، إنه ينهب للإمام إذا انتهى إليه حد أن يقيم، والله خير فب العفو. وفي الحديث
قصة مرفوعة، وأخرج مرفوعاً أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعاً
«أقبلوا ذوي الهيات زلاتهم إلا في الحدود» أخرجه أبو داود. ويستاد منه جواز الشفاعة
فيما يقتضي التزير. وقد نقل ابن عبد البر وغيره في الاتفاق، ويدخل فيه سائر
الأحاديث الواردة في نذب السر على المسلم، وهي محمولة على ما لم يبلغ الإمام.

قوله: (عن عائشة) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة، وشذ
عمر بن قيس الماصر بكسر المهملة فقال: «ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة» فذكر
حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرة والطبراني وقال: تفرد به عمر بن
قيس، يعني من حديث أم سلمة. قال الدارقطني في «العلل»: «الصواب رواية الجماعة.

قوله: (أن قريشاً) أي القبيلة المشهورة، وقد تقدم بيان المراد بقريش الذي انتسبوا
إليه في المناب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التي تذكر
بمكة.

قوله: (أهمهم المرأة) أي أجلبت إليهم هماً أو صيرتهم ذوي هم بسبب ما وقع
منها، يقال أهمي الأمر أي اتلقتي، ومضى في المناب من رواية قتية عن الليث بهذا السند
«أهمهم شأن المرأة» أي امرها المتعلق بالسرة وقد وقع في رواية مسعود بن الأسود
الأنبي التنبية عليها «لا سرقت تلك المرأة أعظمتنا ذلك فأتينا رسول الله ﷺ ومسعود
المذكور من بطن آخر من قريش، وهو من بني عدي بن كعب رهط عمر. وسبب
إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدها لعلمهم أن النبي ﷺ لا يبرح في الحدود، وكان
قطع السارق معلوماً عندهم قبل الإسلام، ونزل القرآن يقطع السارق فاستمر الحال فيه.
وقد عقد ابن الكلبي باباً لمن قطع في الجماعية بسبب السرة فذكر قصة الذين سرقوا غزال
الكعبة فقطروا في عهد عبد المطلب جد النبي ﷺ، وذكر من قطع في السرة عوف بن عبد
بن عمرو بن خزوم ومقيس بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم وغيرهما أن عرفاً
السابق لذلك.

قوله: (المخزومية) نسبة إلى مخزوم بن يقظة بفتح التحتانية والقاف بعدما ظاه
معجمة مشالة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، وغزوم أخو كلاب بن مرة الذي
نسب إليه بنو عبد مناف. ووقع في رواية إسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذي
عند النسائي «سرت امرأة من قريش من بني مخزوم» واسم المرأة على الصحيح فاطمة
بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهي بنت أخي أبي سلمة بن
عبد الأسد الصحابي الجليل الذي كان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ، قتل أبوها كافراً يوم
بدر قتله حمزة بن عبد المطلب، وهم من زعم أنه له صبية. وقيل: هي أم عمرو بنت
سفيان بن عبد الأسد وهي بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال:
«أخبرني بشر بن تيم أنها أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد» وهذا معضل. ووقع مع
ذلك في سياقه أنه قاله: «عن ظن وحسبان» وهو غلط عن قالة لأن قصتها مغايرة للقصة
المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه. قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: «فاطمة بنت
الأسود بن عبد الأسد هي التي قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرقت حلياً فكلمت
قريش أسامة فشفع فيها وهو غلام. الحديث. قلت: وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها
في الطبقات من طريق الأجلح بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفعه «إن
فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقت حلياً على عهد رسول الله ﷺ فاستشفعوا»
الحديث. وأورد عبد القتي بن سعيد المصري في «الميهات» من طريق يحيى بن سلمة بن
كهيل عن عمار الدخني عن شقيق قال: «سرت فاطمة بنت أبي أسد بنت أخي أبي
سلمة، فاشفقت قريش أن يقطعها النبي ﷺ» الحديث. والطريق الأول أقوى، ويمكن أن
يقال: لا منافاة بين قوله بنت الأسود وبنت أبي الأسود لاحتمال أن تكون كنية الأسود
أبا الأسود، وأما قصة أم عمرو فذكرها ابن سعد أيضاً وابن الكلبي في المناب، وتبعه الجهم
بن عدي فذكرها أنها خرجت ليلة فوفعت بركب نزول فأخلفت عية لهم فأخذها القوم
فاوقفوها، فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فصاحت بحجري أم سلمة، فأمر بها النبي ﷺ
فقطعت، وأشدوا في ذلك شعراً قاله خنيس بن يعلى بن أمية، وفي رواية ابن سعد أن
ذلك كان في حجة الوداع، وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت
الأسود كانت عام الفتح، فظهر تغاير القصتين وأن بينهما أكثر من سنتين، وظهر من
ذلك خطأ من أقصر على أنها أم عمرو كابن الجوزي، ومن ردعها بين فاطمة وأم عمرو
كابن طاهر وابن بشكوال ومن تبعهما ظله الحمد. وقد تقلد ابن حزم ما قاله بشر بن تيم
لكنه جعل قصة أم عمرو بن سفيان في جحد العارية وقصة فاطمة في السرة، وهو غلط
أيضاً لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقت.

قوله: (أبي) (سرت) زاد يونس في روايته «في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح
ووقع بيان المسروق في حديث مسعود بن أبي الأسود المعروف بابن المعجماء، فأخرج ابن
عاشه وصححه الحاكم من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن طلحة بن ركانة عن أمه
عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال: «لا سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت
رسول الله ﷺ أعظمتنا ذلك، فجئت إلى رسول الله ﷺ تكلمه» وسنده حسن، وقد صرح
فيه ابن إسحاق بالتحديث في رواية الحاكم، وكذا حلقه أبو داود فقال: «روى مسعود بن
الأسود» وقال الترمذي بعد حديث عائشة المذكور هنا «وفي الباب عن مسعود بن
المعجماء» وقد أخرجه أبو الشيخ في «كتاب السرة» من طريق يزيد بن أبي حبيب عن
محمد بن طلحة فقال: «عن خاتمة بنت مسعود بن المعجماء عن أبيها» فيحتمل أن يكون
محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن خاتمة، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي
أشرت إليه أنها سرقت حلياً، ويمكن الجمع بأن الحلبي كان في القطيفة فالذي ذكر القطيفة
أراد ما فيها، والذي ذكر الحلبي ذكر الظروف دون الظرف. ثم رجح عدي أن ذكر الحلبي
في قصة هذه المرأة وهم كما سألته، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي
طالب فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج «أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره
قال: سرقت امرأة، قال عمر: وحسبت أنه قال: من ثياب الكعبة» الحديث، وسنده إلى
الحسن صحيح فإن أمكن الجمع وإلا فالأول أقوى. وقد وقع في رواية عمر عن الزهري
في هذا الحديث «أن المرأة المذكورة كانت تستعير المشاع وتجدده» أخرجه مسلم وأبو
داود وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بلفظ «استعارت امرأة
على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت ثمنه» الحديث وقد بينه أبو
بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إليه «أن
امراً جاءت امرأة فقالت: إن فلانة تستعيرك حلياً فأعارتها إياه، فكنت لا تراه، فبجاءت
إلى التي استعارت لها فسألته فقالت: ما استعرتك شيئاً، فرجعت إلى الأخرى فانكرت
فجاءت إلى التي ﷺ فدعاها فسألها فقالت: والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً
فقال: انصبري إلى بيتها تجده تحت فراشها. فأثرو فأنهوه، وأمر بها فقطعت» الحديث

فيحتمل أن تكون سرقت القطيفة وجعلت الحلبي، وأطلق عليها في جحد الحلبي في رواية حبيب بن أبي ثابت «سرت» مجازاً. قال شيخنا في «شرح الترمذي» اختلف على الزهري: فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد سرقت، وقال معمر وشعيب إنها استمارت وجعلت، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سنناً ومتناً.

فرواه البخاري يعني كما تقدم في الشهادات عن علي بن الحسين عن ابن عيينة قال: ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح علي، فقلت لسفيان: فلم يحفظه عن أحد قال: وجعلت في كتاب كتيبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه أنها سرقت، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة أنها سرقت أخرجه النسائي عنه، وعن زرقي الله بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال: «أبي التي» يسارق قطعته، فذكره مختصراً ومثله لأبي يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان أخرجه أحد عن سفيان كذلك لكن في آخره «قال سفيان لا أدري ما هو» وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحاق بن راهويه عن سفيان عن الزهري بلفظ «كانت غزومية تستعير المتاع ونجده» الحديث وقال في آخره: «قيل لسفيان من ذكره؟ قال أيوب بن موسى» فذكره بسنده المذكور، وأخرجه عن طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه «سرت» قال شيخنا: وابن عيينة لم يسمعه من الزهري ولا عن سمعه من الزهري وإنما جرده في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحمد «لا أدري كيف هو» كما تقدم، وحزم جماعة بأن معمراً ينفرد عن الزهري بقوله: «استمارت وجعلت» وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن أبي عمير في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه، وأخرج أصله أبو عروبة في صحيحه، والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا، فحدث يونس عنه بالحديثين، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عروبة في صحيحه عن طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر «أن امرأة غزومية كانت تستعير المتاع ونجده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها» وأخرجه النسائي وأبو عروبة أيضاً من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ «استمارت حلبي» وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه وإسحاق وانصهر له ابن حزم من الظاهرية، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية وهي رواية عن أحد أيضاً، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى «سرت» «أرجح، وبالجمبع بين الروايتين يضرب من التأويل فاما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمر شاذة خالفة لجماع الرواة، قال: والشاذة لا يعمل بها. وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري: قيل إن معمرأً انفرد بها. وقال القرطبي: رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية الجحد، فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ، وتابعه على ذلك من لا يقتسدى بمحفظه كابن أخي الزهري ومثله. هذا قول الحديثين.

أحدنا: قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية «لو أن فاطمة سرقت» فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة، إذ لو كان قطعها لأجل الجحد لكان ذكر السرقة لافياً، ولقال: لو أن فاطمة جعلت العارية. قلت: وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضاً.

التهام: لو كانت قطعت في جحد العارية لوجب قطع كل من جحد شيئاً إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية.

التهام: أنه عارض ذلك حديث «ليس على خاتن ولا غنطس ولا متعهب قطع» وهو حديث قوي.

قلت: أخرجه الأربعة وصححه أبو عروبة والترمذي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفقه، وصرح ابن جريج في رواية للنسائي بقوله «أخبرني أبو الزبير» وهم بعضهم هذه الرواية، فقد صرح أبو داود بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير، قال: ويغني عن أحد إنما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات، وتقل ابن حنبل في «الكامل» عن أهل المدينة أنهم قالوا: لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير، وقال النسائي: رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير فلم يقع أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه. قلت: لكن وجد له متابع عن أبي الزبير أخرجه النسائي أيضاً من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير، لكن أبو الزبير مدلس أيضاً وقد عتبه عن جابر، لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمثابة أبي الزبير فقوي الحديث، وقد أجمعوا على العمل به إلا من شذ، فنقل ابن المنذر عن لباس بن معاوية أنه قال: المختلس يقطع، كأنه ألحقه بالسارق لاشتراكهما في الأخذ خفية ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر، وإلا ما ذكر من قطع جاحد العارية، وأجمعوا على أن لا يقطع على الخائن في غير ذلك ولا على المتعجب إلا إن كان قاطع طريق والله أعلم. وعارضه غيره عن خلاف فقال ابن القيم الحنبلي: لا تنافي بين جحد العارية وبين السرقة، فإن الجحد داخل في اسم السرقة فيجمع بين الروايتين بأن اللين قالوا سرقت أطلقوا على الجحد سرقة، كما قال ولا يغني بعده. قال والذي أجاب به الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به، وبقرينه أن لفظ الحديث وتربيته في إحدى الروايتين يقطع على السرقة وفي الأخرى على الجحد على حد سواء، وترتيب الحكم على الوصف يشترطه، فكل من الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجحد العارية على انفراد، وبذلك أن سياق حديث ابن عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا للشفاعة من أسماء، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك، وأبسط ما وجدت من طرق ما أخرجه النسائي في رواية له «أن امرأة كانت تستعير الحلبي في زمن رسول الله ﷺ، فاستعارت من ذلك حلبي فجمعت ثم أمسكت، فقام رسول الله ﷺ فقال: لتب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عتدا، مرواً. فلم تفعل، فأمر بها بقطع»، وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل معيد بن المسيب «أن امرأة من بني غزوم استمارت حلبياً على لسان أناس فبجعت، فأمر بها النبي ﷺ بقطع»، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضاً إلى سعيد قال: «أبي التي» بامرة في بيت عظيم من بيوت قريش قد أثت أثماناً فقالت إن آل فلان يستعرونكم كذا فأغاروها ثم أسوأ أولئك فذكروا، ثم أنكرت هي، فقطعها النبي ﷺ، وقال ابن دقيق العيد: صبيح صاحب «العلمة» حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال في لفظي فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت سارقة أو جاحدة، يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال: وفي لفظ كانت امرأة تستعير المتاع ونجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال: وعلى هذا فالخجة في هذا الخبر في قطع المستعير ضخمة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة على الرواية الأخرى، يعني وكذا عكسه فيصحب أنها قطعت

فيحتمل أن تكون سرقت القطيفة وجعلت الحلبي، وأطلق عليها في جحد الحلبي في رواية حبيب بن أبي ثابت «سرت» مجازاً. قال شيخنا في «شرح الترمذي» اختلف على الزهري: فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد سرقت، وقال معمر وشعيب إنها استمارت وجعلت، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سنناً ومتناً.

فرواه البخاري يعني كما تقدم في الشهادات عن علي بن الحسين عن ابن عيينة قال: ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح علي، فقلت لسفيان: فلم يحفظه عن أحد قال: وجعلت في كتاب كتيبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه أنها سرقت، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة أنها سرقت أخرجه النسائي عنه، وعن زرقي الله بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال: «أبي التي» يسارق قطعته، فذكره مختصراً ومثله لأبي يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان أخرجه أحد عن سفيان كذلك لكن في آخره «قال سفيان لا أدري ما هو» وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحاق بن راهويه عن سفيان عن الزهري بلفظ «كانت غزومية تستعير المتاع ونجده» الحديث وقال في آخره: «قيل لسفيان من ذكره؟ قال أيوب بن موسى» فذكره بسنده المذكور، وأخرجه عن طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه «سرت» قال شيخنا: وابن عيينة لم يسمعه من الزهري ولا عن سمعه من الزهري وإنما جرده في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحمد «لا أدري كيف هو» كما تقدم، وحزم جماعة بأن معمرأً ينفرد عن الزهري بقوله: «استمارت وجعلت» وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن أبي عمير في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه، وأخرج أصله أبو عروبة في صحيحه، والذي اتضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا، فحدث يونس عنه بالحديثين، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عروبة في صحيحه عن طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر «أن امرأة غزومية كانت تستعير المتاع ونجده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها» وأخرجه النسائي وأبو عروبة أيضاً من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ «استمارت حلبي» وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه وإسحاق وانصهر له ابن حزم من الظاهرية، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جحد العارية وهي رواية عن أحد أيضاً، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى «سرت» «أرجح، وبالجمبع بين الروايتين يضرب من التأويل فاما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمر شاذة خالفة لجماع الرواة، قال: والشاذة لا يعمل بها. وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري: قيل إن معمرأً انفرد بها. وقال القرطبي: رواية أنها سرقت أكثر وأشهر من رواية الجحد، فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ، وتابعه على ذلك من لا يقتسدى بمحفظه كابن أخي الزهري ومثله. هذا قول الحديثين.

قلت: سبقه لبعضه القاضي عياض، وهو يشعر بأنه لم يفت على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر إذ لو وقف عليها لم يجزم بنفرد معمر وأن من واقعهكان ابن أخي الزهري ومثله ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للحديثين إذ لا يعرف عن أحد من الحديثين أن قرن شعيب بن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بأبي أخي الزهري بل هم متفقون على أن شيئاً ويونس أرفح درجة في حديث الزهري من ابن أخيه، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية «سرت» متفقاً عليها ورواية «جعلت» انفرد بها مسلم، وهذا لا يبلغ تقديم الجميع إذا مكن بين الروايتين، وقد جاء عن بعض الحديثين عكس كلام القرطبي فقال: لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري، وقد واقعهما ابن أخي الزهري، وأما الليث ويونس وإن كانا في الزهري كذلك فقد اختلف عليهما فيه، وأما إسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد فنكون معمر وشعيب في الحفظ.

قلت: وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم، وعلى هذا فيتعادل الطريقتان ويتعين الجمع فهو أول من إطراح أحد الطريقتين، فقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره: مما قصتان مختلفتان لمرأتين مختلفتين، وتمتدح بآب من الطريقتين أنهم استشفعوا بأسماء وأنه شفع وأنه قيل له: «لا تشفع في حد من حدود الله» فيبعد أن أسمائة يسمع النهي المؤكد من ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى وإسماً إن أخذ زمن القصتين، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن ينسى ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة في حد

بسبب الأكرمين، والقطع في السرة متفق عليه فيرجع على القطع في الجحد المختلف فيه. قلت: وهذه أقوى الطرق في نظري، وقد تقدم الردي على من زعم أن القصة وقعت لامرأتين قطعتهما في أوائل الكلام على هذا الحديث، والإلزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية لزم القطع في جحد غير العارية قري أيضاً فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه إذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق، وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز والمتبهم، قال: ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية، فلو علم المير أن المستعير إذا جحد لا شيء عليه بلو ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون أدعى إلى استمرار العارية، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجته إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن، وقد فر من هذا بعض من قال بذلك فخصص القطع بمن استسار على لسان غيره مخادعاً للمستعير منه ثم تصرف في العارية وأتكرها لما طولب بها، فإن هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية.

قوله: (قال: انتشفع في حد من حدود الله) بهمة الاستفهام الإنكاري لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك، زاد يونس وشعيب: فقال أسامة: استغفر لي يا رسول الله » وقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي « أن امرأة من بني مخزوم سرت، فأتى بها النبي ﷺ فعذبت بأم سلمة » بذلك معجزة أي استجارت أخرجها من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر، وذكره أبو داود تليفاً، والحاكم موصولاً من طريق موسى بن عتبة عن أبي الزبير عن جابر « فعذبت بزنب بنت رسول الله ﷺ » قال البخاري: يجوز أن تكون عافت بكل منهما، وتقمعه شيخنا في شرح الترمذي بأن زنب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزو الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زنب قبل ذلك في جلدى الأول من السنة فلعن المراد أنها عافت بزنب ربيعة النبي ﷺ وهي بنت أم سلمة فتصححت على بعض الرواة.

قلت: أو نسبت زنب بنت أم سلمة إلى النبي ﷺ مجازاً لكونها ربيته فلا يكون فيه تصحيف. ثم قال شيخنا: وقد أخرج أحد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عتبة وقال فيه « فعذبت بريب النبي ﷺ » براء وموحلة مكسورة وحذف لفظ بنت، وقال في آخره: قال ابن أبي الزناد وكان ريب النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعذبت بأحدهما. قلت: وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي « قال سرت امرأة فذكر الحديث وفيه فجاه عمر بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ: أي أبه، إنها عتي، فقال: لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن: فلم أشك أنها بنت الأسد بن عبد الأسد. قلت: ولا منافاة بين الروايتين عن جابر، فإنه يحمل على أنها استجارت بأم سلمة وبأولادها واختصها بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها، وإنما قال عمر بن أبي سلمة: « عتي » من جهة السن، وإلا فهي بنت عمه أخي أبيه، وهو كما قالت خديجة لورقة في قصة المبعث « أي عم اسمع من ابن أخيك » وهو ابن عمه أخي أبيها أيضاً. ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر « أن امرأة من بني مخزوم سرت، فعذبت بأسامة » وكلها جاءت مع قولها فكلموا أسامة بعد أن استجارت بأم سلمة، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت « فاستشفعوا على النبي ﷺ بغير واحد فكلموا أسامة ».

قوله: (لم قام لعطوب) في رواية تيبة » فاختطب » وفي رواية يونس « فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيباً ».

قوله: (فقال يا أيها الناس) في رواية تيبة » مجذوف يا من أوله، وفي رواية يونس فقام خطيباً فأتى على الله ما هو أهله ثم قال: « أما بعد ».

قوله: (إنما هل من كان قبلكم) في رواية أبي الوليد » هلك » وكذا أحمد بن رمح عند مسلم. وفي رواية سفيان عند النسائي « إنما هلك بنو إسرائيل » وفي رواية تيبة « هلك من كان قبلكم » قال ابن دقيق العيد: الظاهر أن هذا المصير ليس عاماً، فإن بني إسرائيل كان فيه أمور كثيرة تقتضي الإهلاك، فيحمل ذلك على حصر خصوصي وهو الإهلاك بسبب الهاربة في الحدود فلا ينحصر ذلك في حد السرقة. قلت: يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في « كتاب السرقة » من طريق زاذان عن عائشة مرفوعاً « أنهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء والأمر التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر بني إسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسيأتي شرحه بعد هذا، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل عبداً والقصاص من الضعيف وغير ذلك.

قوله: (إنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه) في رواية تيبة » إذا سرق فيهم الشريف » وفي رواية سفيان عند النسائي « حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف الحد تركوه ولم يقيموا عليه » وفي رواية إسماعيل بن أمية « وإذا سرق فيهم الرضيع قطعوه ».

قوله: (وايم الله) تقدم ضبطها في كتاب الأيمان والتورود، ووقع مثله في رواية إسحاق بن راشد، ووقع في رواية أبي الوليد » والذي نفسي بيده » وفي رواية يونس « والذي نفس محمد بيده ».

قلت: وهذه أقوى الطرق في نظري، وقد تقدم الردي على من زعم أن القصة وقعت لامرأتين قطعتهما في أوائل الكلام على هذا الحديث، والإلزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جحد العارية لزم القطع في جحد غير العارية قري أيضاً فإن من يقول بالقطع في جحد العارية لا يقول به في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه على المتفق عليه إذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق، وأجاب ابن القيم بأن الفرق بين جحد العارية وجحد غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز والمتبهم، قال: ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية، فلو علم المير أن المستعير إذا جحد لا شيء عليه بلو ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما تدل عليه حكمة الشريعة، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون أدعى إلى استمرار العارية، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجته إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن، وقد فر من هذا بعض من قال بذلك فخصص القطع بمن استسار على لسان غيره مخادعاً للمستعير منه ثم تصرف في العارية وأتكرها لما طولب بها، فإن هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية.

(تبيه): قول سفيان المتقدم: ذهبت أسال الزهري عن حديث المخزومية التي سرت فصاح علي ما يكثر السؤال عنه وعن سبيه، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن سفيان، فأربنا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الراهمزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال: قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري؟ قال: أما مع الناس فما أحصى، وأما وحدي فصحت واحد دخلت يوماً من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى عمود قتل: يا أبا بكر حدثني حديث المخزومية التي قطع رسول الله ﷺ يدها، قال ف ضرب وجهي بالحصى ثم قال: قم، فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره، قال فقمتم منكراً، فمر رجل فدعاه فلم يسع فرماه بالحصى فلم يلفه فاضطرب لي فقال: ادع له، فدعوته له فأتاه فقصى حاجته، فنظر إلى فقال: تعال، فجيئت فقال: « أخبرني سعيد بن أبي مسلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: العجماء جبار » الحديث، ثم قال لي: هذا خبر لك من الذي أوردت. قلت: وهذا الحديث الأخير أخرجه مسلم والأربعة من طريق سفيان بدون القصة.

قوله: (فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي يشنع » عنده فيها أن لا تقطع إما عفواً وإما بقضاء، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولفظه بعد قوله « أعطمتنا ذلك » « تجتأ إلى النبي ﷺ فقلنا: نحن ننفذها بأمرين أوفية، فقال: تظهر خير لها » وكانهم ظنوا أن الحد يسقط بالفتية كما ظن ذلك من أتى والد السيف الذي زنى بانه يشتدي منه بمائة شاة ووليده. ووجدت حديث مسعود هذا شاعداً عند أحمد من حديث عبد الله بن عمرو « أن امرأة سرت على عهد رسول الله ﷺ فقال قولها: نحن ننفذها ».

قوله: (ومن يجزئ عليه) يسكون الجيم وكسر الراء » يقتل من الجراة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهزء، ويجوز فتح الجيم والراء مع المد. ووقع في رواية تيبة « فقالوا ومن يجزئ عليه » وهو أوضح لأن الذي استغفم بقوله: « من يكلم » غير الذي أجاب بقوله: « ومن يجزئ » والجرأة هي الإقدام بدالاً، والمعنى ما يجزئ عليه إلا أسامة، وقال الطيبي: الرواة عاطفة على عطف تقديره لا يجزئ عليه أحد لهابة، لكن أسامة له عليه إدلال فهو يجزئ على ذلك. ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تظهر خير لها « فلما سمعنا لين رسول الله ﷺ أتينا أسامة » ووقع في رواية يونس الماضية في الفتح « ففرغ قولها إلى أسامة » أي لجؤوا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات « فلم يجزئ أحد أن يكلمه إلا أسامة » وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه « أن النبي ﷺ قال لأسامة: لا تشفع في حد، وكان إذا شفع شفعه » بتشديد الفاء أي قبل شفاعة، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت « وكان رسول الله ﷺ يشفعه ».

قوله: (حب رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر المهملة » بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم، وفي ذلك تلميح بقول النبي ﷺ: « اللهم إني أحبه فاحبه » وقد تقدم في المناب.

قوله: (لكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب، وفي رواية تيبة » فكلمه أسامة » وفي الكلام شيء مطوي تقديره فجاءوا إلى أسامة فكلموه في ذلك فجاه أسامة إلى النبي ﷺ فوقع في رواية يونس « فأتى بها رسول الله ﷺ فكلمه فيها » فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بحضرة المشفع له ليكون أعذر له عنده إذا لم تقبل

فيه على المسمى أصلاً.

١٣- باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا﴾ [البقرة: ٢٤٨]

وَلِي كَمْ يَقْطَعُ؟

وَقَطَعَ عَلَيَّ مِنَ الْكَفِّ.

وَقَالَ قَعْدَةُ، لِي امْرَأَةٌ سَرَقَتْ فَطُغِطَتْ حِمَالُهَا، لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ.

٦٧٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ

شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَطَعَ الْيَدَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

وَتَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

[الطبر: ٦٧٩٠، ٦٧٩١، أخرجه مسلم: ١٦٨٤].

٦٧٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ بِنْتِ الزُّهْرِيِّ، وَعُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ» [الراجح: ٦٧٨٩، أخرجه مسلم: ١٦٨٤].

٦٧٩١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مَسْرُورَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْخُسَيْنُ:

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَشْرَةِ بَنَاتٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «قَطَعَ الْيَدَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ» [الراجح: ٦٧٨٩، أخرجه مسلم: ١٦٨٤].

٦٧٩٢- حَدَّثَنَا غُفَمَانُ بْنُ أَبِي حَسَنَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ،

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ: أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تَقْطَعْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا فِي ثَمَنٍ مِجَنٍّ، حَقِيقَةٍ أَوْ تَرَسٍ.

حَدَّثَنَا غُفَمَانُ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عَائِشَةَ بِطَلَّةٍ. [الطبر: ٦٧٩٣، ٦٧٩٤، أخرجه مسلم: ١٦٨٥، بإسناد].

٦٧٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ

غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: قَالَتْ: لَمْ تَكُنْ تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي أَذَى مِنْ حَقِيقَةٍ أَوْ تَرَسٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنٍ. [الراجح: ٦٧٩٢، أخرجه مسلم: ١٦٨٥].

رَوَاهُ وَكِيعٌ، وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا.

٦٧٩٤- حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ

غُرُورَةَ: أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ تَقْطَعْ يَدَ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَذَى مِنْ ثَمَنٍ الْمِجَنِّ، تَرَسٍ أَوْ حَقِيقَةٍ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنٍ. [الراجح: ٦٧٩٢، أخرجه مسلم: ١٦٨٥].

٦٧٩٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنَةً ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ.

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قِيمَتُهُ. [الطبر: ٦٧٩٦، ٦٧٩٧، ٦٧٩٨، أخرجه

مسلم: ١٦٨٦].

قوله: (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت) هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لا امتناع، وقد اتفق القول في ذلك صاحب المغني وسباني بسط ذلك في كتاب التمني إن شاء الله تعالى. وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربيع شيخه في هذا الحديث «سمعت الليث يقول عقب هذا الحديث: قد أعانها الله من أن تسرق» وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا، ووقع للشافعي أنه لا ذكر هذا الحديث قال: فذكر عضوا شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ، وإنما خص فاطمة ابنته بالذكر لأنها أعر أهله عنده، ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المبالغة في ذلك، ولأن اسم السارقة وافق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب مثل بها.

قوله: (قطع محمد يدها) في رواية أبي الوليد والأكثر «لقطعت يدها» وفي الأول جبريد، زاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غزوة الفتح «ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها» ووقع في حديث ابن عمر في رواية للسنائي «ثم يابلل فخذ يديها فاطمها» في أخرى له «فأمر بها فقطعت» وفي حديث جابر عند الحاكم «فقطعها». وذكر أبو داود تعليقا عن محمد بن عبد الرحمن بن خنيس عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد نحو حديث المخزومية وزاد فيه «قال فشهد عليها» وزاد يونس أيضا في روايته «قالت عائشة فحسنت ثوبها بعد وتزوجت، وكانت تأتيه بعد ذلك فأرغم حاجتها إلى رسول الله ﷺ» وأخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه «قال عروة قالت عائشة» ووقع في رواية شعيب عند الإسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أبي الزهري عن أبي عوانة كلاهما عن الزهري «قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة قالت: فكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وتابته وكانت حسنة التلبس وكانت تأتيه فأرغم حاجتها» الحديث. وكان هذه الزيادة كانت عند الزهري عن عروة وعن القاسم جميعا عن عائشة وعندهما زيادة على الآخر، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم «قال ابن إسحاق وحديثي عبد الله بن أبي بكر أن النبي ﷺ كان بعد ذلك يرحمها ويصلها» وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت «هل لي من ثوبه يا رسول الله؟ فقال: آت اليوم من خطيتك كيوم ولدتك أمك» وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود، وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تنبيه المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولي الأمر، واختلف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أعلم خلافا أن الشفاعة في ذوي الذنوب حسنة جبلة ما لا تبلغ السلطان، وأن على السلطان أن يقيمه إذا بلغته. وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف، فقال: لا يشفع للأول مطلقا سواء بلغ الإمام أم لا، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام. وتعمد حديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ولو عرف القاذف، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف: يميز العفو مطلقا ويدرك بذلك الحد لأن الإمام لو وجده بعد عفو القاذف لجاز أن يقيم البيعة بصدق القاذف فكانت تلك شبهة قوية.

وفيه دخول النساء مع الرجال في حد السرقة. وفيه قبول توبة السارق، ومقبية لأسامة. وفيه ما يدل على أن فاطمة عليها السلام عند أبيها ﷺ في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة، وقد تقدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهلها، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنافي المساواة. وفيه ترك المبالغة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قريبا أو كبيرا القدر والتشديد ذلك والإنكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه. وفيه جواز ضرب اللبل بالكبير القدر للمبالغة في الجزع عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة، ولا يخفى نذب الاحتراز من ذلك حيث لا يترجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث والشافعي. ويؤخذ منه جواز الإخيار عن أمر مقدر بفيد القطع بأمر محقق. وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال لن أخاصم أخاه: والله لو كنت حاضرا لشممت أنفك، خلافا لمن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التوجع لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن الكلبي في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وأن أسيدا ذكر ذلك للنبي ﷺ كالمكرر على امرأته فقال: رحمتها رحمتها الله. وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من خالف أمر الشرع، وتعمد به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا لئلا يهلك كماهلكوا وفيه نظر، وإنما يتم أن لو لم يرد قطع السارق في شرعنا، وأما اللفظ العام فلا دلالة

عمل القطع قتال بأول الخراج وهم مجبوجون بإجماع السلف على خلاف قولهم،
والزم ابن حزم الحنفية بأن قولوا بالقطع من المرقق قياساً على الرغوسه وكذا التيسم
عندهم، قال: وهو أول من قياهم قدر المهر على نصاب السرقة ونقله عياض قولاً شاذاً
وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما يطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت عترمة فلما
جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها
إلا متيقن وهو القطع من الكف، وأما الأثر عن علي فوصله الدار قطي من طريق حجية
بن عدي أن علياً قطع من القفصل، وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة: «أن
النبي ﷺ قطع من القفصل» وأورد أبو الشيخ في كتاب حدة من وجه آخر عن
رجاء بن عدي رحمه الله، ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رحمه
الله، وأخرج سعيد بن منصور عن حاد بن زيد عن عمرو بن دينار قال: كان عمر يقطع
من القفصل وعلي يقطع من مشط القدم، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي حيوة
أن علياً قطع من القفصل، وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط
القدم أخرجه عبد الرزاق من معمر عن قتادة عنه وهو مقطوع وإن كان رجال السند من
رجال الصحيح، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من
الكعب، وذكر الشافعي في «كتاب اختلاف علي وابن مسعود» أن علياً كان يقطع من يد
السارق المختصر والبصر والوسطى خاصة ويقول: استحي من الله أن أتتركه بلا عمل،
وهذا يحتمل أن يكون بقي الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن
يكون بقي الكف أيضاً والأول الأقوى لأنه موافق لما نقل البخاري أن قطع من الكف، وقد
وقع في بعض النسخ بلفظ «من» بلفظ «وقطع علي الكف».

قوله: (وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شامها: ليس إلا ذلك) وصله
أحد في تاريخه عن محمد بن الحسين الراسطي عن عوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط
مخطوطي في شرحه ولم يسق لفظه، وقد أخرجه عبد الرزاق من معمر عن قتادة فذكر مثل
قول الشعبي: لا يزد على ذلك قد أقيم عليه الحد. وكان ساق بسنده عن الشعبي أنه سئل
عن سارق قدم ليطع قدم شماله فقطعت فقال: لا يزد على ذلك، وأشار المصنف
بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور، وقد
قرأ ابن مسعود «فاقطعوا أيمنهما» وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم
قال: هي قرأتها يعني أصحاب ابن مسعود. ونقل فيه عياض الإجماع وتعقب، نعم قد شذ
من قال: إذا قطع الشمال اجزأت مطلقاً كما هو ظاهر النقل عن قتادة، وقال مالك: إن
كان عمداً وجب القصاص على القاطع وجب قطع اليمين، وإن كان خطأ وجبت الدية
ويجزئ عن السارق، وكذا قال أبو حنيفة، وعن الشافعي وأحمد قولان في السارق،
واختلف السلف فيمن سرق قطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور قطع رجله اليسرى، ثم
إن سرق فاليه اليسرى، ثم إن سرق فالرجل اليمنى، واستحج بها أبا حفص وبغسل
الصباحة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع
ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع، ثم إن سرق عزز وسجن، وقيل: يقتل في الخامسة قاله أبو
مصعب الزهري المدني صاحب مالك.

وحجته ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال: «جاء سارق إلى النبي
ﷺ فقال: ائتوه، فقال يا رسول الله إما سرق، قال: اقطموه، ثم جاء به الثانية فقال:
ائتوه فذكر مثله إلى أن قال فأتي به الخامسة فقال: ائتوه. قال جابر: فاناقلنا به فقتلناه
ورينا به في بئر» قال النسائي هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت رآه ليس بالقوي،
وقد قال بعض أهل العلم كإن المنكر والشافعي: إن هذا منسوخ، وقال بعضهم هو
خاص بالرجل المذكور فكان النبي ﷺ اطلاع على أنه وجب القتل ولذلك أمر بقتله من
أول مرة، ويحتمل أنه كان من المسلمين في الأرض. قلت: وللحديث شاهد من حديث
الحارث بن حاطب أخرجه النسائي ولفظه «أن النبي ﷺ أتني بلس فقال: ائتوه، فقالوا
إما سرق» فذكر نحو حديث جابر في قطع أطراف الأربع إلا أنه قال في آخره: ثم سرق
الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر: كان رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال ائتوه، ثم
دفعه إلى قبة من قريش فقتلوه. قال النسائي: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً.
قلت: نقل المنزني تباعاً لغيره في الإجماع، ولهم أهل أرادوا أنه استقر على ذلك، وإلا فقد
جزم الباجي في «اختلاف العلماء» أنه قول مالك ثم قال: وله قول آخر لا يقتل، وقال
عياض: لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في
تخصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال: ومن سرق من بلغ الحلم قطع يمينه ثم إن
عاد فجله اليسرى ثم إن عاد فجله اليسرى ثم إن عاد فجله اليسرى فإن سرق في الخامسة
قتل كما قال رسول الله ﷺ. وعمر بن عبد العزيز انتهى. وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد
اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح، وأخرج عبد الرزاق بسند

٦٧٩٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرُةٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ
عَمْرٍو قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَمِينٍ، ثَمَّةً ثَلَاثَةَ ذُرَاهِمَ. [إجماع: ٦٧٩٥، أخرجه
مسلم: ١٦٨٦].

٦٧٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَمِينٍ، ثَمَّةً ثَلَاثَةَ ذُرَاهِمَ. [إجماع: ٦٧٩٥،
أخرجه مسلم: ١٦٨٦].

٦٧٩٨- حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو حَضْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ
عُقَيْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ
سَارِقٍ، فِي يَمِينٍ ثَمَّةً ثَلَاثَةَ ذُرَاهِمَ. [إجماع: ٦٧٩٥، أخرجه مسلم: ١٦٨٦].

٦٧٩٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ
قَالَ: سَوَّغَتْ أُمَّا صَالِحٌ قَالَ: سَوَّغَتْ أُمَّا هُرَيْرَةُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَنْ
اللَّهُ السَّارِقُ، يَسْرِقُ الْيَتِيمَةَ فَتَقَطُّعَ يَدَهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطُّعَ يَدَهُ». [إجماع:
٦٧٨٣، أخرجه مسلم: ١٦٨٧].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾) كنا
أطلق في الآية اليد وأجمعا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة، واختلفوا فيما لو
قطعت الشمال عمداً أو خطأ هل يجزي؟ وقد قدم السارق على السارقة، وقدمت الزانية
على الزاني لوجود السرقة غالباً في الذكورية ولأن داعية الزنا في الإنث أكثر، ولأن
الأثني سبب في وقوع الزنا إذا لا يتأتى غالباً إلا بطواحيها. وقوله: بصحة الجمع ثم التثنية،
إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه للمنى فجسم، والتثنية بالنظر إلى الجنسين
المتلفظ بهما. والسرقة يفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها ويجوز كسر أوله وسكون
ثانيه: الأخذ خفية، وعرفت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس للأخذ أحده، ومن اشترط
الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله، قال ابن بطال: الحرز مستفاد من معنى السرقة
يعني في اللغة، ويقال لسارق الإبل الحارث بخاء معجمة، وللسارق في المكيا مطلق
وللسارق في الميزان غسر، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في «كتاب ليس» قال
المازري ومن تبعه: صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها وعصى السرقة لقلعة ما عدلها
بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب ولسهولة إقامة اليئنة على ما عدا السرقة فغلانها
وشدد العقوبة فيها ليكون أبغى في الزجر ولم يجعل اليد للجناية على المصغر المقطوع منها
بقدر ما يقطع فيه حماية لليد، ثم لما خانت هات، وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت
إلى أبي العلاء المعري في قوله:

يد تخمس مشين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار؟

فاجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله:

صيانة العضو أغلاهما وأرخصها صيانة المال فانهم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنايات على الأيدي، ولو كان
نصاب القطع خمسة دينار لكثرت الجنايات على الأموال، فظهرت الحكمة في الجنايتين،
وكان في ذلك صيانة من الطرفين، وقد عسر فهم للمنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة
وبين النهب ونحوه على بعض منكري القياس فقال: للقطع في السرقة دون الغصب وغيره
غير معقول للمنى، فإن الغصب أكثر منكاً للحرمة من السرقة، فدل على عدم اعتبار
القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوي، وجوابه أن الأدلة على
العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها، وسنأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في
كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقطع علي من الكف) أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في عمل القطع، وقد
اختلف في حقيقة اليد تقيل: أولها من المنكب، وقيل: من المرقق، وقيل: من الكوع، وقيل:
من أصول الأصابع. فحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك، ومن الثاني آية
الوضوء فيها: ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] ومن الثالث آية التيمم، ففي القرآن
﴿فَاسْمُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ وبيئت السنة كما تقدم في بابيه أنه عليه الصلاة
والسلام مسح على كفيه فقط، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن
الجبس واستنكره جماعة، والثاني لا نعلم من قال به في السرقة، والثالث قول الجمهور
ونقل بعضهم فيه الإجماع، والرابع نقل عن علي واستنكره أبو ثور، ورد بأنه لا يسمى
مقطوع اليد لئلا ولا عرفاً بل مقطوع الأصابع وبسبب هذا الاختلاف وقع الخلاف في

صحيح عن القاسم بن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجال السنديين ثقات مع انقطاعهما، وفيه قول رابع تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا تقطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف، ومن طريق أبي الضحى أن علياً غره ورجاله ثقات مع انقطاعه، ويسند صحيح عن إبراهيم النخعي: كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها ويسند حسن عن عبد الرحمن بن عاذل أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي: اضربه وأحبسه ففعل، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية. قال ابن عبد البر: حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث «السرقة فاحشة وفيها عقوبة» وثبت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرؤون «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» [المائدة: ٢٨] كما اتفقوا على الجزاء في الصيد وإن قتل خطأ وهم يقرؤون «ومن قتلهم منكم متعمداً فجزاه مثل ما قتل من النعم» [المائدة: ٩٥] وسحروا على الخفين وهم يقرأون غسل الرجلين، وإنما قالوا جميع ذلك بالنسبة. ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث عائشة من طريقين، الأول:

قوله: (عن عمرة) قال الدارقطني في «الملل» اقتصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على عمرة، ورواه يونس عن قزاع مع عمرة هروء. قلت: وسكن ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحاق الحنظلي بهيمة ونونين مصغر رواه عن مالك عن الزهري عن عمرة عن عروة عن عائشة. وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر: وهذان الإسنادان ليسا صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المتعمد، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن رواية ذكرها بن يحيى زحوية عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بجمعهما صحيحة. قلت: وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بسماحه له من عمرة وسماع عمرة له من عائشة أخرجه أبو عوانة، وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة أنها سمعت عائشة.

قوله: (قطع اليد في ربيع دينار) في رواية يونس «تقطع يد السارق» وفي رواية حرمة عن ابن وهب عند مسلم «لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار» وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن عمرة.

قوله: (فصاعداً) قال صاحب المحكم: يختص هذا بالقائه ويجوز ثم يلبس ولا تجوز الروا، وقال ابن أبي شيحة: هو منصوب على الحال للوكلة أي ولو زاده ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا فصاعداً. قلت: ووقع في رواية سليمان بن يسار عن عمرة عند مسلم «فما فوه» بدل «فصاعداً» وهو خطأ.

قوله: (وتابعه عبد الرحمن بن خالد وابن أخي الزهري ومعه عن الزهري) أي في الاقتصاد على عمرة، ثم ساق رواية يونس وليس في آخره «فصاعداً» وقد أخرجه مسلم عن حرمة والإسماعيلي من طريق همام كلاهما عن ابن وهب بإثباتها، وأما متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهلي في «الزهريات» عن عبد الله بن صالح عن أبي الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد، وقرأت بخط منطلي، وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهلي أخرجه في «علل حديث الزهري» عن محمد بن بكر وروح بن عبادة جميعاً عن عبد الرحمن، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لعمد بن بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلاً، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه، وقرأت بخط منطلي، وقلده شيخنا أيضاً أن الذهلي أخرجه من روح بن عبادة عنه. قلت: ولا وجود له أبداً، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد. وأما متابعة معمر فوصلها أحد عن عبد الرزاق عنه، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسق لفظه، وساقه النسائي ولفظه «تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعداً» ووصلها أيضاً هو وأبو عوانة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن معمر، وقال أبو عروبة في آخره: قال سعيد لينا معمرًا وروينا عنه وهو شاب، وهو بنون وموحدة ثقيلة أي صيرناه نبلاً. قلت: وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي، وقد رواه عن الزهري أيضاً سليمان بن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مقروناً برواية إبراهيم بن سعد.

قوله: (عن يونس) في رواية مسلم عن حرمة وأبي داود عن أحمد بن صالح

كلاهما عن ابن وهب.

قوله: (حدثنا الحسين) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الإثبات.

قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري) في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، قال الإسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير كذلك، وقال همام بن يحيى عن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زبارة. قلت: نسب عبد الرحمن إلى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زبارة، قال الإسماعيلي: ورواه إبراهيم الفناد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثنا ابن صاعد عن لوين عن القناد، والذي قبله أصح وبه جزم البيهقي وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط، قلت: وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعاً ولفظه «تقطع يد السارق في ثمن الجن» وثنم الجن ربيع دينار، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن عمرة بلفظ «لا تقطع يد السارق فيما دمن ثمن الجن، قيل لعائشة: ما ثمن الجن؟ قالت: ربيع دينار» وقد تروى حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق مقل بن زياد عنه بلفظه.

قوله: (عن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته) أي أنها حدثته، وكذا في قوله عن عائشة حديثهم، وقد جرت عادتهم بخذنها في مثل هذا كما أكثروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا عبد وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من التعلق بقال وفيه بحث، وما ينبه على حذف أن التي أشرت إليها. وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن عمرة حدثت أن عائشة أم المؤمنين حدثها.

قوله: (قطع اليد في ربيع دينار) مكذا في هذه الرواية مختصراً وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ «القطع في ربيع دينار فصاعداً» وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ «تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعداً» وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ «تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعداً» ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة «ما طال علي ولا نسيت، القطع في ربيع دينار فصاعداً» وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عيينة عن يحيى كذلك، ومن رواية جماعة عن عمرة موقوفة على عائشة، قال ابن عيينة: ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة في وهو أحفظهم. وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أشرت إليها آنفاً. وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهادي بلفظ «لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار فصاعداً» وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة موقوفة، وحاول الطحاوي تحليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أثبت وأعلم من ولده، على أن اللوقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن اللوقوف محمول على طريق الفتوى، والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورواه هنا تضعيف الطريق القويمة بروايته، وكان البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن عمرة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله، وكذا رواه ابن عيينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزيق صاحب آية أنهم سمعوا عمرة عن عائشة قالت: «القطع في ربيع دينار فصاعداً» ثم أخرجه النسائي من طرق عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال: الصواب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال علي العهد ولا نسيت القطع في ربيع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم. وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ «كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربيع دينار فصاعداً» أورده الشافعي والحديثي وجماعة عن ابن عيينة بلفظ «قال رسول الله ﷺ تقطع اليد» الحديث، وعلى هذا التحليل عول الطحاوي فأخرج الحديث بن يونس عن عبد الأعلى عن ابن عيينة بلفظ «كان يقطع» وقال هذا الحديث لا حجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذلك فكان عندها ربيع دينار فقال: «كان النبي ﷺ يقطع في ربيع دينار» مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر. وتعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد، وأيضاً فاختلاف

الثالث: مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئاً تافهاً لحديث عروة الماضي «لم يكن القطع في شيء من التافه» ولأن عثمان قطع في فخارة خسيّة وقال لمن يسرق السياط إن عذمت لأطعن فيه، وقطع ابن الزبير في ثعلين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن عمر بن عبد العزيز أنه قطع في مد أو مدين.

الرابع: يقطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان البتي يفتح الموحدة وتشديد المشاة من فقهاء البصرة وريضة من فقهاء المدينة ونسب القرطبي إلى عثمان فأطلق ثناً أنه الخليفة وليس كذلك.

الخامس: في درهمين وهو قول الحسن البصري جزم به ابن المنذر عنه.

السادس: فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوي عن أنس «أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين» وفي لفظ «لا يساوي ثلاثة دراهم».

السابع: في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها بها ولو كان ذهباً، وهي رواية عن أحمد، وحكاها الخطابي عن مالك.

الثامن: مثله لكن إن كان المسروق ذهباً فصاعداً ربع دينار وإن كان غيرهما فإن بلغت قيمة ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه، وهي رواية عن أحمد، واحتج له بما أخرجه أحمد من طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى الغساني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة مرفوعاً «أقطعوا في ربع دينار ولو تقطعوا في أدنى من ذلك» قالت: فوكان ربع الدينار قيمة يرمض ثلاثة دراهم، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن للمتخذ والمعتبر في ذلك الذهب، والموقوف منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص الصريح.

التاسع: مثله إلا إن كان المسروق غيرهما قطع به إذا بلغت قيمة أحدهما، وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحاق.

العاشر: مثله لكن لا يكتفي بأحدهما إلا إذا كانا خاليين.

فإن كان أحدهما غالباً فهو الممول عليه، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادي عشر.

الثاني عشر: ربع دينار أو ما يبلغ قيمة من فضة أو عرض، وهو مذهب الشافعي وقد تقدم تقريره، وهو قول عائشة وعمره وأبي بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث ورواية عن إسحاق وعن داود، ونقله الخطابي وغيره عن عمر وعثمان وعلي، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند مقطوع أنه قال: «إذا أخذ السارق ربع دينار قطع» ومن طريق حمزة «أن عثمان يسارق سرق أربعة وثلاثة دراهم من حساب الدينار باثني عشر قطع» ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قطع في ربع دينار كانت قيمة درهمين ونصفاً.

الثالث عشر: أربعة دراهم تنقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد.

الرابع عشر: ثلث دينار حكاها ابن المنذر عن أبي جعفر الباقر.

الخامس عشر: خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبي ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصري وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائي وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وأبي سعيد مثله ونقله أبو زيد اللبوسي عن مالك وشذ بذلك.

السادس عشر: عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض، وهو قول أبي حنيفة والثوري وأصحابهما.

السابع عشر: دينار أو ما بلغ قيمة من فضة أو عرض. حكاها ابن حزم عن طائفة، وجزم ابن المنذر بأنه قول النخعي.

الثامن عشر: دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوي أحدهما حكاها ابن حزم أيضاً، وأخرجه ابن المنذر عن علي بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند مقطوع قال وبه قال عامة.

التاسع عشر: ربع دينار فصاعداً من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض، وهو قول ابن حزم، ونقل ابن عبد البر

بن موسى وإسماعيل بن أمية، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وإسماعيل بن زيد كلهم عن نافع، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته، هذا لفظ مسلم ولم يميز، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه «أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ثرساً من صيغة النساء ثمنه ثلاثة دراهم» وأخرجه النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظ «ثمنه» ومن طريق غلذ بن يزيد عن حنظلة بلفظ «قيمت» فوافق الليث في قوله: «قيمت» لكن يخالف الجميع فقال: «خمس دراهم» وقول الجماعة «ثلاثة دراهم» هو المحفوظ، وقد أخرجه الطحاوي من طريق حبيب الله بن عمر بلفظ «قطع في حين قيمته» ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله، ومن رواية ابن إسحاق بلفظ «أن يرجل سرق حصة قيمتها ثلاثة دراهم قطعه».

(تبييه) قوله: «قطع» معناه أمر لأنه ﷺ لم يكن يباشر القطع بنفسه، وقد تقدم في الباب قبله أن بطلاً هو الذي يباشر قطع يد المخزومية، فيحتل أن يكون هو الذي كان موكلًا بذلك ويحتل غيره. وقوله: «قيمت» قيمة الشيء ما تنتهي إليه الرغبة فيه، وأصله قومة فأبدلت الواو باه لوقوعها بعد كسرة، والثنان ما يقابل به المبيع عند البيع، والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه بلفظ الثمن إما تجوزاً وإما أن القيمة والثنان كانا حيثن مستويين، قال ابن دقيق العيد: القيمة والثنان قد يختلفان والمعتبر إنما هو القيمة، ولعل التعبير بالثنان لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة. وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة، وأوجب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طرقة أنه لا يقطع في أقل من ذلك، وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضاً وسنده ضعيف ولفظه «لا يقطع السارق إلا في الجهن» قال فعلما أنه لا يقطع في أقل من ثمن الجهن، لكن اختلف في ثمن الجهن، ثم ساق حديث ابن عباس قال: «كان قيمة الجهن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم»، قال فالأحياط أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة، ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتمسك بأنه لو سلم في الدرهم لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كما تقدم إيشاحه، ودفع ما أعله به. والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن الجهن يمكن بالحمل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد الجان التي قطع فيها وهو أولى.

وقال ابن دقيق العيد: الاستدلال بقوله: «قطع في جبن» على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله: «يقطع في ربع دينار فصاعداً» فإنه منطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا فيما زاد عليه، ومفهومه على أنه لا يقطع فيما دون ذلك. قال: واحتضاد الشافعي على حديث عائشة وهو قول أقرى في الاستدلال من الفعل الجرد، وهو قوي في الدلالة على الحنفية لأنه صريح في القطع في دون القدر الذي يقولون بجواز القطع فيه، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق الفحوى، وأما دلالة على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم. قلت: وقرر البايع طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال: دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لذكره فائدة، وحسبنا للمعتد ما ورد به النص صريحاً مرفوعاً في اعتبار ربع دينار، وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم وعن بعضهم ابن العربي فقال: ذهب سفيان الثوري مع جلالة في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم، وحسنه أن اليد محترمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والمشرقة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك، وتمسك بأن الآية دلت على القطع في كل قليل وكثير، وإذا اختلفت الروايات بأن النصاب أخذ بأصح ما ورد في الأقل، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم، فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين: أحدهما: أنه صريح في المصير حيث ورد بلفظ «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً» وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها. والثاني: أن الممول عليه في القيمة للذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها، ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالاً على أن أصل النقد في ذلك الزمان النناير بأن الصكاك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدرهم بالنناير وحصرتها بها والله أعلم. وحاصل المذهب في القدر الذي يقطع السارق فيه يقسرب من عشرين مثقالاً:

الأول: يقطع في كل قليل وكثير تافهاً كان أو غير تافه نقل عن أهل الظاهر والفرجاء ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي. ومقابل هذا القول في الشنوذ ما نقله عياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهماً أو أربعة دنائير وهذا هو القول الثاني.

شهادته أو لا؟ وقد وقع في آخر هذا الباب: قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبل شهادته، وكفل كل الحدود إذا تاب أصحابها قبل شهادتهم، وهو في رواية أبي زر عن الكشيحي وحده، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقذف والسارق في شهادتهم، ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال: يمتثل أن يسقط كل حق لله بالتوبة، قال وجزم به في كتاب الحدود، وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسقط، وعن الليث والحسن لا يسقط شيء من الحدود أبداً، قال وهو قول مالك، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب، وقال الطحاوي ولا يسقط إلا قطع الطريق لورود النص فيه والله أعلم. وذكر في الباب حديث عاتقة في قصة التي سرقت خنصرها، ووقع في آخره: وثابت وحسن توبتها. وقد تقدم شرحه مستوفى قبيل هذا، ووجه مناسبت الترجمة وصف التوبة بالحسن فإن ذلك يقتضي أن هذا الوصف يثبت للتاب للذكر فيعود لحالته التي كان عليها، وحديث عباد بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره: فمن أصاب من ذلك شيئا فاعذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور. ووجه الدلالة منه أن الذي أتم عليه الحد وصف بالتطهر فإذا انضم إلى ذلك أنه تاب فإنه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك تضمن ذلك قبول شهادته أيضاً، والله أعلم.

١٥- باب المحاريين من أهل الكفر والردة

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَخُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ٢١٧).

٦٨٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَةَ الْجَرْمِيُّ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عَمَلٍ، قَالُوا: لَا تَجُوزُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِلَى الصَّدَاقَةِ، فَخَرَّبُوا مِنْ أَوَّلِهَا، وَأَوَّلِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُوا، فَأَرَادُوا أَنْ يَقْتُلُوا رُغَائِيهَا، وَاسْتَأْذَنُوا الْإِسْلَامَ، فَقَبِلَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَّاهُمْ أَهْلَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يُخَيِّضْهُمْ حَتَّى مَاتُوا. (راجع: ٢٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٧١).

قوله: (كتاب المحاريين من أهل الكفر والردة) كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا، في كونها في هذا الموضع إشكالاً، وظانها بما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة، والذي يظهر في أن علمها بين كتاب الدييات وبين استئابة المرتدين، وذلك أنها تحللت بين أبواب الحدود. فإن المصنف ترجم كتاب الحدود وصدره بحديث: لا يزني الزاني وهو مؤمن. وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر، ثم بدأ بما يتعلق بحد الحمر في أبواب ثم بالسرقة كذلك، فالذي يليق أن يثقل بأبواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك إما أن يقدم كتاب المحاريين وإما أن يؤخره، والأولى أن يؤخره ليعقبه «باب استئابة المرتدين» فإنه يليق أن يكون من جملة أبوابه، ولم أر من نبه على ذلك إلا الكرمانى فإنه تعرض لشيء من ذلك في «باب إثم الزنا» ولم يستوفه كما سألته عليه. ووقع في رواية النسفي زيادة قد يرفع بها الإشكال، وذلك أنه قال بعد قوله: «من أهل الكفر والردة» فزاد «ومن يجب عليه الحد في الزنا» فإن كان عضوًا فكأنه ضم حد الزنا إلى المحاريين لإفضاء إلى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة، وعلى هذا فالأولى أن يبدل لفظ كتاب يباب وكتاب الأبواب كلها داخلية في كتاب الحدود.

قوله: (وقول الله: إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لا يبي ذر، وساق في رواية كريمة وغيرها إلى «أو ينحوا من الأرض» قال ابن بطال: ذهب البخاري إلى أن آية الحاربة نزلت في أهل الكفر والردة، وساق حديث العرينين وليس فيه تصريح بذلك، ولكن أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث العرينين وفي آخره قال: بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم: إما جزء الفين يحاربون الله ورسوله الآية، ووقع مثله في حديث أبي هريرة، وعن قال ذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهري قال: وذهب جمهور الفقهاء إلى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالقصاد ويقطع الطريق، وهو قول مالك والشافعي والكرفين، ثم قال: ليس هذا منافياً للقول الأول لأنها وإن نزلت في العرينين بأصنافهم لكن لفظها عام يدخل في مناه كل من فعل مثل فعلهم من الحاربة والقصاد. قلت: بل هما متغايران، والمرجع إلى تفسير المراد بالحاربة، فمن حلها

دلوه واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحاً في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحاً في غيره ففيه عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثر إلا إذا كان الشيء تافهاً، وهو موافق للشافعي إلا في قياس أحد الثقلين على الآخر، وقد أبه الشافعي بأن الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك، واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم، وتقدم في قصة الأثرجة قريباً ما يزيله، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التزويج يكون بغالب نقد البلد إن ذهباً فيالذهب وإن فضة فيالفضة تمام العشرين منذهباً وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه ﷺ قطع في جين قيمة ثلاثة دراهم، وثبت أن قطع في ريع الجين وأقل ما ورد في ثمن الجين ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ريع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقاً لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف بقي الاحتيار بالذهب كما تقدم والله أعلم، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز، وهو قول الظاهرية وأبي عبيد الله البصري من المعتزلة، وخالفهم الجمهور فقالوا: العام إذا خص منه شيء بدليل بقي ما حمله على عموم، وحجة سواء كان لفظه ينحى ما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة في كل من سرق فخص الجمهور منها من سرق من غير حرز قالوا لا يقطع، وليس في الآية ما ينسحق من اشتراط الحرز، وطرد البصري أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالأية، نعم وزعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صرح ما قال سقطت حجة البصري أصلاً، واستدل به على أن السرقة بمصوم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صفوان أو سارق الجين وعمل بها الصحابة في غيرهما من السارقين، واستدل بإطلاق ريع دينار على أن القطع يجب ما صدق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروباً أو غير مضروب جيداً كان أو درهماً، وقد اخطف فيه الترجيح عند الشافعية ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة فجزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتعميم هنا، وقال الأصطخري لا يقع إلا في المضروب ووجهه الرافعي، وفيد الشيخ أبو حامد النقل عن الأصطخري بالقدر الذي يقتضيه بالطبع، واستدل بالقطع في الجين على مشروعية القطع في كل ما يتمول قيساً، واستثنى الحنفية ما يسرق إليه القصاد وما أصله الإباحة كالخبازة واللبن والخشب والملح والتراب والكلأ والطير، وفيه رواية عن الحنابلة، والراجح عندهم في مثل السرجين القطع تقريباً على جواز بيعه، وفي هذا تفاريع أخرى محل بسطها كتب الفقه وبالله التوفيق.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة في لمن السارق يسرق البيضة فيقطع. ختم به الباب إشارة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يجعل حديث عمرة عن عائشة أصلاً فيقطع في ريع دينار فصاعداً وكذا فيما بلغت ثيبت ذلك، فكانه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ريع دينار فصاعداً وكذا الحبل، وفيه إلهام إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقله الأعمش، وقد تقدم البحث فيه.

١٤- باب توبة السارق

٦٨٠٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوقَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ يَدَ اسْرَاقٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرَادَ أَنْ يَحْبِسَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَصَبَتْ وَحَسَنَتْ تَوْبَتَهَا. (راجع: ٢٦٤٨، أخرجه مسلم: ١٦٨٨، مؤلفاً).

٦٨٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَمَاقِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ نَجْدَةَ بِنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ، فَقَالَ: «بَأَيْتُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تَسْرِقُوا بِاللَّهِ حَيْثَا وَلَا تَسْرِقُوا لِي وَلَا تَزْنُوا»، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْهُمَا فَتَقْرُوهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَيْكُمْ، وَلَا تَخْضُلُوا فِي مَقْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ حَيْثَا فَعَلَّ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهْرٌ، وَمَنْ مَسَرَّهَ اللَّهُ، فَلَيْلَ إِلَى اللَّهِ. إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ.

قال أبو عبد الله: إذا تاب السارق يَدَهُ مَا قُطِعَ يَدُهُ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَكُلُّ مَخْلُودٍ كَذَلِكَ إِذَا تَابَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ. (راجع: ١٨، أخرجه مسلم: ١٧٠٩).

قوله: (باب توبة السارق) أي حل تبيده في رفع اسم الفسق عنه حتى تقبل

عَلَى الْكَفْرِ خَصَّ الْآيَةَ بِأَهْلِ الْكَفْرِ وَمَنْ حَلَّهَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ عَمَّ، ثُمَّ نَقَلَ ابْنُ بَطَالٍ عَنْ إِسْمَاعِيلِ الْقَاضِي أَنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ وَمَا مَضَى عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُدُودَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَزَلَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا الْكَفَرُ فَقَدْ نَزَلَ فِيهِمْ: ﴿فَإِذَا قُتِلْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرِبُوا الرِّقَابَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (عُود: ٤) تَكَانَ حُكْمُهُمْ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ تَمَالِي فِي آيَةِ الْحَارِبَةِ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣٤] وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ تَابَ مِنَ الْحَارِبِينَ يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّلَبُ بِمَا ذَكَرَ بِمَا جَنَاهُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَتْ الْآيَةُ فِي الْكَافِرِ لَفُتِحَتْ الْحَارِبَةُ، وَلَكِنْ إِذَا أُحْدِثَ الْحَارِبَةُ مَعَ كُفْرِهِ اِكْتَفِيَ بِمَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ وَسَلِمَ مِنَ الْقَتْلِ فَتَكُونُ الْحَارِبَةُ خَفِضَتْ عَنْهُ الْقَتْلَ، وَاجِبٌ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ مِنَ إِقَامَةِ هَذِهِ الْخُدُودِ عَلَى الْحَارِبِ الْمُرْتَدِّ مِثْلًا أَنْ تَسْقُطَ عَنْهُ الْمَطَالِبَةُ بِالسُّلُودِ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ الْقَتْلِ، وَقد تقدم في تفسير المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى الحاربة لله الكفر به وأخرج الطبري عن طريق روح بن عباد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العرنيين قال: فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم ﴿فَمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُجَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ وَأَخْرَجَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هُنَاكَ مِنْ طَرِيقِ مِرْوَانَ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَمَالِي: ﴿فَمَا جُزَاءُ الَّذِينَ يُجَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣٣] قَالَ هَمٌّ مِنْ عَمَلٍ: قُلْتُ: قَدْ ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ عَمَلٍ وَحَرِيَّةٍ، فَقَدْ وَجَدَ التَّصْرِيحَ الَّذِي نَفَاهُ ابْنُ بَطَالٍ، وَالْمُعْتَمَدُ عَلَى الْآيَةِ نَزَلَتْ أَوَّلًا فِيهِمْ وَهِيَ تَتَنَاوَلُ بِمَعْمُومِهَا مِنْ حَارِبٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ، لَكِنْ عَقُوبَةُ الْفَرَقَيْنِ خُتْلَفَتْ: فَإِنْ كَانُوا كَفَرًا بِغَيْرِ الْإِمَامِ فِيهِمْ إِذَا ظَفِرَ بِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَعَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْكَوْفِيِّينَ يَنْظُرُ فِي الْجَنَابَةِ فَمَنْ قَتَلَ قَتْلًا وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ طَعْمًا وَمَنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا نَهَى، وَجَعَلُوا «أَوْ» لِلتَّوْبَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ: بَلْ هِيَ لِلتَّخْيِيرِ فَيَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي الْحَارِبِ الْمُسْلِمِ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَرَجَعَ الطَّبْرِيُّ الْأَوَّلَ، وَاسْتَخْلَفُوا فِي الْمَرَادِ بِالنَّبِيِّ فِي الْآيَةِ: فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَخْرُجُ مِنْ بِلَدِ الْجَنَابَةِ إِلَى بِلَدٍ أُخْرَى، زَادَ مَالِكٌ فَيَحْسِبُ فِيهَا، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بَلْ يَحْسِبُ فِي بِلَدِهِ، وَتَعْقِبُ بَانَ الْاسْتِمْرَارَ فِي الْبِلَدِ وَلَوْ كَانَ مَعَ الْحِسْبِ إِقَامَةٌ فَهُوَ ضِدُّ النَّفْيِ فَإِنْ حَقِيقَةُ النَّفْيِ الْإِخْرَاجُ مِنَ الْبِلَدِ، وَقد قُرِئَتْ مَفَارِقَةُ الْوَطَنِ بِالْقَتْلِ قَالَ تَمَالِي: ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَتَوْا أَنْفُسَهُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٦٦] وَحَسْبُهُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ مِنْهُ اسْتِمْرَارُ الْحَارِبَةِ فِي الْبِلَدِ الْأُخْرَى، فَانْفَصَلَ عَنْهُ مَالِكٌ بِأَنَّهُ يَحْسِبُ بِهَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَكْفِيهِ مَفَارِقَةُ الْوَطَنِ وَالْعَشِيرَةِ خِذْلَانًا وَذَلَا. ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ الْعَرْنِيِّينَ، أَوْرَدَهُ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مَصْرُوحًا فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ فِي جَمِيعِ مَا فِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ وَالتَّسْوِيَةِ، وَقد تقدم شرحه في «بَابِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ» مِنْ كِتَابِ الْمَهَارَةِ، وَوَقَعَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ «فَعَمَلُوا فَصَحَرُوا فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رِعَاتَهَا وَاسْتَاقُوا الْإِبِلَ»

١٦- بَابُ لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ حَتَّى هَلَكَوا

٦٨٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَحْيَى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ الْعَرْنِيِّينَ وَلَمْ يَحْسِمِهِمْ حَتَّى مَاتُوا. [رَاجِع: ٢٣٣، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١٦٧١، مَطْلُوبًا.]

قوله: (باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم المحاربين إلخ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملتين الكي بالنار لقطع الدم حسمته فانحسم كقطعت فانقطع وحسمت العرق معناه حسبت دم العرق فمتمت أن يبيل، وقال الداودي: الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار. قلت: وهذا من ضرور الحسم وليس محصوراً فيه، وأورد فيه طرفاً من قصة العرنيين مقتصرًا على قوله «قطع العرنيين ولم يحسمهم» قال ابن بطال: إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فأسما من قطع في سرقة مثلاً فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التلغ غالباً بنزف الدم.

١٧- بَابُ لَمْ يَسْقُ الْمُرْتَكِبُونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا

٦٨٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عَمَلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا فِي الصُّفَّةِ، فَاجْتَرَوْا الْعَمَلِيَّةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنِنا رِشْلًا، فَقَالَ: «مَا أَجِدَ لَكُمْ إِلَّا أَنْ

قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَخَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. [رَاجِع: ٢٣٣، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١٦٧١.]

قوله: (باب لم يسق المرتكبون المحاربون حتى ماتوا) كذا هم بضم أوله على البناء للمجهول، ولو كان بفتحهم لنسب المحاربون وكان راجعاً إلى فاعل يحسم في الباب الذي قبله. وأورد فيه قصة العرنيين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس تماماً.

قوله: (حتى صححوا وسموا وقتلوا الراعي) في رواية الكشيبي «فقتلوا الراعي» بالفاء وهي أوجه، وحكى ابن بطال عن المهلب أن الحكمة في ترك سقيهم كفرهم نعمة السقي التي أنعمشهم من المرض الذي كان بهم، قال: وفيه وجه آخر يؤخذ مما أخرجه ابن وهب من مرسل سعيد بن المسيب «أن النبي ﷺ قال لما بلغه ما صنعوا: عطش الله من عطش آل محمد الليلة» قال فكان ترك سقيهم إجابة لدعوته ﷺ: قلت: وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سلمهم لكونهم مسلموا أصحب الرعاة، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم، وأبعد من قال إن تركهم بلا سقي لم يكن يعلم النبي ﷺ.

وقوله في هذه الطريق (قالوا ابغنا) بهززة قطع ثم موحدة ثم معجزة أي اطلب لنا يقال ابغنا كذا طلبه له، وقوله «رسلاً» بكسر الراء وسكون المهملة أي لبناً، وقوله «ما أجده لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ» فيه تجريد وسياق الكلام يقتضي أن يقول بإبلي ولكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلاً، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين، وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضاً بلفظ «فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة» فجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له إبل ترعى وإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنتين على الصنف الآخر، وقيل بل الكل إبل الصدقة وإضافته إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه، ويؤيد الأول ما ذكر قريباً من تمطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة.

١٨- بَابُ سَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيَنَ الْمُحَارِبِينَ

٦٨٠٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَهْطًا مِنْ عَمَلٍ- أَوْ قَالَ: مِنْ غُرَبَاءَ، وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا قَالَ: مِنْ عَمَلٍ- قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَتَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَسْرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَبْيَالِهَا، فَسَرَبُوا حَتَّى إِذَا تَبَوَّأُوا قُلُوبَ الرَّاعِي وَاسْتَأْذَنُوا النَّعَمَ، قَبِلَ [ذَلِكَ] النَّبِيُّ ﷺ غَدَوَةً، فَجَعَلَ الطَّلَبُ فِي إِبْرِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِئَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ إِبْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيَنَهُمْ، فَأَلْقَوْا بِالْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقُونَ.

قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بِغَدِ إِبَائِهِمْ، وَخَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. [رَاجِع: ٢٣٣، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ١٦٧١.]

قوله: (باب) بالتنونين (سمر النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح السين المهملة والميم وبالفتح الماضي ويجوز مضاعفاً بغير تنوين مع سكون الميم، وأورد فيه حديث العرنيين من وجه آخر عن أيوب.

وقوله فيه (حتى جئهم بهم) في رواية الكشيبي «أتي بهم».

وقوله (وسمر أعينهم) وقع في رواية الأوزاعي في أول المحاربين «وسمل» باللام وهما بمعنى، قال ابن التين وغيره: وفيه نظر، قال عياض سمر العين بالتخفيف كحلها بالسهمار الحمى فيطابق السمل فإنه يسر بأن يدنى من العين حديدة عمدة حتى يذهب نظرها فيطابق الأول بأن تكون الحديدة مسماراً، قال وضبطناه بالتشديد في بعض النسخ الأول وأوجه، وفسروا السمل أيضاً بأنه فقه العين بالشوك وليس هو المراد هنا.

٦٨٠٦	٨٦- كتاب الخُلوود ١٩- باب فضل من ترك الفواحش	٣٠١٢
------	--	------

ويجوز كسر اللام، ونفي لأن له أعلى وأسفل والمراد به اللسان وقيل الطبق، وقد ترجم له في الرقاق « حفظ اللسان » وتقدم شرحه مستوفى هناك .

وقوله في آخره (له بالجنة) كذا للكثير، وفي رواية أبي ذر عن المستملي والسرعي يخلف الباء، ويقرا بالنصب على نزح الخافض، أو كأنه ضمن تركت معنى ضمنت.

٢٠- باب إثم الزنا

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]. ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ

كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]

٦٨٠٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ غُنَيْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ عَنْ خُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ خُصَيْبِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ يُطْلِمُ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّ يَوْمٍ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِنَّمَا عَادِلٌ، وَثَابِتٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خِلَاءِ فَصَاحَتِ عَشَاةٍ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَخَالَفَا فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ دَخَلَ امْرَأَةً ذَاتَ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِمَنْكَلَةٍ فَخَافَهَا حَتَّى لَا تَقْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ» [رواجع: ٦٦٠، أخرجه مسلم: ١٠٣١، باختلاف ويزاده «اجمعاً... وطوالاً...»].

٦٨٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْقُسَيْطِيُّ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُزْنِي الْمَرْءُ حِينَ يُزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» قَالَ عِكْرَمَةُ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ يُزْغِ الْإِيمَانُ مِنْهُ؟ قَالَ: هَكَذَا، وَهَشَبْتُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا، لِإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا، وَهَشَبْتُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. [رواجع: ٦٧٨٢].

٦٨١٠- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ ذُكْوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُزْنِي الزَّانِي حِينَ يُزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالْقَوْمَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدَهُ» [رواجع: ٢٤٧٥، أخرجه مسلم: ٥٧].

٦٨١١- حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ [قَالَ]: حَدَّثَنِي مُنْصُورٌ وَسَلْمَانُ، عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْثَرُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ بَدْءًا وَهُوَ خَلَقَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُطْعَمَ مَقَلَّكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِلَةٍ» [رواجع: ٤٤٧٧، أخرجه مسلم: ٨٦].

قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: بَطَّةٌ.

قَالَ غَمْرُ: فَلَذَكَرَهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ حَدَّثَنَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَمُنْصُورٍ وَوَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، قَالَ: دَخَعُ دَخَعًا.

قوله: (باب إثم الزنا) بضم أوله جمع زان كرامة ورام.

قوله: (وقول الله تعالى ولا يزنون) يشير إلى الآية التي في الفرقان ولولها «والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر» والمراد قوله في الآية التي بعدها «ومن يفعل ذلك يلقِ أثماً» وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسند عن عيسى القطان فقال متصلاً بقوله حليمة جارك «قال فنزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ: «والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر إلى قوله ولا يزنون» ووقعت في الأدب من طريق جرير عن الأعشى وساق إلى قوله «يُلقِ أثماً» ولم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما بينه مسلم، وأخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك

(كسبه): أشكل قوله في آية الحارثيين «ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» [المائدة: ٢٣] مع حديث عبادة الدال على أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فإن ظاهر الآية أن الحارث يجمع له الأمران، والجواب أن حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل أن فيه ذكر الشرك مع ما انضم إليه من المعاصي، فلما حصل الإجماع على أن الكافر إذا قتل على شركه فمات مشركاً أن ذلك القتل لا يكون كفارة له قام بإجماع أهل السنة على أن من أقيم عليه الحد من أهل المعاصي كان ذلك كفارة لإثم معصيته، والذي يضبط ذلك قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْقَاسِيَ» وما دون ذلك لمن يشاء. [النساء: ٤٨، ١١٦] والله أعلم.

١٩- باب فضل من ترك الفواحش

٦٨٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ غُنَيْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ عَنْ خُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ خُصَيْبِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ يُطْلِمُ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّ يَوْمٍ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِنَّمَا عَادِلٌ، وَثَابِتٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خِلَاءِ فَصَاحَتِ عَشَاةٍ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ تَخَالَفَا فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ دَخَلَ امْرَأَةً ذَاتَ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِمَنْكَلَةٍ فَخَافَهَا حَتَّى لَا تَقْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ» [رواجع: ٦٦٠، أخرجه مسلم: ١٠٣١، باختلاف ويزاده «اجمعاً... وطوالاً...»].

٦٨٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ (ج).

وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَوَكَّلَ لِي مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَمَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ» [رواجع: ٦٤٧٤].

قوله: (باب فضل من ترك الفواحش) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد تبحه من الذنوب فعلاً أو قولاً، وكذا الفحشاء والفحش ومث الكلام الفاحش، ويطلق غالباً على الزنا فاحشة ومث قوله تعالى «ولا تقربوا الزنا إن كان فاحشة» وأطلقت على الروابط باللام المعهدة في قول لوط عليه السلام لقومه «أتأتون الفاحشة» ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر وزعم الحليبي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر. ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله تعالى في ظله، والمقصود منه قوله فيه «ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إن أخاف الله تعالى» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة، ويتحقق بهذه الحصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شاباً جليلاً لأن زوجة ابنة له جميلة كثيرة الجهاز جداً ليئال منه الفاحشة فغضب الشاب عن ذلك وترك المال والجمال، وقد شاعت ذلك.

وقوله في أول السند (حدثنا محمد) غير منسوب فقال أبو علي النسائي وقع في رواية الأصيلي محمد بن مقاتل وفي رواية القاسبي محمد بن سلام، والأول هو الصواب لأن عبد الله هو ابن المبارك وابن مقاتل معروف بالرواية عنه. قلت: ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص عند ابن سلام، والذي أشار إليه النسائي قاعده في تفسير من أبهم واستمر إلهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قريبة في معنيته، أما إذا أورد التخصيص عليه فلا. وقد صرح أيضاً بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت.

الحديث الثاني:

قوله: (عمر بن علي) هو الملقب نسبة إلى جده مقدم بوزن محمد وهو عم محمد بن أبي بكر الرازي عنه، وهو موصوف بالتبليس لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية، وقد أورد في الرقاق عن محمد بن أبي بكر وحده وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة.

قوله: (من توكل لي) أي تكفل، وقد ذكرت في الرقاق من رواه بلفظ تكفل ولفظ حفظ وهو هناك بلفظضمن، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء، والوثوق به .

وقوله (توكلت له) من باب المقابلة.

وقوله (ما بين رجليه) أي فرجه (وخطيه) بفتح اللام وهو منبت اللحية والأستان

بن مغول كلاهما عن واصل الأحدب وساقه إلى قوله تعالى ﴿ ويخلد فيه مهاناً ﴾ [الفرقان: ٦٩] ووقع لغير أبي ذر بحذف الواو في قوله « وقول الله ».

قوله: (ولا تقرّبوا الزنا إنه كان فاحشاً) زاد في رواية النسفي « إلى آخر الآية » والمشهور في الزنا القصير وجاء المد في بعض اللغات. وذكر في الباب أربعة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا) في رواية غير أبي ذر والنسفي « أخبرنا ».

قوله: (داود بن شبيب) بمجمة وموحدة وزن عظيم هو الباهلي يكتنأ أبا سليمان بصري صدوق قاله أبو حاتم، وقال البخاري: مات سنة الثنتين وعشرين. قلت: ولم يخرج عنه إلا في هذا الحديث هنا فقط، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله، وتقدم شرحه في كتاب العلم والغرض منه قوله فيه « ويظهر الزنا » أي يشيع ويشهر بحيث لا يتكتم به كثرة من يتعاطاه، وقد تقدم سبب قول أنس « لا يحدثكموه أحد بهدي ».

الحديث الثاني حديث ابن عباس « لا يزاني الزاني » وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير إن بعضهم رواه بصيغة النهي « ولا يزني مؤمن » وإن بعضهم حله على للمستحل، وساقه بسنده عن ابن عباس، وإسحاق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزرق، والفضيل بشاه ومعجمه مصغر. وأبو غزوان يغيث معجمة ثم زاي ساكنة بوزن شعبان.

وقوله فيه (قال عكرمة إلخ) هو موصول بالسند المذكور.

وقوله (وشيك بين أصابعه) في رواية الإسماعيلي من طريق إسماعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال « هكذا فوصف صفة لا أفضها » وقد قدمت الكلام على الصفة المذكورة هناك. قال الترمذي بعد تخريج حديث أبي هريرة: وحكاية تأويل « لا يزني الزاني وهو مؤمن » لا نعلم أحداً كثر أحداً بالزنا والسرقة والشرب يعني عن يمتد بخلاته، قال: وقد روي عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا: خرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله والله أعلم.

الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه، وعلى قوله في آخره « والثوبه معروضة بعد ».

الحديث الرابع: حديث عبد الله هو ابن مسعود.

قوله: (عمرو بن علي) هو الفلاس، ويحيى هو ابن سعيد القطان، وسفيان هو الثوري، ومنصور هو ابن المنذر، وسليمان هو الأحمد، وأبو وائل هو شقيق، وأبو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان بمجمة وتحتانية ثقيلة هو المعروف بالأحدب، ورجال السند من سفيان فصاعداً كوفيون، وقوله (قال عمرو) هو ابن علي المذكور « فذكرته لعبد الرحمن » يعني ابن مهدي « وكان حدثنا » هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى على رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء، وقال الهيثم بن خلف فيما أخرجه الإسماعيلي عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال « وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل قلقت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلاً فقال عبد الرحمن دعه » والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعمش ومنصور فادخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة، وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلاً، وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بشير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند، فلما ذكر له عمرو بن علي أن يحيى فضله كأنه تردد فيه فاتصّر على الحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب وترك طريق واصل، وهذا معنى قوله « فقال دعه دعه » أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله دعه « فلم يذكر فيه واصلاً بعد ذلك » ففرغ أن معنى قوله دعه أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة، وقال الكرماني: حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيراً عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه، قال: وليس المراد بذلك الظاهر عليه لكن ظهر له أرجح الرواية بإسقاط الوساطة لموافقة الأكثرين هذا قال، والذي يظهر لموافقة أنه ترك من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل فتحديته به بدونه يستلزم أنه طعن

فيه بالتدليس أو بقلة الضبط، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمعه فاكثى برواية الحديث عن لا ترد عنه فيه وسكت عن غيره، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ واصل عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأحمد ومنصور قال بمثله وكان ذلك كان في أول الأمر، وذكر الخطيب هذا السند مثلاً لأنوع من أنواع مدرج الإسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وافق عبد الرحمن على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بشير تفصيل. قلت: وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فضم الأحمد إلى منصور، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن اللثني ويوسف الكذا ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج « عن الطبراني وفيه ما تقدم، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأحمد في ذكر أبي ميسرة وحذفه ولم يختلف فيه على واصل في إسقاطه في غير رواية سفيان. قلت: وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن واصل بحذف أبي ميسرة لكن قال الترمذي: رواية منصور أصح يعني بإثبات أبي ميسرة، وذكر السدازي في الاختلاف فيه وقال: رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول واصل، ونقل عن الحافظ أبي بكر التيسابري أنه قال: يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى. وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان.

قوله: (أي الذنب أعظم؟) هذه رواية الأكثر، ووقع في رواية عاصم عن أبي وائل عن عبد الله « أعظم الذنوب عند الله » أخرجهما البخاري، وفي رواية مسند الماضية في كتاب الأدب « أي الذنب عند الله أكبر » وفي رواية أبي عبيدة بن من عن سفيان عن الأحمد « أي الذنب أكبر عند الله » وفي رواية الأحمد عند أحمد وغيره « أي الذنب أكبر ؟ » وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل « أكبر الكبائر » قال ابن بطال عن الملب: يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك، لأنه لا خلاف بين الأمة أن السواط أعظم إثماً من الزنا فكانه ﷻ إنما قصد بالأعظم هنا ما تكرر موافقته ويظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت كما وقع في حق وقد عبد القيس حيث اقتصر من منتهائهم على ما يتعلق بالأشربة لفشوها في بلادهم. قلت: وفيما قاله نظر من أوجه: أحدها ما نقله من الإجماع، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المتقول عن جماعة عكسه فإن الحد عند الجمهور، والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والقيس عليه أعظم من القيس أو مساويه، والخبر الولد في قتل الفاعل والقول به أو رجعهما ضعيف. وأما ثانياً فما من مفسدة فيه إلا ويوجد مثله في الزنا وأشد، ولو لم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جداً ولا يتأتى مثله في الذنب الآخر، وعلى التنزل فلا يزيد. وأما ثالثاً ففيه مضادة للنص الصريح على الأعظمية من غير ضرورة إلى ذلك. وأما رابعاً فالذي مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لم على بعض المناهي، وليس فيه تصريح ولا إشارة بالمحصر في الذي اقتصر عليه، والذي يظهر أن كلاً من الثلاثة على ترتيبها في العظم، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكر شيء يتصف بكونه أعظم منها لما طابق الجواب السؤال، نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الفحش مثله أو نحو، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا يحذور في ذلك، وأما ما مضى في كتاب الأدب من عد عقوب الوالدين في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها.

قوله: (حليلة جارك) بفتح الحاء المهملة وزن عظيمة أي التي يحل له وطؤها، وقيل التي تحل معهن فرائش واحد، وقوله « أجل ما يطعم ملك » بفتح اللام أي من أجل فحلف الجار فانتصب، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب. وسيأتي الكلام على بقية شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

٢١- باب رَجْمِ الْمُخْصَنِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: مَنْ زَنَى بِأَخِيهِ حُدَّ حُدُّ الزَّانِي.

٦٨١٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ

الشخير من قوله، قال: ولا أدري أهو هذا أو لا يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت، وإلما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له، وقال ابن عبد البر: يقولون إن الراوي غلط فيه، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال: أتني الفجاءة برجل قد وقع على لبتة وعنده مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبو بردة، فقال أحدهما: اضرب عقه، فضربت عقه. قلت: والراوي عن صالح بن راشد ضعيف وهو روضة بكسر الراء وسكون الفاء. ويوضح ضعفه قوله «فكتبوا إلى ابن عباس» وإبن عباس مات قبل أن يلي الحجج الإمبراطورية بأكثر من خمس سنين، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجه الطحاوي وضعف رواهها، وأشهر حديث في الباب حديث البراء «لقيت خالي ومعه الرابة قتال بعثي رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عقه» أخرجه أحمد وأصعب السنن وفي سنده اختلاف كبير، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني، وقد قال بظاهره أحمد. وحله الجمهور على من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر بأخذ ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا سلمة بن كهيل) في رواية علي بن الجعد عن شعبة: عن سلمة ومجالد أخرجه الإسماعيلي، وذكر الدارقطني أن قنبر بن حمرز رواه عن وهب بن جبر عن شعبة عن سلمة عن مجالد، وهو غلط والصواب سلمة ومجالد.

قوله: (صحت الشيعي عن علي) أي يحدث عن علي، وقد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشيعي لم يسمعه من علي، قال الإسماعيلي: رواه عصام بن يوسف عن شعبة قال: «عن سلمة عن الشيعي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي» وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنبر المذكورة عن الشيعي عن أبيه عن علي وجزم الدارقطني بأن الزيادة في الإسنادين وهم وزياد الشيعي سمع هذا الحديث من علي قال: ولم يسمع عنه غيره.

قوله: (حين رجم المرأة يوم الجمعة) في رواية علي بن الجعد «أن علياً أتني بامرأة زنت فضرها يوم الخميس ورجها يوم الجمعة» وكذا عند النسائي من طريق بهز بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشيعي قال «أتني علي بشراة وهي بضم الشين المصحة وتخفيف الراء ثم حاء مهملة المصنوعة يسكنون اليم وقد فجرت، فهدأ حتى ولدت وقال اتزني بأقرب النساء منها فأعطاهما الولد ثم رجها» ومن طريق حصين بالصغير عن الشيعي قال «أتني علي بمولاة لسعيد بن قيس فجرت وفي لفظ وهي حلي فضرها مائة ثم رجها» وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سنيد بن خلاد من طريق أخرى إلى الشيعي قال «أتني علي بشراة فقال لها: لعل رجلاً استكرهك قالت: لا، قال فله أباك وأنت نائمة» قالت: لا. قال: لعل زوجك من عدونا؟ قالت: لا. فأمر بها فحبست، فلما وضعت أخرجه يوم الخميس فجعلها مائة ثم ردها إلى الحبس، فلما كان يوم الجمعة خفرها ورجها» ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشيعي «أن علياً لما وضعت امرأها بخفرة في السوق ثم قال: إن أولى الناس أن يرجم الإمام إذا كان بالاعتراف، فإن كان الشهود فالشهود ثم رمها».

قوله: (رجعتها بسنة رسول الله) زاد علي بن الجعد «وجلدتها بكتاب الله» زاد إسماعيلي بن سالم في أوله عن الشيعي «قبل لملي جمعت حدين» فذكره. وفي رواية عبد الرزاق «اجلدوا بالقرآن وأرجها بالسنة» قال الشيعي: «قال علي أي بن كعب مثل ذلك، قال الحازمي: فحب أحمد وإسحاق ودواد وابن النثر إلى أن الزاني المحسن يجلد ثم يرجم، وقال الجمهور وهي رواية عن أحمد أيضاً لا يجمع بينهما، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ «التي بالتيب جلد مائة والرجم، والبكر بالبكر جلد مائة والتفي والناسخ له ما ثبت في قصة مازن أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد، قال الشافعي: فقلت السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط على التيب. والدليل على أن قصة مازن متراخية عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لا شرع أولاً من حبس الزاني في البيوت فتسخ الحبس بالجلد وزيد التيب والرجم، وذلك صريح في حديث عبادة، ثم نسخ الجلد في حق التيب، وذلك مأخوذ من الإقصار من قصة مازن على الراجح وذلك في قصة الغامدية والجنينة واليهوديين لم يذكر الجلد مع الراجح وقال ابن المنذر: عارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله ﷺ كما قال علي، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي وواقفه أبي، وليس في قصة مازن ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكنوه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال، وقد احتج الشافعي

الشيعي بِحَدَّثْ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حِينَ رَجِمَ الْمَرْأَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٦٨١٣- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي. (المطهر: ١٩٨٤، أخرجه مسلم: ١٧٠٢).

٦٨١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَتْلَمَ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَحَكَّهُ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُرْجِمَ، وَكَانَ قَدْ أَحْصَى. (راجع: ٥٢٧٠، أخرجه مسلم: ١٦٩١).

قوله: (باب رجم المحسن) هو يفتح الصاد المهملة من الإحصان، ويأتي بمعنى العفة والتزويج والإسلام والحرية لأن كلا منها يمنع المكلف من عمل الفاحشة، قال ابن القطاع: رجل حصن بكسر الصاد على القياس وفتحها على غير قياس. قلت: يمكن تحريمه على القياس، وهو أن المراد هنا من له زوجة عقد عليها ودخل بها وأصابها فكان الذي زوجها له أو حله على التزويج بها ولو كانت نفسه أصحته أي جعله في حصن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة. وقال الراغب: يقال للزوجة حصنة أي أن زوجها أحصنها، ويقال امرأة حصن بالكسر إذا تصور حصنها من نفسها، ويالفتح إذا تصور حصنها من غيرها. ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال «كتاب الرجم» ولم يقع في الروايات الممتدة. قال ابن المنذر: أجروا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة، وخالفهم أبو ثور فقال: يكون حصناً، واحتج بأن النكاح الفاسد يبطى أحكام الصحيح في تقدير المهر وجوب العدة وطروق الولد وتحريم الرية، وأجيب بعموم «أعدوا الحدود» قال: وأجروا على أنه لا يكون بمجرد العقد حصناً، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصبها قال: حتى تقوم البينة أو يوجد منه إقرار أو يعلم له منها ولد، وعن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين واختلفا في الولد لم يصدق الزاني ولو لم يمس لهما إلا ليلة وأما قبل الزنا فلا يكون حصناً ولو أقام معها ما أقام، واختلفوا إذا تزوج الحر أمة هل تحصنه؟ فقال الأكثرون: نعم، وعن عطاء والحسن وقادة والثوري والكوفيون وأحمد وإسحاق: لا. واختلفوا إذا تزوج كاتبة فقال إبراهيم وطائوس والشيعي: لا تحصنه، وعن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الإسلام، أخرجهما ابن أبي شيبة. وعن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه، وبه قال عطاء وسعيد بن جبير. وقال ابن بطال: أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحسن إذا زنى عامداً عالماً ختاراً عليه الرجم، ووقع ذلك الخواص ويضعف المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيامهم وهم من بقايا الخوارج. واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده، ولذلك أشار علي عليه السلام في أول أحاديث الباب «ورجتها بسنة رسول الله ﷺ» وثبت في صحيح مسلم عن عبادة أن النبي ﷺ قال «خذوا عني، قد جعل الله لمن سبيلاً. التيب بالتيب الرجم» وسيأتي في «باب رجم الحلي من الزنا» من حديث عمر أنه خطب فقال «إن الله يمث عبداً بالحق وأثرل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم» ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال الحسن) هو البصري كذا للأكثر، وللشيعي وحده «وقال منصور» بدل الحسن وزيفوه.

قوله: (من زنى بأخته فحده حد الزاني) في رواية الكشيحي «الزنا» وصله ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث قال سألت عمر: ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات عرم وهو يعلم؟ قال: عليه الحد. وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التميمي المشهور فيمن أتى ذات عرم ثم قال: تضرب عقه. ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال «رجمتها بسنة رسول الله ﷺ» فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا محرم أو غير محرم. وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى بذات عرم، وهو ما رواه صالح بن راشد قال: أتني الحجج برجل قد اغتصب أخته على نفسها فقال: سلوا من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ فقال عبد الله بن المحرف «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من غتظي الحرمين فخطوا وسطه بالسيف» فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في «الملل» ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن

بظنير هذا حين عورض بإجابة العمرة بأن النبي ﷺ أمر من سألته أن يبيع من أليه ولم يذكر العمرة، فاجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه، قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا. قلت: وبهذا أزم الطحاوي أيضاً الشافعية، ولهم أن يتصلوا لكن في بعض طرقه « حج عن أبيك واعتز » كما تقدم بيانه في كتاب الحج، فالتقصير في ترك ذكر العمرة في بعض الرواة، وأما قصة ماعز فجات من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد، وكذلك الغامدية والجنينة وغيرهما، وقال في ماعز « انهجرأ فارجوه » وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد، قل ترك ذكره على عدم وقوعه، ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه. ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مسروق أن الجميع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة، وأما الشاب فيجلد إن لم يحصن ويرجم إن أحسن قطعاً، وحبسهم في ذلك حديث « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في « باب رجم الحليلي من الزنا » وقال عياض: شئت فرقة من أهل الحديث فقلت الجميع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له، وقال النووي: هو ملتبس باطل، كذا قاله ونفى أصله، ووصفه بالبطلان إن كان المراد به طريقه فليس يجب لأنه ثابت كما سألته في « باب البكران يجلدان » وإن كان المراد دليله فبني نظر أيضاً لأن الآية وردت بلفظ الشيخ ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أحقر منه في الجملة، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالبطلان، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم، وخالف في ذلك بعض المعتزلة واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمة فلا يتفكان، وأجيب بالمتن فإن العالمة لا تنافي قيام العلم بالثبات، سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجودها على ثبوته ولا دلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الإمارة في طرف الدوام انتفاء ما دلت عليه، فإذا نسخت التلاوة لم ينتف الدلول، وكذلك بالمكس.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثني) في رواية أبي ذر « حدثنا إسحاق » وهو ابن شاذان الواسطي، وخالد هو ابن عبد الله الطحان، والشيثاني هو أبو إسحاق سليمان مشهور بكتبه.

قوله: (قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشيبي « أم بعدها » وفائدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتخصيص فيها على أن حد الزاني الجلد، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحسن، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالنسخة وفيه خلاف، وأجيب بأن المنوع نسخ الكتاب بالنسخة إذا جات من طريق الأحاد، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو خصص بشي المحسن.

قوله: (لا أدري) يأتي بيانه بعد أبواب، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن زولها كان في قصة الإفك، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما تقدم بيانه، والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إذا جاع مع أنه لم يلد سنة تسع.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثني) في رواية أبي ذر « اخبرنا » وعبد الله هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (حدثني أبو مسلم) في رواية أبي ذر « اخبرني ».

قوله: (أن رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القليلة المشهورة، واسم هذا الرجل ماعز بن مالك كما سيأتي مسمى عن ابن عباس بعد سبعة أبواب.

٢٢- باب لا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَمَّا الْقَلَمُ رَفَعَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيَقَ، وَعَنِ الْعَبِيِّ حَتَّى يُنْزِلَ، وَعَنِ الْبَالِغِ حَتَّى يَسْتَقِظَ.

٦٨١٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: قَالَ: أَنَّى رَجُلٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَاعَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجِئْتُ، فَأَغْرَضَ عَنْهُ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ قُرَاطٍ، فَلَمَّا ذُهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ،

٦٨١٦- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا تُخْبِرُنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: فَكُنْتُ يَمِينُ رَجْمَةٍ، فَرَجَمْتُهُ بِالْمَقْتَلِ، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكَهَا بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْتُهُ. (راجع: ٥٢٧٠، أخرجه مسلم: ١٦٦١، مع الحديث الآخر).

قوله: (باب لا يرمج المجنون والمجنونة) أي إذا وقع في الزنا في حال الجنون، وهو إجماع واختلف فيما إذا وقع في حال الصحة ثم طرأ الجنون هل يلزم الإفاقة؟ قال الجمهور: لا، لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير، بخلاف من يجعل فإنه يقصد به الإيلاء فيؤخر حتى يفيق.

قوله: (وقال علي رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه: أما علمت إلخ) تقدم بيان من وصله في « باب الطلاق والإفلاق » وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعاً ورجح النسائي الموقوف، ومع ذلك فهو مرفوع حكماً، وفي أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو « عن ابن عباس أتني مصر أي مجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرميها، فقال له علي: أما بلغك أن القلم قد رفع عن ثلاثة » فذكره، هذا لفظ علي بن الجعد الموقوف في « القوائد المجمدات » ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس « من علي بن أبي طالب مجنونة بني فلان قد زنت فأمر عمر يرميها فرفضها علي وقال لعمر: أما تذكر أن رسول الله ﷺ قال: رفع القلم عن ثلاثة من المجنون المغلوب على عقله، وعن الصبي حتى يحتمل، وعن النائم حتى يستيقظ؟ قال: صدقت، فخلني عنها » هذه رواية جبر بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن أبي داود وسندهما متصل، لكن أهله النسائي بأن جبر بن حازم حدث بمصر بأحداث غلط فيها، وفي رواية جبر بن عبد الحميد عن الأعمش بسنده « أتني عمر مجنونة قد زنت، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن ترجم، فمر بها علي بن أبي طالب فقال: أرجعوا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم قد رفع » فذكر الحديث وفي آخره « قال بلى قال فما بال هذه ترجم؟ فأرسلها، فجعل يكبر » ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه، وأخرجه أبو داود مرفوعاً من الطريقين ورجحه النسائي، ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بدون ذكر ابن عباس وفي آخره « فجعل عمر يكبر » أخرجه أبو داود والنسائي بلفظ قال: « أتني عمر بإمرة » فذكر نحوه وفيه « فخلني علي سيها، فقال عمر: ادع لي علياً، فأتاه فقال: يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ قال: رفع القلم » فذكره لكن بلفظ « المتنوعة حتى يبرأ، وهذه متنوعة بين فلان لعل الذي أتاهما وهي في بلباتها » ولأبي داود من طريق أبي الضحى عن علي مرفوعاً نحوه لكن قال: « وعن أنس » ففتح الحاء للمعجمة وكسر الراء بعدها فاء، ومن طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة مرفوعاً « رفع القلم عن ثلاثة » فذكره بلفظ « وعن البجلي حتى يبرأ » وهذه طرق تقوى بعضها ببعض، وقد أحبط النسائي في تخريجها ثم قال: لا يصح منها شيء والمرنوع أول بالصواب، قلت: وللمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني: أخبرني غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله ﷺ قال: « رفع القلم في الخذ عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المتنوعة افسالك » أخرجه الطبراني، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشر عنهم دون الخير، وقال شيخنا في « شرح الترمذي »: هو ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم لأنها في حيز من ليس قبلاً لصحة العبادة منه لزوال الشموه. وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي فقال: لا يصح. واستدل بهذا الحديث، فعورض بأن الذي لزمع عنه قلم المواخذة وأما قلم الثواب فلا لقوله للمرأة لما سأله « لماذا حج؟ قال: نعم » ولقوله « مروهم بالصلاة » فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الإسلام أجل أنواع الثواب، فكيف يقال إنها تسع لنفوساً ويعتد بحجبه وصلاته؟ واستدل بقوله: « حتى يحتمل » على أنه لا يؤاخذ قبل ذلك، واحتج من قال يؤاخذ قبل ذلك بالردة، وكذا من قال من المالكية يقام الحد على المرائع ويستبرئ بطلاقه لقوله في الطريق الأخرى « حتى يكبر » والأخرى « حتى يشب ». وتتبعه ابن العربي بأن الرواية بلفظ « حتى يحتمل » هي العلامة لحقيقة فتبعين اعتباره وحل يأتي الروايات عليها.

قوله: (عن عقيل) هو ابن خالد.

قوله: (عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث، ووافقه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن

عفي عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن ابن شهاب، وجمعا مسلم فوصل رواية عفي عن رواية عبد الرحمن بن قتال بعد رواية الليث عن عفي: ورواه الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد. قلت: ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة وحده عن جابر، وجمع مسلم هذه الطرق وأحال بلفظها على رواية عفي، وسيأتي للبخاري بعد بابين من رواية معمر، وعفي طرقا منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معا، ووقفت لنا بطو في « مستخرج أبي نعيم » من رواية الطبراني عن الفريري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده.

قوله: (أبي رجل) زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » وفي رواية يونس ومعمر « أن رجلا من أسلم » وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت مازن بن مالك الأسلمي حين جرى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه: « رجل قصير أحضل ليس عليه رداء » وفي لفظ « ذو عضلات » بفتح الهمزة ثم المدجمة، قال أبو عبيدة: العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق. وقال الأصمعي: كل عصابة مع لحم فهي عضلة وقال ابن القطاع: العضلة لحم الساق والذراع وكل لحمة مستديرة في البدن والأفضل التشديد للحاق ومنه أحضل الأمر إذا اشتد، لكن دلت الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كبير العضلات.

قوله: (فأعرض عنه) زاد ابن مسافر « فتحنى لشت وجه رسول الله ﷺ الذي أعرض قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة، وفي رواية شعيب « فتحنى لثقله وجهه » أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ، وتلقاه منصوب على الظرفية وأصله مصدر أقيم مقام الظرف أي مكان تلقاه فحذف مكان قبل، وليس من المصادر تفعل بكسر أوله إلا هذا وتيتان وسافرا بفتح أوله، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة.

قوله: (حتى ردد) في رواية الكشميهني « حتى رد » بذلك وحده، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى شئ ذلك عليه » وهو مبتذلة بعد ما نون خفيفة أي كره، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك، أرجع فاستقر الله وتب إليه » فرجع غير بعيد ثم جاء فقال: « يا رسول الله طهرني » وفي لفظ « فلما كان من الغد أتاه » ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد « أن رجلا من أسلم قال لأبي بكر الصديق: إن الآخر زني، قال: تب إلى الله واستر بستر الله. ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أهله ».

قوله: (فلما شهد على نفسه أربع شهادات) في رواية أبي ذر « أربع مرات » وفي رواية بريدة المذكورة « حتى إذا كانت الرابعة قال فيه أمهرك » وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عروادة عن سمك « شهد على نفسه أربع شهادات » أخرجه مسلم وأخرجه من طريق شعبة عن سمك قال: « فرده مرتين » وفي أخرى « مرتين أو ثلاثا » قال شعبة قال سمك: فذكرته لسعيد أبي جبير فقال: إنه رده أربع مرات. ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا « فاعترف بالزنا ثلاث مرات » والجمع بينهما أما رواية مرتين فتعمل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرة في يوم آخر لما يشعر به قول بريدة « فلما كان من الغد » فاقصر الراوي على أحدهما، أو مراده اعترف بشيء في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سمك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « جاء مازن بن مالك إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين » وأما رواية الثلاث فكان المراد الإكثار على المرات التي رده فيها، وأما الرابعة فإنه لم يرد به بل استبنت فيه وسأل عن عقله، لكن وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على أن الاستبانت فيه إنما وقع بعد الرابعة ولفظه « جاء الأسلمي فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ فأنزل في الخامسة فقال: تلدي ما ألقائي » إلى آخره، والمراد بالخاصة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستبانت، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه للسؤال وقع بمعدا.

قوله: (فلما أذلقته) بذلك معجزة وفتح اللام بعد ما كاف أي ألقته وزنه ومعناه قال أهل اللغة: اللقي بالتحريك القلق ومن ذكره الجوهري، وقال في النهاية: أذلقته بلغت منه الجهد حتى قلق، يقال ألقته الشيء أجهدته، وقال النووي: معنى أذلقته الحجارة أصابته بجمعها، ومنه ألقلق صار له حد يقطع.

قوله: (هرب) في رواية ابن مسافر « جز » بجمع ومعهم مفتوحين ثم زاي أي وثب مسرعا وليس بالشديد المدو بل كالقفز. ووقع في حديث أبي سعيد « فاشتد وأسند لنا خلقه ».

قوله: (فأدركناه بالحره) فرجناه بالمصلّي في رواية معمر « فأمر به فرجم بالمصلّي » وفي حديث أبي سعيد « وفي حديث أبي سعيد » فما لوقته ولا خزنه له « قال: فرميناه بالخطام والمرد والمزق » بفتح للمعجمة والزاي وبالقاف وهي الآية التي تتخذ من الطين المشوي وكان المراد ما تكسر منها.

قوله: (فلما أذلقته) بذلك معجزة وفتح اللام بعد ما كاف أي ألقته وزنه ومعناه قال أهل اللغة: اللقي بالتحريك القلق ومن ذكره الجوهري، وقال في النهاية: أذلقته بلغت منه الجهد حتى قلق، يقال ألقته الشيء أجهدته، وقال النووي: معنى أذلقته الحجارة أصابته بجمعها، ومنه ألقلق صار له حد يقطع.

قوله: (هرب) في رواية ابن مسافر « جز » بجمع ومعهم مفتوحين ثم زاي أي وثب مسرعا وليس بالشديد المدو بل كالقفز. ووقع في حديث أبي سعيد « فاشتد وأسند لنا خلقه ».

قوله: (فأدركناه بالحره) فرجناه بالمصلّي في رواية معمر « فأمر به فرجم بالمصلّي » وفي حديث أبي سعيد « وفي حديث أبي سعيد » فما لوقته ولا خزنه له « قال: فرميناه بالخطام والمرد والمزق » بفتح للمعجمة والزاي وبالقاف وهي الآية التي تتخذ من الطين المشوي وكان المراد ما تكسر منها.

عفي عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن ابن شهاب، وجمعا مسلم فوصل رواية عفي عن رواية عبد الرحمن بن قتال بعد رواية الليث عن عفي: ورواه الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد. قلت: ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة وحده عن جابر، وجمع مسلم هذه الطرق وأحال بلفظها على رواية عفي، وسيأتي للبخاري بعد بابين من رواية معمر، وعفي طرقا منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معا، ووقفت لنا بطو في « مستخرج أبي نعيم » من رواية الطبراني عن الفريري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده.

قوله: (أبي رجل) زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » وفي رواية يونس ومعمر « أن رجلا من أسلم » وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت مازن بن مالك الأسلمي حين جرى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه: « رجل قصير أحضل ليس عليه رداء » وفي لفظ « ذو عضلات » بفتح الهمزة ثم المدجمة، قال أبو عبيدة: العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق. وقال الأصمعي: كل عصابة مع لحم فهي عضلة وقال ابن القطاع: العضلة لحم الساق والذراع وكل لحمة مستديرة في البدن والأفضل التشديد للحاق ومنه أحضل الأمر إذا اشتد، لكن دلت الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كبير العضلات.

قوله: (فأعرض عنه) زاد ابن مسافر « فتحنى لشت وجه رسول الله ﷺ الذي أعرض قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة، وفي رواية شعيب « فتحنى لثقله وجهه » أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ، وتلقاه منصوب على الظرفية وأصله مصدر أقيم مقام الظرف أي مكان تلقاه فحذف مكان قبل، وليس من المصادر تفعل بكسر أوله إلا هذا وتيتان وسافرا بفتح أوله، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة.

قوله: (حتى ردد) في رواية الكشميهني « حتى رد » بذلك وحده، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى شئ ذلك عليه » وهو مبتذلة بعد ما نون خفيفة أي كره، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك، أرجع فاستقر الله وتب إليه » فرجع غير بعيد ثم جاء فقال: « يا رسول الله طهرني » وفي لفظ « فلما كان من الغد أتاه » ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد « أن رجلا من أسلم قال لأبي بكر الصديق: إن الآخر زني، قال: تب إلى الله واستر بستر الله. ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار، حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أهله ».

قوله: (فلما شهد على نفسه أربع شهادات) في رواية أبي ذر « أربع مرات » وفي رواية بريدة المذكورة « حتى إذا كانت الرابعة قال فيه أمهرك » وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عروادة عن سمك « شهد على نفسه أربع شهادات » أخرجه مسلم وأخرجه من طريق شعبة عن سمك قال: « فرده مرتين » وفي أخرى « مرتين أو ثلاثا » قال شعبة قال سمك: فذكرته لسعيد أبي جبير فقال: إنه رده أربع مرات. ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا « فاعترف بالزنا ثلاث مرات » والجمع بينهما أما رواية مرتين فتعمل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرة في يوم آخر لما يشعر به قول بريدة « فلما كان من الغد » فاقصر الراوي على أحدهما، أو مراده اعترف بشيء في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سمك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « جاء مازن بن مالك إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين » وأما رواية الثلاث فكان المراد الإكثار على المرات التي رده فيها، وأما الرابعة فإنه لم يرد به بل استبنت فيه وسأل عن عقله، لكن وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على أن الاستبانت فيه إنما وقع بعد الرابعة ولفظه « جاء الأسلمي فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ فأنزل في الخامسة فقال: تلدي ما ألقائي » إلى آخره، والمراد بالخاصة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستبانت، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه للسؤال وقع بمعدا.

قوله: (فلما أبك جنون) قال لا في رواية شعيب في الطلاق « وهل بك جنون » وفي حديث بريدة « فسأل أبيه جنون » فأخبر بأنه ليس بجنون « وفي لفظ « فأنزل إلى قومه فقالوا: ما نعلم به بأسا إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه لحد لله » وفي مرسل أبي سعيد « بعث إلى أهله فقال: اشتكي إليه جنّة؟ فقالوا يا رسول الله إنه

وللناسي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ « فذهبوا به إلى حائط يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فاصاب أصله فصرع قتله » وفي هذا الحديث من الفوائد مثقبة لما عمن بن مالك لأنه استمر على طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليتم تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع البشري يقتضي أنه لا يستمر على الإقرار بما يقتضي إزهاق نفسه فجاهد نفسه على ذلك وقوي عليها وأقر من غير اضطراب إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالثبوت. ولا يقال لعله لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يبرز أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما ينبغي عليه من أحكام المسألة ويسعى على ما يجب به ويعمل من الإقرار إلى ذلك، ويؤخذ من نصيبته أنه يستحب لمن وقع في مثل نصيبته أن يتوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ماعز، وأن من اطلع على ذلك ستر عليه بما ذكر ولا يفصح ولا يرفعه إلى الإمام كما قال ﷺ في هذه القصة « لو سترته بئس كان خيراً لك » وبهذا جزم الشافعي رحمه الله تعالى.

أحب لن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستره على نفسه ويتوب، واحتج بقصة ماعز مع أبي بكر وعمر. وقال ابن العربي: هذا كله في غير المجاهر، فاما إذا كان متظاهراً بالفاحشة مجاهراً فإن أحب مكاشفته والتبريح به ليتزجر هو وغيره. وقد استشكل استحباب الستر مع ما وقع من اللثام على ماعز والغامضية، وأجاب شيخنا في « شرح الترمذي » بأن الغامضية كانت ظهر بها الحبل مع كونها غير ذات زوج فتصير الاستسار للإطلاع على ما يشعر بالفاحشة، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستسار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقيم عليه الحد أفضل انتهى. والذي يظهر أن الستر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى. وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانته لا وقع في هذه القصة من ترديده والإيماء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراهاً وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك. وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسجد والتصريح فيه بما يستحب من التلطف به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة الملحة لذلك. وفيه نداء الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بما حتمت إقامة الحد لاحتمال أن يسره بما لا يوجب حداً أو يرجع، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ، والتعرض للمقر بأن يرجع وإنه إذا رجع قبل، قال ابن العربي: وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه، وحديث النبي ﷺ « أحب أن يتبع » وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وتدم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يثب عليها أبداً ويستتر بستر الله، وإن اتقى أنه يغير أحداً فيستحب أن يأمره بالثبوت وستر ذلك عن الناس كما جرى لماعز مع أبي بكر ثم عمر، وقد أخرج قصته معها في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب مرسله، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه. وفي القصة أن النبي ﷺ قال لزال « لو سترته بئس كان خيراً لك » وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق.

قال البيهقي: المعنى خير لك مما أمرته به من إظهار أمره، وكان ستره بأن يأمره بالثبوت والكتمان كما أمره أبو بكر وعمر، وذكر الشوب مبالغة أي لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا برداك من علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار. واستدل به على اشتراط تكثير الإقرار بالزنا أربماً لظاهر قوله: « فلما شهد على نفسه أربع شهادات، فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو العلة في تأخير إقامة الحد عليه ولا لأمر يرجع من أول مرة، ولأن في حديث ابن عباس « قال لزال ما كان قد نفست أربع شهادات، اذهبوا به فارجموه » وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدة شهود الزنا دون غيره من الحدود، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة، وزاد ابن أبي ليلى فاشتراط أن تتعدد مجالس الإقرار، وهي رواية من الحنفية ونسكروا بصورة الواقعة، لكن الروايات فيها اختلفت، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعد الإقرار، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من النداء فآثر مرتين كما تقدم بيناه من عند مسلم، وتناول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال فجاز أن يكون لزيادة الاستثبات، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة وما وقع عند مسلم في قصة الغامضية حيث قالت ما جاءت « طهرني، فقال: ويحك أرجعي فاستغفري، قالت: أراك تريد أن تردني كما رددت ماعزاً إنما جئني من الزنا » فلم يضر إقامة الحد عليها إلا كونها حلي. فلما وضعت أمر برجمها لم يفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكثير إقرارها ولا تتعدد المجالس، وكلنا وقع في قصة المسيف حيث قال: « واغدا بأنس لي امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وفيه « فغدا عليها فاعترفت فرجمها » ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس، وسيأتي قريباً

وفي جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عند الحد وإن الحد لا يجب إلا بالإقرار الصريح، ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيت ولج ذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك، ولا يكفي أن يقول أشهد أن زني، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شيبه عن أبي النرداء وعن علي في قصة سراحه، ومنهم من خصص التلقين بمن يظن به أنه يجهل حكم الزنا وهو قول أبي ثور، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانتهاك الحرمات، ويجوز تلقين من عدله وليس ذلك بشرط.

وفي ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستثبات وفي الحامل حتى تضع، وقيل إن المدينة لا يكن بها حيتن سجن، وإنما كان يسلم كل جان لوليه، وقال ابن العربي: إنما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الإعراض عنه إذا رجع، ويؤخذ من قوله: « هل أحسنت » وجوب الاستفسار عن الحال التي تختلف الأحكام باختلافها. وفيه أن إقرار السكران لا أثر له يؤخذ من قوله: « استكهروا » والذي اعتبروه وقالوا إن عهله زال بمصيبته، وبلا دالة في قصة ماعز لاحتمال تقدمها على تحرير الحنبر أو أن سكره وقع عن غيره معصية.

وفي أن المقر بالزنا إذا أقر يترك، فإن صرح بالرجوع فذلك ولا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحد ودلالته من قصة ماعز ظاهرة، وقد وقع في حديث نعيم بن هزال «علا تركوه لعله يتوب فيتوب الله عليه» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه، وللترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضاً، وعند أبي داود من حديث بريدة قال: « كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن ماعزاً والغامضية لو رجعا لم يظلهما » وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب، وقيل: يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك، وعن ابن عيينة إن أخذ في الحال كمل عليه الحد وإن أخذ بعد أيام ترك، وعن أشهب إن ذكر علناً يقبل ترك ولا فلا، ونقله القسني عن مالك، وحكى الكجبي عنه قولين فيمن رجع إلى شيعة، ومنهم من قبله بما بعد إقراره عند الحاكم، واحتجوا بأن الذين رجحوه حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بدينه فلو شرع تركه لوجب عليهم الدية، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع، ولم يقل أحد إن حد الرجيم يسقط بمجرد الحرب، وقد عبر في حديث بريدة بقوله: « لعله يتوب » واستدل به على الاكتفاء بالرجم في حد من أحسن من غير جلد وقد تقدم البحث فيه، وأن المصلي إذا لم يكن وقفاً لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي البحث فيه بعد باين، وأن المرجوم في الحد لا تنزع الصلاة عليه إذا مات بالحد وراثي البحث فيه أيضاً قريباً، وأن من رجع منه رجع الحنبر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ماعز بعد أن قال له أشرت خراً؟ قال القرطبي: وهو

وللناسي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ « فذهبوا به إلى حائط يبلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل فاصاب أصله فصرع قتله » وفي هذا الحديث من الفوائد مثقبة لما عمن بن مالك لأنه استمر على طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليتم تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع البشري يقتضي أنه لا يستمر على الإقرار بما يقتضي إزهاق نفسه فجاهد نفسه على ذلك وقوي عليها وأقر من غير اضطراب إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالثبوت. ولا يقال لعله لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يبرز أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما ينبغي عليه من أحكام المسألة ويسعى على ما يجب به ويعمل من الإقرار إلى ذلك، ويؤخذ من نصيبته أنه يستحب لمن وقع في مثل نصيبته أن يتوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ماعز، وأن من اطلع على ذلك ستر عليه بما ذكر ولا يفصح ولا يرفعه إلى الإمام كما قال ﷺ في هذه القصة « لو سترته بئس كان خيراً لك » وبهذا جزم الشافعي رحمه الله تعالى.

أحب لن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستره على نفسه ويتوب، واحتج بقصة ماعز مع أبي بكر وعمر. وقال ابن العربي: هذا كله في غير المجاهر، فاما إذا كان متظاهراً بالفاحشة مجاهراً فإن أحب مكاشفته والتبريح به ليتزجر هو وغيره. وقد استشكل استحباب الستر مع ما وقع من اللثام على ماعز والغامضية، وأجاب شيخنا في « شرح الترمذي » بأن الغامضية كانت ظهر بها الحبل مع كونها غير ذات زوج فتصير الاستسار للإطلاع على ما يشعر بالفاحشة، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستسار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقيم عليه الحد أفضل انتهى. والذي يظهر أن الستر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى. وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانته لا وقع في هذه القصة من ترديده والإيماء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراهاً وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك. وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسجد والتصريح فيه بما يستحب من التلطف به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة الملحة لذلك. وفيه نداء الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بما حتمت إقامة الحد لاحتمال أن يسره بما لا يوجب حداً أو يرجع، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ، والتعرض للمقر بأن يرجع وإنه إذا رجع قبل، قال ابن العربي: وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه، وحديث النبي ﷺ « أحب أن يتبع » وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وتدم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يثب عليها أبداً ويستتر بستر الله، وإن اتقى أنه يغير أحداً فيستحب أن يأمره بالثبوت وستر ذلك عن الناس كما جرى لماعز مع أبي بكر ثم عمر، وقد أخرج قصته معها في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب مرسله، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه. وفي القصة أن النبي ﷺ قال لزال « لو سترته بئس كان خيراً لك » وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق.

قال البيهقي: المعنى خير لك مما أمرته به من إظهار أمره، وكان ستره بأن يأمره بالثبوت والكتمان كما أمره أبو بكر وعمر، وذكر الشوب مبالغة أي لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا برداك من علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار. واستدل به على اشتراط تكثير الإقرار بالزنا أربماً لظاهر قوله: « فلما شهد على نفسه أربع شهادات، فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو العلة في تأخير إقامة الحد عليه ولا لأمر يرجع من أول مرة، ولأن في حديث ابن عباس « قال لزال ما كان قد نفست أربع شهادات، اذهبوا به فارجموه » وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدة شهود الزنا دون غيره من الحدود، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة، وزاد ابن أبي ليلى فاشتراط أن تتعدد مجالس الإقرار، وهي رواية من الحنفية ونسكروا بصورة الواقعة، لكن الروايات فيها اختلفت، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعد الإقرار، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من النداء فآثر مرتين كما تقدم بيناه من عند مسلم، وتناول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال فجاز أن يكون لزيادة الاستثبات، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة وما وقع عند مسلم في قصة الغامضية حيث قالت ما جاءت « طهرني، فقال: ويحك أرجعي فاستغفري، قالت: أراك تريد أن تردني كما رددت ماعزاً إنما جئني من الزنا » فلم يضر إقامة الحد عليها إلا كونها حلي. فلما وضعت أمر برجمها لم يفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكثير إقرارها ولا تتعدد المجالس، وكلنا وقع في قصة المسيف حيث قال: « واغدا بأنس لي امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وفيه « فغدا عليها فاعترفت فرجمها » ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس، وسيأتي قريباً

قول مالك والشافعي كذا قال. وقال المزري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتعيبه عياض بأنه لا يلزم من دره الحذب أنه لا يقع طلاقه لوجود نهمته على ما يظهره من عدم العقل، قال ولم يختلف في غير الطائفة أن طلاقه لازم، قال ومنهنا التزاه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة ملعب الشافعي، واستجتي من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر وواقفه بعض متأخري المالكية، وقال النووي: الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه، قال: والسؤال عن شربه الخمر عمول عندنا على أنه لو كان سكراناً لم يقع عليه الحد كذا أطلق فلأنهم التناقض، وليس كذلك فإن مراده لم يقع عليه الحد لوجود الشبهة كما تقدم من كلام عياض. قلت: وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق، ومن المذاهب الظريفة فيه قول الليث: يعمل بأفعاله ولا يعمل بأقواله لأنه يلتزم بفعله ويشفي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى: ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ [النساء: ٤٣].

قوله: (حدثنا محمد بن عثمان) زاد أبو ذر ابن كرامة.

قوله: (عن سليمان) هو ابن بلال، وهو غريب ضاق على الاسماعيلي خرجته فأخرجه عن عبد الله بن جعفر المدني أحد الضعفاء، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرجه بل أورد به سندته عن البخاري، وعالم بن خالد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن غلح حديث، وتقدم في العلم والمهابة والمناقب وغيرها عدة أحاديث، وكذا يأتي في التعبير والاحتصام من خالد بن غلح بغير واسطة. وقوله في المتن « قد أحدثا » أي فعلا أمراً فاضحاً، وقوله: « أحدثوا » أي ابتكروا، وقوله: « نعيم الوجه » أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد بتنظيم الوجه بالجميل وهو القبح، وقوله: « والتجيب » بفتح اللام وسكون الجيم وكسر الموحدة بعد ما ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهيت الرجل إذا قبلته ما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل قاله ثابت في « الدلائل » وسبقه الخري، وقال غيره هو بوزن تذكيرة ومعناه الإركاب متكوساً، وقال عياض: فسر التجيب في الحديث بأنهما يجلدان ويحجم وجوههما ويعملان على دابة خالفاً بين وجوههما، قال الخري: كذا فسره الزهري، قلت: خلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسره بأن يحمل الزنابان على غير أو حار ويخالف بين وجوههما والمعتد ما قال أبو عبيدة، والتجيب أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كالراكم وكذا أن ينكب على وجهه باركاً كالساجد، وقال الفارابي: جئاً بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكم وهو عريان، والذي بالنون بعد الجيم إنما جاء في قوله: « فرأيت اليهودي أجناً عليها » وقد ضبطت بالهاء المهيمة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي أكب عليها يقال أحتلت المرأة على ولدها حنواً وحتت بمعنى، وضبطت بالميم والنون فعدت الأصيلي بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهيلة. قال ابن القطاع: جئاً على الشيء حنا ظهره عليه. وقال الأصمعي: أجناً الترس جعله جئاً أي محدوباً، وقال عياض: الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالميم والهمز والله أعلم، وسيأتي مزيد لهذا في شرح حديث اليهوديين في « باب أحكام النمة ».

٢٥- باب الرُّجْمِ بِالْمُصَلَّى

٦٨٢٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ فَاعْتَرَفَ بِالزَّوْءِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَخْشَعْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَدْفَقَتْ الْحِجَابَةُ فَرَّقُوا، فَأَذْرَكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَلَمْ يَقُلْ يُونُسُ وَأَنَّ جُرَيْجَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهِ. [راجع: ٥٢٧٠، أخرجه مسلم: ١٦٩١].

سئل أبو عبد الله: هل قوله: فصلّى عليه، يصح أم لا؟ قال: زوؤه مفعوم، قيل له: زوؤه غير مفعوم؟ قال: لا.

قوله: (باب الرجم بالمصلى) أي عنده والمراد المكان الذي كان يصلى عنده العبد والمجنان، وهو من ناحية بقيع الغرق، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأمرنا

قول مالك والشافعي كذا قال. وقال المزري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتعيبه عياض بأنه لا يلزم من دره الحذب أنه لا يقع طلاقه لوجود نهمته على ما يظهره من عدم العقل، قال ولم يختلف في غير الطائفة أن طلاقه لازم، قال ومنهنا التزاه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة ملعب الشافعي، واستجتي من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر وواقفه بعض متأخري المالكية، وقال النووي: الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه، قال: والسؤال عن شربه الخمر عمول عندنا على أنه لو كان سكراناً لم يقع عليه الحد كذا أطلق فلأنهم التناقض، وليس كذلك فإن مراده لم يقع عليه الحد لوجود الشبهة كما تقدم من كلام عياض. قلت: وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق، ومن المذاهب الظريفة فيه قول الليث: يعمل بأفعاله ولا يعمل بأقواله لأنه يلتزم بفعله ويشفي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى: ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ [النساء: ٤٣].

٢٣- باب لِغَايِرِ الْحَجَرِ

٦٨١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ سِيَابٍ، عَنْ غُرُورَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ زَنْقَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَوْرُكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَنْقَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاقِ، وَخَصِيي مِنْهُ يَا سَوْدَقَهُ».

زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ عَنِ اللَّيْثِ: «وَلِلغَايِرِ الْحَجَرِ». [راجع: ٢٠٥٣، أخرجه مسلم: ١٤٥٧، مطولاً].

٦٨١٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاقِ، وَلِلغَايِرِ الْحَجَرِ». [راجع: ٦٧٥٠، أخرجه مسلم: ١٤٥٨].

قوله: (باب للعاهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الفرائض، أوردته عن أبي الوليد عن الليث وفيه « الولد للفراش » وقال بعده زاد قتيبة عن الليث « وللعاهر الحجر » وفي رواية أبي ذر زافنا وقال في البيوع « حدثنا قتيبة » فذكره بشامه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجملة المذكورتين، وقد أوردته في كتاب القدر من وجه آخر مقتصر على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجع قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجع به الزاني، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لا أن على كل من زنى الرجم.

٢٤- باب الرُّجْمِ فِي الْبَلَاطِ

٦٨١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْنَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ أَحْدَثَا جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَا تَجْسَلُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟» قَالُوا: إِذَا أَحْبَبْنَا أَحَدًا أَحْدَثُوا تَحْمِيمَ الْوَجْهِ وَالْجَنَةِ، قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَذْهَبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالْعُرْزَةِ، فَلْيَئِمْ بِهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمَا يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرُّجْمِ، وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا بَيْنَهَا وَمَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، لِإِذَا آتَى الرُّجْمَ نَحْتَ يَدَيْهِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا.

قَالَ ابْنُ عَمَرَ: فَرُجِمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ، فَرَأَيْتُ الْيَهُودِيَّ اجْتَأَ عَلَيْهَا. [راجع: ١٣٢٩، أخرجه مسلم: ١٦٩٩، باختلاف].

قوله: (باب الرجم في البلاط) في رواية للمستلمي « بالبلاط » بالوحدة بدل « في » ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجع بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ما تعرض به للدور من حجارة وأجر وغير ذلك وفيه بعد، والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير للمستلمي والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشاً بالبلاط، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن « فرجما عند البلاط » وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ورجحه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو عبيد البكري: البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ

عليه؟ قال: لا. قال: فلما كان من الغد قال: صلوا على صاحبكم، فصلى عليه رسول الله ﷺ والناس. فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي صلى الله عليه وسلم على أنه لم يصل عليه حين رجمه ورواية الأئمة على أنه صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة **« أن النبي ﷺ لم يأم بالصلاة على ساعر ولم ينه عن الصلاة عليه »** ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التي زنت ورجعت **« أن النبي ﷺ صلى عليها، قال له عمر: أتصلي عليها وقد زنت؟ »** فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم **« وحكى المنذري قول من حمل الصلاة في الخبر على الدعاء، ثم قال: في قصة الجهنمية دلالة على توهين هذا الاحتساب، قال: وكذا أجاب النووي فقال: إنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطرار إليه ولا اضطرار هنا.**

وقال ابن العربي: لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد ومازج إجماعاً مستقهماً، قال: وهو جواب واهٍ، وقيل: لأنه قتل غضباً لله وصلاته رحمة تضافاً، قال: وهذا فاسد لأن الغضب انتهى، قال: وحمل الرحمة باقٍ، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدث كان ردعاً لغيره، قلت: ونجاءه أن يقال: وحيث صلى عليه يكون هناك قرينة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حيث باختلاف الأشخاص، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك: يأم الإمام بالرجم ولا يتولاها بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت، ويغلي يته وبين أهله يشلونه ويصلون عليه ولا يصلي عليه الإمام ردعاً لأهل المصاحبة إذا علموا أنه عن لا يصلي عليه، ولئلا يجترئ الناس على مثل فعله. وعن بعض المالكية: يجوز للإمام أن يصلي عليه وبه قال الجمهور، والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرحوم، وهو قول أحمد، وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور وعن الزهري لا يصلي على المرحوم ولا على قاتل نفسه، وعن قتادة لا يصلي على المولود من الزنا وأطلق عياض قتال ما يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهري وقاتله، قال: وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور. والله أعلم.

٢٦- باب مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ، فَخَرَّ الْإِمَامُ

فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، إِذَا جَاءَ مُسْتَقْبِلًا

قَالَ عَطَاءٌ: لَمْ يُعَاقَبِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَلَمْ يُعَاقَبِ الْيَدِيُّ جَاءَهُ فِي رَمَضَانَ.

وَلَمْ يُعَاقَبِ غَيْرُ صَاحِبِ الظُّنَى.

وَقِيلَ: عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي سَمُودٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٥٢٦].

٦٨٢١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ خُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **« أن رجلاً وقع بامرؤاً في رمضان، فاستغنى رسول الله ﷺ فقال: هل تجد رقبة؟ »** قال: لا، قال: هل تستطيع صيام شهرين؟ قال: لا، قال: فأطعم ستين مسكيناً. [راجع: ١٩٣٦، أخرجه مسلم: ١١١١].

٦٨٢٢- وَقَالَ اللَّيْثُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا نَبِيًّا فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ: اخْرُجْتَ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟. قَالَ: وَقَفْتُ بِأَمْرَاتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ لَه: تَصَدَّقْ. قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَجَلَسَ وَأَنَاءَ إِنْسَانٌ يَسْقُو جَمَارًا وَتَمَعَهُ عَطَاءٌ - قَالَ عبد الرحمن: مَا أَذْرِي مَا هُوَ - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: « ابْنَ الْمُخْرِقِ؟ » فَقَالَ: هَذَا ذَا، قَالَ: خذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ. قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ بَنِي مَا لَأَقْبِلِي عَطَاءً، قَالَ: وَكَلِّمُوهُ. [راجع: ١٩٣٥، أخرجه مسلم: ١١١٢].

أن ترجمه، فانطلقا به إلى بقيق الغرقند **« وفهم بعضهم كعياض من قوله: « بالمصلى » أن الرجم وقع داخله وقال: يستغنى منه أن المصلى لا يثبت له حكم المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتنب الرجم فيه لأنه لا يؤمن بالتلوين من المرحوم خلافا لما حكاه الدارمي أن المصلى يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقفه، وتوقف بأن المراد أن الرجم وقع عنه لا فيه كما تقدم في البلاط، وأن في حديث ابن عباس **« أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد »** وفي رواية موسى بن عتبة **« أنهما رجما قريباً من موضع الجنائز قرب المسجد »** ويأتيه في حديث أم عطية الأمر بخروج النساء حتى الخيض في العيد إلى المصلى وهو ظاهر في المراد والله أعلم. وقال النووي: ذكر الدارمي أن أصحابنا أن مصلى العيد وغيره إذا لم يكن مسجداً يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أحدهما لا، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصلى دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه ما يجتنب في المسجد. قلت: وهو كلام عياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة.**

قوله: (حدثنا محمود) في رواية غير أبي ذر **« حدثني »** وللنسفي **« عمود بن غيلان »** وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه.

قوله: (أخبرنا محمد) في رواية إسحاق بن راهوي في مسنده عن عبد الرزاق **« أنبأنا معمر وابن جريج »** وكذا أخرجه مسلم عن إسحاق.

قوله: (فأعوف بالزنا) زاد في رواية إسحاق **« فأعرض عنه »** أحادها مرتين.

قوله: (فأمر به فرجم بالمصلى) ليس في رواية يونس **« بالمصلى »** وقد تقدمت في باب رجم المحسن **« وسياقي »** في رواية عبد الرحمن بن خالد بلفظ **« كنت فيمن رجمه فرجناه بالمصلى »**.

قوله: (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً) أي ذكره بمجمله، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم **« فما استغفر له ولا سبه »** وفي حديث بريدة عنده **« فكان الناس فيه فرقتين: قائل يقول لقد حلك لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ماعز، فليثروا ثلاثاً ثم جاء رسول الله ﷺ فقال: استغفروا لماعز بن مالك »** وفي حديث بريدة أيضاً **« لقد تاب توبة لو قسمت على أمة لوسعتهم »** وفي حديث أبي هريرة عند النسائي **« لقد رأيته بين أنهار الجنة يتغمس »** قال يعني يتنعم كذا في الأصل، وفي حديث جابر عند أبي حنيفة **« فقد رأيته يتخضع في أنهار الجنة »** وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي **« ولا تقل له خيبت لمر عند الله أطيب من ريح المسك »** وفي حديث أبي الثعلبي عند الترمذي **« لا تشتمه »** وفي حديث أبي ذر عند أحمد **« قد غفر له وأدخل الجنة »**.

قوله: (وصلى عليه) هكذا وقع هنا عن معمر بن غيلان عن عبد الرزاق، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره **« ولم يصل عليه »** قال المنذري في حاشية السنن: رواه ثمانية أنس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله **« وصلى عليه »** قلت: قد أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق وسلم عن إسحاق بن راهويه وأبو داود عن محمد بن المتوكل السفلاطي وابن حبان من طريقه زاد أبو داود والحسن بن علي الحلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور، والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والإسماعيلي والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي. زاد الإسماعيلي، ومحمد بن عبد الملك بن زهير، وأخرجه أبو حنيفة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغاني فهؤلاء أكثر من عشرة أنس خالفوا معمرًا منهم من مكث عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها.

قوله: (ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهري: وصلى عليه) أما رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدمت في **« باب رجم المحسن »** ولفظه **« فأمر به فرجمه وكان قد أحسن »** وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق المتن وساقه إسحاق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه **« وصلى عليه »**.

قوله: (سئل أبو عبد الله هل قوله: « وصلى عليه » يصح أم لا؟ قال: رواه معمر، قيل له: هل رواه غير معمر؟ قال: لا) وقع هذا الكلام في رواية المستعجلي وحده عن الفريري، وأبو عبد الله هو البخاري، وقد اعترض عليه في جزئه بأن معمرًا روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو معمر بن غيلان عن عبد الرزاق، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه، لكن ظهر لي أن البخاري قويته عنه رواية معمر بالشواهد فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي مرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال: **« قيل يا رسول الله أتصلي**

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَتَيْنُ، قَوْلُهُ: «أَطْعِمُ أَهْلَكَ».

قوله: (باب من أصاب ذنباً دون أحدٍ فآخر الإمام فلا عقوبة عليه بعد الثورة إذا جاء مستقيماً) كذا للأكثر بفاه ساكنة بعدما مثناة مكسورة ثم ياء آخر الحروف من الاستغناء، ويؤيده قوله في حديث الباب «ناستغنى رسول الله ﷺ» وفي رواية الكشي «مستغنياً» وضبطت بالهملة والياء قبل الألف وبالهمزة ثم التثنية، والتثنية بدون الحد يقتضي أن من كان ذنبه يوجب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود، وأما التثنية الأخير فلا مفهوم له بل الذي يظهر أنه ذكر لدلالة على توبته.

قوله: (قال عطاء لم يعالقه النبي صلى الله عليه وسلم) أي الذي أخبر أنه وقع في معصية بلا مهلة حتى صلى معه فأنكره بأن صلاته كثرت ذنبه.

قوله: (و قال ابن جرير: ولم يعالقه النبي صلى الله عليه وسلم الذي جامع في رمضان) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه.

قوله: (ولم يعالقه عمر صاحب النبي) كانه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك متقطعاً ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح من قبيصة بن جابر قال: «خرجنا حجاباً فسبح في طي، فرمته بحجر فمات، فلما قمنا مكة سألتنا عمر فقال عبد الرحمن بن عوف فحكما فيه بعتز، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأله غيره، قال فماتني بالدرة فقال: أمتل الصبي في الحرم وتسفه الحكم؟ قال الله تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ فَوَاحِدٌ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وهذا عبد الرحمن بن عوف وثنا عمر «ولا يعارض هذا المنصبي الذي في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالدرة لما طعن في الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفعل المذكور لما أخرها.

قوله: (وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أي في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروى عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشي «مثلته» وهي زيادة لا حاجة إليها لأنه يصير ظاهره أن النبي ﷺ لم يعاقب صاحب الظني، ووقع في بعض النسخ «عن أبي مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في «باب الصلاة كفاية» من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله «أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ فأنكره فزئت» أقسم الصلاة طرقي النهار ﴿عزود﴾ [١١٤] الآية وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، وأن نحو ذلك وقع لجماعة غيره.

قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهري، وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في كتاب الصيام.

قوله: (و قال الليث إرج) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال: وحدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به «ورويته موصولاً أيضاً في الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي.

قوله: (عن عمرو بن الحارث) ليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة وعبد بن رمح كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصولاً وأخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث.

قوله: (عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق (عن محمد بن جعفر بن الزبير) أي ابن العوام (عن عباد) وهو ابن عمه. ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدث أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه.

قوله: (عن عائشة) في رواية ابن وهب «أنه سمع عائشة».

قوله: (أبي رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاد في رواية ابن وهب «في رمضان».

قوله: (فقال أحوق) كرهها ابن وهب.

قوله: (قال مم ذاك) في رواية ابن وهب «فأله عن شاته».

قوله: (قال ما عندي شيء) في رواية ابن وهب «قال يائي الله ما لي شيء» وما أندر عليه.

قوله: (فجلس فأتاه إنسان) في رواية ابن وهب «قال اجلس فجلس فينما هو

على ذلك أهل رجل».

قوله: (ومعه طعام فقال عبد الرحمن) هو ابن القاسم راوي الحديث (ما أدرى ما هو) مقلو عبد الرحمن، وفي رواية الكشي «قال» بغير فاء ولم يقع هذا في رواية الليث، ووقع فيها عند الإسماعيلي «عرقان فيما طعام» وقال: «قال أبو صالح عن الليث هرق» وكذا قال عبد الرحاب يعني التقي، ويؤيد بن هارون عن يحيى بن سعيد، قال الإسماعيلي: وعرقان ليس بمحفوظ.

قوله: (أين أحوق) زاد ابن وهب «أثفا».

قوله: (على أحوق) هو استفهام حذف أداته، ووقع في رواية ابن وهب «أخبرنا أي أعلى غيرنا.

قوله: (ما لأهلي طعام) في رواية ابن وهب «إنا الجياح ما لنا شيء».

قوله: (قال فكلموا) في رواية ابن وهب «قال فكلموه» وقد مضى شرحه في الصيام

٢٧- باب إِذَا أَمَرَ بِالْعَدِّ وَلَمْ يَبَيِّنْ

هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرْ عَلَيْهِ

٦٨٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي عُضْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكَلَابِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَلَقِئْتُ عَلِيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَخَضَعْتُ الصَّلَاةَ، فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَلَقِئْتُ بِسِيِّمِ كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ لَكَ صَلَاتٌ مَقَامًا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ» [أخرجه مسلم: ٢٧٦٤].

قوله: (باب إذا أقر بالحد ولم يبين) أي لم يفسره (هل للإمام أن يسأل عليه) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث أبي أمامة في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى.

قوله: (حدثنا عبد القدوس بن محمد) أي ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحجاب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحلة ساكنة وآخره موحلة، هو بصري صدوق وما له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد وعمره هو عاصم هو الكلابي وهو من شيوخ البخاري أخرج عنه بغير واسطة في الأبواب وغيره، وقد طعن الحافظ أبو بكر البرزنجي في صحة هذا الخبر مع كون الشيعين اتفاقاً عليه فقال هو منكروهم وفيه عمرو بن عاصم مع أنهما كان يحيى بن سعيد لا يرشاه ويقول: إبان الطار أمثل منه، قلت: لم يبين وجه الوهب، وأما إطلاقه كونه منكراً فعلى طريقه في تسمية ما ينفرد به الراوي منكراً إذا لم يكن له متابع، لكن عيابه بأنه وإن لم يوجد فهام ولا لعمره بن عاصم فيه متابع فشاعله حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه، ومن ثم أخرجه مسلم عقبه والله أعلم.

قوله: (فجاء رجل فقال: إني أصبت حدًا فلقية علي) لم أتف على اسمه، ولكن من وحد هذه القصة والتي في حديث ابن مسعود فسر به وليس يجيد لاختلاف القصتين، وعلى التمدد جرى البخاري في هاتين الترتين فحمل الأولى على من أقر بلذنب دون الحد للتصريح بقوله: «غير أني لم أجعلها» وحمل الثانية على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل، وأما من وحد بين القصتين فقال لعله ظن ما ليس بمحد حدًا، أو استعظم الذي فعله فظن أنه يجب فيه الحد، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعي عن شداد أبي عمار عن وائلة.

قوله: (ولم يسأله عنه) أي لم يستفسره، وفي حديث أبي أمامة عند مسلم «فسكت عنه ثم عاد».

قوله: (وحضرت الصلاة) في حديث أبي أمامة «واقمت».

قوله: (أليس قد صليت معنا) في حديث أبي أمامة «أليس حيث خرجت من بيتك تروضت فأحسنت الوضوء؟ قال: بلى. قال: ثم شهدت معنا الصلاة؟ قال: نعم».

قوله: (ذنبك أو قال حدك) في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني عن عمرو بن عاصم بسنده فيه «قد غفر لك» وفي حديث أبي أمامة بالثلاث ولفظه «فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك» وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم، فظاهر ترجمة

أو المراد بغمزت يبتلك الجلس أو وضعها في عضو الغير، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «لمست» بدل «غمزت» وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند الإسماعيلي بلفظ «لمك قبلت أو لمست».

قوله: (أو نظرت) أي فاطمات على أي واحد فعلت من الثلاث زنا فقيه إيشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيح من حديث أبي هريرة ؓ العين تزني وزنا النظر ؓ وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن؛ وإد أبو داود والاقم، وعندهم ؓ والفرج يصدق ذلك أو يكبله ؓ وفي الترمذي وغيره ؓ عن أبي موسى الأشعري ؓ رفعه ؓ كما ؓ عن زانية ؓ

قوله: «ألتكها» بالنون والكاف (لا يكتي) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر، وقد وقع في رواية خالد بلفظ «أفعلت بها» وكان هذه الكتابة صلت منه أو من شيخه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن، وقد تقدم في حديث أبي هريرة الذي تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في «باب لا يرجع المجنون» مع زيادات في هذه الألفاظ.

قوله: (فعند ذلك أمر برجمه) زاد خالد الحذاء في روايته « فأنطلق به فرجس ولم يصل عليه ».

٢٩- باب سؤال الإمام المقيّر: هل أخصنت

١٨٢٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غُبَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّبْتُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَجَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجُلَّ مِنْ النَّاسِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَدَّاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَيْتٌ، يُرِيدُ نَفْسَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَتَحَنَّنَ لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَيْتٌ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَهُ لِشِقِّ وَجْهِهِ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: وَابْتَكَ جَوْشَنَ. قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَحْضَنْتُ». قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفْعَلُوا بِهِ فَرَجُومًا». [راجع: ٥٢٧١، أخرجه مسلم: ١٦٩١ مع الحديث الآخر].

٦٨٢٦- قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَنْ سَمْعٍ جَابِرًا قَالَ: لَكُنْتُ لِمَنْ
رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذَقْتُهُ الْحِجَارَةَ جَمْرًا، حَتَّى أَفْرَكْنَاهُ بِالْحَوْرَةِ
فَرَجَمْنَاهُ. [راجع: ٥٢٧٠، أخرجه مسلم: ١٩٩١، مع الحديث السابق].

قوله: (باب سؤال الإمام المقرر هل أحضرت) أي تزوجت ودخلت بها وأصبتها.

قوله: (رجل من الناس) أي ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم.

قوله: ((لنيت يريد نفسه)) أي أنه لم يحن مستغنياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقرباً بالزنا ليفعل معه ما يجب عليه شرعاً، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور فيه في «باب لا يرمي المجنون» قال ابن التين: عمل مشروعية سؤال المقر بالزنا عن ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بها، فاما إذا علم إحصانه فلا يسأل عن ذلك. ثم حكى عن المالكية تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يسمع منه إقراراً بالدخول ف قيل: من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره، وقيل: أكثر من ذلك. وهل يجد حد التيب أو البكر؟ الثاني أرجح، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة. ثم قال: إنما احترفت بذلك لأملكك الرجعة أو اعترفت المرأة ثم قالت: إنما فعلت ذلك لأستكمل الصداق، فإن كلا منهما يجد حد البكر انتهى. وعند غيرهم يرفع الحد أصلاً. ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لأخيراً يزاني فصدقه أنه يجلد العقائل ولا يجد المصدق، وقال زفر بن يحيى، قلت: وهو قول الجمهور، ورجع الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي ﷺ قال لماز «أحق ما يلقي في وجه إنك زنتي؟» قال: نعم، فعده. قال ويأفاهم على أن من قال لأخيراً لي عليك فقال صدقت أنه يلزمه المال.

البخاري حله على من أقر بحد ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيم عليه إذا تاب، وحله الخطي على أنه يجوز أن يكون النبي ﷺ أطلع بالوحي على أن الله قد غفر له لكونها واقعة عين، وإلا لكان يستغفره عن الحد ويقيم عليه، وقال أيضاً في هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن، وهذا الرجل لم يضح بأمر يلزمه به إقامة الحد عليه فلمله أصاب صفة عظيمة كبرية توجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ عن ذلك لأن موجب الحد لا يثبت بالاحتمال، وإغما لم يستغره إما لأن ذلك قد يدخل في التجسس المنهي عنه والما بإثارة للسرور وإلى أن يترفعه لإقامة عليه ندماً ورجوعاً، وقد استحيه العلماء وتعين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما بالتعرض أو بأوضح منه ليؤدبه عن الحد، وحزم النووي وجماعة أن الذنب الذي فعله كان من الصفات البديلة أن يبقية الخبر أنه كفرته الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصفات لا الكبار، وهذا هو الأكثر الأغلب، وقد تكفر الصلاة بعض الكبار كمن كفر تطوعه مثلاً بحيث صلح لأن يكفر عدداً كثيراً من الصفات ولم يكن عليه من الصفات شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبرية واحدة مثلاً، فإنه تكفر عنه ذلك لأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً. قلت: وقد وقع في رواية أبي بكر البرزخي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن عمرو بن عاصم بسند حديث الباب بلفظ «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني زيت فاقم علي الحد» الحديث فحمله بعض العلماء على أنه ظن ما ليس رزواً لذلك كبرت ذنوب الصلاة وقد تمتسك به من قال بأنه إذا جاء ثباتاً سقط عنه الحد، ويحتمل أن يكون الراوي غير بالزنا من قوله أصبت حداً فرواه بالمتن الذي ظنه والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن عاصم بسنده المذكور، ويحتمل أن يخص ذلك بالذكر لإخبار النبي ﷺ أن الله قد كفر عنه حده بصلاته، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي ﷺ، وقد تمتسك بظاهره صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة يعني المذكور قبل ثلاثة مسالك: أحدها أن الحد لا يجب إلا بتعينة والإصرار عليه من المقر به، والثاني: أن ذلك يخص بالرجل المذكور في القصة، والثالث: أن الحد يسقط بالنية، قال: وهذا أصح المسالك، وقواه أبو الحسن التي جاء بها من أقرافه طوعاً مخفية عليه وحده تقدم السيرة التي لمصلها، لأن حكمه الحدود الردع عن العود، ومنه ذلك دال على ارتدائه، فناسب رفق الحد عنه ذلك والله أعلم.

۲۸- باب هَلْ يَقُولُ الْإِمَامُ لِلْمُقِرِّ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ؟

١٨٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُطْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ جُرْجُمَةَ، عَنْ ابْنِ عِيَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَمَلَكْتُ كَلِمَتًا، أَوْ عَزَمْتُ، أَوْ نَعَزْتُ؟» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَأَيْتَمَنَّا؟» لَا يَخْبِي، قَالَ: فَمَبْنَدُ ذَلِكَ أَمْرٌ بِرَجْمِهِ. [إسناده مسلم: ١٦٩٩، بإسقاط].

قوله: (باب هل يقول الإمام للمقر أي بالزنا (لعلك است أو غمزت) هذه الترجمة معقودة بجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدفعه عنه، وقد خصه بعضهم بمن يظن به أنه أخطأ أو جهل.

قوله: (سمعت يعلى بن حكيم) في رواية موسى بن إسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم «حدثني يعلى» ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في إسناده هذا الباب بأنه ابن حكيم.

قوله: (عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود، وكان البخاري لم يفتقر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصله وهو أخير حديث أبيه من غيره، ولأنه ليس دون موسى في الحفظ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

قوله: (لما أتى معاذ بن مالك) في رواية خالد الحذاء « أن معاذ بن مالك أتى النبي ﷺ فقال إنه زني فأعرض عنه، فأعاد عليه مراراً، فسأل قومه: أمجنون هو؟ قالوا ليس به بأس » وسنده على شرط البخاري، وذكر الطبراني في « الأوسط » أن يزيد بن زريع ينفرد به عن خالد الحذاء.

قوله: (قال له لعلك قبلت) حذف المفعول للعلم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التخييل وقوله: «أو غمزت» بالفتح المعجمة والزاي أي بعينك أو يسلك أي أشرت،

٣٠- باب الاغتراف بالزنى

النبي ﷺ وفي رواية ابن أبي ذئب « وهو جالس في المسجد ».

قوله: (هنا رجل) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريباً وصالح بن كيسان الآتية في الأحكام والليت للمخاض في الشروط « أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس وفي رواية شبيب في الأحكام « إذ قام رجل من الأعراب » وفي رواية مالك الآتية قريباً « أن رجلين اختصما ».

قوله: (أشرك الله) في رواية الليث « قال يا رسول الله أشرك الله » بفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين للمجمة أي أسالك بالله، وضمن أشرك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك رافضاً تشديدي أي صوتي، هذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت، وبهذا التقرير يتدفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي ﷺ مع النهي عنه بأنه لم يلقه النبي لكونه أعرابياً، أو النهي لمن يرفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على ظاهر الآية. وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم المدة وكسر للمجمة وغلطه.

قوله: (إلا قضيت بيننا بكتاب الله) في رواية الليث « إلا قضيت لي بكتاب الله » قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة انقراض المعنى إليه، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النفي المحصور فيه لقوله، والمعنى هنا لا أسالك إلا بالقضاء بكتاب الله، ويجعل أن تكون إلا جواب القسم لا فيها من معنى المحصر وتقدمه أسالك بالله لا تفصل شيئاً إلا القضاء، فلذلك إذا وقع لعدم التشاغل بغيره لا لأن لقوله: « بكتاب الله » مفهوماً، وبهذا يتدفع إيراد من استشكل فقال: لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله فما فائدة السؤال والتأكيد في ذلك؟ ثم أجاب بأن ذلك من جهة الأعراب والمراء بكتاب الله ما حكم به وكتب على حياته، وقيل: المراد للقرآن وهو التباير. وقال ابن دقيق العيد: الأول أولى لأن الرجم والتشريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله، قيل: وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنته قوله تعالى: ﴿ أو يجعل الله لمن سبيلاً ﴾ [النساء: ١١] فين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم النبي.

قلت: وهذا أيضاً بواسطة التبيين، ويجعل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها وهي « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » وسياق بيانه في الحديث الذي يليه، وبهذا أجاب البيضاوي، ويقي عليه التخریب، وقيل: المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل مال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليد بنتر حتى فلذلك قال: « الغنم والوليد رد عليك ». والذي يرجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب الآتي ذكره، والمعلم عند الله تعالى.

قوله: (هنا خصمه وكان الله منه) في رواية مالك « قال الآخر وهو أفضهما » قال شيخنا في « شرح الترمذي » يجعل أن يكون الراوي كان عارفاً بهما قيل أن تحكما فوصف الثاني بأنه أفض من الأول إما مطلقاً وإما في هذه القصة الخاصة، أو استدل بحسن أدبه في استئذنه وترك رفع صوته إن كان الأول رافعه وتأكده السؤال على نفسه، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم، وأورده ابن أبي ذئب في كتاب « رياضة المتعلمين » حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف.

قوله: (هنا قضيت بيننا بكتاب الله والذئب لي) في رواية مالك « قال أجل » وفي رواية الليث « قال نعم فاقض » وفي رواية ابن أبي ذئب وشبيب « قال صدق اقض له يا رسول الله بكتاب الله ».

قوله: (والذئب لي) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان « حتى أقول » وفي رواية مالك « إن أتكلم ».

قوله: (قل) في رواية محمد بن يوسف « قال النبي ﷺ قل » وفي رواية مالك « قال تكلم ».

قوله: (قال) ظاهر السياق أن القائل هو الثاني، وجزم الكرماني بأن القائل هو الأول واستدل في ذلك لما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا « قال الأعرابي أن ابني » بعد قوله في أول الحديث « جاء أعرابي » وفي « قال خصمه » وهذه الزيادة شاذة والمخفوط ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب، وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب موثقاً للجماعة ولنظفه « قال صدق، اقض له يا رسول الله بكتاب الله، إن ابني إلخ » فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعيم في « المستخرج » ووافق عاصماً يزيد بن حارون عند الإسماعيلي.

٦٨٢٧، ٦٨٢٨- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان قال: خطبته من في الزهري قال: أخبرني عبيد الله: أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال: « كما عند النبي ﷺ فقام رجل فقال: أشرك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه، وكان الله منه، فقال: أفض بيننا بكتاب الله والذئب لي؟ قال: قل. قال: إن ابني كان غيباً على هذا فزني بأمرأته، ففقتت منه بواءة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل الجلب فآخروني: أن على ابني جلد مائة وكفريه عام، وعلى امرأته الرجم. فقال النبي ﷺ: « وألدي ففسي يسبي لأقربين يتكلم بكتاب الله جل ذكره، البواءة شاة وأخادم رد، وعلى ابنيك جلد مائة وكفريه عام، وأخذ يا أنس على امرأه هذا، فإن اضرقت فأرجمهما. ففداً عليهما فأضرقت فرجعتا.

قلت لسفيان: لم يقل: فأخروني أن على ابني الرجم. فقال: أشرك فيها من الزهري، فربما قللتها، وربما سكئت. راجع: ٢٣١٤، ٢٣١٥، أخرجه مسلم: [١٦٩٨، ١٦٩٧].

٦٨٢٩- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر: لقد عيبت أن يقول بالناس زمان، حتى يقول قائل: لا نعد الرجم في كتاب الله، فيجلبوا بتركه فيعنة أولئك الله، إلا وإن الرجم حق على من زنى وقد اخصن، إذا قامت البينة، أو كان الحمل أو الاغتراف قال سفيان: كذا خطبت - إلا وقد رجم رسول الله ﷺ وزججنا بقتله. راجع: ٢٤٢٧، أخرجه مسلم: [١٦٩١].

قوله: (باب الاغتراف بالزنا) حكاه ابن حجر بالاعتراف لوقوعه في حديث الباب، وقد تقدم في شرح قصة ماعز البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أو لا واحتج من اكتفى بالمرأ بإطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع في قصة ماعز من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم.

قوله: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (خطبته من في الزهري) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري » وفي رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان عند الإسماعيلي « سمعت الزهري ».

قوله: (أخبرني عبيد الله) زاد الحميدي « ابن عبد الله بن عتبة ».

قوله: (أله سمع أبا هريرة رضي الله عنه) في رواية الحميدي « عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل » وكذا قال أحمد وقيس عند النسائي وشمس بن عامر وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه وعمر بن علي وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبو عيشة وحقوب الدوري وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الإسماعيلي وآخرون عن سفيان. وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولنظفه « سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل لأنهم كانوا عند النبي ﷺ » قال الترمذي: هذا وهم من سفيان، وإنما روي عن الزهري بهذا السند حديث « إذا زنت الأمة » فذكر فيه شبل، وروي حديث الباب بهذا السند ليس في شبل فوهم سفيان في تسويته بين الحديثين.

قلت: وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث، وكذا أخرجه من طرق عن الزهري: منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشبيب بن أبي حزة، وحلم بن رواية يونس بن يزيد ومعمّر كلهم عن الزهري ليس فيه شبل، قال الترمذي وشبل لا صحة له، والصحيح ما روى الزبيدي ويونس وابن أبي الزهري فقالوا عن الزهري « عن عبد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا زنت ». قلت: ورواية الزبيدي عند النسائي، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي، وليس فيه « كنت عند النبي ﷺ ».

قوله: (كما عند النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية شبيب « بينما نحن عند

قوله: (إن ابني هذا) فيه أن الابن كان حاضراً فأشار إليه، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة.

قوله: (كان عسيفاً على هذا) هذه الإشارة الثانية لخصم المتكلم وهو زوج المرأة، زاد شعيب في روايته «والسيف الأجير» وهذا التفسير مبرر في الخبر، وكأنه من قول الزهري لما عرف من عافته أنه كان يدخل كثيراً من التفسير في أثناء الحديث كما بيته في مقدمة كتابي في المنرج، وقد فصله مالك فوقع في سياقه «كان عسيفاً على هذا. قال مالك: والسيف الأجير» وحذفنا سائر الرواة، والعسيف مهملة الأجير وزنه ومعناه والجمع عسفاً كاجراء، ويطلق أيضاً على الخادم وعلى العبد وعلى السائل، وقيل: يطلق على من يستهان به، وفسره عبد الملك بن حبيب بالغلام الذي لم يحتلم، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستنجار. ووقع في رواية للنسائي تعيين كونه أجيراً، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب «كان ابني أجيراً لامرأته» وسمي الأجير عسيفاً لأن للمستاجر يحسنه في العمل والعسف الجور، أو هو بمعنى الفاعل لكونه يحسف الأرض بالتردد فيها، يقال حسف الليل عسفاً إذا أكثر السير فيه، ويطلق العسف أيضاً على الكفاية، والأجير بكفي المستاجر الأمر الذي أقامه فيه.

قوله: (على هذا) ضمن على معنى عند بدليل رواية عمرو بن شعيب، وفي رواية محمد بن يوسف «عسيفاً في أهل هذا» وكان الرجل استخفمه فيما يحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سبباً لما وقع له معها.

قوله: (فزني بامرأته فافطنت) زاد الحميدي عن سفيان «فزني بامرأته فافطنت» أن على ابني الرجم فافطنت «وقد ذكر علي بن الحسين رواية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة ربما تركها، وغالب الرواة عنه كأحمد بن محمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت عند مالك واليث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب، ووقع في رواية آدم «فقالوا لي على ابنك الرجم» وفي رواية الحميدي فافطنت، بضم الهزء على البناء للمجهول. وفي رواية أبي بكر الحنفي «فقال لي» بالإفراد، وكذا عند أبي حنيفة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب، فإن ثبتت فافطنت في قوله فافطنت من خصمه، وكانهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه، وهذا ظن باطل، ووقع في رواية عمرو بن شعيب «فسألت من لا يعلم فافطنتي أن على ابني الرجم فافطنت منه».

وقوله: (مالة شاة وخادم) المراد بالخادم الجارية المدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظ «وجارية لي» وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب «مالة من الغنم ووليدة» وقد تقدم تفسير الوليدة في أواخر الفرائض.

قوله: (ثم سألت رجلاً من أهل العلم فافطنتي) لم أتف على أسمائهم ولا على عددهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب «ثم إنني سألت أهل العلم فافطنتوني» ومثله لابن أبي ذئب لكن قال: «فزعوا» وفي رواية معمر «ثم أخبرني أهل العلم» وفي رواية عمرو بن شعيب «ثم سألت من يعلم».

قوله: (إن على ابني) في رواية مالك «إنما على ابني».

قوله: (جلد مائة) بالإضافة للآكثر، وقراه بعضهم بتونين جلد مرفوع وتونين مائة منصوب على التمييز ولم يثبت رواية.

قوله: (وعلى امرأة هذا الرجم) في رواية مالك والآكثر «وإنما الرجم على امرأته» وفي رواية عمرو بن شعيب «فأخبروني أن ليس على ابني الرجم».

قوله: (والذي نفسي بيده) في رواية مالك «أما والذي».

قوله: (لأفطحين) بتشديد النون للتأكيد.

قوله: (بكتاب الله) في رواية عمرو بن شعيب «بالحق» وهي ترجيح أول الاحتمالات الماضي ذكرها.

قوله: (المالة شاة والخادم) في رواية الكشيبي «عليك» وكذا في رواية مالك ولفظه «أما غنمك وجاريك فرد عليك» أي مردود من إطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج. ووقع في رواية صالح بن كيسان «أما الوليدة والغنم فردها» وفي رواية عمرو بن شعيب «أما ما أعطيت فرد عليك» فإن كان الضمير في أعطيت خمسة تأملت الرواية الماضية وإن كان للطاء فلا.

قوله: (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) قال النووي: هو محمول على أنه

علم أن الابن كان بكراً وأنه اعترف بالزنا، ويحتمل أن يكون أصغر اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف، والأول أليق فإنه في مقام الحكم، فلو كان في مقام الإقضاء لم يكن فيه إشكال لأن التقدير إن كان زني وهو بكر، وقربة اعترافه حضروه مع أبيه وسكوته عما نسب إليه، وأما العلم بكونه بكراً فوقع صريحاً من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه «كان ابني أجيراً لامرأة هذا وابني لم يحصن».

قوله: (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) واقفه الأكثر، ووقع في رواية عمرو بن شعيب «وأما ابنك فتجلده مائة وتغريب سنة» وفي رواية مالك وصالح بن كيسان «وجلد ابنه مائة وغربه عاماً» وهذا ظاهر في أن الذي صدر حيث كان حكماً لا قسراً، بخلاف رواية سفيان ومن واقفه.

قوله: (واخذ يا أنس) بنون ومهملة مصغر (على امرأة هذا) زاد محمد بن يوسف: فاسألها، قال ابن السكن في كتاب الصحابة: لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكراً إلا في هذا الحديث، وقال ابن عبد البر: هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مردود وقيل ابن أبي مردود، ووزعوا الأخير بأن أنس بن أبي مردود صحابي مشهور وهو غربي بالغنى والمجعة والنون لا أسلمي وهو يفتحين لا التصغير، وغلط من زعم أيضاً أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلمي، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب «وأما أنت يا أنس لرجل من أسلم فاخذ» وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان «وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر» وفي رواية معمر «ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنس فسل امرأة هذا» وهذا يدل على أن المراد بالغنم الذهب والثرجه كما يطلق السراخ على ذلك، وليس المراد حقيقة الغنم وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح الثرجه نصف النهار، وقد حكى عياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضبط الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار.

قوله: (فإن اعطيت فارجمها) في رواية يونس «وأمر أنيساً الأسلمي أن يرجم امرأة الآخر إن اعترفت».

قوله: (فقدنا عليها فاعطت فرجمها) كذا للآكثر، ووقع في رواية الليث «فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت» واختصره ابن أبي ذئب فقال «فقدنا عليها فرجمها» وغرو في رواية صالح بن كيسان، وفي رواية عمرو بن شعيب «وأما امرأة هذا فترجم» ورواية الليث إنما لأنها تشرع بأن أنيساً أعاد جوابها على النبي ﷺ فأمر حيثئذ بفرجمها. ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول للمعلق على اعترافها فيتحد مع رواية الآكثر وهو أولى.

وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصاً أو استنباطاً، وجواز القسم على الأمر لتأكيد، ولخلف بغير استحلاف، وحسن خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأولي خلافه، وأن من نأسى به من الحكماء في ذلك يحمده كمن لا يترجع لقول الخصم مثلاً أحكم بيننا بالحق. وقال البيهقي: إنما توراد على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهم يعلمون أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق العرف لا بالمصلحة ولا الأخذ بالأرفق، لأن للحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين، وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضي التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسبقاً، وأن للإمام أن يأخذ من شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاء معاً وأمكن أن كلا منهما يدهي، واستحباب استئذان المدعي والمستفي الحكم والعالم في الكلام، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له حلاً. وفيه أن من أقر بالحد وجب عليه الإمام إقامة الحد عليه ولو لم يعترف مشارك في ذلك، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا إن طلبه المقذوف، خلافاً لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف. قلت: وفي الاستدلال به نظراً، لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف حاضراً، وإما إذا كان غائباً كهلماً فالظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال. فإن ثبت في حق المقذوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة، وقد قال النووي تبعاً لغيره إن سبب بحث النبي ﷺ أنيساً للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور لتطالب بعد قاذفها إن أنكرت، قال: هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بحث يطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يحاط له بالتجسس والتتقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به ليرجع كما تقدم في قصة مازر وكان لقوله «فإن اعترفت» مقابلاً أي وإن أنكرت فاعلمها أن لها طلب حد القذف فحفز لوجود الاحتمال. فلو أنكرت وطلبت لأجبت.

وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس «أن رجلاً أقر بأنه زنى بامرأة فجلده النبي ﷺ مائة. ثم سأل المرأة فقالت كذب فجلده حد

حد القذف.

الحديث الثاني:

قوله: (عن الزهري) صرح الحبيدي فيه بالتحديث عن سفيان قال: «أتينا بعني الزهري فقال إن شئت حدثتك بعشرين حديثاً أو حدثتك بحديث السقيفة، فقالوا: حدثنا بحديث السقيفة، فحدثهم به بطوله، فحفظت منه شيئاً ثم حدثني بقيته بعد ذلك معمر.

قوله: (عن عبيد الله) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله. ووقع عند أبي عوانة في رواية يونس عن الزهري «أخبرني عبيد الله».

قوله: (عن ابن عباس قال: قال عمر) في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند النسائي «سمعت عمر».

قوله: (لقد غشيت إرج) هو طرف من الحديث ويأتي بتمامه في الباب الذي يليه، والغرض منه هنا قوله: «ألا وإن الرجم حق» إلخ.

قوله: (قال سفيان) هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (كلما حفظت) هذه جملة معترضة بين قوله: «أو الاعتراف» وبين قوله: «وقد رجم» وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه قال بعد قوله أو الاعتراف «وقد قرأتها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» وقد رجم رسول الله ﷺ ورجما بعده «فسقط من رواية البخاري من قوله: «وقرأ» إلى قوله: البتة» ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمداً، فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال: «لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان» وينبغي أن يكون وهم في ذلك قلت: وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس ومعمر وصالح بن كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكرهم، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية للموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: «ما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال: أيها الناس قد سنت لكم السن وفرضت لكم الفرائض وتركم على الواضحة ثم قال لا يحكم أن تهلكوا من آفة الرجم أن يقول قاتل لا تجد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله ﷺ ورجما، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته بيدي: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما آفة» قال مالك: الشيخ والشيخة الثيب والبتة. ووقع في «الحلية» في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر «لكتبته في آخر القرآن» ووقعت أيضاً في هذا الحديث في رواية أبي معشر الأكي التنبيه عليها في الباب الذي يليه «فقال متصلاً بقوله قد رجم رسول الله ﷺ ورجما بعده «ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته، قد قرأتها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما آفة تكلاً من الله والله عزيز حكيم»

وأخرج هذه الجملة النسائي وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال: «ولقد كان فيها أي سورة الأحزاب آفة الرجم: الشيخ والشيخة» فذكر مثله. ومن حديث زيد بن ثابت «سمعت رسول الله ﷺ يقول: الشيخ والشيخة مثله إلى قوله: «آفة» ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن خالته أخبرته قالت: «لقد أقرأت رسول الله ﷺ آفة الرجم» فذكره إلى قوله «آفة» وزاد «ما قضينا من اللذة» وأخرج النسائي أيضاً أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت «ألا تكتبها للمصحف؟ قال: لا، ألا ترى أن الشابين الثيبين يبرجان؟ ولقد ذكرنا ذلك، فقال عمر: أنا أكتبكم، فقال: يا رسول الله أكتبني آفة الرجم، قال لا أستطيع» وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم «أن عمر خطب الناس فقال: لا تشكوا في الرجم فإنه حق، ولقد هممت أن أكتب في المصحف فسألني أبي بن كعب فقال: أليس إني وأنا أسألتها رسول الله ﷺ فدفعت في صدري وقلت أسألتها آفة الرجم وهم يتسأفون تسأفهم الحمير» ورجاله ثقات. وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت ومسيدي من العاصم يكتبان في المصحف فمرا على هذه الآية فقال زيد: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: الشيخ والشيخة فارجموهما البتة، فقال عمر: لا نزلت آيتي النبي ﷺ فقلت أكتبها؟ فكأنه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحسن جلد، وأن الشاب إذا زنى وقد أحسن رجم» فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عومها.

الفرية ثمانين» وقد سككت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكرهه النسائي. وفيه أن المخدرة التي لا تتعد البروز لا تكلف الحضور لجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها، وقد ترجم النسائي لذلك. وفيه أن السائل يذكر كل ما وقع في القصة لا احتمال أن يفهم المقي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة، لقول السائل إن ابني كان عيباً على هذا، وهو إجماع إياه على حكم الزنا، والسر في ذلك أنه أراد أن يقيم لآبائه معذرة ما وأنه لم يكن مشهوراً بالمهر ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها، وإجماعه له ذلك لطول الملازمة المقتضية لزيد التأنيس والادلال، فيستفاد منه الحديث على إبعاد الأجنبي من الأجنبية مهما أمكن؛ لأن العشرة قد تقضي إلى الفساد وينسور بها الشيطان إلى الإفساد. وفيه جواز استثناء المفضول مع وجود القاضل، والرد على من منع التأيي أن يفني مع وجود الصحابي مثلاً. وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين، لكن إذا اختلفوا على المستفي يرجع إلى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك المعصر الشريف من يفني بالظن الذي لم ينشأ عن أصل، ويجتمل أن يكون وقع ذلك من المتأقين أو من قرب عهدهم بالجمالية فأقدم على ذلك. وفيه أن الصحابة كانوا يفتنون في عهد النبي ﷺ وفي بلدته، وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات باباً لذلك وأخرج بأسانيد فيها الروافدي أن منهم أبي بكر وعمر وحسان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت. وفيه أن الحكم المبني على الظن ينقض بما يفيد القطع. وفيه أن الحد لا يقبل القداء، وهو جمع عليه في الزنا «والسرقة والحربة وشرب المسكر، واختلف في القذف والصحيح أنه كغيره، وإجماعه يجري القداء في البتة كالقصاص في النفس والأطراف.

وإن الصلح المبني على غير الشرع يرد وبعد المال لما خذروه فيه، قال ابن دقيق العيد: وبذلك يتبين ضعف عمر من اعتزله من الفقهاء من بعض العقود الفاسدة بأن المتنازعين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف، والحسن أن الإذن في التصرف مفيد بالعقود الصحيحة. وفيه جواز الاستئابة في إقامة الحد واستدل به على وجوب الأعلو والاكتفاء فيه بواحد، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة هلمين الرجلين، كما قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد الصبي فسط وأما الصبي والزوج فلا، وغفل بعض من تبع القاضي فقال: لا بد من هذا للعمل وإلا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قاتل به، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أتيسأ بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجمها فاذن له في رجمها، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقديم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوارية، إلا أن يقال إنها شاهدة حسبة، ويجب بأنه لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك. واستدل به على جواز الحكم بإقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه، ولكننا واقعة عين فيحتمل أن يكون أتيسأ شهد قبل رجمها.

قال عياض: احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به المصنف عنده وهو أحد قولي الشافعي وبه قال أبو ثور، وأبى ذلك الجمهور، ولخلاف في غير الحدود أقوى، قال وقصة أتيسأ بطرقها احتمال معنى الأعداء كما مضى، وإن قوله: «فارجمها» أي بعد إجماعي، أو أنه فوض الأمر إليه فإذا اعترفت بحضرة من ثبت ذلك بقولهم تحكم، وقد دل قوله: «فأمر بها رسول الله ﷺ فرجت» أن النبي ﷺ هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أتيسأ باعتنائها، كما قاله، والذي يظهر أن أتيسأ لما اعترفت أعلم النبي ﷺ بميلته في الاستئابة، مع كونه كان علق له رجمها على اعترافها. واستدل به على أن حضور الإسماء الرجم ليس شرطاً، وفيه نظر لا احتمال أن أتيسأ كان حاكماً وقد حضر بل بأمر الرجم لظاهر قوله «فرجمها». وفيه الجمع بين الجلد والتغريب، وسيأتي في «باب البكران» يجلدان ويغنيان. وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرأة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً، وفيه نظر لأن الفعل لا عموم له فالتكرار أولى. وفيه جواز استئجار المحرم، وجواز إجلاء الأب ولده الصغير لمن يستخلفه إذا احتاج لذلك، واستدل به على صحة دعوى الأب لمحجوره ولو كان بالغاً لكون الولد كان حاضراً ولم يتكلم إلا أبوه، وتعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التناهي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به القداء فكان والد الصبي ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستبيحه منه سواء كان من ماله أو من مال ولده، فأمره النبي ﷺ برد ذلك إليه، وأما ما وقع في القصة من الحد باعتاراف الصبي ثم المرأة. وفيه أن حال الزنايين إذا اختلفا أقيم على كل واحد حده لأن الصبي جلد والمرأة رجت، فكأن لو كان أحدهما حراً والأخر رقيقاً، وكذا لو زنى بالغ بصبية أو عاتق بمجنونة حد البالغ والماتل دونهما، وكذا عكسه. وفيه أن من قذف ولده لا يحد له لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه

٣١- باب رَجَمَ الْمُحْبِلَى مِنَ الزَّوْنَى إِذَا أَحْصَنَتْ

٦٨٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُبَيْةٍ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ الْفَرَجَى رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، قَبَيْمًا أَنَا فِي مَنَازِلِهِ بَنِي، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي آخِرِ حَجَّةِ حَبَشَا، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَنَّى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ؟ يَقُولُ: أَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَاهَقْتُ فُلَانًا، فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ نِيَّةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلَنَّا قَتَلْتُمْ. فَغَضِبَ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِذَا شَاءَ اللَّهُ قَاتِلُ الْعَشِيَّةِ فِي النَّاسِ، فَمَحَذَرُهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أَمْوَالَهُمْ.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ الْمَوْبِيسَ يَجْمَعُ رِجَاعَ النَّاسِ وَغَوَاةَهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرَيْشٍ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ قُتُولُ مَقَاتِلَةٍ يَغْلِبُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَبِّرٍ، وَأَنْ لَا يَفْرَحُوا وَأَنْ لَا يَضَعُوهَا عَلَى مَوَاصِيهَا، فَأَمَلْتُ حَتَّى تَقْدِمَ الْمَدِينَةَ فَإِنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ وَالسَّيَةِ، فَتَخْلُصُ بِأَهْلِ الْيَقْفِ وَآشِرَافِ النَّاسِ، فَقُتُولُ مَا قُلْتَ مُمْكِنًا، فَبَيَّيْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ مَقَاتِلَتَكَ، وَتَضَعُوهَا عَلَى مَوَاصِيهَا.

فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا فَوْزَ مِنْ بَذَلِكِ أَوْلَى مَقَامِ الْقَوْمِ بِالْمَدِينَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي غَضَبٍ ذِي الْحَاجَةِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَجَلْتُ الرُّوَّاحَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى أَجِدَ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بَنِ عُمَرَ بْنِ لَيْلٍ جَالِسًا إِلَى رُكْنِ الْبَيْتِ، فَحَلَسْتُ حَوْلَهُ تَمَسُّ رُكْنِي وَرُكْنَيْهِ، فَلَمَّ انْتَبَهَ أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلًا، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بَنِ عُمَرَ بْنِ لَيْلٍ: لِيُفَوِّكُمُ الْعَشِيَّةَ مَقَاتِلَةً لَمْ يَفْلَحُوا مِنْهَا شَيْئًا، فَانْكَرَ عَلَيَّ وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ.

فَحَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْبَيْتِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَدِّثُونَ قَامَ، فَاتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنِّي قَاتِلٌ لَكُمْ مَقَاتِلَةً قَدْ قُتِرَ لِي أَنْ أَوْلِيَهَا، لَا إِذْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجَلِي، فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاَهَا فَلْيَحْدِثْ بِهَا حَتَّى أَنْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ عَصَيْتَ أَنْ لَا يَقْبَلَهَا فَلَا أَجَلَ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ.

إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَفَرَّطْنَا وَعَقَلْنَا وَوَعَيْنَاهَا، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَاعْصِي إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِهِ فِي حَقِّهِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِغْرَافُ.

ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ لِيَمَّا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آيَاتِكُمْ، فَإِنَّهُ كُتِبَ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آيَاتِكُمْ، أَوْ إِنْ كُفِّرَا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آيَاتِكُمْ.

أَلَا أَمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُطْرَوْنِي كَمَا طُرِيَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَتُؤُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

ثُمَّ إِنَّهُ يُلْقِي أَنْ قَائِلًا بِكُمْ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَاهَقْتُ فُلَانًا، فَلَا يَغْفِرُونَ أَمْرًا أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ نِيَّةُ أَبِي بَكْرٍ فَلَنَّا قَتَلْتُمْ، أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ

كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَفَى حُرْمًا، وَلَيْسَ بِكُمْ مَنْ قَطَعَ الْأَصْقَابَ إِلَيْهِ فَيُلْ أَسِي بَكْرٍ، مَنْ بَانَعَ وَجَلَا عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَبَاقِ هُوَ وَلَا الَّذِي بَاهَقَهُ، بَيِّنَةٌ أَنْ يَقْتُلَا.

وَأَنَّهُ لَقَدْ كَانَ مِنْ خَيْرِنَا حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ الْأَنْصَارَ خَالِفُونَا، وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيَّةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَخَالَفَ عَنَّا عَلِيُّ بْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ مَعَهُمَا، وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْطَلِقْنَا لِيُرِيدَهُمْ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْهُمْ، لَقِينَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ، فَذَكَرَا مَا تَمَالَا عَلَيْهِ الْقَوْمُ، فَقَالَا: إِنَّنَّ نُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا: لَرُبَّمَا إِخْوَانُنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَا: لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْرَبُوهُمْ، فَطُغُوا أَمْرَكُمْ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا تَأْتِيهِمْ.

فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ فِي سَقِيَّةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مُزْمَلٌ بَيْنَ يَدَيْهِمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: مَا لَهُ؟ قَالُوا: يُوعَكُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلًا تَشَهَّدَ عَطِيئَةُ، فَاتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ، فَخَرَجَ أَنْصَارُ اللَّهِ وَكُتِبَ الْإِسْلَامُ، وَأَتَمَّ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطًا، وَقَدْ دَفَنَ دَائِلَةً مِنْ قُرَيْشِكُمْ، فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ أَصْلَانَا، وَأَنْ يَخْضَعُوا لَنَا مِنَ الْأَمْرِ.

فَلَمَّا سَكَتَ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، وَكُنْتُ قَدْ زُوِّرْتُ مَقَاتِلَةَ أَهْلِ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ أَقْدَمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ، وَكُنْتُ إِذَا رِي بِهِ بَعْضُ الْحَدِّ.

فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى رِسْلِكَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَهْطِيئَهُ، فَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي وَأَوْفَرُ، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ كَلِمَةٍ أَهْطِيئُ فِي تَرْوِيهِ، إِلَّا قَالَ: لِي بَنِيهِ يَهْدِي وَيَهْدِي أَوْ الْفَضْلَ مِنْهَا حَتَّى سَكَتَ، فَقَالَ: مَا ذَكَرْتُمْ لِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ قَاتِمٌ لَكُمْ أَهْلًا، وَلَنْ يَخْرُجَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا إِلَيْنَا الْيَوْمَ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ الْقُرْبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَابْتِئَرُوا أَهْلَهُمَا بَيْنَهُمْ، فَخَذَ بِيَدِي وَيَدِي أَبِي حَبِيدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا.

فَلَمْ أَكْرَهْ مِمَّا قَالَ خَيْرًا، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أَقْدَمَ فَضْرَبَ غِيظِي، لَا يَفْرِيئِي ذَلِكَ مِنْ لِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُسَوِّلَ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ حَتَّى لَا أَجِدُهُ إِلَّا أَنْ.

فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحْكَمُ، وَعَلَيْهَا الْمَرْجُبُ، وَمِنَا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ.

فَكَثُرَ اللَّفْظُ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ، حَتَّى فَوَقْتُ مِنَ الْإِخْلَابِ، فَقُلْتُ: ائْسَطُ بَيْتًا يَا أَبَا بَكْرٍ، قَبِضْ يَدَهُ بَاهَقَهُ، وَبَاهَقَهُ الْمُهَاجِرُونَ ثُمَّ بَاهَقَهُ الْأَنْصَارُ، وَتَوَزَّوْا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَاتِمٌ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: قَلَّ اللَّهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ.

قَالَ عُمَرُ: وَأَنَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا لِيَمَّا خَضَرْنَا مِنْ أَمْرِ الْخَوَرِ مِنْ مَبَاقِيهِ أَبِي بَكْرٍ، حَتَّى إِذَا فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَكُنَّا نَكُنْ نِيَّةً: أَنْ يَسِيرُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَمَّا بَاقِيَانَا عَلَى مَا لَا نَرْضَى، وَإِنَّمَا نَحْفِظُهُمْ لِيَكُونَ قَسَادًا، فَمَنْ بَانَعَ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَبَاقِ هُوَ وَلَا الَّذِي بَاهَقَهُ، بَيِّنَةٌ أَنْ يَقْتُلَا. لِرَاجِعِ:

٢٤٦٢، أخرجه مسلم: ١٦٦٩، مختصرًا.

قوله: (باب رَجَمَ الْحَبْلَى فِي الزَّوْنَى) فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ «مِنْ الزَّوْنَى».

قوله: (إذا أخصت) أي تزوجت، قال الإسماعيلي يرد إذا حبلت من زنا على الإحصان ثم وضعت، فأما وهي حبلت فلا ترجم حتى تضع. وقال ابن بطال: معنى الترجمة هل يجب على الحبل رجم أو لا، وقد استقر الإجماع على أنها لا ترجم حتى تضع. قال النووي وكذا لو كان حثماً للجلد لا تجلد حتى تضع، وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالإجماع في كل ذلك. وقد كان عمر أراد أن يرمي الحبل فقال له معاذ: لا سبل لك عليها حتى تضع ما في بطنها. أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجعت ولا ينتظر أن يكفل ولدها، وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى تجهد من يكفل ولدها، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك، وزاد الشافعي: لا ترجم حتى ترضع اللبن، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين: «أن امرأة جبهة أتت النبي ﷺ وهي حبلت من الزنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تعمد حتى تضع، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجعت». وعنده من حديث بريدة: «أن امرأة من غلمة قالت ما رسول الله طهرني، فقالت إنها حبلت من الزنا، فقال لها حتى تضعي. فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه، فقال رجل فقال لي رضاعه يا رسول الله، فرجعا». وفي رواية له: «فأرضعته حتى طلعت ودفعت لي رجل من المسلمين ورجعا». وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فحصل الأولى على أن المرأة بقوله: «لئلي رضاعه» أي ترضيه. وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجبهة كان لولدها من يرضعه بخلاف الغلمية.

قوله: (فغضب عمن) زاد ابن إسحاق: غضباً ما رأيته غضب مثله منذ كان. قوله: (أن يعصوهم أمورهم) كذا في رواية الجميع بين معجمة وصاد مهملة، وفي رواية مالك: «يتصوبهم» بزيادة شدة بعد الفين المعجمة. وحكى ابن التين أنه روي بالعين المهملة وضماؤه من أعضب أي صار لا ناصر له، والمعضوب الضعيف، وهو من عصب الشاة إذا تكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعف لضعفهم، والأول أولى، والمراد أنهم يشيرون على الأمر بفرض عهد ولا مشاوره، وقد وقع ذلك بعد علي وقت ما حذره عمر رضي الله عنه.

قوله: (يجمع رعاك الناس وغواصهم) الرعاك بفتح الراء وبهمزتين الجبهة الرذلاء. وقيل: الشباب منهم والغواص بمجمعتين بينهما واو ساكنة، أصله صفار الجراد حين يبدأ في الطيران، ويطلق على السفلة للسريعين إلى الشر.

قوله: (يغلبون على قريتك) بضم لوله من على القاف وسكون الراء ثم موحدة أي المكان الذي يقرب منك، ووقع في رواية الكشيبي وأبي زيد المروزي بكسر القاف وبالنون وهو خطأ، وفي رواية ابن رجب عن مالك: «على جسدك إذا قمت في الناس».

قوله: (بطيرها) بضم أوله من على الشيء إذا أطلقه، والمسرغسي «بطيرها» بفتح أوله أي يميلونها على غير وجهها، ومثله لابن وهب وقال بطيرتها أولئك ولا يمونها، أي لا يمرقون المراد بها.

قوله: (فتخلص) بضم اللام بدلها مهمة أي تصل.

قوله: (لأقومن) في رواية مالك: «قال لئن قلت للمدينة صالحاً لأكلمن الناس بها».

قوله: (أقومه) في رواية الكشيبي والسرخسي «أقوم» بفتح الضمير.

قوله: (في عقب ذي الحجة) بضم المهملة وسكون القاف وفتحها وكسر القاف وهو أول، فإن الأول يقال لا بعد التكملة والثاني ما قرب منها، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن يسلم ذو الحجة في يوم الأربعاء.

قوله: (عجلت الرواح) في رواية الكشيبي «بالرواح» زاد سفيان عند البزار فوجأت الجمعة وذكرنا ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المسجد. وفي رواية جوية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني «لا أخبرني».

قوله: (حين زاعت الشمس) في رواية مالك: «حين كانت صكة عسي» بفتح الصاد وتشديد الكاف وعسي بضم أوله وفتح الميم وتشديد التثنية وقيل: بتشديد الميم وزن حبل، زاد أحد من إسحاق بن عيسى: «قلت لملك ما صكة عسي قال: الأعمى قال لا يبالي أي ساعة خرج لا يعرف الحمر من البرد أو نحو هذا» قلت: وهو تفسير معنى، وقال أبو حنبل العسكري: المراد به اشتداد الحار، والأصل فيه أنه اسم رجل من العمالة يقال له عسي غزا قوماً في قائم الظفيرة فوقع بهم فصار مثلاً لكل من جاء في ذلك الوقت، وقيل: هو رجل من عدوان كان يفيض بالحاج عند الهجرة فضرب به المثل، وقيل: المعنى أن الشخص في هذا الوقت يكون كالأعمى لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه، وقيل: أصله أن الظبي يلدو أي يلدو من شدة الحر فيصك برأسه ما واجبه، والدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك: «صكة عسي ساعة من النهار تسيبها العرب» وهو نصف النهار أو قريباً منه.

قوله: (فجلست حوله) في رواية الإسماعيلي «حذوه» وكذا مالك، وفي رواية إسحاق الترمذي عن مالك «حذاه» وفي رواية معمر: «فجلست إلى جنبه تمس ركبتي ركبته».

قوله: (فلم أنشب) بنون ومعجمة وموحدة أي لم أتعلق بشيء غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر.

قوله: (أن خرج) أي من مكانه إلى جهة المنبر، وفي رواية مالك: «أن طلع عمر أي ظهر يوم المنبر» أي يقصد.

قوله: (ليقولن العشي مقالة) أي عمر.

قوله: (لم يقلها منذ استخلف) في رواية مالك: «لم يقلها أحد قط قبله».

قوله: (ما عسيت) في رواية الإسماعيلي «ما عسى».

قوله: (عن صالح) وهو ابن كيسان، ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخاري فيه بسند، وأخرجه الإسماعيلي من طريقه. قوله: (عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله) في رواية مالك: «عن الزهري أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره» وأخرجه أحمد والدارقطني في «الفرائب» وصححه ابن حبان.

قوله: (عن ابن عباس) في رواية مالك: «إن عبد الله بن عباس أخبره كنت أقره رجلاً من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف» ولم ألق على اسم أحد منهم غيره، زاد مالك في روايته: «في خلافة عمر فلم أ رجلاً يعد من الأشرعية ما يعد عبد الرحمن عند القراءة» قال الداودي فيما نقله ابن التين معنى قوله: «كنت أقر رجلاً» أي أعلم منهم القرآن، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي ﷺ إنما حفظ المفضل من المهاجرين والأنصار، قال: وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص، لأن قوله أقرى بمعنى أعلم. قلت: ويؤيد التقب ما وقع في رواية ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري: «كنت أختلف إلى عبد الرحمن بن عوف وغنم معي عن عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن» أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكياً سريع الحفظ، وكان كثير من الصحابة لا يشتغلهم بالجهل ما يستوهم القرآن حفظاً، وكان من اتقى له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة، فكانوا يمتدحون على نجباء الأبناء فيقرئهم تلقيناً للحفظ.

قوله: (فيما أنا بمنزلة بمنى وهو عند عمر) في رواية ابن إسحاق: «فأثنته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاء».

قوله: (في آخر حجة حجة) يعني عمر، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين.

قوله: (لو رأيت رجلاً أتى أمر المؤمنين اليوم) لم ألق على اسمه.

قوله: (هل لك في فلان) لم ألق على اسمه أيضاً، ووقع في رواية ابن إسحاق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد ولقظه: «إن رجلين من الأنصار ذكرا بعة أبي بكر».

قوله: (لقد باهت فلاناً) هو طلحة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن عمر مولى غفرة بضم اللجمة وسكون الفاء قال: «قدم على أبي بكر مال فذكر قصة طويلة في قسم النبي» ثم قال حتى إذا كان من آخر السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس: لو قد مات أمير المؤمنين أقتنا فلاناً، يمتنون طلحة بن عبيد الله، ونقل ابن بطال عن الهلب أن الذين عتوا أنهم يابعون رجلاً من الأنصار ولم يذكر مستنده في ذلك.

قوله: (هو الله ما كانت بعة أبي بكر إلا فلفه) بفتح الفاء وسكون اللام بدلها مثناة ثم تاء تأتيت أي فجاء وزنه ومعناه، وجاء عن سحنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بانقلاب الشيء من الشيء ويقول إن الفتح غلط وإنه إذا يقال فيما يندم عليه، ويمة أبي بكر ما لا يندم عليه أحد، وتعقب بشيوط الروايات بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بفتح أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض، وإنما أطلقوا على بعة أبي بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها في الحال الأول، ووقع

الجزري: لا يزل من النهي عن الشيء وقوله لأننا لا نعلم أحداً ادعى في نبينا ما ادعته النصراني في عيسى، وإنما سبب النهي فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه، فكانه خشى أن يبالغ غيره بما هو فوق ذلك فيسأد إلى النهي تأكيداً للأمر. وقال ابن التين: معنى قوله: «لا تطروني» لا تحذروني كمدح النصراني حتى خلا بعضهم في عيسى فجمله إلفاً مع الله، وبعضهم ادعى أنه هو الله، وبعضهم ابن الله. ثم أورد النهي بقوله: «أنا عبد الله» قال: والكنة في إيراد عمر هذه القصة هنا أنه خشى عليهم الغلو، ويعني خشى على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع المذکور لا يتسحق فطره بما ليس فيه فيدخل في النهي، ويحتمل أن تكون المناسبة أن الذي وقع منه في مدح أبي بكر ليس من الإطراء المنهي عنه ومن ثم قال: وليس فيكم مثل أبي بكر، ومناسبة لإيراد عمر قصة الرجم والزجر عن الرغبة عن الآلهة لقصة التي خطب بسببها رعي قول القائل: «لو مات عمر لباهت فلانا» أنه أشار بقصة الرجم إلى زجر من يقول لا أحصل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في القرآن وليس في القرآن تصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن الرجم ليس فيما يثلي من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة، وأما الزجر عن الرغبة عن الآلهة فكانه أشار إلى أن الخليفة يستنزل للرعية منزلة الآلهة فلا يجوز لهم أن يروغوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما يجب طاعة الأب، هذا الذي ظهر لي من المناسبة والعلم عند الله تعالى.

قوله: (ألا وإنا) أي بيعة أبي بكر.

قوله: (لقد كانت كذلك) أي قلته، وصرح بذلك في رواية إسحاق بن عيسى عن مالك، حكى ثعلب بن ابن الأعرابي وأخرجه سيف في الفتح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال: القلتة الليلة التي يشك فيها هل هي من رجب أو شعبان وهل من الحرم أو صفر، كان العرب لا يشبهون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له ثار ترصص فإذا جاءت تلك الليلة انتبه الفرصة من قبل أن يتحقق انسلخ الشهر فيتمكن من يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترقب على ذلك الشر الكثير، فشب عمر الحياة النبوية بالشهر الحرم والقلته بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك بيعة أبي بكر ما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخداح شوكتهم، كذا قال الأولي أن يقال: الجامع بينهما انتهاز الفرصة، لكن كان ينشأ عن أخذ الثار الشر الكثير فوقي الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ من بيعة أبي بكر شر بل أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها. وفي قوله: «وقى الله شرها» إيهام إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف.

قوله: (ولكن الله وقي شرها) أي وقاهم ما في المجلة غالباً من الشر، لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة في الشيء الذي يفعل يشتت لا يرصاه، وقد بين عمر سبب إصرارهم ببيعة أبي بكر لما خشوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد، قال أبو عبيد: عاجلوا بيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر وإن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر. وقال الداودي: معنى قوله: «كانت قلته» أنها وقعت من غير مشورة مع جيع من كان ينبغي أن يشاور، وأنكر هذه الكرايس صاحب الشافعي وقال: بل المراد أن أبا بكر ومن معه تقلتوا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بحضرتهم، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعة فقال: منا أمير ومنكم أمير، فالمراد بالقلته ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مبايعة سعد بن عباد وقال ابن حبان: معنى قوله: «كانت قلته» أن ابتداءها كان من غير ملا كثير، والشيء إذا كان كذلك يقال له القلته فيترقب فيه ما لعله يحدث من الشر بمخالفة من يخالف في ذلك عادة، فكفى الله المسلمين الشر المتروك في ذلك عادة، لا أن بيعة أبي بكر كان فيها شر.

قوله: (وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر) قال الخطابي: يريد أن السابق منكم الذي لا يلق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المبايعة له أولاً في الملا السير ثم اجتماع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تحققوا من استحقاقه فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى، وليس غيره في ذلك مثله. انتهى ملخصاً. وفيه إشارة إلى التحذير من التسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر ما اجتمع فيه من الصفات الحمودة من قيامه في أمر الله، ولين جانبه للمسلمين، وحسن خلقه، ومعرفة بالسياسة، وورعه التام ممن لا يرحد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعة عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر، وعبر بقوله: «تقطع الأعناق» لكون الناظر إلى السابق تمتد عقبة لينظر، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سببه قيل: انقطعت عقبة، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهما

قوله: (أن يقول ما لم يقل قبلاً) زاد سفيان فغضب سعيد وقال ما عصيت قبل: أراد ابن عباس أن يبيعه سعيماً معتمداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على قبضة فيلقي باله لما يقوله عمر، فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وعلى بناء أن الأمور استقرت.

قوله: (لا أدري لعلها بين يدي أجلي) أي يقرب موتي، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوعت كما قاله، ووقع في رواية أبي معشر المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وإن عمر قال في خطبة هذه «رأيت رؤياي وما ذلك إلا عند قرب أجلي، رأيت كأن ديكاً تقري» وفي مرسل سعيد بن المسيب في الوفا «أن عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقضيه إليه غير مضيق ولا مفروط» وقال في آخر القصة «فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر».

قوله: (إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق) قال الطبري: قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله توطئة له ليتيقظ السامع لما يقول.

قوله: (فكان لما) في رواية الكشيبي «فيما».

قوله: (آية الرجم) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله، قال الطبري آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيض في قوله: «عما أنزل الله» فيه تقديم الخبر على الاسم وهو كثير.

قوله: (ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الإسماعيلي «ورجم» بزيادة واو وكذا مالك.

قوله: (فاخشي) في رواية معمر «وإني خائف».

قوله: (فبعضوا يدرك فريضة أنزلها الله) أي في الآية المذكورة التي نسخت ثلاثتها وبقي حكمها، وقد وقع ما خشيه عمر أيضاً فأنكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة، ويحتمل أن يكون استند في ذلك إلى توقيف، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال: «سبجي» قوم يكذبون بالرجم. الحديث. ووقع في رواية سعيد بن إبراهيم عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر عند النسائي «وإن ناساً يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الجلد، ألا قد رجم رسول الله ﷺ» وفيه إشارة إلى أن عمر استحضّر أن ناساً قالوا ذلك فرد عليهم، وفي الوفا عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر «إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أحد حدين في كتاب الله، فقد رجم».

قوله: (والرجم في كتاب الله حق) أي في قوله تعالى: ﴿أو يجهل الله من سيلاً﴾ [النساء: ١٥] بين النبي ﷺ أن المراد به رجم النبي وجلد البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة السيف قريباً.

قوله: (إذا قامت البيعة) أي بشرطها.

قوله: (إذا أحسن) أي كان بالغاً عاقلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجامعها.

قوله: (أو كان الحبل) بفتح المهملة والموحدة، في رواية معمر «الحمل» أي وجدت المرأة الحفلة من زوج أو سيد حبل ولم تذكر شبهة ولا إكراه.

قوله: (أو الإعراف) أي الإقرار بالثنا والاستمرا عليه، وفي رواية سفيان «أو كان حلاً أو اعترافاً» ونصف على نزع الخلاف أي كان الزنا عن حل أو عن اعتراف.

قوله: (ثم إننا كما نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله) أي ما نسخت ثلاثه.

قوله: (لا ترهبوا عن آياتكم) أي لا تنسوا إلى غيرهم.

قوله: (لأنه كفر بكم أن ترهبوا عن آياتكم، أو إن كفراً بكم) كذا هو بالشدك، وكذا في رواية معمر بالشدك لكن قال: «لا ترهبوا عن آياتكم فإنه كفر بكم، أو إن كفراً بكم أن ترهبوا عن آياتكم» ووقع في رواية جويرية عن مالك «فإن كفراً بكم أن ترهبوا عن آياتكم».

قوله: (ألا ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مالك (ألا وإن) بالواو بدل ثم، وألا بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذي قبله.

قوله: (لا تطروني) هذا القدر ما سمعه سفيان من الزهري أفرد الحميدي في مستند عن ابن عينة سمعت الزهري به، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن الحميدي بسنده هذا وتقدم شرح الإطراء.

قوله: (كما أطري عيسى) في رواية سفيان «كما أطرت النصراني عيسى».

قوله: (وقولوا عبد الله) في رواية مالك «فإننا أنسا عبد الله فقولوا» قال ابن

يدعي خطيب الأنصار فالذي يظهر أنه هو.

قوله: (وكتبة الإسلام) الكتبة بمثابة ثم موحدة وزن عظيمة وجعها كتاب هي الجيش المجتمع الذي لا يتقشر، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لهم أنتم مجتمع الإسلام.

قوله: (وأنتم معشر) في رواية الكشيبي «معاشر».

قوله: (رهط) أي قليل، وقد تقدم أنه يقال للمثرة فما دونها، زاد ابن وهب في روايته «منا» وكلنا لمعر، وهو يرفع الإشكال، فإنه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أي أنتم بالنسبة إلينا قليل، لأن عدد الأنصار في المواطن النبوية التي ضبطت كانوا دائماً أكثر من عدد المهاجرين، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلماً قبل فتح مكة وهو للمنفذ، ولا فلو أريد عموم من كان من غير الأنصار لكانوا أضعاف أضعاف الأنصار.

قوله: (وقد دفت دافة من قومكم) بالدال المهملة والفاء أي عدد قليل، وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة.

قوله: (يختزلونا) بخاء معجمة وزاي أي يقتطعوننا عن الأمر وينفردوا به دوننا، وقال أبو زيد: خزلته عن حاجته عرقته منها، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأمر.

قوله: (وأن يختصونا) بجه مهملة وضاد معجمة، ووقع في رواية المستملي «أي يخرجونا» قاله أبو عبيد وهو كما يقال حفته واحتفنه عن الأمر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حسيه عنه، ووقع في رواية أبي علي بن السكن «يختصونا» بمثابة قبل الصاد المهملة وتشديدها، ومثله للكشيبي لكن بضم الحاء بغير تاء وهي بمعنى الاقتطاع والاستحصاء، وفي رواية سفيان عند الزيلو «ويختصون بالأمر أو يستأثرون بالأمر دوننا» وفي رواية أبي بكر الحنفي عن مالك عند الدار قطني «ويختصون» بخاء معجمة ثم طاء مهملة ثم فاء، والروايات كلها متفقة على أن قوله «فإذا هم إلخ» بقية كلام خطيب الأنصار، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله «وقد دفت دافة من قومكم»: «قال عمر فإذا هم يريدون إلخ» وزيادة قوله هنا «قال عمر» خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار، ويبدل له قول عمر «فلما سكت» وعلى ذلك شرحه الخطابي فقال: قوله: فرهط أي أي عندكم قليل بالإضافة للأنصار، وقوله: «دفت دافة من قومكم» يريد أنكم قوم طرأ غريباً قليل من مكة إلينا ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا.

قوله: (فلما سكت) أي خليب الأنصار، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمتصوا الأنصار من أمر تمتد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معهم.

قوله: (وأردت أن أتكلم وكت قد زورت) بزاي ثم راء أي هيات وحسنت، وفي رواية مالك «رؤيت» براء وواو ثقيلة ثم غشائية ساكنة من الروية ضد البديهة، ويؤيده قول عمر بعد «فما ترك كلمة» وفي رواية مالك «ما ترك من كلمة أعجبني في رأيي إلا قالاً في بديهته» وفي حديث عائشة «وكان عمر يقول: والله ما أردت لذلك إلا أنني قد هيات كلاماً قد أعجبني خبيت أن لا يئله أبو بكر».

قوله: (على رسلك) بكسر الراء وسكون المهملة ويجوز الفتح أي على مهلك بفتحين، وقد تقدم بيانه في الاعتكاف، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر «فاستكه أبو بكر».

قوله: (أن أعطيهم) بفتح ثم ضاد معجمتين ثم موحدة، وفي رواية الكشيبي بهمليتين ثم باء آخر الحروف.

قوله: (فكان هو أحلم مني وأوقى) في حديث عائشة «فتكلم أبلغ الناس»..

قوله: (ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل) زاد ابن إسحاق في روايته عن الزهري «إنا والله يا معشر الأنصار ما ننكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حكمم الواجب علينا».

قوله: (ولن يعرف) بضم أوله علس البناء للمجهول. وفي رواية مالك «ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا أخي من قريش» وكلنا في رواية سفيان وفي رواية ابن إسحاق «قد عرضتم أن هذا أخي من قريش بمنزلة من العرب ليس بها غيرهم، وأن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم، فاتفقوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام».

قوله: (هم أوسط العرب) في رواية الكشيبي «هو» بدل «هم» والأول أوجه، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحد أخرج من طريق حيد بن عبد الرحمن عن أبي

الأعناق حتى ينيب السابق عن النظر، فمعر عن امتناع نظره بانتطاع عقه. وقال ابن التين: هو مثل، يقال للفارس الجراد تقطعت أعناق الخيل دون لحافه، ووقع في رواية أبي معشر المذكورة «ومن أين لنا مثل أبي بكر قد أعاننا إليه».

قوله: (من غير) في رواية الكشيبي «عن غير مشورة» بضم المعجمة وسكون الواو وسكون المعجمة وفتح الواو «فلا يبيع» بالموحدة، وجاء بالثناة وهي أولى لقوله هو والذى تابعه.

قوله: (هرة أن يقتل) بمثابة مفتوحة وغين معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدلها هاء تأنيث أي حلاً من القتل، وهو مصدر من أفرته تغيراً أو تفسراً، والمعنى أن من فعل ذلك فقد خرب بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل.

قوله: (وإنه قد كان من خيرنا) كذلك للأكثر من الخير بفتح الموحدة، ووقع للمستملي يكون التحاتية والضمير لأي بكر، وعلى هذا فيقرأ «إن الأنصار» بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر، وعلى رواية الأكثر بفتح همزة «أن» على أنه خبر كان.

قوله: (خالقونا) أي لم يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ.

قوله: (وخالف عنا علي والزبير ومن معهما) في رواية مالك ومعمر «وأن علياً والزبير ومن كان معهما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ» وكلنا في رواية سفيان لكن قال: «العباس» بدل «الزبير».

قوله: (يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا) زاد في رواية جويرية عن مالك «فيما نحن في منزل رسول الله ﷺ» إذا برجل ينادي من وراء الجمل: اخرج إليّ يا ابن الخطاب، فقلت إليك عني فإني مشغول، قال: اخرج إلي فإنه قد حدث أمر، إن الأنصار اجتمعوا فادركهم قبل أن يحدوا أمراً يكون يتيك في حرب، قلت لأبي بكر: انطلق».

قوله: (فانطلقوا نريدكم) زاد جويرية «فلقينا أبو حنيفة بن الجراح فاعذ أبو بكر بيده بمشي بني وبيته».

قوله: (لقينا رجلاً صالحاً) في رواية معمر عن ابن شهاب «شهدنا بئراً» كما تقدم في غزوة بدر، وفي رواية ابن إسحاق «رجلاً صدقاً هويم بن ساعدة ومنع من بني عدي» كذا أخرج تسميتهما، وبين مالك أنه قول حرة ولفظه «قال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما ممن بن عدي وهويم بن ساعدة» وفي رواية سفيان «قال الزهري: هما» ولم يذكر عروء، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة، فأخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال فيه «قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فسماعهما وزاد: فلما عزم فهو الذي بلغنا أنه قيل يا رسول الله من الذين قال الله فيهم ﴿رجال يبينون أن يطهروا﴾ [التوبة: ١٠٨] قال نعم المرء منهم هويم بن ساعدة» وأما ممن قبلنا أن الناس يكو على رسول الله ﷺ حين توفاه الله وقالوا وددنا أنما متنا قبله لئلا نفتن بعده، فقال ممن بن عدي: والله ما أحب أن لو مت قبله حتى أصدقته ميتاً كما صدقته حياً، واستشهد بالبيعة.

قوله: (ما تخالفاً) بفتح اللام والمضارع أي اتفق، وفي رواية مالك «الذي صنع القوم أي من اتفاهم على أن يبايعوا لسعد بن حبة».

قوله: (لا عليكم أن لا تقرؤهم) لا بعد أن زائدة.

قوله: (أفضوا أمركم) في رواية سفيان «أهلوا حتى تقضوا أمركم» ويؤخذ من هذا أن الأنصار كلها لم تجتمع على سعد بن حبة.

قوله: (مزملي) بزاي وتشديد الميم المفتوحة أي ملفف.

قوله: (بين ظهرائهم) بفتح المعجمة والنون أي في وسطهم.

قوله: (يوعلك) بضم أوله وفتح المهملة أي يحصل له العرك وهو الحمسى بنافض ولذلك زمل، وفي رواية سفيان، وعك بصيغة الفعل الماضي، وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام، وفيه نظر لأن سعداً كان من الشعبان والذين كانوا عنه أحواله وأصااره وقد اتفقوا على تأميره، وسياق عصر يقتضي أنه جاء فوجد له مورعاً، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبي بكر وعمر لكان له بعض انجاء لأن مثله قد يكون من العظيمة، وأما قبل ذلك فلا، وقد وقع في رواية الإسماعيلي «قالوا سعد وجمع يوعك» وكان سعداً كان مورعاً فلما اجتمعوا إليه في سقيفة بني ساعدة وهي منسوبة إليه لأنه كان كبير بني ساعدة خرج إليهم من منزله وهو بتلك الحالة فظرفهم أبو بكر وعمر في تلك الحالة.

قوله: (تشهد خطيبهم) لم اتف على اسمه، وكان ثابت بن قيس بن شماس

٣٠٢٩	٨٦- كتاب الخُذُود ٣١- باب رَجْمُ الْحَيِّينِ مِنَ الرَّكْبِ إِذَا اخْتَصَّتْ	ح ٦٨٣٠
------	--	--------

بكر الصديق أنه قال يومئذ « قال رسول الله ﷺ الأكمة من قرش » وسقت الكلام على ذلك هناك، وسيأتي القول في حكمه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقد رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَٰؤُلَاءِ الرَّجُلَيْنِ) زاد عمرو بن مَرْزُوق عن مالك عند الدار ظفني هنا « فأخذ بيدي ويبدأ أبي عبيدة بن الجراح » وقد ذكرت في هذا الحديث مفارحه. وتقدم ما يتعلق بذلك في مناب أبي بكر.

قوله: (فَقَالَ قَاتِلِ الْأَنْصَارَ) في رواية الكشيبي « من الأنصار » وكذا في رواية مالك وقد سماه سفيان في روايته عند الزيار فقال « حباب بن المنذر » لكنه من هذه الطريق منرج قد بين مالك في رواية عن الزهري أن الذي هو المنذر هو الذي قال: أنا جدي لها «قال ابن شهاب فأخبرني سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذي قال: أنا جدي لها» الحكك، وتقدم موصولاً في حديث عائشة « قال أبو بكر: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء. فقال الحباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير » وتقدم تفسير المرجب والحكك هناك، وهكذا سائر ما يتعلق ببعض أبي بكر المذكورة مشروحاً، وزاد إسحاق بن الطباع هناك: قُتِلَ لِمَالِكٍ مَا مَعْنَاهُ قَالَ: كَأَنَّهُ يَقُولُ أَنَا دَاهِيَتَهَا، وهو تفسير معنى، زاد سفيان في روايته هنا « وإلا أهدنا الحرب بيتنا وبينكم خدعة، قلت: إنه لا يصلح سفيان في غمد واحد، » ووقع عند معمر أن راوي ذلك تشاده، فقال « قال تشاده قال عمر: لا يصلح سفيان في غمد واحد، ولكن منا الأمراء ومنكم الوزراء » ووقع عند ابن سعد بسند صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال: « اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد، فأتاهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة، فلما الحباب بن المنذر وكان بدلياً قال: منا أمير ومنكم أمير، فأتا والله ما تنفس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يلبس أقدام قتلنا أيامهم واخوتهم. فقال عمر: إذا كان ذلك فمت إن استطعت » قال الخطابي: الحامل للقتال «منا أمير ومنكم أمير» أن العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم إلا أن يكون منهم، وكأنه لم يكن يلفه حكم الإمارة في الإسلام واختصاص ذلك بقرش فلما بلغه أسسك عن قوله ويايح هو وقومه أبى بكر.

قوله: (حَسْبِيَ قُرَيْشٌ) يفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق يفتحين وهو الخوف، وفي رواية مالك « حتى خفت » وفي رواية جوية « حتى أسفقتنا الاختلاف » ووقع في رواية ابن إسحاق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في « الزهريات » بسند صحيح عنه حديثي عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر قال « قلت ما معشر الأنصار إن أبلى الناس بني الله ثاني اثنين إذ هما في الغار، ثم أخذت بيده » ووقع في حديث ابن مسعود عند أحمد والنسائي من طريق حاصم عن زب بن حيش عنه أن عمر قال: يا معشر الأنصار، أليس تعلمون أن رسول الله ﷺ أمر أبى بكر أن يؤم بالناس، فأيكب تطيب نفسه أن يقدم أبى بكر؟ فقالوا نعم بالله أن نتقدم أبى بكر؟ وسند حسن، وله شاهد من حديث سالم بن عبد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضاً، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الإسماعيلي في مسند عمر بلفظ « فأيكب يجترئ أن يتقدم أبى بكر؟ فقالوا لا أبنا » وأصله عند أحمد وسنده جيد، وأخرج الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال « قال أبو بكر: أليس أحق الناس بهذا الأمر؟ أليس أول من أسلم؟ أليس صاحب كذا ».

قوله: (فَلْيَابِعْهُ وَيَابِعْهُ الْمُهَاجِرُونَ) فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حيتن من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة، وكأنه استصحب الحال المنقولة في توجيههم، لكن ظهر من قول عمر « ويابِعْهُ الْمُهَاجِرُونَ » بعد قوله « يابِعْهُ » أنه حضر معهم جمع من المهاجرين، فكأنهم تلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الأنصار، فلما بايع عمر أبى بكر ويابِعْهُ من حضر من المهاجرين على ذلك يابِعْهُ الأنصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره.

قوله: (لَمْ يَابِعْهُ الْأَنْصَارُ) في رواية ابن إسحاق المذكورة قريباً « ثم أخذت بيده ويدري رجل من الأنصار ف ضرب على يده قبل أن أضرب على يده، ثم ضربت على يده، فتتابع الناس » والرجل المذكور بشير بن سعد والد النعمان.

قوله: (وَلَزُونَا) بزون وزاي مفتوحة أي وثينا.

قوله: (فَقُتِلَ) قُتِلَ الله سعد بن عباد (تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر، وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال « أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الأخرى من الغد من يوم توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم قطب اليمامة العامة، وبأي شرحها هناك.

قوله: (وَلَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا لَهَا حَضْرَتًا) بصيغة الفعل الماضي.

قوله: (مَنْ أَمْرٍ) في موضع المفعول أي حضرنا في تلك الحالة أموراً فما وجدنا فيها

أقوى من سابقة أبي بكر، والأمور التي حضرت حيتن الاشتغال بالمشاورة واستيعاب من يكون أهلاً لذلك، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجهيز النبي ﷺ ودفنه، وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة إشعار به، بل لتعليق عمر يرشد إلى المحصر فيما يتعلق بالاستخلاف.

قوله: (فَلَمَّا بَايَعْنَاهُمْ) في رواية الكشيبي بمثناة وبعد الألف موحدة.

قوله: (عَلَى مَا نَرْضَى) في رواية مالك « على ما لا نرضى » وهو الوجه، وبقيّة الكلام ترشد إلى ذلك.

قوله: (فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا) في رواية مالك فمن تابع رجلاً.

قوله: (فَلَا يَتَّبِعْهُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ) في رواية معمر من وجه آخر عن عمر «من دعي إلى إمارة من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل». وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أخذ العلم من أهله وإن صارت من المأخوذ عنه عن الأخذ، وكذا لو نقص قدره عن قدره. وفيه التنبيه على أن العلم لا يورع عند غير أهله، ولا يحدث به إلا من يعقله، ولا يحدث القليل الفهم بما لا يحتمله، وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخشى منه وقوع أمر فيه إفساد للجماعة ولا يعد ذلك من النسيئة للمعومة، لكن يحل ذلك أن يهيمه صونا له وجعاً له بين المصلحتين، ولعل الواقع في هذه القصة كان ذلك واكتفى عمر بالتحرير من ذلك ولم يعاقب الذي قال ذلك ولا من قبل عنه، رضى المهلب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص من الأنصار فقال: إن في ذلك مخالفة لقول أبي بكر « أن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهدا الحبي من قرش » فإن المعروف هو الشيء الذي لا يجوز خلافه.

قلت: والذي يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إجماعاً هو على من أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين، ولم يتعرض لكونه قرشياً أو لا. وفيه أن العظيم يحتمل في حقه من الأمور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره، لقول عمر « وليس فيكم من تمرد إليه إلا عاقب مثل أبي بكر » أي فلا يلزم من احتمال المبادأة إلى يمينه عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصرف بمثل صفة أبي بكر. قال المهلب: وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قرش، وأدلة ذلك كثيرة. ومنها أنه ﷺ أوصى من ولي أمر المسلمين بالأنصار، وفيه دليل واضح على أن لا حق لهم في الخلافة، كذا قال، وفيه نظر سيأتي بيانه عند شرح باب الأمراء من قرش من كتاب الأحكام. وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الاستكراه. وقال ابن العربي: إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جناح يعلم قطعاً أنه من حرام، ويسمى قياس الدلالة كالخاند على النار، ويعكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة، وقال ابن القاسم: إن أهدت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها، وقال الشافعي والكويتون: لا حد عليها إلا بينة أو إقرار. وحجة مالك قول عمر في خطبته ولم يتكلم أحد، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الحلف قال المازري في تصديق المرأة الخلية إذا ظهر بها قول فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد لحديث عمر « قال ابن عبد البر: قد جاء عن عمر في عدة قضايها أنه إذا الحد يدهوى الإكراه ونحوه، ثم ساق من طريق شعبة عن عبد الملك بن مسيرة عن النزال بن سيرة قال: « إنا لمع عمر بمنى فإذا بامرأة حبلى ضخمة تبكي، فسألها فقالت: إني ثقيلة الرأس فقممت بالليل أصلي ثم ثمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبتني ومضى فما أدري من هو، قال فدرأ عنها الحد » ورجع بعضهم بأن من عرف منها خايل الصدق في دعوى الإكراه قبل سنائها وأما المعرفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الإكراه فلا ولا سيما إن كانت منهمة، وعلى الثاني يدل قوله « أو كان الحبل » واستنبط منه البايع أن من وطئ في غير الفرج فدخل ماله فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا يلحق به إذا لم يترف به، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم على حبلى يجوز مثل ذلك، وعكسه غيره فقال: هذا يقتضي أن لا يجب على الحبلى بمجرّد الحبل حد لا احتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور، وأجاب الخطابي أن المستفاد من قول عمر « الرجم حق على من زنى » أن الحبل إذا كان من زنا وجب فيه الرجم وهو كذلك، ولكن لا بد من ثبوت كونه من زنى، ولا ترجم بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه، لأن عمر لما أتى بامرأة الحبلى وقالوا إنها زنت وهي تبكي فسألها ما ييكك فأخبرت أن رجلاً ركبها وهي نائمة فدرأ عنها الحد بذلك.

قلت: ولا يخفى تكلفه، فإن عمر قابل الحبلى بالاعتراض، وقسم الشيء لا يكون قسمه، ولذا اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الحبل قيام الاحتمال بأنه ليس عن زنى محقق، وأن الحد يدفع بالشبهة والله أعلم. وفيه أن من اطلع على أمر يريه الإمام أن يحدّه فله أن

٣٢- باب الْبُكَرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَلَيْهِمَا عَاطِفٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ. الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢-٣].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأْفَةٌ فِي بِلَاقَةِ الْحَدِّ.

[وَقَدْ رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ وَمُطَرِّمٍ (الطَّلَبِي)].

٦٨٣١- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِبٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتُرُ يَمِينَ زَيْنَى وَكَمْ يَخْضَنَ: جَلْدَ مِائَةً وَتَفْسِبَ عَامٍ. [إرجاع: ٢٣١٤، أخرجه مسلم: ١٦٩٨].

٦٨٣٢- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي غُرُورَةُ بْنُ الرَّثَمِ: أَنَّ غُصْرَ ابْنِ الْخَطَّابِ غُرِبَ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ بِذَلِكَ الْمَتَّةَ.

٦٨٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَمِينَ زَيْنَى وَكَمْ يَخْضَنَ: يَنْفِي عَامٍ، بِبِلَاقَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ. [إرجاع: ٢٣١٥، أخرجه مسلم: ١٦٩٧].

قوله: (باب البكران يجلدان وينفيان) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشامي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاد «والثيان يجلدان ويرجمان» وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ «والثيان يرجمان» وللذان بلغا سناً يجلدان ثم يرجمان «وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن مسروق «البكران يجلدان وينفيان، والثيان يرجمان ولا يجلدان، والشيان يجلدان ثم يرجمان» ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في «باب رجم المحسن» ونقل محمد بن نصر في «كتاب الإجماع» الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين، ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف، وادعى الحارثي أنه منسوخ، وسأذكره في «باب لا تغريب على الأمة ولا نفي» واختلف القائلون بالتغريب فقال الشافعي والثوري وواد والطبري بالتعميم، وفي قول للشافعي لا ينفي الرقيق، وخص الأوزاعي النفي بالذكر، وبه قال مالك وقيل بالحرق. وبه قال إسحاق. وعن أحد روايتان. واحتج من شرط الحرق بأن في نفي العبد عقوبة مالكة لمنه مضت مدة نفيه، وتصرف الشرع بقتضيه أن لا يعاقب إلا الجاني، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد. وقال ابن المنذر: أقسم النبي ﷺ في قصة الصيف أنه يقضي فيه بكتاب الله ثم قال: إن عليه جلد مائة وتغريب عام، وهو المئين لكتاب الله. وخطب عمر بذلك على رموس الناس، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم يتكره أحد فكان إجماعاً، واختلف في المسافة التي ينفي إليها: فقيل هو إلى رأي الإمام، وقيل: يشترط مسافة القصر، وقيل إلى ثلاثة أيام وقيل إلى يومين، وقيل يوم وليلة، وقيل: من عمل إلى عمله، وقيل إلى ميل، وقيل إلى ما ينطلق عليه اسم نفي. وشرط للكتابة المحبس في المكان الذي ينفي إليه، وسيأتي البحث فيه في «باب لا تغريب على الأمة ولا نفي» ومن عيب الاستدلال احتياج الطحاوي لسقوط النفي أصلاً بأن نفي الأمة ساقط بقوله: «بيروا» كما سيأتي تقريره قال: وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرية لأنها في مناعتها، ويتأكد حديث «لا تسافر المرأة إلا مع ذي عزم» قال: وإذا انتفى أن يكون على النساء نفي انتفى أن يكون على الرجال، كذا قال: وهو مبني على أن العموم إذا سقط خص الاستدلال به، وهو ملحق بضعيف جداً.

قوله: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ كذا أبي ذر، وساق في رواية كريمة إلى قوله: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢] والمراد بذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله، وقام الإجماع عن يمتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحسن، وقد تقدم بيان المحسن في «باب رجم المحسن» واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يحتص بالظهر لقوله في حديث اللعان

بنه غيره عليه إجمالاً ليكون إذا سمعه على بصيرة، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد. وإما أنك سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أمور الشرع قد استقرت، فمعها أحدث بعد ذلك إما يكون تقريباً عليها، وإما سكت ابن عباس عن بيان ذلك له لعله بأنه سيسمع ذلك من عمر على الفور. وفيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمراً وكان فيما أشار به رجحان على ما أراده الإمام، واستدل به على أن أهل المدينة محصورون بالمسلم والفهم لافاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك، كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطال وأقره، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر، ويتحقق بهم من ضاهاهم في ذلك، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد. وفيه الحث على تبليغ العلم بمن حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على صدم التبليغ إلا إن كان يورده بلفظه ولا يتصرف فيه.

وأشار المهلب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديث «لا تغربوا عن أبناكم» وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة، ولا يتصور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه، كما يقطع النبي قال: «لو مات عمر بآية فلا» لما لم يجد شرط من يصلح للإمامة خصوصاً عليه في الكتاب فقام ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فاطماً القياس لوجود الفارق، وكان الأجوب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنّة عنه ويعمل بما يدلونه عليه، فقدم عمر قصة الرجم وقصة النبي عن الرقية عن الآباء وليس متصورين في الكتاب للتلو وإن كانا ما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما، لكن ذلك خصوصاً بأهل العلم من أطلع على ذلك، وإلا فالأصل أن كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه، وفي قوله: «أعشى إن طال بالناس زمانه» إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بنظر علم، وأما الحقيقة الآخر وهو «لا تغربوا» فيه إشارة إلى تعليمهم ما يحسن عليهم جهله، قال: وفي اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف، وكذا منع النقص بطريق الأولى، لأن الزيادة إما تمتع لئلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فإطراح بعضه أشدّ قال: وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كآبٍ بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إما هي على سبيل التفسير ونحوه، قال: ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقيت تلك الروايات تنقل لا على أنها ثبتت في المصحف. وفيه دليل على أن من غشي من قوم فتنة وأن لا يبيروا إلى امتثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظروهم ويقيم عليهم الحجة. وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال: «اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: انطلقوا بنا إلى إخواننا الأنصار، فقالوا منا أمير ومنكم أمير، فقال عمر سيفان في خمد إذا لا يصلحان، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال: من له هذه الثلاثة إذ يقول لصاحبه ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] من صاحبه إذ هنا في النار، من ههنا؟ فبأيهما وبأيهما الناس أحسن بيعة وإجلها» وفيه أن للكرير القدر أن يتواضع ويفضل من هو دونه على نفسه أدباً وفراراً من تركية نفسه، ويدل عليه أن عمر لما قال له أبسط يدك لم يمتنع. وفيه أنه لا يكون للمسلمين أكثر من إمام. وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقاءه فتنة، واستدل به على أن من قذف غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المظلوم لأن له أن يفر عن قذفه أو يبريد الستر. وفيه أن على الإمام إن غشي من قوم الوقوف في محذور أن يأتهم فيعظمهم ويحذرهم قبل الإضمار بهم، ومحمد بعض الشيعة يقول أبي بكر «قد رغبت لكم أحد ملهين الرجلين» بأنه لم يكن يعتقد وجوب إمامته واستحقاقه للخلافة والمجواب من أوجه: أحدها: أن ذلك كان تواضعاً منه، والثاني: لتجويزه إمامة الفضول مع وجود الفاضل، وإن كان من الحق له فله أن يتبرع لغيره. الثالث: أنه علم أن كلا منهما لا يرضى أن يتقدمه فلراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر متصرفاً فيهما، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان ذاك غائباً في جبال أهل الشام متشاعلاً بفتحهما، وقد دل قول عمر «لأن أقدم تخضرت حتى إلخ» على صحة الاحتمال المذكور. وفيه إشارة في الرأي على الإمام بالصحة العامة بما يقع عموماً أو خصوصاً وإن لم يستشره ورجوعه إليه عند وضوح الصواب. واستدل بقول أبي بكر «أحد ملهين الرجلين» أن شرط الإمام أن يكون واحداً، وقد ثبتت النقص الصريح في حديث مسلم «إذا بايموا لخطين فانتارا الآخر منهما» وإن كان بعضهم أوله بالخلع والإعراض عنه فيصير كمن قتل. وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اختاره أبي إجماله كمن قتل.

« البينة وإلا جلد في ظهرك » وقال غيره: يفرق على الأعضاء ويتقى الوجه والراس، ويجلد في الزنا والشرب والتعزير قائما مجرداً، والمرأة قاعدة، وفي القذف عليه ثيابه. وقال أحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يجرد أحد في الخد، وليس في الآية للنفي ذكر تنسك به الخفية فقالوا: لا يزداد على القرآن خبر الواحد، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن عمل به من الصحابة، وقد عملوا بمثله بدون كفض الرضوء بالقهقهة وجواز الرضوء بالتيب وغير ذلك مما ليس في القرآن، وقد أخرج مسلم من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، واليتيم باليتيم جلد مائة والرجم » وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال: كن يمين في البيوت إن ماتت ماتت وإن عاشت عاشت، لا نزل « واللاتي يائسن الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً » حتى نزلت « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » [التور: ٢٤].

قوله: [قال ابن عيينة رافة في إقامة الحد] كذا للأكثر وسقط « في » لبعضهم وبعضهم « ابن عليه » بلام تحتية ثقيلة وعليه جرى ابن بطلان والأول المتمدن، وقد ذكر مغلطاي في شرحه أنه رآه في تفسير سفيان بن عيينة. قلت: ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح إليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد « بقام ولا يسطل » والمراد بتعطيل الحد تركه أصلاً أو نقصه عدداً ومعنى، وقوله تعالى: « وليشهدا عذابهما طائفة » [التور: ٢٤] نقل ابن المنذر عن أحد الاجتزاه بواحدة وعن إسحاق اثنين، وعن الزهري ثلاثة، وعن مالك والشافعي أربعة، وعن ربيعة ما زاد عليها، وعن الحسن عشرة. ونقل ابن أبي شيبة بأسانيد عن مجاهد أثنائها رجل، وعن محمد بن كعب في قوله: « إن نصف عن طائفة منكم » [التوبة: ٦٦] قال: هو رجل واحد، وعن عطاء اثنان، وعن الزهري ثلاثة، وسيأتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله: « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » [المحجرات: ٢٠].

قوله: [عبد العزيز] هو ابن أبي سلمة الماجشون.

قوله: [عن زيد بن خالد] هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن تلقى سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله « يأمر فيمن زنى ولم يحسن جلد مائة وتغريب عام » ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز.

قوله [جلد مائة] بالنصب على نزع الحافض. ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد العزيز بلفظ « سمعت رسول الله ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحسن بجلد مائة وتغريب عام ».

وقوله [قال ابن شهاب] هو موصوله بالسند المذكور.

قوله: [أن عمر بن الخطاب] هو منقطع لأن مروءة لم يسمع من عمر، لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب » أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر روه عنه موقوفاً على أبي بكر وعمر.

قوله: [غرب ثم لم تزل تلك السنة] زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك « حتى غرب مروان » ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة.

قوله في رواية الليث [عن عقيل] ووقع عند الإسماعيلي في رواية حجاج بن محمد عن الليث « حدثني عقيل ».

قوله: [عن سعيد بن المسيب] هكذا خالف عقيل عبد العزيز بن أبي سلمة في شيخ الزهري فإن كان هذا الملقن مختصراً من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فإن شيوخه عندهم عبيد الله بن حنبل لا سعيد بن المسيب، وإن كان حديثاً آخر فالراجح قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز، لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر موافقاً لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حسين بمهملة ثم جيم مضمر ابن اللثي عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين على الولاء حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه، وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه حله الحديث عن جماعة بالفاظ مختلفة.

قوله: [ينفي عام وإقامة الحد عليه] وقع في رواية النسائي « أن ينفي عاماً مع

٣٣- باب نَفْيِ أَهْلِ الْمُعَاصِي وَالْمُخْتَلِئِينَ

٦٨٣٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِذْرِاعِمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخْتَلِئِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَوَجِّعَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: « أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ ». وَأَخْرَجَ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرَ فَلَانًا.

قوله: [باب نفي أهل المعاصي والمختلئين] كانه أراد الرد على من أنكر النفي على غير الحارِبِ فيمن أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير الحارِبِ وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقوه فيمن أتى كبيرة بطريق الأولى، وقد تقدم ضبط المختلئ « في باب ما ينهى من دخول المشبهين بالنساء على المرأة » في أواخر التتبع.

قوله: [هشام] هو الصنوتاني، ويحيى هو ابن أبي كثير « وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب اللباس في » باب إخراج للتشبهين بالنساء من البيوت « مع بقية شرحه.

قوله: [وأخرج عمر فلاناً] سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر، وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله: « وقال أخرجه من بيوتكم وأخرجوا فلاناً وفلاناً يعني المختلئين » وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر هنا، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وغيره عن هشام، وذكرت هناك اسم من نفاة النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر، ثم وقعت في « كتاب الغزيرين لأبي الحسن المدني » من طريق الوليد بن سعيد قال: « سمع عمر قوماً يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة، فدعا به فقال: أنت لعمرى، فأخرج عن المدينة فقال: إن كنت تخرجني فإلى البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج » وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة، وساق قصة جمعة السلمي وأنه كان يخرج مع النساء إلى البقيع ويحدث إليهن حتى كتب بعض الغزاة إلى عمر يشكو ذلك فأخرجه، وعن مسلمة بن عراب عن إسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدي ومولى مزينة كانا يمتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر، ثم ذكر عدة قصص لمهم ومعين، فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء. قال ابن بطلان: أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزناني إلى أن النبي إذا شرع في حق من أتى معصية لا حد فيها فلان يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى، فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس، فإذا تعارض

الرجل،

النسائي، وكذا في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه: «ثم إن زنت فاجلدوها ثم ييموها ولو بضعف بعد الثالثة أو الرابعة» ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتبية عن مالك كذلك، وأخرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي والصواب التصحيح، وأما الشك في الثالثة أو في الرابعة فوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي «فليجلدها ثلاثاً فإن عادت فليبعها» ونحوه في مرسل عكرمة عند أبي قرعة بلفظ «وإذا زنت الرابعة فلييموها» ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه «ثم إن زنت الثالثة فليبعها» ويحصل الاختلاف هل يجلدها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد؟ والراجح الأول ويكون سكوت من سكت عنه للعلم بأن الجلد لا يترك ولا يقرم البيع مقامه، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لأنه المحقق فيلغى الشك، والاعتماد على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة.

وقوله: (ولو بضعف) أي حبل مضفور، ووقع في رواية المقبري «ولو يجبل من شعر» وأصل الضفر نسيج الشعر وإدخال بعضه في بعض ومنه ضفائر شعر الرأس للمرأة والرجل، قيل: لا يكون مضفوراً إلا أن كان من ثلاث، وقيل شرطه أن يكون عريضاً وفيه نظر.

وفي الحديث أن الزنا عيب يرد به الرقيق للأمر بالخط من قيمة المرقوق إذا وجد منه الزنا، كذا جزم به النووي تبعاً لغيره، وترقب فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متلفاً بامر وجوبه لا إيجاباً عن حكم شرعي، إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من خط القيمة. وفيه أن من زنى فاقم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه، بخلاف من زنى مراراً فإنه يكتفى فيه بإقامة الحد عليه مرة واحدة على الراجح. وفي الزجر عن غالبة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الأزام إذا تكرر جرحهم ولم يرتدعوا يقع الزجر بإقامة الحد فيما شرح فيه الحد وبالتنزيه فيما لا حد فيه. وفيه جواز عطف الأمر المكتضي للندب على الأمر المكتضي للجوب لأن الأمر بالجلد واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لأبي ثور وأهل الظاهر، وادعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الجوب أنه منسوخ، وعن حكاية ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت، وقال ابن بطال: حل الفقهاء الأمر بالبيع على المحض على مساعدة من تكرر منه الزنا لتلا بظن بالسيد الرضا بذلك ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا، قال: وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يستغل به، وقد ثبت النهي عن إضاعة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بجبل من شعر لا قيمة له، فدل على أن المراد الزجر عن معاشرته من تكرره من ذلك، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الشين بالمخير وإن كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المطلقة التصرف ما له بدون قيمته ولو كان ما يتفان بمثل إلا أن قوله: «ولو يجبل من شعر» لا يرد به ظاهره وإنما ذكر للمبالغة كما وقع في حديث «من بنى لله مسجداً ولو كمفصص قطاة» على أحد الأجوبة، لأن قدر المفضل لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة، فلو وقع ذلك في عين عمالة للمحجور فلا يبيعها وليه إلا بالقيمة، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون بيعها بالتقصان يبعاً بشتن المثل نبه عليه القاضي عياض ومن تبعه.

وقال ابن العربي: المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضائه ولا يرتص به طلب الرغب في الزيادة، وليس المراد بيعه بقيمة الحبل حقيقة، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالبيع حكاية ابن دقيق العيد، وتعقب بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإعلام، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى مع أن كل مؤمن مأمور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه، ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتني ما لا يرضى اقتنائه لنفسه، وأجيب بأن السبب الذي باعه لأجله ليس عتق الرقيق عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه منى عاده أخرج فإن الإخراج من الرق هو المألوف شاق، ولجواز أن يقع الإعتاق عند المشتري بنفسه أو بغيره، قال ابن العربي: يرى عند تبديل المحل تبديل الحال، ومن المعلوم أن للمجبرة تأثيراً في الطاعة وفي المعصية، قال النووي: وفيه أن الزاني إذا حد ثم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبداً، فإذا زنى مرات ولم يجد فلا يلزمه إلا حد واحد. قلت: من قوله فإذا زنى ابتداء كلام قائله لتكثير الفاتحة وإلا فليس في الحديث ما يدل عليه إثباتاً ولا نفياً بخلاف الشئ الأول فإنه ظاهر، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التنزيرات إذا لم ينفذ مقصودها من الزجر لا يفصل لأن إقامة الحد واجبة، فلما تكرر ذلك ولم ينفذ عدل إلى ترك شرط إقامته على السيد وهو المالك، ولذلك قال «ييموها» ولم يقل جلدوها كلها زنت، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض إمام الحرمين لشيء من ذلك فقال: إذا علم المحزر في أن

قوله: (إذا زنت ولم تحصن) تقدم القول في المراد بهذا الإحصان، قال ابن بطال: زعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث «لم تحصن» غير مالك، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك، وكذا رواه طائفة من ابن عينة عنه. قلت: رواية يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عينة تقدمت في البيوع ليس فيها «لم تحصن» وزادها النسائي في روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عينة بلفظ «ستل عن الأمة تزني قبل أن تحصن» وكذا عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عينة، وقد رواه عن ابن شهاب أيضاً صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع «باب بيع المبر» وكذا أخرجهما مسلم والنسائي، ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدونها وسبأها قريباً أيضاً، وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة، وقد سبق الجواب عن مفهومها.

قوله: (قال إن زنت فاجلدوها) قيل: أعاد الزنا في الجواب غير مقيد بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزنا، ومعنى «اجلدوها» الحد اللائق بها المبين في الآية وهو نصف ما على الحرمة، وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة: فليجلدها الحد والخطاب في جلدوها لمن ملك الأمة، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد أما الجارية فالنفس وأما العبد فيالإلحاق، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الأرقاء: فقلت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا حد الزنا، واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن يسار قال: «كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول: الزكاة والحدود والنفية والجمعة إلى السلطان» قال الطحاوي لا نعلم له مخالفاً من الصحابة، وتعقب ابن حزم فقال: بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعي، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر «في الأمة إذا زنت ولا زوج لها يجلدها سيدها، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام» وبه قال مالك إلا أن كان زوجها عبداً لسيدها فأمرها إلى السيد واستثنى مالك القطع في السرقه، وهو وجه للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب، واحتج للمالكية بأن في القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يرد أن يمثل بعبده فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعي عليه السرقه لتلا يمتنع فيمنع من مباشرته القطع سدا للزريعة، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند السرقه علم السيد أو الإقرار، بخلاف ما لو ثبت بالبينه فإنه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة، وحجة الجمهور حديث علي المشار إليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة، وعند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك، وعكس من لم يشترط بأن سيده سبيل الاستصلاح فلا يفتقر للأهلية. وقال ابن حزم يقيم السيد إلا إن كان كافراً، واحتج بأنهم لا يقررون إلا بالصان والي تسليطه على إقامة الحد مثناه لذلك. وقال ابن العربي: في قول مالك إن كانت الأمة ذات زوج لم يجدها الإمام من أجل أن للزوج تعلقاً بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد، لكن حديث النبي ﷺ أولى أن يتبع، يعني حديث علي المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها، وقد وقع في بعض طرقه «من أحصن منهم ومن لم يحصن».

قوله: (لم ييموها ولو بضعف) يفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فاء أي المضفور فعيل بمعنى مفعول، زاد يونس وابن أخي الزهري والزيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي «والضفر الحبل» وهكذا أخرجه عن قتبية عن مالك وزادها عمار بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه، لكن خالف في الإسناد فقال: «إن محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمره حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال: إذا زنت الأمة فاجلدوها» وقال في آخره «ولو بضعف والضفر الحبل» وقوله: والضفر الحبل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري «قال ما بين في رواية القعني عن مالك عند مسلم وأبي داود فقال في آخره «لو كان ابن شهاب والضفر الحبل» وكذلك ذكره الدار قطني في الموطأ متنسباً لجميع من روى الموطأ إلا ابن مهدي فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً، ومنهم من لم يذكر قوله والضفر الحبل كما في رواية الباب.

قوله: (قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (لا أخرى بعد الثالثة أو الرابعة) لا يختلف في رواية مالك في هذا، وكذا في رواية صالح بن كيسان وابن عينة، وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند

٣٧- باب أحكام أهل الذمة وإحصائهم،

إِذَا زَنُوا وَرَفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ

٦٨٤٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ

سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ: رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَقْبَلَ النَّورُ أَمْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: لَا أُخْبِرُ. [رواجع: ٦٨١٣، أخرجه مسلم: ١٧٠٢].

تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْمَحَارِبِيُّ، وَغَيْدَةُ بْنُ حَمْدٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَائِدَةُ.

وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. [رواجع: ٦٨١٣].

٦٨٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَأَمْرًا زَنَى، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجْعَلُونَ فِي الزَّوْرَةِ فِي ذُنُوبِ الرَّجْمِ؟». فَقَالُوا: نَفَضُحُهُمْ وَيُجْلِدُونَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَقْرَأُوا بِالزَّوْرَةِ فَشَرُّوْهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَوَضَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَقْرَأُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا، فَوُضِعَتْ الرَّجُلُ يَخِي عَلَى الْمَرَاةِ، يَلِيهَا الْحِجَارَةُ. [رواجع: ١٣٢٩، أخرجه مسلم: ١٦٩٩، بإسناد].

قوله: (باب أحكام أهل الذمة) أي اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية.

قوله: (واحصائهم إذا زنوا) يعني خلافاً لمن قال إن من شروط الإحصان الإسلام.

قوله: (ورفعوا إلى الإمام) أي سواء جازوا إلى حاكم المسلمين ليحكموه أو دفعهم إليه غيرهم متديناً عليهم خلافاً لمن قيد ذلك بالثقة الأول كالخفية ومآذرك ذلك مبسوطاً، وذكر فيه حديثين: الحديث الأول:

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيباني هو أبو إسحاق سليمان.

قوله: (عن الرجم) أي رجم من ثبت أنه زنى وهو محسن.

قوله: (وقال رجم النبي صلى الله عليه وسلم) كذا أطلق، فقال الكرماني: مطابقتها للترجمة من حيث الإطلاق. قلت: والذي ظهر لي أنه جرى على عاداته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث، وهو ما أخرجه أحمد والإسماعيلي والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قال: «قلت هل رجم النبي ﷺ؟» فقال: نعم رجم يهودياً ويهودية» وسياق أحد مختصر.

قوله: (أقبل النور) أي سورة النور، والمراد بالقبليّة النزول.

قوله: (أم بعد) في رواية الكشيبي «أم بعده».

قوله: (لا أخوي) فيه أن الصحابي الجليل قد تنفى عليه بعض الأمور الواضحة، وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وثبته فيمدح به.

قوله: (تابعه علي بن مسهر) قلت وصلها ابن أبي شيبة عن عن الشيباني قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى فذكر مثله بلفظ «قلت بعد سورة النور».

قوله: (وخالد بن عبد الله) أي الطحان وهي عند المؤلف في «باب رجم المحسن» وقد تقدم لفظه.

قوله: (والمحاربي) يعني عبد الرحمن بن عبد الكوفي.

قوله: (وعبد) بفتح أوله، وأبوه حيد بالتصغير، ومتابته وصلها الإسماعيلي من رواية أبي ثور واحد بن منيع قالاً حدثنا عبيد بن حيد وجبر هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه «قلت: قبل النور أو بعدها».

التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليترك له المبرح يهلك وليس له الإهلاك وغير المبرح لا يفيد، قال الرافعي: وهو مبني على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير، فإن قلنا يجب التحق بالحد فليزجره بغير المبرح وإن لم يترجر، وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان، وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب.

٣٦- باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى

٦٨٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَتَيْنَ زَنَاهَا، فَلْيُجْلِدْهَا وَلَا يَثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيُجْلِدْهَا وَلَا يَثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الْغَالِيَةُ فَلْيُجْلِدْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ».

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [رواجع: ٢١٥٢، أخرجه مسلم: ١٧٠٣].

قوله: (باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ولا تنفى) أما الثرب بمثابة ثم مطقة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه. وقد جاء بلفظ «ولا يثربها» في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عند النسائي، وأما التي فاستبطوه من قوله: «فليجها» لأن المقصود من التي الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه للصبيّة وهو حاصل بالبيع، وقال ابن بطال: وجه الدلالة أنه قال: «فليجلدها» وقال: «فليجها» فدل على سقوط التي لأن الذي يثنى لا يقتدر على تسليمه إلا بعد مدة فأنشأه الأبق. قلت: وفيه نظر لجواز أن يتسلمه المشتري مسلوب المنفعة مدة التي، أو يثنى بيعة ليتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجود التي، وقال ابن العربي: تستثنى الأمة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله، وإن لم يسقط الحد لأنه الأصل والتي فرع. قلت: وقامه أن يقال: روعي حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه قوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد، واستمر في العبد إذ لا حق للسيد في الاستمتاع به، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عموم الأمر بنفي الزاني عاوضه عموم نهي المرأة عن السفر بغير المحرم، وهذا خاص بالإمام من الرقيق دون الذكور، وبه احتج من قال: لا يشرع نفي النساء مطلقاً كما تقدم في باب البكران يجلدان ويغنيان» واختلف من قال بنفي الرقيق، فالصحيح نصف سنة، وفي وجه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة، وفي ثالث لا نفي على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر.

قوله: (إذا زنت الأمة فتين زناها) أي ظهروا، وشروط بعضهم أن يظهر بالبينة مراعاة للفظ تبين، وقيل: يكتفى في ذلك بعلم السيد.

قوله: (فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية ﴿فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ [النساء: ٢٥] ووقع في رواية للنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة «فليجلدها بكتاب الله».

قوله: (ولا يثرب) أي لا يجمع عليها العقوبة بالجلد والتعزير، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد، وفي رواية سعيد عن أبي هريرة عند عبد الرزاق «ولا يعيرها ولا يفندھا» قال ابن بطال: يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يعزّر بالتعنيف واللوم وإنما يلبق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتخدير والتخويف، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفأ. قلت: وقد تقدم قريباً نهي «عن سب الذي أقيم عليه حد المحرم وقال: لا تكونوا أعواناً للشيطان على أتيعكم».

قوله: (تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة) يريد في المتن لا في السند، لأنه نقص منه قوله: «عن أبيه» ورواية إسماعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن الفضل عن إسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث، إلا أنه قال: «فإن عادت فزنت فليجها» وبإبائي سواء، ووافق الليث على زيادة قوله: «عن أبيه» محمد بن إسحاق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، ووافق إسماعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمري عندهم وأبو بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن إسحاق عند النسائي، ووقع في رواية عبد الرحمن المذكورة عن سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه عن الزمري عن حيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال إنه خطأ والصواب الأول، ووقع في رواية حيد هذه بلفظ آخر قال: «أبى النبي ﷺ رجل فقال: جاري زنت فتين زناها» قال: أجلدها خمسين» الحديث.

ويتحمل أن يكون من الجبة وهو الاستقبال بالكرور وأصله من إصابة الجبهة تقول جبهته إذا أصبت جبهته كرامته إذا أصبت رأسه، وقال الباجي: ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جريبتهم تحريف حكم التوراة والكنع على النبي إما رجاء أن يحكم بينهم بفرض ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزائنين واعتقدوا أن ذلك يخرجهم عما وجب عليهم، أو قصدوا اختيار أمره، لأنه من المقرر أن من كان نبياً لا يقر على باطل، فظهر توفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الحمد.

قوله: (قال عبد الله بن سلام: كذبتم، فإنها الروجم) رواية ابوب وعبد الله بن عمر « قال فأتوا بالتوراة قال: فأتوها إن كنتم صادقين ».

قوله: (فأتوا) بصيغة الفعل الماضي، وفي رواية ابوب فجاؤوا وزاد عبد الله بن عمر « بها قروها » وفي رواية زيد بن أسلم « فأتى بها فنزع الرسادة من تحته فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك ونحن أنزلك » وفي حديث البراء عند مسلم « فدعا رجلاً من علمائهم فقال: أنشدك بالله ونحن أنزل » وفي حديث جابر عند أبي داود « فقال التورني بأعلم رجلين منكم، فأتى بآبى صوريا » زاد الطبري في حديث ابن عباس « التورني برجلين من علماء بني إسرائيل، فأتوا برجلين أحدهما شاب والأخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر » ولابن أبي حاتم من طريق جصاده « أن اليهود استنصروا رسول الله ﷺ في الزينيين فأتاهم بالرجم، فأكفروه، فأمرهم أن يأتوا بأجبارهم فنأشدتهم فكفروا إلا رجلاً من أصاغرم أمور فقال: كذبوك يا رسول الله في التوراة ».

قوله: (فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرا ما قبلها وما بعدها) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار، وفي رواية عبيد الله بن عمر « فوضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم فقرا ما بين يديه وما وراءها » وفي رواية ابوب « فقالوا لرجل عن يرضون: يا أحوار اقرأ. فقرأ، حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه » واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم، لكن ذكر مكي في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم، كما ذكر القرطبي، ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث للماضي « أن النبي ﷺ لما ناشده قال: يا رسول الله إنهم ليمهلون أنك نبي مرسل ولكنهم يحسدونك » وقال في آخر الحديث « ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ﴾ الآية [المائدة: ٤١] ».

قوله: (فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم) في رواية عبد الله بن دينار « فإذا آية الرجم تحت يده » ووقع في حديث البراء ففعله الرجم، ولكنه كثر في أشرفنا فكان إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الرضيع أقمنا عليه الحد، فقلنا تمالوا فلنجتمع على شيء نقيم عليه الشريف والرضيع فجمعنا التحميم والجملد مكان الرجم » ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة « الحصن والمحصة إذا زنيا فقامت عليها البيعة رجلاً، وإن كانت المرأة حلياً ترصع بها حتى تضع ما في بطنها » وفي حديث جابر عند أبي داود « قالاً لعبد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجلاً » زاد البزار من هذا الوجه فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي رية وفيها عقوبة، قال فما منعنا أن ترجموها قالوا: ذهب سلطاننا فكذا كنا القتل » وفي حديث أبي هريرة « فما أول ما ارتخصم أمر الله؟ قال: زنى ذوا قرابة من الملك فأخر عنه الرجم، ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجه فحال قومه دونه وقالوا أبداً بصاحبك، فاصطلحوا على هذه العقوبة » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني « إنها كنا شعبة وكان في نساتنا حسن وجه فكسر فينا فلم يبق له نصراً فجلد » والله أعلم.

قوله: (فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما) زاد في حديث أبي هريرة « فقال النبي ﷺ فأتى أسكم بما في التوراة » وفي حديث البراء « اللهم إني أول من أحيى أمرك إذ أماتوه » ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضاً « فدعا رسول الله ﷺ بالشهود فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمر بهما فرجما ».

قوله: (فرايت الرجل ينجي) كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المهملة بعد ما نون مكسورة ثم تحتاية ساكنة، وعن المسلمي والكشيبي بيمين ونون مفتوحة ثم همزة، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في رواية ابوب « يميني »، بضم أوله وجمع مهموز. وقال ابن عبد البر: وقع في رواية يميني بن يميني كالسرخسي والصواب « يميني » أي يميل. جملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه: الأولان والثالث بضم أوله واليمين وكسر النون والهمزة، الرابع كالأول إلا

قوله: (وقال بعضهم) أي بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه في مسند أحد بن منيع ومن طريقه الإسمايلي « قلت بعد سورة المائدة أو قبلها؟ » كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل.

قوله: (والأول أصح) أي في ذكر النور « قلت: ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهود واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التي نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم. الحديث الثاني:

قوله: (عن نافع) في مواعيد محمد بن الحسن وحده « حدثنا نافع » قاله السداسي في الموطآت.

قوله: (أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا) ذكر السهيلي عن ابن العربي أن اسم المرأة بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل، وذكر أبو داود السيب في ذلك من طريق الزهري « سمعت رجلاً من مزينة عن تميم العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال: زنى رجل من اليهود بامرأة، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه يبعث بالتخفيف، فإن أختانا بفيتا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فبينا نبي من أنبيائك. قال فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا: يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة زنيا منهم » وتتل ابن العربي عن الطبري والتلمسي عن المفسرين قالوا: « انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكثانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء فسألوا النبي ﷺ وكان رجل وامرأة من أشرف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بسرة، وكانت خيبر حينئذ حرباً فقال لهم أسلموه، فنزل جبريل على النبي ﷺ فقال: اجعل بينك وبينهم ابن صوريا » فذكر القصة مطولة، ولفظ الطبري عن طريق الزهري المذكورة « أن أحبار اليهود اجتمعوا في بيت للمدراس، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت » فذكر القصة وفيها: « قال اخبروا إلى عبد الله بن صوريا الأحوار » قال ابن إسحاق: « ويقال إنهم أخرجوا معه أبا ياسر بن أسحب وهوب بن يهوداء فخلا النبي ﷺ بابن صوريا » فذكر الحديث، ووقع عند مسلم من حديث البراء « مر على النبي ﷺ يهودي محملاً مجلداً. فدعاهم فقال: هكذا تمجدون حد الزاني في كتابكم؟ قالوا: نعم » وهذا يخالف الأول من حيث أن فيه أنهم ابتدؤوا السؤال قبل إقامة الحد، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال، ويمكن الجمع بالتقدم بأن يكون الذين سألوها عنهما غير الذي جلدوه، ويحتمل أن يكون يهوداً جلدوه ثم بدأهم فسألوا فاتفقوا بالمرور بالجلود في حال سؤلهم عن ذلك فأمرهم بإحضارهما فوقع ما وقع والعلم عند الله، ويؤيد الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس: « أن رجلاً من اليهود أتوا النبي ﷺ ومعهم امرأة فقالوا: يا محمد ما أنزل عليك في الزنا » فيجيب أنهم جلدوا الرجل ثم بدأهم أن يسألوا عن الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة والسؤال، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ أتى يهودي ويهودية زنيا » ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريباً ولفظه « أحمداً » وفي حديث عبد الله بن الحارث عند البزار « أن اليهود أتوا يهوديين زنيا وقد أحمصنا ».

قوله: (ما تمجدون في الفؤارة في شأن الرجم)؟ قال الباجي: يحتمل أن يكون علم بالرحي أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل، ويحتمل أن يكون علم ذلك بإخبار عبد الله بن سلام وغيره عن أسلم حصل على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى.

قوله: (فقالوا نفضحهم) يفتح أوله وثالثه من النفضية.

قوله: (ويجلدون) وقع بيان النفضية في رواية ابوب عن نافع الأكيبة في التوحيد بلفظ « قالوا: نسخم وجوههما ونغزيبهما » وفي رواية عبد الله بن عمر « قالوا نسود وجوههما ونحمهمها ونغالف بين وجوههما ويطاف بهما » وفي رواية عبد الله بن دينار « إن أجبارنا أخذوا تحميم الوجه والتجبية وفي حديث أبي هريرة « يحم ويحم ويجلد » والتجبية أن يعمل الزائنان على حمار وتقابل أفتيتهما ويطاف بهما، وقد تقدم في « باب الرجم بالباط » النقل عن إبراهيم الحري أنه جزم بأن تفسير التجبية من قول الزهري فكانه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته. وقال المنذري: يشبه أن يكون أصله الهمزة وأنه التجبية وهي الردع والزجر يقال: جتته تجبيته أي ردعته، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل ذلك ينكس رأسه استحياء فسمي ذلك الفعل تجبية.

٣٨- باب إذا رَمَى امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّوْنِ،

عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ، هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَتَيْتَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَ بِهِ؟

٦٨٤٣، ٦٨٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّهُمَا أَخْبَرَا: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ اخْلُصَا: أَفْضِي بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُمَا: أَجَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَفْضَى بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَلْذَنِي إِنْ أَنْتَكُمُ، قَالَ: «تَكَلَّمْ». قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَصِيْفًا عَلَى هَذَا - قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَصِيفُ الْأَجِيرُ - فَرَأَى بِأَمْرَيْنِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ، فَأَقْبَدْتِ مِنْهُ بِعَاقِبَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ لَبِثْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جُلْدٌ مِائَةً وَتَفْرِيصٌ عَامٍ، وَأَلَمَّا الرُّجْمُ عَلَى امْرَأَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا وَاللَّهِ نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأُضَيِّقَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَا عَنَّمَكُمُ وَجَدْتُمْ قَرْنَهُ عَلَيْكَ». وَجُلْدَةُ ابْنَةِ مِائَةٍ وَغَرْمَةٌ عَامًا، وَأَمَرُ أَنْتَسَا الْأَسْلَمِيُّ أَنَّ بَأْسِي امْرَأَةَ الْآخَرِ: «فَإِنْ احْتَرَفْتَ فَأَرْجُحْهَا». [راجع: ٢٣١٤، ٢٣١٥، أخرجه مسلم ١٦٩٧، ١٦٩٨، بإسقاط].

قوله: (باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يمت إليها فيسألها عما رميت به) ذكر فيه قصة السيف، وقد تقدم شرحه مستوفي، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره، وأما من قذف امرأته فكانه أدخله من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك، وأشار بقوله: «هل على الإمام» إلى الخلاف في ذلك، والجمهور على أن ذلك مجبب ما يراه الإمام. قال النووي: الأصح عندنا وجوبه والحجة فيه بمت أنيس إلى المرأة، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد السيف من الخصام والصالح على الحد واشتهار القصة حتى صرح والد السيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها، فالإرسال إلى هذه يختص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالجمهور، وإما علق على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالإقرار لتعذر إقامة البينة على ذلك، وقد تقدم شرح الحديث مستوفي، وذكرت ما قيل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة، وفي الموطأ أن عمر أثار رجل فأنهيه أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث إليها أبا واقد فسأله عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعتزمت، فأمر بها عمر فزمت. قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن من قذف امرأة أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بينة أن عليه الحد إلا أن أقر القذف، فلهذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسأله عن ذلك، ولو لم تعترف المرأة في قصة السيف لوجب على والد السيف حد القذف. وما يترفع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط؟ قال بالأول مالك والثاني أبو حنيفة، وقال الشافعي وصاحبا أبي حنيفة: من أقر منهما فأما عليه حد الزنا فقط، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها، وإن كان كذب فليس بزنا وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لزومه ما أقر به على نفسه وهو مدع فيما أقر به على غيره فيؤاخذ بإقراره على نفسه دون غيره.

٣٩- باب مَنْ أَدَبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ دُونَ السُّلْطَانِ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا صَلَّى، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَقْطَعْهُ، فَإِنْ آتَى فَلْيَقَاتِلْهُ». وَقَعْلَهُ أَبُو سَعِيدٍ.

٦٨٤٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَعْلَجِي، فَقَالَ: حَسْبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ، وَلَيْسُوا عَلَى مَا، فَصَاتَنِي وَجَعَلَ يُظَنُّ بِِي فِي خَاصِرِي، وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التِّيمُمِ. [راجع: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ٣٦٧، مطولاً].

٦٨٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِشَةَ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ، فَلَلَّكَرْنِي لَكْرَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَسْبَتْ النَّاسِ فِي قِلَادَةٍ، فَبِى الْمَوْتِ، لِمَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَوْجَعَنِي. نَحْوَهُ: لَكَزَ وَوَكَزَ وَاجِدٌ. [راجع: ٣٣٤، أخرجه مسلم: ٣٦٧، مطولاً].

قوله: (باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان) أي دون إذنه له في ذلك. هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الأرقاء إلى أن يستأنس سيده الإمام في إقامة الحد عليه، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة؟ وقد تقدم بيانه في «باب إذا زنت الأمة».

قوله: (وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: إذا صلى فاراد أحد أن يمر بين يديه فليدهه، فإن أبي فليقاتله، فعله أبو سعيد) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولاً في «باب يرد المصلي من مر بين يديه» ولفظه «فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدهه، فإن أبي فليقاتله فأما هو شيطان» أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي سعيد. وأما قوله: «فعله أبو سعيد» فهو في الباب المذكور بلفظ «رأيت أبا سعيد يصلي وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره» وقد تقدم شرحه مستوفي هناك والغرض منه أن الحظر ورد بالإذن للمصلي أن يبذره المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم، فعله أبو سعيد الحذري ولم ينكر عليه مروان، بل استغفمه عن السبب، فلما ذكره له أثره على ذلك، ثم ذكر حديث عائشة في سبب نزول آية التيمم من وجوبين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها، وقد تقدمت طريق مالك في تفسير سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عقبها.

قوله: (لكن ووكز واحد) أي بمعنى واحد، ثبت هذا في رواية المستملي، وهو من كلام أبي عبيدة قال: الركن في الصلوة يجمع الكف ولغزه مثله وهو اللكر. قال ابن بطال: في ملين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بحضرة السلطان ولو لم يأن له إذا كان ذلك في حق. وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق، وقد تقدمت الإشارة إليه في «باب لا تريب على الأمة».

٤٠- باب مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَفَقَّطَهُ

٦٨٤٦- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ زَوَادٍ كَاتِبِ الثُّمَيْرَةِ، عَنْ الثُّمَيْرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ حَفَاذَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ ضَرْبَ مُصْقَفٍ، قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِلَيَّ ﷺ. فَقَالَ: «أَفْعُوضُونَ مِنْ غَيْرِهِ سَعْدُ؟ لَأَنَا أَغْوَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْوَرُ مِنِّي». [انظر: ٧٤٦٦، أخرجه مسلم: ١٤٩٩، مطولاً].

قوله: (باب من رأى مع امرأته رجلاً ففقطه) كذا أطلق ولم يبين الحكم، وقد اختلف فيه: فقال الجمهور عليه القود، وقال أحد وإسحاق إن أقام بينة أنه وجدته مع امرأته هدر دم. وقال الشافعي يسعه فيما بينه وبين أهله قتل الرجل إن كان ثباً وعلم أنه نال منها ما يوجب الفسل، ولكن لا يسقط عنه القود في ظاهر الحكم. وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى هاني بن حزام «أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتلها، فكتب عمر كتاباً في الملاينة أن يبقوه به وكتابه في السر أن يعطوه الدية» وقال ابن المنذر: جاءت الأخبار عن عمر في ذلك بخلافه وعامة أسانيدنا مقطعة، وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلاً وجدته مع امرأته فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء ولا فليخط برته، قال الشافعي: وهذا نأخذ، ولا نعلم لعلي مخالفاً في ذلك.

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل وعبد الملك هو ابن عمير ووراد هو كاتب الثميرة بن شعبة، وثبت كذلك لغير أبي ذر.

قوله: (قال سعد بن عباد) هو الأصمري سيد الخزرج. قوله: (لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربه بالسيف) كذا في هذه الرواية بالجزم، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم «أن سعد بن عباد قال: يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أهمل حتى أتى بأربعة شهداء، الحديث، وله من وجه آخر

١٧٠٨، بلفظ: اسواط.]

٦٨٤٩- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ

بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُغَيِّرُوا قَوْلَ عَشْرِ حُرُمَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ خُلُودِ اللَّهِ». [راجع: ٦٨٤٨، أخرجه مسلم: ١٧٠٨، بلفظ: اسواط.]

٦٨٥٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو:

أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا قَالَ: يَتِيمًا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ سَمْعَانَ أَبَا بُرَيْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُغَيِّرُوا قَوْلَ عَشْرَةِ اسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ خُلُودِ اللَّهِ».

[راجع: ٦٨٤٨، أخرجه مسلم: ١٧٠٨.]

٦٨٥١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ

هِيَّابٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَوْصَالِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ نَوَاصِلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتُمْ مِثْلِي، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي». فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَتَّقُوا عَنِ الْأَوْصَالِ وَاصِلٌ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَانَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لِرِدَّتِكُمْ، كَأَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا».

قَاتِلُهُ خَيْبٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَثَوْنُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ هِيَّابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٩٦٥، أخرجه مسلم: ١١٠٣.]

٦٨٥٢- حَدَّثَنِي عُثَايْبُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ

الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْزِمُونَ عَلَى عُثَيْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَاءً، أَنْ يَخُورَ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُوَوِّدَهُ إِلَى رَحَالِهِمْ. [راجع: ٢١٢٣، أخرجه مسلم: ١٥٢٧، وفي البرق: ٣٤، ٣٧.]

٦٨٥٣- حَدَّثَنَا عِدْنَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ:

أَخْبَرَنِي غُرُورَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أَنْفَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ فِي شَيْءٍ يُلَاقِي إِلَيْهِ حَتَّى يَنْتَهَكَ مِنْ حُرُمَاتِ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لَهُ. [راجع: ٣٥٠٠، أخرجه مسلم: ٢٢٢٧، بلفظ: ٢٢٢٧.]

قوله: (باب) بالتثنية (كم التعزير والأدب) التعزير مصدر عززه وهو مأخوذ من العزور وهو الرد والمنع، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره ومنه ﴿وَأَمْسَرَ بِرُسُلِي وَعَزَّوْهُمْ﴾ [المائدة: ١٢] وكلفه عن إتيان التبيح، ومنه عززه القاضي أي أنه لا يعود إلى التبيح. ويكون بالقول وبالعمل بحسب ما يليق به، والمراد بالأدب في الترجمة التحذير وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أصم منه، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم، وأورد الكمية بلفظ الاستعظام إشارة إلى الاختلاف فيها كما ساذكره وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث: الأول:

قوله: (عن بكير بن عبد الله) يعني ابن الأشج.

قوله: (عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن) في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب «أن بكيرا حدثنا قال: بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر فحدثت سليمان بن يسار، ثم أقبل علينا سليمان فقال: حدثني عبد الرحمن».

«قال سعد: كلا والذي يثبثك بالحق، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك» ولأبي داود من هذا الوجه «أن سعد بن عبادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَجِدُ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا يَفْتَلُهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيَّ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الرَّجْمِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ الْحَدِيثَ وَفِيهِ «قَالَ أَنَسُ لِسَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ: يَا أَبَا نَائِدٍ قَدْ نَزَلَتْ الْحُدُودُ، أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتَ مَعَ امْرَأَتِكَ رَجُلًا كَيْفَ كُنْتَ صَانِعًا؟ قَالَ: كُنْتُ ضَارِبُهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يَسْكُنَا، فَأَنَا أَضْعَبُ وَأَجْعُ أَرْبَعَةً؟ فَنُلِيَ ذَلِكَ قَدْ قَضَى الْحَدِيثَ حَاجَتَهُ فَانْطَلَقَ، وَأَقُولُ: رَأَيْتُ فَلَانًا فَيُجْلِدُونِي وَلَا يَقْبَلُونَنِي فِي شَهَادَةِ أَبَدٍ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كُنْ بِالسَّيْفِ شَاهِدًا ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَّبِعَ فِيهَا السَّكْرَانُ وَالْغَيْرَانِ «وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرَحُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي «بَابِ الْغَضَبِ» فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ النِّكَاحِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي» فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ. وَلِي الْحَدِيثُ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَعَارِضُ بِالرَّأْيِ.

٤١- باب ما جاء في التعريض

٦٨٤٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ هِيَّابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ الْأَعْرَابِيُّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَكَذَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِيْلٍ». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَوْثَقُ؟». قَالَ: خَمْرٌ، قَالَ: «هَلْ لَهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنَّى كَانَ ذَلِكَ؟». قَالَ: أَرَأَهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ، قَالَ: «فَلَمَّا لَمْ تَزَعْهُ عِرْقٌ». [راجع: ٥٣٠٠، أخرجه مسلم: ١٥٠٠.]

قوله: (باب ما جاء في التعريض) يعين مهمة وضاد معجمة، قال الراغب: هو كلام له وجهان ظاهر وباطن، فيفسد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر، وتقدم شيء من الكلام فيه في «باب التعريض بنفي الولد» من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرجي الذي قال «إن امرأتي ولدت غلاما أسود» الحديث، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبين الاختلاف في حكم التعريض وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التعريض بالقلف لا يعطي حكم التصريح، تخبره البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضوعين وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشرت إليها هناك «ولم يرخص له في الانتفاء منه» وقول الزهري: إما تكون الملاحة إذا قال رأيت الفاحشة، قال ابن بطال: احتج الشافعي بأن التعريض في خبطة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخلقتها، فدل على افتراق حكمهما، قال وأجاب القاضي إسماعيل بأن التعريض بالخلبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين، فإذا صرح بالخلبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فسمع، وإذا عرض فأنهم أن المرأة من حاجته لم يتجلى إلى جواب، والتعريض بالقلف يقع من الواحد ولا يفتر إلى جواب، فهو كاف من غير أن ينفذه من أحد فقام مقام التصريح، كلا فرق، ويحكر عليه أن أحد يدفع بالشبهة والتعريض يجعل الأمرين، بل عدم القلف فيه هو الظاهر وإلا لما كان تعريضا، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أدنى المسلم، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة، وقال عبد الرزاق «أبانا ابن جريج قلت لعطاء: فالتعريض؟ قال: ليس فيه حد، قال عطاء وعمرو بن دينار: فيه نكال» ونقل ابن التين عن الماوردي أنه قال تبريب البخاري غير معتدلة، قال: ولو قال: ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما يتكره لكان صوابا. قلت: ولو سكوت عن هذا لكان هو الصواب، قال: ابن التين: وقد انفصل للملكية عن حديث الباب بأن الأعرجي إنما جاء مستغنياً ولم يرد بتعريضه قذفاً. وحاصله أن القذف في التعريض إنما ثبت على من عرف من إرادته القذف، وهذا يقري أن لا حد في التعريض لتعدد الإطلاع على الإرادة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٤٢- باب كم التعزير والأدب؟

٦٨٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُجْلِدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ خُلُودِ اللَّهِ». [انظر: ٦٨٤٩، ٦٨٥٠، أخرجه مسلم:

قوله: (عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله) في رواية الأصمعي عن أبي أحمد الجرجاني «عن عبد الرحمن بن جابر» ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن بن أبي بردة وهو صواب، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ «ابن» بدل «عن».

قوله: (عن أبي بردة) في رواية علي بن إسحاق بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه يستدل إلى عبد الرحمن بن جابر قال «حدثني رجل من الأنصار» قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور: هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم «حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ» وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه «عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه» أخرجه الإسماعيلي. قلت: قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في «المنخرج» قال الإسماعيلي: رواه إسحاق ابن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار.

قلت: وهذا لا يعين أحد التفسيرين، فإن كلاً من جابر وأبي بردة أنصاري، قال الإسماعيلي: لم يدخل الليث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحداً وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك، وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى؟ الرابع الثاني، ثم الرابع أنه أبو بردة بن نيار، وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو لا؟ الرابع الثاني أيضاً، وقد ذكر الدار طفي في «العلل» الاختلاف ثم قال: القول قول الليث ومن تابعه، وخالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال: القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد. قلت: ولم يفتح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع ليكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكر ثم تحديث سليمان بكراً به عن عبد الرحمن، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة، وادعى الأصمعي أن الحديث مضطرب فلا يفتح به لاضطرابه، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بسماحه، وإيهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهذا المدة في التصحيح، وقد وجدت له شاهداً بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفته «لا يحل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد» وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه سنائي الإشارة إليه.

قوله: (لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي، وليبعضهم بالجزم، ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي «لا تجلدوا».

قوله: (فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة «فوق عشر جلدات» وفي رواية علي بن إسحاق بن حماد المشار إليها «لا عقوبة فوق عشر ضربات».

قوله: (ولا في حد من حدود الله) ظاهراً أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد أو الضرب مخصص أو عقوبة مخصصة، والمتفق عليه من ذلك أصل الزنا والسرقة وشرب السكر والحاربة والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الإرتداد، واختلف في تسمية الآخرين حداً، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حداً أو لا، وهي جحد العارية واللواط وإتيان الهبة وتحليل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق واكل الدم والميتة في حال الاختيار وخم الخنزير، وكذا السحر والقتل بشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلاً والفطر في رمضان والتعريض بالزنا، وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حد حق الله، قال ابن دقيق العيد بلغني أن بعض المعصنين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدورات المقدم ذكرها أمر اصطلاحى من الفقهاء، وأن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت، وتعقب ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل، والأصل عدمه، قال: ويؤيد عليه أن إذا أجزأ في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المنع به، لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبقى لمخصص الزيادة معنى. قلت: والمعصية المشار إليه أظنه ابن تيمية، وقد تقلد صاحبه ابن القيم المقالة المذكورة فقال: الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه، وهي المراد بقوله «ومن يتعد حدود الله فلاولئك هم الظالمون» [البقرة: ٢٢٩]

وفي أخرى «قد ظلم نفسه» [الطلاق: ١] وقال «تلك حدود الله فلا تقربوها» [البقرة: ١٨٧] وقال «ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً» [النساء: ١٤] قال: فلا يزداد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق بمعصية كآداب الأب ولده الصغير. قلت: ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي، فما ورد فيه تعذيباً لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل، وما لم يرد فيه تعذيب فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى، وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة، فهذا يدفع لإيراد الشيخ تقي الدين على المعصية المذكور إن كان ذلك مراداً، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتعزير بلفظ «لا تمزروا فوق عشرة أسواط» وقد اختلف السلف في ملول هذا الحديث فآخذ بظاهره الليث وأحد في المشهور عنه وإسحاق وبعض الشافعية، وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة: تجوز الزيادة على العشر، ثم اختلفوا فقال الشافعي: لا يبلغ أثنى الحدود، وهل الاعتبار بعد الحظر أو بعد العبد؟ قولنا، وفي قول أو وجه يستتبع كل تعزير من جنس حله ولا يجاوز، وهو مقتضى قول الأوزاعي «لا يبلغ به الحد» ولم يفصل، وقال الباقر: هو إلى رأي الإمام بالغاً ما بلغ وهو اختيار أبي ثور، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى «لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين» وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبي ثور وعطاء: لا يعز إلا من تكره منه، ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعز، وعن أبي حنيفة لا يبلغ لأكثر من أربعين، وعن ابن أبي ليلى وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة، وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم، ومنها قصره على الجلد وأما الضرب بالعصا مثلاً وباليده فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أثنى الحدود، وهذا رأي الأصمخري من الشافعية وكأنه لم يفت على الرواية الواردة بلفظ الضرب، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة، ورد بأنه قل به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحدود وحديث الباب يقتضي تعذيبه بالعشر فما دونها فيصير مثل الحد، وبالإجماع على أن التعزير موكل إلى رأي الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرع للردع في الناس من يردعه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد، فلذلك كان تعزير كل أحد بحسبه، وتعقب بأن الحد لا يزداد فيه ولا يقص فاختلفا، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يرضى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد، ومع ذلك لا يجمع عندهم بين الحد والتعزير، فلو نظر إلى كل فرد لقليل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير، ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب، وعكسه النووي وهو المعتمد فإنه لا يعرف القول به عن أحد من الصحابة، واحتقر الدلوحي فقال: لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى العقوبة بقدر الذنب، وهو يقتضي أنه لو بلغ ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأنس به. الحديث الثاني حديث النبي عن الرصائل والغرض منه قوله «فواصل بهم كالمكمل بهم» قال ابن بطال عن المولاي: فيه أن التعزير موكل إلى رأي الإمام لقوله «لر امتد الشهر لزمت» فدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير ما يراه، وهو كما قال، لكن لا يعارض الحديث المذكور لأنه ورد في عدد من الضرب أو الجلد فيقتل بشيء محسوس، وهذا يتعلق بشيء متروك وهو الإساءة عن المقطرات والألم في يرجع إلى التجميع والتعطيش، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جد، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجملة فأشار إلى أن ذلك لو تمدى حتى ينتهي إلى عجزهم عنه فكان هو المؤثر في زجرهم، ويستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع. وذلك يمكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفاً وتشديداً والله أعلم. نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجميع وغیره من الأمور المعترية.

قوله: (تابعه شعيب ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهري، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب: عن سعيد بن المسيب) أي تابعوا عقلاً في قوله عن أبي سلمة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب. قلت: فأما متابعة شعيب فوصلها للؤلؤ في كتاب الصيام، وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الأنصاري فوصلها الذهلي في «الزهريات» وأما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم بن طريق ابن وهب عنه، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فسباني الكلام عليها في كتاب الأحكام، وذكر الإسماعيلي أن أبا صالح رواه عن الليث عن عبد الرحمن المذكور فجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة، قال: وكذا رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري يستند إليه كذلك انتهى. وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام. الحديث الثالث:

قوله: (حدثني عياض) بتحتانية ثم معجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى

البصري.

قوله: (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر.

قوله: (عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضرهون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أشروا طعاماً جزأاً أن يميحوا في مكانهم) في رواية أبي أحد الجرجاني عن الفريزي «سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا إلخ» فصار صورة الإسناد الإرسال والصواب «عن سالم بن عبد الله» تصحفت «عن» فصار «ابن» وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى بهذا الإسناد «عن سالم بن ابن عمر به» وتقدم في البيوع من طريق يونس عن الزهري «أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال نذكر نحوه» وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعي خصامى المقود الفاسدة بالضرب ومشروعية إقامة المحتجب في الأسواق والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به. الحديث الرابع:

قوله: (عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (ما انظم) هذا طرف من حديث أوله «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما» أخرجه مسلم بتمامه من رواية يونس، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ من طريق مالك عن الزهري، وقد تقدم قريباً في أوائل الحدود من طريق حقل عن ابن شهاب

٤٣- باب من أظهر الفاحشة والطلع والهمة بغير بينة

٦٨٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِينَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ، فَرُفِّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهُمَا: كَلَبْتُ عَلَيْهِمَا إِنْ امْسَكْتُهُمَا.

قَالَ: فَحَبِطَتْ ذَلِكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا، كَانَهُ وَحَرَةً: فَهُوَ.

وَسَيِّفْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يَكُونُ. [رواجع: ٤٢٣، أخرجه مسلم:

١٤٩٢، مطرولاً بدون ذكر "١٥ سنة"].

٦٨٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: قَالَ: ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ الْمُتَلَاعِينَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: هِيَ الْيَاقُوتُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً امْرَأَةً عَنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ». قَالَ: لَا، بَلْتُ امْرَأَةً أَطْلَعْتُ. [رواجع: ٥٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٩٧].

٦٨٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ذَكَرَ الْمُتَلَاعِينَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي ذَلِكَ قَوْلًا: ثُمَّ انصرفت، وَأَنَا زَجَلٌ مِنْ قُرْبِيهِ يَتَكَلَّمُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ زَجَلًا، فَقَالَ عَاصِمُ: مَا أَتَيْتُ بِهِ إِلَّا يَقُولِي، فَلَقَّبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِأَلَدِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا، لَقِيلَ لَهُمُ، سَبَّ الشَّعْرَ وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ أَدَمَ خِدْلًا، كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ تَبَنَّنْ، فَوَضَعَتْ شَيْبًا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهُ، فَلَاغِنِ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَهُمَا. فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ الْيَاقُوتُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُ خَلِيفَةً». فَقَالَ: لَا، بَلْتُ امْرَأَةً كَانَتْ تُظْهِرُنِي فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ. [رواجع: ٥٣١٠، أخرجه مسلم: ١٤٩٧].

قوله: (باب من أظهر الفاحشة والطلع والهمة بغير بينة) أي ما حكمه والمراد بإظهار الفاحشة أن يتطامى ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك بينة أو

إقرار، والطلع هو بفتح اللام والطاء المهمة بعدما خاه معجزة: الرمي بالشعر، يقال لفتح فلان بكذا أي رمي بشعره، وطلعه بكذا خفياً ومثلاً لوجه به، وبالهمة بضم الهاء وفتح الهاء من بينهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة. وذكر فيه حديثين:

أحدهما حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال «حفظت من الزهري» وقد تقدم شرحه في كتاب اللعان مستوفى.

وقوله (إن جاءت به كذا فهو، وإن جاءت به كذا فهو) كذا وقع بالكتابة وبالاكتفاء في اللوزمين، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب ولفظه «إن جاءت به أحر قصيراً كانه وحرة فلا أراه إلا قد صدقت وكذب عليها، وإن جاءت به أسود أعين ذا البين فلا أراه إلا قد صدقت عليها وكذبت عليه» انتهى، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية، وعرف منه أن الضمير للزوج كانه قال إن جاءت به أحر فزوجها كاذب فيما رماها به، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق. ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضاً. أورده من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه، ووقع لجهضم بإسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضاً في كتاب اللعان وقوله «من غير بينة» في رواية الكشيبي «عن» بدل «من».

وقوله في الطريق الأخرى (ذكر المتلاعنان) في رواية الكشيبي «ذكر المتلاعنين».

قوله: (فقال رجل لابن عباس في المجلس) هو عبد الله بن شداد بن الحاد كما صرح به في الرواية التي قبلها.

قوله: (ذلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء) في رواية صرة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجة «لو كنت راجعاً أحداً بغير بينة لرجت فلاته، فقد ظهر فيها البرية في منقطعها ومهيبتها ومن يدخل عليها» ولم أتف على اسم المرأة المذكورة فكأنهم تعمّدوا إيهامها سراً عليها، قال المذهب: فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بينة أو إقرار ولو كان تنهما بالفاحشة، وقال الثوري: معنى تظهر السوء أنه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تقم البينة عليها بذلك ولا اعترفت، فدل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة. وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أقعد جاريته وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها «هل رأيت ذلك عليها؟ قال: لا، قال: فاعترفت لك؟ قال: لا، قال: فضربه وقال: لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقاد عموك من مالكة لأقعدتها منك» قال الحاكم صحيح الإسناد، وتعبه الذهبي بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث، كذا قال تروهم أن لغزوه كلاماً، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال: لا يعرف، لم يزد على ذلك. ولا يلزم من ذلك القدر فيما رواه بل يتوقف فيه

٤٤- باب رمي المخصنات

«وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِبَيِّنَةٍ فَهَذَا فَاجِلُهُنَّ لَمَسَائِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [النور: ٤-٥].

«إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَأُنْزِلَنَّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُنَّ عَذَابٌ عَظِيمٌ» [النور: ٢٣].

وقول الله: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ لَزَوَاجِهِمْ» [النور: ٦]. «ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا» الآية [النور: ٤].

٦٨٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ نُورٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْفَتْحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرُكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الْيُسَى حَرَمَ اللَّهِ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَآكُلُ الرِّبَا، وَآكُلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَكُّلُ يَوْمَ الزُّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْفَاحِشَاتِ». [رواجع: ٢٧٦٦، أخرجه مسلم: ٨٩].

قوله: (باب رمي المخصنات) أي فتنهن، والمراد المحاررات العفيفات، ولا يختص

بالمزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمُومُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَأُولَئِكَ فِيهِمْ عَذَابٌ أَشَدُّ﴾ [النور: ٤] الآية كذا لا يمي ذر والنسفي، وأما غيرهما فسأفوا الآية إلى قوله ﴿غُفِرَ رَجِيمٌ﴾.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمُومُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُعَفَّلَاتِ الْمُؤْمَنَاتِ لَعْنُوا﴾ كذا لا يمي ذر، وغيره: إلى قوله عظيم: واقتصر النسفي على ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَمُومُونَ﴾ [النور: ٢٣] الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد الغذف والثانية بيان كونه من الكباير بناء على أن كل ما توعد عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المتشدد وبذلك يطابق حيث الباب الأيمن المذكورين، وقد اتفق الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما ساذكره في الباب الذي بعده.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمُومُونَ أَزْوَاجَهُمْ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِآيَةٍ﴾ الآية كذا لا يمي ذر وحده، وبني على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ﴾ [النور: ٦] وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها تتعلق باللعان، وقد تقدم قريباً «باب من رمى امرأته».

قوله: ﴿حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ﴾ هو ابن بلال ولغير أبي ذر «حدثنا» وأبو الغيث هو سالم.

قوله: ﴿اجْتَبَا السَّعْيَ الْمَوْفِقَاتِ﴾ بموحدة وقف أي المهلكات، قال المطلب: سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبيها. قلت: والمراد بالموافقة هنا الكبيرة كما ثبتت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «الكباير الشرك بالله وقتل النفس» الحديث مثل رواية أبي الغيث، إلا أنه ذكر بسند السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العنوايين عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا «قال رسول الله ﷺ: ما من عبد يصلي الخمس ويجتنب الكباير السبع إلا فتحت له أبواب الجنة» الحديث، ولكن لم يفسرها، والمتشدد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال «كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والدييات والسنن ويحث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن» الحديث بطوله، وفيه «وكان في الكتاب: وإن أكبر الكباير الشرك» فذكر مثل حديث سالم سواء، والطبراني من حديث سهل بن أبي خشية عن علي رفعه «اجتنب الكباير السبع» فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بسند السحر، وله في الأوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال «الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة» وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنبل عن عبد الله بن عمرو قال «صعد النبي ﷺ المنبر ثم قال أبشروا من صلى الخمس واجتنب الكباير السبع نودي من أبواب الجنة» فقيل له: اسمعت النبي ﷺ يذكرهن؟ قال: نعم، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق «أثبتنا معمر بن الحسن قال الكباير الإشراك بالله» فذكر مثل الأصول سواء إلا أنه قال «اليمن الفاجرة» بسند السحر، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» والطبراني في التفسير وعبد الرزاق والخراطي في «مساوي الأخلاق» وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» مرفوعاً وموقوفاً قال «الكباير تسع» فذكر السبعة المذكورة وزاد «الإلحاد في الحرم وعقوق الوالدين» ولا يمي داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه «إن أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكباير قالوا ما الكباير؟ قال: من تسع، أعظمهن الإشراك بالله» فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الإلحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام. وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال «هن عشر» فذكر السبعة التي في الأصل وزاد «وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر» ولابن أبي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال «الكباير» فذكر التسعة إلا ما لا يتيهم وزاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونكث الصفة، والطبراني عن أبي إمامة أنهم تذكروا الكباير فقالوا: الشرح ومال التيسم والفراق من الزحف والسحر والعقوق وقول الزور والغلول والزنا فقال رسول الله ﷺ «فاين يعملون الذي يشتركون بهعد الله ثمناً قليلاً». قلت وقد تقدم في كتاب الأدب عد اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود «أكبر الكباير الإشراك بالله والأمن من مكر الله والقنوط من رحمة الله والياس من روح الله» وهو موقوف، وروى إسماعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل

حديث الأصل لكن قال «اليهان» بدل السحر والقذف، فسئل عن ذلك فقال: اليهان يجمع. وفي الموطأ عن النعمان بن مرة مرسلاً «الزنا والسرقة وشرب الخمر فواحش» وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في «الأدب المفرد» والطبراني والبيهقي وسنده حسن، وتقدم حديث ابن عباس في التيممة ومن رواه يلفظ التيممة وترك التزني من البول كل ذلك في الطهارة، وإسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر «الزنا والسرقة» وله عن أبي إسحاق السبيعي «شتم أبي بكر وعمر» وهو لا يمي أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم، وأخرج الطبري عنه بسند صحيح «الإضرار في الوصية من الكباير» وعنه الجمع بين الصلاتين من غير علم رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر قوله، وعند إسماعيل من قول ابن عمر ذكر التيممة، ومن حديث بريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع طروق الفحل، ومن حديث أبي هريرة عند الحاكم «الصلوات كفارات إلا من ثلاث: الإشراك بالله ونكث الصفة وترك السنن» ثم فسر نكث الصفة بالخروج على الإمام وترك السنن بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم، ومن حديث ابن عمر عن ابن مردويه «أكبر الكباير سوء الظن بالله» ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه «نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أوتيتها رجل فنيها» وحديث «ومن أتى حائضاً أو كانها قد كثر» أخرجه الترمذي، فهذا جميع ما وقفت عليه مما ورد التصريح بأنه من الكباير أو من أكبر الكباير صحيحاً وضعيفاً مرفوعاً وموقوفاً، وقد تبينت غاية التبع، وفي بعض ما ورد خاصاً ويدخل في عموم غيره كالشيب في لمن الوالدين وهو داخل في العقوق وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة الجار وهو داخل في الزنا والتبعية والغلول واسم الحيانة يشمله ويدخل الجميع في السرقة وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخل في قول الزور ويمن الغموس وهي داخل في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله، والمتشدد من كل ذلك ما ورد مرفوعاً بغير تداول من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والانتقال عن الهجرة والزنا والسرقة والعقوق واليمين الغموس والإلحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والتيممة وترك السنن من البول والغلول ونكث الصفة وفراق الجماعة، تلك عشرون خصلة وتتفاوت مراتبها، والجمع على عدل من ذلك أقوى من المختلف فيه إلا ما عده القرآن أو الإجماع فيلحق بما فوقه ويجمع من المرفوع ومن المرفوع ما يقاربه، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع، ويجب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف، وبأنه أعلم أولاً بالذكورات ثم أعلم بما زاد فيجب الأخذ بالزائد، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقته له واقعة ونحو ذلك.

وقد أخرج الطبري وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكباير سبع فقال: من أكثر من سبع وسبع، وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب، وفي رواية إلى السبعمئة، ويحمل كلامه على المبالغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع، وكان المختصر عليها اعتماد على حديث الباب المذكور. وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما وجب فيها الحد، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد، قال الرافعي في الشرح الكبير: الكبيرة هي الموجبة للحد، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة، هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكباير، وقد أقره في الروضة، وهو يشعر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية الجمع بين التعريفين، وليس كذلك، فقد قال الماوردي في «الحاوي»: «هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد» أو «في كلامه للتنبيه لا للشك»، ويكف بقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البخاري في «التهذيب» من ارتكب كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة، ثم قال: فكل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى.

والكلام الأول لا يقتضي الحصر، والثاني هو المتعمد. وقال ابن عبد السلام: لم أقف على ضابط الكبيرة يعني يسلم من الاعتراض، قال: والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها إشاراً أصغر الكباير المنصوص عليها، قال وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لمن. قلت: وهذا أشمل من غيره، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد، لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يخلو من ورود الوعيد على فعله، ويدخل فيه ترك الواجبات القولية ومنها مطلقاً والمراخية بالنيان. وقال ابن الصلاح: لها أسرار منها يجب إيجاب الحد، ومنها الإجماع عليها بالعذاب بانحرافها عن الكتاب أو السنة، ومنها وصف صاحبها بالفسق، ومنها اللعن، قلت: وهذا أوسع ما قبله. وقد أخرج إسماعيل القاضي بسند فيه ابن لبيعة

عن أبي سعيد مرفوعاً «الكاتب كل ذنب أدخل صاحبه النار» ويستند صحيح عن الحسن البصري قال: «كل ذنب نسيه الله تعالى إلى النار فهو كبيرة» ومن أحسن التصانيف قول القرطبي في المقيم «كل ذنب أطلق عليه ينص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد أو شدد التكثير عليه فهو كبيرة» وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الرعيد أو اللصن أو اللصق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والمسان على أنه كبيرة فمهما بلغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عهده، وقد شرعت في جمع ذلك، وأسأل الله الإعانة على تحريره بمهنة وكرمه. وقال الحلبي في «التهاج»: «ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة، وقد تغلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها، وتغلب الكبيرة فلحشة كذلك، إلا الكفر بالله فإنه أحسن الكبائر وليس من نوعه صغيرة، قلت: ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاضل وأفحش. ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال، فالتاتي بقتل النفس بشير حق فإنه كبيرة، فإن قتل أصلاً أو فرعاً أو ذارحم أو بلحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة والزنا كبيرة، فإن كان بحيلة الجار أو بلفظ رسم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة. وشرب الخمر كبيرة، فإن كان في شهر رمضان نهراً أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة. والأول كالمخالفة مع الأجنبية صغيرة، فإن كان مع امرأة الأب أو حيلة الابن أو ذات رسم كبيرة، وسرقة ما دون النصاب صغيرة، فإن كان السرقة منه لا يملك غيره وأفضى به عهده إلى الضعف فهو كبيرة. وأطال في أمثلة ذلك. وفي الكثير منه ما يتعقب. لكن هذا عنوانه، وهو منتج حسن لا بأس باعتباره وملاؤه على شدة اللبس وخشيتها والله أعلم.

(هيبه) يأتي القول في معظم كتل النص في الكتاب الذي بعد هذا، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب، وعلى أكل مال اليتيم في كتاب الوصايا، وعلى اكل الربا في كتاب اليسوع، وعلى التولي يوم الزحف في كتاب الجهاد، وذكر هنا قذف المحصنات. وقد شرط القاضي أبو سعيد المحرري في «أدب القضاة» أن شرط كون غضب المال كبيرة أن يبلغ نصاباً، ويطرد في السرقة وغيرها، وأطلق في ذلك جماعة، ويطرد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجناية. والله أعلم.

٤٥- باب قذف العبيد

٦٨٥٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ قُسَيْبِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَةً، وَهُوَ يَرِيهَا مِمَّا قَالَ، جَلَدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

[إخرجه مسلم: ١٩٦٠].

قوله: (باب قذف العبيد) أي الأرقاء. مير بالعبيد اتباعاً للفظ الخبر، وحكم الأمة والعبد في ذلك سواء، والمراد بلفظ الترجمة الإضافة للمفصول بدليل ما تضمنته حديث الباب، ويحتمل إرادة الإضافة للفاعل، والحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكرًا كان أو أنثى، وهذا قول الجمهور. وعن عمر بن عبد العزيز والزهري وطائفة بسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر: حله ثمانون، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور.

قوله: (عن ابن أبي نعم) هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد وعلي بن المنبجي كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو اللطنان بهذا السند «حدثنا أبو هريرة».

قوله: (سمعت أبا القاسم) في رواية الإسماعيلي «حدثنا أبو القاسم نبي التوبة».

قوله: (من قذف مملوكه) في رواية الإسماعيلي «من قذف عبده بشيء».

قوله: (وهو بريء مما قال) جلة حالية، وقوله «إلا أن يكون كما قال» أي فلا يجلد، وفي رواية النسائي من هذا الوجه «أقام عليه الحد يوم القيامة» وأخرج من حديث ابن عمر «من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة إن شاء الله وإن شاء عفا عنه» قال المذهب: أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد. ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة، وإما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للأحرار من المملوكين، فلما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكاثرون في الحدود ويقتص لكل منهم إلا أن ينفو، ولا مفاضلة حيثن إلا بالتقوى. قلت: في نقله الإجماع نظر، فقد أخرج عبد الرزاق عن عمر بن أيوب عن نافع «سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لأخر فقال يضرب الحد صاغراً» وهذا يستند صحيح

٤٦- باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه

وَقَدْ قُتِلَ عُمَرُ.

٦٨٥٩، ٦٨٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَنْشُدَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتُمْ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، قَدَامَ حَصْنَةٍ، وَكَانَ أَقْبَرُ مِنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا، أَهْلِي بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنْشُدَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ». قَالَ: إِنْ بَيْنِي كَانَ عَسِيفاً لِي أَهْلِي هَذَا، فَرَأَى بِأَهْلِيهِ، فَالْقَدَمَتَيْنِ مِنْهُ بِمَوَاقِفَ خَدَّيْهِ وَخَدَّيْهِ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِي الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَقْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى ابْنِ أُمِّهِ هَذَا الرَّجْمَ، قَالَ: «وَأَلَيْهِ نَفْسِي يَدُودِي، لِأَفْتَحِينَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، الْعَالَمَةِ وَالْعَادِمِ رَدَّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدَ مِائَةٍ وَتَقْرِيبَ عَامٍ، وَمَا أَنْشُدَ عَلَى ابْنِ أُمِّهِ هَذَا سَلَامًا، فَإِنْ اخْتَرْتُمْ فَارْجِعْنَاهَا». فَأَخْبَرْتُكُمْ فَارْجِعْنَاهَا. [إجماع: ٢٣١٤، ٢٣١٥].

[إخرجه مسلم: ١٩٦٧، ١٩٦٨].

قوله: (باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه) تقدم الكلام على هذه الترجمة، وهل هو مكروه أو لا غريباً.

قوله: (وقد فعله عمر) ثبت هذا التلميح في رواية الكشميهني، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور يستند صحيح عن عمر أنه كتب إلى عامله أن يحد فحدوه وذكره في قصة طويلاً، وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العسيف ولله الحمد ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو الغريابي كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج» وقوله في هذه الرواية «حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله» وقع عند الإسماعيلي من طريق العباس بن الوليد الراسي عن ابن عيينة «قال الزهري كنت أحسب أبي قد أصيب من العلم، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت أفرج به عجزاً» فذكر الحديث، وفي إلهام إلى أنه لم يحمل هذا الحديث تماماً إلا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة.

(خاتمة): اشتمل كتاب الحدود والمخاريق من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث، الموصول منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعليق، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنا وستون حديثاً والمخالص سبعة عشر حديثاً واقفه مسلم على تحريجها سوى ثمانية أحاديث وهي: حديث أبي هريرة «أبي النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر» وفيه «لا تمنوا عليه الشيطان» وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب، وحديث عمر في قصة الشارب الملقب حاراً، وحديث ابن عباس «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» وحديث علي في رجم المرأة وجلدها، وحديث علي في «رفع القلم» وحديث أنس في الرجل الذي قال «يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علي» وحديث ابن عباس في قصة ماعز، وحديث عمر في قصة السيف المطول بما اشتمل عليه، وقد اتفقا منه على أوله في قصة الرجم، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عثرون أشراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس «يترج نور الإيمان من الزاني» ومثل إخراج عمر للختين، ومثل كلام الحباب بن المنذر.

المغفر عنه على مال فتكون الدية أشمل، وترجم غيره « كتاب القصاص » ودخل تحت الديات بناء على أن القصاص هو الأصل في العمد.

قوله: (وقول الله تعالى: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فجزاؤه جهنم) كذا للجميع، لكن سقطت الواو الأولى لأبي ذر والنسفي، وفي هذه الآية وحيد شديد لمن قتل مؤمناً متعمداً بغير حق، وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يعني عن إعادته. وأخرج إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت، حتى نزل ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ١١٦]. قلت: وعلى ذلك قول أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله، ويؤيده حديث جعادة المخزومي عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما « ومن أصاب من ذلك شيئاً فامرأ إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه »، ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً ثم قتل المكمل مائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء. ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة:

الحديث الأول حديث ابن مسعود « أي الذنب أكبر » وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب إثم الزنا » وقوله: « أن تقتل ولدك » قال الكرماني لم مفهوم له لأن القتل مطلقاً أعظم. قلت: لا يمنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض، ثم قال الكرماني وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل ضعف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق.

الحديث الثاني: حديث ابن عمر.

قوله: (حدثنا علي) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائي في تنقيده ولا به عليه الكلاباذي، وقد ذكرت في المقدمة أنه علي بن الجعد لأن علي بن المديني لم يدرك إسحاق بن سعيد.

قوله: (لا) في رواية الكشمي « لن ».

قوله: (في فسحة) بضم الفاء وسكون المهملة ومجاء مهمة أي سعة.

قوله: (من دينه) كذا للآثر بكسر المهملة من الدين وفي رواية الكشمي « من دينه » مفهوم الأول أن يضيّق عليه دينه فيه إشعار بالوحيد على قتل المؤمن متعمداً بما يتوعد به الكافر، ومفهوم الثاني أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه فيه إشارة إلى استبعاد المغفر عنه لاستمراره في الضيق المذكور. وقال ابن العربي: الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تنفي بوزره، والفسحة في الذنب بقوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول، وحاصله أنه فسره على رأي ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل.

قوله: (ما لم يصب دماً حراماً) في رواية إسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يتند بدم حرام » وهو بمثابة من ثوب ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخاطلة ولو قلت، وقد أخرج الطبراني في « المعجم الكبير » عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً مثل حديث ابن عمر موقوفاً أيضاً وزاد في آخره « فإذا أصاب دماً حراماً نزع منه الحياة » ثم أورد عن أحد بن يقرب وهو المسعودي الكوفي عن إسحاق بن سعيد وهو المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر.

قوله: (إن من ورطات) ينتج الواو والراء، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أي في شيء لا ينجو منه، وقد فسرها في الخبر بقوله التي لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها.

قوله: (سفلك الدم) أي إراقة والمراد به القتل بأي صفة كان، لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به.

قوله: (بغير حقه) في رواية أبي نعيم « بغير حقه » وهو موافق للفظ الآية، وهل الموقوف على ابن عمر مترج من المرفوع فكان ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في نسخة أنه ورط نفسه فاعلمتها، لكن التعبير بقوله: « من ورطات الأمور » يقتضي المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الريع، وزعم الإسماعيلي أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط، وأظنه من جهة افتراء أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن إسحاق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم وعمد بن كناسة وغيرهما باللفظ الأول، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لن قتل عامداً بغير حق « تنزود من الماء البارد فينالك لا تدخل الجنة » وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر « زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم » قال الترمذي حديث حسن. قلت: وأخرجه السنائي بلفظ



٨٧- كتاب الديات

١- باب قول الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا

فجزاؤه جهنم ﴾ [النساء: ٩٣]

٦٨٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: « أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ بَدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ ». ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ: « ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ ». قَالَ: ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ: « ثُمَّ أَنْ تُزَاكِيَ خَلِيلَةَ جَارِكَ ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْلِيحَهَا: ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقُولُونَ الْقَوْلَ الَّذِي إِيَّاهُ بِالْحَقِّ وَلَا يُؤْتُونَ وَمَنْ يَقْتُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الآية: الفرقان: ٢٨]. [راجع: ٤٤٧٧، أخرجه مسلم: ٨٦].

٦٨٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَصِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « كُنْ يُؤَاوِئُ الْمُؤْمِنِينَ فِي فَسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِيبْ دَمًا حَرَامًا ». [أخر: ٦٨٦٣].

٦٨٦٣- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: « إِنْ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ، أَيْ لَا مَخْرُجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفَلَ الدَّمُ الْحَرَامُ بِغَيْرِ جِلْدِهِ ». [راجع: ٦٨٦٢].

٦٨٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « أَوَّلُ مَا يَقْعُضُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الدَّمَاءِ ». [راجع: ٦٨٦٣، أخرجه مسلم: ١٦٧٨].

٦٨٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ تَرَبُيَدٍ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ حَدَّثَهُ: أَنَّ الْوَيْلَ لِمَنْ عَشَرُو الْكِلْبِيَّ، خَلِيفَ نَبِيِّ زُهْرَةَ، حَدَّثَهُ، وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَبْتَغِي كَالْبُرِّ فَالْقَتْلَ، فَضَرَبَ يَدَيْ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَاحَظَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ وَقَالَ: اسْلُمْتُ لِلَّهِ، أَقْلَهُ بَعْدَ أَنْ قَاتَلَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تَقْتُلْهُ ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا، أَقْلَهُ؟ قَالَ: « لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنَّ قَتْلَهُ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَتْلَ مَنْ قَتَلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلِهِ قَتْلَ مَنْ يَقُولُ كَلِمَتَهُ أَيْ قَالَ ». [راجع: ٤٠١٩، أخرجه مسلم: ٩٥].

٦٨٦٦- وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « إِنْ كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ يُخْفِي إِيَّانَهُ مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأُظْهِرَ إِيَّانَهُ فَتَقَتَّهُ، فَكُلِّبَكَ كُنْتُ أَنْتَ تُخْفِي إِيَّانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلِ ». [راجع: ٤٠١٩، أخرجه مسلم: ٩٥].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التختانية جمع دية مثل عدات وعدة، وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول: ودى القاتل يديه إذا أعطى وليه دية، وهي ما جعل في مقابلة النفس، وسمي دية تسمية بالمصدر فالواو محذوفة والماء عوض وفي الأمر « و القاتل » بدل مكسورة حسب فإن وقعت قلت ده، وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجوز

أحدهما كفراً والأخر معصية. وقيل: المراد إن قتله مستحلاً لقتله فأتى مثله في الكفر، وقيل: المراد بالثبوت أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر، وتقول ابن التين أيضاً عن الداودي أنه أركه على وجه آخر قال: يفسره حديث ابن عباس الذي في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون الثلاث الشجرة القاطع للبد مؤناً يكتم إيمانه مع قوم كفار عليه على نفسه، فإن قتله فأتى شكاً في تلك إياه أن يتزل الله من العمد والخطأ كما كان هو مشكوكاً في إيمانه لجواز أن يكون يكتم إيمانه، ثم قال: فإن قيل كيف قطع بد المؤمن وهو ممن يكتم إيمانه؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله فجاز له ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أفضى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدواً فلذلك لم يبد النبي ﷺ من يد المقداد لأنه قطعها مثلاً. قلت وعليه مواضع: منها الجمع بين القصةين بهذا التكلف مع ظهور اختلافهما وإنما الذي يطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآكية في الباب الذي يليه حيث حل على رجل أراد قتله فقال إني مسلم فقتله ظناً أنه قال ذلك متعمداً من القتل، وكان الرجل في الأصل مسلماً، فالذي وقع للمقداد نحو ذلك كما سألناه وأما قصة قطع اليد فإنما قلنا مستغنياً على تقدير أن لو وقت كما تقدم تقريره، وإنما تضمن الجواب النهائي عن قتله لكونه أظهر الإسلام لحقن دمه وسار ما وقع منه قبل الإسلام عقواً. ومنها أن في جوابه عن الاستشكال نظراً أنه كان يمكن أن يدفع بالقول بأن يقول له عند إرادة المسلم قتله إني مسلم فيكف عنه، وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك، وفيه نظر لأنه ذلك كافي في الكف، على أنه ورد في بعض طرقه أنه قال لا إله إلا الله، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث، واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجمه، وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما ينظر وقوعه، وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم.

الحديث الخامس:

قوله: (وقال حبيب بن أبي عمرة) هو القصاص الكوفي لا يعرف اسم أبيه، وهذا التعليق وصله الزوار والدارقطني في «الأفراد» والطبراني في «الكبير» من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المديني عن حبيب وفي أوله «بسم رسول الله ﷺ» سرية فيها المقتل فلما أتوه وجدهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يبرح فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث، وفيه «فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ» فقال: بالمقداد قتل رجلاً قال لا إله إلا الله، فكيف لك بلا إله إلا الله، فأقول الله ﷻ بأبيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله تبيينوا الآية قال النبي ﷺ للمقداد: كان رجلاً مؤمناً يخفي إيمانه إلخ قال الدارقطني: ترد به حبيب وترد به أبو بكر عنه. قلت: تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الثوري كذلك، ولعل وكيع بسنده من سعيد بن جبير «خرج المقداد بن الأسود في سرية» فذكر الحديث مختصراً إلى قوله: «فزلت» ولم يذكر الخبر الملق، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة، وطريق الجمع، والله الموفق.

٢- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [البقرة: ١٩٥].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ١٩٥].

٦٨٦٧- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْتُلْ نَفْسًا إِلَّا كَأَنَّ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلَ مِنْهَا». [إرجاع: ٣٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٧٧، بإسناد].

٦٨٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: قَالَ وَالِدُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ: سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يُضْرَبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [إرجاع: ١٧٤٢، أخرجه مسلم: ٦٦].

٦٨٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

«لَقَتْلَ الْمُؤْمِنِ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا» قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الْبَهِيمَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَالْوَعْدُ فِي ذَلِكَ، فَكَيْفَ بِقَتْلِ الْإِنْسَانِ، فَكَيْفَ بِالْمُسْلِمِ، فَكَيْفَ بِالْعَبْدِ الصَّالِحِ.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش) هذا السند يفتح بالتاليات وهي أعلى ما عند البخاري من حيث المدة، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي ﷺ وإن لم تحصل له صحبة.

قوله: (عن أبي وائل عن عبد الله) تقدم في «باب القصاص يوم القيامة» في أواخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حديثي شقيق وهو أبو وائل المذكور قال: «سمعت عبد الله» وهو ابن مسعود.

قوله: (أول ما يقضى بين الناس في الدماء) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش «يوم القيامة» وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة «أول ما يحاسب به المرء صلاته» ونبيه هنا على أن التالي أخرجهما في حديث واحد أورد من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه «أول ما يحاسب به العبد الصلاة» وأول ما يقضى بين الناس في الدماء «وما» في هذا الحديث موصولة وهو موصول حر في ويتعلق الجار محذوف أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأهم، وقد استدل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم وهو غلط لأن مفاده حصر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلاً بعد القضاء بين الناس.

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد، وعطاء بن يزيد هو اللبثي، وعبد الله بالتصغير هو ابن عدي أي ابن الحارث بكسر الميمحة وتخفيف التحتانية التزوي لي إدراك، وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان والمقداد بن عمرو هو المعروف بابن الأسود.

قوله: (إن لقيت) كذا للأكثر بصيغة الشرط، وفي رواية أبي ذر «إني لقيت كافراً» فالتفتا فضرب يدي قطعهما» وظاهر سياقه أن ذلك وقع، والذي في نفس الأمر بخلافه، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع، وقد تقدم في غزوة بدر بلفظ «أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفر» الحديث وهو يزيد رواية الأكثر.

قوله: (ثم لا يشجرة) أي التجأ إليها، وفي رواية الكشيهمش لا ذم في شجرة والشجرة مثال.

قوله: (وقال أسلمت لله) أي دخلت في الإسلام.

قوله: (فإن قتله فإنه بمنزلة قبل أن تقتله) قال الكرماني: القتل ليس سبباً لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النجاة مؤول بالإخبار أي هو سبب لإخباري لك بذلك، وعند البيهقي المراد لازمه كقوله يباح دمك إن عصيت.

قوله: (وأنت بمنزلة قبل أن يقول) قال الخطابي: معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم، فإذا أسلم صار مصان الدم كالسلم، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار معصية مباحة بحق القصاص كالكافر بحق الدين، وليس المراد إباحة في الكفر كما قوله الجوزجاني من تكفير المسلم بالكبيرة، وحاصله اتحاد المزلتين مع اختلاف المآخذ، فالأول إنه مثلك في صون الدم، والثاني إنك مثله في الهدر. ونقل ابن التين عن الداودي قال: معناه أنك صرت قاتلاً كما كان هو قاتلاً، قال: وهذا من المعاريض، لأنه أراد الإغلاظ بظاهر اللفظ دون باطنه، وإنما أراد أن كلًّا منهما قاتل، ولم يرد أنه صار كافراً بقتله إياه. ونقل ابن بطال عن المهلب معناه فقال: أي إنك بقصدك لقتله حصداً أتم كما كان هو بقصده لقتلك أتماً، فأتما في حالة واحدة من العصيان. وقيل: المعنى أنت عند حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله في الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك، وقيل: معناه إنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر. ونقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله: «وأنت بمنزلة» أي في إباحة الدم، وإنما قصد بذلك دفعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله، وتنبأ بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذي قتله إن لم يتعد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله مثلاً فلا يكون بمنزلة في إباحته. والقاضي عياض: معناه أنه مثله في مخالفة الحق وارتكاب الإثم وإن اختلف النوع في كون

مُنْزِلًا قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُفَاةِ: «اسْتَصْبِئِ النَّاسَ، لَا تَزْجُمُوا بَعْدِي كَهَذَا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [راجع: ١٢١، أخرجه مسلم: ٦١٥]

رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي ﷺ.

٦٨٧٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكِبَائِرُ: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ، أَوْ قَالَ: الْيَمِينُ الْغُمُوسُ، شَكَّ شُعْبَةُ.

وَقَالَ مَعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: «الْكِبَائِرُ: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ، وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ، أَوْ قَالَ: وَقَتْلُ النَّفْسِ». [راجع: ٦١٧٥].

٦٨٧٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَصَمِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: سَمِعَ أَنَسَ [بْنَ مَالِكٍ] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكِبَائِرُ».

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ». [أخرجه مسلم: ٨٨، بدون قوله «أكبر الكبر»].

٦٨٧٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ: حَدَّثَنَا أَبُو حَلِيانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَسْمَةَ بْنَ زَيْدٍ بِنَ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحَرَّةِ مِنْ جَهَنَّمَ، قَالَ: فَصَحَّحُوا الْقَوْمَ فَهَزَّاهُمْ، قَالَ: وَلَكَيْفَ أَنَا وَزَجَلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَجَلَّاهُمْ، قَالَ: فَلَمَّا غَشِيَتْهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمَحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَلْبَتْهَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا أَسْمَةُ، أَتَقْلَعُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ إِنَّمَا كَانَ مُتَوَدِّعًا، قَالَ: «وَأَتَقْلَعُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: لَمَّا رَأَى كِبَرُهَا عَلَيَّ، حَتَّى تَمَثَّلَتْ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْقَوْمِ». [راجع: ٤٢٦٩، أخرجه مسلم: ٩٦].

٦٨٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّبَّاحِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: إِنِّي مِنَ النَّبَأِ الْبَلِيغِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَهْضَاةٍ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُسْرَقَ، وَلَا تُزْنَى، وَلَا تَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا تَنْتَهَبَ، وَلَا تَعْصِي، بِالْجَنَّةِ إِنْ قُتِلَتْ ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِيَتْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَيَّ اللَّهُ. [راجع: ١٨، أخرجه مسلم: ١٧٠٩، باختلاف].

٦٨٨٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». [إسناده: ٧٠٧٠، أخرجه مسلم: ٩٨].

رواه أبو موسى، عن النبي ﷺ.

٦٨٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُوسُفُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَخْطَبِ ابْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: ابْنُ زَيْدٍ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَقَى الْمُسْلِمَانِ بَسِيْفَتَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ

قَوْلُهُ: ﴿يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، لَمَّا بَانَ الْمُتَقُولُ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ خَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ. [راجع: ٣٩، أخرجه مسلم: ٢٨٨٨].

قوله: (باب ومن أحبها) في رواية غير أبي ذر «باب قوله تعالى ومن أحبها» وزاد المستملي والأسيلي «فكأنما أحيا الناس جميعاً» [الملائكة: ٣٢].

قوله: (قال ابن عباس: من حرم عليها إلا بحق فكأنما أحيا الناس جميعاً) وصله ابن أبي حاتم، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة. وذكره مغطلي من طريق وكيع عن سفيان عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس، واعترض بأن خفيفاً ضعيف، وهو اعتراض ساقط لوجهه من غير رواية خفيف، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَادَى فِي الْأَرْضِ فَنَحْنَا قَتَلْنَا قَاتِلَهَا تَمْلِكُ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] وعليه يطبق أول أحاديث الباب وهو قوله: «إلا كان على ابن آدم الأول كفل منهن» وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثاً قال ابن بطال: فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه، قال: واختلف السلف في المراد بقوله: «قتل الناس جميعاً» وأحيا الناس جميعاً» فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة، ولقد الحسن إن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعاً، وقيل: معناه أن الناس خصماؤه جميعاً، وقيل: يجب عليه من القود يقتله للمؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً، لأنه لا يكون عليه غير قلة واحدة جميعهم، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوجع من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحداً فقد حيا الناس منه جميعاً لسلامتهم منه. وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطي من الأجر مثل ما لو أحيا الناس جميعاً، وقيل: وجب شكره على الناس جميعاً وكأنما من عليهم جميعاً. قال ابن بطال: وإنما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس، ولا إحيائها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس. قلت: واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بآدم الأول لكونه سن القتل وحتك حرمة الدماء وجراً للناس على ذلك، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية «من أجل ذلك» [الملائكة: ٣٢] لقصة آبي آدم فعل على المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما، فالحمل على ظاهر العموم أولى والله أعلم.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا سفيان) هو الثوري، ويمثل أن يكون ابن عينة فسيأتي في الاعتصام من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعمش.

قوله: (الأعمش) هو سليمان بن مهران.

قوله: (عن عبد الله بن مرة) في رواية حصن بن غياث عن الأعمش «حدثني عبد الله بن مرة» وهو الحارثي بمجعية ورواه مكسورة وفاء، كوفي، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون.

قوله: (لا تقتل نفس) زاد حصن في روايته «ظلماً» وفي الاعتصام «ليس من نفس تقتل ظلماً».

قوله: (على ابن آدم الأول) هو قابيل عند الأكثر، وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال: «اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه، وقيل: اسمه قابيل بنون بدل اللام بغير ياء، وقيل قين مثله بغير الف، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في «باب خلق آدم من بده الحلق» وأخرج الطبري عن ابن عباس: «كان من شأنهما أنه لم تكن مسكين يصدق عليه، إلا كان القراب يقر به الرجل فهما قبل تنزل النار فأكاه ولا فلا، وعن الحسن: لم يكن ولدي آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري، ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: كانا ولدي آدم لصلبه وهذا هو المشهور، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد آدم، ويقال إنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأما، ومن ثم فخر على أخيه هابيل فقال: نحن من أولاد الجنة وأنتم من أولاد الأرض، ذكر ذلك ابن إسحاق في «المبتدأ» وعن الحسن: ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة وأخيه القاتل خمس وعشرون سنة، وتفسير هابيل هبة الله، ولا تقل هابيل وحزن عليه آدم ولد له بعد ذلك شيت ومعناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم. وقال النحلي: ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين يوماً وأولهم قابيل وأخته إقيلبا وأخوهم عبد الفتى وأمة الفتى ثم لم يمض حتى بلغ ولد الله ولد ولده أربعين ألفاً وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيت، قال

يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولاً، وقد وصله الإسمايلي بن رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ولفظه «الكبار الإشراف بالله وعقروا الولدين» أو قال قتل النفس واليمين الغموس، وهذا مطابق لتعليق البخاري إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس، والغرض منه إما هو إثبات قتل النفس، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك.

الحديث السابع: حديث أنس في الكبار أيضاً تقدم شرحه في كتاب الأدب.

الحديث الثامن: حديث أسامة.

قوله: (حدثنا عمرو بن زروعة حدثنا هشيم) تقدم في المنازعي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلامهما من شيخ البخاري.

قوله: (حدثنا هشيم) في رواية الكشيبي «أبنا».

قوله: (حدثنا حصين) في رواية أبي ذر والأصلي «أبنا حصين» وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار التابعين، وأبو طليان بطله بمجعة مفتوحة ثم موحلة ساكنة ثم ياء آخر المعروف واسمه أيضاً حصين وهو ابن جندب بن كبار التابعين.

قوله: (بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحرقاة) بضم المهملة وبالراء ثم قاف وهم بطن من جهينة تقدم نستبهم إليهم في غزوة الفتح، قال ابن الكلبي: سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين مرة بن صوف بن سعد بن ذبيان فأحرقوهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في رمضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيوخه، وكذا ذكره ابن إسحاق في المغازي «حدثني شيخ من أسلم عن رجل من قومه قالوا: بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله الكلبي ثم الليثي أرض بني مرة وأبنا مرداس بن نهيك حليف لهم من بني الحرقاة قتلته أسامة» فهذا بين السبب في قول أسامة «بعثنا إلى الحرقاة من جهينة» والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات فدفن ولفنته الأرض غير قصة أسامة، لأن أسامة عاش بعد ذلك دعراً طويلاً، وترجم البخاري في المغازي «بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقاة من جهينة» فجري الداودي في شرحه على ظاهره فقال فيه: «تأمر من لم يبلغ» وتعقب من وجهين: أحدهما: أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير، والثاني أنها إن كانت سنة سبع أو ثمان فإن كان أسامة يومئذ لا بالأسا لأنهم ذكروا أنه كان له لما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاماً.

قوله: (فصيحوا القوم) أي هجموا عليهم صباحاً قبل أن يشعروا بهم، يقال صيحته أتيته صباحاً بفتح، ومنه قوله: ﴿ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر﴾ [القصر: 38].

قوله: (ولحقت أنا ورجل من الأنصار) لم أقف على اسم الأنصاري المذكور في هذه القصة.

قوله: (رجلاً منهم) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نهيك الفزاري وهو قول ابن الكلبي قتل أسامة وساق القصة، وذكر ابن منده أن أبا سعيد الخدري قال: «بعث رسول الله ﷺ سرية فيها أسامة إلى بني ضمرة» فذكر قتل أسامة الرجل، وقال ابن أبي عاصم في الديات «حدثنا يعقوب بن حيد حدثنا يحيى بن سليم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله ﷺ بعث خيلاً إلى فندك فأصابوا عليهم، وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه إنني لاحق بمحمد وأصحابه فيصر به رجل فحمل عليه فقال إنني مؤمن فقتله فقال النبي ﷺ: «حلا شققت عن قلبه. قال فقال أنس: إن قاتل مرداس مات فدفنوه فاصبح فوق القبر فادعاه فاصبح فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي ﷺ فامر أن يطرح في واد بين جبلين ثم قال: إن الأرض تثقل من هو شر منه ولكن الله وعظكم». قلت: إن ثبت هذا فهو مرداس آخر، وقيل أسامة لا يسمى مرداساً، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل علم بن جثامة عامر بن الأضيظ وإن علماً لما مات ودفن لفظته الأرض فذكر نحوه.

قوله: (غشيانه) بفتح أوله وكسر ثانيه مجعته أي لحقها به حتى تغطى بنا، وفي رواية الأعمش عن أبي طليان عند مسلم «فأدركت رجلاً طمطته برمي حتى قتله» ووقع في حديث جندب عند مسلم «فلما رفع عليه السيف قا لا إله إلا الله فقتله» ويصح بأنه رفع عليه السيف أولاً فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طمطه بالرمح.

قوله: (فلما قلنا) أي المدينة (بلغ ذلك النبي ﷺ) في رواية الأعمش «فوقع في نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ» ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ

الله تعالى: ﴿وجعلنا ذريته هم الباقين﴾ [الصافات: ٧٧] وكان معه في السفينة ثمانون نفساً وهم المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿وما آمن معه إلا قليل﴾ [هود: ٤٠] ومع ذلك فما بقي إلا نسل نوح فتوالدوا حتى ملأوا الأرض، وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء.

قوله: (كفل منها) زاد في الاعتصام: وربما قال سفيان من دمه، وزاد في آخره: لأنه أول من سن القتل، وهذا مثل لفظ حصن بن غياث الماضي في خلق آدم، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء التصيب، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم، ومنه قوله تعالى: ﴿كفلين من رحمته﴾ [الحديد: ٢٨] ووقع على الإثم في قوله تعالى: ﴿ومن يشق شفاقة ميتة يكن له كفل منها﴾ [النساء: ٨٥] وقوله: «لأنه أول من سن القتل» فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه، وهو أصلي في أن للموتة على ما لا يحل حرام، وقد أخرج مسلم من حديث جرير «من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب. وعن السدي: شذخ قابيل رأس أشيه بمجر فمات. وعن ابن جريج: قتل له إيليس فأخذ بمجر فشذخ به رأس طير ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور، وقيل: على عقبة حراء، وقيل بالغند، وقيل: بموضع المسجد الأعظم بالبصرة، وكان من شأنه في دنه ما قصه الله في كتابه.

الحديث الثاني:

قوله: (واقف بن عبد الله أخو لي) هو من تقديم الاسم على الصيغة، وواقف هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقف بن عبد الله والصواب واقف بن محمد. قلت: وهو كذلك لكن لقوله واقف بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوي نسبة لجدّه الأعلى عبد الله بن عمر فإنه واقف بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، والذي نسبة كذلك أبو الوليد شيخ البخاري فيه، فقد أخرجه أبو علوف في السنن عن أبي الوليد كذلك، وتقدم للمصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة قال: «عن واقف بن محمد» ويأتي في الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك، وكذا لمسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة، ثم وجدته في الأولى من فوائد أبي عمرو بن السماك من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد، فعمل نسبة كذلك من شعبة، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة، وفي الجملة نقوله «عن أبيه» لا يصرف لعبد الله بل لعمد بن زيد جزماء، فمن ترجم لعبد الله والد واقف في رجال البخاري خطأ، نعم في هذا النسب واقف بن عبد الله بن عمر تابعي معروف، وهو أقدم من هذا فإنه عم والد واقف المذكور هنا، وله ولد اسمه عبد الله بن واقف وقد أخرجه مسلم.

قوله: (لا ترجعوا بعدي كفاراً) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية: أحدها: قول الخوارج إنه على ظاهره، ثانيها: هو في المستحلين، ثالثها: المعنى كفاراً بجرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين، رابعها: تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضاً، خامسها: لا يسيئ السلاح يقل كفر دهره إذا لبس فوقها ثوباً، سادسها: كفاراً بتمعة الله، سابعها: المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مراداً، ثامنها: لا يكفر بعضهم بعضاً كان يقول أحد الفريقين للآخر ياكافر فيكفر أحدهما، ثم وجدت تاسعاً وعاشراً ذكرتهما في كتاب الفتن، وسيتأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث: حديث جرير وهو ابن عبد الله الجعلي.

قوله: (استصتت الناس) أي اطلب منهم الإنصات ليسموا الخطبة، وقد تقدم أتم سياقاً من هذا في كتاب الحج، ويأتي شرحه في الفتن أيضاً.

الحديث الرابع والخامس:

قوله: (رواه أبو بكره وابن عباس) يريد قوله «لا ترجعوا بعدي كفاراً» وحديث أبي بكره وصله المؤلف مطولاً في الحج وشرح هناك، ويأتي في الفتن أيضاً، وكذلك حديث ابن عباس.

الحديث السادس: حديث عبد الله بن عمرو في الكبار تقدم شرحه في كتاب الأدب.

قوله: (وعقروا الولدين أو قال اليمين الغموس) شك شعبة) قلت تقدم في الأيمان والنذور من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة «وقتل النفس» وهو المراد في هذا الباب.

قوله: (معاذ) هو ابن العنبري، وهو من تملّيق البخاري، وجوز الكرمانى أن

التي من أسامة لا من غيره، فتقدمه الأول بلغ ذلك النبي ﷺ.

قوله: (أقلعه بعدما قال) في رواية الكشيبي «بعد أن قال» قال ابن التين: في هذا اللزم تعليم وإبلاغ في الموعظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد، وقال القرطبي: في تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك.

قوله: (إنما كان معصوفاً) في رواية الأعمش «قالها خوفاً من السلاح» وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة «إنما فعل ذلك ليحرز دمه».

قوله: (قال قلت يا رسول الله والله إنهما كان معصوفاً) كذا أصاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار، وفي رواية الأعمش «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا» قال النووي الفاعل في قوله: «أقالها» هو القلب، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما يتطرق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه، فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال: «أفلا شققت عن قلبه» لتتظر هل كانت فيه حين قالها واعتقادها أو لا، والمعنى أنك إذا كنت لست قادراً على ذلك فاكف من اللسان. وقال القرطبي: فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي، وفيه دليل على ترتيب الأحكام على أسبابه الظاهرة دون الباطنة.

قوله: (حتى تميت أبي) لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام يجب ما قبله، فتضمن أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعل، ولم يرد أنه غنى أن لا يكون مسلماً قبل ذلك. قال القرطبي: وفيه إشعار بأنه كان استصغر ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعلة لما سمع من الإنكار الشديد، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة وبين ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش «حتى تميت أبي أسلمت يومئذ» ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات ولقظه «بعت بعثاً من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبلغ، فقصده رجل من المسلمين فغلبته كما تحدث أنه أسامة بن زيد فلما وقع عليه السيف قال: لا إله إلا الله فقتله» الحديث. وفيه «أن النبي ﷺ قال له: فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتكم يوم القيامة؟ قال: يا رسول الله استغفر لي، قال: كيف تصنع بلا إله إلا الله؟ فجعل لا يزيدني على ذلك» وقال الخطابي: لعل أسامة تأول قوله تعالى: (فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا) [غافر: ٨٥] ولذلك علنه النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها. قلت: كأنه حل نهي النفع على عموميه دنيا وأخرى، وليس ذلك المراد، والفرق بين الغامبين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعاً مقيداً بأن يجب الكف عنه حتى يجتنب أمره هل قال ذلك خالصاً من قلبه أو خشيته من القتل، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الفرغرة وانكشف النطاء فإنه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداودي: قال: لعله سكت عنه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة، وقال القرطبي: لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع، لكن فيه بعد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع، قال: فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء، لأنه كان مأذوناً له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلفه من نفس ولا مال كالخاتن والطبيب، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية، قال: وهذا يتشمى على بعض الآراء، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم يتم بذلك بينة فلم تلزم المائلة الدية وفيه نظر. قال ابن بطال: كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقتل مسلماً بعد ذلك، ومن ثم تخلف عن علي في الجمل وصفيين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن. قلت: وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة «أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلماً حتى يقاتله أسامة» واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافراً أسلم فأكرم إكراً كثيراً فقال لبيتي كنت كافراً فأسلمت لأكرم، فقال الرافعي: يكفر بذلك، ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم بالإسلام في الحال والاستقبال، وإنما قضى ذلك في الحال لماضي مقيداً له بالإيمان ليتم له الإكرام، واستدل بقصة أسامة ثم قال: ويمكن الفرق.

الحديث التاسع: حديث عبادة. قوله: (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري. وأبو الخير هو مرتد بن عبد الله، والصناعمي هو عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر.

قوله: (إني من النقباء الذين يابحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) يعني ليلة العقبة.

قوله: (يابحناه على أن لا نشرك ظاهراً أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت

ليلة العقبة، وليس كذلك كما يته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة «على المنشط والمكره والعسر واليسر إلى آخره» وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى بيعة النساء فكانت بعد ذلك بوقت، فإن آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد عمرة الجديبية في زمن الحدة وقبل فتح مكة، وكانت البيعة التي وقعت للرجال على وقتها كانت عام الفتح، وقد أوضحت ذلك والسبب في الحفل عليه في كتاب الإيمان، ومضى شرح هذا الحديث هناك.

الحديث العاشر: حديث ابن عمر.

قوله: (جويروية) بالجمع تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضاً.

قوله: (من حل علينا السلاح فليس منا) المراد من حل عليهم السلاح لقتالهم لما فيه من إدخال الرعب عليهم، لا من حله لحراستهم مثلاً فإنه يحملهم هم لا عليهم، وقوله: فليس منا أي على طريقتنا، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتخويف، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (رواه أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت: سيأتي موصولاً مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة بمناه، وهو عند مسلم من حديث سلمة بلطف «من حل علينا السيف».

الحديث الثاني عشر:

قوله: (حدثنا أيوب) هو السخيتاني، ويونس هو ابن عبيد البصري، والحسن هو البصري.

قوله: (عن الأحنف) هو ابن قيس.

قوله: (لأنصر هذا الرجل) هو علي بن أبي طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل.

قوله: (إذا طغى المسلمان بسيهيها) بالشيبة، وفي رواية الكشيبي بالإفراد.

قوله: (في النار) أي إن أنفذ الله عليهم ذلك لأنهما فعلا فعلاً يستحقان أن يعذبوا من أجله، وقوله: «إنه كان حراً صاعداً على قتل صاحبه» احتج به الباقلائي ومن تبعه على أن من حزم على المصيبة يأثم ولو لم يفعلها، وأجاب من خالفه بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم هزدا ثم صمم ولم يفعل شيئاً حل بأثم، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث «من هم بمسنة ومن هم بسيرة» في كتاب الرقاق، وقال الخطابي: هذا الوحيد لمن قاتل على عداوة دينية أو طلب ملك مثلاً، فأما من قاتل أهل البغي أو دفع الصائل فقتل فلا يدخل في هذا الوحيد لأنه مأذون له في القتال شرعاً، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضاً إن شاء الله تعالى.

٣- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ

في القتل الحُرِّ وَالْحُرِّ وَالْعَبْدَ وَالْأَنْثَى وَالْأُنْثَى فَمَنْ عُيِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتَى بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَا إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿البقرة: ١٧٨﴾.

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية) كذا أبي ذر، وفي رواية الأصيلي والنسفي وابن عساکر ﴿القتل الحُرِّ بالحرِّ إلى قوله عذاب أليم﴾ [البقرة: ١٧٨] وللإسماعيلي ﴿القتل إلى قوله أليم﴾ [البقرة: ١٧٨] وساق في رواية كريمة الآية كلها.

٤- باب سُؤَالِ الْقَاتِلِ حَتَّى يُقَرَّ، وَالْإِفْرَارِ فِي الْحُلُودِ

٦٨٧٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ: أَنَّ يَهُودِيًّا رَضِيَ رَأْسُ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ قَتَلَ بِكَ هَذَا؟ أَوَّلَانِ أَوْ ثَلَاثَ، حَتَّى سَمِعَ الْيَهُودِيَّ، فَأَنَّى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقْرَأَ بِهَا، فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ. [راجع: ٢٤١٣، أخرجه مسلم: ١٦٧٢].

قوله: (باب سؤال القاتل حتى يقر، والإقرار في الحدود) كذا للأكثر، ويعد حديث أنس في قصة اليهودي والجارية. ووقع عند النسفي وكريمة وأبي نعيم في «المستخرج» بحذف «باب» وقالوا بعد قوله غلب اليم «وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقر» والإقرار في الحدود، وصنع الأكثر أشبه، وقد صرح الإسمايلي بأن الترجمة الأولى بلا حديث. قلت: والأية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور، وخالفهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذمي، وتسمكوا بقوله تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ [المائدة: ٤٥] قال إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»: الجمع بين الآيتين أولى، فتحمل النفس على المكافئة، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قُتل عبداً لم يجب عليه حد القذف، قال ويؤخذ بالحكم من الآية نفسها فإن في آخرها ﴿فمن تصدق به فهو كفارة له﴾ [المائدة: ٤٥] والكافر لا يسمى متصدقاً ولا مكفراً عنه، وكذلك العبد لا يتصدق بجرحه لأن الحق ليس له. وقال أبو ثور: لما اتفقوا على أنه لا قصاص بين العبد والأحرار فيما دون النفس كانت النفس أولى بذلك. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وإن الأتني تقتل بالذبح ويقتل بها إلا أنه ورد من بعض الصحابة كلمي والتابعين كلنسن البصري أن الذبح إذا قتل الأتني فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلهم الدية كاملة قال: ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان النبي أحد فقهاء البصرة، ويدل على التكافؤ بين الذكر والأنثى أنهم اتفقوا على أن مقطوع اليد والأور لو قتله الصحيح عبداً لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده فدية.

قوله في الترجمة (سؤال القاتل حتى يقر أي من تهم بالقتل ولم يقر عليه البيعة. قوله: (حدثنا همام) هو ابن يحيى. قوله: (عن أنس) في رواية حبان يفتح للمهلة وتشديد للموحدة عن همام الأكية بعد سبعة أبواب «حدثنا أنس». قوله: (أن يهودياً) لم أتف على اسمه. قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قوله: (رضي رأس جارية) الرض بالضاد للمجمة والرض بمعنى، والجارية مجتمل أن تكون أمة ومجتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه «خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة فرماها يهودي بمجر» وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ «عنا يهودي» على جارية فأخذ أوصاحاً كانت عليها ورضخ رأسها» وفيه «فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق» وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن يراد أهلها موالها ورثتها كانت أو حرة، ولم أتف على اسمها لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار، ولا تنافي بين قوله «رض رأسها بين حجرين» وبين قوله: «رمها بمجر» وبين قوله: «رضخ رأسها» لأنه يجمع بينها بأنه رمها بمجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجويع، وقال ابن العربي يستنى من المماثلة ما كان فيه معصية كاخمر والواط والتحرير، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية، والأولان بالاتفاق، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى. ومن أدلة الثامنين حديث المرأة التي رمت ضربتها بعمود القسطاط فقتلها، فإن الله ﷻ جعل فيها البدية، وسيأتي البحث فيه في «باب جنين المرأة» وهو يعد باب القسامة. ومحمد في أول السند جزم الكلابياني بأنه ابن عبد الله بن نمير، وقال أبو علي بن السكن: هو ابن سلام.

٦- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]

٦٨٧٨- حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ أَعْرَبِيٍّ مُسْلِمٍ، يُشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِذْنِي ثَلَاثٌ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ، وَالْمُقَارِقُ لِجَنَّةِ النَّارِ لِلْجَمَاعَةِ». [إخرجه مسلم: ١٦٧٦].

قوله: (باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾) كذا لأبي ذر والأصلي، وعند النسفي بعده الآية لى قوله: ﴿فأولئك هم الظالمون﴾ [المائدة: ٤٥] وساق في رواية كريمة لى قوله: ﴿الظالمون﴾ [المائدة: ٤٥] والفرغ من ذكر هذه الآية مطابقتها لفظ الحديث، ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلت عليه مستمر في شريعة الإسلام، فهو أصل في القصاص في قتل العمد.

قوله: (عن عبد الله) هو ابن مسعود.

قوله: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عند مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي «قام فينا رسول الله ﷺ فقال: والذي لا إله غيره لا يحل».

وظاهر قوله: (لا يحل) إثبات إباحة قتل من استثنى، وهو كذلك بالنسبة لتحريم قتل غيرهم وإن كان قتل من أبغى قتله منهم واجباً في الحكم.

قوله: (دم أعروى مسلم) في رواية الثوري «دم رجل» والمراد لا يحل إراقة دمه أي كله وهو كتابه من قتله ولو لم يرق دمه.

قوله: (يشهد أن لا إله إلا الله) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين، أو هي حال مقيدة للموصوف إشعاراً بأن الشهادة هي العملة في حسن الدم، وهذا رجحه الطيبي واستشهد بحديث أسامة «كيف تصنع بلا إله إلا الله».

قوله: (إلا لأحدى ثلاث) أي خصال ثلاث، ووقع في رواية الثوري «إلا ثلاثة نفر».

قوله: (النفوس بالنفس) أي من قتل عمداً بغير حق قتل بشرطه، ووقع في حديث عثمان المذكور «قتل عمداً فعليه القود» وفي حديث جابر عند السبزار «ومن قتل نفساً ظمناً».

قوله: (والطيب الزاني) أي فيحل قتله بالرجم، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ «رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم» قال الثوري: الزاني يجوز فيه إثبات الباء وحذفها وإثباتها أشهر.

قوله: (والمقارِقُ لجَنَّةِ النَّارِ) كذا في رواية أبي ذر عن الكشيبي، وللباقين «والمارق من الدين» لكن عند النسفي والسرخسي والمستملي «والمارق لدينه» قال الطيبي المارق لدينه هو التارك له، من المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم «والتارك لدينه المقارِقُ للجماعة» وله في رواية الثوري «المقارِقُ للجماعة» وزاد: قال الأعمش فحدثت بهما إبراهيم يعني النخعي فحدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله. قلت: وهذه الطريق أغفل المزني في الأطراف ذكرها في مستد عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة من مسروق عن ابن مسعود وقد أخرجه مسلم أيضاً بمده من طريق شيان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال: «بالاستنادين جيماً»

ولم يقل «والذي لا إله غيره» وأقره أبو عروانة في صحيحه من طريق شيان باللفظ المذكور سواء، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد، فهي صفة للتارك أو المارق لا صفة مستقلة ولا لكاتن الحاصل أربعة، وهو كقولته قبل ذلك «مسلم يشهد أن لا إله إلا الله» فإنها صفة مفسرة لقوله «مسلم» وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك. ويؤيد ما قلته أنه وقع في حديث عثمان «أو يكفر بعد إسلامه» أخرجه النسائي بسند صحيح، وفي لفظه له صحيح أيضاً «ارتد بعد إسلامه» وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة «أو كفر بعدما أسلم» وفي حديث ابن عباس عند النسائي «مرتد بعد إيمان» قال ابن دقيق العيد: الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل، وأما المرأة ففيها خلاف. وقد استدل بهذا الحديث للجمهور أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمها في الزنا، وتمقب بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة، وقال البيضاوي: التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخروج من جملتهم، قال: وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء، غير الذي عدد كترك الصلاة ولم يتفصل عن ذلك، وتبعه الطيبي، وقال ابن دقيق العيد: قد يؤخذ من قوله «المقارِقُ للجماعة» أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول بخالف الإجماع كافراً، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس، وليس ذلك بالعين فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالقل من صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحبها التواتر، فأول يكفر جاحته لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع، والثاني لا يكفر به. قال شيخنا في شرح الترمذي: الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس، ومنهم من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بملحوظ العالم، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بعدم العلم، وقال ابن دقيق العيد: وقع هنا من يدي الحنف في المقولات ويحيل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العلم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت القتل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع، قال وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تمام لأن حدوث العلم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالقل. وقال النووي: قوله: «التارك لدينه» عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام، وقوله: «المقارِقُ للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة يبدعه أو نفى إجماع كالأروافض والخوارج وغيرهم، وكذا قال، وسيأتي البحث فيه. وقال القرطبي في «المفهم» ظاهر قوله: «المقارِقُ للجماعة» أنه نمت للتارك لدينه، لأنه إذا ارتد فترك جماعة المسلمين، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كمن يتعمد من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقتل على ذلك كامل البني وقطاع الطريق والمخاريق من الخوارج وغيرهم، قال: فيتناولهم لفظ المقارِق للجماعة بطريق العموم. ولو لم يكن كذلك لم يصح المحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ومعه حلال فلا يصح المحصر، وكلام الشارع منز عن ذلك، ندل على أن وصف المقارِق للجماعة يعم جميع هؤلاء. قال: وتحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه، غير أن المرتد ترك كله والمقارِقُ بغير ردة ترك بعضه انتهى. وفيه مناقشة لأن أصل الخصلة الثالثة الارتداد فلا بد من وجوده، والمقارِقُ بغير ردة لا يسمى مرتدّاً فيلزم الخلف في المحصر، والتحقيق في جواب ذلك أن المحصر فيمن يجب قتله عيناً، ولما من ذكرهم فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال الحاربة والمقاتلة، بدليل أنه لو أسرى لم يجوز قتله صبراً اتفاقاً في غير المخاريق، وعلى الراجع في المخاريق أيضاً، لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال: استدل بهذا الحديث أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الأمور الثلاثة، وبذلك استدل شيخ والذي الحافظ أبو الحسن بن الفضل المقدسي في آياته المشهورة، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا: والرأي حسني أن يعززه الإجماع بكسل تمزير يسره صواباً

فأصل عصمته إلى أن يتخطى إحدى الثلاث إلى المهلاك ركاباً

قال: فهذا من الملكية اختار خلاف مذهبه، وكذا استشكله إمام الحرمين من الشافعية. قلت: تارك الصلاة اختلف فيه، فذهب أحمد وإسحاق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إلى أنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبها، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حداً، وذهب الحنفية ووافقهم المزني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل. ومن أتوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رده «خس صلوات كجهنم أله العباد» الحديث وفيه «ومن يأت يهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة» أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما، وتمسك أحمد ومن وافقه بظواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستحل جمعاً بين الأخبار

والله أعلم. وقال ابن دقيق العيد: وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث «أمّرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة» ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على الجميع، والمترتب على إثباتها لا يحصل إلا بمحصل مجموعها ويستبي بقاء بعضها، قال: وهذا إن قصد الاستدلال بمطلوقه وهو «أقاتل الناس إلخ» فإنه يقتضي الأمر بالقتال إلى هذه الغاية، فقد دخل للفرق بين المقاتلة على الشيء والمقتل عليه، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضي الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الملتزم من فعلها إذا لم يقاتل، وليس النزاع في أن قوماً لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم وإلزام النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب قتال هل يقتل أو لا، والفرق بين المقاتلة على الشيء والمقتل عليه ظاهر، وإن كان أحدهم من آثار الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه هان الأمر لأنها دلالة مفهوم، وبخلافه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم، وأما من يقول به فله أن يدفع حجة بأنه عارضته دلالة المطلق في حديث الباب وهي أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها، واستدل به بعض الشافعية بقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذي هو العمل، وإما أن يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان التزامها منه قهراً، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه لمطغرات فيشاح هو أن ينوي الصيام لأن يعتقد وجوبه، واستدل به على أن الحرف لا يقتل بالبعد لأن البعد لا يرجع إذا زنى ولو كان نبياً حكاه ابن التين قال: وليس لأحد أن يفرق ما جمعه الله إلا ببطل من كتاب أو سنة، قال: وهذا بخلاف الخصلة الثالثة فإن الإجماع انعقد على أن البعد والمسر في الردة سواء، فكأن جعل أن الأصل العمل بدلالة الإجماع ما لم يأت دليل بخلافه، وقال شيخنا في شرح الترمذي: استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يميز قتله للدفع، وأشار بملك إلى قول التوري يخص من عموم الثلاثة الصائل وغيره فيباح قتله في الدفع، وقد يجاب بأنه داخل في المارق للجماعة أو يكون المراد لا يحمل تمتد قتلته بمعنى أنه لا يحمل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة، واستحسنه الطيبي وقال: هو أول من تقرر البيضاوي لأنه فسر قوله: ﴿النفس بالنفس﴾ [المائدة: ١٤٥] بحمل قتل النفس قصاصاً للنفس التي تلتها عدولنا فاتقضى خروج الصائل ولو لم يقصد الدفع قتله.

قلت: والجواب الثاني هو المتمدن وأما الأول فتقدم الجواب عنه، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بأية المحلوة ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض﴾ [المائدة: ٣٢] قال: فإباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء: منها قوله تعالى: ﴿قاتلوا التي تبيح﴾ وحديث ﴿من وجد جفوه جعل لهم لقم لو ط فاقطروه﴾ وحديث ﴿من أتى بهيمة فاقطروه﴾ وحديث ﴿من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فاقطروه﴾ وقول عمر «تفرقة أن يقتلوا» وقول جماعة من الأئمة: إن تاب أهل القدر ولا قتلوا، وقول جماعة من الأئمة: يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال: وهذا كله زائد على الثلاث. قلت: وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حرمة بغير حق، وماتع الزكاة المفروضة، ومن ارتد ولم يفرق للجماعة، ومن خالف الإجماع وظهر الشقاق والخلاف، والزنديق إذا تاب على رأي، والساحر. والجواب من ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقتل لا أن يقصد إلى قتله، وبأن الخبرين في اللواط وإتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا، وحديث الخراج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله جسده ومنعه من الخروج، وأثر عمر من هذا القبيل، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرق على القول بتكفيرهم، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكتفه مختلف فيه كما تقدم لإشباعه، وأما من طلب المال أو الحرص فمن حكم دفع الصائل، وماتع الزكاة تقدم جوابه، وبخلاف الإجماع داخل في مارق الجماعة، وقيل الزنديق لاستصحاب حكم كفره، وكذا الساحر، والعلم عند الله تعالى. وقد حكى ابن العربي عن بعض أسياعه أن أسباب القتل عشرة، قال ابن العربي: ولا تخرج من هذه الثلاثة بحال، فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم. واستدل بقوله: ﴿النفس بالنفس﴾ [المائدة: ٤٥] على تساوي القتل في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قتله سواء كان حراً أو عبداً، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر بالحر والعبد بالعبد﴾ [البقرة: ١٧٨] ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه، وقال الجمهور: آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنفسه، وقال الشافعي ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر، واحتج الجمهور بأن العبد سلمة فلا يجب فيه إلا القيسية لو قتل خطأ، وسيأتي مزيد لذلك بعد باب. واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستامن والمهاد، وقد

٧- باب من أفاد بالخبر

٦٨٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ يَهُوذَاَ بْنَ جَارِيَةَ عَلَى أَوْحَاحَ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِخَبَرٍ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ: «كَفَلْتُكَ لَنَا؟»، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: «أَنْ لَا»، ثُمَّ قَالَ الْفَرَسِيُّ: فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: «أَنْ لَا»، ثُمَّ سَأَلَهَا الْفَرَسِيُّ: فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: «أَنْ نَعَمْ»، فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَبَرَيْنِ. [راجع: ٢٤١٣، أخرجه مسلم: ١٦٧٢].

قوله: (باب من أفاد بالخبر) أي حكم بالقرود بفتحين وهو الماتلة في القصاص، ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهود والمجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً. وقوله: (فأشارت برأسها أي نعم) في رواية الكشيبي «أَنْ نَعَمْ» بالنون بدل التثنية وكلاماً عجمياً لتفسير ما يتقدمه، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة يستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم.

٨- باب من قيل له قاتل فهو بخير النظرين

٦٨٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُجَّاءَ: حَدَّثَنَا حَرَبٌ، وَعَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ عَامَ فَحٍّ مَكَّةَ، قَتَلَتْ خُرَاعَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، بِقَبِيلِ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَسَنٌ عَنْ مَكَّةَ الْهَيْلِ، وَسَطٌ عَلَيْهِمْ رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّمَا لَمْ تَحْسِلْ لِأَخِي قَبِيلِي، وَلَا تَحِلْ لِأَخِي مِنْ بَنِيهِ، أَلَا وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّمَا سَاحِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُحِلِّي حَرْبَكُمْ، وَلَا يُعْزِدُ شَجَرَكُمْ، وَلَا يَلْقُظُ سَالِقَتَهَا إِلَّا مُنْعَبِدٌ. وَمَنْ قِيلَ لَهُ قَاتِلْ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِذَا أَنْ يُوَدَّى وَإِنَّمَا أَنْ يُقَادَ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ، فَقَالَ: «كُتِبَ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اكْتُبُوا لِي بِهِ». ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا إِذْغِيرَ، فَإِنَّمَا نَعْمَلُهُ لِي تَوْبَةً وَتَوْبَةً». فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا إِذْغِيرَ». وَكَاتَبَهُ غَيْثُ اللَّهِ، عَنْ شَيْبَانَ فِي الْهَيْلِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الْقَتْلَ.

وَقَالَ غَيْثُ اللَّهِ: «إِنَّمَا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَبِيلِ». [راجع: ١١٢، أخرجه مسلم: ١٦٣٥].

٦٨٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ غَمْرٍو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ لِي نَيْي إِسْرَافِيلَ قِصَاصٍ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ، فَقَالَ اللَّهُ لِيهِذِهِ الْأُمَّةُ: ﴿كَيْفَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ؟- إِلَى هَذِهِ الْأَيَّةِ- فَمَنْ غَضِيَ عَنْهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَلْفَوْا أَنْ يُقْتَلَ الْمَكَّةُ فِي الْقَعْدِ، قَالَ: ﴿فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَنْ يَطْلُبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدِّيَ يَأْخِضَانِ. [راجع: ٤٤٩٨].

قوله: (باب من قتل له قاتل فهو بخير النظرين) ترجمه بلفظ الخبر، وظاهره حجة لمن قال بالاختيار في أخذ الدية أو القصاص راجع إلى أولياء القاتل ولا يشترط في ذلك رضی القاتل. وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبي هريرة بحديث ابن عباس الذي فيه تفسير قوله تعالى: ﴿فمن غضي له من أخيه شيء﴾ [البقرة: ١٧٨].

قوله: (فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية سفیان المشار إليها في العلم « فاقبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فخطب ».

قوله: (إن الله حبس عن مكة الفيل) بالفاء اسم الحيوان المشهور، وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبيشة وهي مشهورة سابقا ابن إسحاق مسبوقة، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وأكرم الناس بالمحج إليها، فعمد بعض العرب باستغفل الحبيشة وتغوت فهرب ففضض أبرهة وعزم على تخريب الكعبة، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً، فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فاعظمه وكان جيل الهبة، فطلب منه أن يرد عليه إيلاً له نهبت فاستعصره همتة وقال: لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه، فقال: إن هذا البيت رباً سيحبه، فأعاد إليه إيلاً، وتقدم أبرهة بجيوشه فقدموا الفيل فبرك وعجزوا فيه، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فالتقوا عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب، وأخرج ابن مردويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال: « جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكرس المهملية ثم قام ثم هملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن، فأقام عبد المطلب فقال: إن هذا بيت الله ثم سلبط عليه أسداً، قالوا لا نرود حتى نهزمه، فكانوا لا يقدمون فيهم إلا ناعراً، فدعا الله الطير الأبايل فأطاعها حجارة سوداء فلما حافظهم رمتهم، فما بقي منهم أحد إلا أخذته الحكمة، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه » قال ابن إسحاق « حدثني يعقوب بن ثبة قال: حدثت أن أول ما وقعت الحبيشة، والجلدي يأرض العرب من يومئذ » وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضراً غرخت من البحر لها رؤوس كرووس السباع. ولابن أبي حاتم من طريق عبيد بن حمير بسند قوي: بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف. فذكر نحو ما تقدم.

قوله: (وإنها لم تحل لأحد قبلي إلخ) تقدم بيانه مفصلاً في « باب تحريم القتال بمكة » من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في « باب لا يعضد شجر الحرم ».

قوله: (ولا يلفظ) يضم أوله على البناء للمجهول وفي آخره (لا تشهد) ووقع للكشيبي هنا فتح أوله وفي آخره « إلا تشهد » وهو واضح.

قوله: (ومن قتل له قتيلاً) أي من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل.

قوله: (فهو بخير النظرين) تقدم في العلم بلفظ « ومن قتل فهو بخير النظرين » وهو مختصر ولا يمكن حمله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليّه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطابي، ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي « فإما أن يعفو وإما أن يقتل » والمراد العفو على الدية جمعاً بين الروايتين، ويؤيده أن عنده في حديث أبي شريح « فمن قتل له قتيلاً بعد اليوم فأعلمه بين خيرين: إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية » ولأبي داود وابن ماجه وعلمة الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ « فإنه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتص، وإما أن يعفو، وإما أن يأخذ الدية فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه » أي إن أراد زيادة على القصاص أو الدية، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده. وفي الحديث، أن ولي الدم يثيب بين القصاص والدية، واختلف إذا اختار الدية هل يجب على القاتل إجابته؟ فذهب الأكثر إلى ذلك، وعن مالك لا يجب إلا برضا القاتل، واستدل بقوله: « ومن قتل له » بأن الحق يتعلق بورثة المقتول، فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل وقدم الغائب.

قوله: (إما أن يودي) يسكون الواو أي يعطى القاتل أو أولياؤه لأولياؤه المقتول الدية (وإما أن يقاد) أي يقتل به، ووقع في العلم بلفظ « إما أن يعقل » بدل « إما أن يودي » وهو بمعناه، والمقل الدية. وفي رواية الأوزاعي في اللفظة « إما أن يفسد » بالفاء بدل الواو، وفي نسخة « وإما أن يعطى » أي الدية. ونقل ابن التين عن الشاذلي أن في رواية أخرى « إما أن يودي أو يقاد » وتعقبه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية، ولو كان بالفاء واحتمل أن يكون للمقتول وليان لذكر بالثنية أي يقادا بقتليهما والأصل عدم التمتع، قال وصحيح الرواية « إما أن يودي أو يقاد » وإنما يصح يقاد أن تقدمه أن يقتص. وفي الحديث جواز إيفاء القصاص بالحرم لأنه ﷺ خطب بذلك بمكة ولم يقبله بغير الحرم، وتسلط بمومه من قال يقتل المسلم بالمي وقد سبق ما فيه.

قوله: (فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم، وحكى السلفي أن بعضهم نطق بها بئاء في آخره وغلطه وقال هو فارسي من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن.

١٧٨] أي ترك له دمه ورضي منه بالدية « فاتباع بالمعروف » [البقرة: ١٧٨] أي في المطالبة بالدية. وقد قدر ابن عباس العفو بقبول الدية في العمد، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لم يطلب القصاص وأيضاً فإنما لزم القتال الدية بغير رضاه لأنه مأمور بإحياء نفسه لمعوم قوله تعالى: « ولا تقتلوا أنفسكم » فإذا رضي أولياؤه المقتول بأخذ الدية لم يكن للقاتل أن يتعنت من ذلك قال ابن بطال: معنى قوله تعالى: « ذلك تخفيف من ربكم » [البقرة: ١٧٨] إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص محتماً، فخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضي أولياؤه المقتول. ثم ذكر ذلك في الباب حديثين:

الأول:

قوله: (عن أبي هريرة) كذا لاكثر عن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما، ووقع في رواية النسائي مرسلًا، وهو من رواية يحيى بن حديد عن الأوزاعي وهي شاذة.

قوله: (أن خزاعة قتلوا رجلاً) وقال عبد الله بن رجاء) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين، وساق الحديث هنا على لفظ حرب، وقد تقدم لفظ شيان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي منه، وتقدم في اللفظة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالتحديث في جميع السند.

قوله: (أنه عام فتح مكة) الهاء في أنه ضمير الشأن.

قوله: (قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث يقتلهم في الجاهلية) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال: « إن الله حرم مكة » فذكر الحديث فيه « ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل، وإني عاقله » وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أورده في « باب لا يعضد شجر الحرم » من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج، فاما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش، وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزاعة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن إلياس بن مضر، وكانت هذيل ويكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم، وأما خزاعة فكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها، وكانت بينهم وبين بني بكر عدوة ظاهرة في الجاهلية، وكان خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي ﷺ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي.

وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم القاتل من خزاعة خراش بمجتمتين ابن أمية الخزاعي، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن الخزاعي المقتول اسمه منه، قال ابن إسحاق في المغازي: « حدثني سعيد بن أبي سنذر الأسلمي عن رجل من قومه قال: كان معنا رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فإذا طرقتهم شيء صاحوا به فيؤثر مثل الأسد، ففزعهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوف وهو بالثاء المثلثة والعين المهملية: لا تمجلوا حتى أنظر فإن كان أحر فيهم فلا سبيل إليهم، فاستمع فإذا غطيط أحر فمشى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحبي، فلما كان عام الفتح وكان الغد من يوم الفتح إلى ابن الأنوف الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه، فراهم خزاعة فغروه فاقبل خراش بن أمية فقال الفرجاء عن الرجل قطعته بالسيف في بطنه فوقع قتيلاً، فقال رسول الله ﷺ « يا معشر خزاعة أوفوا بأيديكم عن القتل، ولقد قتلتم قتيلاً لا دينه » قال ابن إسحاق « وحدثني عبد الرحمن بن حرمة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قال: لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية قال: إن خراشاً لقتل أبيه بعينه بذلك، ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم، فهذا قصة الهذلي، وأما قصة المقتول من بني ليث فكانت أخرى، وقد ذكر ابن هشام أن للمقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدهم، وقال بلقيع أن أول قتل ودا رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الأدهم قتله بنو كعب فواده بالثاء ناقدة، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الأدهم، فرأه جندب بن الأدهم الأسلمي فخرج يستجيش عليه فجاه خراش فقتله، فظهر أن القصة واحدة فلمع كان هذلياً حالف بني لث أو بالعكس، ورأيت في آخر الجزء الثالث من « فوائد أبي علي بن خزيمة » أن اسم الخزاعي القاتل هلال بن أمية، فإن ثبت فعله هلالاً لقب خراش والله أعلم.

بيان، لأن ظاهر القصاص أن لا توبة لأحدنا على الآخر، لكن المعنى أن من عفي عنه من القصاص إلى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الأداء وهو دفع الدية بإحسان.

ودفع مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل، قال الطحاوي: والحجة لهم حديث أنس في قصة الربيع عتقه فقال النبي ﷺ: «كتاب الله القصاص» فإنه حكم بالقصاص ولم يغير، ولو كان الخيار للولي لأعلمهم النبي ﷺ إذ لا يجوز للحاكم أن يتحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما، فلما حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله: «فهر غير النظرين» أي ولي المقتول غير بشرط أن يرضى المجاني أن يفرم الدية. وتعب بأن قوله ﷺ: «كتاب الله القصاص» إنما وقع عند طلب أولياء المجني عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن المجني عليه إذا طلب القود أجيب إليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان، واحتج الطحاوي أيضاً بأنهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل رضىت أن تعطيني كذا على أن لا اتكأ أن القاتل لا يغير على ذلك ولا يؤخذ منه كرامة وإن كان يجب عليه أن يحن دم نفسه. وقال المهلب وغيره: يستند من قوله: «فهر غير النظرين» أن الولي إذا سئل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء اتخص وعلى الولي اتباع الأولى في ذلك، وليس فيه ما يدل على إكرام القاتل على بذل الدية، واستدل بالأية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه، وقيل الواجب الخيار، وهما قولان للعلماء، وكذا في منسب الشافعي أصحهما الأول، واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين من العرب كان لأحدنا طول على الآخر في الشرف فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم عبد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة قتلوا بدمه وسق من الثمر، فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا تقتله، فقالوا ييتا وينتكم النبي ﷺ، فأنزله فترت ﷻ «وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط» والقسط: النفس بالنفس، ثم نزلت: «أحكم الجاهلية بينهم» [المائدة: ٥٠] واستدل بالجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يشذ شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفي فيقتله، خلافاً للمالكية، والحنفية مالك بالخلاف فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس للأولياء العفو عنه، وهذا على أصله أن حد المحارب القاتل إذا رآه الإمام وإن «أو» في الآية للتخيير لا للتنصيص، وفيه أن من قتل متولواً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية لقوله ﷺ: «فاني عاقله» واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عدماً خلافاً لما قال لا يقتل في الحرم ببل بلجاً إلى الخروج منه، ووجه الدلالة أنه ﷺ قال في قصة قبيل خزاعة المقتول في الحرم، وأن القود مشروع فبمن قتل عدماً، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعطيه بتحریم ما حرم الله، وإقامة الحد على المجاني به من جملة تعظيم حرمت الله، وقد تقدم شيء من هذا في الموضع الذي أشرت إليه أننا من كتاب الحج.

٩- باب من طلب دم امرئ بغير حق

٦٨٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ أَبِي عَرَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْجِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَتَجَسَّسٌ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَلِّبٌ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ يَهْدِيهِ قَتْلُهُ».

قوله: (باب من طلب دم امرئ بغير حق) أي بيان حكمه.

قوله: (عن عبد الله بن أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى جده، وثبت ذكر أبيه في هذا السند عند الطبراني في نسخة شبيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم، ونافع بن جبير أي ابن مطعم.

قوله: (أبغض) هو أقبل من البغض، قال وهو شاذ ومثله أهدم من العدم إذا اضمحل، قال وإنما يقال أقبل من كذا للمفاضلة في الفعل الثلاثي، قال المهلب وغيره: المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله، فهو كقوله: «أكبر الكيأر» وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي.

قوله: (ملجد في الحرم) أصل للمجد هو اللطال هو اللطال من الحق، والاتحاد العدول عن

قوله: (لم قام رجل من قريش فقال: يا رسول الله إلا الإذخر) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج.

قوله: (وتابعه عبيد الله) يعني ابن موسى.

قوله: (عن شيان في القيل) أي تابع حرب بن شداد عن عيسى في القيل بالقاء، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه.

قوله: (وقال بعضهم عن أبي نعيم المقتل) هو محمد بن يحيى الذهلي جزم عن أبي نعيم في روايته عنه بهذا الحديث بلفظ «القتل» وأما البخاري فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم.

قوله: (وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتل) أي يؤخذ لهم بثأرهم، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور، وروايته إياه عن شيان بن عبد الرحمن بالسند المذكور، وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بيته وقطعه «إما أن يعطي الدية وإما أن يقاد أهل القتل» وهو بيان لقوله: «إما أن يقاد».

الحديث الثاني:

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (عن مجاهد) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدي «عن شيان حدثنا عمرو سمعت مجاهداً».

قوله: (عن ابن عباس رضي الله عنهما) في رواية الحميدي «سمعت ابن عباس» هكذا وصله ابن عينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو، ورواه ورقان بن عمرو عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه الشافعي.

قوله: (كانت في بني إسرائيل القصص) كذا هنا من رواية ثيبة عن شيان بن عينة، في رواية الحميدي عن شيان «كان في بني إسرائيل القصص» كما تقدم في التفسير وهو أوجه، وكأنه أثبت باختيار معنى القصص وهو المائلة والمساواة.

قوله: (وقال الله هذه الأمة «كب عليكم القصاص في القتل» إلى هذه الآية فمن عفي له من أخيه شيء) قلت: كذا وقع في رواية ثيبة، ووقع هنا عند أبي ذر والأكثر. ووقع هنا في رواية النسفي والقباسي «إلى قوله» فمن عفي له من أخيه شيء «ووقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج «إلى قوله في هذه الآية» وبهذا يظهر المراد، وإلا فالأول بوجه أن قوله: «فمن عفي» [البقرة: ١٧٨] في آية تلي الآية لمبدأ بها وليس كذلك، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أبي كريب وغيره عن شيان فقال بعد قوله في القتل «قرأ إلى» والأبني بالآتي فمن عفي له «ووقع في رواية الحميدي المذكور ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله: «ذلك تخفيف من ريبكم» [البقرة: ١٧٨] وزاد فيه أيضاً تفسير قوله: «فمن اعتدى» [البقرة: ١٧٨] أي قتل بعد قبول الدية. وقد اختلف في تفسير المبدأ في هذه الآية فقيل: يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو أن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور، وعن عكرمة وثابة والسدي يحتمل القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية. وفيه حديث جابر رفعه «لا أعفر عمن قتل بعد أخذ الدية» أخرجه أبو داود وفي مسنده انقطاع، قال أبو عبيد: ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة «إن النفس بالنفس» [المائدة: ٤٥] بل هما محكمتان، وكأنه رأى أن آية المائدة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الأرقاء فإن أقسامهم متساوية دون الأحرار. وقال إسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للأخرى في الحدود لأن الحر لو قذف عبداً لم يجلد اتفاقاً والقتل قصاصاً من جملة الحدود، قال وفيه قوله في الآية «والجروح قصاص» فمن تصدق به فهو كفارة له «فمن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا بجرمه، ولأن الكافر لا يسعى متصدقا ولا مكفراً عنه».

قلت: يحصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى: «وكتبنا عليهم فيها» أي على بني إسرائيل في التوراة «أن النفس بالنفس» [المائدة: ٤٥] مطلقاً، فنحذف من هذا الأمة بمشروعية الدية بدلاً من القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص ويتخصيصه بالحر في الحر، فحيث لا حاجة في آية للمائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالبدن والمسلم بالكافر، لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه، وقد قيل إن شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وإنه كان فيها الدية فقط، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط، واستدل به على أن المخير في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور، وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج إلى

قوله: (حدثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المقرئ.

قوله: (عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد) سقط هذا القدر لأبي ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروايتين سواء وليس كذلك، ويحيى بن أبي زكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الضائي، وساق المتن هنا على لفظه، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في «باب من حثت ناسياً» من كتاب الإيمان والسنن. وقد ينشئ ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد.

قوله: (فقال حليفه غفر الله لكم) استدل به من قال إن دية وجبت على من حضر، لأن معنى قوله: «غفر الله لكم» عفوت عنكم، وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يطلب به. وقد أخرج أبو إسحاق الفزاري في السنن عن الأوزاعي عن الزهري قال: «أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتله، فقال حليفه يغفر الله لكم وهو أرواح الرماحين، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيراً ووداه من عنده» وهذه الزيادة ترد قول من حل قوله: «فلم يزل في حليفه منها بقية خير» على الحزن على أبيه، وقد أوضحت الرد عليه في «باب من حثت ناسياً» ويؤخذ منها أيضاً التعقب على المحب الطبري حيث قال: حل البخاري قول حليفه «غفر الله لكم» على العفو عن الضمان وليس بصريح، فيجاب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحاً وإن كان ليس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه.

١١- باب قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَاً﴾

وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَاً فَتَحْيِرُ رَقَبَةً مُؤْمِناً وَدِيَّةً مُسَلَّمةً إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصُدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْيِرُ رَقَبَةً مُؤْمِناً وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ تَبْغَتْ وَتَبْغُهُمْ رِيقًا فَلْيَنِّهْ مُسَلَّمةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْيِرُ رَقَبَةً مُؤْمِناً فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً [النساء: ٩٢]

قوله: (باب قول الله تعالى: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ) كلا لأبي ذر وابن عسار، وساق الباقون الآية إلى «علماً حكيماً» ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثاً.

قوله: (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ) ذكر ابن إسحاق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحتانية وشين معجزة أبي ابن ربيعة المخزومي قال: «قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجراً حتى إذا كان بظاهر الحيرة لقيه عياش بن أبي ربيعة فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله، فنزلت «روى هله الفصة أبو يعلى من طريق حاد بن سلمة عن ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها مرسله أيضاً وزاد في السند عبد الرحمن بن حلف ليقتل الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث، وفي سياقه ما يدل على أنه لقي النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش بن أبي ربيعة، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت.

قوله: (إلا خطأ) هو استثناء منقطع عند الجمهور إن أريد بالنفي معناه، فإنه لو قدر متصلاً لكان مفهومه فله قتله، وانفصل من قال إنه متصل بأن المراد بالنفي التحريم، ومعنى إلا خطأ بأن عرفة بالخبر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمناً، وقيل نصب على أنه مفعول له أي لا يقتله لشركه أصلاً إلا للخطأ، أو حال أي إلا في حال الخطأ، أو هو نعت مصدر محذوف أي لا قتلاً خطأ، وقيل: «إلا» هنا بمعنى الواو وجوزة جماعة، وبقيدته الفراء بشرط مفقود هنا فذلك لم يجره هنا. واستدل بهذه الآية على أن القصاص من المسلم خصص بقتله المسلم فلو قتل كافراً لم يجب عليه شيء سواء كان حربياً أم غير حربي لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمداً ثم خطأ قتال في الحربى في شأن ترولوا فخلوهم واقتلهم حيث وجدتهم [النساء: ١٦١] وقال فيمن عاود الحربى في فخلوهم واقتلهم حيث تقتلهم [النساء: ٩١] وقال في الخطأ «وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ» [النساء: ٩٢] فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر عمداً فخرج الذمي بما ذكر

القص، واستشكل بأن مركب الصغيرة مائل عن الحق، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عظمها، وقيل: إيرادها بالجملة الاسمية مشعر بثبوت الصفة، ثم التكرار للتعظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب، وقد تقدم قريباً في عد الكفار مستحل البيت الحرام، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال: «ما من رجل يهجم بسية فتكتب عليه، إلا أن رجلاً أو لم يعدن آيين أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاته الله من عذاب اليم» وهذا سند صحيح، وقد ذكر شعبة أن السدي رفته لها، وكان شعبة يرويه عنه موقوفاً أخرجه أحد عن يزيد بن هارون عن شعبة، وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره، وهو مشكل فيتمين أنفراد بالإلحاد فعل الكبيرة، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الإتيان بالجملة الاسمية في قوله: «ومن يرد فيه بإلحاد ظلم» [الحج: ٢٥] الآية يفيد ثبوت الإلحاد وعلوه، والتوسن للتعظيم أي من يكون إلحاده عظيماً والله أعلم.

قوله: (ومنع في الإسلام سنة الجاهلية) أي يكون له الحق عند شخص فيطلب من غيره من لا يكون له فيه مشاركة كواله أو ولده أو قريبه، وقيل: المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو إشاعتها أو تنفيذها. وسنة الجاهلية اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والحليف بحليفه وغير ذلك، ويشتق بذلك ما كانوا يعتقدونه، والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه كالطيرة والكهانة وغير ذلك، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفته «إن أعنى الناس على الله من قتل غير قاتله، أو طلب بدم الجاهلية في الإسلام» فيمكن أن يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث.

قوله: (ومطلب) بالتشديد مفتعل من الطلب فأبليت التاء طاء وادغمت، والمراد من يبلغ في الطلب، وقال الكرماني: للمنى المكلف للطلب، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب، أو ذكر الطلب ليزام الزجر في الفعل بطريق الأولى. وقوله: «بغير حق» احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً. وقوله: «ليهربن» يفتح الهاء ويحذف إسكانها، وقد تحسك به من قال إن العزم المصمم يؤخذ به، وتقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث «من هم بحسنة» في كتاب الرقاق.

(تبيه): وقتت لهذا الحديث على سبب فقرات في «كتاب مكة لمصر بن شبة» من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال: قتل رجل بالزدلفة يعني في غزوة الفتح، فذكر القصة وفيها أن النبي ﷺ قال: «وما أعلم أحداً أعنى على الله من ثلاثة رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بحبل في الجاهلية» ومن طريق مسمر عن عمرو بن مرة عن الزهري لفظه «إن أجرا الناس على الله» فذكر نحوه وقال فيه «وطلب بذول الجاهلية».

١٠- باب الْعَفْوُ فِي الْخَطَا بِعَدِ الْمَوْتِ

٦٨٨٣- حَدَّثَنَا فُرُوةٌ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: هَزَمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي ذَكْرِيَّا-يَعْنِي الْأَوْسَطِيَّ- عَنْ هِشَامٍ، عَنْ غُرُوةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ: يَا عِبَادَ اللَّهِ أَخْرَاكُمْ، فَزَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ عَلَى أَخْرَاكُم، حَتَّى قَتَلُوا الْإِمَانُ، فَقَالَ: حَلِيفَةُ: أَبِي أَبِي، فَقَطَعُوهُ. فَقَالَ حَلِيفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ أَهْوَزَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّاغُوتِ. [راجع: ٣٢٩٠].

قوله: (باب العفو في الخطأ بعد الموت) أي عفو الولي لا عفو المقتول لأنه حال، ويحتمل أن يدخل، وإما قيد ما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه، إذ لو عفا المقتول ثم مات لم يظهر لعفو أثر، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له يضر عنه، وقال ابن بطال: أجبروا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول، ولما قيل ذلك فالعفو للقتل، خلطاً لأهل الظاهر فإنهم أبطلوا عفو القتل. وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فإذا جمل له العفو كان ذلك للأصل أول، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة بن مسعود لما دعا قومه إلى الإسلام فزعم بهم قتل عفا عن قاتله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ عفو.

لِلنِّكَاحِ، فَلَمَّا أُلْفِقَ قَال: « لَا يَتَقَى أَحَدُكُمْ إِلَّا لَدَّ، غَيْرَ الْمُبَاسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ ». [رابع: ٤٤٥٨، أخرجه مسلم: ٢٢١٣].

قوله: (باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل، إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء، وخالف الحنفية فيما دون النفس، وأصح بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد السلافة بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالريضة اتفاقاً، وأجاب ابن القصار بأن اليد السلافة في حكم اليد والي لا يقاد باليد، وقال ابن المنذر: لا أجمعوا على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق.

قوله: (ولأن أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة) المراد الجمهور، أو أطلق إشارة إلى وجه الطريق إلى علي. أو إلى أنه من تدويع المختلف.

قوله: (ويذكر عن عمر قتاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فما دونها من الجراح) وصله سعيد بن منصور عن طريق النخعي قال: « كان فيما جاء به عروة الباري إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجال والنساء سواء » وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال: « عن إبراهيم عن شريح، قال أتاني عروة » فذكره، ومعنى قوله: « قتاد » يقتص منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوها الذي تقطعه منه وبالمسك.

قوله: (وه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مشيرة عن إبراهيم النخعي قالوا: القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء، وأخرج الأثر من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال: القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: كل من أوجعت من قتلها وذكر السجدة في مشيخة سواهم أهل قبه وفضل وجده قال وربما اختلفوا في الشيء فاختلنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون للمرأة قتاد من الرجل ميتاً وبين ولدتاً بآذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن من قتلها تمل بها.

قوله: (وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي صلى الله عليه وسلم: القصاص) كلها لهم ووقع للنسفي « كتاب الله القصاص » والمحدث ما عند الجماعة وهو بالنصب على الإغراء، قال أبو ذر: وكذا وقع هنا والصواب « الربيع بنت النضر عمة أس » وقال الكرماني: قيل إن الصواب « وجرحت الربيع » بحذف لفظة أخت فإنه لما وقع في البقرة من وجه آخر « عن أس أن الربيع بنت النضر عمة كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ: كتاب الله القصاص » قال: « إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى، لكنه لم يقل عن أحد، وكذا قال، وقد ذكر جماعة أنهم قصصان، والمذكور هنا طرف من حديث أخرجه مسلم عن طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال: القصاص القصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله أقتنص من فلاتة والله لا يقتنص منها، فقال: سبحانه الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى قبلوا الدية فقال: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » والحديث المشار إليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصحيح بتمامه من طريق حماد عن أنس وفيه « فقال أس بن النضر: أتكرت ثنية الربيع يا رسول الله؟ لا والذي يمكك بالحق لا تكرتنيها، قال يا أنس كتاب الله القصاص، فرفض القوم وعفوا فقال: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » وسبأني بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار، قال الثوري: قال العلماء: المعروف رواية البخاري، ويحتمل أن يكونا قصتين.

قلت: وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحد إحداهما أن جرحت إنساناً قضى عليها بالقتل والأخرى أنها كسرت ثنية جارية قضى عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية. وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين: ظاهر القبرين يدل على أنهما قصتان، فإن قيل هذا الجمع ولا ثابت أحفظ من حماد. قلت: في القصتين مغايرتان: منها هل الجانية الربيع أو أختها، وهل الجانية كسرت الثنية أو الجريحة، وهل الخائف أم الربيع أم أخوها أس بن النضر؟ وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر عن حماد عن أنس قال: « لطعت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها » فهو غلط في ذكر أبيها والمخفوظ أنها بنت النضر عمة أس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فمما على مال فرضوا به جاز.

قبلها، وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر، فسلك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذمياً شيء، وأيده بقوله: « ولن يعمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » [النساء: ١٤١] وإسحاق في أول السند قال أبو علي الجبائي: لم أجده منسوبة ويشبه أن يكون ابن منصور. قلت: ولا يبعد أن يكون ابن راهبه فإنه كثير الرواية عن حبان بن ملال شيخ إسحاق هنا.

١٢- باب إذا أقر بالقتل مرة قبل به

٦٨٨٤- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ يَهُوذَاَ بْنَ رَاسٍ جَارِيَةً بَيْنَ حَضْرَتَيْنِ، قَبِلَ لَهَا: مَنْ قَتَلَ بِلَهْ هَذَا، الْمَلَأَ، أَمْلَأَنَ: حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ، فَأَوْتَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ فَأَخْرَجَتْ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَوُضَّ رَأْسُهُ بِالْجِيَّازَةِ.

وَقَدْ قَالَ هَمَّامٌ: بِخَيْرَيْنِ. [رابع: ٢٤١٣، أخرجه مسلم: ١٦٧٢].

قوله: (باب إذا أقر بالقتل مرة قبل به) كلها لهم وأما النسفي فلفظ بدو «باب» فقال بعد قوله: خطأ « الآية، وإذا أقر إلخ » وذكرنا كلهم حديث أنس في قصة اليهودي والجارية ويحتاج إلى مناسبة للآية فإنه لا يظهر أصلاً فالصواب صنيع الجماعة، قال ابن المنذر: حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية، وأصح أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله: « وإن كان من قوم يكم ويقيم ميثاق » [النساء: ٩٢] قيل المراد كافر ولما قتله الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشمسي والنخعي والزهري، وقيل مؤمن، جاء ذلك عن النخعي وأبي الشعثاء، قال الطبري: والأول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله، ويترجح أيضاً حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معاً وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معاً.

قوله فيه (لحيي) باليهودي (لأعوف) في رواية حبة عن حماد « فإني به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقر » أخرجه الإسمايلي، وفي حديث أنس في قصة اليهودي حبة للجمهور في أنه لا يشترط في الإقرار بالقتل أن يتكرر، وهو مأخوذ من إطلاق قوله: « فأخذ اليهودي فأختره فإنه لم يذكر فيه معدداً والأصل عدمه، ونعيب الكوفيون على اشتراط تكرار الإقرار بالقتل مرتين قياساً على اشتراط تكرار الإقرار بالزنا أربعاً تبعاً لعدد الشهود في الموضوعين.

١٣- باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَهُوذَاَ بَخَارِيَةً قَتَلَهَا عَلَى أَوْحَاحٍ لَهَا. [رابع: ٢٤١٣، أخرجه مسلم: ١٦٧٢].

قوله: (باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً، ووجه الدلالة منه واضح، ولحق به إلى الرد على من منع كما سألته في الباب الذي بعده.

١٤- باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يَقْتُلُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ.

وَيَذَكَّرُ عَنْ غَيْرِ: فَتُذَكَّرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ، فِي كُلِّ عَمْدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ.

وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَبُو الزِّنَادِ عَنْ أَصْحَابِهِ. وَجَرَحَتْ أَخْتُ الرَّبِيعِ إِنْسَانًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « الْقِصَاصُ ». [رابع: ٢٧٠٣].

٦٨٨٦- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَالِشَةَ: عَنْ عَتِيبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَالِشَةَ وَحَسْبِ اللَّهِ عَنْهَا قَالَتْ: لَدَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: « لَا تُلْثَمُونِي ». فَكُنَّا كَرَاهِيَةِ الْمَرْبِيعِ

قوله: (يَحْيَى) هو القطان وسفيان هو الثوري.

قوله: (للدنا النبي صلى الله عليه وسلم في مرجه فقال لا تلونني) تقدم شرحه في الرواة النبوية، والمراد منه هنا «لا يبق أحد منكم إلا لد» فإن فيه إشارة إلى مشروعية الاختصاص من المرأة بما جتته على الرجل، لأن الذين لدوا كانوا رجالاً ونساءً، وقد ورد التصريح في بعض طرقة بأنهم لدوا ميمونة وهي صائمة من أجل عوم الأمر كما مضى في الرواة النبوية من وجوهين.

قوله: (غير العباس فإنه لم يشهدكم) تقدم بيانه أيضاً في الرواة النبوية قبل. وفي الحديث أن صاحب الحق يستتي من غرامته من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقي، وفيه نظر لقوله: «لم يشهدكم» وفيه أخذ الجماعة بالواحد، قال الخطابي: وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها، واعتل من لم يرد ذلك بأن الظلم يتعدى ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتل أن يكون قصاصاً واحتل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فهو ثواب من جنس جنابهم. وفيه أن الشركاء في الجناية يقتص من كل واحد منهم إذا كانت أفعالهم لا تتميز، بخلاف الجناية من المال لأنها تتميز، إذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا اتفاقاً، وسياتي بيان ذلك بعد ستة أبواب.

١٥- باب مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْصَى دُونَ السُّلْطَانِ

٦٨٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْأَعْرَجُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [إجماع: ٢٣٨، أخرجه مسلم: ٨٥٥].

٦٨٨٨- وَبِإِسْنَادِهِ: «لَوْ أُطْلِعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ، وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، حَدَّثَكَ بِخَصَائِفِهَا فَقُلْتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ». [إجماع: ٦٩٠٢، أخرجه مسلم: ٢٧٥٨].

٦٨٨٩- حَدَّثَنَا مُسْتَدُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حَمِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا أُطْلِعَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَدَّ إِلَيْهِ مَشْفَعًا فَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. [إجماع: ٦٩٤٢، أخرجه مسلم: ٢٧٥٧، مطوّلًا].

قوله: (باب من أخذ حقه) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم (أو القصاص) أي إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة. قال ابن بطال: اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان، قال: وإنما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله. قال: وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندنا أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جعده إياه ولا يئنه عليه كما سيأتي تقريره قريباً. ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التلخيص والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى. قلت: فأنما من نقل الاتفاق فكانه استند فيه إلى ما أخرجه إسماعيل القاضي في «نسخة أبي الزناد» عن الفقهاء الذين ينهون إلى قولهم ومنه: لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده، وهذا إما موافق أهل المدينة في زمن أبي الزناد. وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع.

قوله: (أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: نحن الأعرجون السابقون يوم القيامة) كذا لأبي ذر وسقط «يوم القيامة» للباقيين.

قوله: (بإسناده لو اطلع إلخ) هو المراد في هذا الترجمة، والأول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد، ومن ثم لم ينس الحديث بشماه هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك، وساقه بشماه في كتاب الجمعة، ولم يطرد للبخاري صنيح في ذلك وأطرد صنيح مسلم في «نسخة همام» بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديثاً منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق، وجوز الكرماني أن الراوي سمع الحديثين في نسق واحد فجمعهما فاستمر من بعده على ذلك. قلت: وهذا يحتاج إلى كتملة، وهو أن البخاري اختصر الأول لأنه لا يحتاج إليه هنا.

قوله: (لو اطلع) الفاعل مؤخر وهو «أحد».

قوله: (وإن تأذن له) احتراز عن اطلع بإن.

قوله: (حذفته بمصاحفة) كذا هنا بغير فاء. وأخرجه الطبراني عن أحمد بن حنبل الوهاب بن نجيعة عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ «حذفته» وهو الأول والأول جائز، وسيأتي بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ «لو أن امرأاً اطلع عليك بغير إذن فحذفته» وقوله حذفته بالحاء المهملة عند أبي ذر القاسمي وعند غيرهما بالحاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بمصاحفة أو نواة ونحوهما إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبائتين وجزم الثوري بأنه في مسلم بالمعجمة، وسيأتي في رواية سفيان للمشار إليها بالمهملة، وقال القرطبي: الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالحصى وهو بالمعجمة جزمًا. قلت: ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً.

قوله: (فققأت عينه) بقاء ثم همزة ساكنة أي شققت عينه، قال ابن القطاع: فقا عينه إطلاقاً غرضها.

قوله: (جناح) أي إثم أو مؤاخنة.

قوله: (يَحْيَى) هو القطان وحيد هو الطويل.

قوله: (إن رجلاً) هذا ظاهره الإرسال لأن حيداً لم يدرك القصة. لكن بين في آخر الحديث أنه موصول. وسيأتي بعد سبعة أبواب من وجه آخر عن أنس ويذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور.

قوله: (فسدد إليه) بدالين مهملتين الأولى ثقيلة قبلها سين مهملة أي صوب وزنه ومعناه، والتصويب توجيه السهم إلى مرماه وكذلك التسديد ومنه البيت المشهور: أعلمه الرماية كل يوم فلما اشتد ساعده رماني

وقد حكى فيه الإعجام ويترجح كونه بالمهملة بإسناده إلى التعليم لأنه الذي في قدرة المعلم بخلاف الشدة بمعنى القوة فإنه لا قدرة للمعلم على اجتلابها، ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي وفي رواية كريمة عن الكشيبي الشين المعجمة والأول أولى فقد أخرجه أحمد عن محمد بن أبي عدي عن حيد بلفظ «فأمروا إليه» أي أمال إليه.

قوله: (مشفَعًا) تقدم ضبطه وتفسيره في كتاب الاستئذان في الكلام على رواية عبيد الله بن أبي بكر بن أنس وسباقه، وقع هنا في رواية حيد مختصراً أيضاً، وقد أخرجه أحمد عن يحيى القطان شيخ البخاري فيه فزاد في آخره حتى آخر رأسه بتشديد الحاء المعجمة أي أخرجه من المكان الذي أطلع فيه وفاعل آخر هو الرجل، ويمثل أن يكون للشخص واسد الفعل إليه مجازاً، ويمثل أن يكون النبي ﷺ السبب في ذلك والأول أظهر، فقد أخرجه أحمد أيضاً عن سهل بن يوسف عن حيد بلفظ «فاخرج الرجل رأسه» وعنه في رواية ابن أبي عدي التي أشرت إليها: فتأخر الرجل.

قوله: (فقلت) عن مالك يقتضي أنه سمعه منه بغير واسطة، وهذا من المتن التي سمعها حيد من أنس وقد قيل إنه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كتابات وقادة فكان يندلسها فيرويهما من أنس بلا واسطة، والحق أنه سمع منه أضعاف ذلك، وقد أكثر البخاري من ترجيح حديث حيد عن أنس، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل لهذه العلة، لكن البخاري لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو بالزوم كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحمل من شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم، وقد أوضحت ذلك في ترجمة حيد في مقدمة هذا الشرع والله الحمد.

١٦- باب إِذَا مَاتَ فِي الزَّحَامِ أَوْ قَبِيلٍ

٦٨٩٠- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ قَالَ: هِشَامٌ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدِ هَرَمِ الْمُشْرِكُونَ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ: أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ أَخْرَأَكُمْ، فَرَجَعَتْ أَوَّلَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَأَهُمْ، فَظَنَرَ حَذِيقَةً لِإِذَا هُوَ بِأَيِّهِ الْيَمَانِ، فَقَالَ: أَيُّ عِبَادِ اللَّهِ أَبِي أَبِي، قَالَتْ: قَوْلَ اللَّهِ مَا اسْتَخْرَجُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، قَالَ حَذِيقَةً: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ.

قَالَ غُرُورٌ: فَمَا زَالَتْ فِي حَذِيقَةٍ مِنْهُ بِقِيَّةٍ خَيْرٍ حَتَّى لَجَعَ بِاللَّهِ. [إجماع: ٣٢٩٠].

قوله: (باب إذا مات في الزحام أو قبله) كذا لابن بطال وسقط «به» من رواية الأكثر، وأورد البخاري الترجمة مورد الاستفهام ولم يميز بالحكم كما جزم به في الذي

بعده لوجود الاختلاف في هذا الحكم، وذكر فيه حديث عائشة في قصة قتل اليمان والد حذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريباً. قال ابن بطال: اختلف علي وعمر هل تجب دية في بيت المال أو لا؟ وبه قال إسحاق أي بالوجوب، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين. قلت: ولعل حجة ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بعض المسلمين وهو يقاتلهم، وهو يقاتلهم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين. وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في «باب العفو عن الخطأ» ورجاله ثقات مع إرساله، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في «باب العفو عن الخطأ» وروى مسند في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً زعم يوم الجمعة قتل ففواه علي من بيت المال، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن دية توجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتقدمهم إلى غيرهم. ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لولي له نفع على من شئت وأحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكحت حلفت المدمى عليه على النفي وسقطت المطالبة، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب. ومنها قول مالك دمه هدر، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحالة أن يؤخذ به أحد، وقد تقدمت الإشارة إلى الرابع من هذه المذاهب في «باب العفو عن الخطأ».

قوله: (قال هشام أخيراً) من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير.

قوله: (فظهر حذيفة إذا هو بأبيه اليمان) تقدم شرح قصته في غزوة أحد.

وقوله: (قال عروة) هو مرصوف بالسند المذكور.

وقوله: (لما زالت في حليفته منه) أي من ذلك الفعل وهو العفو، ومن سببه وتقدم القول فيه أيضاً.

١٨- باب إذا عض رجلاً فوقع ثأياً

٦٨٩٢- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَصِينٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَزَوَّجَ يَدَهُ مِنْ لَبِئٍ، فَوَقَعَتْ ثِيَابُهُ، فَانْحَسَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «يَضَعُ أَحَدُكُمْ أَمَامَهُ كَمَا يَضَعُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ». [إسناده صحيح: أخرجه مسلم: ١٦٧٣، وفي القسامة: (٢١)، بإسناد].

٦٨٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو غَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ غُضَّاهُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ، فَعَضَّ رَجُلٌ فَاتَرَعْتُ ثِيَابَهُ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ. [إسناده صحيح: أخرجه مسلم: ١٨٤٨، بإسناد، وأخرجه في القسامة: (٢٢)، نحوه بإسناد].

قوله: (باب إذا عض يد رجل فوقع ثأياً) أي هل يلزمه فيه شيء أو لا؟ ذكر فيه حديثين الأول:

قوله: (عن زورارة) بضم الزاي المعجمة ثم مهملتين الأولى خفيفة بينهما ألف بغير همز هو المأمري، ووقع عند الإسماعيلي في رواية علي بن الجعد عن شعبة «أخبرني قتادة أنه سمع زورارة».

قوله: (أن رجلاً عض يد رجل) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال: «قاتل يعلی بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه» الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي يعلی يعني صفوان عن يعلی بن أمية قال مثله، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبيد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته يمثل الذي قبله يعني حديث عمران بن حصين. قلت: ولشعبة فيه سند آخر إلى يعلی أخرجه النسائي من طريق ابن أبي عمير وعبيد بن عقیل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن يعلی، ووقع في رواية عبيد بن عقیل «أن رجلاً من بني تميم قاتل رجلاً فعض يده» ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين للمبهين وأنه يعلی بن أمية، وقد روى يعلی هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب فيبين في بعض طرق أن أحدهما كان أجيراً له، ولقطة في الجهاد «غزوت مع رسول الله ﷺ» فذكر الحديث وفيه «فاستأجرت أجيراً قاتل رجلاً فعض أحدهما الآخر» فعرف أن الرجلين المبهين يعلی وأجيره وأن يعلی أبه نفسه لكن عنه عمران بن حصين، ولم أتف على تسمية أجيره. وأما تمييز العاض من المضروب فوقع بيانه في غزوة تبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث يعلی قال عطاء: فلقد أخبرني صفوان عن يعلی أيهما عض الآخر فنسيت فظن أنه مستمر على الإيهام، ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق

بعده لوجود الاختلاف في هذا الحكم، وذكر فيه حديث عائشة في قصة قتل اليمان والد حذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريباً. قال ابن بطال: اختلف علي وعمر هل تجب دية في بيت المال أو لا؟ وبه قال إسحاق أي بالوجوب، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين. قلت: ولعل حجة ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بعض المسلمين وهو يقاتلهم، وهو يقاتلهم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين. وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في «باب العفو عن الخطأ» ورجاله ثقات مع إرساله، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضاً في «باب العفو عن الخطأ» وروى مسند في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلاً زعم يوم الجمعة قتل ففواه علي من بيت المال، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن دية توجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتقدمهم إلى غيرهم. ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لولي له نفع على من شئت وأحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكحت حلفت المدمى عليه على النفي وسقطت المطالبة، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب. ومنها قول مالك دمه هدر، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحالة أن يؤخذ به أحد، وقد تقدمت الإشارة إلى الرابع من هذه المذاهب في «باب العفو عن الخطأ».

قوله: (قال هشام أخيراً) من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير.

قوله: (فظهر حذيفة إذا هو بأبيه اليمان) تقدم شرح قصته في غزوة أحد.

وقوله: (قال عروة) هو مرصوف بالسند المذكور.

وقوله: (لما زالت في حليفته منه) أي من ذلك الفعل وهو العفو، ومن سببه وتقدم القول فيه أيضاً.

١٧- باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩١- حَدَّثَنَا الْمُكَائِي بْنُ إِسْرَافِيلَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْبَغُوا يَا غَايِرُ بْنُ هُبَيْرٍ، فَحَدَّثَ بِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنَ السَّيِّئِ؟». قَالُوا: غَايِرُ، فَقَالَ: مَرْجِعُكُمْ إِلَيْكُمْ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَا امْتَصَّاهُ؟ فَأَصِيبَ صَبِيحَةً لَيْلِي، فَقَالَ الْقَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعَتْ وَهُمْ يَتَخَذَتُونَ أَنَّ غَايِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَبَيَّنْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَذَلِكَ أَبِي وَأَمْسَى، رَجَعُوا أَنَّ غَايِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ النَّبِيِّ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، وَأَيُّ قَتْلٍ يَزِيدُهُ عَاقِبَةً». [إسناده صحيح: أخرجه مسلم: ١٨٠٢، بإسناد].

قوله: (إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له) قال الإسماعيلي قلت ولا إذا قتلها عمداً، يعني أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف، قال ابن بطال قال الأوزاعي وأحد وإسحاق: تجب دية على عاقلة، فإن عاش فهي له عليهم وإن مات فهي لورثته. وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم يخل أن النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئاً، ولو وجب لبيها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأ لا يجب فيه شيء.

قوله: (عن سلمة) هو ابن الأكوع.

قوله: (من هينالك) بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون، ووقع في رواية المستنلي بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي، وعلم هو ابن الأكوع فهو آخر سلمة وقيل عمه، قال ابن بطال: لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عامر نفسه، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب فيه «وكان سيف عامر قصيراً تناول به يهودياً ليضربه فربح ذنبه فاصاب ركبته» قلت: وتقل بعض الشراح عن الإسماعيلي أنه قال ليس في رواية مكى شيخ البخاري أنه لودت عليه سيفه قتله، والباب مترجم من قتل نفسه، وظن أن الإسماعيلي تعقب ذلك على البخاري وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بالقطب «فأرادت عليه سيفه» ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري هنا فأشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكى بن إبراهيم هذه لئلا تكون أولى لوضوحه، ويجاب بأن البخاري يمتد هذه الطريق كثيراً فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحاً في مكان آخر فلا

بدليل بن مسيرة عن عطاء بلفظ « أن أجيراً ليعلى عض رجل فزاعه » وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم عن سفيان بلفظ « قاتل أجيري رجلاً فعضه الآخر »

ويؤيد ما أخرجه النسائي من طريق سفيان بن عبد الله عن ميم سلمة بن أمية ويعلى بن أمية قالا « خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ومنا صاحب لنا قاتل رجلاً من المسلمين فعض الرجل فزاعه » ويؤيد أيضاً رواية عبيد بن عجيل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ « إن رجلاً من بني تميم عض » فإن يعلى تميمي وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمي، وأخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن يعلى عن أبيه نحو رواية سلمة ولفظه « قاتل رجلاً فعض الرجل فزاعه فلو جرحه » وعرف بهذا أن العاض هو يعلى بن أمية، ولعل هذا هو السر في إيهامه نفسه.

وقد أنكر القرطبي أن يكون يعلى هو العاض فقال: يظهر من هذه الرواية أن يعلى هو الذي قاتل الأجير، وفي الرواية الأخرى « أن أجيراً ليعلى عض يد رجل » وهذا هو الأولى والأولى إذا لا يليق ذلك الفعل بيعلى مع جلالة وقضه. قلت: لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما التمس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما يشتهر « أن أجيراً ليعلى عض رجل فزاعه » فنجز أن يكون العاض غير يعلى، وأما استبعاده أن يقع ذلك من يعلى مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح، فيستلزم أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه فلا استبعاد. وقال النووي: وأما قوله يعني في الرواية الأولى « أن يعلى هو المعضوض » وفي الرواية الثانية والثالثة المعضوض هو أجير يعلى لا يعلى فقال الحفاظ الصحيح للمعروض أن المعضوض أجير يعلى لا يعلى. قال: ويشمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجيره في وقت أو وقتين، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو المعضوض لا صريحاً ولا إشارة، وقال شيخنا: فيستبين على هذا أن يعلى هو العاض والله أعلم. قلت: وإنما تردد عياض وغيره في العاض هل هو يعلى أو آخر أجنتي كما قلته من كلام القرطبي والله أعلم.

قوله: (فخرج يده من فيه) وكذا في حديث يعلى الماضي في الجهاد في رواية الكشيبي « من فمه » وفي رواية هشام عن عروة عند مسلم « عض ذراع رجل فجلجه » وفي حديث يعلى الماضي في الإجارة « فعض إصبع صاحبه فانتزع إصبعه » وفي الجمع بين الذراع والإصبع عسر، ويعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج لأن مدلولها على عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه، فخرج في رواية إسماعيل بن علية عن ابن جريح عنه « إصبعه » وهذه في البخاري ولم يسن مسلم لفظها. وفي رواية بدليل بن مسيرة عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي « فزاعه » ووافقه سفيان بن حيينة عن ابن جريح في رواية إسحاق بن راهويه عنه، فالذي يترجح الذراع، وقد وقع أيضاً في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك، وانفراد ابن علية عن ابن جريح بلفظ الإصبع فلا يقدوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع والله أعلم.

قوله: (فوقعته ففاته) وكذا لاكثر بالثنية وللكشيبي « ثابته » بصيغة الجمع، وفي رواية هشام المذكورة « فسقطت ثنيته » بالانفراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « فجلج صاحب يده فطرح ثنيته » وقد ترجع رواية الثنية لأنه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأي من يميز في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالانفراد إليها على لإفراد الجنس، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فانتزع إحدى ثنيتيه » فهذه أصح في الوحد، وقول من يقول في هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضاً لاتحاد المخرج، ووقع في رواية الإسماعيلي « فندرت ثنيتيه ».

قوله: (فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في هذا الموضع والمراد يعلى وأجيره ومن انتقم إليهما من يلوذ بهما أو بأحدهما، وفي رواية هشام فخرج إلى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين « فاستدلى عليه » وفي حديث يعلى « فاطلق » هذه رواية ابن علية وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريح في اللغزاي « فأتاه » قوله: (فقال بعض) بفتح أوله والعين للهامة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يمد أحدهم إلى أخيه فيعضه » وأصل عض عضض بكسر الأولى بضمض فتحتهما فادغمضت.

قوله: (كما يعض الفحل) وفي حديث سلمة « كعضاض الفحل » أي الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكر الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقضمها » يسكون القاف وفتح الضاد للمجمة على الألف « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والقضم بالحاء للمجمة بدل القاف

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا أبو عاصم عن ابن جريح) كذا وقع هنا بعلو درجة، وتقدم له في الإجارة والجهاد واللغزاي من طريق ابن جريح يتزول لكن سياقه فيها أتم بما هنا.

قوله: (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن يعلى) وفي رواية ابن علية في الإجارة « أخبرني عطاء » وفي رواية محمد بن أبي بكر في اللغزاي « سمعت عطاء أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية » وكذا مسلم من طريق أبي أسامة عن ابن جريح.

قوله: (عن أبيه) في رواية ابن علية « بن يعلى بن أمية » وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج « أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى » وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضمومة إلى حديث الذي سأل عن العمرة، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين: أحدهما: أنه أدخل بين قتادة وعطاء بدليل بن مسيرة والآخر أنه أرسله، ولفظه عن صفوان بن يعلى « أن أجيراً ليعلى بن أمية عض رجل فزاعه » وقد اعترض الدار قطني على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخريجه طريق محمد بن سيرين عن عمران وهو لم يسع منه، وأجاب النووي بما حاصله: إن التباينات يقتض فيها ما لا يقتض في الأصول، وهو كما قال، ومنه إلى نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جدته والأول المتعبد، وأبوها كما تقدم في الروايات أمية بن أبي عبيد بن همام بن الحارث التميمي المخنطلي، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كتحين والطائف وتبوك، ومنه أنه بضم الميم يسكون النون بعدها تحنانية في بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقيل: أخته، وذكر عياض أن بعض رواية مسلم صحتها وقال منه يفتح النون وتشديد الواو وهو تصحيف، وأغرب ابن وضاح فقال منه يسكون النون أمه وفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك.

قوله: (خرجت في غزوة) في رواية الكشيبي « في غزاة » وثبت في رواية سفيان أنها غزوة تبوك، ومثله في رواية ابن علية بلفظ « جيش العسرة » وبه جزم غير واحد من الشراح، وتعبه بعض من لقيناه بأن في « باب من أكرم جاعلاً وعليه قميص » من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى « كنت مع النبي ﷺ فأتاه رجل عليه جبة بها أثر صفرة، فذكر الحديث وفيه « فقال أصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك. » وعرض رجل يد رجل فانتزع ثنيته فأبطه النبي ﷺ » فهذا يقتضي أن يكون ذلك في سفر كان فيه الإحرام بالعمرة. قلت: وليس ذلك صريحاً في هذا الحديث، بل هو محمول على أن السراوي سمع الحديث فأوردناه مما عايناه لأحدهما على الآخر بالاول الذي لا تقتضي الترتيب، وعيب عن يتكلم من الحديث فبره ما فيه صريحاً بالأمر المختل، وما سبب ذلك إلا إثار الراحة بترك طرق الحديث فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالباً.

قوله: (عض رجل فانتزع ثنيته) كذا وقع عنه هنا بهذا الاختصار المجحف، وقد بينه الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريح ولفظه « قاتل رجل آخر فعض يده فانتزع يده فانتدرت ثنيته » وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم للمعوض قصاص ولا دية لأنه في حكم الصائل، واحتجوا أيضاً بالإجماع بأن من شغل على آخر سلاحاً ليقتله يدفع عن نفسه قتل الشاهر أنه لا شيء عليه، فكذا لا يضمن سته بدفع إياه عنها، قالوا ولو جرح المعوض في موضع آخر لم يلزمه شيء. وشرط الإهدل أن يتألم المعوض وأن لا يمكن تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شديقه أو فك لحية ليرسلها، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فعلى من لا الأكل لم يهدر، وعند الشافعية وجه أن يهدر على الإطلاق، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن، وعن مالك روايتان أشهرهما يجب الفضل، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإثارة شدة العض لا النزح فيكون سقوط ثنيته

الماضي بفعله لا بفعل المضارع، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لامكنه أن يخلص يده من غير قلع، ولا يجوز الدفع بالأقل مع إمكان الأخف. وقال بعض المالكية: الماض قصد المضار نفسه والذي استحق في إلتاف ذلك المضار غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامناً ما جناه على الآخر، كمن قلع عين رجل قطع الآخر يده. وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد. وقال بعضهم: لعل أسناته كانت تتحرك فسقطت عقب النزح، وسبق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال، ونكسك بعضهم بأنها واقعة عين ولا حوم لها، وتعقب بأن البخاري أخرجه في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بثلثه، وما تقدم من التضييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية، وكلها إلحاق عضو آخر غير القدم به فإن النص إنما ورد في صورة خصوصية، نه على ذلك ابن دقيق العيد. وقد قال يحيى بن عمر: لو بلغ مالكاً هذا الحديث لما خالفه، وكلما قال ابن بطال: لم يقع هذا الحديث لمالك إلا ما خالفه، وقال الداودي: لم يروه مالك لأنه من رواية أهل المراق. وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه من قبل المشرق. قلت: وهو مسلم في حديث عمران، وأما طريق يعلى بن أمية فرواه أهل الحجاز وحملها عنهم أهل المراق، واحتلر بعض المالكية بفساد الزمان، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضمنه الشافعي وهو مشهور مذنب مالك، وتعقب بأن المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان، وكأنه تمكس على القرطبي.

(تبيين): لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران، فإن مقتضاها إجراء القصاص في العضة، وسيأتي البحث فيه مع القصاص في اللطمة بعد بابين. وقد يقال إن العضة هنا إما أذن فيه للتوصل إلى القصاص في قلع السن، لكن الجواب السليد في هذا أنه استغنهم استفهام إنكار لا تقرير شرع، هذا الذي يظهر في والله أعلم، وفي هذه القصة من الفوائد التحليل من الغضب، وأن من وقع له ينهي له أن يكلفه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثبوت الغضبان، لأن يعلى غضب من أجبه فضربه فدفع الأجير عن نفسه فضبه يعلى فترج يده فسقطت ثبوت العاض، ولولا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك. وفيه استتجار الحر للخدمة وكفالة مؤنة العمل في الفزول لا ليقال عن كذا تقدم تقريره في الجهاد. وفيه رفع الجنابة إلى الحاكم من أجل الفصل، وإن المرء لا يقتض لنفسه، وأن المتعدي بالجنابة يسقط ما ثبت له قبلها من جنابة إذا ترتبت الثانية على الأولى. وفيه جواز تشبيه فعل الأدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل، وقد حكى الكرماني أنه رأى من وصف قوله: «كما يلعضم الفجل» باليمين بدل الحاء الممثلة وحمله على الفجل المعروف، وهو تصحيف قبيح. وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجنابة على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدراً، وللعلماء في ذلك اختلاف وتخصيل معروف. وفيه أن من وقع له أمر يأثم أو يتشم من نسبه إليه إذا حكاه كنى عن نفسه بأن يقول فصل رجل أو إنسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة، وكما وقع لمائنة حيث قالت: «قبل رسول الله ﷺ امرأة من نسائه، فقال لها حروة: هل هي إلا أنت؟ تبست».

١٩- باب ﴿السَّنَّ بِالسَّنِّ﴾ [المادة: ٤٥]

٦٨٩٤- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ ابْنَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ نَيْبَهَا، فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقَصَاصِ. [راجع: ٢٧٠٣، أخرجه مسلم: ١٦٧٥، معقولة، بإسلاف].

قوله: (باب السن بالسن) قال ابن بطال: أجمعوا على قلع السن بالسن في العمد، واختلفوا في سائر عظام الجسد فقال مالك فيها القود إلا ما كان يحرق أو كان كاللحمومة واللغة ولماشة ففيها الدية واحتج بالأية، ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار، وقد دل قوله: «السن بالسن» على إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لحرف ذهاب النفس وإما لعدم الاكتساب على المائنة فيه. وقال الشافعي والليث والحنفية: لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب يتنمر معه للمائنة، فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص، ولكن لا يصل إلى العظم حتى يبال ما دونه مما لا يعرف قودره. وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليحتج بها سائر العظام، وتعقب بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت النية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه للمائنة.

قوله: (حدثنا الأنصاري) هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة البقرة.
قوله: (عن حميد عن أنس) في رواية التفسير «حدثنا حميد أن أنساً حدثه».
قوله: (أن ابنه النضر) تقدم في التفسير بهذا السند من أنس أن الربيع يضم أوله والتشديد صمته، وفي تفسير المائنة من رواية الفزاري عن حميد عن أنس «كسرت الربيع عمة أنس» ولأبي داود من طريق معتمر عن حميد عن أنس «كسرت الربيع أخت أنس بن النضر».

قوله: (لطمت جارية فكسرت نيبها) ولي رواية الفزاري «جارية من الأنصار» ولي رواية معتمر «امراة» بدل جارية، وهو يوضح أن للراد بالجارية للمرأة الشابة لا الأمة الرقيقة.

قوله: (فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه والنسائي من وجه آخر عن أنس «فطلبوا إليهم العفو فأبوا، فعرضوا عليهم الأرض فأبوا» أي طلب أهل الربيع إلى أهل النبي كسرت نيبها أن يعفوا عن الكسر المذكور فجاءوا أو على مال فامتدوا، زاد في الصلح «فأبوا إلا القصاص» وفي رواية الفزاري «فطلب القصاص فأتوا النبي ﷺ».

قوله: (فأمر بالقصاص) زاد في الصلح «فقال أنس بن النضر» إلى آخر ما حكته قريباً في «باب القصاص بين الرجل والنساء» وقوله فيه: «فرضي القوم وعفوا» وقع في رواية الفزاري «فرضي القوم قبلوا الأرض» وفي رواية معتمر «فرضوا بأرض أخنوخ» وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الإسماعيلي «فرضي أهل المرأة بأرض أخنوخ فففوا» ففرف أن قوله: «فففوا» أي على الدية، زاد معتمر «فجذب النبي ﷺ» وقال: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» أي لأبر قسمه. ووقع في رواية خالد الطحان عن حميد عن أنس في هذا الحديث عند ابن أبي عاصم «كم من رجل لو أقسم على الله لأبره» ووجه تصحيحه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل غيره مع إصرار ذلك لغيره على إيقاع ذلك الفعل فكان قضية ذلك في العادة أن يثبت في يمينه، فألم الله الغير العفو فبر قسم أنس، وأشار بقوله: «إن من عباد الله» إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع إكراماً من الله لأنس لير يمينه، وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعاءهم ويعطهم أربهم.

واختلف في ضبط قوله ﷺ «كتاب الله القصاص» فالشهور أنهم مرفوعان على أنهم مبتدأ وخبر، وقيل: منصوبان على أنه ما وضع فيه المصدر موضع الفعل أي كتب الله القصاص، أو على الإفراء والقصاص بدل منه تنصيب، أو منصب بفعل محذوف، ويجوز رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف. واختلف أيضاً في المعنى قيل: المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على تقدير حذف مضاف، وقيل: المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص، وقيل: أشار إلى قوله: «والجروح قصاص» [المائدة: ٤٥]، إلى قوله: «فماقبوا بمثل ما عوقبتم به» [النحل: ١٢٦] وقيل: إلى قوله: «والسن بالسن» [المائدة: ٤٥] في قوله: «وكتبنا عليهم فيها» [المائدة: ٤٥] بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يرفعه. وقد استشكل إنكار أنس بن النضر كسر من الربيع مع صماحه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص ثم قال: «أنكر من الربيع»؟ ثم أقسم أنها لا تكسر، أجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيد على النبي ﷺ في طلب الشفاعة إليهم أن يعفوا عنها، وقيل: كان حلفه قبل أن يعلم أن القصاص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو، وقيل: لم يرد الإنكار المحض والرد بل قاله توخفاً ورجاء من تفصل الله أن يلمم الخصوم الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرض، وبهذا جزم الطبري فقال: لم يقله رداً للحكم بل نفي وقوعه لما كان له عند الله من اللطف به في أموره والثقة بفعله لا لا ينجيه فيما حلف به ولا ينجب ظنه فيما أراد بأن يلمهم العفو، وقد وقع الأمر على ما أراد.

وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والنساء على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه، واستحباب العفو عن القصاص، والشفاعة في العفو، وأن الحيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه، وإثبات القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان. وفيه الصلح على الدية، وجريان القصاص في كسر السن، وحله فيما إذا أمكن التمثال بأن يكون للمكسور مضروباً فبريد من سن الجنائي ما يقابله بالمرد مثلاً، قال أبو داود في السنن: قلت لأحد كيف؟ فقال: يرد. ومنهم من حل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق.

واشتكت مصيبتها نقص عقلها، قال: يا ابن أخي هي السنة * فلما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساوية فيما كان قدر ثلث الدنيا فما دونه فلما زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف.

٢١- باب إذا أصاب قوم من رجل، هل يعاقب

أو يقتصر منهم كلهم؟

وقال مطرف، عن الشعبي، في رجلين شهدا على رجل أنه سارق، فقتله علي، ثم جاء بأخر وقال: أخطأنا، فأبطل شهادتهما، وأخذ بديعة الأول، وقال: لو علمت أنكما تعمدتما لقتلتكما.

٦٨٩٦- وقال لي ابن بشار: حدثنا يحيى، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن غلاماً قيل غيلة، فقال عمر: لو اشتراك فيها أهل صنعاء لقتلهم.

وقال مغيرة بن حكيم، عن أبيه: إن أربعة قتلوا صبياً فقال عمر ومثله.

وأفاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن مقرن من لطمه.

وأفاد عمر من ضربته بالدرّة.

وأفاد علي من لاقه أسواط.

وأقص شريح من سوط وخمويه.

٦٨٩٧- حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن صفوان، حدثنا موسى بن أبي عائشة، عن عبيد الله بن عبد الله قال: قالت عائشة: لددنا رسول الله ﷺ في مزيجه، وجعل يثير إتياناً * لا تلوثني. قال: قلنا: كراهية المزيجي بالواء، قلنا أفاق قال: * ألم أنبئكم أن تلوثني. قال: قلنا: كراهية للوواء، فقال رسول الله ﷺ: لا يقي بينكم أحد إلا لد وأنا أنظر إلا عباس، فإنه لم يَشْهَدْكُمْ. [راجع: ٤٤٥٨، أخرجه مسلم: ٢٢١٢].

قوله: (باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب) كذا للكثر، وفي رواية «يعاقبون» بصيغة الجمع، وفي أخرى جلف التون وهي لغة ضعيفة. وقوله: * أو يقتصر منهم كلهم * أي إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أم يتعين واحد ليقتصر منه ويؤخذ من الباقيين الدية، فالمراد بالمعاقبة هنا الكفارة، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتل اثنين يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتل عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية، وعن الشعبي يقتل الولي من شاء منهما أو منهم إن كانوا أكثر من واحد ويعفو عن بقي، وعن بعض السلف يسقط القود ويتعين الدية حكمي عن ربيعة وأهل الظاهر، وقال ابن بطال: جاء عن معاوية وابن الزبير مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور أن النفس لا تبغض فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً، ومثله لو اشتروا في رفع حجر على رجل قتلته كان كل واحد منهم رفع، بخلاف ما لو اشتروا في أكل الرغيف فإن الرغيف يتبعض حساً ومعنى.

قوله: (وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل إرج) وصله الشافعي عن سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي * أن رجلين أتيا علياً فشهدا على رجل أنه سارق قطع يده ثم أتيا بأخر فقال: هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول، فلم يميز شهادتهما على الآخر وأمرهما دية الأول وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقتلتكما * ولم أبق على الشاهدين ولا على اسم الشهود عليهم، وعرف بقوله: * ولم يميز شهادتهما على الآخر * المراد بقوله في رواية البخاري * فأبطل شهادتهما * فيه تعقب على من حل الإطال على شهادتهما معاً الأولى لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صادرا متعينين ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان حتملاً لكن الرواية الأخرى عينت أحد الاحتماليين.

قوله: (وقال لي ابن بشار) هو محمد المعروف ببشار ويحيى هو القطان وعبيد الله

٢٠- باب دية الأصابع

٦٨٩٥- حدثنا آدم: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: * هذه وعليه سواء. يعني المختصر والإبهام.

حدثنا محمد بن بشار: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سمعت النبي ﷺ نحوه.

قوله: (باب دية الأصابع) أي حل هي مستوية أو مختلفة؟

قوله: (عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني المختصر والإبهام) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة * الإبهام والمختصر * وحذف لفظة * يعني * وزاد في رواية عنه * عشر عشر * ولعلي بن الجعد عن شعبة عن الإسماعيلي * وأشار إلى المختصر والإبهام * والإسماعيلي من طريق حاصم بن علي عن شعبة * الإبهام سواء * ولأبي داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة * الأصابع والأصابع سواء، والثنية والضررس سواء * ولأبي داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بلفظ * الأصابع والأصابع سواء * وفي لفظ * أصابع اليدين والرجلين سواء * وأخرج ابن أبي حاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: بعث مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال: فقص النبي ﷺ في اليد خمسين وكل إصبع عشر * وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك * في الأصابع عشر عشر * وسأذكر سنداً، وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه * الأصابع سواء كلهن في عشر عشر من الإبهام * وفرقه أبو داود حليتين وسنده جيد.

قوله: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم...) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقصر التصريح فيه بالصانع، وأما قوله: * نحوه * فقد أخرجه ابن ماجه عن الإسماعيلي من رواية ابن أبي عدي المذكور بلفظ * الأصابع سواء * وأخرجه ابن ماجه من رواية ابن أبي عدي أيضاً مقروناً به خنجر والقطان بلفظ الرواية الأولى ولكن بتقديم الإبهام على المختصر، قال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم، وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. قلت: وبه قال جميع فقهاء الأمصار، وكان فيه خلاف قدمه فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر * في الإبهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر وفي البصر سبع وفي المختصر ست * ومثله عن مجاهد، وفي «جامع الثوري» عن عمر نحوه، وزاد * قال سعيد بن المسيب: حتى وجيد عمر في كتاب الديات لعمرو بن حزم في كل إصبع عشر فرجح إليه. قلت: وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه * أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول أن في العشر مائة من الإبهام * وفيه * وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون من كل إصبع مما هنالك عشر من الإبهام * وقوله أبو داود في «المراسيل» والنسائي من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولاً، وصححه ابن حبان، وأعله أبو داود والنسائي، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه * في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد، وفي كل واحدة عشر * وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال: * في البصر ثمان وفي المختصر سبع * ومن طريق الشعبي * كنت عند شريح فجاءه رجل فسأله فقال: في كل إصبع عشر، فقال: سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والمختصر، قال: ويحك إن السنة تمت القياس أتبع ولا تتبدع * وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح، وأخرج مالك في الموطأ أن مروان بعث أبا عطفان المزني إلى ابن عباس: ماذا في الضررس؟ فقال: خمس من الإبهام، قال فرني إليه: أنجعل مقدم القسم مثل الأضراس؟ فقال: لو لم تعتبر ذلك إلا في الصابع عقولاً سواء * وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع ولا لكان في القياس المذكور نظر. قال الخطابي: هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كميته، فإذا فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتها وإن اختلف حالها ومنعتها وبلغ فعلها، فإن للإبهام من القوة ما ليس للمختصر ومع ذلك فديتهما سواء، ومثله في الجنبين غرة سواء كان ذكراً أو أنثى، وكذا القول في الموضح ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة، وكذلك الأسنان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظراً للاسقاط فقط. وما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة * سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة؟ قال: عشر، قلت: ففي إصبعين؟ قال: عشرون، قلت: ففي ثلاث؟ قال: ثلاثون، قلت: ففي أربع؟ قال عشرون. قلت: حين عظم جرحها

هو ابن عمر العمري.

قوله: (أن غلاماً قتل غيلة) بكسر الغين للمعجمة أي سراً (فقال عمر لو اشتراك فيها) في رواية الكشيهي «فيه» وهو أوجه، والثابت على إرادة النفس، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن غير عن يميني القطان من وجه آخر عن نافع لفظه «أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل إلخ» وأخرجه الموطأ بسند آخر قال: «عن يميني بن سعيد بن سعيد بن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة» وقال: لو قتلاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً» ورواية نافع أوصل وأوضح، وقوله تماماً بهمة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق، والأثر مع ذلك مختصر من الذي بعده.

قوله: (وقال عفيرة بن حكيم عن أبيه إلخ) هو مختصر من الأثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوي والبيهقي، قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم صنعاني حدثه عن أبيه. أن امرأة يصنعاء غلب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أميل، فالتفت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له إن هذا الغلام يفضحنا فاقبله فأبى، فقامت منه، فطارعها، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في حية تنح المهلة وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة هي وعاء من آدم فطرحوه في ركية ففتح وراءه وكسر الكاف وتشديد التحتانية هي البئر التي لم تطو في ناحية القرية ليس فيها ماء فذكر القصة وفيه «فاخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقر فكذب يعلى وهو يوشذ أمير بشأنهم إلى عمر فكذب إليه عمر بقتلهم جميعاً وقال: والله لو أن أهل صنعاء اشتكروا في قتلهم لقتلتهم أجمعين» وأخرجه أبو الشيخ في «كتاب الزهري» من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه «فكذب يعلى بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر فكذب إليه نحوه» وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه إنه قتل غيلة إلا مالك، ورواه نحو هذه القصة من وجه آخر عند الدارقطني وفي نوادر أبي الحسن بن زحويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله بن ميمر من بني قيس بن ثعلبة قال: «كان رجل يسابق الناس كل سنة بأهام، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال يشربون فاشتلوه فقتلوه فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن «اضرب أعناقهم واقتلها معهم فلو أن أهل صنعاء اشتكروا في دمه لقتلتهم» وهذه القصة غير الأولى وسنده جيد فقد تكرر ذلك من عمر، ولم ألق على اسم واحد ممن ذكر فيها إلا اسم الغلام في رواية ابن وهب، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

قوله: (والأحد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد بن مقرن من لطمة، وأحد عمر من ضربة بالدره، وأحد علي من ثلاثة أسواط، والقص شرح من سوط وحوش) أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يميني بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول: «لطم أبو بكر يوماً رجلاً لطمة قتيلاً ما رأينا كاليم قط هنئة ولطمة، فقال أبو بكر: إن هذا أتاني ليستحماني فحملته فذا هو يتهمهم فحملت أن لا أحله ثلاث مرات، ثم قال له: انقص، نعم الرجل» وأما أثر ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة ومسدد جميعاً عن صفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار «أن ابن الزبير أتاه من لطمة وأما أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه «أن علياً أتني في رجل لطم رجلاً فقال للملطوم انقص» وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عنه، وأما أثر عمر فأخرجه في الموطأ عن حسان بن عبيد الله عن عمر منقطعاً، ووصله عبد الرزاق عن حسان بن عبيد الله عن حسان بن ربيعة قال: «كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة، فناداه رجل فصره بالدره: اللعنة عجلت علي، فأطاعه المخففة وقال: انقص، فأبى، فقال لتعلم، قال: غلي أغفرها» وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن معقل بكسر القاف قال: «كنت عند علي فجهاه رجل فسأره فقال: يا قنبر أخرج فاجلد هذا، فجهاه الجلود فقال: إنه زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال: خذ السوط فاجلدك ثلاثة أسواط ثم قال: يا قنبر إذا جلجت فلا تمتد الجلود» وأما أثر شرح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: «جاء رجل إلى شرح قال: أقتني من جلودك فساله فقال: ازدحوا عليك فصرته سوطاً. فأناده منه». ومن طريق ابن سيرين قال: اختصم إليه يعني شرحاً عبد جرح حراً قال: إن شاء اختص منه. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحاق عن شرح أنه أتاه من لطمة. ومن وجه آخر عن أبي إسحاق عن شرح أنه أتاه من لطمة وعورش. وبالحوش بضم المعجمة الحشوش وزنه ومعناه، والخماسة ما ليس له أرض معلوم من الجراحة. والجلود بكسر

الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمي بذلك لأن من شأنه حل الجلاد بكسر الجيم واللام الخفيفة وهو السير الذي يشد في السوط وعادة الشرطي أن يوطئه في وسطه. قال ابن بطال: جاء عن عثمان وخالد بن الوليد نحو قول أبي بكر. وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث. وقال الليث وابن القاسم: يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللطمة في العين قضيا بالقوة خشية على العين. والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا قود في اللطمة إلا إذا جرحت فيها حكومة، والسبب فيه تعذر المماثلة لاختراق لطمي القوي والضعيف فيجب التمييز ما يليق بالأطعم. وقال ابن القيم: بالغ بعض المتأخرين فقل الإجماع على عدم القود في اللطمة والضرب وإنما يجب التمييز، ودخل في ذلك، فإن القول بجرمان القود في ذلك ثابت من الخلفاء الراشدين، فهو أولى بأن يكون إجماعاً، وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود، وقد مضى القول فيه في «باب القصاص بين الرجال والنساء» وأنه ليس بظاهر في القصاص، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تمسك به من قال إنه فعله قصاصاً لا تأديباً. قال ابن بطال: هو حجة لمن قال بقاد من اللطمة والسوط، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة القصاص من الجماعة للواحد ليست ظاهرة. وأجاب ابن المنير بأن ذلك مستند من إجراء القصاص في الأمور الحظيرة ولا يعدل فيها عن القصاص إلى التأديب، فكذا ينبغي أن يجري القصاص على المشتركين في الجناية سواء قلوباً أم كبراً فإن نصيب كل منهم عظيم معدود من الكبار فكيف لا يجري فيه القصاص. والعلم عند الله تعالى.

٢٢ - باب القسامة

وَقَالَ الْأَعْمَشُ بْنُ قَيْسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُكَ». [إرجاع: ٢٥١٥، ٢٥١٦].

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: لَمْ يَقَدْ بِهَا مَعَاوِيَةَ.

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَكَانَ أَمْرُهُ عَلَى الْبَعُثَةِ، فِي قَبِيلٍ وَجَدَ عِنْدَ نَيْتَرِ بْنِ ثَوْتِ السَّمَايْنِ، إِنْ وَجَدَ اصْحَابَهُ يَنْتَهُ، وَإِلَّا فَلَا تَطْلُمُ النَّاسَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقْضِي فِيهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٦٨٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ: عَنْ بُشَيْرِ بْنِ نَسَارٍ: رَعِمَ أَبُو رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْرٍ، فَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَيْلًا، وَقَالُوا لِلَّذِي وَجَدَ إِلَيْهِمْ: قَدْ قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا، قَالُوا: مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَانْطَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْرٍ، فَوَجَدْنَا أَحَدًا قَيْلًا، فَقَالَ: «الْكُفْرُ الْكُفْرُ». فَقَالَ لَهُمْ: «تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلْتُمْ؟». قَالُوا: مَا لَنَا بِشَيْءٍ، قَالَ: «مَنْ خَافَ الْفُجُورَ». قَالُوا: لَا نَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ، فَكُفِّرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ يَطْلُ دَمُهُ، فَوَدَّاهُ مَائَةً مِنْ إِيَالِ الصَّلَافَةِ. [إرجاع: ٢٧٠٤، أخرجه مسلم: ١٦٦٦].

٦٨٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِزْرَاهِمَ الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي غُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ مِنْ آلِ أَبِي قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْرَزَ سَرِيرَةً يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ إِذَا لَهُمْ لَدَعَلُوا، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟ قَالَ: نَقُولُ: الْقَسَامَةُ الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ، وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ.

قَالَ لِي: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟ وَتَصْنِي النَّاسَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ رُؤُوسُ الْأَجْنَا وَاشْرَافُ الْقَرَبِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ جَهِلُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَضَّنٍ بِدَمِيضٍ أَنَّهُ قَدْ رَزَى، وَكَمْ يَمْرُوءٌ، أَكُنْتُ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ جَهِلُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمَضٍ أَنَّهُ سَرَقَ، أَكُنْتُ تَقَطُّعُهُ وَتَمْ يَمْرُوءٌ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَرَأَيْتَ مَا قَدْ رَسَلُوا إِلَهُ اللَّهِ ﷻ أَحَدًا قَدْ لَا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِيصَالٍ: رَجُلٌ قَتَلَ بِجَرِيرَةٍ نَفْسَهُ فَقَتِلَ، أَوْ رَجُلٌ رَزَى بِعَدُوٍّ إِحْصَانٍ، أَوْ

زَجَلَ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ.

فَقَالَ الْقَوْمُ: أَوَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ أَمْسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي السَّرِقِ، وَسَمَرَ الْأَخْيَرِ، ثُمَّ بَلَغَهُمْ فِي الشَّمْسِ؟

فَقُلْتُ: أَنَا أَخَذْتُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَالِيَّةَ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَيَّهُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَسْرَجُوا الْأَرْضَ فَسَقَمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَافِعِنَا فِي إِلَيْهِ، فَصَيِّبُونَ مِنَ الْبَابِهَا وَابْوَالِهَا؟». قَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَصَرَبُوا مِنَ الْبَابِهَا وَابْوَالِهَا، فَصَحُّوا، فَتَقَطَّلُوا رَافِعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَطَرَكُوا النَّعَمَ، قَبِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ فِي أَهْلِهِمْ، فَأَذَرَكُوا فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَتَقَطَّلَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسَمَرَ أَهْلَهُمْ، ثُمَّ بَلَغَهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

قُلْتُ: وَأَيُّ حَسْبٍ أَشَدُّ مِنْهَا صَنَعَ هَؤُلَاءِ؟ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَّلُوا وَسَوَّوْا.

فَقَالَ غُبَيْسَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّهِ: إِنْ سَبِغْتُ كَأَيُّومٍ قَطُّ.

فَقُلْتُ: ارْتَدُّوا عَلَيَّ حَدِيثِي بِغُبَيْسَةَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ جُنْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَاللَّهِ لَا يَزَالُ هَذَا الْجُنْدُ يَخْبِرُ مَا عَادَ هَذَا الشَّعْبُ يَنْ أَظْهَرَهُمْ.

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ فِي هَذِهِ سَنَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَخَذَلُوا عِيْنَهُ، فَخَرَجَ زَجَلٌ مِنْهُمْ يَتَنَبَّهِيهِمْ فَقِيلَ: فَخَرَجُوا بَعْدَهُ، فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَخَّطُ فِي الدِّمِّ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَاحِبُنَا كَانَ تَحَدَّثُ مَنَا، فَخَرَجَ بَيْنَ أَهْلَيْنَا، فَإِذَا نَحْنُ بِهِ يَتَشَخَّطُ فِي الدِّمِّ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ تَقُولُونَ، أَوْ تَرَوْنَ، قُلْتُمْ؟». قَالُوا: نَرَى أَنَّ الْيَهُودَ قُلْتُمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِ، فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: «أَنْتُمْ قُلْتُمْ هَذَا؟». قَالُوا: لَا، قَالَ: «أَنْتُمْ تَرَوْنَ نَفْلَ خَمْسِينَ مِنَ الْيَهُودِ مَا قَالُوهُ». فَقَالُوا: مَا يَأْكُلُونَ أَنْ يَتَقُولُوا أَجْمَعِينَ، ثُمَّ يَتَقُولُونَ، قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ الدِّينَ بِالْإِيمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ؟». قَالُوا: مَا كُنَّا يَخْلِفُ، فَوَدَّاهُ مِنْ عِيْنِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ خَلْفًا خَلْفًا لَكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَطَرَّقَ أَهْلُ بَيْتٍ مِنَ الْبَيْتِ بِالطَّعَاءِ، فَأَتَيْتُ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَحَذَقَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هَذِهِ، فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ لِرَفْعِهِ إِلَى غَمَرٍ بِالْمَوْسِمِ، وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوا، فَقَالَ: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هَذِهِ مَا خَلَعُوا، قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ رِسْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّامِ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ، فَأَقْدَى بَيْعَتَهُ مِنْهُمْ بِالْفَرْدِ، فَأَخَذُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَدَلَعَهُ إِلَى أَحْمَى الْمَقْصُولِ، فَقَرَنَتْ يَدَهُ بِيَدِهِ، قَالُوا: فَاذْهَبُوا وَالْخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَحْلَةٍ، أَخَذَتْهُمْ السَّمَاءُ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْعَجَلِ، فَأَتَتْهُمْ الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَاتُوا جَمِيعًا، وَأَلْقَتْ الْقَرِيْبَانِ، وَابْتَهَمَتَا حَجَرَ فَكَسَرَ رَجُلٌ أَحْمَى الْمَقْصُولِ، فَمَاتَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ.

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ، ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، فَمُحُوا مِنَ الدِّيَّانِ، وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ.

[راجع: ٢٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٦٩، وفيه إحصار].

قوله: (باب القسامة) يفتح القاف وتخفيف الهملة هي مصدر أقسم قسمًا، وقسامة، وهي الإيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعي عليهم الدم، وخص القسم على الدم بلفظ القسامة، وقال إمام الحرمين: القسامة عند أهل اللغة اسم

للقوم الذين يقسمون، وعند الفقهاء اسم للأيمان. وقال في الحكم: القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به. وعين القسامة منسوب إليهم ثم أطلقت على الإيمان نفسها.

قوله: (وقال الأشعث بن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو عينته) هو طرف من حديث تقدم موصولاً تماماً في كتاب الشهادات ثم في كتاب الإيمان والتطور مع شرحه، وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في عين القسامة للمدعي عليهم كما سيأتي البحث فيه.

قوله: (وقال ابن أبي مليكة لم يقدح بضم أوله والقاف من أقاد إذا اقتصر، وقد وصله حداد بن سلمة في مصنفه ومن طريق ابن المنذر، قال حداد بن ابن أبي مليكة (سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية عصى ابن أبي سفيان لم يقدح بها) وهذا سند صحيح، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال: قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق. قلت: هو صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال «حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قال رجل من الأنصار رجلاً من بني العجلان ولم يكن على ذلك بيعة ولا لعن، فأجمع رأي الناس على أن يجلد ولاية المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه، فركبت إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص: إن كان ما ذكره حقا فاعمل ما ذكره، فدفعته الكتاب إلى سعيد فأحلفنا حسين عينا ثم أسلمه إلينا». قلت: ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقدح بها لما وقتل له وكان الحكم في ذلك، ولما وقعت لغيره وكل الأمر في ذلك إليه ونسب إليه أنه أقاد بها لكونه آذن في ذلك. وقد تمسك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع، ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو بالعكس. وقد أخرج الكريسي في «أدب القضاء» بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل، وقصة أخرى لروان قضى فيها بالقتل، وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه.

قوله: (وكتب عمر بن عبد العزيز (إخ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا حيد الطويل قال: «كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في تبيل وجد في سوق البصرة، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضاء ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمنه» وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حيد قال وجد تبيل بين ثبير وحاش فكتب فيه عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر خبره، وهذا أثر صحيح، وعدي بن أرطاة بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها همزة وهو فزاري من أهل دمشق.

قوله في الأثر الملق (وكان أمره) بالشديد (على البصرة). قلت: كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدي على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة. وقوله «من بيوت السمانين» بشديد الميم أي الذين يبيعون السمن، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية، فذكر ابن بطال أن في «مصنف حداد بن سلمة» عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرته على المدينة. قلت: ويصح بأنه كان يرى بذلك ما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة، ولعل سبب ذلك ما سيأتي في آخر الباب من قصة أبي قلابة حيث احتج على عدم القود بها، فكأنه وافقه على ذلك. وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال «قال في عمر بن عبد العزيز إني أريد أن أدع القسامة يأتي رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون، فقلت إنك إن تركها يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيطيل دمه، وإن للناس في القسامة حياة» وسبق عمر بن عبد العزيز إلى إنكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول «يا قوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه، ولو كان في أمر لماتتهم وبلغتهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة» وهذا يقدح في نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالماً لم أجل فقهاء المدينة. وأخرج ابن المنذر أيضاً عن ابن عباس أن القسامة لا يقاد بها، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال: القود بالقسامة جور. ومن طريق الحكم ابن عتية أنه كان لا يرى القسامة شيئاً. وعمل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أو لا وعلى الأول فهل توجب للقود أو الدية، وهل يبدأ بالمدعى أو المدعى عليهم؟ واختلفوا أيضاً في شرطها.

قوله: (سعيد بن عبيد) هو الطائي الكوفي يكنى أبا هذيل روى عنه الثوري وغيره من الأكابر، وأبو نعيم الراوي عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين

وأثرون، وقال الأجرى عن أبي داود كان شعبة يمتنى لقاءه وفي طبقة سعيد بن حديد الهناني بضم الهاء وتخفيف التثنية وهمز وم بدصري صدوق أخرج له الترمذي والنسائي.

قوله: (عن بشير) بالموحدة والمججمة مصغر ابن يسار بفتحانية ثم مهمله خفيفة لا أعرف اسم جده، وفي رواية مسلم من طريق ابن غير عن سعيد بن حديد «حدثنا بشير بن يسار الأنصاري» قلت: وهو من مولاي بني حارثة من الأنصار، قال ابن إسحاق: كان شيخاً كبيراً فظها أدرك عامة الصحابة ووقعه يحيى بن معين والنسائي وكتبه محمد ابن إسحاق في روايته أبا كيسان.

قوله: (زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبي حشمة) بفتح المهمله وسكون اللام، ويقع في رواية ابن غير زعم بل عنده «عن سهل بن أبي حشمة الأنصاري أنه أخيره» وكذا لأبي نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري، واسم أبي حشمة عامر بن ساعدة بن عامر ويقال اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة إلى جده وهو من بني حارثة طعن من الأوس.

قوله: (أن نفراً من قومه) سمي يحيى بن سعيد الأنصاري في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين، تقدم في الجزية من طريق بشر بن الفضل عن يحيى بهذا السند «اتصلق عبد الله بن سهل وعيصه بن مسعود بن زيد» وفي الأدب من رواية حاد بن زيد عن يحيى عن بشير «عن سهل بن أبي حشمة وراغب بن خديج أنهما حدثاه أن عبد الله بن سهل وعيصه بن مسعود اتفقا» وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشير عن سهل «قال يحيى وحشيت أنه قال وراغب بن خديج أنهما قالاً خرج عبد الله بن سهل بن زيد وعيصه بن مسعود بن زيد» ورواه عنه من رواية هشيم عن يحيى لكن لم يذكر رافعا ولفظه عن بشير بن يسار «أن رجلاً من الأنصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد اتفلق هو وابن عم له يقال له عيصه بن مسعود بن زيد» واستند في آخره عن سهل بن أبي حشمة به، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل «عن سهل بن أبي حشمة أنه أخيره هو ورجل من كبراء قومه» وعند أبي عاصم من طريق إسماعيل بن عياش عن يحيى عن بشير «عن سهل وراغب وسويد بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بني حارثة فذكر بشير عنهم أن عبد الله بن سهل خرج «فذكر الحديث، وعيصه بضم الميم وفتح المهمله وتشديد التثنية مكسورة بعدها صاد مهمله وكذا ضبط أخيه حوصة وحكي التخفيف في الاسمين معاً ووجهه طائفة.

قوله: (انطلقوا إلى غيرهم ففروا إليها) في رواية يحيى بن سعيد «انطلقوا إلى غيرهم» وتحمّل رواية الباب على أنه كان سمعا تابع له، وقد وقع في رواية محمد بن إسحاق عن بشير بن يسار عن ابن أبي عاصم «خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يتأرون ثمراً زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد «في زمن رسول الله «وهي يومئذ صلح وأهلها يهود» وقد تقدم بيان ذلك في المشافري والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها، فإنها لما تحت أقر النبي «أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشرع ما يخرج منها كما تقدم بيانه. وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله «خرج إلى غير».

قوله: (فوجدوا أحدهم قتيلاً) في رواية بشر بن الفضل «فأتى عيصه إلى عبد الله بن سهل وهو يتشبط في دمه قتيلاً» أي يضطرب فينزع في دمه فلفته، وفي رواية الليث «إذا عيصه يجد عبد الله بن سهل قتيلاً فلفته» وفي رواية سليمان بن بلال «فوجد عبد الله بن سهل مقتولاً في سريره فلفته صاحبه» وفي رواية أبي ليلى «فأعبر عيصه أن عبد الله قتل وطرح في قبر» بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أي خفية.

قوله: (فقالوا للذين وجد فيهم قد قطع صاحبنا، قالوا ما قطعنا ولا علمنا فأتانا) في رواية أبي ليلى «فأتى عيصه يهود فقال: أقم والله فقتلوه، قالوا والله ما قتلناه».

قوله: (فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حاد بن زيد «فجاء عبد الرحمن بن سهل وحوصة وعيصه ابنا مسعود إلى النبي «فكلموا في أمر صاحبهم» وفي رواية سليمان بن بلال «فأتى آخر المقتول عبد الرحمن وعيصه وحوصة فذكروا لرسول الله «شان عبد الله حيث قتل» وفي رواية الليث «ثم أقبل عيصه إلى النبي «وهو وحوصة وعبد الرحمن بن سهل» زاد أبو ليلى في روايته «وهو أي حوصة أكبر منه» أي من عيصه.

قوله: (فقال الكبير الكبير) بضم الكاف وسكون الموحدة ويانصب فيها على الإغراء، زاد في رواية يحيى بن سعيد «فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم» زاد حاد بن زيد عن يحيى عند مسلم «في أمر أخيه» وفي رواية بشير «وهو أحدث القوم»

وفي رواية الليث «فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير الكبير» الأولى أمر والأخرى كالأول، ومثله في رواية حاد بن زيد وزاد «أو قال يبدأ الأكبر» وفي رواية بشر بن الفضل «كبير كبير» بكرر الأمر «وكذا في رواية أبي ليلى وزاد «يريد السن» وفي رواية الليث «فسكت وتكلم صاحبه» وفي رواية بشر «وتكلموا».

قوله: (بأولئك بالنية على من قطعها، قالوا: ما لنا بنية) كذا في رواية سعيد بن عبيد ولم يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ولا في رواية أبي غلابة الأتية في الحديث الذي بعده للنية ذكر وإنما قال يحيى في رواية «المفلون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم» هذه رواية بشر بن الفضل عنه وفي رواية حاد عنه «انتسحقون قاتلكم أو صاحبكم بأيمان حسين منكم» وفي رواية عند مسلم «يقسم حسين منكم على رجل منهم فيدفع برمه» وفي رواية سليمان بن بلال «لمفلون حسين يميناً وتستحقون» وفي رواية ابن عينة عن يحيى عند أبي داود «تبرككم يهود عيسى يميناً لمفلون» فبدأ بالمضى عليهم لكن قال أبو داود إنه وهم كذا جزم بذلك وقد قال الشافعي: كان ابن عينة لا يثبت أقدم النبي «الأنصار في الأيمان أو اليهود» فيقال له إن في الحديث أنه قدم الأنصار يقول هو ذلك وربما حدث به كذلك ولم يشك، وفي رواية أبي ليلى «فقال لحوصة وعيصه وعبد الرحمن المفلون وتستحقون دم صاحبكم؟ فقالوا لا» وفي رواية أبي غلابة «فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال أقم قتلتم هذا؟ فقالوا: لا» فقال أترضون قتل حسين من اليهود ما قتلوه» ونقل بفتح التثنية وسكون الفاء يأتي شرهه، وزاد يحيى بن سعيد «كيف خلف ولم تشهد ولم تر» وفي رواية حاد عنه «أمر له نره» وفي رواية سليمان «ما شهدنا ولا حضرنه».

قوله: (قال لمفلون، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود) وفي رواية أبي ليلى «فقالوا لا نرضى بأيمان اليهود» وفي رواية يحيى بن سعيد «تبرككم يهود عيسى يميناً» أي يخلصونكم من الأيمان بأن يملفونهم فإذا حللوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم شيء، وخلصتم أقم من الأيمان بأن يملفونهم فإذا حللوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم شيء، وخلصتم أقم من الأيمان «فقالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار» وفي رواية الليث «تقبل» بذلك «نأخذ» وفي رواية أبي غلابة «ما يبالون أن يقتلوا أجمعين ثم لمفلون» كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البيعة أولاً، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ الآخر، فيحمل على أنه طلب البيعة أولاً فلم تكن بين يمينه، فعرض عليهم الأيمان فامتنوا، فعرض عليهم تخليف للمدى عليهم فأبوا. وأما قول بعضهم أن ذكر البيعة وهم لأنه «قد علم أن غير حيثئذ لم يكن بها أحد من المسلمين فدعوى نفي العلم مردودة فإنه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة أن جماعة من المسلمين خرجوا يتأرون قرأ فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لئلي ذلك وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك، وقد وجدنا لطلب البيعة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن الأحنس عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده «أن ابن عيصه الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير، فقال رسول الله «أقم شاهدين على من قتله أدفعه إليك برمه، قال: يا رسول الله إني أصيب شاهدين وإنما أصبح قتيلاً على أبويهم؟ قال تحلف حسين قسامة، قال فكيف أحلف على ما لا أعلم، قال تستحلف حسين منهم، قال كيف وهم يهود» وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحمل الذي ذكرته فتعين المصير إليه. وقد أخرج أبو داود أيضاً من طريق عباة بن رفاعه عن جده رافع بن خديج قال «أصبح رجل من الأنصار بجير مقتولاً، فانطلق أولياؤه إلى النبي «فقال: شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم، قال: لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم اليهود وقد يجتزون على أعظم من هذا».

قوله: (فأمرهم قتيلاً) في رواية يحيى بن سعيد «انطلقوا إلى غيرهم» وتحمّل رواية الباب على أنه كان سمعا تابع له، وقد وقع في رواية محمد بن إسحاق عن بشير بن يسار عن ابن أبي عاصم «خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يتأرون ثمراً زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد «في زمن رسول الله «وهي يومئذ صلح وأهلها يهود» وقد تقدم بيان ذلك في المشافري والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها، فإنها لما تحت أقر النبي «أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشرع ما يخرج منها كما تقدم بيانه. وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله «خرج إلى غير».

قوله: (فوجدوا أحدهم قتيلاً) في رواية بشر بن الفضل «فأتى عيصه إلى عبد الله بن سهل وهو يتشبط في دمه قتيلاً» أي يضطرب فينزع في دمه فلفته، وفي رواية الليث «إذا عيصه يجد عبد الله بن سهل قتيلاً فلفته» وفي رواية سليمان بن بلال «فوجد عبد الله بن سهل مقتولاً في سريره فلفته صاحبه» وفي رواية أبي ليلى «فأعبر عيصه أن عبد الله قتل وطرح في قبر» بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أي خفية.

قوله: (فقالوا للذين وجد فيهم قد قطع صاحبنا، قالوا ما قطعنا ولا علمنا فأتانا) في رواية أبي ليلى «فأتى عيصه يهود فقال: أقم والله فقتلوه، قالوا والله ما قتلناه».

قوله: (فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حاد بن زيد «فجاء عبد الرحمن بن سهل وحوصة وعيصه ابنا مسعود إلى النبي «فكلموا في أمر صاحبهم» وفي رواية سليمان بن بلال «فأتى آخر المقتول عبد الرحمن وعيصه وحوصة فذكروا لرسول الله «شان عبد الله حيث قتل» وفي رواية الليث «ثم أقبل عيصه إلى النبي «وهو وحوصة وعبد الرحمن بن سهل» زاد أبو ليلى في روايته «وهو أي حوصة أكبر منه» أي من عيصه.

قوله: (فقال الكبير الكبير) بضم الكاف وسكون الموحدة ويانصب فيها على الإغراء، زاد في رواية يحيى بن سعيد «فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم» زاد حاد بن زيد عن يحيى عند مسلم «في أمر أخيه» وفي رواية بشير «وهو أحدث القوم»

قوله: (فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حاد بن زيد «فجاء عبد الرحمن بن سهل وحوصة وعيصه ابنا مسعود إلى النبي «فكلموا في أمر صاحبهم» وفي رواية سليمان بن بلال «فأتى آخر المقتول عبد الرحمن وعيصه وحوصة فذكروا لرسول الله «شان عبد الله حيث قتل» وفي رواية الليث «ثم أقبل عيصه إلى النبي «وهو وحوصة وعبد الرحمن بن سهل» زاد أبو ليلى في روايته «وهو أي حوصة أكبر منه» أي من عيصه.

قوله: (فانطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حاد بن زيد «فجاء عبد الرحمن بن سهل وحوصة وعيصه ابنا مسعود إلى النبي «فكلموا في أمر صاحبهم» وفي رواية سليمان بن بلال «فأتى آخر المقتول عبد الرحمن وعيصه وحوصة فذكروا لرسول الله «شان عبد الله حيث قتل» وفي رواية الليث «ثم أقبل عيصه إلى النبي «وهو وحوصة وعبد الرحمن بن سهل» زاد أبو ليلى في روايته «وهو أي حوصة أكبر منه» أي من عيصه.

قوله: (فقال الكبير الكبير) بضم الكاف وسكون الموحدة ويانصب فيها على الإغراء، زاد في رواية يحيى بن سعيد «فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم» زاد حاد بن زيد عن يحيى عند مسلم «في أمر أخيه» وفي رواية بشير «وهو أحدث القوم»

عليهم. وقال الكوفيون: إذا حلفوا وجبت عليهم الدية، وجاء ذلك من عمر، قال واقتفوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقتن بها شبهة يخلب على الظن الحكم بها، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها، وملخصها:

الأول أن يقول المريض حي عند فلان أو ما أشبه ذلك، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يوجب القسامة عند مالك والليث لم يقل به غيرهما، واشترط بعض المالكية الأثر أو الجرح، واحتج مالك بقصة بكرة بني إسرائيل، قال: ووجه الدلالة منها أن الرجل حي فأخبر بقاتله، وتعقب بخلاف الدلالة منها، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتملر البيعة، فلو لم يعمل بقول المصروب لأدى ذلك إلى إهدل دمه لأنها حالة يتحرق فيها اجتنب الكذب ويتروذ فيها من البر والتقوى، وهذا إما يأتي في حال الخضر.

الثانية أن يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كالواحد أو جماعة غير عدول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه.

الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعيش بعده أياماً ثم يموت منه من غير تخلل إناقه، فقال المذكوران: تجب فيه القسامة. وقال الشافعي: بل يجب القصاص بتلك الشهادة.

الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشعر فيه القسامة عند مالك والشافعي، ويلتحق به أن تفرق جماعة عن تكيل.

الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور، وفي رواية عن مالك تخص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان من غيرهما فعلى الطائفتين.

السادسة المقتول في الزحمة، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد.

السابعة أن يوجد قتيل في غلة أو قيلة، فهذا يوجب القسامة عند الشوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم، ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر، وقال داود لا تجري القسامة إلا في العمد على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول، ونصب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو حد لأنه قد يقتل ويقتل في الحلة ليعموا، وبه قال الشافعي، وهو رواية عن أحمد، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها القسامة لوجود العلولة.

ولم تر الحنفية ومن وافقهم لوثاً يوجب القسامة إلا هذه الصورة، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة، والجماع أن يقتن بالدعوى شيء يدل على صدق المدعي فيقسم معه ويستحق، وقال ابن قدامة: ذهب الحنفية إلى أن القاتل إذا وجد في محل فادعي وليه على حسين نفساً من موضع قتله فحلفوا حسين ميتاً ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً فإن لم يجد حسين كرر الأيمان على من وجد ونصب الدية على بقية أهل الحطة، ومن لم يخلف من المدعي عليهم جسد حتى يخلف أو يقر، واستدلوا بأن عمر أنه أحلف حسين نفساً حسين ميتاً وقضى الدية عليهم، وتعقب باحتمال أن يكونوا أقروا بالخطأ وأنكروا العمد وبأن الحنفية لا يملكون غير الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعاً فكيف احتجوا بما خالف الأصول بخبر واحد موقوف وأوجبوا اليمين على غير المدعي عليه، واستدل به على القدر في القسامة لقوله «تستحقون قاتلكم»، وفي الرواية الأخرى «دم صاحبكم» قال ابن دقيق العيد: الاستدلال بالرواية التي فيها «يدفع برتمه» أقوى من الاستدلال بقوله «دم صاحبكم» لأن قوله «يدفع برتمه» لفظ مستعمل في دفع القاتل للأولياء للقتل، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسليم القاتل أظهر، والاستدلال بقوله «دم صاحبكم» أظهر من الاستدلال بقوله «قاتلكم» «صاحبكم» لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار، فيحتمل أن يضم دية صاحبكم احتمالاً ظاهراً، وأما بعد التصريح بالدية إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل، ولو احتج إلى إضمار لكان حله على ما يقتضي إراقة الدم أقرب.

وأما من قال يحتمل أن يكون قوله «دم صاحبكم» هو القاتل فيرد قوله «دم صاحبكم أو قاتلكم» وتعقب بأن هذه القصة واحدة اختلفت ألفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها لعدم تحقق أثر اللفظ الصادر من النبي ﷺ، واستدل من قال بالقدر أيضاً بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أنس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس

العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره. قلت: وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث أبي لاس قال «هلنا النبي ﷺ على ليل من ليل الصدقة في الحج» وعلى هذا فإلزام بالعتبية كونها تحت أمره وحكمه، ولا احتراز من جعل دية على اليهود أو غيرهم، قال القرطبي في «المهم» فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجباً للمصلحة ودرءاً للمفسدة على سبيل التأييد، ولا سيما عند تملر الوصول إلى استفاء الحق، ورواية من قال «من عنده» أصح من رواية من قال «من ليل الصدقة» وقد قيل إنها غلط والأولى أن لا يغلط الراوي ما أمكن، فيحتمل أوجهها منها فذكر ما تقدم وزاد: أن يكون تسلف ذلك من ليل الصدقة ليدفعه من مال النبي، أو أن أولياء القاتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم، أو أعطاهم ذلك من سهم الملوقة استلزاماً لهم واستجلاً للمهود انتهى. وزاد أبو ليلى في روايته «قال سهل فرقصني ناقة» وفي رواية حماد بن زيد عن يحيى «أدركته ناقة من تلك الإبل فدخلت مربداً لم فرقصني برجلها» وفي رواية شييبان بن بلال «لقد ركضتني ناقة من تلك الفرقض بالبريد» وفي رواية محمد بن إسحاق «فو الله ما أنسى ناقة بكرة منها حراء ضربتني وأنا أسوزها» وفي حديث الباب من القوائد مشروعية القسامة. قال القاضي عياض: هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح للعباد، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وقهاء الأمصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا في صورة الأخذ به، وروي التوفيق عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أئتمروا بها في الشرع حكماً، وهذا مذنب الحكم بن عتيبة وأبي قتادة وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وقائدة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليّة بنحو البخاري، وروي عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه. قلت: وهذا يناقض ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها، وقد تقدم النقل عن من لم يقل بمشروعيتها في أول الباب، وفيهم من لم يذكره القاضي، قال: واختلف قول مالك في مشروعية القسامة في قتل الخطأ واختلف القائلون بها في العمد هل يجب بها القود أو الدية؟ فمذهب معظم الحجازيين بإيجاب القود إذا كملت شروطها، وهو قول الزهري وبريدة وأبي الزناد ومالك والليث والأوزاعي والشافعي في أحد قوليه وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود، وروي ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير، واختلف عن عمر بن عبد العزيز. وقال أبو الزناد: قلنا بالقسامة والصحابة متوافرون، إني لأرى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم أثنان. قلت: إما نقل ذلك أبو الزناد عن خروجه بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور وأبي يعقوب في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه، ولا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلاً عن ألف.

ثم قال القاضي: وحديثهم حديث الباب، يعني من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها، قال: فإن يجيء من طرق صحاح لا يدفع، وفيه ثبوت للمدعيين ثم ردعا حين أبوا على المدعي عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة «البيتة على المدعي واليمين على المدعي عليه إلا القسامة ويقول مالك: أجمعت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعيين يحدون في القسامة، ولأن جنة المدعي إذا قريت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له، وههنا الشبهة قوية، وقالوا هذه سنة عيالها وأصل قائم برأسه حياة الناس وروع للمتلين، وتخلفت الدعوى في الأموال فهي على ما ورد فيها، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تلحق سنة لسنة، وأجابوا عن رواية سعيد بن عبيد يعني المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه وهم من رواية أسقط من السباق ثبوت للمدعيين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضي على من لم يعرفها. قلت: وسياهي يزيد أبيه لذلك.

قال القرطبي: الأصل في الدعوى أن اليمين على المدعي عليه، وحكم القسامة أصل بنفسه لتسليم إقامة البيت على القتل فيها غالباً، فإن القاصد للقتل يقصد المخلوطة وترصد الغفلة، وتلذت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وفيها ما عدا القسامة على الأصل، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالكلية بل لأن المدعي عليه إما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراهة عما ادعى عليه، وهو موجود في القسامة في جانب المدعي لقوة جانبه بالورث الذي يقوى دعواه، قال عياض: ونصب من قال بالدية إلى تقديم المدعي عليهم في اليمين، إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور: يبدأ بأيمان المدعيين ويردوا إن أبوا على المدعي عليهم، وقال بمكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خسون رجلاً حسين ميتاً ما قتلناه ولا علمنا من قتله. فإن حلفوا برؤوا وإن قصعت قسامتهم عن عدد أو تكلموا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا، فإن قصعت قسامتهم قادة دية، وقال عثمان البني من قهها البصرة: ثم يبدأ بالمدعي عليهم بالأيمان فإن حلفوا فلا شيء.

من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة.

وعند أبي دلود من طريق عبد الرحمن بن عبيد بن جوحلة وجيم مصغر قال: إن سهلاً يعني ابن أبي حنيفة وهم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود « إنه قد وجد بين أظهركم قتل فلو » فكتبوا يملقون ما تقتله ولا علمنا قتلاً قال فوله من عنده، وهذا رد الشافعي بأنه مرسل، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن منده في الصحابة من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خزاعة أنه قتل فيهم قتل على عهد رسول الله ﷺ فجمعل القسامة على خزاعة بالله ما قتلنا ولا علمنا قتلاً فحلف كل منهم من نفسه وغرم الدية، وعمرو يختلف في صحبته، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال: كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد القتل بين ظهري قوم أقسم منهم خمسون خمسين مئناً ما قتلنا ولا علمنا، فإن عجزت الأيمان ردت عليهم ثم عقولهم، وتلك من قال لا يجب فيها إلا الدية ما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح إلى الشامي قال: وجد قتل بين حيين من العرب فقال عمر: قيسوا ما بينهما فليهما وجدوه إليه أقرب فأسلفهم خمسين مئناً وأغروهم الدية، وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتل وجد بين خيران وولادة أن يقاس ما بين القريتين فلي أيهما كان أقرب أخرج إليهم منهم خمسون رجلاً حتى يواروه مكة فادخلهم الحجر فأسلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال: حلت إهانتكم مداهم ولا يطل دم رجل مسلم، قال الشافعي: إنما أخذه الشعبي عن المحدث الأصود والمحدث غير مقبول انتهى. وله شاهد مرثع من حديث أبي سعيد عند أحمد أن قتلاً وجد بين حيين فأمر النبي ﷺ أن يقاس إلى أيهما أقرب، فألقى دية على الأقرب، ولكن سنده ضعيف، وقال عبد الرزاق في مصنفه: قلت لعبد الله بن عمر العمري أعلمت أن رسول الله ﷺ أتاد بالقسامة؟ قال: لا، قلت: فأبو بكر؟ قال: لا، قلت: فعمرو؟ قال: لا، قلت فلم يجزئوا عليها؟ فسكت. وأخرج البيهقي من طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال: القسامة توجب العقل ولا تسقط الدم، واستدل به الحنفية على جواز سماع الدعوى في القتل على غير معين لأن الأنصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسبع النبي ﷺ دعوامهم، ورد بأن الذي ذكره الأنصار أولاً ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن من شرطها إذا لم يحضر للمدعي عليه أن يتقدم حضوره، ولكن النبي ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد لقوله « تقسمون على رجل منهم فيبلغ إليكم يومه » واستدل بقوله « على رجل منهم » على أن القسامة إنما تكون على رجل واحد وهو قول أحد مشهور قول مالك، وقال الجمهور: يشترط أن تكون على معين سواء كان واحداً أو أكثر واختلفوا هل ينقض القتل بواحد أو يقتل الكل؟ وقد تقدم البحث فيه.

وقال أشهب: لم أن يملقوا في جماعة ويختاروا واحداً للقتل ويسجن الباقون عاماً ويضربون مائة، وهو قول لم يسبق إليه. وفيه أشلخلف في القسامة لا يكون إلا مع الجزم بالقاتل، والطريق إلى ذلك المشاهدة وإخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك، وفيه أن من توجهت عليه البيعة فنكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد البيعة على الآخر وهو المشهور عند الجمهور، وعند أحد والحنفية يقضى عليه دون رد البيعة. وفيه أن إيمان القسامة خمسون مئناً واختلف في عدد الملقين فقال الشافعي لا يجب الحلف حتى يملف الورثة خمسين مئناً سواء قتلوا أم كبروا فلو كان بعد الأيمان حلف كل واحد منهم مئناً وإن كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الأيمان على الباقين فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين مئناً واستحق حتى لو كان من يوثق بأقربى والتمصيب أو بالنسب والولاء حلف واستحق، وقال مالك: إن كان ولي الدم واحداً ضم إليه آخر من العصبية ولا يستعان بغيرهم وإن كان الأولياء أكثر حلف منهم خمسون، وقال الليث: لم أسمع أحداً يقول إنها تنزل عن ثلاثة أنفس، وقال الزهري عن سعيد بن المسيب: أول من نقص القسامة من خمسين معاوية. قال الزهري: وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز إلى الأمر الأول.

واستدل به على تقديم الأسن في الأمر المهم إذا كانت فيه أهلية ذلك لا ما إذا كان عرباً عن ذلك، وعلى ذلك يعمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب إما لأن ولي الدم يمكن متاعلاً فأتاه الحاكم قريه مقامه في الدعوى ولما تغير ذلك. وفيه التأسيس والتساية لأولياء المقتول لا أنه حكم على الغائبين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الإيجاب بما وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقيمين ومن ثم كتب إلى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور، ويؤخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب إسقاط المدعي عليه، لأن في إحضاره مشغلة عن اشتغاله وتضييعاً ماله من غير موجب ثابت لذلك، أما لو ظهر ما يفري الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أو لا؟ عمل نظر، والراجح

(تصية): نه ابن النثير في الحاشية على النكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تحليف للمدعي، وهي ما خالفت فيه القسامة بقية الملقين فقال: مذنب البخاري تضعيف القسامة، فلها صدر الباب بالأحاديث الدالة على أن البيعة في جانب المدعي عليه، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد، وإلزام للمدعي البيعة ليس من خصوصية القسامة في شيء. ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب للرداءة والجزية فرأى أن من يذكرها هنا فيغلط للمستدل بها على اعتقاد البخاري، قال وهذا الإخفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتمان العلم. قلت: الذي يظهر لي أن البخاري لا يضيف القسامة من حيث هي، بل يوافق الشافعي في أنه لا يورد فيها، ويخالفه في أن الذي يملف فيها هو المدعي، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الأنصار ويهود خيبر فيرد المختلف إلى المتفق عليه من أن البيعة على المدعي عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في « باب القسامة » وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر، وليس في شيء من حديث تضعيف أصل القسامة والله أعلم. وادعى بعضهم أن قوله « تخلفون وتستحقون » استهزاء إنكار واستعظام للجمع بين الأمرين، وتتعبق بأنهم لم يبدؤا بطلب البيعة حتى يصح الإنكار عليهم، وإنما هو استهزاء تقرير وتشرع.

قوله: (أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي) بفتح السين المهمة المعروف بابن عليه واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور، وهو منسوب إلى بني أسد بن خزاعة لأن أصله من مواليهم، والحجاج بن أبي عثمان هو المعروف بالصوفاء، واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصري أيضاً وهو مولى بني كندة، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرسي، ووقع هنا فمن آكل في قلابة وفيه تجوز فإنه منهم باعتبار الولاء لا بالأصالة، وقد أخرجه أحمد فقال « حديث إسماعيل بن إبراهيم حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابة » وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن شيبة ومحمد بن الصباح، وكذا عند الإسماعيلي من رواية أبي بكر عثمان بن أبي شيبة كلهم عن إسماعيل.

قوله: (أن عمر بن عبد العزيز) يعني الخليفة المشهور (أبو سريه) أي أظهره. وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالشافع والمراد بالسري ما جرت عليه عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه، والمراد أنه أخرجه إلى ظاهر الدار لا إلى الشارع، ولذلك قال « أذن للناس » ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابة « كت خلف عمر بن عبد العزيز ».

قوله: (ما تقولون في القسامة) زاد أحد بن حرب عن إسماعيل بن عليه عند أبي نعيم في المستخرج فاضب الناس أي سكتوا مطرطين يقال أضربوا إذا سكتوا وأضربوا إذا تكلموا، وأصل أضرب أضمر ما في قلبه ويقال أضرب على الشيء لزمه والاسم الضب كالخيار المشهور، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأي عمر بن عبد العزيز في إنكار القسامة فلما سلم سكتوا مضمرين خلفته، ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك كما وقع

وحلف مفعول سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم، وفي رواية حاد « قال عتبة يا قوم ما رأيت كالיום قط » ووقع في رواية ابن عون « قال أبو قلابة فلما فرغت قال عتبة مسبحان الله ».

قوله: (أورد علي حليفي يا عتبة) في رواية ابن عون « قلت انتهمي يا عتبة » وكذا في رواية حاد كأن أبا قلابة فهم من كلام عتبة إنكار ما حدث به.

قوله: (ولا ولكن جئت بالحليف علي وجهه) في رواية ابن عون « قال لا هكذا حدثنا أنس » وهذا دلالة على أن عتبة كان سمع حديث الكلبيين من أنس. وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع الكفر، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكر أنه هو الذي حدثهم به أنس فاعترف لأبي قلابة بضبطه ثم اتنى عليه.

قوله: (والله لا يزال هذا الجند يجر ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم) المراد بالجند أهل الشام، ووقع في رواية ابن عون « يا أهل الشام لا تزالون يجر ما دام فيكم هذا لو مثل هذا » وفي رواية حاد « والله لا يزال هذا الجند يجر ما أبناك الله بين أظهرهم ».

قوله: (وقد كان في هذا سنة - إلى قول - دخل عليه نفر من الأنصار) كذا أورد أبو قلابة هذه القصة مرسله، وينتظ على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل وعيمته، فإن كان كذلك فاعل عبد الله بن سهل ورفقته غنثوا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم قتل.

قوله: (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعله لما جاؤوه كان داخل بيته أو المسجد فكلوه فخرج إليهم فأجابهم.

قوله: (فقال بمن تطؤون أوترون) يضم أوله وهما معنى.

قوله: (قالوا: نرى أن اليهود قتله) كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضي بالإنفراد وفي رواية المستمل « قتله » بصيغة المسند إلى الجمع للسند من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من ألفاظ هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله.

قوله: (قلت وقد كانت هليل) أي القليلة المشهورة، وهم يتسبون إلى هليل بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهذا من قول أبي قلابة، وهي قصة موصولة بالسند المذكور إلى أبي قلابة، لكنها مرسله لأن أبا قلابة لم يذكر عمر.

قوله: (خلعوا خليفاً) في رواية الكشيحي خليفاً بجاء مهمله وفاء بدل العين، والخلع فيل بمعنى مفعول يقال خلع القوم إذا خلعوا الخلف، فإذا فعلوا ذلك لم يخلعوا بجائته فكأنهم خلعوا البين التي كانوا يسوها معه، ومنه سمي الأمير إذا عزل خليفاً وخلعوا، وقال أبو موسى في المعين خله قومه أي حكموا بأنه مفسد فتبرؤوا منه، ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك، وهذا مما أبطله الإسلام من حكم الجاهلية، ومن ثم قيده في الخبر بقوله « في الجاهلية » ولم أتف على اسم الخليف المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة.

قوله: (فطرق أهل بيت) يضم الطاء المهمله أي هجم عليهم ليلاً في خفية ليسرق منهم وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول لص وأن قومه خلعوه فأنكروا هم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بمقت القسامة وخلص الظالم وحده.

قوله: (ما خلعوا) في رواية أحمد بن حرب « ما خلعوه ».

قوله: (حتى إذا كانوا يتخلف) بلفظ واحدة التخيل، وهو موضع عسى ليلة من مكة.

قوله: (فانتهجهم عليهم الغار) أي سقط عليهم بئته.

قوله: (وألفت) يضم أوله وسكون الفاء أي تخلص، والقرينان هما أخو المقتول والذي أكمل الحسين.

قوله: (واتبعهما حتى) أي بتشديد التاء وقع عليهما بعد أن خرجا من الغار.

قوله: (وقد كان عبد الملك بن مروان) هو مقول أبي قلابة أيضاً وهي موصولة لأن أبا قلابة أدركها.

قوله: (أقار رجالاً) لم أتف على اسمه.

قوله: (ثم ندم بعد) بضم الدال.

قوله: (ما صنع) كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب « على

في هذه الرواية » قالوا نقول القسامة القرد بها حق وقد أقامت بها الخلفاء « وأرادوا بذلك ما تقدم نقله من معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان، لكن عبد الملك أتاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك في رواية حاد بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء « أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم: هي حق قضى بها رسول الله ﷺ وقضى بها الخلفاء » أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه.

قوله: (قال لي ما تقول) في رواية أحمد بن حرب « فقال لي يا أبا قلابة ما تقول ».

قوله: (ونصبي للناس) أي أبرزني لمناظرتهم، أو لكونه كان خلف السرير فأمره أن يظهر، وفي رواية أبي عوانة « وأبو قلابة خلف السرير قاعداً فالتفت إليه فقال: ما تقول يا أبا قلابة ».

قوله: (عندك رؤوس الأجداد) بفتح الحززة وسكون الجيم بعد ما نون جمع جند وهي في الأصل الأنصار والأخوان ثم اشتهر في المقاتلة، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي حنيفة ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير جند، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وفسطاط يسمى جنداً باسم الجند الذين نزولوا. وقيل كان الرابع الأردن وإنما أوردت تفسيراً بعد ذلك، وقد تقدم شيء من هذا في الطب في شرح حديث الطامون لما خرج عمر إلى الشام فلقه أمراء الأجداد ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي صالح الأشعري عن أبي عبد الله الأشعري في فضل الأحقاب « قال أبو صالح قلت لأبي عبد الله من حدثك؟ قال: « أمراء الأجداد خالد بن الوليد وزيد بن أبي سفيان وشرحيل بن حسنة وعمر بن العاص ».

قوله: (وأشرف العرب) في رواية أحمد بن حرب « وأشرف الناس ».

قوله: (أرايت لو أن حسين إلخ) وقع في رواية حاد « شهد عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق » وزاد بعد قوله أكتت قطعه « قال لا. قال أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك ».

قوله: (هو الله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً قط) في رواية حاد « لا والله لا أعلم رسول الله ﷺ قتل أحداً من أهل الصلاة » وهو موافق لحديث ابن مسعود الماضي مرفوعاً في أول الديارات « لا يجل دم امرئ مسلم ».

قوله: (إلا في إحدى) في رواية أحمد بن حرب « إلا بإحدى ».

قوله: (تجبروا نفسه) أي بجائته.

قوله: (فقال القوم أو ليس قد حدث أنس) عند مسلم من طريق ابن عون « فقال عتبة قد حدثنا أنس بكذا » وفي رواية حاد المذكورة « فقال عتبة بن سعيد: فأين حدث أنس بن مالك في الكلبيين » كذا في هذه رواية، وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ « العربيين » وأوضحت أن بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عربة، وثبت كذلك في كثير من الطرق. وعتبة المذكور بفتح المهمله وسكون النون وفتح الموحدة بعد ما سين مهمله هو الأموي آخر حمرو بن سعيد المعروف بالأنشدق، وأسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، وكان عتبة من خيال أهل بيته، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف، ووثقه ابن معين وغيره.

قوله: (أنا أحذركم حديث أنس حليفي أنس) في رواية أحمد بن حرب « فلياي حديث أنس ».

قوله: (فياهو) في رواية أحمد بن حرب « فياهم ».

قوله: (أجسامهم) في رواية أحمد بن حرب « أجسادهم ».

قوله: (من ألبانها وأبوانها) في رواية أحمد بن حرب « من رسلها » وهو بكسر الراء وسكون المهمله اللين ويفتحين اللال من الإبل والغنم، وقيل بل الإبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلاً.

قوله: (ثم نيلهم) بنون وموحدة مفتوحين ثم ذال معجمة أي طرحهم.

قوله: (قلت وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء؟ ارتدوا عن الإسلام وقلوا وصرفوا) في رواية حاد « قال أبو قلابة هؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله ».

قوله: (فقال عتبة) هو المذكور قبل.

قوله: (إن سمعت كالיום قط) إن بالتخفيف وكسر الحززة بمعنى ما التافية

الذي صنع .

قوله: (فامر باخمين) أي الذين حلفوا، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أقسموا.

قوله: (وسيرهم إلى الشام) أي نقامهم، وفي رواية أحمد بن حرب «من الشام» وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند عمارته مصعب بن الزبير ويكنونوا من أهل العراق فقامهم إلى الشام، قال المهلب فيما حكاه ابن بطلان: الذي اعترض به أبو قلابة من قصة العرنين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البيعة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجنابة في حق العرنين، فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء لأنها إما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا يثبت لأدليل، وأما العرنين فإنهم كفروا وجوههم لقطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا يثبت ذلك قال: وما ذكره هنا من انهزام الغار عليهم يمارضه ما تقدم من السنة، قال: وليس رأي أبي قلابة حجة ولا ترد به السنن، وكلما عو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من العيون قلت: والذي يظهر لي أن مراد أبي قلابة بقصة العرنين خلاف ما فهمه عنه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث فمعرض بقصة العرنين وحاول للمعرض إثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابة بما حاصله أنهم إما استخرجوا القتل بقتلهم الراصي وبارتداهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه، وإنما استدل على ترك القود بالقسامة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر، بل ولا في أصل القصة التي هي صفة الباب تصريح بالقود كما سألته، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن كثير نحو ما أجبت به، وحاصله توهم المهلب أن أبا قلابة علّو حلف القسامة بيمين العرنين فأنكر عليه فورهم، وإنما اعترض أبو قلابة على القسامة بالحديث الذي على حصر القتل في ثلاثة أشياء، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العرنين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور وبأنه يتسكك للحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة، وكان عنبسة تلفظ ذلك عنه فإنه كان صديقه، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراصي بغير حق والارتداد عن الإسلام، وهو جواب ظاهر فلم يسود أبو قلابة قصة العرنين مستدلا بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة، وأما قصة الضار فأشار بها لي أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب الميث وفيه، فما حال المحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا حين تطرف وجاءه عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال «كانت القسامة في الجاهلية حجازا بين الناس، فكان من حلف على إثم أبي عقوبة من الله يكتل بها عن الجسارة على الحرام، فكانوا يتدعون عن أيمان الصبر ويهاينونها، فلما بعث الله محمدا ﷺ كان المسلمون لها أهيب» ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين تصريح بما صنع عمر هل أقام بالقسامة أو حكم بالبيعة، فقول المهلب ما تقدم من السنة إن كان أشار به إلى صنع عمر فليس بواضح، وأما قوله إن رأي أبي قلابة وهو عبد الملك من الديوان لا ترد به السنن فمقبول، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة أرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس وهو أحد الثلاثة، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك.

٢٣- باب من اطلع في بيت قوم ففقؤوا عينه، فلا دية له

٦٩٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ مِنْ خُضْرٍ فِي بَيْتِهِ خُبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَاقَامَ إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ، أَوْ مَشَافِصٍ، وَجَعَلَ يَخْبِطُهُ لِيَطْعَنَهُ. [راجع: ٦٢٤٢، أخرجه مسلم: ٢١٥٧]. [قوله: «لو الصنع» كذا جازة في نسخة، وأصحده المزي في «النبذة»

وفي نسخة أخرى للبخاري: أبو الجمان يوهو المذكور في نسخة الصحيح]

٦٩٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ جِبْرِ: أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُبْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْزِلٍ يَحْكُ بِرَأْسِهِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ

أَعْلَمَ أَنَّكَ تَنْتَظِرُنِي، لَأَفْعَلْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قَبْلِ الْبَصَرِ». [راجع: ٥٩٢٤، أخرجه مسلم: ٢١٥٦، بلطف: أجل .]

٦٩٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: «لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذْنٍ لَفَعَلْتَهُ بِحَصَاةٍ فَقَفَّاتِ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ». [راجع: ٦٨٨٨، أخرجه مسلم: ٢١٥٨].

قوله: (باب من اطلع في بيت قوم ففقؤوا عينه فلا دية له) كذا جزم بضئ النسخة، وليس في الخبر الذي ساقه تصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على حاله.

قوله: (أن رجلاً اطلع) أي نظر من علوه، وهذا الرجل لم أحرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن الغيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك، ووجدت في «كتاب مكة للفاكمي» من طريق أبي سفيان عن الزهري وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلحن الحكم بن أبي العاص وهو يقول اطلع علي وأنا مع زوجتي فلا تكلع في وجهي، وهذا ليس صريحاً بل المقصود هنا، ووقع في سنن أبي داود من طريق هليل بن شرحبيل قال «جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ فقام يستأذن على الباب فقال: هكنا عنك فإنما الاستئذان من أجل البصر» وهذا أقرب إلى أن يفسر به البهم الذي في ثنائي أحاديث الباب، ولم ينسب سعد هذا في رواية أبي داود ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عبادة والله أعلم.

قوله: (من حجر في بعض حجر) تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان.

قوله: (بمشقص أو مشافص) هو شك من الراوي وتقدم بيانه وأنه النص المريض، وقوله في الخبر الذي بعده «مدري» قد يخالفه فيحمل على تعدد القصص، ويحتمل أن رأس المدري كان محمداً فأضبه النص، وتقدم ضبط المدري في «باب الاستئذان» من كتاب اللباس وأن ما قيل في تفسيره حديثه كالتخلل لما رأس محد وقيل لما ستان من حديث.

قوله: (وجعل يخطه) يفتح أوله وسكون الحاء المعجمة بعدها مشاة مكسورة ثم لام من المختل يفتح أوله وسكون تائي وهو الإصاصة على غفلة.

قوله: (ليطعنه) بضم العين المهملة بناء على المشهور أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء، زاد أبو الربيع الزهراني من حاد عند مسلم «فذهب أو لحقه فأضط» وفي رواية حاصم بن علي من حاد عند أبي نعيم «فما أدري أذهب أو كيف صنع».

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا ليث) هو ابن سعد.

قوله: (أن رجلاً اطلع في حجر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الكشمي «من» في الموضعين.

قوله: (أنك) رواية الكشمي أن خفيته.

قوله: (في عييك) كذا للسنن والسرغسي وللباقين «في عينك» بالإفراد، وهذا ما يفري تعدد القصة لأنه في حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد أن يطعنه، وفي حديث سهل حلق طعنه على نظره.

قوله: (أنما جعل الإذن من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة.

قوله: (البصر) في رواية الكشمي «النظر» وقد تقدم في الاستئذان من وجه آخر عن الزهري بلطف آخر.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا علي) هو ابن المدني وسفيان هو ابن عينة.

قوله: (قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم «أن رسول الله ﷺ قال» أخرجه عن ابن أبي عمر عن سفيان.

قوله: (لو أن امرأة) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب.

قوله: (لم يكن عليك جناح) عند مسلم من هذا الوجه «ما كان عليك من

٢٤- باب العاقلة

٦٩٠٣- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْقَضَائِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَطْرُوفٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحِيفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ وَقَالَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فُهْمًا يُفَعِّلُ رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْقَطْلُ، وَلِكُلِّكَ الْإِسْبِيرُ، وَإِنْ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. [راجع: ١١١، أخرجه مسلم: ١٣٧٠، مطروفاً باحطاف وكذلك في الحق: ٢٠ باحطاف وزائدة].

قوله: (باب العاقلة) يكرر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر، لأن الإبل كانت تمقل بفناء ولي القاتل، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن لإيلاء، وعاقلة الرجل قريابته من قبل الأب وهم عصبة، وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب ولي المقتول. وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنّة، وأجمع أهل العلم على ذلك، وهو مخالف لظاهر قوله: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: ١٨] لكنه خص من عومده ذلك لما فيه من اللصحة، لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله، لأن تابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير نفيس لأحسد دم المقتول. قلت: ويحتمل أن يكون السر فيه أنه لو أفرز بالترديد حتى يفتقر لآل الأمر إلى الإهمال بعد الافتقار، فجعل على عاقلة لأن احتمال قتر الواحد أكثر من احتمال قتر الجماعة، ولأنه إذا تكرّر ذلك منه كان تخليعه من العود إلى مثل ذلك من جملة أدهى إلى القبول من تخليعه نفسه والدم عند الله تعالى. وعاقلة الرجل عشيرته، فبدأ بفخذه الأدنى فإن حجزوا ضم إليهم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى اليسار منهم.

قوله: (قال مطروف) كذا لأبي ذر، وللباقين «حدثنا مطروف» ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بعينه ولقطة «حدثنا مطروف» وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن عيينة، ومطروف هو ابن طريف بطاء مهملّة ثم فاء في اسمه واسم أبيه، وهو كوفي ثقة معروف، ووقع مذكوراً باسم أبيه في رواية السائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة.

قوله: (هل عندكم شيء ما ليس في القرآن) أي ما كتمتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا، وليس المراد تعميم كل مكتوب وعصوف لكثرة الشائبات عن علي من مرويه عن النبي ﷺ ما ليس في الصحيفة المذكورة، والمراد ما يفهم من فحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه، ومراد علي أن الذي عنده زادنا على القرآن كما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لتلا نساء، بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الأحكام فإنه يتعاملها بالفعل والالتزام بها فلم ينش عليها من النسيان، وقوله: «إلا فُهْمًا يعطى رجل في كتابه» في رواية الحميدي المذكورة «إلا أن يعطى الله عبداً فُهْمًا في كتابه» وكذا في رواية السائي، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطروف بلفظ «إلا فُهْمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن».

٢٥- باب جبين المرأة

٦٩٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ. (ج)

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ أُمَّ أَرْثَانَ مِنْ هَذِلِيلَ، رَسَتْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى فَطَرَحَتْ جَبِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بِمُزْءٍ، عَبْدُ أَوْ أَمِيَّةٍ. [راجع: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١].

٦٩٠٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ حَفْصَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُفَوَّرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ غَسَّوْرَةَ: أَنَّهَا اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُفَوَّرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمُزْءِ، عَبْدُ أَوْ أَمِيَّةٍ. [نظر: ١٩٠٧، ١٩٠٨ (م)، ٧٣١٧، أخرجه مسلم: ١٦٨٣، مع الحديث الثاني].

٦٩٠٦- قَالَ: إِنْ مَن يَشْهَدُ مَعَكَ، فَشَهِدَ مُحَمَّدٌ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَّ شَهِدَ

جناح والمراد بالجناح هنا الحرج، وقد أخرجه ابن أبي حاصم من وجه آخر عن ابن عينة بلفظ «ما كان عليك من حرج» ومن طريق ابن عجلان عن أبيه عن الزهري عن أبي هريرة «ما كان عليك من ذلك من شيء» ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «من أطلع في بيت قوم بغير إنهم فقد حل لهم أن يفتقروا عنه» أخرجه من رواية أبي صالح عنه، وفيه رد على ما حل الجناح هنا على الإثم، وترتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع، ووجه الدلالة أن إثبات الحل يمنع ثبوت المقصاص والدية، وورد عن وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحد وابن أبي حاصم والسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشر بن نهيك عنه بلفظ «من أطلع في بيت قوم بغير إنهم فقدقروا عنه فلا دية ولا قصاص» وفي رواية من هذا الوجه «فهو مدر» وفي هذه الأحاديث من الفوائد إبقاء شعر الرأس وتزيينه والتخاذ آلة يزيل بها عنه الحرام ويحك بها لدفع الرميح أو القمل. وفي مشروعية الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع التطلع عليه من خلل الباب. وفيه مشروعية الامتناع. وقد تقدم كثير من هذا في «باب الاستئذان» وإن الاستئذان لا يختص بغير الحرام بل يشرع على من كان منكشفاً ولو كان أمراً أو اختأ واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يتدفع بالشئ الخفيف جاز بالقتل، وأنه إن أصيب نفسه أو بعضه فهو مدر، وذبح للملكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد من هذا السبب بعد معصية، وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفسه للدفع، وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التغليظ والإرهاب، ووافق الجمهور منهم ابن نافع، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالكا لم يبلغه الخبر، وقال القرطبي في «المفهم» ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي بهم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي إلى ما لا يجوز، والحمل على رفع الإثم لا يتم مع وجود النص برفع الحرج وليس مع النص قياس، واعتل بعض الملكة أيضاً بالإجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيح قتل عيه ولا سقوط ضمانها عن قتلها فكذلك إذا كان المنظور في بيته وتجسس الناظر إلى ذلك ونازع القرطبي في ثبوت هذا الإجماع وقال: إن الخبر يتناول كل مطلع، قال: وإذا تناول المطلع في البيت مع الخطة فتناوله المحقق أولى. قلت: وفيه نظر لأن التطلع إلى ما في داخل البيت لا ينحصر في النظر إلى شيء معين كعورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الخريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسماً لمواد ذلك، فلم ثبت الإجماع للمدعي في استئذان رد هذا الحكم الخاص، ومن المعلوم أن العقائل يشتد عليه أن الأجنبي يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد ما رأى الأجنبي ذكره منكشفاً، والذي أكرمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور إليه، وفي وجه للشافعية لا يشرع في هذه الصورة، وهل يشترط الانذار قبل الرمي؟ وجهان، قيل يشترط كدفع الصائل، وأصحهما لا لقوله في الحديث «يغتله بذلك» وفي حكم المطلع من خلل الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور إليه، وهل يلحق الاستماع بالنظر؟ وجهان، الأصح لا، لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس وهنا بالمعكس. واستدل به على اعتبار قدر ما يرمى به بمحصى الخلف المقدم بينها في كتاب الحج لقوله في حديث الباب «فخذته» فلم رماه بمجر يتل أو سهم تملق من القصاص، وفي وجه لا ضمان مطلقاً ولو لم يتدفع إلا بذلك جاز، ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو حرم أو متاع فزاد الاطلاع عليه فيمتنع رمية لشبهة، وقيل لا فرق، وقيل يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه فإن كان فيها غيرهم أنذر فإن انتهى وإلا جاز، ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو مالكه أو ساكنها لم يجوز الرمي قبل الاستئذان إلا إن كان مكتشفاً العورة، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم. ولو قصر صاحب الدار إن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر يجتاز فنظر غير قاصد لم يجز، فإن تعمد النظر فوجهان أحدهما لا، وليتقن بهذا من نظر من سطح بيته فيه الخلاف. وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك، قال ابن دقيق العيد: وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك، وبعضها من مقتضى فهم المقصود، وبعضها بالقياس على ذلك، والله أعلم.

٣٠٦٨	٨٧- كتاب النكاح - ٢٥- باب جئين المرأة	ح ٦٩٠٧
------	---------------------------------------	--------

النَّبِيِّ ﷺ قُضِيَ بِهِ. [المط: ٦٩٠٨، ٧٣١٨، أخرجه مسلم: ١٦٨٣، مع الحديث السابق].

٦٩٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَمَرَ لَشَدَّ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قُضِيَ فِي السُّقْطِ فَقَالَ الْمُتَعَمِّرُ: أَنَا سَمِعْتُ قُضِيَ بِهِ بِفَرَّةٍ، عَمِلَ أَوْ أَمَةٍ. [راجع: ٦٩٠٥، أخرجه مسلم: ١٦٨٣، مع الحديث الآتي].

٦٩٠٨- قَالَ: أَنْتَ مَنْ يَشْهَدُ مَلَكَ عَلَى هَذَا؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. [راجع: ٦٩٠٦، أخرجه مسلم: ١٦٨٣، مع الحديث السابق].

٦٩٠٨ م- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَاقٍ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرْوةٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمُتَعَمِّرَ بْنَ شُعْبَةَ يَحْدُثُ عَنْ عَمَرَ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِسْلَاحِ الْأَمْرِ، وَفِيهِ. [راجع: ٦٩٠٥، أخرجه مسلم: ١٦٨٣].

قوله: (باب جئين المرأة) الجئين مجسم ونونين وزن عظيم حمل للمرأة ما دام في بطنها، سمي بذلك لاستناره، فإن خرج حياً فهو ولد أو ميتاً فهو سقط، وقد يطلق عليه جئين، قال الجاهلي في «شرح رجال الموطأ» الجئين ما ألقته المرأة عما يعرف أنه ولد سواء كان ذكراً أو أنثى ما لم يستهل صارخاً كذا قال.

قوله: (حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا إسماعيل) يعني ابن أبي أيسر (حدثنا مالك) كذا للآثر، وسقط رواية إسماعيل هنا لأبي ذر.

قوله: (عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كما في الباب الذي يليه عن الليث «عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب» وكلا القولين صواب إلا أن مالكا كان يروي عن ابن شهاب عن سعيد مرسلاً وعن أبي سلمة موصلاً، وقد مضى في الطب عن تينة عن مالك بالوجهين وهو عند الليث من رواية أبي سلمة أيضاً لكن بواسطة، كما تقدم في الطب أيضاً عن سعيد بن عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعاً كما في الباب الذي يليه أيضاً، ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة وذكر فيه حديثين:

الحديث الأول:

قوله: (أن امرأتين من هذيل ومث إحداهما الأخرى) وفي رواية يونس «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت» وفي رواية حل التي سأله عليها إحداهما الحياة قلت: ولحيان بطن من هذيل، وهاتان المرأتان كانتن ضربتين وكانتن تحت حل بن النابتة الهذلي فأخرج ابن داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس «عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام حل بن مالك بن النابتة فقال: كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى» هكذا رواه موصلاً، وأخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولفظه «أن عمر قال: أذكر الله اسماً سمع من النبي ﷺ في الجئين شيئاً» وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر استشار، وأخرج الطبراني من طريق أبي الليخ بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال: «كان فينا رجل يقال له حل بن مالك له امرأتان إحداهما هذيلية والأخرى عامرية فضربت الهذيلية بطن العامرية» وأخرجه الحارث من طريق أبي الليخ قاله لم يقل عن أبيه ولفظه «أن حل بن النابتة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف» وأخرج الطبراني من طريق عون بن عويم قال: «كانت أختي مليكة وامرأة يقال لها أم عفيف بنت مسروح تحت حل بن النابتة فضربت أم عفيف مليكة» ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة «قال ابن عباس: إحداهما مليكة والأخرى أم عفيف» أخرجه أبو داود، وهذا الذي وقت عليه مقولاً، وبالأخر جزم الخطيب في «المهملات» وزاد بعض شراح المعتمد «وقيل أم مكلف وقيل أم مليكة».

وأما قوله (ومت) فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد «فرمت إحداهما الأخرى بحجر» زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهي حامل» وكذا في رواية أبي الليخ عند الحارث لكن قال «فخذت» وقال: «فأصاب بطنها» ووقع في رواية أبي داود

للمذكورة من طريق حل بن مالك «فضربت إحداهما الأخرى بمسطح» وعند مسلم من طريق عبيد بن فضالة بنون وضاد معجمة مصغر عن المغيرة بن شعبة قال: «ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطاط وهي حبلى فقتلتها» وكذا في حديث أبي الليخ بن أسامة عن أبيه «فضربت الهذيلية بطن العامرية بعمود فسطاط أو خباء» وفي حديث عويم «ضربت امرأة بمسطح بيته وهي حامل» وكذا عند أبي داود من حديث حل بن مالك «بمسطح» ومن حديث بريدة أن امرأة خذفت امرأة أخرى.

قوله: (فطرحت جبينها) في رواية عبد الرحمن بن خالد «فقتلت ولدها في بطنها» وفي رواية يونس «فقتلتها وما في بطنها» وفي حديث حل بن مالك مثله بلفظ «فقتلتها وجبينها» وغوهر في رواية عويم وكذا في رواية أبي الليخ عن أبيه.

قوله: (فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرة عبد أو أمة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس «فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقضى أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة» وغوهر في رواية يونس لكن قال: «أو وليدة» وفي رواية معمر من طريق أبي سلمة فقال: «كيف يهمل» وفي رواية يونس عن مسلم وأبي داود «وورثتها ولدها ومن معهم فقال حل بن النابتة» وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب «قال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا: كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يهمل، فقال النبي ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان» وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك «قضى في الجئين يقتل في بطن أمه بفرة عبد أو وليدة» وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصلة لمخره عند الترمذي ولكن قال: «إن هذا ليقول بقول شاعر. بل فيه غرة» وفيه: «ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبينها وزوجها وأن العقل على عصبها» وفي رواية عكرمة عن ابن عباس «فقال صها إنها قد أسقطت غلاماً قد نبت شره، فقال أبو القاتلة إنه كاذب، إنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل، فمثل يهمل. فقال النبي ﷺ: أسجع كسج الجاهلية وكهانتها» وفي رواية عبيد بن فضالة عن المغيرة «فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة ما في بطنها، فقال رجل من عصبه القاتلة: أنفتم من لا أكل وفي آخره أسجع كسج الأعراب؟ وجعل عليهم الدية» وفي حديث عويم عند الطبراني «فقال أخوها العلاء بن مسروح: يا رسول الله أنفتم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل، فمثل هذا يهمل. فقال أسجع كسج الجاهلية» وغوهر عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال: «فقاتل عاتقة القاتلة» وعند البيهقي من حديث أسامة بن عميرة «فقال أبوها إنما يعقلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال: الدية على العصبه وفي الجئين غرة» قال: ما وضع فعل ولا صاح فاستهل، فأقبله فمثل يهمل» وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخيها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبها بخلاف المقتولة فإن في حديث أسامة بن عمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذيلية، ووقع في رواية أسامة «فقال دهي من أراجيز الأعراب» وفي لفظ «أسجاعة بك» وفي آخر «أسجع كسج الجاهلية» قيل: يا رسول الله إنه شاعر» وفي لفظ «لسنا من أساجيع الجاهلية في شيء» وفيه «فقال إننا ولدنا هم سادة الحي وهم أحن أن يعقلوا من أهم، قال بل أنت أحن أن تعقل عن أخذك من ولدنا، فقال ما لي شيء، قال حل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجئين أقبض من صدقات هذيل» أخرجه البيهقي، وفي رواية ابن أبي عاصم «ما له عبد ولا أمة قال عشر من الإبل، قالوا ما له من شيء إلا أن تيمنه من صدقة بني لحان فأعانت بها، فمضى حل عليها حتى استرقاها» وفي حديثه عند الحارث بن أبي أسامة «فقضى أن الدية على عاتقة القاتلة وفي الجئين غرة عبد أو أمة وعشر من الإبل أو مائة شاة» ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه «قضى رسول الله ﷺ في الجئين بفرة عبد أو أمة أو فرس أو بخل» وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسلاً «فقال حل بن النابتة قضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة وفي الجئين غرة عبد أو أمة أو فرس» وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وإن ذلك أخرج من بعض روايته على سبيل التفسير للفرقة، وذكر أنه في رواية حاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ «فقضى أن في الجئين غرة قال طاوس الفرس غرة».

قلت: وكذا أخرج الإسماعيلي من طريق حاد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «الفرس غرة» وكأتهما رأياً أن الفرس أحن بإطلاق لفظ الغرة من الأحمى، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير «الغرة عبد أو أمة أو فرس» وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا: يجزي كل ما وقع عليه اسم غرة، والغرة في الأصل البياض يكون في جهة الفرس، وقد استعمل للأحمى في الحديث المتقدم في الرضوء «إن أمي يدعون يوم القيامة غراً» وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدمياً كان أو

قوله: (فقال المغيرة) كذا في رواية عبد الله بن موسى، وفي رواية ابن عينة «قام المغيرة بن شعبة فقال: بلى أنا يا أمير المؤمنين» وفيه تحريد، وكان السياق يقتضي أن يقول قتلته، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة «قتلت أنا».

قوله: (قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالغرة عبد أو أمة) كذا في رواية عفان عن وهيب باللام، وهو يزيد رواية التتيرين وسائر الروايات بغرة ومنها رواية أبي معاوية بلفظ «سمعت النبي ﷺ يقول فيها غرة عبد أو أمة».

قوله: (فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم قضى به) كذا في رواية وهيب مختصراً وفي رواية ابن عينة «قال عمر بن يشهد معك؟» قام محمد فشهد بذلك» وفي رواية وكيع «قال اتيتي بمن يشهد معك فجاه محمد بن مسلمة فشهد له» وفي رواية أبي معاوية «قال لا تبرح حتى تجمي» بالخمرج ما قلت، قال فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فبحث به فشهد معي أنه سمع النبي ﷺ قضى به».

قوله: (حدثنا عبد الله بن موسى عن هشام) هو ابن عروة، وهذا في حكم التلاخيص لأن هشاماً تابعي كما سبق في تقريره في رواية عبد الله بن موسى أيضاً عن الأعمش في أول النكاح.

قوله: (عن أبيه أن عمر) هذا صورته الإرسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة حله من المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية، وفي حدود البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح رواية من قال فيه «عن عروة عن المغيرة» وهم الأكثر.

قوله: (فقال المغيرة) كذا لأبي ذر وهو الأوجه، ولغيره «وقال المغيرة» بالواو.

قوله: (أنت بمن يشهد) كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الإتيان، وحذفت عند بعضهم الباء من قوله: «من» ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشيبي بالفتح معودة ثم نون ثم مشاة بصيغة استفهام المخاطب على إرادة الاستيثاب أي أتت تشهدتم ثم استعملهم ثانياً: ما يشهد معك؟

قوله في طريق الثالث (حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبة إلى جده، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق، وكلام الإسماعيلي يشعر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة.

قوله: (أنه استشارهم في إملاص المرأة...) مثله) يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد: الحديث أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إسا عبد وإسا أمة، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنابة، وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك ممن مقتضى الحديث كما تقدم، واستشارة عمر في ذلك أصل في سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستيثاب. وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى على الأكابر وعلمها من دونهم، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجب لو كان صحيحاً لعلمه فلان مثلاً فإن ذلك إذا جاز غلaxe عن مثل عمر فخافوا ممن بعده اجوز، وقد تعلق بقول عمر لتائين بمن يشهد معك من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات، وهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل واقعة لجواز المنع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار وإسلاماً إذا قامت قرينة وقرب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان.

قلت: وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان وسط هذه المسألة أيضاً هناك، ويأتي أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام، وقد صرح عمر في قصة أبي موسى بأنه أراد الاستيثاب. وقوله: «في إملاص المرأة» أصرح في وجوب الانفصال ميتاً من قوله في حديث أبي هريرة «قضى في الجنين» وقد شرط الفقهاء في وجود الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة، فلو انفصل حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية لعدم يقين وجود الجنين، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين؟ فيه وجهان: أحدهما الثاني، ويظهر أثره فيما لو قتل نصفين أو شق بطنها فشوهه الجنين، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب وماتت الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد: ويحتاج من قال ذلك إلى تأويل الرواية وحلها على أنه انفصل وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه. قلت: وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود «فاستقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً» فهذا صريح في الانفصال، ووقع مجموع ذلك في حديث الزهري في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر لماضية في الطب «فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها»

غيره ذكر أن كان أو أثني، وقيل: أطلق على الأمي غرة لأنه أشرف الحيوان، فإن عمل الترة الوجه والوجه أشرف الأعضاء. وقوله في الحديث «غرة عبد أو أمة» قال الإسماعيلي قرأه العامة بالإضافة وغيرهم بالتتيرين، وحكى القاضي عياض الخلاف، وقال: التتيرين أوجه لأنه يبان للغرة ما هي، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر، وقال الباجي: يحصل أن تكون «أو» شكاً من الراوي في تلك الواقعة للمخصوصة، ويحصل أن تكون للتتيرين وهو الأطهر.

وقيل: المرفوع من الحديث قوله: «بغرة» وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوي في المراد بها، قال مالك: الحمران أولى من السودان في هذا، وعن أبي عمرو بن الحلاء قال: الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء، قال فلا يميز في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زاد لما ذكرها ولقال عبد أو أمة، ويقال إنه انفرد بذلك وسائر الفقهاء على الإجزاء فيما لو أخرج سوداء، وأجابوا بأن المعنى الزائد كونه نفساً فذلك فسر به بعد أو أمة لأن الأمي أشرف الحيوان على هذا فالذي وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه «غرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل» ويمكن إن كان محفوظاً أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم، وعلى قول الجمهور فأقل ما يميز من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن العيب ليس من الحيوان، واستتب الشافعي من ذلك أن يكون متنعاً به فشرط أن لا ينقص من سبع سنين لأن من لا يملكها لا يستقل غالباً بنفسه فيحتاج إلى التمهيد بالتربية فلا يغير المستحق على أخذه، وأخذ بعضهم من لفظ الغلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يميز، ولو بلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالمرم والله أعلم. واستدل به على عدم وجوب القصاص في القتل بالمثل لأنه ﷺ في يأمر به بالفرد وإما أمر بالدية، وأجاب من قال به بأن عمود القسطاط يختلف بالكبر والصغر بحيث يقتل بعضه غالباً ولا يقتل بعضه غالباً، وطرد المماثلة في القصاص إما بشرع فيما إذا وقعت الجنابة بما يقتل غالباً، وفي هذا الجواب نظر، فإن الذي يظهر أنه إما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثلها، وشرط القود العمد وهذا إما هو شبه العمد فلا حجة فيه للقتل بالمثل ولا عكس.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري به.

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة، وصرح الإسماعيلي من طريق عفان عن وهيب به.

قوله: (عن أبيه عن المغيرة) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن جريج «حدثني هشام بن عروة عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه» قال أبو داود عقب رواية وهيب: رواه حاد بن زيد وحاد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر، يعني لم يذكر المغيرة في السند. قلت: وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب، وساق الإسماعيلي من طريق حاد بن زيد وعبد الله بن المبارك وصيغة كلهم عن هشام نحوه، وخالف الجميع وكيع فقال: «عن هشام عن أبيه عن المسور بن غزوة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة» أخرجه مسلم.

قوله: (عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم) في رواية الإسماعيلي من طريق سفيان بن عينة «عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر».

قوله: (في إملاص المرأة) في رواية للصف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه «عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلفي جنينها فقال: أياكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئاً» وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة إن الإملاص أن تزله المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة، فكنا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد، وهو كذلك في التريب له، وقال الخليل أملصت المرأة والثاقبة إذا رمت ولدها، وقال ابن القطاع أملصت الحامل ألت ولدها، ووقع في بعض الروايات ملامس بنير ألت كأنه اسم فعل الولد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخنداج، ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام مشار إليها قال هشام للامس للجنين، وهذا يخرج أيضاً على الحذف. وقال صاحب البارع: الإملاص الإسقاط، وإذا قبضت على شيء فسقط من يدك تقول أملص من يدي إملاصاً وملصاً ملصاً ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب «أنَّ عمر نشد الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السقط».

يُذَيِّعُ، فَأَتَقَلَّقَ بِإِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَسَأَ غُلَامٌ كَيْسَ فَلَْيَحْمِلْنِكَ، قَالَ: فَعَمَلْتُهُ فِي الْحَضَرِ وَالسُّفَرِ، قَوْلَهُ مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْ لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا. [راجع: ٢٧٦٨، أخرجه مسلم: ٢٣٠٩].

قوله: (باب من استعان عبداً أو صبيّاً) كذا للأكثر بالشون، وللنسفي والإسماعيلي «استعار» بالراء. قال الكرماني: ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر.

قوله: (ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب) في رواية النسفي «معلم كتاب» بالتشكيل.

قوله: (ابعث إلى غلماناً يتفشون) هو بضم الفاء والسين المعجمة.

قوله: (صوفاً ولا تبت إلى حرّاً) كذا للجمهور بكسر المزة وفتح اللام الخفيفة بعد ما به تقيده وذكره ابن بطال بلفظ «إلا» بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك، وهو عكس معنى رواية الجماعة. وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه من محمد بن المنكدر عن أم سلمة وكأله منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يميز به، ثم ذكر حديث أنس في خدمة النبي ﷺ في الحضر والسفر بالتسليم أبي طلحة من النبي ﷺ وإجابته له، وأبو طلحة كذا زوج أم أنس ورأها فعل ذلك، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا. قال ابن بطال: إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حرّاً لم يبلغ أو عبداً بغير إذن مولاه فهلكا من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلة. قلت: وفي الفرق من هذا التعليل نظير، ونقل ابن التين ما قال ابن بطال ثم نقل عن الداودي أنه قال: يحصل فعل أم سلمة على أنها أهم قال ضلي هذا لا فرق بين حر وعبد، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حرّاً لأنها أم لنا فمالنا كماها وميئتنا كميئتها، وأما أولادنا فاجتنبهم، وقال الكرماني: لعل غرضها من منع بيع الحر إكرام الحر وإيصال الموضع لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تفسد، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به. وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد الجيران فيما لا كبير مشقة فيه ولا يخاف منه التلف كما في حديث الباب، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أواخر الوصايا.

قوله: (عن عبد العزيز) هو ابن صهيب، وقد تقدم نسباً في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا، ومناسبة أثر أم سلمة لقصة أنس أن كل منهما استخدام الصغير بإذن وليه، وهو جار على العرف السابق في ذلك، وإنما خصت أم سلمة بالعبد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم في الأمر اليسير الذي لا مشقة فيه، بخلاف الأحرار فلم يجرى المادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد، وأما قصة أنس فإنه كان في كفاة أمه ففرت له من المصلحة أن يخدم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع المآجل والأجل، فأحضرته وكان زوجها معها فنسب الإحضار إليها تارة وإليه أخرى، وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في «باب حسن الخلق» من كتاب الأدب واضحاً، وكانت لأبي طلحة في إحضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي ﷺ الخروج إلى خيبر كما أوضح ذلك هناك أيضاً، وتقدم في كتاب المنازاة قوله ﷺ لأبي طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر «التمس لي غلاماً يخرج معي فأحضر له أنساً» وقد بينت وجه الجمع المذكور في كتاب الأدب أيضاً، قال الكرماني: مناسبة الحديث للترجمة أن الخدمة مستمرة للإعانة، وقوله في آخر الحديث «فما قال لي لشيء» صنعت لم صنعت هذا هكذا، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا» كذا وقع بصيغة واحدة في الإثبات والنفي، وهو في الإثبات واضح وأما النفي فقال ابن التين مراده أنه لم يلمه في الشئ الأول على شيء فعله ناصاً عن إرادته تجوزاً عنه وحلماً ولا لأمه في الشئ الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أن يخطئ فيه لو فعله، وإلى ذلك أشار بقوله: «هكذا» لأنه كما صنف عنه فيما فعله ناصاً عن إرادته صنف عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه، ولو فعله ناصاً عن إرادته لصنف عنه انتهى ملخصاً، ولا يخفى تكلفه.

وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن جريج قال: أخبرني إسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن علي رآه في هذا الباب بلفظ «ولا لشيء» لم أفعله لم لم تفعله» وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر فإن ابن علي مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا من تلميذه.

وفي رواية مالك في هذا الباب «ظرح جنيها» واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحر لأن القصة وردت في ذلك، وقوله: «في إملاح المرأة» وإن كان فيه عموم لكن الراوي ذكر أنه شهد واقعة خصوصية، وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية: الواجب في جنين الأمة عشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحر عشر دينها، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه ولم يتعرض لجنين محكوم بتهوده أو تنصره، ومن الفقهاء من قاسه على الجنين المحكوم بإسلامه تبعاً وليس هذا من الحديث، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى العمد والله أعلم. واستدل به على ذم السجيع في الكلام، وعمل الكرامة إذا كان ظاهر التكلف، وكذا لو كان منسجماً لكنه في إطلاق حق أو تحقيق باطل، فاما لو كان منسجماً وهو حق أو مباح فلا كرامة، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذهاب غائل للمطاعة كما وقع لشل القاضي الفاضل في بعض رسائله، أو إفلاح عن مصيبة كما وقع لشل أبي الفرج بن الجوزي في بعض مواضع، وعلى هذا يحمل ما جاء من النبي ﷺ وكذا عن غيره من السلف الصالح، والذي يظهر في أن الذي جاء من ذلك من النبي ﷺ لم يكن عن قصد إلى التسجيع وإنما جاء اتفاقاً لعظم بلاغته، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب، ومراعاتهم في ذلك متفاوتة جداً. والله أعلم.

٢٦- باب جنين المرأة، وأن العقل على الولد وعصبة

الوليد، لا على الولد

٦٩٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بِرُفْقَةٍ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ امْرَأَةً أَيْمَى قَضَى عَلَيْهَا بِالْفَرَةِ تَوَقُّتٌ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا. [راجع: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١].

٦٩١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ جِهَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَتْ: الْفَتْلُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذَيْنِ، فَوُتِمَتْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى بِحَجَرٍ فَفُتِلَتْهَا وَمَا لِي بِطَلِيقَةٍ، فَأَحْصَصُوا إِلَيَّ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا حُرَّةٌ، عَبْدٌ أَوْ وَلَدَةٌ، وَقَضَى أَنَّ دِيَةَ امْرَأَتِي عَلَى عَائِلَتِهَا. [راجع: ٥٧٥٨، أخرجه مسلم: ١٦٨١].

قوله: (باب جنين المرأة وأن العقل على الولد وعصبة الولد لا على الولد) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين، قال الإسماعيلي: هكذا ترجم أن العقل على الولد وعصبة الولد وليس في الخبر بإيجاب العقل على الولد، فإن أراد الوالدة التي كانت هي الحامية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى. والمعتمد ما قال ابن بطال: مراده أن عقل المرأة المقتول على والد القاتلة وعصبة. قلت: وأبوها وعصبة أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها، ويصنف لفظ الخبر الثاني في الباب أيضاً وقضى أن دية المرأة على عاقلة، وإنما ذكره لبيان الولد للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق القصة، وقوله: «لا على الولد» قال ابن بطال: يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لأن العقل على المصيبة دون ذوي الأرحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم، قال: ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر. قلت: وقد ذكرت قبل هذا أن في رواية أسامة بن عمير «فقال أبوها إنما يملكها بنتها، فقال النبي ﷺ الدية على المصيبة».

٢٧- باب من استعان عبداً أو صبيّاً

ويذكر: أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب: ابنت إني غلماناً يتفشون صوفاً، ولا تبت إلى حرّاً.

٦٩١١- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِائِمَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ

٢٨- باب المَعْقِدِينَ جَبَّارٌ وَالْبَرَّ جَبَّارٌ

٦٩١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُعْتَمِدُ جَزْءُهَا جَبَّارٌ، وَالْبَرُّ جَبَّارٌ، وَالْمَعْقِدِينَ جَبَّارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». [رواجع: ١٤٩٩، أخرجه مسلم: ١٧١٠]

قوله: (باب المَعْدِن جبار والبر جبار) كنا ترجم بعض الخير، وأقرده بعضه بعده، وترجم في الزكاة ليقية وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بنسائه وبدأ فيه بالمعدن وثني بالبر، وأوردته هنا من طريق الليث قال: «حدثني ابن شهاب» وهذا ما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وينير واسطة.

قوله: (عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة) كنا جمعهما الليث ووافقه الأكثر، واقتصر بعضهم على أبي سلمة، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال: «عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن» وهذا قد ظن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سلمة موصول، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني: المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة، وليس قول يونس بمدفوع.

قلت: قد تابعه الأوزاعي عن الزهري في قوله «عن عبيد الله» لكن قال: «عن ابن عباس» بدل أبي هريرة وهو وهم من الراوي عنه يونس بن خالد كما نبه عليه ابن عدي، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحماد عن أبي هريرة شيئاً منه، وروى بعض الضعفاء عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعضه ذكره ابن عدي وهو غلط، وأخرج مسلم الحديث بنسائه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذي بعد وهما من منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي.

قوله: (المعجماء) يفتح الهملة وسكون الجيم ويلاذ تأنيث أصحم وهي البهيمة، ويقال أيضاً لكل حيوان غير الإنسان ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول.

قوله: (جبار) بضم الجيم وتخفيف الواو هو المهد الذي لا شيء فيه، كما استند ابن وهب عن ابن شهاب، وعن مالك ما لا فيه فيه أخرجه الترمذي، وأصله أن العرب تسمي السيل جباراً أي لا شيء فيه، وقال الترمذي فسر بعض أهل العلم قالوا: المعجماء الدابة الملتصقة من صاحبها فما أصابت من اقتلاتها فلا غرم على صاحبها، وقال أبو داود بعد تحريجه: المعجماء التي تكون مثقلة لا يكون معها أحد، وقد تكون بالنهار ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث عبادة بن الصامت «والمعجماء البهيمة من الأنعام وغيرها، والجبار هو المهد الذي لا يفرم» وكذا وقع التفسير مدرجاً وكلمه من رواية موسى بن عقبة. وذكر ابن العربي أن بناء ج ب ر للرفع والإملاء من باب السلب وهو كثير يأتي اسم الفعل والفاعل لسلب معناه كما يأتي لأتيت منتهى، وتعبه شيبخا في شرح الترمذي بأنه للرفع على بابه لأن إلتفات الأديم مضمونة مقهور متلفاً على ضمانها وهذا إلتلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد، وسيأتي بقية ما يتعلق بالمعجماء في الباب الذي يليه.

قوله: (والبر جبار) من رواية الأسود بن العلاء عند مسلم «والبر جرحها جبار» أما البر فهي بكسر الواو ثم ياء ساكنة مهوذة ويجوز تسهيلها وهي مؤنثة وقد تذكر على معنى القلب والطوى والجمع أبور وأبأر بالمد والتخفيف ويهزمتين بينهما موحدة ساكنة، قال أبو عبيد: المراد بالبر هنا الدابة القذعة التي لا يعلم لها مالك تكون في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد، وكذلك لو حفر بئراً في ملكه أو في موات فوقع فيها إنسان أو غيره تلفت فلا ضمان إذا لم يكن منه تسبب إلى ذلك ولا تقرب وكذا لو استأجر إنساناً ليعزر له البر فتهافت عليه فلا ضمان، وأما من حفر بئراً في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره بغير إذن تلفت بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والتفاداة في ماله، وإن تلفت بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر، ويتحقق بالبر كل حفرة على التفصيل المذكور، والمراد بجرحها وهي بفتح الجيم لا غير كما نقله في النهاية عن الأزهري ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مقتصرة بذلك بل كل الإلتلافات ملحق بها. قال عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نه به على ما عده، والحكم في جميع الإلتلاف بها سواء كان على نفس أو مال، ورواية الأكثر تتناول ذلك على بعض الأرواء، ولكن الراجح الذي يحتاج لتقديم لا محصور

فيه، قال ابن بطال: وخالف الحديث في ذلك فضمنوا حافر البر مطلقاً قياساً على راكب الدابة، ولا قياس مع النص، قال ابن العربي اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبر، وجاءت رواية شاذة بلفظ «النار جبار» بنون وألف ساكنة قبل الراء ومعناه عندهم أن من استوفد ناراً عما يجوز له تعدت حتى اتلفت شيئاً فلا ضمان عليه، قال وقال بعضهم: صفها بعضهم لأن أهل اليمن يتكبرون النار بالياء لا بالألف فظن بعضهم البر بالموحدة النار بالنون فزواها كذلك، قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجزم بأن معمرأ صفة حيث رواه عن همام عن أبي هريرة، قال ابن عبد البر: ولم يأت ابن معين على قوله ببلي، وليس بهذا ترد أحاديث الثقات.

قلت: ولا يعترض على الحفاظ الثقات بالاحتمالات. ويؤيده ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البر دون النار، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث الحديث أن يبعد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك، ويؤيده أيضاً أنه وقع عند أحد من حديث جابر بلفظ «والجبار جباراً» بهميم مضمومة وموحدة ثقيلة وهي البر، وقد اتفق الحفاظ على تغليب سفيان بن حسين حيث روى عن الزهري في حديث الباب «الرجل جبار» بكسر الراء وسكون الجيم، وما ذك إلا أن الزهري مكن من الحديث والأصحاب فخر سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منكراً، وقال الشافعي: لا يصح هذا. وقال الدارقطني: رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأرجح وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكروها، وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف. نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتلقى من حيث المعنى من الإلحاق بالمعجماء ويتحقق به كل جاد، فلو أن شخصاً عثر فوق رأسه في جدار فمات أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء.

قوله: (والمعدن جبار) وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم «والمعدن جرحها جبار» والحكم فيه ما تقدم في البر لكن البر مؤنثة والمعدن مذكر فكانه ذكره بالتأنيث للمواخاة أو لملاحظة أرض المعدن، فلو حفر معدناً في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فمات فدمه هدر، وكذا لو استأجر أجيراً يعمل له فانهار عليه فمات. ويتحقق بالبر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كمن استأجر على صمود نخلة فسقط منها فمات.

قوله: (وفي الركاك الخمس) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة.

٢٩- باب الْمُعْتَمِدُ جَبَّارٌ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: كَانُوا لَا يَضْمَنُونَ مِنَ الْفَقْعَةِ، وَيَضْمَنُونَ مِنْ رَدِّ الْعَيْنِ.
وَقَالَ حَمَّادٌ: لَا تَضْمَنُ الْفَقْعَةُ إِلَّا أَنْ يَنْخُسَ إِنْسَانٌ الدَّابَّةَ.
وَقَالَ شَرِيعٌ: لَا تَضْمَنُ مَا عَالَيْتَ، أَنْ يَضْرِبَهَا قَضْرِبٌ بِرَجُلِهَا.
وَقَالَ الْحَكَمُ وَحَمَّادٌ: إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي جِمَاراً عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَضَعِرَتْ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَانْتَهَتْ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا قَوْسًا لَمْ يَضْمَنُ.

٦٩١٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُعْتَمِدُ عَقْلُهَا جَبَّارٌ، وَالْبَرُّ جَبَّارٌ، وَالْمَعْقِدِينَ جَبَّارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». [رواجع: ١٤٩٩، أخرجه مسلم: ١٧١٠].

قوله: (باب المعجماء جبار) أفردهما بترجمة لما فيها من التفاريع الزائدة عن البر والمعدن، وتقدمت الإشارة إلى ذلك.

قوله: (وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون) بالتشديد (من الفقعة) يفتح النون وسكون الفاء ثم حاء مهملة أي الضربة بالرجل، يقال نحتت الدابة إذا ضربت برجلها وفتح بالل رمى به وتقع عن فلان ونافع دفع ودافع.

قوله: (ويضمنون من رد العين) بكسر الهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الراكب كما يجتار وللمنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الراكب عنها فاصابت برجلها شيئاً ضمنه الراكب، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في

سواء كان مالكا أو أجنبيا أو مستعجرا أو مستعجرا أو غاصبا، وسواء أثلقت يدها أو رجلها أو قننها أو رأسها، وسواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً، ولحجة في ذلك أن الإلتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره، ومن هو من الإبهمة حاكم عليها فهي كالآلة بيده فعملها منسوب إليه سواء حملها عليه أم لا، سواء علم به أم لا. وعن مالك كذلك إلا أن رجعت بغير أن يفعل بها أحد شيئاً ترمع بسببه، وحكاها ابن عبد البر عن الجمهور.

وقد وقع في رواية جابر عن أحد البزور بلفظ «السائمة جبار» وفيه إشعار بأن المراد بالمجماع التي ترمي لا كل بهيمة، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لأنه الغالب على السائمة، وليس المراد بها التي لا تملك كما في الزكاة فإنه ليس مقصوداً هنا، واستدل به على أنه لا فرق في إلتلاف البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية، وقال الجمهور: إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهاراً، وأما بالليل فإن عليه حفظها، فإذا أثلقت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أثلقت، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رحمه الله وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضاً وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضاً من رواية محمد بن مسرة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن عبيدة الأنصاري «عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة غارية فدخلت حائطا فافست فيه قضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحواشيء بالنهار على أهلها وأن حفظ اللائشة بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل» وأخرج ابن ماجه أيضاً من رواية الليث عن الزهري عن ابن عبيدة أن ناقة للبراء ولم يسم حراماً، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلاً قال: «عن حرام بن عبيدة عن أبيه» وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري «عن حرام بن سيد بن عبيدة أن ناقة» وأخرجه الشافعي في رواية للزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد عن حرام سعيد بن المسيب قال «إن ناقة للبراء» وفيه اختلاف أخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على الوان والمسند منها طريق حرام عن البراء. وحرام بمحتملين اختلف هل هو ابن عبيدة نفسه أو ابن سعد بن عبيدة، قال ابن حزم: وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه.

قلت: وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات، ولا يمتنع أن يكون للزهري فيه ثلاثة أشياء، وقد قال ابن عبد البر: هذا الحديث وإن كان مرسلاً فهو مشهور حدث به الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بمحدث الباب فقد تعقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجمل بالتاريخ، وأقوى من ذلك قول الشافعي: أخذنا بمحدث البراء لثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالف حديث «المجماع جبار» لأنه من العام المراد به الخاص، فلما قال «المجماع جبار» وقضى فيما أفستت المجامع شيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت المجامع من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقض على الحنفية أنهم لم يستروا على الأخذ بهومه في تضمين الراكب متمسكين بمحدث «الرجل جبار» مع ضعف راويه كما تقدم، وتعقب بعضهم على الشافعية قوله أنه لو جرت عادة قوم لإرسال المواشي ليلاً وجسها نهاراً لتمسك الحكم على الأصح، وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك، ونظيره القسم الواجب للبراء لو كان يكتب ليلاً ويأوي إلى أهله نهاراً لا تمسك الحكم في حقه مع أن عماد القسم الليل، نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها ليلاً وبعضهم يرسلها نهاراً فالظاهر أنه يقضي بما دل عليه الحديث.

٣٠- باب إِمَّ مِنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ

٦٩١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبُ بْنُ خَفْصَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُقْتَلًا لَمْ يَرَحْ رَايَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رَفَعَهَا كُوجِدَ فِي سَبِيلِ أَرْبَعِينَ عَامًا». [راجع: ٢١٦٦].

قوله: (باب إِمَّ مِنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ) يضم الجيم وسكون الراء، وقد بينت في الحجة حكمه هذا القيد وأنه لا يذكر في الخبر فقد عرف من قسامة الشرع، ووقع نصاً في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الإسماعيلي بلفظ «حق» وللبيهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم عن رسول الله ﷺ بلفظ «من قتل معاهداً ذمة الله ورسوله» ولأبي داود والنسائي من

ذلك تسبب لم يضمن، وهذا أكثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين، وهذا سند صحيح، واستند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن سيرين نحوه.

قوله: (وقال حاد لا تضمن الفتحة إلا أن ينحصر) بنون ومعجمة ثم مهمله أي يضمن.

قوله: (النسان الدابة) هو أهم من أن يكون صاحبها أو أجنبياً، وهذا أكثر وصله بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دليته فضررت برجلها فقال: يضمن، وقال حاد: لا يضمن.

قوله: (وقال شريح) هو ابن الحارث القاضي المشهور.

قوله: (لا يضمن ما عاقبت) أي الدابة (أن يضربها فتضرب برجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال: يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت: وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فاصابته. وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد «أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتضربه فلا ضمان».

قوله: (وقال الحكم) أي ابن حنيفة مشقة وموحدة صغر هو الكوفي أحد فقهاءهم (وحاد) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضاً.

قوله: (إذا ساق المكاري) بكسر الراء وفتحها أيضاً.

قوله: (حماراً) عليه امرأة فضي بالحاء للمجمة أي تسقط.

قوله: (لا شيء عليه) أي لا ضمان.

قوله: (وقال الشعبي إذا ساق دابة فأصابها فهو ضامن لما أصابت وإن كان علفها مؤسلاً) يضمن وصلها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق إسماعيل بن سالم عن عامر وهو الشعبي قال: إذا ساق الرجل الدابة وأصابها فاصابت إنساناً فهو ضامن، فإن كان خلفها مترسلاً أي مضي على حية ليس عليه ضمان فيما أصابت. قال ابن بطال: فرق الحنفية فيما أصابت الدابة يدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وفننها ولو كانت بسبب، ويضمن ما أصابت يدها وفننها، فأشار البخاري إلى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة بما يخالف ذلك. وقد احتج لم الطحاوي بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والقلم واحتج برواية سفيان بن حسين «الرجل جبار» وقد غلطه الحفاظ، ولو صح فاليد أيضاً جبار بالقياس على الرجل. وكل منهما ملحق بما إذا لم يكن له من ماله مباشرة ولا تسبب، ويحتمل أن يقال حديث «الرجل جبار» يختص من حديث «المجماع جبار» لأنه فرد من أفراد المجامع وهم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه، وقد وقع في حديث الباب زيادة «والرجل جبار» أخرجه الدار طفي من طريق آدم عن شعبة، وقال فرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا أن أوقفها في الطريق، وأما السائق فليل ضمان لما أصابت يدها أو رجلها لأن الضقة برأى حية فيمكنه الاحتراز عنها، والراكب عندهم لا يضمن الفتحة أي لا يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه، بخلاف الفم فإنه يمنعها بالجمام، وكذا قال الحنابلة.

قوله: (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجعفي والسند بصريون.

قوله: (عن أبي هريرة) في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زياد «سمعت أبا هريرة».

قوله: (المجماع علفها جبار) في رواية حامد البجلي عن أبي زيد عن شعبة «جرح المجامع جبار» أخرجه الإسماعيلي، ووقع في رواية الأسود بن الملاء عند مسلم «المجماع جرحها جبار» وكذا في حديث كثير بن عبد الله للزني عند ابن ماجه، وفي حديث عبادة بن الصامت عنه، وقال شيخنا في شرح الترمذي: وليس ذكر الجرح فيها وإنما المراد به إلتلافها بأي وجه كان سواء كان بجرح أو غيره والمراد بالعلف الدابة أي لا دية فيها تتلفه. وقد استدل بهذا الإطلاق من قال: لا ضمان فيما أثلقت البهيمة سواء كانت مفردة أو معها أحد سواء كان راكباً أو سائقاً أو قاتلاً، وهو قول الظاهرية، واستنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راكباً كان يسوي عنهاها تتلف شيئاً برجلها مثلاً أو يعلفها أو يجرها حين يسوقها أو يقردها حتى تتلف ما مرت تتلف وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه. وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة إنسان فإنه يضمن ما أثلقت من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقاً أو راكباً أو قاتلاً

الذي بعده.

٣١- باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَطْرَفٌ: أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي جَحْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ.

وَحَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا مَطْرَفٌ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ وَمِمَّا كُنْتُ فِي الْقُرْآنِ؟ وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مَرَّةً: مَا كُنْتُ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَّقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا قَهْمًا يُعْنَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْقَتْلُ، وَلِكُلِّ الْأَمْرِ، وَأَنَّ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. [إرجاع: ١١١، أخرجه مسلم: ١٣٧٠، مطبوعاً باختلاف وأخرجه في الحق: (٧٠) بزيادة وإقصاء].

قوله: (باب لا يقتل المسلم بالكافر) عقب هذه الترجمة بالنفي قبلها للإشارة إلى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل النبي أن يقتل من المسلم إذا قتله عمداً، وللإشارة إلى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر، بل يحرم قتله قبل النبي والمعاد بغير استحقاق.

قوله: (حدثنا صديقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هنا «حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل إلخ» والصواب ما عند الأكثر، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية.

قوله: (مطرف) بمهمله وتشديد الراء هو ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور.

قوله: (سألت علياً) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال، وهذا السياق انصرف من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف، قال أحمد بن منبج بن عينة بهذا السند «هل عندكم شيء من رسول الله ﷺ غير القرآن؟ ولم يردد فقال: لا والذي فلَّقَ الحبة وبرأ النسمة، إلا أنهم يؤتوه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة» فذكره، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف لفظه يقتله عن علي وبيان المراد بالقتل وتلك الأسير، وأما ترك قتل المسلم بالكافر فاخذ به الجمهور، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في منته إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول ذمياً استثناء هذا الصورة من منع قتل المسلم بالكافر، وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض، وخالف الحنفية فقالوا: يقتل المسلم بالنبي إذا قتل بغير استحقاق ولا يقتل بالمسلمين، وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن عن قيس بن عباد عن علي بلفظ «لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» وأخرجه أيضاً من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعلق بن يسار، وطرقه كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن، وعلى تقدير قوله فقالوا: وجه الاستدلال منه أن تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر، قالوا: وهو من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه، لأن الكافر الذي يقتل به ذو العهد هو الحربي دون المساوي له والأعلى، فلا يقتل من يقتل بالمعاد إلا الحربي فيجب أن يكون الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحربي تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه، قال الطحاوي: ولو كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالنبي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذي عهد في عهده ولا لكان لنا والنبي ﷺ لا يلزم، فلما لم يكن كذلك علمنا أن ذا العهد هو المعنى بالخصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر، قال: ومثله في القرآن «واللّٰه يسنن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، واللّٰه لم يحضن» [الطلاق: ٤]، فإن التقدير واللّٰه يسنن من الحيض واللّٰه لم يحضن، وتعقب بأن الأصل عدم التقدير، والكلام مستقيم بغيره إذا جعلنا الجملة مستأنفة، ويؤيده إقصاء الحديث الصحيح على الجملة الأولى، ولو سلم أنها للمطفة فالشاركة في أصل النبي لا من كل وجه، وهو مقرر القتال مرت مرت مطلقاً وعمرو فإنه لا يوجب أن يكون مؤمراً بعمرو مطلقاً أيضاً بل للمشاركة في أصل المرور.

وقال الطحاوي أيضاً: لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالدعاء اليه يسقط بعضها ببعض، لأن في بعض طرقه «المسلمون تتكافأ دماؤهم»

حديث أبي بكره «من قتل معاهداً في غير كنه» والنهي منسوب إلى الذمة وهي العهد ومنه «ذمة المسلمين واحدة».

قوله: (عبد الواحد) هو ابن زياد.

قوله: (حدثنا الحسن) هو ابن عمرو الفقيهي بقاء ثم قال مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية.

قوله: (جماعة عن عبد الله بن عمرو) هكذا في جميع الطرق بالنعنة وقد وقع في رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن جماعة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلاً بين جماعة وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي عاصم من طريقه، وروى أبو بكر البردجي في كتابه في بيان المرسل أن جماعداً لم يسمع من عبد الله بن عمرو.

قوله: (من قتل نفساً معاهداً) كذا ترجم بالنهي، وأورد الحبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ «من قتل معاهداً» كما هو ظاهر الخبر، والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان بعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم، وكأنه أشار بالترجمة هنا إلى رواية مروان بن معاوية المذكورة فإن لفظه «من قتل قتيلاً من أهل الذمة» وللتريظي من حديث أبي هريرة «من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله» الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جماعة ونقل ترجيح الدار فطلي لرواية مروان لأجل الزيادة وبيئت أن جماعداً ليس مدلساً وسماعه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجع رواية عبد الواحد لأنه تويع وانفرد مروان بالزيادة، وقوله: «لم يرح» تقدم شرحه في الجزية، والمراد بهذا النبي وإن كان عاماً للتخصيص بزمان ما لما تعاضدت الأدلة العقلية والتقليدية أن من مات مسلماً ولو كان من أهل الكفاية فهو محكوم بإسلامه غير غلغل النار وماله إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك.

قوله: (لوجود) كذا للأكثر هنا وفي رواية الكشيبي بخلاف اللام.

قوله: (أربعين عاماً) كذا وقع للجميع وغالطهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الإسماعيلي فقال: «سبعين عاماً» ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق محمد بن صعلان عن أبيه عنه ولفظه «وإن رجعها ليرجع من مسيرة سبعين خريفاً» ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار إليها، وبغيره لأحد من طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي ﷺ «سيكون قوم لهم عهد فمن قتل منهم رجلاً لم يرح راتحة الجنة وإن رجعها ليرجع من مسيرة سبعين عاماً» وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «من مسيرة مائة عام» وفي الطبراني عن أبي بكره «خمسائة عام» ووقع في المطبوع في حديث آخر «إن رجعها ليرجع من مسيرة خمسمائة عام» وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة، وفي حديث لجابر ذكره صاحب الفردوس «إن رجع الجنة يدرك من مسيرة ألف عام» وهذا اختلاف شديد.

وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال: الأربعون هي الأشد فمن بلغها زاد عمله وبقية ونعمه، فكان وجد ربح الجنة التي تبعته على الطاعة، قال: والسبعون أخير المحرك ويعرض عندها التدم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد رجعها من المدة المذكورة، وذكر في الخمسمائة كلاماً متكلفاً حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نهي ونهي فمن جاء في آخرها وآمن بالنيين يكون أفضل ممن غيره فيجد ربح الجنة، وقال الكرماني: يجهل أن لا يكون العدد مخصوصه مقصوداً بل المقصود المبالغة في التنكير، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الأعداد وأحاد عشرة والمائة ثمان وألثف والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة إذ أجزاءه بقدره وهي النصف والثلث والسادس بغير زيادة ولا نقصان، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض. قلت: والذي يظهر لي في الجميع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت للمبالغة، والخمسمائة ثم الآلاف أكثر من ذلك، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال، فمن أدرك من المسافة البعدى أفضل ممن أدرك من المسافة القرى وبين ذلك، وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي فقال: الجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بفاوت منازلهم ودرجاتهم. ثم رأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال: ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يخلق الله من إدراكه، فارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة. ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل النبي أو المعاهد لا يقتل به للاقتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون النيوبي، وسببنا البحث في هذا الحكم في الباب

وتعقب بأن هذا الحصر مردود، فإن في الحديث أحكاماً كثيرة غير هذه، وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال: يشبه أن يكون لا أعلمهم أن لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل النمة والمهد حرمه عليهم بشرى حق فقال: «لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد في عهده» ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصاً ولا يقتل من له عهد ما دام عهده باقياً، وقال ابن السعدي: وأما جعلهم الحديث على المستلزم فلا يصح لأن العبرة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص، ومن حيث المعنى أن الحكم الذي يبيح في الشرع على الإسلام والكفر إنما هو لشرف الإسلام أو لنقص الكفر أو لما جيبا فإن الإسلام ينبري الكرامة والكفر ينسحق المروءة، وأيضاً لإباحة دم الذي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيح للدم واللمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء الملة فمن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذنباً فإن اتفق القتل لا يتجه القبول بالقرود لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القبول. قلت: وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فاستند من عهد الواحد بن زياد قال: قلت لزفر إنكم تقولون تلدوا الحدود بالشبهات فيجتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر، قال: فاشهد علي أنني رجعت من هذا.

وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالمعوم فيقول إنصه بالمعري، فعلى الشافعي عن ذلك فقال: وجه دليلى السنة والتعليل، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل فمضى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالإسلام. فاستكه. وما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن أبي ليلى عن ابن عمر قال: «قتل رسول الله ﷺ مسلماً بكافراً وقال: أنا أول من وفى بدمته» قال الدارقطني: وإبراهيم ضعيف ولم يروه موصولاً وغيره والشهور عن ابن أبي ليلى مرسلاً. وقال البيهقي: أخطأ رواه عمار بن مطر على إبراهيم بن سنده، وإنما يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، هذا هو الأصل في هذا الباب، وهو منقطع ورواه غير ثقة، كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جيعاً عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

قلت: لم يفرده عن إبراهيم كما يوهمه كلامه، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن أبي ليلى، وابن أبي ليلى ضعفه جماعة وروى فلا يفتح ما يفرده به إذا وصل، فكيف إذا أرسل، فكيف إذا خالف؟ قاله الدارقطني. وقد ذكر أبو عبيد أن حدث به عن إبراهيم بن بلنخي أن إبراهيم قال: أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن ابن أبي ليلى، فرفع الحديث على هذا إلى إبراهيم وإبراهيم ضعيف أيضاً، قال أبو عبيد: وبمثل هذا السند لا تنفك دماء المسلمين. قلت: وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده، وذكر الشافعي في «الأم» كلاماً حاصله أن في حديث ابن أبي ليلى أن ذلك كان في قصة المستلزم الذي قتل عمرو بن أمية، قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً لأن حديث «لا يقتل مسلم بكافر» خبط به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب، وقصة عمرو بن أمية منقولة على ذلك بزمان. قلت: ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم عن الشافعي، فإن خطبة يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتله خزاعة وكان له عهد فخطب النبي ﷺ فقال: «لو قتلت مؤمناً بكافر لقتلته به» وقال: «لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد» فأشار بحكم الأول إلى ترك انتصافه من المخزومي بالعماد الذي قتله. والحكم الثاني إلى النهي عن الانتقام على ما فعله القاتل المذكور، والله أعلم. ومن حججه قطع المسلم بسرقة ماله الذي، قالوا والنفس أعظم حرمة، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص، وأجاب غيره بأن القطع حق لله، ومن ثم لو أهدمت السرقة بعينها لم يسقط الحد ولو عفا، والقتل خلاف ذلك. وأيضاً القصاص يشر بالمساواة ولا مساواة للكفار والمسلم، والقطع لا ينشطر فيه المساواة.

٣٢- باب إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب

رواه أبو هريرة، عن النبي ﷺ. [راجع: ٢٤١١].

٦٩١٦- حدثنا أبو نعيم: حدثنا صفيان، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «لا تحيروا بين الأنبياء». [راجع: ٢٤١٢، أخرجه مسلم: ٢٣٧٤، مطولاً].

٦٩١٧- حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا صفيان، عن عمرو بن يحيى، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «لا تحيروا بين الأنبياء». [راجع: ٢٤١٢، أخرجه مسلم: ٢٣٧٤].

قوله: (باب إذا لطم المسلم يهودياً عند الغضب) أي لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل النمة، وكأنه رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة، فلما لم يقتض النبي ﷺ للذم من المسلم دل على أنه لا يجري القصاص، لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في اللطمة فيختص الإيراد بن يقول منهم بالملك.

قوله: (رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم موصولاً مع شرحه في قصة موسى من أحداث الأنبياء، وفي بعض طرقه كما بيته هناك قال اليهودي إن في ذمة وعهده.

قوله: (حدثنا أبو نعيم حدثنا صفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحيروا بين الأنبياء. وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا صفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال: جاء رجل من اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد لطم وجهه الحديث) كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن وماتة تأساً بالسند الثاني، وكان صفيان وهو الثوري يثبت به تماماً ويختصراً، فقد أخرجه الإسمايلي من رواية عبد الرحمن بن مهندي عن صفيان بلفظ «لا تحيروا بين الأنبياء» وزاد «فإن الله بعثهم كما بعثي» قال الإسمايلي: لم يزد على ذلك، ورواه يحيى القطان عن صفيان تماماً. قلت: وليس فيه «فإن الله بعثهم كما بعثي».

قوله: (جاء رجل) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى.

قوله: (لطم وجهي) في رواية السرخسي «قد لطم وجهي».

قوله: (وقال لطمت وجهه) كذا للكثر بهمة الاستفهام وفي رواية الكشميهني «لم لطمت».

قوله: (أم جوزي) في رواية الكشميهني «جزى» بغير واو والأول أولى، وفي الحديث استعاده الذي على المسلم، ورفعه إلى الحاكم، وسامح الحاكم دعواه، وتعلم من لم يعرف الحكم ما خفي عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم، وأن الذي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تمزيهه على ذلك، وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام.

(خاتمة): اشتمل كتاب الديات والقصاص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثاً، الملقق منها وما في منها من المتابعات سبعة أحاديث، والباقي موصول، المكرر منها فيه وفيما مضى أربعون والمتخلص منها أربعة عشر حديثاً، واقفه مسلم على تحريجهما سوى حديث ابن عمر «إن من ورطات الأمور» وحديث ابن عباس «أبغض الناس إلى الله ثلاث: لمحد في الحرم، والحديث، وحديث أنس» لو أطلع عليك وحديث ابن عباس «هذه هذه سواء» وحديث أبي غلابة المرسل «ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث» وحديث المرسل «دخل على نفر من الأنصار» الحديث في القسامة. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وعشرون أثراً بعضها موصول وسائرهما معلق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وحلف لفظ باب والواو في قوله: ﴿وَلَنْ أَشْرَكَ﴾ لمعطف آية على آية والتقدير وقال لنن أشرك لأنه في التلاوة بلا واو، قال ابن بطال: الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من العلم إلى الوجود مساوياً فنسب النعمة إلى غير المتم بها، والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره، والإحباط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى: فيمت وهو كافر ﴿فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وذكر فيه أربعة أحاديث:

الحديث الأول: حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب، واشترت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غيث عن الأعمش بهذا الإسناد والمثل وفي آخره: ليس كما يقولون ﴿لم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ بشرك، الحديث، وقد أرسل التفسير المذكور بعض روايته، فمحدث ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصراً ولفظه عن النبي ﷺ في قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قال: بشرك، ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله: ﴿ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ قال: لم يخلطوه بشرك، هكذا أورده موقوفاً على إبراهيم، ومن وجه آخر عن علقمة مثله، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفاً عليه، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرغ فسأل أبي بن كعب قال: إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلمان: آية قد بلغت مني كل مبلغ، فذكرها، فقال سليمان، هو الشرك، فسر زيد بذلك. وأورد من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك، ثم أورد عن حكمة قولاً آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال: هذه الآية لإبراهيم خاصة، ليست لهذه الأمة. واستمعنا ضعيف. وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين. قال الطبري رداً على من زعم أن لفظ اللبس يأتى بتفسير الظلم هنا بالشرك معتلاً بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان، فأجاب بأن المراد بالذين آمنوا أصم من المؤمنين الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبراً للموصول مع صلته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن قبله لا كسابه ما ذكر من الصفة، ولا ريب أن الأمن المذكور نائياً هو المذكور أولاً فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله تعالى: ﴿وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون إن قل لي أنه آمن﴾ [الأنعام: ٨١، ٨٢] قال وأما معنى اللبس فليس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ [يوسف: ١٠٦] وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد، وكذلك الآية التي صدر بها، وأما الآية الأخرى فقلوا هي قضية شرعية ولا تستلزم الوقوع، وقيل: الخطاب له والمراد الأمة، والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أبي بكر في أكبر الكبار، وقد مضى شرحه في الشهادات وفي عروق الولدين من كتاب الأدب.

الحديث الثالث: حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكبار أيضاً، وقد تقدم شرحه في «باب البيعت الغموس» من كتاب الأيمان والنذور.

قوله: (جاء الأعرابي) لم أتق على اسمه.

قوله: (قلت وما البيعت الغموس) السائل عن ذلك قد يتعجب عند شرح الحديث المذكور، ويحمد بن الحسين بن إبراهيم في أول السند هو المعروف بابن إشكاب أخو علي وهو من أقران البخاري ولكنه سمع قبله قليلاً ومات بعده. وعبيد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري المشهورين وقد أكثر عنه بلا واسطة، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الدييات في «باب جئين المرأة» وربما روى عنه بواسطة كهذا.

الحديث الرابع: حديث ابن مسعود:

قوله: (سفيان) هو الثوري.

قوله: (قال رجل) لم أتق على اسمه.

قوله: (ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر) قال الخطابي: ظاهره خلاف ما اجتمعت عليه الأمة أن الإسلام يجب ما قبله، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] قال: ووجه هذا الحديث أن الكافر إذا أسلم لم يؤاخذ بما مضى، فإن أساء في الإسلام غاية الإساءة وركب المعاصي وهو مستمر على الإسلام فإنه إنما يؤاخذ بما جناه من المعصية في الإسلام ويكف بما كان منه



٨٨- كتاب استنباط المرتدين وَالْمُعَانِدِينَ وَقَالَهُمُ

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب استنباط المرتدين والمعاندين وقَالَهُمُ) كذا في رواية الفريري، وسقط لفظ «كتاب» من رواية المستملي، وأما التسفي فقال: «كتاب المرتدين» ثم بسمل ثم قال: «باب استنباط المرتدين والمعاندين وقَالَهُمُ وإثم من أشرك إلخ» وقوله: «والمعاندين» كذا للأكثر بالنون، وفي رواية الجرجاني بالماء بدل النون والأول الصواب.

١- باب إثم من أشرك بالله، وعَفُوَّته في الدنيا والآخرة

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لَيْحُطُنْ عَمَلَكُمْ وَتَكُونُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

٦٩١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلُقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾. حَقَّ ذَلِكَ عَلَى اصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْسِ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، إِلَّا تَسْمَعُونَ إِلَيَّ قَوْلَ لَقَمَانَ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾». [راجع: ٣٢، أخرجه مسلم: ١٢٤].

٦٩١٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ.

وَحَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَبُرَ الْكِبَارُ: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعَفُوُّ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ - ثَلَاثًا - أَوْ: قَوْلُ الزُّورِ». لَمَّا زَالَ يَكْرَهُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ. [راجع: ٢٦٥٤، أخرجه مسلم: ٨٧].

٦٩٢٠- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ فَرَّاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَشْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: جَاءَ أَهْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَارُ؟ قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ عَفُوُّ الْوَالِدَيْنِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ». قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَا لِمَرْئِي مُسْلِمٌ، هُوَ لِيَهَا كَاوِبٌ». [راجع: ٦٩٧٥].

٦٩٢١- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ تَمِّمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَخَذْتُ بِمَا عَمِلْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ». [أخرجه مسلم: ١٢٠].

قوله: (باب إثم من أشرك بالله تعالى وعَفُوَّته في الدنيا والآخرة) قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ و﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لَيْحُطُنْ عَمَلَكُمْ وَتَكُونُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] في رواية القابسي بعد قوله وقَالَهُمُ «وإثم من أشرك إلخ»

يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿[النساء: ١٣٧].

وَقَالَ: ﴿مَنْ يَزِيدُ مِنْكُمْ عَنْ يَدِي فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجِبُّهُمْ وَيُجِيرُونَهُ إِذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النساء: ٥٤].

﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَلَيْتَهُمْ غَضِبَ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ. أَوَلَيْكَ الَّذِينَ طَعِ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ. لَا جَزَمَ - يَقُولُ: حَقًّا - أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ - إِلَى قَوْلِهِ - لَفَعُورٌ رَجِيمٌ﴾ [الشعر: ١٠٦-١١٠].

﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَزِيدَكُمْ عَنْ دِيْنِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَزِيدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَبَّحْتَ عَلَى كَافِرٍ أَوْ لَيْتَ خَبَلُكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

٦٩٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَخْرِقْهُمْ، لَيُنْفِئَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ.». وَقَطَعَتْهُمْ، يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَاغْلُظْهُ». [راجع: ٣٠١٧].

٦٩٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ لُؤْلُؤَ بْنِ خَالِدٍ: حَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ حِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرَزَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَخْثَرِيِّينَ، اخْتُصِمَا عَنْ بَيْضَى وَالْأَخْثَرُ عَنْ بَسَارِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَكَلُّ، فَكَلَّمَهُمَا مَالٌ، فَقَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ.». قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذِي يَخْشَى الْبَاحِقُ مَا أَطْعَمَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكَ تَحْتَ شَفْعِي فَلَقَسْتُ: فَقَالَ: «لَنْ، أَوْ: لَا تَسْعَفُوكَ عَلَى عَمَلِنَا مِنْ أَرَادَةٍ، وَلَكِنْ أَهْضَبَ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، إِلَى الْيَمِّ.». ثُمَّ أَتَيْتُهُ نَعَادُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أُلْقِيَ لَهُ وَسَادَةٌ، قَالَ: أَنْزِلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مَوْئِدٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهْدُونَنَا فَاسْتَمْتُمْ ثُمَّ نَهَوْهُ: قَالَ: اجْلِسْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يَقْتُلَ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَفُتِلَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ قِيَامَ اللَّيْلِ، فَقَالَ اخْتُصِمَا: أَمَا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَرْجُو فِي يَوْمِي مَا أَرْجُو فِي يَوْمِي. [راجع: ٢٢٦١، أخرجه مسلم: ١٧٣٣، مختصراً بقطعة معاذ وأبي موسى، وأخرجه بطوله في الإِسْرَافَةِ: (١٥) وأخرجه مختصراً بزيادة و كل مسكر حرام. في الأُشْرَةِ: (٧٠)].

قوله: (باب حكم المرتد والمردة) أي هل هما سواء أم لا.

قوله: (واستباحهم) كذا لأبي ذر، وفي رواية القاسبي «واستباحتهما» وحذف للباقيين لكنهم ذكروهما كلياً بعد ذكر الآلات عن ابن عمر وغيره. وتوجيه الأول أنه جمع على إرادة الجنس، قال ابن المنذر: قال الجمهور تقتل المرتدة، وقال علي تسترق، وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسندته عن ابن عباس قال وهو قول عطاء، وقال أبو حنيفة: تحبس الحرة ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها. قوله: (وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم) يعني النخعي: تقتل المرتدة، أما قول ابن عمر فأنه مغلطاي إلى تخرج ابن أبي شيبة، وأما قول الزهرى وإبراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد إسلامها قال: تستتاب فإن تابت وإلا قتل، وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي مشر عن إبراهيم مثله، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم، وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال: إذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام استتبا فإن تابا تركا وإن أبيا قتلا، وأخرج ابن أبي شيبة عن حصن عن عبيدة عن إبراهيم «لا يقتل» والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف، وقد اختلف نقله عن إبراهيم، ومقابل قول

في الكفر كان يقال له: ألسنت فعلت كذا وأنت كافر فهلّا منك إسلامك عن معاوية مثله؟ انتهى ملخصاً، وحاصله أنه أول للمواخعة في الأول بالتبكيك وفي الآخر بالمعوية، والأول قول غيره: إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد للماسي فإذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم فيعاقب على جميع ما تقدم، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث بعد حديث «أكبر الكبائر الشرك» وأورد كلاً في أبواب المرتدين، ونقل ابن بطال عن المهلب قال: معنى حديث الباب من أحسن في الإسلام بالمتمادي على محافظته والقيام بشراطه لم يواخذ بما عمل في الجاهلية، ومن أساء في الإسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه. قال ابن بطال: فرضته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للإجماع على أن المسلم لا يواخذ بما عمل في الجاهلية. قلت: وبه جزم المهلب الطبري. ونقل ابن التين عن السامري معنى من أحسن مات على الإسلام، ومن أساء مات على غير الإسلام. وعن أبي حنيد للملك البوني: معنى من أحسن في الإسلام أي أسلم إسلاماً صحيحاً لا نفاق فيه ولا شك، ومن أساء في الإسلام أي أسلم رياء وسمعه، وبهذا جزم القرطبي، وغيره معنى الإحسان بالإخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه إلى موته، والإساءة بعد ذلك فإنه إن لم يخلص إسلامه كان منافقاً فلا يهدم عنه ما حصل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماسي فيعاقب على جميع ذلك. قلت: وحاصله أن الخطابي حل قوله «في الإسلام» على صفة خارجة عن ماهية الإسلام وحمله فيه على صفة في نفس الإسلام وهو أوجه.

(تيسية): حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماسي في كتاب الإيمان معلقاً عن مالك، فإن ظاهرهما أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم، وظاهر ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم، وقد مضى القول في توجيه الثاني عند شرحه، ويحتمل أن يبيح هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سبباً لعمله الخير في الإسلام. ثم وجدت في «كتاب السنة» لعبد العزيز بن جعفر وهو من رؤوس الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الإجماع الذي نقلاه، وهو ما نقل عن البيهقي عن أحد أنه قال: بلغني أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يواخذ بما كان في الجاهلية، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود فيه أن الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته إذا أصر عليها في الإسلام فإنه يواخذ بها لأنه بإصراره لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يسقط عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها، وإلى هذا ذهب الحلبي من الشافعية، وتناول بعض الحنابلة قوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ كُفْرُوا إِنْ يَتَّبِعُوا هُجْرًا هُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأغفال: ٢٨] على أن المراد ما سلف ما انتهوا عنه، قال: والاختلاف في هذه المسألة مبني على أن التوبة هي التندم على الذنب مع الإقلاع عنه والعزم على عدم العودة إليه والكفار إذا تاب من الكفر ولم يزد على عدم العودة إلى الفاحشة لا يكون تاباً منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم وليلة أنه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل الذي قال لا إله إلا الله حتى قال في آخره «حتى تميت أنني كنت أسلمت يومئذ».

٢- باب حُكْمُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ وَاسْتِثْنَائِهِمَا

وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَالزُّهْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ: قُتِلَ الْمُرْتَدَّةُ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَيفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ. أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنِ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْظُرُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ثُمَّ إِذَا دُخِلُوا كُفْرًا لَمْ نُقَبَلْ تَوْبَتَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الصَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٨٦-٩٠].

وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ طِغْيُوا قَرِيبًا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا أَوْتُوا الْكِتَابَ يَزِيدُكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَأْفَرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠].

وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ إِذَا دُخِلُوا كُفْرًا لَمْ

هؤلاء حديث ابن عباس « لا تقتل النساء إذا هن ارتدعن » رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ الثنت، وأخرج الدارقطني عن ابن المنكر عن جابر « أن امرأة ارتدت فامر النبي ﷺ بقتلها » وهو يعكس على ما نقله ابن الطلاح في الأحكام أنه لا يقتل من النبي ﷺ أنه قتل مرتدة.

قوله: « وقال الله تعالى: ﴿ كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق ﴾ إلى قوله ﴿ غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها ﴾ كذا لأبي ذر وساق الآية إلى ﴿ الظالمين ﴾ [آل عمران: ٨٦] وفي رواية القاسبي بعد قوله « لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون » وفي رواية النسفي « كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم الآية إلى قوله كافرين » كذا عنده، وكأنه وقع عنه خلط هذه بالتي بعدها وساق في رواية كريمة والأصيلي ما حذف من الآية لأبي ذر، وقد أخرج السنائي وصححه ابن حبان عن ابن عباس « كان رجل من الأنصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من توبة؟ فنزلت ﴿ كيف يهدي الله قوما إلى قوله ﴾ [آل عمران: ٨٦، ٨٩] فسلم ».

قوله: « وقال يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين » قال عكرمة نزلت في شاس بن قيس اليهودي، دس على الأنصار من ذكرهم بالحروب التي كانت بينهم فتمادوا يقتلون، فاتاهم النبي ﷺ فذكرهم فعرّفوا أنها من الشيطان فمات بعضهم بعضاً ثم انصرفوا سامعين مطيعين فنزلت، أخرجه إسحاق في تفسيره مطولاً. وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولاً وفي هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب إذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه.

قوله: « ﴿ وقال إن الذين آمنوا ثم كفروا ﴾ إلى ﴿ سبيلاً ﴾ كذا لأبي ذر، وللنسفي « ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفراً » [النساء: ١٣٧] الآية) وساقها كلها في رواية كريمة. وقد استدل بها من قال لا تقبل توبة الزنديق كما سيأتي تقريره.

قوله: « من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه » وساق في رواية كريمة إلى « الكافرين »، ووقع في رواية أبي ذر « من يرتد » [المائدة: ٥٤] بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع، وللباقين من القراء ورواة الصحيح « من يرتد » بتشديد الدال، ويقال إن الإدغام لغة تميم والإظهار لغة الحجاز، ولغنا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين، وقيل: بل وافق كل قارئ مصحف بلده، فعلى هذا فهي في مصحف المدينة والشام بدالين وفي البقية بدال واحد.

قوله: « ﴿ ولكن من شرح بالكفر صدراً ﴾ إلى ﴿ وأولئك هم الغافلون ﴾ كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة الآية كلها، وهي حجة لعدم الملاحظة بما وقع حالة الإكراه كما سيأتي تقريره بعد هذا.

قوله: « ﴿ لا جرم ﴾ يقول حقاً » أنهم في الآخرة هم الخاسرون « إلى ﴿ لغفور رحيم ﴾ [النحل: ١٠٦ - ١١٠] والمراد أن معنًى لا جرم حقاً وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسفي فيها بعد قوله « صدراً » الآية إلى قوله « لغفور رحيم »، وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد غتاراً لقوله تعالى « ولكن من شرح بالكفر صدراً » إلى آخره.

قوله: « ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا » إلى قوله « وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها، والغرض منها قوله: « إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر » إلى آخرها فإنه يفيد مطلقاً ما في الآية السابقة « من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم » إلى آخرها قال ابن بطال: اختلف في استنباط المرتد فقيل يستتاب فإن تاب ولا قتل وهو قول الجمهور، وقيل: يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطائوس وبه قال أهل الظاهر. قلت: ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل تصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها للاستتاب والتي فيها أن التوبة لا تنفع، ويعموم قوله: « من بدل دينه فاقتلوه » وبقصة معاذ التي بعلمها ولم يذكر غير ذلك، قال الطحاوي: ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الإسلام حكم المخربي الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل من قبل أن يدعى، قالوا: وإنما تشرع الاستابة لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة، فأما من خرج عن بصيرة فلا. ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال: إن جاء مبادراً بالتوبة خلعت سبيله ووكلت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس

وعطاء: إن كان أصله مسلماً لا يستب ولا استتب، واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالإجماع يعني السكوتي لأن عمر كتب في أمر المرتد: هلا حيسموه ثلاثة أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفاً لعله يتوب فيتوب الله عليه » قال: ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله ﷺ: « من بدل دينه فاقتلوه » أي إن لم يرجع، وقد قال تعالى: ﴿ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيهم » واختلف القائلون بالاستابة هل يكتبني بالمرأة أو لا بد من ثلاث؟ وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام؟ وعن علي يستتاب شهراً، وعن النخعي يستتاب أبداً كذا نقل عنه مطلقاً، والتحقيق أنه في من تكررت منه الردة وسبباً يزيد لذلك في الحديث الأول عند ذكر الزنادقة. ثم ذكر في الباب حديثين الأول:

قوله: « (أبوب) هو السخيتاني وعكرمة هو مولى ابن عباس.

قوله: « (أي علي) هو ابن أبي طالب، تقدم في » باب لا يذب بذهب الله » من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب بهذا السند أن علياً حرق قوماً، وذكرت هناك أن الحميدي رواه عن سفيان بلطف « حرق المرتدين » ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة « كان أناس يعبدون الأصنام في السر » وعند الطبراني في الأوسط من طريق مسويد بن غفلة « أن علياً بلغه أن قوماً ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأتهمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا، فحرق خيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال: صدق الله ورسوله » وزعم أبو المظفر الإسفرائيني في « الملل والنحل » أن الذي أحرقهم علي طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً ثم أظهر الإسلام وابتنع هذه الملقاة، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق جسد الله بن شريك العمري عن أبيه قال: قيل لملي إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم فقال لهم ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا وخالفنا ورؤفنا. فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم أكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون، إن أطلعت الله أنبائي إن شاء وإن عصيته خشيت أن يعطيني، فاتقوا الله وأرجعوا فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال أدخلهم فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال لن نلتزم ذلك لأتكنكم بأبغث قتلة، فأبوا إلا ذلك، فقال ياقنبر اتقي بفعلته معهم مروهم فخذهم أخذوا بين باب المسجد والقصر، وقال: أخشروا فاهبوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فخذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمراً منكراً أوقدت ناراً ودعوت قنبراً

وهذا سند حسن، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة « أن علياً أتى بناس من الزرط يعبدون وثناً فأحرقهم » فسنده منقطع، فإنه ثبت حل علي نصرة أخرى، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أيوب بن النعمان « شهدت علياً في الرحبة، فجاءه رجل فقال إن هنا أهل بيت هم وثن في دار يعبدونه فقام بمشي إلى الدار فأخرجوا إليه بمثال رجل قال فألب عليهم علي الدار ».

قوله: « (بزنادة) بزي، ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه، قال أبو حاتم السجستاني وغيره: الزنديق فارسي معرب أصله « زنده كدائي » يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياة وكرد العمل، ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور. وقال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التحيل، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا لمحمد ومعمر يفتح الدال أي يقول بدوام الدهر، وإذا قالوا ما بالفسم أرادوا كبر السن. وقال الجوهري: الزنديق من التورية، كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدهي أن مع الله إلهاً آخر، وتعقب بأنه يلزم من أن يطلق على كل مشرك، والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزنادقة أتباع ديحسان ثم سمي ثم مزدك الأول فبنح الدال وسكون المثناة تحتية بعدما سجد معه، والثاني بتشديد النون وقد تحف الباء خفيفة، والثالث بزي سائكة ودال مهمله مفتوحة ثم كسائه، وحاصل مقالته من النور والظلمة قديمان وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور. وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس. وإلى ذلك أشار المتن حيث قال في قصيدته المشهورة:

وكم لظلام الليل منك من بعد تخبر أن الماتوية تكذب

وكان بهرام جد كسرى غيبل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مفاته ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور، وقام الإسلام والزندق يطلق على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المناقرون

فضرب عقه « وفي رواية الطبراني التي اشترت إليها « فأتى مجلب فألب فيه النار فكشفه وطرحه فيها « ويمكن الجمع بأنه ضرب على عقه ثم ألقي في النار. ويؤخذ منه أن معاذاً وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار وإحراق الميت بالنار مخالفة في إيهانه وترهيباً عن الاكتداء به وأخرج أبو داود من طريق طلحة بن يحيى وزيد بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال: « قدم علي معاذ « فذكر قصة اليهودي وفيه « فقال لا أنزل عن دابتي حتى يقتل قتل « قال أحدهما: « وكان قد استتيب قبل ذلك. وله من طريق أبي إسحاق الشيباني عن أبي بردة « أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عقه « قال أبو داود: رواه عبيد الملك بن عمير عن أبي بردة فلم يذكر الاستبابة، وكذا ابن فضيل عن الشيباني، وقال السعدي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة: فلم يمتزل حتى ضرب عقه وما استبابة. وهذا يعارضه الرواية الملتبة لأن معاذاً استبأه، وهي أقوى من هذه الروايات الساكتة عنها لا تعارضها، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استبابة، لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استبابة أبي موسى، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستبابة المرتد والمردة.

قوله: (فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس) شك من الراوي بأيهما خاطبه، ولم يذكر القول في هذه الرواية، وقد ذكر أبو داود عن أحد بن حنبل ومسند كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال: « ما تقول يا أبا موسى « ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى.

قوله: (قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على مالي أنفسهما) يفسر به رواية أبي العباس « فاعتذرت إلى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم، فصدقتي وعذرني « وفي لفظ « قال لم أعلم لما جاءا «.

قوله: (لن أو لا) شك من الراوي، وفي رواية يزيد عند مسلم « إنا والله «.

قوله: (لا نستعمل على عملنا من أرواه) في رواية أبي العباس « من سألنا بفتح الهمزة وفي رواية يزيد « أحداً سألوه أو أحداً حرص عليه « وفي أخرى « فقال إن اخترتكم عنتنا من يظلمه فلم يستن بهما في شيء « أخرجه أحد من رواة إسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلاً.

قوله: (ثم أبعده) بهمة ثم مشاة ساكتة.

قوله: (معاذ بن جبل) بالنصب أي بعث به، وظاهره أنه لحقه به بعد أن توجه، ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهمة وصل وتشديد، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ « بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن فقال يسرا ولا تسرا «، الحديث ويجعل على أنه أضاف معاذاً إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند الترجع بذلك، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحداً بعد آخر.

قوله: (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستقل، وأن كلا منهما كان إذا سار في أرضه قرب من صاحبه أحدث به عهداً، وفي أخرى هناك « فجعل يتزاوران فزار معاذ أبا موسى « وفي أخرى « فغضب فسطاً « ومعنى « ألقى له وسادة « فرشها له ليجلس عليها، وقد ذكر الباجي والأصيلي فيما نقله مياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس « فاضطجعت في عرض الوسادة « الفرائش، ورده النووي فقال: هذا ضعيف أو باطل، وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت رأس النائم، وهو كما قال، قال وكانت عاهدت من أن أرادوا إكرامه وضوا الوسادة تحته مخالفة في إكرامه. وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو « أن النبي ﷺ دخل عليه فآلق له وسادة « كما تقدم في الصيام، وفي حديث ابن عمر « أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة، فقال له ما جئت لأجلس « أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفرائش يسمى وسادة.

قوله: (قال الزول) أي فاجلس على الوسادة.

قوله: (إذا رجل إلخ) هي جملة حالية بين الأمر والجواب، ولم أقف على اسم الرجل المذكور، وقوله: « كان يهودياً فأسلم ثم تهود « في رواية مسلم وأبو داود ثم راجع دينه دين السوء. ولأحد من طريق أيوب عن حيد بن هلال عن أبي بردة قال: قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فإذا رجل عنده فقال: ما هذا فذكر مظه وزاد ونحن نريد على الإسلام منذ أحسبه شهرين وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى « أن النبي ﷺ أمرهما أن يعلما الناس، فزار معاذ أبا موسى فإذا عنده رجل موشق بالخليد فقال: يا أيها أو بشت تملب الناس إما بعتنا لملهم دينهم وأنهم بما ينضمهم فقال إنه أسلم ثم كفر، فقال: والذي بعث محمداً بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار «.

قوله: (لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب.

قوله: (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود في روايته أنها كررا القول أبو موسى يقول أجلس ومعاذ يقول: لا أجلس. فعلى هذا قوله ثلاث مرات من كلام الراوي لائتمة كلام معاذ ووقع في رواية أيوب بعد قوله: قضاء الله ورسوله « إن من رجع عن دينه أو قال بطل دينه فاقطعه «.

قوله: (فأمر به فقتل) في رواية أيوب « قال والله لا أقعد حتى تضربوا عقه

فقال فيها « سأل العمل « وسيأتي بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله ولفظه « قال أحدهما أترنا يا رسول الله، قال الآخر مثله « ولمسلم من هذا الوجه « أمرنا على بعض ما ولاك الله « ولأحد والتاسي من وجه آخر عن أبي بردة « فتشهد أحدهما فقال: جنتك لتستعين بنا على عملك فقال الآخر مثله « وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه « أتاني ناس من الأشعرين فقالوا انطلق معنا إلى رسول الله ﷺ فإن لنا حاجة، فقمتم معهم، فقالوا أتستعين بنا في عملك « ويجمع بأنه كان معهما من يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين.

قوله: (فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس) شك من الراوي بأيهما خاطبه، ولم يذكر القول في هذه الرواية، وقد ذكر أبو داود عن أحد بن حنبل ومسند كلاهما عن يحيى القطان بسنده فيه فقال: « ما تقول يا أبا موسى « ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى.

قوله: (قلت والذي بعثك بالحق ما أطلعاني على مالي أنفسهما) يفسر به رواية أبي العباس « فاعتذرت إلى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم، فصدقتي وعذرني « وفي لفظ « قال لم أعلم لما جاءا «.

قوله: (لن أو لا) شك من الراوي، وفي رواية يزيد عند مسلم « إنا والله «.

قوله: (لا نستعمل على عملنا من أرواه) في رواية أبي العباس « من سألنا بفتح الهمزة وفي رواية يزيد « أحداً سألوه أو أحداً حرص عليه « وفي أخرى « فقال إن اخترتكم عنتنا من يظلمه فلم يستن بهما في شيء « أخرجه أحد من رواة إسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلاً.

قوله: (ثم أبعده) بهمة ثم مشاة ساكتة.

قوله: (معاذ بن جبل) بالنصب أي بعث به، وظاهره أنه لحقه به بعد أن توجه، ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهمة وصل وتشديد، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ « بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن فقال يسرا ولا تسرا «، الحديث ويجعل على أنه أضاف معاذاً إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند الترجع بذلك، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحداً بعد آخر.

قوله: (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستقل، وأن كلا منهما كان إذا سار في أرضه قرب من صاحبه أحدث به عهداً، وفي أخرى هناك « فجعل يتزاوران فزار معاذ أبا موسى « وفي أخرى « فغضب فسطاً « ومعنى « ألقى له وسادة « فرشها له ليجلس عليها، وقد ذكر الباجي والأصيلي فيما نقله مياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس « فاضطجعت في عرض الوسادة « الفرائش، ورده النووي فقال: هذا ضعيف أو باطل، وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت رأس النائم، وهو كما قال، قال وكانت عاهدت من أن أرادوا إكرامه وضوا الوسادة تحته مخالفة في إكرامه. وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو « أن النبي ﷺ دخل عليه فآلق له وسادة « كما تقدم في الصيام، وفي حديث ابن عمر « أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة، فقال له ما جئت لأجلس « أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفرائش يسمى وسادة.

قوله: (قال الزول) أي فاجلس على الوسادة.

قوله: (إذا رجل إلخ) هي جملة حالية بين الأمر والجواب، ولم أقف على اسم الرجل المذكور، وقوله: « كان يهودياً فأسلم ثم تهود « في رواية مسلم وأبو داود ثم راجع دينه دين السوء. ولأحد من طريق أيوب عن حيد بن هلال عن أبي بردة قال: قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فإذا رجل عنده فقال: ما هذا فذكر مظه وزاد ونحن نريد على الإسلام منذ أحسبه شهرين وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى « أن النبي ﷺ أمرهما أن يعلما الناس، فزار معاذ أبا موسى فإذا عنده رجل موشق بالخليد فقال: يا أيها أو بشت تملب الناس إما بعتنا لملهم دينهم وأنهم بما ينضمهم فقال إنه أسلم ثم كفر، فقال: والذي بعث محمداً بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار «.

قوله: (لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب.

قوله: (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود في روايته أنها كررا القول أبو موسى يقول أجلس ومعاذ يقول: لا أجلس. فعلى هذا قوله ثلاث مرات من كلام الراوي لائتمة كلام معاذ ووقع في رواية أيوب بعد قوله: قضاء الله ورسوله « إن من رجع عن دينه أو قال بطل دينه فاقطعه «.

قوله: (فأمر به فقتل) في رواية أيوب « قال والله لا أقعد حتى تضربوا عقه

٣- باب قل من أي قول الفرائض، وما نسبوا إلى الردة

٦٩٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرُجٍ: حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ، عَنْ هُفَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَمِّي النَّهْشَبِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُفَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَثُرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُفَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تَهْدِي النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِيتُوا أَنْ أَقْبِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ بَنِي مَالِهِ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَجَسَّاهُ عَلَى اللَّهِ «. [راجع: ١٣٩٩، أخرجه مسلم: ٢٠، مع الحديث السابق].

٦٩٢٥- قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَفَارِقُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ تَصَغَّرَ عَالَمًا كَانُوا يُؤْخَرُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَالَتْهُمْ عَلَى مَنَاقِبِهَا، قَالَ عُفَرُ: قَوْلَاهُ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ ضَرَحَ اللَّهُ صَنْزَرُ أَبِي بَكْرٍ لِقَبْلَتِهِ، فَتَرَفَّتْ أَنَّهُ الْحَقُّ.

[راجع: ١٤٠٠، أخرجه مسلم: ٢٠، مع الحديث السابق].

قوله: (باب قل من أي قول الفرائض) أي جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها. قال المذهب: من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجود الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل، فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قوتل لمن لا يرجع، قال مالك في الموطأ: الأمر عنتنا فبين منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها من كان حقاً عليهم جهاده، قال ابن بطال: مراده إذا أقر بوجودها لا خلاف في ذلك.

قوله: (وما نسبوا إلى الردة) أي أطلق عليهم اسم المرتدين، قال الكرماني « ما « في قوله: وما نسبوا نافية كما قاله، والذي يظهر في أنها مصدرة أي ونسبهم إلى الردة

وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سألني، قال القاضي عياض وغيره، كان أهل الردة ثلاثة أصناف: صنف عادوا إلى عبادة الأوثان وصف تبعوا مسيئة والأسود النسي وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصنف مسيئة أهل البيمامة وجماعة غيرهم وصنف الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم، قتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقليل وبقي بعض من آمن به قاتلهم عمال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر، وأما مسيئة فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد قتلوه. وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جعلوا الزكاة وتناولوا بأنها خاصة بزمن النبي ﷺ، وهو الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب، وقال أبو محمد بن حزم في الملل والنحل: انقسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام: طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور، وطائفة بقيت على الإسلام أيضاً إلا أنهم قالوا بغير الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى، والثالثة أعلنت الكفر والردة كاصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من بقاوم من ارتد، وطائفة توقفت فلم تلح أحدًا من الطوائف الثلاثة وترصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر إليهم البيوت وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه وقتل مسيئة بالميمامة وعاد طليحة إلى الإسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يحل الحول إلا ولجميع قد راجعوا دين الإسلام ولله الحمد.

قوله: (أن أبا هريرة قال) في رواية مسلم «عن أبي هريرة» وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن عمر وعن أبي بكر، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس» الحديث فسأته على أنه من سند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقصها كما هي، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طرق فأخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه، ومن طريق أبي صالح ذكوان كلاهما عن أبي هريرة، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي المنيس سعيد بن كثير بن عبيد بن أبيه، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج، وذكره ابن منبه في كتاب الإيمان من رواية عبد الرحمن بن أبي حمزة كلهم عن أبي هريرة، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان وجابر وطارق الأشجعي عند مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبري من وجه آخر عن أنس، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال: «عن أنس عن أبي بكر» وأخرجه البيهقي من حديث التميمي بن بشير، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجعفر الجبلي وفي الأوسط من حديث سمرة، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وذكر عن كثر من العرب) في حديث أنس عند ابن خزيمة «لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب».

قوله: (ما أبا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث أنس «أتريد أن تقاتل العرب».

قوله: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا ساقه الأكثر، وفي رواية طاروق عند مسلم «من وحّد الله وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله» وأخرجه الطبراني من حديث كرواية الجمهور، وفي حديث ابن عمر «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقوموا الصلاة، ويؤثروا الزكاة» وغيره في حديث أبي المنيس، وفي حديث أنس عند أبي داود «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، ويأكلوا ذبيحتنا، ويصلوا صلاتنا» وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويؤمنوا بي وما جئت به» قال الخطابي: زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعوا الزكاة فإن كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسي ذلولهم، وإن كانوا كفاراً فكيف استحج على عمر بالفرقة بين الصلاة والزكاة، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقربين بالصلاة. قال: والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين: صنف رجعوا إلى عبادة الأوثان، وصف منعوا الزكاة تناولوا قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾ [١٠٣] التوبة: فإنهم لا دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يبلي عليهم فكيف تكون صلاته سكن لهم، وإنما أراد عمر بقوله: «تقاتل الناس» الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول، كما أنه لا يتردد في

قوله: (وإن الزكاة حق المال) يشير إلى دليل منع التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة فمن صلى عصم نفسه، ومن زكى عصم ماله، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهراً، وإن نصب الحرب للترك قوتل، وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث «ويقوموا الصلاة ويؤثروا الزكاة» لما احتج إلى هذا الاستنباط، لكنه يحتج أن يكون سمع واستظهر بهذا الدليل النظري.

قوله: (والله لو منعوني عتاقاً) تقدم ضبطها في «باب أخذ العتاق» وفي «الصدقة» من كتاب الزكاة، ووقع في رواية تيبة عن الليث عند مسلم «عقلاً» وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن تيبة فكتبت بهذه اللفظة فقال: «لو منعوني كذا» واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في «الاعتصام» عقب إرواه «قال في ابن بكير» يعني شيخه فيه هنا، وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث «عتاقاً» وهو أصبح، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة «لو منعوني جدلاً أذوت، وهو يؤيد أن الرواية «عتاقاً» والأذوت الصغير الفلك والذوق، قال عياض واستحج بذلك من يميز أخذ العتاق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخلاً وهو أحد الأقوال، وقيل: إن ذكر العتاق بالمعنى في التقليل لا العتاق نفسها، قلت: والعتاق بفتح المهمله والنون الأتني من ولد المز، قال النووي: المراد أنها كانت صفراً فماتت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح، ويصور فيما إذا ماتت معظم الكلاب وحللت الصغار فقال الحول على الكبار على بقيتها، وعلى الصغار. وقال بعضي للملكية العتاق والجملة تجزي في زكاة الإبل القليلة التي تركي بالغنم، وفي الغنم أيضاً إذا كانت جذعة، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأصحية «فإن عندي عتاقاً جذعة» وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة. وقال قوم: الرواية محفوظة ولها معنى متجه. وجري النووي على طريقته قال: هو محمول على أنه قلنا مرتين مرة عتاقاً ومرة عقلاً. قلت: وهو بعيد مع اتحاد المخرج والقصة، وقيل العتاق يطلق على صدقة عام يقال أخذته مع عقال هذا العام يعني صدقته حكاية للمازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر:

سعى عقلاً فلم يترك لنا سناً فكيف لو قد سعى عمرو عقالين
وعمره المشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان، وكان همه معاوية يبعثه ساعياً على الصدقات قليل فيه ذلك. ونقل عياض عن ابن وهب أنه التريضة من الإبل، وغيره عن الضمر بن شميل، وعن أبي سعيد الصير: العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وتماز لأنه عقل عن ملكها. وقال للمرد: العقال ما أخذه العامل من صدقة بعينها فإن تعرض عن شيء منها قيل أخذ نقداً، وعلى هذا فلا إشكال فيه. ودفع الأكثر إلى حل العقال على حقيقة وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير، نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قالوا العقال عقال الناقة. قال أبو عبيد العقال اسم لا يعقل به البعير، وقد بحث

والتي محمد بن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريضة عقلاً. وقال النووي: ذهب إلى هذا كثير من المحققين، وقال ابن التيمي في «التحرير»: قول من فسر العقال بفريضة العام تصنف، وهو نحو تأويل من حمل البيضة والحبل في حديث لمن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة. قلت: وقد تقدم بيان ذلك في «باب حد السرعة» إلى أن قال: وكل ما كان في هذا السياق أسفر كان لبخ قال: والصحيح أن المراد بالعقال ما يعقل به البعير، قال: والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى «عناقاً» وفي الأخرى «جدياً» قال فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر قيمته، قال النووي: وهذا هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره. وقال عياض: احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة، وفيه بعد، والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه وإنما يؤخذ تبعاً للفريضة التي تعقل به، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ. وقال النووي: يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المئذنة والركاز والمشترا وزكاة الفطر، وفيما لو وجبت من فخذ الساعي دونه، وفيما إذا كانت الغنم سخلاً لمنع واحدة وقيمتها عقال. قال: وقد رأيت كثيراً ممن يتعاطى الفقه يظن أنه لا يتصور وإنما هو للمبالغة، وهو غلط منه. وقد قال الخطابي: حله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة، وعلى الحبل نفسه عند من يميز أخذ قيمته، وللشافعي قول إنه يتخير بين العرض والتعد، قال: وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفريضة كما جاء عن عائشة «كان من عادة المتصدق أن يمسد إلى قرن يفتح القاف والراء وهو الحبل فيقرن به بين بعيرين لتلا تشرد الإبل» وهكذا جاء عن الزهري. وقال غيره في قول أبي بكر «لو معنوني شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ» غيبة عن حله على المبالغة. وحاصله أنهم متى معنوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ولو قل فقد معنوا شيئاً واجباً إذ لا فرق في منع الواجب وجهه بين القليل الكثير، قال: وهذا يخفى عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها، ولا يظن بالصدق أنه يقصد إلى مثلها.

قلت: الحامل لمن حله على المبالغة أن الذي يمثل به في هذا المقام لابد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور، فلذلك حلوه على المبالغة والله أعلم.

قوله: (ولو الله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للعقال فعرفت أنه الحق) أي ظهر له من صفة احتجابه لا أنه قلده في ذلك. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الأيمان: الاجتهاد في التنازل، ورواه إلى الأصول، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الرابح، والأدب في المناظرة بترك التصريح بالخطئة والدخول إلى التلطيف، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر للنظار، فلو عاهد بعد ظهورها لم يجزئ يستحق الإغلاظ بحسب حاله. وفيه الحلف على الشيء لتأكيد. وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يزد عليها، وهو كذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً؟ الرابح لا، بل يجب الكف عن قتله حتى يجتزى، فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حكم بإسلامه، وإلى ذلك الإشارة بالاستئذان بقوله: «لا بحق الإسلام» قال البهري: الكافر إذا كان وثياً أو ثوباً لا يقر بالوحدانية، فإذا قال لا إله إلا الله حكم بإسلامه ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام وبيراً من كل دين خالف دين الإسلام، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكراً للنبوة فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول محمد رسول الله، فإن كان يعتقد أن الرسالة المهدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق، فإن كان كفر بمحمد واجب أو استباحة حرم فيحتاج أن يرجع عما اعتقده، ومقتضى قوله «يجبر» أنه إذا لم يلتزم تجزئ عليه أحكام المرتد، وبه صرح الفضال واستدل بمحدث الباب فاده أنه لم يرد في خبر من الأعيان «أمروا أن تقتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله أو أبي رسول الله» كذا قال وهي غفلة عظيمة، فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله» ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف بالشهادتين لكونها صارت علماً على ذلك، ويؤيده ورودهما صريحاً في الطرق الأخرى، واستدل بها على أن الزكاة لا تسقط عن المرتد، وتعقب بأن المرتد كافر والكافر لا يطلب بالزكاة وإنما يطلب بالإيمان، وليس في قتل الصديق حجة لما ذكره وإنما فيه قتال من منع الزكاة، والذين تمسكوا بأصل الإسلام ومعنوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها فإن يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة. وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تنضم أمولهم وتسمى ذراريهم كالكفار أو لا كالبشعة؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره هو في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، وذهب إلى الثاني ورواه غيره في خلافة علي عليه السلام، واستقر الإجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فإن نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة، فإن رجع

٤- باب إِذَا عَرَضَ الدِّمِيُّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ

وَلَمْ يَصْرَحْ، نَحْوُ قَوْلِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ.

٦٩٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَتُونَنِي مَا يَقُولُونَ؟ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَقُتُّهُ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ». [راجع: ٦٩٥٨، أخرجه مسلم: ٢١١٣].

٦٩٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُزْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ زُهْدٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُجِيبُ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». قُلْتُ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «وَلَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ». [راجع: ٢١٣٥، أخرجه مسلم: ٢١١٥].

٦٩٢٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُزْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيَّ أَحَدَكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سَامُ عَلَيْكَ، فَقُلْ: عَلَيْكَ».

[راجع: ٦٩٥٧، أخرجه مسلم: ٢١١٤، بلفظ «السام عليكم»].

قوله: (باب إذا عرض الدمي أو غيره) أي المعاهد ومن يظهر الإسلام.

قوله: (بسبب النبي صلى الله عليه وسلم) أي وتبقيصه، وقوله: «ولم يصرح» تأكيد فإن التبريض خلاف التصريح، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فيما عرضتم به من خبطة السوء﴾ [البقرة: ٢٢٥].

قوله: (نحو قوله السام عليكم) في رواية الكشميهني «السام عليك» بالافراد، وكذا وقع في حديثي عائشة وإبن عمر في الباب، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ «عليك» بالافراد وتقدمت الأحاديث الثلاثة عن شرحها في كتاب الاستئذان، واعتراض بأن هذا اللفظ ليس فيه تبريض بالسب، والجواب أنه أطلق التبريض على ما يختلف التصريح ولم يرد التبريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظاً في حقيقة يلوح به إلى معنى آخر يقصده. وقال ابن التبر: حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى، لأن الجبرح أشد من السب فكان البخاري يختار مذهب الكوفيين في هذا المسألة انتهى لمخصاً، وفيه نظر لأنه لا يبيت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لصلحة التآليف أن لا يجب قتله حيث لا مصلحة في تركه، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ صريحاً وجب قتله، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الإجماع أن من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح كفر بإتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة، وخالفه الفضال فقال: كفر بالسب فيسقط القتل بالإسلام، وقال الصيدلاني: يزول القتل ويجب حد القذف، وضيقه الإمام، فإن عرض

رواية حاصم عن أبي واثل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدحوا عليه عند قسمة الغنائم.

قوله: (فهو يمسح الدم عن وجهه) في رواية عبد الله بن بدير عن الأعمش عند مسلم في هذا الحديث «عن جيبه» وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شيع ﷺ وكسرت ريعيته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً والله الحمد.

٦- باب قتل الخوارج والمُلاحدين بعد إقامة الحجة عليهم

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُجْزِلَ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١١٥).

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَوْمَهمُ حُرّاً عَنِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آهَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ، فَصَلُّوا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

٦٩٣٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حُصَيْنٍ بْنُ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا حَنَفَةَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ قَالَ: عَلِيٌّ ﷺ: إِذَا خَلَعْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ، قَوْلَهُ لَأَنْ أُخْرِجَ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُخْلَبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا خَلَعْتُمْ لِيَمَانِي وَتِيكُمْ، فَإِنَّ الْخَرْبَ حَدَقَتْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَحْدَاثُ الْأَسْثَانِ، سَفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَمْزُقُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الرُّبُوبَةِ، لَا يُجَاوِزُونَ عَنَّاهُمْ حَاجِرُهُمْ، يَمْزُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْزُقُ السُّهْمُ مِنَ الرُّبُوبَةِ، فَأَيُّمَا قِيَمُوهُمْ فَاقْلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قِيَمِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَطَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (رواه: ٣١١١، أخرجه مسلم: ١٠٦٦).

٦٩٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَّارٍ: أَنَّهُمَا آتَا سَعِيدَ الْعُدَلِيِّ، فَسَأَلَا عَنْ الْخُرُوجِيَّةِ: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَا الْخُرُوجِيَّةُ؟ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ - وَلَمْ يَنْقَلْ مِنْهَا - قَوْمٌ يَخْرُجُونَ صَلَاحَهُمْ مَعَ صَلَاحِهِمْ، يَمْزُقُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُونَ خُلُوقَهُمْ، أَوْ خَاجِرُهُمْ، يَمْزُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَزُوقُ السُّهْمِ مِنَ الرُّبُوبَةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ، إِلَى نَصْلِهِ، إِلَى رِصَالِهِ، فَيَمَازِي فِي الْفُوقَةِ، حُلَّ عِلْقٍ بِهَا مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ». (رواه: ٣٣٤٤، أخرجه مسلم: ١٠٦٤).

٦٩٣٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلَمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُسَرُّ: أَنَّ أَبَاءَهُ حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَذَكَرَ الْخُرُوجِيَّةَ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَمْزُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مَزُوقُ السُّهْمِ مِنَ الرُّبُوبَةِ.

قوله: (باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم، وقوله الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُجْزِلَ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾) أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة، وهم قوم مبتدون سموا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على غير المسلمين، وأصل بدعتهم فيما حكاه الرافعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي ﷺ حيث اعتقدوا أنه يعرف قلة عثمان ﷺ ويقتدر عليهم ولا يقتضيه منهم لرضاء بقتله أو موافقته إياهم، كما قال، وهو خلاف ما طبق عليه أهل الإخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يظلموا بدم عثمان بل كانوا يكرهون عليه أشياء ويتبرؤون منه، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فظنوا على عثمان بذلك، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتماعهم في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتعنون في الزهد والخسوع وغير ذلك، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجمل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فأنهما خرجا إلى مكة بعد أن أباما علياً فلياً عائشة وكانت حجت تلك السنة فافتقروا على طلب قلة

قال الخطابي: لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً. وقال ابن بطال: اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ، فأما أهل العهد والبيعة كاليهود فقال ابن القاسم من ماله: يقتل إلا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استيابة. وتقتل ابن المنذر عن الليث والشافعي وأحمد وإسحاق مثله في حق اليهودي ونحوه، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ومالك في المسلم: هي ردة يستتاب منها. وعن الكوفيين إن كان ذمياً عزز وإن كان مسلماً فهي ردة. وحكى عياض خلافاً هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لصلحة التأليف؟ وتقتل عن بعض المالكية أنه إذا لم يقتل اليهود في هذه القصة لأنهم لم يقيم عليهم البيعة بذلك ولا أقروا به فلم يقتض فيهم بعلوه. وقيل: إنهم لما لم يظهروه ولووه بالسبهم ترك قتلهم. وقيل: إنه لم يعمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه، ولذلك قال في الرد عليهم «عليكم» أي للموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به، أشار إلى ذلك القاضي عياض وتقدمت الإشارة إليه في الاستئذان، وكذا من قال «السام» بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن يملأوا الدين وليس بصريح في السب والله أعلم. وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمى أو معاهد فترك لصلحة التأليف هل يقتض بذلك مهدة؟ هل تأمل. واحتج الطحاوي لأصحابه بعبث الباب وأبده بأن هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة، وأما صدوره من اليهود فخالني هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ. وتعب بأن مداهم لم تحن إلا بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم تعد العهد فيقتض فيصير كافراً بلا عهد فيهرده إلا أنه يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتقدونه لا يؤمنون به لكانوا لو قتلوا مسلماً لا يقتلوا لأن من متقدم حل معاه المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلماً قتل، فإن قيل إنما يقتل بالمسلم قصاصاً بذيله أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل. قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يهدر، وأما السب فإن وجوب القتل به يرجع إلى حق الدين فيهمه الإسلام، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود إنما كان لصلحة التأليف أو لكونهم لم يملأوا به أو لما جيماً وهو أولى، والله أعلم.

٥- باب

٦٩٢٩- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حُصَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكِي لِيَأْ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ، حَتَرَةً قَوْمُهُ فَأَذْمُوهُ، فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: «وَبِأَعْيُنِ الْقَوْمِيِّ فَإِنَّهُمْ لَا يَخْلُقُونَ». (رواه: ٣٤٧٧، أخرجه مسلم: ١٧٩٢).

قوله: (باب) كذا للذكر بغير ترجمة، وحذف ابن بطال فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله، واعترض بأنه إذا ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي ﷺ مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمر ربه. قلت: فهذا يقتضي ترجيح صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة، لكن تقدم التنبيه على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعليق به في الجملة، والذي يظهر أنه أشار بإبراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لصلحة التأليف، لأنه إذا لم يؤخذ الذي ضربه حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صبر على آذاه وزاد فداه له فلأن يصبر على الأذى بالقول أولى، ويؤخذ منه ترك القتل بالترغيب بطريق الأولى، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي، وحفظ للمذكور في السند هو ابن خيثم، وشقيق هو ابن سلمة أبو واثل، والسند كله كوفيون. وقوله: «قال عبد الله» يعني ابن مسعود، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع «عن الأعمش عن أبي واثل عن عبد الله».

قوله: (يحكي لياً من الأنبياء) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه من طريق مرسله وفي مستدركه من يسلم من سبى النبي المذكور نوحاً عليه السلام، ثم وقع في من رواية الأعمش بسند له مضموناً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من «تلويح دمشق» من رواية يعقوب بن عبد الله الأشعري عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن حمير قال: «إن كان نوح لبشره قومه حتى يضى عليه ثم يفرق فيقول: اهد قومي فإنهم لا يعلمون» وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله ذكر نحو حديث الباب، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي إن النبي ﷺ هو المحامي والمحكم عنه، ووجه الرد عليه، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له ﷺ من الجراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال أولاً «كيف يفلح قوم أهدوا وجه نبيهم» فإنه قال أيضاً «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» وإن عند أحد من

عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك، فبلغ علياً فخرج إليهم، فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر علي وقتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة، فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب بدم عثمان بالاتفاق، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان علي أرسل إليه لأن يبايع له أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل مظلوماً وتجب المبادرة إلى الاتصاف من قتلته وأنه أتوى الناس على الطلب بذلك، ويلتصم من علي أن يمكنه منهم، ثم يبايع له بعد ذلك، وعلي يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق، فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طالباً قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصداً إلى قتاله، فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهراً، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرموا المصاحف على الرماح واندادوا ندهومك إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية، فترك جمع كبير عن كان مع علي وخصوصاً القراء القاتل بسبب ذلك تدنياً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذْ تَرَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بِهِمْ﴾ [آل عمران: ٢٣] الآية، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقتلوا ابشوا حكماً منكم وحكماً منا ويغفر معهم من لم يباشر القتال فمن رآوا الحق معه أطاعوه، فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام: هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين علي معاوية فانتزع أهل الشام من ذلك وقالوا اكبروا اسمه واسم أبيه، فأجاب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضاً، ثم انفصل الثغريان علي أن يغفر الحكمان ومن معهم بعد مدة عنبروا في مكان وسط بين الشام والثغريين ويرجع المسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم، فربح معاوية إلى الشام، ورجع علي إلى الكوفة، ففازته الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل: كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل: ستة آلاف، ونزلوا مكاناً يقال له حروراء بفتح المهملة ورواين الأولى مضمومة، ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد الشكري، وشبب بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثله التيجي فإرسل إليها علي ابن عباس فأنظرهم فربح كثير منهم معه، ثم خرج إليهم علي، فطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران، ثم أشاعوا أن علي نائب من الحكومة ولذلك رجعوا معه، فبلغ علياً فخطب وأنكر ذلك، فتشادوا من جوانب المسجد: لا حكم إلا لله، فقال: كلمة حق يراد بها باطل، فقال لهم: لكم علينا ثلاثة: أن لا تمنعكم من المساجد، ولا من يزككم من النبي، ولا نبذكم بقتال ما لم تحبوا فساداً، وخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن، فراسلهم في الرجوع فأبوا على الانتاع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاء بالتحكيم ويتوب، ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسولهم، ثم اجتمعوا على أن لا يعقد متقدمهم بكفر ويباح دمه وماله وأهله، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين، وجر بهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان والياً لملي علي بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل قنطروه وبقروا بطن سريته عن ولده فبلغ علياً فخرج إليهم في الجيش الذي كان ميه للخروج إلى الشام فأوقع بهم بالنهروان، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل عن معه إلا نحو العشرة، فهذا ملخص أول أمرهم، ثم انضم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم فكانوا عتفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل علي بعد أن دخل علي في صلاة الصبح، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام فكان يقال له النجيلة ثم كانوا متقممين في إمارة زياد وابنه عبد الله بن الزبير وأطاعه الأصمعي لأن بعض أهل الشام ثار مروان فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر، فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق، وبالبصرة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد متقدمهم، وعظم البلاد بهم وتوسعوا في معتقدمهم فأنابوا رجس المحسن وقطعوا يد السارق من الإبط وأوجبوا الصلاة على الخائض في حال حبسها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم، ومنهم من يدعو أولاً ثم يقتل، ولم يزل البلاد بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فظاومهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية، ودخلت طائفة منهم المغرب، وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعدها

وقال ابن حزم: ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة حلب بغير النار، ومن آمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التغليظ في النار، وذكر أن منهم من غلا في معتقدمه الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال: الواجب صلاة بالفداء وصلاة بالمشي، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات: عدل فرق الخوارج عشرون فرقة، وقال ابن حزم أسوأهم حالاً الغلاة للذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جياذ: منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاهما عن الزهري قال: لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغلبوه هاب أهل الشام ذلك إلى أن كلف الأمر إلى التحكيم، ورجع كل إلى بلده، إلى أن اجتمع الحكمان في العام المقبل بدعوة الجندل وافتراق من غير شيء، فلما رجعوا خالفت الحرورية علياً وقالوا لا حكم إلا لله، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي رزين قال: لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع علي إلى الكوفة اعتزلت الخوارج بحروراء فبعث لهم علي عبد الله بن عباس فأنظرهم، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال: إنهم يتحذثون أنك أقررت لهم بالكفر لرضاء بالتحكيم، فخطب وأنكر ذلك فتشادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله.

ومن وجه آخر أن رؤوسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحرقوس بن زهير السعدي، فاتفقوا على تأييد عبد الله بن وهب، وسيأتي كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى. وقال الغزالي في «الوسيط» تبعاً لغيره في حكم الخوارج وجهان: أحدهما: أنه حكمهم أهل الردة، والثاني: أنه حكمهم أهل اليقين، ورجح الرافعي الأول، وليس الذي قاله مطرداً في كل خارجي فإنهم على قسمين: أحدهما: من تقدم ذكره، الثاني من خرج في طلب الملك لا للدعاء إلى معتقده، وهم على قسمين أيضاً: قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل حق، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحررة والقراء الذين خرجوا على الحجاج، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة. وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق.

قوله: (وكان ابن عمر يراهم شرار خلق خلق الله إلخ) وصله الطبري في مستند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية؟ قال: كان يراهم شرار خلق الله، انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين. قلت: وسنده صحيح، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج «هم شرار الخلق والحليقة». وعند أحمد بسند جيد عن أنس مرفوعاً مثله، وعند الزوار من طريق الشامي عن مسروق عن عائشة قالت: «ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال: هم شرار أمشي يقتلهم شيار أمشي». وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعاً هم شر الخلق والحليقة يقتلهم غير الخلق والحليقة وفي حديث أبي سعيد عند أحمد «هم شر البرية» وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم «من أبغض خلق الله إليه» وفي حديث علي بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني «شر قتلى أظلمهم السقاء وأظلمهم الأرض» وفي حديث أبي أمامة نحوه، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعاً في ذكر الخوارج «شر الخلق والحليقة بقولها ثلاثاً» وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن إسحاق عن أبي هريرة «هم شر الخلق» وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم. ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: حديث علي.

قوله: (حدثنا خيشمة) بفتح الخاء المعجمة والمثناة بينهما تحتانية ساكنة هو ابن عبد

الرحمن بن أبي سبرة يفتح للمهمة وسكون الملهمة الجعفي، لأبيه ولجده صحبة، ووقع في رواية سهل بن جهر عن عمر بن حصن بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه إلا خفض بن غياث، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن يونس والثوري وجوير وأبي معاوية، وتقدم في علامات النبوة وفضائل القرآن من رواية سفیان الثوري، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضاً، وعند أبي عوادة من رواية يعلى بن عبيد، وعند الطبري أيضاً من رواية يحيى بن عيسى الرملي وعلي بن هشام كلهم عن الأعمش بالتمتة. وذكر الإسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلاً فقال عن الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن عيشة. قلت: لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيد في متصل الأسانيد لأن أبا معاوية هو المزيّن في حديث الأعمش.

قوله: (سفياء الأعلام) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل، والمعنى أن عقولهم رديئة. قال النووي: يستفاد منه أن التثبت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل. قلت: ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة.

قوله: (يقولون من خير قول البرية) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال إنه مقولوب وأن المراد من قول خير البرية وهو القرآن. قلت: ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم «لا حكم إلا لله» في جواب علي كما سيأتي. وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري **قلت:** «خرجنا مع علي - فذكر الحديث وفيه - يخرج قوم يتكلمون كلمة حق لا يجاوز حلوقهم» وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني «يمسنون القول ويسنون الفعل» ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه.

قوله: (لا يجاوز إيمانهم حناجرهم) في رواية الكشميهني «لا يجوز» والحناجر بالهاء للمهمة والنون ثم الجيم جمع حجرة بوزن فسورة وهي الحلقوم والبليغوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المريء مما يلي الفم ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي «لا يجاوز صلاتهم تراقيهم» فكانه أطلق الإنسان على الصلاة، وله في حديث أبي ذر «لا يجاوز إيمانهم حناجرهم» والمراد أنهم يؤمنون بالتعلق لا بالقلب، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم «يقولون الحق بالسهم لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه» وهذه المجازة غير المجازة الآتية في حديث أبي سعيد.

قوله: (يقولون من الدين) في رواية أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري «يمرقون من الإسلام» وكذا في حديث ابن عمر في الباب، وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها، وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي «يمرقون من الحق» وفي تنقيب علي من فسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه في علامات النبوة.

قوله: (كما يرقق السهم من الرمية) يفتح الراء وكسر الميم وتشديد التثنية أي الشيء الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رامها الرامي، وسيأتي في الباب الذي بعده.

قوله: (فإنما لقيتموهم فاقبلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة) في رواية زيد بن وهب «لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لتكلموا عن العمل» ولمسلم في رواية عبيد بن عمرو عن علي «لولا أن تطروا خديتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ» قال عبيدة قلت لعلي: أنت سمعت؟ قال: أي ورب الكعبة ثلاثاً. وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج «أن علياً لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله، فقام إليه عبيدة فقال: يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استحلته ثلاثاً» قال النووي: إنما استحلته ليؤكد الأمر عند السامعين ولتظهر مجزة النبي ﷺ وأن علياً ومن معه على الحق. قلت: وليطمئن قلب المستحلف لإزالة توهم ما أشار إليه علي أن الحرب خدعة فخشي أن يكون لم يسمع في ذلك شيئاً منصوباً وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له «ما قال علي حينئذ؟ قال سمعته يقول: صدق الله ورسوله، قالت: رحم الله علياً إنه كان لا يرى شيئاً يجب إلا قال صدق الله ورسوله، فيلعب أهل العراق فيكذبون عليه ويؤيدونه» فمن هنا أراد عبيدة بن عمرو التثبت في هذه القصة بخصوصها وأن فيها نقلاً منصوباً مرفوعاً. وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي وزاد في آخره «قتلهم حتى على كل مسلم» ووقع سبب تخليط علي بهذا الحديث في رواية عبيد الله بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال «إن الخوارج لما خرجت وهو مع علي قالوا: لا حكم إلا لله تعالى. فقال علي: كلمة حق أريد بها باطل، إن رسول الله ﷺ وصف ناساً إلي لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالكسهم ولا يجاوز هذا منهم - وأشار بحلقه - من أبغض خلق الله إليه» الحديث.

الحديث الثاني: حديث أبي سعيد.

قوله: (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، وعبد بن إبراهيم هو التيمي، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، وفي السند ثلاثة

الرحمن بن أبي سبرة يفتح للمهمة وسكون الملهمة الجعفي، لأبيه ولجده صحبة، ووقع في رواية سهل بن جهر عن عمر بن حصن بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه إلا خفض بن غياث، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن يونس والثوري وجوير وأبي معاوية، وتقدم في علامات النبوة وفضائل القرآن من رواية سفیان الثوري، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضاً، وعند أبي عوادة من رواية يعلى بن عبيد، وعند الطبري أيضاً من رواية يحيى بن عيسى الرملي وعلي بن هشام كلهم عن الأعمش بالتمتة. وذكر الإسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلاً فقال عن الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن عيشة. قلت: لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيد في متصل الأسانيد لأن أبا معاوية هو المزيّن في حديث الأعمش.

قوله: (سويد بن غفلة) يفتح للمهمة والفاء خضرم من كبار التابعين، وقد قيل إن له صحبة، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن.

قوله: (قال علي) هو علي حلف «قال» وهو كثير في لفظه والأولى أن يعلق به، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأعمش بهذا السند قال: «قال علي» وعند النسائي من هذا الوجه عن علي، قال الدارقطني: لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع إلا هذا. قلت: وما له في الكتب الستة ولا عند أحمد غيره، وله في المستدرج من طريق الشعبي عنه قال: «خطب علي بنت أبي جهل» أخرجه من طريق أحد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا عن الشعبي، وسنده جيد لكنه مرسل لم يقل فيه «عن علي».

قوله: (إذا حدثتكم) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام، فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال: «كان علي يمر بالنهر ويسألني فيقول: صدق الله ورسوله. قلنا يا أمير المؤمنين ما تزال تقول هذا قال إذا حدثتكم الخ» وكان علي في حال الجورسة يقول ذلك، وإذا وقع له أمر يؤمهم أن عنده في ذلك أثر، فخشي في هذه الكاتبة أن يظنوا أن قصة ذي الندين من ذلك القليل فأوضح أن عنده في أمره نصاً صريحاً، وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكره ولا يعرض ولا يورث، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليخضع بذلك من يجاربه، ولذلك استدل بقوله: «الحرب خدعة».

قوله: (هو الله لأن أخى بكسر الحاء للمعجمة أي أسقط).

قوله: (من السماء) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما «إلى الأرض» أخرجه أحد عنهما، وسقط للمصنف في علامات النبوة ولم يبق مسلم لفظهما. ووقع في رواية يحيى بن عيسى «أمر من السماء تخطفني الطير أو تهوي بي الريح في مكان سحيق».

قوله: (فيماء بيني وبينكم) في رواية يحيى بن عيسى «عن نفسي» وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي «قام فينا علي عند أصحاب النهر فقال: ما سمعتموني أحدتكم عن رسول الله ﷺ فنصروا به، وما سمعتموني أحدث في غير ذلك» ويستفاد من هذه الرواية مرة الوقت الذي حدث فيه علي بذلك والسبب أيضاً.

قوله: (فإن الحرب خدعة) في رواية يحيى بن عيسى «فإنما الحرب خدعة» وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعني «الحرب خدعة» حديث مرفوع، وتقدم ضبط خدعة هناك ومعناها.

قوله: (سيخرج قوم في آخر الزمان) وكذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي سبرة عند النسائي «يخرج في آخر الزمان قوم» وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بكثير من ستين سنة، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فإن في حديث سفيان المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعاً «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم يصير ملكاً» وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهران في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو ستين.

قوله: (أحداث) مهمة مثل مثله جمع حدث بفتحين والحديث هو الصغير السن هكذا في أكثر الروايات، ووقع هنا للمستطلي والسرخسي حدث بضم أوله وتشديد الدال، قال في «المطلع» منه شيبان جمع حديث السن أو جمع حدث، قال ابن التين حدث جمع حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير، والحديث الجديد من كل شيء ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار، وتقدم في التفسير حدث مثل هذا اللفظ لكنه هناك جمع على غير قياس، والمراد سمار يتحدثون قالة في النهاية، وتقدم في علامات النبوة لفظ

الحديث الثالث: حديث ابن عمر.

قوله: (حدثنا عمر) في رواية غير أبي ذر «حدثني» بالإفراد كذا للجميع عمر غير منسوب، لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصمعي قال قرأه علينا أبو زيد في عرضه يفتاد «عمر بن محمد» ونسب الإسماعيلي في روايته من طريق أحمد بن عيسى عن ابن وهب «أخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري». قلت: وزيد هو ابن عبد الله بن عمر، وقد تقدم في التفسير بهذا السند حديث في تفسير لقمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب «حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر» ووقع في حديث الباب منسوباً هكذا إلى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب.

قوله: (عن عبد الله بن عمر وذكر الخوارج) هي جملة حالية، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الخوارج، وفي إيراد البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة إلى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على ما أشرت إليه من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم.

٧- باب من ترك قاتل الخوارج للتألف، ولتلا ينفر الناس عنه

٦٩٣٣- حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا هشام: أخبرنا مفعمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد قال: بينا النبي ﷺ يقسم، جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي فقال: اغد يا رسول الله، فقال: ويحك، ومن يغفل إذا لم اغفل؟ قال عمر بن الخطاب: ذهبي اضرب عقه، قال: ذهفه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته، وصيامه مع صيامه، يمزقون من الدين كما يمزق السهم من الرمية، ينظرون في قلوبهم فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظرون في صلته فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظرون في وصائه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظرون في نصيحه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق القرون والدم، أنهم رجل أخذوا بدينه، أو قال: لتدينه، وفي لذي المرأة، أو قال: فيل البعثة تزدق، يخرجون على حين فرقة من الناس. قال أبو سعيد: أهدت سيفت من النبي ﷺ، وأهدت أن علياً قتلهم، وأنا معه جيء بالرجل على النصف الذي نفض النبي ﷺ، قال: فزنت فيه: «ومنه من يملوك الصدقات». [الرملة: ٥٨]. [راجع: ٣٣٤٤، أخرجه مسلم: ١٠٦٤].

٦٩٣٤- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عبد الواحد: حدثنا الشيباني: حدثنا يسر بن عمرو قال: قلت لسهل بن خنيس: هل سيفت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئاً قال: سمعته يقول، وأخفى يديه قبل الصراخ: «يخرج منه قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمزقون من الإسلام مروق السهم من الرمية». [أخرجه مسلم: ١٠٦٨].

قوله: (باب من ترك قاتل الخوارج للتألف ولتلا ينفر الناس عنه) أورد فيه حديث أبي سعيد في ذكر الذي قال للنبي ﷺ «اعدل». فقال عمر اللذان في ضارب عقه قال دعه «وليس فيه بيان السبب في الأمر بتركه، ولكنه ورد في بعض طرقه، فأخرج أحد والطبري من طريق بلال بن بظن عن أبي بكره قال «أبى النبي ﷺ بمويل فعد نفسه، فأتاه رجل وهو على تلك الحال» فذكر الحديث وفيه «قال أصحابه: ألا تقرب منه؟ فقال: لا أريد أن يسمع للمشركين أني أقتل أصحابي» «ولسلم من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه «قال عمر دعي يا رسول الله فأتك هذا الماتق، قال: معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي، إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون مني» لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجمرات، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان، وكان الذي قسمه النبي ﷺ حينئذ فضة كانت في ثوب بلال، وكان يعطي كل من جاء منها، والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي نعيم عن أنها كانت بعد بث علي إلى اليمن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً وخص به أربعة أنفس، فهما قصتان في وقتين اتفق في كل منهما إنكار القاتل، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي،

من التابعين في نسق. وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلمة فتقدم منفرداً في أواخر فضائل القرآن، ورواه الزهري عن أبي سلمة كما في الباب الذي بعده بسياق آخر، فلمل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به، وقد قرن الزهري مع أبي سلمة في روايته الماضية في الأدب الضحك للمشركي لكنه أفرده هنا عن أبي سلمة فانما لفظه عن لفظ الضحك.

قوله: (فصلاه عن الخوارج أجمعت التي صلى الله عليه وسلم) كذا للجميع بخلاف المسروق، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المنصور البخاري فيه فقال يذكرها، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة «قلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الخوارج» أخرجه ابن ماجه والطبري، وأخرج الطبري من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال: «جئنا أبا سعيد قتلنا» فذكر مثله، ومن طريق أبي إسحاق مولى بني هاشم «أنه سأل أبا سعيد عن الخوارج».

قوله: (قال لأدري ما الخوارج) هذا بخلاف قوله في أول حديث الباب الذي يليه «وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه» فإن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الخوارج أو لا، ومقتضى الثاني أنه ورد فيهم، ويمكن الجمع بأن مراده بالشيء هنا أنه لم يحفظ فيهم نصاً بلفظ الخوارج وإنما سمع قصتهم التي دل وجود علامتهم في الخوارج بأنهم هم.

قوله: (يخرج في هذه الأمانة ولم يقل منها) لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فتقدم مسلم عن رواية أبي نضرة عن أبي سعيد «أن النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته» وله من وجه آخر «يخرج مارة عند فرقة مارة من المسلمين» وله من رواية الضحك للمشركي عن أبي سعيد نحوه، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ «من أمي» فسند ضعيف، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ «سيكون بعدي من أمي قوم» وله من طريق زيد بن وهب عن علي «يخرج قوم من أمي» ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمانة في حديث أبي سعيد أمة الإجابة وفي رواية غيره أمة الدعوة، قال النووي: وفيه دلالة على فقه الصحابة وخبرهم الألفاظ، وفيه إشارة من أبي سعيد إلى تكثير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة.

قوله: (يخفون) يفتح أوله أي تستخفون.

قوله: (صلاحتكم مع صلاتهم) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كما في الباب بعده «وصيامكم مع صيامهم» وفي رواية عاصم بن شبيب عن أبي سعيد «يخفون أعمالكم مع أعمالهم» ووصف عاصم أصحاب لجنة الخوارج بأنهم «يصومون النهار ويقومون الليل ويأخذون الصدقات على السنة» أخرجه الطبري، ومثله عنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة. وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه «يخفون أحكام صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم» ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد. وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة «وأعمالكم مع أعمالهم» وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي «ليست قراعتكم إلى قراعتهم شيئاً ولا صلاحتكم إلى صلاتهم شيئاً» أخرجه مسلم والطبري، وعنه من طريق سليمان التيمي عن أنس «ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال: إن فيكم قوماً يدايرون ويحملون حتى يمجوا الناس ويمجهم أنفسهم» ومن طريق حفص ابن اسحق عن أنس عن عه بلفظ «يتمسكون في الدين» وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة تنازلته للخوارج قال: «فأتيتم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهاداً منهم، أيديهم كأنها ثمن الإبل، ووجوههم معلقة من آثار السجود» وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه «ذكر عنه الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال: ليسوا أشد اجتهاداً من الرهبان».

قوله: (يمزقون من الدين مروق السهم من الرمية) بكسر الميم وتشديد التحتانية فيلة بمعنى مفعولة فادخلت فيها الماء وإن كان قيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث للإشارة لنقلها من الوصفية إلى الاسم، وقيل إن شرط استواء المذكور والمؤنث أن يكون الموصوف مذكوراً معه، وقيل: شرطه سقوط الماء من المؤنث قبل وقوع الوصف، تقول خذ ذبيحتك أي الشاة التي تريد ذبحها فإذا ذبحتها قيل لما حيث ذبح.

قوله: (فلينظر الراعي إلى سهمه) يأتي بيانه في الباب الذي بعده، وقوله: «إلى نعله» هو بدل من قوله سهمه أي ينظر إليه جملة ثم تفصيلاً، وقد وقع في رواية أبي ضرمة عن يحيى بن سعيد عند الطبري «ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئاً ثم ينظر إلى نعله ثم إلى رصافه» وسياقي بآيس من هذا في الباب الذي يليه، وقوله: «فيتسارى» أي يتشكك هل بقي فيها شيء من الدم، والفرقة موضع الوتر من السهم، قال ابن الأثيري الفرق يذكر ويؤنث وقد يقال فرقة بالماء.

ولم يسم القاتل في حديث جابر، وروى عن سماه ذا الخويصرة قالاً لشداد القصير. ووجدت لحديث جابر شاهداً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال: يا معبد اعدل، ولم يسم الرجل أيضاً، وسماه محمد بن إسحاق بسند حسن عن عبد الله بن عمر، وأخرجه أحد الطبري أيضاً ولفظه «أبى ذؤيب الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ» وهو يقسم الخناعم بحنين فقال: يا محمد فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيمكن أن يكون تركه ذلك منه في الموضعين عند قسمة خناتم حنين وعند قسمة الذهب الذي بعث علي. قال الإسماعيلي: الترجمة في ترك قتال الخوارج والحديث في ترك القتل للمنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم ونصبوا للناس القتال وجب قتالهم، وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستل به على ما وراءه، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الإسلام وروسخه في القلوب لفرغم من الدخول في الإسلام، وأما بعده ﷺ فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم. قلت: وليس في الترجمة ما يخالف ذلك، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاحتلقت فرقة مذنب الخوارج مثلاً ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز للإمام الإضرار عنهم إذا رأى المصلحة في ذلك كان ينشئ أو لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يجني مثل احتلالهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سبباً لخروجهم ونصهم القاتل للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال وثباتهم وإقتلهم على الموت، ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك، وقد ذكر ابن بطال عن المهلب قال: التالف إما كان في أول الإسلام إذ كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم، فإما إذ أعلى الله الإسلام فلا يجب التالف إلا أن تنزل بالناس حاجة لذلك للإمام الوقت ذلك. قلت: وأما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل فلأن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس، وذكره فيه حديثين:

الأول حديث أبي سعيد:

قوله: (حدثنا عبد الله) هو الجعفي المستفي بفتح التوف، وروى عن زعم أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضاً عبد الله بن محمد لكنه لا رواية له عن هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (عن أبي سلمة) في رواية شبيب للمصنف في علامات النبوة عن الزمري «أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن» وتقدم في الأدب من طريق الأوزاعي عن الزمري عن أبي سلمة والضحك وهو ابن شراحيل أو ابن شراحيل للمشرقي بكسر الهمزة وسكون المعجمة وفتح الراء بعدها قاف منسوب إلى مشرق بطن من مملته، وتقدم بيان حاله في فصل سورة الإخلاص، وأن البزار حكى أنه الضحك بن مزاحم وأن ذلك غلط، ثم وقت في الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجه الطبري عن طريق الوليد بن مرثد عن الأوزاعي في هذا الحديث فقال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحك بن مزاحم عن أبي سعيد «قال الطبري: وهذا خطأ وإنما هو الضحك للمشرقي. قلت: وقد أخرجه أحد من محمد بن مصعب وأبو عروبة عن طريق بشر بن بكر كلاهما عن الأوزاعي فقال فيه «عن أبي سلمة والضحك للمشرقي» وفي رواية بشر المحدثي كلاهما عن أبي سعيد، واللفظ الذي ساقه البخاري هو لفظ أبي سلمة، وقد أورد مسلم لفظ الضحك للمشرقي من طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد، وقد أشنع بن عبد الله بن المغيرة عن الزمري فروى هذا الحديث عنه فقال بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى.

قوله: (بينما النبي صلى الله عليه وسلم يقسم) بفتح أوله من القسمة كنا هنا بخلف المقول، ووقع في رواية الأوزاعي يقسم ذات يوم قسماً وفي رواية شبيب «بينما نحن عند النبي ﷺ» وهو يقسم قسماً «زاد أفلح بن عبد الله في روايته «يوم حنين» وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقسم كان تيراً بعث علي بن أبي طالب من اليمن تقسمه الله ﷻ بين أربعة أنفس، وذكرت أسامهم هناك.

قوله: (رجاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي) في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ «بينما رسول الله ﷺ يقسم قسماً إذ جاءه ابن ذي الخويصرة التميمي» وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الحميري وعبد الله بن معاذ أرومته عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدي في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذي الخويصرة التميمي وهو حرقوس بن زهير أصل الخوارج وما أدرى من الذي قال وهو حرقوس إلخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي إسحاق الثعلبي وقال بعد فراغه: فقد جعل في هذه الرواية اسم ذي

الخويصرة حرقوساً والله أعلم، وقد جاء ابن حرقوساً اسم ذي التثنية كما سيأتي. قلت: وقد ذكر حرقوس بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأثر الذي انتصح سوق الأموات ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج قتل معهم، وزعم بعضهم أنه ذو التثنية الأبي ذكره، وليس كذلك، وأكثر ما جاء ذكر هذا القتال في الأحاديث مبهماً ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجتين غائر العينين ناشر الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشعر الإزارة، وتقدم تفسير ذلك في «باب بعث علي» من المغازي وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبري «فأراه رجلاً أسود طويل مشعر مخلوق السراس بين عينيه أثر السجود» وفي رواية أبي الوضي عن أبي بركة عند أحمد والطبري والحاكم «أبى رسول الله ﷺ بدنانير فكان يقسمها ورجل أسود مطوم الشعر بين عينيه أثر السجود» وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري «رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله».

قوله: (فقال اعدل يا رسول الله) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم «فقال اتق الله يا محمد» وفي حديث عبد الله بن عمرو قال «اعدل يا محمد» وفي لفظ له عند البزار والحاكم «فقال: يا محمد والله لن كان الله أسرك أن تعدل ما أراك تعدل» وفي رواية مقسم التي أشرت إليها «فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت، قال وكيف رأيت؟ قال لم أرك عدلت» وفي حديث أبي بكره «فقال يا محمد والله ما تعدل» وفي لفظ «ما أراك عدلت في القسمة» وغیره في حديث أبي بركة.

قوله: (فقال ويحك) في رواية الكشميهني «ويحك» وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب.

قوله: (ومن يعدل إذا لم اعدل) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم «ومن يطع الله إذا لم أطعه» ولمسلم عن أحمد أهل الأرض أن أطيع الله «وفي حديث عبد الله بن عمرو «من يطمس العدل يهني» وفي رواية مقسم عنه «فغضب ﷺ وقال: العدل إذا لم يكن عدلي فعدت من يكون» وفي حديث أبي بكره «فغضب حتى أحرقت وجنته» ومن حديث أبي بركة «قال فغضب غضباً شديداً وقال: والله لا تجحدون عدلي رجلاً هو اعدل عليكم مني».

قوله: (قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله الذن في فأضرب عقه) في رواية شعيب ويونس «فقال «بزيادة فاه وقال «الذن في فيه فأضرب عقه» وفي رواية الأوزاعي «فلاضرب» بزيادة لا، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه «فقال عمر: يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عقه» وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث «فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله» وفي رواية مسلم «فقال خالد بن الوليد» بالجرم، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلاهما سأل، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه «فقام عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله ألا أضرب عقه؟ قال: لا. ثم أدير فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال: يا رسول الله أضرب عقه؟ قال: لا. فهما نص في أن كلاهما سأل. وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث علي إلى اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد إليها، والذهب المقسوم أرسله علي من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد، ويجب بأن علياً لما وصل إلى اليمن رجع خالد منها إلى المدينة فأرسل علي الذهب فحضر خالد قسمته، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجماعة من غناتم حنين، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزماً، وقد ظهر أن المعتز في الموضعين واحد كما مضى قريباً.

قوله: (قال دعاه) في رواية شعيب «فقال له دعاه» كذا لأبي ذؤيب في رواية الأوزاعي «فقال لا» وزاد أفلح بن عبد الله في روايته «فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي».

قوله: (ولأن له أصحاباً) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أنه له أصحاباً بالصفة المذكورة، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي ﷺ بما واجهه، فيحتمل أن يكون المصلحة التالف كما فهمه البخاري لأنه وصفهم بالميلغة في العبادة مع إظهار الإسلام، فلو أن في قتلهم لكان ذلك تضييراً عن دخول غيرهم في الإسلام، وبزيادة رواية أفلح ولما شواهد، ووقع في رواية أفلح «سيخرج أتاس يقولون مثل قوله».

قوله: (يقهر أحدهم صلاته مع صلاته وصياحه مع صياحه) كذا في هذه الرواية بالأفراد، وفي رواية شعيب وغيره «مع صلاتهم» بصيغة الجمع وفي قوله «مع صياحهم» وقد تقدم في تآني أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس «فيقرؤون القرآن ولا يجاوز تراقيهم» بمثناة وقاف جمع تروقة بفتح أوله وسكون الراء وضم

المسلم «فيهم رجل خرج اليه أو مودن اليه أو مودن اليه» والمخرج بمخاء معجمة وجسيم والمودن بوزنه والمودن بفتح الميم وسكون المخلدة وكلها بمعنى وهو الناقص، وله من رواية زيد بن وهب علي «علي» وغاية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلة الثدي عليه شعرات بيض «وعند الطبري» من وجه آخر «فيهم رجل جمع اليه كذا» وفي رواية أخر «وفي رواية أخر» وفي رواية أخر «فيها شعرات كأنها سحلة سبع» وفي رواية أبي بكر مولى الأنصار «كثدي المرأة لها حلة كحلة المرأة حولها سبع هليات» وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم «منهم أسود إحدى يديه طي شاة أو حلة ثدي» فاما الطي بضم الطاء المهملة وسكون الموحدة وهي الثدي، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي «في يده شعرات سود» والأول أقوى، وقد ذكره الخوارزمي علامة أخرى في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد «قيل ما سيماهم» قال: سيماهم التحليق، وفي رواية عاصم بن شبيب عن أبي سعيد «قام رجل فقال: يا بني الله هل في هؤلاء القوم علامة؟ قال: يلقون رؤوسهم فيهم ذو ثنية» وفي حديث أنس عن أبي سعيد «هم من جلدتنا ويتكلمون بالسناء» قيل: يا رسول الله ما سيماهم؟ قال التحليق، هكذا أخرجه الطبري، وعند أبي داود بضمه.

قوله: (يخرجون على غير فرقة من الناس) كذا للأكثر هنا، وفي علامات النبوة وفي الأدب «حين» بكسر الميملة وآخره نون و «فرقة» بضم الفاء. ووقع في رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره «حين فتر من الناس» بفتح الفاء وسكون المشدة، ووقع للشمهني في هذه الموضع «حي غير» بفتح المعجمة وآخره راء و «فرقة» بكسر الفاء والأول المختار وهو الذي عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحاً ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد «فرق مارة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولي الطائفتين بالحق» وفي لفظ له «يكون في أمي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارة بلي قتلهم أولاهم بالحق» وفي لفظ له «يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق» وفيه فقال أبو سعيد: وأنت قتلتموهما بأهل العراق» وفي رواية الضحاك المشعري عن أبي سعيد «يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق» وفي رواية أنس عن أبي سعيد عن أبي داود من قتلهم كان أولى بالله منهم».

قوله: (قال أبو سعيد) هو متصل بالسند المذكور.

قوله: (أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هنا باختصار، وفي رواية شعيب ويونس «قال أبو سعيد فأشهد أبي سمعت هذا الحديث من النبي» وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد «سمعت رسول الله» يقول يخرج في هذه الأمة «وفي رواية أخر عن عبد الله «حضرت هذا من رسول الله».

قوله: (وأشهد أن علياً قاتلهم) في رواية شعيب «أن علي بن أبي طالب قاتلهم» وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس «قاتلهم» ووقع في رواية أخر عن عبد الله «وقد حضرت مع علي يوم قتلهم بالنهروان» ونسبة قتلهم لملي لكونه في القاتل في ذلك، وقد مضى في الباب قبله من رواية سيد بن غفلة عن علي «أمر النبي قاتلهم» ولفظه «فإنما لقيتموهما قاتلهم» وقد ذكرت شواهد، ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبي بكر رفته «إن في أمي أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم» فإنما لقيتموهما فأيتموهما «أي قاتلهم» أخرجه الطبري، وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرها «لئن أدركتهم لأقتلنهم» وأخرج الطبري من رواية سرياق قال «قالت لي عائشة: من قتل المخرج؟ قلت: علي. قالت فإني قتله؟ قلت علي نهر يقال لأسفله النهروان. قالت: اتسني على هذا بيته، فأتيتها بمخمين نفساً شهدوا أن علياً قتله بالنهروان» أخرجه أبو يعلى والطبري، وأخرج الطبراني في «الأوسط» من طريق عاصم بن سعد قال «قال عمار لسعد: أما سمعت رسول الله» يقول: يخرج أقوام من أمي يقرؤون من الدين مرقوق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب» قال: يا والله «وأما صفة قاتلهم وقيلهم فوفقتم عند مسلم في رواية زيد بن وهب المعيني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي «والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس، قال فلما اتقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم: اقربوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فإني أخاف أن ناشدوكم كما ناشدوكم يوم حرواء» قال ففجرهم الناس برماحهم، قال قاتل بعضهم على بعض، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً.

وأخرج يعقوب بن ميثان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال: كان أهل النهر أربعة آلاف قتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة، فإن شئت فانهب إلى أبي برزة فاسأله فإنه شهد ذلك. وأخرج إسحاق بن راهوي في مسنده من طريق حبيب

الغاف وفتح الواو وهي المعظم الذي بين نقرة النحر والماق، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يتأبون على قراءته فلا يحصل لهم إلا سرده. وقال النووي: المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مرورهم على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلاً عن أن يصل إلى قلوبهم، لأن المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب. قلت: وهو مثل قوله فيهم أيضاً «لا يجاوز لسانهم حناجرهم» أي ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم، ووقع في رواية مسلم «يقرؤون القرآن رطباً» قيل المراد الحلق في التلاوة أي يتأبون به على أحسن أحواله، وقيل المراد أنهم يواطئون على تلاوته فلا تنزاع ألسنتهم رطبة به، وقيل هو كتابة عن حسن الصوت به حكاها القرطبي، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبي الدرداء عن أبي سعيد عند مسدد «يقرؤون القرآن كأحس ما يقرؤه الناس» ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكره عن أبيه «قوم أشداء أصداء ذلقة ألسنتهم بالقرآن» أخرجه الطبري وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان» بمرقونه وأرجعها الثالث.

قوله: (يعرفون من الدين كما يعرف السهم) يأتي تفسيره في الحديث الثاني، وفي رواية الأوزاعي كمرقوق السهم.

قوله: (من الرمية) في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد الثانية في آخر كتاب التوحيد لا يعمدون فيه حتى يعود السهم إلى فرقة» والرمية فعيلة من الرمي والمراد الغزاة للرمية مثلاً. ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقسم عنه «فإنه سيكون لهذا شيعة يتمفقون في الدين يعرفون منه» الحديث، أي يخرجون من الإسلام بفتح خروج السهم إذا رماه رام قوي الساعد فأصاب ما رماه ففقد منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي شيء، فإذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فنظر في السهم ليرى هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره حلق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والغرض أنه أصابه، وإلى ذلك أشار بقوله «سبق الفرت والدم» أي جاوزهما ولم يعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده، وقد تقدم شرح القلذ في علامات النبوة، ووقع في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم فغضب النبي «لهم مثلاً» الرجل يرمي الرمية الحديث، وفي رواية أبي الثورك التاجي عن أبي سعيد عند الطبري «قتلهم كمثل رجل رمى رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذه فنظر إلى فرقة فلم ير به دماً ولا دماً، لم يعلق به شيء من الدسم والدم، كذلك هؤلاء لم يعلقوا بشيء من الإسلام» وعنده في رواية عاصم بن شبيب بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها معجمة بعد قوله من الرمية «يلعب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئاً من الفرت والدم» الحديث، وفيه «يتروك الإسلام وراء ظهورهم» وجعل يديه وراء ظهره «وفي رواية أبي إسحاق مولى بني هاشم عن أبي سعيد في آخر الحديث «لا يعلقون من الدين شيء» كما لا يعلق بذلك السهم» أخرجه الطبري، وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود والطبري «لا يرجعون إلى الإسلام حتى يترد السهم إلى فرقة» وجاء عن ابن عباس عند الطبري وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه «سيخرج قوم من الإسلام خروج السهم من الرمية عرضت للرجال فرموا فأتوا سهم أحدهم منها فخرج قائماً فنظر إليه فإذا هو لم يعلق بصله من الدم شيء، ثم نظر إلى القلذ فلم يره تعلق من الدم بشيء»، قال: إن كنت أصبت فإن بالرش والفقو شيئاً من الدم، فنظر فلم ير شيئاً تعلق بالرش والفقو. قال: كذلك يخرجون من الإسلام «وفي رواية بلال بن بقطر عن أبي بكر» «يأتيهم الشيطان من قبل دينهم» وللحميدي وابن أبي عمير في مسنديهما من طريق أبي بكر مولى الأنصار عن علي «أن ناساً يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبداً».

قوله: (آيتهم) أي علامتهم، ووقع في رواية ابن أبي مريم عن علي عند الطبري «علامتهم».

قوله: (وجعل إحدى يديه أو قال لثديه) هكذا الأكثر بالثنية فيهما مع الشك هل هي ثنية يد أو ثدي بالثنية، وفي رواية للمستلي هنا بالثنية فيهما فالتشكك عنده هل هو الثدي بالإفراد أو بالثنية، ووقع في رواية الأوزاعي «إحدى يديه» ثنية يد ولم يشك، وهذا هو المختار، فقد وقع في رواية شعيب ويونس «إحدى عضديه».

قوله: (مثل لثدي المرأة أو قال مثل البضعة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أي القطعة من اللحم.

قوله: (كلودر) بفتح أوله والدين مهملتين مفتوحتين بينهما راء مساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التائين وأصله تتلرد ومعناه تتحرك وتذهب ونحي، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الراعي إذا تدافع، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند

عن أبي ثابت قال: أتيت أبا وائل فقلت: أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فبهم فاروقه، وبهم استعمل قتلهم؟ قال: لما كنا بصغين استحر القتل في أهل الشام فرفضوا للمصاحف فذكر قصة التحكيم، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء، فأرسل إليهم علي فرجعوا ثم قالوا نكون في ناحية فإن قبل القضية قاتلناه وإن رفضنا قاتلنا معه، ثم ائترقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدثني علي عن النبي ﷺ بأمرهم. وعند أحد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل علي عائشة مرجه من العراق ليلاي تزل علي فقالت له عائشة تحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي، قال: إن علياً لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فتزاولوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا: أنسلخت من قميص البسكة الله ومن اسم سماك الله به ثم حكمت الرجال في مين الله ولا حكم إلا لله، فبلغ ذلك علياً فجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يقره بيده ويقول: أيتها المصحف حدث الناس، فقالوا ماذا إنسان؟ إنا هو مداد وورق، ونحن نكلم بما رويانا منه، فقال كتاب الله يعني وبين هؤلاء، يقول الله في امرأة رجل ﴿فَإِنْ خُضِعَ شِقَاقُ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء: ٢٥] الآية، وأمة عهد أعظم من امرأة ورجل، وتقوم علي أن كاتب معاوية، وقد كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة. ثم بهت إليهم ابن عباس فانظروهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا فأبوا. فأرسل إليهم: كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دمأ حراماً ولا تقطعوا سيلاً ولا تظلموا أحداً، فإن فلتتم نذبت إليكم الحرب. قال عبد الله بن شداد: فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السيل وسفكوا الدم الحرام الحديث. وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطرفها. وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله الجعفي قال: لما سارت الخوارج علياً خرج في طلبهم فاتبعهم إلى معسكرهم فإذا هم ذوي كدوي النحل من قراءة القرآن، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة، قال فدخلني من ذلك شدة، فترلت عن فرسي وقمت أصلي فقلت: اللهم إن كان في قتال هؤلاء القوم لك خاصة فأذن لي فيه. فمر بي علي فقال لما حاذاني: تموز بالله من الشك يا جندب، فلما جئت أقبل رجل علي بردون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فأنهم قد قطعوا النهر، قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك، ثم جاء آخر كذلك، قال: لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله ورسوله، قلت الله أكبر، ثم ركبنا فسيرته فقال لي: سألهم إليهم رجلاً يقرأ المصحف يدهوهم إلى كتاب الله وسنة نبيهم فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقه بالنيل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة، قال فاتبعنا إلى القوم فأرسل إليهم رجلاً فرأه إنسان فاقبل علينا بوجهه فقدم وقال علي: دونكم القوم فما تزل منا مشرة ولا نجا منهم عشرة. وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حيد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس قال: لحقت بأهل النهر مع فزاعي مع طائفة منهم أسير إذا أتينا على قرية بيننا ونهر، فخرج رجل من القرية مروءاً فقالوا له لا روع عليك، وقطعوا إليه النهر فقالوا له أنت ابن خياب صاحب النبي ﷺ؟ قال: نعم، قالوا: حدثنا عن أبيك فحدثهم بحديث يكون فتنة فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول فكن، قال قطعوه فضربوا عنقه، ثم دعوا سرته وهي حيلى فيقروا عما في بطنها. ولأن أبي شيبة من طريق أبي عجلز لاحق بن حيد قال علي لصحابه: لا تبدؤهم بقتال حتى يحدثوا حديثاً، قال نعم بهم عبد الله بن خياب فذكر قصة قتلهم له ولجاريته وأهلهم يقرأونهم وكانوا مروءاً علي ساقته فأخذ واحد منهم ثمره فوضعا في فيه فقالوا له ثمره معاهد فيم استحلها؟ فقال لهم عبد الله بن خياب: أنا أعظم حرمة من هذه التمرة، فأخذوه ففجسوه، فبلغ علياً فأرسل إليهم: أئذبنوا بقاتل عبد الله بن خياب، فقالوا: كلنا قتله، فأذن حيث في قتلهم. وعند الطبراني من طريق أبي مريم قال أخبرني أخي أبو عبد الله أن علياً سار إليهم حتى إذا كان حذاءهم علي شط النهر وراى أرسل يأتهم فلم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسولهم، فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم.

قوله: (قال فترلت فيه) في رواية السرخسي «فيهم».

قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨] المزمع العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بغيره أن يكون مواجهة، والمزمع في النية أي يهيك في قسم الصدقات، ويؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله «هذه قسمة ما أريد بها وجه الله» ولم ألق على الزيادة إلا في رواية معمر، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت مقدمة على قوله «حين فرقة من الناس»، قال فترلت فيهم «وذكر كلام أبي سعيد بعد ذلك، وله شاهد من حديث ابن مسعود قال: لما قسم رسول الله ﷺ خاتم حين سمعت رجلاً يقول: إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله، قال فترلت «وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ» أخرجه ابن مردويه، وقد تقدم في غزوة حين يكون هذه الزيادة ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة ففصل يقسم بين أصحابه ورجل جالس فلم يطمع شيئاً فقال: يا محمد ما أراك تتدلى وفي رواية أبي الوضي عن أبي هريرة نحوه، فدل على أن الحمل للقاتل على ما قال من الكلام الجاني وأقدم عليه من الخطاب السبي كونه لم يطمع من تلك العلية وأنه لو أعطى لم يقل شيئاً من ذلك. وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره «فغفل عن الرجل فذهب، فسأل النبي ﷺ عنه فطلب فلم يدرك» وسنده جيد.

(تبيين): جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أبي سعيد قال «جاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني مرتد بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متخضع يصلي فيه، فقال: اذهب إليه فاقتله. قال فذهب إليه أبو بكر فلما رآه بعلى كره أن يقتله فرجع، فقال النبي ﷺ لعمر: اذهب فاقتله فذهب فقرأه على تلك الحالة فرجع، فقال: يا علي اذهب إليه فاقتله فذهب علي فلم يره، فقال النبي ﷺ إن هذا وأصحابه يقرعون القرآن لا يجاوز تراقيهم يقرعون من الدين كما يرق السهم من الرمية ثم لا يمودون فيه فاقتلوهم هم شر البرية» وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات،

قوله: (حجى) بالرجل على النعت الذي نعت النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية شبيب «على نمت النبي الذي نمت» وفي رواية أفلح «فالتسمع علي فلم يحده ثم وجده بعد ذلك تحت جدار علي هذا النعت» وفي رواية زيد بن وهب «فقال علي التسموا فيهم المخرج فالتسموه فلم يحدهم قيام علي بنسمة حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض قال أخرجهم فوجدته ما بالي الأرض ففكر من قال: صدق الله وبلغ رسولاً وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع «فما قتلهم علي قال انظروا فلم يجدوا شيئاً، فقال لرجعوا فوالله ما كنيت ولا كنيت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه في خربة فأثاب به حتى وضموه بين يديه» أخرجه مسلم، وفي رواية للطبراني من طريق زيد بن وهب «فقال

قوله: (حجى) بالرجل على النعت الذي نعت النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية شبيب «على نمت النبي الذي نمت» وفي رواية أفلح «فالتسمع علي فلم يحده ثم وجده بعد ذلك تحت جدار علي هذا النعت» وفي رواية زيد بن وهب «فقال علي التسموا فيهم المخرج فالتسموه فلم يحدهم قيام علي بنسمة حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض قال أخرجهم فوجدته ما بالي الأرض ففكر من قال: صدق الله وبلغ رسولاً وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع «فما قتلهم علي قال انظروا فلم يجدوا شيئاً، فقال لرجعوا فوالله ما كنيت ولا كنيت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه في خربة فأثاب به حتى وضموه بين يديه» أخرجه مسلم، وفي رواية للطبراني من طريق زيد بن وهب «فقال

ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية مترامية عن الأولى، وأذن ﷺ في قتله بعد أن منع منه لزوال علة المنع وهي التآلف، فكانه استغنى عنه بعد انتشار الإسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب إلى التفارق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك. وكان أبوا بكر وعمر تمسكاً بالذي هو الأول عن قتل المصلين وحمل الأمر منه على قيد أن لا يكون لا يصلي فلذلك علل عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي. ثم وجدت في «مغازي الأموي» من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة «ثم دعا رجلاً فاعطاهم، فقام رجل فقال: إنك تقسم وما نرى عدلاً، قال: إذا لا يعدل أحد بعدي. ثم دعا أباً بكر فقال: انهب فاقبله، فذهب فلم يجده فقال: لو قتله لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم» فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته لما يدل عليه «ثم» من التراخي والله أعلم. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعلي وأنه كان الإمام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجمل وصفين وغيرهما، وإن المراد بالمصغر في الصحيفة في قوله في كتاب الدييات «ما عندنا إلا القرآن والصحيفة» مفيد بالكتابة لا أنه ليس عنده من النبي ﷺ شيء مما أطلقه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده من النبي ﷺ علم بها عما يتعلق بقتال المخوارج وغير ذلك مما ذكر، وقد ثبت عنه أنه كان يخبر بأنه سيقطع أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة. ويحتمل أن يكون النهي مقيداً باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لأنه شاركه فيه جاعة، وإن كان عنده هو زيادة عليهم لأنه كان صاحب القصة فكان أشد عناءه بها من غيره. وفي الكف عن قتل من يستند المخروج على الإمام ما لم ينسب لذلك حرباً أو يستند لذلك لقوله «فيأذا خرجوا فاقتلوهم» وحكى الطبري الإجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده، وأستند عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في المخوارج بالكف عنهم «ما لم يسفكوا دماً حراماً وبأخلوا ما لا فإن فعلوا فقاتلوهم ولو كانوا ولدي» ومن طريق ابن جريج «قلت لعطاء ما ميل في قتال المخوارج» قال: إذا قطعوا السبيل وأخافوا الأمن» وأستند الطبري عن الحسن أنه «سئل عن رجل كان يرى رأي المخوارج ولم يخر» قال: العمل أملك بالناس من الرأي» قال الطبري. ويؤيد أن النبي ﷺ وصف المخوارج بأنهم يقولون الحق بالسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقاً من جهة القول فإنه قول لا يجوز حلوهم، ومنه قوله تعالى ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ [ناطر: ١٠] أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب، قال وفيه أنه لا يجوز قتال المخوارج وقتلهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم إلى الرجوع إلى الحق والإعلاء لإيهم، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتكفير المخوارج. وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرئهم بالمحدين وأخذ عنهم المتأولين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله ﷺ «يقرون من الإسلام» ولقوله «لأنهم قتل عاد» وفي لفظ «نمود» وكل منهما إما ملك بالكفر ويقول «هم شر الخلق» ولا يوصف بذلك إلا الكفار، ولقوله «إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى» ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم، وعن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر المخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم بالجنة، قال: وهو عندي احتجاج صحيح، قال: واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقديم عليهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا تكفير من كفرهم، ويؤيد حديث «من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما» وفي لفظ مسلم «من رمى مسلماً بالكفر أو قال عدو الله إلا حاد عليه» قال ومولاً قد تحقق منهم أنهم يرون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصرح بالوجود فيه بعد أن فسروا الكفر بالوجود فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تنقض كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علماً قطعياً، ولا ينجم اعتقاد الإسلام إجمالاً والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك. قلت: وعمن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحداث الباب: فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد المخروج منه علماً فإنه يجلس لقوله في الحديث «يقولون الحق ويقروون القرآن» ويقرون من الإسلام ولا يتعلقون منه شيء» ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استئصال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من آبي القرآن على غير المراد منه. ثم أخرج بسند

صحيح عن ابن عباس وذكر عنده المخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال: يؤمنون بحكمه ويهلكون عند مثاليه، ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود «لا يجل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث وفيه التارك لدينه، المفسارق للجماعة» قال القرطبي في «المفهم»: يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل المذكور في حديث أبي سعيد، يعني الآتي في الباب الذي يليه، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلقوا منه شيء كما خرج السهم من الرمية لسرعة وقوة رامي بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء، وقد أشار إلى ذلك بقوله «سبق القرت والدم» وقال صاحب الشفاء فيه: وكذا تقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة، وحكاه صاحب «الروضة» في كتاب الرد عنه وأقره. وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن المخوارج فساق وإن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرحهم ذلك إلى استباحة دماء غنائيمهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك. وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أن المخوارج مع ضلالتهم فرصة من فرق المسلمين، وأجازوا تناكحتهم وأكل فيلحهم، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام. وقال عياض: كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبو المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملّة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين، قال: وقد توقف قلبه القاهلي أبو بكر الباقاني وقال: لا يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر. وقال الغزالي في كتاب «الترقية بين الإيمان والترقة» والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالوحد خطأ، وأخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد. وما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحداث الباب بعد وصفهم بأقرو من الدين «كسروا السهم فينظر الرامي إلى سهمه» إلى أن قال «يتنار في القوّة هل علق بها شيء» قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أن المخوارج خير خارجين عن جملة المسلمين لقوله «ينماری في القوّة» لأن الثماري من الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام، لأن من ثبت له عقد الإسلام يقيم لم يخرج منه إلا يقيم، قال: وقد سئل علي عن أهل النهر هل كفروا؟ قال: من الكفر فورا.

قلت: وهذا إن ثبت عن علي حل علي أنه لم يكن أطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم، وفي احتجائه بقوله «ينماری في القوّة» نظر، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة إليه وكما سيأتي «لم يعلق منه شيء» وفي بعضها «سبق القرت والدم» وطريق الجمع بينهما أنه ترد له في الفرق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي شيء، ويمكن أن يحصل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم، ويكون في قوله «ينماری» إشارة إلى أن بعضهم قد بقي معه من الإسلام شيء، قال القرطبي في «المفهم»: والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث، قال: فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتسمى أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال المخوارج، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل النبي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب، فاما من استمر منهم ببيعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستابة أو لا يقتل بل يجهت في ردهته؟ اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم، قال: وباب التكفير باب خطر ولا نعمل بالسلمة شيئاً، قال وفي الحديث علم من أعلام النبوة شيء أخبر بما وقع قبل أن يقع، وذلك أن المخوارج ما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماهم وتركوا أهل الملّة فقالوا نفي بهم بعدهم وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجبال الذين لا تنتشر صنودهم بنسور العلم ولم يتسكروا بجبل وثيق من العلم، وكفى أن رأسهم رد على رسول الله ﷺ أمره ونسبه إلى الجور نسأل الله السلامة. قال ابن هبيرة: وفي الحديث أن قتال المخوارج أولى من قتال المشركين، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح، وحفظ رأس المال أولى، وفي الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفرض القول بظواهرها إلى مخالفة إجماع السلف، وفي التحذير من الغلو في الديانة والتلطع في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة مسمحة، وإنما ندب إلى الشدة على الكفار وإلى الرأفة بالمؤمنين، فمكس ذلك المخوارج كما تقدم بيانه. وفي جواز قتال من خرج عن طاعة الإمام العادل، ومن نصب الحرب قتال على اعتقاد فاسد، ومن خرج يقطع الطريق ويغيب السبيل ويسعى في الأرض بالفساد، وأما من خرج عن دفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته، وسيأتي أهله فهو مذمور ولا يجل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفرق، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن

إِنِّي بِلِقَةِ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا بَهَا. فَأَتَقَلَّقْنَا عَلَى الْفَرَسَيْنِ حَتَّى أَهْرَقْنَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، وَكَانَ كَسَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَا: إِنِّي الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا بِعِيرَهَا، فَأَتَيْتُهَا فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا، فَقَالَ صَاحِبَتَايَ: مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا كَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ خَلَفَ عَلَيَّ: وَالَّذِي يَخْلُفُ بِهِ، لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَا تَجِدَنَّكَ، فَأَهْوَتْ إِلَيَّ حُجْرَتَهَا، وَهِيَ مُخْتَبِزَةٌ بِكِسَاهَا، فَأَخْرَجَتِ الصَّحِيفَةَ، فَأَتَوْا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ غَمْرٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، ذَغِيصٌ فَأَحْرَبَ غَفَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا حَاطِبُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي إِنْ لَا أَكُونُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَنْقُصُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَسْوَاطِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هَذَاكَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَنْقُصُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ: وَصَدَقَ، لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا.

قَالَ: فَقَدْ غَمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، ذَغِيصٌ فَلَا حَرْبَ غَفَّةً، قَالَ: «أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَنِي إِسْرَافِيلَ وَمَا يُنْزِلُكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ أُوتِيتُمْ لَكُمْ الْحَيَاةَ. فَأَخْرَجَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ». [راجع: ٣٠٠٧، أخرجه مسلم: ٢٤٩٤].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: خَالَجَ أَصْحَابُ، وَلَكِنْ كَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: خَاجَ، وَخَاجَ تَصْغِيفٌ، وَهُوَ مُوَضِّعٌ، وَهَشِيمٌ يَقُولُ: خَاجَ.

قوله: (باب ما جاء في المطولين) تقدم في «باب من أكثر أخاه بغير تأويل» من كتاب الأدب وفي الباب الذي يليه من لم ير أكثر من قال ذلك متاولاً وبين المراد بذلك، والحاصل أن من أكثر المسلم نظر فإن كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر. وإن كان بتأويل نظر إن كان غير سائغ استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويذكر ما يليق به ولا يلتحق بالأول عند الجمهور، وإن كان بتأويل سائغ لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب. قال العلماء كل متاول معذور بتأويله ليس بأن إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم. وذكر هنا أربعة أحاديث:

الحديث الأول: حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة بحروف تخالف ما قرأه هو على رسول الله ﷺ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن، ومناسبة للترجمة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤاخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه لبيبة بردائه وأراد الإقناع به، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد عليه بيان الحجة في جواز القراءة. وقوله في أول السند «وقال الليث إلخ» وصله الإسمايلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه، ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً موصولاً لكن عن عقيل لا عن يونس، ووهم مغلطان ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن عفير عن الليث عن يونس، وقوله: «كنت أسأله» بين مهمة أي أوابه وزنه ومعناه، وقيل هو من قولهم سأل يسور إذا أترضه ذكره، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧] وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنباط المرتدتين، وسنذكر هنا كلهم كوفيون، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤاخذ الصحابة بمحملهم الظلم في الآية على عمومته حتى يتناول كل معصية بل عذرهم لأنه ظاهر في التأويل بل بين لهم المراد بما رفع الإشكال.

الحديث الثالث: حديث عتيان بن مالك في قصة مالك بن النخشم، وهو بضم المهملة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضمومة ثم ميم أو نون وهو الذي وقع هنا وقد يصغر، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة، ومناسبة من جهة أنه ﷺ لم يؤاخذ القائلين في حق مالك بن النخشم بما قالوا، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون ما في الباطن. وقوله هنا: «ألا تقولونه يقول

الحديث الرابع: حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة في مكابته قريشاً ونزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ وقد تقدم في «باب الجاسوس» من كتاب الجهاد وما يتعلق به، وفي باب النظر في شعور أهل الذمة ما يتعلق بذلك، والجمع بين قوله حجرتها وعقيصتها وضبط ذلك، وتقدم في «باب فضل من شهد بدراً» من كتاب المغازي الكلام على قوله: «لعل الله أطلع على أهل بدر» وفي تفسير المتحنة بأبسط منه، وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي ﷺ عذره، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله: «بعثني أنا والزبير والمقداد» وقوله: «بعثني أنا وأبا مرثد» وفيه قصة المرأة ويان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذي حملته وأذكر هنا بقية شرحه.

قوله: (عن حصين) بالصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي.

قوله: (عن فلان) كذا وقع مبهماً وسمي في رواية هشيم في الجهاد، وعبد الله بن إدريس في الاستئذان «سعد بن عبيدة» وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله وعمر بن فضيل عند مسلم. وأخرجه أحد عن عفان عن أبي عوانة قسماً، ونحوه للإسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان قالاً «حدثنا أبو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو السلمي الكوفي يكنى أبا حزمة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلمي شيخه في هذا الحديث» وقد وقع في نسخة الصفاي هنا بعد قوله: «عن فلان» ما نصه «هو أبو حزمة سعد بن عبيدة السلمي حتن أبي عبد الرحمن السلمي» انتهى، ولعل القائل «هو إلخ» من دون البخاري، وسعد تابعي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وأبو البراء.

قوله: (هزارع أبو عبد الرحمن) هو السلمي، وصرح به في رواية عفان.

قوله: (وحبان بن عطية) بكسر المهملة وتشديد الموحدة، وحكى أبو علي الجبائي وتبعه صاحب المشارق والمطالع أن بعض رواية أبي فرح ضبطه بفتح أوله، وهو وهم. قلت: وحكى المزني أن ابن مأكولا ذكره بالكسر وأن ابن القرظي ضبطه بفتح قال: وتبعه أبو علي الجبائي، كذا قال، والذي جزم به أبو علي الجبائي ترويه من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك في تنقيح المهرل، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر إجماعاً، وكان حبان بن عطية سلمياً أيضاً وموانياً لأبي عبد الرحمن السلمي وإن كانا غنظين في فضيل عثمان وعلي، وقد تقدم في أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين في هذا الحديث «وكان أبو عبد الرحمن مشائياً أي يفضل عثمان على علي وحبان بن عطية علواً أي يفضل علياً على عثمان».

قوله: (لقد علمت ما الذي) كذا للكشيهي وكذا في أكثر الطرق، وللحموي والمستعلمي هنا «من الذي» وعلى الرواية الأولى فاحال التحري، هو القول المعبر عنه هنا بقوله: «شيء» يقوله «وعلى الثانية الفاحل هو القائل.

قوله: (جرا) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز.

قوله: (صاحبك) زاد عفان «يعني علياً».

قوله: (على الدعاء) أي إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقاً.

قوله: (لا أبا لك) بفتح الهززة وهي كلمة تقال عند الحث على الشيء، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع في شدة عاونه أبوه فإذا قيل لا أبا لك فمعناه ليس لك أب، جد في الأمر جد من ليس له معاون، ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل.

قوله: (سمعتهم يقول) في رواية للمستعلمي والكشيهي هنا «سمعتهم يقول» بخذف الضمير والأول أوجه لقوله قال ما هو.

قوله: (قال بعثني) كذا لم وكان «قال» الثانية سقطت على عادتهم في إسقاطها خطأ والأصل قال أي أبو عبد الرحمن قال أي علي.

قوله: (والزبير وأبا مرثد) تقدم في غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبي رافع عن علي ذكر المقداد بدل أبي مرثد، وجع بأن الثلاثة كانوا مع علي، ووقع عند الطبري في

وفي رواية ابن فضيل « أو لأتلك » وذكر الإسماعيلي أن في رواية خالد بن عبد الله مثله، وعنده من رواية ابن فضيل لأجروندك جيم ثم زاي أي أصيرك مثل الجزور إذا ذهبت. ثم قال الإسماعيلي ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة يعني الترجمة الماضية في كتاب الجهاد، وهذه الرواية تخالفه أي رواية « أو لأتلك ». قلت: رواية « لأجروندك » أشهر ورواية « لأجروندك » كأنها مفسدة منها ورواية « لأتلك » كأنها باليمن من لأجروندك، ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لأنها إذا قلت سلبت ثابها في العادة فيستلزم التجرد الذي ترجم به. ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية عبيد الله بن أبي رافع بلطف « لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب » قال ابن التين: كذا وقع بكسر القاف وقش الياء التحتية وتشديد النون قال: والياء زائدة، وقال الكرماني: هو بكسر الياء ويفتحها كذا جاء في الرواية يأتياث الياء والقواعد التصريفية تقتضي حذفها. لكن إذا صحت الرواية فتحمل على أنها وقمت على طريق المشكلة لتخرجن، وهذا توجيه الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب للوث الغائب على طريق الالتصاق من الخطاب إلى الغيبة، قال: ويحذف فتح القاف على الياء للمجهول وعلى هذا فترفع الثياب، قلت: ويظهر في أن صواب الرواية « لتلقين » بالنون بلطف الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتر إلى تكلف تحريك، ووقع في حديث أسد « فقالت ليس معي كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله ﷺ أن ملكاً كتباً وألله لتعطيني الكتاب الذي معك أو لا أشرك عليك ثوباً إلا التمسنا فيه، قالت أو لستم بتاس من مسلمين؟ حتى إذا قلت أنها بتسنان في كل ثوب معها حلت عقاصها، وفيه « فرجما إليها فلا سيفيهما فقالا: وألله لتذيقنك الموت أو لتدفعن إلينا الكتاب، فأنكرت » ويجمع بينهما بأنهما هددها بالقتل أولاً فلما أصرت على الإنكار ولم يكن معها إذن بقتلها هددها بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة، وزاد في حديث أسد أيضاً « فقالت: أذمه إليكما على أن ترداني إلى رسول الله ﷺ » وفي رواية أخرى تقيف عن عبد الرحمن عند الطبري « فلم يزل علي بها حتى خافته » وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فالأكثر على الثاني فقد حدث فبين أهدر التي ﷺ معهم يوم الفتح لأنها كانت تنفي بهجاءه وهجاء أصحابه، وقد وقع في أول حديث أسد « أمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة » فذكرها فيهم ثم قال: « وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب ».

قوله: (هكذا قال أبو عوانة حاج) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب « خاخ » بمجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمل والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلطف « حاج » بمهمل ثم جيم قال عفان والناس يقولون « خاخ » أي بمجمتين، قال النووي قال العلماء هو غلط من أبي عوانة وكأنه اشتبه عليه بمكان آخر يقال له « ذات حاج » بمهمل ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج، وأما « روضة خاخ » فإنها بين مكة والمدينة بقرب المدينة. قلت: وذكر الراقي أنها بالقرب من ذي الحليفة على بريد من المدينة، وأخرج سمويه في فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال: وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة، وزعم السهيلي أن هشيماً كان يقولها أيضاً « حاج » بمهمل ثم جيم وهو وهم أيضاً، وسيأتي ذلك في آخر الباب، وقد سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بلطف « حتى تأثروا روضة كذا » فعمل البخاري كنى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هشيماً كان يصحها، وعلى هذا فلم يفرق أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمجمتين.

قوله: (فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فالتوى بها) في رواية عبيد الله بن أبي رافع « فإن بها طعينة معها كتاب » والظنية بناء معجمة وزن عظيمة فعيلة بمعنى فاعلة من الظن وهو الرحيل، وقيل: سميت طعينة لأنها تركب الظن التي تظن براكبها، وقال الخطابي: سميت طعينة لأنها تظن مع زوجها ولا يقال لها طعينة إلا إذا كانت في المروج وقيل: إنه اسم المروج سميت المرأة لركوبها فيه، ثم توسعوا فاطلقوه على المرأة ولم تكن في المروج، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها، وذكر الراقي أنها من مزنة وأنها من أهل المرح يفتح الراء بعدها جيم يعني قرية بين مكة والمدينة، وذكر الثعلبي ومن تبعه أنها كانت مولاة أبي صبي بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف، وقيل عمران بدل عمرو، وقيل: مولاة بني أسد بن عبد العزى، وقيل: كانت من موالى العباس، وفي حديث أسد الذي أشرت إليه عند ابن مردويه أنها مولاة لقرش. وفي تفسير مقاتل بن حيان أن حاطباً أعلما حشره عناد وكساده برأه، وعند الراقي أنها قتلت للمدينة فقال لها النبي ﷺ: جئت مسلمة؟ قالت: لا ولكن احتجبت، قال: فأين أنت عن شباب قرش؟ وكانت متفية، قالت: ما طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك، فكسأها وحملها فأتاها حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله ﷺ يريد أن يفرزو فخذلوا حركم، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب: فكتب حاطب إلى كزار قرش بكتاب يتصح لهم، وعند أبي يعلى والطبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي ﷺ أن يفرزو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك وأنشئ في الناس أنه يريد غير مكة، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك، وذكر الراقي أنه كان في كتابه أن رسول الله ﷺ أذن في الناس بالفرزو ولا أراه إلا يريدكم، وقد أصيب أن يكون إنذاري لكم بكتابي إليكم، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح.

قوله: (قال: يا رسول الله ما لي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله) وفي رواية المستملي « ما لي » بالوحدة بدل اللام وهو أوضح، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « أما والله فما أرتبت منذ أسلمت في الله » وفي رواية ابن عباس « قال وألله إنني لناصح لله ولرسوله ».

قوله: (ولكني أردت أن يكون لي عند القوم يد) أي مئة أدفع لها عن أهلي ومالي، زاد في رواية أخرى تقيف « وألله ورسوله أحب إلي من أهلي ومالي » وتقدم في تفسير المتبعة قوله: « كنت ملصقاً » وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب « ولكني كنت امرأ غريباً فيكم وكان في بنو ولأخوة بمكة فكتب لعملي أدفع عنهم ».

قوله: (وليس من أصحابك أحد إلا له هنالك) في رواية المستملي هنالك (من) قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث أسوليس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه في عياله غربي.

قوله: (قال: صدق، ولا تقولوا له إلا خيراً) ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه عما ذكر ويحتمل أن يكون بوحى.

قوله: (فهدا عمر) أي عاد إلى الكلام الأول في حاطب وفيه تصريح بأنه قال ذلك مرتين فالأولى كان فيها مضموراً لأنه لم يتضح له عنده في ذلك، وأما الثانية فكان اتضح عنده وصدقه النبي ﷺ فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيراً، ففي إعادة عمر ذلك الكلام إشكال. وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عنده لا يدفع ما وجب عليه من القتل،

تهذيب الآثار » من طريق أشعث تقيف عن أبي عبد الرحمن السلمي في هذا الحديث «ومعي الزبير بن العوام ورجل من الأنصار» وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كان باليمن الأعم، ووقع في « الأسباب » للواحد أي من مصر وعماراً وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستنداً وكأنه من تفسير ابن الكلبي فبني لم أراه في سير الراقي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه في تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أسد في قصة المرأة المذكورة. فأعبر جبريل النبي ﷺ بغيرها فبعت في أثرها عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب.

قوله: (روضة حاج) بمهمل ثم جيم.

قوله: (قال أبو عوانة حاج) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب « خاخ » بمجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمل والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلطف « حاج » بمهمل ثم جيم قال عفان والناس يقولون « خاخ » أي بمجمتين، قال النووي قال العلماء هو غلط من أبي عوانة وكأنه اشتبه عليه بمكان آخر يقال له « ذات حاج » بمهمل ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج، وأما « روضة خاخ » فإنها بين مكة والمدينة بقرب المدينة. قلت: وذكر الراقي أنها بالقرب من ذي الحليفة على بريد من المدينة، وأخرج سمويه في فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال: وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة، وزعم السهيلي أن هشيماً كان يقولها أيضاً « حاج » بمهمل ثم جيم وهو وهم أيضاً، وسيأتي ذلك في آخر الباب، وقد سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بلطف « حتى تأثروا روضة كذا » فعمل البخاري كنى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هشيماً كان يصحها، وعلى هذا فلم يفرق أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمجمتين.

قوله: (فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فالتوى بها) في رواية عبيد الله بن أبي رافع « فإن بها طعينة معها كتاب » والظنية بناء معجمة وزن عظيمة فعيلة بمعنى فاعلة من الظن وهو الرحيل، وقيل: سميت طعينة لأنها تركب الظن التي تظن براكبها، وقال الخطابي: سميت طعينة لأنها تظن مع زوجها ولا يقال لها طعينة إلا إذا كانت في المروج وقيل: إنه اسم المروج سميت المرأة لركوبها فيه، ثم توسعوا فاطلقوه على المرأة ولم تكن في المروج، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها، وذكر الراقي أنها من مزنة وأنها من أهل المرح يفتح الراء بعدها جيم يعني قرية بين مكة والمدينة، وذكر الثعلبي ومن تبعه أنها كانت مولاة أبي صبي بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف، وقيل عمران بدل عمرو، وقيل: مولاة بني أسد بن عبد العزى، وقيل: كانت من موالى العباس، وفي حديث أسد الذي أشرت إليه عند ابن مردويه أنها مولاة لقرش. وفي تفسير مقاتل بن حيان أن حاطباً أعلما حشره عناد وكساده برأه، وعند الراقي أنها قتلت للمدينة فقال لها النبي ﷺ: جئت مسلمة؟ قالت: لا ولكن احتجبت، قال: فأين أنت عن شباب قرش؟ وكانت متفية، قالت: ما طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك، فكسأها وحملها فأتاها حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله ﷺ يريد أن يفرزو فخذلوا حركم، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب: فكتب حاطب إلى كزار قرش بكتاب يتصح لهم، وعند أبي يعلى والطبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي ﷺ أن يفرزو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك وأنشئ في الناس أنه يريد غير مكة، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك، وذكر الراقي أنه كان في كتابه أن رسول الله ﷺ أذن في الناس بالفرزو ولا أراه إلا يريدكم، وقد أصيب أن يكون إنذاري لكم بكتابي إليكم، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح.

قوله: (يسر على يهو لها) في رواية محمد بن فضيل عن حصين « تشدد » بشين معجمة ومثناة فوقاية.

قوله: (فأبطينا في رحلها) أي طلبنا كأنهما فتشاً ما معها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل « فأثنا بغيرها فابطينا » وفي رواية الحارث « فوضعتنا متاعها وفشتنا فلم نجد ».

قوله: (لقد علمنا) في رواية الكشميهني « لقد علمنا » وهي رواية عفان أيضاً.

قوله: (لم حلف علي: والذي يخلف به) أي قال وألله وصرح به في حديث أسد وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب.

قوله: (لتخرجن الكتاب أو لأجروندك) أي أنزع ثيابك حتى تصير عريانة،

وتقدم إيضاحه في تفسير المتحفة.

قوله: (فالأضرب عقفه) قال الكرمانى هو بكسر اللام ونصب الباء وهو في تناول مصدر مخلوف وهو خير مبتدأ مخوف أي اتركني لأضرب عقفه فتركك لي من أجل الضرب، ويبرز سكون الباء والقاء زائدة على رأي الأضرب واللام للأمر، ويبرز تصحها على لغة وأمر التكلم نفسه باللام فصيح قليل الاستعمال، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع «دعي أضرب عتق هذا المنافق» وفي حديث ابن عباس «قال عمر فاعتزلت سيبي وقلت: يا رسول الله لمكني منه فإنه قد كفر» وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست بمعمومة قاله في الرد على الجاحظ أنه احتج بها على تكفير العاصي، وليس لإنكار القاضي معنى لأنها وردت بسند صحيح، وذكر البرقاني في مستخرجه أن مسلماً أخرجه، ورده الحميدي، والجميع بينهما أن مسلماً خرج سننهما ولم يسق لفظهما، وإذا ثبت فلمله أطلق الكفر وأراد به كفر التهمة كما أطلق الضاق وأراد به نفاق المعصية، وفي نظر لأنه استأنذ في ضرب عقفه فاشعر بأنه ظن أنه نفاق فكفر ولذلك أطلق أنه كفر، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب، فلما بين له النبي ﷺ عذر حاطب رجع.

قوله: (أو ليس من أهل بطن) في رواية الحارث «أو ليس قد شهد بدمراً» وهو استفهام تقرير، وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدمراً وزاد الحارث «فقال عمر بلى ولكنه نكث وظاهر أعدامك عليك».

قوله: (وما يدريك لعل الله اطلع) تقدم في فضل من شهد بدمراً رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله: «اعملوا ما شئتم» وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضاً مثلاً لم يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل ابن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حين فقال له النبي ﷺ: هل نزلت؟ قال: لا، إلا لقضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بعدها. وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمي، ويؤيده قول علي بن فمين قتل المحروية «لو أخبرتكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لنكثتم عن العمل» وقد تقدم بيانه، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام المحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة، وقد تعقب ابن بطلان على أبي عبد الرحمن السلمي فقال: هذا الذي قاله غشاً منه لأن حلياً على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل، ووجه ابن الجوزي والقرطبي في «لهم» قول السلمي كما تقدم، وقال الكرمانى: يحتمل أن يكون مراده أن علياً استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فصرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتنبه لم يؤاخذ به قطعاً، كذا قال وفيه نظر، لأن المجتهد مغفور عنه فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه، وله مع ذلك أجر فإن أصاب فله أجران، ولحق أن علياً كان مصيباً في حروبه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران، فظهر أن الذي فهمه السلمي استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطلان والله أعلم. ولو كان الذي فهمه السلمي صحيحاً لكان علي يتجرأ على غير الدماء كالأموال، والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل «يا صفراء وبا يبيضا غري غري» ولم يقتل عنه قط في أسر للمال إلا التحريم بالمهملة لا التجريم بالجيم.

قوله: (فقد أوجبت لكم الجنة) في رواية عبيد الله بن أبي رافع «قد غفرت لكم» وكذا في حديث عمر، ومثله في مغازي أبي الأسود عن عروة وكذا عند أبي عائد.

قوله: (فاغرورت عناه) بالعين المعجمة الساكنة والراء المكورة بينهما واو ساكنة ثم قاف أي امتلأت من الدموع حتى كأنها غرقت فهو اضمحلت من الغرق، ووقع في رواية الحارث عن علي «فاضت مينا عمر» ويجمع على أنها امتلأت ثم فاظت.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (خاخ أصح) يعني بمجمتين.

قوله: (ولكن كذا قال أبو عروانة) أي بمهمة ثم جيم.

قوله: (وحاج لصحيف وهو موضع) قلت: تقدم بيانه.

قوله: (وهشيم يقول خاخ) وقع للأكثر بالمجمتين، وقيل: ببل هو كقول أبي عروانة وبه جزم السهيلي، ويؤيد أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله: «روضة كذا» كما تقدم فلما كان بالمجمتين لما كنى عنه، ووقع في السيرة للقطب الحلبي «روضة خاخ» بمجمتين وكان هشيم يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عروانة انتهى. وهو يومه أن الخافرة بينها وبين الرواية المشهورة إنما هو في لهاء الأخيرة

قط ولس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فتد أبي عروانة أنها بالهاء المهملة جزماً وأما هشيم فالرواية عنه محتملة. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو بلغ بالصلاح أن يقطع له بالجنة لا يصمم من الوقوع في الذنب لأن حاطباً دخل فبين أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع، وفيه تعقب على من تأول أن المراد بقوله: «اعملوا ما شئتم» أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب. وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب، وعلى من جزم بتخليده في النار، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يمسلب. وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يمحله بل يعترف ويعتذر لئلا يجمع بين ذنبيه. وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المهلد تخويفاً لمن يستخرج منه الحق. وفيه هتك ستر الجاسوس، وقد استدل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرده النبي ﷺ عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر، ومنهم من فيله بأن يتكرر ذلك منه، والمعروف من مالك يجتهد فيه الإسماء، وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه وقال الشافعية والأكثر بمنزلة، وإن كان من أهل الميقات يعفى عنه. وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب عقوبة وبطال حسيه. وفيه العفو عن زلة ذوي الميمنة. وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما اطلمه الله عليه من صدقه في اعتفاه فلا يكون غيره كذلك، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله في حياته إنما تجري على ما ظهر منهم، وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضروه ولم يبع له قتلهم مع ذلك لإظهارهم الإسلام، وكذلك الحكم في كل من أظهر الإسلام ثم جري عليه أحكام الإسلام. وفيه من أعلام النبوة إطلاق الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك، وفيه إشارة الكبر على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد فمعه على المسلمين ويتخير الإمام في ذلك. وفيه جواز العفو عن العاصي. وفيه أن العاصي لا حرمة له وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لمصابتها سقطت حرمتها ما هندعها علي بتجردها قاله ابن بطلان. وفيه جواز غفران جميع الذنوب المجازاة الوقوع ضمن شاء الله خلافاً لمن أبى ذلك من أهل البدع، وقد استشكلت إقامة الحد على مسطح بقتل عائشة رضي الله عنها كما تقدم مع أنه من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومع حاطب، ولعل يكونه من أهل بدر، والجواب ما تقدم في «باب فضل من شهد بدمراً» أن عمل العفو عن الجبدي في الأمور التي لا حد فيها. فيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب ويذل على ذلك الدعاء به في عدة أخبار، وقد جمعت جزءاً في الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لعاملها بغفران ما تقدم وما تأخر سميتها «الحصول المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة» وفيها عدة أحاديث بأسانيد جيدة، وفيه تأديب عمر، وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب محضرة الإمام إلا بعد استئذانه. وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم، وفيه الكباء عند السرور ويمتثل أن يكون عمر بكى حيتل لما لحقه من المشروع والتندم على ما قاله في حق حاطب.

(خاتمة): اشتمل كتاب استنباط المرتلين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصولة للكر منقبة فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة واقفه مسلم على تخريجها جميعها، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار بعضها موصولة، والله أعلم.



وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا حَلَّتْهُمُ شَفَاةٌ مِّنْ رَبِّهِمْ وَلَكِنَّ مَن ذَرَعَ بِالنَّحْرِ صَبْرًا فَنَفَتْهُمُ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الزلزال: ١٠٦].

وَقَالَ: ﴿إِن لَّا تَقُولُوا إِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ مِّنْ أَنفِئَةٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وَهِيَ زَجْرَةٌ.

وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مَلَكُوتَ طَالِمِ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَاُ كِتَابٌ مِّنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ سَمِعْنَا مَقَالَكَ فِي الْأَرْضِ إِلَى قَوْلِهِ: عَفْرًا عَفْرًا﴾ [النساء: ٩٧-٩٩].

وَقَالَ: ﴿وَالْمُسْتَضْفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا

وصحياً وبلاً وخياً وسلاً مولى أبي حنيفة، فمات ياسر وامرأته في العذاب وصبر الآخرون. وفي رواية جاهد عن ابن عباس عند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خبياً وبلاً وعساراً، فطاعهم عمار وأبى الأخران فعذبوهم، وأخرجهم النخعي من مرسل زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عند بيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فسأوه عن النبي ﷺ فجلدهم غيره فأرادوا أن يعذبوه فقال هو يكفر بمحمد وما جاء به فأعجبهم وأطلقوه، فجاءه إلى النبي ﷺ فذكر نحوه، وفي سنده ضعف أيضاً. وأخرج عبد بن حميد عن طريق ابن سيرين «أن رسول الله ﷺ لقي عمار بن ياسر وهو يبكي فجعل مسح الدموع عنه ويقول أهلك المشركون فطغوك في الله حتى قلت لهم كذا، إن عادوا فعد» ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً، وهذه المراسيل تقوى بعضها ببعض، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق مسلم الأور وهو ضعيف عن جاهد عن ابن عباس قال: «عذب للمشركون عماراً حتى قال لهم كلاماً نقياً فاشتد عليه» الحديث. وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ [النحل: ١٠٦] قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه، إن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم». قلت: وعلى هذا فالاستثناء مقدم من قوله فليهم غضب كانه قيل فليهم غضب من الله إلا من أكره، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكره.

قوله: (وقال إلا أن تغوا منهم قهراً وهي تقية) أخذه من كلام أبي عبيدة قال: تقة وتقية واحد. قلت: وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية: لا يتخذ المؤمن الكافر ولياً في الباطن ولا في الظاهر إلا للتيقن في الظاهر فيجوز أن يواليه إذا خافه وبما فيه باطناً. قيل الحكمة في العدول عن الخطأ أن موالاته الكفار لا كانت مستطاعة لم يواجهه الله المؤمنين بالخطأ. قلت: ويظهر في أن الحكمة فيه أنه لا تقدم الخطأ في قوله: ﴿لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منهم فإنه منهم﴾ [المائدة: ٥١] كأنهم أخذوا بجموعهم حتى أنكروا على من كان له عذر في ذلك فنزلت هذه الآية رخصة في ذلك، وهو كالأيات الصريحة في الزجر عن الكفر بعد الإيمان، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك.

قوله: (وقال: إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض إلى قوله غفوراً غفوراً) وقال: «والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً» [النساء: ٧٥] هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب، وإنما أوردته بلفظه للتيقن ما وقع من الاختلاف عند الشراح، ووقع في رواية كريمة والأصيلي والقياسي «إن الذين توفاهم» فساق إلى قوله: ﴿في الأرض﴾ وقال بعدما إلى قوله: ﴿واجعل لنا من لدنك نصيراً» [النساء: ٧٥] وفيه تغيير، ووقع في رواية النسخي «إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ [النساء: ٩٧ - ٩٩] الآيات قال: «وما لكم لا تعفلون في سبيل الله» إلى قوله «نصيراً» [النساء: ٧٥] وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترابطة في السورة عن الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التنوير، وإنما صدر بالآيات المترابطة للإشارة إلى ما روي عن جاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة فأتاها تراكم منا إلا أن هاجرتهم فخرجوا فادركهم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكربين، واتصر ابن بطال على هذا الأخير وهزه للمفسرين وقال ابن بطال: «إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم» إلى «إن يفر عنهم» [النساء: ٩٧ - ٩٩] وقال: «إلا للمستضعفين» و«الظالم» أهلها» [النساء: ٧٥] قلت: وبما فيه تغيير من التلاوة إلا أنه تصرفاً فيما ساقه المصنف، وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال: «ولكن من شرح بالكفر صدراً» [النحل: ١٠٦] أي من فتح صدره لقبوله. وقوله: «الذين توفاهم الملائكة» [النساء: ٩٧] إلى قوله: «واجعل لنا من لدنك نصيراً» ليس التلاوة كذلك لأن قوله «واجعل لنا من لدنك نصيراً» [النساء: ٧٥] قبل هذا قال: ووقع في بعض النسخ إلى قوله «غفوراً رحيماً» [النساء: ١٥٥] وفي بعضها «فأولئك حصى الله أن يفر عنهم» [النساء: ٩٩] وقال: «إلا للمستضعفين من الرجال» [النساء: ٩٨] إلى قوله: «من لدنك نصيراً» [النساء: ٧٥] وهذا على نسق التثنية، وكذا قال فاطماً، فالآية التي آخرها نصيراً في أولها «والمستضعفين» بالواو لا بلفظ «إلا» وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله: «غفوراً رحيماً» محتمل لأن آخر الآية التي أولها «إن الذين توفاهم الملائكة» قوله: «وسات نصيراً» وآخر التي بعدها «سبيلاً» وآخر التي

أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك نصيراً واجعل لنا من لدنك نصيراً ﴿النساء: ٧٥﴾.

فَقَرَّرَ اللَّهُ الْمُسْتَضْعِفِينَ الَّذِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ تَرْكِهِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْمَكْرُوهَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَضْعِفاً، غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ مِنْ فِعْلِهِ مَا أَمَرَ بِهِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: التَّيَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِيَمَنْ يَكْرِهُهُ الْمَلُوءُ قَطْلًا: لَسَ يَخْشَى.

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَأَبْنُ الزُّبَيْرِ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَهْلَاءُ بِالنِّبَةِ» [رواجع: ٦].

٦٩٤٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَمَلٍ بْنِ قَبِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جَلَالٍ، عَنْ جَلَالِ بْنِ أَسَافَةَ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْهَبُ فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عَمَلِينَ مِنْ أَبِي رَيْحَةَ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَالْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ احْشُذْ وَطَأَتِكَ عَلَى مُعَرٍّ، وَابْتِثْ عَلَيْهِمْ سَيْتَ كَسْبَى يُوسُفَ».

[رواجع: ٨٠٤، أخرجه مسلم: ٦٧٥].

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الإكراه) هو إزام الغير بما لا يريد، وشروط الإكراه أربعة: الأول: أن يكون فاعله قادراً على إيقاع ما يهدد به وللملوم عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار. الثاني: أن يظن على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك. الثالث: أن يكون ما يهدد به فوراً، فلو قال إن لم تفعل كذا ضرتك غداً لا يهدد مكروهاً ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع: أن لا يظهر من الملوم ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن يترجى ويقول أنزلت فيصايد حتى يتزل، وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق واحدة وكذا عكسه، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التلبد قتل النفس بغير حق، واختلف في المكر هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أو لا قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: انمقد الإجماع على أن المكر على القتل مأمور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه يائمه إن قتل من أكره على قتله، وفلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره، ومقتضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الإكراه داعية الشرح كالإكراه على قتل الكافر وإكراهه على الإسلام، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرح كالإكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملجأ وهو من لا يجد مندوحة من الفعل كمن أُلقي من شاطئ وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السرقة ولا اختيار له في عمله وإنما هو آفة حضة، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الأمدي من التصريح على تكليف ما لا يطاق، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والناسي وهو أبعد من الملجأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالأسباب. وقال القفال: إنما شرع سجود السهو وجبت الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه متبهاً من حيث هو لا أن الغافل نهيته عنه حالة الغفلة إلا لا يمكنه التحفظ عنه، واختلف فيما يهدد به فاتفقوا على القتل وتلف المضروب والضرب الشديد والحبس الطويل، واختلفوا في سائر الضرب والحبس كيوم أو يومين.

قوله: (وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وساق إلى «عليهم» [النحل: ١٠٦]. هو وعيد لشديد لن ارتد خفراً، وأما من أكره على ذلك فهو مذموم بالآية، لأن الاستثناء من الإثبات نفي يقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوحيد والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال «أخذ للمشركون عماراً مسلماً فعذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له: كيف تجد ذلك. قال: مطمئناً بالإيمان. قال فإن عادوا فعد» وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وبقوله عبد الرزاق وعنه عبد بن حميد. وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند قال: «عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه» وهو مرسل أيضاً، وأخرج الطبري أيضاً من طريق حنبل المروفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف. وفيه أن للمشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه

بعدها ﴿غفراً غفوراً﴾ [النساء: ٩٩] وأخر التي بعدها ﴿غفوراً رحيماً﴾ [النساء: ١٠٠] فكانه أراد سياق أربعة آيات.

قوله: (فهلل الله المستضعفين الذي لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) يعني إلا إذا غلبوا. قال والمكره لا يكون إلا مستضعفاً غير متنع من فعل ما أمره به أي ما يأمره به من له قدرة على إيقاع الشر به، أي لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكره على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكره.

قوله: (وقال الحسن) أي البصري (التقية إلى يوم القيامة) وصله عبد بن حديد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي «عن الحسن البصري قال التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل تقية» ولقظ عبد بن حديد إلا في قتل النفس التي حرم الله يعني لا يملأ من أكره على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره. قلت: ومعنى التقية الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للمغير، وأصله وقية بوزن حزة فعلة من الوقاية، وأخرج البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: «التقية باللسان والقلب بطنين بالإيمان ولا يسقط يده للقتل».

قوله: (وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق ليس بشيء، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن) لما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة من طريق كرمة أنه سئل عن رجل أكرهه اللصوص حتى طلق امرأته فقال: قال ابن عباس: ليس بشيء، أي لا يقع عليه الطلاق. وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن كرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدي في جامعه والبيهقي من طريقه قال «حدثنا سفیان سمعت عمرواً يعني ابن دينار حدثني ثابت الأعرج قال: تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لتطلقا أو لأفعلن وافعلن فطلقتهما. ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يبرأ شيئاً»، أخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه. وأما قول الشعبي فوصله عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال: إن أكرهه اللصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع. ونقل عن ابن عيينة توجيهه وهو أن اللص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله. وأما قول الحسن فقال سعيد بن منصور «حدثنا أبو عروانة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئاً» وهذا سند صحيح إلى الحسن. قال ابن بطال تبعاً لابن المنذر: أجمعا على أن من أكرهه على الكفر حتى خشي على نفسه القتل كفره وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته، إلا محمد بن الحسن فقال: إذا أظهر الكفر صار مردداً ويأثم منه امرأته ولو كان في الباطن مسلماً. قال: وهذا قول توفي كحاكته عن الرد عليه لمخالفته النصوص. وقال قوم: عمل الرخصة في القول دون الفعل لا يسجد للصائم أو يقتل مسلماً أو ياكل الخنزير أو يزني، وهو قول الأوزاعي وسحنون، وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يجعل التقية في قتل النفس المحرمة. وقالت طائفة الإكراه في القول والفعل سواء. واختلف في حد الإكراه فأخرج عبد بن حديد بسند صحيح عن عمر قال: «ليس الرجل يأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب» ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولقظه «أربع كلهن كره: السجن والضرب والوعيد والقيء» وعن ابن مسعود قال: «ما كلام يدرأ عني سوطين إلا كنت متكلماً به» وهو قول الجمهور، وعند الكوفيين فيه تفصيل. واختلفوا في طلاق المكره فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع، ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقاتدة وأبي قلاب، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبي.

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصله المصنف في كتاب الأيمان بفتح الهمزة ولقظه «الأعمال بالنية» هكذا وقع فيه بدون «إنما» في أوله وإفراد النية، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح، ويأتي ما يتعلق بالإكراه في أول ترك الحيل قريباً. وكان البخاري أشار ببلوإياه هنا إلى الرد على من فرق في الإكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فالكره لا نية له بل نية عدم الفعل الذي أكرهه عليه. واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إنما هو على الكلام فيما بينهم وبين ربهم، فلما لم يكونوا معتقدين له جعل كائنه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال، هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل القاضي، وتعقبه ابن المنذر بأنهم أكرهوا على النطق وبالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك. والترك أفعال على الصحيح ولم يؤاخذوا بشيء من ذلك، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لأنه

أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينهي نفسه من القتل بأن يقتل غيره. ثم ذكر حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة» تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة يمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء، وفي كتاب الصلاة من طريق شبيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة «أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة» الحديث وفيه «قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم» فذكر مثل حديث الباب وزاد «وأهل المشرق يؤمنون من مفسر شافقون له» وفي الأدب من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: «لا رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال» فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتعلق بمشروعية الفتوى في النازلة وعمله في كتاب الوتر والله الحمد.

وقوله: (والمستضعفين) هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالإكراه لأنهم كانوا مكروهين على الإقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكروهاً كما تقدم، ويستفاد منه أن الإكراه على الكفر لو كان كفراً لا دعا لهم وسامهم مؤمنين.

١- باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر

٦٩٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ الطَّلَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنْ فِيهِ وَجَدَ حَلَاةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْفُرَ أَنْ يَهْوِيَ فِيهِ الْكُفْرُ كَمَا يَكْفُرُ أَنْ يَنْقَلِبَ فِي الْإِسْلَامِ». [راجع: ١٦، أخرجه مسلم: ٤٣].

٦٩٤٢- حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا عُبَادُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ سَمِيعٍ سَمِعَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُ، وَأَنْ غَمَزَ مُوَيْهِي عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَوْ أَفْعَسُ أَحَدٌ مِمَّا فَعَلْتُمْ بِغُفْمَانِ، كَانَ مَحْقُوقاً أَنْ يَنْقُضَ. [راجع: ٣٨١٢].

٦٩٤٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ، عَنْ خُبَّابِ بْنِ الْأَزْتِ قَالَ: حَكَّوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُوَسَّدٌ بِرَدَّةٍ لَهُ فِي حِلِّ الْكَبِيَةِ، فَقُلْنَا: أَلَا تَسْتَعِيرُ لَنَا، أَلَا تَدْعُو لَنَا؟ فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرُّجُلُ يَكْفُرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، فَيَجْعَلُ فِيهَا، فَيَجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُضَعُّ عَلَى رَأْسِهِ فَيَجْعَلُ يَصْنَعُ، وَيُشْطَطُّ بِأَمْشَاطِ الْعَبِيدِ مَا دُونَ لَحْوِيهِ وَعَظْمِيهِ، فَمَا يَصْنَعُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهِ لَيُؤْمِنَنَّ هَذَا الْأَمْرُ، حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، وَاللَّيْلَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكَيْنَكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ». [راجع: ٣٨١٢].

قوله: (باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن بالألا أن من اختار الضرب والهوان على التلظ بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والذي عمار ماتا تحت العذاب ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكفى المصنف بما يدل عليه، وذكر فيه ثلاثة أحاديث: الحديث الأول:

حديث «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان» الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار، والقتل والضرب والهوان أسهل عند المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالشدّة، ذكره ابن بطال أيضاً: فيه حجة لأصحاب مالك، وتعقبه ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر، وإنما يكون حجة على من يقول إن التلظ بالكفر أولى من الصبر على القتل، ونقل عن المهلب أن قوماً منعوا من ذلك واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] الآية، ولا حجة فيه لأنه قال فلا الآية المذكورة ﴿ومن يفعل ذلك عدواً وظلماً﴾ [النساء: ٣٠] فقيده بذلك، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظلماً ولا ممتدباً. وقد أجمعا على جواز تحم المالك في الجهاد انتهى، وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم

ولو أكره عليه لم يجز. قلت: لم يقتصر البخاري في الترجمة على المكروه وإنما قال « بيع المكروه ونحوه في الحق » فدخل في ترجمته المضطر، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصحح بيع المضطر، وقوله في آخر كلامه « ولو أكره عليه لم يجز » مردود لأنه إكراه بحسب، كذا تنقيح الكرماني. وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود. وقال ابن المنير: ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشئ الأول، ويجب بأن مراده بالحق الدين ويثبته ما عدله ما يكون بيعه لازماً، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا لدين عليهم. وأجاب الكرماني بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنابات، والمراد بقوله الحق للآليات وبقوله غيره الجلاء. قلت: ويحتمل أن يكون المراد بقوله: « وغيره » الذين فيكون من الخاص بعد العام، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالي فالبيع في الدين وهو سبب مالي أولى.

ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة، وقد تقدم في الجزية في « باب إخراج اليهود من جزيرة العرب » وبيّن فيه أن اليهود المذكورين لم يسبوا ولم ينسبوا، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فلوهم أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة ما بنى النضير، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان فتحها بعد إجلاء بني النضير وبني قينقاع وقيل: بني قريظة، وقد تقدمت قصة بني النضير في المغازي قبل قصة بدر وتقدم قول ابن إسحاق أنها كانت بعد بئر معونة، وعلى الحالفين فهي قبل عجيء أبي هريرة، وسياق إخراجهم مخالف لسياق هذه القصة فاتهم لم يكونوا داخلين للمدينة ولا جاعدين النبي ﷺ إلا ليعتصم بهم في دية رجلين قتلها عمرو بن أمية من حلفائهم فاردوا الفدر به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم يثيرون بين الإسلام وبين الخروج فأبوا فحاصروهم ففرضوا بالجلاء، وفيهم نزل أول سورة الحشر، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بني قريظة كانوا سكاناً داخلين للمدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم بعد فتح خيبر، ويحتمل أن يكونوا من أهل خيبر لأنهم لما ضحت أقر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فخرجهم النبي ﷺ وأوصى عند موته أن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر.

قوله: (بيت المدارس) بكسر الميم وآخره مهمله مفعول من الدرس والمراد به كبير اليهود ونسب البيت إليه لأنه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها، ووقع في بعض الطرق « حتى إذا أتى المدينة للدراس » ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرا فيه الخوارة ووجه الكرماني بأن إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر الأراك، وقال في النهاية مفعول غريب في المكان والمعروف أنه من صيغ المبالغة للرجل. قلت: والصواب أنه على حذف الموصوف والمراد الرجل، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية « حتى جئنا بيت المدارس » بتأخير الراء عن الألف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره، وفي حديث الرجم « فوضع مدراسها الذي يدرسها يده على آية الرجم » وفسر هناك بأنه أي صورا، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا.

قوله: (فقام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم) في رواية الكشيبي « فنادى».

قوله: (ذلك أريد) أي يقبولى أسلموا أي إن احترقتم أتني بلفظكم سقط عنى الحرج.

قوله: (اعلموا أن الأرض) في رواية الكشيبي « أما الأرض » في الموضعين وقوله لله ورسوله قال النووي لله انتزاع كلام ورسوله حقيقة لأنها ما لم يرجف للمسلمون عليه بحبل ولا ركاب، كذا قال والطاهر ما قال غيره أن المراد أن الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القام بتفدي أوبره.

قوله: (أجلكم) بضم اوله وسكون الجيم أي اخرجكم وزنه ومعناه.

قوله: (فمن وجد) كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بماله شيئاً الباء متعلقة بشيء عذوف أو ضمن وجد معنى فعل فله بالياء، أو وجد من الوجدان والياء سببية أي فمن وجد ما له شيئاً من المحبة، وقال الكرماني: الباء هنا للمقابلة فجعل وجد من الوجدان.

٣- باب لا يجوز نكاح المكروه

﴿ وَلَا تَكْرَهُوا زَوَاجَكُمْ عَلَى الْبَهَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا لِنَبْسِكُمْ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور: ٣٢].

من قال بأولوية التلطف على بذل النفس للقتل، وإن كان قاتل ذلك بمعص فليس بشيء، وإن قيد بما لو عرض ما يرجع المقتول كما لو عرض على من إذا تلفظ به نفع متعدد ظاهراً فينبه.

الحديث الثاني:

قوله: (عبداد) هو ابن أبي النعمان فيما جزم به أبو مسعود وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديث في « باب إسلام سعيد بن زيد » من السيرة النبوية، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن سعيداً وزوجته أخت عمر اختاروا الحوان على الكفر، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة. وقال الكرماني: هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما يرضى قاتليه فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق الأولى، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال، وقيل: سبقتها أم الفضل زوج العباس.

الحديث الثالث:

قوله: (يحيى) هو النعمان، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم أيضاً، وخباب يفتح الحاء للمجمة وموحدين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب ما لقي النبي ﷺ من المشركين بمكة » من السيرة النبوية، ودخوله في الترجمة من جهة أن طلب خياب الدماء من النبي ﷺ على الكفار دل على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلماً وعدواناً، قال ابن بطال: إنما لم يجب النبي ﷺ سؤال خياب ومن معه بالدماء على الكفار من قوله تعالى: ﴿ ادعوني استجب لكم ﴾ [غافر: ٦٠] وقوله: ﴿ فلو لا إذ جاءهم بأنتا تضرعوا ﴾ [الأنعام: ٤٣] لأنه علم أنه قد سبق الفدر بما جرى عليهم من البلوى ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من أتبع الأنبياء فصرخوا على الشدة في ذات الله، ثم كانت لهم العافية بالفرج وجزيل الأجر، قال: فلما غير الأنبياء فواجب عليهم الدماء عند كل نازلة لأنهم لم يطعموا على ما أطلع عليه النبي ﷺ انتهى ملخصاً. وليس في الحديث تصريح بأنه « لم يدع لهم بل يحتمل أنه دما، وإنما قال: « قد كان من قبلكم يؤخذ الخ » تسلية لهم وإشارة إلى الصبر حتى الملة المقدورة، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « ولكنكم تستمعون ».

وقوله في الحديث (بالشار) بنون ساكنة ثم شين معجمة معروفة، وفي نسخة بياء مثناة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لغة فيه.

وقوله: (من دون لحمه وعظمه) وللاكثر « ما » بدل « من » وقوله: « هو الأمر » أي الإسلام، وتقدم المراد بصنعا في شرح الحديث، قال ابن بطال: أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله من اختار الرخصة، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلاً فالنفل أولى، وقال بعض المالكية: بل يأثم إن منع من أكل غيرها فإنه يصير كالمضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل.

٢- باب في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره

٦٩٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ: عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَيْمَنَّا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ عَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: « انْظُرُوا إِلَى يَهُودَ ». فَنَحَرْنَا مَقَعَ حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ الْمُنَازِسِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَادَاهُمْ: « يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، اسْلِمُوا تَسْلَمُوا ». فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ: « ذَلِكَ أُرِيدُ ». ثُمَّ قَالَهَا ثَانِيَةً، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، ثُمَّ قَالَ ثَالِثَةً، فَقَالَ: « اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ مِمَّا لَيْسَ بِحَقِّهِ، فَلْيُعْطِ، وَلَا فَاطِلُوا أَمَّا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. [راجع: ٣١٦٧، أخرجه مسلم: ١٧٦٥].

قوله: (باب في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره) قال الخطابي: استدل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المكروه والحديث بيع المضطر أشبه، فإن المكروه على البيع هو الذي يحمل على بيع الشيء شاء أو أبى، واليهود لو لم يبيعوا لأرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شعروا على أموالهم فاختاروا بيعها فصارتوا كأنهم اضطروا إلى بيعها كمن رده دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جليلاً

٦٩٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُبِرَ مَمْلُوكًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟» فَأَشْرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ النَّحَّاسِ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ. قَالَ: فَسَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عَبْدًا قِطْبِيًّا، مَاتَ عَامَ أَوَّلِ لِرَاجِعِ: ٥١٣٨.

(٢١٤١، أخرجه مسلم: ٩٩٧، مطولاً في الإيمان: ٥٨).

قوله: (باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعته لم يحن أي ذلك البيع والهبة، والعبد باق على ملكه).

قوله: (رويه قال بعض الناس. قال: فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز أي ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة).

قوله: (يزعمه) أي عنده، والزعم يطلق على القول كثيراً.

قوله: (وكذلك إن ذبوه) أي يعتقد التدبير نقل ابن بطال من محمد بن مسنون قال: وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المكره باطل، وهذا يقتضي أن البيع مع الإكراه غير ناقل للملك، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه، وإن قالوا إنه ناقل فلم خصوا ذلك بالمتى والهبة دون غيرها من التصرفات؟ قال الكرمان: ذكر الشيخ أن المراد بقول البخاري في هذه الأبواب «بعض الناس» الهبة وغرضهم أنهم يتناقضوا، فإن بيع الإكراه إن كان ناقلًا للملك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير، وإن قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير أيضاً، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك، وفيه تحكم وتقييد بشئ شخص. وقال المذهب: أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع، وذكر عن أبي حنيفة إن أعتقه المشتري أو ذبوه جاز وكذا الموهوب له، وكأنه قاسه على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ. ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المذبح وقد تقدم شرحه مستوفى في المتن، قال ابن بطال: ووجه الرد به على القول المذكور أن الذي ذبوه لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فورد عليه النبي ﷺ ذلك، وإن كان ملكه للمذبح كان صحيحاً فكان من اشتراه شراءً فاسداً ولم يصح له ملكه إذا ذبوه أو أعتقه أول أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه.

٥- باب من الإكرام

﴿كُرْهًا﴾ [الأطراف: ١٥] و﴿كُرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]: وأجده.

٦٩٤٨- حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا اسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ مَوْلَانُ بْنُ قُرُوزٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَخَدَّيْ عَطَاءُ أَبُو الْحَسَنِ السُّوَلِيُّ، وَلَا أَطْفَهَ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرَوْا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ [آية النساء: ١٩]. قَالَ: كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْثَاقُهُ أَحَقُّ بِأَمْرَائِهِ: إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَرَوُجُهَا، وَإِنْ شَاءُوا زَوَّجُهَا، وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يُزَوَّجُوا، فَهَمَّ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ فِي ذَلِكَ. [راجع: ٤٥٧٩].

قوله: (باب من الإكرام) أي من جملة ما ورد في كرامة الإكرام ما تضمنته الآية، وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرَوْا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ [النساء: ١٩] وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء، فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهما عن حسين بن منصور عن أسباط، وحسين بن أبي سريته ما له في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به الكلبياني، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ حدثنا الحسن بن منصور أبو عزمه حدثنا حجاج بن محمد فذكر حديثاً، وذكر الخطيب أن محمد بن غنجد روى عن أبي علي هذا فسماه حسناً بالصغير فيحتل أن يكون هو، وذكر المزي مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة، وقوله في الترجمة: «كرهاً وكرهاً واحداً» أي بفتح أوله وبضمه بمعنى واحد وهذا قول الأكثر، وقيل: بالضم ما أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك عليه غيرك، ووقع لغير أبي ذر «كره وكره» بالرفع فيهما، وسقط للنسفي أصلاً، وقد تقدم في تفسير سورة النساء. وقال ابن بطال من المذهب: يستغاد منه أن كل من أسلك امرأته طمعاً أن تموت فيرثها لا يجل له ذلك بنص القرآن، كذا قال ولا

٦٩٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنِي يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حَسَّاءَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَيْبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ بِكَأَمَحَا. [راجع: ٥١٣٨].

٦٩٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ ذُكْرَانُ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَيْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَإِنْ الْبِكْرُ تَسْتَأْمَرُ فَتَسْخِي فَتَسْكُتُ قَالَ: «مَسْكَتُهَا إِذْنُهَا». [راجع: ٥١٣٧، أخرجه مسلم: ١٤٢٠، بحر].

قوله: (باب لا يجوز نكاح المكره) للمكره بفتح الراء.

قوله: (ولا تكرر هو فيناكم على البغاء إلى قوله غفور رحيم) كذا لأبي ذر والإسماعيلي وزاد القاسبي لفظ «إكرامهن» وعند النسفي «آية» بدل قوله الخ، وكذا للجرجاني، وساق في رواية كرهة الآية كلها. والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الأمة وكذا الخادم ولو كانت حرة، وحكمة التثنية بقوله ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣] أن الإكراه لا يتأثر إلا مع إرادة التحصن لأن الطبيعة لا تسمى مكرهة فالتدبير تبتايمه اللاتي جرت عاداتهن بالبقاء وخفي هذا على بعض المفسرين فجعلوا ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣] متعلقاً بقوله فيما قبل ذلك ﴿وَاتَّخَذُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢] وسيأتي بقية الكلام على هذه الآية بعد باين، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار إلى أنه يستغاد مطلوب الترجمة بطريق الأولى لأنه إذا نهى عن الإكراه فيما لا يجل فالنهي عن الإكراه فيما يجل أولى، قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى بطلان نكاح المكره، وأجازوه الكوفيون قالوا فلو أكره رجل على تزويج امرأة بشرة آلاف وكان صدقاً مثلاً ألفاً أصح النكاح ولزمته الآلاف وبطل الزائد، قال: فلما أبطلوا الزائد بالإكراه كان أصل النكاح بالإكراه أيضاً باطلاً إلا فلو كان راضياً بالنكاح وأكره على المهر كانت المسألة اتصافية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول، ولو أكره على النكاح ولو طه لم يحد ولم يلزمه شيء، وإن وطئ اختاراً غير راض بالمعد حد. ثم ذكر في الباب حديثين:

أحدهما: حديث حسناء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها مهملة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جد الراويين عنها بيمين وياء مثناة من تحت، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وأنها كانت غير بكر وذكر ما ورد فيه من الاختلاف. ثانيهما:

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفیان) الظاهر أنه القرطبي وشيخه الثوري، ويحتمل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عينة فإن كلا من السفيانيين معروف بالرواية عن ابن جريج، لكن هذا الحديث إما هو عن القرطبي كما جزم به أبو نعيم، والقرطبي إذا أطلق سفیان أراد الثوري وإذا أراد ابن عينة نسب.

قوله: (ذُكْرَانُ) يعني مولى عائشة.

قوله: (قلت: يا رسول الله يستأمر النساء في أبيضاعهن؟ قال: نعم) في رواية حجاج بن محمد وأبو عاصم عن ابن جبر «سمعت أن أبي مليكة يقول قال ذُكْرَانُ: سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا؟ فقال: نعم تستأمر» وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلام من إيصال العقد.

وقوله: (مسكاتها) هو لغة في السكوت، ووقع عند الإسماعيلي من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن القرطبي بلفظ «سكوتها» وفي رواية حجاج وأبي عاصم «ذلك إذنها إذا سكنت» وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بلفظ «صمتها» وتقدم شرحه أيضاً هناك وبين الاختلاف في صحة إنكاح الولي الجبر البكر الكبيرة، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها.

٤- باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعته لم يجز

وه قال بعض الناس: وقال: فإن نذر المشتري فيه نذراً، فهو جائز بزعمه، وكذلك إن ذبوه.

يلزم من النص على أن ذلك لا يعمل أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهري.

٦- باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

[النور: ٣٣].

٦٩٤٩- وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عُبَيْدًا مِنْ رِثْقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلَدَتِهِ مِنَ الْخُمُسِ، فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى الْقَضَاءِ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ وَفَقَاهُ، وَلَمْ يَجِدْ وَلَدَتَهُ الْوَلِيدَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: فِي الْأَمَةِ الْيَكْرُ يَقْرَعُهَا الْخَوْرُ: يَقِيمُ ذَلِكَ الْحَكَمُ مِنَ الْأَمَةِ الْقَلْبَاءُ بِقَدْرِ تَمَيُّزِهَا وَتَجَلُّدُهَا، وَكَيْسٌ فِي الْأَمَةِ الْيَكْرُ فِي قَضَاءِ الْأَمَةِ غَرَمٌ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

٦٩٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَاجَرَ لِزَوَّاجِهِمْ بِسَارَةٍ، دَخَلَ بِهَا قَرْنَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمَلُوكِ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ: أَنْ أَرْسِلَ إِلَيَّ بِهَا، فَقَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوَحُّشًا وَتَضَلُّيًا، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ أَهْنَتْ بِكَ وَبِرَسُولِكَ، فَلَا تَسْلُطْ عَلَيَّ الْكَافِرُ، فَعُذَّ حَتَّى رَكِبْتُ بِرَجُلِهِ». [راجع: ٢٢١٧، أخرجه مسلم: ٢٣٧١، مطولاً].

قوله: (باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها قوله تعالى: ومن يكْرِههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) أي من: وقد قرئ في الشاذ «فإن الله من بعد إكراههن من غفور رحيم» وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبير ونسب أيضاً لابن عباس والمفحوظ عنه تفسيره بذلك وكذا عن جماعة غيره، وجوز بعض للمعربين أن يكون التقدير «ثم» أي من وقع منه الإكراه لكن إذا تاب، وضمف لكون الأصل عدم التقدير، وأوجب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط، واستشكل تعليق للمفسرة لمن لأن التي تكره ليست أئمة، وأوجب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرعاً فربما قصرت عن الحد الذي تملز به فقام مناسب تعليق للمفسرة، وقال البيضاوي: الإكراه لا يتالي للمواخلة. قلت: أو ذكر المفسرة والرحلة لا يستلزم تقسم الإثم فهو كقولها: «من اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم» [البقرة: ١٧٣] وقال الطيبي: يستفاد منه الوعيد الشديد للمكرمين من وفي ذكر المفسرة والرحلة ترمي وتقدر انتهىوا أيها المكرومون فإنهم مع كونهم مكروهات قد يؤاخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف يكف بكم أئمت، ومناسبتها للترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم على المكروهة على الزنا يلزم أن لا يجب عليها الحد وفي صحيح مسلم عن جابر أن جلوية لعبد الله بن أبي بقال لما مسلمة وأخري يقال لها أمية وكان يكوهما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا تَخَيُّكُمْ عَلَى الْبَنَاءِ﴾ [النور: ١٣٣] الآية.

قوله: (وقال الليث) هو ابن سعد (حدثني نافع) هو مولى ابن عمر.

قوله: (أن صفيّة بنت أبي عبيد أخبرت) يعني الصفيّة امرأة عبد الله بن عمر.

قوله: (أن عبداً من رقيق الإمارة) بكر الألف أي من مال الخليفة وهو عمر.

قوله: (وقع على وليلة من الخمس) أي من مال خمس التهمة الذي يتعلق التصرف فيه بالإمام، والمراد زنى بها.

قوله: (فاستكرهها حتى القضاء) بقاف وضاد معجمة مأخوذ من القضاة وهي طردة البكر، وهذا يدل على أنها كانت بكراً.

قوله: (فجلده عمر الحد وفقاه) أي جلده حسين جلدة وفقاه نصف ستة، لأن حده نصف حد الحر، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق يضي كالحر، وقد تقدم البحث فيه في الحدود. وقوله: «لم يجد الوليدة لأنه استكرهها» لم أقف على اسم واحد منها. وهذا الأثر وصله أبو القاسم البيهقي عن معاذ بن موسى عن الليث بمثلته سواء، ووقع لي عالياً جداً بيني وبين صاحب الليث فيه سبعة أشهر بالسماع المتصل في يزيد من مشافة ستة، قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحد بن نعمة سماعاً أنبأ أبو المنجا بن عمر أنبأ أبو الوقت أنبأ محمد بن عبد العزيز أنبأ عبد الرحمن بن أبي

شرح أنبأ البيهقي فذكره، وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال: «استكرهت امرأة في الزنا فلما أرسل رسول الله ﷺ عنها الحد» وسنده ضعيف.

قوله: (وقال الزهري في الأمة البكر بفروعها) بقاء ويعين مهمل أي يقتضها.

قوله: (يقيم ذلك) أي الاقتراح (الحكم) بفتحين أي الحاكم.

قوله: (يقدر ثمنها) أي على الذي اقتضها ويجلد، والمعنى أن الحاكم يأخذ من المقترح حبة الاقتراح بنسبة قيمتها أي أرش النقص، وهو التفاوت بين كونها بكراً أو ثيباً. وقوله «يقيم» بمعنى يقرء وقائلة قوله: «ويجلد» لدفع توهم من يظن أن العقر يضي عن الجلد.

قوله: (وليس في الأمة الثيب في قضاء الأئمة غرم) بضم المعجمة أي غرامة، ولكن عليها الحد. ثم ذكر طرفاً من حديث أبي هريرة في شأن إبراهيم وسارة مع الجبار، وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء.

وقوله هنا: (الظالم) يهجم هناك بلفظ «الكافر».

وقوله: (هط) بضم الغين المعجمة أي خم وزنه ومعناه وقيل: ختق، ونقل ابن التين أنه روي بالعين المهملة وأخذ من المعطعة وهي حكاية صوت، وتقدم الخلاف في تسمية الجبار، والمراد بالقربة حران وقيل: الأردن وقيل: مصر.

وقوله: (إن كنت) ليس للشك تقديره إن كنت مقبولة الإيمان عندك.

وقوله: (وذكر) أي حرك، قال ابن التين: ما كان ينبغي إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أصلاً، وليس لها مناسبة للترجمة إلا سقوط اللامعة عنها في الخلوة لكونها كانت مكروهة على ذلك، قال الكرمانى تيمناً لأن يطلع: وجه إدخال هذا الحديث في هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا لامعة عليها في الخلوة مكروهة كذلك غيرها لو زنى بها مكروهة لا حد عليها.

(تكميل): لم يذكروا حكم إكراه الرجل على الزنا، وقد ذهب الجمهور أنه لا حد عليه، وقال مالك وطائفة: عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا بالذمة، وسواء أكرهه سلطان أم غيره، وعن أبي حنيفة يجد إن أكرهه غير السلطان، خالفه أصحابه، واحتج المالكية بأن الانتشار لا يحصل إلا بالمطالبة وسكون النفس، والمكره بخلافه لأنه خاضع، وأوجب بالمتن وبأن الوطء يتصور بغير انتشار. والله أعلم.

٧- باب يمين الرجل لصاحبه:

إنه أخوه، إذا خاف عليه القتل أو نحوه

وكذلك كل مكروه يخاف، فإنه يذهب عنه المظالم، ويُقَاتِلُ دُونَهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، فَإِنْ قَاتَلَ دُونَ الْمَظْلُومِ فَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِ وَلَا إِصْصَافَ.

وَأَنْ قِيلَ لَهُ: تَشْرِيْنُ الْعَمْرُ، أَوْ تَأْكُلُنُ الْمَيْتَةَ، أَوْ تَقْبِضُنْ عَبْدَكَ، أَوْ تُقْرِبُ بَيْتِي، أَوْ تُهَبِّ هَيْتَهُ، أَوْ تُحَلُّ غَدَتَهُ، أَوْ تَقْتُلُنْ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ، وَسِيقَةُ ذَلِكَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَوْ قِيلَ لَهُ: تَشْرِيْنُ الْخَمْرَ، أَوْ تَأْكُلُنُ الْمَيْتَةَ، أَوْ تَقْتُلُنْ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ، أَوْ دَارَ رَجْمٍ مُعْرَمٍ، لَمْ يَسْفَهُ، لِأَنَّهُ هَذَا كَيْسٌ بِمَنْظَرٍ، ثُمَّ نَافَضَ فَقَالَ: إِنْ قِيلَ لَهُ: تَقْتُلُنْ أَبَاكَ أَوْ أَبَاكَ، أَوْ تَقْبِضُنْ هَذَا الْعَبْدَ، أَوْ تُقْرِبُ بَيْتِي أَوْ تُهَبِّ هَيْتَهُ، يَلْزَمُهُ فِي الْقِيَامِ، وَلَكِنْ نَسْتَحْسِنُ وَقَوْلُ: التَّبَعُ وَالْهَيْبَةُ، وَكُلُّ غَضَبٍ فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ، فَرَوْنَا بَيْنَ كُلِّ دِي رَجْمٍ مُعْرَمٍ، وَغَيْرِهِ، بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَالَ لِزَوَّاجِهِمْ لِأَرْوَاحِهِ: فَلْيُخَيِّرُوا، وَذَلِكَ فِي اللَّهِ.

وَقَالَ الثَّوْبِيُّ: إِذَا كَانَ الْمُسْتَخْلِفُ ظَالِمًا فِيهِ الْحَالِفُ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فِيهِ الْمُسْتَخْلِفُ.

٦٩٥١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ غَعْبِلٍ، عَنْ ابْنِ جَهْمٍ: أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ

في حاجة أخيه كان الله في حاجته. [راجع: ٢٤٤٢، أخرجه مسلم: ٢٥٨٠، زيادة].

٦٩٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَصْرُ أَخِيكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْصُرَهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: «تَحْجُزُهُ، أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ». [راجع: ٢٤٤٣].

قوله: (باب بين الرجل لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه) جواب الشرط يأتي بعده.

قوله: (و كذلك كل مكروه يخاف لئانه) أي المسلم (يلتجئ) ينتج أوله وضم الذال المعجمة أي يدفع (منه الظالم ويقاتل دونه) أي عنه (ولا يجذله) قال ابن بطال: ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على عين إن لم يملحه قتل أخوه المسلم أنه لا حث عليه، وقال الكوفيون يحنث لأنه كان له أن يوري فلما ترك التورية صار قاصداً لليمين فيحنث. وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنبهته مخالفة لقوله: «الأعمال بالنيات».

قوله: (وإن قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص) قال الداودي: أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص، قال والدنية تسمى أرساً، قلت: الأولى أن قوله: «ولا قصاص» تأكيد، أو أطلق القود على الدية. وقال ابن بطال: اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية؟ فقالت طائفة: لا يجب عليه شيء للحديث المذكور فيه «ولا يسلمه» وفي الحديث الذي بعده «انصر أخاك» وبذلك قال عمر، وقالت طائفة: عليه القود وهو قول الكوفيين. وهو يشبه قول ابن القاسم والحافظ من المالكية، وأجابوا عن الحديث بأن فيه التنبيه إلى النصر وليس فيه الإذن بالقتل، والمنتهى قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم ترجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه، فإذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدفع على الظالم كان دمه هدراً وحسب له فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره.

قوله: (وإن قيل له لتشرين الحمر أو لتاكلن الميتة أو لتعين عبدك أو لتقر بدلين أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أبك أو أخاك في الإسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم) قال الكرمانى: المراد بكل العقدة نسخها وقيد الأخ بالإسلام ليكون أعم من القريب «وسعه ذلك» أي جاز له جميع ذلك ليخلص أياه وأخاه، وقال ابن بطال ما ملخصه: مراد البخاري أن من هد بقتل والده أو بقتل أخيه في الإسلام إن لم يفعل شيئاً من المعاصي أو يقر على نفسه بدلين ليس عليه أو يهب شيئاً لغيره يبرئ طيب نفس من محل عقداً كإطلاق والعتاق بغير اختياره أو يفعل جميع ما هد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده موصولاً ومعلولاً، وبه ابن التين على وهم وقع للداودي الشارح حاصله أن الداودي وهم في إيراد كلام البخاري فجعل قوله: «لتقتل» بالثاء وجعل قول البخاري وسعه ذلك «لم يسعه ذلك» ثم تعقب بأنه إن أراد لا يسعه في قتل أبيه أو أخيه فصوب، وأما الإقرار بالدين والدية والبيع فلا يلزم، واختلف في الشرب والأكل، قال ابن التين: قرأ لتقتل بقاء المخاطبة وإنما هو بالنون.

قوله: (وقال النخعي: إذا كان المستحلف ظالمًا فبني الحالف، وإن كان مظلوماً فبني المستحلف) وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظ: «إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على ما نرى وعلى ماورئ، وإذا كان ظالمًا فاليمين على نية من استحلفه» وصله ابن أبي شيبة من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظ: «إذا كان الحالف مظلوماً فله أن يوري». وإن كان ظالمًا فليس له أن يوري» قال ابن بطال: قول النخعي يدل على أن النية عند نية المظلوم أبداً، وإلى مثله ذهب مالك والجمهور، وعند أبي حنيفة النية في الحالف أبداً. قلت: ومنهيب الشافعي أن الحلف إن كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي راجعة إلى نية صاحب الحق، وإن كان في غير الحكم فالنية نية الحالف. قال ابن بطال: ويتصور كون المستحلف مظلوماً أن يكون له حق في قتل رجل فيجده ولا يبيته له فيستحلفه فتكون النية نية لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية. ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر مرفوعاً «المسلم أخو المسلم» وقد تقدم من هذا الوجه باتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحاً.

ولا سنة «يعني أن مذهب الحنفية في ذي الرحم يختلف منهمهم في الأجنبي، فلو قيل لرجل: لتقتل هذا الرجل الأجنبي أو لتعين كذا فقتل لينجيه من القتل لزمه البيع، ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم يلزمه ما عقده. والحاصل أن أصل أبي حنيفة اللزوم في الجميع قياساً لكن يستثنى من له منه رحم استحساناً، ورأى البخاري أن لا فرق بين القريب والأجنبي في ذلك لحديث «المسلم أخو المسلم» فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب، ولذلك استشهد بقول إبراهيم «هذه أختي» والمراد أخوة الإسلام، ولا فتكاح الأخت كان حراماً في ملة إبراهيم، وهذه الأخوة ترجب حياة أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه، فهو كما لو قيل له لتفعلن كذا أو لتقتلن فإنه يسعه إتيانها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الإثم. وقال الكرمانى: يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بمضطر لأنه غير في أمور متعلقة والتخيير ينافي الإكراه، فكما لا إكراه في الصورة الأولى وهي الأكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والدية والموت، فحيث قالوا بطلان البيع استحساناً فقد ناقضوا إذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه. قلت: ولقائل أن يقول بعدم الإكراه أصلاً، وإنما أثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنا في أمر المحرم لمعنى قام به، وقوله في أول التقرير «في أمور متعلقة» ليس كذلك بل الذي يظهر أن «أو» فيه للتزويج لا للتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرمانى: وقوله أي البخاري أن يفرقه بين المحرم وغيره شيء. قالوا لا يدل عليه كتاب ولا سنة أي ليس فيها ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه، قالوا هو أيضاً كلام استحسانى، قال: وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب إذ هو خارج عن فقه. قلت: وهو حجب منه لأن كتاب البخاري كما تقدم تقريره لم يقصد به إيراد الأحاديث تقيلاً صرفاً بل ظاهر وضعه أنه يعمل كتاباً جامعاً للأحكام وغيرها، وفقهه في تراجمه، فلذلك يورد فيه كثيراً الاختلاف العالي ويرجع أحياناً ويسكت ترقفاً عن الجزم بالحكم ويورد كثيراً من التفاسير ويشير فيه إلى كثير من العلل وترجيح بعض الطرق على بعض، فإذا أورد فيه شيئاً من المباحث لم تستغرب، وأما رمزه إلى أن طريقة البحث ليست من فقه، فذلك شكاة ظاهر عنك عارها، فلبخاري أسوة بالأكمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي النور والحميدي وأحمد وإسحاق، فهذه طريقهم في البحث وهي عسلة للمقصود وإن لم يجرعوا على اصطلاح المتأخرين.

قوله: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لأمراته) في رواية الكشي «لسارة».

قوله: (هذه أختي وذلك في الله) هذا طرف من قصة إبراهيم وسارة مع الجبار، وقد وصله في أحاديث الأنبياء وليس فيه «وذلك في الله» بل تقدم هناك تشان منهما في ذات الله قوله: «إني سقيم» (الصفات: ٨٩) وقوله: «بل فعله كبيرهم هذا» (الأنبياء: ٦٣) ومفهومه أن الثالثة وهي قوله: «هذه أختي» ليست في ذات الله، فعلى هذا قوله «وذلك في الله» من كلام البخاري ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور، لأن المراد أنهما من جهة عض الأمر الإلهي بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نزع وحط له، ولا ينبغي أن يكون في الله أي من أجل توصله بذلك إلى السلامة عما أراده الجبار منها أو منه.

قوله: (وقال النخعي: إذا كان المستحلف ظالمًا فبني الحالف، وإن كان مظلوماً فبني المستحلف) وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظ: «إذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على ما نرى وعلى ماورئ، وإذا كان ظالمًا فاليمين على نية من استحلفه» وصله ابن أبي شيبة من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي بلفظ: «إذا كان الحالف مظلوماً فله أن يوري». وإن كان ظالمًا فليس له أن يوري» قال ابن بطال: قول النخعي يدل على أن النية عند نية المظلوم أبداً، وإلى مثله ذهب مالك والجمهور، وعند أبي حنيفة النية في الحالف أبداً. قلت: ومنهيب الشافعي أن الحلف إن كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي راجعة إلى نية صاحب الحق، وإن كان في غير الحكم فالنية نية الحالف. قال ابن بطال: ويتصور كون المستحلف مظلوماً أن يكون له حق في قتل رجل فيجده ولا يبيته له فيستحلفه فتكون النية نية لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية. ثم ذكر البخاري حديث ابن عمر مرفوعاً «المسلم أخو المسلم» وقد تقدم من هذا الوجه باتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحاً.

قوله: (حدثني محمد بن عبد الوحيم) هو البزار بمعجمتين البشادى الملقب صاعقة وهو من طرية البخاري في أكثر شيوخه، وسعيد بن سليمان من شيوخ البخاري قد روى عنه بغير واسطة في مواضع أخرها في «باب من اختار الضرب» وقد أخرج

البخاري حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشيم فترزله فيه هنا درجيتين لأن سياقه هنا آثم ولغايرة الإنسان.

قوله: (فقال رجل) لم أتق على اسمه، ووقع في رواية عثمان « قالوا ».

قوله: (أنصره مظلوماً) بالمد على الاستعظام وهو استعظام تقرير ويبرز ترك المد.

قوله: (ألوأريت) أي استبريت قال الكرماني: في هذه الصيغة عازان: إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار، والخبر وإرادة الأمر.

قوله: (إذا كان ظلاماً) أي كيف أنصره على ظلمه.

قوله: (تجبرته) بمهمله ثم جيم ثم زاي للاكثرة، ولبعضهم بالراء بدل الزاي وكلاهما بمعنى المنع، وفي رواية عثمان « تأخذ فوق يده » وهو كناية عن المنع، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك، ومنها أن في رواية عائشة « قال إن كان مظلوماً فخذ له بحقه، وإن كان ظالماً فخذ له من نفسه » أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب أدب الحكماء.

(خاتمة): اشتمل كتاب الإكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثاً، الملقق منها ثلاثة وسائرهما موصول، وهي مكررة كلها فيما مضى، وفيه من الإكراه عن الصحابة فمن يعلمهم تسعة آثار. والله أعلم.



٩٠ - كتاب الحِيل

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الحِيل) جمع حيلة وهي ما يتوصل به إلى مقصود بطريق خفي. وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها، فإن توصل بها بطريق مباح إلى إيصال حق أو إثبات باطل فهي حرام أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة، وإن توصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقروح في مكروهه فيه مستحبة أو مباحة، أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة. ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الأول: هل يصح مطلقاً ويغذ ظاهراً وباطناً، أو يطل مطلقاً، أو يصح مع الإثم؟ ولعن أجازها مطلقاً أو أبطلها مطلقاً أدلة كثيرة، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَغَدَّ يَدُكَ ضَغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَتْ ﴾ [ص: ٤٤] وقد عمل به النبي ﷺ في حق الضعيف الذي زنى، وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في السنن، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتْلُ اللَّهَ يُجِمْلْ لَهُ خُرْجًا ﴾ [الطلاق: ٢٧] وفي الحِيل خراج من المضايق، ومنه مشروعية الاستئذان فإن فيه تخليصاً من الخشنة، وكذلك الشروط كلها فإن فيها سلامة من الوقوع في الحرج، ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلال « بع الجمل بالدرهم ما ابتع بالدرهم جنبياً ومن الثاني قصة أصحاب السبت وحديث « حرمت عليهم الشحوم فجملوهما فباعوها وأكلوا لحمها » وحديث النهي عن التجش، وحديث لعن الحلل والحلل له، والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم: هل للمعتر في صيغ العقود ألفاظها أو معانيها؟ فمن قال بالأول أجاز الحِيل. ثم اختلفوا: فمنهم من جعلها تغذ ظاهراً وباطناً في جميع الصور أو في بعضها ومنهم من قال تغذ ظاهراً لا باطناً، ومن قال بالثاني أبطلها ولم يجز منها إلا ما وافق فيه اللفظ للمعنى الذي تدل عليه القرآن الحالية، وقد اشتهر القول بالحِيل عن الحنفية لكون أبي يوسف صنف فيها كتاباً، لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تنقيد أصحائها بقصد الحق، قال صاحب المحيط أصل الحِيل قوله تعالى: ﴿ وَغَدَّ يَدُكَ ضَغْثًا ﴾ الآية، وضابطها إن كانت للفرار من الحرام والتباعد من الإثم فحسن، وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا بل هي إثم وعدوان..

١ - باب في ترك الحِيلِ، وَأَنْ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى

في الأَيْمَانِ وَغَيْرِهَا

قوله: (باب ترك الحِيل) قال ابن المنير: أدخل البخاري الترك في الترجمة لثلاث يتوهم أي من الترجمة الأولى إجازة الحِيل. قال: وهو بخلاف ما ذكره في « باب بيعه الصغير » فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دعا له ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بيعه الصغير وذلك أن يمتعه لو وقعت لم يكن فيها إنكار، بخلاف الحِيل فإن في القول بجوازها عموماً إيصال حقوق وجبت وإثبات حقوق لا تجب فتحري فيها لذلك. قلت: وإنما أطلق أولاً للإشارة إلى أن من الحِيل ما يشرع فلا يترك مطلقاً.

قوله: (وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها) في رواية الكشميهني « وغيره » وجعل الصغير مذكراً على إرادة البين المستفاد من صيغة الجمع، وقوله في الأيمان وغيرها من تفقه المصنف لا من الحديث، قال ابن المنير: اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظار حل الحديث على العبادات فحمله البخاري عليها وعلى المعاملات، وتبع مالكاً في القول بسد الرعايع واعتبار المقاصد، فلو فسد اللفظ وصح القصد ألغى اللفظ وأعمل القصد تصحيحاً وإبطالاً. قال: والاستدلال بهذا الحديث على سد الرعايع وإبطال التحيل من أتوى الأدلة، ووجه التعميم أن الحلفوا المقدر الاعتبار، فمعنى الاعتبار في العبادات إجزاؤها وبيان مراتبها، وفي المعاملات وكذلك الأيمان الرد إلى القصد، وقد تقدم في « باب ما جاء أن الأعمال بالنية » من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث، ونقلت هناك كلام ابن المنير في ضابط ذلك.

قوله: (حدثنا محمد بن إبراهيم) هو التيمي، وقد صرح بتحليل علقمة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي « سمعت النبي ﷺ يقول: يا أيها الناس « وفيه إشعار بأنه خطب به، وقوله: « يخطب » تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر.

قوله: (إنما الأعمال بالنية) تقدم في بدء الوحي بلفظ « بالنيات » وفي كتاب الإيمان بلفظ « الأعمال بالنية » كما هنا مع حذف « إنما » من أوله.

قوله: (وإنما لامرئ ما نوى) تقدم في بدء الوحي بلفظ « وإنما لكل امرئ ما نوى » وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن من لم ينو شيئاً لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحرج عن غيره وكان في بيع فإنه لم يصح عنه، ويسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحد الأوزاعي وإسحاق، وقال الباقر: يصح عن غيره ولا يقلب عن نفسه لأنه لم ينو، واحتج للأول بحديث ابن عباس في قصة شبرمة، فعند أبي داود « حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » وعند ابن ماجه « فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة » وسنده صحيح وأجابوا أن الحج حرج على ذلك « فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة » وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك ولكن حله على الجاهل بالحكم وأنه إذا علم بآثام الحال وجب عليه أن ينو عن نفسه فيحذف يقلب ولا فلا يصح عنه، ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة الفضل الإلهي بالقصد من غير عمل كالأجر الحاصل للمريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافاً لمن قال: إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة فعاقبه عنها عاقب بغير إرادته، وكمن له أورد فعجز عن فعلها لمرض مثلاً فإنه يكتب له أجرها كمن عملها. وما يستثنى على خلف ما إذا نوى صلاة فريض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فريضاً هل يتقلب فلا. وهذا عند الملر، فأما لو أحرم بالظهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فريضاً ولا يتقلب فلا إذا تمتد ذلك. وما اختلف فيه هل يشاب المسبوق فواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يعم، وهل يشاب من نوى صيام نفل في أثناء النهار على جملة أو من حين نوى؟ وهل تكمل الجماعة إذا خرج وقتها فيأول الركعة الثانية مثلاً جمعة أو ظهر أو هل يتقلب بنفسها أو يحتاج إلى تجديد نية؟ والمسبوق إذا أدرك الاعتدال الثاني مثلاً لم ينو الجماعة أو الظهر؟ ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل يتقلب عمرة أو لا؟ واستدل به من قال بإبطال الحِيل ومن قال بإعمالها، لأن مرجع كل من الفريقين إلى نية العامل، ومباني في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة إلى بيان ذلك، والضابط ما تقدمت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب، وإن كان فيه فوات حق فهو مملوم، ونص الشافعي على كراهة تعاطي الحِيل في تقويت الحقوق فقال بعض أصحابه: هي كراهة تنزيه، وقال كثير من محققيه كالغزالي: هي كراهة تحريم ويأثم بقصد، ويدل عليه قوله: « وإنما لكل امرئ ما نوى » فمن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع، ومن نوى بعقد النكاح التحليل كان حلالاً ودخل في الوعيد على ذلك بالعلن ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح، وكل شيء قصد به تحريم

٦٩٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلَقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخَاطِبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ،

ما أحل الله أو تحلل ما حرم الله كان إنشأً، ولا فرق في حصول الإنشأ في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لأنها ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل، وعلى عدم مؤاخضة المخطئ والناسي والمكره في الطلاق والعتاق وغوهما، وقد تقدم ذلك في أبوابه، واستدل به لمن قال كاللألفية: اليمين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية، وعكسه غيرهم، وقد تقدم بيانه في الأيمان، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «اليمين على نية المستحلف» وفي لفظ له: «يمكك على ما يصدقك به صاحبك» وحله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم. واستدل به مالك على القول بسد الذرائع واختيار المقاصد بالقرائن كما تقدمت الإشارة إليه، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد التكلم ثلاثة أقسام: أحدها: أن تظهر المطابقة إما يقيناً وإما ظناً غالباً، والثاني: أن يظهر أن التكلم لم يرد معناه إما يقيناً وإما ظناً، والثالث: أن يظهر في معناه ويقع التردد في إرادة غيره وعلمها على حد سواء، فإذا ظهر قصد التكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره، وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته؟ فاستدل للأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال حله الصيغة فيها ذريعة إلى الربا ونية المتحالفين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريره أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزءاً، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع، وإن كان العقد لا يفسد بهذا فلا يفسد بالظن والترويح بطريق الأولى، واستدل للثاني، بأن نية لا تؤثر في الفعل فيصير بها تارة حراماً وتارة حلالاً كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً. كالبيع مثلاً لأن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة واحدة، والرجل يشتري الجارية لو كيله فترحم عليه ولتسه فتحل له وصورة العقد واحدة، وكذلك صورة القرض في النعمة وبيع النقد بمثل له أجل صورتهما واحدة والأول قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع المخرج ممن يتعاطى الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم. وقد نقل التنسي المحض في «الكافي» عن محمد بن الحسن قال: ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إيصال الحق.

٢- باب في الصلاة

٦٩٥٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْقَرٍ، عَنْ هُثَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». [راجع: ١٣٥. أخرجه مسلم: ٢٢٥].

قوله: (باب في الصلاة) أي دخول الحيلة فيها، ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وقال ابن بطال: فيه رد على من قال إن من أحدث في القعدة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أنسى بما يضادها. وتعقب بأن الحديث في أنها مفسدة لما هو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأنفسه وكذا في آخره، وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخاري: مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهراً متيقناً للطهارة أو عدتاً متيقناً للحديث وعلى الحاليين ليس لأحد أن يدخل في الحقيقة حيلة، فإن الحقيقة إيجاب الشيء صدقاً أو نفيه صدقاً فما كان ثابتاً حقيقة فتأنيبه حيلة يبطل وما كان متيقناً فدنيته بالحيلة يبطل وقال ابن المنير أشار البخاري بهذه الترجمة إلى الرد على قول من قال بصفة صلاة من أحدث عدداً في أثناء المجلس الأخير ويكون حديثه كاملاً بأن ذلك من المحل لتصح الصلاة مع الحديث، وتقرر ذلك أن البخاري بنى على أن التحلل من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحديث، والمقاتل بأنها يرضى أن التحلل من الصلاة ضدها فتصح مع الحديث، قال: وإذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركناً داخل في الصلاة لا ضداً لها. وقد استدل من قال بركيته بمقابله بالتحريم لحديث «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم» فإذا كان أحد الطرفين ركناً كان الطرف الآخر ركناً ويؤيد أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحديث الفاحش مقام الذكر الحسن، وانفصل الخفية بأن السلام واجب لا ركن، فإن سبق الحديث بعد التشهد ترويضاً وسلم وإن تعمد فالعمد قاطع وإذا وجد القطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركناً وقال ابن بطال: فيه رد على أبي حنيفة في قوله إن الحديث في صلاته يتوضأ ويبي، وواقعه ابن أبي ليلى. وقال مالك والشافعي: يستأنف الصلاة واحتجاً بهذا الحديث، وفي بعض

٣- باب في الزكاة، وأن لا يفرق بين مجتمعي، ولا يجمع بين مُتَّفَرِّقٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ

٦٩٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ فِي بَيْعَةِ الصَّدَقَةِ الْيُسْرَى فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَّفَرِّقٍ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْمَعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ». [راجع: ١٤٤٨].

٦٩٥٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَهْرَاجًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَأْوِي الرُّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطُوعُ حَتَّى». قَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ الصِّيَامِ؟ قَالَ: «شَهْرٌ وَمَضَانٌ إِلَّا أَنْ تَطُوعُ حَتَّى». قَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ. قَالَ: وَاللَّيْلِ أَكْرَمَكَ، لَا أَنْطُوعُ حَتَّى، وَلَا أَنْقُصُ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ حَتَّى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَلَحُ إِنْ مَدَّقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ مَدَّقَ». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي عِشْرِينَ وَمِائَةً يَبْعَرُ حَقَّانَ، فَإِنْ أَهْلَكَهَا مُتَّعِماً، أَوْ وَهَبَهَا، أَوْ أَخَالَ فِيهَا فِرَاراً مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَا حِشْيَةَ عَلَيْهِ. [راجع: ٤٦. أخرجه مسلم: ١١، بإصناف في سرد الحوارات].

٦٩٥٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْقَرٌ، عَنْ هُثَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَوْ فَرَحاً، يَقُولُ مِنْهُ صَاحِبُهُ: لَقَبْتُهُ وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، قَالَ: وَاللَّهِ لَنْ يُزَالَ يَطْلُبُهُ، حَتَّى يَسْطُرَ يَدَهُ لِقَبْمَتِهَا فَاهُ». [راجع: ٢٣٧١. أخرجه مسلم: ٩٨٧، بقطعة لم ترد في هذه الطبعات].

٦٩٥٨ - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا رَبُّ النَّعَمِ كَمْ يَطْطُرُ حَقَّهَا تَسْلُطُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَخِطُّ وَجْهَهُ بِأَخْفَافِهَا». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: فِي رَجُلٍ لَهُ، إِيْلٌ خَفَافٌ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ، فَبَاقَهَا بِبَابِلٍ يَطْلُبُهَا أَوْ يَنْسَمُ أَوْ يَبْقَرُ أَوْ يَفْرَاجُ، فِرَاراً مِنَ الصَّدَقَةِ يَوْمَ أَحْيَا، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ. وَهُوَ يَقُولُ: إِنْ زَكَيْ يِلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ الْحَوْلُ يَوْمَ أَوْ يَسْتَبْرَأَ جَارَتْ عَنْهُ. [راجع: ٢٣٧١. أخرجه مسلم: ٩٨٧، مطولاً به نحو هذه القطعة].

٦٩٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، عَنْ ابْنِ سِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَغْنَى مَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرِ كُنَّ عَلَى أُمِّهِ، تَوَقَّتْ قَبْلَ أَنْ

تَقْضِيَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْضِيهِ عَنْهَا». [أخرجه مسلم: ١٦٣٨].

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا بَلَغَتْ الْإِبِلَ عَشْرِينَ فَبِهَا أَرْبَعُ شِئَاءٍ، فَإِنْ وَجَّهَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهَا فِرَارًا وَاجْتِئَالَ لِسِقَاطِ الزَّكَاةِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَلْتَقَتْهَا فَمَاتَتْ، فَلَا شَيْءَ فِي مَالِهِ. [راجع: ٢٧٦١].

قوله: (باب في الزكاة) أي ترك الحيل في إسقاطها.

قوله: (وإن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مضرك خشية الصدقة) هو لنظ الحديث الأول في الباب، وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومرفقاً وتقدم شرحه هناك.

الحديث الثاني: حديث طلحة بن عبيد الله «أن أحراباً جاء إلى رسول الله ﷺ نازح الرأس» الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح.

قوله: (وقال بعض الناس في عشرين ومائة بعور حقان فإن أهلكها موصداً أو وهبها أو احتل فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه) قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن للبرء قبل الحول التصرف في ماله ببيع والمبة والذبح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة، وأجمروا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين مفرق، ثم اختلفوا فقال مالك: من فوت من ماله شيئاً ينوي به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحو لزمته الزكاة عند الحول لقوله ﷺ: «خشية الصدقة» وقال أبو حنيفة إن نوى بغيره الفرار من الزكاة قبل الحول يوم لا تضره النية لأن ذلك لا يلزمه إلا بتمام الحول ولا يترجى إليه معنى قوله: «خشية الصدقة» إلا حيث قد قال: وقال المذهب قصد البخاري أن كل حيلة يتخير بها أحد في إسقاط الزكاة فإن إثم ذلك عليه لأن النبي ﷺ ما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى، وفهم من حديث طلحة في قوله: «أفلق إن صدق» أن من رام أن ينقص شيئاً من فرائض الله بحيلة يمتثلها أنه لا يفلح، قال: وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذي المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط وهو كمن فرغ من صيام رمضان قبل رؤية الهلال يوم واستعمل سقراً لا يحتاج إليه ليغفل الفريضة إليه يتوجه، وقال بعض الحنفية: هذا الذي ذكره البخاري ينسب لأبي يوسف وقال محمد: يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الرجوب لا إسقاط للواجب، واستدل بأنه لو كان له ما فاتهم فلما كان قبل الحول يوم تصدق بدهم منها لم يكره، ولو نوى بتصدقه بالدهم أن يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة، وتعقب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجمع الفرض كطواف الحديث أو المعاري، فكيف لا يكون القصد مكروهاً في هذه الحالة؟ وقوله امتناع من الرجوب معترض، فإن الرجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التحصيل قبل الحول، وقد اتفقوا على أن الاحتيال لإسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الرجوب، فقياسه أن يكون في الزكاة مكروهاً أيضاً والأشبه أن يكون أبو يوسف رجع عن ذلك فإنه قال: في «كتاب الحراج» بعد إيراد حديث «لا يفرق بين مجتمع ولا يجل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها من ملكه لملك غيره ليفرقها بذلك فيقتل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما ما لا يحب فيه الزكاة، ولا يمتثل في إبطال الصدقة بوجهه انتهى.

ونقل أبو حفص الكبير راوي «كتاب الحيل» عن محمد بن الحسن أن محمداً قال: ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال فلا بأس به، وما احتال به حتى يظل حقاً أو ينجى باطلاً أو ليخيل به شبهة في حق فهو مكروه، والمكروه عند أبي الحرام أقرب. وذكر الشافعي أنه ناظر محمداً في امرأة كرت زوجها وانتعش من فراقه فتمكنت ابن زوجها من نفسها فأنها تحرم عنهم على زوجها بناء على قولهم إن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا، قال فقلت لمحمد: الزنا لا يجرم الحلال لأنه ضده ولا يفسد شيء على ضده فقال: يجمعهما الجماع، فقلت: الفرق بينهما أن الأول حدث به وحضت فرجها والآخر دمت به ووجب عليها الرجم، ويلزم من المطلقة ثلاثاً إذا زنت حلت لزوجها، ومن كان عنه أربع نسوة فزنى بخامسة أن تحرم عليه إحدى الأربع إلى آخر المناظرة، وقد اشكل قول البخاري في الترجمة «إن أهلكها» بأن الإهلاك ليس من الحيل بل هو من إضاعة المال، فإن الحيلة إنما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجوداً في ذلك، ويظهر لي أنه يتصور بأن يبيع الحقتين مثلاً ويتبع بلحمهما تسقط الزكاة بالحقتين ويتقل إلى ما دونهما.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج.

قوله: (يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع) المراد بالكنز المال الذي يجبا من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة، ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «من أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع» فذكر نحوه، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب.

قوله: (أنا كنزك) هذا زائد في هذه الطريق.

قوله: (والله لن يزال) في رواية الكشيبي «لا» بدل «لن».

قوله: (حتى يسطر يده) أي صاحب المال.

قوله: (فلحقها فاه) يحتمل أن يكون فاعل يلحقها الكائن أو الشجاع، ووقع في رواية أبي صالح «فأخذ بلوزمته» أي يأخذ الشجاع يد الكائن بشدقيه وهما اللهزمستان كما أوضحته هناك.

قوله: (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو موصول بالسند المذكور، وهو من نسخة حمام عن أبي هريرة، وقد أخرجه أحمد من عبد الرزاق تقدم هذا على الذي قبله.

قوله: (إذا ما رب النعم) ما زائدة والرب المالك والنعم فتحسين الإبل والغنم والبقر، وقيل: الإبل والغنم قطع حكاية في الحكم، وقيل: الإبل فقط، ويؤيد الأول قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَوْلَةٌ غِرْشًا﴾ [الأنعام: ١٤٢]، ثم فسره بالإبل والبقر والغنم، ويؤيد الثالث اقتضاره هنا على الأخفاف فإنها للإبل خاصة، والمرداد بقوله: «حقها» زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أم تم.

قوله: (وقال بعض الناس في رجل له إبل ففاح أن تحب عليه الصدقة فباعها بإبل مطها أو بضم أو يقر أو يبراهم فراراً من الصدقة يوم احتيالاً فلا شيء عليه، وهو يقول إن زكي إبله قبل أن يحول الحول يوم أو سقة جازت عنه) في رواية الكشيبي «أجرات عنه» ويعرف تقرير مذهب الحنفية بما مضى، وقد تأكد المنع بمسألة التحصيل، قيل توجيه لإزامهم التناقض أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة، فإذا كان التحصيل على الحول جزئاً فليكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة إلا بتمام الحول ويعمل من قدمها كمن قدم ديناً موقلاً قبل أن يحل انتهى، والتناقض لازم لأبي يوسف لأنه يقول إن الحرمة تجمع الفرض كطواف المعاري، ولو لم يقتصر الرجوب لم يجز التحصيل قبل الحول. وقد اختلف العلماء فيمن باع إبلًا بمثلها في أثناء الحول: فذهب الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لأحاد الجنس والنصاب، والمأخوذ عن الشافعي قولان واختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور: يستأنف لاختلاف النصاب، وإذا فعل ذلك فراراً من الزكاة أم، ولو قلنا يستأنف. وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بتد زكي الدراهم من ستة أشهر من يوم البيع. ونقل شيخنا ابن المنذر عن ابن التين أنه قال: إن البخاري إنما أبي بقوله: «مانع الزكاة» دليل على أن الفرار من الزكاة لا يحل فهو مطالب بذلك في الآخر، قال شيخنا: وهذا من نزاهة في البخاري. وقلت: بل هو فيه للمعنى في قوله: «إذا ما رب النعم لم يسطر يده» فهذا هو مانع الزكاة.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس قال: «استغنى سعد بن حبة إلخ» تقدم شرحه قريباً في كتاب الأيمان والتنوير، قال المذهب: فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت، لأن التنذر لما لم يسقط بالموت والزكاة أوكده من كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى، لأنه لا أزم الولي بقضاء النذر من أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوماً.

قوله: (وقال بعض الناس: إذا بلغت الإبل عشرين فبها أربع شياه، فإن وهبها قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالاً لإسقاط الزكاة فلا شيء عليه، وكذلك إن ألتقها فماتت فلا شيء عليه في ماله) تقدمت المناظرة في صورة الإكلاف قريباً، وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما يحب فيه الزكاة ما دام واجباً في اللغة أو ما تعلق به من الحقوق، وهذا الذي مات لم يبق في فته شيء يجب على ورثته وفأوه، والكلام إنما هو في حل الحيلة لا في لزوم الزكاة إذا فر. قلت: وحرف المسألة أنه إذا قصد بيعها الفرار من الزكاة أو بعبثها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصده أن يسترجعها بعد كما تقدم فهو أم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في إبقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الاسم؟ هذا غير الخلاف، قال الكرماني: ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه إذا مال ملكه عما يجب فيه الزكاة قبل الحول فسقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا، ثم أراد بغيرها عقب كل حديث التشنيع بأن من أجاز

ذكر البضع كلا ذكر انتهى. وهذا يحصل ما قاله أبو زيد وغيره من أئمة الحنفية، وتعقبه ابن السمعاني فقال: ليس الشغار إلا النكاح الذي اختلنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي إنما يميّز بالشرع وإذا كان منهياً لم يكن مشروعاً، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد إلا بإيجاب كامل، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه للزوج نكاحاً هو الذي أوجبه للمرأة صداقاً، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول، قال: ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج ملك التمتع بالفرج والسيد ملك رقية الفرع يبدل أنها لو وطئت بعد شبهة يكون للمهر للسيد، والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يبق لنفسه لأنه جعل ملك التمتع بالأمة للزوج وما عدا ذلك باقٍ له، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله للزوج بعينه صداقاً للمرأة الأخرى ورقية البضع لا تدخل تحت ملك اليمين حتى يصح جعله صداقاً.

قوله: (يحيى) هو القطان، وعبيد الله بن عمر هو العمري، ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية، وعلي هو ابن أبي طالب.

قوله: (قيل له إن ابن عباس لا يرى بمصعة النساء بأساً) لم أتف على اسم القائل، وزاد عمرو بن علي الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان «قال له إنك تأبه» بثلاثة فوقانية وياه آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة، وإنما وصفه بذلك إشارة إلى أنه تمسك بالمتسوخ وغفل عن الناسخ، وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى.

قوله: (وقال بعض الناس: إن احتال حتى شفع بالنكاح فاسد) أي إن عقد نكاح متعة، والفساد لا يستلزم البطلان لإمكان إصلاحه بإلغاء الشرط فيتجلى في تصحيحه بذلك، كما قال في ربا الفضل إن حذفت منه الزيادة صح البيع.

قوله: (وقال بعضهم: لا يجوز أن يزوج زفر، وقيل: إنه لا يجوز إلا النكاح الموقت والغنى الشرط. ولوجب بأن نسخ للتمتع ثابت والنكاح الموقت في معنى التمتع، والاعتبار عندكم في المقود بالمعاني).

٥ - باب ما يكره من الاختيال في البئور، ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلال

٦٩٦٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُنْعَقُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَالِ». [رواه: ٢٣٥٢. أخرجه مسلم: ١٥٦٦].

قوله: (باب ما يكره من الاحتيال في البئور. ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضلا الكلال) ذكر فيه حديث أبي هريرة «لا يمنع إلخ» وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أوس، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب، قال المهلب: المارد رجل كان له بئر وحولها كلاب مباح وهو يفتح الكاف واللام مهموذ ما يري، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أن ترده نعم غيره للشرب وهو لا حاجة به إلى الماء الذي يمنعه وإنما حاجته إلى الكلال وهو لا يقدر على منعه لكونه غير مملوك له فيمنع الماء فيتوفر له الكلال لأن النعم لا تستغني عن الماء بل إذا رعت الكلال طسخت ويكون ماء غير البئر بعيداً عنها فيربح صاحبها عن ذلك الكلال فيتوفر لصاحب البئر بهذه الحيلة. انتهى موضحاً. قال: وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص النهي بما إذا أريد به منع الكلال فإذا لم يرد به ذلك فلا نهى عن منع الكلال، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه، وفي تسميته فضلاً إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة من حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منه والله أعلم. وقال ابن النير وجه مطابق للترجمة أن الآبار التي في البراري تحفرها أن يخص بها عدا فضلها من الماء، بخلاف الكلال المباح فلا اختصاص له به، فالزحيل صاحب البئر فادعي أنه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له الكلال الذي يقربه لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يجرها إلى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعي على الظأ للدخل في النهي، ثم قال: ولا يلزم من كون دعواه كلاً محضاً أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فصحة طاعرة فيما له فيه مقال وهو الله تحيلاً على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو الكلال. قلت: وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع، ومن ثم قال الكرماني: هو من قبيل ما ترجم به

ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى، ومن الحيل في إسقاط الزكاة أن ينوي بعروض التجارة القنية قبل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى القنية وهذا يائس جزماً، والذي يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه، والعلم عند الله تعالى.

٤ - باب الحيلة في النكاح

٦٩٦٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ. قُلْتُ: لِنَافِعٍ: مَا الشَّغَارُ؟ قَالَ: يَنْكِحُ ابْنَةُ الرَّجُلِ وَتَنْكِحُهُ ابْنَتُهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ. وَيَنْكِحُ أُمْتُ الرَّجُلِ وَتَنْكِحُهُ أَبْنَتُهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اخْتَالَ حَتَّى تَزَوَّجَ عَلَى الشَّغَارِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بِاطِلٌ.

وَقَالَ فِي الْمُتَعَةِ: النِّكَاحُ قَاسِدٌ، وَالشَّرْطُ بِاطِلٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُتَعَةُ وَالشَّغَارُ جَائِزَانِ، وَالشَّرْطُ بِاطِلٌ. [راجع: ٥١١٢. أخرجه مسلم: ١٤١٥].

٦٩٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِمُتَعَةِ النِّسَاءِ بَأْساً، فَقَالَ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ غَيْرِهِ، وَعَنْ لَحْمِ الْخَمْرِ الْإِنْسِيَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اخْتَالَ حَتَّى تَمْتَعَ فَالنِّكَاحُ قَاسِدٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: النِّكَاحُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بِاطِلٌ. [راجع: ٥٢١٦. أخرجه مسلم: ١٤٠٧، ولي الصيد ٢٢٠].

قوله: (باب الحيلة في النكاح) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار، وفيه تفسيره من نافع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون الضمير مرفوعاً قال ابن المنير: إدخال البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكلاً، ويمكن أن يقال إنه أخذه مما نقل أن العرب كانت تأتلف من التلطف بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلطف بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الألفة، فحما الشرع رسم الجاهلية فحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الخالي عن ذكر الصداق، فلو صححت النكاح بلطف الشغار وأوجبنا مهر المثل أبقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى، وفيه نظر لأن الذي قلناه من العرب لا أصل له، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غيره قليل، وقضية ما ذكره أن تكون أكتهم كلها كانت شغاراً لوجود الألفة في جميعهم، والذي يظهر في أن الحيلة في الشغار تتصور في موسر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشط في المهر فخدعه بأن قال له زوجها وأنا أزوجهك بنيتي فربح الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع المقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذ لا قدرة له على مهر المثل لبنت الموسر وحصل للموسر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه، فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة.

قوله: (وقال بعض الناس: إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل وقال في المتعة: النكاح فاسد والشرط باطل) قلت: وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل، وما شرع بأصله دون وصفه فاسد، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقاً وصف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح، بخلاف المتعة فإنها لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها.

قوله: (وقال بعضهم: المتعة والشغار جائزان والشرط باطل) أي في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل من زفر أنه أجاز النكاح للموقت والغنى الوقت لأنه شرط فاسد والنكاح لا يطل بالشرط الفاسد، وردوا عليه بالفرق المذكور، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقاً عند أحد من العلماء وإنما قالوا بفساد النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه، فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار

وبيض له فلم يذكر فيه حديثاً، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وحفظ عليه ولا يمنع فضل الماء، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول، لكن لا يدنع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك الحيل. ثم قال الحليل. يمكن أن يكون المنع أصم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى. ويظهر أن للنسابة بينهما ما أشار إليه ابن المنير لكن تمامه أن يقال: إن صاحب البئر يدعي أنه لا فضل في ماء البئر لاحتياج من احتياج إلى الكلأ أن يتناع منه ماء بئرهم ليعيش ماشيتهم فيظهر حيث أنه يحيل بالجمع على حصول البيع لئتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير الكلأ عليه، وأما ابن بطلال فادخل في هذه الترجمة حديث النهي عن التنجش، فلو كان كذلك لجلل الاعتراض، لكن ترجمة التنجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين.

٨- باب مَا يَنْهَى عَنِ الْاِخْتِيَالِ لِلْوَلِيِّ فِي الْيَمِينَةِ الْمَرْغُوبَةِ، وَأَنْ لَا يَكْمَلَ لَهَا صَدَاقُهَا

٢٩٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا حُذَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ غُرُورٌ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَمَانِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. [النساء: ٣]. قَالَتْ: هِيَ الْيَمِينَةُ فِي حَجَرٍ وَهِيَ، قَرِيبٌ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا، قَرِيبٌ أَيْ يَتَرَوَّجُهَا بِأَذَى مِنْ سَبِّهَا بِسَائِلِهَا، فَتُهْوَا عَنْ يَكَاحِهَا إِلَّا أَنْ تَقْضُوا لَهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، ثُمَّ اسْتَفَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: اللَّهُ ﷻ وَتَسْتَفُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﷻ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [النساء: ١٧٧]. [راجع: ٢٩٦٤. أخرجه مسلم: ٣٠١٨. مطولاً].

قوله: (باب ما ينهى عن الاختيال للولي في اليمينه المرغوبه وأن لا يكمل لها صداقها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَمَانِ﴾ ولم يبق بتمامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تماماً، قال ابن بطلال: فيه أنه لا يجوز للولي أن يتزوج يمينه بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من العروض في صداقها ما لا بقيه صداق مثلها واختلف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء، وفي قوله: ﴿فِي الْيَمَانِ﴾ [النساء: ٣] حذف تقديره في نكاح اليتامى، وقوله: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] أي من سواهن، قال القاضي أبو بكر بن الطيب: معنى الآية وإن خفتم أن لا تنفذوا في اليتامى الأطفال إلا في أولياء من طابوكم بمقوتهم ولا تاتوا من ترك القيام بمقوتهم لمعجز من عن ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من هن أولياء ممنوكم من الحيف عليهن، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَفَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ فَذَكَرُوا لَهُ: وَتَسْتَفُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٧٧] ذكر الحديث كذا في الأصل وقد تقدم سابقاً.

٩- باب إِذَا عَصَبَ جَارِيَةً فَرَعَمَ أَنَّهَا مَاتَتْ،

فَقَضَى بِقِيمَةِ الْجَارِيَةِ الْمَيِّتَةِ، ثُمَّ وَجَعَهَا صَاحِبُهَا فَبَيَّ لَهَا، وَتَرَدَّتْ الْقِيمَةُ وَلَا تَكُونُ الْقِيمَةُ مَمْنًا. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْحَارِيَةُ لِلْعَاصِبِ، لِأَخِيهِ الْقِيمَةُ مِنْهُ، وَلَمْ يَلِ هَذَا اخْتِيَالٌ لِمَنْ اخْتَبَى جَارِيَةً رَجُلًا لَا يَمْلِكُهَا، فَفَضَّهَا، وَاحْتَلَّ بِأَنَّهَا مَاتَتْ، فَخَى بِأَخِيهِ رَجُلًا يَمْلِكُهَا، فَطُيِبَ لِلْعَاصِبِ جَارِيَةٌ غَيْرُهُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ». وَكَفَّلَ غُلَامٌ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٢٩٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَكُلُّ غُلَامٌ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَرَّبُ بِهِ». [راجع: ٣١٨٨. أخرجه مسلم: ١٧٣٥. بإسناد].

قوله: (باب إذا عصب جارية فروعم أنها ماتت فقضى) بالنص على البناء للمجهول أي حكمه، ويجوز بناؤه للمعلوم أي حكم القاضي على العاصب.

قوله: (بقيمه الجارية الميتة ثم وجعها صاحبها) أي أطلع على أنها لم تمت (فهي له) أي لصاحبها المنصوبة منه (وترد القيمه) أي على العاصب (ولا تكون القيمه ممناً) أي لعدم جريان بيع يمينها، وإنما أخذ القيمه بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع إلى الأصل.

قوله: (وقال بعض الناس: الجارية للعاصب لأخذه القيمه) أي من العاصب.

٦- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّاجِشِ

٢٩٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ غَمْرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّاجِشِ. [راجع: ٢١٤٢ أخرجه مسلم: ١٥١٦].

قوله: (باب ما يكره من التاجش) أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلفظ «نهى عن التنجش» من حديث أبي هريرة بلفظ «لا تاجشوا» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيع، والمراد بالكراعه في الترجمة كراعه التحريم.

٧- باب مَا يَنْهَى مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبُيُوعِ

وَقَالَ أَيُّوبُ: يُخَادِعُونَ اللَّهَ كَمَا كَانُوا يُخَادِعُونَ أَهْلِيَهُمْ، لَوْ اتُّوا الْأُمُورَ جِدًّا، كَانَ أَهْلُونَ عَلَيَّ.

٢٩٦٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ قَعْلًا لَا خِلَافَةَ». [راجع: ٢١١٧. أخرجه مسلم: ١٥٣٣].

قوله: (باب ما ينهى من الخداع) في رواية الكشميهني «عن الخداع» ويقال له الخدع والفتح والكسر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع.

قوله: (وقال أيوب) هو السخيتاني (يخادعون الله كما كانوا يخادعون آدمياً لو اتوا الأمر حياً) كان أيوب بن علي وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو السخيتاني قال الكرماني: قوله «حياتاً» أي لو أعلنا بأخذ الزائد على الثمن معاينة بلا تدليس لكان أسهل لأنه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى. ومن ثم كان سالك المكر والخديعة حتى يفعل المصيبة أبغض عند الناس من يتظاهر بها وفي قولهم أوسع وهم عنه أشد نفرة، وحديث ابن عمر «إذا بايعت قعلاً لا خِلَافَةَ» بكسر المعجمة وتخفيف اللام ثم موحدة، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيع. قال المهلب: معنى قوله لا خِلَافَةَ لا تخليوني أي لا تخدعوني فإن ذلك لا يجل. قلت: والذي يظهر أنه ولود مورد الشرط أي إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح، كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا تلزمي خديعتك. قال المهلب: ولا يدخل في الخداع المحرم التنازع على السلمة والإطناج في مدحها فإنه متجاوز عنه ولا يتعسف به البيع. وقال ابن القيم في الإعلام: أحدث بعض المتأخرين حيلًا لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تبني على الخداع وإن كان يجري المقود على ظاهرها، ولا ينظر إلى قصد العاقد إذا خالف لفظه، فحاشا أن يبيح للناس المكر والخديعة، فإن الفرق بين إجراء العقد على ظاهره فلا يعتبر القصد في العقد وبين تجويز عقد قد علم بناؤه على المكر مع العلم بأن بائعه بخلاف ظاهره ظاهر، ومن نسب حل الثاني إلى الشافعي فهو خصمه عند الله فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكم يجري الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطن شهود زور، وكذا في مسألة العينة إما جواز أن يبيع السلمة ممن يشتريها جراً منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ولم يجوز قط أن للمتأخرين يتواطأ على آثاف بالاف وماتين ثم يحضران سلمة تحلل الربا ولا سيما إن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شرائها، ويتأكد ذلك إذا كانت ليست ملكاً للبائع كأن يكون عنده سلمة لغيره فيوقع العقد ويدعي أنها ملكه وبصدقه المشتري فيوقم المصدق على الأكثر ثم يستعيد البائع بالأقل ويرتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر، ولو علم الذي جوزه ذلك بلباد إلى إنكاره لأن لازم الذنب ليس بملج، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه

قوله: (وفي هذا احتمال لمن اشتبه جارية رجل لا يبيها لغصبها واعتل) أي احتج، أي وكذلك لو كانت الصورة في غير الجارية من مأكول أو غيره وادعى فساده، وكذا لو غصب حيواناً مأكولاً فذبحه.

قوله: (فطليب للغاصب جارية غيرة) أي وكذا مال غيره.

قوله: (قال النبي صلى الله عليه وسلم أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبي بكره معلولاً في أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن.

قال الكرماني: ظاهر قوله: «أموالكم عليكم» مقابلة للجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراماً فيلزم أن يكون ماله عليه حراماً، وليس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أي قتل بعضهم بعضاً، فبما جاز للقرينة الصارفة عن الظاهر.

قوله: (ولكل غادر لواء) أي وقال النبي ﷺ: لكل غادر لواء إلخ. وقد وصله في الباب عن ابن عمر، وسفيان في سننه هو الثوري، ومضى شرحه مستوفى في الجهاد، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها ماتت خيانة وغدر في حق أخيه المسلم، قال ابن بطال: خالف أبا حنيفة الجمهور في ذلك فاحتج به بأنه لا يجتمع الشيء ويدله في ملك شخص واحد، واحتج للجمهور بأنه لا يملك مال المسلم إلا عن طيب نفسه، ولأن القيمة إنما وجبت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية ماتت فلما تبين أنها لم تمت فهي باقية على ملك المصورة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد إلى صاحبها، قال: وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن في مقابلة الشيء القائم والقيمة في الشيء المستهلك وكذا في البيع الفاسد، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضي بأخذ الثمن عوضاً عن سلعة وأذن للمشتري بالتصرف فيها، فإصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن فاقته، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يملك له أن يتملكه الغاصب إلا إن رضي الموصوب منه بقيته. قلت: وعمل الصورة المذكورة أولاً عند الخفية أن يدهي المستحق على الغاصب فيجيب بأنها ماتت فيصدق أو يكفيه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فينكح من اليمين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا للمدعي بالبادلة بهذا القدر حيث ادعاه، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها ماتت فالمدعي حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الضمان وإن شاء استعاد الجارية ورد العرض، واستدلوا بأن المالك ملك بدل الموصوب رتبة وبدناً فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلاً للتلزق فلم يقع الحكم للتدني محضاً بل للضمان المشروط ولو نشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافي صحة العقد والله أعلم. وقال ابن المنير ما ملخصه: ألزم بعض الحنفية مالكا بأنه يقول في الأبقار إذا أخذ المالك قيمته من جوده فغصب أن الغاصب يملكه، فلو موه الغاصب بأنه مستقر الإثاق أو أوهم موته ثم ظهر خلاف ذلك فغلامالك أخذه، والحديث يتناول التمويه وغيره ويتضمن أن يعود العبد للمالك، والقيمة إن كانت ثمناً لم يعد العبد مطلقاً وإن لم تكن ثمناً عاد العبد مطلقاً، وأجيب بأن معنى قوله: «أموالكم عليكم حرام» إذا لم يقع التراضي ومع وجود التمويه لم يحصل الرضا بالعرض بخلاف ما إذا لم يكن هناك تمويه فإنه يدل على الرضا بالعرض وتقدر القيمة ثمناً.

١٠ - باب

٦٩٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ بِخَيْرٍ مِنْ بَعْضٍ، وَالْفَضِي لُهُ عَلَى نَحْوِ مَا اسْتَحْتَفْتُ، فَمَنْ فَضَيْتُ لَمْ يَنْ حَقَّ أَحَدِهِمْ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ الْخَارِ». [إرجاع: ٢٤٥٨. أخرجه مسلم: ١٧١٣].

قوله: (باب) كذا للآثر بغير ترجمة: «وحذفه ابن بطال والنسفي والإسماعيلي، وأضاف ابن بطال حديث أم سلمة للباب الذي قبله، وتلقفه به ظاهر جداً لدلالته على أن حكم الحاكم لا يملك ما حرمة الله ورسوله ولديه عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغيره، وعلى الأول هو كالتفصيل من الباب الذي قبله وإنما افترده لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره، وسيفي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

وقوله: (سفيان) هو الثوري.

وقوله: (عن هشام) هو ابن عروة، ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه «حدثنا سفيان حدثنا هشام» وقوله: عن عروة وقع في رواية أبي داود «عن أبيه» وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها، ووقع في شرح ابن بطال حديث زينب فأوهم أنه من مستندنا على ما جرت به عادته من الاختصار على صحابي الحديث.

قوله: (إنما أنا بشر) أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب.

وقوله: (ولعل) هي هنا بمعنى عسى.

وقوله: (ألحق) تقدم في المطامير باللفظ «أبلغ» وهو معناه لأنه من لحن بمعنى فطن وزنه ومعناه، المراد أنه إذا كان أظن كان قادراً على أن يكون أبلغ في حجته من الآخر.

وقوله: (على نحو ما أسمع) في رواية الكشيبي «ما أسمع» وهي موصولة.

وقوله: (من أخيه) أي من حق أخيه، وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام.

وقوله: (فلا يأخذ) كذا للآثر يحذف الفعل وللکشيبي «فلا يأخذ».

وقوله: (لأنما أقطع له قطعة من النار) أي إن أخذنا مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار.

١١ - باب في النكاح

٦٩٦٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِإِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ، وَلَا الْكَبَّ حَتَّى تَسْتَأْذَرَ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «إِذَا سَكَتَتْ». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ لَمْ تَسْتَأْذِنِ الْبِكْرَ وَلَمْ تَزَوِّجْ، فَأَخْطَأَ رَجُلٌ، فَأَقَامَ شَاهِدَتِي زَوْراً: أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرَحْمَتِي، فَأَبْثَتِ الْقَاضِي بِكَأْفِهَا، وَالزَّوْجُ يَغْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بَاطِلَةٌ، فَلَا يَأْسُ أَنْ يَطْلُقَهَا، وَهُوَ تَزْوِيجٌ صَحِيحٌ. [إرجاع: ٥١٣٦. أخرجه مسلم: ١٤١٩].

٦٩٦٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ وَلَدِ جَنْظَرٍ، تَخَوَّضَتْ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَلَيْسَ بِهَا كَارِهَةٌ، فَارْتَدَّتْ إِلَى شَيْخَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَشُعْبَةَ ابْنِ جَارِيَةَ، قَالَا: فَلَا تَخْشَيْنَ، فَإِنَّ خَسَاءَ بَنَتْ خِدَامَ أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَوَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ.

قال سُفْيَانُ: وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَمَشِيئَتُهُ يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ: إِنْ خَسَاءَ. [إرجاع: ٥١٣٨].

٦٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْكَحُ الْإِمَامَ حَتَّى تَسْتَأْذَرَ، وَلَا تَنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ». قَالُوا: كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «إِنْ سَكَتَتْ».

وقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ أَخْطَأَ إِنْسَانٌ شَاهِدَتِي زَوْراً عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ كَسِبَ بِأَمْرِهَا، فَأَبْثَتِ الْقَاضِي بِكَأْفِهَا لِيَاءِ، وَالزَّوْجُ يَغْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجَهَا قَطُّ، فَإِنَّهُ يَسْتَفْهُ هَذَا النِّكَاحَ، وَلَا يَأْسُ بِالْمُقَامِ لَهُ مَعَهَا. [إرجاع: ٥١٣٦. أخرجه مسلم: ١٤١٩].

٦٩٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبِكْرُ تَسْتَأْذِنُ». قُلْتُ: إِنْ الْبِكْرُ تَسَخَّرَ؟ قَالَ: «إِذْنُهَا صَمَاتُهَا».

وقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ هُوَ رَجُلٌ جَارِيَةٌ يَمِئَةً أَوْ بَكْرًا، فَأَبْثَ، فَأَخْطَأَ فَجَاءَ شَاهِدَتِي زَوْراً عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا، فَأَذْكَتْ، فَرَحِيتُ الْيَوْمَةَ، فَقِيلَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الزَّوْجِ، وَالزَّوْجُ يَغْلَمُ بِطِلَانِ ذَلِكَ، حَلَّ لَهُ الْوَطْءُ. [إرجاع: ٥١٣٧. أخرجه مسلم: ١٤٢٠، باللفظ مطول محظف].

قوله: (باب في النكاح) تقدم قريباً «باب الحيلة في النكاح» وذكر فيه الشغل والمثمة، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح، وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح، ثم أورد بعده حديث غنصاء بذكر البكر والتيب جيماً وقد تقدم في «باب لا يميز نكاح المكره» قريباً. وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة.

الحديث الأول:
قوله: (هشام) هو الدستاني.
قوله: (لا تنكح البكر) أي لا تزوج.
قوله: (وقال بعض الناس: إذا لم تستأذن) في رواية الكشميهني إن بدل إذا.
قوله: (فأقام شاهدين زوراً) أي شهدا زوراً أو زوراً متعلقاً بأقام.
قوله: (فأثبت القاضي نكاحهما) في رواية الكشميهني «نكاح» أي بشهادتهما.
قوله: (فلا بأس أن يطأها) أي لا يأنم بذلك مع علمه بأن شاهديه مكذبا.

الحديث الثاني:
قوله: (علي) هو ابن للمنيهي وسفيان هو ابن عيينة ويعني بن سعيد هو الأنصاري.
قوله: (عن القاسم) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد «حدثنا القاسم» أخرجه الإسماعيلي. والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

قوله: (أن امرأة من ولد جعفر) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان «أن امرأة من آل جعفر» أخرجه الإسماعيلي ولم ألق على اسمها ولا على المراد جعفر ويطلب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب، ونحوه الكرماني قال: لئلا يهـ جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق أمة انتهى، وخفي عليه أن القصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة عديت غنصاء بنت خدام فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها.

قوله: (فأرسلت إلى شيخين من الأنصار) زاد ابن أبي عمر «تخبرهما أنه ليس لأحد من أمري شيء».

قوله: (أبني جارية) كلنا نسبيهما في هذه الرواية إلى جدهما، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ويجمع أبي يزيد بن جارية وهو بجيم ورواه، ووقع هنا لبعضهم بمحملتين ومثله وهو تصحيف.

قوله: (فلا فلا تخشين) كل ما على أنه خطاب للمرأة ومن معها، وظن ابن التين أنه خطاب للمرأة وحدها قال: الصواب فلا تخشين بكس الياء وتشديد النون، قال: ولو كان بلا تأكيد لحلفت النون. قلت: ووقع في رواية ابن أبي عمر «فأرسل إليهما أن لا تخافي» فدل على أنهما خاطبا من كانت أرسلت إليهما ومن أرسلت إليهما فكان يرسلا في ذلك جماعة نسوة.

قوله: (فإن غنصاء بنت خدام) بكسر للمجمة ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها.

قوله: (قال سفيان فأما عبد الرحمن) يعني ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر.

قوله: (فسمعه يقول عن أبيه أن غنصاء) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن بن يزيد ولا أخاه. قلت: وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده ومن طريقه الإسماعيلي قال: «عن سفيان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن غنصاء» فذكره وقصر في سند، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى موصولاً وبينان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه أنها كانت بكراً وبينان الصواب من ذلك.

الحديث الثالث: تقدم التتبع عليه.

قوله: (وقال بعض الناس: إن أحمال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة لبيب بأمرها) إلخ قال المهلب: اتفق العلماء على وجوب استئذان التيب والأصمل فيه قوله تعالى: «فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا» [البقرة: ٢٣٢] فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين، وأمر النبي ﷺ باستئذان التيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة. قول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصاً.

الحديث الرابع:
قوله: (البكر تستأذن) تقدم في الإكره من طريق سفيان عن ابن جرميج بهذا الإسناد «قلت يا رسول الله البكر تستأمر؟ قال: نعم».
قوله: (وقال بعض الناس إن هوي) بكسر الواو أي أحب (إنسان) في رواية الكشميهني «رجل».
قوله: (جارية بيممة أو بكراً) في رواية الكشميهني «تياً» ووقع عند ابن بطال كذلك، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام «فأدركت البيممة» فظاهر أنها كانت غير بالغ، ويعتدل أن قوله: «جاء بشاهدين» أي يشهدان على أنها مدركة ووضيت.
قوله: (فقبل القاضي بشهادة الزور) كل ما قدم بموحدة وللکشميهني شهادة بخلاف الموحدة من أوله.
قوله: (حل له الوطء) أي مع علمه بکذب الشهادة المذكورة. وقال ابن بطال لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه. وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام. وقال المهلب: قاس ابن حنيفة هذه المسألة وأبى قبلها على مسألة اتفاقية وهي ما لو حكم القاضي بشهادة من ظن عدلتهما أن الزوج طلق امرأته وكانت شهداً في ذلك بالزور أنه يحل تزويجهما لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال: وكذلك لو علم، وتعقب بأن الذي يقدم على الشيء جاهلاً بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه بطلانه، ولا خلاف بين الأئمة أن رجلاً لو أقام شاهدي زور على ابنة أمته وحكم الحاكم بذلك طائفاً عدلتهما أنه لا يحل له وطؤها، وكذا لو شهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة للشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها. انتهى ملخصاً. وليس الذي نسب إلى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيماً، وإنما حجته من الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجباً، وإذا كان كذلك فالقاضي إنما لهذا الزوج حقناً مستثناً فيصح، وهذا قول أبي حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحو هذا قال فيه: «شاهدك زوجك» وخالفه صاحبنا. وقال ابن العربي: اعتدل الحنفية أمرين: أحدهما: قوله ﷺ «للمتلعنين» أحدهما كاذب «ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل، وكذلك البياض على شهادة الزور. والثاني: أن الفرج قبل إنشاء الحبل فيه تزويج الرجل ابنة بطلان من لا ولي لها، والمال إنما ينشئ الحبل فيها بالقبول من الملك. قال: وحاصل الجواب عن ذلك أن المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على التفسير لا على الضد فلا يصح حل شهادة الزور على اللعان والفرج إنما ينشأ الحبل فيه بوجه يستوي ظاهره وباطنه، وأما بأمر يظهر باطنه فلا. انتهى ملخصاً. وقال ابن التين: قال أبو حنيفة إذا شهدا يزور على الطلاق تحكم القاضي بها تصير المرأة مطلقة بحكم الحاكم ويموز لها أن تزوج حتى بأحد الشاهدين، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على حرم أنها زوجت: إن الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحل له وطؤها ومن علمه، وكذا لو شهد له بمال. قال: وفرق بين المروضين فإن كل شيء جاز أن يكون للحاكم فيه ولاية كان الحكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهراً وباطناً، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهراً لا باطناً، قال: والحجة للجهور قوله ﷺ «فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه» وهذا عام في الأموال والأضياع فلو كان حكم الحاكم يحل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي ﷺ أولى. قلت: وهذا أحج للناسي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، وقد احتج أبي حنيفة أيضاً بأن الفترة في اللعان تنبع بقضاء القاضي ولو كان لللعان في الباطن كاذباً، وبأن اليمين إذا أخفها مخالفاً وقراد السلعة، ولا يجرم انتفاع باللعنة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذباً، وأجيب بأن الأثر للمقدم من علي لا يثبت وإليه معروف، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجع، وبأن الفترة في اللعان ثبت بالنسب والحكم باللعنة لا يعلم أن اللعان حلف كاذباً، وأما مسألة اليمين إنما كان الحكم فيها كذلك للتعارض.

(تنبيه): ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مينة على اشتراط الاستئذان ونظمتها صفة النكاح بشهادة الزور وصحة الحنفية فيها ما تقدم، وعبر في الأولى بقوله: «فلا بأس أن يطأها» وهو تزويج صحيح، وفي الثانية بقوله: «فإن يسهه هذا النكاح ولا بأس بأقام معها» وفي الثالثة بقوله: «حل له الوطء» وهو تنفن في العبارة والمقاد واحد. ثم يحتل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويعتدل أن يكون من تصرفه والله أعلم. وقال الكرماني: صور الأول في البكر، والثاني في التيب، والثالث في الصغيرة إلا

يتم بعد احتلام، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقل ذلك، فحاصل القروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً ويعمل ويعمر، وفائدة إيرادها بالمائة في التشيع لما فيه من حل الزوج في الثلاثة على الإجماع العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم.

١٢ - باب ما يكره من أحوال المرأة مع الزوج والضرائر، وما نزل على النبي ﷺ في ذلك

٦٩٧٢ - حَدَّثَنَا عُمَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْخُلُوءَ، وَيُحِبُّ الْقَسَلَ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ اجْتَاَزَ عَلَى نِسَائِهِ قِيْدَتُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَأَخْبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَخْبَسُ، فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَيْتَ لَهَا أَمْرًا مِنْ قَوْمِهَا حُكَّةً عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ حُرَّةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ لَتَحْتَالَنَّ لَهُ، فَلَا كَرْتَ ذَلِكَ لِسُوءَةِ، وَقُلْتُ مَا: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَاتَّهَ مَتَدَاوٍ مَبْدُو، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَعَالِيقَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَلِيهِ الرَّيْحُ؟ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرَّيْحُ، فَإِنَّهُ سَيَقُولُ: سَقَيْتَ حَفْصَةَ حُرَّةً عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَخْلَةُ الْقَرْظِ، وَسَاقُولُ ذَلِكَ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَدِيقَةَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُوءَةٍ، قُلْتُ: تَقُولُ سُوءَةٌ، وَأَكْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ كَذَبْتَ أَنْ أَبَايَدَ بِالَّذِي قُلْتَ لِي وَإِنَّهُ لَعَلِّي الْيَابِ، فَوَلَّأَ بِنْتَكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَعَالِيقَ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الرَّيْحُ؟ قَالَ: «سَقَيْتَ حَفْصَةَ حُرَّةً عَسَلٍ». قُلْتُ: جَرَسَتْ نَخْلَةُ الْقَرْظِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ يَمْلُ ذَلِكَ، وَدَخَلَ عَلَى صَدِيقَةٍ فَقَالَتْ لَهُ يَمْلُ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا اسْتَيْك مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ». قَالَتْ: تَقُولُ سُوءَةٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، لَقَدْ حَرَمْتَهَا، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُحِي. [راجع: ٤٩١٢. أخرجه مسلم: ١٩٧٤].

قوله: (باب ما يكره من أحوال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر. إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾. قلت: وقد ذكرت في التفسير الخلاف في لزوم ذلك، وأن الذي في الصحيح هو العمل، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش، وقيل في تحريم ما روي، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين. ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عامر المزنا عن ابن مليكة عن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ يشرب عسلاً عند سُوءَةٍ» فذكر نحو حديث الباب وفي آخره «فأنزلت ﴿بِأَيِّهَا النَّبِيُّ لَمْ يَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١١]» ورواه موقوف، إلا أن أبا عامر وهم في قوله سُوءَةٍ. وذكر فيه حديث عائشة «كان يجب الخلواء والعمل وكان إذا صلى العصر دخل على نساءه فينبذن منهن» الحديث بطوله، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحاً وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد بن عمير عنها وفيه أن النبي سقته العمل زينب بنت جحش. واستشكلت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزل ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله: «إِنْ تَبَرَأَ وَإِنْ تَطَاعَا» وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تنية بخلاف قصة زينب فيها «تواطأت أنا وحفصة» وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك. وحكى ابن التين عن الدلاوي أن قوله في هذا الحديث أن النبي سقته العمل حفصة غلط لأن صفية هي التي تطاعت مع عائشة في هذه القصة وإما شربه عند صفية وقيل عند زينب، كما قال، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود فإنها ليست غلطاً بل هي قصة أخرى، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا، ويكفي في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفية وإشاراً إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف، والواقع أنه صحيح وكلامه متفق على صحته، والدلاوي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئاً كثيراً ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله: «جرت غله العرف» جرت معناه تنسب طعم العمل لشيء يأكله النحل والعرف موضع وتفسير الجرس بالتبوير والعرفط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث.

وقوله في هذه الرواية (أجاز) ثبت حكماً لهم، وهو صحيح يقال اجزت السواقي إذا قطعته والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها. ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي هنا «جاز» وحكى ابن التين جاز على نساءه أي مر أو سلك. ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق «إذا صلى العصر دخل».

وقوله فيها: (أبالله) بهزنة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى. وقوله: (هولاً) يفتح الراء أي خوفاً، وقال ابن التين: إنما سأل عن أن يقن «أكلت مغافير» لأنهم أوردته على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله «لا» وأردن بذلك التعريض لا صريح الكذب، فهذا وجه الاحتمال التي قالت عائشة «لنحتالن له» ولو كان كذباً محضاً لم يسم حيلة إذ لا شبهة لصاحبه.

١٣ - باب ما يكره من أحوال المرأة مع الزوج والضرائر، وما نزل على النبي ﷺ في ذلك

٦٩٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا جَاءَ سَبْرَ، بَلَغَهُ أَنَّ الْوَمَةَ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِبَارِضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِبَارِضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاقاً مِنْهُ». فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَبْرَ. [راجع: ٥٧٢٩. أخرجه مسلم: ٢٢١٩].

وعن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله: أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن.

٦٩٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ سَعْدًا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ الْوَجَعَ فَقَالَ: «وَجَعٌ أَوْ عَذَابٌ، غَذِبَ بِهِ بَعْضُ الْأَنْفُسِ، ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ، فَيَلْتَبِثُ الْفَرْقَةُ وَتَبْلَى الْأُخْرَى، فَمَنْ سَمِعَ بِهِ بَارِضٍ فَلَا يَقْدُمَنَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِبَارِضٍ وَقَعَ بِهَا فَلَا يَخْرُجُ فِرَاقاً مِنْهُ». [راجع: ٣٤٧٣. أخرجه مسلم: ٢٢١٨].

قوله: (باب ما يكره من أحوال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر. إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾. قلت: وقد ذكرت في التفسير الخلاف في لزوم ذلك، وأن الذي في الصحيح هو العمل، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش، وقيل في تحريم ما روي، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين. ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عامر المزنا عن ابن مليكة عن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ يشرب عسلاً عند سُوءَةٍ» فذكر نحو حديث الباب وفي آخره «فأنزلت ﴿بِأَيِّهَا النَّبِيُّ لَمْ يَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١١]» ورواه موقوف، إلا أن أبا عامر وهم في قوله سُوءَةٍ. وذكر فيه حديث عائشة «كان يجب الخلواء والعمل وكان إذا صلى العصر دخل على نساءه فينبذن منهن» الحديث بطوله، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحاً وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد بن عمير عنها وفيه أن النبي سقته العمل زينب بنت جحش. واستشكلت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزل ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله: «إِنْ تَبَرَأَ وَإِنْ تَطَاعَا» وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تنية بخلاف قصة زينب فيها «تواطأت أنا وحفصة» وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك. وحكى ابن التين عن الدلاوي أن قوله في هذا الحديث أن النبي سقته العمل حفصة غلط لأن صفية هي التي تطاعت مع عائشة في هذه القصة وإما شربه عند صفية وقيل عند زينب، كما قال، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود فإنها ليست غلطاً بل هي قصة أخرى، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا، ويكفي في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفية وإشاراً إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف، والواقع أنه صحيح وكلامه متفق على صحته، والدلاوي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئاً كثيراً ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله: «جرت غله العرف» جرت معناه تنسب طعم العمل لشيء يأكله النحل والعرف موضع وتفسير الجرس بالتبوير والعرفط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث.

١٤ - باب في الهبة والشفعة

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ عَصَبَ مَيَّةٌ أَلْفَ زَيْتٍ أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى مَكَثَ عِنْدَهُ مَبِينٌ، وَخَالَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ لَيْسَ بِهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَى وَاجِبٍ مِنْهَا. فَخَالَفَ الرَّسُولُ ﷺ فِي الْهَبَةِ، وَاسْقَطَ الزَّكَاةَ.

٦٩٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخِينِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَالُ فِي هَبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَتَوَدَّى فِي فَمِهِ، لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السُّوءَةِ». [راجع: ٢٥٨٩. أخرجه مسلم: ١٦٢٢].

٦٩٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا

مَعْمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَفْسَمْ، إِذَا وَقَعَتِ الْخُلُودُ، وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الشُّفْعَةُ لِلْجَارِ، ثُمَّ عَمِدَ إِلَى مَا حُدِّثَ فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: إِنِ اشْتَرَى دَارًا، فَخَافَ أَنْ يَأْخُذَ الْجَارُ بِالشُّفْعَةِ، فَأَشْتَرَى سَهْمًا مِنْ مِائَةِ سَهْمٍ، ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِي، وَكَانَ لِلْجَارِ الشُّفْعَةُ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ، وَلَا شُفْعَةَ لَهُ فِي بَاقِي الدَّارِ، وَلَهُ أَنْ يَخَالَ فِي ذَلِكَ لِوَجْعٍ: ٢٢١٣. أخرجه مسلم: ١٦٠٨ بالتحفة الأولى من المروءة.]

٦٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ الشَّرِيدِ قَالَ: جَاءَ الْمُسَوِّرُ بِنُ مَغْرَمَةٍ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَتَكِي، فَأَنْطَلَقَتْ مَعَهُ إِلَى سَعْدٍ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لِلْمُسَوِّرِ: أَلَا تَأْمُرُ هَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنِّي بَيْتِي الَّذِي فِي دَارِي؟ فَقَالَ: لَا أُرِيدُهُ عَلَى أَرْبَعِيَّةٍ، إِنَّمَا مَقْطُوعَةٌ وَإِنَّمَا مُنْعَمَةٌ، قَالَ: أُعْطِيتُ حَسَنَاتٍ فَقَدْأَ فَمَنْعَهُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ». مَا أُعْطَيْتُكَ.

قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنْ مَعْمَرُ لَمْ يَقُلْ هَكَذَا، قَالَ: كَيْفَ قَالَ لِي هَكَذَا.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الشُّفْعَةَ لَهُ أَنْ يَخَالَ حَتَّى يُعْطِلَ الشُّفْعَةَ، فَهَبَ الْبَاقِيَ لِلْمُشْتَرِي الدَّارَ وَيَخْلَعَهَا، وَيَتْلَاهَا إِلَيْهِ، وَيُخْرِجُهُ الْمُشْتَرِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَلَا يَكُونُ لِلشُّفْعِ فِيهَا شُفْعَةٌ. [راجع: ٢٢٥٨.]

٦٩٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عُمَرَو بْنَ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: أَنَّ سَعْدًا سَأَلَتْهُ بِنْتُ بَارِئِ بْنِ مَرْثَدَةَ، فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ». لَمَا أُعْطَيْتُكَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اشْتَرَى نَصِيبَ دَارٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُعْطِلَ الشُّفْعَةَ، وَتَبَّ لَأَنِّيهِ الصَّغِيرُ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ بَيْعٌ. [راجع: ٢٢٥٨.]

قوله: (باب في الهبة والشفعة) أي كيف تدخل الحيلة فيها معاً ومتفردين.

قوله: (وقال بعض الناس: إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك) أي بأن توافق مع الموهوب له على ذلك وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتأهل الواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من الموافقة بأن لا يتصرف فيها ليتم الهبة.

قوله: (ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحد منهما) فخالف الرسول صلى الله عليه وسلم في الهبة وأسقط الزكاة قال ابن بطال: إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك ما إذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع. وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيما يوجب للولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن. قلت: لأن رجع قبل الحول صبح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو أتم مع ذلك، وعلى طريقة من يبطل الخيل مطلقاً لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا تدارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة، وقوله «فخالف الرسول ﷺ» يعني خالف ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن العود في الهبة، وقال ابن التين: مراده أن منهج أبي حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبة ولا يرجع الوالد فيما وهب لولده، وهو خلاف قوله ﷺ: «لا يخل لرجل أن يعطي حيلة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يرجع في عطية كالكلب يورد في قيصه». قلت: فعلى هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث، وهو خرج عند أبي خلود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتابه الهبة. وذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المنتهب مدة مكث المال عنده. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة. الحديث الثاني: حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه نفي الشفعة في كل مقسم كما تقدم تقريره.

قوله: (وقال بعض الناس: الشفعة للجار) بكسر الجيم من الجاورة أي تشرع الشفعة للجار كما تشرع للشريك.

قوله: (ثم عمد إلى ما شلعه) بالشين المعجمة وليضمهم بالمهمله.

قوله: (فأبطله) أي حيث قال لا شفعة للجار في هذه الصورة، وقال: إن اشتري داراً أي أراد شراءها كاملة فخالف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشتري سهماً من مائة سهم ثم اشتري الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار. قال ابن بطال: أصل هذه المسألة أن رجلاً أراد شراء دار فخالف أن يأخذها جاره بالشفعة، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة؟ فقال له: اشتر منها سهماً واحداً شائعاً من مائة سهم فصيّر شريكاً للكاهن، ثم اشتر منه الباقي فصيّر أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في الشئ أحق من الجار، وإما أمره بأن يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لخافته وقلة انتفاعه به، قال: وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة، وإما لرد البخاري إلزامهم التناقص لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بصفقه ثم غلبوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى. والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لأبي يوسف، وأما محمد بن الحسن فقال: يكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفع فلا بد من إحسان لإسقاطها بمنزلة القاصد إلى الإضرار بالغير وذلك مكروه، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفع عدوة ويضطر من مشاركته، ثم إن عمل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كمن قال للشفع خذ هذا لئلا وال لا تطالبني بالشفعة فرفض وأخذ فإن شفعت تبطل اتفاقاً انتهى.

الحديث الثالث:

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (عن إبراهيم بن ميسرة) في رواية الحميدي عن سفيان «حدثنا إبراهيم».

قوله: (جاء المسور بن عزمة فوضع يده على متكي) في رواية الحميدي «أخذ المسور بن عزمة بيدي فقال انطلق بنا إلى سعد بن وقاص فخرجت معه وإن يده على متكي، فانطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص» وهو خال المسور، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق خالف لهذا فإنه قال: «عن عمرو بن الشريد قال: وقتت على سعد بن أبي وقاص فهداه المسور بن عزمة فوضع يده على إحدى متكي» ويصح بأن المسور إنما وضع يده على متكي عمرو بعد أن وصل معه إلى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحميدي، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم اتفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على متكي.

قوله: (وقال أبو رافع) زاد في رواية ابن جريج «مولى رسول الله ﷺ».

قوله: (ألا تأمر هذا) يعني سعد بن أبي وقاص، والمراد أن يسأله أو يشير عليه.

قوله: (بيني الذي) كذا هم بالإفراد، وللشمسي «بيني اللذين» بالتنبيه ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فإن عنده «قال سعد وأله ما ابتاعهما».

قوله: (إما مقطعة وإما منجمة) شك من الراوي والمراد أنهما منجمة على تقدمات مفرقة والتجزم الوقت للمعين.

قوله: (قال أعطيت) يضم أوله على البناء للمجهول والقاتل هو أبو رافع.

قوله: (ما يحكه) أي الشئ، وفي رواية المستملي «ما بعت» بحذف المقول.

قوله: (أو قال ما أعطيتك) هو شك من سفيان، وحزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب، ووقع في رواية غير الشمسي «عطيتك» بحذف الضمير.

قوله: (قلت لسفيان) القاتل هو علي بن المديني.

قوله: (إن معمر لم يقل هكذا) يشير إلى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي، والمراد على هذا بالمخالفة إيدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو المتمدن، وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أي بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى، ولفظ معمر الذي أشرت إليه «الجار أحق بصفقه» كرواية أبي رافع سواء، والذي

قاله الكرمانى لا أصل له وما أدرى ما مستند فيه.

قوله: (قال لكنه) يعني إبراهيم بن ميسرة (قاله في هكذا) وفي رواية الكشميهني قال بحذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه الترمذي عن البخاري أن الطريقين صحيحان، وإنما صححهما لأن الثوري وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الإسناد، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطاهي وعمرو بن شعيب روياه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن ميسرة كما في هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي، ولعل ابن جريج إنما أخذه عن عمرو بن شعيب بواسطة إبراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالعمنة ولم يقف الكرمانى على شيء من هذا قال ما تقدم، قال المصنف: مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي ﷺ حقاً لشخص لا يحل لأحد إبطاله بحيلة ولا غيره.

قوله: (وقال بعض الناس: إذا أراد أن يبيع الشفعة) كذا للأصلي ولأبي ذر عن غير الكشميهني وللآخرين منع ورجح حياض الأول وقال هو تغيير من الناسخ، وقال الكرمانى: يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الإزالة عن الملك.

قوله: (لهيب البائع للمشوي الدار ويحدها) بمهملتين وتشديد أي يصف حدودها التي يميزها، وقال الكرمانى في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر.

قوله: (ويدهها إليه ويعرضه المشوي ألف درهم) يعني حلاً (فلا يكون للشفيع فيها شفعة) أي ويشترط أن لا يكون الموضع المذكور مشروطاً فلو كان أخذهما الشفيع بقيته، وإنما سقطت الشفعة في هذه الصورة لأن الحيلة ليست معاوضة محضة فأشبهت الإرث، قال ابن التين: أراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقاً للجار لا يحل له إبطاله، ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصراً من طريق سفيان وهو الشوي عن إبراهيم بن ميسرة ومما في آخر كتاب الحيل آثم منه، وفيه تصريح سفيان بتحليلت إبراهيم له به.

قوله: (وقال بعض الناس: إن اشترى نصيب دار فأراد أن يعطل الشفعة وهب) أي ما اشترى (لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين) أي أن الحيلة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل في إسقاطها يجعلها للصغير، قال ابن بطال: إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئاً فعل ما يباح له فعله، والحيلة للابن الصغير قبلها الأب لولده من نفسه، وأشار باليمين إلى ما لو وهب لأجنبي فإن للشفيع أن يحلف الأجنبي أن الحيلة حقيقية وأنها جرت بشروطها، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للفرع، وعن مالك لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقاً وهو السني في المدونة.

١٥ - باب احتيال العامل ليهدي له

٦٩٧٩ - حَدَّثَنَا عَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَمْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنُ اللَّثِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبَهُ، قَالَ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَبْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا جُلُوسَ لِي بِتَيْتِ ابْنِكَ وَأَمَّاكَ، حَتَّى تَأْتِيَكَ هَبْنِيكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا». ثُمَّ خَطَبَا، فَحَمِدَ اللَّهُ وَاتَّسَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا بَعْدُ، فَإِنِّي اسْتَعْمَلْتُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلاَئِي اللَّهِ، فَإِنِّي قِيْلُ: قِيْلُ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَبْنِي أَهْبَيْتَ لِي، أَفَلَا جُلُوسَ لِي بِتَيْتِ ابْنِكَ وَأَمَّاكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَبْنِيكَ؟ وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا قِيْلَ: اللَّهُ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا غَرْفَ أَحَدًا مِنْكُمْ لِي اللَّهِ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رِغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا حَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَجَرُّ. ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَمَى بِيَاضَ عَيْنَيْهِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟». بَصُرَ غَيْثِي وَسَمِعَ أَذُنِي. [رواه: ٩٢٥. أخرجه مسلم: ١٨٣٢].

٦٩٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفِيهِ». وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنْ اشْتَرَى دَارًا بِعَشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ

يَخَالَ حَتَّى يَشْتَرِيَ الدَّارَ بِعَشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَيَتَّقِدَهُ بِسَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَتَسْتَوِيَّةُ دِرْهَمٍ، وَتَسَعَةُ وَتَسْعِينَ، وَيَتَّقِدَهُ بِنَدَارٍ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِينَ أَلْفًا. فَإِنْ طَلَبَ الشَّفِيعُ أَخْلَعًا بِعَشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الدَّارِ، فَإِنْ اسْتَحْتَتِ الدَّارُ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ، وَهُوَ بِسَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَتَسْتَوِيَّةُ وَتَسَعَةُ وَتَسْعِينَ وَتَسْعُونَ دِرْهَمًا وَتِسْعِينَ، لِأَنَّ الْبَائِعَ حِينَ اسْتَحْتَتِ الصَّرْفُ فِي الدَّيْنَارِ، فَإِنْ وَجَدَ بِهِدِي الدَّارَ غِيًّا، وَلَمْ تُسْتَحْتَقْ، فَإِنَّهُ يَرْفُثُهَا عَلَيْهِ بِعَشْرِينَ أَلْفَ [دِرْهَمٍ].

قَالَ: فَاجْزَأَ هَذَا الْبَائِعُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَتَّقِ الْمُسْلِمُ، لَا دَاءَ وَلَا خِيَنَةَ وَلَا غِيْلَةَ». [راجع: ٢٢٥٨].

٦٩٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ: أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ يَتَا بَنِي بَنِي مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَتَا أَنَا وَأَبِي وَأَبِي أَبِي»، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفِيهِ». مَا أَطْعَمْتُكَ». [راجع: ٢٢٥٨].

قوله: (باب احتيال العامل ليهدي له) ذكر فيه حديث أبي حنيفة الساعدي في قصة ابن اللثية، وقد تقدم بعض شرحه في الحبة وتقدمت تسميته وضبط اللثية في كتاب الزكاة، وباتي استيفاء شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى، ومطابقته للترجمة من جهة أن ملكه ما أعدها له إنما كان لعله كونه حلاً فاعتقد أن الذي أعدها له يستبد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها، فينبى له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجلها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء، فلا ينبغي له أن يستحلها بمجرد كونهما وصلت إليه على طريق الحيلة فإن ذلك إنما يكون حيث يتمحض الحق له، وقوله في آخره: «بصر عيني وسع أذني» ينتج المواعدة وضم الصاد المهملة وتفتح السين المهملة وكسر الميم، قال المصنف: حيلة العامل ليهدي له تقع بأن يسمح بعض من عليه الحق فلذلك قال: «هلا جلس في بيت أمه لينظر له يهدى له» فأشار إلى أنه لو أطلع في وضعه من الحق ما أعدها له، قال فاجوب النبي ﷺ: أخذ الحيلة وضمها إلى أموال المسلمين، كذا قال ولم أفت على أخذ ذلك منه صريحاً، قال ابن بطال: دل الحديث على أن الحيلة للعامل تكون لشكر معروفه أو للتحبب إليه أو للطمع في وضمه من الحق فأشار النبي ﷺ إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كالحسد للمسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى. والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحل للعامل جزأً وما قبلها في طرف الاحتمال، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان) إلخ كذا وقع للاكثر هذا الحديث وما بعده متصلاً بباب احتيال العامل، وأخته وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الحبة والشفعة، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها، ومن ثم قال الكرمانى إنه من تصرف النقلة. وقد وقع عند ابن بطال هنا «باب» بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر «باب احتيال العامل» وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد قصة ابن اللثية «باب» بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو يبيح لها في الأصل.

قوله: (وقال بعض الناس إن اشترى داراً) أي أراد شراء دار (بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يخال) أي على إسقاط الشفعة (حتى يشوي الدار بعشرين ألف درهم ويتقده) أي يقصد البائع (تسعة آلاف درهم وتسعمائة درهم وتسعين ويتقده بديناراً بما بقي من العشرين ألف) أي بمصارفة عنها (فإن طالبه الشفيع أخلهما بعشرين ألف درهم) أي إن رضي بالشتم الذي وقع عليه المقد (وإلا فلا سبيل له على الدار) أي لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذي وقع به العقد.

قوله: (فإن استحققت الدار) بلفظ المجهول أي ظهرت مستحقة لغیر البائع (رجع المشوي على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف إلخ) أي لكونه القدر الذي تسلمه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه المقد (لأن المبيع حين استحق) أي للغیر (انقض الصرّف) أي الذي وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة (بالدينار) ووقع في رواية الكشميهني «في الدينار» وهو أوجه.



٩١ - كتاب النسيء

١ - باب أول ما يبدئ به رسول الله ﷺ

من الوحي الرؤيا الصالحة

٦٩٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ

هشام:

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ: قَالَ
الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي غُرُودٌ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ:

أَوَّلُ مَا يَبْدُؤُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ
لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَهُ بِقُلُوبِ الصَّحْبِ.

فَكَانَ يَأْتِي جِرَاءَ قَيْصَحَتِ يَوْمٍ، وَهُوَ الصُّدُ، اللَّيَالِي فَوَاتِ الْعُدُودِ، وَيَزُودُ
لِلْيَلِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَبِيْجَةٍ قَزُوْدَةٍ لِيَوْمِهَا.

حَتَّى قَبِجَةِ الْحَقِّ وَهُوَ فِي غَارِ جِرَاءَ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ يَوْمَ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ:
لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَنَا بِقَارِي، فَأَخَذَنِي فَعَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي
فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِي، فَأَخَذَنِي فَعَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ،
ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِي، فَأَخَذَنِي فَعَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ
مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ - حَتَّى بَلَغَ -
عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ ﴾.

فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفَ بَوَاكِرِهِ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَبِيْجَةٍ، فَقَالَ: « زُمَّلُونِي
زُمَّلُونِي. » فَوَزَّمُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّؤْيُ.

فَقَالَ: « يَا خَبِيْجَةُ، مَا لِي؟ » وَخَبَّرَهَا الْخَبَرَ، وَقَالَ: « قَدْ خَبَيْتَ عَلَى
نَفْسِي. »

فَقَالَتْ لَهُ: كَلَّا، ابْنُ، فَوَاللَّهِ لَا يُخْبِرُكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ تَصِلُ الرَّحِمَ،
وَتَصُدُّكَ الْخَبِيْثَ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُؤْنِسُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ.

ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِوَ خَبِيْجَةٍ حَتَّى أَتَتْ بِوَ وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بْنِ
قُصَيٍّ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَبِيْجَةَ أَخُو أَبِيهَا، وَكَانَ امْرَأَةً تَتَصَرَّرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ
يَكْتَبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، فَكَتَبَ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ،
وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ.

فَقَالَتْ لَهُ خَبِيْجَةُ: أَيُّ ابْنِ عَمِّ، اسْمِعْ مِنِّي ابْنِ أَخِيكَ.

فَقَالَ وَرَقَةُ: ابْنُ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَا رَأَى.

فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا،
أَكُونُ حَتَّى حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَوْمَخِرْ جِيْ هُم؟ ».

فَقَالَ وَرَقَةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِوَحْيٍ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ
يُذَرِّجُنِي يَوْمَئِذٍ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا.

قوله: (فَإِنْ وَجَدَ بِهَذَا الدَّارِ عِيًّا وَلَمْ يَسْتَحِقْ) أَيُّ لَمْ تَخْرُجْ مَسْتَحَقًّا (فَتَرَهُ) يَرُدُّهُ
عَلَيْهِ بِعَشْرِينَ أَلْفًا أَيُّ وَهَذَا تَنَاقُضٌ بَيْنَ مَنْ ثُمَّ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ: (فَأَجَازَ هَذَا الْخِلَافَ بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ) وَالْفَرْقَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْبَيْعَ فِي الْأَوَّلِ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى شُرَاءِ الدَّارِ وَهُوَ مُتَّفِقٌ
وَيُزَمُّ عِلْمُ التَّقَابُضِ فِي الْمَجْلِسِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ إِلَّا مَا أَطْعَمَهُ وَهُوَ الدَّرَاهِمُ وَالدينَارُ
مُخْلَافُ الرَّدِّ بِالْعَلْبِ فَإِنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ وَإِنَّمَا يَنْفَضُّ بِاخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي. وَأَمَّا بَيْعُ الصَّرَفِ
فَكَانَ وَقَعَ صَحِيحًا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ فسخِ هَذَا بَطْلَانُ هَذَا. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا خَصَّ الْقَدْرَ
مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالمِثَالِ لِأَنَّ بَيْعَ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ مُتَافِضًا إِذَا كَانَ بِهَا يَدٌ جَائِزٌ بِالإِجْمَاعِ
فَبُنِيَ الْقَاتِلُ أَصْلَهُ عَلَى ذَلِكَ فَأَجَازَ صَرَفَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَدينَارٍ بِأَحَدٍ عَشَرَ دَرَاهِمًا جَمِلَ
العَشْرَةُ دَرَاهِمَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَجَمِلَ الدينَارُ بِدَرَاهِمٍ، وَمَنْ جَمِلَ فِي الصُّورَةِ لِلذِّكْرِ الدِّينَارُ
بِعَشْرَةِ أَلْفٍ لِيَسْتَعِظَ الشَّيْخُ الثَّمَنَ الَّذِي تَعَقَّدَتْ عَلَيْهِ الصَّيْفَةُ فَيَتَرَكَ الْأَخْذَ بِالشَّفْعَةِ
فَتَسْقُطَ شَفْعَتُهُ وَلَا تَنَاقُضَ إِلَى مَا أَتَيْتُهُ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي تَجَاوَزَ لِلْبَيْعِ عِنْدَ الْقَدْرِ، وَخَالَفَ مَا لَكَ
فِي ذَلِكَ فَقَالَ: الْمَارِئِيُّ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ الَّذِي حَصَلَ فِي يَدِ الْبَايَعِ فِيهِ يَأْخُذُ الشَّيْخُ بِمِثْلِ
الْبَايَعِ إِلَى تَنَاقُضِ الَّذِي احْتَالَ فِي إِسْقَاطِ الشَّفْعَةِ حَيْثُ قَالَ: « فَإِنَّ اسْتَحَقَّ الدَّارَ » أَيُّ
إِنْ ظَهَرَ أَنَّهَا مَسْتَحَقَّةٌ لغيرِ الْبَايَعِ إِنْجَاحٌ فَلَهُ عَلَى أَنَّهُ مَوَافِقٌ لِلْمَجَاعَةِ فِي أَنْ لِلْمُشْتَرِي عِنْدَ
الاسْتِحْقَاقِ لَا يَرُدُّ إِلَّا مَا قَبِضَهُ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الرَّدِّ بِالْعَلْبِ انْتَهَى مُلْخَصًا مَوْضِعًا.
وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: النِّكَتَةُ فِي جَمْلَةِ الدِّينَارِ فِي مُقَابَلَةِ عَشْرَةِ أَلْفٍ وَدَرَاهِمٍ وَلَمْ يَجْعَلْهُ فِي مُقَابَلَةِ
العَشْرَةِ أَلْفٍ قَطُّ لِأَنَّ الثَّمَنَ فِي الْحَقِيقَةِ عَشْرَةُ أَلْفٍ بِقَرِينَةٍ تَقْدَرُ هَذَا الْمَقْدَرُ، فَلَوْ جَمِلَ
العَشْرَةُ وَالدِّينَارُ فِي مُقَابَلَةِ الثَّمَنِ الْحَقِيقِيِّ لَزِمَ الرُّبَا، مُخْلَافًا مَا إِذَا تَقَصَّرَ دَرَاهِمًا فَإِنَّ الدِّينَارَ
فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ وَالْأَلْفِ إِلَّا وَاحِدًا فِي مُقَابَلَةِ الْأَلْفِ إِلَّا وَاحِدًا بِغَيْرِ تَضَافُلٍ. وَقَالَ
الْمُهَلَّبِيُّ: مُنَاسِبَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَنَّ الْحَبْرَ مَا لَمْ عَلَى أَنْ الْجَارِ أَحَقُّ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ
مِرَاعَاةَ حَقِّهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَقُّ أَنْ يَرْفُقَ بِهِ فِي الثَّمَنِ وَلَا يَهْمُ عَلَيْهِ عُرُوضُ بَاكِرٍ مِنْ
قَبِيْئَتِهِ، وَقَدْ فُهِمَ الصَّحَابِيُّ رَأَى الْخَبْرَ هَذَا الْقَدْرَ قَدَّمَ الْجَارَ فِي الْعَقْدِ بِالْثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ
إِلَيْهِ عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْهُ بِقَدْرِ رُبْعِهِ مِرَاعَاةَ حَقِّ الْجَارِ الَّذِي أَمَرَ الشَّارِعَ بِمِرَاعَاتِهِ.

قوله: (فَأَجَازَ هَذَا الْخِلَافَ) أَيُّ الْحِلَّةِ فِي إِطْلَاقِ الشَّرِيكِ فِي الْفَنِّ الشَّدِيدِ إِنْ أَخَذَ
بِالشَّفْعَةِ أَوْ إِطْلَاقَ حَقِّهِ إِنْ تَرَكَ خِشْيَةَ مَنْ الثَّمَنِ بِالْمِرَادَةِ الْفَاحِشَةِ، وَإِنَّمَا أُبْرِدَ
الْبَايَعُ مَسْأَلَةُ الاسْتِحْقَاقِ الَّتِي مَضَتْ لِيَسْتَلْ بِهَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَاصِدًا لِلْحِلَّةِ فِي إِطْلَاقِ
الشَّفْعَةِ، وَعَقِبَ بِذِكْرِ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ بِالْعَلْبِ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ، وَكَانَ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ إِلَّا مَا
قَبِضَهُ لَا زَائِدًا عَلَيْهِ.

قوله: (قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعُ الْمُسْلِمِ لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ) قَالَ ابْنُ
الْتِّينِ: ضَبَطَ بَكْرُ الْخَاءِ الْمَجْمُوعَةِ وَسَكُونُ الْمُوَحَّدَةِ بِمَعْنَى مُثَلَّةٍ، وَقِيلَ: هُوَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ
لِغَتَانِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ غَيْرَ طَيِّبٍ كَانَ يَكُونُ مِنْ قَوْمٍ لَمْ يَجَلِّ سَبِيحَهُ لِمَعْدٍ
تَقْدِمُ لَهُمْ، قَالَ ابْنُ التِّينِ: وَهَذَا فِي عَهْدِ الرَّقِيقِ. قُلْتُ: إِنَّمَا خَصَّهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْحَبْرَ إِذَا رَدَّ
فِيهِ. قَالَ: وَالْغَائِلَةُ أَنْ يَأْتِيَ أَمْرًا سَرًّا كَالْتَّائِلِيَةِ وَغَوَّهِ. قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ طَرَفٌ تَقْدِمُ
بِكَمَالِهِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ حَبِثِ الْعَدَاءِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَتَيْنِ
مَهْمُوزًا ابْنُ خَالِدٍ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَبْدًا أَوْ أَمَةً وَكَسَبَ لَهُ الْمَهْمَةَ « هَذَا مَا اشْتَرَى
الْعَدَاءُ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خِشْيَةَ بَيْعِ الْمُسْلِمِ
لِلْمُسْلِمِ. » وَنَسْنَدَهُ حَسَنًا، وَلَهُ طَرُقٌ إِلَى الْعَدَاءِ وَذَكَرَ هُنَاكَ تَضْيِيقَ الْغَائِلَةِ بِالسَّرْعَةِ وَالْإِبَاقِ
وَغَوَّهِمَا مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فَيَسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِيَالُ فِي
شَيْءٍ مِنْ بَيْعِ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّرَفِ الْمَذْكُورِ وَلَا غَيْرِهِ. قُلْتُ: وَجْهُهُ أَنَّ الْحَدِيثَ وَإِنْ كَانَ
لِقَوْلِهِ لَفْظُ الْخَبْرِ لَكِنْ مَعْنَاهُ النَّهْيُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ عَوْدِهِ مِنَ الْإِحْتِيَالِ فِي كُلِّ بَيْعٍ مِنْ يَسُوعَ
الْمُسْلِمِينَ لَا يَجِلُّ، فَيَدْخُلُ فِيهِ صَرَفُ دِينَارٍ بِكَثْرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَغَوَّهِ ذَلِكَ.

قوله في آخر الباب (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ الْقَطَّانُ وَسَفِيَانُ هُوَ الشَّوْزِيُّ،
وَقَوْلُهُ: « إِنْ أَبَا رَافِعٍ سَاوَمَ سَمْدَ بْنَ مَالِكٍ » هُوَ ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَعِنْدَ أَحَدٍ مِنْ عِبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ بِالشَّكِّ أَنَّ سَمْدًا سَاوَمَ أَبَا رَافِعٍ أَوْ أَبَا رَافِعٍ سَاوَمَ
سَمْدًا، وَلَا أَثَرَ لِهَذَا الشَّكِّ، وَقَوْلُهُ: « يَتَأَيَّأُ بِأَرَبَاعَةِ مِثَالٍ » فِي بَيَانِ الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ.

قوله: (قَالَ: وَقَالَ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ إِيَّاهُ الْقَاتِلَ الْأَوَّلَ عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ وَالثَّانِي
أَبُو رَافِعٍ، وَقَدْ بَيَّنَّتُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ فِي رِوَايَتِهِ وَلَفْظُهُ « قَالَ أَبُو رَافِعٍ لَوْلَا أَنِّي
سَمِعْتُ إِيَّاهُ » وَقَدْ تَقَدَّمتُ مَبَاحَثَهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(خَاتَمَةٌ): اشْتَمَلَ كِتَابُ الْحِلِّيلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِلرَّفْعَةِ عَلَى أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا،
لِلْمَلِيقِ مِنْهَا وَاحِدٌ وَسَاتِرَاهَا مَوْصُولٌ وَكُلُّهَا مَكْرُورَةٌ فِيهِ وَفِيهَا تَقْدِيمٌ، وَفِيهِ أَثَرُ وَاحِدٍ عَنْ
أَبِي ب. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

الله تعالى. وقال القرطبي: سبب تخليط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الأنبياء من الطريق المستقيم، ويان ذلك أن الرؤيا إنما هي من إدراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أي النفس، وإذا كان كذلك فالأولى أن لا نعلم علم إدراكاتها، بل كثير مما اتكشفت لنا من إدراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جليلة لا تفصيلية. ونقل القرطبي في «المفهم» عن بعض أهل العلم أن الله تعالى ملكاً يعرض المرئيات على المحل للمدرك من التام فيمثل له صورة محسوسة، فثارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وثارة تكون أمثلة لثمان معقولة، وتكون في الحالين مباشرة ومنقولة، قال: ويحتاج فيما نقله عن الملك إلى توقيف من الشرع وإلا فنجاز أن يخلق الله تلك المثالات من غير ملك، قال:

وتيل إن الرؤيا إدراك أمثلة منضبطة في التحيل جعلها الله معلماً على ما كان أو يكون. وقال القاضي عياض: اختلف في التام المستغرق قليل لا تصح رؤياه ولا ضرب للمثل له لأن هذا لا يدرك شيئاً مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحلي عن صفات التمييز والظن والتخيل كما يخرج من صفة العلم، وقال آخرون: بل يصح للتام مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظناً ومختلياً، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لا يحل في النوم فيصح وبه يسرب المثل وبه يرى ما يتخيل ولا تكليف عليه حيث لا رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة المز. وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل. وأبعد القرطبي بأن النبي ﷺ كان بنام عينه ولا ينال قلبه، ومن ثم احتز القائل بقوله «المدرك» من التام ولذا قال «منضبطة في التخيل» لأن الرائي لا يرى في نفسه إلا من نوع ما يدركه في البقطة بمس، إلا أن التخيلات قد تركب له في النوم تركباً يحصل به صورة لا عهد له بها يكون علماً على أمر تادر كمن رأى رأس إنسان على جسد فرس له جناحان مثلاً وأشار بقوله «أعلاماً» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواقعة على شروطها، وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «لقي عمر علياً فقال: يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق ومنها ما يكذب، قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد ولا أمة ينال رؤيا فيميتي نوماً إلا أخرج بروحه إلى العرش» فإلني لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب، قال الذهبي في تلخيصه: هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف، ولعل الأفة من الراوي عن ابن عجلان. قلت: هو أزهري بن عبد الله الأزدي الحرساني ذكره العقيلي في ترجمته وقال: إنه غير محفوظ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن فضال، وذكره عن اختلافاً به وقعه ورفعه، وذكر ابن القيم حديثاً مرفوعاً غير معزو «إن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام» ووجد الحديث المذكور في «نوافذ الأصول للترمذي» من حديث عباد بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمير، وهو رواه في سننه جليله قال ابن ميمون عن حزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم: قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى «وما كان ليشأن أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب» [التورى: ٥٠] أي في المنام، ورؤيا الأنبياء وحى بخلاف غيرهم، فالوحي لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الأنبياء فإنها قد يحضرها الشيطان، وقال الحكيم أيضاً: وكل الله بالرويا ملكاً أطلع على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلاً، فإذا نال مثل له تلك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذرة أو معاتب، والأدعي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العدواة بينهما فهو يكذب بكل وجه ويريد إفساد أموره بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتخليط فيها وإما بخلتها عنها، ثم جميع المراني تتحصر على قسمين: الصادقة وهي رؤيا الأنبياء ومن يتهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بتدور وهي التي تقع في البقطة على وفق ما وقعت في النوم، والأصغى وهي لا تتلر بشيء وهي أنواع: الأولى تلاعب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يشبهه أو رأى أنه واقع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك، الثاني أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل الحسنات مثلاً ونحوه من الحال فعلاً، الثالث أن يرى ما تتحدث به نفسه في البقطة أو يشاهد فيه كما هو في المنام وكذا رؤيا ما جرت به عادته في البقطة أو ما يقبل على مزاجه ويقع من المستقبل غالباً وعن الحال كثيراً وعن الماضي قليلاً. ثم ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحي وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحت هناك من استلذت ما فات من شرهه في تفسير «أقرأ باسم ربك» وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضوعين غالباً ما يستفاد من شره، ومداره على الزمري عن عروة عن عائشة، وقد ساقه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزمري، ولكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب، وقرنه في التفسير يونس بن يزيد وساقه على لفظه، ثم قرنه هنا بمصر وساقه على لفظه، وقوله هنا

ثم لم ينسب رزقه أن نزل، وقدر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ، فيما بلغنا، حزناً غداً منه مراراً حتى يتردى من رؤوس شواقي الجبال، فكلمنا أوفى بيزو جبال يلقى منه نفسه كبدى له جبال، فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقاً. فيسكن بذلك جباله، ويكر نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غداً لبطل ذلك، فإذا أوفى بيزو جبال كبدى له جبال فقال له بطل ذلك. [أخرجه مسلم: ١٦٠، بدون ذكر محاولة الأصحاب].

قال ابن عباس: «فألقى الإصباح» [الأنعام: ٩٦]: ضوء الشمس بالنهاية، وضوء القمر بالليل.

قوله: (باب) بالثنين (أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة) كذا للنسفي والقاسبي ولاي فرمته إلا أنه سقط له عن غير المستملي لفظ «باب» ولغيرهم باب التفسير وأول ما بدى به «إلى آخره» وللإسماجلي «كتاب التفسير» ولم يزد، وثبتت البسلة أولاً للجميع. والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو المصور من ظاهرها إلى باطنها، وقيل النظر في الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاية الأزهرى، وبالأول جزم الراغب وقال: أصله من المير يفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال، ونحوها تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلطف العبور بضمين، وعبر القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا القطرة من الدنيا إلى الآخرة، قال: والاعتبار والعبرة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها وعبرتها بالتشديد للمبالغة في ذلك، وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد تسهل الممزة وقال الواحدى: هي في الأصل مصدر كاليسرى، فلما جعلت اسماً لما يتخيل التام أجريت مجرى الأسماء. قال الراغب: والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر، وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى أن زيدا مسافر، وعلى التفكير النظري نحو «إني أرى ما لا ترون» [الأنفال: ٤٨] وعلى الرائي وهو اعتقاد أحد النقيضين على غلبة الظن انتهى. وقال القرطبي في «المفهم»: قال بعض العلماء قد نحي الرؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى «وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس» [الإسراء: ٦٠] فزعم أن المراد بها ما رآه النبي ﷺ في ليلة الإسراء من العجايب، وكان الإسراء جميعه في البقطة، قلت: وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال إن الإسراء كان مناماً والأول المتمد، وقد تقدم في تفسير الإسراء قول ابن عباس إنها رؤيا عين، ويحتمل أن تكون الحكمة في تسمية ذلك رؤيا لتكون أسرار الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فاشبهت ما في المنام. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: الرؤيا إدراكات علقها الله تعالى في قلب العبد على يدي ملك أو شيطان إما بإسائها أي حقيقتها وإما بكتامها أي بغيرها وإما تخليط، ونظيرها في البقطة الخواطر فإنها قد تأتي على نسق في قصة وقد تأتي مستمرة على محصلة، هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحاق، قال: ذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أنها اعتقادات، واحتج بأن الرائي قد يرى نفسه بهيمة أو طائراً مثلاً، وليس هذا إدراكاً، فوجب أن يكون اعتقاداً لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف للمعتد، قال ابن العربي: والأول أولى، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل، فالإدراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات. انتهى ملخصاً. وقال المازري: كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا، وقال فيها غير الإسلاميين أقوال كثيرة منكرة، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالقل ولا يقوم عليها برهان، وهم لا يصدقون بالسمع فاضطرت أقوالهم، فمن يمتني إلى الطب ينسب جميع الرؤيا إلى الأخلاط فيقول من غلب عليه البهيم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البهيم، ومن غلب عليه الصفراء رأى الثيران والسمود في الجوى، وهكذا إلى آخره، وهذا وإن جوزوه العقل وجاز أن يجري الله العادة به لكنه لم يقم عليه دليل ولا اطردت به عادة، والقطع في مرضع التجويز غلط، ومن يمتني إلى الفلسفة يقول: إن صور ما يجري في الأرض هي في العالم العلوي كالقروش فما حادى بعض القروش منها انتفش فيها قال: وهذا أشد فساداً من الأول لكونه تحكماً لا برهان عليه والانتفاش من صفات الأجسام، وأكثر ما يجري في العالم العلوي الأعراس والأحراض لا ينتفش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق في قلب التام اعتقادات كما يخلقها في قلب الیقظان فإذا خلقها فكانه جعلها علماً على أمور أخرى يخلقها في ثاني الحال، ومهما وقع منها على خلاف للمعتد فهو كما يقع للیقظان، ونظيره أن الله خلق الغيم علامة على المطر وقد يتخلف، وتلك الاعتقادات تقع تارة بمحضة للملك فيقع بعدها ما يسر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والمعلم عند

جاءه الوحي بيته قاله النروي، قال: فإنه ﷺ لم يكن متروكاً للوحي، وفي إطلاق هذا الوحي نظر فإن الوحي كان جاءه في النوم مراراً قاله شيخنا البلقيني وأسندته إلى ما ذكره ابن إسحاق عن عبيد بن عبيد أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الخط والأمر بالقراءة وغير ذلك انتهى، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقمه نظر فالأولى ترك الجزم بأحد الأمرين، وقوله «الحق» قال الطيبي: أي أمر الحق، وهو الوحي، أو رسول الحق وهو جبريل. وقال شيخنا: أي الأمر البين الظاهر، أو المراءد الملك بالحق أي الأمر الذي يمت به.

قوله: (فجاءه الملك) تقدم في بدء الوحي الكلام على الفاء التي في قوله «فجاءه الملك» وأنها التصيرية، وقال شيخنا البلقيني: يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى مجيء الحق اكتشاف الحال عن أمر وقع في القلب فجاءه الملك عقبه، قال: ويحتمل أن تكون سببية أي حتى قضى مجيء الوحي فيسبب ذلك مجاءه الملك. قلت: وهذا أقرب من الذي قبله، وقوله «فيه» يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل إليه الغار بل كلمه والنبي ﷺ داخل الغار والملك على الباب وقد عززت هذه الزيادة في التفسير لدلائل اليقيني فيما لشيخنا البلقيني ثم وجدتها هنا فكان العزو إليه أولى فالخفت ذلك هناك، قال شيخنا البلقيني: الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهدته في كلام ورقة وكما مضى في حديث جابر أنه الذي جاءه بحراء، ووقع في شرح القطب المحلي: الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي، فتعجب منه شيخنا وقال: هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه لسهيلي وحده، قال: واللام في الملك لتصرف اللامعة لا للمهد إلا أن يكون المراءد به ما عهده النبي ﷺ قبل ذلك لما كلمه في صباه أو اللفظ لعائشة وقصدت به ما تمهده من مخاطبة به انتهى. وقد قال الإسماعيلي: هي عبارة عما عرف بعد أنه ملك وإنما الذي في الأصل «فجاءه جاءه» وكان ذلك الجائي ملكاً فأنبر ﷺ عنه يوم أخبر بحقيقة جنسه، وكان الحاصل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى. وقد جاء التصريح بأنه جبريل فأنبر أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة «أن رسول الله ﷺ احتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان، فخرج يوماً فسمع السلام عليكم، قال فظننت أنه من لجن فقال ألبسوا فإن السلام خير، ثم رأى يوماً آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال: «فهيته منه» الحديث، وفيه أنه «جاءه فكلمه حتى أتى به» وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار، لكن وقع في مرسل عبيد بن حمير «فاجلسني على مدرك في البقوت واللؤلؤ» وهو بضم اللاد والنون بينهما راه سائكة نوع من البسط له خلل، وفي مرسل الزهري «فاجلسني على مجلس كريم معجب» وأفاد شيخنا أن سنن النبي ﷺ حين جاءه جبريل في حراء كان أربعين سنة على المشهور، ثم حكى أقوالاً أخرى قبل أربعين يوماً وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل ستين وقيل ثلاثاً وقيل خساءً قال: وكان ذلك يوم الاثنين نهاراً، قال: واختلف في الشهر فقيل شهر رمضان في سابع عشرة وقيل سابعه وقيل رابع حشره. قلت: ورمضان هو الرابع لما تقدم من أنه الشهر الذي جاء فيه في حراء فجاءه الملك، وعلى هذا يكون سنه حينئذ أربعين سنة وستة أشهر، وليس ذلك في الأقوال التي حكاهما شيخنا. ثم قال: وسببها ما يؤيد ذلك من قول من قال إن وحي المأم كان ستة أشهر، قال شيخنا: وقيل في سابع حشري من شهر رجب، وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثمانية أشهر. ووقع في رواية الطيالسي التي أشرت إليها أن مجيء جبريل كان لا أراد النبي ﷺ أن يرجع إلى أهله، فلما هو بجبريل وميكائيل، فهب جبريل إلى الأرض وبقي ميكائيل بين السماء والأرض الحديث. فيستفاد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان، وهو قول آخر يضاف لما تقدم ولعله أرجحهما.

قوله: (فقال اقرأ) قال شيخنا ظاهراً أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه متشابه، وقد سلم الملائكة على إبراهيم حين دخلوا عليه، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تخفيف الأمر وتوهمه، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تتلق بالسر لا من الملائكة وإن وقع ذلك منهم في بعض الأحيان. قلت: والحال التي سلموا فيها على إبراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مغايرة لأمر الدنيا غالباً، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم يقل أنه سلم عند الأمر بالقراءة والله أعلم.

قوله: (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله إلى هنا لفظ الجواب بطريق الأرسال، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحي اختلاف هل فيه قال ما أتاه بقارئ أو قلت ما أتاه بقارئ، وجمع بين اللفظين يونس عند مسلم قال «قلت ما أتاه بقارئ» قال شيخنا البلقيني: وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من

«أبنا معمر قال قال الزهري فأنبرني حروء» وقع عند مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه «وأنبرني» بالواو لا بالفاء وهذه الفاء مقبولة لشيء عذوف وكذلك الواو عاطفة عليه، وقد بينه البلقيني في «الدلائل» حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير مرسلًا فذكر قصة بدء الوحي مختصرة ونزول «اقرأ باسم ربك» إلى قوله «خلق الإنسان من علق» (العلق: ٢١) وقال محمد بن النعمان، فرجع رسول الله ﷺ بذلك. قال الزهري: فسكنت حروء بن الزبير يقول «قلت عائشة» فذكر الحديث مطولاً.

قوله: (الصالحه) في رواية عقيل «الصادقة» وهما بمعنى واحد بالنسبة إلى أمور الآخرة في حق الأنبياء، وأما بالنسبة إلى أمور الدنيا فالصالحه في الأصل أخص، فرويا التي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الروايات يوم أحد. وأما رواية غير الأنبياء فيجوز عموم وخصوص: إن فرنا الصادقة بأنها التي لا تحتاج إلى تعبير وأما إن فرنا أنها غير الأختلاف فالصالحه أخص مطلقاً. وقال الإمام نصر بن يعقوب الدينوري في التكميل القادري: الرواية الصادقة ما يقع بينه أو ما يعبر في المنام أو غير به ما لا يكذب والصالحه ما يسر.

قوله: (إلا جاءته مثل للقي الصبح) في رواية الكشميهني «جاءت» كرواية عقيل، قال ابن أبي جرة: إنما شبهها بفتح الصبح دون غيره لأن شمس النبوة كانت الرويا مباهي أتولوها فما زال ذلك الثور حتى أشرقت الشمس فمن كان باطنه نورياً كان في التصديق بكراً كما يهي ومن كان باطنه مظلماً كان في التكذيب خفاءً كما يهي، وفيقة الناس بين هاتين المزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور.

قوله: (ياي حراء) قال ابن أبي جرة: الحكمة في تخصيصه بالتخلي فيه أن التقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع له يخلو فيه ثلاث جهات: الحرفة، والتعب، والنظر إلى البيت. قلت وكأنه ما بقي منهم من أمور الشرع على سبيل الاحتكاك، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قرشاً كانت تغله كما كانت تصوم عاشوراء، ويؤاد هنا أنهم إنما لم يتأزوا التي ﷺ في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لأن جده عبد المطلب أول من كان يخلو فيه من قرش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه تبعه على ذلك من كان يتبعه، فكان يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أصابعه لكرامته عليهم، وقد تقدم ضبط حراء وإن كان الأصح فيه كسر أوله وبسائط وحكي تثليث أوله مع اللد والقصر وكسر الراء والصرف وعلمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحره، ونظيره قباء، لكن الخطأ في جزم بأن فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا قصره وكسر الراء، وزاد التميمي ترك الصرف، وقال الكرماني إن كان الضمي كسر الراء أراد الإمالة فهو سائغ.

قوله: (واللهي فوات العدد) قال الكرماني: يحتمل الكثرة إذ الكثير يحتاج إلى العدد وهو المناسب للمقام. قلت: أما كونه المناسب فمسلم، وأما الأول فلا لأن عاداتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراءد به الكثرة لأن العدد على تسعين فإذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فكانها قالت ليالي كثيرة أي مجموع قسبي العدد. وقال الكرماني: اختلف في تعبده ﷺ بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبداً بشرع سابق أو لا؟ والثاني قول الجمهور ومستلهم أنه لو وجد لنقل، ولأنه لو وقع لكان فيه تغير عنه. وماذا كان يتعبد؟ قيل بما يلقى إليه من أنوار المعرفة، وقيل بما يحصل له من الرؤيا، وقيل بالفتور، وقيل باجتناب رؤية ما كان يقع من قومه ورجع الأمدي وجماعة الأول من اختلفوا في تيممه على ثمانية أقوال آدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو عيسى أو أي شريعة أو كل شريعة أو الوقت.

قوله: (فتزوده) في رواية الكشميهني بحذف الضمير وقوله «ثملها» تقدم في بدء الوحي أن الضمير لليلي، ويحتمل أن يكون للمرأة أو الفعلة أو الخلوة أو العبادقة ورجح شيخنا البلقيني أن الضمير للسنة فذكر من رواية ابن إسحاق كان يخرج إلى حراء في كل عام شهراً من السنة يتسكك فيه يطعم من جاءه من المساكين، قال: وظاهره أن التزود ثملها كان في السنة التي ثملها لا سنة أخرى من تلك السنة، وقد كنت قريت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الخلوة كانت شهراً كان يتزود لبعض ليالي الشهر فلذا نعت ذلك الزاد رجوع إلى أهله فتزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش، وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور لتلا يسرع إليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه.

قوله: (حتى ليحبه الحق) حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية، أي انتهى توجهه لغار حراء بمجيء الملك فترك ذلك، وقوله «فجته» بفتح الفاء وكسر الجيم ثم همز أي

وأما قول الداودي البوادر والقواد واحد فإن أراد أن مفادها واحد على ما قرأناه وإلا فهو مردود.

قوله: (قال قد خشيت علي) بالتشديد وفي رواية الكشميهني «على نفسي».

قوله: (وقالت له كلا أبشر) قال النووي تبعاً لغيره كلا كلمة نفي وإبعاد وقد تأتي بمعنى حقاً وبمعنى الاستفتاح، وقال القزاز: هي هنا بمعنى الرد لا خشية على نفسه أي لا خشية عليك، ويؤيده أن في رواية أبي مسرة «قالت معاذ الله» ومن اللطائف أن هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكرنا لها النبي ﷺ من القصة التي وقعت له هي التي وقعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ في نسق التلاوة فجزرت على لسانها اتفاقاً لأنها لم تكن نزلت بعد وإنما نزلت في قصة أبي جهل وهذا هو المشهور عند المعسرين، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالإنسان المذكور قيل لأن المعرفة إذا أصبحت معرفة فهي عين الأولى، وقد أعيد الإنسان هنا كذلك فكان التصدير كلاً لا يعلم الإنسان أن الله هو خلقه وعلمه إن الإنسان لطيف، وأما قولنا هنا «أبشر» فلم يقع في حديث عائشة تعيين المشر به، ووقع في دلائل البيهقي من طريق أبي مسرة مراسلاً أنه ﷺ قص على خديجة ما رأى في المنام فقالت له أبشر فإن الله لن يصنع بك إلا خيراً، ثم أخبرها بما وقع له من شق البطن وإعادته فقالت له أبشر إن هذا والله خير ثم استعلن له جبريل فذكر القصة فقال لها أربك الذي كنت رأيت في المنام فإنه جبريل استعلن في بيان ربي أرسله لي، وأخبرها بما جاء به، فقالت: أبشر، فوالله لا يفضل الله بك إلا خيراً، فاقبل الذي جاءك من الله فإنه حق، وأبشر فإنك رسول الله حقاً. قلت: هذا أصح ما ورد في أنها أول الأدميين آمن برسول الله ﷺ.

قوله: (لا يخزيك الله أبداً) في رواية الكشميهني «لا يخزيك» بمهمله ونون.

قوله: (وهو ابن عم خديجة أخوا أبيها) كذا وقع هنا وأخوه صفة للمعنى فكان حقه أن يذكر مجرداً وكذا وقع في رواية ابن حساكر «أخي أبيها» وتوجيه رواية الرفع أنه خير مبتداً محذوف.

قوله: (فحصر) أي دخل في دين النصرانية.

قوله: (في الجاهلية) أي قبل البعثة المحمدية، وقد تطلق الجاهلية ويوارد بها ما قبل دخول المحكي عنه في الإسلام وله أمثلة كثيرة.

قوله: (أو عرجي هم) تقدم ضبطه في أول الكتاب وتلمح في التصدير، قال السهيلي: ويؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على النفس فإنه ﷺ سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه انزعاج لذلك فلما ذكر له الإخراج تحركت نفسه لذلك لحب الوطن وإلفه فقال «أو عرجي هم»؟ قال ويؤيد ذلك إدخال الواو بعد ألف الاستفهام مع اختصاص الإخراج بالسؤال عنه فاشعر بأن بالاستفهام على سبيل الإنكار أو التضعيف. ويؤيد ذلك أن الوطن المشار إليه حرم الله وجوار بيته وبلدة الآباء من عهد إسماعيل عليه السلام. انتهى ملخصاً. ويحتمل أن يكون انزعاجه كان من جهة خشية فوات ما أمله من إيمان قومه بالله وانقادهم من ضر الشرك وأنداس الجاهلية ومن صلاب الآخرة وليتم له المراد من إرسال إليهم، ويحتمل أن يكون انزعاج من الأمرين معاً.

قوله: (لم يأت رجل قط بما جئت به) في رواية الكشميهني «مثل ما جئت به» وكذا للباقيين.

قوله: (نصراً مؤزرًا) بالهمز للاكثر وتشديد الزاي بعد ما واه من التأخير أي التقوية وأصله من الأزر وهو القوة، وقال القزاز: الصواب مؤزراً بغير همز من وأزرته موازنة إذ عاوتته، ومنه أخذ وزراء الملك، ويعجز حذف الألف فتقول نصراً مؤزراً، ويورد عليه قول الجوهري أزرت فلاناً عاوتته والعامية تقول وأزرت.

قوله: (وقر الوحي) تقدم القول في هذه الفترة في أول الكتاب، وقوله هنا «فترة» حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا» هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية عقيل ويونس. وصنيع المؤلف يومه أنه داخل في رواية عقيل، وقد جرى على ذلك الحبيدي في جمعه فساق الحديث إلى قوله «وقر الوحي» ثم قال: انتهى حديث عقيل المقدر عن ابن جشاهب إلى حيث ذكرنا، وزاد فيه البخاري في حديثه المقترن بمعمر عن الزهري فقال «وفتر الوحي فترة حتى حزن» فساه إلى آخره، والذي عندني أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بدونها، وأخرجهم مقروناً هنا برواية معمر وبين أن اللفظ لمر وكذلك صرح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر، وأخرجهم أحد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم وأبو نعيم أيضاً من طريق جمع من أصحاب الليث عن

النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة.

قوله: (قللت ما أنا بقارئ فأخذهني ففطني) استدل به على أن أقبل ترد للتيه ولم يذكره قاله شيخنا البلقيني، ثم قال: ويحتمل أن تكون على بابها لطلب القراءة على معنى أن الامكان حاصل.

قوله: (فقال اقرأ) قال شيخنا البلقيني رحمه الله: دلت القصة على أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي ﷺ نص ما قاله وهو قوله «اقرأ» وإنما لم يقل له قل اقرأ إلى آخره لئلا يظن أن لفظه «قل» أيضاً من القرآن. قلت: ويحتمل أن يكون السر فيه الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع من اللفظ وغيره، ولو قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك إلخ لبادر إلى ذلك ولم يقع ما وقع، ثم قال شيخنا: ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ إلى ما هو مكتوب في النبط الذي وقع في رواية ابن إسحاق فلذلك قال له «ما أنا بقارئ» أي أي لا أحسن قراءة الكتب، قال: والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التفتت بها. قلت: ويؤيده أن رواية عبد بن حمزة إنما ذكرها من منام تقدم بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اللفظة، ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النبط فقال اقرأ أي القدر الذي أقرأه إياه وهي الآيات الأولى من ﴿اقرأ باسم ربك﴾ ويحتمل أن يكون جملة القرآن، وعلى هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار ونزل منجماً باعتبار آخر، قال: وفي إحصائه له جملة واحدة إشارة إلى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل.

قوله: (حتى بلغ مني الجهد) تقدم في بدء الوحي أنه روي بتصعب الدال ورفضها وتوجيهها، وقال التوريشي: لا أرى الذي قاله بالنصب إلا وهم فإنه يصير المعنى أنه غطه حتى استغرق الملك قوته في ضبطه بحيث لم يبق فيه مزيد، وهو قول غير سديد، فإن البينة البشرية لا تطيق استيفاء القوة الملكية لا سيما في مبتدأ الأمر، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك، قلت: وما مانع أن يكون قوله الله على فلك ويكون من جملة معجزاته، وقد أجاب الطيبي بأن جبريل لم يكن سيتدل على صورته الملكية فيكون استغراق جهده بحسب صورته التي جاءه بها حين غطه، قال: وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد. قلت: التزجيج هنا متعين لاتحاد القصة ورواية الرفع لا إشكال فيها وهي التي ثبتت عن الأكثر فترجعت وإن كان لاخرى توجيهه، وقد رجح شيخنا البلقيني بأن فاعل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ مني اللفظ جهده أي غايته فيرجع الرفع والنصب إلى معنى واحد وهو أولى، قال شيخنا: وكان الذي حصل له عند تلقي الوحي من الجهد مقدم لما صار يحصل له من الكروب عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس «كان يبالغ من التنهيل شدة» وكذا في حديث عائشة وعمر وعلي بن أمية وغيرهم، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت، فهو مقام برزخي يحصل له عند تلقي الوحي، ولما كان البرزخ العام يكشف فيه للميت كثير من الأحوال خص الله نبيه ببرزخ في الحياة يلقى إليه فيه وحيه المشتمل على كثير من الأسرار، وقد يقع لكثير من الصلحاء عند الغيبة بالثبوت أو اطلاع على كثير من الأسرار، وذلك مستند من لقام النبوي، وشهد له حديث فريداً لأمر جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة كما سيأتي الإلمام به قريباً. قال السهيلي: تأويل الغطات الثلاث على ما في رواية ابن إسحاق أنها كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شدائد ينتلي بها ثم يأتي الفرج، وكذلك كان، فإنه لقي ومن تبعه شدة أولى بالشعب لما حصرتهم قرش، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا إلى الحبشة، وثالثة لما هموا بما هموا به من الكرب كما قال تعالى ﴿وإذا بكركم بالذين كفروا ليشترك﴾ [الأأنفال: ٣٥] الآية فكانت له العاقبة في الشدائد الثلاث. وقال شيخنا البلقيني ما ملخصه: وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اللفظة، قال: ويمكن أن تكون المناسبة أن الأمر الذي جاءه به ثقيل من حيث القول والعمل والثنية، أو من جهة التوحيد والأحكام والإخبار بالنبأ الماضي والآتي، وأشار بالارسلات الثلاث إلى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته.

قوله: (فوجع بها) أي رجع مصحباً للآيات الخمس المذكورة.

قوله: (توجع بوأوده) تقدم في بدء الوحي بلفظ: فؤاده قال شيخنا: الحكمة في العدول عن القلب إلى القواد أن القواد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة، فإذا حصل للواء الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم الأمر ما ليس في ذكر القلب، وأما بوأوده فالمراد بها اللحمة التي بين المنكب والعتق، جرت العادة بأنها تضطرب عند الفزع، وعلى ذلك جرى الجوهري أن اللحمة المذكورة سميت بلفظ الجمع، وتعقبه ابن بري فقال: البوادر جمع باذرة وهي ما بين المنكب والعتق، يعني أنه لا يختص بفسو واحد، وهو جيد فيكون إسناد الرجفان إلى القلب لكونه عمله وإلى البوادر لأنها مظهره،

التي بدونها، ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهري، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصلاً، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالاسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله «فيما بلغنا» ولغظه «فترة حزن النبي ﷺ منها حزناً غداً منه إلى آخره»، فصار كله مدججاً على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة، والأول هو المفضل، قوله فيها «فإننا طالت عليه فترة الوحي» قد يتسلك به من يصحح مرسل الشامي في أن مدة الفترة كانت ستين نصفاً كما نقلته في أول بدء الوحي، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري، وقوله «مكث أياماً بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل فحزن حزناً شديداً حتى كان يندو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فينا هو كذلك حامداً لبعض تلك الجبال إذ سمع صوتاً فوقه فزعا ثم رفع رأسه فإذا بجبريل على كرسي بين السماء والأرض متريماً يقول يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل، فاصرف وقد أقر الله عينه وانبسط جاشته، ثم تابع الوحي» فيستغاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أجهت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله أعلم. وقد تقدم في تفسير سورة والفصحى شيء يتعلق بفترة الوحي.

قوله: (وقال ابن عباس: فاتى الإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لأبي ذر عن المستمل والكشميهني وكذا للنسفي ولأبي زيد المروزي عن القريبي، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله «فاتى الإصباح» [الأنعام: ٩٦] يعني بالإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل، وتمتع بعضهم هذا على البخاري فقال: إنما خبر ابن عباس الإصباح ولغظ «فاتى» هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة «فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح» فلا يرد البخاري وجهه، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسير قوله «قل أعوذ برب الفلق» [الفلق: ١] إن الفلق الصبح، وأخرج الطبري هنا عنه في قوله «فاتى الإصباح» قال إضاءة الصبح وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءةه والفلق اسم فاعل ذلك، وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك: الإصباح خلق النور نور النهار، وقال بعض أهل اللغة: الفلق شئ الشيء، وقيله الرغب يلبثه بعضه من بعض، ومنه فلق موسى البحر فانفلق، ونقل الفراء أن فطر وخلق وفلق بمعنى واحد، وقد قيل في قوله تعالى «فاتى الحب والنرى» [الأنعام: ٩٥] أن المراد به الشئ الذي لمحبه من المحبة وفي النشوة، وهذا يرد على تهديد الرغب، والإصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمي به الصبح، قال امرؤ القيس: ألا أيها الليل الطويل ألا التحلي يصبح وما الإصباح فيك بأمثل

التي بدونها، ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهري، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصلاً، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالاسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله «فيما بلغنا» ولغظه «فترة حزن النبي ﷺ منها حزناً غداً منه إلى آخره»، فصار كله مدججاً على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة، والأول هو المفضل، قوله فيها «فإننا طالت عليه فترة الوحي» قد يتسلك به من يصحح مرسل الشامي في أن مدة الفترة كانت ستين نصفاً كما نقلته في أول بدء الوحي، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري، وقوله «مكث أياماً بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل فحزن حزناً شديداً حتى كان يندو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فينا هو كذلك حامداً لبعض تلك الجبال إذ سمع صوتاً فوقه فزعا ثم رفع رأسه فإذا بجبريل على كرسي بين السماء والأرض متريماً يقول يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل، فاصرف وقد أقر الله عينه وانبسط جاشته، ثم تابع الوحي» فيستغاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أجهت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله أعلم. وقد تقدم في تفسير سورة والفصحى شيء يتعلق بفترة الوحي.

قوله: (فيسكن للملك جاشه) بهيم وهمزة ساكنة وقد تسهل وعلما شين معجمة قال الخليل الجاش الغض فعلى هذا قوله «وغير نفسه» تأكيد لفظي.

قوله: (علما) يعين همزة من العلو وهو الذلوع بسرعة، ومنهم من أصحماها من الذلوع غلوة.

قوله: (بلروة جبل) قال ابن التين رويانه بكسر أوله وضمة وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير. قلت: بل حكى تليشه، وهو أعلى الجبل وكذا الجبل.

قوله: (تبدى له جبريل) في رواية الكشميهني «بدا له» وهو بمعنى الظهور.

قوله: (فقال له مثل ذلك) زاد في رواية محمد بن كثير «حتى ذكر الوحي وتتابع» قال الإسماعيلي: موه بعض الطاهنين على المحدثين فقال كيف يجوز للنبي أن يرتاب في نبوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكر الخديجة ما أوجها، وحتى يولي بلروة جبل ليلقى منها نفسه على ما جاء في رواية معمر؟ قال: ولئن جاز أن يرتاب مع معاينة النزول عليه من ربه فكيف ينكر على من ارتاب فيما جاءه به مع عدم المعاينة؟ قال: والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر للجبل إذا قضى ليصله إلى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس، فكان ما يراه النبي ﷺ من الرؤيا الصادقة ومعية الخلوة والتباعد من ذلك، فلما نجاه الملك نفسه بشفاعة أم خالته العاتكة والمالك ففر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال، لأن النبوة لا تزال طياح البشرية كلها فلا يتجنب أن يبرح عما يلقاه ويغير طبعه منه حتى إذا تدرج عليه وآلفته استمر عليه، فلذلك رجع إلى أهله التي ألف تأسيها له فأعلمها بما وقع له فهوت عليه خشيته بما حرته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة، فأرادت الاستظهار بمسيرها به إلى ورقة لمترها بصدقه وعمرته وقراءته الكتب القديمة، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به، وكان من مقلدات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويؤمن عليه، فشق عليه تدرجه إذ لم يكن غوطب عن الله بعد أنك رسول من الله ومبعوث إلى عباده فانشق أن يكون ذلك أمر بدئ به ثم لم يرد استخفافه فحزن لذلك، حتى إذا تدرج على احتمال أهواء النبوة والصبر على قتل ما يرد عليه تشح الله له من أمر بما فتح. قال: ومثال ما وقع له في أول ما غوطب ولم يتحقق الحال على جليتها مثل رجل سمع آخر يقول «الحمد لله» فلم يتحقق أنه يقرأ حتى إذا وصلها بما بعدها من الآيات تحقق أنه يقرأ، وكذا لو سمع قائل يقول «غلت الديار» لم يتحقق أنه يتشد شعراً حتى يقول «عليها ومقامها» انتهى ملخصاً. ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره ﷺ ما أتفق له في هذه القصة أن يكون سبباً في انتشار خبره في طياته ومن يستمع لقوله ويصفي اليه، وطريقاً في معرفتهم بآياته من سواه في أحواله لينبهاه على عمله قال: وأما إرادته إلقاء نفسه من رموس الجبل بعدما شئ به فلفظ من قوته عن تحمل ما حله من أهواء النبوة وخوفاً مما يحصل له من القيام بين مهابته الخلق جميعاً، كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في المعالج بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلاً، حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من المعنى المحمودة صبر واستمرت نفسه. قلت: أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى فهي صريح الخبر أنها كانت حزناً على ما فاتته من الأمر الذي يشتره به ورقة، وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك رسول الله ﷺ حقاً فيحتمل ما قاله، والذي يظهر في أنه بمعنى الذي قبله، وأما المعنى الذي ذكره الإسماعيلي فوقه قبل ذلك في ابتداء مجيء جبريل، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري

٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَقَدْ عَلِنَ الْمُنْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مَخْلُوقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَتَقْصِرُنَ لَا تَعْمُونَ قَلِيلًا مَا كُنْ تَقْلَمُونَ فَجَعَلَ مِنْ ثَوْنِ ذَلِكَ قَسْعًا قُرْآنًا﴾ [الصبح: ٢٧].

٦٩٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا أَحْسَنُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، جُزْءٌ مِنْ مِيقَةٍ وَتَوْبَتَيْنِ جُزْءًا مِنَ التَّوْبَةِ». [الطبري: ٦٩٩٤]. أخرجه مسلم: ٢٢٦٤ (م).

قوله: (باب رؤيا الصالحين) الإضافة فيه للفاعل لقوله في حديث الباب «يراه الرجل الصالح» وكأنه جمع إشارة إلى أن المراد بالرجل المجنس.

قوله: (وقوله تعالى: لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق) لقد علمنا المسجد اطرام إن شاء الله آمين إلى قوله (فصحا قريبا) ساقى في رواية كريمة الآية كلها، وأخرج القريبي وحيد بن حديد والطبري من طريق أبي نعيم عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال «أرى النبي ﷺ وهو بالحنينية أنه دخل مكة وهو وأصحابه مخلفين، قال فلما حضر المدي بالحنينية قال أصحابه: أين رؤياك؟ فنزلت «وقوله» فجعل من دون ذلك فصحا قريبا» [الفتح: ٢٧] قال: النحر بالحنينية فرجعوا ففتحوا خير أي المراد بقوله ذلك النحر والمراد بالفتح فتح خير. قال: ثم اعتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة. وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال: تأويل رؤيا رسول الله ﷺ في حصرة القضاء، واختلف في معنى قوله «إن شاء الله» في الآية فقيل: هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله تعالى، وقيل هي على حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه وقيل هي سبيل التسلية لمن أراد أن يفعل شيئا مستقبلا كقوله تعالى ﴿ولا تقنر لنبي إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤] وقيل هي على سبيل الاستئمان من عموم المخاطبين، لأن منهم من مات قبل ذلك أو قبل.

قوله: (عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) سبتي بعد باب من وجه آخر «عن أنس عن عبادة بن الصامت» ويأتي بيانه هناك.

قوله: (الرؤيا أحسن من الرجل الصالح) هذا بقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله «رؤيا المؤمن جزء» ولم يقيد بها بكونها حسنة ولا بأن رآها صالِح، ووقع في حديث أبي سعيد «الرؤيا الصالحة» وهو تفسير المراد بلحظة هنا قال قال الهلب: المراد غالب رؤيا الصالحين، والرؤيا الصالحة قد يرى الأحصان ولكنها نادر أقلية فمكن الشيطان منهم، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر أقلية تسلط الشيطان عليهم، قال: فالتاس

من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نيا صادق من الله لا يجوز عليه الكذب فشابهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر. وقال المازري: يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تيسير فالغيب بالغيب أحد ثمرات النبوة، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يثبت نبي يقر الشرع وبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغيب ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلاً للمقصود منها، والخبر بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً، وأما خصوص العدد فهو مما أطلع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه غيره. قال: وقد سبق بهذا الجواب جماعة لكنهم لم يكشفوه ولم يثبته. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا ملك أو نبي، وإنما القدر الذي أرادته النبي ﷺ أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعاً على الغيب من وجه ما، وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة. وقال المازري: لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلاً، فقد جعل الله للعالم حداً يقف عنده، فمتى ما يعلم المراد به جملة وتفصيلاً، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلاً، وهذا من هذا القبيل. وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وأبدى لها مناسبة فقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام سنة أشهر، ثم أوحى إليه بعد ذلك في البقعة بقية مدة حياته، ونسبتا من الوحي في المنام جزء من سنة وأربعين جزءاً لأنه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح، قال ابن بطال: هذا التأويل يفسد من وجهين: أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بقية النبي ﷺ إلى موته، والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءاً بشير معنى. قلت: ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة.

وقد سبق الخطابي إلى إنكار هذه المناسبة فقال: كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق، وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحي ثلاثاً وعشرين سنة وكان يوحى إليه في مناه سنة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من سنة وأربعين جزءاً من النبوة، قال الخطابي: وهذا وإن كان وجهاً تحمله قسمة الحساب والعدد فأول ما يجب على من قاله أن يثبت بما ادعاه خبراً، ولم يسمح فيه بشئ ولا ذكر مدعيه في ذلك خبراً، فكانه قاله على سبيل الظن والظن لا يفي من الحق شيئاً، ولئن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليحيط بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في مناه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فإنه يتحقق من ذلك مئة أخرى وتزداد في الحساب قبيل القسمة التي ذكرها، قال: فدل ذلك على ضعف ما تارة المذكور، وليس كل ما خفي علينا علمه لا يلزمنا حجة كأعداد الركنات وأيام الصيام ورمي الجمار فلما لا نصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا للزومها، وهو كقوله في حديث آخر ﷺ: «الغني الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة» فإن تفصيل هذا العدد وحصر النبوة بتمثيل، وإثباته في أن هاتين المصنفين من جملة مدعي الأنبياء ومنهم، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها ما كان الأنبياء عليه وأنه جزء من أجزاء العلم الذي كان يأتيهم والأنبياء التي كان ينزل بها الوحي عليهم، وقد قبل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي، أما الدليل على كون الرؤيا كانت سنة أشهر فهو أن ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره ﷺ كما جزم به ابن إسحاق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول جبريل إليه وهو بشارة حراء كان في رمضان وبينهما سنة أشهر، وفي هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا، وقد قال النووي: «لا يثبت أن زمن الرؤيا للنبي ﷺ كان سنة أشهر وأما ما أورد به من تلقين أوقات الرائي وضمها إلى المدة فلان المراد وحسب المنام المتابع، وأما ما وقع منه في غضون وحسب البقعة فهو يسير بالنسبة إلى وحسب البقعة فهو مضمور في جانب وحسب البقعة فلم يعتبر بمدة، وهو نظير ما احتسبوه في نزول الوحي، وقد أجبوا على تقسيم النزول إلى مكّي ومديني قطعاً فلكي ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بنيتها مثلاً كالطائف ونخلة والمديني ما نزل بعد الهجرة ولو وقع وهو بنيتها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة. قلت: وهو اعتبار مقبول، ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي ﷺ، بذلك كان يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جزء من سنة وعشرين إن ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة، ولما أكمل عشرين حدث بأربعين ولما أكمل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ثم بعدها خمسة وأربعين ثم حدث بسنة وأربعين في آخر حياته، وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين فضعيف برواية الحسن بن علي بن بكير الكوفي الكوفي السبعين للبيعة وما عدا ذلك لا يثبت، وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها، ووقع في بعض الشروح مناسبة للسبعين ظاهرة التكلف وهي أنه ﷺ قال في

على هذا ثلاث درجات: الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير، والصالحون والأغلب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير، ومن عداهم يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي ثلاثة أقسام: مستورون فالغالب استواء الخيال في حقيقتهم، وفسفة والغالب على رؤياهم الأضغاث ويقبل فيها الصدق، وكثيراً ويشتر في رؤياهم الصدق جداً ويشير إلى ذلك قوله ﷺ «وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة، وسنأتي الإشارة إليه في «باب القيد في المنام» إن شاء الله تعالى. وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحبي السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهم وغير ذلك، وقال القاضي أبو بكر بن العربي: رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها، قال: وهندي أن رؤيا الفاسق لا تند في أجزاء النبوة، وقيل تعد من أقصى الأجزاء، وأما رؤيا الكافر فلا تند أصلاً. وقال القرطبي: المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بما أنبيأ وهو الإصلاح على الغيب وأما الكافر والفاسق والمخالف فلا، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذلك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكاهن والمتنجس. وقوله «من الرجل لا ذكر للغالب فلا مفهم» فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر.

قوله: (جزء من سنة وأربعين جزءاً من النبوة) كذا وقع في أكثر الأحاديث، ولمسلم من حديث أبي هريرة «جزء من خمسة وأربعين» أخرجه من طريق إيهود عن محمد بن سيرين عنه، وسنأتي للمصنف من طريق عوف بن محمد بلفظ «سنة» كالجادة، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر «جزء من سبعين جزءاً» وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً، وله من وجه آخر عنه «جزء من سنة وسبعين» وسنده ضعيف، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً كذلك، وأخرجه أحمد مرفوعاً لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين، وعند أحمد واليزار عن ابن عباس مثله وسنده جيد، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً «جزء من سنة وعشرين» والمخفوط من هذا الوجه كالجادة، وسنأتي للبخاري قريباً، ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار من طريق الأخرج عن سليمان بن عريب بمحملة وزن عظيم عن أبي هريرة كالجادة، قال سليمان: فذكرته لابن عباس فقال «جزء من خمسين» قلت له إني سمعت أبا هريرة يقول لابن عباس: فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء من خمسين جزءاً من النبوة، وللترمذي والطبري من حديث أبي زر بن عبيد بن جهم «جزء من أربعين» وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالجادة، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس «أربعين» للطبري من حديث عباد «جزء من أربعة وأربعين» والمخفوط عن عبادة كالجادة كما سنأتي بعد باب وأخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «جزء من تسعة وأربعين» وذكره القرطبي في «المفهم» بلفظ «سبعة» بتقديم السين، فحصلنا من هذه الروايات على عشرة أوجه ألقها جزء من سنة وعشرين وأكثرها من سنة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وسبعة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين، أصحها مطلقاً الأول وأليه السبعين، ووقع في شرح النووي في رواية عبادة أربعة وعشرين، وفي رواية ابن عمر سنة وعشرين وهاتان الروايتان لا أصرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر له لتخريج الطبري، ووقع في كلام ابن أبي جرة أنه ورد بالناظر مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً.

وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ، فقبل في الجواب إن وقعت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل الجزاء. وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا تحي على موافقة النبوة لا أنها جزء باق من النبوة، وقيل للمنى أنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فملها باق، وتعقب بقوله مالك فيما حكاه ابن عبد البر أنه سئل: أيعبر الرؤيا كل أحد؟ فقال بالنبوة بآلها؟ ثم قال: الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة. والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الإطلاع على بعض الغيب لا يثبت أن يتكلم فيها بشير علم. وقال ابن بطال: كرون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة ما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنبياء وهو الإعلام لفة، فلي هذا فللمنى أن الرؤيا خبر صادق

الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره «أنا بشارة عيسى ودعوة إبراهيم ورأت أمي نوراً» فهذه ثلاثة أشياء تضرب في مدة نبوته وهي ثلاث وعشرون سنة تصاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين. قلت: ويأتي في أصل للتاسعة إشكال آخر وهو أن للتأويل من الحديث إرادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح، والتاسعة المذكورة تحتضن قصر الخبر على صورة ما أتى لدينا ﷺ فإنه قيل كانت للمدة التي أوحى الله إلى نبيها فيها في المنام جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من المدة التي أوحى الله إليه فيها في اليقظة، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك، ويؤيد إرادة التعميم الحديث الذي ذكره الخطابي في المنذرى والسمت فإنه ليس خاصاً بنبوة نبينا ﷺ أصلاً، وقد أنكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا يبين أن يحمل كلام المولى بالصراحة والبلاغة على هذا المعنى، ولعل قائله أراد أن يعمل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط، ويكرر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء.

(هـ) حديث المهدي الصالح الذي ذكره الخطابي أخرجه الترمذي والطبراني من حديث عبد الله بن سرحس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءاً، وقد ذكره القرطبي في «المفهم» بلفظ من ستة وعشرين انتهى. وقد أبدى غير الخطابي المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبري فقال: رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح، وأما ما بين ذلك فيانسية لأحوال المؤمنين. وقال ابن بطال: أما الاختلاف في العدد فله وكثرة فأصح ما ورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيخ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين: جملة ظاهرة كمن رأى في المنام أنه يعطى ثوباً فاصطلي ثوباً مثله في اليقظة فهذا القسم لا إغراب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها، ومجموعة بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يعبره إلا حافق لبعد ضرب للشيء فيه، فيمكن أن هذا من السبعين والأول من الستة والأربعين لأنه إذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصنف وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها، بخلاف ما إذا كثرت. قال: وقد عرضت هذا الجواب على جماعة ففسروه وزادني بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحي مرة فيكلمه بكلام فيه بهر كلفة ومرة يلقي إليه جلاً وجوامع يشتد عليه حملها حتى تأخذه وتحتل منه العرق ثم يظلمه الله على بيان ما أتى عليه منها ويخصه بالمرزي فقال: قيل إن اللغات دلالات، والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي، فالأول في العدد هو الجلي والأكثر في العدد هو الخفي وما بين ذلك. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما حاصله: أن النبوة جاءت بأشياء واضحة، وفي بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه شيئاً في موضع آخر، وكذلك المراني منها ما هو صريح لا يحتاج إلى تأويل ومنها ما يحتاج، فالذي يفهمه المعارف من الحديث الذي يصرح عليه منها جزء من أجزاء النبوة، وذلك الجزء يكثر مرة ويقل أخرى بحسب فهمه، فأعلامهم من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ما ورد من الصدق وأدناهم الأكثر من العدد، ومن عددها ما بين ذلك.

وقال القاضي عياض: ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي، إذ منه ما سمع من الله بلا واسطة، ومنه ما جاء بواسطة الملك، ومنه ما أتى في القلب من الإلهام، ومنه ما جاء به الملك وهو على صورته أو على صورة آدمي معروف أو غير معروف، ومنه ما أتاه به في النوم، ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس، ومنه ما يلقيه روح القدس في روعه، إلى غير ذلك مما عرفنا قبله وما لم نقف عليه، فتكون تلك الحالات إذا عُدت انتهت إلى العدد المذكور. قال القرطبي في «المفهم»: ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل، فإن تلك الأعداد إنما هي أجزاء النبوة، وأكثر الذي ذكره إنما هي أسواق لغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمي، ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فضلاً عن سبعين.

قلت: والذي تجاه القاضي سبقه إليه الحلبي «فقرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القزويني بخطه ما نصه: ثم إن الأكياس يتخصمون بآيات يؤيدون بها ليتجزوا بها حسن ليس مثلهم، كما تجزوا بالعلم الذي أوتوه، فيكون لهم المخصوص من وجهين: فما هو في حيز التعليم هو النبوة، وما هو في حيز التقليد هو حجة النبوة. قال: وقد قصد الحلبي في هذا الموضوع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة فذكر وجوها من الخصائص العلمية للأنبياء تكلف في بعضها حتى انتهوا إلى العدد المذكور، فتكون الرؤيا واحداً من تلك الوجوه، فأعلاما تكليم الله بغير واسطة، ثانيها الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل إليه بحس أو استدلال، ثالثها الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه، رابعها نقت الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع، قال: وقد بنى الملك في روع بعض أهل الصلاح لكن بنحو الإطماع في

الظفر بالمدو والترغيب في الشيء، والترهيب من الشيء، فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا ينحو تفي علم الأحكام والوعيد والوعد فإنه من خصائص النبوة، خامساً إكمال عقله فلا يعرض له فيها عارض أصلاً، سادساً قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفاً، سابعاً عصمته من الخطأ في اجتراحه ثامناً ذكاء فهمه حتى يتسع لضروب من الاستنباط، تاسعاً ذكاء بصره حتى يكاد يصر الشيء من أقصى الأرض، عشارها ذكاء سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض ما لا يسمعه غيره، حادي عشرها ذكاء شمه كما وقع ليعقوب في قميص يوسف، ثاني عشرها تقوية جسده حتى يسار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة، ثالث عشرها هروجه إلى السموات، رابع عشرها مجي الوحي له في مثل صلصلة الجرس، خامس عشرها تكليم الشافع سادس عشرها إطاق النبات، سابع عشرها إطاق الجذع، ثامن عشرها إطاق الجبر، تاسع عشرها إلهامه عواء اللب أن يقرض له رؤى، العشرون إلهامه رغاء البعير، الحادي والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم، الثانية والعشرون تمكنه من مشاهدة الجن، الثالثة والعشرون تعيّل الأشياء للمنية له كما مثل له بيت المقدس صيحة الأسراء، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به العاقبة كما قال في النافق لما بركت في الحادية «حسبها حابس القيل» الخامسة والعشرون استدلاله باسم على أمر كما قال جادهم سهيل بن عمرو «قد سهل لكم الأمر» السادسة والعشرون أن ينظر شيئاً علواً فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال: «إن هذه السحابة لتسفل بنصر بني كعب» السابعة والعشرون رؤيته من روعه، الثامنة والعشرون إطلاعه على أمر وقع من مات قبل أن يموت كما قال في حنظلة «رايت للملاكة تفسله» وكان قتل وهو جنب، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على قسح مستجل كما جاء ذلك يوم الحندق، الثلاثون إطلاعه على الجنة والنار في الدنيا، الحادية والثلاثون الفراسة، الثانية والثلاثون طرواية الشجرة حتى انتقلت بمرورها وعضونها من مكان إلى مكان ثم رجعت، الثالثة والثلاثون قصة الظبية وشكواها له غسرة وخشفا الصغير، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا تخفى، الخامسة والثلاثون الحز في الربط وهو على النخل أنه يجيء كذا وكذا وسقاً من الثمر فجاء كما قال، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه، التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأشياء الطب، الأربعون الهداية إلى وجوه القرينات، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة، الثانية والأربعون الإطلاع على ما سيكون، الثالثة والأربعون الإطلاع على ما كان عما لم ينقله أحد قبله، الرابعة والأربعون التزويق على أسرار الناس ونجياتهم، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال، السادسة والأربعون الإطلاع على طريق التلطف في المعاشرة. قال: فقد بلغت خصائص النبوة فما مرجه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقارناً للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، والكثير منها وإن كان يقع لغير النبي لكنه لثني لا يخطئ أصلاً ولغيره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم. وقال الغزالي في كتاب الفقر والزهد من «الإحياء» لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بمسافة عام، وفي رواية بأربعين سنة قال: وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لأن هذه نسبة الأربعين إلى الخمسمائة، ولا يظن أن تقدير النبي ﷺ يتجزأ على لسانه كيفما اتفق بل لا يظن إلا بحقيقة الحق وهذا قوله «الرؤيا الصالحة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» فإنه تقدير تحقيق، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف علة تلك النسبة إلا بتخمين، لأن النبوة جارية عما يخص به النبي ويفارق به غيره، وهو يخص بأشياء من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتشعبة بالله وصفاته وملكوته والدر الأخرى لا كما يعلمه غيره بل عنه من كثرة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره، وله صفة تتم له بها الأفعال الحارة للامداد كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية، وله صفة يصير بها للملاكة وشاهد بها للملكوت كالصفة التي يفارق بها البصير الأعمى، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد فهذه صفات كمالات ثابتة للنبي يمكن اتصاف كل واحدة منها إلى أقسام بحيث يمكن أن تقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر، وكذا يمكن أن تقسمها إلى ستة وأربعين جزءاً بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جعلتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أراده النبي ﷺ حقيقة. انتهى ملخصاً. وأظنه أشار إلى كلام الحلبي فإنه مع تكلفه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم. وقال ابن الجوزي: لما كانت النبوة تتضمن إطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبوتهم روحياً في المنام فقط،

وأكرمهم ابتداء بالوحي في المنام ثم رقا إلى الوحي في اليقظة. فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام بالصدق بالنبوة، وأما خصوص العدد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن مدة وحي المنام إلى نبينا كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال: فعلى هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة أعلاها ستة وأربعون وأدناها سبعون، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري. وقال القرطبي في «المهم»: يحتصل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر «الثبوة والاقتصاد وحسن السمات جزء من ستة وعشرين جزءاً من النبوة أي النبوة أي النبوة مجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية ومبعض فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية ومبعض قال: ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءاً فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءاً فتكون تسعة عشر جزءاً ونصف جزءه فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء، ولا يلزم منه اضطراب.

قال وهذا أشبه ما وقع في ذلك مع أنه لم ينشر به الصدر ولا اطمانت إليه النفس. قلت: وتماه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرؤية السبعين التي فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرؤية الأربعين جبر الكسر، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال، ثم قال: وقد ظهر في وجه آخر وهو أن النبوة متناهية أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجه إما بالكلية وإما بواسطة الملك وإما بإلقاء في القلب بنير واسعة، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلم والفضائل والآداب مع تزهره عن النقائص أطلق على تلك الخصال نبوة كما في حديث «الثبوة والاقتصاد» أي تلك الخصال من خصال الأنبياء، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيها كما قال تعالى: ﴿ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض﴾ [الإسراء: ٥٥] ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقطة وتماماً فمن تأسي بهم في الصدق وحصل من رؤياه على الصدق ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً وأكرمهم ما يبلغ سبعين، وبين المدحيين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات، وعلى هذا فمن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حال نبي من الأنبياء كانت رؤياه جزءاً من نبوة ذلك النبي، ولما كانت كمالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناها، قال: وبهذا يتدفق الاضطراب إن شاء الله. وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجهاً آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من القوائد النبوية والأخوية خصوصاً وعموماً، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقاً فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء، فنسبتها من أعلامهم وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد، ونسبتها إلى الأنبياء غير المؤمنين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة، ولم يقيدنا بنبوة نبي بعينه. ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام أشبه ما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءاً، فهذه عدة مناسبات أو أر من جمعها في موضع واحد، والله الحمد على ما أفهم وعلم. ولم أقت في شيء من الأخبار على كون الإنعام جزءاً من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي، إلا أن أبي جرة تعرض لشيء منه كما سأذكره في «باب من رأى النبي ﷺ» إن شاء الله تعالى.

الحديث الأول حديث أبي قتادة، وزهير في السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري. وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن.

قوله: (باب الرؤيا الصادقة) في رواية الكشيهي «الصادقة» وهو الذي وقع في معظم الروايات، وسقط الوصف من رواية أحمد بن يحيى الحلواني عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ «الرؤيا من الله» كالترجمة، وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والإسماعيلي من رواية الثوري ويشر بن الفضل ويحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد، ولمسلم من رواية الزهري عن أبي سلمة كما سيأتي قريباً مثله، ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة كما سيأتي في باب إذا رأى ما يكره «الرؤيا الحسنة من الله» ووقع عند مسلم من هذا الوجه «الصادقة» زاد في هذه الرواية «فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب» ولمسلم في رواية من هذا الوجه «فإن رأى رؤيا حسنة فليخبر ولا يخبر إلا من يحب» وقوله فليخبر بفتح التحتية وسكون اللامحة وضم المعجمة من البشري، وقيل بنون بدل الموحدة أي ليحدث بها، وزعم عياض أنها تصحيف، ووقع في بعض النسخ من مسلم «فليستر» بمهملة ومثناة من السر، وفي حديث أبي زرين عند الترمذي «ولا يقصها إلا على واذ» بتشديد الدال اسم فاعل من الود «أو ذي رأي» وفي أخرى «ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً» وفي أخرى «ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح» قال القاضي أبو بكر بن العربي: أما العالم فإنه يؤمها ولا على الخبر مهما أمكنه وأما الناصح فإنه يرشد إلى ما ينفعه ويمنيه عليه، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فإنه يعلم بما يحول عليه في ذلك أو يسكت، وأما الحبيب فإن عرف خيراً قاله وإن جهل أو شك منه، قلت: والأولى الجمع بين الروايتين فإن اللبيب عبر به عن العالم والحبيب عبر به عن الناصح، ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب «فليحمد الله عليها وليحدث بها».

قوله: (والحلم من الشيطان) كذا اختصره، وسيأتي ضبط الحلم ومعناه في «باب الحلم من الشيطان» إن شاء الله تعالى، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الطريق المشار إليها فزاد «فإذا رأى أحدكم شيئاً يكره فليخبر عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وإذا فاتها لا تضره» وكذا مضى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وسيأتي للمصنف في «باب الحلم من الشيطان» من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة بلفظ «فإذا حلم أحدكم الحلم يكره فليصبر عن يساره وليستعذ بالله ثم فلن يضره» ولمسلم من هذا الوجه «عن يساره حين يهب من نومه ثلاث مرات» وسيأتي في «باب من رأى النبي ﷺ» من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي سلمة بلفظ «فمن رأى شيئاً يكره فليخبر عن شماله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فاتها لا تضره» ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة الآتية في «باب إذا رأى ما يكره» بلفظ «وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شره ومن شر الشيطان وليتقل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً فاتها لا تضره» وهذه أم الروايات عن أبي سلمة لنظاً قال المذهب: سعى الشارع الرؤيا الحاصلة من الأضغاث صالحة وصادقة وأضافها إلى الله، وسعى الأضغاث حلماً وأضافها إلى الشيطان إذ كانت غلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكيدهم وأرشدهم إلى دفعه ثلاثاً يلغوه أربى في تحزينهم والتهويل عليهم، وقال أبو عبد الملك: أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده، وقال ابن الباقلاني يخلق الله الرؤيا الصالحة بحضرة الملك ويخلق الرؤيا التي تقابلها بحضرة الشيطان، فمن ثم أضيفت إليه، وقبل أضيفت إليه لأنه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر.

الحديث الثاني: عن أبي سعيد الخدري.

قوله: (باب الرؤيا من الله) أي مطلقاً، وإن قيدت في الحديث بالصادقة فهو بالنسبة إلى ما لا دخول للشيطان فيه، وأما ما له فيه دخل فنسبت إليه نسبة مجازية، مع أن الكل بالنسبة إلى الخلق والتقدير من قبل الله، وأضافة الرؤيا إلى الله للتشريف، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سيأتي، وظاهر قوله «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان» أن التي تصاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تصاف للشيطان لا يقال لها رؤيا وهو تصرف شرعي، وإلا فالحلم يسمى رؤيا، وقد جاء في حديث آخر «الرؤيا ثلاث» فاطلق على كل رؤيا، وسيأتي بيانه في «باب القيد في المنام» وذكر فيه حديثين:

قال وهذا أشبه ما وقع في ذلك مع أنه لم ينشر به الصدر ولا اطمانت إليه النفس. قلت: وتماه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرؤية السبعين التي فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرؤية الأربعين جبر الكسر، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال، ثم قال: وقد ظهر في وجه آخر وهو أن النبوة متناهية أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجه إما بالكلية وإما بواسطة الملك وإما بإلقاء في القلب بنير واسعة، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلم والفضائل والآداب مع تزهره عن النقائص أطلق على تلك الخصال نبوة كما في حديث «الثبوة والاقتصاد» أي تلك الخصال من خصال الأنبياء، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيها كما قال تعالى: ﴿ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض﴾ [الإسراء: ٥٥] ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقطة وتماماً فمن تأسي بهم في الصدق وحصل من رؤياه على الصدق ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً وأكرمهم ما يبلغ سبعين، وبين المدحيين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات، وعلى هذا فمن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حال نبي من الأنبياء كانت رؤياه جزءاً من نبوة ذلك النبي، ولما كانت كمالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناها، قال: وبهذا يتدفق الاضطراب إن شاء الله. وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجهاً آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من القوائد النبوية والأخوية خصوصاً وعموماً، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقاً فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء، فنسبتها من أعلامهم وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد، ونسبتها إلى الأنبياء غير المؤمنين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة، ولم يقيدنا بنبوة نبي بعينه. ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام أشبه ما حصل للنبي وتميز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءاً، فهذه عدة مناسبات أو أر من جمعها في موضع واحد، والله الحمد على ما أفهم وعلم. ولم أقت في شيء من الأخبار على كون الإنعام جزءاً من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي، إلا أن أبي جرة تعرض لشيء منه كما سأذكره في «باب من رأى النبي ﷺ» إن شاء الله تعالى.

٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ». [راجع: ٣٢٩٢. أخرجه مسلم: ٢٢٦١ مطرولاً].

٦٩٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَدَّادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غِيَامٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا

من قوله «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتكلمون ﴿٩٨-٩٩﴾ فيحتاج مع الاستعاذة إلى صحة الترجمة ولا يكفي إمراة الاستعاذة باللسان، وقال القرطبي في «المفهم»: الصلاة تجمع ذلك كله، لأنه إذا قام فصل تحول عن جنبه وبصق ونفث عند المنصرفة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال إليه فيكفي الله شرها عنه وكرمه.

وورد في صفة التوردة من شر الرُّؤْيَا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي قال «إذا رأى أحداً من سنامه ما يكره فليقل إذا استيقظ: أمروء بما عاينت به ملائكة الله ورسله من شر رؤياي هذه أن يصلي فيها ما أكره في ديني ودنياي» وورد في الاستعاذة من التهوريل في المنام ما أخرجه مالك قال «بلغني أن خالد بن الوليد قال: يا رسول الله إني أزعج في المنام فقال: قل أعوذ بكلمات الله التامات من شر غيبته وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون» وأخرجه النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «كان خالد بن الوليد يزعج في منامه» فذكر نحوه وزاد في أوله «إذا اضطجعت فقل: باسم الله» فذكره، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه، واستثنى الداودي من صوم قوله «إذا رأى ما يكره» ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع إنذاراً كما تقع تنبيهاً وفي الإنذار نوع ما يكرهه الرائي فلا يسرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستعاذة ونحوها، واستند إلى ما ورد من مرثي النبي ﷺ كالبشرى التي تنصرف ونحو ذلك، وهكأن أن يقال: لا يلزم من ترك الاستعاذة في الصادقة أن لا يتحول عن جنبه ولا أن لا يصلي، فقد يكون ذلك سبباً لدفع مكروه الإنذار مع حصول مقصود الإنذار، وأيضاً فالنوع قد ترجع إلى معنى للبشرة لأن من أنذر بما سبق له ولو كان لا يسره أحسن حالاً عن حجب عليه ذلك فإنه يتزعج ما لا يزعج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفاً عنه ووقفاً به، قال الحكمي الترمذي: الرؤيا الصادقة أصلها حق تغير من الحق وهو بشرى وإنذار ومعانية لتكون عوناً لما ندب إليه، قال: وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نبيا من الوحي وكثرة من في أمته من الصديقين من المحدثين بفتح الدال وأهل اليقين، فاكثروا بكثرة الإلهام والمهمين من كثرة الرؤيا التي كانت في المقتضين. وقال القاضي عياض: يحتل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتل سوء الظاهر أو سوء التأويل، وأما كسها عن أنها قد تكون صادقة فخطبت حكمته، ويحتمل أن يكون لمخافة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروه تفسيرها، لأنها قد تبطل فإذا لم يغير بها زال تجرأ روحها وتغير فيها ويبنى إذا لم يغيرها له أحد بين الطمع إلى أن لا تفسيراً حسناً، أو الرجاء إلى أنها من الأضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه. واستند بقوله «ولا يذكرها» على أن الرؤيا تقع على ما يعبر به، وسيأتي البحث في ذلك في «باب إذا رأى ما يكره» إن شاء الله تعالى. واستدل به على أن للوهم تأثيراً في النفوس لأن الفضل وما ذكر معه يدفع الوهم الذي يقع في النفس من الرؤيا، فلو لم يكن للوهم تأثير لما أُرشد إلى ما يدفعه وكذا في النهي عن التحديق بما يكره لن يكره والأمر بالتحديق بما يجب لمن يجب.

قوله في حديث أبي سعيد (وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان) ظاهر المحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي، ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان، وعلى هذا فني قول أهل التفسير من تبهم إن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون إنذاراً فنظر، لأن الإنذار غالباً يكون فيما يكرهه الرائي، ويمكن الجمع بأن الإنذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره، وبأن المراد بما يكره ما هو أهم من ظاهرها والرؤيا وما تعبر به وقال القرطبي في «المفهم»: ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهوريل أو تخويف أو تخزين هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تحييلات الشيطان، فإذا استعاذ الرائي منه صادقاً في التجاهل إلى الله وفعل ما أمر به من التفل والتحول والصلاة لأذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه فلك ولم يصبه منه شيء، وقيل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي يتلوها ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدماء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره، ولكن الأسباب عادت لا موجودة، وأما ما يرى أحياناً مما يعجب الرائي ولكنه لا يجده في اليقظة ولا ما يد له عليه فإنه يدخل في قسم آخر وهو ما كان المخاطر به مشغولاً قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع

قوله: (حدثني ابن الحارث) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الحارث البجلي، وسيأتي منسوبا في «باب إذا رأى ما يكره».

قوله: (فإنما هي من الله) في الرواية للمذكورة «فإنما من الله، فليحمد الله عليها وليتحدث بها» وفي رواية الكشميهني «فليتحدث» ومثله في الرواية للمذكورة.

قوله: (وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنما هي من الشيطان فليستعذ) زاد في نسخة «بالله».

قوله: (ولا يذكرها لأحد فإنها لا تضره) في رواية الكشميهني في باب إذا رأى ما يكره «فإنها لن تضره»، فحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة ثلاثة أشياء: أن يمدد الله عليها، وأن يستشير بها، وأن يتحدث بها لكن لمن يجب دون من يكره وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء: أن يتعوذ بالله من شرها، ومن شر الشيطان، وأن يظل حين يهب من نومه عن يساره ثلاثاً، ولا يذكرها لأحد أصلاً. ووقع عند المصنف في «باب القيد في المنام» من أبي هريرة خاصة وهي الصلاة ولفظه «فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل» لكن لم يصح البخاري بوصله وصرح به مسلم كما سيأتي بيانه في بابه، وظل القاضي أبو بكر بن العربي فقال: زاد الترمذي على الصحيحين بالأمر بالصلاة انتهى، وزاد مسلم صلوة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال «حدثنا قتية حدثنا ليث وحدثنا ابن رمح أبينا الليث عن أبي الزبير عن جابر رفعه إذا رأى أحداً من الرؤيا يكرهها فليصق على يساره ثلاثاً وليستعذ بالله من الشيطان ثلاثاً وليتحول عن جنبه الذي كان عليه» وقال قبل ذلك «حدثنا قتية وعبد بن رمح عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن غير كلهم عن يحيى بن سعيد بهذا الاستناد يعني عن أبي سلمة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وزاد ابن رمح في هذا الحديث «وليتحول عن جنبه الذي كان عليه» وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما اتفق عليه قتية وابن رمح، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتية وفي الجسلة تكمل الأدب ستة الأربعة الماضية والصلاة والتحول، ورأيت في بعض الشروح ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستنداً فإن أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة «ولا يترك شيطان فيجبه وينهي أن يقرأها في صلاته للمذكورة» وسيأتي ما يتعلق بأدب العابر، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور: فأما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يجلي بها لقصد تخزين الأذى والتهوريل عليه كما تقدم، وأما الفضل فقال عياض أمر به طرداً للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تخشيراً له واستغفاراً، وخصت به اليسار لأنها على الأقل ولغوها. قلت: والتثنية للتأكيد. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: وفيه إشارة إلى أنه في مقام الرقية يكثر عند النفس دفعة عنها وعبر في بعض الروايات بالصياق إشارة إلى استغفارها، وقد ورد بثلاثة ألفاظ الضف والضل والبصق، قال النووي في الكلام على التثنية في الرقية تباعاً لعياض: اختلف في التثنية والضل قليل هما بمعنى ولا يكونان إلا بريق، وقال أبو عبيد: يشترط في الضل ريق يسير ولا يكون في التثنية، وقيل عكسه، وسقطت حكمة عن التثنية في الرقية فقالت: كما يثقل أكل الزبيب لا ريق منه. قال: ولا اعتبار بما يخرج منه من بلة بغير قصد، قال: وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بياضة الكتاب «فيمثل يجمع براقه» قال عياض: وفائدة التفل التبرك بتلك الرطوبة والمواد والتفل للتماسير للرقية لقولنا للذكر الحسن كما يترك بفاسلة ما يكتب من الذكر والأسماء، وقال النووي أيضاً: أكثر الروايات «فليث» وهو نفخ لطيف بل ريق فيكون التفل واليقص يسمون على عجزاء. قلت: لكن المطلوب من المرضع غطفه لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم، والمطلوب من طرد الشيطان وإظهار استخاره واستغفاره كما نقله هو عن عياض كما تقدم، فالذي يجمع الثلاثة الحمل على التفل فإنه نفخ منه ريق لطيف، فيالنظر إلى النفخ قبل له تفل وبالنظر إلى ريق قبل له بصاق. قال النووي: وأما قوله «فإنها لا تضره» فمعناه أن الله جعل ما ذكر سبباً للسلامة من المكروه للترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية للمال انتهى. وأما الصلاة فلما فيها من الترجع إلى الله واللجأ إليه، ولأن في التحريم بها عصمة من الأسوء ربما تكمل الرقية وتصح الطلبة لقرب المصلي من ربه عند سجوده، وأما التحول فللتحول بتحول تلك الحال التي كان عليها. قال النووي: وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته، فإن اقتصر على بعضها أجزاء في دفع ضررها ياذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث. قلت: لم أر في شيء من الأحاديث الاقتصار على واحد، فلو نعم أشرف الملهب إلى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وأنه أخذه

٤ - باب الرُّوْيَا الصَّالِحَةِ جُزْءٌ مِنْ مِيتَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ

٦٩٨٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: وَأَتَى عَلَيْهِ خَيْرًا، لَقِيَهُ بِالْيَمَامَةِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَسَادَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرُّوْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حُلِمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْرِضْهُ، وَلْيَتَضَرَّعْ عَنِ شَيْعَالِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَعْرِضُهُ». [راجع: ٣٢٩٢]. أخرجه مسلم: ٢٢٩١.

وَعَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَسَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَطْلَعٌ. ٦٩٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَسَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ مِيتَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ». [أخرجه مسلم: ٢٢٩٤].

٦٩٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ مِيتَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ». [المط: ٧٠١٧]. أخرجه مسلم: ٢٢٩٣، وفي «الرواية»: (٨).

وَرَوَاهُ ثَابِتٌ، وَحُمَيْدٌ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَشُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٩٨٩ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّوَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْمُرَّادِيُّ، عَنْ نَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الرُّوْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ مِيتَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ».

قوله: (باب الرويا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب، فكانه حل الرواية الأخرى بلفظ «رويا المؤمن» على هذه المقيدة، وسقطت هذه الترجمة للنسفي وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله، وذكر فيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأتسى عليه خيراً لقيه باليمامة) هكذا للكثير، وفي رواية القاسبي بعد قوله خيراً قال لقيه باليمامة، وفاعل أتسى هو مسدد وهي جملة حالية كأنه قال أتسى عليه خيراً حال تحديثه عنه. وقد أتى عليه أيضاً إسحاق بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيلي من طريق قال «حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين».

قوله: (عن أبيه) هو حطيف على السند الذي قبله، ففي رواية إسحاق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلمة قال «وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قنادة عن أبيه مثل حديث أبي سلمة» وتقديم في صفة إيليس من طريق الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قنادة. وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد، ومن طريق إبراهيم الحريزي عن مسدد بهذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قنادة، ولعله كان عند أبي سلمة عنهما، وكان عند مسدد على الوجهين، فقد أخرجه ابن عدي من رواية إسحاق بن أبي إسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال عن أبي قنادة تارة وعن أبي هريرة أخرى، وعن عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث «رويا الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» أخرجه مسلم.

قوله: (الرويا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم أحدكم) تقدم شرحه في الباب الذي قبله مستوفى، وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء، وأخذ الزركشي فقال: إدخاله في هذا الباب لا وجه له بل هو

ملحق بالذي قبله. قلت: وقد وقع ذلك في رواية النسفي كما أشرت إليه، ويجب عن صنع الأكثر بأن وجه دخوله في هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرويا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التي من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة، وأشار البخاري مع ذلك إلى ما وقع في بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قنادة، فقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه وقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قنادة في هذا الحديث من الزيادة «وروي المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة».

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر.

قوله: (عن أنس) في رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة، وقد خالف قنادة غيره فلم يذكرها عبادة في السند وهو:

الحديث الثالث حديث أنس:

قوله: (ورواه ثابت وحيد وإسحاق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي بغير واسطة، فأما رواية ثابت فثاني موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله «من رأي في المنام فقد رأي» وقال فيه «وروي المؤمن» ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك، وأخرجها الزائر وقال لا تعلم رواه عن ثابت إلا شعبة، ورواية عبد العزيز ترد عليه، ووقع في أطراف المزي أن البخاري أخرجه في التعبير معلقاً فقال: رواه شعبة عن ثابت، ولم أر ذلك في البخاري، وأما رواية حيد فوصلها أحد من محمد بن أبي عدي عنه ولفظ المتن مثل رواية قنادة وأما رواية إسحاق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فظلمت قريباً وأما رواية شعيب وهو ابن الحبيب بمهملتين مفتوحتين وموحدين الأولى ساكنة فويناها موصولة في «كتاب الروح لأبي عبد الله بن منه» من طريق عبيد اللوات بن سعيد وفي الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل حيد وأشار الدار قطني إلى أن الطريقين صحيحان.

الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قنادة وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد في أوله أن النبي للتاكيد، وأخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب، ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ «رويا الرجل الصالح» بدل لفظ المؤمن.

الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدروردي واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والد الدروردي محمد بن عبيد ونزيل شيخهما هو المعروف بابن الهاد والسند كله مدنيون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم.

قوله: (من النبوة) قال بعض الشراح كذا هو في جميع الطرق وليس في شيء منها بلفظ «من الرسالة» بدل «من النبوة» قال وكان السر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بتبليغ الأحكام للمكلفين بخلاف النبوة المجردة فإنها إطلاع على بعض المنيات وقد يقرر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتي بحكم جديد بخلاف لمن قبله، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي ﷺ في المنام فآمره بحكم يخالف حكم الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروعاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسيأتي بسط هذه المسألة في الكلام على حديث «من رأي في المنام فقد رأي» إن شاء الله تعالى.

٥ - باب المَشْرَآت

٦٩٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَمْ يُنْقِ مِنْ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمَشْرَآتُ». قَالُوا: وَمَا الْمَشْرَآتُ؟ قَالَ: «الرُّوْيَا الصَّالِحَةُ».

قوله: (باب المشرات) بكسر الشين للجمعة جمع مبشرة وهي البشيرة، وقد ورد في قوله تعالى ﴿لهم البشري في الحياة الدنيا﴾ هي الرويا الصالحة، أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سلمة عن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواه ثقات إلا أن أبا سلمة لم يسمعه من عبادة، وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي

سلمة قال « نبت عن عبادة » وأخرجه أيضاً هو وأحد وإسحاق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف، وأخرجه ابن مردويه عن حديث ابن مسعود قال « سألت رسول الله ﷺ فذكر مثله، وفي الباب عن جابر عند الزوار عن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى.

قوله: (لم يبق من النبوة إلا المبشرات) كذا ذكره باللفظ الدال على المضى تحقيقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أي لا يبقى، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للمهد والمراد نبوته، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بي إلا المبشرات، ثم فسرها بالرواية، وصرح به في حديث عائشة عند أحد بلطف « لم يبق بعدي » وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كشف السترة ولبسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبي بكر قال: يا أيها الناس إنني لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له » الحديث، والنسائي من رواية زفر بن صعصعة عن أبي هريرة رفته أنه « ليس يبقى بعدي من النبوة إلا الرؤيا الصالحة » وهذا يؤيد التأويل الأول، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك ما تقدم أن المراد تنبيه أمر الرؤيا بالنبوة، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم ثبوت وصفه له كمن قال « أشهد أن لا إله إلا الله » وأيضاً صوته لا يسمى مؤثراً ولا يقال أنه أذن وإن كانت جزءاً من الألفاظ، وكذا لو قرأ شيئاً من القرآن وهو قائم لا يسمى مصلياً وإن كانت القراءة جزءاً من الصلاة ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي الكمية قالت « سمعت النبي ﷺ يقول: ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وأحد عن عائشة مرفوعاً « لم يبق بعدي من المبشرات إلا الرؤيا » وله للطبراني من حديث حليفه بن أسيد مرفوعاً « ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » ولأبي يعلى من حديث أنس رفته « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبي ولا رسول بعدي ولكن بقيت المبشرات، قالوا: وما المبشرات؟ قال: رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال الملهب ما حاصله: التمييز بالمبشرات خرج للأخلاق، فإن من الرؤيا ما تكون مثله وهي صادقة يراها الله للمؤمن رفقاً به ليستدل ما يقع قبل وقوعه. وقال ابن التين: معنى الحديث أن الوحي ينقطع بموتي ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا، ويورد عليه الإمام فإن فيه إنباهاً بما سيكون، وهو للأنياب بالنسبة للوحي كالرؤيا، ويقع لتغير الأنياب كما في الحديث الماضي في مناقب عمر « قد كان فيمن مضى من الأمم محسبون » وفسر الحديث بفتح الدال بالملهم بالفتح أيضاً، وقد أخبر كثير من الأولياء عن أمور منية فكانت كما أخبروا والجواب أن الحصر في المنام لكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فإنه يخص بالفضل، ومع كونه مختصاً فإنه نادر فلما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه، ويشير إلى ذلك قوله ﷺ « فإن يكن » وكان السر في تدوير الإلهام في زمه وكثرته من بعده غلبة الوحي إليه ﷺ في البظنة وإرادة إظهار المعجزات منه، فكان المناسب أن لا يقع لغيره منه في زمانه شيء، فلما انقطع الوحي بموته وقع الإلهام لمن انحصر الله به للامن من اللبس في ذلك، وفي إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة عن أنكره.

٦ - باب رُؤْيَا يُوسُفَ

وقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ. قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ. وَكَذَلِكَ يَجْعِلُكَ رَبُّكَ وَمِثْلِكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُضْمِنُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَهْيُوبَ كَمَا أَتَمَمَّا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَاسْتَخَاقَ إِبْنَ رَبِّكَ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ ۝٤٠-٤٦﴾.

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكَمْ مِنَ النَّبُوِّ مِنْ بَعْدِ أَنْ تَزَوَّجَ الشَّيْطَانُ بَنِيَّ وَتَوَلَّىٰ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ. رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَرَبِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تُؤْتِنِي سُكُونًا وَالْجَنَّةِ وَالصَّالِحِينَ ۝٤٦﴾ يوسف:

١٠٠-١٠١.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَاطِرُ الرَّبِّيعِ وَالْمُتَمِيعِ وَالْبَارِئِ وَالْمَخْلُقِ وَوَاحِدٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مِنَ الْبَدَنِ وَتَأْوِيلِهِ.

قوله: (باب رؤيا يوسف) كذا لم، ووقع للنسفي « يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن » وقوله عز وجل ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ۝٤٠﴾ ثم قال « إلى قوله عليه حكيم » كذا لأبي ذر والنسفي، وساق في رواية كريمة الأيتين، والمراد أن معنى قوله ﴿ تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي التي تقدم ذكرها وهي رؤيا الكواكب والشمس والقمر ساجدين له، فلما وصل أبواه وأخوته إلى مصر ودخلوا عليه وهو في مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحاً في شرعهم فكان التأويل في الساجدين وكونها حقاً في السجود، وقيل التأويل وقع أيضاً في السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كتابة عن المفسر، والأول هو المتمد. وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة في قوله ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ [يوسف: ١٠٠] قال « وكانت نية من قبلهم، فأعطى الله هذه الأمة السلام نية أهل الجنة » وفي لفظ « وكانت نية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض » ومن طريق ابن إسحاق والثوري وابن جريج وغيرهم نحو ذلك، قال الطبري: إرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الإكرام، واختلف في اللغة التي كانت بين الرؤيا وتفسيرها، فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال « كان بين رؤيا يوسف وعبرتها أربعون عاماً » وذكر البيهقي له شاهداً عن عبد الله بن شاذان « وإليها ينتمي أمر الرؤيا » وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال: كانت مدة الفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثاً وثمانين سنة، ومن طريق قتادة خساً وثلاثين سنة، ونقل الطبري عن ابن مسعود تسعين سنة، وعن الكلبي اثنين وعشرين سنة قال وقيل سبعمائة وسبعين، ونقل ابن إسحاق قولاً أنها كانت ثمانية عشر عاماً والأول أقوى والمعلم عند الله.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسفي.

قوله: (فاطر الربيع والبارئ والمبدع والخالق واحد) كذا لبعضهم الباريء بالراء، ولأبي ذر والأكثر الباء بالدال بدل الراء والمضمر ثابت فيهما، وزعم بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية الدال وهم، وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الأسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات، وفي الأسماء الحسنى أيضاً المبدئ وقد وقع في المعكروت ما يشهد لكل منهما في قوله ﴿ أَوْ لِمَ يَرَوْنَ كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ۚ ثُمَّ قَالَ ۚ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ [المعكروت: ١٩ - ٢٠] فالأول من الرابعي واسم الفاعل منه مبدئ والثاني من الثلاثي واسم الفاعل منه بائد وهما لفتان مشهورتان، وإنما ذكر البخاري هذا استطرافاً من قوله في الأيتين المذكورتين ﴿ فاطر السموات والأرض ﴾ [يوسف: ١٠١] فلماذا تفسر الفاطر، وزعم بعض الشراح أن دهور البخاري في ذلك الوجه متوخة عند المحققين، كذا قال، ولم يرد البخاري بذلك أن حقائق معانيها مترحدة وإنما أراد أنها ترجع إلى معنى واحد، وهو إيجاد الشيء بعد أن لا يكن، وقد ذكرت قول القراء أن فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قيل « باب رؤيا الصالحين ».

قوله: (قال أبو عبد الله: من البدء وبإفهامه) كذا وجدته مضبوطاً في الأصل بالضم في اللوحين ويوالمصنف لأبي ذر، فإن كان عطفاً ترجعت رواية الدال من قوله والبادئ ولغير أبي ذر « من البدء بادية » بالواو بدل الهمز وبغير همز في بادية وبهاء تأنيث، وهو أولى لأنه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة ﴿ وجاء بك من البدء ﴾ فسرهما بقوله بادية أي جاء بك من البداية. وذكر الكرماني فقال: قوله من البدء أي قوله ﴿ وجاء بك من البدء ﴾ أي من البداية، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البائد من البدء أي الابتداء أي ببدء الخلق فمعنى فاطر ببدء والله أعلم.

قوله: (باب رؤيا يوسف) كذا لم، ووقع للنسفي « يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن » وقوله عز وجل ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ. قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ. وَكَذَلِكَ يَجْعِلُكَ رَبُّكَ وَمِثْلِكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُضْمِنُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَهْيُوبَ كَمَا أَتَمَمَّا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَاسْتَخَاقَ إِبْنَ رَبِّكَ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ ۝٤٠-٤٦﴾.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسفي.

٧ - باب رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام

وقوله تعالى: ﴿ لَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّنَىٰ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي

أَذْهَلُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ الْفَقْلُ مَا تَوَمَّرَ سَجَلِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ الصَّابِرِينَ. فَلَمَّا اسْلَمْنَا وَكَلَّهَ لِلْجَبِينِ. وَكَادَتْهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ. قَدْ صَنَعْتُ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٢-١٠٥﴾.

قَالَ مَجَاهِدٌ: اسْلَمْنَا: سَلَمًا مَا أَمْرًا بِهِ. وَكَلَّهَ: وَضَعَ وَجْهَهُ بِالْأَرْضِ.

قوله: (باب رؤيا إبراهيم عليه السلام) كنا أي ذر، وسقط لفظ باب لغري.

قوله: (وقوله عز وجل: فلما بلغ معه السعي إلى قوله نجزي المحسنين) كنا أي ذر وسقط للنسفي، وساق في رواية كرامة الآيات كلها. قيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولدا أن يذبحه قرباناً فرأى في المنام أن أوف بنلرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال: قال إبراهيم لإسحاق انطلق بنا تقرب قرباناً وأخذ حبلاً وسكيناً ثم انطلق به حتى إذا كان بين الجبلين قال: يا أبت أين قربانك؟ قال: أنت يا بني ﴿إني أرى في المنام أني أذبحك﴾ (الصفحات: ١٠٢-١٠٥) فقال: اشد رياضي حتى لا اضرب به واكتف ثيابك حتى لا يتضح عليها من دمي فقرأه سارة تحزون، وأمر من السكين على حلقه ليكون أمون علي، فعمل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحز وضرب الله على حلقه صفحة من نحاس فكبه على جبينه وحز في قفاه، فلذلك قوله ﴿فلما اسلما وتله للجبين ودايناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾ فالتفت فإذا هو بكبش فاخذه وحل عن ابنه، فكذا ذكره السدي ولعله أخذ من بعض أهل الكتاب، وقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضاً عن الزهري عن القاسم قال: اجتمع أبو هريرة وكعب فحدث أبو هريرة عن النبي ﷺ أن لكل نبي دعوى مستجابة، فقال كعب: أفلا أعيرك عن إبراهيم؟ ما رأي أنه يذبح ابنه إسحاق قال الشيطان إن لم أفن هؤلاء عند هذه لم أقتهم أبداً، فذهب إلى سارة فقال: أين ذهب إبراهيم بابنك؟ قال: في حاجته، قال: كلا إنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك، فقال: أخشى أن لا يطيع ربه، فجاءه إلى إسحاق فاجابه بنحوه، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه، فليس أن يطعموه. وساق نحوه من طريق سعيد عن قتادة وزاد: أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر، فأمر جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جرة، وكان قتادة أخذ أوله من بعض أهل الكتاب وأخبره عما جاءه عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عته قال: إن إبراهيم لما رأى المناسك عرض له إيليس عند المسى فذهب إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فعرض له إيليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب، وكان على إسحاق قميص أبيض، وثم تله للجبين فقال: بالبت إنه ليس لي قميص تكفي فيه غيره فاعلمه، فتودي من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا، فالتفت فإذا هو بكبش أيضاً قرن أمين فذبحه. وأخرج ابن إسحاق في «المنها» عن ابن عباس نحوه وزاد: هو الذي نفسي بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس الكبش لعلق بقرنيه في ميزاب الكعبة. وأخرجه أحد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال «أمرني رسول الله ﷺ فواريت قرني الكبش حين دخل البيت». وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح إسحاق، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحف عن ابن مسيرة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبير في إحدى الروايتين عته وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح إسحاق، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عته وعن علي في إحدى الروايتين عته وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن وعبد بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والريبع بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن إسحاق أن الذبيح إسحاق، ويؤيده ما تقدم وحديث «أنا ابن النجيين» ورواه في «القلبيات» من حديث معاوية. ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأخطب ابن القيم في الحادي في الاستدلال لتفريته، وقرأت بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصفات ﴿وقال إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾ إلى قوله ﴿إني أرى في المنام أني أذبحك﴾ (الصفحات: ٩٩ - ١٠٢) وقوله في هود ﴿وأمراته قائمة فضحك فبشرناهما بإسحاق إلى قوله ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾ (هود: ٧٢) قال: ووجه الأخذ عنهما أن سياهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد ﴿فبشرناه بنحلام حليم، فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك﴾ والقصة الثانية بعد ذلك بدهر طويل لما شاخ واستبعد من مثله أن يبيع له الولد وجاته الملائكة عندهما أمروا بإهلاك قوم لوط فبشروه بإسحاق، فمن أن يكون الأول إسحاق ويؤيده أن في التوراة أن إسحاق بكروه وأنه ولد قبل إسماعيل. قلت: وهو استدلال جيد وقد كنت

قوله: (وقال مجاهد: اسلما: سلما ما أمراً به، وتله: وضع وجهه بالأرض) قال القرطبي في تفسيره: حدثنا وراق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿فلما اسلما﴾ قال سلما ما أمراً به، وفي قوله ﴿وتله للجبين﴾ (الصفحات: ١٠٣) قال: وضع وجهه بالأرض قال: لا تدعيه وأنت تنظر في وجهي لتلا تحزي، فوضع جبينه في الأرض. وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق السدي قال ﴿فلما اسلما﴾ (الصفحات: ١٠٣) أي سلما لله الأمر، ومن طريق أبي صالح قال: اتفقا على أمر واحد، ومن طريق قتادة سلم إبراهيم لأمر الله وسلم إسحاق لأمر إبراهيم، وفي لفظ: أما هذا فاسلم نفسه لله ولما هذا فاسلم ابنه لله، ومن طريق أبي عمران الجوني: تله للجبين كيه لوجهه.

(تنبه): هذه الترجمة والتي فيها ليس في واحد منهما حديث مستند، بل اكتفى فيها بالقرآن، ولها نظائر. وقول الكرماني إنه كان في كل منهما يياض لليحق به حديث يناسبه محتمل مع بعد.

٨- باب التواطؤ على الرؤيا

٦٩٩١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُتْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَنَسًا أَرَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّيِّحِ الْأَوَّخِرِ، وَإِنَّ أَنَسًا أَرَوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْقُصُوهَا فِي السَّيِّحِ الْأَوَّخِرِ». [رواه: ١١٥٨. أخرجه مسلم: ١١٦٥].

قوله: (باب التواطؤ على الرؤيا) أي توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلف عباراتهم.

قوله: (إن أنساً أروا ليلة القدر في السح الأواخر وإن أنساً) في رواية الكشي «نأماً».

قوله: (أروها في السح الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: القصوها في السح الأواخر) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، ويقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لكن لفظه «أرى رؤياكم توافق في السح الأواخر، فمن كان متحريراً» الحديث، ولم يذكر الجملة الوسطى، واعتزله الإسماعيلي قال: اللفظ الذي ساقه خلاف التواطؤ، وحديث التواطؤ أرى رؤياكم قد توافق على العشر الأواخر. قلت: لم يلتزم البخاري إيراد الحديث بلفظ التواطؤ وإنما أراد بالتواطؤ التوافق وهو أهم من أن يكون الحديث بلفظه أو بمعناه، وذلك أن أفراد السح داخلية في أفراد العشر، فلما رأى قوم أنها في العشر وتقدم أنها في السح كانوا كأنهم توافقوا على السح فأقرهم بالتامسها في السح لتوافق الطائفتين عليها، ولأنه أسير عليهم، فعزى البخاري على عاده في إثبات الأخرى على الأولى، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال «رايت أن بيدي قطعة استبرق لحديث» وفيه «وكانوا لا يزالون يقصون على النبي ﷺ الرؤيا» وفيه «أرى رؤياكم قد توافق في العشر الأواخر» الحديث، ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد

على الأخبار من جماعة

٩ - باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك

بقوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنُ فَبَيَّنَ قَالَ: أَخَذْتُمَا إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أُحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خَيْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبَأَ بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَزَّلْنَا مِنَ الْمُحْشِينَ. قَالَ لَا يَأْكُلَكُمَا فَهَلْ لَكُمْ مِنْهُ نَبَأٌ آخَرُ قَالَ لَا يَأْكُلَكُمَا بِتَأْوِيلِهِ لَقَدْ لَبِثْنَا فِي السُّجُنِ بِمَا كُفَرْنَا وَمَا كُفَرْنَا بِمَا كُنَّا عَلَىٰ مِنَ رَبِّنَا سَاجِدِينَ. وَتَوَفَّتْ عَلَيْهِمَا رَأْسِي يَوْمَ تُصْفَىٰ الصُّفُوفُ فَيُكْرَمُ الْمُكَرَّمُ يُدْخِلُ فِيهِ اللَّهُ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَمَلِ. وَتُصْرَفُونَ. وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ وَالْإِسْكَافُ وَالْإِسْكَافُ مَا يَصْبِرُونَ. يَا صَاحِبِي السُّجْنِ الْإِسْكَافُ مَصْرُوفُونَ - وَقَالَ الْفَضْلُ لِبَعْضِ الْأَبَاحِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ مَصْرُوفُونَ - خَيْرٌ أَمْ أَلَا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ - مَا تَصِفُونَ مِنْ قُوَّةٍ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِعْتُمُوهَا أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَأْتِيكُمْ مِنَ اللَّهِ بِمَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَنْ لَا تَقُولُوا إِلَّا بِمَا نَزَّلْنَا ذَلِكَ الْفَهْمُ الْقِيمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ. يَا صَاحِبِي السُّجْنِ أَمَا أَحَدَكُمَا قَسِي رُتَهُ خَيْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَمَنْ تَلَبَّ قَطَاكُلُ الطَّيْرِ مِنْ رَأْسِهِ فَصِي الْأَمْرُ الَّذِي يَوْمَ تُصْفَىٰ. وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنَسَ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السُّجْنِ بِضْعَ سَبْعِينَ. وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُحُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْقُرَيْبِيُّ فِي رُؤْيَايَ إِذْ كُنْتُ لِلرُّؤْيَا نَبِيرًا. قَالُوا أَحَدُنَا أَوْلَمَ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَخْلَامِ بِتَالِيَيْنَ. وَقَالَ الَّذِي نَحَا مِنْهُمَا وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا أَنْتُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون. يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّادِقُ أَفِيَّا فِي سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُحُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَأَعْلَىٰ أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ. قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ قَدْ أَمَّا حَصَنَتُمْ قُدْرُوهُ فِي سَنَةٍ إِلَّا لَقِيلًا وَمِمَّا تَأْكُلُونَ. ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ حَسَدًا مِمَّا كُنْتُمْ مَا تَلْعَنُونَ لَهْنٌ إِلَّا لَقِيلًا وَمِمَّا تَحْصُونَ. ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغِثُ الْمَطَرُ وَبِهِ يَغْصِرُونَ. وَقَالَ الْمَلِكُ الْتَوَيْبِيُّ بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ

(يوسف: ٣٦-٥٠).

وَأَذْكُرَ الْفَضْلُ مِنْ ذِكْرَتِ: أَمْرٌ، قُرْنٌ، وَفَرَأَ: أَمْرٌ، نِسْبَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَغْصِرُونَ: الْأَخْطَابُ وَاللُّغْنُ. تَحْصُونَ: تَحْمِلُونَ.

٦٩٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُرْجُومَةُ، عَنْ قَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا حَتْمَةَ أَخْبَرَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَبِثْتُ فِي السُّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي لِأَجْبَتِهِ». [راجع: ٣٣٧٢. أخرجه مسلم: ١٥١، مطولاً].

قوله: (باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك) تقدمت الإشارة إلى أن الرؤيا الصحيحة وإن اقتصت غالباً بأهل الصلاح لكن قد تقع لغيرهم، ووقع في رواية أبي ذر بدل الشرك «الشرب» بضم للمعجمة والتشديد جمع شارب، أو بفتحين خففاً أي وأهل الشرب والمراد شره المحرم، وطفقه على أهل الفساد من طلق الخاص على العام كما أن المسجون أهم من أن يكون مفسداً أو مصلحاً، قال أهل العلم بالتفسير: إذا رأى الكافر أو الفاسق الرؤيا الصالحة فليتها تكون بشرى له بهدائه إلى الإيمان مثلاً أو التوبة أو إنذاراً من بقاءه على الكفر أو الفسق وقد تكون لغيره عن ينسب إليه من أهل الفضل، وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والفرور والمكر نموذ بالله من ذلك.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنُ فَبَيَّنَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴾) كنا لابي ذر، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية، قال السهيلي: اسم أحدهما شرهم والآخر شرهم كل منهما بمعجمة إحداهما مفتوحة

والأخرى مضمومة، قال وقال الطبري: الذي رأى أنه يصبر خيراً اسمه نبوء، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه. قلت: سماه غلت بمعجمة ومثله وعزله لابن إسحاق في «المبتدأ» وفي جزم التلوي، وذكر أبو عبيد البكري في كتاب «المسالك» أن اسم الخباز راشان والساقى مرطس، وسكروا أن للملك اتهمهما أتتهما أرفاد سمه في الطعام والشراب فحبسهما إلى أن ظهرت برائة ساحة الساقى دون الخباز، ويقال لهما لم يربا شيئاً وإنما أرفادا امتحان يوسف، فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال: لم يربا شيئاً وإنما تحاكما ليجريا، وفي سننه ضعف، وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد: فلما ذكر لهما التحويل قالوا إنا كنا نلعب، قال: ﴿ قضى الأمر ﴾ الآية.

قوله: (وقال الفضل إلخ) وقع لابي ذر بعد قوله: ﴿ أرجع إلى ربك ﴾ وعند كريمة عند قوله: ﴿ الرباب مفرقون ﴾ وهو الأليق، وعند غيره ما بعد قوله: «الأعقاب والدمع».

قوله: (وذكر الفعل من ذكرت) في رواية الكشميهني «من ذكر» وهو من كلام أبي عبيد قال: ذكر بعد أمة اختل من ذكرت فادغمت التاء في اللال فحولت دالا يعني مهمة ثقيلة.

قوله: (بعد أمة قرن) هو قول أبي عبيد قاله في تفسير آل عمران، وقال في تفسير يوسف «بعد حين» وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله، ومن طريق سمك عن عكرمة قال: «بعد حقة من الدهر» وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير «بعد سنين».

قوله: (وقرأ أمة) يفتح أوله وميم بعدها هاء موزنة نسيان، أي تذكر بعد أن كان نسي، وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن عباس وحكروه والضعفاء، يقال رجل ساموه أي نلعب المقل، قال أبو عبيد: قرأ بعد أمة أي نسيان، تقول أميت اسمها يسكون للميم قال الشاعر «أميت وكنت لا أتس حديثاً» وقال الطبري: روي عن جماعة أنهم قرأوا «بعد أمة» ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها «بعد أمة» وتفسيرها بمنسيان، وساق مثله عن عكرمة والضعفاء، ومن طريق مجاهد نحوه لكن قالها يسكون للميم.

قوله: (وقال ابن عباس يصبرون الأعقاب والدمع) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يمشط الناس فيه يمشطون ﴾ [يوسف: ٤٩] يقول الأعقاب والدمع، وفيه رد على أبي عبيد في قوله إنه من الحصرة وهي النجاة فمعنى قوله يصبرون يتجرون، ويؤيد قول ابن عباس قوله ببول القصة ﴿ إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْرًا ﴾ وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر: أطلق عصر الخمر باعتبار ما يؤوول إليه وهو تقوّل الشاعر:

الحمد لله المسمى اللسان صلو الشريد في رموس القضببان

أي السبل، لسمي القمح ثريداً باعتبار ما يؤوول إليه، وأخرج الطبري عن الضعفاء قال: أهل عمان يسعون العنب خمرًا، وقال الأصمعي: سمعت معتمر بن سليمان يقول: لقيت أمراًياً معه ملة عنب قلت ما مكا؟ قال خمر، وقرأ ابن مسعود فإني لراي أعصر عنبه أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن، وكأنه أراد التفسير، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساقى قال ليوسف: رأيت فيما يرى النائم أني غرست حبة فنبئت فخرج فيها ثلاث عناقيد فصرتهن ثم سميت الملك، فقال: تمكت في السجن ثلاثاً ثم خرج تشبهني أي على عادتك.

قوله: (يخصمون محزونون) كنا لهم من الحراسة، وعند أبي عبيد في «الجزاز» محزونون يزاي بدل السين من الإحراق، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس محزونون بقاء بمعجمة ثم زاي ونون من الحزن.

قوله: (جويرية) بالضم مصغر وهو ابن إسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الأقران.

قوله: (لو لبث في السجن ما لبث يوسف لم آتاني الداعي لأجبهه) كذا أورده خضرمه، وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحداث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط، وتقدم شرحه في أحداث الأنبياء، وأخرجه السهيلي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله «نحن إسحق بالمشك من إبراهيم» الحديث، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال مثل حديث يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة بطوله، ومن طريق أبي أوس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جويرية بطوله أخرجه كلف من رواية عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية بن أسماء، وذكر أن أحد بن سعيد بن أبي مرهم رواه عنه فقال: «عن أبي

في اليقظة « فهذه ثلاث القاط: فسيراني في اليقظة، فكأنما رأيته في اليقظة، فقد رأيته في اليقظة، وجعل أحاديث الباب كالتأني إلى قوله: « في اليقظة ».

قوله: (قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته) سقط هنا التعليل للشيء، ولأنه قد وثبت عند غيره ما، وقد رويناه موصلاً من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب قال: « كان محمد يعني ابن سيرين إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال: صف لي الذي رأيته، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال: لم تره » وسنده صحيح. ووجدت له ما يؤيد: فالخرج الحاكم من طريق عاصم بن كليب « حدثني أبي قال: قلت لأبي عباس رأيت النبي ﷺ في المنام قال: صفه لي، قال: ذكرت الحسن بن علي فشبهته به، قال: قد رأيته » وسنده جيد. وعارضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال: « قال رسول الله ﷺ من رأي في المنام فقد رأيته، فإن أرى في كل صورة » وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاطه، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط، ويمكن الجمع بينهما ما قال القاضي أبو بكر العربي: رؤية النبي ﷺ بصفته المعلومة إدراك على الحقيقة، ورؤيته على غير صفته إدراك للثال، فإن الصواب أن الأنبياء لا تنزيهم الأرض، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات إدراك المثل، قال وشذ بعض القدرية فقال: الرؤيا لا حقيقة لها أصلاً وشذ بعض الصالحين فزعم أنها تقع بعيني الرأس حقيقة، وقال بعض المتكلمين: هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله: « فسيراني » معناه فسيري تفسير ما رأى لأنه حق وغيب أثري فيه، وقيل: معناه فسيراني في القيامة، ولا فائدة في هذا التخصيص، وأما قوله: « فكأنما رأيته » فهو تشبيه ومعناه أنه لو رآه في اليقظة لطابق ما رآه في المنام فيكون الأول حقاً وحقيقة والثاني حقاً وتخيلاً، قال: وهذا كله إذا رأى على صورته المعروفة، فإن رآه على خلاف صفته فهي أشغال، فإن رآه مقبلاً عليه مثلاً فهو خير للرأي وفيه وعلى العكس بالعكس.

وقال النووي قال أعيان: يشتمل أن يكون المراد بقوله قد رأيته أو قد رأى الحق أن من رآه على صورته في حياته كانت رؤياه حقاً، ومن رآه على غير صورته كانت رؤياه تأويل. وتعبه فقال: هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى. ولم يظهر لي من كلام القاضي ما ينافي ذلك، بل ظهر قوله أنه يراه حقيقة في الحالين، لكن في الأولى تكون الرؤيا عما لا يحتاج إلى تعبير والثانية مما يحتاج إلى التعبير. قال القرطبي: اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فمن رآه في النوم رأى حقيقته كمن رآه في اليقظة سواء، قال وهذا قول يترك فساداً بأوائل العقول، ويلزم عليه أن لا يراه أحد إلا على صورته التي مات عليها وأن لا يراه رأيان في أن واحد وفي مكانين وأن ييأ الآن ويخرج من قبره وعشي في الأسواق ويضاطب الناس ويضاطبوه، ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من جسده فلا يقى من قبره فيه شيء، فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جاز أن يرى في الليل والنهار مع اتصال الأوقات على حقيقته في غير قبره. وهذه جهالات لا يلتزم بها من له أدنى مسكة من عقل.

وقالت طائفة: معناه أن من رآه رآه على صورته التي كان عليها، ويلزم منه أن من رآه على غير صفته أن تكون رؤياه من الأحاسن، ومن للمسلم أنه يرى في النوم على حالة تخالف حالته في الدنيا من الأحوال اللاحقة به وتقع تلك الرؤيا حقاً كما لو رى مثلاً داراً بجسمه مثلاً فإنه يدل على امتلاء تلك الدار بالخير، ولو تمكن الشيطان من التشبيل بشيء عما كان عليه أو ينسب إليه لعارض عسوم قوله: « فإن الشيطان لا يشتمل بي » فالأولى أن تنزه رؤياه وكذا رؤيا شيء منه أو ما ينسب إليه عن ذلك، فهو أبلغ في الحرمة واليق بالمصصة كما عصم من الشيطان في يقظته، قال: والصحيح في تأويل هذا الحديث أن مقصوده أن رؤيته في كل حالة ليست باطلة ولا أضغاث بل هي حق في نفسها ولو رى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول القاضي أبي بكر بن الطيب وغيره. ويؤيد قوله: « فقد رأى الحق » أي رأى الحق الذي قصد إعلام الرائي به فإن كانت على ظاهرها وإلا سمي في تأويلها ولا يهمل أمرها لأنها إما بشرى بخير أو إنذار من شر إما ليخيف الرائي وإما ليتزجر عنه وإما لينبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه.

وقال ابن بطال قوله: « فسيراني في اليقظة » يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فتراه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم. وقال ابن التين: المراد من آمن به في حياته ولم يره لكونه حيث غاباً عنه فيكون بهذا مبشراً لكن من آمن به ولم يره أنه لا بد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله التراز، وقال المازري: إن كان المحفوظ « فكأنما رأيته في

سلمة » يدل أبي عبيد وهم فيه فإن المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة، وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيداً وأبا عبيد أخبره به، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه، فالخرج عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفته « لقد عجبت من يوسف وكرمه وصبره حتى سئل عن البقرات المجاف والسمان، ولو كنت مكانه ما أجبت حتى اشتراط أن يخرجوني، ولقد عجبت منه حين أتاه الرسول يعني ليخرج إلى الملك فقال أرجع إلى ربك، ولو كنت مكانه وليت في السجن ما لبث لأسرعت الأجابة وليأدب الباب ولما ابتغيت العفر » وهذا مرسل وقد وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الحوزي بضم للمعجمة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد « ولولا الكلمة التي قلنا لما لبث في السجن ما لبث » وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء.

٩٠ - باب من رأى النبي ﷺ في المنام

٦٩٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُسَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « مَنْ رَأَى فِيهِ الْمَنَامَ فَسَيَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ وَلَا يَمْتَلِكُ الشَّيْطَانُ بِهِ ». [راجع: ١١٠. أخرجه مسلم: ٣، بقطعة ليست في هذه الطريق. أخرجه باللفظ: ٢٢٦٦].

قال أبو عبد الله: قال ابن سيرين: إذا رآه في صورته.

٦٩٩٤ - حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أُسَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُلْبُلِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَمْتَلِكُ بِهِ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ مِيزَةِ وَارْتِيعِ جُزْءٌ مِنَ التَّوْبَةِ ». [راجع: ٦٩٨٣. أخرجه مسلم: ٢٢٦٤ (م) دون قوله « من رأي »].

٦٩٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْحَرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: عَنْ أَبِي قَادَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْخَلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنْ رَأَى شَيْئاً يَكُونُهُ فَلْيَقِفْ عَنْ شِعَالِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهَا لَا تَصْرُهُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَرَاوَى بِهِ ». [راجع: ٢٢٩٢. أخرجه مسلم: ٢٢٦١].

٦٩٩٦ - حَدَّثَنَا عَمَلَةُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ أَبُو قَادَةَ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ ».

تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ. [راجع: ٢٢٩٢. أخرجه مسلم: ٢٢٦١، بقطعة ليست في هذه الطريق. أخرجه مسلم: ٢٢٦٧].

٦٩٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ هُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ ».

قوله: (باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (أن أبا هريرة قال) في رواية الإسماعيلي من طريق الزبيري عن الزهري « أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة.

قوله: (من رأي في المنام فسيراني في اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه « أو فكأنما رأيته في اليقظة » مكنى بذلك وقوع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة « قد رأيته في اليقظة » بدل قوله: « فسيراني » ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه. وصححه الترمذي وأبو حنيفة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جعفر « فكأنما رأيته

اليقظة » فمعناه ظاهر وإن كان المحفوظ » فسيراني في اليقظة » احتمال أن يكون لوراد أهل

عصره بمن يهاجر إليه فإنه إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك إليه ﷺ وقال القاضي: وقيل: معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها، وقيل: معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتعبق بأنه في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصوص رؤيته في المنام مزية، وأجاب القاضي عياض باحتمال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة لتكرمه في الآخرة وأن يراه رؤية خاصة من القرب ومنه الشفاعة له بعلو الدرجة ونحو ذلك من المخصوصيات، قال: ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المؤمنين في القيامة بمنع رؤية نبيه ﷺ مدة. وحله ابن أبي جرة على محمل آخر فذكر عن ابن عباس أو غيره أنه رأى النبي ﷺ في النوم فبقي بعد أن استيقظ متفكراً في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولعلها خالته ميمونة فأخرجت له المرأة التي كانت للنبي ﷺ فنظر فيها فرأى صورة النبي ﷺ ولم ير صورة نفسه، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متعوفين فأرشدهم إلى طريق تفرجها فجاه الأمر كذلك. قلت: وهذا مشكل جداً ولو حل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصفة إلى يوم القيامة، ويحكي عليه أن جمعاً جاءه رؤاه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وغير الصافي لا يتخلف، وقد اشتهر إنكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريباً، وقد تفضل ابن أبي جرة لهذا فأسل ما قال على كرامات الأولياء فإن يكن كذلك تعين المدلول عن المومنين في كل رآه، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال، فإن خرق العادة قد يقع لتزنيق بطريق الإسلاء والإشواء كما يقع للصادقين بطريق الكرامة والإكرام، وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى.

والحاصل من الأجوبة ستة: أحدها: أنه على التشبيه والتشثيل، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى » فكأنما رأيته في اليقظة »، ثانيها: أن معناه سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التبرير، ثالثها: أنه خاص بأهل عصره من آمن به قبل أن يراه. رابعها: أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك، وهذا من أبعاد المحال. خامسها: أنه يراه يوم القيامة بمزية خصوصية لا مطلق من يراه حينئذ من يره في المنام. سادسها: أنه يراه في الدنيا حقيقة ويخطبه، وفيه ما تقدم من الإشكال. وقال القرطبي: قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للبريات لا نفسها، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معانها، فمن الأول رؤياه ﷺ عائشة وفيه: » فإذا هي أنت » فأعبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا البر التي تنحصر والمقصود بالثاني التشبيه على معاني تلك الأمور ومن فوائد رؤيته ﷺ تسكين شوق الرائي لكونه صادقاً في محبة ليعمل على مشاهدته، وإلى ذلك الإشارة بقوله: » فسيراني في اليقظة » أي من رائي رؤية معظم لخرمي ومشتاق إلى مشاهدتي وصل إلى رؤية عبودي ونظر بكل مطلوبه، قال: ويجوز أن يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشريعته، فيعبر بحسب ما يراه الرائي من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان قلت: وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر في فإن ظهر فهو ثامن.

قوله: (ولا يحتمل الشيطان يه) في رواية أنس في الحديث الذي بعده » فإن الشيطان لا يمشي بي » ومضى في كتاب العلم في حديث أبي هريرة مثله لكن قال: » لا يمشي بي صورتي » وفي حديث جابر عند مسلم وابن ماجه » إنه لا يمشي للشيطان أن يمشي بي » وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وابن ماجه » إن الشيطان لا يستطيع أن يمشي بي » وفي حديث أبي قتادة الذي يليه » وإن الشيطان لا يترأى » بالراء بوزن يتعاطى، ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي، وفي رواية غير أبي ذر » يترأى » بزي وبعد الألف تخفية، وفي حديث أبي سعيد في آخر الباب » فإن الشيطان لا يتكلمي » أسأ قوله » لا يمشي بي » فمعناه لا يتشبه بي، وأما قوله: » في صورتي » فمعناه لا يصير كأنه في مثل صورتي، وأما قوله: » لا يترأى بي » فراجع بعض الشراح رواية الزاوي عليها أي لا يظهر في زمني، وليست الرواية الأخرى ببينة من هذا المعنى، وأما قوله: » لا يتكلمي » أي لا يتكلم كوني فحذف المضاف ووصل المضاف إليه بالفعل، والمعنى لا يتكلم في صورتين، فالجميع راجع إلى معنى واحد، وقوله: » لا يستطيع » يشير إلى أن الله تعالى وإن أمكنه من التصور في أي صورة أراد فإنه لا يمكنه من التصور في صورة النبي ﷺ، وقد ذهب إلى هذا جماعة فقالوا في الحديث: إن عمل ذلك إذا رآه الرائي على صورته التي كان عليها، ومنهم من ضيق الغرض في ذلك حتى قال: لا بد أن يراه على صورته التي قبض عليها حتى يعتبر عدد الشعرات البيض التي لم تبلغ عشرين شعرة، والصواب التمسيم في جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما سواه كان في شسابه أو رجوليته

أو كحوليته أو آخر عصره، وقد يكون لما خالف ذلك تعبير يتعلق بالرأي. قال المازري: اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أن المراد بقوله: » من رأيته في المنام فقد رأيته » أي رؤياه صحيحة لا تكون أضغاثاً ولا من تشبهات الشيطان، قال: ويعضده قوله في بعض طرقه » فقد رأى الحق » وقال وفي قوله: » فإن الشيطان لا يمشي بي » إشارة إلى أن رؤياه لا تكون أضغاثاً. ثم قال المازري: وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع من ذلك ولا عقل يحمله حتى يحتاج إلى صرف الكلام عن ظاهره، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين يختفيين معاً فإن ذلك غلط في صفته وتحليلها على غير ما هي عليه، وقد يظن بعض الحياتيات كونها لا تتغير مرتبطة بما يرى في العادة فتكون ذاته مزية وصفاته متغيرة غير مزية، والإدراك لا يشترط فيه تحديث البصر ولا قرب المسافة ولا يكون المرئي ظاهراً على الأرض أو مدفوناً، وإنما يشترط كونه موجوداً، ولم يبق دليل على فناء جسمه ﷺ، بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقاءه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التفسير إن من رآه شيخاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حرب، ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كما لو رآه أحد بأمره يقتل من لا يجل قتله فإن ذلك يحمل على الصفة المتغيرة لا المزية. وقال القاضي عياض: يحتمل أن يكون معنى الحديث إذا رآه على الصفة التي كان عليها في حياته لا على صفة مضادة لحاله، فإن رأي على غيرها كانت رؤياه تأويل لا رؤياه حقيقة، فإن من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج إلى تأويل.

وقال النووي: هذا الذي قاله القاضي ضعيف، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المعبرين وأما الذي قاله القاضي توسط حسن، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين حقيقة لكن إذا كان على صورته كان يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبير وإذا كان على غير صورته كان القصص من جهة الرائي لتخليه الصفة على غير ما هي ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التبرير، وعلى ذلك جرى علماء التبرير فقالوا: إذا قال الجاهل رأيته النبي ﷺ فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية والألا فلا يقبل منه، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تختلف هيته مع الصورة كما هي، فقال أبو سعد أحد بن محمد بن نصر: من رأى نبياً على حاله وهيته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جاهه وظفروه بمن عاداه، ومن رآه متغير الحال عابساً مثلاً فذلك دال على سوء حال الرائي.

ولما الشيخ أبو محمد بن أبي جرة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى الخلاف: ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذاك حسن في دين الرائي وإن كان في جاحته من جوارحه شين أو نقص فذاك غلط في الرائي من جهة الدين، قال: وهذا هو الحق، وقد جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يبين للرائي هل عندة خلل أو لا، لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصقيمة لا كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا نقص فيها ولا شين، وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على ستة فما وافقها فهو حق وما خالفها فافخل في سمع الرائي، ففروا الذات الكريمة حق والمخلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره، قال: وهذا غير ما سمعته في ذلك. ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال: خص الله نبيه بمسوم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور في صورته لتلا يتنوع بالكذب على لسانه في النوم، ولما خرق الله العادة للأنبياء للدلالة على صحة حالهم في اليقظة واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله، إذ لو كان ذلك لدخل البس بين الحق والباطل ولم يوتى بما جاء من جهة النبوة، حمى الله حاماً لذلك من الشيطان وتصوره وإلقاه، وكذلك حكى رؤياهم أنفسهم ورؤيا غير النبي ﷺ لئلي عن تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب فيه، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك. قلت: ويظهر لي في التوفيق بين جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يخص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة، وعلى ذلك فتضاوت رؤيا من رآه فمن رآه على هيته الكاملة ففرواه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبير وعليها ينتزل قوله » فقد رأى الحق » ومهما نقص من صفاته فيدخل التأويل بحسب ذلك، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد رآه حقيقة.

(نبيه): جوز أهل التبرير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً ولم يجزوا فيها الخلاف في رؤيا النبي ﷺ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمر قابلة للتأويل في جميع وجوهها

استاله ولا بد أو لابد أن يعرضه على الشرع الظاهر. فالثاني هو للمتمد كما تقدم.

(تبيين): وقع في المعجم الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه لكن زاد فيه «لا بالكعبة» وقال: لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث.

الحديث الثاني: حديث أنس:

قوله: (من رآني في المنام فقد رآني) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب الملمس وفي كتاب الأدب، قال الطيبي: اتحد في هذا الخبر الشرط والجزاء فدل على التماسي في المبالغة، أي من رآني فقد رأى حقيقي على كمالها بغير شبهة ولا ترتيب فيما رأى بل هي رؤيا كاملة، ويؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد «فقد رأى الحق» أي رؤية الحق لا الباطل وهو يريد ما تقدم من كلام من تكلف في تسويل قوله: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة» والذي يظهر في أن المراد من رأيي في المنام على أي صفة كانت فليستش ويعلم أنه قد رأى الحق الذي هو من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتصل به.

قوله: (إن الشيطان لا يتصل بي) قد تقدم بيانه، وفيه: «ورؤيا المؤمن جزء» الحديث، وقد سبق قبل خمسة أبواب.

الحديث الثالث: حديث أبي قتادة «الرؤيا الصالحة من الله» وسياهي شيء من شره في «باب الحلم من الشيطان» وفيه «فإن الشيطان لا يتراءى بي» وقد ذكرت ما فيه.

الحديث الرابع: حديث أبي قتادة «من رآني فقد رأى الحق» أي المنام الحق أي الصدق، ومثله في: الحديث الخامس: قال الطيبي: الحق هنا مصدر مؤكد أي فقد رأى رؤية الحق، وقوله: «فإن الشيطان لا يتصل بي» لتيسير المعنى والتعليل للحكم.

قوله: (تابعه يونس) يعني ابن يزيد (وابن أخي الزهري) هو محمد بن عبد الله بن مسلم، يريد أنهما روياه عن الزهري كما رواه الزبيدي، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلماً وصلهما من طريقهما وساقه على لفظ يونس وأحال برواية ابن أخي الزهري عليه، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه «من رأيي في المنام فقد رأى الحق» وقال الإسماعيلي: وتابعهما شبيب بن أبي حمزة عن الزهري. قلت: وصله الذهلي في «الزهريات».

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد «من رآني فقد رأى الحق فإن الشيطان لا يتكوني» وقد تقدم ما فيه، وابن الهادي في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة، قال يونس: «ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهادي قال: ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثاً برأسه إلا استندلاً أي متابعة إلا في حديث واحد ذكره في التلويح من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر في قصة اخته. قلت: والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي عاصم عن ابن جريج بهذا السند، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورده في كتاب الحج عن أبي عاصم، وليس كما قال الإسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبي حبيب فأشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادر في صحة الحديث، وظهر بهذا أنه لم يخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً بل متابعة سعيد بن أبي أيوب

١١ - باب رؤيا الليل

رَوَاهُ سَعْدَةُ. [راجع: ٧٠٤٧].

٦٩٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعُجْلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْطَيْتُ مَقَاتِلَ الْكَلْبِ، وَصُفْرَتَ الْبَارُعِ، وَتَيْمَنًا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أُبَيْتُ بِمَقَاتِلَ خَزَائِمِ الْأَرْضِ حَتَّى وَجِعَتْ لِي يَدِي».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَمَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَتَمَّ تَبَيُّنَهَا. [راجع: ٢٩٧٧].

أخرجه مسلم: [٥٢٣].

فأمره بالسلطان وتارة بالياد وتارة بالرئيس في أي فن كان، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته محتماً بجميع من يمر به يجوز عليهم الصدق والكذب كانت رؤياه محتاج إلى تمييز حاداً، بخلاف النبي ﷺ فإذا رأيته على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً عضاً لا يحتاج إلى تمييز. وقال الغزالي: ليس معنى قوله: «رأني» أنه رأى جسمي وبني وإما المراد أنه رأى صفة ذلك المثال آلة يتأذى بها المعنى الذي في نفسي إليه، وكذلك قوله «فسيراني في اليقظة» ليس المراد أنه يرى جسمي وبني، قال: والآلة تارة تكون حقيقة وتارة تكون خيالية، والنفس غير المثال للتخيّل، فما رآه من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فإن ذاته منزهة عن الشك والصورة ولكن تنتهي تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره، ويكون ذلك المثال حقاً في كونه واسطة في التعريف يقول الرازي رأيت الله تعالى في المنام لا يعني أنني رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره. وقال أبو القاسم القشيري ما حاصله: أن رؤياه على غير صفته تستلزم إلا أن يكون هو، فإنه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزّه عن ذلك لا يقدر في رؤيته بل يكون تلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطي: من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة إلى وقار الراي وغير ذلك.

وقال الطيبي: المعنى من رأيي في المنام بأي صفة كانت فليستش ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مباشرة، لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فإن الشيطان لا يتصل بي، وكذا قوله «فقد رأى الحق» أي رؤية الحق لا الباطل، وكذا قوله: «قد رأيته» فإن الشرط والجزاء إذا اتحد دل على الغلبة في الكمال، أي فقد رأيته رؤيا ليس بعدها شيء. وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه: أنه يؤخذ من قوله «فإن الشيطان لا يتصل بي» أن من تثلث صورته ﷺ في خاطره من أرباب القلوب وتصورت له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقاً، بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى.

وهذا المقام الذي أشار إليه هو الإلهام، وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء، ولكن لم أر في شيء من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة، وقد قيل في الفرق بينهما إن المنام يرجع إلى قواعد مفرقة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد، بخلاف الإلهام فإنه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بينه وبين لغة الشيطان، وتعقب بأن أهل المرفة بذلك ذكروا أن المخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر، فهذا إن ثبت كان فرقاً واضحاً، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك، قال أبو الظفر بن السمعاني في «الفرقات» بعد أن حكى به من غير استدلال. والذي عليه الجمهور أنه الإلهام ما حرك القلب لعدم يدور إلى الحق به من غير استدلال. والذي عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند من فقد الحجب كلها في باب المباح، وعن بعض المتبدعة أنه حجة واحتج بقوله تعالى: ﴿فَالْمُهْمُ فَجُورُهُمْ وَتَقْوَاهُ﴾ [الشمس: ٨] ويقول: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨] أي ألهما حتى عرفت مصالحها، فيؤخذ منه مثل ذلك للأدبي بطريق الأول، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله ﷺ «اتقوا فراسة المؤمن» وقوله لوابسة «ما حاك في صدرك فدعه وإن أتوك» فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى، وقوله: «قد كان في الأمم محثوثون» فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحي باطن، وإما حرمة المعاصي لاستيلاء وحي الشيطان عليه، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار المحبة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الآلة وذم الأمانى والمواجس والظنون وهي كثيرة مشهورة، وإن المخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس، وكل شيء احتمل أن لا يكون حقاً لا يوصف بأنه حق، قال: والجواب عن قوله: ﴿فَالْمُهْمُ فَجُورُهُمْ وَتَقْوَاهُ﴾ [الشمس: ٨] أن معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج، وأما الوحي إلى التحل فنظيره في الأدبي فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح للماشي، وأما الفراسة فنفسها لكن لا نجعل شهادة القلب حجة لأننا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى ملخصاً.

قال ابن السمعاني: وإتكار الألهام مردود ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرهه به، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة الحمديّة ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردّه فهو مقبول، وإلا فمردود يقع في حديث النفس ووسوسة الشيطان، من قال: ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويقوى به رأيه، وإما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله، ولا نزع أنه حجة شرعية وإما هو نور يتجسّس الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو المحجة انتهى. ويؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن التام لو رأى النبي ﷺ يأمره بشيء هل يجب عليه

٦٩٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَوُثِّتَ رَجُلًا أَهْمٌ، كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنْ أَهْمِ الرُّجَالِ، لَهُ لَيْلَةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْعَمَمِ، فَذَرَّهَا، نَقَطُ مَاءٍ، مُكَبِّجًا عَلَى رَجُلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَالِي رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِأَيْتِي، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعَدَ قَطْعُ، أَخُوهُ الثَّغِيرِ الْيُمْنَى، كَأَنَّهَا جَبَّةٌ طَالِيَةٌ. فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: الْمَسِيحُ الدُّجَالُ». [إرجاع: ٣٤٤٠. إخرجه مسلم: ١٦٩].

٧٠٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جِبْرِ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَرَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ، وَسَمِعْتُ الْحَنِيثَ. وَتَأَمَّعْتُ سَلِيمَانَ بْنَ كَبِيرٍ، وَابْنَ أَبِي الزُّهْرِيِّ، وَسَمِعْتُ ابْنَ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، أَوْ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ هُثَيْبٌ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَكَانَ مَقْعَرٌ لَا يُسَبِّدُهُ حَتَّى كَانَ بِعَدِّ. [إخرجه: ٧٠٤٦. إخرجه مسلم: ٢٢٦٩].
قوله: (باب رؤيا الليل) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوي رؤياه بالنهار أو تتفاوتان، وهل بين زمان كل منهما تفاوت؟ وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد «أصدق الرؤيا بالأسحار» إخرجه أحمد مرفوعاً وصححه ابن حبان، وذكر نصر بن يعقوب الدينوري أن الرؤيا أول الليل يطير تأويلها ومن النصف الثاني يسرع بتفاوت أجزاء الليل وان أسرعها تأويلاً رؤيا السحر والاسيا عند طلوع القمر، وعن جعفر الصادق أسرعها تأويلاً رؤيا القبولة. وذكر فيه أربعة أحاديث:
الأول:

قوله: (رواه صفرة) يشير إلى حديث الطويل الأبي في آخر كتاب التمييز وفيه «أه ثاني الليلة آتيان» وسيأتي الكلام عليه هناك.
الحديث الثاني:

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم، والسند كله بصريون.
قوله: (أعطيت مفاتيح الكلم، ونصرت بالعرب) كذا في هذا الرواية، وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان وعبد الله بن يس كلامهما عن أحد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ «أعطيت جوامع الكلم» وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ «فواتح الكلم» وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ «بشت بجوامع الكلم» قال البغوي فيما ذكره عن الإسماعيلي: لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن.

قوله: (وينا أنا نائم البارحة إذا أتت بمفاتيح خزائن الأرض) سيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاحتصام.
الحديث الثالث: حديث ابن عمر في رؤيته ﷺ للشيخ بين مريم والمسيح الدجال.

قوله: (أرأيت الليلة عند الكعبة) سيأتي في باب الطواف بالكعبة «من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ «بينا أنا نائم رأيت أطوف بالكعبة» الحديث، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى.
الحديث الرابع:
قوله: (حدثنا يحيى) هو ابن عبد الله بن بكير.

قوله: (إن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أريت الليلة في المنام) وساق الحديث. كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين باباً عن يحيى بن بكير بهذا السند بتمامه، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى.
قوله: (وتأمله سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين إلخ) أما متابعة سليمان بن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه، ووقع لنا بطريق في مستدركه، وأما متابعة ابن أخي الزهري فوصلها الذهلي في «الزهريات». وأما متابعة سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن يزيد بن هارون عنه.

قوله: (وقال الزبيدي عن الزهري) ذكره بالشك في ابن عباس أو أبي هريرة قلت: وصلها مسلم أيضاً.

قوله: (وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري كان أبو هريرة يحدث) قلت: وصلها الذهلي في «الزهريات».

قوله: (وكان معمر لا يستلذه حتى كان بعد) وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس ولكن قال: «عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث» قال إسحاق: «قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس «يعني ولا يذكر عياله من عبد الله في السند حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري عن عبد الله بن ابن عباس فكان لا يشك فيه بعد» وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع، وأما الإسماعيلي فيه اختلافاً آخر عن الزهري فساقه من رواية صالح بن كيسان عنه فقال: «عن سليمان بن يسار عن ابن عباس» والمخطوط قول من قال: «عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة»

١٢- باب رُؤْيَا النَّهَارِ

وَقَالَ ابْنُ عَرَبٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: رُؤْيَا النَّهَارِ يَفِلُّ رُؤْيَا اللَّيْلِ.

٧٠٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، وَكَانَتْ تَحْتُ حِدَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَاطْمَعَتْ، وَجَعَلَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ وَهُوَ يَضْحَكُ. [إرجاع: ٢٧٨٨. إخرجه مسلم: ١٩١٢، مع الحديث الآتي].

٧٠٠٢ - قَالَتْ: قُلْتُ: مَا يَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَهْلِي غَرَضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَتَوَكَّبُونَ كَيْفَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلَوِّكًا عَلَى الْأَمِيرِ، أَوْ يَفِلُّ الْمُلُوكُ عَلَى الْأَمِيرِ». ذَكَرَ إِسْحَاقُ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا غَزَا اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قُلْتُ: مَا يَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِي غَرَضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ». كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا غَزَا اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ». فَرَكِبَتِ الْبَحْرِيَّةَ زَمَانَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، فَصَرَعَتْ عَنْ فَاتِيهَا جِئَ غَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكَتْ. [إرجاع: ٢٧٨٩. إخرجه مسلم: ١٩١٢، مع الحديث السابق].

قوله: (باب رؤيا النهار) كذا أبي ذر، ولغيره «باب الرؤيا بالنهار».
قوله: (وقال ابن عرون) هو عبد الله (عن ابن سيرين) هو محمد.

قوله: (رؤيا النهار مثل الليل) في رواية الرسخي «مثل رؤيا الليل» وهذا الأثر وصله علي بن أبي طالب القتيرواني في كتاب التمييز له من طريق مسندة بن اليسع عن عبد الله بن عرون به ذكر ذلك مطلقاً. قال القتيرواني: ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال. وقال للهاب نحو، وقد تقدم نحو ما نقل عن بعضهم في التفاوت، وقد يتفاوتان أيضاً في مراتب الصدق. وذكر في الباب حديث أنس في قصة نوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه «فدخل عليها يوماً فاطمعت وجعلت تقلي رأسه فنام» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في «باب من رأى قوماً فقال

١٥ - باب اللَّيْنِ

٧٠٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مِمَّنْ أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِفَدَحٍ لَبَنٍ، فَتَرَبَّتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يُخْرِجُ مِنْ أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي - يَحْيَى - عُمَرُ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ». [راجع: ٨٧. أخرجه مسلم: ٢٢٩١].

قوله: (باب اللَّيْنِ) أي إذا روي في المنام بما يعبر ١ قال المهلب: اللَّيْنُ يدل على الفطرة والنسب والقرآن والعلم قلت: وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه الزبار من حديث أبي هريرة رفته «لَّيْنٌ في المنام فطرة» وعند الطبراني من حديث أبي بكر رفته «من رأى أنه شرب لبناً فهو الفطرة» ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشرطة «أنه ﷺ أخذ قدح اللبن قال له جبريل: الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا نلج فيه» وذكر المينوري أن اللَّيْنُ المذكور في هذا يخص بالإبل، وأنه لشربه مال حلال وعلم وحكمة قال: ولين البقر غصب السنة ومال حلال وفطرة أيضاً، ولين الشاة مال وسرور وصحة جسم، ولين الوحش شك في الدين، ولين السباع غير عمودة، إلا أن لين البقرة مال مع عدولة لذئ أمر.

قوله: (حدثنا عبدان) كذا للجميع، ووقع في أطراف المزي أن البخاري أخرج هذا الحديث في التتبع عن أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر عن عبدان، والموجود في الصحيح بالعكس، وعبد الله هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد، وحزرة الراوي عن ابن عمر هو ولد. ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر. قال ابن العربي: لم يخرج البخاري هذا الحديث عن غير هذه الطريق، وكان ينبغي على طريقه أن يخرج عن غيره لسو وجده. قلت: بل وجده وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخي حمزة عن أبيهما، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعداً إلا أن لا يجد في مقام المنع.

قوله: (حتى إنني لأرى الري يخرج من أظفاري) في رواية الكشيحي «من أظفاري» وفي رواية صالح بن كيسان «من أطرافي» وهذه الرواية يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر، ويحتمل أن تكون علمية، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حمزة في هذا الحديث «فشرت حتى رأته يجري في عروقي بين الجلد واللحم» على أنه يحتمل أيضاً.

قوله: (لم أعطيت فضلي يعني عمر) كذا في الأصل كان بعض روايته شك، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجزم ولفظه «فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب» وفي رواية أبي بكر بن سالم «فضلت فضلة فأعطيتها عمر».

قوله: (قالوا فما أولته) في رواية صالح «قال من حوله» وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور «ثم ناول فضله عمر قال ما أولته؟» وظاهره أن السائل عمر، ووقع في رواية أبي بكر بن سالم «قال لهم أولوها، قالوا: يا نبي الله هذا علم أعطاك الله فلا تملكه منه، فضلت فضلة فأعطيتها عمر، قال: أصبتم» ويجمع بأن هذا وقع أولاً ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته إلخ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر، قال ابن العربي: اللين رزق يخلقه الله طيباً بين أخيك من دم وفرت كالعالم نور يظهره الله في ظلمة الجبل، فضر به مثل في المنام. قال بعض المعرفين: الذي خلص اللين من بين فرث ودم قلدر على أن يخلق للمرة من بين شك وجهول ويحفظ العمل عن غفلة وزلل. وهو كما قال، لكن اطردت العادة بأن العلم بالتعلم، والذي ذكره قد يقع خارفاً للعادة فيكون من باب الكرامة. وقال ابن أبي جرة: تأول النبي ﷺ اللين بالعلم اعتباراً بما بين له أول الأمر حين أتى بقدح خر وفتح لبن فأخذ اللين، فقال له جبريل: أخذت الفطرة الحديث، قال: وفي حديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من دونه، وإلقاء العالم المسائل واختيار أصحابه في تأويلها، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه. قال: والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يسيروها وإنما أراد أن يسألوه عن تمييزها، فهموا مراده فسألوه فأجابهم وكذلك ينبغي أن يسلك هذا الأدب في جميع الحالات. قال: وفيه أن علم النبي ﷺ بالله لا يبلغ أحد درجته فيه، لأنه شرب حتى رأى الري يخرج من أطرافه، وأما إعطاؤه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم. قال: وفيه أن من الرؤيا ما يدل على الماضي والحال والمستقبل، قال:

عندهم أي من القاطنة، وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلاً على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية، وفيه نظر لأن المراد بزمنه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان، مع أنه لا تمرض في الحديث إلى إثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه إخبار بما سيكون فكان كما أخبر، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكثرهم على طريقة الملوكة ولو سمو خلفاء، والله أعلم

١٣ - باب رُؤْيَا النَّسَاءِ

٧٠٠٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفْوَرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي غَفْوَرٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ، أَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَاتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَخْبَرَنِي: أَنَّهُمْ انْقَسَمُوا الْمُهَاجِرِينَ فَرُغَةَ، قَالَتْ: فَطَلَرْنَا خُفْمَانِ بْنِ مَطْعُونٍ وَأَزْوَاجَهُ فِي أَهْلِيهَا، فَوَجِعَ وَجَعَهُ اللَّيْلِي تَوَلَّى فِيهِ، فَلَمَّا تَوَلَّى غُسَلَ وَتَكَفَّنَ فِي أَوْابِهِ، دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: قُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ يَا السَّيِّبُ، فَتَهَادَيْتُ عَلَيْكَ فَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا يُبْرِيكَ أَنْ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟». قُلْتُ: يَا أَبَتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَتَى يَكْرُمُهُ اللَّهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا هُوَ فَوَاللَّهِ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَاذَا يَفْعَلُ بِي؟». قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَرَى بِقُدْرَةِ أَحَدٍ أَنْ يَأْتِيَ». [راجع: ١٢٤٣].

٧٠٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شَيْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا، وَقَالَ: «مَا أَذْرِي مَا يَفْعَلُ بِهِ». قَالَتْ: وَأَخْبَرَنِي قَيْمَتْ، قَرَأْتُ لِحَمَّانٍ عِنْدَ تَجْرِي، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ذَلِكَ عَمَلُهُ». [راجع: ١٢٤٣].

قوله: (باب رؤيا النساء) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك، وذكر أيضاً أن المرأة إذا رأت ما ليست له أصلاً فهو لزومها وكذا حكم المبد لسيد كذا أن رؤيا الطفل لأبيه، وذكر ابن بطال الاتفاق على أن رؤيا المومنة الصالحة داخلية في قوله: «رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة» وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورواها له العين الجارية، وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز، وذكر في الشهادات وفي المجردة، وباتي الكلام على العين الجارية بعد ثلاثة عشر باباً إن شاء الله تعالى. وقوله هنا «فوجع» أي مرض وزنه وممنه، ويجوز ضم الواو.

١٤ - باب الْحَلَمِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِذَا حَلَمَ فَلْيَصْصُقْ

عَنْ يَسَارِهِ وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٧٠٠٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِجٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غَفْوَرٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَرُمَتَايِهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْحَلَمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْرَهُهُ فَلْيَصْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ، فَلَنْ يَضُرَّهُ». [راجع: ٣٢٩٢. أخرجه مسلم: ٢٢٩١].

قوله: (باب الحلم من الشيطان، وإذا حلم فليصصق عن يساره وليستعذ بالله) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث، وقد تقدم شرحه قريباً، والحلم بضم المهملة وسكون اللام وقد تضم: ما يراه الناس، ولم يكن النور غير السكون يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون تائيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسباني الإلام بشي منه في شرح حديث أبي هريرة في «باب القيد في المنام» وإضافة الحلم إلى الشيطان معنى أنها تناسب صفته من الكذب والتحويل وغير ذلك، بخلاف الرؤيا الصادقة فلاضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الكل يخلق الله وتقديره كما أن جميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال: «يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم» [الزمر: ٥٣] وقوله تعالى: ﴿إِنْ عَابَدِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

١٨ - باب جرّ القميص في المنام

٧٠٠٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَيْرٍ: حَدَّثَنِي الثَّيِّبُ: حَدَّثَنِي غَفَيْرٌ، عَنْ ابْنِ

هِيَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَبْنَا أَنَا نَائِمٌ، وَابْتَسَّ النَّاسُ غُرَضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، فَمِنْهَا مَا يَلُغُ الْفَنَدِي، وَمِنْهَا مَا يَلُغُ ذُونُ ذَلِكَ، وَغُرَضُ عَلَيَّ غُمَزُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُو». قَالُوا: لِمَا أَوَّلَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْبَيْنُ». [رابع: ٢٣. أخرجه مسلم: ٢٣٩٠].

قوله: (باب جر القميص) في المنام ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب، وقد اشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر، قالوا وجه تسمير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحببها من كل مكروه، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] الآية. والعرب تكني عن الفضل والمغف بالقميص، ومنه قوله ﷺ لثمان: «إِنَّ اللَّهَ سَلَبَكَ قَمِيصًا لَا تَلْعَلُهُ». وأخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان، واتفق أهل التفسير على أن القميص يبر بالدين وإن طوله يدل على بقاء أكثر صاحبه من بعده. وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة وبالقوة والضعف، وتقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان، وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويلم في اليقظة شرعا أمي جر القميص، لما ثبت من الوعيد في تطويله، ومثله ما سألني في «باب القيد» وعكس هذا ما يلم في المنام ويعمد في اليقظة. وفي الحديث مشروعية تسمير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تسميرها ولو كان هو الرائي، وفيه لثناء على الفاضل بما فيه لإظهار منزلته عند السامعين، ولا يخفى أن عمل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح للإحسان، وفيه فضيلة لعمر، وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره ويوضح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر وملخصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثوابا والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر، وملخص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلا، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من انفضائه، ويحتمل أن يكون وقع ذكره ففعل عنه الراوي، وعلى الترتيل بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية الصديق وقد تواترت تواتراً معتبراً فهي للمعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين، والمراد من الخبر التنبيه على أن عمر ممن حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصح بالمحصار ذلك فيه، وقال ابن العربي: إنما أوله النبي ﷺ بالدين لأن الدين يستر عورة الجاهل كما يستر الثوب عورة البدن، قال: وأما غير عمر فالذي كان يبلغ النبي هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتماشى للمعاصي، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه باد هو الذي لم يستر رجله عن للنبي إلى المعصية، والذي يستر رجله هو الذي احتجب بالثوب من جميع الوجوه، والذي يبر قميصه زائدا على ذلك بالعمل الصالح الخالص. قال ابن أبي جرة ما ملخصه: المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين، قال: والذي يظهر أن المراد بخصوص هذه الأمة المحمديّة بل بعضها، والمراد بالدين العمل بمقتضاها كالمعرض على امتثال الأوامر واجتناب الناهي، وكان لعمر في ذلك المقام العالي. قال: ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بهن لابس، قال: والنكتة في القميص أن لابسها إذا اختار نزعها وإذا اختار بقاءها، فلما لبس الله المؤمنون لباس الإيمان واتصفوا به كان الكامل في ذلك سابع الثوب ومن لا فلا، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم. وقال غيره: القميص في الدنيا ستر عورة فما زاد على ذلك كان مضموماً، وفي الآخرة زينة عضة فناسب أن يكون تسميره بحسب هيئته من زيادة أو نقص ومن حسن وضعه، فمهما زاد من ذلك كان من فضل لابس، ونسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فقه وضده لضده.

وهذه أولت على الماضي، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع، لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر، فكانت فائدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر.

١٦ - باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أطرافه

٧٠٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ هِيَابٍ: حَدَّثَنِي حَمَزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَزٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَزٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْنَا أَنَا نَائِمٌ، أَيْسْتُ بِفَدَحٍ كَبْرٍ، فَفُتِرْتُ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرُّمَى يَخْرُجُ مِنْ أَطْرَافِي، فَاطْطَيْتُ فَعَلَنِي غُمَزُ بْنُ الْخَطَّابِ». فَقَالَ مَنْ حَوْلَهُ: فَمَا أَوَّلْتَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ». [رابع: ٨٧. أخرجه مسلم: ٢٣٩١].

قوله: (باب إذا جرى اللبن في أطرافه أو أطرافه) يعني في المنام، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه.

١٧ - باب القميص في المنام

٧٠٠٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي أَبِي إِبرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ هِيَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْنَا أَنَا نَائِمٌ، وَابْتَسَّ النَّاسُ غُرَضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، مِنْهَا مَا يَلُغُ الْفَنَدِي، وَمِنْهَا مَا يَلُغُ ذُونُ ذَلِكَ، وَتَمَزَّ عَلَيَّ غُمَزُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُو». قَالُوا: لِمَا أَوَّلَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْبَيْنُ». [رابع: ٢٣. أخرجه مسلم: ٢٣٩٠].

قوله: (باب القميص في المنام) في رواية الكشميهني «القميص» بضمينين بالجيم، وكلاهما في الخبر.

قوله: (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أعلى من هذا، وصالح هو ابن كيسان.

قوله: (رايت الناس) هو من الرؤيا البصرية، وقوله: «يعرضون» حال ويعجز أن يكون من الرؤيا العلمية، ويعرضون مفعول ثان والناس بالنصب على المفعولية ويعجز فيه الرفع.

قوله: (يعرضون) تقدم في الإيمان بلفظ «يعرضون علي» وفي رواية عقيل الأكتبة بعد «عرضوا».

قوله: (منها ما يبلغ الفندي) بضم الفاء وكسر الدال وتشديد الياء جمع ندي ينتج ثم سكون، والمعنى أن القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الخلق إلى نحو السرة بل فوقها، وقوله: «ومنما ما يبلغ ذون ذلك» يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول، ويحتمل أن يريد دونه من جهة العلوي فيكون أقصر، ويؤيد الأول ما في رواية الحكيم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث «فمنهم من كان قميصه إلى سترته، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته، ومنهم من كان قميصه إلى أكتاف ساقه».

قوله: (وعمر علي عمر بن الخطاب) في رواية عقيل: «وعرض علي عمر بن الخطاب».

قوله: (قميص يجره) في رواية عقيل «يجتره».

قوله: (قالوا ما أوله) في رواية الكشميهني «أولت» بغير ضمير، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ «فما أولت ذلك» ووقع عند الترمذي الحكيم في الرواية المذكورة «فقال له أبو بكر علي ما تأوكت هذا يا رسول الله».

قوله: (قال الدين بالنصب والتقدير أولت، ويعجز الرفع. ووقع في رواية الحكيم المذكورة «قال علي الإيمان».

١٩ - باب الخضر في المنام، والروضة الخضراء

فاستأذنت عليه فلأنني قال: ما حاجتك يا ابن أخي؟ قلت: سمعت القوم يقولون: «ذكر اللفظ الماضي وفيه: فأصعبي أن أكون منك» وسقطت هذه القصة في رواية النسائي وعنده: فلما قضى صلاته قلت: زعم هؤلاء.

قوله: «قال سبحانه الله، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم» تقدم بيان المراد من هذا في التناقب مفصلاً، ووقع في رواية غرسة «قال الله أعلم بأهل الجنة، وسأحدثكم ما قالوا ذلك» فذكر المنام، وهذا يقوي احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم ينكر أصل الإخبار بأنه من أهل الجنة، وهذا شأن المراقب الخائف المتواضع، ووقع في رواية النسائي الجنة لله يدخلها من يشاء «زاد ابن ماجه من هذا الوجه: الحمد لله».

قوله: «إذا رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء» بين في رواية ابن حرون أن العمود كان في وسط الروضة، ولم يصف الروضة في هذه الرواية. وتقدم في التناقب من رواية ابن حرون «رأيت كأنني في روضة» ذكر من سمعها وخضرتها، قال الكرماني: يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعلق بالدين، وبالعמוד الأركان الخمسة، وبالعروة الوثقى الإيمان.

قوله: «فصعب فيها» يضم النون وكسر المهلة بعدها موحدة، وفي رواية المستطلي والكشميهني «قيضت» بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد موحدة ساكنة ثم تاء التكلم.

قوله: «وفي رأسها عروة» في رواية ابن حرون «وفي أعلى العمود عروة» وفي رواية في التناقب «ووسطها عمود من حديد أسفله في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة» وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكور وكأنه أتت باعتبار الدعامة.

قوله: «وفي أسفلهما منتصف» تقدم ضبطه في التناقب.

قوله: «والمنتصف الوصف» هذا مدرج في الخبر، وهو تفسير من ابن سيرين بذليل قوله في رواية مسلم «فجاءني منتصف» قال ابن حرون: والمنتصف الحامد «قال بيهقي من خلف» ووصف أنه رفعه من خلفه بيده.

قوله: «فرقيت» بكسر القاف على الأصح «فاستمسكت بالعروة» زاد في رواية التناقب «فرقت حتى كنت في أعلاها فأخذت بالعروة فاستمسكت فاستقيت وإنها لفي يدي» ووقع في رواية غرسة «حتى أتى بي عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حلقة فقال لي: اصعد فوق هذا، قال قلت: كيف اصعد؟ فأخذ بيدي فزجل بي» وهو يزاي ويقيم أي رفعتي «ولما أنا متعلق بالحلقة، ثم ضرب العمود فخر وبقيت متعلقة بالحلقة حتى أصبحت» «ولما أنا متعلق بالحلقة، ثم ضرب العمود فخر وبقيت متعلقة نائم إذا أتاني رجل فقال لي: قم، فأخذ بيدي فانطلقت معه، فإذا أنا بجواد» «بجيم ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المسلوكة» «من شمالي» قال فأخذت لأخذ فيها أي أسير فقال: لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشمال «وفي رواية النسائي من طريقه» «فبينما أنا أمشي إذ عرض لي طريق من شمالي فارتدت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها» «رجع لي رواية مسلم قال: «ولما منهج على يعني قال لي: خذ ههنا، فأتى بي جبلاً فقال لي: اصعد، قال فجعلت إذا أردت أن اصعد غررت حتى فعلت ذلك مراراً» وفي رواية النسائي وابن ماجه «جبلاً زلفاً فأخذ بيدي فزجل بي فإذا أنا في ذروته، فلم أفتار ولم أتمسك، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب، فأخذ بيدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال: استمسك، فاستمسكت، قال ف ضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة».

قوله: «فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى» زاد في رواية ابن حرون فقال: «تلك الروضة روضة الإسلام، وذلك العمود عمود الإسلام، وتلك العمود عروة الوثقى لا تزال متمسكة بالإسلام حتى تموت» وزاد في رواية غرسة عند النسائي وابن ماجه «فقال رأيت خيراً، أما للتج فالحشر، وأما الطريق» «وفي رواية مسلم» «فقال أما الطرق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال، والطرق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين» «وفي رواية النسائي» «طرق أهل النار وطرق أهل الجنة» ثم اتفقا «وأما الجبل فهو منزل الشهداء» زاد مسلم «ولن تتاله وأما العمود» «إلى آخره»، وزاد النسائي وابن ماجه في آخره «فأنا أرجو أن أكون من أهلها» وفي الحديث منية لعبد الله بن سلام وفيه من تمييز الرؤيا معرفة اختلاف الطرق وتلويل العمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيداً فترفع كذلك مات على فراشه في أول خلافة معاوية بالمدية. وتقل ابن التين عن النبوي أن القوم إذا قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل بدر، كلما قال والذي أوردته من طرق القصة على أنهم إما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال «إنك لست من

٧٠١٠ - حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي: حدثنا الحريري بن غمارة:

حدثنا قرة بن خالد، عن محمد بن سيرين قال: قال قيس بن عباد: كنت في خلقٍ فيها سعد ابن مالك وابن عمر، فمَرَّ عبد الله بن سلام، فقالوا: هذا رجل من أهل الجنة، فقلتُ له: إنهم قالوا كذا وكذا، قال: سبحانه الله، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم، إنما رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء، فصب فيها، وفي رأسها عروة، وفي أسفلهما منتصف، والمنتصف الوصف، فقلت: أركله، فركبت حتى أخذت بالعروة، فقصصتها على رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى». [إرجاع: ٣٨١٣. أخرجه مسلم: ٢٤٨٤].

قوله: «باب الخضر في المنام والروضة الخضراء» الخضر يضم الخاء وسكون الضاد المجهتين جمع أخضر وهو اللون المصروف في الثياب وغيرها، ووقع في رواية النسائي «الخضرة» بسكون الضاد وفي آخره هاء تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشروح، قال القيرواني: الروضة التي لا يعرف تنبها تعبر بالإسلام لتضاربتا وحسن بهجتها، وتعتبر أيضاً لكل مكان فاضل، وقد تعبر بالمصحف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك.

قوله: «حدثنا الحريري» بمهملتين مفتوحتين هو اسم بلفظ النسب تقدم بيانه.

قوله: «عن محمد بن سيرين قال قيس بن عباد» حذف قال الثانية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد وهو ابن سيرين «حدثني قيس بن عباد» وهو بضم أوله كما سيأتي بعد باين عن محمد وهو ابن سيرين «حدثني قيس بن عباد» وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره هاء تقدم ذكره في تناقب عبد الله بن سلام بهذا الحديث، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضاً، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين، وهو بصري تابعي ثقة كبير له إدراك، قدم المدينة في خلافة عمر، وروى عن عبد الله بن الصعبة.

قوله: «كنت في حلقة» بفتح أوله وسكون اللام.

قوله: «فيها سعد بن مالك» يعني ابن أبي وقاص. وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب.

قوله: «فمر عبد الله بن سلام» هو الصحابي المشهور الإسرائيلي وأبوه بتخفيف اللام اتفاقاً، وقد تقدم بيان نسبه في مناقبه من كتاب تناقب الصحابة، ووقع في رواية ابن حرون الماضية في التناقب بلفظ «كنت جالساً في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أكر الخشوع، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة» زاد مسلم من هذا الوجه «كنت بالمدينة في ناس فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ، فجاء رجل في وجهه أثر من خشوع».

قوله: «فقالوا هذا رجل من أهل الجنة» في رواية ابن حرون المشار إليها عند مسلم «فقال بعض القوم: هذا رجل من أهل الجنة وكروها ثلاثاً» وفي رواية غرسة بفتح الحاء المعجمة والراء والشين المعجمة ابن الحر يضم الحاء وتشديد الراء للمهملتين الفزاري عند مسلم أيضاً «كنت جالساً في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام، فجعل يحدّثهم حديثاً حسناً، فلما قام قال القوم: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليظفر إلى هذا» وفي رواية النسائي من هذا الوجه «فجاء شيخ يتركاً على عصا له» فذكر غرره، ويصعب بينهما بأنهما شخصان اتفقا لرجلين، فكأنه كان في مجلس يتحدث كما في رواية غرسة فلما قام ذاهباً مر على الحلقة التي فيها سعد بن أبي وقاص وابن عمر فحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته، وكل من غرسة وقيس أتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجابهم، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سألته سواء كان زمن اجتماعهما بعبد الله بن سلام اتخذ لم تعد.

قوله: «فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا» بين في رواية ابن حرون عند مسلم أن تأمل ذلك رجل واحد، وفيه منه زيادة ولفظه ثم خرج فالتفت فدخل منزله ودخلت فتحدثتا، فلما استأست قلت له: إنك ما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا، وكأنه نسب القول للجماعة والتناقب به واحد لرضاهم به وسكونهم عليه، وفي رواية غرسة «قلت والله لأكرهه فلاعلمن مكان بيته، فانطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله،

٢٢- باب المفتاح في اليد

٧٠١٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَفَيْرٍ: حَدَّثَنَا الْبُتَيْ: حَدَّثَنَا غُثَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُعْطَى بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَتَصِيرُ الرَّهْبُ، وَتَبْنَى أُنَا نَائِمٌ أَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُحِّشَتْ فِي يَدِي». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَتَلَفَّيْ أَنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ: أَنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ، الَّتِي كَانَتْ تَكُتَبُ فِي الْكِتَابِ قَبْلَهُ، فِي الْأَنْبُرِ الْأَوَّاجِدِ، وَالْأَفْرَتَيْنِ، لَوْ نَحْنُو ذَلِكَ. [راجع: ٢٩٧٧. أخرجه مسلم: ٥٢٣].

قوله: (باب المفتاح في اليد) أي إذا رُئِيَ في المنام، قال أهل التفسير: المفتاح مال وعز وسلطان، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظهر حاجته بمحبة من له بأس، وإن رأى أن يده مفاتيح فإنه يصعب سلطاناً عظيماً. وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في «باب روى الليل» من وجه آخر عنه بلفظ «بم جوامع الكلم» وفيه «وينما أنا نائم أيتت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي» وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ «وينما أنا نائم البارحة».

قوله في آخره: (قال أبو عبد الله) كذا لم يرد، ووقع في رواية كريمة «قال محمد» فقال بعض الشراح: لا منافاة لأنه اسمه، والقائل هو البخاري، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم، وقد ساق البخاري هنا من طريقه فيمن أن يأخذ كلامه فينسخه لنفسه. وكان بعضهم لما رأى فوقه صعد عن أنه البخاري فأراد تنظيمه فكانه فاعطاه، لأن محمداً هو الزهري وليست كتبه أبداً عبد الله بل هو أبو بكر، وسيأتي الكلام على جوامع الكلم، وسيأتي الحديث في الاحتصام إن شاء الله تعالى.

٢٣- باب التعليق بالبرقعة والخلف

٧٠١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُزَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عُزَيْنٍ (ح). وَحَدَّثَنَا خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُزَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي فِي رُوحَةٍ، وَوَسَطَ الرُّوحَةُ عَمُودًا، فِيهَا أُطْلِيَ الْقَمُودُ غُرُورًا، قَبِيلٌ لِي: ارْقُدْ، قُلْتُ: لَا اسْتَطِيعُ، فَأَتَانِي وَصِيفٌ قَوْلُهُ لِي: فَرَيْتُ، فَاسْتَمْسَكْتُ بِالرُّوحَةِ فَانْتَهَيْتُ وَأَنَا مُسْتَمْسِكٌ بِهَا، فَخَصَمْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَلَّغْ الرُّوحَةَ رُوحَةَ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ الْقَمُودُ عَمُودُ الْإِسْلَامِ، وَبَلَّغْ الرُّوحَةَ الرُّوحَةَ الْوُفْقَى، لَا تَرَاكَ مُسْتَمْسِكًا بِالْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ». [راجع: ٣٨١٣. أخرجه مسلم: ٢٤٨٤].

قوله: (باب التعليق بالبرقعة والخلف) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام «رأيت كأنني في روضة» وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أم من هذا، وتقدم شرحه هناك. قال أهل التفسير: الحلقة والبرقعة المجهولة تدل على تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه فيه.

٢٤- باب عمود القسطاط تحت وسادته

قوله: (باب عمود القسطاط) العمود ينتح أوله معروف والجانب أعنده وعمد بضمتين، وضحتين ما ترفع به الأخية من الخشب، ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالرخام والصوان، ويطلق على ما يمتد عليه من حديد وغيره. وعمود الصبح ابتداء ضوئه، والقسطاط بضم الفاء وقد تكرر وبالله الهمة مكررة. وقد تبدل الأخيرة سبباً مهملة وقد تبدل الطاء تاء مثلاً فيها وفي أحدعها وقد تدغم التاء الأولى في السين والسين المهملة في آخره لفات تبلغ على هذا اثني عشرة انقصر النوي منها على ست الأولى والأخيرة ويتاء بدل الطاء الأولى ويضم الفاء ويكررها، وقال الجواليقي: إنه فارسي معرب.

قوله: (تحت وسادته) عند التنسي «عند» بدل «تحت» كذا للجميع ليس فيه حديث، ويعددهم «باب الاستبرق» ودخل اللجنة في المنام «إلا أنه سقط لفظ «باب» عند التنسي والإسماعيلي، وفيه حديث ابن عمر «رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من

أهلها» وإنما قال: «ما كان ينبغي لم أن يقولوا ما ليس لهم به علم» على سبيل التواضع كما تقدم، وكرامة أن يشار إليه بالأصابع خشية أن يدخله المحب، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلاً. والله اعلم.

٢٥- باب كشف المرأة في المنام

٧٠١١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِشَةَ زَوْجَةِ اللَّهِ عَنْهَا قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيكَ فِي الْمَنَامِ مَرْثِيًا، إِذَا رَجُلٌ يَخُولُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ خَيْرٍ، فَيَقُولُ: هَلَاكِ امْرَأَتُكَ، فَانْكِسِفْهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتَ، فَاقُولُ: إِنَّ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُعْطِيهِ». [راجع: ٣٨٩٥. أخرجه مسلم: ٢٤٣٨].

٢٦- باب ثياب الحرير في المنام

٧٠١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيكَ قَبْلَ أَنْ تَرُوحَكَ مَرْثِيًا، رَأَيْتُ الْمَلَكَ يَخُولُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ خَيْرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَكْثِفُ، فَكَثَفَ فَإِذَا هِيَ أَنْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُعْطِيهِ، ثُمَّ أُرِيكَ يَخُولُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ خَيْرٍ، فَقُلْتُ: أَكْثِفُ، فَكَثَفَ، فَإِذَا هِيَ أَنْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُعْطِيهِ». [راجع: ٣٨٩٥. أخرجه مسلم: ٢٤٣٨].

قوله: (باب كشف المرأة في المنام) وقوله بعد: (باب ثياب الحرير في المنام)، ذكر فيها حديث عائشة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها، وزاد في رواية أبي أسامة «فيقول: هذه امرأتك» ويهذه الزيادة يتنظم الكلام، وزاد في رواية أبي معاوية قيل «إن أتزوجك وأعاد فيها صورة للمنام يأتينا لقوله «أريت مرتين» فقال في روايته «رأيت الملك يمسكك» ثم قال: «أريت يمسكك» وقال في المرتين: «قلت له اكشف» ووقع في رواية أبي أسامة «فاكشفها» والضمير لقوله «امراتك» وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سابق أبي أسامة، وتقدم في النكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه «قال لي: هذه امرأتك، فكشفت عن وجهك» ويصح هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأمر به وأن الذي يشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والإسماعيلي بعد قوله للمنام «ثلاث ليل» فعمل البخاري حذفها لأن الأكثر روي بلفظ مرتين، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عروبة من رواية مالك ومن رواية يونس بن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته «مرتين أو ثلاثاً» بالشك فيحتمل أن يكون الشك من هشام فاقصر البخاري على الحق وهو قوله: «مرتين» وتأكد ذلك عند برواية أبي معاوية المقررة، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت، وقوله: «فإذا هي أنت» قال القرطبي يريد أنه رأها في النوم كما رأها في اليقظة، فكانت المراد بالبرق لا غيرها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد ولفظه «أثبت مجازية في سرقة من خير بعد وفاة خديجة فكشفها فإذا هي أنت» الحديث، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرقعة قبل أن يوحى إليه. وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها وأن الملك المذكور هو جبريل، وكثير من مباحته في كتاب النكاح، وذكرنا احتمالاً عن حياض في قوله: «إن يكن هذا من عند الله يعطيه» ثم وجهته أخذ أكثره من كلام ابن بطال. ومحمد في السند الثاني جزم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كريب محمد بن العلاء، وكلام الكلاباذي يقتضي أنه ابن سلام. قال ابن بطال: روي المرأة في المنام يختلف على وجه: منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق، وهذا أصل عند المعبرين في ذلك. وقد تدل المرأة بما يقترن بها في الرقعة على فتنة تحصل للرائي. وأما ثياب الحرير فيدل التحاقها للنساء في المنام على النكاح وعلى المزاء وعلى الثنى وعلى زيادة في البدن، قالوا: والملبس كله يدل على جسم لا يسه لكونه يشتمل عليه، ولا سيما واللباس في العرف دال على اقتدار الناس وأحوالهم.

فسطاط فأنه ينال سلطانتاً بقدرة أو يخاضم ملكاً فيظفر به.

٢٥- باب الإسْتِزْقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَمَامِ

٧٠١٥ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَمَامِ كَأَنَّ فِي يَدَيَّ مَرْقَةَ مِنْ حَبِيرٍ، لَا أَهْوِي بِهَا إِلَى مَكَانٍ فِي الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ. فَفَصَصْتُهَا عَلَى خُصَّةٍ.

[رواجع: ٤٤٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٨].

٧٠١٦ - فَفَصَصْتُهَا خُصَّةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنْ أَخَاكَ رَجُلٌ

صَالِحٌ، أَوْ قَالَ: «إِنْ عَبْدُ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ». [رواجع: ١١٢٢. أخرجه مسلم: ٢٤٧٨].

قوله: (باب الإسْتِزْقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي الْمَمَامِ) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه، وحديث ابن عمر في الباب ذكره هنا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب عن نافع بلفظ «سُرَّة» وذكره بلفظ «قُطْعَةً» من استبرق، كما في ترجمة الترمذي من طريق إسماعيل بن إبراهيم المعروفة بابن علي عن أيوب فذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال: «كان في يدي قُطْعَةً لِاسْتِزْقٍ» فكان البخاري أشار إلى روايته في الترجمة، وقد أخرجه أيضاً في «باب من تعار من الليل» من كتاب التهجد، وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب أم سيات من رواية وهيب وإسماعيل، وأخرجه النسائي من طريق الحارث بن عمر عن أيوب فجمع بين اللفظتين فقال: «سُرَّةٌ مِنْ اسْتِزْقٍ» وقوله هنا: «لا أهوي بها» هو بضم أوله، أهوى إلى الشيء، بالفتح يهوي بالضم أي مال، ووقع في رواية حماد «لَكَانِي لَا أُرِيدُ مَكَانًا إِلَّا طَارَتْ بِي إِلَيْهِ».

قوله في رواية وهيب (فَفَصَصْتُهَا عَلَى خُصَّةٍ فَفَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله: «طَارَتْ بِي إِلَيْهِ» من الزيادة «ورأيت كأن اثنين أتاني أرادوا أن يذهبوا بي إلى النار» الحديث بهذه القصة مختصراً وقال فيه: «قصت خُصَّةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إحدى رؤيائي» وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التي أهدمت في رواية حماد هي رؤية السُرَّة من الحوير، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية حماد عند مسلم، لكن يعارضه ما مضى في «باب فضل قيام الليل» وبأن في «باب الأخذ عن اليمين» من كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه: «فَفَصَصْتُهَا عَلَى خُصَّةٍ فَفَصَصْتُهَا خُصَّةً» فهو صريح في أن خُصَّةً قصت رؤياه النار. كما أن رواية حماد صريحة في أن خُصَّةً قصت رؤياه السُرَّة ولم يتعرض في رواية سالم إلى رؤياه السُرَّة فيحتمل أن يكون قوله: «إحدى رؤيائي» محمولاً على أنها قصت رؤياه السُرَّة أولاً ثم قصت رؤياه النار بعد ذلك، وأن التقدير قصت إحدى رؤيائي أولاً فلا يكون لقوله: «إحدى» مفهوم، وهذا الموضع لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال إشكاله فلهذا الحمد على ذلك.

قوله: (فَقَالَ إِنْ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ أَوْ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ) هو شك من الراوي، ووقع في رواية حماد المذكورة «إن عبد الله رجل صالح» بالجرم، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع، زاد الكشيبي في روايته عن القريبي في الموضعين «لو كان يصلي من الليل» وسقطت هذه الزيادة لغیر، وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وتأتي، ويؤيد ثبوتهما قوله في رواية حماد عند الجميع «قال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة» وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم «وقال نعم الفتى أو قال نعم الرجل ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنت إذا غمت لم أقل حتى أصبح، قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلي من الليل» أخرجه مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم، وهو غير جيد لتأويلهما، وأخرجه بلفظ أبو عوانة والجوزقي بهذا، وبأن في «باب الأمن وذهاب الروح» «أبشاً من طريق صخر بن جويرية عن نافع، وكذا بعده» في باب الأخذ عن اليمين» في رواية سالم، قال الزهري: وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل، ولعل الزهري سمع ذلك من نافع أو من سالم، ومضى شرحه هناك. ووقع في مسند أبي بكر بن هارون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه في نحو هذه القصة من الزيادة «وكان عبد الله كثير الرقاد» وفيه أيضاً «إن الملك الذي قال له لا تزع قال له لا تدع الصلاة، نعم الرجل أنت لولا قلة الصلاة».

حرير» وأما ابن بطلان فجمع للترجيتين في باب واحد فقال: «باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في الممام فيه حديث ابن عمر إلخ» ولعل مستنده ما وقع في رواية الجرجاني «باب الاستبرق ودخول الجنة في الممام وعمود الفسطاط تحت وسادته» فجمع الترجيتين في باب واحد وقدم وأخر، ثم قال ابن بطلان قال المهلب: السُرَّة الكلة هي كالطود عند العرب، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الإسلام، وطنبها الدين والعلم والشرع الذي به يبرزو التمكن من الجنة حيث شاء، وقد يعبر هنا بالحير عن شرف الدين والعلم لأن الحير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم، وأما دخول الجنة في الممام فإنه يدل على دخولها في القبة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجها يكون في القبة كما يراه ناصاً، ويعبر دخول الجنة أيضاً بالدخول في الإسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السُرَّة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء، قال ابن بطلان: وسألت المهلب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال: الذي يقع في نفسي أنه رأى في بعض طرق الحديث السُرَّة شيئاً أكمل مما ذكره في كتابه، وفيه أن السُرَّة مضروبة في الأرض على عمود كالغياض وأن ابن عمر اتلعها من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسُرَّة فأسكنها وهي كالطود من استبرق فلا يريد موضعاً من الجنة إلا طارت به إليه، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيراً كما يترجم بالشيء ولا يذكره ويشير إلى أنه روي في بعض طرقه، وإنما لم يذكره للين في سنده، وأعجلته المنيعة عن تذهيب كتابه انتهى. وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه، وعليه ما أخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل، وأشداه تفسيره السُرَّة بالكلة فإنه لم أره لغيره.

قال أبو عبيدة: السُرَّة قطعة من حرير وكانها فارسية، وقال الفارابي: شقة من حرير، وفي النهاية: قطعة من جيد الحير، زاد بعضهم بيضاء، وكفى في رد تفسيرها بالكلة أو المودج قوله: في نفس الخبر «رأيت كأن بيدي قُطْعَةً اسْتِزْقٍ» وتخلية أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له فجميع ما رتب عليه كذلك، وقلة ابن المنير فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال: روى غير البخاري هذا الحديث أي حديث ابن عمر بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدرجها في الترجمة نفسها. وفساد ما قال يظهر مما تقدم، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق «أبي النبي ﷺ» رأى في منامه عمود الكتاب استبرق من تحت راسه «الحديث وأشهر طرقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص» سمعت رسول الله ﷺ يقول: بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتل من تحت رأسي فأثبته بصري فإذا هو قد عهد به إلى الشام، ألا وإن الإيمان حين تقع الفتن بالشام» وفي رواية «فإذا وقعت الفتن فآلأم بالشام» وله طريق عند عبد الرزاق رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً بين أبي قلاب وعبد الله بن عمرو ولفظه عنده «أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام» وأخرج أحمد ويعقوب بن سفيان والطبراني أيضاً عن أبي الدرداء رحمه «بينما أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتل من تحت رأسي فظننت أنه مذهب به فأثبته بصري فعمد به إلى الشام» الحديث وسنده صحيح، وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أبي أمامة نحوه وقال: «انزع من تحت وسادتي» وزاد بعد قوله بصري «فإذا هو نور ساطع حتى ظننت أنه قد هوي به فعمد به إلى الشام، وإنني أولت أن الفتن إذا وقعت أن الأمان بالشام» وسنده ضعيف. وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن عن عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ قال: «رأيت ليلة أسري بي عموداً أبيض كأنه لواء تحمله الملائكة قلت ما تحملون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام». قال وبينما أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي فظننت أن الله تخلى عن أهل الأرض فأثبته بصري فإذا هو نور ساطع حتى وضع بالشام» وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بسند ضعيف وعن عمر عند يعقوب والطبراني كذلك وعن ابن عمر في «فوائد المخلص» كذلك، وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً، وقد جمعها ابن عساکر في مقدمة تاريخ دمشق، وأقربها إلى شرط البخاري حديث أبي الدرداء فإنه أخرج لرواياته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حزة في شيخه هل هو نور بن يزيد أو يزيد بن واقد، وهو غير قاض لأن كلا منهما ثقة من شرطه، فلعله كتب الترجمة ويضف للحديث لينظر فيه فلم يثبت له أن يكتبه، وإنما ترجم بعمود الفسطاط ولفظ الحير «في عمود الكتاب» إشارة إلى أن من رأى عمود الفسطاط في منامه فإنه يعبر بنحو ما وقع في الخبر المذكور. وهو قول العلماء بالتعبير قالوا من رأى في منامه عموداً فإنه يعبر بالدين أو برجل يعتمد عليه فيه، وفسروا العمود بالدين والسلطان، وأما الفسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه

٢٦ - باب القيد في المنام

٧٠١٧ - حدثنا عبد الله بن صالح: حدثنا منصور قال: سمعت عروفاً قال: حدثنا محمد بن سيرين: أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا اقرب الإيمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذيب، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة. وما كان من النبوة فإنه لا تكذيب».

قال محمد: وأنا أقول حذو.

قال: وكان يقال: الرؤيا ثلاث: حديث النفس، وتخييف الشيطان، وتبشير من الله، فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد، ولقبح قبيص، قال: وكان يكره الفل في النوم، وكان ينجيهم القيد، ويقال: القيد كبت في الدين.

ورؤى قتادة، ويونس، وهشام، وأبو جلال، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وأدرجه بعضهم كله في الخبيث.

وحديث عروفاً آت.

وقال يونس: لا أحسبه إلا عن أبي القيد.

قال أبو عبد الله: لا تكون الأغلال إلا في الأغلال. [إعرجه مسلم: ٢٢٩٣].

قوله: (باب القيد في المنام) أي من رأى في المنام أنه مقيد ما يكون تمييزاً؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يبر باليات في الدين في جمع وجوه، لكن أهل التعبير خصوصاً ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كما لو كان مسافراً أو مريضاً فإنه يدل على أن سفره أو مرضه بطول، وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة كمن رأى في رجله قيداً من فضة فإنه يدل على أن يتزوج، وإن كان من ذهب فإنه لأمر يكون بسبب ما يطلبه، وإن كان من صفر فإنه لأمر مكروه أو مال فات، وإن كان من رصاص فإنه لأسر فيه ومن، وإن كان من حبل فلأمر في الدين، وإن كان من خشب فلأمر فيه نفاق، وإن كان من حطب فلتهمته، وإن كان من خرقة أو خيط فلأمر لا يدم.

قوله: (حدثنا عبد الله بن صالح) بفتح المهملة وتشديد اللوحدة هو العطار البصري، وتقدم في الصلاة في «باب السر بعد العشاء» حديثنا عبد الله بن الصباح، ولبعضهم عبد الله بن صباح كما هنا، ولأبي نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى بن منده حديثنا عبد الله بن الصباح، وفي شيخ البخاري ابن الصباح ثلاثة: عبد الله هذا، ومحمد والحسن، وليس واحد منهم أبا الآخر.

قوله: (حدثنا معمر بن ابن سليمان التيمي، وعوف هو الأرمي).

قوله: (إذا اقرب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذيب) كنا للكثرة، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشيحي بتقديم تكذب على رؤيا المؤمن، وكذا في رواية محمد بن يحيى، وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الإسماعيلي، قال الخطابي في «المعالم» في قوله: «إذا اقرب الزمان» قولان: أحدهما: أن يكون مئة تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت استولاهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبايع الأربع غالباً، وكذلك هو في الحديث، والمعمرون يقولون: أصل الرويا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك الثمار، ونقله في «غريب الحديث» عن أبي داود السجستاني ثم قال: والمعمرون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع التعبير وقت افتتاق الأزهار وإدراك الثمار وهما الوقتان اللذان يعتدل فيهما الليل والنهار، والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيام الساعة. قلت: يبعد الأول التقيد بالمؤمن، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبايع لا يختص به، وقد جزم ابن بطال بأن الأول هو الصواب، ولست أدري ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ «في آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً» قال فلي هذا فلعني إذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الديانة بالهرج والفتنة فكان الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر وعجد لا درس من الدين كما كانت الأمم تذكر بالأنبياء، لكن لما كان نبينا خاتم الأنبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمان الفترة عوضوا بما تمنوا من النبوة بعبد بالرويا

الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير والإنذار انتهى. ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ «إذا قرب الزمان» وأخرج البيهقي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ «إذا تقارب الزمان» وسيماني في كتاب الفتن من وجه آخر عن أبي هريرة «يتقارب الزمان ويقرب العلم» الحديث، والمراد به اقتراب الساعة قطعاً.

وقال الداودي: المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والأيام والليالي انتهى، ومراده بالتقص سرعة مرورها، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره «يتقارب الزمان، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة والساعة كالحرق السعة» وقيل: إن المراد بالزمن المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وسقط الحيف والرزق، فإن ذلك الزمان يستقصر لاستئذائه فتقارب أطرافه، وأما قوله لم تكذب فإنه إشارة إلى غلبة الصدق على الرويا وإن أمكن أن شيئاً منها لا يصدق، والراجح أن المراد نفي الكذب عنها أصلاً لأن حرف النفي الداخل على «كاد» ينفي قرب حصوله، والثاني لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ذكره الطي. وقال القرطبي في «المفهم»: والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر ما نصه: فيبعث الله عيسى بن مريم فيمكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عدوة، ثم يرسل الله رجلاً بارداً من قبل الشام فلا يقبض على وجه الأرض أحد في قلبه مقال ذرة من غير أو إيمان إلا يقبضه، الحديث، قال: فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالاً بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالاً، فكانت رؤياهم لا تكذب، ومن ثم قال عقب هذا: «وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً» وإما كان كذلك لأن من كثر صدقه تنور قلبه وقوي إدراكه فانفتحت على المعاني على وجه الصحة، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظه استصحب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقاً وهذا بخلاف الكذب والمخلط فإنه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى إلا تخليطاً وأضغاثاً، وقد ينذر اللئام أحياناً فيرى الصادق ما لا يصبغ ويرى الكاذب ما يصبغ، ولكن الأغلب الأكثر ما تقدم والله أعلم. وهذا يؤيد ما تقدم أن الرويا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث «رؤيا المسلم جزء» فإنه جاء مطلقاً مقتصرأ على المسلم فأخرج الكافر، وجاء مقيداً بالصالح تارة وبالصالحة وبالحسنة وبالصادقة كما تقدم بيانه، فيحمل المطلق على المقيد، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي ﷺ وهو الإطراح على شيء من النبي، فأس الكافر والمنافق والكاذب والمخلط وإن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فإنها لا تكون من الوحي ولا من النبوة، إذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة، فقد يقول الكماحن كلمة حق وقد يحدث النجم فيصيب لكن كل ذلك على التدور والقلة والله أعلم.

وقال ابن أبي جرة: معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكذب تكذيب أنها تقع غالباً على الوجه الذي لا يحتاج إلى تمييز فلا يدخلها الكذب، بخلاف ما قبل ذلك فإنها قد يفتنى تأويلها فيغيرها العابر فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاحتياط، قال: والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريباً كما في الحديث «هذا الإسلام غريباً وسيكون غريباً» أخرجه مسلم، فيقول أنيس المؤمن ومميته في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة. قال: ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الأحاديث في عدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال: كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حل على أقل عدد ورد، وعكسه، وما بين ذلك. قلت: وتنبني الإشارة إلى هذه المناسبة فيما تقدم من المناصب وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله: «إذا اقرب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب» إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال: أحدها: أن العلم بأمر الديانة لا يذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعلمت النبوة في هذه الأمة عوضوا بالبراء الصادقة ليجدهم لم ما قد درس من العلم، والثاني: أن المؤمنين لا يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمنين ويعان بالرؤيا الصادقة إكراماً له وتسلياً وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق. والثالث: أن ذلك خاص بزمان عيسى ابن مريم، وأولها أو لامها والله أعلم.

قوله: (ورؤيا المؤمن جزء) الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو «إذا اقرب الزمان» الحديث فهو مرفوع أيضاً، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً وقوله: «وما كان من النبوة فإنه لا يكذب» هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور، وظاهر إيرادها هنا أنه مرفوع، ولئن كان كذلك فإنه أولى ما فسره به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا «قال محمد: وأنا أقول هذه»

الإشارة في قوله: « هذه » للجملة المذكورة، وهذا هو السر في إعادة قوله: « قال » بعد قوله: « هذا » ثم رأيت في « بنية النقاد لابن المواق » أن عبد الحق أفضل التنبيه على أن هذه الزيادة مبرجة وأنه لا شك في إدراجها، فعلى هذا فهي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة.

قوله: (وأنا أقول هذه) كذا لا يفي ذر وفي جميع الطرق وكذا ذكره الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما، ووقع في شرح ابن بطلال « وأنا أقول هذه الأمة وكان يقال إلخ »، قلت: وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدي ولا من أخرجه حديث عوف من أصحاب الكتب والمسائيد، وقد تقلده عياض فذكره كما ذكره ابن بطلال وتبعه في شرحه فقال: خشي ابن سيرين أن يتأول أحداً معنى قوله: « وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً » أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال « وأنا أقول هذه الأمة » يعني رؤيا هذه الأمة صادقة كلها صالحها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجراً لهم وحجة عليهم للدروس أعلام الدين وطروس آثاره يموت العلماء وظهر المنكر انتهى. وهذا مرتب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظه « الأمة » ولم أجدها في شيء من الأصول، وقد قال أبو عروبة الأسفرائيني بعد أن أخرجه موصولاً مرفوعاً من طريق هشام عن ابن سيرين: هذا لا يصح مرفوعاً عن ابن سيرين. قلت: وإلى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله: وحديث عوف أئيب أي حيث فصل المرفوع من الموقوف.

قوله: (قال وكان يقال الرؤيا ثلاث إلخ) قال: « قال » هو محمد بن سيرين، وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة، وقد رفعه بعض الرواة ووقفه بعضهم، وقد أخرجه أحد عن هروثة بن خليفة عن عوف بسند مرفوعاً « الرؤيا ثلاث » الحديث مثله، وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: « قال رسول الله ﷺ: الرؤيا ثلاث، فروى حق وروى يحدث بها الرجل نفسه، وروى تحزين من الشيطان » وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعاً أيضاً بلفظ « الرؤيا ثلاث، فالرؤيا الصالحة بشرى من الله » والباقي نحوه.

قوله: (حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن رفعه « الرؤيا ثلاث منها أهول من الشيطان ليعزبان آدم، ومنها ما يهيم به الرجل في يقظته فيراه في منامه، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ». قلت: وليس المحصر مراداً من قوله: « ثلاث » لثبوت نوع رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس، وليس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الخامسيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة وعجوبة أو حسنة وسيئة. وفي نوع خامس وهو تلاعب الشيطان، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر قال: « جاء أعرابي فقال: يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأتا أبيه » وفي لفظ « فقد خرج فاشتدت في أثره فقال: لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام » وفي رواية له « إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر به الناس ». ونوع سادس وهو رؤيا ما يتعده الراي في اليقظة، كمن كانت عادته أن يأكل في وقت فنام فيه فرأى أنه يأكل، أو بات طافحاً من أكل أو شرب فرأى أنه يتقأ، وبين حديث النفس عموم وخصوص، وسابع وهو الأضغاث.

قوله: (فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد، وليقم ليليل) زاد في رواية هروثة « فإذا رأى أحدكم رؤيا تمجبه فليقصها لمن يشاء، وإذا رأى شيئاً يكرهه » فذكر مثله. ووقع في رواية أيوب عن محمد بن سيرين « فيصّل ولا يحدث بها الناس » وزاد في رواية سعيد ابن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الترمذي « وكان يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » وهذا ورد عنه مرفوعاً في حديث أبي زرين عند أبي داود والترمذي وابن ماجه « ولا يقصها إلا على واد أو ذي رأي » وقد تقدم شرح هذه الزيادة في « باب الرؤيا من الله تعالى ».

قوله: (قال وكان يكره الغل في النوم، ويعجبهم القيد ويقال: القيد ثبات في الدين) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع في « يعجبهم » والافراد في « يكره » ويقول « قال الطيبي: ضمير الجمع لأهل التعبير، وكذا قوله: « وكان يقال » قال المذهب: الغل يعبر بالكره لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى ﴿ إذ الأغلال في أعناقهم ﴾ الآية، وقد يدل على الكفر، وقد يعبر بامرأة تزني. وقال ابن العربي: إنما أحبروا القيد لذكر النبي ﷺ في قسم الحمود فقال: « يد الإيمان الفتك » وأما الغل فقد كره شرعاً في المقهور كقول: « خذوه فقلوه » و﴿ إذ الأغلال في أعناقهم ﴾ و﴿ لا

تعمل يدك مغلولة إلى عنقك ﴾ و﴿ غلت أيديهم ﴾ وإنما جعل القيد ثباتاً في الدين لأن القيد لا يستطيع المشي فغصب مثلاً للإيمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل. وقال الزوري: قال العلماء إنما أحب القيد لأن عمله الرجل وهو كف عن المعاصي والشرب والباطل، وأبغض الغل لأن عمله العتق وهو صفة أهل النار، وأما أهل التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الراي بحسب من يرى ذلك له، وقالوا إن انضم الغل إلى القيد دل على زيادة المكروه، وإذا جعل الغل في الدين حدد لأنه كف لما عن الشر، وقد يدل على البخل بحسب الحال. وقالوا أيضاً: إن رأى إن يديه مغلولتان فهو مجبل، وإن رأى أنه قيد وغل فإنه يقع في سجن أو شدة. قلت: وقد يكون الغل في بعض المراتبي عموماً كما وقع لأبي بكر الصديق، فأخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن مسروق قال: « مر صهيب بأبي بكر فأعرض عنه، فسأله فقال: رأيت بسلك مغلولاً على باب أبي الحشر رجل من الأنصار، فقال أبو بكر: سمع في ديني إلى يوم الحشر » وقال الكرماني: اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله: « وكان يقال » إلى قوله: « في الدين » مرفوع كله، وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وفاعلي « كان يكره » أبو هريرة. قلت: أخذت من كلام الطيبي فإنه قال: يجتمل أن يكون مقولاً للراي عن ابن سيرين فيكون اسم كان ضميراً لابن سيرين وأن يكون مقولاً لابن سيرين واسم كان ضميراً أبي هريرة أو النبي ﷺ. وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره: لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين.

قوله: (ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو حلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني أصل الحديث وأما من قوله « وكان يقال » فمفهوم من رواه بشامه مرفوعاً ومنهم من اقتصر على بعضه كما سألته.

قوله: (وأخرجه بعضهم كله في الحديث) يعني جعله كله مرفوعاً، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سألته.

قوله: (وحديث عوف أبين) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما تصريحه بقول ابن سيرين « وأنا أقول هذه » فإنه دل على الاختصاص بخلاف ما قال فيه « وكان يقال » فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه، وقد اقتصر بعض الرواية عن عوف على بعض ما ذكره معتز بن سلیمان عنه كما بيته من رواية هروثة وعيسى بن يونس، قال القرطبي: ظاهر السياق أن الجميع من قول النبي ﷺ، غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أهو من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يحل على ذلك الظاهر. قلت: وهو حصر مردود، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلماً ما أخرج طريق عوف هذه ولكنه أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين: « فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يمول على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلاً، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فخرجت.

قوله: (وقال يونس لا أحسبه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم في القيد) يعني أنه شك في رفعه.

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف.

قوله: (لا تكون الأغلال إلا في الأعناق) كأنه يشير إلى الرد على من قال: قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل، والغل بضم الميم المجعلة وتشديد اللام واحد الأغلال، قال: وقد أطلق بعضهم الغل على ما تربط به اليد، وعن ذكره أبو علي القالي وصاحب المحكم وغيرهما قالوا: الغل جامعة تجمل في العنق أو اليد والجمع أغلال، ويد مغلولة جعلت في الغل، ويؤيد قوله تعالى: ﴿ غلت أيديهم ﴾ (المائدة: ٦٤) كذا استشهد به الكرماني، وفيه نظر لأن اليد تغل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفها عن الشر، ويؤيد منام صهيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريباً، فأما رواية قتادة الملققة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالند المذكور « عن النبي ﷺ أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين من الشيطان، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه، فإذا رأى أحدكم رؤيا يكرهها فليقم فليصّل، وأكره الغل في النوم، ويعجبني القيد فإن القيد ثبات في الدين » وأما مسلم فإنه ساقه بسند عقب رواية معمر عن أيوب التي فيها: « قال أبو هريرة فيمجنبي القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين » قال مسلم فأخرج يعني هشاماً عن قتادة في الحديث قوله: « وأكره الغل إلخ » ولم يذكر « الرؤيا جزء » الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال: « قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل، القيد في النوم ثبات في الدين » أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه،

وآخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أبيوب ذكره

حديث: «إذا اقترب الزمان» الحديث ثم قال: «وروي المسلم جزء من» الحديث ثم قال: «والرواية ثلاث» الحديث ثم قال بعده: «قال وأحب القيد وأكره الضل، القيد ثابت في الدين» فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين، هذا لفظ مسلم، ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله: «فلا أدري إلخ». وآخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن أبيوب فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما: «قال أبو هريرة يعجبني القيد إلخ» قال: «وقال النبي ﷺ روي للمؤمن جزء إلخ» وقد أخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة حديث «الرواية ثلاثة» مرفوعة كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده: «وكان يقول يعجبني القيد» الحديث، ويعله «وكان يقول: من رأيي فاني أنا هو» الحديث. ويعله «وكان يقول: لا تنقص الرواية إلا على عالم أو ناصح» وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فآخرجهما البزار في مسنده من طريق أبي خلف وهو عبد الله بن عيسى الحنفزي بمجمعات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: «إذا تقارب الزمان لم تكذب روي للمؤمن تكذيب، وأحب القيد وأكره الضل» قال: «ولا أعلمه إلا وقد رفعه عن النبي ﷺ قال البزار روي عن محمد بن عده أوجه، وإنما ذكرناه من رواية يونس لئلا ما أسند يونس عن محمد بن سيرين.

قلت: وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر الحلبي عن ابن سيرين حديث القيد موصولاً مرفوعاً ولكن الحلبي ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد: «حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إذا اقترب الزمان» الحديث، و«رواية للمؤمن» الحديث، و«أحب القيد في النوم» الحديث، و«الرواية ثلاث» الحديث، فساق الجميع مرفوعاً، وهكذا أخرجه العلوي من رواية غلذ بن الحسين عن هشام، وأخرجه الخطيب في المندرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعاً قال الخطيب: «ولكن كله مرفوع إلا ذكر القيد والغل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر، وبه معمر عن أبيوب، وأخرج أبو عروبة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال: الأصح أن هذا من قول ابن سيرين. وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جيساً عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: «إذا اقترب الزمان» قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام مرفوعاً وزاد في آخره «قال أبو هريرة: اللين في المنام الظفرة» وأما رواية أبي حلال واسمه محمد بن سليم الراصي عن محمد بن سيرين فلم آف عليها موصولة إلى الآن، وأخرج أحمد في الزهد عن عثمان بن حماد بن زيد عن أيوب قال: «رايت ابن سيرين مقيدا في المنام وهذا يشير بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على ما في الخبر فاعطى هو ذلك وكان كذلك. قال القرطبي: هذا الحديث وإن اختلف في رفعه ووقعه فإن معناه صحيح، لأن القيد في الرجلين تثبيت للتعبد في مكانه فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلاً على ثبوته على تلك الحالة، وأما كرامة الضل فلان عملة الأتقان تكالاً عقوبة وقهراً وإذلالاً، وقد سحب على وجهه ويغير على قضاء فهو مذموم شرعاً وعادة، فرفوته في المعنى دليل على وقوع حال سيئة لرائي تلازمه ولا ينفك عنها، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاصي ارتكبتها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته، وقد تكون في دنياه كشدة تعثره أو تلازمه.

٢٧ - باب التَّحْقِيرِ الْجَارِيَةِ فِي الْمَنَامِ

٧٠١٨ ح - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ زَيْدٍ بِنْتِ ثَابِتٍ، عَنْ أُمِّ الْعَلَاءِ، وَهِيَ أَسْرَاءُ مِنْ بَنَاتِهِمْ، بِأَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ لَنَا عُمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ فِي السُّكْنَى، حِينَ افْتَرَعَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى سُكْنَى الْمُهَاجِرِينَ، فَاشْكَى فَمَرَضَتْهُ حَتَّى تَوَلَّى، ثُمَّ جَفَلَتْهُ فِي الْأَوْبِ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ يَا السَّائِبَ، فَشَهَاكَ عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ، قَالَ: «وَمَا بِنِيْكَ؟» . قُلْتُ: لَا أَذْرِي وَاللَّهِ، قَالَ: «أَنَا هُوَ فَقَدْ جَاءَ الْيَقِيْنَ إِلَيَّ لِأَجْرَ لَةِ الْخَيْرِ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ» . قَالَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ: فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ، قَالَتْ: وَرَأَيْتُ الْإِمْلَانَ فِي النَّوْمِ عَنَّا تَجْرِي، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

لَقَدْ كَرِهْتُ ذَلِكَ لَكَ، فَقَالَ: «ذَاكَ عَمَلٌ يَجْرِي لَهُ» . (راجع: ١٢٤٣).

قوله: (باب العين الجارية في المنام) قال الملب: العين الجارية تحتمل وجوهاً، فإن كان ماؤها صافياً حوت بالعمل الصالح وإلا فلا. وقال غيره: العين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحي أو ميت قد أحسنه أو أجراه. وقال آخرون: عين الماء نعمة وبركة وخير ويلوغ أمانة إن كان صاحبها مستوراً، فإن كان غير عفيف أصابته مصيبة يبيكي لها أهل داره.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (عن أم العلاء وهي امرأة من نسائهم) وتقدم في كتاب الهجرة أنها والدة خارجة بن زيد الراوي عنها هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن خارجة بن زيد عن أمه، وذكرت نسبها هناك وأن اسمها كنيثاء، ومته يؤخذ أن القائل هنا «وهي امرأة من نسائهم» هو الزهري راويها عن خارجة بن زيد، ووقع في «باب روي النساء» فيما مضى قريباً من طريق حقل عن ابن شهاب عن خارجة «أن أم العلاء امرأة من الأنصار بابيت رسول الله ﷺ أخبرت» . وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال: «لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته هنيئاً لك الجنة» فذكر نحو هذه القصة، وقوله: «امرأته» فيه نظر، فلعله كان فيه «قالت امرأة» بغير ضمير وهي أم العلاء، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت. ويحتمل أن يكون القول تلعذ منهما. وعند ابن سعد أيضاً من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن «قال سمع رسول الله ﷺ محموراً يقول في جنازة عثمان بن مظعون وراه جنازته: هنيئاً لك الجنة يا أبا السائب» فذكر نحوه وفيه «بسبب أن تقولي كان يجب الله ورسوله» .

قوله: (طار لنا) تقدم بيانه في «باب القرعة في المشكلات» ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر «قتشاحت الأنصار فيهم أن يتزولهم منازلهم حتى اقتربوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون» يعني وقع في سهمنا، وكذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهري أو من دونه.

قوله: (حين الفوعة) في رواية أبي ذر عن غير الكشيبي «أقرعت» بحذف التاء ووقع في رواية حقل المذكورة أنهم «اتسموا المهاجرين قرعة» .

قوله: (فاشكى فمرضته حتى تولى) في الكلام حذف تقديره فقامم عندنا مدة فاشتكى أي مرض فمرضته أي قننا بأمره في مرضه، وقد وقع في رواية حقل: «فطار لنا عثمان بن مظعون فانزلناه في أبيتنا، فوجع وجهه الذي توفي فيه» قالت: وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرعه ابن سعد وغيره، وقد تقدمت مسافر فوائده في أول الجنازة والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها، وقوله في آخره «ذاك عمله يجري له» قيل: يحتمل أنه كان لثمان شيء عمله بقي له ثوابه جارياً كالصدقة، وأكرهه مغلطاي وقال: لم يكن لثمان من مظعون شيء من الأمور الثلاث التي ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رفعه إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث. «قلت: وهو نفى مردود فإنه كان له ولد صالح شهد بداراً وما بعدها وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فهو أحد الثلاث، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعد موته، فقد أخرج ابن سعد من مرسل أبي بردة بن أبي موسى قال: «دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي ﷺ فرائن يهتتا قنن: ما لك؟ فما في قريش أغنى من بعلك، فقالت: أما ليله ققام» الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مراكبته في جهاد أعداء الله فإنه من يجري له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه «كل ميت يجثم على عمله إلا المراكب في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويؤمن من فتنة القبر» وله شاهد عند مسلم والنسائي والبزار من حديث سلمان رفعه «رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان» وله شواهد أخرى، فليحمل حال عثمان بن مظعون على ذلك ويؤول الإشكال من أصله.

٢٨ - باب نَزْعِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْتِ حَتَّى يَرَوِيَ النَّاسُ

رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (راجع: ٣٦٦٤).

٧٠١٩ ح - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُبَيْرَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْنَى أَلَى عَلَى بَنِي أَنْوَغٍ مِنْهَا إِذْ جَاءَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَأَخَذَ

الخطاب : وفي رواية أبي يونس « فلم أر نزع رجل قط أقوى منه ».

قوله : (حتى حُزِبَ الناس بطن) بفتح الميمتين وآخره نون هو ما بعد للشرب حول البئر من مبارك الإبل، والمراد بقوله : « حُزِبَ » أي ضربت الإبل بطن بركت، والمطن للإبل كالوطن للناس لكن غلب على مركبها حول الحوض. ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة « حتى روي الناس وضربوا بطن » ووقع في رواية همام « فلم يل ينزع حتى تولى الناس والحوض يضجر » وفي رواية أبي يونس « ملان يضجر » قال القاضي عياض ظاهر هذا الحديث أن المراد خلاقة عمر، وقيل: هو لخلاقتها معاً لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح في زمانه، ثم عهد إلى عمر فكترت في خلافة الفتوح واتسع أمر الإسلام واستمرت قواعده. وقال غيره: معنى عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى « استحالته » انقلبت عن الصغر إلى الكبر. وقال النووي قالوا هذا المنام مثال لما جرى للمخيفتين من ظهور آثارهما الصالحة وانتاع للناس بهما، وكل ذلك مأخوذ من النبي ﷺ لأنه صاحب الأمر فقام به أكمل قيام وقرر قواعد الدين، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم، ثم خلفه عمر فاتسع الإسلام في زمنه، فشبّه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاحتهم وشبه بالمسقي لهم منها وسقيه هو قيامه بمصالحهم، وفي قوله:

«يرجي» إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي ﷺ، لأن في الموت راحة من كثر الدنيا وتعبها، فقام أبو بكر بتبوير أمر الأمة ومعالجة أحوالهم، وأما قوله وفي نزع خلاقة فليس فيه طعن من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته، وأما ولاية عمر فلأنها طالت كثر انتاع الناس بهما واستتمت دائرة الإسلام بكثرة الفتوح وتعمير الأمصار وتدين الدواوين، وأما قوله: « والله يفخر له » فليس فيه نقص له ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها بدمعهم بها الكلام. وفي الحديث إسلام بخلافتها وصحة ولايتها وكثرة الانتاع بهما، فكان كما قال. وقال ابن العربي ليس المراد بالدلو التذليل الدال على قصر الخط، بل المراد التمكن من البئر، وقوله في الرواية المذكورة بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو قبل أن يصير غراباً. وأخرج أبو ذر الحفري في كتاب الرضا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب، لكن قال في آخره: « فعبرها بها أبا بكر قال: لي الأمر بعلك، ويلي بعدك عمر. قال: كذلك عبرها الملك » وفي سننه أهبوب بن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكرة، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه، فأخرج أحمد وأبو داود وبخاريه فضيلة من طريق أشعث بن عبد الرحمن الجرمي عن أبيه عن سمرة بن جندب « أن رجلاً قال: يا رسول الله رأيت كأن دلواً من السماء فجاءه أبو بكر فأخذ بمراقبها فشرب شرباً شديداً، ثم جاء عمر فأخذ بمراقبها فشرب حتى تضلع، ثم جاء عثمان فأخذ بمراقبها فشرب حتى تضلع، ثم جاء علي فأخذ بمراقبها فانتشطت وانتضج عليه منها شيء. وهذا بين أن المراد بالترع الضعيف والترع القوي الفتح والغنائم، وقوله: « لي » بضم اللام وتشديد اللام أي أرسل إلى أسفل، وقوله: « بمراقبها » بكسر اللام وفتح القاف، والمرقان خشبان يعملان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو. وقوله: « تضلع » بالضاد المعجمة أي ملا أضلعه كتابة عن الشيخ، وقوله: « انتشطت » بضم المثناة وكسر المعجمة بدلها طاه مهيمة أي نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله. قال ابن العربي: حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران. قلت: الثاني هو المتعمد فضيلت ابن عمر مصرح بأن النبي ﷺ هو الرائي، وحديث سمرة فيه أن رجلاً أخبر النبي ﷺ أنه رأى، وقد أخرج أحمد عن حديث أبي الطفيل شاعداً لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غنم سود وغنم غمر » وقال فيه: « فأولت السود العرب والعفر المعجم » وفي قصة عمر « فلما الحوض وأروى الواردة » ومن المغايرة بينهما أيضاً أن في حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء، فهما قصتان تشد إحداهما الأخرى، وكان قصة حديث سمرة سابقة فنزل الماء من السماء وهي خزائنه فأسكن في الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النصر من السماء على الخلفاء، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم، وكلاهما ظاهر من الفتوح التي فتحوها. وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى ما وقع لعملي من الفتن والاختلاف عليه، فإن الناس أجعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية في أهل الشام ثم حاربه بصقين ثم غلب بعد قليل على مصر، وخرجت الحرورية على علي فلم يحصل له في أيام خلافته راحة، فضرب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم وضوان الله عليهم أجمعين.

أَبُو بَكْرٍ الدَّلْوُ، فَزَعَ ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ، وَلَمْ يَزِدْهُ حُفَّتُ، فَفَضَّرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ يَدِ أَبِي بَكْرٍ، فَاسْتَحَالَتْ فِي يَدَيْهِ غُرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَقْرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَقْرِي قَرِيئَةً، حَتَّى حَزَبَ النَّاسُ بَطْنَ. [راجع: ٣١٣٤. أخرجه مسلم: ٢٢٩٣].

قوله: (باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس) هو فتح الواو من الري، والنزع بفتح النون وسكون الزاي إخراج الماء للاستسقاء. قوله: (رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) وصله للمصنف من حديثه في الباب الذي بعده.

قوله: (حدثنا عقوب بن إبراهيم بن كثير) هو الدوري وشعيب بن حرب هو المدني يكنى أبا صالح كان أصله من بغداد فسكن للمدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فذهبا إلى أن مات بها، وكان صدوقاً شديداً الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدلائل قطي وآخرون وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه والعلم عند الله تعالى.

قوله: (بينا أنا على بئر أنزع منها) أي استخرج منها الماء بالآلة كاللدلو. وفي حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه « رأيتني على قلب وعليها دلو فتزعت منها ما شاء الله » وفي رواية همام « رأيتني على حوض أسقى الناس » والجمع بينهما أن القلب هو البئر المقلب ترابها قبل الطي، والحوض هو الدلو يعمل بجانب البئر لشرب الإبل فلا مثاقلة.

قوله: (إذ جاءني أبو بكر وعمر) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة « فجهاني أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو » أي التي كان النبي ﷺ يملأ بها الماء، ووقع في رواية همام الآتية بعد هذا « فأخذ أبو بكر مني الدلو ليرجي » وفي رواية أبي يونس « ليروي » وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه « رأيت الناس اجتمعوا » ولم يذكر قصة النزع ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه « أريت في النوم أنني أنزع على قلب بدلو بكرة » فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عروانة.

قوله: (فزع ذنوباً أو ذنوبين) كذا هنا، ومثله لأكثر الرواة، ووقع في رواية همام المذكورة « ذنوبين » ولم يشك، ومثله في رواية أبي يونس، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ.

قوله: (وفي نزعها ضعف) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر.

قوله: (ففضر الله له) وقع في الروايات المذكورة « والله يفخر له ».

قوله: (ثم أخذها ابن الخطاب من يده) أي بكى كذا هنا، ولم يذكر مثله في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ، ففيه إشارة إلى أن عمر في الخلافة بعهد من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم تكن خلافته بعهد صريح من النبي ﷺ ولكن وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح.

قوله: (فاستحالتي في يده غرباً) أي تحولت الدلو غرباً، وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ مقابل الشرق، قال أهل اللغة: الغرب الدلو العظيمة المشبعة من جلود البقر، فإذا فتحت الراء فهو الماء الذي يسيل بين البئر والحوض، ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البهني أن الغرب كل شيء ربيع، وعن السداودي قال: المراد أن الدلو أحالت باطن كفيه حتى صار أحر من كثرة الاستسقاء. قال ابن التين: وقد أترك ذلك أهل العلم وردوه على قائله.

قوله: (فلم أر عقرية) تقدم ضبطه وبيانه في مناقب عمر، وكذلك قوله: « بهري فريه » ووقع عند النسائي في رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه: قال حجاج قلت لابن جريج: ما استحال؟ قال: رجس. قلت: ما العقري؟ قال: الأجير. وتفسير العقري بالأجير غريب قال أبو عمرو الشيباني: عقري القوم سيدهم وقريهم وكبيرهم. وقال الفارابي: العقري من الرجال ليس فوقه شيء، وذكر الأزهري أن عقر موضع بالبادية، وقيل: بلد كان ينسج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء فائق، ونقل أبو عبيد أنها من أرض الجبل، وصار مثلاً لكل ما ينسب إلى شيء نفيس. وقال الفراء العقري السيد وكل فاجر من حيوان وجوهر، وبساط وضمت عليه وأظفوه في كل شيء عظيم في نفسه. وقد وقع في رواية عقيل المشار إليه « ينزع نزع ابن

٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضغفو

٧٠٢٠ - حدثنا أحمد بن يونس: حدثنا زهير: حدثنا موسى: عن سالم: عن أبيه: عن ربيعة بن أبي بكر وعمر قال: «رأيت الناس يجتمعوا، فقام أبو بكر فزغ ذنوباً أو ذنوبين، وفي نزعهم حشف، والله يغير له، ثم قام ابن الخطاب، فاستخالت غزياً، فما رأيت في الناس من يغيري قرته، حتى ضرب الناس بطنه». [راجع: ٣٦٤٤. أخرجه مسلم: ٢٣٩٣].

٧٠٢١ - حدثنا سعيد بن غفر: حدثني الليث قال: حدثني غفر: عن ابن شهاب: أخبرني سعيد: أن أبا هريرة أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: «يَبْنَى أَنَا لَيْلِمُ، رَأَيْتِي عَلَى قَلْبِي، وَعَلَيْهَا دَلْوٌ، فَزَغْتُ فِيهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخْلَعَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، فَزَغَ فِيهَا ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ، وَفِي نَزْعِهِ حَشْفٌ، وَاللَّهُ يَغْيِرُ لَهُ، ثُمَّ اسْتَخَالَتْ غَزًى، فَأَخْلَعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَلَمْ أَرِ عُبَيْرًا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بَطْنَ». [راجع: ٣٦٤٤. أخرجه مسلم: ٢٣٩٢].

قوله: (باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضغفو) أي مع ضعف نزع. ذكر فيه حديث ابن عمر الذي قبله وحديث أبي هريرة بمناه، وزهير في الحديث الأول هو ابن معاوية، وقوله: «عن ربيعة بن أبي بكر وعمر» أي فيما يتعلق بمدة خلاصتهما، وقوله: «قال به الصحابي» وقوله: «في أبي بكر وعمر» أي فيما يتعلق بمدة خلاصتهما، وقوله: «قال رأيت» القائل هو النبي ﷺ وحاشاك ذلك منه هو ابن عمر، وقوله: «رأيت الناس اجتمعوا» قيام أبو بكر «في انحصار وضوح ما قبله، وإن النبي ﷺ بدأ أولاً فنزع من البئر ثم جاء أبو بكر، وقد تقدمت بقية فوائد حديثي البئر في الباب قبله، وسعيد في الحديث الثاني هو ابن السيب، وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه يلي ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج فله وكثرة، وقد تميز البئر بالماء وما يخرج منها بالأولاد، وهذا الذي اعتمد أهل التفسير ولم يخرجوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعمل عليه، لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء، والله أعلم.

٣٠ - باب الاستراحة في المنام

٧٠٢٢ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم: حدثنا عبد الرزاق، عن مفضل، عن همام: أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: «يَبْنَى أَنَا لَيْلِمُ، رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ اسْتَقْبَى النَّاسَ، فَأَتَانِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدَيَّ لِيَرْجِي، فَزَغَ ذَنْبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ حَشْفٌ، وَاللَّهُ يَغْيِرُ لَهُ، قَالَ ابْنُ الْخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَنْزِعُ حَتَّى قَوِيَ النَّاسُ، وَالْحَوْضُ يَنْجُرُ». [راجع: ٣٦٤٤. أخرجه مسلم: ٢٣٩٢].

قوله: (باب الاستراحة في المنام) قال أهل التفسير: إن كان المستريح مستلقاً على قفاه فإنه يغيري أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند إليه، بخلاف ما إذا كان متبطحاً فإنه لا يغيري ما وراءه. وذكر فيه حديث همام عن أبي هريرة في رواية البخاري، وفيه: «فأخذ أبو بكر الدلو ليرجي» وقد تقدمت فوائد في الذي قبله، وقوله فيه: «رأيت أنني على حوض استقبى الناس» كذا للأكثر، وفي رواية للمستلمي والكشميري «على حوضي» والأول أول، وكأنه كان عملاً من البئر فيسكب في الحوض والناس تناولون الماء ليهانهم وانفسهم وإن كانت رواية المستلمي معقولة احتمل أن يريد حوضاً له في الدنيا لا حوضه الذي في القيامة.

٣١ - باب القصر في المنام

٧٠٢٣ - حدثنا سعيد بن غفر: حدثني الليث: حدثني غفر: عن ابن شهاب قال: أخبرني سعيد بن المسيب: أن أبا هريرة قال: «يَبْنَى نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَبْنَى أَنَا لَيْلِمُ، رَأَيْتِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّأَتْ إِلَى جَانِبِي، فَكَيْتُ عُمَرُ وَقَالَ: عَلَيْكَ يَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ الْغَارُ؟» [راجع: ٣٦٤٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

جَانِبِي قَصْرٌ، قُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَكَرِهْتُ غَيْرَتَهُ فَوَكَيْتُ مُدْبِرًا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَكَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ثُمَّ قَالَ: اغْلَيْتُ، يَا ابْنُ أُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغَارُ؟» [راجع: ٣٦٤٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

٧٠٢٤ - حدثنا عمرو بن علي: حدثنا فضيل بن سليمان: حدثنا عبد الله بن عمر: عن محمد بن المنكدر: عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا أَنَا بِقَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَمَا مَنَعِي أَنْ أُدْخِلَهُ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِلَّا مَا أَكْظَمُ مِنْ غَيْرِكَ». قَالَ: وَعَلَيْكَ الْغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» [راجع: ٣٦٤٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

قوله: (باب القصر في المنام) قال أهل التفسير: القصر في المنام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم بحسب وضيق، وقد يفسر دخول القصر بالزوج، وذكر فيه حديث أبي هريرة: «بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال: بينا أنا نائم رأيتني في الجنة» أخرجه من رواية حنبل عن ابن شهاب، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلفظ: «بينما أنا نائم إذ رأيتني» وهو بضم التاء لصغير الحكم.

قوله: (إِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّأَتْ) تقدم في مناقب عمر ما نقل عن ابن تيمية والمطاطبي أن قوله: «توضأ» تصحيف وإن الأصل «شواه» بشين معجمة مفتوحة وواو ساكنة ثم هاء عوض الضاد المعجمة، واحتل ابن تيمية بشأن الجنة ليست دار تكليف، ثم وجدت بعضهم اعترض عليه بقوله: وليس في الجنة شواه، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن تيمية لأنه ادعى أن المراد بالشواه الجنة كما تقدم بيانه وإضاحاً قال: والوضوء لغيري ولا مانع من ذلك، وقال القرطبي: إما توضأت لتراد حسناً ونوراً لا أنها تزيل وسخاً ولا قلراً إذ الجنة مرتحة من ذلك، وقال الكرماني: توضأ من الوضوء وهي النظافة والحسن، ويعتدل أن يكون من الوضوء ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على غير وجه التكليف. قلت: ويعتدل أن لا يرد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه متامراً فيكون مثلاً لحالة المرأة المذكورة، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي ﷺ في الجنة إلى جانب قصر عمر، فيكون تبصير بأنها من أهل الجنة لقول الجمهور من أهل التفسير أن من رأى أنه دخل الجنة أن يدخلها فكيف إذا كان الرائي لذلك أصديق الحق، ولما وضوؤها فيجرب بنظافتها حساً ومعنى وطهارتها جسماً وحكماً، ولما كونها إلى جانب قصر عمر فيه إشارة إلى أنها تترك خلافته وكان كذلك، ولا يمارض هذا ما تقدم في صفة الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بغيره عمر لأنه لا يلزم من كون المنام على ظاهره أن لا يكون بضغفه يغير إلى تبصير، فإن رؤيا الأنبياء حق يعني ليست من الأضغاث سواء كانت على حقيقتها أو مثلاً، والله أعلم. وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب. وقوله: «أهلك يا بني أنت وأمي يا رسول الله أغار» تقدم أنه من القلوب لأن القياس أن يقول أهلها أغار منك؟ وقال الكرماني: لفظ «هلك» ليس متلفاً بأغار بل التقدير مستعجباً عليك أغار عليها، قال: ودعوى القياس المذكور متعذرة إذ لا عوج إلى ارتكاب القلب مع وضوح المعنى بدونه، ويعتدل أن يكون أطلق «على» وأراد «من» كما قيل إن حروف البحر تتلو، وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلفه كثيرة عمر، وقوله: «رجل من قريش» عرف من الرواية الأخرى أنه عمر، قال الكرماني: علم النبي ﷺ أنه عمر إما بالقرآن وإما بالوحي.

قوله: (محمي) هو ابن سليمان التيمي البصري، وعبد الله بن عمر هو العمري للثني، وتقدم حديث جابر إثم من هذا وشرحه مستوفى في المناقب.

٣٢ - باب الوضوء في المنام

٧٠٢٥ - حدثني يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن غفر: عن ابن شهاب: أخبرني سعيد بن المسيب: أن أبا هريرة قال: «يَبْنَى نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَبْنَى أَنَا لَيْلِمُ، رَأَيْتِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَوَضَّأَتْ إِلَى جَانِبِي، فَكَيْتُ عُمَرُ وَقَالَ: عَلَيْكَ يَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ الْغَارُ؟» [راجع: ٣٦٤٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩٥].

يَبْدُو مَقَمَةً مِنْ حَلِيدٍ، وَارَى فِيهَا رَجُلًا مُتَلَقِّنٌ بِالسَّلَامِ، وَرُؤُوسُهُمْ اسْتَغْلَمَهُمْ، عَرَفْتُ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ، فَانْتَصَرَفُوا بِي عَنْ ذَاتِ الْيَمِينِ. [راجع: ٤٤٠. أخرجه مسلم ٢٤٧٨].

٧٠٢٩ - فَصَصْتُهَا عَلَى خُصَّةٍ فَصَصْتُهَا خُصَّةً، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ».

فَقَالَ نَافِعٌ: قَلَّمَ يَزَلْ يَذَلُّ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ. [راجع: ١١٢٢. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩].

قوله: (باب الأمن وذهاب الروح في المنام) الروح يفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهملة الحروف. وأما الروح فبضم الراء فهو النفس. قال أهل التعبير: من رأى أنه خائف من شيء آمن منه، ومن رأى أنه قد آمن من شيء فإنه يخاف منه. وذكر فيه حديث ابن عمر في رواية من طريق نافع عنه، وقد مضى شرحه قريباً.

قوله: (إن رجلاً لم أتف على اسمها).

قوله: (فيقول فيها) أي يعبرها.

قوله: (حديث السنن) أي صغيره، وفي رواية الكشميهني «حدث السنن» يفتح الدال.

قوله: (ويقال المسجد) يعني أنه كان يأوي إليه قبل أن يتزوج.

قوله: (فاضطجعت ليلة) في رواية الكشميهني «ذات ليلة».

قوله: (إذا جاعني ملكان) لم أتف على تسميتهما. قال ابن بطال: يؤخذ منه الجزم بالشيء وإن كان أصله الاستدلال، لأن ابن عمر استدلل على أنهما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاه بها، والشيطان لا يحفل ولا يذكر الخير. قلت: ويحصل أن يكونا أخيراً بأنهما ملكان، أو اعتمد النبي ﷺ لما قصته عليه خصة فاعتمد على ذلك.

قوله: (مقعدة) بكسر الميم والجمع مقاع وهي كالسياط من حديد رؤوسها معوجة، قال الجوهري: المقعدة كالحجن. وأغرب الدودي فقال: المقعدة القرعة واحد.

قوله: (لم تراع) أي لم تنزع، في رواية الكشميهني «لن تراع» فعلى الأول ليس المراد أنه لم يقع له فرع بل لما كان الذي فزع منه لم يستمر فكأنه لم ينزع، وعلى الثانية فلماذا أتى لا روح عليك بعد ذلك. قال ابن بطال: إنما قال له ذلك لما رأى منه من الفزع، ووقت بذلك منه لا للملك لا يقول إلا حقاً انتهى. ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جبر بن حازم من نافع فلقبه ملك وهو يردد فقال لم تراع ووقع عند كثير من الرواة «لن تراع» بحرف لا مع الجزم، ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل جرى الوقف، ويحوز أن يكون جزمه بلسن وهي لفظة قليلة حكاها الكسائي، وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجد.

قوله: (كعلي البئر له قرون) في رواية الكشميهني «لها» وقرون البئر جوانبها التي تبني من حجارة توضع عليها الخشبة التي تعلق فيها البكرة، والمادة أن لكل بئر قرنين. وقوله: «وارى فيها رجلاً متلقن» في رواية سالم إلى بعد هذا «فإذا فيها ناس عرفتهم بعضهم». قلت: ولم أتف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم. قال ابن بطال: في هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير، وعلى أن ما سر في النوم فهو تعبيرة في اليقظة لأن النبي ﷺ لم يزد في تعبيرة ما على ما فسرها الملك. قلت: يشير إلى قوله ﷺ في آخر الحديث «إن عبد الله رجل صالح» وقول الملك قبل ذلك «نعم الرجل أنت لو كنت تكثر الصلاة» ووقع في الباب الذي يمدد أن الملك قال له «لم تراع إنك رجل صالح» وفي آخره أن النبي ﷺ قال: «إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثر الصلاة من الليل» قال وفيه وقع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على ذلك قلت: هو مشروط بالمواظبة على الترك رغبة عنها، فالوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقيد الإعراض، قال: وفيه أن أصل التعبير من قبل الأنبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رقياً فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنه أصلاً. قال: وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الأنبياء وعلى السنتهم. قال ابن بطال: وهو كما قال، لكن الوارد عن الأنبياء في ذلك وإن كان أصلاً فلا يعم جميع المرابي، فلا بد للحاق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فربما لم ينس عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلاً يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه. وفيه جواز الميئت

قوله: (باب الوضوء في المنام) قال أهل التعبير: رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو عمل، فإن أتته في النوم حصل مراده في اليقظة، وإن تعذر لعجز الماء مثلاً أو توجساً بما لا يجوز الصلاة به فلا، والوضوء للخصاف أسان ويدل على حصول الثواب وتكثير الخطايا. وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله، وقد مضى الكلام فيه.

٣٣ - باب الطَّوَارِفِ بِالْكَتَبَةِ فِي الْمَنَامِ

٧٠٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ وَرَأَيْتُ أَطْوَفَ بِالْكَتَبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آتَمٌ، سَبَطَ الشَّعْرَ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ، يَطْلُقُ رَأْسَهُ مَاءً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْثَمَ، فَلَحَبْتُ الثَّيِّبَ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ، جَعْدُ الرَّأْسِ، أَغْوَرُ الْعَيْنِ الْخُشْيِ، كَانَ عَيْنُهُ عَيْنَةً طَائِفَةً، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الدَّجَالُ، الْقَرِيبُ النَّاسِ بِهِ جَهَنَّمَ إِنَّهُ قَطَنٌ».

وَأَنَّ قَطَنَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خَوَازَجَةَ. [راجع: ٣٤٤٠. أخرجه مسلم: ١٦٩].

قوله: (باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير: الطواف يدل على الحج وعلى التزويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام، فإن كان الرائي رقيقاً دل على تصحبه لسيده.

قوله: (بينما أنا نائم ورأيت أطوف بالكعبة.. الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء، ويأتي شيء مما يتعلق بالدجال في كتاب الفن إن شاء الله تعالى

٣٤ - باب إِذَا أُعْطِيَ فَضْلُهُ غَيْرُهُ فِي النَّوْمِ

٧٠٢٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي خَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَمَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدَحٍ كَبَنٍ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى رَأَيْتُ لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلَهُ غَمَرٌ». قَالُوا: فَمَا أَوَّلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْإِطْعَامُ». [راجع: ٨٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩١].

قوله: (باب إذا أعطى فضل غيره في النوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في «باب اللين» مشروحاً وقوله الري أي ما يتروى به وهو اللين، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني، قال: وإسناد الخروج إليه قرينة، وقيل: الري اسم من أسماء اللين.

٣٥ - باب الْأَمْنِ وَذَهَابِ الرُّوحِ فِي الْمَنَامِ

٧٠٢٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا صَعْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ غَمَرٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَزُونُ الرُّوْحَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَقْصُصُونَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَأَنَا غُلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ، وَتَنِي الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ أَنْجِبَ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ كَانَ لِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَرَى هؤُلاءِ، فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ لِي خَيْرًا فَارِنِي رُؤْيَا، فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاعَنِي مَلَكَانِ، فَيَدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقَمَةً مِنْ حَلِيدٍ، يُقِيلَانِ بِي إِلَى جَهَنَّمَ، وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَذْعُو اللَّهَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَغْوَدُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ، ثُمَّ أَزَالِي لِقَيْتِي عَذَابَكَ فِي يَدِي مَقَمَةً مِنْ حَلِيدٍ، فَقَالَ: لَنْ تَرَاعَ، يَغْمُ الرَّجُلُ أَنْتَ، لَوْ كُنْتَ تَكْثُرُ الصَّلَاةَ، لَفَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَةٌ كَعَلِي الْبُنُو، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ الْبُنُو، بَيْنَ كُلِّ قُرَيْشٍ مَلَكٌ

[راجع: ٣١٢١. أخرجه مسلم: ٢٢٧٤].

قوله: (باب إذا طار الشيء في المنام أي الذي من شأنه أن يطير، قال أهل التفسير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة السماء بغير تعريض ناله ضرر، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات، وإن رجع أفاق من مرضه، وإن كان يطير عرضاً سافر ونال رفعة بقدر طيراته، فإن كان جناح فهو مال أو سلطان يسافر في كنفه، وإن كان بغير جناح دل على التفرغ فيما يدخل فيه. وقالوا إن الطيران للشرار دليل ردي).

قوله: (يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد الزهري، وصالح هو ابن كيسان.

قوله: (عن ابن عبيدة) بالتصغير ابن نشيط بنون ومعجمة ثم مهمله وزن عظيم، ووقع في رواية الكشيحي عن أبي عبيدة جعلها كنية والصواب «ابن» فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في قصة العنسي وقال فيه: «عن ابن عبيدة» بغير اختلاف وزاد في موضع آخر «اسم عبد الله» قلت: وهو الرندي يفتح السراء والموحدة بعدد معجمة نحو موسى بن عبيدة الرندي المحدث المشهور بالضعف، وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث، وقد اختلف على يعقوب بن إبراهيم بن سعد في سنده فأخرجه النسائي عن أبي داود الخرائي عنه من أبيه عن صالح قال: «قال عبد الله بن عبد الله بن عتبة» أسقط عبد الله بن عبيدة من السند هكذا أخرجه الإسمايلي من وجه آخر عن أبي داود الخرائي، ومن رواية عبد الله بن سعد بن إبراهيم عن عمه يعقوب، قال الإسمايلي: «هذان ثقتان برواه هكذا. قلت: لكن سعيد ثقة، وقد تابعه عباس بن محمد الدوري عن يعقوب بن إبراهيم أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه، وقد تقدم شرح الحديث في المغازي وباتي شيء من بعد أبواب، وإن قول ابن عباس في هذه الرواية «ذكر لي» على البناء للمجهول بين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المجهول المذكور أبو هريرة، قال للملقب: هذه الرواية ليست على وجهها، وإنا هي من ضرب الخلل، وإنا أول النبي ﷺ السرايين بالكاذبين لأن الكذب وضع الشيء في غير موضعه، فلما رأى في ذراعيه سرايين من ذهب وليس من ليه أنهما من حيلة النساء عرف أنه سيطر من يدعي ما ليس له، وأيضاً فني كونهما من ذهب والذهب منه من ليس له دليل على الكذب، وأيضاً فالذهب مشتق من الذهاب فلعلم أنه شيء يذهب عنه، وتأكد ذلك بالإذن له في نخعهما فلما أضراف أنه لا يثبت لما أمر وأن كلامه بالوحي الذي جاء به ينهلها عن موضعهما والتفخ يدل على الكلام. انتهى ملخصاً. وقوله في آخر الحديث فقال عبد الله هو ابن عبد الله بن عتبة وأوي الحديث، وهو موصول بالسند المذكور إليه، وهذا التصريح يروى أنه من قبله، وسيأتي قريباً من وجه آخر عن أبي هريرة أنه من كلام النبي ﷺ فيحتمل أن يكون عبد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس، وقد ذكرت خبر الأسود العنسي هناك، وذكرت خبر مسيلة وقته في غزوة أحد، وشيئاً من خبره في أواخر المغازي أيضاً. قال الكرماني: كان يقال للأشود العنسي ذو الحمار لأنه علم حاراً إذا قال له اسجد ينفض رأسه. قلت: فليس هذا هو الحمار الممثلة، والمعروف أنه بلقاء المعجزة بلطف الثوب الذي يشتر به، قال ابن العربي: كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان أمر مسيلة والعنسي فأول الرؤيا عليهما ليكون ذلك إخراجاً للنمام عليهما ودفعاً لخالهما، فإن الرؤيا إذا صبرت خرجت، ويحتمل أن يكون يوحى، والأول أقوى، كنا قال.

٣٩ - باب إذا رأى بقرًا تنحر

٧٠٣٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ

جَدِّهِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى - أَرَاهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ يَبِيهَا نَخْلٌ، فَلَدَّبَ وَهَلِي إِلَى إِنِّي أَبْنَى الْيَمَامَةَ أَوْ الْهَجْرَ، فَإِذَا هِيَ الْمَدِينَةُ قَرِيبٌ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقَرًا، وَاللَّهِ خَيْرٌ لِّمَا هُمْ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِنَّا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ مِنَ الْخَيْرِ، وَكَوَّابِ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بِهِ يَغْدُو يَوْمَ يَبْرَأُ». [راجع: ٣١٢٢. أخرجه مسلم: ٢٢٧٧].

قوله: (باب إذا رأى بقرًا تنحر) كذا ترجم بقيد النحر، ولم يقع ذلك في الحديث الذي ذكره عن أبي موسى، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأتيه، وحديث أبي موسى المذكور في الباب أورد بهذا السند بشماه في علامات النبوة، ووقع منه في المغازي بهذا السند أيضاً، وعلق فيها من قطعة في الهجرة فقال: «وقال أبو موسى» وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه، وقد تقدم في غزوة

في المسجد ومشروعية النيابة في قص الرؤيا، وتآيد ابن عمر مع النبي ﷺ ومهاجرة له حيث لم يقص رؤياه بنفسه، وكأنه لما حاله لم يؤثر أن يقصها بنفسه قصصها على أخيه لإدلاله عليها، وفضل قيام الليل، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتب التهجيد والله أعلم.

٣٦ - باب الأخذ على اليمين في التوم

٧٠٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا ضَالًّا غَرَبًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكُنْتُ ابْنًا فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ مَنْ رَأَى نَمَامًا قَصَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ لِي عِنْدَكَ عَمَلٌ قَابِلٌ نَمَامًا يَصْرُوهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِيمَنْ، فَرَأَيْتُ مَلَكَيْنِ آتَايَا، فَأَتَقَلَّقَا بِي، فَلَقِيَهُمَا مَلَكٌ آخَرٌ، فَقَالَ لِي: كُنْ نَوَاحٍ، إِنَّكَ رَجُلٌ صَالِحٌ. فَأَتَقَلَّقَا بِي إِلَى الْبَارِ، فَإِذَا هِيَ تَطْلُوعُ كَعْبِيِّ الْبُخَرِ، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عُرِفَتْ بِعَقْدِهِمْ، فَأَخَذَا بِي ذَاتَ الْيَمِينِ. لَمَّا أَصْبَحْتُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَفْصَةَ. [راجع: ٤٤٠. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩].

٧٠٣١ - فَرَعَمْتُ حَفْصَةَ أَنَّهَا قَصَّتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنْ هَدَى اللَّهُ رَجُلًا صَالِحًا، لَوْ كَانَ يُكْبِّرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقَعُ ذَلِكَ يُكْبِّرُ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّيْلِ. [راجع: ١١٢٢. أخرجه مسلم: ٢٤٧٩].

قوله: (باب الأخذ على اليمين في التوم) وفي رواية «باليمن» ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يبر له بأنه من أهل اليمن. والعزب يفتح المهمله الزاي ثم موحدة من لا زوجة له ويقال له الأعزب بقلة في الاستعمال، وقوله: «أخذه» بالنون وفي رواية بالواحدة.

٣٧ - باب القُدْح في التوم

٧٠٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ غَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْرَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَبْنَى أَنَا يَلَامُ ابْنُ بَدَحَ لَبَنٍ، فَتُرِبَتْ مِنْهُ، ثُمَّ أُعْطِيَتْ لَعْنَتِي عُصْرُ بْنُ الْخَطَّابِ». قَالُوا: فَمَا أَوْفَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْعِلْمُ». [راجع: ٨٢. أخرجه مسلم: ٢٣٩١].

قوله: (باب القُدْح في التوم) قال أهل التفسير: القُدْح في التوم امرأة أو مال من جهة امرأة، وقُدْح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية، وقُدْح الذهب والفضة نشاء حسن. ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في «باب اللين» وقد مضى شرحه هناك.

٣٨ - باب إذا طار الشيء في المنام

٧٠٣٣ - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَزِينِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّادَةَ بْنِ نَشِيطٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي ذَكَرْتُ. [راجع: ٣١٢٠. أخرجه مسلم: ٢٢٧٣، مطولاً].

٧٠٣٤ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَكَرَ لِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَبْنَى أَنَا نَابِمٌ، رَأَيْتُ أَنَّهُ رُحِيَ لِي يَدَيَّ مِوَارِكًا مِنْ ذَهَبٍ، فَطِطْهُمَا وَكَرِهْتُهُمَا، فَأَذِنَ لِي فَصَفَّحْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلَتْهُمَا كَلَامَيْنِ يَخْرُجَانِ».

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَخَذَهُمَا الْعَنَسِيُّ الَّذِي قَتَلَ قُرُوزَ بِالْيَمَنِ، وَالْآخَرُ مُسْتَلِمَةٌ.

٤٠ - باب النفع في المنام

٧٠٣٦ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ». [رواجع: ٢٣٨. أخرجه مسلم: ٨٥٥].

٧٠٣٧ - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أَتَيْتُ خَزَائِنَ الْأَرْضِ، فَوَضِعَ لِي يَدَيَّ سِوَاكَانَ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَبَّرْتُ عَلَيَّ وَأَعْمَانِي، فَأَرْجَحِي إِلَيَّ أَنْ أَفْخُخَهُمَا فَفَخَّخْتُهُمَا، فَطَارَا، فَأَوْتَقَهُمَا الْكَلْبَانِ اللَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا: صَاحِبُ صَنْعَةٍ، وَصَاحِبُ الْهَيْعَةِ». [رواجع: ٣١٦١].

قوله: (باب النفع في المنام) قال أهل التفسير: النفع يعبر بالكلام وقال ابن بطال: يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد لسهولة النفع على النافع، ويدل على الكلام، وقد أمك الله الكلابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بفنخلهما.

قوله: (حدثني) في رواية أبي زر ح حدثنا.

قوله: (إسحاق بن إبراهيم الحنظلي) هو المعروف بابن راهويه.

قوله: (هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: نحن الآخرون السابقون. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم) قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الأيمان والنذور، وأن نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند إسحاق بهذا السند وأول حديث فيها حديث «نحن الآخرون السابقون» الحديث في الجملة وبقيت أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ «وقال رسول الله ﷺ» فكان إسحاق إذا أراد التحديث بشيء منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد، ولم يطرده هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة. وأما مسلم فاطرده صنيعة في ذلك كما نهت عليه هناك وبالله التوفيق. وقد تقدم هذا الحديث في «باب وفد بني حنيفة» في أواخر المغازي عن إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الإسناد، لكن قال في روايته عن همام «أنه سمع أبا هريرة» ولم يبدأ فيه إسحاق بن نصر بقوله: «نحن الآخرون السابقون» وذلك مما يزيد ما قررته، ويكره على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وبالله التوفيق.

قوله: (إذ أتيت خزان الأرض) كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أبي زر من الإتيان بمعنى الجني. ويجوز الباء من خزان وهي مقفلة، وعند غيره «أوتيت» بزيادة واو من الإتيان بمعنى الإعطاء، ولا إشكال في حذف الباء على هذه الرواية، ولبعضهم كالأول لكن بإثبات الباء وهي رواية أحمد وإسحاق بن نصر عن عبد الرزاق. قال الحنظلي: المراد بخزان الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصر وغيرهما، ويحتمل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة، قال غيره: بل يعمل على أهم من ذلك.

قوله: (فوضع) بفتح أوله وثانيه، وفي رواية إسحاق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه.

قوله: (في يدي) في رواية إسحاق بن نصر «في كفي».

قوله: (سوارين) في رواية إسحاق بن نصر «سواران» ولا إشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ «وضع» بالضم و«سوارين» بالنصب وتكلف لتخريج ذلك، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «ورأيت في يدي سوارين من ذهب» وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد «في المنام» والسوار بكسر المهملة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة أسوار بضم همزة أوله.

قوله: (فكر علي) في رواية إسحاق بن نصر «فكبرا» بالتنبيه والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم، قال القرطبي: وإنما عظم عليه ذلك لكون الذهب من حلية النساء وما حرم على الرجال.

قوله: (فأوحى إلي) كذا للاكثر على البناء للجهر، وفي رواية الكشميبني في حديث إسحاق بن نصر «فأوحى الله إلي» وهذا الوحي يحتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي.

قوله: (ففخخهما) زاد إسحاق بن نصر «فذهبا» وفي رواية ابن عباس الماضية

أحد شرح ما أورده منه فيها.

قوله: (أراه) بضم أوله أي أظنه، وقد بينت هناك أن القائل «أراه» هو البخاري وأن مسلماً وغيره رووه عن أبي كرب محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برقمه.

قوله: (فذهب وهلي) قال ابن التين: روي «وهلي» بفتح الهاء والذي ذكره أهل اللغة يسكونها تقول وهلت بالفتح أهل وهلا إذا ذهب وهلك إليه وأنت تريد غيره مثل وهمت، وهول يوهل وهلاً بالتحريك إذا فزع، قال ولعله وقع في الرواية على مثل ما قاله ابن البحر بحر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى. وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والقرائبي والجوهري والغالي وابن القطاع، إلا أنهم لم يقولوا «وأنت تريد غيره» وقد وقع في حديث الملائكة سنة «فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ وهلاً» بالتحريك، وقال النووي: معناه غلطوا، يقال وهل بفتح الهاء يهل بكسرهما وهلاً يسكونها مثل ضرب يضرب ضرباً أي غلط وذهب وهمة إلى خلاف الصواب، وأما وهلت بكسرهما أوهل بالفتح وهلاً بالتحريك أيضاً كحذرت أحرزاً فمعناه فزعت، والوهل بالفتح الفزع وضبطه النووي بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوهم والاعتقاد وأما صاحب النهاية فجزم أنه بالسكون.

قوله: (أو الهجي) كذا لم يرد هنا بالألف واللام ووافقه الأصملي، ووقع في رواية كرمه «أو هجر» بغير ألف ولا لام، وهي بلد قمت بيناتها في باب الهجرة إلى المدينة.

قوله: (ورأيت فيها بقرًا والله خير) تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر عند أحمد والنسائي والدارمي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لأحمد «حدثنا جابر أن النبي ﷺ قال: رأيت كائني في درع حصينة، ورأيت بقرًا تنحر، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقر والله خير» وهذه اللفظة الأخيرة وهي بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يقره بقرًا، ومنهم من ضبطها بفتح النون والفاء ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضاً والنسائي والطبراني وصححه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي ﷺ عليهم أن لا يبرحوا من المدينة، ولينأروهم الخروج لطلب الشهادة، وليسه الامة وندامتهم على ذلك وقوله ﷺ: «لا ينبغي لشيء إذا ليس لامته أن يضمها حتى يقاتل» وفيه: «إني رأيت أني في درع حصينة» الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه، وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى ماله من شاهد في غزوة أحد، وتقدم هناك قول السهيلي أن البقر تعبر برجال متسلمين يتناطحون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما تكلم على رواية ابن إسحاق «إني رأيت والله خيراً رأيت بقرًا» ولكن تنبيهه في الحديث الذي ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فسره في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين. وإن كانت الرواية يسكون القاف أو بالنون والفاء وليس من رؤية البقر المتناطحة في شيء، وقد ذكر أهل التعبير للبقر في النوم وجوهاً أخرى: منها أن البقرة الواحدة تنصر بالزوجة والمرأة والحادم والأرض، والثور ينصر بالثائر لكونه ينصر الأرض فيتحرك عليها وسافلها وكذلك من ينور في ناحية لطلب ملك أو غيره، ومنها أن البقر إذا وصلت إلى بلد فإن كانت بحرية فست بالسفن وإلا فبكسر أو بأهل بادية أو ييس يقع في تلك البلد.

قوله: (وإذا أخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذي آتانا الله بعد يوم بدر) المراد بما بعد بدر فتح خير ثم مكة، ووقع في رواية «بعد» بالضم أي بعد أحد ونصب «يوم» أي ما جاء الله به بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين. قال الكرماني: ويحتمل أن يراد بالخير الفتيحة، وبعد أي بعد الخير، والثواب والخير حصلنا في يوم بدر. قلت: وفي هذا السياق إشعار بأن قوله في الخير «والله خير» من جملة الرؤيا، والذي يظهر لي أن لفظه لم يتحرر لإبراده وأن رواية ابن إسحاق هي المحررة، وأنه رأى بقرًا ورأى خيراً فأول البقر على من قتل من الصحابة يوم أحد، وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة، والمراد بالبعدي على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد نبيه عليه ابن بطال، ويحتمل أن يريد بيدر بدر المرعد لا الرقعة المشهورة السابقة على أحد، فإن بدر المرعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا: موعدكم العام المقبل بدر، فخرج النبي ﷺ ومن انتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون سميت بدر المرعد، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا المرعد ولم يخلفوه فأتاهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم.

باب.

قوله: (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده
«حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر».

قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: رأيت) في رواية فضيل في رواية
النبي ﷺ في المدينة وفي رواية الإسماعيلي بن طريقت ابن جريح ويعقوب بن عبد
الرحمن كلاهما عن موسى بن عتبة مثله قال: «في وباء المدينة».

قوله: (رأيت) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عتبة «لقد رأيت».

قوله: (كان امرأة سوداء ثائرة الرأس) في رواية ابن أبي الزناد عن موسى بن
عتبة عند أحمد وأبي نعيم «ثائرة الشعر» وللمراد شعر الرأس وزاد «تؤلف» بفتح التاء
وكسر القاف بعد لام أي كرهية الراتحة.

قوله: (خروجت) كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية ابن أبي الزناد «أخرجت»
بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للمجهول ولفظه «أخرجت من المدينة فأسكنت
بالجحفة» وهو الموافق للترجمة، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي ﷺ، وكأنه نسب
إليه لأنه دعا به. فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه
ﷺ قال: «اللهم حبب إلينا المدينة» الحديث، وفيه: «وانقل حاماً إلى الجحفة» قالت
عائشة: «وقدما المدينة وهي أربأ أرض الله».

قوله: (حتى قامت بجبهة وهي الجحفة) أما مهيمة فيفتح الميم وسكون الهاء
بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهمل، وقيل: بوزن عظيمة، وأظن قوله: وهي
الجحفة مطرباً من قول موسى بن عتبة فإن أكثر الروايات خلا عن هذه الزيادة وثبتت في
رواية سليمان وابن جريح، ووقع في رواية ابن جريح عن موسى عن ابن ماجه «حتى
قامت بالمهيمة» قال ابن التين: ظاهر الكلام الجوهري أن مهيمة تصرف لأنه أدخل عليها
الألف واللام، ثم قال: إلا أن يكون أدخلها للتلطيم وفيه بعد.

قوله: (فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها) في رواية ابن جريح «فأولتها وباء
المدينة ينقل إلى الجحفة» قال المذهب: هذه الرواية من قسم الروايات المعبرة وهي ما ضرب به
المثل، ووجه التشبيه أنه شق من اسم السوداء السوء والباء خروجهما بما جمع
اسمها، وتناول من ثوران شعر رأسها أن الذي يسوء ويثير الشر يخرج من المدينة، وقيل:
لأن ثوران الشعر من انتشار الجسد ومعنى الانتشار الاستيعاش فلذلك يخرج ما
تسوحش النفوس منه كالحصى: قلت: وكان مراده بالاستيعاش أن رقبته موحشة، وإلا
فالاتسار في اللغة تجمع الشعر وتقبضه، وكل شيء تثير عن هيئته يقال اتسعر
كاتسعت الأرض بالجندب والنبات من العطش، وقد قال الفيرواني المصير: كل شيء
غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهها فهو مكروه، وقال غيره: ثوران الرأس يؤول بالحصى
لأنها تثير البدن بالاتسار وارتفاع الرأس لاسيما من السوداء فلها أكثر استيعاشاً.

٤٢ - باب المرأة السوداء

٧٠٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ [و] فِي نَسْخَةِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ
الْمُقَدَّمِيِّ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سَلِيمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي رِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: «رَأَيْتُ
أَمْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ، حَتَّى
قَامَتْ بِمَهْمَةٍ - وَهِيَ الْجَحْفَةُ - فَأَوَّلْتُ أَنْ تَبَاءَ الْمَدِينَةَ نَقْلَ إِلَيْهَا». [الطبر: ٧٠٣٨].

قوله: (باب المرأة السوداء) أي في المنام، ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه
الذي نبهت عليه.

وقوله فيه (فأولتها) وقع في رواية الكشميهي «فأولتها».

قوله: (رأيت) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت، وثبتت في رواية
الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن القديمي شيخ البخاري فيه ولفظه عن رواة رسول
الله ﷺ في المدينة قال رسول الله ﷺ رأيت إلخ».

٤٣ - باب المرأة الثائرة الرأس

٧٠٤٠ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أَوْسٍ:
حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

قريباً «فلما» وكذا في رواية المقرئ وزاد «فوق واسد باليمامة والأخر باليمن» وفي
ذلك إشارة إلى حجارة أمرها لأن شأن الذي ينفخ فيهب فيبلغ أن يكون في غاية
الحقارة، ورده ابن العربي بأن أمرها كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله.
قلت: وهو كذلك، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية، وفي طريقتها إشارة
إلى انصمخال أمرها كما تقدم.

قوله: (فأولتها الكذابين) قال القاضي عياض: لما كان روي السواريين في اليمين
جميعاً من الجهتين وكان النبي ﷺ حيثن بينهما فتأول السواريين عليهما لوضعها في غير
موضعها لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه، وفي
كونهما من ذهب إشعار بذهاب أمرهما. وقال ابن العربي: السور من حلي الملوك الكفار
كما قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٥٣]. وأبعد لها
معان منها القوة والسلطان والقدرة، قال: ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسور كناية عن
الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس، قال: وكثيراً ما يضرب المثل بمنصف بعض
الحروف. قلت: وقد ثبت بزيادة الألف في بعض طرقه كما يشتهر. وقال القرطبي في
«المفهم» ما ملخصه: مناسبة هذا التأويل هذه الرواية أن أهل صنعاء وأهل اليمامة كانوا
أسلموا فكانوا كالعاصدين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وبهرجا على أهلها
بخرق أوثانها ودحوها الباطلة ائخذ أكثرهم بذلك فكان البلدان بمنزلة البلدان
والسواريان بمنزلة الكذابين، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرقاه والزخرف من أسماء
الذهب.

قوله: (الليلين أنا بينهما) ظاهر في أنها كانا حين قص الرواية موجودين، وهو
كذلك، لكن وقع في رواية ابن عباس «يخرجان بعدي» والجمع بينهما أن المراد بخروجهما
بعده ظهور شوكتهما ومخاريبهما ودحوها البتة نقله النووي عن العلماء، وفيه نظر لأن
ذلك كله ظهر للأسود بصنعاء في حياته ﷺ فادعى البتة وعظمت شوكة وحارب
المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما تقدمت
ذلك واضحاً في أواخر المغازي. وأما مسيلة فكان ادعى البتة في حياة النبي ﷺ لكن لم
تعظم شوكة ولم تقع محاربتة إلا في عهد أبي بكر، فإما أن يحمل ذلك على التغليب وإما
أن يكون المراد بقوله: «بعدي» أي بعد نبوتي. قال ابن العربي يحتمل أن يكون ما تأوله
النبي ﷺ في السواريين بوحى، ويحتمل أن يكون تقاملاً بذلك عليهما دفعا لحالهما فأخرج
لنام المذكور عليهما، لأن الرواية إذا عبرت وقعت والله أعلم.

(تنبه): أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رفعه «رأيت كأن في يدي سوارين
من ذهب فكرتهما فلعبا كسرى وقيسر» وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره
يعارض التنبيه بمسيلة والأسود، فيحتمل أن يكون تمداً والتنبيه من قبله بحسب ما
ظنه أدرج في الخبر فالتمد ما ثبت مرفوعاً أنهما مسيلة والأسود.

٤٤ - باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كورة،

وَأَسْكَنَهُ مَوْضِعاً آخَرَ

٧٠٣٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ
سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ كَانْ أَمْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ، حَتَّى
قَامَتْ بِمَهْمَةٍ - وَهِيَ الْجَحْفَةُ - فَأَوَّلْتُ أَنْ تَبَاءَ الْمَدِينَةَ نَقْلَ إِلَيْهَا». [الطبر: ٧٠٣٩].

قوله: (باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كورة وأسكنه موضعاً آخر)
واختلف في ضبط «كورة» فوقع في رواية أبي زر بضم الكاف وتشديد الواو المفتوحة
ووقع بالباقيين تخفيف الواو وسكونها بعدها راء، وهو المتمد. والكورة الناحية، قال
الخليل في «العين» الكور الرحل بلقاء المهمل الساكنة، كذا اقتصر عليه ابن بطال «وقال
غيره» الرحل بادته، فإن فتح أوله فهو الرحل بشير أناة، والكور بضم أيضاً موضع
الزناير، وكور الحداد ما بين من طين، وأما الزرق فهو الكبر، والكورة المدينة والناحية قال
ابن حديد ولا أحسبها حرية محضة.

قوله: (حدثني أخي عبد الحميد) هو ابن أبي أوس واسم أبي أوس عبد الله.

قوله: (عن سليمان بن بلال) في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي
أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد

وَرَأَيْتُ امْرَأَةً مَوَدَّاةً لِأَيَّةِ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى قَامَتْ بِمَهْمَةٍ، فَأَوَّلَتْ أَنْ تَلْقَى الْمَدِينَةَ فَقُلْتُ لِي مَهْمَةٌ. وَهِيَ الْجَهَنَّةُ. [راجع: ٧٠٣٨].
قوله: (باب المرأة الفائرة الرأس) أي في المنام، ذكر فيه الحديث المشاف إليه وقد قلعت ما فيه.

٤٤ - باب إِذَا هَزَّ سَيْفًا فِي الْمَنَامِ

٧٠٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى - أَرَاهُ - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ سَنَدُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أَصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أَحَدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى، فَهَذَا أَحْسَنُ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ». [راجع: ٣٢٢٢. أخرجه مسلم: ٢٢٧٢].

قوله: (باب إذا هز سيفاً في المنام) ذكر فيه حديث أبي موسى إراه عن النبي ﷺ قال: «رأيت في رؤياي أنني هزرت سيفاً فانقطع سنده». الحديث بهذه القصة، وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكمالها، وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك.

وقوله فيه: (لم هز زله أخرى فعاد أحسن ما كان إذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين) قال المهلب: هذه الرؤيا من ضرب المثل، ولما كان النبي ﷺ يعول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبهزمه عن أمره لم بالحرب وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفي الهزيمة الأخرى لا عاد إلى حاله من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم، ولأهل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه يتألف سلطاناً إما ولاية وإما وديعة وإما زوجة وإما ولداً فإن سله من غمده فانتظم سلحت زوجته وأصيب ولده، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس، وإن سلماً أو علباً فتكذلك، وقام السيف يملأ بالآب والمصبات وتصله بالآم وذوي الرحم، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يبرده في خصومه، وربما عبر السيف بسلطان جائر انتهى ملخصاً. وقال بعضهم: من رأى أنه أخذ السيف فإنه يستزوج، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يسطر لسانه فيه، ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه، ومن رأى سيفاً عظيماً فهي فتنة، ومن قلد سيفاً قلد أمراً، فإن كان قصيراً لم يدم أمره، وإن رأى أنه يبر حاله فإنه يعجز عنه.

٤٥ - باب مَنْ كَذَبَ فِي خُلُوبِهِ

٧٠٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَمُرْ كَلْفٌ أَنْ يَقْبِذَ بَيْنَ شِعْرَتَيْنِ، وَلَنْ يَقُولَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَوْ يَقُولُونَ مِنْهُ، صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْإِثْمُ الْيَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةَ غُلَبٍ، وَكَلَّفَ أَنْ يَنْفِخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ».

قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَوْلُهُ: «مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ».

وَقَالَ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَالِيِّ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ».

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ اسْتَمَعَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ صَوَّرَ، نَحْوَهُ».

تَابِعَهُ هِشَامُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: [راجع: ٢٢٢٥. أخرجه مسلم: ٢١١٠، آخره].

٧٠٤٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْطَمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرٍ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْ أَرْقَى الْفَرَسِ أَنْ يُؤَيَّ عَيْنَيْهِ لَمْ تَرَ».

قوله: (باب من كذب في حلمه) أي فهو منموم، أو التقدير باب إثم من كذب في حلمه. والحلم بضم الهملة وسكون اللام ما يراه الناس، وأشار بقوله: «كذب في حلمه» مع أن لفظ الحديث «تحلم» إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي رفته «من كذب في حلمه كلف يوم القيامة عقد شعيرة» ومسنده حسن وقد صححه الحاكم، ولكنه من رواية عبد الأعلى بن حاتم ضعفه أبو زرعة. وذكر فيه حديثين:

الحديث الأول: ذكر له طرقاً مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس.

قوله: (حدثنا سفیان) هو ابن حنبل.

قوله: (عن أيوب) في رواية الحبيدي عن سفیان «حدثنا أيوب» وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره «قال سفیان وصله لنا أيوب».

قوله: (عن ابن عباس) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعاً أو موقوفاً، أو هو عن أبي هريرة موقوفاً.

قوله: (من تحلم) أي من تكلف الحلم.

قوله: (يحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل) في رواية عباد بن عباد عن أيوب عند أحد «عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس عاقداً» وعنده في رواية همام عن قتادة «من تحلم كأنه دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بعاقداً» وهذا ما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مما لا اختلاف لفظ الرواية عنه عنهما، والمراد بالكلف نوع من التعليل.

قوله: (ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يقرؤون منه) في رواية عباد بن عباد «وهم يقرؤون منه» ولم يشك.

قوله: (صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْإِثْمُ الْيَوْمَ الْقِيَامَةِ) في رواية عباد «صَبَّ فِي أُذُنِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابٌ» وفي رواية همام «ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذنب في أذنه الإثم».

قوله: (ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ) في رواية عباد وكذا في رواية همام «ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها» وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام، أوها الكذب على المنام، ثانيها: الاستماع لحديث من لا يريد استماعه، ثالثها: التصوير وقد تقدم في أواخر اللباس من طريق النضر بن نيس عن ابن عباس حديث «من صور صورة» وتقدم شرحه هناك.

وأما الكذب على المنام فقال الطبري: إنما اشتمل فيه الوحيد مع أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل أو حد أو أخذ مال، لأن الكذب في المنام كذب على الله أنه أمره ما لم يره، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الشَّاهِدُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ الآية، وإنما كان الكذب في المنام كذباً على الله لحديث «الرؤيا جزء من النبوة» وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصاً. وقد تقدم في باب قبل «باب ذكر أسلم وغفار» شيء من هذا في الكلام على حديث وثالة الأبي التتبي عليه في ثاني حديثي الباب، وقال المهلب في قوله: «كلف أن يعقد بين شعيرتين» حجة للأشعرية في تجريمهم تكليف ما لا يطاق، ومثله في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [الفرق: ٤٢] وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وحلوه على أمور الدنيا وحلوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصاً. والمسألة مشهورة فلا نطيل بها، والحق أن التكليف المذكور في قوله: «كلف أن يعقد» ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كتابة عن التعليل كما تقدم، ولما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التمجيز والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فاستمعوا فأمرؤا به حيث لا قدرة لهم عليه تعجيزاً وتوبيخاً وتعليلاً.

وأما الاستماع فتقدم التنبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث «لا يتأذى إنسان دون ثالث» وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارهاً لاستماعه فأخرج من يكون راضياً، وأما من جهل ذلك فينتع حسماً للمادة، وأما الوحيد على ذلك بصب

الأنك في أذنه فمن الجزء من جنس العمل. والآنك بالمد وضم النون بعدها كاف الرصاص للذائب، وتيل: هو خالص الرصاص. وقال الداودي: هو القصدير.

وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلاً لأنه يسلم رؤيا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئاً فكان كاذباً والكذب إنما هو من الشيطان، وقد قال: «إن الحلم من الشيطان» كما مضى في حديث أبي قتادة، وما كان من الشيطان فهو غير حق فصلت بعض الحديث بعضاً. قال: ومعنى العقد بين الشيعتين أن يفشل إحداهما بالأخرى، وهو ما لا يمكن عادة، قال: ومناسبة الوحيد المذكور للكاذب في منامه وللمصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فادخل بكلية صورة لم تقع كما ادخل للمصور في الوجود صورة ليست بحقيقية، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح، فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمراً لطيفاً وهو الاتصال المبرح به بالمقد بين الشيعتين، وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمراً شديداً وهو أن يتم ما خلقه بزعمه بنفخ الروح، ووقع وعيد كل منهما بأنه يحلب حتى يفعل ما كلف به وهو ليس بفاعل، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الدوام، قال: والحكمة في هذا الوعيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة، وأن الثاني نازع الخلق في قدرته، وقال في مستمع حديث من يكره استماعه: يدخل فيه من دخل مترله وأخلق بابه وتحدث مع غيره فإن قرية حاله تدل على أنه لا يريد للأجني أن يستمع حديثه فمن يستمع إليه يدخل في هذا الوعيد، وهو كمن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوعيد فيه وأنهم لو فقهوا حبه لكانت هدراً قال: ويستثنى من عموم من يكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهراً وهناك من يكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرية الحلال وهي المظهر تقتضي علم الكرامة فيسوغ الاستماع، قال: وفي الحديث أن من خرج عن وصف النبوة استحق العقوبة بقدر خروجه، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يعذر بجهله وكذا من تأول فيه تأويلاً باطلاً، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال. ومن اللطائف ما قال فيه: إن اختصاص الشيع، بذلك لما في النام من الشعور بما دل عليه فصلت للناسبه بينهما من جهة الاشتقاق.

قوله: (وقال قتبية إرج) وقع لنا في نسخة كتية عن أبي حوارة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه عن النسائي ولفظه «عن أبي هريرة قال: من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طريقي شعيمة، ومن استمع الحديث، ومن صور» الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي حوارة بهذا السند كذلك موقوفاً، وقد أخرج أحد والنسائي من طريق همام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوعاً ولكن اقتصر منه النسائي على قوله «من صور».

قوله: (وقال شعبة عن أبي هاشم الرواسي) بضم الرواء وتشديد الميم اسمه يسمى بن دينار، ووقع في رواية المستملي والسرخسي عن أبي هشام وهو غلط.

قوله: (قال أبو هريرة) قوله من صور صورة، ومن لحلم، ومن استمع) كذا في الأصل اختصاراً اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة، وقد وقع لنا موصولاً في مستخرج الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند اقتصر على قوله من أبي هريرة «من لحلم» ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه «من لحلم كاذباً كلف أن يعقد شعيرة».

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن شامير، خالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان، وخالد شيخه هو الحذاء.

قوله: (من استمع، ومن لحلم، ومن صور نحوه) قلت كذا اختصره، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وهب بن بليق عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرضه ولفظه «من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صلب في أذنه الأنك، ومن لحلم كلف أن يعقد شعيرة يحلب بها وليس بفاعل، ومن صور صورة علب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل» ثم أخرجه الإسماعيلي من طريق وهب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً.

قوله: (تابعه هشام) يعني ابن حسان (عن عكرمة عن ابن عباس قوله) يعني موقوفاً.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا علي بن مسلم) هو الطوسي، نزيل بغداد مات قبل البخاري بثلاث سنين، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد أدركه البخاري بالنس ومات قبل أن يرحل البخاري، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه: قال ابن المديني صدوق، وقال يحيى بن معين في حديث عندي ضعيف، وقال الدارقطني خالف فيه

البخاري الناس وليس بمتروك، قلت: عمدة البخاري فيه كلام شيخه علي، وأما قول ابن معين فلم يفسره ولمله عني حديثاً معيناً، ومع ذلك فما أخرج له البخاري شيئاً إلا وله فيه متابع أو شاهد، فأما المتابع فأخرجه أحد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد الله بن دينار به وأتم منه ولفظه «أفري القرى من ادعى إلى غير أبيه، وأفري القرى من أرى عينه ما لم ير» وذكر ثالثة وسنده صحيح، وأما شاهده فمضى في متابع قرش من حديث وثالة بن الأسقع بلفظ «إن من أعظم القرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يري عينه ما لم ير» وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عند أحد، وقد تقدم بيان ذلك هناك.

قوله: (إن من أفري القرى) أفري أفضل تفصيل أي أعظم الكذبات، والقرى بكسر الفاء والقصر جمع قرية، قال ابن بطال: القرية الكلية العظيمة التي يتجنب منها، وقال الطبري: فأرى الرجل عينه وصفهما بما ليس فيهما، قال: ونسبة الكذبات إلى الكذب للمبالغة نحو قولهم ليل الليل.

قوله: (أن يري) بضم أوله وكسر الراء.

قوله: (عينه ما لم ي) كذا في بعض النسخ، ووقع في بعض النسخ «ما لم يريا» بالثنية، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينه مع إيهما لم يريا شيئاً أنه أخبر عنهما بالرؤية وهو كاذب، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله.

٤٦ - باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: لَقَدْ كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا فَخَرَجْتُ، حَتَّى سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: وَأَنَا كُنْتُ أَرَى الرُّؤْيَا تُخْرِجُنِي، حَتَّى سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَحِبُّ فَلَا يَحْدِثْ بِهِ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّعْ بِاللَّهِ مِنْ حُرْمَتِهِ، وَمِنْ حُرْمَةِ الشَّيْطَانِ، وَلْيُخْلِجْ ثَلَاثًا، وَلَا يَحْدِثْ بِهَا أَحَدًا، فَإِنَّهَا كُنْ تَضُرُّهُ». (رواج: ٢٣٩٢. أخرجه مسلم: ٢٢٦٩).

٧٠٤٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالشَّرْكَازِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا، فَإِنَّهَا مِنَ اللَّهِ، فَلْيَتَوَضَّعْ بِاللَّهِ عَلَيْهَا وَلْيُخْدِثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَتَوَضَّعْ مِنْ حُرْمَتِهَا، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا كُنْ تَضُرُّهُ».

قوله: (باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين، لكن في الترجمة «فلا يخبر» ولفظ الحديث «فلا يحدث» وهما متقاربان، وذكر فيه حديثين:

الأول:

قوله: (عن عبد ربه بن سعيد) هو الأنصاري أشو يحيى، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (لقد كنت أرى الرؤيا فخرجتني) عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلمة «كنت أرى الرؤيا أخرى منها غير أنني لا أزل» قال النووي: معنى أخرى وهو بضم الحزنة وسكون المهملة وفتح الراء أحمر تخو في مظهرها في ظني، يقال عري بضم أوله وكسر ثانيه خففاً يبرى بفتحين إذا أصابه عراء بضم ثم فتح ومد وهو نفخ الحصى، ومعنى لا أزل وهو يزي ويستم ثقيلة اتلفت من برد الحصى، ووقع مثله عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال «ألقى منها شدة» بل «أخرى منها» وفي رواية سفيان عن الزهري «غير أنني لا أعود» وعند مسلم أيضاً من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة «إن كنت لأرى الرؤيا أثقل علي من جبل».

قوله: (حتى سمعت أبا قتادة يقول: وأنا كنت أرى الرؤيا) في رواية المستملي «لأرى» بزيادة اللام، والأولى أولى.

قوله: (ولا يحدث بها إلا من يحب) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يحب قد يفسرها له بما لا يجب إما بغضا وإما حسداً فقد تقع عن تلك الصفة، أو يتمجل لنفسه من ذلك حزناً ونكداً، فإسار بترك تحديث من لا يجب بسبب ذلك.

الحديث الثاني حديث أبي سعيد:

قوله: (حدثنا ابن أبي حازم والدارودي) تقدم في «باب الرؤيا من الله» أن اسم كل منهما عبد العزيز.

قوله: (حدثنا يزيد بن عبد الله) زاد في رواية المستملي «ابن إسامة بن الهاد الليثي» وقد تقدم في شرح الحديث في الباب المشار إليه.

٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب

٧٠٤٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً تَطْلُعُ السُّنَنَ وَالْفَلَاسَ، فَأَرَى النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا، فَأَلْمَسْتُكَزَّ وَالْمُسْتَقِيلَ، وَإِذَا سَبَّ وَأَصِيلَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ، فَارَكَّةً أَخَذَتْ بِهِ قَهْلُوتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ قَهْلًا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ قَهْلًا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ قَهْلًا بِهِ، ثُمَّ وَحِلَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَابِي أَنْتَ، وَاللَّهِ لَقَدْ خَشِيتُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَه: «أَعْرِضْهَا». قَالَ: أَمَا الظُّلَّةُ لِلْإِسْلَامِ، وَأَمَا اللَّيْثُ يَطْلُعُ مِنَ الْفَلَاسِ وَالسُّنَنَ لِقَارِقَاتٍ، خِلَافَتُهُ تَطْلُعُ، فَأَلْمَسْتُكَزَّ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْمُسْتَقِيلَ، وَأَمَا السَّبُّ الْوَأَصِيلَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ، تَأْخُذُ بِهِ قَهْلُوتَ وَاللَّهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ [مِنْ قَهْلُوتَ] قَهْلُوتَ بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ قَهْلُوتَ بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ رَجُلٌ [آخَرُ] قَهْلُوتَ بِهِ، ثُمَّ يُوَحِّلُ لَهُ قَهْلُوتَ بِهِ، فَأَخْبَرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَابِي أَنْتَ، أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا». قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِأَلْيِّ أَخْطَأْتُ، قَالَ: «لَا تَقْسِمُ». [نهى في الإيمان والبلور، باب: ٩. أخرجه مسلم: ٢٢٦٩].

قوله: (باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب) كنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ «ذكر حديثاً فيه «والرؤيا لأول عابر» وهو حديث ضعيف فيه يزيد الراشي، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي زرين المقيلي رفعه «الرؤيا على رجل طائر ما لم تعب فإذا عبرت وقعت» لفظ أبي داود، وفي رواية الترمذي «سقطت» وفي مرسل أبي قلابة عند عبد الرزاق «الرؤيا تقع على ما يمر، مثل ذلك رجل وقع رجله فهو ينتظر متى يضعها» وأخرجه الحاكم موصلاً بذكر أنس، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء «كان يقال الرؤيا على ما أولت» وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت: «كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف بعني في التجارة فأتته رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي غائب وتركني حملاً، فأرأيت في المنام أن سارية بعني تكسرت وأني ولدت غلاماً أحمر فقال: خير، يرمع زوجك إن شاء الله صلحاً وتلدن غلاماً براً» فذكرت ذلك ثلاثاً، فجاءت رسول الله ﷺ غائبة، فسألته فأخبرني بثلثها، فقلت: لئن صدقت رؤياك ليموت زوجك وتلدن غلاماً فأجابه فقعدت على فخذه، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «مه يا عائشة! إذا ميرت للمسلم الرؤيا فأعبرها على خير، فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها» وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبي رباح قال «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني رأيت كأن جازي بعني تكسر وكان زوجها غائباً فقال، قال الله عليك زوجك، فرجع سلفاً» الحديث، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذي عبر بها الرؤيا الأخيرة، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع، فأشار البخاري إلى تخصيص ذلك ما إذا كان العابر مصيباً في تعبيره، وأخذ من قوله ﷺ «لأي بكر في حديث الباب» أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً» فإنه يؤخذ منه أن الذي أخطأ فيه لو يئنه له لكان الذي يئنه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول. قال أبو عبيد وغيره: معنى قوله «الرؤيا لأول عابر» إذا كان العابر الأول عالماً فبصر فاصاب وجه التعبير، وإلا فهي لمن

أصاب بعينه، إذ ليس المدار إلا على إصابة العصاب في تعبير المنام، ليتوصل بذلك إلى مراد الله فيما ضربه من المثل، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره، وإن لم يصب فليسأل الثاني، وعليه أن يجير ما عنده ويصير ما جهل الأول. قلت: وهذا التأويل لا يساعده حديث أبي زرين «أن الرؤيا إذا عبرت وقعت» إلا أن يدعي تخصيص «عبرت» بأن عابرها يكون عالماً مصيباً، فيكره عليه قوله في الرؤيا المكروهة «ولا يحدث بها أحداً» قد تقدم في حكمة هذا الحديث أنه ربما فسرها تفسيراً مكروهاً على ظاهرها مع احتمال أن تكون عبورية في الباطن قطع على ما فسر، ويمكن الجواب أن ذلك يتعلق بالرأي، فله إذا قصها على أحد فسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره عن مصيب فلا يتحتم وقوع الأول بل يقع تأويل من أصاب فإن قصر الرأي فلم يسأل الثاني وقعت على ما فسر الأول. ومن أدب للمعمر ما أخرجه عبد الرزاق «عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى، فإذا رأى أحدكم رؤيا قصها على أخيه فليقل: خير لنا وشر لأعدائنا» ورواه ثقات ولكن سنده منقطع. وأخرج الطبراني والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن زمل الجهمي بكسر الزاي وسكون الميم بعلماً لا م ولا يعم في الرواية وسماه أبو عمر في «الاستيعاب» عبد الله قال «كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح قال: هل رأى أحد منكم شيئاً؟ قال ابن زمل: قلت أنا يا رسول الله، قال: خيراً تلقاه وشرّاً ترواه، وغيرنا قال وشر على أعدائنا والحسد لله رب العالمين، أقصص رؤياك» الحديث وسنده ضعيف جداً. وذكر أئمة التعبير أن من أدب الرأي أن يكون صادق الوجه وأن ينام على وضوء وعلى جنبه الأيمن وأن يقرأ عند نومه والشمس والليل والين وسورة الإخلاص والمعوذتين ويقول: اللهم إني أحوذ بك من سيء الألام، واستجير بك من تلاعب الشيطان في القطة والمنام اللهم إني أسألك رؤيا سالمة صادقة نافعة حافظة غير منسية، اللهم أرني في منامي ما أحب. ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا حذو ولا جاهل. ومن أدب العابر أن لا يعبرها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل.

قوله: (عن يونس) هو ابن يزيد الأيلي، ولم يقع في من رواية الليث عنه إلا في البخاري. وقد عسر على أصحاب المستخرجات كالإسماعيلي وأبي نعيم وأبي عوانة والبرقاني فأخرجوه من رواية ابن وهب وأخرجه الإسماعيلي أيضاً من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثهم عن يونس.

قوله: (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) في رواية ابن وهب «أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره».

قوله: (أن ابن عباس كان يحدث) كذا لأكثر أصحاب الزهري، وتردد الزبيدي هل هو عن ابن عباس أو أبي هريرة. واختلف على سفیان بن عيينة ومعمّر فأخرج مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الله بن ابن عباس أو أبي هريرة، قال عبد الرزاق: كان معمر يقول أحياناً عن أبي هريرة وأحياناً يقول عن ابن عباس وهكذا ثبت في «مصنف عبد الرزاق» رواية إسحاق الدبري، وأخرجه أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى اللخلي عن عبد الرزاق فقال فيه «عن ابن عباس قال: كان أبو هريرة يحدث» وهكذا أخرجه البزار عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق وقال: لا تعلم أحدًا قال عن عبد الله بن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن معمر، ورواه غير واحد فلم يذكروا أبا هريرة انتهى. وأخرجه اللخلي في «الملل» عن إسحاق بن إبراهيم بن رافعه عن عبد الرزاق فاقصر على ابن عباس ولم يذكر أبا هريرة وكذا قال أحد في مسنده «قال إسحاق عن عبد الرزاق كان معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعة يكتب فيه من الزهري» كما ذكرناه، وكان لأشك فيه بعد ذلك، وأخرجه مسلم من طريق الزبيدي «أخبرني الزهري عن عبد الله بن ابن عباس أو أبا هريرة» هكذا بالمشك، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفیان بن عيينة مثل رواية يونس، وذكر الحميدي أن سفیان بن عيينة كان لا يذكر فيه ابن عباس، قال فلما كان في آخر زمانه أتته فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق الحميدي هكذا، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوعباً حيث ذكره المصنف في «باب رؤيا بالليل» وبالله التوفيق. قال الذهلي: المحفوظ رواية الزبيدي، وصنع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه، وقد جزم بذلك في الإيمان والبلور حيث قال «وقال ابن عباس قال النبي ﷺ لأي بكر: لا تقسم» فيجزم بأنه عن ابن عباس.

قوله: (أن رجلاً لم اتق على اسمه، ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كير عن الزهري ولفظه «أن رسول الله ﷺ كان بما يقول لأصحابه: من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له، فجاء رجل فقال «قال القرطبي معنى قوله «فليقصها» لذكر قصتها وبيح جزئياتها حتى لا يترك منها شيئاً» من قصص الأثر إذا ابتعت،

وأعبرها أي أفسرها. ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند

قوله: (وأما السبب إلخ) في رواية سفيان بن حسين «وأما السبب فما أنت عليه تعلمو فيعلبك الله».

قوله: (ثم يأخذ به رجل) زاد سفيان بن حسين وابن وهب «من بعدك» زاد سفيان بن حسين: «على منهاجك».

قوله: (ثم يأخذ به) في رواية سفيان بن حسين «ثم يكون من بعدكما رجل يأخذ مأخذكما».

قوله: (ثم يأخذ به رجل) زاد ابن وهب «آخر».

قوله: (فيقطع به ثم يوصل له فيطو به) زاد سفيان بن حسين «فيعله الله».

قوله: (فاخبرني يا رسول الله بأي أنت أصبت أم أخطأت) في رواية سفيان «هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت».

قوله: (أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين «أصبت وأخطأت».

قوله: (قال فوالله) زاد ابن وهب «يا رسول الله» ثم اتفقا (لتحدثني بالذي أخطأت) في رواية ابن وهب «ما الذي أخطأت» وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه «فقال أبو بكر أئتمت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت» وفي رواية معمر ملة كله قال «ما الذي أخطأت» ولم يذكر الباقي.

قوله: (قال لا تقسم) في رواية ابن ماجه «فقال النبي ﷺ لا تقسم يا أبا بكر» ومثله لمعمر لكن دون قوله «يا أبا بكر» وفي رواية سليمان بن كثير «ما الذي أصبت وما الذي أخطأت؟ فأبى أن يجيره» قال الدلاوي: قوله «لا تقسم» أي لا تكرر يمينك فإني لا أخبرك وقال المهلب: توجيه تعبير أبي بكر أن الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل، وكذلك الإسلام بقي الأذى وينعم به للمؤمن في الدنيا والآخرة، وأما العسل فإن الله جعله شفاء للناس وقال تعالى إن القرآن ﴿شفاء لما في الصدور﴾ [يونس: ٥٧] وقال أنه ﴿شفاء ورحمة للمؤمنين﴾ [الإسراء: ٨٢] وهو حلوا على الأسماك كحلالة العسل في اللقاق، وكذلك جاء في الحديث: إن في السمن شفاء قال القاضي عياض: وقد يكون عبر الظلة بذلك ما نطقت العسل والسمن للذين عيرهما بالقرآن، وذلك إما كان عن الإسلام والشريعة، والسبب في اللغة الحبل والعهد والميثاق، والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصاً.

قال المهلب: وموضع الخطأ في قوله «ثم وصل له» لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر «له». قلت: بل هذه اللفظة وهي قوله «له» وإن سقطت من رواية الليث عند الأصمعي وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذلك في رواية النسفي، وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند مسلم وغيره، وفي رواية معمر: عند الترمذي، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي حنيفة كلهم عن الزهري، وزاد سليمان بن كثير في روايته «فوصل له فاقطع» ثم بنى المهلب على ما توهمه فقال: كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرقيا ولا يذكر الوصول له فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى. وقد عرفت أن لفظة «له» ثابتة في نفس الخبر، فالمنع على هذا أن عثمان كاد يقطع عن اللحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التي أنكروها فغير عنها بانقطاع الحبل، ثم وقفت له الشهادة فاقطع بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فاقطع فالتحق بهم، فلم يتم في تبين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه المهلب. والمعجب من القاضي عياض فإنه قال في «الإكمال» قبل خطوه في قوله «فيوصل له» وليس في الرقيا إلا أنه يوصل وليس فيها «له» ولذلك لم يوصل لثمان وإخا وصلت الخلافة لعلي، وموضع التعجب سكوته عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي «له» ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه، ثم قال: وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضاً لم تفسره، وقال الإسكافي: قيل السبب في قوله «واقطعت بعضاً» أن الرجل ما قص على النبي ﷺ ربه كان النبي ﷺ أحق بتبشيرها من غيره، فلما طلب تبشيرها كان ذلك خطأ فقال «أخطأت بعضاً» لهذا المعنى، والمراد بقوله «قيل» ابن تيمية فإنه القائل لذلك فقال: إنما أخطأ في مبادرته بتبشيرها قبل أن يأمر به، ووافقه جماعة على ذلك، وتعقبه النووي تبعاً لغيره فقال: هذا فاسد، لأنه ﷺ قد أذن له في ذلك وقال أعبرها.

قوله: (إني رأيت) كذا للأكثر، وفي رواية ابن وهب «إني أرى» كأنه لقوة تخففه الرقيا كانت ممثلة بين عيني حتى كأنه يراها حيث.

قوله: (ظلة) بضم الظاء المجعدة أي سحابة لها ظل وكل ما اظلم من سقفة وغوها يسمى ظلة قاله الخطابي. وقال ابن فارس: الظلة أول شيء يظلل زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي حنيفة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه «بين السماء والأرض».

قوله: (تنطفئ السمن والعسل) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناها تنظف بقاف وطاء مضمومة ويجوز كسرهما يقال تنظف الماء إذا سال. وقال ابن فارس: ليلة نظرف أمطرت إلى الصباح.

قوله: (فأرى الناس يتكفون منها) أي يأخذون بانكفهم، وفي رواية ابن وهب «بأيديهم» قال الخليل: تكفف بسط كفه ليأخذ، ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر «يستقون» بمهمله ومثناة وقاف أي يأخذون في الأسقية، قال القرطبي: يشتمل أن يكون معنى «يتكفون» يأخذون كفايتهم وهو البني بقوله بعد ذلك «فالمستكر والمستقل» قلت: وما أدري كيف جوز أخذ كفى من كففه، ولا حجة فيما احتج به لا سيأتي.

قوله: (فالمستكر والمستقل) أي الأخذ كثيراً والأخذ قليلاً، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولا همزة وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد «لمن بين مستكر ومستقل وبين ذلك».

قوله: (وإذا سبب) أي حبل.

قوله: (وأصل من الأرض إلى السماء) في رواية ابن وهب وأبو سبياً وأصلاً من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير «ورأيت لها سبياً وأصلاً» وفي رواية سفيان بن حسين «وكان سبياً في من السماء».

قوله: (فأراك أخذت به لعلوت) في رواية سليمان بن كثير «فأعلاك الله».

قوله: (ثم أخذ به) كذا للأكثر، ولبعضهم «ثم أخذه» زاد ابن وهب في روايته «من بعده» وفي رواية ابن عيينة وابن حسين «من بعدك» في الموضعين.

قوله: (فعلها) زاد سليمان بن كثير «فأعلاك الله» وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين.

قوله: (ثم أخذ به رجل آخر فاتقطع) زاد ابن وهب هنا «به» وفي رواية سفيان بن حسين «ثم جاء رجل من بعدكم فاتخذ به فقطع به».

قوله: (ثم وصل) في رواية ابن وهب «فوصل له» وفي رواية سليمان «فقطع به ثم وصل له فاقطع» وفي رواية سفيان بن حسين «ثم وصل له».

قوله: (بأي أنت) زاد في رواية معمر «وأمي».

قوله: (والله لقد عني) بتشديد النون، وفي رواية سليمان «أثقلت لي».

قوله: (فأعبرها) في رواية ابن وهب «فلاعبرها» بزيادة التأكيد باللام والنون، وغوهر في رواية معمر، ومثله في رواية الزبيدي.

قوله: (فأعبرها) في رواية سفيان عند ابن ماجه «عبرها» بالتشديد، وفي رواية سفيان بن حسين «فأذن له» زاد سليمان «وكان من أعبر الناس للرقيا بعد رسول الله ﷺ».

قوله: (وأما الظلة فالإسلام) في رواية ابن وهب وكذا لمعمر والزبيدي «ظلة الإسلام» ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها.

قوله: (فألقا قرآن حللته تنطفئ) في رواية ابن وهب «حللته ولينه» وكذا في رواية سفيان ومعمر، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال «وأما العسل والسمن فالقرآن في حلالة العسل ولين السم».

قوله: (فالمستكر من القرآن والمستقل) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا «وأما ما يتكفف الناس من ذلك» وفي رواية سفيان «فالأخذ من القرآن كثيراً وقليلاً» وفي

قلت: أنه جعل السبب الحق وعشمان لم يقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فافصلت لأبي بكر ولعمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلاه الله ولحق بأصحابه. قال: وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال: من الذي يعرفه، ولئن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتعبير خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم، فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك. وقال الكرماني: إنما أقدموا على تعيين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يبينه لأنه كان يلزم من تعيينه مفسدة إذ ذلك فزاله بعده، مع أن جميع ما ذكره إنما هو بطريق الاحتمال ولا يجزم في شيء من ذلك. وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني: للعابر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره، وكيف يستطيع خلق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب غير أنه يستحب لمن لا يتدبر في علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك في أمته ودينه. قلت: وهذا مبني على تسليم أن المرامي تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يعبرها العارف، وما للمانع أنها تنسخ على وفق ما يعبرها أول عابر، وأنه لا يستحب إيراد القسم إذا كان فيه مفسدة وفيه أن من قال أقسم لا كفارة عليه، لأن أبا بكر لم يزد على قوله « أقسمت » كما قاله حياض، ورده النووي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قاله فرواه بأمر رسول الله ﷺ تعدياً، وهذا صريح محين. قلت: وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان والتدوير. قال ابن التين: فيه أن الأمر بإيراد القسم خاص بما يجوز الإطلاع عليه، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لكونه سالماً لا لا يجوز الإطلاع عليه لكل أحد. قلت: فيحتمل أن يكون منه ذلك كما سألناه جواراً وأن يكون أعلمه بذلك سراً، وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تغييرها وترك إغفال السؤال عنه، ونفسيها لما تشتمل عليه من الإطلاع على بعض الغيب وأسرار الكائنات قال ابن هبيرة: وفي السؤال من أبي بكر أولاً وأخيراً وجواب النبي ﷺ دلالة على انبساط أبي بكر معه وإدلاله عليه. وفيه أنه لا يعبر الرؤيا إلا عالم ناصح أمين حبيب وفيه أن العابر قد يخطئ وقد يصيب، وأن للعالم بالتعبير أن يسكت عن تغيير الرؤيا أو بعضها عند رجحان الكتمان على الذكر. قال المذهب: وعلمه إذا كان في ذلك حرم، فاما لو كانت مخصصة بواحدة فلا بأس أن يغيره ليعيد الصبر ويكون على أمة من نزول الحادثة. وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلصت نيته وأمن المحب، وكلام العالم بالمعلم بمحضرة من هو أعلم منه إذا أذن له في ذلك صريحاً أو ما قام مقامه، ويؤخذ جواز مثله في الإفتاء والحكم، وأن التلميذ أن يقسم على معلمه أن يفيد الحكم.

٤٨ - باب تغيير الرؤيا بقدر صلاة الصبح

٧٠٤٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ، أَنَّهُ هِشَامُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ: قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَمْنِي - مِمَّا يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ: « هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا؟ ». قَالَ: فَقُصَّ عَلَيْهِ مِنْ شَاءَ اللَّهِ أَنْ يَقُصَّ، وَأَنَّهُ قَالَ: ذَاتَ غَدَاةٍ: « إِنَّهُ أَتَانِي الثَّلَاثَةُ آتِيَانِ، وَإِلَهُمَا الْبَقَالِيُّ، وَإِلَهُمَا قَالَا لِي: أَنْطَلِقْ، وَإِنِّي أَنْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، وَإِنَّا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصُخْرَةٍ، وَإِذَا هُوَ يُهَوِّي بِالصُّخْرَةِ لِرَأْسِهِ قَيْطُحُ رَأْسَهُ، فَيَنْطَلِقُ الْخَجَرُ مَا هُنَا، فَيَنْجُ الْخَجَرُ قَائِلَهُ، فَلَا يَرِجُجُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصِغَّ رَأْسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَبْعُدُ عَلَيْهِ يَقْفُلُ بِوَيْفَلٍ مَا قَفَلَ بِوَيْفَلِ الْمَرْءِ الْأَوَّلَى.

قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَبْحَثَانِ اللَّهُ مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: أَنْطَلِقْ أَنْطَلِقْ.

[قَالَ:] فَانْطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَطَقٍ لِقَفَاهُ، وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِكُلُوبٍ مِنْ حَيْدِهِ، وَإِذَا هُوَ يَأْتِي أَحَدَ جِغِي وَجْهِهِ فَيَشْرِبُ شِدْقَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَمَنْخَرَهُ إِلَى قَفَاهُ، وَغَيْبَهُ إِلَى قَفَاهُ - قَالَ: وَرَبَّمَا قَالَ أَبُو زَيْدٍ - فَبَشَّرَ قَالَ: ثُمَّ يَنْحَوِلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ يَقْفُلُ بِوَيْفَلٍ مَا قَفَلَ بِالْجَانِبِ الْأَوَّلِ، فَمَا يَفُورُ مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ حَتَّى يَصِغَّ ذَلِكَ الْجَانِبُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَبْعُدُ عَلَيْهِ يَقْفُلُ بِوَيْفَلٍ مَا قَفَلَ الْمَرْءُ الْأَوَّلَى.

قلت: مراد ابن تقيّة أنه لم يأذن له ابتداء بل بأمر هو فسأل أن يأذن له في تغييرها فأذن له فقلت أخطأت في مبادرتك للسؤال أن تتولى تغييرها، لا أنه أراد أخطأت في تغييرك، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يتبادر للسمع من جواب قوله « هل أصبت » فإن الظاهر أنه أراد الإصباة والخطأ في تغييره لا لكونه التمس التغيير، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأئمة يظهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا، أي أخطأت في بعض تأويلك قلت ويؤيد توبع البخاري حيث قال « من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب » ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الأصيلي والداودي نحو ما نقله الإسماعيلي ولفظهم: أخطأ في سؤاله أن يعبرها، وفي تغييرها لها بمحضرة النبي ﷺ. وقال ابن هبيرة: إنما كان الخطأ لكونه أقسم ليعبرها بمحضرة النبي ﷺ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه. وأما قوله « لا تقسم » فممنه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته. قال: والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله ﷺ ما يقول فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله ﷺ.

قال ابن التين: وقيل أخطأ لكون المذكور في الرؤيا شيئين العمل والسمن ففسرهما بشيء واحد، وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن والسنة، ذكر ذلك عن الطحاوي. قلت: وحكاية الخطيب عن أهل العلم بالصغير، وجزم به ابن العربي فقال: قالوا هنا وهم أبو بكر فإنه جعل السمن والعمل معنى واحداً وهما معنيان القرآن والسنة. قال: ويحتمل أن يكون السمن والعمل العلم والعمل، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ، وأهد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي بما أخرجه أحد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « رأيت فيما يرى النائم كان في إحدى أصبعي سمناً وفي الأخرى سمناً فلففهما، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: تقرأ الكتابين التوراة والفرقان وكان يقرأهما ». قلت: ففسر العمل بشيء والسمن بشيء، قال النووي: قيل إنما لم ير النبي ﷺ قسم أبي بكر لأن إيراد القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة فإن وجد ذلك فلا إيراد ولعل المفسدة في ذلك ما علمه من سبب انقطاع السبب بعثمان وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فكروا خوفاً شيوخها، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب للزم منه أن يورثه بين الناس لباعدته، ويحتمل أن يكون خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين، فلو أبر قسمه للزم أن يمتنع ولم يبرم بذلك إذ لو عينهم لكان نصاً على خلافتهم، وقد سبقت مشية الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة. وقيل هو علم غيب فجاز أن يختص به ويخفيه عن غيره، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تغيير الرؤيا مرجه الظن، والظن يخطئ ويصيب، وقيل ما أراد الاستبداد ولم يصح خبره فبأن جاز منه ما يستفاد فكان للسمع كاتسابه له على ذلك.

قلت: وجب ما تقدم من لفظ الخطأ والتوهم والتأنيب وغيرهما إنما أسكبه عن قائله ولست راضياً بإطلاقه في حق الصديق، وقيل الخطأ في خلق عشمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على إخلاعه بنفسه، وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فيقطع به ثم يوصل له، وعشمان قد قتل قهراً ولم يخلص نفسه فالصواب أن يجعل وصله على ولاية غيره، وقيل يحتمل أن يكون ترك إيراد القسم لما يدخل في النفوس لاسيما من الذي انقطع في يده السبب وإن كان وصل، وقد اختلف في تفسير قوله « قطع » فقيل معناه قتل، وأنكره القاضي أبو بكر بن العربي. فقال: ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلل بل بجهة عدواة مخصصة وقتل عشمان كان من الجهة التي علا بها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال: وقوله « ثم وصل » يعني بولاية علي فكان الحبل موصلاً ولكن لم ير فيه علواً، كذا قال، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في « فتيج الزركشي » ما نصه: والذي انقطع به ووصل له هو عمر، لأنه لما قتل وصل له بأهل الشورى وعشمان، كذا قال، وهو مبني على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط، وهو اختصار من بعض الرواة. وإلا فمئذ الجمهور ثلاثة، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم. قال ابن العربي: وقوله « أخطأت بعضاً » اختلف في تعيين الخطأ قليل: وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتمل النبي ﷺ مكانه منه، قلت: تقدم البحث فيه. قال: وقيل أخطأ لقسمه عليه، وقيل لجملة السمن والعمل معنى واحداً وهما معنيان وأبدوه بأنه قال أخطأت بعضاً وأصبت بعضاً ولو كان الخطأ في التقسيم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا. وقال ابن الجوزي: الإشارة في قوله « أصبت وأخطأت » بتغيير الرؤيا، وقال ابن العربي: بل هذا لا يلزم أنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض. ثم قال ابن العربي: وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الظلة والسمن والعمل القرآن والسنة، وقيل: وجه

قَالَ: قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.
فَانْطَلَقْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى بَيْتِ الشُّورِ - قَالَ: وَاحْسِبْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ - فَإِنَّا فِيهِ

لَقَطٌ وَأَصْوَاتٌ، قَالَ: فَاظْلَمْنَا فِيهِ، فَإِنَّا فِيهِ رَجُلَانِ وَرِسَاءٌ غُرَاءُ، وَإِنَّا هُمْ يَأْتِيهِمْ
لَهَبٌ مِنْ أَسْفَلِ مِنْهُمْ، فَإِنَّا أَنَاهُمْ ذَلِكَ النَّهَبُ حَوَاحِي.

قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

قَالَ: فَاظْلَمْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ - حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ - احْمَرَّ مِنْهُ
الدَّمُ، وَإِنَّا فِي النَّهَرِ رَجُلٌ سَابِغٌ يَسْبِغُ، وَإِنَّا عَلَى حِطِّ النَّهَرِ رَجُلٌ قَدْ جَنَحَ
عِنْدَهُ جِجَارَةٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّا ذَلِكَ السَّابِغُ يَسْبِغُ مَا يَسْبِغُ، ثُمَّ يَأْتِي ذَلِكَ الَّذِي قَدْ
جَمَعَ عِنْدَهُ الْحِجَارَةُ، فَيَقْرَأُ لَهُ قَائِمَةٌ حِجَارًا فَيَنْطَلِقُ يَسْبِغُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ
كُلَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ فَرَأَى لَهُ قَائِمَةٌ حِجَارًا.

قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

قَالَ: فَاظْلَمْنَا، فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِهَ الْمَرْأَةَ، كَاخَرَهُ مَا أَنْتَ رَاءٍ وَرَجُلًا
مَرْأَةً، وَإِنَّا عِنْدَهُ نَارٌ يَحْشُهَا وَيَسْنَى حَوَاحِي.

قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

فَاظْلَمْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْحَةٍ مُعْتَمِدَةٍ فِيهَا مِنْ كُلِّ لَوْنٍ الرِّيحُ، وَإِنَّا تَمِنْ
ظَهْرِي الرُّوحَةَ رَجُلٌ طَوِيلٌ، لَا أَكْأَدُ أَرَى رَأْسَهُ طَوِيلًا فِي السَّمَاءِ، وَإِنَّا حَوْلَ
الرُّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وَلَدَانِ وَأَنْهَمُ قَطُّ.

قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَذَا؟ قَالَ: قَالَا لِي: انْطَلِقْ انْطَلِقْ.

قَالَ: فَاظْلَمْنَا فَأَتَيْنَا إِلَى رَوْحَةٍ عَظِيمَةٍ، لَمْ أَرِ رَوْحَةً قَطُّ أَكْثَمَ مِنْهَا وَلَا
أَحْسَنَ.

قَالَ: قَالَا لِي: أَرِقْ فِيهَا قَالَ: فَأَرَقْنَا فِيهَا، فَأَتَيْنَا إِلَى عَيْنِيَّةٍ مَتْنِيَّةٍ بَلْبَسَ
فَضَبٌ وَكُنَ لِحْدِي، فَأَتَيْنَا بَابَ الْمَدِينَةِ فَاسْتَفْتَحْنَا فَفُتِحَ لَنَا فَدَخَلْنَا، فَظَلَمْنَا فِيهَا
رَجُلَانِ حِطْرٌ مِنْ خَلْفِهِمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ، وَحِطْرٌ كَالْبَحْرِ مَا أَنْتَ رَاءٍ.

قَالَ: قَالَا لَهُمَا: ادْخُرُوا فَقَرُّوا فِي ذَلِكَ النَّهَرِ، قَالَ: وَإِنَّا نَهَرٌ مُفْرَضٌ يَجْرِي
كَأَنَّ عَيْنَهُ الْمُخْفَضُ مِنَ الْيَاسْرِ، فَلَدَخُوا فَوَقَفُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِنَّمَا قَدْ دَخَبَ
ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ، فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صَوْرَةٍ.

قَالَ: قَالَا لِي: هَلِيهِ جَنَّةٌ عَذْنٌ وَهَذَاكَ مَنَزَلُكَ، قَالَ: فَسَمَا بِمَصْرِي صُعْدًا،
فَإِنَّا قَصْرٌ مِنْ الرَّمَاةِ الْبَيْضَاءِ.

قَالَ: قَالَا لِي: هَذَاكَ مَنَزَلُكَ، قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: بَارَكَا اللَّهُ فِيكُمَا ذَرَانِي
فَاذْخُلَا.

قَالَا: إِنَّا الْإِنْفَلَا، وَأَنْتَ ذَاخِلُهُ.

قَالَ: قُلْتُ لَهُمَا: فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِنْهُ التَّائِبَةَ عَجَبًا، فَمَا هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ؟

قَالَ: قَالَا لِي: إِنَّمَا إِنَّا مُنْغَرِّزُكَ، إِنَّمَا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِي آتَيْتَ عَلَيْهِ يَنْتَلِعُ
رَأْسَهُ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ قِرْأَتُهُ وَيَتَمَّ عَنْ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي آتَيْتَ عَلَيْهِ، يُخْرِضُ حِدْنَهُ إِلَى قَدَاءٍ، وَخُجْرَةٍ إِلَى قَدَاءٍ،
وَعُتْبَةٍ إِلَى قَدَاءٍ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَنْتَوِي مِنْ تَوْبِهِ، فَكَلِيبُ الْكَلْبَةِ يَنْتَلِعُ الْإِلَاقَ.

وَأَمَّا الرَّجُلَانِ وَالرِّسَاءُ الْفَرَاءُ اللَّيْنِ فِي بَيْتِ بَنَاءِ الشُّورِ، فَهُمُ الرَّمَاةُ وَالزَّوَالِي.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي آتَيْتَ عَلَيْهِ يَسْبِغُ فِي النَّهَرِ وَيَلْقَمُ الْحِجَارَةَ، فَإِنَّهُ أَكْبَلُ
الرَّمَاةِ.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْمَرْأَةَ، الَّذِي عِنْدَ النَّارِ يَحْشُهَا وَيَسْنَى حَوَاحِي، فَإِنَّهُ
مَالِكٌ خَازِنٌ جَهَنَّمَ.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِي الرُّوحَةِ فَإِنَّهُ إِبْرَاهِيمُ.

وَأَمَّا الْوَلَدَانِ اللَّيْنِ حَوَاطِ كُلُّهُنَّ مَوْتُونَ مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، قَالَ: قَالَا
بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ»
وَأَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا حِطْرًا مِنْهُمْ حَتَّى وَحِطْرٌ [مِنْهُمْ] قَبِيحًا، فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ
عَلِمُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرُ شَيْئًا، فَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (انظر في الصور، باب ١١).

أخرجه مسلم: ٢٢٧٥، القصة الأولى.

قوله: (باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه
عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال: لا تقصص
رواية على امرأة ولا تجرب بها حتى تطلع الشمس. وفيه إشارة إلى الرد على من قال من
أهل التعبير أن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن
العصر إلى قبل المغرب، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس، ولا
يختلف قولهم بكرامة تعبيرها في أوقات كرامة الصلاة. قال المهلب: تعبير الرؤيا عند صلاة
الصبح أولى من غيره من الأوقات لحظ صاحبها لما قرب عهده بها قبل ما يمرض له
نسيانها، ولحضور ذهن العاير وقلة شغله بالفكرة فيما يتعلق بعمامته ويعرف الرائي ما
يمرض له بسبب رؤيا فيستشعر بالخير ويحذر من الشر ويتأهب لذلك، فربما كان في الرؤيا
تحذير من مصيبة فيكف عنها، وربما كانت إنذار الأمر فيكون له متروكًا، قال: فهذه عدة
قواعد لتعريب الرؤيا أول النهار انتهى ملخصاً.

قوله: (حدثنا) في رواية غير أبي زرارة «حدثني».

قوله: (ومول) وزن محمد ميموز (ابن هشام أبو هاشم) كذا لأبي زرارة عن بعض
مشايخه وقال: الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي زرارة، وهو عن واقف كتبه اسم
أبيه، وكان صهر إسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته، ولم يخرج عنه البخاري عن
غير إسماعيل، وقد أخرجه البخاري عنه هذا الحديث هنا تاماً، وأخرجه في الصلاة قبل
الجمعة وفي أحاديث الأنبياء وفي التعبير عنه بهذا السند أطرافاً، وأخرجه أيضاً تاماً في
أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن إسماعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء، وأخرج
في الصلاة وفي التهجد وفي البيع وفي بسط الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الأنبياء وفي
الأدب عنه من السند للذكر أطرافاً، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن
حازم، وأخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن هشام، وأخرجه أيضاً عن محمد بن
جعفر بن عمر عنه عن عوف بن هشام.

قوله: (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو الذي يقال له ابن علي، وشيخه عوف هو
الأعرابي، وأبو رجاء هو المطاطري واسمه عمران، والسند كله بصريون.

قوله: (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بما يكثر أن يقول
لأصحابه) كذا لأبي زرارة عن الكشي، وله عن غيره بإسقاط يعني، وكذا وقع عند
الباقين، وفي رواية السفي. وكذا في رواية محمد بن جعفر «ما يقول لأصحابه» وقد تقدم
في بدء الرواية ما نقل ابن مالك أنها بمعنى «ما يكثر» قال الطبري قوله «ما يكثر» خبر كان
وما موصولة ويكثر صلتها والضمير الرابع إلى ما فاعل يقول و«أن يقول» فاعل يكثر
وهل رأى أحد منهم؟ هو للقول أي رسول الله ﷺ كأننا من النفر الذين كثر منهم هذا
القول، فوضع ما موضع من تخفيفاً وتعظيماً لجانيه، ونحوه كان رسول الله ﷺ يبيد
تعبير الرؤيا، وكان له مشارك في ذلك منهم، لأن الإكثار من هذا القول لا يصدر إلا ممن
تدرب فيه ووقى بإصابته كقولك كان زيد من العلماء بالبحر ومنه قول صاحب السجدة
ليوسف عليه السلام «نبتنا بتأويله إنا نراك من المحسنين» (يوسف: ٢٦) أي من
المجتمين في عبارة الرؤيا، وعلماء ذلك ما رأياه منه، هذا من حيث البيان وأما من حيث
التحري فيحتمل أن يكون قوله «هل رأى أحد منهم رؤيا» مبتدأ والمجر مقدم عليه على
تأويل هذا القول «ما يكثر رسول الله ﷺ أن يقول» ثم أشار إلى ترجيح الوجه السابق
وللتبادر هو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين.

قوله: (ليقص) بضم أوله وفتح القاف.

قوله: (ما شاء الله) في رواية يزيد فيقص عليه من شاء الله - وهو يفتح أوله
 وضم اللثام وهي رواية النسي، و«ما» في الرواية الأولى للمقصود «من» في الثانية
 للخاص، ووقع في رواية جرير بن حازم - فسأل يوماً قائلاً: هل رأى أحد رؤيا؟ قلنا: لا
 قلنا: لكن رأيت الليلة - قال الطبري: وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يصير لهم الرؤيا،
 فما قالوا ما رأينا شيئاً قال: أنتم ما رأيتم شيئاً لكني رأيته، وفي رواية أبي خلدة يفتح
 المعجمة وسكون اللثام واسمه خالد بن دينار عن أبي جراح عن سمرة - أن النبي
 دخل المسجد يوماً قائلاً: هل رأى أحد منكم رؤيا فحدثت بها، فلم يحدث أحد بشيء
 فقال: إني رأيته رؤيا فاسمعوا مني - أخرجه أبو عروبة.

قوله: «وأنه قال لنا ذات غداة لفظ «ذات» زائد أو هو من إضافة الشيء إلى اسمه، وفي رواية جبر بن حازم عنه «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه» وفي رواية يزيد بن هارون عنه «إذا صلى صلاة الغداة» وفي رواية وهب بن جبر عن أبيه عند مسلم «إذا صلى الصبح» وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال «صلى بنا رسول الله ﷺ يوماً صلاة الفجر فجلس» الحديث يطوله نحو حديث سمرة، والرواي له عن زيد ضعيف. وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأضرع عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول: هل رأى أحد الليلة رؤيا» وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال «خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال: إني رأيت الليلة رؤيا هي حق فاضفلوها» فلذلك حديثنا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة، لكن يظهر من سبيله أنه حديث آخر، فإن في أوله «أنني رجلا فأخذ يدي فاستمعني حتى أتني بطولاً وعراً فقال لي: لوقه، فقلت: لا أستطيع، فقال: إني سأسأله لك، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتها على درجة حتى استويت على سواء الجبلين، ثم انطلقتنا فإذا نحن برجال ونساء مشقة أشدناهم، فقلت من هؤلاء؟ قال: الذين يقولون ما لا يعملون» الحديث.

قوله: (إنه أتاني الليلة) بالنصب.

قوله: (أتان) في رواية هذفة عن عوف عند ابن أبي شيبة «أتان أو أتيان»
بالشك وفي رواية جرير «أيت رجلين أتيتي» وفي حديث علي «أيت ملكين»
وسمياني في آخر الحديث أنهما جبريل وميكائيل.

قوله: (واللهما أيقظاني) موحدة ثم تنبت وبعد العين الهمزة مثناة كذا للأكثر، وفي رواية الكشيبي بنون ثم موحدة ومعنى أيقظاني أرساني، كذلك قال في الصحاح بهـ وبشـته، يقال أيقظ أو أيقظته، وأيقبه، وقال ابن هبيرة: معنى أيقظاني أيقظاني، ويشتمل أن يكون ثمة في أثناء أنها أيقظاه فرأى ما رأى في المنام ووعده بعد أن أفاق على ثامه كالقطة، لكن لا رأى مثلاً في التعبير دل على أنه كان نائمًا.

قوله: (وإني انطلقت معهما) زاد جبر بن حازم في روايته إلى الأرض المقدسة وعند أحد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية، وفي حديث علي « فأنطلقا بي إلى السماء ».

قوله: (وإنا آتينا على رجل مضطجع) في رواية جرير: «مستلق على قفاه».

قوله: (وإذا آخر قائم عليه بصخرة) في رواية جرير «بفهر أو صخرة» وفي حديث علي «مررت على ملك وأمامه آدمي ويسد الملك صخرة يضرب بها هامة الأعمى».

قوله: (يهوي) بفتح أوله وكسر الواو أي يسقط، يقال هوى بالفتح يهوي هويًا سقط إلى أسفل، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباعي، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب.

قوله: (بالصخرة لرأسه فيطلع) يفتح أوله وسكون المثلثة وفتح اللام بعدما غين معجمة أي يشدخه، وقد وقع في رواية جرير « فيشدخ » والشدخ كسر الشيء الأجوف.

قوله: (فقتلهه الحجري) بفتح الملهتين بينهما هاء ساكنة، وفي رواية الكشيبي
فتبدأ بهمزتين بدل الهاءين، وفي رواية النسفي وكذا هو في رواية جرير بن حازم
«فقتلهه» بهاء ثم همزة وكل بمعنى. والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل، وتخلعه إذا انحط،
والهمزة تبدل من الهاء كثيراً وتبدأ تخرج وهو معناه.

قوله: (ههنا) أي إلى جهة الضارب.

قوله: (ليتبع الحق) أي الذي رمى به (فياخذ) في رواية جرير: «فلذا ذهب لياخذ».

قوله: (فلا يرجع إليه) أي إلى الذي شذخ رأسه.

قوله: (حتى يصبح راسه) في رواية جرير حتى «يلتم» وعند أحمد «عاد راسه كما كان» وفي حديث علي فبقع دماغه جانباً وتقع الصخرة جانباً.

قوله: (ثم يعود عليه) في رواية جرير « فيعود إليه ».

قوله: (مثل ما فعل به مرة الأولى) كذا لأبي ذر والنسفي وغيرهما، وكذا في رواية النضر بن شميل عن عوف عند أبي عوانة **المرة الأولى** وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جبر **فيصنع مثل ذلك** قال ابن العربي: جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس.

قوله: (انطلق انطلق) كذا في المواضع كلها بالتكرير، وسقط في بعضها التكرار لبعضهم، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحان الله وفيها « انطلق » مرة واحدة.

قوله: (فانطلقنا قاتنين على رجل مسطح لقفاه، وإذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد) تقدم في الجائز: غبط الكلوب وبين الاختلاف فيه، ووقع في حديث علي «وإذا أنا بملك وامامه أحمي» ويبد الملك كلوب من حديد يضعه في شدة الأيمن فيشقه الحديث.

قوله: (فبشر شريكه إلى لقاء) أي يقطع شقاً، الشق جانب الفم، وفي رواية جرير: فيدخله في شقه فيشقه حتى يبلغ لقاءه.

قوله: (ومنتخرة) كنا بالإفراد وهو المناسب، وفي رواية جرير « ومنخريه » بالثنية.

قوله: (قال وربما قال أبو رجاء فشق) أي بدل فيشرشر، وهذه الزيادة ليست عند محمد بن جعفر.

قوله: (ثم يتحول إلى الجانب الآخر) اختصاره في رواية جرير بن حازم ووقفه، ثم يخرج فدخله في شقة الآخر ويستمع هذا الشق فهو يفعل ذلك به" قال ابن العربي: شوشرة شق الكاتب إنزال العقوبة بحمل للمصيبة، وجرى هذا تجري العقوبة في الأثرين بخلاف الدنيا. ووقعت هذه القصة مختلفة في رواية جرير على قصة النبي يسدشخ وأما قال الكرمانى: الراوى لا ترتب، لأن مقتضى كون مستغنياً في الأثرين مضطجماً والأخر كان جالساً ولا ترتب، قائماً يحمل على اختلاف حال كل منهما.

قوله: (فألتبس على مثل الصور) في رواية محمد بن جعفر «مثل بناء التور» زاد جبر «أعلاء شيق وأسفله واسع يوقد تحته ناراً» كلما فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد «توقد تحته ناراً» بالرفع وهي رواية أبي ذر وعليها انقصر الحميدي في جمعه وهو واضح. وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخاري «يوقد تحته ناراً» بالنصب علي التمييز وأسند يوقد إلى ضمير على التقب كقولك مروت بامرأة يتنصع من أرذاتها طيباً والتقدير ينصع طيب من أرذاتها، فكأنه قال: توقد ناره تحته فيصع نصب ناراً على التمييز. قال ويؤيد أن يكون تامل توقد موصولة بفتح فحفف وقيت صلته ناله عليه التقدير الممتنع، والتوضيح يوقد الذي تحته ناراً وهو على التمييز أيضاً، وذكر لحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد.

قوله: (واحسب أنه كان يقول لإذا فيه لفظ وأصوات) في رواية جرير "تقب قد بني بناء الثور وفيه رجال ونساء".

قوله: (وإذا هم يأتهم لب من أسفل منهم، فإذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا) يترى مرة: للأكثر وسكى المعز أي رفعوا أصواتهم خططة ومنهم من سهل المعزة، قال في النهاية: الضوضاء أصوات الناس والقطيع وكذا الضوضى بلا هاء مقصورة، وقال الحليبي: الضلرب يترى مرة، وفي رواية جبري: «فإذا أقرت لرفعوا حتى كانوا أي يجرؤ، فإذا خلدت رجسوا» وعند أحد الأئمة: «بلد» أقرت. «بلد» أقرت.

قوله: (فألقينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم) في رواية جرير بن حازم «على نهر من دم» ولم يقل حسبت.

قوله: (صاحب يسبح) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم حاء مهملة أى يعوم.

قوله: (سبح ما سبح) بفتحين والموحدة خفيفة.

قوله: (ثم يأتي ذلك الذي) فاعل 'يأتي' هو السابح. وذلك في موضع نصب على المفعولية.

قوله: (فيغفر) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الغين المعجمة بعدها راء أي يفتحه وزنه ومعتاه.

يقول كل واحد منهم نصفه حسن ونصفه قبيح، والثاني هو المراد، ويؤيد قوله في صفته « هؤلاء قوم خطوا » أي عمل كل منهم عملاً صالحاً وخطوا بعمل سيء.

قوله: (فتعوا في ذلك النهي) بصيغة فعل الأمر بالوقوع، والمراد أنهم ينفسون فيه لينسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص.

قوله: (نهر معوض) أي يجري عرساً.

قوله: (كان ماءه الحضي) يفتح الميم وسكون الهملة بعدها ضاد معجمة هو اللين الخالص من الماء حلواً كان أو حامضاً، وقد بين جهة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية التنفي والإسماعيلي « في البياض » قال الطيبي: كأنهم سموا اللين بالصفة ثم استعمل في كل صنف قال: ويعتدل أن يراد بالماء المذكور صفو الله منهم أو التوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء والخلج والبرد ».

قوله: (ذهب ذلك السوء عنهم) أي صار القبيح كالشطر الحسن، فلذلك قال: وصاروا في أحسن صورة.

قوله: (قالا في هذه جنة عدن) يعني المدينة.

قوله: (فسمعا) يفتح السين للهملة وتخفيف الميم أي نظر إلى فوق.

قوله: (صعدا) بضم الميمتين أي ارتفع كثيراً وضبطه ابن التين بفتح العين واستبعد ضمها.

قوله: (مثل الرابية) يفتح الراء وتخفيف اللوحيتين المفتوحتين وهي السحابة البيضاء، ويقال لكل سحابة مفرقة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء، وقال الخطابي: الرابية السحابة التي ركب بعضها على بعض، وفي رواية جرير « فرفعت رأسي فإذا هو في السحاب ».

قوله: (فرايا فادخله، قالوا: أما الآن فلا وأنت داخله) في رواية جرير ابن حازم « قلت دعاني لدخل منزلي، قالوا: إنه بقي لك عمر لم تستكمل، ولو استكملته أتيت منزلك ».

قوله: (فإني قد رأيت منذ الليلة عجباً فما هذا الذي رأيت، قال قالوا) بتخفيف الميم (إنا سنخبرك) في رواية جرير « قلت طوطما بي الليلة » وهي موحدة ولبعصهم بنون « فاعتبراني عما رأيت، قالوا نعم ».

قوله: (فولفنه) بكسر الفاء ويقال بضمها، قال ابن هبيرة: رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة أنه يومه أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوب في أشرف أعضائه وهو الرأس.

قوله: (وينام عن الصلاة المكتوبة) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم بلفظ « علمه الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار » فإن ظاهره أنه يملأ على ترك قراءة القرآن بالليل، بخلاف رواية عوف فإنه على تركه الصلاة المكتوبة، ويعتدل أن يكون التنديد على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل.

قوله: (يخلو من يته) أي يخرج منه ميكراً.

قوله: (ليكذب الكذبة تبلغ الآفاق) في رواية جرير بن حازم « فكذب يحدث بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق فيصنع به إلى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن إسماعيل في أواخر الجواز « والرجل الذي رأيت يشق شدة كذابه » قال ابن مالك: لا بد من جعل الموصوف الذي هنا للمعين كالمعنى حتى جاز دخول الماء في خبره، أي المراد هو وأمثاله، كما نقله الكرماني، ولفظ ابن مالك في هذا شاهد على أن الحكم قد يستحق بجزء العلة، وذلك أن للبتا لا يجوز دخول الماء على خبره إلا إذا كان شيئاً بمن الشرطة في العموم واستقبال ما يتم به للمعنى، نحو الذي يأتي فمكرم، ولو كان المقصود بالذني معينا زالت مشابهته بمن وامتد دخول الماء على الخبر كما ينتج دخولها على إخبار المبتلات المقصود بها التبيين نحو زيد فمكرم لا يجوز، فكذا الذي لا يجوز الذي يأتي إذا قصد قلصت به معينا، لكن الذي يأتي عند قصد التبيين شيء في اللفظ بالذني يأتي عند قصد العموم فيجاز دخول الماء حلاً للشيء على الشيعة وتظهر قوله تعالى « وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله » [آل عمران: ١٦٦] فإن مدلول « ما » معين ومدلول « أصابكم » ماض، إلا أنه روعي فيه التشبيه اللفظي لشيء هذه الآية بقوله تعالى « وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم » [الشورى: ٢٠] فاجرى « ما » في مصاحبة الماء يجري واحداً انتهى. قال الطيبي: هذا كلام متين، لكن جواب المالكين تفصيل لتلك الرقيا المتعلقة للهملة لا بد من ذكر كلمة التفصيل أو تقديمها فالتاء جواب أما ثم قال: والفناء في قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة مطوقة على مدخول

قوله: (كلما رجع إليه) في رواية للمستلي « كلما رجع إليه فغفر له فناء » ووقع في رواية جرير بن حازم « فأتيل الرجل الذي في النهر فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه ورده حيث كان » ويجمع بين الروایتين أنه إذا أراد أن يخرج فغفر فناء وأنه يلقيه الحجر يرميه إياه.

قوله: (كره المرأة) يفتح الميم وسكون الراء وهزمة ممدودة بعدها هاء تأنيث، قال ابن التين: أصله المرأة غرقت المياه وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ووزنه مفعلة.

قوله: (كاكروه ما أنت راء رجلاً امرأة) يفتح الميم أي قبيح المنظر.

قوله: (فإذا عنده نار) في رواية يحيى بن سعيد القطان عن عوف عند الإسماعيلي « عند نار ».

قوله: (يحشها) يفتح أوله ويضم الحاء للهملة وتشديد الشين للمعجمة من الثلاثي، وحكى في المطالع ضم أوله من الرهاى وفي رواية جرير بن حازم « يحشها » بسكون الحاء وضم الشين للمعجمة للكررة.

قوله: (ويسمى حوها) في رواية جرير « ويوقلها » وهو تخفيف يحشها قال الجوهري: حششت النار أحشها حشاً أوقفتها، وقال ابن التين: حششت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من الحطب إلى النار، وقال ابن العربي: حش نارها حركها.

قوله: (فألتها على روضة معصية) بضم الميم وسكون الهملة وكسر اللتة وتخفيف الميم بعدها هاء تأنيث، ولبعصهم يفتح اللتة وتشديد الميم يقال أعصم البيت إذا اكتمل وغلظة حيمة طويلة، وقال الفارسي: أعصت الروضة غطاهما الحصب، وهذا كله على الرواية بتشديد الميم، قال ابن التين: ولا يظهر للتخفيف وجه قلت: الذي يظهر أنه من العتمة وهو شدة الظلام فوصفها بشدة الخفيرة كقوله تعالى « مملكان » [الرحمن: ٦٤] وضبط ابن بطال روضة مفتحة بكسر الغين للمعجمة وتشديد التون، ثم نقل عن ابن دريد: واد أفن ومنن إذا كثر شجره، وقال الخليل: روضة فناء كثيرة العشب، وفي رواية جرير بن حازم « روضة خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة ».

قوله: (من كل لون الريح) كذا للأكثر، وفي رواية الكشميهني « نور » يفتح التون ويراد ببل « لون » وهي رواية النضر بن شميل عند أبي حوارة، والنور بالفتح الزهر.

قوله: (وإذا بين ظهري الروضة) يفتح الراء وكسر الياء التحتانية تشية ظهر، وفي رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائي » وهما بمعنى والمراد وسطها.

قوله: (رجل طويل) زاد النضر « قائم ».

قوله: (لا أكاد أرى رأسه طولاً) بالنصب على التمييز.

قوله: (وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط) قال الطيبي: أصل الكلام هذا وإذا حول الرجل ولدان ما رأيت ولداناً قط أكثر منهم، ونظيره قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » ولما كان هذا التركيب يتضمن معنى النفي جازت زيادة « من قط » التي تختص بالماضي المنفي. وقال ابن مالك جاز استعمال قط في التثنية في هذه الرواية وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضي المنفي. قلت: والذي وجهه به الطيبي حسن جداً، ووجهه الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالنفي الذي يلزم من التركيب إذ المعنى: ما رأيتهم أكثر من ذلك، أو النفي مقدر. وسبق نظيره في قوله في صلاة الكسوف « فصلى بأطول قيام رأيت قط ».

قوله: (فلقت لهما ما هؤلاء) في بعض الطرق « ما هذا » وعليها شرح الطيبي.

قوله: (فالتفتا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن، قال قالوا: أرق فارقت فيها) في رواية أحد والنسائي وأبي حوارة والإسماعيلي إلى مدحقة بدل « روضة » والندوة الشجرة الكبيرة، وفيه « فصلا بي في الشجرة » وهي التي تتناسب الرقي والصمود.

قوله: (فالتفتا إلى مدينة منية بالين ذهب ولبن لينة) الذين يفتح اللام وكسر الموحدة جمع لينة وأصلها ما يبنى به من طين وفي رواية جرير بن حازم « فادخلاني دلاً لم أر قط أحسن منها، فيها رجال شيخوخ وشباب ونساء وقبيان. ثم أخرجاني منها فادخلاني دلاً هي أحسن منها ».

قوله: (فلقنا فيها رجال شطر من خلقهم) يفتح الحاء وسكون اللام بعدها قاف أي هيتهم، وقوله شطر مبتدأ وكاسن الخبر والكاف زائدة والجملة صفة رجاله، وهذا الإطلاق يمتثلان يكون المراد أن تصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله، ويعتدل أن

أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن يعلمها رابطة ولرأى أن يعظمهم أو يفتيهم أو يحكم بينهم. وفيه أن ترك استقبال القبلة للإقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب، قال الكرماني: مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات طاهر إلا الزنا فيها خفاء، ويأنه أن المعري فضيحة كالزنا، والزاني من شأنه طلب الخلوة فناسب التورن، ثم هو خالف حذر حال الفعل كان تحت النار. وقال أيضاً: الحكمة في الاختصار على من ذكر من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالقول أو الفعل، فالأول على وجود ما لا ينفي منه أن يقال، والثاني إما بدني وإما مالي فذكر لكل منهم مثال ينه به على من عداه، كما ينه بمن ذكر من أهل الثواب وأنهم أربع درجات: درجات النبي، ودرجات الأمة أهلها الشهداء، وثانيتها من بلغ وثانها من كان دون البلوغ انتهى ملخصاً.

(خاتمة): اشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثاً، للوصول منها اثنا عشر وثمانون والبقية ما بين معلق ومتابعة، للكرار منها فيه وفيما مضى خمسة وسبعون طريقاً والبقية خلاصة، واتفق مسلم على تحريمها إلا حديث أبي سعيد «إذا رأى أحدكم الرقيا يجيها» وحديث «الرقيا الصالحة جزء من ستة وأربعين» وحديث عكرمة عن ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث «من تحلب، ومن استمع، ومن صور» وحديث ابن عمر «من أقرى القرى أن يري عينه ما لم ير» وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة. والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.



٩٢- كتاب الفتن

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الفتن) في رواية كريمة والأصلي تأخير البسملة. والفتن جمع فتنة، قال الراغب: أصل الفتن إدخال الذهب في النار لظهور جوده من رداءته، ويستعمل في إدخال الإنسان النار ويطلق على العذاب كقوله: «ذوقوا فتنتكم»، (النار: ١٤) وعلى ما يحصل عند العذاب كقوله تعالى: «إلى الآيات فتنة سقطوا» (التوبة: ٤٩) وعلى الاختيار كقوله: «وفتناك تورنا» (طه: ٤٠) وفيما يدفع إليه الإنسان من شدة ورواءة، وفي الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالاً، قال تعالى: «ونيلوكم بالنار والحر فتنة» ومنه قوله: «وإن كادوا ليفتنوك» (الأنعام: ٧٣) أي يفرعونك في بلية وشدة في صرلك من العمل بما أوحى إليك. وقال أيضاً الفتنة تكون من الأفعال الصادرة من الله ومن البعد كالبلية والمصيبة والقتل والعذاب والمعصية وغيرها من المكروهات، فإن كانت من الله فهي على وجه الحكمة، وإن كانت من الإنسان بنير أمر الله فهي مذمومة، فقد ذم الله الإنسان بإيقاع الفتنة كقوله: «والفتنة أشد من القتل» (البقرة: ٢١٧) وقوله: «إن الذين فتروا المؤمنين والمؤمنات» وقوله: «ما أنتم عليه بفاتنين» وقوله: «بأيكم الفتون» وكقوله «واحلزهم أن يفتنوك». (المائدة: ٤٩) وقال غيره: أصل الفتنة الاختيار، ثم استعملت فيما أخرجت الحنة والاختيار إلى المكروه، ثم أطلقت على كل مكروه أو آيل إليه كالسكر والإثم والتحرير والفضيحة والفجور وغير ذلك.

١- باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً (الأنعام: ٢٥)

وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْذَرُ مِنَ الْفِتَنِ.

٧٠- ٤٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ غَمْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَتْ أَسْمَاءُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا عَلَى حَوْضِي أَتَقَرُّ مَنْ يَرُدُّ عَلَيَّ، فَيَأْخُذُ بِنَاسٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَقُولُ: أَمْسِي، فَيَقَالُ: لَا تَدْرِي، مَسَوْا عَلَى الْفَقِيرِ».

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَهْقَابِنَا، أَوْ نَفْتَنَ. [راجع: ٩٥٩، أخرجه مسلم: ٢٢٩٢].

«أما» في قوله «أما الرجل» وقد تحذف الفاء في بعض المثلوات نظراً إلى أن أما لما حذفت حذف مقتضاهما وكلاهما جائز وبالله التوفيق. وقوله تحمل بالتخفيف للأكثر ولبعضهم بالتشديد، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة من المقاسد وهو فيها غتار غير مكروه ولا ملجأ. قال ابن هبيرة: «لا كان الكاذب يساعد أهله وعيته ولسانه على الكذب بترويج باطله وقمت للمشاركة بينهم في العقوبة».

قوله: (في مثل بناء التورن) في رواية جرير «والذي رآه في القتب».

قوله: (فهم الزناة) مناسبة المعري لهم لاستحقاقهم أن يفضحوا لأن صادتهم أن يستروا في الخلوة فمقربوا بالهتك، والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم كون جنابهم من أعضائهم السفلى.

قوله: (فإنه أكل الربا) قال ابن هبيرة: إنما عوقب أكل الربا بسبباحتة في النهر الآخر وإفحامه الحجارة لأن أصل الربا يجري في الذهب والذهب أحر، وأما إقام الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا ينبغي حته شيئا وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل أن ماله يزداد والله من ورائه عفة.

قوله: (الذي عند الفار) في رواية الكشميهني «عند النار».

قوله: (حازن جهنم) إنما كان كرهه الروية لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار.

قوله: (وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم) في رواية جرير «والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم» وإنما خص إبراهيم لأنه أبو المسلمين، قال تعالى ﴿مَلَأْنَا إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَرْضِ الْبَارِئِ﴾ [الحج: ٧٨] وقال تعالى ﴿إِنْ أَرَادَ النَّاسُ يُلَاحِظُوا إِبْرَاهِيمَ لَتَكُنَّ لَهُ آيَاتٌ﴾ [آل عمران: ٦٨] (وأما الولدان الذين حوله تكل مولود مات على الفطرة) في رواية النضر بن شميل «ولد على الفطرة» وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى «وأولاد المشركين» وفي رواية جرير «فأولاد الناس» لم يرد ذلك إلا في هذه الطريق، ووقع في حديث أبي أمامة الذي نهى عليه في أول شرح هذا الحديث «ثم انطلقنا فإذا نحن بمجوار وغلمان يلعبون بين نهري، فقلت ما هؤلاء قال: ذرية المؤمنين».

قوله: (فقال بعض المسلمين) لم أتق على اسمه.

قوله: (وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه مستوفى في أواخر الجنايات وظاهره أنه المحققهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله: هم من آياتهم لأن ذلك حكم الدنيا.

قوله: (وأما القوم الذين كانوا شطراً منهم حسن وشطراً منهم قبيح) كذا في الموضعين ينصب شطراً وغير أبي ذر «شطراً» في للمؤمنين بالرفع وحسناً وقبيحاً بالنصب ولكل وجه، وللنفي والإسمايلي بالرفع في الجميع، وعليه اقتصر الحميدي في جمعه «وكان» في هذه الرواية تأمة والجملة حالية، وزاد جرير بن حازم في روايته «والدار الأولى التي دخلت دار عامة للمؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأما جرير وهذا ميكائيل» وفي حديث أبي أمامة «ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أتبع شيء منظرًا وأنته ربحاً كما ربحهم المراهضي، قلت ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء الزواني والزناة. ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتقاضاً وأنته ربحاً، قلت ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء موتى الكفار. ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر، قلت ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء موتى المسلمين. ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجهاً وأطهر ربحاً، قلت ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون» الحديث. وفي هذا الحديث من الفوائد أن الإسراء وقع مراراً بظلة وسما على أنحاء شتى. وفيه أن بعض العصاة يهذبون في البرزخ. وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة ثم يفسرها على الولاء ليجتمع تصورها في الذهن، والتحذير من النوم عن الصلاة المكتوبة، وعن رفض القرآن لمن يحفظه، وعن الزنا وأكل الربا وتعمد الكذب، وأن الذي له قصر في الجنة لا يقيم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات، حتى النبي والشهيد. وفي الحديث على طلب العلم وإتباعه من يتلصص منه ذلك. وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم في الجنة أرفع للمنازل، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب قتله الولدان، وسرته هو في المنازل التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الإسراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا، وإنما كان كذلك لكونه يرى نسم بينه من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويكي مع أن منزلته هو في عليين، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته.

وفيه أن من استوت حسنة وسيماته يتجاوز الله عنهم. اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين. وفيه أن الاهتمام بالمرء الرقيا بالسؤال عنها وفضل تمييزها واستحباب ذلك بعد صلاة الصبح، لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعا. وفيه استقبال الإمام

٧٠٤٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَرَبَةَ، عَنْ مُهَيَّبَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ، لَمْ يَنْتَفِعْ إِلَّا رَجُلًا مِنْكُمْ، حَتَّى إِذَا هَوَيْتُمْ لِأَسَاوِلِهِمْ اخْتَلَجُوا فَوْقِي، قَالُوا: أَيُّ رَبِّهِ أَصْحَابِي، يَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا اخْتَلَجُوا بِفَعْلِكَ». [رواج: ٦٥٧٥. أخرجه مسلم: ٢٢٩٧].

٢- باب قول النبي ﷺ: «مَرْوَنَ بَغْدِي أُمُورًا تُتَكْرَوْنَهَا»
وقال عبد الله بن زَيْد: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ». [رواج: ٤٣٣٠].

٧٠٥٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا الْأَخْمَشِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ مَرْوَنَ بَغْدِي أُمُورًا تُتَكْرَوْنَهَا». قَالُوا: فَمَا تَأْتَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَا إِلَيْهِمْ حَقُّهُمْ، وَاسْلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ». [رواج: ٣٦٠٣. أخرجه مسلم: ١٨٤٣، بقدر حذف].

٧٠٥٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ الْحَجَلِيِّ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أُمُورِهِ شَيْئًا فَلْيُصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَيْئًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». [الطبر: ٧١٤٣، ٧١٥٤. أخرجه مسلم: ١٨٤٩].

٧٠٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْحَجَلِيِّ أَبِي شُعْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الطَّعَنِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أُمُورِهِ شَيْئًا فَلْيُصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا مَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». [رواج: ٧٠٥٣. أخرجه مسلم: ١٨٤٩].

٧٠٥٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ نُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدَّةَ بْنِ أَبِي أُمِّةٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ يَرِيضُ، فَقَالَ: امْكُثْكَ اللَّهُ، حَدَّثَ بِحَدِيثٍ يُفَعِّلُكَ اللَّهُ بِهِ، سَمِعْتُهُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ خُصَّافٍ. [رواج: ١٨. أخرجه مسلم: ١٧٠٩، ولي الإمرة (٤١) طوله].

٧٠٥٦- فَقَالَ لِي مَا أَخَذَ عَلَيْنَا: أَنْ يَأْتِيَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، لِي مَنَظَرًا وَمَكْرَهًا، وَغَشْرًا وَثُورًا وَآثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نَنَازِعَ الْأُمُورَ أُمَّلَهُ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا تَخَوُّرًا يَوَاحٍ، جُنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ يُؤْمَنَانِ». [الطبر: ٥٧٢٠٠. أخرجه مسلم: ١٧٠٩، ولي الإمرة (٤٢)].

٧٠٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَافَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ خُسَيْبٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَعْلَمْتُ فَلَا أَوْفَاءَ وَلَمْ تَسْأَلْنِي؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ مَرْوَنَ بَغْدِي أُمُورًا، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي». [رواج: ٣٧٧٩. أخرجه مسلم: ١٨٤٥].

قوله: (باب قول النبي ﷺ: «مَرْوَنَ بَغْدِي أُمُورًا تُتَكْرَوْنَهَا» هذا اللفظ بعض المتن المذكور في ثلثي أحاديث الباب وهي ستة أحاديث.

قوله: (وقال عبد الله بن زيد إني خرج من طرف من حديث وصله المصنف في غزوة حنين من كتاب المغازي وفيه أنه ﷺ قال للأسيار: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَغْدِي أُمُورًا، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ» وتقدم شرحه هناك.

٧٠٥٠، ٧٠٥١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ، لَمْ يَنْتَفِعْ إِلَّا رَجُلًا مِنْكُمْ، حَتَّى إِذَا هَوَيْتُمْ لِأَسَاوِلِهِمْ اخْتَلَجُوا فَوْقِي، قَالُوا: أَيُّ رَبِّهِ أَصْحَابِي، يَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا اخْتَلَجُوا بِفَعْلِكَ». [رواج: ٦٥٧٥. أخرجه مسلم: ٢٢٩٧].

قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَالٍ وَأَنَا اخْتَلَجْتُهُمْ هَذَا، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ سَهْلًا فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا اخْتَلَجْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَسَمِعْتُهُ يَقُولُ هَذَا قَالَ: «إِنَّهُمْ يَنْبَغِي، فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَكُونُ بِفَعْلِكَ، قَالُوا: سَهْلًا سَهْلًا لِمَنْ يَكُنْ بِعَدِي». [رواج: ٦٥٨٣، ٦٥٨٤. أخرجه مسلم: ٢٢٩٠، دون «إِنَّهُمْ مِنْ...»].

قوله: (باب ما جاء في قول الله تعالى: «وَاتَّقُوا قِتْلَ لَا تَصْبِيحَ الدِّينَ ظُلُمًا مِنْكُمْ خَاصَةً»). قلت: ورد فيه ما أخرجه أحمد والبراز من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير قال: «قُلْنَا لِلزَّيْرِ - يعني في قصة الجبل - يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا جَاءَ بِكُمْ؟ فَيُحْتَمِ الْحَافِيَةُ الَّذِي تَل - يعني حشاش - بِالْمَدِينَةِ ثُمَّ جِئْتُمْ تَطْلُبُونَ بَعْدَهُ - يعني بالبصرة - فَقَالَ الزَّيْرِ: إِنْ أَرَانَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «وَاتَّقُوا قِتْلَ لَا تَصْبِيحَ الدِّينَ ظُلُمًا مِنْكُمْ خَاصَةً» [الألفاظ: ٢٥] لَمْ يَكُنْ حَسْبَ أَنَا أَعْلَاهَا حَتَّى وَقَعَتْ مَتَا حَيْثُ وَقَعَتْ «وَأَخْرَجَ الطَّبْرِي مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: «قَالَ الزَّيْرِ: لَقَدْ عَوَفْنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا ظَنَّنَا أَنَّا خَصَصْنَا بِهَا» وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ غَيْرَهُ. وَلَهُ طَرِيقٌ آخَرٌ مِنَ الزَّيْرِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ السُّلَيْمِيِّ قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ بَدْرٍ خَاصَةً فَأَصَابَتْهُمْ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ غَيْرُهُ. وَعِنْدَ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ حِبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَا يَقْرَأُوا لِلتَّكْرِ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ فَيَعْنَمُ الْعِلَابُ» وَلِهَذَا الْأَثَرُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ هَزَّ وَجِلًا لَا يَهْدُبُ الْعَامَةَ بِمَسَلٍ الْخَاصَةِ حَتَّى يَرَوْا التَّكْرَ بَيْنَ ظَهْرَانِهِمْ وَهُمْ تَقَارُونَ عَلَى أَنْ يَكْفُرُوا، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَذَبَ اللَّهُ الْخَاصَةَ وَالْعَامَةَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الْمَرْسِيِّ عَنْ عَمِيرَةَ وَهُوَ آخَرُ عَلِيٍّ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ وَجَرِيرٍ وَغَيْرِهِمَا عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

قوله: (وما كان النبي ﷺ يَحْكُمُ بِالْتَّشْدِيدِ (من الفتن) يشير إلى ما تضمنته حديث الباب من الوحيد على التبدل والإحداث، فإن الفتن غالباً إنما تنشأ عن ذلك. ثم ذكر حديث أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً «أَنَا عَلَى حَوْضِي أَتَتُنْظَرُ مِنْ يَرُدُّ عَلَيَّ، فَيُؤْخَذُ بِنَاسٍ ذَاتِ الشَّمَالِ» والحديث وحديث عبد الله بن مسعود وقوله «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ فَلْيَصْبِرْ لِي فِي أَوَّامٍ» والحديث، وحديث سهل بن سعد بمعناه، ومع حديث أبي سعيد، وفي جميعها «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَصَابُوا بِكَ» قلنا ابن مسعود والأخريين بمعناه، وقد تقدمت في ذكر الحوض آخر كتاب الرقاق وتقدم شرحها في «باب الحشر» قبل ذلك في كتاب الرقاق أيضاً، وقوله في حديث أسماء: «حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ» هو بكسر الهمزة وسكون المعجمة وأبوهِ بفتح الهمزة وكسر الراء بعدها ياء ثقيلة، وبشر بصري سكن مكة وكان صاحب مواظف قلب الأفره، وهو ثقة عند الجميع إلا أنه كان تكلم في شيء يتعلق بربوة الله في الأخرة فقام عليه الحميدي فاحتز وتصل تكلم فيه بعضهم حتى قال ابن معين رأيت بكهة يدعو على من ينسب لرأي جهنم، وقال ابن عدي: له أفراد وغرائب. قلت: وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد وضع أنه متابعه، وقوله في حديث سهل «من ورده شرب» وقع في رواية الكشيحي «يشرب».

وقوله: (لم يظنم) قيل: هو كناية عن أنه يدخل الجنة لأنه صفة من يدخلها، وفي حديث أبي سعيد «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَلُوا» وقع في رواية الكشيحي «ما أَدْحُوا» وحاصل ما حل عليه حال المذكورين أنهم إن كانوا عن تردن من الإسلام فلا إشكال في

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا زيد بن وهب) للأعمش فيه شيخ آخر أخرجه الطبراني في الأوسط من رواية يحيى بن عيسى الرمي عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة مثل رواية زيد بن وهب.

قوله: (عبد الله) هو ابن مسعود وصرح به في رواية الثوري عن الأعمش في علامات النبوة.

قوله: (إنكم سلوون بعدي أثره) في رواية الثوري «أثره» وتقديم ضبط الأثره وشرحا في شرح الحديث الذي قبله، وحاصلها الاختصاص بحظ ديني.

قوله: (وأمواراً تَكُونُهَا) يعني من أمور الدين، وسقطت الواو من بعض الروايات فهذا يدل من أثره، وفي حديث أبي هريرة لماضي في ذكر بني إسرائيل عن منصور هنا زيادة في أوله قال: «كان بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما مات نبي قام بعده نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فيكونون» الحديث وفيه معنى ما في حديث ابن مسعود.

قوله: (فألوها فيما قاموا) أي أن تفعل إذا وقع ذلك.

قوله: (أدوا إليهم) أي إلى الأمراء (حقهم) أي الذي يجب لهم المطالبة به وقبضه سواء كان يختص بهم أو يعم، ووقع في رواية الثوري «تؤدون الحق الذي عليكم» أي بذل المال الواجب في الزكاة والنفس في الخروج إلى الجهاد عند التبيين ونحو ذلك.

قوله: (وسلوا الله حكمهم) في رواية الثوري «وتسالون الله الذي لكم» أي بان يلهمهم إصافهم أو يملككم خيراً منهم، وهذا ظاهره المصمود في المخاطبة، وتقبل ابن التين عن الداودي أنه خاص بالأنصار وكأنه اخذ من حديث عبد الله بن زيد الذي قبله، ولا يلزم من مخاطبة الأنصار بذلك أن يختص بهم فإنه يختص بهم بالنسبة إلى المهاجرين ويختص ببعض المهاجرين دون بعض، فالمتأثر من يلي الأمر ومن عداه هو الذي يستأثر عليه، ولما كان الأمر يختص بقرش ولاحظ للأمنار فيه غوطب الانتصار بأنكم ستلقون أثره، وخطوب الجميع بالنسبة لمن يلي الأمر، فقد ورد ما يدل على التعميم، ففي حديث يزيد بن سلمة الجعفي عن الطبراني أنه قال: «يا رسول الله إن كان علينا أمر ياخذون بالحق الذي علينا ويمتنون بالحق الذي لنا أتقاتلهم؟ قال: لا، عليهم ما حلوا وعليكم ما حلتم» وأخرج مسلم من حديث أم سلمة مرفوعاً «سيكون أمرنا فيعرفون ويتكبرون، فمن كره يري» ومن أنكر مسلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا، ما سلوا» ومن حديث عوف بن مالك رفته في حديث في هذا المعنى «قلنا يا رسول الله أفلا نأبذهم عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا الصلاة» وفي رواية له «بالسيف» وزاد «وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً ترونه فأكروها عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة» وفي حديث عمر في مسنده للإسماعيلي من طريق أبي مسلم الحولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر رفته قال: «أتاني جبريل فقال: إن أمك مبتتة من بعيدك، فقلت: من أين؟ قال: من قبل أمرائهم وقرائهم، يمنع الأمراء الناس الحقوق فيطلبون حقوقهم فيفتنون، وينع القراء هؤلاء الأمراء فيفتنون. قلت: فكيف يسلم من سلم منهم؟ قال بالكف والصبر إن أعطوا الذي لم أخذوه وإن منعه تركوه».

الحديث الثالث والرابع: حديث ابن عباس من وجهين في الثاني التصريح بالتحدث والسماع في موضعي التمتع في الأول.

قوله: (عبد الوارث) هو ابن سميد، والجعد هو أبو عثمان المذكور في السند الثاني، وأبو رجاء هو الحطاري واسمه عمران.

قوله: (من كره من أموره شيئاً ليقضي) زاد في الرواية الثانية «عليه».

قوله: (فإنه من خرج من السلطان) أي من طاعة السلطان، ووقع عند مسلم «فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان» وفي الرواية الثانية «من فارق الجماعة» وقوله: «شيراً» بكسر للمجمة وسكون الواو وهي كتابة عن معصية السلطان وجمارته، قال ابن أبي جرة: المراد بالفرقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكأن عنها بمقدار الشبر، لأن الأخذ في ذلك يزول إلى سفك الدماء بغير حق.

قوله: (مات ميتة جاهلية) في الرواية الأخرى «فمات إلا مات ميتة جاهلية» وفي رواية لمسلم «فميت ميتة جاهلية» وعنده في حديث ابن عمر رفته «من خلع يداً من طاعة لقي الله ولا حجة له، ومن مات وليس في عقه يمة مات ميتة جاهلية» قال الكرماني: الاستثناء هنا بمعنى الاستغناء الإنكار أي ما فارق الجماعة أحد إلا جرى له

كذلك أو حذفت «ما» فهي مقدر، أو «إلا» زائدة أو عاطفة على رأي الكوفيين، والمراد بالميتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام مطاع، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافراً بل يموت عاصياً، ويحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره ومعناه أنه يموت مثل موت الجاهلي وإن لم يكن هو جاهلياً، أو أن ذلك ورد مورد الزجر والتفجير وظاهره غير مراد، ويؤيد أن المراد بالجاهلية التشبيه قوله في الحديث الآخر «من فارق الجماعة شيئاً فكأنما خلع ربة الإسلام من عقه» أخرجه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ومصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعري في أثناء حديث طويل، وأخرجه البزار والطبراني في الأوسط «من حديث ابن عباس وفي مسنده خليل بن دهلج وفيه مقال، وقال: «من رأسه» بدل «عقه» قال ابن بطلان: في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جاز، وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المختلج والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين النعماء، وحجتهم هذا الخبر وغيره ما يساعده، ولم يستثرا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب جماعته لمن قدر عليها كما في الحديث الذي بعده.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (عن عمرو) هو ابن الحارث وعند مسلم «حدثنا عمرو بن الحارث».

قوله: (عن بكير) هو ابن عبد الله بن الأشج، وعند مسلم «حدثني بكير».

قوله: (عن يس) بضم الموحدة وسكون المهملة، ووقع في بعض النسخ بكسر أوله وسكون المجمة وهو تصحيف، وجنادة بضم الجيم وتخفيف النون، ووقع عند الإسماعيلي من طريق عثمان بن صالح «حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه أن يسر بن سعيد حدثه أن جنادة حدثه».

قوله: (دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا: أصلحك الله حدث بملحيت) في رواية مسلم «حدثنا» وقوله: «أصلحك الله» يحتمل أنه أراد الدعاء له بالصالح في جسمه ليعافى من مرضه أو أعم من ذلك، وهي كلمة اعتادوها عند افتتاح الطلب.

قوله: (دعانا النبي ﷺ لهابناه) ليلة العقيقة كما تقدم ليضاحه في أوائل كتاب الإيمان أول الصحيح.

قوله: (فقال فيما أخذ علينا) أي اشتراط علينا.

قوله: (أن يابها) بفتح الهمزة (على السمع والطاعة) أي له (في منشطنا) بفتح الميم والمجمة وسكون النون بينهما (ومكروها) أي في حالة نشاطنا وفي الحالة التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به. ونقل ابن التين عن الداودي أن المراد بالأشياء التي يكرونها، قال ابن التين: والظاهر أنه أراد في وقت الكسل والشلقة في الخروج ليطابق قوله منشطنا. قلت: ويؤيد ما وقع في رواية إسماعيل بن عبيد بن رافعة عن عبادة عند أحمد «في النشاط والكسل».

قوله: (وعسروا وعسروا) في رواية إسماعيل بن عبيد «وعلى الفتنة في العسر واليسر» وزاد «وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

قوله: (وأثروا علينا) بفتح الحزة والثالثة وقد تقدم موضع ضبطها في أول الباب، والمراد أن طواعيتهم لمن يتولى عليهم لا تتوقف على إصالحهم حقوقهم بل عليهم الطاعة ولو منهم حقهم.

قوله: (وأن لا ننازع الأمر أهله) أي الملك والإمارة، زاد أحد من طريق حمير بن حان عن جنادة «وإن رأيت أنك - أي وإن اعتقدت أنك - في الأمر حقاً فلا تعمل بذلك الظن بل اسمع وأطع إلى أن يصل إليك بغير خروج عن الطاعة» زاد في رواية حبان أبي النضر عن جنادة عند ابن حبان وأحمد «وإن أكلوا مالك وضربوا ظهورك وزاد في رواية الوليد بن عبادة عن أبيه» وأن تقوم بالحق حشياً كنا لا نخاف في الله لومة لائم» وسبأني في كتاب الأحكام.

قوله: (ولا أن تروا كفراً بواحاً) بموحدة ومهملة، قال الخطابي: معنى قوله بواحاً يريد ظاهراً بديها من قولهم باح بالشيء: يوح به بواحاً وبواحاً إذا أذاعه وأظهره، وأكثر ثابت في الدلائل بواحاً وقال: إنما يجوز بواحاً بسكون الواو وبواحاً بضم أوله ثم هزة مدودة، وقال الخطابي: من روه بالراء فهو قريب من هذا المعنى، وأصل البراح الأرض الفقراء التي لا تبيس فيها ولا بناء، وقيل: البراح البياض يقال برح الحفاه إذا ظهر،

هو المتمد وقد أكثر البخاري من هذا.

قوله في الرواية: (أخيلة) تصغير غلطة جمع غلام وواحد الجمع المصغر غليم بالتشديد يقال للصبي حين يولد إن كان يحمل غلام وتصغيره غليم وجمعه غلمان وغلمة وأخيلة ولم يقلوا أخيلة مع كونه القياس كأنهم استثنوا عنه بقلته، وأغرب الداودي فيما نقله عنه ابن التين فضيف أخيلة بفتح الهزة وكسر الفين المعجمة، وقد يطلق على الرجل المستحكم القوة غلام تشبيها له بالغلام في قوته، وقال ابن الأثير المراد بالأخيلة هنا الصبيان ولذلك صغره، قلت: وقد يطلق الصبي والغليم بالتصغير على الضعيف العقل والتبديل والذين ولو كان محتلاً وهو المراد هنا، فإن الخلفاء من بني أمية لم يكن فيهم من استخلف وهو دون البلوغ وكذلك من أمروه على الأحكام، إلا أن يكون المراد بالأخيلة أولاد بعض من استخلف فوقع الفساد بسببهم فنسب إليهم، والأولى الحمل على أهم من ذلك.

قوله: (حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو) زاد في «علامات النبوة» من أحد بن محمد المكي «حدثنا عمرو بن يحيى الأموي».

قوله: (أخوي جدي) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية، وقد نسب يحيى في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمرو بن يحيى إلى جد جده الأعلى فوقع في روايته «حدثنا عمرو بن يحيى بن العاص سمعت جدي سعيد بن العاص» فنسب سعيداً أيضاً إلى والد جد جده، وأبو عمرو بن سعيد هو المعروف بالأسنق قلته عبد الملك بن مروان لما خرج عليه بمشقة بعد السبعين.

قوله: (كنت جالسا مع أبي هريرة) كان ذلك زمن معاوية.

قوله: (ومعا مروان) هو ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية الذي ولي الخلافة بعد ذلك، وكان يلي معاوية إمرة المدينة ثارة وسعيد بن العاص - والد عمرو - يليها لمعاوية تارة.

قوله: (سمعت الصادق المصلوب) تقدم بيانه في كتاب القدر والمراد به النبي ﷺ، وقد وقع في رواية عبد الصمد المذكور أن أبا هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ، وفي رواية له أخرى «سمعت رسول الله ﷺ».

قوله: (هلكة أمي) في رواية المكي «هلاكة أمي» وهو المطابق لما في الترجمة. وفي رواية عبد الصمد «هلاكة هذه الأمة» والمراد بالأمة هنا أهل ذلك العصر ومن قاربهم لا جميع الأمة إلى يوم القيامة.

قوله: (على يدي غلطة) كذا للأكثر بالتثنية، وللرشي والكشيهي «أيدي» بصيغة الجمع، قال ابن بطال: جاء المراد بالغلطة يميناً في حديث آخر لأبي هريرة أخرجه علي بن مبد وابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة رحمه «أصوب بالله من إمارة الصبيان، قالوا وما إمارة الصبيان؟ قال: إن أطمعتموهم هلكتم - أي في دينكم - وإن عصبتهم أهلكتم» أي في دنياكم يزهقوا النفس أو يذهبوا المال أو يهيموا، وفي رواية ابن أبي شيبة «أن أبا هريرة كان يمشي في السوق ويقول: اللهم لا تدركي سنة ستين ولا إمارة الصبيان» وفي هذا إشارة إلى أن أول الأخيلة كان في سنة ستين وهو كذلك فإن يزيد بن معاوية استخلف ليها وبقي إلى سنة أربع وستين فمات ثم ولي ولده معاوية ومات بعد أشهر، وهذه الرواية تخصص رواية أبي زرعة عن أبي هريرة للماضية في «علامات النبوة» بلفظ «هلك الناس هذا الخي من قريش» وإن المراد بعض قريش وهم الأحداث منهم لا كلهم، والمراد أنهم يهلكون الناس بسبب طلبهم الملك والقتال لأجله فتفسد أحوال الناس ويكثر الخطب بتولي الفتن، وقد وقع الأمر كما أخبر ﷺ، وأما قوله: «لو أن الناس اعتزلوهم» مخلوف الجواب وتقديره: لكان أولى بهم، والمراد بإعتزالهم أن لا يخالطوهم ولا يقتالوهم معهم ويقرؤا بينهم من الفتن، ويحصل أن يكون «لو» للتشبيها فلا يحتاج إلى تقدير جواب. ويؤخذ من هذا الحديث استحباب هجران البلدة التي يقع فيها إظهار للمصيبة فإنها سبب وقوع الفتن التي ينشأ عنها عسوم إغلاك قال ابن وهب عن مالك: تهاجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهاراً، وقد صنع ذلك جماعة من السلف.

قوله: (فقال مروان: لعنة الله عليهم غلطة) في رواية عبد الصمد «لعنة الله عليهم من أخيلة» وهذه الرواية تفسر المراد بقوله في رواية المكي «فقال مروان غلطة» كذا اقتصر على هذه الكلمة فقلت رواية الباب أنها مختصرة من قوله لعنة الله عليهم غلطة فكان التقدير غلطة عليهم لعنة الله أو ملمونون أو نحو ذلك، ولم يرد التنجيب ولا الاستبانت.

قوله: (فقال أبو هريرة: لو شئت أن أقول بني فلان وبني فلان لقتلتم) في

وقال النووي: هو في معظم النسخ من مسلم بالواو وفي بعضها بالراء. قلت: ووقع عند الطبراني من رواية أحد بن صالح عن ابن وهب في هذا الحديث كضراً صراحاً، بصاد مبهلة مضومة ثم راء، ووقع في رواية حبان أبي النضر للذكورة «إلا أن يكون مصيبة لله بواصاً» وعند أحد من طريق عمير بن هاشم من جندة «ما لم يملوك بياض بواصاً» وفي رواية إسماعيل بن عبيد عند أحد الطبراني والحاكم من روايته عن أبيه عن عبادة «سيلي أموركم من يدي رجال يمزقونكم ما تتكرون ويتكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله» وعند أبي بكر بن أبي شيبة من طريق أزهر بن عبد الله عن عبادة رحمه «سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا تعرفون ويفعلون ما تتكرون فليس لأولئك عليكم طاعة».

قوله: (عندكم من الله فيه برهان) أي نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام ظلمهم يحتمل التأويل، قال النووي: المراد بالكفر هنا المعصية، ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً حقاً تعلمونه من قواعد الإسلام؛ فإذا رأيتم ذلك فأكثروا عليهم وقولوا بالحق حيثما كتبتم انتهى. وقال غيره: المراد بالإثم هنا المعصية والكفر، فلا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر، والذي يظهر حل رواية الكفر على ما إذا كانت للفتنة في الولاية فلا نازعه ما يفسد في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر، وحل رواية للمصيبة على ما إذا كانت للفتنة فيما حدا الولاية، فلو لم يفسد في الولاية نازعه في المعصية بأن يترك عليه يرفق ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير منصف، وهل ذلك إذا كان قادراً والله أعلم. وتقول ابن التين عن الداودي قال: الذي عليه العلماء في أمره الجور أنه إن قدر على إخلاء غير فتنة ولا ظلم وجب، وإلا فالواجب الصبر. وعن بعضهم لا يجوز حقد الولاية لفاسق لبقائه، فإن أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلّفوا في جواز الخروج عليه، والصحيح للنك إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه.

الحديث السادس: حديث أنس عن أسيد بن حضير ذكره خصراً، وقد تقدم بتامه مشروحاً في مناقب الأنصار، والسر في جوابه عن طلب الولاية بقوله «سترون بعدي أثرة» إرادة نفي ظنه أنه أثر الذي ولاه عليه، فينبى له أن ذلك لا يقع في زمانه، وأنه لم يضمن بذلك لذاته بل لعموم مصلحة المسلمين، وأن الاستتار للحظ النبوي إنما يقع بعده، وأمرهم عند وقوع ذلك بالصبر.

٣- باب قول النبي ﷺ: «حلالة أمي على يدي» أخيلة سفهاء

٧٠٥٨- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد قال: أخبرني جدي قال: كنت جالسا مع أبي هريرة في مسجد النبي ﷺ بالمدينة، ومعا مروان، قال أبو هريرة: سمعت الصادق المصطفى يقول: «هلكة أمي على يدي غلطة من قريش». فقال مروان: لعنة الله عليهم غلطة. فقال أبو هريرة: لو شئت أن أقول: بني فلان وبني فلان لقتلتم. فكنت أخرج مع جدي إلى بني مروان حين ملكوا بالشام، فإذا رأهم غلماً أحقاداً قال لنا: عسى هؤلاء أن يكونوا منهم؟ قلنا: أنت أعلم. لزاجع: ٣٦٠٤. أخرجه مسلم: [٢٩١٧].

قوله: (باب قول النبي ﷺ: هلاك أمي على يدي أخيلة سفهاء) زاد في بعض النسخ لأبي ذر «من قريش» ولم يقع لأكثرهم، وقد ذكره في الباب من حديث أبي هريرة بدون قوله: «سفهاء» وذكر ابن بطال أن علي بن مبد أخرجه يعني في كتاب الطاعة والمصيبة من رواية سماك عن أبي هريرة بلفظ «على رؤوس سفهاء من قريش». قلت: وهو عند أحد والنسائي من رواية سماك عن أبي ظالم عن أبي هريرة «إن فساد أمي على يدي غلطة سفهاء من قريش» هنا لفظ أحد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن سماك عن عبد الله بن ظالم، وتابته أبو عروانة عن سماك عند النسائي، ورواه أحد أيضاً عن زيد بن الحباب عن سفيان لكن قال: «مالك» بدل «عبد الله» ولفظه «سمعت أبا هريرة يقول لمروان: أخبرني حيي أبو القاسم ﷺ قال: فساد أمي على يدي غلطة سفهاء من قريش» وكذا أخرجه من طريق شعبة عن سماك، ولم يفت عليه الكرمانى فقال: لم يقع في الحديث الذي أورده بلفظ «سفهاء» فلعله يوب به ليستركه ولم يفت له، أو أشار إلى أنه ثبت في الجملة لكنه ليس على شرطه. قلت: الثاني

قوله: (عن زينب بنت أم سلمة) في رواية شعيب عن الزهري «حدثني عروة أن زينب بنت أبي سلمة حدثته».

قوله: (عن أم حبيبة) في رواية شعيب «أن أم حبيبة بنت أبي سفيان حدثتها» هكذا قال بعض أصحاب سفيان بن عيينة منهم مالك بن إسماعيل هذا ومنهم عمرو بن محمد الناقد عند مسلم ومنهم سعيد بن منصور في السنن له ومنهم قتيبة وهارون بن عبد الله عند الإسماعيلي والقعني عند أبي نعيم، وكذا قال مسدد في مسنده، قلت وهكذا تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عقيل وفي «علامات النبوة» من رواية شعيب ويأتي في أواخر كتاب الفتن من رواية محمد بن أبي حنيفة كلفه عن الزهري ليس في السند حبيبة زاد جماعة من أصحاب ابن عيينة عنه ذكر حبيبة فقالوا عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة، هكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعري وزهير بن حرب وعبد بن يحيى عن أبي عمر أرويتهم عن سفيان عن الزهري، قال مسلم: زادوا فيه حبيبة، وهكذا أخرجه الترمذي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وغير واحد كلفه عن سفيان، قال الترمذي: جود سفيان هذا الحديث هكذا رواه الحميدي وعلي بن لميعة وغير واحد من الحفاظ عن سفيان بن عيينة، قال الحميدي قال سفيان: حفظت عن الزهري في هذا الحديث أربع نسوة زينب بنت أم سلمة عن حبيبة وهما ربيتا النبي ﷺ عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش وهما زوجا النبي ﷺ وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق الحميدي فقال في روايته «عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة، وقال في آخره: قال الحميدي قال سفيان: «أحفظ في هذا الحديث عن الزهري أربع نسوة قد راين النبي ﷺ تتبين من أزواجه أم حبيبة وزينب بنت جحش وتبين ربيتا بنت أم سلمة وحبيبة بنت أم حبيبة أبوها عبيد الله بن جحش مات بارض الحبشة» انتهى كلامه.

وأخرجه أبو نعيم أيضاً من رواية إبراهيم بن بشار الرمادي ونصر بن علي الجهمي، وأخرجه النسائي عن عبيد الله بن سعيد وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة والإسماعيلي من رواية الأسود بن عامر كلفه عن ابن عيينة بزيادة حبيبة في السند، وساق الإسماعيلي عن هارون بن عبد الله قال: قال في الأسود بن عامر: كيف يحفظ هذا عن ابن عيينة؟ فذكره له بقصص حبيبة فقال: «لكنه حدثنا عن الزهري عن عروة عن أربع نسوة كلن قد أدركن النبي ﷺ، بعضهم من بعض» قال الدارقطني أظن سفيان كان تارة يذكرها وتارة يسقطها، قلت ورواه شرح بن يونس عن سفيان فأسقط حبيبة وزينب بنت جحش أخرجه ابن حبان، ومثله لأبي عوانة عن الليث عن الزهري ومن رواية سليمان بن كثير عن الزهري وصرح فيه بالإخبار، وسأذكر شرح الحان في آخر كتاب الفتن إن شاء الله تعالى، وحبيبة بنت عبيد الله بالتصغير ابن جحش هذه ذكرها موسى بن عقبة فيمن هاجر إلى الحبشة فنصر عبيد الله بن جحش ومات هناك وبثبت أم حبيبة على الإسلام فتزوجها النبي ﷺ وجهزها إليه النجاشي، وحكى ابن سعد أن حبيبة إنما ولدت بارض الحبشة فعلى هذا تكون في زمن النبي ﷺ صغيرة فهي نظير التي روت عنها في أن كلاً منهما ربيتا النبي ﷺ وفي أن كلاً منهما من صغار الصحابة، وزينب بنت جحش هي عمة حبيبة المذكورة فروت حبيبة عن أمها عن عمتها وكانت وفاة زينب قبل وفاة أم حبيبة، وزعم بعض الشراح أن رواية مسلم بذكر حبيبة تزود بانقطاع طريق البخاري، قلت وهو كلام من لم يطلع على طريق شعيب التي نهت عليها، وقد جمع الحفاظ عبد الغني بن سعيد الأزدي جزءاً في الأحاديث المسلسلة بأربعة من الصحابة وجلة ما فيه أربعة أحاديث، وجمع ذلك بعده الحفاظ عبد القادر الرازي ثم الحفاظ يوسف بن خليل فزاد فيه قدرها وزاد واحداً خامساً فصارت تسعة أحاديث وأصحها حديث الباب، ثم حديث عمر في العمالة وسيأتي في كتاب الأحكام.

الحديث الثاني: حديث أسامة بن زيد.

قوله: (عن الزهري) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة «حدثنا الزهري» وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريقه.

قوله: (عن عروة عن أسامة بن زيد) في رواية الحميدي وابن أبي عمير في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري «أخبرني عروة أنه سمع أسامة بن زيد» وقوله: «حدثنا عمود» وهو ابن خيلاق.

قوله: (أشرف النبي ﷺ) عند الإسماعيلي في رواية معمر «أوفى» وهو بمعنى أشرف أي اطلع من علو.

قوله: (على أطام) بضمين هو الحصن وقد تقدم بيانه في آخر الحج.

رواية الإسماعيلي «من بني فلان وبني فلان لقلت» وكان أبا هريرة كان يعرف أسامهم وكان ذلك من الجواب الذي لم يحدث به، وتقدمت الإشارة إليه في كتاب العلم، وتقدم هناك قوله: «لو حدثت به لقطعت هذا البعوم».

قوله: (فلنك أخرج مع جدي) قال ذلك عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو وجه سعيد بن عمرو، وكان مع أبيه لما غلب على الشام، ثم لما قتل تحول سعيد بن عمرو إلى الكوفة فسكنها إلى أن مات.

قوله: (حين ملكوا الشام) أي وغيرها لما ولوا الخلافة، وإنما خصت الشام بالذكر لأنها كانت مساكنهم من عهد معاوية.

قوله: (وإذا رأيتم غلماناً أحداً) هذا يقري الاحتمال الماضي وأن المراد أولاد من استخلف منهم، وأما تزده في أنهم المراد حديث أبي هريرة فمن جهة كون أبي هريرة لم يفصح بأسمائهم، والذي يظهر أن المذكورين من جملتهم، وأن أولهم يزيد كما دل عليه قول أبي هريرة رأس السنين وإمارة الصبيان فإن يزيد كان غالباً ينتزع الشيوخ من إمارة البلدان الكبار ويوليها الأصاغر من أقاته، وقوله: «قلنا أتت أعلم» القائل له ذلك أولاده وأتباعه عن سمع منه ذلك، وهذا مشعر بأن هذا القول صدر منه في أواخر دولة بني مروان بحيث يمكن عمرو بن يحيى أن يسمع منه ذلك، وقد ذكر ابن عسكار أن سعيد بن عمرو هذا بقي إلى أن وفد على الوليد بن يزيد بن عبد الملك وذلك قبل الثلاثين ومائة، ووقع في رواية الإسماعيلي أن بين تحدث عمرو بن يحيى بذلك وسماعه له من جده سبعين سنة، قال ابن بطال: وفي هذا الحديث أيضاً حجة لما تقدم من ترك القيام على السلطان ولو جاز، لأنه «أعلم أبا هريرة بأسماء هؤلاء وأسماء آبائهم ولم يأمرهم بالمطروقة عليهم مع إخباره أن هلاك الأمة على أيديهم لكون الخروج أشد في الهلاك وأقرب إلى الاستئصال من طاعتهم، فاختر أخف المقتدين وأيسر الأمرين».

(تبعه) يتعجب من لمن مروان الغلبة للمذكورين مع أن الظاهر أنهم من ولده فكان الله تعالى أجرى ذلك على لسانه ليكون أشد في الحجة عليهم لعلمهم بتعظيمهم، وقد وردت أحاديث في لمن الحكم والد مروان وما ولد أخرجه الطبراني وغيره غالبها فيه مقال وبعضها جيد، ولعل المراد تخصيص الغلبة للمذكورين بذلك.

٤- باب قول النبي ﷺ: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قُلْدِ الْقَرْبِ»

٧٠٥، ٧٠٦- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ النَّوْمِ مُخَضَّراً وَجْهَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قُلْدِ الْقَرْبِ، فُجِحَ النَّوْمُ مِنْ رَذَمٍ يَأْجُرُجُ وَمَأْجُرَجٌ يَمْلُ حَلِوَهُ» - وَخَضَّ سَفْهَانٌ يَسْمَعُ أَوْ مَاءً - قِيلَ: أَتَهْلِكُ وَلَيْسَ الصَّاحِقُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَفَرَ الْخَبَثُ». [رواجع: ٣٣٤٦. أخرجه مسلم: ٢٨٨٠].

٧٠٦، ٧٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيَّ (ح).

وَحَدَّثَنِي مَخْمُودٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطَمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي لَأَرَى الْفَيْصَنَ تَقَعُ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَوَقْعِ الْقَطْرِ». [رواجع: ١٨٧٨].

قوله: (باب قول النبي ﷺ ويل للعرب من شر قلد القرب) إنما خص العرب بالذكر لأنهم أول من دخل في الإسلام، وللإنداز بأن الفتن إذا وقعت كان الهلاك أسرع إليهم. وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث زينب بنت جحش وهو مطابق للترجمة ومالك بن إسماعيل شيخه فيه وهو أبو غسان النهدي، وكله اختار تخريج هذا الحديث عنه لتصريحه في روايته بسباع سفيان بن عيينة له من الزهري.

قوله: (عن عروة) هو ابن الزبير.

«على إلم من الأطام» فاختص ذلك أن اللفظ الذي ساقه هنا لفظ معمر.

قوله: (هل ترون ما أرى؟ قالوا: لا) وهذه الزيادة أيضاً لمعمر، ولم لهما في شيء من الطرق عن ابن عيينة.

قوله: (إني لأرى الفلق تقع خلال يوتكم) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان «إني لأرى مواقع الفتن» والمراد بالمواقع مواضع السقوط، والحلال والنواحي، قال الطبري: تقع مفعول ثان ويحتمل أن يكون حالا وهو اقرب، والرفقة بمعنى النظر أي كشف في نابصرت ذلك عياناً.

قوله: (كوقع القطر) في رواية المستملي والكشميني «المطر» وفي رواية علامات النبوة «كمواقع القطر» وقد تقدم الكلام على هذه الرواية في آخر المخرج، وإما اختصت المدينة بذلك لأن قتل عثمان رضي الله عنه كان بها، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك، فالقتال بالجليل وصفين كان بسبب قتل عثمان، والقتال بالتهروان كان بسبب التحكيم بصفين وكل قتال وقع في ذلك العصر إما تولد عن شيء من ذلك أو عن شيء تولد عنه. ثم إن قتل عثمان كان أشد أسبابه الطعن على أمرائه ثم عليه بتوليته لهم، وأول ما نشأ ذلك من العراق وهي من جهة المشرق فلا منافاة بين حديث الباب وبين الحديث الآخر أن الفتن من قبل المشرق، وحسن التشبيه بالقطر لإرادة التعميم لأنه إذا وقع في أرض معينة معها ولو في بعض جهاتها، قال ابن بطال: أنزل النبي صلى الله عليه وسلم في حطيم زنب بقرق قيام الساعة كي يتروا قبل أن تهجم عليهم، وقد ثبت أن خروج باجرج ومالجرج قرب قيام الساعة فإذا فتح من دمهم ذلك القدر في زمنه لم يزل الفتح يتسع على مر الأوقات، وقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه «ويل للعرب من شر قد اقترب، موتوا إن استطعتم» قال: وهذا غاية في التحذير من الفتن والحوض فيها حيث جعل الموت غيراً من مباشرتها، وأخير في حديث أسامة بن جندب وقع الفتن خلال البيوت ليتهاووا لها فلا يجفوها فيها ويسألوا الله الصبر والتجاة من شروها.

٥- باب ظهور الفتن

٧٠٦١- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا عَفْصَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقَارِبُ الزَّمَانُ، وَيَقْصُرُ الْعَمَلُ، وَيَلْقَى الشُّخُوعُ، وَيُظْهِرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّهُمَا هُوَ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ الْقَتْلُ». [رابع: ٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٧، بقصة ليست في هذه الطريق. وأخرجه: ١٥٧، في كتاب العلم: ١٢].

وَقَالَ شُعْبَةُ، وَيُونُسُ، وَاللِّثَامِيُّ، وَأَبْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٠٦٢، ٧٠٦٣- حَدَّثَنَا عِيَّادُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ حَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ أَبِي مُوسَى فَقَالَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَأَيَّامًا، يَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيُوقَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ». وَالْهَرْجُ الْقَتْلُ. [نظر: ٧٠٦٤، ٧٠٦٥، ٧٠٦٦. أخرجه مسلم: ٢٢٧٢].

٧٠٦٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِيُّ: حَدَّثَنَا حَقِيقٌ قَالَ: جَلَسَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ مُوسَى فَحَدَّثَنَا: فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَأَيَّامًا، يُوقَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ». وَالْهَرْجُ الْقَتْلُ. [رابع: ٧٠٦٣. أخرجه مسلم: ٢٢٧٢].

٧٠٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ... مِنْهُ.

وَالْهَرْجُ بِلِسَانِ الْحَدِيثِ الْقَتْلُ. [رابع: ٧٠٦٣. أخرجه مسلم: ٢٢٧٢].

٧٠٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا خُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَاحْشِيَةٌ رَفَعَهُ، قَالَ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الْهَرْجِ، يُزُولُ فِيهَا الْعِلْمُ وَيُظْهِرُ فِيهَا الْجَهْلُ».

قَالَ أَبُو مُوسَى: وَالْهَرْجُ: الْقَتْلُ بِلِسَانِ الْحَدِيثِ. [رابع: ٧٠٦٢. أخرجه مسلم: ٢٢٧٢].

٧٠٦٧- وَقَالَ أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ: تَطَلَّمَ الْإِيمَانُ أَيُّ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَيَّامُ الْهَرْجِ... نَحْوَهُ.

قَالَ ابْنُ مَسْرُودٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مِنْ شِرْكَةِ النَّاسِ مَنْ تَنَزَّلَتْ فِيهِ السَّاعَةُ وَلَهُمْ أَحْيَاءٌ».

قوله: (باب ظهور الفتن) ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: (حدثنا عياش) تحتية ثقيلة ومجمعة، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمدينة البصري، وسعيد هو ابن المسيب ونسبه أبو بكر بن أبي شيبة في روايته له عن عبد الأعلى المذكور أخرجه ابن ماجه، وكذلك عند الإسماعيلي من رواية عبد الأعلى وعبد الواحد وعبد المجيد بن أبي رواد كلهم عن معمر، وهو عند مسلم عن أبي بكر لكن لم يبق لفظه.

قوله: (يقارب الزمان) كذا للأكبر، وفي رواية السرخسي «الزمن» وهو لغة فيه.

قوله: (ويقص العلم) كذا للأكبر، وفي رواية المستملي والسرخسي «العمل»، ومثله في رواية شعيب عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عند مسلم، وعنده من رواية يونس عن الزهري في هذه الطريق «ويقص العلم» ووقع مثله في رواية الأعرج عن أبي هريرة كما سبقت في أواخر كتاب الفتن وهي تزيد رواية من رواه باللفظ «ويقص العمل» ويؤيد أيضاً الحديث الذي بعده باللفظ «ينزل الجهل ويرفع العلم».

قوله: (ويكثر الهرج قالوا يا رسول الله أيما هو) يفتح الهززة وتشديد الياء الأخيرة بعد ما ميم خفيفة وأصله أي شيء هو، ووقعت للأكبر بغير ألف بعد الميم، وخطبه بعضهم بتخفيف الياء كما قالوا إيش؟ في موضع أي شيء، وفي رواية الإسماعيلي «وما هو؟» وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة «قالوا يا رسول الله وما الهرج؟» وهذه رواية أكثر أصحاب الزهري، وفي رواية عتبة بن خالد عن يونس عند أبي داود «قال يا رسول الله إيش هو؟ قال: القتل القتل» وفي رواية للطبراني عن ابن مسعود «القتل والكلب».

قوله: (قال القتل القتل) صريح في أن تفسير الهرج مروع، ولا يمارض ذلك مجيء في غير هذه الرواية موقوفاً ولا كونه بلسان الحديث، وقد تقدم في كتاب العلم من طريق سالم بن عبد الله بن عمر «سمعت أبا هريرة» فذكر نحو حديث الباب دون قوله «يقارب الزمان» ودون قوله: «ويقص العلم» وزاد فيه «ويظهر الجهل» وقال في آخره: «قيل يا رسول الله وما الهرج؟ فقال مكاناً بيده فحرفها كأنه يريد القتل» فيجمع بأنه جمع بين الإشارة والتعلق بحفظ بعض الرواة مالم يحفظ بعض كما وقع لهم في الأمور المذكورة، وجاء تفسير أيام الهرج فيما أخرجه أحد والطبراني بسند حسن من حديث خالد بن الوليد «إن رجلاً قال له: يا أبا سليمان أتت الله، فإن الفتن ظهرت، فقال: أما وابن الخطباء حي فلا، إما تكون بعده، فينظر الرجل فيفكر هل يجد مكاناً لم ينزل به مثل ما نزل بمكانه الذي هو به من الفتنة والشر فلا يجد، تلك الأيام التي ذكر رسول الله ﷺ بين يدي الساعة أيام الهرج».

قوله: (وقال يونس) يعني ابن يزيد (وشعيب) يعني ابن أبي حمزة والليث وابن أبي الزهري عن الزهري عن حيد يعني ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة، يعني أن هؤلاء الأربعة خلفوا معمرًا في قوله؟ عن الزهري عن سعيد «فجعلوا شيخ الزهري حيداً لا سعيداً، وصنع البخاري يقتضي أن الطرفين صحيحان، فإنه وصل طريق معمر هنا ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب وكأنه رأى أن ذلك لا يقدر، لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنه عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراءه في كل من اختلف عليه في شيء إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيخ، ولو لا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح، وليست رواية معمر مدفوعة عن

أنه يقع عند خروج المهدي ووقوع الأمة في الأرض وغلبة العدل فيها فيستلذ العيش عند ذلك وتستقص ملته، وما زال الناس يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالت ويستطيلون مدة الكثرة وإن قصرت، وتمتبه الكثراني بأنه لا يناسب اختراجه من ظهور الفتن وكثرة المخرج وغيرهما. وأقول: إنما احتاج الحطاطي إلى تأويله بما ذكر لأنه لم يقع القصص في زمانه، وإلا فالذي تضمنته الحديث قد وجد في زماننا هذا فإنما نجد من سرعة مر الأيام ما لم تكن نجد في العصر الذي قبل عصرنا هذا وإن لم يكن هناك عيش مستلذ، ولحق أن المراد نزع البركة من كل شيء حتى الزمان وذلك من علامات قرب الساعة.

وقال بعضهم: معنى تقارب الزمان استواء الليل والنهار، قلت وهذا ما قاله في قوله: «وإذا اقترب الزمان لم تكذروا المؤمنين تكذب» كما تقدم بيانه فيما مضى. ونقل ابن التين عن الدودي أن معنى حديث الباب أن ساعات النهار تقصر قرب قيام الساعة ويقرب النهار من الليل انتهى، وتخصيصه ذلك بالنهار لا معنى له بل المراد نزع البركة من الزمان ليله ونهاره كما تقدم. قال النووي تيسراً لعياض وغيره: المراد بقصره عدم البركة فيه وأن اليوم مثلاً يصير الانقضاء به بقدر الانقضاء بالساعة الواحدة، قالوا وهذا أظهر واكثر فائدة وأوفق لبقية الأحاديث، وقد قيل في تفسير قوله: «تقارب الزمان» قصر الأعمال بالنسبة إلى كل طبقة بالطبقة الأخيرة أقصر أعماراً من الطبقة التي قبلها، وقيل تقارب أحوالهم في الشر والفساد والجهل، وهذا اختيار الطحاوي، واحتج بان الناس لا يتساوون في العلم والفهم، فالذي جئ به لا يناسب ما ذكره، إلا أن نقول إن الروا لا ترتب فيكون ظهور الفتن أولاً ينشأ عنها المخرج، ثم يخرج المهدي فيحصل الأمن.

قال ابن أبي جرمة: يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان قصره على ما وقع في حديث «لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر» وعلى هذا فالقصر يحتمل أن يكون حسيًا ويحتمل أن يكون معنويًا، أما الحسي فلم يظهر بعد ولعله من الأمور التي تكون قرب قيام الساعة، وأما المعنوي فله مدة منذ ظهر ذلك أهل العلم الديني ومن له فطنة من أهل السبب الديني فأنهم يجدون انقضاءه لا بقدر أحدهم أن يبلغ من العمل قدر ما كانوا يعملونه قبل ذلك ويشكون ذلك ولا يدرون العلة فيه، ولعل ذلك بسبب ما وقع من ضعف الإيمان لظهور الأمور المخالفة للشرع من عدة أوجه، وأشد ذلك الأقوات فيها من الحرام المحض ومن شبه ما لا يحصى حتى إن كثيراً من الناس لا يتوقف في شيء ومهما قدر على تحصيل شيء همم عليه ولا يبالي، والواقع أن البركة في الزمان وفي الرزق وفي الثبت إنما يكون من طريق قوة الإيمان واتباع الأمر واجتناب النهي، والشاهد لذلك قوله تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ [الأعراف: ٩٦] انتهى ملخصاً.

وقال البيضاوي: يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان تسارع الدول إلى الانقضاء والقرون إلى الانقراض فيقارب زمانهم وتتناسى أيامهم، وأما قول ابن بطال إن بقية الحديث احتجاج إلى تفسير فليس كما قال، فقد اختلف أيضاً في المراد بقوله: «يقص العلم» فقيل المراد نقص علم كل عالم بأن يقرأ عليه النسيان مثلاً، وقيل: نقص العلم بموت أهله وكلما مات عالم في بلد ولم يخلفه غيره نقص العلم من تلك البلد، وأما نقص العمل فيحتمل أن يكون بالنسبة لكل فرد فرد، فإن العامل إذا دهمته الخطوب لفته عن أرواده وعبادته، ويحتمل أن يراد به ظهور الحياة في الأماني والصناعات.

قال ابن أبي جرمة: نقص العمل الحسي ينشأ عن نقص الدين ضرورة، وأما المعنوي فيحسب ما يدخل من الخلل بسبب سوء الطعم وقلة المساعد على العمل، والنفس مائلة إلى الراحة ونحن إلى جنسها، وكثرة شياطين الأنس الذين هم أفسر من شياطين الجن. وأما قبض العلم فيسبب بسط القول فيه في كتاب الانحصار إن شاء الله تعالى. وأما قوله: «ويلقى الشرح» فلما إنقلاؤه في قلوب الناس على اختلاف أحوالهم حتى يسهل العالم بعلمه فيترك التعليم والفتوى، ويسهل الصانع صناعته حتى يترك تعليم غيره، ويسهل الغني عمله حتى يهلك الفقير، وليس المراد وجود أصل الشرح لأنه لم يزل موجوداً، والمخوف في الروايات «يلقى» يضم أوله من الرابعي، وقال الحميدي، لم تقبض الرواة كما لم الحرف ويحتمل أن يكون بفتح اللام وتشديد القاف أي يتلقى ويتعلم ويتروى به كما في قوله: ﴿ولا يلقاها إلا الصابرون﴾ [التقصير: ٨٠] قال: والرواية بسكون اللام غففاً تحذيراً للحنى لأن الإلقاء بمعنى الترك ولو ترك لم يكن موجوداً وكان مدحاً والحدث يبنى بالذم. قلت: وليس المراد بالإلقاء هنا أن الناس يلقونه، وإنما المراد بأنه يلقى إليهم أي يوقع في قلوبهم ومنه: ﴿إني ألقى إلي كتاب كريم﴾ [النمل: ٢٩] قال الحميدي ولو قيل بإلقاء مع التخفيف لم يستقم لأنه لم يزل موجوداً. قلت: لو ثبت الرواية بإلقاء لكان

الصحة لما ذكرته، فأما رواية يونس فوصلها مسلم كما ذكرت من طريق ابن وهب عنه ولفظه «يقبض العلم» وقدم «وتظهر الفتن» على «ويلقى الشرح» وقال: «قالوا وما المخرج؟ قال: القتل» ولم يكرر لفظ القتل. ومثله له من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «لا تقوم الساعة حتى يكثر المخرج» فذكره مختصراً عليه، وأخرجه أبو داود من رواية عتبة بن خالد عن يونس بن يزيد بلفظ «ويقص العلم» وأما رواية شبيب فوصلها المصنف في كتاب الأديب عن أبي اليمان عنه وقال في روايته «يتقارب الزمان ويقص العمل» وفي رواية الكشميهني «العلم» والباقي مثل لفظ معمر، وقال في روايته يونس وشبيب عن الزهري «حدثني حيد بن جسد الرحمن» وأما رواية الليث فوصلها الطبراني في «الأوسط» من رواية عبد الله بن صالح عنه به مثل رواية ابن وهب، وأما رواية ابن أخي الزهري فوصلها الطبراني أيضاً في «الأوسط» من طريق صدقة بن خالد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن ابن أخي الزهري واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم وقال في روايته «سمعت أبا هريرة» ولفظه مثل لفظ ابن وهب إلا أنه قال: «قلنا وما المخرج يا رسول الله؟» وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن يعقوب ومحمد بن منبه وأبي يونس مولى أبي هريرة ثلاثهم عن أبي هريرة قال يمثل حديث حيد بن عبد الرحمن غير أنهم لم يذكروا «ويلقى الشرح». قلت: وساق أحد لفظ هشام وأوله «يقبض العلم» ويقرب الزمن، وقد جاء عن أبي هريرة من طريق ثوري زيادة في الأمور المذكورة، فأخرج الطبراني في «الأوسط» من طريق سعيد بن جبير عنه رفعه «لا تقوم الساعة حتى يظهر الفتن والبطل ويؤمن الأمين ويؤمن الخائن وتهلك الوصول وتظهر التحوت، قالوا يا رسول الله ما التحوت والوصول؟ قال: الوصول وجوه الناس وأشرافهم والتحوت الذين كانوا تحت أقدام الناس ليس يعلم بهم» وله من طريق أبي علقمة «سمعت أبا هريرة يقول إن من أشراف الساعة» نحوه وزاد كذلك «أبنا عبد الله بن مسعود سمعته من حي؟ قال: نعم قلنا وما التحوت؟ قال: فسول الرجال وأهل البيوت الخماضة قلنا وما الوصول؟ قال: أهل البيوت الصالحة قال ابن بطال: ليس في هذا الحديث ما يحتاج إلى تفسير غير قوله بتقارب الزمان ومعناه والله أعلم بتقارب أحوال أهله في قلة الدين حتى لا يكون فيهم من يأمر بمحرم ولا ينهى عن منكر فلبتة الفسق وظهور أهله، وقد جاء في الحديث لا يزال الناس بخير ما تضاضلوا فإذا تسالوا هلكوا يعني لا يزالون بخير ما كان فيهم أهل فضل وصلاح وخوف من الله يلجأ إليهم عند الشدائد ويستشيئ بأمرهم ويتبرك بدعائهم ويؤخذ بقولهم وأتألمهم.

وقال الطحاوي: قد يكون معناه في ترك طلب العلم خاصة والرضا بالجهل، وذلك لأن الناس لا يتساوون في العلم لأن درج العلم تتفاوت قال تعالى: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ [يوسف: ٧٦] وإنما يتساوون إذا كانوا جهلاً، وكأله يريد غلبة الجهل وكثرته بحيث يفقد العلم بفقد العلماء قال ابن بطال: وجب ما تضمنته هذا الحديث من الأشراف قد رأيناها حيناً فقد نقص العلم وظهور الجهل والقي الشرح في القلوب وصمت الفتن وكثر القتل قلت: الذي يظهر أن الذي شاهده كان منه الكثير مع وجود مقابلة والمراد من الحديث استحسان ذلك حتى لا يبقى ما يقابل إلا النادر، وإليه الإشارة بالتعبير بقبض العلم فلا يبقى إلا الجهل الصرف، ولا يمنع من ذلك وجود طائفة من أهل العلم لأنهم يكونون حينئذ ممنومين في أولئك ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن ماجه بسند قوي عن حذيفة قال: «يلدس الإسلام كما يلدس وشي الثوب حتى لا يلدي ما صيما ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ويسرى على الكتاب في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية» الحديث وسأذكر من هذا لذلك في أواخر كتاب الفتن، وعند الطبراني عن عبد الله بن مسعود قال: «وليت عن القرآن من بين أظهركم يسري عليه ليلاً فيذهب من أجواف الرجال فلا يبقى في الأرض منه شيء» وسنذكر صحيح ولكنه موقوف وسيأتي بيان معارضة ظاهراً في كتاب الأحكام والجمع بينهما، وكذا القول في باقي الصفات، والواقع أن الصفات المذكورة وجدت مبادئها من عهد الصحابة ثم صارت تكثر في بعض الأماكن دون بعض، والذي يعقبه قيام الساعة استحسان ذلك كما قرره.

وقد مضى من الوقت الذي قال فيه ابن بطال ما قال نحو ثلاثمائة وخمسين سنة والصفات المذكورة في الزيادة في جميع البلاد لكن يقل بعضها في بعض ويكثر بعضها في بعض، وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير في التي تليها، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث الباب الذي بعده «لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه» ثم نقل ابن بطال عن الحطاطي في معنى تقارب الزمان المذكور في الحديث الآخر يعني الذي أخرجه الترمذي من حديث أنس وأحد من حديث أبي هريرة مرفوعاً «لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كاحتراق السفة» قال الحطاطي هو من استلذذ العيش، يريد والله أعلم

ومجلت لأي عرواة عن عاصم في المعنى سنأ آخر أخرجه ابن أبي خيثمة عن عوفان وأبي الوليد جميعاً عن أبي عرواة عن عاصم عن شقيق بن عروة بن قيس عن خالد بن الوليد فذكر قصة فيها: « فاولئك الأيام التي ذكر النبي ﷺ بين يدي الساعة أيام المخرج » وذكر في أن « الفتنة تدمش حتى ينظر الشخص هل يجد مكاناً لم يتزل به فلا يجد » وقد وافقه على حديث ابن مسعود الأخير زائدة أخرجه الطبراني من طريقه عن عاصم عن شقيق بن عبد الله « سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء » للحديث.

قوله: (أنه قال لعبد الله) يعني ابن مسعود (تعلم الأيام التي ذكر - إلى قوله - نحوه) يريد نحو الحديث المذكور « بين يدي الساعة أيام المخرج » وقد رواه الطبراني من طريق زائدة عن عاصم مقصراً على حديث ابن مسعود المرفوع دون القصص، ووقع عند أحد وابن ماجه من رواية الحسن البصري عن أسيد بن المشش عن أبي موسى في المرفوع زيادة « قال رجل يا رسول الله إنا نقتل في العام الواحد من المشركين كذا وكذا فقال: ليس بقتلكم للمشركين، ولكن بقتل بعضكم بعضاً » للحديث.

قوله: (وقال ابن مسعود) هو بالسند المذكور.

قوله: (من شرار الناس من تتركهم الساعة وهم أحياء) قال ابن بطال: هذا وإن كان لفظه لفظ المسموم فالمراد به الخصوص، ومعناه أن الساعة تقوم في الأكثر والأغلب على شرار الناس لبيل قوله: « لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة » فكل هذا الخبر أن الساعة تقوم أيضاً على قوم فضلاً. قلت: ولا يتعين ما قاله، فقد جاء ما يؤيد العموم للمذكور كقوله في حديث ابن مسعود أيضاً وفيه « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » أخرجه مسلم ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة وفيه « إن الله يمت رحماً من الذين آمن من الحري فلا تدع أحداً في قلبه مقال فذة من إيمان إلا قبضته » وله في آخر حديث النوس بن سميان الطويل في قصة الدجال وعيسى ومأجوج ومأجوج « إذا بعث الله رجلاً طيبة تقبض روح كل مؤمن ومسلم ويقي شرار الناس يتهاجرون تهاجر الحمر فليهم تقوم الساعة » وقد اختلفوا في المراد بقوله: « يتهاجرون » قليل يتساقفون وقيل: يتشاورون، والذي يظهر أنه هنا بمعنى يقتاتلون أو لأصم من ذلك؛ ويؤيد حله على التخالل حديث الباب، ولمسلم أيضاً « لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله » وهو عند أحد بلفظ « على أحد يقول لا إله إلا الله » والجميع بينه وبين حديث « لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة » على وقت محبوب الرب الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم فلا يبقى إلا الشرار تهجم الساعة عليهم بنته كما سيأتي بيانه بعد قليل.

٦- باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه

٧٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ: قَالَ: أَتَانَا نَاسٌ مِنْ مَالِكٍ، فَتَكُونُوا إِلَيْنَا مَلَأَ مِنَ الْخَبَرِ، فَقَالَ: اضْبُرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رُبَّكُمْ، مَوْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

٧٠٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَفِيٍّ، عَنْ ابْنِ جَهَّابٍ، عَنْ هِنْدِ بْنِ الْخَارِثِ الْفَرَسِيَّةِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: اسْتَبَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِكَلِّ فِرْعَانَ، يَقُولُ: « سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَمَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْفِتَنِ؟ مَنْ يُوَفِّقُ صَوَاحِبَ الْخُصَرَاتِ - يُرِيدُ الْأَوَاجِدَ لِكَيْ يَصْلَحْنَ - رُبَّ كَاتِبَةٍ فِي الدُّنْيَا غَارِبَةٌ فِي الْآخِرَةِ. » (راجع: ١١٥).

قوله: (باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه) كذا ترجم بالحديث الأول، وأورد فيه حديثين:

الأول:

قوله: (سفيان) هو الزهري (والزبير بن عدي) بفتح العين بمعناه دال وهو كوفي مملاني يسكنون الميم ولي قضاء الري ويكنى أبا عدي، وهو من صفار التابعين، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وقد يلتبس به واو قريب من طبقة وهو الزبير بن عربي

مستقيماً، والمعنى أنه يوجد كثيراً مستقيماً عند كل واحد كما تقدمت الإشارة إليه.

وقال القرطبي في التذكرة: يجوز أن يكون « يأتي » بتخفيف اللام والفاء أي يترك لأجل كثرة المال وإفادته حتى يهم ذا المال من يقبل صدقة فلا يجد، ولا يجوز أن يكون بمعنى يوجد لأنه ما زال موجوداً، كذا جاء به، وقد تقدم ما يرد عليه. أما قوله: « وتظهر الفتن » فالمراد كثرتها واشتهارها وعدم التكاثم بها والله المستعان. قال ابن أبي جرة: يمتثل أن يكون إلقاء الشخ حاصلاً في الأشخاص، والمختار من ذلك ما يترتب عليه مفسدة، والشحيح شرهاً هو من يمنح ما يجب عليه وإسك ذلك محقق للمال مذنب لبركته، ويؤيده « ما تنص مال من صدقة » فإن أهل المعرفة فهو ما أن للمال الذي يخرج منه الحق الشرعي لا يلحقه آفة ولا عاة بل يحصل له النماء، ومن ثم سميت الزكاة لأن المال ينمو بها ويحصل فيه البركة انتهى ملخصاً. قال: وأما ظهور الفتن فالمراد بها ما يؤثر في أمر الدين، وأما كثرة القتل فالمراد بها ما لا يكون على وجه الحق كإقامة الحد والقصاص.

الحديث الثاني والثالث:

قوله: (حدثنا مسدد حدثنا عبيد الله بن موسى) كذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه في نسخة معتمدة وسقط في غيرها، وقال عياض: ثبت للقباس عن أبي زيد الروزي وسقط مسدد للباين وهو الصواب. قلت: وعليه اقتصر أصحاب الأطراف.

قوله: (شقيق) هو أبو وإل.

قوله: (كث مع عبد الله) هو ابن مسعود وأبو موسى هو الأشعري.

قوله: (قالا) يظهر في الروايتين التين بهما أن الذي تلفظ بذلك هو أبو موسى لقوله في روايته « فقال أبو موسى » فذكره، ولا يعارض ذلك من الرواية الثالثة من طريق وأصل من أبي وإل حسن عبد الله وأحسبه وفيه قال: « بين يدي الساعة » فذكره لاحتمال أن يكون أبو وإل سمعه من عبد الله أيضاً لدخوله في قوله في رواية الأعمش « قال » وقد اتفق أكثر الرواة عن الأعمش على أنه من عبد الله وأبي موسى معاً، ورواه أبو معاوية عن الأعمش فقال: « عن أبي موسى » ولم يذكر عبد الله أخرجه مسلم، وأشار ابن أبي خيثمة إلى ترجيح قول الجماعة وأما رواية عاصم الملقبة التي ختم بها الباب فلولا أنه دون الأعمش وواصل في الحفظ لكنت روايته هي الممتدة لأنه جعل لكل من أبي موسى وعبد الله لفظ من غير الآخر، لكن يمتثل أن يكون المتن الآخر كان عند عبد الله بن مسعود مع المتن الأول.

قوله: (ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم) معناه أن العلم يرتفع بموت العلماء فكما مات عالم ينقص العلم بالنسبة إلى قدر حامله، وينشأ عن ذلك الجهل بما كان ذلك العالم ينفرد به عن بقية العلماء.

قوله: (إن بين يدي الساعة لأياماً) في رواية الكشي هي جلف اللام.

قوله: (ويكثر فيها المخرج، والمخرج القتل) كذا في مائتين الروايتين، وزاد في الرواية الثالثة وهي رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش « والمخرج بلسان الحبشة القتل » ونسب الضمير في رواية وأصل لأبي موسى، وأصل المخرج في اللغة العربية الاختلاط يقال خرج الناس اختلطوا واختلطوا وخرج القوم في الحديث إذا كسروا وخلطوا، وأخطأ من قال نسبة تفسير المخرج بالقتل للسان الحبشة وهم من بعض الرواة ولا فهي حرية صحيحة، ووجه الخطأ أنها لا تستعمل في اللغة العربية بمعنى القتل إلا على طريق المجاز لكون الاختلاط مع الاختلاف يفضي كثيراً إلى القتل وكثيراً ما يسمى الشيء باسم ما يؤول إليه، واستعملوا في القتل بطريق الحقيقة هو بلسان الحبش، وكيف يدعى على مثل أبي موسى الأشعري الزهم في تفسير لفظ لغوي بل الصواب معه، واستعمال العرب المخرج بمعنى القتل لا يمنع كونها لغة الحبشة وإن ورد استعمالها في الاختلاط والاختلاف كحديث معقل بن يسار وفيه « العبادة في المخرج كهجرة إلى » أخرجه مسلم، وذكر صاحب المحكم للمخرج معاني أخرى وجميعها تسعة: شدة القتل وكثرة القتل، والاختلاط والفتنة في آخر الزمان وكثرة النكاح وكثرة الكذب وكثرة النوم وما يري في النوم غير منضبط وعدم الإلتزام للشيء. وقال الجوهري: أصل المخرج الكثرة في الشيء، يعني حتى لا يتميز.

قوله في رواية وأصل: (وأحسبه وفيه) زاد في رواية القرطبي عن غندر « إلى النبي ﷺ أخرجه الإسمايلي وكذا أخرجه أحمد عن غندر، وعبد شيخ البخاري فيه لم ينسب عند الأكثر ونسب أبو ذر في روايته محمد بن بشار.

قوله: (وقال أبو عرواة عن عاصم) هو ابن أبي التجد القاري المشهور،

هذا الوجه « وما ذاك بكثرة الأمطار وقتلها ولكن بذهاب العلماء، ثم يحدث قوم يفتنون في الأمور يرأبهم فيملكون الإسلام ويهدمونه » وأخرج الدارمي الأول من طريق الشعبي بلفظ « لست أعني عاماً انصب من عام » والباقى مثله وزاد « وخياركم » قبل قوله: « وقضاهم » واستشكلوا أيضاً زمان عيسى ابن مريم بعد زمان الدجال، وأجاب الكرمانى بأن المراد الزمان الذي يكون بعد عيسى، أو المراد جنس الزمان الذي فيه الأمراء، وإلا فمعلوم من الدين بالضرورة أن زمان النبي المصوم لا شر فيه. قلت: ويحتمل أن يكون المراد بالأزمة ما قبل وجود العلامات العظام كالذجال وما بعده ويكون المراد بالأزمة المتأصلة في الشر من زمان الحجاج فما بعده إلى زمن الدجال، وأما زمن عيسى عليه السلام فله حكم مستأنف والله أعلم. ويحتمل أن يكون المراد بالأزمة المذكورة أزمة الصحابة بناء على أنهم هم المخاطبون بذلك فيخص بهم، فأما من بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور، لكن الصحابي فهم التعميم لذلك أجاب من شكوا إليه الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر، وهم أو جُلُهم من التابعين. واستدل ابن حبان في صحيحه بأن حديث أنس ليس على عمومه بالأحداث الواردة في المهدي وأنه مملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، ثم وجدت عن ابن سمعون ما يصلح أن يفسر به الحديث وهو ما أخرجه الدارمي بسند حسن عن عبد الله قال: « لا يأتي عليكم عام إلا وهو شر من الذي قبله، أما إني لست أعني عاماً ».

الحديث الثاني:

قوله: (وحدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد، وعهد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الله بن أبي بكر نسب لجده، هكذا عطف هذا الإسناد التازل على الذي قبله وهو أعلى منه بدرجتين لأنه أورد الأول مجرداً في آخر كتاب الأدب بتمامه، فلما أورد هنا عنه أرفقه بالسند الآخر وساقه على لفظ السند الثاني، وابن شهاب شيخ ابن أبي عتيق هو الزهري شيخ شبيب. قوله: (هند بنت الحارث القرومية) بكسر القاء بعدها راء وسين مهملة نسبة إلى بني فراس بطن من كنانة وهم إخوة قريش، وكانت هند زوج محمد بن القناد وقد قيل إن لها صبوة، وتقدم شيء من ذلك في كتاب العلم.

قوله: (استيقظ رسول الله ﷺ ليلة فرعاً) ينصب ليلة، وفرعاً بكسر الزاي على الحال، ووقع في رواية سفيان بن عيينة عن رواية محمد بن ميمون في العلم « استيقظ ذات ليلة » وتقدم هناك الكلام على لفظ ذات ورواية هذا الباب تؤيد أنها زائدة، وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر في قيام الليل مثل الباب لكن بحذف فرعاً وفي رواية شبيب بخذفها.

قوله: (يقول سبحانه الله) في رواية سفيان « فقال سبحانه الله » وفي رواية ابن المبارك عن معمر في لباس « استيقظ من الليل وهو يقول لا إله إلا الله ».

قوله: (ماذا أنزل الله من الخزان، وماذا أنزل الليلة من الفتن) في رواية غير الكشيبي « وماذا أنزل » بضم الهزاة وفي رواية سفيان « ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح من الخزان » وفي رواية شبيب « ماذا أنزل من الخزان وماذا أنزل من الفتن » وفي رواية ابن المبارك مثله لكن بتقديم وتلخيص وقال: « من الفتن » بالإفراد، وقد تقدم الكلام على المراد بالخزان وما ذكر منها في كتاب العلم، وما « استغماية فيها معنى التمتع ».

قوله: (من يولط صواحب الحجرات) كذا للأكبر، وفي رواية سفيان « أيقظوا » بصيغة الأمر مفتوح الأول مكسور الثالث، وصواحب بالنصب على المفعولية، وجوز الكرمانى أيقظوا بكسر أوله وفتح ثالثة وصواحب منادى ودلت رواية أيقظوا على أن المراد بقوله من يوقظ التحريض على إيقاظهن.

قوله: (يريد أزواجه لكي يصلين) في رواية شبيب « حتى يصلين » وغلت سائر الروايات من هذه الزيادة.

قوله: (رب كاسية في الدنيا) في رواية سفيان قرب بزيادة فاء في أوله، وفي رواية ابن المبارك « يارب كاسية » بزيادة حرف التنداء في أوله، وفي رواية هشام « كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » وهو يويد ما ذهب إليه ابن مالك من أن رب أكثر ما ترد للتكثير فإنه قال أكثر التحويل أنها للتقليل وإن معنى ما يصدر بها للمضي، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير وهو مقتضى كلام سيويه فإنه قال في: « باب كم » وأعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد إلا أن كم اسم ورب غير اسم انتهى، ولا خلاف أن معنى كم المبهمة التكثير ولم يقع في كتابه ما يعارض ذلك فصح أن ملحها ما ذكرت وحديث الباب شاهد لذلك، فليس مراده أن ذلك قليل بل

يفتح العين والراء بعدها موحدة مكسورة وهو اسم بلفظ النسب بصري يكنى أبا سلمة: وليس له في البخاري سوى حديث واحد تقدم في الحج من روايته عن ابن عمر وتقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك هناك من كلام الترمذي.

قوله: (أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون) فيه التثاق ووقع في رواية الكشيبي « فشكوا » وهو على الجادة ووقع في رواية ابن أبي مريم عن الغرياني شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم « شكوا » بنون بدل القاء، وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند الإسماعيلي « شكونا إلى أنس ما تلقى من الحجاج ».

قوله: (من الحجاج) أي ابن يوسف الثقفي الأمير المشهور، والمراد شكواهم ما يلقون من ظلمه لهم وتبعده، وقد ذكر الزبير في « للزقيات » من طريق مجاهد عن الشعبي قال: « كان عمر فتن بعده إذا أخذوا العاصي أقاموه للناس وزعوا عمامته، فلما كان زياد ضرب في البهائم بالسياط، ثم زاد مصعب بن الزبير حلق اللحية، فلما كان بشر بن مروان سمر كف الجاني بسمار، فلما قدم الحجاج قال: هذا كله لعب، فقتل بالسيف ».

قوله: (فقال اصبروا) زاد عبد الرحمن بن مهدي في روايته « اصبروا عليه ».

قوله: (فإنه لا يأتي عليكم زمان) في رواية عبد الرحمن بن مهدي « لا يأتيكم عام » وبهذا اللفظ أخرج الطبراني بسند جيد عن ابن سمعون نحو هذا الحديث موقوفاً عليه قال: « ليس عام إلا والذي بعده شر منه » وله عنه بسند صحيح قال: « أمس خير من اليوم، واليوم خير من غد، وكذلك حتى تقوم الساعة ».

قوله: (إلا والذي بعده) كذا لأبي ذر، وسقطت الروا للباقيين وثبت لابن مهدي.

قوله: (أشهر منه) كذا لأبي ذر والنسفي، وللباقيين بمجلف الألف، وعلى الأول شرح ابن التين فقال: كذا وقع « أشر » بوزن أفعل، وقد قال في الصحاح فلان شر من فلان ولا يقال أشر إلا في لغة رديئة، ووقع في رواية محمد بن القاسم الأسدي عن الثوري ومالك بن مغول ومسلم وأبي سنان الشيباني أرومتهم عن الزبير بن عدي بلفظ « لا يأتي على الناس زمان إلا شر من الزمان الذي كان قبله، سمعت ذلك من رسول الله ﷺ » أخرجه الإسماعيلي، وكذا أخرجه ابن منته من طريق مالك بن مغول بلفظ « إلا وهو شر من الذي قبله » وأخرجه الطبراني في « المعجم الصغير »: « من رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن الزبير بن عدي وقال: تفرد به مسلم عن شعبة ».

قوله: (حتى تلقوا ربكم) أي حتى تموتوا، وقد ثبت في صحيح مسلم في حديث آخر « وأعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا ».

قوله: (صحته من نبيكم ﷺ) في رواية أبي نعيم « سمعت ذلك » قال ابن بطال: هذا الخبر من أعلام النبوة لإخباره بفساد الأحوال، وذلك من الغيب الذي لا يعلم بال رأي وإما يعلم بالروح انتهى. وقد استشكل هذا الإطلاق مع أن بعض الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر بن عبد العزيز وهو بعد زمن الحجاج بيسير، وقد اشتهر الخبر الذي كان في زمن عمر بن عبد العزيز، بل لو قيل: إن الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيداً فضلاً عن أن يكون شرّاً من الزمن الذي قبله وقد حله الحسن البصري على الأكثر الأغلب، فسل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج فقال: لا بد للناس من تفتيس. وأجاب بعضهم أن المراد بالتفضيل تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر فبان عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة في الأحياء وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا والزمان الذي فيه الصحابة خير من الزمان الذي بعده لقوله ﷺ « خير القرون قرني » وهو في الصحيحين، وقوله: « أصحابي أمته لأمتي » فإذا ذهب أصحابي أمي أمي ما يورثونه أخرجه مسلم. ثم وجدت عن عبد الله بن سمعون التصريح بالمراد وهو أولى بالاتياف، فأخرج يعقوب بن شعبة عن طريق الحارث بن حصيرة عن زيد بن وهب قال: « سمعت عبد الله بن سمعون يقول: لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم الساعة، لست أعني رخاء من العيش بعيه، ولا ما يقيه ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علماً من اليوم الذي مضى قبله، فإذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر ففند ذلك يهلكون » ومن طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن سمعون إلى قوله « شر منه » قال: « فاصبنا سنة خصب فقال ليس ذلك أعني إنما أعني ذهاب العلماء ».

ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه قال: « لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشد عما كان قبله أما إني لا أعني أميراً خيراً من أمير ولا عاماً خيراً من عام ولكن علماءكم وقضاةكم يهدمون ثم لا يبنون منهم خلفاء، ويحيى قوم يفتنون برأبهم » وفي لفظ عنه من

٧٠٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَفْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِاسْمِهِمْ قَدْ ابْتَدَى نَصُولَهَا، فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنَصُولِهَا، لَا يَخْلِشَ مُسْلِمًا. [إرجاع: ٤٥١. أخرجه مسلم: ٢٦١٤].

٧٠٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَافَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا، أَوْ فِي سُوقِنَا، وَنَمَتْ نَبْلٌ، فَلْيُشْمِكْ عَلَى نَصَالِهَا، أَوْ قَالَ: فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ، أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا شَيْءٌ». [إرجاع: ٤٥٢. أخرجه مسلم: ٢٦١٥].

قوله: (باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا) ذكره من حديث ابن عمر ومن حديث أبي موسى وأورد معها في الباب ثلاثة أحاديث أخرى.

الأول والثاني:

قوله: (من حمل علينا السلاح) في حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم «من سل علينا السيف» ومعنى الحديث حل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم، وكأنه كسى بالحمل من المقاتلة أو القتل للملازمة الغالبة. قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يراد بالحمل ما يضاد الوضع ويكون كناية عن القتال به، ويحتمل أن يراد بالحمل حله لإرادة القتال به لقراءة قوله: «علينا» ويحتمل أن يكون المراد حله للضرب به، وعلى كل حال فيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه. قلت: جاء الحديث بلفظ «من شهر علينا السلاح» أخرجه الزائر من حديث أبي بكر، ومن حديث سمرة ومن حديث عمرو بن عوف، وفي مسند كل منها لين لكنها يعضد بعضها بعضاً، وعند أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ «من رمانا بالنبل فليس منا» وهو عند الطبراني في الأوسط «بلفظ» الليل «بدل النبل» وعند الزائر من حديث بريدة مثله.

قوله: (فليس منا) أي ليس على طريقتنا، أو ليس متبعاً لطريقتنا، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاتل دونه لا أن يرميه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله ونظيره «من غشنا فليس منا» وليس منا من ضرب الخنود وشق الجيوب «وهذا في حق من لا يستحل ذلك، فأما من يستحله فإنه يكفر باستحلال الحرام بشرطه لا بمجرد حمل السلاح، والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الحبر من غير تعرض لتأويله ليكون الأبلغ في الزجر، وكان سفيان بن عيينة ينكر على من يصره عن ظاهره فيقول: معناه ليس على طريقتنا، ويرى أن الإمساك من تأويله أولى لما ذكرناه، والوحيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالماً.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا محمد أخبرنا عبد الرزاق) كذا في الأصول التي وقفت عليها وكذا ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع هنا، وفي المتن «حدثنا محمد» غير منسوب - من عبد الرزاق «وأن الحاكم جزم بأنه محمد بن يحيى الذهلي إلى آخر كلامه» ويحتمل أن يكون محمد هنا هو ابن رافع فإن مسلماً أخرجه هذا الحديث عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج «من مسند إسحاق بن راهويه ثم قال: أخرجه البخاري عن إسحاق، ولم أذكر ذلك لغير أبي نعيم، ويدل على وهمه أن في رواية إسحاق عن عبد الرزاق «حدثنا محمد» والذي في البخاري «عن معمر».

قوله: (لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح) كذا فيه بإثبات الباء وهو نفي بمعنى النهي، ووقع لبعضهم «لا يشر» بغير باء وهو بلفظ النهي وكلامه جازئ.

قوله: (لأنه لا يشرى لعل الشيطان ينزغ في يده) بالعين الممجمة قال الخليل في العين نزغ الشيطان بين القوم نزغاً حل بعضهم على بعض بالفساد ومنه «من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين إخوتي» [يرسب: ١٠٠] وفي رواية الكشميهني بالعين المهملة ومثناه قلع، ونزع بالسهم رمي به، والمراد أنه يفرى بينهم حتى يضرب أحدهما الآخر بسلاحه فيحقق الشيطان ضرره له وقال ابن التين: معنى ينزعه يقلعه من يده فيصيب به الآخر أو يشد يده فيصيبه. وقال النووي: ضبطناه ونقله عياض عن جميع روايات مسلم بالعين المهملة ومعناه يرمي به في يده ويحقق ضرره، ومن رواه بالمهملة فهو من الإغراء أي يزين له تحقيق الضرر.

قوله: (ليقع في حفرة من النار) هو كناية عن وقوعه في المصيبة التي تنفضي به إلى دخول النار، قال ابن بطال: معناه أن أتخذ عليه الرعيد، وفي الحديث النهي عما يفضي

المصنف بذلك من النساء كثير، ولذلك لم يجعل كم موضع رب لحسن انتهى وقد وقعت كذلك في نفس هذا الحديث كما بيته، وما وردت فيه للتكرير قول حسان: رب حلم أضاعه عدم المال وجهل غطى عليه النعيم وقول علي:

رب مأمول وراج أمل قد تاه الدرهم من ذلك الأمل

قال: والصحيح أيضاً أن الذي يصدر بر ب لا يزم كونه ماضي المعنى بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله، وقد اجتمع في الحديث الحضور والاستقبال، وشواهد للمضي كثيرة انتهى ملخصاً. وأما تصدير رب بحرف التثنية في رواية ابن المبارك فتدل النسائي فيه على حذف والتقدير يا سامعين.

قوله: (وعارية في الآخرة) قال عياض الأكثر بالحذف على الوصف للمجرور بر ب، وقال غيره: الأولى الرفع على إضمار مبتدأ والجملة في موضع التعت أي هي عارية والقلم الذي يتعلق به رب محذوف، وقال السهلي: الأحسن الحذف على التعت لأن رب حرف جر يلزم صدر الكلام وهذا رأي سيبويه، وعند الكسائي هو اسم مبتدأ والمرفوع خبره، وإليه كان يذهب بعض شيوخنا انتهى. واختلف في المراد بقوله: «كاسية وعارية» على أوجه أحدها كاسية في الدنيا بالثياب لوجود الغنى عارية في الآخرة من الثواب لعدم العمل في الدنيا، ثانيها: كاسية بالثياب لكنها شفاقة لا تستر هورتها فتصائب في الآخرة بالمرى جزاء على ذلك، ثالثها: كاسية من نعم الله عارية من الشكر الذي تظهر ثمرته في الآخرة بالثواب، رابعها: كاسية جسدها لكنها تشد خازرها من رواتها فيبدو صدرها فتصير عارية فتصائب في الآخرة، خامسها: كاسية من خلة التزوج بالرجل الصالح عارية في الآخرة من العمل فلا يلبسها صلاح زوجها كما قال تعالى: «فلا أنساب بينهم» [الأنعام: ١٠١] ذكر هذا الأخير الطيبي ورجحه لمناسبة المقام، واللفظة وإن وردت في أزواج النبي ﷺ لكن المبررة بمعموم اللفظ، وقد سبق لنحوه الداودي فقال: كاسية للشر في الدنيا لكونها أهل التشريف وعارية يوم القيامة قال: ويحتمل أن يراد عارية في النار. قال ابن بطال: في هذا الحديث أن الفتح في الحزائن تنشأ عنه فتنة المال بأن يتنافس فيه فيقع القتال بسببه وأن يخل به فيمنع الحق أو يطهر صاحبه فيسرق، فأراد ﷺ تحذير أزواجه من ذلك كله وكذا غيرهن ممن يلبسه ذلك وأراد بقوله: «من يوقظ» بعض خدمه كما قال يوم الحندق «من يأتيني بخبر القوم» وأراد أصحابه، لكن هناك عرف الذي انتدب كما تقدم وهنا لم يذكر، وفي الحديث التندب إلى الدعاء، والتضرع عند نزول الفتنة ولا سيما في الليل لرجاء وقت الإجابة لتكشف أو يسلم الداعي ومن دعا له وبالله التوفيق.

٧- باب قول النبي ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ» فَلَيْسَ مِنَّا

٧٠٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». [إرجاع: ١٨٧٤. أخرجه مسلم: ٩٨].

٧٠٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَافَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». [إرجاعه مسلم: ١٠٠].

٧٠٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هُشَامِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْزِي، لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ». [إرجاعه مسلم: ٢٦١٧].

٧٠٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِمَعْمَرٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ بِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنَصَالِهَا». قَالَ: نَعَمْ. [إرجاع: ٤٥١. أخرجه مسلم: ٢٦١٤].

كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ. [راجع: ١٧٤٢. أخرجه مسلم: ٦٦، بإضافة «ولمكم»].

٧٠٧٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَيْرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ، هُوَ الْفَضْلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «الَا تَذَرُونَنِي يَوْمَ هَذَا؟». فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ. قَالَ: خَشِيَ ظَنُّنَا أَنَّهُ سَيَسْمُوهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْوِ؟». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا، أَلَيْسَتْ بِأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَيَا وَيَسَاءَ كُمْ، وَأَمَوَا لَكُمْ، وَأَعْرَضَ كُمْ، وَابْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ عَرَا، كَعُرْمَةُ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي يَوْمِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ تَلَفْتُمْ؟». قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَلْعُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّهُ رَبُّ مَلْعٍ يَلْعَهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ». فَكَانَ كَذَلِكَ، قَالَ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

قُلْنَا كَانَ يَوْمَ خُرْقِ ابْنِ الْخَضَرِيِّ، حِينَ حَوَّلَهُ جَارِيَةُ ابْنِ قُدَامَةَ، قَالَ: اضْرِبُوا عَلَيَّ أَبِي بَكْرَةَ، فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَمْرَأَةً، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثَنِي أَنِّي، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا تَهَشَّتْ بِقَصَبَةٍ. [راجع: ٦٧، أخرجه مسلم: ١٦٧٩].

٧٠٧٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُصَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [راجع: ١٧٣٩].

٧٠٨٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُنْذِرٍ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ جَرْوٍ، عَنْ جَدِّهِ جَرْوٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُطَّاعِ: «اسْتَعْصِمِ النَّاسَ». ثُمَّ قَالَ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [راجع: ١٦١، أخرجه مسلم: ٦٥].

قوله: (باب قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدي كفاراً) لا ترجم بعدي كفاراً (إخ) ترجم بلفظ ثالث أحاديث الباب، وفيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا عمر بن حفص) هو ابن غياث، وشقيق هو أبو وائل، والسند كله كوفيون.

قوله: (سباب) بكسر الهملة وموحنتين وتخفيف مصدر يقال سبه سباً وسباً، وهذا المقت قد تقدم في كتاب الإيمان أول الكتاب من وجه آخر عن أبي وائل، وفيه بيان الاختلاف في رفته ووقفه، وتقدم توجيه إطلاق الكفر على قتال المؤمن وأن أقوى ما قيل في ذلك أنه أطلق عليه مبالغة في التحذير من ذلك ليجتر السامع من الإقدام عليه، أو أنه على سبيل التشبيه لأن ذلك فعل الكافر، كما ذكرنا نظيره في الحديث الذي بعده. وورد لهذا الحديث سبب أخرجه البخاري والطبراني من طريق أبي خالد الوالبي عن عمرو بن النعمان بن مقرن المزني قال: «انتهى رسول الله ﷺ إلى مجلس من مجالس الأنصار ورجل من الأنصار كان عرفه بالسلباء ومشاقته الناس، فقال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» زاد البخاري في روايته «فقال ذلك الرجل: والله لا أمأب رجلاً».

الحديث الثاني:

قوله: (واقف بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمرو.

قوله: (لا ترجعون بعدي) كذا لأبي فر بصيغة الخبر ولللباقين «لا ترجعوا» بصيغة التثني وهو المرفوع.

إلى المحذور وإن لم يكن المحذور محققاً سواء كان ذلك في جد أو هزل، وقد وقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي شيبة وغيره مرفوعاً من رواية ضمرة بن ربيعة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه «للملاكمة تلعب أحدكم إذا أشار إلى الآخر بمجدبة وإن كان أخاه لأبيه وأمه» وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة موقوفاً من رواية ليوب عن ابن سيرين عنه، وأخرج الترمذي أصله موقوفاً من رواية خالد الحذاء عن ابن سيرين بلفظ «من أشار إلى أخيه بمجدبة لعنته للملاكمة» وقال حسن صحيح غريب، وكذا صححه أبو حاتم من هذا الوجه وقال في طريق ضمرة: منكر، وأخرج الترمذي بسند صحيح عن جابر «نهى رسول الله ﷺ أن يتعاطى السيف مسلولاً» ولأحمد والبخاري من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ «مر بقرم في مجلس يسلون سيفا يتعاطونه بينهم غير مفسود فقال: ألم أزرع من هذا؟ إذا سل أحدكم السيف فليمنه ثم ليعطه أخاه» ولأحمد والطبراني بسند جيد عن أبي بكره نحوه وزاد «لعم الله من فعل هذا إذا سل أحدكم سيفه فارواد أن يتاوله أخاه فليمنه ثم يتاوله ياه» قال ابن العربي: إذا استحق السيف بشير بالجدبة اللعن تكفي الذي يصيب بها؟ وإما يستحق اللعن إذا كانت إشارته تهديداً سواء كان جاداً أم لاهياً كما تقدم، وإنما أوخذ اللاحق لما أدخله على أخيه من الروح، ولا يخفى أن إثم المهازل دون إثم الجاد وإنما نهى عن تعاطي السيف مسلولاً لما يخاف من الغفلة عند التناول فيسقط فيؤذي.

الحديث الرابع: حديث جابر.

قوله: (قلت لعمرو) يعني ابن دينار، وقد صرح به في رواية مسلم، وعمرو بن دينار هو القائل «نعم» جواباً لقول سفيان له «أسمت جابراً» وقد تقدم البحث في ذلك في أوائل المساجد من كتاب الصلاة.

قوله في الطريق الثالثة: (بأسهم) هو جمع قلة يدل على أن المراد بقوله في الطريق الأولى «بسهام» أنها سهام قليلة، وقد وقع في رواية لمسلم أن المار المذكور كان يتصلق بها.

قوله: (قد بلغا) في رواية غير الكشميهني «أبدي» والتوصل بضمين جمع نصل بفتح النون وسكون المهملة ويجمع على نصال بكسر أوله كما في الرواية الأولى، والتوصل بحذبة السهم.

قوله: (فأمره أن يأخذ بنصوها) يفسر قوله في الرواية الأخرى «أمسك بنصائها». قوله: (لا يخلص مسلماً) بمعجمتين هو تعليل للأمر بالإسكاح على النصال، والمخشش أول الجراح. الحديث الخامس: حديث أبي موسى، وهو بإسناد «من حمل علينا السلاح».

قوله: (إذا مر أحدكم إلخ) فيه أن الحكم عام في جميع المكلفين، بخلاف حديث جابر فإنه واقعة حال لا تستلزم التعميم.

وقوله: (فليخض بكفه) أي على النصال، وليس المراد خصوص ذلك، بل يجرى على أن لا يصيب مسلماً بوجه من الوجوه كما دل عليه التعليل بقوله: «أن يصيب أحداً من المسلمين منها بشيء».

وقوله: (أن يصيب بها) يفتح أن والتقدير كرامة، ووقع في رواية مسلم «لئلا يصيب بها» وهو يؤيد مذهب الكوفيين في تقدير المحذور في مثله، وزاد مسلم في آخر الحديث «سددنا بعضنا إلى وجه بعض» وهي بالسین المهملة أي قومناها إلى وجوههم، وهي كناية عما وقع من قتال بعضهم بعضاً في تلك الحروب الواقعة في الجمل وصفين، وفي هذين الحديثين تحريم قتال المسلم وقتله وتغليب الأمر فيه، وتحريم تعاطي الأسباب المفضية إلى أذنه بكل وجه، وفيه حجة للقول بسد الذرائع.

٨- باب قول النبي ﷺ: « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا،

يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »

٧٠٧٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». [راجع: ٤٨، أخرجه مسلم: ٦٤].

٧٠٧٧- حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِهْنَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي وَإِدْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي

قوله: (كفراً) تقدم بيان المراد به في أوائل كتاب الديات، وجلة الأقوال فيه ثمانية، ثم وقفت على تاسع وهو أن المراد ستر الحق والكفر لغة الستر، لأن حق المسلم على المسلم أن يتصره ويبيته، فلما قاتله كآته غطى على حقه الثابت له عليه. وعاشر وهو أن الفعل المذكور يفضي إلى الكفر، لأن من اعتاد الهجوم على كبار المعاصي جره شوم فلك إلى أشد منها فيخشى أن لا ينجت له بمخافة الإسلام. ومنهم من جعله من ليس السلاح يقول كثر فوق درعه إذا لبس فوقها ثوباً، وقال الداودي: معناه لا تفضلوا بالمؤمنين ما تفضلون بالكفار، ولا تفضلوا بهم ما لا يجل وأنتم ترونه حراماً. قلت: وهو داخل في المعاني المتقدمة. واستشكل بعض الشراح غالب هذه الأجوبة بأن راوي الخبر وهو أبو بكره فهم خلاف ذلك، والجواب أن فهمه ذلك إما يعرف من توقفه عن القتال واحتجاجة بهذا الحديث، فيحتمل أن يكون توقفه بطريق الاحتياط لما يحتمله ظاهر اللفظ، ولا يلزم أن يكون يعتقد حقيقة كثر من بأثر ذلك، ويؤيده أنه لم ينتج من الصلاة خلفهم ولا امتثال أوامره ولا غير ذلك ما يهلك على أنه يعتقد فهم حقيقته. والله المستعان.

قوله: (يعضرب بعضهم رقاب بعض) يهزم يضرب على أنه جواب النهي، ويرفعه على الاستئناف، أو يجعل حالاً. فعلى الأول بقوى الحاصل على الكفر الحقيقي ويحتاج إلى التأويل بالمستعمل مثلاً، وعلى الثاني لا يكون متعلقاً بما قبله، ويحتمل أن يكون متعلقاً بجوابه ما تقدم.

الحديث الثالث:

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان والسند كله بصريون.

قوله: (ابن مسروق) هو محمد.

قوله: (وعن رجل آخر) هو حيد بن عبد الرحمن الحميري كما وقع مصرحاً به في «باب الخطبة أمام منى» من كتاب الحج، وقد تقدم شرح الخطبة المذكورة في كتاب الحج.

وقوله: (أشباركم) بموحدة ومعجمة جمع بشرة وهو ظاهر جلد الإنسان، وأما البشر الذي هو الإنسان فلا يثنى ولا يجمع، وأجازه بعضهم لقوله تعالى: ﴿فقالوا أتأمنون بشرين مثلاً﴾ [التؤمنون: ٤٧].

وقوله: (فأله) الهاء ضمير الشأن.

وقوله: (رب مبلغ) بفتح اللام الثقيلة وهـ يبلغه هـ بكسرهما.

وقوله: (من هو) في رواية الكشميهني «لن هو».

قوله: (أوعى له) زاد في رواية الحج «منه».

قوله: (فكان كذلك) هذه جملة مرفوعة من كلام محمد بن سيرين تخللت بين الجمل المرفوعة كما وقع التنبيه عليه وأصحها في «باب يبلغ العلم الشاهد الغائب» من كتاب العلم.

قوله: (قال لا ترجعوا) هو بالسند المذكور من رواية محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبي بكره، وقد قال البزار بعد تحريجه بطوله لا نعلم من رواه بهذا اللفظ إلا أرة عن محمد بن سيرين.

قوله: (فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي) في رواية محمد بن أبي بكر المقدسي عن يحيى القطان عند الإسمايلي «قال فلما كان» وقابل قال هو عبد الرحمن بن أبي بكره، وحرق بضم أوله على البناء للمجهول، ووقع في خط الديلمي: الصواب أحرقه، وتبعه بعض الشراح، وليس الآخر بخطاً بل جزم أهل اللغة بالفتن أحرقه وحرقه والتشديد للتكثير، والتخفيف هنا يوم حرق ابن الحضرمي ومن معه، وابن الحضرمي فيما ذكره العسكري اسمه عبد الله بن عمرو بن الحضرمي، وقد ذكره بعضهم في الصحابة، فضي المشركين يوم بدر، وعلى هذا فلعبد الله روية، وقد ذكره بعضهم في الصحابة، فضي «الاستيعاب»: قال الرازي ولد على عهد رسول الله ﷺ، وروي عن عمر وعبد المطلب أنه عبد الله بن عامر الحضرمي وهو ابن عمرو المذكور، والملاءم بين الحضرمي الصحابي المشهور عنه، واسم الحضرمي عبد الله بن عماد وكان حليف بني أمية في الجاهلية، وأم ابن الحضرمي المذكور أرتب بنت كريب بن ربيعة وهي عمه عبد الله بن عامر بن كريب الذي كان أمير البصرة في زمن عثمان.

قوله: (حين حرقه جارية) يميم وتختها (ابن قدامة) أي ابن مالك بن زهير بن الحصين التميمي السلمي، وكان السبب في ذلك ما ذكره العسكري في الصحابة كان جارية يلقب عرفاً لأنه أحرق ابن الحضرمي بالبصرة، وكان معاوية وجه ابن الحضرمي

إلى البصرة ليستفرهم على قتال علي، فوجه علي جارية بن قدامة فحصره، فتحصن منه ابن الحضرمي في دار فاحرقها جارية عليه. وذكر الطبري في حوادث سنة ثمان وثلاثين من طريق أبي الحسن المدائني، وكذا أخرجه عمر بن شبة في «أخبار البصرة» أن عبد الله بن عباس خرج من البصرة وكان عاملاً لعلي واستخلف زياد ابن سمية على البصرة، فأرسل معاوية عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ليأخذ له البصرة، فنزل في بني تميم، وانضممت إليه العثمانية، فكتب زياد إلى علي يستجده، فأرسل إليه أعيان بن ضبيعة الجاشعي قتل غيلة، فبعث علي بعه جارية بن قدامة فحصر ابن الحضرمي في الدار التي نزل فيها ثم أحرق الدار عليه وعلى من معه وكانوا سبعة رجال أو أربعة، وأنشد في ذلك أشعاراً فهذا هو المعتد، وأما ما حكاه ابن بطلان عن المهلب أن ابن الحضرمي رجل لمتع من الطاعة، فأنجز إليه جارية بن قدامة فسلبه على جذع ثم ألقي النار في الجذع الذي صلب عليه، فما أدري ما مستند فيه، وكأنه قاله بالظن، والذي ذكره الطبري هو الذي ذكره أهل العلم بالأخبار، وكان الأحاف يدعو جارية صاعاً إعظاماً له، قال الطبري ومات جارية في خلافة يزيد بن معاوية قاله ابن حبان، ويقال إنه جوهرية بن قدامة الذي روى قصة قتل عمر كما تقدم.

قوله: (قال أحرقوا علي أبي بكره) أي اطعموا من مكان مرتفع فراوه، زاد البزار عن يحيى بن حكيم عن القطان «وهو في حائط له».

قوله: (فقالوا هذا أبو بكره يراك) قال المهلب: لما فعل جارية بابن الحضرمي ما فعل امر جارية بعضهم أن يشفروا على أبي بكره ليختبر إن كان محارباً أو في الطاعة، وكان قد قال له خيشة: هذا أبو بكره يراك وما صنعت بابن الحضرمي فما أكره عليك سلاح أو بكلام. فلما سمع أبو بكره ذلك وهو في عليه له قال: لو دخلوا عليّ ذاري ما رفعت عليهم قصبة، لأنني لا أرى قتال المسلمين فكيف أن أقاتلهم بسلاح. قلت: ومقتضى ما ذكره أهل العلم بالأخبار كاستغفر ابن عباس كان استغفر أهل البصرة بأمر علي ليعادوا محاربة معاوية بعد الفراق من أمر التحكيم، ثم وقع أمر الخوارج فسار ابن عباس إلى علي فشهد معه النهروان، فأرسل بعض عبد القيس في جيشه إلى معاوية يخبره أن بالبصرة جماعة من العثمانية، ويسأله توجيه رجل يطلب بدم عثمان، فوجه ابن الحضرمي، فكان من أمره ما كان، فأنفذ يظهر أن جارية بن قدامة بعد أن غلب وحرق ابن الحضرمي ومن معه استغفر الناس بأمر علي، فكان من رأي أبي بكره ترك القتال في الفتنة كراي جماعة من الصحابة، فدل بعض الناس على أبي بكره ليلزموا الخروج إلى القتال فأجابهم بما قال.

قوله: (قال عبد الرحمن) هو ابن أبي بكره الراوي، وهو موصول بالسند المذكور. **قوله:** (فحدثني أمي) هي هالة بنت غيلظ العجليه، ذكر ذلك خليفة بن خياط في تاريخه، وتبعه أبو أحمد الحاكم وجماعة، وسمى ابن سعد أمه هولة والله أعلم. وذكر البخاري في تاريخه وابن سعد أن عبد الرحمن كان أول مولود ولد بالبصرة بعد أن بنيت، وأروها ابن زيد سنة أربع عشرة وذلك في أوائل خلافة عمر رضي الله عنه.

قوله: (لو دخلوا علي) بتشديد الباء.

قوله: (ما بهشت) بكسر الميم وسكون المعجمة، وللكشميهني بفتح الميم وهما لغتان، والمعنى ما دافعتهم يقال بهش بهش بعض القوم إلى بعض إذا تراموا للقتال، فكأنه قال لما مدحت يدي إلى قصبة ولا تناولتها لأدافع بها عني. وقال ابن التين: «ما قمت إليهم بقصبة» يقال بهش له إذا ارتاح له وخفف إليه؛ وقيل: معناه ما دميت وقيل: معناه ما تحركت، وقال صاحب النهاية: المراد ما أقبلت إليهم مسرعاً أدفعهم عني ولا بقصبة، ويقال إن نظر إلى شيء فأعجبته واشتهاه أو أسرع إلى تناوله: بهش إلى كذا، ويستعمل أيضاً في الخير والشر، يقال بهش إلى معروف فلان في الخير وبهش إلى فلان تعرض له بالشر، ويقال بهش القوم بعضهم إلى بعض إذا ابتدروا في القتال وهذا الذي قاله أبو بكره يوافق ما وقع عند أحد من حديث ابن مسعود في ذكر الفتنة «قلت يا رسول الله فما تأمرني إن أدركت ذلك؟ قال: كف يدك ولسانك وادخل دارك، قلت يا رسول الله أرايت إن دخل رجل علي ذاري؟ قال: فادخل بيتك. قال قلت: إن أفرأيت إن دخل علي بيتي قال فادخل مسجدك - وقضى بيته على الكوع - وقلى ربي الله حتى تموت على ذلك». وعند الطبراني من حديث جندب «دخلوا بيوتكم وأخلوا ذركم قال: أرايت إن دخل علي أحنا بيته قال: فيمسك يده وليكن عبد الله للقتال لا القتال» وأما ما ذكره علي بن يحيى من حديث غرسة بن الحر «فمن أتى عليه فليشرب سبعة إلى صفة فليضربه بها حتى يتكسر ثم ليضطجع حتى يتجلى» وفي حديث أبي بكره عند مسلم «قال رجل يا رسول الله أرايت إن أكرهت حتى يتطلق بي إلى أحد الضفين فجاء سهم أو

٣١٦١	٩٢- كتاب الفتن ٩- باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم	٧٠٨٣ ح
------	---	--------

زاد « ألا فإذا نزلت فمن كانت له إبل فليلق بها » الحديث قال بعض الشراح في قوله: « والقاعد فيها خير من القائم » أي القاعد في زمانها عنها قال: والمراد بالقائم الذي لا يستشرها وبالمشي من عشي في أسبابه لأمر سواها، فرمى يقع بسبب مشيه في أمر يكرهه وحكى ابن التين عن الداودي أن الظاهر أن المراد من يكون مباشراً لها في الأحوال كلها، يعني أن بعضهم في ذلك أشد من بعض، فأعلامهم في ذلك الساعي فيها بحيث يكون سبباً لإثارتها، ثم من يكون قائماً بأسبابها وهو الماشي، ثم من يكون مباشراً لها وهو القائم، ثم من يكون مع النظارة ولا يقاتل وهو القاعد، ثم من يكون مجتنباً لها ولا يباشر ولا ينظر وهو المصطحج اليقظان، ثم من لا يقع منه شيء من ذلك ولكنه راض وهو النائم، والمراد بالأفضلية في هذه الحيرة من يكون أقل شراً عن فوقه على التفصيل المذكور.

قوله: (من تشرف لها) بفتح اللام والمعجمة وتشديد الراء أي تطلع لها بأن تصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها، وضبط أيضاً من الشرف ومن الإشراف.
قوله: (تستشره) أي تهلكه بأن يشرف منها على الهلاك، يقال استشرفت الشيء علوه واشترفت عليه، يريد من انتصب لها انتصبت له ومن أعرض عنها أعرضت عنه، وحاصله أن من طلع فيها بشخصه قابلته بشرها، ويجعل أن يكون المراد من خاطر فيها بنفسه أهلكته، ونحو قول القائل من خالها غلبه.

قوله: (ومن وجد فيها) في رواية الكشيهي « منها ».
قوله: (ملجأ) أي يلجئ إليه من شرها.
قوله: (أو معاذ) بفتح الميم والعين المهملة والذال المعجمة وهو بمعنى الملجأ، قال ابن التين وروياه بالضم يعني معاذاً.

قوله: (فليعد به) أي ليعتزل فيه ليسلم من شر الفتنة وفي رواية سعد بن إبراهيم « فليستعله » وقع تفسيره عند مسلم في حديث أبي بكره ولفظه « فإذا نزلت فمن كان له إبل فليلق بإبله - وذكر الغنم والأرض - قال رجل يا رسول الله أرايت من لم يكن له؟ قال: يهدم إلى سيفه فيلق على حده بمجرم لينج إن استطاع ». وفيه التحذير من الفتنة والحث على اجتناب الدخول فيها وأن شرها يكون محجب التعلق بها، والمراد بالفتنة ما ينشأ من الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم الحق من المبط. قال الطبري: اختلف السلف فعمل ذلك بعضهم على العموم وهم من قصد عن الدخول في القتال بين المسلمين مطلقاً كسعد وابن عمر وعبد بن مسلمة وأبي بكره في آخرين، وتمسكوا بظاهر المذكورة وغيرها، ثم اختلف هؤلاء فالت طائفة بلزوم البيت، وقالت طائفة بل بالتحول عن بلد الفتنة أصلاً. ثم اختلفوا فمنهم من قال: إذا هجم عليه شيء من ذلك يكف يده ولو قتل، ومنهم من قال: بل يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معلود إن قتل أو قتل. وقال آخرون: إذا بنت طائفة على الإمام فاستنمت من الواجب عليها ونصبت الحرب وجب قتالها، وكذلك لو تحاربت طائفتان وجب على كل قاصر الأخذ على يد المخطئ ونصر المصيب، وهذا قول الجمهور، ونصل آخرون فقالوا: كل قتال وقع بين طائفتين من المسلمين حيث لا إمام للجماعة فالقتال حبيش ممنوع، وتنزل الأحاديث التي في هذا الباب وغيره على ذلك وهو قول الأوزاعي، قال الطبري: والصواب أن يقال إن الفتنة أصلها الابتلاء، وإنكار المنكر واجب على كل من قدر عليه، فمن أمان الحق أصاب ومن أمان المخطئ أخطأ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها. وذهب آخرون إلى أن الأحاديث وردت في حق ناس خصوصاً، وأن النهي خصوص من حوطني بذلك. قيل: إن أحداث النهي خصوصاً بأثر الزمان حيث يحصل التحقن إن القاتلة إما هي في طلب الملك. وقد وقع في حديث ابن مسعود الذي أشرت إليه « قلت يا رسول الله ومتى ذلك؟ قال أيام المخرج قلت ومتى؟ قال حين لا يأمن الرجل جليسه ».

١- باب إذا التقى المسلمان يستقيهما

٧٠٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ زُجَيْلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: خَرَجْتُ بِسِلَاحِي لَيْلِي الْفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَنْ تَرِيدَ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ نَصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا تَوَاجَعَا الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّئَتِهِمَا فَكَلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ ». قِيلَ: فَهَذَا الْقَبُولُ، فَمَا بَالُ الْمُقُولِ؟ قَالَ: « إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ ».

ضربني رجل سيفاً؟ قال: يسوء يائمه وإثمك » الحديث، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. الحديث الرابع:

قوله: (يحمد بن فضيل عن أبيه) هو ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي.
قوله: (لا تروا) تقدم في الحج من وجه آخر عن فضيل بلفظ « لا ترجعوا » ومما هناك أم. الحديث الخامس: حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي.

قوله: (لا ترجعوا) كذا للأكثر، وفي رواية الكشيهي لا ترجع من بعد المعين المهملة المضمومة نون ثقيلة وأصله لا ترجعون، وقد تقدم في العلم وفي أواخر المنازعي وفي الدييات بلفظ « لا ترجعوا » وليس لأبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده في البخاري إلا هذا الحديث، وعلي بن مردك الراوي عنه نخعي كوفي متفق على توثيقه، ولا أحرف له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد في المواضع المذكورة.

٩- باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم

٧٠٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ إِبرَاهِيمُ: وَحَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « سَكُونُ فِتْنِ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَشَتَّرَفَ، فَمَنْ وَجَدَ بَيْنَهَا مَلْجَأً، أَوْ مَعَاذًا، فَلْيَعُدْ بِهِ ». [راجع: ٣٦٠١. أخرجه مسلم: ٢٨٨٦].

٧٠٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « سَكُونُ فِتْنِ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَشَتَّرَفَ، فَمَنْ وَجَدَ بَيْنَهَا مَلْجَأً، أَوْ مَعَاذًا، فَلْيَعُدْ بِهِ ». [راجع: ٣٦٠١. أخرجه مسلم: ٢٨٨٦].

قوله: (باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم) كذا ترجم ببعض الحديث، وأورده من رواية سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة وهو عمه، ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة، ومن رواية شعيب عن ابن شهاب الزهري « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن » وكأنه صحح أن لابن شهاب فيه شخبين. ولفظ الحديثين سواء إلا ما سابه، وقد أخرجه في « علامات النبوة » عن عبد المزمز الأوسي عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عنهما جميعاً، وكذا أخرجه مسلم من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه، ولم يستخرج البخاري لفظ سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة وسماه مسلم من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد وفي أوله « تكون فتنة القائم فيها خير من اليقظان واليقظان فيها خير من القائم ».

قوله: (سكوتون فتن) في رواية المستملي « فتنة » بالإفراد.

قوله: (القاعد فيها خير من القائم) زاد الإسماعيلي من طريق الحسن بن إسماعيل الكلبي عن إبراهيم بن سعد بسنده فيه في أوله « النائم فيها خير من اليقظان واليقظان فيها خير من القاعد »، والحسن بن إسماعيل المذكور وثقه النسائي وهو من شيوخه، ثم وجدت هذه الزيادة عند مسلم أيضاً من رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد، وكان أخرجه أولاً من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه كرواية محمد بن عبيد الله شيخ البخاري فيه، فكان إبراهيم بن سعد كان يذكره تماماً ونقصاً، ووقع في رواية غرسة بن الحر عند أحمد وأبي يعلى مثل هذه الزيادة، وقد وجدت هذه الزيادة شامداً من حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود بلفظ « النائم فيها خير من المصطحج » وهو المراد باليقظان في الرواية المذكورة لأنه قابله بالقاعد.

قوله: (والماشي فيها خير من الساعي) في حديث ابن مسعود « والماشي فيها خير من الراكب والراكب فيها خير من الجري قتلاهما كلها في النار ».
قوله: (خير من الساعي) في حديث أبي بكره عند مسلم « من الساعي إليها »

الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الحرب منه يلزم المنازل وكسر السورف لما أقسم حد ولا أبطال باطل، ولوجد أهل الفسوق سبيلاً إلى ارتكاب الحرمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسبي الحرم بان عماريوهم ويكف المسلمون أيديهم عنهم بأن يقولوا هذه فتنة وقد نهينا عن القتال فيها وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء انتهى. وقد أخرج البيهقي في حديث «القاتل والمقتول في النار» زيادة تبين المراد وهي «إذا احتلتم على الدنيا فافعلوا والمقتول في النار» ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ «لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان لا يدري القاتل فيم قتل ولا للمقتول فيم قتل، فقيل: كيف يكون ذلك؟ قال: المرح، القاتل والمقتول في النار» قال القرطبي: فبين هذا الحديث أن القاتل إذا كان على جهل من طلب الدنيا أو اتباع هوى فهو الذي أريد بقوله «القاتل والمقتول في النار». قلت: ومن ثم كان الذين تفرقوا عن القتال في الجمل وصفين أقل عدداً من الذين قاتلوا، وكلهم تناول مأجور إن شاء الله، بخلاف من جاء بعدهم ممن قاتل على طلب الدنيا كما سيأتي عن أبي بركة الأسلمي والله أعلم. وما يؤيد ما تقدم ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رفعه «من قاتل تحت راية عمية يغضب لمصيبة أو يدعو إلى عمية أو ينصر مصيبة قتل قتله جاهلية» واستدل بقوله: «إنه كان حرباً على قتل صاحبه» من ذهب إلى المواجهة بالعزم وإن لم يقع الفعل، وأجاب من لم يقل بذلك أن في هذا فعلاً وهو المواجهة بالسلاح ووقوع القتال، ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة، فالقاتل يغضب على القتال والقتل، والمقتول يغضب على القتال فقط فلم يقع التعذيب على العزم الجردة وقد تقدم البحث في هذه المسألة في كتاب الرقاق عند الكلام على قوله «من هم بحسنة ومن هم بسينة» وقالوا في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] اختيار باب الاتعالم في الشر لأنه يشعر بأنه لا بد فيه من المواجهة، بخلاف الخير فإنه يثاب عليه بالنية الجردة، ويؤيده حديث «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا به أو يعملوا» والحاصل أن المراتب ثلاث: أهم الجردة وهو يثاب عليه ولا يؤاخذ به، واقتراح الفعل بالهم أو بالعزم ولا نزاع في المواجهة به والعزم وهو أقوى من الهم وفيه النزاع.

(قضية): ورد في اعتزال الأحف القتال في وقعة الجمل سبب آخر فأخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن جساوان قال: «قلت له أرايت اعتزال الأحف ما كان؟ قال سمعت الأحف قال: حججنا فإذا الناس مجتمعون في وسط المسجد - يعني النبوي - وفيهم علي والزبير وطلحة وسعد إذ جاء عثمان فذكر قصة مناشلته لهم في ذكر مناقبه، قال الأحف: فليقت طلحة والزبير فقلت إني لا أرى هذا الرجل - يعني عثمان - إلا مقتولاً، فمن تأمراني به؟ قال: علي، فقلنا مكة فليقت عائشة وقد بلغنا قتل عثمان فقلت لها: من تأمرني به؟ قالت: علي، قال فرجعنا إلى المدينة فبايعت علياً ورجعت إلى البصرة فبينما نحن كذلك إذ أتاني آت فقال: هذه عائشة وطلحة والزبير نزلوا بجانب الحفيرة يستصرون بك، فأتيت عائشة فذكرتها بما قالت لي، ثم أتيت طلحة والزبير فذكرتهما فذكر القصص وفيها «قال فقلت والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحولري رسول الله ﷺ، ولا أقاتل رجلاً أمرتوني ببيعتي، فاعتزل القتال مع الفريقين. ويمكن الجمع بأنه هم بالترك ثم بدلا له في القتال مع علي ثم نبهه عن ذلك أبو بكر، أو هم بالقتال مع علي فنبهه أبو بكر، وصادف مراسلة عائشة له فرجع عنه الترك، وأخرج الطبري أيضاً من طريق قتادة قال: نزل علي بالزاوية فأرسل إليه الأحف: إن شئت أتيتك وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف سيف، فأرسل إليه: كف من قدرت على كفه.

١١- باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟

قوله: (باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة) كان تامة، والمنسب ما الذي يفعل المسلم في حال الاختلاف من قبل أن يقع الإجماع على خليفة.

قوله: (حدثنا ابن جابر) هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما صرح به مسلم في روايته عن محمد بن المنثي شيخ البخاري فيه.

قوله: (حدثني بس) بضم الموحدة وسكون المهمل (ابن عبيد الله) بالتصغير تابعي صغير، والسند كله شاميون إلا شيخ البخاري والصحابي.

قوله: (خليفة أبي بكر) في رواية نصر بن عاصم عن حذيفة عند ابن أبي شيبة «وعرفت أن الخير لم يسبقني».

قوله: (في جاهلية وحش) يشير إلى ما كان قبل الإسلام من الكفر وقتل بعضهم بعضاً ونهب بعضهم بعضاً وإتيان الفواحش.

قوله: (فبجاء الله بهذا الحق) يعني الإيمان والأمن وصلاح الحال واجتنب الفواحش، زاد مسلم في رواية أبي الأسود عن حذيفة «فتن فيه».

قوله: (فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم) في رواية نصر بن عاصم «فتنة» وفي رواية سبيع بن خالد عن حذيفة عند ابن أبي شيبة «فما العصمة منه؟ قال السيف قال فهل بعد السيف من تقية؟ قال نعم فتنة» والمراد بالشر ما يقع من الفتن من بعد قتل عثمان وحلم جراً أو ما يترتب على ذلك من عقوبات الآخرة.

قوله: (قال: نعم، وفيه دخن) بالمهمل ثم المعجمة المفتوحين بعدها نون وهو الحقد وقيل الدغل، وقيل فساد في القلب، ومعنى الثلاثة متقارب. يشير إلى أن الخير الذي يجيء بعد الشر لا يكون خيراً خالصاً بل فيه كدر، وقيل: المراد بالدخن الدخان ويشير بذلك إلى كدر الحال، وقيل الدخن كل أمر مكروه. وقال أبو عبيد يفسر المراد بهذا الحديث، الحديث الآخر «لا ترجع قلوب قوم علي ما كانت عليه» وأصله أن يكون في لون الدابة كدورة فكان المني أن قلوبهم لا يصفو بعضها لبعض.

قوله: (قوم يهلون) يفتح أوله (بغير هدي) بياء الإضافة بعد الباء لكثر وباء واحدة مع التنوين للكشميهني، وفي رواية أبي الأسود «يكون بعدي أمة يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي».

قوله: (عرف منهم وتكر) يعني من أفعالهم، وفي حديث أم سلمة عند مسلم «فمن أنكر برئ ومن كره سلم».

قوله: (دعاة) بضم الدال المهمل جمع داع أي في غير الحق.

قوله: (على أبواب جهنم) أطلق عليهم ذلك باعتبار ما يؤول إليه حالهم، كما يقال لمن أمر بفعل حرم: وقف على شفير جهنم.

قوله: (هم من جملتنا) أي من قوما ومن أهل لساننا وملتنا، وفيه إشارة إلى أنهم من العرب وقال الداردي: أي من بني آدم. وقال القاسبي: معناه أنهم في الظاهر على ملتنا وفي الباطن مخالفون، وجلة الشيء ظاهره، وهي في الأصل غشاء البدن، قيل: ويؤيد إرادة العرب أن السيرة غالبية عليهم واللون إنما يظهر في الجلد، ووقع في رواية أبي الأسود «فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس» وقوله: «جثمان» بضم الجيم وسكون المثناة هو الجسد ويطلق على الشخص، قال عياض المراد بالشر الأول الفتن التي وقعت بعد عثمان، والمراد بالخير الذي بعده ما وقع في خلافة عمر بن عبد العزيز، والمراد بالذين تعرف منهم وتكر الأمراء بعده، فكان فيهم من يتسمك بالسنّة والعدل وفيهم من يدعوا إلى البِدعة ويعمل بالجور قلت: والذي يظهر أن المراد بالشر الأول ما أشار إليه من الفتن الأولى، وبالخير ما وقع من الاجتماع مع علي ومعاوية وبالدخن ما كان في زمنهما من بعض الأمراء كزياد بالعراق وخلاف من خالف عليه من الخوارج، والدعاة على أبواب جهنم من قام في طلب الملك من الخوارج وغيرهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «إنهم جماعة للمسلمين وإمامهم» يعني ولو جاز ويوضح ذلك في رواية أبي الأسود «ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك» وكان مثل ذلك كثيراً في إساءة

الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الحرب منه يلزم المنازل وكسر السورف لما أقسم حد ولا أبطال باطل، ولوجد أهل الفسوق سبيلاً إلى ارتكاب الحرمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسبي الحرم بان عماريوهم ويكف المسلمون أيديهم عنهم بأن يقولوا هذه فتنة وقد نهينا عن القتال فيها وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء انتهى. وقد أخرج البيهقي في حديث «القاتل والمقتول في النار» زيادة تبين المراد وهي «إذا احتلتم على الدنيا فافعلوا والمقتول في النار» ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ «لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان لا يدري القاتل فيم قتل ولا للمقتول فيم قتل، فقيل: كيف يكون ذلك؟ قال: المرح، القاتل والمقتول في النار» قال القرطبي: فبين هذا الحديث أن القاتل إذا كان على جهل من طلب الدنيا أو اتباع هوى فهو الذي أريد بقوله «القاتل والمقتول في النار». قلت: ومن ثم كان الذين تفرقوا عن القتال في الجمل وصفين أقل عدداً من الذين قاتلوا، وكلهم تناول مأجور إن شاء الله، بخلاف من جاء بعدهم ممن قاتل على طلب الدنيا كما سيأتي عن أبي بركة الأسلمي والله أعلم. وما يؤيد ما تقدم ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رفعه «من قاتل تحت راية عمية يغضب لمصيبة أو يدعو إلى عمية أو ينصر مصيبة قتل قتله جاهلية» واستدل بقوله: «إنه كان حرباً على قتل صاحبه» من ذهب إلى المواجهة بالعزم وإن لم يقع الفعل، وأجاب من لم يقل بذلك أن في هذا فعلاً وهو المواجهة بالسلاح ووقوع القتال، ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة، فالقاتل يغضب على القتال والقتل، والمقتول يغضب على القتال فقط فلم يقع التعذيب على العزم الجردة وقد تقدم البحث في هذه المسألة في كتاب الرقاق عند الكلام على قوله «من هم بحسنة ومن هم بسينة» وقالوا في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] اختيار باب الاتعالم في الشر لأنه يشعر بأنه لا بد فيه من المواجهة، بخلاف الخير فإنه يثاب عليه بالنية الجردة، ويؤيده حديث «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا به أو يعملوا» والحاصل أن المراتب ثلاث: أهم الجردة وهو يثاب عليه ولا يؤاخذ به، واقتراح الفعل بالهم أو بالعزم ولا نزاع في المواجهة به والعزم وهو أقوى من الهم وفيه النزاع.

(قضية): ورد في اعتزال الأحف القتال في وقعة الجمل سبب آخر فأخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن جساوان قال: «قلت له أرايت اعتزال الأحف ما كان؟ قال سمعت الأحف قال: حججنا فإذا الناس مجتمعون في وسط المسجد - يعني النبوي - وفيهم علي والزبير وطلحة وسعد إذ جاء عثمان فذكر قصة مناشلته لهم في ذكر مناقبه، قال الأحف: فليقت طلحة والزبير فقلت إني لا أرى هذا الرجل - يعني عثمان - إلا مقتولاً، فمن تأمراني به؟ قال: علي، فقلنا مكة فليقت عائشة وقد بلغنا قتل عثمان فقلت لها: من تأمرني به؟ قالت: علي، قال فرجعنا إلى المدينة فبايعت علياً ورجعت إلى البصرة فبينما نحن كذلك إذ أتاني آت فقال: هذه عائشة وطلحة والزبير نزلوا بجانب الحفيرة يستصرون بك، فأتيت عائشة فذكرتها بما قالت لي، ثم أتيت طلحة والزبير فذكرتهما فذكر القصص وفيها «قال فقلت والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحولري رسول الله ﷺ، ولا أقاتل رجلاً أمرتوني ببيعتي، فاعتزل القتال مع الفريقين. ويمكن الجمع بأنه هم بالترك ثم بدلا له في القتال مع علي ثم نبهه عن ذلك أبو بكر، أو هم بالقتال مع علي فنبهه أبو بكر، وصادف مراسلة عائشة له فرجع عنه الترك، وأخرج الطبري أيضاً من طريق قتادة قال: نزل علي بالزاوية فأرسل إليه الأحف: إن شئت أتيتك وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف سيف، فأرسل إليه: كف من قدرت على كفه.

٧٠٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي يَسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَرِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ: أَنَّهُ سَمِعَ حَذِيفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكَتَبْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يَذْكُرَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَبَجَاءَ اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ. قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْتَدُونَ بِغَيْرِ هُدًى، تَصْرِفُ مِنْهُمْ وَتَكْثُرُ». قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، دُعَاءُ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ لِتَبَا

الحجاج وغوه.

قوله: (باب من كره أن يكفر) بالشديد (سواد الفتن والظلم) أي أهلها، والمراد بالسواد وهو يفتح المهمة وتخفيف الواو الأشخاص، وقد جاء عن ابن مسعود مرفوعاً: «من كفر سواد قوم فهو منهم، ومن رضي عمل قوم كان شريك من عمل به» أخرجه أبو يعلى، وفيه قصة لابن مسعود وله شاهد عن أبي ذر في الزهد لابن المبارك غير مرفوع.

قوله: (حدثنا حيوة) يفتح المهمة والواو بينهما ياء آخر الحروف ساكنة.

قوله: (وغوه) كأنه يريد ابن هبة، فإنه رواه عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن أيضاً، وقد رواه عنه أيضاً الليث، لكن أخرجه البخاري هذا الحديث في تفسير سورة النساء عن عبد الله بن يزيد شيخه فيه هنا بسنده هذا وقال بعده «رواه الليث عن أبي الأسود» وقد روينا موصولاً في «معجم الطبراني الأوسط» من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث «حدثني الليث عن أبي الأسود عن عكرمة» فذكر الحديث دون القصة، قال الطبراني: لم يروه عن أبي الأسود إلا الليث وابن هبة. قلت: وروى في هذا المحصر لوجود رواية حيوة المذكورة، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن القبري عن حيوة وحده به، وقد ذكرت من وصل رواية ابن هبة في تفسير سورة النساء مع شرح الحديث. **وقوله:** (فيأتي السهم لومي) قيل هو من القلب والتقدير يرمى بالسهم فيأتي. قلت: ويحتمل أن تكون الفاء الثانية زائدة، وبُت ذلك لأبي ذر في سورة النساء «فيأتي السهم يرمي به» **وقوله:** (أو يضربه) معطوف على «فيأتي» لا على «فيصيب» كما لا يقتضي إلا بالسهم وإما بالسيف، وفيه نقطة من يقيم بين أهل المعصية باختياره لا لقصد صحيح من إنكار عليهم مثلاً أو رجاء إقناع مسلم من ملكه، وإن الفاعل عند التحول منهم لا يسنن كما وقع للذين كانوا أسلموا ومنهم المشركون من أهلهم من الهجرة ثم كانوا يخرجون مع المشركين لا لقصد قتال المسلمين بل لإيهام كرتهم في حيون المسلمين فصلت لهم الموائمة بذلك، فرأى عكرمة أن من خرج في جيش يقاتلون للمسلمين يأثم وإن لم يقاتل ولا نوى ذلك، وينتد ذلك في عكسه حديث «هم القوم لا يشق بهم جلبهم» كما مضى ذكره في كتاب الرقاق.

١٣- باب إِذَا بَقِيَ فِي حِفَاةٍ مِنَ النَّاسِ

٧٠٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْلِجٍ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَيْنَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَإِنَّا أَنْصَرُ الْآخَرَ حَدَّثَنَا: هَذَا الْأَمَانَةُ نَزَلَتْ فِي جَنَرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَنِ.

وَحَدَّثَنَا عَنْ رُفَيْعٍ قَالَ: «بِمَا رَجُلٌ الْوَمَةُ فَفُضِيَ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُكَلِّمُ الْوَمَةَ وَمِنْ أَمْرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ بِمَا الْوَمَةُ فَفُضِيَ قَلْبُهُ فِيهَا الْوَمَةُ وَمِنْ أَمْرِ الْمَجْلِ، كَجَمْعٍ دَخَرَتْهُ عَلَى رَجُلِكِ قَلْبُهُ، فَتَرَاهُ مُتَبَرِّجاً وَتَرَى فِيهِ شَيْئاً، وَتَصْبِيحُ النَّاسِ بِمَتَابَعِهِ، فَلَا يَكْذِبُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيَقَالُ: إِنَّ فِي يَدَيْهِ فَلَانٌ وَرَجُلًا أَمِينًا، وَيَقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَهْلُهُ وَمَا أَهْلُهُ وَمَا أَهْلُهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ وَيَقَالُ حَبِيبٌ عَزَّادٌ مِنْ رِجَالِهِ».

وَقَدْ أَتَى عَلَى زَمَانٍ، وَلَا أَبَالِي إِنْ كُنْتُمْ تَبَاهَتُمْ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّ هُنَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّ عَلَى سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ: لَمَّا كُنْتَ أَبَاهُ إِلَّا فَلَانًا وَفَلَانًا. [راجع: ٦٤٩٧. أخرجه مسلم: ٤١٤٣].

قوله: (باب إذا بقي أي) المسلم (في حالة من الناس) أي ماذا يصنع والمختلة بضم المهملة وتخفيف اللطخ وتقدم تفسيرها في أوائل كتاب الرقاق، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبري وصححه ابن حبان من طريق الملا بن عبد الرحمن بسن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: كيف بك يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حالة من الناس قد مرتجيت مهودهم وأماناتهم وانخسفوا فاضروا هكذا، وشبك بين أصابعه. قال: فما تمارني؟ قال: عليك بمخاصمتك، ودع عنك عوامهم» قال ابن بطال: أشار البخاري إلى هذا الحديث ولم يخرج له لأن الملا ليس من شرطه فأدخل معناه في حديث حذيفة. قلت: يجمع معه في قلة الأمانة وعدم الرفاء بالمعهد وشدة الاختلاف، وفي كل منهما زيادة ليست في الآخر. وقد ورد عن ابن عمر مثل حديث أبي هريرة

قوله: (لزم جماعة المسلمين وإمامهم) بكسر المزة أي أميرهم زاد في رواية أبي الأسود: «تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك» وكذا في رواية خالد بن سبيح عند الطبراني «فإن رأيت خليفة فالزمه وإن ضرب ظهرك، فإن لم يكن خليفة فالزم».

قوله: (ولو أن تعض) يفتح العين المهمة وتشديد الضاد المعجمة أي ولو كان الاعتزال بالمعض فلا تعدل عنه. وتعض بالنصب للجميع، وضبطه الأثيري بالرفع، وتعقب بأن جوازه متوقف على أن يكون «أن» التي تعلقت خفيفة من التثنية وهنا لا يجوز ذلك لأنها لا تأتي «لو» به عليه صاحب المعنى، وفي رواية عبد الرحمن بن قريط عن حذيفة عند ابن ماجه «فلان تموت وأنت عاض على جلد خير لك من أن تتبع أحدا منهم» والجلد بكسر الجيم وسكون المعجمة بعد ما لا م حود ينصب لتحسب في الإبل، **وقوله:** «وأنت على ذلك» أي المعنى، وهو كتابة عن لزوم جماعة المسلمين وطاعة سلاطينهم ولو عصوا، قال البيضاوي: المعنى إذا لم يكن في الأرض خليفة فطعك بالمزلة والصعب على تحمل شدة الزمان، وعنى أصل الشجرة كتابة عن مكابدة للشقة كقولهم فلان بعض المجارة من شدة الألم، أو المراد اللزوم كقوله في الحديث الآخر «عضوا عليها بالنواجذ» ويبدأ الأول قوله في الحديث الآخر «فلان مت وأنت عاض على جلد خير لك من أن تتبع أحدا منهم» وقال ابن بطال: فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين وترك الخروج على أئمة الجور، لأنه وصف للطائفة الأخيرة بأنهم «دعاة على أبواب جهنم» ولم يقل فيهم «تصرف وتكفر» كما قال في الأولين، وهم لا يكونون كذلك إلا وهم على غير حق، وأمر مع ذلك بلزوم الجماعة. قال الطبري: اختلف في هذا الأمر وفي الجماعة، فقال قوم: هو للوجوب والجماعة السواد الأعظم، ثم ساق عن محمد بن سيرين عن أبي مسعود أنه وعى من سأل ما قتل عثمان «عليك بالجماعة فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة» وقال قوم: المراد بالجماعة الصحابة دون من بعدهم، وقال قوم: المراد بهم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبع لهم في أمر الدين. قال الطبري: والصواب أن المراد من الخير لزوم الجماعة الذين في طاعة اجتمعوا على تأميرهم، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة، قال: وفي الحديث إنه متى لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحراباً فلا يتبع أحداً في الفرقة ويمتزل الجميع إن استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر، وحل ذلك ينتزل ما جاء في سائر الأحاديث، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف منها، ويؤيده رواية عبد الرحمن بن قريط المتقدم ذكرها، قال ابن أبي جررة: في الحديث حكمة الله في بيانه كيف أقام كلامهم فيما شاء فحبب إلى أكثر الصحابة السؤال عن وجوه الخير ليعلموا بها ويلتفتوا بخيرهم، وحبب لحذيفة السؤال عن الشر ليحذره ويكون سبباً في دفعه عن أراد الله له النجاة، وفيه سعة صدر النبي ﷺ ومعرفته بوجوه الحكم كلها حتى كان يوجب كل من سأل ما يناسبه، ويؤخذ منه أن كل من حبب إليه شيء فإنه يوفق فيه غيره، ومن ثم كان حذيفة صاحب السر الذي لا يعلمه غيره حتى خص بمعرفة أسماء المناقذين وكثير من الأمور الآتية، ويؤخذ منه أن من أدب التعليم أن يعلم المتلميذ من أنواع العلوم ما يراه مثلاً إليه من العلوم المباحة، فإنه أجدر أن يسرع إلى فهمه والقيام به وإن كل شيء يهدي إلى طريق الخير يسمى خيراً وكذا بالعكس. ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلاً خلاف الكتاب والسنة وجعلها فرعاً لذلك الذي ابتدعوه، وفيه وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهدى النبوي ولو قاله من قاله من ربيع أو وضيع.

١٢- باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَكْفُرَ سَوَادُ الْفِئَنِ وَالظُّلَمِ

٧٠٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا حَيَوَةُ وَغَيْرُهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو

الأسود:

وَقَالَ الْبُيُوتِيُّ: عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَطَعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعَثُ، فَاسْتَبَيَتْ فِيهِ، فَلَقِيَتْ عِكْرِمَةَ فَخَبَّرَتْهُ، فَهَاتَيْتُ أَشَدَّ النَّهْيِ ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي ابْنُ عَسَى: أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ، يَكْفُرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْتِي السَّهْمُ كَرْتِي فَيَصِيبُ أَحَدَهُمْ قِطْعَةً، أَوْ يَضْرِبُهُ قِطْعَةً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾. [النساء:

[٩٧]. [راجع: ٤٥٩٦].

أخرجه حنبل بن إسحاق في كتاب الفتن من طريق عاصم بن محمد عن أخيه وأقده، وتقدم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة من طريق وأقده وهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر « سمعت أبي يقول قال عبد الله بن عمر: قال رسول الله ﷺ: يا عبد الله بن عمر وكيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس » إلى هنا انتهى ما في البخاري وبقية عند حنبل مثل حديث أبي هريرة « قال: قال: فكيف تأمرني يا رسول الله؟ قال: تأخذ بما تعرف وتندع ما تنكر، وتقبل على خاصتك وتندع عوامهم » وأخرجه أبو يعلى من هذا الوجه. وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو نفسه من طرق بعضها صحيح الإسناد وفيه: « قالوا كيف بنا يا رسول الله؟ قال: تأخذون ما تعرفون » فذكر مثله بصيغة الجمع في جميع ذلك، وأخرجه الطبراني وابن عدي من طريق عبد الحميد بن جعفر بن الحكم عن أبيه عن عليهما بكسر المهملة وسكون اللام بعدما مرحة ومرد رضمه « لا تقوم الساعة إلا على حثالة الناس » الحديث، للطبراني من حديث سهل بن سعد قال: « خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس فيه عمرو بن العاص وابناء فقال: فذكر مثله وزاد » وإياكم والتلون في دين الله.

قوله: (حدثنا محمد بن كثير) تقدم بهذا السند في كتاب الرقاق في « باب رفع الأمانة » وإن الجذر الأصل وتفتح جيمه وتكسر. قوله: (ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة) كذا في هذه الرواية بإعادة ثم، وفيه إشارة إلى أنهم كانوا يتعلمون القرآن قبل أن يتعلموا السنن، والمراد ما يتلقونه عن النبي ﷺ واجباً كان أو مندوباً. قوله: (وحدثنا عن ربهما) هذا هو الحديث الثاني الذي ذكر حذيفة أنه ينتظره وهو رفع الأمانة أصلاً حتى لا يبقى من يوصف بالأمانة إلا التاد، ولا يكره على ذلك ما ذكره في آخر الحديث عما يدل على قلة من يوصف للأمانة فإن ذلك بالنسبة إلى حال الأولين، فالذين أشار إليهم بقوله: ما كنت أباهم إلا فلاتاً وفلاتاً « هم من أهل العصر الأخير الذي أدركه والأمانة فيهم بالنسبة إلى العصر الأول أقل، وأما الذي ينتظره فإنه حيث تنفذ الأمانة من الجميع إلا التاد.

قوله: (فيظلل أروها) أي يصير واصل « ظل » ما حصل بالنهار ثم اطلق على كل وقت، وهي هنا على بابها لأنه ذكر الحالة التي تكون بعد النوم وهي غالباً تقع عند الصبح، والمعنى أن الأمانة تذهب حتى لا يبقى منها إلا الأثر الموصوف في الحديث.

قوله: (مثل أثر الوكت) يفتح الواو وسكون الكاف بعدها مثناة، تقدم تفسيره في الرقاق وأنه سواد في اللون. وكذا الجمل وهو يفتح الميم وسكون الجيم أثر العمل في اليد.

قوله: (فلفظ) بكسر الفاء بعد الزن المفتوحة أي صار متلفظاً وهو المتبر بنون ثم مثناة ثم موحدة يقال تبر الجرح وانتض إذا ودم ومثلاً ماء وحاصل الخبر أنه أنشد يرفع الأمانة وأن الموصوف بالأمانة يسلبها حتى يصير خائفاً بعد أن كان أميناً، وهذا إنما يقع على ما هو شاهد لمن خاطأ أهل الحياة فإنه يصير خائفاً لأن القرن يقتضي بقرته.

قوله: (ولقد أتني علي زمان إلخ) يشير إلى أن حال الأمانة أخذ في النقص من ذلك الزمان، وكانت وفاة حذيفة في أول سنة ست وثلاثين بعد قتل عثمان بقليل، فادرك بعض الزمن الذي وقع فيه التغير فأشار إليه، قال ابن التين: الأمانة كل ما يخفى ولا يعلمه إلا الله من المكلف. وعن ابن عباس: هي الفرائض التي أسروا بها ونهوا عنها وقيل: هي الطاعة، وقيل التكليف، وقيل: العهد الذي أخذه الله على العباد. وهذا الاختلاف وقع في تفسير الأمانة المذكورة في الآية « إنا عرضنا الأمانة » وقال صاحب

التحرير: الأمانة المذكورة في الحديث هي الأمانة المذكورة في الآية وهي عين الإيمان، فإذا استمكن في القلب قام بأداء ما أمر به واجتنب ما نهى عنه. وقال ابن العربي: المراد بالأمانة في حديث حذيفة الإيمان، وتحقيق ذلك فيما ذكر من ربهما أن الأعمال السيئة لا تزال تضعف الإيمان، حتى إذا تآهى الضعف لم يبق إلا أثر الإيمان، وهو التلفظ باللسان والاعتقاد الضعيف في ظاهر القلب فشيءه بالأثر في ظاهر البدن، وكنتي عن ضعف الإيمان بالنوم، وضرب مثلاً لزهوق الإيمان عن القلب حالاً يزهوق الحجر عن الرجل حتى يقع بالأرض.

قوله: (ولا أبالي أيكم بمايت) تقدم في الرقاق أن مراده بالمباية في السالع ونحوها، لا المباية بالخلافة ولا الإمارة. وقد اشتد إنكار أبي عبيد وغيره على من حمل المباية هنا على الخلافة وهو واضح، ووقع في عبارته أن حذيفة كان لا يرضى بأحد بعد عمر يعني في الخلافة وهي مباينة، ولا لا فقد كان عثمان ولاه على الملائن وقد قتل عثمان وهو عليها، ويأني لملي وحررض على المباية له والقيام به نصره ومات في أوائل خلافته كما مضى في « باب إذا اتقى المسلمان سيفيهما » والمراد أنه لو توفقه بوجود الأمانة في

١٤- باب التعرُّب في الفِتنَةِ

٧٠٨٧- حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا حاتم، عن يزيد بن أبي حنبل، عن سلمة بن الأكوع: أنه دخل على الحجاج فقال: يا ابن الأكوع، ارتدذت على عيتك، تمرت؟ قال: لا، ولكن رسول الله ﷺ إني في البؤس.

وعن يزيد بن أبي حنبل قال: لما قيل لخفاف بن عثان، خرج سلمة بن الأكوع إلى الردية، وكروج هناك امرأة، وولدت له أولاداً، فلم يزل بها، حتى قبل أن يموت بلال، فقول المدينة. [إخرجه مسلم: ١٨٦٢، عن قول يزيد]

٧٠٨٨- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي فضة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: « يوشك أن يكون خير قال المسلم غنم يتبع بها ضفأ الجبال ومواقع القطر، يقر بذيبي من الفين ». [راجع: ٤١٩].

قوله: (باب الصرب في الفتن) بالمعنى المهمة والراء الثقيلة أي السكنة مع الأعراب بفتح الألف، وهو أن يتقل المهاجر من البلد الذي هاجر منها فيسكن البدو فيرجع بعد هجرته أعرابياً، وكان إذا ذلك محرماً إلا أن إذن له الشارع في ذلك، وقيده بالفتنة إشارة إلى ما ورد من الإذن في ذلك عند حلول الفتن كما في ثنائي حديثي الباب، وقيل: بمنه في زمن الفتنة لا يترتب عليه من خذلان أهل الحق، ولكن نظر السلف اختلف في ذلك: فمنهم من أقر السلامة واعتزل الفتن كسعد وعبد بن مسلمة وابن عمر في طائفة، ومنهم من باشر القتال وهم الجمهور. ووقع في رواية كريمة « التمرز » بالزاي وبينهما عموم وخصوص، وقال صاحب المطالع: وجده بخطي في البخاري بالزاي وأخشى أن يكون وهماً، فإن صح فمعناه البعد والاعتزال.

قوله: (حدثنا حاتم) بمهمله ثم مثناة هو ابن إسحاق الكوفي نزول المدينة، وزيد بن أبي حنبل في رواية القمني عن حاتم « أثبتنا يزيد بن أبي حنبل » أخرجه أبو نعيم.

قوله: (عن سلمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج) هو ابن يوسف الظفسي الأمير المشهور، وكان ذلك ما في الحجاج إمرة الحجاز بعد قتل ابن الزبير فسار من مكة إلى المدينة وذلك في سنة أربع وسبعين.

قوله: (ارتدذت على عيتك) كانه أشار إلى ما جاء في الحديث في ذلك كما تقدم عند عد الكفار في كتاب البدو، فإن من جلة ما ذكر في ذلك « من رجع بعد هجرته أعرابياً » وأخرج النسائي من حديث ابن مسعود رضمه « لمن الله أكل الربا وموكله » الحديث وفيه: « ولمرتد بعد هجرته أعرابياً » قال ابن الأثير في النهاية: كان من رجع بعد هجرته إلى موضعه من غير عذر يعدونه كالمترد، وقال غيره: كان ذلك من جفاء الحجاج حيث خاطب هذا الصحابي الجليل بهذا الخطاب القبيح من قبل أن يستكشف عن عذره، ويقال إنه أراد قتله فين لجهة التي يريد أن يجعله مستحقاً للقتل بها. وقد أخرج الطبراني من حديث جابر بن سمرة رضمه « لعن الله من بدأ بعد هجرته، إلا في الفتنة فإن البدو خير من المقام في الفتنة ».

قوله: (قال لا) أي لم أسكن البادية رجوعاً عن هجرتي (ولكن) بالتشديد والتخفيف.

قوله: (أذن لي في البدو) وفي رواية حاد بن مسعدة عن يزيد بن أبي عبيدة عن

ذلك في أواخر علامات النبوة، وقد وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم نحو هذا الحديث ولقظه «ورجل في رأس شعبة من هذه الشعاب».

قوله: (يفر بدينه من الفتن) قال الكرمانى هذه الجملة حالية وذو الحال الضمير المستتر في يتبع أو المسلم إذا جوزنا الحال من المضاف إليه فقد وجد شرطه وهو شدة الملازمة وكأنه جزء منه، والمعاد الحذر بالمال واضح، ويجوز أن تكون استئنافية وهو واضح انتهى. والحذر حال على فضيلة العزلة لمن خاف على دينه، وقد اختلف السلف في أصل العزلة فقال الجمهور الاختلاط أولى لما فيه من اكتساب الفوائد الدينية للقيام بشعائر الإسلام وتكثير سواد المسلمين ولإيصال أنواع الخير إليهم من إعانة وإغاثة وعبادة وغير ذلك. وقال قوم العزلة أولى لتحقق السلامة بشرط معرفة ما يتعين، وقد مضى طرف من ذلك في «باب العزلة» من كتاب الرقاق وقال النووي المختار تفصيل المخالطة لمن لا يطلب على ظنه أنه يقع في معصية، فإن أشكل الأمر فالعزلة أولى. وقال غيره: يختلف باختلاف الأشخاص، فمنهم من يتحتم عليه أسد الأمرين ومنهم من يترجح وليس الكلام فيه بل إذا تساوى فيختلف باختلاف الأحوال فإن تمارضا اختلف باختلاف الأوقات، فمن يتحتم عليه المخالطة من كانت له قدرة على إزالة المنكر فيجب عليه إما حيناً وإما كفاية بحسب الحال والإمكان، ومن يترجح من يطلب على ظنه أنه يسلم على نفسه إذا قام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعن يستوي من يأمن على نفسه ولكنه يتحقق له لا يطلع، وهذا حيث لا يكون هناك فتنة عامة فإن وقعت الفتنة ترجحت العزلة لما ينشأ فيها غالباً من الوقوع في المحذور، وقد تقع العقوبة بأصحاب الفتنة تضم من ليس من أهلها كما قال تعالى ﴿واقتوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ [الأنفال: ٩٦] ويدل التفصيل المذكور حديث أبي سعيد أيضاً «خير الناس رجل جاهد بنفسه وماله، ورجل في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره» وقد تقدم في «باب العزلة» من كتاب الرقاق حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه آنفاً فإن أوله عند مسلم «خير معاش الناس رجل يمسك بعمان فرسه في سبيل الله» الحديث وفيه «ورجل في غيمة» الحديث وكأنه ورد في أي الكسب أطيب، فإن أخذ على عصومه دل على فضيلة العزلة لمن لا يتأثر له الجهاد في سبيل الله إلا أن يكون قيد بزمان وفقر الفتن والله أعلم.

١٥- باب التَّوَعُّدِ مِنَ الْفِتَنِ

٧٠٨٩- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى اخْتَوَءَ بِالنِّسَاءِ، فَهَمِدَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْيُسْبُرَ فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنْتُ لَكُمْ». فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ تَبَيُّناً وَشَيْعَالاً، فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ لَفَّ رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَتَكَيَّ، فَأَنْشَأَ رَجُلٌ، كَانَ إِذَا لَاحَى يَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ خَدَافَةُ». ثُمَّ أَنْشَأَ غَيْرُ فَقَالَ: رَحِمَنَا بِاللَّهِ رَبَّنَا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينَنَا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولَنَا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَأَيُّوْمٍ قَطُّ، إِنَّهُ صُوِّرَتْ لِي الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، حَتَّى رَأَيْتُهُمَا ذَوْنِ الْحَالِطِ».

قَالَ: فَكَانَ قَتَادَةُ يَدْعُو هَذَا الْحَدِيثَ عِنْدَ هَلَاكِ الْآيَةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾. [المائدة: ١٠١]. [راجع: ٩٣]. أخرجه مسلم: ٢٣٥٩، مطولاً.

٧٠٩٠- وَقَالَ هِشَامُ الزُّرَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ... بِهَذَا، وَقَالَ: كُلُّ رَجُلٍ لَفَّ رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَتَكَيَّ. وَقَالَ عَلِيٌّ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ، أَوْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ. [راجع: ٩٣]. أخرجه مسلم: ٢٣٥٩، مطولاً.

٧٠٩١- وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَمُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ... بِهَذَا. وَقَالَ: عَلِيٌّ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْفِتَنِ. [راجع: ٩٣]. أخرجه مسلم: ٢٣٥٩، مطولاً.

سلمة أنه استأذن رسول الله ﷺ في البداية فلأنه له أخرجه الإسمايلي، وفي لفظ له «استأذنت النبي ﷺ». وقد وقع لسلمة في ذلك قصة أخرى مع غير الحجاج، فأخرج أحد من طريق سعيد بن إياس بن سلمة أن أباه حدثه قال: «قدم سلمة المدينة فلقية بريدة بن الحبيب فقال: ارتدعت عن هجرتك، فقال: معاذ الله، إنني في إذن من رسول الله ﷺ سمعت يقول: إبدؤا يا أسلم - أي الفتنة المشهورة التي منها سلمة وأبو برة وبريدة المذكور - إنا نخاف أن يقدح ذلك في هجرتنا، قال: أنتم مهاجرون حيث كنتم» وله شاهد من رواية عمرو بن عبد الرحمن بن جرهه قال: «سمعت رجلاً يقول لجابر: من بقي من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: أنس بن مالك وسلمة بن الأكوع قال رجل: أما سلمة فقد لردت عن هجرتك فقال: لا تقل ذلك، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول لأسلم: إبدؤا، قالوا: إنا نخاف أن نرتد بعد هجرتنا، قال: أنتم مهاجرون حيث كنتم» وسند كل منهما حسن.

قوله: (وعن يزيد بن أبي عبيد) هو موصول بالسند بالمذكور.

قوله: (لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة إلى الرملة) بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة موضع بالبادية بين مكة والمدينة، ويستدل من هذه الرواية سلمة سكنى سلمة البادية وهي نحو الأريسين سنة، لأن قتل عثمان كان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وموت سلمة سنة أربع وسبعين على الصحيح.

قوله: (فلم يزل بها) في رواية الكشيبي «هناك» (حتى قبل أن يموت بلال) كذا فيه بخط «كان» بعد قوله: «حتى» وقبل قوله: «قبل» وهي مقدره وهو استعمال صحيح.

قوله: (نزل المدينة) في رواية المستملي والرخسي «فزل» بزيادة فاء، وهذا يشير بأن سلمة لم يمت بالبادية كما جزم به يحيى بن عبد الوهاب بن منته في الجزء الذي جمعه في آخر من مات من الصحابة كما بالدينه كما تقتضيه رواية يزيد بن أبي عبيد هذه وبذلك جزم أبو عبد الله بن منته في «معركة الصحابة» وفي الحديث أيضاً رد على من أخرج من أرح وفاة سلمة سنة أربع وستين فإن ذلك كان في آخر خلافة يزيد بن معاوية ولم يكن للحجاج يومئذ أميراً ولا ذا أمر ولا نهي، وكذا فيه رد على الميتم بن حنبل حيث زعم أنه مات في آخر خلافة معاوية وهو أشد خطأ من الأول إن أراد معاوية بن أبي سفيان وإن أراد معاوية بن يزيد بن معاوية فهو حين القول الذي قبله، وقد مضى الكرمانى على ظاهره فقال: مات سنة ستين وهي السنة التي مات فيها معاوية بن أبي سفيان، كذا جزم به والصواب خلافه، وقد اعترضه الذهبي على من زعم أنه عاش ثمانين سنة ومات سنة أربع وسبعين لأنه يلزم منه أن يكون له في الحليفة اثنتا عشرة سنة وهو باطل لأنه ثبت أنه قاتل يومئذ بسابع. قلت: وهو اعراض متجه لكن ينبغي أن ينصرف إلى سنة وفاته لا إلى مبلغ عمره فلا يلزم منه رجوعاً من قول من قال مات سنة أربع فإن حديث جابر يدل على أنه تأخر عنها بقوله من قول من الصحابة إلا أنس وسلمة، وذلك لائق بسنة أربعة وسبعين فقد عاش جابر بن عبد الله بعد ذلك إلى سنة سبع وسبعين على الصحيح وقيل: مات في التي بعدها وقيل قبل ذلك. ثم ذكر حديث أبي سعيد «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم» الحديث وفي آخره «يفر بدينه من الفتن» وقد تقدم بعض شرحه في «باب العزلة» في كتاب الرقاق. وأشار إلى حل صنيع سلمة على ذلك لكونه لما قتل عثمان ووقعت الفتن اعتزل عنها وسكن الرينة وتأهل بها ولم يلبس شيئاً من تلك الحروب، والحق حل عمل كل أحد من الصحابة المذكورين على السداد فمن لبس القتال اتضح له الدليل ثبوت الأمر بقتال الفتنة الباغية وكانت له قدرة على ذلك، ومن قعد لم يتضح له أي الفتن هي الباغية وإذا لم يكن له قدرة على القتال. وقد وقع لخزيمة بن ثابت أنه كان مع علي وكان مع ذلك لا يقاتل فلما قتل عمار قاتل حبيشه وحديث «يقتل عماراً الفتنة الباغية» أخرجه أحمد وغيره، وقوله: «يوشك» وهو بكسر الشين المعجمة أي يسرع وزنه ومنه، ويجوز يوشك بفتح الشين، وقال الجوهري هي لغة رديئة، وقوله «أن يكون خير مال المسلم» يجوز في غير الرفع والنصب فإن كان غنم بالرفع فالنصب وإلا فالرفع وتقدم بيان ذلك في كتاب الإيمان أول الكتاب، والأشهر في الرواية غنم بالرفع، وقد جوز بعضهم رفع خير مع ذلك على أن يقدر في يكون ضمير الشأن وضم غير مبتدأ وخبر ولا يغي تكلفه، وقوله: «شعف الجبال» بفتح الشين المعجمة والعين المهملة بعدها فاء جمع شعفة كاسم وأكمة رؤوس الجبال المرعى فيها والماء ولا سيما في بلاد الحجاز أيسر من غيرها، ووقع عند بعض رواة الموطأ بضم أوله وفتح ثانيه والموحدة يدل الفاء جمع شعبة وهي ما اقترح بين جبلين ولم يختلفوا في أن الشين معجمة، ووقع لغير مالك كالأول لكن السين مهملة وسبق بيان

قوله: (وقال عائلاً إلخ) بين أن في رواية سعيد بالثك في سوء وسوأي.
قوله: (عائلاً بالله) هكذا وقع بالنصب وهو على الحال أي أقول ذلك عائلاً أو على المصدر أي عياداً، وجاء في رواية أخرى بالرفع أي أنا عائذ.

قوله: (وقال لي خليفة) هو ابن خياط العصفري، وأكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهذه الصيغة لا يقول حدثنا ولا أخبرنا، وكأنه أخذ ذلك عنه في المذاكرة، وقوله سعيد هو ابن أبي هريرة ومتمم هو ابن سليمان التيمي.

قوله: (عن أبيه) يعني عن أبي متمم، وذكر هذه الطريق الأخرى لقوله في آخره «من شر الفتن» بالشين المعجمة والراء، وقد تقدم التنبيه على المواضع التي ذكر فيها هذا الحديث في تفسير المائة وأن بقية شرحه يأتي في كتاب الاحتصام إن شاء الله تعالى.

١٦- باب قول النبي ﷺ: «الفتنة من قبل المشرق»

٧٠٩٢- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْيَنْبَرِ فَقَالَ: «الْفِتْنَةُ هَا هُنَا، الْفِتْنَةُ هَا هُنَا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قُرْنُ الشَّيْطَانِ، أَوْ قَالَ: قُرْنُ الشَّمْسِ». [رواجع: ٣١٠٤. أخرجه مسلم: ٢٩٠٥].

٧٠٩٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسْتَظِلُّ الْمَشْرِقِ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَا هُنَا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قُرْنُ الشَّيْطَانِ». [رواجع: ٣١٠٤. أخرجه مسلم: ٢٩٠٥].

٧٠٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ ابْنِ عُمرَ، قَالَ: «ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَايِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَيْ تَجِدُنَا؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَايِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَيْ تَجِدُنَا؟ فَأَنْتَهُ قَالَ فِي الْخَالِفَةِ: «هَذَا الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قُرْنُ الشَّيْطَانِ». [رواجع: ١٠٣٧].

٧٠٩٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَيْطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ، فَرَجَعْنَا أَنْ يَحْدِثَنَا حَدِيثًا حَسَنًا، قَالَ: قَبَّاحَتَا إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عَنِ الْقَيْسِ فِي الْفِتْنَةِ، وَاللَّهِ يَقُولُ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]. فَقَالَ: هَلْ تَسْمَعُونَ مَا الْفِتْنَةُ، تَكَلَّفْتُكُمْ أُنْكَ؟ إِنَّمَا كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُقَالُ الْمَشْرِكِينَ، وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِيَارِهِمْ فِتْنَةً، وَلَيْسَ كَمَا يَكَلِّمُكُمْ عَلَى الْمُلْكِ. [رواجع: ٣١٣٥].

قوله: (باب قول النبي ﷺ: الفتنة من قبل المشرق) أي من جهته، ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: ذكره من وجهين، وقد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن وجه الجمع بينه وبين قوله ﷺ: «إني لأرى الفتن خلال يركبكم» وكان خطابه ذلك لأهل المدينة.

قوله: (عن النبي ﷺ: أنه قام إلى جنب المنبر في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الترمذي) أن النبي ﷺ قام على المنبر وفي رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في مناقب قريش بسنده «سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر» وفي رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم «أن رسول الله ﷺ قال وهو مستقبل المشرق».

قوله: (الفتنة ههنا، الفتنة ههنا) كذا في مرتين، وفي رواية يونس «ها إن الفتنة ههنا أعاذها ثلاث مرات».

قوله: (من حيث يطلع قرن الشيطان، أو قال قرن الشمس) كذا هنا

قوله: (باب الصدق من الفتن) قال ابن بطال: في مشروعية ذلك الرد على من قال: أسألكم الله الفتنة فإن فيها حصاد المناقير، وزعم أنه ورد في حديث وهو لا يثبت رفعه بل الصحيح خلافه. قلت: أخرجه أبو نعيم من حديث علي بلفظ «لا تكوهوا» الفتنة في آخر الزمان فإنها تثير المناقير، وفي سنده ضعيف ومجهول، وقد تقدم في الدعوات عدة تراجم للتعوذ من عدة أشياء منها الاستعاذة من فتنة الغنى والاستعاذة من فتنة الفقر والاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنة الدنيا ومن فتنة النار وغير ذلك، قال العلماء: أراد ﷺ مشروعية ذلك لأئمة.

قوله: (هشام) هو الدستوائي.

قوله: (عن أنس) في رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أنساً حدثهم.

قوله: (أخوه) أي أخو أبيه في السؤال، وعند الإسماعيلي في رواية من هذا الوجه «أخوه أو أخوه بالمسألة».

قوله: (ذات يوم المين) في رواية الكشيبي «ذات يوم على المنبر».

قوله: (إذا كل رجل رأسه في ثوبه) في رواية الكشيبي «لأف رأسه في ثوبه» وتقدم في تفسير المائة من وجه آخر «لم غنين» وهو بالمعجمة أي من البكاء.

قوله: (فأنشأ رجل) أي بدأ الكلام، وفي رواية الإسماعيلي «قام رجل» وفي لفظ له «فأثري رجل».

قوله: (كان إذا لاسي) يفتح المهملة من الملاحاة وهي المماراة والمجادلة.

قوله: (أبوك حذافة) في رواية معتمر «سمعت أبي عن قتادة» عند الإسماعيلي، واسم الرجل خارجة. قلت: والمعروف أن السائل عبد الله أخو خارجة، وتقدم في تفسير المائة من قال إنه قيس بن حذافة، وعند أحد من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه «لا تسألوني عن شيء إلا أخبركم به» فقال عبد الله بن حذافة: من أبي يا رسول الله؟ قال: حذافة بن قيس. فراجع إلى أمه فقالت له: ما حملك على الذي صنعت؟ فقد كنا في جاهلية، فقال: إني كنت لأحب أن أعلم من هو أبي من كان من الناس.

قوله: (ثم أنشأ عسى) كذا وقع في هذه الرواية، وتقدم في تفسير سورة المائدة من طريق أخرى أم من هذا، وعند الإسماعيلي من طريق معتمر المذكور من الزيادة «فأمرهم براء مفتوحة ثم ميم ثقيلة» وخشوا أن يكونوا بين يدي أمر عظيم، قال أنس: فجعلت ألتفت بيننا وشمالاً فلا أرى كل رجل إلا قد دس رأسه في ثوبه يكي، وجعل رسول الله ﷺ يقول: سلوني» فذكر الحديث. وعند أحد من أبي حنبل المقدني عن هشام بعد قوله أبوك حذافة «قال رجل: يا رسول الله في الجنة أنا أو في النار؟ قال: في النار» وسيأتي ذلك في كتاب الاحتصام من رواية الزهري عن أنس.

قوله: (من سوء الفتن) يضم السين المهملة بعدها واو ثم همزة، وللکشيبي «شر» يفتح المعجمة وتشديد الراء.

قوله: (صورت اللجنة والنار) في رواية الكشيبي «صورت لي».

قوله: (دون الحائط) أي بينه وبين الحائط، وزاد في رواية الزهري عن أنس «فلم أر كالיום في الحير والشر» وسيأتي بيانه في كتاب الاحتصام.

قوله: (قال قتادة) يذكر هذا الحديث عند هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ هو يضم أول يذكر وتفتح الكاف، ووقع في رواية الكشيبي «فكان قتادة يذكر» يفتح أوله وضم الكاف وهي أوجه، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي.

قوله: (وقال عباس) هو موحدة ومهملة وهو ابن الوليد (والفرسي) يفتح السين ثم سين مهملة، ومضى في علامات النبوة له حديث وفي أواخر المغازي في «باب بعث معاذ وأبي موسى إلى اليمن» آخر، ومن جاء بهذه الصورة فيما عدا هذه المواضع الثلاثة في البخاري فهو عياش بن الوليد الرقام بمثناة تحتانية وآخره معجمة، وي زيد شيخه هو ابن زريع، وسعيد هو ابن أبي هريرة، وقد وصله أبو نعيم في «المستخرج» من رواية محمد بن عبد الله بن رسته يضم الراء وسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة قال: «حدثنا العباس بن الوليد به» وذلك يؤيد كونه بالهملة لأن الذي بالشين المعجمة ليس فيه الألف واللام.

قوله: (بهذا) أي بهذا الحديث الماضي، ثم بين أن فيه زيادة قوله: «لأف» فدل على أن زيادتها في الأول وهم من الكشيبي.

قوله: (يا أبا عبد الرحمن) هي كنية عبد الله بن عمر.

قوله: (حدثنا عن الفضل في الفتنة) وإن فيها الرد على من ترك ذلك كابن عمر، وقوله: «تلك فتنة» ظاهر الدعاء وقد يرد مورد الزجر كما هنا، وحاصل جواب ابن عمر له أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩٣] للكفار، فامر المؤمنين بقتال الكافرين حتى لا يبقى أحد يقف عن دين الإسلام ويرتد إلى الكفر، ووقع نحو هذا السؤال من نافع بن الأزرق وجاعة لعمران بن حصين فأجابهم بنحو جواب ابن عمر أخرجه ابن ماجه، وقد تقدم في سورة الأنفال من رواية زهير بن معاوية عن يسان بزيادة «قَالَ: بَدَلْ قَوْلَهُ: «وَكَانَ الدُّخُولُ فِي دِينِهِمْ فَتَنَةً، فَكَانَ الرَّجُلُ يَقِفُ مِنْ دِينِهِ إِذَا يَتَنَلَوْنَهُ وَإِذَا يُوْتَقُونَ» حَتَّى كَرَّ الْإِسْلَامَ فَلَمْ تَكُنْ فَتَنَةً» أَي لَمْ يَمُقْ فَتَنَةَ أَيٍّ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْكُفَّارِ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. ثُمَّ ذَكَرَ سُؤْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ وَضَمَانٍ وَجَوَابِ ابْنِ عُمَرَ. وَقَوْلُهُ هُنَا «وَلَيْسَ كَقِتْلِكَ عَلَى الْمَلِكِ» أَي فِي طَلَبِ الْمَلِكِ، يُشِيرُ إِلَى مَا وَقَعَ بَيْنَ مُرَّانٍ ثُمَّ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِهِ وَبَيْنَ ابْنِ الزَّيْبِرِ وَآمِئَةَ ذَلِكَ، وَكَانَ رَأَى ابْنَ عُمَرَ تَرَكَ الْقِتَالَ فِي الْفِتْنَةِ وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ هَفَّةٌ وَالْأُخْرَى مِبْطَلَةٌ، وَقِيلَ الْفِتْنَةُ خُصَّةٌ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْقِتَالُ بِسَبَبِ التَّخَالُفِ فِي طَلَبِ الْمَلِكِ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمْتَ الْبَاطِلَةَ فَلَا تُسَمَّى فَتَنَةً وَتُحِبُّ مَقَاتَلَتَهَا حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الطَّاعَةِ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

١٧- بَابُ الْفِتَّةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ

وَقَالَ ابْنُ قَتَنِةٍ: عَنْ عَطْفٍ بْنِ حَرْشَبٍ: كَانُوا يَسْتَعْبِدُونَ أَنْ يَتَمَتَّلُوا بِهَذِهِ الْأَيَّامِ عِنْدَ الْفِتَنِ.

قَالَ: امْرُؤُ الْقَيْسِ:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ قِيَّةٌ نَسَى بِرَبِّهَا كُلَّ جَهْلٍ
حَتَّى إِذَا اشْتَغَلَتْ وَشَبَّ حَيْرَانَهَا وَلَيْتَ عَجُوزًا هَوَتْ ذَاتَ حَيْلٍ
شَغْلَاءَ يَكْبُرُ لَوْنُهَا وَتَهَيَّرَتْ مَكْرُوهَةً لِلشَّمِّ وَالْفَيْلِ

٧٠٩٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خُصَيْبٍ عَنْ جَدِّهِ أَبِي حَدَّادٍ أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ، إِذْ قَالَ: ائْتِكُمْ بِحِفْظٍ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، تَكْفُرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». قَالَ: كَيْسَ عَنْ هَذَا أَسَأَلْتُ، وَلَكِنْ أَلَيْتُ تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ: تَبَسَّ عَلَيْنَا مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِذْ يَنْتَكِلُ وَتَنْتَهَا بِهَا مُتَعَلِّقًا، قَالَ عُمَرُ: ائْتِكُمْ بِأَبَابِ أَمْ يَقْبَحُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ يُحَسَّرُ، قَالَ عُمَرُ: إِذَا لَا يَفْقَهُ أَهْلًا، قُلْتُ: أَجَلٌ. قُلْنَا لِخَدِيجَةَ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْظُمُ الْأَبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا يَعْظُمُ أَنْ دُونَ غُلٍّ كَلَّةٌ، وَقَدْ لَكَ أَنِّي حَدَّثْتُكَ خَدِيجًا كَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ. فَبَيْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ: عَنِ الْأَبَابِ، قَاتَرْنَا مَسْرُوفًا فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: عَنِ الْأَبَابِ؟ قَالَ: عُمَرُ. [راجع: ٥٢٥. أخرجه مسلم: ١٤٤، مطبوعاً بإسطنبول].

٧٠٩٧- حَدَّثَنَا سَيِّدُ بْنُ أَبِي مَرْثَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَنْظَرٍ: عَنْ هِرَاقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَيِّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا إِلَى حَاطِطٍ مِنْ خَوَاطِبِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ، وَخَرَجَتْ فِي إِثْرِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَاطِطُ جَلَسَتْ عَلَى بَابِهِ، وَقُلْتُ: لَأَكُونَنَّ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَأْمُرْنِي، فَلَنَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَقَضَى حَاجَتَهُ، وَجَلَسَ عَلَى قَفِ الْبُيْنِ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبُيْنِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ لِيَدْخُلَ، فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى اسْتَأْذِنَ لَكَ، فَوَقَفَ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ، قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تَبْشُرَهُ بِالْخَيْرِ». فَدَخَلَ، فَجَاءَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبُيْنِ، فَجَاءَ عُمَرُ فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ

بالشك، وفي رواية عبد الرزاق «هنا أرض الفتن وأشار إلى المشرق يعني حيث يطلق قرن الشيطان» وفي رواية شيب «إلا إن الفتنة هنا يشير إلى المشرق حيث يطلق قرن الشيطان» وفي رواية يونس مثل معمر لكن لم يقل «أو قال قرن الشمس» بل قال: «يعني للمشرق» ولمسلم من رواية عكرمة بن عمار عن سالم «سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يشير بيده نحو المشرق ويقول: ها إن الفتنة هنا ثلاثاً حيث يطلق قرن الشيطان» وله من طريق حفظة عن سالم مثله لكن قال: «إن الفتنة هنا ثلاثاً» وله من طريق فضيل بن غزوان «سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: يا أهل العراق ما أسألكم من الصغرة وأركبكم الكبر، سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الفتنة تجي من ههنا، وأوماً بيده نحو المشرق من حيث يطلق قرن الشيطان» كذا فيه بالتشبيه، وله في «صفة إيليس» من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثل سياق حفظة سواء، وله نحوه من رواية سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار أخرجه في الطلاق ثم ساق هنا من رواية الليث عن نافع عن ابن عمر مثل رواية يونس إلا أنه قال: «إلا إن الفتنة هنا» ولم يكرر، وكذلك لمسلم، وأورد الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس عن الليث فكرها مرتين.

الحديث الثاني:

قوله: (عن ابن عون) هو عبد الله (عن نافع عن ابن عمر قال: ذكر النبي ﷺ اللهم بارك لنا في شامنا) وَنَحْنُ الَّذِي أُرْسِلَ الرِّيحُ نَشْرًا تَمَّ يَمْنَى وَخَفِيًّا (الحديث) كذا أورده عن علي بن عبد الله عن زهر السمان وأخرجه الترمذي عن بشر بن آدم بن بنت زهر حطفي جدي لأمر بهذا السند أن رسول الله ﷺ قال. ومثله للإسماعيلي من رواية أحمد بن إبراهيم الدورقي عن زهر، وأخرجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عون عن أبيه كذلك، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن عون في الاستسقاء موقوفاً وذكرنا هناك الاختلاف فيه.

قوله: (قالوا يا رسول الله: وفي لعننا، فألهه قال في الثالثة: هناك الزلازل والفتن، وبها يطلق قرن الشيطان) وقع في رواية الترمذي والدورقي بعد قوله وفي لعننا «قال اللهم بارك لنا في شامنا وبارك لنا في يمننا، قال وفي لعننا؟ قال: هناك» ذكره لكن شك هل قال بها أو منها، وقال يخرج بدل بطلع، وقد وقع في رواية الحسين بن الحسن في الاستسقاء مثله في الإعادة مرتين، وفي رواية ولد ابن عون «فلما كان الثالثة أو الرابعة قالوا يا رسول الله وفي لعننا؟ قال بها الزلازل والفتن ومنها يطلق قرن الشيطان» قال المذهب: إنما ترك الدعاء لأهل المشرق ليخسفوا من الشر الذي هو موضوع في جهنم لاستيلاء الشيطان بالفتن.

وأما قوله: (قرن الشمس) قال الداودي: للشمس قرن حقيقة ويعتدل أن يبرد بالقرن قوة الشيطان وما يستعين به على الإضلال، وهذا أوجه، وقيل: إن الشيطان يقرن رأسه بالشمس عند طلوعها ليقيم سجود عبثها له قبل ويعتدل أن يكون للشمس شيطان تطلع الشمس بين قرنيه، وقال الخطابي: القرن الأمانة من الناس يجلسون بعد فناء آخرين، وقرن لمية أن يضرب للشل ليسا لا يحمدا من الأمور، وقال غيره كان أهل المشرق يرمض أهل كثر فأخبر ﷺ أن الفتنة تكون من تلك الناحية فكان كما أخبر، وأول الفتن كان من قبل المشرق فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين وذلك مما يحبه الشيطان ويفرح به، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة، وقال الخطابي: نجد من جهة المشرق ومن كان بالمدينة كان لعنه بادية العراق ونواحيها وهي مشرق أهل المدينة، وأصل التجرد ما ارتفع من الأرض، وهو خلاف الغور فإنه ما انخفض منها وتهامة كلها من الغور ومكة من تهامة انتهى وعرف بهذا وهاء ما قاله الداودي إن لعننا من ناحية العراق فإنه توهم أن لعننا موضع خصوص، وليس كذلك بل كل شيء ارتفع بالنسبة إلى ما يليه يسمى المرتفع لعننا وانخفض غورا.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا إسحاق الواسطي) هو ابن شامير، وخالد هو ابن عبد الله، وبين موحدة ثم تحتية خفيفة هو ابن عمرو، وورقة يفتح الواو والموحدة عند الجميع وبه جزم ابن عبد البر، وقال عياض خبطانه في مسلم بكون الموحدة.

قوله: (إن يحدنا حديثاً حسناً) أي حسن اللفظ يشتمل على ذكر الترجمة والرخصة، فشغله الرجل فصد عن إعادته حتى عدل إلى الحديث من الفتنة.

قوله: (فقام إليه رجل) تقدم في الأنفال أن اسمه حكيم، أخرجه البيهقي من رواية زهير بن معاوية عن يسان «إن أوريا حدثه» فذكره، وفيه: «فمرنا برجل يقال له

أحوالاً فتية فالجرب مبتداً وفتية خبرها وأول منصوب على الظرف ومن رفعها فالتقدير الحرب أول أحوالها فأول مبتداً ثان أو بدل من الحرب وفتية خبر، ومن نصبها جعل أول ظرفاً وفتية حالاً والتقدير الحرب في أول أحوالها إذا كانت فتية وتسمى خبر عنها، أي الحرب في حال ما هي فتية أي في وقت وقوعها يفر من لم يجربها حتى يدخل فيها تنهك.

قوله: (يزيتها) كذا فيه من الزينة، ورواه مسيبويه يزيتها بموحدة وزلي مشددة واليزة اللباس الجيد.

قوله: (إذا اضطلعت) بشين معجمة وعين مهملة كتابة عن هيجانها، ويجوز في «إذا» أن تكون ظرفية وأن تكون شرطية والجواب ولت، وقوله «وذهب ضرامها» هو بضم الشين المعجمة ثم موحدة تقول شبت الحرب إذا انقضت وضرامها بكسر الضاد للمعجمة أي اشتعلها.

قوله: (ذات حليل) بماء مهملة والمعنى أنها صارت لا يرغب أحد في تزويجها، ومنهم من قاله بلقاء المعجمة.

قوله: (شطاء) بالنصب هو وصف المعجوز، والشطط بالشين المعجمة اختلاط الشعر الأبيض بالشعر الأسود، وقال الداودي، هو كتابة عن كثرة الشيب. وقوله «ينكر لونها» أي يدل حسنها بفتح. ووقع في رواية الحميدي «شطاء جزت رأسها» بدل قوله «ينكر لونها» وكذلك أشبه السهيلي في الروض.

قوله: (مكرهة للشم والظليل) يصف فاما بالخير بالغة في التنفير منها، والمراد بالمثل بهذه الآيات استحضار ما شاهده وسمعوه من حال الفتنة، فإنهم يتذكرون بإنشادها ذلك فيصد من الدخول فيها حتى لا يفتروا بظواهر أمرها أولاً. ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث حذيفة:

قوله: (حدثنا شقيق) هو أبو واثل بن سلمة الأسدي، وقد تقدم في الزكاة طريق جريز عن الأعشى عن أبي واثل.

قوله: (سمعت حذيفة يقول) يينا نحن جلوس عند عمر) تقدم شرحه مستوفى في «علامات النبوة»، وسياقه هناك أم. وخالف أبو حنيفة السري أصحاب الأعشى فقال «عن أبي واثل عن مسروق قال: قال عمر» وقوله «هنا» ليس عن هذا أسالك» وقع في رواية ريمي بن حراش من حذيفة عند الطبراني «لم أسأل عن فتنة الخاصة» وقوله «ولكن التي تنوح كسج البصر» فقال: ليس عليك منها بأس» في رواية الكشميهني «عليكم» بصيغة الجمع، ووقع في رواية ريمي «فقال حذيفة سمعت يقول: يا أيكم بعدي فنك كسج البحر بدفع بعضها بعضاً» فيؤخذ منه جهة التشبيه بالمروج وأنه ليس المراد به الكثرة قطع، وزاد في رواية ريمي «فرغ عمر بعده فقال: اللهم لا تدركني، فقال حذيفة: لا تخف».

قوله (إذا لا يهلك أبداً؟ قلت: أجل) في رواية ريمي «قال حذيفة كسراً ثم لا يهلك إلى يوم القيامة».

قوله: (كما يعلم أن دون غد ليلة) أي علمه علماً ضرورياً مثل هذا. قال ابن بطال: إنما عدل حذيفة حين سأل عمر عن الإخبار بالفتنة الكبرى إلى الإخبار بالفتنة الخاصة لئلا يطم ويشغل باله، ومن ثم قال له (إن يهلك وبينها باباً مغلقاً) ولم يقل له أنت الباب وهو يعلم أنه الباب فغرض له بما فهمه ولم يصرح بذلك من حسن أدبه. وقول عمر «إذا كسر لم يهلك» أخذه من جهة أن الكسر لا يكون إلا غلبة والغلبة لا تقع إلا في الفتنة، وعلم من الخبر النبوي أن بأس الأمة بينهم واقع، وأن المخرج لا يزال إلى يوم القيامة كما وقع في حديث شداد رفعه «إذا وضع السيف في أسني لم يرفع عنها إلى يوم القيامة». قلت: أخرجه الطبري وصححه ابن حبان، وأخرج الخطيب في «الرواة عن مالك» أن عمر دخل على أم كلثوم بنت علي فوجدتها تكيي فقال: ما يكييك قالت: هذا اليهودي - لكعب الأحبار - يقول إنك باب من أبواب جهنم، فقال عمر: ما شاء الله. ثم خرج فارسل إلى كعب فجماعه فقال: يا أمير المؤمنين، والذي نفسي بيده لا ينسأخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة. فقال: ما هذا، مرة في الجنة ومرة النار؟ فقال: إننا لنجسد في كتاب الله على أبواب جهنم تمنع الناس أن يقتحموا فيها، فإذا تم اقتحموا.

قوله: (فأمرنا مسروفاً) احتج به من قال إن الأمر لا يشترط فيه العلم ولا الاستعلاء.

حَتَّى اسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِلَّةُ لَهُ وَتَحَرُّهُ بِالْحَيَّةِ». فَجَاءَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكَتَشَفَّ عَنْ سَائِرِهِ فَلَدَأَهُمَا فِي الْبُئْرِ، فَامْتَلَأَ الْقَفُّ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَجْلِسٌ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ فَقُلْتُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى اسْتَأْذِنَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّذِلَّةُ لَهُ وَتَحَرُّهُ بِالْحَيَّةِ، مَعَهَا بِلَاءٌ يُصِيبُهُ». فَدَخَلَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِساً، فَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى شَفَةِ الْبُئْرِ، لَكَتَشَفَّ عَنْ سَائِرِهِ ثُمَّ دَلَأَهُمَا فِي الْبُئْرِ، فَجَعَلَتْ أَمْتُنِي أَخَاهُ، وَادَّعَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي.

قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَتَوَلَّى ذَلِكَ قُبُورَهُمْ، اجْتَمَعَتْ هَا هُنَا، وَانْقَرَدَ عُثْمَانُ. [راجع: ٣٢٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٠٣].

٧٠٩٨- حَدَّثَنِي يَسْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: لَيْلُ لَأَسَافَةٍ: أَلَا تَكَلِّمُ هَذَا؟ قَالَ: قَدْ كَلَّمْتُهُ مَا تَوْنُ أَنْ أَقْبَحَ بَاباً أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَقْتَحُهُ، وَمَا أَنَا بِأَلَدِي أَقُولُ لِرَجُلٍ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَمِيراً عَلَى رَجُلَيْنِ: أَنْتَ خَيْرٌ، بَعْدَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِرَجُلٍ يَقْطُرُ فِي النَّارِ، يَقْطُرُ فِيهَا كَطَفْحِ الْجَمَارِ بِرَحَاهُ، يَقِطِفُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ قَبُولُونَ: أَيْ فَلَانُ، أَلَسْتُ تَكُنْتُ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ يَقُولُونَ: أَيْسَى كُنْتُ أَسْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَلْفُتُهُ، وَانْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْفُتُهُ». [راجع: ٣٢٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٨٩].

قوله: (باب الفتنة التي تخرج كموج البحر) كأنه يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال: «وضع الله في هذه الأمة خمس فتن» فذكر الأربعة ثم فتنة تخرج كموج البحر وهي التي يصبح الناس فيها كالبهائم أي لا عقول لهم، ويؤيده حديث أبي موسى «تذهب عقول أكثر ذلك الزمان» وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حذيفة قال: «لا تفسرك الفتنة ما عرفت دينك؛ إنما الفتنة إذا أشبه عليك الحق والباطل».

قوله: (وقال ابن عيينة) هو سفيان، وقد وصله البخاري في التاريخ الصغير عن عبد الله بن محمد السندي «حدثنا سفيان بن عيينة».

قوله: (عن خلف بن حوشب) بمهملة ثم معجمة ثم موحدة بوزن جعفر، وخلف كان من أهل الكوفة روى عن جماعة من كبار التابعين وأدرك بعض الصحابة لكن لم أجد له رواية عن صحابي، وكان عابداً، وقته المجلي، وقال النسائي لا بأس به، وأثنى عليه ابن عيينة والريز بن أبي راشد، وروى عنه أيضاً شعبه، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع.

قوله: (كانوا يستحون أن يمتثلوا بهذه الآيات عند الفتن) أي عند نزولها.

قوله: (قال عمرو القيس) كذا وقع عند أبي ذر في نسخة، والمخفوظ أن الآيات المذكورة لعمرو بن معدنكب الزبدي، كما جزم به أبو المباس المبرد في الكامل، وكذا رويته في «كتاب الفر من الأخبار» لأبي بكر محمد بن خلف القاضي المسروق بوكيع قال «حدثنا معدن بن علي حدثنا عمرو بن محمد الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن خلف بن حوشب قال قال عمرو بن معدنكب» وبذلك جزم السهيلي في «الروض»، ووقع لنا موصولاً من وجه آخر وفيه زيادة رويته في «قوائد اليمون بن حنيفة المصري» عن الطحاوي فيما زاده في السنن التي رواها عن الزني عن الشافعي قال «حدثنا الزني حدثنا الحميدي عن سفيان عن خلف بن حوشب قال قال عيسى ابن مريم للحواريين كما ترك لكم الملوك الحكمة فاتركوا لهم الدنيا» وكان خلف يقول ينبغي للناس أن يتعلموا هذه الآيات في الفتنة.

قوله: (الحرب أول ما تكون فتية) بفتح الفاء وكسر اللام وتشديد التحتانية أي شابه، حكى ابن التين عن مسيبويه الحرب مؤنثة وعن اللرد قد تذكر وأشد له شاهداً قال: ويصعبه يرفع «أول وفتية» لأنه مثل، ومن نصب أول قال إنه الخبر، ومنهم من قدره الحرب أول ما تكون أحوالها إذا كانت فتية، ومنهم من أعرب أول حالاً، وقال غيره يجوز فيه أربعة أوجه رفع أول ونصب فتية وعكسه ورفعهما جميعاً ونصبهما فمن رفع أول ونصب فتية فتقديره الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية فالجرب مبتداً وأول مبتداً ثان وفتية حال سدت مسد الخبر والجملة خبر الحرب، ومن عكس تقديره الحرب في أول

الحديث الثاني:

قوله: (عن شريك بن عبد الله) هو ابن أبي ثمر. ولم يخرج البخاري عن شريك بن عبد الله النخعي القاضي شيئاً.

قوله: (خرج النبي ﷺ إلى حائط من حوائط المدينة حاجه) تقدم اسم الحائط المذكور مع شرح الحديث في مناقب أبي بكر.

وقوله هنا (لا تكون اليوم بواب النبي ﷺ) ولم يأمري قال السخاوي في الرواية الأخرى «أمري بحفظ الباب» وهو اختلاف ليس المحفوظ إلا أحدهما، وتغيب بإمكان الجميع بأنه فعل ذلك ابتداء من قبل نفسه فلما استأذن أولاً لأبي بكر وأمره النبي ﷺ أن يأذن له ويشره بالجنة وافق ذلك اختيار النبي ﷺ لحفظ الباب عليه لكونه كان في حال خلوة وقد كشف عن مائة وفي رجله فأمره بحفظ الباب فصاف أمره ما كان أبو موسى الزم نفسه به قبل الأمر، ويحتمل أن يكون أطلق الأمر على التخيير وقد مضى شيء من هذا في مناقب أبي بكر.

وقوله هنا (وجلس على لقب البشير) في رواية غير الكشيبي «في» بدل «على» والقاب ما ارتفع من من البر، وقال الداودي: ما حول البر. قلت: والمراد هنا مكان ينسب حول البر للجلوس، والقاب أيضاً الشيء الباهر، وفي أودية المدينة ولد يقال له القاب وليس مراداً هنا. وقوله «فدخل فجاه من بين النبي ﷺ» في رواية الكشيبي «فجلس» بدل «فجاه» وقوله «فدخل القاب» في رواية الكشيبي «وامتلا» بالواو، والمراد من تخريبه هنا الإشارة إلى أن قوله في حق عثمان «بلاء يصيبه» هو ما وقع له من القتل الذي نشأت عنه الفتن الواقعة بين الصحابة في المجلس ثم في صفين وما بعد ذلك. قال ابن بطال: إنما خص عثمان بذكر البلاء مع أن عمر قتل أيضاً لكون عمر لم يمتحن بمثل ما امتحن عثمان من تسلط القوم الذين أرادوا منه أن ينخلع من الإمامة بسبب ما نسبوه إليه من الجور والظلم مع تنصه من ذلك واعتزله عن كل ما أورده عليه ثم هجومهم عليه في داره وحكمهم سراً أهله وكل ذلك زيادة على قتله. قلت: وحاصله أن المراد بالبلاء الذي خص به الأمور الزائدة على القتل وهو كذلك.

قوله: (قال ضاوت ذلك قهروهم) في رواية الكشيبي «فأوت» قال الداودي: كان سعيد بن المسيب بلوغته في جسارة الرأيا يستعمل التعبير فيما يشبهها. قلت: ويؤخذ منه أن التشليل لا يستلزم التسوية، فإن المراد بقوله «اجتمعوا» مطلق الاجتماع لا خصوص كون أحدهما من بينه والآخر عن شماله كما كانوا على البشير، وكذا عثمان اتفرد قبره عنهم ولم يستلزم أن يكون مقابلهم.

الحديث الثالث:

قوله: (عن سليمان) هو الأمش، وفي رواية أحمد عن محمد بن جعفر، عن شعبة عن سليمان ومصور وكذا للإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه لكنه ساقه على لفظ سليمان وقال في آخره «قال شعبة وحديثي منصور عن أبي وائل عن أسامة» نحواً منه إلا أنه زاد فيه «فتتلى آيات بطنه».

قوله: (قيل لأسامة: ألا تكلم هذا؟) كذا هنا بإيهام القائل وإيهام المشار إليه، وتقدم في صفة النار من يده الملق من طريق سفيان بن عيينة عن الأمش بلفظ «لو أتيت فلاناً فكلمته» وجزله الشرط محذوف والتقدير لكان صواباً، ويحتمل أن تكون «لو» للتخييل ووقع اسم المشار إليه عند مسلم من رواية أبي معاوية عن الأمش عن شقيق عن أسامة «قيل له ألا تدخل على عثمان فكلمته» وأحد عن علي بن عبيد عن الأمش «ألا تكلم عثمان».

قوله: (قد كلمته ما دون أن أتبع باباً) أي كلمته فيما أشرتم إليه، لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر بنير أن يكون في كلامي ما يشير فتنة أو نحوها، وما موصوفة ويحجز أن تكون موصولة.

قوله: (أكون أول من يفقهه) في رواية الكشيبي «فجه» بصيغة الفعل للماضي وكذا في رواية الإسماعيلي: وفي رواية سفيان «قال إنكم لترون - أي تظنون - أي لا أكلمه إلا أسمتكم» أي إلا عضدكم، وسقطت الألف من بعض النسخ فصار بلفظ المصدر إلى أي وقت حضركم حيث تسمعون وهي رواية يعلى بن عبيد المذكورة، وقوله في رواية سفيان «إني أكلمه في السر دون أن أتبع باباً لا أكون أول من فقهه» عند مسلم مثله لكن قال بعد قوله «إلا أسمتكم» والله لقد كلمته فيما بيني وبينه دون أن أتبع أمراً لا أحب أن أكون أول من فقهه» يعني لا أكلمه إلا مع مراعاة المصلحة بكلام لا يهيج به فتنة.

قوله: (وما أنا بالذي أقول لرجل بعد أن يكون أميراً على رجلين أنت خفي) في رواية الكشيبي «ليت خيراً» بصيغة فعل الأمر من الإيتاء ونصب خيراً على للمقولة، والأول أولى فقد وقع في رواية سفيان «ولا أقول لأمر إن كان علي أميراً» هو بكسر همزة إن ويجوز فتحها وقوله «كان علي - بالتشديد» أميراً أنه خير الناس «وفي رواية أبي معاوية عند مسلم» يكون علي أميراً «وفي رواية يعلى «وإن كان علي أميراً».

قوله: (بعد ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول: بجاء يرجل) في رواية سفيان «بعد شيء سمعته من رسول الله ﷺ قالوا: وما سمعته يقول؟ قال سمعته يقول: يجاء بالرجل» وفي رواية عاصم بن بھلة عن أبي وائل عند أحمد «يجاء بالرجل الذي كان يطاع في معاصي الله فيقف في النار».

قوله: (يطعن فيها كلطن الحمار) في رواية الكشيبي «كما يطعن الحمار» كذا وأبنت في نسخة مستندة «يطعن» بضم أوله على البناء للمجهول. وفي أخرى يفتح أوله وهو أوجه. فقد تقدم في رواية سفيان وأبي معاوية «فتتلى آياته فيسود كما يسود الحمار» وفي رواية عاصم «يستدر فيها كما يستدر الحمار» وكذا في رواية أبي معاوية. والأكثاب جمع كتب بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة هي الأسماء، واندلقتها خروجها بسرعة يقال اندلق السيف من غمده إذا خرج من غير أن يسله أحد، وهذا يشير بأن هذه الزيادة كانت أيضاً عند الأمش فلم يسمها شعبة منه ووسع معناه من منصور كما تقدم.

قوله: (يطعيف به أهل الفان أي يجتمعون حوله، يقال طاف به القوم إذا حلقوا حوله حلقة وإن لم يدوروا، وطافوا إذا فطروا حوله، ويهبطا التقرير يظهر خطأ من قال إنهما بمعنى واحد. وفي رواية سفيان وأبي معاوية «فيجتمع عليه أهل النار» وفي رواية عاصم «فيأتي عليه أهل طاعة من الناس».

قوله: (فيقولون أي فلان) في رواية سفيان وأبي معاوية «فيقولون يا فلان» وزاد «ما شاكك» وفي رواية عاصم «أي قل، أين ما كنت تأمرنا به؟».

قوله: (ألمست كنت تأمر بالمعروف ونهيتي) في رواية سفيان «أليس كنت تأمرنا بالمعروف ونهيتنا؟».

قوله: (إني كنت آمر بالمعروف ولا أهله وأنهى عن المنكر وأهله) في رواية سفيان «أمركم وأنهاكم» وله ولاي معاوية «وأني وأني» وفي رواية يعلى «بل كنت أمر» وفي رواية عاصم «وإني كنت أمركم بأمر وأخالفكم في غيره» قال الهلبط: أرادوا من أسامة أن يكلم عثمان وكان من خاصته ومن يضيف عليه في شأن الوليد بن عتبة لأنه كان ظهر عليه ريح نبيذ وشهر أمره وكان أخا عثمان لأمه وكان يستعمله، فقال أسامة: قد كلمته سرّاً دون أن أتبع باباً، أي باب الإنكار على الأمة علانية خشية أن تفرق الكلمة. ثم عرفهم أنه لا يذاهن أحداً ولو كان أميراً بل ينصح له في السر جهله، وذكر لهم قصة الرجل الذي يطرح في النار لكونه كان يأمر بالمعروف ولا يفعله ليتراً عما ظنوا به من سكوته عن عثمان في أمية انتهى مخلصاً. وجزءه بأن مراد من سأل أسامة الكلام مع عثمان أن يكلمه في شأن الوليد ما عرفت مستندة فيه، وسياق مسلم من طريق جرير عن الأمش يدفعه، ولفظه عن أبي وائل «كنا عند أسامة بن زيد فقال له رجل: ما يمنعك أن تدخل على عثمان فتكلمه فيما يصنع» قال وساق الحديث بمثله وجزء الكرماني بأن المراد أن يكلمه فيما أكرهه الناس على عثمان من توليه أقرابه وغير ذلك مما اشتهر، وقوله إن السبب في تحدث أسامة بذلك ليتراً عما ظنوه به ليس بواضح، بل الذي يظهر أن أسامة كان يمشي على من ولي ولاية ولم يصرف أنه لا بد له من أن يأمر الرعية بالمعروف وينهاهم عن المنكر ثم لا يأمن من أن يقع منه تقصير، فكان أسامة يرى أنه لا يتأمر على أحد، وإلى ذلك أشار بقوله «لا أقول لأمر إن خير الناس» أي بل غايته أن ينجز كفافاً. وقال عياض: مراد أسامة أنه لا يفتح باب المجاهرة بالانكير على الإمام لما يمشي من حاجة ذلك، بل يتلفظ به ويتصمعه سرّاً فلذلك أجاب بالقبول. وقوله «لا أقول لأحد يكون علي أميراً إنه خير الناس» فيه مذمة الأمراء في الحق وإظهار ما يطن خلافة كلتنسج بالباطن، فصار أسامة إلى المدللة المحسودة والمدانة للمزمنة، وضابط المدللة أن لا يكون فيها قبح في الدين، والمدانة للمزمنة أن يكون فيها تزيين القبح وتصويب الباطل ونحو ذلك. وقال الطبري: اختلف السلف في الأمر بالمعروف، فقلت طائفة يجب مطلقاً واحتجوا بحديث طارق بن شهاب رحمه «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» وبمعنى قوله «من رأى منكماً منكراً فليغيره بيده» الحديث. وقال بعضهم: يجب إنكار المنكر، لكن شرطه أن لا يلحق المنكر بلاء لا قبل له من قتل ونحوه. وقال آخرون: ينكر بقلبه لحديث أم سلمة مرفوعاً «يستعمل عليكم أمراء بعدي،

الحديث الأول:

قوله: (عوف) هو الأعرابي، والحسن هو البصري، والسند كله بصريون، وقد تقدم القول في سماع الحسن من أبي بكر في كتاب الصلح، وقد تابع عوفاً حميد الطويل عن الحسن أخرجه الزبير وقال: رواه عن الحسن جماعة وأحسنها إسناداً رواية حميد.

قوله: (وقد نعتي الله بكلمة أيام الجمل) في رواية حميد «عصني الله بشيء سمعته من رسول الله ﷺ» وقد جحد عمر بن شبة في «كتاب أخبار البصرة» قصة الجمل مطولة، وها أنا أخصها وأقتصر على ما أوردته بسند صحيح أو حسن وأبين ما صدقه، فانخرج من طريق علي بن سفيان الثقيفي عن أبيه قال: لما كان الغد من قتل عثمان أقبلت مع علي فدخل المسجد فإذا جماعة علي وطلحة فخرج أبو جهنم بن حذيفة قال: يا علي ألا ترى؟ فلم يتكلم ودخل بيته فأتى بتريد فأكل ثم قال: يقتل ابن عمي وتغلب علي ملكه؟ فخرج من بيت المال فقتله، فلما تسامع الناس تركوا طلحة. ومن طريق مغيرة عن إبراهيم بن حلقمة قال: قال الأستر رأيت طلحة والزبير بايعاً علياً طامعين غير مكرمين. ومن طريق أبي نصره قال: كان طلحة يقول إنه بايع وهو مكروه. ومن طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال: لما قتل عثمان أتى الناس علياً وهو في سوق المدينة فقالوا له أبسط يدك بناهيك، فقال: حتى يتشاور الناس. فقال بعضهم: لنرجع الناس إلى أمصارهم يقتل عثمان ولم يبق بعده قائم لم يؤمن الاختلاف وفساد الأمة. فأخذوا الأستر بيده فبايعوه. ومن طريق ابن شهاب قال: لما قتل عثمان وكان علي خلا بينهم فلما خشي أنهم يبايعون طلحة دعا الناس إلى بيعة فلم يعللوا به طلحة ولا غيره، ثم أرسل إلى طلحة والزبير فبايعاه. ومن طريق ابن شهاب أن طلحة والزبير استأذنا علياً في المعركة ثم خرجا إلى مكة فلقيا عائشة فاتفقوا على الطلب بدم عثمان حتى يقتلوا قتله.

ومن طريق عوف الأعرابي قال: استعمل عثمان يعلى بن أمية على صنعاء وكان عظيم الشأن عنده. فلما قتل عثمان وكان يعلى قد قدم حاجاً فأحان طلحة والزبير بأرمصة ألفه، وحمل سبعين رجلاً من قريش، واشترى لعائشة جلاً يقال له عسكر بشائين ديناراً. ومن طريق حاصم بن كليب عن أبيه قال قال علي: اتدرون من بليت؟ اطرح الناس في الناس عائشة، وأشد الناس الزبير، وأدعي الناس طلحة، وأبسر الناس يعلى بن أمية، ومن طريق ابن أبي ليلى قال: خرج علي في آخر شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين. ومن طريق محمد بن علي بن أبي طالب قال: سار علي من المدينة معه تسعمائة وراكب فزلزل بلي قار. ومن طريق كليب بن أبي حازم قال: لما أقبلت عائشة فزلزل بعض مياه بني عامر نهب عليها الكلاب فقالت: أي ماء هذا؟ قالوا: الحجاب - بفتح الحاء فكيف

وسكون الواو بعدها حمزة ثم موحدة - قالت ما أظنني إلا راجعة، فقال لها بعض من كان معها: بل تلعين فترك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم، فقالت: إن النبي ﷺ قال لنا ذات يوم: كيف يحدكن تتبع عليها كلاب الحواب. وأخرج هذا أحد وأبو يعلى والزبير وصحبه ابن حبان وإلحاقهم وسنده على شرط الصحيح وعند أحد: فقال لها الزبير: تلعين فذكره. ومن طريق عصام بن قدامة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لنساء: أيتكن صاحبة الجمل الأدب - بهيمنة مفتوحة ودال ساكنة ثم موحدين الأولى مفتوحة - فخرج حتى تتبعها كلاب الحواب يقتل من يمينها وعن

شملها قتلى كثيرة وتتجر من بعدما كانت. وهذا رواه الزبير ورجالها ثقات. وأخرج الزبير من طريق زيد بن وهب قال: بينا نحن حول حذيفة إذ قال: كيف أستم وقد خرج أهل بيت نبيكم فترقت يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف؟ قلنا: يا أبا عبد الله فكيف نضع إذا حركتنا ذلك؟ قال: انتظروا إلى الفرقة التي تدعوا إلى أمر علي بن أبي طالب فإنها على الهدى. وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال: بلغ أصحاب علي حين ساروا معه أن أهل البصرة اجتمعوا وطلحة والزبير نشق عليهم ووقع في قلوبهم، فقال علي: والذي لا إله غيره لنظهن على أهل البصرة ولتقتل طلحة والزبير الحديث، وفي سنده إسماعيل بن عمرو الجبلي وفيه ضعف. وأخرج الطبراني من طريق محمد بن قيس قال: ذكر لعائشة يوم الجمل قالت: والناس يقولون يوم الجمل؟ قالوا: نعم. قالت: وعدت أنني جلست كما جلس غيرة، فكان أحب إلي من أن يكون ولدت من رسول الله ﷺ عشرة

كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. وفي سنده أبو معشر ليحج المدني وفيه ضعف. وأخرج إسحاق بن راهويه من طريق سالم المدي سمعت الحسن يقول: لما قدم علي البصرة في أمر طلحة وأصحابه قام قيس بن عباد وكتب الله بن الكواء قحلاً له: أخبرنا عن سيرك هذا فذكر حديثاً طويلاً في مبايعته أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ذكر طلحة والزبير فقال: يا بنياني بالمدينة وخالفاني بالبصرة، ولو أن رجلاً ممن بايع أبا بكر خالفه لقاتلناه، وكذلك عمر. وأخرج أحد والزيبر بسند حسن من حديث أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب: إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر، قال: فأتا

فمن كرهه فقد برئ ومن أنكره قد سلم، ولكن من رضي وتابع « الحديث قال: والصواب اعتبار الشرط المذكور ويدل عليه حديث « لا ينبغي لأحد أن يذل نفسه» ثم فسره بأن يتعرض من البلاد لما لا يطيق انتهى ملخصاً. وقال غيره: يجب الأمر بالمعروف لمن قدر عليه ولم يخف على نفسه منه ضرراً ولو كان الأمر متلبساً بالمعصية، لأنه في الجملة يجوز على الأمر بالمعروف ولا سيما إن كان مطاعاً، وأما إنهم الخاص به فقد يفره الله له وقد يؤاخذ به، وأما من قال: لا يأمر بالمعروف إلا من ليست فيه وصمة، فإن أراد أنه الأولى فنجيد وإلا فيستلزم سد باب الأمر إذا لم يكن هناك غيره. ثم قال الطبري: فإن قيل كيف صار للمأمورين بالمعروف في حديث أسامة المذكور في التارخ والجواب أنهم لم يمتثلوا ما أمروا به فعلموا بمعصيتهم وعذب أميرهم بكونه كان يفعل ما ينهاهم عنه وفي الحديث تعظيم الأمراء والأدب معهم وتبليغهم ما يقول الناس فيهم ليكنوا ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية بحيث يبلغ المقصود من غير أذية للغير.

١٨ - باب

٧٠٩٩ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَثِيمَةَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: لَقَدْ نَعَيْتِي اللَّهُ بِكَلِمَةِ أَيَّامِ الْجَمَلِ، لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ قَارَسَا مَلَكُوا ابْنَةَ كَيْسَرَى قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَرْوَاهُمْ امْرَأَةٌ». [راجع: ٤٤٢٥].

٧١٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُودٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَذَمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْثَمٍ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: لَمَّا سَارَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَائِشَةُ إِلَى الْبَصْرَةِ، بَعَثَ عَلِيٌّ عُمَارًا بْنَ ثَابِرٍ وَحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقَدِمَا عَلَيْنَا الْكُوفَةَ، فَصَبَّحَا الْمُنِيرَ، فَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَوْقَ الْمُنِيرِ فِي اعْلَافِهِ، وَقَامَ عُمَارٌ اسْتَفَلَ مِنَ الْحَسَنِ، فَاجْتَمَعَا إِلَيْهِ، فَسَوَّغَ عُمَارٌ يَقُولُ: إِنَّ عَائِشَةَ قَدْ سَارَتْ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَوَاللَّهِ إِنَّهَا تَزُوجُكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ائْتَلَكُمُ، يَلْعَمُ إِنَّهُ طَعِيفُونَ أَمْ هِيَ.

٧١٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غِيَاثٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَامَ عُمَارٌ عَلَى مَنِيرِ الْكُوفَةِ، فَذَكَرَ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ مَسِيوَةً، وَقَالَ: إِنَّهَا زُوجَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا ائْتَلَيْتُمْ. [راجع: ٣٧٧٢].

٧١٠٢، ٧١٠٣، ٧١٠٤ - حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَنَّرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: دَخَلَ أَبُو مُوسَى وَابُو مُسْعُودٌ عَلَى عُمَارٍ، حَتَّى بَهَتْ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ بِسْتَفْرِهِمْ، فَقَالَا: مَا رَأَيْنَاكَ أَتَيْتَ أَمْرًا أَكْرَهَ عَيْنًا مِنْ إِسْرَائِيلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مُنْذُ اسْلَمْتُمْ؟ فَقَالَ عُمَارٌ: مَا رَأَيْتُ مِنْكُمْ مُنْذُ اسْلَمْتُمْ أَمْرًا أَكْرَهَ عَيْنِي مِنْ إِيْطَالِكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَكَسَاهُمَا خَلْعًا، ثُمَّ رَاخُوا إِلَى الْمَسْجِدِ. [إسن: ٧١٠٥، ٧١٠٦، ٧١٠٧].

٧١٠٥، ٧١٠٦، ٧١٠٧ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ حَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مُسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَعُمَارٍ، فَقَالَ أَبُو مُسْعُودٍ: مَا مِنْ امْتَحَاكٍ أَحَدٍ إِلَّا لَوْ جِئْتُ فَقُلْتُ فِيهِ غَيْرُكَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتَ النَّبِيَّ ﷺ أَغْبَى عَيْنِي مِنْ إِسْرَائِيلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ عُمَارٌ: يَا أَبَا مُسْعُودٍ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مُنْذُ صَحِبْتُمَا النَّبِيَّ ﷺ أَغْبَى عَيْنِي مِنْ إِيْطَالِكُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ. فَقَالَ أَبُو مُسْعُودٍ: وَكَانَ مُوسِيًا: يَا غُلَامُ هَاتِ خَلْتَيْنِ، فَأَخْطِي إِحْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالْأُخْرَى عُمَارًا، وَقَالَ: وَخَا بِهِ إِلَى الْجُمُعَةِ. [راجع: ٧١٠٢، ٧١٠٣، ٧١٠٤].

قوله: (باب) كذا للجمع بغير ترجمة، وسقط لابن بطال، وذكر فيه ثلاثة أحاديث تتعلق بوقعة الجمل ثالثها من رواية ثلاثة، وتعلقه بما قبله ظاهر فإنها كانت أول وقعة قتلت فيها المسلمون.

اشقامه يا رسول الله؟ قال: لا ولكن إذا كان ذلك فاردعنا إلى مناهنا. وأخرج إسحاق من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن عبد السلام رجل من حيه قال: خلا علي بالزبير يوم الجمل قال: أنشدك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول وأنت لاوي يدي: لتقاتلته وأنت ظالم له ثم لينصرن عليك؟ قال: قد سمعت، لا جرم لا أقاتلك. وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عمر بن المغيرة - بفتح الهاء والجيم وتشديد النون بعدها مهمله - عن أبي بكره وقيل له: ما منك أن تقاتل مع أهل البصرة يوم الجمل؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج قوم هلكتي لا يفلحون قاتلهم امرأة في الجنة. فكان أبا بكره أشار إلى هذا الحديث فامتنع من القتال معهم، ثم استصوب رايه ذلك في الترك لما رأى غلبة علي. وقد أخرج الترمذي والنسائي الحديث المذكور من طريق حيد الطويل عن الحسن البصري عن أبي بكره بلفظ: «عصني الله بشي» سمعته من رسول الله ﷺ. فذكر الحديث قال: فلما قدمت عائشة ذكرت ذلك فعصني الله ﷻ وأخرج عمر بن شبة من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن أن عائشة أرسلت إلى أبي بكره فقال: «إنك لأم، وإن حقت لعظي، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: لن يفلح قوم تكلهم امرأة».

قوله: (لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً) قال ابن مالك: كنا وقع مصروفاً والصواب عدم صرفه وقال الكرماني هو يطلق على الفرس وعلى بلادهم، فعلى الأول يصرف إلا أن يراد القبيلة، وعلى الثاني يجوز الأمران كسائر البلاد انتهى. وقد جوز بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها.

قوله: (ملكوا ابنة كسرى) في رواية حيد ﷺ ما هلك كسرى قال النبي ﷺ: من استخلفوا؟ قالوا: ابنته ﷺ.

قوله: (ن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) بالنصب على المقولية. وفي رواية حيد ﷺ: ولي أمرهم امرأة ﷺ بالرفع على أنها الفاعل، وكسرى المذكور هو شيرويه بن إبريز بن هرمز، واسم ابنته المذكورة بوران، وقد تقدم في آخر المغازي في «باب كتب النبي ﷺ إلى كسرى» شرح ذلك، وقوله «ولوا أمرهم امرأة» زاد الإسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن عوف في آخره «قال أبو بكره: فعرفت أن أصحاب الجمل لن يفلحوا» ونقل ابن بطال عن المهلب أن ظاهر حديث أبي بكره يومه توهين رأي عائشة فيما قُلت. وليس كذلك لأن المعروف من مذبح أبي بكره أنه كان على رأي عائشة في طلب الإصلاح بين الناس، ولم يكن قسدهم القتال، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة، ولم يرجع أبو بكره عن رأي عائشة وإنما تفرس بأنه يخليون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس، قال: ويدل لذلك أن أحداً لم يقتل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة ولا دسوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت علي ومن معها على علي منهم من قتل قتلة عثمان وتركوا الاختصاص منهم، وكان علي ينظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه عن قتل عثمان انتقص منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فاشتبهوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان. فلما انتصر علي عليهم حد أبو بكره رايه في ترك القتال معهم وإن كان رايه موافقاً لرأي عائشة في الطلب بدم عثمان. انتهى كلامه، وفي بعضه نظر يظهر ما ذكرته وما سأذكره. وتقدم قريباً في «باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما» من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر علياً فلقبه أبو بكره فنهاه عن القتال، وتقدم قبله باب من قول أبي بكره لما حرق ابن الحضرمي ما يدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلاً فليس هو علي رأي عائشة ولا على رأي علي في جواز القتال بين المسلمين أصلاً، وإنما كان رايه الكف وفقاً لسعد بن أبي وقاص وعمر بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا علي. قال ابن التين: احتج بحديث أبي بكره - من قال لا يجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور، وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضي فيما قبل شهادتها فيه، وأطلق بعض المالكية الجواز، وقال ابن التين أيضاً: كلام أبي بكره يدل على أنه لو لا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطوهما لكان مع علي. كذا قال وأغلغل قسماً ثالثاً وهو أنه كان يرى الكف عن القتال في الفتنة كما تقدم تقريره، وهذا هو المعتد، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ما تقدم من نهي الأحنف عن القتال واحتجابه بحديث «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» كما تقدم قريباً.

قوله: (لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً) قال ابن مالك: كنا وقع مصروفاً والصواب عدم صرفه وقال الكرماني هو يطلق على الفرس وعلى بلادهم، فعلى الأول يصرف إلا أن يراد القبيلة، وعلى الثاني يجوز الأمران كسائر البلاد انتهى. وقد جوز بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها.

قوله: (ملكوا ابنة كسرى) في رواية حيد ﷺ ما هلك كسرى قال النبي ﷺ: من استخلفوا؟ قالوا: ابنته ﷺ.

قوله: (ن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) بالنصب على المقولية. وفي رواية حيد ﷺ: ولي أمرهم امرأة ﷺ بالرفع على أنها الفاعل، وكسرى المذكور هو شيرويه بن إبريز بن هرمز، واسم ابنته المذكورة بوران، وقد تقدم في آخر المغازي في «باب كتب النبي ﷺ إلى كسرى» شرح ذلك، وقوله «ولوا أمرهم امرأة» زاد الإسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن عوف في آخره «قال أبو بكره: فعرفت أن أصحاب الجمل لن يفلحوا» ونقل ابن بطال عن المهلب أن ظاهر حديث أبي بكره يومه توهين رأي عائشة فيما قُلت. وليس كذلك لأن المعروف من مذبح أبي بكره أنه كان على رأي عائشة في طلب الإصلاح بين الناس، ولم يكن قسدهم القتال، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة، ولم يرجع أبو بكره عن رأي عائشة وإنما تفرس بأنه يخليون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس، قال: ويدل لذلك أن أحداً لم يقتل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة ولا دسوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت علي ومن معها على علي منهم من قتل قتلة عثمان وتركوا الاختصاص منهم، وكان علي ينظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه عن قتل عثمان انتقص منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فاشتبهوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان. فلما انتصر علي عليهم حد أبو بكره رايه في ترك القتال معهم وإن كان رايه موافقاً لرأي عائشة في الطلب بدم عثمان. انتهى كلامه، وفي بعضه نظر يظهر ما ذكرته وما سأذكره. وتقدم قريباً في «باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما» من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر علياً فلقبه أبو بكره فنهاه عن القتال، وتقدم قبله باب من قول أبي بكره لما حرق ابن الحضرمي ما يدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلاً فليس هو علي رأي عائشة ولا على رأي علي في جواز القتال بين المسلمين أصلاً، وإنما كان رايه الكف وفقاً لسعد بن أبي وقاص وعمر بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا علي. قال ابن التين: احتج بحديث أبي بكره - من قال لا يجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور، وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضي فيما قبل شهادتها فيه، وأطلق بعض المالكية الجواز، وقال ابن التين أيضاً: كلام أبي بكره يدل على أنه لو لا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطوهما لكان مع علي. كذا قال وأغلغل قسماً ثالثاً وهو أنه كان يرى الكف عن القتال في الفتنة كما تقدم تقريره، وهذا هو المعتد، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ما تقدم من نهي الأحنف عن القتال واحتجابه بحديث «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» كما تقدم قريباً.

قوله: (لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً) قال ابن مالك: كنا وقع مصروفاً والصواب عدم صرفه وقال الكرماني هو يطلق على الفرس وعلى بلادهم، فعلى الأول يصرف إلا أن يراد القبيلة، وعلى الثاني يجوز الأمران كسائر البلاد انتهى. وقد جوز بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها.

قوله: (ملكوا ابنة كسرى) في رواية حيد ﷺ ما هلك كسرى قال النبي ﷺ: من استخلفوا؟ قالوا: ابنته ﷺ.

قوله: (ن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) بالنصب على المقولية. وفي رواية حيد ﷺ: ولي أمرهم امرأة ﷺ بالرفع على أنها الفاعل، وكسرى المذكور هو شيرويه بن إبريز بن هرمز، واسم ابنته المذكورة بوران، وقد تقدم في آخر المغازي في «باب كتب النبي ﷺ إلى كسرى» شرح ذلك، وقوله «ولوا أمرهم امرأة» زاد الإسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن عوف في آخره «قال أبو بكره: فعرفت أن أصحاب الجمل لن يفلحوا» ونقل ابن بطال عن المهلب أن ظاهر حديث أبي بكره يومه توهين رأي عائشة فيما قُلت. وليس كذلك لأن المعروف من مذبح أبي بكره أنه كان على رأي عائشة في طلب الإصلاح بين الناس، ولم يكن قسدهم القتال، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة، ولم يرجع أبو بكره عن رأي عائشة وإنما تفرس بأنه يخليون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس، قال: ويدل لذلك أن أحداً لم يقتل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة ولا دسوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت علي ومن معها على علي منهم من قتل قتلة عثمان وتركوا الاختصاص منهم، وكان علي ينظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه عن قتل عثمان انتقص منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فاشتبهوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان. فلما انتصر علي عليهم حد أبو بكره رايه في ترك القتال معهم وإن كان رايه موافقاً لرأي عائشة في الطلب بدم عثمان. انتهى كلامه، وفي بعضه نظر يظهر ما ذكرته وما سأذكره. وتقدم قريباً في «باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما» من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر علياً فلقبه أبو بكره فنهاه عن القتال، وتقدم قبله باب من قول أبي بكره لما حرق ابن الحضرمي ما يدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلاً فليس هو علي رأي عائشة ولا على رأي علي في جواز القتال بين المسلمين أصلاً، وإنما كان رايه الكف وفقاً لسعد بن أبي وقاص وعمر بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا علي. قال ابن التين: احتج بحديث أبي بكره - من قال لا يجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور، وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضي فيما قبل شهادتها فيه، وأطلق بعض المالكية الجواز، وقال ابن التين أيضاً: كلام أبي بكره يدل على أنه لو لا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطوهما لكان مع علي. كذا قال وأغلغل قسماً ثالثاً وهو أنه كان يرى الكف عن القتال في الفتنة كما تقدم تقريره، وهذا هو المعتد، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ما تقدم من نهي الأحنف عن القتال واحتجابه بحديث «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» كما تقدم قريباً.

قوله: (لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً) قال ابن مالك: كنا وقع مصروفاً والصواب عدم صرفه وقال الكرماني هو يطلق على الفرس وعلى بلادهم، فعلى الأول يصرف إلا أن يراد القبيلة، وعلى الثاني يجوز الأمران كسائر البلاد انتهى. وقد جوز بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها.

قوله: (ملكوا ابنة كسرى) في رواية حيد ﷺ ما هلك كسرى قال النبي ﷺ: من استخلفوا؟ قالوا: ابنته ﷺ.

قوله: (ن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) بالنصب على المقولية. وفي رواية حيد ﷺ: ولي أمرهم امرأة ﷺ بالرفع على أنها الفاعل، وكسرى المذكور هو شيرويه بن إبريز بن هرمز، واسم ابنته المذكورة بوران، وقد تقدم في آخر المغازي في «باب كتب النبي ﷺ إلى كسرى» شرح ذلك، وقوله «ولوا أمرهم امرأة» زاد الإسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن عوف في آخره «قال أبو بكره: فعرفت أن أصحاب الجمل لن يفلحوا» ونقل ابن بطال عن المهلب أن ظاهر حديث أبي بكره يومه توهين رأي عائشة فيما قُلت. وليس كذلك لأن المعروف من مذبح أبي بكره أنه كان على رأي عائشة في طلب الإصلاح بين الناس، ولم يكن قسدهم القتال، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة، ولم يرجع أبو بكره عن رأي عائشة وإنما تفرس بأنه يخليون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس، قال: ويدل لذلك أن أحداً لم يقتل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة ولا دسوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت علي ومن معها على علي منهم من قتل قتلة عثمان وتركوا الاختصاص منهم، وكان علي ينظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه عن قتل عثمان انتقص منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فاشتبهوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان. فلما انتصر علي عليهم حد أبو بكره رايه في ترك القتال معهم وإن كان رايه موافقاً لرأي عائشة في الطلب بدم عثمان. انتهى كلامه، وفي بعضه نظر يظهر ما ذكرته وما سأذكره. وتقدم قريباً في «باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما» من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر علياً فلقبه أبو بكره فنهاه عن القتال، وتقدم قبله باب من قول أبي بكره لما حرق ابن الحضرمي ما يدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلاً فليس هو علي رأي عائشة ولا على رأي علي في جواز القتال بين المسلمين أصلاً، وإنما كان رايه الكف وفقاً لسعد بن أبي وقاص وعمر بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا علي. قال ابن التين: احتج بحديث أبي بكره - من قال لا يجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور، وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضي فيما قبل شهادتها فيه، وأطلق بعض المالكية الجواز، وقال ابن التين أيضاً: كلام أبي بكره يدل على أنه لو لا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطوهما لكان مع علي. كذا قال وأغلغل قسماً ثالثاً وهو أنه كان يرى الكف عن القتال في الفتنة كما تقدم تقريره، وهذا هو المعتد، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ما تقدم من نهي الأحنف عن القتال واحتجابه بحديث «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» كما تقدم قريباً.

الحديث الثاني: حديث عمار في حق عائشة أخرجه من وجهين مطولاً ومختصراً:
قوله: (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي المسندي، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم، وأبو مريم المذكور أسدي كوفي هو وجيع رواة الإسناد إلا شيخه

قوله: (بعث علي عمار بن ياسر وحسن بن علي فلحقا علياً الكوفة) ذكر عمر بن شبة والطبري سبب ذلك يستدعيهما إلى ابن أبي ليلى قال: كان علي أرقأ موسى على إمرة الكوفة، فلما خرج من المدينة أرسل هاشم بن عتبة بن أبي وقاص إليه أن انهض من قبلك من المسلمين وكن من أعواني على الحق، فاستأثر أبو موسى السائب بن مالك الأشمري فقال تبع ما أمرك به، قال: إني لا أرى ذلك، وأخذ في تخذيل الناس عن النهوض، فكتب هاشم إلى علي بذلك وبعث بكتابه مع عمل بن خليفة الطائي، فبعث علي عمار بن ياسر والحسن بن علي يستأثران الناس، وأمر قرظة بن كعب على الكوفة، فلما قرأ كتابه على أبي موسى اعتزل ودخل الحسن وعمار المسجد. وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن زيد بن وهب قال: أقبل طلحة والزبير حتى نزلا البصرة فقبضا على عامل علي عليها ابن حنيف، وأقبل علي حتى نزل بذي قار، فأرسل عبد الله بن عباس إلى الكوفة فاطفؤوا عليه، فأرسل إليهم عماراً فخرجوا إليه.

قوله: (فصعد المنبر، فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن، فاجتمعوا إليه فسمعت عماراً يقول) زاد الإسماعيلي من وجه

قوله: (وكساها حلة) في رواية الإسماعيلي « فكساها حلة حلة » وبين في الرواية التي تلي هذه أن فاعل كسا هو أبو مسعود، وهو في هذه الرواية محتمل فيحمل على ذلك.

قوله: (ثم راحوا إلى المسجد) في رواية الإسماعيلي « ثم خرجوا إلى الصلاة يوم الجمعة » وفي رواية محمد بن جعفر « قام أبو مسعود فيست إلى كل واحد منهما حلة » قال ابن بطال: فيما دار بينهم دلالة على أن كلًّا من الطائفتين كان يجتهدا ويرى أن الصواب معه قال: وكان أبو مسعود موسراً جواداً، وكان اجتماعهم عند أبي مسعود في يوم الجمعة فكسا عمراً حلة ليشهد بها الجمعة لأنه كان في ثياب السفر وهيته الحرب، فذكره أن يشهد الجمعة في تلك الثياب وكره أن يكسوه بحضرة أبي موسى ولا يكسو أبا موسى فكسا أبا موسى أيضاً. **قوله:** « أعيب » بالعين المهملة والموحدة أفعل تفضيل من العيب، وجعل كل منهم الإبطاء والإسراع عيباً بالنسبة لما يعتقد، فعمار لما في الإبطاء من غفلة الإمام ترك امتثال « فقاتلوا التي تبغي » [الحجرات: ٩] والأخراخ لما ظهر لهما من ترك مباشرة القتال في الفتنة، وكان أبو مسعود على رأي أبي موسى في الكف عن القتال تمسكاً بالأحاديث الواردة في ذلك وما في حل السلاح على المسلم من الوعيد، وكان عمار على رأي علي في قتال الباغي والتاكين والتمسك بقوله تعالى « فقاتلوا التي تبغي » وحل الوعيد الوارد في القتال على من كان متعلماً على صاحبه.

(قسيه): وقع في رواية السفي وكذا الإسماعيلي قبل سياق مسند ابن أبي غنية «باب» بغير ترجمة، وسقط للباقي وهو الصواب لأن فيه الحديث الذي قبله، وإن كان فيه زيادة في القصة.

١٩- باب إذا أنزل الله بِقَوْمٍ عَذَابًا

٧١٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي حُمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا، أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ، ثُمَّ يُخَوِّا عَلَى أَعْمَالِهِمْ». [أخرجه مسلم: ٧٨٧٩].

قوله: (باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً) حذف الجواب اكفاءً بما وقع في الحديث.

قوله: (عبد الله بن عثمان) هو عبدان، وعبد الله شيخه هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (إذا أنزل الله بقوم عذاباً) أي عقوبة لهم على سيء أعمالهم.

قوله: (أصاب العذاب من كان فيهم) في رواية أبي النعمان عن ابن المبارك «أصاب به من بين أظهرهم» أخرجه الإسماعيلي، والمراد من كان فيهم من ليس هو على رأيهم.

قوله: (ثم يخوِّا على أعمالهم) أي بعث كل واحد منهم على حسب عمله إن كان صالحاً فمقابه صالحه وإلا فسيئة، فيكون ذلك العذاب طهرة للصالحين ونقمة على الفاسقين. وفي صحيح ابن حبان عن عائشة مرفوعاً «إن الله إذا أنزل سطوته بأهل نقمته وفيهم الصالحون قبضوا معهم ثم بعثوا على نياباتهم وأعمالهم» وأخرجه البيهقي في «الشعب» وله من طريق الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب عنها مرفوعاً «إذا ظهر السوء في الأرض أنزل الله بأسمه فيهم، قيل: يا رسول الله وفيهم أهل طاعته؟ قال: نعم، ثم يمشرون إلى رحمة الله تعالى» قال ابن بطال: هذا الحديث يبين حديث زينب بنت جحش حيث قالت: «أنهلك وفيها الصالحون» قال: نعم إذا كثرت الخبيث فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر والإعلان بالمعاصي. قلت: الذي يناسب كلامه الأخير حديث أبي بكر الصديق «سمع رسول الله ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب» أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان، وأما حديث ابن عمر في الباب وحديث زينب بنت جحش فمتناسبان، وقد أخرجه مسلم عقبه، ويجمعهما أن إهلاك يعم الطائع مع المعاصي، وزاد حديث ابن عمر أن الطائع عن البيت يجازي بعمله، ومثله حديث عائشة مرفوعاً «المعجب أن ناساً من أمي يؤمنون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم، قلنا: يا رسول الله إن الطريق قد تجمع الناس، قال: نعم فيهم المستبصر والجهول وابن السبيل ويهلكون مهلكاً واحداً ويصلدون مصادر شتى، يعمتهم الله على نياباتهم» أخرجه مسلم. وله من حديث أم سلمة نحوه ولفظه «قلنا يا رسول الله كيف بن كان كارهاً؟ قال: يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم

آخر عن أبي بكر بن عياش «صعد عمار المنبر فحضر الناس في الخروج إلى قتال عائشة وفي رواية إسحاق بن راهويه عن عيسى بن آدم بالسند المذكور» قال عمار: إن أمير المؤمنين بعثنا إليكم لنستفركم فإن أمتنا قد سارت إلى البصرة» وعند مصر بن شبة عن حبان بن بشر عن يحيى بن آدم في حديث الباب «فكان عمار يخطب والحسن ساكت» ووقع في رواية ابن أبي ليلى في القصة المذكورة «قال الحسن: إن علياً يقول إني أذكر الله رجلاً رعى الله حقاً إلا نفر، فإن كنت مظلوماً أعاني وإن كنت ظالماً أخذلني، والله إن طلحة والزبير لأول من يبايعني ثم نكثا، ولم أمتأثر بهم ولا بدلت حكماً» قال فخرنج إليه اثنا عشر ألف رجل.

قوله: (إن عائشة قد سارت إلى البصرة، ووالله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم ليعلم إياها تطعون أم هي) في رواية إسحاق «ليعلم أنطيمه أم إياها» وفي رواية الإسماعيلي من طريق أحد بن يونس عن أبي بكر بن عياش بعد قوله قد سارت إلى البصرة «والله إني لأقول لكم هذا ووالله إنها لزوجة نبيكم» زاد عمر بن شبة في روايته «وإن أمير المؤمنين بعثنا إليكم وهو بذئ قار» ووقع عند ابن أبي شيبة من طريق شمر بن عطية عن عبد الله بن زياد قال «قال عمار إن أمتنا سارت مسيرها هذا وإنها والله زوج محمد ﷺ في الدنيا والآخرة، لكن الله ابتلانا بها ليعلم إياها نطيع أم إياها» ومراد عمار بذلك أن الصواب في تلك القصة كان مع علي وأن عائشة مع ذلك لم تخرج بذلك عن الإسلام ولا أن تكون زوجة النبي ﷺ في الجنة. فكان ذلك بعد من إنصاف عمار وشدة ودهه وتحريه قول الحق. وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن أبي يزيد المدني قال: «قال عمار بن ياسر لعائشة لما فرغوا من الجمل: ما أبعد هذا المسير من العهد الذي عهد إليكم» يشير إلى قوله تعالى: «وقرن في بيوتكن» فقالت: أبو القيثان؟ قال: نعم. قالت: والله إنك ما علمت قول الحق. قال: الحمد لله الذي قضى في علي لسانك. **قوله:** «ليعلم إياها تطعون أم هي» قال بعض الشراح: الضمير في إياها لعلي، والمناصب أن يقال أم إياها لاهي، وأجاب الكرمانى بأن الضمائر يقوم بعضها مقام بعض انتهى وهو على بعض الآراء. وقد وقع في رواية إسحاق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم بسند حديث الباب «ولكن الله ابتلانا بها ليعلم أنطيمه أم إياها» فظهر أن ذلك من تصرف الرواة ولما قوله إن الضمير في إياها لعلي لظاهر خلافه، وأنه لله تعالى، والمراد إظهار المعلوم كما في نظائره.

قوله: (عن ابن أبي غنية) بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية هو عبد الملك بن حميد، ما له في البخاري إلا هذا الحديث، صرح بذلك أبو زرعة الدمشقي في روايته عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه أخرجه الأصبهاني في مستخرجه، والحكم هو ابن عيينة، والسند كله كوفيون.

قوله: (قام عمار على منبر الكوفة) هذا طرف من الحديث الذي قبله، وأراد البخاري بإياداه تقوية حديث أبي مرهم لكونه مما انفرد به عنه أبو حصين، وقد رواه أيضاً عن الحكم شعبة أخرجه الإسماعيلي وزاد في أوله قال «لما بعث علي عماراً والحسن إلى الكوفة يستفرهم فخطب عمار» فذكره قال ابن هبيرة: في هذا الحديث أن عماراً كان صادق اللهجة وكان لا تستخفه المحصورة إلى أن يتنقص خصمه، فإنه شهد لعائشة بالفضل التام مع ما بينهما من الحرب انتهى. وفيه جواز ارتفاع ذي الأمر فوق من هو أسن منه وأعظم سابقة في الإسلام وفضلاً، لأن الحسن ولد أمير المؤمنين فكان حينئذ هو الأمير على من أرسلهم علي وعمار من جملتهم، فصد الحسن أعلى المنبر فكان فوق عمار وإن كان في عمار من الفضل ما يقتضي رجحانه فضلاً عن مساواته. ويحتمل أن يكون عمار فعل ذلك تواضعاً مع الحسن وإكراماً له من أجل جده ﷺ وفعله الحسن مطاوعة لا تكبراً عليه.

الحديث الثالث: حديث أبي موسى وأبي مسعود وعمار بن ياسر فيما يتعلق بوقعة الجمل أخرجه من طريقين:

قوله: (أخبرني عمرو) هو ابن مرة، وصرح به في رواية أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وكذا الإسماعيلي في روايته من طريق عبد الله بن المبارك كلامها عن شعبة.

قوله: (حيث بعثه علي إلى أهل الكوفة يستفرهم) في رواية الكشيحي «حين» بدل «حيث» وفي رواية الإسماعيلي «يستفر أهل الكوفة إلى أهل البصرة».

قوله: (وما أيناك أتيت أمراً أكره عندنا من إصرارك في هذا الأمر منذ أسلمت) زاد في الرواية الثانية أن الذي تولى خطاب عمار ذلك هو أبو مسعود وهو عقبه بن عمرو الأنصاري، وكان يومئذ يلي لعلي بالكوفة كما كان أبو موسى يلي لعثمان.

الْقِيَامَةِ عَلَى نَيْتِهِ، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَفَعَهُ «يَمُوتُ كُلُّ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ» وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَعَذَّبَ عَلَى الْكُفْرِ بِكَوْنِهِمْ أَعْمَلُ أَسْرَاقِهِمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَيَصَابُ بِأَجْلِهِمْ ثُمَّ يَمُوتُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَيُقَالُ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَذَابَ أُمَّةٍ أَعْظَمَ نَسَامَهُمْ خَمْسَ عَشْرَ سَنَةً قَبْلَ أَنْ يَصْبِرُوا لِنِجَابِ الْوَلَدَانِ الَّذِينَ لَمْ يَجِرْ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ انْتَهَى. وَهَذَا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ وَمَعْنَى حَدِيثِ عَائِشَةَ بِرَدِّهِ، وَقَدْ شَوَّهَتْ السُّنَنُةَ مَلَأَتْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ تَتَرَقَّى فِيهِلْكُونَ جَمِيعًا، وَمِنْهُ الدَّلِيلُ الْكَبِيرُ نَحْرُوقُ، وَالرَّقَّةُ الْكَثِيرَةُ تَخْرُجُ عَلَيْهَا قِطَاعُ الطَّرِيقِ فِيهِلْكُونَ جَمِيعًا أَوْ أَكْثَرَهُمْ، وَالْبَلَدُ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ يَهْجُمُهُمَا الْكُفَّارُ فَيَلْبَسُونَ السِّيفَ فِي أَهْلِهِا، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْخَوَلُوجِ قَدِيمًا ثُمَّ مِنَ الْقِرَاعَةِ ثُمَّ مِنَ الْتَتَرِ أَخِيرًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. قَالَ الْقَاضِي حِيَاضُ: أَوْرَدَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ جَابِرٍ «يَمُوتُ كُلُّ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ» عَقِبَ حَدِيثِ جَابِرٍ لِبُحْثِهِ رَفَعَهُ «لَا يَمُوتُنَ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ بِحَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ» يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ لَهُ، ثُمَّ أَضْفَى بِحَدِيثِ «ثُمَّ يَمُوتُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ» شَيْئًا إِلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَمْ يَقُلْ لَكُنْ لَيْسَ مُفْرَدًا عَلَيْهِ بَلْ هُوَ عَامٌ فِيهِ وَفِيهِ وَفِيهِ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَهُ «ثُمَّ يَمُوتُهُمُ اللَّهُ عَلَى نَيْتِهِمْ» انْتَهَى مُلْخَصًا.

٧١١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ عُمَرُو: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: أَنَّ خُرَّمَةَ مَوْلَى أَسْمَةَ أُخْرَجَ - قَالَ عُمَرُو: قَدْ رَأَيْتُ خُرَّمَةَ - قَالَ: أُرْسَلَنِي أَسْمَةُ إِلَى عَلِيٍّ وَقَالَ: إِنَّهُ سَيَسْأَلُكَ الْإِنَّ يَقُولُ: مَا خَلَّفَ صَاحِبُكَ؟ فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ: لَوْ كُنْتُ فِي يَدَيْكَ الْأَسَدِ لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنْ هَذَا أَمْرٌ لَمْ أَرَهُ. فَلَمْ يُفْطِئِي شَيْئًا، فَلَنَعْبَتُ إِلَى حَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ، فَأَوَقُّوهُ لِي رَاحِلَتِي.

قوله: (باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي: إن ابني هذا لسيد) في رواية الروزي والكشيحي «سيد» بغير لام وكذا لم في مثل هذه الترجمة في كتاب الصلح ومجمل إن وساق المتن هناك لفظ «إن ابني هذا سيد» وساقه هنا مجملها فأشار في كل من الموضعين إلى ما وقع في الآخر، وقد أخرجه هناك عن عبد الله بن محمد عن سفیان بن عامر، ثم قل من علي بن عبد الله ما يتعلق بسباع الحسن من أبي بكر وساقه هنا علي بن عبد الله فلم يذكر ذلك ولم أر في شيء من طرق المتن «لسيد» باللام كما وقع في هذه الترجمة، وقد أخرجه الإسمايلي من رواية سبعة أنفس عن سفیان بن عيينة وبين اختلاف أئمتناهم وذكر في الباب الحديث المذكور حديثاً لأسامة بن زيد.

قوله: (حدثنا إسرائيل أبو موسى) هي كنية إسرائيل واسم أبيه موسى فهو ممن واقتت كنية اسم أبيه فيؤمن فيه من التصحيف، وهو بصري كان يسافر في التجارة إلى الهند وأقام بها مدة.

قوله: (ولقيه بالكوفة) قال ذلك هو سفیان بن عيينة والجملة حالة. قوله: (وجاء إلى ابن شجرة) هو عبد الله قاضي الكوفة في خلافة أبي جعفر المنصور ومات في خلافته سنة أربع وأربعين ومائة وكان صاراً عفيفاً ثقة فقيهاً.

قوله: (وقال ادخلني على عيسى فأعطيني) بفتح الحاء وكسر العين المهملة وفتح الظاء المشددة من الوحد، وعيسى هو ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ابن أخي المنصور وكان أميراً على الكوفة إذ ذلك.

قوله: (فكان) بالشداد (ابن شجرة خاف عليه) أي على إسرائيل (فلم يفعل) أي فلم يدخله على عيسى بن موسى، ولعل سبب خوفه عليه أنه كان صادعاً بأحق فخشى أنه لا يتلفظ بعيسى فيطش به لا عنه من غرة الشباب وغرة الملك، قال ابن بطال: دل ذلك من صنع ابن شجرة على أن من خاف على نفسه سقط عنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانت وفاة عيسى المذكور في خلافة المهدي سنة ثمان وستين ومائة.

قوله: (قال حدثنا الحسن) يعني البصري والقاتل «حدثنا» هو إسرائيل المذكور، قال البزار في مسنده بعد أن أخرج هذا الحديث عن خلف بن خليفة عن سفیان بن عيينة: لا تعلم رواه عن إسرائيل غير سفیان، وتعبه مغلطاي بأن البخاري أخرجه في علامات النبوة من طريق حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى وهو إسرائيل هذا، وهو تعجب جيد ولكن لم أر فيه القصة وإنما أخرج فيه الحديث المرفوع فقط.

قوله: (ما سار الحسن بن علي إلى معاوية بالكاتب) في رواية عبد الله بن محمد عن سفیان بن كتاب الصلح «استجبل والله الحسن بن علي معاوية بكاتب أمثال الجبال» والكاتب بمثابة وآخره موحدة جمع كنية بوزن عظيمة وهي طائفة من الجيش تجمع وهي قبيلة بمعنى مفقولة لأن أمير الجيش إذا رتبهم وجعل كل طائفة على حدة كتبهم في ديوانه كذلك، ذكر ذلك ابن التين عن الدودي، ومنه قيل: مكتب بني فلان، قال وقرله «أمثال الجبال» أي لا يرى لها طرف لكرتها كما لا يرى من قابل الجبل طرفه، ويعتدل أن يريد شدة اليأس. وأشار الحسن البصري بهذه القصة إلى ما اتفق بعد قل علي رضي الله عنه، وكان علي لا تقتضي أمر التكميم ورجع إلى الكوفة تجهز لقتال أهل الشام مرة بعد أخرى فشق أمر الخوارج بالتهور كما تقدم ذلك في سنة ثمان وثلاثين، ثم تجهز في سنة تسع وثلاثين فلم ينجها ذلك لا فراق آراء أهل العراق عليه، ثم وقع الجدل منه في ذلك في سنة أربعين فأخرج إسحاق من طريق عبد العزيز بن سياه بكسر المهملة وتخفيف الياء آخر الحروف قال: لما خرج الخوارج قام علي فقال: أتسيرون إلى الشام أو ترجعون إلا هؤلاء الذين خلفوك في دياركم؟ قالوا: بل نرجع إليهم، فذكر

القيامه على نيته، وله من حديث جابر رَفَعَهُ «يَمُوتُ كُلُّ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ» وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَعَذَّبَ عَلَى الْكُفْرِ بِكَوْنِهِمْ أَعْمَلُ أَسْرَاقِهِمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَيَصَابُ بِأَجْلِهِمْ ثُمَّ يَمُوتُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَيُقَالُ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ عَذَابَ أُمَّةٍ أَعْظَمَ نَسَامَهُمْ خَمْسَ عَشْرَ سَنَةً قَبْلَ أَنْ يَصْبِرُوا لِنِجَابِ الْوَلَدَانِ الَّذِينَ لَمْ يَجِرْ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ انْتَهَى. وَهَذَا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ وَمَعْنَى حَدِيثِ عَائِشَةَ بِرَدِّهِ، وَقَدْ شَوَّهَتْ السُّنَنُةَ مَلَأَتْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ تَتَرَقَّى فِيهِلْكُونَ جَمِيعًا، وَمِنْهُ الدَّلِيلُ الْكَبِيرُ نَحْرُوقُ، وَالرَّقَّةُ الْكَثِيرَةُ تَخْرُجُ عَلَيْهَا قِطَاعُ الطَّرِيقِ فِيهِلْكُونَ جَمِيعًا أَوْ أَكْثَرَهُمْ، وَالْبَلَدُ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ يَهْجُمُهُمَا الْكُفَّارُ فَيَلْبَسُونَ السِّيفَ فِي أَهْلِهِا، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْخَوَلُوجِ قَدِيمًا ثُمَّ مِنَ الْقِرَاعَةِ ثُمَّ مِنَ الْتَتَرِ أَخِيرًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. قَالَ الْقَاضِي حِيَاضُ: أَوْرَدَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ جَابِرٍ «يَمُوتُ كُلُّ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ» عَقِبَ حَدِيثِ جَابِرٍ لِبُحْثِهِ رَفَعَهُ «لَا يَمُوتُنَ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ بِحَسَنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ» يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ لَهُ، ثُمَّ أَضْفَى بِحَدِيثِ «ثُمَّ يَمُوتُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ» شَيْئًا إِلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَمْ يَقُلْ لَكُنْ لَيْسَ مُفْرَدًا عَلَيْهِ بَلْ هُوَ عَامٌ فِيهِ وَفِيهِ وَفِيهِ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَهُ «ثُمَّ يَمُوتُهُمُ اللَّهُ عَلَى نَيْتِهِمْ» انْتَهَى مُلْخَصًا.

والحاصل أنه لا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب أو العقاب بل يجازي كل أحد بعمله على حسب نيته، وجنح عن أبي جرة إلى أن الذين يقع لهم ذلك إنما يقع بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما من أمر ونهى فهم المؤمنون حقاً لا يرسل الله عليهم العذاب بل يدفع بهم العذاب، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُطِيعُوا وَأَتَتْ فِيهِمْ، وَمَا كَانُوا لَهُمْ مَعْزُومِينَ وَهُمْ يَسْتَفْتِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] ويدل على تعميم العذاب لمن لم يته عن المنكر وإن لم يتطاعه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْمَلُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] ويستفاد من هذا مشروعية الحرب من الكفار ومن الظلمة لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى التهلكة، هذا إذا لم ينعمهم ولم يرض بأعمالهم فإن أصاب أو رضى فهو منهم، ويؤيده أمره ﷺ بالإسراع في الخروج من ديار نمود. وأما بمنهم على أعمالهم فحكم عدل لأن أعمالهم الصالحة إنما يجازون بها في الآخرة، وأما في الدنيا فبما أصابهم من بلاء كان تكثيراً لما دفعوه من عمل سيء، فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم ولم ينكر عليهم فكان ذلك جزءاً لهم على ملاءمتهم، ثم يوم القيامة يمت كل منهم فيجازى بعمله. وفي الحديث المنير وتخفيف عظم لمن سكت عن النهي، فكيف بمن داهن، فكيف بمن رضى، فكيف بمن حاور؟ نسأل الله السلامة. قلت: ومتعسف كلامه إن أهل الطاعة لا يصيبهم العذاب في الدنيا بجزيرة المعصاة، وإلى ذلك جرح القرطبي في «التذكرة» وما قدمنا قريباً أشبه بظاهر الحديث. وإلى غوه مال القاضي ابن العربي، وسيأتي ذلك في الكلام على حديث زينب بنت جحش «أنهلك وفينا الصالحون» قال: نعم إذا كثر الخبث» في آخر كتاب الفتن.

٢٠- باب قول النبي ﷺ لِيَحْسَنَ بَنِي عَلِيٍّ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا لَسَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصَلِّحَ بِهِ بَيْنَ بَنِي الْمُسْلِمِينَ»

٧١٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى، وَلَقِيْنَهُ بِالْكُوفَةِ وَجَاءَهُ إِلَى ابْنِ شُرَيْمَةَ، فَقَالَ: ادْخُلْنِي عَلَى عِيْسَى فَأَعْطِنِي، فَكَانَ ابْنُ شُرَيْمَةَ خَافَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَقْعَلْ، قَالَ:

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: لَمَّا سَارَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالْكَاتِبِ.

قَالَ عُمَرُو بْنُ الْقَاصِ لِمُعَاوِيَةَ: ارْأَيْ كَيْفَةَ لَا تُوَلِّي حَتَّى تَنْتَهِيَ أَخْرَافًا.

قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَنْ لِلرَّكَاكِيِّ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: أَنَا.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ: نَلْقَاهُ فَقَوْلَ لَهُ الصَّلْحُ.

قَالَ الْحَسَنُ: وَقَدْ سَوِّفْتُ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: يَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ، جَاءَ

يؤول إليه أمرهم لأنهم إذا تركوا ضاعوا لعدم استقلالهم بأمر المعاش، وفي رواية الحميدي عن سفيان في هذه القصة « من لي بأمرهم، من لي بنسائهم، من لي بنسائهم » وأما قوله هنا في جواب قول معاوية « من لنزاري المسلمين؟ فقال: أنا » فظاهر، ويوم أن الجيب بذلك هو عمرو بن العاص، ولم أر في طرق الخبر ما يدل على ذلك، فإن كانت عفرولة ظلمها كانت « فقال أني » بتشديد التو النون المفتوحة قالها عمرو على سبيل الاستبعاد. وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري قال « بث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص في بث ذات السلاسل » فذكر أخبارا كثيرة من التاريخ إلى أن قال « وكان قيس بن سعد بن عباد على مقدمة الحسن بن علي، فأرسل إليه معاوية سجيلا قد ختم في أسفله فقال: اكتب فيه ما تريد فهو لك، فقال له عمرو بن العاص: بل نقاتله، فقال معاوية - وكان خير الرجلين: على رسلك يا أبا عبدالله، لا نلتصق إلى قتل هؤلاء حتى يقتل عددهم من أهل الشام، فما خير الحياة بعد ذلك؟ وإني والله لا أقاتل حتى لا أجد من القتال بدا ».

قوله: (فقال عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة: نلقاه فقول له الصلح) أي نشير عليه بالصلح، وهذا ظاهر، انتهى بما بذلك، والذي تقدم في كتاب الصلح أن معاوية هو الذي بعثهما، فيمكن الجمع بينهما عرضا أنشدهما فوافقهما ونلفظه هناك « فيث إليه رجلين من قرش من بني عبد شمس » أي ابن عبد مناف بن قصي « عبد الرحمن بن سمرة » زاد الحميدي في مسنده عن سفيان بن حبيب بن عبد شمس « قال سفيان وكانت له صحبة قلت: وهو راوي حديث « لا تسأل الإمارة » وسيأتي شيء من خبره في كتاب الأحكام. وعبد الله بن عامر بن كريب بكاف وراء ثم زاي مسنن زاد الحميدي « ابن حبيب بن عبد شمس » وقد مضى له ذكر في كتاب الحج وغيره، وهو الذي ولاه معاوية البصرة بعد الصلح، وبني حبيب بن عبد شمس بنو عم بني أمية بن عبد شمس، ومعاوية هو ابن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية (فقال معاوية: أفضنا إلى هذا الرجل فأعرضنا عليه) أي ما شاء من المال (وقولا له) أي في حق دعاء المسلمين بالصلح (وطالبا إليه) أي اطلبا منه خلع نفسه من الخلافة وتسليم الأمر لمعاوية وإذلا له في مقابلة ذلك ما شاء (قال فقال لما الحسن بن علي: إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال، وإن هذه الأمة قد عانت في دماها، فلا فإنه يرضى عليك كذا وكذا ويطلب إليك ومالك، قال فمن لي بهذا؟ قال: نحن لك به فما سلطنا شيئا إلا قالنا نحن لك به، فصالحه) قال ابن بطال: هذا يدل على أن معاوية كان هو الراغب في الصلح وأنه عرض على الحسن المال ورغب فيه وحسنه على دفع السيف وذكره ما وعده به جده « من سيادته في الإصلاح به »، فقال له الحسن: إنا بنو عبد المطلب أصبنا من هذا المال، أي إنا جئنا على الكرم والتوسعة على أتباعنا من الأهل والموالي وكنا نتكلم من ذلك بالخلافة حتى صار ذلك لنا عادة وقوله إن هذه الأمة أي المعسكرين الشام والعرقي « قد عانت » بالثنية أي قتل بعضها بعضا فلا يكفون عن ذلك إلا بالصنع مما مضى منهم والتألف بالمال. وأراد الحسن بذلك كله تسكين الفتنة وتفرقة المال على من لا يرغب إلا لئلا، فوافقاه على ما شرط من جميع ذلك والتزموا له من المال في كل عام والنياب والأقوات ما يحتاج إليه لكل من ذكر. وقوله « من لي بهذا » أي من يضمن لي الوفاء من معاوية؟ قالوا: نحن نضمن لأن معاوية كان فوض لها ذلك، ويمتثل أن يكون قوله « أصبنا من هذا المال » أي فرقنا منه في حياة علي وبعده ما رأينا في ذلك صلاحا فبني على ذلك خشية أن يرجع عليه بما تصرف فيه.

وفي رواية إسماعيل بن راشد عند الطبري « فيث إليه معاوية عبد الله بن عامر وعبد الله بن سمرة بن حبيب » كذا قال عبد الله وكذا وقع عند الطبراني، والذي في الصحيح أصح، ولعل عبد الله كان مع أخيه عبد الرحمن، قال قدما على الحسن بالمدين فاعطاهما ما أراد وصالحاه على أن يأخذ من بيت مال الكوفة خمسة آلاف ألف في أشياء اشترطها. ومن طرق عوامة بن الحكم نحوه وزاد وكان الحسن صالح معاوية على أن يعامل له ما في بيت مال الكوفة وأن يكون له خراج دار أجدد، وذكر محمد بن قدامة في كتاب الخوارج « بسند قوي لي أبي بصرة أنه سمع الحسن بن علي يقول في خطبته عند معاوية إني اشترطت على معاوية لنفسي الخلافة بعده. وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح إلى الزهري قال: كاتب الحسن بن علي معاوية واشترط لنفسه فوصلت الصحيفة لمعاوية وقد أرسل إلى الحسن يسأله الصلح ومع الرسول صحيفة بيضاء مختوم أسفلها وكتب إليه أن اشترط ما شئت فهو لك، فاشترط الحسن أضعاف ما كان سال أولاً، فلما ألتفيا وبايعه الحسن نسأل أن يعطيه ما اشترط في السجل الذي ختم معاوية في أسفله تنسك معاوية ألا ما كان حسن سأل أولاً، واحتج بأنه أجاب سؤاله أول ما وقف عليه فاختلفا في ذلك فلم يثقل للحسن من الشرطين شيء. وأخرج ابن أبي

قصة الخوارج قال فرجع علي إلى الكوفة، فلما قتل واستخلف الحسن وصالح معاوية كتب إلى قيس بن سعد بذلك فرجع عن قتال معاوية. وأخرج الطبري بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري قال: جعل علي على مقدمة أهل العراق قيس بن سعد بن عباد وكانوا أربعين ألفا وبايعه على الموت، قتل علي فبايعوا الحسن بن علي بالخلافة، وكان لا يحب القتال ولكن كان يريد أن يشترط على معاوية لنفسه، فصرف أن قيس بن سعد لا يطاوعه على الصلح فترعه وأمر عبد الله بن عباس فاشترط لنفسه كما اشترط الحسن. وأخرج الطبري والطبراني من طريق إسماعيل بن راشد قال: بث الحسن قيس بن سعد على مقدمته في اثني عشر ألفا - يعني من الأرييين - فصار قيس إلى جهة الشام. وكان معاوية لما بلغه قتل علي خرج في صاكر من الشام، وخرج الحسن بن علي حتى نزل المدين، فوصل معاوية إلى مسكن وقال ابن بطال: ذكر أهل العلم بالأخبار أن عليا لما قتل صار معاوية يريد العراق ومار الحسن يريد الشام فالتقيا بمزمل من أرض الكوفة، فنظر الحسن إلى كثرة من معه فنادى: يا معاوية إني اخترت ما عند الله، فإن يكن هذا الأمر لك فلا ينبغي لي أن أنازلك فيه وإن يكن لي فقد تركته لك ففكر أصحاب معاوية. وقال المفيرة عند ذلك: أشهد أني سمعت النبي ﷺ يقول: « إن ابني هذا سيد » الحديث وقال في آخره: فيجزاك الله عن المسلمين خير انتهى وفي صحة هذا نظر من أوجه: الأول أن المخطوط أن معاوية هو الذي بدأ يطلب الصلح كما في حديث الباب الثاني أن الحسن ومعاوية لم يتلاقيا بالمعسكرين حتى يمكن أن يتخطبا وفاقا ترأسا، فيحمل قوله « فنادى يا معاوية » على المراسلة، ويجيب بأن الحسن راسل معاوية بذلك سرا فرأسه معاوية جهرا، والمخطوط أن كلام الحسن الأخير إنما وقع بعد الصلح والاجتماع كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي في « الدلائل » من طريقه ومن طريق غيره يستدلان على الشيء قال: لما صالح الحسن بن علي معاوية قال له معاوية قم فتكلم، فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإن أكيس الكيس التقى وإن أعجز المعجز الفجور، ألا وإن هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية حق لا مراءى كان أحق به سي، أو حق لي تركته لإرادة إصلاح المسلمين وحسن معاملتهم، وإن أدري لعله فتنة لكم ومناخ إلى حين. ثم استغفر ونزل.

وأخرج يعقوب بن سفيان ومن طريقه أيضا البيهقي في « الدلائل » من طريق الزهري فذكر القصة وفيها: فخطب معاوية ثم قال: قم يا حسن فكلم الناس، فتشهد ثم قال: أيها الناس إن الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بأخوتنا، وإن لهذا الأمر مدة والدنيا دول. وذكر بقية الحديث. والثالث أن الحديث أبي بكر لا للمغيرة، لكن الجمع يمكن بأن يكون المفيرة حدث به عندما سمع مرسله الحسن بالصلح وحدث به أبو بكر بعد ذلك، وقد روي أصل الحديث جابر أورد الطبراني والبيهقي في « الدلائل » من فرائد يعنى بن معين بسند صحيح إلى جابر، وأورده الضياء في « الأحاديث المختارة » ما ليس في الصحيحين « وعجبت للحاكم في عدم استدراكه مع شدة حرصه على مثله، قال ابن بطال: سلم الحسن لمعاوية الأمر وبايعه على إقامة كتاب الله وسنة نبيه، ودخل معاوية الكوفة وبايعه الناس فسميت سنة الجماعة لاجتماع الناس ولتقطع الحرب. وبايع معاوية كل من كان معتزلاً للقتال كآب عمر وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة، وأجاز معاوية الحسن ثلاثمائة ألف وألف ثوب وثلاثين عبدا ومائة جمل، وانصرف إلى المدينة، وولى معاوية الكوفة المفيرة بن شعبة والبصرة عبد الله بن عامر ورجع إلى دمشق.

قوله: (قال عمرو بن العاص لمعاوية: أرى كشيعة لا تولي) بالتشديد أي لا تنبر.

قوله: (حتى تذهب آخرها) أي التي تقابلها، ونسبها إليها لتشاركها في المحاربة، وهذا على أن يدبر من أدبر رياضياً، ويمتثل أن يكون من دبر يدبر يفتح أوله وضم الموحدة أي يقوم مقامها يقال دبرته إذا بقيت بعده، وتقدم في رواية عبد الله بن محمد في الصلح « إني لأرى كتاب لا تولي حتى تقتل أقرنها » وهي أبين، قال عياض: هي الصواب، ومتنزه أن الأخرى خطأ وليس كذلك بل ترجيحها ما تقدم. وقال الكرماني: يمتثل أيضاً أن تراد الكشيعة الأخيرة التي هي من جملة تلك الكتاب، أي لا يهزمون بأن ترجع الأخرى أولى.

قوله: (قال معاوية من لنزاري المسلمين) أي من يكفهم إذا قتل آبائهم؟ زاد في الصلح « فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين - يعني معاوية: أي عمرو إن قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء من لي بأمر الناس، من لي بنسائهم، من لي بضيتهم » يشير إلى أن رجال المعسكرين معظم من في الإقليمين فإذا قتلوا ضاع أمر الناس وقد حال أهلهم بعدهم وذريعتهم، والمراد بقوله « ضيتهم » الأقطال والضعفاء سموا باسم ما

خيشة من طريق عبد الله بن شاذان قال: لما قتل علي سار الحسن بن علي في أهل العراق ومعاوية في أهل الشام فالتفوا، ففكر الحسن القتال ويبلغ معاوية على أن يحصل العهد للحسن من بعده فكان أصحاب الحسن يقولون: يا عار للومتين فيقول العار خير من النار.

قوله: (قال الحسن) هو البصري وهو موصل بالسند المتقدم ووقع في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي في ترجمة الحسن بن علي بن أبي طالب ما نصه: «أخرج البخاري قول الحسن سمعت أبا بكر» قالوه الدلوطني وغيره على أنه الحسن بن علي لأن الحسن البصري عندهم لم يسمع من أبي بكر، وحله ابن اللبني والبخاري على أنه الحسن البصري، قال الباجي: «وعندي أن الحسن الذي قال» سمعت هذا من أبي بكر» إنما هو الحسن بن علي انتهى، وهو صحيح منه فإن البخاري قد أخرج عن هذا الحديث في «علامات النبوة» مجرداً عن القصص من طريق حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى - وهو إسرائيل بن موسى - عن الحسن بن أبي بكر، وأخرجه البيهقي في «الدلائل» من رواية مبارك بن فضالة ومن رواية علي بن زيد كلاهما عن الحسن بن أبي بكر - وزاد في آخره «قال الحسن: فلما ولي ما أمير في سببه حجة دم» فالحسن القتال هو البصري، والذي ولي هو الحسن بن علي، وليس للحسن بن علي في هذا رواية، ومولاه الثلاثة - إسرائيل بن موسى ومبارك بن فضالة وعلي بن زيد - لم يدركوا واحد منهم الحسن بن علي، وقد صرح إسرائيل بقوله «سمعت الحسن» وذلك فيما أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن الصلت بن مسعود عن سفيان بن عيينة عن أبي موسى وهو إسرائيل «سمعت الحسن سمعت أبا بكر» ومولاه كلهم من رجال الصحيح، والصلت من شيوخ مسلم، وقد استشر ابن التين خطاً الباجي فقال: قال الداودي الحسن مع قريه من النبي ﷺ بحيث توفي النبي ﷺ وهو ابن سبع سنين لا يشك في سماعه منه وله مع ذلك صحة. قال ابن التين: الذي في البخاري إنما أراد سماع الحسن بن أبي الحسن البصري من أبي بكر. قلت: ولعل الداودي إنما أراد رد توهم من يتوهم أنه الحسن بن علي فلهذا بما ذكره وهو ظاهر وإنما قال ابن اللبني ذلك لأن الحسن كان يرسل كثيراً عن أبي بكر بصيغة «عن» فخشى أن تكون روايته عن أبي بكر مرسله فلما جاءت هذه الرواية مصرحة بسماعه من أبي بكر ثبت عنه أنه سمعه منه، ولم أر ما نقله الباجي عن الدلوطني من أن الحسن هنا هو ابن علي في شيء من تصانيفه، وإنما قال في «التبصير» ما في الصحيحين: «أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكر، والحسن إنما روى عن الأحف من أبي بكر، وهذا يقتضي أنه عنده لم يسمع من أبي بكر، لكن لم أر من صرح بذلك عن تكلم في مراسيل الحسن كابن اللبني وأبي حاتم وأحمد واليزار وغيرهم، نعم كلام ابن اللبني يشر بهم كانوا يحملونه على الإرسال حتى وقع هذا التصريح.

قوله: (بينما النبي ﷺ بخطب جاء الحسن فقال) وقع في رواية علي بن زيد عن الحسن في «الدلائل» للبيهقي «خطب أصحابه يوماً إذا جاء الحسن بن علي فصعد إليه المنبر» وفي رواية عبد الله بن محمد المذكورة «رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول» ومثله في رواية ابن أبي عمير عن سفيان لكن قال «وهو يلتفت إلى الناس مرة وإليه أخرى».

قوله: (أبني هذا سيد) في رواية عبد الله بن محمد «إن أبني هذا سيد» وفي رواية مبارك بن فضالة «رأيت رسول الله ﷺ ضم الحسن بن علي إليه وقال: إن أبني هذا سيد» وفي رواية علي بن زيد «ضمه إليه وقال: إلا إن أبني هذا سيد».

قوله: (ولعل الله أن يصلح به) كذا استعمل «لعل» استعمال عيسى لأشراكهما في الرجا، والأشهر في غير «لعل» بغير «أن» كقوله تعالى «لعل الله يبدد» [الطلاق: ١].

قوله: (بين اثنين من المسلمين) زاد عبد الله بن محمد في روايته «عظمتين» وكذا في رواية مبارك بن فضالة وفي رواية علي بن زيد كلاهما عن الحسن عند البيهقي، وأخرج من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن كالأول لكنه قال «وإني لأرجو أن يصلح الله به» وجزم في حديث جابر ولفظه عند الطبراني والبيهقي: «قال للحسن: إن أبني هذا سيد يصلح الله به بين اثنين من المسلمين» قال اليزار: روي هذا الحديث عن أبي بكر - وعن جابر، وحديث أبي بكر أشهر وأحسن إسناداً، وحديث جابر غريب. وقال الدلوطني: اختلف على الحسن فقيل عنه من أم سلمة، وقيل عن ابن عيينة عن أيوب عن الحسن، وكل منهما وهم. ورواه داود بن أبي هند وعوف الأعرابي عن الحسن مرسلًا. وفي هذه القصص من التواتر علم من أعلام النبوة ومتبوع للحسن بن علي

قوله: (لو كنت في شلق الأسد) بكرة للمجعة ويبرز فتحها وسكون الدال المهملة بعدها كاف أي جابت منه من داخل، ولكل فم شذفاً إليها ينتهي شق الفم وعند مؤخرها ينتهي الحنك الأعلى والأسفل، ورجل أشدق راسع الشقين، ويتشقق في كلامه إذا فتح فمه وأكثر القول فيه واتسع فيه، وهو كتابة عن المراقبة حتى في حالة الموت، لأن الذي يفتريه الأسد بحيث يجعله في شدقه في عداد من هلك، ومع ذلك

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (قال عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (أخبرني محمد بن علي) أي ابن الحسن بن علي وهو أبو جعفر الباقر، وفي رواية محمد بن عباد عند الإسماعيلي عن سفيان «عن عمرو عن أبي جعفر».

قوله: (أن حملة قال) في رواية محمد بن عباد «أن حملة مولى أسامة أخيره» وحملة هذا في الأصل مولى أسامة بن زيد، وكان يلزم زيد بن ثابت حتى صار يقال له مولى زيد بن ثابت، وقيل هما اتان. وفي هذا السند ثلاثة من التابعين في نسق: عمرو وأبو جعفر وحملة.

قوله: (أن عمرو) ابن دينار (قال قد رأيت حملة) فيه إشارة إلى أن عمراً كان يمكنه الأخذ عن حملة لكنه لم يسمع منه هذا.

قوله: (أوسلي أسامة) أي من المدينة (إلى علي) أي بالكوفة، لم يذكر مضمون الرسالة ولكن دل مضمون قوله «فلم يعطني شيئاً» على أنه كان أرسله يسأل علياً شيئاً من المال.

قوله: (ولما قال إله سيالك الآن فيقول: ما خلف صاحبك الخ) هذا ميم

٧١١٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاحِشٍ الْأَخْذَبِيِّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ شَرُّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا يُؤْتَمِلُ يُمِيرُونَ وَكَأَيُّهُمْ يَجْهَرُونَ.

٧١١٤- حَدَّثَنَا خَلَاةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُسْقَرٌ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي قَابَسٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَاءِ، عَنْ خَلِيفَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ النِّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَّا الْيَوْمَ: فَإِنَّمَا هُوَ أَكْثَرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

قوله: (باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه) ذكر في حديث ابن عمر « ينصب لكل غادر لواء » وفيه قصة لابن عمر في بيعة يزيد بن معاوية، وحديث أبي برزة في إنكاره على الذين يقتلون على الملك من أجل الدنيا، وحديث خليفَةَ في المناقذين، ومطابقة الأخير للترجمة ظاهرة، ومطابقة الأول لها من جهة أن في القول في الغيبة بخلاف ما في الحضور نوع غدر، وسباني في كتاب الأحكام ترجمة ما يكره من ثناء السلطان فإذا خرج قال غير ذلك، وذكر فيه قول ابن عمر لمن سألته عن القول عند الأمراء بخلاف ما يقال بعد الخروج عنهم « كما نكنا نفاقاً »، وقد وقع في بعض طرقه أن الأمير المسؤول عنه يزيد بن معاوية كما سباني في الأحكام، ومطابقة الثاني من جهة أن الذين عابهم أبو برزة كانوا يظهرون أنهم يقتلون لأجل القيام بأمر الدين وتصر الحق وكانوا في الباطن إنما يقتلون لأجل الدنيا. ووقع لابن بطال هنا شيء فيه نظر قال: وأما قول أبي برزة فوجه موافقته للترجمة أن هذا القول ما يقوله أبو برزة عند مروان حين بايعه بل بايع مروان وأتبعه ثم سخط ذلك لما بعد عنه، ولعله أراد منه أن يترك ما نوزع فيه ترك الخلاف فلم يقاتل من نازعه بل ترك ذلك، وكما فعل الحسن بن علي حين ترك قتال معاوية حين نازعه الخلاف، فسخط أبو برزة على مروان تمسكه بالخلاف والقتال عليها فقال لأبي المنهال وابنه بخلاف ما قال مروان حين بايع له. قلت: ودعواه أن أبا برزة بايع مروان ليس بصحيح، لأن أبا برزة كان مقيماً بالبصرة ومروان إنما طلب الخلاف بالشام، وذلك أن يزيد بن معاوية لما مات دعا ابن الزبير إلى نفسه وبايعوه بالخلاف فاطاعاه أهل الحرمين ومصر والعراق وما وراءها، وبايع له الضحاك بن قيس القهري بالشام كلها إلا الأردن ومن بها من بني أمية ومن كان على هواهم، حتى هم مروان أن يرحل إلى ابن الزبير وبايعه فممنوه وبايعوا له بالخلاف، وحارب الضحاك بن قيس فهزمه وغلِب على الشام، ثم توجه إلى مصر فغلب عليها، ثم مات في سنة بايعوا بعده ابنه عبد الملك وقد أخرج ذلك الطبري واضعاً، وأخرج الطبراني بعضه من رواية حروة بن الزبير وفيه أن معاوية بن يزيد بن معاوية لما مات مروان دعا لنفسه فاجابه أهل فلسطين وأهل حمص فقاتله الضحاك بن قيس فخرج وأعطى قتل الضحاك ثم مات مروان وقام عبد الملك، فذكر قصة الحجاج في قتاله عبد الله بن الزبير وقته ثم قال ابن بطال: وأما بيعة يميني أبا برزة على الذي بمكة يعني ابن الزبير فإنه لما وثب بمكة بعد أن دخل فيما دخل فيه المسلمون جعل أبو برزة ذلك مكاناً منه وحرماً على الدنيا وهو أي أبو برزة في هذه - أي قصة ابن الزبير - أقوى رأياً منه في الأولى أي قصة مروان قال: وكذلك القراء بالبصرة لأن أبا برزة كان لا يرى قتال المسلمين أصلاً، فكان يرى لصاحب الحق أن يترك حقه لنزاعه فيه ليجوز على ذلك ويحلح بالإظهار على نفسه لئلا يكون سبباً لسفك الدماء انتهى ملخصاً ومقتضى كلامه أن مروان لا ولي الخلاف بايعه الناس أجمعون، ثم نكث ابن الزبير بيعة ودعا إلى نفسه، ونكر عليه أبو برزة قتاله على الخلاف بعد أن دخل في طاعته وبايعه، وليس كذلك والذي ذكرته هو الذي توارده على أهل الأخبار بالأسانيد الجيدة، وابن الزبير لم يبايع مروان قط بل مروان هم أن يبايع لابن الزبير ثم ترك ذلك ودعا إلى نفسه. الحديث الأول:

قوله: (لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية) في رواية أبي العباس السراج في تاريخه عن أحد بن منيع وزيد بن أيوب عن عفان عن صخر بن جويرية عن نافع « لما انتزى أهل المدينة مع عبد الله بن الزبير وغلغوا يزيد بن معاوية جمع عبد الله بن عمر بنه » ووقع عند الإسماخيلي من طريق مؤمل بن إسماخيل عن حماد بن زيد في أوله من الزيادة عن نافع « أن معاوية أراد ابن عمر على أن يبايع ليزيد فأبى وقال لا أبايع لأمرين، فأرسل إليه معاوية بمائة ألف درهم فاطاعها، ففسد إليه رجلاً فقال له ما يمكنك أن تبايع؟ فقال: إن ذاك لذاك - يعني عطاه ذلك المال لأجل وقوع الميابة - إن ديني عندي إذا رخصي، فلما مات معاوية كتب ابن عمر إلى يزيد يبيته، فلما خلع أهل المدينة » فذكره. قلت: وكان السبب فيه ما ذكره الطبري مستنداً أن يزيد بن معاوية كان

قَالَ: لو وصلت إلى هذا المقام لأحببت أن أكون معك فيه مواسياً لك بنفسي. ومن المناسبات اللطيفة تغيب أسامة بنشء يتلق بالأسد. ووقع في « تنقيح الزركشي » أن القاضي - يعني عياضاً - ضبط الشق بالذال المعجمة قال: وكلام الجوهري يقتضي أنه بالذال المهملة، وقال في بعض من لقيه من الأئمة: إنه غلط على القاضي، قلت: وليس كذلك فإنه ذكره في « المشارق » في الكلام على حديث سمرة الطويل في الذي يشرشر شدة فإنه ضبط الشق بالذال المعجمة، وتبعه ابن قزول في « المطالع ». نعم هو غلط فقد ضبط في جميع كتب اللغة بالذال المهملة والله أعلم. قال ابن بطال: أرسل أسامة إلى علي يعتذر عن تخلفه عنه في حروبه، ويعلم أنه من أحب الناس إليه، وأنه يجب مشاركته في السراء والضراء، إلا أنه لا يرى قتال المسلم، قال: والسبب في ذلك أنه لما قتل ذلك الرجل - يعني الماضي ذكره في « باب ومن أحبها » في أوائل الديات ولامه النبي ﷺ بسبب ذلك - أتى علي نفسه أن لا يقتل مسلماً. فذلك سبب تخلفه عن علي في الجمل وصفين انتهى ملخصاً. وقال ابن التين: إنما منع علياً أن يعطي رسول أسامة شيئاً لأنه لعله سأل شيئاً من مال الله فلم ير أن يعطيه لتخلفه عن القتال معه، وأعطاه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر لأنهم كانوا يرونه واحداً منهم لأن النبي ﷺ كان يجلسه على فخذه ويجلس الحسن على الفخذ الآخر ويقول: « اللهم إني أحبها » كما تقدم في مناقبه.

قوله: (فلم يعطني شيئاً) هذه الفاء هي الفصيحة والتقدير فذهبت إلى علي فلبتته ذلك فلم يعطني شيئاً. ووقع في رواية أبي ابن عمر عن سفيان عند الإسماخيلي « فجئت بها - أي الفتاة - فاعتبرته فلم يعطني شيئاً ».

قوله: (فلجبت إلى حسن وحسين وابن جعفر فأورقوا لي واحلقني أي حلوا لي على راحتي ما أطاقت حله، ولم يحسن في هذه الرواية جنس ما أطاقت ولا نوعه، والراحلة التي صلحت للركوب من الإبل ذكرنا كان أو أنثى، وأكثر ما يطلق الوتر وهو بالكسر على ما يحمل البغل والحمار، وأما حل البعير فيقال له الوسق، وابن جعفر هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وصرح بذلك في رواية محمد بن حنبل وابن أبي عمر المذكورة، وكانهم لما حلوا أن علياً لم يعطه شيئاً عوضاً من أموالهم من ثياب وغورها قدر ما تحمله وراحته التي هو راكبها).

٢١- باب إِذَا قَالَ عِنْدَ قَوْمٍ شَيْئًا،

ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ بِخِلَافِهِ

٧١١١- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ خَرِيبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنُوبٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يُزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ، جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَةَ وَزُلَيْكَةَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِيَوْمَ الْقِيَامَةِ ». وَإِنَّا لَفِي بَهْتَاءِ هَذَا الرَّجُلِ عَلَى تَبِعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لَا أَظْهَرُ غَدْرًا أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَتَّبَعَ رَجُلٌ عَلَى تَبِعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِيَامُ، وَإِنِّي لَا أَظْهَرُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَفَهُ، وَلَا يَتَّبِعُ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا كَانَتْ الْفَيْصَلُ تَبِيحًا وَتَقِيَةً. (لراجع: ٣١٨٨. أخرجه مسلم: ١٧٢٥، مختصراً).

٧١١٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ، عَنْ غَوْثٍ، عَنْ أَبِي الْمُؤَنِّهَالِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّامِ، وَكَسَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، وَكَسَبَ الْقُرَاءُ بِالْبَصْرَةِ، فَانْطَلَقَ مَعَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْنِي فِي دَارِهِ، وَفَرَّ جَالِسٌ فِي ظِلِّ غُرْبَةٍ لَهُ مِنْ قَسْبٍ، فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، فَأَنشَأَ أَبِي يَسْتَطْعِمُهُ الْحَدِيثَ فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ، أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ؟ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ كَقَوْلِي بِهِ: إِنِّي أَحْسَنْتُ عِنْدَ اللَّهِ أَنِّي احْتَبَخْتُ سَاحِطًا عَلَى أَحِبَائِهِ قُرْبِي، إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْقُرْبَى، كُنْتُمْ عَلَى الْخَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الدَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَفْذَلَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَمَحَمَّدٍ ﷺ، حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ، وَغَدَاةَ الدُّنْيَا أَلَيْ أَسَفَتْ بِكُمْ، إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ، وَاللَّهُ إِنْ يَفْعَلْ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَبْنَ أَظْهَرَكُمْ، وَاللَّهُ إِنْ يَفْعَلْ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يَفْعَلْ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا. (راجع: ٧٢٧١).

قوله: (ولا تابع في هذا الأمر) كذا لاكثر بمائة فوقانية ثم موحد، وللشمسيه
موحدة ثم محتاجة.

قوله: (ولا كانت القيصل بيني وبينه) أي القاطعة وهي فعل من فصل الشيء
إذا قطعه، وفي رواية مؤسّل «فيكون القيصل فيما بيني وبينه» وفي رواية صخر بن
جبرية «فيكون صيلما بيني وبينه» والصيلم بمهمل مفتوحة وياه آخر الحروف ثم لام
مفتوحة القطعية. وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي اعتقدت له البيعة والمنع من
المروج عليه ولو جاز في حكمه وأنه لا يتخلع بالفسق، وقد وقع في نسخة شعيب بن
أبي حزة عن الزهري عن حزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصة الرجل الذي سأل
عن قول الله تعالى: ﴿وإن طغفان من المؤمنين اقتتلوا﴾ الآية أن ابن عمر قال ما
وجدت في نفسي في شيء من أمر هذه الأمة ما وجدت في نفسي أنني لم أقاتل هذه الفئة
الباغية كما أمر الله. زاد يعقوب بن سفيان في تاريخه من وجه آخر عن الزهري «قال
حزة قتلنا له: ومن ترى الفئة الباغية؟ قال: ابن الزبير بنى على هؤلاء القوم - يعني بني
أمية - فأخرجهم من ديارهم ونكت عليهم».

الحديث الثاني:

قوله: (أبو شهاب) هو عبد ربه نافع وعوف هو الأعرجي، والسند كله بصريون
إلا ابن يونس، وأبو المنهال هو سيار بن سلامة.

قوله: (لا كان ابن زياد ومروان بالشام وثب ابن الزبير بمكة ووثب القراء
بالبحر) ظاهره أن وثب ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد ومروان بالشام، وليس
كذلك، وإنما وقع في الكلام حذف، وتخريجه ما وقع عند الإسمايلي من طريق يزيد بن
زريع عن عوف قال: «حدثنا أبو المنهال قال: لما كان زمن أنخرج ابن زياد يعني من
البصرة وثب مروان بالشام ووثب ابن الزبير بمكة ووثب الذين يهدون القراء بالبصرة هم
أبي غصن شعيداً» وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عبد الله بن المبارك
عن عوف ولفظه «وثب مروان بالشام حيث وثب» والباقي مثله، وصحح ما وقع في
رواية أبي شهاب بأن ترد ولو قيل قوله: «وثب ابن الزبير» فإن ابن زياد لما أخرج من
البصرة توجه إلى الشام فقام مع مروان، وقد ذكر الطبري بأسانيد ما ملخصه: أن عبيد
الله بن زياد كان أميراً بالبصرة ليزيد بن معاوية، وأنه لما بلغته خبارة لأهل البصرة
وذكر ما وقع من الاختلاف بالشام، فخصي أهل البصرة أن يستمر أميراً عليهم حتى
يخسع الناس على خليفة فمكث على ذلك قليلاً، ثم قام سلمة بن ذؤيب بن عبد الله
البربري يهدو إلى ابن الزبير فأبهمه جماعة، فبلغ ذلك ابن زياد وأراد منهم كف سلمة
عن ذلك فلم يجيبوه، فلما خشي على نفسه القتل استجار بالبحار بن قيس بن سفيان
فأراده ليلاً إلى أن أتى به مسعود بن عمرو بن عدي الأزدي فجاءه، ثم وقع بين أهل
البصرة اختلاف فلما رأوا عليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب
الملقب به يومئذتين الثانية ثقيلة وأمه هند بنت أبي سفيان، ووقعت الحرب وقام مسعود
بأمر عبد الله بن زياد قتل مسعود وهو على المنبر في شراك سنة أربع وستين، فبلغ ذلك
عبيد الله بن زياد فهرب، فقبوه وأتبعوه ما وجدوا له، وكان مسعود وثب مع مائة نفس
يمارسونه فقدموا به الشام قبل أن يبرموا أمرهم فوجدوا مروان قد حُسم أن يرسل إلى ابن
الزبير ليأبهم ويستمن لهم أمية، فثنى رايه عن ذلك، ورجع من كان يهوى بني أمية
وتوجهوا إلى دمشق وقد بايع الضحّاك بن قيس بها لابن الزبير، وكذا التعمان بن بشير
بمحصر، وكذا نائل بنون ومثناة ابن قيس بفلسطين، ولم يبق على رأي الأمويين إلا حسان
بن محمد بموحدة ومهملّة وزن جعفر وهو خال يزيد بن معاوية وهو بالأردن فيمن
أطاعه، فكانت الروقة بين مروان ومن معه وبين الضحّاك بن قيس مرجع رابط، فقتل
الضحّاك وتفرق جمعه وباهمو، حيثما مروان بالحلّة في ذي القعدة منها. وقال أبو زرعة
الدمشقي في تاريخه: حدثنا أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر قال: بايع مروان بن الحكم،
بايع له أهل الأردن وطائفة من أهل دمشق، وسائر الناس زبيريون، ثم اقتتل مروان
وشعبة بن الزبير بمرج رابط فغلب مروان وصارت له الشام ومصر، وكانت مثلثة تسمة
أشهر فهلك دمشق وعهد عبد الملك. وقال خليفة بن غياث في تاريخه: حدثنا الوليد بن
هشام ما أبه عن جده وأبو اليقظان وغيرهما قالوا: قدم ابن زياد الشام وقد باهمو ابن
ابن بطال أن ابن الزبير بايع مروان ثم نكت.

قوله: (ووثب القراء بالبصرة) يريد القرواج، وكانوا قد ثاروا بالبصرة بعد
خروج ابن زياد ورويسهم نافع بن الأزرق، ثم خرجوا إلى الأهواز، وقد استوفى خبرهم
الطبري وغيره، ويقال إنه لؤد الذين باهمو على قتال من قتل الحسين وساروا مع

أمر على المدينة ابن عمه عثمان بن محمد بن أبي سفيان، فأوفد إلى يزيد جماعة من أهل
المدينة منهم عبد الله بن غسيل الملائكة حنظلة بن أبي عامر وعبد الله بن أبي عمرو بن
حصف المخزومي في آخرين فآكرمهم وأجازهم، فرجعوا فآظفروا فيه ونسبوه إلى شرب
الخمر وغير ذلك، ثم وثبوا على عثمان فأخرجوه، وخلصوا يزيد بن معاوية، فبلغ ذلك
يزيد فجهز إليهم جيشاً مع سلم بن عقبة لمري وأمره أن يدعوهم ثلاثاً فإن رجعوا ولا
قاتلهم، فإذا ظهرت فأجهز للجيش ثلاثاً ثم أكفهم عنهم. فتوجه إليهم فوصل في ذي
الحجة سنة ثلاثين فحاربوا، وكان الأمير على الأنصار عبد الله بن حنظلة وعلى قريش
عبد الله بن مطيع وعلى غيرهم من القبائل معقل بن يسار الأشجعي، وكانوا اقتتلوا
خندقاً، فلما وقعت الروقة انهزم أهل المدينة، فقتل ابن حنظلة، وفر ابن مطيع، وأباح
مسلم بن عقبة المدينة ثلاثاً، فقتل جماعة صبراً، منهم معقل بن سنان ومحمد بن أبي الجهم
بن حذيفة ويزيد بن عبد الله بن زمة ويايع الباقين على أنهم غول ليزيد. وأخرج أبو
بكر بن أبي خيثمة بسند صحيح إلى جبرية بن أسماء: سمعت أبا شهاب أهل المدينة
يتحدثون أن معاوية لما احتضر دعا يزيد فقال له: إن لك من أهل المدينة يوماً، فلن فسلوا
فارمهم مسلم بن عقبة فإني عرفت نصيحتك، فلما لم يزد وقد عليه عبد الله بن حنظلة
وجاعة فآكرمهم وأجازهم، فرجع فحرض الناس على يزيد وعليه ودعاهم إلى خلق
يزيد، فأجابوه. فبلغ يزيد فجهز إليهم مسلم بن عقبة، فاستقبلهم أهل المدينة بجموع
كثيرة، فهاجمهم أهل الشام وكهروا قتالهم، فلما نصب القتال سمعوا في جوف المدينة
التكبير، وذلك أن بني حنظلة أخذوا قوماً من الشاميين من جانب الخندق، فترك أهل
المدينة القتال ودخلوا المدينة غرماً على أهلهم، فكانت الروقة، وقتل من تكل ويايع مسلم
الناس على أنهم غول ليزيد يحكم في دعائهم وأموالهم وأهلهم بما شاء. وأخرج الطبري
من طريق محمد بن سعيد بن رمانة أن معاوية لما حضره الموت قال ليزيد قد وطأت لك
البلاد ومهدت لك الناس ولست أخاف عليك إلا أهل الحجاز، فلن رابك منهم ريب
فوجه إليهم مسلم بن عقبة فإني قد جريته وعرفت نصيحتك، قال: فلما كان من خلافهم
عليه ما كان دعاه فوجهه فأبهمها ثلاثاً ثم دعاهم إلى بيعة يزيد وأتهم أجد له قن في
طاعة الله ومعصيته. ومن رواية عروة بن الزبير قال: لما مات معاوية أظهر عبد الله بن
الزبير الخلاف على يزيد بن معاوية، فوجه يزيد مسلم بن عقبة في جيش أهل الشام
وأمره أن يبدأ بقتال أهل المدينة ثم يسير إلى ابن الزبير بمكة، قال: فدخل مسلم بن عقبة
المدينة وبها بقايا من الصحابة فأسرف في القتل، ثم سار إلى مكة فمات في بعض الطريق.
وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه بسند صحيح عن ابن عباس قال: جاء تأويل هذه
الآية على رأس ستين سنة ﴿ولو دخلت عليهم من أقطارها ثم سيطروا الفتنة لآكروها﴾
يعني إدخال بني حنظلة أهل الشام على أهل المدينة في وقعة الحرة. قال يعقوب: وكانت
وقعة الحرة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين.

قوله: (حشمة) ينتج المهمة ثم المعجزة، قال ابن التين: الحشمة المعصية والمراد
هنا خلعه ومن يفضله. وفي رواية صخر بن جبرية عن نافع عند أحد «لما خلق
الناس يزيد بن معاوية جمع ابن عمر بنه وأهله ثم تشهد ثم قال: أما بعد ..

قوله: (ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة) زاد في رواية مؤسّل «بقدر غدرته»
وزاد في رواية صخر «يقال هذه غدره فلان» أي علامة غدرته والمراد بذلك شهرته
وأن ينتفع بذلك على رؤوس الأشهاد وفيه تعظيم القدر سواء كان من قبل الأمر أو
لما أمر، وهذا القدر هو المرفوع من هذه القصة وقد تقدم مثله في «باب إسم الغادر للبر
والفاجر» في أوخر كتاب الجزية والموادعة قيل بده الحلق.

قوله: (على يبع الله ورسوله) أي على شرط ما أمر الله ورسوله به من بيعة
الإمام، وذلك أن من بايع أميراً فقد أعطاه الطاعة وأخذ منه العطية فكان شيء من باع
سلمة وأخذ منها، وقيل: إن أصله أن الحرب كانت إذا تباعدت تصالحت بالأكف عند
الحقد، وكذا كانوا يفعلون إذا تحالفوا، فسوا معاهدة الرواة والتماك في بالأبدي بيعة.
ووقع في رواية مؤسّل وصخر «على بيعة الله» وقد أخرج مسلم من حديث عبد الله بن
عمرو رافه «من بايع إماماً فأصله صفقة بده وثمرة قلبه فليطمع ما استطاع، فإن جاءه
أحد يتنازع فاضربوا حتى الآخر».

قوله: (ولا غدر أعظم) في رواية صخر بن جبرية عن نافع للذكور «وإن من
أعظم الغدر بعد الإشراف بالله أن يبايع رجل رجلاً على يبع الله ثم ينكث بيعة».

قوله: (ثم ينصب له القتال) ينتج أوله، وفي رواية مؤسّل «نصب له يقاتله».

قوله: (خلعه) في رواية مؤسّل «خلق يزيد» وزاد «أو خف في هذا الأمر» وفي
رواية صخر بن جبرية «فلا يظلم أحد منكم يزيد ولا يسمي في هذا الأمر».

فيتعدى ضررهم لغيرهم. قال: ومطابقته للترجمة من جهة أن جهرمهم بالفتاق وشهر السلاح على الناس هو القول بخلاف ما يؤوله من الطاعة حين يابحوا أولاً من خرجوا عليه آخر انتهى. وقال ابن التين: أراد أنهم أظهروا من الشر ما لم يظهر أولئك، غير أنهم لم يصحروا بالكفر، وإنما هو التثاقب يقره بأقوالهم فكانوا يعرفون به. كما قال، وشهد لما قال ابن بطال ما أخرجه الزبارة من طريق عاصم عن أبي وائل « قلت لحذيفة: الفتاق اليوم شر أم على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: فحسب بيده على وجهته وقال: أوه، هو اليوم ظاهر، إنهم كانوا يستخفون على عهد رسول الله ﷺ ».

الحديث الرابع:

قوله: (عن أبي الشعثاء) هو بفتح المعجمة وسكون المهمله بعدها مثناة واسمه سليم بن أسود الحاربي.
قوله: (عن حذيفة) لم أر لأبي الشعثاء عن حذيفة في الكتب السنة إلا هذا الحديث، ولم أره إلا معناه، وكأنه تسمح فيه أنه بمعنى حديث زيد بن وهب عن حذيفة وهو المذكور قبله، أو ثبت عنه لقبه حذيفة في غير هذا.

قوله: (وإذا كان الفتاق) أي موجوداً على عهد رسول الله ﷺ، وفي رواية يئسى بن آدم عن مسعر عند الإسماعيلي « كان للثاقون على عهد رسول الله ﷺ ».

قوله: (لأما اليوم لإثما هو الكفر بعد الإيمان) كذا للأكثر، وفي رواية « وإنما هو الكفر أو الإيمان » وكذا حكى الحبيدي في جمعه أنهما روايتان، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن مسعر « وإنما هو اليوم الكفر بعد الإيمان » قال وزاد محمد بن بشر في روايته عن مسعر « فضحك عبد الله قال حبيب قلت لأبي الشعثاء: مم ضحكك عبد الله؟ قال: لا أدري ». قلت: لعله عرف مراده فتبسبباً من حفظه أو فهمه، قال ابن التين: كان للثاقون على عهد رسول الله ﷺ آمنوا بالستيم ولم تؤمن قلوبهم، وأما من جاء بعدهم فقه ولد في الإسلام وعلى طرفة عين كفر منهم فهو مرتد، ولذلك اختلفت أحكام الثاقين والمتردين انتهى. والذي يظهر أن حذيفة لم يرد نفي الوقوع وإنما أراد نفي اتفاق الحكم، لأن اتفاق إظهار الإيمان وإخفاء الكفر، ووجود ذلك ممكن في كل عصر، وإنما اختلف الحكم لأن النبي ﷺ كان يتألفهم ويقل ما أظهروا من الإسلام ولو ظهر منهم احتمال خلافة، وأما بعده فمن أظهر شيئاً فإنه يؤخذ به ولا يترك لمصلحة التآلف لعدم الاحتياج إلى ذلك، وقيل غرضه أن الخروج عن طاعة الإمام جاعلية ولا جاعلية في الإسلام، أو تفرق للجماعة فهو بخلاف قول الله تعالى: ﴿ ولا تفرقوا ﴾ وكل ذلك غير مستور فهو كالكفر بعد الإيمان.

٢٢- باب لا تقوم الساعة حتى يغط أهل القبور

٧١١٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ ». [رواجع: ٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٧، بطبعة لم ترد في هذه الطبعين، وفي الفتن (٥٣) ٤].

قوله: (باب لا تقوم الساعة حتى يغط أهل القبور) بضم أوله وتفتح ثالثة على البناء للمجهول بفتح معجمة ثم موحدة ثم مهملة، قال ابن التين: غبط بفتح يغطي بالكسر غبطاً وغبطة بالسكون، والغبطة غي مثل حال الخطوط مع بقاء حاله.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبيس.

قوله: (عن أبي الزناد) وافق مالكاً شعب بن أبي حزة عنه كما سيأتي بعد بابين في أثناء حديث.

قوله: (حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه) أي كنت ميتاً. قال ابن بطال: تنبط أهل القبور وتغي الموت عند ظهور الفتنة إما هو خوف ذهاب الدين بنبذة الباطل وأمله وظهور للمعاصي وللنكر انتهى. وليس هذا عاماً في حق كل أحد وإنما هو خاص بأهل الخير، وأما غيرهم فقد يكون لا يقع لأحدهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دنياه وإن لم يكن في ذلك شيء يتعلق بدينه، وقوله ما أخرجه في رواية أبي حازم عن أبي هريرة عند مسلم « لا تغلب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيتسرغ عليه ويقول: يا ليتني مكان صاحب هذا القبر، وليس به الدين إلا البلاد » وذكر الرجل فيه للغالب وإلا فإلزاماً بتصوره فيها ذلك، والباقى في ذلك ما ذكر في رواية أبي حازم أنه « يقع البلاد والشدة حتى يكون الموت الذي هو أعظم المصائب أهون على المرء فيتمنى

سليمان بن صرد وغيره من البصرة إلى جهة الشام فلقيهم عبيد الله بن زياد في جيش الشام من قبل مروان فقتلوا بين الوردية، وقد قص قسمته الطبري وغيره.

قوله: (فانطلقت مع أبي إلى أبي برة الأسلمي) في رواية يزيد بن زريع « فقال لي أبي وكان يني عليه خيراً انطلق بنا إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ إلى أبي برة الأسلمي، فانطلقت معه حتى دخلنا عليه » وفي رواية عبد الله بن المبارك عن عوف « قال أبي انطلق بنا لا أبالك إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ إلى أبي برة » وعند يعقوب بن مفيان عن سكين بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي المنهال قال: « دخلت مع أبي على أبي برة الأسلمي، وإن في أفني يومئذ قرقطين وإني لغلام ».

قوله: (في ظل علي له من قصب) زاد في رواية يزيد بن زريع « في يوم حار شديد الحر » والعلية بضم المهمله وكسر الهمزة وتشديد التثنية هي الغرفة وجعلها عللي، والأصل علوية بأبنت الواو ياء وأدغمت، وفي رواية ابن المبارك « في ظل علولة ».

قوله: (يستعلمه الحديث) في رواية الكشميهني « بالحديث » أي يستفتح الحديث ويطلب منه التحديث.

قوله: (إني أحسبت عند الله) في رواية الكشميهني « أحسب » وكذا في رواية يزيد بن زريع ومعناه أنه يطلب بسخطه على الطوائف المذكورين من الله الأجر على ذلك لأن الحب في الله والبطى في الله من الإيمان.

قوله: (مأخوطة) في رواية سكين « لاساً ».

قوله: (إنكم يا معشر العرب) في رواية ابن المبارك « العرب ».

قوله: (كنتم على الحال الذي علمتم) في رواية يزيد بن زريع « على الحال التي كنتم عليها في جاهليكم ».

قوله: (وإن الله قد أفلحكم بالإسلام ومحمد عليه الصلاة والسلام) في رواية يزيد بن زريع « وإن الله نعثكم » بفتح النون والمهمله ثم معجمة، وسيأتي في أوائل الاختصاص من رواية معتز بن سليمان عن عوف أن أبا المنهال حدث أنه سمع أبا برة قال: « إن الله ينعيكم » قال أبو عبد الله هو البخاري: وقع هنا « ينعيكم » يعني بضم أوله وسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة قال وإنما هو « نعثكم » ينظر في أصل الاختصاص، وكذا وقع عند الشامي، ووقع عند ابن السكن « نعثكم » على الصواب، ومعنى نعثكم رفضكم وزنه ومعناه، وقيل ضدكم وتواكم.

قوله: (إن ذاك الذي بالشام) زاد يزيد بن زريع « يعني مروان » وفي رواية سكين « عبد الملك بن مروان » والأول أولى.

قوله: (وإن هؤلاء الذين بين أظهركم) في رواية يزيد بن زريع وابن المبارك نحوه « إن الذين حولكم الذين تزعمون أنهم قراؤكم » وفي رواية سكين وذكر نافع بن الأزرق وزاد في آخره « فقال أبي: فما تأمرني إذا؟ فإني لا أراك تركت أحداً، قال لا أرى خير الناس اليوم إلا عصابة خاص الطون من أموال الناس خفاف الظهور من دعائهم » وفي رواية سكين « إن أحب الناس إلي هذه العصابة الخمسة بطونهم من أموال الناس الخفيفة ظهروهم من دعائهم » وهذا يدل على أن أبا برة كان يرى الانتمال في الفتنة وترك الدخول في كل شيء من قتال المسلمين ولا سيما إذا كان ذلك في طلب الملك. وفيه استشارة أهل العلم والدين عند نزول الفتنة وبذل العالم النصيحة لمن يستشير، وفيه الاكتفاء في إنكار المنكر بالقول ولو في غيبة من يتكر عليه ليتطمع من يسمعه فيحذر من الوقوع فيه.

قوله: (وإن ذاك الذي بمكة) زاد يزيد بن زريع « يعني ابن الزبير ».

الحديث الثالث:

قوله: (عن واصل الأحمد) هو ابن حيان مهمله ثم تحتانية ثقبلة أسدي كوفي يقال له يباع السابري مهمله وموحدة من طبقة الأعمش ولكنه قديم الموت.

قوله: (إن المنافقين اليوم شر منهم) في رواية إبراهيم بن الحسين عن آدم شيخ البخاري فيه « إن المنافقين اليوم هم شر منهم » أخرجه أبو نعيم.

قوله: (على عهد رسول الله ﷺ) قال الكرماني: هو متعلق بمقدّم نحو الناس، إذ لا يجوز أن يقال إنه متعلق بالضمير القائم مقام المنافقين لأن الضمير لا يعمل. قال ابن بطال: إنما كانوا شرّاً من قبلهم لأن المؤمنين كانوا يسرون قلوبهم فلا يتعدى شرهم إلى غيرهم، وأما الآخرون فصاروا يجهرون بالفروج على الأئمة ويؤثرون الشر بين الفرق

قوله: (وذو الخلصة طاغية دوس) أي صنمهم، وقوله: «التي كانوا يعبدون» كذا فيه بخلاف المقول. ووقع في رواية عمر «وكان صنمنا تبعها دوس».

قوله: (في الجاهلية) زاد عمر «بتالة» وبتالة بفتح التاء وتخفيف الموحدة وبعد الألف لام ثم هاء تأنيث قرية بين الطائف واليمن بينهما ستة أيام، وهي التي يضرب بها النخل فيقال «أمرن من بتالة على الحجاج» وذلك أنها أول شيء وليه، فلما قرب منها سأل من معه عنها فقال: هي وراء تلك الأكمة. فرجع فقال: لا خير في بلد يسترها أكمة، وكلام صاحب «المطلع» يقتضي أنها موضعان: وأن المراد في الحديث غير بتالة الحجاج، وكلام باقوت يقتضي أنها هي ولذلك لم يذكرها في «المشرك»، وعند ابن حبان من هذا الوجه: قال معمر إن عليه الآن بيتاً مبنياً مقلداً، وقد تقدم ضبط ذي الخلصة في أواخر المغازي وبيان الاختلاف في أنه واحد أو اثنين. قال ابن التين: فيه الإغراب بأن نساء دوس يركبن الدواب من البلدان إلى الصنم المذكور، فهو المراد باضطراب الياقوت. قلت: ويحتمل أن يكون المراد أنهن يتراخن بحيث تضرب عجيزة بعضهن الأخرى عند الطواف حول الصنم المذكور. وفي معنى هذا الحديث ما أخرجه الحاكم من عبد الله بن عمر قال: «لا تقوم الساعة حتى تدافع مناكب نساء بني عامر على ذي الخلصة» وابن عدي من رواية أبي معشر عن سعيد بن أبي هريرة رفعه «لا تقوم الساعة حتى تعبد اللات والعزى» قال ابن بطال: هذا الحديث وما أشبهه ليس المراد به أن الدين يتقطع كله في جميع أقطار الأرض حتى لا يبقى منه شيء، لأنه ثبت أن الإسلام يبقى إلى قيام الساعة، إلا أنه يضعف ويعود غريباً كما بدأ. ثم ذكر حديث «لا تزال طائفة من أمتي يقتلون على الحق» الحديث قال: تبين في هذا الحديث تخصيص الأخبار الأخرى، وأن الطائفة التي تبقى على الحق تكون بيت المقدس إلى أن تقوم الساعة. قال فيها تأليف الأخبار. قلت: ليس فيما احتج به تصريح إلى بقاء أولئك إلى قيام الساعة، وإنما فيه «حتى يأتي أمر الله» فيحتمل أن يكون المراد بأمر الله ما ذكر من قبض من بقي من المؤمنين، وظواهر الأخبار تقتضي أن الموصوفين بكونهم بيت المقدس أن آخرهم من كان مع عيسى عليه السلام، ثم إذا بعث الله الريح الطيبة فقبضت روح كل مؤمن لم يبق إلا شرار الناس. وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود رفعه «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس» وذلك إنما يقع بعد طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة وسائر الآيات العظام، وقد ثبت أن الآيات العظام مثل السلك إذا انقطع تاتر الحزب بسرعة، وهو عند أحمد وفي مرسل أبي العالية «الآيات كلها في ستة أشهر» وعن أبي هريرة «في ثمانية أشهر» وقد أورد مسلم عقب حديث أبي هريرة من حديث عائشة ما يشير إلى بيان الزمان الذي يقع فيه ذلك ونلفظه «لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى» وفيه «يبعث الله رجلاً طيبة قوتل في كل من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم» وعنده في حديث عبد الله بن عمرو رفعه «يخرج الدجال في أمتي» الحديث وفيه «يبعث الله عيسى ابن مريم فيطبعه فيهلكه، ثم يمكث الناس سبع سنين، ثم يرسل الله رجلاً باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال حبة من خير أو إيمان إلا قبضته» وفيه «يفيضي شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع لا يعرفون معروف ولا يتكلمون متكراً، فيقتلهم الشيطان فيأمرهم بعبادة الأولئان، ثم ينفخ في الصور» فظهر بذلك أن المراد بأمر الله في حديث «لا تزال طائفة من أمتي يقتلون على الحق طائفة من أمتي» يقتلون على ما فهم من حديث «لا تزال طائفة من أمتي يقتلون على الحق طاهرين على ما توارهم حتى يقتل آخرهم الدجال» أخرجه أبو داود والحاكم، ويؤخذ منه صفة ما توارته، فإن الذين يقتلون الدجال يكونون بعد قتله مع عيسى، ثم يرسل عليهم الريح الطيبة فلا يبقى بعدهم إلا الشرار كما تقدم. ووجدت في هذا منظره لعقبة بن عامر وعبد بن مسلمة، فأخرج الحاكم من رواية عبد الرحمن بن شماس أن عبد الله بن عمرو قال: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق هم شر من أهل الجاهلية»، فقال عقبة بن عامر: عبد الله أعلم ما يقول، وأما أنا فسمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تزال عصاة من أمتي يقتلون على أمر الله طاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك» فقال عبد الله «أجل، وبيعت الله رجلاً رجلاً ربح المسك وسها من الحري فلا ترك أحد في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا قبضته، ثم يفيضي شرار الناس فلعنهم تقوم الساعة» فعلى هذا فالمراد بقوله في حديث عقبة «حتى تأتيهم الساعة» ساعتهم هم وهي وقت موتهم بهبوب الريح والله أعلم. وقد تقدم بيان شيء من هذا في أواخر الرافق عند الكلام على حديث طلوع الشمس من المغرب.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو أبو الواسي، وسليمان هو ابن بلال،

أمرن المصيتين في اعتقاده وبهذا جزم القرطبي، وذكره عياض احتمالاً، وأغرب بعض شراح المصاييح فقال: المراد بالدين هنا العبادة، والمعنى أنه يتبرع على القبر ويتمنى الموت في حالة ليس المتبرع فيها من عادته وإنما الحاصل عليه البلاء، وتعبه الطيب، بأن حمل الدين على حقيقته أولى، أي ليس التبرع ولا أمر أصابه من جهة الدين بل من جهة الدنيا. وقال ابن عبد البر: ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض للنهي عن تمجي الموت، وليس كذلك، وإنما في هذا أن هذا القدر سيكون لشدة تنزل بالناس من فساد الحال في الدين أو ضعفه أو خوف ذهابه لا لضرر ينزل في الجسم، كذا قال، وكأنه يريد أن النهي عن تمجي الموت هو حيث يتعلق بضرر الجسم، وأما إذا كان لضرر يتعلق بالدين فلا. وقد ذكره عياض احتمالاً أيضاً وقال غيره: ليس بين هذا الخبر وحديث النهي عن تمجي الموت معارضة، لأن النهي صريح وهذا إنما فيه إخبار عن شدة استحصال نشأ عنها هذا التمسح، وليس فيه تعرض لحكمه، وإنما سيق للإخبار عما سيق. قلت: ويمكن أخذ الحكم من الإشارة في قوله: «وليس به الدين إنما هو البلاء» فإنه سيق مساق السلم والإنتكار، وفيه إيماء إلى أنه لو فعل ذلك بسبب الدين لكان مهوراً، ويؤيد ثبوت تمجي الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف. قال النووي لا كراهة في ذلك بل فعله خلافت من السلف منهم عمر بن الخطاب وعيسى الغفاري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. ثم قال القرطبي: كان في الحديث إشارة إلى أن الفتن والمشقة البالغة ستقع حتى يخف أمر الدين ويقل الاعتناء بأمره ولا يبقى لأحد اعتناء إلا بأمر دنياه ومعاشه نفسه وما يتعلق به، ومن ثم عظم قدر العبادة أيام الفتنة كما أخرج مسلم من حديث معقل بن يسار رفعه «العبادة في المرح كحجرة ليلي» ويؤخذ من قوله: «حتى يمر الرجل بقبر الرجل» أن التمسح المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر، وليس ذلك مراداً بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمسح لأن الذي يتمنى الموت بسبب الشدة التي تحصل عنده قد يلعب ذلك التمسح أو يخف عند مشاهدة القبر والمقبر فيترك هول المقام فيضعف فيه، فإذا نادى على ذلك دل على تأكيد أمر تلك الشدة عنده حيث لم يصرفه ما فاحشه من وحشة القبر وتذكر ما فيه من الأهوال عن استمراره على تمجي الموت. وقد أخرج الحاكم من طريق أبي سلمة قال: «عدت أبا هريرة فقلت: اللهم اشفأ أبا هريرة، فقال: اللهم لا ترجعها، إن استطعت يا أبا سلمة فمت، والذي نفسي بيده لياقنين على العلماء زمان الموت أحب إلى أحدهم من الذهب الأحمر. ولياقنين أحدهم قبر أخيه فيقول: ليتني مكانه» وفي كتاب الفتن من رواية عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: «يوشك أن تمر الجحازة في السوق على الجساعة فبرأها الرجل فيهر رأسه فيقول: يا ليتني مكان هذا، قلت: يا أبا ذر إن ذلك لن أمر عظيم، قال: أجل».

٢٣- باب تغير الزمان حتى تعبد الأولئان

٧١١٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ آيَاتُ نِسَاءِ دُوسٍ عَلَى ذِي الْخُلَصَةِ».

وَذُو الْخُلَصَةِ: طَاغِيَةُ دُوسٍ الَّتِي كَانُوا يَتَّبِعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. [أخرجه مسلم:

٢٩٠٦].

٧١١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْفَتْحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ لَحْطَانِ، يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَا». [راجع: ٣٥١٧. أخرجه مسلم: ٢٩١٠].

قوله: (باب تغير الزمان حتى تعبد الأولئان) ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن الزهري) في إحدى روايتي الإسماعيلي «حدثني الزهري».

قوله: (حتى تضطرب) أي يضرب بعضها بعضاً.

قوله: (آليات) بفتح الحزنة واللام جمع آية بالفتح آية بالفتح أيضاً مثل جفنة وجفنتا، والآلية المعجزة وجمعها أعجاز.

قوله: (على ذي الخلصة) في رواية معمر عن الزهري عند مسلم «حول ذي

الخلصة».

ونور هو ابن زيد، وأبو الفتح هو سالم، والسند كله مدنيون.

قوله: (حتى يخرج رجل من قحطان) تقدم شرحه في أوائل مناقب قريش، قال القرطبي في التذكرة: قوله: «يسوق الناس بمصاه» كتابة من غلبته عليهم واتباعهم له، ولم يرد نفس العصا، لكن في ذكرها إشارة إلى خشوته عليهم وصفه بهم، قال: وقد قيل إنه يسوقهم بمصاه حقيقة كما تساق الإبل وللشاة لشدة عفه وعدوانته، قال: ولعله جهجه المذكور في الحديث الآخر وأصل الجهجه الصباح وهي صفة تناسب ذكر العصا. قلت: ويورد هذا الاحتمال إطلاق كونه من قحطان فظاهر أنه من الأحرار، وتبينه في جهجه بأنه من الموالي ما تقدم أنه يكون بعد المهدي وعلى سيرته وأنه ليس دونه. ثم وجدت في كتاب «التيجان لابن هشام» ما يصرف منه - إن ثبت - اسم القحطاني وسيرته وزمانه، فذكر أن عمران بن عامر كان ملكاً متراجاً وكان كاهناً معمرًا وأنه قال لأخيه عمرو بن عامر المعروف بزيفيا لا حضرة الوفاة: إن بلادكم مستغرب، وإن لله في أهل اليمن سخطين ورجعتين: فالسخط الأول هدم سد مأرب وتخرب البلاد بسببه، والثانية غلبة الحبشة على أرض اليمن. والرجعة الأولى بعثة نبي من تهامة اسمه محمد يرسل بالرحمة ويغلب أهل الشرك، والثانية إذا غرّب بيت الله يبعث الله رجلاً يقال له شبيب بن صالح فيهلك من غربه ويخرجه حتى لا يكون بالدينيا إنسان إلا بأرض اليمن انتهى.

وقد تقدم في الحج أن البيت يحج بعد خروج ياجوج ومأجوج، وتقدم الجمع بينه وبين حديث «لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت وإن الكعبة يجريها ذو السوكتين من الحبشة» فينتظم من ذلك أن الحبشة إذا غرّبت البيت خرج عليهم القحطاني فأهلكهم، وأن المؤمنين قبل ذلك يمجون في زمن عيسى بعد خروج ياجوج ومأجوج وهلاكهم، وأنا الراجح التي تقبض أرواح المؤمنين تبدأ من بقي بعد عيسى وتتأخر أهل اليمن بعدهما، ويمكن أن يكون هذا ما يفسر به قوله: «الإيمان يان» أي يتأخر الإيمان بها بعد قتله من جميع الأرض. وقد أخرج مسلم حديث القحطاني عقب حديث غرّيب الكعبة ذو السوكتين فلعله رمز إلى هذه، وسيأتي في أوائل الأحكام على حديث جابر بن سمرة في الخلفاء الأثني عشر شيء يتعلق بالقحطاني. وقال الإسماعيلي هنا: ليس هذا الحديث من ترجمة السبب في شيء. وذكر ابن بطال أن المذهب أجاب بأن وجهه أن القحطاني إذا قام وليس من بيت النبوة ولا من قريش الذين جعل الله فيهم الخلافة فهو من أكبر تغير الزمان وتبدل الأحكام بأن يطاع في الدين من ليس أهلاً لذلك انتهى. وحاصله أنه مطابق لأصدر الترجمة وهو تغير الزمان، وتغيره أهم من أن يكون فيما يرجع إلى الفسق أو الكفر، وغايته أن ينتهي إلى الكفر، قصصة القحطاني مطابقة للتفسير بالفسق مثلاً، وقصة ذي الخصلة للتفسير بالكفر، واستدل بقصة القحطاني عن أن الخلافة يجوز أن تكون في غير قريش، وأجاب ابن العربي بأنه إنكار بما يكون من الشر في آخر الزمان من تصور العامة على منازل الاستقامة، فليس فيه حجة لأنه لا يدل على المدعى، ولا يعارض ما ثبت من أن الأئمة من قريش انتهى.

وسيأتي بسط القول في ذلك في «باب الأمراء من قريش» أول كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

٢٤- باب خروج النار

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ نَارٌ تَخْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ». [رواه: ٣٣٢٩].

٧١١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْجَحَازِ، تُضِيءُ أَغْصَانَ الْإِبِلِ يَضُرُّهُ». [أخرجه مسلم: ٢٩٠٢].

٧١١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ حُصَيْنِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُودِعُ الْفَرَاتُ أَنْ يَخْشُرَ عَنْ كَنْزٍ مِنْ دَقَبٍ، فَمَنْ حَضَرَهُ فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا».

قَالَ عُقْبَةُ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «... وَبَلَّغَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «يَخْشُرُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ دَقَبٍ». [أخرجه مسلم: ٢٨٩٤].

قوله: (باب خروج النار) أي من أرض الجحاز، ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الأول:

قوله: (وقال أنس قال النبي ﷺ: «أول أشرار الساعة نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب») وتقدم في أوائل «باب الهجرة» في قصة إسلام عبد الله بن سلام موصولاً من طريق حيد عن أنس ولفظه «وأما أول أشرار الساعة فنار تحشرهم من المشرق إلى المغرب» ووصله في «أحاديث الأنبياء» من وجه آخر عن حيد بلفظ «نار تحشر الناس» والمراد بالأشرار العلامات التي يبعثها قيام الساعة، وتقدم في «باب الحشر» من كتاب الرقاق صفة حشر النار لهم.

الحديث الثاني:

قوله: (عن الزهري قال سعيد بن المسيب) في رواية أبي نعيم في «المستخرج» «عن سعيد بن المسيب».

قوله: (حتى تخرج نار من أرض الجحاز) قال القرطبي في «التذكرة»: قد خرجت نار الجحاز بالمدينة، وكان بدوها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العشرة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت، وظهرت النار بطريقة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم عليها سور عظيم عليه شرايف وأبراج، وترى رجال يقودونها، لا تمر على جبل إلا دكته وأذايته، ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحر ولزرق له دوي كندي الرعد يأخذ الصخور بين يديه ويتهى إلى محط الركب العراقي، واجتمع من ذلك دم صار كالجبل العظيم، فانتهت النار إلى قرب المدينة، ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد، وشوهد هذه النار غليان كغليان البحر، وقال في بعض أصحاحنا: رأيتها صاعدة في الهواء من نحو حصة أسام، وسمعت أنها رويت من مكة ومن جبال بصرى. وقال النووي: تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام. وقال أبو شامة في «ذيل الروضتين»: وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين، فذكر هذا الحديث، قال: فأخبرني بعض من أتى به عن شاهداه أنه بلغه أنه كتب بسماء على ضوئها الكعبة، فمن الكتب. فذكر نحو ما تقدم، ومن ذلك أن في بعض الكتب: ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انتشرت من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد. وفي كتاب آخر: انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي برأي العين من المدينة، وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال يجري على وجه الأرض ويخرج منها مهلاد وجبال صفراء. وفي كتاب آخر: ظهر ضروها إلى أن راوها من مكة، قال ولا أقدر أصف عظمها، ولها دوي. قال أبو شامة: ونظم الناس في هذا أشعاراً، ودام أمرها أشهراً، ثم خمدت. والذي ظهر لي أن النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره، وأما النار التي تحشر الناس فنار أخرى. وقد وقع في بعض بلاد الجحاز في الجاهلية نحو هذه النار التي ظهرت بنواحي المدينة في زمن خالد بن سنان الحبسي، فقام في أمرها حتى اخمدوا ومات بعد ذلك في قصة له ذكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى في «كتاب الجمل» وأوردتها الحاكم في «المستدرک» من طريق يعلى بن مهدي عن أبي عوانة عن أبي يونس عن عكرمة عن ابن عباس: أن رجلاً من بني عيسى يقال له خالد ابن سنان قال لقومه إني أظني عنكم نار الخلدان فذكر القصة وفيها فاطنق وهي تخرج من شق جبل من حرة يقال لها حرة أشجع فذكر القصة في دخوله الشق والنار كأنها جبل سقر ففرضها بمصاه حتى ادخلها وخرج. وقد أوردت هذه القصة طرفاً من ترجمته في كتابي في الصحابة.

قوله: (نضيء أغصان الإبل يضره) قال ابن التين: يعني من آخرها يبلخ ضروها إلى الإبل التي تكون بصرى وهي من أرض الشام وأضواء يحج لازماً ومتمدداً، يقال أضواء النار وأضواء النار غيرها، وبصرى بضم الواو وسكون المهملة مقصور بلد بالشام وهي حوران. وقال أبو البقاء: أعناق بالنصب على أن تضسى. متعدد والفاعل النار أي تجعل على أعناق الإبل ضوءاً. قال: ولو روي بالرفع لكان متجهاً أي تضسى أعناق الإبل به كما جاء في حديث آخر «أضامت له قصور الشام» وقد وردت في هذا الحديث زيادة من وجه آخر أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق عمر بن سعيد

التورخي عن ابن شهاب عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رحمه الله لا تقوم الساعة حتى يسيل واد من أودية الحجاز بالثار تضيء له أضياع الإبل بيسرى وعمر ذكره ابن حبان في الثقات ولينه ابن حدي والدارقطني، وهذا ينطبق على النار المذكورة التي ظهرت في ليلة السابعة. وأخرج أيضاً الطبراني في آخر حديث حليفة من أسيد الذي مضى تنبيه عليه «وسمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من رومان أو وكوة تضيء منها أضياع الإبل بيسرى». قلت: ووكوة تنية صبة المرتقى في طريق المدينة إلى الشام مر بها النبي ﷺ في غزوة تبوك ذكره البكري، ورومان لم يذكره البكري ولعل المراد رومة البئر المعروفة بالمدينة، فجمع في هذا الحديث بين التارين وأن إحداهما تقع قبل قيام الساعة مع جملة الأمور التي أشعر بها الصادق عليه السلام والأخرى هي التي يعقبها قيام الساعة بغير تحال شيء آخر، وتقدم الثانية على الأولى في الذكر لا يضر والله أعلم.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي) هو أبو سعيد الأشج مشهور بكتبه وصفته وهو من الطبقة الوسطى الثالثة من شيوخ البخاري وعاش بعد البخاري سنة واحدة، وعبد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري.

قوله: (عن غيب بن عبد الرحمن) معجمة ومحدثين مصغر وهو ابن عبد الرحمن بن شبيب بن يساف الأنصاري.

قوله: (عن جده حفص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب، والصغير لمزيد الله بن عمر لا لشيخه.

قوله: (يوحنا) بكسر المعجمة أي يرب.

قوله: (أن يحس) ينتج أوله وسكون تائه وكسر ثائه والماء والسين مهملتان أي يتكشف.

قوله: (الفرات) أي النهر المشهور وهو بئانه المجروعة على المشهور ويقال يجوز أنه يكتب بالماء كالكاتب والناهر والمكبوب والمكبوب أفاده الكمال بن العديم في تاريخه نقلًا عن إبراهيم بن أحمد بن الليث.

قوله: (وهن حضرة فلا يأخذ منه شيئاً) هذا يشعر بأن الأخذ منه ممكن، وعلى هذا فيجوز أن يكون دنابر ويجوز أن يكون قطعاً ويجوز أن يكون تبرأ.

قوله: (قال عقبه) هو ابن خالده وهو موصول بالسند المذكور، وقد أخرجه هو والذي قبله الإسمايلي عن الحسن بن سفيان وأبي القاسم البغوي والفضل بن عبد الله المخلدني ثلاثتهم عن أبي سعيد الأشج عن الشيخين.

قوله: (وحدثنا عبد الله) هو ابن عمر المذكور.

قوله: (قال حدثنا أبو الزناد) يعني أن لعبد الله في هذا الحديث إسنادين.

قوله: (بحسب جبل من ذهب) يعني أن الراويين اتفقا إلى أن قوله كثر فقال الأعرج جبل، وقد ساق أبو نعيم في المستخرج «الحديثين بسند واحد من رواية بكر بن أحد بن مقبل عن أبي سعيد الأشج وفرقتهما ونظهما واحد إلا لفظ كثر وجبل، وتسميته كثرًا باختياره قبل أن يتكشف، وتسميته جبلاً للإشارة إلى كثرتة، ويؤيده ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة رحمه الله تعالى «تضيء الأرض أفلاذ كيداً أمثال الأسطوانات من الذهب والفضة فيجيء القتال فيقول: في هذا قتلت، ويجيء السارق فيقول: في هذا قتلعت يدي، ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً» قال ابن التين: إنما نهى عن الأخذ منه لأنه للمسلمين فلا يؤخذ إلا بعقده قال: ومن أخذه وكثر المال ندم لأخذه ما لا يعقده، وإذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب ولم يرد. قلت: وليس الذي قاله يبين، والذي يظهر أن النهي من أخذه لما ينشأ عن أخذه من الفتنة والقتال عليه وقوله: «وإذا ظهر جبل من ذهب إلخ» في مقام المنع، ولما يتم ما زعم من الكساد أن لو اتسمه الناس بينهم بالسرورية ووسمهم كلهم فاستفتوا أجمعين فيجبت تجلب الرغبة فيه، وأما إذا حواه قوم دون قوم فحرص من لم يحصل له منه شيء، باق على حاله، ويحتمل أن تكون الحكمة في النهي من الأخذ منه لكونه يقع في آخر الزمان عند الحشر الواقع في الدنيا وعند عدم الظهور أو قلته فلا يتبع ما أخذه من لعل هذا هو السر في إدخال البخاري في ترجمة خروج النار. ثم ظهر لي رجحان الاحتمال الأول لأن مسلماً أخرجه هذا الحديث أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ «يسر الفرات عن جبل من ذهب فيقتل عليه الناس، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون، ويقول كل رجل منهم: لعلني أكون أنا الذي أجور» وأخرج مسلم أيضاً عن أبي بن كعب قال: «لا يزال الناس مختلفة

(هـ): وقع عند أحد وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مثل حديث الباب إلى قوله: «من ذهب فيقتل عليه الناس فيقتل من كل عشرة تسعة» وهي رواية شاذة، والمفوض ما تقدم من عند مسلم وشاهده من حديث أبي بن كعب «من كل مائة تسعة وتسعون» ويمكن الجمع باختلاف تقسيم الناس إلى قسمين.

٢٥- باب

٧١٢٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا عَقْبَةُ: سَمِعْتُ خَارِجَةَ بِنَ وَهْبٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَصَلُّوْا، فَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَنْدُوقِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ».

قَالَ مُسَدَّدٌ: خَارِجَةُ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَأُمِّهِ قَالَتْ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [أمرجه مسلم: ١٠١١].

٧١٢١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ قِسْطَانِ عَظِيمَتَانِ، يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَقْلَعَةٌ عَظِيمَةٌ، ذَوْرُهُمَا وَاحِدَةٌ. وَحَتَّى يَمُتَ دَجَالُونُ كَذَّابُونَ، قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يُزْعِمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَحَتَّى يَقْبَحَ الْيَلْمُ وَكَثَرُ الزَّلَازِلِ، وَيَتَقَارَبَ الرِّمَانُ، وَتَطْفَرُ الْفَيْسُ، وَتَكْثُرَ الْهَزَجُ، وَهُوَ الْقَتْلُ وَحَتَّى يَكْثُرَ يَكْمُ الْمَالِ، فَيَهْجِسَ حَتَّى يَهْمُ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَنْدُوقَهُ، وَحَتَّى يَفْرَحَهُ، يَقُولُ الْإِنْسِي يَفْرَحُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي بُو. وَحَتَّى يَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْيَمَانِ وَحَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِرَجُلٍ يَقُولُ: يَا تَيْبِي مَكَانَهُ. وَحَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَزَّاعَهَا الشَّامُ - يَغِي - أَتَمُّوا أَجْمَعُونَ، فَلَذَلِكَ جِئْتُ: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا رِجَاؤُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [١٥٨: الم]. وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ لَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا، فَلَا يَتَبَيَّنُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَطْوِي بَيْنَهُمَا. وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بَيْنَ فَخْجِهِ فَلَا يَطْفَعُهُ. وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَهُوَ لِيَطُ حَرْجُهُ فَلَا يَطْفِي لِيهِ، وَتَقُومُ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَكْلُهُ إِلَى لِيهِ فَلَا يَطْفَعُهَا». [راجع: ٨٥. أخرجه مسلم: ١٥٧، وفي الهيم (١٢)، وفي الهيم (٥٣) و(٨٤)، وأمرجه: ٢٩٥٤ مختصراً بقطع من الحديث].

قوله: (باب) كنا للجميع بغير ترجمة، لكن سقط من شرح ابن بطال، وذكر أحاديث في الباب الذي قبله، وعلى الأول فهو كافيل من الذي قبله، وتعلق به من جهة الاحتمال الذي تقدم، وهو أن ذلك يقع في الزمان الذي يستغني فيه الناس عن المال، إما لاشتغال كل منهم بغيره عند طرق الفتنة فلا يلوي على الأهل فضلاً عن المال، وذلك في زمن الدجال، وإما بحصول الأمن القوط والعدل البالغ بحيث يستغني كل أحد بما عنده عما في يد غيره، وذلك في زمن المهدي وعيسى ابن مريم، ولما عند خروج النار التي تسوقهم إلى الحشر فيمن حشنت الظهور وتباع الحقيقة بالبحر الواحد ولا يلفظ أحد حيث لا إلى ما يقبله من المال بل بقصد نجاه نفسه ومن يقدر عليه من ولده وأهله، وهذا أظهر الاحتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلم عند الله تعالى. وذكر ابن بطال

تقاتلهم حتى يرجعوا.

وذكر ابن سعد أن عثمان لما قتل ويوم علي أشار ابن عباس عليه أن يقر معاوية على الشام حتى يأخذ له البيعة ثم يفلح فيه ما شاء، فامتنع، فبلغ ذلك معاوية وقال: والله لا لي له شيئاً أبداً. فلما فرغ علي من أهل الجمل أرسل جبر بن عبد الله البجلي إلى معاوية يدعوه إلى الدخول فيما دخل فيه الناس فامتنع، وأرسل أبى مسلم كما تقدم فلم يتقدم الأمر، وسار علي في الجند إلى جهة معاوية فالتقى بصفيين في العشر الأول من الحزم وأول ما اقتتلوا في غرة صفر، فلما كاد أهل الشام أن يغلبوا رفضوا المصاحف بمشورة عمرو بن العاص ودعوا إلى ما فيها، قال الأمر إلى المحكمين فجري ما جرى من اختلافهما واستبداد معاوية بملك الشام واشتغال علي بالمهاجر. وعند أحد من طريق حبيب بن أبي ثابت: أثبت أبى وإل قال: كنا بصفيين، فلما استمر القتل بأهل الشام قال عمرو لمعاوية أرسل إلى علي للمصنف فادعه إلى كتاب الله فإنه لا يأتى عليك، فجاه به رجل فقال: يبتا وبينكم كتاب الله ﴿أَمْ تَرَى لِلنَّارِ آتُورًا نَّصِيًّا﴾ من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يقول فريق منهم وهم معرضون ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾ فقال علي نعم أنا أول بذلك، فقال القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج: يا أسير المؤمنين ما تنظر بهذا القوم، ألا نغشي عليهم بسيفنا حتى يحكم الله بيننا؟ فقال سهل بن حنيف لا أيها الناس اتهموا أنفسكم فقد رأيتنا يوم الحديبية، فذكر قصة الصلح مع المشركين، قد تقدم بيان ذلك من هذا الوجه من سهل بن حنيف، وقد أشرت إلى قصة التحكيم في «باب قتل الخوارج والملاحين» من كتاب استبابة المرتدين. وقد أخرج ابن عساکر في ترجمة معاوية بن طريق ابن منته ثم من طريق أبي القاسم ابن أخي أبي زرة الرازي قال: جاء رجل إلى عبي قال له إني أبغض معاوية، قال له لم؟ قال لأنه قاتل علياً بنير حتى قال له أبو زرة: وب معاوية وب رحيم ونصم معاوية خصم كرم فما دخلك بينهما؟

قوله: (وحتى يهت دجالون) جمع دجال، وسيأتي تفسيره في الباب الذي بعده، والراد يبعثهم إظهارهم، لا البعث بمعنى الرسالة. ويستفاد منه أن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى وأن جميع الأمور بتقديره.

قوله: (قريب من ثلاثين) وقع في بعض الأحاديث بالجزء، وفي بعضها بزيادة على ذلك وفي بعضها بتحرير ذلك، فأما الجزء ففي حديث ثوبان «وأنه سيكون في أمي ثلاثون كلباً» فزع أنه نسي، وأما خاتم النبيين لا نبي بعدي «أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان وهو طرف من حديث أخرجه مسلم ولم يستجبه، ولأحد ولهم يعلو من حديث عبد الله بن عمرو «بين يدي الساعة ثلاثون دجلاً كلباً» وفي حديث علي عند أحمد نحوه وفي حديث ابن سعد عند الطبراني نحوه وفي حديث سمر الصمد أوله بالكسوف وفيه: «لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كلباً آخرهم الأحرار الدجال» أخرجه أحمد والطبراني، وأصله عند الترمذي وصححه، وفي حديث ابن الزبير «إن بين يدي الساعة ثلاثين كلباً منهم الأسود العنسي صاحب صنعاء وصاحب اليمامة يعني مسيلة» قلت: وخرج في زمن أبي بكر طليحة بالتصغير ابن خويلد وادعى النبوة ثم تاب ورجع إلى الإسلام، وتبأت أيضاً سجاح ثم تزوجها مسيلة ثم رجعت بعده، ولما أزيادة قضي لفظ لأحد ولهم يعلو في حديث عبد الله بن عمرو «ثلاثون كلبون أو أكثر قلت: ما أيتهم؟ قال: يأتونكم بسنة لم تكونوا عليها يغيرون بها مستكم، فإذا رأيتهم فاجتنبهم» وفي رواية عبد الله بن عمرو عند الطبراني «لا تقوم الساعة حتى يخرج سبعون كلباً» وستدعا ضعيف، وعند أبي يعلى من حديث أنس نحوه وستدعا ضعيف أيضاً، وهو محمول إن ثبت على المبالغة في الكثرة لا على التحليل، ولما التحريروا ضيف أخرجه أحد من حذيفة بسند جيد «سيكون في أمي ثلاثون دجالون سبعة ومشرون منهم أربع نسوة، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي» وهذا يدل على أن رواية الثلاثين بالجزء على طريق جبر الكسر، ويؤيده قوله في حديث الباب «قريب من ثلاثين».

قوله: (كلهم يزعم أنه رسول الله) ظاهر في أن كلًّا منهم يدعي النبوة، وهذا هو السر في قوله في آخر الحديث للمضي «وإني خاتم النبيين» ويحتمل أن يكون الذين يدعون النبوة منهم ما ذكر من الثلاثين أو نحوها وأن من زاد على العدد المذكور يكون كلباً قط لكن يدعوا إلى الضلالة كشدة الرافضة والباطنية وأهل الورد والخلولية وسائر الفرق الدعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنه خلاف ما جاء به محمد رسول الله ﷺ، ويؤيده أن في حديث علي عند أحد «قال علي لعبد الله بن الكواء: وإنا كنهم» وأبى الكواء لم يدع النبوة وإنما كان يقول في الرفض.

بكر وعمر فيكم» وحديث حذيفة بن اليمان عند ابن ماجه «يلدس الإسلام كما يلدس وشي الثوب حتى لا يلدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة» ويقضى طوائف من الناس الشيخ الكبير والمعجوز الكبيرة ويقولون أدركنا أبائنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها» وحديث أنس «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض لا إله إلا الله» أخرجه أحمد بسند قوي وهو عند مسلم بلفظ «الله الله» وله من حديث ابن مسعود «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس» ولأحد مثله من حديث علياه السلمي يكسر العين المهملة وسكون اللام بعدها موحدة خفيفة ومد بلفظ «حالة» بدل «شرار» وقد تقدمت شواهد في «باب إذا بقي حالة من الناس» وللطبراني من وجه آخر عنه «لا تقوم الساعة على مؤمن» ولأحد بسند جيد عن عبد الله بن عمر «لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريعته من أهل أرض، فيبقى سجاج لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكراً» وللطبراني عن أبي هريرة «لا تقوم الساعة حتى يرجع ناس من أممي إلى الأوثان يعبودونها من دون الله» وقد تقدم حديثه في ذكر ذي الخفصة قريباً، ولابن ماجه من حديث حذيفة «ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والمعجوز يقولون أدركنا أبائنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها» وإسلم وأحد من حديث ثوبان «لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أممي بالمشركين» وحتى تبد قبائل من أممي الأوثان «وإسلم أيضاً عن حذيفة» لا تلعب الأيام والليالي حتى تبد اللات والعزى من دون الله» والحديث وفيه «ثم يبعث الله رجلاً طيبة فيترى بها كل مؤمن في قلبه مثقال حبة من إيمان فيبقى من لا غير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم». وفي حديث حذيفة بن أسيد شاهده وفيه أن ذلك بعد موت عيسى ابن مريم. قال البيهقي وغيره: الأشراف منها صغار وقد مضى أكثرها ومنها كبار ستأتي.

قلت: وهي التي تضمنتها حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم وهي الدجال والفلبة وطلوع الشمس من مغربها كالخامس لشم ونزول عيسى ابن مريم وخروج ماجرج واما جرج والريح التي تهب بعد موت عيسى تقضي أرواح المؤمنين وقد استشكلوا على ذلك حديث «لا تزال طائفة من أممي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله» فإن ظاهر الأول أنه لا يبقى أحد من المؤمنين فضلاً عن القائم بالحق، وظاهر الثاني البقاء، ويمكن أن يكون المراد بقوله: «أمر الله» هيوب تلك الرياح فيكون الظهور قبل ميوها، فهذا الجمع يزول الإشكال بتوقيع الله تعالى، فلما بعد ميوها فلا يبقى إلا الشرار وليس فيهم مؤمن فعليه تقوم الساعة، وعلى هذا فآخر الآيات المؤلفة بقيام الساعة هيوب تلك الريح، وسأذكر في آخر الباب قول عيسى عليه السلام «إن الساعة حيث تكون كالحامل التمس لا يدري أهلها متى تضع».

(فصل: وأما قوله: (حتى تقتل صفان) الحديث تقدم في كتاب الرقاق أن للبراد بالفتين علي ومن معه ومعاوية ومن معه، ويؤخذ من تسبيحهم مسلمين ومن قوله دعوتهما واحدة الرد على الخوارج ومن تبهم في تكفيرهم كلا من الطائفتين، ودل حديث «قتل عمراً الفقة الباغية» على أن علياً كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه، وقد أخرج الزبارة بسند جيد عن زيد بن وهب قال: «كنا عند حذيفة فقال: كيف أتمم وقد خرج أهل دينكم بضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف؟ قالوا: فما تأمرنا؟ قال: انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر علي فآذموها فإنها على الحق» وأخرج بقرب بن سفيان بسند جيد عن الزهري قال: «لا بلغ معاوية غلبة علي على أهل الجمل دعا إلى الطلب بدم عثمان فأجاب أهل الشام فسار إليه علي فالتقى بصفيين» وقد ذكر يحيى بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في «كتاب صفين» في تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الحولاني أنه قال لمعاوية: أنت تتأخر علياً في الخلافه أو أنت مثله؟ قال: لا، وإني أعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر، ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه وولي له أطلب بدمه؟ قالوا علياً قولوا له يدفع لنا كلة عثمان، فآثروا كملوه فقال: يدخل في البيعة ويعاينكم إليه فامتنع معاوية فسار علي في الجيوش من العراق حتى نزل بصفيين، وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذي الحجة سنة ست وثلاثين، فتراسلوا فلم يتم أمر، فوقع القتال إلى أن قتل من الفريقين فيما ذكر ابن أبي عيشة في تاريخه نحو سبعين ألفاً، وقيل كانوا أكثر من ذلك، ويقال كان بينهم أكثر من سبعين زخفاً، وقد تقدم في تفسير سورة الفتح ما زادها أحد وغيره في حديث سهل بن حنيف المذكور هناك من قصة التحكيم بصفيين وتشية سهل بن حنيف ما وقع لهم بها ما وقع في يوم الحديبية. وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي الرضا سمعت عمارة يوم صفين يقول: من سره أن يكفه الحضور العين فيلقد لم بين الصفيين محسباً. ومن طريق زياد بن الحارث: كنت إلى جنب عمار قاتل رجل: كثر أهل الشام، فقال عمار: لا تقولوا ذلك نيينا واحداً، ولكنهم قوم جلدوا عن الحق فحق علينا أن

قوله: (حتى يقبض العلم) تقدم في كتاب العلم ويأتي أيضاً في « كتاب الأحكام ».

قوله: (وكثر الزلازل) قد وقع في كثير من البلاد الشمالية والشرقية والغربية كثير من الزلازل ولكن الذي يظهر أن المراد بكثرتها شمولها ودوامها، وقد وقع في حديث سلمة بن نجيل عند أحد « وبين يدي الساعة سنوات الزلازل » وله عن أبي سعيد « نكر الصواعق عند اقتراب الساعة ».

قوله: (ويقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر المخرج) تقدم البحث في ذلك قريباً.

قوله: (وحتى يكثر فيكم المال فيفيض) تقدم شرحه في كتاب الزكاة والتفصيل بقوله: « فيكم » يشير بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتح واقتسامهم أموال الفرس والروم ويكون قوله « فيفيض حتى يعم رب المال » إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقدم أنه وقع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجد من يقبل صدقته. ويكون قوله: « وحتى يعرضه فيقول الذي يعرض عليه، لا أرب به » إشارة إلى ما سيقع في زمن عيسى ابن مريم. فيكون في هذا الحديث إشارة إلى ثلاثة أسرار: الأولى: إلى كثرة المال قط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه « يكثر فيكم » وقد وقع في حديث عوف بن مالك الذي مضى في « كتاب الجزية » ذكر علامة أخرى مبينة لعلامة الحالة الثانية في حديث عوف بن مالك رفعه « أحد ستا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، وموتان ثم استغافرة للمال حتى يعطي الرجل منه مائة دينار فيظل سائحاً » الحديث. وقد أشرت إلى شيء من هذا عند شرحه الحالة الثانية الإشارة إلى فيض من الكثرة بحيث أن يحصل استثناء كل أحد عن أخذ مال غيره، وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل: « يعم رب المال » وذلك ينطبق على ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز الحالة الثالثة: فيه الإشارة إلى فيض وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يهتّم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقته ويزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان ممن لا يستحق الصدقة فيأخذ فيقول لا حاجة لي فيه؛ وهذا في زمن عيسى عليه السلام. ويمتثل أن يكون هذا الأخير خروج النار واشتغال الناس بأمر الحشر فلا يلتفت أحد حينئذ إلى المال بل يقصد أن يتخفف ما استطاع.

قوله: (وحتى يطاول الناس في البنيان) تقدم في كتاب الإيمان من وجه آخر عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان قوله في أشراط الساعة ويطاول الناس في البنيان، وهي من العلامات التي وقعت عن قرب في زمن النبوة ومعنى التطاول في البنيان أن كلا من كان يبي بيتاً يريد أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر، ويمتثل أن يكون المراد بالمباني به في الزينة والزخرفة أو أهم من ذلك، وقد وجد الكثير من ذلك وهو في الزيادة.

قوله: (وحتى يمر الرجل بقبر الرجل) تقدم شرحه قبل بيايين.

قوله: (وحتى تطلع الشمس من مغربها) تقدم شرحه في آخر كتاب الرقاق، وذكرت هناك ما أبداه البيهقي ثم القرطبي احتمالاً أن الزمن الذي لا ينفع نفساً إيمانها يمتثل أن يكون وقت طلوع الشمس من المغرب، ثم إذا تمادت الأيام وبعد العهد بتلك الآية عاد نفع الإيمان والثوبة، وذكرت من جزم بهذا الاحتمال وبينت أوجه الرد عليه. ثم وقت على حديث لعبد الله بن عمرو ذكر فيه طلوع الشمس من المغرب وفيه: « فمن يموثق إلى يوم القيامة » لا ينفع نفساً إيمانها ثم تكن أمنت من قبل « الآية، أخرجه الطبراني والحاكم، وهو نص في موضع النزاع وبالله التوفيق.

قوله: (ولتقوم الساعة) وقد نشر الرجلان لوجهيهما فلا يتباهيهما ولا يتطاوليهما

قوله: (ولتقوم الساعة وهو) أي الرجل.

قوله: (يليط حوضه) يفتح أوله من الثلاثي ويضمه من الرباعي والمعنى يصلحه بالطين والمدر فيسد شقوقه ليلاسه ويسقي منه دوباه يقال لاط الحوض يلطه إذ أصلحه بالمدر ونحوه، ومنه قيل للاتطال أن يفعل الفاحشة، وجاء في مفسرعه يلو ط تفرقة بينه وبين الحوض. وحكى القزاز في الحوض أيضاً يلو ط، والأصل في اللوط اللصوق ومنه « كان عمر يلو ط أهل الجاهلية بمن أدهمهم في الإسلام » كذا قال، والذي يتبادر أن فاعل الفاحشة نسب إلى قوم لوط والله أعلم. ووقع في حديث عقبة بن عامر المذكور « وإن الرجل ليمدر حوضه فما يسقي منه شيئاً » وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم وأصله في مسلم « ثم ينضح في الصور فيكون أول من يسمعه رجل يلو ط حوضه فيصعق » فني هذا بيان السبب في كونه لا يسقي من حوضه شيئاً، ووقع عند مسلم « والرجل يلو ط في حوضه فما يصدر - أي يفرغ أو يتفصل عنه - حتى تقوم ».

قوله: (فلا يسقي فيه) أي تقوم القيامة من قبل أن يسقي منه.

قوله: (ولتقوم الساعة) وقد رفع أكلته بالفهم أي لقمته إلى فيه (فلا يطعمها) أي تقوم الساعة من قبل أن يضع لقمته في فيه، أو من قبل أن يمضغها، أو من قبل أن يتلعها. وقد أخرجه البيهقي في « البحث » من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه « تقوم الساعة على رجل أكلته في فيه يلو كها فلا يسقيها ولا يلفظها » وهذا يؤيد الاحتمال الأخير وتقدم في « باب أواخر » كتاب الرقاق « في « باب طلوع الشمس من مغربها » بسند حديث الباب طرف منه وهو من قوله: « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها » وذكر بعده « ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان لوجهيهما » ويعدده « ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلين لقمته فلا يطعمه » ويعدده « ولتقوم الساعة وهو يلو ط حوضه » ويعدده « ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته » فزاد واحدة وهي الحلب، وما أدري لم حذفها هنا مع أنه أورد الحديث هنا بتمامه إلا أنه الجملة وقد أوردتها الطبراني في جملة الحديث على التفصيل الذي ذكرته في أول الكلام على هذا الحديث، ثم وجدتها ثابتة في الأصل في رواية كريمة والأصلي وسقطت لأبي ذر والقباسي، وقد أخرجه البيهقي من رواية بشر بن شبيب عن أبيه بلفظ « بلين لقمته من تحتها لا يطعمه » وأخرج معه الثلاثة الأخرى. واللفظة بكسر اللام ومسكون القاف بعدها مهملة الناقصة ذات الدال وهي إذا نتجت لفرح شهرين أو ثلاثة ثم لبون، وهذا كله إشارة إلى أن القيامة تقوم بغتة وأسرعها رفع اللقمة إلى الفم. وقد أخرج مسلم منه في آخر « كتاب الفتن » هذه الأمور الأربعة إلى رفع اللقمة من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بسنده هذا ولفظه « تقوم الساعة والرجل يلو ط الحلب لقمته فما يصل الإثاء في فيه حتى تقوم، والرجلان يتباهيان الثوب، والرجل يلو ط حوضه » وقد ذكرت لفظه فيهما. وقد جاء في حديث عبد الله بن عمرو ما يعرف منه المراد من التمثيل بصاحب الحوض ولفظه « ثم ينضح في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى، وأول من يسمعه رجل يلو ط حوضه إليه فيصعق » أخرجه مسلم، وأخرج ابن ماجه وأبو داود وصححه الحاكم عن ابن مسعود قال: « لا كان ليلة أسري برسول الله ﷺ لقي إبراهيم وموسى وعيسى فذاكروا الساعة فبدأوا بإبراهيم فسأله عنها فلم يكن عنه علم، ثم سألوا موسى فلم يكن عنه منها علم، فرد الحديث إلى عيسى فقال: قد عهد لي فيما دون وجهتها، فأما وجهتها فلا يعلمها إلا الله » فذكر خروج الدجال، قال: فنزل إليه فألقته ثم ذكر خروج يسأجوج ومأجوج ثم دعاه بموتهم ثم يارسال المطر فيلقي جيهم في البحر ثم تنسف الجبال وقد الأرض مد الأديم، فهدل لي إذا كان ذلك كانت الساعة من الناس كالحامل التمس لا يدري أهلها متى تجوزهم بولادتها ليلاً كان أو نهراً

٢٦- باب ذكر الدجال

٧١٢٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ خَدِيجِي قَسْرَ قَالَ: قَالَ لِي الْمُبَشِّرُ بْنُ شُعْبَةَ: مَا سَأَلَ أَحَدَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الدَّجَالِ أَكْثَرَ مَا سَأَلْتُهُ، وَأَنَّهُ قَالَ لِي: « مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ؟ ». قُلْتُ: لَأَنْهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ جَبَلٌ خَضِرٌ وَنَهْرٌ مَاءٌ، قَالَ: « بَلْ هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ». [أخرجه مسلم: ٢١٥٢، جمع لفظي: جبل ونهر].

قوله: (وحتى يكثر فيكم المال فيفيض) تقدم شرحه في كتاب الزكاة والتفصيل بقوله: « فيكم » يشير بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتح واقتسامهم أموال الفرس والروم ويكون قوله « فيفيض حتى يعم رب المال » إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقدم أنه وقع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجد من يقبل صدقته. ويكون قوله: « وحتى يعرضه فيقول الذي يعرض عليه، لا أرب به » إشارة إلى ما سيقع في زمن عيسى ابن مريم. فيكون في هذا الحديث إشارة إلى ثلاثة أسرار: الأولى: إلى كثرة المال قط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه « يكثر فيكم » وقد وقع في حديث عوف بن مالك الذي مضى في « كتاب الجزية » ذكر علامة أخرى مبينة لعلامة الحالة الثانية في حديث عوف بن مالك رفعه « أحد ستا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، وموتان ثم استغافرة للمال حتى يعطي الرجل منه مائة دينار فيظل سائحاً » الحديث. وقد أشرت إلى شيء من هذا عند شرحه الحالة الثانية الإشارة إلى فيض من الكثرة بحيث أن يحصل استثناء كل أحد عن أخذ مال غيره، وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل: « يعم رب المال » وذلك ينطبق على ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز الحالة الثالثة: فيه الإشارة إلى فيض وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يهتّم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقته ويزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان ممن لا يستحق الصدقة فيأخذ فيقول لا حاجة لي فيه؛ وهذا في زمن عيسى عليه السلام. ويمتثل أن يكون هذا الأخير خروج النار واشتغال الناس بأمر الحشر فلا يلتفت أحد حينئذ إلى المال بل يقصد أن يتخفف ما استطاع.

٧١٢٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - أَرَاهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «أَعُوذُ بِغَيْثِ الْيَمْنَى، كَأَنَّهُا عَيْنٌ طَائِفَةٌ». [راجع: ٣٠٥٧. أخرجه مسلم: ١٦٩، وفي الفتن (١٠٠)].

الكَذَّابُ، إِلَّا إِنَّهُ أَهْوَزُ، وَإِنْ رُبَّمَا لَيْسَ بِأَهْوَزَ، وَإِنْ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافٍ». فيه أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [انظر: ٧٤٠٨. أخرجه مسلم: ٢٩٣٣].

قوله: (باب ذكر الدجال) هو فعال يفتح أوله والتشديد من الدجل وهو التنطية، وسمي الكذاب دجالاً لأنه يغطي الحق بباطله، ويقال دجل البحر بالقطران إذا غطاه والإتاء بالذهب إذا طلاه. وقال ثعلب: الدجال الموه سيف مدجل إذا طلي. وقال ابن هرويد: سمي دجالاً لأنه يغطي الحق بالكذب، وقيل: لضربه نواحي الأرض، يقال دجل خففاً ومشدداً إذا فعل ذلك، وقيل بل قيل ذلك لأنه يغطي الأرض فرجع إلى الأول.

٧١٢٤- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ خُصِي: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَجِيءُ الدَّجَالُ، حَتَّى يَسْؤَلَ فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ تَوَخَّفَ الْمَدِينَةُ فَلَمَّتْ رَجَعَاتُ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ». [راجع: ١٨٨١. أخرجه مسلم: ٢٩٤٣].

٧١٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَدِينَةُ رَهْبًا الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَلَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ». [راجع: ١٨٧٩].

٧١٢٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا يَسْرَعُ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَدِينَةُ رَهْبًا الْمَسِيحِ، لَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانِ».

وقال ابن إسحاق، عن صالح بن إبراهيم، عن أبيه قال: لَبِثْتُ الْبَهْرَةَ، فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ... بِهَذَا. [راجع: ١٨٧٩].

٧١٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَاتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَدْرِيكُمْوه، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرُ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَلْتُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ: إِنَّهُ أَهْوَزُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَهْوَزَ». [راجع: ٣٠٥٧. أخرجه مسلم: ١٦٩، وفي الفتن (٩٥)].

٧١٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آتَمَ سَطْرَ الشَّعْرِ، يَنْطَفُ أَوْ يَهْرَاقُ رَأْسَهُ مَاءً، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ فَتَحَتْ اللَّيْثُ فَإِذَا رَجُلٌ جَسِيمٌ أَحْمَرُ جَفَدُ الرَّأْسِ، أَهْوَزُ الْعَيْنِ، كَانَ عَيْنُهُ عَيْنَةً طَائِفَةً، قَالُوا: هَذَا الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهاً ابْنُ قُطَيْبٍ». رَجُلٌ مِنْ خِرَاقَةٍ. [راجع: ٣٤٤٠. أخرجه مسلم: ١٦٩].

٧١٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْمِعُنِي فِي صَلَاتِهِ مِنْ قِصَّةِ الدَّجَالِ. [راجع: ٨٣٢. أخرجه مسلم: ٥٨٧. أخرجه مسلم: ٥٨٩، مطولاً].

٧١٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَرِينَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ خُلَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «فِي الدَّجَالِ إِنْ مَعَهُ مَاءٌ وَتَارًا، فَسَارَةٌ مَاءٌ بَارِدٌ، وَمَاءُهُ نَارٌ». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٣٤٥٠. أخرجه مسلم: ٢٩٣٤، زيادة، وأخرجه: ٢٩٣٥ وله عن عطية].

٧١٣١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا بَعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا أُنْذِرَ أَهْلَهُ الْأَعْوَزَ».

قوله: (باب ذكر الدجال) هو فعال يفتح أوله والتشديد من الدجل وهو التنطية، وسمي الكذاب دجالاً لأنه يغطي الحق بباطله، ويقال دجل البحر بالقطران إذا غطاه والإتاء بالذهب إذا طلاه. وقال ثعلب: الدجال الموه سيف مدجل إذا طلي. وقال ابن هرويد: سمي دجالاً لأنه يغطي الحق بالكذب، وقيل: لضربه نواحي الأرض، يقال دجل خففاً ومشدداً إذا فعل ذلك، وقيل بل قيل ذلك لأنه يغطي الأرض فرجع إلى الأول.

وقال الفرطني في «التذكرة»: اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال. وما يحتاج إليه في أمر الدجال أصله وهل هو ابن صياد أو غيره، وعلى الثاني فهل كان موجوداً في عهد رسول الله ﷺ أو لا، ومتى يخرج، وما سبب خروجه، ومن أين يخرج وما صفته، وما الذي يدعيه، وما الذي يظهر عند خروجه من الخوارق حتى تكثر أتباعه ومتى يهلك ومن يقتله؟

فأما الأول فيأتي بيانه في «كتاب الاعتصام» في شرح حديث جابر وأنه كان يحلف أن ابن صياد هو الدجال.

وأما الثاني: فمقتضى حديث فاطمة بنت قيس في قصة عيم الداري الذي أخرجه مسلم أنه كان موجوداً في العهد النبوي وأنه محبوس في بعض الجزائر، وسيأتي بيان ذلك عند شرح حديث جابر أيضاً.

وأما الثالث: ففي حديث النواص عند مسلم أنه يخرج عند فتح المسلمين القسطنطينية.

وأما سبب خروجه فالخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة أنه يخرج من غضبة يفضيها.

وأما من أين يخرج؟ فمن قبل المشرق جزءاً ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبي بكر، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان أخرجه مسلم.

وأما صفته فمذكورة في أحاديث الباب.

وأما الذي يدعيه فإنه يخرج أولاً يدعي الإيمان والصلاح ثم يدعي النبوة ثم يدعي الإلهية كما أخرج الطبراني من طريق سليمان بن شهاب قال: «نزل عليّ عبد الله بن المتمر وكان صحابياً فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال: الدجال ليس به خفاء، يبيح من قبل المشرق فيدعو إلى الدين فيتبع ويظهر، فلا يزال حتى يقدم الكوفة فيظهر الدين ويعمل به فيتبع على ذلك، ثم يدعي أنه نبي فيفزع من ذلك كل ذي لب ويفارقه، فيمكث بعد ذلك فيقول: أنا الله تنفسي عنه وتقطع أذنه ويكتب بين عينيه كافراً فلا يخفى على كل مسلم، فيفارقه كل أحد من الخلق في قلبه مقال حبة من خردل من إيمان» وسنده ضعيف.

(تبيينه): اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكره من الشر وعظم الفتنة به وتحذير الأنبياء منه والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة، وأجيب بأجوبة أحدها أنه ذكر في قوله: «يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها» فقد أخرج الترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه «ثلاثة إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل: الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها» الثاني قد وقعت الإشارة في القرآن إلى نزول عيسى ابن مريم في قوله تعالى: ﴿وَأَن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] وفي قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّعَلَّ لِّلْمَسَاءِ﴾ [الزخرف: ٦١] وصح أنه الذي يقتل الدجال فاكتمى بذكر أحد الضدين عن الآخر، ولكونه يلقب بالمسيح كعيسى؛ لكن الدجال مسيح الضلالة وعيسى مسيح الهدى. الثالث: أنه ترك ذكره احتقاراً، وتعقب بذكر بأجوج ومأجوج وليست الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله، وتعقب بأن السؤال باق وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه؟ وأجاب شيخنا الإمام البلقيني بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين فوجد كل من ذكر إنما هم عن مضي وانقضى أمره، وأما من لم يبين بعد فلم يذكر منهم أحداً انتهى. وهذا يقتضيه ياجوج ومأجوج. وقد وقع في تفسير البغوي أن الدجال مذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] وأن المراد بالناس هنا الدجال من إطلاق الكل على البعض. وهذا إن ثبت أحسن

الأجوبة فيكون من جملة ما تكفل النبي ﷺ بيته والعلم عند الله تعالى. وأما ما يظهر على يده من الخوارق فيذكره هنا. وأما متى يهلك ومن يقتله قتله يهلك بعد ظهوره على الأرض كلها إلا مكة والمدينة، ثم يقصد بيت المقدس فيستزل عيسى فيقتله أخرجه مسلم أيضاً. وسأذكر لفظه. وفي حديث هشام بن عامر «سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال» أخرجه الحاكم. وعند الحاكم من طريق قتادة عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد رفته أنه «يخرج - يعني الدجال - في نقص من الدنيا ونخ من الدين وسوء ذات بين، فيرد كل منهل وتطوى له الأرض» الحديث. وأخرج نعيم بن حاد في «كتاب الفتن» من طريق كعب الأحبار قال: يتوجه الدجال فينزل عند باب دمشق الشرقي. ثم يتمسك فلا يقدر عليه؛ ثم يرى عند المياه التي عند نهر الكسوة؛ ثم يطلب فلا يدرى أين توجه، ثم يظهر بالمشرق فيطش الخلافة، ثم يظهر الساحر، ثم يدهي الثيرة فتشرق الناس عنه، فيأتي النهر فيأمره أن يسيل إليه فيسيل، ثم يأمره أن يبرج فبرج، ثم يأمره أن ييسر فييسر ويأمر جبل طور وجبل زنتا أن ينتحيا فينتحيا، ويأمر الريح أن تثير سحباً من البحر فتطمر الأرض وتغمر البحر في يوم ثلاث غوصات فلا يبلغ حقيقه، وإحدى يديه أطول من الأخرى، فيسد الطويلة في البحر فتبلغ قعره فيخرج من الحيتان ما يريد. وأخرج أبو نعيم في ترجمة حسان بن عطية أحد ثقات التابعين من «الحلية» بسند حسن صحيح إليه قال: لا ينجو من فتنة الدجال إلا اثنا عشر ألف رجل وسبعة آلاف امرأة، وهذا لا يقل من قبل الرأي فيحصل أن يكون مرفوعاً أرسله، ويحصل أن يكون أخذه عن بعض أهل الكتاب. وذكر المصنف في الباب أحد عشر حديثاً:

الحديث الأول:

قوله: (يعني) هو القطان، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم.

قوله: (قال في المغيرة بن شعبة) عند مسلم من رواية إبراهيم بن حديد عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم «عن المغيرة بن شعبة».

قوله: (ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال ما سألته) في رواية مسلم «أكثر مما سألته».

قوله: (إله قال لي ما يمشرك عنه) في رواية مسلم قال: «وما ينصبك منه» بنون وصاد مهملة ثم موحدة من النصب بمعنى التبع، ومثله عنده من رواية يزيد بن هارون عن إسماعيل وزاد «قال لي أي بني ما ينصبك منه» وعنده من طريق هشيم عن إسماعيل «وما سألته عنه، أي وما سبب سؤالي عنه» وقال أبو نعيم في «المستخرج»: معنى قوله ما ينصبك أي ما الذي يملك منه من الغم حتى يهلك أمره قلت وهو تفسير بالازم وإلا فالنصب التبع وزنه ومعناه ويطلق على المرض لأن فيه تعباً. قال ابن دريد: يقال نصب المرض وأنصب، وهو تغير الحال من تعب أو وجع.

قوله: (قلت لأنهم يقولون) هو متعلق بمحذوف تقديره الخشية منه مثلاً في رواية المستملي إنهم يقولون وهي رواية مسلم والضمير في إنهم للناس أو لأهل الكتاب.

قوله: (جبل مخز) بضم الخاء المعجمة وسكون الواو بعدها زاي والمراد أن معه من الخبز قدر الجبل، وأطلق الخبز وأراد به أصله وهو القمح مثلاً، زاد في رواية هشيم عند مسلم «معه جبال من خبز ولحم نهر من ماء» وفي رواية إبراهيم بن حديد «إن معه الطعام والأنهار» وفي رواية يزيد بن هارون «إن معه الطعام والشراب».

قوله: (ونهر ماء) يسكون الماء ويفتحها.

قوله: (قال بل هو أهون على الله من ذلك) سقط لفظ «بل» من رواية مسلم. وقال عياض: معناه هو أهون أن يجعل ما يخلفه على يديه فضلاً للمؤمنين ومشكلاً للقلوب المؤمنين، بل ليزداد الذين آمنوا إيماناً ويرتاب الذين في قلوبهم مرض فهو مثل قول النبي ﷺ ما كنت أشد بصيرة مني فيك، لا أن قوله: «هو أهون على الله من ذلك» أنه ليس شيء من ذلك معه، بل المراد أهون من أن يجعل شيئاً من ذلك آية على صدقه، ولا سيما وقد جعل في آية ظاهرة في كذبه وكفره يقرأها من قرأ ومن لا يقرأ زائدة على شواهد كذبه من حديثه ونقصه. قلت: الاحمال على هذا التأويل أنه ورد في حديث آخر مرفوع «ومعه جبل من خبز ونهر من ماء» أخرجه أحمد والبيهقي في «اللبث» من طريق جنازة بن أبي أمية عن مجاهد قال: «انطلقنا إلى رجل من الأنصار فقلنا حدثنا بما سمعت من رسول الله ﷺ في الدجال ولا تحدثنا عن غيره» فذكر حديثاً فيه «تطمر الأرض ولا يبيت الشجر، ومعه جنة ونار فسار جنة وجنته نار ومعه جبل خبز» الحديث بطوله ورجاله ثقات، ولأحد من وجه آخر عن جنازة عن رجل من أنصارهم معه جبال الخبز وأنهار الماء ولأحد من حديث جابر «ومعه جبال من خبز

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا سعد بن حفص) يسكون العين، وفي بعض النسخ بكسر هاء وزيادة ياء وهو تحريف.

قوله: (شهران) هو ابن عبد الرحمن نسبة عباس الدوري عن سعد بن حفص شيخ البخاري فيه أخرجه الإسماعيلي، ويعني هو ابن أبي كثير.

قوله: (ويجيء الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة) في حديث أبي سعيد الأكبي بعد باب «ينزل بعض السباغ التي في المدينة» وفي رواية حاد بن سلمة عن إسحاق عن أنس «فيأتي سبعة الجرف فيضرب رواقه فيخرج إليه كل منافق ومناقة» والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء مكان بطريق المدينة من جهة الشام على ميل وقيل على ثلاثة أميال، والمراد بالرواق القسطاط. ولابن ماجه من حديث أبي أمامة «نزل عند الطريق الآخر عند منقطع السبغة».

قوله: (ترجف ثلاث رجفات) في رواية الدوري «فترجف» وهي أوجه؛ وقد تقدم في آخر كتاب الحج من طريق الأوزاعي عن إسحاق أم من هذا وفيه: «ليس من بلد إلا سيطوه الدجال» إلا مكة والمدينة» وتقدم شرحه هناك، والجمع بين قوله: «ترجف ثلاث رجفات» وبين قوله في الحديث الذي يلي هذا «لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال» وفي حديث عجين بن الأدرع عند أحد الحاكم رفته «ويجيء الدجال فيصعد أحداً فيتطلع فينظر إلى المدينة فيقول لأصحابه: ألا ترون إلى هذا القصر الأبيض؟ هذا مسجد أحمد. ثم يأتي المدينة فيجد بكل ثقب من ثقبها ملكاً معصلاً سيفه، فيأتي سبعة الجرف فيضرب رواقه. ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات فلا يبقى منافق ولا منافقة ولا فاسق ولا فاسقة إلا خرج إليه فيتخلص المدينة، فذلك يوم الخلاص» وفي حديث أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الذي تقدمت الإشارة إليه أول الباب «وتطوى له الأرض طي فروة الكوش حتى يأتي المدينة فيقلب على خارجها ويضع داخلها، ثم يأتي إيليا فيحاصر عصابة من المسلمين» وحاصل ما وقع به الجمع أن الرعب المنفي هو الخوف والفرع حتى لا يحصل لأحد فيها بسبب نزوله قريباً شيء منه، أو هو عبارة عن غايته وهو غلبته عليها، والمراد بالرجفة الإرتاف وهو إشاعة مجته وأنه لا طاقة لأحد به، فيسارع حينئذ إليه من كان يتصف بالثاق أو الفسق، فيظهر حينئذ تمام أنها تنفي خيبتها.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله إلخ) ثبت هذا للمستملي وحده هنا وسقط لسانهم، وقد مضى في آخر كتاب الحج سنة وستة وإبراهيم بن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وسعد هو الذي روى عنه محمد بن بشر في السند الثاني:

قوله: (لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال) تقدم ضبط المسيح في باب الدعاء قبل السلام من كتاب الصلاة وهو قيل كتاب الجمعة، وتقدم فيه أيضاً أن من قال بالحاء المعجمة صحف، والقول في سبب تسميته المسيح بما يغني عن إعادته هنا. وسكى شيخنا مجد الدين الشيرازي صاحب القاموس في اللغة أنه اجتمع له من الأقوال في سبب تسمية الدجال للمسيح خمسون قولاً، وبالغ القاضي ابن العربي فقال: ضل قوم فرووه المسيح بالحاء المعجمة، وشدد بعضهم السين ليفرقوا بينه وبين المسيح عيسى ابن مريم يزعمهم، وقد فرق النبي ﷺ بينهما بقوله في الدجال «مسيح الضلالة» فدل على أن عيسى مسيح الهدى، فأراد هؤلاء تعظيم عيسى فحرفوا الحديث.

قوله: (ها يومئذ سبعة أبواب) قال عياض: هذا يؤيد أن المراد بالأتقاب في

حديث أبي هريرة يعني ثاني أحاديث الباب الذي يليه الأبواب وفروعات الطريق.

قوله: (على كل باب ملكان) كذا في رواية إبراهيم بن سعد، وفي رواية محمد بن بشر « لكل باب ملكان » وأخرجه الحاكم من رواية الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن عباس بن مسافع عن أبي بكره قال: « أكثر الناس في شأن مسيلة قتال النبي ﷺ إنه كذاب من ثلاثين كذبا قبل الدجال، إنه ليس بلد إلا يدخله رعب الدجال إلا المدينة، على كل نقب من أنقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح ».

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا وهيب) بالتصغير وأيوب هو السخيتاني.

قوله: (عن ابن عمر أراه عن النبي ﷺ القتال) لره عن النبي ﷺ هو البخاري، وقد سقط قوله: « أراه إلخ » للمستعلمي ولأبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني فصارت صورته موقوفاً، وبذلك جزم الإسمايلي قتال بعد أن أوردته من رواية أحمد بن منصور الرمادي عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري بسنده إلى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: « واه البخاري عن موسى فلم يذكر فيه النبي ﷺ ودواه أبو نعيم » في المستخرج « عن الطبراني عن أحمد بن داود المكي عن موسى وصرح برفعه أيضاً، واقتصر المزي على ما وقع في رواية السرخسي وغيره بلفظ « أراه » والحديث في الأصل مرفوع فقد أخرجه مسلم من رواية حماد بن زيد عن أيوب قال فيه « عن النبي ﷺ » وقد تقدم في أحاديث الأنبياء في ترجمة عيسى ابن مريم من طريق موسى بن عقبة عن نافع قال: « قال عبد الله هو ابن عمر ذكر النبي ﷺ بين ظهراني الناس المسيح الدجال » فذكر هذا الحديث سياقاً هناك أم.

قوله: (أعور العين اليمنى) في رواية غير أبي ذر « أعور عين اليمنى » بنير ألف ولا، ومثله في رواية الطبراني، وقد تقدم في ترجمة عيسى بلفظ « أعور عينه اليمنى » وتقدم توجيهه والبحث في إهرابه.

قوله: (كانها عينة طافية) يأتي الكلام عليه في الحديث السادس، هكذا وقع في هذا الموضع عند الجميع لم يذكر الموصوف بذلك، ومثله في رواية الإسمايلي لكن قال في آخره: « يعني الدجال » ووقع في رواية الطبراني في أوله « الدجال أعور عين اليمنى ».

قوله: (وقال ابن إسحاق) هو محمد صاحب « المغازي ».

قوله: (عن صالح بن إبراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وهو أخو سعد بن إبراهيم.

قوله: (عن أبيه قال قدمت البصرة) أراد بهذا التعليق ثبوت لقاء إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لأبي بكره لأن إبراهيم مدني وقد تستكر روايته عن أبي بكره لأنه نزل البصرة من عهد عمر إلى أن مات.

قوله: (فقال في أبو بكره سمعت النبي ﷺ بهذا) هذا التعليق وصله الطبراني في الأوسط « من رواية محمد بن مسلمة الخراساني عن محمد بن إسحاق بهذا السند وفيه بعد قوله: « فقلت أبا بكره » فقال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: كل قرية يدخلها فرع الدجال إلا للمدينة يأتيها لينخلها، فيجد على بابها ملكاً مصلاً بالسيف فيرده عنها « قال الطبراني: لم يروه عن صالح إلا ابن إسحاق. قلت: وصالح المذكور ثقة مقل أخرجا له في الصحيحين حديثاً واحداً غير هذا، وقوله: « بهذا » يريد أصل الحديث، وإلا فين لفظ صالح بن إبراهيم ولفظ سعد بن إبراهيم مغايرتان تظهر من سياقهما.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو الأوسي، وإبراهيم هو ابن سعد، وصالح هو بن كيسان، وابن شهاب هو الزهري.

قوله: (قام رسول الله ﷺ في الناس فإني على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال) هكذا أوردته هنا، وطوله في كتاب الجهاد من طريق معمر عن الزهري بهذا السند وأوله « أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قبل ابن صياد « القصة بطولها وفيه « خبايت لك خبيات » وفيه: « فقال عمر دعني يا رسول الله أضرب عنه » ثم ذكر بعده قال ابن عمر: « انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب إلى النخل التي فيها ابن صياد » فذكر القصة الأخرى فيها « وهو مضطجع في قطيفة » وفيها « لو تركته بين » ثم ذكر بعده « قال ابن عمر ثم قام النبي ﷺ في الناس » الحديث، فجمع هذه الأحاديث الثلاثة في أواخر « كتاب الجهاد » في « باب كيف يمرض الإسلام على الصبي » وكذا صنع في « كتاب الأدب » أوردته فيه من طريق شبيب بن أبي حزة عن الزهري، واقتصر في أواخر كتاب الجنازة « على الأولين ولم يذكر الثالث أوردته فيه من طريق يونس بن يزيد عن

الزهري وكذا صنع في الشهادات أوردته فيه من طريق شبيب وقد شرحتها هناك، وأوردته مسلم من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بسنده في هذا الباب بشماه مشتملاً على الأحاديث الثلاثة.

قوله: (وما من لي إلا وقد أنذرهم قومه) زاد في رواية معمر « لقد أنذرهم نوح قومه » وفي حديث أبي عبيدة بن الجراح عند أبي داود والترمذي وحسنه « لم يكن نبي بعد نوح إلا وقد أنذر قومه الدجال » وعند أحمد « لقد أنذرهم نوح أمته والنيون من بعده » أخرجه من وجه آخر عن ابن عمر، وقد استشكل أنذر نوح قومه بالدجال مع أن الأحاديث قد ثبتت أنه يخرج بعد أمور ذكرت، وأن عيسى يقتله بعد أن ينزل من السماء فيحكم بالشرعة المحمدية، والجواب أنه كان وقت خروجه أخشى على نوح من بعده فكأنهم أنذروا به ولم يذكر لهم وقت خروجه فحللوا قومهم من قنته، ويؤيد قوله ﷺ في بعض طرقه « إن يخرج وأينا فإنا حجيجه » فإنه محمول على أن ذلك كان قبل أن يتبين له وقت خروجه وعلاماته، فكان يجوز أن يخرج في حياته ﷺ ثم بين له بعد ذلك حاله ووقت خروجه فأنذر به، فبذلك تجتمع الأخبار. وقال ابن العربي إنذار الأنبياء لقومهم بأمر الدجال تحذير من الفتن وطمانينة لما حتى لا يعززعها عن حسن الاعتقاد، وكذلك تقرب النبي ﷺ له زيادة في التحذير، وأشار مع ذلك إلى أنهم إذا كانوا على الإيمان يأتين دفعوا الشبه باليقين.

قوله: (ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه) قيل إن السر في اختصاص النبي ﷺ بالتبني المذكور، مع أنه أوضح الأدلة في تكليف الدجال أن الدجال إنما يخرج في أمته دون غيرها عن تقدم من الأمم، ودل الخبر على أن علم كونه يختص بخروجه بهذه الأمة كان طوي عن غير هذه الأمة كما طوي عن الجميع علم وقت قيام الساعة.

قوله: (إله أعور وإن الله ليس بأعور) إنما اقتصر ذلك مع أن أدلة الحدوث في الدجال ظاهرة لكون العور أثر محسوس يدره العالم والعامي ومن لا يهتدي إلى الأدلة العقلية، فإذا ادعى الربوبية وهو ناقص الخلقة والإله يتعالى عن النقص علم أنه كاذب، وزاد مسلم في رواية يونس والترمذي في رواية معمر « قال الزهري فأخبرني عمرو بن ثابت الأنصاري أنه أخبره بعض أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال يومئذ للناس وهو يخفونهم: تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت » وعند ابن ماجه نحو هذه الزيادة من حديث أبي أمامة، وعند الزيار من حديث عباد بن الصامت، وفيه تنبيه على أن دعواه الربوبية كذب لأن رؤيا الله تعالى مقيدة بالموت والدجال يدعي أنه الله ويراه الناس مع ذلك، وفي هذا الحديث رد على من يزعم أنه يرى الله تعالى في اليقظة تعالى الله عن ذلك ولا يرد على ذلك رؤية النبي ﷺ له ليلة الإسراء لأن ذلك من خصائصه فاعطاه الله تعالى في الدنيا القوة التي ينعم بها على المؤمنين في الآخرة.

الحديث السادس:

قوله: (عن عقيل) بالضم هو ابن خالد.

قوله: (بينما أنا نائم أطوف بالكعبة) زاد في ذكر عيسى من أحاديث الأنبياء عن أحمد بن محمد المكي عن إبراهيم بن سعد بهذا السند إلى ابن عمر قال: « لا والله ما قال النبي ﷺ لعيسى أحر، ولكن قال بينما » الحديث وزاد في رواية شبيب عن ابن شهاب « رأيتني » قبل قوله: « أطوف » وهو بضم المثناة، وتقدم في التعبير من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر « أراني الليلة عند الكعبة » وهو بفتح الحزنة وكل ذلك يقتضي أنها رؤيا منام، والذي نفاه ابن عمر في هذه الرواية جاء عنه إتيائه في رواية مجاهد عنه قال: « رأيت عيسى وموسى وإبراهيم فأما عيسى فأحر جعد عريض الصدر، وأما موسى » فذكر الحديث وتقدم القول في ذلك في ترجمته مستوفى وأن الصواب أن مجاهداً إنما روى هذا عن ابن عباس.

قوله: (إذا رجل آدم) بالمد، في رواية مالك « رأيت رجلاً آدم كاحسناً ما أتت راه من آدم الرجال » بضم الحزنة وسكون الدال.

قوله: (بسط الشجر) بفتح المهملة وكسر الموحدة وسكونها أيضاً.

قوله: (ينطف) بكسر الطاء المهملة (أو يهراق) كذا بالمشك، ولم يشك في رواية شبيب، وزاد في رواية مالك « له لمة » بكسر اللام وتشديد الميم « كاحسناً ما أتت راه من اللهم » وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع « تضرب به لته بين منكيه رجل الشعر يقطر رأسه ماء ».

قوله: (قد رجليها) بتشديد الجيم (يقطر ماء) ووقع في رواية شبيب « بين

لأن المراد بوصفها بالكوكب شدة اتقادها، وهذا بخلاف وصفها بالطمس ووقع في حديث أبي كعب عند أحد الطبراني «إحدى عينيه كأنها زجاجة خضراء» وهو يوافق وصفها بالكوكب، ووقع في حديث سفيان عند أحد الطبراني «أصبر عينه اليسرى بعينه اليمنى ظفرة غليظة» والذي يتحصل من مجموع الأخبار أن الصواب في طائفة أنه بغير همز لأنها قيلت في رواية الباب بأنها اليمنى، وصرح في حديث عبد الله بن مغفل وسمرة وأبي بكرة بأن عين اليسرى مسحوخة والطائفة هي البارزة وهي غير المسحوخة، والمعجب عن يميز رواية الهمز في «طائفة» وعدمه مع تضاد المعنى في حديث واحد فلو كان ذلك في حديثين لسهل الأمر، وأما الظفرة فحاش أن تكون في كلا عينيه لأنه لا يضاد الطمس ولا التورء وتكون التي ذهب ضوؤها هي المطموسة والمعيبة مع بقاء ضوئها هي البارزة، وتشبيهاها بالنخاعة في الحائط المجصص في غاية البلاغة، وأما تشبيهاها بالزجاجة الخضراء وبالكوكب الذي فلا يتأتى ذلك فإن كثيراً ممن يحدث له في عينه التورء يبقى معه الإدراك فيكون الدجال من هذا القبيل والله أعلم. قال ابن العربي: في اختلاف صفات الدجال بما ذكر من النقص بيان أنه لا يدفع النقص عن نفسه كيف كان، وأنه محكوم عليه في نفسه. وقال البيضاوي: الظفرة حمة تثبت عند الماء، وقيل: جلدة تخرج في العين من الجانب الذي يلي الأنف، ولا يمنع أن تكون في العين السالبة بحيث لا تناري الحدقة بأسرها بل تكون على حدتها.

قوله: «قلت من هذا؟ قالوا: ابن مريم» في رواية مالك «فسألت من هذا؟ فقلت: المسيح ابن مريم» وفي رواية حنظلة «قالوا عيسى ابن مريم».

قوله: «لم ذهبت ألقت فإذا رجل جسيم أحر جعد الرأس أعور العين» زاد في رواية مالك «جعد قطط أعور» وزاد شبيب «أعور العين اليمنى» وقد تقدم القول فيه أول الباب، وفي رواية حنظلة «ورأيت وراءه رجلاً أحر جعد الرأس أعور العين اليمنى» ففي هذه الطرق أنه أحر ووقع في حديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني أنه آدم جعد، فيمكن أن تكون أدمته صافية، ولا يتأتى أن يوصف مع ذلك بالحمرة لأن كثيراً من آدم قد تحمر وجهه. ووقع في حديث سمرة عند الطبراني وصحه ابن حبان والحاكم «مسوح العين اليسرى كأنها عين أبي يعسى شيخ من الأنصار» انتهى. وهو كسر للثناة الفوقانية ضبطه ابن ماكولا عن جعفر المستغفري ولا يعرف إلا من هذا الحديث.

قوله: «كان عينه عتية طالية» بياض غير موهومة أي بارزة، ولبعضهم بالهمز أي ذهب ضوؤها، قال القاضي عياض: رويته عن الأكثر بشير همز، وهو الذي صححه الجمهور وجزم به الأخفش ومناه أنها نائكة تنوء حبة العنب من بين أخواتها، قال وضبطه بعض الشيوخ بالهمز وأكثره بعضهم ولا وجه لإنكاره، فقد جاء في آخر أنه مسح العين مطموسة وليست بجوهر ولا نائكة، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها، وهو يصحح رواية الهمز: قلت: الحديث المذكور عند أبي داود يوافق حديث عباد بن الصامت ولقطة «رجل قصير أفصح» بقاء ساكنة ثم مهمل مفتوحة ثم جيم من الفصح وهو يتأيد ما بين الساقين أو الفخذين، وقيل ثلثتي صدور القدمين مع تباعد العينين وقيل: هو الذي في رجله أعرجاج، وفي الحديث المذكور «جعد أعور مطموس العين وليست بنائكة» بنون ومثناة «ولا جحراء» بفتح الجيم وسكون المهملة مملود أي عصف، ويتقدم الحاء أي ليست متصلة. وفي حديث عبد الله بن مغفل «مسوح العين» وفي حديث سمرة مثله وكلاهما عند الطبراني ولكن في حديثهما «أعور العين اليسرى» ومثله لمسلم من حديث حذيفة، وهذا بخلاف قوله في حديث الباب «أعور العين اليمنى» وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر لكن جمع بينهما القاضي عياض فقال: تصح الروايتان معاً بأن تكون المطموسة والمسحوخة هي الموراء الطائفة بالهمز أي التي ذهب ضوؤها وهي العين اليمنى كما في حديث ابن عمر، وتكون الجاحضة التي كأنها كوكب وكأها نخاعة في حائط هي الطائفة بلا همز وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معاً فكل واحدة منهما عوراء أي معيبة، فإن الأمور من كل شيء المعيب، وكلا عيني الدجال معيبة فإحداها معيبة بذهاب ضوئها حتى ذهب إدراكها، والأخرى بتورئها انتهى. قال النووي: هو في نهاية الحسن. وقال القرطبي في «المقهم»: حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء إحداها بما أصابها حتى ذهب إدراكها الأخرى بأصل خلقها معيبة، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عيني قد جاء وصفها في الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من المور فتأمل. وأجاب صاحبه القرطبي في «التذكرة» بأن الذي تأوله القاضي صحيح، فإن المطموسة وهي التي ليست نائكة ولا جحراء هي التي فقدت الإدراك، والأخرى وصفت بأن عليها ظفرة غليظة وهي جلدة تنمى العين وإذا لم تنطق حمت العين، وعلى هذا فالعور فيهما لأن الظفرة مع غلظتها تمنع الإدراك أيضاً، فيكون الدجال أعور أي قريباً منه إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين اليمنى في حديث سفيان وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فآله أعلم.

قوله: «كان عينه عتية طالية» بياض غير موهومة أي بارزة، ولبعضهم بالهمز أي ذهب ضوؤها، قال القاضي عياض: رويته عن الأكثر بشير همز، وهو الذي صححه الجمهور وجزم به الأخفش ومناه أنها نائكة تنوء حبة العنب من بين أخواتها، قال وضبطه بعض الشيوخ بالهمز وأكثره بعضهم ولا وجه لإنكاره، فقد جاء في آخر أنه مسح العين مطموسة وليست بجوهر ولا نائكة، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها، وهو يصحح رواية الهمز: قلت: الحديث المذكور عند أبي داود يوافق حديث عباد بن الصامت ولقطة «رجل قصير أفصح» بقاء ساكنة ثم مهمل مفتوحة ثم جيم من الفصح وهو يتأيد ما بين الساقين أو الفخذين، وقيل ثلثتي صدور القدمين مع تباعد العينين وقيل: هو الذي في رجله أعرجاج، وفي الحديث المذكور «جعد أعور مطموس العين وليست بنائكة» بنون ومثناة «ولا جحراء» بفتح الجيم وسكون المهملة مملود أي عصف، ويتقدم الحاء أي ليست متصلة. وفي حديث عبد الله بن مغفل «مسوح العين» وفي حديث سمرة مثله وكلاهما عند الطبراني ولكن في حديثهما «أعور العين اليسرى» ومثله لمسلم من حديث حذيفة، وهذا بخلاف قوله في حديث الباب «أعور العين اليمنى» وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر لكن جمع بينهما القاضي عياض فقال: تصح الروايتان معاً بأن تكون المطموسة والمسحوخة هي الموراء الطائفة بالهمز أي التي ذهب ضوؤها وهي العين اليمنى كما في حديث ابن عمر، وتكون الجاحضة التي كأنها كوكب وكأها نخاعة في حائط هي الطائفة بلا همز وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معاً فكل واحدة منهما عوراء أي معيبة، فإن الأمور من كل شيء المعيب، وكلا عيني الدجال معيبة فإحداها معيبة بذهاب ضوئها حتى ذهب إدراكها، والأخرى بتورئها انتهى. قال النووي: هو في نهاية الحسن. وقال القرطبي في «المقهم»: حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء إحداها بما أصابها حتى ذهب إدراكها الأخرى بأصل خلقها معيبة، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عيني قد جاء وصفها في الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من المور فتأمل. وأجاب صاحبه القرطبي في «التذكرة» بأن الذي تأوله القاضي صحيح، فإن المطموسة وهي التي ليست نائكة ولا جحراء هي التي فقدت الإدراك، والأخرى وصفت بأن عليها ظفرة غليظة وهي جلدة تنمى العين وإذا لم تنطق حمت العين، وعلى هذا فالعور فيهما لأن الظفرة مع غلظتها تمنع الإدراك أيضاً، فيكون الدجال أعور أي قريباً منه إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين اليمنى في حديث سفيان وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فآله أعلم.

قوله: «كان عينه عتية طالية» بياض غير موهومة أي بارزة، ولبعضهم بالهمز أي ذهب ضوؤها، قال القاضي عياض: رويته عن الأكثر بشير همز، وهو الذي صححه الجمهور وجزم به الأخفش ومناه أنها نائكة تنوء حبة العنب من بين أخواتها، قال وضبطه بعض الشيوخ بالهمز وأكثره بعضهم ولا وجه لإنكاره، فقد جاء في آخر أنه مسح العين مطموسة وليست بجوهر ولا نائكة، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها، وهو يصحح رواية الهمز: قلت: الحديث المذكور عند أبي داود يوافق حديث عباد بن الصامت ولقطة «رجل قصير أفصح» بقاء ساكنة ثم مهمل مفتوحة ثم جيم من الفصح وهو يتأيد ما بين الساقين أو الفخذين، وقيل ثلثتي صدور القدمين مع تباعد العينين وقيل: هو الذي في رجله أعرجاج، وفي الحديث المذكور «جعد أعور مطموس العين وليست بنائكة» بنون ومثناة «ولا جحراء» بفتح الجيم وسكون المهملة مملود أي عصف، ويتقدم الحاء أي ليست متصلة. وفي حديث عبد الله بن مغفل «مسوح العين» وفي حديث سمرة مثله وكلاهما عند الطبراني ولكن في حديثهما «أعور العين اليسرى» ومثله لمسلم من حديث حذيفة، وهذا بخلاف قوله في حديث الباب «أعور العين اليمنى» وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر لكن جمع بينهما القاضي عياض فقال: تصح الروايتان معاً بأن تكون المطموسة والمسحوخة هي الموراء الطائفة بالهمز أي التي ذهب ضوؤها وهي العين اليمنى كما في حديث ابن عمر، وتكون الجاحضة التي كأنها كوكب وكأها نخاعة في حائط هي الطائفة بلا همز وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معاً فكل واحدة منهما عوراء أي معيبة، فإن الأمور من كل شيء المعيب، وكلا عيني الدجال معيبة فإحداها معيبة بذهاب ضوئها حتى ذهب إدراكها، والأخرى بتورئها انتهى. قال النووي: هو في نهاية الحسن. وقال القرطبي في «المقهم»: حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء إحداها بما أصابها حتى ذهب إدراكها الأخرى بأصل خلقها معيبة، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عيني قد جاء وصفها في الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من المور فتأمل. وأجاب صاحبه القرطبي في «التذكرة» بأن الذي تأوله القاضي صحيح، فإن المطموسة وهي التي ليست نائكة ولا جحراء هي التي فقدت الإدراك، والأخرى وصفت بأن عليها ظفرة غليظة وهي جلدة تنمى العين وإذا لم تنطق حمت العين، وعلى هذا فالعور فيهما لأن الظفرة مع غلظتها تمنع الإدراك أيضاً، فيكون الدجال أعور أي قريباً منه إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين اليمنى في حديث سفيان وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فآله أعلم.

الحديث السابع: حديث عائشة «سمعت رسول الله ﷺ يستعدي في صلته من فتنة الدجال» وهو مختصر من حديث تقدم بتمامه في «باب الدعاء قبل السلام» وهو قبيل كتاب الجمعة أورد من طريق شبيب عن الزهري بهذا السند مطولاً ثم قال: «وعن الزهري» فذكر هذا الحديث هنا.

الحديث الثامن: **قوله:** «أخبرني أبي» هو عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ابن أبي رواد بفتح الراء وتشديد الواو.

قوله: «عن عبد الملك» هو ابن عمر، ونسب عند مسلم في رواية محمد بن جعفر عن شعبة قال: «عن عبد الملك بن عمر».

قوله: «رعي» بكسر الواو وسكون الموحدة وكسر العين المهملة اسم بلفظ النسب، وهو ابن حراش بمهمله وآخره معجمة، وحذيفة هو ابن اليان.

قوله: «عن النبي ﷺ قال في الدجال إن معه» كذا ذكره شعبة مختصراً، وتقدم في أول ذكر بني إسرائيل من طريق أبي حنيفة عن عبد الملك عن رعي قال: «قال عتبة بن عمرو لحذيفة ألا تحدثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ فقال: سمعته يقول إن مع الدجال إذا خرج» وكذا لمسلم من طريق شبيب بن صفوان عن عبد الملك.

قوله: «إن معه ماء و ناراً» عند مسلم من طريق نعيم بن أبي نعيم بن أبي هند عن رعي «اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة لانا بما مع الدجال أعلم منه» وفي رواية أبي مالك الأشجعي عن رعي عن حذيفة قال: «قال رسول الله ﷺ لانا أعلم بما مع الدجال مع منه نهران يجريان أحدهما رأي العين ماء أبيض والآخر رأي العين نار

رجلين» وفي رواية مالك «مكتكاً على عواتق رجلين يطوف بالبيت» وفي حديث ابن عباس «ورأيت عيسى ابن مريم مبروح الخلق إلى الحمرة واليباض مسيط الرأس» زاد في حديث أبي هريرة بنحوه «كأنما خرج من دهاش» يعني الحماض، وفي رواية حنظلة عن سالم عن ابن عمر «يسكب رأسه أو يقطر» وفي حديث جابر عند مسلم «فإذا أقرب من رأيت به شياً عروءة بن مسعود».

قوله: «قلت من هذا؟ قالوا: ابن مريم» في رواية مالك «فسألت من هذا؟ فقلت: المسيح ابن مريم» وفي رواية حنظلة «قالوا عيسى ابن مريم».

قوله: «لم ذهبت ألقت فإذا رجل جسيم أحر جعد الرأس أعور العين» زاد في رواية مالك «جعد قطط أعور» وزاد شبيب «أعور العين اليمنى» وقد تقدم القول فيه أول الباب، وفي رواية حنظلة «ورأيت وراءه رجلاً أحر جعد الرأس أعور العين اليمنى» ففي هذه الطرق أنه أحر ووقع في حديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني أنه آدم جعد، فيمكن أن تكون أدمته صافية، ولا يتأتى أن يوصف مع ذلك بالحمرة لأن كثيراً من آدم قد تحمر وجهه. ووقع في حديث سمرة عند الطبراني وصحه ابن حبان والحاكم «مسوح العين اليسرى كأنها عين أبي يعسى شيخ من الأنصار» انتهى. وهو كسر للثناة الفوقانية ضبطه ابن ماكولا عن جعفر المستغفري ولا يعرف إلا من هذا الحديث.

قوله: «كان عينه عتية طالية» بياض غير موهومة أي بارزة، ولبعضهم بالهمز أي ذهب ضوؤها، قال القاضي عياض: رويته عن الأكثر بشير همز، وهو الذي صححه الجمهور وجزم به الأخفش ومناه أنها نائكة تنوء حبة العنب من بين أخواتها، قال وضبطه بعض الشيوخ بالهمز وأكثره بعضهم ولا وجه لإنكاره، فقد جاء في آخر أنه مسح العين مطموسة وليست بجوهر ولا نائكة، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها، وهو يصحح رواية الهمز: قلت: الحديث المذكور عند أبي داود يوافق حديث عباد بن الصامت ولقطة «رجل قصير أفصح» بقاء ساكنة ثم مهمل مفتوحة ثم جيم من الفصح وهو يتأيد ما بين الساقين أو الفخذين، وقيل ثلثتي صدور القدمين مع تباعد العينين وقيل: هو الذي في رجله أعرجاج، وفي الحديث المذكور «جعد أعور مطموس العين وليست بنائكة» بنون ومثناة «ولا جحراء» بفتح الجيم وسكون المهملة مملود أي عصف، ويتقدم الحاء أي ليست متصلة. وفي حديث عبد الله بن مغفل «مسوح العين» وفي حديث سمرة مثله وكلاهما عند الطبراني ولكن في حديثهما «أعور العين اليسرى» ومثله لمسلم من حديث حذيفة، وهذا بخلاف قوله في حديث الباب «أعور العين اليمنى» وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر لكن جمع بينهما القاضي عياض فقال: تصح الروايتان معاً بأن تكون المطموسة والمسحوخة هي الموراء الطائفة بالهمز أي التي ذهب ضوؤها وهي العين اليمنى كما في حديث ابن عمر، وتكون الجاحضة التي كأنها كوكب وكأها نخاعة في حائط هي الطائفة بلا همز وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معاً فكل واحدة منهما عوراء أي معيبة، فإن الأمور من كل شيء المعيب، وكلا عيني الدجال معيبة فإحداها معيبة بذهاب ضوئها حتى ذهب إدراكها، والأخرى بتورئها انتهى. قال النووي: هو في نهاية الحسن. وقال القرطبي في «المقهم»: حاصل كلام القاضي أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء إحداها بما أصابها حتى ذهب إدراكها الأخرى بأصل خلقها معيبة، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عيني قد جاء وصفها في الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من المور فتأمل. وأجاب صاحبه القرطبي في «التذكرة» بأن الذي تأوله القاضي صحيح، فإن المطموسة وهي التي ليست نائكة ولا جحراء هي التي فقدت الإدراك، والأخرى وصفت بأن عليها ظفرة غليظة وهي جلدة تنمى العين وإذا لم تنطق حمت العين، وعلى هذا فالعور فيهما لأن الظفرة مع غلظتها تمنع الإدراك أيضاً، فيكون الدجال أعور أي قريباً منه إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين اليمنى في حديث سفيان وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فآله أعلم.

تأجج « وفي رواية شبيب بن صفوان « فأما الذي يراه الناس ماء فإثر تحرق، وأما الذي يراه النار ناراً فماء بارد » الحديث، وفي حديث سفيان عن أحد الطبراني « معه وأحياناً أحدهما جنة والأخر نار، فإثر جنة وجته نار » وفي حديث أبي لماسة عند ابن ماجه « وإن من قسمة أن معه جنة وناراً ناره جنة وجته نار، فمن ابتلي بناره فليستفث بالله وليقرأ فواتح الكهف فثكون عليه يراد وسلاماً.

قوله: (فأما ماء بارد وماء نار) زاد محمد بن جعفر في روايته « فلا تهلوكوا » وفي رواية أبي مالك « فإن أدركه أحد فليت التهر الذي يراه ناراً وليمسح شمس ليطاير رأسه فيشرب » وفي رواية شبيب بن صفوان « فمن أدرك ذلك منكم فليقع في الذي يراه ناراً فإنه ماء عذب طيب » وكذا في رواية أبي عرابة وفي حديث أبي سلمة عن أبي هريرة « وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار، فإني يقول إنها الجنة هي النار » أخرجه أحمد، وهذا كله يرجع إلى اختلاف الرأي بالنسبة إلى الراي فإما أن يكون الدجال ساحراً فيخيل الشيء بصورة عكسه، وإما أن يجعل الله باطن الجنة التي يسخرها الدجال ناراً وباطن النار جنة، وهذا الأرجح. وإما أن يكون ذلك كتابة من النعمة والرحمة بالجنة وعن الجنة والنعمة بالنار، فمن أطاعه فاقسم عليه بجنته يقول أمره إلى دخول نار الأخرة وبالعكس، ويحتمل أن يكون ذلك من جلة الجنة والفتنة فيرى الناظر إلى ذلك من دهشة النار فيظنها جنة وبالعكس.

الحديث الطابع:

قوله: (عن قتادة عن أنس) يأتي في التوحيد عن حصص بن عمر عن شعبة أنبأ قتادة سمعت أنساً.

قوله: (ما بعث لي إلا أنذر أمته الأعور الكلاب) في رواية حصص « ما بعث الله من نبي » وقد تقدم بيانه في الحديث الخامس.

قوله: (ألا إنه أعور) بتخفيف اللام وهي حرف تنبيه.

قوله: (وإن ريكم ليس بأعور) تقدم بيان الحكمة فيه في الحديث الخامس بما فيه مقنع.

قوله: (وإن بين عيني مكتوب كافي) كذا لاكثر وللمجموع « مكتوباً » ولا إشكال فيه لأنه إما اسم إن وإما حال، وتوجيه الأول أنه حلف اسم إن والجملة بعده مبتدأ وخبر في موضع خبر إن والاسم المحذوف إما ضمير الشأن أو يعود على الدجال، ويجوز أن يكون كافر مبتدأ والخبر بين عيني، وعند مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة « مكتوب بين عيني ك ف ر » ومن طريق حشاش عن قتادة حدثني أنس بلطف « الدجال مكتوب بين عيني ك ف ر » أي كافر، ومن طريق شبيب بن الحبيب عن أنس « مكتوب بين عيني كافر ثم تهجاها (ك ف ر) يقرؤه كل مسلم » وفي رواية عمر بن ثابت عن بعض الصحابة « يقرؤه كل من كره عمله » أخرجه الترمذي، وهذا النص من الذي قبله. وفي حديث أبي بكر عن أحد « يقرؤه الأسمي والكتاب » ولخو به في حديث معاذ عند البزار. وفي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه « يقرؤه كل مؤمن كتاب وغير كتاب » ولأحد عن جابر « مكتوب بين عيني كافر » مهجأة ومظلة. عند الطبراني من حديث أسماء بنت حبيب، قال ابن العربي: في قوله ك ف ر إشارة إلى أن فعل وفاعل من الكفر إما يكتب بغير ألف وكذا هو في رسم المصحف وإن كان أصل الخط ابتداء في فاعل ألفاً فذلك لزيادة البيان، وقوله: « يقرؤه كل مؤمن كتاب وغير كتاب » إخبار بالحققة، وذلك أن الإدراك في البصر يخالف الله للبدن كيف شاء ومتى شاء، فهذا يراه المؤمن بغير بصر وإن كان لا يعرف الكتابة، ولا يراه الكافر ولو كان يعرف الكتابة كما يرى المؤمن الأكلة بعين بصرته ولا يراها الكافر فيخلق الله للمؤمن الإدراك دون تعلم لأن ذلك الزمان تتحرك فيه الماديات في ذلك، ويحتمل قوله يقرؤه من كره عمله أن يراد به المؤمنون عموماً ويحتمل أن يخص بعضهم من قري لهم، وقال النووي: الصحيح الذي عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة جعلها الله علامة قاطعة بكذب الدجال فيظهر الله المؤمن عليها ويخفيها على من أراد شقاوته. وحكى عباس خلافاً وأن بعضهم قال: هي جاز من سمة المحدث عليه، وهو مذهب ضعيف، ولا يلزم من قوله: « يقرؤه كل مؤمن كتاب وغير كتاب » أن لا تكون الكتابة حقيقة بل بقدر الله على غير الكتاب علم الإدراك فيقرأ ذلك وإن لم يكن سبق له معرفة الكتابة، وكان السر اللطيف في أن الكتاب وغير الكتاب يقرأ ذلك لخساسة أن كونه أمور يدركه كل من رآه فله أعلم.

الحديث العاشر والحادى عشر:

قوله: (طه أبو هريرة وأبى عباس) أي يدخل في الباب حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس، فيحتمل أن يراد أصل الباب فيتناول كلامه كل شيء ورد ما يتعلق

بالدجال من حديث المذكورين، ويحتمل أن يراد خصوص الحديث الذي قبله وهو أن كل نبي أنذر قومه الدجال وهو أقربيه فمما ورد عن أبي هريرة في ذلك ما تقدم في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة « قال النبي ﷺ ألا أحذركم حديثاً من الدجال ما حدث به نبي قومه؟ إنه أعور وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار، فإني يقول إنها الجنة هي النار، وإن أنذرکم كما أنذر به نوح قومه » وأخرج البزار بسند جيد عن أبي هريرة « سمعت أبا القاسم الصفاق المصلوب يقول: يخرج مسيح الضلالة فيلحق ما شاء الله أن يبلغ من الأرض في لومعين يوماً، فيلقى للمؤمنين منه شدة شديدة » الحديث، ومما ورد في ذلك من حديث ابن عباس ما تقدم أيضاً في الملائكة من طريق أبي العالية عن ابن عباس في ذكر صفة موسى عليه السلام وفيه: « وذكر أنه رأى الدجال » ووقع عند أحد الطبراني من طريق أخرى عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال في الدجال: « أعور هجان - بكسر أوله وتخفيف الجيم أي أبيض لزهر - كان رأسه أصلة أشبه الناس بعبد العزى بن قطن، فإما ملك الملك فإن ريكم ليس بأعور » وفي لفظ للطبراني « عظيم فيلماي - بفتح الفاء وسكون التحتانية وفتح اللام وبعد الألف نون - أي عظيم الجنة كان رأسه أخصاص شجرة - يراد أن شعر رأسه كبير متفرق قائم - أشبه الناس بعبد العزى بن قطن رجل من خزاعة » وفي حديث التماس بن سمعان عند مسلم والترمذي وابن ماجه « شاب قطط حينه قائمة » وابن ماجه « كاني أشبهه بعبد العزى بن قطن » وعند البزار من حديث الثعلباني بن حاصم « أجلي الجبهة عرض النحر مسح العين اليسرى كأنه عبد العزى بن قطن » وقد تقدم في ترجمة يحيى سياق نسب عبد العزى بن قطن، ووقع في حديث أبي هريرة عند أحد نحوه لكن قال: « كأنه قطن بن عبد العزى » وزاد « فقال يا رسول الله هل يضربني شيء؟ قال: لا أنت مؤمن وهو كافر » وهذه الزيادة ضعيفة فإن في سنده السموذي وقد اختلط والمفروض أنه عبد العزى بن قطن وأنه ملك في الجاهلية كما قال الزهري، والذي قال: « هل يضربني شيء » هو أكرم بن أبي الجون، وإنا قلناه في حق عمرو بن لحي كما أخرجه أحمد والمحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه « عرضت علي النار فرأيت فيها عمرو بن لحي » الحديث وفيه: « وأشبهه من رأيت به أكرم بن أبي الجون. قال أكرم: يا رسول الله أ يضربني شيء؟ قال: لا إنك مسلم وهو كافر » فأما الدجال فشيبهه بعبد العزى بن قطن وشبهه بينة للمسوحة بين أبي يحيى الأنصاري كما تقدم والله أعلم، وفي حديث حليفة عند مسلم « جفال الشمر » وهو بضم الجيم وتخفيف الفاء أي كثير.

٢٧- باب لا يدخل الدجال المدينة

٧١٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُفَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَةَ خَلِيفَةً خَلِيفَةً عَنِ الدُّجَالِ، فَكَانَ يَمَانُ يَحْدِثُ بِهِ أَنَّهُ قَالَ: «يَأْتِي الدُّجَالُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ لِقَابَ الْمَدِينَةِ، فَيَنْزِلُ بَعْضُ السَّخَاخِ أَلَيْهِ لَيْلِي الْمَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ، وَهُوَ خَيْرُ النَّاسِ، أَوْ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ، يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدُّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلِيفَةً، فَيَقُولُ الدُّجَالُ: أَتَأْتِمُّنِي إِنْ قُلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْبَبْتُمْ، هَلْ تَكُونُونَ لِي الْأَمْرُ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَيَقْطَعُ، ثُمَّ يَخْبِرُهُ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا تَحَسُّتَ لِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً بِنَبِيِّيَوْمٍ، فَيَرِيدُ الدُّجَالُ أَنْ يَقْطَعَهُ فَلَا يَسْتَطِيعُ عَلَيْهِ ». [رواجع: ١٨٨٢. أخرجه مسلم: ٢٩٣٨].

٧١٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَعْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّعِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « عَلَى أَقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاغُوتُ، وَلَا الدُّجَالُ ». [رواجع: ١٨٨٠. أخرجه مسلم: ١٣٧٩].

٧١٣٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قُوسٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « الْمَدِينَةُ بِأَنْبِيَاءِ الدُّجَالِ، فَجِدِ الْمَلَائِكَةَ يَخْرُسُونَهَا، فَلَا يَقْرَأُهَا الدُّجَالُ، قَالَ: وَلَا الطَّاغُوتُ إِنْ شَاءَ

اللهم. [راجع: ١٨٨٩. أخرجه مسلم: ٢٩٤٣].

قوله: (باب لا يدخل الدجال المدينة) أي المدينة النبوية، ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الأول: قوله: «حدثنا النبي ﷺ يوماً حديثاً طويلاً من الدجال» وكذا ورد من هذا الوجه مبهمًا وقد ورد من غير هذا الوجه عن أبي سعيد ما لمعه يؤخذ منه ما لم يذكر كما في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد أنه يهودي وأنه لا يولد له وأنه لا يدخل المدينة ولا مكة أخرجه مسلم، وفي رواية عطية عن ابن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال كما تقدم وفيه «ومعه مثل الجنة والنار، وبين يديه رجلان يندران أهل القرى، كلما خرجا من قرية دخل أوائله» أخرجه أبو يعلى والزيار وهو عند أحمد بن منيع مطول وسنده ضعيف، وفي رواية أبي الرواك عن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال أيضاً وفيه «معه من كل لسان، ومعه صورة لجنة خضراء يجري فيها الماء وصورة النار سوداء تدخن».

قوله: (بابي الدجال) أي إلى ظاهر المدينة.

قوله: (فيقول بعض السباخ) بكسر الملهة وتخفيف الموحدة جمع صيغة يفتحنين وهي الأرض الرملية التي لا تثبت للموتى، وهذه الصفة خارج المدينة من غير جهة الحرة. **قوله: (ألي تلي المدينة)** أي من قبل الشام.

قوله: (فيخرج إليه يوحنا رجل هو خير الناس أو من خيار الناس) في رواية صالح عن ابن شهاب عند مسلم «أو من خير الناس» وفي رواية أبي الرواك عن أبي سعيد عند مسلم «فيتوجه إليه رجل من المؤمنين، فيلقاه مسالماً فيقولون أو ما تؤمن برينا؟ فيقول ما برينا خفاء، فينطلقون به إلى الدجال بعد أن يرموا قتله، فإذا رآه قال: يا أيها الناس هذا الدجال الذي ذكره رسول الله ﷺ، وفي رواية عطية «فيدخل القرى كلها غير مكة والمدينة حرمتا عليه، والمؤمنون متفرقون في الأرض، فيجمعهم الله فيقول رجل منهم: والله لا نطلقن فلاظنن هذا الذي أئثرناه رسول الله ﷺ، فيمنعه أصحابه خشية أن يقتل به، فيأتي حتى إذا أتى أذى مسلحة من مسالمة أخذوه فسالوه ما شأنه فيقول: أريد الدجال الكذاب» فيكتبون إليه بذلك فيقول أرسلوا به إلي، فلما رآه عرفه.

قوله: (فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه) في رواية عطية «أنت الدجال الكذاب الذي أئثرناه رسول الله ﷺ» زاد «فيقول له الدجال لتطعيي فيما أمرك به أو لأشقتك شفتين، فينادي: يا أيها الناس هذا المسيح الكذاب».

قوله: (فيقول الدجال أرايتم إن قلت هذا ثم أحيتهم هل تشكون في الأمر؟ فيقولون: لا) في رواية عطية «ثم يقول الدجال لأوليائه» وهذا يوضح أن الذي يسميه بذلك أتباعه، ويرد قول من قال: إن المؤمنين يقولون له ذلك تنبيه، أو مرادهم لا نشك أي في كفرك وطلان قولك.

قوله: (فيقتله ثم يحييه) في رواية أبي الرواك «فيأمر به الدجال فيشبع فيشبع ظهره ويطنه ضرباً» فيقول: أما تؤمن بي؟ فيقول: أنت المسيح الكذاب، فيؤمر به فيؤشر باليمين من مفرقه حتى يفرق بين رجليه ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول: قم، فيستوي قائماً «وفي حديث الترمذي سمعان عند مسلم «فيدهو رجلاً مثلثاً شيباً فيضربه بالسيف فيقطع جرتين، ثم يدهو فيقبل ويتهلل وجهه بضحك» وفي رواية عطية «فيأمر به فيهد برجليه ثم يأمر بحليلة فتوضع على عجب ذنبه ثم يشقه شفتين، ثم قال الدجال لأوليائه: أرايتم إن أحيت لكم هذا، ألتئم تعلمون أمي وكيف؟ فيقولون: نعم فيأخذ عصا فضرب أحد شقيه فاستوي قائماً فلما رأى ذلك أوليائه صدقوه وأحبوه وأيقنوا بذلك أنه ربه» وعطية ضعيف. قال ابن العربي: هذا اختلاف عظيم يعني في قتله بالسيف وبالشارب، قال جميع بأنهما رجلان يقتل كلا منهما قتلة غير قتلة الآخر، كما قال، والأصل عدم التصدد ورواية الميثاق تفسر رواية الضرب بالسيف، فلعل السيف كان فيه فلل فصار كاليمين وأراد للميمنة في تمزيقه بالقتلة المذكورة، ويكون قوله: «فضربه بالسيف» مفسراً لقوله أنه نشره وقوله: «فيقطع جرتين» إشارة إلى آخر أمره لما ينتهي نشره. قال ابن العربي: وقد وقع في قصة الذي قتله الحضر أنه وضع يده في رأسه فاقطعه، وفي أخرى فاضجمه بالسكين فذبحه، فلم يكن بد من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى لكون القصة واحدة. قلت: وقد تقدم في تفسير الكهف بيان التوفيق بين الروايتين أيضاً بحمد الله تعالى. قال الخطابي: فإن قيل: كيف يجوز أن يجري الله الآية على يد الكافر؟ فإن إحياء الموتى آية عظيمة من آيات الأنبياء فكيف يتلها الدجال وهو كذاب مفتر يهدي الروبية؟ فالجواب أنه على سبيل الفتنة للعباد إذ كان عندهم ما يدل على أنه مبطل غير محق في دعواه وهو أنه أمور مكتوب على جبهته كافر

يقروه كل مسلم، فدعاه داحضة مع وسم الكفر ونقص الذات والقدر، إذ لو كان لها لأزال ذلك عن وجهه، وآيات الأنبياء سالمة من المعارضة فلا يشبهان وقال الطبري: لا يجوز أن تعطى أعلام الرسل لأهل الكذب والإفك في الحاقة التي لا سبيل لمن عاين ما أتى به فيها إلا الفصل بين الحق منهم والمبطل، فلما إذا كان لعين ذلك السبيل إلى علم الصادق من الكاذب فمن ظهر ذلك على يده فلا ينكر إعطاء الله ذلك للكاذب، فهذا بيان الذي أعطيه الدجال من ذلك فتنة لمن شاهده وحنة لمن عاينه انتهى. وفي الدجال مع ذلك دلالة بينة لمن عقل على كذبه؛ لأنه ذو أجزاء مؤلفة، وتأثير الصنعة فيه ظاهر مع ظهور الآفة به من حور عينه، فإذا دعا الناس إلى أنه ربهم فأسوأ حال من يراه من ذوي العقول أن يعلم أنه لم يكن ليسوي خلق غيره ويعلمه ويحسه ولا يدفع النقص عن نفسه، فقل ما يجب أن يقول: يا من يزعم أنه خالق السماء والأرض صور نفسك وعلمها وأزال عنها العامة، فإن زعمت أن الرب لا يحدث في نفسه شيئاً فإزأ ما هو مكتوب بين عينيك. وقال المهلب: ليس في اقتدار الدجال على إحياء المقتول المذكور ما يخالف ما تقدم من قوله ﷺ «هو أمون على الله من ذلك» أي من أن يمكن من المعجزات فكيفاً صحيحاً، فإن اقتداره على قتل الرجل ثم إحياءه لم يستمر له ولا في غيره ولا استغفر به المقتول إلا ساعة تاله بالقتل مع حصول ثواب ذلك له، وقد لا يكون رجس للقتل إلا لقدرته الله تعالى على دفع ذلك عنه. وقال ابن العربي: الذي يظهر على يد الدجال من الآيات من إزال الطر والنقص على من يصدقه والمجد على من يكذبه وإتباع كنوز الأرض له وما معه من جنة ونار ومياه تجري كل ذلك حنة من الله واختيار ليهلك المراتب وينجو المتيقن، وذلك كله أمر خوف، ولهذا قال ﷺ: «لا فتنة أعظم من فتنة الدجال» وكان يستعيد منها في صلاته تشرعاً لأتمه، وأما قوله في الحديث الآخر عند مسلم «غير الدجال أخوف في عليكم» فإما قال ذلك للصحابة لأن الذي خافه عليهم أقرب إليهم من الدجال فالقريب المتيقن وقوعه لمن يخاف عليه يشتد الخوف منه على البعيد المظنون وقوعه به ولو كان أشد.

قوله: (فيقول والله ما كنت فيك أشد بصيرة من أناسي) في رواية أبي الرواك «ما أزدمت فيك إلا بصيرة» ثم يقول «يا أيها الناس إنني لا يفضل بعدي بأحد من الناس» وفي رواية عطية «فيقول له الدجال أما تؤمن بي؟ فيقول: أنا الآن أشد بصيرة فيك مني» ثم نادى في الناس: يا أيها الناس هذا المسيح الكذاب، من أطاعه فهو في النار، ومن عصاه فهو في الجنة «ونقل ابن التين عن الدلاوي أن الرجل إذا قال ذلك للدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء، كما قلنا، والمعروف أن ذلك إنما يحصل للدجال إذا رأى عيسى ابن مريم.

قوله: (فيؤيد الدجال أن يقطعه فلا يسقط عليه) في رواية أبي الرواك «فيأخذ الدجال ليلجه فيجعل ما بين رقبته إلى قروته نحاس فلا يستطيع إليه سبيلاً» وفي رواية عطية «فقال له الدجال: لتطعيي أو لأذعنك، فقال: والله لا أطيعك أبداً، فأمر به فأضجع فلا يقدر عليه ولا يسقط عليه مرة واحدة» زاد في رواية عطية «فأخذ يديه ورجليه فالتقي في النار وهي غبراء ذات دخان» وفي رواية أبي الرواك «فأخذ يديه ورجليه فلقبف به فيحسب الناس أنه قد ذه إلى النار وإنما القي في الجنة» زاد في رواية عطية «قال رسول الله ﷺ: ذلك الرجل أقرب أمي مني وأرفعهم درجة» وفي رواية أبي الرواك «هذا أعظم شهادة عند رب العالمين» ووقع عند أبي يعلى وعبد بن حميد من رواية حجاج بن أرفط أن عطية أنه «بنيح ثلاث مرات ثم يعود ليلجه الرابعة فيضرب الله على حلقه بضربة نحاس فلا يستطيع ذبحه» والأول هو الصواب، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو رفعه في ذكر الدجال «يذهب الرجل لا يسقطه إلا عليه» فذكر نحو رواية أبي الرواك وفي آخره «فيؤري إليه سيفه فلا يستطيعه فيقول: أخبروه عني» وقد وقع في حديث عبد الله بن معتز «ثم يدهو برجل فيما يرون فيؤمر به فيقتل ثم يقطع أعضائه كل عضو على حدة فيفرق بينها حتى يراه الناس ثم يجمعهم ثم يضرب بعصاه فإذا هو قائم فيقول: أنا الله الذي أميت وأحيي، قال وذلك كله سحر سحر أعين الناس ليس يعمل من ذلك شيئاً» وهو سند ضعيف جداً. وفي رواية أبي يعلى من الزيادة «قال أبو سعيد كنا نرى ذلك الرجل عمر بن الخطاب لما تعلم من قوته وجلده» ووقع في صحيح مسلم عقب رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة «قال أبو إسحاق: يقال إن هذا الرجل هو الحضر» كذا أطلق فظن القرطبي أن أبا إسحاق المذكور هو السبيعي أحد الثقات من التابعين ولا يصح في ظنه فإن السند المذكور لم يجر لأبي إسحاق فيه ذكر، وإنما أبو إسحاق الذي قال ذلك هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد راوي صحيح مسلم عنه كما جزم به عياض والنوري وغيرهما وقد ذكر ذلك القرطبي في تذكرته أيضاً قبل، فكان قوله في الموضع الثاني السبيعي سبق قلم، ولعل مستنده في ذلك ما قاله معمر

الثاني. ووقع في حديث أبي أمامة المذكور « وإن من فتنة أن يقول للأعرابي: أرايت إن بعثت لك أبك وأهلك أشهد أنني ربك؟ فيقول نعم، فيشعل له شيطانان في صورة أبيه وأمه يقولان له: يا بني اتبعه فإنه ربك. وإن من فتنة أن ير باهلي فيكذبني فلا تقيس لهم سائمة إلا هلكت، وير باهلي فيصدقونه فيأمر السماء أن تمطر والأرض أن تبثب تمطر وتبثب حتى تروح مواشيهم من يومهم ذلك أسمن ما كان وأعظم وأسد خواصر وأدرة ضروعاً»

٢٨- باب يأجوج ومأجوج

الحديث الثاني:

٧١٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُعْصِدِ بْنِ أَبِي عَاقِبٍ، عَنْ ابْنِ جَهْمٍ، عَنْ هُرَيْرَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا قَوْمًا يَقُولُونَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَتَلَّى الْفَرْبِ مِنْ هَرَفٍ قَدِ الْقَرَبِ، فَبُحَ الْيَوْمِ مِنْ رَذَمٍ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ يَمْلُ عَلَيْهِ». وَحَلَّقَ بِاصْتِحَابِهِ الْإِنْهَامَ وَالْيَسِيَّ تِلْهًا: قَالَتْ: زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَقْدِرُكَ وَلَيْسَ الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَوَّرَ الْغَيْثُ». [رواه: ٣٣٤٦، أخرجه مسلم: ٢٨٨٠].

٧١٣٦- حَدَّثَنَا قُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «يُفْطِحُ الرِّدْمَ رَذَمُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَمْلُ عَلَيْهِ».

وَقَدْ وَهَّبَ يَسِينٌ. [رواه: ٣٣٤٧، أخرجه مسلم: ٢٨٨١].

قوله: (باب يأجوج ومأجوج) تقدم شيء من خبرهم في ترجمة ذي القرنين من أحداث النبأ وأنهم من بني آدم ثم بني يافث بن نوح. وبه جزم وهب وغيره، وقيل: إنهم من الترك قاله الضحاك، وقيل: يأجوج من الترك ومأجوج من الديلم وعن كعب: هم من ولد آدم من غير حواء وذلك أن آدم نام فاحلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق منها يأجوج ومأجوج، ورد بأن النبي لا يجتمع، وأجيب عنه بأن النبي أن يرى في المنام أنه يجامع فيحلم أن يكون دقق لله، فقط وهو جبار كما يجوز أن يسره، والأول للمتشبه، والأول لأن كثرة حين الطرفان؟ ويأجوج ومأجوج بغير همز لأكثر القراء، وقرأ عاصم بالهمزة الساكنة فيها وهي لغة بني أسد، وقرأ المجاج وولده رؤية الأجرع بيمزة بدل الياء وهما اسمان أصحيان عند الأكثر منها من الصرف للعلمية والعجمة، وقيل: بل هريان، واختلف في اشتقاقهما قيل من أجيج النار وهو التهابها، وقيل: من الأجة بالتشديد وهي الاعتلاط أو شدة الحر وقيل: من الأج وهو سرعة العدو، وقيل: من الأجاج وهو لاء الشديد للورقة، ووزنهما يفرض ومفعول وهو ظاهر قراءة عاصم وكذا الباقي إن كانت الألف مسهلة من الهزء، قيل فاعول من بيع معج، وقيل: مأجوج من ماج إذا اضطرب، ووزنه أيضاً مفعول قاله أبو حاتم، قال والأصل موجوج، وجب ما ذكر من الاشتقاق مناسب لحلمه، يؤد الاشتقاق وقول من جملة من ماج إذا اضطرب قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] وذلك حين يخرجون من السد وجاء في منصفهم ما أخرجه ابن حنبل وابن أبي حاتم والطبراني في «الأوسط»، وابن مردويه من حديث حذيفة رفته قال: «يأجوج أمه ومأجوج أمه كل أمة أرومعة ألف لا يموت الرجل منهم حتى ينظر إلى ألف ذكوة من صلبه كلهم قد حل السلاح» وهو من رواية يحيى بن سعيد الطمار عن محمد بن إسحاق عن الأعمش، والطمار ضعيف جداً، ومحمد بن إسحاق قال ابن حنبل ليس هو صاحب المغازي بل هو المكاشي، قلت والحديث مروي، وقال ابن أبي حاتم منكر، قلت: لكن لبعض شاعده صحيح أخرجه ابن حبان من حديث ابن مسعود رفته «إن يأجوج ومأجوج أشد ما يترك أحدهم لصليبه ألفاً من الليرة» وللنسائي من رواية عمرو بن أوس من أبيه رفته «إن يأجوج ومأجوج يجامعون ما شالوا ولا يموت رجل منهم إلا ترك من ذرية ألفاً فصاعداً» وأخرج الحاكم وابن مردويه من طريق عبد الله بن عمرو «إن يأجوج ومأجوج من ذرية آدم، ووراهم ثلاث أمم، ولن يموت منهم رجل إلا ترك من ذرية ألفاً فصاعداً» وأخرج عبد بن حيد بسند صحيح عن عبد الله بن سلام مثله، وأخرج

في جامعه بعد ذكر هذا الحديث «قال معمر بن أبي الذي يقتل الدجال الخضر» وكذا أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرزاق عن معمر قال: «كانوا يرون أنه الخضر» وقال ابن العربي سمعت من يقول: إن الذي يقتله الدجال هو الخضر، وهذه دعوى لا يرهان لها. قلت: وقد نكسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عبيدة بن الجراح رفته في ذكر الدجال «لملأه أن يدركه بعض من رأيي أو سمع كلامي» الحديث. ويعكر عليه قوله في رواية لمسلم تقدم تنبيه عليها «شاب شملئ شاباً» ويمكن أن يجحد بأن من جملة خصائص الخضر أن لا يزال شاباً، ويحتاج إلى دليل.

حديث نصم عن أبي هريرة «على أنقلب المدينة ملائكة» تقدم شرحه في فضائل المدينة أواخر «كتاب الحج» وتقدم هناك من حديث أنس «ليس من بلد إلا سيطره الدجال إلا مكة والمدينة» وكذا وقع في حديث جابر «يسبح في الأرض أربعين يوماً يرد كل بلدة غير هاتين البلدتين مكة والمدينة رحمة الله تعالى عليه يوم من أيامه كالسنة ويوم كالتسعة ويوم كالحكمة وفيه أيامه كأيامكم هذه» أخرجه الطبراني وهو عند أحد بنحوه بسند جيد ونفذه «تطوى له الأرض في أربعين يوماً إلا ما كان من طيبة» الحديث وأصله عند مسلم من حديث الترمذي بن سمعان بلفظ «قلنا يا رسول الله فما لي في الأرض؟ قال: أربعون يوماً» ذكره وزاد «قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كالتسعة يكفينا فيه صلاة يوم، قال: لا أقدروا له فقوم. قلنا: يا رسول الله وما إسراره في الأرض؟ قال: كالنبي استبهرته الربيع» وله من عبد الله بن عمرو «يخرج الدجال في أمي فيمكث أربعين يوماً أدري أربعين يوماً أو أربعين شهراً أو أربعين عاماً» الحديث، والجزم بأنها أربعون يوماً مقدم على هذا التردد فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ «يخرج - يعني الدجال - فيمكث في الأرض أربعين صباحاً يرد فيها كل منهل إلى الكعبة والمدينة ويبت المقدس» الحديث ووقع في حديث سمرة المثار إليه قيل: «يظهر على الأرض كلها إلا الحرمين ويبت المقدس فيحصر للمؤمنين فيه ثم يهلك الله»، وفي حديث جندب بن أبي أمية «أبنا رجلاً من الأنصار من الصحابة قال قام فبنا رسول الله ﷺ فقال: أتدركون المسبح» الحديث وفيه «يمكث في الأرض أربعين صباحاً، يبلغ سلطانه كل منهل، لا يأتي أربعة مساجد الكعبة ومسجد الرسول ومسجد الأقصى والطور» أخرجه أحد ورجاله ثقافت.

الحديث الثالث: حديث أنس.

قوله: (بأنها الدجال) أي للمدينة (يهد الملائكة يمسونها) في حديث معمر بن الأدرع عند أحد والحاكم في ذكر المدينة «ولا يدخلها الدجال إن شاء الله كلما أراد دخولها تلقاه بكل نقب من أنقابها ملك مصلت سيفه يمتعه عنها» وعند الحاكم من طريق أبي عبد الله القراط سمعت سعد بن مالك وأبياً هريرة يقولان «قال رسول الله ﷺ اللهم لأهلك لأهل المدينة» الحديث وفيه «لا إن الملائكة مشبهة بالملائكة» على كل نقب من أنقابها ملكان يمسونها لا يدخلها الطاعون ولا الدجال «قال ابن العربي: يجمع بين هذا وبين قوله: «على كل نقب ملكان» أن سيف أحدهما يسلول والأخر يخلفه.

قوله: (فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله) قيل هذا الاستثناء محتمل للتعليل ومحتمل للتبرك وهو أولى، وقيل: إنه يتعلق بالطاعون فقط وفيه نظر، وحديث معمر بن الأدرع المذكور أنفاً يؤيد أنه لكل منهما. وقال القاضي عياض: في هذه الأحاديث حجة لأهل السنة في صحة وجود الدجال وأنه شخص معين يتيلي الله به العباد ويقدره على أشياء كإحياء الميت الذي يقتله وظهور الحصب والانهيار والجنبة والنار واتباع كنوز الأرض له وأمره السماء تمطر والأرض تفتت وكل ذلك بمشيئة الله، ثم يعجزه الله فلا يقدر على تشل ذلك الرجل ولا غيره، ثم يطل أمره ويقتله عيسى ابن مريم وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والمجسمة فانكروا وجوده وردوا الأحاديث الصحيحة، ودفع طوائف منهم كلبالي إلى أنه صحيح الوجود لكن كل الذي معه غرائق وخيالات لا حقيقة لها، والجلمع إلى ذلك أنه لو كان ما معه بطريق الحقيقة لم يرق بمجيزات الأنبياء، وهو غلط منهم لأنه لم يدع النبوة فتكون الحقائق تسدل على صدقه، وإنما ادعى الإلهية بصورة حاله تكلبه لمجزة ونقصه فلا يشتر به إلا رعا الناس إما لشدة الحاجة والفاقة وإما تخية وخوفاً من أنه وشده مع سرعة مروره في الأرض فلا يمكث حتى يتأمل الضعفاء حاله، فمن صدقه في تلك الحال لم يلزم منه بطلان معجزات الأنبياء، ولذا يقول له الذي يجيبه بعد أن يقتله «ما أزدمت فيك إلا بصيرة». قلت: ولا يعكر على ذلك ما ورد في حديث أبي أمامة عند ابن ماجه أنه «يبدأ فيقول أنا نبي، ثم يني فيقول أنا ربكم» فإنه يجعل على أنه إنما يظهر الحقائق بعد قوله

فعلى هذا فالتسعون والمائة متقاربان، ولذلك وقع فيهما التشكك. وأما العشرة فمغايرة لها. قال القاضي عياض: لعل حديث أبي هريرة متقدم فزاد الفتح بعده القدر المذكور في حديث زينب. قلت: وفيه نظر لأنه لو كان الوصف المذكور من أصل الرواية لأجبه، ولكن الاختلاف فيه من الرواة عن سفيان بن عيينة ورواية من روى عنه تسعين أو مائة اتفقوا وأكثر من رواية من روى عنه عشرة، وإذا أخذ بخرج الحديث ولا سيما في أواخر الإسناد بعد الحمل على التعمد جداً. قال ابن العربي: في الإشارة المذكورة دلالة على أنه كان يعلم عقد الحساب حتى أشار بذلك لمن يعرفه وليس في ذلك ما يعارض قوله في الحديث الآخر: «إن أمة لا تحسب ولا تكتب» فإن هذا إنما جاء ليبان صورة معينة خاصة. قلت: والأولى أن يقال المراد بنفي الحساب ما يتعانه أهل صناعته من الجمع والفلكة والضرب ونحو ذلك. ومن ثم قال: «ولا تكتب» وأما عقد الحساب فإنه اصطلاح للمعرب تواضعوه بينهم ليستفتوا به عن التلطف، وكان أكثر استعماله لهم عند المساومة في البيع فيضع أحدهما يده في يد الآخر فيفهمان المراد من غير تلفظ لقصد ستر ذلك عن غيرهما عن يضرهما، فشبّه ﷺ قدر ما فتح من السد بصفة معروفة عندهم، وقد أكثر الشعراء التشبيه بهذه العقود ومن ظريف ما وقتت عليه من النظم من ذلك قول بعض الأدياء:

رب يرغوث ليلة بت منه وفؤادي في قبضة التسعين
أسرته يد الثلاثين حتى ذاق طعم الحمام في السبعين

وعقد الثلاثين أن يضم طرف الإبهام إلى طرف السبابة مثل من يمسك شيئاً طليفاً كالإبرة وكذلك البرغوث. وعقد السبعين أن يجعل طرف ظفر الإبهام بين عقدتي السبابة من باطنها ويلوي طرف السبابة عليها مثل ناقد الدبائر عند التقد وقد جاء في خبر مرفوع «إن يأجوج ومأجوج يهفرون السد كل يوم» وهو فيما أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه من طريق قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة رفعه في السد «يهفرونه كل يوم حتى إذا كانوا يهفرونه قال الذي عليهم أرجعوا فستخرونه غداً فيعيد الله كائداً ما كان، حتى إذا بلغ منهم وأراد الله أن يعظمهم قال الذي عليهم أرجعوا فستخرونه غداً إن شاء الله واستثنى، قال فيرجعون فيجلبونه كهيئة حين تركوه فيخرونه فيخرجون على الناس» الحديث. قلت: أخرجه الترمذي والحاكم من رواية أبي عوانة وعبد بن حديد من رواية حماد بن سلمة وابن حبان من رواية سليمان التيمي كلهم عن قتادة ورجاله رجال الصحيح إلا أن قتادة مدلس، وقد رواه بعضهم عنه فأدخل بينهما واسطة أخرجه ابن مردويه، لكن وقع التصريح في رواية سليمان التيمي عن قتادة بأن أبا رافع حدثه وهو في صحيح ابن حبان، وأخرجه ابن ماجه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: «حدث أبو رافع» وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه عبد بن حديد من طريق حاصم عن أبي صالح عنه لكنه موقوف «قال ابن العربي: في هذا الحديث ثلاث آيات: الأولى: أن الله معهم أن يرأوا الحفر ليلاً نهراً. والثانية: منهم أن يحاولوا الرقي على السد بسم أو آية فلم يفلحهم ذلك ولا علمهم إياه ويحتمل إياه تكون أرضهم لا خشب فيها ولا آلات تصلح لذلك. قلت: وهو مردود، فإنه في خبرهم عند وهب بن الربيع أن لهم أشجاراً وزروعاً وغير ذلك من الآلات فالأول أولى. وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق ابن عمرو بن أوس من جده رفعه «أن يأجوج ومأجوج لهم نساء يجمعون ما شأوا وشجر يلقحون ما شأوا» الحديث. الثالثة: أنه صلحهم عن أن يقولوا إن شاء الله حتى يبيح الوقت المحدود. قلت: وفيه أن فيهم أهل صناعة وأهل ولاية وسلطة وروحية تطيع من فوقها، وأن فيهم من يعرف الله وبقدرته ومشيتته، ويحتمل أن تكون تلك الكلمة تحري على لسان ذلك الولي من غير أن يعرف معناها فيحصل المقصود ببركتها. وقد أخرج عبد بن حديد من طريق كتب الأخبار نحو حديث أبي هريرة وقال فيه: «فلما بلغ الأمر ألقى على بعضي الستهم نائي إن شاء الله غداً ففزع منه» وأخرج ابن مردويه من حديث حليفة نحو حديث أبي هريرة وفيه «فيصحبون» وهو أقوى منه بالأمس حتى يسلم رجل منهم حين يريد الله أن يبلغ أمره فيقول المؤمن غداً نقتحم إن شاء الله، فيصحبون ثم يقدون عليه فيفتح» الحديث وسنده ضعيف جداً.

قوله (قالت زينب بنت جحش) هذا يخص رواية سليمان بن كثير بالفظ قالوا أنهلك» ويعين أن اللفظ بهذا السؤال هي زينب بنت جحش رواية الحديث.

قوله (أنهلك) بكسر اللام في رواية يزيد بن الأصم عن سيمونة عن زينب بنت جحش في نحو هذا الحديث «فرج الليلة من ردم يأجوج ومأجوج فرجة، قلت: يا رسول الله أبغضنا الله وبقينا الصالحون؟».

قوله (وقلنا الصالحون) كأنها اخذت ذلك من قوله تعالى: ﴿ وما كان الله

أبني حاتم من طريق عبد الله بن عمرو قال: «الجن والإنس عشرة أجزاء، خمسة أجزاء يأجوج ومأجوج وجزء سائر الناس» ومن طريق شريح بن عبيد عن كعب قال: هم ثلاثة أصناف صنف أجسادهم كالآلوز بفتح الهمزة وسكون الراء ثم زاي هو شجر كبير جداً، وصنف أربعة أذرع في أربعة أذرع وصنف يفتشون آفاتهم وينتخسون بالآخرى» ووقع نحو هذا في حديث حذيفة. وأخرج أيضاً هو والحاكم من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس يأجوج ومأجوج شبراً شبراً وشبرين شبرين وأطولهم ثلاثة أشبار وهم من ولد آدم. ومن طريق أبي هريرة رفعه «ولد لنوح سام وحام يافث، فولد لسام العرب وفارس والروم، وولد لحام القبط والبربر والسودان، وولد ليافث يأجوج ومأجوج والترك والصقالية» وفي سنده ضعف. ومن رواية سعيد بن بشير عن قتادة قال: يأجوج ومأجوج ثنتان وعشرون قبيلة، بنى ذو القرنين السد على إحدى وعشرين، وكانت منهم قبيلة غاثية في الغزو وهم الأتراك بقوا دون السد. وأخرج ابن مردويه من طريق السدي قال: الترك سوية من سرايا يأجوج ومأجوج خرجت تغير فجاء ذو القرنين فبنى السد بقوا خارجاً. ووقع في «فتاوى الشيخ عيسى الدين» يأجوج ومأجوج من أولاد آدم لا من حواء عند جماهير العلماء فيكون إسعادنا لأب كذا قال ولم نر هذا عن أحد من السلف إلا عن كعب الأخبار، ويوه الحديث المرفوع أنهم من ذرية نوح ونسوح من ذرية حواء قطعاً.

قوله (وحدثنا إسماعيل) هو ابن أوس عبد الله الأصمعي، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال. ومحمد بن أبي عتيق نسب لجدّه وهو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكره، وهذا السند كله مدنيون، وهو أنزل من الذي قبله بدرجتين، ويقال أنه أطول سنداً في البخاري فإنه تساعي، وغسل الزركشي فقال: فيه أربع نسوة صحابيات، وليس كما قال بل فيه ثلاثة كما قلعت إيضاحه في أوائل الفتن في «باب قول النبي ﷺ ويل للعرب» وذكرت هناك الاختلاف على سفيان بن عيينة في زيادة حبيبة بنت أم حبيبة في الإسناد.

قوله (إن النبي ﷺ دخل عليها يوماً فرأها) بفتح الفاء وكسر الزاي، في رواية ابن عيينة «استيقظ النبي ﷺ من النوم محمراً وجهه يقول «فيجمع على أنه دخل عليها بعد أن استيقظ النبي ﷺ فرأها، وكانت حرة وجهه من ذلك الفزع، وجمع بينهما في رواية سليمان بن كثير عن الزهري عند أبي عوانة فقال: «فرأها محمراً وجهه».

قوله (ويل للعرب من شر قدر أقرب) خص العرب بذلك لأنهم كانوا حيثئذ معظم من أسلم، والمراد بالشر ما وقع بعده من قتل عثمان، ثم توالى الفتن حتى صارت العرب بين الأمم كالقصة بين الأكلة كما وقع في الحديث الآخر «يوشك أن تدهأ عليكم الأمم كما تدهأ الأكلة على قصعتها» وأن المخاطب بذلك العرب. قال القرطبي: ويحتمل أن يكون المراد بالشر ما أشار إليه في حديث أم سلمة «ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا أنزل من الخزيان» فأنشأ بذلك إلى الفتوح التي فتحت بعده فكثرت الأموال في أيديهم فوقع التنافس الذي جر الفتن، وكذلك التنافس على الإمرة فإن معظم ما أنكره على عثمان تولية أقرابه من بني أمية وغيرهم حتى أفضى ذلك إلى قتله وترتب على قتله من القتال بين المسلمين ما اشتهر واستمر.

قوله (فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج) المراد بالردم السد الذي بناه ذو القرنين، وقد قدمت صفته في ترجمته من أحاديث الأبياء.

قوله (مثل هذه وحلق بأصبعه الإبهام والتي تليها) أي جعلها مثل الحلقة، وقد تقدم في رواية سفيان بن عيينة «وعقد سفيان تسعين أو مائة» وفي رواية سليمان بن كثير عن الزهري عند أبي عوانة وابن مردويه مثل هذه «وعقد تسعين» ولم يبين الذي عقد أيضاً، وفي رواية مسلم عن عمرو الناقد عن ابن عيينة «وعقد سفيان عشرة» ولابن حبان من طريق شريح بن يونس عن سفيان «وحلق بيده عشرة» ولم يبين أن الذي حلق هو سفيان، وأخرجه من طريق يونس عن الزهري بدون ذكر العقد «وكذا تقدم في علامات النبوة من رواية شبيب وفي ترجمة ذي القرنين من طريق حنبل، ومسياتي في الحديث الذي بعده «وعقد وهيب تسعين» وهو عند مسلم أيضاً، قال عياض وغيره: هذه الروايات متفقة إلا قوله عشرة. قلت: وكذا التشكك في المائة لأن صفاتها عند أهل المعرفة بعقد الحساب مختلفة وإن اتفقت في أنها تشبه الحلقة، فقد العشرة أن يجعل طرف السبابة اليمنى في باطن طي مقدة الإبهام العليا وعقد التسعين أن يجعل طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضهما ضمّاً محكماً بحيث تنطوي عقدتها حتى تصير مثل الحية المطوقة. وتقول ابن التين عن الداودي أن صورته أن يجعل السبابة في وسط الإبهام، ووه ابن التين بما تقدم فإنه المعروف وعقد المائة مثل عقد التسعين لكن يختصر اليسرى،

وذكر فيه حديثين:

أحدهما حديث أبي هريرة.

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك، ويونس هو ابن يزيد.

قوله: (من أطاعني فقد أطاع الله) هذه الجملة متزعة من قوله تعالى ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ [النساء: ٨٠] أي لأني لا أمر إلا بما أمر الله به، فمن فصل ما أمر به فإنما أطاع من أمرني أن أمره، ويحتمل أن يكون المعنى لأن الله أمر بطاعتي فمن أطاعني فقد أطاع أمر الله له بطاعتي، وفي المصيبة كذلك. والطاعة هي الإتيان بالأمور به والانتهاز عن المنهي عنه، والمصيان مخالفة.

قوله: (ومن أطاع أموي فقد أطاعني) في رواية حمام والأعرج وغيرهم عند مسلم. ومن أطاع الأمير. ويمكن رد اللفظين لمعنى واحد، فإن كل من يأمر بحق وكان عادلاً فهو أمير الشارع لأنه تولى بأمره ويشريته، وبإذنه توحيد الجواب في الأمرين وهو قوله «فقد أطاعني» أي عمل بما شرعته، وكان الحكمة في تخصيص أمره بالذكر أنه المراد وقت الخطاب، ولأنه سبب ورود الحديث. وأما الحكم فالعبرة بمسوم اللفظ لا بخصوص السبب. ووقع في رواية حمام أيضاً «ومن يطع الأمير فقد أطاعني» بصيغة المضارع، وكذا «ومن بعض الأمير فقد عصاني» وهو أدخل في إرادة تعميم من غوطب ومن جاء بعد ذلك. قال ابن التين: قيل كانت قريش ومن يليها من العرب لا يعرفون الإمارة فكانوا يمتنعون على الأمراء، فقال هذا القول ويحتمل على طاعة من يؤمرهم عليهم والانتقاد لم إذا بعثهم في السرايا وإذا ولاهم البلاد فلا يخرجوا عليهم ثلاثاً تفرق الكلمة. قلت: هي عبارة الشافعي في «الأم» ذكره في سبب نزولها. وعجبت لبعض شيوخنا الشراح من الشافعية كيف قنع بنسبة هذا الكلام إلى ابن التين معبراً عنه بصيغة «قيل» وابن التين إنما أخذ من كلام الخطابي، ووقع عند أحد أبوي يعلى والطبراني من حديث ابن عمر «قال كان رسول الله ﷺ في نفر من أصحابه فقال: أستم تعلمون أن من أطاعني فقد أطاع الله وأن من طاعة الله طاعني قالوا: بلى نشهد، قال: فإن من طاعني أن طاعني أمراءكم» وفي لفظ «أستمتم» وفي الحديث وجوب طاعة ولادة الأمور وهي مقيدة بغير الأمر بالمعصية كما تقدم في أوائل الفتن، والحكمة في الأمر بطاعته المحافظة على اتفاق الكلمة لما في الاتفاق من الفساد.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس.

قوله: (إن رسول الله ﷺ) كذا وقع هنا وكذا في المتن من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كذلك، ووقع عند الطبراني من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار عن عبيد الله بن عمر بهذا قال عن ابن عمر أن أبا لبيبة بن عبد المنذر أخيراً، فذكر حديث النهي عن قتل الجنان التي في البيوت وقال: «كلكم راع» الحديث، هكذا أورده في مسند أبي لبيبة، ولكن تقدم في المتن أيضاً من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه «سمعت رسول الله ﷺ» فذكر حديث الباب، فدل على أن قوله: «وقال» معطوف على ابن عمر لا على أبي لبيبة، وثبت أن من مسند ابن عمر لا من مرسله.

قوله: (ألا كلكم راع) كذا فيه، وه «ألا» بتخفيف اللام حرف افتتاح، وسقطت من رواية نافع وسالم عن ابن عمر، والراعي هو الحافظ المؤمن الملتزم صلاح ما يؤمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه.

قوله: (فالإمام الذي على الناس) أي الإمام الأعظم، ووقع في رواية عبيد الله بن عمر الماضية في المتن «فالأمير» بدل الإمام، وكذا في رواية موسى بن عتبة في النكاح، ولم يقل «الذي على الناس».

قوله: (راع) وهو مسؤول عن رعيته) في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في الجمعة «الإمام راع ومسؤول عن رعيته» وكذا في الجميع بحذف «وهو» وهي مقترنة وثبتت في الاستقراض.

قوله: (والرجل راع على أهل بيته) في رواية سالم «في أهل بيته».

قوله: (والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده) في رواية عبيد الله بن عمر «على بيت بعلمها» وفي رواية سالم «في بيت زوجها» ومثله لموسى لكن قال «على».

قوله: (وعبد الرجل راع على مال سيده) في رواية سالم «والخادم راع في مال سيده» وفي رواية عبيد الله «والعبد» بدل الخادم، وزاد سالم في روايته «وحسبت أنه

قال: وفي رواية الاستقراض «سمعت هؤلاء من رسول الله ﷺ وأحسب النبي ﷺ قال: والرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته» قال الخطابي: اشتركوا أي الإمام والرجل ومن ذكر في التسمية أي في الوصف بالراعي ومعانيهم مختلفة، فرعاية الإمام الأعظم حياطة الشريعة بإقامة الحدود والعدل في الحكم، ورعاية الرجل أهله سياسته لأمرهم وليصلح حقوقهم، ورعاية المرأة تدبير أمر البيت والأولاد والخادم والصبيعة للزواج في كل ذلك، ورعاية الخادم حفظ ما تحت يده والقيام بما يجب عليه من خدمته.

قوله: (ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) في رواية أبوب في النكاح مثله، وفي رواية سالم في الجمعة «وكلكم» وفي الاستقراض «فكلكم» ومثله في رواية نافع. قال الخطابي في هذا الحديث إن الراعي ليس مطلوباً لذاته وإنما أقيم لحفظ ما استترعا الملك فينبغي أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه وهو غنبل ليس في الباب العلف ولا أجمع ولا يبلغ منه، فإنه أجل أولاً ثم فصل وأتى بحرف التبيين مكرراً، قال والفاء في قوله «ألا كلكم» جواب شرط محذوف، وختم بما يشبه الفلكنة إشارة إلى استيفاء التضمين. وقال غيره دخل في هذا العموم المفرد الذي لا زوج له ولا خادم ولا ولد فإنه يصدق عليه أنه راع على جوارحه حتى يعمل للأمورات ويحجب للمنهيات فعلاً ونطقاً واعتقاداً فجوارحه وقوله وحواشي رعيته، ولا يلزم من الانحصار بكونه راعياً أن لا يكون مرعياً باعتبار آخر. وجاء في حديث أنس مثل حديث ابن عمر فزاد في آخره فادخلوا للمساءلة جواباً، قالوا: وما جوابها؟ قال: أعمال البر» أخرجه ابن عدي والطبراني في «الأوسط» وسنده حسن، وله من حديث أبي هريرة «ما من راع إلا يسأل يوم القيامة أقام أمر الله أم أضاعه» ولابن عدي بسند صحيح عن أنس «إن الله سائل كل راع عما استترعه حفظ ذلك أو ضيعه» واستدل به على أن المكلف يؤاخذ بالتصغير في أمر من هو في حكمه، وترجم له في النكاح «باب قوا أنفسكم وأهليكم ناراً» وعلى أن للعبد أن يتصرف في مال سيده بإذنه وكذا المرأة والولد، وترجم لكراهة التطاول على الرقيق وتقدم توجيهه هناك وفي هذا الحديث بيان كذب الخبر الذي افتراه بعض المتصين ليبي أية قرأت في «كتاب القضاء لأبي علي الكرابيسي» أثباتاً الشافعي عن عمه هو محمد بن علي قال دخل ابن شهاب على الوليد بن عبد الملك فسأله عن حديث «إن الله إذا استرعى عبداً أحلله كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات» فقال له: هذا كذب، ثم تلا ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض﴾ إلى قوله ﴿فما نسوا يوم الحساب﴾ [ص: ٢٦] قال الوليد: إن الناس ليغفرونا عن ديننا.

٢- باب الأُمَمَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ

٧١٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: كَانَ مُحَمَّدٌ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يَحْدُثُ: أَنَّهُ بَلَغَ عَنَّاوِيَةَ، وَهُوَ عِنْدَهُ فِي وَلَدٍ مِنْ قُرَيْشٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَحْدُثُ: أَنَّهُ سَتَكُونُ مَلَكَ مِنْ قَهْطَانَ، فَغَضِبَ، فَقَامَ فَاتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَإِنَّهُ يَبْلَغُنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يَحْدُثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تُؤْتَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَوَّلُكَ جَهْلُكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ وَالْأَنْثَى أَيْسَى تُصِلُ أَهْلَهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبِهَ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَقَامُوا النَّعْنَ» [رواجع: ٣٥٠٠].

تَابَعَهُ نَعْمٌ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ.

٧١٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ نَفْسٌ» [رواجع: ٣٥٠١. أخرجه مسلم: ١٨٢٠].

قوله: (باب) بالتووين (الأمراء من قريش) كذا للأكثر، وفي رواية نقلها عياض عن ابن أبي صفرة «الأم يسكون الميم - امر قريش» قال وهو تصحيف. قلت: ووقع في نسخة لأبي زر عن الكشميهني مثل ما نقل عن ابن أبي صفرة «الأول هو المعروف، ولفظ الترجمة لفظ حديث أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو يعلى والطبراني من طريق سكين بن عبد العزيز حدثنا سيار بن سلامة أبو النضال قال «دخلت مع أبي علي أبي برزة الأسلمي» فذكر الحديث الذي أوله «إني أصبحت سائطاً على أحياء قريش»

وفيه « إن ذاك الذي بالشام إن يقاتل إلا على الدنيا » وفي آخره « سمعت رسول الله ﷺ يقول: الأمانة من قرش » الحديث، وقد تقدم التنبيه عليه في الفن في « باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه » وفي لفظ للطبراني « الأمانة » بدل « الأمانة » وله شاهد من حديث علي رحمه « ألا إن الأمانة من قرش ما أقاموا ثلاثاً » الحديث أخرجه الطبراني وأخرجه الطيالسي واليزار والمصنف في التاريخ من طريق سعد بن إبراهيم عن أنس بلفظ « الأمانة من قرش ما إذا حكموا فعدلوا » الحديث، وأخرجه النسائي والبخاري أيضاً في التاريخ وأبو يعلى من طريق بكر الجعفي عن أنس؛ وله طرق متعددة عن أنس منها للطبراني من رواية قتادة عن أنس بلفظ « إن للملك في قرش » الحديث، وأخرج أحمد هذا اللفظ مقتصر على من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي بكر الصديق بلفظ « الأمانة من قرش » ورجاله رجال الصحيح، لكن في سنده انقطاع، وأخرجه الطبراني وإلحاقه من حديث علي بهذا اللفظ الأخير ولما لم يكن شيء منها على شرط المصنف في الصحيح اقتصر على الترجمة، وأورد الذي صح على شرطه مما يؤدي منه في الجملة. وذكر فيه حديثين:

الأول:

قوله: (كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث) قال صالح جزرة الحافظ: لم يقل أحد في روايته عن الزهري عن محمد بن جبير، إلا ما وقع في رواية نعم بن حاد عن عبد الله بن المبارك يعني التي ذكرها البخاري عتب هذا قال صالح: ولا أصل له من حديث ابن المبارك، وكانت عادة الزهري إذا لم يسمع الحديث يقول: كان فلان يحدث وتعبه البيهقي بما أخرجه من طريق يعقوب بن سفيان عن حجاج بن أبي منيع الرصافي عن جده عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم وأخرجه الحسن بن رشيقي في فوائده من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لحيمة عن عقيل عن الزهري عن محمد بن جبير.

قوله: (أنه بلغ معاوية) لم أتف على اسم الذي بلغه ذلك.

قوله: (وهم عنده) أي محمد بن جبير ومن كان وقد معه على معاوية بالشام حينئذ، وكان ذلك كان لما يبيع بالخلافة عندما سلم له الحسن بن علي، فأرسل أهل المدينة جماعة منهم إليه ليأبوه.

قوله: (وفي ذلك من قرش) لم أتف على أسمائهم، قال ابن التين: وقد فلان على الأمير أي ورد رسولاً، والوفد بالسكون جمع واقد كصحب وصاحب. قلت: ورويته في « فوائده أبي يعلى الموصلي » قال: حدثنا يحيى بن معين حدثنا أبو اليمان عن شعيب قال: فيه عن محمد بن جبير أيضاً، وكذا هو في مسند الشافعين للطبراني من رواية بشر بن شعيب عن أبيه.

قوله: (أن عبد الله بن عمرو) أي ابن الماص.

قوله: (أنه يكون ملك من قحطان) لم أتف على لفظ حديث عبد الله بن عمرو بن الماص في ذلك وهل هو مرفوع أو موقوف، وقد مضى في الفن قريباً من حديث أبي هريرة مرفوعاً « لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه » أورد في باب تغيير الزمان حتى تميد الأوثان، وفي ذلك إشارة إلى أن ملك القحطاني يقع في آخر الزمان عند قبض أهل الإيمان ورجوع كثير عن يمينهم إلى عبادة الأوثان وهم المعبر عنهم بشرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة كما تقدم تقريره هناك، وذكرنا له هناك شاعداً من حديث ابن عمر، فإن كان حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً موافقاً لحديث أبي هريرة فلا معنى لإكراهه أصلاً، وإن كان لم يرفعه وكان فيه قدر زائد يشعر بأن خروج القحطاني يكون في أوائل الإسلام فمعاوية مملوك في إنكار ذلك عليه، وقد ذكرت نبذة من أخبار القحطاني في شرح حديث أبي هريرة في الفن، وقال ابن بطال: سبب إنكار معاوية أنه حل حديث عبد الله بن عمرو على ظاهره، وقد يكون معناه أن قحطانياً يخرج في ناحية من التواصي فلا يعارض حديث معاوية، والمراد بالأمر في حديث معاوية الخلافة كلها قال، وتقل عن المذهب أنه يجوز أن يكون ملك يغلب على الناس من غير أن يكون خليفة، وإنما أنكر معاوية خشية أن يظن أحد أن الخلافة تجوز في غير قرش، فلما خبط بذلك دل على أن الحكم عندهم كذلك إذ لم ينقل أن أحداً منهم أنكر عليه. قلت: ولا يلزم من عدم إنكارهم صحة إنكار معاوية ما ذكره عبد الله بن عمرو، فقد قال ابن التين الذي أنكره معاوية في حديثه ما يقويه لقوله « ما أقاموا الدين » فرما كان فيهم من لا يقيم فيسلط القحطاني عليه وهو كلام مستقيم.

قوله: (فإنه بلغني أن رجلاً منكهم يمدون أحاديث ليست في كتاب الله ولا توتي أي تنقل عن رسول الله ﷺ في هذا الكلام أن معاوية كان يراعي خاطر عمرو بن الماص، فما أثر أن ينص على تسمية ولده بل نسب ذلك إلى رجال بطريق

الإيهام، ومراده بذلك عبد الله بن عمرو ومن وقع منه التحديث بما يضاهاه ذلك.

وقوله: (ليست في كتاب الله) أي القرآن، وهو كذلك فليس فيه تنصيص على أن شخصاً بعينه أو بوصفه يتولى الملك في هذه الأمة الحمدية.

وقوله: (لا يؤثر) فيه تقوية، لأن عبد الله بن عمرو لم يرفع الحديث المذكور إذ لم يرفعه لم يتم تعاقبه أن ذلك لا يؤثر عن رسول الله ﷺ، ولعل أبا هريرة لم يحدث بالحديث المذكور حينئذ فإنه كان يتروى مثل ذلك كثيراً، وإنما يقع منه التحديث به في حالة دون حالة وحيث يأمن الإنكار عليه ويعتدل أن يكون مراد معاوية غير عبد الله بن عمرو فلا يكون ذلك نصاً على أن عبد الله بن عمرو لم يرفعه.

قوله: (وأولئك جهالكم) أي الذين يتحملون بأمور من أمور الغيب لا يستندون فيها إلى الكتاب ولا السنة.

قوله: (ألياكم والأمانتي) بالتشديد ويعجز التخفيف.

قوله: (التي تغفل أهلها) بضم أول « تغفل » من الرباعي « أهلها » بالنصب على المقولية. وروي بفتح أول تغفل ورفع أهلها « والأمانتي » جمع أمانة راجع إلى التمني، وسباني تفسيره في آخر « كتاب الأحكام » ومتأسية ذكر ذلك تلخيص من يسع من القحطانيين من تتسكك بأخبار المذكور تحتجته نفسه أن يكون هو القحطاني، وقد تكون له قرة وعشيرة فيقطع في الملك ويستند إلى هذا الحديث فيفضل لمخالفته الحكم الشرعي في أن الأمانة من قرش.

قوله: (إني سمعت) لما أنكر وحذر أراد أن يبين مستنده في ذلك.

قوله: (إن هذا الأمر في قرش) قد ذكرت شواهد هذا الفن في الباب الذي قبله.

قوله: (لا يهاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه) أي لا يهاديهم أحد في الأمر إلا كان مقهوراً في الدنيا مملوياً في الآخرة.

قوله: (ما أقاموا الدين) أي مدة إقامتهم أمور الدين، قيل يحتمل أن يكون مفهومه فلما لم يقيموا لا يسع لهم، وقيل يحتمل أن لا يقيم عليهم وإن كان لا يجوز إيقادهم على ذلك ذكرهما ابن التين، ثم قال: وقد أجمعا أنه أي الخليفة إذا دعا إلى كفر أو بدعة أنه يقام عليه واختلفوا إذا غصب الأموال وسفك الدماء وانتكح حل يقام عليه أو لا انتهى. وما أدهاه من الإجماع على القيام فيما إذا دعا الخليفة إلى البدعة مرفوع، إلا إن حل على بدعة تؤدي إلى صريح الكفر، وإلا فقد دعا المأمون والمعتصم والواثق إلى بدعة القول بخلق القرآن وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والضرب والحبس وأنواع الإهانة ولم يقل أحد بوجوب إخراجهم عليهم بسبب ذلك، وفام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولي التوكل الخلافة فأبطل الحنة وأمر بإظهار السنة وما نقله من الاحتمال في قوله « ما أقاموا الدين » خلاف ما تدل عليه الأخبار الواردة في ذلك الدالة على العمل بمفهومه أو أنهم إذا لم يقيموا الدين يخرج الأمر عنهم، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق نظيره ما وقع في حديث معاوية ذكره محمد بن إسحاق في « الكتاب الكبير » فذكر قصة سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر وفيها « فقال أبو بكر: وإن هذا الأمر في قرش ما أطاحوا الله واستقاموا على أمره » وقد جاءت الأحاديث التي أشرت إليها على ثلاثة أنحاء: الأول وعيدهم باللعن إذا لم يحافظوا على المأمور به كما في الأحاديث التي ذكرتها في الباب الذي قبله حيث قال « الأمراء من قرش ما فعلوا ثلاثاً: ما حكموا فعدلوا » الحديث وفيه « فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله » وليس في هذا ما يقتضي خروج الأمر عنهم. الثاني وعيدهم بأن يسلط عليهم من يبالغ في ذنوبهم، فعند أحد وأبي يعلى من حديث ابن مسعود رحمه « ما مشر قرش إنكم أهل هذا الأمر ما لم تحنثوا، فكلما حنثتم بعث الله عليكم من يلاحكم كما يلحق القضيبي » ورجاله ثقات، إلا أنه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه عبد الله بن مسعود ولم يذكره، هذه رواية صالح بن كيسان عن عبد الله بن عتبة بن أبي ثابت فرواه عن القاسم بن محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الأنصاري ولفظه « لا يزال هذا الأمر فيكم ولتمت ولله » الحديث أخرجه أحمد وفي مساجيد عبد الله بن أبي مسعود نظر يحيى على الخلاف في سنة وفاته؛ وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار أخرجه الشافعي والبيهقي من طريقه بسند صحيح إلى عطاء ولفظه « قال لقرش: أتمم أولى الناس بهذا الأمر ما كتب على الحق، إلا أن تعملوا عنه فتلحون كما تلحق هذه الجريدة » وليس في هذا أيضاً تصريح بخروج الأمر عنه وإن كان فيه إشارته به. الثالث الإذن في القيام عليهم وتناهم والإيذان بخروج الأمر عنهم كما أخرجه الطيالسي والطبراني من حديث ثوبان رحمه « أستقيموا لقرش ما استقاموا لكم، فإن لم يستقيموا ففعلوا سيوفكم على عواقبكم فليدوا خضارهم، فإن لم تفعلوا فكونوا زراعيين أشقياء »

ورجاله ثقات، إلا أن فيه اقتطاعاً لأن راويه سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان. وله شاهد في الطبراني من حديث النعمان بن بشير بمجمعه. وأخرج أحمد من حديث ذي خبَر بكسر الميم وسكون المعجمة وقطع الموحدة بعدهما راه وهو ابن أخي النجاشي عن النبي ﷺ قال: «كان هذا الأمر في حيز قريظة منهم وصيره في قريش وسيعود إليهم» وسنده جيد وهو شاهد قوي لحديث القحطاني، فإن حيز يرجع نسباً إلى قحطان، وبه يقوى أن مفهوم حديث معاوية ما أقاموا الدين أنهم إذا لم يقيموا الدين خرج الأمر عنهم، ويؤخذ من بقية الأحاديث أن خروجه عنهم إنما يقع بعد إيقاع ما هددوا به من اللعن أولاً وهو الموجب للخذلان وفساد التبدير، وقد وقع ذلك في صدر الدولة العباسية، ثم التهديد بتسليط من يؤمنهم عليهم، ووجد ذلك في غلبة مراليهم بحيث صاروا معهم كالصبي المحجور عليه يقتضيه بطلانته ويأثر الأمور غيره، ثم اشتد الخطب فغلب عليهم الديلم فضأقروهم في كل شيء حتى لم يبق للخليفة إلا الخطبة، واقتسم المتغلبون الممالك في جميع الأقاليم، ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة حتى انتزع الأمر منهم في جميع الأقطار ولم يبق للخليفة إلا مجرد الاسم في بعض الأمصار.

قوله: (تابعه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن محمد بن جبير) يعني عن معاوية به، وقد رواه موصولاً في «معجم الطبراني الكبير» و«الأوسط» قال حدثنا بكر بن سهل حدثنا نعيم بن حماد فذكره مثل رواية شعيب، إلا أنه قال بعد قوله فضضب فقال سمعت، ولم يذكر ما قبل قوله سمعت، وقال في روايته «كعب على وجهه» بضم الكاف مبنياً لما لم يسم فاعله، قال الطبراني في «الأوسط»: لم يروه عن معمر إلا ابن المبارك فترده بن نعيم وكذا أخرجه الذهلي في «الزهرات» عن نعيم وقال: «كعب الله».

الحديث الثاني:

قوله: (عاصم بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر.

قوله: (قال ابن عمر) هو جد الراوي عنه.

قوله: (لا يزال هذا الأمر في قريش) أي الخلافة، يعني لا يزال الذي يليها قرشياً.

قوله: (ما بقي منهم الثاني) قال ابن هبيرة: يحتمل أن يكون على ظاهره وأنهم لا يبقى منهم في آخر الزمان إلا اثنان أمير ومؤمر عليه والناس لهم تبع. قلت: في رواية مسلم عن شيخ البخاري في هذا الحديث «ما بقي من الناس اثنان» وفي رواية الإسماعيلي «ما بقي من الناس اثنان وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى» وليس المراد حقيقة العدد، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في قريش ويحتمل أن يحمل المطلق على المقيّد في الحديث الأول ويكون التقدير لا يزال هذا الأمر، أي لا يسمي بالخليفة إلا من يكون من قرش إلا أن يسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهراً وإما أن يكون المراد بلفظه الأمر وإن كان لفظه لفظ الخبر ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قريش في بعض الأقطار دون بعض، فإن بالبلاد اليمنية وهي التجرد منها طائفة من ذرية الحسن بن هلي لم تزل مملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة، وأما من بالخجاز من ذرية الحسن بن علي وهم أمراء مكة وأمراء يثرب ومن ذرية الحسين بن علي وهم أمراء المدينة فإنهم وإن كانوا من صميم قريش لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك الديار المصرية، فبقي الأمر في قريش بقطر من الأقطار في الجملة، وكبير أولئك أي أهل اليمن يقال له الإمام، ولا يتولى الإمامة فيهم إلا من يكون علماً متحرراً للعدل. وقال الكرماني: لم يزل الزمان عن وجود خليفة من قريش إلا في المغرب خليفة منهم على ما قيل وكذا في مصر. قلت: الذي في مصر لا شك في كونه قرشياً لأنه من ذرية العباس، والذي في صعدة وغيرها من اليمن لا شك في كونه قرشياً لأنه من ذرية الحسين بن علي، وأما الذي في المغرب فهو حفصي من ذرية أبي حفص صاحب ابن تومرت وقد انتسبوا إلى عمر بن الخطاب وهو قرشي. ولحديث ابن عمر شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البزار بلفظ «لا يزال هذا الدين أصاباً ما بقي من قريش عشرون رجلاً» وقال النووي: حكم حديث ابن عمر مستمر إلى يوم القيامة ما بقي من الناس اثنان، وقد ظهر ما قاله ﷺ فمن زمنه إلى الآن لم تزل الخلافة في قريش من غير مزاحة لهم على ذلك، ومن تغلب على الملوك بطريق الشركة لا ينكر أن الخلافة في قريش وإنما يدعي أن ذلك طريق النباة عنهم انتهى. وقد أورد علي بن الخوارزمي في زمن بني أمية تسوماً بالخلافة واحداً بعد واحد ولم يكونوا من قريش؛ وكذلك ادعى الخلافة بنو عبيد بن مسهر والشام والحجاز ولبعصهم بالعراق أيضاً وأزيلت الخلافة ببنداد قدر سنة؛ وكانت مدة بني عبيد مسهرى ما تقدم له بالمغرب تزيد على مائتي سنة، وادعى الخلافة عبد المؤمن صاحب ابن تومرت وليس

بقريشي وكذلك كل من جاء بعده بالمغرب إلى اليوم، والجواب عنه أما عن بني عبيد فإنهم كانوا يقولون إنهم من ذرية الحسين بن علي ولم يبايعوه إلا على هذا الوصف، والذين أثبتوا نسبهم ليسوا بدون من نفاء، وأما سائر من ذكر ومن لم يذكر فهم من التغلبيين وحكمهم حكم البغاة فلا عبرة بهم وقال القرطبي: هذا الحديث خبر عن المشروعية أي لا تمتد الإمامة الكبرى إلا لقريش مهما وجد منهم أحد، وكأنه جنح إلى أنه خبر بمعنى الأمر، وقد ورد الأمر بذلك في حديث جبير بن مطعم رفعه: «فقموا قريشاً ولا تقوموا» أخرجه البيهقي، وعند الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب ومن حديث عبد الله بن السائب مثله، وفي نسخة أبي اليمان عن شعيب عن أبي هريرة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنثة مرسل أنه بلغه مثله، وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه مثله، وفي الباب حديث أبي هريرة رفعه «الناس تبع لقريش في هذا الشأن» أخرجه في الصحيحين من رواية المغيرة بن عبد الرحمن، ومسلم أيضاً من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الأخرج عن أبي هريرة، وتقدم في مناقب قريش، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية حماد عن أبي هريرة وأحد من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن قال «في هذا الأمر» وشاهده عند مسلم عن جابر كالأول، وعند الطبراني من حديث سهل بن سعد، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث معاوية، وعند البزار من حديث علي، وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن أبي الهزبل قال «ما قدم معاوية الكوفة قال رجل من بكر بن وائل: لئن لم تنته قريش لتجعلن هذا الأمر في جمهور من جماهير العرب غيرهم، فقال عمرو بن العاص: كتبت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: قريش قادة الناس» قال ابن المنير: وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر فإنه يكون مفهوم لقب ولا حجة فيه عند المحققين، وإنما الحجة وقوع المبتدأ معرفة باللام الجنسية لأن المبتدأ بالحقبة هنا هو الأمر الواقع صفة لهذا وهذا لا يوصف إلا بالجنس، فمقتضاه حصر جنس الأمر في قريش، فيصير كأنه قال: لا أمر إلا في قريش، وهو كقوله «الشفعة فيما لم يقسم» والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر كأنه قال: اتتموا بقريش خاصة، وبقيّة طرق الحديث تؤيد ذلك، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر خلافاً لمن أنكر ذلك، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم أن شرط الإمام أن يكون قرشياً، وقيد ذلك طوائف ببعض قريش فقالت طائفة لا يجوز إلا من ولد علي وهذا قول الشيعة ثم اختلفوا اختلافاً شديداً في تعيين بعض ذرية علي. وقالت طائفة يختص بولد العباس وهو قول أبي مسلم الخراساني وأتباعه. ونقل ابن حزم أن طائفة قالت: لا يجوز إلا في ولد جعفر بن أبي طالب. وقالت أخرى في ولد عبد المطلب وعن بعضهم لا يجوز إلا في بني أمية، وعن بعضهم لا يجوز إلا في ولد عمر، قال ابن حزم ولا حجة لأحد من هؤلاء الفرق. وقالت الخوارزمي وطائفة من المعتزلة: يجوز أن يكون الإمام غير قرشي، وإنما يستحق الإمامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان عربياً أم عجمياً، وبالغ ضرار بن عمرو فقال: تولية غير القرشي أولى لأنه يكون أقل عشرة فإذا عصي كان أمكن لحلمه. وقال أبو بكر بن الطيب: لم يعرج المسلمون على هذا القول بعد ثبوت حديث «الأمة من قريش» وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن واتفق الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف. قلت: قد عمل بقول ضرار من قبل أن يوجد من قام بالخلافة من الخوارج على بني أمية كقطر بن فتح القاف والطاء المهمله ودامت فتنتهم حتى أبادهم المهلب بن أبي صفرة أكثر من عشرين سنة، وكذا تسمى بأمر المؤمنين من غير الخوارج من قام على الحجاج كابن الأشعث، ثم تسمى بالخلافة من قام في قطر من الأقطار في وقت ما تسمى الخلافة وليس من قريش كبني عباد وغيرهم وأندلس كعبد المؤمن وقرطبة ببنداد المغرب كلها، هؤلاء ضاعوا بالخوارج في هذا ولم يقولوا بالاولم ولا تذهبوا بأثرهم بل كانوا من أهل السنة داعين إليها. وقال عياض: اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب العلماء كافة وقد عدوها من مسائل الإجماع، ولم يقل عن أحد من السلف فيها خلاف وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار، قال: ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة لما فيه من مخالفة المسلمين. قلت: ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال «إن أدركي أجلي وأبو عبيدة حي استخلفت» فذكر الحديث وفيه «فإن أدركي أجلي وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل» الحديث ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش، فيحتمل أن يقال: لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً أو تنزع اجتهد عمر في ذلك والله أعلم، وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة وغيرهم في الحروب فليس من الإمامة الطبيعية في شيء، بل فيه أنه يجوز للخليفة استنباط غير القرشي في حياته والله أعلم واستدل بحديث ابن عمر على

أوفى رفعه «الله مع القاضي ما لم يجر» الحديث أخرجه ابن المنذر. قلت: وأخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي واستنبره، وصححه ابن حبان والحاكم.

قوله: (حدثنا شهاب بن عباد) هو ابن عمر العبدى، وإبراهيم بن حميد هو الرزاسي بضم الراء وتخفيف الهزرة ثم مهملة، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقيس هو ابن أبي حازم، وعبد الله هو ابن مسعود، والسند كله كوفيون.

قوله: (لا حسد إلا في الثنتين رجل) بالجر ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب بإضمار أعني.

قوله: (على ملكه) بفتح الهمزة أي على إهلاكه أي إنفاقه (في الحق).

قوله: (وأخر آتاه الله حكمة) في رواية ابن عينة عن إسماعيل بن أبي خالد للماضية في كتاب العلم «ورجل آتاه الله الحكمة» وقد مضى شرحه مستوفى هناك وإن المراد بالحكمة القرآن كما في حديث ابن عمر، أو أهم من ذلك، وضابطها ما منع الجهل وزجر عن القبح. قال ابن المنذر: المراد بالحسد هنا الغبطة، وليس المراد بالنفي حقيقته ولا إزم الحلف، لأن الناس حسدوا في غير هاتين الحصلتين وغبطوا من فيه سواءهما فليس هو خيراً، وإنما المراد به الحكم ومعناه حصر المرتبة العليا من الغبطة في هاتين الحصلتين فكأنه قال هما أكد القرينات التي يغبط بها، وليس المراد نفي أصل الغبطة عما سواهما فيكون من مجاز التخصيص، أي لا غبطة كاملة التأكد لتأكيد أجز متعلقها إلا الغبطة بهاتين الحصلتين. وقال الكرماني: الحصلتان المذكورتان هنا غبطة لا حسد؛ لكن قد يطلق أحدهما على الآخر، أو المعنى لا حسد إلا فيهما، وما فيهما ليس بحسد فلا حسد فهو كما قيل في قوله تعالى: ﴿لَا يَتُوبُونَ فِيهَا لَمُوتَ إِلَّا الْمَوْتَةُ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] وفي الحديث الترفيع في ولاية القضاء لمن استجمع شروطه وقوي على أعمال الحق ووجد له أحوالاً لما فيه من الأمر بالمعروف ونصر المظلوم وإداء الحق لمستحقه وكف يد الظالم والإصلاح بين الناس وكل ذلك من القرينات، ولذلك تولاه الأنبياء ومن بعدهم من خلفاء الراشدين، ومن ثم اتفقوا على أنه من فروض الكفاية، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونهم، فقد أخرج البيهقي بسند قوي: أن أبا بكر لما ولي الخلافة ولي عمر القضاء، ويسند آخر قوي أن عمر استعمل عبد الله بن مسعود على القضاء، وكتب عمر إلى عماله: استعملوا صالحينكم على القضاء واقتومهم. ويسند آخر لين أن معاوية سأل أبا الدرداء وكان يقضي بدمشق: من هذا الأمر بملكك، قال فضالة بن عبيد: وهو لا من أكابر الصحابة وفضلهم. وإنما فر منه من فر خشية العجز عنه وعند عدم للمعين عليه.

وقد يتعارض الأمر حيث يقع تولية من يشتد به الفساد إذا امتنع المصلح والله المستعان. وهذا حيث يكون هناك غيره، ومن ثم كان السلف يمتنعون منه ويفرون إذا طلبوا له. واختلفوا هل يستحب لمن استجمع شرائطه وقوي عليه أو لا؟ والثاني قول الأكثر لما فيه من الخطر والغرر، ولا وارد فيه من التشديد. وقال بعضهم: إن كان من أهل العلم وكان خاملاً بحيث لا يعمل عنه العلم أو كان محتاجاً للقاضي رزق من جهة ليست بحرام استحسب له ليرجع إليه في الحكم بالحق ويتبع بعلمه، وإن كان مشهوراً فالأولى له الإقبال على العلم والفتوى، وأما إن لم يكن في البلد من يقوم مقامه فإنه يمتنع عليه لكونه من فروض الكفاية لا بقدر على القيام به غيره فيمتنع عليه. وعن أحمد: لا يأم لأنه لا يجب عليه إذا أضر به نفع غيره ولا سيما من لا يمكنه عمل الحق لانتشار الظلم.

٤- باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن مفسية

٧١٤٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتَفْغَلْ عَلَيْكُمْ عَدُوٌّ حَتَمِي، كَانَ رَأْسَهُ رِيسَةً». [رواجع: ٦٩٣].

٧١٤٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ يَزِيدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ فَلْيُصِرْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُبَارِقُ الْخَمَاعَةَ حَيْثُ قَامَتْ، إِلَّا مَاتَ رِيئَةً جَاهِلِيَّةً». [رواجع: ٧٠٥٣. أخرجه مسلم: ١٨٤٩].

٧١٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَعَادَا أَمْرٍ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا

علم وقوم ما فرضه الفقهاء من الشافعية وغيرهم أنه إذا لم يوجد قرشي يستخلف كسائر فإن لم يوجد فمن بني إسماعيل فإن لم يوجد منهم أحد مستجمع للشرائط فمجمعي وفي وجه جرمي ولا فمن ولد إسحاق، قالوا: وإنما فرضي الفقهاء ذلك على عادتهم في ذكر ما يمكن أن يقع عقلاً وإن كان لا يقع عادة أو شرعاً. قلت والذي حمل قائل هذا القول عليه أنه فهم منه الخبر المحض وغير الصادق لا يتخلف، وأما من حمله على الأمر فلا يحتاج إلى هذا التأويل، واستدل بقوله «فعدوا قرشاً ولا تقدموها» وغيره من أحاديث الباب على رجحان مذهب الشافعي لورود الأمر بتقديم القرشي على من ليس قرشياً.

قال عياض: ولا حجة فيها لأن المراد بالألوة في هذه الأحاديث الخلفاء، ولا قد قدم النبي ﷺ سالماً مولى أبي حنيفة في إمارة الصلاة ورواه جماعة من قرشي، وقدم زيد بن حارثة وابنه أسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وعمرو بن العاص في التأمير في كثير من البعث والسرايا ومعهم جماعة من قرشي. وتعبه النووي وغيره بأن في الأحاديث ما يدل على أن للقرشي مزية على غيره، فيصح الاستدلال به لترجيح الشافعي على غيره، وليس مراد المستدل بأن الفضل لا يكون إلا للقرشي بل المراد أن كونه قرشياً من أسباب الفضل والتقدم كما أن من أسباب الفضل والتقدم الورع والفقه والقرائة والسن وغيره، فالمتريان في جميع الحاصل إذا اختص أحدهما بمصلحة منها دون صاحبه ترجح عليه فيصح الاستدلال على تقديم الشافعي على من سواه في العلم والدين من غير قرشي لأن الشافعي قرشي، وعصب قول القرطي في «المهم» بعد أن ذكر ما ذكره عياض: إن المستدل بهذه الأحاديث على ترجيح الشافعي صحته غفلة قارئها من صميم التقليد طيشه، كذا قال ولعل الذي أصابه الغفلة لم يفهم مراد المستدل والعلم عند الله تعالى.

٣- باب اجر من قضى بالحكمة

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

[المائدة: ٤٧].

٧١٤١- حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً، فَسَلَطَهُ عَلَى هَلْكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَآخَرُ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً، فَهَرَّ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا». [رواجع: ٧٣. أخرجه مسلم: ٨١٦].

قوله: (باب اجر من قضى بالحكمة) سقط لفظ «اجر» من رواية أبي زيد المروزي، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الباب ما يدل عليه فيمكن أن يؤخذ من لازم الإذن في تنييط من قضى بالحكمة فإنه يقتضي ثبوت الفضل فيه، وما ثبت فيه الفضل ترتب عليه الأجر والعلم عند الله.

قوله: (لقوله تعالى: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) وجه الاستدلال بالألوة لا ترجم به أن منطوق الحديث دل على أن من قضى بالحكمة كان محموداً حتى إنه لا حرج على من نفي أن يكون له مثل الذي له من ذلك ليحصل له مثل ما يحصل له من الأجر وحسن الذكر، ومفهومه يدل على أن من لم يفعل ذلك فهو على العكس من فاعله، وقد صرح الآية بأنه فاسق، واستدلال المصنف بها يدل على أنه يرجع قول من قال إنها عامة في أهل الكتاب وفي المسلمين، وحكى ابن التين عن الداودي أن البخاري اقتصر على هذه الآية دون ما قبلها عملاً بقول من قال إن الآيتين قبلها نزلتا في اليهود والنصارى، وتعبه ابن التين بأنه لا قائل بذلك، قال: ونسق الآية لا يقتضي ما قال، قلت: وما نفاء ثابت عن بعض التابعين في تسمير الطبري وغيره، ويظهر أن يقال إن الآيات وإن كان سببها أهل الكتاب لكن عمومها يتناول غيرهم، لكن لما تقرر من قواعد الشريعة أن مرتكب المعصية لا يسمى كافراً ولا يسمى أيضاً ظالماً لأن الظلم قد قرر بالشرع، بقيت الصفة الثالثة، فمن ثم اقتصر عليها. وقال إسماعيل القاضي في «احكام القرآن» بعد أن حكى الخلاف في ذلك: ظاهر الآيات يدل على أن من فعل مثل ما فعلوا وأخترع حكماً يخالف به حكم الله وجعله ديناً يعمل به فقد أزمه مثل ما أزمهم من الوعيد المذكور حاكماً كان أو غيره. وقال ابن بطال: مفهم الآية أن من حكم بما أنزل الله استحق جزيل الأجر، ودل الحديث على جواز منافسته فاتقضى أن ذلك من أشرف الأعمال وأجل ما يقرب به إلى الله، ويؤيده حديث عبد الله بن أبي

سَمِعَ وَلَا طَاعَةَ. [راجع: ٧٩٥٥. أخرجه مسلم: ١٨٣٩].

٧١٤٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيقُوا، فَطَعِبَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُطِيقُوا؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: قَدْ عَزَّيْتُ عَلَيْكُمْ لَمَّا جَمَعْتُمْ حَطَبًا وَأَوَّلَقْتُمْ نَارًا، ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا. فَجَمَعُوا حَطَبًا، فَأَوْقَدُوا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالْخُحُولِ، فَقَامَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا نَبِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِرَارًا مِنَ النَّارِ، أَفَدَخَلْنَاهَا؟ فَيَسْأَلُ هُمْ كَذَلِكَ إِذْ خَفَدَتِ النَّارُ، وَسَكَنَ حَشَّتُهَا، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ دَخَلْنَا مَا غَرَّحُوا مِنهَا أَبَدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». [راجع: ٤٣٤٠. أخرجه مسلم: ١٨٤٥].

قوله: (باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية) إما قيده بالإمام وإن كان في أحاديث الباب الأمر بالطاعة لكل أمير ولو لم يكن إماماً لأن عمل الأمر بطاعة الأمير أن يكون مؤمراً من قبل الإمام. وذكر فيه أربعة أحاديث:

الأول:

قوله: (عن أبي الصالح) بمثابة مفتوحة وتحتانية مشددة وآخره مهمله وهو يزيد بن حيد الضبي، وتقدم في الصلاة من وجه آخر التصريح بقول شعبة «حدثني أبو الصالح». قوله: (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل) بضم المنة على البناء للمجهول أي جعل عاملاً بأن أمر إمارة عامة على البلد مثلاً أو ولي فيها ولاية خاصة كالإمامة في الصلاة أو جباية الخراج أو مباشرة الحرب، فقد كان في زمن الخلفاء الراشدين من يجمع له الأمور الثلاثة ومن يختص ببعضها.

قوله: (حيثي) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة منسوب إلى الحبشة، ومضى في الصلاة في «باب إمامة العبد» عن محمد بن بشار عن يحيى القطان بلفظ «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي» وفيه بعد باب من رواية خنجر عن شعبة بلفظ «قال النبي ﷺ لأبي ذر أسمع وأطع ولو حبشي» وقد أخرج مسلم عن طريق خنجر عن شعبة بإسناد آخر إلى أبي ذر أنه انتهى إلى الريلة فإذا به يؤمهم فلحظ بتأخر لأجل أبي ذر فقال أبو ذر «أوصاني خليلي» فذكر غمّه. وظهرت بهذه الرواية الحكمة في تخصيص أبي ذر بالأمر في هذه الرواية، وقد جاء في حديث آخر الأمر بذلك عمومًا، ولمسلم أيضاً من حديث أم الحصين «اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يهودكم بكتاب الله».

قوله: (كان وأسمه زبيبة) واحدة الزبيب المأكول المعروف الكائن من العنب إذا جف، وإما شبه رأس الحبشي بالزبيبة لتجمعها ولكونه أسود، وهو تمثيل في الحفاوة وبشاعة الصورة وعدم الاعتدال بها، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في «كتاب الصلاة» ونقل ابن بطلان عن المهلب قال: قوله «اسمعوا وأطيعوا» لا يوجب أن يكون المستعمل للمبد إلا إمام قرشي، لما تقدم أن الإمامة لا تكون إلا في قرشي، واجتمعت الأمة على أنها لا تكون في العبيد، قلت: ويحتمل أن يسمى عبداً باعتبار ما كان قبل العتق، وهذا كله إما هو فيما يكون بطريق الاختيار، وأما لو تغلب عبد حقيقة بطريق الشوكة فإن طاعته تجب إكراهاً للفتنة ما لم يأمر بمعصية كما تقدم تقريره، وقيل المراد أن الإمام الأعظم إذا استعمل العبد الحبشي على إمارة بلد مثلاً وجبت طاعته، وليس فيه أن العبد الحبشي يكون هو الإمام الأعظم. وقال الخطابي: قد يضرب المثل بما لا يقع في الوجود، يعني وهذا من ذاك أطلق العبد الحبشي مبالغة في الأمر بالطاعة وإن كان لا يتصور شعراً أن يلي ذلك.

الحديث الثاني:

قوله: (حماد) هو ابن زيد، والجعد هو أبو عثمان، وأبو رجاء هو المطارد، وتقدم الكلام على هذا السند في أوائل الفتن.

قوله: (يروي) هو في معنى قوله عن النبي ﷺ، وقد تقدم كذلك في أوائل الفتن من طريق عبد الوارث عن الجعد وتقدمت مباحته هناك.

الحديث الثالث:

قوله: (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري، وعبد الله صحابي هو ابن عمر. قوله: (فيما أحب وكره) في رواية أبي ذر «فيما أحب أو كره».

قوله: (ما لم يؤمر بمعصية) هذا يقيد ما أطلق في الحديثين الماضيين من الأمر بالسمع والطاعة ولو لحبشي، ومن الصبر على ما يقع من الأمير بما يكره، والوعيد على مفارقة الجماعة.

قوله: (فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) أي لا يجب ذلك بل يحرم على من كان قادراً على الامتناع، وفي حديث معاذ عند أحد «لا طاعة لمن يطلع الله» وعندة وعند الزبارة في حديث عمران بن حصين والحكم بن عمرو الغفاري «لا طاعة في معصية الله» وسنده قوي، وفي حديث عباد بن الصامت عند أحد والطبراني «لا طاعة لمن عصى الله تعالى» وقد تقدم البحث في هذا الكلام على حديث عباد في الأمر بالسمع والطاعة إلا أن تروا كثيراً بواحا بما يغني عن إعادته وهو في «كتاب الفتن» وملخصه أنه ينزل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعله الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض.

الحديث الرابع:

قوله: (عن أبي عبد الرحمن) هو السلمي، وعلي هو ابن أبي طالب.

قوله: (وأمر عليهم رجلاً من الأنصار) تقدم البحث فيه والجبواب عمن غلط رايه في «كتاب المغازي».

قوله: (فأولقوا ناراً) كذلك وقع، وتقدم بيانه في المناهي والأحكام أن أميرهم غضب منهم فقال أولقوا ناراً.

وقوله (قد عزمت عليكم لما) بالتخفيف وجاء بالتشديد فقبل إنها بمعنى «إلا». وقوله (حدثت) بالمعجمة وفتح الميم وضبط في بعض الروايات بكسر الميم ولا يعرف في اللغة قاله ابن التين. قال: ومعنى حدثت سكن لها وإن لم يطقا جرها فإن طعن قيل حدثت. وقوله «لو دخلوها ما خرجوا منها» قال الداودي: يريد تلك النار لأنهم يموتون بتحريقها فلا يخرجون منها أحياء، قال: وليس المراد بالنار نار جهنم ولا أنهم يخلدون فيها لأنه قد ثبت في حديث الشفاعة «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان» قال: وهذا من الأمراض التي فيها منلوحة، يريد أنه سيئ مساق الزجر والتخويف ليفهم السامع أن من فعل ذلك خلد في النار، وليس ذلك مراداً وإنما أريد به الزجر والتخويف، وقد تقدم له توجيهات في «كتاب المغازي» وكذا قوله «إما الطاعة في المعروف» وتقدم شرحه مستوفى في «باب سرية عبد الله بن حذافة» من «كتاب المغازي» وتقدم شيء منه أيضاً في تفسير سورة النساء في قوله «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» [النساء: ٥٩] وقد قيل إنه لا يقصد دخولهم النار حقيقة وإنما أشار لهم بذلك إلى أن طاعة الأمير واجبة ومن ترك الواجب دخل النار، فإذا شق عليكم دخول هذه النار فكيف بالنار الكبرى، وكان قصده أنه لو رأى منهم الجدي ولوجها لمنهم.

٥- باب من لم يسأل الإمامة أعان الله عليهما

٧١٤٦- حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَكَلِّتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْزِتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا خَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرٌ مِنْهَا، فَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ وَالْتَمَسْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». [راجع: ٦٦٢٢. أخرجه مسلم: ١٦٥٢، وأخرجه أوله في الإمامة: ١٣٠].

٦- باب من سأل الإمامة وكلَّ إليها

٧١٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُعَمَّرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنْ أُعْطِيتَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَكَلِّتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْزِتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا خَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرٌ مِنْهَا، فَأَتِ الْبَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ». [راجع: ٦٦٢٢].

أخرجه مسلم: ١٦٥٢ وهو في الإمارة مختصراً أوله ١٣. ع.

قوله: (باب من يَسأل الإمارة أماله الله عليها) ذكر في حديث عبد الرحمن بن سمره « لا تسأل الإمارة » ثم قال بعده « باب من سأل الإمارة وكل إليها » وذكر الحديث المذكور، وقد تقدم الكلام على مسنده في « كتاب كفارة الأيمان » وعلى قوله « وإذا خلعت على عين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر » ولما قوله « لا تسأل الإمارة » فهو الذي في أكثر طرق الحديث، ووقع في رواية يونس بن حيد من الحسن بلفظ « لا يتمنين بصيغة النهي عن التمني مؤكداً بالنون الثقيلة، والنهي عن التمني أبلغ من النهي عن الطلب.

قوله: (عن مسألة) أي سؤال.

قوله: (وكلت إليها) يضم الواو وكسر الكاف خفياً ومشدداً وسكون اللام، ومعنى الخفض أي صرف إليها ومن وكل إلى نفسه ذلك، ومنه في الدعاء « ولا تكنني إلى نفسي » وروك أمره إلى فلان صرفه إليه ووكله بالتشديد استخفزه، ومعنى الحديث أن من طلب الإمارة فاعطياها تركت إقامته عليها من أجل حرصه، ويستفاد منه أن طلب ما يتعلق بالحكم مكره فيدخل في الإمارة القضاء والحسبة وغير ذلك وأن من حرص على ذلك لا يعان، ويعارضه في الظاهر ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رفته « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عليه جوروه فله الجنة، ومن غلب جوروه عليه فله النار » والجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل إذا ولي، أو يجعل الطلب هنا على المقصد وهناك على التولية، وقد تقدم من حديث أبي موسى « إنا لا نولي من حرص » ولذلك عبر في مقابله بالإحسان، فإن من لم يكن له من الله عون على عمله لا يكون فيه كفاية لذلك العمل فلا ينبغي أن يجاب سؤاله، ومن المعلوم أن كل ولاية لا تخلو من المشقة، فمن لم يكن له من الله إغاثة تسوّر فيها دخل فيه وخسر دنياه وعقباه، فمن كان ذا عقل لا يتعرض للطلب أصلاً، بل إذا كان كافياً وأعطياها من غير مسألة فقد وعده الصادق بالإحسان، ولا يخفى ما في ذلك من الفضل. قال المذهب: جاء تفسير الإغاثة عليها في حديث بلال بن مرداس عن خيشة عن أنس رفته « من طلب القضاء واستعان عليه بالشفاعة وكل إلى نفسه، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده » أخرجه ابن المنذر. قلت: وكذا أخرجه الترمذي من طريق أبي حنيفة عن عبد الأعلى التلميذ، وأخرجه هو وأبو داود وابن ماجه من طريق أبي حنيفة عن طريق إسرائيل عن عبد الأعلى فأسقط خيشة من السند، قال الترمذي: ورواية أبي حنيفة أصح، وقال في رواية أبي حنيفة حديث حسن غريب، وأخرجه الحساكم من طريق إسرائيل وصححه، وتعقب بأن ابن معين ليس خيشة وضمف عبد الأعلى، وكذا قال الجمهور في عبد الأعلى: ليس بقوي. قال المذهب: وفي معنى الإكراه عليه أن يبدى إليه فلا يرى نفسه أهلاً لذلك هيبة ولا خوفاً من الوقوع في المخلوق فإنه يسان عليه إذا دخل فيه، ويسدده والأصل فيه أن من تواضع لله رفته الله، وقال ابن التين: هو محمول على الغالب، وإلا فقد قال يوسف « اجعلي على خزائن الأرض » [يوسف: ٥٥] وقال سليمان « وهب لي ملكاً » [ص: ٣٥] قال: ويحتمل أن يكون في غير الأنبياء.

٧- باب ما يكره من الجرم على الإمارة

٧١٤٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَخَرْتُمْ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَكُونُوا لِنَافَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فِيمَنْ الْمَرْحُومَةُ وَبَسَّتِ الْقَاطِمَةُ.»

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُزَّامٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ غَمَرِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ... قَوْلُهُ.

٧١٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: أَمَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَدْ آخَرْنَا مِطْلَةً، فَقَالَ: «إِنَّا لَا نُولِي هَذَا مِنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ.» [روابع: ٢٢٦١. أخرجه مسلم: ١٧٣٣، بقطعه لم ترد في هذه الطرق وأخرجه بلفظه في الإمارة ١٤. ع.]

قوله: (باب ما يكره من الحرص على الإمارة) أي على تحصيلها، ووجه الكرامة مأخوذ مما سبق في الباب الذي قبله.

قوله: (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعاً، وأدخل عبد الحميد بن جعفر بن سعيد وأبي هريرة رجلاً ولم يرفعه، وابن أبي ذئب أثنى من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبري منه فروايتي هي للمتنسفة، وعقب البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين، فلمل كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة مرفوعاً على ما رواه عنه عبد الحميد، وكان عنده عن أبي هريرة بشير واسعة مرفوعاً، إذ وجدت عند كل من الراويين عن سعيد زيادة ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع لأن الراوي قد ينشط فيسند وقد لا ينشط فيقف.

قوله: (إنكم سَخَرْتُمْ) بكسر الراء ويجوز شحها، ووقع في رواية شبابة عن ابن أبي ذئب « سترضون » بالعين وأشار إلى أنها خطأ.

قوله: (على الإمارة) يدخل في الإمارة العظمى وهي الخلافة، والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد، وهذا إخبار منه ﷺ بالشئ قيل وقوعه فوقه كما أنشأ.

قوله: (وسكوتكم لنافاة يوم القيامة) أي لن لم يعمل فيها بما ينبغي، وزاد في رواية شبابة « وحسرة » ويوضح ذلك ما أخرجه البيهقي والطبراني بسند صحيح عن عرف بن مالك بلفظ « أوما ملأه، وثانيها ندامة، وثالثها عذاب يوم القيامة، إلا من عدل » ولي « الطبراني الأوسط » من رواية شريك عن عبد الله بن عيسى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال شريك: لا أدري رفته أم لا « قال: الإمارة أوما ندامة، وأوسطها غرامة، وآخرها عذاب يوم القيامة » وله شاهد من حديث شداد بن أوس رفته بلفظ « أوما ملأه وثانيها ندامة » أخرجه الطبراني وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفته « نعم الشئ الإمارة لمن أضعها بمحقها وحلها، ونس الشئ الإمارة لمن أضعها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة » وهذا يقيد ما أطلق في الذي قبله، ويقيد أيضاً ما أخرجه مسلم عن أبي ذر قال « قلت يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أضعها بمحقها وأدى الذي عليه فيها » قال النووي: هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف. وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يتقدم على ما شرط منه إذا جوزي بالخزني يوم القيامة، وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرها به الأخير، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم، ولذلك امتنع الأكابر منها والله أعلم.

قوله: (فعم المرخصة وبسست القاطمة) قال الداودي: نعم المرخصة أي في الدنيا، وبسست القاطمة أي بعد الموت، لأنه يصير إلى المحاسبة على ذلك، فهو كالذي يظلم قبل أن يستفي يكون في ذلك هلاكه. وقال غيره: نعم المرخصة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة وتحصيل اللذات الحسية والوهية حال حصولها، وبسست القاطمة عند الانفصال عنها يموت أو غيره وما يترتب عليها من التبعات في الآخرة. تنبيه: ألحقت التاء في « بسست » دون نعم، والحكم فيهما إذا كان فاعلها مؤثراً جواز الإلحاق وتركه، فوقع التنن في هذا الحديث بحسب ذلك، وقال الطيبي: إنما لم يلحقها بنعم لأن المرخصة مستمرة للإمارة وتأتيها غير حقيقي فترك إلحاق التاء بها وإلحاقها بشي نظراً إلى كون الإمارة حينئذ دامية دعاء. قال: وإنما أضاف بالتاء في القاطمة والمرخصة إشارة إلى تصوير تينك الحالتين للتجديدين في الإرضاع والقطام.

قوله: (وقال محمد بن بشار) هو بشار، ووقع في مستخرج أبي نعيم أن البخاري قال « حدثنا محمد بن بشار » وجيد الله بن حران هو بصري صدوق وقد قال ابن حبان في « الثقات » خطي وماله في الصحيح إلا هذا الموضع. وجيد الحميد بن جعفر هو المدني لم يخرج له البخاري إلا تمليقاً، وعمر بن الحكم أي ابن ثوبان مدني ثقة أخرج له البخاري في غير هذا الموضع تمليقاً كما تقدم في الصيام.

قوله: (عن أبي هريرة) أي مرفوعاً عليه.

قوله في حديث أبي موسى: (ولا من حرص عليه) بفتح المهملة والراء، وقد تقدم مطولاً من وجه آخر عن أبي هريرة عن أبي موسى في استنباط المرتدين وذكر شريحه هناك. وفي الحديث أن الذي يناله التولي من النعماء والسرار دون ما يناله من البأساء والضراء، إما بالمرزول في الدنيا فيصير حاسماً وإما بالمواخنة في الآخرة وذلك وأشد نكال الله العفو. قال القاضي البضاوي: فلا ينبغي لعالم أن يفرح ببلدة يعقبها حسرات، قال المذهب: الحرص على الولاية هو السبب في اقتتال الناس عليها حتى سفكت الدماء واستبيحت الأموال والفروج وعظم الفساد في الأرض بذلك ووجه السند أنه قد يقتل أو يمزول أو يموت فيندم على الدخول فيها لأنه يطلب بالتبعات التي ارتكبها

هشام، فكأنه أراد أن الأصل في الحديث الجمع بين اللفظين فحفظ بعض ما لم يحفظ بعض وهو محتمل، لكن الظاهر أنه لفظ واحد تصرف فيه الرواة. وزاد مسلم في آخره فقال ألا كنت حدثني هذا قبل اليوم؟ قال: لم أكن لأحدثك، قيل سبب ذلك هو ما وصفه به الحسن البصري من سفك الدماء، ووقع في رواية الإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه مسلم «لولا أنني ميت ما حدثت» فكأنه كان يخشى بطله، فلما نزل به الموت أراد أن يكف بذلك بعض شره من المسلمين، وإلى ذلك وقعت الإشارة في رواية لاسلم من طريق أبي المليح «أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار فقال له معقل: لولا أنني في الموت ما حدثت» وقد أخرج الطبراني في «الكبير» من وجه آخر عن الحسن قال: «لما قدم علينا عبيد الله بن زياد أميراً أمره علينا معاوية غلاماً سفكاً بسفك الدماء سفكاً شديداً وفيما عبيد الله بن معقل للزني، فدخل عليه ذات يوم فقال له: أنته عما أراك تصنع، فقال له: وما أنت وذلك؟ قال ثم خرج إلى المسجد قلنا له: ما كنت تصنع بكلام هذا السفه على رؤوس الناس؟ فقال إنه كان عندي علم فاحتيت أن لا أصوت حتى أقول به على رؤوس الناس، ثم قام فبث لنا أن مرض مرضه الذي توفي فيه فأتاه عبيد الله بن زياد بموده، فذكر نحو حديث الباب، فيحتمل أن تكون القصة وقعت للصحابيين.

قوله: (قال زائدة ذكره هشام) هو بخلف قال الثانية والتقدير: قال الحسن الجعفي قال زائدة ذكره أي الحديث الذي سباني هشام وهو ابن حسان، ووقع في رواية مسلم عن القاسم بن زكريا عن الحسن الجعفي بالمعنى في جميع السند وحاصل الروايتين أنه أثبت الغش في إحداهما، ونفى الصيحة في الأخرى فكأنه لا واسطة بينهما، ويحصل ذلك بظلمه لم يأخذ أوصاله أو سفك دماهم أو انتهاك أراضهم وحبس حقوقهم وترك تعرضهم ما يجب عليهم في أمر دينهم وديارهم وإقامة الحدود فيهم وردع المفسدين منهم وترك حايهم ونحو ذلك.

قوله: (قال له معقل أحدثك حديثاً) قد ذكرت زيادة أبي المليح عند مسلم.

قوله: (ما من وال يلي رعية من المسلمين إلخ) وقع في رواية أبي المليح «ما من أمير» بدل «وال» وقال فيه «ثم لا يجد له» بيمين ودال مشددة من الجذ بالكسر ضد المزل، وقال فيه «إلا لم يدخل معهم الجنة» ولطبراني في الأوسط «فلم يدخل فيهم إلا كبه الله على وجهه في النار» قال ابن التين: يلي جاء على غير القياس لأن ماضيه ولي بالكسر ومستقبله يولي بالفتح وهو مثل ورت يرت. وقال ابن بطال: هذا وعيد شديد على أئمة الجور فمن ضيع من استراحه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بنظام العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ومعنى «حرم الله عليه الجنة» أي أنه الله عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمين. ونقل ابن التين عن الداودي نحوه قال: ويجعل أن يكون هذا في حق الكافر لأن المؤمن لا بد له من نصيحة. قلت: وهو احتمال بعيد جداً، والتعليل مردود، فالكافر أبشأ قد يكون ناصحاً فيما تولاه ولا يمتنع ذلك الكفر. وقال غيره: يحمل على المستحل، والأولى أنه محمول على غير المستحل وإنما أريد به الزجر والتفليط، وقد وقع في رواية لاسلم بلفظ «لم يدخل معهم الجنة» وهو يؤيد أن المراد أنه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت. وقال الطيبي: الفاء في قوله: «فلم يحطها» وفي قوله «فيوت» مثل اللام في قوله «فقطعه» كرفعون ليكون لهم عدواً وحزناً، وقوله «وهو غاش» قيد للفعل مقصود بالذكر يريد أن الله إنما ولاه على عباده ليدهم لهم النصيحة لا ليشهم حتى يموت على ذلك، فلما قلب القضية استحق أن يعاقب.

٩- باب من شاق حق الله عليه

٧١٥٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَابِئِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ طَرِيفِ أَبِي تَيْمَةَ قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدًا وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يُوَصِّيهِمُ، فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِوَيْتِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: وَمَنْ شَاقَّ بِشَقْوِ اللَّهِ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقَالُوا: أَوْصِنَا. فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنْشَأُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَعْدَهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِلَّا طَيِّباً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَحَالَ تَيْتُهُ وَتَيْنَ الْجَنَّةِ بِمِلْءِ كَفِّهِ مِنْ دِمِّ أَهْرَاقَةٍ فَلْيَفْعَلْ.

قُلْتُ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ يَقُولُ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، جُنْدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ

وقد فاتته ما حرص عليه بمفارقه، قال: ويستثنى من ذلك من تعين عليه كان يموت السوالي ولا يوجد بعده من يقوم بالأمر غيره، وإذا لم يدخل في ذلك يحصل الفساد بضياع الأحوال. قلت: وهذا لا يخالف ما فرض في الحديث الذي قبله من الحصول بالطلب أو بغير طلب بل في التعبير بالحرص إشارة إلى أن من قام بالأمر عند خشية الضياع يكون كمن أعطى بغير سؤال لفقد الحرص غالباً عن هذا شأنه، وقد يغتر الحرص في حق من تعين عليه لكونه يصير واجباً عليه، وتولية القضاء على الإمام فرض عين وعلى القاضي فرض كفاية إذا كان هناك غيره.

٨- باب من استوعب رعية فلم ينصح

٧١٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ، عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرْجِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثاً سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَوْعَاذَ اللَّهَ رِعْيَةً، فَلَمْ يَحْطَ بِهَا بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رِاحَةَ الْجَنَّةِ». (الطبر: ٧١٥١). أخرجه مسلم: ١٤٢، وفي الإمرة: ٢١٠، بغيره.

٧١٥١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ: قَالَ: زَائِدَةُ ذَكَرَتْ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: أَتَيْتُ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ نَعُودَةً، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ عُبَيْدَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: أَحَدَّثُكَ حَدِيثاً سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا مِنْ مَنْ وَالَ بَلِي رِعْيَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمُوتَ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». (زجاج: ٧١٥٠). أخرجه مسلم: ١٤٢، وفي الإمرة: ٢١٠.

قوله: (باب من استوعب) بضم الشدة على البناء للمجهول.

قوله: (رعية فلم ينصح) أي ما.

قوله: (أبو الأشهب) هو جعفر بن حيان بمهمله وتحتانية ثقيلة.

قوله: (عن الحسن) هو البصري، وفي رواية الإسماعيلي من طريق شيبان عن أبي الأشهب «حدثنا الحسن».

قوله: (أن عبيد الله بن زياد) يعني أمير البصرة في زمن معاوية وولده يزيد، ووقع في رواية هشام المذكورة بعد هذه ما يدل على أن الحسن حضر ذلك من عبيد الله بن زياد عند معقل.

قوله: (عاد معقل بن يسار) بتحتانية ثم مهمله خفيفة هو المزني الصحابي المشهور.

قوله: (في مرضه الذي مات فيه) كانت وفاة معقل بالبصرة فيما ذكره البخاري في «الأوسط» ما بين السنين إلى السبعين وذلك في خلافة يزيد من معاوية.

قوله: (فقال له معقل: إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ) زاد مسلم عن شيبان بن فروخ عن أبي الأشهب «لو علمت أن لي حياة ما حدثت».

قوله: (يسوعيه الله) في نسخة الصفاني «استراحه».

قوله: (فلم يحطها) بفتح أوله وضم الحاء وسكون الطاء للمهملتين أي بكلوها أو يصنها وزنه ومعناه والاسم الحياطة يقال حاط إذا استولى عليه وحاط به مثله.

قوله: (ينصحه) كذلك للأكبر بهاء الضمير، وفي رواية للمستطلي «بالنصيحة» ووقع لاسلم في رواية شيبان «موت يوم يموت وهو غاش لربه».

قوله: (لم يجد) في نسخة الصفاني «إلا لم يجد» بزيادة إلا (والحة الجنة) زاد في رواية الطبراني من حديث عبيد الله بن معقل «وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاماً» ووقع في رواية مسلم «إلا حرم الله عليه الجنة» وله مثله من طريق يونس بن عبيد عن الحسن، قال الكرماني مفهوم الحديث أنه يبعدها، وهو عكس المقصود، والجواب أن «إلا» مقدرة أي إلا لم يجد، والخبر محذوف والتقدير ما من عبد فعل كذا إلا حرم الله عليه الجنة ولم يجد راحة الجنة استئناف كالتفسير له، أو ليست ما للنبي، وجازت زيادة من للتأكيد في الإثبات عند بعض النسخ، وقد ثبت «إلا» في بعض النسخ. قلت: ما يقع الجمع بين اللفظين المتعدد بهما في طريق واحدة، فقوله «لم يجد راحة الجنة» وقع في رواية أبي الأشهب، وقوله «حرم الله عليه الجنة» وقع في رواية

جندب. [راجع: ٦٤٩٩. أخرجه مسلم: ٢٩٨٧ مختصراً].

قوله: (باب من شاق شق الله عليه) في رواية الترمذي من شق « بشير الف، والمعنى من أدخل على الناس المشقة أدخل الله عليه المشقة فهو من الجزاء بجنس العمل.

قوله: (خالد) هو ابن عبد الله الطحان.

قوله: (عن الجري) بضم الجيم هو سعيد بن لياس، ولم يخرج البخاري للجيم الجري شيئاً وهو من هذه الطبقة، وخالد الطحان معلود فيمن سمع من سعيد الجري قبل الاختلاط، وكانت وفاة الجري سنة أربع وأربعين ومائة واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال أبو عبيد الأجرى عن أبي هذيل: من أدرك أيوب فسماحه من الجري جيد. قلت: وخالد قد أدرك أيوب فإن أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة.

قوله: (عن طريق) بالطاء المهملة وزن عظيم.

قوله: (أي تجمعة) بالثاء وزن عظيمة، وهو ابن عجلاد بضم الليم وتقفيف الجيم المحمدي بالجيم مصغر نسبة إلى بني المحمدي بطن من تميم وكان مولاهم، وهو بصري ما له في البخاري من أحد من الصحابة إلا هذا الحديث، وله حديث آخر تقدم في الأدب من روايته عن أبي عثمان النهدي.

قوله: (شهدت صفوان) هو ابن عزم بن زياد التميمي الثقة المشهور من أهل البصرة.

قوله: (وجندباً) هو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور وكان من أهل الكوفة ثم تحول إلى البصرة قاله الكلابي.

قوله: (وأصحابه) أي أصحاب صفوان.

قوله: (وهو) أي جندب (بوصيه) ذكره المزني في الأطراف بلفظ « شهدت صفوان وأصحابه وجندباً بوصيه » ووقع في صحيح مسلم من طريق خالد بن عبد الله بن عزم عن عزم صفوان بن عزم أن جندب بن عبد الله بعث إلى عزم بن سلامة زمن فتنة ابن الزبير فقال: اجمع لي نفراً من إخواني حتى أحدثهم، فذكر القصة في تخليف لم قصة الذي حل على رجل فقال لا إله إلا الله فقتله، وأظن أن القصة واحدة، ويصعبها أنه حلهم من التعرض لقتل المسلم، وزمن فتنة ابن الزبير كانت عقب موت يزيد بن معاوية. ووقع عند الطبراني من طريق ليث بن أبي سليم عن صفوان بن عزم عن جندب بن عبد الله أنه مر بقوم فقال: اتقي بغر من قراء القرآن وليكونوا شيوخاً، قال فأتيت بنافع بن الأزرق وأبي بلال مرداس ونظر معهما سنة أو ثمانية فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحديث. قلت: وأخرجه أيضاً من طريق الأعمش عن أبي تيمية أنه انطلق مع جندب إلى البصرة فقال: هل كنت تدرس أحداً القرآن؟ قال: نعم، قال فأتيت بهم، قال فأتيت بنافع وأبي بلال مرداس ونجدة وصالح بن مشرح فأشأ يحدث. قلت: وهذا الأربعة من رؤوس الحوارج الذين خرجوا إلى مكة لنصر ابن الزبير لما جهز إليه يزيد بن معاوية الجيوش فشهدوا معه الحصار الأول، فلما جاسم الخبر بموت يزيد بن معاوية سألوا ابن الزبير عن قوله في حشاش فأتى عليه ففضوا وفارقوه، فحبوا. وخرج نجدة باليمامة فقلب عليها وعلى بعض بلاد الحجاز، وخرج نافع بن الأزرق بالعراق فدامت فتنة مدة. وأما أبو بلال مرداس فكان خرج على عبيد الله بن زياد قبل ذلك فقتله.

قوله: (من شق الله به يوم القيامة) قلت تقدم هذا المتن من حديث جندب من وجه آخر مع شرحه في « باب الرياء والسمة » من « كتاب الرقاق » وفيه « ومن ربا » ولم يقع فيه مقصود هذا الباب.

قوله: (ومن شاق شق الله عليه) كذلك للكشيري، وللرعيي والمستلي « ومن يشاق يشق الله عليه » بصيغة المضاربة وذاك القاف في الموضعين، وفي رواية الطبراني من أحد بن زهير التستري عن إسحاق بن شامير شيخ البخاري فيه « ومن يشاق يشق الله عليه ».

قوله: (فقالوا: أوصنا، فقال إن أول ما يقع من الإلسان بقشه) يعني بعد الموت، وصرح به في رواية صفوان بن عزم عن جندب ولفظه « واعلموا أن أول ما ينتن من أحكم إذا مات بطنه ».

قوله: (فمن استطاع أن لا يأكُل إلا طيباً فليفعل) في رواية صفوان « فلا يدخل بطنه إلا طيباً » هكذا وقع هذا الحديث من هذا الوجه موقوفاً، وكذا أخرجه الطبراني من طريق قتادة عن الحسن - هو البصري - عن جندب موقوفاً، وأخرجه من

طريق صفوان بن عزم وسياقه يحتمل الرفع والوقوف فإنه صر بقله « سمعت رسول الله ﷺ يقول من سمع « الحديث » واعلموا أن أول ما ينتن « وينتن يشون ومثناة وضم أوله من الرياضي وماضي انتن وتنق والتتن الرائحة الكريهة.

قوله: (ومن استطاع أن لا يمال بينه وبين الجنة بملء كف) في رواية الكشي « يقول » بلفظ « ملء » بضم موحدة، ووقع في رواية كريمة والأصلي « كفه ».

قوله: (من دم هوائه) أي صبه (فليفعل) قال ابن التين: وقع في روايتنا « لعراقه » وهو بفتح الهزة وكسرها. قلت: هي لمن عدا أبا ذر، وكذا وقع هذا المتن أيضاً موقوفاً، وكذا أخرجه الطبراني من طريق صفوان بن عزم ومن طريق قتادة عن الحسن من جندب موقوفاً، وزاد الحسن بعد قوله بهرقه « كأنما يذبح ذباجة، كلما تقدم لباب من أبواب الجنة حال بينه وبينه » ووقع موقوفاً عند الطبراني أيضاً من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب ولفظه « تعلمون أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحول بين أحكم وبين الجنة وهو يراها ملء كف من مسلم أهرقه بغير حله » وهذا لون لم يرد مصرحاً برفعه لكن في حكم المرفوع لأنه لا يقال بالرأي، وهو وعيد شديد لقتل المسلم بغير حق. قال الكرماني: في معنى قوله « ملء كف من دم » هو عبارة عن مقدار دم إنسان واحد، وكذا قال ومن أبين هذا الحصر « والمتبادر أن ذكر ملء الكف كالتال ولا فلا كان دون ذلك لكان الحكم كذلك. وعند الطبراني من حديث الأعمش عن أبي تيمية « قال رسول الله ﷺ: لا يحول بين أحكم وبين الجنة » فذكر نحو رواية الجري وزاد في آخره: قال فبكي القوم، فقال جندب: لم أر كاليوم قط ألقى بالنجاسة من هؤلاء إن كانوا صادقين « قلت: ولعل هذا هو السر في تصديره كلامه بحديث « من سمع » وكأنه يقرس فيهم ذلك، ولهذا قال « إن كانوا صادقين » ولقد صدقت فراسه فأنهم لا خرجوا بذلوا السيف في المسلمين وقتلوا الرجال والأطفال وعظم البلاء بهم، كما تقدمت إليه الإشارة في « كتاب الحارين » قال ابن بطال: المشاقة من اللغزة مشقة في الشقاق وهو الخلاف، ومنه قوله تعالى « ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى » [النساء: ١١٥] والمراد بالحديث النهي عن القبول القبيح في المؤمنين وكشف مساوئهم وصيبيهم وترك مخالفة سبيل المؤمنين وإزوم جماعتهم وأنهى يعني إدخال المشقة عليهم والإضرار بهم، قال صاحب العين: شق الأمر عليك مشقة أضر بك انتهى. وظاهره أنه جعل المشقة والمشاقة بمعنى واحد، وليس كذلك فقد جوز الخطابي في هذا أن تكون المشقة من الأضرار فيحمل الناس على ما يشق عليهم، وأن تكون من الشقاق وهو الخلاف ومفارقة الجماعة وهو أن يكون في شق أي ناعية من الجماعة، ورجع الداودي الثاني، ومن الأول قوله ﷺ في حديث عائشة « اللهم من ولي من أمر أمي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه » أخرجه مسلم، ووقع لغير أبي ذر في آخر هذا الحديث: قلت لأبي عبد الله من يقول سمعت رسول الله ﷺ جندب؟ قال: نعم جندب انتهى. وأبو عبد الله المذكور هو المصنف، والسائل له الجري، وقد خلت رواية النسفي عن ذلك، وقد سبق من الطرق التي أوردتها ما يصرح بأن جندب هو الفاعل، وليس فيمن سمي في هذه القصة أحد من الصحابة غيره.

١٠ - باب القضاء والفقيا في الطريق

وَقَضَى يَقْضِي بِنُ يُقْضَى فِي الطَّرِيقِ.

وَقَضَى الشَّيْءُ عَلَى بَابِ قَارِوٍ.

٧١٥٣ - حَدَّثَنَا عُفَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي الْيَافِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَالْبُيْهِ عَارِجَانِ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا رَجَلُ رَجُلٍ عِنْدَ سُدَّةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « مَا أَخَذْتُ لَهَا؟ ». فَكَانَ الرَّجُلُ اسْتِكَانًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَخَذْتُ لَهَا كَبِيرَ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: « أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ ». [راجع: ٣٩٨٨. أخرجه مسلم: ٢٦٢٩].

قوله: (باب القضاء والفقيا في الطريق) كذا سوى بينهما، والأثران المذكوران في الترجمة صريحان فيما يتعلق بالقضاء، والحديث المرفوع يؤخذ منه جواز الفتيا فليحق به

الحكم.

قوله: (وقضى يحيى بن يعمر) بفتح الميم هو التابعي الجليل المشهور، وكان من أهل البصرة فانتقل إلى مرو بأمر الخواجه فولي قضاء مرو لفتية من مسلم، وكان من أهل الفصاحة والورع، قال الحاكم: قضى في أكثر مدن خراسان، وكان إذا تحول إلى بلد استخلف في التي انتقل منها.

قوله: (في الطريق) وصله محمد بن سعد في الطبقات عن شيبانة عن موسى بن يسار قال رأيت يحيى بن يعمر على القضاء بمرو فربما رأته بقضى في السوق وفي الطريق، وربما جاءه الخصمان وهو على حمار فيقضي بينهما. وأخرج البخاري في التاريخ من طريق حيد بن أبي حكيم أنه رأى يحيى بن يعمر يقضى في الطريق.

قوله: (وقضى الشعبي على باب داره) قال ابن سعد في الطبقات: أخبرنا أبو نعيم حدثنا أبو إسرائيل رأيت الشعبي يقضى عند باب الغيل بالكوفة. وأخرج الكواكبي في القضاء من وجه آخر عن الشعبي أن علياً قضى في السوق. وأخرج من طريق القاسم بن عبد الرحمن أنه مر على قوم وهو على راحلته فظلموا من كرى لهم فنزل فقضى بينهم ثم ركب فمضى إلى منزله. ثم ذكر حديث سالم بن أبي الجعد عن أنس في الذي سأل النبي ﷺ متى الساعة، وقد تقدم من وجه آخر عن سالم في كتاب الأدب مشروحاً، وقوله هنا «فلقينا رجلاً عند سدة المسجد - السدة بضم السين وتشديد الدال المهملة - في باب الدار. وقيل لإسماعيل بن عبد الرحمن: السدي؛ لأنه كان يبيع القناع عند سدة مسجد الكوفة وهي ما يسمى من الطاق المسدود، وقيل هي المظلة على الباب، لوقاية المطر والشمس، وقيل هي الباب نفسه وقيل حته وقيل الساحة أمام الباب.

وقوله (ما أعددت لها) كذا أبي ذر، ولغيره «عدت» وهو بالتشديد مثل «جمع مالا وعدده» [المزة: ٢] أي هباً، وقوله «استكان» أي خضع وهو استعمل من السكن الدال على الخضوع. قال ابن التين: لعل سبب سؤال الرجل عن الساعة إشفاقاً عما يكون فيها، ولو سأل استمعلاً للدخل في قوله تعالى: «يستعمل بها الذين لا يؤمنون بها» [الشورى: ١٨] وقوله «كبر عمل» بالوحدة للأكثر وبالثالثة لبعضهم؛ قال ابن بطال: في حديث أنس جواز سكوت العالم عن جواب السائل والمستغنى إذا كانت المسألة لا تعرف، أو كانت عما لا حاجة بالناس إليها، أو كانت مما يخشى منها الفتنة. أو سوء التأويل. ونقل المهلب الفتيا في الطريق وعلى الدابة، ونحو ذلك من الترايع، فإن كانت لضعيف فهو محمود وإن كانت لرجل من أهل الدنيا أو لمن يخشى لسانه فهو مكروه. قلت: والمثال الثاني ليس بجيد فقد يترتب على المسؤول من ذلك ضرر فيجيب ليأمن شره فيكون في هذه الحالة محموداً قال: واختلف في القضاء سائراً أو ماشياً فقال أشهب: لا بأس به إذا لم يشغله عن الفهم. وقال سحنون: لا ينبغي. وقال ابن حبيب: لا بأس بما كان يسيراً، وأما الابتداء بالنظر ونحوه فلا. قال ابن بطال: وهو حسن. وقول أشهب أشبه بالدليل، وقال ابن التين: لا يجوز الحكم في الطريق فيما يكون غامضاً كذا أطلق والأشبه بالتفصيل. وقال ابن المنير: لا تصح حجة من منع الكلام في العلم في الطريق، وأما الحكاية التي تحكى عن مالك في تزيير الحكم الذي سأل في الطريق ثم حدثه فكان يقول: وددت لو زادني سباطاً وزادني حندين، فلا يصح. ثم قال ويحتمل أن يفرق بين حالة النبي ﷺ وحالة غيره، فإن غيره في مظنة أن يتشاكل بلغز الطرقات وقد تقدم في كتاب العلم «ترجمة الفتيا على الدابة، ووقع في حديث جابر الطويل في حجة الوداع عند مسلم «وطاف رسول الله ﷺ على راحلته ليراه الناس وليشرف لهم ليسألوه والأحاديث في سؤال الصحابة وهو سائر ماشياً وراكباً كثيرة.

١٦ - باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له بواب

٧١٥٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُصْطَوِرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ لَامْرَأَةً مِنْ أَهْلِهِ: تَعْرِيفِينَ فَلَمَّا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهَا وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي». فَقَالَتْ: إِنَّكَ عَنِّي، فَإِنَّكَ خَلَوْتَ مِنْ مَصِيبَتِي. قَالَ: فَبَايَعَهَا وَوَضَعِي، فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَ: مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: مَا عَرَفْتُهُ، قَالَ: إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَبَايَعَتْهُ إِلَى تَابِهِ فَلَمْ تَجِدْ عَلَيْهِ بَوَاباً، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ

صَدَقَةٍ». [رواج: ١٢٥٢. أخرجه مسلم: ٩٢٦].

قوله: (باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له بواب) ذكر فيه حديث أنس في قصة المرأة التي جاءت تفتن عن قولها «إليك عني» لما أمرها النبي ﷺ - ووجدتها تبكي عند قبر - بالصبر، ففي الحديث: فباعتتقها في بابه فلم تجد عليه بواباً.

قوله: (إن الصبر عند أول صلعة) في رواية الكشيبي هنا «إن الصبر عند الصلعة الأولى» وقد تقدم شرحه مستوفى في «باب زيارة القبور» من «كتاب الجنائز» وأن المرأة لم تسم، وأن المقبور كان ولدها ولم يسم أيضاً، وأن الذي ذكرها أن الذي خاطبها هو النبي ﷺ هو الفضل بن العباس. ووقع هنا «أن أنس بن مالك قال لامرأة من أهله: هل تعرفين فلانة» يعني صاحبة هذه القصة، ولم أعرف اسم المرأة التي من أهل أنس أيضاً، وقولها «إليك عني» أي كفت نفسك ودعني، وقولها «فإنك خلوت» بكسر المعجمة وسكون اللام أي خال من همي قال المهلب: لم يكن للنبي ﷺ بواب راتب، يعني فلا يرد ما تقدم في المناقب من حديث أبي موسى أنه كان بواباً للنبي ﷺ لما جلس على الكف، قال: فاجتمع بينهما أنه إذا لم يكن في شغل من أهله ولا افتراء لشئ من أمره أنه كان يرفع حجابيه بينه وبين الناس ويبرز لطلاب الحاجة إليه. وقال الطبري: دل حديث عمر حين استأذن له الأسود - يعني في قصة حلقه ﷺ - أن لا يدخل على نساءه شهراً كما تقدم في النكاح - أنه ﷺ كان في وقت خلوته بنفسه يتخذ بواباً، ولولا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم ينتج إلى قوله «يا رباح استأذن لي». قلت: ويحتمل أن يكون سبب استأذنه عمر أنه خشي أن يكون وجد عليه بسبب ابنته فإراد أن ينتشر ذلك باستأذنه عليه، فلما أذن له أطمأن وتبسط في القول كما تقدم بيننا. وقال الكرماني مخلصاً لما تقدم: معنى قول «لم يجد عليه بواباً» أنه لم يكن له بواب راتب، أو في حجرته التي كانت مسكناً له، أو لم يكن البواب يتبعه بل بإشرا ذلك بأنفسهما، يعني أبا موسى ورباباً. قلت: الأول كاف، وفي الثاني نظر لأنه إذا انتفى في الحجره مع كونها مظنة الخلوة فاتفاؤه في غيرها أولى، وإن أراد إثبات البواب في الحجره دون غيرها كان بخلاف حديث الباب، فإن المرأة إذا جاءت إليه وهو في منزل سكنه فلم يجد عليه بواباً، وفي الثالث أيضاً نظر لأنه على تقدير أنهم فعلاً كان من قبل أنفسهم بغير أمره لكن تقريره لما على ذلك يفيد مشروعته، فيمكن أن يؤخذ منه الجواز مطلقاً ويمكن أن يقيد بالحاجة وهو الأول وقد اختلف في مشروعية الحجاب للحاكم فقال الشافعي وجاعاً: ينبغي للحاكم أن لا يتخذ حاجباً، وذهب آخرون إلى جوازه، وحمل الأول على زمن سكنوا الناس واجتماعهم على الخير وطواعيتهم للحاكم، وقال آخرون: بل يستحب ذلك حيث لا يترتب الضرر ومنع المستطيل ويدفع الشرير وتقل ابن التين عن الداودي قال: الذي أحدثه بعض القضاة من شدة الحجاب وإدخال بطاق الحصر لم يكن من عمل السلف انتهى. فأما اتخاذ الحاجب فقد ثبت في قصة عمر في منازعة العباس وعلى أنه كان له حاجب يقال له يرفا ومضى ذلك في فرض الخمس واضعاً. ومنهم من قيد جوازه بغير وقت جلوسه للناس لفصل الأحكام ومنهم من عمم الجواز كما مضى. وأما البطائق فقال ابن التين: إن مراده البطائق التي فيها الإجماع بما جرى صحيح، يعني أي حالات قال: وأما البطائق التي كانت للسير لبنا بالنظر في خصوصه من سبق فهو من العمل في الحكم. وقال غيره: وظيفة البواب أو الحاجب أن يطالع الحاكم بحال من حضر ولا سيما من الأعيان، واحتمال أن يجيء غاصماً والحاكم يظن أنه جاء زائراً فيعطيه حقه من الإكرام الذي لا يجوز لمن يجيء غاصماً، وإيصال الخبر للحاكم بذلك إما بالمشافهة وإما بالكتابة ويكره دوام الاحتجاب وقد يجرم فقد أخرج أبو داود والترمذي بسند جيد عن أبي مريم الأسدي أنه قال لماواة «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ولاه الله من أمر الناس شيئاً فاحتجب عن حاجتهم احتجب الله عن حاجته يرم القيامة» وفي هذا الحديث وعيد شديد لمن كان حاكماً بين الناس فاحتجب عنهم لنزير علم، لما في ذلك من تأخير إيصال الحقوق أو تضييعها. واتفق العلماء على أنه يستحب تقديم الأسبق فالأسبق والمسافر على القيم ولا سيما إن خشي فوات الرفقة، وأن من اتخذ بواباً أو حاجباً أن يتخذ ثقة عفيفاً أميناً عارفاً حسن الأخلاق عارفاً بمقادير الناس.

١٧ - باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه،

دون الإمام الذي فوقه

٧١٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدُّمَلِيُّ: حَدَّثَنَا الْإِنصَارِيُّ مُحَمَّدُ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثَمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ: كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ

قوله: (أن لا يقضي بين اثنين وأنت غضبان) في رواية مسلم «أن لا تحكم».

قوله: (لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان) في رواية مسلم «لا يحكم أحد الباقين سواء» وفي رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عنه لا يقضي القاضي أو لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان ولم يذكر القصة. والحكم بفتحين هو الحاكم، وقد يطلق على التقييم بما يستدل إليه. قال المهلب: سبب هذا النهي أن الحكم حالة الغضب قد يتجاوز بالحكم إلى غير الحق فمنع، وبذلك قال فقهاء الأمصار. وقال ابن دقيق العيد: فيه النهي عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير الذي يخل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال: وعنده الفقهاء بهذا المعنى إلى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجرح والمطش والمطرطين وغلبة التماس وسائر ما يتعلق به القلب تعلّقاً يشغله عن استيفاء النظر، وهو قياس مظنة على مظنة، وكان الحكمة في الانصرار على ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره. وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي سعيد رفعه «لا يقض القاضي إلا وهو شجاع ريان» وقرئ الشيخ «وهو قياس مظنة على مظنة» صحيح، وهو استنباط معنى دل عليه النص فإنه لا نهى عن الحكم حالة الغضب فهم منه أن الحكم لا يكون إلا في حالة استقامة الفكر، فكانت علة النهي المعنى المشترك وهو تغير الفكر، والوصف بالغضب يسمى علة بمعنى أنه مشتعل عليه فالحق به ما في معناه كالجراح. قال الشافعي في «الأم»: أكره للحاكم أن يحكم وهو جافع أو تعب أو مشغول القلب فإن ذلك يغير القلب.

(فرع): أو خالف فحكم في حال الغضب صح إن صادف الحق مع الكراهة، هذا قول الجمهور، وقد تقدم أنه قضى للزبير بترح الحرة بعد أن أغضب خصم الزبير، لكن لا حجة فيه لرفع الكراهة عن غيره لمعصته ﷺ فلا يقول في الغضب إلا كما يقول في الرضا. قال النووي في حديث اللقطة: «فيه جواز الفتوى في حال الغضب» وكذلك الحكم ويخالف ولكنه مع الكراهة في حقا ولا يكره في حقه ﷺ لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف على غيره. وأبعد من قال: يعمل على أنه تكلم في الحكم قبل وصوله في الغضب إلى تغير الفكر، ويؤخذ من الإطلاق أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا أسبابها، وكذا أطلق الجمهور، وفصل إمام الحرمين والبصري فقيداً الكراهة بما إذا كان الغضب لتغير الله واستمررت الرياني هذا التخصيص واستند به لمخالفته لظاهر الحديث وللمعنى الذي لأجله نهى عن الحكم حال الغضب، وقال بعض الحنابلة لا يضل الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه والنهي يقتضي الفساد. وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم فلا يؤثر ولا فهو محل الخلاف، وهو تفصيل معتبر، وقال ابن المنذر: أدخل البخاري حديث أبي بكرة الدال على المنع ثم حديث أبي مسعود الدال على الجواز تنبيهاً منه على طرق الجمع بأن يجعل الجواز خاصاً بالنبي ﷺ لوجود المعصية في حقه والأمن من التمديد، أو أن غضبه إنما كان للحق فمن كان في مثل حاله جاز ولا منع، وهو كما قيل في شهادة العدو إن كانت ذنبية ردت وإن كانت دينية لم ترد قاله ابن دقيق العيد وغيره. وفي الحديث أن الكتابة بالحديث كالسماع من الشيخ في وجوب العمل، وأما في الرواية فمنع منها قوم إذا تجردت عن الإجازة، والمشهور الجواز. نعم الصحيح عند الداء أن لا يطلق الإخبار بل يقول كتب لي أو كتبتني أو أخبرني في كتابه، وفيه ذكر الحكم مع دليله في التلميح، وبنيته مثله في الفتوى. وفيه شفقة الأب على ولده وإعلامه بما ينفعه وتحذيره من الوقوع فيما يكره. وفيه نشر العلم للعمل به والاقتداء وإن لم يسأل العالم عنه.

الحديث الثاني:

قوله: (عبد الله) هو ابن المبارك.

قوله: (جاء رجل) تقدم في «باب تخفيف الإمام» من أبواب الإمامة أنه لم يسم، ووجه من قال إنه حزم من كتب وأن المراد هنا بفلان هو معاذ بن جبل، وتقدم شرح الحديث هناك مستوفى، وتقدم القول في الغضب في «باب الغضب في الموعظة» من «كتاب العلم».

الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وهي حائض:

قوله: (يونس) هو ابن يزيد الأيلي.

قوله: (فصل في) وفي رواية الكشي «عليه» والضهير في قوله «فيه» يعود للفعل المذكور وهو الطلاق للموصوف، وفي «عليه» للفعل وهو ابن عمر، وقد تقدم الحديث مشروحاً في «كتاب الطلاق».

الكوفيون أن القاضي حكمه حكم الوكيل لا يطلق يده إلا فيما أذن له فيه، وحكمه عند غيرهم حكم الوصي له التصرف في كل شيء، ويطلق يده على النظر في جميع الأشياء إلا ما استثنى. وتقول الطحاوي عنهم أن الحدود لا يقمها إلا أمراء الأمصار، ولا يقمها حامل السواد ولا غو. وتقول ابن القاسم «لا تقام الحدود في المياه بل تجلب إلى الأمصار، ولا يقام القصاص في القتل في مصر كلها إلا بالقسطاط، يعني لكونها منزل متولي مصر» قال: أو يكتب إلى ولي القسطاط بذلك أي يستأذنه. وقال الشيب: بل من فرض له الولي ذلك من عمل لئلا يجاز له أن يفعل. وعن الشافعي غو. قال ابن بطال: والحجة في الجواز حديث معاذ فإنه تلى المرتد دون أن يرفع أمره إلى النبي ﷺ.

٩٣- باب هل يقضي القاضي أو يقضي وهو غضبان

٧١٥٨- حَدَّثَنَا أَتَمُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمْرٍو: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ إِلَى أَبِيهِ، وَكَانَ بِسَجِسْتَانَ، بَانَ لَا يَقْضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ». [إخرجه مسلم: ١٧١٧].

٧١٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَسِي بْنِ أَبِي خَارِمْ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فَلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فِيهَا، قَالَ: فَمَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ لَقَدْ أَشَدَّ غَضَبًا فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلَوَّجَ، فَإِنَّ فِيهِمْ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ». [إخرجه: ٩٠].

مسلم: ٤٩٦٦].

٧١٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْكَرْمَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَمْرٍو أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَلَا ذَكَرَ غَمْرٍو لِنَبِيِّ ﷺ، فَكَيْفَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «وَرَجَعَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْفَأَ، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْفَأَ، فَإِنْ بَدَأَ أَنَّهُ يُطْلَقُ فَلَا يُطْلَقُهَا». [إخرجه: ٤٩٠٨]. [إخرجه مسلم: ٤٩٧١].

قوله: (باب هل يقضي القاضي أو يقضي وهو غضبان) في رواية الكشي «الحاكم» ذكر فيه ثلاث أحاديث:

أحدها:

قوله: (كتب أبو بكرة) يعني والد عبد الرحمن الراوي المذكور.

قوله: (إلى ابنه) كذا وقع هنا غير مسمى، ووقع في أطراف السري «إلى ابنه عبيد الله» وقد سمي في رواية مسلم ولكن يغير هذا اللفظ أخرجه من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن قال «كتب أبي وكتب له إلى عبيد الله بن أبي بكرة» ووقع في العمدة «كتب أبي وكتب له إلى ابنه عبيد الله» وقد سمي إلخ «وهو موافق لسياق مسلم إلا إنه زاد لفظ «ابنه» قيل معناه كتب أبو بكرة بضمه مرة وأمر ولده عبيد الرحمن أن يكتب لأخيه فكتب له مرة أخرى. قلت: ولا يتبين ذلك، بل الذي يظهر أن قوله «كتب أبي» أي أمر بالكتابة، وقوله «وكتب له» أي بأمر الكتابة التي أمر بها، والأصل عدم التمديد، ويؤيد قوله في لفظ المكتوب «إني سمعت» فإن هذه العبارة لأبي بكرة لا لابنه عبد الرحمن، فإنه لا حصة له وهو أول مولود ولد بالبصرة كما تقدم في الكلام على قول أبي بكرة «لو دخلوا علي ما بهتت لهم بقصة».

قوله: (وكان بسجستان) في رواية مسلم «وهو قاض بسجستان» وهي جملة حالية وسجستان بكسر الميم والجيم على الصحيح بعدلها مناة ساكنة وهي إلى جهة الهند بينها وبين كرمان مائة فرسخ منها أريسون فرسخاً مفارقة ليس فيها ماء ونسب إليها سجستاني وسجرتي بزاي بدل السين الثانية والتاء وهو على غير قياس، وسجستان لا تصرف للعلمية والمعجمة أو زيادة الألف والثوب، قال ابن سعد في «الطبقات»: كان زياد في ولايته على العراق قرب أولاد أخيه لأنه أبي بكرة وشرفهم وأصلهم وولي عبيد الله بن أبي بكرة سجستان، قال ومات أبو بكرة في ولاية زياد.

١٤- باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلومه في أمر الناس، إذا لم يخف الظنون والتهمة

كما قال النبي ﷺ: «خفي ما يخفيك ولذلك بالمعروف». وذلك إذا كان أمراً مشهوراً. [راجع: ٢٢١١].

٧١٦١- حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري: حدثني غزوة: أن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءتني بنت غيبة بن ربيعة فقالت: يا رسول الله، والله ما كان على ظهر الأرض أهل خيلاء أحب إلي أن يهلكوا من أهل خيائك، وما أصح اليوم على ظهر الأرض أهل خيلاء أحب إلي أن يموتوا من أهل خيائك، ثم قالت: يا أبا سفيان رجل سيئ، فهل علي من حرج إن أطعم من الذي له عيالاً؟ قال لها: «لا حرج عليك إن تطعمهم من مفروبه». [راجع: ٢٢١١. أخرجه مسلم: ١٧١٤].

قوله: (باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلومه في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة) أشار إلى قول أبي حنيفة ومن وافقه أن للقاضي أن يحكم بعلومه في حقوق الناس وليس له أن يقضي بعلومه في حقوق الله كالجلود لأنها مبنية على المساواة، وله في حقوق الناس تفصيله قال: إن كان ما علمه قبل ولايته لم يحكم لأنه بمنزلة ما سمعه من الشهود وهو غير حاكم بخلاف ما علمه في ولايته. وأما قوله «إذا لم يخف الظنون والتهمة» فقيده بقوله من أجاز للقاضي أن يقضي بعلومه لأن الذين منعوا ذلك مطلقاً اعتدوا بأنه غير معصوم فيجوز أن تلحقه التهمة إذا قضى بعلومه أن يكون حكم لصديقه على عدوه فصحت المادة فجعل للصف من الجواز ما إذا لم يخف المحاكم الظنون والتهمة، وأشار إلى أنه يلزم من المنع من أجل حسم المسألة أن يسمع مثلاً رجلاً طلق امرأته طلاقاً باتناً. ثم رجعته إليه فافكر فإذا حلفه فحلف لزم أن يدفعه على فرج حرام فيفسد به فلم يكن له بد من أن لا يقبل قوله ويحكم عليه بعلومه، فإن خشي التهمة فله أن يدفعه ويقدم شهادته عليه عند حاكم آخر، وسيأتي مزيد لذلك في «باب الشهادة تكون عند الحاكم» وقال الكرايسي: الذي عني أن شرط جواز الحكم بالعلم أن يكون الحاكم مشهوراً بالصلاح والعفاف والصدق ولم يعرف بغير زلة ولم يؤخذ عليه غربة بحيث تكون أسباب التفتي فيه موجودة وأسباب التهم فيه مفقودة فهذا الذي يجوز له أن يحكم بعلومه مطلقاً. قلت: وكان البخاري أخذ ذلك عنه فإنه من مشايخه.

قوله: (كما قال النبي ﷺ: خفي ما يخفيك ولذلك بالمعروف) هذا اللفظ وصله المؤلف في النفقات من طريق هشام بن عروة عن أبيه، وقد ساق القصة في هذا الباب بغير هذا اللفظ من طريق الزهري عن عروة وقوله: «ولذلك إذا كان أمراً مشهوراً» هذا تفسير قول من قال يقضي بعلومه مطلقاً، ويحتمل أن يكون المراد بالمشهور الشيء المأمور بأخذه، ثم ذكر قصة هند بنت عتبة.

قوله: (وما كان على ظهر الأرض أهل خيلاء أحب إلي) تقدم في السيرة النبوية في المناقب والأحكام عليه، وتقدم شرح ما تضمنته الحديث المذكور في «كتاب النفقات» وفيه بيان استدلال من استدل به على جواز حكم الحاكم بعلومه ورد قول المستدل به على الحكم على الغائب. قال ابن بطال: احتج من أجاز للقاضي أن يحكم بعلومه بحديث الباب فإنه قضى لها بوجوب الثقة لها ولولدها لعله بأنها زوجة أبي سفيان ولم يلتزم على ذلك بيته، ومن حيث النظر أن علمه أقوى من الشهادة لأنه يتيقن ما علمه، والشهادة قد تكون كذباً، وحجة من منع قوله في حديث أم سلمة «إنما أقضي له بما أسمع» ولم يقل بما أعلم. وقال للمضرمي «شاهدك أو يمينه» وفيه «وليس لك إلا ذلك» ولا يخفى من قضاة السوء أن يحكم أحدهم بما شاء يعجل على علمه احتج من منع مطلقاً بالتهمة، واحتج من فصل بأن الذي علمه الحاكم قبل القضاء كان على طريق الشهادة فلو حكم به لحكم بشهادة نفسه فصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره، وأيضاً فيكون كالحاكم يشاهد واحد، وقد تقدم له لتعليل آخر وأما في حال القضاء قضى حديث أم سلمة «فإنما أقضي له على نحو ما أسمع» ولم يفرق بين سماعه من شاهد أو مدعي، وسيأتي تفصيل المناهض في الحكم بالعلم في «باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء» وقال ابن المنير: لم يتعرض ابن بطال لمقصود الباب، وذلك أن البخاري احتج بجواز الحكم بالعلم بقصة هند، فكان ينبغي للشارح أن يعقب ذلك بأن لا دليل فيه لأنه

خرج خرج الفتيا وكلام المفتي يتزل على تقدير صحة إنهاء المسغي، فكأنه قال: إن ثبت أنه يمتنع حلك جاز لك استيفاءه مع الإمكان. قال: وقد أجاب بعضهم بأن الأغلب من أحوال النبي ﷺ للحكم والإزام، فيجب تنزيل لفظه عليه، لكن يرد عليه أنه ﷺ ما ذكرني قصة هند أنه يعلم صدقها، بل ظاهر الأمر أنه لم يسمع هذه القصة إلا منها فكيف يصح الاستدلال به على حكم الحاكم بعلومه؟ قلت: وما ادعى نفيه بعينه، فإنه لو لم يعلم صدقها لم يأمر بها بالأخذ وإطلاعه على صدقها تمكن بالوحي دون من سواه فلا بد من سبق علم، وتفيد اطلاعه على حالها من قبل أن تذكر ما ذكرت من المصاهرة، ولأنه قبل قولها إنها زوجة أبي سفيان بغير بينة واكتفى فيه بالعلم، ولأنه لو كانت فتياً لقال مثلاً تأخذ فلما أتى بصيغة الأمر بقوله: «خفي» دل على الحكم، وسيأتي لهذا مزيد في «باب القضاء على الغائب» ثم قال ابن المنير أيضاً: لو كان حكماً لاستدعى معرفة المحكوم به، والواقع أن المحكوم به غير معين كذا قال والله أعلم.

١٥- باب الشهادة على الخطأ المخوم،

وما يجوز من ذلك وما يعيق عليه، وكتاب الحاكم إلى غامليه
والقاضي إلى القاضي

وقال بعض الناس: كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود، ثم قال: إن كان القتل خطاً فهو جائز، لأن هذا مال يزعمونه، وإنما صار مالا بعد أن ثبت القتل، فالخطأ والعقد واحد.

ولقد كتب عمر إلى غامليه في الحدود.

وكتب عمر بن عبد العزيز في من كُتبت.

وقال إبراهيم: كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرفت الكتاب والاعتام.

وكان الشافعي يجهز الكتاب المعلوم بما فيه من القاضي.

ويروى عن ابن عمر نحوه.

وقال معاوية بن عبد الكريم الشافعي: شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة، وإياس بن معاوية، وأحسن، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وبلال بن أبي بريدة، وعبد الله بن بريدة الأسلمي، وعامر بن عبدة، وعبد بن منصور، يجهزون كتب القضاء بغير مختصر من الشهود. فإن قال الذي جيء عليه بالكتاب: إنه زور، قيل له: أذهب فالتقيم المتخرجين من ذلك.

وأول من سأل على كتاب القاضي الثبته ابن أبي ليلى وسأله ابن عبد الله.

وقال لنا أبو نعم: حدثنا عبد الله بن مغيرة: جئت بكتاب من موسى بن أنس قاضي البصرة، وأقمت عبدة الثبته: أن لي عبداً فلان كذا وكذا، وهو بالكوفة، وجئت به القاصم بن عبد الرحمن فأجازة.

وكرة الحسن وأبو قلابة: أن يشهد علي وصيه حتى يعلم ما فيها، لأنه لا ينزي لعل فيها جوراً.

ولقد كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر: «إنما أن تذلوا صاجيكم، وإنما أن تؤذوا بخرب».

وقال الزهري: في الشهادة على المرأة من وراء السور: إن عرفتها فاشهد، وإلا تعرفها فلا تشهد.

٧١٦٢- حدثني محمد بن بشار: حدثنا غندر: حدثنا شعبة قال: سمعت قتادة، عن أنس بن مالك قال: لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم،

بستين أو ثلاث، ويقال بل عاش إلى خلافة هشام بن عبد الملك فمزه خالد بن عبد الله القسري وولي ثمانية بن عبد الله بن أنس.

قوله: (ولياس بن معاوية) بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية هو الزني المعروف بالذكاء وكان قد ولي قضاء البصرة في خلافة عمر بن عبد العزيز ولا عدي بن أرطاة عامل عمر عليها بعد امتناعه عنه، وله في ذلك أخبار، منها ما ذكره الكلابسي في «أدب القضاء» قال: حدثنا عبيد الله بن عائشة حدثنا عبيد الله بن عمر القيسي قال: قالوا لإبراهيم لما امتنع من الولاية يا أبا وأئمة اختر لنا، قال: لا أتخذ ذلك، قيل له لو وجدت رجلاً ترضاه أكتت تشير به؟ قال: نعم، قيل وترضى له أن يلي إذا كان رضا؟ قال: نعم، قيل له فإتخذ خياراً، رضا، فلم يزالوا به حتى ولي. قلت: ثم وقع بينهما فركب لإبراهيم عمر بن عبد العزيز، فإبراهيم عدي قول الحسن البصري القضاء، فكتب عمر بتركه على عدي ما ذكره عنه إياس ويوقف صنعه في تولية الحسن القضاء، ذكر ذلك عمر بن شبة، ومات إياس سنة اثنين وعشرين ومائة، وهو ثقة عند الجعفيين.

قوله: (والحسن) هو ابن أبي الحسن البصري الإمام المشهور، وكان ولي قضاء البصرة مدة لطيفة ولاه عدي أميرها لما ذكرنا، ومات الحسن سنة عشر ومائة.

قوله: (وغامه بن عبد الله بن أنس) هو الراوي المشهور، وكان تابعياً لثقة، ناب في القضاء بالبصرة عن أبي بردة، ثم ولي قضاء البصرة أيضاً في أوائل خلافة هشام بن عبد الملك ولاه خالد القسري سنة ست ومائة وعزله سنة عشر وقيل سنة تسع، وولي بلال بن أبي بردة، ومات ثمانية بعد ذلك.

قوله: (وبلال بن أبي بردة) أي ابن أبي موسى الأشعري، وكان صديق خالد بن عبد الله القسري فولاه قضاء البصرة لما ولي إمرتها من قبل هشام بن عبد الملك، وعُضد إليه الشرطة، فكان أميراً قاضياً، ولم يزل قاضياً إلى أن قتله يوسف بن عمر الثقفي لما ولي الإمرة بعد خالد، وعُضد خالداً وعماله ومنهم بلال، وذلك في سنة عشرين ومائة، ويقال إنه مات في حبس يوسف، وقد أخرج له الترمذي حديثاً واحداً، ولم يكن معصوماً في أحكامه، ويقال إنه كان يقول إن الرجلين ليختصمان إلي فأجد أحدهما أخف على قلبي فأتقي له، ذكر ذلك أبو الهيثم المبرد في الكامل.

قوله: (وعبد الله بن بريرة الأسلمي) هو التابعي المشهور، وكان ولي قضاء مرو بعد أخيه سليمان سنة خمس عشرة ومائة إلى أن مات وهو على قضائهما سنة خمس عشرة ومائة، وذلك في ولاية أسد بن عبد الله القسري على خراسان وهو أخو خالد القسري، وحديث عبد الله بن بريرة بن الخصيب هذا في الكتب الستة.

قوله: (وعامر بن عبيدة) هو بفتح الموحدة وقيل بسكونها ذكره ابن ماكولا بالوجهين، وقيل فيه أيضاً عبيدة بكسر الموحدة وزيادة ياء، وجميع من في البخاري بالسكون إلا بجالة بن عبدة المقدم ذكره في «كتاب الجزية» فإنه بالتحريك، وعامر هو البجلي أبو إياس الكوفي وولته ابن معين وغيره، وهو من قلعهاء التابعين له رواية عن ابن مسعود، وروى عنه لمسيب بن رافع وأبو إسحاق، وحديثه عند النسائي، وكان ولي القضاء بالكوفة مرة وعمر.

قوله: (وعباد بن منصور) أي الناجي بالنون والجيم يكتنأ بها سلمة بصري، قال أبو داود: ولي قضاء البصرة خمس مرات. وذكر عمر بن شبة أنه أول ما ولي سنة سبع وعشرين ولاه يزيد بن عمر بن هبيرة، فلما عزل وولي مسلم بن قتيبة عزله وولي معاوية بن عمرو، ثم استعفى فأعفاه مسلم، وأعاد عباد بن منصور، وكان عباد يرمى بالقلدر ويلبس فضفوه بسبب ذلك، ويقال إنه تغير. وحديثه في السنن الأربعة، وعلق له البخاري شيئاً، ومات سنة اثنين وخمسين ومائة.

قوله: (يحيى بن كعب) كعب القضاء بغير محضر من الشهود الخ) يعني قوله «فالتس» المخرج» وهو بفتح الميم وسكون المعجمة وآخره جيم اطلب الخروج من عبدة ذلك إما بالقدح في البيت بما يقبل تبطل الشهادة، وإما بما يدل على البراءة من المشهود به.

قوله: (وأول من سأل علي «كتاب القاضي» البينة ابن أبي ليلى) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة وإمامها، ولها في زمن يوسف بن عمر الثقفي في خلافة الوليد بن يزيد ومات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو صدوق، اتفقوا على ضعف حديثه من قبل سوء حفظه. وقال الساجي: كان يملح في قضائه، فأما في الحديث فليس بحجة. وقال أحمد: قتله ابن أبي ليلى أحب إلي من حديثه، وحديثه في السنن الأربعة، وأغفل المزني أن يعلم له في «التهذيب» علامة تعليق البخاري، كما أغفل أن يترجم لسوار بن عبد الله المذكور بعده أصلاً عنه أنه أعلم لكل من ذكره معاوية بن عبد الكريم هنا عن من يخرجه له شيئاً موصلاً.

قَالُوا: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَأُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا، فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ لَبَنٍ، كَاتِي أَنْظُرْ إِلَيَّ وَيَصِرْ، وَنَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. [راجع: ٦٥. أخرجه مسلم: ٢٠٩٢.]

قوله: (باب الشهادة على الخط المختوم) كذا للاكثر معجمة ثم مشاء، وفي رواية الكشميهني «الحكم» بهجمة ثم كاف أي المحكوم به، وسقطت هذه اللفظة لابن بطال، ومراده هل تصح الشهادة على الخط أي بآته خط فلان، وقيد بالمختوم لأنه أقرب إلى عدم التزوير على الخط.

قوله: (وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه) يريد أن القول بذلك لا يكون على التعميم إثباتاً ونفيًا، بل لا يمنع ذلك مطلقاً نضج الحقوق، ولا يحصل بذلك مطلقاً فلا يضمن فيه التزوير فيكون جائزاً بشروط.

قوله: (وكتاب الأحكام إلى عامله والقاضي إلى القاضي) يشير إلى الرد على من أجاز الشهادة على الخط ولم يميزها في «كتاب القاضي» و«كتاب الأحكام» وسيأتي بيان من قاله والبحث معه فيه.

قوله: (وقال بعض الناس: كتاب الأحكام جائز إلا في الحدود، ثم قال: إن كان القتل خطأ فهو جائز لأن هذا مال بزعمه، وإنما صار مالا بعد أن ثبت القتل) قال ابن بطال: حجة البخاري على من قال ذلك من الحنفية واضحة لأنه إذا لم يميز الكتاب بالقتل فلا فرق بين الخطأ والعمد في أول الأمر، وإنما يصير مالا بعد الثبوت عند الحاكم، والعمد أيضاً ربما آل إلى المال فأتقضى النظر التسوية.

قوله: (وقد كتب عمر إلى عامله في الحدود) في رواية أبي ذر عن المستملي والكشميهني «في الجارود» بيمين خفيفة وبعد الألف راه مضمومة وهو ابن الملقى ويقال ابن عمرو بن الملقى العبدي، ويقال كان اسمه بشراً والجارود لقبه، وكان الجارود المذكور قد أسلم وصحب ثم رجع إلى البحرين فكان بها، وله قصة مع قدامة بن مظعون عامل عمر على البحرين أخرجهما عبد الرزاق من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة قال استعمل عمر قدامة بن مظعون فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر فقال إن قدامة شرب فسكر فكتب عمر إلى قدامة في ذلك، فذكر القصة بطولها في قدوم قدامة وشهادة الجارود وأبي هريرة عليه، وفي احتجاج قدامة بأية المائدة وفي رد عمر عليه وجلبه الحد وسندها صحيح، وقد تقدم في آخر الحدود، ونزول الجارود البصرة بعد ذلك واستشهد في خلافة عمر سنة عشرين.

قوله: (وكتب عمر بن عبد العزيز في سن كسرت) وصله أبو بكر الخلال في كتاب القصاص والديات من طريق عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق عن أبيه قال «كتب إلي عمر بن عبد العزيز كتاباً أجاز فيه شهادة رجل على سن كسرت».

قوله: (وقال إبراهيم: كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والحكام) وصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن عبيدة بن إبراهيم.

قوله: (وكان الشعبي يميز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي) وصله أبو بكر بن أبي شيبة من طريق عيسى بن أبي حزة قال: «كان عامر يعني الشعبي يميز الكتاب المختوم بيمينه من القاضي» وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي قال «لا يشهد ولو عرف الكتاب والحكام حتى يذكر» وجميع بينهما بأن الأول إذا كان من القاضي إلى القاضي والثاني في حق الشاهد.

قوله: (ويروى عن ابن عمر نحوه) قلت: لم يقع في هذا الأثر عن ابن عمر إلى الآن.

قوله: (وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي) هو المعروف بالفصال بضاد معجمة ولا م ثقيلة، سمي بذلك لأنه ضل في طريق مكة، قاله عبد الغني بن سعيد المصري، ووقع أحد وابن معين وأبو داود والنسائي، ومات سنة ثمانين ومائة، وكان معصراً أدرك أبا رجاء الطائري، وقد وصل أثره هذا وكيع في مصنفه عنه.

قوله: (شهدت) أي حضرت (عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة) هو الليثي تابعي ثقة، وكان يزيد بن هبيرة ولاه قضاء البصرة لما ولي إمرتها من قبل يزيد بن عبد الملك بن مروان، ذكر ذلك عمر بن شبة في أخبار البصرة وقال: إنه مات وهو على القضاء، وأرخه ابن حبان في «الثقات» سنة مائة فوهم، وذكر ابن سعد أنه كان قاضياً قبل الحسن ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز، والصواب بعد الحسن، وقول عمر بن شبة هو المعتمد وأن ابن هبيرة هو الذي ولاه ومات على القضاء بعد ذلك بعد المائة.

قوله: (وسوار بن عبد الله) يفتح للمهلة وتشديد الرواء وهو العنبري نسبة إلى بني العنبر بن بني نعيم، قال ابن حبان في «الثقات»: كان قتيلاً، ولاء التصور قضاء البصرة ستة ثمان وثلاثين ومائة فتي على قضائهم إلى أن مات في ذي القعدة سنة ست وخمسين، وحفيده سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله وفي قضاء الرصافة يشهد والجانب الشرقي، وحديثه في السنن الثلاثة، ومات سنة خمس وروبعين ومائتين.

قوله: (وقال لنا أبو نعيم) هو الفضل بن دكين.

قوله: (حدثنا عبيد الله) بالتصغير (ابن عمر) بضم الميم وسكون للمهلة وكسر الراء بعد ما زاي هو كوفي، ما رأيت له روى غير أبي نعيم، وما له في البخاري سوى هذا الأثر، ولم يزد المزني في ترجمته على ما تضمنه هذا الأثر.

قوله: (جئت بكتاب من موسى بن أنس القاضي البصري) أي ابن مالك التابعي المشهور، وكان ولي قضاء البصرة في ولاية الحاكم بن أيوب القاضي، وهو ثقة حديثه في الكتب الستة، وقال ابن حبان في الثقات: مات بعد أخيه النضر بالبصرة، وكانت وفاة النضر قبل وفاة الحسن البصري ستة ثمان أو تسع ومائة.

قوله: (الرجعت به القاسم بن عبد الرحمن) أي ابن عبد الله بن مسعود المسعودي يكنى أبا عبد الرحمن، وقال المحلي: ثقة وكان على قضاء الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز، وكان لا يأخذ على القضاء أجراً، وكان ثقة صالحاً، وهو تابعي. قال ابن المديني: لم يلق من الصحابة إلا جابر بن سمره، ويقال إنه مات سنة ست عشرة ومائة.

قوله: (فأجازه) بيمين وزاي أي أمضاه وحصل به.

(تبيينه) وقع في «المنهي» لابن قدامة: يشترط في قول الأمة القنوي أن يشهد «بكتاب القاضي إلى القاضي» شاهدين عدلان ولا تكفي معرفة خط القاضي وختمه، وحكي عن الحسن وسوار والحسن المنبري أنهم قالوا: إذا كان يعرف خطه وختمه قبله، وهو قول أبي ثور. قلت: وهو خلاف ما نقله البخاري عن سوار أنه أول من سأل البيهقي وينضم إلى من ذكرهم ابن قدامة سائر من ذكرهم البخاري من قضاة الأمصار من التابعين فمن بعدهم.

قوله: (وكره الحسن) هو البصري، وأبو قلابه هو الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء.

قوله: (أن يشهد) يفتح أوله والفاعل محذوف أي الشاهد.

قوله: (على وصية حتى يعلم ما فيها) أما أثر الحسن فوصله العلوي من رواية هشام بن حسان عنه قال: لا تشهد على وصية حتى تقرأ عليك، ولا تشهد على من لا تعرف. وأخرجه سعيد بن منصور من طريق يونس بن حيد عن الحسن نحوه. وأما أثر أبي قلابه فوصله ابن أبي شيبة ويعقوب بن سفيان جميعاً من طريق حماد بن زيد عن أيوب قال: قال أبو قلابه في الرجل يقول لشهدها على ما في هذه الصحيفة: قال: لا حتى يعلم ما فيها زاد يعقوب وقال: لعل فيها جوراً. وفي هذه الزيادة بيان السبب في المنع المذكور. وقد وافق الداودي من المالكية هذا القول فقال: هذا هو الصواب أنه لا يشهد على وصية حتى يعرف ما فيها. وتبعه ابن التين بأنها إذا كان فيها جور لم يمنع التحمل، لأن الحاكم قادر على رده إذا أوجب حكم الشرع رده، وما عداه يعمل به فليس خشية الجور فيها مانعاً من التحمل، وإنما المنع الجهل بما يشهد به. قال: ووجه الجور أن كثيراً من الناس يرغب في إخفاء أمره لاحتمال أن لا يموت فيحتاج بالإشهاد ويكون حاله مستتراً على الإخفاء.

قوله: (وقد كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر) هذا طرف من حديث سهل بن أبي حنيفة في قصة حويصة وعيمية وقتل عبد الله بن سهل غيباً: وقد تقدم شرحه مستوفى في الديات في «باب القسامة» وبإني بهذا اللفظ في «باب كتابة الحاكم على عماله» بعد أحد وعشرين باباً.

قوله: (وقال الزهري في الشهادة على المرأة من السنن أي من رواه).

قوله: (إن عرفها فلاشاهد) وصله أبو بكر بن أبي شيبة من طريق جعفر بن برقان عن الزهري بنحوه، ومقتضاه أنه لا يشترط أن يراها حالة الإشهاد بل يكفي أن يعرفها بأي طريق فرض، وفي ذلك خلاف أشير إليه في «كتاب الشهادات».

قوله: (لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم) كان ذلك في سنة ست كما تقدم بيانه في شرح حديث أبي سفيان الطويل المذكور في بدء الوحي.

قوله: (قالوا إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا محضوماً) لم أعرف اسم القائل بعينه.

قوله: (لأنه غافلاً) تقدم شرحه مستوفى في أوامير اللباس، وجلة ما تضمنته هذه الترجمة بأنكارها ثلاثة أحكام: الشهادة على الخط، و«كتاب القاضي إلى القاضي» والشهادة على الإقرار بما في الكتاب. وظاهر صنيع البخاري جواز جميع ذلك.

فأما الحكم الأول فقال ابن بطال: اتفق العلماء على أن الشهادة لا تجوز للشاهد إذا رأى خطه إلا إذا تذكر تلك الشهادة، فإن كان لا يحفظها فلا يشهد، فإنه من شاء انتشخ غافلاً ومن شاء كتب كتاباً، وقد فعل مثله في أيام عثمان في قصة مذكورة في سبب قتله، وقد قال الله تعالى: ﴿إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾ [الزخرف: ٨٦] وأجاز مالك الشهادة على الخط، ونقل ابن شعيان عن ابن وهب أنه قال: لا أخذ بقول مالك في ذلك. وقال الطحاوي: خلف مالكا جميع الفقهاء في ذلك وعدوا قوله في ذلك شذوذاً، لأن الخط قد يشبه الخط، وليست شهادة على قول منه ولا معاينة، وقال محمد بن الحارث: الشهادة على الخط خطأ، فقد قال مالك في رجل قال: سمعت فلاناً يقول رأيت فلاناً قتل فلاناً أو طلق امرأته أو قذف: لا يشهد على شهادته إلا إن أشهده. قال: فالحق بعد من هذا وأضعف قال: والشهادة على الخط في الحقيقة استنهاض الموتى، وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: لا يقضى في دعونا بالشهادة على الخط، لأن الناس قد أحدثوا ضروباً من الفجور. وقد قال مالك: يحدث للناس أقضية على نحو ما أحدثوا من الفجور. وقد كان الناس فيما مضى يميزون الشهادة على خاتم القاضي ثم رأى مالك أن ذلك لا يجوز فهذه أتوال من أئمة المالكية تراعى الجمهور. وقال أبو علي الكريسي في «كتاب أدب القضاء» له أجاز الشهادة على الخط قروم لا ينظر لهم، فإن الكتاب يشبهون الخط بالخط حتى يشكل على أعلامهم انتهى، وإذا كان هذا في ذلك العصر فكيف بمن جاء بعدهم وهم أكثر مسارعة إلى الشر من مضى وأدق نظراً فيه وأكثر هجومًا عليه.

وأما الحكم الثاني فقال ابن بطال: اختلفوا في «كتب القضاء» فذهب الجمهور إلى الجواز، واستثنى الحنفية المحدثون وهو قول الشافعي، والذي احتج به البخاري على الحنفية تروى لأنه لم يصر مالا إلا بعد ثبوت القتل قال: وما ذكره عن القضاة من التباين من إجازة ذلك حجتهم فيه ظاهرة من الحديث، لأن النبي ﷺ كتب إلى الملوك ولم يتنل أنه أشهد أحداً على كتابه. قال: ثم أجمع فقهاء الأمصار على ما ذهب إليه سوار وابن أبي ليلى من اشتراط الشهود لما دخل الناس من الفساد فاحتيط للدماء والأموال. وقد روى عبد الله بن نافع عن مالك قال: كان من أمر الناس القديم إجازة الخواصم حتى إن القاضي ليكتب للرجل الكتاب، فما يزيد على ختمه فيعمل به. حتى اتهموا فصار لا يقبل إلا بشاهدين.

وأما الحكم الثالث فقال ابن بطال: اختلفوا إذا أشهد القاضي شاهدين على ما كتبه ولم يقرأ عليهما ولا عرفهما بما فيه، فقال مالك: يجوز ذلك، وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجوز لقوله تعالى: ﴿وما شهدوا إلا بما علموا﴾ [يوسف: ٨١] قال: وحيثما ملك أن الحاكم إذا أقر أنه كتبه فالأمر من الشهادة عليه أن يعلم القاضي المكتوب إليه أن هذا «كتاب القاضي» إليه، وقد ثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يجب أن يعلمه كل أحد كالوصية إذا ذكر الموصي ما فرط فيه مثلاً. قال: وقد أجاز مالك أيضاً أن يشهدا على الوصية للخزومة وعلى الكتاب المطوي، ويقولان للحاكم نشهد على إقراره بما في هذا الكتاب، والحنفية في ذلك كتب النبي ﷺ إلى عماله من غير أن يقرأها على من حملها؛ وهي مشتملة على الأحكام والسنن. وقال الطحاوي: يستفاد من حديث أنس أن الكتاب إذا لم يكن ختموا فالحنفية ما فيه قائمة كونه ﷺ أراد أن يكتب إليهم، وإنما اتخذ الخاتم لقروم إنهم لا يقبلون الكتاب إلا إذا كان ختموا، فدل على أن «كتاب القاضي» حجة ختموا كان أو غير ختم. واختلف في الحكم بالخط المجرد كان يصر القاضي خطه بالحكم فيطلب منه المحكوم له العمل به، فالأكثر ليس له أن يحكم حتى يتذكر الواقعة كما في الشاهد وهو قول الشافعي؛ وقيل: إن كان المكتوب في حرز الحاكم أو الشاهد منذ حكم فيه أو تحمل إلى أن طلب منه الحكم أو الشهادة جاز ولو لم يتذكر والا فلا، وقيل: إذا تيقن أنه خطه ساخ له الحكم والشهادة وإن لم يتذكر، والأوسط أعديل المذهب وهو قول أبي يوسف ومحمد ورواية عن أحد رجسهما كثير من أتباعه، والأول قول مالك ورواية عن أحد. قال ابن التبر: لم يتعرض الشارح لقصود الباب لأن البخاري استدل على الخط بكتاب النبي ﷺ إلى الروم ولقائل أن يقول: إن مضمون «الكتاب» و«ملازم» إلى الإسلام وذلك أمر قد اشتهر لثبوت المعجزة والقطع بصدقه فيما دعا إليه، فلم يلزمهم بمجرد الخط فإنه عند القائل به إما يفيده علناً والإسلام لا يكفي فيه بالظن إجماعاً فدل على أن العلم حصل بمضمون الخط مقروناً بالتواتر السابق على الكتاب، فكان الكتاب كالنكرة والتوكيد في الإنذار، مع أن حامل الكتاب قد يجهل أن يكون أطلع

يقوم بأدومه مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال، وانفقوا على اشتراط الذكورية في القاضي إلا عن الحنفية، واستثنوا الحدود، وأطلق ابن جرير، وحجة الجمهور الحديث الصحيح « ما أطلع قوم ولوا أمورهم امرأة » وقد تقدم، ولأن القاضي يحتاج إلى كمال الرأي وروي المرأة ناقص ولا سيما في محافل الرجال.

قوله: (وقال الحسن) هو البصري.

قوله: (أخذ الله علي الحكم أن لا يتبعوا الهوى ولا يخشوا الناس ولا يشعروا بأيات الله ثمناً قليلاً ثم قرأ « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض » إلى يوم الحساب » وقرا « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور » إلى قوله « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » قلت: فأراد من آية « يا داود » قوله: « ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » (ص: ٢٦) وأراد من آية المائدة بقية ما ذكر وأطلق على هذه التامهي أمراً إشارة إلى أن النهي من الشيء أمر بفسده، وفي النهي من الهوى أمر بالحكم بالحق، وفي النهي من خشية الناس أمر بخشية الله، ومن الله خشية الله الحكم بالحق، وفي النهي من آياته الأمر باتباع ما دلت عليه، وإما وصف الثمن بالقليلة إشارة إلى أنه وصف لازم له بالنسبة للموضع فإنه أغلى من جميع ما حوته الدنيا.

قوله: (وما استخطوا: استودعوا من كتاب الله الآية) ثبت هذا للمستلمي، وهو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: « يا ما استخطوا من كتاب الله » (المائدة: ٤٤) أي بما استودعوا، استخطته كذا استودعته إياه.

قوله: (وقولاً) أي الحسن البصري المذكور « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرب » إلى آخرها رويته مرسولاً في « حلية الأولياء لأبي نعيم » من رواية محمد بن إبراهيم الحافظ المعروف بمرجع موحدة ومعملة وزن محمد، قال حدثنا سعيد هو ابن سليمان الواسطي حدثنا أبو العوام هو عمران القطان عن ثناء عن الحسن وهو ابن أبي الحسن البصري فذكره، ومعنى أخذ الله على الحكم عهد إليهم.

قوله: (الحمد سليمان ولم يلم داود، ولولا ما ذكر الله من أمر هذين يعني داود وسليمان، وقوله: « لأريت » في رواية الكشيبي « لرويت أن القضاء ملكوا » يعني لما قصته الأيمان الماضيتان أن من لم يحكم بما أنزل الله كافراً، فدخل في عمومهما والمخطئ، وكذا قوله تعالى: « إن الذين يضلون عن سبيل الله » يشمل العاصم والمخطئ، فاستدل بالآية الأخرى في قصة الحرب أن الوحيد خاص بالصادق، فأشار إلى ذلك بقوله: « فإنه أتى على هذا بعلمه » أي بسبب علمه أي معرفته وفهمه وجه الحكم والحكم به. وعذر بفتح الدال المعجمة هذا باجتهاده، وروينا بعضه في تفسير ابن أبي حاتم وفي المجالسة لأبي بكر الدينوري وفي أمالي الصولي جميعاً يزيد بعضهم على بعض من طريق حاد بن سلمة من حيد الطويل قال: دخلنا مع الحسن على إياس بن معاوية حين استقصى قال: فيكي إياس وقال: يا أبا سعيد - يعني الحسن البصري المذكور - بقرسون: القضاء ثلاثة: رجل اجتهد فأخطأ فهو في النار، ورجل مال مع الهوى فهو في النار، ورجل اجتهد فأصاب فهو في الجنة فقال الحسن: إن فيما قص الله عليك من نبأ سليمان ما يرد على من قال هذا وقرأ « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرب » إلى قوله « وشاهدين » (الأنبياء: ٧٨) قال: فحمد سليمان لصوابه ولم يلم داود لخطئه. ثم قال: إن الله أخذ على الحكم عهداً بأن لا يشعروا به تمناً ولا يتبعوا فيه الهوى ولا يخشوا فيه أحداً، ثم تلا « يا داود إنا جعلناك خليفة » إلى آخر الآية (ص: ٢٦). قلت: والحديث الذي أشار إليه إياس أخرجه أصحاب السنن من حديث بريرة، ولكن عندهم الثالث قضى بغير علم، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد، وليس في شيء منها أنه اجتهد فأخطأ، وسيأتي حكم من اجتهد فأخطأ بعد أبواب، واستدل بهذه القصة على أن للنبي أن يجتهد في الأحكام ولا ينتظر نزول الوحي، لأن داود عليه السلام على ما ورد اجتهد في المسألة المذكورة قطعاً، لأنه لو كان قضى فيها بالوحي ما خص الله سليمان بهما دونه. وقد اختلف من أجاز للنبي أن يجتهد هل يجوز عليه الخطأ في اجتهد؟ فاستدل من أجاز ذلك بهذه القصة. وقد اتفق الفريقان على أنه لو أخطأ في اجتهد ما يقر على الخطأ، وأجاب من منع الاجتهاد أنه ليس في الآية دليل على أن داود اجتهد ولا أخطأ، وإنما ظاهرها أن الواقعة اتفقت ففرضت على داود وسليمان تقضي فيها سليمان لأن الله فهمه حكمهما، ولم يقض فيها داود شيء، يرد على من تمسك بذلك ما ذكره أهل النقل في صورة هذه الواقعة. وقد تضمن أثر الحسن المذكور أنهما جميعاً حكما. وقد تعقب ابن المنير قول الحسن البصري « ولم يلم داود » بأنه فيه قصصاً خلق داود، وذلك أن الله تعالى قد قال: « وكلاً أتينا حكماً وعلماً » (الأنبياء: ٧٩) فجمعهما في الحكم والعلم، وميز سليمان

على ما فيه وأمر بتبليغه. والحق أن العدة على أمره للعلوم مع قرآن الحال للصاحبة لحامل الكتاب، ومسألة الشهادة على الخط مفروضة في الاكتفاء بمجرد الخط، قال: والفرق بين الشهادة على الخط وبين « كتاب القاضي في القاضي » في أن القائل بالأول أقل من القائل بالثاني تطرق الاحتمال في الأول وتدوره في الثاني لبعد احتمال التزوير على القاضي ولا سيما حيث تمكن المراجعة، ولذلك شاع العمل به فيما بين القضاة ونوابهم والله أعلم.

١٦- باب متى يستوجب الرجل القضاء

وقال الحسن: أخذ الله على الحكم أن لا يتبعوا الهوى ولا يخشوا الناس، ولا يشعروا بأياتي ثمناً قليلاً.

ثم قرأ: « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » (ص: ٢٦).

وقرأ: « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها الشهود الذين آمنوا وللذين آفوا والربابيون والأحبار بما استخطوا من كتاب الله وشكأنوا عليه شهادة فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشعروا بأياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (المائدة: ٤٤).

« بما استخطوا: استودعوا من كتاب الله » .. الآية.

وقرأ: « وكاود وسليمان إذ يحكمان في الحرب إذ لفقت فيه غم القوم وكما لحكمهم شاهدين. ففهمناهما سليمان وكلاً أتينا حكماً وعلماً » (الأنبياء: ٧٨-٧٩).

فحكمة سليمان ولم يلم داود، ولولا ما ذكر الله من أمر هذين لرويت أن القضاء ملكوا، فإنه أتى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده.

وقال قزاجي بن زفر: قال لنا عمر بن عبد العزيز: غمض إذا أخطأ القاضي بينهما غفلة، كانت فيه وصمة: أن يكون فيها، خليماً، غليظاً، غليظاً، عالماً، مسؤولاً عن العلم.

قوله: (باب متى يستوجب الرجل القضاء؟) أي متى يستحق أن يكون قاضياً. قال أبو علي الكرابيسي صاحب الشافعي في « كتاب آداب القضاء » له: لا أعلم بين العلماء من سلف خلافاً أن أحق الناس أن يقضي بين المسلمين من بان فضله وصدقه وعلمه وورعه، فأراد لكتاب الله، عالماً بأحكامه، عالماً بسنن رسول الله حافظاً لأحكامه، وكذا أقوال الصحابة، عالماً بالفرائض والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرف الصحيح من السقيم يتبع في النوازل الكتاب فإن لم يجد فالسنن فإن لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة، فإن اختلفوا فما وجدته أشبه بالقرآن ثم بالسنن ثم بقول أكابر الصحابة عمل به؛ ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة مع من فضل وورع، ويكون حافظاً للسنة ويطهه وفرجه، فهما بكلام الخصوم، ثم لا بد أن يكون عاقلاً ماثلاً عن الهوى ثم قال: وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه الصفات، ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وأفضلهم. وقال المذهب: لا يكفي في استيجاب القضاء أن يرى نفسه أهلاً لذلك بل أن يراه الناس أهلاً لذلك. وقال ابن حبيب عن مالك « لا بد أن يكون القاضي عالماً عاقلاً ». قال ابن حبيب فإن لم يكن علم فعمل وورع، لأنه بالورع يقف والمقال يسأل، وهو إذا طلب العلم وجده وإذا طلب العقل لم يجده. قال ابن العربي: وانفقوا على أنه لا يشترط أن يكون غنياً، والأصل قوله تعالى: « ولم يزل سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم » الآية [البقرة: ٢٤٧]. قال: والقاضي لا يكون في حكم الشرع إلا غنياً لأن غناه في بيت المال فإذا منع من بيت المال واحتاج كان تولية من يكون غنياً أولى من تولية من يكون فقيراً، لأنه بصير في مظنة من يتعرض لتناول ما لا يجوز تناوله قلت: وهذا قاله بالنسبة إلى الزمان الذي كان فيه ولم يدرك زمانه هذا الذي صار من يطلب القضاء فيه يصرح بأن سبب طلبه الاحتياج إلى ما

بالفهم، وهو علم خاص زاد على العام بفصل الخصومة. قال: والأصح في الواقعة أن داود أصاب الحكم وسليمان أرشد إلى الصلح، ولا يخلو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ أن يكون عاماً أو في واقعة الحرت فقط؛ وعلى التقديرين يكون أثني على داود فيها بالحكم والعلم فلا يكون من قبيل عذر المجتهد إذا أخطأ، لأن الخطأ ليس حكماً ولا علماً وإنما هو غن غير مصيب؛ وإن كان في غير الواقعة فلا يكون تحالاً أخيراً في هذه الواقعة بمحصوصها من داود بإصابة ولا خطأ، وغايته أنه أخبر بتهمهم سليمان ومفهومه لقب والاستحاج به ضعيف فلا يقال فهمها سليمان دون داود، وإنما خص سليمان بالفهم لصغر سنه فيستغرب ما يأتي به. قلت: ومن تأمل ما نقل في القصة ظهر له أن الاختلاف بين الحكمين كان في الأولوية لا في المعد والمخطئ، ويكون معنى قول حسن «حد سليمان» أي لمواقفته الطريق الأرجح «ولم يندم داود» لاقتصاره على الطريق

الراجح وقد وقع لعمر ٧٧ قريب مما وقع لسليمان، وذلك أن بعض الصحابة مات وخلف ماله له ثناء وديوناً، فأراد أصحاب الديون بيع المال في وفاة الدين لهم فاسترضاهم عمر بأن يؤخروا التقاضي حتى يقبضوا ديونهم من الثناء ويتوفر لأتباعه الترفي أصل المال؛ فاستحسن ذلك من نظره. ولو أن الخصوم امتنعوا لا منهم من البيع. وعلى هذا التفصيل يمكن تنزيل قصة أصحاب الحرت والغنم والله اعلم.

وقدم في أحاديث الأنبياء شرح القصة التي وقعت لداود وسليمان في المرتين اللتين أخذ اللبث ابن إحداهما واختلاف حكم داود وسليمان في ذلك، وتوجيه حكم داود بما يقرب مما ذكر هنا في هذه القصة. ووقعت لها قصة ثالثة في التفرقة بين الشهود في قصة المرأة التي اتهمت بأنها تحمل على نفسها تشهد عليها أربعة بملك، فأمر داود برجمها، فعمد سليمان وهو غلام فصور مثل قصتها بين الغلمان ثم فرق بين الشهود وامتحنهم فتخالقوا فندروا عنها، ووقعت لها رابعة في قصة المرأة التي صب في دبرها ماء البيض وهي نائمة، وقيل إنها زنت فأمر داود برجمها، فقال سليمان: يشوى ذلك الماء فإن

اجتمع فهو بيض وإلا فهو مني، فشوى فاجتمع. وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن مسروق قال: كان حرتهم عبداً فنفست فيه الغنم أي رعت ليلاً، فقصى داود بالغنم لهم، فمروا على سليمان فأخبروه الخبر فقال سليمان: لا، ولكن أقضي بينهم أن يأخذوا الغنم فيكون لهم لبنها وصوفها ومنفعتا ويقوم هؤلاء على حرتهم، حتى إذا عاد كسا كان ردوا عليهم غنمهم. وأخرجه الطبري من وجه آخر لين قال فيه عن مسروق عن ابن مسعود: وأخرج ابن مردويه والبيهقي من وجه آخر عن ابن مسعود وسنده حسن، وعن معمر عن قتادة: قضى داود أن يأخذوا الغنم، ففهمها الله سليمان فقال: خلوا الغنم فلكم ما خرج من رسلها وأولادها وصوفها إلى الحول. وأخرج عبد بن حميد عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: أعطاهم داود رقاب الغنم بالهرث، فحكم سليمان بجزء الغنم وألهم لأهل الحرت وعليهم رعايتها ويحترق لهم أهل الغنم حتى يكون كمية يوم أكل، ثم يدفع لأهلهم ويأخذون غنمهم. وأخرج الطبري القصة من طريق علي بن زيد عن خليفة عن ابن عباس نحوه، ومن طريق قتادة قال: ذكر لنا فذكر نحوه. ومن طريق العوفي عن عطية عن ابن عباس ولكن قال فيها: قال سليمان إن الحرت لا ينجى على صاحبه ما يخرج منه كل عام، فله من صاحب الغنم أن يبيع من أولادها وصوفها حتى يستوفي ثمن حرتها، فقال داود: قد أصبت وأخرج ابن مردويه عن طريق الحسن عن الأحنف بن قيس نحو الأول. قال ابن التين: قيل علم سليمان أن قيمة ما أفسدت الغنم مثل ما يصير إليهم من لبنها وصوفها. وقال أيضاً: ورد في قصة ناقة البراء التي أفسدت في حائط أن النبي ﷺ قضى أن على أهل الحوائط حفظها بالتهلير، وأن الذي أفسدت للواشي بالليل ضمانه على أهلها أي ضمان قيمته، هذا خلاف شرح سليمان قال: فلو تراصيا بالدفع عن قيمة ما أفسدت للمشهور أنه لا يجوز حتى يعرف القيمة. قلت: ورواية العوفي إن كانت عفوفة ترفع الإشكال، وإلا فالجواب ما نقل ابن التين أولاً، ولا يكون بين الشرعين مخالفة.

١٧- باب رزق الحاكم وأعماله عليها

وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً.

وقالت عائشة: يأكل الوصي بقدر غماليه.

وأكل أبو بكر وعمر.

٧١٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ نَزْدَةَ، أَنَّ أُخْتَنَ نُسْرَةَ أُمِّ حُرَيْثٍ بِنْتُ عَبْدِ الْغُفَرِيِّ أَخْبَرَتْ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السُّعْدِيِّ أَخْبَرَهَا: أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي عِلَاقِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أَحْدِثْ أُنْكَ كَلِمَةٍ مِنْ أَهْوَائِ النَّاسِ أَهْوَائاً، فَإِذَا أُعْطِيَ الْعَمَلُ كَرِهَتْهَا؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا قَدِمَ إِلَيَّ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: إِنِّي أُرَاسُ وَأَعْبُدُ، وَأَنَا بِخَيْرٍ، وَأُرِيدُ أَنْ أَكُونَ عَمَّالِي صَدَقَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ. قَالَ عُمَرُ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهِ الْقَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَقْرَبَ إِلَيَّ مِنِّي، حَتَّى أُعْطِيَ مَرَّةً مَالاً، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيَّ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْهُ، قَدِّمُوهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرَفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَإِلَّا فَلَا تَبْعُهُ فَتَنَسَكَ». أخرجه مسلم: ١٤٧٣.

٧١٦٤- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ [عُمَرَ بْنَ الْعَطَّابِ] يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِيهِ الْقَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَقْرَبَ إِلَيَّ مِنِّي، حَتَّى أُعْطِيَ مَرَّةً مَالاً، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيَّ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْهُ، قَدِّمُوهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرَفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تَبْعُهُ فَتَنَسَكَ». أخرجه مسلم: ١٤٧٣.

قوله: (باب رزق الحاكم وأعماله عليها) هو من إضافة المصدر إلى المفعول، والرزق ما يرزقه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين وقال الطبري: الرزق ما

بالفهم، وهو علم خاص زاد على العام بفصل الخصومة. قال: والأصح في الواقعة أن داود أصاب الحكم وسليمان أرشد إلى الصلح، ولا يخلو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ أن يكون عاماً أو في واقعة الحرت فقط؛ وعلى التقديرين يكون أثني على داود فيها بالحكم والعلم فلا يكون من قبيل عذر المجتهد إذا أخطأ، لأن الخطأ ليس حكماً ولا علماً وإنما هو غن غير مصيب؛ وإن كان في غير الواقعة فلا يكون تحالاً أخيراً في هذه الواقعة بمحصوصها من داود بإصابة ولا خطأ، وغايته أنه أخبر بتهمهم سليمان ومفهومه لقب والاستحاج به ضعيف فلا يقال فهمها سليمان دون داود، وإنما خص سليمان بالفهم لصغر سنه فيستغرب ما يأتي به. قلت: ومن تأمل ما نقل في القصة ظهر له أن الاختلاف بين الحكمين كان في الأولوية لا في المعد والمخطئ، ويكون معنى قول حسن «حد سليمان» أي لمواقفته الطريق الأرجح «ولم يندم داود» لاقتصاره على الطريق

الراجح وقد وقع لعمر ٧٧ قريب مما وقع لسليمان، وذلك أن بعض الصحابة مات وخلف ماله له ثناء وديوناً، فأراد أصحاب الديون بيع المال في وفاة الدين لهم فاسترضاهم عمر بأن يؤخروا التقاضي حتى يقبضوا ديونهم من الثناء ويتوفر لأتباعه الترفي أصل المال؛ فاستحسن ذلك من نظره. ولو أن الخصوم امتنعوا لا منهم من البيع. وعلى هذا التفصيل يمكن تنزيل قصة أصحاب الحرت والغنم والله اعلم.

قوله: (وقال مزاحم) يضم الميم وتخفيف الزاي وبعد الألف حاء مهمله (ابن زلفي) بزاي وفاء وزن عمر. هو الكوفي، ويقال مزاحم من أبي مزاحم ثقة أخرج له مسلم.

قوله: (قال لنا عمر بن عبد العزيز) أي الخليفة المشهور العادل.

قوله: (وحسن إذا أخطأ القاضي منهن خطئة) يضم الحاء للمصحة وتشديد الطاء، كذا لأبي ذر عن غير الكشيحي، وله عنه «خصلة» بفتح أوله وسكون الصاد المهملة، وكذا في رواية الباقرين وهما بمعنى.

قوله: (وصمة) بفتح الواو وسكون الصاد المهملة أي عيباً.

قوله: (أن يكون) تفسير لحال القاضي المذكور.

قوله: (أن عبد الله بن السعدي) هو عبد الله بن وقدان بن عبد شمس، ويقال اسم أبيه عمر ووقدان جده، ويقال قدامة بدل وقدان، وعبد شمس هو ابن عبد ود بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر، وهو أيضاً من بني عامر بن لؤي من قريش، وإما قيل له ابن السعدي لأن أباه كان مسترضعاً في بني سعد. ومات عبد الله بالمدينة سنة سبع وخمسين بعد حويطب الراوي عنه ثلاث سنين، ويقال بل مات في خلافة عمر والأول أقوى، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ووقع عند مسلم في رواية الليث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن ابن السعدي، وخالفه عمرو بن الحارث عن بكير فقال: «عن ابن السعدي» وهو محفوظ.

(تكملة): أخرج مسلم أيضاً هذا الحديث من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر، فلم يسق لفظه بل أحال على سياق رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وسقط من السند حويطب بن عبد العزى بين السائب وابن السعدي، وروى المزني في «الأطراف» تباعاً خلف ثابت حويطب بن عبد العزى في السند في رواية مسلم، وزعم أنه وقع في روايته «ابن السعدي» بزيادة ألف، وليس ذلك في شيء من نسخ صحيح مسلم لا إثبات حويطب ولا ألف في السعدي، وقد نبه على سقوط حويطب من سند مسلم أبو علي الغبائي والمازري وعياض وغيرهم، ولكنه ثابت في رواية عمرو بن الحارث في غير كتاب مسلم كما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج»، ووقع عند ابن خزيمة من طريق سلامة عن عقيل عن ابن شهاب «حدثني السائب أن حويطباً أخبره أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخبره» فذكره، وهو وهم من سلامة قاله الراوي.

قوله: (أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث) بضم أوله وفتح المهلة وتشديد الدال.

قوله: (ألك نبي من أعمال الناس) أي الولايات من إمرة أو قضاء، ووقع في رواية بسر بن سعيد عند مسلم «استعملني عمر على الصدقة» فحين الولاية.

قوله: (العمال) بضم المهلة وتخفيف الميم أي أجرة العمل، وأما العمالة بفتح العين فهي نفس العمل.

قوله: (ما تريد إلى ذلك) أي ما غاية قصدك بهذا الرد. وقد فسره بقوله «وأريد أن تكون عمالي صدقة على المسلمين».

قوله: (فقلت: إن لي أفراساً) بفاء ومهمل جمع فرس.

قوله: (وأعاهد) للائحة بضم الموحدة، وللكنهية بثناة بدل الموحدة جمع حديد وهو المال المدخر، وقد تقدم تفسيره في «كتاب الزكاة». ووقع عند ابن حبان في صحيحه من طريق قيس بن ذؤيب أن عمر أعطى ابن السعدي ألف دينار، فذكر بقية الحديث نحو الذي هنا، وروياه في الجزء الثالث من «فوائد أبي بكر النيسابوري» الزيادات من طريق عطاء الخراساني عن عبد الله بن السعدي قال: قدمت على عمر فأرسل إلي ألف دينار، فردتها وقلت أنا عنها شيء، فذكره أيضاً بنحوه، واستفيد منه قدر العمالة المذكورة.

قوله: (فإني كنت أردت الذي أردت) بالفتح على الخطاب.

قوله: (يعطيني العطاء) أي المال الذي يقسمه الإمام في المصالح، ووقع في رواية بسر بن سعيد عند مسلم «فإني عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملني بتشديد الميم أي أعطاني أجرة عملي فقلت مثل قولك».

قوله: (فاقول أعطه أقرر إليه شيء) في رواية سالم «فاقول يا رسول الله» والباقي سواء. قال الكرماني: جاز الفصل بين أفضل التفضيل وبين كلمة «من» لأن الفاصل ليس اجنياً بل هو المتفق به من الصلة لأنه يحتاج إليه بحسب جوهر اللفظ، والصلة تحتاج إليها بحسب الصيغة.

قوله: (فقال النبي ﷺ: خذ له فموله وتصدق به) في رواية سالم بن عبد الله «أو تصدق به» بلفظ «أو» بدل الواو، وهو أمر إرشاد على الصحيح. قال ابن بطال: أشار ﷺ على عمر بالأفضل، لأنه وإن كان مأجوراً بإيثاره لمطاعه عن نفسه من هو أقرر إليه منه فإن أخذه لمطاعه وبشارته للصدقة بنفسه أعظم لأجره، وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمول لما في النفوس من الشح على المال.

قوله: (غير مشرف) بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الراء بعدما فاء أي متطلع إليه، يقال أشرف الشيء علماً، وقد تقدم بيانه في «كتاب الزكاة» في «باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة».

يخرجه الإمام كل شهر للمرتزة من بيت المال، والعطاء ما يخرجه كل عام ويمثل أن يكون قوله «والعاملين عليها» عطفاً على الحاكم أي ورزق العاملين عليها أي على الحكومات، ويمثل أن يكون أورد الجملة على الحكاية يريد الاستدلال على جواز أخذ الرزق بأية الصدقات وهم من جملة المستحقين لها لفظتهم من الفقراء والمساكين بعد قوله: «إنما الصدقات» (التوبة: ٦٠) قال الطبري: ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضي الأجرة على الحكم لكونه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه، غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك ولم يجرموه مع ذلك، وقال أبو علي الكرابيسي: لا بأس للقاضي أن يأخذ الرزق على القضاء عند أهل العلم قاطبة من الصحابة ومن بعدهم، وهو قول فقهاء الأمصار لا أعلم بينهم اختلافاً، وقد كره ذلك قوم منهم مسروق ولا أعلم أحداً منهم حرمة. وقال المهلب: وجه الكراهة أنه في الأصل محمول على الاحتساب لقوله تعالى لنبيه: «قل لا أسألكم عليه أجراً» [الشورى: ٢٣] فلاودوا أن يجري الأمر فيه على الأصل الذي وضعه الله لنبيه، ولئلا يدخل فيه من لا يستحقه فيتجمل على أموال الناس، وقال غيره: أخذ الرزق على القضاء إذا كانت جهة الأخذ من الحلال جائزاً إجماعاً، ومن تركه إما تركه تروعاً، وإما إذا كانت هناك شبهة فالأولى الترك جزمياً، ويجزم إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه، واختلف إذا كان الغالب حراماً: وأما من غير بيت المال ففي جواز الأخذ من المتحايين خلاف، ومن أجاز شرط فيه شروطاً لا بد منها، وقد جر القول بالجواز إلى إلغاء الشروط، وفشا ذلك في هذه الأعصار بحيث تعذر إزالة ذلك والله المستعان.

قوله: (وكان شرح القاضي يأخذ على القضاء أجراً) هو شرح ابن الحارث بن قيس النخعي الكوفي قاضي الكوفة، ولا عمر ثم نفسى لمن بعده بالكوفة دعوياً طويلاً، وله مع علي أخبار في ذلك. وهو ثقة خضر أدرك الجاهلية والإسلام. ويقال إن له صحبة، مات قبل الثمانين وقد جاوز ثلثة. وهذا الأثر وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق عجلال عن الشعبي بلفظ «كان مسروق لا يأخذ على القضاء أجراً، وكان شرح يأخذ».

قوله: (وقالت عائشة يأكل الوصي بقدر عمله) قلت: وصله ابن أبي شيبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قوله تعالى: «ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف» قالت أنزل الله ذلك في ولي مال اليتيم يقوم عليه بما يصلحه إن كان محتاجاً أن يأكل منه.

قوله: (وأكل أبو بكر وعمر) أما أثر أبي بكر فوصله أبو بكر بن أبي شيبة من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: «لا استخلف أبو بكر قال: قد علم قومي أن حرقني ما تكن تمنع من مودة أهلي، وقد شغلت بأمر المسلمين» الحديث وفيه قصة عمر وقد أسند البخاري في البيوع من هذا الوجه، وفيه «فسيأكل كل أبي بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه» وفي «إن عمر لما أكل هو وأهله من المال، واحترف في مال نفسه». وأما أثر عمر فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق حارثة بن مضرب بضم الميم وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء بعدها موحدة قال: قال عمر: «إني أنزلت نفسي من مال الله بمزلة قيم اليتيم، وإن استغنيت عنه تركت وإن افتقرت إليه أكلت بالمعروف» وسنده صحيح. وأخرجه الكرابيسي بسند صحيح عن الأحنف قال: «كنا بباب عمر - فذكر قصة فيها - فقال عمر: أنا أخبركم بما استحل من أجلح عليه وأعتمر، وحلي الشئاء والقيظ، وقوتي وقوت عمالي كرجل من قريش ليس بأعلام ولا أسلهم» وروى الشافعي وأبو أهل العلم، وعن أحمد: لا يمجبي، وإن كان فقيراً عمله مثل ولي اليتيم، واتفقوا على أنه لا يجوز الاستئجار عليه.

قوله: (إني أمنت ثم) بفتح النون وكسر الميم بعدما راء، هو الصحابي المشهور، تقدم ذكره مراراً من أقر بها في الحديث، وأدرك من زمان النبي ﷺ ست سنين وحفظ عنه، وهو من أواخر الصحابة موتاً، وأخر من مات منهم بالمدينة، وقيل محمود بن الربيع، وقيل محمود بن لبيد.

قوله: (أن حويطب بن عبد العزى) أي ابن أبي قيس بن عبد شمس القرشي العامري كان من أعيان قريش. وأسلم في الفتح، وكان حميد الإسلام، وكانت وفاته بالمدينة سنة أربع وخمسين من الهجرة وهو ابن مائة وعشرين سنة، وهو عن أطلق عليه أنه عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام مجوزاً، ولا يتم ذلك تحقيقاً لأنه إن أريد بزمان الإسلام أول البعثة فيكون عاش فيها سبعاً وستين، أو الهجرة فيكون عاش فيه أربعاً وخمسين، أو زمن إسلامه هو فيكون ستاً وأربعين، والأول أقرب إلى الإطلاق على طريقة جبر الكسر تارة وإلغائه تارة أخرى.

إن غلب الحرام حرمت، وكذا إن كان مع عدم الاستحقاق وإن لم يغلب الحرام وكان الأخذ مستحباً فيجاء، وقيل يندب في عطية السلطان دون غيره والله أعلم. وقال ابن المنذر: وحديث ابن السلمي حجة في جواز أرزاق الفضل من وجوهها. وقال ابن بطال: في الحديث أن أخذ ما جاء من المال عن غير سؤال أفضل من تركه لأنه يقع في إضاعة المال، وقد ثبت النهي عن ذلك. وتبعه ابن المنذر بأنه ليس من الإضاعة في شيء لأن الإضاعة التبذير بغير وجه صحيح، وأما الترك توفيراً على المعطي تنزيهاً عن الدنيا وتخرجاً أن لا يكون قائماً بالوظيفة على وجهها فليس من الإضاعة. ثم قال: والوجه في تعطيل الأفضلية أن الأخذ أهون في العمل والأزم للنصيحة من التارك، لأنه إن لم يأخذ كان عند نفسه متطوعاً بالعمل فقد لا يجد جد من أخذ وكوناً إلى أنه غير ملتزم بخلاف الذي يأخذ فإنه يكون مستثمراً بأن العمل واجب عليه فيجد جد فيها وقال ابن التين: وفي هذا الحديث كرامة أخذ الرزق على القضاء مع الاستثناء وإن كان المال طيباً، كذا قال: وفيه جواز الصدقة بما لم يقبض إذا كان المتصدق واجباً، ولكن قوله: «عنه خذوه» وتصدق به «يدل على أن التصديق به إما يكون بعد القبض، لأن المال إذا ملكه الإنسان وتصدق به طيبة به نفسه كان أفضل من تصدقه به قبل قبضه، لأن الذي يحصل يده هو أحسن عليه ما لم يدخل في يده، فإن استمرت عند أحد الحلال فربما تولى، وللملك أمره بأخذه وبين له جواز توليه إن أحب أو التصديق به، قال: وذهب بعض الصوفية إلى أن المال إذا جاء بغير سؤال فلم يقبله فإن الراد له بمقابح جرمات المعطاء. وقال القرطبي في «المفهم» فيه فم التطلع إلى ما في أيدي الأغنياء والتشوف في فضوله وأخذه منهم، وهي حالة مذمومة تدل على شدة الرغبة في الدنيا والركون إلى التوسع فيها، فهي الشارع من الأخذ على هذه الصورة المذمومة تمساً للنفس وخالفه لها في هوامها انتهى. وتقدمت سائر مباحث وفوائده في الباب المذكور من «كتاب الزكاة» والله الحمد.

١٨- باب من قضى ولاعن في المنسجد

ولاعن عمر عند منبر النبي ﷺ.

وقضى شريح والشعبي ويحيى بن ثابت باليمين عند المنبر.

وقضى مروان على نذبه بن ثابت باليمين عند المنبر.

وكان الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في الرحبة خارجاً من المنسجد.

٧١٦٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ هَانِئَةَ عَمْرَةَ سَنَةَ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. [راجع: ٤٢٣. أخرجه مسلم: ١٤٩٢، مطولاً بدون ذكر ١٥٠ سنة.].

٧١٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَنَّ شُهَابَ، عَنْ سَهْلِ أَبِي يَسَى سَاعِدَةَ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبْقَاهُ؟ فَقَالَتْ لِي الْمَسْجِدُ وَأَنَا حَاضِرَةٌ». [راجع: ٤٢٣. أخرجه مسلم: ١٤٩٢، مطولاً.].

قوله: (باب من قضى ولاعن في المسجد) الظرف يتعلق بالأمرين فهو من تنازع الفعلين، ويشتمل أن يتعلق بقضى لدخول «لاعن» فيه فإنه من عطف الخاص على العام، ومعنى قوله: «ولاعن» حكم بإيقاع التلاعن بين الزوجين فهو مجاز، ولا يشترط أن يباشر تلقينها ذلك بنفسه.

قوله: (ولاعن عمر عند منبر النبي ﷺ) هذا المبلغ في التمسك به على جواز اللعان في المسجد، وإما خص عمر المنبر لأنه كان يرى التحليف عند المنبر المبلغ في التغليب ورود في التحليف عنده حديث جابر «لا يجلف عند منبري» الحديث. ويؤخذ منه التغليب في الأيمان بالمكان، وقاسوا عليه الزمان، وإما كان كذلك مع أن الحلف به عظيم لأن المعظم الذي يشاهده الحالف تأثيراً في الترفي عن الكذب.

قوله: (وقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين عند المنبر) في رواية الكشيبي «على المنبر» وهذا طرف من أثر مضى في «كتاب الشهادات» وذكرت هناك من وصله، وهو في الموطأ ولفظه «على المنبر» كما في رواية الكشيبي.

قوله: (ولا سائل) أي طالب. قال النووي: فيه النهي عن السؤال، وقد اتفق العلماء على النهي عنه لغیر الضرورة، واختلف في مسألة القادر على الكسب والأصح التحريم، وقيل يجاء بثلاث شروط: أن لا يذل نفسه ولا يلجأ في السؤال، ولا يؤدي للسؤال، فإن فقد شرط من هذه الشروط فهي حرام بالاتفاق.

قوله: (واخذه وإلا فلا تبعه نفسك) أي إن لم يمين إليك فلا تطلبه بل اتركه وليس المراد منه من الإيثار، بل لأن أخذه ثم مباشرته الصدقة بنفسه أعظم لأجره كما تقدم. قال النووي: في هذا الحديث متبة لعمر وبيان فضله وزهده وإيثاره. قلت: وكذا لابن السلمي فقد طابق فعله فعل عمر سواء وفي سند الزهري عن السائب أربعة من الصحابة في نسق السائب وحويطب وابن السلمي وعمر، وقد أشرت إلى ذلك في الباب المذكور من «كتاب الزكاة» وذكرت أن مسلماً أخرجه من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري، وأوهم كلام الزهري في «الأطراف» أن رواية شعيب وعمر بن الحارث متفقتان، وليس كذلك فإن حويطب بن عبد العزى سقط من رواية عمرو بن الحارث عند مسلم، وقد وقعت المقارنة لمسلم والبخاري في هذين الحديثين الرباعين، فأورد مسلم الرباعي الذي في سننه أربع نسوة بتمام الأربع، وأورده البخاري بخصان واحدة كما تقدم في أوائل «كتاب الفقه» وأورده البخاري الرباعي الذي في سننه أربعة رجال بتمام الأربع، وأورده مسلم بخصان رجل، وهذا من لطائف ما اتفق وقد وافق شيباً على زيادة حويطب في السند الزهري عند النسائي وسفيان بن عيينة عنده ومعمر عند الحميدي في سننه ثلاثهم عن الزهري، وقد جزم النسائي وأبو علي بن السكن بأن السائب لم يسمعه من ابن السلمي، قال النووي: رويانا من الحفاظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الرباعيات أن الزهري وشعيب بن حزمة وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعمر بن الحارث ورواه عن الزهري يذكر حويطب. ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة. قال: ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فليست ذكر حويطب، واختلف على معمر فرواه ابن المبارك عنه كالثمان، ورواه سفيان بن عيينة وموسى بن أصبغ عنه كالجماحة؛ ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط اثنين جملة عن السائب عن عمر، قال: والصحيح الأول. قلت ومقتضاه أن يكون سقوط حويطب من رواية مسلم وهما منه أو من شيوخه، وإلا فذكره ثابت من رواية غيره كما تقدم والله أعلم. وقد نظم بعضهم السند المذكور في بيتين فقال:

وفي العمالة إسناده بأربعة من الصحابة فيه عنهم ظهرا
السائب بن يزيد عن حويطب جـ خذله حدثه بذلك عن عمرا

قوله: (وعن الزهري قال حدثني مسلم) هو موصول بالسند المذكور أولاً إلى الزهري، وقد أخرج النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه الحديثين المذكورين بالسنتين المذكورين إلى عمر، وأما مسلم فإنه لما أخرجه من طريق يونس عن ابن شهاب ساقه على رواية سالم عن أبيه ثم عقبه برواية ابن شهاب عن السائب بن يزيد فقال مثل ذلك، وليس بين السابطين تفاوت إلا في قصة ابن السلمي عن عمر فلم يقبلها مسلم وإلا ما بيته، وزاد سالم «فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطيه» قلت: وهذا بمضمون ظاهر في أنه كان لا يرد ما فيه شبهة، وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختار بن أبي عبيد الثقفي وهو آخر صفية زوج ابن عمر بنت أبي عبيد، وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها مدة في غير طاعة خليفة وتصرف فيما يتحصل منها من المال على ما يراه ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هدايا، وكان مستنداً أن له حقاً في بيت المال فلا يفسره على أي كيفية وحصل إليه، أو كان يرى أن التبعة في ذلك على الأخذ الأول، أو أن للمعطي المذكور مالا آخر في الحملة وحققاً ما في المال المذكور، فلما لم يتميز وأعطاه له عن طيب نفس دخل في مصوم قوله: «ما أتاك من هذا المال من غير سؤال ولا استشراف فخله» فرائ أنه لا يستثنى من ذلك إلا ما علمه حراماً محضاً قال الطبري: في حديث عمر الجليل الواضح على أن لم شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله تلك كالأمانة والقضاة وجباة الفيء وعمل الصدقة وشبههم، لإعطاء رسول الله ﷺ عمر العمالة على عمله. وذكر ابن المنذر أن زيد بن ثابت كان يأخذ الأجر على القضاء.

واستحب أبو عبيد في جواز ذلك بما فرض الله للمعاملين على الصدقة وجعل لهم منها حقاً لقيامهم ومسميهم فيها، وحكى الطبري عن العلماء هل الأمر في قوله في هذا الحديث «عنه وقوله» للوجوب أو للتدبير ثالثاً إن كانت العطية من السلطان فهي حرام أو مكروهة أو مباحة، وإن كانت من غيره فمستحبة. قال النووي: والصحيح أنه

١٩- باب من حكم في المسجد، حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام

وقال عمر: أخرجه من المسجد، وضربه
ويذكر عن علي نحوه.

٧١٦٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَادَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَيْتٌ،
فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَمْرًا قَالَ: «إِبْكَ جُنُودًا». قَالَ: لَا، قَالَ:
«أَفْهُوا بِؤْلَافَ جُنُودٍ». [رواه: ٥٢٧١. أخرجه مسلم: ١٦٩١، مع الحديث الثاني].

٧١٦٨- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْرَجَنِي مِمَّنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:
كَتَبْتُ لِمَنْ رَجَعَهُ بِالْمَسْئِلِ.

رَوَاهُ يُونُسُ وَتَقَمَّرَ وَابْنُ جَرِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الرَّجْمِ. [رواه: ٥٢٧٠. أخرجه مسلم: ١٦٩١، مع الحديث السابق].

قوله: (باب من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من
المسجد فيقام) كانه يشير بهذه الترجمة إلى من خص جواز الحكم في المسجد بما إذا لم
يكن هناك شيء يتأذى به من في المسجد أو يقع به للمسجد نقص كالتلويح.

قوله: (وقال عمر أخرجه من المسجد وضربه، ويذكر عن علي نحوه) اما
أثر عمر فوصله ابن أبي شبة وعبد الرزاق كلاهما من طريق طارق بن شهاب قال «أتى
عمر بن الخطاب يرجل في حد فقال: أخرجه من المسجد ثم اضربه» وسنده على شرط
الشيخين، وأما أثر علي فوصله ابن أبي شبة من طريق ابن مقل - وهو بهمسلة سائلة
وقال مكسورة - أن رجلاً جاء إلى علي فساره فقال: يا قنبر أخرجه من المسجد فأتهم
عليه الحد، وفي سنده من فيه مقال، ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الذي أقر أنه زنى
فأعرض عنه وفيه «إبك جنود؟ قال: لا، قال: أفهوا به فارجعوه». وهذا القدر هو المراد
في الترجمة ولكنه لا يسلم من خدش لأن الرجم يحتاج إلى قدر زائد من خمر وغيره مما لا
يلاكم المسجد فلا يلزم من تركه فيه ترك إقامة غيره من الحدود، وقد تقدم شرحه في
«باب رجم المحسن» من «كتاب الحدود».

قوله: (رواه يونس ومعه وابن جرير عن الزهري عن أبي سلمة عن
جابر) يريد أنهم خالفوا عقلاً في الصحابي، فإنه جعل أصل الحديث من رواية أبي
سلمة عن أبي هريرة، وقول ابن شهاب «أخبرني من سمع جابر بن عبد الله: كنت
فيمن رجه بالصلب» وهؤلاء جعلوا الحديث كله عن جابر، ورواية معمر وصلها المؤلف
في الحدود، وكذلك رواية يونس، وأما رواية ابن جرير فوصلها وتقدمت الإشارة إليها
هناك أيضاً حيث قال عقب رواية معمر «لم يقل يونس وابن جرير فصلى عليه» وتقدم
شرحه مستوفى هناك والله الحمد. قال ابن بطال: ذهب إلى المنع من إقامة الحدود في
المسجد الكوفيين والشافعي وأحمد وإسحاق، وأجازته الشيعي وابن أبي ليلى، وقال
مالك: لا بأس بالضرب بالسياط البسيطة، فإذا كثرت الحدود فليكن ذلك خارج المسجد.
قال ابن بطال: وقول من نزه المسجد عن ذلك أولى. وفي الباب حديثان ضعيفان في النهي
عن إقامة الحدود في المساجد انتهى. والمشهور فيه حديث مكحول من أبي الدرداء ورواؤه
وأبي أمامة مرفوعاً «جنبوا مساجدكم صيانتكم» الحديث، وفيه « وإقامة حدودكم »
أخرجه البيهقي في الخلائق، وأصله في ابن ماجه من حديث وثالة فقط وليس فيه ذكر
الحدود وسنده ضعيف، ولابن ماجه من حديث ابن عمر رضعه « خصال لا تبغى في
المسجد: لا يتخذ طريقاً » الحديث وفيه « ولا يضرب فيه حد » وسنده ضعيف أيضاً.
وقال ابن كثير: من كره إدخال الميت المسجد للصلاة عليه خشية أن يخرج منه شيء أولى
بأن يقول لا يقام الحد في المسجد إذ لا يؤمن خروج الدم من المجلود، وينبغي أن يكون
في القتل أولى بالمتح.

قوله: (ولقي شرح الشيعي ويحيى بن يعمر في المسجد) اما أثر شرح
فوصله ابن أبي شبة ومعمر بن سعد من طريق إسماعيل بن أبي خالد قال « رأيت
شريعاً يقضي في المسجد وعليه يرتس خز » وقال عبد الرزاق « أتبنا معمر بن الحكم بن
عتبة أنه رأى شريعاً يقضي في المسجد ». وأما أثر الشيعي فوصله سعيد بن عبد الرحمن
للخزومي في « جامع سفيان » من طريق عبد الله بن شبرمة « رأيت الشيعي جلد يهودياً
في قرية في المسجد » وكذا أخرجه عبد الرزاق عن سفيان. ولما أثر يحيى بن يعمر فوصله
ابن أبي شبة من رواية عبد الرحمن بن قيس قال « رأيت يحيى بن يعمر يقضي في
المسجد » وأخرج الكرابيسي في « أدب القضاء » من طريق أبي الزناد قال « كان سعد بن
إبراهيم وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه ومعمر بن صفوان ومعمر بن مصعب
بن شرحبيل يقضون في مسجد رسول الله ﷺ » وذكر ذلك جماعة آخرون.

قوله: (وكان الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في الرحبة خارجاً من
المسجد) الرحبة بفتح الراء والماء المهملة بعدها موحدة هي بناء يكون أمام باب المسجد
غير متصل عنه، هذه رحبة للمسجد ووقع فيها الاختلاف، والراجح أن لها حكم
المسجد فيصح فيها الاعتكاف وكل ما يشترط له المسجد، فإن كانت الرحبة منفصلة
فليس لها حكم المسجد. وأما الرحبة يسكون الحاء فهي مدينة مشهورة. والذي يظهر من
جميع هذه الآثار أن المراد بالرحبة هنا الرحبة المنسوبة للمسجد، فقد أخرج ابن أبي شبة
من طريق المثني بن سعيد قال: « رأيت الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في المسجد »
وأخرج الكرابيسي في « أدب القضاء » من وجه آخر أن الحسن وزرارة ولياس بن معاوية
كانوا إذا دخلوا المسجد للقضاء صلوا ركعتين قبل أن يجلسوا. ثم ذكر حديث سهل بن
سعد في قصة التلحينين مختصراً من طريقين: إحداهما من رواية سفيان وهو ابن عيينة
قال: قال الزهري: « من سهل بن سعد » فذكره مختصراً ولفظه « شهدت للتلحينين وأنا
ابن خمس عشرة سنة فرق بينهما » وقد أخرجه في كتاب اللعان مطولاً وتقدمت فروائده
هناك. ثانيهما من رواية ابن جريج أخبرني ابن شهاب وهو الزهري فذكره مختصراً أيضاً
ولفظه « أن رجلاً من الأنصار جاء » فذكره إلى قوله « أيقنلت فتلاصنا في المسجد » وقد
تقدم مطولاً وشرحه هناك أيضاً. قال ابن بطال: استحب القضاء في المسجد طائفة، وقال
مالك هو الأمر القديم، لأنه يصل إلى القاضي فيه المرأة والضعيف، وإذا كان في منزله لم
يصل إليه الناس لإمكان الاحتجاب قال: ويه قال أحد وإسحاق، وكرهت ذلك طائفة؛
وكتب عمر بن عبد العزيز إلى القاسم بن عبد الرحمن أن لا تقضي في المسجد فإنه يأتيك
الحائض والمثرك. وقال الشافعي: أحب لي أن يقضي في غير المسجد لذلك. وقال
الكرابيسي: كره بعضهم الحكم في المسجد من أجل أنه قد يكون الحكم بين مسلم
ومشرك فيدخل المشرك المسجد، قال: ودخل للمشرك المسجد مكروه، ولكن الحكم بينهم
لم يزل من صنيع السلف في مسجد رسول الله ﷺ وغيره. ثم ساق في ذلك آثار كثيرة.
قال ابن بطال: وحديث سهل بن سعد حجة للجزاز، وإن كان الأولى صيانة المسجد.
وقد قال مالك: كان من مضى يجلسون في رحاب المسجد إما في موضع الجنائز وإما في
رحبة دار مروان، قال: وإني لأستحب ذلك في الأمصار ليصل إليه اليهودي والنصراني
والحائض والضعيف؛ وهو أقرب إلى التواضع وقال ابن كثير لرحبة المسجد حكم
المسجد إلا إن كانت منفصلة عنه والذي يظهر أنها كانت منفصلة عنه، ويمكن أن يكون
جلوس القاضي في الرحبة المنفصلة وقيام الخصوم خارجاً عنها أو في الرحبة المنفصلة،
وكان التابعي المذكور يرى أن الرحبة لا تعطي حكم المسجد ولو اتصلت بالمسجد، وهو
خلاف مشهور، فقد وقع للشافعية في حكم رحبة المسجد اختلاف في التبريد مع
اتفاقهم على صحة صلاة من في الرحبة المتصلة بالمسجد بصلاة من في المسجد قال:
والفرق بين الحرم والرحبة أن لكل مسجد حرماً وليس لكل مسجد رحبة، فالمسجد
الذي يكون أمامه قطعة من البقعة هي الرحبة وهي التي لها حكم المسجد والحرم هو
الذي يحيط بهذه الرحبة والمسجد، وإن كان سور المسجد يحيط بجميع البقعة فهو مسجد
بلا رحبة ولكن له حرم كاللدور انتهى ملخصاً. وسكت عما إذا بنى صاحب المسجد
قطعة منفصلة عن المسجد هل هي رحبة تعطي حكم المسجد؟ وعما إذا كان في الحائط
القبلي من المسجد رحاب بحيث لا تصح صلاة من صلى فيها خلف إمام المسجد هل
تعطي حكم المسجد، والذي يظهر أن كلا منهما يعطي حكم المسجد فتصح الصلاة في
الأولى ويصح الاعتكاف في الثانية، وقد يفرق حكم الرحبة من للمسجد في جواز اللفظ
وغيره فيها بخلاف المسجد مع إعطائها حكم المسجد في الصلاة فيها، قد أخرج مالك في
« الموطأ » من طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال: « بنى عمر إلى جانب المسجد رحبة
فسمها البطحاء فكان يقول: من أراد أن يلفظ أو ينشد شعراً أو يرفع صوتاً فليخرج إلى
هذه الرحبة »

٢٠ - باب موعظة الإمام للغصوم

٧١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَقَدْ يَنْتَضِعُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِخُجْبَةٍ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ لَقِيتَ لَهُ مِنْ حَقِّ إِخِيهِ حُتَيْبًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَلْقَعَ لَهُ لُفْطَةً مِنَ النَّارِ». [رواجع: ٢٤٥٨. أخرجه مسلم: ١٧١٣].

قوله: (باب موعظة الإمام للغصوم) ذكر فيه حديث أم سلمة «ولعل بعضكم أن يكون لمن يجتبه من بعض» وسأني شرحه بعد سبعة أبواب، ومناسبة للترجمة ظاهرة وبالله التوفيق.

٢١ - باب الشهادة تكون عند الحاكم، في ولاية القضاء أو قبل ذلك، للغصين

وَقَالَ شَرِيعُ الْقَاضِي، وَمَسْأَلَةُ إِنْسَانِ الشَّهَادَةِ، قَالَ: السُّوَيْدِيُّ أَمِيرُ خَيْبَرَ أَشْهَدُ لَكَ.

وَقَالَ عِكْرَمَةُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدِّ زَيٍّْ أَوْ سُرْقَةٍ، وَأَنْتَ أَمِيرٌ؟ قَالَ: شَهَادَتُكَ شَهَادَةُ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ عُمَرُ: لَوْ لَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، لَكُنْتُ آيَةَ الرَّجْمِ يَدِي.

وَأَقْرَأَ مَا عَزَّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالزُّوْنِ أَرْبَعًا فَمَرَّ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْهَدَ مَنْ حَضَرَهُ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: إِذَا أَرَادَ مُرَّةً عِنْدَ الْحَاكِمِ رَجِمَ.

وَقَالَ الْحَكَمُ: أَرْبَعًا.

٧١٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَيْثَرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مُوَلَّى أَبِي قَادَةَ: قَالَ: أَنَا قَادَةُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُجَيْنَ: «مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَبِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلَاةٌ». فَكُنْتُ لِأَقْبِسَ بَيِّنَةً عَلَى قَبِيلٍ، فَلَمْ أَوْ أَعِدْ أَشْهَدُ لِي، فَجَلَسْتُ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: سِلَاحَ هَذَا الْقَبِيلِ الْيَدِي يَذْكُرُ عِيْدِي، قَالَ: فَارْجُوهُ مِنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا، لَا يُعْطِيهِ أَصْبَحَ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ، يُقَالُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنَادَهُ إِلَيَّ، فَاحْتَضَيْتُ مِنْهُ خِرَالًا، فَكَانَ أَوَّلَ مَا نَأَلَّهُ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، عَنِ اللَّيْثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَنَادَهُ إِلَيَّ.

وَقَالَ أَهْلُ الْبَيْتِ: الْحَاكِمُ لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ، شَهِدَ بِمِلْكٍ لِي وَلاَ يَحِبُّهُ أَوْ قَتَلَهُ، وَلَوْ أَرَادَ حَصْمٌ عِنْدَهُ لَأَخَّرَ بَعْضٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي عَلَيْهِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ حَتَّى يَذْهَبَ بِشَاهِدَيْنِ يَخْتَصِمُانِ فِي الْفِرَاقَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: مَا سَمِعَ أَوْ رَأَى فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ قَضَى بِهِ، وَمَا كَانَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقْضِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ.

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: بَلْ يَقْضِي بِهِ، لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ، وَإِنَّمَا يَرَادُ مِنَ الشَّهَادَةِ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ، فَيُكَلِّمُهُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي الْأَمْوَالِ، وَلَا يَقْضِي فِي غَيْرِهَا.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقْضِيَ قَضَاءً يَعْلَمُ دُونَ عِلْمِ غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ شَهَادَةِ غَيْرِهِ، وَلَكِنْ هُوَ تَعَرُّضٌ لِيَهْمَةِ نَفْسِهِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَافَةً لَهُمْ فِي الظُّنِّ، وَقَدْ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الظَّنَّ فَقَالَ: «إِنَّمَا هَذِهِ صِدْقَةٌ». [رواجع: ٢١٠٠. أخرجه مسلم: ١٧٥١، مطولاً].

٧١٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْثَمِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ صِدْقَةٌ بَنَتْ حُجَيْبًا، فَلَمَّا رَجَعَتْ انْطَلَقَ مَعَهَا، فَمَرَّ بِوَجَلَانٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَعَلَهَا فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ صِدْقَةٌ». قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ الشُّبَّانَ يَجْرِي مِنَ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ».

زَوَاهُ شُعَيْبٌ، وَأَبْنُ مُسَافِرٍ، وَأَبْنُ أَبِي عِيْنٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، يَخْبِي ابْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ صِدْقَةٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [رواجع: ٢٠٣٥. أخرجه مسلم: ٢١٧٥، زيادة].

قوله: (باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للغصين) أي هل يقضي له على خصمه يعلمه ذلك أو يشهد له عند حاكم آخر؟ هكذا أورد الترجمة مستغهماً بغير جزم لقوة الخلاف في المسألة، وإن كان آخر كلامه يقتضي اختيار أن لا يحكم بعلمه بها.

قوله: (وقال شريع القاضي) هو ابن الحارث الماضي ذكره قريباً.

قوله: (ومسألة إنسان الشهادة فقال: السويدي أمير خيبر) أشهد لك) وصله سفيان الثوري في جامعه عن عبد الله بن شبرمة عن الشعبي قال «أشهد رجل شريعاً ثم جاء فخاصم إليه فقال: انت الأمير وأنا أشهد لك» وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عينة عن ابن شبرمة قال: «قلت للشعبي: يا أبا عمرو أرايت رجليْن استشهدا على شهادة فمات أحدهما واستغضى الآخر، قال: أتيت شريع فيها وأنا جالس فقال: انت الأمير وأنا أشهد لك».

قوله: (وقال عكرمة قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: لو رأيت رجلاً على حد الخ) وصله الثوري أيضاً عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة به، ووقع في الأصل «لو رأيت - بالفتح - وأنت أمير» وفي الجواب فقال «شهادتك» ووقع في الجامع بلفظ «أرايت - بالفتح - لو رأيت بالفهم - رجلاً سرق أو زنا، قال: أرى شهادتك» وقال «أصبت» بدل قوله «صدقت» وأخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن عبد الكريم بلفظ «أرايت لو كنت القاضي أو الولي وأبصرت إنساناً على حد أكتت تقيمه عليه؟ قال: لا، حتى يشهد معي غيره، قال أصبت لو قلت غير ذلك لم تجد» وهو بضم المثناة وكسر الجيم وسكون الدال من الإجابة. قلت: وقد جاء عن أبي بكر الصديق نحو هذا وسأذكره بعد، وهذا السند منقطع بين عكرمة ومن ذكره عنه لأنه لم يذكر عبد الرحمن فضلاً عن عمر، وهذا من المواضع التي ينبه عليها من يفتي بتعميم قولهم إن التعليق الجواز صحيح، فيجب تعيد ذلك بأن يواد إلى من علق عنه ويبقى النظر فيما فوق ذلك.

قوله: (وقال عمر: لو أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتب آية الرجم يدي) هذا طرف من حديث أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما تقدم التنبيه عليه في «باب الاعتراف بالزنا» في شرح حديث الطويل في قصة الرجم الذي هو طرف من قصة بيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة، قال المذهب: استشهد البخاري لقول عبد الرحمن بن عوف المذكور قبله بقول عمر هذا أنه كانت معه شهادة في آية الرجم أنها من القرآن فلم يلحقها بنص المصحف بشهادته وحده، وانضح في الملة في ذلك بقوله: «لو أن يقال زاد عمر في كتاب الله» فاشترى إلى أن ذلك من قطع الذرائع لتجلا بحكام السوء سبيلاً إلى أن يدعو العلم لمن أسير له الحكم بشيء.

قوله: (وأقر ما عر عند النبي ﷺ بالزنا أربعاً فامر برجمه، ولم يذكر أن النبي ﷺ أشهد من حضره) هذا طرف من الحديث الذي ذكر قبل بياب، وقد تقدم موصولاً من حديث أبي هريرة وحكاية الخلاف على أبي سلمة في اسم صحابه.

قوله: (وقال حماد) هو ابن أبي سليمان قتيبة الكوفي.

قوله: (إذا أقر مرة عند الحاكم رجم. وقال الحكم) هو ابن عتبة بنتنة ثم

موحدة مصغر وهو قبة الكوفة أيضاً.

التعزير، بخلاف ما إذا أمن ذلك.

قوله: (وقال بعض أهل العراق: ما سمع أو رآه في مجلس القضاء قضى به وما كان في غيره لم يقض إلا بشاهدين يحضرها إقراره) بضم أوله من الرابعا. قلت: وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه، ويوافقهم مطرف وابن الماجشون وأصبغ وسحنون من المالكية. قال ابن التين: وجري به العمل، ويوافق ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين قال: اعترف رجل عند شريح بأمر ثم أنكره قضي عليه باعترافة، فقال: اتقضي علي بغير يمين؟ فقال شهد عليك ابن أخت خالتك، يعني نفسه.

قوله: (وقال آخرون منهم: بل يقضي به لأنه مؤتمن) بفتح الميم اسم مفعول، وإثما يراد بالشهادة معرفة الحق، فعلمه أكبر من الشهادة وهو قول أبي يوسف ومن تبعه ووافقهم الشافعي. قال أبو علي الكرايسي قال الشافعي بمصر فيما بلغني عنه: إن كان القاضي عدلاً لا يحكم بعلمه في حد ولا قصاص إلا ما أقر به بين يديه ويحكم بعلمه في كل الحقوق بما علمه قبل أن يلي القضاء أو بعد ما ولي، فقيد ذلك بكون القاضي عدلاً إشارة إلى أنه ربما ولي القضاء من ليس بعدل بطريق التغلب.

قوله: (وقال بعضهم) يعني أهل العراق (يقضي بعلمه في الأموال ولا يقضي في غيرها) هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله الكرايسي عنه إذا رأى الحاكم رجلاً يزني مثلاً لم يقض بعلمه حتى تكون بينه وبينه شاهد بذلك عنده، وهي رواية عن أحمد؛ قال أبو حنيفة: القياس أنه يحكم في ذلك كله بعلمه، ولكن أدع القياس واستحسن أن لا يقضي في ذلك بعلمه.

(تتبعه): اتفقوا على أنه يقضي في قول الشاهد ورده بما بعلمه منه من تجهيز أو تركه. وعصل الآراء في هذه المسألة سبعة، ثالثها في زمن قضائه خاصة، رابعها في مجلس حكمه، خامسها في الأموال دون غيرها، سادسها مثله وفي القذف أيضاً وهو عن بعض المالكية، سابعتها في كل شيء إلا في الحدود وهذا هو الراجح عند الشافعية. وقال ابن العربي: لا يقضي الحاكم بعلمه، والأصل به عندنا الإجماع على أنه لا يحكم بعلمه في الحدود، ثم أخذت بعض الشافعية قولاً يخرجها عن هذا الإجماع أيضاً حين رأوا أنها لازمة لهم، كذا قال جبري على عادته في التحويل والإقدام على نقل الإجماع مع شهرة الاختلاف.

قوله: (وقال القاسم: لا ينبغي للحاكم أن يقضي قضاء بعلمه) في رواية الكشيبي «بني».

قوله: (دون علم غيره) أي إذا كان وحده عالماً به لا غيره.

قوله: (ولكن) بالشديد وفي نسخة بالتخفيف وتعرض بالرفع.

قوله: (وليفاعاً) عطف على تعرضاً أو نصب على أنه مفعول معه والعالم فيه متعلق الظرف، والقاسم المذكور كنت أظن أنه ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة لأنه إذا أطلق في الفروع الفقهية انصرف الذهن إليه، لكن رأيت في رواية عن أبي ذر أنه القسم من عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وهو الذي تقدم ذكره قريباً في «باب الشهادة على الخط» فإن كان كذلك فقد خالف أصحابه الكوفيين ووافق أهل المدينة في هذا الحكم والله أعلم.

قوله: (وقد كرهه النبي ﷺ الظن فقال: إنما هذه صفية) هو طرف من الحديث الذي وصله بعد، وقوله في الطريق الموصولة من علي بن الحسين أي ابن علي بن أبي طالب وهو الملقب زين العابدين.

قوله: (أن النبي ﷺ أنه صفية بنت حيي) هذا صورته مرسل، ومن ثم عقبه البخاري بقوله «رواه شبيب وابن مسافر وابن أبي عتيق وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن علي - أي ابن الحسين - عن صفية» يعني فصوله، فتحمل رواية إبراهيم بن سعد على أن علي بن حسين تلقاه عن صفية، وقد تقدم مثل ذلك في رواية سفيان عن الزهري مع شرح حديث صفية مستوفى في «كتاب الاحتكاف» فإنه ساقه هناك تاماً وأوردته هناك مختصراً. ورواية شبيب وهو ابن أبي حمزة وصلها المصنف في الاحتكاف أيضاً وفي «كتاب الأدب» ورواية ابن مسافر وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر التهمسي وصلها أيضاً في الصوم وفي فرض الخمس، ورواية ابن أبي عتيق وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وصلها المصنف في الاحتكاف وأوردتها في الأدب أيضاً مقرونة برواية شبيب ورواية إسحاق بن يحيى وصلها الذهلي في «الزهريات» ورواه عن الزهري أيضاً ممر فاختلف عليه في وصله وإرساله تقدم موصولاً في صفة يئليس من رواية عبد الرزاق عنه ومرسلاً في فرض الخمس من رواية

قوله: (أرواه) أي لا يرجع حتى يقر أربع مرات كما في حديث مازع، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق شعبة قال: سألت حماداً عن الرجل يقر بالزنا كم يرد؟ قال: مرة. قال: وسألت الحكم فقال: أربع مرات» وقد تقدم البحث في ذلك في شرح قصة مازع في أبواب الرجم. ثم ذكر حديث أبي قتادة في قصة سلب القاتل الذي قتله في غزوة حنين، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وقوله هنا «قال: فافرضه منه» هي رواية الأكثر، وعند الكشيبي «مني» وقوله «قام رسول الله ﷺ فأناده إلى» في رواية أبي ذر عن غير الكشيبي «فعلم» بفتح المهملة وكسر اللام بدل «قام» وكذا لأكثر رواة القريري، وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية الحسن بن سفيان عن قتيبة وهو المحفوظ في رواية قتيبة هذه، ومن ثم عقبها البخاري بقوله «وقال في عبد الله عن الليث: قام رسول الله ﷺ فأناده إلى» ووقع في رواية كريمة «فأمر» بفتح الحزنة والميم بعد ما راء، وعبد الله المذكور هو ابن صالح أبو صالح وهو كاتب الليث والبخاري يعتمد في الشواهد، ولو كانت رواية قتيبة بلفظ «قام» لم يكن لذكر رواية عبد الله بن صالح معنى. قال المهلب: قوله في رواية قتيبة «فلم النبي ﷺ» يعني علم أن أبا قتادة هو قاتل القاتل المذكور، قال ومي ومم قال: والصحيح فيه رواية عبد الله بن صالح بلفظ «قام» قال وقد رد بعض الناس الحجية المذكورة فقال: ليس في إقرار مازع عند النبي ﷺ ولا حكمه بالرجم دون أن يشهد من حضره ولا في إعطائه السلب لأبي قتادة حجة للقضاء بالعلم لأن مازعاً إنما كان إقراره عند النبي ﷺ بحضرة الصحابة إذ معلوم أنه كان لا يقعد وحده فلم يحتج النبي ﷺ أن يشهدهم على إقراره لسماهم من ذلك، وكذلك قصة أبي قتادة انتهى. وقال ابن المنير: لا حجة في قصة أبي قتادة، لأن معنى قوله: «فلم النبي ﷺ» علم بإقرار الخصم فحكم عليه، فهي حجة للمذهب، يعني الصائر إلى جواز القضاء بالعلم فيما يقع في مجلس الحكم. وقال غيره: ظاهر أول القصة يخالف آخرها، لأنه شرط البيعة بالقتل على استحقاق السلب ثم دفع السلب لأبي قتادة بغير يمين. وأجاب الكرمانى بأن الخصم اعترف، يعني مقام مقام البيعة، وإن المال لرسول الله ﷺ بعلي منه من شاء ونزع من شاء. قلت: والأول أولى، والبيعة لا تنحصر في الشهادة، بل كل ما كشف الحق يسمى بيعة.

قوله: (وقال أهل الحجاز: الحاكم لا يقضي بعلمه، شهد بذلك في ولايته أو قبلها) هو قول مالك، قال أبو علي الكرايسي: لا يقضي القاضي بما علم لوجود التهمة، إذ لا يؤمن على التقي أن يطرق إليه التهمة قال: وأئنه ذهب إلى ما رواه ابن شهاب عن زيد بن الصلت «أن أبا بكر الصديق قال: لو وجدت رجلاً على حد ما أقنت عليه حتى يكون معي غيره» ثم ساقه بسند صحيح عن ابن شهاب قال: ولا أحسب مالكا ذهب عليه هذا الحديث، فإن كان كذلك فقد قلد أكثر هذه الأمة فضلاً وعلماً. قلت: ويحتمل أن يكون ذهب إلى الأمر المتقدم ذكره عن عمر وعبد الرحمن بن عوف، قال: ويلزم من أجاز للقاضي أن يقضي بعلمه مطلقاً أنه لو عمد إلى رجل مستور لم يعهد منه فجور قط أن يرجعه ويدهي رآه يزني، أو يفرق بينه وبين زوجته ويضم أنه سمعه يطلقها، أو بينه وبين أمته ويضم أنه سمعه يمتنعها، فإن هذا الباب لو فتح لوجد كل قاض السبيل إلى تزل عدوه وتضييقه والتفريق بينه وبين من يجب، ومن ثم قال الشافعي: لو لا قضاء السوء لقلت إن للحاكم أن يحكم بعلمه انتهى. وإذا كان هذا في الزمان الأول فما الظن بالتأخر، فتعين حسم مادة تجوز القضاء بالعلم في هذه الأزمان المتأخرة لكثرة من يتولى الحكم عن لا يؤمن على ذلك، والله أعلم.

قوله: (ولو أقر خصم عنده لآخر بحق في مجلس القضاء فإنه لا يقضي عليه في قول بعضهم حتى يدعوا بشاهدين يحضرها إقراره) قال ابن التين: ما ذكر عن عمر وعبد الرحمن هو قول مالك وأكثر أصحابه. وقال بعض أصحابه: يحكم بما علمه فيما به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم. وقال ابن القاسم وأشباه: لا يقضي بما يقع عنده في مجلس الحكم إلا إذا شهد به عنده. وقال ابن المنير: مذهب مالك أن من حكم بعلمه يقضي على المشهور، إلا إن كان علمه حادثاً بعد الشروع في المحاكمة فقولان، وأما ما أقر به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر الخصم بعد إقراره وقبل الحكم عليه فإن ابن القاسم قال: لا يحكم عليه حيث وجد ويكون شاهداً. وقال ابن الماجشون: يحكم بعلمه. وفي المذهب تأخير طوية في ذلك. ثم قال ابن المنير: وقول من قال لا بد أن يشهد عليه في المجلس شاهداً يقول إلى الحكم بالإقرار لأنه لا يتنزل أن يؤدب أو لا، إن أدى فلا بد من الإعذار، فإن أعذر احتج إلى الإثبات وتسلسل القضية؛ وإن لم يتنجح رجع إلى الحكم بالإقرار، وإن لم يؤدب فهي كالتعلم. وأجاب غيره أن فائدة ذلك رد الخصم عن الإنكار، لأنه إذا عرف أن هناك من يشهد انتع من الإنكار خشية

هشام بن يوسف عن معمر وأوردها الشامي موصولة من رواية موسى بن أبي عن معمر وموسلة من رواية ابن المبارك عنه ووصله أيضاً عن الزهري عثمان بن عمر بن موسى التيمي عن ابن ماجه وأبي عوف في صحيحه، وعبد الرحمن بن إسحاق عند أبي عوانة أيضاً، وهشيم عند سعيد بن منصور وآخرين. ووجه الاستدلال بحديث صفية لمن منع الحكم بالعلم أنه ﷺ كره أن يقع في قلب الأنصارين من وسوسة الشيطان شيء، فمراعاة نفي التهمة عنه مع عصمته تقتضي مراعاة نفي التهمة عنه هو دونه، وقد تقدم في «باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه بيان حجة من أجاز ومن منع مما ينهي عن إعادته هنا.

٢٢- باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع:

أن يطأوفاً ولا يخاصا

٧١٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا الثَّعْلَبِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَبِي وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تَصْرَعُوا، وَتَسَرَّعُوا وَلَا تَفْرَعُوا، وَطَلُّوْا». فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: إِنَّهُ يُضَعِّجُ بَارِئِيْنَا الْيَمَنَ؟ فَقَالَ: «كُلُّ مُسْتَكْرِ حَرَامٌ».

وَقَالَ النَّضَرُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَتَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَوَكَيْعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٢٢٦١. أخرجه مسلم: ١٧٣٣، وفي الإمارة ١٤، وفي الأثرية ٧٠، بصحاحه.]

قوله: (باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يطأوفاً ولا يخاصا) بمهلتين ويا محتانية ولبعضهم مجمعتين وموحدة. ذكر فيه حديث أبي بردة ﷺ بعث النبي ﷺ أبي يحيى أبا موسى ومعاذ بن جبل ﷺ وقد تقدم الكلام عليه في «كتاب الديار» وقبل ذلك في أواخر المغازي.

قوله: (بشراً) تقدم شرحه في المغازي.

قوله: (وطأوفاً) أي تواضعا في الحكم ولا تختلفا لأن ذلك يؤدي إلى اختلاف أربابكم، فيفضي إلى المناوئة ثم الحاربة، والرجع في الاختلاف إلى ما جاء في «الكتاب والسنة» كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] وسبأني مزهد بيان لذلك في «كتاب الاعتصام» إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال النضر وأبو داود وتزهد بن هارون ووكيع عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده) يعني موصلاً، ورواية النضر وأبي داود ووكيع تقدم الكلام عليها في أواخر المغازي في «باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن» ورواية يزيد بن هارون وصلها أبو عوانة في صحيحه والبيهقي، قال ابن بطال وغيره: في الحديث الحذف على الاتفاق لما فيه من ثبات الحبة والألفه والتماثل على الحق، وفيه جواز نصب قاضين في بلد واحد فيقدم كل منهما في ناحية وقال ابن العربي: كان النبي ﷺ اشترهما فيما ولهما، فكان ذلك أصلاً في تولية اثنين قاضين مشتركين في الولاية كذا جزم به؛ قال: وفيه نظر لأن عمل ذلك فيما إذا نفذ حكم كل منهما فيه، لكن قال ابن كثير: يحصل أن يكون ولهما ليشتركا في الحكم في كل واقعة، ويحصل أن يستقل كل منهما بما يحكم به، ويحصل أن يكون لكل منهما صل يرضه والله أعلم كيف كان. وقال ابن التين: الظاهر اشتراكهما لكن جاء في غير هذه الرواية أنه أقر كلاهما على خلافه، والمخلاف الكور، وكان اليمن خلافين. قلت: وهذا هو المتمد والرواية التي أشار إليها تقدمت في غزوة حنين باللفظ المذكور، وتقدم في المغازي أن كلاهما كان إذا سار في عمله زار رفيقه، وكان عمل معاذ التجرد وما تعالى من بلاد اليمن، وعمل أبي موسى التهامي وما انخفض منها، فعلى هذا فلهما بأن يطأوفاً ولا يتخلفا عمول على ما إذا اختلفت قضية يحتاج الأمر فيها إلى اجتماعهما، وإلى ذلك أشار في الترجمة، ولا يلزم من قوله «طأوفاً ولا تختلفا» أن يكونا شريكين كما استدل به ابن العربي. وقال أيضاً: فإذا اجتمعا فإن اتفقا في الحكم ولا تبحثا حتى يتفقا على الصواب ولا رضا الأمر لمن فوقهما. وفي الحديث الأمر بالتيسير في الأمور والرفق بالريعية ونحيب الإيمان إليهم وترك الشدة لئلا تفر قلوبهم ولا سيما فيمن كان قريب العهد بالإسلام أو قارب حد التكليف من الأطفال لئتمكن الإيمان من قلبه وترحم عليه، وكذلك الإنسان في تدرج نفسه على العمل إذا صلدت إرادته لا يشدد عليها بل يأنسها بالتدرج والتيسير حتى إذا أُنست

٢٣- باب إجابة الحاكم للدعوة

وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة.

٧١٧٣- حَدَّثَنَا مُسْنَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ حُثَيْبِ مَنصُورٍ، عَنْ أَبِي وَكَّالٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَكُونُوا الْعَالِي، وَأَجِبُوا الدَّاعِيَ». [راجع: ٣٠٤٦.]

قوله: (باب إجابة الحاكم الدعوة) الأصل فيه عزم الخبر وورود الوعيد في الترك من قوله ومن لم يجيب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقد تقدم شرحه في أواخر النكاح. وقال العلماء لا يجيب الحاكم دعوة شخص بعينه دون غيره من الرعية لما في ذلك من كسر قلب من لم يجيبه، إلا إن كان له حذر في ترك الإجابة كروية المكر الذي لا يجاب إلى إزالته، فلو تكررت بحيث تشغله عن الحكم الذي تعين عليه ساغ له أن لا يجيب.

قوله: (ولد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة) لم اتف على اسم العبد المذكور، والأثر روثاه موصلاً في «فوائد أبي محمد بن مساعد» وفي «زوائد البر والصلة لابن المبارك» بسند صحيح إلى أبي عثمان النهدي: «أن عثمان بن عفان أجاب عبداً للمغيرة بن شعبة دعاه وهو صائم قال: أردت أن أجيب الداعي وأدعو بالريعة».

ثم ذكر حديث أبي موسى (فكروا العالي) بمهمة ثم نون هو الأسير (وأجيبوا الداعي) وهو طرف من حديث تقدم في الولاية وغيرها بآدم من هذا. قال ابن بطال عن مالك: لا ينبغي للقاضي أن يجيب الدعوة إلا في الولاية خاصة، ثم إن شاء أكل وإن شاء ترك، والترك أحب إلينا لأنه أشد، إلا أن يكون لأخ في الله أو خالص قرابة أو مودة. وكرو مالك لأهل الفضل أن يجيبوا كل من دعاهم انتهى. وقد تقدم تفصيل أحكام إجابة الدعوة في الولاية وغيرها بما في عن إعادته.

٢٤- باب هدايا العمال

٧١٧٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ غُرَّةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْدٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: اسْتَفْضَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ، يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْكُتَيْبَةِ عَلَى صَدَقَةٍ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِهَيْبِي، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْوَيْتِ - قَالَ شُعْبَانُ إِثْبَاعًا: فَصَدَّقَ الْوَيْتَ - فَحَبَسَهُ اللَّهُ وَأَقْبَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ الْعَامِلِ يُنْفَعُ، قَبَائِي يَقُولُونَ: هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي، فَهَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِي وَأُمِّي فَيَنْظُرُ يَهْدِي لَهُ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ: إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رَعَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا حَوَارٌ، أَوْ خَاتَمٌ تَعْمَرُ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا غُرَّتَنِي يُعَلِّقُهُ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ». قَلَّابًا.

قَالَ شُعْبَانُ: قَصَّةُ عَلِيٍّ الزُّهْرِيِّ.

وَزَادَ هِشَامٌ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَمْدٍ قَالَ: سَمِعَ أَدْنَاءَهُ، وَابْتَهَرَتْهُ غَيْثِي، وَمَتَلُوا رِقْدَةً نِيْلَةً، فَإِنَّهُ سَمِعَهُ تَهَيَّ.

وَمِمَّنْ يَقُولُ الزُّهْرِيُّ: سَمِعَ أَذْنِي. [راجع: ٩٢٥. أخرجه مسلم: ١٨٣٢.]

﴿حَوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] واطه: ٨٨ ﴿صَوْنَتٌ، وَالْجَوَارُزُ يَسْنُ﴾ ﴿تَجَارُونَ﴾ [البلع: ٥٣] ﴿كَصَوْنَتِ الْبَقَرَةِ﴾.

قوله: (باب هدايا العمال) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وأبو عروانة عن طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عروة عن أبي حنيفة رفته «هدايا العمال غلؤل»

قوله: (ما بال العامل نهضه فيأتي فيقول) في رواية الكشيبي «يقول» بحذف الفاء، وفي رواية شبيب «ما بال العامل نستعمله فيأتي فيقول» ووقع في رواية هشام بن عروة «فاتي استعمل الرجل منكم على أمور مما ولاي الله».

قوله: (هذا لك وهذا لي) في رواية عبد الله بن محمد «هذا لكم وهذا أهدي لي» وفي رواية هشام «فيقول هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي» وقد تقدم ما في رواية أبي الزناد من الزيادة.

قوله: (فهذا جلس في بيت أبيه وأمه لينظر أيهدى له أم لا) في رواية هشام «حتى تأتيه هدية إن كان صادقاً».

قوله: (والذي نفسي بيده) تقدم شرحه في أوائل «كتاب الأيمان والنذور».

قوله: (لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يعني لا يأتي بشيء يحوزه لنفسه، ووقع في رواية عبد الله بن محمد «لا يأخذ أحد منها شيئاً» وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة «لا يأت أحد منكم منها شيئاً» وفي رواية أبي الزناد عند أبي عوانة «لا يفل منه شيئاً إلا جاء به» وكذا وقع في رواية شبيب عند المصنف وفي رواية معمر عند الإسماعيلي كلاهما بلفظ «لا يفل» بضم الفين المعجمة من الغفلول وأصله الخيانة في الغنمة، ثم استعمل في كل خيانة.

قوله: (يحملة على رقبته) في رواية أبي بكر «على عنقه» وفي رواية هشام «لا يأخذ أحدكم منها شيئاً» قال هشام: «بغير عنقه» ولم يقع قوله: «قال هشام» عند مسلم في رواية أبي إسامة المذكورة، وأورد من رواية ابن عمر عن هشام بدون قوله: «بغير عنقه» وهذا مشعر بإحراجها.

قوله: (إن كان) أي الذي غله (بهواً له وغناه) بضم الراء وتخفيف المعجمة مع للذ هو صوت الجعر.

قوله: (خوار) يأتي ضبطه.

قوله: (أو شاة تحس) بفتح التثنية الفرقانية وسكون التحتانية بعدها هملة مفتوحة ويحذف كسرهما، ووقع عند ابن التين «أو شاة لها بعر» ويقال «بعر» قال: وقال الفرزاق: هو بعر يشار فيه بفتح التحتانية وتخفيف الهملة وهو صوت الشاة الشديد «قال: والياعر ليس بشيء» كذا فيه وكذا لم أره هنا في شيء من نسخ الصحيح، وقال غيره: الياعر بضم أوله صوت الحز، يعرت العز تير بالكسر وبالفتح بداراً إذا صاحت.

قوله: (ثم رفع يديه حتى رأينا عجزتي ليطيه) وفي رواية عبد الله بن محمد «عجزة ليطه» بالإفراء ولأبي ذر «عز» بفتح أوله ولبعضهم بفتح الفاء أيضاً بلام هاء، وكالأول في رواية شبيب بلفظ «حتى إذا نظر إلى» والعززة بضم الهملة وسكون الفاء تقدم شرحها في «كتاب الصلاة» وحاصله أن العز يباشر ليس بالتأصح.

قوله: (ألا) بالتخفيف (هل بلغت) بالتشديد (لألا) أي أحادها ثلاث مرات. وفي رواية عبد الله بن محمد في الحبة «اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت ثلاثاً» وفي رواية مسلم «قال اللهم هل بلغت مرتين» ومثله لأبي داود ولم يقل «مرتين» وصرح في رواية الحميدي بالثالثة «اللهم بلغت» والمراد بلغت حكم الله إليكم أمثالاً لقوله تعالى: ﴿بَلِّغْ﴾ [الأنفال: ٦٧] وإشارة إلى ما يقع في القيامة من سؤال الأمم هل بلغهم أنبياءهم ما رسوا به إليهم.

قوله: (وإذا هشام) هو من مقول سفيان وليس تعليقاً من البخاري، وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان «حدثنا الزهري وهشام بن عروة قالاً حدثنا عروة بن الزبير» وساقه عنهما مساقاً واحداً وقال في آخره «قال سفيان: زاد فيه هشام».

قوله: (سمع أذني) بفتح السين الهملة وكسر الميم وأذني بالإفراء بقرينة قوله «وأبصرته عيني» قال عياض: يسكون الصاد للهملة والميم وفتح الراء والعين للأكثر وحكي عن سيويه قال العرب تقول سمع أذني زيداً بضم العين، قال عياض والذي في ترك الحيل «وجهه النصب على المصدر لأنه لم يذكر المفعول وقد تقدم القول في ذلك» في «ترك الحيل» ووقع عند مسلم في رواية أبي إسامة «بصر وسمع» بالسكون فيما والتثنية في أذني وسمعي، وعنده في رواية أبي عمر بصر عيني وسمع أذني، وفي رواية ابن جريج عن هشام عند أبي عوانة «بصر عينا أبي حيد وسمع أذناه». قلت: وهذا يتعين أن يكون بضم الصاد وكسر الميم وفي رواية مسلم من طريق أبي الزناد عن عروة قلت لأبي حيد أسمعت من رسول الله ؟ قال من فيه إلى أذني، قال النووي: معناه أنني أعلمه علماً يقيناً لا شك في علمي به.

قوله: (وسلوا زيد بن ثابت فإنه سمعه معي) في رواية الحميدي «فإنه كان

وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن يحيى وهو من رواية إسماعيل عن المجازين وهي ضعيفة ويقال إنه اختصره من حديث الباب كما تقدم بيان ذلك في الحبة، وأورد فيه قصة ابن التينة وقد تقدم بعض شرحها في الحبة وفي الزكاة وفي ترك الحيل وفي الجمعة، وتقدم شيء مما يتعلق بالفلول في «كتاب الجهاد».

قوله: (سفيان) هو ابن عينة.

قوله: (عن الزهري) قد ذكر في آخره ما يدل على أن سفيان سمعه من الزهري وهو قوله «قال سفيان قصة علينا الزهري» ووقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان «حدثنا الزهري» وأخرجه أبو نعيم من طريقه، وعند الإسماعيلي من طريق محمد بن منصور عن سفيان قال قصة علينا الزهري وحفظناه.

قوله: (أنه سمع عروة) في رواية شبيب عن الزهري في الأيمان والنذور: أخبرني عروة.

قوله: (استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد) بفتح الحزمة وسكون السين المهملة، كما وقع هنا وهو يومئذ أنه بفتح السين نسبة إلى بني أسد بن خزاعة القليلة المشهورة أو إلى بني أسد بن عبد العزى بطن من قريش. وليس كذلك وإنما قلت إنه يومئذ لأن الأزدي تلازمه الألف واللام في الاستعمال أسماء وأنسباء، بخلاف بني أسد فيغير ألف ولام في الاسم، ووقع في رواية الأصيلي هنا «من بني الأسد» بزيادة الألف واللام ولا إشكال فيها مع سكون السين، وقد وقع في الحبة عن عبد الله بن محمد الجعفي عن سفيان «استعمل رجلاً من الأزدي» وكذا قال أحمد والحميدي في مستنجمهما عن سفيان ومثله لمسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره عن سفيان، وفي نسخة بالسين المهملة بدل الزاي، ثم وجدت ما يزيل الإشكال إن ثبت، وذلك أن أصحاب الأنساب ذكروا أن في الأزدي بفتح الهمزة بنو أسد بالتحريك ينسبون إلى أسد بن شريك بالمعجمة مصفراً ابن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم، ويتر فهم بطن شهير من الأزدي فيحتمل أن ابن الأتية كان منهم فيصح أن يقال فيه الأزدي يسكون الزاي والأسدي يسكون السين ويفتحها من بني أسد بفتح السين ومن بني الأزدي أو الأسد بالسكون فيهما لا غير، وذكرنا عن ينسب كذلك مسنداً شيخ البخاري.

قوله: (يقال له ابن الأتية) كذا في رواية أبي ذر بفتح الحزمة والتثنية وكسر الموحدة، وفي الماشئ باللام بدل الحزمة، كذلك وقع كالأول لسأترم وكذا تقدم في الحبة، وفي رواية مسلم باللام المقترحة ثم للتثنية الساكنة وبعضهم يفتحها، وقد اختلف على هشام بن عروة عن أبيه أيضاً أنه باللام أو بالهمزة كما سيأتي قريباً في «باب محاسبة الإمام عماله» بالهمزة، ووقع لمسلم باللام، وقال عياض: ضبطه الأصيلي عطفه في هذا الباب بضم اللام وسكون التثنية، وكذا قبله ابن السكن، قال: وهو الصواب، وكذا قال ابن السمعاني ابن التثنية بضم اللام وفتح التثنية ويقال بالهمز بدل اللام، وقد تقدم أن اسمه عبد الله والتثنية أنه لم تقف على تسميتها.

قوله: (على صدقة) وقع في الحبة «على الصدقة» وكذا لمسلم، وتقدم في الزكاة تعين من استعمل عليه.

قوله: (فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي) في رواية معمر عن الزهري عند مسلم «فجاء بالمال فدفعه إلى النبي ﷺ فقال: هذا مالكم وهذه هدية أهديت لي» وفي رواية هشام الآية قريباً «فلما جاء إلى النبي ﷺ وحاصبه قال: هذا الذي لكم، وهذه هدية أهديت لي» وفي رواية أبي الزناد عن عروة عند مسلم «فجاء بسواد كثير» وهو بفتح الهملة وتخفيف الرواء «فجعل يقول هذا لكم وهذا أهدي لي» وأوله عند أبي عوانة «بعت صدقاً إلى اليمن» فذكره. والمراد بالسواد الأشياء الكثيرة والأشخاص البازرة من حيران وغيره، ولفظ السواد يطلق على كل شخص ولأبي نعيم في «المستخرج» من هذا الوجه «فأرسل رسول الله ﷺ من يتولى منه» وهذا يدل على أن قوله في الرواية المذكورة «فلما جاء حاصبه» أي أمر من محاصبه ويقبض منه، وفي رواية أبي نعيم أيضاً «فجعل يقول هذا لكم وهذا لي» حتى ميزه «قال يقولون من أين هذا لك؟ قال: أهدي لي، فجاءوا إلى النبي ﷺ بما أصطلم».

قوله: (فقام النبي ﷺ على الحين) زاد في رواية هشام قبل ذلك «فقال لا جلست في بيت أبيك وست أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً» ثم قام فخطب.

قوله: (قال سفيان أيضاً لفضل النبي ﷺ يريد أن سفيان كان تارة يقول «قام» وتارة «صعد» ووقع في رواية شبيب «ثم قام النبي ﷺ عشية بعد الصلاة» وفي رواية معمر عند مسلم «ثم قام النبي ﷺ خطيباً» وفي رواية أبي الزناد عند أبي نعيم «فصعد المنبر وهو مضطرب».

يحتمل أن يكون سالم استمر معهم بعد أن تحول النبي ﷺ إلى المدينة ونزل بدار أبي أيوب قبل بناء مسجده بهاء فيحتمل أن يقال فكان أبو بكر يصلي خلفه إذا جاء إلى قباء. وقد تقدم في «باب الهجرة إلى المدينة» من حديث البراء بن عازب «أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانا يقرآن الناس، ثم قدم بلال وسعد وعمار، ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين» وذكرنا هناك أن ابن إسحاق سمي منهم ثلاثة عشر نفساً وأن البقية يحتمل أن يكونوا من الذين ذكرهم ابن جريج، وذكرت هناك الاختلاف فيمن قدم مهاجراً من المسلمين وأن الرابع أنه أبو سلمة بن عبد الأسد، فعلى هذا لا يدخل أبو بكر ولا أبو سلمة في العشرين المذكورين، وقد تقدم أيضاً في أول الهجرة أن ابن إسحاق ذكر أن عمر بن ربيعة أول من هاجر ولا ينافي ذلك حديث الباب لأنه كان يأتى سالم بعد أن هاجر سالم، ومناسبة الحديث للترجمة من جهة تقديم سالم وهو مولى على من ذكر من الأحرار في إمامة الصلاة، ومن كان رضا في أمر الدين فهو رضا في أمور الدنيا، فيجوز أن يولى القضاة والإمرة على الحرب وعلى جباية الخراج، وأما الإمامة العظمى فمن شروط صحتها أن يكون الإمام قرشياً، وقد مضى البحث في ذلك في أول «كتاب الأحكام» ويدخل في هذا ما أخرجه مسلم من طريق أبي الطفيل أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بسفان وكان عمر استعمله على مكة فقال: من استعملت عليهم؟ قال: ابن أزيى يعني ابن عبد الرحمن، قال: استعملت عليهم مولى؟ قال: إنه قارئ لكتاب الله عالم بالقرآن، فقال عمر: إن نبيكم قد قال: «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين».

٢٦- باب الفرقاء للناس

٧١٧٦، ٧١٧٧- حَكَمْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ: حَكَمْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ لُزَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو مَوْسَى بْنِ عُفَّةَ: قَالَ ابْنُ هُبَيْرٍ: حَكَمْنَا غُرُورَةَ بْنَ الرَّؤْبِ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوِّمَ بْنَ مَرْثَدَةَ اخْتَارَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: حِينَ إِذْنُ لَهُمُ الْمُؤْمِنُونَ فِي عِنِّي مَسِي هَوَازَنَ: «إِنِّي لَا أَذِي مَنْ إِذْنُ مِنْكُمْ وَمَنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا غُرُورًاكُمْ أَمْوَالُكُمْ». فَرَجَعَ النَّاسُ فَعَلَّمَهُمْ غُرُورًا لَهُمْ، فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَارُوهُ: أَنَّ النَّاسَ قَدْ طَبَّوْا وَأَذْنُوا. [راجع: ٢٣٠٧، ٢٣٠٨].

قوله: (باب الفرقاء للناس) بالمهمله والفاء جمع عريف بوزن عظيم، وهو القائم بأمر طائفة من الناس من عرف بالضم وبالفتح على القوم أصرف بالضم فأما عارف وعريف، أي وليت أمر سياستهم وحفظ أموالهم، وسمي بذلك لكونه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوته عند الاحتياج. وقيل العريف دون النكب وهو دون الأمير.

قوله: (إسماعيل بن إبراهيم) هو ابن عتبة، والسند له مليون.

قوله: (قال ابن شهاب) في رواية محمد بن فليح عن موسى بن عتبة «قال في ابن شهاب» أخرجه أبو نعيم.

قوله: (حين أذن لهم المسلمون في عني مسي هوازن) في رواية النسائي من طريق محمد بن فليح «حتى أذن له» بالافراد وكذا للإسماعيلي وأبي نعيم، ووجه الأول أن الضمير للنبي ﷺ ومن تبعه أو من أئامه في ذلك. وهذا القطعة مقطوعة من قصة النبي الذي غنم المسلمون في وقعة حنين، ونسبوا إلى هوازن لأنهم كانوا رأس تلك الوقعة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك وتفصيل الأمر في في وقعة حنين، وأخرجها هناك مطولة من رواية عليل عن ابن شهاب وفيه «وإني رأيت أني أرد إليهم سيهم فمن أحب أن يليب بذلك فليعمل، وفيه فقال الناس قد طبت لنا يا رسول الله فقال أنا لا ندرى إلخ».

قوله: (من أذن فيكم) في رواية الكشيحي «منكم» وكذا للنسائي والإسماعيلي.

قوله: (وأخبروه أن الناس قد طبوا وأذلو) تقدم في غزوة حنين ما يؤخذ منه أن نسبة الإذن وغيره إليهم حقيقة، ولكن سبب ذلك مختلف فالأغلب الأكثر طبابت أنفسهم أن يردوا السي لأهله بغير عوض، وبعضهم رده بشرط التوفيق، ومعنى «طبوا» وهو بالتشديد حلوا أنفسهم على ترك السبايا حتى طبابت بذلك، يقال طببت نفسي بكذا إذا حللتها على السباح به من غير إكراه طبابت بذلك، ويقال طببت بنفسي فلان إذا كلمته بكلام يوافق، وقيل هو من قهرهم طاب الشيء إذا صار حلالاً، وإنما عناه

حاضراً معي، وفي رواية الإسماعيلي من طريق معمر عن هشام «يشهد على ما أقول زيد بن ثابت يحك منكبه منكبي، رأي من رسول الله ﷺ مثل الذي رأيت وشهد مثل الذي شهدت» وقد ذكرت في الأمان والنذور أني لم أجده من حديث زيد بن ثابت. قوله: (ولم يقل الزهري سمع أذني) هو مقول سفيان أيضاً.

قوله: (خوار صوت، والجوار من تجارون كصوت البقرة) مكنا وقع هنا وفي رواية أبي ذر عن الكشيحي والأول بضم الخاء المعجمة يفسر قوله في حديث أبي حيد «بقرة لها خوار» وهو في الرواية بلقاء المعجمة وليضمهم بالجميع وأشار إلى ما في سورة طه «عجلًا جسداً له خوار» وهو صوت العجل، ويستعمل في غير البقر من الحيوان. وأما قوله «والجوار» فهو بضم الجيم وواو مهزومة ويحذف تسهيلها، وأشار بقوله «يجارون» إلى ما في سورة قد أفلح: «بالغلب إذا هم يجارون» [المؤمنون: ٦٤] قال أبو عبيدة: أي يرفعون أصواتهم كما يجار الثور. والمحاصل أنه بالجمع واللقاء للمجوعة بمعنى، إلا أنه بقاء للقر وغيرها من الحيوانات والجميع للقر والناس قال الله تعالى: «فلا يجارون» [النحل: ٥٢] وفي قصة موسى «له جوار إلى الله بالتلبية» أي صوت حال، وهو عند مسلم من طريق داود بن أبي هند عن أبي العالية عن ابن عباس، وقيل أصله في البقر واستعمل في الناس، ولعل المصنف أشار أيضاً إلى قرأته الأعمش، عجلًا جسداً له جوار بالجميع، وفي الحديث من القوافل أن الإمام يطالب في الأمور المهمة، واستعمال «أما بعد» في الخطبة كما تقدم في الجمعة، ومشروعية حاسبة للوقت، وقد تقدم البحث فيه في الزكاة، ومنع العمال من قبول الهدية عن له عليه حكم وتقدم تفصيل ذلك في «ترك الحيل»، وعمل ذلك إذا لم يأذن له الإمام في ذلك، لما أخرجه الترمذي من رواية تيس بن أبي حازم عن معاذ بن جبل قال «بني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال: لا تعين شيئاً بغير إذني فإنه غلول» وقال المهلب: في أنها إذا أخذت تحمل في بيت المال ولا يتعنى العامل منها إلا بما أذن له في الإمام، وهو يعني على أن ابن التلية أخذت ما ذكر أنه أهدى له وهو ظاهر السياق، ولا سيما في رواية معمر قبل، ولكن لم أر ذلك صريحاً. وغرر قول ابن قدامة في «اللفي» ما ذكر الرشوة: وعليه ردنا لصاحبنا ويحصل أن تحمل في بيت المال، لأن النبي ﷺ لم يأمر ابن التلية برد الهدية التي أهدت له لمن أهداها، وقال ابن بطال: يلحق بهدية العامل الهدية لمن له دين عن عليه الدين، ولكن له أن يجاسب بذلك من دينه. وفيه إبطال كل طريق يتوصل بها من يأخذ المال إلى عبادة المأخوذ منه والافراد بالمأخوذ. وقال ابن كثير: يؤخذ من قوله «هلا جلس في بيت أبيه وأمه» جواز قبول الهدية عن كان يهداه قبل ذلك، كما قاله ولا يخفى أن عمل ذلك إذا لم يزد على العادة. وفيه أن من رأى مثالا لخطأ في تأويل يضر من الخط به أن يشهر القول للناس ويبين خطأه ليحذر من الاعتراض به. وفيه جواز توبيخ الخطي، واستعمال الفضول في الإبراء والإمامة والأمانة مع وجود من هو أفضل منه وفيه استشهاد الرواي والنائل بقول من يوافق ليكون أوقع في نفس السامع والبلغ في طمأنينة والله أعلم.

٢٥- باب استقصاء الموالى واستغنائهم

٧١٧٥- حَكَمْنَا عُفْمَانَ بْنَ صَالِحٍ: حَكَمْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ: اخْتَبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَنَّ نَافِعًا اخْتَارَهُ: أَنَّ ابْنَ عُصْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اخْتَارَهُ قَالَ: كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي خَلِيفَةَ يَوْمَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ قُبَاءَ، لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَبُو سَلَمَةَ وَزَيْنَةُ وَعَائِشَةُ وَنُفَيْصَةُ. [راجع: ٦١٢].

قوله: (باب استقصاء الموالى) أي توليتهم القضاء (واستغناهم) أي على إمرة البلاد حرباً أو خراجاً أو صلاة.

قوله: (كان سالم مولى أبي حليفة) تقدم التنريف به في الرضاع.

قوله: (يوم المهاجرين الأولين) أي التي سبقوا بالهجرة إلى المدينة.

قوله: (لهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة) أي ابن عبد الأسد المخزومي زوج أم سلمة أم المؤمنين قبل النبي ﷺ وزيد أبي ابن حارثة وعامر بن ربيعة أي المعتز يفتح المهمل والنون بعد ما زاي وهو مولى عمر، وقد تقدم في «كتاب الصلاة» في أبواب الإمامة من رواية حيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، ما قدم للمهاجرين الأولون الصلبة موضع بقاء قبل مقدم النبي ﷺ كان يؤمهم سالم مولى أبي حليفة وكان أكثرهم قرآنًا، فأفاد سبب تدعيه للإمامة. وقد تقدم شرحه مستوفي هناك في «باب إمامة المولى» والجواب عن استشكل عد أبي بكر الصديق فيهم لأنه إنما هاجر صحبة النبي ﷺ، وقد وقع في حديث ابن عمر أن ذلك كان قبل مقدم النبي ﷺ وذكرت جواب البيهقي بأنه

٣٢١٩	٩٣- كتاب الأحكام ٢٧- باب ما يكره من ثناء السلطان	ح ٧١٨٠
------	--	--------

بالضعيف، ويؤيد قوله « فمن أحب أن يطيع ذلك » أي يعمله حلالاً، وقوله « طينها » فيحمل عليه قول العرفاء إنهم طيبوا. قال ابن بطال: في الحديث مشروعية إقامة العرفاء لأن الإمام لا يمكنه أن يباشر جميع الأمور بنفسه فيحتاج إلى إقامة من يعاونه لكي يفي بيمينه فيه، قال: والأمر والنهي إذا توجه إلى الجميع يقع التوكل فيه من بعضهم وربما توسع التفریط، فإذا أقيم على كل قوم عرفاً لم يسع كل أحد إلا القيام بما أمر به. وقال ابن بطال: في الحاشية يستفاد منه جواز الحكم بالإقرار بغير إشهاد، فإن العرفاء ما أشهدوا على كل فرد شاهدين بالرضا، وإنما أقر الناس عندهم وهم نواب للإمام فاعتبر ذلك وفيه أن الحاكم يرفع حكمه إلى حاكم آخر مشافهة فيفعله إذا كان كل منهما في محل ولايته. قلت: وقع في سير الواقدي أن أبا رهم الغفاري كان يطوف على القبائل حتى جمع العرفاء واجتمع الأئمة على قول واحد. وفيه أن الخبر الوارد في ذم العرفاء لا يمنع إقامة العرفاء لأنه محمول - إن ثبت - على أن الغالب على العرفاء الاستطاعة ويجاوزة الحد وترك الإصناف المفضي إلى الوقوع في المعصية، والحديث المذكور أخرجه أبو داود من طريق المقدم من معديكرب رفعه « العرافة حق، ولا بد للناس من عريف، والعرفاء في النار » ولأحد وصححه ابن خزيمة من طريق عباد بن أبي علي عن أبي حازم عن أبي هريرة رفعه « ويل للأمرء، ويل للعرفاء » قال الطهي: قوله: « والعرفاء في النار » ظاهر أقيم مقام الضعيف يشعر بأن العرافة على خطي، ومن باشروا غير أمن من الوقوع في الخطي والمضي إلى العذاب، فهو كقوله تعالى: ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ١٠] فيبينه للمال أن يكون على حذر منها لتلا توطئ فيسأ يؤيده إلى النار. قلت: ويؤيد هذا التأويل الحديث الآخر حيث توعده الأمراء بما توعده به العرفاء، فدل على أن المراد بذلك الإشارة إلى أن كل من يدخل في ذلك لا يسلم، وأن الكل على خطي، والاستثناء مقدر في الجميع. وأما قوله « العرافة حق » فالمراد به أصل نصيبهم، فإن المصلحة تقتضيها لما يحتاج إليه الأمير من المعاونة على ما يتعامل به بنفسه، ويكفي في الاستدلال لذلك وجودهم في العهد النبوي كما دل عليه حديث الباب.

قوله: (كما نعلم) بضم العين من العهد هكذا اختصره أبو ذر، وله من الكشيبي « نعد هذا » وعند غير أبي ذر مثله وزادوا « نفاقاً » وعند ابن بطال « ذلك » بدل « هذا » ومثله للإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن عاصم بن محمد وعنده « من النفاق » وزاد « قال عاصم: فسمعي أخشي - يعني عمر - أحدث بهذا الحديث، فقال: قال أبي قال ابن عمر على عهد رسول الله ﷺ » وكذا أخرجه الطيالسي في مسنده عن عاصم بن محمد إلى قوله: « نفاقاً » قال عاصم: فحدثني أخشي عن أبي أن ابن عمر قال: « كنا نلعد نفاقاً على عهد رسول الله ﷺ » ووقع في « الأطراف للزوي » ما نصه « مع في الأحكام من أبي نعيم عن عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه « قال ورواه معاذ بن معاذ عن عاصم وقال في آخره » فحدثت به أخشي عمر فقال: إن أبك كان يزيد فيه: في عهد رسول الله ﷺ » ومن قوله « وقال معاذ إلى آخره: لم يذكره أبو مسعود، فيحتمل أن يكون نقله من كتاب خلف، ولم أره في شيء من الروايات التي وقعت لنا عن القريري ولا غيره عن البخاري وقد قال الإسماعيلي عقب الزيادة المذكورة: ليس في حديث البخاري » على عهد رسول الله ﷺ.

قوله: (عن يزيد بن أبي حبيب) هو المصري من صفار التابعين.

قوله: (عن عروك) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف وهو ابن مالك الغفاري المدني، فالسند دائر بين مصري ومدني.

قوله: (إن شر الناس ذو الوجهين) تقدم في « باب ما قيل في ذي الوجهين من كتاب الأدب » من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « من شر الناس » وتقدم شرحه وسائر فوائده هناك. وتعرض ابن بطال هنا لذكر ما يعارض ظاهره من قوله ﷺ « للذي استأذن عليه » بش أخو العشرة، فلما دخل الآن له القول « وتكلم على المجمع بينهما، وحاصله أنه حيث ذه كان لقصد التعريف بحاله وحيث تلقاه بالبشر كان لتأنيده أو لاقائه شره، فما قصد بلطائين إلا نفع للمسلمين. ويؤيد أنه لم يصفه في حال لقائه بأنه فاضل ولا صالح، وقد تقدم الكلام عليه أيضاً في « باب لم يكن النبي ﷺ فاضلاً » من كتاب الأدب » وتقدم فيه أيضاً بيان ما يجوز من الاتياف في « باب بعد ذلك ».

٢٨- باب القضاء على الغائب

٧١٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هِنْدًا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَاجْعَلْ لِي مِنْ ذَلِكَ قَوْلًا، قَالَ: « خَلِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلِّكَ بِالْمَعْرُوفِ ». [رواجع: ٢٢١١. أخرجه مسلم: ١٧١٤].

قوله: (القضاء على الغائب) أي في حقوق الأديين دون حقوق الله بالاتفاق، حتى لو قامت البيعة على بسرة مثلاً، حكم بالمال دون القطع، قال ابن بطال: أجاز مالك واليث والشافعي وأبو عبيد وجاعة الحكم على الغائب، واستثنى ابن القاسم من مالك ما يكون للغائب فيه حجج كالأرض والعقار إلا أن طالت غيبته أو انقطع خبره، وأنكر ابن الماجشون صحة ذلك عن مالك وقال: « العمل بالبيعة على الحكم على الغائب مطلقاً حتى لو غاب بعد أن توجه عليه الحكم قضى عليه » وقال ابن ليس وأبو حنيفة: لا يقضي على الغائب مطلقاً، وأما من هرب أو استتر بعد إقامة البيعة فينادي القاضي عليه ثلاثاً فإن جاء ولا أخذ الحكم عليه، وقال ابن قدامة: أجازها أيضاً ابن شبرمة والأزاعي وإسحاق ومن أحد الروايتين عن أحمد، ومنه أيضاً الشعبي والثوري وهي الرواية الأخرى عن أحمد قال: « واستثنى أبو حنيفة من له وكيل مثلاً، فيجوز الحكم عليه بعد الدعوى على وكيله » واحتج من منع بحديث علي رفعه « لا تقضي لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر » وهو حديث حسن، أخرجه أبو داود والترمذي

٢٧- باب ما يكره من ثناء السلطان

وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ

٧١٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: إِذَا دَخَلَ عَلَى سُلْطَانٍ، فَقُولْ لَهُمْ خِلَافَ مَا تَكَلَّمُوا إِذَا خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِمْ، قَالَ: كُنَّا نَعْمَلُ بِهَا.

٧١٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِزَّةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ سَمِيعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « إِنْ شَرَّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءَ وَيُخَوِّهُ هَؤُلَاءَ بِوَجْهِهِ ». [رواجع: ٣٤٩٤. أخرجه مسلم: ٢٥٢٦. وفي البر الوصلة: (٩٩)].

قوله: (ما يكره من ثناء السلطان) الإضافة فيه للمعمول أي من الثناء على السلطان بمحضه، بقرينة قوله « وإذا خرج - أي من عنده - قال غير ذلك » ووقع عند ابن بطال « من الثناء على السلطان » وكذا عند أبي نعيم عن أبي أحمد الجرجاني عن القريري، وقد تقدم معنى هذه الترجمة في أواخر « كتاب الفتن » « إذا قال عند قوم شيئاً، ثم خرج فقال بخلافه » وهذه أخص من تلك.

قوله: (قال أناس لابن عمر) قلت سمي منهم عروة بن الزبير ومجاهد وأبو إسحاق الشيباني، ووقع عند الحسن بن سفيان من طريق معاذ عن عاصم عن أبيه « دخل رجل على ابن عمر » أخرجه أبو نعيم من طريقه.

قوله: (إذا لدخل على سلطاناً) في رواية الطيالسي عن عاصم « سلاطيناً » بصيغة الجمع.

قوله: (فقول لهم) أي نخي عليهم، في رواية الطيالسي فتكلم بين أيديهم بشيء، ووقع عند ابن أبي شيبة من طريق أبي الشعثاء قال دخل قوم على ابن عمر فوقعوا في يزيد بن معاوية فقال: اتقولون هذا في وجوههم؟ قالوا بل نمدحهم ونثني عليهم. وفي رواية عروة بن الزبير عند الحارث بن أبي أسامة والبيهقي قال « أثبت ابن عمر فقلت إنا نجلس إلى أئمتنا هؤلاء فيتكلمون في شيء نعلم أن الحق غيره فنصددهم، فقال: كنا نعد هذا نفاقاً، فلا أدري كيف هو عندكم »؟ لفظ البيهقي في رواية الحارث « يا أبا عبد

وغيرهما، ومحدث «الأمر بالمساواة بين الخصمين» وبأنه لو حضر لم تسمح بينة المدعي حتى يسأل المدعي عليه فإذا غاب فلا تسمح، وبأنه لو جاز الحكم مع غيبته لم يكن المحذور واجباً عليه. وأجاب من أجل: بأن ذلك كله لا يمنع الحكم على الغائب لأن حجة إذا حضر قائمة ختم وعمل بمقتضاها ولو أدى إلى قض الحكم السابق وحديث علي عمول على الحاضرين، وقال ابن العربي: حديث علي، إنما مع إمكان السماح فاما مع تعذره بمبغ فلا يمنع الحكم، كما لو تدار بإضامه أو جنون أو حجر أو صغر، وقد حمل الحنفية بذلك في الشفعة والحكم على من عتده للغائب مال أن يدفع منه نفقة زوج الغائب. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة هند وقد احتج بها الشافعي وجاعة لجواز القضاء على الغائب، وتعقب بأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد، وتقدم بيان ذلك مستوفى في «كتاب النفقات» مع شرح الحديث المذكور ولله الحمد. وذكر ابن التين في الفوائد غير ما تقدم «خروج المرأة في حوائجها، وأن صوتها ليس بمعور» قلت: وفي كل منهما نظر، أما الأول فلاه جاء أنه هناك كانت جماعت للبيعة فوقع ذكر الشفعة تبعاً. وأما الثاني فحال الضرورة مستثنى وإنما التراجع حيث لا ضرورة.

وغيرهما، ومحدث «الأمر بالمساواة بين الخصمين» وبأنه لو حضر لم تسمح بينة المدعي حتى يسأل المدعي عليه فإذا غاب فلا تسمح، وبأنه لو جاز الحكم مع غيبته لم يكن المحذور واجباً عليه. وأجاب من أجل: بأن ذلك كله لا يمنع الحكم على الغائب لأن حجة إذا حضر قائمة ختم وعمل بمقتضاها ولو أدى إلى قض الحكم السابق وحديث علي عمول على الحاضرين، وقال ابن العربي: حديث علي، إنما مع إمكان السماح فاما مع تعذره بمبغ فلا يمنع الحكم، كما لو تدار بإضامه أو جنون أو حجر أو صغر، وقد حمل الحنفية بذلك في الشفعة والحكم على من عتده للغائب مال أن يدفع منه نفقة زوج الغائب. ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة هند وقد احتج بها الشافعي وجاعة لجواز القضاء على الغائب، وتعقب بأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد، وتقدم بيان ذلك مستوفى في «كتاب النفقات» مع شرح الحديث المذكور ولله الحمد. وذكر ابن التين في الفوائد غير ما تقدم «خروج المرأة في حوائجها، وأن صوتها ليس بمعور» قلت: وفي كل منهما نظر، أما الأول فلاه جاء أنه هناك كانت جماعت للبيعة فوقع ذكر الشفعة تبعاً. وأما الثاني فحال الضرورة مستثنى وإنما التراجع حيث لا ضرورة.

٢٩- باب من فضلي له بحق أخيه فلا يأخذ،

لِإِنْ قَضَاءُ الْحَاكِمِ لَا يُجِلُّ حَرَامًا وَلَا يَحْرِمُ حَلَالًا

قوله: «باب حجرته» في رواية شعيب ويونس عند مسلم «عند باب» والحجرة المذكورة هي منزل أم سلمة ووقع عند مسلم في رواية معمر «باب أم سلمة».

قوله: «إنما أنا بشر» البشر الخلق يطلق على الجماعة والواحد، بمعنى أنه منهم والمراد أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة، ولو زاد عليهم بالزنا السي اختص بها في ذاته وصفاته، والمحرر هنا مجازي لأنه يختص بالعلم الباطن ويسمى «قصر قلب» لأنه أتى به رداً على من زعم أن من كان رسولا فلا يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم.

قوله: «وإنه يأتي الخصم لائل بعنكم أن يكون أبلغ من بعض» في رواية سفيان الثوري في ترك الحيل «وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض» ومثله لمسلم من طريق أبي معاوية وتقدم البحث في المراد بقوله ألحن في ترك الحيل.

قوله: «فاحسب أنه صادق» هذا يؤيد أن في الكلام حذفاً تقديره «وهو في الباطن كاذب» وفي رواية معمر «فاظنه صادقاً».

قوله: «فأقضي له بذلك» في رواية أبي داود من طريق الثوري «فأقضي له عليه على نحو ما أسسم» ومثله في رواية أبي معاوية وفي رواية عبد الله بن رافع «إني إنما أقضي بينكم برأيي فيما لم يتزل علي فيه».

قوله: «فمن قضيت له بحق مسلم» في رواية مالك ومعمر «فمن قضيت له بشيء من حق أخيه» وفي رواية الثوري «فمن قضيت له من أخيه شيئاً» وكأنه ضمن قضيت معنى «أعطيت» ووقع عند أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه «فمن قضيت له من حق أخيه شيء» فلا يأخذ، وفي رواية عبد الله بن رافع عند الطحاوي والدارقطني «فمن قضيت له بقضية أراها يطع بها قطعة ظلماً فإنما يطع له بها قطعة من نار إسقاطاً يأتي بها في عقب يوم القيامة» والإسقاط بكسر المعزة وسكون المهملة والطاء المهملة «قطعة» فكأنها للتأكيد.

قوله: «وإنما هي» الضمير للحالة أو القصة.

قوله: «قطعة من النار» أي «الذي قضيت له به» بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يؤول به إلى النار، وقوله «قطعة من النار» تمثيل بفهم منه شدة التحليل على من يعطاه فهو من جاز التشبيه فقولته تعالى: ﴿وإنما يباكون في بطونهم ناراً﴾.

قوله: «فلا يأخذها أو ليوكمها» في رواية يونس «فليحملها أو لينرها» وفي رواية مالك عن هشام «فلا يأخذها وإنما أقطع له قطعة من النار» قال الدارقطني: هشام وإن كان ثقة لكن الزهري أحفظ منه، وحكاها الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابوري. قلت: ورواية الزهري ترجع إلى رواية هشام فإن الأمر فيه للتجهل لا لحقيقة التخيير، بل هو كقوله: ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ قال ابن التين: هو خطاب للمقضي له، وممناه أنه أحلم من نفسه، هل هو عبق أو مجبل، فإن كان عبقاً فليأخذ، وإن كان مجبلاً فليترك، فإن الحكم لا يتخلل الأصل كما كان عليه.

(تنبيه): زاد عبد الله بن رافع في آخر الحديث «فيكي الرجلان، وقال كل منهما حتى لك فقال لهما النبي» أما إذا قضيتا فاقسما وتوخيا الحق، ثم استمعا، ثم حلالاً» وفي هذا الحديث من القوائد إثم من غاصم في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئاً هو في الباطل حرام عليه وفيه: أن من ادعى مالا ولم يكن له بيعة، فحلف المدعي عليه وحكم الحاكم بإراءة الخلف، أنه لا يبرأ في الباطن، وإن المدعي لو أقام بيعة بعد ذلك تناهى دعواه سمعت وبطل الحكم. وفيه أن من احتل لأمر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقاً في الظاهر ويحكم له به أنه لا يحل له تناوله في الباطن ولا يرفع عنه الإثم بالحكم. وفيه أن المجتهد قد يخطئ فيرد به على من زعم أن كل مجتهد مصيب. وفيه أن المجتهد إذا اخطأ لا يلحقه إثم بل يؤجر كما سيأتي. وفيه أنه كان يقضي بالاجتهاد فيما لو يتزل عليه فيه شيء، وخالف في ذلك قوم. وهذا الحديث من أصرح ما يحتاج به

٧١٨١- حَكَمْنَا عَيْنًا لِعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: حَكَمْنَا إِتْرَاهِمَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ جِهَانٍ قَالَ: اخْتَرَنِي غُرُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنْ تَنْتَبِ بِسْتِ أَبِي سَلَمَةَ اخْتَرْتُهُ: أَنْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ اخْتَرْتَهَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بَنِي أَبِي حُزَيْفٍ، فَنَزَحَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِيهِ الْخُصْمُ، فَلَلَّعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ مِنْ بَعْضٍ، فَاحْشِبْ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، لَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ لِقَعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيُتْرَكْهَا».

[راجع: ٢٤٥٨. أخرجه مسلم: ١٧١٣].

٧١٨٢- حَكَمْنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَكَمَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ جِهَانٍ، عَنْ غُرُورَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عُبَيْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنْ ابْنَ وَلَيْتَةٍ زَمْعَةَ بِنْتِي، فَأَلْبَسَتْهُ إِثْبَاقًا، فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْقِتْعِ أَخَذَتْ سَعْدًا فَقَالَتْ: ابْنُ أَخِي، قَدْ كَانَ عَهْدَ لِي بِأَخِي، فَلَمَّا إِلَى عَهْدِ عُبْدِ بْنِ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَأَبْنُ وَلَيْتَةٍ أَبِي، وَلَيْتَ عَلَى إِخْوَانِي، فَصَارُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي كَانَ عَهْدَ لِي بِأَخِي، وَقَالَ عُبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَأَبْنُ وَلَيْتَةٍ أَبِي، وَلَيْتَ عَلَى إِخْوَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عُبْدُ بْنُ زَمْعَةَ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاقِ، وَلِلْفَاقِ الْمَحْجَرُ». ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «أَخِيحِي مِنْهُ». لَمَّا رَأَى مِنْ شَيْئِهِ بَيْتَةً، فَمَّا رَأَاهَا حَتَّى قُبِيَ اللَّهُ تَعَالَى. [راجع: ٢٥٠٣. أخرجه مسلم: ١٤٥٧ مختصراً].

قوله: «باب بالتين» من فضلي له «بضم أوله» بحق أخيه «أي خصمه فهمي أخوه بالعلم الأم وهو الجنس لأن السلم والذمي والمعاهد والرئت في هذا الحكم سواء» فهو مطرد في الأخ من النسب ومن الرضاع وفي الدين وغير ذلك، ويعتدل أن يكون تخصيص الأخرى بالذكر من باب التهجيز، وإنما هو بقوله بحق أخيه مراعاة للفظ الخبر ولذلك قال: «فلا يأخذ» لأنه بقية الخبر، وهذا اللفظ وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه، وقد تقدم في ترك الحيل من طريق الثوري عنه.

قوله: «لإن قضاء الحاكم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً» هذا الكلام أخذه من قول الشافعي فإنه لما ذكر هذا الحديث قال: «فيه دلالة على أن الأمة إنما كلفوا القضاء على الظاهر» وفيه: أن قضاء القاضي لا يحرم حلالاً ولا يحل حراماً.

قوله: «عن صالح» هو ابن كيسان وصرح به في رواية الإسماعيلي.

قوله: «صع خصومة» في رواية شعيب عن الزهري «سمع جلبة خصام» والجلبة بفتح الجيم واللام: اختلاط الأصوات، ووقع في رواية يونس عند مسلم «جلبة

عليهم، وفيه أنه أده اجتهد إلى أمر فيحكم به ويكون في الباطن بخلاف ذلك لكن مثل ذلك لو وقع لم يقر عليه ثبوت عصمته، واحتج من منع مطلقاً بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه لزم أمر المكلفين بالخطأ لثبوت الأمر باتباعه في جميع أحكامه، حتى قال تعالى: ﴿ فلا ريبك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ الآية، وإن الإجماع معصوم من الخطأ، فالرسول أولى بذلك لعلو رتبته والجواب عن الأول « أن الأمر إذا استلزم إيقاع الخطأ لا غلور فيه، لأنه موجود في حق المقلدين فإنهم مأمورون باتباع المقلد، والحاكم ولو جاز عليه الخطأ « والجواب عن الثاني: « أن الملازمة مردودة فإن الإجماع إذا فرض وجوده دل على أن مستندهم ما جاء عن الرسول، فراجع الإتيان إلى الرسول لا إلى نفس الإجماع « والحديث حجة لمن أثبت « أنه قد يحكم بالشئ في الظاهر، ويكون الأمر في الباطن بخلافه « ولا مانع من ذلك إذ لا يلزم منه حال عقلا ولا نقلاً، وأجاب من منع بأن الحديث يتعلق بالحكومات الواقعة في فصل الخصومات المبينة على الإقرار أو البينة، ولا مانع من وقوع ذلك فيها، ومع ذلك فلا يقر على الخطأ، وإنما المستعانة أن يقع فيه الخطأ أن يخرج عن أمر بأن الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئاً عن اجتهدائه فإنه لا يكون إلا حقا، لقوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ الآية. وأجيب بأن ذلك يستلزم الحكم الشرعي فيعود الإنكشاف كما كان، ومن حجب من أجاز ذلك قوله ﴿ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم « فيحكم بإسلام من تلفظ بالشهادتين - ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك - والحكمة في ذلك مع أنه كان يمكن إطلاعه بالوحي على كل حكومة أنه لما كان مشرعاً كان يحكم ما شرع للمكلفين ويعتد بالحكم بعده، ومن ثم قال: « إنما أنا بشر « أي في الحكم يمثل ما كلفوا به، وإلى هذه النكتة أشار المصنف بإيراد حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمة حيث حكم ﷺ بالولد لعبد بين زمة وألفقه بزمة، ثم لما رأى شبهة بعته أمر سودة أن تحجب منه احتياطاً ومثله قوله في قصة المتلاعنين لما وضعت التي لوعنت ولداً يشبه الذي رمت به « لو الأيمان لكان في ولها شأن « فأشار البخاري إلى أنه حكم في ابن وليدة زمة بالظاهر، ولو كان في نفس الأمر ليس من زمة ولا يسمى خطأ في الاجتهاد، إلا هو من موارد الاختلاف في ذلك، وسبق إلى ذلك الشافعي فإنه لا تكلم على حديث الباب قال: وفيه أن الحكم بين الناس يقع على ما يسمع من الخصمين بما لفظوا به وإن كان يمكن أن يكون في قلوبهم غير ذلك، وأنه لا يقضي على أحد بغير ما لفظ به، فمن فعل ذلك فقد خالف كتاب الله وسنة نبيه قال: ومثل هذا قضاء لعبد بين زمة بابن الوليدة، فلما رأى الشبه بينا بعته قال احتجني منه يا سودة انتهى.

ومن ثم قال الشافعي: إنه لا فرق في دعوى حل الزوجة لمن أقام بتزويجه بشاهدي زور وهو يعلم بكنبهما، وبين من ادعى على حرة في ملكه وأقام بذلك شاهدي زور، وهو يعلم حريته، فإذا حكم له الحاكم بأنه ملكه لم يحل له أن يسترقه بالإجماع قال النووي: والقول بأن حكم الحاكم يحل ظاهراً وباطناً خالف لهذا الحديث الصحيح، وللإجماع السابق على فائده ولقاعدة أجمع العلماء عليها ووافقهم القائل المذكور، وهو الإيضاح أولى بالاحتياط من الأموال. وقال ابن العربي: إن كان حاكماً نفذ على المحكوم له أو عليه، وإن كان متفياً لم يحل، فإن كان المتفي يرى مجتهداً يرى بخلاف ما أتاه به لم يميز، وإلا جاز والله أعلم. قال: ويستغاد من قوله: « وتوخيا الحق « جواز الإبراء من الجهول، لأن التوخي لا يكون في المعلوم وقال القرطبي: شعوا على من قال ذلك قديماً وحديثاً لمخالفة الحديث الصحيح، ولأن فيه صيانة المال وإبتئال الفروج، وهي أحق أن يحتاط لها وتصلح. واحتج بعض الحنفية بما جاء عن علي « أن رجلاً خطب امرأة فأتت فادعى أنه تزوجها وأقام شاهدين، فقالت المرأة إنهما شهدا بالزور، فزوجني أنت منه فقد رضيت، فقال: شاهداك زوجاك، وأمضى عليها النكاح « وتعقب بأنه لم يثبت عن علي، واحتج المذكور من حيث النظر بأن الحاكم قضى بحجة شرعية فيما له ولاية الإنشاء فيه فيجعل الإنشاء تحريزاً عن الحرمان، والحديث صريح في المال وليس النزاع فيه، فإن القاضي لا يملك دفع مال زيد إلى عمرو، ويملك إنشاء العقود والفسوخ، فإنه يملك بيع ثمة زيد مثلاً من عمرو حال خوف الهلاك للحفظ وحال الغيبة، ويملك إنشاء النكاح على الصغيرة، والفرقة على العتق، فيجعل الحكم إنشاء احترازاً عن الحرمان، ولأنه لو لم يتخذ باطناً فلو حكم بالطلاق لقيت حلالاً للزواج الأول باطناً ولثاني ظاهراً، فلو ابتلى الثاني مثل ما ابتلى الأول حلت الثالث، وهكذا تصلح لجميع متعدد في زمن واحد، ولا يفتى فحشه بخلاف ما إذا قلنا بنفاد باطناً فإنها لا تحل إلا لواحد، انتهى. وتعقب بأن الجمهور إنما قالوا في هذا: تحرم على الثاني مثلاً إذا علم أن الحكم ترتب على شهادة الزور، فإذا اعتد الحكم وتعتمد الدخول به فقد ارتكب محرماً كما لو كان الحكم بالمال فأكده، ولو ابتلى الثاني كان حكم الثالث كذلك والفسخ لا يملك من الإقدام على تعاطي الحرمان، فكان كما لو زنا ظاهراً واحداً بعد واحد، وقال ابن السمعاني: شرط صحة الحكم وجود الحجة وإصابة لفظ، وإذا كانت البينة في نفس الأمر شهدت زور لم تحسم الحجة، لأن حجة الحكم هي البينة العادلة فإن حقيقة الشهادة إظهار الحق، وحقيقة الحكم إنفاذ ذلك، وإذا كان الشهود كذبة لم تكن شهادتهم حقا، قال: فإن احتجوا بأن القاضي حكم بحجة شرعية أمر بها وهي البينة العادلة في علمه ولم يكلف بالاطلاع على صدقهم في باطن الأمر، فإذا حكم بشهادتهم فقد اعتدل ما أمر به فلو قلنا لا ينفذ في باطن الأمر لزم إبطال ما وجب بالشرع لأن صيانة الحكم عن الإبطال مطلوبة فهو بمنزلة القاضي في مسألة اجتهدية على مجتهد لا يعتقد ذلك فإنه يجب عليه قبول ذلك وإن كان لا يعتقد صيانة للحكم. وأجاب ابن السمعاني بأن هذه الحجة للزور ولهذا لا يأنم القاضي وليس من ضرورة وجوب القضاء نفوذ القضاء حقيقة في باطن الأمر، وإنما يجب صيانة القضاء عن الإبطال إذا صادف حجة صحيحة والله أعلم.

(فرع): لو كان المحكوم لا يعتقد خلاف ما حكم له به الحاكم، هل يحل له أخذ الحاكم له أو لا؟ كمن مات ابن ابنه وترك أشأ شقيقاً فرقه لقاض يصرى في الجدر رأي أبي بكر الصديق، فحكم له بجميع الإرث دون الشقيق، وكان الجدر المذكور يرى رأي الجمهور، نقل ابن المنذر عن الأكثر « يجب على الجدر أن يشرك الأخ الشقيق « معللاً بمعتقد الخلاف في المسألة مشهور، واستدل بالحديث لمن قال: « إن الحاكم لا يحكم بعلمه « بليل الحصر في قوله: « إنما أقضي له بما أسمع « وقد تقدم البحث فيه قبل، وفيه

ولعل السر في قوله: « إنما أنا بشر « امتثال قوله تعالى: ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم ﴾ أي في إجراء الأحكام على الظاهر الذي يستوي فيه جميع المكلفين، فأمر أن يحكم بمثل ما أمروا أن يحكموا به، ويتم الاقتداء به وتطابق نفوس العباد للاقتداء بالأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والحاصل أن هنا مقامين أحدهما: « طريق الحكم « وهو الذي كلف المجتهد بالتبصر فيه، وبه يتعلق الخطأ والصواب. وفيه البحث، والآخر ما يطنه الخصم ولا يطلع عليه إلا الله ومن شاء من رسله، فلم يقع التكليف به. قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أن الحكم بتسليم مال أو إزالة ملك أو إثبات نكاح أو فرقة أو نحو ذلك، إن كان في الباطن كما هو في الظاهر نفذ على ما حكم به، وإن كان في الباطن على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشهادة أو غيرها ما يمكن أن يكون الرجل قد صدق فيما رعاها به، قال: فيؤخذ من هذا أن « كل قضاء ليس فيه تسليم مال أنه على الظاهر ولو كان الباطن بخلافه « وأن حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الأموال، وتعقب بأن الفرقة في اللعان إنما وقعت عقوبة للعلم بأن أحدهما كاذب، وهو أصل براسة فلا يقاس عليه، وأجاب غيره من الحنفية بأن ظاهر الحديث يدل على أن ذلك مخصص بما يتعلق بسماح كلام الحكم حيث لا بية هناك ولا يمين، وليس النزاع فيه وإنما النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبأن « من « في قوله فمن قضيت له شرطية - وهي لا تستلزم الوقوع - فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز فيما يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للتهديد والتزجر عن الإقدام على أخذ أموال الناس بالسنن والإبلاغ في الخصومة، وهو إن جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطناً في العقود

ولعل السر في قوله: « إنما أنا بشر « امتثال قوله تعالى: ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم ﴾ أي في إجراء الأحكام على الظاهر الذي يستوي فيه جميع المكلفين، فأمر أن يحكم بمثل ما أمروا أن يحكموا به، ويتم الاقتداء به وتطابق نفوس العباد للاقتداء بالأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والحاصل أن هنا مقامين أحدهما: « طريق الحكم « وهو الذي كلف المجتهد بالتبصر فيه، وبه يتعلق الخطأ والصواب. وفيه البحث، والآخر ما يطنه الخصم ولا يطلع عليه إلا الله ومن شاء من رسله، فلم يقع التكليف به. قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أن الحكم بتسليم مال أو إزالة ملك أو إثبات نكاح أو فرقة أو نحو ذلك، إن كان في الباطن كما هو في الظاهر نفذ على ما حكم به، وإن كان في الباطن على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشهادة أو غيرها ما يمكن أن يكون الرجل قد صدق فيما رعاها به، قال: فيؤخذ من هذا أن « كل قضاء ليس فيه تسليم مال أنه على الظاهر ولو كان الباطن بخلافه « وأن حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الأموال، وتعقب بأن الفرقة في اللعان إنما وقعت عقوبة للعلم بأن أحدهما كاذب، وهو أصل براسة فلا يقاس عليه، وأجاب غيره من الحنفية بأن ظاهر الحديث يدل على أن ذلك مخصص بما يتعلق بسماح كلام الحكم حيث لا بية هناك ولا يمين، وليس النزاع فيه وإنما النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبأن « من « في قوله فمن قضيت له شرطية - وهي لا تستلزم الوقوع - فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز فيما يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للتهديد والتزجر عن الإقدام على أخذ أموال الناس بالسنن والإبلاغ في الخصومة، وهو إن جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطناً في العقود

أن التمتع في البغلة بحيث يحصل اقتدار صاحبها على تزوين الباطن في صورة الحق وعكسه مذموم، فإن المراد بقوله: «بلغ» أي أكثر بلاغة، ولو كان ذلك في التوصل إلى الحق لم يلزم إما يذم من ذلك ما يتوصل به إلى الباطل في صورة الحق، فالبغلة إذا لا تذم لذاتها وإنما تذم بحسب التعلق الذي يمدح بسببه وهي في حد ذاتها مدحوة، وهذا كما يلزم صاحبها إذا طرأ عليه بسببها الإحصاب، وتحقير غيره ممن لم يصل إلى درجته ولا سيما إن كان الغير من أهل الصلاح فإن البغلة إما تذم من هذه الخفية بحسب ما ينشأ عنها من الأمور الخارجية عنها، ولا فرق في ذلك بين البغلة وغيرها بل كل فتنة توصل إلى المطلوب محمودة في حد ذاتها وقد تدم أو تدمح بحسب متعلقها، واختلف في تعريف البغلة فقيل: إن يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، وقيل: يصل المعنى إلى الغير بأحسن لفظ، وقيل: الإيجاز مع الإقحام والتصرف من غير إضمار، وقيل: قليل لا يهيم وكثير لا يسأم، وقيل: إجمال اللفظ واتساع المعنى، وقيل: تقليل اللفظ وتكثير للمعنى، وقيل: حسن الإيجاز مع إصابة للمعنى، وقيل: سهولة اللفظ مع البديهة، وقيل لغة دالة أو كلمة تكشف عن البنية، وقيل: الإيجاز من غير عجز الالطاب من غير خطأ، وقيل: النطق في موضعه والسكوت في موضعه، وقيل: معرفة الفصل والوصل، وقيل: الكلام الدال أوله على آخره وعكسه، وهذا كله من المتقدمين، وعرف أهل للماني والبيان البلاغة: بأنها مطابقة الكلام لمتنقضي الحال والقصاصة وهي خلو عن التعبد، وقالوا المراد بالمطابقة: ما يحتاج إليه المتكلم بحسب تفاوت المقامات، كالتأكيد وحذفه، والحذف وعدمه، أو الإيجاز والإسهاب ونحو ذلك، والله أعلم، وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره من غير إستناد إلى أمر خارجي من بينه ونحوها، واحتج بأن الشاهد للتوصل به أقوى من المتوصل عنه ووجه الرد عليه كونه عليه السلام أعلى في ذلك من غيره مطلقاً، ومع ذلك فقد دل حديثه هذا على أنه إما يحكم بالظاهر في الأمور العامة فلو كان للمدعي صحيحاً لكان الرسول أحق بذلك، فإنه أعلم أنه يجري الأحكام على ظاهرها، ولو كان يمكن أن الله يظلمه على غيب كل قضية، وسبب ذلك أن شرع الأحكام واقع على يده فكأنه أراد تعليم غيره من الحكام أن يهتموا بذلك. نعم، لو شهدت البينة مثلاً بخلاف ما يعلمه علماً حسيماً بمشاهدة أو سماع، بقيتياً أو ظاهراً راجعاً لم يجز له أن يحكم بما قامت به البينة، ونقل بعضهم الاتفاق وإن وقع الاختلاف في القضاء بالعلم، كما تقدم في «باب الشهادة» تكون عند الحاكم في ولايته القضاء، وفي الحديث أيضاً: «موضة الإمام المحصر ليمتدوا الحق والعمل بالنظر الراجع وبناء الحكم عليه وهو أمر إجماعي للحاكم والمضي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣١- باب القضاء في كثير المال وقليله

وقال ابن عثمة: عن ابن شبرمة: القضاء في قليل المال وكثيره سواء.

٧١٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ عِيصَمَ بْنَ أَبِي هَبْ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِيهِ الْغُصَمُ، فَمَلَّ يَغْضَأُ أَنْ يَكُونَ أَتْلَعُ مِنْ بَعْضِ أَفْئِسِي لَكَ بِذَلِكَ، وَأَحْسِبُ أَنَّ صَادِقٌ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَأَمَّا هِيَ فِقِطَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيُخْطَفْ». [روابع: ٢٤٥٨. أخرجه مسلم: ١٧١٣].

قوله: (باب) بالتبني (القضاء في القليل المال وكثيره سواء) قال ابن المنير: كأنه خشي غائلة التخصيص في الترجمة التي قبله، فترجم بأن القضاء عام في كل شيء: قل أو جل. ثم ذكر فيه حديث أم سلمة المذكور قبل بباب، لقوله فيه: فمن قضيت له بحق مسلم وهو يتناول القليل والكثير، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال: إن للقاضي أن يستيب بعض من يريد في بعض الأمور دون بعض، بحسب قوة معرفته ونفاذ كلمته في ذلك، وهو مقول من بعض المالكية، أو على من قال: لا يجب اليمين إلا في قدر معين من المال، ولا تجب في الشيء التافه أو على من كان من القضاة لا يتعاطى الحكم في الشيء التافه، بل إذا رفع إليه رده إلى تابه مثلاً. قاله ابن المنير: قال: وهو نوع من الكبر، والأول أثبت بمروا البخاري.

قوله: (وقال ابن عثمة) هو سفيان الحلبي (عن ابن شبرمة) هو عبد الله النسي [القضاء في قليل المال وكثيره سواء] ولم يقع في هذا الأثر موصولاً.

٣٢- باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم

وقد باع النبي ﷺ مذبذباً من نعيم بن النحام

٧١٨٦- حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَتَى غُلَامًا لَهُ عَنْ ثَوْبٍ، ثُمَّ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ بِعَاقٍ مَاتَ وَرِثَهُمْ، ثُمَّ أُرْسِلَ بِفَيْتِهِ إِلَيْهِ. [روابع: ٢١٤١. أخرجه مسلم: ٩٩٧، مطبوعاً، وفي الأيمان ٥٨٠، زيادة].

قوله: (باب) بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم) قال ابن المنير: «أضاف البيع إلى الإمام ليشير إلى أن ذلك يقع في مال السفيه أو في فداء دين الغائب أو من ممتنع أو غير ذلك» ليتحقق أن للإمام التصرف في عقود الأموال في الجملة.

قوله: (وقد باع النبي ﷺ مذبذباً من نعيم بن النحام) قال ابن المنير: ذكر في الترجمة الضياع ولم يذكر إلا بيع العبد، فكأنه أشار إلى قياس المقار على الحيوان ثم أسند حديث جابر قال: «بلغ النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه احتق غلاماً له من دبر لم يكن له مال غيره، فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه» وقد مضى شرحه في «كتاب العتق» ووقع هنا للكشمي «من دين» بفتح الدال وسكون التحتانية بعدها نون، بدل قوله «من دبر» بضم الدال والموحدة بعدها راء، والثاني: هو المعروف والمشهور في الروايات كلها والأول تصحيف، قال المذهب: إما بيع الإمام على الناس أموالهم إذا رأى منهم سفهاً في أموالهم، وأما من ليس بسفيه فلا يباع عليه شيء من ماله إلا في حق يكون عليه، يعني إذا امتنع من أداء الحق وهو كما قال، لكن قصة بيع المذبر ترد على هذا المحصر وقد أجاب عنها بأن صاحب المذبر لم يكن له مال غيره، فلما رآه أتق جميع ماله، وأنه تعرض بذلك للتهلكة تقض عليه فله ولو كان لم يتفق جميع ماله لم يتقض فله، كما قال للذي كان يندع في البيع: قل لا خلافة، لأنه لا يفوت على نفسه جميع ماله انتهى. فكأنه كان في حكم السفيه، فلذلك باع عليه ماله والله أعلم.

٣٠- باب الحكم في البئر ونحوها

٧١٨٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا قَبِيْلُ الرَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَخْلُفُ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٌ، يَقْطَعُ مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». فَأَنزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾. الآية. [روابع: ٢٣٥٦. أخرجه مسلم: ١٣٨، مع الحديث الأخرى].

٧١٨٤- فَجَاءَ الْأَحْمَشُ وَعَبْدُ اللَّهِ بِحَدِيثِهِمْ، فَقَالَ: فِي تَرْكْتِ وَلِي رَجُلٍ خَاصَمْتُهُ فِي بئرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْك تَيْسَةٌ». فَلْت: لا، قَالَ: «لَيْتَ خِلْفٌ». فَلْت: إِذَا يَخْلُفُ، فَتَرْكْتِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾. الآية. [قال عمران: ١٧٧]. [روابع: ٢٣٥٧. أخرجه مسلم: ١٣٨، مع الحديث السابق].

قوله: (باب الحكم في البئر ونحوها) ذكر فيه حديث عبد الله - وهو ابن مسعود - في نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] وفيه قول الأشعث «في تركت، وفي رجل خاصمت في بئر» وقد تقدم شرحه مستوفي في «كتاب الأيمان والنذور» قال ابن بطال: هذا الحديث حجة في أن حكم الحاكم في الظاهر لا يجل الحرام، ولا يبيح المحظور، لأنه عليه السلام حذر أمته عقوبة من اقتطع من حق أخيه شيئاً يمين فاجر، والآية المذكورة من أشد وعيد جاء في القرآن، فيؤخذ من ذلك أن من تخيل أن أخيه وتوصل إلى شيء من حقه بالباطل فإنه لا يجل له لشدة الإثم فيه، قال ابن المنير: وجه دخول هذه الترجمة في القصة مع أنه لا فرق بين البئر والدار والعبد حتى ترجم على البئر وحدها، أنه أراد الرد على من زعم أن الماله لا يملك، فحقق بالترجمة أنه يملك لوقوع الحكم بين المتخاصمين فيها، انتهى. وفيه نظر من وجهين

٣٣- باب مَنْ لَمْ يَكْثِرْ بِطَعْنٍ عَنْ لَا يَعْلَمُ

في الأمراء حديثاً

٧١٨٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا

عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما: يقولون بعث رسول الله ﷺ بخاً، وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن في إمارته، وقال: «إن تطغوا في إمارته فقد كنتم تطغون في إمارته أبيه من قبله، وإن كان لأخيراً للإمرة، وإن كان لأبي أحب الناس إلي، وإن هذا كمن أحب الناس إلي بعده».

[راجع: ٣٧٣٠، أخرجه مسلم: ٢٤٢٦].

قوله: (باب مَنْ لَمْ يَكْثِرْ بِطَعْنٍ عَنْ لَا يَعْلَمُ في الأمراء حديثاً) أي: لم يلتفت وزنه ومعناه وهو افتتال من الكثرة بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره مثله، وهو «المشقة» ويستعمل فيه في موضع علم للملافة، قال الملهب: معنى هذه الترجمة، أن الطاعن إذا لم يعلم حال الملعون عليه فراء بما ليس فيه، لا يبا بذلك الطعن ولا يعمل به. وفيه الترجمة «مَنْ لَا يَعْلَمُ» إشارة إلى أن من طعن يعلم أنه يعمل به فلو طعن بامر عمتل كان كذلك راجعاً إلى رأي الإمام. وعلى هذا يتزل فعل عمر مع سعد حتى عزله مع برامته عما رماه به أهل الكوفة، وأجاب الملهب «بأن عمر لم يعلم من متعب سعد ما علمه النبي ﷺ من زيد وأسامة» يعني فكان سبب عزله قيام الاحتمال، وقال غيره: كان رأي عمر احتمال أخف المسنتين، فرأى أن عزله سعد أسهل من فتنة يبرها من قام عليه من أهل تلك البلد، وقد قال عمر في وصيته «لم أعزله لضعف ولا لخيانة» وقال ابن المنير: قطع النبي ﷺ بسلامة العاقبة في إمرة أسامة، فلم يلتفت لطنن من طعن، وأما عمر فسلك سبيل الاحتياط لعدم قطعه بمثل ذلك، وذكر حديث ابن عمر «في بعث أسامة» وقد تقدم شرحه مستوفى في لوائح الوفا النبوية من «كتاب المغازي».

قوله: (طعن في إمارته) بضم الطاء على البناء للمجهول، وقوله: «إن تطعون في إمارته فقد كنتم تطعون في إمارة أبيه» أي إن طعتم فيه فاعبركم بأنكم طعتم من قبل في أبيه، والتقدير: إن تطعون في إمارته فقد كنتم بذلك، لأن طعنكم بذلك ليس حقاً كما كنتم تطعون في إمارة أبيه وظهروا كفايته وصلاحته للأمر، وأنه كان مستحقاً لما فلم يكن لطننكم مستند، لذلك لا اعتبار بطعنكم في إمارة ولده، ولا التفات إليه وقد قيل: «إما طعنوا فيه لكونه مولى» وقيل: «إما كان الطاعن فيه من ينسب إلى النفاق» وفيه نظر، لأن من جلة من سمي عن طعن فيه عياش بن عثمان وشين معجمة ابن أبي ربيعة المخزومي، وكان من سلمة الفتنة لكونه كان من فضلاء الصحابة، فعلى هذا فالخطاب بقوله: «إن تطعون» لعموم الطاعنين، عند الطاعن فيهما أم اختلف، وقوله: «إن كان خليفاً» أي مستحقاً وقوله: «للإمرة» بكسر الهمزة، وفي رواية الكشيحي «للإمارة» وهما بمعنى

٣٤- باب الألد الخصم

وَقَوْلُ الدَّائِمِ فِي الْخُصُومَةِ «لَدَا» [مرم: ٩٧] عَوْجاً. «لَدَا» [القرة: ٤٧٠]: أَخْرَجَ.

٧١٨٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ

ابن أبي مليكة يحدث: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم». [راجع: ٢٤٥٧، أخرجه مسلم: ٢٦٦٨].

قوله: (باب الألد الخصم) بفتح اللجمة وكسر الصاد المهملة، وقد تقدم بيان المراد به في «كتاب اللطام» وفي تفسيره سورة البقرة.

وقوله: (وهو الدائم في الخصومة) من تفسير للمصنف، ويحتمل أن يكون المراد «الشديد الخصومة» فإن الدائمة في الخصم من صيغ المبالغة فيحتمل الشدة ويحتمل الكثرة.

وقوله: (لداً: عوجاً) وقع في رواية الكشيحي «ألد: عوج» وهو يرد على ابن المنير حيث صحف هذه اللفظة قال: قوله: «لداً» عوجاً، لا أعلم لهذا في هذه الترجمة وجهاً إلا أن كان أراد أن «الألد» مشتق من اللد، وهو الأعوجاج والاعرجاف عن الحق، وأصله من «اللد» وهو جانب الوادي وطلق على جانب القم، ومع «اللدود»

وهو صلب اللدود منحرفاً عن وسط القم إلى جانبه، فأراد أن يبين أن العوج يستعمل في اللعاني كما يستعمل في الأحيان فمن استعمله في اللعاني «اللدود» والد «وهو قوله تعالى: ﴿لقد جثم شيئا إدا﴾ [مرم: ٨٨] أي شيئا منحرفاً عن الصواب ومعوجاً عن سمة الاعتدال. قلت: ولم أرهما في شيء من نسخ البخاري هنا إلا بلام، وقد تقدم في تفسير سورة مريم نقله عن ابن عباس أنه قال: «إدا عظيماً» وعن جاهد أنه قال: «لداً عوجاً» وذكرنا هناك من وصلهما، ووجدت في تفسير عبد بن حديد من طريق معمر، عن قتادة قال: «اللد: الخصم» ومن طريق جاهد قال: «لا يستقيمون» وهذا نحو قوله: «عوجاً» وأسند ابن أبي حاتم من طريق إسحاق بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله: «وتلزم قوماً لداً» قال: «عوجاً عن الحق» وهو بضم العين وسكون الواو وفيه تقوية لما وقع في نسخ الصحيح «واللد» بضم اللام وتشديد الدال، جمع لداً وقد أسند ابن أبي حاتم عن الحسن أنه قال: «اللد: الخصم» وكأنه تفسير باللام لأن من أوجع عن الحق كان كانه لم يسمع وعن محمد بن كعب قال: «الألد: الكتاب» وكأنه أراد أن من يكثر للمخاصمة يقع في الكذب كثيراً، وتفسير «الألد بالأعوج» على ما وقع عند الكشيحي يحتمل على آخره من الحق وتفسير «الألد بالشديد الخصومة» لأنه كلما أخذ عليه جانب من الحجة أخذ في آخره لإعماله للبدية، وهما جانباً فيه في المخاصمة، وقال أبو عبيدة في «كتاب الجاز» في قوله «قوماً لداً» «واحد» لداً وهو الذي يدهي الباطل ولا يقبل الحق» وذكر حديث عائشة في «الألد» وقد سبق شرحه وقرره: «أبغض الرجال» إلخ قال الكرماني: «الأبغض هو الكفار» فمعنى الحديث «أبغض الرجال الكفار» الكفار: المعتاد أو بعض الرجال المخاصمين. قلت: والثاني هو المعتد وهو أهم من أن يكون كافراً أو مسلماً، فإن كان كافراً فافعل التفضيل في حقه على حقيقتها في العموم، وإن كان مسلماً فسبب البغض أن كثرة المخاصمة تقضي غالباً إلى ما يلم صاحبه أو ينحس في حق المسلمين بن خاصم في باطل ويشهد لذلك حديث «كفى بك إثماً إن لا تزال خصاماً» أخرجه الطبراني عن أبي أمامة بسند ضعيف وورد الترغيب في ترك المخاصمة، فعند أبي داود من طريق سليمان بن عبيد عن أبي أمامة ربه: «أنا زعيم بيت في رضى لجنة لمن ترك المراء وإن كان حقاً» وله شاهد عند الطبراني من حديث معاذ بن جبل «والرخص» بفتح الراء والموحدة بعدها ضاد معجمة «الأسفل».

٣٥- باب إذا قضى الحاكم بجزء

أو خلاف أهل العلم فهو رد

٧١٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ

الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدًا (ح).

وحديثي أبو عبد الله نعم بن حذاف: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى يَمِيٍّ جَلِيَّةٍ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: اسْلَمْنَا، فَقَالُوا: صَبَأًا صَبَأًا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ وَيَأْتِي، وَكَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِائَةَ أَسِيرَةٍ، فَأَمَرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ يَقْتُلَ أَسِيرَةً، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرَةً، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَةً، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَرَى إِلَيْكَ مِثْلًا صَنَعَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ»، فَوَكَّيْنِ. [راجع: ٤٣٣٩].

قوله: (باب إذا قضى الحاكم بجزء أو خلاف أهل العلم فهو رد) أي مردود.

قوله: (حدثنا محمود) هو ابن غيلان، وقوله: «وحديثي أبو عبد الله نعم بن حاد» كذا لا يفي ذكر من ابن عمر، ولغيره قال أبو عبد الله وهو المصنف «حدثني نعم» وساق غير أبي ذر أيضاً السند إلى قوله عن ابن عمر بعث النبي ﷺ خالداً ووقع في رواية عبد الرزاق بسند إلى سالم، وهو ابن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وقد تقدم شرح هذا الحديث في المغازي في «باب بعث خالد إلى بني جذنة» والغرض منه قوله ﷺ: «اللهم إني أرى إليك ما صنع خالد» يعني من قتله الذين قالوا: صباها قبل أن يستغسروا عن مراده بذلك القول، فإن فيه إشارة إلى تصويب فعل ابن عمر ومن تبعه في تركهم متابعة

يقتل على قتل من أمرهم يقتلهم من المذكورين، وقال الخطابي: الحكمة في تبرئه من فعل خالد مع كونه لم يعاقبه على ذلك لكونه مجتهداً أن يعرف أنه لم يلذن له في ذلك خشية أن يعتقد أحد أنه كان يظنه، وليتجز غير خالد بعد ذلك عن مثل فعله أحد ملخصاً، وقال ابن بطال: الإثم وإن كان ساطعاً عن المجتهد في الحكم إذا تبين أنه بخلاف جماعة أهل العلم، ولكن الضمان لازم للمنطلي عند الأكثر مع الاختلاف، هل يلزم ذلك عاقلة الحاكم أم بيت المال، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في «كتاب الديارات» والذي يظهر: أن التبرؤ من الفعل لا يستلزم إثم فاعله ولا إلزامه الغرامة، فإن إثم للمنطلي مرفوع وإن كان فعله ليس بمحمود.

٣٦- باب الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم

٧١٩٠- حدثنا أبو الثمّان: حدثنا حماد: حدثنا أبو حازم المكي،

عن سهل بن سفيان الساجدي قال: كان يقال بين بني عمرو، قُبِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ اتَّاهُمْ بِمُصْلِحٍ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، قَالُوا: بَلَاءٌ وَالْقَامُ، وَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ فَقَدِمَ، وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ، فَسُقِيَ النَّاسُ حَتَّى قَامَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَدِمَ فِي الصَّفِّ الَّذِي بَيْنَهُمَا، قَالَ: وَصَحَّ الْقَوْمُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَلْبِسْ حَتَّى يَمُرَّ، فَلَمَّا رَأَى الْمُصْلِحَ لَا يُسَلِّتُ عَلَيْهِ النَّفْسَ، فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَظْفَهُ، فَلَوْثَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ أَمْعِيهِ.. وَأَوْثَا يَدِيهِ هَكَذَا»، وَكَثَبَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى يَخْتَمِدَ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ مَشَى الْقَهْقَرَى، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ تَعَبَهُ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّاسِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ إِذَا أَوْتَمَأْتَ إِلَيْكَ أَنْ لَا تَكُونَ مَهْزِيئاً؟»، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِأَبِي إِسْحَاقَ أَنْ يَلَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ لِلْقَوْمِ: «إِذَا رَأَيْتُمْكُمْ أَمَرَ فَلْيَسْتَحِ الرَّجُلُ وَالْمُصْلِحُ الْفُسَادَ..» [رواجع: ٦٨٤- امرجه مسلم: ٤٢١].

قوله: (باب الإمام يأتي قوماً فيصلح بينهم) في رواية الكشيبي «ليصلح» باللام بدل الفاء.

قوله: (كان يقال بين بني عمرو في رواية مالك من أبي حازم للمصنف في أبواب الإمامة) أن النبي ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم. وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وذكره هناك بلطف «فليصنف والتصفيق» ووقع هنا بلطف «فليصنف والتصفيق» وما معنى وقوله في هذه الطريق: «فلما حضرت صلاة العصر فاذن وأقام» قال الكرمانى وجواب الفاء في قوله: «فلما» عذوف سواء كانت لما شرطية أو ظرفية التظهير «جاء المؤذن». قلت: إنما اختصره البخاري وقد أخرجه أبو داود عن عمرو بن عوف عن حماد فقال فيه بعد قوله: «ثم اتاهم ليصلح بينهم فقال لبلال إن حضرت صلاة العصر لم أتك فمر أبا بكر فليصل بالناس، فلما حضرت العصر اذن بلال ثم أقام، فذكره، وقوله: «أن أضعه» فعل أمر بالمضي والماء للسكت، وقوله: «هكلاً» أي أشار إليه بالكتف في مكانه، وقوله: «يحمد الله» في رواية الكشيبي «يحمد الله» بالفاء بدل بالتحنية وفي قوله: «لم يكن لأبي إسحاق» مضم لفضه وتواضع حيث لم يقل في ولا لأبي بكر وعادة العرب إذا عظمت الرجل ذكرته باسمه وكنيته أو لقبه، وفي غير ذلك تنسب إلى أبيه ولا تسميه، قال ابن المنير: «فه الترجمة التسمية على جواز مباشرة الحاكم المصلح بين الخصوم ولا بعد ذلك تسليفاً في الحكم، وعلى جواز خطاب الحاكم إلى موضع الخصوم للفصل بينهم إما عند عظم الخلاف وإما ليكشف ما لا يحاط به إلا بالمعابة، ولا بعد ذلك تخصيصاً ولا تمييزاً ولا هنا».

(هيبه) وقع في نسخة الصفاي في آخر هذا الحديث قال أبو عبد الله لم يقل هذا الحرف «أ» بلال فمر أبا بكر» غير حماد

٣٧- باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلًا

٧١٩١- حدثنا محمد بن قتيبة الله أبو ثابت: حدثنا إبراهيم بن سفيان،

عن ابن شهاب، عن عبيد بن السبيعي، عن زبؤ بن ثابت قال: بعث إلي أبو بكر

ليقتل أهل الأمانة وعنده عمر، فقال أبو بكر: إن غمر أتاني فقال: إن القتل قد استعصر يوم الأمانة بقرء القرآن، وإنني أخشى أن يستعصر القتل بقرء القرآن في المواطن كلها، فليكتب قرآن كثير، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت: كيف أقول شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزال عمر يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري للذي شرع له صبر عمر، ووثبت في ذلك الذي رأى عمر. قال زبؤ: قال أبو بكر: وإنك رجل حبيب عاقل لا تهملك، قد كتبت كتاب الوحي لرسول الله ﷺ، فتبع القرآن اجتمعة من النصب والرفع والخلاف ومسلو الرجال، فوجدت في آخر سورة التوبة: «لقد جاءكم رسول من أنفسكم»، إلى آخرها مع غزوة، أو أبي غزوة، فالتفتها في سورةها، وكانت الصلح عند أبي بكر حثالة حتى توفاه الله عز وجل، ثم عند عمر حثالة حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر.

قال محمد بن قتيبة الله: اللغات في الحديث [رواجع: ٢٨٠٧].

قوله: (باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلًا) أي كاتب الحكم وغيره، ذكر فيه حيث زيد بن ثابت في قصة مع أبي بكر وعمر في جمع القرآن، وقد تقدم شرحه مستوفى في فضائل القرآن، والغرض من قوله أبي بكر لزيد «إنك رجل شاب عاقل لا تهملك» وقوله في آخره «قال محمد بن حبيب الله» بالتصغير وهو شيخ البخاري الذي روى عنه هذا الحديث فسر «للخلاف» التي ذكرت في هذا الحديث، وهي بكر اللام وتخفيف الحاء المعجمة بالزحف، وهي بفتح الحاء المعجمة والزاي بعدها فاء، وقد تقدم بيان الاختلاف في تفسيرها هناك وحكى ابن بطال عن المهلب في هذا الحديث: أن العقل أصل الخلال المحمود «لأنه لم يصف زيدا بأكبر من العقل وجعله سبباً لامتداده ورفع التهمة عنه. قلت: وليس كما قال فإن أبا بكر ذكر عقب الوصف المذكور «وقد كتبت كتاب الوحي لرسول الله ﷺ» فمن ثم اكتفى بوصفه «بالعقل» لأنه لو لم تثبت أمانته وقابله وعقله لما استكتبه النبي ﷺ الوحي وإنما وصفه «بالعقل» وعدم الاتهام «دون ما علمنا إشارة إلى استمرار ذلك له، ولا فمجرده قوله: «لا تهملك» مع قوله: «عاقل» لا يكفي في ثبوت الكفاية والأمانة فكأن من يارع في العقل والمعرفة وجدلت منه الحياة. قال وفيه: «اغلق الكتاب للسلطان والقاضي» وأن من سبق له علم بأمر يكون أولى به من غيره إذا وقع، وعند البيهقي يستد حسن عن حبيب الله بن الزبير «أن النبي ﷺ استكتب حيد الله بن الأرقم، فكان يكتب له إلى الملك فيبلغ من أمانته عنه أنه كان يأمره أن يكتب ويحكم ولا يقرؤه ثم استكتب زيد بن ثابت فكان يكتب الوحي ويكتب إلى الملك، وكان إذا غاب كتب جعفر بن أبي طالب ويكتب له أيضاً أميناً جامعاً من الصلحة» ومن طريق جابر الأسدي عن أبي موسى «أنه استكتب نصرانياً فأنه عمر وقرأ «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء» الآية [للمائدة: ١٥] قال أبو موسى: والله ما توليت وإنما كان يكتب، فقال: أما وجدت في أهل الإسلام من يكتب؟ لا تتنهم إذا اتصاهم الله، ولا تاتهمهم إذ غرتهم الله، ولا تزهم بعد أن أظلم الله».

٣٨- باب كتاب الحاكم إلى عماله،

والقاضي إلى أمته

٧١٩٢- حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن أبي ثعلبي (ج).

وحدثنا إسماعيل: حدثني مالك، عن أبي ثعلبي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حفصة: أنه أخبره هو ورجال من كبار قريو: أن

ابن بطال وقال المألب: فيه حجة لملك في جواز إفتاء الحاكم رجلاً واحداً في الإعرار، وروى أن يتخذ واحداً يتبعه يكشف عن حال الشهود في السر، كما يجوز قبول الفرد فيما طرقه الخبر لا الشاهد، قال: وقد استدل به قوم في جواز تنفيذ الحكم دون إعرار إلى الحاكم عليه؛ قال: وهذا ليس بشيء، لأن الإعرار يشترط فيما كان الحكم فيه بالينة، لا ما كان الإقرار كالمنع من الحق، لقوله: « فإن اعترفت » قلت: وقد تقدم شيء من مسألة الإعرار عند شرح هذا الحديث.

٤- باب تَرْجَمَةِ الْحُكَّامِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَرْجُمَانُ وَاحِدٌ

٧١٩٥- وَلَئِنْ خَرَجْتَ مِنْ زَيْلٍ مِنْ قَابِ، عَنْ زَيْلٍ مِنْ قَابِ: اِنَّ الْيَسِي
اَمْرَهُ اَنْ يَتَعَلَّمَ كَابِ الْيَهُودِ حَتَّى كَتَبَ لِلْيَسِي ۖ كَتَبَهُ، وَالْقُرْآنُ كَتَبَهُمْ اِذَا
كَتَبُوا الْيَسِي.

وَقَالَ عُمَرُ، وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَغَمَامَانِ: مَاذَا تَقُولُ هَلِيه؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ: فَقُلْتُ: تُغَيِّرُكَ بِصَاحِبِهَا الَّذِي صَنَعَ بِهَا.

وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ: كُتِبَ لِأَرْجَمِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ مِنْ مُتَرْجِمِينَ.

٧١٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُمَةُ ابْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ خَرْبُومَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَكْبًا مِنْ قُرَيْشٍ، ثُمَّ قَالَ: يَوْمَئِذِيهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا، فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكُذِّبُوا، فَذَكَرَ الْحَنَافِيُّ، فَقَالَ لِلزُّهْرِيِّ: قُلْ لَهُ: إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَسَمِعْتُكَ مَوْطِئَ قَدَمَيْ هَاشِمٍ. [راجع: ٧٠٧، أخرجه مسلم: ١٧٧٣، مطبوعاً].

قوله: (باب ترجمة الحكم) في رواية الكشميهني «الحاكم» بالإنفراد.

قوله: (وهل يجوز ترجمان واحد) يشير إلى الاختلاف في ذلك فالاكْتفاء بالواحد قول الحنفية ورواية عن أحد وأخترها البخاري وابن المنذر وطائفة، وقال الشافعي ومشي الرواية الواجبة عند الحنابلة: إذ لم يعرف الحاكم لسان الخصم، لم يقبل فيه إلا عدلين؛ لأنه نقل ماخوذ عن الحاكم إلى فيما يتعلق بالحكومة فيشرط فيه العدل كاستهادته، ولأنه نشر الحاكم على ما يفهمه فكان كتميل الإقرار إليه من غير علمه.

قوله: (وقال خارجه بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت) هو أبوه.

قوله: (إن النبي ﷺ أمره أن يعلم) «كتاب اليهود» في رواية الكشميهني «اليهودية» بزيادة النسبة والمراد بالكتاب «الحط».

قوله: (حتى كتبت للنبي ﷺ كُتِبَ) يعني إليهم (وأقرأهم كتبهم) أي النبي يكتوبها إليهم، وهذا التعليل من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري إلا معلقة وقد وصله بطولاً في كتاب التاريخ، عن إسماحيل بن أبي أوس، حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد قال: «أتى أبي النبي ﷺ مقدمه للمدينة فأصعب بي، فقليل له: هذا غلام من بني النجار قد قرأ فيما أنزل الله عليك بضع عشرة سورة فاسترأني فقرأت «ق» فقال لي: تعلم كتاب يهود، فإني ما آمن يهود على كتابي فتعلمت في نصف شهر، حتى كتبت له إلى يهود وأقرأ له إذا كتبوا إليه «ووقع لنا بعلو في فوائد الفقهين عن ابن أبي ميسرة حدثنا يحيى بن زكرية حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه عن فذرة عن أبيه «فما مر بي سوى خمس عشرة ليلة حتى تعلمت» وأخرجه أبو داود والترمذي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد قال الترمذي: حسن صحيح؛ وقد رواه الأعمش عن ثابت بن عبيد عن زيد بن ثابت «أن النبي ﷺ أمر أن يتعلم السريانية». قلت: وهذه الطريق وقعت لي بعلو في فوائد هلال الحجار قال: حدثنا الحسين بن عياش، حدثنا يحيى بن أبيوب بن السري، حدثنا جرير عن الأعمش فذكره. وزاد في تعليلها في سبعة عشر يوماً «وأخرج أحمد وإسحاق عن «سنديهما» وأبو بكر بن أبي داود في «كتاب المصنف» من طريق الأعمش وأخرجه أبو يعلى من طريقه وعنده «إني أكتب إلى قوم فاضل أن يزيدها علي» وتقصروا تعلم السريانية فذكره. «وأي طريق أخرى أخرجها ابن سعد، وفي كل ذلك رد على من زعم أن

عبد الله بن سهل ومُحَيِّصَةٌ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَأَخْبَرَ مُحَيِّصَةٌ
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقِيلَ وَطَرَحَ فِي قَبْرِ أَوْ عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَتَسْمَعُونَ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ،
قَالُوا: مَا قَتَلْنَاهُ وَاللَّهِ، ثُمَّ أَتَى خَيْبَرَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُمْ، وَقِيلَ هُوَ وَآخُوهُ
خَوَيْصَةٌ، وَهُوَ أَكْبَرُ بَيْنَهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ سَهْلٍ، فَلَنَعَبَ يَتَكَلَّمُ، وَهُوَ الْيَدِي
كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُحَيِّصَةٍ: «كَتَبْتُ كِتَابَ» يُؤَيِّدُ السَّنَّ، فَكَلَّمَهُ
خَوَيْصَةٌ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْتُمَا صَاحِبَاكُمْ، وَإِنَّمَا
أَنْ يُؤَيِّدَا بِحَرْبٍ». فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ بِهِ، فَكَبِهُوا: مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحَيِّصَةٍ وَمُحَيِّصَةٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: «أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحْجِرُونَ دِمَّ
صَاحِبَاكُمْ». قَالُوا: لَا، قَالَن: «أَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟». قَالُوا: تَكُونُوا بِمُسْلِمِينَ،
فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ يَأْتِي نَاقَةَ حَتَّى أَذْغَلَتْ الدَّارَ، قَالَ سَهْلٌ:
فَرَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً [راجع: ٢٧٠٢، أخرجه مسلم: ١٦٦٩].

قوله: (باب و كتاب الحاكم و الى عماله) بضم الميم وتشديد الميم جمع عامل، وهو الوالي على بلد مثلاً لجمع خراجها أو زكواتها أو الصلاة بأهلها أو التأمير على جهاد عدوها.

قوله: (والقاضي إلى أمته) أي الذين يقيمهم في ضبط أمور الناس ذكر فيه
حديث سهل بن أبي حنيفة في قصة عبد الله بن سهل وقته بغير وقيام حوصة ون معه
في ذلك، والغرض منه قوله: «كتب رسول الله ﷺ إليهم - أي إلى أهل غير - به»
أي بالحر الذي نقل إليه؛ وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث في «باب القسامة».

وقوله هنا: (فكتب: ما فعلناه) في رواية الكشيبي: «فكتبوا» بصيغة الجمع وهو أولى ووجه الكرماني الأول بأن المراد به «الحي للمسي باليهود» قال وفيه تكلف. قلت: وأقرب منه أن يراد الكتاب عنهم» لأن السلي يباشر الكتابة إما واحد فالتقدير «فكتب كتابهم» قال ابن المنير: ليس في الحديث أنه «كتب إلى نائبه ولا إلى أمينه وإنا كتب إلى الخصوم أنفسهم ليدخل من مشروعية مكتاتة الخصوم والبناء على ذلك جواز مكتاتة النواب والكتاب في حق غيرهم بطريق الأولى.

٣٩- باب هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ

يَبْعَثَ رَجُلًا وَخَدَهُ لِلنَّظَرِ فِي الْأُمُورِ

٧١٩٣، ٧١٩٤- حَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَذَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَا: جَاءَ أَطْرَافِي قَهْلَانِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَى بَيْنَنَا كِتَابُ اللَّهِ، فَكَمْ خَصْمُهُ قَهْلَانِ: صَدَقَ، فَأَفْضَى بَيْنَنَا كِتَابُ اللَّهِ، فَقَالَ الْأَطْرَافِي: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَشِيْقًا عَلَى هَذَا قَوْمِي بِمَرْثِيَةٍ، فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ، فَقَدِّمْتَ ابْنِي مِنْهُ بِمَاتِهِ مِنَ الْقَسَمِ وَوَلِيْمَتِهِ، ثُمَّ سَأَلَتْ أَهْلَ الْوَلَمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِبُ عَامٌ، فَقَالَ ابْنِي: «لَا أُفْعِيزُ بَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، إِنَّمَا الْوَلِيْمَةُ وَالْقَمَمُ فَرْدٌ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِبُ عَامٌ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا ابْنُ - لَوْ جُلِيَ - فَأَعِذْ عَلَى إِشْرَافِي هَذَا فَأَرْجِعْهُ». فَقَدِّمْنَا عَلَيْهِ أَنْتَ فَرَجِعْهُ. [راجع: ٢٣١٤، ٢٣١٥. أخرجه مسلم: ١٦٩٧، ١٦٩٨، بإسناد.]

قوله: (باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر في الأمور) كذا
للأكثر وفي رواية المتسلمي والكشميهي « ينظر » وكذا عند أبي نعيم ذكر فيه حديث أبي
هريرة وزيد بن خالد في « قصة المسيف » وقد مضى شرحه مستوفى والغرض منه قوله
عليه الصلاة والسلام « وأغدأ أنيس على امرأة هذا » وقد تقدم الاختلاف في أن أنيساً
كان حاكماً أو مستخيراً، والحكمة في إيراد الترجمة بصيغة الاستهزاء الإشارة إلى خلاف
عمد بن الحسن فإنه قال: « لا يجوز للقاضي أن يقول أقر عدلي فلان بكذا لشيء يقضى
به عليه من قتل أو مال عتق أو طلاق، حتى يشهد معه ذلك غيره » وأدعى أن مثل
هذا الحكم الذي في حديث أبي طالب خاص بالثي « قال: وبني أبي بكر بن أبي جهم
القاضي أبداً علان بسما من يقر وشهادان على ذلك فينبذ الحكم بشهادتهما » نقله

٣٢٢٧	٩٣- كتاب الأحكام ٤٢- باب بطانة الإمام وأهل مشورته	ح ٧١٩٨
------	---	--------

شاةٍ يُعْمَرُ. ثُمَّ رَفَعَ يَمِينَهُ حَتَّى رَأَتْهُ يَاسُ بْنُ إِطْبَهِ: «أَلَا هَلْ بُلُغْتُ؟». [راجع: ٩٢٥. أخرجه مسلم: ١٨٣٢].

قوله: (باب محاسبة الإمام عماله) ذكر فيه حديث أبي حنيفة في قصة ابن التينة، وقد مضى شرحه مستوفى في «باب مدايا العمال».

وقوله: (حدثنا محمد حدثنا عبيدة) «محمد» هو ابن سلام، «وعبيدة» هو ابن سليمان.

وقوله: (فهنا) في رواية غير الكشيبي في الموضوعين «ألا» بفتح الحزنة وهما بمعنى: والمقصود هنا قوله: فلما جاء إلى النبي ﷺ وحاشبه «أي على ما قبض وصرف».

٤٢- باب بطانة الإمام وأهل مشورته

الْبَطَانَةُ: الدُّخْلَاءُ.

٧١٩٨- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْبِرِّ، فَالْمَغْضُومُ مِنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى.»

وَقَالَ سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا. وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، وَتُومُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَهُ. وَقَالَ شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَسَنٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ. وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي سَفْوَانُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [راجع: ٦٦١١].

قوله: (باب بطانة الإمام وأهل مشورته) بضم المجمة وسكون الواو وفتح الراء من يستشير في أموره.

قوله: (الْبَطَانَةُ الدُّخْلَاءُ) هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى: ﴿لَا تَخْلُوا بِطَانَةَ مَوْلَاكُمْ إِلَّا مَا لَهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] البطانة: الدخلاء، والخيال: الشر انتهى. والدخلاء بضم ثم فتح جمع دخيل: وهو الذي يدخل على الرئيس في مكان خلوته ويفضي إليه بسره ويصدق فيما يخبره به مما يخفى عليه من أمور رعيته ويعمل بمقتضاه، وعطف أهل مشورته على البطانة من عطف الخاص على العام، وقد ذكرت حكم المشورة في «باب متى يستوجب الرجل القضاء» وإخرج أبو داود في الرسائل من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين «أن رجلاً قال يا رسول الله ما الحزم؟ قال: أن تشاور ذاك ثم تطيعه» ومن رواية خالد بن معدان مثله غير أنه قال: «ذا رأي؟ قال الكرمانى فسرو البخاري» البطانة: بالدخلاء «فجعلها جمعاً انتهى ولا غذور في ذلك».

قوله: (ما بعث الله من نبي ولا استخلف من نبي ولا بعده من خليفة) في رواية صفوان بن سليم «ما بعث الله من نبي ولا بعده من خليفة» والرواية التي في الباب تفسر المراد بهذا، وأن المراد ببيت الخليفة استخلافه، ووقع في رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام «ما من وال» وهي أعم.

قوله: (بطانة تأمره بالمعروف) في رواية سليمان «بالخير» وفي رواية معاوية بن سلام «بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر» وهي تفسر المراد بالخير.

قوله: (وتحضه عليه) بالحاء المهملة وضاد معجمة ثقيلة أي «ترغبه فيه» وتؤكده عليه.

قوله: (وبطانة تأمره بالشئ) في رواية الأوزاعي «وبطانة لا تألوه خيلاً» وقد

استشكل هذا التقسيم بالنسبة للنبي ﷺ لأنه وإن جاز عقلاً أن يكون فيمن يداخله من يكون من أهل الشر لكنه لا يتصور منه أن يصغي إليه، ولا يعمل بقوله لوجود العصمة، وأجيب بأن في بقية الحديث الإشارة إلى سلامة النبي ﷺ من ذلك بقوله: «فالمعصوم من عصم الله تعالى» فلا يلزم من وجود من يشير على النبي ﷺ بالشئ أن يقبل منه، وقيل: «المراد بالبطانتين في حق النبي ﷺ الملك والشيطان» وإليه الإشارة بقوله ﷺ: «ولكن الله أصاني عليه فأسلم» وقوله: «لا تألوه خيلاً» أي لا تقتصر في إفساد أمره لعمل مصلحتهم، وهو اقتباس من قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خِيَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨] وتقل ابن التين عن أشهب أنه «ينبغي للحاكم أن يتخذ من يستكشف له أحوال الناس في السر، ولكن ثقة مأموناً طعناً عاقلاً» لأن المصيبة إنما تدخل على الحاكم المأمون من قبله قول من لا يوثق به إذا كان هو حسن الظن به فيجب عليه أن يثبت في مثل ذلك.

قوله: (فالمعصوم من عصم الله) في رواية بعضهم «من عصمه الله» بزيادة الضمير وهو مقدر في الرواية الأخرى، ووقع في رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام «ومن وفي شرها قد وفي» وهو من الذي غلب عليه منها؛ وفي رواية صفوان بن سليم «فمن وفي بطانة السوء قد وفي» وهو بمعنى الأول، والمراد به إثبات الأمور كلها لله تعالى: فهو الذي يصمم من شاء منهم «فالمعصوم من عصمه الله لا من عصمته نفسه» إذ لا يوجد من تعصمه نفسه حقيقة إلا إن كان الله عصمه، وفي إشارة إلى أن ثم قسماً ثالثاً وهو: أن من يلي أمور الناس قد يقبل من بطانة الخير دون بطانة الشر دائماً، وهذا اللائق بالنبي، ومن ثم مر في آخر الحديث بلفظة «العصمة» وقد يقبل من بطانة الشر دون بطانة الخير، وهذا قد يوجد وأسيما عن يكون كافراً، وقد يقبل من هؤلاء تارة ومن هؤلاء تارة، فإن كان على حد سواء فلم يتعرض له في الحديث لوضوح الحال فيه وإن كان الأغلب عليه القول من أحدهما فهو ملحق به إن خيراً فخير وإن شراً فشر، وفي معنى حديث الباب حديث عائشة مرفوعاً «من يلي منكم عملاً فأراد الله به خيراً جعل له وزيراً صالحاً إن نسي ذكره وإن ذكر أمانه» قال ابن التين «يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين الوزيرين ويحتمل أن يكون الملك والشيطان» وقال الكرمانى «يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين النفس الأمانة بالسوء والنفس اللوامة المحرصة على الخير، إذ لكل منهما قوة ملكية وقوة حيوانية» انتهى. والحاصل على الجميع أولى إلا أنه جاز أن لا يكون لبعضهم إلا البعض، وقال الحب الطبري: «البطانة: الأولياء والأصفياء وهو مصدر وضع موضع الاسم يصدق على الواحد والاثنتين والجمع مذكراً ومؤنثاً».

قوله: (وقال سليمان) هو ابن بلال (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري (أخبرني ابن شهاب بهذا) وصله الإسماعيلي من طريق أيوب بن سليمان بن بلال عن أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال قال: قال يحيى بن سعيد أخبرني ابن شهاب قال: فذكر مثله.

قوله: (وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مظه) هو معطوف على يحيى بن سعيد وابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وموسى هو ابن عتبة، قال الكرمانى: روى سليمان عن الثلاثة، لكن الفرق بينهما أن المروي في الطريق الأول هو المذكور بيمينه، وفي الثاني هو مثله. قلت: ولا يظهر في هذين فرق، والذي يظهر أن سر الأفراد أن سليمان ساق لفظ يحيى ثم عطف عليه رواية الآخرين وأحال بلفظهما عليه فأوردته البخاري على وقفه، وقد وصله البيهقي من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن أبي عتيق وموسى عن عتبة به، وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن الحسن المخزومي عن سليمان بن بلال عنهما به، ومحمد بن الحسن المخزومي ضعيف جداً كلبه ملك، وهو أحد الراشدين التي يستدل بها على أن المستخرج لا يطرده كون رجاله من رجال الصحيح.

قوله: (وقال شعيب) هو ابن أبي حمزة، عن الزهري إلخ وقوله: «قوله» يعني أنه لم يرفعه، بل جمعه من كلام أبي سعيد، وهو يال تصب على نزاع الخافض أي «من قوله» ورواية شعيب هذه الموقوفة وصلها الذهلي في جمعه حديث الزهري وقال الإسماعيلي: لم تقع بيدي. قلت: وقد رويناها في فوائد علي بن محمد الجكناني، بكسر الجيم وتشديد الكلف ثم نرد، عن أبي اليمان مرفوعة.

قوله: (وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام حدثني الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة) يريد أنهما خلفا من تقدم فجعلاه «عن أبي هريرة بدل أبي سعيد» وخالفاه شيئاً أيضاً في وقفه فرفسناه، فالمراد رواية الأوزاعي فوصلها أحمد وابن حبان والحاكم والإسماعيلي من رواية الوليد بن مسلم عنه، وأخرجه الإسماعيلي أيضاً من

رواية عبد الحميد بن حبيب عن الأوزاعي، قال عن الزهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة: قلت: فعلى هذا فلعن الوليد حل رواية الزهري على رواية يحيى، فكأنه عند يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعند الزهري عن يحيى عن أبي سعيد فلعن الأوزاعي حدث به مجموعاً فظن الراوي «عنه» أنه «عنده» عن كل منهما بالطريقين فلما أفرد أحد الطريقين انقلبت عليه، لكن رواية معمر التي يعلها قد تدفع هذا الاحتمال، ويقرب أنه عند الزهري عن أبي سلمة عنهم جميعاً، وقد قيل عن الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة أخرجه إسحاق في مسنده من طريق الفضل بن يونس عن الأوزاعي، والفضل صدوق، وقال ابن حبان لما ذكره في «الثقات» ربما أخطأ فكان هذا من ذلك، وأما رواية معاوية بن سلام، وهو بتشديد اللام فوصلها النسائي والإسماعيلي من رواية معمر - بالتشديد أيضاً - ابن معمر بفتح أوله وسكون المهملة، حدثنا معاوية بن سلام حدثنا الزهري حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة قال فذكره.

قوله: (وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة عن أبي سعيد قوله) أي وقاه أيضاً، وابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين التوفي المكي، وسعيد بن زياد هو الأنصاري للمني من صفار التابعين، روى عن جابر وحديثه عنه عند أبي داود والنسائي، وما له روى إلا سعيد بن أبي هلال، وقد قال فيه أبو حاتم الرازي جهول، وما له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع.

قوله: (وقال عبد الله بن أبي جعفر: حدثني صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب) أما عبد الله فهو المصري، واسم أبي جعفر يسار بشتاتين ومهملة خفيفة، وعبد الله تابعي صغير، وقد وصل منه الطريق النسائي والإسماعيلي من طريق الليث عن عبد الله بن أبي جعفر: حدثنا صفوان ابن سليم هو للمني عن أبي سلمة عن أبي أيوب الأنصاري فذكره، قال الكرماني: حصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة انتهى، وهذا الذي ذكره إما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة الحديث فهو حديث واحد، واختلف على التباقي في صحابه فاما صفوان فجزم بأنه عن أبي أيوب، وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة، وأما الاختلاف في وقته ورفعه فلا تأثير له لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد، فالرواية الموقوفة لفظاً مرفوعة حكماً، ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقة ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد. وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات، فمن ثم يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد فلذلك ساقها موصولة وأورد البقية بصيغ التثنيق إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث، إما على الطريقة التي يتبها من الترجيح، وإما على تمجيز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح والله أعلم، ووجدت في «الأدب المفرد» للبخاري ما يرجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، فإنه أخرجه من طريق عبد الملك بن عير عن أبي سلمة كذلك في آخر حديث طويل.

٤٣ - باب كيف يتابع الإمام الناس

٧١٩٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَصَايْتِ قَالَ: بَاتِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السُّنْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَكْرَمَةِ. [إخرجه مسلم: ١٨. أخرجه مسلم: ١٧٠٩ مطرولاً بإسلاف، وفي الإمداد: (٤١)].

٧٢٠٠ - وَأَنْ لَا تَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ تَقُومَ: أَوْ: تَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً. [إخرجه مسلم: ٧٠٥٦. أخرجه مسلم: ١٧٠٩، وفي الإمداد: (٤٢)].

٧٢٠١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَثَّابِ: حَدَّثَنَا حَمِيدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ، وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَخْفِرُونَ الْخَذَقَ، فَقَالَ:

«اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْأَجْرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»

فَاجِبُوا:

نَحْنُ الَّذِينَ بَاتِمَا مُحَمَّداً عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيَنا أَهْلًا

[إخرجه: ٢٨٣٤. أخرجه مسلم: ١٨٠٥، بإسلاف].

٧٢٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا إِذَا بَاتِمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السُّنْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «يَمَا اسْتَطَعْتُمْ». [إخرجه مسلم: ١٨٩٧].

٧٢٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ حَتَّى اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: كَتَبَ: إِنِّي أَوْفَى بِالسُّنْعِ وَالطَّاعَةِ لِإِبْدَالِهِ عَبْدَ الْمَلِكِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنْ يَبَى قَدْ أَقْرَأُوا بِعَلِّ ذَلِكَ. [إخرجه: ٧٢٠٥، ٧٢٧٧].

٧٢٠٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَوَائِمٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَاتِمَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى السُّنْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقْنِي: «يَمَا اسْتَطَعْتُ، وَالصَّبْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». [إخرجه: ٥٧. أخرجه مسلم: ٥٦].

٧٢٠٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: لَمَّا بَاتَعَ النَّاسُ عَبْدَ الْمَلِكِ، كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِلَى عَبْدِ اللَّهِ عَبْدَ الْمَلِكِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أَوْفَى بِالسُّنْعِ وَالطَّاعَةِ لِإِبْدَالِهِ عَبْدَ الْمَلِكِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ يَمَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنْ يَبَى قَدْ أَقْرَأُوا بِذَلِكَ. [إخرجه: ٢٢٠٢].

٧٢٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ نُبَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ حَسِيٍّ بَاتِمَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ. [إخرجه: ٢٩٦٠. أخرجه مسلم: ١٨٩٠].

٧٢٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْنَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ حَمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْيُسُورَ بْنَ مَرْثَمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الرُّهْطَ الَّذِينَ وَلَاهُمْ غُصْرٌ اجْتَمَعُوا فَنَازَلُوا، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَسْتُ بِالَّذِي أَنْفُسُكُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنَّكُمْ إِنْ هِجَمْتُمْ أَخْبَرْتُ لَكُمْ بِكُمْ.

فَجَعَلُوا ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا وَلُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَمْرَهُمْ، قَالَتِ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى مَا أَرَى أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يُبْغِي أَوْلِيكَ الرُّهْطَ وَلَا يَبْغِي عَقِيَّةً، وَمَا النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُشَاوِرُونَهُ بِذَلِكَ الْقَبَالِي، حَتَّى إِذَا كَانَتِ اللَّيْلَةُ أَهِيَ امْتَحَنًا فِيهَا قَبَائِلُ غُفَاتٍ.

قَالَ الْيُسُورُ: طَرَفِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَجْعٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَعَزَبَ الْبَابَ حَتَّى اسْتَقْبَلْتُ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ نَائِمًا، قَوْلُهُ مَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ اللَّيَالُ بِكَبِيرٍ نَوْمٍ، انْطَلِقْ فَأَذِغِ الزَّيْرَ وَسَعْدًا، فَدَعَوْهُمْ لَهَا لَعَنُوا فَنَازَلُوهَا، ثُمَّ دَعَانِي فَقَالَ: أَذِغِ لِي عَقِيَّةً، فَدَعَوْهُ فَجَاءَهُ حَتَّى انْهَارَ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَامَ عَلَيَّ مِنْ عَشِيَّةٍ وَهُوَ عَلَى طَمَعٍ، وَقَدْ كَانَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ يَخْشَى مِنْ عَلَيٍّ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: أَذِغِ لِي غُفَاتًا، فَدَعَوْهُ، فَجَاءَهُ حَتَّى لَوَقَّ يَتَّهَمًا الْمُؤَذَّنَ بِالصَّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى لِلنَّاسِ الصَّبْحَ، وَاجْتَمَعَ أَوْلِيكَ الرُّهْطَ عِنْدَ الْيُسُورِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ مَنْ كَانَ حَاضِرًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَمْرَاءُ الْأَخْبَادِ، وَكَانُوا بِذَلِكَ الْحَجَّةِ مَعَ غُصْرٍ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا تَشَهَّدَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ يَا عَلِيُّ، إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ لِي أَمْرٍ

وملك العراق كله، ولم يبق مع ابن الزبير إلا الحجاز واليمن فقط، فجهز إليه عبد الملك الحجاج فحاصره في ستة اثنين وسبعين إلى أن قتل عبد الله بن الزبير في جمادة الأولى سنة ثلاث وسبعين، وكان عبد الله بن عمر في تلك الليلة انتزع أن يسارع لابن الزبير أو لعبد الملك كما كان انتزع أن يسارع لعلي أو معاوية، ثم بايع معاوية لما اصطلع مع الحسن بن علي واجتمع عليه الناس، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه، ثم انتزع من المباينة لأحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حينئذ، فهذا معنى قوله: «ما اجتمع الناس على عبد الملك» وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق سعيد بن حرب العبدي قال: «بعثوا إلى ابن عمر لما بوع ابن الزبير فمد يده وهي ترعد فقال: والله ما كنت لأعطي يميني في فرقة، ولا أمتنها من جماعة» ثم لم يلبث ابن عمر أن توفي في تلك السنة بمكة، وكان عبد الملك وصي الحجاج أن يقتني به في مناسك الحج كما تقدم في «كتاب الحج» ففدس الحجاج عليه الحربة المسومة، كما تقدم بيان ذلك في «كتاب العيدين» فكان ذلك سبب موته رضي الله عنه.

الحديث الخامس: حديث سلمة في المباينة على الموت «ذكره مختصراً وقد تقدم بتمامه في «كتاب الجهاد» في باب البيعة على الحرب إن لا يفروا.

الحديث السادس:

قوله: (حدثنا جويرية) بالجيم مصغر جارية هو ابن أسماء الضببي وهو عم عبد الله بن محمد بن أسماء الراوي عنه.

قوله: (أن الرهط الذين ولاهم عمر) أي عيهم فجعل الخلافة شورى بينهم أي ولاهم التشاور فيمن يعقل له الخلافة منهم، وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً في «مناقب عثمان» في الحديث الطويل الذي أورده من طريق عمرو بن ميمون الأودي أحد كبار التابعين في ذكر قتل عمر، وقوله لمر - لا طعنه أبو لؤلؤة - استخلف فقال: «ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء الرهط فسمي: علياً وعثمان والزبير وطلحة وسعداً وعبد الرحمن» وفيه: «فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط» وأورده الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق سعيد بن عامر عن جويرية مطولاً وأوله عنده «لما طعن عمر قيل له استخلف قال: وقد رأيت من حرصهم ما رأيت - إلى أن قال - هذا الأمر بين ستة رهط من قريش، فذكرهم وبدأ بعثمان ثم قال: وعليّ وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص، وانتظروا احكام طلحة ثلاثاً، فلان قدم فيهن فهو شريكهم في الأمر. وقال: إن الناس لن يمدحوك أبها الثلاثة، فإن كنت يا عثمان في شيء من أمر الناس فأتاك الله، ولا تحملن بني أمية وبي أيي معيط على رقاب الناس، وإن كنت يا علي فأتاك الله ولا تحملن بني هاشم على رقاب الناس، وإن كنت يا عبد الرحمن فأتاك الله ولا تحملن أقاربك على رقاب الناس، قال: ويتبع الأقل الأكثر، ومن تأمر من غير أن يؤمر فأتاكوه» قال الدارقطني: أغرب سعيد بن عامر عن جويرية بهذه الألفاظ، وقد رواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه فلم يذكرها، يشير إلى رواية البخاري، قال وتابع عبد الله بن محمد إبراهيم بن طهمان وسعيد الزبير وحبيب ثلاثتهم عن مالك. قلت: وساق الثلاثة لكن رواية حبيب مختصرة والآخرين موافقتان لرواية عبد الله بن محمد بن أسماء، وقد أخرجه ابن سعد بسند صحيح من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: دخل الرهط على عمر قبل أن يتزل به، فسمي السنة. فذكر القصة، إلى أن قال: «فأما الأمر إلى ستة: إلى عبد الرحمن وعثمان وعليّ والزبير وطلحة وسعد» وكان طلحة غائباً في أماله بالسراة، وهو بفتح الهمزة وراء خفيفة، بلاد معروفة بين الحجاز والشام، فبدأ في هذا بعبد الرحمن قبل الجميع وعثمان قبل علي، فدل على أنه في السياق الأول لم يقصد الترتيب.

قوله: (فقال لهم عبد الرحمن إلح) تقدم بيان ذلك في «مناقب عثمان» «بأن من سبأه وفيه ما يدل على حضور طلحة، وأن سعداً جعل أمره إلى عبد الرحمن، والزبير إلى علي، وطلحة إلى عثمان وفيه قول عبد الرحمن أيككم يبرأ من هذا الأمر، ويكون له الاختيار فيمن بقي، فاتفقوا عليه فتزوى بعد ذلك في عثمان أو علي.

وقوله: (أنافلكم) بالنون والفاء المهملة أي أنأزكم فيه، إذ ليس لي في الاستقلال في الخلافة رغبة.

وقوله: (عن هذا الأمر) أي من جهته ولأجله، وفي رواية الكشميهني «على بدل «عن» وهي أوجه.

قوله: (فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم) يعني أمر الاختيار منهم.

قوله: (فعمال الناس) في رواية سعيد بن عامر فقاتل الناس، وهي بنون ومثله أي قصدهم كلهم شيئاً بعد شيء. وأصل «الثل» الصب يقال: «نزل كئنته» أي صب ما

الناس، فلم أرهم يتداولون بينهم، فلا تتحلفن على نفسك سبيلاً. فقال: أباهلك على سنة الله ورسوله وأخلفتكم من بعده، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه الناس المهاجرون والأنصار، وأمراء الأجداد، والمستسلمون. [رواه: ١٣٩٢].

قوله: (باب كيف يبايع الإمام الناس) المراد بالكيفية: الصيغ القرولية لا الفعلية، بدليل ما ذكره فيه من الأحاديث الستة «وهي البيعة على السمع والطاعة وعلى الهجرة وعلى الجهاد وعلى الصبر وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت وعلى بيعة النساء وعلى الإسلام» وكل ذلك وقع عند البيعة بينهم فيه بالتقوى.

الحديث الأول: حديث عباد بن الصامت «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة» الحديث وقد تقدم شرحه في أوائل «كتاب الفتن» مستوفى.

الحديث الثاني: حديث أنس والمراد منه قوله: «نحن الذين بايعنا محمداً على الجهاد ما يقينا أبداً» وقد تقدم بتمامه ما هنا مشروحاً في «غزوة الخندق» من «كتاب المغازي».

الحديث الثالث: حديث ابن عمر في البيعة على السمع والطاعة وفيه يقول لنا «فيما استسلمتم» ووقع في رواية المستملي والسرخسي «فيما استسلمت» بالإفراد والأول هو الذي في المطا وهو يتيقن ما أطلق في الحديثين قبله وكذلك حديث جرير وهو الرابع، وسائر في السند بفتح الهمزة وتشديد التحتية هو ابن وردان، وأما حديث ابن عمر فذكر له طريقاً قبل حديث جرير وآخر بعده وفيهما معاً «أقر بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله ما استسلمت» وهو مترج من حديث الأول، فالثلاثة في حكم حديث واحد.

وقوله في رواية مسند عن يحيى هو القطان، أن ابن عمر قال: (إني إني) إني في رواية عمرو بن علي أنه كتب بذلك إلى عبد الملك ومن ثم قال في آخره: «وإن بني قند أقروا بمثل ذلك» فهو إخبار من ابن عمر عن بنيه بأنه سبق منهم الإقرار المذكور بحضرته كتب به ابن عمر إلى عبد الملك.

وقوله: (قد أقروا بمثل ذلك) زاد الإسمايلي من طريق بندار عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان في آخره «والسلام» وقوله في الرواية الثانية كتب إليه عبد الله بن عمر إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين «إني أقر بالسمع والطاعة» إلخ، ووقع في رواية الإسمايلي من وجه آخر عن سفيان بلفظ «رأيت ابن عمر يكتب، وكان إذا كتب يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: فإني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك» وقال في آخره أيضاً «والسلام» قال الكرمان: قال أولاً «إليه» وثانياً «إلى عبد الملك» ثم بالمعكس وليس تكراراً، والثاني: هو المكتوب لا المكتوب إليه أي كتب هذا وهو إلى عبد الملك، وتقديره «من ابن عمر إلى عبد الملك».

وقوله: (حيث اجتمع الناس على عبد الملك) يريد ابن مروان بن الحكم، والمراد بالاجتماع اجتماع الكلمة وكانت قبل ذلك مفرقة، وكان في الأرض قبل ذلك اثنا عشر منها يدعى له بالخلافة، وهما عبد الملك بن مروان وعبد الله بن الزبير، فلما ابن الزبير فكان أقام بمكة وعاد بالبيت بعد موت معاوية، وانتزع من المباينة ليزيد بن معاوية، فجهز إليه يزيد الجيوش مرة بعد أخرى فمات يزيد وجيوشه محاصرون ابن الزبير، ولم يكن ابن الزبير ادعى على الخلافة حتى مات يزيد في ربيع الأول سنة أربع وستين، فبايعه الناس بالخلافة بالحجاز، وبايع أهل الأفاق لمعاوية بن يزيد بن معاوية فلم يشأ أن يغزو أربعين يوماً ومات، فبايع معظم الأتاق لعبد الله بن الزبير وانتظم له ملك الحجاز واليمن ومصر والعراق وجميع بلاد الشام حتى دمشق، ولم يتخلف عن بيعته إلا جميع بني أمية وهمي وهوامم وكانوا بفسطاط، فاجتمعوا على مروان بن الحكم فبايعوه بالخلافة، وخرج بمن أطاعه إلى جهة دمشق والضحاك بن قيس قد بايع فيها لابن الزبير، فقاتلوا «مخرج راهط» قتل الضحاك وذلك في ذي الحجة منها وغلب مروان على الشام، ثم لما انتظم له ملك الشام كله توجه إلى مصر فحاصر بها عبد الرحمن بن جندب عامل ابن الزبير حتى غلب عليها في ربيع الآخر سنة خمس وستين ثم مات في سنته، فكانت مدة ملكه ستة أشهر؛ وعهد إلى ابنه عبد الملك بن مروان فقام مقامه وكمل له ملك الشام ومصر والمغرب، وابن الزبير ملك الحجاز والعراق والمشرق إلا أن المختار بن أبي عبيد غلب على الكوفة، وكان يدعو إلى المهدي من أهل البيت فأقام على ذلك نحو الستين، ثم سار إليه مصعب بن الزبير أمير البصرة لأخيه فحاصره حتى قتل في شهر رمضان سنة سبع وستين، وانتظم أمر العراق كله لابن الزبير فدام ذلك إلى سنة إحدى وسبعين، فسار عبد الملك إلى مصعب فقاتله حتى قتله في جمادى الآخرة منها

فيها من السهام.
قوله: (ولا يطأ عقبه) يفتح العين وكسر القاف بعدها موحدة أي «مشي خلفه» وهي كناية عن الإعراض.

قوله: (ومال الناس على عبد الرحمن) أعاذها لبيان سبب الليل وهو قوله: «يشاورونه تلك الليالي» زاد الزبيدي في روايته عن الزهري «يشاورونه ويتاجرونه تلك الليالي» لا يخلو به رجل ذو رأي فيعدل بشئان أحدًا.

قوله: (بعد هجج) يفتح الهاء وسكون الجيم بعدها حين مهملة أي «بعد طائفة من الليل» يقال: لقيته بعد هجج من الليل كما تقول بعد هجعة والمجج والمجعة والمجج والمجرج بمعنى، وقد أخرجه البخاري في «التاريخ الصغير» من طريق يونس بلفظ «بعد هجج» بوزن عظيم.

قوله: (فوالله ما اكتحلته هذه الثلاث) كنا للأكثر وللمستعالي «الليلة» ويؤيد الأول قوله في رواية سعيد بن عامر «والله ما حلت فيها غصاً منذ ثلاث» وفي رواية إبراهيم بن طهمان عند الإسماعيلي «في هذه الليالي».

وقوله: (بكثير نوم) بالثنية وبالمرحلة أيضاً، وهو مشعر بأنه لم يسترحب الليل سهراً بل نام لكن يسيراً منه، والاكحال كناية عن دخول النوم جفن العين كما يدخلها الكحل ووقع في رواية يونس «ما ذقت عيني كثير النوم».

قوله: (فادع الزبير وسعدا، فدعوهما له فشاووهما) في رواية للمستعالي «فسارهما» مهملة وتشديد الراء، أو لم في هذه الرواية لطحة ذكرها فلعله كان شاووهما قبلهما.

قوله: (حتى أهبأ الليل) بالمرحلة ساكنة وتشديد الراء ومعناه «انصرف» وبهرة كل شيء وسطه، وقيل معظمه وقد تقدم لقول فيه في «كتاب الصلاة» زاد سعيد بن عامر في روايته «فجعل يتابعه ترتفع أصواتهما أحياناً فلا يفتنى على شيء مما يقولان ويغنيان أحياناً».

قوله: (ثم قام عليّ من عنده وهو على طمع) أي أن يولي، وقوله: «وقد كان عبد الرحمن يغشى من عليّ شيئاً» قال ابن هبيرة: أظنه أشار إلى الدعابة التي كانت في علي أو نحوها، ولا يجوز أن يحمل على أن عبد الرحمن خاف من عليّ على نفسه. قلت: والذي يظهر لي أنه خاف إن تابع لغيره أن لا يطاوعه، وإلى ذلك الإشارة بقوله فيما بعد: «فلا يحمل على نفسك سيلاً» ووقع في رواية سعيد بن عامر «فأصبحت وما أراه يصابع إلا لعليّ» يعني بما ظهر له من قرآن تقدمه.

قوله: (ثم قال ادع لي عثمان) ظاهر في أنه تكلم مع عليّ في تلك الليلة قبل عثمان، ووقع في رواية سعيد بن عامر عكس ذلك، وأنه قال له أولاً «أفعب فادع عثمان» وفيه «فخلا به» وفيه «لا أنهم من قولهما شيئاً» فإذا أن تكون إحدى الروايتين وهماً، وإما أن يكون ذلك تذكروته في تلك الليلة مرة بدأ بهذا ومرة بدأ بهذا.

قوله: (وأرسل إلى أمراء الأجداد وكانوا والموا تلك الحججة مع عيسى) أي قدما إلى مكة فنجوا مع عمر ورافقه إلى المدينة، وهم معاوية أمير الشام، وعمر بن سعد أمير حصن، والمغيرة بن شعبة أمير الكوفة، وأبو موسى الأشعري أمير البصرة، وعمر بن العاص أمير مصر.

قوله: (فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن) وفي رواية إبراهيم بن طهمان «جلس عبد الرحمن على المنبر» وفي رواية سعيد بن عامر «فلما صلى صليبت بالناس صلاة الصبح، جاء عبد الرحمن يتخطى حتى صعد المنبر، فجاهد رسول سعد يقول لعبد الرحمن: ارفع رأسك وانظر لأمة محمد ويابع لتسلك».

قوله: (أها بعد) زاد سعيد بن عامر «فأعلن عبد الرحمن فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال أما بعد» يا علي إنني نظرت في أمر الناس فلم أروهم يمدلون بشئان «أي لا يميلون له مساوياً بل يرجعون».

قوله: (فلا يحمل على نفسك سيلاً) أي من الملامة إذا لم توافق الجماعة، وهذا ظاهر في أن عبد الرحمن لم يتردد عند البيعة في عثمان، لكن قد تقدم في رواية عمرو بن ميمون التصريح بأنه «بدأ بعلي فأخذ يديه فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ والتقدم في الإسلام ما قد علمت، والله عليك لئن أمرتك لتسلمن، ولئن أمرت عثمان لتسمن وتطمئن، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك، فلما أخذ اللياق قال: ارفع يدك يا عثمان فبإيهما ويابع له علي» وطريق الجمع بينهما أن عمرو بن ميمون حفظ ما لم يحفظه الآخر ويحتمل أن يكون الآخر حفظه لكن طوى بعض الرواة ذكره ويحتمل أن يكون ذلك وقع

في الليل لما تكلم معهما واحد بعد واحد، فأخذ على كل منهما العهد والميثاق، فلما أصبح عرض على عليّ فلم يوافق على بعض الشروط، وعرض على عثمان قبل، ووليده رواية حاصم بن بهدلة عن أبيه وإشل قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف يابست عثمان وتركتم علياً فقال: «ما فني بدأت بعلي فقلت له أياهاك على كتاب الله وستة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر، فقال فيما استطعت. وعرضتها على عثمان فقبل» أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن سفيان بن وكيع عن أبي بكر بن عياش عنه، وسفيان بن وكيع ضعيف. وقد أخرج أحد من طريق زائدة عن حاصم عن أبي عثمان فذكر قصة وفيها قول عثمان، وأما قوله: سيرة عمر فباني لا أطبقها ولا هو، وفي هذا إشارة إلى أنه بإيهما على أن يسير سيرة عمر فاتبه على تركها ويمكن أن يأخذ من هذا ضعف رواية سفيان بن وكيع إذ لو كان استخلف بشرط أن يسير بسيرة عمر لم يكن ما أوجب به عنراً في الترك، قال ابن التين وإنما قال لعلي دون من سواه، لأن غيره لم يكن يطعم في الخلافة مع وجوده ووجود عثمان، وسكون من حضر من أهل الشورى والمهاجرين والأتصار وأمره الاتحاد دليل على تصديقهم عبد الرحمن فيما قال وعلى الرضا بشئان. قلت: وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق حارثة بن مضرب قال: «حسبت في خلافة عمر فلم أروهم يشكون أن الخليفة بعده عثمان» وأخرج يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق صحيح إلى حليفة قال: قال لي عمر من ترى قومك يؤمرون بعدي. قال: قلت: قد نظر الناس إلى عثمان وشهره لها. وأخرج البهوي في مجعته وغنيته في «فضائل الصحابة» بسند صحيح عن حارثة بن مضرب: حسبت مع عمر فكان الحادي يجدو أن الأمير بعده عثمان بن عفان.

قوله: (وقال) أي «عبد الرحمن» غاطياً لثمان (أياهاك على ستة الله وستة رسوله والخليفةين من بعده فبإيهما عبد الرحمن) في الكلام حذف تقديره فقال: نعم، فبإيهما عبد الرحمن. وأخرج الذهلي في «الزهريات» وابن عساكر في «ترجمة عثمان» من طريقه ثم من رواية عمران بن عبد العزيز عن محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري عن الزهري عن عبد الرحمن بن المسور بن غرمة عن أبيه قال: «كنت أعلم الناس بأمر الشورى لأني كنت رسول عبد الرحمن بن عوف» فذكر القصة وفي آخره فقال: هل أنت يا علي بياهي إن وليت هذا الأمر على ستة الله وستة رسوله وستة الماضين قبل؟ قال: لا، ولكن على طائفي، فأعادها ثلاثاً. فقال عثمان: أنا يا أبا عبد أياهاك على ذلك، فأما ثلاثاً فقام عبد الرحمن واعتم وليس السيف فدخل المسجد ثم رمى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم أشار إلى عثمان فبإيهما «فعرفت أن خالي أشكل عليه أمرهما فأعطاها أحدهما وثيقة ومنعه الآخر إياها، واستدل بهذه القصة الأخيرة على جواز تقليد الجتهاد، وأن عثمان وعبد الرحمن كانا يريان بخلاف علي، وأجاب من منه ومنه الجمهور بأن المراد بالسيرة ما يتعلق بالمدل ونحوه لا التقليد في الأحكام الشرعية، وإذا فرضنا على جواز تجريء الاجتهاد احتمل أن يراد بالاكتهاد بهما فيما لم يظهر للتتابع فيه الاجتهاد فيعمل بقولهما للضرورة، قال الطبري: لم يكن في أهل الإسلام أحد له من المنزلة في الدين والمجربة والسابقة والعقل والعلم والمعرفة السياسية ما للستة الذين جعل عمر الأمر شوري بينهم، فإن قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض وكان رأي عمر أن الأحق بالخلافة رضامهم ديناً، وأنه لا تصح ولاية المفضل مع وجود الفاضل، فالجواب أنه لو صرح بالأفضل منهم لكان قد نص على استخلافه، وهو قصد أن لا يتخذ العهد في ذلك، فجعلها في ستة متقاربين في الفضل، لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضل، ولا يوافق المسلمين نصاً في النظر والشورى، ولا المفضل منهم لا يقدم على الفاضل، ولا يتكلم في منزلة وغيره أحق بها منه، وعلم رضا الأمة أن رضي به الستة. ويؤيد منة بطلان قول الرافضة وغيرهم أن النبي ﷺ نص على أن الإمامة في الأشخاص بأعيانهم، إذ لو كان كذلك لا أطاعوا عمر في جعلها شوري، ولقال قاتل منهم ما وجه التشاور في أمر كتيبة ببيان الله لنا على لسان رسوله، ففي رضا الجميع بما أمرهم به دليل على أن الذي كان عندهم من العهد في الإمامة أوصاف من وجدت فيه استحقاتها، وإدراكها يقع بالاجتهاد، وفيه أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عقدوا عقد الخلافة لشخص بعد التشاور والاجتهاد لم يكن لغيرهم أن يحل ذلك العقد، إذ لو كان العقد لا يصح إلا باجتماع الجميع، لقال قاتل لا معنى لتخصيص هؤلاء الستة، فلما لم يعترض منهم مترض بل رضوا وباعوا، دل ذلك على صحة ما قلناه، انتهى ملخصاً من كتاب ابن بطال، ويتحصل منه جواب من ظن أنه يلزم من أن عمر كان يرى جواز ولاية المفضل مع وجود الفاضل، والذي يظهر من سيرة عمر في أمراءه الذين كان يؤمرهم في البلاد أنه كان لا يراضي الأفضل في الدين فقط بل يضم إليه مزيد المعرفة

قوله: (أن أعرابياً) تقدم التيه على اسمه في « فضل المدينة » وأواخر الحج .
قوله: (على الإسلام) ظاهر في أن طلبة الإقالة كان فيما يتعلق بنفس الإسلام،
 ويحتمل أن يكون في شيء من عوارضه كالمجرة، وكانت في ذلك الوقت واجبة، ووقع
 الوعيد على من رجع أعرابياً بعد هجرته، كما تقدم التيه عليه قريباً « والوعك » بفتح
 الواو وسكون الهمزة وقد فتخ بعدها كاف المحسن وقيل: لها وقيل: إرداعها، وقال
 الأصمعي: أصله شدة الجوع، فأطلق على حر المحسن وشدتها.
قوله: (الأنبياء يعني قاي) تقدم في « فضل المدينة » من رواية الشوري عن ابن
المتكدر أنه أعاد ذلك ثلاثاً وكذا سيأتي بعد باب.
قوله: (فخرج) أي من المدينة راجعاً إلى البلد.
قوله: (المدينة كالكيور) إلخ ذكر عبد النبي بن سعيد في « كتاب الأسباب » له
 عند ذكر حديث المدينة « تنفي الحديث كما تنفي الخبر الثابت للمجيد » أن النبي ﷺ قاله في
 هذه القصة وفيه نظر، والأشبه أنه قال « في قصة الذين رجعوا عن القتال معه يوم أحد »
 كما تقدم بيان ذلك في غزوة أحد من « كتاب المغازي ».

قوله: (تفني) بفتح أوله (خشيها) بمجمة وموحدة مفتوحتين.

قوله: (وتنصح) تقدم غبطة في فضل المدينة وبيان الاختلاف فيه، قال ابن التين:
 إنما امتنع النبي ﷺ من إقامته لأنه لا يمين على معصية، لأن البيعة في أول الأمر كانت
 على أن لا يخرج من المدينة إلا بإذن فخرجه عسيان. قال: وكانت الهجرة إلى المدينة
 فرضاً قبل فتح مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين موالاة،
 لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجروا مَا لَهُمْ مِنْ لَدُنْهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهاجِرُوا ﴾
 [الأأنفال: ٧٢] فلما فتحت مكة قال ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » فني هذا إشعار بأن
 مبايعة الأعرابي المذكور كانت قبل الفتح، وقال ابن المنير: ظاهر الحديث ذم من خرج من
 المدينة وهو مشكل، فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة وسكنوا غيرها من البلاد،
 وكذا من بدعهم من الفضلاء، ولجواب أنه اللوم من خرج عنها كراهة فيها وريضة
 عنها، كما فعل الأعرابي المذكور وأما المشار إليهم فلأنهم خرجوا لمقاصد صحيحة كتنشر
 العلم وفتح بلاد الشرك والرباطة في الثغور وجهاد الأعداء وهم من ذلك على اعتقاد
 فضل المدينة وفضل سكنائها، وسيأتي شيء من هذا في « كتاب الاعتصام » إن شاء الله
 تعالى.

٤٦- باب بيعة الصغير

٧٢١٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُزَيْدٍ: حَدَّثَنَا
 سَعِيدٌ، هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ ذُرَّةُ بْنُ قَعْبٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَ قَدْ أَذَلَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَحَدَّثَتْ بِهِ أُمُّهُ رَبَّتُ بَنْتُ حَمْدٍ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا هَؤُلَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « هُوَ صَغِيرٌ .
 فَسَخَّ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ، وَكَانَ يُضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِهِ. [راجع:

[٢٥٠١].

قوله: (باب بيعة الصغير) أي هل تشرع أو لا قال ابن المنير: الترجمة موهمة،
 والحديث يزيل لبها، فهو دال على عدم اعتقاد بيعة الصغير ذكر فيه حديث عبد الله
 بن هشام التيمي، وهو طرف من حديث تقدم بكمالها في « كتاب الشركة » من رواية عبد
 الله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب، وفيه فقالت يا رسول الله يا هؤولاء، فقال: « هو
 صغير فسح رأسه ودعا له ».

قوله: (وكان يضحي بالشاة الواحدة عن جميع أهله) هو عبد الله بن هشام
 المذكور، وهذا الأثر الموقوف صحيح بالسند المذكور إلى عبد الله، وقد تقدم الحكم
 المذكور في « باب الأخية من المسافرين والنساء » والمثل ممن قال: « لا تجزئ أخية
 الرجل عن نفسه وعن أهل بيته » وإنما ذكره البخاري مع أن من عاداته أنه يحذف
 الموقوفات غالباً، لأن للفق تصير، وفيه إشارة إلى أن عبد الله بن هشام عاش بعد النبي
 ﷺ زمناً بركة دعائه له وقد تقدم ما يتعلق به من ذلك في « كتاب الدعوات ».

٤٧- باب من تابع ثم استقال البيعة

٧٢١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع منها، فلأجل هذا استختلف معاوية والمغيرة بن
 شعبة وعمرو بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم،
 كأي البراءة في الشام وابن مسعود في الكوفة، وفيه أن الشركاء في الشيء، إذا وقع بينهم
 التنازع في أمر من الأمور يستدون أمرهم إلى واحد ليختار لهم بعد أن يخرج نفسه من
 ذلك الأمر، وفيه أن من أسند إليه ذلك يئذل وسعه في الاختيار، ويهجر أهله وليله
 اعتماداً بما هو فيه حتى يكمله، وقال ابن المنير: في الحديث دليل على أن الوكيل المقروض
 له أن يوكل وإن لم ينص له على ذلك، لأن الخمسة استندوا الأمر لعبد الرحمن وأفردوه به
 فاستقل مع أن عمر لم ينص لهم على الانفراد، قال: وفيه تقوية لقول الشافعي في المسألة
 الفلانية قولان، أي اغصر الحق عندي فيهما، وأما في مهلة النظر في التبيين، وفيه أن
 إحداه قول زائد على ما أجمع عليه لا يجوز، وهو كإحداث سابع في أهل الشورى، قال
 وفي تأخير عبد الرحمن مؤامرة عثمان من مؤامرة علي سياسة حسنة، متزعة من تأخير
 يوسف فتشيت رحل أخيه في قصة الصاع، إيعاداً للثمرة وتغطية للحنس، لأنه رأى أن لا
 يتكشف اختياره لعثمان قبل وقوع البيعة.

٤٤- باب من تابع موثقين

٧٢٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ نُزَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ:
 بَاقِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ لِي: « يَا سَلَمَةُ أَلَا تَبَاقِي؟ ». قُلْتُ: يَا
 رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ بَاقَيْتُ فِي الْأَوَّلِ، قَالَ: « وَفِي الْآخِرِ ». [راجع: ٢٩٦٠. أخرجه

مسلم: ١٨٩٠، بإسناد صحيح.]

قوله: (باب من تابع موثقين) أي في حالة واحدة.

قوله: (عن سلمة) تقدم في « باب البيعة » في الحرب من « كتاب الجهاد » من
 رواية المكِّي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بأن من هذا السياق وفيه
 بايعت النبي ﷺ ثم عدلت إلى ظل شجرة فلما خف الناس قال: « يا ابن الأكرع ألا
 تبايع؟ ».

قوله: (قد بايعت في الأول قال وفي الثاني) والمراد بذلك الوقت، وفي رواية
 الكشميهني في الأول « بالتأنيث قال: « وفي الثانية » والمراد الساعة أو الطائفة، ووقع في
 رواية مكِّي « قلت قد بايعت يا رسول الله، قال: وأيضاً فبايعته الثانية وزاد قلت له: يا
 أبا مسلم على أي شيء كنتم تبايعون يومئذ، قال: على الموت » وقد تقدم البحث في
 ذلك هناك، وقال المهلب فيما ذكره ابن بطال أراد أن يؤكد بيعة سلمة لعلمه بشجاعته
 وعنايته في الإسلام وشهرته بالثبات، فلذلك أمره بتكرير المبايعة ليكون له في ذلك فضيلة.
 قلت: ويحتمل أن يكون سلمة لا يادر إلى المبايعة ثم قد قرياً، واستمر الناس يسألهون إلى
 أن خفوا، أراد ﷺ منه أن يبايع لتتوالى المبايعة معه ولا يقع فيها تخلل، لأن العادة في ميبدأ
 كل أمر أن يكثر من مباشرة، فيتوالى فإذا تنامي قد يقع بين من يميء آخر تخلل، ولا يلزم
 من ذلك اختصاص سلمة بما ذكره الواقع أن الذي أشار إليه ابن بطال من حال سلمة في
 الشجاعة وغيرها لم يكن ظهر بعده لأنه إنما وقع مع بعد ذلك في « غزوة ذي قرد » حيث
 استعاد السرح الذي كان للمشركون أغاروا عليه فاستلب ثيابهم، وكان آخر أمره أن أسهم
 له النبي ﷺ سهم الفارس والراجل، فالأولى أن يقال تفرس فيه النبي ﷺ ذلك فبايعه
 مرتين، وأشار بذلك إلى أنه سيقوم في الحرب مقام رجلين فكان كذلك، وقال ابن المنير:
 يستفاد من هذا الحديث أن إعادة لفظ العقد في النكاح وغيره ليس فسخاً للعقد الأول
 خلافاً لمن زعم ذلك من الشافعية. قلت: الصحيح عندهم أنه لا يكون فسخاً كما قال
 الجمهور.

٤٥- باب بيعة الأعراب

٧٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَحُصَيْنِ اللَّهِ عَنْهُمَا: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَاقِيَةً رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَتْهُ وَغْثٌ، فَقَالَ: الْإِنْسِي يَبْجِي، فَأَتَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ:
 الْإِنْسِي يَبْجِي، فَأَتَى، فَخَرَجَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَلَيْسَ كَالْكَبِيرِ تَبْجِي
 خَيْفَهَا، وَيَصْنَعُ طَيْفَهَا ». [راجع: ١٨٨٣. أخرجه مسلم: ١٢٨٢.]

قوله: (باب بيعة الأعراب) أي مبايعتهم على الإسلام والمجاهد.

يشرون بأبيهم عند الملباة بلا عاصمة، وقد أخرج إسحاق بن راهويه بسند حسن عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً إني لا أصانع النساء وفي الحديث أن كلام الأجنبية مباح سماعه وأن صوتها ليس بصورة، ومنع لمن بشرة الأجنبية من غير ضرورة لذلك.

الحديث الرابع:

قوله: (عن أيوب) هو السخيتي و(حفصة) هي بنت سيرين أخت محمد والسند كله بصريون، وتقدم شرح حديث أم عطية هذا في «كتاب الجنائز» مستوفى، وفيه تسمية النسوة المذكورات في هذا الحديث، وتقدم ما يتعلق بالكلام على قولها اسمعتي في تفسير سورة المتحة

٥٠- باب من نكح بغيته

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَاصِبُونَ إِيمَانًا يُنَاصِبُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَحَ لِأَنفُسِهِمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَفَمَنْ أَوَّلَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيُؤْخَرُ بِهَا عَذَابُهُمْ﴾

عظيمًا في الآية (الصحيح: ١٠).

٧٢١٦- حدثنا أبو نعيم: حدثنا سفیان، عن محمد بن المنكدر: سمعت جابرًا قال: جاءه أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: تباهي علي الإسلام، فبأهتة علي الإسلام، ثم جاءه ألد مخفوماً، فقال: اللهي، فأتى، فلما وثى، قال: «الليانة كالكير، تفيي خنكها، وتضع طينها». [إرجع: ١٨٨٣. أخرجه مسلم: ١٣٨٣].

قوله: (باب من نكح بغيته) في رواية الكشيهي «بيته» بزيادة الضمير.

قوله: (وقال الله تعالى) في رواية غير أبي ذر «وقوله تعالى».

قوله: (إن الذين يناصرون إيماناً يناصرون الله) سابق في رواية أبي ذر إلى قوله: فأما نكح على نفسه، ثم قال إلى قوله: فسؤيته أجراً عظيماً، وساق في رواية كريمة الآية كلها، ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً في «باب بيعة الأعراب» وورد في الزهد على نكح البيعة حديث ابن عمر «لا أعلم غداً أعظم من أن يبيع رجل على بيع الله ورسوله ثم ينصب له القتال» وقد تقدم في أواخر «كتاب الفتن» وجاء نحوه عنه مرفوعاً بلفظ «من أصلى بيعة ثم نكحها لقي الله وليست معه بيته» أخرجه الطبراني بسند جيد وفيه حديث أبي هريرة رفعه «الصلاة كفارة إلا من ثلاث: الشرك بالله ونكح الصفة» الحديث. وفيه تفسير نكح الصفة «أن تعطي رجلاً يملك ثم تقتله» أخرجه أحمد.

٥١- باب الاستخلاف

٧٢١٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أخبرنا سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد: سمعت الأقباس بن محمد قال: قالت عائشة رضي الله عنها: وأما ما، فقال رسول الله ﷺ: «ذاك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأذعر لك». فقالت عائشة: وأكفيتها، والله إني لأظنك تحب مؤمني، ولو كان ذلك، لظننت آخر يؤمك مغمراً ينهي أوزارك، فقال النبي ﷺ: «بلى أنا وأرأساء، لقد هممت، أو أزدت، أن أُرسل إلي أبي بكر وأتبعه فأعاهد، أن يقول القائلون أو يتحصى المؤمنون، ثم قلت: يأبى الله ويتبع المؤمنون، أو: يتبع الله ويتأبى المؤمنون». [إرجع: ٥٦٦٦. أخرجه مسلم: ٢٣٨٧. محضراً].

٧٢١٨- حدثنا محمد بن يوسف: أخبرنا سفیان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني أو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ، فأقوا عليه، فقال: راجع راجع، ووددت أني نجرت منها كفلاً، لا إسي ولا علي، لا أتخلفها حقاً ولا متناً. [أخرجه مسلم: ١٨٢٣].

ولا تقولوا أولادكم، ولا تقولوا يهيننا فتقوله بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وثق بكنكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فمؤرب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فسورة الله، فمؤرة إلى الله: إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه. فبأهتة على ذلك. [إرجع: ١٨. أخرجه مسلم: ١٧٠٩].

٧٢١٩- حدثنا محمود: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يتابع النساء بالكلام بهله الآية: ﴿لا يشركن بالله شيئاً﴾. قالت: وما مسست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها. [إرجع: ٢٧١٣. أخرجه مسلم: ١٨٦٦. بإسناد].

٧٢١٥- حدثنا مسدد: حدثنا عبد الوارث، عن أيوب، عن حفصة، عن أم عطية قالت: تباهي النبي ﷺ فقراً عائلاً: ﴿لا يشركن بالله شيئاً﴾. ونهاها عن التباح، فقضت امرأة ما يدها، فقالت: فلاة أضعفني، وأنا أريد أن أجزيها، فلم يقل شيئاً، فلعبت ثم رجعت، فما وكست امرأة إلا أم سلم، وأم العلاء، وأهتة أبي سورة امرأة معاذ، أو أهتة أبي سورة، وأمرأة معاذ. [إرجع: ١٣٠٦. أخرجه مسلم: ٩٣٦، بدون ذكر «فهت امرأة...»].

قوله: (باب بيعة النساء) ذكر فيه أربعة أحاديث:

الأول:

قوله: (رواه ابن عباس) كانه يريد ما تقدم في العيين من طريق الحسن بن مسلم عن طاروس بن ابن عباس شهدت القطر فذكر الحديث وفيه خرج النبي ﷺ كاني أنظر إليه حين يجلس بيده، ثم أقبل يشقه حتى جاء النساء معه بلال قال: ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾ الآية ثم قال حين فرغ منها «أبش على ذلك» وقد تقدم فوائده هناك في تفسير المتحة.

الحديث الثاني: حديث عبادة بن الصامت في مبايعتهم النبي ﷺ على مثل ما في هذه الآية، وقد تقدم الكلام عليه في «كتاب الإيمان» وأوائل الكتاب ووقع في بعض طرقه من عبادة قال: «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء أن لا تشرك بالله شيئاً ولا تسرق ولا تزني» الحديث أخرجه مسلم من طريق الأشعث الصنعاني عن عبادة وإلى هذه الطريق أشار في هذه الترجمة قال ابن المثير أدخل حديث عبادة في ترجمة بيعة النساء لأنها وردت في القرآن في حق النساء فعرفت بهن، ثم استعملت في الرجال.

الحديث الثالث: حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يبايع النساء بالكلام بهله الآية ﴿لا يشركن بالله شيئاً﴾ كذا أورده مختصراً وقد أخرجه البزار من طريق عبد الرزاق بسند حديث الباب إلى عائشة قالت: «جاءت فاطمة بنت عتبة - أي ابن ربيعة بن عبد شمس - أخت هند بنت عتبة - تباهي رسول الله ﷺ فآخذ عليها أن لا تزني، فوضعت يدها على رأسها حياء، فقالت لها عائشة: يا بني أيتها المرأة، فوالله ما يبايعنا إلا على هذا قالت: نعم إذا» وقد تقدمت فوائده هذا الحديث في تفسير سورة المتحة وفي أول هذا الحديث هناك زيادة غير الزيادة التي ذكرتها هنا من عند البزار.

قوله: (قالت وما مسست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها) هذا القدر أورده النسائي فأخرجه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق بسند حديث الباب بلفظ لكن ما مس وقال: يد امرأة قط، وكذا أورده مالك عن الزهري بلفظ «ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط، إلا أن يأخذ عليها فإذا أخذ عليها فاعلمته قال: انهي قد بايعته» أخرجه مسلم قال النووي: هذا الاستثناء منقطع وتغير الكلام ما مس يد امرأة قط ولكن يأخذ عليها البيعة. ثم يقول ما انهي إلخ. قال: وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأخرى فلا بد منه انتهى. وقد ذكرت في تفسير للمتحة من خالف ظاهر ما قالت عائشة، من انتصاره في مبايعته ﷺ النساء على الكلام، وما ورد أنه يبايعهن بمجال أي بواسطة ما يعني من إعادته، ويكر على ما جزم به من التقدير، وقد يؤخذ من قول أم عطية في الحديث الذي بعده قبضت امرأة يدها أن بيعة النساء كانت أيضاً بالأيدي فتخالف ما نقل عن عائشة من هذا الحصر، وإجيب بما ذكر من الحائل، ويمتثل أنهن كن

٧٢١٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَقْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الْإِيعَرَةِ حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَذَلِكَ الْفَدْنُ مِنْ يَوْمِ تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَهِدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ، قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَمِيزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَلْتَمِزَنَا، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُمْ، فَإِنْ بَلَغَ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثِي الْقَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوَّلَى الْمُسْلِمِينَ بِأَمُورِكُمْ، فَفَرَّضُوا قَبَائِلَهُمْ، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَاهُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَفِيْفَةِ نِسِي سَاعِدَةٍ، وَكَانَتْ يَمَعَهُ الْعَامِلَةُ عَلَى الْمِنْبَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ يُؤَيِّدُ: اصْعَدِ الْمِنْبَرَ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، قَبِيْلَةَ النَّاسِ عَاشَةً. [المر: ٧٢١٩ ح.]

قوله: (فَاتُوا عَلَيْهِ فَقَالَ رَاضٍ وَرَاضٍ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ الَّذِينَ اتُّوا عَلَيْهِ إِذَا رَاضٍ فِي حَسَنِ رَأْيِي فِيهِ وَتَهَرَّبِي لَهُ، وَإِمَّا رَاضٍ مِنْ إظهار مَا يَضُرُّهُ مِنْ كَرَاهَتِهِ، أَوْ لِمَنْ رَاضٍ فِيمَا عَنَدِي وَرَاضٍ مِنِّي، أَوْ لِمَرَادِ النَّاسِ رَاضٍ فِي الْخِلَافَةِ وَرَاضٍ مِنْهَا، فَإِنْ وَلِيْتَ الرَّاضِ بِهَا خَشِيتُ أَنْ لَا يَصَانْ عَلَيْهَا، وَإِنْ وَلِيْتَ الرَّاضِ مِنْهَا خَشِيتُ أَنْ لَا يَقُومَ بِهَا. وَذَكَرَ الْقَاضِي حَاضِرُ تَوْجِيْهِ آخَرُ: أَنَّهُمَا وَصَفَانِ لِمَرِّ أَيِّ رَاضٍ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ، رَاضٍ مِنْ قَبْلِهِ، فَلَا أَحْوَلَ عَلَى تَنَاسُكِكُمْ وَذَلِكَ بِشَغْلَانِي مِنَ الْعَنَاءِ بِالْاِسْتِخْلَافِ عَلَيْكُمْ.

قوله: (وَدَعَتْ أُمِّي لِحُجْرَتِهَا مِنْهَا) أَيُّ مِنَ الْخِلَافَةِ (كَهَاتَا) يَنْفَحُ الْكَافَ وَيَنْفِثُ الْقَاءَ أَيُّ مَكْرُوفًا عَنِ فَرْعَاهُ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «لَا تِلْ وَلَا عَلِيٌّ» وَقَدْ قَدَّمَ لِحُجْرَتِهَا مِنْ قَوْلِ عُمَرَ فِي مَتَابِعِهِ فِي مَرَاجِعَتِهِ لِأَبِي مُوسَى فِيمَا عَمِلُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي رِوَايَةٍ لِيٍّ اسْمُهُ «لَوَدِدْتُ لَوْ أَنَّ حَتْلِي مِنْهَا الْكَفَافُ».

قوله: (لَا تَعْمَلُهَا حَيًّا وَمَيِّتًا) فِي رِوَايَةِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ «تَعْمَلُ أَمْرَكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا» وَهُوَ اسْتِغْنَاءُ بِإِكْرَارِ حَلْفَتِهِ مِنْهُ لَعْنَتِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ فَرْعُهُ فِي ذَلِكَ لَكُنْهُ مَا أَثَرُ فِيهِ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَيْثُ مَثَلُ لَمَرِّ النَّاسِ بِالْقَتْلِ مَعَ الرَّاضِ غَضَبِ الْأَمْرِ بِالسَّيِّئَةِ وَأَمْرُهُمْ أَنْ يَنْتَازِعُوا مِنْهُمْ وَاحِدًا، وَإِنَّمَا غَضَبُ السَّيِّئَةِ لَأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَمْرَانِ كَوْنُهُ مَعْدُودًا فِي أَهْلِ بَدْرٍ، وَمَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ، وَقَدْ صَرَّحَ بِأَلْفَانِي الْحَدِيثُ الْمَاضِي فِي مَتَابِعِ عَشَانٍ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي زُرٍّ عَنْ عُمَرَ قَالَ هَذَا الْأَمْرُ فِي أَهْلِ بَدْرٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ فِي أَهْلِ أُحُدٍ، ثُمَّ فِي كُذٍّ، وَلَيْسَ فِيهَا لَطِيقٌ وَلَا لِمُسْلِمَةِ الْفَتْحِ شَيْءٌ. وَهَذَا مَعِيرٌ مِنْهُ إِلَى اخْتِبَارِ تَقْدِيمِ الْأَفْضَلِ فِي الْخِلَافَةِ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ مَا حَاصِلُهُ «أَنْ عُمَرَ سَلَكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مَسْلَكًا مَرْتَبِعًا خَشِيَ الْفِتْنَةَ» فَرَأَى أَنَّ الْاِسْتِخْلَافَ أَهْيَبُ لِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَجَعَلَ الْأَمْرَ مَقْبُودًا مَوْقُوفًا عَلَى السَّيِّئَةِ لِنَلَا بِتَرْكِ الْاِكْتِنَاءِ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَلِيٍّ بِكَرٍّ، فَاحْذَرُ مِنْ فَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ طَرَفًا وَهُوَ تَرْكُ التَّيْسِيَةِ، وَمِنْ فَعْلِ أَبِي بَكْرٍ طَرَفًا وَهُوَ الْعَدْلُ لِأَحَدِ السَّيِّئَةِ وَإِنْ لَمْ يَنْصَحْ عَلَيْهِ أَنْتَهَى مَخْلَصًا. قَالَ: وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ عَدْلِ الْخِلَافَةِ مِنَ الْإِمَامِ الْقَتْلِيِّ لِفَرْعِهِ بَعْدَهُ، وَأَنْ أَمْرَهُ فِي ذَلِكَ جَسَّازٌ عَلَى عَامَةِ الْمُسْلِمِينَ لِطَائِفِ الصَّحَابَةِ وَمِنْ مَعْنَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا عَمِدَ أَبُو بَكْرٍ لِعَمْرِهِ، وَكَذَا مَا يَخْتَلَفُوا فِي قِيُولِ عُمَرَ إِلَى السَّيِّئَةِ، قَالَ: وَهُوَ شَبِيْهُ بِالْإِصْبَاحِ لِلْبَصَالِ عَلَى وَلَدِهِ لَكُونِ نَظَرِهِ فِيمَا يَصْلُحُ أَمْرًا مِنْ غَيْرِهِ كَذَلِكَ الْإِسْمَاءُ أَنْتَهَى. وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ جَزَمَ كَالطَّهْرِيِّ، وَقِيلَ بِكَرٍّ ابْنِ أُخْتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَبَعْدَهُ ابْنُ حَزْمٍ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: وَوَجْهَ جَزْمِ عُمَرَ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ، لَكِنْ تَنَسَّكَ مِنْ خَالْفَةِ طَائِفَاتِ النَّاسِ عَلَى تَسْمِيَةِ أَبِي بَكْرٍ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاحْتِجَّ الطَّهْرِيُّ أَنْتَهَى بِمَا أَخْرَجَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ «رَأَيْتُ عُمَرَ يَجْلِسُ النَّاسَ وَيَقُولُ اسْمَعُوا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، قُلْتُ: وَنَظَرُهُ مَا فِي الْحَدِيثِ الْخَامِسَ مِنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ «حَتَّى يَرَى اللَّهُ خَلِيفَةَ نَبِيِّهِ» وَرَدَّ بِأَنَّ الصَّيْفَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ مَفْعُولٍ وَمِنْ فَاعِلٍ فَلَا حِجَةَ فِيهَا، وَيَرْجِعُ كَوْنُهَا مِنْ فَاعِلٍ جَزْمِ عُمَرَ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْلَفْ وَمُوافَقَةِ ابْنِ عُمَرَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَصَلَّى هَذَا فَمَعْنَى «خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» الَّذِي خَلْفَهُ قَامَ بِالْأَمْرِ بِعَدْلِهِ فَسَمِيَ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ، وَأَنْ عُمَرَ أَطْلَقَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِمَا تَقَضَّتْهُ حُدُوثُ الْبَابِ، وَغَيْرِهِ أَنْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهَا تَصَرُّعٌ لَكِنْ جَمْعُوهَا يُوْخِذُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ، وَكَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّاوَدِيَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلَى قَوْلِ الرَّاوَدِيِّ كُلِّهَا إِتْنَهُ نَصَّ عَلَى عَلِيٍّ. وَوَجْهُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ إِطْبَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَابِعِيَةِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ عَلَى طَاعَتِهِ فِي سَابِقَةِ عُمَرَ، ثُمَّ عَلَى الْعَمَلِ بِعَدْلِ عُمَرَ فِي التَّشْوِيرِ، وَلَمْ يَدْعِ الْعَبَّاسَ وَلَا عَلِيٌّ ﷺ أَنَّهُ عَدْلٌ بِالْخِلَافَةِ، وَقَالَ التَّزَوِّيُّ وَغَيْرُهُ: أَجْمَعُوا عَلَى اتِّعَادِ الْخِلَافَةِ بِالْاِسْتِخْلَافِ، وَعَلَى اتِّعَادِهَا بِعَدْلِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَدْلِ لِإِنْسَانٍ حَيْثُ لَا يَكُونُ هُنَاكَ اِسْتِخْلَافٌ غَيْرُهُ، وَعَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْخَلِيفَةِ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ عِدَّةٍ مَحْصُورٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ نَصَبُ خَلِيفَةٍ، وَعَلَى أَنْ وَجُوهُ الْبَشْرِ بِالْعَقْلِ، وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ كَالْأَصَمِّ وَبَعْضُ الْخَوَارِجِ قَالُوا: (لَا) يَجِبُ نَصَبُ الْخَلِيفَةِ. وَخَالَفَ بَعْضُ الْمُتَزَلِّةِ قَالُوا: يَجِبُ بِالْعَقْلِ لَا بِالْبَشْرِ،

٧٢٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَقْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الْإِيعَرَةِ حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَذَلِكَ الْفَدْنُ مِنْ يَوْمِ تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَهِدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ، قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَمِيزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَلْتَمِزَنَا، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُمْ، فَإِنْ بَلَغَ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثِي الْقَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوَّلَى الْمُسْلِمِينَ بِأَمُورِكُمْ، فَفَرَّضُوا قَبَائِلَهُمْ، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَاهُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَفِيْفَةِ نِسِي سَاعِدَةٍ، وَكَانَتْ يَمَعَهُ الْعَامِلَةُ عَلَى الْمِنْبَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ يُؤَيِّدُ: اصْعَدِ الْمِنْبَرَ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، قَبِيْلَةَ النَّاسِ عَاشَةً. [المر: ٧٢١٩ ح.]

٧٢٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَقْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الْإِيعَرَةِ حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَذَلِكَ الْفَدْنُ مِنْ يَوْمِ تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَهِدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ، قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَمِيزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَلْتَمِزَنَا، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُمْ، فَإِنْ بَلَغَ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثِي الْقَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوَّلَى الْمُسْلِمِينَ بِأَمُورِكُمْ، فَفَرَّضُوا قَبَائِلَهُمْ، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَاهُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَفِيْفَةِ نِسِي سَاعِدَةٍ، وَكَانَتْ يَمَعَهُ الْعَامِلَةُ عَلَى الْمِنْبَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ يُؤَيِّدُ: اصْعَدِ الْمِنْبَرَ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، قَبِيْلَةَ النَّاسِ عَاشَةً. [المر: ٧٢١٩ ح.]

٧٢٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَقْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الْإِيعَرَةِ حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَذَلِكَ الْفَدْنُ مِنْ يَوْمِ تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَهِدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ، قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَمِيزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَلْتَمِزَنَا، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُمْ، فَإِنْ بَلَغَ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثِي الْقَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوَّلَى الْمُسْلِمِينَ بِأَمُورِكُمْ، فَفَرَّضُوا قَبَائِلَهُمْ، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَاهُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَفِيْفَةِ نِسِي سَاعِدَةٍ، وَكَانَتْ يَمَعَهُ الْعَامِلَةُ عَلَى الْمِنْبَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ يُؤَيِّدُ: اصْعَدِ الْمِنْبَرَ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، قَبِيْلَةَ النَّاسِ عَاشَةً. [المر: ٧٢١٩ ح.]

٧٢٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَقْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ خُطْبَةَ عُمَرَ الْإِيعَرَةِ حِينَ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَذَلِكَ الْفَدْنُ مِنْ يَوْمِ تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَهِدَ وَأَبُو بَكْرٍ صَامِتٌ لَا يَتَكَلَّمُ، قَالَ: كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَمِيزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَلْتَمِزَنَا، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُمْ، فَإِنْ بَلَغَ مُحَمَّدٌ ﷺ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ نُورًا تَهْتَدُونَ بِهِ هَدَى اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثِي الْقَيْنِ، فَإِنَّهُ أَوَّلَى الْمُسْلِمِينَ بِأَمُورِكُمْ، فَفَرَّضُوا قَبَائِلَهُمْ، وَكَانَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ قَدْ بَاهُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي سَفِيْفَةِ نِسِي سَاعِدَةٍ، وَكَانَتْ يَمَعَهُ الْعَامِلَةُ عَلَى الْمِنْبَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ لِأَبِي بَكْرٍ يُؤَيِّدُ: اصْعَدِ الْمِنْبَرَ، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، قَبِيْلَةَ النَّاسِ عَاشَةً. [المر: ٧٢١٩ ح.]

قوله: (باب الاستغفار) أَيُّ تَعْيِينِ الْخَلِيفَةِ عِنْدَ مَوْتِهِ خَلِيفَةَ بَعْدِهِ، أَوْ بِعَيْنِ جَمَاعَةٍ لِيَتَشِيرُوا مِنْهُمْ وَاحِدًا، ذَكَرَ فِيهِ خَمْسَةُ أَحَادِيثَ:

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) هُوَ الْأَنْصَارِيُّ وَالسَّنَدُ كُلُّهُ مُتَّبِعُونَ، وَقَدْ قَدَّمَ مَا يَتَمَلَّقُ بِالسَّنَدِ فِي «كِتَابِ كِفَايَةِ الْمُرُوضِ» وَتَقَدَّمَ لِكِتَابِي مِنَ فَوَائِدِ الْفَتَى هُنَاكَ.

قوله: (فَأَعْبَدُ) أَيُّ اعْمَدِ الْقَائِمَ بِالْأَمْرِ بَعْدِي. هَذَا هُوَ الَّذِي نَهَى الْبُخَارِيُّ فَتَرْجِمُ بِهِ وَإِنْ كَانَ الْعَمَدُ أَمْرًا مِنْ ذَلِكَ، لَكِنْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ بَلْفِظَ «أَدْعِي لِي أَبَاكَ وَأَخَاكَ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا» وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَاللَّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ» وَفِي رِوَايَةِ لِسْلَمٍ «أَدْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَكْتُبْ كِتَابًا فِيهِ إِخْفَانُ أَنْ يَنْتَهِي تَمَتُّنٌ وَيُحْلَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ» وَفِي رِوَايَةِ لِلِيزَوِّ «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تُخْتَلَفَ النَّاسُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ» هَذَا يُرْسَدُ إِلَى ابْنِ الْمَرَادِ الْخِلَافَةَ، وَأَفْرَطَ لِلْمُهَلَّبِ قَال: فِيهِ دَلِيلٌ قاطِعٌ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالْمُعْجَبُ أَنَّهُ قَرَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلَفْ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي: قوله: (صَفِيَّانَ) هُوَ التَّوْرِيُّ وَهُوَ يُوْسُفُ بْنُ يُوْسُفَ «الرَّوِي عَنْهُ هُوَ الْفَرَّابِيُّ».

قوله: (قَبْلَ لِعَمْرِ الْاِسْتِخْلَافِ) فِي رِوَايَةِ لِسْلَمٍ مِنْ طَرِيقِ لِيٍّ اسْمُهُ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «حَضَرْتُ أَبِي حِينَ أَسْبَبَ قَالُوا اسْتَخْلَفْ» وَأَوْرَدَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ هُوَ ابْنُ عُمَرَ وَرَوَى الْحَدِيثَ، أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ «أَنْ خُصِّصَ قَالَتْ: لَعَلَّمْتُ أَنْ أَبَاكَ غَيْرَ مُسْتَخْلَفٍ؟ قَالَ: فَحَلَفْتُ أَنْ أَكَلِمَهُ فِي ذَلِكَ» فَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَأَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ لَكَ رَاضِي غَضَمْتُ ثُمَّ جِئْتُكَ وَتَرَكْتُهَا لَرَأَيْتُ أَنْ قَدْ ضَيَّعَ فِرَاعِيَةَ النَّاسِ أَشَدَّ» وَفِيهِ قَوْلُ عُمَرَ فِي جَوَابِ ذَلِكَ «إِنَّ اللَّهَ يَعْظُمُ دِينَهُ».

قوله: (إِنَّ اِسْتِخْلَافَ لِيٍّ) فِي رِوَايَةِ سَالِمٍ «إِنْ لَا اِسْتِخْلَافَ فَلَنْ يُرْسَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلَفْ، وَإِنْ اِسْتِخْلَافَ فَلَنْ أَبَا بَكْرٍ قَدْ اِسْتِخْلَفَ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ «فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ فَحَلَمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْلَفٍ» وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَآخِذَهُ ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ

قوله: (حتى سعد النبي) في رواية الكشيهي «حتى أسعد النبي» قال ابن التين: سبب إلحاق عمر في ذلك لإشعاد أبي بكر من عرفه ومن لم يعرفه انتهى. وكان توقف أبي بكر في ذلك من تواضعه وخشيته.

قوله: (فبايعه الناس عامة) أي كانت البيعة الثانية أعم وأشهر وأكثر من الميابة التي وقعت في سقيفة بني ساعدة. وقد تقدمت الإشارة إلى بيان ذلك عند شرح أصل بيعة أبي بكر من «كتاب الحدود».

الحديث الرابع: حديث جابر بن مطعم الذي فيه «إن لم تجديني، فإني أبا بكر» وقد تقدم شرحه في أول مناقب أبي بكر الصديق وسأني شيء مما يتعلق به في كتاب الاعتصام.

الحديث الخامس:

قوله: (يحيى) هو القطان، وسفيان هو الثوري.

قوله: (عن أبي بكر قال لولده بزاعة) أي أنه قال ولفظه «أنه» يخلونها كثيراً من الخط، وقد وقع عند الإسمايلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق قال: جاء وقد بزاعة فذكر القصة «وبزاعة» بضم الموحدة وتخفيف الزاي وبعد الألف خاء معجمة وقس في رواية ابن مهدي المذكورة من أسد وغطفان، ووقع في رواية أخرى ذكرها ابن بطال، وهم من طيhs وأسد قبيلة كبيرة ينسبون إلى أسد بن خزاعة بن مدركة وهم إخوة كنانة بن خزاعة أصل قريش وغطفان قبيلة كبيرة ينسبون إلى غطفان بفتح المعجمة ثم المهمله بعدها فاء، ابن سعد بن قيس عيلان بن مضر، وطريق بفتح الطاء المهمله وتشديد الباء آخر المحرف بعدا أخرى مهموزة وكان هؤلاء القبائل يرتدوا بعد النبي ﷺ ويتبعوا طليحة بن خويلد الأسدي، وكان قد ادعى النبوة بعد النبي ﷺ فأطاعوه لكونه منهم فقاتلهم خالد بن الوليد بعد أن فرغ من مسيئة بالبيعة، فلما غلب عليهم بغيرها وفهم إلى أبي بكر، وقد ذكر قسنتهم الطبري وغيره في أخبار الردة وما وقع من مقاتلة الصحابة هم في خلافة أبي بكر الصديق، وذكر أبو عبيد البكري في «معجم الأساكين» أن بزاعة ماء طليح عن الأصمعي ولبي أسد عن أبي عمرو يعني الشيباني، وقال أبو عبيدة هي رملة من وراء النجاج، انتهى. «والنجاج» بنون وموحدة خفيفة ثم جيم موضع في طريق الحاج من البصرة.

قوله: (يتبعون أذئاب الإبل إلخ) كذا ذكر البخاري هذه القطعة مختصرة، وليس غرضه منها إلا قول أبي بكر خليفة نبيه، وقد تقدم التنبيه على ذلك في الحديث الثالث، وقد أوردها أبو بكر البرقاني في مستخرجه، وسألفها الحميدي في الجمع بين الصحيحين: ولفظه الحديث الحميدي عشر من أفراد البخاري عن طارق بن شهاب قال: «جاء وفد بزاعة من أسد وغطفان إلى أبي بكر يسألونه الصلح، فخيرهم بين الحرب الجليية والسلّم المخزبة، فقالوا: هذا الجليية قد عرفناها فما المخزبة، قال: نزع منكم الحلقة والكراع ونغشم ما أصبنا منكم، وتردون علينا ما أصبنا منا ولنا قتلاتنا، ويكون قتلاكم في النار، وتزكون أقواما يتبعون أذئاب الإبل حتى يري الله خليفة رسوله والمهاجرين أمرا يملكونكم به» ففرض أبو بكر ما قال على القوم، فقام عمر فقال: قد رايت رأيا وسنشير عليك، أما ذكرت - فذكر الحكمين الأولين - قال: فغشم ما ذكرت، وأما تدون قتلاتنا ويكون قتلاكم في النار، فإن قتلاتنا تأتلت على أمر الله، وأجورها على الله ليست لها ديّات» قال: «فتابع القوم على ما قال عمر». قال الحميدي: اختصره البخاري فذكر طرفاً منه وهو قوله لهم: «يتبعون أذئاب الإبل - إلى قوله - يملكونكم به» وأخرجه بطوله البرقاني بالإسناد الذي أخرج البخاري ذلك القدر منه، انتهى ملخصاً، وذكره ابن بطال من وجه آخر عن سفيان الثوري بهذا السند معلولاً أيضاً لكن قال فيه: «وقد بزاعة وهم من طيhs» وقال فيه: «فخطب أبو بكر الناس» فذكر ما قالوا. وقال: والباقي سواء، «والجليية» بضم الجيم وسكون الجيم بعدها لام مكسورة ثم تخاتمة من الجلالة بفتح الجيم وتخفيف اللام مع اللد ومعناها: الخروج من جميع المال. «والمخزبة» بفتح المعجمة وزاي بوزن التي قبلها: مأخوذة من الخزي، ومعناها: القرار على اللذ والصغار، «والحلقه» بفتح المهمله وسكون اللام بعدها كاف: السلاح، «و الكراع» بضم الكاف على الصحيح ويتخفيف الراء: جميع الخيل. وفائدة نزع ذلك منهم أن لا يبقى لهم شوكه ليأتم الناس من جهتهم، وقوله: «ونغشم ما أصبنا منكم» أي يستمر ذلك لنا غنيمة نقسمها على الفريضة الشرعية ولا نرد عليكم من ذلك شيئاً، وقوله: «وتردون علينا ما أصبنا منا» أي انتهت منهم من عسكر المسلمين في حالة الحاربة، وقوله: «تدون» بفتح التاء وتخفيف الدال المضمومة: أي يحملون إلينا ديّاتهم، وقوله «تتلاكم في النار» أي لا ديّات

وهما باطلان. أما الأصم فاحتج ببقاء الصحابة بلا خليفة مدة التشاور أيام السقيفة وأيام الثوري بعد موت عمر، ولا حجة له في ذلك لأنهم لم يطبقوا على الترك بل كانوا ساعين في نصب الخليفة، آخذين في النظر فبين يستحق عقدها له، ويكفي في الرد على الأصم أنه عجوز ياجع من قبله، وأما القول الآخر فساد ظاهر لأن العقل لا مدخل له في الإيجاب والتحرير ولا التحسين والتقيح وإنما يقع ذلك بحسب العادة انتهى، وفي قول المذكور مدة التشاور أيام السقيفة خدش يظهر من الحديث الذي بعده، وأنهم بايعوا أبا بكر في أول يوم لتصريحه فيه بأن عمر خطب الغد من يوم توفي النبي ﷺ وذكر أبا بكر فقال: «فقوموا فبايعوه» وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة فلم يكن بين الوفاة النبوية وعقد الخلافة لأبي بكر إلا دون اليوم والليلة، وقد تقدم إيضاح ذلك في مناقب أبي بكر رضي الله عنه.

الحديث الثالث:

قوله: (هشام) هو ابن يوسف الصنعاني.

قوله: (أنه سمع خطبة عمر الأخيرة حين جلس على المنبر وذلك الغد من يوم توفي النبي ﷺ) هذا الذي حكاه أنس أنه شاهده وسمعه كان بعد عقد البيعة لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة كما سبق بسطه ويئانه في «باب رجم الحبل من الزنا» وذكر هناك أنه بايعه المهاجرون ثم الأنصار فكانهم لما أنشروا الأمر هناك وحصلت للميابة لأبي بكر جواز إلى المسجد النبوي فتشاوروا بأمر النبي ﷺ، ثم ذكر عمر لمن لم يحضر عقد البيعة في سقيفة بني ساعدة ما وقع هناك، ثم دعاهم إلى ميابة أبي بكر فبايعه حيث من لم يكن حاضراً، وكل ذلك في يوم واحد، ولا يقدح فيه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند الإسمايلي «أن عمر قال: أما بعد، فإني قلت لكم أمس مقالة» لأنه يحمل على أن خطبة المذكورة كانت في اليوم الذي مات فيه النبي ﷺ وهو كذلك، وزاد في هذه الرواية «قلت لكم أمس مقالة، ولها ما تكن كما قلت والله ما وجدت الذي قلت لكم في كتاب الله ولا في عهد عهده رسول الله ﷺ ولكن رجوت أن يعيش إلخ».

قوله: (قال) يعني «عمر» (كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبروا) ضبطه ابن بطال وغيره بفتح أوله وسكون الدال وضم الموحدة، أي «يكون آخرنا» قال الخليل: دبرت الشيء دبراً أتبعته، ودبرني فلان: جاء خلفي. وقد فسره في المغير بقوله: «يريد بذلك أن يكون آخرهم» ووقع في رواية عقيل: «ولكن رجوت أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبر أمرنا» وهو بتشديد الموحدة وعلى هذا فيقرأ الذي في الأصل كذلك، والمراد بقوله يدبرنا: يدبر أمرنا لكن وقع في رواية عقيل أيضاً «حتى يكون رسول الله ﷺ آخرنا» وهذا كله قاله عمر معتبراً عما سبق منه حيث خطب قبل أبي بكر حين مات النبي ﷺ فقال: «إن النبي ﷺ لم يمت» وقد سبق ذلك واضحاً.

قوله: (فإن يك محمد ﷺ قد مات) هو بقية كلام عمر، وزاد في رواية عقيل، فاختار الله لرسوله الذي يبقى على الذي عندكم.

قوله: (فإن الله قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به بما هدى الله محمداً) يعني «القرآن» ووقع بيانه في رواية معمر عن الزهري في أوائل الاعتصام بلفظ «وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم فخذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسولك ﷺ» ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أبي نعيم في «المستخرج» «وهدى الله به عمداً فاعتصموا به تهتدوا فلما هدى الله محمداً به» وفي رواية عقيل: «وقد جعل بين أظهركم كتابه الذي هدى به محمداً ﷺ فخذوا به تهتدوا».

قوله: (وإن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ إلخ) قال ابن التين قدم الصحبة لشرفها، ولما كان غيره قد شاركه فيها عطف عليها ما اتفرد به أبو بكر وهو كونه «ثاني اثنين» وهي أعظم فضائله التي استحق بها أن يكون الخليفة من بعد النبي ﷺ، ولذلك قال: «وإنه أولى الناس بأمرهم».

قوله: (فقوموا فبايعوه وكان طائفة إلخ) فيه إشارة إلى بيان السبب في هذه الميابة، وأنه لأجل من لم يحضر في سقيفة بني ساعدة.

قوله: (وكانت بيعة العامة على النبي) أي في اليوم المذكور، وهو صبيحة اليوم الذي بويع فيه في سقيفة بني ساعدة.

قوله: (قال الزهري عن أنس) هو موصول بالإسناد المذكور وقد أخرجه الإسمايلي مختصراً من طريق عبد الرزاق عن معمر.

قوله: (جمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ أسعد النبي) في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الإسمايلي «لقد رايت عمر يزعم أبا بكر إلى المنبر لزجاجاً».

وقد لحص القاضي عياض ذلك فقال: توجه على هذا العدد سؤالان أحدهما أنه يعارضه ظاهر قوله في حديث سفينة يعني الذي أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً» لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن بن علي.

والثاني: أنه وفي الخلافة أكثر من هذا العدد.

قال: والجواب عن الأول أنه أراد في حديث سفينة «خلافة النبوة» ولم يقبله في حديث جابر بن سمرة بذلك.

وعن الثاني أنه لم يقل «لا يلي إلا اثنا عشر» وإنما قال: يكون «اثنا عشر» وقد ولي هذا العدد ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم، قال: وهذا إن جعل اللفظ واقعاً على كل من ولي، وإلا فيحتمل أن يكون المراد من يستحق الخلافة من أئمة العدل، وقد مضى منهم بالخلفاء الأربعة ولا بد من تمام العدة قبل قيام الساعة، وقد قيل إنهم يكونون في زمن واحد يفتقر الناس عليهم، وقد وقع في المائة الخامسة في الأندلس وحدها ستة أنفس كلهم يتسنى بالخلافة، ومعهم صاحب مصر والعباسية يبعدوا إلى ما كان يذمى الخلافة في أقطار الأرض من العلوية والخوراج، قال ويعضد هذا التأويل قوله في حديث آخر في مسلم «ستكون خلفاء فيكثر» قال: ويحتمل أن يكون المراد أن يكون «الاثنا عشر» مسلم «مدة عزة الخلافة وقوة الإسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم بالخلافة، ويعينه قوله في بعض الطرق: «كلهم تجتمع عليه الأمة» وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس إلى أن اضطراب أمر بني أمية ووقعت بينهم الفتنة زمن الوليد بن يزيد، فاصطلحت بينهم إلى أن قامت الدولة العباسية فاستأصلوا أمرهم، وهذا العدد موجود صحيح إذا اعتبر، قال: وقد يحتمل وجوهاً أخرى، والله أعلم بمراءى نيتهم.

والاحتمال الذي قبل هذا وهو اجتماع اثني عشر في عصر واحد كلهم يطلب الخلافة هو الذي اختاره المذهب كما تقدم، وقد ذكرت وجه الرد عليه ولو لم يرد إلا قوله: «كلهم يجتمع عليه الناس» فإن في وجودهم في عصر واحد يوجد عين الافتراق، يصلح بحد أن يكون المراد ويعيد ما وقع عند أبي داود ما أخرجه أحد الوزراء من حديث ابن مسعود بسند حسن «أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة؟» فقال: سألنا عنها رسول الله ﷺ قال: اثنا عشر كلمة تنبأ بها إسرائيل» وقال ابن الجوزي في «كشف المشكل» قد اطّلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه وسألت عنه فلم أقع على المقصود به لأن ألفاظه مختلفة ولا أشك أن التخليط فيها من الرواية، ثم وقع في فيه شيء وجدلت الخطابي بعد ذلك قد أشار إليه، ثم وجدت كلاماً لأبي الحسين بن الننادي وكلاماً لغيره، فاما الوجه الأول فإنه أشار إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه وأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه. فأخبر عن الروايات الواقعة بعدهم، فكأنه أشار بذلك إلى عدد الخلفاء من بني أمية، وكان قوله: «لا يزال الدين» - أي الولاية - إلى أن يلي اثنا عشر خليفة «ثم ينتقل إلى صفة أخرى أشد من الأولى، وأول بني أمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار وعدتهم ثلاثة عشر، ولا بعد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير، لكونهم صحابة، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته، أو لأنه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على عبد الله بن الزبير صحت العدة، وعند خروج الخلافة من بني أمية وقمت الفتن العظيمة والملاحم الكثيرة حتى استقرت دولة بني العباس تشعرت الأحوال عما كانت عليه تنبراً بئياً، قال: ويعيد هذا ما أخرجه أبو داود سن حديث ابن مسعود رفعه «تدول رعي الإسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين، فإن ملكوا فسيبل من هلك، وإن يقيم لهم دينهم يقيم سبعين عاماً» زاد الطبراني والخطابي فقالوا: سوى ما مضى؟ قال: نعم، قال الخطابي: «رعي الإسلام» كناية عن الحرب بينها بالرحى التي تلحق الحب لا يكون فيها من تلسف الأرواح، والمراد بالدين في قوله: «يقيم لهم دينهم»، قلنا، قال: فيشهد أن يكون إشارة إلى مدة بني أمية في الملك وانتقاله عنهم إلى بني العباس، فكان ما بين استقرار الملك لبني أمية وظهور الوهن فيه، نحو من سبعين سنة. قلت: لكن يعكر عليه أن من استقرار الملك لبني أمية عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين إلى أن زالت دولة بني أمية قتل مروان بن محمد في أوائل سنة اثنين وثلاثين ومائة يزيد من تسعين سنة، ثم نقل عن الخطابي أبي بكر البندادي قوله: «تدور رعي الإسلام» مثل يريد أن هذه المدة إذا انتهت حدث في الإسلام أمر عظيم يخاف بسببه على أهله المهلاك يقال للأمر إذا تشير واستحال: دارت رحاه، قال: وفي هذا إشارة إلى انتفاض مدة الخلافة، وقوله «يقيم لهم دينهم» أي ملكهم وكان وقت اجتماع الناس على معاوية إلى انتفاض ملك بني أمية نحواً من سبعين، قال ابن الجوزي: ويعيد هذا التأويل ما أخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو

لهم في الدنيا لأنهم ماتوا على شركهم، قتلوا بحق فلا دية لهم، وقوله: «و تتركون» بضم أوله، «و يتيمون أذناب الإبل» أي في رعايتها لأنهم، إذا نعت منهم آلة الحرب رجسوا أعراباً في البرادي لا عيش لهم إلا ما يعود عليهم من منافع إبلهم، قال ابن بطال: كانوا ارتدوا ثم تابوا، فأوفدوا رسولهم إلى أبي بكر ينتدرون إليه فأجاب أبو بكر أن لا يقضي بينهم إلا بعد المشاورة في أمرهم، فقال لهم: أرجعوا واتبوا أذناب الإبل في الصحارى، انتهى. والذي يظهر أن المراد بالغاية التي انظرهم إليها أن تظهر توبتهم وصلاحهم بحسن إسلامهم.

باب:

٧٢٢٣، ٧٢٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عُسْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا». فَقَالَ: كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا، فَقَالَ أَبِي: إِنَّهُ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». [أخرجه مسلم: ١٨٢١].

قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة وسقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر عن الكشيبي والسرخسي، وهو كالفضل من الذي قبله، وتعلق به ظاهر.

قوله: (حدثنا) في رواية كريمة «حدثني» بالافراد.

قوله: (عن عبد الملك) في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم «عن عبد الملك بن عمير».

قوله: (يكون اثنا عشر أميراً) في رواية سفيان بن عيينة المذكورة «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»

قوله: (فقال كلمة لم اسمعها) في رواية سفيان، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليّ.

قوله: (فقال أبي إنه قال كلهم من قريش) في رواية سفيان «فألت أبي ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: كلهم من قريش» ووقع عند أبي داود من طريق الشامي عن جابر بن سمرة سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر ولفظه «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة قال: فكبر الناس وضجوا فقال كلمة خفية. فقلت لأبي: يا أبا ما قال؟ فذكره، وأصله عند مسلم دون قوله: «فكبر الناس وضجوا» ووقع عند الطبراني من وجه آخر في آخره: فالتفت فإذا أنا بمصر بن الخطاب وأبي في أناس فأنبتوني إلى الحديث، وأخرجه مسلم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ فذكره بلفظ «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة» وأخرجه من طريق سماك بن حرب عن جابر بن سمرة بلفظ «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة» ومثله عنده من طريق الشامي عن جابر بن سمرة وزاد في روايته عنه «متيناً» وعرف بهذه الرواية معنى قوله في رواية سفيان «ماضياً» أي ماضياً أمر الخليفة فيه، ومعنى قوله: «عزيزاً» قوياً ومتيناً بمعناه، ووقع في حديث أبي جحيفة عند الزبير والطبراني نحو حديث جابر بن سمرة بلفظ «لا يزال أمر أمي صالحاً» وأخرجه أبو داود من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة نحوه قال: وزاد «فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا، لم يكون ماذا؟ قال: الهرج» وأخرج البزار هذه الزيادة من وجه آخر فقال فيها: «ثم رجع إلى منزله فأبته فقلت: ثم يكون ماذا؟ قال الهرج» قال ابن بطال عن المذهب لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث - يعني بشيء معين - تقوم قالوا يكونون بتولي إمارتهم، وقوم قالوا يكونون في زمن واحد، كلهم يدعي الإمارة. قال والذي يغلّب على الظن أنه عليه الصلاة والسلام أخبر بأصاحب تكون بعده من الفتن، حتى يفتقر الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً، قال: ولو أراد غير هذا لقال يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلما أصرّاهم من الخبر عرفنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد انتهى، وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة، وقد عرفت من الروايات التي ذكرتها من عند مسلم وغيره، أنه ذكر الصفة التي تخص بولايته وهو كون الإسلام عزيزاً متيناً، وفي الرواية الأخرى صفة أخرى وهو أن كلهم يجتمع عليه الناس، كما وقع عند أبي داود فإنه أخرج هذا الحديث من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن جابر بن سمرة بلفظ «لا يزال هذه الدين قائماً حتى يكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة» وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة بلفظ «لا تضرهم عدواة من عداهم».

هو دونه « فهذا يرد على ما نقله ابن المنادي من « كتاب دنايل » وأما ما ذكره عن أبي صالح فراه جداً، وكذا عن كعب وأما محاولة ابن الجوزي الجمع بين حديث « تدور رحى الإسلام » وحديث الباب ظاهر التكلف، والتفسير الذي فسره به الخطابي، ثم الخطيب بعيد، والذي يظهر أن المراد بقوله: « تدور رحى الإسلام » أن تدوم على الاستقامة، وأن ابتداء ذلك من أول البعثة النبوية فيكون انتهائه المدة يقتل مصر في ذي الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة، فلذا انضم إلى ذلك اثنا عشرة سنة وستة أشهر من المبعث في رمضان كانت المدة حساً وثلاثين سنة وستة أشهر، فيكون ذلك جميع المدة النبوية ومدة الخلفيتين بعده خاصة، ويؤيد حديث حذيفة الماضي قريباً الذي يشير إلى أن باب الأمن من الفتنة يكسر بقتل عمر، فيفتح باب الفتن وكان الأمر على ما ذكر، وأما قوله في بقية الحديث « فإن يهلكوا فليس من هلك، وإن لم يقم لهم دينهم بقم سبعين سنة » فيكون المراد بذلك انقضاء أعمارهم، وتكون المدة سبعين سنة إذا جعل ابتداءها من أول سنة ثلاثين عند انقضاء ست سنين من خلافة عثمان، فإن ابتداء الطعن فيه إلى أن آل الأمر إلى قتلها كان بعد ست سنين مضت من خلافته، وعند انقضاء السبعين إلى يسق من الصحابة أحد، فهذا الذي يظهر في معنى هذا الحديث، ولا تعرض فيه لما يتعلق بآتي عشر خليفة، وعلى تقدير ذلك فالأولى أن يجعل قوله: « يكون بعدي اثنا عشر خليفة » على حقيقة البعثة، فإن جمع من ولي الخلافة من الصديق إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفساً، منهم اثنان لم تصح ولا ينهما ولا تطل مدتهما معاً: معاوية بن يزيد وروان بن الحكم، والباثون اثنا عشر نفساً على الولاء كما أخبر ﷺ، وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة، وتغيرت الأحوال بعده، وانقضى القرن الأول الذي هو خير القرون، ولا يقدح في ذلك قوله: « يجتمع عليهم الناس » لأنه يجعل على الأكثر الأغلب، لأن هذه الصفة لا تفقد منهم إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير مع صفة ولا ينهما، والحكم بأن من خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم.

وكانت الأمور في غالب أزمته هؤلاء الاثني عشر منتظمة وإن وجد في بعض منهم خلاف ذلك فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر والله أعلم، وقد تكلم ابن حبان على معنى حديث « تدور رحى الإسلام » فقال: المراد بقوله تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين، انتقل أمر الخلافة إلى بني أمية، وذلك أن قيام معاوية على علي بن أبي طالب حتى وقع التحكيم هو مبدأ مشاركة بني أمية، ثم استمر الأمر في بني أمية من يومئذ سبعين سنة، فكان أول ما ظهرت دعاء بني العباس بخراسان سنة ست ومائة وساق ذلك بعبارة طويلة عليه فيها مواخذات كثيرة أورثها: صدواه أن قصة الحكمين كانت في أواخر سنة ست وثلاثين وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار، فإنها كانت بعد وقعة صفين بعد أشهر وكانت سنة سبع وثلاثين والذي قلعت أولى بأن يجعل الحديث عليه، والله أعلم.

٥٢- باب إخراج الخصوم وأهل الربوب

مِنَ الْيَتِيمِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ

وَلَقَدْ أَخْرَجَ عُمَرُ أَخْتَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ نَاحَتْ.

٧٢٢٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ فَحَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطْبٍ يُحْطَبُ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَدَّى لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا يَقُومُ النَّاسُ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجُلٍ فَأَخْرَقَ عَلَيْهِمْ يَتِيمَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ عَلِمْتُ أَحَدًا كُنَّ لَهُ يَدٌ عَرَا سَوِيًّا، أَوْ مِزْمَاتَيْنِ حَسْتَتَيْنِ لَشَيْءِ الْبِغْيَاءِ» [راجع: ٦٤٤. أخرجه مسلم: ٦٥١].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: قَالَ يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مِرْمَاةٌ: تَبْنِي ظُلْفُ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ، مِثْلُ مِزْنَةِ وَمِزْنَةُ: الْحِمْمُ مَخْضُوعَةٌ.

قوله: (باب إخراج الخصوم وأهل الربوب من البيوت بعد المعرفة، وقد أخرج عمر أخوت أبي بكر حين ناحت) تقدمت هذه الترجمة والأثر الملق فيها والحديث في « كتاب الأشخاص » وقال فيه: « للمصابي » بدل « أهل الرب » وساق الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة وتقدم شرحه مستوفى في أوائل باب « صلاة

بن المعاص رفقه « إذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤي كان من التقف والتفاف إلى يوم القيامة » انتهى، و« التقف » ظهر لي أنه يفتح الثوب وسكون القاف وهو كسر الهامة عن الدماغ، والتفاف بوزن فعال منه وكسى بذلك عن القتل والقتال، ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة « ثم يكون المرح » وأما صاحب النهاية فنيبته بالشاء المثلثة بدل الثوب وفسره بالجد الشديد في الخصام، ولم أر في اللغة تفسيره بذلك بل معناه « الفتنة الخلق » ونحو ذلك وفي قوله: « من بني كعب بن لؤي » إشارة إلى كونهم من قريش، لأن لؤياً هو ابن غالب بن فهر وفيهم جماع قريش، وقد يؤخذ منه أن غيرهم يكون من غير قريش، فتكون فيه إشارة إلى القحطاني المقدم ذكره في « كتاب الفتن » قال: وأما الوجه الثاني فقال أبو الحسين بن المنادي في الجزء الذي جمعه في المهدي يحتل في معنى حديث « يكون اثنا عشر خليفة » أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان فقد وجدت في « كتاب دنايل » إذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم ملك بعده ولده فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً، كل واحد منهم إمام مهدي، قال ابن المنادي وفي رواية أبي صالح عن ابن عباس « المهدي اسمه محمد بن عبد الله وهو رجل ريمه شرب بجمرة فيرج الله به عن هذه الأمة كل كرب، ويصرف ببدله كل جور، ثم يلي الأمر بعد اثنا عشر رجلاً، ستة من ولد الحسن، وخمسة من ولد الحسين، وآخر من غيرهم؛ ثم يموت فيفسد الزمان » وعن كعب الأحبار « يكون اثنا عشر مهدياً، ثم يزل روح الله، فيقتل الدجال »

قال: والوجه الثالث أن المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة يعملون الحق وإن لم تتولى أيامهم. ويؤيده ما أخرجه مسند في مسنده الكبير من طريق أبي جحر، أن أبا الجلود حدثه « أنه لا تهلك هذه الأمة حتى يكون منها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق، منهم رجلان من أهل بيت محمد، يعيش أحدهما أربعين سنة، والآخر ثلاثين سنة » وعلى هذا فالمراد بقوله: « ثم يكون المرح » أي الفتن المؤتة بقيام الساعة، من خروج الدجال ثم ياجوج ومأجوج، إلى أن تنقضي الدنيا. انتهى كلام ابن الجوزي ملخصاً بزيادات يسيرة.

والوجهان الأول والآخر قد اشتمل عليهما كلام القاضي عياض، فكأنه ما وقف عليه بدليل أن في كلامه زيادة لم يشتمل عليها كلامه، ويتلهم من مجموع ما ذكره أوجه، أرجعها الثالث من أوجه القاضي لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة «كلهم يجتمع عليه الناس» ويضاح ذلك أن المراد بالاجتماع انقيادهم لبيته، والذي وقع أن الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي إلى أن وقع أمر الحكمين في صفين، فسمي معاوية يومئذ بالخلافة، ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم يتلهم للحسين أمر بل قتل قبل ذلك، ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف إلى أن اجتمعوا على عبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة: الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام، وتحلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز؛ فهؤلاء سبعة بعد الخلافة الراشدين، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمع الناس عليه لما مات عنه هشام، فولي نحو أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه، وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ وما يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك، لأن يزيد بن الوليد الذي قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته بل ثار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان. ولما مات يزيد ولي أخوه إبراهيم فقلبه مروان، ثم ثار على مروان بنو العباس إلى أن قتل، ثم كان أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاح، ولم تطل مدته مع كثرة من ثار عليه، ثم ولي أخوه المنصور فطالت مدته، لكن خرج عنهم المغرب الأقصى باستيلاء الرواتين على الأندلس، واستمرت في أيديهم متغلبين عليها إلى أن تسوا بالخلافة بعد ذلك، وانقرض الأمر في جميع أقطار الأرض إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في بعض البلاد، بعد أن كانوا في أيام بني عبد الملك بن مروان يظن للخليفة في جميع أقطار الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وبيتاً ما غلب عليه المسلمون، ولا يتولى أحد في بلد من البلاد كلها الإمارة على شيء منها إلا بأمر الخليفة، ومن نظر في أخبارهم عرف صحة ذلك فعلى هذا يكون المراد بقوله: « ثم يكون المرح » يعني القتل الناشئ عن الفتن وقوعاً فاشياً يقشر ويستمر ويزداد على مدى الأيام، وكذا كان والله المستعان.

والوجه الذي ذكره ابن المنادي ليس بواضح، ويعكر عليه ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصديقي عن أبيه عن جده رفقه « سيكون من بعدي خلفاء، ثم من بعد خلفاء أمراء، ومن بعد الأمراء ملوك، ومن بعد الملوك جبابرة؛ ثم يخرج رجل من أهل بيتي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ثم يؤمر القحطاني فولدي بعشي بباغى من

[راجع: ٧٩٤. أخرجه مسلم: ١٢١١، مطرولاً.]

النبي ﷺ فلما نزلت هذه الآية ترك ﷺ والعباس إنما لازمه بعد فتح مكة، فيحمل على أنها نزلت بعد حنين، وحديث حراسته ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث سهل ابن الحنفية أن أنس بن أبي مرثد حرس النبي ﷺ تلك الليلة، وتبع بعضهم أسماء من حرس النبي ﷺ فجمع منهم سعد بن معاذ وعبد بن مسleme والزبير وأبو أيوب ودكران بن عبد القيس والأدرك السلمي وابن الأدرع واسمه محجن ويقال سلمة وعبد بن بشر والعباس وأبو رجانة وليس كل واحد من هؤلاء في الواقع الذي تقدم ذكرها حرس النبي ﷺ وحده، بل ذكر في مطلق الحرس فامكن أن يكون حرس أهل تلك الفترة كئس بن أبي مرثد، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (وقالت عائشة قال بلال: ألا ليت شعري هل أيسن ليلة، إلخ) هذا حديث آخر تقدم موصولاً بتمامه في مقدم النبي ﷺ من «كتاب الهجرة» وموضع الدلالة منه قولها فأخبرت النبي ﷺ ولذلك اقتصر من الحديث عليها والذي في الرواية للمروسة قالت عائشة: فبحث النبي ﷺ فاختبرته.

٥- باب تَعْمِي الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ

٧٢٣٢- حَدَّثَنَا عُفْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَنْتَظِرُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، يَقُولُ: كَوَيْتُ أَوْيْتُ مِثْلَ مَا أُوَيْتُ هَذَا فَقُلْتُ كَمَا يَفْعَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا يَنْفَعُهُ فِي حَقِّهِ يَقُولُ: لَوْ أُوَيْتُ مِثْلَ مَا أُوَيْتُ هَذَا فَقُلْتُ كَمَا يَفْعَلُ».

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بِهَذَا [راجع: ٥٠٦٦].

قوله: (باب غني القرآن والعلم) ذكر فيه حديث أبي هريرة: «لا تحاسدوا إلا في اثنتين» وهو ظاهر في غني القرآن وأخاف العلم إليه بطريق الإحسان به في الحكم، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأعمش وتقدم شرحه مستوفى في «كتاب العلم» وقوله هنا: «فهو ينتظر آتاء الليل» وقع في رواية الكشميهني «من آتاء الليل» بزيادة «من».

قوله: (يقول لو أويت) كذا فيه بخلاف القائل وظاهره أنه الذي أوتي القرآن وليس كذلك بل هو السامع وأصح به في الرواية التي في «فضائل القرآن» ولفظه: فسمعه جاره فقال: ليتني أويت إلخ، ولفظ هذه الرواية أدخل في التسمي لكنه جرى على عادته في الإشارة.

٦- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعْمِي

﴿وَلَا تَعْمُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ تَعْظِيمَكُمْ عَلَى بَعْضِ الرِّجَالِ نَعِيبٍ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَعِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢].

٧٢٣٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ غَاصِمٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ ﷺ: «لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَعْمُوا الْمَوْتَ» لَتَمَنَيْتُ. [راجع: ٥٦٧١. أخرجه مسلم: ٢٦٨٠]

٧٢٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: أَتَانَا غِيَابُ بْنُ الْأَرْثِ نَعْرُودَ وَقَدْ أَحْوَى سَبْعًا، فَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُو بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ. [راجع: ٥٦٧٢. أخرجه مسلم: ٢٦٨١]

٧٢٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَامُ بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا مَقْعَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي غَبْلٍ - اسْمُهُ سَعْدٌ بْنُ غَبْلٍ - مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْهَرِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِذَا مُحْبِسًا لِقُلَّةِ يَزَادَ، وَإِذَا مُسِيئًا لِقُلَّةِ يَسْتَعِيبُ». [راجع: ٣٢٩].

٧٢٣٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ غَزْوَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلًا بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَكَّةَ لَارْتِعَ خُلُوفٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَطُوفَ بِالنَّبِيِّ وَالْمَسْجِدِ وَالْمَزَوَّةِ، وَأَنْ نَجْعَلَهَا غَمْرَةً وَنَجِلَ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ مَعِي أَحَدٌ مِثْلِي هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ، وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالَ: أَهْلَيْتُمْ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: أَتَطْلُقُ إِلَيَّ مِثِّي وَذَكَرْتُ أَحَدًا يَتَقَطَّرُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَوْ اسْتَطَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَطَلْتُ مَا أَهْلَيْتُمْ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَهَلَلْتُ». قَالَ: وَكَفَيْتُمْ سُرُورًا وَهُوَ يُؤْمِي جَمْرَةَ الْقَبَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسَا هَلِيبٌ غَامِسٌ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ لَأَبَدٍ». قَالَ: وَكَانَتْ غَالِيشَةً قَدِمَتْ مَعَهُ مَكَّةَ وَهِيَ حَالِيَةٌ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَسْلُكَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَطُوفُ وَلَا تَسْلُكُ حَتَّى تَطْلُغَ، فَلَمَّا تَرَكُوا الْبَطْحَاءَ، قَالَتْ غَالِيشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَطْلُقُونَ بِحِجَّةٍ وَغَمْرَةٍ، وَأَتَطْلُقُ بِحِجَّةٍ؟ قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَنْ يَبْكِيَ الصُّلَحِيَّ أَنْ يَطْلُقَ مَعَهَا إِلَى التَّحِيْمِ، فَأَخْبَرَتِ غَمْرَةً فِي ذِي الْحِجَّةِ بِهَذَا هَامِ الْحَجِّ. [راجع: ١٥٥٧. أخرجه مسلم: ١٢١٦].

قوله: (باب قول النبي ﷺ لو استطلت من أَمْرِي ما استطلت) ذكر فيه حديث عائشة بلفظه ويعد «ما سقت الهدي» وقد مضى من وجه آخر أم من هذا في «كتاب الحج» ثم ذكر بعده حديث جابر وفيه «إني لو استطلت من أَمْرِي ما استطلت» ما أهدت «وحبيب في السند هو ابن أبي قريظة واسمه زيد وقيل غير ذلك وهو المعروف بالعلم، وتقدم شرح الحديث مستوفى في «كتاب الحج» وقد وقع فيه «لو» بجره عن النبي ومعية بالذي حيث جاء فيه «لو أني استطلت» وقال بعده «ولولا أن معي الهدي لأهللت» وسبأني ما قيل فيهما بعد أربعة أبواب.

٤- باب قَوْلِهِ ﷺ: «لَيْتَ كَذَا وَكَذَا»

٧٢٣١- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَابِرٍ بْنِ رَيْمَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ قَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: «لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ اصْنَابِي يَخْرُسُنِي اللَّيْلَةُ»، إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ السَّلَاحِ، قَالَ: «مَنْ هَذَا». قَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَخْرُسُكَ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا غَطِيطَةً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ بِلَالٌ:

الْأَيْتَ جَرِيرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً بِسَوَادٍ وَخَوْشِي إِذْ خِيرَ وَجِلْسُ

فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [راجع: ٢٨٨٥. أخرجه مسلم: ٢٤١٠، دون بيت بلال].

قوله: (باب قول النبي ﷺ لَيْتَ كَذَا وَكَذَا) لَيْتَ حرف التسمي يتعلق بالمستحيل غالباً وبالمكن قليلاً، ومنه حديث الباب فإن كلاً من الحراسة والليت بالمكان الذي تمناه قد وجد.

قوله: (أرق) يفتح أوله وكسر الراء أي «سهر» وزنه ومعناه وقد تقدم بيانه في باب الحراسة في الغزو مع شرحه، وقوله «من هذا؟» قيل سعد في رواية الكشميهني «قال سعد» وهو أولى فقد تقدم في الجهاد بلفظ «قال لنا سعد بن أبي وقاص» ويستفاد منه تعييب.

(كفيه) ذكرت في «باب الحراسة» من «كتاب الجهاد» ما أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن شقيق «من عائشة قالت: كان النبي ﷺ يحرس حتى نزلت: والله يعصمك من الناس» وهو يقتضي أنه لم يحرس بعد ذلك بناء على سبق نزول الآية لكن ورد في عدة أخبار أنه حرس في بدر وفي أحد وفي الخندق وفي وجوهه من خيبر وفي وادي القرى وفي عمرة القضية وفي حنين فكان الآية نزلت مترامية عن وقعت حين، ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير من حديث أبي سعيد «كان العباس فيمن يحرس

وقضى الموت لضر نزل به فليقل الدعاء المذكور. قلت: ظاهر الحديث النع مطلقاً والاقتصار على الدعاء مطلقاً، لكن الذي قاله الشيخ لا بأس به لمن وقع منه التمني ليكون عوناً له على ترك التمني.

قوله: (إما محسناً فلعله يزداد وإما مسيئاً فلعله يستصعب) كذا لهم بالنصب فيها وهو على تقدير عامل نصب نحو يكون، ووقع في رواية أحمد عن عبد الرزاق بالرفع فيهما، وكذا في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة وهي واضحة.

وقوله: (يستصعب) أي يسترضي الله بالإلتفات والاستغفار والاستعانة طلب الإعتاب والمهزمة للإزالة أي يطلب إزالة العتاب، عاتبه: لأمه، وأعته: لزال عتابه. قال الكرماني وهو ما جاء على غير القياس إذ الاستعمال إنما ينبت من الثلاثي لا من المزيد فيه انتهى، وظاهر الحديث إحصار حال المكلف في هاتين الحالتين، وفي قسم ثالث وهو أن يكون خطأ فيستمر على ذلك أو يزداد إحساناً أو يزداد إساءة أو يكون محسناً فيقلب حالاً أو يكون مسيئاً فيزداد إساءة، والجواب أن ذلك خرج خرج الغالب لأن غالب سبل المؤمنين ذلك، ولا سيما والمخاطب بذلك شفاعاً للصحاب، وقد تقدم بيان ذلك مبسوطاً مع شرحه هناك، وقد خطر لي في معنى الحديث أن فيه إشارة إلى تغليب المحسن بإحسانه وتحليل المسيء من إساءته، فكأنه يقول: من كان محسناً فليترك تمني الموت وليستمر على إحسانه والازدياد منه، ومن كان مسيئاً فليترك تمني الموت وليقلع عن الإساءة لتلا ثلا موت على إساءته ليكون على خطر، وأما من عدنا ذلك عن تقسيمه فيؤخذ حكمه من هاتين الحالتين إذ لا انفكاك عن أحدهما والله أعلم.

(تسبه): أورد البخاري في «كتاب الأدب» في هذه الترجمة حديث أبي هريرة وفه «إذا تمنى أحدكم فليترك ما تمنى فإنه لا يهدي ما يعطى» وهو عنه من رواية مصر بن أبي سلمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وليس على شرط فلم يرح عليه في الصحيح

٧- باب قول الرجل: لولا الله ما اهتدينا

٧٢٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَزَمٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا نَحْنُ، وَلَا تَهْتَدُنَا وَلَا صَاحِبُنَا، فَاتَّوَكَّلْ سَكِينَةً عَلَيْنَا، إِنَّ الْآلِيَّ وَرَثَتَنَا قَالِ أَمَلًا - قَدْ بَقِيََ عَلَيْنَا، إِذَا أَرَاكَوْا قِيَّةً أَيْنَا أَيْنَا، يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ. [رواه: ٢٨٣٦. أخرجه مسلم: ١٨٠٣].

قوله: (باب قول الرجل) كذا للأكثر وللمستعمل والرسعي «قول النبي ﷺ».

قوله: (لولا أنت ما اهتدينا) إشارة إلى رواية مختصرة أوردها في «باب خبر الخندق» في أوائل الجهاد من وجه آخر عن شعبة بلفظ كان النبي ﷺ ينقل ويقول: «لولا أنت ما اهتدينا» وأورده في «غزوة الخندق» من وجه آخر عن شعبة أم سباقاً.

وقوله هنا: (لولا أنت ما اهتدينا) وفي بعضها «لولا الله» هكذا وقع بحذف بعض الجزء الأول ويسمى «الحرم» بإبقاء المعجمة والراء الساكنة، وتقدم في «غزوة الخندق» من وجه آخر عن شعبة بلفظ «والله لولا الله ما اهتدينا» وهو موافق للفظ الترجمة ومن وجه آخر عن أبي إسحاق «اللهم لولا أنت ما اهتدينا» وفي أول هذا الجزء زيادة سبب خفيف وهو «الحزم» بالزاي، وتقدمت الإشارة إلى هذا في «كتاب الأدب» والرواية الوسطى سلة من الحرم والحزم معاً.

وقوله هنا: (إن الآلي) وربما قال: «إن الملائ قد بقوا علينا» تقدم في غزوة الخندق «إن الآلي قد بقوا علينا» ولم يتردد «الآلي» بهزمة مضمومة غير معدودة واللام بعدها مفتوحة وهي بمعنى «الدين» وإثما يترن بلفظ الدين فكان أحد الرواة ذكرها بالمدني، ومضى في الجهاد من وجه آخر عن أبي إسحاق بلفظ «إن العدا» وهو غير موزون أيضاً ولو كان الأعادي لا ترن، وعند النسائي من وجه آخر عن سلمة بن الأكوع «والمشركون قد بقوا علينا» وهذا موزون، ذكره في رجز عامر بن الأكوع، وتقدم شرحه مستوفى في «غزوة خيبر».

قوله قبل ذلك: (ولقد رأيت وأرى الواب) يسكون الألف وتفتح الراء بلفظ الفعل الماضي من اللواردة، أي «عطى» وزنه ومناه كذا للجميع إلا الكشيبي فوقع في روايته «وإن التراب لموا».

قوله: (يباض بهنك) كذا للجميع إلا الكشيبي فقال: «يباض بهنك» تنية الإبط ووقع في الرواية التي في المغازي «حتى اغبر بطنه» وفي الرواية الأخرى «رأيت ينقل من

قوله: (باب ما يكره من التمني) قال ابن عطية: يجوز تمني ما لا يتعلق بالغير أي ما يباح وعلى هذا فالتمني عن التمني مخصوص بما يكون داعية إلى الحسد والتباغض وعلى هذا يحمل قول الشافعي «لولا أنا تأم بالتمني لتسبنا أن يكون كذا» ولم يرد أن كل التمني يحصل به الإثم.

قوله: (ولا تهنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) - إلى قوله - إن الله كان بكل شيء عليمًا) كذا أبي ذر وساق في رواية كريمة الآية كلها، ذكر فيه ثلاثة أحاديث كلها في الزجر عن تمني الموت، وفي مناسبتها للآية خموس، إلا إن كان أراد أن المكروه من التمني هو جنس ما دلت عليه الآية وما دلت عليه الحديث، وحاصل ما في الآية الزجر عن الحسد، وحاصل ما في الحديث الحث على الصبر، لأن تمني الموت غالباً ينشأ عن وقوع أمر يخاف الذي يقع به الموت على الحياة، فإذا نهى عن تمني الموت كان أمر بالصبر على ما نزل به، ويصح الحديث والآية الحث على الرضا بالقضاء والتسليم لأمر الله تعالى. ووقع في حديث أنس من طريق ثابت عنه في «باب تمني المرض الموت من كتاب المرض» بعد النبي عن تمني الموت: «فإن كان لا بد فاعلاً فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، والحديث ولا يرد على ذلك مشروعية الدعاء بالعافية مثلاً، لأن الدعاء بتحصيل الأمور الأخروية يتضمن الإيمان بالغيب مع ما فيه من إظهار الاقتدار إلى الله تعالى والتلذذ به، والاحتياج والمسكنة بين يديه، والدعاء بتحصيل الأمور الدنيوية لاحتياج الداعي إليها فقد قدرت له إن دعا بها فكل من الأسباب والمسببات مقدرة، وهذا كله بخلاف الدعاء بالموت فليست فيه مصلحة ظاهرة بل فيه مفسدة. وهي طلب إزالة نعمة الحياة وما يترتب عليها من الفوائد لاسيما لمن يكون مؤمناً، فإن استمرار الإيمان من أفضل الأعمال والله أعلم.

وقوله في الحديث الأول (عاصم) هو ابن سليمان المعروف بالأحول وقد سمع من أنس، وربما أدخل بينهما واسطة كعهذا، ووقع عند مسلم في هذا الحديث من رواية عبد الواحد بن زياد عن عاصم عن النضر بن أنس قال قال أنس، وأنس يومئذ حي، فذكره.

وقوله: (لا تخنوا) يفتح أوله وثانيه وثالثه مشدداً وهي على حذف إحدى التاءين، وثبتت في رواية الكشيبي «لا تهنوا» وزاد في رواية ثابت المذكورة عن أنس «لا يمتنن أحدكم الموت لضر نزل به» للحديث. وقد مضى الكلام عليه في «كتاب المرض» وأورد نحوه من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس في «كتاب الدعوات».

(ومحمد) في الحديث الثاني هو ابن سلام (وعبد) هو ابن سليمان (وابن أبي خالد) هو إسماعيل (وقيس) هو ابن أبي حازم، والسند كله كوفيون إلا شيخ البخاري وقد مضى الكلام عليه في «كتاب المرض» وقرله في الرواية الثالثة عن الزهري كذا لمشام بن يوسف عن معمر، وقال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن منبه عن أبي هريرة أخرجه مسلم والطريقان معروضان لمصر، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وتابعه فيه عن الزهري، شعيب وابن أبي حفصة ويونس بن يزيد، وقوله: «عن أبي سعيد» هو سعد بن حديد مولى ابن أضره وقد أخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال: عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة، لكن قال النسائي أن الأول هو الصواب.

قوله: (لا يمتنن) كذا للأكثر بلفظ النفي، والمراد به النهي أو هو للنهي واشتبهت الفتح، ووقع في رواية الكشيبي «لا يمتنن» بزيادة نون التأكيد، ووقع في رواية هشام المشار إليها «لا يمتنن أحدكم الموت، ولا يدع به قبل أن يأتيه» فجمع في النهي عن ذلك بين القصد والمطلق، وفي قوله: «قبل أن يأتيه» إشارة إلى الزجر عن كراميته إذا حضر لتلا يدخل فيمن كره لقاء الله تعالى، وإلى ذلك الإشارة بقوله ﷺ عند حضور أجله «اللهم اغني بالرفيق الأمل» وكلامه ﷺ بعد ما خير بين البقاء في الدنيا والموت فاختر ما عند الله، وقد خطب بذلك وهدمه عنه أبو بكر الصديق كما تقدم بيانه في للنائب، وحكمة النهي عن ذلك إن في طلب الموت قبل حلوله نوع اعتراض ومراجعة للفسد وإن كانت الأجل لا تزيد ولا تنقص، فإن تمني الموت لا يؤثر في زيادتها ولا نقصها، ولكنه أمر قد غيب عنه، وقد تقدم في «كتاب الفتن» ما يدل على ذم ذلك في حديث أبي هريرة «لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل يقول يا ليتني مكانه، وليس به الدين إلا البلاد» وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في باب تمني المريض الموت من كتاب المرض، قال النووي في الحديث التصريح بكراهة تمني الموت لضر نزل به من فاقة أو حنة يعلو وغوه من مشاق الدنيا، فأما إذا خاف ضرراً أو فتنة في دينه فلا كراهية فيه لمفهوم هذا الحديث، وقد فعله خلائق من السلف لذلك وفيه أن من خالف فلم يصبر على الضر

تراب المختنق، حتى وارى عني التراب جلدة بطنه، فسمعت يرمح بكلمات ابن ربيعة، يعني عبد الله الشاعر الأنصاري المشهور، وقد تقدم في غزوة خيبر أنه من شعر عامر بن الأكرع، وذكرته وجه الجميع بينهما هناك وما في الأبيات المذكورة من زحاف وتوجيه. وتقدم ما يتعلق بحكم الشعر إنشاداً وإنشاء في حق النبي ﷺ وفي حق من دونه في أواخر كتاب الأدب، بحمد الله تعالى، قال ابن بطال: «لولا» عند العرب بمنع بها الشيء لوجود غيره تقول: «لولا زيد ما صرت إليك» أي كان مصيري إليك من أجل زيد وكذلك «لولا الله ما امنتنا» أي كانت هدايتنا من قبل الله تعالى وقال الراغب لوقوع غيره، ويلزم خبره الحذف ويستغنى بجوابه عن الخبر «قال» ونحوه بمعنى «هلا» نحو «لولا أرسلت إلينا رسولاً» ومثله «لوما» باليم بدل اللام وقال ابن هشام «لولا» نحيي على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تدخل على جملة لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو «لولا زيد لأكرمتك» أي لولا وجوده، وأما حديث «لولا أن أشق» فالتقدير «لولا»

هافة أن أشق» لأمرت أمر يصباب ولا لاتعكس معناها، إذ المنع المشقة، والموجود الأمر والوجه الثاني: أنها نحيي «للحضي» وهو طلب بحث وإزاجع والمعرض «وهو طلب بلين وأدب، تختص بالمضارع نحو «لولا تستغفرون الله» [النمل: ٤٦] والوجه الثالث: أنها نحيي «للتريخ والتندم» تختص بالماضي نحو «لولا جاؤوا عليه بأريسة شهداء» [التور: ١٣] أي «هلا» انتهى، وذكر أبو عبيد الحري في الغريين أنها نحيي بمعنى «لا» وجعل منه قوله تعالى: «فلولا كانت قرية آمنت» [يونس: ٩٨] والجمهور أنها من القسم الثالث وموقع الحديث من الترجمة أن هذه الصيغة إذا علق بها القول الحق، لا يمنع خلاف ما لو علق بها ما ليس بحق، كمن يفعل شيئاً فيقع في محذور فيقول: لولا فعلت كذا ما كان كذا، فلو حقق لعلم أن الذي قدره الله لا بد من وقوعه، سواء فعل أم ترك قولها واعتقاد معناها يفضي إلى التكذيب بالقدر.

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

وقال ابن جرير: «لولا أن أشق على أمتي».

باب كَرَاهِيَةِ تَعْنِي لِقَاءِ الْعَدُوِّ

وَوَزَّاءُ الْأَخْرَجَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٣٠٢٦].

٧٢٣٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى هُرَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَرَأْتُهُ، قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا إِلَيْهِ الْعَاقِبَةَ. [راجع: ٢٨١٨. أخرجه مسلم: ١٧٤١، وأخرجه: ١٧٤٢ مطرولاً].

قوله: (باب كراهية تعني لقاء العدو) تقدم في أواخر الجهاد «باب لا تتمنوا لقاء العدو» وتقدم هناك توجيهه مع جواز تعني الشهادة، وطريق الجمع بينهما لأن ظاهرهما التمازض، لأن تعني الشهادة محبوب، فكيف ينهى عن تعني لقاء العدو وهو يفضي إلى المحبوب؟ وحاصل الجواب أن حصول الشهادة أخص من اللقاء لإمكان تحصيل الشهادة مع نصرته الإسلام ودوام حزه بكسرة الكفار واللقاء قد يفضي إلى عكس ذلك فهي من تجنبه ولا ينافي ذلك تعني الشهادة، أو لعل الكراهية مختصة بمن يشق بقرته ويحبب بنفسه ونحو ذلك.

قوله: (ورواه الأخرج عن أبي هريرة) حلقه في الجهاد لأبي عامر وهو المقلي عن معنيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج، وقد ذكرت هناك من وصله ثم ذكرت حديث عبد الله بن أبي أوفى موصولاً مختصراً، وتقدم هناك موصولاً تاماً في «كتاب الجهاد»

٩- باب مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ [هود: ٨٠]

٧٢٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَقَابِسِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عُثَيْبٍ الْمُتَلَابِعِينَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُشَادٍ: أَحْيِ الْيَاقِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَسْرَافَةً بِغَيْرِ يَنْبَغٍ». قَالَ: لَا، بَلْكَ أَسْرَافَةً أَهْلَتْ. [راجع: ٥٣١٠. أخرجه مسلم: ١٦٩٧].

٧٢٣٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَخْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَسْرَافَةً

٧٢٤٥ ح	٩٤- كتاب النعني	٩- باب ما يجوز من الفو	٣٢٤٢
--------	-----------------	------------------------	------

مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَأَيَّاهُ وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَأَيَّاهُ أَوْ شَيْعًا، لَسَلَكْتُ وَأَيَّاهُ الْأَنْصَارِ، أَوْ شَيْعًا الْأَنْصَارِ. [راجع: ٣٧٧٩]

٧٢٤٥- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ غُثَوْرِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَضْرَعًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَأَيَّاهُ، أَوْ شَيْعًا، لَسَلَكْتُ وَأَيَّاهُ الْأَنْصَارِ، وَشَيْعَهَا.»

تَأْتِيهِ أَبُو الْكَلْبَاءِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّيْبِ. [راجع: ٤٣٣٠. أخرجه مسلم: ١٠٦٦ موطأ.]

قوله: (باب ما يجوز من اللو) قال القاضي مياض يريد ما يجوز من قول الراضي بقضاء الله لو كان كذا لكان كذا فادخل على «لو» الألف واللام التي للمعهد وذلك غير جائز عند أهل العربية، لأن لو حرف وهما لا يدخلان على المحروف، وكذا وقع عند بعض رواة مسلم «إياك واللو فإن اللو من الشيطان» والمخوف «إياك ولو فإن لو» بغير ألف ولا همزة، قال: ووقع لبعض الشعراء تشديد «لو» وذلك لضرورة الشعر انتهى. وقال صاحب المطالع: لما ألقها مقام الاسم صرفها فصارت عنده كالتميم والتمني، وقال صاحب «النهاية»: الأصل لو ساكنة الواو، وهي حرف من حروف المعاني، ينتج بها الشيء لا متاع غيره غالباً، فلما سمي بها زيد فيها أراد إغرابها أنسى فيها بالتعريف ليكون علامة لذلك، ومن ثم شدد الواو وقد سمع بالتشديد منونا قال الشاعر:

الأم على نَو ولو كنت عالماً

وقال آخر:

ليت شعري وأين مني ليت

وقال آخر:

حاولت لَوْ فقلت لها

حاولت لَوْ فقلت لها

وقال ابن مالك إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه، جاز أن يحمى وجاز أن يعرف بما يقتضيه العامل، وإن كانت على حرفين ثانيهما حرف لين وجعلت اسماً ضعف ثانيهما، فمن ثم قيل في «لو» «لَوْ» وفي «في» «فِي» وقال ابن مالك: أياً الأداة التي حكم لها بالاسمية في هذا الاستعمال إن أولت «بكلمة» منع صرفها إلا أن كانت ثلاثية ساكنة الوسط فيجوز صرفها وإن أولت «بلفظ» صرفت قولاً واحداً. قلت: ووقع في بعض النسخ المتعمدة من رواية أبي ذر عن مشايخه ما يجوز من أن لو ففعل أصلها «أن لو» بهززة مقترحة بعد ما نون ساكنة ثم حرف لو فادخمت النون في اللام وسهلت همزة أن فصارت تشبه أداة التعريف. وذكر الكرماني أن في بعض النسخ ما يجوز من لو بغير ألف ولام ولا تشديد على الأصل، والتقدير ما يجوز من قول «لو» رأيت ثم في شرح ابن التين كذلك فلهذه من إصلاح بعض الرواة لكونه لم يعرف وجهه، وإلا فالنسخ المتعمدة من الصحيح وشروحه متواردة على الأول، وقال السبكي الكبير «لو» إما لا تدخلها الألف ولا اللام إذا بقيت على الحرفية، وأما إذا سمي بها فهي من جملة الحروف التي سمعت التسمية بها من حروف الهجاء وحروف المعاني من شواهد قوله:

وقدما أهلكته لَو كثيراً

فأضاف إليها واواً أخرى وأدغمها وجعلها فاعلاً، وحكى سيبويه أن بعض العرب

يهمز لوا أي سواء كانت باقية على حرفتها أو سمي بها، وأما حديث «إياك ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان» فلا يلزم من جعلها اسم «إن» أن تكون خرجت عن الحرفية بل هو إخبار لفظي يقع في الاسم والفعل والحرف؛ فحرفهم حرف عن ثنائي، وحرف إلى ثلاثي هو إخبار عن اللفظ على سبيل الحكاية، وأما إذا أضيف إليها الألف واللام فإنها تصير اسماً أو تكون إخباراً عن المسمى بذلك اللفظ. قال ابن بطال: «لو» تدل عند العرب على امتناع الشيء لا امتناع غيره تقول «لو جامتي زيد لأكرمك» معناه إني امتنعت من إكرامك لا امتناع عي، زيد وعلى هذا جرى أكثر المتقدمين. وقال سيبويه «لو حرف لا كان سيق لوقوع غيره» أي يقتضي فعلاً ما ضاعاً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره فلم يقع وإنما عبر بقوله: «لا كان سيق» دون قوله «لا لم يقع» مع أنه انحصر، لأن «كان» للماضي و«لو» للامتناع و«لا» للوجوب و«السين» للترقيق، وقال بعضهم: هي مجرد الربط في الماضي مثل «إن» في المستقبل وقد عجمي بمعنى إن الشرطية نحو «ولوامة مومنة

غير من مشركة ولو أصحبكم» [البقرة: ٢٢١] أي «وإن أصحبكم» وترد للتظليل، نحو «التمس ولو خائفاً من حديد» قاله صاحب المطالع وتبعه ابن السمعاني في القواطع، ومثل بقوله: «ولو يظلف عرق» وهو أبلغ في التظليل، وترد للعرض نحو «لو تنزل عندنا فصبب خيراً» وللحض نحو «لو فعلت كذا» بمعنى افعل، والأول طلب بادب ولين، والثاني طلب بقسوة وشدة، وذكر ابن التين عن الداودي أنها تأتي بمعنى «علا» ومثل بقوله: «لو شئت لالتحلت عليه أجراً» [الكهف: ٧٧] وتعقب بأنه تفسير معنى لأن اللفظ لا يساعد، وتأتي بمعنى «التمني» نحو «لو أن لنا كرة» [البقرة: ١٦٧] أي فليت لنا ولهذا نصب فتكون في جوابها كما تصعب فافوز في جواب ليت، واختلفوا هل هي الاتعابية أشربت معنى التمني أو الصدرة أو قسم برأسه؟ رجح الأخير ابن مالك، ولا يحكر عليه ورودها مع فعل التمني، لأن عمل جبريتها للتمني أن لا يصحبها فعل التمني، قال القاضي شهاب الدين الحوي: لو الشرطية لتعلق الثاني بالأول في الماضي، فتدل على انتفاء الأول إذ لو كان ثابتاً لزم ثبوت الثاني لأنها لثبوت الثاني على تقدير الأول، فمتى كان الأول لازماً للثاني دل على امتناع الثاني لا امتناع الأول ضرورة انتفاء المزموم، وإن لم يكن الأول لازماً للثاني لم يدل إلا على جرد الشرط وقال الضحائاني قد تستعمل للدلالة على أن الجزء لازم الوجود كلياً في قصد الحكم وذلك إذا كان الشرط ما يستبعد استنائه للكل الجزء، ويكون تقيض ذلك الشرط المكثب أولى باستنائه ذلك الجزء، فيلزم وجود استمرار الجزء على تقدير وجود الشرط وعلمه نحو «لو لم تكن تكرمي لأنتي عليك» فإذا ادعى لزوم وجود الجزء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأول انتهى. ومن أمثلة ذلك الشعرية قول المعري «لو انحصرت من الإحسان زركم» البيت فإن الإحسان يستلزم استنائه الزيادة لا تركها لكنه أراد للبالغة في وصف الملوح بالكرم، ووصف نفسه بالعجز عن شكره.

قوله: (وقوله تعالى لو أن فيكم فئقة) قال ابن بطال: جواب «لو» مخلوف كآله قال: «لعل فيكم وبين ما جتم له من الفساد» قال: وحذفه أبلغ لأنه يصر بالفئق شروب المنع، وإما أراد لوط عليه السلام المدة من الرجال، وإلا فهو يعلم أنه له من الله ركتاً شديداً ولكنه جرى على الحكم الظاهر، قال وتضمنت الآية البيان عما يوجب حال المؤمن إذا رأى منكراً لا يقدر على إزالته، أنه يتحصر على فقد المؤمنين على دينه، ويتمنى وجوده حرصاً على طاعة ربه وجزأه من استمرار مصيبيته، ومن ثم وجب أن ينكر بلسانه ثم يقلبه إذا لم يطق الدفع انتهى. والحدث الذي ذكره السبكي هو الذي رمز إليه البخاري بقوله ما يجوز من اللو فإن فيه إشارة إلى أنها في الأصل «لا يجوز إلا ما استثنى» وهو خرج عند النسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق محمد بن عجلان عن الأخرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير. أحرص على ما ينفعك، ولا تعجز فإن غلبك أمر فقل قدر الله وما شاء الله، وإياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان» لفظ ابن ماجه ولفظ النسائي قال: رسول الله ﷺ والباقي سواء إلا أنه قال: «وما شاء وإياك واللو» وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ «أحرص» وإلغ ما يذكر ما قبله. وقال: «فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قدر الله وما شاء فعل، فإن لو ففتح الشيطان» وأخرجه النسائي والطبري من طريق فضيل بن سليمان عن ابن عجلان فأدخل يته وبين الأخرج أبا الزناد، ولفظه «مؤمن قوي خير وأحب» وفيه: «قل قدر الله وما شاء صنع» قال النسائي فضيل بن سليمان ليس بقوي، وأخرجه النسائي والطبري والطحاوي من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأخرج ربيعة بن عثمان ولفظ النسائي كالأول، لكن قال: «وأفضل» وقال: «وما شاء صنع» وأخرجه من وجه آخر عن ابن المبارك عن ربيعة قال: سمعته من ربيعة وحفظي له عن ابن عجلان عن ربيعة، وكذا أخرجه الطحاوي، وقال: دلته ابن عجلان عن الأخرج وإنما سمعه من ربيعة ثم رواه الثلاثة أيضاً من طريق عبد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان، فقال: عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأخرج بدل محمد بن عجلان ولفظ النسائي «وفي كل خير» وفيه «أحرص على ما ينفعك واستمعن بالله ولا تعجز، وإذا أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل» وهذه الطريق أصح طرق هذا الحديث، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن إدريس أيضاً، وانحصر عليها ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنته، ويحتمل أن يكون ربيعة سمعه من ابن حبان ومن ابن عجلان، فإن ابن المبارك حافظ كابن إدريس، وليس في هذه الرواية لفظ «اللو» بالتشديد.

قال الطبري: طريق الجمع بين هذا النهي وبين ما ورد من الأحاديث الدالة على

الجواز، أن النهي خصوصاً بالجزم بال فعل الذي لم يقع، فالمتن: لا تَقُلْ لشيءٍ ما يقع لو أتى فقلت كذا لرفع قاضياً بمحتج ذلك غير مضرب في نفسك شرط مشيئة الله تعالى، وما ورد من قول «لو» معمول على ما إذا كان قائله موثقاً بالشرط المذكور وهو أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته، وهو كقول أبي بكر في الغار «لو أن أحدهم رفع قدمه لأبصرنا» فيجزم بذلك مع ثقته أن الله قادر على أن يصرف أبصارهم عنهما بعمى أو غيره، لكن جرى على حكم المادة الظاهرة وهو موثق بأنهم لو رفعوا أقدامهم لم يبصروها إلا بمشيئة الله تعالى، انتهى ملخصاً.

وقال عياض الذي يفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من الأحاديث أنه يجوز استعمال «لو» ولو لا «وفيما يكون للاستقبال بما فعله لوجود غيره وهو من باب لو لكونه لم يدخل في الباب إلا ما هو للاستقبال، وما هو حق صحيح متيقن، بخلاف الماضي والمقتضي أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق. قال: والنهي إنما هو حيث قاله مقتضاً لذلك حسناً وأنه لو فعل ذلك لم يصبه ما أصابه قطعاً، فلما من رد ذلك إلى مشيئة الله تعالى، وأنه لو لا أن الله أراد ذلك ما وقع فليس من هذا قال والذي عندي في معنى الحديث أن النهي على ظاهره وعمومه لكنه نهي تنزيه، ويدل عليه قوله: «فإن لو تفتح عمل الشيطان» أي يأتي في القلب معارضة القدر فيؤسوس به الشيطان وتعبه التزوي بأنه جاء من استعمال لو في الماضي مثل قوله «لو استقبلت من أمري ما استبرت ما أميتت» فالظاهر أن النهي عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه، ولما من قاله تأسفاً على ما فات من طاعة الله أو ما هو مستلزم عليه من وغو هذا فلا بأس به، وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث. وقال القرطبي في «المفهم» المراد من الحديث الذي أخرجه مسلم أن الذي يتعين بعد وقوع المقدور التسليم لأمر الله والرضا بما قدر والإعراض عن الاعتصام لما فات، فإنه إذا فكر فيما فات من ذكر فيما فات من ذلك فقال لو أتى فقلت كذا لكان كذا، جاءته وسأوس الشيطان فلا تزال به حتى ينفضي إلى الحسرة، فيعارض بتوهم التنبير سابق المقادير، وهذا هو عمل الشيطان للنهي عن تماطي أسبابه بقوله: «فلا تقل لو فإن لو تفتح عمل الشيطان» وليس المراد ترك التعلق بلو مطلقاً إذ قد نطق النبي ﷺ بها في عدة أحاديث، ولكن عمل النهي عن إطلاقها إنما هو فيما إذا أطلقت معارضة للقدور، مع اعتقاد أن ذلك المانع لو ارتفع لوقع خلاف المقدور، لا ما إذا أخبر بالمانع على جهة أن يتعلق به فائدة في المستقبل فإن مثل هذا لا يختلف في جواز إطلاقه، وليس فيه فتح لعمل الشيطان ولا ما ينفضي إلى تحريم. وذكر المصنف في هذا الباب تسعة أحاديث في بعضها التعلق بلو وفي بعضها بلولا فمن الأول الحديث الأول والثاني والثالث والسادس والثامن والتاسع ومن الثاني: الرابع والخامس والسادس.

الحديث الأول: حديث القاسم بن محمد قال: «ذكر ابن عباس التلاعنين» الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في «كتاب اللعان» والمراد منه قوله ﷺ: «لو كنت راجعاً أحداً بغير بيعة» الحديث.

الحديث الثاني: قوله: «حدثنا علي» هو ابن عبد الله بن اللديني «وسفيان» هو ابن عيينة «وعمر» هو ابن دينار و«عطاء» هو ابن أبي رباح. قوله: «أعظم النبي ﷺ» تقدم شرح المتن في «كتاب الصلاة» مستوفى وهو من رواية عمرو عن عطاء مرسل، ومن رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مستنداً كما بينه سفيان وهو القائل: قال ابن جريج عن عطاء الخ، وهو موصول بالسند المذكور وليس بمعلق، وسياق الحميدي له في مسنده أوضح من سياق علي بن اللديني، فإنه أخرجه عن سفيان قال: حدثنا عمرو عن عطاء، قال سفيان وحدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، فساق الحديث ثم قال الحميدي: كان سفيان ربما حدث بهذا الحديث عن عمرو وابن جريج فأوردج عن ابن عباس، فإذا ذكر فيه الخبر فقال: حدثنا أو سمعت أخبر بهذا يعني عن عمرو عن عطاء مرسل ومن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موصولاً. قلت: وقد رواه علي بن النعمان مع ذلك فضله فلم يدرجه، وزاد فيه تفصيل سياق المتن عنهما أيضاً حيث قال أما عمرو فقال: «رأسه يقطر» وقال ابن جريج «مسح لاه من شقه» الخ، وقوله: «وقال إبراهيم بن المنذر الخ» يريد أن محمد بن مسلم وهو الطائفي رواه عن عمرو، وهو ابن دينار عن عطاء موصولاً بذكر ابن عباس فيه، وهو مخالف لتصریح سفيان بن عيينة عن عمرو بأن حديثه عن عطاء ليس فيه ابن عباس فهذا يمد من أوهام الطائفي، وهو موصوف بسوء الحفظ وقد وصل حديثه الإسماعيلي من وجهين عنه مكدلاً، وذكر أن من جملة من حدث به عن سفيان مدرجاً كما قال الحميدي: عبد الأعلى بن حاد وأحمد بن عبد الصفي وأبو خيثمة، وأن

عبد بن عبد الرحيم وعمار بن الحسن ورواه عن سفيان فاقصروا على طريق عمرو وذكرنا فيه ابن عباس فوهما في ذلك أشد من وهم عبد الأعلى. وأن ابن أبي عمر رواه في موضعين عن ابن عيينة مفصلاً على الصواب. قلت: وكذلك أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان مفصلاً.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة «لو لا أن أشتق على أمي لأمرتهم بالسواك» هكذا ذكره مختصراً من رواية جعفر بن زبيدة وهو المصري، عن عبد الرحمن وهو الأعرج، ونسبه الإسماعيلي في رواية شعيب بن الليث عن أبيه ولم يزد على ما هناك؛ فدل على أن هذا القدر هو الذي وقع في هذه الطريق. وقد أوردته المزني في «الأطراف» فزاد فيه «عند كل صلاة» ولم أر هذه الزيادة في هذه الطريق عند أحد من أخرجهما وإنما ثبتت عند البخاري في رواية مالك عن أبي الزناد عن الأصمعي، أوردته في «كتاب الجمعة» ونسبه المزني إلى الصلاة بغير قيد الجمعة وهو مما يتعقب عليه أيضاً، وعنده في مع بدل «عند» وثبت عند مسلم بلفظ «عند» من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد، وقد تقدم الكلام على هذا المتن مستوفى هناك ولله الحمد.

الحديث الرابع: حديث أنس «في النهي عن الوصال» ذكر من طريق حيد وهو الطريلي عن ثابت عن أنس، وقد تقدم شرحه مستوفى في «كتاب الصيام» وقوله: «تابعه سليمان بن المغيرة» عن ثابت، إلخ. وصله مسلم من طريق أبي النضر عن سليمان بن المغيرة «ووقع لنا بطو في مسند عبد بن حيد» ووقع هذا التعليق في رواية تركية سابقاً على حديث حيد عن أنس فصار كالمعنى طريق أخرى معلقة لحديث «لو لا أن أشتق» وهو غلط فاضح، والصواب ثبوته هنا كما وقع في رواية الباقرين.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة في المنى وفيه: «فلما أبوا أن يتهاوا وأصل بهم» الحديث. وقد تقدم شرحه مستوفى في «الصيام» أيضاً. وقوله في السند وقال الليث «حدثني عبد الرحمن بن خالد» يعني ابن مسافر الفهمي أمير مصر وطريقه المذكورة وصلها الدارقطني في بعض فروائده من طريق أبي صالح عنه.

الحديث السادس: حديث عائشة في الجدر يفتح الجيم وسكون الدال والمراد الحجر بكسر المهملة وسكون الجيم وقد تقدم شرحه في «كتاب الحج» مستوفى. والمراد منه هنا «ولو لا أن قومك حديث عهد بالجاهلية وأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت» كذا وقع بخلاف الجواب وتقديره: «لفعلت».

الحديث السابع: حديث أبي هريرة «لو لا الهجرة لكنت اسراً من الأنصار» الحديث وفيه «ولو سلك الناس وادياً أو شعباً» وقد تقدم شرحه في غزوة حنين عند شرح حديث عبد الله بن زيد للذكر هنا بعده.

وهو الحديث الثامن: **الحديث التاسع:** حديث أنس في بعض ذلك أوردته مختصراً معلقاً تأنيه أبو التياح عن أنس في «الشعب» يعني في قوله: «لو سلك الناس وادياً أو شعباً» نسكت وادياً الأنصار أو شعبهم «وقد تقدم موصولاً في غزوة حنين أيضاً بعد حديث عبد الله بن زيد المشار إليه مع الكلام عليه، وتقدم شيء من ذلك في مناقب الأنصار ولله الحمد. قال السبكي الكبير مقصود البخاري بالترجمة وأحاديثها أن التعلق بلو لا يكره على الإطلاق، وإنما يكره في شيء خصوصاً يؤخذ ذلك من قوله: «من اللو» فأشار إلى التبعيض ووردوها في الأحاديث الصحيحة ولذا قال الطحاوي بعد ذلك حديث «وليكأ واللو» دل قول الله تعالى لنبيه أن يقول: «ولو كنت أعلم الغيب» [الأعراف: ١٨٨] وقوله ﷺ «لو استقبلت من أمري ما استبريت» وقوله في الحديث الآخر: «ورجل يقول لو أن الله أتاني مثل ما أتى فلاناً لمصمت مثل ما عمل» على أن «لو» ليست مكروهة في كل الأشياء ودل قوله تعالى عن المنافقين «لو كان لنا من الأمر شيء» [آل عمران: ١٥٤] ورده عليهم بقوله: «لو كنتم في يوتكم» [آل عمران: ١٥٤] على ما يباح من ذلك قال: ووجدنا العرب تلم اللو وتلح منه، فتقول أحسن اللو وليكأ ولرو، يريدون قوله: «لو علمت أن هذا خير لعملك» وفي حديث سلمان «الإيمان بالقدر: أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطئك لم يكن ليصيبك، ولا تقولن لشيء أصابك لو فعلت كذا» أي لكان كذا. قال السبكي: وقد تأملت اقتران قوله: «أحرص على ما ينفعك» بقوله: «وليكأ واللو» فوجدت الإشارة إلى محل لو المذمومة وهي نوعان: أحدهما في الحال ما دام فعل الخير ممكناً فلا يستترك لأجل فقد شيء آخر، فلا تقول: «لو أن كذا كان موجوداً لفعلت كذا» مع قدرته على فعله ولو لم يوجد ذلك، بل

١٩٧. أخرجه مسلم: [١٩٠٢].

٧٢٤٩- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غَمْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حُلَيْفَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرُ خُمْسًا، قَبِيلَ: أَرَبَهُ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتُ خُمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ. [راجع: ٤٠١. أخرجه مسلم: ٥٧٢].

٧٢٥٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْغُرَفَ مِنَ التَّيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَتَيْنِ: الْغُرَفُ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: «أَسَدَقُ ذُو الْيَتَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ، وَفِي سَجْدَتِهِ أَوْ اطْوَاهُ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ وَفِي سَجْدَتِهِ ثُمَّ رَفَعَ. [راجع: ٤٨٢. أخرجه مسلم: ٥٧٣].

٧٢٥١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ قَالَ: تَبَا النَّاسُ بِقُبَاهِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذَا جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَظِلَّ الْكَتَبَةَ فَاسْتَظِلُّوهُا، وَكَانَتْ وَجْهَهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَوْدَعُوا إِلَى الْكَتَبَةِ. [راجع: ٤٠٣. أخرجه مسلم: ٥٧٦].

٧٢٥٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا كَيْسٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ مِئَةَ عَشْرٍ، أَوْ مِئَةً عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَتَبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَوَلَّيْتَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَاتُوبْكَ كَلِمَةً تَرْجَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]. فَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَتَبَةِ، وَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ الْقَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَتَرَى عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَتَبَةِ، فَانْخَرَوْا وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْقَصْرِ. [راجع: ٤٠. أخرجه مسلم: ٥٢٥، مختصراً باختلاف].

٧٢٥٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُ أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَأَبِي بَكْرٍ شُرَابًا مِنْ فَيْصِخٍ، وَهُوَ تَمْرٌ، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْعَمْرُ قَدْ خَرَّتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ، لِمَ إِلَى هَذِهِ الْجَرَارِ لَأَكْسِرَهَا، قَالَ أَنَسُ: فَفُتْتُ إِلَى يَهْرَاسٍ لَنَا فَضَرْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى انْكَسَرَتْ. [راجع: ٢٤٦٤. أخرجه مسلم: ١٩٨٠، باختلاف وأخرجه بلال في الأثرية: (٩)].

٧٢٥٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حِلَّةَ، عَنْ خَلِيفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَأَهْلِ نَجْرَانَ: «لَا تَغْتَسِلُوا بِإِيكُم رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ». فَاسْتَشْرَفَ لَهُمَا اصْنَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَبَضَ أَبُو عُبَيْدَةَ. [راجع: ٣٧٤٥. أخرجه مسلم: ٢٤٢٠].

٧٢٥٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ». [راجع: ٣٧٤٤. أخرجه مسلم: ٢٤١٩].

٧٢٥٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

يَعْقُوبَ الْحَمَّادِيِّ وَعَرَّضَ عَلَى عَدَمِ فَوَائِهِ وَالثَّقَلِيِّ مِنْ فَاةِ أَمْرِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا فَلَا يَشْغَلُ نَفْسَهُ بِالتَّهْلُفِ عَلَيْهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَعْتَاضِ عَلَى الْقَادِرِ وَتَجَمُّعِ غَسَرٍ لَا يَفْنَى شَيْئًا وَشَغْلٍ بِهِ عَنْ اسْتِدْرَاكِ مَا لَمْ يَجِدْ، فَالَّذِمُ رَاجِعٌ فِيمَا يُوَلِّقُ فِي الْحَالِ إِلَى التَّضَرُّعِ وَفِيمَا يُوَلِّقُ فِي الْمَاضِي إِلَى الْأَعْتَاضِ عَلَى الْقَدْرِ وَهُوَ أَقْبَحُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ انْتِزَاعَ إِلَيْهِ الْكُذْبِ فَهُوَ أَقْبَحُ، مِثْلُ قَوْلِ الْمُنَاقِقِينَ ﴿لَوْ اسْتَعْلَمْنَا خِزْيَانًا مَعَكُمْ﴾ وَقَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ نَعْلَمُ تَحَالًا لَا يَبْنِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] وَكَذَا قَوْلُهُمْ: ﴿لَوْ اطَّاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] ثُمَّ قَالَ وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ لَوْ أَلَمَّا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ بِبِرِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بَرْوَجٍ مُشِيدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] وَغَوَّيَا فَهُوَ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِهِ، وَأَمَّا الَّذِي لِلرِّبِّ فَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهَا وَلَا الْمَصْدَرُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِمَوْضِعٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَدَكْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَقَرَارٍ﴾ [البقرة: ١٨٩] لِأَنَّ الَّذِي دَعَاهُ وَقَعَ خِلَافُهُ. انْتَهَى مَخْصَصًا.



٩٥- كتاب أخبار الأحاد

١- باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذنان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا تَقْرَأُ مِنْ كُتُبٍ إِلَّا مِنْهُمْ طَائِفَةٌ يُخَفِّفُهَا فِي الدِّينِ وَيُثَبِّتُوهَا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وَيُسَمَّى الرَّجُلُ طَائِفَةً يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا﴾ [الحجرات: ٩]. قُلُوْهُ اقْتُلْ رَجُلَانِ دَخَلَا فِي مَقْبَرَةِ الْأَيَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَا قَبِيحًا﴾ [الحجرات: ٦].

وَكَيْفَ بَغَتْ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرًا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَإِنَّ سَهَا أَحَدٍ مِنْهُمْ وَدَّ إِلَى السُّؤِّ.

٧٢٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَخْبَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابَةٌ مُطَارِبُونَ، فَأَلَقْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ كَلِمَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَافِعًا، فَلَمَّا حُرِنَ أَنَا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا، أَوْ قَدْ اشْتَغْنَا، سَأَلْنَا عَنْ تَرْكِنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرَنَا، قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَلِيمُوا بِهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ». وَذَكَرَ احْتِشَاءَ اخْطَلَفَهَا أَوْ لَا اخْطَلَفَهَا: «وَمَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى، فَإِنِّي خَضَرْتُ الصَّلَاةَ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَدِّنْكُمْ أَكْثَرُكُمْ». [راجع: ٦٢٨. أخرجه مسلم: ١٦٧٤].

٧٢٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ ابْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُنْ أَحَدُكُمْ إِذَا بَلَغَ مِنْ سَعْيِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ» أَوْ قَالَ يُنَادِي - بِبَلِّلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَيَتَبَّعَ نَائِمَكُمْ. وَلَيْسَ الْقَبْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا - وَجَمَعَ يَحْيَى كَهَيْه - حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا. وَنَسَدَ يَحْيَى إِصْبَاحَهُ السَّابِقِينَ. [راجع: ٦٢١. أخرجه مسلم: ١٠٩٣].

٧٢٤٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَلَغَا يُنَادِي بِبَلِّلٍ، فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ: إِنَّ أُمَّ مَكْسُومٍ». [راجع: ١٠٩٣].

سعيد، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ غَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غَابَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَتْهُ أَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِذَا غَيَّبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَتْهُ آتَانِي بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٨٩. أخرجه مسلم: ١٤٧٩. مطبوعاً.]

٧٢٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَارْأَوْا أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا فَرَزْنَا بِهَا، فَذَكَّرُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ ارْأَوْا أَنْ يَدْخُلُوهَا: «لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَلُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَقَالَ لِآخَرِينَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». [راجع: ٤٣٤٠. أخرجه مسلم: ١٨٤٠.]

٧٢٥٨، ٧٢٥٩- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ هِشَابٍ: أَنَّ غَيْثًا قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَخْرَابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَى لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَى لَكَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذْنٌ لِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - وَالْقَسِيفُ الْأَجِيرُ - فَرَفَعِي بِأَمْرِي، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَقْدَمْتُ مِنْهُ بِمَالَةٍ مِنَ الْقَتَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ، وَأَمَّا عَلَى ابْنِي جَلْدٌ بِمَالَةٍ وَكَفَرٍ عَامٍ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِي، لَأَفْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْقَتَمُ فَرُدُّوهَا، وَأَمَّا ابْنُكَ فَعَلَيْهِ جَلْدٌ بِمَالَةٍ وَكَفَرٍ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - فَأَعُدَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اشْتَرَفَتْ فَأَرْجَمْنَاهَا». فَقَدْ عَلَيْنَا أُنَيْسٌ فَأَشْرَفَتْ فَرَجَمْنَاهَا. [راجع: ٢٣١٥. أخرجه مسلم: ١٦٩٧-١٦٩٨. مطبوعاً.]

٧٢٦٠- وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي غَيْثًا قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَخْرَابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَى لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَى لَكَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذْنٌ لِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - وَالْقَسِيفُ الْأَجِيرُ - فَرَفَعِي بِأَمْرِي، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَقْدَمْتُ مِنْهُ بِمَالَةٍ مِنَ الْقَتَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمَ، وَأَمَّا عَلَى ابْنِي جَلْدٌ بِمَالَةٍ وَكَفَرٍ عَامٍ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِي، لَأَفْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْقَتَمُ فَرُدُّوهَا، وَأَمَّا ابْنُكَ فَعَلَيْهِ جَلْدٌ بِمَالَةٍ وَكَفَرٍ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - فَأَعُدَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اشْتَرَفَتْ فَأَرْجَمْنَاهَا». فَقَدْ عَلَيْنَا أُنَيْسٌ فَأَشْرَفَتْ فَرَجَمْنَاهَا. [راجع: ٢٣١٥. أخرجه مسلم: ١٦٩٧. باختلاف.]

قوله: (باب ما جاء في إجازة خبر الواحد) هكذا عند الجميع بلفظ «باب» إلا في نسخة للصناني وقع فيها كتاب أخبار الآحاد - ثم قال «باب ما جاء» إلى آخرها فاقضى أنه من جملة «كتاب الأحكام» وهو واضح وبه يظهر أن الأولى في التسمية أن يقال باب لا كتاب أو يؤخر عن هذا الباب وقد سقطت البسلة لأبي ذر والقاسبي والجرجاني، وثبت هنا قبل الباب في رواية كريمة والأصيلي، ويحتمل أن يكون هذا من جملة أبواب الاعتصام فإنه من جملة متعلقاته فلعل بعض من يبيش الكتاب قدمه عليه، ووقع في بعض النسخ قبل البسلة «كتاب خبر الواحد» وليس بمسند والمراد «بالإجازة» جواز العمل به والقول بأنه حجة ود «بالوحد» هنا حقيقة الوحدة وأما في اصطلاح الأصوليين فالمراد به ما لم يتواتر، وقد الترجمة الرد به على من يقول: إن الخبر لا يحتاج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يصير كالشهادة، ولزم منه الرد على من شرط أربعة أو أكثر. فقد نقل الأستاذ أبو منصور البخاري أن بعضهم اشترط في قبول خبر الواحد أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة في متنها، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة عن خمسة، وبعضهم سبعة عن سبعة انتهى. وكان كل قائل منهم يرى أن العدد المذكور يفيد التواتر، أو يرى تقسيم الخبر إلى متواتر وأحاد ومتوسط بينهم، وفات الأستاذ ذكر من اشترط اثنين عن اثنين كالشهادة على الشهادة وهو مقول عن بعض المعتزلة. ونقله المازري وغيره عن أبي علي الجبائي ونسب إلى الحاكم أبي عبد الله وأنه ادعى أنه شرط الشريطين، ولكنه غلط على الحاكم كما أوضحته في الكلام على علوم الحديث، وقوله الصديق قيد لا بد منه ولا مقابله وهو الكذب لا يحتاج به اتفاقاً، وأما

من لم يعرف حاله ثالثاً يجوز أن اعتضد. وقوله (والفرافض) بعد قوله «في الأذان والصلاة والصوم» من عطف العام على الخاص، وأورد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها، قال الكرمانى يعلم أمّا في العمليات لا في الاعتقادات «والمراد بقبول خبره» في الأذان «أنه إذا كان مؤثماً فاذن تضمن دخول الوقت فجازت صلاة ذلك الوقت، وفي «الصلاة» الإعلام بجهة القبلة وفي «الصوم» الإعلام بطلوع الفجر أو غروب الشمس.

وقوله (والأحكام) بعد قوله «والفرافض» من عطف العام على عام أضمر منه لأن الفرائض فرد من الأحكام.

قوله: (وقول الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الآية) وقع في رواية كريمة ساقى الآية إلى قوله: «يعنون» وهو المراد بقوله في رواية غيرها الآية، وهذا مصير منه إلى أن لفظ «طائفة» يتناول الواحد فمما فرقه ولا يختص بعدد معين، وهو مقول عن ابن عباس وغيره كالنخعي ومجاهد نقله التعلي، وغيره، وعن عطاء وعكرمة وابن زيد أربعة، وعن ابن عباس أيضاً من أربعة إلى أربعين، وعن الزهري ثلاثة، وعن الحسن عشرة، وعن مالك أقل الطائفة أربعة كذا أطلق ابن التين ومالك إنما قاله فيمن يحضر رجم الزاني، وعن ربيعة حصة وقال الراغب: لفظ طائفة يراد بها الجمع والوحدان طائف، ويراد بها الواحد فيصح أن يكون كراوية وعلامة، ويصح أن يراد به الجمع وأطلق على الواحد، وقال عطاء الطائفة اثنان فصاعداً، وقواه أبو إسحاق الزجاج بأن لفظ طائفة يشعر بالجماعة وأقلها اثنان، وتعقب بأن الطائفة في اللغة القطعة من الشيء فلا يتعين فيه العدد، وقرر بعضهم الاستدلال بالآية الأولى على وجه آخر فقال لما قال: «فلو لا نفر من كل فرقة» وكان أقل الفرقة ثلاثة. وقد علق النضر بطائفة منهم قائل من ينفر واحد ويبقى اثنان وبالعكس.

قوله: (ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى: «وإن طائفتان من المؤمنين اتصلا»)، فلو انفصل رجلان في رواية الكشيبي «الرجلان» (دخل في معنى الآية) وهذا الاستدلال سبق له الحجة به الشافعي وقيله مجاهد ولا يمنع ذلك قوله: «ويشهد عذابهما طائفة من المؤمنين» [النور: ٢] لكون سياقه يشعر بأن المراد أكثر من واحد لأننا لم نقل إن الطائفة لا تكون إلا واحداً.

قوله: (وقوله إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وجه الدلالة منها يؤخذ من مفهوم الشرط والصفة فالتبين يقتضيان قبول خبر الواحد، وهذا الدليل يورد للتقوي لا للاستقلال لأن المخالف قد لا يقبل بالمسلم واحتج الأئمة أيضاً بأبواب أخرى وبالأحاديث المذكورة في الباب، واحتج من منع بأن قد لا يفيد إلا الظن وأجيب بأن مجموعها يفيد القطع كالتواتر المعنوي، وقد شاع فاشياً عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير تكثير فاتقضى الاتفاق منهم على القبول، ولا يقال لعلهم عملوا بخبرها أو عملوا بها لكنها أخبار مخصوصة شيء مخصوص لأننا نقول العلم حاصل من سياقتها بأنهم إنما عملوا بها لظهورها لا لخصوصها. عملوا بها لظهورها لا لخصوصها.

قوله: (وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد فإن منها أحد منهم رد إلى السنة) سيأتي في أواخر الكلام على خبر الواحد «باب ما كان النبي ﷺ يبعث من الأمراء والرسول واحداً بعد واحد» فزاد فيه «بعث الرسول» والمراد بقوله «واحداً بعد واحد» تعدد الجهات المبعوث إليها بتعدد المبعوثين، وحله الكرمانى على ظاهره فقال فائدة بعث الآخر بعد الأول ليرده إلى الحق عند سهوه، ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد وهو استدلال قوي لثبوت خبر الواحد من فعله لأن خبر الواحد لو لم يكف بقوله ما كان في إرساله معنى، وقد نبه عليه الشافعي أيضاً كما سأذكره، وأبده عجبت «ليبلغ الشاهد الغائب» وهو في الصحيحين، وبحديث «نضر الله امرأ سمع مني حديثاً فاداه» وهو في السنن، واعترض بعض المخالفين بأن إرساله إنما كان لقبض الزكاة والغني ونحو ذلك وهي مكابرة، فإن العلم حاصل بإرسال الأمراء لأعم من قبض الزكاة وإبلاغ الأحكام وغير ذلك، ولو لم يشتر من ذلك إلا تأخير معاذ بن جبل وأمره له وقوله له «إنك تقدم على قوم أهل كتاب فأعلمهم أن الله فرض عليهم» إلخ والأخبار طائفة بأن أهل كل بلد منهم كانوا يتحاضرون إلى النبي ﷺ أمر عليهم ويقبلون خبره ويعتمدون عليه من غير التفات إلى قرينة، وفي أحاديث هذا الباب كثير من ذلك واحتج بعض الأئمة بقوله تعالى: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» [المائدة: ٦٧] مع أنه كان رسولاً إلى الناس كافة ويوجب عليه تليغهم، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة لتعذر خطاب جميع الناس شفاهاً، وكذا لتعذر إرساله عند التواتر إليهم وهو مسلك جيد ينضم إلى ما احتج به

إلى أهلنا « يدل « اشتبهنا أهلنا » وفي رواية وهيب « فلما رأى شوقنا إلى أهلنا « والمراد بأهل كل منهم زوجته أو أهم من ذلك.

قوله: (سألت) يفتح اللام أي النبي ﷺ سأل المذكورين.

قوله: (ارجعوا إلى أهلكم) إما أذن لهم في الرجوع لأن المجرة كانت قد انقطعت بفتح مكة فكانت الإقامة بالمدينة باختيار الوافد فكان منهم من يسكنها ومنهم من يرجع بعد أن يتعلم ما يحتاج إليه.

قوله: (وعلموهم ومروهم) بصيغة الأمر ضد النهي، والمراد به أهم من ذلك لأن النهي عن الشيء أمر بفعل خلاف ما نهى عنه اتفاقاً، وحذف الأمر على التعليم لكونه انحصار منه أو هو استئناف كان سائلاً قال: ماذا تعلمهم؟ فقال مروهم بالطاعات وكذا وكذا. ووقع في رواية حاد بن زيد عن أيوب كما تقدم في أبواب الإمامة « مروهم فطيلوا صلاة كذا في حين وكذا وصلاة كذا في حين كذا فصرف بذلك الأمور المهم في رواية الباب، ولم أر في شيء من الطرق بيان الأوقات في حديث مالك بن الحويرث فكانه ترك ذلك لشهرتها عندهم.

قوله: (وذكر أشباه أحفظها ولا أحفظها) قال هذا هو أبو قلابة راوي الخبر، ووقع في رواية أخرى « أو لا أحفظها « وهو للتويع لا للشك.

قوله: (وصلوا) كما رايتموني (أصلي) أي ومن جملة الأشياء التي يحفظها أبو قلابة عن مالك قوله ﷺ هذا، وقد تقدم في رواية وهيب « وصلوا « فقط ونسبت إلى الاختصار وتمام الكلام هو الذي وقع هنا، وقد تقدم أيضاً تأماً في رواية إسماعيل بن علية في « كتاب الأدب » قال ابن دقيق العيد استدل كثير من الفقهاء في مواضع كثيرة على الوجوب بالفعل مع هذا القول، وهو « صلوا كما رايتموني أصلي » قال وهذا إذا أخذ مفرداً عن ذكر سيبه وسياقه أشمر بأنه خطاب للأمة بأن يصلوا كما كان يصلي، فيقرى الاستدلال به على كل فعل ثبت أنه فعله في الصلاة، لكن هذا الخطاب إنما وقع للملك بن الحويرث وأصحابه بأن يرقصوا الصلاة على الوجه الذي رآوه ﷺ يصليه، نعم يشاركهم في الحكم جميع الأمة بشرط أن يثبت استمراره ﷺ على فعل ذلك الشيء المستدل به دائماً حتى يدخل تحت الأمر ويكون واجباً، وبعض ذلك مقطوع باستمراره عليه وأما ما لم يدل دليل على وجوده في تلك الصلوات التي تعلق الأمر بإيقاع الصلاة على صفتها، فلا تحكم بتناول الأمر له، والله أعلم.

قوله: (إذا حضرت الصلاة) أي دخل وقتها.

قوله: (فلماذا لكم أحدكم) هو موضع الترجمة وقد تقدم سائر شرحه في أبواب الأذنان وفي « أبواب الإمامة » بحول الله تعالى.

الحديث الثاني:

قوله: (عن يحيى) هو ابن سعيد القطان « التيمي » هو سليمان بن طرخان وأبو عثمان « هو النهدي والسند كله إلى ابن مسعود بصريون، وقوله « وليس الفجر أن يقول هكذا وجع يحيى كفيه « يحيى هو القطان راويه، وقد تقدم في « باب الأذان » قبل الفجر من أبواب الأذان من طريق زهير بن معاوية عن سليمان، وفيه « وليس الفجر أن تقول هكذا وقال بإصبعه إلى فوق « وبينت هناك أن أصل الرواية بالإشارة المقرونة بالقول، وأن الرواية عن سليمان تصرفوا في حكاية الإشارة، واستوفيت هناك الكلام على شرحه بحمد الله تعالى. وقوله فيه « من مسجوده « وقع في بعض النسخ « من مسجوده « بجيم ودال وهو تحريف.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر في نداه بلال بليل، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب المذكور أيضاً.

الحديث الرابع: حديث عبد الله وهو ابن مسعود في صلاته ﷺ بهم خساً والحكم في السند هو ابن عتبة مثناه ثم مودة مصفر، وإبراهيم هو النخعي، وعلقمة هو ابن قيس.

قوله: (قليل له أزيد في الصلاة) تقدم أن قاتل ذلك جماعتهم، وأنه بعد أن سلم تسابروا فقال: « ما شأكم؟ قالوا: يا رسول الله هل زيد في الصلاة؟ « ولم أقف على تعيين المخاطب به بذلك، وقد تقدمت سائر مباحثه هناك بحمد الله تعالى. قال ابن التين: يوب خير الواحد وهذا الخبر ليس بظاهر فيما ترجم له لأن الخبرين له بذلك جماعة انتهى، وسيتأني جوابه في الكلام على الحديث الذي بعده.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين في سجود السهو، وعمد في السند هو ابن سيرين وفيه: « قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة « وفيه: « فقال

الشافعي ثم البخاري، واحتج من رد خبر الواحد بقوله ﷺ في قول خير ذي اليمين ولا حجة فيه لأنه عارض علمه « وكل خبر واحد إذا عارض العلم لم يقبل « ويتوقف أبي بكر وعمر في حديثي الثغرة « في الجدة وفي ميراث الجنين « حتى شهد بهما محمد بن مسلمة، ويتوقف عمر في خبر أبي موسى « في الاستئذان « حتى شهد له أبو سعيد، ويتوقف عائشة في خبر ابن عمر « في تعليق الميت بكاء الحلي « وأجيب بأن ذلك إنما وقع منه إما عند الارتباب كما في قصة أبي موسى فإنه أبود الحير عند إنكار عمر عليه رجوعه بعد الثلاث وتوعدله فأراد عمر الاستئذان خشية أن يكون دفع بذلك عن نفسه، وقد أوضحت ذلك بدلائله في « كتاب الاستئذان « وأما عند معارضة الليل القطعي كما في إنكار عائشة حيث استئذنت بقوله تعالى: ﴿ ولا تزوروا أزواجكم ﴾ [فاطر: ١٨]

وهذا كله إما يصح أن يتسكك به من يقول لا بد من اثنين عن اثنين ولا فمن يشترط أكثر من ذلك فجميع ما ذكر قبل عائشة حجة عليه لأنهم قبلوا الخبر من اثنين فقط، ولا يصل ذلك إلى التواتر والأصل عدم وجود القرينة إذ لو كانت موجودة ما احتج إلى الثاني، وقد قبل أبو بكر خبر عائشة في أن النبي ﷺ مات يوم الاثنين « وقبل عمر خبر عمرو بن حزم في أن « حبة الأصابع سواء « وقبل خبر الفضاك بن سنان في « تورث المرأة من حبة زوجها « وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في أمر الطاهون، وفي أخذ الجزية من الجحوم، وقبل خبر سعد بن أبي وقاص في « المسح على الخفين « وقبل عثمان خبر الفريضة بنت سنان أخت أبي سعيد في « إقامة للمعدة عن الرواة في بيتها « في خبر ذلك. ومن حيث النظر أن الرسول عليه الصلاة والسلام يمتثل بتبليغ الأحكام وصديق خبر الواحد ممكن فيجب العمل به احتياطاً، وإن إصابة الظن بخبر الصدوق غالبة، ووقوع الخطأ فيه نادر فلا تترك للمصلحة الغالبة خشية المفسدة النادرة، وإن مبنى الأحكام على العمل بالشهادة وهي لا تنفذ القطع بمجرد ما وقد رد بعض من قبل خبر الواحد ما كان منه زائفاً على القرآن، وتعقب بأنهم قبلوه « في وجوب غسل المرتضى في الوضوء « وهو زائد وحصول عمومه بخبر الواحد « كتصاب السرقة « ورده بعضهم بما تصم به البلوى وفسروا ذلك بما يتكرر، وتعقب بأنهم حملوا به في مثل ذلك « كإيجاب الوضوء بالفقهية في الصلاة وبالقن « والرافع « وكل هذا مسروط في أصول الفقه اكتفيت هنا بالإشارة إليه. وجملة ما ذكره المصنف هنا اثنا عشر حديثاً، الحديث الأول: حديث مالك بن الحويرث بمهمة ومثلة مصفر ابن حشيش بمهمة ومجمعتين وزن عظيم، ويقال ابن أشيم بمهمة وزن آخر من يحيى سعد بن ليث بن بكر بن جند مثابة بن كنانة حجازي سكن البصرة ومات بها سنة أربع وسبعين بتقديم السين على الصواب.

قوله: (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي (وأيوب) هو السخيتي والسند كله بصريون.

قوله: (أئمتنا النبي ﷺ) أي واثنين عليه سنة الوفود وقد ذكر ابن سعد ما يدل على أن وفاة بني ليث رطب مالك بن الحويرث المذكور كانت قبل خروجه تبوك وكانت تبوك في شهر رجب سنة تسع.

قوله: (وحنن شبة) بمجمة وموحلتين وفتح جمع شاب وهو من كان دون الكهولة، وتقدم بيان أول الكهولة، في « كتاب الأحكام » وفي رواية وهيب في الصلاة « أثبت النبي ﷺ في نفر من قومي « والنفر عدد لا واحد له من لفظه وهو من ثلاثة إلى عشرة، ووقع في رواية في الصلاة « أنا وصاحب لي « وجمع القرطبي باحتمال تعدد الوفادة وهو ضعيف لأن خرج الحديثين واحد والأصل عدم التعدد، والأولى في الجمع أنهم حين أذن لهم في السفر كانوا جميعاً، فلعل مالكاً ورفيقه علما في ترويهما فأعاد عليهما بعض ما أوصاهم به تأكيداً، وأما ذلك زيادة بيان أقل ما تتعبد به الجماعة.

قوله: (مقاريون) أي في السن بل في أهم منه، فقد وقع عند أبي داود من طريق مسلمة بن عبد عن خالد الحذاء « وكنا يومئذ متقاربين في العلم « ولمسلم « كنا متقاربين في القرامة « ومن هذه الزيادة يؤخذ الجواب عن كونه قدم الأسن، فليس للرد تدقيقه على الأقرا بل في حال الاستواء في القرامة ولم يستحضر الحرماني هذه الزيادة فقال يؤخذ استواءهم في القرامة من القصة لأنهم أسلموا وهاجروا مما وصحبوا ولازموا عشرين ليلة فاستروا في الأخذ. وتعقب بأن ذلك لا يستلزم الاستواء في العلم للفتوت في الفهم إلا لا تنصيص على الاستواء.

قوله: (واقفاً) بفتانين، ويقاد ثم قافه، ثبت ذلك عند رواية البخاري على الوجهين، وعند رواية مسلم بفتانين فقط وهما متقاربان في المعنى المقصود هنا.

قوله: (اشتبهنا أهلنا) في رواية الكشيبي « أهلنا « بكسر اللام وزيادة ياء وهو جمع أهل، ويجمع مكسراً على أهل بفتح المعزة مخففاً، ووقع في رواية في الصلاة « اشتبنا

وأقره فيه (لا طاعة في المعصية) في رواية الكشيبي « في معصية » وخفيت مطابقة هذا الحديث للترجمة على ابن التين فقال ليس فيه ما يوجب له أنهم لم يطيعوه في دخول النار. قلت: لكنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك وبه يتم المراد.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي هريرة « زيد بن خالد في قصة المسيف » أوردته من رواية « صالح » وهو ابن كيسان ومن رواية « شعبة » وهو ابن أبي حمزة كلاهما عن الزهري « يعقوب بن إبراهيم » في السند الأول هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب المجارين » وبينت فيه الذي قال « والمسيف الأجير » وأنه مدرج في هذه الطريق قال ابن القيم في الرد على من رد خبر الواحد إذا كان زائداً على القرآن، ما ملخصه: السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن توافقه من كل وجه فيكون من تولد الأدلة، ثانيها أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن، ثالثها أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن، وهذا الثالث يكون حكماً مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه ولو كان النبي ﷺ لا يطاق (إلا يساً وافق القرآن، لم تكن له طاعة خاصة، وقد قال تعالى: ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ [النساء: ٨٠] وقد تناقض من قال إنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواتراً أو مشهوراً، فقد قالوا بتحريم المرأة على عصمتها وخالتها، وتحريم ما يحرم من النسب بالزراعة، وخيار الشرط والشفعة والرهن في الحضر، وميراث الجدة، وغير الأمة إذا عصت، ومنع الحائض من الصوم والصلاة وجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان، وجوب إحداث للعتة عن الرقابة، وتجويز الرضوء بنيد النسر، وإيجاب الوتر وأن أقل الصداق عشرة دراهم، وتوريث بنت الابن بالسدم مع البتة، واستبراء المسبية بمضعة، وأن أعيان بني الأم يتوارثون، ولا يقاتد الوالد بالولد، وأخذ الجزية من الجوس، وقطع رجل السارق في الثانية، وترك الاتصاف من الجرح قبل الاندمال، والنهي عن بيع الكالئ بالكالئ، وغيرها مما يطول شرحه، وهذه الأحاديث كلها آحاد وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت ولكنهم قسموها إلى ثلاثة أقسام ولم في ذلك تفاصيل يطول شرحها، وحل بسطها أصول الفقه، وبالله التوفيق.

٢- باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحدة

٧٢٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [ابْنُ الْمَدِينِيِّ]: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّبِ: قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَدَّبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الْغُدُقِ فَأَلَدَّبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ لَدَّبَهُمْ فَأَلَدَّبَ الزُّبَيْرُ، ثُمَّ لَدَّبَهُمْ فَأَلَدَّبَ الزُّبَيْرُ، فَقَالَ: « لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَخَوَارِجِيٌّ الزُّبَيْرُ ».

قَالَ سُفْيَانُ: حَفِظَهُ مِنْ ابْنِ الْمُثَنَّبِ، وَقَالَ لَهُ الْوَب: يَا أَبَا بَكْرٍ حَدِّثْهُمْ عَنْ جَابِرٍ، فَإِنَّ الْقَوْمَ يَعْجَبُهُمْ أَنْ تَحَدِّثَهُمْ عَنْ جَابِرٍ، فَقَالَ لِي ذَلِكَ الْمَجْلِسُ: سَمِعْتُ جَابِرًا - قَتَابَةَ بَيْنَ أَحَادِيثِ سَمِعْتُ جَابِرًا - قُلْتُ لِسُفْيَانَ: قَبْلَ الْوَرِيِّ يَقُولُ: يَوْمَ قَرْظَةَ، فَقَالَ: كَلَّا حَفِظَهُ مِنْهُ كَمَا أَنْكَ جَابِلَسَ، يَوْمَ الْغُدُقِ. قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ يَوْمٌ وَاحِدٌ، وَكُتِبَ سُفْيَانُ. [راجع: ٢٨٤٦]. أخرجه مسلم: ٢٢٤١٥ دون سبيل الإسناد في آخره.]

قوله: (باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده) ذكر فيه

حديث جابر وهو الحديث الرابع عشر من إجازة خبر الواحد، وقد تقدم شرحه في « كتاب الجهاد ».

وقوله (حفظته من ابن المثنكى) يعني عمداً (وقال له الوب) يعني السخنياني (يا أبا بكر) هي كنية سعد بن المنكر ويكنى أيضاً أبا عبد الله وله أخ آخر يقال له أبو بكر بن المنكر اسمه كتيب، وقوله « ندب » أي دعا وطلب.

وقوله (الندب) أي إيجاب فأسرع.

وقوله (فتابع) كذا لم يمتثلين، وللكشيبي « فتابع » بناء واحدة.

وقوله (بين أحاديث) في رواية الكشيبي « أربعة أحاديث ».

قوله: (قلت لسفيان) يعني ابن عينة والقاتل هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه.

قوله: (فإن الثوري يقول يوم قَرْظَةَ) قلت لم أره عند أحد عن أخرجه من

أصدق ذو الدين فقال الناس نعم، وقد تقدم شرحه في أبواب مسجود السهو أيضاً. ووجه إيراد هذا الحديث والذي قبله في إجازة خبر الواحد التنبيه على أنه ﷺ إنما لم يفتح في الإخبار بسهره بخبر واحد لأنه عارض فعل نفسه، فلذلك استغنى في قصة ذي الدين، فلما أخبره الجهم الغنير بصدقه رجع إليهم، وفي القصة التي قبلها أخبروه كلهم وهذا على طريقة من يرى رجوع الإمام في السهو إلى إخبار من يفيد خبره العلم عنده وهو رأي البخاري، ولذلك أورد الخبرين هنا بخلاف من يجعل الأمر على أنه تذكر فلا يتجه إيراده في هذا المحل والعلم عند الله، وقال الكرمانى: لم يخرج عن كونه خبر الواحد وإن كان قد صار يفيد العلم بسبب ما حقه من القرائن، وقال غيره إنما استثبت النبي ﷺ في خبر ذي الدين لأنه اتفرد دون من صلى معه بما ذكر مع كثرتهم، فاستبعد حفظه دونهم وجوز عليه الخطأ ولا يلزم من ذلك رد خبر الواحد مطلقاً.

الحديث السادس: حديث ابن عمر في « تحويل القبلة » وقد تقدم شرحه في أبواب استقبال القبلة في أوائل « كتاب الصلاة » والحجة منه بالعمل بخبر الواحد ظاهرة لأن الصحابة الذين كانوا يصلون إلى جهة بيت المقدس تحولوا عنه بخبر الذي قال لهم إن النبي ﷺ أمر أن يستقبل الكعبة تصدقوا خبره وعملوا به في تحولهم من جهة بيت المقدس، وهي شامية إلى جهة الكعبة، وهي بمثابة على العكس من التي قبلها، واعترض بعضهم بأن خبر المذكور أفادهم العلم بصدقه لما عندهم من قرينة لوقوع النبي ﷺ وقوع ذلك لتكرره دهاته به والبحث إنما هو في خبر الواحد إذا تجرد عن القرينة، والجواب أنه إذا سلم أنهم اعتدوا على خبر الواحد كفى في صحة الاحتجاج به والأصل عدم القرينة، وأيضاً فليس العمل بالخبر المخوف بالقرينة متفقاً عليه فيصح الاحتجاج به على من اشترط المدد وأطلق، وكذا من اشترط القطع وقال إن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن ما لم يتواتر.

الحديث السابع: حديث البراء بن عازب في تحويل القبلة أيضاً، وقد تقدم شرحه في « كتاب العلم » وفي أبواب استقبال القبلة وبينت هناك أن الرجوع أن الذي أخبر في حديث البراء بالتحويل لم يعرف اسمه، ويعني « شيخ البخاري فيه هو ابن موسى البلخي، « وإسرائيل » هو ابن يونس، « وأبو إسحاق » هو السيمي وهو جد إسرائيل المذكور.

الحديث الثامن: حديث أنس « كنت أسقي أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح » الحديث، وفيه: « فجاهم أت فقال: إن الجرح قد حرم » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الأشربة » وأن الآتي المذكور لم يسم وأن من جملة ما ورد في بعض طرق « فوالله ما سألوها عنها ولا راجعوا بها بعد خبر الرجل » وهو حجة قوية في قبول خبر الواحد لأنهم أثبتوا به نسخ الشيء الذي كان مسلماً حتى أقبلوا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك.

الحديث التاسع: حديث حذيفة وأبو إسحاق في السند هو السيمي وشيخه صلة بكسر الهملة وتخفيف اللام هو ابن زفر يكنى أبا الملا، كوفي عيسى بالموحدة من رده حذيفة.

قوله: (قال لأهل الجمران) تقدم بيانه في أواخر المغازي مع شرحه، وقوله « استشرق » بمجمة بعد مهملة أي تطلعا إليها ودخلوا فيها بسبب الوصف المذكور.

الحديث العاشر: حديث أنس « لكل أمة أمين » تقدم أيضاً مع الذي قبله.

الحديث الحادي عشر: حديث عمرو « كان رجل من الأنصار » تقدم بيانه اسمه في « كتاب العلم » والقدار المذكور هنا طرف من حديث ساقه بشامه في تفسير سورة التحريم ويستفاد منه أن عمر كان يقبل خبر الشخص الواحد.

وقوله (وإذا غبت وشهد) في رواية الكشيبي والمستلمي « وشهد » أي حضر ما يكون عند النبي ﷺ، وقد نقل بعض العلماء لقبول خبر الواحد أن كل صاحب وتابع سئل عن نازلة في الدين فأخبر السائل بما عنده فيها من الحكم، أنه لا يشترط عليه أحد منهم أن لا يعمل بما أخبره به من ذلك حتى يسأل غيره، فضلاً عن أن يسأل الكوافه، بل كان كل منهم يخبره بما عنده فيعمل بمقتضاه ولا ينكر عليه ذلك، فدل اثباتهم على وجوب العمل بخبر الواحد.

الحديث الثاني عشر: حديث علي:

قوله: (وأمر عليهم رجلاً) مر عبد الله بن حنيفة، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر « المغازي » وتقدم القول في وجوب طاعة الأمير فيما فيه طاعة، لا فيما فيه معصية في أوائل « الأحكام ».

رواية سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر بلفظ «يوم قريظة» إلا عند ابن ماجه فإنه أخرجه عن علي بن محمد عن وكيع كذلك فاعل ابن المنكدر حله عن وكيع فقال وقد أخرجه البخاري في «الجهاد» عن أبي نعيم، وفي «الغزاة» عن محمد بن كثير، وأخرجه مسلم في «الغزاة» وابن ماجه عن طريق وكيع والترمذي عن رواية أبي داود الحفري، ومسلم أيضاً والنسائي من رواية أبي أسامة كلهم عن سفيان الثوري بهذه القصة، فاما مسلم فلم يسق لفظه بل أحال به على رواية سفيان بن عيينة، وأما البخاري فقال في كل منهما يوم الأحزاب وكذا الباقون، ووقع في رواية هشام بن عروة عن ابن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ قال يوم الحندق «من يأتيني بخبر بني قريظة» فاعمل هذا سبب الوهم ثم وجدت الإسماعيلي أنه على ذلك فقال: إنما طلب النبي ﷺ يوم الحندق خبر بني قريظة ثم ساق من طريق فليح بن سليمان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال «ندب رسول الله ﷺ يوم الحندق من يأتيني بخبر بني قريظة» قال فالحديث صحيح يعني نحمل رواية من قال يوم قريظة أي اليوم الذي لرد أن يعلم فيه خبرهم لا اليوم الذي غزاهم فيه، وذلك مراد سفيان بقوله إنه «يوم واحد».

٤ - باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء

والرُسلِ واحداً بعد واحد

وقال ابن عباس: بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكاتبه إلى عظيم بعثني: أن يذهب إلى قيس بن الربيع: [٧].

٧٢٦٤ - حدثنا يحيى بن بكير: حدثني الليث، عن يونس، عن ابن شهاب أنه قال: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة: أن عبد الله بن عباس أخبره: أن رسول الله ﷺ بعث بكاتبه إلى كسرى، فأمره أن يذهب إلى عظيم البحرين، يذهب عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه كسرى مؤلفه، فحسبته أن ابن السائب قال: فذهب عليهم رسول الله ﷺ: أن يذهبوا كل منفرق. [روابع: ٦٤].

٧٢٦٥ - حدثنا مسدد: حدثنا يحيى، عن يزيد بن أبي غنيم: حدثنا سلمة بن الأكوع: أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم: «أذن لي فريضة، أو في الناس - يوم عاشوراء - أن من أكل فليؤم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليؤم». [روابع: ١٩٢٤. أخرجه مسلم: ١١٣٥].

قوله: «باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد» تقدم بيانه في أول هذه الأبواب مجمل وقد سبق لي ذلك أيضاً الشافعي فقال بعث رسول الله ﷺ سراياه وعلى كل سرية واحد، وبعث رسله إلى الملوك إلى كل ملك واحد، ولم يزل كبه تنقل إلى ولاته بالأمم والنهي فلم يكن أحد من ولاته يترك إنفاذ أمره، وكذا كان الخلفاء بعده انتهى.

فاما أمراء السرايا فقد استوجبه محمد بن سعد في «الترجمة النبوية» وعقد لهم باباً سماهم فيه على الترتيب.

وأما «أمراء البلاد» التي تحت لوائه ﷺ أمر على مكة حنظل بن أسيد، وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص، وعلى البحرين العلاء بن الحضرمي، وعلى عمان عمرو بن العاص، وعلى ثمران أبا سفيان بن حرب وأمر على صنعاء وسائر جبال اليمن بإذن ثم ابنه شهر وفيرز والمهاجر بن أبي أمية وأبان بن سعيد بن العاص وأمر على السواحل أبا موسى، وعلى الجند وما معها معاذ بن جبل وكان كل منهما يقضي في عمله ويسير فيه، وكانا ربما اتفقا كما تقدم، وأمر أيضاً عمرو بن سعيد بن العاص على وادي القرى، وزيد بن أبي سفيان على تيماء، وشامة بن أثال على اليمامة.

فاما «أمراء السرايا والبعوث» فكانت إمرتهم تنتهي بانتها تلك الغزوة.

وأما «أمراء القرى» فإنهم استمروا فيها ومن أمراءه أبو بكر على الحج سنة تسع، وعلى القسمة الفتيمة وأفراد المحسن باليمن وقراءة سورة براءة على المشركين في حجة أبي بكر، وأبو عبيدة لقبيض الجزية من البحرين، وعبد الله بن رواحة خنصر خير إلى أن استشهد في غزوة مؤتة، ومنهم عماله لقبض الزكوات، كما تقدم قريباً في قصة ابن اللثية.

وأما «رسله إلى الملوك» فسمي منهم دحية وعبد الله بن حذافة وهما في هذه الترجمة. وأخرج مسلم أن النبي ﷺ بعث رسله إلى الملوك يعني الذين كانوا في عصره. قلت: وقد استوجبه محمد بن سعد أيضاً وأقدمهم بعض المتأخرين في جزء تبعهم من «أسد الغابة» لابن الأثير ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول:

قوله: «وقال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكاتبه إلى عظيم

قوله: «قال سفيان» هو ابن عيينة (هو يوم واحد) يعني «يوم الحندق ويوم قريظة» هنا إما يصح على إطلاق اليوم على الزمان الذي يقع فيه الأمر الكبير سواء قلت أياماً أو كثر كما يقال «يوم الفتح» ويروى به الأيام التي أقام فيها النبي ﷺ مكة لما فتحها وكذا يوم الحندق حاصت أياماً آخرها لما انصرفت الأحزاب ورجع النبي ﷺ وأصحابه إلى منازلهم جاءه جبريل عليه السلام بين الظهر والعصر فلهم بالخروج إلى بني قريظة فخرجوا وقال «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» ثم حاصرهم أياماً حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ «وقد تقدم جيع ذلك مينا في «كتاب المغزاة».

قوله: «قال سفيان» هو ابن عيينة (هو يوم واحد) يعني «يوم الحندق ويوم قريظة» هنا إما يصح على إطلاق اليوم على الزمان الذي يقع فيه الأمر الكبير سواء قلت أياماً أو كثر كما يقال «يوم الفتح» ويروى به الأيام التي أقام فيها النبي ﷺ مكة لما فتحها وكذا يوم الحندق حاصت أياماً آخرها لما انصرفت الأحزاب ورجع النبي ﷺ وأصحابه إلى منازلهم جاءه جبريل عليه السلام بين الظهر والعصر فلهم بالخروج إلى بني قريظة فخرجوا وقال «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» ثم حاصرهم أياماً حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ «وقد تقدم جيع ذلك مينا في «كتاب المغزاة».

٣ - باب قول الله تعالى: ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي ﴾

إلا أن يؤذن لكم ﴿ [الأحراب: ٥٣] فإذا أذن له واحد جاز

٧٢٦٦ - حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن زيد، عن الثوب، عن أبي غنم، عن أبي موسى: أن النبي ﷺ دخل حائطاً وأمرني بحفظ الباب، فجاء رجل يستأذن، فقال: «الذن له وبشارة بالجنّة». فإذا أبو بكر، ثم جاء عمر فقال: «الذن له وبشارة بالجنّة». ثم جاء عثمان فقال: «الذن له وبشارة بالجنّة». [روابع: ٣٦٧٤. أخرجه مسلم: ٢٤٠٣ مطولاً].

٧٢٦٧ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله: حدثنا سليمان بن بلال، عن يحيى، عن غنم بن حنن: سمع ابن عباس، عن عمر وحسن الله عنهم قال: جئت فإذا رسول الله ﷺ في مشربة له، وغلما لرسول الله ﷺ أسود على رأس المذجبة، قلت: قل هذا عمر بن الخطاب فأذن لي. [روابع: ٨٩. أخرجه مسلم: ١٤٧٩ مطولاً].

قوله: «باب قول الله لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم» كنا للجمع.

قوله: «(إذا أذن له واحد جاز) وجه الاستدلال به أنه لم يقبله بعد نصار الواحد من جملة ما يصدق عليه وجود الإذن، وهو متفق على العمل به عند الجمهور حتى اكتفى به غير من لم تثبت عدالة لقيام القرينة فيه بالصدق، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي موسى في استئذنه على النبي ﷺ لما كان في الحائط لأبي بكر، ثم لمع ثم لثمان وفي كل منهما قال «الذن له».

وهو الحديث الخامس عشر.

والثاني حديث عمر في قصة للمشربة، وفيه قلت أي للغلام الأسود «قل هذا عمر بن الخطاب فأذن لي» وهو طرف من حديث طويل تقدم في تفسير سورة التحريم وهو السادس عشر، وأراد البخاري أن صيغة يؤذن لكم على البناء للمجهول تصح للواحد فما فرق، وإن الحديث الصحيح بين الاكتفاء بالواحد على مقتضى ما تناوله لفظ الآية فيكون فيه حجة لقبول خبر الواحد، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في «المتابع» وتقدم شرح ما يتعلق بآية الاستئذان مستوعباً في تفسير سورة الأحزاب.

وقال ابن التين قوله هنا في حديث أبي موسى (وأمرني بحفظ الباب) مغاير لقوله في الرواية للمصنف «ولم يأمرني بحفظه» فاحدثها وهم. قلت: بل هما جميعاً

الأبواب.

الطائي.

قوله: (وحدثني إسحاق) هو ابن راهويه كذا ثبت في رواية أبي ذر فاعني عن تردد الكرماني هل هو إسحاق بن منصور أو ابن إبراهيم، (والنفس) هو ابن شميل (وأبو حمزة) بالجمع.

قوله: (كان ابن عباس يلقبني على صوره) قد تقدم السبب في ذلك في باب ترجمان الحاكم وأنه كان يترجم بينه وبين الناس لما يستفونه، ووقع في رواية إسحاق بن راهويه في مسنده أن النضر ابن شميل وعبد الله بن إدريس قالا «حدثنا شعبة» فذكره وفيه «يجلسي معه على السرير فأترجم بينه وبين الناس».

قوله: (أن وفد عبد القيس) تقدم شرح قصتهم في «كتاب الإيمان» ثم في «كتاب الأشربة» والغرض منه قوله في آخره «أحفظونم وأبلغونهم من ورائكم» فإن الأمر بذلك يتناول كل فرد فلو لا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضم عليه.

٦- باب خبر المرأة الواحدة

٧٢٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعُتَيْرِيَّةِ قَالَتْ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَقَالَتْ: إِنَّ عَمْرًا قَرِيبًا مِنْ سَتَيْنِ أَوْ سِتَّةٍ وَاصْفٍ، فَلَمَّ اسْتَعَفَّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيهِمْ سَعْدٌ، فَلَقَبُوا بِأَكْلُونِ مِنْ لَحْمٍ، فَادَّعَاهُمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ لَحْمٌ حَتَبٌ، فَاسْتَكْبَرُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلُوا، أَوْ اقْفُوا»، لِأَنَّهُ خَلَّالٌ - أَوْ قَالَ: لَا تَأْسُ بِهِ، شَكَّ فِيهِ - وَكَئِكَ لَيْسَ مِنْ طَعَامِهِ. [أخرجه مسلم: ١٩٤٤].

قوله: (باب خبر المرأة الواحدة) ذكر فيه حديث ابن عمر وبه وما في البابين قبله تكمل الأحاديث اثنين وعشرين حديثاً.

قوله: (عن توبة) بمثناة مفتوحة وسكون الواو بعدها موحدة هو «ابن كيسان» يسمى أبا المودع بتشديد الراء والإعمال و«العنبري» بفتح الهملة والموحدة بينهما نون ساكنة نسبة إلى بني العنبر بطن شهر من بني تميم.

قوله: (أرأيت حديث الحسن أبي البصري، والرواية هنا بصريّة، والاستفهام للإتكان، كان الشعبي ينكر على من يرسل الأحاديث عن رسول الله ﷺ إشارة إلى أن الحامل لفاعل ذلك طلب الإكثار من التحديث عنه وإلا لكان يكتبني بما سمعه موصولاً، وقال الكرماني مراد الشعبي أن الحسن مع كونه تابعاً كان يكثر الحديث عن النبي ﷺ، وابن عمر مع كونه صحابياً يخطأ ويقل من ذلك مهما أمكن. قلت: كان ابن عمر أتبع رأي أبيه في ذلك، فإنه كان يفضي على قلة التحديث عن النبي ﷺ لوجهين أحدهما: خشية الاشتغال عن تعلم القرآن وتفهم معانيه، والثاني: خشية أن يحدث عنه بما لم يلقه، لأنهم لم يكونوا يكتبون فإذا طال العهد لم يؤمن النسيان وقد أخرج سعيد بن منصور بسند آخر صحيح عن الشعبي عن قرظة بن كعب عن عمر قال «أقلوا الحديث عن النبي ﷺ وأنا شريككم» وتقدم شيء مما يتعلق بهذا في «كتاب العلم».

وقوله (وقالعت ابن عمر) الجملة حالية والمراد أنه جلس معه المدة المذكورة.

وقوله (قريباً من ستين أو ستة واصف) ووقع عند ابن ماجه من طريق جبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال «جالست ابن عمر ستة» فيجمع بأن مدة جالسته كانت ستة وكسراً فالتى الكسر تارة وجبره أخرى، وكان الشعبي جاور بالمدينة أو بمكة ولا فخر كوفي، وابن عمر لم تكن له إقامة بالكرة.

قوله: (فلم أسمعهم يحدث عن النبي ﷺ غير هذا) أشار إلى الحديث الذي يربد أن يذكره وكأنه استحضره بذكره إذ ذاك.

قوله: (كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد فلذهبوا يأكلون من لحم) هكذا أورد القصة مختصرة، وأوردتها في الباباتح مبيّنة، وتقدم لفظه هناك، وعند الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة «غاثوا بلحم ضب».

قوله: (فادّعاهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ) هي ميمونة وقد تقدم بيانه في «كتاب الأطعمة».

بصري أن يذهب إلى قيصر هو طرف من الحديث المذكور «في بده الوحي» وتقدم شرحه هناك وتسميته «عظيم بصري» وكيفية إرساله الكتاب المذكور إلى هرقل وهذا التعليق ثبت في رواية الكشميهني وحده هنا.

الحديث الطائي:

قوله: (يونس) هو ابن يزيد الأيلي.

قوله: (بعث بكتابه إلى كسرى فأمره أن يذهب إلى عظيم البحرين) كذا هنا والضهير في قوله «فأمره» للمبعوث الذي دل عليه قوله «بعث» وقد تقدم في أوامير المغازي، وأن الرسول عبد الله بن حذافة السهمي الذي تقدمت قصته قريباً في السيرة، وقوله «فحسب أن ابن المسيب»، الفائل هو ابن شهاب كما تقدم بيانه هناك.

قوله: (أن يمزقوا كل ممزق) فيه تلميح بما أخبر الله تعالى أنه فعل بأهل سبا وأجاب الله تعالى هذه الدعوة، فسقط شعيرويه على والده كسرى أبريز الذي مزق الكتاب وقتله، وملك بعده فلم يبق إلا يسيراً حتى مات والقصة مشهورة.

(ثمه): وقع للزركشي هنا خطب، فإنه قال عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى كذا وقع في الأمميات ولم يذكر فيه «دحية» بعد قوله «بعث» والصواب إثباته وقد ذكره في رواية الكشميهني تعليقاً فقال «قال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية بكتابه إلى عظيم بصري وأن يذهب إلى قيصر» وهو الصواب انتهى، وكأنه توهم أن القصتين واحدة وحله على ذلك كونهما من رواية ابن عباس؛ والحق أن المبعوث لعظيم بصري هو دحية، والمبعوث لعظيم البحرين وإن لم يسم في هذه الرواية فقد سمي في غيرها وهو عبد الله بن حذافة، ولو لم يكن في الدليل على المغايرة بينهما إلا بعد ما بين بصري والبحرين فإن بينهما نحو شهر، وبصري كانت في مملكة هرقل ملك الروم، والبحرين كانت في مملكة كسرى ملك الفرس، وإنما نهت على ذلك مع وضوحه خشية أن يفتخر به من ليس له اطلاع على ذلك.

الحديث الثالث: حديث سلمة بن الأكوع في صيام يوم عاشوراء، وقد تقدم شرحه في «كتاب الصيام» و«يحيى» للمذكور في السند هو ابن سعيد القطان، والرجل من أسلم «هو هند بن أسامة بن حارثة كما تقدم، والله أعلم.

٥- باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يلقوا

مَنْ وَرَّاهُمْ

قَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ.

٧٢٦٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْفَرِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا النُّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُقْبَلُنِي عَلَى صَرِيحِهِ، فَقَالَ لِي: إِنَّ وَقَدْ عَذَّبَ الْقَيْسِيُّ لَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ الْوَلَدُ؟» قَالُوا: رَيْحَةُ، قَالَ: «مَرْحَا بِالْوَلَدِ أَوْ الْقَوْمِ، غَيْرَ خَزَائِمٍ وَلَا نَدَامَى». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كَهَازٍ مُضَرٍّ، فَعَرَفْنَا بِأَخْبَارِ نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ وَنُخْرِجُ بِهِ مِنْ وَرَائِنَا، فَسَأَلُوا عَنِ الْأَشْرَةِ، فَجَاهَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، وَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، قَالَ: «مَنْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْهَرُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ - وَأَخْرَجَ فِيهِ - صِيَامُ رَمَضَانَ، وَتُؤْتَاوُ مِنَ الْمَغَانِمِ الْخُمْسَ». وَنَهَاهُمْ عَنِ اللَّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمَرْفَافِ وَالنَّقِيرِ. وَرَبَّمَا قَالَ: «الْمَقْسِرُ». قَالَ: «أَحْفَظُونَهُ وَاتَّبِعُونَهُ مَنْ وَرَّاهُمْ».

[راجع: ٥٣. أخرجه مسلم: ١٧، وأخرج قطعة البدء في الأشربة (٣٩)].

قوله: (باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يلقوا من ورائهم) الرصاة بالقصر بمعنى الوصية والروا مفتوحة ويوز كسرها وقد تقدم بيان ذلك في أوائل «كتاب الوصايا» وذكر فيه حديثين:

أحدهما:

قوله: (قَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ) يشير إلى حديثه المذكور قريباً أول هذه

قوله: (فإنه حلال أو قال لا بأس به شك فيه) هو قول شعبة والذي شك في أي اللطيف قال: هو توبة الراوي عن ابن عمر بين ذلك محمد بن جعفر في روايته عن شعبة، أخرجه أحد في مسنده عنه وقد تقدم الكلام على لحم الضب في «كتاب الصيد والذبائح» مستوفى في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في الضب لا أحله ولا أحرمه، وأنها لا تختلف قوله هنا فإنه حلال، ولكنه ليس من طعامي، أي ليس من المأكوف له فلذلك ترك أكله لا لكونه حراماً.

(خاتمة): اشتمل «كتاب الأحكام» وما بعده من التني وإجازة خبر الواحد من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة وستين حديثاً، المعلق منها وما في حكمه سبعة وثلاثون طريقاً وسائرهما موصول، المكر منه فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة وأربعون حديثاً، وبالحاصل أربعة عشر حديثاً شاركه مسلم في تخريجها سوى حديث أبي هريرة «إنكم ستحرمون» وحديث أبي أيوب في البطانة، وحديث أبي هريرة فيها وحديث ابن عمر في بيعة عبد الملك وحديث عمر في بيعة أبي بكر الثمانية، وحديث أبي بكر في قصة وفد بزاخرة. وفي التني سبعة وعشرون حديثاً كلها مكسرة منها ستة طرق معلقة وفي خبر الواحد اثنان وعشرون حديثاً كلها مكسرة منها طريق واحد معلق وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وخمسون أثراً، والله سبحانه وتعالى أعلم.



٩٦- كتاب الاخصاص بالكتاب والسنة

٧٢٦٨- حَدَّثَنَا الْعُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: عَنْ يَسْرَ وَغَيْرِهِ: عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ سَهَابٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَوْ أَنَّ عَلَيْنَا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَوَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. لَتَمَحَّلْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عَيْدًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ، نَزَلَتْ يَوْمَ غُرْفَةٍ، فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ. [إرجاع: ٤٥. أخرجه مسلم: ٣٠١٧]

سَمِعَ سُفْيَانٌ يَسْرَعًا، وَيَسْرَعُ قَيْسًا، وَقَيْسٌ طَارِقًا.

٧٢٦٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غَزِيلٍ، عَنْ ابْنِ سَهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ، الْعَدْنِيَّ، يَبِيعُ الْمُسْلِمِينَ أَبَا بَكْرٍ، وَاسْتَوَى عَلَى مَنبَرٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، تَشَهُدًا لِّأَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَاخْتَارَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ الَّذِي عِنْدَهُ عَلَى النَّبِيِّ عِزَّتُمْ، وَهَذَا الْكِتَابُ الَّذِي هَدَى اللَّهُ بِهِ رَسُولَكُمْ، فَفَعَلُوا بِهِ تَهَنُّؤًا وَإِنَّمَا هَدَى اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ. [إرجاع: ٧٢١٩].

٧٢٧٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَثِيبٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَمَّنِي إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي الْكِتَابَ». [إرجاع: ٧٥. أخرجه مسلم: ٢٤٧٧].

٧٢٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِتَّاحٍ: حَدَّثَنَا مُعْمَرٌ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْفَةَ: أَنَّ أَبَا الْوَيْثَالِ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَرَّةَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُخَيِّكُم - أَوْ تَعَشِّكُم - بِالْإِسْلَامِ وَيُخَمِّدُ ﷻ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَعَ هَاهُنَا يُخَيِّكُم، وَإِنَّمَا هُوَ تَعَشِّكُم، يُنْظَرُ فِي أَصْلِ كِتَابِ الْإِخْصَاصِ. [إرجاع: ٧١١٢].

٧٢٧٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَتَبَ إِلَيَّ عَبْدًا لِمَالِكٍ بْنِ مَرْوَانَ يَتَّبِعُهُ: وَأَقْرَبُ لَكَ بِذَلِكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ لِيَمَّا اسْتَفْطَيْتُ. [إرجاع: ٧٢٠٣]

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الاخصاص بالكتاب والسنة)، «الاخصاص» اقتفال من المصنعة والمراد امتثال قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣]، قال الكرماني هذه الترجمة منتزعة من قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ لأن المراد بالحبل: الكتاب والسنة على سبيل الاستعانة، والجامع كونهما سبباً للمقصود وهو الثواب والنجاة من العذاب، كما أن الحبل سبب لحصول المقصود به من السلي وغيره. والمراد «بالكتاب» القرآن لتبعية تلاوته وبالسنة ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقديره وما هم بفعله. والسنة في أصل اللغة الطريقة وفي اصطلاح الأصوليين والمحدثين ما تقدم، وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يبرأف المستحب، قال ابن بطال: لا عصمة لأحد إلا في كتاب الله أو في سنة رسوله أو في إجماع العلماء على معنى في أحدنا، ثم تكلم على السنة باعتبار ما جاء عن النبي ﷺ وسيأتي بيانه بعد باب، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (سفیان عن مسعر وغيره) أما «سفیان» فهو ابن عينة و«مسعر» هو ابن كدام بكسر الكاف وتخفيف الدال، و«غير» الذي إلهم معه لم أر من صرح به إلا أنه يحتمل أن يكون سفیان الثوري، فإن أحد أخرجه من روايته عن «قيس بن مسلم» وهو الجليلي يفتح الجيم والمهملة كوني يكتي أبا عمرو، كان حليلاً ثقة نبياً وقد نسب إلى الإرجاء وفي الرواة قيس بن مسلم آخر لكنه شامي غير مشهور، روى عن عباد بن الصامت وحديثه عنه في «كتاب خلق الأنفال» للبخاري و«طريق بن شهاب» هو الأحسي معدود في الصحابة لأنه رأى النبي ﷺ وهو كبير لكن لم يثبت له منه سماع.

قوله: (قال رجل من اليهود) تقدم الكلام عليه في «كتاب الإيمان» وفي تفسير سورة المائدة مع شرح سائر الحديث، وحاصل جواب عمر «إنا اتخذنا ذلك اليوم عيداً» على وفق ما ذكرت.

قوله: (سمع سفیان مسعراً ومسعر قيساً وقيس طارقاً) هو كلام البخاري يشير إلى أن النعمة المذكورة في هذا السند محمولة عليه على السماع لا طلاعه على سماع كل منهم من شيخه، وقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ظاهره يدل على أن أمور الدين اكملت منذ هذه المقالة وهي قبل موته ﷺ بنحو ثمانين يوماً فعلى هذا لم يزل بعد ذلك من الأحكام شيء. وفيه نظر، وقد ذهب جماعة إلى أن المراد بالإكمال ما يتعلق بأصول الأركان لا ما يفرع عنها، ومن ثم لم يكن فيها متمسك لمركزي القياس، ويمكن دفع حجتهم على تقدير تسليم الأول بأن استعمال القياس في الحوادث متعلق من أمر الكتاب، ولو لم يكن إلا عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْكُمُ الرُّسُولَ فَعَلُوهُ﴾ وقد ورد أمره بالقياس وتقديره عليه فاستخرج في عموم ما وصفه بالكمال، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] قال أنزل سبحانه وتعالى كثيراً من الأمور مجعلاً، فسر نبيه ما احتج إليه في وقته وما لم يقع في وقته وكل تفسيره إلى العلماء بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرُّسُولِ لَإِنِّي لَأَكْمَلُ الْأَمْرَ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُيُونَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

الحديث الثاني:

قوله: (أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه العهد حين يبيع المسلمون أبا بكر رضي الله عنه) حين يتعلق بسم، والذي يتعلق بالعهد حين يبيع المسلمون وفاة النبي ﷺ كما تقدم بيانه في باب الاستخلاف في أواخر «كتاب الأحكام» وسياقه هناك أتم، وزاد في هذه الرواية «فاختار الله لرسوله الذي عنده على الذي عندهم» أي الذي عنده من الثواب والكرامة على الذي عندهم من النصب.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس تقدم شرحه في «كتاب العلم» وبيان من رواه بلفظ التأويل ويأتي معنى التأويل في باب قوله تعالى: ﴿يَلْهُو قُرْآنَ عَجَبٍ﴾ من «كتاب التوحيد» إن شاء الله تعالى:

الحديث الرابع: حديث أبي برة وهو مختصر من الحديث الطويل المذكور في أوائل «كتاب الفتن» في باب «إذا قال قد قدم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه» وقد تقدم شرحه مستوفى هناك.

وقوله هنا (إن الله يخييكم بالإسلام) كنا وقع بضم الله ثم فتن معجبة ساكنة

ثم نون ونبه «أبو عبد الله» وهو المصنف على أن الصواب بنون ثم عين مهملة مفتوحين ثم شين معجمة.

قوله: (ينظر في أصل كتاب الاعتصام) فيه إشارة إلى أنه صنف «كتاب الاعتصام» مفرداً وكتب منه هنا ما ياتي بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في «كتاب الأدب المفرد» فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل وكأنه كان في هذه الحالة غائباً عنه فامر براجعه وأن يصلح منه وقد وقع له نحو هذا في تفسير: ﴿انفض ظهرك﴾ [الشرح: ٣] ونهت عليه في تفسير سورة: ﴿الم نشرح﴾ ونقل ابن التين عن الداودي أن ذكر حديث أبي برزة هذا هنا إنما يستفاد منه تثبيت خبر الواحد وهو غفلة منه، فإن حكم تثبيت خبر الواحد انقضى وعقب بالاعتصام بالكتاب والسنة ومناسبة حديث أبي برزة للاعتصام بالكتاب من قوله «إن الله تعشكم بالكتاب» ظاهرة جداً والله أعلم. الحديث الخامس حديث ابن عمر في مكاتبه لعبد الملك بالبيعة له وقد تقدم بآتم من هذا السياق مع شرحه في باب كيف يبايع الإمام من أواخر «كتاب الأحكام» ومن ثم يظهر المظوف عليه بقوله هنا «وأقر لك» وبيئت هناك أن ذلك كان بعد قتل عبد الله بن الزبير والغرض منه هنا استعمال سنة الله ورسوله في جميع الأمور.

قال ابن التين عن الداودي هذا المظوف في هذا الحديث.

قال النووي: يعني ما فتح على المسلمين من الدنيا وهو يشمل الغنائم والكنوز، وعلى الأول انقصر الأكثر ووقع عند بعض رواة مسلم باليم بدل النون الأولى وهو تحريف.

الحديث الثاني:

قوله: (عن سعيد) هو ابن أبي سعيد المقبري واسم أبي سعيد كيسان.

قوله: (ما فعله أو أمن أو آمن عليه البشر) أو شك من الراوي، فالأولى بغم الهمة وسكون الراو وكسر الميم من الأمن، والثاني بلد وفتح الميم من الإيمان، وحكى ابن قزول أن في رواية القابسي يفتح الهمة وكسر الميم بشير مد من الأمان وصوبها ابن التين فلم يصب.

وقوله (وإنما كان الذي أوتيته) في رواية المستملي «أوتيت» بحذف الهاء، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل فضائل القرآن بحمد الله تعالى، ومعنى المحصر في قوله «إنما كان الذي أوتيته» أن القرآن أعظم المعجزات وأيدها وأدومها لاشتتماله على الدعوة والحجة ودوام الانتفاع به إلى آخر الدهر، فلما كان لا شيء يقاربه فضلاً عن أن يساويه كان ما عداه بالنسبة إليه كأن لم يقع، قول يؤخذ من إيراد البخاري هذا الحديث عقب الذي قبله أن الراجح عنده أن المراد بجوامع الكلم القرآن وليس ذلك بلازم، فإن دخول القرآن في قوله «بعث بجوامع الكلم» لا شك فيه وإنما النزاع هل يدخل غيره من كلامه من غير القرآن؟ وقد ذكرنا من أمثلة جوامع الكلام في القرآن قوله تعالى: ﴿وراكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون﴾ [البقرة: ١٧٩] وقوله: ﴿ومن يطع الله ورسوله ويخش الله يفقه فاولئك هم المفلحون﴾ [النور: ٥٢] إلى غير ذلك ومن أمثلة جوامع الكلم من الأحاديث النبوية حديث عائشة «كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد» وحديث «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» متفق عليهما، وحديث أبي هريرة «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وسياقي شرحه قريباً، وحديث المقدمة «ما ملا بين آدم وعاء خراً من بطنه» الحديث أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان والمحاكم إلى غير ذلك مما يكثر بالتبعية، وإنما يسلم ذلك فيما لا تصرف الرواية في الفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل خارج الحديث وتتفق الفاظه، وإلا فإن خارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق الفاظه لتوارد أكثر الرواة على الانتصار على الرواية بالمتن بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به، والحال لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون ويطول الزمان فيتملك المعنى بالمتن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمتن لمصلحة التبليغ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف بالمتن.

٢- باب الأقداء بسنن رسول الله ﷺ

وقول الله تعالى: ﴿وَاجْتَلَسَا لِمَنْحَنِ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] قال: إيماء تقديري بمن قبلنا، وتقديري بنا من بعدنا.

وقال ابن عزم: ثلاث أجتهن نفسي ولإخواني: هذه السنة أن يتعلموها ويسألوا عنها، والقرآن أن يتفهّموه ويسألوا عنه، ويدعوا الناس إلا من خيّر.

٧٢٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُهَيْبٌ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى حِشْيَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، قَالَ: جَلَسَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: [قَدْ] هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا يَتِيئَةً إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: مَا أَنْتَ بِصَاحِلٍ، قَالَ: لِمَ؟

ثم نون ونبه «أبو عبد الله» وهو المصنف على أن الصواب بنون ثم عين مهملة مفتوحين ثم شين معجمة.

قوله: (ينظر في أصل كتاب الاعتصام) فيه إشارة إلى أنه صنف «كتاب الاعتصام» مفرداً وكتب منه هنا ما ياتي بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في «كتاب الأدب المفرد» فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل وكأنه كان في هذه الحالة غائباً عنه فامر براجعه وأن يصلح منه وقد وقع له نحو هذا في تفسير: ﴿انفض ظهرك﴾ [الشرح: ٣] ونهت عليه في تفسير سورة: ﴿الم نشرح﴾ ونقل ابن التين عن الداودي أن ذكر حديث أبي برزة هذا هنا إنما يستفاد منه تثبيت خبر الواحد وهو غفلة منه، فإن حكم تثبيت خبر الواحد انقضى وعقب بالاعتصام بالكتاب والسنة ومناسبة حديث أبي برزة للاعتصام بالكتاب من قوله «إن الله تعشكم بالكتاب» ظاهرة جداً والله أعلم. الحديث الخامس حديث ابن عمر في مكاتبه لعبد الملك بالبيعة له وقد تقدم بآتم من هذا السياق مع شرحه في باب كيف يبايع الإمام من أواخر «كتاب الأحكام» ومن ثم يظهر المظوف عليه بقوله هنا «وأقر لك» وبيئت هناك أن ذلك كان بعد قتل عبد الله بن الزبير والغرض منه هنا استعمال سنة الله ورسوله في جميع الأمور.

١- باب قول النبي ﷺ: «بُعث بجوامع الكلم»

٧٢٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بُعِثَ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرَتْ بِالرُّعْبِ، وَتَبَيَّنَا أَنَا نَاوِمٌ وَإِنِّي أَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَدْ ذُبحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَتَمَّ تَلْعُوقُهَا، أَوْ تَرْغُوقُهَا، أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا. [راجع: ٢٩٧٧. أخرجه مسلم: ٥٢٣].

٧٢٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا يَنْفَعُ أَوَمِنْ، أَوْ آمَنَ، عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أَوْتِيَهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَزْجُو أَنِّي أَكْفَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٤٩٨١. أخرجه مسلم: ١٥٢].

قوله: (باب قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم) وذكر فيه حديثين لأبي هريرة:

أحدهما بلفظ الترجمة زاد «نصرت بالرعب، وبيناً أنا نائم رأيته أيتت بمفاتيح خزان الأرض» وتقدم تفسير جوامع الكلم في باب المفاتيح في اليد من «كتاب التعبير» وفيه تفسيرها عن الزهري وحاصله أنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني، وجزم غير الزهري بأن المراد «جوامع الكلم» القرآن بقرينة قوله «بعثت»، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني، وتقدم شرح «نصرت بالرعب» في كتاب التيميم.

قوله: (فوضعت في يدي) أي المفاتيح وتقدم تفسير المراد بها في باب النسخ في المنام من «كتاب التعبير».

قوله: (قال أبو هريرة) هو موصول بالسند المذكور أولاً.

وقوله (فلذهب) أي مات.

وقوله (واتم تلغونها أو ترغونها أو كلمة تشبهها) فالأولى بلام ساكنة ثم غين معجمة مفتوحة ثم مثناة والثانية مثلها لكن بدل اللام راء وهي من الرغبت كتابة عن سمة العيش وأصله من رغت الجدي أنه إذا ارتفع منها وأرغته هي أرضه ومن ثم قيل رغرث وأما باللام فتيل إنما لغة فيها وقيل تصحيف وقيل مأخوذة من اللغث بوزن عظيم وهو الطعام المخلوط بالشعير، ذكره صاحب المحكم عن ثعلب والمراد بأكلوها كيفية اتفق وفيه بعد.

وقال ابن بطال: وأما اللغث فلام أجده فيما تصفحت من اللغة انتهى، ووجدت في حاشية من كتابه هما لغتان صحيحتان فصيحتان معانها الأكل بالتميم

قُلْتُ: لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبُهَا، قَالَ: هُمَا الْمَرْءَانِ يَقْدَرُ بِهِمَا. [راجع: ١٥٩٤].

٧٢٧٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ قَالَ: سَأَلْتُ الْأَعْمَشَ فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ: سَمِعْتُ خَلِيفَةَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْأَمَانَةَ تَوَكَّلْتَ مِنَ السَّمَاءِ فِي جَنْبِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، وَتَزَلُّ الْقُرْآنُ فَتَقْرَأُوا الْقُرْآنَ، وَتَعْلَمُوا مِنَ السُّنَّةِ». [راجع: ١٤٩٧. أخرجه مسلم: ١٤٣، مطولاً].

٧٢٧٧- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ: سَمِعْتُ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيَّ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنْ أَحْسَنَ الْخَبِيثُ كِتَابَ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَنَئِي هَذَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَحَسْرَ الْأُمُورِ مَخْلُكُهَا، وَ: ﴿إِنْ مَا تَوَعَّلُونَ لَأَتِيَنَّ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾». [راجع: ١٥٠٨].

٧٢٧٨، ٧٢٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَأَفْضَحَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ». [راجع: ٢٣١٤، ٢٣١٥. أخرجه مسلم: ١٦٩٧-١٦٩٨، مطولاً].

٧٢٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيَانَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا جِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ غُطَّاءِ بْنِ بَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ أَمِيٍّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَسَى». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ أَسَى؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي قَعَدَ أَى».

٧٢٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَادَةَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَبَّانٍ، وَأَتَى عَلَيْهِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ: حَدَّثَنَا أَوْ سَمِعْتُ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَتْ مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ التَّيْنَ نَائِمَةٌ، وَأَقْلَبَ يَفْطَنُ، فَقَالُوا: إِنْ إِبْرَاهِيمَ هَذَا مَلَأَ، فَاصْبِرُوا لَهُ مَلَأَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ التَّيْنَ نَائِمَةٌ، وَأَقْلَبَ يَفْطَنُ، فَقَالُوا: مَلَأَ كَمَلَى رَجُلٌ بَنَى كَارًا، وَجَعَلَ لَهَا مَائِدَةً، وَتَمَّتْ دَاعِيَا، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِي دَخَلَ الدَّارَ وَآكَلَ مِنَ الْمَائِدَةِ، وَمَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّاعِي لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ الْمَائِدَةِ، فَقَالُوا: أَوَلَوْهَا لَهَ يَفْقَهُهَا، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ نَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ التَّيْنَ نَائِمَةٌ وَأَقْلَبَ يَفْطَنُ، فَقَالُوا: فَالدَّارُ الْجَنَّةُ، وَالدَّاعِي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَمَنْ أَطَاعَ مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَى مُحَمَّدًا ﷺ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ فَرَقَ بَيْنَ النَّاسِ.

نَافِعَةُ قَتَيْبَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جِلَالٍ، عَنْ جَابِرٍ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ. [الدرر في الدواب، باب: ٢٤].

٧٢٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ لَرَّاجِمٍ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ خَلِيفَةَ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَعِظُوا، فَقَدْ سَبَقَكُمْ سَبَقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَعْلَمْتُمْ مِيمًا وَجِمَالًا، فَقَدْ حَزَلْتُمْ حَزَلًا بَعِيدًا.

٧٢٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَطْلَى وَمَقْلَى مَا يَخْبِي اللَّهَ بِهِ، كَمَقْلَى رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي زِلْتُ الْجَنَّةَ بَعْتَنِي، وَإِنِّي أَنَا الذَّلِيلُ الْفَرِيدُ، فَالْجَنَّةُ، فَطَاعَةُ طَائِفَةٍ مِنْ قَوْمِي فَأَذْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِكِهِمْ فَجَعُوا، وَكَلَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَاصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَحَهُمُ الْجَنَّةُ فَامْلِكْتَهُمْ وَاجْتَنَحَهُمْ، فَلَذَلِكَ

مَقْلَى مَنْ أَطَاعَنِي فَأَتَيْتُ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَقْلَى مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ الْحَقِّ». [أخرجه مسلم: ٢٧٨٣].

٧٢٨٤، ٧٢٨٥- حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ غُفَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَخَفَرُ مِنْ خَفَرٍ مِنَ الْقَرِيبِ، قَالَ عَمْرُو لَأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تَقَالِبُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِيرُتُ إِنْ أَقَابَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ». فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأَقْبِلَنَّ مِنْ فَرَقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ عَلَى النَّاسِ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي جِفَالًا كَانُوا يُؤْذُونَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنِيٍّ، فَقَالَ عَمْرُو: قَوْلُهُ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتَ اللَّهَ قَدْ خَرَجَ صَنْدَرُ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِيَامِ لَمَرَّتْ أَنَّهُ الْحَقُّ.

قَالَ ابْنُ بَكْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ، عَنِ الثَّيْبِيِّ: عَفَا، وَهُوَ اصْبَحُ. [راجع: ١٣٩٩، ١٤٠٠. أخرجه مسلم: ٢٠].

٧٢٨٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ أَبِي هَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَقِيتُ قَتَيْبَةَ بْنَ جِحْشٍ بْنِ خَلِيفَةَ بْنِ بَنِي، فَقَوْلَ عَلَى ابْنِ أَبِيهِ الْعَمْرُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ جِحْشٍ، وَكَانَ مِنَ الْفَرَّانِ اللَّيْلِ يُنْصِفُهُمْ عَمْرُو، وَكَانَ الْقُرَاءَةُ اصْحَابَ مَعْطَسٍ عَمْرُو وَمُشَاوَرِيهِ، كَهُولًا كَانُوا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ قَتَيْبَةُ لِابْنِ أَبِيهِ: يَا ابْنَ أَبِي، هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ قَسْتَاوِينَ لِي عَلَيْهِ؟ قَالَ: سَأَسْتَأْذِنُكَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاسْتَأْذَنْ لِعَتْنَةٍ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَاللَّهِ مَا تُعْطِيَانِ الْجَزَلَ، وَمَا تُحْكَمُ تَيْنًا بِالْعَدْلِ، فَعَضِبَ عَمْرُو حَتَّى هَمَّ بِأَنْ يَقَعَ بِهِ، فَقَالَ الْعَمْرُو: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِيَبَّيْهِ ﷺ: ﴿خُلِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾. [لامرأ: ١٩٩]. وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْجَاهِلِينَ، قَوْلَ اللَّهِ مَا جَاوَزَهَا عَمْرُو حِينَ تَلَاها عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَالَ عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ. [راجع: ٤٦٤٢].

٧٢٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ اسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَالنَّاسُ قِيَامًا، وَهِيَ قَائِمَةٌ تَصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَخَاضَتْ يَدَيَا نَحْوَ السَّمَاءِ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: أَهَيْئَةً؟ قَالَتْ: بِرَأْسِيهَا: إِنْ نَعِمَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَرَهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، وَأَوْجَحِي إِلَيَّ أَنْتُمْ تَقْتَوْنَ فِي الْقُبُورِ قَرِيبًا مِنْ بَيْتِ الدَّجَالِ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُسْلِمُ - لَا أَذْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ اسْمَاءُ - يَقُولُ: مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ فَاجْتَنَاهُ وَأَمْسَاهُ، يَقُولُ: نَمَّ صَالِحًا عَلَيْنَا أَنْتَ مُرْسِلٌ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُزْنَابُ - لَا أَذْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ اسْمَاءُ - يَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ».

[راجع: ٨٦. أخرجه مسلم: ٩٠٥].

٧٢٨٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّوَلَاءِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَلْبُكَ بِسُؤَالِهِمْ وَاجْتِلَالِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَمَرُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». [أخرجه مسلم: ١٣٣٧، وفي الفضائل: ١٣٠-١٣١].

قوله: (باب الاعتداء بسنن رسول الله ﷺ) أي قولها والعمل بما دلت عليه فأما أقواله فتشتمل على أمر ونهي وإخبار، وسيأتي حكم الأمر والنهي في باب مفرد، وأما أقواله فتأتي أيضاً في باب مفرد قريباً.

قوله: (وقول الله تعالى: واجعلنا للمتقين إماماً) قال أئمة نقدي بمن قبلنا ويقندي بنا من بعدنا) كذا للجميع بإيهام القتال، وقد ثبت ذلك من قول جماغه أخرجه النرباي والطبري وغيرهما من طريق بهذا اللفظ بسند صحيح، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريقه بسند صحيح أيضاً، قال يقول: اجعلنا أئمة في التقوى حتى نأتم بمن كان قبلنا ويأتم بنا من بعدنا، وللطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن للمنى «اجعلنا أئمة التقوى لأهلهم يقتدون بنا» لفظ الطبري، وفي رواية ابن أبي حاتم «اجعلنا أئمة هدى ليهتدي بنا ولا نجعلنا أئمة ضلالة» لأنه قال تعالى لأهل السعادة: «وجعلناهم أئمة يهدون بها» [الأنبياء: ٧٣] وقال لأهل الشقاوة: «وجعلناهم أئمة يهدون إلى النار» [القصص: ٤١] ورجح الطبري أنهم سألوا أن يكونوا للمتقين أئمة ولم يسألوا أن يجعل المتقين لهم أئمة، ثم تكلم الطبري على إفراد «إماماً» مع أن المراد جماعة بما حصله أن الإمام اسم جنس فيتناول الواحد فما فوقه، وأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن قتادة في قوله: «واجعلنا للمتقين إماماً» [الفرقان: ٧٤] أي قادة في الخير ودعاة هدى يؤتم بن في الخير، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي ليس المراد أن نؤم الناس وإنما أرادوا اجعلنا أئمة لهم في الحلال والحرام يقتدون بنا فيه، ومن طريق جعفر بن محمد معنا اجعلني رضا فلذا قلت صدوقني وقبلوا مني.

(تنبه): اقتصر شيخنا ابن الملقن في شرحه تبعاً لمن تقدمه على عزو التفسير المذكور أولاً للحسن البصري ولم أر له عنه سننه والثاني للضحاك وقد صرح عن ابن عباس وروداً ابن أبي حاتم عن حكومة وسعيد بن جبير ونقله ابن أبي حاتم أيضاً عن أبي صالح وعبد الله بن شاذب.

قوله: (وقال ابن عون) هو عبد الله البصري من صفار التابعين (ثلاث أجيال لنفسه) (إخ) وصله محمد بن نصر المروزي في «كتاب السنة» والجوزي من طريقه قال محمد بن نصر حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا سليم بن أخضر سمعت ابن عون يقول غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث «ثلاث أجيال لنفسه» الحديث ووصله ابن القاسم اللالكائي في «كتاب السنة» من طريق الفخري سمعت حماد بن زيد يقول قال ابن عون.

قوله: (ولأخواني) في رواية حاد «ولأصحابي».

قوله: (هذه السنة) أشار إلى طريقة النبي ﷺ إشارة توعية لا شخصية.

وقوله: (أن يعلموها ويسألوا عنها) في رواية يحيى بن عيسى هذا أكثر عن رسول الله ﷺ فينبهه ويعمل بما فيه.

قوله: (والقرآن أن يفهموه ويسألوا الناس عنه) في رواية يحيى «فيستبروه» بدل فيفهموه وهو المراد.

قوله: (ويدعوا الناس إلا من خير) كذا الأكثر بفتح الدال من يدعوا وهو من الودع بمعنى الترك، وقع في رواية الكشيبي بسكون الدال من الدعاء، وكذا هو في نسخة الصفاني، ويؤيد الأول أن في رواية يحيى بن يحيى «ودجل أقبل على نفسه ولما على الناس إلا من خير» لأن في ترك الشر خيراً كثيراً قال الكرماني: قال في القرآن يفهموه وفي السنة يتعلموها لأن الغالب أن المسلم يتعلم القرآن في أول أمره فلا يحتاج إلى الوصية بتعلمه، فلهاذا أوصى بتفهم معناه وإدراك مغزاه انتهى، ويحتمل أن يكون السبب أن القرآن قد جمع بين دفي المصحف ولم تكن السنة يومئذ جمعت، فأراد بتعلمها جميعاً ليتبين من تفهمها، بخلاف القرآن فإنه مجموع فليأخذ لتفهمه. ثم ذكر فيه ثلاثة عشر حديثاً:

الحديث الأول:

قوله: (عمرو بن عباس) موحلة ثم مهلهة هو الباهلي بصري يكنى أبا عثمان من طبقة علي بن المديني، وعبد الرحمن «هو ابن مهدي» وسفيان «هو الثوري» ورواصل «هو ابن حبان» وتقدم في تصريح الثوري عنه بالتحديث في «كتاب الحج» و«أبو واثل» هو شقيق بن سلمة.

قوله: (جلست إلى شعبة) هو ابن عثمان بن طلحة العبدي حابج الكعبة وقد تقدم نسه عند شرح حديثه في باب كسوة الكعبة من «كتاب الحج» وليس له في الصحيحين إلا هذا الحديث عند البخاري وحده.

قوله: (أن لا أذع فيها) الضمير للكعبة وإن لم يمر لها ذكر لأن المراد بالمسجد في قول أبي واثل «جلست إلى شعبة في هذا المسجد» نفس الكعبة فكانه أشار إليها فقد تقدم في رواية الحج في هذا الحديث «على كرسى في الكعبة» أي عند بابها كما جرت به عادة الحجابة، قال ابن بطلان: أراد عمر قسمة المال في مصالح المسلمين فلما ذكره شعبة أن النبي ﷺ وأبا بكر بعده لم يتعرضا له لم يسعه خلافهما، ورأى أن الاعتداء بهما واجب. قلت: وقامه أن تقرير النبي ﷺ منزل منزلة حكمه باستمرار ما ترك تغييره فيجب الاعتداء به في ذلك لعموم قوله تعالى: «واقتبوه» [الأعراف: ١٥٨] وأما أبو بكر فدل عدم تعرضه على أنه لم يظهر له من قوله ﷺ ولا من فعله ما يعارض التقرير المذكور، ولو ظهر له لفعله لا سيما مع احتياجه للمال لقلته في مدته فيكون عمر مع وجود كثرة المال في أيامه أولى بعدم التعرض.

الحديث الثاني: حديث حليفه في الأمانة تقدم شرحه في «كتاب الفتن».

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا عمرو بن مرة) هو الجملي بفتح الجيم وتخفيف اليم ومرة «شعبة» هو ابن شراحيل ويقال له مرة الطيب بالتشديد وهو الحمداني بسكون الميم، وليس هو والد عمرو الراوي عنه.

قوله: (وأحسن الهدي هدي محمد) بفتح الهاء وسكون السدال للأكثر، وللكشيبي يضم الهاء مقصور ومعنى الأول الهيئة والطريقة والثاني ضد الضلال.

قوله: (وهو الأمور محللتها إلخ) تقدم هذا الحديث بدون هذه الزيادة في «كتاب الأدب» وذكرنا ما يدل على أن البخاري اختصره هناك وعما أتبعه عليه هنا قبل شرح هذه الزيادة أن ظاهر سياق هذا الحديث أنه موقوف، لكن القدر الذي له حكم الرفع منه قوله «وأحسن الهدي هدي محمد» فإن فيه إخباراً عن صفة من صفاته ﷺ وهو أحد أقسام المرفوع وقيل من تبه على ذلك، وهو كالمتفق عليه لتخرج المصنفين للمقتصرين على الأحاديث المرفوعة الأحاديث الواردة في شمائله ﷺ فإن أكثرها يتعلق بصفة خلقه وذاة كونه وشعره، وكذا بصفة خلقه كطعمه وصفحه، وهذا مندرج في ذلك مع أن الحديث المذكور جاء عن ابن مسعود مصرحاً فيه بالرفع من وجه آخر، أخرجه أصحاب السنن لكن ليس هو على شرط البخاري، وأخرجه مسلم من حديث جابر مرفوعاً أيضاً بزيادة فيه، وليس هو على شرطه أيضاً، وقد بينت ذلك في «كتاب الأدب» في باب الهدي الصالح، و«المحدثات» بفتح الدال جمع محدثة والمراد بها ما أحدث، وليس له أصل في الشرع ويسمى في عرف الشرع «بدعة» وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة، فالبدعة في عرف الشرع معلومة بخلاف اللغة فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان عموداً أو ملوماً، وكذا القول في المحدث وفي الأمر المحدث الذي ورد في حديث عائشة «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» كما تقدم شرحه ومضى بيان ذلك قريباً في «كتاب الأحكام» وقد وقع في حديث جابر المشار إليه «وكل بدعة ضلالة» وفي حديث العرياض بن سارية «وليناكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة» وهو حديث أوله «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة» فذكره وفيه هذا أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن ماجه وابن حبان والحاكم، وهذا الحديث في المتن قريب من حديث عائشة المشار إليه وهو من جوامع الكلم قال الشافعي البدعة بدعتان: عمدة ومعمومة، فما وافق السنة فهو محمود وما خالفها فهو مأموم «أخرجه أبو نعيم معناه من طريق إبراهيم بن الجنيدي عن الشافعي، وجاء عن الشافعي أيضاً ما أخرجه البيهقي في مناقبه قال «المحدثات ضربان ما أحدث بخلاف كتاباً أو سنة أو أثر أو إجماع فهذه بدعة الضلال، وما أحدث من الخير لا يخالف شيئاً من ذلك فهذه محدثة غير مأمومة» انتهى. وقسم بعض العلماء البدعة إلى الأحكام الخمسة وهو واضح، وثبت عن ابن مسعود أنه قال: قد أصحبتكم على الفطرة وإنيكم ستعتدون ويحدث لكم فإذا رأيتم محدثة فليكنم بالهدي الأول، فمما حدث تدوين الحديث ثم تفسير القرآن ثم تدوين المسائل الفقهية المولدة عن الرأي المحض ثم تدوين ما يتعلق بأعمال القلوب، فلما الأول فذكره عمر وأبو موسى وطائفة ورخص فيه الأكثرون وأما الثاني فذكره جماعة من التابعين كالشعبي، وأما الثالث فذكره الإمام أحمد وطائفة يسيرة وكذا اشتد إنكار أحمد للذي بعده، وعما حدث أيضاً تدوين القول في أصول الديانات فتصدى لها الميتة والثقة، فبالع الأول حتى شبه وبالغ الثاني حتى عطل، واشتد إنكار السلف لذلك كأي حيفة وأبي يوسف والشافعي وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور، وسببه أنهم تكلموا فيما سكت عنه النبي ﷺ وأصحابه، وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر شيء من الأهوال - يعني بدع الخوارج والروافض

الحديث السابع:

قوله: (محمد بن عباد) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة، واسم جده البخري بفتح الموحدة وسكون اللجمة وقح الثلاثة من فوق، ثقة واسطى يكتى أبا جعفر ماله في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في «كتاب الأدب» وهو من الطبقة الرابعة من شيخ البخاري، و«يزيد» شيخه هو ابن هارون.

قوله: (حدثنا سليم بن حيان وأبى عليه) أما سليم فيفتح المهملة وزن عظيم وأبوه مهملة ثم تحتية ثقلية والقال وأبى عليه أو محمد وفاعل أنى هو يزيد.

قوله: (قال حدثنا أبو سمعت) القائل ذلك سعيد بن ميناء والشاك هو سليم بن حيانه شك في أبي الصيغتين قلما شيخ سعيد، ويؤيد في جابر أن يقرأ بالنصب وبالرفع والنصب أولى.

قوله: (جاءت ملائكة) لم آتف على أسمائهم ولا أسماء بعضهم، ولكن في رواية سعيد بن أبي هلال الملقبة عقب هذا عند الترمذي أن الذي حضر في هذه القصة جبريل وميكائيل، ولفظه «خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً فقال: إني رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسي وميكائيل عند رجلي» فيحتل أنه كان مع كل منهما غيره. واقتصر في هذه الرواية على من بشر الكلام منهم ابتداء وجواباً، ووقع في حديث ابن مسعود عند الترمذي وحسنه وصححه ابن خزيمة: أن النبي ﷺ توسد فخذة فرقه، وكان إذا نام نضح، قال: فبينا أنا ناعداً إذ أتاني جبرال عليهم ثياب بيض، الله أعلم بما بهم من الجمال، فجلست طائفة منهم عند رأس رسول الله ﷺ، وطائفة منهم عند رجليه.

قوله: (إن لصاحبكم هذا ملاً لال فاضوا له ملاً) كذا للأكثر وسقط لفظ «قال» من رواية أبي خر.

قوله: (فقال بعضهم إنه نائم إلى قوله يظفان) قال الراهمري هذا فثبيل يراد به حياء القلب وصحة خواطره، يقال رجل يظف إذا كان ذكي القلب، وفي حديث ابن مسعود فقالوا بينهم: ما رأينا عبداً قط أوتي مثل ما أوتي هذا النبي، إن عينه تمانان وقلبه يظفان، اضربوا له مثلاً، وفي رواية سعيد بن أبي هلال، فقال أحدهما لصاحبه اضرب له مثلاً فقال «اسمع سمع أنك واقف على قلبك إنما مثلك» و«هو» في حديث ربيعة الجريسي عند الطبراني زاد أحد في حديث ابن مسعود فقال اضربوا له مثلاً ونزول أو تضرب ولولوا، وفيه ليعقل قلبك.

قوله: (فعله كمثل رجل يني داراً وجعل فيها مائدة) في حديث ابن مسعود «مثل سيد بني قصرة» وفي رواية أحمد «بنياً حسناً ثم جعل مائدة فدعا الناس إلى طعامه وشرا به، فمن أجابه أحد من طعامه وشرب من شرا به ومن لم يجبه عاقبه - أو قال - عليه» وفي رواية أحمد «عذب عذاباً شديداً» والمائدة بسكون المزة وضيم الدال بعدها موحدة وحكى الفتح، وقال ابن التين: عن أبي عبد الملك الغسم والفتح لفتان فضيحتان، وقال الراهمري: فهو في حديث «القرآن مائدة الله» قال: وقال في أبو موسى الجاهض من قاله بالغسم أراد الوليمة، ومن قاله بالفتح أراد أوب الله الذي أدب به عباده قلت: فلي هذا يمين الغسم.

قوله: (ويحدث داعياً) في رواية سعيد «ثم بحث رسولاً يدعو الناس إلى طعامه فمنهم من أجاب الرسول ومنهم من تركه».

قوله: (فقال بعضهم أولوها له بفقهها) قيل يؤخذ منه حجة لأهل التمييز أن التمييز إذا وقع في المنام اعتد عليه. قال ابن بطال: قوله «أولوها له» يدل على أن الرؤيا على ما صيرت في النوم انتهى. وفيه نظر لاحتمال الاختصاص بهذه القصة لكون الراي النبي ﷺ والمرئي للملائكة، فلا يطرد ذلك في حق غيره.

قوله: (فقال بعضهم إنه نائم) هكذا وقع ثلث مرة.

قوله: (فقالوا الدار الجنة) أي المثل بها زاد في رواية سعيد بن أبي هلال «فألله هو للملك والدار الإسلام والبيت الجنة وأنت يا محمد رسول الله» وفي حديث ابن مسعود عند أحمد «أما السيد فهو رب العالمين، وأما النبيان فهو الإسلام والطعام الجنة ومحمد الداعي» فمن أتبعه كان في الجنة.

قوله: (فمن أطاع محمداً فقد أطاع الله) أي لأنه رسول صاحب المائدة فمن أجابه ودخل في دعوته أكل من المائدة، وهو كناية عن دخول الجنة ووقع بيان ذلك في رواية سعيد ولفظه «وأنت يا محمد رسول الله فمن أجابك دخل الإسلام، ومن دخل الإسلام دخل الجنة، ومن دخل الجنة أكل ما فيها».

قوله: (ومحمد فرق بين الناس) كذا لأي خر بتشديد الراء فصلاً ماضياً، ولنفيه

والقدرة - وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتضوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الأكثر بالتأويل ولو كان مستكبراً، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاهما بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلاحوا عليه فهو عامي جاهل، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف، وإن لم يكن له منه بد فيكتف من بقدر الحاجة، ويعمل الأول المقصود بالأصالة والله الموفق.

وقد أخرج أحمد بسند جيد عن غضيف بن الحارث قال بحث لي عبد للملك بن مروان فقال: إنا قد جمعنا الناس على رفع الأيدي على المتي يوم الجمعة، وعلى القصص بعد الصبح والمصر، فقال: أما إنهما أمثل بدحكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منهما لأن النبي ﷺ قال «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع من السنة مثلاً تمسك بسنة خير من أحدث بدعة». انتهى وإذا كان هذا جواب هذا الصحابي في أمر له أصل في السنة فما ظنك بما لا أصل له فيها، فكيف بما يشتغل على ما يخالفها. وقد مضى في «كتاب العلم» أن ابن مسعود كان يذكر الصحابة كل خير لئلا يهملوا وبغض في «كتاب الرقاق» أن ابن عباس قال: حدث الناس كل جمعة أربع فمريت، وغرة وصية عائشة لعبد بن عمير، والمراء بالقصص التذكير وللوصية، وقد كان ذلك في عهد النبي ﷺ لكن لم يكن يجعله رتبة كخطبة الجمعة بل بحسب الحاجة.

وأما قوله في حديث العرياض «فإن كل بدعة ضلالة» بعد قوله «وليامك وعحدثنا الأمور» فإنه يدل على أن المحدث يسمى بدعة وقوله «كل بدعة ضلالة» قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها، أما منطوقها فكان يقال «حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة» فلا تكون من الشرع لأن الشرع كذا مذهب، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صححت المقتدات، وأنتجت المطلوب، والمراء بقوله «كل بدعة ضلالة» ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام. وقوله في آخر حديث ابن مسعود: «وإن ما تولعون لآت وما أنتم بمجزيين» أراد ختم موطنه بشيء من القرآن يناسب الحال. وقال ابن عبد السلام في أواخر «القواعد» البدعة خمسة أقسام «فالواجبة» كالاشتغال بال نحو الذي يفهم به كلام الله ورسوله لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى إلا بذلك فيكون من مقدمة الواجب، وكذا شرح الغريب وتكوين أصول الفقه والتوصل إلى تمييز الصحيح والسقيم «والغرة» ما رتب من مخالف السنة من القدرة والمرجئة والمشبهة والمنتزعة، كل إحسان لم يهده عينه في العهد النبوي كالاتجاع عن الترويع وبناء المدارس والربط والكلام في التصوف الممهور وعقد مجالس المناظرة إن لزيد بذلك وجه الله «والإباحة» كالصناعة عقب صلاة الصبح والمصر، والتوسع في المشتغل من أكل وشرب وملبس ومسكن. وقد يكون بعض ذلك مكرهاً أو خلاف الأولى والله أعلم.

الحديث الرابع والخامس: حديث أبي هريرة «زيد بن خالد الجهني في قصة السيف قال كنا عند رسول الله ﷺ فقال «لأضيق بينكما بكتاب الله» وهذا يومهم أن الخطاب لهما وليس كذلك، وإنما هو لوالد السيف والذي استأجره لا تخافا بسبب زنا السيف بأمه الذي استأجره، والقدر المذكور هنا طرف من القصة المذكورة، واقتصر البخاري هنا عليه لدخوله في غرضه من أن السنة يطلق عليها «كتاب الله» لأنها بوجهه وتقديره، لقوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم: ٤ - ٣] وقد تقدم تقرير ذلك مع شرح الحديث في «كتاب الحازين» المتعلق ببيان المحدث.

الحديث السادس:

قوله: (فطلع) بالفاء والمهملة مضمر هو ابن سليمان المدني، وشيخه «هلال بن علي» هو الذي يقال له ابن ميمونة.

قوله: (كل أمي يدخل الجنة إلا من أبى) بفتح الموحدة أي استع وطاهره أن المعم مستمر لأن كلامهم لا يمنع من دخول الجنة ولذلك قالوا «ومن أبى» فبين لهم أن إسناد الانتاح إليهم عن الدخول مجاز عن الامتناع عن سته وهو عصيان الرسول ﷺ وقد تقدم في أول الأحكام حديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً «من أطاعني فقد أطاع الله» وتقدم شرحه مستوفى وأخرج أحمد والحاكم من طريق صالح بن كيسان عن الأخرج عن أبي هريرة رفته «لتدخلن الجنة إلا من أبى وشره على الله شراد الجير» وسنده على شرط الشيخين، وله شاهد عن أبي أمامة عند الطبراني، وسنده جيد، والموصوف بالإباه وهو الامتناع إن كان كافراً فهو لا يدخل الجنة أصلاً وإن كان مسلماً فالمراد منه من دخوله مع أول داخل إلا من شاء الله تعالى.

بسكون الراء والتثنية وكلاهما متجه، قال الكرمانى: ليس المقصود من هنا التثنية تشبيه الفرد، بل تشبيه المركب بالمركب، مع قطع النظر عن مطابقة المفردات من الطرفين انتهى، وقد وقع في غير هذه الطريق ما يدل على المطابقة المذكورة، زاد في حديث ابن مسعود «فلما استيقظ قال: سمعت ما قال هؤلاء، هل تدري من هم؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال هم الملائكة، والمثل الذي ضربوا الرحمن بنى الجنة ودعا إليها عباده الحديث.

الحديث الثامن:

قوله: (سفیان) هو الثوري وإبراهيم هو النخعي وهمام هو ابن الحارث، ورجال السند كلهم كوفيون.

قوله: (يا معشر القراء) بضم القاف وتشديد الراء مهموز جمع القارئ، والمراد بهم العلماء بالقرآن والسنة العباد، وسيأتي إيضاحه في الحديث الحادي عشر.

قوله: (استقيموا) أي اسلكوا طريق الاستقامة وهو كثابة عن التسكك بأمر الله تعالى فعلاً وتركاً، وقوله فيه «سيتم» هو يفتح أوله كما جزم به ابن التين وحكى غيره ضمه، والأول للمحدث، زاد محمد بن يحيى النخعي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه «فإن استقمتم قد سيقتم» أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» وقوله «سبقاً ببسدا» أي ظاهراً ووصفه بالبعد لأنه غاية شأوا السابقين، والمراد أنه غاطب بذلك من أدرك أوائل الإسلام فإذا تسك بالكتاب والسنة سبق إلى كل خير، لأن من جاء بعده إن حصل بعلمه لم يصل إلى ما وصل إليه من سبقه إلى الإسلام، ولا فهو أبعد منه حساً وحكماً.

قوله: (فإن أحذركم يمناً وشحاً) أي خالفتكم الأمر المذكور، وكلام حذيفة منتزع من وقوله تعالى: «وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله» [الأنعام: ١٥٣] والذي له حكم الرفع من حديث حذيفة هذا الإشارة إلى فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين مضوا على الاستقامة فاستشهدوا بين يدي النبي ﷺ أو عاشوا بعده على طريقته فاستشهدوا أو ماتوا على فرشه.

الحديث التاسع: حديث أبي موسى في «الذئير المريان» وقد تقدم شرحه مستوفى في باب الانتهاء عن المناسبات من «كتاب الرقاق» و«بريد» بموحلة وراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة و«أبو بردة» شيخه هو جده وهو ابن أبي موسى الأشعري.

الحديث العاشر: حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال أهل الردة وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً.

قوله في آخره: (قال ابن بكير) يعني يحيى بن عبد الله بن بكير المصري (وعبد الله) يعني كاتب الليث وهو أبو صالح الخ، وسمراه أن تقيته حدثه عن الليث بالسند المذكور فيه بلطف «لو تمنوني كذا» ووقعنا في رواية الكشي «كذا وكذا» وحديثه به يحيى وعبد الله عن الليث بالسند المذكور بلطف «عتاقاً».

وقوله: (وهو أصح) أي من رواية من روى «عتاقاً» كما تقدمت الإشارة إليه في «كتاب الزكاة» أو أبوه كالثاني وقع هنا.

الحديث الحادي عشر:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أوس كما جزم به المزني واسم (أبي أوس) عبد الله المدني الأصمعي، (وابن وهب) هو عبد الله المصري (وبولسى) هو ابن يزيد الأيلي.

قوله: (قدم عينة) بتحتانية ونون مصغراً (ابن حصن) بكسر الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم نون (ابن حنيفة بن بدر) يعني الفزاري بمعدود في الصحابة، وكان في الجاهلية موصوفاً بالشجاعة والجهل والجفاء، وله ذكر في «الغازي» ثم أسلم في الفتح وشهد مع النبي ﷺ حيناً فأقطع مع الموفة ولياه عن العباس بن مرداس السلمي بقوله:
أقبل نهي ونهب العبيد بين عينة والأقصر

وله ذكر مع الأقرع بن حابس سياني قريباً في «باب ما يكره من التمتع» وله قصة مع أبي بكر وعمر حين سأل أبا بكر أن يعطيه أرضاً يقطع لها مائة عام، وقد ذكر: البخاري في «التاريخ الصغير» وسماه النبي ﷺ «الأحق المطاع» وكان عينة ممن وافق طليحة الأسدي لما ادعى النبوة، فلما غلبهم المسلمون في قتال أهل الردة فر طليحة وأسر عينة، فأتى به أبو بكر فاستباه فتاب، وكان قدومه إلى المدينة على عمر بعد أن استقام أمره وشهد الفتح، وفيه من جفاء الأعراب شيء.

قوله: (على ابن أخيه الحسن) بلطف ضد العبد، و«قيس» والد الحر لم أر له ذكراً في الصحابة، وكأنه مات في الجاهلية، ولما ذكره في الصحابة أبو علي بن السكن وابن شاميه، وفي العتية عن مالك قدم عينة بن حصين للمدينة، فنزل على ابن أخ له أصمى

بسكون الراء والتثنية وكلاهما متجه، قال الكرمانى: ليس المقصود من هنا التثنية تشبيه الفرد، بل تشبيه المركب بالمركب، مع قطع النظر عن مطابقة المفردات من الطرفين انتهى، وقد وقع في غير هذه الطريق ما يدل على المطابقة المذكورة، زاد في حديث ابن مسعود «فلما استيقظ قال: سمعت ما قال هؤلاء، هل تدري من هم؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال هم الملائكة، والمثل الذي ضربوا الرحمن بنى الجنة ودعا إليها عباده الحديث.

(كشبه): تقدم في «كتاب المناقب» من وجه آخر عن سليم بن حيان بهذا الإسناد

«قال النبي ﷺ: مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنقة الحديث، وهو حديث آخر وتثني آخر، فالخبر الذي في المناقب يتعلق بالنبوة وكونه ﷺ خاتم النبيين، وهذا يتعلق بالدعاء إلى الإسلام وأحوال من أجاب أو امتنع، وقد وهم من خلطهما كأي نعيم في «المستخرج» فإنه لما ضاق عليه خرج حديث الباب ولم يمهده مروباً عنه أورد حديث اللبنة ثلثاً منه أتبعها حديث واحد وليس كذلك لما يشته، وسلم الإسماعيلي من ذلك فإنه لم يمهده في مروياته أوردته من روايته عن الفريري بالإجازة عن البخاري بسنده، وقد روى يزيد بن هارون بهذا السند حديث اللبنة أخرجه أبو الشيخ في «كتاب الأمثال» من طريق أحد بن ستان الواسطي عنه، وساق بهذا السند حديث «مثلي ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً» الحديث، لكنه عن أبي هريرة لا عن جابر وقد ذكر الزاهر مرزبي، حديث الباب في «كتاب الأمثال» معلقاً فقال: وروى يزيد بن هارون فساق السند ولم يوصل سنده يزيد وأورد معناه من مرسل الضحاك بن مزاحم.

قوله: (تابعه قسيه عن ليث) يعني ابن سعد (عن خالد) يعني ابن يزيد وهو أبو

عبد الرحيم المصري أحد القنات.

قوله: (عن سعيد بن أبي هلال عن جابر قال: خرج علينا النبي ﷺ) حكنا اقتصر على هذا القدر من الحديث وظاهره أن بقية الحديث مثله، وقد بينت ما بينهما من الاختلاف، وقد وصله الترمذي عن قتيبة بهذا السند وصله أيضاً الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان، وأبو نعيم من طريق أبي العباس السراج، كلاهما عن قتيبة ونسب السراج في روايته الليث وشيخه كما ذكرته، قال الترمذي بعد تحريجه: هذا حديث مرسل، سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابر بن عبد الله. قلت: وفائدة إيراد البخاري له رفع التره من يظن أن طريق سعيد بن ميناء موقوفة، لأنه لم يصرح برفع ذلك إلى النبي ﷺ فأتى بهذه الطريق لتصريحها، ثم قال الترمذي وجاء من غير وجه عن النبي ﷺ بإسناد أصح من هذا. قال وفي الباب عن ابن مسعود، ثم ساقه بسنده إلى ابن مسعود وصححه، وقد بينت ما فيه أيضاً بحمد الله تعالى. ووصف الترمذي له بأنه مرسل، يريد أنه منقطع بين سعيد وجابر، وقد احتفظ هذا المنقطع بحديث ربيعة الجرجسي عند الطبراني فإنه ينحو سيقاه وسنده جيد، وسعيد بن أبي هلال غير سعيد بن ميناء الذي في السناد الأول، وكل منهما متهمة لكن ابن ميناء تابعي بخلاف ابن أبي هلال، والجمع بينهما إما تباعد المرئي وهو واضح أو بأنه تمام واحد حفظ فيه بعض الروايات ما لم يحفظ غيره، وتقدم طريق الجمع بين اقتصاره على جبريل وميكائيل في حديث وذكره الملائكة بصيغة الجمع في الجانبين الدال على الكثرة في آخر، وظاهر رواية سعيد بن أبي هلال أن الرواية كانت في بيت النبي ﷺ لقوله: «خرج علينا فقال إني رأيت في المنام» وفي حديث ابن مسعود أن ذلك كان بعد أن خرج إلى الجبل فقرأ عليهم، ثم أغشى عند الصبح فجاءوا إليه حيثلده ويحيم بأن الرواية كانت على ما وصف ابن مسعود، فلما رجع إلى منزله خرج على أصحابه فقصها، وما عدا ذلك فليس بينهما منافاة إذا وصف الملائكة برجال حسان يشير إلى أنهم تشكلوا بصورة الرجال، وقد أخرج أحد الزوار والطبراني من طريق علي بن زيد عن يوسف بن مهزبان عن ابن عباس عن قول أحد حديث سعيد بن أبي هلال لكن لم يسم للملكين، وساق المثل على غير سياق من تقدم قال «إن مثل هذا ومثل أمته كمثل قوم سفر انتهوا إلى رأس فمارة فلم يكن معهم من الزاد ما يقطعون به المفازة ولا ما يرجعون به، فبينما هم كذلك إذ أتاهم رجل فقال أرايتم إن وردت بكم رياضاً معشبة وحياضاً رواء، أتجنوني؟ قالوا: نعم، فاطلق بهم فأوردتهم، فأكلوا وشربوا وسموا، فقال لهم إن بين أيديكم رياضاً هي أحسن من هذه، وحياضاً أروى من هذه فاتبعوني، فقالت طائفة صدق والله لتبتهن، وقالت طائفة قد رضينا بهذا نقيم عليه» وهذا إن كان عتقاً قوى الحمل على التمدد إما للتمام وإما لضرب المثل، ولكن علي بن زيد ضعيف حفظه.

قال ابن العربي في حديث ابن مسعود: إن المقصود «المأبدة» وهو ما يؤكل ويشرب فيه رد على الصوفية الذين يقولون لا مطلوب في الجنة إلا الرضال، والحق أن لا رضال إلا بإقتضاء الشهوات الجماعية والنفسانية والحسوسة والمفعولة وجامع ذلك

فبات يصلي فلما أصبح غداً إلى المسجد فقال عينة كان ابن أخي عسدي أربعين سنة لا بطيعي، فما أسرع ما أطاع قريناً، وفي هذا إشعار بأباه مات في الجاهلية.

قوله: (وكان من الشفر اللذين يذهبهم عمر) بين بعد ذلك السبب بقوله (وكان القراء) أي العلماء المباد (أصحاب مجلس عمر) فدل على أن الحر كان متصفاً بذلك، ويتقدم في آخر سورة الأعراف ضبط قوله «أو شباتاً» وأنه بالوجهين، وقوله «ومشاووته» بالثين للمعجمة ويفتح الواو ويبرز كسرهما.

قوله: (هل لك وجه عند هذا الأمير) هذا من جملة جفاء عينة إذا كان من حقه أن ينعم بأمر المؤمنين ولكنه لا يعرف منازل الأكابر.

قوله: (فستأذن لي عليه) أي في خلوته، ولا فصر كان لا يجتنب إلا وقت خلوته وراحته، ومن ثم قال له سأستأذن لك عليه، أي حتى تجتمع به وحلك.

قوله: (قال ابن عباس فاستأذن لعينة) أي الحر، وهو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (فلما دخل قال يا ابن الخطاب) في رواية شعيب عن الزهري للمأضية في آخر تفسير الأعراف، فقال «هي» بكسر ثم سكن وفي بعضها «هية» بكسر الهامين بينهما تخانة ساكنة، قال الزهري بعد أن ضبطها مكناً هي كلمة قتال في الاستزادة ويقال بالهمزة بدل الهاء الأولى. وسبق إلى ذلك قاسم بن ثابت «في الدلائل» كما نقله صاحب المشارك قال في قول ابن الزبير أيها قوله «إيه» بهمز مكسور مع التثنية كلمة استزادة من حديث لا يعرف، وتقول «أيها عنا» بالنصب أي كنه، قال وقال يعقوب يحيى ابن السكيت تقول لمن استزده من عمل أو حديث «إيه» فلان وصلت نونت قلت «إيه» حدثنا «وحكاة مكناً في النهاية وزلنا قلنا قلت «إيه» بالنصب فهو أمر بالسكوت، وقال الليث قد تكون كلمة استزادة وقد تكون كلمة زجر كما يقال: إيه عنا أي كنه، وقال الكرماني: هي هنا بكسر الهاء الأولى، وفي بعض النسخ بهزة بدلها وهو من أسماء الأفعال، فقال لمن تستزده، كذا قال ولم يضبط الهاء الثانية، ثم قال وفي بعض النسخ هي بحدف الهاء الثانية وللمنى واحد، أو هو ضمير مخلوف أي هي فادية أو القصة هذه انتهى، واقتصر شيخنا ابن الملقن في شرحه على قوله: «هي» يا بن الخطاب «بمعنى التهديد» لا وقع في تنقيح الزركشي فقال: «هي» يا بن الخطاب «بكسر الهاء وآخره همزة مفتوحة، تقول للرجل إذا استزده «هي» وفيه «إيه» انتهى، وقوله وآخره همزة مفتوحة لا وجه له ولعله من الناسخ أو سقط من كلامه شيء، والذي يقتضيه السياق أنه أراد بهذه الكلمة الزجر وطلب الكف لا الإزدياد، وقد تقدم شيء من الكلام على هذه الكلمة في مناقب عمر.

قوله: (يا بن الخطاب) هذا أيضاً من جفائه حيث خاطبه بهذه المخاطبة وقوله: (والله ما تعطينا الجزل) يفتح الجيم وسكون الزاي بعدها لام أي كثير، وأصل الجزل ما عظم من الخطب.

قوله: (ولا تحكّم) في رواية غير الكشيبي «وما» بالهم بدل اللام.

قوله: (حتى هم بأن يقع به) أي يضربه، وفي رواية شعيب عن الزهري في التفسير «حتى هم به» وفي رواية فيه «حتى هم أن يقع به».

قوله: (فقال الحر يا أمير المؤمنين) في رواية شعيب المذكورة «فقال له الحر» وفي رواية الإسماعيلي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهري «فقال الحر بن قيس: قلت يا أمير المؤمنين» وهذا يقتضي أن يكون من رواية ابن عباس عن الحر، وأنه ما حضر القصة بل حلها من صاحبها وهو الحر، وعلى هذا فينبغي أن يترجم للحر في رجال البخاري ولم أر من فعله.

قوله: (إن شاء الله فسيه) فذكر الآية ثم قال: وإن هذا من الجاهلين، أي فأعرض عنه.

قوله: (هو الله ما جاوزها) هو كلام ابن عباس فيما أظن وجزم شيخنا ابن الملقن بأنه كلام الحر وهو محتمل ويؤيده رواية الإسماعيلي المشار إليها، ومعنى «ما جاوزها» ما عمل بغير ما دلت عليه بل عمل بمقتضاها ولذلك قال «وكان وقافاً عند كتاب الله» أي يعمل بما فيه ولا يتجاوز، وفي هذا قوة ما ذهب إليه الأكثر أن هذه الآية حكمية، قال الطبري بعد أن أورد أقوال السلف في ذلك وأن منهم من ذهب إلى أنها منسوخة بآية القتال: والأولى بالصواب أنها غير منسوخة لأن الله أبغى ذلك تعليمه نبيه حاجة للمشركين ولا دلالة على النسخ، فكانها نزلت لتعريف النبي ﷺ عشرة من لم يؤمر بقتاله من المشركين أو أريد به تعليم المسلمين، وأمرهم بأخذ المغر من أخلاقهم فيكون تعليماً من الله خلقه صفة عشرة بعضهم بعضاً فيما ليس بواجب، فأما الواجب فلا بد من

قوله: (دعوني) في رواية مسلم «فروني» وهي بمعنى دعوني وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد قال عن أبي هريرة «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا. فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم، ثم قال فروني ما ترككم» الحديث وأخرجه الدارقطني مختصراً وزاد فيه فنزلت: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم﴾ [المائدة: ١٠١] وله شاهد من ابن عباس عند الطبري في التفسير، وفيه «لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لما استطعتم فأتروني ما ترككم» الحديث وفيه فأنزل الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم﴾ الآية وسيأتي بسط القول فيما يتعلق بالسؤال في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ما ترككم) أي مدة تركي إليكم بغير أمر بشيء ولا نهي عن شيء، وإلما غابر بين النظرين لأنهم أماتوا الفعل للماضي واسم الفاعل منهما واسم مفعولهما وأثبتوا الفعل المضارع وهو «يترك» وفعل الأمر وهو «ذر» ومثله دع ويدع ولكن سمع ودع كما قرئ به في الشاذ في قوله تعالى: ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ قرأ بذلك إبراهيم بن أبي عيلة وطائفة، وقال الشاعر:

ونحن ودعنا آل عمرو بن حمار فرائس أطراف المظفة السمر

ويعمل أن يكون ذكر ذلك على سبيل التشن في العبارة، ولا لقال التركوني، والمراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شيء ما يقع خشية أن ينزل به وجوبه أو تحريمه، وعن كثرة السؤال ما فيه غالباً من التعتن، وخشية أن تقع الإجابة بأمر يستعمل، فقد يؤدي لترك الاستئصال فضع للمخالفة، قال ابن فرج معنى قوله «فروني» ما ترككم «لا تكثرنا من الاستفصال عن المراضع التي تكون مفيدة لوجه ما ظهر ولو كانت صالحة للغير، كما أن قوله «حجراً» وإن كان صالحاً للتكرار فينبغي أن يكتب ما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فإن الأصل عدم الزيادة، ولا تكثرنا التيقب عن ذلك لأنه قد يفضي إلى مثل ما وقع لبني

فبات يصلي فلما أصبح غداً إلى المسجد فقال عينة كان ابن أخي عسدي أربعين سنة لا بطيعي، فما أسرع ما أطاع قريناً، وفي هذا إشعار بأباه مات في الجاهلية.

قوله: (وكان من الشفر اللذين يذهبهم عمر) بين بعد ذلك السبب بقوله (وكان القراء) أي العلماء المباد (أصحاب مجلس عمر) فدل على أن الحر كان متصفاً بذلك، ويتقدم في آخر سورة الأعراف ضبط قوله «أو شباتاً» وأنه بالوجهين، وقوله «ومشاووته» بالثين للمعجمة ويفتح الواو ويبرز كسرهما.

قوله: (هل لك وجه عند هذا الأمير) هذا من جملة جفاء عينة إذا كان من حقه أن ينعم بأمر المؤمنين ولكنه لا يعرف منازل الأكابر.

قوله: (فستأذن لي عليه) أي في خلوته، ولا فصر كان لا يجتنب إلا وقت خلوته وراحته، ومن ثم قال له سأستأذن لك عليه، أي حتى تجتمع به وحلك.

قوله: (قال ابن عباس فاستأذن لعينة) أي الحر، وهو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: (فلما دخل قال يا ابن الخطاب) في رواية شعيب عن الزهري للمأضية في آخر تفسير الأعراف، فقال «هي» بكسر ثم سكن وفي بعضها «هية» بكسر الهامين بينهما تخانة ساكنة، قال الزهري بعد أن ضبطها مكناً هي كلمة قتال في الاستزادة ويقال بالهمزة بدل الهاء الأولى. وسبق إلى ذلك قاسم بن ثابت «في الدلائل» كما نقله صاحب المشارك قال في قول ابن الزبير أيها قوله «إيه» بهمز مكسور مع التثنية كلمة استزادة من حديث لا يعرف، وتقول «أيها عنا» بالنصب أي كنه، قال وقال يعقوب يحيى ابن السكيت تقول لمن استزده من عمل أو حديث «إيه» فلان وصلت نونت قلت «إيه» حدثنا «وحكاة مكناً في النهاية وزلنا قلنا قلت «إيه» بالنصب فهو أمر بالسكوت، وقال الليث قد تكون كلمة استزادة وقد تكون كلمة زجر كما يقال: إيه عنا أي كنه، وقال الكرماني: هي هنا بكسر الهاء الأولى، وفي بعض النسخ بهزة بدلها وهو من أسماء الأفعال، فقال لمن تستزده، كذا قال ولم يضبط الهاء الثانية، ثم قال وفي بعض النسخ هي بحدف الهاء الثانية وللمنى واحد، أو هو ضمير مخلوف أي هي فادية أو القصة هذه انتهى، واقتصر شيخنا ابن الملقن في شرحه على قوله: «هي» يا بن الخطاب «بمعنى التهديد» لا وقع في تنقيح الزركشي فقال: «هي» يا بن الخطاب «بكسر الهاء وآخره همزة مفتوحة، تقول للرجل إذا استزده «هي» وفيه «إيه» انتهى، وقوله وآخره همزة مفتوحة لا وجه له ولعله من الناسخ أو سقط من كلامه شيء، والذي يقتضيه السياق أنه أراد بهذه الكلمة الزجر وطلب الكف لا الإزدياد، وقد تقدم شيء من الكلام على هذه الكلمة في مناقب عمر.

قوله: (يا بن الخطاب) هذا أيضاً من جفائه حيث خاطبه بهذه المخاطبة وقوله: (والله ما تعطينا الجزل) يفتح الجيم وسكون الزاي بعدها لام أي كثير، وأصل الجزل ما عظم من الخطب.

قوله: (ولا تحكّم) في رواية غير الكشيبي «وما» بالهم بدل اللام.

قوله: (حتى هم بأن يقع به) أي يضربه، وفي رواية شعيب عن الزهري في التفسير «حتى هم به» وفي رواية فيه «حتى هم أن يقع به».

قوله: (فقال الحر يا أمير المؤمنين) في رواية شعيب المذكورة «فقال له الحر» وفي رواية الإسماعيلي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهري «فقال الحر بن قيس: قلت يا أمير المؤمنين» وهذا يقتضي أن يكون من رواية ابن عباس عن الحر، وأنه ما حضر القصة بل حلها من صاحبها وهو الحر، وعلى هذا فينبغي أن يترجم للحر في رجال البخاري ولم أر من فعله.

قوله: (إن شاء الله فسيه) فذكر الآية ثم قال: وإن هذا من الجاهلين، أي فأعرض عنه.

قوله: (هو الله ما جاوزها) هو كلام ابن عباس فيما أظن وجزم شيخنا ابن الملقن بأنه كلام الحر وهو محتمل ويؤيده رواية الإسماعيلي المشار إليها، ومعنى «ما جاوزها» ما عمل بغير ما دلت عليه بل عمل بمقتضاها ولذلك قال «وكان وقافاً عند كتاب الله» أي يعمل بما فيه ولا يتجاوز، وفي هذا قوة ما ذهب إليه الأكثر أن هذه الآية حكمية، قال الطبري بعد أن أورد أقوال السلف في ذلك وأن منهم من ذهب إلى أنها منسوخة بآية القتال: والأولى بالصواب أنها غير منسوخة لأن الله أبغى ذلك تعليمه نبيه حاجة للمشركين ولا دلالة على النسخ، فكانها نزلت لتعريف النبي ﷺ عشرة من لم يؤمر بقتاله من المشركين أو أريد به تعليم المسلمين، وأمرهم بأخذ المغر من أخلاقهم فيكون تعليماً من الله خلقه صفة عشرة بعضهم بعضاً فيما ليس بواجب، فأما الواجب فلا بد من

قوله: (دعوني) في رواية مسلم «فروني» وهي بمعنى دعوني وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد قال عن أبي هريرة «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا. فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم، ثم قال فروني ما ترككم» الحديث وأخرجه الدارقطني مختصراً وزاد فيه فنزلت: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم﴾ [المائدة: ١٠١] وله شاهد من ابن عباس عند الطبري في التفسير، وفيه «لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لما استطعتم فأتروني ما ترككم» الحديث وفيه فأنزل الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم﴾ الآية وسيأتي بسط القول فيما يتعلق بالسؤال في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى.

إسرائيل، إذا أمروا أن يلبسوا البقرة فلز ذبحوا أي بقرة كانت لاستلوا ولكتمهم شددوا فشدد عليهم، وبهذا تظهر مناسبة قوله: «فإنما هلك من كان قبلكم» إلى آخره بقوله فزوني ما ترككم» وقد أخرج البراز وابن أبي حاتم في تفسيره من طريق أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً: لو اعترض بنو إسرائيل أدنى بقرة فذبحوها لكتمهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم، وفي السند عباد بن منصور وحديثه من قبيل الحسن وأورده الطبري عن ابن عباس موقوفاً وعن أبي العالية مقلوباً، واستدل به على أن لا حكم قبل ورود الشرع وأن الأصل في الأشياء عدم الوجوب.

قوله: «فإنما أهلك» بفتح حاء وضم آل وكسر الهمزة على أنه فاعل أهلك، وفي رواية غير الكشيحي «أهلك» بضم أول وكسر اللام وقال بعد ذلك «بسؤالهم» أي بسبب سؤالهم.

وقوله (واختلافهم) بالرفع والجزم على الوجهين، ووقع في رواية همام عند أحد بلغظ «فإنما هلك» وفيه بسؤالهم ويتمين الجهر في «واختلافهم» وفي رواية الزهري «فإنما هلك» وفيه «سؤالهم» ويتمين الرفع في «واختلافهم» وأما قول النووي في «أربعينه» واختلافهم برفع الفاء لا يكرها فإنه باعتبار الرواية التي ذكرها وهي التي من طريق الزهري.

قوله: (فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) في رواية محمد بن زياد «فانتهاوا عنه» هكذا رأيت هذا الأمر على تلك المقدمة المناسبة فيه ظاهرة، ووقع في أول رواية الزهري المشار إليها «وما نهيتكم عنه فاجتنبوه» فأقتصر عليها النووي في الأربعين، وعزا الحديث للبخاري ومسلم، فتشاكل بعض شراح الأربعين مناسبة تقديم النهي على ما عداه ولم يعلم أن ذلك من تصرف الرواة، وأن اللفظ الذي أورده البخاري هنا أرجح من حيث الصناعة الحديثية لأنها اتفقا على إخراج طريق أبي الزناد دون طريق الزهري، وإن كان سند الزهري مما عدا في أصح الأسانيد، فإن سند أبي الزناد أيضاً مما عدا فيها فاستويا، وزادت رواية أبي الزناد اتفاق الشيخين، وظهر القاضي تاج الدين في شرح المختصر أن الشيخين اتفقا على هذا اللفظ. فقال بعد قول ابن الحاجب السند أي احتج من قال إن الأمر للندب بقوله «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» فقال الشارح: رواه البخاري ومسلم ولفظهما «وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم» وهذا إما هو لفظ مسلم وحده ولكنه اغتر بما ساقه النووي في الأربعين، ثم إن هذا النهي عام في جميع المناهي، ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله كشرب الخمر وهذا على رأي الجمهور، وخالف قوم تنسكوا بالعموم فقالوا: الإكراه على ارتكاب للمصية لا يبيحها، والصحيح عدم الملاحظة إذا وجدت صورة الإكراه المختبرة، واستثنى بعض الشافعية من ذلك الزنا، فقال: لا يتصور الإكراه عليه وكأنه أراد التصادي فيه، وإلا فلا مانع أن يتخط الرجل بغير سبب فيكره على الإيلاج حينئذ فيوجب على الأجنبية، فإن مثل ذلك ليس بمحال، ولو فعله غتاراً لكان زانياً فتصور الإكراه على الزنا، واستدل به من قال لا يجوز التداوي بشيء. هرم كالحرم، ولا دفع العطش به، وإسافة لقمة من غص به، والصحيح عند الشافعية جواز الثالث حفظاً للنفس فصار كآكل الميتة لمن اضطر، بخلاف الشداوي فإنه ثبت النهي عنه نصاً، ففي مسلم عن وائل رفعه أنه ليس بدواء ولكنه داء، ولأبي داود عن أبي الدرداء رفعه «ولا تدأوا بحرام» وله عن أم سلمة مرفوعاً إن الله لم يجعل شفاء أبي فيما حرم عليها، وأما العطش فإنه لا يتقطع بشربه ولأنه في معنى التداوي والله أعلم، والتحقيق أن الأمر باجتناب للمني على عمومها مما يعارضه إذن في ارتكاب منهي كآكل الميتة للمضطر، وقال الفاكهاني لا يتصور امتثال اجتناب للمني حتى يترك جميعه، فلو اجتنب لم يعد مثلاً بخلاف الأمر - يعني المطلق - فإن من أتى بأقل ما يصدق عليه الاسم كان مثلاً انتهى ملخصاً. وقد أجاب هنا ابن فرج بأن النهي يقتضي الأمر فلا يكون مثلاً لقتضي النهي حتى لا يفعل واحداً من أحوال ما يتناول النهي بخلاف الأمر فإنه على عكسه ومن نشأ الخلاف هل الأمر بالشئ نهى عن ضده، ويأن النهي عن الشيء أمر بضده.

قوله: (وإذا أمرتكم بشيء) في رواية مسلم «بأمر». «فأتوا منه ما استطعتم» أي افعلوا قدر استطاعتكم ووقع في رواية الزهري «وما أمرتكم به» وفي رواية همام المشار إليها «وإذا أمرتكم بالأمر فانتهاوا ما استطعتم» وفي رواية محمد بن زياد «فانقلوا» قال النووي هذا من جماع التكلم وقواعد الإسلام، ويدخل فيه كثير من الأحكام كالصلاة لمن عجز عن ركع منها أو شرط فيأتي بالقدوم وكذا الوضوء، وسر المودة، وحفظ بعض الفاتحة، وإخراج بعض زكاة الفطر لم يقدر على الكل، والإسماك في رمضان لمن أضر بالغرر ثم قدر في أثناء النهار، إلى غير ذلك من المسائل التي يطول

شرحها، وقال غيره فيه أن من عجز عن بعض الأمور لا يسقط عنه المقدور، وعبر عنه بعض الفقهاء بأن الميسر لا يسقط بالميسور، كما لا يسقط ما قدر عليه من أركان الصلاة بالعجز عن غيره، وتصح توبة الأعمى عن النظر المحرم، والمجرب عن الزنا، لأن الأعمى والمجرب قادران على التزم فلا يسقط عنهم بمعجزهما عن العزم على عدم العود. إذ لا يتصور منهما العود عادة فلا معنى للزم على علمه، واستدل به على أن من أمر بشيء فعجز عن بعضه فعمل المقدور أنه يسقط عنه ما عجز عنه، وبذلك استدلل الزني على أن «ما وجب أدأوه لا يجب قضاءه» ومن ثم كان الصحيح أن القضاء بأمر جديد، واستدل بهذا الحديث على أن اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتناؤه بالمأمورات، لأنه أطلق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة في الترك، وقيد في المأمورات بقدر الطاقة، وهذا منقول عن الإمام أحمد فإن قيل أن الاستطاعة معتبرة في النهي أيضاً إذ «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها» [البقرة: ٢٨٦] فبإيه أن الاستطاعة تطلق باعتبارين، كذا قيل والذي يظهر أن التقييد في الأمر بالاستطاعة لا يدل على للمني من الاعتناء به، بل هو من جهة الكف إذ كل أحد قادر على الكف لولا دأية الشهوة مثلاً، فلا يتصور عدم الاستطاعة عن الكف بل كل مكلف قادر على الترك، بخلاف الفعل فإن العجز عن تعاطيه محسوس، فمن ثم قيد في الأمر بحسب الاستطاعة دون النهي، وعبر الطوسي في هذا الموضع بأن ترك المنهي عنه عبارة عن استحباب حال عدمه أو الاستمرار على عدمه، وفعل للمأمور به عبارة عن إخراجه من عدمه إلى الوجود، وقد وتوزع بأن القدرة على استحباب عدم المنهي عنه قد تتخلف، واستدل له بجواز أكل المضطر للميتة، وأجيب بأن النهي في هذا عارضة الإذن بالتناول في تلك الحالة.

وقال ابن فرج في «شرح الأربعين» قوله (فاجتنبوه) هو على إطلاقه حتى يوجد ما يبيحه، كآكل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الإكراه، والأصل في ذلك جواز التفطع بكلمة الكفر إذا كان القلب مطمئناً بالإيمان كما نطق به القرآن انتهى.

والتحقيق أن المكلف في ذلك كله ليس منهيّاً في تلك الحال، وأجاب المساردي بأن الكف عن المعاصي ترك وهو سهل، وعمل الطاعة فعل وهو يشق، فلذلك لا يبيح ارتكاب للمصية ولو مع العذر لأنه ترك، واثبت ترك لا يحجز للمعذور عنه، وأباح ترك العمل بالعذر لأن العمل قد يحجز للمعذور عنه، وادعى بعضهم أن قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التوبة: ١٦] يتناول امتثال للمأمور واجتناب للمني وقد قيد بالاستطاعة واستويا، فيحتمل يكون الحكمة يكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة في جانب الأمر دون النهي أن العجز يكثر تصوره في الأمر بخلاف النهي فإن تصور العجز فيه محصور في الاضطراب، وزعم بعضهم أن قوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ نسخ قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ والصحيح أن لا نسخ بل المراد بحق تقاته امتثال أمره واجتناب نهيه مع القدرة لا مع العجز.

واستدل به على أن المكروه يجب اجتنابه لعموم الأمر باجتناب للمني عنه فشمّل الواجب والمنسوب.

وأجيب بأن قوله «فاجتنبوه» يعمل به في الإيجاب والندب بالاعتبارين، ويحيى مثل هذا السؤال وجوابه في الجانب الآخر وهو الأمر.

وقال الفكهاني النهي يكون ثارة من المانع من التيقض وهو المحرم، وتارة لإيمه وهو المكروه، وظاهر الحديث يتناولهما واستدل به على أن المباح ليس مأموراً به، لأن التأكيد في الفعل إنما يناسب الواجب والمنسوب، وكذا عكسه، وأجيب بأن من قال: المباح مأمور به لم يرد الأمر بمعنى الطلب وإنما أراد بالمتنبي الأم وهو الإذن، واستدل به على أن الأمر لا يقتضي التمسك ولا عدمه، وقيل يقتضي وقيل يتوقف فيما زاد على مرة، وحديث الباب قد يتسك به لذلك لما في سببه أن السائل قال في الحج أكل عام؟ فلو كان مطلقه يقتضي التكرار أو عدمه لم يحسن السؤال ولا العناية بالجواب، وقد يقال إنما سأل استظهاراً واحتياطاً، وقال المازري يحتمل أن يقال إن التكرار إنما احتمل من جهة أن الحج في اللغة قصد فيه تكرار فاحتل عند السائل التكرار من جهة اللغة لا من صيغة الأمر، وقد تمسك به من قال بإيجاب العمرة لأن الأمر بالحج إذا كان معناه تكرار قصد إليته بحكم اللغة والاشتقاق، وقد ثبت في الإجماع أن الحج لا يجب إلا مرة فيكون المرد إليه مرة أخرى دالاً على وجوب العمرة، واستدل به على أن النهي كان يجهد في الأحكام لقوله: «ولو قلت نعم لوجبت» وأجاب من منع باحتمال أن يكون أوحى إليه ذلك في الحال، واستدل به على أن جميع الأشياء على الإباحة حتى ثبت المنع من قبل الشارع، واستدل به على النهي عن كثرة المسائل والتعمق في ذلك، قال البيهقي في «شرح الستة» المسائل على وجهين أحدهما: ما كان على وجه التعليم لما يحتاج إليه من أمر

الدين فهو جائر بل مأمور به لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ الآية، وعلى ذلك تنزل أسئلة الصحابة عن الأفتال والكلالة وغيرها، ثانيها: ما كان على وجه التعنت والتكلف وهو المراد في هذا الحديث والله أعلم، ويؤيده ورود الزجر في الحديث عن ذلك قدم السلف، فعند أحمد من حديث معاوية: «أن النبي ﷺ نهى عن الأغلوطنات» قال الأوزاعي هي شدة المسائل، وقال الأوزاعي أيضاً: «إن الله إذا أراد أن يعزب عبده بركة العلم ألقى على لسان المغاليط، فلقد رأيتهم أقل الناس علماً» وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول: «المراء في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل» وقال ابن العربي: «كان النهي عن السؤال في العهد النبوي خشية أن يتزل ما يشق عليهم، فلما بعد قد أمن ذلك لكن أكثر الغثي من السلف بكراهة الكلام في المسائل التي لم تنفع» قال: «فإنه لمكروه إن لم يكن حراماً إلا للعلماء فنهوا فرموا ومهدوا فضع الله من بعدهم بذلك، ولا سيما مع ذهاب العلماء وهورس العلم انتهى لمصلحة». ويتبين أن يكون محل الكراهة للعلماء إذا شغله ذلك عما هو أهم منه، وكان ينبغي تلخيص ما يكثر وقوعه مجرداً عما ينظر، ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله للمستعان. وفي الحديث إشارة إلى الاشتغال بالأهم المحتاج إليه عاجلاً عما لا يحتاج إليه في الحال فكان: عليكم بفصل الأوامر واجتنب النواهي فاجعلوا اختلافكم بها عرضاً عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع. فينبغي للسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يعهد في فهم ذلك والوقوف على المراد به. ثم يتشغل بالعمل به فإن كان من العلييات يتشغل بتصفيه واعتقاد حقيقته، وإن كان من العمليات يبلد وسعه في القيام به فعلاً وتركاً، فإن وجد وقتاً زائلاً على ذلك فلا بأس بأن يصره في الاشتغال بتصرف حكم ما سيق على قصد العمل به أن لو وقع، فلما إن كانت لفظة مصروقة عند مسامع الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الإعراض عن القيام بمقتضى ما سمع فإن هذا ما يدخل في النهي، فالتفقه في الدين إما يحد إذا كان للعمل للمراء والجدال، وسباني بسط ذلك قريباً إن شاء الله تعالى

٧٢٩٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ قَابِئٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: لَيْسَ غَيِّ التَّكْلُفِ.

٧٢٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّيَّانِ: أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَحَدَّثَنِي مَخْفُودٌ: حَدَّثَنَا هُبَيْرُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَنَا مَخْفُودٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَهَلَسَ الظُّهْرُ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ عَلَى الْيَمِينِ، فَذَكَرَ السَّاعَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ بَيْنَ يَدَيْهَا أَمُوراً عِظَاماً.

ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْلَأَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ مَا دُفِنْتُ فِي عَقَائِي هَذَا».

قَالَ أَنَسٌ: فَكَفَّرَ النَّاسُ الْبُكَاءَ، وَآخَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي».

فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ مَذْحِجٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَ الْبَاكُ». فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَدَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هُوَ الْبَاكُ خَدَافَةُ».

قَالَ: ثُمَّ أَخْفَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي، سَلُونِي». فَبَرَزَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: وَحِينَئِذٍ يَأْتِي، وَإِلَاسْلَامَ بِنَا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ عُمَرُ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلِي، وَالْيَدِي نَفْسِي يَدَيَّ، لَقَدْ غَرَضْتُ عَلَى الْجَنَّةِ وَأَنَارْتُ أَبْهَامِي غُرْضِي هَذَا الْخَبَاطِ، وَأَنَا أَصْلِي، فَلَمْ أَرُ كَالْيَوْمِ فِي الْغَيْرِ وَالْكَثْرَ». [راجع: ٩٣. أخرجه مسلم: ٢٣٥٩].

٧٢٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عَدَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «هُوَ الْبَاكُ فَلَان». وَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنِ الْآيَةِ﴾. [الآية: ١٠١]. [راجع: ٩٣. أخرجه مسلم: ٢٣٥٩. مطروك].

٧٢٩٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَاحٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَرَحَّ النَّاسُ يَسْأَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟». [أخرجه مسلم: ١٣٦].

٧٢٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُنْدَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَرْثُودٍ: حَدَّثَنَا جَيْسِيُّ بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصِيْبٍ، فَسَرَّ بَقَرٍ مِنَ الْهُدُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، لَا يُسَمِعُكُمْ مَا تَكْرَهُونَ، فَقَالُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عَنِ الرُّوحِ، فَقَامَ سَاعَةً يَنْظُرُ، فَتَرَفَتْ أَنَّهُ يُوْحَى إِلَيْهِ، فَتَاوَرَتْ عَنْهُ حَتَّى صَبَدَ الْوُحْيُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ

الدين فهو جائر بل مأمور به لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ الآية، وعلى ذلك تنزل أسئلة الصحابة عن الأفتال والكلالة وغيرها، ثانيها: ما كان على وجه التعنت والتكلف وهو المراد في هذا الحديث والله أعلم، ويؤيده ورود الزجر في الحديث عن ذلك قدم السلف، فعند أحمد من حديث معاوية: «أن النبي ﷺ نهى عن الأغلوطنات» قال الأوزاعي هي شدة المسائل، وقال الأوزاعي أيضاً: «إن الله إذا أراد أن يعزب عبده بركة العلم ألقى على لسان المغاليط، فلقد رأيتهم أقل الناس علماً» وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول: «المراء في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل» وقال ابن العربي: «كان النهي عن السؤال في العهد النبوي خشية أن يتزل ما يشق عليهم، فلما بعد قد أمن ذلك لكن أكثر الغثي من السلف بكراهة الكلام في المسائل التي لم تنفع» قال: «فإنه لمكروه إن لم يكن حراماً إلا للعلماء فنهوا فرموا ومهدوا فضع الله من بعدهم بذلك، ولا سيما مع ذهاب العلماء وهورس العلم انتهى لمصلحة». ويتبين أن يكون محل الكراهة للعلماء إذا شغله ذلك عما هو أهم منه، وكان ينبغي تلخيص ما يكثر وقوعه مجرداً عما ينظر، ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله للمستعان. وفي الحديث إشارة إلى الاشتغال بالأهم المحتاج إليه عاجلاً عما لا يحتاج إليه في الحال فكان: عليكم بفصل الأوامر واجتنب النواهي فاجعلوا اختلافكم بها عرضاً عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع. فينبغي للسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يعهد في فهم ذلك والوقوف على المراد به. ثم يتشغل بالعمل به فإن كان من العلييات يتشغل بتصفيه واعتقاد حقيقته، وإن كان من العمليات يبلد وسعه في القيام به فعلاً وتركاً، فإن وجد وقتاً زائلاً على ذلك فلا بأس بأن يصره في الاشتغال بتصرف حكم ما سيق على قصد العمل به أن لو وقع، فلما إن كانت لفظة مصروقة عند مسامع الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الإعراض عن القيام بمقتضى ما سمع فإن هذا ما يدخل في النهي، فالتفقه في الدين إما يحد إذا كان للعمل للمراء والجدال، وسباني بسط ذلك قريباً إن شاء الله تعالى

٣- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكْلُفِهِ مَا لَا يَغْنِيهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنِ آيَةِ إِذْ نُنَزِّلُ لَكُمْ سُورَتَكُمْ﴾ [الآية: ١٠١].

٧٢٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ الْمُفَرِّغِيُّ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ: حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مِمَّنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ». [أخرجه مسلم: ٢٣٥٨].

٧٢٩٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبْدِ يُحَدِّثُ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ قَابِئٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ خَصِيٍّ، فَهَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهَا لِيَأْتِيَهُ حَتَّى يَجْمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ، ثُمَّ قَالُوا: مَرَّتْ لَيْلَةٌ، فَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَامَ، فَجَعَلَ يَنْهَضُهُمْ يَتَخَرَّجُ لِيُخْرِجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «مَا زَالَ بِكُمْ الَّذِي زَأَيْتُمْ مِنْ مَنِيْعِكُمْ، حَتَّى عَفِيتُمْ أَنْ يَكْتَبَ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ تَحِبَّ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُرُوكُمْ، فَإِنَّ الْفَضْلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْرُوبَةَ». [راجع: ٧٣١. أخرجه مسلم: ١٧٨١].

٧٢٩١- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَصْحَابِهِ كَرِهَ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ غَضِبَ، وَقَالَ: «سَلُونِي». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «هُوَ الْبَاكُ خَدَافَةُ». ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «هُوَ الْبَاكُ سَالِمٌ مَوْلَى حَبِيبَةٍ». فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا يَرْجُو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَضَبِ قَالَ: إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [أخرجه مسلم: ٢٣٦٠].

٧٢٩٢- حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ وَزَّادٍ

عَنِ الرُّوحِ فِي الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَجُلٍ ﴿ [الاسراء: ٨٥] [راجع: ١٢٥]. أخرجه مسلم: [٧٢٩٤].

قوله: (باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، وقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم) كانه يريد أن يستدل بالأية على المدعي من الكرامة وهو مصير منه إلى ترجيح بعض ما جاء في تفسيره، وقد ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة، وترجيح ابن المنبر أنه في كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن، وصنع البخاري بقتضيه، والأحاديث التي ساقها في الباب تؤيده، وقد اشتهر إنكار جماعة من الفقهاء ذلك، منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال: اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن التنازل إلى أن تقع تعلقاً بهذه الآية وليس كذلك لأنها مصرحة بأن انتهى عنه ما تقع المسألة في جوابه، ومسائل التنازل ليست كذلك، انتهى وهو كما قال لأن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي؛ ويؤيده حديث سعد الذي صدر به المصنف الباب «من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله»، فإن مثل ذلك قد أمن وقوعه. ويدخل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزار وقال سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبي الرداء رفعه «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عاقبه، فإن الله لم يكن ينسى شيئاً، ثم لا يلهي الآية «وما كان ربك نسياً» [مريم: ٦٤] وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها» وله شاهد من حديث سلمان أخرجه الترمذي، وآخر من حديث ابن عباس أخرجه أبو داود. وقد أخرج مسلم وأصله في البخاري كما تقدم في «كتاب العلم» من طريق ثابت عن أنس قال: كنا نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، وكان يعيننا أن يجيب، الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع، فذكر الحديث ومضى في قصة اللتان من حديث ابن عمر «فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها» ولمسلم عن النواس بن سمعان قال: «أقمت مع رسول الله ﷺ سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبي ﷺ» ومراعاة أنه قدم وأفاداً فاستمر تلك الصورة ليحصل للمسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد إلى استمرار الإقامة فيصير مهاجراً فيمتنع عليه السؤال، وفيه إشارة إلى أن المخاطب بالنهي عن السؤال غير الأعراب وفرداً كانوا أو غيرهم، وأخرج أحد عن أبي أمامة قال: لما نزلت ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء﴾ الآية [المائدة: ١٠١]، كنا قد اتفقنا أن نسأله، فأتينا أعرابياً فرشناه برداً وقلنا: سل النبي ﷺ.

ولأبي يعلى عن البراء إن كان يأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله ﷺ عن الشيء، فأتيتهم، وإن كنا لنتنمى الأعراب - أي قديمهم - ليسألوا فيسموهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستبدها. وأما ما ثبت في الأحاديث من أسئلة الصحابة فيحتمل أن يكون قبل نزول الآية، ويعتدل أن النهي في الآية لا يتناول ما يحتاج إليه مما قرر حكمه أو ما لم بمعرفة حاجة راحة، كالسؤال عن الذبح بالقبض، والسؤال عن وجوب طاعة الأمراء إذا أمروا بغير الطاعة، والسؤال عن أحوال يوم القيامة وما قبلها من الملاحم والفتن، والأسئلة التي في القرآن كسؤالهم عن الكلاله والحمر والميسر والقتال في الشهر الحرام واليتامى والحليض والنساء والصيد وغير ذلك، لكن الذين تعلقوا بالآية في كراهية كثرة المسائل عما لم يقع، أخذوه بطريق الإلحاق من جهة أن كثرة السؤال لما كانت سبباً للتكلف بما يشق فنهوا أن يجتنب، وقد عقد الإمام الدارمي في أوائل مسنده لذلك باباً، وأورد فيه عن جماعة من الصحابة والتابعين آثاراً كثيرة في ذلك، منها عن ابن عمر «لا تسألوا عما لم يكن، فإني سمعت عمر يلعن السائل عما لم يكن» وعن عمر «أخرج عليكم أن تسألوا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلاً» وعن زيد بن ثابت أنه كان إذا سئل عن الشيء يقول: كان هذا؟ فإن قيل لا، قال: دعوه حتى يكون، وعن أبي بن كعب وعن عمار نحو ذلك، وأخرج أبو داود في المراسيل من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرفوعاً، ومن طريق طائوس عن معاذ رفعه «لا تملجوا بالبلية قبل نزولها، فإنكم إن فعلوا لم يزل في المسلمين من إذا قال سدد أو وفق، وإن عجلتم تشئت بكم السبل» وهما مرسلان يقرى بعض بعضاً، ومن وجه ثالث عن أشياخ الزبير بن سعيد مرفوعاً «لا يزال في أمي من إذا سئل سدد وأرشد حتى يتسامها عما لم يسئل» الحديث نحوه قال بعض الأئمة والتحقق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين، أحدهما أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضاً على من تعين عليه من المجتهدين، ثانيهما: أن يصدق النظر في وجوه الفروق فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع

أو بالعكس بأن يجمع بين مترقين بوصف طردي مثلاً فهذا الذي فمه السلف، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفعه «هلك المتطعون» أخرجه مسلم فراءوا أن فيه تضعيع الزمان بما لا طائل منته، ومثله الإكثار من التفرع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع وهي نادرة الوقوع جداً، فيصرف فيها زماناً كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه، وأشد من ذلك كثرة السؤال البحث عن أمور مغنية ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كيفيتها، ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس، كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأمة، إلى أمثال ذلك مما لا يعرف إلا بالقل الصرف، والكثير منه لم يثبت فيه شيء، فيجب الإيمان به من غير بحث، وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والخيرة، وسيأتي مثال ذلك في حديث أبي هريرة رفعه «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله» وهو ثامن أحاديث هذا الباب، وقال بعض الشراح: مثال التنطع في السؤال حتى يقضي بالسؤال إلى الجواب بالنتج بعد أن يقضي بالإلزام أن يسأل عن السلع التي توجد في الأسواق، هل يكره شراؤها عن شيء في يده من قبل البحث عن مصيرها إليه أو لا؟ فيجيبه بالجواز فإن عاد فقال أخشى أن يكون من نهب أو غصب، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء من ذلك في الجملة، فيحتاج أن يجيبه بالنتج، ويقيد ذلك إن ثبت شيء من ذلك حرم، وإن تردد ذكره أو كان خلاف الأولى، ولو سكت السائل عن هذا التنطع لم يزد القلي على جوابه بالجواز، وإذا تقرر ذلك فمن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فإنه يقل فهمه وعلمه، ومن توسع في تفرع المسائل وتزليلها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندد، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباحة والمغالاة، فإنه يذم فعله وهو عين الذي كرمه السلف، ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله، حافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من متطوِّرة ومفهومة، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك مقتصر على ما يصلح للحجة منها فإنه الذي يحد وتنفع به، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأصمصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطاقة الثانية فعارضها الطاقة الأولى، فكثر بينهم المراء والجبدل وتولدت البغضاء وتسموا خصوماً وهم من أهل دين واحد، والواسط هو المعتدل من كل شيء، وللى ذلك يشير قوله ﷺ في الحديث الماضي «فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم» فإن الاختلاف يجر إلى عدم الاتقياد وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم، وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشافل به فقد وقع الكلام في أيهما أولى، والاتصاف أن يقال كل ما زاد على ما هو في حق التكلف فرض عين فالتناس في على تسعين من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشافل به بذلك أولى من إعراضه عنه وتشافل به بالمادة لما فيه من النفع المصدي، ومن وجد في نفسه قصوراً فإقباله على العبادة أولى لئلا يجتمع الأمرين، فإن الأول لو ترك العلم لأوشك أن يضع بعض الأحكام بأعراضه، والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة فاته الأمران لعدم حصول الأول له وإعراضه به عن الثاني والله الموفق، ثم المذكور في الباب تسعة أحاديث: بعضها يتعلق بكثرة المسائل، وبعضها يتعلق بتكلف ما لا يعني السائل، وبعضها بسبب نزول الآية.

الحديث الأول: وهو يتعلق بالقسم الثاني. وكذا الحديث الثاني والخامس.

قوله: (حدثنا سعيد) هو ابن أبي أيوب كذا وقع من وجهين آخرين عند الإسماعيلي، «وأي نعيم» وهو الخزازي المصري يكنى أبا يحيى، واسم أبي أيوب مقلاص بكسر الميم وسكون القاف وآخره مهملة كان سعيد ثقة نبياً، وقال ابن يونس: كان فقيهاً، ونقل عن ابن وهب أنه قال فيه: كان فهماً. قلت: روايته عن عقیل وهو ابن خالد تدخل في رواية الأثران فإنه من طبقة، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية معمر ويونس وابن عينة وإبراهيم بن سعد كلهم عن ابن شهاب، وصاقه على لفظ إبراهيم بن سعد ثم ابن عينة.

قوله: (عن أبيه) في رواية يونس أنه سمع سعداً.

قوله: (إن أعظم المسلمين جرماً) زاد في رواية مسلم «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً» قال الطبري فيه من المبالغة أنه جعله عظيماً ثم فسره بقوله «جرماً» ليدل على أنه نفس جرم، قال وقوله «في المسلمين» أي: في حقهم.

قوله: (عن شيء) في رواية سفيان «أمر».

قوله: (لم يحرم) زاد مسلم على الناس وله في رواية إبراهيم بن سعد «لم يحرم على المسلمين» وله في رواية معمر «رجل سأل عن شيء ونقر عنه» وهو يفتح النون

وتشديد العقاب بعدما رآه بالغ في البحث عنه الاستقصاء.

في السؤال إذا أُلح عليه.

قوله: (وقال صلوبي) في حديث أنس المذكور فصدد المنبر فقال: «لا تسألوني عن شيء إلا يئس لكم» وفي رواية سعيد بن بشر عن قتادة عند أبي حاتم «فخرج ذات يوم حتى صعد المنبر» وبين في رواية الزهري المذكورة في هذا الباب وقت وقوع ذلك وأنه بعد أن صلى الظهر، ولفظه «خرج حين زاحت الشمس فصلى الظهر فلما سلم قام على المنبر فذكر الساعة ثم قال: من أحب أن يسأل عن شيء فليسال عنه» فذكره نحوه.

قوله: (فقام رجل فقال: يا رسول الله من أبي) بين في حديث أنس من رواية الزهري اسمه وفي رواية قتادة سبب سؤاله، قال: «قام رجل كان إذا لاحى - أي خاصص - دعي إلى غير أبيه وذكرته اسم السائل الثاني، وأنه سعد وأبي ثعلبة من ترجمة سبيل بن أبي صالح من محمد بن عبد الله بن زياد في رواية الزهري الأتية بعد حديثين، فقام إليه رجل فقال: أين مدخلي يا رسول الله؟ قال: النار، ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من الطرق، كأنهم أبوهو صعدا للستر عليه ولطبراني من حديث أبي فراس الأسلمي نحوه وزاد «وسأله رجل في الجنة قال: في الجنة» ولم أقف على اسم هذا الآخر، ونقل ابن عبد البر عن رواية مسلم أن النبي ﷺ قال في خطبته «لا يسألني أحد عن شيء إلا أخبرته، ولو سألتني عن أبيه» فقام عبد الله حذافة وذكر فيه عتاب أمه له وجوابه. وذكر فيه «قام رجل فسأله عن الحج» فذكر وفيه فقام سعد مولى شيعة فقال: من أنا يا رسول الله؟ قال أنت سعد بن سالم مولى شيعة، وفيه فقام رجل من بني أسد فقال: أين أنا؟ قال: في النار. فذكر قصة عمر قال: فتنزلت: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء﴾ الآية «ونهي النبي ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال» وبهذه الزيادة يتضح أن هذه القصة سبب نزول: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤمكم﴾ فإن المسألة في حق هذا جاءت صريحة، بخلافها في حق عبد الله بن حذافة فإنها بطريق الجواز، أي لو قدر أنه في نفس الأمر لم يكن لأبيه فين أباه الحقيقي لا تصحط أمه، كما صرح بذلك أمه حين عاتبته على هذا السؤال كما تقدم في كتاب الفتن.

قوله: (فلما رأى عمر ما يوجه رسول الله ﷺ من الغضب) بين في حديث أنس أن الصحابة كلهم فهموا ذلك، ففي رواية هشام «فإذا كل رجل لا رأسه في ثوبه يبيح» وزاد في رواية سعيد بن بشر «وظنوا أن ذلك بين يدي أمر قد حضر» وفي رواية موسى بن أنس الماضية في تفسير المائدة «فغطوا رؤوسهم لهم حين» زاد مسلم من هذا الوجه «فما أتى على أصحاب رسول الله ﷺ يوم كان أشد منه».

قوله: (فقال: إنا نعوب إلى الله عز وجل) زاد في رواية الزهري «فبك عمر على ركبته فقال: رغبنا بالله رباً وبالإسلام ديناً ومحمد رسولاً» وفي رواية قتادة من الزيادة «نمود بالله من شر الفتن» وفي مرسل السدي عند الطبري في نحو هذه القصة «فقام إليه عمر قبل رحله وقال: رغبنا بالله رباً» فذكر مثله وزاد «وبالقرآن إماماً، فاعف عفا الله عنك فلم يزل به حتى رضي» وفي هذا الحديث غير ما يتعلق بالترجمة، مراقبة الصحابة أحوال النبي ﷺ وشدة إشفافهم إذا غضب، خشية أن يكون لأمر يعم فيهم، وإدلال عمر عليه، وجواز تقليل رجل الرجل، وجواز الغضب في الموعظة، ويروك الطالب بين يدي من يستفيد منه، وكلنا التابع بين يدي للتبوع إذا سأل في حاجة، ومشروعية التمدد من الفتن عند وجود شيء قد يظهر منه فريسة وقوعها، واستعمال المزاوجة في الدعاة في قوله «اعف عفا الله عنك» وإلا فالتأيي مفسر عنه قبل ذلك.

قال ابن عبد البر سئل مالك عن مئة النبي من كثرة السؤال، فقال ما أدري انتهى عن الذي أتم فيه من السؤال عن التناول، أو عن مسألة الناس المال؟ قال ابن عبد البر: الظاهر الأول، وأما الثاني فلا معنى للفرقة بين كثرة وقلة لا حيث يجوز ولا حيث لا يجوز قال: وقيل كانوا يسألون عن الشيء ويحسون فيه إلى أن يحوم، قال: وأكثر العلماء على أن المراد كثرة السؤال عن التناول والأغوليات والتوليدات كذا قال، وقد تقدم الإلزام بشيء من ذلك في «كتاب العلم».

الحديث الرابع:

قوله: (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل و«عبد الملك» هو ابن عمير.

قوله: (وكتب إليه) هو معطوف على قوله «كتب إليه» وهو موصول بالاسند المذكور، وقد أورد كثير من الرواة أحد الحديثين عن الآخر، والغرض من إيرادها هنا أنه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال، وقد تقدم البحث في المراد بكثرة السؤال في «كتاب الرقاق» هل هو خاص بالمال أو بالأحكام أو لأعم من ذلك والأولى حمله على العموم لكن فيما ليس للسائل به احتياج كما تقدم ذكره، وتقدم شرح الحديث الأول في الدعوات، والثاني في الرقاق.

قوله: (فهم) يضم أوله وتشديد الراء، وزاد مسلم «عليهم» وله من رواية سفيان «على الناس» وأخرج البزار من وجه آخر عن سعد بن أبي وقاص، قال: كان الناس يتسألون عن الشيء من الأمر فيسألون النبي ﷺ وهو حلال فلا يزالون يسألونه عنه حتى يحرم عليهم، قال ابن بطال عن المذهب: ظاهر الحديث يتسمك به القدرية في أن الله يفعل شيئاً من أجل شيء وليس كذلك، بل هو على كل شيء قدير؛ فهو فاعل السبب والمسبب كل ذلك بتقديره، ولكن الحديث محمول على التحننر بما ذكر، فمعظم جرم من فعل ذلك لكثرة الكارمين لفعله وقال غيره: أهل السنة لا يتكبرون إمكان التحليل وإنما يتكبرون وجوبه، فلا يمتنع أن يكون المقدر الشيء الغلاتي تتعلق به الحرمة إن سئل عنه فقد سبق القضاء لسؤاله بذلك لا أن السؤال حلة للحرمة، وقال ابن التين: قيل الجرم اللاتق به إلقاء المسلمين المضرة لسؤاله وهي منهمم التصرف فيما كان حلالاً قبل مسأله، وقال عياض: المراد بالجرم هنا الحديث على للمسلمين لا الذي هو بمعنى الإثم للمعاقب عليه، لأن السؤال كان مباحاً، ولهذا قال: «سألوني» وتعبه التثوي فقال هذا الجواب ضعيف بل باطل، والصواب الذي قاله الخطابي واليتمى وغيرهما أو المراد بالجرم الإثم والذنب وحلوه على من سأل تكلفاً وتمتاً فيما لا حاجة له به إليه، وسبب تخصيصه ثبوت الأمر بالسؤال مما يحتاج إليه لقوله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾ [التحل: ٤٣] فمن سأل من نازلة وقتت له لفرضه إليها فهو معلوم فلا إثم عليه ولا عتب، فكل من الأمر بالسؤال والزجر عنه خصوص بجهة غير الأخرى، قال: ويؤخذ منه أن من عمل شيئاً أضر به غيره كان آمناً، وسبب منه الكرماني سؤالاً وجواباً، فقال: السؤال ليس بجرمة، ولئن كانت فليس بكيرة، ولئن كانت فليس بأكبر التكبير. وجوابه أن السؤال من الشيء بحيث يصير مباحاً لتحميم شيء مباح هو أعظم الجرم لأنه صار سبباً لتضييق الأمر على جميع المكلفين، فالتقليل مثلاً بكيرة، ولكن مفسرته راجعة إلى المقتول وحده، أو إلى من هو منه بسبيل، بخلاف صورة المسألة فضررها عام للجميع، وتلقى هذا الأخير من الطيبي استدلالاً وتقيلاً، وينبغي أن يضاف إليه أن السؤال المذكور إنما صار كذلك بعد ثبوت النهي عنه، فالإقدام عليه حرام فيترتب عليه الإثم ويتعدى ضرره بعظم الإثم والله أعلم، ويؤيد ما ذهب إليه الجماعة من تأويل الحديث المذكور ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زياد «عن أبي هريرة ؓ قال لمن سأل عن الحج أتى كل عام: لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت ثم تركتم لضللت» وله من طريق أبي عياض عن أبي هريرة «ولو تركتموه لكفرتم» ويستند حسن عن أبي أمامة مثله، وأصله في مسلم عن أبي هريرة بنون الزيادة، وإطلاق الكفر إما على من جحد الجواب على ظاهره، وأما من ترك الإقرار فهو على سبيل الزجر والتفليط، ويستند منه عظم الذنب بحيث يجوز وصف من كان السبب في وقعه بأنه وقع في أعظم الذنوب، كما تقدم تقريره والله أعلم، وفي الحديث أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد الشرع بخلاف ذلك.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن منصور لقوله حدثنا عفان وإسحاق بن راهويه إنما يقول «أنا» ولأن أبا نعيم أخرجه من طريق أبي خزيمة عن عفان، ولو كان في مسند إسحاق ما عدل عنه.

قوله: (أخذ حجراً) براء للأكثر وللمستلمي بالزاي وهما معنى.

قوله: (من صنعكم) في رواية السرخسي «صنمكم» يضم أوله وسكون النون وهما معنى، وقد تقدم بعض من شرح هذا الحديث في الباب الذي قبل باب إيجاب التكبير، فذكر «أبواب صفة الصلاة» وسأله هناك عن عبد الأعلى عن وهيب، وتقدم سائر فوائده في شرح حديث عائشة في معناه في «باب ترك قيام الليل» من أبواب التهجد والله الحمد، والذي يتعلق بهذا الترجمة من هذا الحديث ما يفهم من إنكاره ﷺ ما صنعوا من تكلف مالم يأتهم فيه من التجميع في المسجد في صلاة الليل.

الحديث الثالث: وهو يتعلق بالقسم الأول وكذا الرابع والثامن والتاسع، حديث أبي موسى قال: «سئل رسول الله ﷺ عن أشياء كرهها فلما أكرهوا عليه المسألة غضبه عرف من هذه الأسئلة ما تقدم في تفسير المائدة في بيان المسائل المراتدة بقوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء﴾ [المائدة: ١٠١] ومنها سؤال من سأل «أين ناتي» وسؤال من سأل عن البحيرة والسائبة، وسؤال من سأل عن وقت الساعة وسؤال أن سأل عن الحج أيجب كل عام وسؤال من سأل من يجوز الصفا فعباً وقد وقع في حديث أنس من رواية هشام وغيره عن قتادة عنه في الدعوات وفي الفتن: سألوا رسول الله ﷺ حتى أخوه بالمسألة، ومعنى أخوه وهو بالمهله والفاء: أكرهوا عليه حتى جعلوه كالخافي، يقال أخواه

الحديث الخامس:

ورفع هنا «فاكر الأنصار البكاء» في رواية الكشيبي، وفي رواية غيره «فاكر الناس» وهي الصواب، وكذا وقع في رواية معمر وغيره. ووقع هنا «ذكر الساعة وذكر أن بين يديها أموراً عظماً» وفي رواية شبيب «وذكر أن فيها أموراً عظماً» وزاد هنا «فقام رجل فقال: أين مدخلي؟» إلخ، ووقع هنا «ومحمد رسولاً» وفي رواية شبيب «ومحمد نبياً» ووقع هنا «فسكت حين قال ذلك عمر ثم قال النبي ﷺ أولى» وسقط هنا كله من رواية شبيب قال المبرد: يقال للرجل إذا أفلتت من معضلة أولى لك، أي كدت تهلك، وقال غيره هي بمعنى التهديد والوعيد.

الحديث السابع: حديث أنس أيضاً من رواية ابنه موسى عنه وأورده مختصراً وقد تقدم ما فيه.

الحديث الثامن.

قوله: (ورواه) بقاء عمود هو ابن عمر الشكري وشيخه «عبد الله بن عبد الرحمن» هو ابن معمر بن حزم الأنصاري أبو طرانة بضم الطاء المهمل مشهور بكنيته.

قوله: (من يروح الناس يتساءلون) في رواية المشعلي «يسألون» وعند مسلم في رواية عروة عن أبي هريرة «لا يزال الناس يتساءلون».

قوله: (هذا الله خالق كل شيء) في رواية عروة «هذا خلق الله الخلق» ولمسلم أيضاً وهو في رواية البخاري في بدء الخلق من رواية عروة أيضاً «بأنى الشيطان العبد أو أحدهم فيقول من خلق كذا أو كذا حتى يقول من خلق ربك» وفي لفظ مسلم «من خلق السماء من خلق الأرض؟ فيقول الله» ولأحمد والطبراني من حديث خزيم بن ثابت مثله، ولمسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة «حتى يقولوا هذا الله خلقنا» وله في رواية يزيد بن الأصم عنه «حتى يقول الله خلق كل شيء» وفي رواية المختار بن فلفل عن أنس «عن رسول الله ﷺ قال الله عز وجل إن أمتك لا تزال تقول ما كنا وكلنا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق» وللبزار من وجه آخر عن أبي هريرة «لا يزال الناس يقولون كان الله قبل كل شيء» فمن كان قبله «قال الثوري: يسي: قوله «هذا خلق الله الخلق» يحتمل أن يكون هذا مفعولاً والمعنى حتى يقال هذا القول وإن يكون مبتدأ حذف خبره، أي هذا الأمر قد علم، وعلى اللفظ الأول يعني رواية أنس عند مسلم «هذا الله» مبتدأ وخبر أو «هذا» مبتدأ والله «عطف بيان» وخلق الخلق «خبره قال الطبري: والأول أولى، ولكن تقديره هذا مقرر معلوم وهو أن الله خلق الخلق وهو شيء، وكل شيء مخلوق فمن خلقه فيظهر ترتيب ما بعد الفاء على ما قبلها.

قوله: (فمن خلق الله) في رواية بدء الخلق «من خلق ربك» وزاد فإذا بلغه فليستد بالله وليته، وفي لفظ لمسلم «فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل أمنت بالله» وزاد في أخرى «ورسله» ولأبي داود والنسائي من الزيادة قولوا: «الله أحد الله الصمد» في السورة [الإخلاص: ١١٢] «ثم ليقل من سواه من ليستد» ولأحمد من حديث عائشة «فإذا وجد أحدهم ذلك فليقل أمنت بالله ورسوله فإن ذلك يذهب عنه» ولمسلم في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة نحو الأول وزاد «فيينا أنا في المسجد إذ جاني ناس من الأعراب» فذكر سؤلهم عن ذلك وأنه رماهم بالحصا وقال «صدق خليلي» وله في رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة «صدق الله ورسوله» قال ابن بطال: في حديث أنس الإشارة إلى ثم كثرة السؤال لأنها تنفي إلى المخدور كالسؤال المذكور، فإنه لا ينشأ إلا من جهل مفرط، وقد ورد زيادة من حديث أبي هريرة بلفظ «لا يزال الشيطان يأتي أحدهم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق الله» فإذا وجد ذلك أحدهم فليقل أمنت بالله «وفي رواية» ذلك صريح الإيمان «ولعل هذا هو الذي أراد الصحابي فيما أخرجه أبو داود من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال «جاء ناس إلى النبي ﷺ من أصحابه فقالوا: يا رسول الله إنا نجد في أنفسنا شيء يعظم أن نتكلم به من محب أن لنا الدنيا وأنا نتكلم به» فقال أو قد وجدوه؟ ذلك صريح الإيمان «ولابن أبي شيبة من حديث ابن عباس «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أحدث نفسي بالأمر لأن أكون حمة أحب إلي من أن أتكلم به» قال «الحمد لله الذي رد امره إلى الوسوسة» ثم نقل الخطابي للمراد بصريح الإيمان هو الذي يعظم في نفوسهم إن تكلموا به، ويتعهم من قول ما يأتي الشيطان، فلولا ذلك لم يتعاضد في أنفسهم حتى أنكروه، وليس للمراد أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان بل هي من قبل الشيطان وكيد، وقال الطبري: قوله «نجد في أنفسنا شيء» أي القبيح، نحو ما تقدم في حديث أنس وأبي هريرة، وقوله «يعظم أن نتكلم به» أي للعلم بأنه لا يليق أن نتكلمه، وقوله «ذاك صريح الإيمان» أي علمكم بقبیح تلك الرساوس واستماع قبولكم وجودكم الفترة عنها دليل على خلوص إيمانكم، فإن الكافر يصير على ما في قلبه من الحال ولا يضر عنه،

قوله: (عن أنس كما عند عمر فقال: نهينا عن التكلف) هكذا أورده مختصراً. وذكر الحنفدي أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس أن عمر قرأ: «وفاكهة وأباً» فقال: ما الأب؟ ثم قال ما كلنا أو قال ما أمرنا بهذا قلت: هو عند الإسماعيلي من رواية هشام عن ثابت وأخرجه من طريق يونس بن عبيد عن ثابت بلفظ «أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله: «وفاكهة وأباً» [عبس: ٣١] ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التمتع والتكلف» وهذا أولى أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخاري، وأولى منه ما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي مسلم الكجي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه، ولفظه عن أنس: «كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره أربع رفاق، قرأ: «وفاكهة وأباً» فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم قال: مه نهينا عن التكلف» وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن سليمان بن حرب بهذا السند مثله سواء، وقد أخرجه أيضاً عن سليمان بن حرب عن حماد بن سلمة بدل حماد بن زيد، وقال بعد قوله فما الأب، ثم قال: يا ابن أم عمر إن هذا هو التكلف وما عليك أن لا تدري ما الأب؟ وسليمان بن حرب سمع من الحنفديين لكنه اختص بجماد بن زيد فإذا أطلق قوله حدثنا حماد فهو ابن زيد وإذا روى عن حماد بن سلمة نسب، وأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن أنس أنه أخبره أنه سمع عمر يقول: «فأنت فيها حياً وعنباً» الآية [عبس: ٢٧ - ٢٨] إلى قوله «وأباً» قال: كل هذا قد عرفناه فما الأب؟ ثم رمى عصا كانت في يده ثم قال: هذا لعمر الله التكلف «اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب» وأخرجه الطبري من وجهين آخرين عن الزهري وقال في آخره «اتبعوا ما بين لكم في الكتاب» وفي لفظ «ما بين لكم فعليكم به وما لا ندعوه» وأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن زيد «أن رجلاً سأل عمر عن فاكهة وأباً فلما رآهم عمر يقولون أتبل عليهم بالدره» ومن وجه آخر عن إبراهيم النخعي قال: «قرأ أبو بكر الصديق «وفاكهة وأباً» فقبل ما الأب؟ فقبل كذا وكذا فقال أبو بكر إن هذا هو التكلف، أي أرض تقلي أو أي سماء تظلي إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم» وهذا منقطع بين النخعي والصديق وأخرج أيضاً من طريق إبراهيم التيمي «أن أبا بكر سئل عن الأب ما هو فقال: أي سماء تظلي» فذكر مثله، وهو منقطع أيضاً لكن أصلها يقوي الآخر وأخرج الحاكم في تفسيره أن عمران بن المنصور عن طريق حميد عن أنس قال: قرأ عمر «وفاكهة وأباً» فقال بعضهم كذا وقال بعضهم كذا فقال عمر: دعونا من هذا أمنا به كل من عند ربنا، وأخرج الطبري من طريق موسى بن أنس نحوه ومن طريق معاوية بن قرة ومن طريق قتادة كلاهما عن أنس كذلك وقد جاء ابن عباس بسر «الأب» عند عمر فأخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق سعيد بن جبير قال: كان عمر يذني ابن عباس فذكر نحو القصة الماضية في تفسير: «إذ جاء نصر الله» [النصر: ١] وفي آخرها وقال تعالى: «إن صبيبا لله صاباً» [عبس: ٢٥] إلى قوله: «وأباً» [عبس: ٣١] قال: فالسببة رزق لبني آدم «والأب ما تأكل الأنعام» ولم يذكر أن عمر أنكر عليه ذلك وأخرج الطبري بسند صحيح عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس قال «الأب ما تنبت الأرض عما تأكله الدواب، ولا يأكله الناس»، وأخرج عن عدة من التابعين نحوه، ثم أخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بسند صحيح قال: «الأب الثمار الرطبة» وهذا أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ «وفاكهة وأباً» قال: الثمار الرطبة، وكأنه سقط منه واليايسة، فقد أخرج أيضاً من طريق عكرمة عن ابن عباس بسند حسن الأب الحشيش للبهائم «وفيه قول آخر أخرجه من طريق عطاء قال: كل شيء ينبت على وجه الأرض فهو أب، فعلى هذا فهو من العام بعد الخاص، ومن طريق الضحاك قال: الأب كل شيء أبتت الأرض سوى الفاكهة، وهذا أهم من الأول، وذكر بعض أهل اللغة أن الأب مطلق المرعى، واستشهد بقول الشاعر:

له دصرة ميمونة رعيها العصبا بها ينبت الله الحصيد والأبأ

وقيل الأب «يايس الفاكهة» وقيل أنه ليس بعربي، ويؤيده خضافه على مثل أبي بكر وعمر.

(هيبه): في إخراج البخاري هذا الحديث في آخر الباب مصير منه إلى أن قول الصحابي «أمرنا ونهينا» في حكم المرفوع ولو لم يبقه إلى النبي ﷺ، ومن ثم اختصر على قوله: «نهينا عن التكلف» وحذف الفصلة.

الحديث السادس: وهو يتعلق بالقسم الثالث وكذا الرابع حديث أنس وهو في معنى الحديث الرابع، وقد مضى شرحه أورده من وجهين عن الزهري وسأله هنا على لفظ معمر، وفي باب وقت الظهر من «كتاب الصلاة» بلفظ شبيب وهما متقاربان،

اخرجه مسلم: ١٤٩٧، دون آخره.

٧٣٠٥- حدثنا عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث: حدثني عقيل: عن ابن جهمان قال: اخبرني مالك بن اويس النضري، وكان محدث بن جهم بن مطعم، ذكر لي ذكرا من ذلك، قد خلت على مالك فسأله، فقال: انطلقت حتى ادخلت على عمره اناه حاجبه يوقا.

فقال: هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد بن مسعود؟ قال: نعم، فدخلوا فسلموا وجلسوا.

فقال: هل لك لي علي وعباس؟ فاذن لهما.

قال: العباس: يا امير المؤمنين اني تبي وتبين العالم، استبا.

فقال الرهط عثمان واصحابه: يا امير المؤمنين، اني تبينهم واربح احبتهم من الاخر.

فقال: اتيتوا، انشدكم بالله الذي يذوق قوم السماء والارض، هل تعلمون ان رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركنا صدقة». فوجد رسول الله ﷺ نفسه قال الرهط: قد قال ذلك.

فقال عمر على علي وعباس فقال: انشدكم بالله هل تعلمان ان رسول الله ﷺ قال ذلك؟ قالوا: نعم. قال: عمر: فاني محدثكم عن هذا الامر، ان الله كان خص رسول الله ﷺ في هذا المال بشيء لم يفضله احد غيره، فبان الله يقول: «ما الاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم الاية [المعسر: ٦٧]. الاية. فكانت عليه خالصة لرسول الله ﷺ، ثم والله ما اخرجنا ذولكم ولا استأقر بها عليكم، وقد اعلناكموها ونهايكم حتى بقي منها هذا المال، وكان النبي ﷺ يفيض على اهله نفقة سيهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي فيفضله من فضل مال الله، فيعطي النبي ﷺ بذلك حجة، انشدكم بالله هل تعلمون ذلك؟ فقالوا: نعم.

ثم قال لعلي وعباس: انشدكم بالله هل تعلمان ذلك؟ قالوا: نعم.

ثم توفي الله نبيه ﷺ فقال ابو بكر: انا ولي رسول الله ﷺ، ففتحها ابو بكر فقول فيها بما عول فيها رسول الله ﷺ، وانما حينئذ - واقبل على علي وعباس فقال: - توعدان ان ابا بكر فيها كذا، والله تعلم: انه فيها صادق باذ راجد تابع للحق.

ثم توفي الله ابا بكر فقال: انا ولي رسول الله ﷺ وابي بكر، ففتحها ستين اعمل فيها بما عول به رسول الله ﷺ وآبو بكر.

ثم جئنا وكلمتكم على كلمة واحدة وامرنا جميع، جئنا تسألني نصيبك من ابن ابيك، واتاني هذا يسألني نصيب امرائيه من ابها، فقلت: ان جئنا دفعها اليكم على ان عليكم عهد الله وبينا، فسلمنا فيها بما عول به رسول الله ﷺ، وبما عول فيها ابو بكر، وبما عولت فيها منذ وليها، والا فلا كلمنا فيها، فقلنا: ادفعها لينا بذلك، فدفعها اليكم بذلك، انشدكم بالله، هل دفعها اليهما بذلك؟ قال الرهط: نعم.

فقال علي وعباس: فقال: انشدكم بالله، هل دفعها اليكم بذلك؟ قالوا: نعم.

واحدة، يسأل بها اذناهم، فمن اخبر مستلياً فليؤد الله والملائكة والناس اجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً. واذا فيها: «من رآني قوماً يبيعون اذن مواليه فليؤد الله والملائكة والناس اجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً». [راجع: ١١١. اخرجه مسلم: ١٣٧٠، بلط: دلي فور، وهو بلط: غير وثور. لي الحق: ٢٠١].

٧٣٠٦- حدثنا عمر بن حفص: حدثنا ابي: حدثنا الاغصم: حدثنا مسلم، عن مسروق قال: قالت عائشة رضي الله عنها: صنع النبي ﷺ شيئاً توخص فيه، وتكره عنه قوم، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فحمد الله ثم قال: «ما بان اقوام يترفون عن الشيء استعفه؟ فوالله اني اعلمهم بالله واخذهم له خشية». [راجع: ٦١٠١. اخرجه مسلم: ٢٣٢٦].

٧٣٠٧- حدثنا محمد بن مقاتل: اخبرنا وكيع: اخبرنا نافع بن عمر، عن ابن ابي مليكة قال: كاد الخوارج ان يهلكوا ابو بكر وعمر، لما قدم على النبي ﷺ، ولما تبي جميع، اثار احدهما بالافرق بن حابس السبيعي الخطلي ابي تبي مخاض، واثار الآخر بغيره، فقال ابو بكر لعمر: انما اردت خلالي، فقال عمر: ما اردت خللك، فارقت اصواتهما عند النبي ﷺ فنزلت: ﴿يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي - ايلي قوله - عظيم﴾ [الحجرات: ٢-٣].

قال ابن ابي مليكة: قال ابن الزبير: فكان عمر بعد - ولم يذكر ذلك عن ابيه، يعني ابا بكر - اذا حدث النبي ﷺ بحديث، حدثه كاهي السرا، لم يسفهمه حتى يسفهمه. [راجع: ٤٣٧٧].

٧٣٠٨- حدثنا اسماعيل: حدثني مالك، عن هشام بن غروة، عن ابيه، عن عائشة أم المؤمنين: ان رسول الله ﷺ قال في تزويجه: «مروا ابا بكر فيسلي بالناس». قالت عائشة: قلت: ان ابا بكر اذا قام في مقابلكم لم يسبح الناس من البكاء، فمر عمر فليصل. فقال: «مروا ابا بكر فليصل بالناس». فقالت عائشة: فقلت لخصمة: فولي ان ابا بكر اذا قام في مقابلكم لم يسبح الناس من البكاء، فمر عمر فليصل بالناس، فقلت خصمة: فقال رسول الله ﷺ: «انكن لائن صواحب يوسف، مروا ابا بكر فليصل للناس». فقالت خصمة لعائشة: ما كنت لاميب منك خيراً. [راجع: ١٩٨. اخرجه مسلم: ٤١٨ مطروا].

٧٣٠٩- حدثنا آدم: حدثنا [محمد بن عبد الرحمن] بن ابي ذؤيب: حدثنا الزهري، عن سهل بن سعد الساعدي قال: جاء غوثهم المصلاي الى غاصم بن عدي، فقال: ارايت رجلاً وجد مع امرائيه رجلاً فقتله، اقتلونه بؤ؟ سل لي يا غاصم رسول الله ﷺ، فسأله فكرة النبي ﷺ المسائل وعائشة، فوجع غاصم فاحتره: ان النبي ﷺ كره المسائل، فقال غوثهم: والله لا يئن النبي ﷺ، فجاء وقد انزل الله تعالى القرآن خلف غاصم، فقال له: «قد انزل الله فيكم قرآناً». فدعا بهما فقدمهما قدامه، ثم قال غوثهم: كذبت عليهما يا رسول الله ان امسكتهما، فارقتهما ولم يأمرة النبي ﷺ بفرألهما، فحزرت السنة في المتلاعنين، وقال النبي ﷺ: «انظروها، فان جاءت به اخمر قصير افضل وخرة، فلا اراه الا قد كذب، وان جاءت به اسحم اعين ذا اليقين، فلا اخيب الا قد صدق عليهما». فجاءت به على الامر المكروه. [راجع: ٤٣٣].

الحديث الثالث:

قوله: (عن الأعمش حدثنا مسلم) هو ابن صبيح بمهمل وموحدة مصغراً وآخره مهمل، وهو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه، وقد وقع عند مسلم مصحراً به في رواية جرير عن الأعمش قال عن أبي الضحى به وهذا يعني عن قول الكرماني يحتمل أن يكون ابن صبيح ويحتمل أن يكون ابن أبي عمران البطين، فإنهما يرويان عن مسروق ويروي عنهما الأعمش، والسند المذكور إلى مسروق كلهم كوفيون.

قوله: (قال قالت عائشة) في رواية مسلم من عدة طرق عن الأعمش بسنده عن عائشة.

قوله: (وخص فيه وتزوه عنه قوم) قد تقدم في باب من لم يواجه الناس من «كتاب الأدب» هذا الحديث بسنده ومتنه وشرحه هناك، والمراد منه هنا أن الخبر في الإتيان سواء كان ذلك في العزبة أو الرخصة، وإن استعمال الرخصة بقصد الإتيان في الحل الذي وردت أول من استعمال العزبة بل ربما كان استعمال العزبة حينئذ مرجوحاً كما في إتمام الصلاة في السفر؛ وربما كان معلوماً إذا كان رغبة عن السنة كترك المسح على الخفين، وأوماً ابن بطلان إلى أن الذي تنزهوا عنه القبلة للصائم. وقال غيره لعله القطر في السفر، ونقل ابن التين عن الداودي أن التزوه هنا ترخص فيه النبي ﷺ من أعظم الذنوب، لأنه يرى نفسه أثم لله من رسوله وهذا لحاد. قلت: لا شك في لحاد من اعتقد ذلك، ولكن الذي احتل به من أشير إليهم في الحديث أنه غفر له ما تقدم وما تأخر، أي فإذا ترخص في شيء لم يكن مثل غيره ممن لم يغفر له ذلك فيحاش الذي لم يغفر له إلى الأخذ بالعزبة والشدة لينجو، فأعلمهم النبي ﷺ أنه وإن كان غفر الله له لكنه مع ذلك أغشى الناس لله وأتاهم، فمعها فعله من هزئة ورخصة فهو فيه في غاية التقوى والخشية، لم يحمله التفضل بالمغفرة على ترك الجد في العمل قايماً بالشكر ومعها ترخص فيه فإنها هو للإعانة على العزبة ليمهلها بنشاط، وأشار بقوله «أعلمهم» إلى القوة العلمية، ويقول: «أشدهم له خشية» إلى القوة العملية أي أنا أعلمهم بالفضل وأولاهم بالعمل به.

الحديث الرابع: حديث ابن أبي مليكة في قصة أبي بكر وعمر في تأخير الأقرع بن حابس أو القعقاع بن معبد على بني نجيم، وفيه نزلت ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم﴾ وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الحجرات، وأن المقصود منه قوله تعالى في أول السورة ﴿لا تقدموا بين يدي رسول الله ورسوله﴾ ومن هنا تظهر مناسبة للترجمة وقال ابن التين عن الداودي: إن هذا الحديث مرسل لم يتصل منه سوى شيء يسير؛ ومن نظر إلى ما تقدم في الحجرات استغنى بما فيه عن تعقب كلامه.

قوله: (وقال ابن أبي مليكة قال ابن الزبير) هو موصول بالسند المذكور قبله، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية للمستلمي، وقد تقدم في تفسير الحجرات بعد قوله فأنزل الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم﴾ الآية، فقال ابن الزبير فذكره.

قوله: (فكان عمر بعد، ولم يذكر ذلك عن أبيه - يعني أبا بكر - إذا حدث النبي ﷺ إجماعاً) هكذا فصل بين قوله: «فكان عمر» في هذه الرواية وبين قوله: «إذا حدث بهذه الجملة» وهي «لم يذكر ذلك عن أبيه» وأخرها في الرواية الماضية في الحجرات ولفظه «فما كان يسمع رسول الله ﷺ حتى يستغفمه لم يذكر ذلك عن أبيه».

قوله: (حدثه كاعبي السرا) أما «السرا» فبكر السين المهملة وتخفيف الراء أي الكلام السر ومنه المسارعة، وأما قوله: «كاعبي» فقال ابن الأثير معنى قوله: «كاعبي السرا» كصاحب السرا قاله الخطابي ونقل عن ثعلب أن المعنى كالسرا، ولفظه «أخي» صلة، قال والمعنى كالتجاني سراً انتهى وقال صاحب الفائق لو قيل إن معنى قوله كاعبي السرا كالسرا لكان وجهاً والكاف في محل نصب على الحال، وعلى ما مضى تكون صفة لخصود عذوف؛ وقوله: «لا يسمعه حتى يستغفمه» تأكيد للمعنى قوله كاعبي السرا أي يخضف صوته ويبالغ حتى يحتاج إلى استظامه من بعض كلامه وقال في الفائق الضمير في يسمعه للكاف إن جعلت صفة للخصود وهو منصوب المحل على الوصفية، فإن أعربت حالاً فالضمير لها أيضاً إن قدر مضافاً وليس قوله لا يسمعه حالاً من النبي ﷺ لركاة المعنى حينئذ والله أعلم.

الحديث الخامس: حديث عائشة في أمر أبي بكر بالصلاة بالناس وفيه مراجعة عائشة وحفصة، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب الإمامة من «كتاب الصلاة» والمقصود منه بيان ذم المخالفة، وقال ابن التين وفيه أن أوامره على الوجوب، وأن في مراجعته فيما يأم به بعض المكروه. قلت: وليس ما ادعاه من دليل الوجوب ظاهراً.

الحديث السادس: حديث مهمل بن سعد في قصة التلاعيتين وقد مضى شرحه

قال: اقلتمسان مني قضاء غير ذلك؟ فوالذي ياذبه تقسم السمائم والأرض، لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزكم عنها فأذفعاها إليّ فانا أحتجكم بما. [راجع: ٢٩٠٤. أخرجه مسلم: ١٧٥٧ بزيادة].

قوله: (باب ما يكره من التمتع والتزاح) زاد غير أبي ذر في العلم، وهو يتعلق بالتزاح والتمتع مما كما أن قوله: «والغلو في الدين والبدع» يتناولهما وقوله: لقول الله تعالى: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلروا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾ صدر الآية يتعلق بفروع الدين، وهي المعبر عنه في الترجمة بالعلم وما بعده يتعلق بأصوله، فاما «التمتع» فهو بالمهمله وتشديد الميم ثم كافه، ومعناه التشديد في الأمر حتى يتجاوز الحد فيه، وقد وقع شرحه في الكلام على الرصائل في الصيام، حيث قال حتى يدع المتمتعون تمتعهم، وأما «التزاح» فمن للتزاح وهي في الأصل المجافبة ويعبر بها عن المجادلة، والمراد بها المجادلة عند الاختلاف في الحكم إذا لم يضح الدليل، والمعلوم منه اللجاج بعد قيام الدليل، وأما «الغلو» فهو للمبالغة في الشيء والتشديد فيه يتجاوز الحد وفيه معنى التمتع، يقال غلا في الشيء يغلو غلواً وغلا السر يغلو غلواً إذا جاوز العادة، والسهم يغلو غلواً ينتح ثم سكون إذا بلغ غاية ما يرمى، وورد النهي عنه صريحاً فيما أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق أبي العالية عن ابن عباس قال: «قال في رسول الله ﷺ» ذكر حديثاً في حصي الرمي وفيه «ولياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من قبلكم الغلو في الدين» وأما «البدع» فهو جمع بدعة وهي كل شيء ليس له مثال تقدم فيضلف لفة ما يحمده ويخص في عرف أهل الشرع بما يلم وإن وردت في الحمود فعلى معناه اللغوي، واستدلاله بالآية ينفي على أن لفظ أهل الكتاب للتمتع لينتقل غير اليهود والنصارى، أن يحصل على أن تتولاه من عدا اليهود والنصارى بالإلحاق، وذكر فيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي هريرة «في النهي عن الرصال» وقد تقدم شرحه في «كتاب الصيام» وقوله هنا: «لو تأخر الحلال لذتكم» وقع في حديث أنس الماضي في «كتاب التمني»، ولو مدني في الشهر لوصلت وصلاً يبدع للمتمتعون تمتعهم، وإلى هذه الرواية أشار في الترجمة لكنه جرى على عادته في إياد ما لا يناسب الترجمة ظاهراً إذا ورد في بعض طرقه ما يعطي ذلك؛ وقد تقدم نحو هذا في «كتاب الصيام» بزيادة فيه وقوله: «كأنني» بضم الميم وسكون النون وبعد الكاف ياء ساكنة من التكاية، كذا لأبي ذر عن السرخسي، وعن المستملي براء بدل الياء من الإنكار، وعلى هذا فاللام لم هم بمعنى على، وعن الكشميهني يفتح النون وتشديد الكاف المكسورة بملحاً ما من النكال وهي رواية الباقرين، وقد مضى في «كتاب الصيام» من طريق شعب عن الزهري بلفظ «كالتنكيل لم حين أبوا أن يتوهوا».

الحديث الثاني:

قوله: (حدثني أبي) هو يزيد بن شريك التيمي.

قوله: (خطبنا على بن أبي طالب على منبر من أجرة) بالمد وضم الجيم هو الطوب المشوي ويقال بمد وزيادة واء، وهو فارسي معرب.

قوله: (فشرها) أي فتحها.

قوله: (إذا فيها) يحتمل أن يكون عليّ قدّمها لن قرأها، ويحتمل أن يكون قرأها بنفسه.

قوله: (المدينة حرم) تقدم شرح ما يتعلق بذلك في أواخر الحج مستوفياً.

قوله: (دعة المسلمين واحدة) تقدم بذلك أيضاً في الجزية والموادعة، وقوله: «فمن أخفر» بالحاء المعجمة والفاء أي غدر به، والهمزة للتدنية أي أزال عنه الحظر وهو الستر.

قوله: (من وإلى قوماً يعني إذن مواليه) تقدم ما يتعلق به في الفرائض، وتقدم في أواخر «كتاب الفرائض» أن الصحيفة المذكورة تشتمل على أشياء غير هذه من القصص والعفو وغير ذلك، والفرض بيلاد الحديث هنا لمن من أحدث حدثاً، فإنه وإن قيد في الخبر بالمدينة فالحكم عام فيها وفي غيرها إذا كان من متعلقات الدين، وقد تقدم شرح ذلك في باب حرم المدينة في أواخر «كتاب الحج» وقال الكرماني مناسبة حديث عليّ للترجمة لعله من جهة أنه يستفاد من قول عليّ «ما علينا من كتاب يقرأ» إلخ تبيكيت من تطع في الكلام وجاء بغير ما في الكتاب والسنة كذا قال.

قوله: (باب إِمَّ مِنْ أَوَى مُخْدِتًا) بضم أوله وسكون الحاء المهملة وبعد الدال مثله، أي أحدث المصيبة.

قوله: (رواه علي عن النبي ﷺ) تقدم موصولاً في الباب الذي قبله، و«عبد الواحد» في حديث أنس هو ابن زياد، و«عاصم» هو ابن سليمان المعروف بالأحول، وقوله: «قال عاصم فاختبرني» هو موصول بالسند المذكور.

قوله: (موسى بن أنس) ذكر الدارقطني أن الصواب عن عاصم عن النضر بن أنس لا عن موسى، قال: والوهم فيه من البخاري أو شيخه، قال عياض: وقد أخرجه مسلم على الصواب. قلت: إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك، فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمير عن عبد الواحد عن عاصم عن ابن أنس، فإن كان عياض أراد أن الإيهام صواب فلا يخفى ما فيه، والذي سماه النضر هو سمد عن عبد الواحد كذا أخرجه في مسنده وأبو نعيم في المستخرج من طريقه، وقد رواه عمرو بن أبي قيس عن عاصم «فبين أن بعضه عنه من أنس نفسه، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه، وأبو الشيخ في «كتاب التريب» جميعاً من طريقه عن عاصم عن أنس، قال عاصم ولم أسمع من أنس «أو أوى محدثاً» فقلت للنضر ما سمعت هذا، يعني القدر الزائد من أنس، قال لكبي سمعته من أكثر من مائة مرة، وقد تقدم شرح حديثي علي وأنس في أواخر الحج في أول فضائل المدينة في باب حرم المدينة، وذكرت هناك رواية من روى هذه الزيادة عن عاصم عن أنس بدون الوساطة، وأنه مندرج وبالله التوفيق، قال ابن بطال: دل الحديث على أن من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً في غير المدينة، أنه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة، وإن كان قد علم أن من أوى أهل المعاصي أنه يشاركون في الإثم فإن من رضي فعل قوم وعملهم التحق بهم، ولكن خصت المدينة بالذكر لشرعها لكونها مهيطة الوحي وموطن الرسول عليه الصلاة والسلام، ومنها انتشر الدين في أطراف الأرض فكان لما بذلك مزيد فضل على غيرها، وقال غيره: السر في تخصيص المدينة بالذكر أنها كانت إذ ذاك موطن النبي ﷺ ثم صارت موضع الخلفاء الراشدين

٧- باب مَا يُذَكِّرُنْ دَمَ الرَّأْيِ وَتَكْلُفُ الْقِيَاسِ

﴿وَلَا تَقْفُ﴾ لَا تَقُلْ ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

٧٣٠٧- حَدَّثَنَا سَيْدُ بْنُ بُرَيْدٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ غُرَّةَ قَالَ: حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَسَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْوَلِيمَ بَعْدَ أَنْ أُعْطِيَ كُفْرُهُ الْإِيزَاعَ، وَلَكِنْ يَنْزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ بِطَلِيمِهِمْ، فَيَلْقَى نَاسَ جَهَنَّمَ، يُسْتَفْتُونَ فَيَقُولُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيَقُولُونَ وَيَقُولُونَ. فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَجَّ بَعْدَ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخِي، انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَضِئْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ، فَجِئْتُ فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي بِهِ كَتَبُوهُ مَا حَدَّثَنِي، فَكُنْتُ عَائِشَةَ فَخْتَرْتُهَا، فَجِئْتُ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ حَقَّظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. [راجع: ١٠٠، أخرجه مسلم: ٢١٧٣].

٧٣٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْرَةَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ: هَلْ شَهِدْتَ صَفِيْنَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ خَيْفٍ يَقُولُ: (ج).

وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ سَهْلُ بْنُ خَيْفٍ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِيْبِكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَدَلٍ، وَلَوْ اسْتَطِيعَ أَنْ ارْتَدَّ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَخَعًا مَوْقِفًا عَلَى عَرِيضَتِي إِلَى أَمْرِ يُفْطِنُنِي إِلَّا اسْتَهَنَ بِنَا إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ غَيْرَ هَذَا الْأَمْرِ.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: شَهِدْتُ صَفِيْنَ وَبَسْتُمْ فَيَقُولُونَ. [راجع: ٣١٨١، أخرجه مسلم: ١٧٨٥، دون قول أبي وائل].

مستوفى في «كتاب اللعان» والمقصود منه هنا «فكره النبي ﷺ المسائل وعابها». ووقع في رواية الكشميهني «وعاب» بجذف المقول.

الحديث السابع: حديث مالك بن أنس في قصة العباس وعليّ ومنازعتهما عند عمر في صدقة رسول الله ﷺ، وقد تقدم شرحه مستوفى في فرض الخمس والمقصود منه هنا بيان كراهية التنازع، ويدل عليه قول عثمان ومن تبعه «يا أمير المؤمنين اقتض بينهما وأرج أحدهما من الآخر» فإن الظن بهما اتهما إلا بتنازعا وإلا ولكل منهما مستند في أن الحق بيده دون الآخر، فانضى ذلك بهما إلى المخاصمة ثم المحاكمة التي لولا التنازع لكان اللاتق بهما خلاف ذلك.

وقوله في هذه الطريق (اتصلوا) بتشديد التثنية بعدها همزة مكسورة أي استمهلوا.

وقوله: (أشدكم بالله) في رواية الكشميهني «أشدكم الله» بجذف الباء وهو جائز.

وقوله: (ما احتازها) بالمهمل ثم الزاي وللکشميهني بالمعجمة ثم الراء والأول أول.

وقوله: (وكان ينفق) وللکشميهني «فكان» بالفاء وهو أول.

وقوله: (فأقبل على عليّ) في رواية الكشميهني «ثم أقبل» وقوله: «ترعمان أن أباً بكر فيها كذا» هكذا هنا وقع بالإيهام، وقد بينت في شرح الرواية الماضية في فرض الخمس أن تفسير ذلك وقع في رواية مسلم، وخلفت الرواية المذكورة عن ذلك إيهاماً وتفسيراً، ويؤخذ مما ساذقوه عن المازري وغيره من تأويل كلام العباس ما يجب به عن ذلك وبالله التوفيق. قال ابن بطال في أحاديث الباب ما ترجم له من كراهية التطع والتنازع لإشارته إلى دم من استمر على الوصال بعد النبي، ولإشارة عليّ إلى دم من غلا فيه فادعى أن النبي ﷺ خصه بأمر من علم البدانة دون غيره وإشارته ﷺ إلى دم من شدد فيما ترخص فيه وفي قصة بني تميم ذم التنازع المؤدي إلى التشاجر ونسبة أحدهما الآخر إلى قصد مخالفة، فإن فيه إشارة إلى دم كل حالة تؤول بصاحبها إلى افتراق الكلمة أو المعادة، وفي حديث عائشة إشارة إلى دم التمسف في المعاني التي خشيته من قيام أبي بكر مقام رسول الله ﷺ، قال ابن التين معنى قوله في هذه الرواية «استبا» أي نسب كل واحد منهما الآخر إلى أنه ظلمه، وقد صرح بذلك في هذه الرواية بقوله: «أقضى بيني وبين هذا الظالم» قال: ولم يرد أنه يظلم الناس وإنما أراد ما تأوله في خصوص هذه القصة ولم يرد أن علياً سب العباس بغير ذلك لأنه صنو أبيه، ولا أن العباس سب علياً بغير ذلك لأنه يعرف فضله وسابقته، وقال المازري هذا اللفظ لا يليق بالعباس وحاشا علياً من ذلك فهو سهو من الرواة، وإن كان لا بد من صحته فليؤول بأن العباس تكلم بما لا يعتقد ظاهره بمالفة في الزجر وردحاً لما يعتقد أنه خطي فيه، ولهذا لم ينكره عليه أحد من الصحابة لا الخليفة ولا غيره، مع تشدهم في إنكار المنكر، وما ذاك إلا أنهم فهموا بقرينة الحال أنه لا يريد به الحقيقة، انتهى. وقد مضى بعض هذا في شرح الحديث في فرض الخمس، وفيه أني لم أقف في شيء من طرق هذه القصة على كلام لعلي في ذلك، وإن كان المفهوم من قوله: «استبا» بالثنية أن يكون وقع منه في حق العباس كلام وقال غيره حاشا علياً أن يكون ظالماً والعباس أن يكون ظالماً، نسبة الظلم إلى علي وليس بظالم وقيل في الكلام حذف تقديره أي هذا الظالم إن لم ينصف، أو التقدير «هذا كالظالم» وقيل هي كلمة تقال في الغضب لا يراد بها حقيقته، وقيل لما كان الظلم يفسر بأنه وضع الشيء في غير موضعه تناول الذنب الكبير والصغير، وتناول الحصلة المباحة التي لا تليق عرفاً فيسمل الإطلاق على الأخيرة والله أعلم.

٦- باب إِمَّ مِنْ أَوَى مُخْدِتًا

رَوَاهُ عَلِيُّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ١٨٧٠].

٧٣٠٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسٍ أَحَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَيْئَةَ قَالَ: نَعَمْ، «مَا يَنْ كَذَا» إِلَى كَذَا، لَا يَنْقُطُ حَجْرُهَا، عَنْ أَحَدٍ فِيهَا حَدَّثَنَا عَلِيُّ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ. [راجع: ١٨٦٧، أخرجه مسلم: ١٣٦٦]

قَالَ عَاصِمٌ: فَاخْتَبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ أَوَى مُخْدِتًا».

قوله: (باب ما يذكر من ذم الرأي) أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدر على ما يوافق النص على ما يخالفه، والمعلوم منه ما يوجد النص بخلافه، وأشار بقوله: «من» إلى أن بعض الفتوى بالرأي لا تلم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع، وقوله: «وتكلف القياس» أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلف بل يستعمل على أوضاعه ولا يتصف في إثبات الملة الجامعة التي هي من أركان القياس، بل إذا لم تكن الملة الجامعة واضحة فليتنسك بالبرادة الأصلية، ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمل على أوضاعه مع وجود النص، وما إذا وجد النص فخالفه وتناول لمخالفته شيئاً بعيداً ويشهد الذم فيه لمن لم يتصبر لمن يقلده مع الاحتمال أن لا يكون الأول اطلع على النص.

قوله: (ولا تقف. لا تقل: ما ليس لك به علم) احسن ما ذكره من ذم التكلف بالأية، وتفسير القفو بالقول من كلام ابن عباس فيما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وكذا قال عبد الرزاق من معمر عن قتادة ﴿ لا تقف ما ليس لك به علم ﴾ [الإسراء: ٣٦] لا تقل رأيت ولم تر وسعيت ولم تسمح، والمعروف أنه الاتباع، وقد تقدم في حديث موسى والخضر فاطلق بقفو أثر: أي يتبعه، وفي حديث الصيد يقضي أثر: أي يتبع، وقال أبو حنيفة معناه لا تتبع ما لا تعلم وما لا يفتيك، وقال الراغب الانتفاء: اتباع الفتاء كما أن الارتفاق: اتباع الحرف ويكنى بذلك عن الاختيار وتتبع المعاني، ومعنى ﴿ لا تقف ما ليس لك به علم ﴾ لا تحكم بالقيافة والنظن، والقيافة مغلوب عن الانتفاء نحو جلب وجبه، وسبقه إلى نحو هذا الأخير الفراء، وقال الطبري بعد أن نقل عن السلف أن للرداء شهادة الزور أو القول بخبر علم أو الرمي بالباطل هذه المعاني متعارفة، وذكر قول أبي حنيفة ثم قال أصل القفو: العيب، ومنه حديث الأشعث بن قيس رفعه « لا نقفوا منا ولا ننفي من ليننا »، ومنه قول الشاعر: « ولا أقفوا الحواضن إن قفيتهن »، ثم نقل عن بعض الكوفيين أن أصله القيافة وهي اتباع الأثر، وتقرب بأنه لو كان كذلك لكانت القراءة بضم القاف وسكون الفاء، لكن زعم أنه على القلب، وقال الأولى بالصواب الأولى انتهى. والقراءة التي أشار إليها نقلت في الشواهد من معاذ الفراء، واستدل الشافعي للرد على من يقدم القياس على الخبر بقوله تعالى: ﴿ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله ورسوله ﴾ [النساء: ٥٩] قال معناه والله أعلم: اتبعوا في ذلك ما قال الله ورسوله، وأورد البيهقي هنا حديث ابن مسعود « ليس عام إلا الذي يمدح شر منه لا أقول عام لأعجب من عامه، ولا أمير خير من أميره، ولكن ذهاب العلماء، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيهدم الإسلام ».

قوله: (حدثنا سعيد بن ثعلبة) بمائة ثم لا وزن حطيم، وهو سعيد بن عيسى بن ثعلبة نسب إلى جده يكنى أبا عيسى بن عتي، بمهمة، ثم نون مصغرة، وهو من المصريين اللغات الفقهاء وكان يكتب للحكام.

قوله: (عبد الرحمن بن شريح) هو أبو شريح الاسكندراني بمهمة أوله ومهمله آخره، وهو عن وافقت كنيته اسم أبيه.

قوله: (وغيره) هو ابن حنبل أبيه البخاري لضعفه، وجعل الاعتماد على رواية عبد الرحمن، لكن ذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في الجزء الذي جمعه في الكلام على حديث معاذ بن جبل في القياس أن عبد الله بن وهب حدث بهذا الحديث عن أبي شريح وابن حنبل جميعاً، لكنه قدم لفظة ابن حنبل وهو مثل اللفظ الذي هنا ثم عطف عليه رواية أبي شريح فقال بذلك. قلت: وكذلك أخرجه ابن عبد البر في باب العلم من رواية سحنون عن ابن وهب عن ابن حنبل فساهه، ثم قال ابن وهب: وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود عن عروة عن عبد الله بن عمرو بذلك، قال ابن طاهر: ما كنا ندرى هل أراد بقوله ذلك اللفظ والمعنى أو للمضى فقط حتى وجدنا مسلماً أخرجه عن حنبل بن يحيى عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وحده فساهه بلفظ مغاير للفظ الذي أخرجه البخاري، قال فرف أن اللفظ الذي حذوه البخاري هو لفظ عبد الرحمن بن شريح الذي أبرزه مناه، والذي أورده هو لفظ الضير الذي لبسه انتهى. وسأذكر تخاوتهما وليس بينهما في المعنى كبير أمر، وكنت أظن أن مسلماً حذف ذكر ابن حنبل عمداً لضعفه واقتصر على عبد الرحمن بن شريح، وحتى وجدت الإسماعيلي أخرجه من طريق حنبل بغير ذكر ابن حنبل ففهمنا أن ابن وهب هو الذي كان يجمعهما تارة ويورد ابن شريح تارة وعند ابن وهب فيه شيخان آخران بسند أخر أخرجه ابن عبد البر في « بيان العلم » من طريق سحنون حدثنا ابن وهب حدثنا مالك وسعيد بن عبد الرحمن كلاهما عن هشام بن عروة باللفظ المشهور، وقد ذكرت في باب العلم أن هذا الحديث مشهور عن هشام بن عروة عن أبيه رواه عن هشام أكثر من سبعين نقساً وأقول هنا إن

أبا القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منته ذكر في « كتاب التذكرة » أن الذين روه عن الحافظ هشام أكثر من ذلك؛ وسرد أسماءهم فزادوا على أربعمائة نفس وسبعين نقساً، منهم من الكبار عن شعبة ومالك وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جريج ومسرر وأبو حنيفة وسعيد بن أبي عروبة والحمادان ومعمر، بل أكبر منهم مثل يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عتبة والأعمش ومحمد بن عجلان وأيوب ويكير بن عبد الله بن الأشج وصفوان بن سليم وأبو مشر ويحيى بن أبي كثير وعصارة بن غزيرة وهؤلاء المشرة كلهم من صفوا التابعين، وهم من أقرانه، ووافق هشاماً على روايته عن عروة أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن التوفلي المعروف ببيت عروة، وهو الذي رواه عنه ابن حنبل وأبو شريح ورواه عن عروة أيضاً ولده يحيى وعثمان وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو من أقرانه، والزهرى ووافق عروة على روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص عمر بن الحكم بن ثوبان، أخرجه مسلم من طريقه ولم يسبق لفظه لكن قال بمثل حديث هشام بن عروة، وكأله ساقه من رواية جرير بن عبد الحميد عن هشام، وسأذكر ما في رواية بعض من ذكر من فائقة زائدة.

قوله: (عن أبي الأسود) في رواية مسلم بسنده إلى ابن شريح أن أبا الأسود حدثه.

قوله: (عن عروة) زاد حرمله في روايته « ابن الزبير ».

قوله: (حج علقما) أي مر علينا حاجباً (عبد الله بن عمرو فسمعته يقول سمعت النبي ﷺ) في رواية مسلم « قالت في عائشة با ابن أخي بلقيش أبي عبد الله بن عمرو ملأ بنا إلى الحج فإله فساهه فإنه قد حل عن النبي ﷺ علماً كثيراً، قال: فلقيته فسأته عن أشياء يذكرها عن النبي ﷺ فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال ».

قوله: (إن الله لا يتزع العلم بعد أن أعطاكموه) في رواية أبي ذر عن المستملي والكشيحي « أعطاكموه » بالهاء ضمير الغيبة بدل الكاف، ووقع في رواية حرمله « لا يتزع العلم من الناس انتزعاً » وفي رواية هشام الماضية في « كتاب العلم » من طريق مالك عنه « إن الله لا يقبض العلم انتزعاً يقبض من العلماء » وفي رواية سفيان بن عيينة عن هشام « من قلوب العباد » أخرجه الحميدي في مسنده عنه، وفي رواية جرير عن هشام عند مسلم مثله لكن قال: « من الناس » وهو السواد في أكثر الروايات، وفي رواية محمد بن عجلان عن هشام عند الطبراني « إن الله لا يتزع العلم انتزعاً، يتزعه منهم بعد أن أعطاهم » ولم يذكر على من يعود الضمير، وفي رواية معمر عن هشام عند الطبراني « إن الله لا يتزع العلم من صدور الناس بعد أن يعطيهم إياه » وأظن عبد الله بن عمرو إنما حدث بهذا جواباً عن سؤال من سأله عن الحديث الذي رواه أبو أمامة قال: لما كان في حجة الوداع قام رسول الله ﷺ على جبل آدم فقال: « يا أيها الناس خلوا من العلم قبل أن يقبض، وقبل أن يرفع من الأرض » الحديث وفي آخره « ألا إن ذهاب العلم ذهاب حلت » ثلاث مرات أخرجه أحد والطبراني والدارمي، فبين عبد الله بن عمرو أن الذي ورد في قبض العلم ورفع العلم إنما هو على الكيفية ذكرها، وكذلك أخرجه قاسم بن أصبغ من طريقه ابن عبد البر أن عمر سمع أبا هريرة يحدث بحديث « يقبض العلم » قال: « إن قبض العلم ليس شيئاً يتزع من صدور الرجال، ولكنه فناء العلماء » وهو عند أحد واليزار من هذا الوجه.

قوله: (ولكن يتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم) كذا فيه والتقدير يتزعه بقبض العلماء مع علمهم، فقيه بعض قلب، ووقع في رواية حرمله « ولكن يقبض العلماء ليرفع العلم معهم » وفي رواية هشام « ولكن العلم يقبض العلماء » وفي رواية معمر « ولكن ذهابهم قبض العلم » ومعانيها متعارفة.

قوله: (يحيى لاس جهال) هو يفتح أول يبقى وفي رواية حرمله « ويحيى في الناس رؤوساً جهالاً » وهو بضم أول يبقى وتقدم في « كتاب العلم » ضبط رؤوساً هل هو بصيغة جمع رأس وهي رواية الأكثر أو رئيس في رواية هشام « حتى إذا لم يبق عالم » هذه رواية أبي ذر من طريق مالك ولغيره « لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً » وفي رواية جرير عند مسلم « حتى إذا لم يترك عالماً » وكذا في رواية صفوان بن سليم عند الطبراني وهي تؤيد الرواية الثانية، وفي رواية محمد بن عجلان « حتى إذا لم يبق عالم » وكذا في رواية شعبة عن هشام، وفي رواية محمد بن هشام بن عروة عن أبيه عند الطبراني « فيصير للناس رؤوس جهال » وفي رواية معمر عن الزهري عن عروة عنه: « بعد أن يعطيهم إياه، ولكن يذهب العلماء كلما ذهب عالم ذهاب بما معه من العلم حتى يبقى من لا يعلم ».

قوله: (يسفون فيفون براهم فيفون) يفتح أوله (ويضلون) بضمه، وفي

حدثني النبي ﷺ بهذا الحديث، وفي حديث أبي أمامة من القائلة الزائدة، أن بقاء الكتب بعد رفع العلم يموت العلماء لا يبق من ليس بهما شيئاً، فإن في بقية فسالة أعرابي فقال: يا بني الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف، وقد تعلمنا ما فيها وعلمناها أباناً وناسخاً وخمناً، فرفع إليه رأسه وهو مضطرب فقال: وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف، ولم يتلقوا منها بحرف فيما جاسم به أتباعهم ؟ ولغة الزيادة شواهد من حديث عوف بن مالك وابن عمرو وصفوا بن عسال وغيرهم، وهي عند الترمذي والطبراني والدارمي والزياري بألفاظ مختلفة، وفي جميعها هذا المعنى، وقد فسر عمر قبض العلم بما وقع تفسيره به في حديث عبد الله بن عمرو، وذلك فيما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن الأسم عن أبي هريرة فذكر الحديث، وفيه: « ووقع العلم » فسمعه عمر فقال: « أما إنه ليس يتزع من صدور العلماء ولكن بذهاب العلماء » وهذا يحتمل أن يكون عند عمر مرفوعاً، فيكون شاهداً قوياً لحديث عبد الله بن عمرو، واستدل بهذا الحديث على جواز خلو الزمان عن مجتهدي، وهو قول الجمهور خلافاً لأكثر الحنابلة وبعض من غيرهم لأنه صريح في رفع العلم بقبض العلماء، وفي تريس أهل الجهل ومن لازمه الحكم بالجهل، وإذا انتفى العلم ومن يحكم به استلزم انقضاء الاجتهاد والمجتهدين وعروض هذا الحديث « لا تزال طائفة من أممي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله » وفي لفظ « حتى تقوم الساعة » - أو - حتى يأتي أمر الله » ومضى في العلم كالأول وبغير شك، وفي رواية مسلم « ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » ولم يشك وهو للمعتمد، وأجيب أولاً بأنه ظاهر في عدم الخلو لا في نفي الجواز، وثانياً بأن الدليل للخلو أظهر للتصريح بقبض العلم تارة ويرفعه أخرى بخلاف الثاني، وعلى تقدير التضارب فيبقى أن الأصل عدم المنع، قالوا الاجتهاد فرض كتابي، يستلزم انقضاء العلم على الباطل، وأجيب بأن بقاء فرض الكفاية مشروط ببقاء العلماء، فإذا قام الدليل على اقتراض العلماء فلا لأن يقدم تنفي القدرة والتسكن من الاجتهاد، وإذا انتفى أن يكون مقدوراً لم يقع التكليف به، هكذا اقتصر عليه جماعة.

وقد تقدم في باب: تغير الزمان حتى تبدد الأوثان، في أواخر « كتاب الفتن » ما يشير إلى أن عمل وجود ذلك عند فقد المسلمين بيهوب الريح التي تهب بعد نزول عيسى عليه السلام، فلا يبقى أحد في قلبه مقال ذرة من الإيمان إلا قبضته ويسقى شرار الناس، فليعلم تقوم الساعة، وهو بمناه عدم مسلم كما بيته هناك فلا يرد اتفاق المسلمين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم مجتهدهم، وهو المعبر عنه بقوله: « حتى يأتي أمر الله » وأما الرواية بلفظ « حتى تقوم الساعة » فهي محمولة على إشرافها بوجود آخر أشرطها، وقد تقدم هذا بأدلة في الباب المذكور، ويؤيده ما أخرجه أحمد وصححه للحاكم عن حذيفة رضى « يدرس الإسلام كما يدرس وشي الشوب » إلى غير ذلك من الأحاديث، وجوز الطبري أن يضمر في كل من الحديثين الجهل الذي يكون فيه تلك الخلطة، فالوصفون بشرار الناس الذين يقرن بعد أن قبض الريح من قبضه، يكونون مثلاً ببعض البلاد كبيت المقدس لقوله في حديث معاذ « إنهم بالشام » وفي لفظ « بيت المقدس » وما قاله وإن كان محتملاً يردده قوله في حديث أنس في صحيح مسلم « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله » إلى غير ذلك من الأحاديث التي تقدم ذكرها في معنى ذلك والله أعلم. ويمكن أن تنزل هذه الأحاديث على الترتيب في الواقع فيكون أولاً: رفع العلم بقبض العلماء المجتهدين والاجتهاد المطلق ثم القيد، ثانياً: فإن لم يقبض مجتهد استنوا في التقليد لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب إلى بلوغ درجة الاجتهاد للمقيد من بعض، ولا سيما إن فرغنا على جواز تحزير الاجتهاد ولكن لعل الجاهل يقدم أهل الجاهل أمثالهم، وإليه الإشارة بقوله: « اتخذ الناس رؤوساً جهالاً » وهذا لا ينبغي تريس بعض من لم يتصف بالجهل التام، كما لا يتنع تريس من ينسب إلى الجاهل في الجملة في زمن أهل الاجتهاد، وقد أخرج ابن عبد البر في « كتاب العلم » من طريق عبد الله بن وهب سمعت خلافاً بين سلمان الحضرمي يقول: حدثنا دراج أبو السهم يقول: « يأتي على الناس زمان يسمن الرجل واسطه حتى يسير عليها في الأصصا يلتمس من يفتيه بسة قد عمل بها، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن » فيحمل على أن المراد الأغلب الأكثر في الحائزين، وقد وجد هذا شاهداً ثم يجوز أن يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى إلا المقلد العصف، وحيث يصور خلو الزمان عن مجتهد حتى في بعض الأبواب بل في بعض المسالك، ولكن يبقى من له نسبة إلى العلم في الجملة، من يزداد حيزتة غلبة الجهل وتريس أهله، ثم يجوز أن يقبض أولئك حتى لا يبقى منهم أحد، وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام، وحيث يصور خلو الزمان عمن ينسب إلى العلم أصلاً، ثم تهب الريح قبض كل مؤمن، وهناك يتحقق خلو الأرض

رواية حرمة « يقتونهم بغير علم يفضلون ويضلون » وفي رواية محمد بن عجلان « يستونهم فيقتونهم » والباقي مثله، وفي رواية هشام بن عروة « فستلوا فافتروا بغير علم فضلوا وأضلوا » وهي رواية الأكثر، وخالف الجميع قيس بن الربيع وهو صدوق ضعف من قبل حفظه، فرواه عن هشام بلفظ: « لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم أبناء سببا الأمم فافتروا بالرائي فضلوا وأضلوا » أخرجه الزبارة وقال ترو به قيس: قال: والمغفوط بهذا اللفظ ما رواه غيره عن هشام فارسلة. قلت: والمرسل المذكور أخرجه الحميدي في النوادر واليهي في المدخل من طريقه، عن ابن عيينة قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه فذكره، كرواية قيس سواء.

قوله: (لحديث به عائشة) زاد حرمة في روايته: فلما حدثت عائشة بذلك اعظمت ذلك وأبكرته، وقالت أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا.

قوله: (لم أن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت يا ابن أخي انطلق إلى عبد الله فاستب في منه الذي حدثني عنه) في رواية حرمة أنه حج من السنة المقبلة ولفظه قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: إن ابن عمرو قد قدم فائقه ثم فاقه حتى تساله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم.

قوله: (لمجتهد فسألته) في رواية حرمة: « فلقية ».

قوله: (لحديث به) في رواية حرمة « فذكره ».

قوله: (كشحو ما حدثني) في رواية حرمة « بنحو ما حدثني به في مرتبه الأولى » ووقع في رواية سفيان بن عيينة الموصولة « قال عروة: ثم لبثت سنة ثم لقيت عبد الله بن عمرو في الطرف فسألته فأخبرني به فإذ أن لقاه إياه في المرة الثانية كان بمكة » وكان عروة كان حج في تلك السنة من المدينة وحج عبد الله من مصر فبلغ عائشة ويكون قولاً قد قدم أي من مصر طالباً لمكة لأنه قد قدم المدينة، إذ لو دخلها لقيه عروة بها، ويحتمل أن تكون عائشة حجت تلك السنة وحج معها عروة فقدم عبد الله بعده، فلقية عروة بأمر عائشة.

قوله: (لمجتهد فقالت والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو) في رواية حرمة « فلما أخبرتها بذلك قالت ما أحسبه إلا صدق أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص ». قلت: ورواية الأصل تحتمل أن عائشة كان عندها علم من الحديث، وظنت أنه زاد فيه أو نقص فلما حدثت به ثانياً كما حدث به أولاً، ذكرت أن على وفق ما كانت سمعت، ولكن رواية حرمة التي ذكر فيها أنها أنكرت ذلك واعظمت طامعة في أنه لم يكن عندها من الحديث علم، ويؤيد ذلك أنها لم تستدل على أنه حفظه إلا لكونه حدث به بعد سنة كما حدث به أولاً لم يزد ولم ينقص. قال عياض: لم تنهم عائشة عبد الله ولكن لعلمها نسبت إليه أنه ما قرأه من الكتب القديمة لأنه كان قد طالع كثيراً منها، ومن ثم قالت: « أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا » انتهى، وعلى هذا فرواية معمر بن الزهري عن عروة عن عبد الله بن عمرو هي المعتمدة، وهي في مصنف عبد الرزاق، وعند أحمد والنسائي والطبراني من طريقه ولكن الترمذي لما أخرجه من رواية عبيد بن سليمان عن هشام بن عروة قال: روى الزهري هذا الحديث عن عروة عن عبد الله بن عمرو، وعن عروة عن عائشة، وهذه الرواية التي أشار إليها رواية يونس بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة، أخرجه أبو عروانة في صحيحه والزيار من طريق شبيب بن سعيد عن يونس، وشبيب في حفظه شيء، وقد شد بذلك، ولما أخرجه عبد الرزاق من رواية الزهري أودفه برواية معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عبد الله بن عمرو قال: « أشهد أن رسول الله ﷺ قال: لا يرفع الله العلم قبضة ولكن يقبض العلماء » الحديث؛ وقال إسن عبد البر في « بيان العلم » رواه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن هشام بن عروة بمعنى حديث مالك.

قلت: ورواية يحيى أخرجه الطيالسي عن هشام الدستوائي عنه، ووجدت عن الزهري فيه سنداً آخر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الصلاة بن سليمان الرقي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فذكر مثل رواية هشام سواء، لكن زاد بعد قوله: « وأضلوا عن سواء السبيل » والملاء بن سليمان ضعف ابن عدي وأورده من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ رواية حرمة التي مضت وسنده ضعيف، ومن حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « يقبض الله العلماء، ويقبض العلم معهم، فتشأ أحداث يتزو بعضهم على بعض نزو العبر على العبر، ويكون الشيخ فيهم مستضعفاً » وسنده ضعيف وأخرجه الدارمي من حديث أبي الدرداء. قوله: « رفع العلم ذهاب العلماء » وعن حذيفة « قبض العلم قبض العلماء » وعند أحمد عن ابن مسعود قال: « هل تدرون ما ذهاب العلم؟ ذهاب العلماء » وأفراد حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه أولاً وقت

٨- باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه
الوحي فيقول لا أدري، أو لم يجب حتى ينزل عليه
الوحي، ولم يقل برأي ولا يقاس
لقوله تعالى ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

وقال ابن مسعود سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت
الآية [راجع: ١٢٥].

٧٣٠٩- حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفیان قال: سمعت ابن
المنكدر يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: فرحت فصاعتي رسول الله
ﷺ يؤذي وأبو بكر وهما صديقان، فأتاني وقد أغشى علي، فمررتا رسول الله
ﷺ، ثم حب وضوء علي، فقلت: فقلت: يا رسول الله وزمنا قال: سفیان
فقلت أي رسول الله- كيف أغشى لي مالي؟ كيف أضغ لي مالي؟ قال: فما
أجبتني بشيء حتى نزلت آية الميراث [راجع: ١٩٤، أخرجه مسلم: ١٦١٦].

قوله: (باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا
أدري، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي) أي كان له إذا سئل عن الشيء الذي لم
يرح إليه فيه حالان: إما أن يقول لا أدري وإما أن يسكت حتى يأتيه بيان ذلك بالوحي،
والمراد بالوحي أهم من المتبع بتلاوته ومن غيره، ولم يذكر لقوله «لا أدري» دليلاً فإن
كلاً من الحديثين المعلق والموصول من أمثلة الشئ الثاني، وأجاب بعض المتأخرين بأنه
استغنى بعدم جوابه به، وقال الكرماني في قوله في الترجمة لا أدري حجازة إذ ليس في
الحديث ما يدل عليه، ولم يثبت عنه «ذلك كذا قال»، وهو تسامح شديد منه في الإقدام
على نفي الثبوت كما سألته، والذي يظهر أنه أشار في الترجمة إلى ما ورد في ذلك ولكنه
لم يثبت عنه منه شيء على شرطه، وإن كان يصلح للحجة كعادته في أمثال ذلك،
وأقرب ما ورد عنه في ذلك حديث ابن مسعود لما في تفسير سورة ص «من علم
شيئاً فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم» الحديث لكنه مرفوع، والمراد منه إنما هو
ما جاء عن النبي ﷺ أنه أجاب «بلا أعلم» أو «لا أدري» وقد روت فيه عدة أحاديث
منها حديث ابن عمر «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: أي الباق خير؟ قال: لا أدري فأتاه
جبريل فسأله فقال: لا أدري، فقال: سل ربك فاتفق جبريل انتفاضة» الحديث أخرجه
ابن حبان، وللحاكم نحوه من حديث جبير بن مطعم، وفي الباب عن أنس عند ابن
مردويه، وأما حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما أدري الحدود كضارة لأهلها
أم لا» وهو عند الدارقطني والحاكم حديث جابر بن عبد الله في شرح حديث جابر من «كتاب العلم»
الكلام عليه وطريق الجمع بينه وبين حديث جابر، ووقع الإمام بشي من ذلك في
«كتاب الحدود» أيضاً، وقال ابن الحاجب: في أوائل مختصره لثبوت لا أدري وقد أوردت
من ذلك ما تيسر في الأمالي في تخريج أحاديث المختصر.

قوله: (ولم يقل برأي ولا يقاس) قال الكرماني: هما مترادفان، وقيل الرأي التفكير،
والقياس الإحاط، وقيل الرأي أهم لدخول فيه الاستحسان ونحوه انتهى. والذي يظهر أن
الأخير مراد البخاري وهو ما دل عليه اللفظ الذي أورد في الباب الذي قبله من حديث
عبد الله بن عمرو، وقال الأوزاعي «العلم ما جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ وما لم
يجي عنهم فليس بعلم» وأخرج أبو حنيفة ويعقوب ابن شيبة عن ابن مسعود قال «لا
يزال الناس مشتغلين بخبر ما اتاهم العلم من أصحاب محمد ﷺ وأكابرهم، فإذا أتاهم
العلم من قبل أصاغرهم وتفرقت أهولاهم هلكتوا» وقال أبو عبيدة معاذ أن كل ما جاء
عن الصحابة وكبار التابعين ثم يأتى من العلم الموروث، وما أحدثه من جاء بعدهم
هو المذموم، وكان السلف يفرقون بين العلم والرأي فيقولون للسنة علم ولما عدلها رأي،
وعن أحمد يأخذ العلم عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة، فإن لم يكن فهو في التابعين غير،
وعنه ما جاء عن الخلفاء الراشدين فهو من السنة وما جاءه من غيرهم من الصحابة عن
قال إنه سنة لم أدفعه، وعن ابن المبارك ليكن المتمد عليه الأثر وخطوا من الرأي ما يفسر
لكم الخبر، والحاصل أن الرأي إن كان مستنبطاً للقول من الكتاب أو السنة فهو محمود وإن
تجرد عن علم فهو مذموم، وعليه يدل حديث عبد الله بن عمرو المذكور، فإنه ذكر بعد
فقد العلم أن الجهال يفتنون برأيهم.

قوله: (لقوله) في رواية المستطلي لقول الله تعالى: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء:

١٠٥] وقد نقل ابن بطال عن المهلب ما عنده إما سكت النبي ﷺ في أشياء مفضلة
ليست لها أصول في الشريعة، فلا بد فيها من اطلاع الوحي، ولا فقد شرع ﷺ لأمنه
القياس، وأعلمهم كيفية الاستنباط فيما لا نص فيه، حيث قال لني سألته هل تحج عن
أمتها: فأنه أحق بالقضاء، وهذا هو القياس في لغة العرب، ولما عند العلماء فهو تشبه ما
لا حكم فيه بما فيه حكم في المعنى، وقد شبه المهلب بإخيل فأجاب من سألته عن الحمر
بالآية الجامعة: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ إلى آخرها [الزئزلة: ٧-٨]. كذا
قال. ونقل ابن التين عن الداودي ما حاصله أن الذي احتج به البخاري لما ادعاه من
الغنى حجة في الإثبات، لأن المراد بقوله «بما أراك الله» ليس محصوراً في المتخصص، بل
فيه إذن في القول بالرأي، ثم ذكر قصة الذي قال إن امرأتي ولدت غلاماً أسود هل لك
من إيل؟ إلى أن قال: فلهذه زعرة عرق، وقال ما رأي شيئا بزعمة: احتجني منه يا سودة.
ثم ذكر آثاراً تدل على الإذن في القياس، وتعضيد ابن التين بأن البخاري في برد النبي
المطلق، وإنما أراد أن ترك الكلام في أشياء وأجاب بالرأي في أشياء، وقد يرب لكل
ذلك ما ورد فيه، وأشار إلى قوله بعد بابين: باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميب، وذكر
فيه حديث «لمعه زعرة عرق» وحديث «فدين أحسن أن يقضى» وبهذا يتدفع ما
فهمه المهلب والداودي، ثم نقل ابن بطال الخلاف هل يجوز للني أن يجتهد فيما لم ينزل
عليه. ثالثاً: فيما يجري مجرى الوحي من سنم وشبهه. ونقل أن لا نص لمالك فيه. قال:
والأشبه جوازهم، وقد ذكر الشافعي المسألة في الأم وذكر أن حجة من قال إنه لم يسن شيئاً
إلا بأمر، وهو على وجهين إما يوجب بطلان على الناس، وإما يرسله عن الله أن افضل
كله قول الله تعالى: ﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة﴾ [النساء: ١١٣]
فالكتاب ما ينزل والحكمة السنة، وهو ما جاء به عن أبي بغير تلاوة، ويؤيد ذلك قوله:
«في قصة السفينة» لأضيق بينكما بكتاب الله «أي بوحيه ومثله حديث يعلى بن أمية
في قصة الذي سأل عن العمرة وهو لا يسأل الجبل، فسكت حتى جاءه الوحي فلما سري
عنه أجابه وأخرج الشافعي من طريق طراز أن عنده كتاباً في المقول نزل به الوحي
وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين «كان
جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنه كما ينزل عليه بالقرآن» ويجمع ذلك كله «وما ينطق
عن الحوى» [الآية ١٢٣]. ثم ذكر الشافعي أن من وجوه الوحي ما يراه في المنام،
وما يلقى روح القدس في روعه. ثم قال: ولا تمدد السنن كلها واحداً من هذه المعاني
التي وصفت انتهى. واحتج من ذهب إلى أنه كان يجتهد بقول الله تعالى ﴿فاخبروا بها
أولي الأبصار﴾ [الحشر: ٨] والأنبياء أفضل أولي الأبصار. ولما ثبت من أجر المجتهد
مضاعفته. والأنبياء أحق بما فيه جزيل الثواب.

ثم ذكر ابن بطال أمثلة ما عمل فيه ﷺ بالرأي من أمر الحرب وتفتيد الجيوش
وإصطاف للوفاء وأخذ الفداء من أسارى بدر، واستبدل بقوله تعالى: ﴿وشاورهم في
الأمر﴾ [آل عمران: ١٥٩] قال لا وتكون المشورة إلا فيما لا نص فيه، واحتج الداودي
بقول عمر: إن الرأي كان من رسول الله ﷺ معصياً، وإنما هو منا الظن والتكليف. وقال
الكرماني: قال الجوزون أن التوقف فيما لم يجد له نص فيه أصلي، ولا فهو مأمور به
لعموم قوله تعالى: ﴿فاخبروا بها أولي الأبصار﴾ انتهى. وهو ملخص ما تقدم. واحتج
ابن عبد البر لعدم القول بالرأي بما أخرجه من طريق ابن شهاب «أن عمر خطب فقال:
يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ معصياً، لأن الله عز وجل يريه، وإنما
هو منا الظن والتكليف» وبهذا يمكن التمسك به لمن يقول كان يجتهد، لكن لا يقع فيما
يجتهد فيه خطأ أصلاً، وهذا في حقه «لما من بعده فإن الوقائع كثرت والأقوال
انتشرت، فكان السلف يتحزون من الحديثات. ثم انقسموا ثلاث فرق:

الأولى فسكت بالأمر، وعملوا بقوله ﷺ «مليكم بسني وستة خلفاء الراشدين»
فلم يخرجوا في فتاويهم عن ذلك، وإذا سطوا عن شيء لا تقل عندهم فيه أسكوا عن
الجواب وتوقفوا.

والثانية: قالوا ما لم يقع على ما وقع وتوسعوا في ذلك، حتى أشركت عليهم الفرقة
الأولى كما تقدم ويحيى.

والثالثة: توسطت قدمت الأثر ما دام موجوداً فإذا قد قاسوا.

قوله: (وقال ابن مسعود سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت
الآية) هو طرف من الحديث الذي مضى قريباً في آخر باب «ما يكره من كثرة السؤال»
موصولاً إلى ابن مسعود. لكنه ذكره فيه بلفظ «قام ساعة ينظر» وأورده بلفظ «
فسكت» في «كتاب العلم» وأورده في تفسير «سبحان» بلفظ «فأسكت» وفي
رواية مسلم ففسكت النبي ﷺ فلم يرد عليه شيئاً ثم ذكر حديث جابر في مرضه، وسؤاله

القيامه وله من حديث معاوية المذكور في الباب نحو.

قوله: (وهم أهل العلم) هو من كلام المصنف، وأخرج الترمذي حديث الباب ثم قال سمعت محمد بن إسماعيل هو البخاري يقول، سمعت علي بن الحسين يقول هم أصحاب الحديث، وذكر في «كتاب خلق أفعال العباد» عقب حديث أبي سعيد في قوله تعالى: ﴿وَكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾ [البقرة: ١٤٣] هم الطائفة المذكورة في حديث «لا تزال طائفة من أمتي» ثم ساقه وقال جاء نحوه عن أبي هريرة ومعاوية وجابر وسلمة بن نجيل وقرة بن إياس انتهى، وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم، ومن طريق يزيد بن هارون مثله. وزعم بعض الشراح أنه استفاد ذلك من حديث معاوية لأن فيه «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» وهو في غاية البعد، وقال الكرماني يؤخذ من الاستقامة المذكورة في الحديث الثاني أن من جلة الاستقامة أن يكون التقفه، لأنه الأصل قال: وبهذا ترتبط الأخبار المذكورة في حديث معاوية، لأن الاتفاق لا بد منه، أي للشار إليه بقوله: «وإنما أنا قاسم ويطي الله عز وجل».

قوله: (حدثنا عبد الله بن موسى) هو العيسى بالموحدة ثم المهمل الكوفي من كبار شيوخ البخاري، وهو من أتباع التابعين وشيخه في هذا الحديث «إسماعيل» هو ابن أبي خالد تابعي مشهور، وشيخ إسماعيل «قيس» هو ابن أبي حازم من كبار التابعين، وهو مخضرم أدرك النبي ﷺ ولم يره ولهذا الإسناد حكم الثلاثيات وإن كان رابعا، وقد تقدم بعد علامات النبوة بيايين من رواية يحيى القطان عن إسماعيل أنزل من هذا بدرجته، ورجال سند الباب كلهم كوفيون لأن المغيرة ولي إمرة الكوفة غير مرة وكانت وفاته بها وقد اتفق الرواة عن إسماعيل على أنه من قيس من المغيرة، وخالفهم أبو معاوية فقال من سعيد بن عبد المغيرة فأوردته أبو إسماعيل الفسوي في ذم الكلام، وقال الصواب قول الجماعة عن المغيرة، وحديث سعد عند مسلم لكن من طريق ابن عثمان عن سعد.

قوله: (لا تزال) بالثنية أوله وفي رواية مسلم من طريق مروان الفزاري عن إسماعيل «لن يزال قوم» وهذه بالتحانية وباليائي مثله لكن زاد «ظاهرين على الناس».

قوله: (حتى ياتيهم أمر الله وهم ظاهرون) أي على من خالفهم أي غالبون، أو المراد بالظهور أنهم غير مسترين بل مشهورون والأول أولى، وقد وقع عند مسلم من حديث جابر بن سرة «لن يرح هذا الدين قائما تقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة» وله في حديث حقة بن عامر «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله فاعلمين لمعلوم لا يضرهم من خالفهم حتى ياتيهم الساعة» وقد ذكرت الجميع بينه وبين حديث «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس» في أوخر «كتاب الفتن» والقصة التي أخرجه مسلم أيضا من حديث عبد الله بن عمرو «لا تقوم الساعة إلا شرار الخلق» هم شر من أهل الجاهلية، لا يدعون الله بشيء إلا رد عليهم «ومعارضة عقبة بن عامر بهذا الحديث فقال عبد الله أجل، ثم يبعث الله رجلا كريها يحبس المسك، فلا تترك نفسك في قلبه مقال حية من إلهان إلا قبضته» ثم يبعث شرار الناس عليهم تقوم الساعة وقد أشرت إلى هذا قريبا في الكلام على حديث «قبض العلم» وأن هذا أولى ما يتسك به في الجمع بين الحديثين المذكورين، وذكرت ما نقله ابن بطال عن الطبري في الجمع بينهما، أن شرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة يكونون موضع خصوص، وأن موضع آخر يكون به طائفة يقاتلون على الحق لا يضرهم من خالفهم، ثم أورد من حديث أبي أمامة نحو حديث الباب، وزاد فيه «قبل يا رسول الله» قال: بيت المقدس «وأطال في تقرير ذلك وذكرت أن المراد بأمر الله: هرب تلك الریح وأن المراد بقيام الساعة: ساقطهم وأن المراد بالذين يكونون بيت المقدس: الذين يحصرهم الدجال إذا خرج فيزل عيسى إليهم فيقتل الدجال، ويظهر الدين في زمن عيسى، ثم بعد موت عيسى تهب الریح المذكورة، فهذا هو المعتمد في الجمع، والعلم عند الله تعالى.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أيس (ابن وهب) هو عبد الله (ويونس) هو ابن يزيد (وحيد) هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

قوله: (سمعت معاوية بن أبي سفيان يخاطب) في رواية عمير بن هاني «سمعت معاوية على المنبر يقول» وقد مضى في علامات النبوة، ويأتي في التوحيد وفي رواية يزيد بن الأصم «سمعت معاوية» وذكر حديثا ولم أسمه «روى عن النبي ﷺ على منبر» حديثا غيره «أخرجه مسلم».

قوله: (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) تقدم شرح هذا في «كتاب العلم».

كيف اصنع في مالي؟ قال: فما أجابني بشيء حتى نزلت آية الميراث، وهو ظاهر فيما ترجم له وقد مضى شرحه مستوفي في تفسير سورة النساء.

٩- باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء

مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ لَيْسَ بِرَأْيٍ وَلَا تَمَثِيلٍ

٧٣١٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَغِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذُكْرَان، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَخَبَ الرَّجُلُ بِخَبِيْطَةٍ، فَأَجْلَلَ لَهَا مِنْ فَسْكِ يَوْمًا نَأْيَكُ فِيهِ تَعْلَمُنَا مِمَّا عَلَّمَكُ، اللَّهُ قَالَ: أَجِئِيْنِي فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا لِي مَكَّانَ كَذَا وَكَذَا، فَأَجْعَمُنَّ، فَاتَّاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَعْلَمُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مَكَّنُ امْرَأَةً تَقْدُمُ بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ وَلِيْعَةٍ فَلَاةٍ إِلَّا كَانَ لَهَا جِجَابٌ مِنَ النَّارِ» فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ أَتَيْنِ، قَالَ: فَأَعَادَهَا مَرْكَبِيْن، ثُمَّ قَالَ: «وَأَتَيْنِي وَأَتَيْنِي» [رواجع: ١٠١، أخرجه مسلم: ٢٦٣٣].

قوله: (باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل) قال المذهب: مراده أن المال إذا كان يمكن أن يحدث بالنصوص، لا يحدث بنظره ولا يقاسم انتهى. والمراد بالتشثيل القياس وهو إثبات مثل حكم معلوم في آخر لاشتراكهما في علة الحكم، والرأي أصم وذكر فيه حديث أبي سعيد: في سؤال المرأة قد ذهب الرجال بحديثك، وفيه «فأتاهن فعلمهن ما علمه الله» وفيه ثم قال «ما مكن امرأة تقدم بين يديها من وليعها ثلاثة» وقد مضى شرحه مستوفي في أول «كتاب الجنائز» وفي العلم وقوله «جاءت امرأة» لم أتف على اسمها، ويحتمل أن تكون هي أسماء بنت يزيد بن السكن وقوله هنا «فأتاهن فعلمهن ما علمه الله» تقدم هناك بلفظ «فوعدن يوما لقيهن فيه فوعظهن فأمرهن فكان فيما قلن» فذكر نحو ما هنا ولم أر في شيء من طرقه بيان ما علمهن، لكن يمكن أن يؤخذ من حديث أبي سعيد الآخر الماضي في «كتاب الزكاة» وفي «فمر على النساء فقال: يا معشر النساء تصدقن فإني رابئكن أكثر أهل النار» الحديث وفيه «قامت امرأة فقالت لم» وفيه «ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل، وأليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» وقد مضى شرحه مستوفي هناك، وأن المرأة المذكورة هي أسماء قال الكرماني موضوع للترجمة من الحديث قوله «كن لها حجابا من النار» فإنه أمر توقيفي لا يعلم إلا من قبل الله تعالى لا دخل للقياس والرأي فيه.

٩٠- باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي

ظاهرين على الحق»

وهم أهل العلم

٧٣١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ الْمُؤَيَّزِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ» [رواجع: ٣٦٤٠، أخرجه مسلم: ١٩٢١].

٧٣١٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ يَخْطُبُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُطَيُّ اللَّهُ، وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَحْيَا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» [رواجع: ٧١، أخرجه مسلم: ١٠٣٧، وفي الزكاة: (١٠٠) بالقطعة الأولى وفي بعض رواياته: «إِنَّمَا أَنَا خَلَنٌ...» وفيه زيادة: وأخرجه في الأمثلة: (١٧٤) و(١٧٥) بنحوه دون قوله: «وإنما أنا قاسم ويطي الله»].

قوله: (باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم عن ثوبان، ويعد «لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك» وله من حديث جابر مثله، لكن قال «يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم

مستوفى في تفسير سورة الأنعام، ووجه مناسبه لما قبله أن ظهور بعض الأمة على عدوهم دون بعض يقتضي أن بينهم اختلافًا حتى انشردت طائفة منهم بالوصف، لأن غلبة الطائفة المذكورة إن كانت على الكفار ثبت المدعى، وإن كانت على طائفة من هذه الأمة أيضاً فهو أظهر في ثبوت الاختلاف فذكر بعده أصل وقوع الاختلاف وأنه ﷺ كان يريد أن لا يقع فاعلمه الله تعالى أنه نفس بوقوعه، وإن كل ما قدره لا سبيل إلى رفعه، قال ابن بطال أجاب الله تعالى دعاه إليه في عدم استئصال آمنه بالمذاب، ولم يبيح في أن لا يلبسهم شيئاً، أي فرقاً مختلفين وإن لا يذيق بعضهم بأس بعض أي بالحرب والقتل بسبب ذلك، وإن كان ذلك من عذاب الله لكن أخف من الاستئصال وفيه للمؤمنين كفارة.

١٢- باب مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبِينٍ وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ حُكْمَهُمَا لِيَفْهَمَ السَّائِلُ

٧٣١٤- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَعْرَابِيًّا وَكُنْتُ غُلَامًا أَسُودَ وَإِنِّي أَنْكَرْتُه فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ لَيْلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا الْوَأَنَاهَا؟» قَالَ: خُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ لَهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟» قَالَ: إِنَّ فِيهَا تَوْرُقًا. قَالَ: «فَأَنَّى تَرَى ذَلِكَ جَانِمًا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِرْقٌ نَزَعَهَا. قَالَ: وَكُلُّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ وَلَمْ يُرْخَسْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ. [راجع: ٥٣٥. أخرجه مسلم: ١٥٠٠].

٧٣١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً جَانَمَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَمْسِي نَزَرْتُ أَنْ تَخْجُ فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَخْجُ، فَأَخْجُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَوَإِنِّي لَوْ كَانَ عَلَى أَمْلِكُ فَنَنْ، أَكُنْتُ فَاحِيَةً؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ: «فَأَقْبِصُوا إِلَيَّ لِي» فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْوَأَنَاءِ. [راجع: ١٨٥٢].

قوله: (باب من شبه أصلًا معلومًا بأصل مبين، وقد بين النبي ﷺ حكمهما لفهم السائل) في رواية الكشيبي والإسماعيلي والجرجاني قد بين الله بحذف «السوا» وبحذف «النبي» والأول أولى، وحذف الراوي يوافق ترجمة المصنف الماضية، قال ما عمله الله ليس برأي ولا تمثيل، أي أن الذي ورد عنه من التمثيل إنما هو تشبيه أصل بأصل، والتشبيه أخفى عند السائل من التشبيه به، وفائدة التشبيه التقريب لفهم السائل وأورده السنائي بلفظ «وما فيه أصل معلوم بأصل مبين» قد بين الله حكمهما لفهم السائل، وهذا أوضح في المراد ذكره في حديث أبي هريرة في قصة النبي قال: «إن امرأتي ولدت غلامًا أسود» وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً، وتقدم شرحه مستوفى في «كتاب اللعان» وحديث ابن عباس في قصة المرأة التي ذكرت أن أمها نذرت أن تحج فماتت، أفلحج عنها، وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً أيضاً، وتقدم شرحه مستوفى في الحج، قال ابن بطال التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب، وقد احتج المزني بهلبن الحديثين على من أنكر القياس، قال: وأول من أنكر القياس إبراهيم النخعي وتبعه بعض المعتزلة، ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي وما اتفق عليه الجماعة هو الحنابلة، فقد قاس الصحابة فمن بعدهم من التابعين وفقهاء الأمصار وبالأهل الترفيق، وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاه ابن بطال بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عقد حاصر الشيعي من فقهاء الكوفة، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وقال الكرمانى عقد هذا الباب وما فيه يدل على صحة القياس وأنه ليس معلوماً. لكن لو قال من شبه أمراً معلوماً لوافق اصطلاح أهل القياس، قال: وأما الباب الماضي المشعر بدم القياس وكرامته، فطريق الجمع بينهما أن القياس على نوعين: صحيح وهو المشتغل على جميع الشرائط وفاسد وهو بخلاف ذلك، فالمنوم هو الفاسد، وأما الصحيح فلا منعة فيه بل هو مأثور به انتهى.

وقد ذكر الشافعي شرط من له أن يقبس فقال: يشترط أن يكون علماً بالأحكام من كتاب الله تعالى ويناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه، ويستدل على ما احتسب التأويل بالنسخة والإجماع، فإن لم يكن بالقياس على ما في الكتاب، فإن لم يكن بالقياس على ما في السنة، فإن لم يكن بالقياس على ما اتفق عليه السلف وإجماع الناس ولم يعرف له

وقوله: (وإنما أنا قاسم ويعطي الله) تقدم في العلم بلفظ «والله المظني» وفي فرض الخس من وجه آخر «والله المظني وأنا القاسم» وتقدم شرحه هناك أيضاً.

قوله: (ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله) في رواية عمير ابن هانئ «لا تزال طائفة من أمي قائمة بأمر الله» وتقدم بعد ما بين من باب علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ «لا يزال من أمي أمة قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك» وزاد قال عمير فقال مالك بن نجار قال معاذ «وهم بالشام» وفي رواية يزيد بن الأصم «ولا تزال عصابة من المسلمين ظاهرين على من نأواهم إلى يوم القيامة» قال صاحب الماشق في قوله «لا يزال أهل الغرب» يعني الرواية التي في بعض طرق مسلم وهي بفتح الفين للمجمة وسكون الراء، ذكر يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني قال: المراد بالغرب، الدلو أي الغرب بفتح المهملةين لأنهم أصحابها لا يستطي بها أحد غيرهم لكن في حديث معاذ وهم أهل الشام فالظاهر أن المراد بالغرب البلد لأن الشام غربي الحجاز كلها قال: وليس بواضح، ووقع في بعض طرق الحديث «الغرب» بفتح الميم وسكون المجمة وهذا يرد تأويل الغرب بالغرب، لكن يشتمل أن يكون بعض رواياته نقله بالمعنى الذي فهمه أن المراد الإقليم لا صفة بعض أهله، وقيل المراد بالغرب أهل القوة والاجتهاد في الجهاد، يقال في لسانه غرب بفتح ثم سكون أي حدة، ووقع في حديث أبي أمامة عند أحمد أنهم بيئت المقدس، وأضاف بيت إلى المقدس، ولطبراني من حديث الهدي نحوه، وفي حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني «يقاتلون على أبواب دمشق وما حوله، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله، لا يضرهم من خذلهم ظاهرين إلى يوم القيامة». ثلث: ويمكن الجمع بين الأخبار بأن المراد قوم يكونون بيئت المقدس، وهي شامية ويسقون بالدلو، وتكون لهم قوة في جهاد العدو وحدة وجدة.

(تبيينه) اتفق الشراح على أن معنى قوله: «على من خالفهم» أن المراد علومهم عليهم بالغلبة وأبعد من أبعد فرد على من جعل ذلك مقبلة لأهل الغرب أنه منعة، لأن المراد بقوله «ظاهرين على الحق» أنهم خالون له وإن الحق بين أيديهم كالكيت، وإن المراد بالخذلهم ذم الغرب وأهله لا مدحهم، قال النووي فيه أن الإجماع حجة، ثم قال يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين، ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد واقتراحهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وإن يكونوا في بعض منه دون بعض، ويجوز إغلاء الأرض كلها من بعضهم أولاً فالأول لا ينفي إلا فرقة واحدة ببلد واحد فإذا انقضوا جاء أمر الله، انتهى ملخصاً مع زيادة فيه، ونظير ما فيه حل عليه بعض الأئمة حديث «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يهدها دينها» أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحدة فقط بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة وهو متجه، فإن اجتماع الصفات المحتاج إلى تجهدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد، إلا أن يدعي ذلك في عصر بن عبد العزيز، فإنه كان القائل بالأمر على رأس المائة الأولى باتصافه بجميع صفات الخير وتقدمه فيها؛ ومن ثم أطلق أحد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه، وأما من جاء بعده فالشافعي وإن كان متصفاً بالصفات الجميلة، إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل، فعلى هذا كل من كان متصفاً بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد سواء تعدد أم لا.

١١- باب في قول الله تعالى: ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا﴾

[الأنعام: ٦٥]

٧٣١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ قَوْلِكُمْ، قَالَ: «أَعُوذُ بِرَجْهِكَ، ﴿وَأَوْ مِنْ تَحْتَ أَرْجَلِكُمْ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِرَجْهِكَ، لَمَّا نَزَلَتْ ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيَلْبِسُ بَعْضُكُم بِأَسْ بَعْضٍ﴾ قَالَ: «هَئَانِ أَهْوَنُ أَوْ أَيْسَرُ» [راجع: ٤٢٧٨].

قوله: (باب في قول الله تعالى أو يلبسكم شيعاً) ذكر فيه حديث جابر في نزول قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ وقد تقدم شرحه

خالفه قال: ولا يبرز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون علماً بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ولسان العرب ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات ولا يجهل، ويستمع من خالفه ليتبين بذلك على غفلة إن كانت، وإن يبالغ غاية جهده وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال، والاختلاف على وجهين فما كان منصوباً لم يحمل فيه الاختلاف عليه، وما كان يحتمل التأويل أو يدرك قياساً فذهب للتأويل أو القياس إلى معنى يحتمل وخالفه غيره، لم أقل إنه يضيّق عليه ضيق المخالف للنص، وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلاً أن يقول يبلغ اجتهداه ولم يسمعه اتباع غيره فيما آراه إليه اجتهداه، وقال ابن عبد البر - في بيان العلم بعد أن ساق هذا الفصل - قد أنسى الشافعي رحمه الله في الباب ما فيه كثابة وشقاء والله للوفق، وقال ابن العربي وغيره: القرآن هو الأصل، فإن كانت دلالاته خفية نظر في السنة فإن يته ولا فإلح في السنة، وإن كانت الدلالة منها خفية نظر فيما اتفق عليه الصلابة فإن اختلفوا رجع فإن لم يوجد عمل بما يشبه نص الكتاب ثم السنة ثم الاتفاق ثم الرجوع كما سقته عنه في شرح حديث أسد «لا يأتي عام إلا والذي بعده شر منه في أوائل» كتاب الفتن «واتشد ابن عبد البر لأبي محمد الزبيدي التحوي المقرئ المشهور برواية أبي عمرو بن الحلاء من أبيات طويلة في إثبات القياس:

لا تكن كالحمار يحمل أسفاراً	كما قد قرأت في القرآن
إن هذا القياس في كل أمر	عند أهل العقول كاليزان
لا يميز القياس في الدين إلا	لفقيه لدينه صواب
ليس يخفى عن جاهل قول راو	من فلان وقوله من فلان
إن آتاه مترشداً أتاه	محدثين فيهما معنيان
إن من يحمل الحديث ولا يعرف	فيه المراد كالصيداني
حكم الله في الجزاء ذوي عدل	لذي الصيد بالذي يرمان
لم يوقفت ولم يسم ولكن	قال فيه والصلح الحكم المدلان
ولنا في النبي صلى عليه	الله والصلحون كل لوان
أسورة في مقالته لمأذ	اقض بال رأي إن أتى الخصمان
وكتاب الفاروق رحمه الله	إلى الأشمري في تبيان
قس إذا اشكلت عليك أمور	ثم قل بالصواب والعرفان

وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاه ابن بطلال بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة، ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وذلك مشهور عنهم، قلنا ابن عبد البر ومن قبله الدارمي وغيره عنهم ومن غيرهم، والمذهب المتخذ ما قاله الشافعي «أن القياس مشروع عند الضرورة لا أنه أصل برأيه».

١٣ - باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل

الله تعالى لقوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النساء: ٥٠].

ومدح النبي ﷺ صاحب الحكمة حين يقضي بها ويعلمها، ولا يتكلف من قبله، ومشاورة الخلفاء وسؤالهم أهل العلم.

٧٣١٦ - حدثنا جهاد بن سواد: حدثنا إبراهيم بن حنبل، عن إسماعيل، عن ثوبان، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلط على حاكم في الحق، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها». [راجع: ٧٣. أخرجه مسلم: ٨١٦].

٧٣١٧ - حدثنا محمد بن أعين أبو معاوية: حدثنا هشام، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة قال: سأل عمر بن الخطاب عن إشلاس المرأة - هي التي يضرب عليها قلعي جيناً - فقال الحكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئاً؟ فقلت: أنا، فقال ما هو؟ قلت: سمعت النبي ﷺ يقول: «فيه غرة: غدة أو أمة».

٧٣١٨ - فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فحشيت به فشهد فيمي أنه سمع النبي ﷺ يقول: «فيه غرة: غدة أو أمة».

تأيمه ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن غروة عن المغيرة. [راجع: ٦٩٠٦. أخرجه مسلم: ١٩٨٣، مع الحديث السابق].

قوله: (باب ما جاء في اجتهاد القضاة) كذا لأبي ذر والنسفي وابن بطلال وطائفة، القضاء بفتح أوله والمد وإضافة الاجتهاد إليه بمعنى الاجتهاد فيه والمضى: الاجتهاد في الحكم بما أنزل الله تعالى، أو فيه حذف تقديره اجتهاد متولي القضاء، ووقع في رواية غيره «القضاة» بصيغة الجمع، وهو واضح لكن سيأتي بعد قليل الترجمة لاجتهاد الحاكم فيلزم التكرار، والاجتهاد: بذل الجهد في الطلب واصطلاحاً: بذل الوسع للتوصل إلى معرفة الحكم الشرعي.

قوله: (بما أنزل الله، لقوله: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) كذا للأكثر، وللنسفي «بما أنزل الله» الآية، وترجم في أوائل الأحكام للحديث الأول من الباب «أجر من قضى بالحكمة» لقول الله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ [المائدة: ٤٧] وفيه إشارة إلى أن الوصف بالفتنة ليس واحداً خلافاً لمن قال إباحته في النصارى، والأخرى في المسلمين، والأول لليهود والأظهر العموم، واقتصر المصنف على ثلاثة الأئمة لا يمكن تناوفاً للمسلمين بخلاف الأول، فإنها في حق من استحل الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى، وأما الآخرتان فهما لأهم من ذلك.

قوله: (ومدح النبي ﷺ صاحب الحكمة حين يقضي بها ويعلمها، ولا يتكلف من قبله) يبرز في مدح فتح الدال على أنه فعل ماض، ويبرز تسكينها على أنه اسم والحاء مجرورة وهو مضاف للفعل واختلف في ضبط قبله، فللاكثر بفتح الموحدة بعد القاف المكسورة أي من جهته، وللكتشيب في بحثانية ساكنة بدل الموحدة أي من كلامه، وعند النسفي من قبل نفسه.

قوله: (ومشاورة الخلفاء وسؤالهم أهل العلم) ذكر فيه حديثين الأول للشيخ الأول والثاني للثاني.

الأول: حديث ابن مسعود «لا حسد إلا في اثنتين» وقد تقدم سنناً ومتناً في أول «كتاب الأحكام» وترجم له أجر من قضى بالحكمة، وتقدم الكلام عليه ثمة.

ثانيهما: حديث المغيرة قال: «سأل عمر عن إملاص المرأة» وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الديات أخرجه حاكماً عن عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة، ومن وجهين آخرين عن هشام.

وقوله هنا: (حدثنا محمد) هو ابن سلام كما جزم به ابن السكن، وقد أخرج البخاري في النكاح حديثاً عن محمد بن سلام منسوباً لأبيه عند الجميع عن أبي معاوية، فهذه قرينة توجب قول ابن السكن واحتمال كونه محمد بن المثني بعيد، وإن كان أخرج في الطهارة عن محمد بن خازم معجمتين حديثاً وهو أبو معاوية، لكن المهمل إنما يحمل على من يكون لمن أهمله به اختصاص، واختصاص البخاري بمحمد بن سلام مشهور.

وقوله في آخره: (تأيمه ابن أبي الزناد) يعني عبد الرحمن (عن أبيه) وهو عبد الله بن ذكوان وهو بكنيته أشهر وسقط هذا للنسفي.

قوله: (عن عروة عن المغيرة) كذا للأكثر وهو الصواب، ووقع في رواية الكتشيب عن الأخرج عن أبي هريرة وهو غلط، فقد روته موصولاً عن البخاري نفسه، وهو في الجزء الثالث عشر من فوائد الأصبهانيين عن الحاملي، قال: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأوسمي، حدثني ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة» وكذلك أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، ولم يبنه الحميدي في الجمع، ولا المزي في الأطراف، ولا أحد من الشراح على هذا الموضع، قال ابن بطلال: لا يجوز للقاضي الحكم إلا بعد طلب حكم المحادة من الكتاب أو السنة، فإن عدمه رجع إلى الإجماع فإن لم يجد نظر هل يصح الحمل على بعض الأحكام المقررة لمصلحة بينهما، فإن وجد ذلك لزمه القياس عليها، إلا إن عارضتها علة أخرى فيلزمه الترجيح، فإن لم يجد علة استدلت بشواهد الأصول وغلبة

قوله: (تجعين سنن) يفتح السين للأكثر، وقال ابن التين قرأناه بضمها، وقال المذهب بالفتح أولى لأنه الذي يستعمل فيه الفزاع والشير وهو الطريق. قلت: وليس اللفظ الأخير بعيد من ذلك.

قوله: (شيراً خيراً، وفزاعاً ذراعاً) في رواية الكشميهني «شيراً بشير وفزاعاً بفزاع» عكس الذي قبله، قال عياض الشير والفزاع والطريق ودخول الجحر تمثيل للاقتداء بهم في كل شيء ما عاى به الشرع عنه وفنه.

قوله: (جحر) بضم الجيم وسكون الهاء، و«الغصب» الحيوان المعروف تقدم الكلام عليه في ذكر بني إسرائيل.

قوله: (قلنا) ما أتف على تعيين القتال.

قوله: (قال فمن) هو استظهار انكار والتقدير: فمن هم غير أولئك، وقد أخرج الطبراني من حديث المستورد بن شداد رقه «لا ترك هذه الأمة شيئاً من سنن الأولين حتى تأتيه» ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي يستد صحيح «لتركين سنة من كان قبلكم حلواها ومرها» قال ابن بطال: أعلم ﷺ أن أمته ستعيش المحدثات من الأمور والبدع والأمواء كما وقع للأمم قبلهم، وقد أنشد في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر، والساعة لا تقوم إلا على شرا للناس، وأن الدين إنما يقى قائماً عند خاصة من الناس. قلت: وقد وقع معظم ما أثير به ﷺ وسبق بقية ذلك، وقال الكرماني: حديث أبي هريرة مغاير لحديث أبي سعيد لأن الأول فسر بفارس والروم، والثاني باليهود والنصارى، ولكن الروم نصارى وقد كان في الفرس يهود أو ذكر ذلك على سبيل المثال لأنه قال في السؤال فكلوا انتهى، ويعكر عليه جوابه ﷺ بقوله: «ومن الناس إلا أولئك» لأن ظاهره المحصر فيهم، وقد أجاب عنه الكرماني بأن المراد حصر الناس للمهود من المتبوعين. قلت: ووجهه أنه ﷺ لما بحث كان ملك البلاد منحصراً في الفرس والروم وجميع من يعلم من الأمم من تحت أيديهم أو كلا شيء بالنسبة إليهم، فصح المحصر بهذا الاعتبار، ويعتدل أن يكون الجواب اختلف بحسب المقام، فحيث قال فارس والروم كان هناك قرينة تتعلق بالحكم بين الناس وسياسة الرعية، وحيث قيل: اليهود والنصارى كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات أصولها وفروعها، ومن ثم كان في الجواب عن الأول «ومن الناس إلا أولئك» وأما الجواب في الثاني بالإنبياء فيريد الحمل المذكور وأنه كان هناك قرينة تتعلق بما ذكرت واستدل ابن عبد البر في باب ذم القول بالرأي إذا كان على غير أصل بما أخرجه من جامع ابن وهب «أخبرني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة أنه سمع أباة يقول ما يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى حدث فيهم للمولود أبناء سيابا الأمم فأحدثوا فيهم القول بالرأي وأصلوا بني إسرائيل» قال: وكان أبي يقول «السنن السنن فإن السنن قوام الدين» وعن ابن وهب أخبرني بكر بن مضر عن سمع ابن شهاب الزهري وهو يذكر ما وقع للناس فيه من الرأي وتركهم السنن، فقال: «إن اليهود والنصارى إنما استلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استقلوا الرأي وأخذوا فيه» وأخرجه ابن أبي خيثمة عن طريق مكحول عن أنس: «قيل: يا رسول الله متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قال: إذا ظهر فيكم ما ظهر في بني إسرائيل، إذا ظهر الامتناع في خياركم والتمسح في شراركم، والملك في مشاركم، والفرقة في رذلكم» وفي مصنف قاسم بن أصبغ يستد صحيح عن عمر «فساد الدين إذا جاء العلم من قبل الصغير استعصى عليه الكبير، وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير تابعه عليه الصغير» وذكر أبو عبيد أن المراد بالصغير في هذا صغر القدر لا السن والله أعلم.

١٥- باب إِمٍ مَن دَعَا إِلَى هَضَلَةٍ أَوْ مَن مَّنَّةً سَيِّئَةً

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآية [الحمل]:

٢٥.

٧٢٢١- حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ: عَنْ مَسْرُوقٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ نَفْسِي تَقْلُ ظُلْماً إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كَيْفَ فِيهَا - وَزَيْمًا قَالَ: شُعْبَانُ مِنْ ذِيهَا - لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ مَنَ الظُّلَّ أَوَّلًا». [راجع: ٣٣٥. أخرجه مسلم: ١٦٧٧].

قوله: (باب إِمٍ مَن دَعَا إِلَى هَضَلَةٍ أَوْ مَن مَّنَّةً سَيِّئَةً) لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ورد فيما ترجم به حديثان بلطف: وليس على شرطه،

الاستبصار، فإن لم يتوجه له شيء من ذلك رجع إلى حكم العقل، قال: هذا قول ابن الطيب، يعني أبا بكر الباقلائي، ثم أشار إلى إنكار كلامه الأخير بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَعْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقد علم الجميع بأن التصور لم يحط بجميع الحوادث عرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿لِعَلِّمَ الَّذِينَ يَسْتَبْطِنُونَ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] لأن الاستبطاء هو الاستخراج وهو بالقياس، لأن النص ظاهر، ثم ذكر في الرد على منكري القياس والزمهم التناقض، لأن من أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع إلى الإجماع. قال: فيلزمهم أن يأتوا بالإجماع على ترك القول بالقياس ولا سبيل لهم إلى ذلك، فوضح أن القياس إنما يتكر إذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لا عند فقد النص والإجماع. وبالله التوفيق.

١٤- باب قول النبي ﷺ: «لَتَجْعَنَّ سَنَنٌ

مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»

٧٣١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نُسَيْبٍ: عَنْ الْمُقْبِرِيِّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمِّي بِأَخِيذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا شَيْئاً بَشِيراً، وَفَزَاعاً ذِرَاعاً»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَفَّارِسَ وَالرُّومِ؟ فَقَالَ: «وَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ؟».

٧٣٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَهْمَرِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الصَّنَعَالِيُّ: مِنَ الْأَمِينِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَتَجْعَنَّ سَنَنٌ مَّن كَانَ قَبْلَكُمْ شَيْئاً بَشِيراً، وَفَزَاعاً ذِرَاعاً، حَتَّى تَوْذَعُوا جُحْرَ حَبِّ بُخْمُوهُمْ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «لَعَنَهُمُ» [راجع: ٣٤٥٦. أخرجه مسلم: ٧٦٦٩].

قوله: (باب قول النبي ﷺ: لتجعين سنن من كان قبلكم) ثم موحدة مكسورة وعن مهمله مضموه ونون ثقيلة، وأصله تتجعون بالمهمله والنون بعد ما نون أخرى (من كان قبلكم) بفتح اللام، ولفظ الترجمة مطابق للفظ الحديث الثاني.

قوله: (عن المقبري) هو سعيد وسماه الإسماعيلي في روايته عن إبراهيم بن شريك عن أحد بن يونس شيخ البخاري فيه.

قوله: (لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي بأخذ القرون قبلها) كذا هنا موحدة مكسورة وألف مهيوزة وخاء معجمة ثم معجمة، والأخذ بفتح الألف وسكون الحاء على الأشهر هو السيرة، يقال أخذ فلان فلان أي سار سيرته، وما أخذ أخذه، أي ما فعل فعله أو تصاد فصله، وقيل الألف مثناة وقراء بعضهم «أخذ» بفتح الحاء جمع إخذه بكسر أوله مثل كسرة وكسر، ووقع في رواية الأصلي على ما حكاه ابن بطال «بما أخذ القرون» بموحدة وما الموصولة، وأخذ بلفظ التقبيل المشاهي، وهي رواية الإسماعيلي، وفي رواية السني «أخذ» بيم مفتوحة وهمزة ساكنة، و«القرون» جمع قرن بفتح القاف وسكون الراء الأمة من الناس، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب «الأمم والقرون».

قوله: (شيراً بشير وفزاعاً ذراعاً) في رواية الكشميهني «شيراً شيراً وفزاعاً ذراعاً».

قوله: (ف قيل يا رسول الله) في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الصمد بن النعمان عن ابن أبي ذئب «قال رجل» ولم أتف عليه مسمى.

قوله: (كفاريس والروم) يعني الامتين المشهورتين في ذلك الوقت، وهم الفرس في ملكهم كسرى، والروم في ملكهم قيسر وفي رواية الإسماعيلي المذكورة «كما فعلت فارس والروم».

قوله: (ومن الناس إلا أولئك) أي فارس والروم، لكونهم كانوا إذا ذلك أكبر ملوك الأرض وأكثرهم رعية وأوسعهم بلاداً.

قوله: (حدثنا محمد بن عبد العزيز) هو الرلمي «وأبو عمر الصنعالي» بمهمله ثم نون هو حفص بن ميسرة، وقوله: «من اليمن» أي هو رجل من اليمن أي هو من صنعاء اليمن لا من صنعاء الشام، وقيل: المراد أصله من اليمن وهو من صنعاء الشام ونزل عسقلان.

٧٣٢٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلَيْهِ نَوْتَانِ مُمَشَّقَانِ مِنْ كِتَابٍ، قَتَمَخُطُ قَالَ: بَعْ بَعْ، أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَمَخُطُ فِي الْكِتَابِ، فَقَدْ رَأَيْتِي وَأَنَا لِأَجْرِ لَيْسَا بَيْنَ نَبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خُجْرَةٍ عَائِشَةَ تَفْصِيًا عَلَيَّ، فَبَجِيءُ الْخَالِي قَبَضُ رَجُلُهُ عَلَى عُنُقِي وَتَوَرَّى أَنِّي مَجْنُونٌ، وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ مَا بِي إِلَّا الْخَوْفُ.

٧٣٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ [إِلَى نَسَخَةِ الطَّبَرِيِّ]: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَيْسٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَابِسٍ قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَشْهَدْتَ الْيَمَدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْ لَا مَنَزَلِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ الصَّغَرِ. فَاتَى الْقَوْمَ الَّذِي عِنْدَ قَارِ كَيْسٍ ابْنِ الصَّلْتِ فَهَلَسُوا ثُمَّ خَطَبَ - وَلَمْ يَذْكُرْ أَهْلًا وَلَا إِمَامَةً - ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَجَمَعَ النَّسَاءَ يُشِيرْنَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَخُلُوفِهِنَّ، فَأَمَرَ بِأَهْلِ قَاتَانِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٩٨. أخرجه مسلم: ٨٨٤، مطبوعاً وأخرجه في كتاب الميادين ١٣ بزيادة].

٧٣٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَحْشَى اللَّهِ غُفْمًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ مَدْيَنَ وَزَاكِيًا. [راجع: ١١٩١. أخرجه مسلم: ١١٩١].

٧٣٢٧ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَذْنِي مَعَ صَوَاحِبِي، وَلَا تَذْلِفِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّبِيِّ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَزُكِّي. [راجع: ١٣٩١].

٧٣٢٨ - وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ: أَلَذْنِي لِي إِنْ أَذْنِي مَعَ صَاحِبِي، فَقَالَتْ إِي وَاللَّهِ، قَالَ: وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرْسَلَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ، لَا أُرِثُهُمْ بِأَخِي أَبَدًا.

٧٣٢٩ - حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ سَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَّهُ ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْلِكُ الْعَصْرَ قَبْلِي الْغَوَالِي وَالشُّشْنَ مُرْتَفِعَةً. وَرَأَى النَّبِيَّ، عَنْ يُونُسَ: وَبَعْدَ الْغَوَالِي أَرْبَعَةُ أَهْوَالٍ أَوْ ثَلَاثَةً. [راجع: ٥٤٨. أخرجه مسلم: ١٢١].

٧٣٣٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ زُرَّارَةَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ الْجَعْفَرِيِّ: سَمِعْتُ السَّابِقَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: كَانَ الْمَسَاغُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَدًّا وَلَقَدْ بَدَلَكُمْ الْيَوْمَ وَقَدْ زِيدَ فِيهِ. سَمِعَ الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْجَعْفَرِيَّ. [راجع: ١٨٥٩].

٧٣٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي كَيْدِهِمْ وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِيهِمْ وَمَنْعِهِمْ»، يَخْبِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ. [راجع: ١١٣٠. أخرجه مسلم: ١١٣٠].

٧٣٣٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَضْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ غَفْقَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَيْنًا فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا قَرِيبًا، مِنْ حَيْثُ تَوَضَّعَ الْخِزَّازُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ. [راجع: ١٣٢٩. أخرجه مسلم: ١١٩٩ بدون ذكر موضع الجنازة].

٧٣٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرُو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أَحَدًا، فَقَالَ: «هَذَا جَبَلٌ

وَاكْتَفَى بِمَا يُؤَدِّي مَتَاعَهُمَا وَمَا ذَكَرَهُمَا مِنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، فَأَمَّا حَدِيثُ «مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ» فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ دَعَا إِلَى هَدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ آبِجُورٍ مِنْ تَبَعِهِ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبَعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا» وَأَمَّا حَدِيثُ «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً» فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلْبَلِيِّ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ قَالَ فِيهِ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَاجِرٌ مِنْ عَمَلٍ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ وَوِزْرٌ مِنْ عَمَلٍ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا» وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْمُنْذَرِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ أَبِيهِ مِثْلَهُ لَكِنْ قَالَ: «شَيْءٌ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِالرَّفْعِ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَرِيرٍ بِهَذَا لَفْظًا «مَنْ سَنَّ سُنَّةً خَيْرًا، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةً شَرًّا» وَأَمَّا الْآيَةُ فَقَالَ جَعَادُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ أَوْزَلَ النَّفْسَ يَحْمِلْهَا» قَالَ: حَمَلُهُمْ ذُنُوبَ أَنْفُسِهِمْ وَخُزْنٌ مِنْ أَطَاعِهِمْ، وَلَا يَخْفُفُ ذَلِكَ عَنْهُمْ أَطَاعَهُمْ شَيْئًا، وَأَخْرَجَ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ فُسِّرَ الْآيَةُ لِلذِّكْرِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ، ذَكَرَهُ مُرْسَلًا بِغَيْرِ سَنَدٍ وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ «كِتَابِ الْقَصَاصِ» وَتَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي الْمَرَادِ بِالْمُقَارَفِ لِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ، قَالَ الْمُهَلَّبُ: هَذَا الْبَابُ وَالَّذِي قَبْلَهُ فِي مَعْنَى التَّحْلِيلِ مِنَ الضَّلَالِ، وَاجْتِنَابِ الْبِدْعِ وَجَدِّثَاتِ الْأُمُورِ فِي الدِّينِ، وَالَّتِي عَنْ خِلَافَةِ سَبِيلِ الْمُوَحِّدِينَ انْتَهَى. وَوَجَّهَ التَّحْلِيلُ أَنَّ الَّذِي يَحْدِثُ الْبِدْعَةَ قَدْ تَهَيَّأَ بِهَا لُحْفَةٌ أَمْرًا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَلَا يَشْعُرُ بِمَا يَتَرَبَّعُ عَلَيْهَا مِنَ الْقَسَدَةِ، وَمَنْ أَنْ يَلْحَقَ بِهَا مِنْ عَمَلٍ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ عَمَلٌ بِهَا بَلْ لَكُنْهُ كَانَ الْأَصْلُ فِي إِسْحَاقِهَا.

١٦ - باب ما ذكر النبي ﷺ وحضر على اتفاق

أهل العلم

وَمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْخَرَفَانُ: مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ: وَمَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَمُتَمَلِّئِي النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُنِيرِ وَأَقْبَرِ

٧٣٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ: أَنَّ أَطْرَابِيَا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الْأَطْرَابِيَّ وَعَلَتْ بِالْمَدِينَةِ، فَجَاءَ الْأَطْرَابِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ يَتَّبِعِي، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَلَيْسَ يَتَّبِعِي، فَاتَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَلَيْسَ يَتَّبِعِي، فَاتَى، فَمَرَجَّ الْأَطْرَابِيُّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَلْفِي عَجَبَهَا، وَتَتَّبِعُ طَبْعَهَا». [أخرجه مسلم: ١٨٨٣].

٧٣٢٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي حَزْمٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَحْشَى اللَّهِ غُفْمًا قَالَ: كُنْتُ أَرَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ قَلَمًا كَانَ آخِرَ حَجَّةٍ حَجَّهَا عُمَرُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَمُنِي: كُنْتُ شَهِدْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ رَجُلٌ، قَالَ: إِنْ فَلَا يَقُولُ: لَوْ مَاتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَتَابَعَهُ فَلَا، فَقَالَ عُمَرُ: لِأَقْرَبَ النَّفْسَةِ فَأَخْلَعُوا خُلُوعًا الرُّعْطَ الَّذِي يُوَدُّونَ أَنْ يَغْصِبُوهُ. قُلْتُ: لَا تَقُولُ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَجْمَعُ رِجَالُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَ عَلَى مَجْلِبَتِكَ، فَأَخَافُ أَنْ لَا يَتَّبِعُونَهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَيُطْرَقُ بِهَا كُلُّ مَطِيرٍ قَاتِلٍ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ دَارَ الْهَجْرَةِ وَكَارَ السُّنَّةِ، فَتُخْلَصَ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ يَحْفَظُونَهَا مَقَالَتِكَ وَيَتَّبِعُونَهَا عَلَى وَجْهِهَا. فَقَالَ: وَاللَّهِ لِأَقْرَبَ يَدِي إِلَى أَوَّلِ مَقَامٍ بِالْمَدِينَةِ.

قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، لَكَانَ يَمَّا أَنْزَلَ آيَةَ الرَّجْمِ. [راجع: ٢٤٦٢. أخرجه مسلم: ١٦٩١ مختصراً].

يُجِنَّا وَنُجِّهِ اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا .

وَقَالَ هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ: « غُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ . » [راجع:

١٥٣٤].

تَابَعَهُ سَهْلٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَخِي. [راجع: ٣٧١ و ٢٨٩٣. أخرجه مسلم:

١٣٦٥ وفي الحج ٤٦٢ . مطولاً].

٧٣٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: وَقَتَ النَّبِيِّ ﷺ قَرَأَ لَاهِلُ نَجْدِهِ، وَالْجُفَّةُ لِأَهْلِ الشَّامِ، وَذَا الْخَلِيفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ. قَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَلَوْنِي أَنِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ . » وَذِكْرُ الْفِرَاقِ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عِزَّاقَ يُوقِلُو.

[راجع: ١٣٣. أخرجه مسلم: ١١٨٢].

٧٣٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا الْقَعْتَبِيُّ: حَدَّثَنَا مُوسَى

بْنُ عُفَيْفَةَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَرَى وَهُوَ فِي مَعْرِبٍ بِلَدِي الْخَلِيفَةَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِطَحَاةٍ مَبَارَكَةٍ. [راجع: ٤٨٣. أخرجه مسلم:

١١٣٤٦].

قوله: (باب ما ذكر النبي ﷺ وحض) بمهمله وضاد معجمة ثقيلة، أي حرض بالمهمله وتشديد الراء، وقوله « على اتفاق أهل العلم » قال الكرماني في بعض الروايات « وما حض عليه من اتفاق » وهو من باب تنازع العاملين ومما ذكر وحض.

قوله: (وما اجمع عليه الخرفان مكة والمدينة، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمجاهرين والأنصار) في رواية الكشميهني « وما اجمع » بمهززة قطع بغير تاء، وعنده « وما كان بها » بالإنفراد والأول أولى، قال الكرماني: الإجماع هو اتفاق أهل الحل والعقد، أي المجتهدين من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور الدينية، واتفاق مجتهدي الحرمين دون غيرهم ليس بإجماع عند الجمهور، وقال مالك: إجماع أهل المدينة حجة، قال وعبارة البخاري مشعره بأن اتفاق أهل الحرمين كليهما إجماع، قلت: لعله أراد الترجيح به لا دعوى الإجماع، وإذا قال بحجة إجماع أهل المدينة وحدها مالك ومن تبعه فهم قائلون به إذا واقفهم أهل مكة بطريق الأولى، وقد نقل ابن التين عن سحنون اعتبار إجماع أهل مكة مع أهل المدينة، قال حتى لو اتفقوا كلهم وخالفهم ابن عباس في شيء لم يعد إجماعاً، وهو مبني على أن ندرة المخالف تؤثر في ثبوت الإجماع.

قوله: (ومضى النبي ﷺ والمير والفقير هذه الثلاثة مجسورة عطفاً على قوله مشاهد، ثم ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً).

الحديث الأول: حديث جابر.

قوله: (إسماعيل) هو ابن أبي أوس.

قوله: (السلمي) بفتح المهمله واللام.

قوله: (إن أعراباً) تقدم القول في اسمه وفي أي شيء استقل منه، وبسطه ينصح في أواسط الحج في فضل المدينة، وكلما قرأ: « كالنبي » مع سائر شرحه ولله الحمد. قال ابن بطال عن المهلب: فيه تفضيل المدينة على غيرها بما خصها الله به من أنها تضي الحبيب، ورتب على ذلك القول بحجة إجماع أهل المدينة، وتعقب بقول ابن عبد البر أن الحديث حال على فضل المدينة، ولكن ليس الوصف المذكور عاماً لها في جميع الأزمنة، بل هو خاص بزمان النبي ﷺ، لأنه لم يكن يخرج منها رغبة عن الإقامة معه إلا من لا خير فيه، وقال عياض رحمه، وأبعد لمحمد أبي هريرة الذي أخرجه مسلم « لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها، كما ينفي الكبر خبث القصة » قال: والنار إنما تخرج الخبث والردى، وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ جماعة من خيار الصحابة، وقطنوا غيرها وماتوا خارجاً عنها، كابن مسعود وأبي موسى وعلي وأبي ذر وصار وحيفة وعبادة بن الصامت وأبي عبيدة ومعاذ وأبي الرداء وغيرهم، فدل على أن ذلك خاص بزمانه ﷺ بالقيده المذكور، ثم يقع غمام إخراج الردى منها في زمن محاصرة الجبال، كما تقدم بيان ذلك واضعاً في آخر « كتاب الفتن » وفيه: فلا يقضى مناقل إلا خروج إليه، فلذلك يوم الخلاص.

الحديث الثاني: حديث ابن عباس كنت أترقب عبد الرحمن بن عوف الحديث في خطبة عمر الذي تقدم بطوله مشروحاً في باب رجم الحبل من « الحدود » وذكر هنا منه طرفاً، والغرض منه هنا ما يتعلق بوصف المدينة بدار الهجرة ودار السنة وماوى المهاجرين والأنصار وقوله فيه: « فلما كان آخر حجة حجها عمر فقال عبد الرحمن » جواب لما خلوف، وقد تقدم بيانه وهو « فلما رجع عبد الرحمن من عند عمر لقيني فقال » وقوله

٧٣٣٥- حَدَّثَنَا غُمْرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا

مَالِكٌ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خُصٍّ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَبْنِي وَرُوحَةٍ مِنْ رِيَاحِي الْجَنَّةِ، وَمَبْنِي عَلَى خَوْضِي . » [راجع: ١١٩٦. أخرجه مسلم: ١٣٩١].

٧٣٣٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْخَيْلِ قَارِيَةً أَلِيَّ حُسُورَتِ بَيْنَهَا، وَأَمَدَهَا إِلَى الْحِطَاءِ إِلَى بَيْتِ الْوَدَاعِ، وَأَلِيَّ لَمْ تَعْمُرْ، أَمَدَهَا بَيْتُ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِي يَبِي زُرَيْقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ لَيْسَ سَأَلَ. [راجع: ٤٢٠. أخرجه مسلم: ١٨٧٠].

٧٣٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ لُثَيْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى، وَأَبْنُ إِدْرِيسَ، وَأَبْنُ أَبِي عُفَيْفَةَ، عَنْ أَبِي حَتَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمرَ عَلَى مَبْنِي النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٤٦١٩. أخرجه مسلم: ٣٠٣٢، مطولاً].

٧٣٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي

السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ: سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ خَطْبًا عَلَى مَبْنِي النَّبِيِّ ﷺ.

٧٣٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ

خُصَّانَ: أَنَّ هِشَامَ بْنَ غُرْمَةَ حَدَّثَهُ: عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَالِيشَةَ قَالَتْ: قَدْ كَانَ يُوضَعُ لِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْمَوْكِنَ، فَشَرَعْتُ فِيهِ جَمِيعاً. [راجع: ٢٥٠. أخرجه مسلم: ٣١٩، بذكر الفرق].

٧٣٤٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ،

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: خَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَقُرَيْشٍ فِي قَادِي أَلْيِي بِالْمَدِينَةِ. [راجع: ٢٢٩٤. أخرجه مسلم: ٢٥٢٩].

٧٣٤١- وَقَتَ شَهْرًا يَذْهَبُ عَلَى أَحِبَّاءِ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ. [راجع: ١٠٠١.

أخرجه مسلم: ١٢٧٧].

٧٣٤٢- حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي

بُرَيْدَةَ قَالَ: قَبِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَلَامٍ، فَقَالَ لِي: انْطَلِقْ إِلَى الْمَنْزِلِ، فَاسْتَبِقْ لِي قَدْحَ شَرْبٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكُفِّلَنِي فِي مَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ. فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَسَقَلَنِي مَوْبِقًا، وَأَطْعَمَنِي تَمْرًا، وَصَلَّيْتُ فِي مَسْجِدِهِ. [راجع: ٣٨١٤].

٧٣٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

أَبِي كَبِيرٍ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: « إِنَّا بَيْنَ الْبَيْتَةِ آتَيْنِ مِنْ رَبِّي، وَهُوَ بِالطَّيْفِ، أَنْ صَلَّى فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقَلَّ: غُمْرَةٌ وَحِجَّةٌ . »

فيه: قال ابن عباس: هو موصول بالسند المذكور، وقوله: «قدمنا للمدينة فقال إن الله بعث محمداً بالحق» حلف منه قطعة كبيرة في قوله: «قدمنا للمدينة» وبين قوله: «قال» إلخ. تقدم يائنه هناك، وفيها قصة مع سعيد بن زيد وخروج عمر يوم الجمعة وخطبته بطولها، وقد أدخل كثير من يقول بحجة إجماع أهل المدينة هذه المسألة في مسألة إجماع الصحابة، وذلك حيث يقول: لأنهم شاهدوا التزليل، وحضروا الوحي وما أشبه ذلك.

قوله: (مع صاحبي) بالتيه.

قوله: (فقال: إي والله، قال: وكان الرجل إذا أرسل إليها من الصحابة) هو متعلق بقوله الرجل، ولغز الرسالة حذوف وتقديره يسألها أن يذنب من مهمهم، وجواب الشرط: «فالت» إلخ.

قوله: (قالت لا والله لا أولهم بأحد أبداً) بالتحفة من الإيثار، قال ابن التين: كفا وقع، والصواب أن أولهم بأحد بهم أبداً. قال شيخنا ابن اللقن: ولم يظهر لي وجه صوابه انتهى، وكأنه يقول إن مطلوب وهو كذلك، وبذلك صرح صاحب المطالع ثم الكرمانى قال: ويحتمل أن يكون المراد لا أتبرهم بأحد أي لا أتبشهم لذنب أحد، والباء بمعنى اللام واستشكله ابن التين بقولها في قصة عمر: «لأؤثرنه على نفسي» وأجاب بإحتمال أن يكون الذي أئثره به المكان الذي دفن فيه من وراء قبر أبيها بقرب النبي ﷺ، وذلك لا يني وجود مكان آخر في الهجرة. قلت: وذكر ابن سعد من طرق أن الحسن بن علي لوصى أخاه أن يدفنه معهم إن لم يقع بذلك فتنة، فصدده عن ذلك بنو أمية فدفن بالبقيع، وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن سلام قال: «مكتوب في التوراة صفة محمد وعيسى ابن مريم عليهما السلام يدفن معهما» قال أبو داود أحد رواته: وقد بقي في البيت موضع قبر، وفي رواية الطبراني: يدفن عيسى مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فيكون قبراً واحداً، قال ابن بطال عن المهلب إنما كرهت عائشة أن تدفن معهم خشية أن يظن أحد أنها أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ وصاحبه فقد سأل الرشيد مالكا عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ في حياته فقال: كمنزلتهما من بعد مماته، فزكاهما بالقرب منه في البقعة المباركة والقرية التي خلق منها، فاستدل على أنها أفضل الصحابة باختصاصهما بذلك، وقد احتج أبو بكر الأبهري المالكي بأن المدينة أفضل من مكة بأن النبي ﷺ هلك من تربة المدينة وهو أفضل البشر، فكانت تربته أفضل التراب انتهى. وكون تربة أفضل التراب لا نزاع فيه، وإنما النزاع هل يلزم من ذلك أن تكون المدينة أفضل من مكة؟ لأن الجاور للنبي ﷺ لو ثبت له جميع مزايده لكان لا جاور ذلك الجاور نحو ذلك، فيلزم أن يكون ما جاور المدينة أفضل من مكة، وليس كذلك اتفاقاً، كذا أجاب به بعض المتقدمين وفيه نظر.

الحديث الثامن:

قوله: (حدثنا أيوب بن سليمان) أي ابن بلال المدني والسند كله منبذون، ولم يسم أيوب من أبيه بل حدثته بواسطة وهو مقل، ووقته أبو داود وغيره، وزعم ابن عبد البر أنه ضعيف فوم، وإنما الضعيف آخر واقف اسمه واسم أبيه.

قوله: (في أبي العوالي) تقدم بيانه في «كتاب المواقيت» مع شرحه.

قوله: (زاد اللبث عن يونس) يعني عن ابن شهاب عن أنس «ويونس» هو ابن يزيد الأيلي، وهذه الطريق وصلها البيهقي من طريق عبد الله بن صالح كاتب اللبث: «حدثني اللبث عن يونس أخيرني ابن شهاب عن أنس» فذكر الحديث بتمامه وزاد في آخره: «ويعد العوالي من المدينة على أربعة أميال».

قوله: (ويعد العوالي أميال أو لثلاث) كأنه شك منه فإنه حنن «عن أبي صالح» وهو على حديثه يورده في الشواهد والتمتات، ولا يحتاج به في الأصول. قال ابن بطال عن المهلب معنى الحديث أن بين العوالي ومسجد المدينة للماشى شيئاً معلوماً من مقام ما بين الصلطين يستغني للماشى فيه يوم الغيم من معرفة الشمس، وذلك معلوم في سائر الأرض قال فلذا كانت مقادير الزمان معينة بالمدينة بمكان باد للميان ينقل العلماء إلى أهل الأفاق ليستظروا في أقاليم البلدان فكيف يسألونهم أهل بلد غيرها، وهذا الذي قاله يني إيراد عنه عن تكلف البحث معه فيه وبالله التوفيق.

الحديث التاسع: حديث السائب بن يزيد في ذكر الصاع وقد تقدم شرحه في «كتاب كفارة الأيمان» وقوله في هذه الرواية «مدا وثلاثا بكم اليوم» وقع لبعضهم «مد وثلاث» وهو على طريق من يكب المنصوب بغير ألف، وقال الكرمانى: أو يكون في كان ضمير الشأن يرفع على الغير، ومناسبة هذا الحديث للترجمة أن قدر الصاع مما اجتمع عليه أهل الحرمين بعد العهد النبوي واستمر، فلما زاد بنو أمية في الصاع لم يتركوا اعتبار الصاع النبوي فيما ورد فيه التقدير بالصاع من زكاة الفطر وغيرها بل استمروا على اعتباره في ذلك وإن استعملوا الصاع الزائد في شيء غير ما وقع فيه التقدير بالصاع، كما نبه عليه مالك ورجع إليه أبو يوسف في القصة المشهورة.

قوله: «قال ابن عباس» هو موصول بالسند المذكور، وقوله: «قدمنا للمدينة فقال إن الله بعث محمداً بالحق» حلف منه قطعة كبيرة في قوله: «قدمنا للمدينة» وبين قوله: «قال» إلخ. تقدم يائنه هناك، وفيها قصة مع سعيد بن زيد وخروج عمر يوم الجمعة وخطبته بطولها، وقد أدخل كثير من يقول بحجة إجماع أهل المدينة هذه المسألة في مسألة إجماع الصحابة، وذلك حيث يقول: لأنهم شاهدوا التزليل، وحضروا الوحي وما أشبه ذلك. وهذا سالكنا مختلفان والقول بأن إجماع الصحابة حجة أقوى من القول بأن إجماع أهل المدينة حجة، والراجع أن أهل المدينة عن بعد الصحابة إذا اتفقوا على شيء كان القول به أقوى من القول بغيره، إلا أن يخالف نصاً مرفوعاً، كما أنه يرجع بروايتهم لشهرتهم بالثبوت في النقل وترك التليس، والذي يختص بهذا الباب القول بحجة قول أهل المدينة إذا اتفقوا، وما أثبت فضل المدينة وأهلها، وغالب ما ذكر في الباب فليس بقوي في الاستدلال على هذا المطلوب.

الحديث الثالث:

قوله: (عن محمد) هو ابن سيرين، ووقع منسوخاً في رواية الترمذي من قصة عن حماد بن زيد.

قوله: (فوبان فمشقان) يفتح الثين للمجعة الثقيلة بملحها فان، أي مصبوغان بالمشق بكسر الميم وسكون للمجعة، وهو الطين الأحمر.

قوله: (بغ يخ) بمرحلة ثم معجبة مكررة كلمة تعجب ومدح وفيها لغات، وقد تقدم شرحه في باب كيف كان جيش النبي ﷺ من «كتاب الفرقان» والغرض منه قوله: «وإني لأخبر ما بين النير والحجيرة هو مكان القبر الشريف، وقال ابن بطال عن المهلب وجه دخوله في الترجمة الإشارة إلى أنه لا صبر على الشدة التي أشار إليها من أجل ملازمة النبي ﷺ في طلب العلم بجوزي بما اقتضيه من كثرة حفوفه ومقوله من الأحكام وغيرها، وذلك بركة صبره على المدينة.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في شهوده العيد مع النبي ﷺ تقدم شرحه مستوفى في صلاة العيد وسياقه هناك أي والغرض منه هنا ذكر المصل، حيث قال: فأتى العلم الذي عند دار كثير من الصلوات والدار المذكورة بنيت بعد العهد النبوي وإنما عرف بها لشهرتها، وقال ابن بطال عن المهلب: شاهد الترجمة قول ابن عباس ولولا مكاني من الصغر ما شهدت لأن معناه أن صغير أهل المدينة وكبيرهم ونساءهم وخدمهم ضبطوا العلم معانة منهم في مواطن العمل من شوارعها للمين عن الله تعالى وليس لغيرهم هذه المنزلة، وتعقب بأن قول ابن عباس «من الصغر ما شهدت» إشارة منه إلى أن الصغر مظنة عدم الوصول إلى المقام الذي شاهد فيه النبي ﷺ حتى سمع كلامه ورسائل ما قصه في هذه القصة، لكن لا كان ابن عباس وخالفه المؤمن وصل بذلك إلى المنزلة المذكورة، ولولا ذلك لم يصل. ويؤخذ منها نفي التميم الذي ادعاه المهلب، وعلى تقدير تسليمه فهو خاص بمن شاهد ذلك وهم الصحابة فلا يشاركهم فيه من بعدهم بمجرد كونه من أهل المدينة.

الحديث الخامس: حديث ابن عمر في «إتيان قباء» وقد تقدم شرحه في أوخر الصلاة، وفيه زيادة عن ابن عمر، قال ابن بطال عن المهلب: المراد من هذا الحديث معانة النبي ﷺ ماشياً وركاباً في قصده مسجد قباء، وهو مشهد من مشاعده ﷺ وليس ذلك بغير المدينة.

الحديث السادس:

قوله: (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير، ووقع منسوخاً في رواية جوييرة بن عمد عن أبي أسامة عند أبي نعيم.

قوله: (عن عائشة قالت لعهد الله بن الزبير) أي أنها قالت.

قوله: (مع صواحي) جمع صاحبة تريد أزواج النبي ﷺ، زاد الإسماعيلي من طريق جند بن سليمان عن هشام بالبقيع.

قوله: (ولا تلغني مع النبي ﷺ في البيت) يمارضه في الظاهر قولها في قصة دفن عمر.

قوله: (لاني أكره أن أركب) يفتح الكاف الثقيلة على البناء للمجهول، أي أن يني علي أحد ما ليس في بل بمجرود كوني مدفونة عنده دون سائر نسائه فيقطن أتي خصصت بذلك من دونهن لمن في ليس فيهن. وهذا منها في غاية التواضع.

الحديث السابع:

قوله: (وعن هشام عن أبيه) هو موصول بالسند الذي قبله، وقد أخرجه

وقوله: (وقلد زيد فيه) زاد في رواية الإسماعيلي " في زمن عمر بن عبد العزيز ".

قوله: (سمع القاسم بن مالك الجعدي) يشير إلى ما تقدم في كفاية الأيمان عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم حدثنا الجعدي، ووقع في رواية «زياد بن أبي أيوب عن القاسم بن مالك قال: أنبأنا الجعدي» أخرجه الاسماعيل.

الحديث العاشر: حديث أنس « في الدعاء لأهل المدينة بالبركة في صاعهم ومدهم » تقدم شرحه في البيوع وفي كفارة الأيمان.

وقوله في آخره (يعني أهل المدينة) قال ابن بطال عن المهلب دعاؤه ﷺ لأهل المدينة في صاعهم وملحهم، خصهم من البركة ما اضطر أهل الأفاق إلى قصدهم في ذلك المعيار المنعول به بالبركة، ليجعلوه طريقة متبعة في معاشهم، وأداء ما فرض الله عليهم.

الحديث الحادي عشر: حديث ابن عمر « في قصة اليهوديين اللذين زنيا »
تقدم شرحه في الحارين، وسياقه هناك أتم.

وقوله: (حيث توضع الجنائز) كذا للأكثر بلفظ الفعل المضارع، ووقع في رواية المستمل: «موضع الجنائز».

الحديث الثاني عشر: حدثت أنس في أحد هذا جبل يحبنا ونحبه « وفيه « إن « وقد تقدم من هذا الوجه من طريق مالك في غزوة أحد مكانا مختصرا « وقد تقدم بأن من هذا السياق في الجهاد من وجه آخر عن عمرو، وتقدم ما يتعلق بشرح ما ذكر هنا في آخر الحديث.

الحديث الثالث عشر:

قوله: (تابعه سهل عن النبي ﷺ في أحد) يشير إلى ما ذكره في «كتاب الزكاة» من حديث سهل بن سعد قال: «أحد جبل يربو ونحبه» أورده معلقاً لاسماعيل بن بلال يستند إلى سهل عقب حديث ابن حنبل الساعدي، ومضمّن شرح اللان في آخر غزوة أحد.

الحديث الرابع عشر: حديث سهل بن سعد «أنه كان بين جدار المسجد وما يلي القبلة وبين المنبر عر الشاة» أي قدر ما تحر فيه الشاة، وقد تقدم شرحه في أوائل الصلاة.

الحديث الخامس عشر: حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما بين يتي وعتري روضة رضي الله عنه قدّم شرحه مستوفى في فضل المدينة، وقوله عن حصص بن حصص في رواية روح بن عبادة رضي الله عنه عن مالك عن حبيب أن حصص بن حصص حدثه رضي الله عنه أخرجه النسائي، وفي حديث مالك والدارقطني من طريقه وقد أخرج البخاري هذا الحديث من رواية مالك بتزله درجة، رضي الله عنه عمرو بن علي رضي الله عنه شيخه هو الفلاس. رضي الله عنه وابن مهدي رضي الله عنه هو عبد الرحمن أحد الأئمة الحفاظ، وليس هذا الحديث في الموطأ عند أحد من الرواة إلا معن بن عيسى فيما قيل فقط؛ ورواه عن مالك خرج الموطأ، فمنهم من قال فيه: رضي الله عنه عن أبي هريرة رضي الله عنه فقط، وهذه رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده، التي اقتصر عليها البخاري، صرح الدارقطني بأنه رواها عن مالك هكذا وحده، ومنهم من قال: عن أبي هريرة رضي الله عنه وأبي سعيد، وهذه رواية معن بن عيسى وعطوف والوليد بن مسلم، ومنهم من قال: عن أبي هريرة رضي الله عنه أو أبي سعيد، بالمشك وهذه رواية الغضنفي والثنيبي والشافعي والزعفراني، واختلف فيه على روح بن عبادة ومنهم من عيسى رضي الله عنه قيل بالمشك وقيل بالجمع، انتهى ملخصاً من كلام الإسماعيلي والدارقطني.

الحديث السادس عشر: حديث ابن عمر « في المسابقة بين الخيل » تقدم شرحه في « كتاب الجهاد » و« الحياء » بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية، مكان معروف بالبلدية بمد وقصر وربما قدمت الياء على الفاء « وبنو زريق » من الأنصار بتقديم الزاي على الراء مضمر.

وقوله هنا: (فأوصلت) بضم الهزءة بلفظ البناء للمجهول، وفي رواية الكشميهني «فأرسل» بفتح الهزءة، والفاعل النبي ﷺ، قال ابن بطال عن المهلب في حديث سهل: في مقدار ما بين الجبل والبرية متبعة في موضع المنبر ليدخل إليه من ذلك الموضع، وصافته ما بين الحياض والثنية سابقة الخيل سنة متبعة، يكون ذلك القدر مبيتاً للخيال الضممة عند الساق.

(تفسيره): أورد أبو ذر هذا الحديث من هذا الوجه مختصراً من المتن من قوله: «وأما بعد»، إلخ وساقه غيره، ووقع في رواية كريمة وغيرها عقبه «حدثنا قتية حدثنا الليث بن نافع عن ابن عمر» ثم قال: «حدثني إسحاق الخيراني عيسى وابن إدريس» فذكر حديث عمر في الأثرية، وقد أشكل أمره على بعض الشارحين فظن أنه هذا الحديث الحديث الثاني بعده، وفي رواية ابن عمر عن عمر في الأثرية وهو غلط فاش، فإن

الأشعري.

قوله: **قلعت المدينة فلقيني عبد الله بن سلام** وقع عند عبد الرزاق بيان سبب قدوم أبي بردة إلى المدينة وبيان زمان قدومه، فأخرج من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة قال: أرسلني أبي إلى عبد الله بن سلام لأتسلم منه فسألني من أئمت فأخبرته فرحب بي.

قوله: **انطلق إلى المنزل** زاد في رواية الإسماعيلي (معي) والألف واللام بدل من الإضافة، أي تعال معي إلى منزلي، وقد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة: **أئمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام، فقال: ألا تحبي، فأطعمك وتدخل في بيتي.**

قوله: **فاطلمت معه فأسقاني سوهاً وأطعمني ثوراً** قد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بلطف: **ألا تحبي، فأطعمك سوهاً وثوراً** فكانه استعمل الإطعام بالمعنى الأصم وليس هذا من قبيل حفظها تيناً وماء، لأنه إما من الاختلاء وإما من التضييق، ولا يحتاج لذلك هنا لأن الطعام يستعمل في الأكل والشرب، وقد بين في الرواية الأخرى أنه أسقاء السويق.

قوله: **روصليت في مسجدك** زاد في مناقب عبد الله بن سلام ذكر الربا وإن من اقترض قرضاً فضاهاه إذا حل فأعدي له المليون حبة كانت من جلة الربا، وتقدم البحث فيه هناك ووقعت هذه الزيادة في رواية أبي أمامة أيضاً، كما أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي كريب شيخ البخاري فيه لكن باختصار عن الذي تقدم، وروى من زعم أنه من رواية أبي أحمد محمد بن يوسف السكندري عن سفيان بن عيينة، وقد جزم الزبي في الأطراف بما قلته فكان البخاري حفظها وثبت في رواية سعيد التي أشرت إليها نحو ذلك.

الحديث الثاني والعشرون: حديث عمر: **صل في هذا السوادي المبارك** وقد تقدم شرحه في أواخر «كتاب الحج».

قوله: **وقال هارون بن إسماعيل حديثاً علي عمره في حجة** يريد أن هارون خالف سعيد بن الربيع في قوله في آخره: **وقل عمره وسجدة** بواو العطف فقال عمره في حجة، وقد تقدم هناك من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير شيخ علي بن المبارك فيه بلطف: **عمره في حجة** ورواية هارون هذه وقفت لنا موصولة في مسند عبد بن حميد، وفي أخبار المدينة النبوية لعمر بن شبة كلاهما عن هارون بن إسماعيل المحرز بمجمعات، ويجوز في قوله عمره وسجدة الرفع والتعب.

الحديث الثالث والعشرون: حديث ابن عمر في المواقيت تقدم مشروحاً، وبيان من بلغ ابن عمر ميقات يلمم. وحمد بن يوسف: **شيخه فيه هو الفريابي، وشيخه سفيان** هو الثوري وقوله في آخره: **وذكر العراق قتال لم يكن عراق يومئذ** ذكر: **بضم أوله مبني للمجهول ولم يسم، والجبوب هو ابن عمر، ووقع عند الإسماعيلي** **قليل له العراق قال لم يكن يومئذ عراق** وقوله: **لم يكن عراق يومئذ** أي بأبدي المسلمين فإن بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأبدي كسرى وصال من الفرس والعرب فكانه قال لم يكن أهل العراق مسلمين حيثئذ حتى يوقت لهم ويعكر على هذا الجواب ذكر أهل الشام فلمل مراد ابن عمر نفسي العراقيين ومما للمصريان المشهوران الكوفة والبصرة وكل منهما إنما صار مصرأ جامعا بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس.

الحديث الرابع والعشرون: حديث سالم بن عبد الله عن أبيه أي ابن عمر. قوله: **أري وهو في مهرسه بليد الحليفة** تقدم شرحه في «كتاب الحج» وبقية توافق حديث عمر المذكور قبله بحديث، قال ابن بطلان عن المهلب غرض البخاري بهذا الباب وأحاديثه تفصيل للمدينة بما خصها الله به من معالم الدين، وإنما دار الرحي ومهبط الملائكة بالمدى والرحمة، وشرف الله بقمتها بسكنى رسوله ﷺ، وجعل فيها قبره ومثبره، وبينهما روضة من رياض الجنة، ثم تكلم على أحاديث الباب بما تقدم نقله عنه، والبحث فيه ما ينبغي من إعادته، وسلفت ما به الحديث العاشر من كلامه لقلة جدواؤه، وقد ظهر عنوانه فيما ذكرته عنه في الأحاديث المشرة الأول وبالله التوفيق.

وفضل للمدينة ثابت لا يحتاج إلى إقامة دليل خاص وقد تقدم من الأحاديث في فضلها في آخر الحج ما فيه شفاء، وإنما المراد هنا تقدم أهلها في العلم على غيرهم، فإن كان المراد بذلك تقدمهم في بعض الأصناف، وهو المصر الذي كان فيه النبي ﷺ مقيماً بها فيه والمصر الذي بعده من قبل أن يتفرق الصحابة في الأمصار، فلا شك في تقديم

المصريين المذكورين على غيرهم وهو الذي يستفاد من أحاديث الباب وغيرها، وإن كان المراد استمرار ذلك لجميع من سكنها في كل عصر فهو محل النزاع، ولا سبيل إلى تميم القول بذلك، لأن الأصناف المتأخرة من بعد زمن الأئمة المجتهدين لم يكن فيها بالمدينة من فاق واحداً من غيرها في العلم والنقل فضلاً عن جميعهم بل سكنها من أهل البدعة الشنعاء من لا يشك في سوء نيته وخبث طويته كما تقدم والله أعلم.

١٧- باب قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ

شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨]

٧٣٤٦- **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَمْرٍ: أَنَّ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَزْنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». فِي الْأَخْيَرَةِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الْفَنَ فَلَانًا وَفَلَانًا». فَاتَّزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَوْبُ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعْلَنُ لَهُمْ فَيُطْلَقُ فَالِقَانِ﴾ [آل عمران: ١٧٨]. [إرجاع: ٤٠٦٩].**

قوله: **باب قول الله تعالى: ليس لك من الأمر شيء** ذكر فيه حديث ابن عمر في سبب نزولها، وقد تقدم بيانه في تفسير آل عمران، وتقدم شيء من شرحه وتسميته للمعرو عليهم في غزوة أسد، قال ابن بطلان: **دخول هذه الترجمة في كتاب الاختصاص** من جهة مداه النبي ﷺ على المذكورين لكونهم لم يلدحوا للإمام ليعتصروا به من اللعة، وإن معنى قوله: **ليس لك من الأمر شيء** هو معنى قوله: **ليس عليك مداهم** ولكن الله يهدي من يشاء [البقرة: ١٧٧] انتهى. ويحتمل أن يكون مراده الإشارة إلى الخلافة للشورى في أصول الفقه، وهي هل كان له أن يجتهد في الأحكام ولا وقد تقدم بسط ذلك قبل ثمانية أبواب.

قوله: **عبد الله** هو ابن المبارك و«سالم» هو ابن عبد الله بن عمر، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك في تفسير آل عمران «حدثني سالم بن ابن عمر». قوله: **رحمت رسول الله ﷺ يقول في صلاة الفجر، ورفع رأسه** الجملة حالية، أي قال ذلك حال رفع رأسه من الركوع.

قوله: **قال اللهم ربنا ولك الحمد** قال الكرمانى جميل ذلك القول كالفضل اللازم، أي يفعل القول المذكور أو هناك شيء. عذوف: قلت: لم يذكر تقديره ويحتمل أن يكون بمعنى قاللاً، أو لفظ قال المذكور زائداً، ويؤيده أنه وقع في رواية حبان بن موسى بلطف: **أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من صلاة الفجر يقول اللهم** ويؤخذ منه أن هل القنوت عند رفع الرأس من الركوع لا قبل الركوع، وقوله: **قال: اللهم ربنا ولك الحمد** معين لكون الرفع من الركوع لأنه ذكر الاحتفال، وقوله: **في الأخيرة** أي الركعة الأخيرة وهي الثانية من صلاة الصبح، كما صرح بذلك في رواية حبان بن موسى. وظن الكرمانى أن قوله في الأخيرة متعلق بالحمد، وأنه بقية الذكر الذي قاله النبي ﷺ في الاحتفال، فقال فإن قلت ما وجه التخصيص بالأخرة مع أن له الحمد في الدنيا، ثم أجاب بأن نعيم الأخرة أشرف، فأحمد عليه هو الحمد حقيقة، أو المراد بالأخرة العاقبة أي مآل كل المصود إليه انتهى، وليس لفظ في الأخرة من كلام النبي ﷺ بل هو من كلام ابن عمر، ثم ينظر في جمعه الحمد على حود.

قوله: **فلا ولا** قال الكرمانى: يعني رعداً وذكوان وروم في ذلك، وإنما سمي ناساً بأصابتهم لا لقبال كما بيته في تفسير آل عمران

١٨- باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ

شَيْئًا جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَادُلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالنِّبَاتِ حَسَنٌ﴾

[الشكوت: ٤٩].

٧٣٤٧- **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح).**

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَقَابُ بْنُ بَكْرِ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ

استدعاء جواب يزداد به فائدة، وفيه جواز عداشة الشخص نفسه فيما يتعلق بغيره، وجواز ضربه بعض أعضائه عند التعجب وكذا الأسف، ويستفاد من القصة أن من شأن العبرية أن لا يطلب ما مع مقتضى الشرع معذرة إلا الاعتراف بالتقصير والأخذ في الاستغفار، وفيه فضيلة ظاهرة لملي من جهة عظم تواضعه لكونه روى هذا الحديث مع ما يشعر به عند من لا يعرف مقدار أنه يوجب غاية العتاب، فلم يلبث لذلك بل حدث به ما فيه من القوائد الدينية انتهى ملخصاً، وقوله في السند الثاني «حدثني محمد» وقع عند النسفي غير منسوب، ووقع عند أبي ذر وغيره منسوباً «محمد بن سلام» و«عتاب» بالمهملة وتشديد اللام وآخره موحدة، وأبو «بشير» بموحدة ومعجمة وزن عظيم، و«إسحاق» عند النسفي وأبي ذر غير منسوب، ونسب عند الباقيين «ابن راشد» وساق المتن على لفظه، ومضى في التجدد علي لفظ شعيب بن أبي حمزة، وبما في التوحيد من طريق شعيب وابن أبي عتيق مجموعاً وساقه على لفظ ابن أبي عتيق.

قوله: (طوله وفاطمة) زاد شعيب «ليلة».

قوله: (ألا تصلون) في رواية شعيب «الأصلان» بالثنية، والأول محمول على ضم من يتبعهما إليهما أو للتظلم أو لأن أقل الجميع اثنان.

وقوله: (حين قال له ذلك) فيه التثنية، ومضى في رواية شعيب بلفظ «حين قلت له».

وكذا قوله: (صحة) في رواية شعيب «سمعه».

وقوله: (وهو مدبر) بضم أوله وكسر الواحدة أي مول بتشديد اللام كما في رواية شعيب، ووقع هنا عند الكشيبي «وهو منصرف».

قوله: (قال أبو عبد الله) هو المصنف (يقال ما أتاك ليلاً فهو طارق) كما لأبي ذر وسقط للنسفي وثبت للباقي لكن بدون «يقال» وقد تقدم الكلام عليه في سورة الطارق. الحديث الثاني:

قوله: (عن سعيد) هو ابن أبي سعيد المقبري.

قوله: (بيت المقدس) تقدم الكلام عليه في «كتاب الإكراه» قريباً، وقوله في آخره: «ذلك أريد» بضم أوله بصيغة المضارع من الإرادة أي أريد أن تقرروا بآتي بلفظ، لأن التبليغ هو الذي أمر به، ووقع في رواية أبي زيد المورزي فيما ذكره القابسي بفتح أوله ويأتي محجمة، وأطبقوا على أنه تصحيف لكن وجهه بعضهم بأن معناه أكرر مقالتي مبالغة في التبليغ، قال المذهب بعد أن قرر أنه يتعلق بالركن الثاني من الترجمة: وجهه ذلك أنه بلغ اليهود وهداهم إلى الإسلام والاعتصام به فقالوا بلفظ ولم يذهبوا لطاعته في تليينهم وكرره، وهذه مجادلة بالتي هي أحسن، وهو في ذلك موافق لقول مجاهد أنها نزلت فيمن لم يؤمن منهم وله عهد أخرجه الطبري، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال المراد «عن ظلم منهم» من استمر على أمره، وعن قتادة هي منسوخة بأية السيف انتهى، والذي أخرجه الطبري بسند صحيح عن مجاهد «إن قالوا شراً فقولوا خيراً إلا الذين ظلموا منهم فانتصروا منهم» ويسند فيه ضعف «قال إلا من ظلم من قاتل ولم يبط الجزية» وأخرج بسند حسن عن سعيد بن جبير قال: هم أهل الحرب من لا عهد له جادله بالسيف، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المراد: من آمن من أهل الكتاب نهى عن مجادلتهم فيما يحدثون به من الكتاب، لعله يكون حقاً لا تعلمه أنت ولا ينبغي أن نتجادل إلا لما فيه من غلبة، ويسند صحيح عن قتادة هي منسوخة بأية براءه، أن يقاتلوا حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله أو يؤدوا الجزية، ورجع الطبري قول من قال: المراد من امتنع من أداء الجزية قال: ومن أداهما وإن كان ظالماً لنقضه باستمراره على كفره، لكن المراد في هذه الآية: من ظلم أهل الإسلام فصارهم وامتنع من الإسلام أو بذل الجزية» ورد على من ادعى النسخ، لكونه لا يثبت إلا بالدليل والله أعلم، حاصل ما رجعه أنه أمر بمجادلة أهل الكتاب بالبيان والمجادلة بطريق الإنصاف من عائد منهم، مفهوم الآية: جواز مجادلته بغير التي هي أحسن وهي المجادلة بالسيف والله أعلم

١٩- باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ

أُمَّةً وَطَبًا﴾ [الفر: ١٤٣]

وَمَا أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِالزُّلُمِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهَمْ أَهْلُ الْبَيْتِ.

٧٣٤٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ

الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَوَّقَهُ وَطَاطِطَهُ عَلَيْهَا السَّلَامَ بَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَلَا تَصَلُّونَ». فَقَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَتَمَسْنَا يَدَيْكَ اللَّهُ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَتَخَذَ بَخْذَا. فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئاً، ثُمَّ سَمِعَهُ وَهُوَ مُذْبِرٌ، يَضْرِبُ فُجَيْعَةً، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُقَالُ: مَا أَتَاكَ كَلًّا فَهُوَ طَارِقٌ، وَيُقَالُ: الطَّارِقُ النُّجْمُ، وَالْقَائِلُ الْمُضِيُّ، يُقَالُ: الْقَائِلُ نَارَكُ لِلْمَوْلِدِ. [راجع: ١١٢٧. أخرجه مسلم: ٧٧٥]

٧٣٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: نَبَأَ نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَأَطْلِقُوا إِلَى يَهُودَ. فَعَرَجْنَا مَمَّةً حَتَّى جَاءَتْ بَنَاتُ الْمَجْنُوسِ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَادَّاهُمُ قَالَ: «يَا مَقْسَرٌ يَهُودَ، اسْمِعُوا سَلْمُوا». فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أَرِيدَ، اسْمِعُوا سَلْمُوا». فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أَرِيدَ». ثُمَّ قَالَتْهَا الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنِّي أَرِيدُ أَنْ أُجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئاً فَلْيُفِيهِ، وَإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ». [راجع: ٣٦١٧. أخرجه مسلم: ١٧٦٥].

قوله: (باب وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً، وقوله تعالى: ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) ذكر فيه حديثين: حديث علي في قول النبي ﷺ: «ألا تصلون» وجوابه بقوله: «إِنَّمَا أَتَمَسْنَا يَدَيْكَ اللَّهُ» وتلاوة النبي ﷺ الآية، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة. وحديث أبي هريرة في مخاطبة النبي ﷺ اليهود في بيت مدراسهم، وهو متعلق بالركن الثاني منها كما سأذكره، قال الكرمانى الجدل هو الخصام ومنه قبيح وحسن وأحسن، فما كان للفرافض فهو أحسن، وما كان للمستحيات فهو حسن، وما كان لغير ذلك فهو قبيح، قال: أو هو تابع للطريق، فياعتباره يتنوع أنواعاً وهذا هو الظاهر انتهى. ويلزم على الأول أن يكون في المباح قبيحاً، وفاته تبريح القبيح إلى أتبع وهو ما كان في الحرم، وقد تقدم شرح حديث علي في الدعوات، ويؤخذ منه أن علي ترك فعل الأولى، وإن كان ما احتج به متجهاً، ثم لم تَلَا النبي ﷺ الآية ولم يلزمه مع ذلك القيام إلى الصلاة، ولو كان اشتل وفام لكل أولى، ويؤخذ منه الإشارة إلى مراتب الجدل فإذا كان فيما لا بد منه تمين نصر الحق بالحق، فإن جاوز الذي ينكر عليه الأمور نسب إلى التخصير، وإن كان في مباح اكتفى فيه بمجرد الأمر والإشارة إلى ترك الأولى، وفيه أن الإنسان طبع على الدفاع عن نفسه بالقول والفعل، وأنه ينبغي له أن يجاهد نفسه أن يقبل النصيحة ولو كانت في غير واجب، وأن لا يدفع إلا بطريق معتدلة من غير إفراط ولا تفريط، ونقل ابن بطال عن المذهب: أن علياً لم يكن له أن يدفع ما دعاه النبي ﷺ إليه من الصلاة بقوله ذلك، بل كان عليه الاعتصام بقوله، فلا حجة لأحد في ترك الأمور انتهى، ومن أين له أن علياً لم يحتل ما دعاه إليه فليس في القصة تصريح بذلك، وإذ أجاب علي بما ذكر اعتلوا من تركه القيام بفيلة النوم، ولا ينتج أنه صلى عقب هذه المراجعة إذ ليس في الخبر ما يفييه. وقال الكرمانى حرضهم رضي عنهما بالكتب والقدرة الكسبية، وأجاب علي باعتبار القضاء والقدر، قال: وضرب النبي ﷺ فخله متجباً من سرعة جواب علي، ويحتمل أن يكون تسليمًا لما قال. وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جررة: في هذا الحديث من القوائد مشروعية التذكير للفتايل خصوصاً القريب والصاحب، لأن الغفلة من طبع البشر فينبغي للسر أن يتفقد نفسه ومن يحبه بتذكير الخير والوعود عليه، وفيه أن الاعتراض بآثر الحكمة لا يتناسب الجواب بآثر القدرة، وأن للعلم إذا تكلم بمقتضى الحكمة في أمر غير واجب، أن يكفي من الذي كلمه في احتجاجه بالقدرة، يؤخذ الأول من ضربه ﷺ على فخله، والثاني من عدم انكاره بالقول صريحاً. قال: وإنما لا يشافهه بقوله: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ لعله أن علياً لا يجمل أن الجواب بالقدرة ليس من الحكمة، بل يحتمل أن لما عدلاً بمنهما من الصلاة فاستحيا علي من ذكره، فأراد دفع الجمل عن نفسه وعن أهله فاحتج بالقدرة، ويؤيده رجوعه ﷺ عنهم مسرعاً، قال: ويحتمل أن يكون علياً لواد بما قال

حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجَازُ بِرُوحِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ يَقُولُ: نَعَمْ يَا رَبِّ، فَيُسَالُ أَفْعَلْتُ: هَلْ بَلَّغْتُكُمْ، يَقُولُونَ: مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيٍّ، يَقُولُ: مَنْ شَهِدْتُكَ، يَقُولُ: مُخْبِرٌ وَأَشْفَعُ، فَيَجَازُ بِكُمْ فَتَشْهَدُونَ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ - قَالَ: عَدَلًا - لِيَكُونُوا شَهِدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﷻ». [البقرة: ١٤٣].

[راجع: ٢٢٠١، ٢٢٠٢، أخرجه مسلم: ١٥٩٣].

قوله: (باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم) في رواية الكشيبي «العالم» بدل العامل، و«أو» للتبويح، وقد تقدم في «كتاب الأحكام» ترجمة إذا قضى الحاكم بمسور أو خلاف أهل العلم فهو مردود، وهي معقودة لمخالفة الإجماع وهذه معقودة لمخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام.

قوله: (فاعطاه خلاف الرسول من غير علم) أي لم يعتمد المخالفة وإنما خالف خطأ.

قوله: (فحكمه مردود قول النبي ﷺ من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) أي مردود، وقد تقدم هذا الحديث موصولاً في «كتاب الصلح» عن عائشة بلطف آخر، وأنه بهذا اللفظ موصول في صحيح مسلم وتقدم شرحه هناك، قال ابن بطال: مراده أن من حكم بغير السنة جهلاً أو خطأ يجب عليه الرجوع إلى حكم السنة، وترك ما خالفها امتثالاً لأمر الله تعالى بإيضا طاعة رسوله، وهذا هو نفس الاحتصاص بالسنة. وقال الكرماني: المراد بالمثل: عامل الزكاة، وبالحاكم: القاضي.

وقوله: (فاعطاه) أي في أحد واجب الزكاة أو في فضائه: قل: وعلى تقدير ثبوت رواية الكشيبي فلما رد بالمثل: القسي، أي أعطاه في خضاه المراءى بقوله «فاعطاه» خلاف الرسول «أي يكون مخالفاً للسنة، قال وفي الترجمة نوع تمجيز. قلت: ليس فيها قلق إلا في اللفظ الذي يرد قوله: «فاعطاه» فصار ظاهر التركيب يناهز المقصود لأن من أعطاه خلاف الرسول لا يلزم، بخلاف من أعطاه فاقه، وليس ذلك المراد وإنما سمى الكلام عند قوله فاعطاه، وهو متعلق بقوله اجتهد.

وقوله: (خلاف الرسول) أي قال خلاف الرسول، وحذف «قال» يقع في الكلام كثيراً في صيغة في هذا، والشارح من شأنه أن يوجه كلام الأصل مهما أمكن، ويخفف القدر اليسير من الخلل تارة ويجمعه على التناسخ تارة وكل ذلك في مقابلة الإنسان الكثير الباهر ولا سيما مثل هذا الكتاب، ووقع في حاشية نسخة الديباجي بخطه الصواب في الترجمة «فاعطاه بخلاف الرسول» انتهى، وليس دعوى حذف الباء برباع للإشكال بل إن صلح طريق التفسير فلعل اللام متأخرة، ويكون في الأصل خالف بدل خلاف.

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي ليث كما جزم به المزي.

قوله: (عن أخيه) هو أبو بكر واسمه عبد الحميد، وإسماعيل في هذا الحديث شيخ آخر كما تقدم في آخر خروجه غير عن إسماعيل عن مالك، ونزل إسماعيل في هذا السند درجة، وه سليمان «هو ابن بلال» ع. عبد الحميد «بتقديم الميم على الجيم، وذكر أبو علي الجبائي أن سليمان سقط من أصل الفريري فيسا ذكر أبو زيد المرزوقي، قال: والصواب إتيانه فإنه لا يتصل السند إلا به، وقد ثبت كذلك في رواية إبراهيم بن معقل التنفي، قال: وكلما لم يكن في كتاب ابن السكن، ولا عند أبي أحمد الجرجاني، قلت: وهو ثابت عندنا في النسخة للمعدة من رواية أبي زر عن شيوخه الثلاثة عن الفريري، وكذا في سائر النسخ التي اتصلت لنا عن الفريري، فكأنها سقطت من نسخة أبي زيد فظن سقرطها من أصل شيخه، وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرجه عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان، وهو يرويه عن أبي أحمد الجرجاني عن الفريري. وأما رواية ابن السكن فلم أتفق عليها.

قوله: (بعث أخا بني عدي) أي ابن النجار بطن من الأوس، واسم هذا المبعوث «سواد» بفتح اللام وكسرة الواو «ابن غزية» بفتح المعجمة وكسر الزاي مشدداً، وتقدم ذلك في أواخر البيوع وتقدم شرح المتن في المنازعي، وفي السياق هنا زيادة قوله: «ولكن مثلاً بمثل أو يميأ هذا إلى آخره، والمذكور هناك قوله: «ولكن بيع» إلى آخره، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصحابي اجتهد فيما فعل فرده النبي ﷺ ونهاه عما فعل وعذرته لاجتهاده، ووقع في رواية عقبه بن عبد الصافر عن أبي سعيد في غير هذه

حديثاً أبو صالح، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «يَجَازُ بِرُوحِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ يَقُولُ: نَعَمْ يَا رَبِّ، فَيُسَالُ أَفْعَلْتُ: هَلْ بَلَّغْتُكُمْ، يَقُولُونَ: مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيٍّ، يَقُولُ: مَنْ شَهِدْتُكَ، يَقُولُ: مُخْبِرٌ وَأَشْفَعُ، فَيَجَازُ بِكُمْ فَتَشْهَدُونَ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ - قَالَ: عَدَلًا - لِيَكُونُوا شَهِدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﷻ». [البقرة: ١٤٣].

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. [راجع: ٣٣٣٩].

قوله: (باب) وكذلك جعلناكم أمة وسطاً، وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم) أما الآية فلم يقع التصريح بما وقع تشبيه به، والراجح أنه المحدث للقول عليه بقوله: «يهدى من يشاء» أي مثل المجلس القريب الذي اختصصناكم فيه بالهداية كما يقتضيه سياق الآية ووقع التصريح به في حديث البراء الماضي في تفسير سورة البقرة، والوسط العدل كما تقدم في تفسير سورة البقرة، وحاصل ما في الآية الامتنان بالهداية والعدل، وأما قوله: «وما أمر» إلى آخره فمطابقة لحديث الباب خفية، وكأنه من جهة الصفة المذكورة وهي العدل لما كتبت تسم لجميع لظاهر الخطاب، أشار إلى أنها من العام الذي أريد به الخاص، أو من العام للمخصوص، لأن أهل الجبل ليسوا عدلاً وكذلك أهل البطح، فصرف أن المراد بالوصف المذكور أهل السنة والجماعة وهم أهل العلم الشرعي ومن سواهم، ولو نسب إلى العلم فهي نسبة صورية لا حقيقة، وورد الأمر بلزوم الجماعة في عدة أحاديث منها ما أخرجه الترمذي مصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعري فذكر حديثاً طويلاً وفيه «وأنا أترككم بغضس أمرني الله بهن: السمع والطاعة والجهاد والمجاعة، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ريقه الإسلام من عنقه» وفي خطبة عمر المشهورة التي خطبها بالمجاعة «عليكم بالجماعة ولبائكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد» وفيه: «فومن أراد بمجوعة لجنة فليزلم الجماعة» وقال ابن بطال: مراد الباب المحض على الاحتصاص بالجماعة، لقوله: «ليكونوا شهداء على الناس» ويشترط قبول الشهادة بالعدل، وقد ثبت لهم هذه الصفة بقوله: «وسطاً» والوسط العدل، والمراد بالجماعة أهل الحل والمقد من كل عصر، وقال الكرماني: مقتضى الأمر بلزوم الجماعة أنه يلزم المكلف متابعة ما أجمع عليه المجتهدون وهم المراد بقوله: «وهم أهل العلم» والآية التي ترجم بها احتج بها أهل الأصول لكون الإجماع حجة لأنهم هكذا بقوله تعالى: «فجعلناكم أمة وسطاً» [البقرة: ١٤٣] أي عدولاً ومقتضى ذلك أنهم عصموا من الخطأ فيما أجمعوا عليه قولاً وفعلًا.

قوله: (حدثنا أبو أسامة) قال الأعشى هو بحذف «قال» الثانية وقوله في آخره: «وعن جعفر بن عون» هو معطوف على قوله: «أبو أسامة» والمقتضى هو إسحاق بن منصور فروى هذا الحديث عن أبي أسامة بصيغة التحديث، وعن جعفر بن عون بالمتعنة، وهذا مقتضى صنيع صاحب الأطراف وأما أبو نعيم فجزم بأن رواية جعفر بن عون معقولة، فقال بعد أن أخرجه من طريق أبي سمود الراوي عن أبي أسامة وحده ومن طريق بندار «عن جعفر بن عون» وحده أخرجه البخاري عن إسحاق بن منصور عن أبي أسامة، وذكره عن جعفر بن عون بلا واسطة انتهى، وأخرجه الإسماعيلي من رواية بندار وقال إنه مختصر، وأخرجه من رواية أبي معاوية عن الأعشى مطولاً، وقد تقدمت رواية أبي أسامة مقرونة برواية جيسر بن عبد الحميد في تفسير سورة البقرة، وساقه هناك على لفظ جرير، وتقدم شرحه هناك، وفيه بيان أن الشهادة لا تخص قوم نوح بل تمام الأمم.

٢- باب إذا اجتهد القائل أو الحاكم، فاعطاه خلاف

الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». [راجع:

[٢٦٩٧

٧٣٥١، ٧٣٥٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ،

٢١- باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ

٢٢- باب الحُجَّةِ عَلَى مَنْ قَالَ:

٧٣٥٣- حَلَمْتُ مُسْتَقْدَ: حَلَمْتُ يَحْمِي، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَلَمْتُ غَطَا، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ غُمَيْرٍ قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو مُوسَى عَلَى عُمَرَ، فَكَانَتْ وَجَدَهُ مُتَحَوِّلًا فَرَجَعَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ أَسْمَعْ مَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ الْذُلُّ لَهُ، فَذَعِيَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَلَمْتُ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: إِنْ كُنَّا لَنُؤَمِّرُ بِهِذَا، قَالَ: فَأَبَيْتُ عَلَى

هَذَا بَيِّنَةٌ أَوْ لَفْظٌ بَلَدٌ، فَانْطَلِقْ إِلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لَا تَهْتَدِ إِلَّا اصْبِرْنَا، فَهَذَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَهُ: قَدْ كُنَّا نَوْمَرُ بِهِذَا، فَقَالَ عُمَرُ: خَبِي عَلَى هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، الْهَاتِنِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ. [راجع: ٢٠٦٢]. أخرجه مسلم: (٢١٥٣).

٧٣٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ سَفِيَانُ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْأَعْرَجِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّكُمْ تَوَغَّوْنَ أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرَ الْحَدِيثَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهِ الْفَوْزِيُّ، إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا وَسَكِينًا، أَلَزَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَيْتِي، وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ يَشْغَلُهُمُ الْفَيْسَامُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، فَتَهَدَّتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاتَ يَوْمٌ، وَقَالَ:

«مَنْ يَسْطُرُ رِقَاعَةً خَتَى الْفَيْسَامَ، ثُمَّ يَهْدِيهِ، فَلَنْ يَنْسَى شَيْئًا مَسُوعَةً يَنْسَى». قَسَطْتُ بُوْدَةً كَانَتْ عَلَيَّ، فَوَالَّذِي بَطَنُ بِالْحَقِّ، مَا نَسِيتُ شَيْئًا مَسُوعَةً مِنْهُ. [راجع: ١١٨]. أخرجه مسلم: (٢٤٩٧).

قوله: (باب الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة) أي للناس لا تخفى إلا على النادر، وقوله: «وما كان يذهب بعضهم من مشاهد النبي ﷺ وأمر الإسلام» كذا للأكثر في رواية النسفي وعليها شرح ابن بطال «مشاهده» ولبعضهم «مشهد» بالإنفراد، ووقع في مستخرج أبي نعيم «وما كان يغيب بعضهم بعضاً» بالفاء والدال من الإضافة ولم أره لغيره «وما» في قوله: «ما كان» موصولة، وجوز بعضهم أن تكون نافية، وأنها من بقية القول المذكور، وظاهر السياق بإياه، وهذه الترجمة مقفولة لبيان أن كثيراً من الأكابر من الصحابة كان يذهب عن بعض ما يقوله النبي ﷺ أو يفعله من الأعمال التكليفية، فيستمر على ما كان اطلاع عليه هو إما على المنسوخ لعدم اطلاعه على ناسخه، وإما على البراءة الأصلية، وإذا تقرر ذلك قامت الحجة على من قدم عمل الصحابي الكبير، ولا سيما إذا كان قد ولي الحكم على رواية غيره متمسكاً بأن ذلك الكبير لو أن عنه ما هو أقوى من تلك الرواية لما خالفها، ويوه أن في اعتماد ذلك ترك الحق للمعتون وقال ابن بطال لو أنه الرد على الرافضة والطواغيت الذين يزعمون أن أحكام النبي ﷺ «وسنة مقفولة عنه نقل تراثر، وأنه لا يجوز العمل بما لم ينقل متواتراً قال: وقوله مردود بما صح أن الصحابة كان يأخذ بعضهم ببعض، ورجع بعضهم إلى ما رواه غيره، واتفقت الإجماع على القول بالعمل بأخبار الأحاد. قلت: وقد عقد البيهقي في المدخل باب الدليل على أنه قد عجز عن التقديم الصحة الراعية العلم الذي يملحه غيره، ثم ذكر حديث أبي بكر في الجفة وهو في اللوطاء، وحديث عمر في الاستئذان وهو المذكور في هذا الباب، وحديث ابن مسعود في الرجل الذي قد على امرأة ثم طلقها فزاد أن يتزوج أمها، فقال: لا بأس وإجازته بيع النفقة المكسرة بالصحة متفاضلاً، ثم رجوعه عن الأمرين معاً لما سمع من غيره من الصحابة النهي عنهما، وأشياء غير ذلك، وذكر فيه حديث البراء «ليس لنا كان يسع الحديث من النبي ﷺ، كانت لنا صنعة وأشغال، ولكن كان الناس لا يكتنبون، فيحدث الشاهد الغالب» وسننه ضيف. وكذا حديث أنس «ما كل ما تحدثكم عن رسول الله ﷺ» سمعناه ولكن لم يكلب بعضنا بعضاً «ثم سرد ما رواه صحابي من صحابي عما وقع في الصحيحين، وقال في هذا دلالة على إقتنائهم في الرواية، وفيه آية للحجة وأوضح الدلالة على تثبيت خبر الواحد، وأن بعض السنن كان يخفى عن بعضهم، وأن الشاهد منهم كان يبلغ الغالب ما شهد، وأن الغالب كان يقبله عن حديثه ويعتمده ويعمل به.

قلت: خبر الواحد في الاصطلاح خلاف التواتر، سواء كان من رواية شخص واحد أو أكثر، وهو المراد بما وقع فيه الاختلاف ويدخل فيه خبر الشخص الواحد دخولاً أولياً، ولا يرد على من عمل به ما وقع في حديث الباب من طلب عصر من أبي موسى البتة على حديث الاستئذان لأنه لم يخرج مع شهادة أبي سعيد له وغيره عن كونه خبر واحد، وإنما طلب عمر من أبي موسى البتة للاختياط كما تقدم شرحه وأصحها في «كتاب الاستئذان» ولا قد قبل عمر حديث عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من الجوس، وحديثه في الطاعون، وحديث عمرو بن حزم في التسوية بين الأصابع في الدببة، وحديث الضحاك بن سفيان في تورث المرأة من فية زوجها، وحديث سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين إلى غير ذلك، وتقدم في العلم من حديث عمر أنه كان

قوله: (عليه) يتلقى بقوله: «يكثر» «ولو تلقى بقوله: «الحديث» لقال عن.

قوله: (والله الموعود) تقدم شرحها في «كتاب المزارة» زاد شبيب بن أبي حمزة في روايته: ويقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدون عن رسول الله ﷺ مثل حديث أبي هريرة في رواية يونس عند مسلم مثل أحاديثه: وزاد: سأخبركم عن ذلك. وتقدم في المزارة عن هذا ونهت على ذلك في «كتاب العلم».

قوله: (إني كنت أماً مسكيناً) في رواية مسلم «رجلاً».

قوله: (ألزم رسول الله ﷺ) في رواية مسلم أخذ.

قوله: (على مثل) يعني: بكسر الميم وبهمزة آخره أي بسبب شيعي، أي إن السبب الأصلي الذي اقتضى له كثرة الحديث عن رسول الله ﷺ ملازمته له ليجد ما ياكله، لأنه لم يكن له شيء يتجر فيه، ولا أرض يزرعها ولا يحمل فيها، فكان لا يتطعم ما خشي أن يفوته الوقت، فيحصل في هذه الملازمة من سماع الأقوال ورواية الأفعال عن ما يحصل لغيره عن ملازمة ملازمته، وأما على استمرار حفظه لذلك ما أشار إليه من الدعوة النبوية له بذلك.

قوله: (وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق) في رواية يونس «وإن إخواني من المهاجرين».

قوله: (وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم) في رواية يونس «وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أرضهم» وفي رواية شبيب «عمل أموالهم» وقد تقدم بيان ذلك قريباً، وزاد في رواية يونس «فيهد إذا غابوا ويحفظ إذا نسوا» وفي رواية شبيب «وكنتم أمراً مسكيناً من مساكين الصفة أي حيث ينسون».

قوله: (فشهدت من رسول الله ﷺ ذات يوم) في رواية شبيب «وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يحدته».

قوله: (من يسطر رقعة) في رواية الكشميهني «من يسطر» بلفظ الفعل الماضي.

قوله: (للم يمسح) في رواية الكشميهني «فلن ينسى» وتقل ابن التين أنه وقع في

بن الحسن الترمذي عن أحد بن حنبل عن معتمر بن سليمان عن كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن أبيه في عدد الفزوات، أخرجه مسلم عن أحد بن حنبل بهذا السند بلا واسطة. والحدث الرابع: وقع في «كتاب كفارة الأيمان» عن محمد بن عبد الرحيم، وهو الحافظ المعروف بصاقفة عن داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن الحسين بن علي بن سعيد ابن مرجانة عن أبي هريرة في فضل العتق، وأخرجه مسلم عن داود بن رشيد نفسه وهذا مما نزل فيه البخاري طبقته درجتين، لأنه يروي حديث ابن غسان بواسطة واحدة كسعيد بن أبي مريم، وهنا بينهما ثلاث واسطة، وقد أشرت لكل حديث من هذه الأربعة في موضعه، وجمعنا هنا تجميعاً للفائدة، وعبد الله بن معاذ أي ابن معاذ بن نصر بن حسان النخعي وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف، وروايته عن محمد بن المنكدر من القرآن لأنه من طبقة.

قوله: (رأيت جابر بن عبد الله يخلف) أي شاهدته حين خلف.

قوله: (أن ابن الصياد) كلما لأي بصيغة المبالغة، ووقع عند ابن بطال مثله لكن بغير ألف ولا م، وكذا في رواية مسلم وللباقين «ابن الصائد» بوزن الظالم.

قوله: (خلف بالله قال إني سمعت عمر، إ) كان جابراً لما سمع عمر يخلف عند رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه، فهم من المطابقة، ولكن بقي أن شرط العمل بالتقرير لأن لا يعارضه التصريح بخلافه، فمن قال أو فعل بمضرة النبي ﷺ شيئاً فأنكره دل ذلك على الجواز، فإن قال النبي ﷺ أنفل خلاف ذلك دل على نسخ ذلك التقرير، إلا أن ثبت دليل الخصوصية، قال ابن بطال بعد أن قرر دليل جابر فإن قيل تقدم يعني كمال في الجنازة أن عمر قال للنبي ﷺ في قصة ابن صياد «دعي أضرب عقه»، فقال: إن يكن هو فلن تسلط عليه «فهذا صريح في أنه تردد في أمره، يعني فلا يدل سكوته عن إنكاره عند حلف عمر على أنه هو، قال وعن ذلك جوابان، أحدهما: أن التردد كان قبل أن يعلمه الله تعالى بأنه هو الدجال، فلما أحله لم ينكر على عمر خلفه. الثاني: أن العرب قد تخرج الكلام خرج الشك وإن لم يكن في الخبر على، فيكون ذلك من تلطيف النبي ﷺ بعمر في صرفه عن قتله انتهى ملخصاً. ثم ذكر ما ورد عن غير جابر، عما يدل على أن ابن صياد هو الدجال، كالحديث الذي أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر قال: «لقيت ابن صياد يوماً ومعه رجل من اليهود، فإذا فيه قد طفتت وهي خارجة مثل عين الجمل، فلما رأيتها قلت: أشنك الله يا ابن صياد متى طفتت مينك؟ قال: لا أدري والرحمن. قلت: كليت لا تلدي وهي في رأسك، قال فمسحها وغر ثلاثاً، فزعم اليهودي أنني ضربت يدي صدره، وقلت له: احسب فلن تملو قنوك. فذكرت ذلك لخصه، فقالت خصه: اجتنب هذا الرجل فلما تحدث أن الدجال يخرج من غضبه بغضبه» انتهى. وقد أخرج مسلم هذا الحديث بمعناه من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه «لقيته مرتين» فذكر الأولى ثم قال: «لقيته لقيته أخرى وقد نفرت عينه، فقالت متى فعلت منك ما أرى؟ قال ما أرى، قلت: لا تلدي وهي في رأسك، قال إن شاء الله جعلها في عصاك هذه، وغر كاشد غر حمار سمعت، فزعم أصحابي أنني ضربته بصفا كانت معي حتى تكسرت، وأنا والله ما شعرت» قال: وجاء حتى دخل على أم المؤمنين حفصة فحدثها فقالت ما تريد إلي؟ ألم تسمع أنه قد قال: إن أول ما يمشه على الناس غضب يغضبه، ثم قال ابن بطال: فإن قيل هذا أيضاً يدل على التردد في أمره فأجواب أنه إن وقع الشك في أنه الدجال الذي يقتله عيسى ابن مريم، فلم يقع الشك في أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أنزل بهم النبي ﷺ في قوله: «إن بين يدي الساعة دجالين كذابين» يعني الحديث الذي مضى مع شرحه في «كتاب الفتن» انتهى، وعصاة عدم تسليم الجزم بأنه الدجال، فيعود السؤال الأول عن جواب حلف عمر ثم جابر على أنه الدجال الموهوم، لكن في قصة حفصة وابن عمر دليل على أنها أرادت الدجال الأكبر واللام في القصة الواردة عنهما للهدى لا للجنس، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن موسى بن عبيدة عن نافع قال قال ابن عمر يقول والله ما أشك أن المسيح الدجال هو ابن صياد، ووقع لابن صياد مع أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بأمر الدجال، فأخرج مسلم من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: «صحبني ابن صياد إلى مكة فقال لي: ماذا لقيت من الناس يزعمون أنني الدجال، أليس سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنه لا يولد له، قلت: بلى. قال: فإنه قد ولد له قال: أو لست سمته يقول لا يدخل المدينة ولا مكة، قلت بلى. قال: فقد ولدت بالمدينة وما أنا أريد مكة» ومن طريق سليمان التيمي عن أبي نضرة «عن أبي سعيد قال: أخذتني من ابن صياد دماقة، فقال: هذا فزرت الناس مالي وأتم أصحاب محمد أم يقل لي الله ﷻ أنه يعني الدجال يهودي وقد أسلمت» فذكر نحوه ومن طريق الجريدي عن أبي نضرة عن

رواية «فلن ينس» بالنون وبالجزم، وذكر أن القزاز نقل عن بعض البصريين: أن من العرب من يجوز بلن قال: وما وجدت له شاهداً، وأقر ابن التين ومن تبعه، وقد ذكر غيره لذلك شاهداً وهو قول الشاعر:

لن يجيب اليوم من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وفيه نظر لأنه يصح أن يكون في الأصل «لم» الجازمة فتعيرت بلن، لكن إن كان عنفواً فلعل الشاعر قصد «لن» لكونها أبلغ هنا في المدح من لم والله أعلم. وتقدم في باب الأمان من «كتاب التعمير» توجيه ابن مالك لتفسير هذا في قول «لن ترع» وحكاية عن الكسائي أن الجزم بلن لغة لبعض العرب.

قوله: (فهيست برودة) في رواية شعيب «عمرة» وتقدم تفسيرها في أول البيوع، وذكر في العلم بيان الاختلاف في المراد بقوله: «ما نسبت شيئاً سمعته منه»

٢٣- باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة

لا من غير الرسول

٧٣٥٥- حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ حَمْدٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَتَمِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَخْلُفُ بِاللَّهِ: أَنَّ ابْنَ الصَّيَادِ الدَّجَالَ، قُلْتُ: تَخْلُفُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَخْلُفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَنْكُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ. [أخرجه مسلم: ٢٩٢٩].

قوله: (باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة) حجة النكير النور وزن عظيم: للمبالغة في الإنكار. وقد اتفقوا على أن تقرير النبي ﷺ لما يفعل بمضرة أو يقال ويطعم عليه بغير إنكار دال على الجواز، لأن العصمة تنفي عنه ما يمتثل في حق غيره مما يترتب على الإنكار فلا يقر على باطل، فمن ثم قال: «لا من غير الرسول» فإن سكوته لا يدل على الجواز، ووقع في تنقيح الزركشي في الترجمة بدل قوله لا من غير الرسول «لأمر بمضرة الرسول» ولم أره لشيراز، وأشار ابن التين إلى أن الترجمة تتعلق بالإجماع السكوتي، وأن الناس اختلفوا، فقالت طائفة: لا ينسب لسكوت قول لأنه في مهلة النظر، وقالت طائفة إن قال المجتهد قولاً وانتشر لم يخالفه غيره بعد الاطلاع عليه فهو حجة، وقيل: لا يكون حجة حتى يتعدد القيل به، وهل هذا الخلاف أن لا يخالف ذلك القول نص كتاب أو سنة، فإن خالفه فالجمهور على تقديم النص، واحتج من منع مطلقاً أن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل الاجتهادية، فمنهم من كان ينكر على غيره إذا كان القول عنده ضعيفاً، وكان عنده ما هو أقوى منه من نص كتاب أو سنة، ومنهم من كان يسكت فلا يكون سكوته دليلاً على الجواز، لتجوز أن يكون لم يتضح له الحكم، فسكت لتجوز أن يكون ذلك القول صواباً وإن لم يظهر له وجهه.

قوله: (حدثنا حماد بن حميد) هو خراساني فيما ذكر أبو عبد الله بن منده في رجال البخاري، وذكر ابن رشيد في فوائد رحلته، والمزي في التهذيب أن بعض النسخ القديمة في البخاري «حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا» حدثنا بهذا الحديث وعبيد الله بن معاذ في الأحكام، وذكر أبي حماد في الجرح والتعديل «حماد بن حميد» زهبل صقلان روى عن بشر بن بكر وأبي بصرة وغيرهما سمع منه أبو حاتم وقال شيعي فزعم أبو الوليد الباجي في رجال البخاري أنه هو الذي روى عنه البخاري هنا وهو بعيد، وقد بينت ذلك في تهذيب التهذيب وقد أخرج مسلم حديث الباب عن عبيد الله بن معاذ بلا واسطة، وهو أحد الأحاديث التي نزل فيها البخاري عن مسلم، أخرجه مسلم عن شيخ وأخرجه البخاري بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ وهي أربعة أحاديث ليس في الصحيح غيرها بطريق التصريح، وفي عدة أحاديث نحو الأربعين مما ينتزل منزلة ذلك، وقد أرفقتها في جزء جمعت ما وقع للبخاري من ذلك فكان أضعافاً مضاعفات ما وقع لمسلم، وذلك أن مسلماً في هذه الأربعة باق على الرواية عن الطائفة الأولى أو الثانية من شيوخه، وأما البخاري فإنه نزل فيها عن طبقة العالية بلدرجيتين، مثال ذلك من هذا الحديث أن البخاري إذا روى حديث شعبة عالياً كان بينه وبينه راو واحد، وقد أدخل بينه وبين شعبة فيه ثلاثة، وأما مسلم فلا يروي حديث شعبة بأقل من واسطتين.

والحديث الثاني من الأربعة مضى في تفسير سورة الأنفال، أخرجه أحمد وعن محمد بن النضر التيسابوريين عن عبيد الله بن معاذ أيضاً عن أبيه عن شعبة بسند آخر، وأخرجه مسلم عن عبيد الله بن معاذ نفسه. والحديث الثالث: أخرجه في آخر المغازي عن أحد

أنه سعيد « خرجنا حجاباً ومعا ابن صياد فزلنا منزلاً وتفرق الناس، وبقيت أنا وهو، فاستوحشت منه وحشة شديدة بما يقال فيه، قلت: لحر شديد فلو وضعت ثيابك تحت تلك الشجرة فضل، فرميت لنا غنم فانطلق فجاء بفس قال اشرب يا أبا سعيد، قلت إن لحر شديد وما بي إلا أن أكره، أنني اشرب من يده، فقال لقد هممت أن أخذ حيلاً فاعفك بشجرة ثم اختبى به، ما يقول في الناس يا أبا سعيد من خفي عليه حديث رسول الله ﷺ ما خفي عليكم معشر الأتصال ». ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد قال أبو سعيد « حتى كنت أعلنه » وفي آخر كل من الطرق الثلاثة أنه قال: « إني لأعرفه وأعرف مولده وأبسن هو الآن، قال أبو سعيد: قلت له تبا لك سائر اليوم » لفظ الجبري وأجاب البيهقي عن قصة ابن صياد بعد أن ذكر ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بكره قال « قال رسول الله ﷺ يمكث أبوا الدجال ثلاثين عاماً لا يولد لها ثم يولد لها غلام أصور أضر شيء وأقله نفماً ونمت أباه وأمه، قال: فسمعتما يولد ولد في اليهود فظنبت أنا والزبير بن العوام فدخلنا على أبيه، فإذا التمت قلقتا ملي لكما من ولد قالاً مكثنا ثلاثين عاماً لا يولد لنا ثم ولد لنا غلام أضر شيء وأقله نفماً » الحديث.

قال البيهقي: تفرد به علي بن زيد بن جدعان وليس بالقوي. ويوهي حديثه أن أبا بكره إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة، وفي حديث ابن عمر الذي في الصحيحين أنه لما توجه إلى النخل التي فيها ابن صياد كان ابن صياد يومئذ كالحظ، فمضى يدرأه أبو بكره زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بستين، وكيف يثاني أن يكون في الزمن النبوي كالحظ فبالذي في الصحيحين هو المعتمد ولعل الروم وقع فيما يقتضي تراخي مولد ابن صياد أو لا وهم فيه بل يجهل قوله: « بلغنا أنه ولد لليهود مولود » على تأخر البلاغ وإن كان مولده كان سابقاً على ذلك بمدة، بحيث ياتلف مع حديث ابن عمر الصحيح، ثم قال البيهقي: ليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي ﷺ على حلف عمر، فيحتل أن يكون النبي ﷺ كان متوقفاً في أمره ثم جاءه البعث من الله تعالى بأنه غيره على ما تقتضيه قصة تميم الداري، وبه تنسك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد وطريقه أصح، وتكون الصفة التي في ابن صياد وافقت ما في الدجال.

قلت: قصة تميم أخرجه مسلم من حديث فاطمة بنت قيس « أن النبي ﷺ غلب، فذكر أن تيمماً الداري ركب في سفينة مع ثلاثين رجلاً من قومه، فلبس بهم المروج شهراً ثم نزلوا إلى جزيرة فلقطهم دابة كثيرة الشعر قتلتهم: أنا الجساسة، وقتلهم على رجل الدبر، قال فانطلقنا سراعاً فدخلنا الدبر فإذا فيه أعظم إنسان رأينا قط خلقاً، وأشدّه وثاقاً بصرة يده إلى عنقه بالحديد، قلنا ولك ما أتت » فذكر الحديث، وفيه أنه سلم عن نبي الأميين هل يمت، وأنه قال إن بطيئهم فهو خير لهم، وأنه سلم عن بحيرة طبرية، وعن عيين زغر وعن غل بيسان، وفيه أنه قال إني خيركم عني أنا المسيح، وإني أوشك أن يؤذن لي في الخروج فأخرج فأسير في الأرض فلا أدع قرية إلا بلعتها في أربعين ليلة، غير مكة وطيبة، وفي بعض طرقه عند البيهقي أنه شيخ، وسندنا صحيح قال البيهقي: فيه أن الدجال الأكبر الذي يخرج في آخر غير ابن صياد، وكان ابن صياد أحد الدجالين الكذابين الذين أخبر ﷺ بخروجهم، وقد خرج أكثرهم وكان الذين يميزون بابن صياد هو الدجال لم يسمعوا بقصة تميم، وإلا فالجميع بينهما بعيد جداً إذ كيف يلتزم أن يكون من كان في أثناء الحياة النبوية شبه المحتلم ويحتمس به النبي ﷺ ويسأله أن يكون في آخرها شيئاً كبيراً مسجوناً في جزيرة من جزائر البحر موقفاً بالحديد يستهضم عن خبر النبي ﷺ هل يخرج أم لا؟ فالأولى أن يحمل على عدم الإطلاح، أما عمر فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصة تميم، ثم لا سمحاً ما يعد إلى الحلف المذكور. وأما جابر فشهد حلفه عند النبي ﷺ فاستصحب ما كان أعلم عليه من عمر بحضرة النبي ﷺ، لكن أخرجه أبو داود من رواية الوليد بن عبد الله بن جيع عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن جابر، فذكر قصة الجساسة والدجال ينحو قصة تميم، قال: قال - أي الوليد - فقال لي ابن جابر، سلمة: إن في هذا شيئاً ما حفظه، قال شهد جابر أنه ابن صياد، قلت: فإنه قد مات، قال: وإن مات. قلت: فإنه أسلم، قال: وإن أسلم. قلت: فإنه دخل المدينة، قال: وإن دخل المدينة انتهى.

وابن أبي سلمة، اسمه عمر فيه مقال ولكن حديث حسن، ويتعجب به على من زعم أن جابراً لم يطلع على قصة تميم، وقد تكلم ابن دقيق العيد على مسئلة التقرير في أوائل « شرح الإلام » فقال ما ملخصه إذا أخبر بحضرة النبي ﷺ عن أمر ليس فيه حكم شرعي، فهل يكون سكوته ﷺ دليلاً على مطابقة ما في الواقع كما وقع لعمر في حلفه على ابن صياد هو الدجال فلم ينكر عليه، فهل يدل عدم إنكاره على أن ابن صياد هو الدجال كما فهمه جابر، حتى صار يحلف عليه ويستند إلى حلف عمر أو لا يدل، فيه

قلت: وهذا لا يمكن معه كون ابن صياد هو الدجال، ولعل هؤلاء مع كونهم ثقات تلقوا ذلك من بعض كتب أهل الكتاب، وأخرج أبو نعيم أيضاً من طريق كعب الأحبار أن الدجال تلد له بقوس من أرض مصر، قال وبين مولده وعمره ثلاثون سنة، قال ولم يتزل خبره في التوراة والإنجيل، وإما هو في بعض كتب الأئمة انتهى. وأخلقت بهذا الخبر أن يكون باطلاً، فإن الحديث الصحيح أن كل نبي قبل نبينا أنذر قومه الدجال.

وَسَيَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخُمْرِ، قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَلِيلُ الْآيَةِ الْفَاقَةَ الْخَامِيَةَ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾» [الزُّلْفَا ٧-٨]، [راجع: ٢٣٧١، أخرجه مسلم: ٩٨٧ مطولاً].

٧٣٥٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مَنصُورٍ بْنِ صَفِيَّةٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ الْجُصُورِيُّ: حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ حُشَيْمٍ: حَدَّثَنِي أُمِّي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، كَيْفَ تَقْصِلُ مِنْهُ؟ قَالَ: «تَأْخُلِينَ لِرُصَّةٍ مُشْكَةٍ، قَرَوُشَيْنِ بِهَا». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَصَّ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوَضَّئِي». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَصَّ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَوَضَّئِي بِهَا». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَرَّقْتُ الْبَلِيَّ يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَدَّبْتُهَا إِنِّي لَفَعَلْتُهَا. [راجع: ٣١٤، أخرجه مسلم: ٣٣٢].

٧٣٥٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُمَّ حَنْبَلَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ أَخَذَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَنًا وَطِلَافًا وَاحِدًا، فَذَعَا بِهِنَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَكَلْنَ عَلَى مَا لَدَيْهِ، فَفَرَّقَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَأَنَّهُنَّ لَهْنٌ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أَكَلْنَ عَلَى مَا لَدَيْهِ، وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ. [راجع: ٢٥٧٥، أخرجه مسلم: ١٩٤٧].

٧٣٥٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي غَطَّاءُ بْنُ أَبِي رَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ لَوْماً أَوْ يَصَلَّاهُ فَلْيُخْرِ لَنَا، أَوْ يَخُولُ مَسْجِدَنَا، وَلْيُقْعِدْ فِي يَتِيمٍ». وَإِنَّهُ لَأَبَى يَبْرُ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَغْيِي طَقًا - فَيُخَضِّرَاتُ مِنْ يَقُولِ، فَوَجَدَ لَهَا رِجَالًا، فَسَأَلَ عَنْهَا فَأَخْبَرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْقَوْلِ، فَقَالَ: «فَرَّقُوها». فَرَّقُوها إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ كَرَّةً أَكَلَهَا، قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِيءَ مِنْ لَا تَأْخِي».

وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ: يَقْنُرُ فِيهِ خَضِرَاتٌ. وَلَمْ يَذْكُرْ اللَّيْثُ وَابْنُ صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ: قِصَّةَ الْقَيْنِ، فَلَا أَذْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ لِي الْخَدِيثِ. [راجع: ٨٥٤، أخرجه مسلم: ٥٦٤].

٧٣٦٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَعُمِّي قَالَا: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ: أَنَّ أَبَاهُ جَبْرَ بْنَ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ آتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِكَلْمَتِهِ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا بِأَمْرِ، فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ؟ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدِيْنِي فَأَتِي أَبَا بَكْرٍ».

رَأَى الْخَمِينِيُّ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ سَعْدٍ: كَأَنَّهَا تَغْيِي الْمَوْتَ. [راجع: ٣٦٥٩، أخرجه مسلم: ٢٣٨٦].

قوله: (باب الأحكام التي تعرف بالدلائل) كذا للاكثر، وفي رواية الكشميهني «بالدليل» بالانفراد، والدليل ما يورث إلى المطلوب ويلزم من العلم به العلم بوجوده المدلول، وأصله في اللغة من أرشد قاصد مكان ما إلى الطريق الموصل إليه.

قوله: (وكيف معنى الدلالة وتفسيرها) يجوز في الدلالة فتح الدال وكسرها وحكي الضم والفتح أعلى، والمراد بها في عرف الشرح الإرشاد إلى أن حكم الشيء الخاص الذي لم يرد فيه نص خاص داخل تحت حكم دليل آخر بطريق المعمول بهذا معنى الدلالة، وأما تفسيرها «فالمراد به تبينها وهو تعليم المأمور كيفية ما أمر به وإلى ذلك الإشارة في ثاني أحاديث الباب، ويستفاد من الترجمة بيان الرأي المعمود وهو ما

وكونه يولد قبل خروجه بالمدّة المذكورة مخالف لكونه ابن صياد ولكنه موثقاً في جزيرة من جزائر البحر. وذكر ابن وصيف المؤرخ أن الدجال من ولد شق الكاهن المشهور، قال وقال بل هو شق نفسه أنظره الله وكانت أمه جنية عشقت أباه فأولدها وكان الشيطان يحمل له العجائب فأخذته سليمان فحبسه في جزيرة من جزائر البحر، وهذا أيضاً في غيبة الوحي، وأقرب ما يجتمع به بين ما تضمنته حديث تميم وكون ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقاً، وأن ابن صياد شيطان تبدى في صورة الدجال في تلك المدّة إلى أن توجه إلى أصبهان فاستتر مع قريته إلى أن تجمي المدّة التي قدر الله تعالى خروجه فيها، ولشدّة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح فاقصر على حديث جابر عن عمر في ابن صياد، ولم يخرج حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم، وقد توهم بعضهم أنه غريب فرد وليس كذلك فقد رواه مع فاطمة بنت قيس أبو هريرة وعائشة وجابر، أما أبو هريرة فأخرجه أحمد من رواية عامر الشعبي عن الحرز بن أبي هريرة عن أبيه بطوله. أخرجه أبو داود مختصراً وابن ماجه عقب رواية الشعبي عن فاطمة، قال الشعبي: فلقيت الحرز فذكره، وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن أبي هريرة: «استرى النبي ﷺ على المنبر فقال حدثني تميم - فرأى غيماً في ناحية المسجد - فقال يا تميم حدث الناس بما حدثني» فذكر الحديث وفيه «فإذا أحد منكم خرج محلود وإحدى عينيه مطموسة» الحديث وفيه: «لأعان الأرض بقدمي هاتين إلا مكة وطابا» وأما حديث عائشة فهو في الرواية المذكورة عن الشعبي قال: «ولقيت القاسم بن محمد فقال: أشهد على عائشة حديثي كما حدثتك فاطمة بنت قيس» وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود بسند حسن من رواية أبي سلمة عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ذات يوم على المنبر إنه بينما أنا يسرون في البحر فنفض طعامهم فرفعت لهم جزيرة فخرجوا يريدون الخبر فلقيتهم الجساسة» فذكر الحديث وفيه سؤالهم عن غل بيسان، وفيه أن جابراً شهد أنه ابن صياد، فقلت إنه قد مات قال وإن مات، قلت: فإنه أسلم قال: وإن أسلم، قلت: فإنه دخل المدينة قال: وإن دخل المدينة، وفي كلام جابر إشارة إلى أن أمره ليس وأنه يجوز أن يكون ما ظهر من أمره إذ ذاك لا ينافي ما توقع منه بعد خروجه في آخر الزمان، وقد أخرج أحمد من حديث أبي ذر «أن أحلف عشر مرار أن ابن صياد هو الدجال، أحب إلي من أن أحلف واحدة أنه ليس هو» وسنده صحيح ومن حديث ابن مسعود نحوه لكن قال: «سبأ» بدل عشر مرات أخرجه الطبراني والله أعلم؛ وفي الحديث جزاء الحلف بما يغلب على الظن، ومن صورته المتفق عليها عند الشافعية ومن تبعهم أن من وجد بخط أبيه الذي يعرفه أن له عند شخص مالاً وغلب على ظنه صدقه أن له إذا طلبه وتوجهت عليه البمين أن يجلف على البت أنه يستخف قبض ذلك منه

٢٤ - باب الأحكام التي تعرف بالدلائل،

وكيف معنى الدلالة وتفسيرها؟

وَحَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الْخَمْلَ وَغَيْرَهَا، ثُمَّ سَيَّلَ عَنِ الْخُمْرِ، فَلَذَلَهُمْ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾. [الزُّلْفَا ٧].

وَسَيَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحَرُمُهُ». وَأَكَلَ عَلَى مِلَّةِ النَّبِيِّ ﷺ الضَّبُّ، فَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ.

٧٣٥٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَمْلُ لِفَلَاحَةٍ: لِزُجَلٍ اجْرَ، وَلِزُجَلٍ مَيْزَ، وَعَلَى رُجُلٍ وَرَزَ، فَأَمَّا الْبَلِيَّ لَهَ اجْرَ: فَرُجُلٌ رَتَّطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَاعَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رُوضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي يَدِهَا ذَلِكَ مِنْ الْمَرْجِ أَوْ الرُّوضَةِ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ يَدَهَا، فَاسْتَتَتْ حُرُفًا أَوْ حُرُفَيْنِ، كَانَتْ أَكْثَرًا وَأَرْوَاهَا حَسَنَاتٌ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَزِدْ أَنْ يَسْقِيَهَا بِهِ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، وَهِيَ لِلذُّبُلِ الرُّجُلِ اجْرَ. وَرُجُلٌ رَتَّطَهَا تَغْيًا وَتَغْفًا، وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رَقَابَتِهَا وَلَا ظُهُورِهَا، فَهِيَ لَهَ مَيْزَ. وَرُجُلٌ رَتَّطَهَا فُحْرًا وَرِيَاءً، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَرَزَ».

يؤخذ مما ثبت عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله بطريق التخصيص وبطريق الإشارة، فيندرج في ذلك الاستنباط ويترجم الجُمُود على الظاهر الخفى.

قوله: (وَلَدَ أَخِيرَ النَّبِيِّ) عن أمر الخليل (إِخ) يشير إلى أول أحداث الباب ومراعاة أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ إلى آخر السورة عام في العامل وفي عمله، وأنه لما بين حكم اقتناء الخليل وأحوال مقتنيها وسئل عن الحمر أشار إلى أن حكمها وحكم الخليل وحكم غيرها متدرج في العموم الذي يستفاد من الآية.

قوله: (وَسُئِلَ عَنِ الضَّبِّ إِخ) يشير إلى ثالث أحداث الباب، ومراعاة بيان حكم تقريره، وأنه يفيد الجواز إلى أن توجد قرينة تصرفه إلى غير ذلك ثم ذكر فيه حصة الأحداث:

الحديث الأول: حدثني أبي هريرة رضي الله عنه في الحديث الثلاث رضي الله عنه وقد مضى شرحه في «كتاب الجهاد».

قوله: (وَسُئِلَ أَيُّ النَّبِيِّ) واسم السائل عن ذلك يمكن أن يفسر بصحيفة بن معاذة صم الأحفد التميمي، وحديثه في ذلك عند النسائي في التخصيص، وصحبه الحاكم ولفظه «قدمت على النبي ﷺ فسئمت بقوله: من يحمل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ - إلى آخر السورة - قال ما أبأ لي أن لا أسمع غيرها حسي حسي» وحكي ابن بطال عن اللهب أن هذا الحديث حجة في إثبات القياس، وفيه نظر تقدم التثنية عليه عند شرحه في «كتاب الجهاد» وأشرت إليه في باب تعليم النبي ﷺ أمته.

الحديث الثاني:

قوله: (حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) كذا في خبر منسوبه وصنع ابن السكن يقتضي أنه ابن موسى البجلي، وتقدمت إليه الإشارة في «كتاب الطهارة» وجوزم الكلاباذي ومن تبعه كالبيهقي بأنه ابن جعفر اليكندي.

قوله: (عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) في رواية الحميدي في مسنده عن سليمان حدثنا منصور هو عند أبي نعيم في المستخرج من طريق الحميدي «وجيد الرحمن» والد منصور المذكور هو ابن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد الله العبدي البجلي كما تقدم في «كتاب الخيول» ووقع هنا «منصور بن عبد الرحمن بن شيبة» وشيبة إما هو جد منصور لأمه، لأن اسم أمه، صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة الجدي، وعلى هذا فيكتب ابن شيبة بالألف ويحرب إعراب منصور لا إعراب جد الرحمن وقد تظن للكتاب الكرماني هنا وصفية ولأبيها صحبة.

قوله: (رَأَى امْرَأَةً سَالَتِ النَّبِيَّ) كذا ذكر من للسائل أوله ثم تحول إلى السند الثاني، ومحمد بن عتبة شيخه هو الشيباني يكتي أباً جدياً لله فيما جزم به الكلاباذي وحكي المزني أنه يكتي أباً جعفر وهو كوفي قال أبو حاتم ليس بالمشهور، وتعقب بأنه روى عنه مع البخاري يعقوب بن سفيان وأبو كرب وأخرون ووقع طبعين وابن عدي وغيرهما قال ابن حبان مات سنة خمس عشرة. قلت: فهو من قدماء شيخ البخاري ماله عنده سوى هذا الموضع فيما ذكر الكلاباذي لكنه تعقب بأن له موضعاً آخر تقدم في الجمعة وآخر في غزوة المريسيع، وله في الأحاديث الثلاثة عنده متابع، فما أخرج له شيئا استقلالاً ولكنه ساق المتن هنا على لفظه، وأما لفظ ابن عيينة فيه فقدم في الطهارة وتقدم هناك أن اسم المرأة السائلة أسماء بنت شريك بن جهممة وكاف مفتوحين ثم لا، وقيل: اسم أبيها غير ذلك كما تقدم مع سائر شرحه، قال ابن بطال: لم يهجم السائلة فخرج النبي ﷺ لأنها لم تكن تعرف أن تتبع الدم بالفرصة يسمى ترصاً إذا اقترن بذكر الدم والأذى، وإما قيل له ذلك لكونه عما يستحي من ذكره ما قهمت عافته غرضه فبنت للمرأة ما خفي عليها من ذلك، وحاصله أن الجمل يوقف على بيانه من القرآن وتختلف الأذهان في إدراكه، وقد عرف أنه الأصول الجمل بما لم يتضح دلالاته ويقع في اللفظ المفرد كالقرء لاحتامه الطهر والخفيض، وفي المركب مثل أو يغفر الذي بيده صفة النكاح لاحتامه الزوج والودي، ومن المفرد الأسماء الشرعية مثل «كتب عليكم الصيام» [البقرة: ١٨٣] قيل هو جمل لصاحبه لكل صوم ولكنه بين بقوله تعالى: ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وغره حديث الباب في قوله: «توضي» فإنه وقع بيانه للسائلة بما فهمت عافته رضي الله عنها وأقرت على ذلك والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس.

قوله: (أَمَّ حَبْلَهُ) بمهمله وفاء مصغرة اسمها هذيلة بزاي مصغر بنت الحارثة المالكية أخت ميمونة أم المؤمنين، وهي خالة ابن عباس وخالة خالد بن الوليد، واسم أم كل منها لباة بضم اللام وتخفيف الموحدة وبعد الألف أخرى.

قوله: (وَأَجَابَ) بضم الصاد المعجمة وتشديد الموحدة جمع غصب، ووقع في رواية الكشميهني بالإفراد.

قوله: (كَالْمُطْلَقِ هُنَّ) بفتح ميم ومجمة في رواية الكشميهني «له» وكذا في قوله: «ما أكلن» وتقدم شرح هذا الحديث مستوفى في «كتاب الأطعمة».

الحديث الرابع: حديث جابر في أكل الثرم والبصل.

قوله: (وَلَقَدْ) في رواية الكشميهني «أو ليقعد» بزيادة الألف في أوله.

قوله: (أَبَى يَسَّرَ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ يَعْنِي طَبَقًا) هو موصول بسند الحديث للمذكور.

قوله: (فَقَرَّبَهَا إِلَيَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ) كان معه هو مقبول بالمتنى لأن لفظه «فقرَّبها لأبي أيوب» فكان الراوي لم يحفظه فكفى عنه بالملك، وعلى تقدير أن لا يكون النبي ﷺ حبه فيه لطفه، لأن نسق العبارة أن يقول «إلى بعض أصحابي» ويؤيد أنه من كلام الراوي قوله بعد «كان معه».

قوله: (فَلَمَّا رَأَتْ كَرِهَ أَكْلَهَا) فاعل كره هو أبو أيوب وفيه حلف تقديره «فلما رأت امتنع من أكلها وأمر بتفريقها إليه، كره أكلها» ويشتمل أن يكون التقدير «فلما رأت لم يأكل منها كره أكلها» وكان أبو أيوب استدل بحسوم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] على مشروعية متابعتها في جميع أفعاله، فلما امتنع النبي ﷺ من أكل تلك البقول تأسي به فينب له النبي ﷺ وجه تخصيصه فقال «إني قناني من لا تتابعي» ووقع عند مسلم في رواية له من حديث أبي أيوب كما تقدم في شرح هذا الحديث في الوتر «كتاب الصلاة» قبل «كتاب الجمعة» إني أضاف أن أؤذي مسلحي، وعند ابن خزيمة «إني أمتعي من ملائكة الله وليس بحرم» قال ابن بطال **قوله:** «فَقَرَّبَهَا» نص على جواز الأكل، وكذا قوله: «فَنَاقِي أَتَانِي» إلخ. قلت: وتكمله ما ذكره واستدل به على تفضيل الملك على البشر وفيه نظر، لأن المراد من كان يتابعه من يتزل عليه بالرحي وهو في الأغلب الأكثر جبريل، ولا يلزم من وجود دليل يدل على أفضلية جبريل على مثل أبي أيوب أن يكون أفضل ممن هو أفضل من أبي أيوب، ولا سيما إن كان نبياً، ولا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل جميع الجنس على جميع الجنس.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَفْرٍ) هو سعيد بن كثير بن عفير بمهمله وفاء مصغر نسب لجده وهو من شيوخ البخاري، وقد صرح بتحديثه له في المكان الذي أشرت إليه وساقه على لفظه، وساق من أحد بن صالح الذي ساقه هنا قطعة منه، وزاد هناك عن الليث وأبي صفوان طرفاً منه معلقاً وذكرته هناك من وصلهما. الحديث الخامس:

قوله: (حَدَّثَنَا أَبِي وَهْبِي) اسم عنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفه، قال المعاضي مات يعقوب سنة ثمان ومائتين وكان أصغر من أخيه سعد أنفرد به البخاري، وأتقفا على أخيه انتهى، وظن بعض من نقل كلامه أن الضمير في قوله أخيه ليعقوب، ومقتضاه أن يكون اتقفا على التصريح لسعد، لم اعتراض بأن الواقع خلافه وليس كما ظن، والاعتراض ساقط، والضمير إما هو لسعد والضمير عليه يعقوب، والضمير في قوله لأقرب مذكور وهو سعيد لا ليعقوب الحديث عنه أولاً.

قوله: (قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي) أي قال كل منهما ذلك.

قوله: (رَأَى امْرَأَةً) تقدم في مناقب الصديق شرح الحديث وأنها لم تسم.

قوله: (زَادَ لَنَا الْحَمِيدِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ إِخ) يريد بالسنن الذي قبله والمتن كله، والمزيد هو قوله: «كَانَتْ تَمِي الْمَوْتَ» وقد مضى في مناقب الصديق بلفظ «حدثنا الحميدي ومحمد بن عبد الله قالا حدثنا إبراهيم بن سعد، وساقه بتمامه وفيه الزيادة ويستفاد منه أنه إذا قال زاناً وزاد لنا، وكذا زانني، وزاد لي، ويحتمل به: قال لنا وقال لي، وما أشبهها، فهو كقوله: حدثنا بالنسبة إلى أنه حمل ذلك عنه سمعاً لأنه لا يستجيزها في الإجازة وعمل الرد ما يشعر به كلام القائل من التميم، وقد وجد له في موضع: زاننا، حدثنا، وذلك لا يدفع احتمال أنه كان يستجيز في الإجازة أن يقول: قال لنا، ولا يستجيز: حدثنا، قال ابن بطال: استدل النبي ﷺ بظاهر قوله: «فإن لم أجده» أنها أرادت الموت فأمرها يأتينا أبي بكر، قال وكانه اقترن بوسلوا حالة أفهمت ذلك وإن لم تتطع بها قلت: وإلى ذلك وقعت الإشارة في الطريق للمذكورة هنا التي فيها «كانت تسمى الموت» لكن قولها «فإن لم أجده» أمم في الضي من حال الحياة وحال الموت، ودلته لها على أبي بكر مطابق لذلك المعجم، وقول بعضهم هذا يدل على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ صحيح لكن بطريق الإشارة لا التصريح، ولا يعارض جزم عمر بن النضر رضي الله عنه لم يستخلف لأن مسرده نفي النص على ذلك صريحاً والله أعلم. قال

الكرماني مناسبة هذا الحديث للترجمة أنه يستدل به على خلافة أبي بكر، ومناسبة الحديث الذي قبله لأنه يستدل به على أن الملك يتأذى بالبيعة الكريمة. قلت: في هذا الثاني نظر لأنه قال في بعض طرق الحديث « فإن للملكة تأذى عما يتأذى منه بنو آدم » فهذا حكم يعرف بالنصر، والترجمة حكم يعرف بالاستدلال، فالذي قاله في خلافة أبي بكر مستقيم بخلاف هذا، والذي اشتهر إليه من استدلال أبي أيوب على كراهية أكل الثرم بامتناع النبي ﷺ من جهة عموم الناس أقرب مما قاله.

٢٥- باب قول النبي ﷺ: « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء »

قوله: (إن كان من أصدق) إن خففة من الثقلة، ووقع في رواية أخرى « لمن أصدق » بزيادة اللام المؤكدة.

قوله: (يحدثون عن أهل الكتاب) أي القديم فيشمل التوراة والصحف، وفي رواية النخعي في الزهريات عن أبي اليمان بهذا السند « يحدثون » بزيادة مثناة.

قوله: (تلبوا) بنون ثم موحدة أي غيبر، وقوله: « عليه الكذب » أي يقع بعض ما يغيرنا عنه بخلاف ما يغيرنا به، قال ابن التين وهذا نحو قول ابن عباس في حق كعب المذكور بدل من قبله فوقع في الكذب، قال والمراد بالمحدثين: أتباع كعب من كان من أهل الكتاب واسلم فكان يحدث عنهم وكذا من نظر في كتبهم فحدث عما فيها قال ولعلهم كانوا مثل كعب إلا أن كعباً كان أشد منهم بصيرة وأعرف بما يتروا، وقال ابن حبان في « كتاب الثقات » أراد معاوية أنه يخطئ أحياناً فيما يغير به ولم يرد أنه كان كذاباً، وقال غيره الضمير في قوله: « لتلبوا عليه » للكاتب لا لكعب، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه، وقال حياض يصح عروده على الكتاب ويصح عروده على كعب وعلى حديثه، وإن لم يقصد الكذب وتعتمد إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تحريج لكعب بالكذب، وقال ابن الجوزي للمعنى أن بعض الذي يغير به كعب عن أهل الكتاب يكون كذباً لا أنه يعتمد الكذب ولا فقد كان كعب من أخبار الأجبارة وهو كعب بن سنان بكسر الشدة بعلما مهمل ابن عمرو بن قيس بن آل ذي رعين: وقيل: ذي الكلاع الحميري، وقيل غير ذلك في اسم جده ونسبه يكثر أبا إسحاق، قال في حياة النبي ﷺ رجلا وكان يهودياً عالماً بكتبهم حتى كان يقال له كعب الحبر وكتب الأخبار، وكان إسلامه في عهد عمر، وقيل: في خلافة أبي بكر، وقيل إنه أسلم في عهد النبي ﷺ، وتأخرت هجرته، والأول أشهر، والثاني قاله أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز، وأسند ابن مندة من طريق أبي إدريس الخولاني وسكن للمدينة وغزا الروم في خلافة عمر، ثم تحول في خلافة عثمان إلى الشام فسكنها إلى أن مات بمحصن في خلافة عثمان سنة اثنين أو ثلاث أو أربع وثلاثين والأول أكثر، قال ابن سعد ذكروه لأبي الدرداء فقال: إن عند ابن الحميرية لعلماً كثيراً، وأخرجه ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير قال: قال معاوية إلا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لعلم كالبحار وإن كانا فيه لفرطين، وفي تاريخ محمد بن عثمان بن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب أن عبد الله بن الزبير قال: ما أصبت في سلطاني شيئاً إلا قد أخبرني به كعب قبل أن يقع، ثم ذكر فيه حديثين.

الحديث الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: (كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية) تقدم بهذا السند والمتن في تفسير سورة البقرة، وعلى هذا فالمراد بأهل الكتاب اليهود لكن الحكم عام فيتناول النصراني.

قوله: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكلموهم) هذا لا يعارض حديث الترجمة فإنه نهى عن السؤال وهذا نهى عن التصديق والتكذيب، فيحمل الثاني على ما إذا بداهم أهل الكتاب بالحرف، وقد تقدم توجيه النهي عن التصديق والتكذيب في تفسير سورة البقرة.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا إبراهيم) هو ابن سعد بن إبراهيم المذكور قريباً.

قوله: (كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء) تقدم شرحه في « كتاب الشهادات » ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة « عن كتبهم ».

قوله: (وكتابكم الذي أنزل على رسوله أحدث) كذا وقع مختصراً هنا وتقدم بلطف « أحدث الكتب » ووقع في رواية عكرمة « وعندكم كتاب الله أحدث الكتب عهداً بالله » وتقدم توجيه أحدث ويأتي وقوله « لا ينهاكم » أهد استغناء عن حذف الأداة بدليل ما تقدم في الشهادات « أو لا ينهاكم » وقوله: « عن مسألتهم » في روي الكشميهني « عن مسألتهم » بضم أوله بوزن القاعة

٧٣٦١- وقال أبو اليمان: أخبرنا شعب، عن الزهري: أخبرني حميد بن عبد الرحمن: سمع معاوية يحدث رجلاً من فرس بالمدينة، وذكر كعب الأحبار فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لتبوا عليه الكذب.

٧٣٦٢- حدثني محمد بن بشر: حدثنا عثمان بن غمر: أخبرنا علي بن المزارق، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكلموهم، وتقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلنا وما أنزل إليكم ». (الآية: رابع: ٤٤٨٥).

٧٣٦٣- حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا إبراهيم: أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الله بن عبد الله: أن ابن عباس رضى الله عنهما قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أخذت، فقرأونه مخفياً لم يثبت، وقد حدثكم أن أهل الكتاب يذكرون كتاب الله وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به شيئاً قليلاً، ألا ينهاكم ما جاءكم من أويلم عن مسألتهم؟ لا والله، ما رأينا منهم رجلاً يسلطكم عن الذي أنزل عليكم. (رابع: ٤٦٨٥).

قوله: (باب قول النبي ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحد وابن أبي شيبة واليزار من حديث جابر « أن عمر أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه عليه فغضب وقال: لقد جتكم بها يضاه نقيته، لا تسألهم عن شيء فيخبروكم عن فتكلبوا به أو يباطل تصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعته إلا أن يتبعني » ورجاله موثقون إلا أن في مجالدهم ضعف وأخرج اليزار أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري « أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول الله ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء » وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف، واستعمله في الترجمة لورود ما يشهد بصحة من الحديث الصحيح، وأخرج عبد الرزاق من طريق حريث بن ظهير قال: « قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم فتكلموا بحق أو تصدقوا يباطل » وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه بلطف « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أن تكلموا بحق أو تصدقوا يباطل » وسنده حسن، قال ابن بطال عن المذهب: هذا النهي إما هو في سؤلهم عما لا نص فيه، لأن شرعنا مكف بنفسه فإذا لم يوجد فيه نص ففي النظر والاستدلال غنى عن سؤلهم، ولا يدخل في النهي سؤلهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا والأخبار عن الأمم السالفة، وأما قوله تعالى: ﴿ فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك ﴾ (يونس: ٩٤) فالمراد به من آمن منهم، والنهي إيقاع هو عن سؤال من لم يؤمن منهم، ويحتمل أن يكون الأمر يخص بما يتعلق بالتوحيد والرسالة المحمدية وما أشبه ذلك والنهي عما سوى ذلك.

قوله: (وقال أبو اليمان) كذا عند الجميع ولم أره بصيغة حدثنا، وأبو اليمان من شيوخه فإذا أن يكون أخذه عنه مذاكرة وإما أن يكون ترك التصريح بقوله حدثنا لكونه أثراً مرفوعاً، ويحتمل أن يكون عما فاته سماعه، ثم وجدت الإسماعيلي أخرجه عن عبد الله بن العباس الطيالسي عن البخاري قال: « حدثنا أبو اليمان » ومن هذا الوجه

٢٦- باب كراهية الأخيلاف

٢٧- باب نهى النبي ﷺ على التحريم إلا

مَا تُعْرِفُ إِيَّاحَهُ، وَكَذَلِكَ أَمْرُهُ. نَحْوُ قَوْلِهِ حِينَ أَحَلُّوا: «أَصِيْبُوا مِنْ النِّسَاءِ».

وَقَالَ جَابِرٌ: وَلَمْ يَنْزِعْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحَلَّهُمْ لَهُمْ. [راجع: ٧٣٦٧].

وَقَالَتْ أُمُّ عَيْشَةَ: نَهَيْتُنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْحَنَازَةِ وَلَمْ يَنْزِعْ عَلَيْنَا.

٧٣٦٧- حَدَّثَنَا الْمُكَنَّى بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ غَطَاءُ: قَالَ

جَابِرٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ مُعَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الرَّسَائِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ: أَخْبَرَنِي غَطَاءُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي أَنَسٍ مَعَهُ قَالَ: أَهْلَلْنَا اصْنَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَجِّ خَالِصًا لَيْسَ مَعَهُ هَمْرَةٌ.

قَالَ غَطَاءُ: قَالَ جَابِرٌ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَنَاجِدَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحِلَّ، وَقَالَ: «أَجَلُوا وَأَصِيْبُوا مِنَ النِّسَاءِ».

قَالَ غَطَاءُ: قَالَ جَابِرٌ: وَلَمْ يَنْزِعْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحَلَّهُمْ لَهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَقُولَ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَتَيْنَ عُرْقَةٌ إِلَّا حُصْنٌ، أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ إِلَى يَسَارِنَا، فَتَأْتِي عُرْقَةٌ فَتَقَطُّ مَذَكِرَتَا الْمَذَكِرَةِ.

قَالَ: وَيَقُولُ جَابِرٌ بِذِي هَكَذَا، وَخَرَجْنَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَصْنَعْتُكُمْ وَالْوَرَعِ، وَلَا زِلَافَ هُنَايَ لَمْ تَحِلُّوا كَمَا تَحِلُّونَ، فَاجْلُؤُوا، فَلَمَّا اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَبَدَّتُ مَا أَهْلَيْتُ». فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. [راجع: ١٥٥٧، أخرجه مسلم: ١٢١٦].

٧٣٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُرَيْدَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَتَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ». قَالَ فِي الْمَغْرِبِ: «لَيْسَ شَاءَ». كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَغَيَّلَ النَّاسُ سُنَّةً. [راجع: ١١٨٣].

قوله: (باب نهى النبي ﷺ على التحريم) أي النهي الصادر منه محمول على التحريم وهو حقيقة فيه.

قوله: (إلا ما تعرف إيَّاحته) أي بدلالة السياق أو قرينة الحال أو قيام الدليل على ذلك.

قوله: (وكذلك أمره) أي يجرم مخالفته لوجوب امتثاله ما لم يقم الدليل على إرادة التنبؤ أو غيره.

قوله: (نحو قوله حين أحلوا) أي في حجة الوداع، لما أمرهم ففسخوا الحج إلى العمرة وتحلوا من العمرة، والمراد بالأمر صيغة أفعال والنهي لا تفعل، واختلفوا في قول الصحابي: أمرنا رسول الله ﷺ بذلك أو نهانا عنه، فالراجح عند أكثر السلف أن لا فرق، وقد أتى بعض الأصوليين صيغة الأمر إلى صيغة عشر وجهاً، والنهي إلى ثمانية أوجه، ونقل القاضي أبو بكر بن الطيب عن مالك والشافعي: أن الأمر عندكما على الإيجاب والنهي على التحريم حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك، وقال ابن بطال: هذا قول الجمهور، وقال كثير من الشافعية وغيرهم: الأمر على التنبؤ والنهي على الكراهة حتى يقوم دليل الوجوب في الأمر ودليل التحريم في النهي، وتوقف كثير منهم وسبب توقفهم ورود صيغة الأمر للإيجاب والتنبؤ والإباحة والإرشاد وغير ذلك، وحجة الجمهور أن من فعل ما أمر به استحق الحمد، وأن من تركه استحق الذم، وكذا بالعكس في النهي، وقول الله تعالى: ﴿فليحذر الذي يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣] يشمل الأمر والنهي، ودل الوحيد فيه على تحريمه فعلاً وتركاً.

قوله: (أصيبوا من النساء) هو إذن ضم في جماع نسايتهم إشارة إلى المبالغة في

٧٣٦٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجُرَيْمِيِّ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْرُؤُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّفَقَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَاقْرَءُوا مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ سَلَامًا. [راجع: ٥٠٩٠، أخرجه مسلم: ٢٦٦٧].

٧٣٦٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجُرَيْمِيُّ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «افْرُؤُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَاقْرَءُوا مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هَارُونَ الْأَصْبَحِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ، عَنْ جُنْدُبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٥٠٩٠، أخرجه مسلم: ٢٦٦٧].

٧٣٦٦- حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ هِشَامٍ: قَالَ: لَمَّا خَبِرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «وَلِيَّ الشَّيْءِ رَجُلَانِ يَمُحُّ عَنْهُمَا بَيْنَهُمَا غَمْرٌ بَيْنَ الْغَمْرَيْنِ، قَالَ: «مَنْ أَكْثَبَ لَكُمْ كَيْفَا أَنْ تَعْلَمُوا بَعْدَهُ». قَالَ غَمْرٌ: ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ الْوَجْهُ، وَجُنْدُكُمُ الْقُرْآنُ، فَحَسْبَا كِتَابَ اللَّهِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الشَّيْءِ، وَاحْتَصَمُوا: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَأُوا يَكْتَبُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَيْفَا لَنْ تَعْلَمُوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ غَمْرٌ، فَلَمَّا أَقْرَأُوا اللَّفْظَ وَالْأَخْيَالَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَرَأُوا عَنِّي».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ هِشَامٍ يَقُولُ: إِنَّ الرُّبُوبَةَ كُلَّ الرُّبُوبَةِ مَا حَالَ تَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَيْنَ أَنْ يَكْتَبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ، مِنْ أَخْيَالِهِمْ وَلَفْظِهِمْ. [راجع: ١١٤، أخرجه مسلم: ١٦٣٧].

قوله: (باب كراهية الاختلاف) ول بعضهم الخلاف أي في الأحكام الشرعية أو أهم من ذلك وسقطت هذه الترجمة لابن بطال فصار حديثها من جملة باب النهي للتحريم ووجهه بأن الأمر بالقيام عند الاختلاف في القرآن للندب لا لتحريم القراءة عند الاختلاف والأول ما وقع عند الجمهور وبه جزم الكرماني فقال في آخر حديث عبد الله بن مغفل هذا آخر ما أريد إيراده في الجامع من مسائل أصول الفقه.

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن وهبه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وقوله في آخره: «قال أبو عبد الله سمع عبد الرحمن» يعني ابن مهدي المذكور في السند «سلاماً» يعني بتشديد اللام وهو ابن أبي مطيع، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في فضائل القرآن عن عمرو بن علي عن عبد الرحمن قال: حدثنا سلام بن أبي مطيع، ووقع هذا الكلام للسلمي وحده.

قوله: (وقال يزيد بن هارون إلخ) وصله الدارمي عن يزيد بن هارون لكن قال عن همام، ثم أخرجه عن أبي النعمان عن هارون الأصم، وتقدم في آخر فضائل القرآن بيان الاختلاف على أبي عمران في سند هذا الحديث مع شرح الحديث، وقال الكرماني: مات يزيد بن هارون سنة ست ومائتين، فالظاهر أن رواية البخاري عنه تعليق انتهى، وهذا لا يتوقف فيه من اطلاع على ترجمة البخاري، فإنه لم يرحل من بخاري إلا بعد موت يزيد بن هارون بمدة.

قوله في حديث ابن عباس: (واختلف أهل البيت: اختصموا) كنا لأبي ذر وهو تفسير لا تختلفوا ولغيره: واختصموا بالو المعاطفة وكذا تقدم في آخر المغازي.

قوله: (قال عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة هو موصوف بالسنن المذكور، وقد تقدم بيان ذلك في «كتاب العلم» وفي لواخر المغازي في باب الوفا النبوية.

الحديث الثالث:

قوله: (عبد الوارث) هو ابن سعيد « وحسين » هو ابن ذكوان المعلم، ووقع منسوباً في رواية الإسماعيلي « وابن بريدة » هو عبد الله « وعبد الله المزني » هو ابن مغفل بالمعجمة والفاء الثقيلة، ووقع بيانه في « كتاب الصلاة » وبين الإسماعيلي سبب الاختصار على قوله « عن عبد الله » دون ذكر أبيه فأخرجه من طريق محمد بن عبيد بن حسان عن عبد الوارث فقال فيه: « عن عبد الله المزني » كالذي هنا وقال: كتبه نفسي لا أدري ابن مغفل أو ابن معقل أي بالمعجمة والفاء أو للمهملة والقاف، وقد تقدم شرح الحديث في باب كم بين لاذن والإقامة من « كتاب الصلاة » وموضع الترجمة منه قوله في آخره: « لمن شاء » فإن فيه إشارة إلى أن الأمر حقيقة في الوجوب فلذلك أرفده بما يدل على التخيير بين الفعل والترك فكان ذلك صارفاً للحمل على الوجوب.

قوله: (عشية) أن يتخلعها الناس سنة) أي طريقة لازمة لا يجوز تركها، أو سنة راتبة بتركها وليس المراد ما يقابل الوجوب لما تقدم

٢٨- باب قول الله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾

[الشورى: ٢٨]. ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وَأَنَّ الْمُشَاوَرَةَ تَبْلُغُ الْعَزْمَ وَالْقَبْضَ، لقوله: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. فَإِذَا عَزَمَ الرُّسُولُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَشْرُفُ الْقَضَاءُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَشَاوَرَ النَّبِيَّ ﷺ اصْحَابَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْمَقَامِ وَالْخُرُوجِ، فَرَأَوْا كُنْهَ الْخُرُوجِ فَلَمَّا لَبَسَ لَأَمْنَهُ وَعَزَمَ قَالُوا: إِلَيْهِ، فَلَمْ يَبَلِّغْ إِلَيْهِمْ بَعْدَ الْعَزْمِ وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ يَلْبَسُ لَأَمْنَهُ قَبْضَهُمَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ .

وَشَاوَرَهُ عَلَيْهِ وَأَسَامَةُ فِيمَا رَمَى بِهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَائِشَةَ فَسَمِعَ مِنْهَا حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَجَعَلَ الرَّوَّابِينَ وَكَمْ يَلْبِثُ إِلَى تَنَازُعِهِمْ، وَلَكِنْ حَكَمَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ. [راجع: ٧٣٦٩].

وَكَانَتْ الْأَمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ تَسْتَشِيرُونَ الْأَمَنَةَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأُمُورِ الْمُتَاحَةِ يَأْخُذُوا بِاسْتِهَا، فَإِذَا وَضَحَ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ لَمْ يَتَّخِذُوا إِلَى غَيْرِهِ، الْيَقِينَةَ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

وَرَأَى أَبُو بَكْرٍ قِيَامَ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تَقُولُ النَّاسُ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَمُرْتُ أَنْ أَقْبِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا مِنِّي وَجَاهَهُمْ وَأَمَوَاهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَجَسَاهُمْ عَلَى اللَّهِ . » فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَقْبِلُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَابَعَهُ بَعْدَ عُمَرُ. [راجع: ١٣٩٩].

فَلَمْ يَلْبِثْ أَبُو بَكْرٍ إِلَّا بِمَشُورَةٍ، إِذْ كَانَ عِنْدَهُ حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ قَرَأُوا تَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَارْأَوْا تَبْيِيلَ الدِّينِ وَاحْتِكَايِهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « مَنْ بَدَّلَ بَيْنَهُمَا فَاقْطَعُوهُ ». [راجع: ٣٠١٧].

وَكَانَ الْقُرَاءَةُ اصْحَابَ مَشُورَةٍ عَمَرَ، كَهَوْلًا أَوْ شَبَابًا، وَكَانَ وَقَافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [راجع: ٤٦٤٢].

٧٣٦٩- حَدَّثَنَا الْأَوْثَمِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، وَابْنُ الْمُسَبِّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ مَا قَالُوا، قَالَتْ: وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ اسْتَقْبَلَتْ الْوُحْيَ، يَسْأَلُهُمَا وَهُوَ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَشَارَ بِالْيَدِ

الإحلال، إِذْ الْجَمَاعُ يَفْسُدُ السُّكُّ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ عِمْرَاتِ الْإِحْرَامِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ حَادٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي كِتَابِ الشُّرْكَ « فَأَمَرْنَا فِجْمَلَانَا عِمْرَةً وَأَنْ نَحْلَ إِلَى نِسَائِنَا » ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ:

الأول:

قوله: (وقالت أم عطية نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا) تقدم موصولاً في « كتاب الجنائز » وبين حديث جابر فرق من جهة اختلاف السببين، فالقصة التي في رواية جابر كانت إباحة بعد حظر فلا تدل على الوجوب للقرينة المذكورة لكن إيراد جابر التأكيد في ذلك، والقصة التي في حديث أم عطية نهى بعد إباحة فكان ظاهراً في التحريم، فأرادت أن تبين أنه لم يصحح لهم بالتحريم، والصحابي اعترف بالمراد من غيره، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في كتاب الجنائز.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا المحكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء، وقال جابر قال أبو عبد الله، وقال محمد بن بكر حدثنا ابن جريج أخبرني عطاء سمعت جابر بن عبد الله) أما قوله: « وقال جابر » فهو معطوف على شيء محذوف يظهر ما تقدم في باب « من أهل في زمن النبي » كإكمال النبي ﷺ من « كتاب الحج » وفي باب « بعث علي إلى اليمن » من أواخر المغازي بهذين السنتين معلقاً وموصولاً ونقظه « أمر النبي ﷺ علياً أن يقيم على إحرامه » فذكر هذه القصة ثم قال وقال جابر: أهلنا بالحج خالصاً، وأما التعليق فوصله الإسماعيلي من الطريق المذكورة عن محمد بن بكر وأخرجه أيضاً من طريق يحيى القطان عن ابن جريج، وأما حديث رواية محمد بن بكر فالتصريح بسماع عطاء من جابر، وقوله: « في أتاس معه » فيه الغفلة ونسي الكلام أن يقول معي ووقع كذلك في رواية يحيى القطان، وقوله: أهلنا بالحج خالصاً ليس معه عمرة، هو محمول على ما كانوا ابتدأوا به ثم وقع الإذن بإدخال العمرة على الحج ويفسخ الحج إلى العمرة فصاروا على ثلاثة أنحاء مثل ما قالت عائشة « منا من أهل معج ومنا من أهل بعمره، ومنا من جمع » وقد تقدم ذلك مشروحاً في « كتاب الحج » وقوله: « وقال عطاء عن جابر » هو موصول بالسنتين المذكورين.

قوله: (صحيح رابطة) تقدم بيانه في حديث أس في الباب المشار إليه.

قوله: (قال عطاء قال جابر) هو موصول بالسند المذكور، وقوله: « وقال محمد بن بكر عن ابن جريج » هو موصول عند الإسماعيلي كما تقدم.

قوله: (ولم يعزم عليهم) أي في جاع نسايم أي لأن الأمر المذكور إما كان للإباحة ولذلك قال جابر ولكن أحلهم لهم وقد تقدم في الباب المذكور قالوا أي أهل قال أهل كله.

قوله: (فلبه أنا نقول لما يمكن بيننا وبين عرفة إلا حلس لبال) أي لوها ليلة الأحد وأخراها ليلة الخميس لأن توجههم من مكة كان عشية الأربعاء فباتوا ليلة الخميس بمنى ودخلوا عرفة يوم الخميس.

قوله: (فأما عرفة فقطر مذكرونا المدي) في رواية التسلمي « المني » وكذا عند الإسماعيلي ويؤيده ما وقع في رواية حماد بن زيد بلفظ « فبرج أحسننا إلى منى وذكره يقطر منياً » وإنما ذكر منى لأنهم يتوجهون إليها قبل توجههم إلى عرفة.

قوله: (ويقول جابر بيده هكذا وحركها) أي أمالها، وفي رواية حماد بن زيد بلفظ: فقال جابر بكه أي أشار بكه قال الكرمانى بهذه الإشارة لكيفية التطير ويحتمل أن تكون إلى محل التطير ووقع في رواية الإسماعيلي قال: يقول جابر كاتي أنظر إلى يديه يحركها، وهذا يحتمل أن يكون مرفوعاً.

قوله: (فقام رسول الله ﷺ فقال) زاد في رواية حماد خطيباً فقال بلغني أن أقواماً يقولون كذا وكذا.

قوله: (قد علمتم أنني اتفاهم لله وأصلكم) في رواية حماد « والله لأننا أبر وأبقى لله منهم ».

قوله: (ولو لا هدني خللت كما تحلون) في رواية الإسماعيلي لأحلت، وكذا مضى في باب عمرة التعميم من طريق حبيب المعلم عن عطاء عن جابر وهما لفتان: حل وأحل وتقدم شرح الحديث هناك، إلا أنه لم يذكر فيه كلام جابر بتمامه ولا الخطية.

قوله: (فحلوا) كذا فيه بصيغة الأمر من حل. وقوله: « فحللنا وسمعنا وأطعنا » في رواية الإسماعيلي فاحلنا.

﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ قال في بعض الأمر، قيل وهذا تفسير لا تلاوة، ونقله بعضهم قراءة عن ابن مسعود وعد كثير من الشافعية للمشاورة في الخصائص، واختلفوا في وجوبها فقل البيهقي في المعرفة الاستحباب عن النص وبه جزم أبو نصر القشيري في تفسيره وهو المرجح.

قوله: ﴿ وإذا عزم الرسول ﴾ لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله يريد أنه بعد المشورة إذا عزم على فعل أمر ما وقعت عليه المشورة وشرع فيه لم يكن لأحد بعد ذلك أن يشير عليه بخلافه، لورود النهي عن التقدم بين يدي الله ورسوله في آية المجمرات، وظاهر من الجمع بين آية المشورة وبينها تخصيص عمومها بالمشورة فيجوز التقدم لكن يأخذ منه حيث يستشير، وفي غير صورة المشورة لا يجوز لم التقدم فأباح لهم القول بجواب الاستشارة وزجرهم عن الابتداء بالمشورة وغيرها، ويدخل في ذلك الاعتراض على ما يراه بطريق الأولى، ويستغاد من ذلك أن أمره ﷺ إذا ثبت لم يكن لأحد أن يخالفه ولا يتحلى في مخالفته بل يجعله الأصل الذي يرد إليه ما خالفه لا بالعكس كما يفعل بعض المقلدين، وبغفل من قوله تعالى: ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ [التور: ٦٣] الآية. والمشورة بفتح الميم وضم المعجمة وسكون الواو، وسكون المعجمة وفتح الواو لفتان الأولى لرجع.

قوله: ﴿ وشاور النبي ﴾ أصحابه يوم أحد في المقام والخروج إلخ هذا مثال لما ترجم به أنه شاور فإذا عزم لم يرجع، والقدر الذي ذكره هنا مختصر من قصة طويلة لم تقع موصولة في موضع آخر من لجامع الصحيح وقد وصلها الطبراني وصححها الحاكم من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: « نزل رسول الله ﷺ سبغة فاذا انفجر يوم بدر » وهو الذي رأى فيه الرضا يوم أحد « فذلك أن رسول الله ﷺ لما جاءه للمشركين يوم أحد كان رأي رسول الله ﷺ أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها فقال له ناس لم يكونوا شهدوا بدرا: اخرج بنا يا رسول الله ليقام قتلتهم بأحد ونرجو أن نصيب من الفضيلة ما أصاب أهل بدر، فما زالوا برسول الله ﷺ حتى ليس لأمة، فلما لبسها نمووا، وقالوا يا رسول الله أقم فلاري رايك، فقال ما ينبغي لنبي أن يضع أمانته بعد أن لبسها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » وكان ذكر لم يقل أن يلبس الأداة أني رأيت أني في درع حصينة فأولتها المدينة، وهذا سند حسن وأخرج أحمد والدارمي والنسائي من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر نحوه. وتقدمت الإشارة إليه في « كتاب التعبير » وسنده صحيح ولفظ أحد « أن النبي ﷺ قال رأيت كذا في درع حصينة، ورأيت بقرأ تحمر فأولت الدرع الحصينة المدينة » الحديث وقد ساق محمد بن إسحاق هذه القصة في المغازي مطولة، وفيها أن عبد الله بن أبي راس المخزوم كان رايه الإقامة فلما خرج رسول الله ﷺ غضب وقال أطاعهم وعصاني، فرجع عن أطاعهم وكانوا ثلث الناس.

قوله: ﴿ فلما لبس لأمة ﴾ يسكون المفسدة هي الدرع وقيل الأداة بفتح المفسدة وتخفيف الدال وهي الأداة من درع وبيضة وغيرها من السلاح، والجمع لأن يسكون المفسدة مثل ثمرة وثمر وقد تسهل وتجمع أيضا على لوم بعضهم ثم فتح على غير قياس، واستلام للقتال إذا لبس سلاحه كاملا.

قوله: ﴿ وشاور عليا وأسامة فيما رمى به أهل الإفك عائشة فسمع منهما حتى نزل القرآن فجعلهم الراميين ﴾ قال ابن بطال عن القاسبي: الضمير في قوله: «منهما» لعلي وأسامة ولما جلده الراميين فلم يأت فيه بإسناد. قلت: أما أصل مشاورتهما فذكره موصولا في الباب باختصار وتقدم في قصة الإفك مطولا في تفسير سورة النور مشروحا، وقوله: « فسمع منهما » أي فسمع كلامهما ولم يعمل بجميعه حتى نزل الوحي، أما علي فأوما إلى الفرق بقوله: « والنساء سواها كثير » وتقدم بيان علوه في ذلك، وأما أسامة فعنى أن يعلم عليها إلا لغيره فلم يعمل ما لومأ إليه علي من المفارقة، وعمل بقوله وصل المجاورة فلما وعمل بقرول أسامة في عدم المفارقة، ولكنه أخذ لما في الترجمة إلى بيت أبيها، وأما قوله: « فجعل الراميين » فلم يقع في شيء من طرق حديث الإفك في الصحيحين ولا أحدهما، وهو عند أحد وأصحاب السنن من رواية محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة « قالت: لما نزلت يرامتي قام رسول الله ﷺ على المنبر فدعا بهم وحدهم » وفي لفظ « فامر برجلين وامرأة فغرموا وحدهم » وسمرأ في رواية أبي داود مسطوح بن أئانة وحسان بن ثابت وحنة بنت جحش، قال الترمذي حسن لا نفعه إلا ما حديث ابن إسحاق من هذا الوجه قلت: ووقع التصريح بتحديث في بعض طرقه، وقد تقدم بسط القول في ذلك في شرح حديث الإفك في التفسير.

يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ، وَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَالَ: لَمْ يَعْثُوقِ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ مِوَاكَا كَبِيرٌ، وَسَلَّ الْبَرَاءَةَ تَصَدَّقْتُ. فَقَالَ: « هَلْ رَأَيْتَ مِنْ شَيْءٍ يُؤْيِلُكَ؟ ». قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ خَائِفَةٌ السِّنِّ، تَأْمُرُ عَنْ عَجَبٍ أَهْلَهَا، قَالَتِي الدَّاجِنُ قَاتِلُهَا، فَتَأْمُرُ عَلَى الْغَيْبِ. فَقَالَ: « يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ: مَنْ يَغْلِبُونِي مِنْ رَجُلٍ يُلْعَنِي إِذَا هُوَ فِي أَهْلِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا ». فَذَكَرَ بَرَاءَةَ عَائِشَةَ. [راجع: ٢٥٩٣، وانظر في الاخصام بالكتاب والسنة، باب: ٢٨. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠. مطولا.]

٧٣٧٠- وَقَالَ أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ:

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّا الْقَسْبِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ غُرُوثَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّبَ النَّاسَ، فَخَوَّذَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: « مَا تُعِيرُونَ عَلِيَّ فِي قَوْمٍ يَسُونُ أَهْلِي، مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ ».

وَعَنْ غُرُوثَ قَالَ: لَمَّا أُخْبِرْتُ عَائِشَةُ بِالْأَمْرِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَأْذُنِي لِي أَنْ أَتُفْلِكَ إِلَى أَهْلِي؟ فَأَذِنَ لَهَا وَأَرْسَلَ مَعَهَا الْفَلَاحَ. وَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: سُبْحَانَكَ، مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعْلَمَكَ بِهَذَا، سُبْحَانَكَ هَذَا يُهْجَانُ عَلَيْهِمْ. [راجع: ٢٥٩٣. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠. مطولا.]

قوله: ﴿ باب قول الله تعالى وأمرهم شورى بينهم، وشاورهم في الأمر ﴾ هكذا وقعت هذه الترجمة مقدمة على اللتين بعدلما عند أبي ذر، ولغيره، مؤخرة عنهما وأخرها النسفي أيضا، لكن سقطت عنده ترجمة النهي على التحريم وما معها، فالأداة الأولى فأخرج البخاري في « الأدب المفرد » وابن أبي حاتم بسند قوي عن الحسن قال: « ما تشاور قوم قط بينهم إلا هداهم الله لأفضل ما يحضرهم » وفي لفظ « إلا عزم الله لهم بالرشد أو بالتي يتبع » وأما الآية الثانية فأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن عن الحسن أيضا قال: « قد علم أنه ما به إليهم حاجة، ولكن أراد أن يسنن به من بعده، وفي حديث أبي هريرة « ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من النبي ﷺ » ورجاله ثقات إلا أنه منقطع، وقد أشار إليه الترمذي في الجهاد فقال: يروى عن أبي هريرة فذكره، وتقدم في الشروط من حديث المسور بن خزيمة قوله: « أشيروا علي في هؤلاء القوم » وفيه جواب أبي بكر وعمر وعمله بما أشارا به، وهو في الحديث الطويل في صلح المدينة.

قوله: ﴿ وإن المشاورة قبل العزم والصين لقوله تعالى: فإذا عزمتم فهوكل على الله ﴾ وجه الدلالة ما ورد عن قراءة مكرمة وجعفر الصادق بضم التاء من عزمتم، أي إذا أردتكم إليه فلا تمدل عنه فكان المشاورة إما تتشرع عند عدم العزم وهو واضح، وقد اختلف في متعلق المشاورة فقيل في كل شيء ليس فيه نص، وقيل: في الأمر الديني فقط، وقال الدلاوي إذا كان يشاورهم في أمر الحرب مما ليس فيه حكم، لأن معرفة الحكم إما تتلصص منه، قال: ومن زعم أنه كان يشاورهم في الأحكام فقد غفل غفلة عظيمة، وأما في غير الأحكام فربما رأى غيره أو سمع ما لم يسمعه أو يره كما كان يستصحب الدليل في الطريق وقال غيره اللفظ وإن كان عاما لكن المراد به الخصوص للاتفاق على أنه لم يكن يشاورهم في فرفض الأحكام. قلت: وفي هذا الإطلاق نظير، فقد أخرج الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان من حديث علي قال: « لما نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجمتم الرسول ﴾ [البقرة: ١٧] الآية، قال لي النبي ﷺ: ما ترى؟ دبتره قلت: لا يطقونه، قال: نصف دبتره؟ قلت: لا يطقونه، قال: فكم؟ قلت: شعيرة، قال: إنك لرعيه، فنزلت ﴿ أفشفتكم ﴾ [البقرة: ١٧] الآية، قال: فني خفف الله عن هذه الأمة » فني هذا الحديث للمشاورة في بعض الأحكام. ونقل السهيلي عن ابن عباس أن المشاورة مختصة بأبي بكر وعمر ولعله من تفسير الكلبي ثم وجدته له مستندا في فضائل الصحابة لأحد بن موسى، وللمعرفة يعقوب بن سفيان بسند لا بأس به عن عبد الرحمن بن غنم بفتح اللامدة وسكون الزنة، وهو مختلف في صحبته « أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر لو أنكما تفتقان على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبدا » وقد وقع في حديث أبي قتادة في نومهم في الوادي « إن تعليمي أبا بكر وعمر ترشدوا » لكن لا حجة فيه للتخصيص، ووقع في الأدب من رواية طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى:

قوله: (ولم يلبثت إلى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله) قال ابن بطال عن القاسبي كانه أراد تنازعهما فسقطت الألف لأن المراد أسامة وعليه، وقال الكرماني القياس أن يقال «تنازعهما» إلا أن يقال إن أقل الجمع اثنان أو أراد بالجمع هما ومن معهما أو من واقفهما على ذلك انتهى، وأخرج الطبراني عن ابن عمر في قصة الإنك «وبعث رسول الله ﷺ إلى علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد وميرة» فكانه أشار بصيغة الجمع إلى ضم ميرة إلى علي وأسامة لكن اشتكله بعضهم بأن ظاهر سياق الحديث الصحيح أنها لم تكن حاضرة لتصرحه بأنه أرسل إليهما، وجوابه أن المراد بالتنازع اختلاف قول المذكورين عند مساءلتهم واستشارتهم، وهو أهم من أن يكونوا مجتمعين أو متفرقين ويجوز أن يكون مراده بقوله فلم يلبثت إلى تنازعهم كلاً من الفريقين في قصتي أحد والإفك.

قوله: (ما تشيرون علي) هكذا هنا بلفظ الاستفهام، وتقدم في طريق أبي أسامة بصيغة الأمر «أشيروا علي» والحاصل أنه استشارهم فيما يفعل من قذف عائشة، فأشار عليه سعد بن معاذ وأسيب بن حضير بأنهم واقتنوا عند أمره موافقون له فيما يقول ويفعل، ووقع النزاع في ذلك بين السعديين، فلما نزل عليه الوحي ببراءتها أقام حد القذف على من وقع منه، وقوله: «يسبون أهلي» كذا هنا بالمعجمة ثم الموحدة الثقيلة من السب، وتقدم في التفسير بلفظ «أبنا» بموحدة ثم نون، وتقدم تفسيره هناك وأن منهم من فسر ذلك بالسب.

قوله: (ما علمت عليهم من سوء لفظ) يعني أهله وجع باعتبار لفظ الأهل، والقصة إما كانت لعائشة وحدها لكن لما كان يلزم من سبها سب أبويها ومن هو بسبيل منها؛ وكلهم كانوا بسبب عائشة معدودين في أهله صبح الجمع، وقد تقدم في حديث الهجرة الطويل قول أبي بكر «إنا هم أهلك يا رسول الله» يعني عائشة وأهلها وأسماء بنت أبي بكر.

قوله: (وعن عروة) هو موصول بالسند المذكور.

وقوله: (أخبرت) بضم أوله على البناء للمجهول، وقد تقدمت تسمية من أخبرها بذلك.

قوله: (أناذن في أن أنطلق إلى أهلي) في رواية أبي أسامة «أرسلني إلى بيت أبي».

قوله: (وقال رجل من الأنصار إنا) وقع عند ابن إسحاق أنه أبو أيوب الأنصاري وأخرجه الحاكم من طريقه، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين وأبو بكر الأجري في طرق حديث الإفك، من طريق عطاء الخراساني عن الزهري عن عروة عن عائشة، وتقدم في شرحه في التفسير أن أسامة بن زيد قال ذلك أيضاً لكن ليس هو أنصاري، وفي روايتنا في فوائد محمد بن عبد الله المعروف بابن أخي ميمى من مرسل سعيد بن المسيب وغيره، وكان رجلاً من أصحاب النبي ﷺ إذا سمع شيئاً من ذلك قالاً سبحانه هذا بهتان عظيم، زيد بن حارثة وأبو أيوب، وزيد أيضاً ليس أنصاري، وفي تفسير سنيد من مرسل سعيد بن جبير أن سعد بن معاذ لما سمع ما قيل في أمر عائشة قال: «سبحانك هذا بهتان عظيم» وفي الإكمال للحاكم من طريق الواقدي أن أبي بن كعب قال ذلك، وحكي عن المبهمة لابن بشكوال ولم أره أنا فيها أن قتادة بن النعمان قال ذلك؛ فإن ثبت فقد اجتمع عن قال ذلك ستة: أربعة من الأنصار ومهاجرون.

(تصية): وقع في بعض النسخ في هذه الأبواب الثلاثة الأخيرة تقديم وتأخير والمخطف فيها سهل.

(عائشة): اشتمل «كتاب الاعتصام» من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على مائة وسبعة وعشرين حديثاً، الملقق منها وما في مناه من المتابعة ستة وعشرون حديثاً وسائرهما موصول، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث وعشرة أحاديث والباقي خالص، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة، كل أمسي يدخلون الجنة إلا من أبي، وحديث عمر: نهينا عن التكلف، وحديث أبي هريرة في سائذ القرون، وحديث عائشة في الرقعة، وحديثها: لا أذكر به، وحديث عثمان في الخطبة، وحديث أبي سلمة المرسل في الاجتهاد، وحديث المشاورة في الخروج إلى أحد. وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ستة عشر أثراً والله سبحانه وتعالى الهادي إلى الصواب.

قوله: (وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها) أي إذا لم يكن فيها نص بحكم معين وكانت على أصل الإباحة، فمراده ما احتمل الفعل والترك احتمالاً واحداً، وأما ما عرف وجه الحكم فيه فلا، وأما تنبيهه بالأئمة فهي صفة موصفة لأن غير المؤمنين لا يستشار ولا يلبثت لقوله، وأما قوله: «بأسهلها» فلمعوم الأمر بالأخذ بالتيسير والتسهيل والنهي عن التشديد الذي يدخل المشقة على المسلم، قال الشافعي: إما يؤمر الحاكم بالمشورة لكون المشير ينهه على ما يفعل عنه ويبله على ما لا يستحضره من الدليل لا ليقبل المشير فيما يقوله، فإن الله لم يجعل هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ وقد ورد من استشارة الأئمة بعد النبي ﷺ أخبار كثيرة: منها مشاورة أبي بكر ﷺ في قتال أهل الردة، وقد أشار إليها المصنف، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن ميمون بن مهران قال: «كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه أمر نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى بينهم، وإن علمه من سنة رسول الله ﷺ قضى به وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة، فإن أعياء ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم واستشارهم، وإن عمر بن الخطاب كان يفعل ذلك» وتقدم قريباً أن القراء كانوا أصحاب مجلس عمر ومشاورته، ومشاورة عمر الصحابة في حد الخبر تقدمت في «كتاب الحدود» ومشاورة عمر الصحابة في إصلاح المرأة تقدمت في الديات، ومشاورة عمر في قتال الفرس تقدمت في الجهاد، ومشاورة عمر المهاجرين والأنصار ثم قريشاً لما أرادوا دخول الشام وبلغه أن الطاعون وقع بها، وقد مضى مطولاً مع شرحه في «كتاب الطب» ورويتا في القطيعات من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: جاء رجل إلى معاوية فسأله عن مسألة فقال سئل عنها علياً، قال: ولقد شهدت عمر أشكل عليه شيء، فقال ما هنا علي، وفي كتاب النواذر للحمدي، والطبقات لمحمد بن سعد من رواية سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتنود بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن - يعني علي بن أبي طالب - ومشاورة عثمان الصحابة أول ما استخلف فيما يفعل بعيد الله بن عمر لما قتل الهرمزان وغيره، ظناً منه أن لهم في قتل أبيه مدخل، وهي عند ابن سعد وغيره بسند حسن، ومشاورته الصحابة في جمع الناس على مصحف واحد، أخرجه ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» من طريق عن علي منها قوله: «ما فعل عثمان الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا» وسنده حسن.

قوله: (ورأى أبو بكر فقال من منع الزكاة إنا) يشير إلى حديث أبي هريرة الذي تقدم قريباً في باب الاقتداء بالسلف.

قوله: (وقال النبي ﷺ من يدل دينه فاقطعوه) تقدم موصولاً من حديث ابن عباس في «كتاب المغازين».

قوله: (وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباناً) هذا طرف من حديث ابن عباس في قصة الحزب بن قيس وعمه عيينة بن حصن؛ وتقدم قريباً في باب الاقتداء بالسلف أيضاً بلفظ «ومشاورته» ووقع بلفظ «ومشورته» موصولاً في التفسير.

وقوله في آخره هنا: (وكان وقالاً) بقاء ثقيلة أي كثير الوقوف، وهذه الزيادة لم تقع في الطريق الموصلة في باب الاقتداء وإما وقتت في التفسير، ثم ذكر طرفاً من حديث الإفك من طريق صالح بن كيسان عن الزهري، وقد تقدم بطوله في «كتاب المغازي» واقتصر منه على موضع حاجته وهي مشاورة علي وأسامة، وقال في آخره: فذكر براءة عائشة وأشار بذلك إلى أنه هو الذي اختصره وذكر طرفاً منه من طريق هشام بن عروة عن أبيه، وقد أورد طريق أبي أسامة عن هشام التي علقها هنا مطولة في «كتاب التفسير» وقد ذكرت من وصلها عن أبي أسامة وشيخه هنا في الطريق الموصلة، هو



٩٧- كتاب التوحيد

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب التوحيد) كذا للسنن وحدا بن شاذان، وعليه اقتصر الأكثر من الفرقي، وزاد للمستطلي. «الرد على الجهمية وغيرهم» وسقطت البسلة لغير أبي ذر، ووقع لابن بطال وابن التين. «كتاب رد الجهمية» وغيرهم «التوحيد» وضبطوا التوحيد بالنصب على المقولية، وظاهره معتزى لأن الجهمية وغيرهم من المبتدعة لم يردوا التوحيد وإنما اختصوا في تفسيره، وحجج الباب ظاهرة في ذلك، والمراد بقوله في رواية للمستطلي وغيرهم «القدرة» وأما الخوارج فقدم ما يتعلق بهم في «كتاب الفتن» وكذا الرافضة تقدم ما يتعلق بهم في «كتاب الأحكام» وهؤلاء الفرق الأربع هم رؤوس البدعة وقد سمي للمعتزلة أنفسهم «أهل العدل والتوحيد» وعزا بالتوحيد ما اعتقدوه من نفي الصفات الإلهية، اعتقادهم أن إثباتهم يستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه أشرك، وهم في النفي مراقبون للجهمية، وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل، ومن ثم قال الجليلي فيما حكاه أبو القاسم القشيري «التوحيد أفراد القديم من المحدث» وقال أبو القاسم التميمي في «كتاب الحجية» التوحيد مصدر وحد يوجد، ومعنى وحدت الله اعتقده مغروراً بلفظه وصفاته لا نظير له ولا شبيه، وقيل: معنى وحدته علمته واحداً، وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام له، وفي صفاته لا شبه له في البلية وملاكه وتبديره، لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره، وقال ابن بطال تضمنت ترجمة الباب أن الله ليس بهمس لأن الجسم مركب من أشياء مؤلفة وذلك يرد على الجهمية في زعمهم أنه جسم، كذا وجدت فيه ولعله أراد أن يقول المشبهة، وأما الجهمية فلم يختلف أحد عن صفته في المقالات أنهم ينفون الصفات حتى نسبوا إلى التعطيل، وثبت عن أبي حنيفة أنه قال بلغ جهم في نفي التشبيه حتى قال إن الله ليس بشيء، وقال الكرمانى الجهمية فرقة من المبتدعة يتسبون إلى جهم بن صفوان مقدم الطائفة المقاتلة إن لا قدرة للعبد أصلاً، وهم الجبرية يفتح الجهم وسكون المرحضة، ومات مقتولاً في زمن هشام بن عبد الملك انتهى. وليس الذي أنكره على الجهمية مذهب الجبر خاصة، وإنما الذي أطبق السلف على فهمه بسببه إنكار الصفات، حتى قالوا إن القرآن ليس كلام الله وإنه مخلوق، وقد ذكر الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» أن رؤوس المبتدعة أربعة إلى أن قال: «الجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإيجار والاضطرار إلى الأعمال، وقال لا فعل لأحد غير الله تعالى، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازاً من غير أن يكون فاعلاً أو مستطيعاً لشيء، وزعم أن علم الله حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد، حتى قال لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره، قال وأصفه بأنه خالق وعي وعيت وموحد بفتح المهملة الثقيلة لأن هذه الأوصاف خاصة به، وزعم أن كلام الله حادث، ولم يسم الله متكلماً به، قال: وكان جهم يحمل السلاح ويقاتل، وخرج مع الحارث بن سريج، وهو مهمله وجيم مصغر، لما قام على نصر بن سيار عامل بني أمية غراسان قال أمره إلى أن قتل سلم بن أحوز وهو بفتح السين المهملة وسكون اللام، وأبوه مهمله وآخره زاي وزن أصور وكان صاحب شرطة نصر، وقال البخاري في «كتاب خلق أفعال العباد» بلغني أن جهماً كان يأخذ عن الجند بن درهم، وكان خالد القسري وهو أمير العراق خطب فقال: إني مضع بالجند بن درهم لأنه زعم أن الله لا يتخذ إبراهيم خيلاً ولم يكلم موسى تكليماً. قلت: وكان ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك، فكان الكرمانى انتقل ذمته من الجند إلى الجهم فإن قتل جهم كان بعد ذلك بمدة، وتقل البخاري عن محمد بن مقاتل قال: قال عبد الله بن المبارك:

ولا أقول بقول الجهم إن له قولاً بضارع قول الشوك أحياناً

وعن ابن المبارك: إنا نحكي كلام اليهود والنصارى ونستعظم أن نحكي قول جهم، وعن عبد الله بن شاذان قال: ترك جهم الصلاة أربعين يوماً على وجه الشك، وأخرج ابن أبي حاتم في «كتاب الرد على الجهمية» من طريق خلف بن سليمان البلخي قال: كان جهم من أهل الكوفة وكان نصيباً، ولم يكن له نفاذ في العلم، فلقبه قوم من

الزنادقة فقالوا له: صف لنا ريك الذي تبعه، فدخل البيت لا يخرج مدة ثم خرج فقال هو هذا المراء مع كل شيء. وأخرج ابن خزيمة في التوحيد، ومن طريق البيهقي في الأسماء قال: سمعت أبا قلعة يقول سمعت أبا معاذ البلخي يقول: كان جهم على معبر ترمذ، وكان كوفي الأصل نصيباً ولم يكن له علم ولا مجالسة أهل العلم، فقيل له صف لنا ريك فدخل البيت لا يخرج كذا، ثم خرج بعد أيام فقال هو هذا المراء مع كل شيء. وفي كل شيء ولا يخلو عنه شيء. وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة قال: كلام جهم صفة بلا معنى، ويتأهلاً أساساً ولم يعد قط في أهل العلم، وقد سئل عن رجل طلق قبل الدخول فقال تعمد امرأته، ولورد آثاراً كثيرة عن السلف في تكفير جهم. وذكر الطبري في تاريخه في حوادث سنة سبع وعشرين أن الحارث بن سريج خرج على نصر بن سيار عامل غراسان لبني أمية وحاربه، والحارث حينئذ يدعو إلى العمل بالكتاب والسنة وكان جهم حينئذ كاتبه ثم ترأسا في الصلح وتراضيا بحكم مقاتل بن حيان والجهم، فاتفقا على أن الأمر يكون شورى حتى يراضى أهل غراسان على أمير يحكم بينهم بالعدل، فلم يقبل نصر بذلك واستمر على محاربة الحارث إلى أن قتل الحارث في سنة ثمان وعشرين في خلافة مروان الحمار، فيقال إن الجهم قتل في المعركة ويقال بل أسر، فأمر نصر بن سيار سلم بن أحوز بقتله فأدعى جهم الأمان، فقال له سلم: لو كنت في بطني لشقتك حتى أقتلك، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق محمد بن صالح مولى بني ماض قال: قال سلم حين أخذه، يا جهم إني لست أقتلك لأنك قاتلتني، أنت عتدي أحر من ذلك، ولكي سمعتك تتكلم بكلام أعطيت الله عهداً أن لا أملكك إلا تقتلك فقتله.

ومن طريق معتمر بن سليمان عن غلام الطفاوي بلغ سلم بن أحوز، وكان على شرطة غراسان أن جهم بن صفوان ينكر أن الله كلم موسى تكليماً فقتله، ومن طريق بكر بن معروف قال رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عنق جهم فأسود وجهه جهم، وأسد أبو القاسم اللالكاني في «كتاب السنة» له أن قتل جهم كان في سنة اثنين وثلاثين ومائة، والمتمم ما ذكره الطبري أنه كان في سنة ثمان وعشرين، وذكر ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن راحة صاحب أبي إسحاق الفزاري أن قصة جهم كانت سنة ثلاثين ومائة، وهذا يمكن حله على جبر الكسر، أو على أن قتل جهم تراخي عن قتل الحارث بن سريج، وأما قول الكرمانى إن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبد الملك فوهم، لأن خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد ذلك، وأما مستند الكرمانى ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال: قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى نصر بن سيار عامل غراسان: أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من البهية فإن ظفرت به فاقتله، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن هشام، وإن كان ظهور مقاتته وقع قبل ذلك حتى كاتب في هشام والله أعلم. وقال ابن حزم في «كتاب الملل والنحل» فرق القريش بين الإسلام وحسن: أهل السنة، ثم المعتزلة ومنهم القدريه، ثم المرجئة ومنهم الجهمية والكرامية ثم الرافضة ومنهم الشيعة، ثم الخوارج ومنهم الأزقة والإباضية ثم افترقوا فرقا كثيرة، فأكبر افتراق أهل السنة في الفروع، وأما في الاعتقاد فهي نيز سيرة، وأما الباقون ففي مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والقريب، فأقرب فرق المرجئة من قال: الإيمان التصديق بالقلب واللسان فقط وليست العبادة من الإيمان. وأبعدهم الجهمية الفاضلون بأن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتلث لسانه، وعبد الوثن من غير تقية. والكرامية: الفاضلون بأن الإيمان قول باللسان فقط وإن اعتد الكفر بقلبه، وساق الكلام على بقية الفرق ثم قال: فأما المرجئة فمعتزلة الكلام في الإيمان والكفر، فمن قال إن العبادة من الإيمان، وأنه يزيد وينقص ولا يكسر مؤمناً بذبذب، ولا يقول إنه يجلد في النار فليس مرجئاً، ولو اتفقهم في بقية مقالاتهم. وأما المعتزلة فمعتزلة الكلام في الوجود والوحد والقدرة، فمن قال القرآن ليس بمخلوق وثبتت القدرة وروية الله تعالى في القيامة، وثبتت صفاته الواردة في الكتاب والسنة وأن صاحب الكبار لا يخرج بذلك عن الإيمان فليس بمعتزلي وإن اتفقهم في سائر مقالاتهم وساق بقية ذلك إلى أن قال: وأما الكلام فيما يوصف الله به فمشتك بين الفرق الخمسة، من مثبت لها ونافه، فراس النفاة المعتزلة والجهمية فقد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطلون، ورأس المثبة مقاتل بن سليمان ومن تبعه من الرافضة والكرامية، فثبت بالغوا في ذلك حتى شبهوا الله تعالى بخلقه، تعالى الله سبحانه عن أقوالهم علواً كبيراً، ونظير هذا التباين قول الجهمية إن العبد لا قدرة له أصلاً، وقول القدريه إنه يخلق فعل نفسه، قلت: وقد أفرد البخاري خلق أفعال البلخي تصنيف، وذكرته هنا أشياء بعد فراغه مما يتعلق بالجهمية

١- باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ

إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

٧٣٧١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي مَعْقِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَثَّ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ. [راجع: ١٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٩ مطولاً]

٧٣٧٢- وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا الْقَحْطَلِيُّ ابْنُ الصَّلَاةِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَبِيحٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْقِدٍ، قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا بَثَّ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ ابْنِ جَبَلٍ إِلَى نَحْرِ أَهْلِ الْيَمَنِ، قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَضَّلَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا صَلَّوْا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ اقْرَأَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِهِمْ، لَتَأْخُذَ مِنْ غَنِيِّهِمْ فَتَرُدَّ عَلَى قِيَرِهِمْ، فَإِذَا أَقْرَأُوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَوَالِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ». [راجع: ١٣٩٥. أخرجه مسلم: ١٩].

٧٣٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُسْنُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي خَصِينٍ وَالْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ: سَمِعَا الْأَسْوَدَ بْنَ جِلَالٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ اتَّبِرْ مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْلَمُ، قَالَ: «أَنْ يَتَّبِعُوا وَلَا يَتَّبِعُوا بِي شَيْءٍ، أَتَدْرِي مَا ظَهَرَهُ عَلَيْهِ؟». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْلَمُ، قَالَ: «أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ». [راجع: ٢٨٥٦. أخرجه مسلم: ٣٥ مطولاً]

٧٣٧٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَصْفُوعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «لَمْ يَكُنْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». يُؤَدِّعُهُ، فَلَمَّا اصْبَحَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَقَالُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَلَيْدِي نَفْسِي يَدِي، إِنَّمَا تَعْدِلُ لَتَأْتِ الْقُرْآنَ».

وَأَذَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ شُعْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [راجع: ٥٠١٣]

٧٣٧٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُو، عَنْ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَنَّ أَبَا الرَّجُلِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ، عَنْ أُمِّ عَشْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَتْ فِي خَيْرِ عَالِيَةِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ عَالِيَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَثَّ رَجُلًا عَلَى سَرِيَةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِصَاحِبِهِ فِي صَلَاتِهِمْ قَبِيحًا: بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «سَلُوا لَأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟». فَسَأَلُوهُ فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أَجِبُ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِرُوا أَنَّ اللَّهَ يَهْجُوهُ». [طهر في فضائل القرآن، باب ٧. أخرجه مسلم: ٨١٣].

قوله: (باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تعالى) المراد بتوحيد الله تعالى الشهادة بأنه إله واحد وهذا الذي يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة، وقد ادعى طائفتان في تفسير التوحيد امرين اخترعوهما، أحدهما: تفسير المترلة كما تقدم، ثانيهما: غلاة الصوفية فإن أكابرهم لما تكلموا في مسألة الحور والفناء وكان مرادهم بذلك المبالغة في الرضا والتسليم وترويض الأمر، بالغ بعضهم حتى ضاعوا المرجحة في نفي نسبة الفعل إلى العبد، وجبر ذلك بعضهم إلى معذرة المصاة، ثم غلا

بعضهم فعذر الكثرة، ثم غلا بعضهم فزعم أن المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود، وعظم الخطب حتى ساء عن كثير من أهل العلم بمقتديهم وحاشاهم من ذلك، وقد قدمت كلام شيخ الطائفة الجليل وهو في غاية الحسن والإيجاز، وقد رد عليه بعض من قال بالوحدة المطلقة قال: وهل من غير، ولهم في ذلك كلام طويل ينسره عنه سمع كل من كان على فطرة الإسلام والله المستعان. وذكر في الباب أربعة أحاديث، الحديث الأول: حديث معاذ بن جبل في بعثه إلى اليمن، أورده من طريقين الأول أعلى من الثانية، وقد أورد الطريق العالية في «كتاب الزكاة» وساقها هناك على لفظ أبي عاصم راووها، وذكره هناك من وجه آخر بتزول، وعبد الله بن أبي الأسود شيخه في هذا الباب هو ابن محمد بن أبي الأسود ينسب إلى جده واسمه حيد بن الأسود، والفصل بين العلاء «يكنى أبا العلاء» ويقال أبو العباس وهو كوفي نزل البصرة وثقه علي بن المديني، وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتب حديثه، وقال النسائي ليس به بأس، وقال الدارقطني: كثير الزعم، قلت: وما له في البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه بغيره ولكنه ساق المتن هنا على لفظه.

قوله: (عن أبي معاذ) كذا للجميع بفتح الميم وسكون المهملة ثم موحدة، وفي بعض النسخ عن أبي سعيد وهو تصحيح، وكان الميم افتتحت فصارَتْ تشبه السين.

قوله: (صحبت ابن عباس لما بعث) كذا في بعض النسخ «قال أبو يعقوب» وقد جرت العادة بمجذبه خطأ ويقال بشرطه التلق به.

قوله: (لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن) أي إلى جهة أهل اليمن، وهذه الرواية تعيد الرواية المطلقة بلفظ «حين بعثه إلى اليمن» فبينت هذه الرواية أن لفظ اليمن من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو من إطلاق العام وإرادة الخاص، أو لكون اسم الجنس يطلق على بعضه كما يطلق على كله، والراجع أنه من محل المطلق على المفيد كما صرح به هذه الرواية، وقد تقدم في باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن في أوامر «الغازي» من رواية أبي بردة بن أبي موسى، وبعث كل واحد منهما على خلاف قال: «واليمين غلانيان» وتقديم ضبط المخلاف وشرحه هناك، ثم قوله: «إلى أهل اليمن» من إطلاق الكل وإرادة البعض، لأنه إنما بعثه إلى بعضهم لا إلى جميعهم، ويحتمل أن يكون الخبر على عمومه في الدعوى إلى الأمور المذكورة وإن كانت إمرة معاذ إنما كانت على جهة من اليمن مخصوصة.

قوله: (إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب) هم اليهود، وكان ابتداء دخول اليهودية اليمن في زمن أسعد ذي كرب وهو تبع الأصغر كما ذكره ابن إسحاق مطولاً في السيرة، فقام الإسلام وبعض أهل اليمن على اليهودية، ودخل دين النصرانية إلى اليمن بعد ذلك لما غلبت الحشية على اليمن، وكان منهم أربعة أصحاب القليل السدي غزا مكة وأراد هدم الكعبة حتى أجلاهم عنها سيف بن ذي يزن، كما ذكره ابن إسحاق مبسوطاً أيضاً، ولم يبق بعد ذلك باليمن أحد من النصارى أصلاً إلا بنجران وهي بين مكة واليمن، وبقي بعض بلادها قليل من اليهود.

قوله: (فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله فإذا عرفوا ذلك) مضى في وسط الزكاة من طريق إسمايل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بلفظ «فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله» وكذا أخرجه مسلم عن الشيخ الذي أخرجه عنه البخاري، وقد نمسك به من قال أول واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الاستئصال، ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الاتجار إلا بعد معرفة الأمر والنهي، واعترض عليه بأن المعرفة لا تأتي بالنظر والاستدلال، وهو مقدمة الواجب فيجب فيكون أول واجب النظر، وذهب إلى هذا طائفة كابن فورك وتعقب بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض، فيكون أول واجب جزءاً من النظر وهو عكس عن القاضي أبي بكر بن الطيب وعن الأستاذ أبي إسحاق الأسفرائني أول واجب القصد إلى النظر، ومع بعضهم بين هذه الأقوال بأن من قال أول واجب المعرفة أراد طلباً وتكليفاً، ومن قال النظر أو القصد أراد امتثالاً لأنه يسلم أنه وسيلة إلى تحصيل المعرفة، فيدل ذلك على سبق وجوب المعرفة، وقد ذكرت في «كتاب الإيمان» من أعرس عن هذا من أصله وتمسك بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقِ اللَّهَ﴾ للذين خفوا، فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴿الرُّومُ: ٢٣﴾ «كل مولود يولد على الفطرة» فإن ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة، كل مولود يولد عن ذلك طيراً على الشخص لقرئ عليه الصلاة والسلام «فأبواه يهودانه وينصرانه» وقد وافق أبو جعفر السمناني وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا وقال: إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المترلة؛ وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد

معرفة الله بالأدلة عليه وأنه لا يخفى التقليد في ذلك انتهى.

حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة، وإلا فلا يوجد في الشرعيات ضروري، وختم القرطبي كلامه بالاعتراض عن إطالة النفس في هذا الموضع لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اختلف بها كثير من الأعمار فوجب بذلك النصيحة، والله يهدي من يشاء انتهى.

وقال الأعمدي في أباكر الأفكار: ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر، لأن ضد المعرفة النكرة والنكرة كفر، قال: وأصحابنا يجمعون على خلافه وإنما اختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقاً لكن من غير دليل، فمنهم من قال إن صاحبه مؤمن عاصي بترك النظر الواجب، ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق وإن لم يكن من دليل ومساء علماء، وعلى هذا فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر، وقال غيره: من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التعمق في طرق المتكلمين، بل اكتفى بما لا يخلو عنه من نشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمصنع على الصانع، وغايته أنه يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تلقائياً صحيحاً وتنتج العلم، لكنه لو سئل كيف حصل له ذلك ما احتدى للتصريح به، وقيل الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين وقد انتقل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير حجة، ومن قامت عليه حجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بها، فمهما سمعه من النبي ﷺ كان مقطوعاً عنه بصدقه فإذا اعتقده لم يكن مقفلاً لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة، وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عنهم من آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ فيما يتعلق بهذا الباب، فامتروا بالحكم من ذلك وفوضوا أمر التشابه منه إلى ربهم، وإما قال من قال إن مذهب الخلف أحكم بالنسبة إلى الرد على من لم يثبت النبوة، فيحتاج من يريد رجوعه إلى الحق أن يقسم عليه الأدلة إلى أن يذهن فيسلم أو يعاند فيهلك، بخلاف المؤمن فإنه لا يحتاج في أصل إيمانه إلى ذلك، وليس سبب الأول إلا جعل الأصل عدم الإيمان فلم يوجب النظر المؤدي إلى المعرفة والا لطريق السلف أسهل من هذا كما تقدم ليأساه من الرجوع إلى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج إلى ما ذكر من إقامة الحجة على من ليس بمؤمن، فاختلط الأمر على من اشترط ذلك والله المستعان.

واحتج بعض من أوجب الاستدلال بانضمامهم على ذم التقليد، وذكروا الآيات والأحاديث الواردة في ذم التقليد، وبأن كل أحد قبل الاستدلال لا يدري أي الأمرين هو الحق، وبأن كل ما لا يصح إلا بالدليل فهو دعوى لا يعمل بها، وبأن العلم اعتقاد الشيء على ما هو عليه من ضرورة أو استدلال وكل ما لم يكن علماً فهو جهل، ومن لم يكن عالماً فهو ضال. والجواب عن الأول أن المذموم من التقليد أخذ قول الغير بغير حجة، وهذا ليس من حكم رسول الله ﷺ، فإن الله أوجب اتباعه في كل ما يقول، وليس العمل فيما أمر به أو نهى عنه داخلًا تحت التقليد المذموم اتفاقاً، وأما من دونه عن اتباعه في قول قائله واعتقده أنه لو لم يقله هو به فهو المقلد المذموم، بخلاف ما لو اعتقد ذلك في غير الله ورسوله فإنه يكون عموداً، وأما احتجاجهم بأن أحداً لا يدري قبل الاستدلال أي الأمرين هو الحق فليس بمسلم، بل من الناس من تطعن نفسه ويشرح صدره للإسلام من أول وهلة، ومنهم من يتوقف على الاستدلال، فالذي ذكره هم أهل الشك الثاني، فيجب عليه النظر ليقين نفسه التار لقروله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦] ويجب على كل من استرشده أن يرشده ويبرهن له الحق وعلى هذا مضى السلف الصالح من عهد النبي ﷺ وبعده.

وأما من استقرت نفسه إلى تصديق الرسول ولم تنازعه نفسه إلى طلب دليل توفيقاً من الله وتيسيراً، فهم الذين قال الله في حقهم ﴿وَلَكِنْ أَلَّهَ الْجِبِّ إِلَيْكُمْ وَزَيْنَهِ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧] الآية. وقال: ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَهُ يَهْدِهِ يَهْدِهِ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأَنْصَار: ١٢٥] الآية وهو مؤلف مقلد لأهلهم ولا لرواسئهم، لأنهم لو كفروا بأولهم أو رؤسائهم لم يتابعهم بل يبتدون النفرة عن كل من سمعوا عنه ما يخالف الشريعة وأما الآيات والأحاديث فإنما وردت في حق الكفار الذي اتبعوا من نهوا عن اتباعه وتركوا اتباع من أمروا باتباعه. وإنا نكلمهم الله الإيمان ببرهان على دعواهم بخلاف المؤمنين فلم يرد قط أنه أسقط اتباعهم حتى يأثروا بالبرهان. وكل من خالف الله ورسوله فلا برهان له أصلاً وإنما كلف الإيمان بالبرهان توكيداً وتمجيذاً. وأما من اتبع الرسول فيما جاء به فقد اتبع الحق الذي أمر به وقامت البراهين على صحته، سواء علم هو بتوجيه ذلك البرهان أم لا.

وقول من قال منهم إن الله ذكر الاستدلال وأمر به مسلم لكن هو فعل حسن مندوب لكل من أطاعه، وواجب على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق كما تقدم تقريره وبالله التوفيق. وقال غيره قول من قال طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم

وقرأت في جزء من كلام شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي ما ملخصه: إن هذه المسألة مما تناقضت فيها المذاهب وتباينت بين مفرط ومفرط ومتوسط، فالطرف الأول: قول من قال يخفى التقليد المحض في إثبات وجود الله تعالى ونفي الشرك عنه، ومن نسب إليه إطلاق ذلك عبيد الله بن الحسن العنبري وجماعة من الحنابلة والظاهرية، ومنهم من بالغ فحرم النظر في الأدلة واستدل إلى ما ثبت عن الأئمة الكبار من ذم الكلام كما سيأتي بيانه. والطرف الثاني: قول من وقف صيحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام، ونسب ذلك لأبي إسحاق الأسفرائيني، وقال الغزالي: أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرروها فهو كافر، فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة خصصة بشرفة سيرة من المتكلمين، وذكر نحوه أبو المظفر بن السمعاني وأطال في الرد على قائله، ونقل عن أكثر أئمة الفتوى أنهم قالوا: لا يجوز أن تكلف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها، لأن في ذلك من المشقة أشد من المشقة في تعلم الفروع الفقهية.

وأما المذهب المتوسط فذكره وسأذكره خلاصاً بعد هذا، وقال القرطبي في المقهم في شرح حديث «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» الذي تقدم شرحه في أثناء «كتاب الأحكام» وهو في أوائل «كتاب العلم» من صحيح مسلم: هذا الشخص الذي ينضه الله هو الذي يقصد بخصومه مدافعة الحق وردده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة، وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين، كما يقع لأكثر المتكلمين المرعفين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وأسنه رسول الله ﷺ، وسلف أئمة، إلى طرق مبتدعة والاصلاحات فخرية وقوانين جديلة وأمرور صناعية مدار اكترها على آراء سرفسطائية، أو متناقضات لفظية ينشأ بسببها على الأخذ فيها شبه ربما يعجز عنها، وشكوك مذهب الإيمان معها، وأحسبهم انفصالاً عنها أجدهم لا أصلهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من متفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم لم يزل هو لا قد لوتكبوا التوراة من الجهل لا يرتضيها إليه ولا الأطفال، لا يجترأ عن تحييز الجواهر والألوان والأحوال، فاستلوا فيما أسلك منه السلف الصالح من كليات تلتفت صفات الله تعالى وتعمدها وتحادها في نفسها، وحل هي الذات أو غيرها وفي الكلام هل هو متحد أو متقسم، وعلى الثاني: هل يتقسم بالنوع أو الوصف، وكيف تملق في الأول بالمأمور مع كونه حادثاً، ثم إذا انتمد بالمأمور هل يبقى التعلق، وهل الأمر يزيد بالصلاة مثلاً هو نفس الأمر لعمرو بالزكاة إلى غير ذلك ما ابتدئوه ما لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم، بل نهوا عن الخوض فيها لعلهم يأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفية بالعقل، لكون العقول لها حد تحق عنه، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات، ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها، وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره عاجز، وغاية علم الصالح أن يقطع بوجوده فاعل هذه المصنوعات منزوعة عن الشيء مقدس عن الظنير متصف بصفات الكمال، ثم متى ثبت الثقل عن شيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه، كما هو طريق السلف، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل، ويخفي في الردع عن الخوض في طريق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجواهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالاً، قال: وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، ويضيقهم إلى الإحداً ويضعفهم إلى التيهان بوضايف العبادات، وسبب ذلك إغراضهم عن نصوص الشارع وتطليلهم خفايا الأمور من غيرهم، وليس في قوة العقل ما يدرك ما لا نصوص الشارع من الحكم التي استمر بها، وقد رجح كثير من أئمتهم عن طريقهم، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال: «ركبت البحر الأعظم، وغصت في كل شيء، نهى عن أهل العلم في طلب الحق فراروا من التقليد، والآن قد رجعت واعتقدت مذهب السلف» هذا كلامه أو معناه، وعنه أنه قال عند موته «يا أصحابنا لا تستنقلوا بالكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت ما تشاغلتم به» إلى أن قال للقرطبي: ولو لم يكن في الكلام إلا مسألان هما من مبادئه لكان حقيقاً بالذم: إحداهما: قول بعضهم إن أول واجب الشك إذ هو اللزوم من وجوب النظر أو القصد إلى النظر، وإليه أشار الإمام بقوله ركبت البحر. ثانيهما: قول جماعة منهم إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أليك وأسمالك وجبرائلك، فقال لا تنتفع علي بكثرة أهل النار، قال وقد رد بعض من لم يقل بهما على من لم يرد النظرية وهو خطأ منه، فإن القائل بالمساكين كافر شرعاً، لجمله الشك في الله وأجابه، ومعظم المسلمين كفاراً

نطق بهذه اللفظة وفيه نظر، لأن القصة واحدة ورواة هذا الحديث اختلفوا: هل ورد الحديث بهذا اللفظ أو بغيره؟ فلم يقل إلا بلفظ منها، ومع احتمال أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة لا يتم الاستدلال، وقد بينت في أواخر «كتاب الزكاة» أن الأكثر روجه بلفظ «فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك» ومنهم من رواه بلفظ «فادعهم إلى أن يوحّدوا الله، فإذا عرفوا ذلك» ومنهم من رواه بلفظ «فادعهم إلى عبادة الله، فإذا عرفوا الله» ووجه الجمع بينها أن المراد بالمعبادة: التوحيد، والمراد بالتوحيد: الإقرار بالشهادتين، والإشارة بقوله ذلك إلى التوحيد، وقوله: فإذا عرفوا الله أي عرفوا توحيد الله، والمراد بالمعرفة الإقرار والطوعية بذلك يجمع بين هذه الألفاظ المختلفة في القصة الواحدة وبالله التوفيق.

وفي حديث ابن عباس من القوائد غير ما تقدم الاختصار في الحكم بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين، فإن من لازم الإيمان بالله ورسوله التصديق بكل ما ثبت عنهما والتمسك بذلك، فيحصل ذلك لمن صدّق بالشهادتين. وأما ما وقع من بعض الليتعة من إنكار شيء من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر، لأنه إن كان مع تأويل ظاهر، وإن كان حاداً قدح في صحة الإسلام، فيعادل بما ترتب عليه من ذلك كبره أحكام المردود وغير ذلك، وفيه يقول غير الواحد وجوب العمل به، وتعقب بأن مثل خبر معاذ حقه ثبته أنه في زمن نزول الوحي فلا يستوي مع سائر أخبار الأحاديث، وقد مضى في باب إجازة خبر الواحد ما يفي عن إحداه، وفيه أن الكافر إذا صدّق بشيء من أركان الإسلام كالصلاة مثلاً يصير بذلك مسلماً، وبالع من قال: كل شيء يكفر به للمسلم إذا جمعه، يصير الكافر به مسلماً إذا اعتضده، والأول أرجح كما جزم به الجمهور، وهذا في الاعتقاد أما الفعل كما لو صلى فلا يحكم بإسلامه وهو أولى بالفتح لأن الفعل لا عموم له، فيدخله احتمال العبث والاستهزاء. وفيه وجوب أخذ الزكاة من وجبت عليه، وقهر المنتع على بلها ولو لم يكن جاسداً، فإن كان مع امتناعه ذا شركة قوت، وإلا فإن لم يكن تعزيره على الامتناع عزز بما يليق به، وقد ورد في تعزيره بالمال حديث يوزن بحكم من أبيه عن جده مرفوعاً ولفظه «ومن منها - يعني الزكاة - فثنا أطعوها، وشطر ماله عزمة من عزمت ربنا» الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن عزيمة والحاكم، وأما ابن حبان فقال في ترجمة بهز بن حكيم لولا هذا الحديث لأدخلت في «كتاب الطقات» وأجاب من صححه ولم يعمل به بأن الحكم النبي دل عليه منسوخ وإن الأمر كان أولاً كذلك ثم نسخ، وضعف النووي هذا الجواب من جهة أن العقوبة بالمال لا تعرف أولاً حتى يتم دعوى النسخ، ولأن النسخ لا يثبت إلا بشرط معرفة التاريخ ولا يعرف ذلك. واحتشد النووي ما أشد إليه ابن حبان من تعصيف بهز وليس يجيد لأنه موقوف عند الجمهور حتى قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح إذا كان دون بهز ثقة، وقال الترمذي: تكلم فيه شعبة وهو ثقة عند أهل الحديث، وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث، واحتج به أحمد وإسحاق والبخاري خارج الصحيح وعلق له في الصحيح، وقال أبو عبد الله الأجرى عن أبي داود وهو عندي حجة لا عند الشافعي، فإن أحمد بن حنبل قد الشافعي على هذا قضاء، ويؤيده إطباق فقهاء الأصمصار على ترك العمل به فدل على أن له مراضاً واجهاً، وقول من قال يقتضيه بعد في نكرة المخالف وقد دل خبر الباب أيضاً على أن الذي يقضي الزكاة الإمام أو من أتمه لذلك، وقد أطبق الفقهاء بعد ذلك على أن لأرباب الأموال البائسة مباشرة الإخراج، وشذ من قال بوجوب النسخ إلى الإمام وهو رواية من مالك، وفي التقديم للشافعي نحوه على تفصيل عنهما فيه. الحديث الثاني: حديث معاذ أيضاً.

قوله: (حدثنا عمرو) هو ابن الحارث المصري و«ابن أبي هلال» هو سعيد وسماه مسلم في روايته.

قوله: (بعث رجلاً على سرية) تقدم في باب الجمع بين السورتين في ركعة من «كتاب الصلاة» بيان الاختلاف في تسميته وهل يبيح وبين الذي كان يؤم قومه في مسجد قباء مغيرة أو هما واحداً، ويان ما يرجح من ذلك.

قوله: (فيحتمل قبل هو الله أحد) قال ابن دقيق العيد هذا يدل على أنه كان يقرأ بغيرها ثم يقرأها في كل ركعة وهذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون المراد أنه يتنم بها أنصر قرائته فيختص بالركعة الأخيرة، وعلى الأول فيؤخذ منه جواز الجمع بين سورتين في ركعة انتهى. وقد تقدم البحث في ذلك في الباب المذكور من «كتاب الصلاة» بما يفي عن إحداه.

قوله: (ألقها صفة الرحمن) قال ابن التين إنما قال إنها صفة الرحمن لأن فيها أسماء وصفاته، وأسماء مشتقة من صفاته، وقال غيره: يجتمل أن يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستنداً لشيء سمعه من النبي ﷺ إما بطريق التصوعية وإما بطريق الاستباط، وقد أخرج البيهقي في «كتاب الأسماء والصفات» بسند حسن عن ابن عباس «أن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا صف لنا ربك الذي تعبد، فأنزل الله عز وجل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها، فقال: «هذه صفة ربي عز وجل» وعن أبي بن كعب قال: قال المشركون للنبي ﷺ أنسب لنا ربك، فأنزل سورة الإخلاص، الحديث، وهو عند ابن عزيمة في «كتاب التوحيد» وصححه الحاكم وفيه «أنه ليس شيء يولد إلا بموت وليس شيء يموت إلا بثور، والله لا يموت ولا يورث، ولم يكن له شبه ولا صل، وليس كمثل شيء». قال البيهقي: معنى قوله ليس كمثل شيء ليس كهم شيء، قاله أهل اللغة قال ونظيره قوله تعالى: ﴿فإن أنمنا مثل ما أنتم به﴾ [البقرة: ١٧٢] يريد بالذي أنتم به وهي قرائة ابن عباس، وقال: والكاف في قوله: «كمثل» للتأكيد، ففنى الله عنه الخلية بأكد ما يكون من التثنية، وأشد لورقة بن نوفل في زيد بن عمرو بن نفيل من أبيات: «ودعك دين ليس دين كمثل» ثم أسند عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿قوله لعل الأعلى﴾ [الروم: ٢٧] يقول ليس كمثل شيء، وفي قوله: ﴿هل تعلم له سبياً﴾ [مريم: ٦٥] هل تعلم له شيئاً أو مثلاً، وفي حديث الباب حجة لمن أثبت أن لله صفة وهو قول الجمهور، وشذ ابن حزم فقال هذه لفظة اصطلاح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم، وتثبت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، فإن اعترضوا بحديث الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي هلال وفيه ضعف، قال: وعلى تقدير صحته قلل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث، ولا يزداد عليه بخلاف الصفة التي يطلقونها فإنها في لغة العرب لا تطلق إلا على جوه أو عرض كذا قال، وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت إليه في تعصيفه، وكلامه الأخير مردود باتفاق الجميع على إثبات الأسماء المحسنة، قال الله تعالى: ﴿ولله الأسماء المحسنة فادعوه بها﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال بعد أن ذكر منها عدة أسماء في آخر سورة الحشر ﴿له الأسماء المحسنة﴾ [الحشر: ٢٤] والأسماء المذكورة فيها بلغة العرب صفات فهي إثبات أسمائه إثبات صفاته، لأنه إذا ثبت أنه شيء مثلاً قد وصف بصفة زائدة على الذات وهي صفة الحيقة، ولولا ذلك لوجب الاختصار على ما يتبين عن وجود الذات فقط، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون﴾ [الصافات: ١٨٠] فتره نفسه عما يصفونه به من صفة النقص، ومفهومه أن وصفه بصفة الكمال مشروع، وقد قسم البيهقي وجاعة من أئمة السنة جميع الأسماء المذكورة في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة على قسمين: أحدهما: صفات ذاتة، وهي ما استحقها فيما لم يزل ولا يزال، والثاني:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي ليلى، وتقدم للثني في فضل «قل هو الله أحد» [الإخلاص: ١] في «كتاب فضائل القرآن» من وجه آخر عن مالك مشروحاً، وأورد هنا ما صرح به من وصف الله تعالى بالأحلية كما في الذي بعده، وقوله هنا زاد إسماعيل بن جعفر تقدم هناك بزيادة روى في أوله، فقال: وزاد أبو معمر «حدثنا إسماعيل بن جعفر» وكذا وقع هنا في بعض النسخ، وفي بعضها وقال أبو معمر، وتقدم

قوله: (عن أبي حصين) ينتج أوله ضمان بن حاصم الأسدي، والأشعث بن سليف، هو أشعث بن أبي الشعثان المغربي، وأبوه مشهور بكنية أكثر من اسمه. قوله: (أكلري) ما حق الله على العباد) تقدم شرحه مستوفى في «كتاب الرقاق» ودخله في هذا الباب من قوله لا تشركوا به شيئاً لأنه المراد بالتوحيد قال ابن التين يريد بقوله: «حق العباد على الله» حق علم من جهة الشرح لا بإيجاب التعريف فهو كالواجب في تحقق وقوعه أو من جهة العقوبة والمثاقفة، فقولته تعالى ﴿فيسخرون منهم سخر الله منهم﴾ [التوبة: ٧٩] الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي ليلى، وتقدم للثني في فضل «قل هو الله أحد» [الإخلاص: ١] في «كتاب فضائل القرآن» من وجه آخر عن مالك مشروحاً، وأورد هنا ما صرح به من وصف الله تعالى بالأحلية كما في الذي بعده، وقوله هنا زاد إسماعيل بن جعفر تقدم هناك بزيادة روى في أوله، فقال: وزاد أبو معمر «حدثنا إسماعيل بن جعفر» وكذا وقع هنا في بعض النسخ، وفي بعضها وقال أبو معمر، وتقدم

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي ليلى، وتقدم للثني في فضل «قل هو الله أحد» [الإخلاص: ١] في «كتاب فضائل القرآن» من وجه آخر عن مالك مشروحاً، وأورد هنا ما صرح به من وصف الله تعالى بالأحلية كما في الذي بعده، وقوله هنا زاد إسماعيل بن جعفر تقدم هناك بزيادة روى في أوله، فقال: وزاد أبو معمر «حدثنا إسماعيل بن جعفر» وكذا وقع هنا في بعض النسخ، وفي بعضها وقال أبو معمر، وتقدم

قوله: (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي ليلى، وتقدم للثني في فضل «قل هو الله أحد» [الإخلاص: ١] في «كتاب فضائل القرآن» من وجه آخر عن مالك مشروحاً، وأورد هنا ما صرح به من وصف الله تعالى بالأحلية كما في الذي بعده، وقوله هنا زاد إسماعيل بن جعفر تقدم هناك بزيادة روى في أوله، فقال: وزاد أبو معمر «حدثنا إسماعيل بن جعفر» وكذا وقع هنا في بعض النسخ، وفي بعضها وقال أبو معمر، وتقدم

فَأَخْبَرَنَا اللَّهُ أَنْ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَطْعَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِإِجْلِ مُسْتَى، فَمَرْهًا لِلصَّبْرِ وَتَحْسِبُ. « فَأَعَادَتِ الرُّسُولُ أَنَّهُا قَدْ أَلْسَمَتْ لِقَائِهَا، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَأَمَّ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمَعَادُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَذِقَ الصَّبْرُ إِلَيْهِ وَنَفْسُهُ تَقَفَّضَ كَأَنَّهُا فِي شَرٍّ، فَحَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ.

[راجع: ١٢٨٤. أخرجه مسلم: ٩٢٢٢.]

قوله: (باب قول الله تبارك وتعالى: قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُوا) الله الأسماء الحسنى ذكر فيه حديث جبريل لا يرحم الله من لا يرحم الناس وقد تقدم شرحه مستوفى في «كتاب الأدب»، وحديث أسامة بن زيد في قصة ولد بنت رسول الله صلى الله عليه ورضي عنه، وفيه «فاضت عيناه» وفيه «هذه رحمة جعلها الله تعالى في قلوب عباده»، وإذا تأملنا قوله من عباده الرحمة «وقد تقدم شرحه مستوفى في «كتاب الجنائز» قال ابن بطال: غرضه في هذا الباب إثبات الرحمة وهي من صفات الذات فالرحمن وصف الله تعالى به نفسه وهو مضمن لمعنى الرحمة كما تضمن وصفه بأنه عالم معنى العلم إلى غير ذلك، قال والمراد برحمته إرادته نفع من سبق في علمه أنه ينفعه، قال وأسماؤه كلها ترجع إلى ذات واحدة وإن دل كل واحد منها على صفة من صفاته يختص الاسم بالذات عليها، وأما الرحمة التي جعلها في قلوب عباده فهي من صفات الفعل، وصفها بأنه خلقها في قلوب عباده، وهي رقة على المرحوم، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن الوصف بذلك فتأول بما يليق به، وقال ابن التين: «الرحمن والرحيم» مشتقان من الرحمة وقيل: هما اسمان من غير اشتقاق، وقيل: يرجعان إلى معنى الإرادة، فرحمته إرادته تميم من يرحمه، وقيل: راجعان إلى تركه عقاب من يستحق العقوبة، وقال الخطابي: معنى «الرحمن» أنه مزيج العمل لأنه لما أمر بعبادته بين حدودها وشروطها فشر وأتوا وكلف ما تحمله بينهم فصارت العمل منهم مزاجاً والمحبج منهم متعطفاً، قال ومعنى «الرحيم» أنه اللين على العمل فلا يضيغ لعمال أحسن عملاً، بل يثيب العامل بفضل رحمة أضعاف عمله، وقال الخطابي: ذهب الجمهور إلى أن «الرحمن» مأخوذ من الرحمة مبنى على المبالغة ومعناه ذو الرحلة لا نظير له فيها، ولذلك لا يثنى ولا يجمع، واحتج له البيهقي بحديث عبد الرحمن بن عوف، وفيه «خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي».

قلت: وكذا حديث الرحمة الذي اشتهر بالمسلسل بالأولية، أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ «الراحمون يرحمهم الرحمن» الحديث، ثم قال الخطابي: «فالرحمن» ذو الرحمة الشاملة للخلق» «والرحيم» فيل بمعنى فاعل وهو خاص بالمؤمنين، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ وأورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الرحمن والرحيم» اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر، وعن مقاتل أنه نقل عن جماعة من التابعين مثله، وزاد «فالرحمن» بمعنى المترحم، والرحيم بمعنى المتطعم، ثم قال الخطابي لا معنى لدخول الرقة في شيء من صفات الله تعالى، وكان المراد بها اللطف ومعناه الغفران لا الصبر الذي هو من صفات الأجسام. قلت: والحديث المذكور عن ابن عباس لا يثبت لأنه من رواية الكلبي عن أبي صالح عنه، والكلبي متروك الحديث وكذلك مقاتل، ونقل البيهقي عن الحسين بن الفضل الجبلي أنه نسب راوي حديث ابن عباس إلى التصحيف وقال إنما هو الرقيق بقاءه وقواه البيهقي بالحديث الذي أخرجه مسلم عن عائشة مرفوعاً: إن الله رقيق يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف، وأورد له شامداً من حديث عبد الله بن مغفل ومن طريق عبد الرحمن بن يحيى ثم قال وه «الرحمن» خاص في التسمية عام في الفعل، وه «الرحيم» عام في التسمية خاص في الفعل، واستدل بهذه الآفة، على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى كالرحمن اتعقدت يمينه، وقد تقدم من مزمعه، وعلى أن التكلف إذا أقر الحداثية للرحمن مثلاً حكم بإسلامه، وقد خصص الخطابي من ذلك ما يقع به الاشتراك كما لو قال الطالباني: لا إله إلا الهني المحبب، فإنه لا يكون مؤثماً حتى يصرح باسم لا تأويل فيه، ولو قال من ينسب إلى التجسيم من اليهود لا إله إلا الذي في السماء لا يكن مؤثماً كذلك، إلا إن كان حامياً لا يفقه معنى التجسيم فيكنى منه بذلك كما في قصة الجارية التي سألها النبي ﷺ أنت مؤمنة، قالت نعم، قال: فأين الله؟ قالت في السماء، قال: احتجها فأنها مؤمنة، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم.

وإن من قال لا إله إلا الرحمن حكم بإسلامه إلا إن عرف أنه قال ذلك عناداً

صفات فعله: وهي ما استحقه فيما لا يزال دون الأزل، قال: ولا يجوز وصفه إلا بما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه، ثم منه ما اقتربت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام من صفات ذاته، وكالحلق والرزق والإحياء والإماتة والغفر والعقوبة من صفات فعله، ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه واليد والعين من صفات ذاته، وكالاستواء والتزول والحي من صفات فعله، فيجوز إثبات هذه الصفات له لثبوت الخبر بها على وجه يفني عنه التشبيه، فصفة ذاته لا تزل موجودة بذاته ولا تزال، وصفة فعله ثابتة عنه ولا يحتاج في الفعل إلى مباشرة ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وقال القرطبي في المفهم: اشتملت ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ على اسمين يتضمنان جميع أوصاف الكمال: وهما الأحد والحمد، فلهما بطلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال، فإن الواحد والأحد وإن رجعا إلى أصل واحد فقد اختلفا استعمالاً وعرفاً، فالواحدة راجعة إلى نفي التعدد والكثرة، والواحد أصل العدد من غير تعرض لنفي ما عدله والأحد يثبت مدلوله ويتعرض لنفي ما سواه، ولهذا يستعملونه في النبي ويستعملون الواحد في الإثبات، يقال ما رأيت أحداً ورايت واحداً فالأحد في أسماء الله تعالى مشعر بوجوده الخاص به الذي لا يشاركة فيه غيره، وأما الصمد فإنه يتضمن جميع أوصاف الكمال لأن معناه الذي انتهى سوده بحيث يصمد إليه في المواجه كلها وهو لا يتم حقيقة إلا لله، قال ابن دقيق العيد قوله: «لأنها صفة الرحمن» يحتل أن يكون مراده أن فيها ذكر صفة الرحمن كما لو ذكر وصف غيره عن الذكر بأنه الوصف وإن لم يكن نفس الوصف ويحتل غير ذلك إلا أنه لا يختص ذلك بهذه السورة لكن لعل تخصيصها بذلك لأنه ليس فيها إلا صفات الله سبحانه وتعالى فاخصت بذلك دون غيرها.

قوله: (أخبروه أن الله يحبه) قال ابن دقيق العيد: يحتل أن يكون سبب محبة الله له محبة هذه السورة، ويحتل أن يكون لما دل عليه كلامه لأن محبة الذكر صفات الرب دالة على صحة اعتقاده، قال المازري ومن تبعه: محبة الله لعباده إرادته توابهم وتعييهم، وقيل هي نفس الإثابة والتعيي، ومحبتهم له لا يبعد فيها ليل منهم إليه وهو مقدس عن الميل، وقيل محبتهم له استقامتهم على طاعته، والتحقيق أن الاستقامة ثمرة المحبة وحقيقة المحبة له ميلهم إليه لاستحقاقه سبحانه المحبة من جميع وجوهها انتهى. وفيه نظر لما فيه من الإطلاق في موضع التقيد، وقال ابن التين: معنى محبة المخلوقين لله إرادتهم أن ينفعهم، وقال القرطبي في المفهم: محبة الله لعبده تفرقه له وإكرامه وليست بميل ولا غرض كما هي من العبد، وليست محبة العبد لربه نفس الإرادة بل هي شيء زاد عليها، فإن المرء يجد من نفسه أنه يحب ما لا يقدر على اكتسابه ولا على تحصيله، والإرادة هي التي تخصص الفعل ببعض وجوهه الجائزة ويحس من نفسه أنه يحب الموصوفين بالصفات الجبيلة والأفعال الحسنة كالعلماء والفضلاء والكرماء وإن لم يتعلق له بهم إرادة خاصة، وإذا صح الفرق فالله سبحانه وتعالى محبوب لغيره على حقيقة المحبة كما هو معروف عند من رزقه الله شيئاً من ذلك، فنسأل الله تعالى أن يجعلنا من محبيه المخلصين. وقال البيهقي: المحبة والبغض عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، فمعنى محبة إكرام من أحبه ومعنى بغضه إهانته، وأما ما كان من الملح والذم فهو من قوله، وقوله من كلامه، وكلامه من صفات ذاته فيرجع إلى الإرادة فمحبة الحصول المحسودة وفاعلهما يرجع إلى إرادته إكرامه، وبغضه الحصول المحسومة وفاعلهما يرجع إلى إرادته إهانته.

٢- باب قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

[الإسراء: ١١٠].

٧٣٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ جَبْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ». [راجع: ٩٠١٣. أخرجه مسلم: ٢٣١٩]

٧٣٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَسُولٌ يُحْدِثُ بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ إِلَى إِلَهِهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعْ،

وسمى غير الله رحماناً كما وقع لأصحاب مسيلة الكذاب، قال الحلبي ولو قال اليهودي لا إله إلا الله لم يكن مسلماً حتى يقر بأنه ليس كمثلهم شيء، ولو قال الوثني لا إله إلا الله وكان يزعم أن الضم يقره إلى الله، لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الضم.

(تبيينها): أحدهما: الذي يظهر من تصرف البخاري في «كتاب التوحيد» أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة ليأخذ كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة إلى خروجها عن أخبار الأحاد على طريق التناول في ترك الاحتجاج بها في الاعتقادات، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً، وقد أخرج ابن أبي حاتم في «كتاب الرد على الجهمية» بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال: ولهم ما ينكرون من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ١٧٥] - ﴿وَيَعْلَمُ كُفْرُوكَ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ - [آل عمران: ٢٨ - ٣٠] - ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ - [الزمر: ٦٧] - ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ؟﴾ [ص: ١٧٥] - ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ - [النساء: ١٦٤] - ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] - ﴿وَمَعَهُ ذَلِكَ كُلَّمَا يَنْزِلُ - أَيُّ سَلَامٍ بَيْنَ مَطِيعٍ - بِذِكْرِ آيَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ لِي غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ وَكَانَ لَحْ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ إِلَى مَا وَرَدَ فِي سَبَبِ نَزُولِهَا، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْجُوَيْهٍ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ حِبَّاسٍ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِأَلِ اللَّهِ يَا رَحْمَنَ، قَالُوا كَانَ مُحَمَّدٌ يَأْمُرُنَا بِدَعَائِهِ إِلَهُ وَاحِدٍ وَهُوَ يَدْعُو لِغَيْرِ فَتَزَلَّتْ، وَأَخْرَجَ عَنْ عَائِشَةَ بِسَنَدٍ آخَرَ غَرِيبٍ، الثَّانِي: قَوْلُهُ فِي السَّنَدِ الْأَوَّلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ كَذَا لِلْأَخْرِجِ قَالَ الْكُرْمَانِيُّ تَبَعاً لَأَبِي عَلِيٍّ الْجَلَّابِيِّ هُوَ إِمَّا ابْنُ سَلَامٍ وَإِمَّا ابْنَ الْمُثَنَّى انْتَهَى. وَقَدْ وَقَعَ التَّصَرُّعُ بِأَنَّهُ ابْنُ سَلَامٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ شَيْخُوهُ تَعْيِينَ الْجَزْمِ بِمَا صَنَعَ الْمَرْيُ فِي الْأَطْرَافِ، فَزَيْدٌ قَالَحَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ «أَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ» وَلَوْ كَانَ ابْنُ الْمُثَنَّى لَقَالَ «حَدَّثَنَا» لَمْ يَعْرِفْ مِنْ عَادَةٍ كُلِّ مَنْهَا وَاللَّهُ اعْلَمُ.

٣- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الدَّهْلِيَّات: ٥٨]

٧٣٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى أَدَى سَمْعَةٍ مِنَ اللَّهِ، يَدْعُونَ لَهُ الْوَلَدَ، ثُمَّ يَهْلِكُهُمْ وَيَتَرَفُّقُهُمْ». [رواجع: ٦٠٩٩]

قوله: (باب قول الله تعالى إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) كذا لأبي ذر والأسميلي والخفصوري على وفق القراءة المشهورة، وكذا هو عند النسفي، وعليه جرى الإسمايلي، ووقع في رواية القاسبي «أنا إني الرزاق» إلخ وعليه جرى ابن بطال وتبعه ابن بطال وتبعه ابن المنير والكرماني وجزم به الصغاني، وزعم أن الذي وقع عند أبي ذر وغيره من تغييرهم لفظهم أنه خلاف القراءة، قال: وقد ثبت ذلك قراءة عن ابن مسعود. قلت: وذكر أن النبي ﷺ أنشأه كذلك كما أخرجه أحد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود قال: أقراني رسول الله ﷺ فذكره قال أهل التفسير: المعنى في وصفه بالقوة أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء.

قوله: (عن أبي حفصة) بالمهمله والزاي هو السكري وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كلهم كوفيون.

قوله: (ما أحد أصبر على أدنى سمعه من الله) الحديث تقدم شرحه في «كتاب الأدب» والغرض منه قوله هنا: «ويرويه».

وقوله (يدعون) يسكرون الدال وجاء تشديدها.

قال ابن بطال: تضمن هذا الباب صفتين لله تعالى: صفة ذات، وصفة فعل، فالرزق فعل من أفعاله تعالى فهو من صفات فعله لأن رزاقاً يقتضي مرزوقاً، والله سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق وكل ما لم يكن ثم كان فهو محدث والله سبحانه موصوف بأنه الرزاق ووصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق، بمعنى أنه سيرزق إذا خلق المرزوقين، والقوة من صفات الذات وهي بمعنى القدرة، ولم يزل سبحانه وتعالى ذا قوة وقدرته، ثم تزل قدرته موجودة قائمة به موجبة له حكم القادرين. والمتين بمعنى القوي

قال ابن المنير وجه مطابقة الآية للحديث اشتماله على صفتي الرزق والقوة الدالة على القدرة، أما الرزق فواضح من قوله: «ويرويه» وأما القوة فمن قوله: «أصبر» فإن فيه إشارة إلى القدرة على الإحسان إليهم مع إصطحابهم، بخلاف طبع البشر فإنه لا يقدر على الإحسان إلى المسكين إلا من جهة تكلفه ذلك شرعاً، وسبب ذلك أن خوف الفوت يحمله على التسارع إلى المكافأة بالمعقوبة، والله سبحانه وتعالى قادر على ذلك حالاً ومالاً لا يعجزه شيء ولا يفوته

٤- باب قول الله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [البقر: ٢٦]

و: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤].

و: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦].

﴿وَمَا تَحْصِلُ مِنْ أَثَرٍ وَلَا تَنْفَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١].

﴿إِلَيْهِ يَرْجِعُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧].

فَالْظَّاهِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالْغَائِبُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا.

٧٣٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَحْشِي اللَّهِ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَقَالِيحُ الْغَيْبِ خُمْسٌ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا لِي غَيْرَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْفُطْرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا تَنْزِيهِ نَفْسٍ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ». [رواجع: ١٠٣٩].

٧٣٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رُؤْيَا فَقَدْ كَذَبَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿لَا تَنْزِيهِ الْأَنْصَارُ﴾. وَتَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ فَقَدْ كَذَبَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾. [رواجع: ٣٢٣٤. أخرجه مسلم: ١٧٧ مطولاً].

قوله: (باب قول الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً، وإن الله

عنده علم الساعة - وأنزله بعلمه - وما تحمّل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه - إليه يُرد علم الساعة) أما الآية الأولى فسيأتي شيء من الكلام عليها في آخر شرحه، وأما الآية الثانية فمضى الكلام عليها في تفسير سورة لقمان عند شرح حديث ابن عمر المذكور هنا، وأما الآية الثالثة فمن الصحيح البينة في إثبات العلم لله، وجره المتزلي نصرته لمذهبه، فقال أنزله ملتبساً بعلمه الخاص، وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل بليغ، وتعقب بأن نظم العبارات ليس هو نفس العلم القديم بل دال عليه، ولا ضرورة تجرح إلى الحمل على غير الحقيقة التي هي الإخبار عن علم الله الحقيقي وهو من صفات ذاته، وقال المتزلي أيضاً أنزله بعلمه وهو عالم، فأول علمه بعالم فراراً من إثبات العلم له مع تصريح الآية به، وقد قال تعالى ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء﴾ [البقرة: ٢٢٥] وتقدم في قصة موسى والخضر ما علمي وعلمك في علم الله، ووقع في حديث الاستخارة الماضي في الدعوات «اللهم إني استخرك بعلمك»، وأما الآية الرابعة فهي كالأولى في إثبات العلم وأصرح، وقال المتزلي قوله: «بعلمه» في موضع الحال أي لا معلومة بعلمه فتصنف فيما أول وعدل عن الظاهر بغير موجب، وأما الآية الخامسة فقال الطبري معناها: لا يعلم ثم وقت قيامها غيره فعلى هذا فالمتزلي إليه يرد علم وقت الساعة، قال ابن بطال: في هذه الآيات إثبات علم الله تعالى وهو من صفات ذاته، خلافاً لمن قال إنه عالم بلا علم، ثم إذا ثبت أنه علمه قديم وجب تعلقه بكل معلوم على حقيقته بدلالة هذه الآيات، وبهذا التقرير يرد عليهم في القدرة والقوة والحياة وغيرها، وقال غيره ثبت أن الله مريد بدليل تخصيص المكنات بوجود ما وجد منها بدلاً من عدمه، وعدم المعلوم منها بدلاً من وجوده، ثم إما أن يكون فعله ما بصفة يصح منه بها التخصيص والتقديم والتأخير أو لا، والثاني لو كان فاعلاً لما لا بالصفة المذكورة، لزم صدور المكنات عنه صدوراً واحداً بغير تقديم وتأخير ولا تطوير، ولكان يلزم قدمها ضرورة استحالة تخلف المقتضي على مقتضاه الذاتي، فيلزم كون الممكن واجباً والحدوث قدماً وهو محال، ثبت أنه فاعل بصفة يصح منه بها التقديم والتأخير فهذا برهان المقبول وأما برهان المنقول فأي من القرآن كثيرة قوله تعالى: ﴿إن ربك فعال لما يريد﴾ [الحود: ١٠٧] ثم الفاعل للمصنوعات بخلافه بالاختيار يكون متصفاً بالعلم والقدرة لأن الإرادة وهي الاختيار مشروطة بالعلم بالمراد، ووجوده المشروط بدون شرطه محال ولأن المختار للشيء إن كان غيره قادراً عليه تميز عليه صدور مختاره ومراده وما شوهلت المصنوعات صدرت عن فاعلها المختار من غير تميز علم فاعله أنه قادر على إيجادها، وسيأتي مزيد الكلام في الإرادة في باب المشيئة والإرادة بعد نيف وعشرين باباً، وقال البيهقي بعد أن ذكر الآيات المذكورة في الباب وغيرهما ما هو في معناها: كان أبو إسحاق الأسفرائيني يقول: معنى العليم يعلم المعلومات ومعنى الخبير يعلم ما كان قبل أن يكون، ومعنى الشهيد يعلم الغائب كما يعلم الحاضر ومعنى المحصي لا تشغله الكثرة عن العلم، وساق عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يعلم السر وأخفى﴾ [طه: ٧] قال يعلم ما أسر العبد في نفسه وما أخفى عنه مما يستعمل قبل أن يفعله ومن وجه آخر عن ابن عباس قال: يعلم السر الذي في نفسك ويعلم ما يستعمل غداً.

قوله: (قال يحيى: الظاهر على كل شيء عالماً والباطن على كل شيء علماً) يحيى هذا هو ابن زياد الفراء النحوي المشهور ذكر ذلك في «كتاب معاني القرآن» له، وقال غيره: معنى الظاهر الباطن المأمور بظواهر الأشياء وبواطنها، وقيل: الظاهر بالأدلة الباطن بذاته، وقيل: الظاهر بالحق الباطن بالحق، وقيل: معنى الظاهر العلوي على كل شيء لأن من غلب على شيء ظهر عليه وعلا، والباطن الذي يطن في كل شيء أي علم باطنه وتسلل قهر أي كل شيء علم ما كان وما سيكون على سبيل الإجمال والتفصيل، لأن خالق المخلوقات كلها بالاختيار متصف بالعلم بهم والاعتدال عليهم، أما أولاً فلأن الاختيار مشروط بالعلم، ولا يوجد المشروط دون شرطه، وأما ثانياً فلأن المختار للشيء لو كان غير قادر عليه لتمذر مراده وقد وجدت بغير تمعّن فدل على أنه قادر على إيجادها، وإذا تقرر ذلك لم يتخصص علمه في تعلقه بمعلوم دون معلوم لوجوب قدمه المنافي لقبول التخصيص، ثبت أنه يعلم الكليات لأنها معلومات، والمجزئيات لأنها معلومات أيضاً، ولأنه مريد لإيجاد الجزئيات والإرادة للشيء المعين إثباتاً وتنفياً مشروطة بالعلم بذلك المراد الجزئي فيعلم المراتب للرايين ويؤتيهم لها على الوجه الخاص، وكذا السموات وسائر المدمركات لما علم ضرورة من وجوب الكمال له وأضداد هذه الصفات نقص، والنقص يمنع عليه سبحانه وتعالى، وهذا القدر كاف من الأدلة العقلية، وضل من زعم من فلاسفة أنه سبحانه وتعالى يعلم الجزئيات على الوجه الكلي لا الجزئي، واحتجوا بأمر فاسد منها أن ذلك يؤدي إلى محال وهو تغير العلم فإن الجزئيات زمانية تتغير بتغير الزمان والأحوال، والعلم تابع للمعلومات في الثبات والتغير

قال الزحزحري: في هذه الآية إبطال الكرامات لأن الذين يضاف إليهم وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسل، وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالإطلاع على الغيب، وتمتع بما تقدم وقال الإمام فخر الدين: قوله «على غيبه» لفظ مفرد وليس فيه صيغة عموم، فيصح أن يقال إن الله لا يظهر على غيب واحد من غيبه أحداً إلا الرسل، فيحمل على وقت وقوع القيامة ويقربه ذكره ما عقب قوله: ﴿أقرب ما

فيلزم تغير علمه، والعلم قائم بذاته فتكون محلاً للحوادث وهو محال، والجواب أن التغير إنما وقع في الأحوال الإضافية، وهذا مثل رجل قام عن بين الأسطوانة ثم من يسارها ثم أماتها ثم خلفها، فالرجل هو الذي يتغير بالأسطوانة مجالها، فالله سبحانه وتعالى عالم بما كتبه عليه أمس وما نحن عليه الآن وما تكون عليه غداً، وليس هذا خيراً عن تقرير علمه بل التغير جار على أحوالنا وهو عالم في جميع الأحوال على حد واحد، وأما السعوية فالقرآن العظيم طامع بما ذكرناه مثل قوله تعالى: ﴿أحاط بكل شيء علماً﴾ [الطلاق: ١٢] وقال ﴿لا يخبز من مقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر﴾ [سبا: ٣٤] وقال تعالى: ﴿إليه يرد علم الساعة وما تخرج من ثمرات من أكمامها وما تحمّل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه﴾ [نصلت: ٤٧] وقوله تعالى: ﴿وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو يعلم ما في البحر وما تنسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾ [الأنعام: ٥٩] ولغة النكتة أورد المصنف حديث ابن عمر في مفاتيح الغيب وقد تقدم شرحه في «كتاب التفسير» ثم ذكر حديث عائشة مختصراً، وقوله فيه: «ومن حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب» وهو يقول: ﴿لا يعلم الغيب إلا الله﴾ [التنزيل: ٦٥] وكذا وقع في هذه الرواية عن «محمد بن يوسف» وهو القرطبي، عن «سفيان» وهو الثوري، عن «إسماعيل» وهو ابن أبي خالد. وقد تقدم في تفسير سورة النجم من طريق وكيع عن إسماعيل بلفظ «ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب» ثم قرأت «ما تدرى نفس ماذا تكسب غداً» [لقمان: ٣٤] وذكر هذه الآية أنبأ في هذا الباب لموافقة حديث ابن عمر السدي قبله لكنه جرى على عادته التي أكثر منها في اختيار الإشارة على صريح العبارة، وتقدم شرح ما يتعلق بالرؤية في تفسير سورة النجم، وما يتعلق بعلم الغيب في تفسير سورة لقمان، وتقدم في تفسير سورة المسائدة بهذا السند «من حدثك أن محمداً كتم شيئاً وأحلت بشرحه على «كتاب التوحيد» وسأذكره إن شاء الله تعالى في باب: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» [البقرة: ١٧] ونقل ابن التين عن الداودي قال قوله في هذا الطريق «من حدثك أن محمداً يعلم الغيب» ما أظنه محفوظاً وما أحد يدهي أن رسول الله ﷺ كان يعلم من الغيب إلا ما علمه انتهى.

وليس في الطريق المذكورة هنا التصريح بذكر محمد ﷺ وإنما وقع فيه بلفظ «من حدثك أنه يعلم» وأظنه بنى على أن الضمير في قول عائشة «من حدثك» أنه محمد ﷺ لتقدم ذكره في الذي قبله حيث قالت: «من حدثك أن محمداً رأى ربه» ثم قالت: «ومن حدثك أنه يعلم ما في غد» ويكره عليه أنه وقع في رواية إبراهيم النخعي عن مسروق عن عائشة قالت: «ثلاث من قال واحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية: من زعم أنه يعلم ما في غد» الحديث أخرجه النسائي وظاهر هذا الحديث أن الضمير للزاعم، ولكن ورد التصريح بأنه محمد ﷺ فيما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد ربه بن سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي بلفظ «أعظم الفرية على الله من قال إن محمداً رأى ربه، وإن محمداً كتم شيئاً من الرحي، وإن محمداً يعلم ما في غد» وهو عند مسلم من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن داود وسياقه أم، ولكن قال فيه: «ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد» هكذا الضمير، كما في رواية إسماعيل معطوفاً على «من زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً» وما ادعاه من النفي متعقب، فإن بعض من لم يرسخ في الإيمان كان يظن ذلك حتى كان يرى أن صحة النبوة تستلزم اطلاع النبي ﷺ على جميع الغيبات، كما وقع في المغازي لابن إسحاق أن ناقة النبي ﷺ ضلت، فقال زيد بن الحصيت بصدا مهمة وأخبره وثنا وزن عظيم: يزعم محمد أنه نبي ويخبركم عن غير السماء وهو لا يبري إن نأته، فقال النبي ﷺ: «إن رجلاً يقول كذا وكذا، وإنني والله لا أعلم إلا ما علمني الله»، وقد دلي الله عليها وهي في شعب كذا قد حسبتها شجرة، فذهبوا فجاءوه بها «فأعلم النبي ﷺ أنه لا يعلم من الغيب إلا ما علمه الله، وهو مطابق لقوله تعالى: ﴿فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول﴾ [الجن: ٢٦] - [٢٧] الآية، وقد اختلف في المراد بالغيب فيها فقيل هو على عومه، وقيل: ما يتعلق بالرحي خاصة، وقيل ما يتعلق بعلم الساعة وهو ضيف لما تقدم في تفسير لقمان، أن علم الساعة مما استأثر الله بعلمه، إلا أن ذهب قائل ذلك إلى أن الاستثناء منقطع، وقد تقدم ما يتعلق بالغيب هناك.

قال الزحزحري: في هذه الآية إبطال الكرامات لأن الذين يضاف إليهم وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسل، وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالإطلاع على الغيب، وتمتع بما تقدم وقال الإمام فخر الدين: قوله «على غيبه» لفظ مفرد وليس فيه صيغة عموم، فيصح أن يقال إن الله لا يظهر على غيب واحد من غيبه أحداً إلا الرسل، فيحمل على وقت وقوع القيامة ويقربه ذكره ما عقب قوله: ﴿أقرب ما

٦- باب قول الله تعالى: ﴿مَلِكُ النَّاسِ﴾

[الناس: ٢]

فيه ابن عمر، عن النبي ﷺ. [راجع: ٤٧١٢].

٧٣٨٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَلَاحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِمِجْنَدِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، إِنِّي مُلْكُ الْأَرْضِ؟».

وَقَالَ شُعَيْبٌ: وَالزُّبَيْدِيُّ، وَإِبْنُ مُسَافِرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، مَقْلَةً. [راجع: ٤٨١٢]. أخرجه مسلم: ٢٧٨٧.

قوله: (باب قول الله تعالى ملك الناس) قال البيهقي: الملك والمالك هو الخاص الملك، ومعناه في حق الله تعالى القادر على الإيجاد، وهي صفة يستحقها لذاته، وقال الراغب: الملك التصف بالأمر والنهي وذلك يختص بالناطقين، ولهذا قال ﴿ملك الناس﴾ ولم يقل ملك الأشياء، قال: وأما قوله ﴿ملك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٣] فتقديره الملك في يوم الدين، لقوله ﴿لمن الملك اليوم﴾ [غافر: ١٦] انتهى ويحتمل أن يكون خص الناس بالذكر في قوله تعالى ﴿ملك الناس﴾ لأن المخلوقات جاد وزمان وانامي صامت وناطق، والناطق متكلم وغير متكلم فأشرف الجميع المتكلم وهم ثلاثة: الإنس والجن والملائكة وكل من عداهم جازئ دخوله تحت قبضتهم وتصرفهم، وإذا كان المراد بالناس في الآية المتكلم فمن ملكوه في ملك من ملكهم فكان في حكم ما لو قال ملك كل شيء مع التنية بذكر الأشرف وهو المتكلم.

قوله: (فيه ابن عمر عن النبي ﷺ) أي يدخل في هذا الباب حديث ابن عمر، ومراده حديثه الأتي بعد اثني عشر بابا في ترجمة قوله تعالى ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ثم ذكر حديث أبي هريرة «يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بمِجْنَدِهِ، ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ إِنِّي مُلْكُ الْأَرْضِ» أخرجه من رواية «يونس» وهو ابن يزيد عن ابن شهاب بسندته، ثم قال: وقال شعيب والزبيدي وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري وعن أبي سلمة مثله، وكذا وقع لأبي ذر وسقط لغيره لفظ «مثله» وليس المراد أن أبا سلمة أرسله بل مراده أنه اختلف على «ابن شهاب» وهو الزهري في شيخه فقال يونس هو سعيد بن المسيب وقال الباقون أبو سلمة وكل منهما يرويه عن أبي هريرة، فأما رواية «شعيب» وهو ابن أبي هريرة الحمصي فستأتي في الباب المشار إليه في الحديث الملقق آنفاً، فإنه قال هناك «وقال أبو اليمان أنا شعيب» فذكر طرفاً من المتن، وقد وصله الدارمي قال «حدثنا الحكم بن نافع» وهو أبو اليمان فذكره، وفيه «سمعت أبا سلمة يقول قال أبو هريرة» وكذا أخرجه ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» من صحيحه «عن محمد بن يحيى الذهلي عن أبي اليمان» وأما رواية «الزبيدي» بضم الزاي بعدها موحدة، وهو محمد بن الوليد الحمصي فوصلها ابن خزيمة أيضاً من طريق عبد الله بن سالم عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأما طريق «ابن مسافر» وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي أمير مصر نسب لجده فتقدمت موصولة في تفسير سورة الزمر، من طريق الليث بن سعد عنه كذلك، وأما رواية «إسحاق بن يحيى» وهو الكلبي فوصلها الذهلي في الزهريات، قال الإسماعيلي وافق الجماعة سعيد الله بن زياد الرصافي في أبي سلمة. قلت: وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق الصديقي عن الزهري الحديث، ونقل ابن خزيمة عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقين مخلوطان انتهى. وصحني البخاري يقتضي ذلك وإن كان الذي تقتضيه القواعد ترجيح رواية شعيب لكثرة من تابعه لكن يونس كان من خواص الزهري الملازمين له، قال ابن بطال: قوله تعالى: ﴿ملك الناس﴾ داخل في معنى التحيات لله أي الملك لله، وكأنه أمرهم بأن يقولوا التحيات لله امتثالاً لأمر ربه ﴿قل أعوذ برب الناس ملك الناس﴾ [الناس: ١-٢] ووصفه بأنه «ملك الناس» يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون بمعنى القدرة فيكون صفة ذات، وإن يكون بمعنى القهر والصرف عما يريدون فيكون صفة فصل، قال: وفي الحديث إتيات اليسين صفة لله تعالى من صفات ذاته وليست جارية خلافاً للمجسمة انتهى ملخصاً. والكلام على البيتين يأتي في الباب المشار إليه ولم يرجع على التوفيق بين الحديث والترجمة، والذي يظهر لي أنه أشار إلى ما قاله شيخه نعيم بن حماد الخزازي، قال ابن أبي حاتم في «كتاب

الرد على الجهمية» وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد قال: يقال للجهمية أخبرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه ﴿لمن الملك اليوم﴾ فلا يجيب أحد فريد على نفسه ﴿لله الواحد القهار﴾ [غافر: ١٦] وذلك بعد انقطاع القاطن خلقهم بموتهم أفهنا خلقهم انتهى. وأشار بذلك إلى الرد على من زعم أن الله يخلق كلاماً فيسمع من شاء، بأن الوقت الذي يقول فيه ﴿لمن الملك اليوم﴾ لا يبقى حيث خلق خلقاً حياً، فيجيب نفسه فيقول: ﴿لله الواحد القهار﴾ ثبت أنه يتكلم بذلك وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق، وعن أحمد بن سلمة عن إسحاق بن راهويه، قال صح أن الله يقول بعد فناء خلقه ﴿لمن الملك اليوم﴾ فلا يجيب أحد فيقول لنفسه ﴿لله الواحد القهار﴾ قال ووجدت في كتاب عند أبي من هشام بن عبيد الله الرازي قال «إذا مات الخلق ولم يبق إلا الله وقال ﴿لمن الملك اليوم﴾ فلا يجيب أحد فريد على نفسه فيقول لله الواحد القهار قال فلا يشك أحد أن هذا كلام الله وليس يوحى إلى أحد لأنه لم يبق نفس فيها روح إلا وقد ذابت الموت، والله هو القائل وهو الجيب لنفسه. قلت: وفي حديث الصور الطويل الذي تقدمت الإشارة إليه في أواخر «كتاب الرقاق» في صفة الحشر «فإذا لم يبق إلا الله كان آخراً كما كان أولاً طوى السماء والأرض ثم دحها ثم تلففها ثم قال أنا الجبار ثلاثاً ثم قال لمن الملك اليوم ثلاثاً ثم قال لنفسه لله الواحد القهار» قال الطبري في قوله تعالى: ﴿يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء﴾، لمن الملك اليوم [غافر: ١٦] يعني يقول الله لمن الملك فترك ذكر ذلك استغناء لدلالة الكلام عليه قال: وقوله ﴿لله الواحد القهار» ذكر أن الرب جل جلاله هو القائل ذلك مجيباً لنفسه، ثم ذكر الرواية بذلك من حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه وبالله التوفيق

٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠].

﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [المائدة: ٨].

وَمَنْ خَلَفَ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَائِهِ.

وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «تَقُولُ جَهَنَّمُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ». [راجع: ٤٨٤٨].

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقْبِضُ رَجُلٌ بَيْنَ الْخَنَةِ وَالنَّارِ، آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولاً الْجَنَّةِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ احْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ خَيْرَها». [راجع: ٦٥٧٣].

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَغْنِيكَ».

وَقَالَ أَيُّوبُ: «وَعِزَّتِكَ، لَا يَجِي بِي عَنْ يَرْحَمِكَ». [راجع: ٢٧٩].

٧٣٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حَسَنُ الْمُعَلَّمِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَسَعَرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ، أَلَيْدِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَلَيْدِي لَا يَمُوتُ، وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ». [انظر في الأيمان والصور، باب ١٢. أخرجه مسلم: ٢٧١٧ زيادة].

٧٣٨٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ يُلْقَى فِي النَّارِ». [أخرجه مسلم: ٢٨٤٨].

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

وَعَنْ مُعَمَّرٍ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَقُتُولُ: هَلْ مِنْ مَرِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَدَمَهُ، فَيَنْزِي بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ يَقُولُ: قَدْ، قَدْ، بَعِزَّتِكَ وَكَرِيمِكَ، وَلَا تَزَالُ الْجَنَّةُ تَفْضُلُ، حَتَّى يَنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقاً، فَيَسْكِبُهُمْ فُضْلَ الْجَنَّةِ».

قوله: (باب قول الله تعالى وهو العزيز الحكيم - سبحانه ورب العزة عما يصفون - والله العزة ولرسوله) أما الآية الأولى فترقت في عدة سور وتكررت في بعضها، وأول موضع وقع فيه ﴿وهو العزيز الحكيم﴾ [إبراهيم: ٤] في سورة إبراهيم، وأما مطلق ﴿العزيز الحكيم﴾ [البقرة: ١٢٩] فأول ما وقع في البقرة في دعاء إبراهيم عليه السلام لأهل مكة ﴿ربنا وابست فيهم رسولا منهم﴾ الآية، وآخرها ﴿إنك العزيز الحكيم﴾ وتكرر ﴿العزيز الحكيم﴾ و﴿عزيز حكيم﴾ بغير لام فيها في عدة من السور، وأما الآية الثانية فهي إضافة العزة إلى الربوبية إشارة إلى أن المراد بها هنا القهر والغلبة، ويحتمل أن تكون الإضافة للاختصاص كأنه قيل رب العزة وأنها من صفات الذات، ويحتمل أن يكون المراد بالعزة هنا العزة الكاتبة بين الخلق وهي مخلوقة فيكون من صفات الفعل، فالرب على هذا معنى إخالق والتعريف في العزة للجنس فإذا كانت العزة كلها لله فلا يصح أن يكون أحد معتر إلا به ولا عزة لأحد إلا وهو مالكها، وأما الآية الثالثة فيعرف حكمها من الثانية، وهي بمعنى الغلبة لأنها جاءت جواباً لمن ادعى أنه الأعم وأن ضده الأذل فيرد عليه بأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين فهو كقوله ﴿كتب الله لأعيننا وإنا ورسلنا﴾ [الأنعام: ٢١]

قوله: (والله عز وجل) قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ الآية، وقد تقدم في الأيمان والنور، وقد وقع في رواية الحاكم لما عفاي الله أيوب أمطر عليه جرأاً من ذهب. الحديث.

الحديث الخامس: حديث ابن عباس.

قوله: (أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو المتقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، وعبد الوارث هو ابن سعيد، وحسين المعلم هو ابن ذكوان ويحيى بن يعمر. يفتح أوله والميم وسكون المهملة بينهما ويعجز ضم ميمه.

قوله: (كان يقول أعوذ بعزتك الذي لا إله إلا أنت) قال الكرماني العائد للموصول مخلوف لأن المخاطب نفس المرجوع إليه فيحصل الارتباط ومثله: «أنا الذي سمعتني أمي حيدر». لأن نسق الكلام سته أمه.

قوله: (الذي لا يموت) بلفظ الغالب للأكثر وفي بعضها الخطاب.

قوله: (والجن والإنس يعولون) استدل به علي أن للملائكة لا يموت ولا حجة فيه لأنه مفهوم لقب ولا اعتبار له، وعلى تقديره فيعارضه ما هو أقوى منه، وهو عموم قوله تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ [القصص: ٨٨] مع أنه لا مانع من دخولهم في معنى الجن لجامع ما بينهم من الاستمرار عن عيون الإنس، وقد تقدمت بقية الكلام عليه في الدعوات وفي الأيمان والنور في الباب المشار إليه منه، ثم ذكر حديث أنس من ثلاثة أوجه عن قتادة، وقد تقدم لفظ شعبة في تفسيره، وساق هنا على لفظ «خليفة» وهو ابن خياط البصري، ولقيه شباب بفتح المعجمة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة، ووقع في رواية شعبة عنه «لا يزال باقي في النار» وفي رواية «سعيد» وهو ابن أبي عروبة، وسليمان هو التيمي والد معتمر عن قتادة «لا يزال باقي فيها» والضمير في هذه الرواية لغير مذكور قبله، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن طريق العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع، ومن طريق أبي الأشعث عن المعتمر بهذين السنتين، وفي أوله «لا يزال جهنم باقي فيها».

قوله: (حتى يضح فيها رب العالمين قدمه) في رواية أبي الأشعث «حتى يضح الله فيها قدمه» وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم «حتى يضح فيها رب العزة» ولم يقع في رواية شعبة بيان من يضح، وتقدم في تفسير سورة ق من حديث أبي هريرة «يفضح الرب قدمه عليها» وذكر فيه شرحه، وذكر من رواه بلفظ الرجل وشرحه أيضاً.

قوله: (وقول لده) بفتح القاف وسكون الدال ويكسرهما أيضاً بغير إشباع، وذكر ابن التين أنها رواية أبي ذر، وتقدم في تفسير سورة ق ذكر من رواه بلفظ «قدني» ومن رواه بلفظ «قط قط» وبيان الاختلاف فيها أيضاً وشرح معانيها مع بقية الحديث.

قوله: (بعزتك وكرمك) كما ثبت عند الإسماعيلي في رواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة، ووقع في رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم بدون قوله وكرمك، ويؤخذ منه مشروعية الحلف بكرم الله كما شرع الحلف بعزة الله.

قوله: (ولا تزال الجنة تفعل) كما لم يصيغة الفصل المضارع، ووقع في رواية المستملي موحدة مكسورة وفاء مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وكان الباء للمصاحبة، قال الكرماني روى البخاري هذا الحديث من ثلاث طرق الأولى: عن شيخه يعني «ابن أبي الأسود» واسمه عبد الله بن محمد بالتحديث، والثانية: بالقول يعني قوله «وقال لي خليفة» وكان ينبغي أن يزيد فيه بالقول المصاحبة لحرف الجسر للفرق بينه وبين القول المجرد قال والثالث بالتعليق يعني قوله «وعن معتمر»، لأن هذا الثالث ليس تليقاً بل هو موصول معطوف على قوله «حدثني يزيد بن زريع» فالتقدير وقال لي خليفة عن معتمر، وبهذا جزم أصحاب الأطراف، قال المزي: حديث «لا تزال باقي» الحديث خ في التوحيد، قال لي خليفة عن معتمر عن أبيه، وقال أبو نعيم في المستخرج بعد تخريجه «رواه البخاري عن خليفة عن يزيد بن زريع عن سعيد وعن المعتمر عن أبيه قال» وحديث سليمان التيمي غير مرفوع. قلت: وكذا لم يصح الإسماعيلي برفعه لما أخرجه من طريق أبي الأشعث عن المعتمر.

٨- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣]

٧٣٨٥- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي جَرِيرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْهَبُ مِنْ

قوله: (باب قول الله تعالى وهو العزيز الحكيم - سبحانه ورب العزة عما يصفون - والله العزة ولرسوله) أما الآية الأولى فترقت في عدة سور وتكررت في بعضها، وأول موضع وقع فيه ﴿وهو العزيز الحكيم﴾ [إبراهيم: ٤] في سورة إبراهيم، وأما مطلق ﴿العزيز الحكيم﴾ [البقرة: ١٢٩] فأول ما وقع في البقرة في دعاء إبراهيم عليه السلام لأهل مكة ﴿ربنا وابست فيهم رسولا منهم﴾ الآية، وآخرها ﴿إنك العزيز الحكيم﴾ وتكرر ﴿العزيز الحكيم﴾ و﴿عزيز حكيم﴾ بغير لام فيها في عدة من السور، وأما الآية الثانية فهي إضافة العزة إلى الربوبية إشارة إلى أن المراد بها هنا القهر والغلبة، ويحتمل أن تكون الإضافة للاختصاص كأنه قيل رب العزة وأنها من صفات الذات، ويحتمل أن يكون المراد بالعزة هنا العزة الكاتبة بين الخلق وهي مخلوقة فيكون من صفات الفعل، فالرب على هذا معنى إخالق والتعريف في العزة للجنس فإذا كانت العزة كلها لله فلا يصح أن يكون أحد معتر إلا به ولا عزة لأحد إلا وهو مالكها، وأما الآية الثالثة فيعرف حكمها من الثانية، وهي بمعنى الغلبة لأنها جاءت جواباً لمن ادعى أنه الأعم وأن ضده الأذل فيرد عليه بأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين فهو كقوله ﴿كتب الله لأعيننا وإنا ورسلنا﴾ [الأنعام: ٢١]

قوله: (ومن حلف بعزة الله وصفاته) كما للأكثر، وفي رواية المستملي «وصفاته» بدل وصفاته والأول أولى، وقد تقدم في الأيمان والنور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه، وتقدم توجيهه هناك، قال ابن بطال العزيز ويتضمن العزة والعزة يحتمل أن تكون صفة ذات بمعنى القدرة والمظنة، وأن تكون صفة فعل بمعنى القهر لخلوقاته والغلبة من ولذلك صحت إضافة اسمه إليها قال: ويظهر الفرق بين الحلف بعزة الله التي هي صفة ذاته والحلف بعزة الله التي هي صفة فعله، بأنه يحث في الأولى دون الثانية، بل هو منهي عن الحلف بها كما نهى عن الحلف بحق السماء وحتى زيد. قلت: وإذا أطلق الحلف انصرف إلى صفة الذات وانعقدت البمين إلا إن قصد خلاف ذلك بدليل أحاديث الباب. وقال الرازي: العزيز الذي يهجر ولا يهجر، فإن العزة التي لله هي الدائمة الباقية وهي العزة الحقيقية للموصلة وقد تستمر العزة للحمية والألفة فيوصف بها الكافر والفاسق وهي صفة مذمومة، ومنه قوله تعالى ﴿أخذته العزة بالإثم﴾ [البقرة: ٢٠٦] وأما قوله تعالى ﴿من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً﴾ [فاطر: ١٠] فمعناه من كان يريد أن يمز فليكتسب العزة من الله فإنها له ولا تزال إلا بطاعته ومن ثم أثبتنا لرسوله وللمؤمنين فقال في الآية الأخرى ﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾، [الأنعام: ١٨] وقد ترد العزة بمعنى الصورية كقوله تعالى ﴿عزيز عليه ما عسى﴾ [التوبة: ١٢٨] وبمعنى الغلبة، ومنه ﴿وعزتي﴾ في الخطاب، وبمعنى القوة: كقوله شاة عزوز إذا قل لبنتها، وبمعنى الاستعانة، ومنه قوله أرض عزاز يفتح أوله خففاً أي صلابة، وقال البيهقي: العزة تكون بمعنى القوة فترجع إلى معنى القدرة، ثم ذكر نحواً عما ذكره ابن بطال، والذي يظهر أن مراد البخاري بالترجمة إثبات العزة لله رداً على من قال إنه العزيز بلا عزة، كما قالوا: العليم بلا علم، ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (وقال أنس قال النبي ﷺ تقول جهنم قط قط وعزتك) هذا طرف من حديث تقدم موصلاً في تفسير سورة ق مع شرحه، ويأتي مزيد كلام فيه في باب قوله ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ [الأعراف: ٥٦] وقد ذكره موصولاً هنا في آخر الباب، والمراد منه أن النبي ﷺ نقل عن جهنم أنها تحلف بعزة الله وأقرها على ذلك، فيحصل المراد سواء كانت هي الناطقة حقيقة أم الناطق غيرها كالمولكين بها.

الحديث الثاني:

قوله: (وقال أبو هريرة راجع) هو طرف من حديث طويل تقدم مع شرحه في آخر «كتاب الرقاق» والمراد منه قوله «لا وعزتك» وتوجيهه كما في الذي قبله:

الحديث الثالث:

قوله: (قال أبو سعيد راجع) هو طرف من حديث مذكور في آخر حديث أبي هريرة الذي قبله، ويستفاد منه أن أبا سعيد وافق أبا هريرة على رواية الحديث المذكور إلا ما ذكره من الزيادة في قوله «عشرة أمثاله».

الحديث الرابع:

قوله: (وقال أيوب عليه السلام وعزتك لا غنى بي عن بركتك) كما في رواية الأكثر والمستملي «لا غناه» وهو يفتح الغين المعجمة بمدود، وكذا لأبي ذر عن السرخسي، وتقدم بيانه في «كتاب الأيمان والنور» وهو طرف من حديث أبي هريرة وقد تقدم موصولاً في «كتاب الطهارة» وأوله «بيننا أيوب يفتسل» وتقدم أيضاً في

. [۲۷۰۰]

٧٣٨٧، ٧٣٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ:

٧٣٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ،

قوله: (باب: وكان الله سميعاً بصيراً) قال ابن بطال: غرض البخاري في هذا

ان تودوا الامانات الى اهلها - الى قوله تعالى - ان الله كان سميعاً بصيراً ﴿ النساء: ٥٨ ﴾

أجابه:

اللَّيْلُ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ

حَدَّثَنَا قَاهِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا، وَقَالَ: «أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ

قوله: (باب قول الله تعالى وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق)

وقوله في آخره (حدثنا ثابت بن محمد حدثنا صفيان بهذا) يعني بالسند

وقوله (وقال أنت الحق، وقولك الحق) يشير إلى أن رواية قصة سقط منها

٩- باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾

[النساء: ١٣٤]

وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ تَمِيمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

٧٣٨٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ،

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، لَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا

والبرقاني مسلك التحري، فكان النسائي فيما سمعه في الحالة التي لم يقصد المحدث فيها بالتحديث لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا سمعت بل يقول فلان قرأه عليه وأما اسمع، وكان الرقاني يقول سمعت فلانا يقول، وجوز الأكثر إطلاق التحديث والإخبار لكون المقصود بالتحديث من جنس من سمع ولو لم يكن مقصوداً فيجوز ذلك عندهم لكن بصيغة الجمع فيقول حدثنا أي حدث قوماً أنا فيهم فسمعت ذلك منه حين حدث ولو لم يقصد بالتحديث وعلى هذا فينتج بالإفراد بأن يقول مثلاً «حدثني» بل ويمتنع في الاصطلاح أيضاً لأنه مخصوص بمن سمع وحده من لفظ الشيخ، ومن ثم كان التعبير بالسماع أصرح الصيغ لكونه أدل على الواقع، وقد تقدم حديث الباب في صلاة الليل وفي الدعوات من وجهين آخرين عن عبد الرحمن بن أبي الموالي ذكره في كل منهما بالعمنة، قال «عن محمد بن المنكدر» ولم يقل سمعت ولا حدثنا، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي وهو جاز، لأنها صيغة محتملة فأفادت هذه الرواية تعيين أحد الاحتمالين، وهو التصريح بسماعه، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأنه عنده في الموضعين المذكورين بواسطة واحد عن عبد الرحمن؛ وهنا وقع بينه وبين عبد الرحمن اثنين، لكن سهل عليه النزول تحصيل فائدة الاطلاع على الواقع وفيها تصريح عبد الرحمن بالسماع في موضع العمنة، فاما من يخشى من الانقطاع الذي تحتمله العمنة وقد وقع في من رواية خالد بن خالد عن عبد الرحمن قال: سمعت محمد بن المنكدر يحدث عن جابر أخرجه ابن ماجه وخالد بن شيوخ البخاري فيحتمل أن لا يكون سمع منه هذا الحديث مع أنه لم يصرح بما صرح به الرواية النازلة من تسمية المقصود بالتحديث وهو عبد الله بن الحسن.

وقوله في الحبر (واسمك بقلوبك) الباء للاستعانة أو للقسم أو للاستعطاء، ومعناه اطلب منك أن تعجل بي فائدة على المطلوب.

وقوله (فاقدروا) بضم الدال ويموز كسرها أي عجزوا (وورضني) بتشديد المعجمة أي اجعلني بذلك راضياً فلا أندم على طلبه ولا على وقوعه لأنني لا أعلم عاقبته وإن كنت حال طلبه راضياً به.

وقوله (ويسميه بعينه) وفي رواية خالد بن خالد «يسميه ما كان من شيء» يعني أي شيء كان.

وقوله (ثم ليقل) ظاهره أن الدعاء المذكور يكون بعد الفراغ من الصلاة ويحتمل أن يكون الترتيب فيه بالنسبة لأذكار الصلاة ودعائها فيقول بعد الفراغ وقبل السلام، وقد تقدم سائر فوائده في «كتاب الدعوات».

١١- باب مَقْلَبِ الْقُلُوبِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَلَّبُ أَفْعِدَتُهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠].

٧٣٩١- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ». [راجع: ٦٩١٧].

قوله: (باب مقلب القلوب وقول الله تعالى وتقلب أفئدتهم وأبصارهم) قال الراغب: تقلب الشيء تغيره من حال إلى حال والتقلب التصرف وتقلب الله القلوب والبصائر صرفها من رأي إلى رأي، وقال الكرماني ما معناه كان يحتمل أن يكون للمعنى بقوله: «مقلب» أنه يجعل القلب قلباً لكن مكان استعماله تنشأ عنه ويستفاد منه أن أمراض القلب كالإرادة وغيرها خلق الله تعالى وهي من الصفات الفعلية ومرجعها إلى القدرة.

قوله: (حدثنا سعيد بن سليمان) هو الواسطي زهبي بغداد يكتفي أبا عثمان، ويلقب سعدويه وكان أحد الحفاظ «وابن المبارك» هو عبد الله الإمام المشهور وقد تقدم شرح حديث ابن عمر في هذا الباب في «كتاب الإيمان والنذور» وكذا الآية ويستفاد منهما أن أمراض القلوب من إرادة وغيرها تقع بخلق الله تعالى، وفيه حجة لمن أجاز تسمية تعالى بما ثبت في الخبر، ولو لم يتواتر، وجواز اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثابت، وقد تقدم البحث في ذلك عند ذكر الأسماء الحسنى من «كتاب الدعوات» ومعنى قوله «وتقلب أفئدتهم» [الأنعام: ١١٠] نصرهما بما شئت كما تقدم تقريره، وقال المتزني معناه نطع عليها فلا يؤمنون والطبع عندهم الترك، فالعنى على هذا «تركهم وما اختاروا لأنفسهم» وليس هذا معنى القلب في لغة العرب، ولأن الله سبحانه بالأفراد بذلك، ولا مشاركة له فيه، فلا يصح تفسير الطبع بالترك فالطبع عند أهل السنة

١٢- باب إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فُو الْجَلَالِ﴾ [الرحمن: ٢٧]: الْعَظْمَةُ. ﴿الرُّبُّ﴾ [الطور: ٢٨]: اللَّطِيفُ.

٧٣٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنْدَاقِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ مِئَةً وَسَبْعَةً وَسِتِّينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». [راجع: ٢٧٣٦. أخرجه مسلم: ٢٦٧٧].

﴿أَحْصَاهَا﴾ [يس: ١٢]: حَفِظَهَا.

قوله: (باب إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدَةً) ذكر فيه حديث أبي هريرة إن لله تسعة وتسعين اسماً، وقد تقدم شرحه في «كتاب الدعوات» وبيان من رواه باللفظ المذكور في هذه الترجمة، ووقع هنا في رواية الكشي مائة إلا واحداً بالتذكير، ومائة في الحديث بدل من قوله تسعة وتسعين، فعمل في الترجمة من البذل إلى المبدل وهو نصيح ويستفاد منه زيادة توضيح، ولأن ذكر العدد أعلى من ذكر الكسور، وأول العقود العشرات، وثانيها المائة فلما قاربت العدة أعطيت حكمها، وجبر الكسر بقوله مائة ثم أريد التحق في العدد فاستثنى، ولو لم يستثن لكان استعمالاً غريباً سافهاً.

قوله: (قال ابن عباس: فو الجلال العظيمة) في رواية الكشي مائة وتسعين، وعلى الأول فيه تفسير «الجلال» بالعظيمة وعلى الثاني هو تفسير ذو الجلال. قوله: (الر اللطيف) هو تفسير ابن عباس أيضاً وقد تقدم الكلام عليه وبيان من وصله عنه في تفسير سورة الطور.

قوله: (أحسا) قيل معناه تسمية وحيتل لا مفهوم لهذا العدد بل له أسماء كثيرة غير هذه.

قوله: (أحصىناه حفظناه) تقدم الكلام عليه وعلى معنى الإحصاء وبيان الاختلاف فيه في «كتاب الدعوات» قال الأصلي الإحصاء للأسماء العمل بها لا عدّها وحفظها، لأن ذلك قد يقع للكفار المتنافق كما في حديث الخوارج بقروون القرآن لا يجاوز حناجرهم، وقال ابن بطال الإحصاء يقع بالقول ويقع بالعمل فالذي بالعمل أن لله أسماء يختص بها كألأحد والعال والقدوس ونحوها، فيجب الإقرار بها والحضور عندها، وله أسماء يستحب الاقتداء بها في معانيها: كالرحيم والكريم والمغفور ونحوها، فيستحب للعبد أن يتعلّى بمعانيها ليؤدي حق العمل بها فيحصل الإحصاء العملي، وأما الإحصاء القولي فيحصل بجمعها وحفظها والسؤال بها ولو شارك المؤمن غيره في العد والحفظ، فإن المؤمن يمتاز عنه بالإيمان والعمل بها. وقال ابن أبي حاتم في «كتاب الرد على الجهمية» ذكر نعيم بن حماد أن الجهمية قالوا: إن أسماء الله مخلوقة، لأن الاسم غير المسمى، وادعوا أن الله كان ولا وجود لهذه الأسماء، ثم خلقها ثم تسمى بها، قال قلنا لهم: إن الله قال ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى: ١] وقال ﴿ذلكم الله ربكم فاعبدوه﴾ [يونس: ٣] فأخبر أنه المعبود ودل كلامه على اسمه بما دل له. على نفسه، فمن زعم أن اسم الله مخلوق فقد زعم أن الله أمر نبيه أن يسبح مخلوقاً، ونقل عن إسحاق بن راهويه عن الجهمية أن جهماً قال: لو قلت إن لله تسعة وتسعين اسماً لعبدت تسعة وتسعين إلهاً، قال قلنا لهم: إن الله أمر عباده أن يدعوه بأسمائه، فقال ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ [الأعراف: ١٨٠] والأسماء جمع أقله ثلاثة ولا فرق في الزيادة على الواحد بين الثلاثة وبين التسعة والتسعين

١٣- باب السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِاسْتِجَادَةِ بِهَا

٧٣٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

سميد المقرئ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم فراشة فليغضه بصفته ثوبه ثلاث مرات، ويقلل يأسه ويضع جنبي وبك أرقعه، إن أمسكت نفسي فاغفر لها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين».

تابعه يحيى ويشر بن المفضل، عن عبيد الله، عن سميد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وزاد زهير وأبو حمزة وإسماعيل بن زكريا، عن عبيد الله، عن سميد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وزاد ابن عجلان، عن سميد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. [راجع: ٦٣٢٠. أخرجه مسلم: ٢٧١٤ بزيادة].

٧٣٩٤- حدثنا مسلم: حدثنا شعبة، عن عبد الملك، عن ربيعة، عن حنيفة قال: «كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراجه قال: اللهم يأسه يأسه وأثرت». وإذا أصبح قال: «الحمد لله الذي أحيا بعد ما أمات وألبه النشور». [راجع: ٦٣٢١].

٧٣٩٥- حدثنا سعد بن حفص: حدثنا حبان، عن منصور، عن ربيعة بن جراح، عن حنيفة بن الحارث، عن أبي ذر قال: «كان النبي ﷺ إذا أخذ مضجعه من الليل قال: «يا سيدي نموت وتحي». فإذا استيقظ قال: «الحمد لله الذي أحيا بعد ما أمات وألبه النشور». [راجع: ٦٣٢٥].

٧٣٩٦- حدثنا قتية بن سعيد: حدثنا جري، عن منصور، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال: باسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك، لم يحضره شيطان أبدا». [راجع: ١٤١. أخرجه مسلم: ١٤٣٤].

٧٣٩٧- حدثنا عبد الله بن مسلمة: حدثنا فضيل، عن منصور، عن إبراهيم، عن هشام، عن عدي بن حاتم قال: سألت النبي ﷺ قلت: أرسل كلابي المعلمة قال: «إذا أرسلت كلابك المعلمة، وكثرت اسم الله، فامسكن فكل، وإذا رميت بالوفراض فغزق فكل». [راجع: ١٧٥. أخرجه مسلم: ١٩٢٩].

٧٣٩٨- حدثنا يوسف بن موسى: حدثنا أبو خاليد الأحمر قال: سمعت هشام بن غزوة يحدث عن أبيه، عن عائشة قالت: قالوا: يا رسول الله، إن ما هنا أقوام حديث عهد بمررتك، يأفكون بلحمان، لا نسري، يذكرون اسم الله عليها أم قال: «لا قال: «اذكروا اسم الله واكلوا».

تابعه محمد بن عبد الرحمن، والدارقطني، وأسماء بن حفص. [راجع: ٥٠٥٧].

٧٣٩٩- حدثنا حفص بن غمر: حدثنا هشام، عن قتادة، عن أنس قال: ضحك النبي ﷺ بكبشين، يسمى وكبر. [راجع: ٥٥٥٣. أخرجه مسلم: ١٩٦٦ بزيادة].

٧٤٠٠- حدثنا حفص بن غمر: حدثنا شعبة، عن الأسود بن قيس، عن جندب: أنه شهد النبي ﷺ يوم النحر صلى ثم خطب، فقال: «من ذبح

[راجع: ٢٦٧٩. أخرجه مسلم: ١٦٤٦ مطولا]

قوله: (باب السؤال باسم الله والاستعاذة بها) قال ابن بطال: مقصوده بهذه الترجمة تصحيح القول بأن الاسم هو المسمى، ولذلك صحت الاستعاذة بالاسم كما تصح بالذات، وأما شبهة القدرة التي أوردوها على تعدد الأسماء فالجواب عنها أن الاسم يطلق ويراد به المسمى كما قررناه، ويطلق ويراد به التسمية وهو المراد بحديث الأسماء، وذكر في الباب تسعة أحاديث كلها في التبرك باسم الله والسؤال به والاستعاذة.

الحديث الأول: حديث أبي هريرة في القول عند النوم وقد تقدم شرحه مستوفى في الدعوات وفيه «باسمك رب» وضعت جنبي، وبك أرفعه «قال ابن بطال: أضاف الوضع إلى الاسم، والرفع إلى الذات فدل على أن المراد بالاسم الذات والذات يستعان في الرفع والوضع لا باللفظ.

قوله: (عن سميد بن أبي سعيد المقرئ عن أبي هريرة) قال الدارقطني في غرائب مالك بعد أن أخرجه من طرق إلى «عبد العزيز بن عبد الله» وهو الأوسي شيخ البخاري فيه «لا أعلم أحدا أسنده عن مالك إلا الأوسي» ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سميد عن النبي ﷺ مرسلا.

قوله: (فليغضه بصفته ثوبه) الصفة: بفتح الميملة وكسر التثنية بعدها فاء طرته، وقيل طرفه، وقيل جانب، وقيل حاشيته التي فيها مذهب، وقال في النهاية: طرفه الذي يلي طرته. قلت: وتقدم في الدعوات بلفظ «داخله إزاره» وتقدم هناك معناه، فالأولى هنا أن يقال المراد طرفه الذي من الداخل جما بين الروايتين.

قوله: (ثلاث مرات) هكذا زادها مالك في الروايتين الموصولة والمرسلة وتابعه عبد الله بن عمر يسكون الموحدة، وقد فسر بينهما الدارقطني في روايته المذكورة عن الأوسي عنهما، وحلف البخاري عبد الله بن عمر العمري لضعفه واقتصر على مالك، وقد تقدم البحث في جواز حذف الضيف والافتقار على الثقة إذا اشتركا في الرواية في «كتاب الاحتصام»، وصنع البخاري يقتضي الجواز لكن لم يطرد له في ذلك عمل فإنه حذفه تارة كما هنا وأثبت أخرى لكن كنى عنه ابن فلان كما مضى التنبيه عليه هناك، ويمكن الجمع بأنه حيث حذفه كان اللفظ الذي ساقه للذي اقتصر عليه بخلاف الآخر.

قوله: (فاغفر لها) تقدم في الدعوات بلفظ «فارحها» وجمع بينهما إسماعيل بن أمية عن سميد المقرئ، أخرجه المخلص في أواخر الأول من فوائده.

قوله: (عقبه ثابته يحيى) يريد ابن سعيد القطان و(عبيد الله) وهو ابن عمر الممري، و(سميد) هو المقرئ، و(زهري) هو ابن معاوية، و(أبو حمزة) هو أنس بن عياض، والمراد بزيادة هذه التماثل بين الاختلاف على سميد المقرئ هل روى الحديث عن أبي هريرة بلا واسطة أو بواسطة أبيه، وقد تقدم بيان من وصلها كلها في «كتاب الدعوات».

الحديث الثاني والثالث: حديث حنيفة وأبي ذر في القول عند النوم أيضا وفيه «اللهم باسمك أسيا وأموت» وقد تقدم شرحها في الدعوات.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في القول عند الجماع وقد تقدم شرحه في «كتاب النكاح».

وقوله (لأنه إن يقدر بينهما ولد) المراد إن كان قدر لأن التقدير أني لكن عبر بصيغة المضارة بالنسبة للتلحق.

الحديث الخامس: حديث عدي بن الصديق، وقد تقدم شرحه في الذبائح.

الحديث السادس: حديث عائشة في الأمر بالتسمية عند الأكل، وقد تقدم في الذبائح أيضا.

وقوله فيه (تابعه محمد بن عبد الرحمن) هو الطفاوي، و(عبد العزيز بن محمد) هو الدراوردي، و(أسماء بن حفص) هو المدني، وتقدم في الذبائح بيان من

برهان: إطلاق المتكلمين الذات في حق الله تعالى من جهلهم، لأن ذات تائيت ذو، وهو جلت عظمت له يصح له إلحاق تاء التائيت، ولهذا امتنع أن يقال علامة وإن كان أعلم العالمين. قال: وقولهم الصفات الذاتية جهل منهم أيضاً لأن النسب إلى ذات: ذوي، وقال التاج الكنزي في الرد على الخطيب ابن نباتة في قوله كنه ذاته ذات بمعنى صاحبة تائيت ذو وليس لها في اللغة مدلول غير ذلك، وإطلاق المتكلمين وغيرهم الذات بمعنى النفس خطأ عند المحققين، وتمتق بأن الممتنع استعمالها بمعنى صاحبة، أما إذا قطعت عن هذا المعنى واستعملت بمعنى الاسمية فلا محذور لقوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [هود: ٦] أي بنفس الصدور، وقد حكى المطري كل ذات شيء وليس كل شيء ذات، وأنشد أبو الحسين بن فارس:

فضم ابن عم القوم في ذات ماله ذا كان بعض القوم في ماله وفر
ويجتمل أن تكون ذات ذات هنا مقحمة كما في قولهم ذات ليلة، وقد ذكرت ما فيه في كتاب العلم في باب العظة بالليل، وقال النووي في تهذيبه: وأما قولهم - أي الفقهاء - في باب الأيمان فإن حلف بصفة من صفات الذات، وقول المذهب للبرن كالسواد والياض أعراض تحمل الذات فمرادهم بالذات الحقيقة وهو اصطلاح المتكلمين وقد أنكره بعض الأدباء وقال لا يعرف في لغة العرب ذات بمعنى حقيقة، قال وهذا الإنكار منكرو فقد قال الرازي في قوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ أَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] قال تلعب أي للحالة التي بينكم فالتائيت عنده للحالة، وقال الزجاج معنى ذات حقيقة والمراد بالبين الوصل، فالتقدير: فاصلحوا حقيقة وصلكم، قال ذات عنده بمعنى النفس، وقال غيره ذات هنا كناية عن المنازعة فأمرها بالموافقة، وتقدم في أواخر «النفقات» شيء آخر في معنى ذات بده، وأما «التعوت» فإنها جمع نعت وهو الوصف، يقال نعت فلان نعتاً مثل وصفه وصفاً وزنه ومعناه، وقد تقدم البحث في إطلاق الصفة في أوائل كتاب التوحيد وأما «الأسامي» فهي جمع اسم وتجمع أيضاً على أسماء قال ابن بطلان: أسماء الله تعالى على ثلاثة أشرب أسماء يرجع إلى ذاته وهو الله، والثاني يرجع إلى صفة قائمة به كالحي، والثالث يرجع إلى فعله كالحائز، وطريق إثباتها السمع، والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل أن صفات الذات قائمة به وصفات الفعل ثابتة له بالقدرة ووجود الفعل بإرادته جل وعلا.

قوله: (وقال خبيب) بالمعجزة والوحدة مصرعو ابن عدي الأنصاري.
قوله: (وذلك في ذات الإله) يشير إلى البيت المذكور في الحديث المساق في الباب، وقد تقدم شرحه مستوفى في المضازي، وتقدم في كتاب الجهاد في باب هل يستأمر الرجل.

قوله: (فلذلك الذات باسمه تعالى) أي ذكر الذات متلبساً باسم الله، أو ذكر حقيقة الله بلفظ الذات قاله الكرمانى. قلت: وظاهر لفظه أن مراده أضاف لفظ الذات إلى اسم الله تعالى، وسمعه النبي ﷺ فلم ينكره فكان جائزاً، وقال الكرمانى: «فيل ليس فيه يعني» قوله ذات الإله دلالة على الترجمة لأنه لا يرد بالذات الحقيقة التي هي مراد البخاري وإنما مراده، وذلك في طاعة الله أو في سبيل الله، وقد يجاب بأن غرضه جواز إطلاق الذات في الجملة انتهى. والاعتراض أقوى من الجواب وأصل الاعتراض للشيوخ تقي الدين السبكي فيما أخبرني به عنه شيخنا أبو الفضل الحافظ، وقد ترجم البيهقي في الأسماء والصفات ما جاء في الذات، وأورد حديث أبي هريرة المتفق عليه في ذكر إبراهيم عليه السلام - إلا ثلاث كلمات اثنين في ذات الله - وتقدم شرحه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء، وحديث أبي هريرة المذكور في الباب، وحديث ابن عباس «تذكروا في كل شيء ولا تنكروا في ذات الله» موقوف وسنده جيد، وحديث أبي الدرداء «لا تنقل كل لفظ حتى تثبت الناس في ذات الله» ورجاله ثقات إلا أنه منقطع، ولفظ ذات في الأحاديث المذكورة بمعنى من أجل أو بمعنى حق، ومثله قول حسان: وإن أخص الأخصاف إذ قام فيهم بمساعد في ذات الإله وبمسند

وهي كقوله تعالى حكاية عن قول القائل: ﴿ما حسرتنا على ما فرطت في جنب الله﴾، فالذي يظهر أن المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمتنى الذي أحدثه المتكلمون ولكنه غير مردود إذا عرف أن المراد به النفس لثبوت لفظ النفس في الكتاب العزيز، وهذه النكتة عقب المصنف بترجمة النفس، وسيأتي في باب الوجه أنه ورد بمعنى الرضا وقال ابن دقيق العيد في العقيدة: تقول في الصفات المشككة أنها حق وصدق على المعنى الذي أراد الله، ومن تأولها نظراً فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه، وإن كان بعيداً توفيقاً عنه ورجحاً إلى التصديق مع التزيم. وما كان منها معناه ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب حملناه عليه لقوله «على ما فرطت في جنب الله» فإن المراد به في

وصلها، وطريق الدراودي وصلها محمد بن أبي عمر المعنوي في مسنده عنه، وتقدم القول في هذا السند بأشبع من هذا هناك.

(تنبيهان):

أحدهما وقع قوله «تابعه» إلخ هنا عقب حديث أبي هريرة المبدأ بذكره في هذا الباب عند كرمه والأصلي، وغيرهما والصواب ما وقع عند أبي ذر وغيره أن عمل ذلك عقب حديث عائشة وهو سادس أحاديث الباب.

ثانيهما: وقع في هذه الرواية «إن هنا أقرباً حديثاً عندهم بالشرك يأتونا» كذا فيه بنون واحدة وهي لغة من يخفف النون مع الرفع، وجوز الكرمانى أن يكون بتشديد النون مراعاة للغة المشهورة لكن التشديد في مثل هذا قليل.

الحديث السابع: حديث أنس في الأضحية بكيتين، وفيه «فسى وكبر» وقد تقدم شرحه في الأضاحي.

الحديث الثامن: حديث جندب في منع الذبح في العيد قبل الصلاة، وفيه قوله «فلينبح باسم الله» وقد تقدم شرحه في الضحايا أيضاً.

الحديث التاسع: حديث ابن عمر «لا تخفوا بأبائكم» تقدم شرحه في الأيمان والنور، قال نعيم بن حاد في الرد على الجهمية: قلت هذه الأحاديث يعني الواردة في الاستعاذة بأسماء الله وكلماته، والسؤال بها مثل أحاديث الباب، وحديث عائشة، وأبي سعيد «باسم الله أريقك» وكلاهما عند مسلم، وفي الباب عن عبادة وميمونة وأبي هريرة وغيرهم عند النسائي وغيره بأسانيد جيدة، على أن القرآن غير مخلوق إذ لو كان مخلوقاً لم يستعمل به إذ لا يستعمل بمخلوق، قال الله تعالى ﴿فاستمذ بالله﴾ [النحل: ٩٨] وقال النبي ﷺ «وإذا استمذت فاستمذ بالله» وقال الإمام أحمد في كتاب السنة «قالت الجهمية لمن قال إن الله لم يزل بأسمائه وصفاته، قلتم بقول النصاري حيث جعلوا معه غيره، فأجابوا بأننا نقول إنه واحد بأسمائه وصفاته، فلا نصف إلا واحداً بصفاته كما قال تعالى ﴿ذو ذنوبي ومن خلقت وحيداً﴾ وصفه بالوحدة مع أنه كان له لسان وعينان وأفتان وسمع وبصر ولم يخرج بهذه الصفات عن كونه واحداً والله المثل الأعلى

١٤- باب مَا يُدَكِّرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ

وَأَسَامِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

وَقَالَ خَبِيبٌ: وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ، فَذَكَرَ الذَّاتَ بِاسْمِهِ تَعَالَى.

٧٤٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا خَبِيبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَبِيهِ بْنِ جَابِرَةَ الْفُقَيْمِيُّ، خَلِيفَةُ لَيْسَى زُهْرَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ مِنْهُمْ خَبِيبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَأَخْبَرَنِي خَبِيبُ اللَّهِ بْنُ حِيَاضٍ: أَنَّ ابْنَةَ الْحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَجِدُّ بِهَا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ الْحَرَمِ لَقِطُوا قَالَ خَبِيبُ الْأَنْصَارِيِّ:

وَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أَقْبَلَ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ لِلَّهِ مَضْرُوعِي

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَاءُ يُبَالِغَ عَلَى أَوْصَالِ شَيْءٍ مُمَزَّعٍ

فَقَعَتْ ابْنُ الْحَارِثِ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ يَوْمَ أُحَيْيُوا. [راجع:

٣٠٤٥]

قوله: (باب ما يذكر في الذات والنصوت وأسامي الله عز وجل) أي ما يذكر في ذات الله ونعوته من مجوز إطلاق ذلك كاسمائه، أو منعه لعدم ورود النص به فاما الذات فقال الراغب: هي تائيت ذو، وهي كلمة يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس والأنواع وتضاف إلى الظاهر دون المضمّر وتثنى وتجمع ولا يستعمل شيء منها إلا مضافاً، وقد استعاروا لفظ الذات لعين الشيء واستعملوها مفردة ومضافة وأدخلوا عليها الألف واللام وأجروها مجرى النفس والخاصة، وليس ذلك من كلام العرب انتهى. وقال حياض ذات الشيء نفسه وحقيقته، وقد استعمل أهل الكلام الذات بالألف واللام، وظلّفهم أكثر النحاة وجوّزه بعضهم لأنها ترد بمعنى النفس وحقيقة الشيء، وجاء في الشعر لكنه شاذ، واستعمال البخاري لها دلالة على ما تقدم من أن المراد بها نفس الشيء على طريقة المتكلمين في حق الله تعالى فزق بين النعوت والذات، وقال ابن

استعماله الشائع حتى الله فلا يتوقف في حله عليه، وكذا قوله «إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن» فإن المراد به إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدره الله وما يوقسه فيه، وكذا قوله تعالى «فأتى الله بنيانهم من القواعد» [النحل: ٢٦] معناه ضرب الله بنيانهم، وقوله «إنما نطمعكم لوجه الله» [الانسان: ٩] معناه لا أجل لله، وقس على ذلك؛ وهو تفصيل بالغ قل من تيقظ له. وقال غيره اتفق المحققون على أن حقيقة الله غالبة لسائر الحقائق، وذبح بعض أهل الكلام إلى أنها من حيث أنها ذات مساوية لسائر النوات، وإنما تمتاز عنها بالصفات التي تختص بها كوجوب الوجود والقدرة التامة، والعلم التام، وتعقب بأن الأشياء المتساوية في تمام الحقيقة يجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر فيلزم من دعوى التساوي الخلال، وبأن أصل ما ذكروه قياس الغالب على الشاهد وهو أصل كل خط، والصواب الإسك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه إتيانه له أو تنزيهه عنه على طريق الإجمال وبالله التوفيق، ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازماً بتأويله بخلاف صاحب التفويض.

١٥- باب قول الله تعالى: ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾

[آل عمران: ٢٨]

وقوله جلّ ذكره: ﴿ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: ١١٦].

٧٤٠٣- حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بَنِي جِهَاتٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَا مِنْ أَحَدٍ أَخْبَرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ الْمَذْحُ مِنْ اللَّهِ ». [راجع: ٤٩٣٤. أخرجه مسلم: ٢٢٦٠ بزيادة].

٧٤٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُكَانُ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، كَتَبَ فِي صُحُفِهِمْ، وَهُوَ يُكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ وَضَعَ عَيْنَهُ عَلَى الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي ». [راجع: ٣١٩٤. أخرجه مسلم: ٢٧٥١].

٧٤٠٥- حَدَّثَنَا غُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عِبَادِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِنْ دُرِّي فَإِنْ دُرِّي بِي نَفْسِي ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ دُرِّي بِي مَلَأَ ذَكَرْتُهُ بِي مَلَأَ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَوَوكَةً ». [الطبر: ٧٥٥٠، ٧٥٣٧، ٢٦٧٥. أخرجه مسلم: ٢٦٧٥].

قوله: (باب قول الله تعالى ويحذركم الله نفسه، وقول الله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) قال الراغب: نفسه ذاته، وهذا وإن كان يقتضي المغايرة من حيث أنه مضاف ومضاف إليه فلا شيء من حيث المعنى سوى واحد سبحانه وتعالى عن الاتينية من كل وجه، وقيل إن إضافة النفس هنا إضافة ملك، والمراد بالنفس نفوس عباده انتهى ملخصاً، ولا يخفى بعد الأخير وتكلفه. وترجم البيهقي في الأسماء والصفات النفس وذكر هاتين الآيتين، وقوله تعالى «كتب ربكم على نفسك الرحمة» [الأنعام: ٥٤] وقوله تعالى «واصطغنتكم لنفسي» [طه: ٤١] ومن الأحاديث الحديث الذي فيه «أنت كما أتيت على نفسك» والحديث الذي فيه «إني حرمت الظلم على نفسي» وهذا في صحيح مسلم. قلت: وفيه أيضاً الحديث الذي فيه «سبحان الله رضا نفسه» ثم قال: والنفس في كلام العرب على أوجه منها الحقيقة كما يقولون في نفس الأمر وليس للأمر نفس منفوسة، ومنها الذات قال وقد قيل في قوله تعالى «تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك» [المائدة: ١١٦] أن معناه تعلم ما أكنه وما أسره ولا أعلم ما تسره عني، وقيل ذكر النفس هنا للمقابلة والمشاكلة وتعقب بالأية التي في أول الباب فليس فيها مقابلة، وقال أبو إسحاق الزجاج في قوله تعالى «ويحذركم الله نفسه» [آل

عمران: ٢٨] أي إياه وحكي صاحب المطالع في قوله تعالى: ﴿ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ثلاث أقوال أحدها: لا أعلم ذاتك، ثانيها: لا أعلم ما في غيبك، ثالثها: لا أعلم ما عندك، وهو بمعنى قول غيره لا أعلم معلومك أو إرادتك أو سرّك أو ما يكون منك، ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها حديث عبدالله وهو ابن مسعود «ما من أحد أغير من الله - وفيه - وما أحد أحب إليه للمدح من الله» وكذا وقع هنا مختصراً وتقدم في تفسير سورة الأنعام من طريق «أبي وائل» وهو شقيق بن سلمة المذكور هنا أتم منه، وهذا الحديث مداره في الصحيحين على أبي وائل، وأخرجه مسلم في رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود نحوه، وزاد فيه «ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أنزل الكتب وأرسل الرسل» وهذه الزيادة عند المصنف في حديث المغيرة الآتي في باب «لا شخص أغير من الله» قال ابن بطال في هذه الآيات والأحاديث إثبات النفس لله، وللنفس معان، والمراد بنفس الله ذاته وليس بأمر مزيد عليه فوجب أن يكون هو.

وأما قوله: (أغير من الله) فسبق الكلام عليه في «كتاب الكسوف» وقيل غير الله كرامة إتيان القواحيش، أي عدم رضا بها لا التدبير، وقيل الغضب لازم للخبر، ولزام الغضب لإزالة العقوبة وقال الكرماني: ليس في حديث ابن مسعود هذا ذكر النفس، ولعله أقام استعمال أحد مقام النفس لتلازمهما في صحة استعمال كل واحد منهما مقام الآخر، ثم قال والظاهر أن هذا الحديث كان قبل هذا الباب فنقله الناسخ إلى هذا الباب انتهى، وكل هذه غفلة عن مراد البخاري، فإن ذكر النفس ثابت في هذا الحديث الذي أورده، وإن كان لم يقع في هذه الطريق لكنه أشار إلى ذلك كعادته، فقد أورده في تفسير سورة الأنعام بلفظ «لا شيء» وفي تفسير سورة الأعراف بلفظ «ولا أحد» ثم اتفقا على «أحب إليه للمدح من الله» وللنفس مدح نفسه، وهذا القدر هو المطابق للترجمة وقد ذكرته أن يترجم ببعض ما ورد في طريق الحديث الذي يورده ولو لم يكن ذلك القدر موجوداً في تلك الترجمة.

وقد سبق الكرماني إلى نحو ذلك ابن المنير فقال: ترجم على ذكر النفس في حق الباري وليس في الحديث الأول للنفس ذكر، فوجه مطابقة أنه صدر الكلام بأحد، وأحد الواقع في النبي عبارة عن النفس على وجه مخصوص بخلاف أحد الواقع في قوله تعالى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ انتهى، ونحى عليه ما خفي على الكرماني من أنه تعطن لمثل ذلك في بعض المواضع، ثم قال ابن المنير قول الفالسا ما في الدار أحد لا يفهم منه إلا نفي الانساني، ولهذا كان قولهم ما في الدار أحد لا يزيد استثناء من الجنس ومقتضى الحديث إطلاقه على الله لأنه لولا صحة الإطلاق ما انتظم الكلام كما ينتظم ما أحد أعلم من زيد فإن زيدا من الأحدثين بخلاف ما أحد أحسن من نوبي فإنه ليس منتظماً لأن الشوب ليس من الأحدثين.

الحديث الطائي:

قوله: (كتب في كتابه وهو يكتب على نفسه) كذا لأبي ذر وسقطت الواو لغيره، وعلى الأول فالجملة حالية، وعلى الثاني فيكتب على نفسه بيان لقوله «كتب» والمكتوب هو قوله: «إن رحمتي» إلخ، وقوله «وهو» أي المكتوب وضع بفتح فسكون أي موضوع، ووقع كذلك في الجمع للحميدي بلفظ موضوع وهي رواية الإسماعيلي فيما أخرجه من وجه آخر عن أبي حزة المذكور في السند وهو بالمهمل والنزاي واسمه محمد بن ميمون السكري، وحكي عياض عن رواية أبي ذر وضع بالفتح على أنه فعل ماض مبني للفعل، ورأيت في نسخة معتمدة بكسر الضاد مع التنوين، وقد مضى شرح هذا الحديث في أوائل بدء الحلق، ويأتي شيء من الكلام عليه في باب «وكان حرفه على الماء» [عمود: ٧] وفي باب «بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ» [البروج: ٢١-٢٢] وأواخر الكتاب إن شاء الله تعالى، وأما قوله «عنده» فقال ابن بطال عند في اللغة للمكان، والله منزّه عن المحلول في المواضع لأن المحلول عرض يفتى وهو حادث والمحدث لا يليق بالله، فعلى هذا قيل معناه أنه سبق علمه إتيانه بعمل بطاعته وعقوبة من يعمل بمعصيته، ويؤيده قوله في الحديث الذي بعده «أنا عند ظن عبدي بي» ولا مكان هناك قطعاً، وقال الراغب: عند لفظ موضوع للقررب ويستعمل في المكان وهو الأصل، ويستعمل في الاعتقاد تقول عندي في كذا كذا أي اعتقدته، ويستعمل في المرتبة ومنه «أحياء عند ربهم» [آل عمران: ١٦٩]. وأما قوله: «إن كان هذا هو الحق من عندك» فمعناه من حكمتك، وقال ابن التين معنى العناية في هذا الحديث العلم بأنه موضوع على العرش، وأما كنهه فليس للاستعانة لتلا نساء فإنه منزّه عن ذلك لا يخفى عنه شيء. وإنما كنهه من أجل الملازمة المولكين بالكلفين.

الحديث الثالث:

قوله: ﴿يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي﴾ أي قادر على أن أعمل به ما ظن أنني عامل به، وقال الكرمانى وفي السياق إشارة إلى ترجيح جانب الرجاء على الخوف وكأنه أخذ من جهة التسوية فإن العاقل إذا سمع ذلك لا يعدل إلى ظن إيقاع الوعيد وهو جانب الخوف لأنه لا يختاره لنفسه بل يعدل إلى ظن وقوع الوعد وهو جانب الرجاء وهو كما قال أهل التحقيق مفيد بالغض ويؤيد ذلك حديث ﴿لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله﴾ وهو عند مسلم من حديث جابر. وأما قبل ذلك ففي الأول أقوال ثلثها الاعتدال وقال ابن أبي جرة المراد بالظن هنا العلم وهو قوله: ﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾ وقال القرطبي في المعجم قيل معنى ظن عبدي بي ظن الإجابة عند الدعاء وظن القبول عند التوبة وظن المغفرة عند الاستغفار وظن المجازاة عند فعل العبادة بشروطها تمسكاً بصافق وعده، قال ويؤيد قوله في الحديث الآخر: ﴿ادعوا الله وأتمموا نيتهم بالإجابة﴾ قال ولذلك ينبغي للمرء أن يجتهد في القيام بما عليه مؤثراً بأن الله يقبله ويغفر له لأنه وعد بذلك وهو لا يخلف الوعد فإن اعتقد أن ظن أن الله لا يقبله وأنها لا تنفع فهذا هو اليأس من رحمة الله وهو من الكيأس، ومن مات على ذلك وكل إلى ما ظن كما في بعض طرق الحديث المذكور ﴿فليظن ببي عبدي ما شاء﴾ قال: وأما ظن المغفرة مع الإصرار فذلك محض الجهل والغفلة وهو غير إلى ملجأ المرتبة.

قوله: ﴿وأنا معه إذا ذكروني﴾ أي بملسي وهو قوله ﴿إني معكم أسمع وأرى﴾ والمعنى المذكورة أخص من المعنى الثاني في قوله تعالى ﴿ما يكون من غيري ثلاثة إلا هو رابهم﴾ إلى قوله - هو معهم أينما كانوا ﴿وقال ابن أبي جرة معناه فأنما معه حسب ما قصد من ذكره في قال: ثم يحتمل أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما أو بأشكال الأمر واجتنب النهي، قال والذي يدل عليه الأخبار أن الذكر على نوعين أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر، قال والأول يستفاد من قوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ [الزلزلة: ٧] والثاني من الحديث الذي فيه ﴿من تمه صلاته من الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا هماً﴾ لكن إن كان في حال المعصية يذكر الله بخوف ووجل بما هو فيه فإنه يرجو له.

قوله: ﴿فإن ذكروني في نفسه ذكروني في نفسي﴾ أي إن ذكروني بالترتيب والتقدير سرّاً ذكروني بالثواب والرحمة سرّاً. وقال ابن أبي جرة يحتمل أن يكون مثل قوله تعالى ﴿أذكروني أذكركم﴾ [البقرة: ١٥٢] ومعناه أذكروني بالتعظيم أذكركم بالإتمام وقال تعالى ﴿ولذكر الله أكبر﴾ [المنكوت: ٤٥] أي أكبر العبادات فمن ذكره وهو خائف آمنه أو مستوحش آمنه قال تعالى ﴿لا يذكر الله تطعن القلوب﴾ [الرعد: ٢٨].

قوله: ﴿وإن ذكروني في ملائق يفتح الميم واللام مهموز أي جماعة﴾ (ذكرته في ملائق خير منهم) قال بعض أهل العلم يستفاد منه أن الذكر الخفي أفضل من الذكر الجهرى والتقدير إن ذكروني في نفسه ذكروني بثواب لا أطلع عليه أحد إلا ذكروني جهرّاً ذكرته بثواب أطلع عليه الملائكة الأعلى وقال ابن بطال هنا نص في أن الملائكة أفضل من بني آدم وهو مذهب جمهور أهل العلم وعلى ذلك شواهد من القرآن مثل ﴿إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين﴾ [الأعراف: ٢٠] والخالد أفضل من الفاني فالملائكة أفضل من بني آدم وتعقب بأن المعروف عن جمهور أهل السنة أن صالحى بني آدم أفضل من سائر الأجناس والذين ذهبوا إلى تفصيل الملائكة الفلاسفة ثم للمتزلة وقيل من أهل السنة من أهل التصوف وبعض أهل الظاهر فمنهم من فاضل بين الجنسين فقالوا حقيقة الملك أفضل من حقيقة الإنسان لأنها نورانية وخيرية ولطيفة مع سعة العلم والقوة وصفاء الجواهر وهذا لا يستلزم تفصيل كل فرد على كل فرد لجواز أن يكون في بعض الأناسى ما في ذلك وزيادة ومنهم من خص الملائكة بصالحى البشر والملائكة ومنهم من خصه بالأنبياء ثم منهم من فضل الملائكة على غير الأنبياء ومنهم من فضلهم على الأنبياء أيضاً إلا على نبينا محمد ﷺ ومن أدلة تفصيل النبي على الملك أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم على سبيل التكريم له حتى قال إيليس ﴿أريت هذا الذي كرمت علي﴾ [الإسراء: ٦٢] ومنها قوله تعالى ﴿لا خلقت يدي﴾ [ص: ٧٥] ما فيه من الإشارة إلى العناية به ولم يثبت ذلك للملائكة، ومنها قوله تعالى ﴿إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين﴾ [آل عمران: ٣٣] ومنها قوله تعالى: ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض﴾ [الحجرات: ١٣] فنخل في عموم الملائكة، والمسخر له أفضل من المسخر، ولأن طاعة الملائكة بأصل الخلقة وطاعة البشر مع المجاهدة للنفس لما طبع عليه من الشهوة والحرص والمروى والغضب، فكانت عبادتهم أشق، وأيضاً فطاعة الملائكة بالأمر البراد عليهم وطاعة البشر بالنص تارة وبالإجتهاد تارة والاستبطاء تارة فكانت أشق ولأن الملائكة سلمت من وسوسة الشياطين وإلقاء الشبه والإغواء

المجاهدة على البشر ولأن الملائكة تشاهد حقائق الملكوت والبشر لا يعرفون ذلك إلا بالإعلام فلا يسلم منهم من إدخال الشبهة من جهة تدبير الكواكب وحركة الأفلاك إلا الثابت على دينه ولا يتم ذلك إلا بمشقة شديدة ومجاهدات كثيرة.

وأما أدلة الآخرين فقد قيل إن حديث الباب أقوى ما استدل به لذلك للتصريح بقوله فيه ﴿في ملائق خير منهم﴾ والمراد بهم الملائكة، حتى قال بعض الغلاة في ذلك وكم من ذاك لله في ملائقهم محمد ﷺ ذكرهم الله في ملائق خير منهم، وأجاب بعض أهل السنة بأن الخبر المذكور ليس نصاً ولا صريحاً في المراد بل يطرأ احتمال أن يكون المراد بالملائكة الذين هم خير من الملائكة المذكورة والشهداء فإنهم أحياء عند ربهم فلم ينحصر ذلك في الملائكة، وأجاب آخر وهو أقوى من الأول بأن الخبرية إنما حصلت بالذكر والملا معاً فالجواب الذي فيه رب العزة خير من الجواب الذي ليس هو فيه بلا ارتباط فالخبرية حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع وهذا الجواب ظهر لي وظننت أنه مبتكر، ثم رأيت في كلام القاضي كمال الدين بن الزمكاني في الجزء الذي جمعه في الرقيق الأعلى فقال إن الله قابل ذكر العبد في نفسه بذكره له في نفسه، وقابل ذكر العبد في الملا بذكره له في الملا فأنما صار الذكر في الملا الثاني خيراً من الذكر في الأول لأن الله هو الذكر فيهم والملائكة الذين يذكرون والله فيهم أفضل من الملا الذين يذكرون وليس الله فيهم، ومن أدلة المتزلة تقديم الملائكة في الذكر في قوله تعالى ﴿من كان عدواً لله وملائكته ورسله - شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم - الله يسطعي من الملائكة رسلاً ومن الناس﴾ وتعقب بأن مجرد التقديم في الذكر لا يستلزم التفصيل لأنه لم ينحصر فيه بل له أسباب أخرى كالقديم بالزمان في مثل قوله ﴿ومنك ومن نوح وإبراهيم﴾ [الأحزاب: ٧] فقدم نوحاً على إبراهيم لتقديم زمان نوح مع أن إبراهيم أفضل ومنها قوله تعالى ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقرون﴾ [النساء: ١٧٢] وبالغ الزعري فادعى أن دلالتها لهذا المطلوب طوعية بالنسبة لعلم المعاني فقال في قوله تعالى ﴿ولا الملائكة المقرون﴾ أي ولا من هو أعلى قلداً من المسيح، وهم الملائكة الكروبيون الذين حول العرش، كجبريل وميكائيل وإسرافيل، قال: ولا يقتضي علم المعاني غير هذا من حيث أن الكلام إنما سبق للرد على النصارى لغلوهم في المسيح، فقيل لهم لن يرتفع المسيح عن المعبودية ولا من هو أرفع درجة منه انتهى ملخصاً، وأجيب بأن الترتي لا يستلزم التفصيل المتنازع فيه وإنما هو بحسب المقام، وذلك أن كلاً من الملائكة والمسيح عبد من دون الله، فرد عليهم بأن المسيح الذي تشابهوه لا يتكبر عن عبادة الله، وكذلك من غاب حكم من الملائكة لا يتكبر، والنفس لما غاب عنها أهيب عن تشاهده، ولأن الصفات التي عبدوا المسيح لأجلها من الزهد في الدنيا والإطلاع على الغيبات وإحياء الموتى بإذن الله موجودة في الملائكة، فإن كانت توجب عبادة فهي موجهة لعبادتهم بطريق الأولى، ومعهم مع ذلك لا يستنكفون عن عبادة الله تعالى، ولا يلزم من هذا الترتي ثبوت الأفضلية المتنازع فيها، وقال البيضاوي احتج بهذا العطف من زعم أن الملائكة أفضل من الأنبياء وقال هي مساقاة للرد على النصارى في رفع المسيح عن مقام المعبودية، وذلك يقتضي أن يكون المسطور عليه أعلى درجة منه حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على عدم استنكافهم، وجوابه أن الآية سبقت للرد على عبدة المسيح والملائكة، فأريد بالعطف المبالغة باعتبار الكثرة دون التفصيل، فقول القائل أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مروض، وعلى تقدير إرادة التفصيل فغايتة تفصيل المقربين عن حول العرش، بل من هو أعلى رتبة منهم على المسبح، وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على الآخر مطلقاً.

وقال الطيبي لا تتم لهم الدلالة إلا إذا سلم أن الآية سبقت للرد على النصارى فقط فيصح: لن يرتفع المسيح عن المعبودية ولا من هو أرفع منه، والذي يدعي ذلك يحتاج إلى إثبات أن النصارى يعتقدون تفصيل الملائكة على المسبح، وهم لا يعتقدون ذلك بل يعتقدون فيه الألية فلا يتم استدلال من استدل به، قال وسياقه الآية من أسلوب التميم والمبالغة لا للترقي، وذلك أنه قدم قوله ﴿إنما إله واحد - إلى قوله - وكلاً﴾ فقرر الوحدة والملك والقدرة التامة، ثم أثبتهم بعدم الاستكفاف، فالتقدير لا يستحق من اتصف بذلك أن يستكبر عليه الذي تخشعون إياه النصارى لهما اعتقادهم فيه الكمال ولا الملائكة الذين اتخذوا غيركم آفة اعتقادهم فيهم الكمال. قلت: وقد ذكر ذلك الجنوي ملخصاً، ولفظه لم يقل ذلك رفعا لمقامهم على مقام عيسى بل رداً على الذين يدعون أن الملائكة أرفع درجة عليهم كما رد على النصارى الذين يدعون التثليث، ومنها قوله تعالى ﴿قل لا أقول لكم عندى خزائن الله، ولا أعلم الغيب، ولا أقول لكم إني ملك﴾ [الأنعام: ٥٠] فعلى أن يكون ملكاً، فدل على أنهم أفضل، وتعقب بأنه إنما نفى ذلك لكونهم طلبوا منه الخزانة وعلم الغيب، وأن يكون بصفة الملك من ترك الأكل

والشرب والجماع، وهو من غط إنكارهم أن يرسل الله بشراً مثلهم فغنى عنه أنه ملك، ولا يستلزم ذلك التفضيل، ومنها أنه سبحانه لما وصف جبريل وعلمه، قال في جبريل ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩] وقال في حق النبي ﷺ ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] وبين الوصفين بون بعيد، وتغيب بأن ذلك إما سبق للرد على من زعم أن الذي يأتيه شيطان فكان وصف جبريل بذلك تعظيماً للنبي ﷺ. فقد وصف النبي ﷺ في غير هذا الموضع بمثل ما وصف به جبريل هنا وأعظم منه، وقد أفرط الزخشي في سوء الأدب هنا، وقال كلاماً يستلزم تنقيص المقام المحمدي، وبالغ الألف في الرد عليه في ذلك وهو من زلاته الشنيعة.

٧٤٠٨- حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا قَسَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْزَلَ قُرْآنَهُ الْأَوَّلَ الْكَذَّابُ، إِنَّهُ أَغْوَى، وَإِنْ رَبُّكُمْ لَيْسَ بِأَغْوَى، مَكْرُوبٌ بَيْنَ غَيْبَيْهِ كَافِرٌ».

[راجع: ٧١٣١. أخرجه مسلم: ٢٩٣٣.]

قوله: (باب قول الله تعالى ولتصنع على عيني: تعذري) كذا وقع في رواية المستملي والأصيلي بضم التاء وفتح العين المجمة بدلها معجمة ثقيلة من التثنية، ووقع في نسخة الصفهاني بالذال المهملة وليس يفتح أوله على حذف إحدى التاءين فإنه تفسير تصنع، وقد تقدم في تفسير سورة طه قال ابن التين هذا التفسير لقتادة، ويقال صنعت القوس إذا احتست القيام عليه.

قوله: (وقوله تعالى تجري بأعيننا) أي بملنا وذكر فيه حديثي ابن عمر ثم أنس في ذكر النجاة، وقد تقدمنا مشروحين في كتاب الفتن وفيهما أن الله ليس بأعور، وقوله هنا وأشار بيده إلى عينه كذا لاكثر عن موسى بن إسماعيل عن جويرية، وذكره أبو مسعود في الأطراف عن مسدد بدل موسى والأول هو الصواب، وقد أخرجه عثمان الغلامي في كتاب الرد على بشر المريسي عن موسى بن إسماعيل مثله. ورواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عصة جويرية بحدوث الزيادة التي في آخره، أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مستدبرهما عنه، وأخرجه الترمذي عنهما قال الرافعي: العين الجارحة، ويقال للحافظ البصير الراعي له: عين، ومنه فلان بصير أي أحفظ، ومنه قوله تعالى ﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾ [هود: ٣٧] أي نحن نراك ونحفظك، ومثله في تجري بأعيننا [القمر: ١٤] وقوله ﴿ولتصنع على عيني﴾ [طه: ٢٩] أي بحفظي، قال وتستمر العين لمان أخرى كثيرة، وقال ابن بطال احتجت المجسم بهذا الحديث، وقالوا في قوله: وأشار بيده إلى عينه دلالة على أن عينه كسائر الأعين، وتغيب باستحالة الجسمية عليه لأن الجسم حادث وهو قديم، فدل على أن المراد نفي النقص عنه انتهى.

وقد تقدم شيء من هذا في باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] وقال البيهقي: منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم في الوجه، ومنهم من قال: المراد بالعين الرؤية، فعلى هذا قوله ﴿ولتصنع على عيني﴾ أي لتكون برأى مني، وكذا قوله: ﴿واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا﴾ [الطور: ٤٨] أي برأى منا والسنن للتعظيم، ومال إلى الترجيح الأول لأنه منسوب للسلف، ويتأيد بما وقع في الحديث: وأشار بيده، فإن فيه إيماء إلى الرد على من يقول مناهة القدرة، صرح بذلك قول من قال إنها صفة ذات وقال ابن المنير: إنه لا يستدل على إثبات العين لله من حديث الدجال من قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرُ﴾ من جهة أن العور عرفاً عدم العين وفقد العين، ثبوت العين، فلما نزعنا هذه القصة لزم ثبوت الكمال بضعها وهو وجود العين، وهو على سبيل التمثيل والتعريف للفهم لا على معنى إثبات الجارحة، قال: ولأهل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد ثلاثة أقوال: أحدها أنها صفات ذات أثبتها السمع ولا يهتدي إليها العقل، والثاني أن العين كتابة عن صفة البصر، واليد كتابة عن صفة القدرة، والوجه كتابة عن صفة الوجود، والثالث إمراها على ما جاءت مفروضاً منها إلى الله تعالى، وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب العقيدة له: أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والتزول والنفس واليد والعين، فلا يتصرف فيها تشبيه ولا تعطيل، إذ لو لا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحق، قال الطبري: هذا هو المذهب المعتد به يقول السلف الصالح، وقال غيره لم يقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك ولا المنع من ذكره، ومن الحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أثّر إليه من ربه ويتزل عليه ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣] ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه مما لا يجوز مع حقه على التبليغ عنه بقوله ﴿ليبلغ الشاهد الغائب﴾ حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فعل بحضرته، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أراد الله منها. ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات، بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فمن أوجب خلاف ذلك بدمهم فقد خالف سيبلهم وبالله التوفيق. وقد سئل هل يجوز لقارئ هذا الحديث أن يصنع كما صنع رسول الله ﷺ فاجبت وبالله

وقوله: (وإن تقرب إلي شئوا) في رواية المستملي والسرخسي «بشر» بزيادة موحدة في أوله، وسيأتي شرحه في أواخر كتاب التوحيد في باب ذكر النبي ﷺ وروايته من ربه.

٩٦- باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]

٧٤٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُسَيْدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ قَوْلِكُمْ﴾. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَغْوَىٰ بَوَاجِهَكُمْ». فَقَالَ: ﴿أَوْ مِّنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَغْوَىٰ بَوَاجِهَكُمْ». قَالَ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا﴾. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا أَتْسَرُ». [راجع: ٤٦٧٨.]

قوله: (باب قول الله عز وجل: كل شيء هالك إلا وجهه) ذكر فيه حديث جابر بن زول قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ الآية، وقد تقدم شرحه في تفسير سورة الأنعام.

وقوله في آخره (هذا أيسر) في رواية ابن السكن «هذه» وسقط الإشارة من رواية الأصيلي والمراد منه قوله فيه «أعوذ بوجهك» قال ابن بطال: في هذه الآية والحديث دلالة على أن الله وجهاً وهو من صفة ذاته، وليس جارحة ولا كالوجه التي نشاهدنا من المخلوقين، كما تقول إنه عالم ولا تقول إنه كالعلماء الذين نسمعهم، وقال غيره دلت الآية على أن المراد بالترجمة الذات المقدسة، ولو كانت صفة من صفات الفعل لشملها الهلاك كما شمل غيرها من الصفات وهو محال، وقال الراغب أصل الوجه الجارحة المرفوعة، ولما كان الوجه أول ما يستقبل وهو أشرف ما في ظاهر البدن، استعمل في مستقبل كل شيء وفي بدنه وفي إشرافه، فقبل وجه النهار، وقبل وجه كذا أي ظاهره، وربما أطلق الوجه على الذات كقولهم كرم الوجه، وكذا قوله تعالى: ﴿وَيَقِصُّ وَجْهَهُ رِيكٌ ذُو الْجُلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله «كل شيء هالك إلا وجهه» [القصص: ٨٨] وقيل إن لفظ الوجه صفة، والمعنى كل شيء هالك إلا هو وكذا «ويقِصُّ وجه ريك» وقيل المراد بالوجه القصد، أي يقضي ما أريد به وجهه. قلت: وهذا الأخير نقل عن سفيان وغيره وقد تقدم ما ورد في أول تفسير سورة القصص وقال الكرماني قبل المراد بالوجه في الآية والحديث الذات أو الوجود أو لفظه زائدة أو الوجه الذي لا كالوجه، لاستحالة حله على العضو المعروف، فتعين التأويل أو التضيق، وقال البيهقي: تكرر ذكر الوجه في القرآن والسنة الصحيحة، وهو في بعضها صفة ذات كقوله: ﴿إِلَّا رِجَالًا كَرِيمًا﴾ على وجهه وهو ما في صحيح البخاري عن أبي موسى، وفي بعضها بمعنى من أجل كقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُكُمْ لَوْجِهَ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] وفي بعضها بمعنى الرضا كقوله: ﴿يَرْضَوْنَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] «إلا ابتشاء وجه ربه الأعلى» [الليل: ٢٠] وليس المراد الجارحة جزءاً والله أعلم.

٩٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَتُصْنَعَنَّ عَلَىٰ غَيْبِي﴾

[طه: ٣٩. تعذري]

وقوله جلّ ذكره: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [الهمز: ١٤].

٧٤٠٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ذُكِرَ الدُّجَالُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْضَىٰ عَلَيْكُمْ، إِنَّ

التوفيق أنه إن حضر عند من يوافق على معتقده وكان يعتقد تنزيه الله تعالى عن صفات الحدوث وأراد التماسي عصا جاز، والأول به الترك خشية أن يدخل على من يراه شبه التشبيه تعالى الله عن ذلك، ولم أر في كلام أحد من الشراح في حل هذا الحديث على معنى خطري في فيه إثبات التنزيه، وحسم مادة التشبيه عنه، وهو أن الإشارة إلى عينه إنما هي بالنسبة إلى عين الدجال فإنها كانت صحيحة مثل هذه طرا عليها العود لزيادة كذبه في دعوى الألوهية، وهو أنه كان صحيح العين مثل هذه نظرا عليها النقص ولم يستطع دفع ذلك عن نفسه

١٨- باب قول الله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ

الْمُصَوِّرُ﴾ [المحشر: ٢٤]

٧٤٠٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى، هُوَ ابْنُ عُقَيْبٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَعْدَرِيِّ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ: أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَابًا، فَأَرَادُوا أَنْ يَسْتَفِيقُوا بِهِمْ وَلَا يَحْمِلُونَ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْقَوْلِ، فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقُولُوا، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ مِنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وقال مجاهد، عن قرعة: سمعت أبا سعيد قال: قال النبي ﷺ: «كُتِبَتْ نَفْسٌ مَحْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا». [راجع: ٢٢٢٩. أخرجه مسلم: ١٤٣٨ بإسقاط].

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿هُوَ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾) كنا للاكثر والثلاثة: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ﴾ [المحشر: ٢٤] إلخ، وبنت كذلك في بعض النسخ من رواية كريمة قال الطيبي: قيل إن الألفاظ الثلاثة مترادفة، وهو وهم فإن «الخالق» من الخلق، وأصله التقدير المستقيم ويطبق على الإبداع وهو إيجاد الشيء على غير مثال كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٣] وعلى التكوين كقوله تعالى ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نَطْفَةٍ﴾ [التنزيل: ٤] و«البارئ» من البرء وأصله خلوص الشيء عن غيره إما على سبيل التضييق منه، وعليه قوله براء فلان من مرضه، وللديون من دينه، ومنه استبرأت الجارية، ولما على سبيل الإنشاء، ومنه براء الله للنسمة، وقيل البارئ الخالق البرئ من الضاوت والتناثر والمخلين بالظاهم و«المصور» مبدع صور المخترعات ومزيتها بحسب مقتضى الحكمة، فالله خالق كل شيء بمعنى أنه موجد من أصل ومن غير أصل، وبارئه بحسب ما اقتضته الحكمة من غير تماثل ولا اختلال، ومصوره في صورة يترتب عليها خواصه ويتم بها كماله، والثلاثة من صفات الفعل إلا إذا أريد بالخالق المقدر فيكون من صفات الذات، لأن مرجع التقدير إلى الإرادة، وعلى هذا فالتقدير يقع أولاً، ثم الإحداث على الوجه المقدر يقع ثانياً، ثم التصوير بالنسبة يقع ثالثاً انتهى. وقال الحلبي «الخالق» معناه الذي جعل المبدعات أصنافاً وجعل لكل صنف منها قدراً، و«البارئ» معناه الموجد لما كان في معلومه، وإليه الإشارة بقوله: ﴿مَنْ قَبْلُ أَنْ تَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] قال: ويعتدل أن المراد به قالب الأعيان لأنه أبداع للماء والتراب والنار والهواء لا من شيء من خلق منها الأجسام المختلفة، و«المصور» معناه المهيئ للأشياء على ما أراده من تشابه وتماثل، وقال الراغب ليس الخلق بمعنى الإبداع إلا لله وإلى ذلك أشار بقوله تعالى: ﴿أَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [التنزيل: ١٧] ولما الذي يوجد بالاستحالة قد وقع لغيره بتقديره سبحانه وتعالى، مثل قوله لميسر: ﴿وَإِذَا نَخَلْنَا مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ يَأْتِيهِ﴾ [المائدة: ١١] والخلق في حق غير الله يقع بمعنى التقدير ومعنى الكذب، و«البارئ» أخص بوصف الله تعالى والبرية الخلق، قيل أصله الهز فهو من براء وقيل أصله البري من برئت العود وقيل البرية من البري بالقصر وهو التراب فيحتل أن يكون معناه موجد الخلق من البري وهو التراب، و«المصور» معناه المهيئ قال تعالى: ﴿يَصُورُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦] والصورة في الأصل ما يتميز به الشيء عن غيره، ومنه محسوس كصورة الإنسان والفرس، ومنه معقول كالذي اختص به الإنسان من العقل والروية وإلى كل منهما الإشارة بقوله تعالى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ مِنْ صُورَانَاكُمْ - وَصُورَكُمْ فَاحْسِنْ صُورَكُمْ - هُوَ الَّذِي يَصُورُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾.

قوله: (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي هو ابن منصور. قلت: ويؤيد ذلك وإن كان قد يظن أنه ابن راهويه لكنه أيضاً روى عن عفان أن ابن راهويه لا يقول إلا أخبرنا وهنا ثبت في النسخ حدثنا قتادة أنه ابن منصور، وقد تقدم شرح حديث أبي سعيد

المذكور هنا في المزل في «كتاب النكاح» مستوفى.

قوله: (وقال مجاهد عن قرعة) هو ابن يحيى وهو من رواية الأقران لأن مجاهداً وهو ابن جبر القصر المشهور المكي في طبقة قرعة.

قوله: (سألت أبا سعيد فقال قال النبي ﷺ) كنا وقع هنا بجذف المسؤول عنه ووقع لغير أبي ذر «سمعت» بدل «سألت» وقد وصله مسلم وأصحاب السنن الثلاثة من رواية سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ «ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال: ولم يفعل ذلك أحدكم» ولم يقل فلا يفعل ذلك، ثم ذكر بقية الحديث وهو القدر المذكور منه هنا، قال ابن بطال: الخالق في هذا الباب يراد به المبدع المشيء لأعيان المخلوقين وهو معنى لا يشارك الله فيه أحد، قال: ولم يزل الله مسمى نفسه خالفاً على معنى أنه سيخلق لاستحالة قدم الخلق، وقال الكرماني معنى قوله في الحديث: «إلا وهي مخلوقة أي مقدره الخلق»، أو معلومة الخلق عند الله لا بد من إيرادها إلى الوجود، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

١٩- باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَفَتْ يَدَايَ﴾

[ص: ٧٥]

٧٤١٠- حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ كُثَيْبٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ قَعَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَجْمَعُ اللَّهُ الْمُؤَيَّيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا».

قَاتِلُونَ أَتَمَّ يَقُولُونَ: يَا أَتَمَّ، أَمَا تَرَى النَّاسَ، خَلَقَكَ اللَّهُ يَدَيْهِ، وَاسْتَجَدَّ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَطَعَنَكَ أَسْمَاءُ كُلِّ شَيْءٍ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، يَقُولُونَ: لَسْتُ هُنَاكَ، وَتَذَكَّرُ لَهُمْ عَظِيمَةُ أَلْيِ أَصَابِ، وَلَكِنْ أَتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ.

قَاتِلُونَ نُوحًا، يَقُولُونَ: لَسْتُ هُنَاكَ، وَتَذَكَّرُ عَظِيمَةَ أَلْيِ أَصَابِ، وَلَكِنْ أَتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ.

قَاتِلُونَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُونَ: لَسْتُ هُنَاكَ، وَتَذَكَّرُ لَهُمْ عَظِيمَةَ أَلْيِ أَصَابِهَا، وَلَكِنْ أَتُوا مُوسَى، عَبْدَ آتَاهُ اللَّهُ الْفُورَةَ وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا.

قَاتِلُونَ مُوسَى يَقُولُونَ: لَسْتُ هُنَاكَ، وَتَذَكَّرُ لَهُمْ عَظِيمَةَ أَلْيِ أَصَابِهَا، وَلَكِنْ أَتُوا عِيسَى، عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَتَهُ وَرُوحَهُ.

قَاتِلُونَ عِيسَى يَقُولُونَ: لَسْتُ هُنَاكَ، وَلَكِنْ أَتُوا مُحَمَّدًا ﷺ، عَبْدًا غَفِيرًا لَمْ يَأْتِ مِنْ دُونِهِ وَمَا تَأَخَّرَ.

قَاتِلُونَ فَلَانَقُلْ قَامَتَاؤُنَ عَلَى رَبِّي فَيُؤَذِّنِي عَلَيْهِ، إِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ لَكَ سَاجِدًا، فَيَذَعْنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذَعْنِي.

ثُمَّ يَقَالُ لِي: ارْقِعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يَسْمَعُ، وَسَلْ نَطْفَةُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَاحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ عَظِيمَتِهَا، ثُمَّ اشْفَعْ، فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَادْخُلْهُمُ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ أَرْجِعْ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَذَعْنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذَعْنِي.

ثُمَّ يَقَالُ: ارْقِعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يَسْمَعُ، وَسَلْ نَطْفَةُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَاحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ عَظِيمَتِهَا، ثُمَّ اشْفَعْ، فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَادْخُلْهُمُ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ أَرْجِعْ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَذَعْنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذَعْنِي.

ثُمَّ يَقَالُ: ارْقِعْ مُحَمَّدُ، قُلْ يَسْمَعُ، وَسَلْ نَطْفَةُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَاحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ عَظِيمَتِهَا، ثُمَّ اشْفَعْ، فَيَحْدُ لِي حَدًّا فَادْخُلْهُمُ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ أَرْجِعْ فَاقُولُ: يَا رَبِّ مَا بَعَثَ فِي النَّاسِ إِلَّا مَنْ حَسَبَهُ الْقُرْآنُ، وَوَجِبَ

عَلَيْهِ الْخُلُودُ .

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ حَبِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الْخَيْرِ ذَرَّةً». [راجع: ٤٤. أخرجه مسلم: ١٩٣].

٧٤١١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدُ اللَّهِ صَالِحٌ لَا يَبْغِيهَا نَفَقَةً، سَخَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْهُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْغِشْ مَا فِي يَدِهِ. وَقَالَ: وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَيَبْدُو الْآخَرَى الْمِيْرَانُ، يَحْفِضُ وَيَرْفَعُ. [راجع: ٤٤. أخرجه مسلم: ٩٩٣ بدون الوتر].

٧٤١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِي الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغِشُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَرْضَ، وَكَوْنُ السَّمَوَاتِ يَجِينِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ».

رَوَاهُ سَيِّدٌ عَنْ مَالِكٍ. [راجع: ٣١٩٤، وانظر في الرقاق، باب ٤٤- التوحيد، باب ٩. أخرجه مسلم: ٢٧٨٨ بزيادة].

٧٤١٣- وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَفْصَةَ: سَمِعْتُ مَالِكًا: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وَقَالَ أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْغِشُ اللَّهُ الْأَرْضَ». [راجع: ٤٨١٢. أخرجه مسلم: ٢٧٨٧ بزيادة].

٧٤١٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: سَمِعَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي مُنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُمِيسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِبْصَاحٍ، وَالْأَرْضِ عَلَى إِبْصَاحٍ، وَالْجِبَالِ عَلَى إِبْصَاحٍ، وَالشَّجَرِ عَلَى إِبْصَاحٍ، وَالْخَلَائِقِ عَلَى إِبْصَاحٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. فَتُجَلِّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَبْذُتَ نَوَاجِذَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَزَادَ فِيهِ فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: فَتُجَلِّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعَجُّبًا وَتَصْلِيحًا لَهُ. [راجع: ٤٨١١. أخرجه مسلم: ٢٧٨٦].

٧٤١٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصَةَ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ عُلْفَةً يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، إِنَّ اللَّهَ يُمِيسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِبْصَاحٍ، وَالْأَرْضِ عَلَى إِبْصَاحٍ، وَالشَّجَرِ وَالزَّيِّ عَلَى إِبْصَاحٍ، وَالْخَلَائِقِ عَلَى إِبْصَاحٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ. فَأَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى يَبْذُتَ نَوَاجِذَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾. [راجع: ٤٨١١. أخرجه مسلم: ٢٧٨٦].

قوله: (باب قوله الله تعالى لما خلقت بيدي) قال ابن بطال: في هذه الآية إثبات يدين لله، وهما صفتان من صفات ذاته وليستا بجارحتين خلافاً للشبهة من المثبتة، وللجمجمة من المعلقة، ويكني في الرد على من زعم أنهما بمعنى القدرة، أنهم

اجمعوا على أن له قدرة واحدة في قول المثبتة ولا قدرة له في قول الشاك لأنهم يقولون إنه قادر لذاته وبدل على أن الدين ليستا بمعنى القدرة أن في قوله تعالى لإيليس: ﴿ما منملك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] إشارة إلى المعنى الذي أوجب السجود فلو كانت اليد بمعنى القدرة لا يكن بين آدم وإيليس فرق لتشاركهما فيما خلق كل منهما به وهي قدرته، ولقال إيليس وأني فضيلة له عليّ وأنا خلقتني بقدرتك كما خلقتني بقدرتك، فلما قال: ﴿خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ [ص: ٧٦] دل على اختصاص آدم بأن الله خلقه بيديه، وقال ولا جائر أن يبرأ باليدين نعمتان، لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق، لأن النعم خلقة ولا يلزم من كونهما صفتي ذات أن يكونا جارحتين، وقال ابن التين قوله: «ويده الأخرى الزمان»، يدفع تأويل اليد هنا بالقدرة، وكذا قوله في حديث ابن عباس رضى «أول ما خلق الله القلم، فأخذه بيمينه وكنى يده بيمين» الحديث، وقال ابن فورك: قيل اليد بمعنى الذات وهذا يستقيم في مثل قوله تعالى: ﴿ما عملت أبدينا﴾ [يس: ٧١] بخلاف قوله: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥] فإنه سبق للرد على إيليس؛ فلزم على الذات لا إله الرز، وقال غيره هذا يساق سباق التمثيل للتقريب لأنه عهد أن من اعتنى بشيء واعتبه به بأمره بيديه، فيستغنى من ذلك أن العناية بخلق آدم كانت أم من العناية بخلق غيره، واليد في اللغة تطلق لعمان كثيرة اجتمع لنا منها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقة وإجاز: الأول: الجارحة، الثاني: القوة نحو ﴿داود ذا الأبد﴾ [ص: ١٧] الثالث: الملك: ﴿أن الفضل بيد الله﴾ [الحديد: ٢٩] الرابع: العهد ﴿يد الله فوق أيديهم﴾ [الفتح: ١٠] ومثله قوله: «هذي يدي لك بالوفاء» الخامس: الاستسلام والافتقاد قال الشاعر: أطاع بدأ بالقرول فهو فلور «السادس: النعمة قال: فوكم لظلام الليل عتدي من يده السابح: الملك ﴿قل إن الفضل بيد الله﴾ [آل عمران: ٧٣] الثامن: الذل ﴿حتى يعطوا الجزية من يد﴾ [التوبة: ٢٩] التاسع: أو يعفوا الذي يده حقة النكاح﴾ [البقرة: ٢٣٧]، العاشر: السلطان، الحادي عشر: الطاعة، الثاني عشر: الجساعة، الثالث عشر: الطريق، يقال أغلتهم يد السائل، الرابع عشر: التذلل، تفرقوا أيدي سبأ «الحامس عشر: الحفظ، السادس عشر: يد القوس أملاها، السابع عشر: يد السيف مقبضة، الثامن عشر: يد الرمح عود القابض، التاسع عشر: جناح الطائر، العشرون: اللذة، يقال لا ألقاه يد الدهر، الحادي والعشرون: الابتداء يقال لقيته أول ذات يدي، وأعطاه من ظهر يده الثاني والعشرون: يد الثوب ما فصل منه، الثالث والعشرون: يد الشيء أمامه، الرابع والعشرون: الطاعة، الخامس والعشرون: التقصير نحو: يته يد ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث للثالث منها أربعة طرق وللرابع طرقان.

الحديث الأول: حديث أنس في الشفاعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر كتاب الرقاق والغرض هنا من قول أهل الموقف لآدم «خلق الله بيده».

قوله: (حدثنا معاذ بن فضالة) بفتح الفاء والضاد للمجمة، وحكى بعضهم غسم الفاء وهشام «شيخه هو الدستواي».

وقوله: (عن أنس) تقدمت الإشارة في الرقاق إلى ما وقع في بعض طرقه بالفظ «حدثنا أنس».

قوله: (يجمع المؤمنون يوم القيامة كللك) هكذا للجميع وأظن أول هذه الكلمة لام، والإشارة ليوم القيامة أو لما يذكر بعد، وقد وقع عند مسلم من رواية معاذ بن هشام عن أبيه «يجمع الله للمؤمنين يوم القيامة فيعتنون لذلك» وفي رواية سعيد بن أبي حروبة عن قتادة «يعتنون - أو - يلهون لذلك» بالشك وسبأني في باب ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ [القيامة: ٢٢] من رواية هشام عن قتادة «حتى يهيموا بذلك».

وقوله هنا: (ادفع لنا إلى ربك) كذا للاكثر وهو المذكور في غير هذا الطريق، ووقع لأبي ذر عن غير الكشميهي «شفع» بكسر الفاء التثنية، قال الكرماني هو من التشفيح، ومعناه قبول الشفاعة وليس هو المراد هنا، فيحتمل أن يكون التثنية للتشكر أو المبالغة.

وقوله: (لمست هناك) كذا للاكثر في الموضعين، ولأبي ذر عن السرخسي «هناكم».

وقوله: (فيؤذن لي) في رواية أبي ذر عن الكشميهي «ويؤذن لي» بالواو.

وقوله: (قل يسمع) كذا للاكثر بالتحذية ولأبي ذر عن السرخسي والكشميهي بالقراءة في الموضعين.

وقوله: (صل تعطه) لأبي ذر عن المستملي «تعط» في الموضعين بلا هاء.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة من طريق أبي الزناد عن الأعرج.
قوله: (يهد الله) تقدم في تفسير سورة هود في أول هذا الحديث من الزيادة «أنتق أثق عليك» ووقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية همام لكن ساقها فيه مسلم وأثرهما البخاري كما سيأتي في باب ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾ ووقع فيها بدل يد الله «بين الله» ويتعقب بها على من فسّر اليد هنا بالتمسك، وأبعد منه من فسرها بالخزائن وقال أطلق اليد على الخزائن لتصرفها فيها.

قوله: (ملأى) يفتح الميم وسكون اللام وهمزة مع القصر ثابث ملآن ووقع بلفظ «ملآن» في رواية لاسلم وقيل هي غلط وجهها بعضهم بلمائة اليسين فإنها تذكر وتؤنث، وكذلك الكف، والمراد من قوله ملأى أو ملآن لازمه وهو أنه في غاية الغنى وعنده من الرزق ما لا نهاية له في علم الخلائق.
قوله: (لا يغيضها) بالمجتمعتين يفتح أوله أي لا يتقصها، يقال غاض الماء يغيض إذا نقص.
قوله: (سحاء) يفتح المهملتين مقل ممدود أي دائمة الصب، يقال سح يفتح أوله مقل يسح بكسر السين في الفسارح ويجوز ضمها، وضبط في مسلم «سحاً» بلفظ المصدر.

قوله: (الليل والنهار) بالنصب على الظرف أي فيها ويجوز الرفع، ووقع في رواية لاسلم «سح الليل والنهار» بالإضافة وفتح الحاء ويجوز ضمها.

قوله: (أرايتهم ما ألقئ) تنبيه على وضوح ذلك لمن له بصيرة.
قوله: (منذ خلق الله السموات والأرض) سقط لفظ الجلالة لغير أبي ذر وهو رواية همام.

قوله: (فإنه لم يغيض) أي يتقص، ووقع في رواية همام «لم يتقص ما بيته» قال الطيبي يجوز أن تكون «ملأى» ولا يغيضها وسحاء وأرايت» أخباراً مترادفة ليد الله، ويجوز أن تكون الثلاثة أوصافاً لملاى ويجوز أن يكون «أرايتهم» استئنافاً فيه معنى الترتي، كأنه لما قيل ملأى أوهم جواز نقصان فأنزل بقوله لا يغيضها شيء، وقد تملئ الشيء ولا يغيض، فقيل سحاء إشارة إلى الغنى وقرنه بما يدل على الاستمرار من ذكر الليل والنهار ثم أتبعه بما يدل على أن ذلك ظاهر غير خاف على ذي بصيرة ومصرية بعد أن اشتمل من ذكر الليل والنهار بقوله «أرايتهم» على تطاول المدة لأنه غلب عام والمهمزة فيه للترقيق، قال وهذا الكلام إذا أخذته بمجمله من غير نظر إلى مفرداته أبان زيادة الغنى وكمال السعة والنهاية في الجود والبسط في المطاء.

قوله: (وقال عرشه على الماء) سقط لفظ «قال» من رواية همام. ونسابة ذكر العرش هنا أن السامع يتطلع من قوله «خلق السموات والأرض» [التحل: ٣] ما كان قبل ذلك، فذكر ما يدل على أن عرشه قبل خلق السموات والأرض كان على الماء كما وقع في حديث عمران بن حصين للمضي في بده الخلق بلفظ «كان الله ولم يكن شيء» قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والأرض.

قوله: (ويده الأخرى الميزان يقيض ويرفع) أي يقيض الميزان ويرفعها، قال الخطابي الميزان مثل، والمراد القسمة بين الخلق، وإليه الإشارة بقوله يقيض ويرفع، وقال الداودي معنى الميزان أنه قدر الأشياء ووزنها وحددها فلا يملك أحد نفعاً ولا ضرراً إلا منه وبه، ووقع في رواية همام «ويده الأخرى القيس أو القيس» الأولى بفاء وتحتانية والثانية بقاء وموحدة، كذا للبخاري والشمس والشافعي والمجسدة بلا شك، وعن بعض رواة فيما حكاه عياض بالله والتحتانية والأول أشهر، قال عياض المراد بالقيس قبض الأرواح بالموت، والقيس الإحسان بالمطاء وقد يكون بمعنى الموت، يقال فاضت نفسه إذا مات، ويقال بالفاض والمطاء اهـ والأولى أن يفسر بمعنى الميزان ليوافق رواية الأعرج التي في هذا الباب فإن الذي يوزن بالميزان يقيض ويرجح، وكذلك ما يقيض، ويحتمل أن يكون المراد بالقيس المنع لأن الإعطاء ذكر في قوله قبل ذلك سحاء الليل والنهار، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿والله يقيض ويبسط﴾ [البقرة: ٢٤٥] ووقع في حديث الترمذي بن مسكان عند مسلم وسيأتي التنبيه عليه في أواخر الباب «الميزان بيد الرحمن يرفع أقراماً ويضع آخرين» وفي حديث أبي موسى عند مسلم وابن حبان «إن الله لا ينام ولا ينبغي أن ينام يقيض القسط ويرفعه» وظاهره أن المراد بالقسط للميزان، وهو ما يزيد أن الضمير المستتر في قوله يقيض ويرفع للميزان كما بدأت الكلام به قال المازري ذكر القبض والبسط وإن كانت القدرة واحدة لتفهيم العباد أنه يفعل بها المختلفات، وأشار بقوله: «بيده الأخرى» إلى أن عادة المخاطبين تاطمي الأشياء باليدين

قوله: (وقال أبو الهيثم أخيراً شهب الخ) تقدم الكلام عليه في باب قوله تعالى: ﴿ملك الناس﴾ [الناس: ٢].

الحديث الرابع:

قوله: (سفيان) هو الثوري و«منصور» هو ابن مئتمر، و«سليمان» هو الأعمش و«إبراهيم» هو الحنفي و«عبيدة» يفتح أوله هو ابن عمرو وقد تابع سفيان الثوري عن منصور على قوله عبيدة شيان بن عبد الرحمن عن منصور كما مضى في تفسير سورة الزمر، وقيل بن عياض المذكور بعده وجير بن عبد الحميد عند مسلم، وخالفه عن الأعمش في قوله عبيدة فخص بن غياث المذكور في الباب، وجير وأبو معاوية وعيسى بن يونس عند مسلم ومحمد بن فضيل عند الإسماعيلي، فقالوا كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بدل عبيدة، وتصرف الشيخون يقتضي أنه عند الأعمش على الوجهين، وأما ابن خزيمة فقال هو في رواية الأعمش عن إبراهيم عن علقمة، وفي رواية منصور عن إبراهيم عن عبيدة ومما صحيحان.

قوله: (قال يحيى) هو ابن سعيد القطان رواية عن الثوري.

قوله: (وزاد فيه فضيل بن عياض) هو موصول، وهم من زعم أنه معلق، وقد وصله مسلم عن أحد بن يونس عن فضيل.

قوله: (أن يهودياً جاءه) في رواية علقمة « جاء من أهل الكتاب » وفي رواية فضيل بن عياض عند مسلم « جاء حبر » بمهلمة وموحدة، زاد شيان في روايته « من الأخبار ».

قوله: (فقال يا محمد) في رواية علقمة « يا أبا القاسم » وجمع بينهما في رواية فضيل.

قوله: (إن الله يمسك السموات) في رواية شيان « يعمل » بدل يمسك وزاد فضيل « يوم القيامة » وفي رواية أبي معاوية عند الإسماعيلي « أبلغك يا أبا القاسم أن الله يحمل الخلائق ».

قوله: (والشجر على إصبع) زاد في رواية علقمة « والثرى » وفي رواية شيان « الماء والثرى » وفي رواية فضيل بن عياض « الجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع ».

قوله: (والخلائق) أي من لم يتقدم له ذكر، ووقع في رواية فضيل وشيان « وسائر الخلق » وزاد ابن خزيمة عن محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد القطان عن الأصمش فذكر الحديث، قال محمد عدداً علينا يحيى بإصبعه وكذا أخرجه أحد بن حنبل في « كتاب السنة » عن يحيى بن سعيد وقال: وجعل يحيى يشير بإصبعه يضع إصبعاً على إصبع حتى أتى على آخرها، ورواه أبو بكر الحفلا في « كتاب السنة » عن أبي بكر المروزي عن أحد، وقال: رأيت أبا عبد الله يشير بإصبع إصبع، ووقع في حديث ابن عباس عند الترمذي « مر يهودي بالنبي ﷺ فقال يا يهودي حدثنا فقال كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على ذه والأرضين على ذه والماء والجبال على ذه وسائر الخلق على ذه وأشار « أبو جعفر » يعني أحد رواه مختصراً أولاً ثم تابع حتى بلغ الإبهام، قال الترمذي حديث حسن غريب صحيح ووقع في مرسل مسروق عند الحفري مرفوعاً نحو هذه الزيادة.

قوله: (ثم يقول أنا الملك) كرمها علقمة في روايته وزاد فضيل في روايته « قبلها ثم يهزم ».

قوله: (فضحك رسول الله ﷺ) في رواية علقمة « فرأيت النبي ﷺ ضحك » ومثله في رواية جرير لفظه « ولقد رأيت ».

قوله: (حتى يذت نواجده) جمع ناجذ بنز وجيم مكسورة ثم ذال معجمة وهو ما يظهر عند الضحك من الأسنان وقيل هي الأنابيب وقيل الأغراس وقيل الدواخل من الأغراس التي في أقصى الخلق، زاد شيان بن عبد الرحمن « تصديقاً لقول الحبر » وفي رواية فضيل المذكورة هنا متعباً وتصديقاً له وعند مسلم متعباً ما قال الحبر تصديقاً له في رواية جرير عنده « وتصديقاً له » بزيادة واو، وأخرجه ابن خزيمة من رواية إسرائيل عن منصور « حتى بدت نواجذه تصديقاً لقوله » وقال ابن بطال لا يحمل ذكر الأصبع على الجراحة بل يحمل على أنه صفة من صفات الملك لا كيف ولا تحد « وهذا ينسب للأشعري » وعن ابن فورك يجوز أن يكون الإصبع خلقاً خلقه فيحمله الله ما يحمل الإصبع، ويجوز أن يراد به القدرة والسلطان، فقول الفائل ما فلان إلا بين أصبعي إذا أراد الإخبار عن قدرته عليه، وأيد ابن التين الأول بأنه قال على إصبع ولم يقل على إصبعي، قال ابن بطال: وحاصل الخبر أنه ذكر المخلوقات وأخبر عن قدرة الله على جميعها فضحك النبي ﷺ تصديقاً له وتعباً من كونه يستعظم ذلك في قدرة الله تعالى، وأن ذلك ليس في جنب ما يقدر عليه عظيم، ولذلك قرأ قوله تعالى: ﴿ وما قدرُوا الله حق قدره ﴾ [الزمر: ٦٧] أي ليس قدره في القدرة على ما يخلق على الحد الذي ينتهي إليه الوهم ويحيط به الحصر لأنه تعالى يقدر على إمساك خلقاته على غير شيء كما هي اليوم، قال تعالى: ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ﴾ [فاطر: ٤١] وقال: ﴿ رفع السموات بغير عمد ترزونها ﴾ [الرعد: ٢] وأيضاً الخياط لم يقع ذكر الإصبع في القرآن ولا في حديث مقطوع به، وقد تقرر أن اليد ليست بمجاعة حتى يتوهم من ثبوتها ثبوت الأصابع بل هو توقيف أطلقه الشارع فلا كيف ولا يشبه، ولعل ذكر الأصابع من تخليط اليهودي، فإن اليهود مشبهة وفيما يدعون من التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه ولا تدخل في مذاهب المسلمين، وأما ضحك ﷺ من قول الحبر فيحصل الرضا والإنكار، وأما قول الراوي تصديقاً له « فظن منه وحسبان، وقد جاء الحديث من عدة طرق ليس فيها هذه الزيادة، وعلى تقدير صحتها فقد يستدل بحمرة الوجه على

الحجل، ويصرفته على الرجل، ويكون الأمر بخلاف ذلك، فقد تكون الحمرة لأمر حدث في البدن كثروران الدم، والصفرة لثوران خلط من مرار وغيره، وعلى تقدير أن يكون ذلك مغروراً فهو محمول على تأويل قوله تعالى: ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ [الزمر: ٦٧] أي قدرته على طيها، وسهولة الأمر عليه في جمعها بمنزلة من جمع شيئاً في كفه واستقل بحمله من غير أن يجمع كفه عليه بل يقبله ببعض أصابعه، وقد جرى في أمثالهم فلان يقل - كلما - بإصبعه ويحمله بخصمه انتهى ملخصاً، وقد تعقب بعضهم إنكار ورود الأصابع لوروده في عدة أحاديث كالحديث الذي أخرجه مسلم « إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن » ولا يرد عليه لأنه إنما نفى القطع، وقال القرطبي في المقيم قوله: « إن الله يمسك » إلى آخر الحديث، هذا كله قول اليهودي وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاة المشبهة من هذه الأمة، وضحك النبي ﷺ إنما هو للتعجب من جهل اليهودي، ولهذا قرأ عند ذلك ﴿ وما قدرُوا الله حق قدره ﴾ [الزمر: ٦٧] أي ما عرفوه حق معرفته ولا عظموه حق تعظيمه فهذه الرواية هي الصحيحة المحققة، وأما من زاد « وتصديقاً له » فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة لأن النبي ﷺ لا يصدق الخيال وهذه الأوصاف في حق الله تعالى إذ لو كان ذا يَد وأصابع وجوارح كان كواحد من فكان يجب له من الافتقار والحذوث والنقص والعجز ما نجب لنا، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون إلهاً إذ لو جازت الإلهية لمن هذه صفته لصحت للدجال وهو حال فالقضي إليه قلب قول اليهودي كذب وعحال، ولذلك أنزل الله في الراد عليه ﴿ وما قدرُوا الله حق قدره ﴾ [الزمر: ٦٧] وإنما تعجب النبي ﷺ من جهله ظن الراوي أن ذلك التعجب تصديق وليس كذلك، فإن قيل قد صح حديث « إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن » فالجواب أنه إذا جامنا مثل هذا في الكلام الصادق تأولناه أو توقفتنا على أن يتبين وجهه مع القطع باستحالة طاهره لضرورة صدق من دلت المعجزة على صدقه، وأما إذا جاء على لسان من يجوز عليه الكذب بل على لسان من أخبر الصادق عن نوعه بالكذب والتحريف ككذابه وتبعته، ثم لو سلمنا أن النبي ﷺ صرح بتصديقه لم يكن ذلك تصديقاً له في المعنى بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيه، وتقطع بأن طاهره غير مراد انتهى ملخصاً.

وهذا الذي نحا إليه أخيراً أولى مما ابتنا به لما فيه من الطعن على ثقات الرواة ورد الأخبار الثابتة، ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوي بالظن لزم منه تقرير النبي ﷺ على الباطل وسكوته عن الإنكار، وحاشا لله من ذلك، وقد اشدت إنكار ابن خزيمة على من ادعى أن الضحك المذكور كان على سبيل الإنكار، فقال بعد أن أورد هذا الحديث في « كتاب التوحيد » من صحيحه بطريقة: قد أجبل الله تعالى نبيه ﷺ عن أن يوصف ربه بحضرة بما ليس هو من صفاته فيجعل بدل الإنكار والغضب على الوصف ضحكاً، بل لا يوصف النبي ﷺ بهذا الوصف من يؤمن بنبوته، وقد وقع الحديث الماضي في الرقاق عن أبي سعيد - رفعه « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفوها الجبار بيده كما يتكفؤ أحدكم خبزته » الحديث، وفيه أن يهودياً دخل فأنسب بمثل ذلك فنظر النبي ﷺ إلى أصحابه ثم ضحك.

٢٠- باب قول النبي ﷺ: « لا شخص أخير من الله »

٧٤١٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُودَظِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو غَرَّانَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ وَزَائِدِ كَاتِبِ الْمُعَيَّرَةِ، عَنْ الْمُعَيَّرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَصُرْتُ بِهِ بِالسُّفَرِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: « أَتَعْبُدُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهِ لَا تَأْتِي غَيْرَتُهُ بِنَبِيٍّ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ بَيْنِي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَشَّ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْبَرِينَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْخَنَةَ » [راجع: ٦٨٤٦]. أخرجه مسلم: ١٤٩٩.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ: « لا شخص أخير من الله ».

قوله: (باب قول النبي ﷺ لا شخص أخير من الله) وكذا وقع عند ابن بطال بلطف « أحد » بدل شخص وكأنه من تنبيه.

قوله: (عبد الملك) هو ابن عمر « والمغيرة » هو ابن شعبة كما تقدم التنبيه عليه

في أواخر الحدود والمجاريين، فإنه ساق من الحديث هناك بهذا السند إلى قوله « والله أغبر مني » وتقدم شرح القول المذكور هناك، وتقدم الكلام على غيرة الله في شرح حديث ابن مسعود، وأن الكلام عليه تقدم في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في كتاب الكسوف. قال ابن دقيق العيد المزهون لله إما ساكت عن التأويل وإما موزول، والثاني يقول المراد بالغيرة المنع من الشيء والحماية وهما من لوازم الغيرة فأطلقت على سبيل المجاز كالملازمة، وغيرها من الأوجه الشائعة في لسان العرب.

قوله: (ولا أحد أحب إليه العلو من الله ومن أجل ذلك بعث المتلذذين والمبشرين) يعني الرسل، وقد وقع في رواية مسلم « بعث المرسلين مبشرين ومنذرين » وهي أوثق، وله من حديث ابن مسعود « ولذلك أنزل الكتب والرسل » أي وأرسل الرسل، قال ابن بطال هو من قوله تعالى: ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ﴾ [الشورى: ٢٥] فالمراد في هذا الحديث التوبة والإجابة كذا قال، وقال عياض: المعنى بعث المرسلين للإعذار والإنذار لحققة قبل أخذهم بالعقوبة، وهو قوله تعالى: ﴿ فلما يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ [النساء: ١٦٥] وحكى القرطبي في المفهم عن بعض أهل المعاني قال: إنما قال النبي ﷺ « لا أحد أحب إليه العلو من الله » عقب قوله « لا أحد أغبر من الله » منبهاً لسعد بن عباد على أن الصواب خلاف ما ذهب إليه، وراداً له عن الإقدام على قتل من يجده مع امرأته، فكأنه قال إذا كان الله مع كونه أشد غيرة منك يجب الإعذار، ولا يؤخذ إلا بعد الحجة، فكيف تقدم أنت على القتل في تلك الحالة؟

قوله: (ولا أحد أحب إليه) يجوز في « أحب » الرفع والنصب كما تقدم في الحدود.

قوله: (المدح من الله) بكسر الميم مع هاء التانيث ويفتحها مع حذف الهاء، والمدح التثاء بذكر أوصاف الكمال والأفضال، قاله القرطبي.

قوله: (ومن أجل ذلك وعد الله الجنة) كذا فيه بحذف أحد المفعولين للعلم به، والمراد به من أطاعه وفي رواية مسلم « وعد الجنة » بإضمار الفاعل وهو الله، قال ابن بطال: أراد به المدح من عباده بطاعته وتزويده بما لا يليق به والثناء عليه بنعمه ليجازيهم على ذلك، وقال القرطبي ذكر المدح مقروناً بالغلبة والعلو تنبيهاً لسعد على أن لا يهمل بمقتضى غيخته، ولا يجعل بل يتأني وترقق ويتثبت، حتى يحصل على وجه الصواب فينال كمال الثناء والمدح والثراب لإثارة الحق وقمع نفسه وغلبتها عند هيجانها، وهو نحو قوله « الشاهد من ملك نفسه عند الغضب » وهو حديث صحيح متفق عليه، وقال عياض: معنى قوله: « وعد الجنة » أنه لما وعد بها ورغب فيها كثر السؤال له والطلب إليه والثناء عليه، قال ولا يخرج بهذا على جواز استئجاب الإنسان الثناء على نفسه فإنه مذموم ومنهي عنه بخلاف حبه لله في قلبه إذا لم يجد من ذلك بدأ فإنه لا يذم بذلك، فإنه سبحانه وتعالى مستحق للمدح بكماله، والنقص للمعبود لازم ولو استحق المدح من جهة ما لكن المدح يفسد قلبه ويعظمه في نفسه حتى يحقر غيره، ولهذا جاء « احتوا في وجوه المداحين التراب » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم.

قوله: (وقال عبيد الله بن عمرو هو الرقي الأسدي (عن عبد الملك) هو ابن عمير.

قوله: (لا شخص أغبر من الله) يعني أن عبيد الله بن عمرو روى الحديث المذكور عن عبد الملك بالسند المذكور أولاً فقال: « لا شخص » بذل قوله لا أحد، وقد وصله البخاري عن زكريا بن عدي عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن وراد مولى المغيرة عن المغيرة قال: « بلغ النبي ﷺ أن سعد بن عباد يقول « فذكره بطوله، وساقه أبو عوانة يعقوب الأسفرائيني في صحيحه عن محمد بن عيسى المطار عن زكريا بتمامه وقال في المواضع الثلاثة لا شخص، قال الإسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، وأبي كامل فضيل بن حسين الجحدري، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ثلاثهم عن أبي عوانة الوضاح البصري بالسند الذي أخرجه البخاري، لكن قال في المواضع الثلاثة لا شخص بدل لا أحد، ثم ساق من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الملك كذلك، فكان هذه اللفظة لا تقع في رواية البخاري في حديث أبي عوانة عن عبد الملك، فلذلك علّقها عن عبيد الله بن عمرو. قلت: وقد أخرجه مسلم عن القواريري وأبي كامل كذلك، ومن طريق زائدة أيضاً قال ابن بطال: أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص لأن التوفيق لم يرد به، وقد منعت من الجسم مع قولهم بأنه جسم لا كألجسام كذا قال، والمثقل عنهم خلاف ما قال، وقال الإسماعيلي ليس في قوله لا شخص أغبر من الله إثبات أن الله شخص بل هو كما جاء

« ما خلق الله أعظم من آية الكرمي » فإنه ليس فيه إثبات أن آية الكرمي مخلوقة، بل المراد أنها أعظم من المخلوقات، وهو كما يقول من يصف امرأة كاملة الفضل حسنة الخلق ما في الناس رجل يشبهها، يريد تفضيلها على الرجال لا أنها رجل. وقال ابن بطال: اختلفت الفاظ هذا الحديث فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ لا أحد، فظهر أن لفظ شخص جاء موضع أحد فكأنه من تصرف الراوي، ثم قال على أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى: ﴿ ولم له من علم إن يتيمون إلا الظن ﴾ [النجم: ٢٨] وليس الظن من نوع العلم. قلت: وهذا المتمد وقد قرره ابن فورق ومنه أخذ ابن بطال فقال بعد ما تقدم من التمثيل بقوله: ﴿ إن يتيمون إلا الظن ﴾ [النجم: ٢٨] فالتقدير أن الأشخاص الموصوفة بالغلبة لا تبلغ غيبتها وإن تاهت غيرة الله تعالى، وإن لم يكن شخصاً بوجه، وأما الخطابي فبنى على أن هذا التركيب يقتضي إثبات هذا الوصف لله تعالى فبالغ في الإنكار ونقطة الراوي، فقال: إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز لأن الشخص لا يكون إلا جسماً مؤلفاً فخلق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة، وأن تكون تصحيفاً من الراوي ودليل ذلك أن أبا عوانة روى هذا الخبر عن عبد الملك فلم يذكرها، ووقع في حديث أبي هريرة وأسماء بنت أبي بكر بلفظ « شيء » والشيء والشخص في الوزن مسواه، فمن لم يجمع في الاستماع لم يأن الوهم وليس كل من الرواة يراعي لفظ الحديث حتى لا يتبدله، بل كثير منهم يحدث بالمعنى وليس كلهم فهم بل في كلام بعضهم جهل وتعمير، فعمل لفظ شخص جري على هذا السبيل إن لم يكن غلطاً من قبيل التصحيف يعني السمي قال ثم إن عبيد الله بن عمرو أنفرد عن عبد الملك فلم يتابع عليه واعتاره المسامد من هذه الأوجه. وقد تلقى هذا عن الخطابي أبو بكر بن فورق فقال لفظ الشخص غير ثابت من طريق السند فإن صح فينايه في الحديث الآخر، وهو قوله: « لا أحد » فاستعمل الراوي لفظ شخص موضع أحد ثم ذكر نحو ما تقدم عن ابن بطال ومنه أخذ ابن بطال، ثم قال ابن فورق وإنما منعتنا من إطلاق لفظ الشخص أمور أحدها أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع، والثاني الإجماع على المنع منه، والثالث أن معناه الجسم المؤلف المركب، ثم قال ومعنى الغيرة الزجر والتحريم، فالمنع أن سعداً الزجر عن المحارم وأنا أشد زجراً منه، والله أزجر من الجميع انتهى.

وطعن الخطابي ومن تبعه في السند مبني على تفرد عبيد الله بن عمرو به وليس كذلك كما تقدم، وكلامه ظاهر في أنه لم يراجع صحيح مسلم ولا غيره من الكتب التي وقع فيها هذا اللفظ من غير رواية عبيد الله بن عمرو، ورد الروايات الصحيحة والطعن في أئمة الحديث الضابطين مع إمكان ترجيح ما روي من الأمور التي أقدم عليها كثير من غير أهل الحديث، وهو يقتضي قصور فهم من روى ذلك منهم، ومن ثم قال الكرماني لا حاجة لتخطة الرواة الثقات بل حكم هذا حكم سائر المشابهات، إما التوفيق وإما التأويل، وقال عياض بعد أن ذكر معنى قوله: « لا أحد أحب إليه العلو من الله » أنه قدم الإعذار والإنذار قبل أخذهم بالعقوبة؛ وعلى هذا لا يكون في ذكر الشخص ما يشكل كذا قال، ولم يتجه أخذ نفسي الإشكال عما ذكر، ثم قال ويجوز أن يكون لفظ الشخص وقع تحوُّراً من شيء أو أحد، كما يجوز إطلاق الشخص على غير الله تعالى، وقد يكون المراد بالشخص المرتفع لأن الشخص هو ما ظهر وشخص وارتفع، فيكون المعنى لا مرتفع أدفع من الله، كقوله لا متعالي أعلى من الله، قال ويجوز أن يكون المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغبر من الله تعالى، وهو مع ذلك لم يجعل ولا يادر بعقوبة عبده لأرتكابه ما نهاه عنه، بل حذره وأثّره وأعذر إليه وأمهله، فينبغي أن يتأدب بأدبه ويقف عند أمره ونهي، وبهذا تظهر مناسبة مقوله، ولا أحد أحب إليه العلو من الله، وقال القرطبي أصل وضع الشخص يعني في اللغة يلزم الإنسان وجسمه، يقال شخص فلان وجشاته، واستعمل في كل شيء طاهر، يقال شخص الشيء إذا طهر، وهذا المعنى حال على الله تعالى فوجب تأويله، فقليل معناه لا مرتفع، وقيل لا شيء، وهو أشبه من الأول، وأوضح منه لا موجود أو لا أحد وهو أحسنها، وقد ثبت في الرواية الأخرى، وكان لفظ الشخص أطلق مبالغة في إثبات إيمان من يتعذر على فهمه موجود لا يشبه شيئاً من الموجودات، فلا يفضي به ذلك إلى النفي والتعطيل، وهو نحو قوله ﷺ للجارية: « أين الله؟ قالت في السماء » فحكم بإيمانها تخافة أن تقع في التعطيل لقصور فهمها عما ينبغي له من تزويدها بما يقتضي التشبيه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(تنبيه): لم يفصح المصنف بإطلاق الشخص على الله، بل أورد ذلك على طريق الاحتمال، وقد جزم في الذي بعده قسميته شيئاً لظهور ذلك فيما ذكره من الآيتين

٢١- باب ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾

[الأنعام: ١٩] لَمَسَّمِ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا. وَسَمَّى النَّبِيَّ ﷺ الْقُرْآنَ شَيْئًا، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ. وَقَالَ: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصاص: ٢٨٨].

٧٤١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ: « أَمَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ ». قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، لِسُورٍ سَمَّاهَا. [راجع: ٢٣١٠. أخرجه مسلم: ١٤٢٥ مطولاً].

قوله: (باب) بالتثنية ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾: سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ وَالْقَاسِمِيِّ وَسَقَطَ لَفْظُ « بَابٌ » لَغَرَمًا مِنْ رَوَايَةِ الْفَرَبِيِّ، وَسَقَطَتِ التَّرْجُمَةُ مِنْ رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَذَكَرَ قَوْلَهُ « قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً » وَحَدَّثَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ بَعْدَ أَثَرِي أَبِي الْعَالِيَةِ وَجَاعِدٌ فِي تَفْسِيرِ: ﴿ اسْتَوَى عَلَى الْمَرْسِ » لِيُونُسَ: [٢٣] وَوَقَعَ عِنْدَ الْأَصْبَلِيِّ وَكَرَّمَهُ « قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً؟ » - سَمَّى اللَّهُ نَفْسَهُ شَيْئًا - قُلِ اللَّهُ « وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ وَتَوَجَّيْهِ التَّرْجُمَةُ أَنَّ لَفْظَ « أَيُّ » إِذَا جَاءَتْ اسْتِغْنَاءً اقْتَضَى الظَّاهِرُ أَنَّ يَكُونُ سَمِيَّ بِاسْمٍ مَا أَعْيَفَ إِلَيْهِ، فَفَعِلَ هَذَا بِصَحْ أَن يَسْمَى اللَّهَ شَيْئًا وَتَكُونُ الْجِلَالَةُ خَيْرَ مِثْلٍ مُخَوِّفٍ أَيْ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ اللَّهُ، وَيُجِزُّ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا مُخَوِّفٍ الْخَبَرِ، وَالتَّعْدِيرُ اللَّهُ أَكْبَرُ شَهَادَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وسمى النبي ﷺ القرآن الله) وهو صفة من صفات الله) يشير إلى الحديث الذي أورده من حديث سهل بن سعد وفيه « أملاك من القرآن شيء » وهو مختصر من حديث طويل في قصة الرابعية تقدم بطوله مشروحاً في « كتاب النكاح » وتوجيهه أن بعض القرآن قرآن وقد سماه الله شيئاً.

قوله: (وقال ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾) الاستدلال بهذه الآية للمطلوب ينبي على أن الاستثناء فيها متصل، فإنه يقتضي اندراج المشتق في المشتق منه وهو الراجح، على أن لفظ شيء يطلق على الله تعالى وهو الراجح أيضاً، والمراد بالوجه الذات وتوجيهه أنه عبر عن الجملة بأشهر ما فيها، ويحتمل أن يراد بالوجه ما يعمل لأجل الله أو الجاه، وقيل إن الاستثناء منقطع والتقدير: لكن هو سبحانه لا يهلك، والشئ يساوي الموجود لثمة وعرفاً، وأما قوله فلان ليس بشيء فهو على طريق المبالغة في الذم، فلذلك وصفه بصفة المعلوم، وأشار إلى أن البخاري انتزع هذه الترجمة من كلام عبد العزيز بن يحيى المكي فإنه قال في « كتاب الحيدة » سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا إِبْتِغَاءً لَوُجُودِهِ وَنَفْيًا لِلْعَدَمِ عَنْهُ، وَكَذَا اجْرَى عَلَى كَلَامِهِ مَا أَجْرَاهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لَفْظَ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ بَلْ دَلَّ عَلَى نَفْسِهِ أَلْ شَيْءٍ تَكْلِيْفًا لِلْعَرَبِيَّةِ وَمَكْرِي الْإِشْيَةِ مِنَ الْأَمْرِ، وَسَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ يَلْحَدُ فِي أَسْمَائِهِ وَيَلْبَسُ عَلَى خَلْقِهِ وَيَدْخُلُ كَلَامَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ ثُمَّ وَصَفَ كَلَامَهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَالَ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] فَأَخْرَجَ نَفْسَهُ وَكَلَامَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ ثُمَّ وَصَفَ كَلَامَهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَالَ: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٩١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوْ قَالَ أَوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يَرْحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢] فَدَلَّ عَلَى كَلَامِهِ بِمَا دَلَّ عَلَى نَفْسِهِ لِيَعْلَمَ أَنَّ كَلَامَهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ فَكُلُّ صِفَةٍ تَسْمَى شَيْئًا بِمَعْنَى أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ وَحِكْمِ ابْنِ بَطَالٍ أَيْضاً أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَنَارِ رُءُؤً عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يُجِزُّ أَنْ يَطْلُقَ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ، كَمَا صَرَحَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ النَّاسِ الْتَكْلِمِ وَغَيْرِهِ، وَرَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَصْدُومَ شَيْءٌ، وَقَدْ أَطْبَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ، وَإِلَى أَنَّ لَفْظَ لَا شَيْءٍ يَقْتَضِي نَفْيَ مَوْجُودٍ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الذَّمِّ فَهُوَ بِطَرِيقِ الْجَازِ.

٢٢- باب ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾

[هود: ٧]

﴿ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [العنكبوت: ١٢٩].

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: ﴿ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [الاعراف: ٥٤] أَرْفَعَهُ.

﴿ لَمَسَّمُوا مِنْهُ ﴾ [البرق: ٢٩]. خَلَقَهُنَّ.

وَقَالَ مُجَاعِدٌ: ﴿ اسْتَوَى ﴾ عَلَا ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الاعراف: ٥٤].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ الْمَجِيدُ ﴾ [البرق: ١٥]. الْكَرِيمُ وَ﴿ الْوَدُودُ ﴾ [البرق: ١٤]. الْخَبِيرُ، يَقَالُ: خَبِيرٌ مَجِيدٌ، كَأَنَّهُ قَبِيلٌ مِنْ مَسَاجِدٍ، مَخْمُودٌ مِنْ خَبِيرَةٍ.

٧٤١٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ سَهْلَانَ بْنِ مَخْرُزٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ، فَقَالُوا: « أَقْبَلُوا الْبَشْرَى يَا بَنِي تَيْمٍ ». قَالُوا: بَشْرَتُنَا قَاطِطِي، فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: « أَقْبَلُوا الْبَشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلُهَا بَنُو تَيْمٍ ». قَالُوا: قَبِلْنَا، جَنَاحٌ لَيْفَقَةٍ فِي الشَّيْءِ، وَلَسْتَ لَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ؟ قَالَ: « كَانَ اللَّهُ وَكَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الْأَكْثَرِ كُلِّ شَيْءٍ ». ثُمَّ أَتَاهِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ أَخْبِرْنَا نَاقُطٌ قَدْ دَخَلَتْ، فَأَنْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَبَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ فَوْقَهَا، وَأَيْمُ اللَّهِ لَوِ دَخَلْتُ أَنَّهَا قَدْ دَخَلَتْ وَلَمْ أَقْمِ. [راجع: ٢٣١٠].

٧٤١٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِنْ بَيَّنَّ اللَّهُ مَخْلُوقَ لَا يَبْهِيهَا نَفَقَةً، سَخَاءَ اللَّيْلِ وَأَنْهَارٍ، أَوْ أَهْلًا مَا أَلْفَقَ مِنْهُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْفُسْ مَا فِي يَدِيهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَيَسْبِيهِ الْغُرَى الْفَيْضُ، أَوْ الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ ». [راجع: ٤٦٨٤. أخرجه مسلم: ٩٩٣].

٧٤٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ: حَدَّثَنَا خَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ بِشَاكُو، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: « أَتَى اللَّهَ، وَأَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجُكَ ».

قَالَ أَنَسٌ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَيِّ شَيْءٍ لَكُنَّ هَذِهِ.

قَالَ: لَكَانَتْ زَيْبٌ تَقْعَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: زَوْجُكَ أَهْلِيكَ، وَزَوْجِي اللَّهِ تَعَالَى مِنْ قَوْيٍ سَبَّحَ سَمَواتِ.

وَعَنْ ثَابِتٍ: ﴿ وَخَفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَخَفِيَ النَّاسُ ﴾ نَزَلَتْ فِي خَاتِنِ زَيْبٍ وَزَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ. [راجع: ٤٧٨٧].

٧٤٢١- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: نَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ فِي زَيْبٍ بَسَتْ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْرًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَقْعَرُ عَلَى بَسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ. [راجع: ٤٧٩١. أخرجه مسلم: ١٤٢٨ وفي النكاح (٨٩)، بدون قطعة القصر].

٧٤٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَايْ، عَنِ الْأَعْرَجِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ، كَتَبَ عِنْدَهُ قَوْيَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي ». [أخرجه مسلم: ٢٧٥١].

٧٤٢٣- حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُسَلِّبِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَلْبِجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، هَاجِرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَزْوَاجِهِ أَلْيَ وَلَدٍ لِيَهَا ».

أخذ بقائمة من قوائم العرش « فإن في إثبات القوائم للعرش دلالة على أنه جسم مركب له أبعاد وأجزاء، والجسم المؤلف محدث خلق، وقال البيهقي في « الأسماء والصفات » اتفقت أقاويل هذا التفسير على أن العرش هو السرير وأنه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بعمله وتبديله وتنظيمه والطواف به كما خلق في الأرض بيتاً وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة، وفي الآيات - أي التي ذكرها - والأحاديث والأثار دلالة على صحة ما ذهبوا إليه.

قوله: « قال أبو العالية استوى إلى السماء ارتفع فسوى خلقه » في رواية الكشيبي « فسواه خلقهم » وهو الموافق للمنفرد عن أبي العالية لكن بلفظ «قصاهن» كما أخرجه الطبري من طريق أبي جعفر الرازي عنه في قوله تعالى: « ثم استوى إلى السماء » [البقرة: ٢٩] قال ارتفع، وفي قوله: « قصاهن » خلقهن وهذا هو المتعمد والذي وقع « فسواهن » تغيير، ووقع لفظ سوى أيضاً في سورة النازعات في قوله تعالى: « رفع سمكها فسواها » [النازعات: ٢٨] وليس المراد هنا وقد تقدم في تفسير سورة فصلت في حديث ابن عباس الذي أجاب به عن الأسئلة التي قال السائل إنها اختلفت عليه في القرآن فإن فيها « أنه خلق الأرض قبل خلق السماء ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات ثم دعا الأرض » ثم إن في تفسير سوى بخلق نظراً لأن في التسمية تدراً زائداً على الخلق كما في قوله تعالى: « الذي خلق فسوى » [الأعلى: ٢]

قوله: « وقال مجاهد استوى: علا على العرش » وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه قال ابن بطال اختلف الناس في الاستواء المذكور هنا فقالت المعتزلة معناه الاستيلاء بالفهر والغلبة واحتجوا بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهران

وقالت الجسسية معناه الاستقرار، وقال بعض أهل السنة معناه ارتفع، وبعضهم معناه علا، وبعضهم معناه الملك والقدرة ومنه استوت له الممالك، يقال لمن أطاعه أهل البلاد وقيل معنى الاستواء التمام والفراغ من فعل الشيء، ومنه قوله تعالى: « ولما بلغ أشده واستوى » [القصاص: ١٤] فعلى هذا فمعنى استوى على العرش أتم الخلق، وخص لفظ العرش لكونه أعظم الأشياء وقيل إن « على » في قوله على العرش بمعنى: إلى، فالمراد على هذا انتهى إلى العرش أي فيما يتعلق بالعرش لأنه خلق الخلق شيئاً بعد شيء، ثم قال ابن بطال: فالمراد قول المعتزلة فإنه فاسد لأنه لم يزل قاهراً غالباً مستولياً، وقوله « ثم استوى » يقتضي انتاج هذا الوصف بعد أن لم يكن، ولازم تأويلهم أنه كان مغالباً فيه فاستولى عليه بهور من غلبته، وهذا متنب عن الله سبحانه، وأما قول المجسمة فغامد أيضاً، لأن الاستمرار من صفات الأجسام ويلزم منه الحول والتناهي، وهو محال في حق الله تعالى، لأن المخلوقات لقوله تعالى: « فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك » [الأنعام: ٢٨] وقوله: « لتستروا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استرتم عليه » [الزخرف: ١٣] قال وأما تفسير استوى: علا فهو صحيح وهو المذهب الحق وقول أهل السنة لأن الله سبحانه وصف نفسه بالعلى، وقال: « سبحانه وتعالى عما يشركون » [الزمر: ٢٧] وهي صفة من صفات الذات، وأما من فسره: ارتفع فيه نظر لأنه لم يصف به نفسه، قال واختلف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل، فمن قال معناه علا قال هي صفة ذات، ومن قال غير ذلك قال هي صفة فعل، وإن الله فعل فعلاً سماه استوى على عرشه، لا أن ذلك قائم بذاته لاستحالة قيام الحوادث به انتهى ملخصاً، وقد أئزمه من فسره بالاستيلاء بمثل ما أئزم هو به من أنه صار قاهراً بعد أن لم يكن، فيلزم أنه صار غالباً بعد أن لم يكن.

والانفصال عن ذلك للفرق بين التسلط بقره تعالى: « وكان الله عليمًا حكيمًا » [النساء: ١٧] فإن أهل العلم بالتفسير قالوا معناه لم يزل كذلك، كما تقدم بيانه عن ابن عباس في تفسير فصلت، وفي من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى الوجه اتصل، واستوى القمر امتلأ واستوى فلان وفلان تملأ، واستوى إلى مكان اتبل، واستوى القاعد قائماً والتائم قاعداً، ويمكن رد بعض هذه المعاني إلى بعض، وكذا ما تقدم من ابن بطال، وقد نقل أبو إسحاق المروزي في كتاب الفاروق بسنده إلى داود بن علي بن خلف قال: كنا عند أبي عبد الله بن الأعرابي يعني محمد بن زياد الفريابي فقال له رجل « الرحمن على العرش استوى » [طه: ٥] فقال هو على العرش كما أخبر، قال يا أبا عبد الله إنما معناه استوى، فقال استك لا يقال استوى على الشيء إلا أن يكون له مضاد ومن طريق محمد بن أحمد بن النضر الأزدي سمعت ابن الأعرابي يقول أرادني أحد من أبي داود أن أجد له في لغة العرب « الرحمن على العرش استوى » بمعنى استوى قهلاً والله ما أصبت هذا، وقال غيره لو كان بمعنى استوى لم يختص بالعرش،

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَّبِعُ النَّاسَ بِمِثْلِكَ قَالَ: « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ ذَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ ذَرَجَةٍ مِائَتُهُمَا كَمَا تَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُّوهُ الْفَرْدُونَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّؤُفِ، وَمِنْهُ تَنْجَرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ ». [راجع: ٢٧٩٠].

٧٤٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ النُّعْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَرَسَ الشَّمْسُ قَالَ: « يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ تَدْرِي إِنْ تَذَهَّبَ هَذِهِ؟ ». قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْثَرُ، قَالَ: « فَإِنَّهَا تَذَهَّبُ تَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا لَمْ تَلِدْ لَهَا: أَرْجِي مِنْ حَيْثُ جِئْتَ، فَتَطْلُعَ مِنْ مَغْرِبِهَا، ثُمَّ قَرَأَ: ذَلِكَ مُسْتَعْرَّبٌ لَهَا. فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ. [راجع: ٣١٩٩. أخرجه مسلم: ١٥٩].

٧٤٢٥- حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ السَّبَّاحِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ:

وَقَالَ الثَّيْتُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ السَّبَّاحِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ، فَكَيْفَ الْقُرْآنَ، حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ الْوَعْدِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » [الفرقة: ١٢٨] . حَتَّى خَاتِمَةٍ « بَرَكَةٌ ». [راجع: ٢٨٠٧].

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَكْرَمٍ: حَدَّثَنَا الثَّيْتُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ:

٧٤٢٦- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ سَيْدٍ، عَنْ قَاصِدَةٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الْكُرْبِ: « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ». [راجع: ٦٣٤٥. أخرجه مسلم: ٢٧٣٠].

٧٤٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا مَعْنَانُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « يَصْنَعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَإِذَا آتَا بِمُوسَى أَخِيذَ بِقَالِمَةٍ مِنْ قُرْآنِ الْعَرْشِ ». [راجع: ٢٤١٢. أخرجه مسلم: ٢٣٧٤ مطولاً].

٧٤٢٨- وَقَالَ الْأَنْبَاشِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « فَكُنْ أَوَّلَ مَنْ يُحْيَى، فَإِذَا مُوسَى أَخِيذَ بِالْعَرْشِ ». [راجع: ٢٤١١. أخرجه مسلم: ٢٣٧٣ مطولاً].

قوله: «باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم» كنا ذكرنا قطعتين من آيتين، وتلطف في ذكر الثانية عقب الأولى، لرد من توهم من قوله في الحديث «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء» أن العرش لم يزل مع الله تعالى وهو مذهب باطل، وكذا من زعم من الفلاسفة أن العرش هو الخلق الصانع، وربما تمسك بعضهم وهو أبو إسحاق المروزي بما أخرجه من طريق سفيان الثوري «حدثنا أبو هشام» هو الرمانى بالراء والتشديد عن مجاهد عن ابن عباس قال: «إن الله كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً فالزم ما خلق الله القلم» وهذه الأولية عمولة على خلق السموات والأرض وما فيها، فقد أخرج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله تعالى: «وكان عرشه على الماء» [هود: ٧] قال هذا بداهة خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من باتوته حراء فأردف للصف بقره: «وبالعرش العظيم» [إشارة إلى أن العرش مربوط وكل مربوط بخلق، وختم الباب بالحديث الذي فيه «فإذا آتانا بموسى

لأنه غالب على جميع المخلوقات، ونقل يحيى السنة البشوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه ارتفع وقال أبو سعيد والفراء وغيرهما ينحوس، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر» ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله الرسالة، وعلى رسول الله البلاغ، وعلىنا التسليم» وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال: كنا والتابعون متوافرون نقول إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته، وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣] فقال: هو كما وصف نفسه، وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله، الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فاطرق مالك فأخذته الرحاض فلم يرف رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجه.

قوله: (وقال ابن عباس: المجدد الكريم والودود الحبيب) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] قال المجدد الكريم، وبه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْرُودُ﴾ [البروج: ١٤] قال الودود الحبيب وإنما وقع تقديم المجدد قبل الودود هنا لأن المراد تفسير لفظ المجدد الواقع في قوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ فلما فسره استطرد لتفسير الاسم الذي قبله إشارة إلى أنه ترقى مرفوعاً بالاتفاق، وذو العرش بالرفع صفة له واختلفت القراء في المجدد بالرفع، فيكون من صفات الله، وبالكسر فيكون صفة العرش، قال ابن المنير جميع ما ذكره البخاري في هذا الباب يشتمل على ذكر العرش إلا أثر ابن عباس، لكنه تبه به على لطيفة وهي أن المجدد في الآية على قراءة الكسر ليس صفة للعرش، حتى لا يتخلل أنه قديم بل هي صفة الله، بدليل قراءة نافع، وبدليل اقترانه بالودود يكون الكسر على الجارية لتجتمع القراءتان على معنى واحد انتهى. ويؤيد أنها عند البخاري صفة الله تعالى ما أروده، وهو يقال حيد مجيد إلخ، ويؤيد حديث أبي هريرة الذي أخرجه الدررلطي بلفظ: «إِنَّا قَالَ الْعَبْدُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَجْنِي عَيْدِي» ذكره ابن التين قال ويقال المجدد في كلام العرب: الشرف الواسع، فالماجد من له آباء مقدّمون في الشرف، وأما الحسب والكرم فيكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء شرفاء، فالحيد صيغة مبالغة من المجد وهو الشرف القديم، وقال الراغب المجد السعة في الكرم والجلالة، وأصله قومهم مجدت الإبل أي وقمت في مرعى كثير واسع وأجمعا الراعي، ووصف القرآن بالمجدد لما تضمن من المكارم الدنيوية والأخرية انتهى. ومع ذلك كله فلا ينتج وصف العرش بذلك جلالاته وعظيم قدره كما أشار إليه الراغب، ولذلك وصف بالكريم في سورة قد أفلح، وأما تفسير الودود بالحبيب فإنه يأتي بمعنى الحب والمحبة لأن أصل الود محبة الشيء، قال الراغب الودود يتضمن ما دخل في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] وقد تقدم معنى محبة الله لعباده ومحبتهم له.

قوله: (يقال حميد مجيد كأنه فعل من حماد محمود من حمد) كما قدم بنير بهاء فعلاً ماضياً وتغير أي فر عن الكشميهني محمود من حماد، وأصل هذا قول أبي سعيد في «كتاب الجلاز» في قوله «عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد» أي محمود ماجد، وقال الكرماني غرضه من أنه حميداً بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر وحميداً بمعنى مفعول، فلذلك قال حميد من ماجد وحميد من محمود، قال وفي بعض النسخ محمود من حميد، وفي أخرى من حمدين للمفاعل أيضاً والمفعول أيضاً، وذلك لاحتمال أن يكون حميد بمعنى حامد وعجيد بمعنى مجيد، ثم قال وفي جارية البخاري تعليل. قلت: وهو في قوله محمود من حماد، وقد اختلف الرواة فيه والأولى فيه ما وجد في أصله وهو كلام أبي سعيد، ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث لبعضها طريق أخرى: الأول حديث عمران بن حصين وقوله في السند «أبَانَا أَبُو حَزْزَةَ» هو السكري، وقد تقدم قريباً في باب: ويجلركم الله نفسه ووقع في رواية الكشميهني عن أبي حزة، وقوله من جامع بين شداد تقدم في بده الخلق في رواية شخص بن غياث من الأعمش «حدثنا جامع» وجامع هذا يعني أبا صخره.

قوله: (إني عند النبي ﷺ) في رواية شخص «دخلت على النبي ﷺ وعقلت ناقي بالباب فأتاه ناس من بني تميم» وهذا ظاهر أن هل القصة كانت بالمدنية، فيه تعقب على من وحد بين هذه القصة وبين القصة التي تقدمت في المغازي من حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: «كنت عند النبي ﷺ وهو بالمدينة بين مكة والمدنية ومعه بلال، فأتاه أعرابي فقال لا تنجز لي ما وعدتني؟ فقال له أبشر، فقال: قد أكثرت علي من أبشر فأقبل علي أبي موسى وسئل كهيئة الغضبان فقال: رد البشري، فاقبلا أنما، فلا قبينا» الحديث فسر القائل من بني تميم «بشرتنا فأعطنا» بهذا الأعرابي، وفسر أهل اليمن بأبي موسى ووجه التعقب التصريح في قصة أبي موسى بأن القصة كانت بالمدينة، وظاهر قصة عمران أنها كانت بالمدنية فافترقا وزعم ابن الجوزي أن القائل «أعطنا» هو الأعراب من حابس التميمي.

قوله: (إذا جاءه قوم من بني تميم) في رواية أبي عاصم عن الثوري في المغازي

لأنه غالب على جميع المخلوقات، ونقل يحيى السنة البشوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه ارتفع وقال أبو سعيد والفراء وغيرهما ينحوس، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر» ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله الرسالة، وعلى رسول الله البلاغ، وعلىنا التسليم» وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال: كنا والتابعون متوافرون نقول إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته، وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣] فقال: هو كما وصف نفسه، وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله، الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فاطرق مالك فأخذته الرحاض فلم يرف رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجه. ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المقول من أم سلمة لكن قال فيه: «والإقرار به واجب، والسؤال عنه بدعة» وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يملحون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف، قال أبو داود وهو قولنا، قال البيهقي وعلى هذا معنى أكابروا وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم على المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الأنبياء عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تشبيه، فمن فسر شيئاً منها وقال بغير وجه فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وقاروق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء، ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكا والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا: أمرؤها كما جاءت بلا كيف.

وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجية عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجية فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرى بالمثل ولا الروية والفكر، فثبت هذه الصفات ونفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه، قال: ليس كمثل شيء. وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه تفسيره تلاوته والسكوت عنه» ومن طريق أبي بكر الصفيي قال: ملخص الحديث في قوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قال بلا كيف والأثار فيه من السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل، وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات، وقال في باب فضل الصدقة قد ثبتت هذه الروايات فتؤمن بها ولا تنوهم ولا يقال كيف، كذا جاء من مالك وابن عينة وابن المبارك أنهم أمرؤها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروها وقالوا هذا تشبيه، وقال إسحاق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل: يد كيد ومسبح كسم، وقال في تفسير المائدة قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم الثوري ومالك وابن عينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكتفوا شيئاً منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخلوارج فقالوا من أقر بها فهو مشبه فسامهم من أقر بها معطلة، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في أي الكتاب وما يصح من السنن، ودفع أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتوقيض معانيها إلى الله تعالى والذي نرضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة ولو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا اتصروا عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى. وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصروهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة أصحاب الشريعة وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال قولان لن يجريها على ظاهرها أحدنا ما يمتد أنها من جنس صفات المخلوقين ويترى من المشبه بغير علة آراء، والشأن من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين لأن ذات الله لا تشبه الذوات فصفاته لا تشبه الصفات فإن

«جاءت بنو تميم إلى رسول الله ﷺ وهو محمول على إرادة بعضهم وفي رواية محمد بن كثير عنه في بدء الخلق «جاء نفر من بني تميم» والمراد وقد تميم كما جاء صريحاً عند ابن حبان من طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان «جاء وفد من بني تميم».

قوله: (أقبلوا البشري يا بني تميم) في رواية أبي عاصم «أبشروا يا بني تميم» والمراد بهذه البشارة أن من أسلم غما من الخلود في النار، ثم بعد ذلك يترتب جزاؤه على وفق عمله إلا أن يعفو الله، وقال الكرماني بشرهم برسول الله ﷺ بما يقتضي دخول الجنة حيث عرفهم أصول العقائد التي هي المبدأ والمعاد وما بينهما كذا قال، وإنما وقع التعريف هنا لأهل اليمن وذلك ظاهر من سياق الحديث، ونقل ابن التين عن الداودي قال في قول بني تميم جنتك لتشفه في الدين دليل على أن إجماع الصحابة لا ينمقذ بأهل المدينة وحدها، وتعقبه بأن الصواب أنه قول أهل اليمن لا بني تميم، وهو كما قال ابن التين لكن وقع عند ابن حبان من طريق أبي عبيدة بن معن عن الأعمش بهذا السند ما نصه: «دخل عليه نفر من بني تميم فقالوا: يا رسول الله جنتك لتشفه في الدين ونسألك عن أول هذا الأمر» ولم يذكر أهل اليمن وهو خطأ من هذا الراوي كأنه اختصر الحديث فوقع في هذا الوجه.

قوله: (قالوا بشرتنا فأعطينا) زاد في رواية حفص «مرتين» وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي «فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطينا» وفيها «تغدير وجهه» وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج «فكان النبي ﷺ كره ذلك» وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً «فروى ذلك في وجهه» وفيها «فقالوا يا رسول الله بشرتنا» وهو دال على إسلامهم وإنما راعوا المأجل، وسبب غضبه ﷺ استنصاره بقلة علمهم كونهم علقوا آمالهم بمأجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التقه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية، قال الكرماني دل قولهم «بشرتنا» على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول، وغضب حيث لم يهتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يتشروا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها، قال الطيبي لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا، قالوا «بشرتنا فأعطينا» فمن ثم قال إذ لم يقبلها بنو تميم.

قوله: (فدخل ناس من أهل اليمن) في رواية حفص «مرتين» وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي «فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطينا» وفيها «تغدير وجهه» وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج «فكان النبي ﷺ كره ذلك» وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً «فروى ذلك في وجهه» وفيها «فقالوا يا رسول الله بشرتنا» وهو دال على إسلامهم وإنما راعوا المأجل، وسبب غضبه ﷺ استنصاره بقلة علمهم كونهم علقوا آمالهم بمأجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التقه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية، قال الكرماني دل قولهم «بشرتنا» على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول، وغضب حيث لم يهتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يتشروا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها، قال الطيبي لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا، قالوا «بشرتنا فأعطينا» فمن ثم قال إذ لم يقبلها بنو تميم.

قوله: (فدخل ناس من أهل اليمن) في رواية حفص «مرتين» وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي «فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطينا» وفيها «تغدير وجهه» وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج «فكان النبي ﷺ كره ذلك» وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً «فروى ذلك في وجهه» وفيها «فقالوا يا رسول الله بشرتنا» وهو دال على إسلامهم وإنما راعوا المأجل، وسبب غضبه ﷺ استنصاره بقلة علمهم كونهم علقوا آمالهم بمأجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التقه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية، قال الكرماني دل قولهم «بشرتنا» على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول، وغضب حيث لم يهتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يتشروا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها، قال الطيبي لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا، قالوا «بشرتنا فأعطينا» فمن ثم قال إذ لم يقبلها بنو تميم.

قوله: (فدخل ناس من أهل اليمن) في رواية حفص «مرتين» وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي «فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطينا» وفيها «تغدير وجهه» وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج «فكان النبي ﷺ كره ذلك» وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً «فروى ذلك في وجهه» وفيها «فقالوا يا رسول الله بشرتنا» وهو دال على إسلامهم وإنما راعوا المأجل، وسبب غضبه ﷺ استنصاره بقلة علمهم كونهم علقوا آمالهم بمأجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التقه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية، قال الكرماني دل قولهم «بشرتنا» على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول، وغضب حيث لم يهتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يتشروا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها، قال الطيبي لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا، قالوا «بشرتنا فأعطينا» فمن ثم قال إذ لم يقبلها بنو تميم.

قوله: (قالوا قبلنا) زاد أبو عاصم وأبو نعيم «يا رسول الله» وكذا عند ابن حبان من رواية شيبان بن عبد الرحمن عن جامع.

قوله: (جنتك لتشفه في الدين) ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان هذه الرواية أم الروايات الواقعة عند المصنف، وحذف ذلك كله في بعضها أو بعضها، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند الإسماعيلي «قالوا قد بشرتنا فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان» ولم أعرف اسم قائل ذلك من أهل اليمن، والمراد بالأمر في قولهم «هذا الأمر» تقدم بيانه في بدء الخلق.

قوله: (وكان الله ولم يكن شيء قبله) تقدم في بدء الخلق بلفظ «ولم يكن شيء» غيره، وفي رواية أبي معاوية «كان الله قبل كل شيء» وهو بمعنى «كان الله ولا شيء معه» وهي أصح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستنسخ المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجع الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق، قال الطيبي: قوله ولم يكن شيء قبله حاله، وفي المذهب الكروي خبر، والمعنى يساعده إذ التقدير كان الله منفرداً، وقد جوز الأخفش دخول الواو في خبر كان وأخواتها نحو: كان زيد وأبوه قائم، على جعل الجملة خبراً عن الواو تشبيهاً للخبر بالخال، ومال الثوريشتي إلى أنها جملتان مستقلتان، وقد تقدم تقريره في بدء الخلق، وقال الطيبي لفظه «كان» في الموضعين بحسب حال مدخولها، فالمراد بالأول الأزلية والقدم، والثاني الحدوث بعد العدم، ثم قال فالخلاصة أن عطف قوله: «وكان عرشه على الماء» [هـود: ٧] على قوله: «كان الله» من باب الإيجاز عن حصول الجملتين في الوجود ونفيهما الترتيب إلى الذهن قالوا وفيه بمنزلة ثم، وقال الكرماني قوله: «وكان عرشه على الماء» [الفتح: ٢٦] معطوف على قوله كان الله ولا يلزم منه المعية إذ اللازم من الواو العاطفة الاجتماع في أصل الثبوت وإن كان هناك تقديم وتأخير، قال غيره ومن ثم جاء قوله: «ولم يكن شيء غيره» لنفي توهم المعية قال الراغب كان عبارة عما مضى من الزمان، لكنها في كثير من وصف الله

قوله: (قال أنس لو كان رسول الله ﷺ كأنما شيئاً لكم) ظاهره أنه موصول بالسند المذكور، لكن أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة والإسماعيلي عنه نزلاً: «وتحفي في نفسك ما الله مبدئه» [الأحزاب: ٣٧] في شأن زين بنت جحش وكان زيد يشكو وهم بطلانها يستامر النبي ﷺ فقال له «أمسك عليك زوجك واتق الله» وهذا القدر هو المذكور في آخر الحديث هنا بلفظ «وهو ثابت وتحفي في نفسك» إلخ، ويستفاد منه أنه موصول بالسند المذكور وليس بمعلق.

قوله: (لو كان كأنما) الخ، فلم أره في غير هذا الموضع موصولاً عن أنس، وذكر ابن التين عن الداودي أنه نسب قوله «لو كان كأنما لكم قصة زين» إلى عائشة، قال وعن غيرها «لكم عيس وتولى»، قلت: قد ذكرت في تفسير سورة الأحزاب حديث عائشة قالت «لو كان رسول الله ﷺ كأنما شيئاً من الوحي» الحديث، وأنه أخرجه مسلم والترمذي ثم وجته في مسند الفردوس من وجه آخر عن عائشة من لفظه ﷺ «لو كنت كأنما شيئاً من الوحي» الحديث، واقتصر عياض في الشفاء على نسبتها إلى عائشة والحسن البصري وأغفل حديث أنس هذا وهو عند البخاري، وقد قال الترمذي بعد تخرج حديث عائشة، وفي الباب عن ابن عباس، وأشار إلى ما أخرجه وأما الرواية

الأخرى في «عيس وتولى» فلم أرها إلا عند عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحد الضعفاء، أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عنه قال «كان يقال لو أن رسول الله ﷺ كتب شيئاً من الوحي لكتب هذا عن نفسه» وذكر قصة ابن أم مكتوم ونزول «عيس وتولى» انتهى، وقد أخرج القصة الترمذي وأبو يعلى والطبري والحاكم موصولة عن عائشة وليس فيها هذه الزيادة، وأخرجها مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه مرسله وهو المحفوظ عن هشام، وتفرّد يحيى بن سعيد الأموي بوصله عن هشام، وأخرجها ابن مردويه من وجه آخر عن عائشة كذلك بدونها، وكذا من حديث أبي أمامة، وأوردها عبد بن حديد والطبراني وابن أبي حاتم من مرسل قتادة ومجاهد وعكرمة وأبي مالك الغفاري والضحاك والحاكم وغيرهم، وليس في رواية أحد منهم هذه الزيادة، والله تعالى أعلم.

قوله: ﴿قال فكانت زينب تغصّر على أزواج النبي ﷺ﴾ - إلى قوله -
وزوجي الله عز وجل من فوق سبع سموات أخرجه الإسماعيلي من طريق عاصم بن الفضل عن حماد بهذا السند بلفظ «زلت في زينب بنت جحش» فلما قضى زيد منها وطراً وزوجناها «الآية» وكانت تغصّر إلخ ثم ذكر رواية عيسى بن طهمان عن أنس في ذلك وهو آخر ما وقع في الصحيح من ثلاثيات البخاري، وقد تقدم لميى حديث آخر في اللباس لكنه ليس ثلاثياً ولفظه «وكانت تغصّر على نساء النبي ﷺ» وكانت تقول إن الله أنكحني في السماء «وزاد الإسماعيلي من طريق الثوري وأبي قتية عن عيسى «أثبت أنكحك بأياك» وهذا الإطلاق محمول على البعض، ولا فالحق أن النبي ﷺ زوجها أبوها منهن عائشة وحفصة فقط، وفي سورة وزينب بنت خزيمة وجويوة احتمال، وأما أم سلمة وأم حبيبة وصفية وميمونة فلم يزوج واحدة منهن أبوها، ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن أنس بلفظ «قالت زينب يا رسول الله إني لست كأحد من نسائك، ليست منهم امرأة إلا زوجها أبوها أو أخوها أو أهلها غيري» وسنده ضعيف ومن وجه آخر موصول عن أم سلمة «قالت زينب ما أنا كأحد من نساء النبي ﷺ» إنهن زوجن بالمهور زوجهن الأولياء، وأنا زوجي الله رسوله ﷺ وأنزل الله في الكتاب «وفي مرسل الشعي» قالت زينب يا رسول الله أنا أعظم نسائك عليك حقاً، أنا خيرهن منكها وأكرمهن سفيراً وأقربهن رحماً فزوجنيك الرحمن من فوق عرشه، وكان جبريل هو السفير بذلك، وأنا ابنة عمتك وليس لك من نسائك قرية غيري» أخرجه الطبري وأبو القاسم الطحاوي في «كتاب الحجة والبيان» له.

قوله: ﴿من فوق سبع سموات﴾ في رواية عيسى بن طهمان عن أنس المذكورة عقب هذا «وكانت تقول إن الله عز وجل أنكحني في السماء» وسنده هذه آخر الثلاثيات التي ذكرت في البخاري، وتقدم لميى بن طهمان حديث آخر غير ثلاثي تكلم فيه ابن حبان بكلام ما يقبلوه منه، وقوله في هذه الرواية «وأعظم عليها يومئذ خبزاً ولحماً» يعني في وليمتها؛ وقد تقدم بيانه واضحاً في تفسير سورة الأحزاب.

قوله: ﴿في رواية حماد بن زيد، بعد قوله سبع سموات، وعن ثابت ونحفي في نفسك إلخ﴾ كذا وقع مرسل ليس فيه أنس، وقد تقدم من رواية يعلى بن منصور عن حماد بن زيد موصولاً بذكر أنس فيه، وكذلك وقع في رواية أحمد بن حنبل موصولاً، وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن سليمان لوين عن حماد موصولاً أيضاً وقد بين سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس كيفية تزويج زينب، قال «لما انقضت عدة زينب قال رسول الله ﷺ لزيد أذكروها علي» فذكر الحديث، وقد أورده في تفسير سورة الأحزاب، قال الكورماني قوله: «في السماء» ظاهره غير مراد، إذ الله منزّه عن الحلول في المكان، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علو الذات والصفات، وينحو هذا جواب غيره عن الألفاظ الواردة من القوقية ونحوها، قال الراغب «فوق» يستعمل في المكان والزمان والجسم والعدد والمزلة والقيهر، فالأول: باعتبار العلو ويقابله تحت نحو «قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم» «الأنعام: ٦٥» والثاني: باعتبار الصعود والخصدار، نحو «إذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم» «الأحزاب: ١٠» والثالث: في العدد نحو «فإن كان نساء فوق اثنين» «النساء: ١١» والرابع: في الكبر والصغر، ف قوله «بموضة فسا فوقها» «البقرة: ٢٦» والخامس: بقبح نثاره باعتبار الفضيلة الدنيوية، نحو «ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات» «الزخرف: ٣٢» أو الأخروية نحو «والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة» «البقرة: ٢١٢» والسادس: نحو قوله «وهو القاهر فوق عباده» - «يخافون ربهم من فوقهم» انتهى ملخصاً.

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة «إن الله تعالى لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحيي غلبت غضيي» وقد تقدم في باب «ويخزركم الله نفسه»

البروج: ٢٢] ويأتي بعض الكلام عليه في باب قوله تعالى: ﴿في لوح محفوظ﴾ قال الخطابي المراد بالكتاب أحد شيتين: إما القضاء الذي قضاه قنوله تعالى: ﴿كتب الله لأعين أنا ورسلي﴾ [المائدة: ٢١] أي قضى ذلك، قال ويكون معنى قوله: «فوق العرش» أي عنده علم ذلك فهو لا ينساه ولا يبدله، قنوله تعالى: ﴿في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى﴾ [طه: ٥٢] وإما اللوح المحفوظ الذي فيه ذكر أصناف المخلوق وبيان أمورهم وأجلهم وأرزاقهم وأحوالهم ويكون معنى «فهو عنده فوق العرش» أي ذكره وعلمه وكل ذلك جائز في التخريج، على أن العرش خلق خلوق تحمله الملائكة، فلا يستحيل أن يماسوا العرش إذا حلوه، وإن كان حامل العرش وحامل حلقه هو الله، وليس قولنا إن الله على العرش أي عاص له أو متمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته بل هو خير جاء به التوقيف، قلنا له به ونفتينا عنه التكيف إذ ليس كمثل شيء وبالله التوقيف. وقوله: «فوق عرشه» صفة الكتاب، وقيل: إن فوق هنا بمعنى دون، كما جاء في قوله تعالى: ﴿بموضة لما فوقها﴾ وهو بعيد، وقال ابن أبي جرة يؤخذ من كون الكتاب المذكور فوق العرش أن الحكمة اقتضت أن يكون العرش حاملاً لما شاء الله من أثر حكمة الله وقدرته وغامض غيبه ليستأثر هو بذلك من طريق العلم والإحاطة، فيكون من أكبر الأدلة على اتفاده بعلم الغيب، قال: وقد يكون ذلك تفسيراً لقوله: «الرحن على العرش استوى» [طه: ٥] أي ما شأه من قدرته وهو كتابه الذي وضعه فوق العرش.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة الذي فيه «إن في الجنة مائة درجة أعدتها الله للمجاهدين» وقد تقدم شرحه في الجهاد مع الكلام على قوله: «كان حقاً على الله وإن معناه معنى قوله تعالى: ﴿كتب ريكتم على نفسه الرحمة﴾ «الأنعام: ٥٤» وليس معناه أن ذلك لازم له لأنه لا أمر له ولا نهي يوجب عليه ما يلزمه المطالبة به، وإنما معناه إلهام ما وعد به من الثواب، وهو لا يختلف المبدأ، وأما قوله: «مائة درجة» فليس في سياقه التصريح بأن العدد المذكور هو جميع درج الجنة من غير زيادة إذ ليس فيه ما يضيها ويؤيد ذلك أن في حديث أبي سعيد المرزوق الذي أخرجه أبو داود وصححه الترمذي وابن حبان «يقال لصاحب القرآن اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرأها» وعدد آي القرآن أكثر من ستة آلاف ومائتين، والخلف فيما زاد على ذلك من الكسور، وقوله: «كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض» اختلف الخبر الوارد في قدر مسافة ما بين السماء والأرض، وذكر هناك ما ورد في الترمذي أنها مائة عام وفي الطبراني خمسمائة، ويضاف هنا ما أخرجه ابن خزيمة في التوحيد من صحيحه وابن أبي حاتم في «كتاب السنة» عن ابن مسعود قال: «بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء خمسمائة عام، وفي رواية «وغلظ كل سماء مسيرة خمسمائة عام، وبين السابعة وبين الكروسي خمسمائة عام، وبين الكروسي وبين الماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء والله فوق العرش ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم» وأخرجه البيهقي من حديث أبي ذر مرفوعاً نحوه، دون قوله: «وبين السابعة والكروسي إلخ» وزاد فيه «وما بين السماء السابعة إلى العرش مثل جميع ذلك» وفي حديث العباس بن عبد المطلب عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم مرفوعاً «هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض؟ قلنا لا، قال: إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون، قال وما فوقها مثل ذلك حتى عد سبع سموات، ثم فوق السماء السابعة البحر أسفلها من أعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ثمانية أحوال ما بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء ثم العرش فوق ذلك بين أسفلها وأعلاها مثل ما بين سماء إلى سماء ثم الله فوق ذلك» [الجميع بين اختلاف هذا العدد في هاتين الروايتين أن تحمل الخمسمائة على السير البطيء كسير الماشي على هيبته، وتحمل السبعين على السير السريع كسير السعاة، ولولا التحديد بالزيادة على السبعين لحملنا السبعين على المبالغة، فلا تنافي الخمسمائة، وقد تقدم الجواب عن القوقية في الذي قبله. وقوله فيه وفوقه عرش الرحمن كذا لاكثر ينصب فوق على الظرفية، ويؤيده الأحاديث التي قبل هذا، وحكى في الماشار أن الأصلي ضبطه بالرفع بمعنى أعلاه، وإنكر ذلك في المطالع، وقال إنما قيده الأصلي بالنصب كثرة، والضمير في قوله فوقه للفرودس، وقال ابن التين بل هو راجع إلى الجنة كلها، وتنبه بما في آخر الحديث هنا «ومنه تغصّر أنهار الجنة» فإن الضمير للفرودس جزماً ولا يستقيم بأن يكون للجنان كلها وإن كان وقع في رواية الكشيي «ومنها تغصّر» لأنها خطأ فقد أخرج الإسماعيلي عن الحسن وسفيان عن إبراهيم بن المنذر شيخ البخاري في بلفظ «ومنه» بالضمير المذكور.

الحديث السادس: حديث أبي ذر وقد تقدم شرحه في بدء الخلق وفي تفسير سورة يس، والمراد منه هنا إثبات أن العرش خلق خلق لأنه ثبت أن فوقاً وتحته ومما من

صفات المخلوقات وقد تقدم صفة طلوع الشمس من المغرب في باب قول النبي ﷺ «بمئت أنا والساعة كهاتين» من كتاب الرقاق وقال ابن بطال: استئذن الشمس معناه أن الله يخلق فيها حياة يوجد القبول عندما لأن الله قادر على إحياء الجسام والموت، وقال غيره يمتثل أن يكون الاستئذان أسند إليها مجازاً، والمراد من هو موكل بها من الملائكة.

الحديث السابع: حديث زيد بن ثابت في جمع القرآن وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن، والمراد منه آخر سورة براءة المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم - إلى قوله - وهو رب العرش العظيم﴾ [التوبة: ١٢٨] لأنه أثبت أن للعرش رباً فهو مريب وكل مريب مخلوق، وموسى وشيخه فيه هو ابن إسماعيل وإبراهيم شيخه في السند الأول هو ابن سعد، ورواية الليث الملقبة تقدم ذكر من وصلها في تفسير سورة براءة، وروايته المستندة تقدم سياقتها في فضائل القرآن مع شرح الحديث.

الحديث الثامن: حديث ابن عباس في دعاء الكرب وقد تقدم شرحه في «كتاب الدعوات» و«سعيد» في سنده هو ابن أبي عروبة و«أبو العالية» هو الرباعي بكسر تحتانية خفيفة واسمه رفيع بقاء مصفرة، وأما «أبو العالية البراء» بفتح الموحدة وتشديد الراء فاسمه زيد بن فيروز، وروايته عن ابن عباس في أبواب تقصير الصلاة.

الحديث التاسع: حديث أبي سعيد ذكره مختصراً، وتقدم بهذا السند الذي هنا تماماً في «كتاب الأشخاص» وقوله: «وقال للماجشون» بكسر الميم وضم المعجمة، هو عبد العزيز بن أبي سلمة «وعبد الله بن الفضل» أي ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي.

قوله: (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال أبو سمعدو الدمشقي في الأطراف وتبعه جماعة من المحدثين: إنما روى الماجشون هذا عن عبد الله بن الفضل عن الأخرج لا عن أبي سلمة، وحكوا على البخاري بالوهم في قوله عن أبي سلمة،

وحديث الأخرج الذي أشير إليه تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عبد العزيز بن أبي سلمة للماجشون كما قالوا، وكذا أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في التفسير من طريقه، لكن تحرر لي أن لعبد الله بن الفضل في هذا الحديث شيخين، فقد أخرج أبو داود

الطيالسي في سنده عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة طرفاً من هذا الحديث وظهر لي أن قول من قال عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن الأخرج لوجه، ومن ثم وصلها البخاري وعلق الأخرى، فإن سلكتنا سبيل الجمع استغنى عن الترجيح ولا فلا استدراك على البخاري في الحالين، وكذا لا تمسب على ابن الصلاح في تفرقه بين ما يقرئ فيه البخاري: قال فلان جازماً، فيكون محكوماً بصحته بخلاف ما لا يميز به فإنه لا يكون جازماً بصحته وقد تمسك بعض من اعترض عليه بهذا المثال فقال: جزم بهذه الرواية وهي وهم، وقد عرف مما حررت الجواب عن هذا الاعتراض، وتقدم شرح المتن في أحاديث الأنبياء في قصة موسى، وقد ساق هناك بتمامه بسند الحديث هنا.

(كجملة): وقع في مرسل قتادة أن العرش من ياقوتة حراء، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه في قوله: ﴿وكان عرشه على الماء﴾ [هود: ٧] قال هذا بده خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من ياقوتة حراء، وله شاهد عن سهل بن سعد مرفوع لكن سنده ضعيف

٢٣- باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ

وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]

وقوله جلّ ذكره: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [طاهر: ١٠].

وقال أبو جعفر: عن ابن عباس: بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ، فقال لأخيه: أعلم لي علم هذا الرجل، الذي يزعم أنه نبي الله العزيز من السماء.

وقال مجاهد: ﴿الْقَمَلُ الصَّالِحُ﴾ [طاهر: ١٠]: يَرْفَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ. يُقَالُ: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣] الْمَلَائِكَةُ تَعْرِجُ إِلَى اللَّهِ.

٧٤٣٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَصْعَدُونَ إِلَيْكُمْ مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ

٧٤٣٨- وَقَالَ عَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

يُنَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَدَّقَ بِعَذْلِ نَفْسِهِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَصْعَدُ بِهَا بِمِيزَانٍ، ثُمَّ يُرْسِلُهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرْسِلُ أَحَدَكُمْ فُلُوهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَلْبِ».

وَرَوَاهُ وَرَفَاهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ». [راجع: ١٤١٠. أخرجه مسلم: ١٠١٤، بخروء].

٧٤٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَسَنٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا

سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَذْغُو بَيْنَ عَيْنَيْهِ الْكَرْبُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ». [راجع: ١٣٤٥. أخرجه مسلم: ٢٧٣٠].

٧٤٣٢- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ، أَوْ

أَبِي نَعْمٍ - ذَلِكَ قَبِيصَةُ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبٍ فَسَمَّاهُ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ.

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ، وَهُوَ بِالْبَحَيْنِ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبٍ فَمِيزَ فِي ثَوْبَيْهِ، فَسَمَّاهُ بَيْنَ الْأَفْرَاسِ بْنِ حَسَابِ الْخَطْلِيِّ، ثُمَّ أَخَذَ يَنِي مُجَاشِعٍ، وَبَيْنَ عُثَيْنَةَ بْنِ بَنَرِ الْفَزَارِيِّ، وَبَيْنَ عُلْفَمَةَ ابْنِ غِلَافَةَ الْعَمِيرِيِّ، ثُمَّ أَخَذَ يَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ زَيْدِ الْغُبَلِ الطَّيَّاسِ، ثُمَّ أَخَذَ يَنِي بُهَانَ، فَصَيَّغَتْ قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ، فَقَالُوا: يُعْطِيهِ صَاحِبُهُ أَهْلُ نَجْدٍ وَذَهَبًا، قَالَ: «إِنَّمَا آتَاؤُهُمْ». فَاقْبَلُ رَجُلٌ غَدِيرُ الْعَيْنَيْنِ، نَائِي الْجَبِينِ، كَثَّ الْعَجِيَّةِ، مُشْرِفُ الْوَجْهَيْنِ، مَحْلُوقُ الرَّاسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ آتَى اللَّهَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ يُعْطِيهِ اللَّهُ إِذَا عَصَيْتُهُ، قِيَامَتِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَا تَأْمَنُونِي». فَسَأَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قُلْتَهُ - أَرَأَهُ عَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - فَمَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا وَثَى قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ خِصْيِي هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يَحْشَوْنَ حَسْرَتَهُمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرُّيَّةِ، يَقُولُونَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَتَذْهَبُونَ أَهْلُ الْأَوْتَانِ، لَيْسَ أَفْرَقَهُمْ لَأَقْلَنَهُمْ قُلُوبًا غَاوٍ». [راجع: ٣٣٤٤. أخرجه مسلم: ١٠٦٤].

٧٤٣٣- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ: «وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِيَسْطَقَّرَ لَهَا». قَالَ: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ». [راجع: ٣١٩٩. أخرجه مسلم: ١٥٩ مطولاً].

قوله: (باب قول الله تعالى ترجع الملائكة والروح إليه، وقوله تعالى: إليه يصعد الكلم الطيب، وقال أبو حمزة) بالجمم والراء (عن ابن عباس بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ)، الحديث، (وقال مجاهد العمل الصالح يرفع الكلم الطيب يقال ذي المعارج الملائكة ترجع إلى الله) أما الآية الأولى فاشار إلى ما جاء في تفسيرها في الكلام الأخير، وهو قول الفراء والمعارج «من نعت الله تعالى وصف بذلك نفسه لأن الملائكة ترجع

إليه، وحكى غيره أن معنى قوله «في الممارج» أي الفواضل العالية، وأما الآية الثانية فأشار إلى تفسير مجاهد لها في الأثر الذي قبله وقد وصله القرياني من رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد، وأخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسيرهما «الكلم الطيب» ذكر الله، و«العمل الصالح» أداء فرائض الله، فمن ذكر الله ولم يود فرائضه رد كلامه، وقال الفراء معناه أن العمل الصالح يرفع الكلام الطيب أي يقبل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح، وأما التعليق عن أبي جرة فمضى موصولاً في باب إسلام أبي ذر وصافه هناك بطوله، والغرض منه قول أبي ذر لأخيه: اعلم لي علم هذا الذي يأتيه الخبر من السماء، وتقدم شرحه ثمة، قال الراغب: المروج ذهاب في صعود وقال أبو علي الفاي: كتاب البارج: المارج جمع مارج بضمها هروجا وممرجا والممرج مصعد، والمروج الارتقاء، يقال هرج بفتح الراء هرج بضمها هروجا وممرجا والممرج المصعد، والطريق التي تخرج فيها الملائكة إلى السماء، والمراج شبه السلم أو درج تخرج فيه الأرواح إذا قبضت وحيث تصعد أعمال بني آدم وقال ابن دريد هو الذي يعاينه المريض عند الموت فيشخص فيما زعم أهل التصير، ويقال إنه بالغ في الحسن بحيث أن النفس إذا رأت له تتسلك عن أن تخرج، قال البيهقي: صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول، وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء، وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله «إلى الله» فهو على ما تقدم من السلف في التوضي، وعن الأئمة بعدهم في التأويل، وقال ابن بطال: غرض البخاري في هذا الباب الرد على الجهمية الجسمة في تعليقها بهذه الظواهر، وقد تقرر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقر فيه فقد كان ولا مكان، وإما أضاف المارج إليه إضافة تشريف، ومعنى الارتضاع إليه اعتلاء مع تنزيهه عن المكان انتهى. وغلط الجسمة بالجهمية من أصعب ما سمع، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث لبعضها زيادة على الطريق الواحدة.

الحديث الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه يتعاقبون فيكم ملائكة، وقد تقدم شرحه في أوائل «كتاب الصلاة» و«إسماعيل» شيخه هو ابن أبي أويس، والمراد منه قوله فيه ثم يخرج الذين باتوا فيكم، وقد حكى بظواهر أحاديث الباب من زعم أن الحق سبحانه وتعالى في جهة العلوم، وقد ذكرت معنى العلوم في حقه جل وعلا في الباب الذي قبله.

الحديث الثاني:

قوله: (وقال خالد بن مخلد) كذا للجميع، ووقع عند الخطابي في شرحه قال أبو عبد الله البخاري «حدثنا خالد بن مخلد».

قوله: (حدثنا سليمان) هو ابن بلال المدني المشهور، وقد وصله أبو بكر الجوزي في الجمع بين الصحيحين، قال «حدثنا أبو العباس الدغولي حدثنا محمد بن معاذ السلمي قال حدثنا خالد بن مخلد» فذكر مثل رواية البخاري سواء وكذا أخرجه أبو عروانة في صحيحه عن محمد بن معاذ ويصنف له أبو نعيم في المستخرج، ثم قال «رواه» فقال «وقال خالد بن مخلد» وأخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال، لكن خالف في شيخ سليمان فقال «عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه» كما أوضح ذلك في أوائل الزكاة، وقد ضاع أخرجه عن الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما فأخرجاه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي صالح وهذه الرواية هي التي تقدمت للبخاري في «كتاب الزكاة» ودلت الرواية للملققة وموافقة الجوزي لما على أن خالد بن مخلد بن دينار في شيخين على ما دل عليه التعليق الذي بعده.

قوله: (وقال ورقاء) يعني ابن عمر (عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصعد إلى الله إلا الطيب) يريد أن رواية ورقاء موافقة لرواية سليمان إلا في شيخ شيخهما، فعند سليمان أنه عن أبي صالح وعند ورقاء أنه عن سعيد بن يسار هذا في السند، وأما في المتن فظاهره أنهما سواء، إلا في قوله «الطيب» فإنه في رواية ورقاء «طيب» بنثر ألف ولام وقد وصلهما البيهقي من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم عن ورقاء فرفع عنه الطيب، وقال في آخره «مثل أحد» عرض قوله في الرواية الملققة «مثل الجليل» وقوله في الرواية الملققة «يتقبلها» وقع في رواية الكشميهني «يتقبلها» مخففاً بغير مثاة وهي رواية البيهقي، وقوله «يربها لصاحبه» وقع في رواية التسلمي «يربها لصاحبه» وهي رواية البيهقي والباقي سواء، وقد ذكرت في الزكاة أنني لم ألق على رواية ورقاء بهذه الملققة ثم وجدت بعد ذلك عند كتابي هنا وقد تقدم شرح المتن في «كتاب الزكاة» ولله الحمد، قال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول فإن العادة قد جرت من ذوي الأدب بأن تصان اليمين عن مس الأشياء الدنية وإنما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية وليس فيها يضاف إلى الله تعالى

الحديث الثالث: حديث ابن عباس في دعاء الكرب. وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله.

الحديث الرابع: حديث أبي سعيد ذكره من وجهين، عن سفيان وهو الثوري وأبو هريرة عن سعيد بن مسروق وابن أبي نعم هو بضم النون وسكون المهمل، اسمه عبد الرحمن والذي وقع عند ثيبة شيخ البخاري فيه من الشك، هل هو أبو نعم أو ابن أبي نعم؟ لم يتابع عليه ثيبة وإنما أورد طريق عبد الرزاق عقب رواية ثيبة مع نزولها وعلو رواية ثيبة فخلو رواية عبد الرزاق من الشك، وقد مضى في أحاديث الأنبياء عن محمد بن كثير عن سفيان بالجزم، ومضى شرح الحديث مستوفى في «كتاب الفتن» وقوله: «بث إلى النبي ﷺ بنعية» كذا فيه «بث» على البناء للمجهول، وبينه في رواية عبد الرزاق بقوله: «بث على علي وهو ابن أبي طالب (وهو في اليمين) وفي رواية الكشميهني «بابين». وقوله: (فقصها بين الأفرع بن حابس الحنظلي ثم أحد بني مجاشع) بهم خفيفة وثين معجمة مكسورة (وبين عينة) بمهمل ونون مصغر، (ابن بلال القزاري وبين علقمة بن علاثة) بضم المهمل وتخفيف اللام بعدها مثناة (العاصري) ثم أحد بني كلاب وبين زيد الحيل الطائي ثم أحد بني ليهان) وهؤلاء الأربعة كانوا من المؤلفة، وكل منهم رئيس قومه «فأما الأفرع» فهو ابن حابس بمهملتين وبوحدة، ابن عقاب بكسر للمهمل وقاف خفيفة، وقد تقدم نسبة في تفسير سورة الحجرات وله ذكر في قسم الغنيمة يوم حنين قال المبرد كان في صدر الإسلام رئيس خندف وكان حمله فيها على عينة بن حصن في فيس وقال المرزباني: هو أول من حرم القمار وقيل كان سنوطاً أخرج مع قومه وعورده وكان يحكم في المراسم وهو آخر الحكام من بني نعيم وقيل أنه كان من دخل من العرب في الجوسية، ثم أسلم وهو الفترح واستشهد باليرموك، وأما بل عاش إلى خلافة عثمان فأصيب بالجوزان. وأما «عينة بن بدر» فنسب إلى جد أبيه، وهو عينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن لؤحان بن ثعلبة بن عدي بن فزارة وكان رئيس فيس في أول الإسلام وكنيته أبو مالك، وقد مضى له ذكر في أوائل الاعتصام وسماه النبي ﷺ الأحق المطاع، وأردت مع طليحة ثم عاد إلى الإسلام، وأما علقمة فهو ابن علاثة بن هوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وكان رئيس بني كلاب مع عامر بن الطفيل، وكانا يتنازعا الشرف فيهم ويتخاصرا، ولهما في ذلك أخبار شهيرة، وقد مضى في باب بحث علي عليه السلام على اليمين من كتاب المغازي بلفظ «الرابع» إما قال علقمة بن علاثة وإما قال عامر بن الطفيل، وكان علقمة حليماً عاقلاً، لكن كان عامر أكثر منه عطاء، وأردت علقمة مع من أوردت ثم عاد ومات في خلافة عمر بن محروان، ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة البرية. وأما زيد الحيل فهو ابن مهلهل بن زيد بن مناة بن عبد بن رضاء بضم الراء وتخفيف المعجمة وقيل له زيد الحيل لعنائه بها، ويقال له يكنى في العرب أكثر خيلاً منه، وكان شاعراً خطيباً شجاعاً جواداً، وسماه النبي ﷺ زيد الحيل بالراء بدل اللام لما كان فيه من الخير، وقد ظهر أثر ذلك، فإنه مات على الإسلام في حياة النبي ﷺ ويقال بل توفي في خلافة عمر، قال ابن دريد كان من الخطاطين يعني من طوله، وكان على صدقات بني أسد فلم يرتد مع من أوردت.

قوله: (ففضيت قريش) كذا لاكثر من النبط، وفي رواية أبي ذر عن الحموي «فضيت» بضاد معجمة بغير ألف بعدها موحدة من الغضب وكذا للنسفي، وقد مضى في قصة عاد من وجه آخر عن سفيان بلفظ «فضيت قريش والأنصار».

قوله: (إنما أتلقبهم) في الرواية التي في المغازي «ألا تاتمنوني وأنا أمين من في السماء» ويهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة، لكنه جرى على عادته في إدخال الحديث في الباب للفظ «تكون» في بعض طرقه هي المناسبة لذلك يشير إليها ويريد بذلك شحذ الأذهان والحث على كثرة الاستحضار، وقد حكى البيهقي عن أبي بكر الضبي قال: العرب تفسح «في» موضع «على» كقوله: «تسبحوا في الأرض» [التوبة: ٢] وقوله: «ولا صليكم في جنود النخل» [طه: ٧١] وكذلك قوله: «من في السماء» أي على العرش فوق السماء كما صحت الأخبار بذلك.

الحديث الخامس: حديث أبي ذر في قوله تعالى: «والشمس تجري لمستقر لها» [يس: ٣٨] أوردته مختصراً وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله، قال ابن المنير

جميع الأحاديث في هذه الترجمة مطابقة لها إلا حديث ابن عباس فليس فيه إلا قوله «رب العرش» ومطابقته والله أعلم أنه نبه على بطلان قول من أثبت الجهة أخذاً من قوله: ﴿ذِي الْمَاجِرِ﴾ [المارج: ٣] فهم أن العلم الفرقي مضاف إلى الله تعالى، فيبين المصنف أن الجهة التي يصدق عليها أنها سماء والجهة التي يصدق عليها أنها عرش كل منهما هلوق مربوط محدث، وقد كان الله قبل ذلك وغيره، فحدثت هذه الأمكنة وقدمه جميل وصفه بالتحيز فيها والله أعلم

٢٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَجُوعًا يَوْمَئِذٍ نَاجِرَةً.

إِلَى رَبِّهَا نَاجِرَةً﴾. [الجمعة: ٢٧-٢٣]

٧٤٣٤- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَفُضَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَبْرِ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ نَظَرُ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، قَالَ: «إِنَّكُمْ تَسْرَوْنَ رُكُومَكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَافُونَ فِي رُؤْيَاكُمْ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَعْلَمُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَافْعَلُوا». [راجع: ٥٥٤. أخرجه مسلم: ١٧٣٣].

٧٤٣٥- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا غَالِمٌ بْنُ يُونُسَ النَّبْرَوَيْي: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَسْرَوْنَ رُكُومَكُمْ عَيْنًا». [راجع: ٥٥٤. أخرجه مسلم: ١٧٣٣ بأطول منه].

٧٤٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَنْدِيُّ، عَنْ زَيْدَةَ: حَدَّثَنَا يَتَّى بْنُ بَشْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: حَدَّثَنَا جَبْرِ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ تَسْرَوْنَ رُكُومَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تُضَافُونَ فِي رُؤْيَاكُمْ». [راجع: ٥٥٤. أخرجه مسلم: ١٧٣٣ بأطول].

٧٤٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُكَ النَّبْرَوَيْي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ هِشَابٍ، عَنْ غَطَّافِ بْنِ يَزِيدَ الْكُفَيْي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تُضَافُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ.

قَالَ: «فَهَلْ تُضَافُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ فَوْقَهَا سَحَابٌ». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ.

قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ إِلَهُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَقُولُ: مَنْ كَانَ يَهْدُ شَيْئًا فَلْيَبْعُهُ، فَيَبْعُ مَنْ كَانَ يَهْدُ الشَّمْسُ الشَّمْسَ، وَيَبْعُ مَنْ كَانَ يَهْدُ الْقَمَرُ الْقَمَرَ، وَيَبْعُ مَنْ كَانَ يَهْدُ الطَّوَاغِيتُ الطَّوَاغِيتُ.

وَيَبْقَى هَلِوُ الْأُمَّةِ فِيهَا شَاهِدُهَا، أَوْ شَاهِدُهَا - شَكَّ إِبْرَاهِيمُ - قِيَابِهِمُ اللَّهُ يَقُولُ: أَنَا رُكُومٌ، يَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَا، قِيَابِهِمُ اللَّهُ فِي صُورِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، يَقُولُ: أَنَا رُكُومٌ، يَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَبْعُونَهُ.

وَيَضْرِبُ الصِّرَاطَ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فَاكُونُ أَنَا وَأَمْعِي أَوَّلُ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

وَلِي جَهَنَّمَ كَلَابِيبٌ يَغْلُ خَوْكُ السُّعْدَانِ؟ هَلْ رَأَيْتُمُ السُّعْدَانِ؟. قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

قَالَ: «فَأَتَيْنَا يَغْلُ خَوْكُ السُّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَغْلُ مَا قَدَرُ عَظُمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَيَنْهَضُ الْمُؤْمِنُ بَقِي بَعْمَلِهِ، [أَوْ الْمُؤْمِنُ بِعَمَلِهِ]، وَمِنْهُمْ الْمُخْرَجُ، أَوْ الْمُجَازِيُّ، أَوْ نَحْوُهُ.

ثُمَّ يَجْعَلِي، حَتَّى إِذَا قَرَعَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنَ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، يَمُنُّ أَنَّ اللَّهَ أَنْ يَرْحَمَهُ، يَمُنُّ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ بِأَقْرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَقْرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَقْرَ السُّجُودِ.

فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ اسْتَجَبُوا، كَيْسَبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيُتَبَوَّنُ تَحْتَهُ كَمَا تَبَتْ الْجَنَّةُ فِي حِمِيلِ السَّلِيلِ.

ثُمَّ يَفْرُقُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَتَلَقَّى رَجُلٌ مِنْهُمْ مُقْبِلٌ بِرُوحِهِ عَلَى النَّارِ، هُوَ أَخِيرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ اصْرُفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَسَيْتَنِي رِيحَهَا، وَاحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَيَذْوَ اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَذْوَهُ.

ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطَيْتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، يَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَتُعْطِي رُتَهُ مِنْ غُهِودٍ وَمَوَالِيكَ مَا شَاءَ.

فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ.

فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَأَى مَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ.

ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ فَلَغْنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، يَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ غُهِودَكَ وَمَوَالِيكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَهْدًا، وَتِلْكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أُعْطِيَكَ.

يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، وَيَذْوَ اللَّهُ، حَتَّى يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ.

يَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَتُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ غُهِودٍ وَمَوَالِيكَ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ.

فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ انْفَهَشَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَيْرِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ.

ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَدْعِيَنِي الْجَنَّةَ، يَقُولُ اللَّهُ: أَلَسْتَ قَدْ أُعْطِيتَ غُهِودَكَ وَمَوَالِيكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ.

يَقُولُ: وَتِلْكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أُعْطِيَكَ.

يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ.

فَلَا يَزَالُ يَذْوَ حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ، قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ: اللَّهُ لَهُ: تَمَنَّى، فَسَالَ رُتَهُ وَتَمَنَّى، حَتَّى إِذَا اللَّهُ كَيْدُكَرُهُ، يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ: ذَلِكَ لَكَ وَبِقِلَّةِ مَعَةٍ.

[راجع: ٨٠٦. أخرجه مسلم: ١٨٢٧].

٧٤٣٨- قَالَ غَطَّافُ بْنُ يَزِيدَ: وَابُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا يَزُودُ عَلَيْهِ مِنْ خَلِيهِ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: «ذَلِكَ لَكَ وَبِقِلَّةِ مَعَةٍ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: «وَعَشْرَةُ أَشْأَلِهِ مَعَةٍ». يَا أَبَا

هَرَمُوتَةُ؟ قَالَ أَبُو هَرَمُوتَةَ: مَا خَظِطْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنِّي خَظِطْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَشَابِلِهِ»

قَالَ أَبُو هَرَمُوتَةَ: فَلِلَّذَلِكَ الرَّجُلِ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةِ. [راجع: ٧٢. أخرجه مسلم: ١٨٣ موطأ].

٧٤٣٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟

قَالَ: «هَلْ تَضَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِنْ كَانَتْ صَحْوًا..» قُلْنَا: لَا.

قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَضَارُونَ فِي رُؤْيَا رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَّا كَمَا تَضَارُونَ فِي رُؤْيَاهِمَا..»

ثُمَّ قَالَ: «يَأْيَا بَنَادِي: لِيَذْغَبَ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَهْتَدُونَ، فَيَذْغَبَ اصْطِحَابُ الصَّالِبِ مَعَ صَاحِبِهِمْ، وَاصْطِحَابُ الْأَوَّلَانِ مَعَ الْآخِرِينَ، وَاصْطِحَابُ كُلِّ آلِيَةٍ مَعَ آلِهِمْ، حَتَّى يَتَقَى مَنْ كَانَ يَهْتَدِ اللَّهُ، مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَغَيْرَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ».

ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ كَأَنَّهَُا سَرَابٌ، يَقَالُ لِلْيهودِ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ غَيْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ: كَذِبُكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ نَسْتَفْتِيَ، يَقَالُ: اخْرُتُوا، فَيَسْأَلُونَهُ فِي جَهَنَّمَ.

ثُمَّ يَقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ يَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، يَقَالُ: كَذِبُكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ يَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ نَسْتَفْتِيَ، يَقَالُ: اخْرُتُوا، فَيَسْأَلُونَهُ.

حَتَّى يَتَقَى مَنْ كَانَ يَهْتَدِ اللَّهُ، مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، يَقَالُ لَهُمْ: مَا يَحْسِبُكُمْ وَلَدَ فَحَبِ السَّاسِ؟ يَقُولُونَ: لَأَرْقَاهُمْ وَنَحْنُ اخْرُجْ مِنْ آلِهِ الْيَوْمَ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مَنَادِيًا يَأْيَا بَنَادِي: لِيَذْغَبَ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَهْتَدُونَ، وَإِنَّا نَنْظُرُ رَبَّنَا.

قَالَ: قَالِيَهُمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَةِ غَيْرِ صُورَتِهِ أَيْ رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ يَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، يَقُولُونَ: أَنْتَ رَبَّنَا، فَلَا يَكْلُمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ.

يَقُولُونَ: هَلْ يَنْتَكُمُ وَيَتَنَّهُ آتَةً تَعْرِفُونَهَا؟ يَقُولُونَ: السَّاقِ، فَيُخَفِّفُ عَنْ سَائِرِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَتَقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيسَةً وَسَمْعَةً، فَيَذْغَبُ كَيْفَمَا يَسْجُدُ قَبْلَهُ طَبَقًا وَطَبَقًا وَاحِدًا.

ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجَنَّةِ فَيَجْعَلُ بَيْنَ هَرَمُوتَةَ وَجَهَنَّمَ.. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْجَنَّةُ؟

قَالَ: «مَدْحَضَةٌ مَرَّةً، عَلَيْهِ خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِبٌ، وَخَسَكَةٌ مَقْلُطَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عَقِيقَةٌ، تَكُونُ بَنَجْدٍ، يُقَالُ لَهَا: السُّنْدَانُ، الْمُؤْمِنُونَ عَلَيْهَا كَالطَّرِفِ وَكَالْبَرَقِ وَكَالْبُرُجِ، وَكَأَجَاوِدِ الْخَيْلِ وَالرَّسَاكِبِ، قَاجَ مُسَلَّمٌ وَنَاجَ مَخْذُودٌ، وَمُكْنُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُتَ آخِرُهُمْ يَسْجُبُ سَجْدًا، فَمَا اسْتَمَّ بِأُذُنِهِ مَنَاحِدَةً فِي الْحَقِّ، لَدَى نَبِيِّ لَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ».

وَإِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا، فِي إِخْوَانِهِمْ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا، كَسَانَا

يَعْلَمُونَهُ، ثُمَّ اِذْخَرُ فَيُخَذُّ لِي حَتَّى، فَأَخْرَجُ فَأَذْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

قَالَ قَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ اِنْصَادًا يَقُولُ: فَأَخْرَجُ فَأَخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَذْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ اِغْوَدُ الْفَاتِيَةَ فَاسْتَأْذِنَ عَلَى رَأْيِي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَبَادَا رَأَيْتُهُ وَقَفْتُ سَاجِدًا، فَيَذْغِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذْغِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْقَعْ مُحَمَّدٌ، وَقُلْ يُسْمِعُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلِّ نَطْعُ، قَالَ: فَارْقَعْ رَأْسِي فَأَقْبِي عَلَى رَأْيِي بِضَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يَعْلَمُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ اِذْخَرُ فَيُخَذُّ لِي حَتَّى، فَأَخْرَجُ فَأَذْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

قَالَ قَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ فَأَخْرَجُ فَأَخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَذْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ اِغْوَدُ الْفَاتِيَةَ، فَاسْتَأْذِنَ عَلَى رَأْيِي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَبَادَا رَأَيْتُهُ وَقَفْتُ سَاجِدًا، فَيَذْغِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذْغِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْقَعْ مُحَمَّدٌ، وَقُلْ يُسْمِعُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلِّ نَطْعُ، قَالَ: فَارْقَعْ رَأْسِي، فَأَقْبِي عَلَى رَأْيِي بِضَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يَعْلَمُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ اِذْخَرُ فَيُخَذُّ لِي حَتَّى، فَأَخْرَجُ فَأَذْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

قَالَ قَادَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَأَخْرَجُ فَأَخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأَذْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

حَتَّى مَا يَتَقَى فِي النَّارِ إِلَّا مِنْ حَسَنَةِ الْقُرْآنِ. أَيُّ وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ.

قَالَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿عَسَى أَنْ يَتَخَفَكَ رَبُّكَ مُخْمُودًا﴾ قَالَ: وَهَذَا الْمَقَامُ الْمَخْمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ لِيَكُنَّ ﴿﴾. [راجع: ٤٤، أخرجه مسلم: ١٩٩٣].

٧٤٤٩- حَدَّثَنَا غُنَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ: حَدَّثَنِي عُمَى: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ فَجَمَعَهُمْ فِي بُيْتِهِ وَقَالَ لَهُمْ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْخَوْصِ». [راجع: ٣١٤٦، أخرجه مسلم: ١٠٥٩، مطولاً].

٧٤٤٢- حَدَّثَنِي قَابُتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَيَّأَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيُّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ اسْلَمْتُ، وَلَكَ آخِئْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَلَكَ خَاصَمْتُ، فَافْزِعْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَاسْرُزْهُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَظْلَمُ بِدِينِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». [راجع: ١١٢٠، أخرجه مسلم: ٧٦٩١].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ قَابُتُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ: «قَامَ».

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْقِيَوْمُ الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَقَرَأَ عُمَرُ: الْقِيَامُ وَكِلَاهُمَا مَذْحُجٌ.

٧٤٤٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ خُثَيْمَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَتَّابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكْلُمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ نَبِيٌّ وَتَبَعُهُ تَوْحَمَانُ، وَلَا جِبَابٌ يَخْفِيهِ». [راجع: ١٤١٣، أخرجه مسلم: ١٠١٦، مطولاً].

٧٤٤٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«جَنَّاتٍ مِنْ لَحْنٍ، آيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّاتٍ مِنْ قَعْبٍ، آيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا تَبْنَ الْقَوْمُ وَيَتَنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِءَاءَ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَذَّةٌ». [راجع: ٤٨٧٨، أخرجه مسلم: ١٨٠].

٧٤٤٥- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَرِينَةَ، وَجَامِعُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِبَيِّنٍ كَافِيَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ».

قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَكْرَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ﴾. [الآية: [آل عمران: ٧٧]. [راجع: ٢٣٥٦، أخرجه مسلم: ١٢٨٨].

٧٤٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ خَلَفَ عَلَى سُلَيْمَةٍ: قَدْ أَطْعَمَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُطْعِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى بَيِّنٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِقَطِيعٍ بِهَا مَالٌ آسِرِي مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ لَحْلًا مَاءً، يَقُولُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْيَوْمَ اشْتَكَيْتَ لِعَبْدِي كَمَا مَنَعْتَ لَحْلًا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِكَذَا». [راجع: ٢٣٥٨، أخرجه مسلم: ١٠٨].

٧٤٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الثَّوْبِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، فِيهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثُ مَوَاقِلَاتٍ: هُوَ الْقَعْدَةُ وَهُوَ الْحَجَّةُ وَالْمَحْرَمُ، وَرَجَبُ مَضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَجَنَادٍ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟. قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى قُنْنَا أَنَّهُ يُسَمِّيهِ بَعْضُ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى قُنْنَا أَنَّهُ سَمِّيَهُ بَعْضُ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ هَذَا؟». قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَظْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى قُنْنَا أَنَّهُ سَمِّيَهُ بَعْضُ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ دَعَاءٍ وَأَمْرٍ أَلَيْسَ؟». قُلْنَا: مُحَمَّدٌ، وَاحْبِئْهُ قَالَ: «وَأَعْرَضْنَا عَنْكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَقِفُونَ رَبَّكُمْ قِيَامًا عَنْ أَهْلِكُمْ، إِلَّا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْضُهُمْ حِلَالًا وَبَعْضُهُمْ يَضُرُّكُمْ وَقَابَ بَعْضُ، إِلَّا يَتَلَعَّ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَقُلْ بَعْضُ مَنْ يَتَلَعَّ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِيعَةٍ - فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ - ثُمَّ قَالَ: أَلَا هَلْ يَلْفُكُ، أَلَا هَلْ يَلْفُكُ؟». [راجع: ٦٧، أخرجه مسلم: ١٦٧٩].

قوله: (باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد بن حديد والترمذي والطبري وغيرهم وصححه الحاكم من طريق ثوير بن أبي فاختة عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكه ألف سنة، وإن أفضله منزلة لمن ينظر في وجهه ربه من أجل في كل يوم مرتين قال: ثم تلا ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ [القيامة: ٢٢] قال بالياض والصفاء ﴿إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٣] قال تظفر كل يوم في وجهه الله، لفظ الطبري من طريق مصعب بن المقدم عن إسرائيل عن ثوير، وأخرجه عبد بن شيبان عن إسرائيل ولفظه: لمن ينظر إلى جنته وأزواجه وخلعه ونعيمه وسره مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله تعالى من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية، وكذا أخرجه الترمذي عن عبد بن عمر مرفوعاً، ورواه غير واحد عن إسرائيل مرفوعاً، ورواه عبد الملك بن أبيجر عن ثوير عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه الثوري عن ثوير عن جاهد عن ابن عمر مرفوعاً أيضاً، قال: ولا تعلم أحداً ذكر فيه مجاهداً غير الثوري بالنعمة. قلت: أخرجه ابن مردويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال

«سمعت ابن عمر» ومن طريق عبد الملك بن أبير عن ثوبان مرفوعاً، وقال الحاكم بعد تحريجه ثوبان بن يعقوب عليه إلا الشيع.

قلت: لا أعلم أحداً صرح بتوقيفه، بل أطلقوا على تضعيفه، وقال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بين وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حنبل فيه، وفي ليس بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد: ما أقرب بعضهم من بعض، وأخرج الطبري من طريق أبي الصهباء موقوفاً نحو حديث ابن عمر، وأخرج بسند صحيح إلى يزيد النخعي عن عكرمة في هذه الآية قال: «تنظر إلى الخالق وحق لها أن تنظر» وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم بن الحسن قال: «تنظر إلى الخالق وحق لها أن تنظر» وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة: انظروا ماذا أعطى الله عبده من النور في عينه من النظر إلى وجه ربه الكريم عياناً - يعني في الجنة - ثم قال: لو جعل نور جميع المخلوق في عيني عبد ثم كشف عن الشمس ستراً واحداً ودونها سبعون ستراً ما قدر على أن ينظر إليها، ونور الشمس جزء من سبعين جزءاً من نور الكرسي، ونور الكرسي جزء من سبعين جزءاً من نور العرش، ونور العرش جزء من سبعين جزءاً من نور السترة، وإبراهيم فيه ضعف، وقد أخرج عبد بن حميد عن عكرمة من وجه آخر إنكار الرؤية، ويمكن الجمع بالحميل على غير أهل الجنة، وأخرج بسند صحيح من مجاهد: ناظرة تنظر الشواب، وعن أبي صالح نحوه، وأورد الطبري الاختلاف فقال الأولى عند الصواب ما ذكرناه من الحسن البصري وعكرمة وهو ثبوت الرؤية لموافقته الأحاديث الصحيحة، وبالحق ابن عبد البر في رد الذي نقل عن مجاهد وقال هو شاذ، وقد تمسك به بعض المعتزلة وتمسكوا أيضاً بقوله ﷺ في حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان، وفيه «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» قال بعضهم فيه إشارة إلى انقضاء الرؤية، وتعقب بأن المنفي فيه رؤيته في الدنيا لأن العبادة خاصة بها، فالقول قائل إن فيه إشارة إلى جواز الرؤية في الآخرة لا أبعد، وزعمت طائفة من المتكلمين كالسالية من أهل البصرة أن في الخبر دليلاً على أن الكفار يرون الله في القيامة من عموم اللقاء والخطاب، وقال بعضهم يراه بعض دون بعض، واحتجوا بحديث أبي سعيد حيث جاء فيه أن الكفار يتساقطون في النار إذا قيل لهم ألا تردون، ويعني المؤمنون، وفيهم المناقون فيرونه لما ينصب الجسر ويتبعونه، ويعطى كل إنسان منهم نوره ثم يطفى نور المناقنين، وأجابوا عن قوله ﴿إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ [الطغفين: ١٥] أنه بعد دخول الجنة وهو احتجاب مردود، فإن بعد هذه الآية ﴿ثم إنهم لصالو الجحيم﴾ [الطغفين: ١٦] فدل على أن الحجب وقع قبل ذلك، وأجاب بعضهم بأن الحجب يقع عند إطفاء النور، ولا يلزم من كونه يتجلى للمؤمنين ومن معهم من أدخل نفسه فيهم أن تمسهم الرؤية لأنه أعلم بهم، فيتمسك على المؤمنين برويته دون المناقنين كما ينعمهم من السجود، والعلم عند الله تعالى قال البيهقي وجه الدليل من الآية أن لفظ «ناصرة»: الأول بالضاد المعجمة الساقطة من النضرة بمعنى السورور، ولفظ «ناظرة» بالظاء المعجمة المشالة يحتمل في كلام العرب أربعة أشياء: نظر التفكير والاعتبار كقوله تعالى ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ [الغاشية: ١٧] ونظر الانتظار كقوله تعالى ﴿ما ينظرون إلا صيحة واحدة﴾ [يس: ٤٩] ونظر التعطف والرحمة كقوله تعالى ﴿لا ينظر الله إليهم﴾ [آل عمران: ٧٧] ونظر الرؤية كقوله تعالى ﴿ينظرون إليك نظر المشي عليه من الموت﴾ [الثلاثة الأولى غير مرادة، أما الأولى فلأن الآخرة ليست بدار استدلال، وأما الثاني فلأن في الانتظار تنفيساً وتكديراً، والآية خرجت عن الامتنان والبيارة، وأهل الجنة لا ينتظرون شيئاً لأنهم همما خطيرهم أمراً به، وأما الثالث فلا يجوز لأن المخلوق لا يتعطف على خالقه، فلم يبق إلا النظر إلى الرؤية، وانضم إلى ذلك أن النظر إذا ذكر مع الوجه انصرف إلى نظر العينين اللتين في الوجه، ولأنه هو الذي يتدلى إلى قولهم تعالى ﴿ينظرون إليك﴾ وإذا ثبت أن «ناظرة» هنا بمعنى راقية اتدفع قول من زعم أن المعنى ناظرة إلى ثواب ربه لأن الأصل عدم التقدير وأيد منطوق الآية «في حق المؤمنين» بمفهوم الآية الأخرى «في حق الكافرين» أنهم عن ربهم يومئذ محجوبون، وقيداً بالقيامة في الآيتين إشارة إلى أن الرؤية تحصل للمؤمنين في الآخرة دون الدنيا انتهى ملخصاً موضحاً.

وقد أخرج أبو العباس السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجبري وهو من شيوخ البخاري، سمعت عمرو بن أبي سلمة يقول، سمعت مالك بن أنس وقيل له يا أبا عبد الله قول الله تعالى: ﴿إلى ربها ناظرة﴾ بقول قوم إلى ثوابه، فقال كذبوا فإنهم عن قوله تعالى ﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ محجوبون﴾ [الطغفين: ١٥] ومن حيث النظر إن كل موجود يصح أن يرى، وهذا على سبيل التنزيل ولا صفات الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين، وأدلة السمع طائفة بوقوع ذلك في الآخرة لأهل الإيمان دون غيرهم، ومنع ذلك في الدنيا إلا أنه اختلف في نبينا ﷺ وما ذكروه من الفرق بين

الحديث الأول: حديث جرير ذكره مطولاً مختصراً من ثلاثة أوجه.

قوله: (وخالد أو هشيم) كذا في نسخة من رواية أبي ذر عن المستملي بالشك وفي أخرى بالواو وكذا للباقيين.

قوله: (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد.

قوله: (عن قيس) هو ابن أبي حازم ونسب في رواية مروان بن معاوية عن إسماعيل المشار إليها.

قوله: (عن جرير) في رواية مروان المذكورة «سمعت جرير بن عبد الله» وفي رواية بيان في الباب عن قيس «حدثنا جرير».

قوله: (كما جلوساً عند النبي ﷺ) في رواية جرير عن إسماعيل في تفسير سورة ق «كما جلوساً ليلة مع رسول الله ﷺ».

قوله: (ليلة البدر) في رواية إسحاق «ليلة أربع عشرة» ووقع في رواية بيان المذكورة «خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال «ويجمع بينهما بأن القول لهم صدر منه بعد أن جلسوا عنده».

قوله: (إنكم صرتم رؤيتكم) في رواية عبد الله بن غير وأبي أسامة ووكيع عن إسماعيل عند مسلم «إنكم ستصرون رؤيتكم قرونه» وفي رواية أبي شهاب «إنكم سترون رؤيتكم عياناً» هكذا اقتصر أبو شهاب على هذا القدر من الحديث للأكثر ووقع في رواية المستملي في أوله «خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال «وأخرجه الإسماعيلي من طريق خلف بن هشام عن أبي شهاب كالأكثر، ومن طريق محمد بن زياد البجلي عن أبي شهاب مطولاً، وأسم «أبي شهاب» هذا حديثه بين نافع الحنظلي بالحاء للمهمة والنون، وأسم الراوي عنه حاصم بن يوسف كان خياطاً بالحاء المعجمة والتحتانية، قال الطبري تفرد أبو شهاب عن إسماعيل بن أبي خالد بقوله عياناً وهو حافظ متن من ثقات المسلمين انتهى. وذكر شيخ الإسلام المحمدي في كتابه الفاروق أن زيد بن أبي أنيسة رواه أيضاً عن إسماعيل بهذا اللفظ وساقه من رواية أكثر من ستين نفساً عن إسماعيل بلفظ واحد كالآول.

قوله: (لا تضامون) بضم أوله وتخفيف الميم للاكثر وفيه روايات أخرى تقدم بيانها في باب الصراط جسر جهنم من «كتاب الرقاق» وقال البيهقي سمعت الشيخ الإمام أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي يقول في إملائه في قوله «لا تضامون في رؤيته» بالضم والتشديد معناه لا تجتمعون لرؤيته في جهة ولا يضم بعضهم إلى بعض، ومعناه بفتح التاء كذلك والأصل لا تضامون في رؤيته بانجتماع في جهة وبالتخفيف من الضيم، ومعناه لا تظلمون فيه برؤية بعضهم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها وهو متعال عن الجهة والتشبيه برؤية القمر للرؤية دون التشبيه المرئي تعالى الله عن ذلك.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة «أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة فقال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب» الحديث بطوله وقد مضى شرحه مستوفى في «كتاب الرقاق».

ووقع هنا في قوله (إذا جاء ربنا عرفناه) في رواية أبي ذر عن الكشي «فإذا جاءنا» ويحتاج إلى تأمل.

وفي قوله (أول من يبين) في رواية المستملي «يحيى» من الجي.

وفي قوله (ويعطي ربه) في رواية الكشي «ويعطي الله».

وفي قوله (أي رب لا آكون) في رواية المستملي «لا أكون» وقد تقدمت الإشارة لذلك وغيره في شرح الحديث.

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد في معنى حديث أبي هريرة بطوله، وتقدم شرحه أيضاً هناك.

وقوله في سننه (عن زيد) هو ابن أسلم، (وعطاء) هو ابن يسار.

وقوله فيه (وأصحاب كل آفة مع آفتهم) في رواية الكشي «إلهم» بالإفراد وقوله «ما يجلسكم» بالجمع واللام من المجلس أي يقدّمكم عن الذماب، وفي رواية الكشي «ما يجيبكم» بالحاء والموحدة من الجيب أي يمتنعكم وهو بمعناه.

وقوله فيه (فيأتيهم الله في صورة) استدل ابن تيمية بذكر الصورة على أن لله صورة لا كالصور كما ثبت أنه شيء لا كالأشياء وتعبوه، وقال ابن بطال تمسك به المجسمة فأتيتوا لله صورة، ولا حجة لهم فيه لاحتمال أن يكون بمعنى العلامة وضعا الله لهم دليلاً على معرفته كما يسمى الدليل والعلامة صورة وكما تقول صورة حديثك كذا وصورة الأمر كذا والحديث والأمر لا صورة لهما حقيقة، وأجاز غيره أن المراد بالصورة الصفة، وإليه ميل البيهقي، ونقل ابن التين أن معناه صورة الاعتقاد، وأجاز الخطابي أن يكون الكلام خرج على وجه المشكلة لما تقدم من ذكر الشمس والقمر والطواغيت، وقد تقدم بسط هذا هناك، وكذا قوله «نعود بك» وقال غيره في قوله في الصورة التي يعرفونها يحمل إلى ما يشير بذلك إلى ما عرفوه حين أخرج ذرية آدم من صلبه ثم أنسأهم ذلك في الدنيا ثم يذكّره بها في الآخرة.

وقوله (إذا رأينا ربنا عرفناه) قال ابن بطال عن المهلب إن الله يبعث لهم ملكاً ليخبرهم في اعتقاد صفات ربهم الذي ليس كمثل شيء. فإذا قال لهم أنا ربكم ردوا عليه لما رأوا عليه من صفة المخلوق، فقولوه فإذا جاء ربنا عرفناه أي إذا ظهر لنا في ملك لا ينبي لغيره وعظمة لا تشبه شيئاً من مخلوقاته فحيثما يقولون أنت ربنا، قال.

وأما قوله: (هل ينكم وبينه علامة تعرفونها، فيقولون الساق) فهذا يحتمل أن الله عرفهم على السنة الرسل من الملائكة أو الأنبياء أن الله جعل لهم علامة تجلّية الساق، وذلك أنه محتجهم بإرسال من يقول لهم أنا ربكم وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وهي وإن ورد أنها في عذاب القبر فلا يبعد أن تتناول يوم الموقف أيضاً، قال: وأما الساق فجاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قال عن شدة من الأمر، والعرب تقول قامت الحرب على ساق إذا اشتدت، ومنه:

قد من أصحابك ضرب الأعناق وقامت الحرب بنا على ساق

وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيره عن نور عظيم قال ابن فورك: معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والألطاف، وقال المهلب كشف الساق للمؤمنين رحمة ولغيرهم قسمة، وقال الخطابي تهيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق، ومعنى قول ابن عباس أن الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة، وأسند البيهقي الأثر المذكور عن ابن عباس بسنتين كل منهما حسن، وزاد: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فاتبعوه من الشعر وذكر الرجز المشار إليه، وأنشد الخطابي في إطلاق الساق على الأمر الشديد «في سنة قد كشفت عن ساقها» وأسند البيهقي من وجه آخر صحيح عن ابن

عباس قال: يريد يوم القيامة، قال الخطابي وقد يطلق ويراد النفس.

وقوله فيه (ويأتي من كان يسجد لله رباً وصمعة فيلهب كما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً) ذكر العلامة جمال الدين بن هشام في المغني أنه وقع في البخاري في هذا الموضع «كما» مجرد وليس بعدها لفظ يسجد فقال بعد أن حكى عن الكوفي أن كي ناصية دائماً، قال ويرويه قوله كما يسجد كما يقولون له، وأجابوا بأن التقدير كي تفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستهانة عن الصلح وحذف ألفها في غير الجذر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل نصب وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ [القيامة: ٢٢] فيلهب كما فيعود ظهره طبقاً واحداً، أي كما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه انتهى كلامه، وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى أن ابن بطال ذكرها بلفظ «كي يسجد» بحذف ما، وكلام ابن هشام يوم أن البخاري أورد في التفسير، وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط، وقوله فيه «فيعود ظهره طبقاً واحداً» قال ابن بطال تمسك به من أجاز تكليف ما لا يطاق من الأشاعرة واحتجوا أيضاً بقصة أبي لب، وأن الله كلفه الإيمان به مع إعلامه بأنه يموت على الكفر ويصلي نارا ذات هب، قال ومنع الفقهاء من ذلك وتمسكوا بقوله تعالى ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦] وأجابوا عن السجود بأنهم يدعون إليه تبتكياً إذ أدخلوا أنفسهم في المؤمنين الساجدين في الدنيا فسجدوا مع المؤمنين إلى السجود فتعذر عليهم فآطهر الله بذلك نفاهم وأخزاهم، قال ومنه من التبتك ما يقال لهم بعد ذلك ﴿ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً﴾ [الحديد: ١٣] وليس في هذا تكليف ما لا يطاق بل إظهار خزيهم، ومنه من كلف أن يعقد شعيرة فإنها للزيادة في التريخ والعقوبة انتهى. ولم يجب عن قصة أبي لب وقد ادعى بعضهم أن مسألة تكليف ما لا يطاق لم تقع إلا بالإيمان فقط، وهي مسألة طويلة الليل ليس هذا موضع ذكرها.

وقوله (قال مدحضة مزلة) بفتح الميم وكسر الزاي ويجوز فتحها وتشديد اللام، قال أي موضع الزلل ويقال بالكسر في المكان وبالفتح في المثال، ووقع في رواية أبي ذر عن الكشي «هنا الدخض الزلق، ليندخضوا ليزلقوا زلقاً لا يثبت فيه قدم، وهذا قد تقدم لهم تفسيره في سورة الكهف، وتقدم هناك الكلام عليه.

وقوله (عليه عطايف وكلايب) تقدم بيانه.

وقوله (وحسكة) بفتح الحاء والسين المهملتين قال صاحب التهذيب وغيره الحسكة نبات له ثمر خشن يتقلب بأصواف الغنم وربما اتخذ مثله من حديد وهو من آلات الحرب.

وقوله (مفلطحة) بضم الميم وفتح الفاء وسكون اللام بعدما طاء ثم جاء مهملتان كذا وقع عند الأكثر، وفي رواية الكشي «مفلطحة» بتقديم الطاء وتأخير الفاء واللام قبلها وليبعض كالأول لكن بتقديم الحاء على الطاء والأول هو المعروف في اللغة وهو الذي فيه اتساع وهو عريض، يقال فططح القرص بسطه وعرضه.

وقوله (شوكة عظيمة) بالفاء ثم الفاء وزن عظيمة، وليبعض عقيفاً بعينية التصغير ممدود.

(تبيه): قرأت في تنقيح الزركشي وقع هنا في حديث أبي سعيد بعد شفاعة الأنبياء فيقول الله بقت شفاعتي فيخرج من النار من لم يعمل خيراً، وتمسك به بعضهم في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار ورد بوجهين أحدهما أن هذه الزيادة ضعيفة لأنها غير متصلة كما قال عبد الحق في الجمع، والثاني أن المراد بالخبر المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين، كما تدل عليه بقية الأحاديث هكذا قال، والوجه الأول غلط منه فإن الرواية متصلة هنا، وأما نسبة ذلك لعبد الحق فغلط لأنه لم يقله إلا في طريق أخرى وقع فيها: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة خردل من خير. قال: هذه الرواية غير متصلة، ولما ساق حديث أبي سعيد الذي في هذا الباب ساقه بلفظ البخاري ولم يتبعه بأنه غير متصل ولو قال ذلك لثبته عليه فإنه لا انقطاع في السند أصلاً، ثم إن لفظ حديث أبي سعيد هنا ليس كما ساقه الزركشي وإقائه فيقول الجبار بقت شفاعتي فيخرج أقواماً قد احتشروا، ثم قال في آخره: فيقول أهل الجنة هؤلاء عقاب الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه، فيجوز أن يكون الزركشي ذكره بالنعني.

الحديث الرابع: حديث أنس في الشفاعة وقد مضى شرحه مستوفى في باب صفة الجنة والنار من «كتاب الرقاق».

وقوله هنا (وقال حجاج بن منهال حدثنا همام) كذا عند الجميع إلا في رواية أبي زيد المرزوي عن القريبي، قال فيها «حدثنا حجاج» وقد وصله الإسماعيلي من

وقوله في سننه عن خيشة في رواية حصن بن غياث عن الأعمش: حدثني خيشة بن عبد الرحمن كما تقدم في «كتاب الرقاق» وسياقه هناك أنهم وسياقي أيضاً من وجه آخر عن الأعمش.

وقوله (ولا حجاب يحجبني) في رواية الكشميهني «ولا حجاب» قال ابن بطال معنى رفع الحجاب إزالة الآفة من أبصار المؤمنين الماتمة لهم من الرؤية فيرونه لارتفاعها عنهم بخلق ضلعا فيهم، ويشير إليه قوله تعالى في حق الكفار ﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ [المطففين: ١٥] وقال الحافظ صلاح الدين العلائي في شرح قوله في قصة معاذ «وأتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» المراد بالحجاب والحجاب نفي المنع من الرؤية كما نفى عدم إجابة دعاء المظلوم ثم استمرار الحجاب للرد فكان نفيه دليلاً على ثبوت الإجابة والتعير بنفي الحجاب أبلغ من التعير بالقبول، لأن الحجاب من شأنه المنع من الوصول إلى المقصود فاستعير نفيه لعدم المنع، وبخروج كثير من أحاديث الصفات على الاستعارة التخيلية، وهي أن يشترك شيان في وصف ثم يعتمد لوازم أحدهما حيث تكون جهة الاشتراك وصفاً فثبت كماله في المستعار بواسطة شيء آخر فثبت ذلك للمستعار بمبالغة في إثبات المشترك، قال ويالحمل على هذه الاستعارة التخيلية يحصل التخلص من مهوى الجسم، قال: ويحتمل أن يراد بالحجاب استعارة محسوس لمقول لأن الحجاب حسي والمنع عقلي، قال: وقد ورد ذكر الحجاب في عدة أحاديث صحيحة والله سبحانه وتعالى منزّه عما يحجب به الحجاب إنما يحيط بمقدر محسوس. ولكن المراد بحجابه منعه أبصار خلقه ومصانهم بما شاء متى شاء كيف شاء، وإذا شاء كشف ذلك عنهم، ويؤيد قوله في الحديث الذي بعده «وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه» فإن ظاهره ليس مراداً قطعاً نفسي استعارة جزماً وقد يكون المراد بالحجاب في بعض الأحاديث الحجاب الحسي لكنه بالنسبة للمخلوقين والعلم عند الله تعالى.

وتقل الطيبي في شرح حديث أبي موسى عند مسلم «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره» أن فيه إشارة إلى أن حجاباً خلاف الحجب للموهوبة فهو محتجب عن الخلق بألوان مزه وجلالة وأشمه عظمته وكبريائه، وذلك هو الحجاب الذي تدعش دونه العقول وتبتهت الأبصار وتحتجب البصائر، فلو كشفه فتجلى لما وراءه بمخالفات الصفات وعظمة الذات لم يبق مخلوق إلا احترق، ولا منظور إلا اضمحل، وأصل الحجاب الستر الحاصل بين الرائي والمرئي، والمراد به هنا منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر فقام ذلك المنع مقام الستر الحاصل فغير به عنه، وقد ظهر من نصوص الكتاب والسنة أن الحالة المشار إليها في هذا الحديث هي في دار الدنيا المدة للقاء دون دار الآخرة المدة للقاء، والحجاب في هذا الحديث وغيره يرجع إلى الخلق لأنهم هم المحجوبون عنه.

وقال النووي: أصل الحجاب المنع من الرؤية، والحجاب في حقيقة اللغة الستر، وإنما يكون في الأجسام والله سبحانه منزّه عن ذلك، فعرف أن المراد المنع من رؤيته وذكر النور لأنه بمنع من الإدراك في العادة لشعاعه، والمراد بالوجه الذات وما انتهى إليه بصره جمع المخلوقات لأنه سبحانه عيط بجميع الكائنات.

الحديث الثامن: حديث أبي موسى (وعبد العزيز بن عبد الصمد) هو ابن عبد الصمد العمي بفتح المهملة وتشديد الجيم، «وأبو عمران» هو عبد الملك بن حبيب الجفني، «وأبو بكر» هو ابن أبي موسى الأشعري، وقد تقدم ذلك في تفسير سورة الرحمن.

قوله: (جنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما، وجنتان من فضة آتيتهما وما فيهما) في رواية حاد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه قال حاد لا أصله إلا قدر رفعه قال: «جنتان من ذهب للمقربين ومن دونهما جنتان من ورق لأصحاب اليمين» أخرجه الطبري وابن أبي حاتم ورواه ثقات وفيه رد على ما حكته على الترمذي الحكيم أن المراد بقوله تعالى ﴿ومن دونهما جنتان﴾ [الرحمن: ٦٧] النار بمعنى القرب لا أنهما دون الجنة المذكورتين فيهما، وصرح جماعة بأن الأولين أفضل من الآخرين، وعكس بعض المفسرين، والحديث حجة للأولين، قال الطبري اختلف في قوله: ﴿ومن دونهما جنتان﴾ قال بعضهم مناه في الدرجة، وقال آخرون مناه في الفضل، وقوله جنتان إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ومن دونهما جنتان﴾ وتفسير له، وهو خبر مبتدأ محذوف أي هما جنتان، وآتيتهما مبتدأ، ومن فضة خبره، قاله الكرماني قال: ويحتمل أن يكون فاعل فضة قال ابن مالك مرتب بواد إيل كله، أن كلة فاعل أي جنتان منفض آتيتهما انتهى. ويحتمل أن يكون بدل اشتغال، وظاهر

طريق إسحاق بن إبراهيم وأبو نعيم من طريق محمد بن أسلم الطوسي قالاً «حدثنا حجاج بن منهل» فذكره بطوله وساقوا الحديث كله إلا النسفي فسلق منه إلى قوله «خلق الله بيده» ثم قال «فذكر الحديث» ووقع أبي ذر عن الحمري نحوه لكن قال «وذكر الحديث بطوله» بعد قوله «حتى يهوما بذلك» ونحوه للكشميهني.

وقوله فيه (ثلاث كلمات) في رواية المستملي «ثلاث كلمات».

وقوله (فأسأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه) قال الخطابي هذا يومهم المكان والله منزّه عن ذلك، وإنما معناه في داره التي اتخذها لأولياته وهي الجنة وهي دار السلام، وأضيفت إليه إضافة تشريف مثل بيت الله وحرم الله.

وقوله فيه (قال لقادة سمعته يقول فأخرجهم) هو موصول بالسند المذكور، ووقع للكشميهني «وسمعتهم أيضاً يقول» وللمستملي «وسمعتهم يقول: فأخرجهم» الأول بفتح الحزنة وضم الراء والثاني بضم الحزنة وكسر الراء.

الحديث الخامس: حديث أنس: أصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فإني على الخوف.

قوله في السند: (حدثني عمي) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد وأبيه هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ليعقوب فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريقه أيضاً عن ابن أبي شهاب عن عمه وهي أعلى من روايته إياه عن أبيه عن «صالح» وهو ابن كيسان عن ابن شهاب الزهري.

قوله: (وأرسل إلى الأنصار لجمعهم في ليلة) كذا أورده ختصره، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وقال في أوله «لا إله إلا الله على رسوله ما آفاه من أموال هؤلاء» ثم أحال بقيته على الرواية التي قبلها من طريق يونس عن الزهري «فطلق رسول الله ﷺ بعطي رجالاً من قريش» فذكر الحديث في معانيهم وفي آخره «فقالوا بلى يا رسول الله رضينا، قال فإنكم ستجدون بعدي أثره شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله، فإني على الخوف» وقد تقدم من وجه آخر في غزوة حنين وساقه من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أنهم منته، وتقدم شرحه مستوفى هناك بحمد الله تعالى.

والغرض منه هنا قوله «حتى تلقوا الله ورسوله» فإنها زيادة لم تلح في بقية الطرق، وقد تقدم في أوائل الفتن من رواية أنس عن أسيد بن الحضير في قصة فيها «فسترون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني» وترجم له في مناقب الأنصار: باب قول النبي ﷺ يعني للأبصار «أصبروا حتى تلقوني على الخوف» قال الراضب: اللقاء مقابلة الشيء ومصادفته، لقيه بقاء ويقال أيضاً في الإدراك بالسي والبصيرة، ومنه ﴿ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه﴾ [آل عمران: ١٤٣] وملاقاة الله يعبر بها عن الموت ومن يوم القيامة، وقيل ليوم القيامة يوم التلاق للقاء الأولين والآخرين فيه.

الحديث السادس: عن ابن عباس في الدعاء عند قيام الليل وقد تقدم شرحه في أوائل «كتاب التهجد» مستوفى، والغرض منه قوله «ولقائك حق» وقد ذكرت ما يتعلق بالقاء في الذي قبله «وسيان» في سننه هو الثوري، وسليمان» هو ابن أبي مسلم.

وقوله فيه (وقال قيس بن سعد وأبو الزبير عن طاوس قيام) يريد أن قيس بن سعد روى هذا الحديث عن طاوس عن ابن عباس، فوقع عنده بدل قوله: أنت قيس السماوات والأرض: (أنت قيام السماوات والأرض) وكذلك أبو الزبير عن طاوس وطريق قيس وصلها مسلم وأبو داود من طريق عمران بن مسلم عن قيس ولم يسوقا لفظه وساقها النسائي كذلك وأبو نعيم في المستخرج، ورواية أبي الزبير وصلها مالك في الموطأ عنه وأخرجها مسلم من طريقه ولفظه «قيام السماوات والأرض».

قوله: (وقال مجاهد: القيام: القيام على كل شيء) وصله الترمذي في تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا، قال الخطابي القيام القيام على كل شيء من خلقه بغيره بما يريد، وقال أبو عبيدة بن المنصور فيقول وهو القيام الذي لا يزول، وقال الخطابي القيام نعت للمبالغة في القيام على كل شيء فهو القيام على كل شيء بالرعاية له.

قوله: (ولقرأ عمر القيام) قلت تقدم ذكر من وصله عن عمر في تفسير سورة

نوح.

قوله: (وكلاهما مدح) أي القيام والقيام لأنهما من صيغ المبالغة. الحديث السابع: حديث عدي بن حاتم «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان».

الأول أن الجنتين من ذهب لا فضة فهما وبالمكس، ويعارضه حديث أبي هريرة: قلنا يا رسول الله حدثنا عن الجنة ما بناؤها؟ قال: لبنة من ذهب ولبنة من فضة، الحديث أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان، وله شاهد عن ابن عمر أخرجه الطبراني وسنده حسن وآخر عن أبي سعيد أخرجه الزبair ولفظه «خلق الله الجنة لبنة من ذهب ولبنة من فضة» الحديث، ويجمع بأن الأول صفة ما في كل جنة من آتية وغيرها، والثاني صفة حوايط الجنان كلها، ويؤيده أنه وقع عند البيهقي في المبحث في حديث أبي سعيد «إن الله أحاط الجنة لبنة من ذهب ولبنة من فضة» وعلى هذا فقول «أتيتهما وما فيها» بدل من قوله «من ذهب» ويترجح الاحتمال الثاني.

قوله: (وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه) قال المازري: كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما يفهم لهم الأشياء المنعوبة إلى الحس ليقرب تناولهم لها، فعبر عن زوال الموانع ورفعه عن الأبصار بذلك، وقال عياض كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيرا، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها، ومنه قوله تعالى ﴿جاءك ذلك﴾ [الإسراء: ٢٤] فمخاطبة النبي ﷺ فلم يرداه الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يفهم ذلك تاه فمن أجرى الكلام على ظاهره أفسى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزّه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب بقلتها وإما أن يؤولها كما يقول استعار لمظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عقلته انتهى ملخصاً.

وقال الطبري قوله «على وجهه» حال من رداء الكبرياء.

وقال الكرماني هذا الحديث من التشابهات فإذا مفوض وإما متاول بأن المراد بالوجه الذات، والرداء صفة من صفة الذات اللازمة للزهة عما يشبه المخلوقات، ثم استشكل ظاهره بأنه يقتضي أن رؤية الله غير واقعة، وإجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر إذ رداء الكبرياء لا يكون مائتاً من الرؤية فعبر عن زوال المانع عن الإبصار بإزالة المراد انتهى. وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية فكان في الكلام حذفاً تقديره بعد قوله إلا رداء الكبرياء: فإنه بمن عليهم برفعه فيحصل لهم القبول بالنظر إليه، فكان المراد أن المؤمنين إذا تبولوا فمقابلهم من الجنة لولا ما عندهم من هيئة ذي الجلال لما حال بينهم وبين الرؤية حائل، فإذا أراد إكرامهم فحهم براءته وتفضل عليهم بتقويتهم على النظر إليه سبحانه، ثم وجدت في حديث صهيب في تفسير قوله تعالى ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ [يونس: ٢٦] ما يدل على أن المراد برداء الكبرياء في حديث أبي موسى الحجاب المذكور في حديث صهيب، وأنه سبحانه يكشف لأهل الجنة إكراماً لهم، والحديث عند مسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان واللفظ مسلم «أن النبي ﷺ قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، يقول الله عز وجل: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا وتدخلنا الجنة؟ قال: فيكشف لهم الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم منه» ثم تلا هذه الآية ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ أخرجه مسلم عقب حديث أبي موسى، ولعله أشار إلى تأويله به، وقال القرطبي في المقهم الرداء استعارة كتى بها عن العظمة كما في الحديث الآخر «الكبرياء رداءي والعظمة إزارى» وليس المراد الثياب المحسوسة لكن المناسبة أن الرداء والإزار لما كانا متلازمين للمخاطب من العرب عبر عن العظمة والكبرياء بهما، ومعنى حديث الباب أن مقتضى عزة الله واستغفانه أن لا يراه أحد لكن رحمته للمؤمنين اقتضت أن يريهم وجهه كمالاً للنعمة، فإذا زال المانع فهل معهم خلاف مقتضى الكبرياء فكذلك رفع عنهم حجاباً كان بينهم، ونقل الطبري عن علي وغيره في قوله تعالى: ﴿ولدينا مزيد﴾ [ق: ٢٥] قال هو النظر إلى وجه الله.

قوله: (في جنة عدن) قال ابن بطال: لا تعلق للجسم في إثبات المكان لما ثبت من استحالة أن يكون سبحانه جسماً أو حالاً في مكان فيكون تأويل الرداء: الآفة الموجودة لأبصارهم المائتة لهم من رؤيته، ولذا تعلق فعل من أفضاله فيعمل في محل رؤيتهم فلا يرونه ما دام ذلك المانع موجوداً، فإذا زال فعل الرؤية زال ذلك المانع وسماه رداء لتزله في المنع منزلة الرداء الذي يجب الوجه من رؤيته فأطلق عليه الرداء مجازاً، وقوله «في جنة عدن» راجع إلى القوم وقال عياض معناه راجع إلى النظرين أي وهم في جنة عدن لا إلى الله فإنه لا محرمه الأمكنة سبحانه.

وقال القرطبي يتعلق بمحذوف في موضع الحال من القوم مثل كائنين في جنة عدن.

وقال الطبري قوله «في جنة عدن» متعلق بمعنى الاستقرار في الطرف فيقيد بالقهوم

انتفاء هذا الحصر في غير الجنة.

والإيه أشار التوريشي بقوله: يشير إلى أن المؤمنين إذا تبولوا فمقابلهم وجهه المحجب مرتفعة والموانع التي تحجب عن النظر إلى ربه مضمحلة إلا ما يصدم من الهيئة كما قيل: اشتتاته فلإذا بدا أطرفت من إجلاله

فلذا فحهم براءته ورحته رفع ذلك عنهم تفضلاً منه عليهم.

الحديث التاسع: عن (عبدالله) وهو ابن مسعود.

قوله: (قال عبد الله) وهو ابن مسعود راويه، وهو موصول بالسند المذكور.

قوله: (مهذلق) أي الحديث، ومصدق بكسر أوله مفعال من الصدق بمعنى الموافقة.

قوله: (إن الذين يشرون - إلى أن قال - ولا يكلمهم الله الآية) كذا لأبي ذر وغيره والمراد هنا من هذه الآية قوله بعد «ولا ينظر إليهم» [آل عمران: ٧٧] ويؤخذ منه تفسير قوله «لقي الله» وهو عليه غضبان «ومقتضاه أن الغضب سبب لنزع الكلام، والروية والرضا سبب لوجودهما، وقد تقدم شرح هذا الحديث في «كتاب الأيمان والنذور».

الحديث العاشر: حديث أبي هريرة.

قوله: (عن عمرو) هو ابن دينار الكوفي، وقد تقدم هذا الحديث سنداً ومتناً في «كتاب الشرب» وتقدم شرحه مستوفى في أواخر الأحكام.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي بكر.

(وعبد الوهاب) في سنده هو ابن عبد المجيد الثقفي، (وأبيوب) هو السخنياني، (ومحمد) هو ابن سيرين، (وإبن أبي بكر) هو عبد الرحمن كما وقع التصريح به في «كتاب الحج» والسند كله بصريون، وقد تقدم بينه في بدء الحلق وفي المغازي.

واغفل الخيل ذكر هذا السند في التوحيد وفي المغازي وهو ثابت فيهما، وزعم أنه أخرجه في التفسير عن أبي موسى ولم أره في التفسير مع أنه لم يذكر منه في بدء الخلق إلا قطعة يسيرة إلى قوله: «وشعبان» وساقه يتنامى في المغازي وهنا إلا أنه سقط من وسطه هنا عند أبي ذر عن السرخسي.

قوله قال: (فأي يوم هذا - إلى قوله - قال إن دعاءكم) وقد تقدم شرحه مفرقاً، أما ما يتعلق بأوله وهو «أن الزمان قد استدار كهيته» فسي تفسير سورة براءة، وأما ما يتعلق بالشهر الحرام والبلد الحرام، ففي باب الخطبة أيام منى من «كتاب الحج» وأما ما يتعلق بالنهي عن ضرب بعضهم رقاب بعض ففي «كتاب الفتن»، وأما ما يتعلق بالحث على التبليغ ففي «كتاب العلم» والمراد منه هنا قوله «وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم» وقد ذكرت ما فسر به الفقه في الحديث الخامس، وبالله التوفيق.

تكملة: جمع الدرطاطي طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة فزادت على العشرين، وتبعها ابن القيم في حادي الأرواح بلغت الثلاثين وأكثرها جبايد، وأسند الدرطاطي عن يحيى بن معين قال عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية صحاح.

٢٥- باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ

مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]

٧٤٤٨- حَدَّثَنَا قُوسِي بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ: حَدَّثَنَا غَالِبٌ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ: عَنْ أَسَمَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ لُحَيْشٍ يَسْتَأْذِنُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقْعُضِي، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا، فَأَرْسَلَ: «إِنَّ لَنَا أَحَدًا، وَلَهُ مَا أَغْنَى، وَكُلُّهُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، فَتَصَبَّرْ وَتَحَسَّبْ». فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، فَاقْبَسَتْ عَلَيْهِ، فَحَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَمَّتْ مَعَهُ، وَتَعَادَى بَيْنَ جَبَلٍ وَأَبَى بَيْنَ كَتِفَيْ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَلَمَّا دَخَلَا، نَازَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، وَنَفَسَتْ تَقْلُقٌ فِي صَدْرِهِ، حَسِبَتْهُ قَالَ: كَانَتْهَا حَتَّةً، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: أَنْبَكِي؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنَ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ». [راجع: ١٢٨٤]. أخرجه مسلم: ٩٢٣ بدون ذكر أبي وعادة وذكر سعد.

٧٤٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا

قوله: (اختصمت) في رواية حمام عن أبي هريرة المتقدمة في سورة ق «نحاجت» ولمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج «احتجت» وكذا له من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة، وكذا في حديث أبي سعيد عنه قال الطبري: نحاجت أصله نحاجبت وهو مقاطعة من الحجاج وهو الخصام وزنه ومعناه يقال: نحاجبت محاجة ومحاجة وحجاجة أي غالبته بالحجة ومنه «فجع آدم موسى» لك حديث الباب لم يظهر فيه غلبة واحد منهما. قلت: إنما وزان «فجع آدم موسى» لو جاء نحاجبت الجنة والنار فحاجبت الجنة النار وإلا فلا يلزم من وقوع الخصام الغلبة، قال ابن بطال عن المذهب: يجوز أن يكون هذا الخصام حقيقة بأن يخلق الله فيهما حياة وفيهما وكلاماً والله قادر على كل شيء، ويجوز أن يكون هذا مجازاً كقولهم «امتلا الحوض وقال الدارقطني» والحوض لا يتكلم وإنما ذلك حيلة من امتلاكه وأنه لو كان من ينطق لقال ذلك، وكذا في قول النار «هل من زيد» [ق: ٣٠] قال وحاصل اختصاصهما اختصار أحدهما على الأخرى بمن يسكنها فظن النار أنها بمن التي فيها من عظام الدنيا أبر عند الله من الجنة، وظن الجنة أنها بمن أسكنها من أولياء الله تعالى أبر عند الله، فاجبته بأنه لا فضل لإحداهما على الأخرى من طريق من يسكنهما، وفي كلامهما شاذية شكالية إلى ربهما إذ لم تذكر كل واحدة منهما إلا ما اختصت به، وقد رد الله الأمر في ذلك إلى مشيئة، وقد تقدم كلام النزوي في هذا في تفسير «ق»، وقال صاحب المقهم: يجوز أن يخلق الله ذلك القول فيما شاء من أجزاء الجنة والنار، لأنه لا يشترط عقل في الأصوات أن يكون عليها حياة على الرجوع ولو سلمنا الشرط لجاز أن يخلق الله في بعض أجزائها الجمادية حياة لا سيما وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: «وإن الدار الآخرة هي الجاهن» [التكوير: ٦٤] أن كل ما في الجنة حي، ويحتمل أن يكون ذلك بلسان الحال والأول أولى.

قوله: (فقال الجنة يا رب ما لها) فيه التثنية لأن نسق الكلام أن تقول ما لي، وقد وقع كذلك في رواية حمام ما لي، وكذا لمسلم عن أبي الزناد.

قوله: (إلا حضباء الناس وسقطهم) زاد مسلم «وحيزهم» وفي رواية له «وخرتهم» وقد تقدم بيان المراد بالضباء في تفسير «ق»، وسقطهم بفتحين جمع ساقط وهو المنزول القدر الذي لا يقيه له، وسقط المتاع ربه وحيزهم بفتحين أيضاً جمع عاجز ضبطه حياض، وتعقبه القرطبي بأنه يلزم أن يكون بناء التثنية كتاب وكبه وسقوط البناء في هذا الجمع نادر، قال والصواب بضم أوله وتشديد الجيم مثل: شاهد وشهد وأما «خرتهم» فهو بمعجمة ومثله جمع خرتان أي جيعان، ووقع في رواية الطبري بكسر أوله وتشديد الراء ثم مثاة أي فخلتهم، والمراد به أهل الإيمان الذين لم يظنوا للشبه، ولم تروس لهم الشياطين بشيء من ذلك فهم أهل صفات صحيحة وإيمان ثابت وهم الجاهلون وأما أهل العلم والمعرفة فهم بالنسبة إليهم قليل.

قوله: (وقالت النار فقال للجنة) كذا وقع هنا مختصراً قال ابن بطال سقط قول النار هنا من جميع النسخ وهو محذوف في الحديث، رواه ابن وهب عن مالك بلفظ أوثرت بالتكثير والتجبرين. قلت: هو في غراب مالك للدارقطني وكذا هو عند مسلم من رواية ورواه عن أبي الزناد وله من رواية سفيان عن أبي الزناد «يدخلني الجبارون والتكوير» وفي رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة «سالي لا يدخلني إلا» أخرجه النسائي، وفي حديث أبي سعيد «قالت النار في» أخرجه أبو يعلى وصاق مسلم سننه.

قوله: (فقال الله تعالى للجنة أنت رحمتي) زاد أبو الزناد في روايته «أرسم بك من أشاء من عبادي» وكذا حمام.

قوله: (ملوها) بكسر أوله وسكون اللام بدلها حمزة.

قوله: (فاما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً وإنه ينشئ للنار من يشاء) قال أبو الحسن القاسمي المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقاً وأما النار فيضغ فيها فتمه قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقاً إلا هذا انتهى. وقد مضى في تفسير سورة «ق» من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة «يقال لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد فيضغ الرب عليها فتمه فتقول قط قط» ومن طريق حمام بلفظ «فاما النار فلا تمتلئ حتى يضح وجهه فتقول قط قط فهناك تملئ وزوي يعضها إلى بعض ولا يظلم الله من خلقه أحداً» وتقدم هناك بيان اختلافهم في المراد بالقدم مستوفى، وأجاب عياض بأن أحد ما قيل في تأويل القدم أنهم قوم تقدم في علم الله أنه يخلقهم قال: فهذا مطابق للإنشاء، وذكر القدم بعد الإنشاء يرجع أن يكونا متغايرين، وعن المذهب قال في هذه الزيادة حجة لأهل السنة في قولهم إن لله أن يعذب

أبي، عن صالح بن كيسان، عن الأخرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «اختصمت الجنة والنار إلى ربهما، فقالت الجنة: يا رب، ما لها لا يدخلها إلا حضباء الناس وسقطهم، وقالت النار: - ينشئ - أو يورث بالممكنين، فقال الله تعالى للجنة: أنت رحمتي، وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشاء، ولكل واحد منكما بلوغاً، قال: فاما الجنة، فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، وأنه ينشئ للنار من يشاء، فيلقون فيها، فتقول: هل من مزيد، فلا، حتى يتسحق فيها فتمه فتملئ، ويورث بعضها إلى بعضي، وتقول: قط قط قط». [إرجاع: ٤٨٤٩. أخرجه مسلم: ٢٨٤٩].

٧٤٥٠- حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ غُمَرٍ: حَدَّثَنَا جِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَيْسَمِ الْقَوْمِ اسْتَفَّ مِنَ النَّارِ، بَلُغُوا أَصْلَوهَا فَهَوَّتْ، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، يَقَالُ لَهُمُ: الْجَنَّةُ هُنَا». [إرجاع: ٦٥٥٩].

وقال حمام: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ النَّبِيِّ ﷺ **قوله:** (باب ما جاء في قول الله تعالى: إن رحمت الله قريب من المحسنين) قال ابن بطال الرحمة تنقسم إلى صفة ذات وإلى صفة فصل، وهنا يحتمل أن تكون صفة ذات، فيكون معناها إرادة إثابة الطامعين، ويحتمل أن تكون صفة فعل فيكون معناها أن فضل الله يسوق السحاب وإنزال المطر قريب من المحسنين فكان ذلك رحمة لهم لكونه بقدرته وإرادته، وهو تسمية الجنة رحمة لكونها فضلاً من فضله حادثة بقدرته، وقال البيهقي في «كتاب الأسماء والصفات» باب الأسماء التي تتبع إثبات التبرير لله دون من سواه فمن ذلك «الرحن الرحيم» قال الخطابي: معنى الرحن ذو الرحمة الشاملة التي وسعت الخلق في أرواقهم وأسباب معاشهم ومصالحهم، قال: والرحيم خاص بالمؤمنين كما قال سبحانه «وكان بالمؤمنين رحيماً» [الأحزاب: ٤٣] وقال غيره: الرحن خاص في التسمية عام في الفعل، والرحيم عام في التسمية خاص في الفعل انتهى. وقد تقدم شيء من هذا في أوائل التوحيد في باب «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى» [الإسراء: ١١٠] وتكلم أهل العربية على الحكمة في تذكير قريب قريب مع أنه وصف الرحمة فقال القرطبي: قريبة وميمدة إن لربها بها النسب ثبوتاً ونسباً فتوثت جزماً فتقول فلاة قريبة أو ليست قريبة، في فإن لربها المكان جاز الوجهان لأنه صفة للمكان فتقول فلاة قريبة وقريب إذا كانت في مكان غير بعيد، ومنه قوله: عشية لا مفراء منك قريبة فتدنو ولا مفراء منك بعيد

ومنه قول امرئ القيس: «له الولي إن أسى ولا م سالم» قريب البيت وأما قول بعضهم سبيل الذكر والمؤمن أن يجربا على الفضل فمردود لأنه رد الجواز بالمشهور، وقال تعالى: «وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً» [الأحزاب: ٦٣] وقال أبو عبيدة قريب في قوله تعالى «قريب من المحسنين» [الأعراف: ٥٦] ليس وصفاً للرحمة إنما هو ظرف لها فجاز فيه التثنية والتذكير ويصلح للجمع والمثني والمفرد ولو لربها به الصفة لوجب المطابقة، وتعقبه الأخفش بأنها لو كانت ظرفاً لنصب، وأوجب بأنه يتسع في الظرف ووراء ذلك أجوبة أخرى متفارية، ويقال إن قولها قول أبي عبيدة: قيل: هي صفة لموصوف مخلوق أي شيء قريب، وقيل: لا كانت بمعنى الفعلان أو المفعول أو المفعول أو الإحسان حملت عليه، وقيل: الرحم بالضممة والرحمة بمعنى واحد فذكر باعتباري الرحم، وقيل للمنى أنها ذات قرب كقولهم حافظ لأنها ذات حفي، وقيل هو مصدر جاء على فيل كقبيص لصوت الضفدع، وقيل: لما كان وزنه وزن المصدر نحو زفير وشهيق أعطي حكمه في استواء التذكير والتثنية، وقيل: إن الرحمة بمعنى مفعلة فتكون بمعنى مفعول وفعل بمعنى مفعول كثير، وقيل: أعطى فيعمل بمعنى فاعل حكم فيعمل بمعنى مفعول وقيل: هو من التثنية المجازي كقوله الشرس وبهذا جزم ابن التين، وتعقبوه بأن شرطه تقدم الفعل وهنا جاء الفعل متاخراً فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وأوجب بأن بعضهم حكى الجزاء مطلقاً والله أعلم. ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أسامة بن زيد وقد تقدم التثنية عليه في أوائل «كتاب التوحيد» وقوله «إما يحرم الله» فيه إثبات صفة الرحمة له وهو مقصود الترجمة.

ثانيها: حديث أبي هريرة «اختصمت الجنة والنار» وبمقرب «و الأخرج» هو عبد ابن إبراهيم بن سعد الذي تقدم في الحديث الخاص من الباب قبله، والأخرج «هو عبد الرحمن بن هرمز، وليس لصالح بن كيسان عنه في الصحيحين إلا هذا الحديث.

وحفظه، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَمَعَكِ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ الآية [الحج: ٦٥] ويقال أمسكت عن كذا امتنعت عنه ومنه ﴿هل من ممسكات رحته﴾. [الزمر: ٣٨]

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إَصْبَحِ الْخَلْقِ﴾ ومضى هناك بلفظ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ﴾ وهو اللطابق للترجمة لكن جرى على عادته في الإشارة وذكر فيه من وجه آخر عن الأعمش، وفيه تصريحه بسماعه له من ﴿إيراهيم﴾ وهو النخعي، ﴿وموسى﴾ شيخ البخاري فيه هو ابن إسماعيل كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وقوله جاء حبر بفتح الهملة ويجوز كسرها، بعدها موحدة ساكنة ثم راء واحد الأخبار، وذكر صاحب المشرق أنه وقع في بعض الروايات ﴿جاء جبريل﴾ قال وهو تصحيف فاحش، وهو كما قال فقد مضى في الباب المشار إليه ﴿جاء رجل﴾ وفي الرواية التي قبلها ﴿أن يهودياً جاء﴾ ولمسلم ﴿جاء حبر من اليهود﴾ فعرف أن من قال جبريل فقد صحف

٢٧- باب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَلَائِقِ

وَهُوَ يَفْعَلُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمْرَهُ، فَالْأَرْضُ بِفِعْلِهِ وَفِيهِ وَأَمْرُهُ، وَكَوْنُهُ وَهُوَ الْعَالَمُ الْمُكَوَّنُ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيْقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكُونٌ.

٧٤٥٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجْرٍ عَنْ كَثْرَبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَشَأَ فِي يَمِينِ مَيْمُونَةٍ ثَلَاثَةٌ، وَالْأُولَى ﷺ عِنْتَهَا، لَانْظُرَ كَيْفَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ، فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَفَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرَةِ أَوْ بَعْضُهُ، فَقَعَّ قَطَرٌ إِلَى السَّمَاءِ قَطْرًا ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ - إِلَى قَوْلِهِ- لِأُولَى الْأَثَابِ﴾. [آل عمران: ١٩٠].

ثُمَّ قَامَ قَوْرَحًا وَاسْتَنْزَلَ، ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ أَدْنَى بِلَالًا بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ. [إجماع: ١١٧. أخرجه مسلم: ٧٦٣].

قوله: ﴿باب ما جاء في خلق السموات والأرض وغيرها من الخلائق﴾ كذا للأكثر «خلق» وفي رواية الكشي «خلق السموات» وعليها شرح ابن بطال وهو المطابق للأية، وأما التخليق فإنه من خلق بالتشديد، وقد استعمل في مثل قوله تعالى ﴿خالقه وغير خالقه﴾ [الحج: ٥] وتقدمت الإشارة إلى تفسيره في كتاب الحيف.

قوله: ﴿وهو فعل الرب وأمره﴾ المراد بالأمر هنا قوله كن، والأمر يطلق بمبازاة معان منها صيغة أعمل ومنها الصفة والشأن، والأول المراد هنا.

قوله: ﴿فالرب بصفاته وفعله وأمره﴾ كذا ثبت للجميع وزاد أبو ذر في روايته وكلامه.

قوله: ﴿وهو الخالق المكون غير مخلوق﴾ المكون بتشديد الواو المكسورة لم يرد في الأسماء الحسنی، ولكن ورد معناه «وهو المصور» وقوله وكلامه بعد قوله: وأمره من عطف الخاص على العام لأن المراد بالأمر هنا قوله كن وهو من جملة كلامه وسقط قوله من هذا الموضع وفعله في بعض النسخ قال الكرماني: وهو أولى ليصح لفظ غير مخلوق كذا قال وسياق المصنف يقتضي التفرقة بين الفعل وما ينشأ عن الفعل فالأول من صفة الفاعل، والباري غير خلق بصفاته غير مخلوق وأما مفعوله وهو ما ينشأ عن فعله فهو خلق خلق ومن ثم عقبه بقوله: وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون بفتح الواو والمراد بالأمر هنا المصور به وهو المراد بقوله تعالى ﴿وكان أمر الله مفعولاً﴾ [يوسف: ٢١] ويقول تعالى: ﴿والله غالب على أمره﴾ [الأحزاب: ٢٧] إن قلنا الضمير لله ويقول تعالى: ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾ [الطلاق: ١] ويقول تعالى: ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ [الإسراء: ٨٥] وفي الحديث الصحيح «إن الله يحدث من أمره ما يشاء» وفيه «سبح قدوس رب الملائكة والروح» وأما قوله تعالى ﴿إلا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: ٥٤] فسباني في آخر «كتاب التوحيد» احتجاج ابن

من لم يكلفه لعباده في الدنيا لأن كل شيء ملكه فلو عذبهم لكان غير ظالم انتهى. وأهل السنة إنما تمسكوا في ذلك بقوله تعالى ﴿لا يسئل عما يفعل﴾ [الأنبياء: ٢٣] و﴿يفعل ما يشاء﴾ [آل عمران: ٤٠] وغير ذلك، وهو عندهم من جهة الجواز، وأما الوقوع فيه نظره، وليس في الحديث حجة للاختلاف في لفظه ولقبوله التاويل، وقد قال جماعة من الأئمة إن هذا الموضع مغلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تنقش من إيليس وأتباعه وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله ﴿ولا يظلم ربك أحداً﴾ [الكهف: ٤٩] ثم قال وحله على أصحابنا تلقى في النار أقرب من حله على ذي روح بعذب بغير ذنب انتهى.

ويمكن التزام أن يكونوا من ذوي الأرواح ولكن لا يبدلون كما في الخزنة، ويحتمل أن يراد بالإشياء ابتداء إدخال الكفار النار، وهو عن ابتداء الإدخال بالإشياء فهو إنشاء الإدخال لا الإثاء بمعنى ابتداء الخلق دليل قوله ﴿يفلقون فيها وتقول هل من مزيد﴾ وأعادها ثلاث مرات ثم قال «حتى يضع فيها قدمه فيحدث ثلثي» فالذي يملؤها حتى تقول حسبي هو القدم كما هو صريح الخبر وتاويل القدم قد تقدم والله أعلم، وقد أبد ابن أبي جرة حله على غير ظاهره بقوله تعالى ﴿كلا إنهم من ربه يومئذ مهجرون﴾ [المطففين: ١٥] إذ لو كان على ظاهره لكان أهل النار في نعيم المشاهدة كما يتنعم أهل الجنة بروية ربه لأن مشاهدة الحق لا يكون معها عذاب، وقال عياض يحتمل أن يكون معنى قوله عند ذكر الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً أنه يعذب من يشاء غير ظالم له كما قال أصحابك من أشاء، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى تخاصم أهل الجنة والنار، فإن الذي جعل لكل منهما عدل وحكمة ويستحق كل منهما من غير أن يظلم أحداً، وقال غيره: يحتمل أن يكون ذلك على سبيل التلميح بقوله تعالى ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إننا لا نضيع أجر من أحسن عملاً﴾ [الكهف: ٣٠] فمهر عن ترك توضيح الأجر بترك الظلم، والمراد أنه يدخل من أحسن الجنة التي وعد المؤمنين برحمتهم، وقد قال للجنة أنت رحمتي وقال ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ [الأعراف: ٥٦] وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة والعلم عند الله تعالى، وفي الحديث دلالة على اتساع الجنة والنار بحيث تسع كل من كان ومن يكون إلى يوم القيامة وتحتاج إلى زيادة، وقد تقدم في آخر الرقاق أن آخر من يدخل الجنة يعطى مثل الدنيا عشرة أمثالها، وقال السامري يؤخذ من الحديث أن الأشياء توصف بغالبها لأن الجنة قد يدخلها غير الضعفاء والنار قد يدخلها غير المتكبرين، وفيه رد على من حمل قول النار ﴿هل من مزيد﴾ [ق: ٣٠] على أنه استفهام إنكار وأنها لا تحتاج إلى زيادة.

الحديث الثالث: حديث أنس:

قوله: ﴿صنع﴾ بفتح الهملة وسكون الفاء ثم هملة هو أثر تغير البشارة فيبقى فيها بعض سواد.

قوله: ﴿وقال همام حدثنا قتادة حدثنا أنس﴾ تقدم موصولاً في «كتاب الرقاق» مع شرحه وأراد به هنا أن النعمة التي في طريق شام محمولة على السماع بدليل رواية همام والله أعلم

٢٦- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُخَلِّقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْزُولاً﴾ [طه: ٤١]

٧٤٥١- حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو غَوَّالَةَ عَنْ الْأَعْمَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ حَزْرُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَى إِبْصَعٍ وَالْأَرْضَ عَلَى إِبْصَعٍ، وَالْجِبَالُ عَلَى إِبْصَعٍ، وَالشَّجَرُ وَالْأَنْهَارُ عَلَى إِبْصَعٍ، وَسَائِرُ الْخَلَائِقِ عَلَى إِبْصَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ يَسْدُو: أَنَا الْمَلِكُ، فَتُجَلِّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: ﴿وَمَا قُلْتُوْا اللَّهَ حَقَّ قُلْتُوْهُ﴾. [إجماع: ٤٨١١. أخرجه مسلم: ٢٧٨٦].

قوله: ﴿باب قول الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ وقع لبعضهم «يمسك السموات على إصبع» وهو خطأ ذكر فيه حديث ابن مسعود قال الملب: الآية تقتضي أنها مسكنا بغير آله، والحديث يقتضي أنها مسكنا بالإصبع، والجبواب أن الإنسك بالإصبع حال لأنه يفتر إلى مسك، وأجاب غيره بأن الإنسك في الآية يتعلق بالدنيا، وفي الحديث يوم القيامة وقد مضى توجيه الإصبع من كلام أهل السنة مع شرحه في باب قوله: لا خلقت يدي، قال الراغب إنسك الشيء التعلق به

عينية وغيره به على أن القرآن غير خلق لأن المراد بالأمر قوله تعالى ﴿كن﴾ [البقرة: ١١٧] وقد عطف على الخلق، والمطف يقتضي الضاربة وكن كلامه فصيح الاستدلال ووهم من ظن أن المراد بالأمر هنا هو المراد بقوله تعالى ﴿وكان أمر الله فمفعولاً﴾ لأن المراد به في هذه الآية الأمر فهو الذي يوجد بكن، وكن صيغة الأمر وهي من كلام الله وهو غير خلق، والذي يوجد بها هو المخلوق وأطلق عليه الأمر لأنه نشأ عنه، ثم وجدت بيان مراده في كتابه الذي أقره في خلق أفاضل المبدأ فقال: اختلف الناس في الفاعل والمفعول وقالت القدرية الأنفصيل كلها من البشر، وقالت الجبرية الأنفصيل كلها من الله، وقالت الجهمية الفعل والمفعول واحد ولذلك قالوا كن خلق، وقال السلف: التخليق فعل الله وأفاضلنا مخلوقة، فعل الله صفة الله والمفعول من سواء من المخلوقات انتهى.

وسائلة التكوين مشهورة بين المتكلمين وأصلها أنهم اختلفوا هل صفة الفعل قديمة أو حادثة؟ فقال جمع من السلف منهم أبو حنيفة: هي قديمة، وقال آخرون منهم ابن كلاب والأشعري: هي حادثة لتلا يلزم أن يكون المخلوق قديماً، وأجاب الأول بأنه يوجد في الأول صفة الخلق ولا خلق، وأجاب الأشعري بأنه لا يكون خلق ولا خلوق كما لا يكون ضارب ولا مضروب فالزموه بحدوث صفات فيلزم حلول الحوادث بالله، فاجاب بأن هذه الصفات لا تحدث في الذات شيئاً جديداً فتعقوبه بأنه يلزم أن لا يسمى في الأول خلقاً ولا رازقاً، وكلام الله قديم وقد ثبت أنه في الحقائق الرزاق فانفصل بعض الأشعرية بأن إطلاق ذلك إما هو بطريق المجاز وليس المراد بعدم التسمية عندها بطريق الحقيقة، ولم يرض هذا بعضهم بل قال وهو المقتول عن الأشعري نفسه: إن الأساسي جارية مجرى الأعلام والمعلم ليس بحقيقة ولا عجز في اللغة، وأما في الشرع فلفظ الخلق الرزاق صادق عليه تعلل بالحقيقة الشرعية والبحث إما هو فيها لا في الحقيقة اللغوية فالزموه بتجويز إطلاق اسم الفاعل على من لم يتم به الفصل، فاجاب أن الإطلاق هنا شرعي لا لغوي انتهى. وتصرف البخاري في هذا الموضع يقتضي موافقة القول الأول، والصائر إليه يسلم من التورق في مسألة حوادث لا أول لها والله التوفيق، وأما ابن بطال فقال: غرضه بيان أن جميع السموات والأرض وما بينهما خلق، لقيام دلائل الحوادث عليها، ولقيام البرهان على أنه لا خالق غير الله وعلان قول من يقول إن الطباع خالقة أو الأفلاك أو النور أو الظلمة أو العرش، فلما فسدت جميع هذه المقالات لقيام الدليل على حدوث ذلك كله وافترضه إلى محدث لاستحالة وجود محدث لا محدث له وكتاب الله شامد بذلك كآية الباب، استدل بأيات السموات والأرض على وحدانيته وقدرته وأنه الخلاق العظيم وأنه خلاق سائر المخلوقات، لانتهاء الحوادث عنه النالة على حدوث من يقوم به وأن قاته وصفاته غير مخلوقة، والقرآن صفة له فهو غير خلق ولزم من ذلك أن كل ما سواه كان من أمره وفعله وتكوينه وكل ذلك خلق له انتهى، ولم يخرج على ما أشار إليه البخاري فله الحمد على ما أنتم.

قوله في الحديث: (فلما كان ليل الليل الأخير أو بعضه) في رواية الكشيهي «أو نصفه» بنون ومهمله وفاء وقد تقدم في تفسير آل عمران بهذا السند والمثل لكن في هذه اللفظة

٢٨- باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتَا

إِبْرَاهِيمَ وَالْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]

٧٤٥٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمَّا قَسَى اللَّهُ الْخَلْقَ، كَسَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ وَحْيِي سَبَقَتْ عَنِّي». [إرجاع: ٣١٩٤. أخرجه مسلم: ٢٧٥١].

٧٤٥٤- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْنُوقُ: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجَنِّعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَقْلُهُ مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ نَفْسُهُ مِثْلَهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الْمَلَكُ، فَيُؤَدِّنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: فَيَكْسِبُ: رَذْفَةً، وَاجْلَةً، وَعَقْلَةً، وَخُفْيًا أَوْ سَعِيدًا، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ يَفْعَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ

٧٤٥٥- حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ ذَرٍّ: سَمِعْتُ أَبِي يَحْتَدِثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَبِ اللَّهِ عَنْهُمَا: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَا جَبْرِيلُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟». فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا تَيْنَ آيَاتِنَا وَمَا خَلَقْنَا﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ. قَالَ: كَانَ هَذَا الْجَوَابُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ. [إرجاع: ٣٢١٨].

٧٤٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غُلَقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ أَمْسِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ مُكْبَى عَلَى عَصِيْبٍ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَسَأَلُوهُ، فَقَامَ مُوَحَّجًا عَلَى الْقَصِيْبِ، وَأَنَا عَقْلُهُ، فَقَسَمْتُ أَنَّهُ يُوحِي إِلَيْنَا، فَقَالَ: ﴿وَتَسْأَلُونَنِي عَنِ الرُّوحِ فَوَيْلٌ لِلرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. [الإسراء: ٨٥]. فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ قُلْنَا لَكُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ. [إرجاع: ١٢٥. أخرجه مسلم: ٢٧٩٤].

٧٤٥٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِهِ وَتَصْلِيحَ كَلِمَاتِهِ، بَانَ بِذَلِكَ الْجَنَّةَ أَوْ يُرْجَعُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غِيْمَةٍ». [إرجاع: ٣٦. أخرجه مسلم: ١٨٧٦ مطولاً].

٧٤٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَكَيْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَيْبَةً، وَيُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْفَتْحُ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [إرجاع: ١٢٣. أخرجه مسلم: ١٩٠٤].

قوله: (باب قوله تعالى: وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتَا إِبْرَاهِيمَ وَالْمُرْسَلِينَ) ذكر فيه ستة أحاديث.

أولها: حديث أبي هريرة «إن رحي سبقت غضي» وقد تقدم شرحه في باب قوله تعالى ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ أَنفُسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] وأشار به إلى ترجيح القول بأن الرحمة من صفات الذات لكون الكلمة من صفات الذات فهما استشكل في إطلاق السبق في صفة الرحمة جاء مثله في صفة الكلمة، ومهما أجب به عن قوله سبقت كلمتنا حصل به الجواب من قوله سبقت رحي وقد غفل عن مراده من قال دل وصف الرحمة بالسبق على أنها من صفات الفعل، وقد سبق في شرح الحديث قول من قال المراد بالرحمة إرادة إيصال الثواب، وبالنفس إرادة إيصال العقوبة فالسبق حيث بين متعلقين الإرادة فلا إشكال، وقوله في أول الحديث «لما قسى الله الخلق» أي خلقهم، وكل صنعة محكمة متقنة فهي قضاء، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّا قَسَى أَمْرًا﴾ [البقرة: ١١٧].

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود «حاشا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق» وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب القدر والمراد هنا قوله «فيسبق عليه الكتاب» وفيه من البحث ما تقدم في الذي قبله، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال: في هذا الحديث رد على من قال إن الله لا يزل متكلماً بجميع كلامه لقوله: «فيومر ب أربع كلمات» لأن الأمر بالكلمات إنما يقع عند التخليق، وكذا قوله «ثم ينفخ فيه الروح» وهو إنما يقع بقوله «كن» وهو من كلام سبحانه قال: يريد قول من قال إنه لو شاء لعب أهل الطاعة، ووجه الرد أنه ليس من صفة الحكيم أن يتبدل علمه، وقد علم في الأول من يرحم ومن يعذب، وتعبه ابن التين بأنهما كلام أهل السنة ولم يمتح لهم،

٣٣٣	٩٧- كتاب التوحيد ٢٩- باب قول الله تعالى: إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ	ح ٧٤٦٢
-----	--	--------

يُؤْتِيهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ فَكَذَّبُوا عَنْ النَّبِيِّينَ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُّوا عَنْ الرَّوحِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ إِنْ يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْذِبُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَسْنَا لَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرَّوحُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَطَلَبْتُ أَنَّهُ يُوحِيَ إِلَيَّ: فَقَالَ: ﴿وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الرَّوحِ قُلِ الرَّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

قَالَ الْأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَائَتِنَا. [راجع: ١٢٥. أخرجه مسلم: ٢٧٩٤].

قوله: «باب قول الله تعالى: إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا» زاد غير أبي ذر «أن تقول له كن فيكون» ونقص «إذا أَرَدْنَا» من رواية أبي زيد المرزوي قال عياض: كذا وقع لجميع الرواة عن الثوري من طريق أبي ذر والأصلي والقاسمي وغيرهم، وكذا وقع في رواية النسفي وصواب التلاوة «إِنَّمَا قَوْلُنَا» وكأنه أراد أن يترجم بالآية الأخرى ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلِمَةٍ بِالْهَوَاءِ﴾ [الفرق: ٥٠] وسبق القلم إلى هذه. قلت: وقع في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر «إِنَّمَا قَوْلُنَا» على وفق التلاوة وعليها شرح ابن التين فإن لم يكن من إصلاح من تأخر عنه ولا فاقول ما قاله القاضي عياض: قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية حدثنا أبي قال قال أحمد بن حنبل: ذلك على أن القرآن غير مخلوق حديث عبادة «أول ما خلق الله القلم فقال اكتب» الحديث قال: إِنَّمَا نَطَقَ القلم بكلامه لقوله «إِنَّمَا قَوْلُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا» أن تقول له كن فيكون ﴿[الفتح: ٤٠] قال فكلام الله سابق على أول خلقه فهو غير مخلوق، وعن الربيع بن سليمان سمعت البيهقي يقول خلق الله الخلق كله بقوله ﴿كن﴾ فلو كان كن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث:

الأول: حديث المغيرة .

وقوله فيه عن (إسماعيل) هو ابن أبي خالد (وليس) هو ابن أبي حازم، والغرض منه ومن الذي بعده قوله حتى يأتيهم أمر الله وقد تقدم بيان المراد به عند شرحه في «كتاب الاعتصام»، وقال ابن بطال المراد بأمر الله في هذا الحديث الساعة والصواب أمر الله بقيام الساعة فيرجع إلى حكمه وقضائه.

والثاني والثالث: حديث معاوية في ذلك وفيه رواية مالك بن نجرم بضم النجارية وتخفيف الحاء المعجمة وكسر الميم عن معاذ وهم بالشام، وذكر معاوية ذلك. وقوله فيه (ولا من خلقهم) وقع في رواية الأصلي «خلقهم» بكسر المعجمة ثم ذال معجمة بعدها ألف لين، قال: ولها وجه، يعني من جاورهم ممن لا يوافقهم قال: ولكن الصواب يفتح الحاء المعجمة وبالألف من الخلدان، و«ابن جابر» المذكور فيه هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نسب لجده.

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في شأن مسيلة ذكر منه طرفاً، وقد تقدم بشامه في أواخر المخازي مع شرحه، والغرض منه قوله «ولن يعدو أمر الله فيك» أي ما قدره عليك من الشقاء أو السعادة:

الحديث الخامس: حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الروح، وقوله «قل الروح من أمر ربي» [الإسراء: ٨٠] تمسك به من زعم أن الروح قدسية زعماً أن المراد بالأمر هنا الأمر الذي في قوله تعالى ﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] وهو فاسد فإن الأمر ورد في القرآن لعمان يبين المراد بكل منها من سياق الكلام وسيأتي في باب «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ» [الصافات: ٦٦] ما يتعلق بالأمر الذي في قوله تعالى ﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ وأنه بمعنى الطلب الذي هو أحد أنواع الكلام، وأما الأمر في حديث ابن مسعود هذا فإن المراد به الأمور كما يقال الخلق ويروى به المخلوق وقد وقع التصريح به في بعض طرق الحديث ففي تفسير السدي عن أبي مالك عن ابن عباس وعن غيره في قوله تعالى ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ يقول هو خلق من خلق الله ليس هو شيء من أمر الله.

وقد اختلف في المراد بالروح المسؤول عنها هل هي الروح التي تقوم بها الحياة أو الروح المذكور في قوله تعالى ﴿يوم يقوم الروح والملائكة صفاً﴾ [النبا: ٣٨] وفي قوله تعالى ﴿تنزل الملائكة والروح فيها﴾ [القدر: ٤] وتمسك من قال بالثاني بأن السؤال إِنَّمَا يقع في العادة عما لا يعرف إلا بالوحي، والروح التي بها الحياة قد تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً، بخلاف الروح المذكور فإن أكثر الناس لا علم لهم به بل هي من علم الغيب بخلاف الأولى، وقد أطلق الله لفظ الروح على الوحي في قوله تعالى ﴿وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا﴾ [الشورى: ٥٢] وفي قوله «يلقي الروح من أمره على من

وجه الرد على ما ادعاه الداودي، أما الأول: فالأمر إِنَّمَا هو الملك ويعمل على أنه يتلفه من اللوح المحفوظ، وأما الثاني: فالمراد لو قدر ذلك في الأزل لوقع فلا يلزم ما قال.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿وما تنزل إلا بأمر ربك﴾ [مریم: ٦٤] وقد تقدم شرحه في تفسير سورة مريم، وزاد هنا قال: «كان هذا الجواب لحمد» وللتكشيمهني هذا «كان الجواب لحمد» والأمر في قوله هنا «بأمر ربك» بمعنى الإذن أي ما تنزل إلى الأرض إلا بإذنه، ويحتمل أن يكون المراد بالوحي والياء للمصاحبة، ويحيى في قول جرير عليه السلام «بأمر ربك» [مریم: ٦٤] البحث الذي تقدم قبله عن الداودي وجوابه.

الحديث الرابع: حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿وسألتونك عن الروح﴾ [الإسراء: ٨٥] ويحيى «شيخه فيه هو ابن جعفر وقد تقدم شرحه في التفسير ويأتي شيء منه في الباب الذي بعده.

وقوله ﴿فطنت أنه يوحى إليه﴾ يأتي في الذي بعده بلفظ «فعلت» فقيل أطلق العلم وأراد الظن وقيل بالعكس وقيل ظن أولاً ثم تحقق آخراً فإطلاق الظن باعتبار أول ما رآه وإطلاق العلم باعتبار آخر الحال.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة «تكفل الله لمن جامد في سبيله» والمراد منه هنا قوله «وتصدق كلمته» أي الواردة في القرآن بأشئ على الجهاد وما وعد فيه من الثواب وشيخه إسماعيل فيه هو ابن أبي أويس وتقدم بهذا السند في فرض الخمس وتقدم شرحه في «كتاب الجهاد» وستأتي الإشارة إليه أيضاً بعد باب.

الحديث السادس: حديث أبي موسى «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» وقد تقدم شرحه في الجهاد والمراد هنا بقوله «كلمة الله هي العليا» كلمة التوحيد أي كلمة توحيد الله وهي المراد بقوله تعالى ﴿قل تعملوا لي كلمة سواء بيننا وبينكم﴾ الآية [آل عمران: ٦٤] ويحتمل أن يكون المراد بالكلمة القضية قال الراغب: كل قضية تسمى كلمة سواء كانت قولاً أو فعلاً والمراد هنا حكمه وشرعه.

٢٩- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا﴾

[الفتح: ٤٠]

٧٤٥٩- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَدَادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُؤَيَّرَةِ بْنِ شَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّي قَوْمٌ ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ». [راجع: ٣٦٤٠. أخرجه مسلم: ١٩٩١].

٧٤٦٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي غَمَّزُ بْنُ هَاشِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بَأَمْرِ اللَّهِ، مَا يَضْرِبُهُمْ مِنْ كَذِبِهِمْ، وَلَا مَنْ خَدَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ».

فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يَحْيَى: سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّامِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّامِ. [راجع: ٧١. أخرجه مسلم: ١٠٣٧. وفي الزكاة: (١٠٠)، بقطعة لم ترد في هذه الطرق وأخرجه بهذا السياق في الإسراء (١٧٤)].

٧٤٦١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُسْلِمَةٍ فِي اصْحَابِهِ فَقَالَ: «لَوْ سَأَلْتِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أُعْطِيَتْكِهَا، وَلَكِنْ تَعْدُو أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ، وَلَكِنْ أَتَوْتِ لَيَقْبِرَنَّكَ اللَّهُ». [راجع: ٣٦٢٠. أخرجه مسلم: ٢٢٧٣. مطولاً].

٧٤٦٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلَقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَأُمِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ حَرْثِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصِيْبٍ مَعَهُ، فَمَرَرْنَا عَلَى نَفَرٍ مِنْ

صحيح عن ابن عباس في قصة سؤال اليهود عن الروح ونزول قوله تعالى ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ وما أوتيتهم من العلم إلا قليلاً ﴿ [الإسراء: ٨٥] قالوا كيف وقد أوتينا التوراة فنزلت ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي ﴾ الآية فأخرج عبد الرزاق في تفسيره من طريق أبي الجوزاء قال: لو كان كل شجرة في الأرض أقلاماً والبحر مداداً لغد الماء وتكسرت الأقلام قبل أن تنفذ كلمات الله، وعن معمر عن قتادة أن المشركين قالوا في هذا القرآن يوشك أن ينفذ فنزلت، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة نحوه وفيه فائز للهِ: لو كان شجر الأرض أقلاماً ومع البحر سبعة أمهر مداداً لتكسرت الأقلام ونفذ ماء البحار قبل أن تنفذ، قال ابن أبي حاتم أبي سمعت بعض أهل العلم يقول قول الله عز وجل ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القصص: ٤٩] وقوله ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَغَدَّ الْبَحْرُ ﴾ الآية يدل على أن القرآن غير مخلوق لأنه لو كان مخلوقاً لكان له قدر وكانت له نهاية ولغد كغداد المخلوقين، وتلا قوله تعالى ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي ﴾ إلى آخر الآية.

قوله: ﴿ إِنْ رِىَكُمُ اللّٰهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ لَّمْ اَسْعَوْا عَلَى الْعَرْشِ بِغُيْهِ اللَّيْلِ النَّهَارِ ﴾ سفر ذلّل كذا لأبي ذر عن المستنلي وحده، وفي رواية أبي زيد الروزي وقوله ﴿ إِنْ رِىَكُمُ اللّٰهُ ﴾ [الأعراف: ٥٤] وساق إلى أن قال، بعد قوله ﴿ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] إلى قوله ﴿ تَبَارَكَ اللّٰهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وساق في رواية كريمة الآية كلها، وذكر فيه حديث أبي هريرة المثار إليه قريباً تكفل الله لمن جاهد في سبيله « والمراء منه قوله « وتصديق كلمته » ووقع في نسخة من طريق أبي ذر « وكلمات بصيغة الجمع قال ابن التين: يتحمل أن يكون المراد بكلماته الأوامر الواردة بالجهاد وما وعد عليه من الثواب، ويحتمل أن يراد بها ألفاظ الشهادتين وأن تصديقه بها يثبت في نفسه عدوه من كلبها والمحرص على قتله، وقوله: ﴿ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ تقدم بيان الستة في الكلام على حديث ابن عباس في تفسير حم فصلت وقوله: ﴿ بِغُيْهِ اللَّيْلِ النَّهَارِ ﴾ أي وبغشي النهار الليل فصلت لدلالة السياق عليه وهو قوله: ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ [فاطر: ٣١] والغرض من الآية قوله: ﴿ اَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ وسيأتي بسط القول فيه في أواخر هذا الكتاب في باب والله خلقكم وما تعملون إن شاء الله تعالى. وحلف ابن بطال هذا الباب وما فيه.

٣١- باب فِي الْمَشْفِقَةِ وَالْإِزَادَةِ

﴿ وَمَا تَشَاوُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللّٰهُ ﴾ [التكوير: ٢٩]. [الإسراء: ٣٠].

وقول الله تعالى: ﴿ تَوَكَّلْ عَلَى الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ ﴾ [آل عمران: ٢٦]. ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكُمْ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللّٰهُ ﴾ [التكوير: ٢٣].

﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللّٰهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص: ٥٦].

قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: تَوَلَّتْ لِي أَبِي طَالِبٌ ﴿ يُرِيدُ اللّٰهُ بِكُمْ الْخَيْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٧٤٦٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيلِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَوْكُمُ اللّٰهُ فَاطْرُقُوا فِي الدَّعَاءِ وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: إِنْ جِئْتُ فَاعْطِنِي، فَإِنَّ اللّٰهَ لَا مُسْتَكْرِ لَهُ». [رواجع: ٦٣٣٨. أخرجه مسلم: ٢٦٧٨].

٧٤٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَاقِبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَفَهُ وَقَاطِمَةً بَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، فَقَالَ لَهُمْ: «لَا تَعْلَنُوا». قَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَنْفَسَ بَيْنَ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَتَخَبَّأَ بَيْنَهُمَا، فَاصْتَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُنِيرٌ، يَضْرِبُ فِعْلَهُ، وَيَقُولُ:

يَشَاءُ ﴿ [غافر: ١٥] وعلى القرة والثبات والنصر في قوله تعالى ﴿ وَأَبْلَعَهُمْ بَرْوَحٌ مِنْهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢] وعلى جبريل في عدة آيات وعلى عيسى بن مريم ولم يقع في القرآن تسمية روح بني آدم روحاً بل سماها نفساً في قوله: النفس المطمئنة، والنفس الأمارة بالسوء، والنفس اللوامة، وأخروا أنفسهم، ونفس وما سواها، كل نفس ذائقة الموت، ونفسك من زعم بأنها قديمة بإضافتها إلى الله في قوله تعالى ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ [ص: ٧٢] ولا حجة فيه لأن الإضافة تقع على صفة تقوم بالموصوف كالعلم والقسرة، وعلى ما يفصل عنه كبيت الله وناقة الله وقوله: روح الله، من هذا القيل.

الثاني: وهي إضافة تخصيص وتشريف وهي فوق الإضافة العامة التي بمعنى الإيجاد فالإضافة على ثلاث مراتب: إضافة إيجاد وإضافة تشريف وإضافة صفة، والذي يدل على أن الروح مخلوقة عموم قوله تعالى: «الخالق كل شيء»، وهو رب كل شيء، ويحكم ورب أياكم الأولين، والأرواح مبروية وكل مبروٍ مخلوق، رب العالمين، وقوله تعالى لذكرها: ﴿ وَوَدَّ خَلْقُكَ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئًا ﴾ [مریم: ٩] وهذا الخطاب لجسده وروحه معاً، ومنه قوله: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّعْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ [الإنسان: ١] وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾ سواء قلنا إن قوله خلقنا يتناول الأرواح والأجساد معاً أو الأرواح فقط، ومن الأحاديث الصحيحة حديث عمران بن حصين «كان الله ولم يكن شيء غيره» وقد تقدم التنبيه عليه في «كتاب بدء الخلق» وقد وقع الاتفاق على أن الملائكة مخلوقون وهم أرواح، وحديث «الأرواح جنود مجنونة» والجنود المجنونة لا تكون إلا مخلوقة، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في «كتاب الأدب» وحديث أبي قتادة أن بلالاً قال لما ناموا في الروابي: يا رسول الله أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك، والمراد بالنفس الروح قطعاً لقوله ﷺ في هذا الحديث «إِنَّ اللّٰهَ قَبَضَ أَرْوَاحَهُمْ حِينَ شَاءَ» الحديث: كما في قوله تعالى: ﴿ اللّٰهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ الآية [الزمر: ٤٢]، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في سورة سبحان، وقوله في آخره (وما أوتوا من العلم إلا قليلاً) كذا للأكثر، ووقع في رواية الكشيبي «وما أوتيت» على وفق القراءة المشهورة ويؤيد الأول قوله في بقیته: قال الأعشى هكذا في قراءته، قال ابن بطال غرضه الرد على المعتزلة في زعمهم أن أمر الله مخلوق، فثبت أن الأمر هو قوله تعالى: للشيء كن فيكون بأمره لو أن أمره وقوله بمعنى واحد، وأنه يقول كن حقيقة، وأن الأمر غير الخلق لطفه عليه بالواو انتهى. وسيأتي مزيد لهذا في باب: ﴿ وَاللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾. [الصافات: ٩٦]

٣٠- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ

مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي

لَقَدْ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جَنَّا بِحَبْلِهِ مَدَدًا ﴿ [الكهف: ١٠٩]. ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَنْدُبُهُ مِنْ بَعْدِهِ سِجِّةٌ أَبْحَرُ مَا نَفِذْتَ كَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾. [قصص: ٢٧]. ﴿ إِنْ رِىَكُمُ اللّٰهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ لَّمْ اَسْعَوْا عَلَى الْعَرْشِ بِغُيْهِ اللَّيْلِ النَّهَارِ يَطْلُبُهُ حَبِطًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسْتَخَرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللّٰهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

﴿ سَفَرٌ ﴾ [الرعد: ٢]. ذَلَّل.

٧٤٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْزَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ يَتِيهِ إِلَّا الْجَهَادُ فِي سَبِيلِهِ وَتَصَدِيقُ كَلِمَتِهِ، أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مُسْكِيهِ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غِيَمَةٍ». [رواجع: ٣٦. أخرجه مسلم: ١٨٧٦ مطرولاً].

قوله: (باب قول الله تعالى: قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي - إلى قوله - جتنا بجله مداداً) في رواية أبي زيد الروزي «إلى آخر الآية» وساق في رواية كريمة الآية كلها.

قوله: (وقوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أمهر ما نفدت كلمات الله) جاء في سبب نزولها ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند

﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ ضَلَالًا﴾. [راجع: ١١٢٧. أخرجه مسلم: ١٧٧٥].

أبي سلمة والأخرج:

٧٤٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْسَانَ: حَدَّثَنَا فَلَيْحٌ: حَدَّثَنَا جِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ الْمُؤْمِنِينَ كَمَلَتْ خَاتَمَةُ الزُّرْعِ، يَبْقَى وَرَقُهُ مِنْ حَيْثُ أَتَاهَا الرُّيْحُ نَكَلَتْهَا، فَإِذَا سَكَتَتْ اِغْدَلَتْ، وَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ يَكْفَأُ بِأَيِّلَاءٍ. وَمَنْ لَكَافِرٍ كَمَلَتْ الْأَزْوَءُ، صَمَاءٌ مُخْدَلَةٌ، حَتَّى يَقْصِمَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ». [راجع: ٥٩٤٤. أخرجه مسلم: ٢٨٠٩ بإسناد]

٧٤٦٧- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ قَوْلَهُ عَلَى الْغَنِيِّ يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَلَاكُمْ لِمَا سَلَفَ قَلْبُكُمْ مِنَ الْأَمْرِ، كَمَا تَبَيَّنَ صِلَاةُ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَطْعِمُوا أَهْلَ الصُّوَرَةِ الْقُرْآنَ، فَعَمَلُوا بِهَا حَتَّى اتَّصَفَ النَّهَارُ لَكُمْ عَجْزًا، فَاغْطُوا قِرَاطًا قِرَاطًا، ثُمَّ أَطْعِمُوا أَهْلَ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ، فَعَمَلُوا بِهِ حَتَّى صَلَاةُ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجْزُوا، فَاغْطُوا قِرَاطًا قِرَاطًا، ثُمَّ أَطْعِمُوا الْقُرْآنَ، فَعَمَلْتُمْ بِهِ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَاغْطِيتُمْ قِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ. قَالَ أَهْلُ الصُّوَرَةِ: رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَقْلٌ عَسَلًا وَآخَرُ أَجْرًا؟ قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَمْرٍ كُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا: لَا، فَقَالَ: فَذَلِكَ فَعَلِي أَوْيَهُ مِنْ أَشَاءَ». [راجع: ٥٥٧].

٧٤٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْمُشْتَدِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ، فَقَالَ: «أَبَايَكُمْ عَلَى أَنْ لَا تَشْرَبُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بَهْتَانٍ تَقْتُلُونَ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْمَلُوا فِيَّ، مَعْرُوفٌ لِمَنْ رَفَى بَيْنَكُمْ فَاجْزَوْهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَاجِدْ بِهِ فِي الدُّنْيَا قَبُولَ لَهُ كَفَّارَةً وَطَهْرًا، وَمَنْ مَرَّهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ: إِنْ شَاءَ عَلَيْهِ وَإِنْ شَاءَ غُفِرَ لَهُ». [راجع: ١٨. أخرجه مسلم: ١٧٠٩].

٧٤٦٩- حَدَّثَنَا مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ أَبِي سُوَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ سَلَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَهُ سِتْرَانِ أَشْرَافَ، فَقَالَ: لَا طُوقَ الْبَلَّةِ عَلَى بَنَاتِي فَالطُّوقُ كُلُّ أَشْرَافٍ، وَلَيَدُنَّ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَطَافَ عَلَى بَنَاتِهِ، فَمَا وَكَلَتْ مِنْهُنَّ إِلَّا أَشْرَافًا، وَكَلَتْ جِبْنَ غُلَامٍ. قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَتْ سَلِيمَانُ اسْتَقْبَلَتْ كُلَّ أَشْرَافٍ مِنْهُنَّ، فَوَلَدَتْ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [راجع: ٣٤٢٤. أخرجه مسلم: ١٦٥٤].

٧٤٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْقُضَيْي: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّادُ، عَنْ جُكْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَهْرَافِي يَبْرُدُهُ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، طَهَّرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ: قَالَ الْأَهْرَافِيُّ: طَهَّرُوا بَلْ هِيَ خُشْيُ ثَوْرٍ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، قَرِيبُهُ الْقُبُورُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَقَصَّ إِذَا». [راجع: ٣٦١٦].

٧٤٧١- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: جِبْنَ نَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَهُمْ حِينَ شَاءَ وَرَدَّهَا حِينَ شَاءَ. فَاقْضُوا حَوَائِجَهُمْ، وَكُوْضُوا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَاتَّيَعْتُمْ، فَقَامَ فَصَلُّوا». [راجع: ٥٩٥. أخرجه مسلم: ٦٨١ مطولاً].

٧٤٧٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ

وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَاقِبٍ، عَنْ ابْنِ جِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَزَجَلَ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، فِي قَسَمٍ يَقْسِمُ بِهِ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ، وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ الْيَهُودِيُّ، فَلَحَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَحْزَنُوا عَلَيَّ مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَقْتَضُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُقْبَلُ، إِذَا مُوسَى نَاطِلٌ بِجَانِبِ الْعَرَبِ، فَلَا أُخْرِي أَكَانَ لِمَنْ صَبَرَ فَلَا قَلْبِي، أَوْ كَانَتْ يَدِي اسْتَقْبَلَتْهُ». [مسلم: ٢٣٧٣].

٧٤٧٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي عَمِيٍّ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالْمَدِينَةُ بَابُهَا الدُّجَانُ، فَجِدْ الْمَلَائِكَةَ يَخْرُسُونَهَا، فَلَا يَفْرُغُهَا الدُّجَانُ وَلَا الطَّاغُوتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». [راجع: ١٨٨١. أخرجه مسلم: ٢٩٤٣].

٧٤٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلِكُلِّ نَبِيٍّ ذُرَّةٌ، فَإِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَخْبِي ذُرَّتِي، فَطَاعَةُ لَأَمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٦٣٠٤. أخرجه مسلم: ١٩٨، ١٩٩].

٧٤٧٥- حَدَّثَنَا يَسْرَةُ بْنُ مَتْوَانَ بْنِ جَبَلٍ اللُّخَمِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْنَى أُنَا نَائِمٍ، وَرَأَيْتُ عَلَى قَلْبِي، فَتَرَعْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَرَى، ثُمَّ اخْتَلَعَا مِنْ أَبِي فَحَافَةٌ، فَزَعُ ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ، وَلِي زَعِي صَغَفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ اخْتَلَعَا غَمْرًا، فَاسْتَحَالَتْ غَمْرًا، فَلَمْ أَرِ غَمْرًا مِنَ النَّاسِ يَغْفِرُ لِقَبْلِهِ، حَتَّى حَتَرَبَ النَّاسُ حَوْلَهُ يَعْطُونَ». [أخرجه مسلم: ٢٣٩٢].

٧٤٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ، وَرَبَّمَا قَالَ: جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ صَاحِبُ الْحَاجَةِ، قَالَ: «اسْأَلُوا فَتُجَابَ، وَتَقْضَى إِلَيْهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ». [راجع: ١٤٣٢. أخرجه مسلم: ٢٩٢٧].

٧٤٧٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، أَوْ غَفَنِي إِنْ شِئْتَ، أَوْ زَفَنِي إِنْ شِئْتَ، وَلَتَغْفِرَ مَسْأَلَتُهُ، إِنْهُ يَقْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا مُكْرَهَ لَهُ». [راجع: ١٣٣٩. أخرجه مسلم: ٢٩٦٩].

٧٤٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَضِيٍّ عُمَرُو: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ جِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مِثْقَلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْخُرَّاءُ بَيْنَ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى: أَهْوَى خَيْرًا فَمَرَّ بِهِمَا أَنِي ابْنُ كَسْبِ الْأَنْصَارِيِّ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنْتَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى قَبْرِهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَبْنَى مُوسَى فِي مَلَأِي إِسْرَائِيلَ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَكْبَرُ مِنْكَ؟ فَقَالَ مُوسَى: لَا، فَوَجَّهَ إِلَى مُوسَى:

بلى، عتدنا خبيراً، فسأل موسى السبل إلى قهيء، فجعل الله له الخوت آية، وكيل له: إذا فعدت الخوت فارجع فإنك ستلقاه، فكان موسى يتبع أثر الخوت في البحر، فقال قهي موسى لموسى: أرايت إذ أوتينا إلى الصخرة؟ فإني نسيت الخوت، وما أنساياه إلا الشيطان إن أذكرك، قال موسى: ﴿ ذلك ما كنا نبغي فارتدنا على آرائهم ففصموا ﴾ فوجدنا خبيراً، وكان من خاتيمهما ما قص الله. [راجع: ٧٤٧٩].

إن تقوى ربنا خير فصل وبإذن الله رشي وعجل
أحمد الله فلا نذل له يديه الخير ما شاء فصل
من هذه سبل الخير احتسب ناعم الببال ومن شاء أضل

وحرف التزاح بين المتزلة وأهل السنة أن الإرادة عند أهل السنة تابعة للعلم وعندهم تابعة للأمر، ويدل أهل السنة قوله تعالى: ﴿ يريد الله أن لا يعمل لهم خطاً في الآخرة ﴾ [آل عمران: ١٧٦] وقال ابن بطال غرض البخاري إثبات المشيئة والإرادة

وهما بمعنى واحد وإرادته صفة من صفات ذاته، وزعم المعتزلة أنها صفة من صفات فعله وهو فاسد، لأن إرادته لو كانت عتمة لا يخل أن يحدثها في نفسه أو في غيره أو في كل منهما أو لا في شيء منهما. والثاني والثالث محال لأنه ليس محلاً للحدث، والثاني فاسد أيضاً لأنه يلزم أن يكون الغير مرئداً لها، ويطل أن يكون الباري مرئداً إذ المرئد من صدرته الإرادة وهو الغير كما يطل أن يكون علماً إذا أحدث العلم في غيره، وحقيقة المرئد أن تكون الإرادة منه دون غيره. والرابع باطل لأنه يستلزم قيامها بنفسها، وإذا فسدت هذه الأقسام صح أنه مرئد بإرادة قهيء هي صفة قائمة بذاته، ويكون تعلفها بما يصح كونه مرئداً، فما وقع بإرادته قال: وهذه المسألة مبنية على القول بأنه سبحانه خالق

أفعال العباد وأنهم لا يفعلون إلا ما يشاء، وقد دل على ذلك قوله: ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ وغيرها من الآيات، وقال: ﴿ ولو شاء الله ما اتقوا ﴾ ثم أكد ذلك بقوله تعالى: ﴿ ولكن الله يفعل ما يريد ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فدل على أنه فعل اقتضاه الواقع منهم كونه مرئداً له، وإذا كان هو الفاعل لاقتضاه نهر المرئد لمشيئتهم والفعال، فثبت بهذه الآية أن كسب العباد إما هو بمشيئة الله وإرادته، ولو لم يرد وقوعه ما وقع، وقال بعضهم الإرادة على قسمين: إرادة أمر وتشريع، وإرادة قضاء وتقدير، فالأولى تتعلق بالطاعة والمعصية سواء وقعت أم لا، والثانية شاملة لجميع الكائنات محيطة بجميع الحادثات طاعة ومعصية، ولما الأول الإشارة بقوله تعالى: ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ [البقرة: ١٨٥] ولما الثاني الإشارة بقوله تعالى: ﴿ فمن يرء الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، ومن يرء أن يضله يعمل صدره خبيئاً حرجاً ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقرئ بعضهم بين الإرادة والرضا قالوا: يريد وقوع المعصية ولا رضاه، لقوله تعالى: ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ الآية [السجدة: ١٣]، وقوله ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ ونسكوا أيضاً بقوله: ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ [الزمر: ٧] وأجاب أهل السنة بما أخرجه الطبري وغيره بسند رجاله ثقات عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ إن تكفروا فإني أكرهه في عتكم ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ [التكوير: ٢٩] يعني بعبد الكفار الذين أراد الله أن يظهر قلوبهم بقوله لا إله إلا الله، فأراد عباده المخلصين الذي قال فيهم: ﴿ إن عبدي ليس لك عليهم سلطان ﴾ [الإسراء: ٦٥] فحبب إليهم الإيمان وألزهم كلمة التقوى شهادة أن لا إله إلا الله، وقالت المعتزلة في قوله تعالى: ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ معناه وما تشاؤون الطاعة إلا أن يشاء الله فسرهم عليها، وتعقب بأنه لو كان كذلك لما قال إلا أن يشاء في موضع ما شاء لأن حرف الشرط للاستقبال وصرف المشيئة إلى القسر تحريف لا إشعار للأية بشيء منه، وإما المذكور في الآية مشيئة الاستقامة كسباً وهو المطلوب من العباد، وقالوا في قوله تعالى: ﴿ توتى الملك من تشاء ﴾ [آل عمران: ٢٦] أي يعطى من اقتضت الحكمة للملك، يريدون أن الحكمة تقتضي رعاية المصلحة ويدهون وجوب ذلك على الله تعالى لأنه في قلوبهم، وظاهر الله أن يعطى الملك من يشاء سواء كان متصفاً بصفات من يصلح للملك أم لا غير غير رعاية استحقاق ولا وجوب ولا أصح بل يوتيى للملك من يكفر به ويكره بنمته حتى يهلكه كثير من الكفار مثل محمود والقراعة، ويؤتية إذا شاء من يؤمن به ويدهو إلى دينه ويرحم به الخلق مثل يوسف وداود وسليمان. وحكمته في كلا الأمرين علمه وأحكامه بإرادته تخصيص مقدوراته.

قوله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء، قال سعيد بن المسيب عن أبيه نزلت في أبي طالب) تقدم موصولاً بتمامه في تفسير سورة القصص وتقدم هناك شرحه مستوفى وبمضه في الجناز، وقالت المعتزلة في هذه الآية معنى: ﴿ لا تهدي من أحببت ﴾ [القصص: ٢٦] لأنك لا تعلم المطرعب على قلبه فيقرن به اللطف حتى يدعوه إلى القبول، والله أعلم بالملتزمين القابلين لذلك، وتعقب بأن اللفظ الذي يستنتون إليه لا دليل عليه ومراهم بمن يقبل عن لا يقبل من يقع ذلك منه لذاته لا يحكم الله وإما الراد بقوله تعالى: ﴿ وهو أعلم بالملتزمين ﴾ أي الذين خصصهم بذلك في الأول.

٧٤٧٩- حدثنا أبو الهيثم: أخبرنا شعب، عن الزهري.

وقال أحمد بن صالح: حدثنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: ﴿ نزل غداً إن شاء الله، يخفى بتي كيانته، حيث قامتموا على الكفر ﴾. يريء المخصب. [راجع: ١٥٨٩. أخرجه مسلم: ١٣١٤].

٧٤٨٠- حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا ابن هبة، عن عمرو، عن أبي الهيثم، عن عبد الله بن عمر قال: حاصر النبي ﷺ أهل الطائف فلم يفتحها، فقال: ﴿ إن قائلون [غداً] إن شاء الله ﴾. فقال المسلمون: نفل ونم نفتح، قال: ﴿ فاعذوا على القيال. ففعلوا فاصابهم جراحات، قال النبي ﷺ: ﴿ إن قائلون [غداً] إن شاء الله ﴾. فكان ذلك اغتصبهم فبسم رسول الله ﷺ. [راجع: ٤٣٢٥. أخرجه مسلم: ١٧٧٨].

قوله: (باب في المشيئة والإرادة) قال الراغب: المشيئة عند الأكثر كالإرادة سواء وعند بعضهم أن المشيئة في الأصل إيجاد الشيء. واصبغت فمن الله الإيجاد ومن الناس الإصابت، وفي العرف تستعمل موضع الإرادة.

قوله: (وقول الله تعالى: توتى الملك من تشاء، وقوله: وما تشاؤون إلا أن يشاء الله، وقوله: ولا تقولن لشئ: إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله، وقوله: إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) قال البيهقي بعد أن ساق بسنده إلى الربيع بن سليمان قال الحسن: « المشيئة » إرادة الله وقد أعلم الله خلقه أن المشيئة له دونهم فقال: ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ [التكوير: ٢٩] فليست للخلق مشيئة إلا أن يشاء الله، وبه إلى الربيع قال سئل الشافعي عن القدر قال: ما شئت كان وإن لم أشأ وما شئت إن لم تشأ لم يكن

الآيات، ثم ساق ما تكور من ذكر المشيئة في الكتاب العزيز أكثر من أربعين موضعاً منها غير ما ذكر في الترجمة قوله تعالى في البقرة: ﴿ ولو شاء الله لنعب بسهمهم وإبصارهم ﴾ [البقرة: ٢٠] وقوله: ﴿ يخلص برحمة من يشاء ﴾ [آل عمران: ٧٣] وقوله: ﴿ ولو شاء الله لأعتكم ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وقوله: ﴿ وعلمه بما يشاء ﴾ وقوله في آل عمران: ﴿ قل إن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء ﴾ وقوله: ﴿ ويعتني من رسله من يشاء ﴾ [آل عمران: ١٧٩] وقوله في النساء: ﴿ إن الله لا يفر أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لن يشاء ﴾ [النساء: ٤٨] وأما قوله في الأنعام: ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ﴾ الآية [الأنعام: ٤٨] فقد نمسك بها للمعتزلة، وقالوا إن فيها رداً على أهل السنة، والجواب أن أهل السنة نمسكوا بأصل قامت عليه البراهين وهو أن الله خالق كل خلوق ويستعمل أن يخلق للخلوق شيئاً، والإرادة شرط في الخلق ويستعمل ثبوت الشروط بدون شرطه، فلما عاند المشركون المقول وكذبوا المقول الذي جاءهم به الرسل والزعموا الحاجة بذلك نمسكوا بالمشيئة والقدر السابق، وهي حجة مردودة لأن القدر لا يطل به الشرعة وجريان الأحكام على العباد باكسابهم فمن قدر عليه بالمعصية كان ذلك ملامة على أنه قدر عليه العقاب إلا أن يشاء أن يفره من غير المشركين، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على أنه قدر عليه بالتأريب، وحرف المسألة أن المعتزلة قاسوا الخلق على المخلوق وهو باطل لأن المخلوق لو عاقب من يطعمه من أتباعه عد ظالماً لكونه ليس مالكا له بالحققة، والحقاق لو عاقب من يطعمه لم يعد ظالماً لأن الجميع ملكه فله الأمر كله بفعل ما يشاء ولا يسأل عما يفعله، وقال الراغب يدل على أن الأمور كلها موقوفة على مشيئة الله، وأن أعمال العباد متعلقة بها وموقوفة عليها ما اجتمع الناس على تعليق الاستثناء به في جميع الأفعال، وأخرج أبو نعيم في الحلية في ترجمة الزهري من طريق

قوله: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) هذه الآية مما تمسك بها

المتزلة لقولهم فقالوا هذا يدل على أنه لا يريد المعصية، وتعب بأن معنى إرادة اليسر التخيير بين الصوم في السفر مع المرض والإفطار بشرطه وإرادة العسر المتبعة بالإلزام بالصوم في السفر في جميع الحالات، فالإلزام هو الذي لا يقع لأنه لا يريد وبهذا تظهر الحكمة في تأخيرها عن الحديث المذكور والفضل بين آيات المشية وآيات الإرادة، وقد تكرر ذكر الإرادة في القرآن في مواضع كثيرة أيضاً، وقد اتفق أهل السنة على أنه لا يقع إلا ما يريد الله تعالى، وأنه يريد لجميع الكائنات وإن لم يكن أمراً بها، وقالت المتزلة لا يريد الشر لأنه لو أراد لطلبه، وزعموا أن الأمر نفس الإرادة وشنعوا على أهل السنة أنه يلزمهم أن يقولوا إن الفحشاء ماردة لله وينبغي أن يتره عنها، وانفصل أهل السنة عن ذلك بأن الله تعالى قد يريد الشيء لعاباً عليه، ولثبوت أنه خلق النار وخلق لها أهلاً وخلق الجنة وخلق لها أهلاً والأزواج المتزلة بأنهم جعلوا أنه يقع في ملكه ما لا يريد، ويقال إن بعض أئمة السنة أحضر المناظرة مع بعض أئمة المتزلة فلما جلس المتزلي قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء، فقال السني: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء، فقال المتزلي: إن شاء ربنا أن يحصى؟ فقال السني: أفيحصى ربنا قهراً؟ فقال للمتزلي: أرايت إن منعي الهدى وقضى علي بالساردي أحسن لي أو أساء؟ فقال السني: إن كان منك ما هو لك فقد أساء وإن كان منك ما هو له فإنه ينجس برحمة من يشاء فانقطع. ثم ذكر البخاري بعد الحديث للمعلق فيه سبعة عشر حديثاً فيها كلها ذكر المشية، وتقدمت كلها في أبواب متفرقة كما سألته.

الحديث الأول: حديث أنس: إذا دعوت الله فأعزموا في الدعاء أي اجزموا ولا تردوا، من حزم على الشيء، إذا صممت على فعله، وقيل عزم المسألة الجزم بها من غير ضعف في الطلب، وقيل هو حسن الظن بالله في الإجابة والحكمة فيه أن في التعليق صورة الاستفتاء عن المطلوب منه وعن المطلوب، وقوله «لا مستكره له» أي لأن التعليق يوهم إمكان إصطائه على غير المشية وليس بعد المشية إلا الإكراه والله لا مكروه له. وقد تقدم شرحه في «كتاب الدعوات».

الحديث الثاني: حديث عليّ وقد تقدم شرحه في «كتاب التهجيد» وموضع الدلالة منه قول عليّ: إنما أنفست بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا وأقره ﷺ على ذلك.

وقوله (فقال لهم) وكذا قول عليّ «يبعثنا» إشارة إلى نفسه وإلى من عنده.

وقوله فيه (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أريس وأخوه (عبد الحميد) هو أبو بكر مشهور بكنيته أكثر من اسمه، وسليمان هو ابن بلال وقد سمع إسماعيل بن سليمان بلا واسطة كما تقدم في عدة مواضع.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة «مثل المؤمن كمثل خامة الزرع» وقد تقدم شرحه في الرقاق، والمراد منه قوله في آخره «يقصمه الله إذا شاء» أي في الوقت الذي سبقت إرادته أن يقصمه فيه.

الحديث الرابع: حديث ابن عمر «إنما يشاؤكم فيما سلف من قبلكم من الأمم» بطوله وتقدم شرحه في الصلاة وذكر لقوله في آخره «ذلك فضلي أوتيته من إنشاء» وللإشارة بقوله ذلك إلى جميع الثواب لا إلى القدر الذي يقابل العمل كما يزعم أهل الاعتزال.

الحديث الخامس: حديث عبادة بن الصامت في المباينة، وقد تقدم شرحه في «كتاب الإيمان» وأوائل الكتاب والمراد منه هنا قوله «ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عبده وإن شاء غفر له».

الحديث السادس: حديث أبي هريرة في قول سليمان عليه السلام «لا طوفن اللبلة على نسائي» وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء وبيان الاختلاف في عدد نسائه، وذكره هنا بلفظ «لو كان سليمان استثنى لحملت كل امرأة منهن»، أي لسو قال إن شاء الله، كما في الرواية الأخرى، وإطلاق الاستثناء على قول إن شاء الله بحسب اللغة.

الحديث السابع: حديث ابن عباس في الأعرابي الذي قال «بل هي حي تقصرو» وقد تقدم شرحه في الطب وذكره لقوله «طهور إن شاء الله».

الحديث الثامن: حديث أبي قتادة حين ناموا عن الصلاة إن الله قبض أرواحكم حين شاء ورحمنا حين شاء، ذكره هنا مختصراً وتقدم بآتم منه في باب الأذان بمسند فعاب الوقت من «كتاب الصلاة».

الحديث التاسع: حديث أبي هريرة في قصة المسلم الذي لطم اليهودي أوردته من وجهين، وذكره لقوله فيه «أو كان من استثنى الله» وأشار بذلك إلى قوله تعالى:

﴿فصنع من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾ وقد تقدم الحديث العاشر: حديث أنس في المدينة وفيه: ولا الطاعون إن شاء الله، وقد تقدم شرحه في «كتاب الفتن» وشيخه إسحاق بن أبي عيسى ليس له إلا هذه الرواية. الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة لكل نبي دعوة، وقد تقدم شرحه في أوائل «كتاب الدعوات».

الحديث الثاني عشر: حديثه بينا أننا نأتم رأيته على قلب فزعت ما شاء الله، الحديث. وقد تقدم شرحه في مناقب عمر، وفي الفتن وسيرة شيخه بفتح التحتانية والمهمله بوزن بشرة موحدة ومعجمة وقوله في السند (حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري) وخالفه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه فقال «من صالح بن كيسان عن الزهري» زاد بين إبراهيم والزهري صالحاً أخرجه مسلم، أنه على ذلك أبو مسعود وقد تعقبه قبله الإسماعيلي فقال إما يعرف عن إبراهيم عن صالح عن الزهري ثم ساقه من رواية جماعة عن إبراهيم بن سعد كذلك، وقال يبعد تواترهم على الغلط، وقال البرقاني في كل من رواه عن إبراهيم أدخل بينه وبين الزهري صالحاً.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي موسى: أشعوا فلتجروا، وقد تقدم بهذا السند والمثل في «كتاب الأدب» وشرح هناك، والغرض منه قوله «ويقضي الله على لسان رسوله ما شاء أي يظهر الله على لسان رسوله بالوحي أو الإلهام ما قدره في علمه بأنه سيق».

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريرة: لا يقل أحكمكم ألهم أخفري في إن شئت، وقد تقدم شرحه في «كتاب الدعوات» مع حديث أنس المبدأ بذكره في هذا الباب.

الحديث الخامس عشر: حديث ابن عباس عن أبيه بن كعب في صاحب موسى والخضر، وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير، وتقدم شيء منه في «كتاب العلم» وشيخه عبد الله بن محمد هو المسندي، وشيخ المسندي أبو حصص عمرو بفتح العين هو ابن أبي سلمة التميمي بمثناة ونون ثقيلة مكسورة، وأبو سلمة أبوه لم أقف على اسمه، والمراد منه قوله فيه حكاية عن موسى مستجفياً إن شاء الله صابراً، وفيه إشارة إلى أن قول ذلك يرجع فيه النجح ووقع المطلوب غالباً وقد يتخلف ذلك إذا لم يقدر الله وقوعه كما سيأتي مثله في الحديث الآخر.

الحديث السادس عشر: حديث أبي هريرة: نزل غداً إن شاء الله بخيف بني كنانة، وقد تقدم بآتم من هذا في «كتاب الحج» وتقدم شرحه أيضاً.

الحديث السابع عشر: حديث عبد الله بن عمر: حاصر النبي ﷺ الطائف الحديث، وقد تقدم شرحه في الغزوات وبيان الاختلاف على أبي العباس تابعيه هل هو عن عبد الله بن عمر بضم العين أو بفتحها وبيان الصواب من ذلك، وذكر هنا لقوله إننا قائلون غداً إن شاء الله مرتين فما قولوا في الأولى وقولوا في الثانية

٣٢- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الشَّفَاعَةَ عِنْدَهُ

إِلَّا لِمَنْ أِذْنُ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [س: ٢٣]

وَلَمْ يَقُلْ: مَاذَا عَنَّا رَبُّكُمْ.

وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَقَالَ مَسْرُوقٌ عَنْ ابْنِ مَسْرُودٍ: إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ مَسَّحَ أَفْئِدَ السَّمَوَاتِ شَيْئاً، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ، غَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ وَنَافَرُوا: ﴿مَاذَا قَالَ: رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾.

وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَحْشُرُ اللَّهُ الْوَيَّادَ، كَيْدَهُمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ يَهْدُ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ».

٧٤٨١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ غَسْبَرٍ، عَنْ

عِزَّةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: يَتْلُو بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، حَزَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْزَائِهَا حُضْعَمًا فَرَقَرَةً، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ - قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفْوَانٌ يَنْقَلِبُ ذَلِكَ - قِيلَ: «فَرُوعٌ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ» .

قَالَ عَلِيٌّ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانٌ: حَدَّثَنَا غَمْرُو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهَذَا.

قَالَ سُفْيَانٌ: قَالَ غَمْرُو: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ.

قَالَ عَلِيٌّ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى عَنْ غَمْرُو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَنَّهُ قَرَأَ: «فَرُوعٌ». قَالَ سُفْيَانٌ: هَكَذَا قَرَأَ غَمْرُو، فَلَا أُدْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا أَمْ لَا؟ قَالَ سُفْيَانٌ: وَهِيَ لِقَائِكُمْ. [رواه: ٤٧٠١].

٧٤٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكُوفٍ: حَدَّثَنَا الْوَيْهَنِيُّ، عَنْ خُبَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَدْنَى اللَّهِ لِيَشِيءَ مَا أَدْنَى لِيَشِيءَ» يَتَنَسَّى بِالْقُرْآنِ . وَقَالَ صَاحِبُ لَه: يُرِيدُ أَنْ يَهْجُو بِهِ. [رواه: ٥٠٢٣، أخرجه مسلم: ٧٩٢].

٧٤٨٣ - حَدَّثَنَا غَمْرُ بْنُ غَضَنٍ بْنِ غَمْسٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَظْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَخْزُومِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ، قِيْلُ: كَيْتُكَ وَسَعْدُكُ، كَيْتَايَ بِصَوْتِ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ أَنْ تُصْرَجَ مِنْ قُرْبَيْكَ بَعْدَ إِلَى النَّارِ» . [رواه: ٣٣٤٨، أخرجه مسلم: ٢٢٢].

٧٤٨٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا حُرِثَ عَلَى أَشْرَافٍ مَا حُرِثَ عَلَى خَيْفَةٍ، وَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ أَنْ يَشْرُقَ بِتَسْتٍ فِي الْخَيْفِ. [رواه: ٣٨١٦، أخرجه مسلم: ٢٤٣٤، ٢٤٣٥].

قوله: (باب قول الله تعالى: وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَا عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَدْنَى لَهُ وَسَائِقٌ إِلَى آخِرِ آيَةِ لَمْ قَالَ وَلَمْ يَقُلْ مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: اسْتَلْتِ الْبُخَارِيَّ بِهَذَا عَلَى أَنْ قَوْلَ اللَّهِ قَدِيمٌ لِدَائِهِ قَائِمٌ بِصِفَاتِهِ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا بِهِ وَلَا يَزَالُ كَلَامُهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمَخْلُوقِينَ، خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ الَّتِي نَفَتْ كَلَامَ اللَّهِ، وَلِلْكَلايَةِ فِي قَوْلِهِمْ هُوَ كِتَابِي عَنْ الْفَعْلِ وَالتَّكْوِينِ، وَتَسْكُوتُ بِقَوْلِ الْعَرَبِ قُلْتُ يَدِينِي هَذَا أَوْ حَكَمْتُ، وَاسْتَحْجَا بِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِأَعْضَاءِ وَلِسَانٍ، وَبِالْبَرَاءِ مَتَزٍ عَنْ ذَلِكَ، فَرَدَّ عَلَيْهِمُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَى الْجَبَابِ وَالْآيَةِ، وَفِيهِ أَنَّهُمْ إِذَا ذَهَبَ عَنْهُمْ الْفَرْقُ قَالُوا لَنْ نَفْقَهُ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ فَكُنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ سَمِعُوا قَوْلًا لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهُ مِنْ أَجْلِ فَرْعِهِمْ فَقَالُوا «مَاذَا قَالَ» وَلَمْ يَقُولُوا مَاذَا خَلَقَ وَكَلَّمَ أَجْبَاهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِقَوْلِهِمْ «قَالُوا الْحَقُّ» وَالحَقُّ أَحَدٌ صَفِي الْذَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى كَلَامِهِ الْبَاطِلُ، فَلَوْ كَانَ خَلْقًا أَوْ فِعْلًا لَقَالُوا خَلَقَ خَلْقًا إِنْسَانًا أَوْ غَيْرَهُ، فَلَمَّا وَصَفُوهُ بِمَا يَوْصَفُ بِهِ الْكَلَامُ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ بِمَعْنَى التَّكْوِينِ انْتَهَى.

وهذا الذي نسبته للكلابية بعيد من كلامهم، وإما هو كلام بعض المعتزلة، فقد ذكر البخاري في خلق أفعال العباد عن أبي عبيد القاسم بن سلام أن للرئيسي قال في قوله تعالى: «إِنَّمَا قَرَأْنَا لَشَيْءٍ» إِذَا أَرَادَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿[التنزيل: ٤٠]» هُوَ يَقُولُ الْعَرَبُ: قَالَتِ السَّمَاءُ فَامْطُرَتْ، وَقَالَ الْجَدَارُ هَكَذَا إِذَا مَالَ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ إِذَا أَرَادَهُ إِذَا كَوْنُهُ، وَتَعْبِيرُهُ أَبْرَ عِيْلَهُ بِأَنَّهُ أَغْلُوْلُهُ، لِأَنَّ التَّفَاعُلَ إِذَا قَالَ: قَالَتِ السَّمَاءُ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا صَحِيحًا حَتَّى يَقُولَ فَامْطُرَتْ، بخلاف من يقول قال الإنسان فَنَبَتْ فَيَعْنِي بِهِ أَنَّهُ قَالَ كَلَامًا، فَلَوْلَا قَوْلُهُ فَامْطُرَتْ لَكَانَ الْكَلَامُ بِاطِلًا، لِأَنَّ السَّمَاءَ لَا تَقُولُ هَذَا أَشَارَ الْبُخَارِيُّ، وَهَذَا أَوَّلُ بَابٍ تَكَلَّمَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى سَائِلَةِ الْكَلَامِ وَهِيَ طَوِيلَةُ الذَّلِيلِ، فَدَأْبُ أَكْثَرِ أُمَّةٍ الْفَرْقُ فِيهَا الْقَوْلُ، وَمُلْخَصُ ذَلِكَ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «كِتَابِ الْإِعْقَادِ» الْفَرَقَ الْكَلَامَ اللَّهُ

وَكَلَامَ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ خُلُوقًا وَلَا عَدَدًا وَلَا حَدًّا.

قَالَ تَعَالَى: «إِنَّمَا قَرَأْنَا لَشَيْءٍ» إِذَا أَرَادَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿فلو كان القرآن خلقا لكان خلقا بكن ويستحيل أن يكون قول الله لشيء يقول لأنه يوجب قولاً ثانياً وثالثاً فيستلزم وهو فاسد وقال الله تعالى: ﴿الرحمن علم القرآن خلق الإنسان﴾ [الرحمن: ١ - ٣] فخص القرآن بالتعليم لأنه كلامه وصفته، وخص الإنسان بالخلق لأنه خلقه ومصنوعه ولولا ذلك لقال خلق القرآن والإنسان وقال الله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٤] ولا يجوز أن يكون كلاماً للكلام قائماً بنفسه، وقال الله تعالى: ﴿وما كان لبر أن يكلمه الله إلا وحياً﴾ [الشورى: ٥١]، فلو كان لا يوجد إلا خلقاً في شيء خلق لم يكن لاشتراط الوجه المذكورة في الآية معنى لاستواء جميع الخلق في سماعه عن غير الله فيلزم قول الجهمية إنه خلق في غير الله، ويلزمهم في قولهم إن الله خلق كلاماً في شجرة كلمه موسى أن يكون من سمع كلام الله من ملك أو نبى أفضل في سماع الكلام من موسى، ويلزمهم أن تكون الشجرة هي المتكلمة بما ذكر الله أنه كلمه موسى وهو قوله: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] وقد أنكر الله تعالى قول التشركين ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾، ولا يعترض بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] لِأَن مَعْنَاهُ قَوْلُ تَلْقَاءُ عَنْ رَسُولٍ كَرِيمٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْهَرْ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٦] وَلَا يَقُولُهُ: ﴿إِنَّمَا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّأَنْ يَذَّكَّرَ مِنْهُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الأنبياء: ١٠٦] وَهِيَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَيُحْمِلُونَ وَزَنَتَكُمْ تَكْلِيمُونَ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَيُحْمِلُونَ لَهُ مَا يَكْمُرُونَ﴾ [التنزيل: ١٦] وَقَوْلُهُ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ بِهِمْ عَدَدْتَ﴾ [الأنبياء: ٢] فَالْمُرَادُ أَنْ تَتَنَزَّلَ إِلَيْهَا وَلا تَذَكَّرُ نَفْسَهُ، وَهَذَا اسْتِحْجَا الْإِمَامَ أَحْمَدَ ثُمَّ سَأَلَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ نَبِيِّ بَكْرٍ النَّوْزِ وَتَقْنِيفِ التَّحْتَانِيَةِ ابْنَ مَكْرَمٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةَ الرُّومِ فَقَالُوا هَذَا كَلَامُكَ أَوْ كَلَامُ صَاحِبِكَ قَالَ لَيْسَ كَلَامِي وَلَا كَلَامُ صَاحِبِي وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَصْلُ هَذَا لُحْنٌ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مُصَحَّحًا، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَا حَكَمْتَ خُلُقًا، مَا حَكَمْتَ إِلَّا الْقُرْآنَ، وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ وَغَيْرَهُ مِنْ شَيْخَتَيْنَا يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ فِي الْمُللِ وَالتَّنْخِيلِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَّمَ مُوسَى، وَعَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَكَلَّمَاهُ مِنْ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ وَالصَّحْفِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ صِفَةٌ فَفِعْلٌ خُلِقَ وَأَنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامٍ أَحَدُهُ فِي الشَّجَرَةِ، وَقَالَ أَحَدُ وَمِنْ تَبِعِهِ: كَلَامُ اللَّهِ هُوَ عِلْمُهُ لَمْ يَزَلْ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَقَالَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ كَلَامُ اللَّهِ صِفَةٌ ذَاتٌ لَمْ يَزَلْ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَهُوَ غَيْرُ عِلْمِ اللَّهِ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا كَلَامٌ وَاحِدٌ، وَاسْتَحْجَا أَحْمَدُ بِأَنَّ الدَّلَالَاتِ الْقَاطِعَةَ قَامَتْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ فِيهِ مِنْ خَلْقِهِ بَرَجَهُ مِنَ الْوُجُودِ فَلَمَّا كَانَ كَلَامًا غَيْرًا وَكَانَ خُلُقًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ شَيْءٌ وَلَيْسَ خُلُقًا، وَأُطَالُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْخَائِلِينَ لِلذَّكَاءِ وَقَالَ غَيْرُهُ اخْتَلَفُوا فَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَبَعْضُ الزَّيْديَّةِ وَالْإِمَامِيَّةِ وَبَعْضُ الْخَوَارِجِ: كَلَامُ اللَّهِ خُلُقٌ خُلِقَ بِمَشِيئَةٍ وَقُدْرَةٍ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ كَالشَّجَرَةِ حِينَ كَلَّمَ مُوسَى، وَحَقِيقَتُهُ قَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ وَإِنْ نَسَبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ فَبَطْلٌ بِطَرِيقِ الْجَمَلِ، وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ يَتَكَلَّمُ حَقِيقَةً لَكِنْ يَخْلُقُ ذَلِكَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِهِ وَقَالَتِ الْكَلايَّةُ: الْكَلَامُ صِفَةٌ وَاسِدَةٌ قَدِيمَةُ الْعَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَزَالُ كَلَامِيَّةً، وَأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَةٍ وَقُدْرَتِهِ وَتَكْلِيمِهِ لَمْ يَكَلِّمْهُ إِنَّمَا هُوَ خُلُقٌ إِدْرَاكُهُ لَمْ يَسْمَعْ بِهِ الْكَلَامَ وَقَدْ نَادَاهُ مُوسَى لَمْ يَزَلْ لَكِنَّهُ اسْمُهُ ذَلِكَ الدَّيْنَاءُ حِينَ نَاجَاهُ وَيَكْفِي عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ السَّمَاتِيْدِيِّ فِي الْحَفِيْظَةِ غَوْهٌ لَكِنْ قَالَ خُلِقَ صَوْتًا حِينَ نَادَاهُ فَاسْمَعَهُ كَلَامُهُ، وَزَمَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا هُوَ مُرَادُ السَّلَفِ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَأَخَذَ يَقُولُ ابْنُ كِلَابٍ الْقَاسِيَّ وَالْأَشْعَرِيَّ، وَاتَّبَعَهَا وَقَالُوا: إِذَا كَانَ الْكَلَامُ قَدِيمًا لَمِنَهُ لَازِمًا لِذَاتِ الرَّبِّ وَثَبِتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَالْحُرُوفُ لَيْسَتْ قَدِيمَةً لِأَنَّهُا مُتَعَاتِلَةٌ، وَمَا كَانَ مَسْبُوقًا بِنَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا، وَالكَلَامُ الْقَدِيمُ مَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ لَا يَتَعَدَّلُ وَلَا يَتَجَزَأُ بِلِىٍّ مِنْ مَعْنَى وَاحِدٍ إِذَا عَرِبَ عَنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ قُرْآنٌ أَوْ بِالْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ تَوْرَةٌ مُتَلَاءٌ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُخْتَلِفَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ كَلَامُ اللَّهِ وَكَلَّمَ الشُّرَاةَ، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ وَأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِحُرُوفِ الْقُرْآنِ وَأَسْمَعَهُ مِنْ شَاءَ مِنْ الْكَلَامَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ صَوْتَهُ، وَقَالُوا إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ قَدِيمَةُ الْعَيْنِ لِأَنَّهُ لَازِمَةُ الْذَاتِ لَيْسَ مُتَعَاتِلَةٌ بِلِىٍّ لَمْ يَزَلْ قَائِمَةً بِذَاتِهِ مُقَرَّرَةً لَتِ سَبْقِ، وَالتَّعَاتِبُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ بِخِلَافِ الْحَقِّاقِ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّ الْأَصْوَاتَ وَالْحُرُوفَ هِيَ الْمُسَمَّوَةٌ مِنَ الْفَارْسِيَّةِ، وَأَبَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَقَالُوا لَيْسَ هِيَ الْمُسَمَّوَةٌ مِنَ الْفَارْسِيَّةِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ الْعَرَبِيِّ بِمَشِيئَةٍ وَقُدْرَةٍ بِالْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ وَهُوَ غَيْرُ خُلُقٍ لَكِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَتَكَلَّمْ لِامْتِنَاعِ جُودِ الْحَادِثِ فِي الْأَوَّلِ، فَكَلَامُهُ حَدَثٌ فِي ذَاتِهِ لَا عَدَدٌ، وَذَهَبَ الْكِرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ حَدَثٌ فِي ذَاتِهِ وَعَدَدٌ، وَذَكَرَ الْفَخْرُ الرَّازِي فِي الْمَطَالِبِ

بن عبيد الله النخعي عن أبي الضحى مرفوعاً، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك عن مسروق كذلك، وأغلظ أبو الحسن بن الفضل في الجزء الذي جمعه في الكلام على أحاديث الصوت هذه الطرق كلها، واقتصر على طريق البخاري فقل كلام من تكلم فيه، وأستدل أن الجرح مقدم على التعديل وفيه نظر لأنه ثقة عرج حديثه في الصحيحين ولم يخرجه به، وقد نقل ابن دقيق العيد عن ابن الفضل وكان شيخ والده أنه كان يقول فيمن خرج له في الصحيحين: هذا جاز القطر، وقرر ابن دقيق العيد ذلك بأن من اتفق الشيخان على التخريج لم يثبت عدالتهم بالاتفاق بطريق الاستلزام لاتفاق العلماء على تصحيح ما أخرجه ومن لازم عدالة رواته إلى أن تبين العلة القادحة بأن تكون مفسرة ولا تقبل التأويل.

قوله: (جمع أهل السموات) في رواية أبي داود وغيره «سمع أهل السماء للساء صلصلة كجر السلسلة على الصفا» وليضمهم «الصفوان» بدل «الصفا» وفي رواية الثوري «الجبل» بدل «السلسلة» وفي رواية شيان بن عبد الرحمن عن منصور عند ابن أبي حاتم «مثل صوت السلسلة» وعنده من رواية حاتم الشعبي عن ابن مسعود «سمع من دونه صوتاً كجر السلسلة» ووقع في حديث الثوراس بن سميان عند ابن أبي حاتم «إذا تكلم الله بالوحي أغلقت السموات منه رجفة» أو قال «رجعة شديدة من خوف الله، فإذا سمع ذلك أهل السموات صفقوا وخروا لله سجداً» وكذا وقع قوله «ويخرون سجداً» في رواية أبي مالك وكذا في رواية سفيان وابن غير المشار إليها، ووقع في رواية شعبة «فيرون أنه من أمر الساعة فيفزعون».

الحديث الثاني:

قوله: (ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس) بنون ومهملة وهو مرفوع الجهمي كما تقدم في «كتاب العلم» وأن الحديث المرفوع هناك طرف من هذا الحديث المرفوع، وتقدم بيان الحكمة في إيرادها بصيغة الجزم وهنا بصيغة التخييل، وساق هنا من الحديث بعضه وأخرجه بتمامه في الأدب المفرد، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني كلهم من طريق حماد بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد الكمي عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فذكر القصة، وأول المتن المرفوع «يشرح الله الناس يوم القيامة» أو قال «العباد عراة فلا يهتأ، قال قلنا: وما بهما؟ قال: ليس معهم شيء، ثم يناديهم» فذكره وزاد بعد قوله «العباد» لا يهتأ لأحد من أهل النار أن يدخل النار، وله عند أحد من أهل الجنة حتى أحصاه منه، ولا يهتأ لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة لأحد من أهل النار عند حتى أحصاه منه حتى الطلعة، قال قلنا: كيف وإذا إنما تأتي عراة بهما، قال الحسنات والسيئات» لفظ أحد عن يزيد بن هارون عن ميمم وعبد الله بن محمد بن عقيل يختلف في الاحتجاج به وقد اشترى إلى ذكر من تابعه في «كتاب العلم».

قوله: (وخرأ) بضم المعجمة وسكون الراء، وقد تقدم بيانه في الرقاق في شرح حديث ابن عباس وفيه «حفاة» بدل قوله «بهما» وهو بضم الموحدة وسكون الهاء، وقيل معناه الذين لا شيء معهم، وقيل الجهولون، وقيل المشابهون الألوان، والأول الموافق لما هنا.

قوله: (فناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب) حله بعض الأئمة على جاز الخلف أي يأمر من ينادي واستمعه بعض من أثبت الصوت بأن في قوله يسمعه من بعد إشارة إلى أنه ليس من المخلوقات لأنه لم يبعد مثل هذا فيهم وبأن الملائكة إذا سمعوا صفقوا كما سيأتي في الكلام على الحديث الذي بعده. وإذا سمع بعضهم بعضاً لم يصفقوا، قال فعلى هذا فصرته صفة من صفات ذاته لا تشبه صوت غيره إذ ليس يوجد شيء من صفاته من صفات المخلوقين، هكذا قرره المصنف في كتاب خلق أفعال العباد، وقال غيره معنى يناديهم بقوله، وقوله بصوت أي خلق غير قائم بذاته، والحكمة في كونه خارقاً لمادة الأصوات للمخلوقة للمشادة التي يظهر التضاد في سماعها بين الجيد والتقريب هي أن يعلم أن المسوع كلام الله كما أن موسى لما كلمه الله كان يسمعه من جميع الجهات، وقال البيهقي الكلام ما ينطق به التكلم وهو مستقر في نفسه كما جاء في حديث عمر بن الخطاب في قصة الحقيقة، وقد تقدم سياقه في كتاب الحدود، وفيه: وكنت زور في نفسي مقالته، وفي رواية: حيات في نفسي كلاماً، قال: فسماه كلاماً قبل التكلم به، قال فإن كان للتكلم ذا خارج سمع كلامه ذا حروف وأصوات، وإن كان غير ذي خارج فهو بخلاف ذلك، والباري عز وجل ليس بذي خارج، فلا يكون كلامه بحروف وأصوات، فإذا فهمه السامع تلاه بحروف وأصوات، ثم ذكر حديث جابر عن عبد الله بن أنيس وقال اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ولم

العالية أن قول من قال إنه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئة واختياره هو أصح الأقوال نقلاً وعقلاً، وأحال في تقرير ذلك، والمفهوم عن جمهور السلف ترك الخوض في ذلك والتمس فيه والاقتصار على القول بأن القرآن كلام الله وأنه غير مخلوق ثم السكوت عما وراء ذلك، وسيأتي الكلام على مسألة اللفظ حيث ذكره المصنف بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (وقال جل ذكره: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه﴾ [البقرة: ٢٥٥]) من بطل أنه أشار بذلك إلى سبب النزول لأنه جاء أنهم لما قالوا شفعائنا عند الله الأصنام نزلت، فاعلم الله أن الذين يشفعون عنده من الملائكة والأنبياء إنما يشفعون فيمن يشفعون فيه بعد إذنه لهم في ذلك انتهى. ولم اتف على نقل في هذه الآية بخصوصها وأظن البخاري أشار بهذا إلى ترجيح قول من قال إن الضمير في قوله «عن قلوبهم» للملائكة وإن فاعل الشفاعة في قوله «ولا تفع الشفاعة» هم الملائكة بتدليل قوله بعد وصف الملائكة: ﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾ بخلاف قول من زعم أن الضمير للكفار المذكورين في قوله تعالى: ﴿ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه﴾ كما نقله بعض المفسرين، وزعم أن المراد بالتفزع حالة مفارقة الحياة، ويكون اتباعهم إياه مستصحباً إلى يوم القيامة على طريق المجاز والجملة من قوله «قل ادعوا» إلى آخره معترضة، وحل هذا القائل على هذا الزعم أن قوله «حتى إذا فزع عن قلوبهم» غاية لا بد لها من مضياف فداهي أنه ما ذكره، وقال بعض المفسرين من المجتزأ: المراد بالزعم الكفر في قوله تعالى: ﴿زعمتم﴾ أي تخافتم في الكفر إلى غاية التفزع، ثم تركم زعمكم وقلتم قال الحق وفيه الضمان من الخلف إلى النية، ويغهم من ساق الكلام أن هناك فرعاً عن يروج الشفاعة هل يؤذن له بالشفاعة أو لا؟ فكانه قال: يتربصون زماناً فزعين حتى إذا كشف الفزع عن الجميع بكلام يقول الله في إطلاق الإذن تابشروا بذلك، وسأل بعضهم بعضاً ماذا قال ربكم قالوا الحق، أي القول الحق وهو الإذن في الشفاعة لمن ارتضى. قلت: وجب ذلك مخالف لهذا الحديث الصحيح والأحاديث كثيرة تؤيده قد ذكرت بعضها في تفسير سورة سبأ ومائير إليها هنا بعد، والصحيح في إيرادها ما قاله ابن عطية وهو أن الملقا مخلوق كانه قيل ولا هم شفعا كما تزعمون بل هم عنه عمتلون لأمره إلى أن يزول الفزع عن قلوبهم، والمراد بهم الملائكة وهو المطابق للأحاديث الواردة في ذلك فهو المتعبد. وأما اعتراض من تعقب بأنهم لم يزلوا متفادين فلا يلزم منه دفع ما تأوله لكن حق البشارة أن يقول: بل هم خاضعون لأمره بمقترب لما يأتهم من قبله خائفون أن يكون ذلك من أمر الساعة إلى أن يكشف عنهم ذلك بإخبار جبريل بما أمر به من إيلاخ الوحي للرسل وبالله التوفيق. ثم ذكر فيه ستة أحاديث:

الحديث الأول:

قوله: (وقال مسروق عن ابن مسعود إذا تكلم الله تبارك وتعالى بالوحي سمع أهل السموات فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق) ووقع في رواية الكشيبي «وثبت» بملثثة وموحدة مفتوحتين بدل «وسكن» هكذا ذكر هذا التعليق مختصراً، وقد وصله البيهقي في الأسماء والصفات من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن «مسلم بن صبيح» وهو أبو الضحى عن مسروق، وهكذا أخرجه أحمد عن أبي معاوية ولفظه «إن الله عز وجل إذا تكلم بالوحي سمع أهل السماء للساء صلصلة كجر السلسلة على الصفا» فيصنعون، فلا يزالون كذلك حتى يأتهم جبريل، فإذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم» قال: ويقولون يا جبريل ماذا قال ربكم قال: يقول الحق فينادون الحق الحق. قال البيهقي: رواه أحمد بن شريح الرازي وعلي بن إشكاب وعلي بن مسلم ثلاثهم عن أبي معاوية مرفوعاً أخرجه أبو داود في السنن عنهم ولفظه مثله إلا أنه قال فيقولون: ماذا قال ربك قال: رواده شعبة عن الأعمش موقوفاً وجاء عنه مرفوعاً أيضاً. قلت: وهكذا رواه الحسن بن محمد الزعفراني عن أبي معاوية مرفوعاً، وأخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من رواية أبي حزة السكري عن الأعمش بهذا السند إلى مسروق قال: كان يحدثنا بتفسير هذه الآية لو لا ابن مسعود سألناه عنه فذكره موقوفاً باللفظ المذكور في الصحيح، ثم ساقه من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال بهذا، وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن علي بن إشكاب مرفوعاً، وقال هكذا حدث به أبو معاوية مستنداً ووجده بالكوفة موقوفاً، ثم أخرجه من روايته عبد الله بن غير وشعبة كلاهما عن الأعمش موقوفاً ومن رواية شعبة عن منصور والأعمش معاً ومن رواية الثوري عن منصور كذلك، وهكذا رواه عبد الرحمن بن محمد الحاربي وجبرير عن الأعمش موقوفاً، ورواه فضيل بن عياض عن منصور عن أبي الضحى، ورواه الحسن

قبل نفسه بناء على أنها قراءته وقول سفيان وهي قراءته يريد نفسه ومن تابعه.

(قريبه): وقع في تفسير سورة الحجر بالسند المذكور هنا بعد قوله وهو العلمي الكبير فسمعها مسترق السمع هكذا إلى آخر ما ذكر من ذلك، وهذا ما بين أن التوزيع المذكور يقع للملائكة وأن الضمير في قلوبهم للملائكة لا للكفار بخلاف ما جزم به من قدمت ذكره من المفسرين، وقد وقع في حديث الثوري بن سمعان الذي أشرت إليه ما نصه «أخبرت أهل السماوات منه رعدة خوفاً من الله وخروا سجداً، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بما أراد فيضي به على الملائكة من سما إلى سما» وفي حديث ابن عباس عند ابن خزيمة وابن مردويه كسر السلسلة على الصفوان فلا ينزل على أهل السماء إلا صفواً فإذا فرغ من قلوبهم «إلى آخر الآية ثم يقول: يكون العام كلها فيسمه الجن، وعند ابن مردويه من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «لما نزل جبريل بالوحي فزع أهل السماء لأحاطه وسمعوا صوت الوحي كأنه ما يكون من صوت الحديد على الصفا فيقولون يا جبريل بم أمرت» الحديث وعنده وعند ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سيد بن جبير عن ابن عباس «لم تكن قبيلة من الجن إلا وهم مقاعد للسمع، فكان إذا نزل الوحي سمع للملائكة صوتاً كصوت الحديد فالتفتوا على الصفا فإذا سمعت للملائكة ذلك خروا سجداً، فلم يرفصوا حتى ينزل فإذا نزل قالوا: ماذا قال ربكم؟ فإن كان ما يكون في السماء قالوا الحق، وإن كان ما يكون في الأرض من غيث أو موت تكلموا فيه فسمعت الشياطين فينزلون على أوليائهم من الإنس «وفي لفظ فيقولون يكون العام كلها فيسمه الجن فتحته الكنية، وفي لفظ «ينزل الأمر إلى الملائكة الدنيا له وقمة كرمته السلسلة على الصخرة فيفرغ له جميع أهل السموات» الحديث، فهذه الأحاديث ظاهرة جداً في أن ذلك وقع في الدنيا بخلاف قول من ذكرنا من المفسرين الذين أقدموا على الجزم بأن الضمير للكفار وأن ذلك يقع يوم القيامة خالفين لما صرح من الحديث النبوي من أجل خفاء معنى الغاية في قوله «حتى إذا فرغ من قلوبهم» وفي الحديث إثبات الشفاعة وأنكرها الخوارج والمعتزلة، وهي أنواع أثبت أهل السنة منها الخلاص من هول الموقف وهي خاصة بمحمد رسول الله المصطفى ﷺ كما تقدم بيان ذلك واضحاً في الرقاق، وهذه لا ينكرها أحد من فرق الأمة، ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب، وخص هذه المعتزلة بمن لا تبعه عليه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات، ولا خلاف في وقوعها، ومنها الشفاعة في إخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بنزولهم وهذه التي أنكروها، وقد ثبتت بها الأخبار الكثيرة، وأطبق أهل السنة على قولها وبالله التوفيق.

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة في التفتي بالقرآن، وقد مضى شرحه في فضائل القرآن، وقوله في آخره «وقال صاحب له ييهر به» في رواية الكشيبي «ييهر بالقرآن» وقد تقدم بيانه هناك، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر مدبرجاً، وأشار بليراده هنا إلى حديث فضالة بن عبيد الذي أخرجه ابن ماجه من رواية ميسرة مولى فضالة بن عبيد قال: «قال النبي ﷺ لله عز وجل أشد أدنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قيته» وذكره البخاري في خلق أعمال العباد من ميسرة، وقوله «أدنا» يفتح الحزنة والمجعة أي استماعاً.

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد في بحث النار ذكره مختصراً، وقد مضى شرحه مستوفى في أواخر الرقاق، وقوله «يقول الله يا آدم» في رواية التفسير «يقول الله يوم القيامة يا آدم».

قوله: (فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذنوبك بها إلى النيران) هذا آخر ما أورد منه من هذه الطريق، وقد أخرجه بتمامه في تفسير سورة الحج بالسند المذكور هنا ووقع «فينادي» مضبوطاً للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي زر فيفتحها على البناء للمجهول ولا محذور في رواية الجهمسور، فإن قرئته قوله «إن الله يأمرك» تبدل ظاهراً على أن للنادي ملك يأمره الله بأن يتنادي بذلك، وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق، وذكر كلامهم في حصن بن غياث، وأنه انشرد بهذا اللفظ عن الأعشى، وليس كما قال فقد وافقه عبد الرحمن بن عبد المحارب عن الأعمش أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة له عن أبيه عن المحارب، واستدل البخاري في كتاب خلق أعمال العباد على أن الله يتكلم كيف شاء وأن أصوات العباد مؤلفة حرفاً حرفاً فيها التطريب - بالهمز - والتجميع، بحيث أم سلمة ثم ساقه من طريق يعلى بن عمار ففتح الميم واللام بينهما ميم ساكنة ثم كاف، أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبي ﷺ وصلاته فذكر الحديث، وفيه ونمت قراءته فإذا قراءته حرفاً حرفاً وهذا أخرجه أبو حازم والترمذي وغيرهما، واختلف أهل الكلام في أن كلام الله هل هو بحرف وصوت أو لا،

يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه فإن كان ثابتاً فإنه يرجع إلى غيره، كما في حديث ابن مسعود يعني الذي قبله، وفي حديث أبي هريرة يعني الذي بعده، أن للملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتاً فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الأتي بالوحي أو لأجنحة الملائكة، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصاً في المسئلة، وأشار في موضع آخر أن الراوي أراد فينادي نداء فغير عنه بقوله بصوت انتهى. وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأكمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه بلسانهم إياه، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنها التي عهدتها فلت خارج، ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير خارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلمنا، لكن تمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق، وإذا ثبت ذلك الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم: إما التخيُّص وإما التأويل وبالله التوفيق.

قوله: (الليمان) قال الحلبي هو مأخوذ من قوله «ملك يوم الدين» وهو الحاسب المجازي لا يضع عمل عامل انتهى، ووقع في مرسل أبي قلابة «البر لا يلي والإثم لا ينسى والديان لا يموت» وكان كما شئت كما تبين تلقاً، ورجاله ثقات أخرجه البيهقي في الزهد، وقد تقدمت الإشارة إليه في تفسير سورة الفاتحة، وقال الكرماني: للمعنى لا ملك إلا أنا ولا عبادي إلا أنا، وهو من حصر المبدأ في الخير وفي هذا اللفظ إشارة إلى صفة الحياة والعلم والإرادة والقدره وغيرها من الصفات للمنفق عليها عند أهل السنة، وقوله في آخر الحديث قال «الحسنات والسيئات» يعني أن القصاص بين الخطأين إما يقع بالحسنات والسيئات، وقد تقدم بيان ذلك في الرقاق، وتقدم أيضاً من حديث أبي هريرة مروحاً قبل أخيه مظلمة.

الحديث الثالث:

(حدثنا علي بن عبد الله) هو للثوري «وسفيان» هو ابن عيينة وقد تقدم بهذا السند والمثل في تفسير سورة الحجر وسيأتي هناك أم، وتقدم معظم شرحه هناك.

قوله: (يلعب به النبي ﷺ) في رواية الحميدي عن سفيان كما تقدم في تفسير سورة سبأ «أن النبي ﷺ قال».

قوله: (إذا قضى الله الأمر في السماء) وقع في حديث ابن مسعود المذكور أولاً «إذا تكلم الله بالوحي» وكذا في حديث الثوري بن سمعان عند الطبراني.

قوله: (ضربت الملائكة بأجبعها) في حديث ابن مسعود «سمع أهل السماء الصلصلة».

قوله: (خضعتاً) مصدر كقوله غفراً قاله الخطابي، وقال غيره هو جمع خاضع. قوله: (قال علي) هو ابن المنبي (وقال غيره صفوان يظلمهم) قال مياض ضبطه بفتح الفاء من صفوان، وليس له معنى وإنما أراد لغير الله، قوله يظلمهم وهو يفتح أوله وضم الفاء أي يظلمهم. قلت: كنا أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن عبيد الله بن زيد عن سفيان بن عيينة بهذه الزيادة ولكن لا يفسر به الغير المذكور لأن المراد به غير سفيان، وذكره الكرماني بلفظ صفوان يظلم فيهم ذلك بزيادة لفظ الإنقاذ أي يظلم الله ذلك القول إلى الملائكة، أو من التفوذ أي يظلم ذلك إليهم أو عليهم، ثم قال ويحتمل أن يراد غير سفيان، قال: إن صفوان يفتح الفاء فالاختلاف في الفتح والسكون، ويظلمهم غير مختص بالخير بل مشترك بين سفيان وغيره انتهى. وسيأتي علي في هذه الرواية بخلاف هذا الاحتمال لكن قد وقعت زيادة «يظلمهم» في الرواية التي ذكرتها وهي عن سفيان فيقرى ما قال.

قوله: (قال علي وحدثنا سفيان - إلى قوله - قال نعم) «علي» هو ابن المنبي المذكور، ومراده أن ابن عيينة كان يسوق السند مرة بالضعفة ومرة بالتحديث والسماع فاستبته علي من ذلك فقال نعم، وقد تقدم عن علي بن عبد الله المذكور في تفسير سورة الحجر بصيغة التصريح في جميع السند، وكذا عن الحميدي عن سفيان في تفسير سبأ.

قوله: (قال علي) هو ابن المنبي أيضاً.

قوله: (أن إنساناً روى عن عمرو بن دينار - إلى أن قال - أنه فرغ) هو بالراء المهملة والفتح المجعدة وزن القراءة المشهورة، وقد ذكرت في تفسير سورة سبأ من قرأها كذلك ووقع للأكثر هنا كقراءة المشهورة والسيقا يؤيد الأول.

وقوله (قال سفيان هكذا قرأ عمرو) يعني ابن دينار.

قوله: (فلا أدري سمعه هكذا أم لا) أي سمعه من عكرمة أو قرأها كذلك من

أبو ذر الغفري وجدلت ذلك في كتاب الجواز له فقال في تفسير سورة النمل في قوله عز وجل: «وَأَنْتَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ، أَي تَأْخُذُهُ عَنْهُمْ وَيُلْقِي عَلَيْكَ، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَلْقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] أَي قِيلَهَا وَأَخَذَهَا عَنْهُ، قَالَ أَبُو عِيْنَةَ وَتَلَا عَلَيْنَا أَبُو مَهْدِيٍّ آيَةَ قَالَ: تَلْقَاهَا مِنْ عَمِي تَلْقَاهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَلْقَاهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠] أَي لَا يُوْفِقُ لَهَا وَلَا يَلْقَاهَا وَلَا يَرْزُقُهَا، وَحَاصِلُهُ أَنَّهَا تَأْتِي بِالْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ وَأَنَّهَا هُنَا صَالِحَةٌ لِكُلِّ مَعْنَى وَأَصْلُهُ الْفَقْدَانُ وَهُوَ اسْتِقْبَالُ الشَّيْءِ وَمَصَادَقُهُ.

الحديث الأول:

قوله: (حدثنا إسحاق) هو ابن منصور وتردد أبو علي الجبائي بينه وبين إسحاق بن راهويه، وإنما جازمت به لقولنا حديثنا عبد الصمد فإن إسحاق لا يقول إلا أخبرنا، وقد تقدم في الحديث الثاني من باب ما يكره من كثرة السؤال في «كتاب الاعتصام» نحو هذا «عبد الصمد» هو ابن عبد الوارث، وقد تقدم في هذا السند في «كتاب الطهارة» حديث آخر وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن «إسحاق» المذكور فيه هو ابن منصور، وتكلمت على سنده هناك وهو في باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان.

قوله: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَ فَلَانًا) كذا هنا بصيغة الفعل الماضي، وفي رواية نافع عن أبي هريرة لماضي في الأدب «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ فَلَانًا» بصيغة المضارع، وفي الأول إشارة إلى سبق المحبة على التناد، وفي الثاني إشارة إلى استمرار ذلك وقد تقدمت مباحثه في «كتاب الأدب» قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في تعبيره عن كثرة الإحسان بالحب تأتيس العباد وإدخال المسرة عليهم لأن العبد إذا سمع عن سواه أنه يحبه حصل على أعلى السرور عنده وتحقق بكل خير، ثم قال وهذا إما يشأني لمن في طبعه قوة ومروءة وحسن إنابة كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا مِنْ يَنْبَغٍ﴾ [غافر: ١٣] وأما من في نفسه روعة وله شهوة غالبة فلا يرد إلا الزجر بالتحنيف والضرب، قال: وفي تقديم الأمر بذلك لجبريل قبل غيره من الملائكة إظهار لرغبته من الله تعالى على غيره، منهم، قال ويؤخذ من هذا الحديث الحث على توفية أعمال البر على اختلاف أنواعها فرضها وستها، ويؤخذ منه أيضاً كثرة التحذير عن المعاصي والبعد لأنها مظنة السخط وبالله التوفيق.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة «يتماقون فيكم ملائكة بالليل» الحديث، وقد تقدم شرحه في أوائل «كتاب الصلاة» والمراد منه قوله فيه «فيسلم وهو أعلم بهم» أي من الملائكة، وليس في رواية مالك المذكورة هنا التصريح بتسمية الذي يسلم، ووقع التصريح به في بعض طرقه في الصلاة بلفظ «فيسلمهم ربه» وهي من رواية مالك أيضاً، والمشهور عند جمهور رواة مالك حذفها، ووقع عند ابن خزيمة من طريق أبي صالح عن أبي هريرة «فيسلمهم ربه» وقد ذكرت لفظه هناك، وتقدم القول في الخروج في باب تعرج الملائكة والروح إليه قريباً.

الحديث الثالث: حديث أبي ذر.

قوله: (عن واصل) هو المعروف بالأحلب والمرور بمهمات.

قوله: (أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي) هو طرف من حديث تقدم تنامه مشروحاً في كتاب الرقاق.

قوله: (وَأَنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى) في رواية الكشيبي «وَأَنْ سَرَقَ وَزَنَى» في الموضحين وفي مناسبه للترجمة غموض، وكأنه من جهة أن جبريل إنما يشر النبي ﷺ بأمر يتلقاه عن ربه عز وجل، فكان الله سبحانه قال له: بعد أحسنه بأن من مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة فيشره بذلك.

٣٤- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةَ

يَشْهَدُونَ﴾ [النساء: ١٦٦]

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَنْزِلُ الْأَمْرَ يَنْهَى﴾ [الطلاق: ١٢] يَنْهَى السَّمَاءَ السَّابِعَةَ وَالْأَرْضَ السَّابِعَةَ.

٧٤٨٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ غَزَابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا فَلَانُ، إِذَا أَوْتَيْتَ إِلَى إِرَاجِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ اسَلِّمْتْ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ

فَقَالَاتِ الْمَوتِلَةَ: لَا يَكُونُ الْكَلَامُ إِلَّا بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ وَالْكَلَامُ الْمُنْسُوبُ إِلَى اللَّهِ قَائِمٌ بِالشَّجَرَةِ، وَقَالَاتِ الْأَشَاعِرَةُ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ وَتَأْتِيَتْ الْكَلَامُ النَّفْسِي، وَحَقِيقَتُهُ مَعْنَى قَائِمٍ بِالنَّفْسِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ كَالْعَرَبِيَّةِ وَالعِجْمِيَّةِ، وَخْتِلَافُهَا لَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَعْنَى عَنْهُ، وَالْكَلَامُ النَّفْسِيُّ هُوَ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَنْهُ، وَتَأْتِيَتْ الْخِتَابَةُ أَنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَالْمُتَصَرِّحُ بِهَا فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا الصَّوْتُ فَمَنْ مَعَ قَالَ إِنَّ الصَّوْتُ هُوَ الْحَوَاءُ الْمُنْقَطِعُ الْمُسْمُوعُ مِنَ الْخَنَجَرَةِ، وَأَجَابَ مِنْ آيَتِهِ بِأَنَّ الصَّوْتِ الْمَوْصُوفُ بِذَلِكَ هُوَ الْمَهُودُ مِنَ الْأَكْمِينِ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَصِفَاتُ الرَّبِّ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُ الْخَلُودُ الْمَذْكُورُ مَعَ اعْتِقَادِ التَّنْزِيهِ وَعَدَمِ التَّشْبِيهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْخَنَجَرَةِ فَلَا يَلْزَمُ التَّشْبِيهِ، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي كِتَابِ السُّنَنِ سَأَلْتُ أَبِي عَنْ قَوْمٍ يَقُولُونَ لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ، فَقَالَ لِي أَبِي: بَلْ تَكَلَّمَ بِصَوْتٍ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَرَوْنِي كَمَا جَاءَتْ وَذَكَرَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ.

الحديث السادس: حديث عائشة في فضل خديجة، وفيه «ولقد أمره الله» في رواية المستطلي والسرخسي «ولقد أمره ربه».

قوله: (بيت من الجنة) في رواية الكشيبي «بيت في الجنة» وقد مضى شرحه مستوفى في المنابع.

٣٣- باب كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ، وَبَكَدَّ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ

وَقَالَ مُعَمَّرٌ: ﴿وَأَنْتَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ﴾ [النمل: ٦]، أَي يَلْقَى عَلَيْكَ وَتَلْقَاهُ أَنْتَ، أَي: تَأْخُذُهُ عَنْهُمْ.

وَبَيَّنَهُ: ﴿تَلْقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].

٧٤٨٥- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَاجْعَلْهُ، كِهْجَةً جِبْرِيلَ، ثُمَّ يَنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَاجْعَلْهُ، كِهْجَةً أَهْلِ السَّمَاءِ، وَيُوحَى لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ».

[إرجاع: ٣٢٠٩. أخرجه مسلم: ٢٦٣٧ بزيادة].

٧٤٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَايْرِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَمَاقُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ، وَيَحْمِلُونَ فِي صَلَاةِ الْمَصْرُ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَفْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا لِيَكُفُّمَ، فَيَسْأَلُهُمْ، وَهُوَ اعْظَمُ بِهِمْ، كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ».

[إرجاع: ٥٥٥. أخرجه مسلم: ١٦٣٢].

٧٤٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا هُجْرَةُ، عَنْ وَاصِلٍ عَنِ الْمُغَفَّرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي: أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: «وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى». [إرجاع: ١٢٣٧. أخرجه مسلم: ٩٤، وأخرجه مطولاً في كتاب الزكاة (٣٢)].

قوله: (باب كلام الرب تعالى مع جبريل ونداء الله الملائكة) ذكر فيه اثراً وثلاثة أحاديث، في الحديث الأول: نداء الله جبريل، وفي الثاني: سؤال الله الملائكة على عكس ما وقع في الترجمة، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه، ووقع عند مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه في هذا الحديث «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ فَقَالَ إِنِّي أَحَبُّ فَلَانًا فَاجْعَلْهُ» وذكر في الأدب أن أحد أخرجه من حديث ثوبان بلفظ «حتى يقول يا جبريل إن عبيدي فلانا يلتصق أن يرضيني» الحديث.

قوله: (وقال معمر: وأنت لتلقى القرآن - أي يلقي عليك - وتلقاه أنت - أي تأخذه عنهم - ومطلة لطفى آدم من ربه كلمات) معمر هنا قد يتبادر أنه ابن راشد شيخ عبد الرزاق وليس كذلك، بل هو أبو عبيدة معمر بن النسي اللخوي، قال

قال الراغب عبر بالإنزال دون التنزيل لأن القرآن نزل دفعة واحدة إلى سماء الدنيا ثم نزل بعد ذلك شيئاً فشيئاً، ومنه قوله تعالى: ﴿حَمَّ الْكِبَارِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مَبْرُورَةٍ﴾ [الدخان: ١- ٢] ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُ آيَاتِهِ أَنْزَلْنَاهُ عَلَى مَكَوِّنٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] ويؤيد التفصيل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُونَا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابَ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِهِ﴾ [النساء: ١٢٦] فإن المراد بالكتاب الأول القرآن وبالثاني ما عداه، والقرآن نزل نجوماً إلى الأرض بحسب الوقائع بخلاف غيره من الكتب، ويورد على التفصيل المذكور قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُلَّةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] وأجيب بأنه أطلق نزل موضع أنزل، قال: ولولا هذا التناول لكان متناقضاً لقوله جُلَّةً واحدة، وهذا بناء هذا القائل على أن نزل بالتشديد يقتضي الضيق فاحتاج إلى ادعاء ما ذكر، ولا فقد قال غيره إن التفصيل لا يستلزم حقيقة التكرير بل يرد للتعظيم، وهو في حكم التكرير معنى فهذا يدفع الإشكال.

٣٥- باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُدْبِلُوا

كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الصحر: ١٥]

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾: حتى ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ [الطارق: ١٣- ١٤]:
بالجهد.

٧٤٩١- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الْوُفْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤَدِّبُنِي أَمُّ آدَمَ، يُسَبِّبُ الشُّرَّ وَأَنَا الشُّرُّ، يُبَدِّبُ الْأُمُورَ، أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ». [راجع: ٤٨٢٦. أخرجه مسلم: ٢٧٤٦].

٧٤٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الصُّومُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْخُجُ هَهْنُوتُهُ وَأَكَلُهُ وَشَرُّهُ مِنْ أَجْلِي، وَالصُّومُ جُنَّةٌ، وَلِلصَّوْمِ فَرْحَانٌ: فَرَحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرَحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ، وَلَخُلُوفٌ قَمِ الصَّائِمِ اطْبَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْتَلَوِ». [راجع: ١٨٩٤. أخرجه مسلم: ١١٥١].

٧٤٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْقَرُ، عَنْ هُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «يَتِمُّ الْيُوبُ بِفَيْسَلِ غُرَابٍ، خَرُّ عَلَيْهِ رَجُلٌ خَرَّامٌ مِنْ قَدَحٍ، فَيَجَلُّ يَخِي فِي نَوْبِهِ، فَتَادِي رُثَى: يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَفْتَحُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ». [راجع: ٢٧٩].

٧٤٩٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رُثْنَا بَارَكَةَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَتَقَى لُكُلُ اللَّيْلِ الْأَعْوَى، يَقُولُونَ: مَنْ يَذْغُرُنِي فَاسْتَجِبْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرْ لَهُ». [راجع: ١١٤٥. أخرجه مسلم: ٧٥٨].

٧٤٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَيْثَانَ: أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْأَخْيَرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [راجع: ٢٣٨. أخرجه مسلم: ٨٥٥].

٧٤٩٦- وَهَذَا الْإِسْنَادُ: «قَالَ اللَّهُ: أَتَقِينُ أَتَقِينُ عَلَيْكَ». [راجع: ٤٦٨٤. أخرجه مسلم: ٩٩٣ مطولاً].

٧٤٩٧- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَالٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي

أَفْرَهِ بْنِ إِلَيْكَ، وَالْحَجَّاتُ هُفْرِي إِلَيْكَ، وَغَبَّةٌ وَزَهَبَةٌ إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَفْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، أَمَنْتُ بِكَ يَا إِلَهِي أَنْزَلْتَ، وَبَنَيْتُكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنَّكَ إِنْ مَتَّ فِي لَيْلِكَ مَتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ أَجْزَأً». [راجع: ٢٤٧. أخرجه مسلم: ٢٧١٠].

٧٤٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «اللَّهُمَّ مُتَوَلِّ الْكِتَابِ، سَرِّعِ الْجِسَامِ، اغْزِمِ الْأَحْزَابَ وَزَوِّرْ لَهُمْ». [راجع: ٢٨١٨. أخرجه مسلم: ١٧٤٧].

رَأَى الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَالِدٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

٧٤٩٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ هُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ عُثَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُعَالِجَ بِهَا». قَالَ: أَنْزَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَتَوَكَّرُ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ، فَسَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُعَالِجَ بِهَا﴾. ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾: حَتَّى يَسْمَعَ الْمُشْرِكُونَ ﴿وَلَا تُعَالِجَ بِهَا﴾: عَنْ امْتِحَانِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ ﴿وَارْتَعِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾: اسْمِعْهُمْ وَلَا تَجْهَرْ، حَتَّى يَأْخُلُوا عَنْكَ الْقُرْآنَ. [راجع: ٤٧٢٢. أخرجه مسلم: ٤٤٦].

قوله: (باب قوله: أنزله بعلمه والملائكة يشهدون) كذا للجميع ونقل في تفسير الطبري «أنزله إليك بعلم من أتك خبرته من خلقه» قال ابن بطال: للراد بالإنزال إلهام العباد معاني الفروض التي في القرآن وليس إنزاله له كإنزال الأجسام المخلوقة لأن القرآن ليس بجسم ولا مخلوق انتهى، والكلام الثاني متفق عليه بين أهل السنة سلفاً وخلفاً، وأما الأول فهو على طريقة أهل التناول، والمقول من السلف اتفاهتهم على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، تلقاه جبريل عن الله ويلفه جبريل إلى محمد عليه الصلاة والسلام ويلفه ﷺ إلى أمته.

قوله: (قال مجاهد: يعزل الأمر بينهما: بين السماء السابعة والأرض السابعة) في رواية أبي ذر عن السرخسي «من» بدل «بين» وقد وصله الفرغاني والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد. بلفظ «من السماء السابعة إلى الأرض السابعة» وأخرج الطبري من وجه آخر عن مجاهد قال: الكعبة بين أربعة عشر بيتاً من السموات السبع والأرضين السبع، وعن قتادة نحو ذلك ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: حديث البواء في القول عند النوم، وقد تقدم شرحه مستوفى في «كتاب الأدعية» والمراد منه قوله فيه «أمنت بكتابتك الذي أنزلت».

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى وقد تقدم شرحه في «كتاب الجهاد» والغرض منه هنا «اللهم ستزل الكتاب».

وقوله في آخره (زرلهم) في رواية السرخسي «وزلزل بهم».

قوله: (زاد الحميدي: حدثنا سفیان إلى آخر السند) مراده بالزيادة التصريح الواقع في رواية الحميدي لسفيان وإسماعيل وجهد الله، بخلاف رواية قتية فقهها بالمتعة في الثلاثة، وقد أخرجه الحميدي في مسنده هكذا، وأبو نعيم في المستخرج من طريقه، وقال: أخرجه البخاري عن قتية والحميدي وظاهره أن البخاري جمع بينهما في سياقه وليس كذلك.

الحديث الثالث: حديث ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] أنزلت ورسول الله ﷺ متول بمكة الحديث، وقد تقدم شرحه في آخر تفسير سورة سبحان والمراد منه هنا قوله «أنزلت» والآيات المصروفة بلفظ الإنزال والتنزيل في القرآن كثيرة، قال الراغب الفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة أن التنزيل يخص بالمرجع الذي يشير إلى إنزاله متفرقاً ومرة بعد أخرى، والإنزال أعم من ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]

زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَلِيقَةُ خَلِيقَةِ آتَمِكَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ سَلَامٌ، أَوْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ سَلَامٌ، فَالْقُرْآنُ مِنْ رِثَائِهَا السَّلَامُ، وَتَشْرَفُوا بِسِتْرٍ مِنْ قَسَبٍ، لَا صَحْبَ لَهُ وَلَا نَصَبَ. [راجع: ٣٨٢٠. أخرجه مسلم: ٢٤٣٢].

٧٥٠٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقَالَ اللَّهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَجَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ». [أخرجه مسلم: ٢٦٨٥]

٧٥٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقَالَ اللَّهُ: أَنَا عِنْدَ كُلِّ عَبْدٍ يَمِي». [راجع: ٧٤٠٥. أخرجه مسلم: ٢٦٧٥].

٧٥٠٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقَالَ رَجُلٌ لَمْ يَفْعَلْ خَيْرًا قَطُّ: قِيَا مَا تَقَرَّرُوهُ، وَادْعُوا بِصَفَةِ فِي التَّوْبَةِ وَتَهَنُّتِ فِي الْبَحْرِ، قَوْلَ اللَّهِ لَيْسَ قَدَرُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَعَلْبَةِ عَدَايَا لَا يَهْلِكُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ التَّوْبَةَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ قُلْتُمْ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ، وَأَنْتَ أَظْلَمُ، فَفَعَلَهُ لَه». [راجع: ٣٤٨١. أخرجه مسلم: ٢٧٠٦].

٧٥٠٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عُسْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عُسْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا، وَرُتِمَا قَالَ: أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ، وَرُتِمَا قَالَ: أَصَبْتُ، فَافْغِرْ لِي»، فَقَالَ رَبُّهُ: «أَعْلِمَ عَبْدِي أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا، أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ - أَوْ أَصَبْتُ - آخَرَ فَافْغِرْ؟ فَقَالَ: «أَعْلِمَ عَبْدِي أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، وَرُتِمَا قَالَ: أَصَابَ ذَنْبًا، قَالَ: رَبِّ أَصَبْتُ - أَوْ قَالَ: أَذْنَبْتُ - آخَرَ فَافْغِرْ لِي، فَقَالَ: «أَعْلِمَ عَبْدِي أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَا شَاءَ». [أخرجه مسلم: ٢٧٥٨].

٧٥٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا قَادَةَ، عَنْ غُفَّةِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَاللَّهُ ذَكُورٌ رَجُلًا يَمِينٌ سَلَفٌ، أَوْ يَمِينٌ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالَ - كَلِمَةً: يَغْنَى - أَطْعَمَهُ اللَّهُ مَا لَا وَكَلَدَ، فَلَمَّا خَضَرَتِ الْوَلَدَةُ، قَالَ: لِيْسَ إِثْمُ أَبِي كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرٌ أَبِي، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ، أَوْ لَمْ يَتَّخِذْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا، وَإِنْ يَغْفِرُ اللَّهُ عَلَيْهِ يَغْفِرُهُ، فَانظُرُوا إِذَا مِتُّ فَافْغِرُوا لِي، حَتَّى إِذَا مَرِئْتُ فَعَمَّاسًا فَاسْجُدُوا لِي، أَوْ قَالَ: فَاسْجُدُوا لِي، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ رِيحِ عَامِيسٍ فَافْزُدُوا فِيهَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: فَاعِزَّ مَوَالِيَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرُتِمَا، فَفَعَلُوا ثُمَّ أَذْوَدُوا لِي يَوْمَ عَامِيسٍ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كُنْ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ، قَالَ اللَّهُ: أَيُّ عَبْدِي مَا حَمَلْتُكَ عَلَى أَنْ قُلْتَ مَا قُلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتِكَ، أَوْ: قِرْقَنُ مِنْكَ، قَالَ: فَمَا تَلَاوَهَ أَنْ رَجِمَهُ عَيْنَعَا. وَكَانَ مَرَّةً أُخْرَى: «فَمَا تَلَاوَهَ غَيْرُهُ».

فَعَلَّيْتُ بِهِمَا غُفَاتَانِ فَقَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ سَلَمَانَ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ: «وَأَفْزُدُوا لِي الْبَحْرَ». أَوْ كَمَا حَدَّثَ. [راجع: ٣٤٧٨. أخرجه مسلم: ٢٧٥٧].

حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ وَقَالَ: «لَمْ يَتَّخِذْ». وَقَالَ خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ وَقَالَ: «لَمْ يَتَّخِذْ». فَسَرَّةُ قَادَةَ: لَمْ يَتَّخِذْ. قَوْلُهُ: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى يُرِيدُونَ أَنْ يُدَلُّوا كَلَامَ اللَّهِ) كَذَا لِلْجَمْعِ زَادَ ابِر

٧٤٩٨ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَقَالَ اللَّهُ: اخْلُذْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ: مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِي بَشَرٌ». [راجع: ٣٧٢٠. أخرجه مسلم: ٢٤٣٢].

٧٤٩٩ - حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ الْأَخْوَرِ: أَنَّ طَارِسًا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَيَّأَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، أَنْتَ تَوَرَّ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَلَكَ الْخَلْقُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَالْحَقُّ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ الْمُلْكُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَافْغِرْ لِي مَا قُلْتُ وَمَا أَخْرَجْتُ، وَمَا اسْرَزْتُ وَمَا أَظْنَبْتُ، أَنْتَ إِلَهِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ». [راجع: ١١٢٠. أخرجه مسلم: ١٧١٩].

٧٥٠٠ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مِهَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَمْرٍ الْمُصَوَّبِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْإِمْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الْهَرِيرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عُروَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُثْبَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَلِيفَةَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ: لَهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ مَا قَالُوا، قَرَأَهَا اللَّهُ بِهَا قَالُوا، وَكُلُّ حَدَّثِي عَائِشَةَ مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي حَدَّثَنِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَطْلُقُ أَنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ لِي بِرَأْسِي وَخِطَابِي، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَّ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ لِي بِأَمْرِ يَنْتَلِي، وَلَكِنِّي كُنْتُ أُرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ رُفَا يُرْسِي اللَّهُ بِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ الْفُتُورُ: ١١ - ٢٠. [راجع: ٢٥٩٣. أخرجه مسلم: ٢٧٧٠].

٧٥٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُصَوَّبِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَفْعَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَفْعَلَهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاتَّكَبُهَا لَهُ حَسَنَةً، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ حَسَنَةً، فَلَمْ يَفْعَلْهَا فَاتَّكَبُهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا أَثَابُهَا إِلَى سِتْوَةِ أَلْفٍ [مِثْلُهَا]». [أخرجه مسلم: ١١٢٨].

٧٥٠٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْهُ قَابَتُ الرُّوحِ، فَقَالَ: مَنْ، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَالِيَةِ بِكَ مِنَ الْفُطُوحِ، فَقَالَ: لَا تَرْتَحِنَنَّ أَنْ أَمِلَ مِنْ وَصْلَتِكَ، وَأَطْعَمَ مَنْ قَطَعَكَ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَلِكَ لَكَ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطُّوا أَرْحَامَكُمْ﴾. [راجع: ٤٨٣٠. أخرجه مسلم: ٢٥٥٤].

٧٥٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سَعِيدَانِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عُثْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقَالَ اللَّهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَجَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ». [أخرجه مسلم: ٢٦٨٥].

ذر « الآية » قال ابن بطال أراد بهذه الترجمة وأحاديثها ما أراد في الأيوب قبلها أن كلام الله تعالى صفة قائمة به وأنه لم يزل متكلماً ولا يزال، ثم أخذ في ذكر سبب نزول الآية، والذي يظهر أن غرضه أن كلام الله لا يختص بالقرآن فإنه ليس نوعاً واحداً كما تقدم نقله عن قاله، وأنه وإن كان غير مخلوق وهو صفة قائمة به فإنه يلقاه على من يشاء من عباده بحسب حاجتهم في الأحكام الشرعية وغيرها من مصالحهم، وأحاديث الباب كالمرحلة بهذا المراد.

قوله: (إنه لقول فصل: الحق، وما هو بالفزل: باللبس) كذا لأبي ذر وسقط من أوله لفظ « أنه » من رواية غيره وثبت لكل من هذا لها ذر حق بشير ألف ولأم، وسقط من رواية أبي زيد المروزي والتفسير للذكور مأخوذ من كلام أبي حنيفة، فإنه قال في « كتاب الجواز » قوله « وما هو بالفزل » [الطارق: ١٤] أي ما هو باللبس والمراد بالحق الشيء الثابت الذي لا يزول وبهذا يظهر مناسبة هذه الآية للآية التي في الترجمة ثم ذكر في سبعة عشر حديثاً معطها من حديث أبي هريرة وأكثرها قد تكور.

أولها حديث أبي هريرة.

قوله: (قال الله يؤذيني ابن آدم بسبب النسي) الحديث والغرض منه هنا إثبات إسناد القول إليه سبحانه وتعالى وقوله « يؤذيني » أي ينسب إلي ما لا يليق بي، وتقدم له توجيه آخر في تفسير سورة الجاثية مع سائر مباحثه وهو من الأحاديث القديمة، وكلنا ما يمد إلى آخر الخامس.

الثاني: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: (يقول الله تعالى: الصوم لي وأنا أجزي به) وفيه « والصوم جنة، وللصائم فرحتان » وفيه « ولخوف ثم الصائم » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الصيام ».

وقوله في السند (حدثنا أبو نعيم) يزيد الفضل بن دكين الكوفي الحافظ المشهور القديم، وليس هو الحافظ للمؤرخ صاحب الحلية والمستخرج.

وقوله (حدثنا الأعمش) كذا للجميع إلا لأبي علي بن السكن فوقع عنده «حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان - وهو الثوري - حدثنا الأعمش» زاد فيه الثوري قال أبو علي الجبائي: والصواب قول من خالفه من سائر الرواة، ورويت في رواية القاسبي عن أبي زيد المروزي «حدثنا أبو نعيم - أراه - حدثنا سفيان الثوري حدثنا محمد - فحلف لفظ قال بين قوله « أراه وحدثنا » وأراه بضم الميمزة أي أظنه وأبو نعيم سمع من الأعمش ومن السفيانيين عن الأعمش لكن سفيان المذكور هنا هو الثوري جزءاً، وعلى تقدير ثبوت ذلك فقاتل « أراه » يحتل أن يكون البخاري ويمتثل أن يكون من دونه وهو الراجح، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من رواية الحارث بن أبي أسامة عن أبي نعيم عن الأعمش بدون الوساطة وهذا من أعلى ما وقع لأبي نعيم من الحديث في هذا الجامع الصحيح.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة أيضاً في اختلال أيوب عليه السلام هرباً، وقد تقدم في « كتاب الطهارة » والغرض منه هنا قوله « فناداه ربه » إلى آخره.

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة أيضاً:

قوله: (يحتزل ويما) كذا للأكثر بمشاة وتشديد، ولأبي ذر عن المستلمي والسرخسي « يزل » بجلف التاء والتخفيف، وقد تقدم شرحه في « كتاب التهجد » في باب الدعاء في الصلاة في آخر الليل، وترجم له في الدعوات « الدعاء نصف الليل » وتقدم هناك مناسبة الترجمة لحديث الباب مع أن لفظه « حين يبقى ثلث الليل » ومضى بيان الاختلاف فيما يتعلق بأحاديث الصفات في أوائل « كتاب التوحيد » في باب وكان عرشه على الماء، والغرض منه هنا قوله « فيقول من يدعوني » إلى آخره وهو ظاهر في المراد سواء كان للمخاطب به ملكاً أو لا، لأن لآذان إثبات نسبة القول إليه وهي حاصلة على كل من المخاطبين وقد نهت على من أخرج الزيادة للمرصعة بأن الله يأمر ملكاً فينادي في « كتاب التهجد » وتناول ابن حزم النزول بأنه فعل يفعله الله في سماء الدنيا كالفتح لقبول الدعاء وإن تلك الساعة من مظان الإجابة وهو معهود في اللغة، تقول فلان نزل لي عن حقه بمعنى وهبه، قال: والدليل على أنها صفة فعل تعليقه بوقت محدد ومن لم يزل لا يتعلق بالزمان فصح أنه فعل حادث، وقد حقد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي وهو من المباليغيين في الإثبات حتى طعن فيه بعضهم بسبب ذلك في كتابه الفاروق باباً لهذا الحديث، وأورد من طرق كثيرة ثم ذكره من طرق زعم أنها لا تقبل التأويل مثل حديث عطاء مولى أم ضبيبة عن أبي هريرة بلفظ « إذا ذهب ثلث الليل » وذكر الحديث

وزاد « فلا يزال بها حتى يطلع الفجر فيقول هل من داع يستجاب له » أخرجه النسائي وابن خزيمة في صحيحه وهو من رواية محمد بن إسحاق وفيه اختلاف، وحديث ابن مسعود وفيه « فإذا طلع الفجر صعد إلى العرش » أخرجه ابن خزيمة وهو من رواية إبراهيم المجري وفيه مقال، وأخرجه أبو إسماعيل من طريق أخرى عن ابن مسعود قال « جاء رجل من بني سليم إلى رسول الله ﷺ فقال علمني » فذكر الحديث وفيه « فإذا انصرف الفجر صعد » وهو من رواية عوف بن عبد الله بن توبة بن مسعود عن عم أبيه ولم يسم منه، ومن حديث عبادة بن الصامت وفي آخره « ثم يعلو ربنا على كرسية » وهو من رواية إسحاق بن يحيى عن عبادة ولم يسم منه، ومن حديث جابر وفيه « ثم يعلو ربنا إلى السماء العليا إلى كرسية » وهو من رواية محمد بن إسماعيل الجعفري عن عبد الله بن سلمة بن أسلم وفيها مقال، ومن حديث أبي الخطاب « أنه سأل النبي ﷺ عن الوتر » فذكر الوتر، وفي آخره « حتى إذا طلع الفجر ارتفع » وهو من رواية ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيف، فهذه الطرق كلها ضعيفة وعلى تقدير ثبوتها لا يقبل قوله أنها لا تقبل التأويل فإن عهدها ذكر الصعود بعد التزول فكما قبل التزول التأويل لا يمنع قبوله الصعود التأويل، والتسليم أسلم كما تقدم والله أعلم، وقد أجاب هو في قوله في آخر كتابه فاشأر إلى ما ورد من الصفات وكلها من التقريب لا من التشثيل، وفي مذاهب العرب سعة، فيقولون أمر بين كائنات وجواد كالبحر وحق كائناتها، ولا تريد تحقيق الاشياء وإنما تريد تحقيق الإثبات والتقريب على الأنعام، فقد علم من قول أن الله أبعد الأشياء شيئاً بالصخر، والله يقول « في مرج كالجبال » [مهود: ٤٢] فأراد بالعظم والعلو لا الشيء في الحقيقة، والعرب تشبه الصورة بالشمس والقمر، واللفظ بالبحر، والواحد الكافية بالرياح، ولا تمد شيئاً من ذلك كلياً ولا توجب حقيقة وبالله التوفيق.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: (أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، وبهذا الإسناد قال الله أفق أفق عليك) تقدم القول في الحكمة في تصوره هذا الحديث بقوله « نحن الآخرون السابقون » في « كتاب الدييات » في باب من أخذ حقه أو اقتصر، وحاصله أنه أول حديث في النسخة فكان البخاري أحياناً إذا ساق منها ذكر طرفاً من أول حديث فيها ثم ذكر الحديث الذي يريد إيراده، وأحياناً لا يصنع ذلك، وقد وقع له في هذا الحديث بعينه كل من الأمرين، فإذا هذا القدر وهو قوله « أفق أفق عليك » طرف من حديث طويل أورده بتمامه في تفسير سورة هود، وفيه « وقال: يد الله ملأى لا يفيضها نفقة » الحديث بتمامه، واقتطع هذا القدر فساقه في باب قوله تعالى « لما خلقت بيدي » فذكر أوله « يد الله ملى » ولم يذكر أوله فمن الآخرون السابقون ولا « أفق أفق عليك » واقتصر منه هنا على هذا القدر، ووقع في الأطراف للمري في ترجمة شبيب بن أبي حزة عن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة للبخاري في التفسير وفي التوحيد بجميعه عن أبي إيمان عن شبيب انتهى، والمقوم من إطلاعه أنه في التوحيد نظير ما في التفسير وليس كذلك، والغرض من هذا الحديث نسبة هذا القول إلى الله سبحانه وهو قوله « أفق أفق عليك » وهو من الأحاديث القديمة.

الحديث السادس: حديث أبي هريرة.

قوله: (ابن فضيل) هو محمد.

قوله: (عمارة) هو ابن القعقاع بن شبرمة.

قوله: (عن أبي هريرة فقال هذه عجلجة) كذا أورده هنا مختصراً، والقائل جبريل كما تقدم في باب تزويج خديجة في أواخر المناقب عن توبة بن سعيد عن محمد بن فضيل بهذا السند عن أبي هريرة قال: أتى جبريل النبي ﷺ فقال يا رسول الله هذه خديجة إلى آخره، وبهذا يظهر أن جزم الكرماني بأن هذا الحديث موقوف غير مروي.

قوله: (هتكت) في رواية المستلمي هنا « تأتكت » بصيغة الفعل المضارع وتقدم هناك بلفظ « أتت » بشير ضمير.

قوله: (وإنا فيه طعام أو إناؤه أو شرابه) كذا للأصلي وبني ذر، وفي رواية أخرى « أو إناؤه فيه شراب » وكذا الباقيين وتقدم هناك بلفظ « إدام أو طعام أو شراب » وقال الكرماني: قوله « إناؤه طعام أو إناؤه » شك من الراوي هل قال فيه طعام أو قال إناؤه فقط لم يذكر ما فيه، ويجوز في قوله « أو شراب » الرفع والجبر.

قوله: (فأقرها) زاد في رواية توبة » فإذا هي أتت فأقرا عليها » وقد تقدمت مباحثه في الباب المذكور والغرض منه قوله « فأقرها من ربه السلام » وتقدم هناك حديث عائشة وفيه « وأمره الله أن يشربها بيت من نصب » وتقدم شرح المراد بالقبص

٣٦- باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة

مع الأنبياء وغيرهم

٧٥٠٩- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ زَاهِدٍ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ حَبِيبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ شَقَقْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ اذْخُلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ، قَدْ خَلَوْنَ، ثُمَّ أَوَّلُ: اذْخُلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذَى شَيْءٍ».

فَقَالَ أَنَسٌ: كُنَّا أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. [راجع: ٤٤: أخرجه مسلم: ١٩٣ مطرولاً.]

٧٥١٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْغَزَّيُّ قَالَ: اجْتَمَعَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَلَمَعْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَفَعَلْنَا مَعًا بِأَبِي الْيَاسَنِ الْيَمَنِيِّ، إِذْ سَأَلَهُ لَنَا عَنْ خَبِيرِ الشَّافِعَةِ، فَبَدَأَ هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَأَوَّلَهُ بِصَلَّى السُّحْرِ، فَاسْتَأْذَنَ قَائِلًا لَنَا وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى إِخْوَانِهِ، فَقُلْنَا لَنُفَاتٍ: لَا تَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ خَبِيرِ الشَّافِعَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، جَلَّوْكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ خَبِيرِ الشَّافِعَةِ.

فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ رضي الله عنه قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ».

يَقُولُونَ أَتَمَّ، يَقُولُونَ: اذْهَبْ لَنَا إِلَى رُتْكَ، يَقُولُونَ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ يَا بَرَاهِمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ.

يَقُولُونَ إِخْوَانِهِمْ، يَقُولُونَ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ.

يَقُولُونَ مُوسَى، يَقُولُونَ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِيمُهُ.

يَقُولُونَ عِيسَى، يَقُولُونَ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم.

يَقُولُونَ، فَأَوَّلُ: أَنَا لَهَا، فَاسْتَأْذَنَ عَلَى رَبِّي فَبَدَأَ لِي، وَلَمْ يَهْدِنِي مَخَابِدَ أَحْمَدَةَ بِنَا لَا تَخْشَوْنِي الْآنَ، فَأَحْمَدَةُ يَبْكُ الْمَخَابِدُ، وَآخِرُهُ لَنَا مَاجِدًا، يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْزُقْ رَأْسَكَ وَقُلْ يَسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ نَطْعُ، وَاشْفَعْ تَشْفَعُ، فَأَوَّلُ: يَا رَبِّ، أَهْيَ أَهْيَ، يَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ بِقَالٌ شَعِيرَةٌ مِنْ إِيمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَافْعَلْ.

ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدَةُ يَبْكُ الْمَخَابِدُ ثُمَّ أَخِرُهُ لَهَا مَاجِدًا، يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْزُقْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يَسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ نَطْعُ، وَاشْفَعْ تَشْفَعُ، فَأَوَّلُ: يَا رَبِّ أَهْيَ أَهْيَ، يَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ بِقَالٌ ذُرَّةٌ أَوْ خَرْدَلَةٌ مِنْ إِيمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَافْعَلْ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدَةُ يَبْكُ الْمَخَابِدُ ثُمَّ أَخِرُهُ لَهَا مَاجِدًا، يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْزُقْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يَسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ نَطْعُ، وَاشْفَعْ تَشْفَعُ، فَأَوَّلُ: يَا رَبِّ أَهْيَ أَهْيَ، يَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذَى أَذَى [أَذَى] بِقَالٍ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ فَافْعَلْ».

فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ، قُلْتُ لِبَعْضِ اصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ، وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ، فَحَدَّثَنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَنْتَاهُ فَنَسْنَأُ عَلَيْهِ فَاذِنَ لَنَا.

فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ تَرِ يَمْلُ مَا

وقوله: (اعمل ما شئت) معناه ما دمت تلتذت فتسبب غفرت لك، وذكر في كتاب الأذكار: عن الربيع بن خيثم أنه قال لا تقل: استغفر بالله وأتوب إليه فيكون ذنباً وكذباً إن لم تعمل بل قل: اللهم اغفر لي وتب علي، قال النووي هذا حسن، وأما كرامة استغفر الله وتسميته كذباً فلا يوافق عليه لأن معنى استغفر الله أطلب مغفرته وليس هذا كذباً، قال ويكتفي في رده حديث ابن مسعود بلفظ: من قال استغفر الله الذي لا إله إلا هو المحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان قد فر من الزحف، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم. قلت: هذا في لفظ استغفر الله الذي لا إله إلا هو المحي القيوم، وأتوب إليه فهو الذي عن الربيع رحمه الله أنه كذب وهو كذلك إذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال، وفي الاستدلال للرد عليه بحديث ابن مسعود نظر لجواز أن يكون المراد منه ما إذا قالها وفعل شروط التوبة، ويعتدل أن يكون الربيع قصد جموع اللفظين لا خصوص استغفر الله فيصح كلامه كله والله أعلم، ورأيت في الحلييات للسبكي الكبير: الاستغفار طلب المغفرة إما باللسان أو بالقلب، أو بهما فالأول فيه نفع لأنه خير من السكوت ولأنه يعتاد قول الخير، والثاني نافع جداً، والثالث أبلغ منهما لكنهما لا يحصان الذنب حتى توجد التوبة، فإن العاصي للمصر يطلب المغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التوبة منه، إلى أن قال: والذي ذكرته من أن معنى الاستغفار هو غير معنى التوبة هو محسب وضع اللفظ، لكنه غلب عند كثير من الناس أن لفظ استغفر الله معناه التوبة فمن كان ذلك معتقده فهو يرد التوبة لا محالة، ثم قال وذكر بعض العلماء أن التوبة لا تتم إلا بالاستغفار لقوله تعالى: ﴿وَأَن اسْتَغْفِرُوا بِكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾ [مؤد: ٣] والمشهور أنه لا يشترط.

الحديث السابع عشر: حديث أبي سعيد في قصة الذي أمر أن يقرضه وتقدم التنبيه عليه في الخامس عشر.

قوله: (معهم صحت أبي) هو سليمان بن طرخان التيمي والسند كله بصريون، وفي ثلاثة من التابعين في نسق.

قوله: (عن عقبة بن عبد الغفار) في رواية شعبة عن قتادة سمعت عقبة ع وقد تقدمت في الرقاق مع سائر شرحه وقوله أنه ذكر رجلاً يمين سلف - أو - فيمن كان قبلكم شك من الرواي، ووقع عند الأصيلي «قبلهم» وقد مضى في الرقاق من موسى بن إسماعيل عن معتمر بلفظ «ذكر رجلاً فيمن كان سلف قبلكم» ولم يشك وقوله «قال كلمة» يعني اصطفاً لله مالأً، في رواية موسى «آتاه الله مالأً وولداً» وقوله «أبي كنت لكم» قال أبو الفداء هو نصب أي على أنه خير كنت، وجاز تقديمه لكون استغفاراً ويجوز الرفع وجوبهم بقوله «خير أب» الأجود النصب على تقدير كنت خير أب فيوافق ما هو جواب عنه، ويجوز الرفع بتقدير: أنت خير أب.

وقوله (لأنه لم يستر أو لم يستر) تقدم عزو هذا الشك أنها براه أو براهي لرواية أبي زيد المروزي تبعاً للقاضي عياض، وقد وجبتها هنا فيما عدا من رواية أبي ذر عن شيوخه.

وقوله (فاسحقوني) أو قال «فاسحقوني» في رواية موسى مثله لكن قال «أو قال فاسحقوني» بالهاء بدل الحاء المهملة والشك هل قالها بالفتح أو بالكاف، قال الخطابي في رواية أخرى «فاسحقوني» يعني باللام ثم قال معناه أبرؤوني بالسجل وهو البرد، ويقال للبرادة سحابة وأما اسحقوني بالكاف فاصله السحق، فأبدلت القاف كافاً ومثله السهك بالهاء والكاف، وقوله في آخره «قال فحدثت به أبا عثمان» القائل هو سليمان التيمي وفعل الكرمانى فجزم بأنه تشابه «أبو عثمان» هو النهدي، وقوله «سمعت هذا من سليمان» إلى آخره «سلمان» هو الفارسي وأبو عثمان معروف بالرواية عنه، وقد أغفل المزي ذكر هذا الحديث من سنده سليمان في الأطراف وقد تقدم أيضاً في الرقاق ونهت على صفة تخريج الإسماعيلي له.

وقوله (حدثنا موسى حدثنا معتمر وقال لم يستر أي براه لم يشك وقد ساهه بشامه في الرقاق عن «موسى» المذكور وهو ابن إسماعيل التبردكي، وساق في آخر روايته حديث سلمان أيضاً كذلك وقوله بعده وقال لي خليفة هو ابن خياط، وسقط للأكثر لفظ لي «حدثنا معتمر لم يستر» يعني بالحدث بكما، ولكن قال «لم يستر» بالزاي، وقوله فسر قتادة «و لم يستر» وقت هذه الزيادة في رواية خليفة دون رواية موسى بن إسماعيل وعبد الله بن أبي الأسود، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ العبدي عن معتمر وذكر فيه تفسير قتادة هذا، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من رواية إسحاق بن إبراهيم الشيبلي عن معتمر، وقد استوعبت اختلاف الفاظ التالين لهذا الخبر في هذه اللفظة في كتاب الرقاق بما ينفي عن إعادته وبالله التوفيق

أحاديث.

الحديث الأول: حديث أنس في الشفاعة أورد مختصراً جداً ثم مطولاً وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الرقاق.

قوله: (حدثنا يوسف بن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد القطنان الكوفي نزيل بغداد نسبة لجدّه وهو بالنسبة لأبيه أشهر، ولهم شيخ آخر يقال له يوسف بن موسى التستري نزيل الري أصغر من القطنان، وشيخه أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله بن يونس ينسب لجدّه كثيراً وأبو بكر بن عياش هو المقرئ، وقد أخرج البخاري عن أحمد بن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عياش حديثاً غير هذا بغير واسطة بينه وبين أحمد، وتقدم في باب الغنى غنى النفس في كتاب الرقاق.

قوله: (إذا كان يوم القيامة شفعت) كذا لاكثر بضم أوله مشدداً وللکشميهي بفتحة غفناً.

قوله: (فقلت يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة) هكذا في هذه الرواية وفي التي بعدها أن الله سبحانه هو الذي يقول ذلك وهو المعروف في سائر الأخبار، قال ابن التين هذا فيه كلام الأنبياء مع الرب ليس كلام الرب مع الأنبياء.

قوله: (ثم أقول) ذكر ابن التين أنه وقع عنده بلفظ «ثم أقول» بالنون، قال: ولا أعلم من رواه بالياء فإن كان روي بالياء طابق التبريد، أي ثم يقول الله ويكون جواباً عن اعتراض الداودي حيث قال قوله ثم أقول خلاف لسائر الروايات فإن فيها أن الله أمره أن يخرج. قلت: وفيه نظر والموجود عند أكثر الرواة، ثم أقول بالهمزة كما لأبي ذر، والذي أظن أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته، فقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي حاتم أحمد بن حواس بفتح الجيم والتشديد عن أبي بكر بن عياش ولفظه «أشفع يوم القيامة، يقال لي لك من في قلبه شعيرة، ولك من في قلبه خردلة، ولك من في قلبه شيء». فهذا من كلام الرب مع النبي ﷺ ويمكن التوفيق بينهما بأنه ﷺ يسأل عن ذلك أولاً فيجاب إلى ذلك ثانياً، فوقع في إحدى الروايتين ذكر السؤال وفي البقية ذكر الإجابة.

وقوله في الأولى (من كان في قلبه أدنى شيء) قال الداودي هذا زائد على سائر الروايات، وتمتع بأنه مفسر في الرواية الثانية حيث جاء فيها «أدنى أدنى مقال حبة من خردل من إيمان» قال الكرمانى قوله «أدنى أدنى» التكرير للتأكيد ويجعل أن يراد التوزيع على الحبة والخردل أي أقل حبة من أقل خردلة من الإيمان، ويستفاد منه صحة القول بتجزية الإيمان وزيادته ونقصانه.

وقوله (قال أنس): كاني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ يعني قوله أدنى شيء. وكأنه يضم أصابعه ويشير بها، وقوله «فاخرجه من النار من النار من النار» التكرير للتأكيد أيضاً للمبالغة أو للنظر إلى الأمور الثلاثة من الحبة والخردلة والإيمان أو جعل أيضاً للنار مراتب. قلت: سقط تكرير قوله من النار عند مسلم ومن ذكرت معه في رواية حاد بن زيد هذه والله تعالى أعلم، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في «كتاب الرقاق».

وقوله فيه: (فلهبنا معنا شابات البناي إلى يسأله) في رواية الكشميهي «فسأله» بفاء وصيغة الفعل الماضي، قال ابن التين فيه تقديم الرجل الذي هو من خاصة العالم ليسأله.

وفي قوله: (إذا هو في قصره) قال ابن التين فيه اتخاذ القصر لمن كثرت ذرئته، وقوله «فوافقنا» كذا لم يجد الفعل، وللکشميهي «فوافقناه».

وقوله (ماج الناس) أي اختلطوا، يقال ماج البحر أي اضطربت أمواجه.

وقوله (فإنه كلم الله) كذا لاكثر، وللکشميهي «فإنه كلم الله» بلفظ الفعل الماضي.

وقوله (فيقال يا محمد) في رواية الكشميهي «فيقول» في المواضع الثلاثة.

قوله: (وهو معارف في منزل أبي خليفة) هو حجاج بن عتاب البصري البصري والد عمر بن أبي خليفة، سماه البخاري في تاريخه وتبعه الحاكم أبو أحمد في الكنى.

قوله: (وهو جميع) أي يجمع العقل وهو إشارة إلى أنه كان حبيطاً لم يدخل في الكبر الذي هو مظنة تفرق الذهن وحدوث اختلاط الحفظ، وقوله «فحدثناه» بكون الثلاثة وحذف الضمير.

وقوله (قلنا يا أبا سعيد) في رواية الكشميهي «قلنا» قال ابن التين قال هنا

حدثنا في الشفاعة، فقال: هبة، فحدثنا بالحديث، فأتته إلى هذا الموضع، فقال: هبة، قلنا: لم يرد لنا على هذا.

فقال: لقد حدثني، وهو جميع، منذ عشرين سنة، فلا أدري أنسي أم كره أن تذكره.

قلنا: يا أبا سعيد فحدثنا.

فصحك وقال: خلق الإنسان عجولاً، ما ذكرته إلا وأنا أبعد أن أخذكم، حدثني كما حدثكم به، قال: «ثم أعوذ بالرببة فأحمده بطن المحامي، ثم أجزه له ساجداً، فقال: يا محمد أرفع رأسك، وكل يسمع، وسل نعطه، واشفع نشفق، قالوا: يا رب الذن لي فيمن قال لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله». [راجع: ٤٤. أخرجه مسلم: ١٩٣].

٧٥١١- حدثنا محمد بن خالد: حدثنا عتيق الله بن موسى، عن إسرائيل، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أجز أهل الجنة دخول الجنة، وأجز أهل النار خروجاً من النار، رجل يخرج حبواً، فيقول له رب: أدخل الجنة، فيقول: رب الجنة ملائ، فيقول له ذلك ثلاث مراتب، فكل ذلك يبعد عليه: الجنة ملائ، فيقول: إن لك مثل الدنيا عشر مزار». [راجع: ١٥٧١. أخرجه مسلم: ١٨٦ مطولاً].

٧٥١٢- حدثنا علي بن حجر: أخبرنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن خزيمة، عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم من عمله، وينظر أشام منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة».

قال الأعمش: وحدثني عمرو بن مرة، عن خزيمة، بلفظ: «وإذا فيه:» وكو بكلمة طيبة». [راجع: ١٤١٣. أخرجه مسلم: ١٠١٦].

٧٥١٣- حدثنا عثمان بن أبي شيبة: حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله قال: جاء خبر من اليهود فقال: إنه إذا كان يوم القيامة، جعل الله السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والماء والفرى على إصبع، والخلق على إصبع، ثم يهزهن، ثم يقول: أنا الملك أنا الملك، فلقد رأيت النبي ﷺ يضحك حتى بدت نواجذه، تعجباً وتصلبها بقوله، ثم قال النبي ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ - إلی قوله - يُخْرِكُون﴾. [راجع: ٤٨١١. أخرجه مسلم: ٢٧٧٦].

٧٥١٤- حدثنا مسدد: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن صفوان بن مخرز: أن رجلاً سأل ابن عمر: كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى؟ قال: «يذو أخذكم من ربو حتى يصنع كفة عليه، فيقول: أعولت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول: عولت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقره ثم يقول: إني سترت عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم».

وقال أذم: حدثنا شيخان: حدثنا قتادة: حدثنا صفوان، عن ابن عمر: سمعت النبي ﷺ. [راجع: ٢٤٤١. أخرجه مسلم: ٢٧٦٨].

قوله: (باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم) ذكر فيه خمسة

جاء مفسراً بذلك في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواء عن قتادة فقال في آخر الحديث: قال عبد الله بن المبارك: كتفه ستره أخرجه المصنف في كتاب خلق أفعال العباد، والمعنى أنه غيظ به عتايته التامة ومن رواه بالثقة المكسورة فقد صحف على ما جزم به جمع من العلماء.

قوله: (وقال آدم حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن إلى آخره ذكر هذه الرواية لتصريح قتادة فيها بقوله: حدثنا صفوان وهكذا ذكره عن آدم في كتاب خلق أفعال العباد.

تبيينه:

أحدهما ليس في أحاديث الباب كلام الرب مع الأنبياء إلا في حديث أنس وسائر أحاديث الباب في كلام الرب مع غير الأنبياء، وإذا ثبت كلامه مع غير الأنبياء ففروجه للأنبياء بطريق الأولى.

الثاني: تقدم في الحديث الأول ما يتعلق بالترجمة، وأما الثاني فيختص بالركن الثاني من الترجمة وهو قوله وغيرهم، وأما سائر ما فهو شامل للأنبياء ولغير الأنبياء على وفق الترجمة

٣٧- باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾

[الفاء: ١٩٤]

٧٥١٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا غُفَيْرٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَصْحَبُ آدَمَ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجْتَ قَوْمَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَكَلَامِهِ، ثُمَّ قُلْتُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُلْتُ عَلَى قَوْلٍ أَنْ أَخْلُقَ؟ فَحَجَّ آدَمَ مُوسَى». [رواه: ٣٤٠٩. أخرجه مسلم: ٢٦٥٢.]

٧٥١٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا جِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْعَلُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَبُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعُوا إِلَيَّ رَبَّنَا فَرِحْنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَائِلُونَ آدَمُ يَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بَنِيهِ، وَاسْتَعَدَّ لَكَ الْمَلَائِكَةَ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَأَشْفَعْنَا لَكَ إِلَيَّ رَبَّنَا حَتَّى يُرَفِّقَنَا، يَقُولُونَ لَهُمْ: لَسْتَ هَذَا كُمْ، قَدْ كُنَّا لَهُمْ خَلِيفَةً أُنْصِبَ أَصَابَ». [رواه: ٤٤. أخرجه مسلم: ١٩٣ مطرولاً.]

٧٥١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي مَسْلَمٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: لَيْلَةُ اسْرِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ: أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قِيلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ، وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْمَحْرَمِ.

قَالَ أُولَاهُمْ: أَلَيْسَ هُوَ؟ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ: هُوَ خَيْرُهُمْ، فَقَالَ آخِرُهُمْ: خَلُّوا خَيْرَهُمْ.

كَانَتْ بِلَئِكَ اللَّيْلَةِ، قَلَمَ يُرْغَمُ حَتَّى آتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى، لِيَمَّا يَرَى قَلْبَهُ، وَتَسَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ لَيْلَهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَسَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَسَامُ قُلُوبُهُمْ، قَلَمَ يُكَلِّمُهُمْ حَتَّى اخْتَلَمُوا، فَوَضَعُوا عَيْنَهُمْ زَمْرَةً، فَوَلَدَ مِنْهُمْ جَبْرِيلُ.

فَنَشَقَّ جَبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْوِهِ إِلَى كَبِدِهِ، حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْزِهِ، فَسَلَّهَ مِنْ مَاءِ زَمْرَةٍ بَيْنَهُ، حَتَّى أَتَى جَوْفَهُ، ثُمَّ أَتَى بَطْنَهُ مِنْ دَحْسٍ لِيَهْ تَوَزَّ مِنْ دَحْسٍ، مَخْشَوْا إِيكَانًا وَحِكْمَةً، فَحَسَنَ بِهِ صَدْرُهُ وَلَقَائِدُهُ، يَبْنِي غُرُوقَ خَلْقِهِ، ثُمَّ أَطْفَعَهُ.

ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَضَرَبَ نَابَأَ مِنْ أَبْوَابِهَا، فَدَاغَهُ أَهْلُ

«لست لها» وفي غيره «لست هناك» قال وأسقط هنا ذكر نوح وزاد «فأقول أنا لها» وزاد «فأقول أمي أمي» قال الداودي لا أراه عفوياً لأن الخلاق اجتمعوا واستشفوا ولو كان المراد هذه الأمة خاصة لم تذهب إلى غير نبيها فدل على أن المراد الجميع وإذا كانت الشفاعة لهم في فصل القضاء فكيف ينحصها بقوله أمي أمي، ثم قال وأول هذا الحديث ليس متصلاً بآخره بل بقي بين طلبهم الشفاعة وبين قوله فاشفع أمور كثيرة من أمور القيامة. قلت: وقد بينت الجواب عن هذا الإشكال عند شرح الحديث بما ينفي عن إعادته هنا وقد أجاب عنه القاضي عياض بأن معنى الكلام فيؤذن له في الشفاعة للموعود بها في فصل القضاء.

وقوله (ويلهمني) ابتداء كلام آخر وبيان للشفاعة الأخرى الخاصة بأمتهم، وفي السياق اختصار وادعى المذهب أن قوله «فأقول يا رب أمي» ما زاد سليمان بن حرب على سائر الرواة كذا قال، وهو اجترأ على القول بأنظن الذي لا يستند إلى دليل فإن سليمان بن حرب لم يقر بهذه الزيادة بل رواها معه سعيد بن منصور عند مسلم وكذا أبو الربيع الزهراني عند مسلم والإسماعيلي، ولم يسق مسلم لفظه ويحيى بن حبيب عن عربي عن النسائي في التفسير ومحمد بن حبيب بن حساب ومحمد بن سليمان لوين كلاهما عند الإسماعيلي كلهم عن حماد بن زيد شيخ سليمان بن حرب فيه بهذه الزيادة، وكذا وقعت هذه الزيادة في هذا الموضع من حديث الشفاعة في رواية أبي هريرة الماضية في «كتاب الرقاق» وبالله التوفيق.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا محمد بن خالد) في رواية الكشيبي «محمد بن غلد» والأول هو الصواب، ولم يذكر أحد من صف في رجال البخاري ولا في رجال الكتب الستة أحدا اسمه محمد بن غلد، والمعروف محمد بن خالد، وقد اختلف فيه فقيل هو «الطهلي» وهو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس نسب جيد أبيه، ويملك جزم لمحاكم والكلايا وأبو مسعود وقيل محمد بن خالد بن جبلة الرافعي ويملك جزم أبو أحمد بن عدي وخلف الواسطي في الأطراف، وقد روى هنا عن عبد الله بن موسى عن إسرائيل بالواسطة، وروى عن عبد الله بن موسى عن إسرائيل بلا واسطة عنه أحاديث، منها في المغازي والتفسير والفرائض، و«منصور» في السند هو ابن المنصور، و«إبراهيم» هو النخعي، و«عبيدة» بفتح أوله هو ابن عمرو السلمي، و«عبد الله» هو ابن مسعود، ورجال سند هذا إلى عبد الله بن موسى كوفيون.

قوله: (إن آخر أهل الجنة دخولاً الجنة) الحديث ذكره مختصراً جداً وقد مضى بتمامه مشروحاً في الرقاق، وقوله «كل ذلك يعيد عليه الجنة» في رواية الكشيبي «فكل ذلك».

وقوله في آخره (عشر مرات) في رواية الكشيبي «عشر مرات».

الحديث الثالث: حديث عدي بن حاتم: ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، وقد تقدم شرحه في «كتاب الرقاق» وقوله «قال الأعشى وحدني عمرو بن مرة» هو موصل بالسند الذي قبله إليه.

الحديث الرابع: حديث «عبد الله» وهو ابن مسعود قال: جاء حبر من اليهود فذكر الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب قول الله تعالى ﴿لَمَّا خَلَّصْتُ يَدِي﴾ [ص: ٧٥] وتقدم كلام الخطابي في إنكاره تارة وتأييده أخرى، وقال أيضاً: الاستدلال بالنسب والضحك في مثل هذا الأسر العظيم غير سائغ مع تكافؤ وجهي الدلالة المتعارضين فيه، ولو صح الخبر لكان ظاهر اللفظ منه تناولاً على نوع من الجواز وضرب من التشثيل ما جرت عادة الكلام بين الناس في عرف مخاطبهم فيكون المعنى أن قدرته على طيها وسهولة الأمر في جمعها بمنزلة من جمع شيئاً في كفه فاستخف حله فلم يشتمل عليه بجميع كفه لكنه أقله ببعض أصابعه، وقد يقول الإنسان في الأمر الشاق إذا أضيف إلى القوي إنه يأتي عليه بإصبع أو إنه يقله بخصمه، ثم قال: والظاهر أن هذا من تخليط اليهود وتغريرهم، وأن ضحكهم عليه الصلاة والسلام إنما كان على معنى التمتع والتكبر له والطمع عند الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث ابن عمر في التجوى:

قوله: (يدعو أحدكم من ربه) قال ابن التين يعني يقرب من رحته، وهو سائغ في اللغة يقال فلان قريب من فلان ويراد الرتبة، ومثله ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقوله (يوضع كفه) بفتح الكاف والنون بعدما فاء المراد بالكف السرة، وقد

وشرحت هناك، وأخرت ما يتعلق برواية شريك هذه هنا لما اقتصت به من المخالفات.

قوله: (ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة، أنه جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه) في رواية الكشيبي: «إذ جاء» بدل أنه جاء. والأول أولى، والنفر الثلاثة أمثف على تسبيحهم صريحاً لكنهم من الملائكة، وأخلق بهم أن يكونوا من ذكر في حديث جابر الماضي في أوائل الاعتصام بلفظ «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان» وبيئت هناك أن منهم جبريل وميكائيل ثم وجدت التصريح بتسبيحهما في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبراني ولفظه «فأتاه جبريل وميكائيل فقالا لهما - وكانت قريش تنام حول الكعبة - قالوا أمرنا بسلامكم ثم ذهبنا ثم جاءا وهم ثلاثة فآخروا قلبوه لظهوره».

وقوله (وقيل) قيل أن يوحى إليه، أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي حياض والنوري وعبارة النوري: وقع في رواية شريك - يعني هذه - أوهاج أنكرها العلماء أحداً قوله «قبل أن يوحى إليه» وهو غلط لم يوافق عليه، وأجمع العلماء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي انتهى، وصرح المذكورون بأن شريكاً تفرد بذلك، وفي دعوى التفرد نظر فقد وافقه كثير بن خنيس بمجمعة ونون مصغر عن أنس كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في «كتاب المفازي» من طريقه.

قوله: (وهو نائم في المسجد الحرام) قد أكد هذا بقوله في آخر الحديث «فاستيقظ وهو في المسجد الحرام» ونحو ما وقع في حديث مالك بن حمصة «بين التائم واليقظان» وقد قلعت وجه الجمع بين مختلف الروايات في شرح الحديث.

قوله: (فقال أولهم أيهم هو) فيه إشعار بأنه كان نائماً بين جماعة أقامهم اثنا وقد جاء أنه كان نائماً معه حينئذ حزة بن عبد المطلب عه وجعفر بن أبي طالب ابن عه.

قوله: (فقال أحدهم غلوا يومهم فكانت تلك الليلة) الفصير المستر في كانت غلوف وكذا خبر كان والتقدير: فكانت القصة الواقعة تلك الليلة ما ذكر هنا.

قوله: (فلم يرههم) أي بعد ذلك (حتى أتوه ليلة أخرى) ولم يبين الليلة التي بين الجيشين فيحمل على أن الجيش الثاني كان بعد أن أوحى إليه وحينئذ وقع الإسراء والمراجع وقد سبق بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه، وإذا كان بين الجيشين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك الليلة واحدة أو ليلي كثيرة أو عدة سنين وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في الليلة بعد البشة وقبل الهجرة ويسقط تشييع الخطابي وابن حزم وغيرهما بأن شريكاً خالف الإجماع في دعواه أن المراجع كان قبل البشة وبالله التوفيق. وأما ما ذكره بعض الشراح أنه كان بين الجيشين اللتين اثناً فيهما الملائكة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وقيل عشر وثلاث عشرة فيحمل على إرادة السنين لا كما فهمه الشراح المذكور أنها ليلي، وبذلك جزم ابن القيم في هذا الحديث نفسه وأقوى ما يستدل به أن للمراجع بعد البشة قوله في هذا الحديث نفسه أن جبريل قال لرباب السماء إذ قال له ألميت؟ قال: نعم. فإنه ظاهر في أن للمراجع كان بعد البشة فيتمتع ما ذكرته من التأويل وأقله قوله فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام، فإن حل على ظاهره جاز أن يكون نام بعد أن هبط من السماء فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام، وجاز أن يؤول قوله استيقظ أي أفاق ما كان فيه فإنه كان إذا أوحى إليه يستغرق فيه فإذا انتهى رجع إلى حاله الأول، فكفى عنه بالاستيفاء.

قوله: (لما يرى قلبه وقام عنه ولا ينال قلبه وكذلك الأنبياء) تنهد الكلام عليه في الترجمة النبوية.

قوله: (فلم يكلموه حتى احتملوه) تقدم وجه الجمع بين هذا وبين قوله في حديث أبي ذر «فرج سقف بيتي» وقوله في حديث مالك بن حمصة بأنه كان في الحطيم عند شرحه بناء على اتحاد قصة الإسراء، أما إن قلنا إن الإسراء كان متصداً فلا إشكال أصلاً.

قوله: (فشق جبريل ما بين حجره إلى لبعه) يفتح اللام وتشديد الموحدة وهي موضع القلادة من الصدر، ومن هناك تنحز الإبل، وقد تقدم عند شرحه الرد على من أنكر شق الصدر عند الإسراء وزعم أن ذلك إنما وقع وهو صغير، وبيئت أنه ثبت كذلك في غير رواية شريك في الصحيحين من حديث أبي ذر، وأن شق الصدر وقع أيضاً عند البشة كما أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو نعيم والبيهقي في دلائل النبوة، وذكر أبو بشر الدولابي بسنده أنه ﷺ رأى في المنام أن بعته أخرج ثم أعيد فذكر ذلك لحديجة الحديث. وتقدم بيان الحكمة في تمدد ذلك ووقع شق الصدر الكريم أيضاً في حديث أبي هريرة حين كان ابن عشر سنين وهو عند عبد الله بن أحمد في زيارات المسند وتقدم

الإسلام بشيء من ذلك في الترجمة النبوية، ووقع في الشفاء أن جبريل قال لما غسل قلبه: قلب سيد في عيان تبصران وأفتان تسمعان.

قوله: (ثم أتى بطست محشواً) كان وقع بالنصب وأعرّب بأنه حال من الضمير الجار والمجرور، والتقدير بطست كائن من ذهب فقل الفصير من اسم الفاعل إلى الجار والمجرور، وتقدم في «كتاب الصلاة» بلفظ «محشو» بالجر على الصفة لا إشكال فيه.

وأما قوله (وعالاً) فنصوب على التمييز.

وقوله (وحكمة) مطروح عليه.

قوله: (بطست من ذهب فيه نور من ذهب) النور بمثابة تقدم بيانه في «كتاب الروض» وهذا يقتضي أنه غير الطست، وأنه كان داخل الطست، فقد تقدم في أوائل الصلاة في شرح حديث أبي ذر في الإسراء أنهم غسلوه بماء زمزم، فإن كانت هذه الزيادة عفوطة احتمل أن يكون أحدهما فيه ماء زمزم والآخر هو المحشو بالإيمان، واحتمل أن يكون النور ظرف للماء وغيره، والطست لما يصب فيه عند الفصل صيانة له عن التبدد في الأرض وجرباً له على العادة في الطست وما يوضع فيه الماء.

قوله: (فحشي به صدره) في رواية الكشيبي «فحشا» بفتح الحاء والشين. فوصد به بالنصب ولغيره بضم الحاء وكسر الشين وصد به بالرفع.

قوله: (ولعاده) بين معجزة فصره في هذه الرواية بأنها عروق حلقة، وقال أهل اللغة هي اللحمتان التي بين الحنك وصفحة العنق، واحداً لحدود ولغديب، وقال له أيضاً لغد وجهه الفاد.

قوله: (ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدنيا) إن كانت القصة متعقدة فلا إشكال وإن كانت متحدة فبشي هذا السياق حذف تقديره ثم أركبه البراق إلى بيت القدس، ثم أتى بالمراجع كما في حديث مالك بن حمصة «فصل به قلبي ثم حشي ثم أعيد ثم أتيت بديلة فحملت عليه فانطلق بي جبريل حتى أتى السماء الدنيا» وفي سياقه أيضاً حذف تقديره «حتى أتى بي بيت القدس ثم أتى بالمراجع» كما في رواية ثابت عن أنس رفعه: «أتيت بالبراق فركبته حتى أتى بي بيت القدس فركبته، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم عرج بي إلى السماء».

قوله: (فاستعشر به أهل السماء) كأنهم كانوا أعلموا أنه سيعرج به فكانوا مترقبين لذلك.

قوله: (لا يعلم أهل السماء بما يريد) في رواية الكشيبي «ما يريد» (الله به في الأرض حتى يعلمهم) أي على لسان من شاء كجبريل.

قوله: (لإذا هو في السماء الدنيا ينهين بطردان) أي يهربان، وظاهر هذا يخالف حديث مالك بن حمصة، فإن فيه بعد ذكر سورة التنتهى «فإذا في أصلها أربعة أنهار» ويجمع بأن أصل بينهما من تحت سورة التنتهى ومقرهما في السماء الدنيا ومنها يتزلق إلى الأرض، ووقع هنا «النبيل والفرات عنصرها» والعنصر بضم العين والصاد المهملين بينهما نون ساكنة هو الأصل.

قوله: (ثم مضى به في السماء الدنيا فإذا هو بنهر آخر عليه قصر من أولو وزوجده لضرب يده) أي في النهر (لإذا هو) أي طيه (مسك أذفر قال ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي خيا) بفتح الميم والموحدة مهموز أي ادخر (لك

(لك) وهذا مما يستشكل من رواية شريك فإن الكوثر في الجنة والجنة في السماء السابعة، وقد أخرج أحد من حديث حيد الطويل عن أنس رفعه «دخلت الجنة فإذا أنا بنهر حفافه غيام اللؤلؤ فضربت يدي في جري مائه فإذا مسك أذفر فقال جبريل هذا الكوثر الذي أعطاك الله تعالى» وأصل هذا الحديث عند البخاري بنحوه، وقد مضى في التفسير من طريق قتادة عن أنس لكن ليس فيه ذكر الجنة، وأخرجه أبو داود والطبري من طريق سليمان التيمي عن قتادة ولفظه «لا عرج بي الله ﷺ عرض له في الجنة نهر» الحديث، ويمكن أن يكون في هذا الموضع شيء عطف تقديره: ثم مضى به في السماء الدنيا إلى السابعة فإذا هو بنهر.

قوله: (كل صحاب فيها أنبياء قد سماهم فرعمت منهم إدريس في الثانية، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة ولم أحفظ أسماءه، وإبراهيم في السادسة، وعيسى في السابعة) كذا في رواية شريك وفي حديث الزمري عن أنس عن أبي ذر قال أنس فذكر أنه وجد في السموات آدم وإدريس وموسى وإسماعيل وإبراهيم، ولم يثبت كيف منزله غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة انتهى. وهذا موافق لرواية شريك في إبراهيم وهذا مخالفان لرواية قتادة عن أنس عن مالك بن

صعصعة، وقد قدمت في شرحه أن الأكثر واقفاً وقادة وسياقه يدل على رجحان روايته فإنه ضبط اسم كل نبي والسماة التي هو فيها وواقفه ثابت عن أسس وجماعة ذكرتهم هناك فهو المتمد لكن إن قلنا إن القصة تعددت فلا ترجيح ولا إشكال.

قوله: (وموسى في السابعة بفضل كلامه لله) في رواية أبي ذر عن الكشيبي «بفضل كلام الله» وهي رواية الأكثر، وهي مراد الترجمة والمطابق لقوله تعالى: ﴿إني اصطفيك على الناس برسالاتي وبكلامي﴾ [الأعراف: ١٤٤] وهذا التعليق يدل على أن شريكاً ضبط كون موسى في السماة السابعة، وقد قلنا أن حديث أبي ذر يوافق، لكن المشهور في الروايات أن الذي في السابعة هو إبراهيم، وأكد ذلك في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان مستنداً ظهره إلى البيت المعمور فمع التعدد لا إشكال ومع الاتحاد فقد جمع بأن موسى كان في حالة العروج في السادسة وإبراهيم في السابعة على ظاهر حديث مالك بن صعصعة وعند المبروط كان موسى في السابعة لأنه لم يذكر في القصة أن إبراهيم كلمه في شيء مما يتعلق بما فرض الله على أمته من الصلاة كما كلمه موسى، والسماة السابعة هي أول شيء انتهى إليه حالة المبروط فناسب أن يكون موسى بها لأنه هو الذي خاطبه في ذلك كما ثبت في جميع الروايات، ويحتمل أن يكون لقي موسى في السادسة فأصعد معه إلى السابعة تفضيلاً له على غيره من أجل كلام الله تعالى، وظهرت فائدة ذلك في كلامه مع المصطفى فيما يتعلق بامر أمته في الصلاة، وقد أشار النووي إلى شيء من ذلك والعلم عند الله تعالى.

قوله: (فقال موسى رب لم أظن أن ترفع علي أحداً) كنا للاكثر بفتح المثناة في ترفع وأحداً بالنصب، وفي رواية الكشيبي «أن يرفع» بضم التحتية أوله وأحد بالرفع، قال ابن بطال فهم موسى من اختصاصه بكلام الله تعالى له في الدنيا دون غيره من البشر لقوله: ﴿إني اصطفيك على الناس برسالاتي وبكلامي﴾ أن المراد بالناس هنا البشر كلهم وأنه استحق بذلك أن لا يرفع أحد عليه، فلما فضل الله محمداً عليه عليهما الصلاة والسلام بما أعطاه من المقام المحمود وغيره أرفع على موسى وغيره بذلك ثم ذكر الاختلاف في أن الله سبحانه وتعالى في ليلة الإسراء كلم محمداً بغير واسطة أو بواسطة، والخلاف في وقوع الرؤية للنبي ﷺ بين رأسه أو بعين قلبه في اللحظة أو في المنام، وقد مضى بيان الاختلاف في ذلك في تفسير سورة النجم بما ينفي عن إعادته.

قوله: (ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله حتى جاء سدرة المنتهى) كنا وقع في رواية شريك وهو مما خالف فيه غيره، فإن الجمهور على أن سدرة المنتهى في السابعة، وعند بعضهم في السادسة، وقد قلعت وجه الجمع بينهما عند شرحه، ولعل في السياق تقدماً وتأخيراً، وكان ذكر سدرة المنتهى قبل ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله، وقد وقع في حديث أبي ذر «ثم هرج بي حتى ظهرت بمسوى أسمع فيه صريف الأتلاق» وقد تقدم تفسير المسوى والصريف عند شرحه في أول «كتاب الصلاة» ووقع في رواية ميمون بن سياه عن أسس عند الطبري بعد ذكر إبراهيم في السابعة «فاذا هو بنهر» فذكر أمر الكثر قال «ثم خرج إلى سدرة المنتهى» وهذا موافق للجمهور، ويحتمل أن يكون المراد ما تفهمته هذه الرواية من الملو البالغ لسدرة المنتهى صفة أعلاما وما تقدم صفة أصلها.

قوله: (ودنا الجبار رب العزة لعلنا حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى) في رواية ميمون المذكورة «فدنا ربك عز وجل فكان قاب قوسين أو أدنى» قال الخطابي ليس في هذا الكتاب - يعني صحيح البخاري - حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع ملحقاً من هذا الفصل فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتعيين مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التثنية والتثنية له بالشيء الذي تعلق من فسوق إلى أسفل، قال: فمن لم يلبس من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعاً عن غيره ولم يعتبره بأول القصة وآخرها اشتبه عليه وجهه ومعناه وكان قصاره ما رد الحديث من أصله، وأما الوقوف في التشبيه وهما خططان مرغوب عنهما، وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الإشكال فإنه مصرح بهما بأنه كان رؤيا لقوله في أوله «وهو نائم» وفي آخره «استيقظ» وبعض الرؤيا مثل يضرب ليتناول على الوجه الذي يجب أن يصرف إليه معنى التعبير في مثله، وبعض الرؤيا لا يحتاج إلى ذلك بل يأتي كالشاهدة. قلت: وهو كما قال، ولا التفات إلى من متعب كلامه بقوله في الحديث الصحيح إن رؤيا الأنبياء وحي فلا يحتاج إلى تعبير لأنه كلام من لم يعم النظر في هذا المثل، فقد تقدم في «كتاب التعبير» أن بعض مرأى الأنبياء قبل التعبير، وتقدم من أمثلة ذلك قول الصحابة له ﷺ في رؤية القيصر فما أولته يا رسول الله؟ قال: الدين، وفي رؤية اللعين: قال: العلم، إلى غير ذلك لكن جزم الخطابي بأنه كان في المنام متعب بما تقدم تقريره قبل، ثم قال

الخطابي مشيراً إلى رفع الحديث من أصله بأن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أسس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي ﷺ ولا نقلها عن أحد، فحاصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوي إما من أسس وإما من شريك فإنه كثير التصرّد بتأكيدهم الأنفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرواة انتهى. وما نفاه من أن أسساً لم يستند هذه القصة إلى النبي ﷺ لا تأثير له، فأنشأ أمره فيها أن يكون مرسل صحابي وإنما أن يكون تلقاها عن النبي ﷺ أو عن صحابي تلقاها منه، ومثل ما اشتغل عليه لا يقال بالراي فيكون لها حكم الرفع، ولو كان لما ذكره تأثير لم يحصل مثل ذلك على الرفع أصلاً وهو خلاف عمل الحديث قاطبة، فالتعليل بذلك مردود، ثم قال الخطابي إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التثنية للجبار عز وجل يخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر، قال والذي قيل فيه ثلاثة أقوال. أحدها: أنه دنا جبريل من محمد ﷺ فتلى أي تقرب منه، وقيل هو على التقديم والتأخير: أي تلى ثلاثاً، لأن التثنية بسبب الدنو، الثاني: تلى له جبريل بعد الانتصاب والارتفاع حتى رآه متديلاً كما رآه مرتفعاً، وذلك من آيات الله حيث أقدره على أن يتلى في الهواء من غير اعتماد على شيء ولا تمسك بشيء، الثالث: دنا جبريل فتلى محمد ﷺ ساجداً لربه تعالى شكراً على ما أعطاه، قال وقد روي هذا الحديث عن أسس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، وذلك ما يحق الظن أنها صادرة من جهة شريك انتهى.

وقد أخرج الأموي في مغازيه ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ «قال دنا من ربه، وهذا سند حسن وهو شاهد قوي لرواية شريك، ثم قال الخطابي: وفي هذا الحديث لفظة أخرى تعزده بها شريك أيضاً لم يذكرها غيره وهي قوله: قلنا به - يعني جبريل - إلى الجبار تعالى فقال وهو مكانه: يارب خفف عنا» قال والمكان لا يضاف إلى الله تعالى إنما هو مكان النبي ﷺ في مقامه الأول الذي قام فيه قبل جيوهه انتهى.

وهذا الأخير متعين وليس في السياق تصريح بإضافة المكان إلى الله تعالى، وأما ما جزم به من مخالفة السلف والخلف لرواية شريك عن أسس في التثنية ففيه نظر، فقد ذكرت من واقفه، وقد نقل القرطبي عن ابن عباس أنه قال «دنا الله سبحانه وتعالى» قال والمعنى دنا أمره وحكمه، وأصل التثنية النزول إلى الشيء حتى يقرب منه، قال: وقيل تلى الرفرف لمحمد ﷺ حتى جلس عليه، ثم دنا محمد من ربه انتهى، وقد تقدم في تفسير سورة النجم ما ورد من الأحاديث في أن المراد بقوله «رأه» أن النبي ﷺ رأى جبريل له شمامة جناح، ومضى بسط القول في ذلك هناك، ونقل البيهقي نحو ذلك عن أبي هريرة قال: فاتفقت روايات هؤلاء على ذلك، ويكره عليه قوله بعد ذلك «فأوحى إلى عبده ما أوحى» ثم نقل عن الحسن أن الضمير في عبده لجبريل، والتقدير: فأوحى الله إلى جبريل، وعن الفراء التقدير: فأوحى جبريل إلى عبد الله محمد ما أوحى، وقد أزال العلماء إشكاله فقال القاضي عياض في الشفاء إضافة الدنو والقرب إلى الله تعالى أو من الله ليس دنو مكان ولا قرب زمان وإنما هو بالنسبة إلى النبي ﷺ إيانته لعظيم منزلته وشرف رتبته، وبالنسبة إلى الله عز وجل تأنيصاً وتواضعاً له، ويتأول فيه ما قالوه في حديث: ينزل ربنا إلى السماء، وكذا في حديث: من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً، وقال غيره: الدنو مجاز عن القرب المعنوي لإظهار عظيم منزلته عند ربه تعالى، والتثنية طلب زيادة القرب، وقاب قوسين بالنسبة إلى النبي ﷺ عبارة عن لطف المحل وإيضاح المعرفة وبالنسبة إلى الله إجابة سؤاله ورفع درجته، وقال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين زاد فيه - يعني شريكاً - زيادة مجهولة وأتى فيه بالظاهر غير معروفة، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالخاص وسبق إلى ذلك أبو محمد بن حزم فيما حكاهما أبو الفضل بن طاهر في جزءه جمه سماه «الانتصار لأهلي الأصبهان» فنقل فيه عن الحميدي عن ابن حزم قال: لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل خرجاً إلا حديثين ثم غلب في تحريميه الوهم مع إقناعهما وصحة معرفتهما فذكر هذا الحديث، وقال فيه الألفاظ معجبة والآفة من شريك من ذلك قوله قبل أن يوحى إليه وأنه حيث قد فرض عليه الصلاة قال وهذا لا خلاف بين أحد من أهل العلم إنما كان قبل الهجرة بسنة وبعد أن أوحى إليه بنحو آتني عشرة سنة، ثم قوله: «إن الجبار دنا فتلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى» وعائشة رضي الله عنها تقول: إن الذي دنا فتلى جبريل انتهى، وقد تقدم الجواب عن ذلك وقال أبو الفضل بن طاهر: تعليل الحديث بغرض شريك، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه شيء لم يستحق فيه فإن شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل ووثقوه ورووا عنه وأدخلوا حديثه في تصانيفهم واحتجوا به، وروى عبد الله بن أحمد الدورقي وشمسان الدارمي وجباس الدورقي عن يحيى بن معين لا بأس به، وقال ابن عدي مشهور من أهل المدينة حدث عنه

مكانه « تقدم أيضاً بحث الخطابي فيه وجوابه.

قوله: «والله لقد راودت بني إسرائيل قومي على أدنى من هذه» أي الخمس وفي رواية الكشيهي «من هنا» أي القدر (هتضعوا فلو كرهه).

أما قوله (راودت) فهو من الرد من راد يرود إذا طلب المرعى وهو الرائد، ثم اشتهر فيما يريد الرجال من النساء، واستعمل في كل مطلوب.

وأما قوله (أدنى) فللراد به أقل، وقد وقع في رواية يزيد بن أبي مالك من أنس في تفسير ابن مردويه تميم ذلك ولقطة: فرض على بني إسرائيل صلاتان فما قاموا بهما.

قوله: «فأعطاك» في رواية الكشيهي «وامتك»، «أضعف أجساداً» أي من بني إسرائيل.

قوله: «أضعف أجساداً وقلوباً وأبداناً» الأجسام والأجساد سواء، والجسم والجسد جمع الشخص والأجسام أهم من الأبدان لأن البدن من الجسد ما سوى الرأس والأطراف، وقيل البدن أعلى الجسد دون أسفله.

قوله: «كل ذلك بلغت النبي» إلى جبريل في رواية الكشيهي «بثقلت» بتقديم المثناة وتشديد الفاء.

قوله: «فرفعه» في رواية للمستعلي «برفعه» والأول أولى.

قوله: «عند الخامسة» هنا التنبيه على الخامسة على أنها الأخيرة بخلاف رواية ثابت من أنس أنه وضع حة كل مرة حساً وأن المراجعة كانت تسع مرات، وقد تقدم بيان الحكمة في ذلك ورجوع النبي بعد تقرير الخمس لطلب التخفيف عما وقع من ثقلات شريك في هذه القصة، والمفهوم ما تقدم أنه «قال لموسى في الأخيرة استحييت من ربي، وهذا أسرح بأنه راجع في الأخيرة» وأن الجبار سبحانه وتعالى قال له: يا محمد قال: ليك وسعدك القول قال: إنه لا يبدل القول لدي» وقد أثير ذلك اللاودي فيما نقله ابن التين فقال: الرجوع الأخير ليس بثابت والذي في الروايات أنه قال: «استحييت من ربي فودى أمفيت لرفضي وخفت عن عبادي» وقوله هنا: «قال موسى أوجع لي ريك» قال اللاودي كلما وقع في هذه الرواية أن موسى قال له: أوجع لي ريك بعد أن قال: لا يبدل القول لدي ولا يثبت لتواطؤ الروايات على خلافه، وما كان موسى ليلزمه بالرجوع بعد أن يقول الله تعالى له ذلك انتهى، وأخفل الكرماني رواية ثابت فقال إذا خفت في كل مرة عشرة كانت الأخيرة سادسة فيمكن أن يقال ليس فيه حصر لجواز أن يخفف مرة واحدة خمس عشرة أو أقل أو أكثر.

قوله: «لا يبدل القول لدي» فسك به من أثير التنسخ ورد بأن التنسخ بيان انتهاء الحكم فلا يلزم منه تبديل القول.

قوله: «في الأخيرة» قد والله راودت الخ راودت يتملق بقدر والقسم مقسم بينهما لإرادة التأكيد فقد تقدم بلفظ «والله لقد راودت بني إسرائيل».

قوله: «قال فأعطاك باسم الله» ظاهر السياق أن موسى هو الذي قال له ذلك لأنه ذكره عقب قوله «قد والله استحييت من ربي» عما اختلف إليه، قال: فأعطاك وليس كذلك، بل الذي قال له فأعطاك باسم الله هو جبريل، ولذلك جزم اللاودي.

قوله: «فاستغفط وهو في المسجد الحرام» قال القرطبي يجهل أن يكون استغفاً من نومة نامها بعد الإسرائ لأن إسرائ لم يكن طول ليلته وإنما كان في بعضها، ويجهل أن يكون للمنى أقت ما كتبت به عما خابر بألمه من مشاهدته للملا الأعلى، لقوله تعالى: ﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾ [النجم: ١٨] فلم يرجع إلى حال بشرته إلا وهو بالمسجد الحرام، وأما قوله في أوله «بيتا أنا نائم» فمراده في أول القصة وذلك أنه كان قد ابتأ نومه فأنه الملك فأيقظه، وفي قوله في الرواية الأخرى «بيتا أنا بين النائم واليقظان أتاني الملك» إشارة إلى أنه لم يكن استحكم في نومه انتهى، وهذا كله ينهي على توحد القصة، وإلا فمتى حلت على التعدد بأن كان المصراع مرة في المنام وأخرى في اليقظة فلا يحتاج لذلك.

(قصة) قيل اختص موسى عليه السلام بهلداً دون غيره من لقى النبي ليلة الإسرائ من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأنه أول من تلقاه عند المهبوط، ولأن أمته أكثر من أمة غيره، ولأن كتابه أكبر الكتب الملتزمة قبل القرآن تشريعاً وأحكاماً، ولأن أمة موسى كانوا كفلاً من الصلاة ما تقل عليهم فخاف موسى على أمة محمد مثل ذلك، وإليه الإشارة بقوله «فاني بلوت بني إسرائيل» قاله القرطبي وأما قول من قال إنه أول من لاقاه بعد المهبوط فليس بصحيح، لأن حديث مالك بن صمصمة أقوى من هذا، وفيه أنه لقى في السماء السابعة انتهى، وإذا جمعتا بينهما بأنه لقى في الصعود في السادسة

مالك وغيره من الثقات، وحديث إذا روى عنه ثقة لا بأس به إلا أن يروي عنه ضعيف، قال ابن طاهر وحديث هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال، قال وعلى تقدير تسليم تفرده قبل أن يرحى إليه لا يقتضي طرح حديثه فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب علو ولو ترك حديث من وهم في تاريخ ترك حديث جماعة من أئمة المسلمين، ولعله أراد أن يقول بعد أن أوحى إليه فقال قبل أن يرحى إليه انتهى.

وقد سبق إلى التنبيه على ما في رواية شريك من المخالفة مسلم في صحيحه فإنه قال بعد أن ساق سندته وبعض المتن، ثم قال: قدم وأخر وزاد وتقص وسبق ابن حزم أيضاً إلى الكلام في شريك أبو سليمان الخطابي كما قدمته، وقال فيه النسائي وأبو محمد بن الجارود ليس بالقوي، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يثبت عنه، نعم قال محمد بن سعد وأبو داود: ثقة فهو مختلف فيه فإذا تردد عد ما يفرده به شاذاً وكلما متكرراً على رأي من يقول المتكر والشاذ شيء واحد والأولى التزام ورود الموضوع لقي خالف بها غيره. والجواب عنها إما بدفع تردده وإما بتوليده على وفاء الجماعة، وجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل ترد على ذلك.

الأول: أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في السموات وقد أفصح بأنه لم يضبط منازلهم وقد وافقه الزمري في بعض ما ذكر كما سبق في أول «كتاب الصلاة».

الثاني: كون المصراع قبل البعثة وقد سبق الجواب عن ذلك، وأجاب بعضهم عن قوله: قبل أن يرحى، بأن القبلة هنا في أمر مخصوص وليست مطلقة واحتمل أن يكون للمنى قبل أن يرحى إليه في شأن الإسرائ والمصراع مثلاً أي أن ذلك وقع بقنة قبل أن ينذر به، ويؤيده قوله في حديث الزمري: فرج سقف بيتي.

الثالث: كونه تماماً وقد سبق الجواب عنه أيضاً بما فيه غنية.

الرابع: مخالفته في محل صدرة المنهى وأنها فوق السماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله، والمشهور أنها في السابعة أو السادسة كما تقدم.

الخامس: مخالفته في النهوين وهما النيل والفرات وأن عنصرهما في السماء الدنيا والمشهور في غير روايته أنهما في السماء السابعة وأنهما من تحت صدرة المنهى.

السادس: شق الصدر عند الإسرائ وقد وافقه رواية غيره كما بينت ذلك في شرح رواية قتادة من أنس عن مالك بن صمصمة وقد عثرت إليه أيضاً هنا.

السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا، والمشهور في الحديث أنه في الجنة كما تقدم التنبيه عليه.

الثامن: نسبة الذنو والتبلي إلى الله عز وجل والمشهور في الحديث أنه جبريل كما تقدم التنبيه عليه.

التاسع: تصريحه بأن امتاعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة، ومقتضى رواية ثابت من أنس أنه كان بعد التاسعة.

العاشر: قوله: «فلا به الجبار فقال وهو مكانه» وقد تقدم ما فيه.

الحادي عشر: رجوعه بعد الخمس، والمشهور في الأحاديث أن موسى عليه الصلاة والسلام أمره بالرجوع بعد أن انتهى التخفيف إلى الخمس فامتنع كما سألته.

الثاني عشر: زيادة ذكر التور في التسلط، وقد تقدم ما فيه.

فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث لم أرها مجموعة في كلام أحد من تقدم، وقد بينت في كل واحد إشكالاً من استشكله والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق، وقد جزم ابن القيم في الهدى بأن في رواية شريك عشرة أوهام لكن عند مخالفته لحال الأنبياء أروسة منها وأنا جعلتها واحدة فعلى طريقته تزيد العدة ثلاثة وبالله التوفيق.

قوله: «ماذا عهد إليك ربك» أي امرك أو أوصاك (قال عهد إلي حسين صلاة) فيه حلف تقديره عهد إلي أن أصلي وأمر أمي أن يصلوا حسين صلاة، وقد تقدم بيان اختلاف الألفاظ في هذا الموضع في أول «كتاب الصلاة».

قوله: «فأطقت النبي» إلى جبريل كأنه يستفسره في ذلك فأشار إليه جبريل أي نعم في رواية «أن نعم» وأن بالفتح وتخفيف مفسرة فهي في المعنى هنا مثل أي وهي بالتخفيف.

قوله: «(إن شئت) يقري ما ذكرته في «كتاب الصلاة» أنه ﷺ فهم أن الأمر بالخمسين لم يكن على سبيل الحتم.

قوله: «فصلا به إلى الجبار» تقدم ما فيه عند شرح قوله قتيل، وقوله «فقال وهو

وصعد موسى إلى السابعة فلقه فيها بعد المبروط ارفع الإشكال ويطل الرد المذكور والله أعلم.

٣٨- باب كلام الرب مع أهل الجنة

٧٥١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَجِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، قَيِّمُوا لَكُمْ رِثًا وَسَعْدَاتِكُمْ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكُمْ، قَيِّمُوا: هَلْ رَضِيْتُمْ؟ قَيِّمُوا: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى بِرَبِّ، وَقَدْ أَطْعَمَنَا مَا لَمْ نَقْطَعْ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكُمْ، قَيِّمُوا: أَلَا أَطْعَمَكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَيِّمُوا: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ، قَيِّمُوا: أَجَلْ عَلَيْكُمْ وَرِثَاتِي، فَلَا اسْتَخْطَ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا». [إرجاع: ١٥٤٩، أخرجه مسلم: ٢٨٥٩].

٧٥١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَمِينٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ: «أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رِثَةً لِي الزُّرْعِ، فَقَالَ لَهُ: أَوَلَيْسَتْ لِي مَا فِيْهَا فَيُتَمِّتُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَرْزُقَ، فَاسْرِعْ وَتَلَزَمْ، فَتَبَادَرَ الطَّرَفُ بَيْنَهُمَا وَاسْتَوَارَا وَاسْتَحْضَاذًا وَكُتُوبَةً أَتَانِلَ الْجِبَالِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: فَوَلَّكَ يَا ابْنَ آدَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ». فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَجْعَلْ هَذَا إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زُرْعٍ، فَأَنَا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زُرْعٍ، فَصَحَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [إرجاع: ٢٣٨٤].

قوله: (باب كلام الرب مع أهل الجنة) أي بعد دخولهم الجنة ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له أحدهما حديث أبي سعيد رضي الله عنه «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ» الحديث، وفيه يقول أهل عليكم رضواني، وقد تقدم شرحه في أواخر «كتاب الرقاق» في باب صفة الجنة والنار، قال ابن بطال: استشكل بعضهم هذا لأنه يومه أن له أن يسخط على أهل الجنة وهو خلاف ظاهر القرآن، قوله: «فَخَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» ﷻ «أَوَلَيْسَ لِي مَا فِيْهَا فَيُتَمِّتُ؟» «فَوَلَّكَ يَا ابْنَ آدَمَ» من قوله: «فَوَلَّكَ يَا ابْنَ آدَمَ» وكذلك تنجيز ما وعدهم به من الجنة والتيسير من فضله وإحسانه، وأما دوام ذلك فزيادة من فضله على الجزاء لو كانت لازمة، ومعاذ الله أن يجب عليه شيء فلما كانت الجزاء لا تزيد في العادة على المدة ومدة الدنيا متناهية جاز أن تتناهي مدة الجزاء فتفضل عليهم بالدوام فارتفع الإشكال جلة انتهى ملخصاً، وقال غيره ظاهر الحديث أن الرضا أفضل من اللقا وهو مشكل وأجيب بأنه ليس في الخير أن الرضا أفضل من كل شيء وإلغا فيه أن الرضا أفضل من العطاء، وعلى تقدير التسليم فاللقاء مستلزم للرضا فهو من إطلاق اللزوم وإبراده للزوم، كذا نقل الكرماني، ويعمل أن يقال المراد حصول أنواع الرضوان ومن جعلتها اللقاء فلا إشكال، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة: في هذا الحديث جواز إضافة المنزل لساكنه، وإن لم يكن في الأصل له فإن الجنة ملك الله عز وجل، وقد أضافها لساكنها بقوله يا أهل الجنة، قال: والحكمة في ذكر دوام رضاء بعد الاستقرار أنه لو أخبر به قبل الاستقرار لكان خيراً من باب علم اليقين، فأخبر به بعد الاستقرار ليكون من باب عين اليقين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: «فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قَرَّةٍ أَمِينٍ» [السجدة: ١٧] قال: ويستغاد من هذا أنه لا ينبغي أن يخاطب أحد بشيء حتى يكون عنده ما يستبدل به عليه ولو على بعضه، وكذا ينبغي للرد أن لا يأخذ من الأمور إلا قدر ما يحمله، وفيه الأدب في السؤال لقولهم: وأي شيء أفضل من ذلك، لأنهم لم يعلموا شيئاً أفضل مما هم فيه فاستفتوا عما لا علم لهم به، وفيه أن الخير كله والفضل والاختيار إلغا هو في رضا الله سبحانه وتعالى، وكل شيء ما عاده وإن اختلفت أنواعه فهو من أثره، وفيه دليل على رضا كل من أهل الجنة بحاله مع اختلاف منازلهم وتوزيع درجاتهم لأن الكل أجابوا بلفظ واحد وهو «أَطْعَمْتَنَا مَا لَمْ نَمُطْ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ» وبالله التوفيق.

فانتهما: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه ﷻ في رواية السرخسي رضي الله عنه يستأذن ربه في الزرع.

قوله: (فأحب أن أزرع فأوسع) فيه حذف تقديره فاذن له فزرع فأوسع. قوله: (فإنه لا يشبعك شيء) كذا للأكثر بالمعجمة والموحدة من الشيع، وللمستحلي لا يسعك شيء ﷻ بالهملة بغير موحدة من الرسع. قوله: (فقال الأعرابي يا رسول الله لا تجهد هذا إلا قرشياً أو أنصارياً فإنهم أصحاب زرع) قال الداودي قوله «قرشياً» وهم لأنه لم يكن لأكثرهم زرع. قلت: وتعليقه يرد على تنبيه المطلق فإذا ثبت أن لبعضهم زرعاً صدق قوله أن الزراع المذكور منهم، واستشكل قوله لا يشبعك شيء بقوله تعالى في صفة الجنة: «فَإِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجْعَلَ فِيهَا زَرْعًا وَلَا نَخْلًا» [طه: ١١٨] وأجيب بأن نفي الشيع لا يوجب الجوع لأن بينهما واسطة وهي الكفاية، وأهل الجنة للتسم والاستئذان لا من الجوع، واختلف في الشيع فيها والصواب أن لا شيع فيها إلا لو كان منع دوام أكمل المستل، والمراد بقوله «لا يشبعك شيء» جنس الأضي، وما طبع عليه فهو في طلب الأزداد إلا من شاء الله تعالى، وقد تقدم شرح الحديث في أواخر «كتاب المزارعة» بعون الله تعالى.

٣٩- باب ذكر الله بالأمر، وذكر العباد بالدعاء،

والتضرع والرسالة والبلاغ

يَقُولُهُ تَعَالَى: «فَإِذْ ذُكِّرُوا الذِّكْرَ» [البقرة: ١٥٢]. «وَأَنزَلَ عَلَيْهِمْ تَبَارُكَ إِذْ قَالَ: لِقَوْمِي يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَكَذِّبْتُمُونِي بِمَا أَنَا إِلَهُ فَتَلَّى اللَّهُ تَوَكَّلْتُ فَأَجِئُوا أَرْفَكُمْ وَشَرَّكَاءُكُمْ لَمْ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ أَغْشَاوْا إِلَيَّ وَلَا تَنْظُرُونَ. فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ لَمَّا سَأَلْتُمْ مِنْ أَمْرِ إِنْ أَجَبْتُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» [يونس: ٧١-٧٢].

غُمَّةً: غَمٌّ وَحِينٌ.

قَالَ مُجَاهِدٌ: أَغْشَاوْا إِلَيَّ مَا لِي أَنفُسِكُمْ، يُقَالُ: الرُّقِيَ الْغُشِيُّ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ» [البقرة: ٢١]. «إِنَّمَا يَأْتِيهِمْ شَيْءٌ مِمَّا يَقُولُ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، فَهُوَ آمِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُ قِسْمٌ كَلَامَ اللَّهِ، وَحَتَّى يَتْلَى مَائِنُهُ حَيْثُ جَاءَهُ».

«وَالنَّبِيُّ الْعَظِيمُ» [البقرة: ٢١]. «الْقُرْآنَ» [صافات: ٢٨]. «حَقًّا فِي الدُّنْيَا، وَعَمَلًا بِهِ».

قوله: (باب ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والبلاغ) في رواية الكشيهي «والبلاغ» وعليها أقصر ابن التين.

قوله: (قوله تعالى: «فَإِذْ ذُكِّرُوا الذِّكْرَ» قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد: بين بهذه الآية أن ذكر العبد غير ذكر الله حيد لأن ذكر العبد الدعاء والتضرع والثناء وذكر الله الإجابة غير ذكر حديث عمر رضي الله عنه، يقول الله تعالى: من شغله ذكرى عن مسألي أعطيت أفضل ما أعطي السائلين، قال ابن بطال معنى قوله باب ذكر الله بالأمر ذكر الله عباده بأن أمرهم بطاعته ويكون من رحمة لهم إنعامه عليهم إذا أطاعوه أو بعذابه إذا عصوه، وذكر العباد لربهم أن يدعوه ويضرعوا إليه ويلتفتوا ورسالاته إلى الخلق، قال ابن عباس في قوله تعالى: «فَإِذْ ذُكِّرُوا الذِّكْرَ» [البقرة: ١٥٢] «إِذَا ذَكَرَ الْعَبْدُ رَبَّهُ وَهُوَ عَلَى طَاعَتِهِ ذَكَرَهُ بِرَحْمَتِهِ، وَإِذَا ذَكَرَهُ وَهُوَ عَلَى عَصْيَتِهِ ذَكَرَهُ بِعِقَابِهِ، قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «فَإِذْ ذُكِّرُوا الذِّكْرَ» [البقرة: ١٥٢] «إِذَا ذُكِّرُوا بِالطَّاعَةِ أَذْكَرُكَ بِالْمَعُونَةِ، وَهَذَا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ» «الذِّكْرُ بِالطَّاعَةِ أَذْكَرُكَ بِالْمَعُونَةِ» وذكر العبد في تفسير هذه الآية نحو أربعمائة عبارة أكثرها عن أهل الزهد ومرجعها إلى معنى التوحيد والشراب أو المحبة والوصل أو الدعاء والإجابة، وأما قوله: «وذكر العباد بالدعاء إلى آخره» فخصم مع ما ذكره واضح في حق الأنبياء ويشركهم في الدعاء والتضرع سائر العباد، وحكى ابن التين أن ذكر العبد باللسان وعندما بهم بالسيئة، فيذكر مقام ربه فيكف، ونقل عن الداودي قال قوم إن هذا الذكر أفضل، وليس كذلك، بل قوله بلسانه لا إلا الله خلاصاً من قلبه أعظم من ذكره بقلبه ووقوفه عن عمل السيئة، قلت: إنما كان أعظم لأنه جمع بين ذكر القلب واللسان، وإلغا يظهر التفاضل بمصحة التفاضل بذكر الله باللسان دون القلب، فإنه لا يكون أفضل من ذكره بالقلب في تلك الصورة، وأما وقوفه بسبب الذكر عن عمل

بعد قلوة العبد عليه، وهذا هو المسمى بالكسب، وحاصل ما تعرف به قدرة العبد أنها صفة يترتب عليها الفعل والتحرك عادة، وتقع على وفق الإرادة انتهى.

وقد أطلب البخاري في كتاب خلق أفعال العباد في تقرير هذه المسألة واستظهر بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السلف في ذلك، وغرضه هنا الرد على من لم يفرق بين التلاوة والتملؤ، ولذلك أتبع هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك، مثل باب: لا تحرك به لسانك لتعلم به، وباب: وأسروا قولكم أو اجهروا به، وغيرهما، وهذه المسألة هي المشهورة بمسألة اللفظ، ويقال لأصحابها اللفظية، واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال لفظي بالقرآن خلوق، ويقال إن أول من قاله الحسين بن علي الكرابيسي أحد أصحاب الشافعي الناقلين لكاتبه القديم، فلما بلغ ذلك أحد بدعه وهجره، ثم قال بذلك داود بن علي الصبغاني رأس الظاهرية وهو يومئذ بنيسابور فأنكر عليه إسحاق وبلغ ذلك أحد فلما قدم بغداد لم يأذن له في الدخول عليه، وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عددا كثيرا من الأئمة وأقر ذلك بابا في كتابه الرد على الجهمية والذي يتحصل من كلام المحققين منهم أنهم أرادوا حسم المادة صوتا للقرآن أن يوصف بكونه خلوقا، وإذا حقق الأمر عليهم لم يفسح أحد منهم بأن حركة لسانه إذا قرأ قديمة، وقال البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: مذهب السلف والخلق من أهل الحديث والسنة أن القرآن كلام الله وهو صفة من صفات ذاته، وأما التلاوة فهم على طريقتين، منهم من فرق بين التلاوة والتملؤ ومنهم من أحب ترك القول فيه، وأما ما نقل عن أحد بن حنبل أنه سوي بينهما فإذا أراد حسم المادة لئلا يتذرع أحد إلى القول بخلق القرآن، ثم أسند من طريقتين إلى أحد أنه أنكر على من نقل عنه أنه قال لفظي بالقرآن غير خلوق، وأنكر على من قال لفظي بالقرآن خلوق، وقال القرآن كيف تصرف غير خلوق فأشد بظاهر هذا، الثاني من لم يفهم مراده وهو مبين في الأول، وكذا نقل عن محمد بن أسلم الطوسي أنه قال: الصوت من المصوت كلام الله وهي عبارة رديئة لم يرد ظاهرها وإنما أراد نفي كون التملؤ خلوقا، ووقع نحو ذلك لإمام الأئمة محمد بن خزيمة، ثم رجع وله في ذلك مع تلامذته قصة مشهورة، وقد أملى أبو بكر الفسيمي الفقيه أحد الأئمة من تلامذته ابن خزيمة اعتقاده وفيه لم يزل الله متكلمًا ولا مثل لكلامه لأنه نفى المثل عن صفاته كما نفى المثل عن ذاته، ونفى النفاذ عن كلامه كما نفى الحلاك عن نفسه، فقال: ﴿لقد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي﴾ [الكهف: ١٠٩] وقال: ﴿كل شيء هالك إلا وجهي﴾ [القصص: ٨٨] فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورضي به، وقال غير ظن بعضهم أن البخاري خالف أحمد وليس كذلك بل من تدبر كلامه لم يجد فيه خلافا معنويا، لكن العالم من شأنه إذا ابتلي في رده بدعة يكون أكثر كلامه في ردها دون ما يقابلها، فلما ابتلي أحمد بن يونس بالقرآن خلوق أكثر كلامه في الرد عليهم حتى بالغ فانكر على من يفت ولا يقول خلوق ولا غير خلوق، وعلى من قال لفظي بالقرآن خلوق لئلا يتذرع بذلك من يقول القرآن بلفظي خلوق، مع أن الفرق بينهما لا يفتى عليه لكنه قد يفتى على البعض، وأما البخاري فابتنى بمن يقول أصوات العباد غير خلوقة حتى بالغ بعضهم فقال والمداد والورق بعد الكتابة، فكان أكثر كلامه في الرد عليهم وبالغ في الاستدلال بأن أفعال العباد خلوقة بالآيات والأحاديث، وأطلب في ذلك حتى نسب إلى أنه من اللفظية مع أن قول من قال إن الذي يسمع من القارئ هو الصوت القديم لا يعرف عن السلف ولا قاله أحد ولا أئمة أصحابه، وإنما سبب نسبة ذلك لأحد قوله من قال لفظي بالقرآن خلوق فهو جهمي، فظنوا أنه سوى بين اللفظ والصوت، ولم يفتل عن أحد في الصوت ما نقل عنه في اللفظ بل في صرح في مواضع بأن الصوت للمسموع من القارئ هو صوت القارئ، ويؤيده حديث زينوا القرآن بأصواتكم وسيأتي قريباً، والفرق بينهما أن اللفظ يضاف إلى المتكلم به ابتداء، فيقال عمن روى الحديث بلفظه، هذا لفظه ولم يروا بغير لفظه هذا معناه ولفظه كذا، ولا يقال في شيء من ذلك هذا صوته فالقرآن كلام الله لفظه ومعناه ليس هو كلام غيره.

قوله: ﴿وجعلوا له أندادا﴾ ذلك رب العالمين) ووقع في بعض النسخ « فلا تجعلوا له أندادا ذلك رب العالمين » وهو غلط.

قوله: ﴿ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحيطن عملك﴾ إلى قوله - بل الله فاعبد وكن من المشركين) وساق في رواية كريمة الآيتين بكاملهما، قال الطبري هذا من الكلام الموجز الذي يراه به التقديم، والمعنى: ولقد أوحى إليك لئن أشركت - إلى قوله - من المشركين، وأوحى إلى الذين من قبلك مثل ما أوحى إليك من ذلك، ومعنى ليحيطن: ليظنن ثواب عملك انتهى، والغرض هنا تشديد الوعيد على من أشرك بالله، وأن الشرك عذر من في الشرائع كلها وإن للإنسان عملا يناب عليه إذا سلم من الشرك ويطل نواحه إذا أشرك.

قوله: ﴿والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر﴾ أشار إليورادها إلى ما وقع في بعض طرق الحديث المرفوع في الباب كما تقدم في تفسير سورة الفرقان، فقيه بعد قوله « أن تزاني بحليلة جارك » ونزلت هذه الآية تصديقا لقول رسول الله ﷺ: ﴿والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر﴾ الآية [الفرقان: ٦٨] وكان المصنف أشار بها إلى تفسير الجعل المذكور في الآيتين قبلها، وأن المراد الدعاء إما بمعنى النداء وإما بمعنى العبادة وإما بمعنى الاعتقاد، وقد رد أحد على من نمسك من القائلين بخلق القرآن بقوله تعالى: ﴿إنا جعلناه قرآنا عربيا﴾ [الزخرف: ٣] وقال هي حجة في أن القرآن خلوق لأن الجعول خلوق فانقضه بنحو قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أندادا﴾ [البقرة: ٢٢] وذكر ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية أن أحد رد عليه بقوله تعالى: ﴿فجعلهم كعصف مأكول﴾ [القيس: ٩١] فليس المعنى فخلقهم، ومثله احتجاج محمد بن أسلم الطوسي بقوله تعالى: ﴿وقوم نوح لما كذبوا الرسل فخرقناه وجعلناهم للناس آية﴾ [الفرقان: ٢٧] قال أفخلقهم بعد أن أغرقهم؟ وعن إسحاق بن راهوية أنه احتج عليه بقوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾ [الأنعام: ١٠٠] وعن نعيم بن حاد أنه احتج عليه بقوله تعالى: ﴿جعلوا القرآن عذيق﴾ [النحل: ٩١] وعن عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي حين قال له إن قوله تعالى: ﴿إنا جعلناه قرآنا عربيا﴾ [الزخرف: ٣] نص في أنه خلوق فانقضه بقوله تعالى: ﴿وقد جعلتم الله عليكم كيدا﴾ [النحل: ٩١] ويقول تعالى: ﴿فلا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا﴾ [النور: ٦٣] وحاصل ذلك أن الجعل

بعد قلوة العبد عليه، وهذا هو المسمى بالكسب، وحاصل ما تعرف به قدرة العبد أنها صفة يترتب عليها الفعل والتحرك عادة، وتقع على وفق الإرادة انتهى.

وقد أطلب البخاري في كتاب خلق أفعال العباد في تقرير هذه المسألة واستظهر بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السلف في ذلك، وغرضه هنا الرد على من لم يفرق بين التلاوة والتملؤ، ولذلك أتبع هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك، مثل باب: لا تحرك به لسانك لتعلم به، وباب: وأسروا قولكم أو اجهروا به، وغيرهما، وهذه المسألة هي المشهورة بمسألة اللفظ، ويقال لأصحابها اللفظية، واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال لفظي بالقرآن خلوق، ويقال إن أول من قاله الحسين بن علي الكرابيسي أحد أصحاب الشافعي الناقلين لكاتبه القديم، فلما بلغ ذلك أحد بدعه وهجره، ثم قال بذلك داود بن علي الصبغاني رأس الظاهرية وهو يومئذ بنيسابور فأنكر عليه إسحاق وبلغ ذلك أحد فلما قدم بغداد لم يأذن له في الدخول عليه، وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عددا كثيرا من الأئمة وأقر ذلك بابا في كتابه الرد على الجهمية والذي يتحصل من كلام المحققين منهم أنهم أرادوا حسم المادة صوتا للقرآن أن يوصف بكونه خلوقا، وإذا حقق الأمر عليهم لم يفسح أحد منهم بأن حركة لسانه إذا قرأ قديمة، وقال البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: مذهب السلف والخلق من أهل الحديث والسنة أن القرآن كلام الله وهو صفة من صفات ذاته، وأما التلاوة فهم على طريقتين، منهم من فرق بين التلاوة والتملؤ ومنهم من أحب ترك القول فيه، وأما ما نقل عن أحد بن حنبل أنه سوي بينهما فإذا أراد حسم المادة لئلا يتذرع أحد إلى القول بخلق القرآن، ثم أسند من طريقتين إلى أحد أنه أنكر على من نقل عنه أنه قال لفظي بالقرآن غير خلوق، وأنكر على من قال لفظي بالقرآن خلوق، وقال القرآن كيف تصرف غير خلوق فأشد بظاهر هذا، الثاني من لم يفهم مراده وهو مبين في الأول، وكذا نقل عن محمد بن أسلم الطوسي أنه قال: الصوت من المصوت كلام الله وهي عبارة رديئة لم يرد ظاهرها وإنما أراد نفي كون التملؤ خلوقا، ووقع نحو ذلك لإمام الأئمة محمد بن خزيمة، ثم رجع وله في ذلك مع تلامذته قصة مشهورة، وقد أملى أبو بكر الفسيمي الفقيه أحد الأئمة من تلامذته ابن خزيمة اعتقاده وفيه لم يزل الله متكلمًا ولا مثل لكلامه لأنه نفى المثل عن صفاته كما نفى المثل عن ذاته، ونفى النفاذ عن كلامه كما نفى الحلاك عن نفسه، فقال: ﴿لقد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي﴾ [الكهف: ١٠٩] وقال: ﴿كل شيء هالك إلا وجهي﴾ [القصص: ٨٨] فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورضي به، وقال غير ظن بعضهم أن البخاري خالف أحمد وليس كذلك بل من تدبر كلامه لم يجد فيه خلافا معنويا، لكن العالم من شأنه إذا ابتلي في رده بدعة يكون أكثر كلامه في ردها دون ما يقابلها، فلما ابتلي أحمد بن يونس بالقرآن خلوق أكثر كلامه في الرد عليهم حتى بالغ فانكر على من يفت ولا يقول خلوق ولا غير خلوق، وعلى من قال لفظي بالقرآن خلوق لئلا يتذرع بذلك من يقول القرآن بلفظي خلوق، مع أن الفرق بينهما لا يفتى عليه لكنه قد يفتى على البعض، وأما البخاري فابتنى بمن يقول أصوات العباد غير خلوقة حتى بالغ بعضهم فقال والمداد والورق بعد الكتابة، فكان أكثر كلامه في الرد عليهم وبالغ في الاستدلال بأن أفعال العباد خلوقة بالآيات والأحاديث، وأطلب في ذلك حتى نسب إلى أنه من اللفظية مع أن قول من قال إن الذي يسمع من القارئ هو الصوت القديم لا يعرف عن السلف ولا قاله أحد ولا أئمة أصحابه، وإنما سبب نسبة ذلك لأحد قوله من قال لفظي بالقرآن خلوق فهو جهمي، فظنوا أنه سوى بين اللفظ والصوت، ولم يفتل عن أحد في الصوت ما نقل عنه في اللفظ بل في صرح في مواضع بأن الصوت للمسموع من القارئ هو صوت القارئ، ويؤيده حديث زينوا القرآن بأصواتكم وسيأتي قريباً، والفرق بينهما أن اللفظ يضاف إلى المتكلم به ابتداء، فيقال عمن روى الحديث بلفظه، هذا لفظه ولم يروا بغير لفظه هذا معناه ولفظه كذا، ولا يقال في شيء من ذلك هذا صوته فالقرآن كلام الله لفظه ومعناه ليس هو كلام غيره.

وأما قوله تعالى: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ واختلف هل المراد جبريل أو الرسول عليهما الصلاة والسلام فالمراد به التبليغ لأن جبريل مبلغ عن الله تعالى إلى رسوله والرسول ﷺ مبلغ للناس ولم يفتل عن أحد قط أن فعل العبد قديم ولا صوته، وإنما أنكر إطلاق اللفظ، وصرح البخاري بأن أصوات العباد خلوقة وأن أحد لا يخالف ذلك، فقال في كتاب خلق أفعال العباد ما يدعونه عن أحمد ليس الكثير منه بالبين ولكنهم لم يفهموا مراده ومذهبه، والمعروف عن أحد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق، وما سواه خلوق لكنهم كرهوا التنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والتنازع إلا ما بينه الرسول عليه الصلاة والسلام، ثم نقل عن بعض أهل عصره أنه قال: القرآن بالفاظنا والفاظنا بالقرآن شيء واحد، فالتلاوة هي التملؤ والقراءة هي المقروء،

لَا يَقْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾.

٧٥٢١- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، حَدَّثَنَا مَتَّصُونَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: اجْتَمَعَ عِنْدَ آيَتِ تَقْفِيَانِ وَقُرَيْشِي، أَوْ قُرَيْشِيَانِ وَقَفِيٍّ، كَثِيرَةٌ شَحْمٌ يَطْوِيهِمْ، قَلِيلَةٌ لَفْظٌ قُلُوبِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَسْرُوزُنَ أَنْ اللَّهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ قَالَ الْآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا فَإِنَّهُ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَعِيرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾.

الآية. [راجع: ٤٨١٦، أخرجه مسلم: ٢٧٧٥].

قوله: (باب قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَعِيرُونَ﴾ أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم، ﴿الآية﴾) سابق في رواية كريمة الآية كلها ذكر فيه حديث «عبد الله» وهو ابن مسعود «اجتمع عند البيت» وفيه «يسمع إن جهرنا ويسمع إن أخفينا» فأئزله الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَعِيرُونَ﴾ [فصلت: ٢٢] وقد تقدم شرحه في تفسير فصلت، قال ابن بطال غرض البخاري في هذا الباب إثبات السمع لله وأطال في تقرير ذلك، وقد تقدم في أوائل التوحيد في قوله: ﴿وكان الله سميعاً بصيراً﴾ [النساء: ١٣٤] والذي أقول إن غرضه في هذا الباب إثبات ما ذهب إليه أن الله يتكلم متى شاء، وهذا الحديث من أمثلة أنزال الآية بعد الآية على السبب الذي يقع في الأرض وهذا يفصل عنه من ذهب إلى أن الكلام صفة قائمة ببلاته أن الإنزال بحسب الوقائع من اللوح المحفوظ أو من السماء الدنيا كما ورد في حديث ابن عباس رفعه: نزل القرآن دفعة واحدة إلى السماء الدنيا فوضع في بيت العزة ثم أنزل إلى الأرض فجاءه رواء أحد في مسنده وسياتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه، قال ابن بطال: وفي هذا الحديث إثبات القياس الصحيح وإبطال القياس الفاسد لأن الذي قال: «يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا» قاس قياساً فاسداً لأنه شبه سمع الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر، والذي قال «إن كان يسمع إن جهرنا فإنه يسمع إن أخفينا» أصاب في قياسه حيث لم يشبه الله بخلق، ونزعه عن مماثلته وإنما وصف الجميع بقلة الفقه لأن هذا الذي أصاب لم يعتقد حقيقة ما قال بل شك بقوله: «إن كان»، وقوله في وصفهم: «كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم» وقع بالرفع على الصفة ويجوز النصب، وأنت الشحم والفقرة لإضافتهما إلى البطون والقلوب، والتأنيب يسري من المضاف إليه إلى المضاف، أو أثبت بتأويل شحم بشحوم وقفه بنفوم.

٤٢- باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾

[الرحمن: ٢٩]

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَعَنَّ اللَّهُ يَحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

وَأَنَّ حَدِيثَهُ لَا يَشْبَهُ حَدِيثَ الْمَخْلُوقِينَ. لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَحَدُثَ: أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ».

٧٥٢٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَزْدَانَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، أَقْرَبُ الْكِتَابِ عِنْدَهُ بِاللَّهِ، تَقْرَؤُونَهُ مَخْضًا لَمْ يُشَبَّ. [راجع: ٢٦٨٥].

٧٥٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكَ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ

جاء في القرآن وفي لغة العرب لمعان متعددة، قال الراغب جعل لفظ عام في الأفعال كلها ويتصرف على خمسة أوجه، الأول: صار نحو: جعل زيد يقول، والثاني أوجد، كقوله تعالى: ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ [الأنعام: ١] والثالث: إخراج شيء من شيء كقوله تعالى: ﴿وجعل لكم من أزواجكم بنين﴾ [النمل: ٧٢] والرابع: تغيير شيء على حالة مخصوصة كقوله تعالى: ﴿جعل لكم الأرض فراشاً﴾ [البقرة: ٢٢] والخامس: الحكم بالشيء على الشيء فمثال ما كان منه حقاً قوله تعالى: ﴿إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين﴾ [القصاص: ٧] ومثال ما كان باطلاً قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله ما ذرا من الحوت والأنعام نصيباً﴾ [الأنعام: ١٣٦] انتهى، وأثبت بعضهم سادساً: وهو الوصف ومثل بقوله تعالى: ﴿وقد علمتم الله عليكم كَيْفَالاً﴾ [النحل: ٩١] وتقدم أنها تأتي بمعنى الدعاء والتداء والاعتقاد والمعلم عند الله تعالى.

قوله: (وقال عكرمة رحم) وصله الطبري عن هناد بن السري عن أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ [يوسف: ١٠٦] قال بإسالم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض؟ فيقولون: الله فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره، ومن طريق يزيد بن الفضل الثماني عن عكرمة في هذه الآية: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾ قال هو قول الله ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن لله﴾ [لقمان: ٢٥] فإذا سئلوا عن الله وعن صفته وصفوه بغير صفته وجعلوا له ولداً وأشركوا به وبأسانيد صحيحة عن عطاء وعن مجاهد نحوه وسند حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: من إيمانهم إذا قيل لهم من خلق السموات ومن خلق الأرض ومن خلق لجلجل قالوا الله وهم به مشركون.

قوله: (وما ذكر في خلق الأعمال العباد) في رواية الكشميهني «أعمال» والأول أكثر.

قوله: (واكتسابهم) بالجر عطفاً على أفعال، وفي رواية «واكتسابهم» بزيادة مثناة، وقد تقدم القول في اكتساب ويأتي الإلام به في شرح قوله تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ [الصافات: ٩٦].

قوله: (لقوله: «وخلق كل شيء فقدره تقديراً») وجه الدلالة عموم قوله خلق كل شيء، والكسب شيء فيكون مخلوقاً لله تعالى.

قوله: (وقال مجاهد ما تنزل الملائكة إلا بالحق يعني بالرسالة والعذاب) وصله القرطبي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد.

قوله: (ليسأل الصادقين عن صدقهم) المبلعين المؤيدين من الرسل هو في تفسير القرطبي أيضاً بالسند المذكور، قال الطبري: معناه أخذت الميثاق من الأنبياء المذكورين فيما أسأل من أرسلتهم عما أجبانيهم به أهمهم.

قوله: (وإنما له لحافظون عندنا) هو أيضاً من قول مجاهد أخرجه القرطبي بالسند المذكور.

قوله: (والذي جاء بالصدق: القرآن، وصدق به: المؤمن يقول يوم القيامة هذا الذي أعطيتني عملت بما فيه) وصله الطبري من طريق منصور بن المنذر عن مجاهد قال: الذي جاء بالصدق وصدق به هم أهل القرآن يميئون به يوم القيامة، يقولون هذا الذي أعطيتونا عملنا بما فيه، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس الذي جاء بالصدق وصدق به رسول الله ﷺ، بلا إله إلا الله، ومن طريق لين إلى علي بن أبي طالب: الذي جاء بالصدق محمد ﷺ والذي صدق به أبو بكر، ومن طريق قتادة بسند صحيح: الذي جاء بالصدق رسول الله ﷺ جاء بالقرآن، والذي صدق به المؤمنون ومن طريق السدي الذي جاء بالصدق وصدق به هو محمد ﷺ، قال الطبري الأول أن المراد بالذي جاء بالصدق كل من دعا إلى توحيد الله والإيمان برسوله وما جاء به والمصدق به المؤمنون ويؤيده أن ذلك ورد عقب قوله: ﴿فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه﴾ [الزمر: ٣٢].

وأما حديث ابن مسعود فتقدم شرحه في باب إثم الزناة من «كتاب الحدود» وذكرنا ما في سنده من الاختلاف على أبي وائل، والمراد هنا الإشارة إلى أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه يكون كمن جعل له نداً، وقد ورد فيه الوعيد الشديد فيكون اعتقاده حراماً.

٤١- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَعِيرُونَ

أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ

هو محدث كما قلنا وقبل محدث عندهم ومن زائدة للتوكيد، وقال الداودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو محدث عننا وهو من صفاته تعالى، ولم يزل سبحانه وتعالى بجميع صفاته.

قال ابن التين: وهذا من - أي من الداودي - عظيم، واستدلاله يرد عليه فإنه إذا كان لم يزل بجميع صفاته وهو قديم فكيف تكون صفة محدثة وهو لم يزل بها إلا أن يريد أن المحدث غير المخلوق كما يقول البلخي ومن تبعه، وهو ظاهر كلام البخاري حيث قال: وإن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين فثبت أنه محدث انتهى، وما استعظمه من كلام الداودي هو بحسب ما تخيله، وإلا فالذي يظهر أن مراد الداودي أن القرآن هو الكلام القديم الذي هو من صفات الله تعالى وهو غير محدث وإنما يطلق الحديث بالنسبة إلى إنزاله إلى المكلفين والنسبة إلى قراءتهم له وإقراءهم غيرهم ونحو ذلك، وقد أعاد الداودي نحو هذا في شرح قول عائشة: «ولشأنني في نفسي كان أسحر من أن تكلم الله في بأمر الناس إنه لم يتكلم»، فقال ابن التين أيضاً هذا من الداودي عظيم لأنه يلزم منه أن يكون الله تعالى متكلماً بكلام حادث فتحل فيه المحوادث تعالى الله عن ذلك، وإنما المراد بأنزل أن الإنزال هو المحدث ليس أن الكلام القديم نزل الآن انتهى.

وهذا مراد البخاري، وقد قال في كتاب خلق أفعال العباد قال أبو عبيد، يعني القاسم بن سلام: احتج هؤلاء الجهمية بآيات وليس فيما احتجوا به أحد بأش من ثلاث آيات قوله ﴿وخلق كل شيء فقدره تقديراً﴾ [الفرقان: ٢] ﴿وإنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته﴾ [النساء: ١٧١] ﴿وما يأتيتهم من ذكر من ربهم محدث﴾ [الأنبياء: ٢] قالوا إن قلتم إن القرآن لشيء فخرتم وإن قلتم إن المسيح كلمة الله فقد أفرقتم أنه خلق وإن قلتم ليس بمحدث ردتم القرآن، قال أبو عبيد أما قوله: ﴿وخلق كل شيء﴾ فقد قال في آية أخرى ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ فأتى بأمر أن خلقه بقوله وأول خلقه هو من أول الشيء الذي قال وخلق كل شيء. وقد أخبر أنه خلقه بقوله فدل على أن كلامه قبل خلقه. وأما المسيح فمارد أن الله خلقه بكلمته لا أنه هو الكلمة لقوله: ﴿فإنما هي مني﴾ [النساء: ١٧١] ولم يقل إن شاء ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن﴾ [آل عمران: ٥٩] وأما الآية الثالثة فإنما حدث القرآن عند النبي ﷺ وأصحابه لما علمه ما لم يعلم، قال البخاري والقرآن كلام الله غير مخلوق، ثم ساق الكلام على ذلك إلى أن قال: سمعت عبيد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد يعني القطان يقول ما زلت أسمع أصحابنا يقولون إن أفعال العباد مخلوقة، قال البخاري حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المثلو المئين المكتب في المصاحف المسطور المكتوب الموحى في القلوب فهو كلام الله ليس بمخلوق قال: وقال ﴿إسحاق بن إبراهيم﴾ يعني ابن راهويه فأما الآية فمن يشك في خلقها، قال البخاري فللإمام والورق وغيره، خلق، وأنت تكذب الله فإنه في ذاته هو الخالق وخلقك من فلكك وهو خلق لأن كل شيء دون الله هو بصفته، ثم ساق حديث حذيفة رضى: إن الله يصنع كل صانع وصنعه، وهو حديث صحيح.

قوله: (وقال ابن مسعود عن النبي ﷺ) إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن ما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله قال: كنا نسلم في الصلاة ونأمر مجامعتنا فقدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي السلام فأخفيت ما قد علم وما حدث فلما قضى صلاته قال: إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة، وفي رواية النسائي «وإن ما أحدث» وأصل هذه القصة في الصحيحين من رواية علقمة عن ابن مسعود لكن قال فيها «إن الصلاة لشغل» وقد مضى في أواخر الصلاة وفي هجرة الحبشة وتقدم شرحه في الصلاة وليس فيه مقصود الباب. ثم ذكر حديث ابن عباس موقوفاً من وجهين.

قوله: (كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم) هذه رواية عكرمة عنه ورواية عبيد الله بن عبد الله وهو ابن عتبة عنه «يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء».

قوله: (وعندكم كتاب الله أقرب الكسب عهداً بالله) هذه رواية عكرمة ورواية عبيد الله «وكاتبكم الذي أنزل الله عليكم أحدث الأخبار بالله» أي أقربها نزولاً إليكم وأخباراً من الله سبحانه وتعالى وقد جرى البخاري على عادته في الإشارة

أحدث الأخبار بالله، مضافاً لم يثبت، وقد حذركم الله: أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله ونحوها، فكذبوا بأنبيائهم، قالوا: هو من عند الله يشترطوا بذلك كتماناً قليلاً، أولاً ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ فلا والله، ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم. [راجع: ٢٦٨٥].

قوله: (باب قول الله تعالى: كل يوم هو في شأن) تقدم ما جاء في تفسيرها في سورة الرحمن في التفسير.

قوله: (وما يأتيتهم من ذكر من ربهم محدث، وقوله: أصل الله يحدث بعد ذلك أمراً وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله تعالى ليس كلمته شيء وهو السميع البصير) قال ابن بطال: غرض البخاري الفرق بين وصف كلام الله تعالى بأنه مخلوق وبين وصفه بأنه محدث، فأحال وصفه بالمخلوق وأجاز وصفه بالحديث استناداً على الآية، وهذا قول بعض المعتزلة وأصل الظاهر وهو خطأ لأن الذكر الموصوف في الآية بالأحداث ليس هو نفس كلامه تعالى لقيام الدليل على أن محدثاً ومشتاً وغرضاً ومخلوقاً لفاظ مترادفة على معنى واحد فإذا لم يميز وصف كلامه القائم ببلاته تعالى بأنه مخلوق لم يميز وصفه بأنه محدث، وإذا كان كذلك فالذكر الموصوف في الآية بأنه محدث هو الرسول لأن الله تعالى قد سماه في قوله تعالى: ﴿قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً﴾ [الطلاق: ١٠] فيكون المعنى: ما يأتيتهم من رسول محدث، ويحصل أن يكون المراد بالذكر هنا وعظ الرسول إليهم وتحذيره من المصاحبي فسماه ذكراً وأضافه إليه إذ هو فاعله ومقدر رسوله على اكتسابه، وقال بعضهم: في هذه الآية أن مرجع الأحداث إلى الإتيان لا إلى الذكر القديم، لأن نزول القرآن على رسول الله ﷺ كان شيئاً بعد شيء، فكان نزوله يحدث حيناً بعد حين كما أن العالم يعلم ما لا يعلمه الجاهل فإذا علمه الجاهل حدث عنه العلم ولم يكن إحداه عند التعلم إحداه عين المعلم.

قلت: والاحتمال الأخير أقرب إلى مراد البخاري لما قلعت قبل أن مبنى هذه التراجم عنده على إثبات أن أفعال العباد مخلوقة ومراده هنا المحدث بالنسبة للإتيان، وبذلك جزم ابن الميز من تبعه، وقال الكرمانى صفات الله تعالى سلبية ووجوبية وإضافية، فالأولى: هي التزهيات، والثانية: هي القدسية والثالثة: الخلق والرزق، وهي حادثة ولا يلزم من حدوثها تفسير في ذات الله ولا في صفاته الوجوبية، كما أن تعلل العلم وتعلل القدرة بالمعلومات والمقدورات حادث وكذا جميع الصفات الفعلية، فإذا تقرر ذلك فالإنزال حادث والمخزل قديم وتعلل القدرة حادث ونفس القدرة قديمة فالذكر وهو القرآن قديم والذكر حادث، وأما ما نقله ابن بطال عن المهلب فيه نظر لأن البخاري لا يقصد ذلك ولا يرضى ما نسب إليه إذ لا فرق بين مخلوق وحادث لا عللاً ولا نقلاً ولا عرفاً، وقال ابن الميز قبل ويحصل أن يكون مراده حمل لفظ محدث على الحديث بمعنى ذكر محدث أي متحدث به، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هشام بن عبيد الله الرازي أن رجلاً من الجهمية احتج لزعمه أن القرآن مخلوق بهذه الآية، فقال له هشام محدث إنيما حدث إلى العباد، وعن أحد بن إبراهيم الدورقي نحوه، ومن طريق نعيم بن حاد قال محدث عند الخلق لا عند الله، قال: وإنما المراد أنه محدث عند النبي ﷺ يعلمه بعد أن كان لا يعلمه، وأما الله سبحانه فلم يزل علماً وقال في موضع آخر: كلام الله ليس بمحدث لأنه لم يزل متكلماً لا أنه كان لا يتكلم حتى أحدث كلاماً لنفسه فمن زعم ذلك فقد شبه الله بخلقه لأن الخلق كانوا لا يتكلمون حتى أحدث لهم كلاماً فتكلموا به، وقال الراغب: المحدث ما أوجد بعد أن لم يكن وذلك إما في ذاته أو إحدائه عند من حصل عنده، ويقال لكل ما قرب عهده حدث فضلاً كان أو مقالاً، وقال غيره في قوله تعالى: ﴿لمل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾ [الطلاق: ١] وفي قوله: ﴿لملهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً﴾ [المعنى يحدث عندهم ما لم يكن يعلمونه، فهو نظير الآية الأولى، وقد نقل المحرري في الفاروق بسنده إلى حرب الكرمانى: سألت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى: ﴿ما يأتيتهم من ذكر من ربهم محدث﴾ قال: قديم من رب الراعي محدث إلى الأرض فهذا هو أصل البخاري في ذلك، وقال ابن التين احتج من قال بمخلو القرآن بهذه الآية، قالوا: والمحدث هو المخلوق والجواب أن لفظ الذكر في القرآن يتصرف على وجه الذكر بمعنى العلم، ومنه ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾ [النحل: ٤٣] والذكر بمعنى العظة، ومنه ﴿ص والقرآن ذي الذكر﴾ [ص: ١] والذكر بمعنى الصلاة، ومنه ﴿فاسمعوا لي ذكر الله﴾ [الجمعة: ٩] والذكر بمعنى الشرف، ومنه ﴿ولنه لذكر لك ولقرمك﴾ [الزخرف: ٤٤]، ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾ [الشرح: ٤] قال فإذا كان الذكر يتصرف إلى هذه الأوجه وهي كلها محدثة كان حله على إحداها أولى ولأنه لم يقل: ﴿ما يأتيتهم من ذكر من ربهم إلا كان محدثاً﴾ وغنى لا نكر أن يكون من الذكر ما

إلى اللفظ الذي يريد وإيراده لفظاً آخر غيره فإنه أورد أثر ابن عباس بلفظ «أقرب» وهو عنده في الوضوح الآخر بلفظ «أحدث» وهو البق بمراه هنا وقد جاء نظير هذا الوصف في كلام كعب الأحبار منسباً إلى الله سبحانه وتعالى فأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن عن عاصم بن بهدلة عن ميثب بن سمي قال قال كعب عليكم بالقرآن فإنه أحدث الكتب عهداً بالرحمن، زاد في رواية أخرى عن كعب: وإن الله تعالى قال في التوراة: يا موسى إن منزلي عليك توراة حليمة أفتح بها أعيناً عمياً وأفتاناً صماً وقلوباً غلفاً.

قوله: (تقرؤونه محضاً لم يشب) هذا آخر حديث عكرمة.

وقوله: (لم يشب) بضم أوله وفتح الشين المصجمة وسكون اللوحدة أي لم يتخالطه غيره، وزاد عبيد الله في روايته «وقد حدثكم الله أن لعل الكتاب قد بدلوا من كتب الله» وغيروا الخ «يشير إلى قوله: «فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم» إلى - يكسبون [البقرة: ٧٩].

وقوله: (ليشعروا بذلك) في رواية المستملي «ليشعروا به».

وقوله: (عن الذي أنزل عليكم) في رواية المستملي «إليك».

وقوله: (جاءكم من العلم) إسناد المجيء إلى العلم كإسناد انتهى إليه.

قوله: (فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم) فيه تأكيد للحبر بالقسم، وكأنه يقول: لا يسألونكم عن شيء مع علمهم بأن كساحكم لا تخفى فيه، فكيف تسألونهم وقد علمتم أن كتابهم محرف

٤٣- باب قول الله تعالى: لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ ﴿

[القراءة: ١٦]

وَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ.

وقال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: «قال الله تعالى: أنا مع عبدي إذا ذكرني وتحركت بي شفتاه».

٧٥٢٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَالِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْلُجُ مِنَ التَّحْرِيلِ شَيْئاً، وَكَانَ يُحَرِّكُ حَقِيقَةً.

فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنَّا احْرَكْنَاهَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُنَاهَا.

فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا احْرَكْنَاهَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُنَاهَا، فَحَرَكْنَا حَقِيقَةً.

فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَفْجَلَ بِهِ. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ قَالَ: جَمَعُهُ فِي صَوْتِهِ ثُمَّ تَفَرَّقَهُ، ﴿فَإِذَا قُرْآنَهُ فَاتَّعَ قُرْآنَهُ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصَتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا آتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا اقْرَأَهُ.

[إرجاع: ٥. أخرجه مسلم: ٤٤٨].

قوله: (باب قوله تعالى: لا تحرك به لسانك) يعني إلى آخر الآية.

قوله: (وقيل النبي ﷺ حين ينزل عليه الوحي) قد بينه في حديث الباب بأنه كان يعالج شدة من أجل تحفظه فلما نزلت صلا يستمع فإذا ذهب الملك قرأه كما سمعه. قوله: (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ قال الله عز وجل: أنا مع عبدي إذا ذكرني) في رواية الكشيمني «ما ذكرني» وتحركت بي شفتاه، هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والبخاري في خلق أفعال العباد والطبراني من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن كريمة بنت الحساس بمهمات عن أبي هريرة فذكره بلفظ «إذا ذكرني» وفي رواية لأحد «حدثنا أبو هريرة ونحن في بيت

هذه - يعني أم الدرداء - أنه سمع رسول الله ﷺ «وأخرجه البيهقي في الدلائل من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي عن إسماعيل بن عبيد الله قال دخلت على أم الدرداء

فلما سلمت جلست فسمعت كريمة بنت الحساس وكانت من صواحب أبي الدرداء قالت سمعت أبا هريرة ﷺ وهو في بيت هذه تشير إلى أم الدرداء سمعت أبا القاسم ﷺ يقول، فذكره بلفظ «ما ذكرني» وأخرجه أحمد أيضاً وابن ماجه والحاكم من رواية الأزاعي عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي هريرة، ورواه ابن حبان في صحيحه من رواية الأزاعي عن إسماعيل عن كريمة عن أبي هريرة، ورجح الحفاظ طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وريضة بن يزيد، ويحتمل أن يكون عند إسماعيل عن كريمة وعن أم الدرداء معاً وهذا من الأحاديث التي حلقتها البخاري ولم يصلها في موضع آخر من كتابه وبالله التوفيق، قال ابن بطال: معنى الحديث أنا مع عبدي زمان ذكره لي، أي أنا معه بالمحفظ والكلام لا الله معه بذاته حيث حل العبد، ومعنى قوله «تحركت بي شفتاه» أي تحركت بأسمي لا أن شفتيه ولسانه تتحرك بذاته تعالى لاستحالة ذلك انتهى ملخصاً، وقال الكرماني المعية هنا معية الرحمة، وأما في قوله تعالى: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾ [الحديد: ٤] فهي معية العلم يعني فهذه أنص من المعية التي في الآية، ثم ذكر حديث ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لا تحرك به لسانك﴾ قال كان النبي ﷺ يعالج من التنزيل شدة، الحديث وهو من أوضح الأدلة على أن القرآن يطلق ويود به القراءة، فإن المراد بقوله قرآناً في الآيتين القراءة لا نفس القرآن، وقد تقدم شرحه في بدء الوحي، وقال ابن بطال: غرضه في هذا الباب أن تحريك اللسان والشفتين بقراءة القرآن عمل له يوجب عليه، وقوله: ﴿فإذا قرأناه فاتح قرآنه﴾ [البقرة: ١٨] فيه إضافة الفعل إلى الله تعالى والفاعل له من يأمره بفعله، فإن القارئ لكلامه تعالى على النبي ﷺ هو جبريل، فبِهِ يَبَيَّن لكل ما أشكل من كل فعل ينسب إلى الله تعالى ما لا يليق به فعله من المجيء والنزول ونحو ذلك انتهى.

والذي يظهر أن مراد البخاري بهذين الحديثين الموصول والمعلق، الرد على من زعم أن قراءة القارئ تدبى فابان أن حركة لسان القارئ بالقرآن من فعل القارئ بخلاف المقروء فإنه كلام الله القديم كما أن حركة لسان ذاك الله حادثة من فعله، والمذكور وهو الله سبحانه وتعالى قديم وإلى ذلك أشار بالترجم التي تأتي بعد هذا.

٤٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿

[الملك: ١٣-١٤]

﴿يَتَخَفَتُونَ﴾ [طه: ١٠٣] و[الملك: ٢٣]: يَسْأَرُونَ.

٧٥٢٥- حَدَّثَنِي غَمْرُو بْنُ زَرْكَ، عَنْ هُشَيْمٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾. قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْضَبٌ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ. فَإِذَا سَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ، سَبَّوْا الْقُرْآنَ وَمَنْ أُنْزِلَتْ وَهَنَ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾. أَيْ: بِإِعْرَافِكَ قَسَمَ الْمُشْرِكُونَ قَسَبُوا الْقُرْآنَ: ﴿وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾. عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسَوِّمُهُمْ. وَاتَّبَعَ تَمَنَ ذَلِكَ سَبِيلاً. [إرجاع: ٤٧٢٢. أخرجه مسلم: ٤٤٦].

٧٥٢٦- حَدَّثَنَا غُنَيْمٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾. فِي الدُّعَاءِ. [إرجاع: ٤٧٢٣. أخرجه مسلم: ٤٤٧].

٧٥٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ». وَزَادَ غُرَيْرٌ: «يَجْهَرُ بِهِ».

قوله: (باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿) أشار بهذه الآية إلى أن القول أصم من أن يكون بالقرآن أو بغيره فإن كان بالقرآن فالقرآن كلام الله وهو من صفات ذاته فليس بمخلوق لقيام الدليل القاطع بذلك، وإن كان بغيره فهو مخلوق، بليل

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] بعد قوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣] قال ابن بطال: مراده بهذا الباب إثبات العلم لله صفة ذاتية لاستواء علمه بالجهنم من القول والسر، وقد يبين بقوله في آية أخرى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَاهِرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠] وإن اكتساب العبد من القول والفعل لله تعالى لقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ثم قال عقب ذلك: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ فدل على أنه عالم بما أسروه وما جهروا به وأنه خالق للكل فليس فيه من خلقه شيء، فمن قيل قوله: «من خلق» راجع إلى القائلين قيل له إن هذا الكلام خرج مخرج التمدح منه بعلومه فيمن رجوع قوله: خلق إلى قولهم خلقه فإنه جعل خلقه دليلاً على كونه عالماً بعلومه فيمن رجوع قوله: خلق إلى قولهم ليتم تمجده بالأمرين للذكرين، وليكون أحدهما دليلاً على الآخر، ولم يفرق أحد بين القول والفعل، وقد دلت الآية على أن الأقوال خلق الله تعالى فوجب أن تكون الأفعال خلقاً له سبحانه وتعالى، وقال ابن المنير: ظن الشارح أنه قصد بالترجمة إثبات العلم وليس كما ظن وإلا لتقاطعت المقاصد عما اشتملت عليه الترجمة لأنه لا مناسبة بين العلم وبين حديث: ليس منا من لا يتغن بالقرآن وإنما قصد البخاري الإشارة إلى النكسة التي كانت سبب محنة مسألة اللفظ فأشار بالترجمة إلى أن تلاوة القرآن خلق تصف بالسر والجهنم ويستأنز أن تكون مخلوقة، وساق الكلام على ذلك وقد قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ذكر عدة أحاديث دالة على ذلك فينبغي أن أصوات المخلوق وقراءتهم ودراستهم وتعليمهم واستهم غنطه بعضها أحسن وأزين وأحلى وأصوت ولزتل وألحن وأعلى وأخفض وأغض وأخضع وأجهر وأضنى وأقصر وأمد وألين من بعض.

قوله: ﴿سَمِعْتُ سَفِيَّانَ مِرَاراً، لَمْ أَسْمَعْ يَذْكُرُ الْخَبَرَ، وَهُوَ مِنْ صَاحِبِ حَدِيثِهِ.﴾ [روابع: ٥٠٧٥. أخرجه مسلم: ٨١٥].

قوله: (باب قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار) في رواية الكشميهني «والنهار» بحذف «وآناء» الثانية.

قوله: (ورجل يقول لو أوتيت مثل ما أوتيت هذا فعلت كما يفعل) قال الكرماني: كذا أورد الترجمة غرومة إذ ذكر من صاحب القرآن حال المحسود فقط ومن صاحب المال حال الحامد فقط ولكن لا يس في ذلك أنه اقتصر على ذكر حال حامل القرآن حامداً ومعوذاً وترك حال ذي المال.

قوله: (بعض أن قيامه بالكتاب هو فعله) في رواية الكشميهني «أن قراءته الكتاب هو فعله».

قوله: (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم والوالتكم، وقال: والعلوا الحق لعلكم تفقهون) أما الآية الأولى فالمراد منها اختلاف السنتكم لأنها تشمل الكلام كله فتدخل القراءة وأما الآية الثانية فنعم فعل الخير يتناول قراءة القرآن والذكر والدعاء وغير ذلك، فدل على أن القراءة فعل القارئ، ثم ذكر حديث أبي هريرة لا تحاسد إلا في اثنين: رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوها، وحديث سالم عن أبيه «وهو عبد الله بن عمر: لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به، وقد مضى شرح المتن في فضائل القرآن.

وقوله: (صحت من سفیان مراراً) هو كلام «علي بن عبد الله» وهو ابن للنسفي شيخ البخاري.

وقوله: (لم أسمع به ذكر الخير) أي ما سمعه منه إلا بالنعمة.

قوله: (وهو من صحيح حديثه) قلت قد أخرجه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي خشة قال حدثنا «سفيان» هو ابن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم به قال ابن المنير قلت لأحدث الباب الذي قبله على أن القراءة فعل القارئ وأنها تسمى تنبهاً، وهذا هو الحق اعتقاداً لا إطلاقاً حذراً من الإيهام وفراراً من الابتداع بمخالفة السلف في الإطلاق وقد ثبت عن البخاري أنه قال: من نقل عن أبي قلت لفظي بالقرآن خلق فقد كذب، وإنما قلت إن أفعال العباد مخلوقة، قال: وقد قارب الإنصاح في هذه الترجمة بما رمز إليه في باقي قبلها.

قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] بعد قوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣] قال ابن بطال: مراده بهذا الباب إثبات العلم لله صفة ذاتية لاستواء علمه بالجهنم من القول والسر، وقد يبين بقوله في آية أخرى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَاهِرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠] وإن اكتساب العبد من القول والفعل لله تعالى لقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ثم قال عقب ذلك: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ فدل على أنه عالم بما أسروه وما جهروا به وأنه خالق للكل فليس فيه من خلقه شيء، فمن قيل قوله: «من خلق» راجع إلى القائلين قيل له إن هذا الكلام خرج مخرج التمدح منه بعلومه فيمن رجوع قوله: خلق إلى قولهم خلقه فإنه جعل خلقه دليلاً على كونه عالماً بعلومه فيمن رجوع قوله: خلق إلى قولهم ليتم تمجده بالأمرين للذكرين، وليكون أحدهما دليلاً على الآخر، ولم يفرق أحد بين القول والفعل، وقد دلت الآية على أن الأقوال خلق الله تعالى فوجب أن تكون الأفعال خلقاً له سبحانه وتعالى، وقال ابن المنير: ظن الشارح أنه قصد بالترجمة إثبات العلم وليس كما ظن وإلا لتقاطعت المقاصد عما اشتملت عليه الترجمة لأنه لا مناسبة بين العلم وبين حديث: ليس منا من لا يتغن بالقرآن وإنما قصد البخاري الإشارة إلى النكسة التي كانت سبب محنة مسألة اللفظ فأشار بالترجمة إلى أن تلاوة القرآن خلق تصف بالسر والجهنم ويستأنز أن تكون مخلوقة، وساق الكلام على ذلك وقد قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ذكر عدة أحاديث دالة على ذلك فينبغي أن أصوات المخلوق وقراءتهم ودراستهم وتعليمهم واستهم غنطه بعضها أحسن وأزين وأحلى وأصوت ولزتل وألحن وأعلى وأخفض وأغض وأخضع وأجهر وأضنى وأقصر وأمد وألين من بعض.

قوله: (بعضاهون يصطرون) بتشديد الداء والسين المعجمة وفي بعضها بشين معجمة وزيادة واو بغير تنقيح، أي يتراجعون فيما بينهم سرراً، ثم ذكر حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا﴾ [النجم: ٢١] وفي آخره: فقال الله لنبيه ﷺ «ولا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ أَي بِقِرَاءَتِكَ، وحديث عائشة أنها نزلت في الدعاء، وقد تقدم شرحهما في تفسير سبحان، وحديث أبي هريرة: ليس منا من لا يتغن بالقرآن، وزاد غيره: يجهر به، أوردته من طريق ابن جريج حدثنا ابن شهاب وقد مضى في فضائل القرآن، وفي باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَغَنَّ الشَّفَاعَةَ عَنْهُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٢] من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ «ما أذن الله لنبي» ما أذن لنبي يتغن بالقرآن «وقال صاحب له يجهر به» وسأني قريباً من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بلفظ «وما أذن الله لنبي» ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به فيستغنى عنه «أن الغير المهم في حديث الباب وهو صاحب المهم في رواية «عقيل» هو محمد بن إبراهيم التيمي، والحديث واحد إلا أن بعضهم رواه بلفظ «ما أذن الله» وبعضهم رواه بلفظ «ليس منا» وإسحاق «شيخه فيه هو ابن منصور، وقال الحاكم بن نصر ورجع الأول أبو علي الجبائي «أبو عاصم» هو النزيل وهو من شيوخ البخاري قد أكثر عنه بلا واسطة وأقرب ذلك في أول حديث من كتاب التوحيد.

٤٥- باب قول النبي ﷺ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ»

فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَتْ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ.

قَالَ اللَّهُ: إِنَّ قِيَامَهُ بِالْكِتَابِ هُوَ فَعْلُهُ.

وَقَالَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاجْتِلَافَ السِّبْكِ وَالْوَبْكِ﴾ [الروم: ٢٢].

وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَالْعُلُوقُ الْخَيْرُ تَلَكُّكُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ [المع: ٧٧].

٧٥٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا إِلَّا فِي اثْنَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَتْ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ، يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَتْ عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ.» [روابع: ٥٠٢٦].

٧٥٢٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ قَالَ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ

٤٦- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغُوا مَا

أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَمَا بَلَّغْتُمْ رِسَالِيَّ﴾ [الدخان: ٦٧] [برسالة: ٦٧]

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: مِنَ اللَّهِ الرَّسَالَةُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا الْفَسْلِيمُ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِي وَإِيَّاهُمْ﴾ [النجم: ٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِي وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٧].

وَقَالَ كَتَبَ بَنِي مَالِكٍ، حِينَ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ﴾ [البقرة: ٩٤]. [روابع: ٤٦٧٧].

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِذَا أَحْبَبْتَ حَسَنَ عَمَلٍ امْرَأَةٍ فَقُلْ: ﴿اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٥]. وَلَا يَسْتَحِقُّكَ أَحَدٌ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ هَذَا الْقُرْآنُ ﴿فِي هَذِهِ اللَّحْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢].

٢- تَبَانَ وَدَلَالَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ﴾ [المسحة: ١٠]. هَذَا حُكْمُ

الله. ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٢] لَشَكٍّ. ﴿بَلِّغْ آيَاتِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٦٤] يعني هذه آعلام القرآن، ويقله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَّهْتُمْ بِهَيْمٍ﴾ [يونس: ٢٢] يعني بكم.

وقال أنس: بَشَّ النَّبِيُّ ﷺ خَلَّةَ حَرَامًا إِلَى قَوْمِهِ وَقَالَ: أَوْفُونِي أَبْلَغُ رِسَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَجَعَلَ يُخَلِّتُهُمْ. [راجع: ٤٠٩١].

٧٥٣٠- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَقُوبَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُخَوِّمُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَفِيُّ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّي: وَبِإِذْنِ ابْنِ جَبْرِ بْنِ حَبَّ، عَنْ جَبْرِ بْنِ حَبَّ: قَالَ الْمُخَوِّمُ: أَخْبَرَنَا نَيْبًا ﷺ، عَنْ رَسُولِهِ ﷺ: أَنَّهُ مِنْ قَوْلٍ مِمَّا صَرَّ إِلَى الْحَقِّ. [راجع: ٣١٥٩].

٧٥٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سَهْلَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ كَتَمَ حَيْثًا.

وقال محمد: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الطَّنَافِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَمَ حَيْثًا مِنَ الْوَحْيِ فَلَا تَصْلُحُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ لَمَّا يَبْلُغْ رِسَالَتَهُ﴾. [راجع: ٣٢٣٤]. أخرجه مسلم: ١٧٧ موطأ.

٧٥٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ غُبُورِ بْنِ شَرَحْبِيلَ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَدَّبَ أَكْبَرَ عِنْدَ اللَّهِ قَالَ: «أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ دَنَا وَتَرْفَعُ خَلْقَكَ». قَالَ: ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْضَلَ وَلَكِنَّ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ تَعْلَمَ». قَالَ: ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤَاكِبَ حَلِيلَةَ جَارِكَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْفَعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾. [الآية: ٤٤٧٧]. أخرجه مسلم: ٨٦.

قوله: (باب قول الله عز وجل يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالتك) هذا لجميع وظاهره اتحاد الشرط والجزاء لأن معنى إن لم تفعل: لم تبلغ، لكن المراد من الجزء لازم فهو كحديث «ومن كانت محجرتة إلى دنيا يصيبها فجهرتة إلى ما هاجر إليه» واختلف في المراد بهذا الأمر، قيل المراد بلغ كما أنزل، وهو على ما فهمت عائشة وغيرها، وقيل المراد بلغه ظاهراً ولا تخش من أحد فإن الله يعصمك من الناس، والثاني أحسن من الأول وعلى هذا لا يتحد الشرط والجزاء لكن الأول قول الأكثر لظهور المصوم في قوله تعالى ﴿مَا أَنْزَلَ﴾ والأمر للرجوع فيجب عليه تبليغ كل ما أنزل إليه والله أعلم، ورجع الأخير ابن التين ونسبه لأكثر أهل اللغة، وقد احتج أحد بن حنبل بهذه الآية على أن القرآن غير مخلوق لأنه لم يرد في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنه مخلوق ولا ما يدل على أنه مخلوق، ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال: لو كان ما يقول الجسد حقاً لبلغه النبي ﷺ.

قوله: (وقال الزهري من الله الرسالة وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعليها التسلیم) هذا وقع في قصة أخرجهما الحميدي في التواتر ومن طريقه الخطيب، قال الحميدي: حدثنا سفيان قال: قال رجل للزهري يا أبا بكر قول النبي ﷺ ليس منا من شق الجيوب، ما معناه فقال الزهري: من الله العلم وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعلينا التسليم، وهذا الرجل هو الأزواجي أخرجه ابن أبي حاتم في «كتاب الأدب» وذكر ابن أبي الدنيا عن دحيه عن الوليد بن مسلم عن الأزواجي قاله قلت للزهري «فذكره».

قوله: (وقال الله تعالى: ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم، وقال: أبلغكم رسالات ربي) قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ساق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ﴾ الآية، قال: فذكر تبليغ ما أنزل إليه ثم وصف فصل تبليغ الرسالة

قَالَ: وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ، قَالَ: فَسَمِيَ تَبْلِيغُهُ الرِّسَالَةَ وَتَرَكَهُ فَعْلًا وَلَا يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ يَقُولَ إِنَّ رَسُولًا لَمْ يَفْعَلْ مَا أُمِرَ بِهِ مِنْ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، يَعْنِي: فَإِذَا بَلَّغَ قَدْ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ وَتَلَاتَرَتْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ هُوَ التَّبْلِيغُ وَهُوَ فَعْلُهُ، وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي الْأَحْوَسِ عُرْفٍ بْنِ مَالِكٍ الْجَنْشِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ الْقِصَّةَ وَفِيهَا قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولًا مِنْ رَبِّي فَضَلَّتْ بِهَا ذُرْعًا وَدَائِتُ أَنْ النَّاسَ سَيَكُونُونِي قَبْلِي: لَتَعْلَمَنَّ أَوْ لِيَعْلَمَنَّ بِكَ، وَأَصْلُهُ فِي السَّنَنِ وَصَحَّحَ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَحَدَّثَ سَمُرَةَ بِنْتُ جَنْدَبٍ فِي قِصَّةِ الْكُتُوفِ، وَفِيهِ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي خُطْبَةٍ إِذَا مَاتَ رَسُولٌ فَادْكُرْكُمْ بِاللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي قَصَرْتُ عَنْ تَبْلِيغِ شَيْءٍ مِنْ رِسَالَاتِ رَبِّي» يَعْنِي قَوْلَهُمْ قَالُوا نَشْهَدُ أَنَّكَ بَلَّغْتَ رِسَالَاتِ رَبِّكَ وَفَضِيَتْ لَكَ عَلَيْكَ، وَأَصْلُهُ فِي السَّنَنِ وَصَحَّحَ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ فِي الْكِتَابِ لِلذَّكَوَرِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿بَلِّغْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ هُوَ عَمَّا أُمِرَ بِهِ، وَكَذَلِكَ أَتَمُّوا الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ بِجَمَلَتِهَا طَاعَةَ اللَّهِ وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ مِنْ جِلَّةِ الصَّلَاةِ فَاصْلَاةُ طَاعَةِ الْأَمْرِ بِهَا قِرَاءَتُهُ وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ مَقْرُوءٌ عَلَى الْأَلْسَةِ فَالْقِرَاءَةُ وَالْمَخْطُوفُ وَالْكَاتِبَةُ خَلْقُهُ وَالْقُرْءُ وَالْمَحْفُوظُ وَالْمَكْتُوبُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّكَ تَكْتَبُ اللَّهُ وَتَحْفَظُهُ وَتُدْعُوهُ فَدَحَاوِكَ وَحَفْظُكَ وَكِتَابُكَ وَفَعْلُكَ خَلْقُ اللَّهِ وَهُوَ الْخَالِقُ.

قوله: (وقال كعب بن مالك حين تخطف عن النبي ﷺ فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) قد تقدم هذا مستنداً في تفسير برادة في حديث الطويل وفي آخره قال الله تعالى ﴿يَحْتَفِظُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ لَقَدْ لَمْ تَعْتَدُوا أَنْ نَزْمَ لَكُمْ قَدْ نَبَأَ اللَّهُ عَنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَمِعَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ الآية [التوبة: ٤٤] قال الكرمانى ومناسبة للترجمة من جهة التفسير والافتقار والتسليم ولا ينبغي لأحد أن يزكي عمله بل يفرض إلى الله سبحانه وتعالى قلت: ومراد البخاري نسبة ذلك عملاً كما تقدم من كلامه في الذي قبله.

قوله: (وقالت عائشة إذا أصحبتك حسن عمل امرئ فقل اعملوا فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفك أحد) قلت: زعم مغطاي أن عبد الله بن البراء أخرج هذا الأثر في كتاب البر والصلة عن سفيان عن معاوية بن إسحاق عن حروة عن عائشة وقد وهم في ذلك، وإنما وقع هذا في قصة ذكرها البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من رواية عليل عن ابن شهاب عن حروة «عن عائشة قالت: وذكرنا الذي كان من شأن عثمان: وحدثني أبي كنت نسيًا نسيًا فوالله ما أحببت أن يتكلم من عثمان امرئ قط إلا انتهكت من مثله حتى والله لو أحببت قتله لقتلت، يا عبيد الله بن عدي لا يفرحك أحد بعد الذي تعلم فوالله ما احتقرت أعمال أصحاب رسول الله ﷺ حتى غم للنفر الذين طعنوا في عثمان فقالوا قولاً لا يحسن مثله وفروا قراءه لا يحسن مثله وصلوا صلاة لا يصلح مثله فلما تديرت الصنيع إذا هم والله ما يقاربون أصحاب رسول الله ﷺ فإذا أصحبتك حسن قول امرئ فقل اعملوا فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفك أحد» وأخبره ابن أبي حاتم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري أخبرني حروة أن عائشة كانت تقول: احتقرت أعمال أصحاب رسول الله ﷺ حين غم للنفر الذين طعنوا على عثمان فذكر غيره وفيه «فوالله ما يقاربون عمل أصحاب رسول الله ﷺ فإذا أصحبتك حسن عمل امرئ فقل اعملوا إلخ» والمراد بالقراءة للذكورين الذين طعنوا على عثمان وأنكروا عليه أشياء اعتزلوا عن فعلها، ثم كانوا مع علي ثم خرجوا بعد ذلك على علي، وقد تقدمت أخبارهم مفصلة في «كتاب الفتن» ودل سياق القصة على أن المراد بالعمل ما أشارت إليه من القراءة والصلاة وغيرها فسمت كل ذلك عملاً، وقولها في آخره «ولا يستخفك أحد» بإظهار المعجزة المكسورة والفاء المفتوحة والنون المقابلة للتأكيد قال ابن التين حسن الجاودي معناه: لا تغتر بمدح أحد وحاسب نفسك، والمصالح ما قاله غيره أن المعنى لا يفرحك أحد بعمله تظن به الخير إلا أن رأيت وأتقاً عند حدود الشريعة.

قوله: (قال معمر ذلك الكتاب، هذا القرآن: هدى للمطيعين: بيان ودلالة كقولهم: ذلكم حكم الله، هذا حكم الله، لا ريب فيه: لا شك، تلك آيات الله، يعني هذه آعلام القرآن وظله حتى إذا كنتم في الفلك وجريتم بهم، يعني بكم) معمر «هذا هو ابن التين المغزى أبو عبيدة وهذا للمقول عنه ذكره في كتاب جواز القرآن ووهم من قال إنه معمر بن راشد شيخ عبد الرزاق، وقد اختار مغطاي بذلك فرغم أن عبد الرزاق أخرج ذلك في تفسيره عن معمر، وليس ذلك في شيء من نسخ تفسير عبد الرزاق ولفظ أبي عبيدة «ذلك الكتاب» معناه هذا القرآن، قال وقد تخاطب العرب الشاهد بمخاطبة الغائب، وقد أثير ثلث هذه المقالة وقال استعمال أحد اللفظين موضع الآخر يوجب للمعنى، وإنما المراد هذا القرآن هو ذلك الذي كانوا يستغنون به

عليكم، وقال الكسائي: لما كان القول والرسالة من السماء والكتاب والرسول في الأرض قيل ذلك يا محمد، وقال الفراء هو قولك للرجل وهو يحدثك، وذلك والله الحق، فهو في اللفظ بمنزلة الغائب وليس بغائب وإنما المعنى ذلك الذي سمعت به، واستشهد أبو عبيدة بقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بربح طيبة فلما جاز أن يخرج بضميرين مختلفين ضمير المخاطب للحاضر وضمير الغيبة عن الغائب في قصة واحدة فكذلك يجوز أن يخرج عن ضمير القريب بضمير البعيد وهو صنيع مشهور في كلام العرب يسميه أصحاب المعاني الالتفات، وقيل الحكمة في هذا هنا أن كل من خاطب يجوز أن يركب الفلك لكن لما كان في الصاعدة أن لا يركبها إلا الأقل وقطع الخطاب أولاً للجميع ثم عدل إلى الإخبار عن البعض الذين من شأنهم الركوب، وقال أيضاً لا ريب فيه: لا شك فيه، هدى للمعتق، أي بيان للمعتق، ومناسبة هذه الآية لما تقدم من جهة أن الهداية نوع من التبليغ، وقال في تفسير سورة أخرى تلك آيات: هذه آيات وقال في تفسير سورة أخرى: الآيات: الأعلام وهذا قد تقدم في تفسير سورة يونس التنبيه عليه، وأما قوله «ومثله حتى إذا كنتم» فمراده أنه نظير استعمال ذلك موضع هذا، فلما ساغ استعمال ما هو للبعد وللغرب جاز استعمال ما هو للغائب للحاضر، ولفظ «مثله» بكسر الميم وسكون اللام، وضيطة بعضهم بضم الميم والمثالة واللام وهو بعيد، والأول هو الموجود في كتاب أبي حنيفة قاله في مقدمة كتابه المذكور، فإنه قال: ومن مجاز ما جات غاطبته غاطبة الشاهد ثم حول إلى غاطبة الغائب، قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾ (يونس: ٢٢) أي بكم، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (وقال أنس بعث النبي ﷺ حاله حراماً إلى قوم وقال أتومنونني حتى أبلغ رسالة رسول الله ﷺ فجعل يحدتهم) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الجهاد من طريق حماد عن إسحاق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: بعث النبي ﷺ أتواما من بني سليم إلى بني عامر في سبعين راكباً فلما قدموا قال لهم خالي أقدمكم فإن آمنوني حتى أبلغهم عن رسول الله ﷺ وإلا كنتم قرياً مني، فقدم فأنتموهم فينبأهم عن النبي ﷺ، فذكر القصة ولفظه في المغازي عن أنس فأنطلق حرام أخيراً أم سليم فذكره، وفيه «وإن قلتموني أتيتم أصحابكم فقال أتومنونني أبلغ رسالة رسول الله ﷺ فجعل يحدتهم وأومؤوا إلى رجل منهم فأنه قطعهم من خلفه» الحديث، وسياقه في المغازي أقرب إلى اللفظ المعلق هنا، وفي السياق حذف تقديره بعد قوله أتيتم أصحابكم، فأتى الشريكين فقال أتومنونني.

الحديث الثاني:

قوله: (حدثنا سعيد بن عبيد الله الضبي) كذا للأكثر، ووقع في رواية القاسبي «عن أبي زينة سعيد بن عبد الله» بفتح العين وسكون الواو لعله قال أبو علي الجبائي وكذا كان في نسخة أبي محمد الأصمعي إلا أنه أصله «عبد الله» بالتفسير وقال هو سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية.

قوله: (عن جبير بن حية) بهمللة وتحتانية ثقيلة و«جبير» هو والد زياد بن جبير الراوي عنه.

قوله: (قال المؤرخ) هو ابن شعبة.

قوله: (أخبرنا إنيينا ﷺ) عن رسالة ربما أنه من قتل هنا حصار إلى الجبهة هنا القدر هو المرفوع من الحديث، وقد مضى بطوله وشواهده في «كتاب الجزية» وبيان الاختلاف في ضبط المتمر بن سليمان المذكور في سنده ما أخفى عن إعادته.

الحديث الثالث:

قوله: (حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: من حدثك أن محمداً ﷺ كنتم شيئا، وقال محمد حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا عن شعبة إسماعيل بن أبي خالد).

أما «محمد بن يوسف» فهو الفريابي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج.

وأما «سفيان» فهو الثوري، وأما «إسماعيل» فهو ابن أبي خالد المذكور في الرواية الثانية.

وأما «محمد» المذكور أول الرواية الثانية فيحتمل أن يكون هو محمد بن يوسف الفريابي المذكور في الرواية الأولى فيكون موصولاً، ويحتمل أن يكون غيره فيكون معلقاً وهو مقتضى صنيع المزي.

وأما أبو نعيم فقال في المستخرج «رواه عن محمد عن أبي عامر» ومقتضاه أن

الحديث الرابع: حديث «عبد الله» هو ابن مسعود «أي اللب أكبر» تقدم قريباً في باب قوله تعالى ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً﴾ [البقرة: ٢٢] وزاد في آخره هنا فأتزل الله تصديقها «والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر» [الفرقان: ٦٨] في آخر الآية ومناسبة للترجمة أن التبليغ على نوعين، أحدهما: وهو الأصل أن يبلغه بعينه وهو خاص بما يتبعه بتلاته وهو القرآن، وثانيهما: أن يبلغ ما يستنبط من أصول ما تقدم إزاله فيزل عليه موافقته فيما استنبطه إما بنفسه وإما بما يدل على موافقته بطريق الأولى كهذه الآية فإنها اشتملت على الوحيد الشديد في حق من أشرك وهي مطابقة للنص، وفي حق من قتل النفس بغير حق وهي مطابقة للحديث بطريق الأولى، لأن القتل بخير حق وإن كان عظيماً لكن قتل الولد أشد قبحاً من قتل من ليس بولد، وكذا القول في الزناة على إخباره ﷺ بما أخبره به لكن لم يسمها الصحابي إلا بعد ذلك، ويحتمل أن يكون كل من الأمور الثلاثة نزل تعظيم الإثم فيه سابقاً ولكن اختصت هذه الآية بمجموع الثلاثة في سياق واحد مع الاتصاف عليها فيكون المراد بالتصديق الموافقة في الاتصاف عليها، فعلى هذا فمطابقة الحديث للترجمة ظاهرة جداً والله أعلم.

واستدل أبو المغيرة بن السمعاني بآيات الباب وأحاديثه على قساد طريقة المتكلمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجوهر وعرض، قالوا: فاطمس ما اجتمع من الافتراق، والجوهر: ما حل العرض، والعرض: ما لا يقوم بنفسه، وجعلوا الروح من الأعراض، وردوا الأخبار في خلق الروح قبل الجسد والعقل قبل الخلق، واعتصموا على حدسهم وما يؤدي إليه نظهم ثم يعرضون عليه النصوص فما وافقه قبله وما خالفه ردوه، ثم ساق هذه الآيات ونظائرهما من الأمر بالتبليغ، وقال كان مما أمر بتبليغه التوحيد بل هو أصل ما أمر به فلم يترك شيئاً من أمور الدين أصوله وقواعده وشراعه إلا بلغه ثم لم يبلغ إلا الاستدلال بما تمسكوا به من الجوهر والعرض، ولا يوجد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حرف واحد فما فرق، فصرف بذلك أتهم فذهبوا خلافاً لمذهبهم وسلكوا غير سبيلهم بطريق محدث خترع لم يكن عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم، ويلزم من سلوكه العود على السلف بالظعن والقدح ونسبهم إلى قلة المعرفة واشتباة الطرق فالخبر من الاشتغال بكلامهم والاكتراب بمقالاتهم فإنها سرعة التيهات كثيرة التناقض، وما من كلام تسمعه لفرقة منهم إلا ولجد لخصومهم عليه كلاماً يوازنه أو يقاربه، فكل بكل مقابل وبعض بعض معارض وحسبك من قبيح ما يلزم من طريقهم أنا إذا جربنا على ما قالوه والزمننا الناس بما ذكروه لزوم من ذلك تكفير المومنين جميعاً لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المجرد ولو عرض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرهم فضلاً عن أن يصبر منهم صاحب نظر، وإنما غاية توحيدهم ما وجدوا عليه انتمهم في عقائد الدين والمضى عليها بالتراجد والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بغلوب سليمة طاهرة عن الشبه والشكوك فتراهم لا يميلون عما اعتقدوه ولو قطعوا إرباً إرباً، فهتأ لهم هذا البقين وطوى لهم هذه السلامة فإذا كفر هؤلاء وهم السواد الأعظم وجوهر الأمة فما هذا إلا بساط الإسلام وعدم دين الله والله المستعان.

٤٧ - باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ قَاتُوا بِالْفُورَةِ﴾

فَاتْلُوهُ ﴿(آل عمران: ٩٣)﴾

وقول النبي ﷺ: «أعطي أهل التوراة التوراة فمقلوا بها.... وأعطي أهل الإنجيل الإنجيل فمقلوا به.... وأعطيهم القرآن فمقلوا به». [راجع: ١٥٥٧].

وهي تقع بالجسم تارة وتارة بالاعتقاد في الحكم وتارة بالقرامة وتعتبر المعنى والتلاوة في حرف الشرع يختص باتباع كتب الله تعالى للزلة تارة بالقرامة وتارة بامتثال ما فيها من أمر ونهي وهي أهم من القرامة فكل قرامة تالوة من غير عكس.

قوله: (لا يحسد: لا يجد طعمه وقمعه إلا من آمن بالقرآن ولا يحمله بحقه إلا المؤمن) وفي رواية للتسلي: «للمؤمن». (قوله تعالى مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحملوا أسفارا) [الجمعة: ٥] وحاصل هذا التفسير أن معنى لا يحسد القرآن لا يجد طعمه وقمعه إلا من آمن به وإيقن بأنه من عند الله فهو المظهر من الكثر ولا يحمله بحقه إلا المظهر من الجهل والشك لا الغافل عنه الذي لا يعمل فيكون كالمسار الذي يعمل ما لا يدريه.

قوله: (ومضى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والصلوة عملاً) أما تسمية الإسلام عملاً فاستنبطه المصنف من حديث سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فقال: قال النبي ﷺ لجبريل حين سأله عن الإيمان: تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، ثم قال ما الإسلام؟ قال تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، ثم قال من حديث ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال أن تسلم وجهك لله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت الحديث، وسأله من حديث أنس بن مالك قال فسمى الإيمان والإسلام والإحسان والصلوة بقرامتها وما فيها من حركات الركوع والسجود فصلاً انتهى، والحديث الأول أسنده في «كتاب الإيمان» عن أبي هريرة، والثاني أخرجه مسلم، ولما تسمية الإيمان عملاً فهو في الحديث المعلق في الباب: (أي العمل أفضل؟ قال إيمان بالله الحديث) وقد أحاده في باب: «والله خلقكم وما تعملون» ولما تسمية الصلاة عملاً فهو في الباب الذي يلي كما سيأتي بيانه.

قوله: (وقال أبو هريرة قال النبي ﷺ ليلال إرج) تقدم موصولاً مشروحاً في متابع بلال من متابع الصحابة رضي الله عنهم، ودخوله فيه ظاهر من حيث أن الصلاة لا بد فيها من القرامة.

قوله: (ومضى أي العمل الفضل؟ قال إيمان بالله ورسوله ثم الجهاد ثم حجج مبرور) وهو حديث وصله في «كتاب الإيمان» وفي الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وأورده في كتاب خلق أفعال العباد من وجهين آخرين عن الزهري ومن وجهين آخرين عن إبراهيم بن سعد، وأورده فيه من طريق أبي جعفر عن أبي هريرة سمعت النبي ﷺ يقول أفضل الأعمال عند الله إيمان لا شك فيه الحديث، وهو أصرح في مراده لكن ليس سند علس شرطه في الصحيح، وقد أخرجه أحد العلومي وصححه ابن حبان وأخرج البخاري فيه أيضاً من حديث عبد الله بن جشني بضم المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة وراء كياه النسب مثل حديث أبي جعفر عن أبي هريرة وهو عند أحد العلومي، وأورده فيه حديث أبي ذر أنه سأل النبي ﷺ أي الأعمال خير قال: إيمان بالله وحياد في سبيله، وقد تقدم في التت، وحديث عائشة نحو حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وهو عند أحد معجمته، وحديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ سئل أي الأعمال أفضل؟ قال إيمان بالله وتصديق بكتابه، قال ففعل النبي ﷺ الإيمان والتصديق والجهاد والحج عملاً، ثم أورد حديث معاذ قلت: يا رسول الله أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال أن تقوت ولسانك رطب من ذكر الله، قال فبين أن ذكر الله تعالى هو العمل، ثم ذكر حديث: إنما بقلواكم فيمن سلف من الأمم، أي زمن بقلواكم بالنسبة إلى زمن الأمم السابقة، وقد تقدم في مواثيق الصلاة مشروحاً وأحد طرفي التشبيه محذوف والمراد باقي التهار.

(وعبدان) شيخه هو عبد الله بن عثمان (وعبد الله) هو ابن المبارك (وبولس) هو ابن يزيد (وسالم) هو ابن عبد الله بن عمر.

وقوله فيه (حتى غرقت الشمس) في رواية الكشيبي «حتى غروب الشمس».

وقوله (هل ظلمكم من حكم من شيء) في رواية الكشيبي «شيئاً».

قال ابن بطال معنى هذا الباب كالذي قبله أن كل ما ينشئ الإنسان ما يؤمر به من صلاة أو حج أو جهاد وسائر الشرائع عمل يجازي على فعله ويعاقب على تركه إن أنشد الوعيد انتهى، وليس غرض البخاري هنا بيان ما يتعلق بالوعيد بل ما أشرت إليه قبل، وتشاغل ابن التين ببعض ما يتعلق بلفظ حديث ابن عمر فنقل عن الدلوذي أنه أنكر قوله في الحديث أنهم أعطوا قيراًاً وتكس بما في حديث أبي موسى أنهم قالوا لا حاجة لنا في أجرك ثم قال لعل هذا في طائفة أخرى وهم من آمن بنبينا قبل بعثة محمد ﷺ وهذا الأخير هو الممتد وقد أوضحه بشرواه في كتاب الروايات وفي تشاغل من شرح

وقال أبو رزين: ﴿يَتْلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]: يَتَعَرَّفُونَ وَيَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عَمَلِهِ، يُقَالُ: ﴿يَتْلَى﴾ [الصمد: ١٧٧]: يَتَرَأَّى، حَسَنُ الْقَلَاوَةِ: حَسَنُ الْقِرَاةِ لِلْقُرْآنِ. ﴿لَا يَمْسُهُ﴾ [الروضة: ٧٩]: لَا يَجِدُ طَعْمَهُ وَتَمَعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالْقُرْآنِ، وَلَا يَحْمِلُهُ بِحَقِّهِ إِلَّا الْمُؤْمِنُ، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَضَعُوا لِلْقُوَّةِ ثُمَّ كَانُوا يُحِبُّونَهَا مُغَضًّىً عَنْهُمْ أَفْئَادُهُمْ لِلَّذِينَ كَانُوا يَكْفَرُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ [الجمعة: ٥].

وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَالصَّلَاةَ عَمَلًا، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبِلَالٍ: «أَخْبِرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ». قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا إِلَّا حَتَّى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَطْعَمْهُ إِلَّا مَسَكِينًا.

وَسُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ الْفَضْلُ؟ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ الْجِهَادُ، ثُمَّ حَجٌّ مُبَرُورٌ».

٧٥٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَمِ، كَمَا تَبَيَّنَ صَلَاحُ النَّصْرَةِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوَّلِي الْأَمْرِ الْقُرْآنُ، الْقُرْآنُ، فَمَقِيلُوا بِهَا حَتَّى تَنْصَبَ الْفُتُوحُ ثُمَّ عَجَّزُوا، فَطَاطُوا فَيُرَاطُ فَيُرَاطُ، ثُمَّ أَوَّلِي الْأَمْرِ الْإِنْجِيلُ الْإِنْجِيلُ، فَمَقِيلُوا بِهَا حَتَّى تَنْصَبَ النَّصْرَةُ ثُمَّ عَجَّزُوا، فَطَاطُوا فَيُرَاطُ فَيُرَاطُ، ثُمَّ أَوَّلِي الْقُرْآنِ، فَمَقِيلُوا بِهَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَطَاطِيْمُ فَيُرَاطِيْمُ فَيُرَاطِيْمُ، فَقَالَ الْأَمْرُ الْكُتُبُ: هَذِهِ أَلَلَّ بِنَا عَمَلًا وَآكُفَرُ آخِرًا، قَالَ اللَّهُ: هَلْ ظَلَمْتُمْكُمْ مِنْ حُكْمِكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي أَوَّلِي مَنْ أَشَاءُ». [رواج: ٥٥٧].

قوله: (باب قول الله تعالى قل فاتوا بالقرآن) مراده بهذه الترجمة أن بين أن المراد بالتلاوة القرامة وقد فسرت التلاوة بالعمل والعمل من فعل العامل وقال في كتاب خلق أفعال العباد ذكر أن بعضهم يزيد على بعض في القرامة وبعضهم ينقص فهم يفاضلون في التلاوة بالكثرة والقلّة ولما الملو وهو القرآن فإنه ليس فيه زيادة ولا نقصان، ويقال فلان حسن القرامة وروى القرامة ولا يقال حسن القرآن ولا روى القرآن، وإنما يستدل إلى العباد القرامة لا القرآن لأن القرآن كلام الرب سبحانه وتعالى والقرامة فعل العبد، ولا يخفى هذا إلا على من لم يوق ثم قال تقول قرأت بقرامة عاصم وقرامتك على قراءة عاصم، ولو أن عاصماً حلف أن لا يقرأ اليوم ثم قرأت أنت على قرامته لم يحنث هو قال وقال أحد لا تعجبي قراءة حمزة قال البخاري ولا يقال لا يعجبي القرآن تظهر اقترانها.

قوله: (وقول النبي ﷺ أعطي أهل الصورة الصورة إرج) وصله في آخر هذا الباب بلفظ «أوتي» في الموضعين و«أوتيتم» وقد مضى في اللفظ المعلق أعطي وأعطيت في باب المشيئة والإرادة في أول «كتاب التوحيد».

قوله: (وقال أبو رزين) براء ثم زاي بوزن عظيم هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي من كبار التابعين.

قوله: (يطونه حتى تلاوته يعملون به حق عمله) كذا لابي ذر وغيره يتلونه: يتعرون ويعملون به حق عمله، وهذا وصله سفيان الثوري في تفسيره من رواية أبي حنيفة موسى بن مسعود عنه عن منصور بن المعتمر عن أبي رزين في قوله تعالى ﴿يَتْلُونَ﴾ حق تلاوته [البقرة: ١٧١] قال يتعرون حق اتباعه ويعملون به حق عمله، قال ابن التين وافق أبو رزين حكومة واستشهد بقوله تعالى ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا﴾ [الشمس: ٢] أي تبعها، وقال الشاعر: قد جعلت دلوي تسليتي. وقال قتادة هم أصحاب محمد ﷺ أسنوا بكتاب الله وعملوا بما فيه.

قوله: (يقال يلقى: يقرأ) هو كلام أبي عبيدة في كتاب الجاز في قوله تعالى ﴿بِإِنَّا أَنزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِ﴾ [المنكوت: ٥١] يقرأ عليهم، وفي قوله تعالى ﴿وَمَا كُنْتَ تُلُوْهُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾ [المنكوت: ٥١] ما كنت تقرأ كتاباً قبل القرآن.

قوله: (حسن التلاوة: حسن القرامة للقرآن) قال الراغب التلاوة الاتباع

هذا الكتاب يمثل هذا منا إعراف عن مقصود المصنف هنا، وحق الشارح بيان مقاصد المصنف تقريراً وتذكيراً وبالله التمسنا.

٤٨- باب وَسَمَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَمَلًا

وَقَالَ: « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْعَلْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ».. [راجع: ٧٥٦].

٧٥٣٤- حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْوَلِيدِ، وَحَدَّثَنِي عُبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ: أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ الْقَوَامِ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَزْزَارِ، عَنْ أَبِي غَيْرٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: « الصَّلَاةُ يُؤْتِيهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ».. [راجع: ٥٧٧. أخرجه مسلم: ٨٥ مطولاً].

قوله: (باب) كلما بلغ بغير ترجمة وهو كالتفصيل من الباب الذي قبله وهو ظاهر.
قوله: (وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً) وقال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) أما التلخيص الأول فمذكور في حديث ابن مسعود في الباب، وأما الثاني فمفصّل في كتاب الصلاة من حديث عبيدة بن الصامت.
قوله: (حدثني سليمان) هو ابن حرب.

قوله: (عن الوليد وحدثني عباد) لما « الوليد » فهو ابن العيزار المذكور في السند الثاني، والقائل « وحدثني عباد » هو البخاري وعباد شيخه هذا مذكور بالرخص ولكنه موصوف بالصدق وليس له عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد وساقه على لفظه، وقد تقدم لفظ شعبة في باب فضل الصلاة لوقتها في أبواب المواقيت من « كتاب الصلاة » وفيه « ثم أي ثم أي » في الموضعين وأوله سألت النبي ﷺ أي العمل أحب إلى الله وحرف منه تسمية المذهب في هذه الرواية حيث قال فيها إن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل؟ فيحتمل أن يكون الراوي حدث به بالمتن فاهم السائل دعوا عن أنه الراوي كما حلف من صورة السؤال الترتيب في قوله قلت: ثم أي ويعتدل أن يكون ابن مسعود حدث به على الوجهين والأول أقرب و« أبو عمرو الشيباني » شيخ الوليد بن العيزار هو سعد بن إلياس أحد كبار التابعين و« الشيباني » الراوي عن العيزار هو أبو إسحاق الكوفي واسمه سليمان وهو تابعي صغير، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ورجال مسند كلهم كوفيون، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية أحمد بن إبراهيم الموصلي عن عباد بن العوام فقال في روايته عن أبي إسحاق يعني الشيباني، وقال فيه سأل رجل النبي ﷺ أو قال: سألت النبي ﷺ عن الأعمال أيها أفضل؟ فهذا مما يزيد الاحتمال الأول وأن الراوي لم يقبض اللفظ، وشعبة اتفق من الشيباني واضبط لألفاظ الحديث فروايت هي المختصة والله أعلم.

٤٩- باب قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا

إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾

[المعارج: ١٨- ٢٠].

هَلُوعًا: ضَجُورًا.

٧٥٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَانِ: حَدَّثَنَا جَبْرِ بْنُ خازِمٍ، عَنْ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَلْبٍ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مَالٌ، فَأَعْطَنِي قَوْمًا وَمَتَعَ آخَرِينَ، فَبَلَغَهُ أَنَّهُمْ عَتَبُوا، فَقَالَ: «إِنِّي أُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، أُعْطِي الْقَوْمَ لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلُ الْقَوْمَ إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْبُغْيِ وَالْخَيْرِ، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ قَلْبٍ ».. فَقَالَ عَمْرُو: مَا أَحَبُّ إِلَيَّ بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرُ النَّعَمِ. [راجع: ٩٢٣].

قوله: (باب قول الله تعالى: إن الإنسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً) سقط لامي في لفظ « قول الله تعالى » وزاد في روايته « هلوعاً: ضجوراً » وهو تفسير أبي عبيد، قال خلق هلوعاً: أي ضجوراً، والهلوع مصدر وهو أشد الجزع.

قوله: (عن الحسن) هو البصري والسند كله بصريون، و« عمرو بن قنبل » بالمتانة للقرحة والمعجمة الساكنة واللام للكسرة بدلها موحدة هو النعماني يفتح للميم والنون والتخفيف، وقد تقدم شرح حديثه هذا في فرض الخمس، والفرض منه قوله فيه « لما في قلوبهم من الجزع والهلع » قال ابن بطال مراده في هذا الباب إثبات خلق الله تعالى للإنسان بأخلاقه من اللع والصبر والمنع والإطاعة، وقد استثنى الله المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون لا يضجرون بتكروها عليهم ولا يتعنون حتى الله في أومالهم لأنهم يجتنبون بها التوابع ويكسبون بها التجارة الرائجة في الآخرة، وهذا يفهم منه أن من ادعى لنفسه قدرة وحولاً بالإسك والشح والفجر من الفقر وقلة الصبر لقدّر الله تعالى ليس يعلم ولا عابد، لأن من ادعى أن له قدرة على نفع نفسه أو دفع الضر عنها فقد اقترى، انتهى ملخصاً. وأوله كاف في المراء فإن قصد البخاري أن الصفات المذكورة تجلّي الله تعالى في الإنسان لا أن الإنسان يخلفها بفعله، وفيه أن الرزق في الدنيا ليس على قدر درجة المرزوق في الآخرة، ولما في الدنيا ظاهراً تفع العلية والمنع بحسب السياسة الدنيوية، فكان « بطلي » من يمشي عليه الجزع والهلع ولا منع، ويمنع من يمشي بصبره واحتماله وقناته وثواب الآخرة، وفيه أن البشر جيلوا على حسب العطاء ويضبط المنع والإسراع إلى إنكار ذلك قبل الفكرة في عاقبة إلا من شاء الله، وفيه أن المنع قد يكون خيراً للمنع كمال قال تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] ومن ثم قال الصحابي « ما أحب أن لي بتلك الكلمة حمر النعم » والباء في قوله « بتلك » للبدلية أي ما أحب أن لي بدل كلمته النعم الحمر لأن الصفة المذكورة تدل على قوة إيمانه القضي به لدخول الجنة وثواب الآخرة خير وأبقى، وفيه استتلاف من يمشي جزعه أو يرجى بسبب إعطائه طاعة من يتبعه والاحتراز إلى من ظن ظناً والأمر بخلقه

٥٠- باب ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ

٧٥٣٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَمِيعُ بْنُ الرَّبِيعِ الْهَرَوِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يُرْوَاهُ عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: « إِذَا قَرَّبْتُ الْقُدَّ إِلَى شَيْءٍ أَقْرَبْتُ إِلَيْهِ فِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ فِرَاعًا أَقْرَبْتُ مِنْهُ نَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشَى أَتَيْتُهُ هَرَوَةً »..

٧٥٣٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ نَحْسٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: رَمَى ذَكَرَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِذَا قَرَّبْتُ الْقُدَّ مِنْ شَيْءٍ أَقْرَبْتُ مِنْهُ فِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ فِرَاعًا أَقْرَبْتُ مِنْهُ نَاعًا، أَوْ بَوْعًا ».. [راجع: ٧٤٥].

أخرجه مسلم: ٢٦٧٥، وفي كتاب الذكر (٢٠) بطول منه.

وَقَالَ مُغِيرَةُ: سَمِعْتُ أَبِي: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، [يُرْوَاهُ] عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٧٥٣٨- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يُرْوَاهُ عَنْ رَبِّكُمْ، قَالَ: « لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَتُخْلَفَ لِمَنْ صَامَ الطَّيِّبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ »..

[راجع: ١٨٩٤. أخرجه مسلم: ١١٥١].

٧٥٣٩- حَدَّثَنَا خُصَّصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَادَةَ، وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَمِيعٍ، عَنْ قَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، لَمَّا يُرْوَاهُ عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: « لَا يَنْبَغِي لِقَائِ ابْنِ يَقُولَ: إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ».. وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ. [راجع: ٣٣٩٥. أخرجه مسلم: ٢٣٧٧].

٧٥٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي مَرْجٍ: أَخْبَرَنَا شَيْبَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ الْمُزَنِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ، أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ، قَالَ: قَرَجُوعُ

الرواية عن الله تعالى، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن يحيى القطان، وأخرجه من رواية محمد بن أبي بكر المقنني عن يحيى فقال فيه « عن أبي هريرة ذكر النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل » وقال مسلم حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى « هو ابن سعيد وابن أبي عدي كلاهما عن سليمان ذكره بلفظ « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل ».

قوله: (وإذا تقرب مني ذراعاً تقربت منه بأعاً أو بوعاً) كذا فيه بالشك وكذا في رواية مسلم والإسماعيلي، وقد تقدم في باب قول الله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ بغير شك من رواية أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي، فذكر الحديث وفيه: وإن تقرب إلي شيراً تقربت إليه ذراعاً وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه بأعاً، ووقع ذكر المرولة في حديث أبي ذر الذي أوله رفعه: يقول الله تعالى من عمل حسنة فجزأه عشر أمثاله، وفيه « ومن تقرب إليه شيراً » الحديث، وفي آخره: « ومن أتاني بمشيئته هرولة ومن أثناني بقراب الأرض خطيئة لم يشره بي شيئاً جعلته له مغفرة أخرجه مسلم، قال الخطابي: الباع معروف وهو قدر مد اليدين، وأما البرع فبفتح الموحدة فهو مصدر باع يبيع بوعاً قال ويحتمل أن يكون بضم الباء جمع باع مثل دار وودع، وأغرب النووي فقال الباع والبرع والباع بالضم والفتح كله بمعنى، فإن أراد ما قال الخطابي وإلا لم يصح أحد بأن البرع بالضم والباع بمعنى واحد، وقال الباجي الباع طول ذراعي الإنسان وعضديه وعرض صدره وذلك قدر أربعة أذرع وهو من الدواب قدر خطوها في المشي وهو ما بين قوائمها، وزاد مسلم في روايته المذكورة « وإذا أتاني بمشيئته هرولة » وفي رواية ابن أبي عدي عن سليمان التيمي عند الإسماعيلي: « وإذا تقرب مني بوعاً أتته هرولة ».

قوله: (وقال محمض) هو ابن سليمان التيمي المذكور وأراد بهذا التعليق بيان التصريح بالرواية فيه عن الله عز وجل وقد وصله مسلم وغيره من رواية المعتز كما ساقه عليه.

قوله: (عن أبي هريرة عن ربه عز وجل) كذا سقط من رواية أبي ذر عن السرخسي والكشيبي لفظه « عن النبي ﷺ » وثبت للمستلمي والباقيين وقال عياض عن الأصمعي لم يكن عن النبي ﷺ في كتاب الفريوي، وقد أحقه عبدوس. قلت: وثبت عند مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتز ولم يبق لفظه كذا حال به على رواية محمد بن بشار وأخرجه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن محمد بن عبد الأعلى فقال في ساقه « عن أبيه حدثني أنس أن أبا هريرة حدثه عن النبي ﷺ أنه حدثه عن ربه تعالى ووصلها الإسماعيلي أيضاً من رواية عبيد الله بن معاذ حدثنا المعتز قال حدث أبي عن أنس أن أبا هريرة حدثه عن النبي ﷺ أنه حدثه عن ربه تبارك وتعالى، ووصله أبو نعيم من طريق إسحاق بن إبراهيم الشهيد حدثنا المعتز عن أبيه عن أنس عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فيما يروي عن ربه عز وجل، ووقع عند ابن حبان في صحيحه من طريق الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن المتوكل المسقلاني حدثنا معتز بن سليمان حدثني أبي أخيرتي أنس بن مالك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل: إذا تقرب العبد مني شيراً فذكره وقال فيه « بأعاً » ولم يشر، وفي آخره « أتته هرولة » وزاد « وإن هرول سميت إليه والله أسرع بالمغفرة » قال البرقاني بعد أن أخرجه في مستخرجه من طريق الحسن بن سفيان لم أجد منه الزيادة في حديث غيره يعني محمد بن المتوكل انتهى، وهو صدوق عارف بالحديث عنه غرائب وأفراد وهو من شيوخ أبي داود في السنن والقرول في معناه كما تقدم قال الخطابي في مثل مضاعفة الثواب يقبل من أقل نحو آخر قدر شير فاستقبله بقدر ذراع، قال ويحتمل أن يكون معناه التوفيق له بالعمل الذي يقره منه وقال الكرماني: لا قامت البراهين على استحالة هذه الأشياء في حق الله تعالى وجب أن يكون للمنى: من تقرب إلي بطاعة قليلة جازيته شواب كثير وكلما زاد في الطاعة أزيد في الثواب وإن كانت كيفية إتيانه بالطاعة بطريق الشاي يكون كيفية إتياني بالثواب بطريق الإسراع، والحاصل أن الثواب واجب على العمل بطريق الكيف والكم ولفظ القسرب والمرولة مجاز على سبيل المشاكلة أو الاستعارة أو إرادة لوازمتها.

الحديث الثالث: حديث محمد بن زياد وهو الجسمي سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ يروي عن ريمك قال: لكل عمل كفارة والصوم في وأنا اجزي به، في رواية فعمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة يروي عن ربه عز وجل: لكل عمل كفارة إلا الصوم فإنه في وأنا اجزي به، أخرجه أحمد عنه وأورده الإسماعيلي من طريق غندر وأورده من طريق علي بن أبي الجعد ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة بلفظ

فيها، قال: ثم قرأ معاوية يحكي قراءة ابن مفلح، وقال: لولا أن يخصص الناس عليكم لم نرحت كما رجع ابن مفلح، يحكي النبي ﷺ. قلت لمعاوية: كيف كان ترجيحك؟ قال: آتت ثلاث مرات. راجع: ٤٢٨١. أخرجه مسلم: ٧٩٤ بدون قول شعبة.

قوله: (باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه) يحتمل أن تكون الجملة الأولى عذوة المفعول والتقدير: ذكر النبي ﷺ ربه عز وجل، ويحتمل أن يكون ضمن الذكر معنى التحديث فعده بمن فيكون قوله عن ربه متعلق بالذكر والرواية معاً، وقد ترجم هذا في كتاب خلق أفعال العباد بلفظ: ما كان النبي ﷺ يذكر ويروي عن ربه وهو أوضح، وقد قال ابن بطال معنى هذا الباب أن النبي ﷺ روى عن ربه الستة كما روى عنه القرآن انتهى، والذي يظهر أن مراده تصحيح ما ذهب إليه كما تقدم التيه عليه في تفسير المراد بكلام الله سبحانه وتعالى، وذكر فيه حصة الحديث:

الحديث الأول:

قوله: (حديث محمد بن عبد الرحيم) هو أبو يحيى البغدادي للكتب صائفة، وأبو زيد من شيوخ البخاري قد حدث عنه بلا واسطة في باب إذا رأى المحرمون صيداً في أواخر « كتاب الحج » وكذا في غزوة الخبيبة.

قوله: (عن أنس عن النبي ﷺ) هذه رواية ثالثة وخالفه سليمان التيمي كما في الحديث الثاني، فقال « من أنس عن أبي هريرة » فالأول مرسل صحابي.

قوله: (يروي عن ربه عز وجل) في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن جعفر ومن طريق حجاج بن محمد كلاهما من شعبة سمعت قتادة يحدث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: قال ربكم، وفي رواية أبي داود الطيالسي « عن شعبة » ومن طريق أخرجه أبو نعيم « يقول الله ». قال الإسماعيلي قوله « قال ربكم » وقوله « يروي عن ربكم » سواء أي في المعنى.

قوله: (إذا تقرب العبد إلي شيراً) في رواية الإسماعيلي « مني » وفي رواية الطيالسي « إن تقرب مني عبدي » والأصل هنا الإتيان من لكن يفيد استعمال « إل » بمعنى الانتهاء فهو أبغ.

قوله: (تقربت إليه ذراعاً، وإذا تقرب إلي) في رواية الكشيبي « مني » وكذا للإسماعيلي والطيالسي.

قوله: (ذراعاً تقربت منه بأعاً، وإذا أتاني بمشيئته هرولة) لم يقع « وإذا أتاني » إلخ في رواية الطيالسي قال ابن بطال وصف سبحانه نفسه بأن يقرب إلى عبده ووصف العبد بالتقرب إليه ووصفه بالإتيان والمرولة كل ذلك يحتمل الحقيقة والمجاز فحملها على الحقيقة يقتضي تلصق المسافات وتماثل الأجسام وذلك في حقه تعالى محال فلما استحالت الحقيقة تمين المجاز لشهرته في كلام العرب فيكون وصف العبد بالتقرب إليه شيراً وذراعاً وإتيانه ومشيه معناه التقرب إليه بطاعة وفاءه وفقرهاته ونوافقه ويكون تقربه سبحانه من عبده وإتيانه والمشي عبارة عن إثباته على طاعته وتقربه من ربه، ويكون قوله أتته هرولة أي أتاه ثوابي مسرعاً، ونقل عن الطبري أنه إنما مثل القليل من الطاعة بالشر منه والضعف من الكرامة والثواب بالذراع فجعل ذلك دليلاً على مبلغ كرامته لمن أذن على طاعته أن ثواب عمله له على عمله الضعف وأن الكرامة مجاوزة حده إلى ما يشي الله تعالى، وقال ابن التين القرب هنا نظير ما تقدم في قوله تعالى ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ [النجم: ٩] فإن المراد به قرب الرتبة وتوفير الكرامة والمرولة كناية عن سرعة الرحة إليه ورضا الله عن العبد وتصفية الأجر، قال: والمرولة ضرب من المشي السريع وهي دون العدو وقال صاحب المشرق المراد بما جاء في هذا الحديث سرعة قول توبه الله للعباد أو تسير طاعته وتقربه عليها وتقام مدانيته وتوفيقه والله أعلم بمراده، وقال الراغب قرب العبد من الله التخصيص بكثير من الصفات التي يصح أن يوصف الله بها وإن لم تكن على الحد الذي يوصف به الله تعالى نحو الحكمة والمعلم والحلم والرحمة وغيرها، وذلك يحصل بإزالة الصفات الملتزمة من الجهل والبطش والغضب وغيرها بقدر طاقة البشر وهو قرب روحاني لا بدني، وهو المراد بقوله إذا تقرب العبد مني شيراً تقربت منه ذراعاً.

الحديث الثاني:

قوله: (يحيى) هو ابن سعيد القطان و« التيمي » هو سليمان بن طرخان.

قوله: (ربما ذكر النبي ﷺ قال إذا تقرب العبد مني) كذا للجميع ليس فيه

«لكل عمل كثارة» وقد تقدم شرحه في «كتاب الصيام».

٥١- باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها

من كتب الله، بالعبرية وغيرها

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِالْتُورَةِ قَالَتْهُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾

[آل عمران: ٩٣].

٧٥٤١- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ بْنُ خَزِيمَةَ: أَنَّ هِرْقَلًا دَعَا تَرْجُمَانَهُ، ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَهُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرْقَلٍ وَ: يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ». الْآيَةَ [آل عمران: ٦٤]. [إرجاع: ٧]. أخرجه مسلم: ١٧٧٣ مطولاً.

٧٥٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُفَّانُ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّورَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعْلَمُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكَلِّمُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿يَا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ﴾». الْآيَةَ [آل عمران: ٨٤]. [إرجاع: ٤٤٨٥].

٧٥٤٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الثَّوْبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ وَأَمْرًا مِنَ الْيَهُودِ قَدْ زَكَّيْنَا، فَقَالَ الْيَهُودُ: «مَا تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟». قَالُوا: «نُسَخِّمُ وَنُجَوِّهُهُمَا وَنُخَيِّمُهُمَا». قَالَ: ﴿فَلْيَأْتُوا بِالْتُورَةِ قَالَتْهُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ فَنَاقَلُوا، فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُرَضُّونَ يَا أُخْرَزُ: اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى أَتَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، قَالَ: «ارْفَعْ يَدَكَ». فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ تَلَحُّرٌ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ عَلَيْهِمَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا نَكَاتِبُهُمُ بَيْنَنَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرَجَمْنَا، فَرَأَيْنَا بُجَانِيَّ عَلَيْهِمَا الْحِجَارَةَ. [إرجاع: ١٣٢٩]. أخرجه مسلم: ١٦٩٩ بلفظ مختلف.

قوله: (باب ما يجوز من تفسير التوراة وكتب الله) كذا لا يخرى ذر ولغيره «من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله تعالى» وكل منهما من عطف العام على الخاص لأن التوراة من كتب الله.

قوله: (بالعبرية وغيرها) أي من اللغات، في رواية الكشيبي «بالعبرانية وغيرها» ولكل وجه، والخاص أن الذي بالعبرية مثلاً يجوز التعبير عنه بالعبرانية وبالعكس، وهل يتحد الجزاء بمن لا يفقه ذلك اللسان أو لا الأول قول الأكثر.

قوله: (لقول الله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين) وجه الدلالة أن التوراة بالعبرانية، وقد أمر الله تعالى أن تتلى على العرب وهم لا يعرفون العبرانية فقصية ذلك الإذن في التعبير عنها بالعربية ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول:

قوله: (وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه) في رواية الكشيبي «بترجمانه» (ثم دعا بكتاب النبي ﷺ) فقراه بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم هذا طرف من الحديث الطويل الذي تقدم موصولاً في بدء الرحي وفي عدة مواضع، وتقدم شرحه في أول الكتاب وفي تفسير سورة آل عمران ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل باللسان العربي، ولسان هرقل رومي، فيه إشعار بأنه اعتمد في إغلاجه ما في الكتاب على ما يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه، والمترجم المذكور هو الترجمان وكذا وقع، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بقصة هرقل لطلوبه أن القراءة فعل القارئ فقال قد كتب النبي ﷺ في كتابه إلى قيصر: بسم الله الرحمن الرحيم وقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه، ولا يشك في قراءة الكفار أنها أصنامهم، وأما المقروء فهو كلام الله تعالى ليس بمخلوق ومن حلف بأصوات الكفار ونداء المشركين لم يكن عليه بين، بخلاف ما لو حلف بالقرآن.

الحديث الرابع: حديث أبي العالية وهو رفيع بقاء مصفر الرصاصي بكسر الواو بعدها تحتانية ثم حاء مهملة عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه، أورده من طريق شعبة ومن طريق «سعيد» وهو ابن أبي عروة كلاهما عن قتادة عنه وسأفه على لفظ سعيد، وقد تقدم في ترجمة يونس عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن حصص بن عمر بالسند المذكور هنا، ولفظه: عن النبي ﷺ قال ما ينبغي لعبيد، فذكره وأخرجه في تفسير سورة الأنعام من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة كذلك وصرح فيه بالتحديث عن ابن عباس ولفظه «عن أبي العالوية حدثني ابن صم نبيكم ﷺ» يعني ابن عباس قال أبو داود بعد أن أخرجه عن حصص بن عمر عن شعبة لم يسمع قتادة من أبي العالوية إلا ثلاثة أحاديث، وفي موضع آخر أربعة أحاديث هذا أحدها. قلت: قد أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن قتادة «سمعت أبا العالوية» وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ولم أر في شيء من الطرق عن شعبة فيه عن ربه ولا عن الله عز وجل، وكذا تقدم في آخر تفسير النساء من حديث ابن مسعود ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما، ليس فيه عن ربه. وحكى ابن التين عن الدوادبي قال أكثر الروايات ليس فيها «فيما يروي عن ربه» فإن كان غرضاً فهو عن سوي النبي ﷺ وساق الكلام على ذلك كما مضى في أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو وارد سواء كان في الرواية عن ربه أو لم يكن بخلاف ما يوجهه كلامه.

الحديث الخامس:

قوله: (حدثنا أحمد بن أبي سريج) وهو بمهملة ثم جيم، وهو أحد بن عمر قتيبي هو اسم أبي سريج وقيل أبو سريج جد أحمد، واحد يكتى أبا جعفر.

قوله: (عبد الله بن المهمل) بالعين للمجمة وتشديد الفاء، وفي رواية حجاج بن منهل عن شعبة «أخبرني أبو إلياس» وهو معاوية بن قرة «سمعت عبد الله بن المغفل» تقدم في فضائل القرآن.

قوله: (سورة الفتح أو من سورة الفتح) في رواية حجاج «سورة الفتح» ولم يشك.

قوله: (فرجع فيها) بتشديد الجيم أي رد الصوت في الحلق والجهر بالقول مكرراً بعد خفائه ووقع في رواية آدم عن شعبة «وهي بقراءة سورة الفتح أو من سورة الفتح قراءة لينة يرجع فيها» أخرجه في فضائل القرآن أيضاً.

قوله: (ثم قرأ معاوية) ابن قرة (بحكي قراءة ابن مغفل) هو كلام شعبة، وظاهره أن معاوية قرأ ورجع، ووقع في رواية مسلم بن إبراهيم في تفسير سورة الفتح عن شعبة قال معاوية: لو شئت أن أحكي لكم قراءته لفعلت، وفي غزوة الفتح عن أبي الوليد عن شعبة لولا أن يجتمع الناس حولي لرجعت كما رجعت، وهذا ظاهره أنه لم يرجع وهو المتمد، ويحمل الأول على أنه حكى القراءة دون الترجيع بدليل قوله في آخره كيف كان ترجمه، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن شعبة فقال فيه قال معاوية: لولا أن أعشي أن يجتمع عليكم الناس لحكيت لكم عن عبد الله بن مغفل ما حكى عن رسول الله ﷺ.

قوله: (فقلت لمعاوية) أي ابن قرة والقائل شعبة.

قوله: (كيف كان ترجمه قال TTT ثلاث مرات) قال ابن بطال في الحديث إجازة القراءة بالترجيع والأخنان الملتذة للقلوب بحسن الصوت، وقول معاوية «لولا أن يجتمع الناس» يشير إلى أن القراءة بالترجيع تجمع نفوس الناس إلى الإصغاء وتستميلها بذلك حتى لا تكاد تغيب عن استماع الترجيع المشروب بلذة الحكمة المهمة، وفي قوله «آء بمد المفردة والسكون دلالة على أنه ﷺ كان يراعي في قراءته الله والوقف انتهى، وقد تقدم شرح هذا كله في أواخر فضائل القرآن في باب الترجيع، وقال القرطبي يحمّل أن يكون حكاية صوته عند نزول الرحلة كما يترى رافع صوته إذا كان راكباً من تضغطات صوته وتقطعها لأجل نزول المركوب وبالله التوفيق، قال ابن بطال: وجه دخول حديث عبد الله بن مغفل في هذا الباب أنه ﷺ كان أيضاً يروي القرآن عن ربه كذا قال، وقال الكرماني: الرواية عن الرب أهم من أن تكون قرأناً أو غيره بلسان الواسطة وإن كان المتبادر هو ما كان بغير الواسطة والله أعلم.

الحديث الثامن: حديث أبي هريرة «حدثنا محمد بن بشر» ذكره بهذا الإسناد في تفسير البقرة، وفي باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء من «كتاب الاعتصام» وهذا هو من نواحد ما وقع له فإنه لا يكاد يخرج الحديث في مكانين فضلاً عن ثلاثة يسبق واحد بل يصرف في المتن بالاختصار والاختصار والتمام، وفي السند بالوصل والتعليق من جميع أوجهه، وفي الرواية بسياقه عن راو غير الأخير فيحسب ذلك لا يكون مكرراً علي الإطلاق ويندر له ما وقع هنا وإما وقع ذلك غالباً حيث يكون للفقير قصيراً والسند فرداً، وقد سبق الكلام على بعضه في تفسير سورة البقرة قال ابن بطال: استدل بهذا الحديث من قال يجوز قراءة القرآن بالفارسية، وأبد ذلك بأن الله تعالى حكى قول الأسياء عليهم السلام كنوح عليه السلام وغيره من ليس عربياً بلسان القرآن وهو عربي مبين ويقول تعالى ﴿لَا تَرْكَبْهُ مِنْ وَمَنْ يَبْلُغْ﴾ [الأنعام: ١٩] والإنذار إما يكون بما يفهمونه من لسانهم، فقراءة أهل كل لغة بلسانهم حتى يقع لهم الإنذار به، قال: وأجب من منع بآب الأبناء عليهم الصلاة والسلام ما نظروا إلا بما حكى الله عنهم في القرآن. سلمنا، ولكن يجوز أن يحكى الله قورهم بلسان العرب ثم يتبعنا بثلاثته على ما أنزل ثم نقل الاختلاف في إجزاء صلاة من قرأ فيها بالفارسي ومن أجاز ذلك عند المعجز دون الإمكان ومحم وأطال في ذلك، والذي يظهر التضييل فإن كان القارئ قادراً على التلاوة باللسان العربي فلا يجوز له الصلوة عنه ولا تجزئ صلاته وإن كان عاجزاً وإن كان خارج الصلاة فلا يمنع عليه القراءة بلسانه لأنه معلوم وبه حاجة إلى حفظ ما يجب عليه فعلاً وتركاً وإن كان داخل الصلاة فقد جعل الشارع له بدلاً وهو الذكر وكل كلمة من الذكر لا يجوز عن النطق بها من ليس بعربي فيقولها ويكررها تجزئ عن الذي يجب عليه قراءته في الصلاة حتى يتعلم، وعلى هذا فمن دخل في الإسلام أو أراد الدخول فيه فقرأ عليه القرآن فلم يفهمه فلا بأس أن يهرّب له تصرف أحكامه أو لتقوم عليه الحاجة فيدخل فيه، وأما الاستدلال بهذه المسألة بهذا الحديث وهو قوله «إذا حدثكم أهل الكتاب» فهو وإن كان ظاهراً أن ذلك بلسانهم فيحصل أن يكون بلسان العرب فلا يكون نصاً في الدلالة، ثم المراد بإيراد هذا الحديث في هذا الباب ليس ما تشاغل به ابن بطال وإما المراد منه كما قال البيهقي فيه دليل على أن أهل الكتاب إن صلحوا فيما فسروا من كتابهم بالعربية كان ذلك مما أنزل إليهم على طريق التبسيط مما أنزل وكلام الله واحد لا يخطف باختلاف اللغات، فيأبى لسان قرئ فهو كلام الله، ثم استدل من مجاهد في قوله تعالى ﴿لَا تَرْكَبْهُ مِنْ وَمَنْ يَبْلُغْ﴾ يعني ومن أسلم من المعجم وغيرهم، قال البيهقي وقد يكون لا يعرف العربية فإذا بلغه معناه بلسانه فهو له ندير، وقد تقدم الكلام على هذه الآية في أول الباب الذي قبل هذا بثلاثة أبواب.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر في رجم اليهوديين، وقد تقدم شرحه في «كتاب الحدود» وإسماعيل في السند هو ابن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عليه و«أبوب» هو السخستاني.

وقوله فيه (فقالوا لرجل من يرضون أعور القرا) كذا للكشيب وهو مجرور بالفتحة صفة رجل، وفي رواية غيره «يا أعور» وهو بالرغم.

وقوله (فوضع يده عليها) أي على آية الرجم، وعند الكشيب «عليه» أي على الموضع.

قوله: (قال ارفع يديك) كذا بهم القائل وتقدم أنه عبد الله بن سلام، والواضح هو عبد الله بن سوريا، وقوله «تكاذه» أي الرجم، وعند الكشيب «تكاظها» أي الآفة.

٥٢ - باب قول النبي ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ

مَعَ سَفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ،

و: «ثَبُتُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَابِكُمْ». [راجع: ٥٠٢٣].

٧٥٤٤ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَزَفَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ نَزِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا إِذْنُ اللَّهِ لِشَيْءٍ مَّا إِذْنُ لِبَيْتٍ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ.»

[راجع: ٥٠٢٣. أخرجه مسلم: ٧٩٢].

٧٥٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ

٧٥٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا يَسْقَرُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ قَابِثٍ، أَرَادَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوُضْءِ: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ قَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ. [راجع: ٦٧٧. أخرجه مسلم: ٤٤٦].

٧٥٤٧ - حَدَّثَنَا حُطَّاجُ بْنُ يَنْفَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَوَارِباً بِمَكَّةَ، وَكَانَ يُوقِعُ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ سَوَاءَ الْقُرْآنِ وَتَمَّ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُعَاطِلُ بِهَا﴾. [راجع: ٤٧٢. أخرجه مسلم: ٤٤٦].

٧٥٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَالَ: لَمْ يَأْتِ أَرَاكَ تَحِبُّ النَّعْمَ وَالْبَاقِيَةَ، فَإِذَا كُنْتُ لِي شِعْمَلُ أَوْ بَاقِيَتِكَ، فَأَذَنْتُ لِلصَّلَاةِ، فَارْتَفَعَ صَوْتُكَ بِاللَّحْنِ، فَإِنَّهُ: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُرْدَّنِ جَنَّ وَلَا إِنْسٍ، وَلَا حَيَّةٍ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [راجع: ٦٩٩].

٧٥٤٩ - حَدَّثَنَا قُيُسَةُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَرَأْسُهُ لِي حَجْرِي وَأَنَا خَائِفٌ. [راجع: ٢٩٧. أخرجه مسلم: ٣٠١].

قوله: (باب قول النبي ﷺ: الماهر بالقرآن) أي الحافظ والمراد به هنا جودة التلاوة مع حسن الحفظ.

قوله: (مع سفرة الكرام البررة) كذا لأبي ذر إلا عن الكشيب فيقال «مع السفرة» وهو كذلك للأكثر، والأول من إضافة الموصوف إلى صفته والمراد بالسفرة الكعبة جمع سافر مثل كاتب وزنه ومعناه، وهم هنا الذين يظلون من اللوح المحفوظ فوسفوا بالكرام أي المكرمين عند الله تعالى، والبررة أي المطهرين للظهور من الذنوب وأصل الحديث تقدم مستنداً في التفسير لكن بلفظ: مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة، وأخرجه مسلم بلفظه من طريق زرارة عن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة» قال القرطبي الماهر الحافظ وأصله الملقب بالسباحة، قاله الهروي والمراد بالمهارة بالقرآن جودة الحفظ وجودة التلاوة من غير تردد فيه لكونه يسره الله تعالى عليه كما يسره على الملائكة فكان مثلهما في الحفظ والدرجة.

قوله: (ووزنوا القرآن بأصواتكم) هذا الحديث من الأحاديث التي علقها البخاري ولم يصلها في موضع آخر من كتابه، وقد أخرجه في كتاب خلق أفعال العباد من رواية عبد الرحمن بن عروسة عن البراء بهلاً، وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن حبان في صحيحه، وعن ابن عباس أخرجه الدارقطني في الأفراد بسند حسن وعن عبد الرحمن بن عوف أخرجه البزار بسند ضعيف، وعن ابن مسعود وقع لنا في الأول من قولنا عثمان بن السمسك ولكنه موقوف، قال ابن بطال: المراد بقوله «وزنوا القرآن بأصواتكم» المد والترتيل والمهارة في القرآن جودة التلاوة بجودة الحفظ فلا يتلعثم ولا يتشكك وتكون قراءته سهلة بتيسير الله تعالى كما يسره على الكرام البررة

٥٣- باب قول الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَسْرِبُونَهُ﴾

[المول: ٢٠]

٧٥٥٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ غُثَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي غُرُورٌ: أَنَّ الْمُسَوِّزَ بْنَ مَعْمَرَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ حَدَّثَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا غَمْرَ بْنَ الْعَطَابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْدَتْ أَسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَصَبْرَتْ حَتَّى سَلِمَ، لَلْبَيْتِ بِرِجْلَيْهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَفْرَاكَ هَذِهِ السُّورَةُ الَّتِي سَمِعْتُكَ يَقْرَأُ؟ قَالَ: أَفْرَأَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَلْبَتُ، أَفْرَأَيْهَا عَلَى غَمْرٍ مَا قَرَأْتُ، فَاسْتَخْلَفْتُ بِهِ الْوُفْدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهَا، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ إِنْ بَا هِشَامُ» . فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ» . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَأَ يَا غَمْرُ» . فَقَرَأْتُ [أَيْسَى الْفَرَاهِي]. فَقَالَ: «كَذَلِكَ أَنْزَلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَسْرِبُونَهُ» . [راجع: ٢٤٦٩].

أخرجه مسلم: ٨١٨.

قوله: ﴿باب قول الله تعالى فاقروا ما تسرب منه﴾ كذا للكشيبين واللباني من القرآن، وكل من اللغظين في السورة والمراد بالقراءة الصلاة لأن القراءة بعض أركانها ذكر فيه حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان، وقد تقدم شرحه مستوفى في فضائل القرآن. وقوله في آخره: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تسرب منه» الفصير للفرقان والمراد بالتسرب منه في الحديث غير المراد به في الآية، لأن المراد بالتسرب في الآية بالنسبة للغة والكثرة والمراد به في الحديث بالنسبة إلى ما يستحضره القارئ من القرآن، فالأول من الكمية، والثاني من الكيفية، ومناسبة هذه الترجمة وحديثها للأبواب التي قبلها من جهة الضاوت في الكيفية ومن جهة جمواز نسبة القراءة للفرقان.

٥٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسْرُونَ الْقُرْآنَ

لِلدَّكْرِ قَهْلًا مِنْ مَذْكُرٍ﴾ [همز: ١٧]

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مَسْرُومٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ» . يُقَالُ: مَسْرُومٌ مَهْشًا. [راجع: ٤٦٩٩].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: يَسْرُونَ الْقُرْآنَ بِسَلَاكٍ، هَوْنًا لِقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عَطْرُ الْمُرَوَّاقِ: ﴿وَلَقَدْ يَسْرُونَ الْقُرْآنَ لِلدَّكْرِ قَهْلًا مِنْ مَذْكُرٍ﴾ . قَالَ: هَلْ مِنْ طَالِبٍ عِلْمٍ قَهْلًا عَلَيْهِ.

٧٥٥١- حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَكِيلِ: قَالَ يَزِيدُ: حَدَّثَنِي مَرْثَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ: قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَا يَغْضَلُ الْفَاعِلُونَ؟ قَالَ: «كُلُّ مَسْرُومٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ» . [راجع: ٦٥٩٦]. أخرجه مسلم: ٢٦٤٩.

٧٥٥٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَسْرُورٍ وَالْأَعْمَشِ: سَمِعَا مَعْدَنَ بْنَ عَدِيَّةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ فِي جَسَازَةٍ، فَأَخَذَ غُرْفَةً، فَجَحَلَتْ يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ: «مَا بَيْنَكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا كَيْبٌ مُتَقَلِّدٌ مِنَ الْبَارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ» . قَالُوا: أَلَا نَعْلَمُ؟ قَالَ: «أَعْمَلُوا لِكُلِّ مَسْرُومٍ» . ﴿فَلَمَّا مَنِ الْأَعْمَى﴾ [الآية: ١٧]. [راجع: ١٣٦٢]. أخرجه مسلم: ٢٢٩٧.

قوله: ﴿باب قول الله تعالى ولقد يسرون القرآن للدكر قهلاً من مذكرك﴾ قيل

قال: ولعل البخاري أشار بأحاديث هذا الباب إلى أن الماهر بالقرآن هو الحافظ له مع حسن الصوت به والجهل به بصوت مطرب بحيث يلبث سامعه انتهى، والذي قصده البخاري إثبات كون التلاوة فعل العبد فإنها يدخلها التزيين والتحسين والتطريب، وقد يقع بأضداد ذلك وكل ذلك دال على المراد وقد أشار إلى ذلك ابن المنير فقال ظن الشارح أن غرض البخاري جواز قراءة القرآن بتحسين الصوت وليس كذلك، وإنما غرضه الإشارة إلى ما تقدم من وصف التلاوة بالتحسين والتزيين والخفض والرفع ومقارنة الأحوال البشرية كقول عائشة: «قرأ القرآن في حجرتي وأنا حائض» . فكل ذلك يثبت أن التلاوة فعل القارئ وتصرف بما تصف به الأنعام ويتعلق بالظروف الزمانية والمكانية انتهى، ويؤيده ما قال في كتاب أفعال العباد بعد أن خرج حديث: «زينوا القرآن بأصواتكم» من حديث البراء وعلقه من حديث أبي هريرة رضي الله عنهم، وذكر حديث أبي موسى ﷺ أن النبي ﷺ قال له: يا أبا موسى لقد أنزلت من زميرك آل داود، وأخرجهم من حديث البراء بلفظ سمع أبا موسى يقرأ فقال كان هذا من أصوات آل داود ثم قال: ولا ريب في تخليق زميرك آل داود وتداولهم لقوله تعالى ﴿وخلق كل شيء﴾ ثم ذكر حديث عائشة: «الماهر بالقرآن مع السفرة» الحديث، وحديث أنس أنه سئل من قراءة النبي ﷺ فقال كان يمد يده، وحديث قطبة بن مالك أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الفجر ﴿والتخل وساقط لما طلع نصفي﴾ [ق: ٧] يمد بها صوته ثم قال بين النبي ﷺ أن أصوات الحلق وقراءتهم مختلفة بعضها أحسن من بعض وأزمن وأحلى وأرثل وأهمر وأمد وغير ذلك، ثم ذكر فيه ستة أحاديث.

الحديث الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: ﴿ابن أبي حازم﴾ هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار و(يزيد) شيخه هو ابن الهادي، و(محمد بن إبراهيم) هو النخعي، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب: وأسروا قولكم أو اجهروا به من كتاب التوحيد.

الحديث الثاني: حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الإنك ذكره من طرفاً من رواية يحيى بن بكير عن الليث عن «يونس» هو ابن يزيد من ابن شهاب عن مشايخه وفيه «ولكن والله» وفي رواية للكشيبين «ولكني والله ما كنت أعظم أن الله ينزل في شأني وحياً يتلى، فأنزل الله ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِنك عَصِيَةٌ مِنْكُمْ﴾ العشر الآيات كلها [النور: ١١] . هكذا انصرف على هذا القدر منه وتقدم بطوله في تفسير سورة النور مع شرحه، وقد أورد هذا القدر من هذا الحديث في باب قوله ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥] من وجه آخر عن يونس، وذكره في خلق أفعال العباد من طرق أخرى عن ابن شهاب، ثم قال فثبت رضي الله عنهما أن الإنك من الله وأن الناس يتلون، ثم ذكر عدة آيات فيها ذكر التلاوة، ثم قال بين سبحانه وتعالى أن التلاوة من النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وأن الوحي من الله سبحانه وتعالى.

الحديث الثالث: حديث البراء.

قوله: ﴿قرأ في العشاء والعين﴾ في رواية للكشيبين «بالتين فما سمعت أحداً أحسن صوتاً أو قراءة منه» وقد تقدم شرحه في كتاب الصلاة «ومراده هنا بيان اختلاف الأصوات بالقراءة من جهة النغم» .

الحديث الرابع: حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿وَلَا تُجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإشراء: ١١٠] . وقد تقدم في تفسير سبحان، وتقدم قريباً في باب قوله تعالى ﴿وأسروا قولكم أو اجهروا به﴾ [الملك: ١٣] . ومراده هنا بيان اختلاف الأصوات بالجهل والإسرار.

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له الحديث، وقد تقدم شرحه في كتاب الأذان «ومراده هنا بيان اختلاف الأصوات بالرفع والخفض وقال الكرماني وجه مناسبة أن رفع الأصوات بالقرآن أحق بالشهادة له وأول» .

الحديث السادس: حديث عائشة.

قوله: ﴿سفیان﴾ هو الثوري و(مصور) هو ابن عبد الرحمن الشيباني، وأمه هي صفية بنت شيبة من صفار الصحابة.

قوله: ﴿قرأ القرآن وراعه في حجرتي وأنا حائض﴾ تقدم شرحه في كتاب الحيض «وتقدم بيان المراد به من كلام ابن المنير ومنه يظهر وجه مناسبة ذكره في هذا الباب» .

المراء بالذكر الأذكار والامناظ وقيل الحفظ وهو مقتضى قول مجاهد.

قوله: (وقال النبي ﷺ كل ميسر لما خلق له) ذكره موصولاً في الباب من حديث علي.

قوله: (وقال مجاهد يسرنا القرآن بلسانك هوناه عليك) في رواية غير أبي ذر «هوناه قرأته عليك» وهو بفتح الهاء والواو وتشديد النون من التهنين، وقد وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ قال هوناه، قال ابن بطال تيسير القرآن: تسهيله على لسان القارئ حتى يسارع إلى قراءته فربما سبق لسانه في القراءة فيجاوز الحرف إلى ما بعده ويحذف الكلمة حرصاً على ما بعدها انتهى، وفي دخول هذا في المراء نظر كبير.

قوله: (وقال مطر الورواق ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) قال هل من طالب علم فيعان عليه وقع هذا التعليق عند أبي ذر عن الكشميهي وحده وثبت أيضاً للجرجاني عن القريوي ووصله الفريابي عن ضمرة بن زعمة عن عبد الله بن شاذب عن مطر، وأخرجه أبو بكر بن أبي حاتم في «كتاب العلم» من طريق ضمرة ثم ذكر حديث عمران بن حصين «قلت يا رسول الله فيم يحمل العاملون؟ قال كل ميسر لما خلق له» وهو مختصر من حديث سبق في كتاب القدر فيه «عن عمران قال: قال رجل يا رسول الله أبهر أهل الجنة من أهل النار قال نعم. قال: فلم يحمل العاملون؟ وقد تقدم شرحه هناك و«زيد» شيخ عبد البروث فيه هو المعروف بالروشك، وتقدم هناك من رواية شعبة قال حدثنا يزيد الرشك فكرهه وحديث علي عليه وآله فيه «فوما متكم من أحد إلا كتب مقلعه من النار أو الجنة» وتقدم شرحه هناك أيضاً وفيه وفي حديث عمران الذي قبله «كل ميسر» قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في شرح الحديث أبي سعيد المذكور في باب كلام الله مع أهل الجنة فيه نداء الله تعالى لأهل الجنة بقرينة جوابهم «بليك وسعديك» والمراجعة بقوله «هل رضيتم» وقولهم «وما لنا لا نرضى» وقوله «إلا أصطيكم أفضل» وقولهم «يا ربنا وياي شئ أفضل» وقوله «أحل عليكم رضواني» فإن ذلك كله يدل على أنه سبحانه وتعالى هو الذي كلمهم وكلامه قديم أزلي ليس بلغة العرب، والنظر في كيفية منح ولا تقول بالخلول في الحديث وهي الحروف ولا أنه دل عليه وليس بموجود بل الإيمان بأنه منزل حق ميسر باللغة العربية صدق وبالله التوفيق، قال الكرماني حاصل الكلام أنهم قالوا إذا كان الأمر مقدراً فلتترك المشقة في العمل الذي من أجلها سمي بالكليش، وحاصل الجواب أن كل من خلق لشيء يسر لعله فلا مشقة مع التيسير، وقال الخطابي أرادوا أن يتخلوا ما سبق حجة في ترك العمل فأخبرهم أن هنا أمرين لا يظلل أحدهما الآخر: باطن وهو ما اقتضاه حكم البرؤية، وظاهر وهو السمة اللازمة بمن العبرية وهو أمارة للعافية فيبين لهم أن العمل في العاجل يظهر أثره في الآجل وأن الظاهر لا يترك للباطن. قلت: وكان مناسبة هذا الباب لما قبله من جهة الاشتراك في لفظ التيسير والله أعلم.

٥٥- باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾

في لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴿[الروح: ٢١، ٢٢]﴾

﴿وَالطُّورُ وَكِتَابٌ مُسْتُورٌ﴾ [الطور: ١-٢]: قَالَ قَتَادَةُ: مَكْتُوبٌ.

﴿يَسْتُرُونَ﴾ [الهم: ١]: يَخْتُونُ.

﴿فِي أَمِّ الْكِتَابِ﴾ [العرش: ٤]: جُمْلَةُ الْكِتَابِ وَأَصْلِهِ.

﴿مَا يَلْفُظُ﴾ [ق: ١٨]: مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَكْتُبُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ.

﴿يَخْرُجُونَ﴾ [السناء: ٤٦]: يُزِيلُونَ، وَيَكْسِرُونَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظُ كِتَابٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِكَيْتُمْ يَخْرُجُونَهُ. يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ.

﴿دِرَاسَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]: يَتَلَوَّنُهُمْ. ﴿وَأَعْيَتْ﴾ [المدثر: ١٧]: خَاطَبَتْ.

﴿وَتَعْيَتْ﴾ [المدثر: ١٧]: تَخَفَّطَتْ. ﴿وَأَوَّاهِيَ إِلَى هَذَا الْقُرْآنِ لِأَتْلُوهُكُمْ بِهِ﴾ [يحيى: ١٧]: وَمَنْ يُلْقِ [الأنعام: ١٩]: هَذَا الْقُرْآنُ فَهُوَ لَهُ تَلْوِيذٌ.

٧٥٥٣- وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا مُعْصَرٌ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَنَا لَفْظُ اللَّهِ الْخَلْقُ، كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ: خَلَقْتُ - أَوْ قَالَ: سَخَبْتُ - وَخَفَيْتُ غَضَبِي، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ». [رواجع: ٣١٩٤. أخرجه مسلم: ٢٧٥١].

٧٥٥٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مُعْصَرٌ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَبَا رَافِعٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ». [رواجع: ٣١٩٤. أخرجه مسلم: ٢٧٥١].

قوله: (باب قول الله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) قال البخاري في خلق أفعال العباد بعد أن ذكر هذه الآية والذي بعده: قد ذكر الله أن القرآن يحفظ وبسطه، والقرآن الموحى في القلوب للمسطور في المصاحف للتلو بالأسنة كلام الله ليس بمخلوق، وأما اللحد والورق والجلد فله غشوق.

قوله: (وَالطُّورُ وَكِتَابٌ مُسْتُورٌ قَالَ قَتَادَةُ مَكْتُوبٌ) وصله البخاري في خلق أفعال العباد من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله «وَالطُّورُ وَكِتَابٌ مُسْتُورٌ» قال المسطور: المكتوب، في رق منشور: هو الكتاب، وصله حيد بن حيد من رواية شيان بن عبد الرحمن وعبد الرزاق عن معمر كلاهما عن قتادة نحوه، وأخرج حيد بن حيد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله «وكتب مسطور» قال صفح مكتوبة في رق منشور «قال في صفح».

قوله: (يسطرون) (خطون) أي يكتبون، أورد حيد بن حيد من طريق شيان بن عبد الرحمن عن قتادة في قوله: «والقلم وما يسطرون» قال وما يكتبون.

قوله: (في أم الكتاب جملة الكتاب وأصله) وصله أبو داود في كتاب التناسخ والنسخ من طريق معمر عن قتادة في قوله «يحمو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب» [الروعد: ٢٩] قال جملة الكتاب وأصله، وكذا أخرجه حيد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة وعنده ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَهَذَا أَمُّ الْكِتَابِ﴾ [الروعد: ٢٩] يقول جملة ذلك عنده في أم الكتاب التناسخ والنسخ وما يكتب وما يبدل.

قوله: (ما يلفظ من قول ما يتكلم من شيء إلا كتب عليه) وصله ابن أبي حاتم من طريق شبيب بن إسحاق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن في قوله «ما يلفظ من قول» قال ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه ومن طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن جهم قال: الملك مداده وقلمه لسانه.

قوله: (وقال ابن عباس يكتب الخير والشر) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى «ما يلفظ من قول» قال إنما يكتب الخير والشر وأخرج أيضاً من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى «ما يلفظ من قول» إلا لديه رقيب عتيد ﴿[ق: ١٨] قال يكتب كل ما يتكلم به من خير أو شر حتى أنه يكتب قوله: أكلت شربة ذهب جئت جئت رأيت حتى إذا كان يوم الحقيس عرض قوله وعمله فأمر ما كان من خير أو شر وألقى سائرهم، فلذلك قوله ﴿يحمو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾ [الروعد: ٢٩] وأخرج الطبري هذا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله بن رباب بكسر الراء ثم ياء مهزوزة وأخبره موحد، والكلبي متروك وأبو صالح لم يذكر جابراً هذا، وأخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن «ما يلفظ من قول» ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه وكان عكرمة يقول إنما ذلك في الخير والشر. قلت: ويجمع بينهما برواية علي بن أبي طلحة المذكورة.

قوله: (يهرلون) (يزلون) لم أر هذا موصولاً من كلام ابن عباس من وجه ثابت مع أن الذي قبله من كلامه وكذا الذي بعده، وهو قوله «دراستهم: تلاوتهم» وما بعده، وأخرج جميع ذلك ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وقد تقدم في باب قوله «كل يوم هو في شأن» عن ابن عباس ما يخالف ما ذكره هنا وهو تفسير يعقرون بقوله يزلون، نعم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه، وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز في قوله يعقرون الكلام عن مواضعه، قال يعقرون ويعقرون، وقال الراغب

تصديقهم فيما زعموه أن لا ذكر لحمد الله ولا لأصحابه، وإلا فلا يجوز تصديق بعض وتكذيب بعض مع مجيئهما مجيئاً واحداً انتهى كلامه وفيه فائدة.

وقال الشيخ بدر الدين الزركشي: اغتر بعض المتأخرين بهذا - يعني بما قال البخاري - فقال إن في تحريف التوراة خلافاً حل هو في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، ومال إلى الثاني ورأى جواز مطالعتها وهو قول باطل، ولا خلاف أنهم حرفوا وبدلوا، والاستشغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع، وقد غضب الله حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة، وقال: لو كان موسى حياً ما وسعته إلا اتباعي ولو لا أنه مصيبة ما غضب فيه.

قلت: إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه وقد قيده بالاستشغال بكتابتها ونظرها فإن أراد من تشاغل بذلك دون غيره فلا يحصل المطلوب لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جزء، وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر، وفي وصف القول المذكور بالاطلاع مع ما تقدم نظر أيضاً، فقد نسب لوهب بن منبه وهو أعلم الناس بالتوراة، ونسب أيضاً لابن عباس ترجمان القرآن وكان ينفخ له ترك الدفء بالصدر والتشاغل برد أمة المخالف التي حكيتها، وفي استدلاله على عدم الجواز الذي ادعى الإجماع فيه بقصة عمر نظر أيضاً سأذكره بعد تفريح الحديث المذكور، وقد أخرجه أحد والبيزاري واللفظ له من حديث جابر قال: نسخ عمر كتاباً من التوراة بالعربية فجاء به إلى النبي ﷺ فقبل يقرأ وأوجه رسول الله ﷺ. يتخير. فقال له رجل من الأنصار: ويحك يا ابن الخطاب ألا ترى وجه رسول الله ﷺ؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا باطلاً، والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني. وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف، ولأحد أيضاً وأبي يعلى من وجه آخر عن جابر أن عمر أتى بكتاب أصابه من بعض كتب أهل الكتاب فقرأه على النبي ﷺ فنفسب فذكر نحوه دون قول الأنصاري وفيه: «والذي نفسي بيده لو أن موسى حياً ما وسعته إلا أن يتبعني» وفي سنده مجاهد بن سعيد وهو لين، وأخرجه الطبراني بسند فيه جهول وخلف فيه من أبي الدرداء «جاء عمر بجوامع من التوراة فذكر نحوه» وسمى الأنصاري الذي خاطب عمر عبد الله بن زيد الذي رأى الأذان، وفيه «لو كان موسى بين أظهركم ثم اتبعتموه وتركتموني لفطنتم ضلالاً بعيداً» وأخرجه أحد والطبراني من حديث عبد الله بن ثابت قال: جاء عمر قال يا رسول الله إني مرتب بأخ من بني قريظة فكذب في جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك؟ قال: فتخير وجه رسول الله ﷺ. الحديث وفيه «والذي نفس محمد بيده لو أصبح موسى فيكم ثم اتبعتموه وتركتموني لفطنتم» وأخرج أبو يعلى من طريق خالد بن عرفطة قال كنت عند عمر فجاءه رجل من عبد القيس فقصه بعض ما فقال مالي يا أمير المؤمنين؟ قال أنت الذي نسخت كتاب داود قال مني بأمرك قال انطلق فأخذه فلئن بلغني أنك قرأته أو أقرته لأهتكك عقوبة، ثم قال انطلقت فاستنصت كتاباً من أهل الكتاب ثم جئت فقال لي رسول الله ﷺ ما هذا قلت كتاب استنصته لئلا أداه به علماً إلى علنا فغضب حتى احمرت وجتاه فذكر قصة فيها: يا أيها الناس إني قد أتيت جوامع الكلم وخواتمه واختصر في الكلام اختصاراً ولقد أتيتكم بها بيضاء نقية فلا تهوكوا، وفي سنده عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف، وهذه جميع طرق هذا الحديث وهي وإن لم يكن فيها ما يجتنب به لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلاً، والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحریم والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن وعصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجونه من كتابهم، ولو لا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواروه على ولما استدلالوا للتحريم بما ورد من الغضب ودموه أنه لو لم يكن مصيبة ما غضب منه فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكره ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر عن لا يليق منه ذلك، كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالترامة، وقد يغضب عن يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذي سأل عن لقطة الإبل، وقد تقدم في «كتاب العلم» الغضب في الموعظة، ومضى في «كتاب الأدب» ما يجوز من الغضب.

قوله: (يتأولونه) قال أبو عبيدة وطائفة في قوله تعالى ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ تعالى [آل عمران: ٧] التأويل الضمير ورفق بينهما آخرون فقال أبو عبيد الهروي التأويل رد أحد الغمطين إلى ما يطلق الظاهر والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل وحكي صاحب النهاية أن التأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما لا يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، وقيل التأويل إيده احتمال لفظ معتضد بدليل خارج عنه،

التحريف الإمامة وتحريف الكلام أن يجعله على حرف من الاحتمال بحيث يمكن حله على وجهين فاكتر.

قوله: (وليس أحد يزيل لفظ كتاب الله من كتب الله عز وجل ولكنهم يحرفونه: يتأولونه عن غير تأويله) في رواية الكشي «يتأولونه على غير تأويله» قال شيخنا ابن الملقن في شرحه هذا الذي قاله أحد القولين في تفسير هذه الآية وهو غثاře - أي البخاري - وقد صرح كثير من أصحابنا بأن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل وفروا على ذلك جواز إسمان أوراقهما وهو يخالف ما قاله البخاري هنا انتهى، وهو كالصريح في أن قوله «وليس أحد» إلى آخره من كلام البخاري ذيل به تفسير ابن عباس وهو يحتل أن يكون بقية كلام ابن عباس في تفسير الآية، وقال بعض الشراح المتأخرين اختلف في هذه المسألة على أقوال، أحدها: أنها بدلت كلها وهو مقتضى القول المحكي بجواز الامتنان وهو إفراط، ويخفي حمل إطلاق من أطلقه على الأكثر ولا فيها مكايرة، والآيات والأخبار كثيرة في أنه بقي منها أشياء كثيرة لم تبدل، من ذلك قوله تعالى ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾ [الأنعام: ١٥٧]

ومن ذلك قصة رجم اليهوديين وفيه وجود آية الرجم، ويؤيده قوله تعالى ﴿قل فاتوا بالتوراة فقلوها إن كنتم صادقين﴾ [آل عمران: ٩٣] ثانياً: أن التبديل وقع ولكن في معظمها وأدلت كثيرة ويخفي حل الأولى عليه، ثالثاً: وقع في السير منها ومعظمها باق على حاله، ونصره الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه الرد الصحيح على من بدل دين المسيح، رابعاً: إنما وقع التبديل والتغيير في المعاني لا في الألفاظ وهو المذكور هنا، وقد سئل ابن تيمية عن هذه المسألة مجرداً فأجاب في تأويله أن للعلماء في ذلك قولين، واحتج للثاني من أوجه كثيرة منها قوله تعالى: ﴿لا تبدل كلماتي﴾ [الأنعام: ١١٥] وهو معارض بقوله تعالى ﴿فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه﴾ [البقرة: ١٨١] ولا يتعين الجمع بما ذكر من الحمل على اللفظ في النصي وعلى المعنى في الإتيان لجواز الحمل في النصي على الحكم وفي الإتيان على ما هو أهم من اللفظ والمعنى، ومنها أن نسخ التوراة في الشرق والغرب والجنوب والشمال لا يختلف ومن أجل أن يقع التبديل فيتوارد النسخ بذلك على منهاج واحد، وهذا استدلال عجيب لأنه إذا جاز وقوع التبديل جاز إعدام الجدل والنسخ الموجودة الآن هي التي استقر عليها الأمر عندهم عند التبديل والأخبار بذلك طائفة، أما فيما يتعلق بالتوراة فلأن يختصر ما غزا بيت المقدس وأهلك بني إسرائيل مزقه بين قبيل وأسير وأعدم كتبهم حتى جاء عزيراً فأملأها عليهم، وأما فيما يتعلق بالإنجيل فإن الروم لما دخلوا في النصرانية جمع ملكهم أكابرهم على ما في الإنجيل الذي بأيديهم وتحريفهم المعاني لا ينكر بل هو موجود عندهم بكثرة وإنما النزاع هل حرفت الألفاظ أو لا، وقد وجد في الكتابين ما لا يجوز أن يكون بهذه الألفاظ من عند الله عز وجل أصلاً.

وقد سرد أبو محمد بن حزم في كتابه الفصل في الملل والنحل أشياء كثيرة من هذا الجنس، ومن ذلك أنه ذكر أن أول فصل في أول ورقة من تورة اليهود التي عند رهبانهم وقرائهم وعقائهم وعيسويهم حيث كانوا في المشرق والمغرب لا يختلفون فيها على صفة واحدة أو رام أحد أن يزيد فيها لفظاً أو ينقص منها لفظاً لا تنقص عندهم متفقا عليها عندهم إلى الأحبار المارونية الذين كانوا قبل اقتراب الثاني يذكرون أنها مبلغة من أولئك إلى مزرا الماروني، وأن الله تعالى قال لما أكل آدم من الشجرة: هذا آدم قد صار كواحد منا في معرفة الخير والشر وأن السرة مولوا لفرعون نظير ما أرسل عليهم من الدم والضفادع وأنهم عجزوا عن الجحوش وأن ابني لوط بعد ملكهم قرمه ضابحت كل منهما أباهما بعد أن سقته الحمر فوطى كلا منهما فحملتا منه إلى غير ذلك من الأمور المنكرة المستبشرة، وذكر في مواضع أخرى أن التبديل وقع فيها إلى أن أعدمت فأملأها عزرا المذكور على ما هي عليه الآن ثم ماق أشياء من نص التوراة التي بأيديهم الآن الكذب فيها ظاهر جداً ثم قال: وبلغنا من قوم من المسلمين ينكرون أن التوراة والإنجيل اللتين بأيدي اليهود والنصارى محرران والمحال لهم على ذلك قلة مبالاتهم بنصوص القرآن والسنة وقد اشتد على أنهم ﴿يعرفون الكلام عن مواضعه﴾ [البقرة: ١٣] ﴿ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾، ﴿ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله﴾، ﴿ويلبسون الحق بالباطل ويكتمون الحق وهم يعلمون﴾ [البقرة: ٤٢] ويقال هؤلاء المتكبرين قد قال الله تعالى في صفة المشابيه ﴿ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شتله﴾ [التفتح: ٢٩] إلى آخر السورة، وليس بأيدي اليهود والنصارى شيء من هذا ويقال لمن ادعى أن تعلمهم نقل متواتر قد اقتفوا على أن لا ذكر لحمد الله في الكتابين، فإن صدقتموه فيما بأيديهم لكونه نقل نقل المتواتر

وَسَمَّى النَّبِيَّ ﷺ الْإِيمَانَ عَمَلًا، قَالَ أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ، قَالَ: «إِيمَانًا بِاللَّهِ وَجِهَادًا فِي سَبِيلِهِ». [رواجع: ٢٦، ٢٥١٨].
وَقَالَ ﴿جَزَاءُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ١٧].

وَقَالَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ النَّبِيُّ ﷺ: مُرْنَا بِجَمْعٍ مِنَ الْأَمْرِ، إِنْ عَمِلْنَا بِهَا دَعَلْنَا الْجَنَّةَ، فَأَمَرَهُمُ بِالْإِيمَانِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَكَيْفَاءَ الزَّكَاةِ. فَجَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَمَلًا.

٧٥٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَيْبٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَى وَالْقَاسِمِ الضَّبِّي، عَنْ زَيْدِ بْنِ هَذَا قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْأَخْيَرِينَ وَدَّ وَخَاءَهُ، فَكَانَ عَبْدُ أَبِي مُوسَى الْأَخْيَرِيُّ، قَرِيبَ إِلَيْهِ الْعَمَلُ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاج، وَعَيْنُهُ وَجَلٌ مِنْ نَبِيِّ نَحْمِ اللَّهِ، كَأَنَّهُ مِنَ الْمَوَالِي، فَدَعَاهُ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي زَائِمٌ بِأَكُلِ شَيْءٍ قَلِيلٍ لَكَ، فَخَلَعْتُ: لَا أَكُلُهُ، فَقَالَ: هَلْ كُمْ فَلَا تَحْتَلِكُ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي قَرْنٍ مِنَ الْأَخْيَرِينَ نَسَخِيهِ، قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَخْوَلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَخْوَلُكُمْ». قَالِي النَّبِيُّ ﷺ: يَهَبُ يَسَلُ نَسَانَ غَا فَقَالَ: «أَتَيْنَ الْفَرَّ الْأَخْيَرِيَّ، فَأَمَرْنَا بِغَضِّ دُودٍ غَرَّ الدُّودَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا، فَلَمَّا: مَا مَضَيْنَا؟ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَحْمِلُنَا، وَمَا عَيْنُهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْنَا، فَخَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَمِينَهُ، وَاللَّهِ لَا يَفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا لَهُ: فَقَالَ: «لَسْتُ لَنَا أَخْوَلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غُرْمًا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الْيَلْبِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ وَكَلَّحْتُهَا». [رواجع: ٣١٣٣، أخرجه مسلم: ١٦٤٩].

٧٥٥٦- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو جَرْمَةَ الضَّبِّي: قُلْتُ لِأَبِي جُبَّاسٍ، فَقَالَ: قَدِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: إِنْ بَيْنَا وَبَيْنَكَ الْمَشْرُوكِينَ مِنْ مَضَرٍّ، وَإِنَّا لَا نَعْبُدُ إِلَهًا إِلَّا فِي أَشْهُرِ حُرْمٍ، فَمُرْنَا بِجَمْعٍ مِنَ الْأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهِ دَعَلْنَا الْجَنَّةَ، وَنَدَّعُرُ إِلَيْهَا مِنْ وَرَاءَهُ، قَالَ: «أَمَرْتُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمَرْتُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَحَلَّ تَزْوُنَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَكَيْفَاءَ الزَّكَاةِ، وَكُفُّوا عَنِ الْمَقْتَمِ الْغُمَسِ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: لَا تَشْرَبُوا فِي اللَّيْلِ، وَالْقَيْْرِ، وَالطُّرُوفِ الْمَرْكُوفَةِ، وَالْحَتَمَةِ». [رواجع: ٥٣، أخرجه مسلم: ١٧] وما لمعة النبأ في الأثر (٣٩).

٧٥٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَصْحَابَ هَلِيبِ الصُّوَرِ يُعَلِّمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَقَالُ لَهُمْ: أَحَبُّوْا مَا خَلَقْتُمْ». [رواجع: ٢١٠٥، أخرجه مسلم: ٢١٠٧].

٧٥٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَيْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أَصْحَابَ هَلِيبِ الصُّوَرِ يُعَلِّمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَقَالُ لَهُمْ: أَحَبُّوْا مَا خَلَقْتُمْ». [رواجع: ٥٩٥١، أخرجه مسلم: ٢١٠٨].

٧٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُسَاةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ ذَنْبٍ يَخْلُقُ خَلْقًا، فَلْيَخْلُقُوا ذُرَّةً، أَوْ يَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ شَعِيرَةً». [رواجع: ٥٩٥٣، أخرجه مسلم: ٢١١١].

ومثل بعضهم بقوله تعالى ﴿لَارِبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] قال من قال لا شاك فيه فهو الضمير، ومن قال لأنه حق في نفسه لا يقبل الشك فهو التأويل، ومراد البخاري بقوله ﴿يتأولونه﴾ أنهم يجرون المراد بضرب من التأويل كما لو كانت الكلمة بالعبرانية تحتل معنيين قريب وبعيد وكان المراد القريب فإنهم يعملونها على البعيد ونحو ذلك.

قوله: (مراسمهم: ثلاثهم) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وكذا قوله تعالى ﴿وَتَمِيزَا أَفْنَ وَاحِيَةً﴾ [الحاقة: ١٢] قال حافظه، قيل النكتة في إفراد الأذن الإشارة بقلة من يعي من الناس، وورد في خبر ضعيف أن المراد بالأذن في هذه الآية خاص وهي أذن علي، أخرجه الترمذي من مرسل عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وفي سند أبي حزة الثمالي بضم المثلثة وتخفيف الميم، وأخرج سعيد بن منصور والطبري من مرسل مكحول نحوه.

قوله: (وأوحى لي هذا القرآن لأتذكركم به) يعني أهل مكة ومن بلغ هذا القرآن فهو له نكير، وصله ابن أبي حاتم بالسند المذكور إلى ابن عباس، وقال ابن التين قوله «ومن بلغ» أي بلغه فحفله الماء، وقيل للمعنى: ومن بلغ الحطب والأول هو المشهور، وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن عبد الله بن داود الطحفي غلام معجزة ثم رآه ثم موعدة مضفر قال ما في القرآن آية أشد على أصحاب جهم من هذه الآية ﴿لَأَنْتُمْ كُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩] فمن بلغه القرآن فكأنما سمعه من الله تعالى.

قوله: (صحت أبي) هو سليمان بن طرخان التيمي.
قوله: (عن قتادة عن أبي رافع) كلا وقع بالمتن وفي السند الذي به التصريح بالتحدث من قتادة وأبي رافع عند مسلم وكذا بالسماح لأبي رافع وأبي هريرة.

قوله: (لما لعن الله الخلق) في رواية الكشيحي «لما خلق».

قوله: (غلبت أو قال سبقت) كلا بالشك وفي التي بعدها بالجزم سبقت.

قوله: (فهو عهده فوق العرش) تقدم الكلام على قوله «عنده» في باب ويجزركم الله نفسه، وعلى قوله «فوق العرش» في باب وكان عرشه على الماء، وتقدم شرح الحديث أيضاً والغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش.

قوله: (حدثني محمد بن أبي غالب) في رواية أبي ذر «حدثنا» وهو قومي نزل بغداد، ويقال له الطيالي وكان حافظاً من أقران البخاري كما تقدم ذكره في باب الأخذ باليد من «كتاب الاستبذان» وقد نزل البخاري في هذا الاستاذ درجة بالنسبة لحديث معتبر فإنه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد فعنده في العلم والجهاد والدموات والأشربة والصلح واللباس عدة أحديث أخرجهما سدد عن معتبر، ودرجتين بالنسبة لحديث تكاد تامة عنده الكثير من رواية شعبة عنه بواسطة واحد عن شعبة وقد سمع من محمد بن عبد الله الأنصاري والأصباري سمع من سليمان التيمي ولكن لم يخرج البخاري هذه الترجمة في الجامع، ود محمد بن إسماعيل «شيخ محمد بن أبي غالب بصري يقال له ابن أبي سميعة بمهمة ونون وزن عظيمة من الطبقة الثالثة من شيوخ البخاري، وقد أخرج عنه في التاريخ بلا واسطة ولم أر عنه في الجامع شيئاً إلا هذا الموضوع، وقد سمع منه من حدث عن البخاري مثل صالح بن محمد الحافظ الملقب بجزرة بفتح الجيم والزاي وموسى بن هارون وغيرهما.

٥٦- باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [الهم: ٤٩].

وَيَقَالُ لِلْمُصَوِّرِينَ: ﴿أَحْبَبُوا مَا خَلَقْتُمْ﴾. [رواجع: ٢١٠٥].

﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُ وَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسْتَخِرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِلَّا لَهُ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ تَبَازُلُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَيْنَ اللَّهِ الْخَلْقِ مِنَ الْأَمْرِ، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ﴾.

قوله: ﴿باب قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون﴾ ذكر ابن بطال عن المهلب أن غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات أن أفعال العباد وأقوالهم مخلوقة لله تعالى، وفرق بين الأمر بقوله ﴿كن﴾ وبين الخلق بقوله ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره﴾ [الأعراف: ٥٤] فجعل الأمر غير الخلق وتسخيرها الذي يدل على خلقها إنما هو عن أمره، ثم بين أن نطق الإنسان بالإيمان عمل من أعماله كما ذكر في قصة عبد القيس حيث سألوا عن عمل يدخلهم الجنة فأمرهم بالإيمان وفسره بالشهادة وما ذكر معها، وفي حديث أبي موسى المذكور ﴿والله الله الذي حكمكم﴾ الرد على القدرية الذين يزعمون أنهم يخلقون أعمالهم.

قوله: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ كذا لم يزل سقط منه، وقوله تعالى وقد تقدم الكلام على هذه الآية في باب قوله تعالى: ﴿قل لو كان البحر ممدداً لكلمات ربى﴾ قال الكرماني: التقدير خلقنا كل شيء بقدر فيفساد ما أن يكون الله خالق كل شيء كما صرح به في الآية الأخرى، وأما قوله: ﴿خلقكم وما تعملون﴾ فهو ظاهر في إثبات نسبة العمل إلى العباد فقد يشكل على الأول والجواب أن العمل هنا غير الخلق وهو الكسب الذي يكون مستنداً إلى العبد حيث أثبت له فيه صنعاً، ويستند إلى الله تعالى من حيث أن وجوده إنما هو بتأييد قدرته وله جهتان، جهة تنفي القدر، وجهة تنفي الجبر، فهو مستند إلى الله حقيقة وإلى العبد عادة، وهي صفة ترتب عليها الأمر والنهي والفعل والترك، فكل ما أسند من أفعال العباد إلى الله تعالى فهو بالظن إلى تأثير القدرة ويقال له الخلق، وما أسند إلى العبد إنما يحصل بتقدير الله تعالى ويقال له الكسب وعليه يقع المدح والذم كما المشوه الوجه ومدح الجميل الصورة، وأما الثواب والعقاب فهو علامة والعبد إنما هو ملك الله تعالى يفعل فيه ما يشاء، وقد تقدم تقرير هذا باتمه في باب قوله تعالى ﴿فلا تخجلوا لله أنداداً﴾ [البقرة: ٢٢] وهذه طريقة سلكتها في تساويل الآية ولم يتعرض لإعراب ما حل من مصادره أو موصولة، وقد قال الطبري: فيها وجهان فمن قال مصادره قال الممتزج: والله خلقكم وخلق عملكم، ومن قال موصولة قال خلقكم وخلق الذي تعملون، أي تعملون من الأصنام وهو الخشب والنحاس وغيرهما، ثم أسند عن قتادة ما يرجع القول الثاني وهو قوله تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ [الصافات: ٩٦] أي بأيديكم، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق قتادة أيضاً قال يعملون ما تتحشون أي من الأصنام والله خلقكم وما تعملون أي بأيديكم، وعكس المتزلة بهذا التاويل قال السبيلي في تنقيح الفكر له: اتفق الفقهاء على أن أفعال العباد لا تملك بالجهار والأجسام فلا تقول عملت حياً ولا صنعت جلاً ولا شجراً فإذا كان كذلك فمن قال أصبني ما عملت فمعناه الحدث فعلى هذا لا يصح في تاويل ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ إلا أنها مصادره وهو قول أهل السنة، ولا يصح قول المتزلة أنها موصولة فإنهم زعموا أنها واقعة على الأصنام التي كانوا يحتشونها فقلوا التقدير: خلقكم وخلق الأصنام وزعموا أن نظم الكلام يقتضي ما قلتم قوله ما تتحشون لأنها واقعة على الحجارة المنحوتة فكذلك ما الثانية، والتقدير عندهم: أنهم يبدون حجارة تحتونها والله خلقكم وخلق تلك الحجارة التي تعملونها، هذه شبهتهم ولا يصح ذلك من جهة النحر إذ ما لا تكون مع الفعل الخاص إلا مصادره، فعلى هذا فآلة ترد مذهبهم وتفسد قورهم والنظم على قول أهل السنة أبعد، فإن قيل قد تقول عملت الصخرة وصنعت الجفنة وكذا يصح عملت الصنم قلنا لا يتعلق ذلك إلا بالصورة التي هي التماثيل والتركيب وهي الفعل الذي هو الإحداث دون الجواهر بالاتفاق، ولأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق العبادة لافرادهم بالخلق وإقامة الحجة على من يعبد ما لا يخلق وهم يخلقون فقال أنهم يبدون من لا يخلق وتدعون عبادة من خلقكم وخلق أعمالكم التي تعملون، ولو كانوا كما زعموا لما قامت الحجة من نفس هذا الكلام لأنه لو جعلهم خالقين لأصنامهم وهو خالق للأجسام لشركهم معهم في الخلق، تعالى الله عن أنكهم، قال البيهقي في كتاب الاعتقاد قال الله تعالى: ﴿ذلكم الله ربيكم خالق كل شيء﴾ [غافر: ٦٢] تدخل فيه الأعيان والأفعال من الخير والشر وقال تعالى: ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء﴾ [الرعد: ١٦] ففى أن يكون خالق غيره، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة له لكان خالق بعض الأشياء لا خالق كل شيء، وهو بخلاف الآية، ومن المعلوم أن الأفعال أكبر من الأعيان فلو كان الله خالق الأعيان، والناس خالق الأفعال لكان مخلوقات الناس أكثر من مخلوقات الله، تعالى الله عن ذلك.

وقال الله تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ وقال مكى بن إبي طالب في إعراب القرآن له قالت المتزلة: ما في قوله تعالى: ﴿وما تعملون﴾ موصولة فرباً من أن يقرأوا بعموم الخلق لله تعالى، يريدون أن خلق الأشياء التي تحت منها الأصنام، وأما

الأعمال والحركات فإنها غير داخلية في خلق الله، وزعموا أنهم أرادوا بذلك تنزيه الله تعالى عن خلق الشر، ورد عليهم أهل السنة بأن الله تعالى خلق إبليس وهو الشر كله، وقال تعالى: ﴿قل أعود برب الفلق من شر ما خلق﴾ [الفلق: ١- ٢] فثبت أنه خلق الشر، وأطبق القراء حتى أهل الشذوذ على إضافة شر إلى ما لا عمرو بن عبيد رأس الاعتزال أقرها بتبيين شر ليصحب مذهبه، وهو عجوز إجماع من قبله على قرأتها بالإضافة، قال: وإذا تقرر أن الله خالق كل شيء، من خير وشر وجب أن تكون ما مصادره والمعنى خلقكم وخلق عملكم انتهى، وقوى صاحب الكشف مذهبه بأن قوله: ﴿وما تعملون﴾ ترجمة عن قوله قبلها ﴿وما تتحشون﴾ و ما في قوله: ﴿وما تتحشون﴾ موصولة اتفاقاً، فلا يدل به ما لا يبدى عن اختياره، وأطلق في تقرير ذلك، ومن جلته فإن قلت ما أثرت أن تكون ما مصادره والمعنى: خلقكم وخلق عملكم كما تقول المجرة يعني أهل السنة. قلت: أقرب ما يظن به أن معنى الآية إياه إياه جلياً، لأن الله احتج عليهم بأن العباد والمعبود جميعاً خلق الله فكيف يعبد المخلوق مع أن العباد هو الذي عمل صورة المعبود ولولا ما قلنا أن يشكل نفسه، فلو كان التقدير خلقكم وخلق عملكم لم يكن فيه حجة عليهم، ثم قال فإن قلت هي موصولة لكن التقدير: والله خلقكم وما تعملون من أعمالكم قلت: ولو كان كذلك لم يكن فيه حجة على المشركين، وتعقبه ابن خليل السكوني فقال: في كلامه صرف دلالة عن دلالتها الحقيقية إلى ضرب من التأويل لغير ضرورة بل لنصرة مذهبه أن العباد يخلقون أكسابهم، فإذا جعلها على الأصنام لا تتناول الحركات، وأما أهل السنة فيقولون: القرآن نزل بلسان العرب وأمة العربية على أن الفعل الولد بعد ما لا يتناول بالمصدر، نحو: أصبني ما صنعت: أي صنعك، وعلى هذا فمعنى الآية عندهم خلقكم وخلق أعمالكم، والأصنام ليست هي جواهر الأصنام اتفاقاً، فمعنى الآية عندهم إذا كان الله خالق أعمالكم التي تتروهم القدرة أنهم خالقون لها فأولى أن يكون خالقاً لما يدع فيه أحد الخلقية وهي الأصنام، ومدار هذه المسألة على أن الحقيقة مقدمة على المجاز ولا أثر للمرجوح مع الراجح وذلك أن الخشب التي منها الأصنام والصور التي للأصنام ليست بعمل لنا وإنما عملنا ما أقدنا الله عليه من المعاني الكسوة التي عليها ثواب العباد وعقابهم، فإذا قلت حصل النجار السرير فاعلمى عمل حركات في عمل أظفر الله لنا عندنا التشكيل في السرير، فلما قال تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ [الصافات: ٩٦] وجب حمله على الحقيقة وهي معمولكم.

وأما ما يطلب به المعتزلي من الرد على المشركين من الآية فهو من أبين شيء أنه تعالى إذا أخبر لأنه خلقنا وخلق أعمالنا التي يظهر بها التأثير بين أشكال الأصنام وغيرها فأولى أن يكون خالقاً للمظاهر الذي لم يدع فيه أحد لا سبي ولا معتزلي، ودلالة المواجهة أقوى في لسان العرب وأبلغ من غيرها وقد وافق الخنصري على ذلك في قوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [الإسراء: ٢٣] قاله ابن علي فنفى العفرب من أن لو قال: ولا تضربهما، وقال إنها من نكت علم البيان ثم غفل عنها ابتهاجاً فهاهنا، وأما ادعاءه فك

النظم فلا يلزم منه بطلان الحجة لأن فكه ما هو أبلغ سائق بل أكمل لمراساة البلاغة، ثم قال: ولم لا تكون الآية بخيرة عن أن كل عمل للعبد فهو خلق لرب فينتزج فيه الرد على المشركين مع مراعاة النظم، ومن قيد الآية بعمل العبد دون عمل فعلية الدليل والأصل عنده وبالله التوفيق، وأجاب البيضاوي بأن دعوى أنها مصادره أبلغ لأن فعلهم إذا كان خلق الله تعالى فالتوقف على فعلهم أولى بذلك، ويرجع أيضاً بأن غيره لا يخلو من حذف أو مجاز وهو سالم من ذلك والأصل عنده، وقال الطيبي وتكلمة ذلك أن يقال تقرر عند علماء البيان أن الكتابة أولى من التصريح فإذا نفى الحكم الصام ليتنفي الخاص كان أقوى في الحجة، وقد سلك صاحب الكشف هذا بعينه في تفسير قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ [البقرة: ٢٨] وقال ابن بشر يمتين حمل ما لا على المصادره لأنهم لم يبدوا الأصنام من حيث هي حجارة أو خشب عارية عن الصور بل جعلوها لأشكالها وهي أثر عملهم ولو عملوا نفس الجواهر لما طبق توبيخهم بأن المعبود من صنعة العابد قال والمخالفون موافقون أن جواهر الأصنام ليست عملاً لهم فلو كان كما ادعوه لاحتاج إلى حذف أي والله خلقكم وما تعملون شكله وصورته، والأصل عدم التقدير وقد جاء التصريح في الحديث الصحيح بمعنى الذي تقدمت الإشارة إليه في باب قوله كل يوم هو في شأن من حقيقته رفعه أن الله خلق كل صانع وصنعه وقال غيره قول من ادعى أن المراد بقوله وما تعملون نفس العبدان والمعادن التي تعمل منها الأوتان باطل لأن أهل اللغة لا يقولون إن الإنسان يعمل العود أو الحجر بل يقيدون ذلك بالصنعة فيقولون عمل العود صنعاً والحجر وثناً، فمعنى الآية أن الله خلق الإنسان وخلق شكل الصنم وأما الذي نعت أو صاغ فإنما هو عمل النحت والصياغة وقد

٣٧٧٢	٩٧- كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: والله خلقكم وتا	٧٥٥٩ ح
------	--	--------

صرحت الآية بذلك، والذي عمله هو الذي وقع التصريح بأن الله تعالى هو الذي خلقه وقال التوسني في مختصر تفسير الفخر الرازي: احتج الأصحاب بهذه الآية على أن عمل العبد مخلوق لله على إعراب ما مصدرية وأجابه للمتزلة بأن إضافة العبادة والنسبة لهم إضافة الفعل للفاعل ولأنه ونعمهم ولو لم تكن الأفعال مخلوقة لما ونعمهم، قالوا: ولا نسلم أنها مصدرية لأن الأخصش يمنع أصحبي ما قست أي قياسك وقال إنه خاص بالمستندي سلمنا جوازها لكن لا يمنع ذلك من تقدير ما مفعولاً للناحيتين والواقعة ما ينحتون ولأن العرب تسمي عمل العمل عملاً فتقول في الباب هو عمل فلان ولأن المقصد هو تعريف عبادتهم لا بيان أنهم لا يوجدون أعمال أنفسهم قال وعمله شبهة قوله فالأولى أن لا يستدل بهذه الآية لهذا المراد كما قال.

وجرى على عادته في إيراد شبه المخالفين وترك بلذ الوسع في أجريتها وقد أجاب الشمس الأسبهباني في تفسيره وهو ملخص من تفسير الفخر فقال وما تعلمون: أي عملكم وفيها دليل على أن أعمال العباد مخلوقة لله وعلى أنها مكتسبة للعباد حيث أثبت لهم عملاً فأبطلت مذهب القدرة والجبرية معاً وقد رجح العلماء كونها مصدرية لأنهم لم يعيدوا الأضنام إلا لمعلمهم لا لجزم العنصر وإلا لكساروا يعيدونها قبل العمل فكأنهم عيبدو العمل فأنكر عليهم عبادة النحوت التي لم يخلق من العمل للمخلوق وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية في الرد على الرافضي لا نسلم أنها موصولة ولكن لا حجة فيها للمتزلة لأن قوله تعالى: ﴿والله خلقكم﴾ يدخل فيه قهضم وصفاتهم وعلى هذا إذا كان التقدير والله خلقكم وخلق الذي تعلمونه إن كان المراد خلقه لما قبل النحت وبعده وإن الله يكون الممول غير مخلوق وهو باطل ثبت أن المراد خلقه لما قبل النحت وبعده وإن الله خلقها بما فيها من التصوير والنحت ثبت أنه خالق ما تولد من فعلهم قسي الآية دلالة على أنه تعالى خلق أفعالهم القائمة بهم وخلق ما تولد منها ووافق على تركبها أنها موصولة من جهة أن السياق يقتضي أنه أنكر عليهم عبادة النحوت فأنسب أن يجبر ما يتصل بالنحوت وأنه خلق له فيكون التقدير الله خلق الخلق العابد والمعبود وتقدير: خلقكم وخلق أفعالكم، يعني إذا أحرمت مصدرية ليس فيه ما يقتضي منهم على ترك عبادته والعلم عند الله تعالى وقد أراضى الشيخ سعد الدين التتازلي بهذه الطريقة ولوحسها وتفحصها فقال في شرح العقائد له بعد أن ذكر أصل المسألة ولادة الفريقين ومنها استدلال أهل السنة بالآية المذكورة والله خلقكم وما تعلمون، قالوا: معناه وخلق عملكم على إعراب ما مصدرية ورجعوا ذلك لعدم احتياجه إلى حذف الضمير قال فيجوز أن يكون المعنى وخلق عملكم على إعرابها موصولة ويشمل أعمال العباد لأننا إذا قلنا إنها مخلوقة لله أو للعبد لم يرد بالفعل المعنى المصدرية الذي هو الإيجاد بسل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الإيجاد وهو ما يشاهد من الحركات والسكنات: قال وللذهول عن هذه الكفة توهّم من توهّم أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية وليس الأمر كذلك.

(مفصل): احتج بعض المتبعة بقوله تعالى: ﴿الله خالق كل شيء﴾ [الزمر: ٦٢] على أن القرآن مخلوق لأنه شيء، وتجب ذلك نعم بين حاد وغيره من أهل الحديث بأن القرآن كلام الله وهو صفة تكلم الله لم يدخل في عموم قوله: ﴿كل شيء﴾ اتفاقاً وكذلك صفاته، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ويعلمكم الله نفسه﴾ مع قوله تعالى: ﴿كل نفس ذنقة الموت﴾ [آل عمران: ١٨٥] فكما لم تدخل نفس الله في هذا العموم اتفاقاً فكنا لا يدخل القرآن.

قوله: (ويقول المصنّون أحواء ما خلقكم) كذا للأكثر وهو المحفوظ، ووقع في رواية الكشيبي «ويقول» أي الله سبحانه أو الملك بامر، وقال الكرماني لفظ الحديث للوصول في الباب «ويقول لهم» فظاهر البخاري مرجع الضمير انتهى، وسيأتي الكلام على نسبة الخلق إليهم في آخر الباب.

قوله: (إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض - إلى قوله - تبارك الله رب العالمين) ساقى في رواية كريمة الآية كلها، والنسب منها لما تقدم قوله تعالى: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: ٥٤] فيصح به قول الله: ﴿خالق كل شيء﴾ [الزمر: ٦٢] ولذلك حقه بقوله قال ابن عيينة بين الله الخلق من الأمر بقوله تعالى: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ وهذا الأثر وصله ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية من طريق بشار بن موسى قال: كنا عند سفيان بن عيينة فقال قال الله الخلق والأمر، فإلحق هو للمخلوقات والأمر هو الكلام، ومن طريق حاد بن نعيم سمعت سفيان بن عيينة، وسئل عن القرآن إله خلق هو؟ فقال يقول الله تعالى ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ ألا ترى كيف فرق بين الخلق والأمر، فالأمر كلامه فلو كان كلامه مخلوقاً لم يفرق. قلت: وسبق ابن عيينة إلى ذلك محمد بن كعب القرظي وتبعه الإمام أحمد بن حنبل وعبد السلام بن حاتم ومطلة أنخرج كل ذلك ابن أبي حاتم عنهم، وقال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد «خلق الله الخلق بأمرة» لقوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الفرج: ٤] ولقوله: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ ولقوله: ﴿ومن آياته أن تقوم السموات والأرض بأمرة﴾ [الزمر: ٢٥] قال: وتواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ أن القرآن كلام الله وأن أمر الله قبل خلقه، قال: ولم يذكر من أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين ولم يخاصن خلاف ذلك وهم الذين أودوا إلينا الكتاب والسنة قرناً بعد قرن، ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك خلاف إلى زمان مالك والثوري وحاد وقهواء الأصمصار ومضى على ذلك من أئمتنا من علماء الحرمين والعراقين والشام ومصر وخراسان، وقال عبد العزيز بن يحيى للمكي في مناظرته لبشر الراسبي بعد أن تلا الآية المذكورة أخبر الله تعالى عن الخلق أنه مسخر بأمرة، فالأمر هو الذي كان الخلق مسخراً به فكيف يكون الأمر مخلوقاً، وقال تعالى: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ [الفتح: ٤] فآخبر أن الأمر مقدم على الشيء للمكون، وقال: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ أي من قبل خلق الخلق ومن بعد خلقهم وموهمهم بدهام بأمرة

صرحنا الآية بذلك، والذي عمله هو الذي وقع التصريح بأن الله تعالى هو الذي خلقه وقال التوسني في مختصر تفسير الفخر الرازي: احتج الأصحاب بهذه الآية على أن عمل العبد مخلوق لله على إعراب ما مصدرية وأجابه للمتزلة بأن إضافة العبادة والنسبة لهم إضافة الفعل للفاعل ولأنه ونعمهم ولو لم تكن الأفعال مخلوقة لما ونعمهم، قالوا: ولا نسلم أنها مصدرية لأن الأخصش يمنع أصحبي ما قست أي قياسك وقال إنه خاص بالمستندي سلمنا جوازها لكن لا يمنع ذلك من تقدير ما مفعولاً للناحيتين والواقعة ما ينحتون ولأن العرب تسمي عمل العمل عملاً فتقول في الباب هو عمل فلان ولأن المقصد هو تعريف عبادتهم لا بيان أنهم لا يوجدون أعمال أنفسهم قال وعمله شبهة قوله فالأولى أن لا يستدل بهذه الآية لهذا المراد كما قال.

وجرى على عادته في إيراد شبه المخالفين وترك بلذ الوسع في أجريتها وقد أجاب الشمس الأسبهباني في تفسيره وهو ملخص من تفسير الفخر فقال وما تعلمون: أي عملكم وفيها دليل على أن أعمال العباد مخلوقة لله وعلى أنها مكتسبة للعباد حيث أثبت لهم عملاً فأبطلت مذهب القدرة والجبرية معاً وقد رجح العلماء كونها مصدرية لأنهم لم يعيدوا الأضنام إلا لمعلمهم لا لجزم العنصر وإلا لكساروا يعيدونها قبل العمل فكأنهم عيبدو العمل فأنكر عليهم عبادة النحوت التي لم يخلق من العمل للمخلوق وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية في الرد على الرافضي لا نسلم أنها موصولة ولكن لا حجة فيها للمتزلة لأن قوله تعالى: ﴿والله خلقكم﴾ يدخل فيه قهضم وصفاتهم وعلى هذا إذا كان التقدير والله خلقكم وخلق الذي تعلمونه إن كان المراد خلقه لما قبل النحت وبعده وإن الله يكون الممول غير مخلوق وهو باطل ثبت أن المراد خلقه لما قبل النحت وبعده وإن الله خلقها بما فيها من التصوير والنحت ثبت أنه خالق ما تولد من فعلهم قسي الآية دلالة على أنه تعالى خلق أفعالهم القائمة بهم وخلق ما تولد منها ووافق على تركبها أنها موصولة من جهة أن السياق يقتضي أنه أنكر عليهم عبادة النحوت فأنسب أن يجبر ما يتصل بالنحوت وأنه خلق له فيكون التقدير الله خلق الخلق العابد والمعبود وتقدير: خلقكم وخلق أفعالكم، يعني إذا أحرمت مصدرية ليس فيه ما يقتضي منهم على ترك عبادته والعلم عند الله تعالى وقد أراضى الشيخ سعد الدين التتازلي بهذه الطريقة ولوحسها وتفحصها فقال في شرح العقائد له بعد أن ذكر أصل المسألة ولادة الفريقين ومنها استدلال أهل السنة بالآية المذكورة والله خلقكم وما تعلمون، قالوا: معناه وخلق عملكم على إعراب ما مصدرية ورجعوا ذلك لعدم احتياجه إلى حذف الضمير قال فيجوز أن يكون المعنى وخلق عملكم على إعرابها موصولة ويشمل أعمال العباد لأننا إذا قلنا إنها مخلوقة لله أو للعبد لم يرد بالفعل المعنى المصدرية الذي هو الإيجاد بسل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلق الإيجاد وهو ما يشاهد من الحركات والسكنات: قال وللذهول عن هذه الكفة توهّم من توهّم أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية وليس الأمر كذلك.

(تكملة): جاز من صف في إعراب القرآن في إعراب «ما تعلمون» زيادة على ما تقدم قالوا واللفظ للمتخبط في «ما أوجه أحدنا: أن تكون مصدرية منصوبة المجل عطف على الكاف والميم في «خلقكم» الثاني أن تكون موصولة في موضع نصب أيضاً عطفاً على المذكور آنفاً، والتقدير: خلقكم والذي تعلمون أي تعملون منه الأضنام يعني الخشب والحجارة وغيرها، الثالث: أن تكون استهامية منصوبة المجل بقوله «تعملون» توبيخاً لهم وتغفيراً لمعلمهم، الرابع: أن تكون نكرة موصوفة وحكمها حكم الموصولة، الخامس: أن تكون نافية على معنى «وما تعلمون ذلك» لكن الله هو خلقه، ثم قال البيهقي وقد قال الله تعالى: ﴿خلق كل شيء، وهو بكل شيء عليم﴾ [الأنعام: ١٠١] فاستدل بأنه خلق كل شيء وبأنه يعلم كل شيء فكما لا يخرج عن علمه شيء، وكذا لا يخرج عن خلقه شيء، وقال تعالى: ﴿أسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذلت الصدور، ألا يعلم من خلق﴾ [الملك: ١٣ - ١٤] فآخبر أن قهرم سرأ وجهها خلقه وأنه بجميع ذلك عليم، وقال تعالى: ﴿خلق الموت والحياة﴾ [الملك: ٢٠] وقال: ﴿وإنه هو أمت وأحيا﴾ [التنجيم: ٤٤] فآخبر أنه الحي المهي للميت وأنه خلق الموت والحياة ثبت أن الأفعال كلها خيرها وشرها صادرة من خلقه وإحداثه إياها وقال تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ [الأنفال: ١٧]، وقال تعالى: ﴿أنتم تزرعونهم أم نحن الزارعون﴾ [الواقعة: ٦٤] فلب عنهم هذه الأفعال وإتيها لنفسه ليدل بذلك على أن المؤثر فيها حتى صارت موجودة بعد العلم هو خلقه، وأن الذي يقع من الناس إنما هو مباشرة تلك الأفعال بقدرة حادثة أحدثها على ما أريد فهي من الله تعالى خلق بمعنى الاختراع بقدرة القهضة، ومن العباد كسب على معنى تعلق قدرة حادثة بمباشرتهم التي هي كسبهم ووقع هذه الأفعال على وجوده بخلاف فصل مكتسبها أحياناً من أعظم

ويصيحهم بأمره، وقال غيره لفظ الأمر يرد لمان، منها الطلب ومنها الحكم ومنها الحال والشأن منها للمأمور كقوله تعالى: ﴿فما أغتث عنهم أنفسهم التي يدعون من دون الله من شيء﴾ [ما جاء أمر ربك] [مود: ١٠١] أي مأموره وهو إهلاكهم، واستعمال المأمور بلفظ الأمر كاستعمال المخلوق بمعنى الخلق، وقال الراغب: الأمر لفظ عام للأفعال والأقوال كلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وليه يرجع الأمر كله﴾ [مود: ١٢٣] ويقال للإبداع أمر، نحو قوله تعالى: ﴿إلا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: ٥٤] وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ [الإسراء: ٨٥] أي هو من إبداعه، ويختص ذلك بالله تعالى دون الخلاق وقوله: ﴿إنما أمرنا لنبي﴾ إذا أردناه ﴿إشارة إلى إبداعه وعبر عنه بأقصر لفظ وأبلغ ما تقدم به فيما يبتنا بفعل الشيء، ومنه ﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾ [الزمر: ٥٠] فغير عن سرعة إيجاده بأسرع ما يدركه وهما، والأمر التقدم بالنبي سواء كان ذلك بقول الفعل أو لفظ خبر نحو ﴿والملقات يترصن﴾ [البقرة: ٢٢٨] أو بإشارة أو غير ذلك كسببته ما رأى إبراهيم أمراً حيث قال ابنه ﴿يا أبت افضل ما تؤمر﴾ [الصافات: ١٠٢] وأما قوله: ﴿وما أمر فرعون برشيدي﴾ [مود: ٩٧] فسام في أقواله وأفعاله، وقوله: ﴿إني أمر الله﴾ إشارة إلى يوم القيامة فذكر بأعم الألفاظ، وقوله: ﴿بل سولت لكم أنفسكم أمراً﴾ [يوسف: ١٨] أي ما تأمر به النفس الأمارة انتهت، وفي بعض ما ذكره نظر لا سيما في تفسير الأمر في آية الباب بالإبداع، والمعروف فيه ما نقل عن ابن عيينة وعلى ما قال الراغب: ﴿يكون الأمر في الآفة من عطف الخاص على العام﴾ وقد قال بعض المفسرين: المراد بالأمر بعد الخلق تصريف الأمور، وقال بعضهم المراد بالخلق في الآفة: الدنيا وما فيها، وبالأمر: الآخرة وما فيها، فهو كقوله ﴿إني أمر الله﴾ [النمل: ١].

الحديث الثالث والرابع والخامس: عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة في ذكر المصورين، والأول من رواية الليث عن نافع عن عائشة، والثاني من رواية أبيوب عن نافع عن ابن عمر ولقظهما واحد إلا أنه وقع في حديث عائشة ويقال لهم «وفي حديث ابن عمر» يقال لهم «بدون واره، وعبد بن الصلاة» في أول سند حديث أبي هريرة هو أبو كرب وهو بكنيته أشهر، وابن فضيل: هو محمد وعاصدة - هو ابن القعقاع بن شيرمة، وقد مضى في «كتاب اللباس» من وجه آخر عن عاصدة وفيه قصة لأبي هريرة ومضى شرحه هناك.

وقوله (ومن ذهب) أي قصد، وقوله «يخلق كخلفي» نسب الخلق إليهم على سبيل الاستهزاء أو التشبيه في الصورة فقط.

وقوله (فليخلقوا قوة أو شعرة) أمر بمعنى التمييز وهو على سبيل الترتيبي في الحفارة أو التزييل في الإزرام، والمراد بالذرة إن كان النملة فهو من تعذيبهم وتجزيمهم يخلق الحيوان تارة ويخلق الجملاء أخرى، وإن كان بمعنى اليباء فهو يخلق ما ليس له جرم محسوس تارة وما له جرم محسوس، ويحتمل أن يكون «أو» شكاً من الراوي.

قال ابن بطال قوله في حديث عائشة وغيره «يقال لهم أحيوا ما خلقتهم» إنما نسب خلقها إليهم تقيهاً لهم بمشاهاتهم الله تعالى في خلقه فبكثرتهم بأن قال إذا شابهتم بما صورتم خلوقاً لله تعالى فاحيوا كما أحيوا ما خلقت، وقال الكرماني أسند الخلق إليهم صريحاً وهو خلاف الترجمة لكن المراد كسبهم، فاطلق لفظ الخلق عليهم استهزاء أو ضمن «خلقتهم» معنى صورتم تشبيهاً بالخلق، أو أطلق بناء على زعمهم فيه.

قلت: والذي يظهر أن نسبة ذكر حديث المصورين لترجمة هذا الباب من جهة أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه لو صحت دعواه ما وقع الإنكار على هؤلاء المصورين فلما كان أمرهم يتفخ الروح فيما صوروه أمر تمييز ونسبة الخلق إليهم إنما هي على سبيل التهمك والاستهزاء دل على فساد قول من نسب خلق فعله إليه استقلالاً والعلم عند الله تعالى، ثم قال الكرماني هذه الأحاديث تدل على أن العمل منسوب إلى العبد لأن معنى الكسب اختيار الجهتين فيستأد المطلوب منها ولعل غرض البخاري في تكثير هذا النوع في الباب وغيره بيان جواز ما نقل عنه أنه قال «لفظي بالقرآن خلوق» إن صح عنه. قلت: قد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق فقال «كل من نقل عني أني قلت لفظي بالقرآن خلوق فقد كذب علي»، وإنما قلت أعمال العباد خلوقاً» أخرج ذلك غنجا في ترجمة البخاري من تاريخ بخاري بسند صحيح إلى محمد بن نصر المروزي الإمام المشهور أنه سمع البخاري يقول ذلك، ومن طريق أبي عمر وأحمد بن نصر النيسابوري الخفاف أنه سمع البخاري يقول ذلك.

٥٧- باب قراءة القرآن والمُنافي وأصواتهم وتلاوتهم

لا تُجَاوِرُ حَاجِرُهُمْ

٧٥٦٠- حَدَّثَنَا هُذَيْلُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَلَّى الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْبُرْجَةِ، طَعَنَهَا طَيْبٌ وَرَجَحَهَا طَيْبٌ، وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ كَالْقَمَرَةِ، طَعَنَهَا طَيْبٌ وَلَا رَجَحَ لَهَا، وَتَلَّى الْقَافِرُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَنْ تَلَّى الرَّجُلَ، رَجَحَهَا طَيْبٌ وَطَعَنَهَا مُرٌّ. وَتَلَّى الْقَافِرَ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَنْ تَلَّى الْحُظْلَةَ، طَعَنَهَا مُرٌّ وَلَا رَجَحَ لَهَا». [رواج: ٥٠٢٠، أخرجه مسلم: ٧٩٧].

٧٥٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْسَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ:

ويصيحهم بأمره، وقال غيره لفظ الأمر يرد لمان، منها الطلب ومنها الحكم ومنها الحال والشأن منها للمأمور كقوله تعالى: ﴿فما أغتث عنهم أنفسهم التي يدعون من دون الله من شيء﴾ [ما جاء أمر ربك] [مود: ١٠١] أي مأموره وهو إهلاكهم، واستعمال المأمور بلفظ الأمر كاستعمال المخلوق بمعنى الخلق، وقال الراغب: الأمر لفظ عام للأفعال والأقوال كلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وليه يرجع الأمر كله﴾ [مود: ١٢٣] ويقال للإبداع أمر، نحو قوله تعالى: ﴿إلا له الخلق والأمر﴾ [الأعراف: ٥٤] وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ [الإسراء: ٨٥] أي هو من إبداعه، ويختص ذلك بالله تعالى دون الخلاق وقوله: ﴿إنما أمرنا لنبي﴾ إذا أردناه ﴿إشارة إلى إبداعه وعبر عنه بأقصر لفظ وأبلغ ما تقدم به فيما يبتنا بفعل الشيء، ومنه ﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾ [الزمر: ٥٠] فغير عن سرعة إيجاده بأسرع ما يدركه وهما، والأمر التقدم بالنبي سواء كان ذلك بقول الفعل أو لفظ خبر نحو ﴿والملقات يترصن﴾ [البقرة: ٢٢٨] أو بإشارة أو غير ذلك كسببته ما رأى إبراهيم أمراً حيث قال ابنه ﴿يا أبت افضل ما تؤمر﴾ [الصافات: ١٠٢] وأما قوله: ﴿وما أمر فرعون برشيدي﴾ [مود: ٩٧] فسام في أقواله وأفعاله، وقوله: ﴿إني أمر الله﴾ إشارة إلى يوم القيامة فذكر بأعم الألفاظ، وقوله: ﴿بل سولت لكم أنفسكم أمراً﴾ [يوسف: ١٨] أي ما تأمر به النفس الأمارة انتهت، وفي بعض ما ذكره نظر لا سيما في تفسير الأمر في آية الباب بالإبداع، والمعروف فيه ما نقل عن ابن عيينة وعلى ما قال الراغب: ﴿يكون الأمر في الآفة من عطف الخاص على العام﴾ وقد قال بعض المفسرين: المراد بالأمر بعد الخلق تصريف الأمور، وقال بعضهم المراد بالخلق في الآفة: الدنيا وما فيها، وبالأمر: الآخرة وما فيها، فهو كقوله ﴿إني أمر الله﴾ [النمل: ١].

قوله: (وسمى النبي ﷺ الإيمان عملاً) تقدم بيان هذا في باب من قال الإيمان هو العمل من «كتاب الإيمان» أول الجلباع.

قوله: (وقال أبو ذر وأبو هريرة سئل النبي ﷺ أي الأعمال الفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله) تقدم الكلام عليهما وبيان من وصلهما وشواهدهما في باب: قل فاترا بالتلاوة فالتلاوة قبل أبواب.

قوله: (وقال جزء بما كانوا يعملون) أي من الإيمان والصلاة وسائر الطاعات، نسى الإيمان عملاً حيث أدخله في جملة الأعمال.

قوله: (وقال وفد عبد القيس إلى أن قال فيفضل ذلك كله عملاً) سيأتي ذلك موصولاً بعد حديث، ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث مستندة.

الأول: حديث أبي موسى الأشعري في قصة الذين طلبوا الحملان فقال ﷺ لست أنا أحلكم ولكن الله حكيم، وقد تقدم شرحه في «كتاب الإيمان» و«عبد الوهاب» في السند هو ابن عبد المجيد الثقفي وليس هو والد عبد الله بن عبد الوهاب العبدري الحنفي الرواي عنه هنا، و«القاسم الكشمي» هو ابن حاصم و«زهدم» هو ابن مضرب بتشديد الراء.

قوله (ياكل قفله) زاد الكشمي «ياكل شيئاً».

وقوله (فلاحدلك) وقع لغير الكشمي «فلاحدلك» بالنون المؤكدة، والمراد منه نسبة الحمل إلى الله تعالى وإن كان الذي يأمر ذلك النبي ﷺ فهو كقوله تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾ [الأنفال: ١٧] وقد تقدم توجيهه قريباً.

الحديث الثاني: حديث وفد عبد القيس.

قوله: (أبو عاصم) هو الضحاك بن غلد البصري المعروف بالليل بنون وموحدة وزن عظيم، وهو من شيوخ البخاري أخرج عنه بغير واسطة في «كتاب الزكاة» وغيره وهنا بواسطة وكذلك في عدة مواضع.

قوله: (حدثنا قرة بن خالد) قال حياض سقط من رواية أبي زيد المروزي وثبت لغيره وأخذه عبدوس في روايته يعني «عن المروزي» ونقل أبو علي الجبائي أن أبا زيد قال لما حدث به «أظن بينهما قرة بن خالد» قال أبو علي وما هو بالظن ولكنه يقين وبه يتصل الإسناد.

قوله: (قلت لابن عباس فقال قدم وفد عبد القيس) كنا في هذه الرواية لم يذكر مقول قلت وبينه الإسمايلي من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي بفتح المهملة والقاف عن قرة بن خالد فقال في روايته: حدثنا أبو حمزة قال قلت لابن عباس إن لي جرة أتيد فيها فأشره حلواً لو أكثرت منه فجالت القوم لخشيت أن

إلا الصحابي وقد دخل البصرة.

قوله: (خرج ناس من قبل المشرق) تقدم في «كتاب الفتن» أنهم الخوارج وبين مبدأ أمرهم وما ورد فيهم، وكان ابتداء خروجهم في العراق وهي من جهة المشرق بالنسبة إلى مكة للمشرقة.

قوله: (لا يجاوز قراهمهم) جمع تفرقة بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي المظلم الذي بين نقرة النحر والماتق، وذكره في الترجمة بلفظ «حاجرهم» جمع حنجرة وهي الحلقوم، وتقدم بيان الحلقوم في أواخر «كتاب العلم» وقد رواه عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد بلفظ حناجرهم، وتقدم في باب قوله تعالى: ﴿تُجْرَجُ لِللَّائِكَةِ وَالرَّوْحِ إِلَيْهِ﴾ [الملئج: ٤٨] من «كتاب التوحيد».

قوله: (قل ما سيحاهم) بكسر الهملة وسكون التحتانية أي علانهم والوسائل عن ذلك لم اتف على تيسره.

قوله: (التحليل) أو قال (التصيد) شك من الراوي وهو بالهملة والموحدة بمعنى التحليل، وقيل أبلغ منه وهو بمعنى الاستئصال وقيل إن نبت بعد إهام وقيل هو ترك دهن الشعر وخصله، قال الكرمانى فيه إشكال وهو أنه يلزم من وجود العلامة وجود ذي العلامة فيستلزم أن كل من كان ملحق الرأس فهو من الخوارج والأمر بخلاف ذلك اتفاقاً ثم أجاب بأن السلف كانوا لا يخلطون رؤوسهم إلا للنسك أو في الحاجة، والخوارج انقطعوا حينئذ فصار شعاراً لهم وعرفوا به قال ويعمل أن يراد به حلق الرأس والحية وجع شعورهم وأن يراد به الإلزام في القتل والمبالغة في المخالفة في أمر الدنيا. قلت: الأول باطل لأنه لم يقع من الخوارج، والثاني محتمل لكن طرق الحديث المتكاثرة كالتصريح في إرادة حلق الرأس، والثالث كالتأني والله أعلم.

(هـ) وقع لابن بطال في وصف الخوارج خطب أردت التنبيه عليه لتلا يفتى به، وذلك أنه قال: يمكن أن يكون هذا الحديث في قوم عرفهم النبي ﷺ بالوحي أنهم خرجوا يبدعهم عن الإسلام إلى الكفر وهم الذين قطعهم عليٌّ بالتهرون حين قالوا إنك ربنا فاختطفنا منهم وأمر بهم فحرقوا بالنار فزادهم ذلك فتنة وقالوا الآن يقتلنا أنك ربنا إذ لا يذهب بالنار إلا الله انتهى، وقد تقدمت هذه القصة لعليّ في الفتن وليست للخوارج وإنما هي للزنادقة كما وقع صريحاً به في بعض طرقه، ووقع في شرح الجوزي للرافعي عند ذكر الخوارج قال هم فرقة من الشيعة خرجوا على عليّ حيث اعتضدوا أنه يحرف كلمة عثمان ويقدّر عليهم ولا يتقص منهم أرضاء بقتله ومواطاة إياهم، ويعتقدون أن من أتى كبيرة فقد كفر واستحق الحطود في النار ويؤمنون لذلك في الأكمة انتهى، وليس الوصف الأول في كلامه وصف الخوارج للشيعة وإنما هو وصف الزواصب اتباع معاوية بسفيهم، وأما الخوارج فمن معتزلة تكفير عثمان وأنه قتل بحق، ولم يزلوا مع عليّ حتى وقع التحكيم بسفيهم فأنكروا التحكيم وخرجوا على عليّ وكفروا، وقد تقدم القول مبسوطاً في «كتاب الفتن».

٥٨- باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ

الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وَأَنَّ الْأَعْمَالُ نَبِيٍّ آتَمَ وَفَرَّقَهُمْ يُوزَنُ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: الْقِسْطُ الْمِيزَانُ بِالرُّومِيَّةِ، وَتَقَالُ: الْقِسْطُ مَعْنَى الْقِسْطِ وَفَرَّقَهُمْ يُوزَنُ.

٧٥٦٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَكَيْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عَمْرَةَ ابْنِ الْقَاسِقِ، عَنْ أَبِي رُفْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَبِيئَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَبِيئَتَانِ عَلَى النَّاسِ، قَبِيحَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: مُبْحَنُ اللَّهِ وَبَحْثُهُ، مُبْحَنُ اللَّهِ الْعَظِيمِ». [راجع: ٦٤٠٦. أخرجه مسلم: ٢٦٩٩].

قوله: (باب قوله الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) كنا لا نرى وسقط لأكثرهم «ليوم القيامة» وللاثنين جمع ميزان وأصله ميزان فقلت الواو باء لكسرة ما قبلها، واختلف في ذكره هنا بلفظ الجمع هل المراد أن لكل شخص ميزاناً أو لكل عمل ميزان فيكون الجميع حقيقة أو ليس هناك إلا ميزان واحد والجمع باعتبار تعدد الأعمال أو الأشخاص، وبذل على تعدد الأعمال قوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ويحتمل أن يكون الجمع للتضخيم كما في قوله تعالى: ﴿كَلْبَتِ قَوْمُ

أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سَأَلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْكُفَّاتِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَمَسُوا بَشِيَةً». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يَخْدَعُونَ بالبَشِيَةِ بِكَيْفٍ؟ قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلَتْ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطِفُهَا الْجَنِّي، كَقَرْوَعَا فِي أَيْدِي وَلَيْهِ قَرْوَعَةُ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْطِفُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَلِمَةٍ». [راجع: ٣٢١٠. أخرجه مسلم: ٢٦٢٨].

٧٥٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ قَيْمُونٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَخْتَلِفُ، عَنْ مَعْدَنَ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْرِجُ نَاسٌ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِرُونَ تَوَاتِيهِمْ، يَمُرُّونَ مِنَ النَّبِيِّ كَمَا يَمُرُّونَ مِنَ السُّنَمِ مِنَ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ لَا يَمُرُّونَ فِيهِ حَتَّى يَخُودَ السُّنَمُ إِلَى قَوْلِهِ». قيل: مَا سِيحَاهُمْ؟ قَالَ: «سِيحَاهُمْ التَّحْلِيلُ، أَوْ قَالَ: التَّسْيِيدُ».

قوله: (باب قراءة الفاجر والمنافق وتلاوتهم لا يجاوز حناجرهم) قال الكرمانى المراد بالفاجر المنافق بقرينة جملة قسيماً للمؤمن في الحديث - يعني الأول - ومقابلاً له، فخطف للمنافق عليه في الترجمة من باب المطفئ الضعيف، قال وقوله «وتلاوتهم» مبتداً وخبره لا يجاوز حناجرهم، وإما جمع الضمير لأنه حكاية عن لفظ الحديث قال: وزيد في بعضها «وأصواتهم». قلت: هي ثابت في جميع ما وقفنا عليه من نسخ البخاري، ووقع في رواية أبي ذر قراءة الفاجر أو المنافق بالمشك وهو يزيد تأويل الكرمانى ويحتمل أن يكون للتزجج، والفاجر اسم من المنافق فيكون من طصف الخاص على العام وذكر فيه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: حديث «أبي موسى» وهو الأخرى مثل للمؤمن، وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن والسند كله بصريون ومطابقت للترجمة ظاهرة ومناسبتها لما قبلها من الأبواب أن التلاوة مغلوطة بتفاوت التلي فيدل على أنها من عمله، وقال ابن بطال معنى هذا الباب أن قراءة الفاجر والمنافق لا ترتفع إلى الله ولا تزكو عنده وإنما يزكو عنده ما أريد به وجهه وكان من نية التعرّب إليه، وشبهه بالريجة حين لم يتبع بركة القرآن ولم يفز بملاوة أجره فلم يجاوز الطيب موضع الصوت وهو الحلق ولا اتصل بالقلب وهو لا. هم الذين يمرقون من الدين.

الحديث الثاني:

قوله: (علي) هو ابن عبد الله بن المنبهي (وهشام) هو ابن يوسف الصنعاني (ويونس) في السند الثاني هو ابن يزيد و(أبى شهاب) فيه هو الزهري المذكور في الأول، وقد تقدمت طريق علي بن عبد الله المنبهي في أواخر «كتاب الطب» في باب الكهانة، ونسبه فيها ونسب شيخه كما ذكرت وساق المتن على لفظه هناك، ووقع عنده لغيره يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير.

قوله: (سأل أناس) في رواية معمر «ناس» وهما بمعنى، وقوله هنا «يجشون بالبشي» يكون حقاً في رواية معمر «أنهم يجشون أحياناً بشيء فيكون حقاً».

قوله: (يخطفها) في رواية الكشميهني «يخطفها» مجاه مهمله وظاه مشاكاة والفاء قبلها من الخطف.

قوله: (يفرقوها) في رواية معمر «يفرقها» بتشديد الراء.

قوله: (كقروعة الدجاجة) في رواية المستملي «الزجاجة» بضم الزاي، وتقدم شرحه مستوفى في الباب المذكور ومناسبة للترجمة تعرض له ابن بطال وخصه الكرمانى فقال لمشاكلة الكاهن بالمنافق من جهة أنه لا يتبع بالكلمة الصادقة لغلبة الكذب عليه وفساد حاله، كما أن المنافق لا يتبع بقرانه فساد حقيقته، والذي يظهر في من مراد البخاري أن تلفظ المنافق بالقرآن كما يتلفظ به للمؤمن فتختلف تلاوتهما والتلو واحد، فلو كان للتلو عين التلاوة لم يقع فيه تخالف وكذلك الكاهن في تلفظه بالكلمة من الوحي التي يجيره بها الجني عما يتلفظه من الملك لتلفظه بها، وتلفظ الجني مشايرة لتلفظ الملك فتفاوتا.

الحديث الثالث:

قوله: (عن معبد بن سيرين) هو آخر معبد وهو أكبر منه والسند كله بصريون

نوح المرسلين ﴿الشعراء: ١٠٥﴾ مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحداً، والذي يترجح أنه ميزان واحد ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله لأن أحوال القيامة لا تكيف بأحوال الدنيا، والقسط العدل وهو نعت الموازين إن كان مفرداً وهي جمع لأنه مصدر، قال الطبري القسط العدل وجعل وهو مفرد من نعت الموازين وهي جمع لأنه كقولك عدل ورضا وقال أبو إسحاق الزجاج: المعنى ونضع الموازين فوات القسط، والقسط العدل وهو مصدر يوصف به، يقال ميزان قسط وميزانان قسط وموازن قسط، وقيل هو مفعول من أجله أي لأجل القسط واللام في قوله «ليوم القيامة» للتعليل مع حذف مضاف أي لحساب يوم القيامة وقيل هي بمعنى في كذا جزم به ابن قتيبة واختاره ابن مالك، وقيل للتوقيت كقول النابغة:

توهمت آيات لها فعرقتها
لسته أعوام وذا العام سابع
وحكى حنبل بن إسحاق في كتاب السنة عن أحمد بن حنبل أنه قال ردأ على من أنكر الميزان ما معناه: قال الله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ [الأنبياء: ٤٧] وذكر النبي ﷺ الميزان يوم القيامة فمن رد على النبي ﷺ فقد رد على الله عز وجل.

قوله: ﴿وإن أعمال بني آدم وقولهم يوزن﴾ كذا للأكثر وللنابغة وطائفة: وأقوالهم بصيغة الجمع وهو المناسب للأعمال وظاهره التعميم لكن خص منه طائفتان فمن الكفار من لا ذنب له إلا الكفر ولم يعمل حسنة فإنه يقع في النار من غير حساب ولا ميزان، والمؤمنين من لا مئة له وحسنات كثيرة زائدة على مئة الإيمان فهذا يدخل الجنة بغير حساب كما في قصة السبعين ألفاً، ومن شاء الله أن يلحق بهم وهم الذي همرون على الصراط كالبرق الخافض وكالريح وكجاويد الخيل، ومن عدا هذين من الكفار والمؤمنين يماسبون وتعرض أحكامهم على الموازين، ويدل على محاسبة الكفار ووزن أعمالهم قوله تعالى في سورة المؤمنين ﴿فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم﴾ إلى قوله ﴿لم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون﴾ [المؤمنين: ١٠٢ - ١٠٥] ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال: الكافر لا ثواب له وعمله مقابل بالمعابد فلا حسنة له توزن في موازين القيامة، ومن لا حسنة له فهو في النار واستدل بقوله تعالى: ﴿فلا تقسم لهم يوم القيامة وزناً﴾ [الكهف: ١٠٥] وعلمت أبي هريرة وهو في الصحيح في الكافر: لا يؤن عند الله جناح بعوضة، وتعبت أنه مجاز من حجارة قلده ولا يلزم منه عدم الوزن، وحكى القرطبي في صفة وزن عمل الكافر وجهين أحدهما أن كفره يوضع في الكفة ولا يجد له حسنة يضعها في الأخرى تطيش التي لا شيء فيها، قال وهذا ظاهر الآية لأنه وصف الميزان بالحفة لا الموزون ثانيهما: قد يقع من العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكنت له حسنات فمن كانت له حسنات جمعت ووضعت، غير أن الكفر إذا قابلهما رجع بها. قلت: ويجعل أن يجازى بها عما يقع منه من ظلم العباد مثلاً، فإن استوت عذب بكفره مثلاً فقط، ولا زيد عليه بكفره أو خفف عنه كما في قصة أبي طالب، قال أبو إسحاق الزجاج أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان وميزان بالأعمال، وأكثر المتأخرة الميزان وقالوا هو عبارة عن العدل فخالقاً الكتاب والسنة لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم مثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين، وقال ابن فورك أكثر المتأخرة الميزان بناء منهم على أن الأعراس يستحيل وزنها إذ لا تقوم بأنفسها، وقال وقد روى بعض المتكلمين عن ابن عباس أن الله تعالى يقلب الأعراس أجساماً فيزينها انتهى.

وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء فاستدرك الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ قال إنما هو مثل كما يجوز وزن الأعمال كذلك يجوز الخط، ومن طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال الموازين العدل، والراجح ما ذهب إليه الجمهور، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في السنة عن سليمان قال: يوضع الميزان وله كفتان لو وضع في إحداها السموات والأرض ومن فيهن لوسمته، ومن طريق عبد الملك بن أبي سليمان ذكر الميزان عند الحسن فقال له لسان وكفتان، وقال الطبري قيل إنما توزن الصحف، وأما الأعمال فإنها أعراس فلا توصف بقل ولا خفة، والحق عند أهل السنة أن الأعمال حينئذ تجسد أو تجمل في أجسام قصير أعمال الطامعين في صورة حسنة وأعمال المسيتين في صورة قبيحة ثم توزن، ورجع القرطبي أن الذي يوزن الصحف التي تكتب فيها الأعمال، ونقل عن ابن عمر قال توزن، صحاف الأعمال، قال فإذا ثبت هذا فالصحف أجسام تفرغ الإشكال ويقوه حديث البطاقة الذي أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه، وفيه قنوض السجلات في كفة والبطاقة في كفة انتهى، والصحيح أن الأعمال

هي التي توزن، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن، وفي حديث جابر وصفه «توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار، قيل فمن استوتت حسناته وسيئاته قال أولئك أصحاب الأصعر» أخرجه خيشة في فوائده، وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه موقوفاً، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن حذيفة موقوفاً أن صاحب الميزان يوم القيامة جبريل عليه السلام.

قوله: ﴿وقال مجاهد القسطاس: العدل بالرومية﴾ وصله الفريابي في تفسيره عن سفيان الثوري عن رجل عن مجاهد وعن ورقاء عن ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وزنوا بالقسطاس المستقيم﴾ [الشعراء: ٨٢] قال هو العدل بالرومية، وقال الطبري معنى قوله «وزنوا بالقسطاس» بالميزان، وقال ابن دريد مثله وزاد «وهو رومي عرب» ويقال قسطار بالراء آخره بدل السين، وقال صاحب المشارق القسطاس أصل الموازين وهو بكسر القاف وبضمها وقرئ بهما في المشهور.

قوله: ﴿ويقال القسط مصدر القسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجاني﴾ قال الفراء القاسطون الجناثون والمقسطون العادلون، وقال الراغب القسط التعيب بالعدل كالنصف والنصفه والقسطا بفتح القاف أن يأخذ شخص غيره وقلبك جوار والإقسط أن يعطي غيره تسعة وذلك إقصاف، ولذلك قيل قسط إذا جاز وأقسط إذا عدل، وقال صاحب الحكم القسط التعيب إذا تقاسموه بالسوية، وقال الإسماعيلي متعباً على قول البخاري القسط مصدر القسط ما نعه القسط العدل ومصدر القسط الإقسط يقال أقسط إذا عدل وقسط إذا جاز ويرجعان إلى معنى متطابق لأن يقال عدل عن كذا إذا مال عنه وكذلك قسط إذا عدل عن الحق وأقسط كأنه لزم القسط وهو العدل، قال الله تعالى: ﴿وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً﴾ [الأنبياء: ١٥] وقال النبي ﷺ المقسطون على منابر من نور انتهى وكان من حقه أن يستشهد للمعنى الثاني بالآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿إن الله يحب المقسطين﴾ [المائدة: ٤٢] وهي في الثالثة وفي الحجرات، والحديث الذي ذكره صحيح أخرجه مسلم، وفي الصحيح عن أبي هريرة رفعه في ذكر عيسى ابن مريم يسزل حكماً مقسطاً وفي الأسماء الحسنى المقسط، قال القاسمي هو المعطي عباده القسط وهو العدل من نفسه وقد يكون معناه المعطي لكل منهم قسطاً من غيره، وقوله: كأنه لزم القسط يشير إلى أن الحزمة فيه للسلب، ولذلك جزم صاحب النهاية، وذكر ابن القطاع أن قسط من الأخسدة وقد أجاب ابن بطال بن اعتراض من اعترض على قول البخاري مصدر القسط فقال: أراد بالصدر ما جلت زوائده كقول الشاعر «وإن أهلك ذلك حين تقري» أي تقديري فرده إلى أصله، وإنما تحذف الحرب الزوائد لئلا تزد الكلمة إلى أصلها، وأما المصدر المقسط الجاري على فعله فهو الإقسط، وقال الكرماني المراد بالصدر المحذوف الزوائد نظراً إلى أصله، فهو مصدر مصدره إذ لا خفاء أن المصدر الجاري على فعله هو الإقسط فإن قيل المزيد لا بد أن يكون من جنس المزيد عليه، قلت: إما أن يكون من القسط بالكسر وإما أن يكون من القسط بالفتح الذي هو بمعنى الجور والحزمة للسلب والإزالة.

قوله: ﴿حدثنا أحمد بن إشبك﴾ بكسر الحزمة وسكون المعجمة وآخره موحدة غير منصرفة لأنه أعجمي وقيل بل عربي فيصرف وهو لقب، واسمه جمع وقيل مصدر وقيل والله وكية أحد أبو عبد الله وهو الصغار الحضرمي نزيل مصر، قال البخاري: آخر ما لقيه بمصر سنة سبع عشرة وأربع ابن حبان وفاته فيها، وقال ابن يونس مات سنة سبع عشرة أو ثمان عشر. قلت: وليس بينه وبين علي بن إشبك ولا أحمد بن إشبك قرابة.

قوله: ﴿حدثنا محمد بن فضيل﴾ أي ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي ولم أر هذا الحديث إلا من طريقه بهذا الإسناد، وقد تقدم في الدعوات وفي الإيمان والنذور وأخرجه أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان كلهم من طريقه قال الترمذي حسن صحيح غريب. قلت: وجه الغرابة فيه ما ذكرته من تفرد محمد بن فضيل وشيخه وشيخه وصحابيه.

قوله: ﴿عن عمارة﴾ في رواية قتيبة «عن ابن فضيل حدثنا عمارة» وقد تقدمت في الإيمان والنذور.

قوله: ﴿كلمتان حبيبتان إلى الرحمن﴾ كذا في هذه الرواية بتقديم «حبيبتان» وتأخير «قيلتان» وقد تقدم في الدعوات وفي الإيمان والنذور بتقديم «خفيقتان»

نوح المرسلين ﴿الشعراء: ١٠٥﴾ مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحداً، والذي يترجح أنه ميزان واحد ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله لأن أحوال القيامة لا تكيف بأحوال الدنيا، والقسط العدل وهو نعت الموازين إن كان مفرداً وهي جمع لأنه مصدر، قال الطبري القسط العدل وجعل وهو مفرد من نعت الموازين وهي جمع لأنه كقولك عدل ورضا وقال أبو إسحاق الزجاج: المعنى ونضع الموازين فوات القسط، والقسط العدل وهو مصدر يوصف به، يقال ميزان قسط وميزانان قسط وموازن قسط، وقيل هو مفعول من أجله أي لأجل القسط واللام في قوله «ليوم القيامة» للتعليل مع حذف مضاف أي لحساب يوم القيامة وقيل هي بمعنى في كذا جزم به ابن قتيبة واختاره ابن مالك، وقيل للتوقيت كقول النابغة:

توهمت آيات لها فعرقتها
لسته أعوام وذا العام سابع
وحكى حنبل بن إسحاق في كتاب السنة عن أحمد بن حنبل أنه قال ردأ على من أنكر الميزان ما معناه: قال الله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ [الأنبياء: ٤٧] وذكر النبي ﷺ الميزان يوم القيامة فمن رد على النبي ﷺ فقد رد على الله عز وجل.

قوله: ﴿وإن أعمال بني آدم وقولهم يوزن﴾ كذا للأكثر وللنابغة وطائفة: وأقوالهم بصيغة الجمع وهو المناسب للأعمال وظاهره التعميم لكن خص منه طائفتان فمن الكفار من لا ذنب له إلا الكفر ولم يعمل حسنة فإنه يقع في النار من غير حساب ولا ميزان، والمؤمنين من لا مئة له وحسنات كثيرة زائدة على مئة الإيمان فهذا يدخل الجنة بغير حساب كما في قصة السبعين ألفاً، ومن شاء الله أن يلحق بهم وهم الذي همرون على الصراط كالبرق الخافض وكالريح وكجاويد الخيل، ومن عدا هذين من الكفار والمؤمنين يماسبون وتعرض أحكامهم على الموازين، ويدل على محاسبة الكفار ووزن أعمالهم قوله تعالى في سورة المؤمنين ﴿فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم﴾ إلى قوله ﴿لم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون﴾ [المؤمنين: ١٠٢ - ١٠٥] ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال: الكافر لا ثواب له وعمله مقابل بالمعابد فلا حسنة له توزن في موازين القيامة، ومن لا حسنة له فهو في النار واستدل بقوله تعالى: ﴿فلا تقسم لهم يوم القيامة وزناً﴾ [الكهف: ١٠٥] وعلمت أبي هريرة وهو في الصحيح في الكافر: لا يؤن عند الله جناح بعوضة، وتعبت أنه مجاز من حجارة قلده ولا يلزم منه عدم الوزن، وحكى القرطبي في صفة وزن عمل الكافر وجهين أحدهما أن كفره يوضع في الكفة ولا يجد له حسنة يضعها في الأخرى تطيش التي لا شيء فيها، قال وهذا ظاهر الآية لأنه وصف الميزان بالحفة لا الموزون ثانيهما: قد يقع من العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكنت له حسنات فمن كانت له حسنات جمعت ووضعت، غير أن الكفر إذا قابلهما رجع بها. قلت: ويجعل أن يجازى بها عما يقع منه من ظلم العباد مثلاً، فإن استوت عذب بكفره مثلاً فقط، ولا زيد عليه بكفره أو خفف عنه كما في قصة أبي طالب، قال أبو إسحاق الزجاج أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان وميزان بالأعمال، وأكثر المتأخرة الميزان وقالوا هو عبارة عن العدل فخالقاً الكتاب والسنة لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم مثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين، وقال ابن فورك أكثر المتأخرة الميزان بناء منهم على أن الأعراس يستحيل وزنها إذ لا تقوم بأنفسها، وقال وقد روى بعض المتكلمين عن ابن عباس أن الله تعالى يقلب الأعراس أجساماً فيزينها انتهى.

وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء فاستدرك الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ قال إنما هو مثل كما يجوز وزن الأعمال كذلك يجوز الخط، ومن طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال الموازين العدل، والراجح ما ذهب إليه الجمهور، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في السنة عن سليمان قال: يوضع الميزان وله كفتان لو وضع في إحداها السموات والأرض ومن فيهن لوسمته، ومن طريق عبد الملك بن أبي سليمان ذكر الميزان عند الحسن فقال له لسان وكفتان، وقال الطبري قيل إنما توزن الصحف، وأما الأعمال فإنها أعراس فلا توصف بقل ولا خفة، والحق عند أهل السنة أن الأعمال حينئذ تجسد أو تجمل في أجسام قصير أعمال الطامعين في صورة حسنة وأعمال المسيتين في صورة قبيحة ثم توزن، ورجع القرطبي أن الذي يوزن الصحف التي تكتب فيها الأعمال، ونقل عن ابن عمر قال توزن، صحاف الأعمال، قال فإذا ثبت هذا فالصحف أجسام تفرغ الإشكال ويقوه حديث البطاقة الذي أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه، وفيه قنوض السجلات في كفة والبطاقة في كفة انتهى، والصحيح أن الأعمال

وتأخير «حيثان» وهي رواية مسلم عن زهير بن حرب وعبد الله بن غير وأبي كريب وعبد بن طريف وكذا عند الباقرين عن تقدم ذكره ومن سيأتي عن شيوعهم. وفي قوله «كلتان» إطلاق كلمة على الكلام وهو مثل كلمة الإخلاص وكلمة الشاهدة، وقوله «كلتان» هو الخبر و«حيثان» وما بعدها صفة والمبتدأ سبحانه الله إلى آخره والنكتة في تقديم الخبر تشويق السامع إلى المبتدأ وكلما طال الكلام في وصف الخبر حسن تقديمه لأن كثرة الأوصاف للجملة تزيد السامع شوقاً، وقوله «حيثان» أي محبته، والمعنى: محبوبنا، وعجبه لأنه للبعد تقدم معناها في «كتاب الرقاق» وقوله «تحياتان» في الميزان هو موضع الترجمة لأنه مطابق لقوله: وأن أصنام بني آدم توزن، قال الكرماني: فإن قيل فبطل معنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا سيما إذا كان موصوفاً معه، فلم يحذف عن التذكير إلى التأنيث؟ فالجواب أن ذلك جائز لا واجب وأيضاً فهو لا يفرق لا اختار مسلماً لكن أثبت المناسبة للثلاثين والخمسين أو لأنها بمعنى الفاعل لا المفعول وانه لثقل اللفظة من الوصفية إلى الاسمية وقد يطلق على ما لا يقع لكنه متوقع كمن قول غز فيحيثان للشاة التي لم تنبح فلذا وقع عليها الفعل فهي ذبيح حقيقة، وخضع لفظ الرحمن بالذكر لأن المقصود من الحديث بيان سمة رحمة الله تعالى على عباده حيث يجازي على العمل القليل بالثواب الكثير.

قوله: (عظيمتان على اللسان قحيطتان في الميزان) وصفهما بالحفة والتضليل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب وفي هذه الألفاظ الثلاثة سبع مستعملات وقد تقدم في الدعوات بيان لجائز منه والمنهي عنه وكذا في الحدود في حديث سبع كسج الكهان، والحاصل أن المنهي عنه ما كان متكلفاً أو متعمداً لاجل لا ما جاء عفواً من غير قصد إليه، وقوله «خفيئتان» في إشارة إلى قلة كلامهما وأحرفهما ورشاقتهما، قال الطيبي: الحفة مستعملة للسبوبة وشبه سهول جريئتهما على اللسان بما خف على الحامل من بعض الأمتعة فلا تتبعه كالشيء الثقيل، وفيه إشارة إلى أن سائر التكليف صعبة شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها مع أنها تقلل الميزان كتقل الشاق من التكليف، وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة، فقال: لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت فلا يحملك ثقلها على تركها، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا يحملك خفتها على ارتكابها.

قوله: (سبحان الله) تقدم معناه في باب فضل التسبيح من «كتاب الدعوات».

قوله: (وبحمده) قيل الروا للحال والتقدير: أصبح الله متبجاً بحمدي له من أجل توفيقه وقيل عاطفة والتقدير أصبح الله وأتبع بحمده، ويحتمل أن يكون الحمد مضافاً للفاعل والمراد من الحمد لازمه أو ما يوجب الحمد من التوفيق ونحوه، ويحتمل أن تكون الباء متعلقة بمحذوف مقدم والتقدير وأتبع عليه بحمده فيكون «سبحان الله» جملة مستقلة و«حمده» جملة أخرى، وقال الخطابي في حديث: سبحاتك اللهم ربنا وبحمدك أي بقوتك التي هي نعمة توجب عليّ حمدك سبحاتك لا بعوئي وبفوتي كأنه يريد أن ذلك مما أقيم فيه السبب مقام المسبب، وانتقلت الروايات عن محمد بن فضيل على ثبوت ومحمد إلا أن الإسمايلي قال بعد أن أخرجه من رواية زهير بن حرب وأحمد بن حنبل وأبي بكر بن أبي شيبة والחסين بن علي بن الأسود عنه لم يقل أكثرهم «وبحمده» قلت: وقد ثبت من رواية زهير بن حرب عند الشيخين وعند مسلم عن بقة من سميت من شيوخه والترمذي عن يوسف بن عيسى والنسائي عن محمد بن آدم وأحمد بن حرب وابن ماجه عن علي بن محمد وعلي بن المنذر وأبو عوانة عن محمد بن إسماعيل بن سمره الأحسي وابن حبان أيضاً من رواية محمد بن عبد الله بن غير كلهم عن محمد بن فضيل كأنها سقطت من رواية أبي بكر وأحمد بن حنبل والחסين.

قوله: (سبحان الله العظيم) هكذا عند الأكثر بتقديم «سبحان الله» ومحمد «علي» «سبحان الله العظيم» وتقدم في الدعوات عن زهير بن حرب بتقديم «سبحان الله العظيم» «علي» «سبحان الله ومحمد» وكذا هو عند أحمد بن حنبل عن محمد بن فضيل وكذا عند جميع من سبته قبل، وقد وقع في بعض في «كتاب الدعاء» الحمد بن فضيل من رواية علي بن المنذر عنه بثبوت «وبحمده» وتقديم سبحان الله ومحمد «قال ابن بطلان: هذه الفضائل الواردة في فضل الذكر إما هي لأجل الشرف في الدين والكمال كالمظهر من الحرام والمعاصي النظام فلا تظن أن من آمن الذكر وأصر على ما شاء من شهوات وانتكح دين الله وحرمانه أنه يلتحق بالمظهرين المقدسين ويبلغ منازلهم بكلام أجراه على لسانه ليس معه تقوى ولا عمل صالح، قال الكرماني صفات الله وجودة كالمعلم والقدرة وهي صفات الإكرام وعمدية كالأشياء له ولا مثل له وهي صفات الجلال فالتسبيح إشارة إلى صفات الجلال والتحميد إشارة إلى صفات الإكرام وترك

قلت: وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم لمحت على إمامة هذا الذكر، وقد تقدم في باب فضل التسبيح من وجه آخر عن أبي هريرة حديث آخر لفظه: من قال سبحان الله وبحمده في يومه مائة مرة حطت خطاياها، وإن كانت مثل زبد البحر، وإذا ثبت هذا في قول «سبحان الله وبحمده» وحدها فلذا انضمت إليها الكلمة الأخرى فالذي يظهر أنها تفيد تحصيل الثواب الجزيل المناسب لها، كما أن من قال الكلمة الأولى وليست له خطايا مثلاً فإنه يحصل له من الثواب ما يوازن ذلك، وفي إيراد الحكم المرغب في فعله بلفظ الخبر لأن المقصود من سياق هذا الحديث الأمر بملازمة الذكر المذكور، وفيه تقديم المبتدأ على الخبر كما مضى في قوله «كلتان» وفيه من البديع: المقابلة والمناسبة والموازنة في السجع لأنه قال «حيثان إلى الرحمن» ولم يقل لرحمن لموازنة قوله «علي اللسان» وعنى كلاً من الثلاث ما يليق به وفيه إشارة امتثال قوله تعالى ﴿وسبح بحمد ربك﴾ [الطور: ٤٨] وقد أخبر الله تعالى عن الملائكة في عدة آيات أنهم يسبحون محمد ربهم، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر: قلت يا رسول الله بأي أنت وأمي أي الكلام أحب إلى الله قال ما أسقطني الله لئلا تكتسب سبحان ربي وبحمده سبحان ربي وبحمده، وفي لفظ له إن أحب الكلام إلى الله سبحانه: سبحان الله وبحمده.

(خاتمة): اشتمل كتاب التوحيد من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وخمسة وأربعين حديثاً، للملحق منها وما في معناه من المتابعة خمسة وخمسون طريقاً والباقي موصول، المكرر منها في وفيها مضى معظمها، ولخلاص منها أحد عشر حديثاً أتت عن مسلم بأكثرها، وأخرج مسلم منها حديث عائشة في أمر السرية في ذكر قل هو الله أحد، وحديث أبي هريرة: أذنبت بعد من صيادي ذنباً، وحديثه إذا تقرب العبد مني شيئاً، وحديثه يقول الله عز وجل: أنا عا ظن عبدي بي، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة وثلاثون أثراً.

[تعداد أحاديث الجامع]

أنهك وفيما الصالحون، وفي آخر الأحكام فاضترت بعد أيام الحج، وفي آخر الاعتصام سبحانه هذا بهتان عظيم، والتيسيع مشروح في الحتام، فلذلك ختم به « كتاب التوحيد » ولحمده لله بعد التيسيع آخر دعوى أهل الجنة، قال الله تعالى ﴿ دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام وأخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ [يونس: ١٠].

[ما يُقَالُ في ختم المجلس]

وقد ورد في حديث أبي هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذي في الجامع والنسائي في اليرم والليالي وابن حبان في صحيحه والطبراني في الدعاء والحاكم في المستدرک کلهم من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من جلس في مجلس وكثر فيه لفظ فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك: سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرک وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك » هذا لفظ الترمذي وقال: حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة، وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم إلا أن البخاري أعله برواية وهيب عن موسى بن عقبة عن أبيه عن كعب الأجار كذا قال في المستدرک وروى في ذلك، فليس في هذا السند ذكر لوالد سهيل ولا كعب، والصواب عن سهيل عن عون وكذا ذكره على الصواب في علوم الحديث فإنه ساقه فيه من طريق البخاري عن محمد بن سلام عن خالد بن يزيد عن ابن جريج بسنده، ثم قال: قال البخاري هذا حديث ملحق، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله، قوله قال البخاري هذا أولى فإنا لا نذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل انتهى. وأخرجه البيهقي في المدخل عن الحاكم بسنده المذكور في علوم الحديث عن البخاري فقال عن أحد بن حنبل ويحيى بن معين كلاهما عن حجاج بن محمد وساق كلام البخاري لكن قال: لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا الحديث إلا أنه معلول، وقوله لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا هو المنقول عن البخاري لا قوله لا أعلم في الدنيا في هذا الباب فإن في الباب عدة أحاديث لا تحفى علي البخاري، وقد ساق الحلي في الإرشاد هذه القصة عن غير الحاكم وذكر فيها أن مسلماً قال للبخاري اتعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا، قال: لا إلا أنه معلول، ثم ذكره عن موسى بن إسماعيل عن وهيب عن موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله، قوله: وهو موافق لما في علوم الحديث وفي سند التعليل لا في قوله في هذا الباب فهو موافق لرواية البيهقي في قوله بهذا الإسناد، وكان الحاكم وهم في هذه اللفظة وهي قوله في هذا الباب: وإخاها بهذا الإسناد وهو كما قال لأن هذا الإسناد هو: ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل لا يوجد إلا في هذا المتن ولهذا قال البخاري لا أعلم لموسى سماعاً من سهيل يعني أنه إذا لم يكن معروفاً بالأخذ عنه وجاءت عنه رواية خالف روايتها وهو ابن جريج من هو أكثر ملازمة لموسى بن عقبة منه رجعت رواية الملائم فهذا يوجب تعليل البخاري، وأما من صححه فإنه لا يرى هذا الاختلاف علة قاطعة بل يجوز أنه عند موسى بن عقبة على الوجهين، وقد سبق البخاري إلى تعليل هذه الرواية أحد بن حنبل فذكر الدارقطني في العلل عنه أنه قال: حديث ابن جريج وهم، والصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله قال أبو الدارقطني: والقول قول أحد، وعلى ذلك جرى أبو حاتم وأبو زهرة الرازيان قال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي وأبا زهرة عن هذا الحديث فقالا هذا خطأ، رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفاً وهذا أصح، قال أبو حاتم يحتل أن يكون الوهم من ابن جريج ويحتل أن يكون من سهيل انتهى، وقد وجدناه من رواية أربعة عن سهيل غير موسى بن عقبة ففي الأفراد للدارقطني من طريق حاتم عن عمرو وسليمان بن بلال، وفي الذكر لجمع الغريبي من طريق إسماعيل بن عياش، وفي الدعاء للطبراني من طريق محمد بن أبي حيد أربعته عن سهيل والراوي عن حاتم وسليمان هو الواقدي وهو ضعيف وكذا محمد بن أبي حيد، وأما إسماعيل فإذ روايته عن غير الشاميين ضعيفة وهذا منها، وقد قال أبو حاتم هذه الرواية ما أدري ما هي ولا أعلم روي عن النبي ﷺ في شيء من طريق أبي هريرة إلا من رواية موسى عن سهيل انتهى.

وقد أخرجه أبو داود في السنن وابن حبان في صحيحه والطبراني في الدعاء من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً وعن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن سعيد المقبري عن عبد الله بن عمرو موقوفاً وذكر شيخنا شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ في التكت التي جمعها على علوم الحديث لابن الصلاح أن هذا

فجميع ما في الجامع من الأحاديث بالمكر موصولاً ومعلقاً وما في معناه من المتابعة تسعة آلاف وثلاثون وثلاثون حديثاً، وجميع ما فيه موصولاً ومعلقاً بغير تكرار ألفاً وثمانمائة حديث وثلاثة عشر حديثاً، فمن ذلك المعلق وما في معناه من المتابعة مائة وستون حديثاً والباقي موصول، واقفه مسلم على تخريجها سوى ثمانمائة وعشرين حديثاً وقد بينت ذلك مفصلاً في آخر كل كتاب من كتب هذا الجامع، وجمعت ذلك هنا تنبيهاً على وهم من زعم أن عدده بالمكر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، وأن عدده بغير المكر أربعة آلاف أو نحو أربعة آلاف، وقد أوضحت ذلك مفصلاً في أواخر المقدمة وذلك كله خارج عما أودعه في تراجم الأبواب من لفاظ الحديث من غير تصريح بما يدل على أنه حديث مرفوع كما نهيت على كل موضع من ذلك في بابه كقوله: باب إثبات فما فوهها جماعة فإنه لفظ حديث أخرجه ابن ماجه وفيه من الآثار المرفوعة على الصحابة فمن بعدهم ألف وستمائة وثمانية آثار، وقد ذكرت تفاصيلها أيضاً عقب كل كتاب ولله الحمد، وفي الكتاب آثار كثيرة لا يحصر بنسبتها لسائل مسمى ولا مبهم خصوصاً في التفسير وفي التراجم فلم يدخل في هذه العدة، وقد نهيت عليها أيضاً في أماكنها.

[مناسبة خواتيم الكتب في الجامع]

وما اعتق له من المناسبات التي لم أر من نبه عليها أنه يعتني غالباً بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع مناسبة لختمه ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير أو من الكلام عليه كقوله في آخر حديث بدء الوحي فكان ذلك آخر شأن هرقل، وقوله في آخر كتاب الإيمان ثم استغفر ونزل، وفي آخر كتاب العلم وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين، وفي آخر كتاب الوضوء واجملهن آخر ما تكلم به، وفي آخر كتاب الغسل وذلك الأخير إما بيانه لا اختلاف، وفي آخر كتاب التيمم عليك بالصعيد فإنه يكتفي، وفي آخر كتاب الصلاة استلذت المرأة زوجها في الخروج، وفي آخر كتاب الجمعة ثم تكون القافلة، وفي آخر كتاب العيدين لم يعمل قبلها ولا بعدها، وفي آخر الاستسقاء بأي أرض تموت، وفي آخر تقصير الصلاة وإن كنت تامة اضطجعي، وفي آخر التهجيد والتطوع وبعد العصر حتى تغرب، وفي آخر العمل في الصلاة فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف، وفي آخر كتاب الجنائز فنزلت « ثبت يدا أبي لهب وتب » [المسد: ١] وهو من الباب ومعناه الهلاك، وفي آخر الزكاة صدقة الفطر ولما دخل في الأخيرة من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكثرة لما مضى، وفي آخر الحج واجمل موتي في بلد رسولك، وفي آخر الصيام ومن لم يكن أكل فليصم، وفي آخر الاعتكاف ما أتت بمكثف فربح، وفي آخر البيع والإجارة حتى أجلاهم عصر، وفي آخر الحوالة فصلي عليه، وفي آخر الكفالة من ترك ما لا فلورثته، وفي آخر المزاوعة ما نسبت من مقالي تلك إلى يومئذ هذا شيئاً، وفي آخر الملازمة حتى سموت ثم أميت، وفي آخر الشرب فشرب حتى رضيعت، وفي آخر الظالم فكسروا صومعتهم وانزلوه، وفي آخر الشركة فانتلج بالقبض، وفي آخر الزهن أولئك لا خلاق لهم في الآخرة، وفي آخر العتق الولاء لمن أعتق وفي آخر الحية ولا تعد في صدقتك، وفي آخر الشهادات لأتوهما ولو حبواً، وفي آخر الصلح ثم فاقضه، وفي آخر الشروط لا تباع ولا توبع ولا تورث، وفي آخر الجهاد قلمت فقال صل ركعتين، وفي آخر فرض الخمس حرما البيت، وفي آخر الجزية والمواذعة فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة، وفي آخر بدء الخلق وأحاديث الأنبياء قدم معاوية المدينة آخر قدمة قدمها، وفي آخر المناقب توفيت خديجة رضي الله عنها قبل هجر النبي ﷺ، وفي آخر الهجرة فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، وفي آخر المغازي الوفا النبوية وما يتعلق بهاء، وفي آخر التفسير تفسير المودتين، وفي آخر فضائل القرآن اختلفوا فاهلكوا، وفي آخر النكاح فلا تمنعني من التحرك، وفي آخر الطلاق وتمنعوا شره، وفي آخر اللعان أبعد لك منها، وفي آخر النفقات اعتقها أبو لهب، وفي آخر الأطلعة وانزل الحجاب، وفي آخر الذبيائح والأضاحي حتى تنشر من منى، وفي آخر الأضرحة وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر، وفي آخر المرضي وانقل حامها، وفي آخر الطب ثم ليطرحه، وفي آخر اللباس إحدى رجله على الأخرى، وفي آخر الأدب فليرده ما استطاع، وفي آخر الاستئذان منذ قبض النبي ﷺ وفي آخر الدعوات كراهية السلامة علينا، وفي آخر الرقاق أن ترجع على أمقينا، وفي آخر القدر إذا أرادوا قننة أبنائنا، وفي آخر الإيمان والتنوير إذا سهر غابر قتله، وفي آخر الكفارة وكفر عن يمينك، وفي آخر الحدود إن شاء عبده وإن شاء غفر له، وفي آخر الحارين عملوا ما شئت فقد وجبت لكم الجنة، وفي آخر الإكراه يمجزه عن الظلم، وفي آخر تغيير الرؤيا تجاوز الله عنهم، وفي آخر الفتن

ولله الحمد باطناً وظاهراً أولاً وآخرًا.

[صورة ما كتبه المؤلف على نسخة برهان الدين]

صورة ما كتبه المؤلف على نسخة الشيخ الإمام العالم العلامة برهان الدين إبراهيم بن زين الدين الحضر رحمه الله ورضي عنهم

الحمد لله وكفى، وسلام على عبادة الذين اصطفى

أما بعد. فقد قرأ علي هذا الكتاب المسمى «فتح الباري» إلا يسيراً منه فسمعه وقاته القليل منه، وذلك ظاهر في التبليغ في المواصلات بخط صاحبه وكتابه الإمام العالم العلامة الفاضل الماهر الباهر المعين برهان الدين مفيد الطالبين جمال المدرسين ابن زين الدين الحضر حفظ الله عليه ما وهبه، وختم له بالخبرات حتى يفوز بالرغبة ويأمن الرهبة، وأجزت له أن يرويه عنه كله وأن يفهده أن أراد وأن يروي عني جميع ما تجوز عني روايته.

قاله وكبه أحمد بن علي بن حجر حامداً مصلياً مسلماً وذلك في الثامن عشر من شعبان سنة اثنين وأربعين وثمانمائة.

[صهاغ الشرح من المؤلف]

وعلى نسخة أيضاً ما ملخصه: بلغ السماع لجميع المجلس الأخير من هذا الشرح، وأوله خاتمة على مولفه حافظ العصر أستاذ أهل الدرر شيخ الإسلام والمسلمين بنية المجتهدين قاضي القضاء الشافعية بالديار المصرية أبي الفضل أحمد المسقلاني الأصل المصري المولد ولتأني آدم الله بهتة وحرس للأمام موجهته، بقرامة كاتبه إبراهيم بن خضر، الأمانة الأحلام قاضي القضاء سعد الدين القدسي الحنفي الشهير بابن الدهري، وأخوه الإمام برهان الدين إبراهيم، وقاضي القضاة عجب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحنفي، وقاضي القضاة الشافعية بالبلاد الشامية وكتابت الأسرار الشريفة بالديار المصرية كمال الدين محمد الحموي الشهير بابن البارزي، والمقرر الناصري محمد بن السلطان الظاهر جشمق بغوت بسير، والمقرر الزيني عبد الباسط ناظر الجيوش المنصورية، والعلامة تقي الدين أحمد بن علي القرظي، والصاحب كريم الدين عبد الكريم الشهير بابن كاتب المناجات، والجمال يوسف بن كريم الدين ناظر الخواص الشريفة، والمقرر عجب الدين بن الأشقر كاتب السركان، والشيخ ولي الدين محمد السطفي، والعلامة القاضي بدر الدين التتيسي المالكي، والقاضي عرس الدين السخاوي، والشيخ عجب الدين محمد بن أبي بكر القمني، والشيخ زين الدين عبد الرحمن بن عبد الوهاب السديسي، وكتب جميع الشرح إلا مواضع يسيرة مملعة في نسخته، والشيخ وضوان العقبي وكتب منه وسع كثيراً، والشيخ شمس الدين محمد بن علي بن جعفر الشهير بابن قمر وكتب غالبه وسع منه الكثير، والشيخ بهاء الدين أحمد بن العماد عبد الرحمن بن حرمي، والشيخ زين الدين عبد الغني بن محمد القمني، والشريف سعيد بن علي بن عبد الجليل المغربي التونسي، وكتبه كل من الثلاثة وسع منه كثيراً، والإمام شمس الدين محمد بن محمد بن حسن القادسي، والشيخ زين الدين قاسم بن محمد الزبيدي، والشيخ تقي الدين المتوفي القاضي، والشيخ شمس الدين محمد بن نور الدين علي الحميري الخطيب والدته بالصلاحية، والشيخ عز الدين عبد العزيز السنباطي، والشيخ عجب الدين محمد بن عز الدين محمد البكري إمام المؤبدية، والشيخ عجب الدين عبد الله بن بهاء الدين عبد اللطيف الشهير بابن الإمام الحلبي، والشيخ عجب الدين بن محمد الطوخسي، وبهاء الدين محمد بن أبي بكر المشهدي، والشيخ شهاب الدين أحمد بن أسد المقرئ ونسور الدين علي بن أحمد التزني، والشيخ شهاب الدين أحمد الرشي، والسيد الإمام العالم بدر الدين حسن النسابة، والشيخ العلامة جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي الشافعي، والشريف العلامة صلاح الدين محمد الأسويطي، والإمام شهاب الدين أحمد بن موسى المتوفي الإمام بجامع أصلم، والشريف عبد اللطيف بن علي الحسيني، والشهاب أحمد بن الجلال عبد الباقي الشهير بابن أبي غالب، وأبو الفضل بن أبي الكرام بن أبي البركات طهيرة القرشي المكّي، وأبو الفتح محمد بن محمد الطيحي القفاري، والسراج عمر بن عبد الله بن علي الأقفسي، والإمام شهاب الدين أحمد بن أبي السعد المتوفي ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالفتح أشعدها عبد القادر الراجز بمجلس المحم، والشريف يونس القادري، والشيخ شرف الدين عيسى الطونسي ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالفتح، والشيخ تقي الدين بن القطب القرطندي، وشمس الدين محمد بن علي الفالائي، وعز الدين البغوي، وشمس الدين محمد بن تاج الدين عبد الله بن صلاح الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن إسماعيل بن قريش، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشطنوي، وولي الدين أحمد بن أحمد الأسويطي، والعالم برهان الدين إبراهيم الكركي

الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عدتهم سبعة زائدة على من ذكر الترمذي، وأحال بيان ذلك على تخريجه لأحاديث الإحياء وقد تبعت طرقه فوجدته من رواية خمسة آخرين فكمّلوا خمسة عشر نفساً ومعهم صحابي لم يسم فلم أضفه إلى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم، وقد خرجت طرقه فيما كتبه على علوم الحديث وأذكره هنا ملخصاً، وهم عبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه عند الطبراني في المعجم الكبير أخرجه موقوفاً وعند أبي داود أخرجه موقوفاً كما تقدم انتهى عليه، وأبو برة الأسلمي وحديثه عند أبي داود والنسائي والدارمي وسنده قوي، وجبر بن مطعم وحديثه عند النسائي وابن أبي عاصم ورجاله ثقات، والزيبر بن الموام وحديثه عند الطبراني في المعجم الصغير وسنده ضعيف، وعبد الله بن مسعود وحديثه عند ابن عدي في الكامل وسنده ضعيف، والسائب بن يزيد وحديثه عند الطحاوي في مشكل الآثار والطبراني في الكبير وسنده صحيح، وأنس بن مالك وحديثه عند الطحاوي والطبراني وسنده ضعيف، وعائشة وحديثها عند النسائي وسنده قوي، وأبو هريرة وحديثه في كتاب الذكر لجعفر الثوري وسنده صحيح إلا أنه لم يصرح برصده، وأبو أمامة وحديثه عند أبي يعلى وابن أبي السني وسنده ضعيف، ورافع بن خديج وحديثه عند الحاكم والطبراني في الصغير ورجاله موثقون إلا أنه اختلف على روايه في سنده، وأبي بن كعب ذكره أبو موسى المديني ولم ألق على سنده ومعاوية ذكره أبو موسى أيضاً والصار إلى أنه وقع في بعض روايته تصحيح، وأبو أيوب الأنصاري وحديثه في الذكر للقرطبي أيضاً وفي سنده ضعف يسير، وعلي بن أبي طالب وحديثه عند أبي علي بن الأشعث في السنن لمروية عن أهل البيت وسنده واه، وعبد الله بن عمر وحديثه في الدعوات من مستدرک الحاكم، وحديث رجل من الصحابة لم يسم أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق أبي معشر زياد بن كليث قال حدثنا رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عنه ورجاله ثقات، ووقع في مع ذلك من مراسيل روايته من التابعين منهم الشعبي وروايته عند جعفر الثوري في الذكر، وزيد القفري وحديثه في الكشي لأبي بشر الدولابي وجعفر أبو سلمة وروايته في الكشي للنسائي، ومجاهد وعطاء ويعني بن جعدة وروايته في زيادات البر والصلة للحسين بن الحسن المزني، وحسان بن عطية وحديثه في ترجمته في الحلية لأبي نعيم وأسانيد هذه لمراسيل جيدة، وفي بعض هذا ما يدل على أن للحديث أصلاً، وقد استرعت طرقها وبحثت اختلاف أسانيدنا وألفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لأين الصلاح في الكلام على الحديث للمولود.

ورأيت ختم هذا الفتح بطريق من طرق هذا الحديث مناسبة للفتح أسوقها بالسند المتصل التالي بالسماع والإجازة إلى منتهاه، فقرأت على الشيخ الإمام العدل المسند الكثير الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن الحسين بن محمد بن محمد بن زكريا القدسي الزيني بمزلة ظاهر القاهرة أخيراً محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز بن عيسى بن أبي بكر الأيوبي أنبأنا إسماعيل بن عبد الممنع بن الحفي أنبأنا أبو بكر بن عبد العزيز بن أحمد بن باقا أنبأنا أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر أنبأنا عبد الرحمن بن حادح وقرأته عالياً على الشيخ الإمام المقرئ تقي العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن الحارث بن عبد المؤمن بن كامل عن أيوب بن نعمة التابلسي سماعاً عليه أنبأنا إسماعيل بن أحمد المراتي عن عبد الرزاق بن إسماعيل القومسي أنبأنا عبد الرحمن بن حد الدوري أنبأنا أبو نصر أحمد بن الحسين الكسار أنبأنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الحافظ المعروف بابن السني أنبأنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أنبأنا محمد بن إسحاق هو الصنفاني حدثنا أبو مسلم منصور بن سلمة الخزامي حدثنا غلام بن سليمان هو الحضرمي عن خالد بن أبي عمران عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا جلس جلساً أو صلى تكلم بكلمات فسأته عن ذلك فقال: إن تكلم بكلام خير كان طابعاً عليه - يعني خاتماً عليه - إلى يوم القيامة، وإن تكلم بغير ذلك كانت كفارة له «سبحانك اللهم وبحمديك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك» والله أعلم.

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأزواجه وذريته والتابعين لهم بإحسان، وسلم تسليمًا كثيراً.

[تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب]

قال مولفه حافظ العصر إمام السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام فرغ منه جامعه أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكتاني النسب المسقلاني الأصل المصري المولد ولتأني نزيل القاهرة، في أول يوم من رجب سنة اثنين وأربعين وثمانمائة، سوى ما ملحقه في ثاني عشر رجب منها، وكان جمعه للمقدمة في سنة ثلاث عشرة، وشرعوه في الشرح في أوائل سنة سبع عشرة،

القاضي، والشيخ شهاب الدين بن علي بن زكريا الجلبدي، وولده شهاب الدين أحمد، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الجلبدي، وشمس الدين محمد ابن الشيخ يوسف بن أحمد الصفي، ونور الدين علي بن خليل بن الصالح، ونور الدين المقرئ الشهير بابن الرقاب، والشيخ شمس الدين محمد بن يوسف اللنوفي الشهير بابن الخطيب، وناصر الدين محمد بن إبراهيم الطويلي، والشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن أبي بكر بن تمره الخطيب وابنه عبد القادر والشيخ عبد الله بن محمد القطان المصري، وعبد الرحيم ابن الشهاب أحمد بن يعقوب الأزهرى، والإمام المحدث برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، والشيخ شمس الدين محمد أبو الخير بن عمر بن عبد الرحمن الزرقاوي، ونور الدين علي بن سليمان التلواني، ويكر الدين محمد بن إبراهيم المليجي الخطيب والده بجامع الأقصر، والشيخ شمس الدين محمد بن حسين بن محمد الشهير بابن سميرات التاجر بالجليل، والشهاب أحمد بن محمد النخاوي المالكي، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الدجوي، وملح الشارح بقصيدة تملحن بالحقم قراها من لفظه بالجلس المذكور، وشمس الدين محمد ابن الشيخ يونس الواحي، وأبو بكر بن محمد الواحي التاجر بسوق الحاجب، والتاج محمد بن أبي بكر بن محمد الدميري، وأبو اليمان محمد بن قاسم الصوفي بالمدرسة الأشرفية، والإمام أبو الجود داود بن سليمان البني المالكي وعمه نور الدين عليّ البني المالكي، والشهاب أحمد بن محمد الأنصاري وخلق كثيرون لا يستطاع حصرهم ولا يقدر قدرهم.

ومن حضر المجلس لكن لم يسمع القراءة لبعده عن القرائ للشايع الأئمة شمس الدين محمد القاياني، وشمس الدين محمد الوثاني وأمين الدين الأنصاري الحنفي، شيخ الأشرفية، وعبد الدين محمد الأنصاري الحنفي في جماعة كثيرين، من رام حصرهم فقد رام شططا، وكان يوما مشهودا لم يمهّد مثله فيما تقدم، وكان الحقم المذكور بالتاج والسبح وجوه بين كرم الرش ومنية الشيوخ خارج القاهرة، في يوم السبت ثامن شعبان سنة اثنين وأربعين وثمانمائة. ولحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الذي نعمته تتم الصالحات وتكثر.

[ما أنشده في مجلس المحقق]

وقد نظم شعراء العصر في مدح الشرح ومؤلفه قصائده منها ما أنشد في مجلس الحقم ومنها ما أنشد بعد ذلك، كتبت العلامة الشريف صلاح الدين الأسيوطي رقعة وقدمها للمؤلف، ونصها ما يقول شيخ المحدثين الأقدمين فائق الكمال والأكمال بتعليقه وتقريعه غنية الطلبة كناية الطلبة نهاية الأرب في فنون الأدب ذوي الألفية قاضي الشافعية، أدام الله مسراته في قول القائل وإن لم يكن بطالاً:

لك الغناء بفضل منك يشملنا معنى وحساً بوجوده ومعنوم
كم للجباري من شرح وليس كما قد جاء شرحك في فضل وتيميم
شروحه الذهب الإبريز ما حكيت بمثل ذا الحقم في جمع وتكريم
وشرحك الرائع المصري بهجتها وهل يوزن إبريز بمختوم

وفي هذا الثاني المعاني بما اشتمل عليه من المعاني:

أقاضي قضاء الدين حقاً بليغهم ومن هو في أوج المعاني كلامه
شروح البخاري مذ سقينا رحيقها أمي شرحها الوافي ومسلكت ختامه

هل بينهما تراخي أم لأحدهما عن الآخر تراخي، وهل صاحب هذه البيوت في قصر أم حام حول حمى من عليه الحسن مقصور؟ وهل له في مجاري الأدب أدنى يتبرع وما يحكم به الذوق السليم المطبوع، فإن تفضلتم الآن بوجوب فني بدع أنه يوم الإجابة، وإن عدلتكم بالاسترواح إلى غد فذاك عين الإجابة، ورايكم المعالي أعلى، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

كتبت المؤلف ما نصه « أسأل الله حسن الخاتمة، فذت حلالة هذا المملحة، وشرحت صديري بلطافة هذه المظلوحة، وتبين أن نظامها واحد حساً ومعنى، بل أوحده في حسن التلطف وزيادة الحسنى وهما يتجانبان الجودة من هنا وهناك: « كالقارئ إذا تأمل ناظر « إلى آخر ما قال.

وكتب الشيخ زين الدين عبد الرحمن ابن قاضي القضاة شمس الدين الديري الحنفي بعد أن رأى الرقعة المذكورة في المجلس ما نصه:

أيها سيداً حاز العلوم بأمرها وأبدع في شرح البخاري نظامه
لئن راج إبريز السيوت بجمتها فقال غداً حقاً ومسكاً ختامه

وأنشد لصاحبنا الشيخ الفاضل شهاب الدين أحمد بن أبي السعود اللنوفي بالمجلس المذكور:

تتممت بدموع الصب في حجب حلت بقلبي المعنى وهي جته
أشكو سهادي ودمعي وهي لاهية يا من رنت وانتث طوع الصبا هيفاً
الله في مهجة لولاك ما رهبت فيا رعى الله أعطافاً بنا فكتت
والله يعضو عن الأحاط كم كتلت فمن يبلغ ذاك الحسن أن دمي
يا رب لا تحجز عينيها بما فلتت يا رطب على حننها غداً أضاع دمي
واجمل سويدها قلبي في صحيفته وحال الجفن من روح به كتلت
وفي سيل البكا ليل أكابده لم أدر أن كؤوس الدمع تسهوني
يا من أطال على يوم اللقاء أسفي لا تسأل عن دموع فيك سائلة
في ذمة البين ليل بات يجمعا والشر يرفع أنيل الدجى عشاً
ويعد رشف الثنايا رحت ملتصاً فجاء حسن ختام منه يستد عن
حبر الحدي حافظ الإسلام أحد من يا عالماً شرح الله الصدور به
شرحت صدر البخاري مثل جامع هذا النثار السدي للمعلم مرتفع
فجلبنا جامع بالشرح مسار له أضواء فيه مصابيح سلسلة
شرح حكى الشمس فلانها به امتلات فلا تحرك لساناً يا سراج قد
نسيج وحد بقول ابن النير وما والزركني البدر لما أن تكلف لم
وقد غدا لابن بطال به شغل وبات في روضه ابن التين مرتشفاً
فلم يحز مسلم ما حزت من شرف هذا وحقك عام الفتح حج به
فيه بدا الظاهر السلطان واستمرت فيا لهم والقنا تهتر في يدهم
فجاءه الفتح نصراً بالسيوف وقد فالدهر في دعه والزهري يتسم
والجور قهقه والأعداء تحسبه أفديه عاماً كان الدهر استند
لله حبر أبيي مآجد شههم ينيك عن طلب الأسفار مقوله
وإن رضى شرف الإملاء تحسبه وكم له من تصانيف حلت وعلت
يا من يقول لقيت الناس في رجل ذو همة في الندي والعلم إن رظت
وسيف حلم بأيدي الصفيح تحسبه ترنحت غضب الأتلام في يده
تنشي قنسي شفاه الكاس باسمه

فاتنظر لشمس الضحى في حلة السحب يا من يرى جنة الرضوان في لعب
فالتفر يضحك والأسداغ في لعب فتدبك روح قتيل الغضب والغضب
سود الجفون وحد السيف لم تهيب وهن من نسيمات الروض في رهيب
بسحرها من كليم القلب مكتب حل لها ولقتلي فيه وإطربي
في مهجتي من فطخ الفك والعطب وراح يومي بكف غير مخضب
يرب من حنات القرب والقرب فليس عند الهوى قتل بمحتسب
يا فجر قلبي وفجري غير مقرب حتى رأيت عيني النجم كالجلب
هلا جعلت لهذا الهجر من سبب وقلب صب لصبر غير مغلوب
والنجم بالحظنا شزراً كمرتقب والشعر يخفي عيني الصبح في نقب
خالاً وكان ختام المسك مطلي قاضي القضاة ختام العلم والأدب
له من الفتح ذكرى فتح خير نبي وبسط العلم والآمال للطلب
فراح ينشد هذا متهى الطلب الله أكبر كل الفضل في العرب
وقفاً كبحر جرى باق مدى الحب من الأحاديث أو من لفظك الضرب
تقب زهر السدراري وهو لم يغيب لاح لنهار وهذي الشمس فاحتجب
حسكت يدي له مثلاً فيا بأبي يصل إلى ذلك النور بالذهب
لما رأى منه ما أرى على الأرب كاساً من اللوق يزري بابنة العنب
يا أحمد الناس في علم وفي نسب ليبت فضلك وقد العلم عن رغب
أصداءه بنيلول الأرض في حجب رعباً وإن نلت ردت على العقب
تبت يدا خصمه حاملة الخطب والغضب ترهب بالأكام والمذهب
رعداً لما نابها من قبضة النوب عن حافظ العصر عن آياته النجب
عليّ أصل على الحالين خير أب والسيف أصدق أبناء من الكتب
مع التواضع بحرأ مسح من حجب كالتنج يكثر من قطر الحيا السرب
دع من أردت ومم نمته تصب في بردة سجت ذيلاً على السحب
دقت لديه رقاب الحقد والغضب فامتدت زهرات العلم والنشب
يا حسن جمع خلال الراح والقصب

فارت في أرض البقاع عشائري
فارت منهم كل أروع ماجد
فمصغراتك سهلت وتسترهت
تربو على مائة ونصف أودعت
وتفزع بالسك الذكي لتأشق
ماذا أقول ولو أطلت مدالحسي
لم تبلغ المقصود في أوصافكم
فاسلم على كبر الليالي راقياً

وأشد الشيخ شمس الدين البجوي من لفظه لفضله بالمجلس المذكور:
محمد الله نبأ مادحينا
فلان المصطفى صلوا عليه
وأسلام النبوة خافقات
وشمس علومه منحك نوراً
به تبمو على درج العالي
أدره على المسامع فهو يتشي
وحضرته الغنية فافهموها
به العلماء جلوا واستظلوا
بمعترك الدروس لنصر قه
على الخصما سطوا بهارد منه
يبنون الليالي عن حواء
تجسافوا من مضاجعهم وقاموا
فمن أدب إذا تليت عليهم
وهم قوم ترامم في علو
ولي سريال فقلهم تساموا
علوا شرفاً وقدرأ واتضاعأ
سامعأ يا لبيب فهم رجال
فهم في الخشر لا خوف عليهم
وهم بالشكر أوى والتهاني
فخذ في حفظه وأصرف عليه
فقصوى حجو وتجلل قدرأ
ويكفي مسلماً علم البخاري
إذا ما جتته تلقاه بجمراً
وفيه من العوالم فافهمات
فكم فرض علمت به وفعل
وذروة قهقهه يرقسون فيها
مصليح الهدى أتيت عليه
فحصل ما قدرت عليه منه
وكيف لا وخادمه إسمام
بفتح البارئ اتضحت وسانت
صحيح سد باب الطعن فيه
جلا صبور المسائل فاستبأت
فكم قول يقول به فلان
وفيه الواضحات وغامضات
وأحكام يسعلك قد أضادت
سعدت بما ظفرت الدهر منه
معانيه يجرحها احترازأ
فأصبح روضة تسيك علماً
وتصبح إن عرفت السر منه
وحسبك عالماً قطب الأماني

من كل اسم خري الرضاب فما
واعجب لحيرة كم شيت غفأ
نعم واعجب من ذا دمع مرملة
وأوقدت رملها في نهره وشدت
وانظر إلى طرد علم شاخ نسبأ
طلق الحرس إلى الدبنار مبتذلاً
فيئذل الثبر من مال ومن كلم
عم البرية بالجندى فما لحبا
فلو أريعت معاذ الله واحته
فيها اللاتير عشاق الغضا فسلن
فضائل علمت شعري مداحه
يا مهجة الفضل يا عين المعلوم وبأ
علماً فأنسان شعري جاء ذا جصل
وهذه بنت فكر حننا شفت
وبأ ولي النيام قد خطبت لها
نسبيها جاء في آياته نسبأ
تزهنا للشهب في الأنلاك مشددة
مدت لعلياك بأمانت الروي غطأ
ترنو بعين قوافيها التي نشطت
كانها الراح في كاسات أسطرها
لحسنها شخص الحساد فاستترت
فلان تمارض مع مدحي مدحهم
وإن تساوى كلاتا في المقال فيا
أما وأوصافك المنظوم جوهرها
بقيت يا سيد الدنيا صحيح علا
ولا برحت مدى الأيام تكسبها

وقال الشيخ برهان الدين البقاعي، وأنشدت في المجلس أيضاً:
إن كنت لا تصبر لو صفت عذري
إن الغرام له رجال دينهم
خاضوا بحار العشق وقت هياجها
فاستسقروا درأ تحمل نموتها
لله أيام الوصال وطيبها
ليلات أرتشف الرحيق من الثمر
وأدهر في روض الوجوه محاجري
بألمي الخلد نواضراً حسانها
قصدت يكون المسك حسن ختامها
شرح البخاري الذي في ضمنه
في كل طرس منه روض مزهر
وه زوائد من فوائد جمة
شرح الحديث به فكم من مشكل
بأني إلى طرق الحديث يضمها
وتزاحت أفنديه في تحميلة
من فيض أحد نمبه وله منأ
إن قلت نهر فهو للجهر اتسمى
أو قلت بحر عصفان أصله
كم قد رحلت وكم جمعت مصانفاً
وسكنت في الدنيا قى وقضائلاً
رحلت إليك الطالبون ليقنوا
وتراقصوا خيل الشبية حين لم
تركس يرمون أو بوصف عذري

تسائله الصحيح وعنه ينسى
فكم فاع أنى وله سؤال
وعند تلقيه تلقى مايناً
يفهمك الذي قد تهت فيه
وكم قطر بعيد منه جلاؤوا
وكم شيء يكون عليك صعباً
إذا السند اكتسى ثوب اضطراب
وكم من سنة أبياك عنها
ومن أرماز وحى حيث يرمى
ومن يلدي الحديث ومكتبه
سما بسماعه سطح التريا
وكم صاد الشريد من المصاتي
وكم مجد علا فيه مناراً
وحسبك والخابر حين غلبي
ومهد في الحديث مصنفات
علا سندا ترى الأشياخ فيه
وما في المسفلتي من كلام
سوى حفظ فشا شرقاً وغرباً
ومجله المهابة فيه يزهر
على ما لا سؤال لهم عليه
وكم علامة يقرها عليه
له في محضر الفصحافنون
بدوحة مدحه ثمرات نظم
نشدت له القسوافي بادرتي
نشارك الشافعي تكون علماً
وتقصير امتداحي فيه يرجو
ولتتم بالصلاة على نبي
وعترته الكرام وصاحبيه
إلى يوم يقوم الناس فيه

فتلقى عنده الخبر القينا
أجاب سؤاله في الساتلينا
مفيد البشدي والمتهينا
برهان الذين يرجعوننا
إلى أسماعه مترجهينا
فيجعله عليك أشد لنا
أثوا عن حاله يتسومنا
ياسناد علا في المسندينا
بها أحلامهم يتيهوننا
وعليه الكرام الكاتيننا
إليه بوصله يتوصلونا
وذلكه على من يلقوننا
له بالفاضلات يؤفنوننا
تري أعلامها في المساجديننا
شريفات تنعم للمعدوننا
إلى علياته يترجلوننا
قصه الله شر الحامديننا
وأعلى ذكره في الحافظيننا
بأخبار النضات المصلحيننا
يتنهم وعما يسألونا
وأستاذ ومثل البارعيننا
بتمليك البلاغة يشدوننا
بها أحبابه يتكهنوننا
بواقرها وفيما يشدوننا
وأحد في الرواية أن تكوننا
يزاحم في غمار الملاحيننا
ختم الأنيبا والمرسلينا
وأرضاهم وأرضي التابعيننا
على مافق لسرب العالمينا

أيمان ملكة الملك ومن به
الظاهر الحسن الذي من عدله
منحه صدق محبة ومسودة
تأله ما هذا سدى لكتها
يا سيداً منح العفاة نواله
أنت الورقي بهمة في أمة
أبدأ لها بسطت أكف دعائها
من سيرة أتمتها بسيرة
يا حارياً مقدر فضل قد وفى
يا واحداً يملئ لرتجلاً دكة
أهنا يوم حاز أسباب المننا
فتح من البراري فمك ختامه
يوم هو المشهود في الأيام قد
أبدأ فيا لك من كريم حسن
كمل السرور بسادة منحوا السورى
هم زينة الدنيا وزهرة أهلها
لما راوا ختم الكتاب تمسكوا
شرح به كتب الحديث تألفت
خلعاً عروماً قد زهت في ليلة
شهدت بآتك كفه كل كريمة
فالمتجي بك لا يجيب جنابه الد
لا زلت في دعة بأوفى نعمة

رفع الإله عن السورى أقالها
عنهم أكف المعتدين أزالها
وقومها وققت عليه وما لها
منن أراد الله فيه كمالها
وعما يهدي للكرمات ضلالها
ركناً عظيماً ماحياً ما أقالها
لله تشكر فضل ما أبدى لها
لما رعت عن السورى أقالها
بكفاية جمعت لديه خصالها
منه أحاديث السورى ورجالها
وتحققت بقدمه إقبالها
بلفت به كل السورى أقالها
بسطت يدا جندوك فيه نوالها
صدقاته تحكي السحاب والها
بالحل والعقد الشديد ظلالها
قد أذعبت أراهم أقالها
بمقاله أوسمت فيه مجالها
فهو الجليل وغيره ما نالها
وأنتك تسحب في لها أقالها
فاجعل قبول المدح منك وصالحها
محطى إذا دعت المومر وهالها
الله يحفظها وينعم بالها

وقال الشيخ عبد الدين البكري، وأشدت بالحقاق البيروسي:

حديثك لي أحلى من اللبن والسلى
أيسلو محب حسن أوصاف مالك
فمن لي ومشوى حبه بين أضلعي
ترغني ورق الديباجي بشجرها
تبيع أشواقي بفيسي لمبرتي
سقام مجيبي قد بره غولته
أبقوى على جبر الغضى قلب عاشق
تملكني رقاً والبسني غنى
فيا مالكا رقي وقلبي ومهجتي
وجودك لي راج وجودك راحة
أصور معنى حسه فيلذ لي
وتأله لا يشفي الخيال لعاشق
لأنني ظمآن على البحر وارد
يمضي العذل عنك لأرصري
لأنك فرد حافظ العصر جامع
أبو الفضل بل قاضي القضاة وخيرهم
أماله تأتي عجبنا وجواهرنا
يرى درجات الخلد فيها مع الرضا
أيا شيخ إسلام عليه مهابة
تصانيفه لا حصر في ذكر عدما
فكم سهوت عينه والناس نؤم
وكم من شروح البخاري عدة
كسبه جلالاً من علوية لفظه
وتوجه الأسماء من كل مهمم
شهباً على أفق السماء بدوره
وأبدع خلقاً ذلك للوزن لا يفسى

وكتب الدجوي المذكور بعد ذلك حين فرق المؤلف على كتاب الشرح صرر فضة
وإجماع حلوى ما نصح:

يفتح الباري أنشرح البخاري
أدار دراهماً صرراً فأنشئ
وأشد الخطيب برهان الدين الملبجي من لفظه لنصح محضرة مؤلفه بالمدرسة

المنكرومية:

كم نعمة قاضي القضاة أقالها
وهو الإمام وشيخ الإسلام الذي
شرح البخاري آية وفى بها
وشهابها فضح الدراري جهرة
هو حافظ العصر الذي في مصره
شهدت له أن لا مراه معلناً
وحلالها كلماته اللاتي هي الد
وسعت إليه لاكتساب فضيلة
من رام يحصر فضل ما أوتيه من
أعياد حصر مهاتته وبقفه
كم عبرة حملت بمجلس ذكره
فأناهم حسن الرجاء مقالته
خفضت مناقب أحسن أخلاقه
وعن الجفظة الحلم منه عادة

ويقول إذ دنت المخطوب أنا لها
لما تقاصرت العلوم أطلها
فتح من الباري أطاب مقالها
فينا وأخفى بدها وهلالها
أهل النهى ضربت به أمثالها
أيضاهما وبيناً إشكالها
سبب البين حرامها وحلالها
أفضى لها لتحقيق أفضالها
غرر المبلت مفصلاً إجمالها
لأن وأقسم لا يرى أمثالها
وتفوس قوم تشتكي إهمالها
وقومهم حملت لديه مآلها
كم عثرة رفعت إليه أقالها
دهراً يرى أقالها أفنى لها

ولا غرو أن الشافعي إمامنا إذا فاح نشر المسك كنت ختامه لأصحابك الطلاب فضلاً أثنائه ويقي لك البدر المنير ونسله ويحفظ إخوانتي وأهل مودتي ويعمل مواتنا حظيرة قدمه يحب ويكره منشأ بابكم

وكتب أيضاً:

يا جبابراً بالكرامات كبريا يا شيخ الإسلام الذي أضحي بما لي حق سبق قد مننت بئله والأمر أمرك لم تزل متفضلاً إن قل عندك أن جعلت بديهة فاجعل لوجه الله ما يبدو به واسلم وعش فلقد حبك الله من

وكتب أيضاً:

يا عالم العصر يا ذا الحكم والحكم يا سالكاً سبل الخير التي وردت شرحت صدر البخاري مذ شرحت له حلت منه رموزاً وانضوت به فجاء شرحاً عظيماً رائعاً بهجاً وفاح من تنح هذا الختم والحة صافاً أقول وما أثنى عليه وقد والعبد يسأل بسط العز منكم لما لأنه لم يجد مدحاً يقوم بما ونسأل الله خيراً دائماً لكم

ياهي بك الأصحاب بالنقل والفتوى فكم حكم أظهرت فاحت لها الشنوى بلا منة فأنه يصحبك التقوى ويوسف حسن سالفين من الأسوا مشايخ علم من يرويتهم أروى وأحمد دنيا إلى جنة المسوى وناشر فضل ذلك النشر لا يطوى

وصنيعه جعل المعير يسيرا أوتيته من فضل الإله جديرا وفككت من قيد المصوم أسيرا تولي الجميل وهادياً ونصيرا مدحي صفاتك في الأنام كبريا راجعي علاك لأمله مسرورا إحسانه فضلاً عليك كبريا

والعلم والحلم والتقوى مع الكرم عن سيد العرب العرباء والعجم جمعاً هو النعمة العظمى لغتتم عن الذين مضوا في سالف الأمم ختامه المسك منشوراً على الخدم طارت بها الريح في البلدان والأطم كل اللسان عن الإحصاء مع القلم أثنى به من قليل المدح والخمد حوتهمه من الأفضال والشيم قاضي القضاة بومن الله لا تغفم

وقال الشيخ شرف الدين عيسى الطنجي، وأشدت باليرسية أيضاً:

سمحت بشرح جاء أعلى من العين نحلى شياح العلم فخرأ وعندنا وأضحت سطور العلم فيه جواهرأ وماس بقرط من وجوه نقولكم ففتح شرحاً للبخاري بلا مين وأجزل جيم الجود إذ جساد بالني غدا جنة للعلم فيه حدائق قطبت بلميا حوره متمسكاً فأعظم به شرحاً مفيداً متقحاً وإن صرت منه في ضلال أضواء في فدونك تأليفاً أثنى عن مؤلف أقول وما زال التلصاتي لمحسه إليك انتهت يا حافظ العصر رحلة الد وأنت الذي أحييت سنة أحمد وأنت الذي صفت كهلاً وبافصاً وأنت الذي في الشعر مالك رقه وأنت الذي دوّمت شرحاً سما به وألبسته تاج المعلوم مكللاً ولم يأت شرح للبخاري مثله فذق علمه واهجر مقاله غيره يزبدك علماً إن تسزده تاملأ حوى كل ما قال الأولى في مؤلف

وزاد من التقيح ما فضله به له فضلاء العصر صلوا وسلموا ولو كان في عصر البخاري مؤلفاً وخبر إلى الأذنان لله ساجداً أو ابن معين قال في الحفظ زادني له الله من شرح أزال شهابه قررت به حيناً وصرت به زيناً ولم لا به أحياء وفيه فوائد وحجة دعوى الخصم خصومة بما عن ابن علي صرت أروى العلا فإن وعلي على سمعي فأكب جوهراً هو الخير بحر العلم عين زمانه على شرحه أثنوا وأكسا بأنسه فقت به الأصلين والفخر شاهد وينت في التفسير حكم مسائل الد كراتي ابن عباس وراي مجاهد وقررت للقراء ما كان نافعأ وحقت حكم الروم فيه وغنة وأهرته عن سيويه وشيخه وأسندت فيه عن شيوخ كثيرة نتيجة علم النقل والعقل فاصجوا وما مسلم إلا وقال كجوهمر ولا عجب فاليوم من حجر بدنا فمشر عيون منه عشر أصابع سما بشاكيف علت في حياته تناخر عشر الألف عدأ وكم سعى وزادوا اشتياقاً بالسماع وربما فجزهها سلطان مصر هدية إلى الغرب سارت ثم لنبتك سافرت فمش أمنأ يا حافظ العصر وابتهج وبكر ليكر في حماك تستزمت ودع أهما أضحت لها قبل ضرة فلا زلت ذا جاء وجود وسود وأختم مدحي بالصلاة مسلماً صلاة ترابي بعد جسمي من لظي

وقال العلامة شمس الدين التواجي، وأشدت بالمتكثرة:

خلدوا حديث الغرام مستند وسلسلوه بسند دممسي يا خلد الواقدي رقبا ونفسره الجوهري كم ذا بالله يا راحلاً بقلبي الله الله في محب يكشف الدمع من جفون لو سمنه قبله ولو في الد لك ساجي اللحاظ المسى أثنى حلو الكلام كادت البدر قد لاح من سنه لو هفوات النسيم مرت جامع حسن إذا تبدى

تأكد عند الخصم بالنفس والعين لما قلت طوعاً ليس بالكره والمون لكان له ألفاً وقيل ألفين وقال نعم هذا الذي كان يرضي وزال به عني الذي كان ينسني عن السنة الغرا جموع الشياطين وأحيا به حيناً إلى متى حين من العلم تكفيني إلى يوم تكفيني يسجله القاضي بنصه وتمين عطشت فمن علم همي منه يروني وأمدح من بعض ما هو مليبي فما جعفر في فضله وابن هارون هو الفرد في التحقيق لا ثاني اثنين له وابن برهان بتلك البراهين خلاف بما أظهرت من كثر مدفون وراي عطاء ثم راي ابن سيرين أثنى عن أبي عمرو وورش وقالون ومد مع الإشمام والوصل واللين وأبدت فرقا بين نون وتوين لهم طرق تعلمو ففزت بأجرين له وهو طفل حار فيه ابن سبعين فمن ليس يحويه غداً بش مبزون عيوناً لموسى حين قر على الطين تفيض ومنشأ جودها الدهر بنيني نعم وعلت فوق السماك وتبين لباب علاها وافد من سلاطين تشق قبل العين سمعت في الحين إليهم فافتت عن غيول وتفتنن وفي من حلت وصارت إلى الصين ففتح له ختم على غير ذي رين بمدحك عن إعطاء مدح وتضمنين فيالفرق بان الصبح منها لذى عين وحكم وتآليف وعز وتكسين على خير مبعوث من الحوض يسليني ومن جنة الفردوس في الحشر تدني

عن مستهام القواد ميمد فابن معين به تفرد بخاطر منك قد توقد تتمني ويحك المبرد هل لفسودي الشوق من رد بنظرة منك ما تزود خوف وشاة له وحأد حنّام بالروح ما تردد أغن لادن القوام أغيد حلاوة الثغر منه تعقد والغصن من عطفه تآود عليه من لطفه نحمد خوت عيون الأنام سجد

وقبله المشفق إن بعيني
صيرت دمعني عليه وقفاً
وعاذل بات قبل هذا
ومذ بدا وجهه هلالاً
وفوق خديه حسن خال
هواه رسي فكيف أضحي
لم أنس أن زارني بليسيل
وابتسم التفر عن لال
واستمر الجفن من دموع
أرشفني من رحيق ثمر
شممت منه غير خال
فباله عنبر ذكسي
بما مالك الحسن جد نعمما
وإن تكن شافني فلاني
قاضي القضاة الأنام كثر الـ
حامي ذرى الجهد والعلا من
بنى له الفضل بيت عليا
وأصرت من علاه خيم
مولي به الله في الوري قد
أعفى في الحكم من مثينا
له مع الله حسن حال
سا مثله في وفا وحلم
ولم يقل في نلدا وعلم
ذو راحة أثبت حدوداً
كم قلت لما سما فحاذي
بما هل ترى غايه لعليا
وليت شعري أنسا ذا من
في مصره كم أغاث حيا
وكم وكم قد أمات خصماً
بما عمرك الله أم حبراً
وارو ندى راحته بحرأ
قبابه للوفود ملجأ
وأعجب لذي باطل وحق
هناك بالقطع ليس يرنا
لا عيب في جوده سوى أن
يسيك من كفه سراع
أحوى غفيض الجفون الملى
مواظب الخمس ورده في
إذا هوى لسكر كرخ خسرت
سبحان من قد برأه غصناً
محبراً في العلوم زاكسي الأ
في قصب السبق ما رأينا
تهز أصوات سائليه
وينبري للعطا فيزيري
يسعى على رأسه لأم
ترضه يومها وعند الـ
واستجل ما شئت من معاني
يحكي سنى وجهها الثريا
في بيت أفراسها اجتماع

أبصرت في الحالتين مبد
مبلاً جارباً مؤيد
يطعن في حسنه ويوجد
يفوق بندر السما تشهد
بكعبة الحسن قد تعبد
في وسط نيرانه غلند
كأنه كوكب ترقد
فهمت في عهدها المنشد
لما رأى صدره تنهد
كأنه وحياً بوردة الخند
يعبق من نشره شذا الند
وصافى فيه قد تبلد
ن وجنتي خلدك المورود
أشكر رب السما وأحمد
غنى حليف الندى المؤيد
فناق الوري في حلى ومورود
له بساط التجوم مقعد
بالمعطف مرفوعها تكاد
أعز أحكامه وإيد
تحت لورا عدله وأزهد
مظهر غيب له ومشهد
إن وعد المرء أو توعد
لن أتى سائلاً إلى الغند
قصر عن مثلها وفند
رأس سماك وفروق فرقد
منفرد في الأنام أوحده
أب علي الملقام أجد
أتهيم في غوره والجد
عائد في شعره والجد
عنه حديث الكرام يسند
من الطريقين عنه يورد
وماله للعفاة مرصد
كلامها في هاه يفسد
وذا بكتنا الديقن يرفد
شمل أمواله مبد
أسمر لدن القروم الملد
مكحل الطرف لا بمورود
وقت صلاة الصلوات يشهد
له وجوه الطروس مسجد
ثمارة فضة وعسجد
صول سامي البلى مسود
مثاله في الجهاد جود
أعطافه للندى فيبتد
بالبحر في جزره وفي المد
طرافها للخبا ممد
مخيب في بطنها ممد
مرملة طرفها مسهد
حسناً إذا ممدنا محمد
بالرمل من شكلها تولد

تنظم الصدر فوق طرس
وتنثر التبر في لجين
تنبيب قلب الغفار لا ما
إن أنكرت قتل حاسديها
وشم حلى مديعة عليها
تقطع وصل الجفا وتبري
وتبت الجرح في وجوه
ما طال منها اللسان إلا
قوامها اللدن سمهري
فملك الحسن في نصاب
قتيلها الحمل ليس يودى
بأشيخ الإسلام بأإماساً
بأ ذا التصانيف ليس يلقى
لورام تدهامها حورود
شرحت صدر الحديث لما
ورحت عليه في نجوم
أخجل في أفقه الدراري
واستخدم الكنس الجوارى
أنعم أدواق طالييه
ومار في شرقها وغرب
وكم طوى نشره كتاباً
ومن يكن علمه عطاه
غذا ابنة الفكر ذات شجر
تختال في طرسها ومعنى
جانها مطلق وحرف الـ
وبهرها من بسط كفي
من رام يفتو سنى علاها
رقية النظم ذات لفظ
حررها في علاك مولى
أملك فضل المنان لما
ولو أطال اللبوح جات
طوته بالندى فقل في مطوق في الرياض غرد
ورشت منه الجناح حتى
وحق رب السما ومولى
سأ لي إلى غيرك الضات
تدتنني بالندى تتمم
وكم يد قد أنلت حتى
هذا هو الفضل بل أبوه
لا زلت مستصفاً أميناً
مستظهاً وإتقاً رشيداً
يخفك البسدر في كمال

نشرأ فطمسي لها يفسد
نشرأ تشرى به وتسد
حصله بياخل وجمد
هادهم في الطروس يشهد
غناصر للعلوم تعقد
قلب عداة بغوا وحسد
تجسزوا في لقاتها الخند
قصر من كلمت عن الرد
وإنما طرفها مهنند
ما مثله في القرون يعهد
شعراً وإن كان بالجد
دعا لطرق الهدى وأرشد
نظيرها في الوري ويوجد
بكى على نفسه وعد
قصدت للشرح أي مقصد
شبهها في العلا ترقد
أما ترى الجوا أحر الخند
تذاب في بابه وتجهد
بمشئى لفظه المسهد
تلقى أحاديثه وتورد
على عمر الدهور سرمد
من فتح بارية كيف يفسد
بلطف معنك قد تجد
علاك في صرحها المرود
سروي في حبكم مقيد
نداكهم بالوننا معود
لمطلع الشمس كيف يصعد
حر ومعنى بكم مولد
عتاقة بالولا تبعد
زادت معانيكم على العبد
وحق عليك في جلد
خلق نحو العلا وصعد
يخشى لكل الوري ويعبد
كلا ولا عن حماك مقصد
واكتب على قيدي المخلد
سلبت مني القواد باليد
أنت وهذا المعرك الجند
مستصراً هادياً لهند
موقفاً طاهراً مؤيد
بخير ما طالع وأمد
هذا آخر ما وقفنا عليه من المدايح، وقد أحبت أن أختتم هذه الكتابة بدعاء شريف
تقلته من طهارة القلوب لبيدي الولي العارف بالله عبد العزيز الديري نعمنا الله ببركة
علومه:

إلهي لو أردت إلهانتا لم تهتنا، ولو أردت فضيحتنا لم تسترنا، قسم ألهم ما به
بدانتا، ولا تسلبنا ما به أكرمنا، إلهي عرّفنا بربوبيتك وعرّفنا في بحر نعمتك ودعوتنا إلى
دار قدمك ونعمتنا بذكرك وأنتك، إلهي إن ظلمة ظلمنا لأنفسنا قد عمت وبحار الغفلة
على قلوبنا قد طمت، فالعجز شامل والمحصر حاصل والتسليم أسلم وأنت بالخال أعلم،
إلهي ما عصيتك جهلاً بعقابك ولا تعرضاً لعذابك ولا استخفافاً بنظرك، ولكن سولت

٣٣٨٤	حاجة - ما أتيت في مجلس الحتم	٧٥٦٣
------	------------------------------	------

لنا أنفسنا وأعانتنا شقوتنا وغرنا سترك علينا وأطمعنا في عفوك برك بنا، فالآن من عذابك من يستقذنا؟ وبجبل من نعتصم إن أنت قطعت جبلك عنا وأخجلتنا من الوقوف غدا بين يديك؟ وا فضيحتنا إذا عرضت أعمالنا القبيحة عليك! اللهم اغفر ما عملت ولا تهتك ما سترت، إلهي إن كنا قد عصيناك ببهل فقد دعوناك بعقل حيث علمنا أن لنا رباً يغفر ولا ييالي، إلهي أنت أعلم بالحال والشكوى وأنت قادر على كشف البلوى، اللهم يا من سترت الزلات وغفرت السيئات أجرنا من مكرك ووقتنا لشكرك، إلهي أحمق بالنار وجهاً كان لك مصلياً ولساناً كان لك ذاكراً أو داعياً لا بالذي فلنا عليك ورغبنا فيما لديك وأمرنا بالخضوع بين يديك، وهو محمد خاتم أنبيائك وسيد أصفيائك فإن حقه علينا أعظم الحقوق بعد حقك، كما أن منزله أشرف منازل خلقك، وصل وسلم يا رب على سيدنا محمد وآله وصحبه وجميع الأنبياء والمرسلين، ولرحم عبداً غرهم طول إيهالك وأطمعهم كثرة أفضالك وذلوا لمزك وجلالك ومدوا أكتهم لطلب نوالك، ولولا هدائك لم يصلوا إلى ذلك.

تم الكتاب على بركة الله، والحمد لله رب العالمين

المحتويات

		المحويات ٣- كتاب العلم	٣٣٨٧	
--	--	------------------------	------	--

١٨-	باب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ.....	٢٨٧
١٩-	باب إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ.....	٢٨٨
٢٠-	باب إِثْبَاتُ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ.....	٢٨٩
٢١-	باب تَقَرُّانِ الْعَشِيرِ، وَتَقَرُّ مَوْنُ كَثَرِ.....	٢٩٠
٢٢-	باب الْمُنَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ.....	٢٩٠
٢٣-	باب ظَلَمَ دُونَ ظَلَمَ.....	٢٩١
٢٤-	باب عَلَامَةُ الْمُنَافِقِ.....	٢٩٢
٢٥-	باب قِيَامُ كَلِمَةِ الْقَدَرِ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٢٩٣
٢٦-	باب الْجِهَادُ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٢٩٣
٢٧-	باب طَرُقُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٢٩٤
٢٨-	باب صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ.....	٢٩٤
٢٩-	باب الذَّنْبُ يُسْتَرُ.....	٢٩٤
٣٠-	باب الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٢٩٥
٣١-	باب حُسْنُ إِسْلَامِ الْعُرَّةِ.....	٢٩٦
٣٢-	باب احْسَبِ الذَّنْبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَقْوَمُهُ.....	٢٩٧
٣٣-	باب زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَتَقْصَاتُهَا.....	٢٩٨
٣٤-	باب الرُّكُوزُ مِنَ الْإِسْلَامِ.....	٢٩٩
٣٥-	باب اتِّبَاعِ الْمُتَأَثِّرِ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٣٠١
٣٦-	باب خَوْفُهُ الْمُؤْمِنِ.....	٣٠١
٣٧-	باب سُؤَالَ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْإِيمَانِ.....	٣٠٣
٣٨-	باب.....	٣٠٨
٣٩-	باب فَضْلُ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ.....	٣٠٨
٤٠-	باب آدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٣٠٩
٤١-	باب مَا جَاءَ أَنَّ الْأَخْصَالَ بِالْكَيْفِ وَالْحَسْبَةِ.....	٣١٢
٤٢-	باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الَّذِينَ تَصَيَّقَتْ».....	٣١٣

٣- كتاب العلم

١-	باب فَضْلُ الْعِلْمِ.....	٣١٤
٢-	باب مَنْ سَوَّلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَاجَتِهِ.....	٣١٥
٣-	باب مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ.....	٣١٥
٤-	باب قَوْلُ الْمُحَدِّثِ: (حَدَّثَنَا) أَوْ (أَخْبَرَنَا) وَ(أَتَيْنَا).....	٣١٦
٥-	باب طَرَحُ الْإِمَامِ الْمَسْأَلَةَ.....	٣١٧
٦-	باب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ.....	٣١٨
٧-	باب مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاقَلَةِ، وَكَيْفَ أَهْلِ الْعِلْمِ.....	٣٢٠
٨-	باب مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَتَّقِي بِهِ الْمَجْلِسُ.....	٣٢١
٩-	باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُتْلِعٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ».....	٣٢٢
١٠-	باب الْعِلْمُ قُلُّ الْقَوْلِ وَالْعَمَلُ.....	٣٢٣
١١-	باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ.....	٣٢٤
١٢-	باب مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيْمَانًا مَعْلُومَةً.....	٣٢٤
١٣-	باب مَنْ تَرَدَّدَ إِلَى اللَّهِ بِوَحْيٍ يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ.....	٣٢٥
١٤-	باب الْفَهْمُ فِي الْعِلْمِ.....	٣٢٥
١٥-	باب الْاِغْتِيَاظُ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ.....	٣٢٥
١٦-	باب مَا ذُكِرَ فِي ذَقَابِ مُوسَى ﷺ.....	٣٢٦

مقدمة الحقن.....	٥
ترجمة البخاري.....	٩
ترجمة الحافظ ابن حجر.....	١٣
أقوال في الحافظ ابن حجر ومصادر ترجمته.....	١٤

مقدمة فتح الباري

الفصل الأول: في بيان السبب الباعث.....	١٥
الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه.....	١٦
الفصل الثالث: في بيان تقطيعه للحديث واختصاره.....	١٩
الفصل الرابع: في بيان السبب في إيراد الأحاديث الملققة.....	١٩
الفصل الخامس: في سياق ما في الكتاب من الألفاظ الغريبة.....	٥٣
الفصل السادس: في بيان المؤلفات والمختلف من الأسماء والكنى.....	١٣٥
الفصل السابع: في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها.....	١٤٠
الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتدعها عليه حافظ عصره.....	١٩١
الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال.....	٢٠٥
الفصل العاشر: في عذ أحاديث الجامع.....	٢٤٠
خاتمة: في ترجمة الإمام البخاري.....	٢٤٨

١- كتاب بَدْءِ الْوُحْيِ

١- باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوُحْيِ.....	٢٥٥
٢- باب.....	٢٦٠
٣- باب.....	٢٦٢
٤- باب.....	٢٦٥
٥- باب.....	٢٦٦
٦- باب.....	٢٦٦

٢- كتاب الْإِيمَانِ

١- باب الْإِيمَانِ.....	٢٧٣
٢- باب «وَعَاظَكُمْ» لِقَائِكُمْ.....	٢٧٥
٣- باب أُمُورُ الْإِيمَانِ.....	٢٧٥
٤- باب الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ.....	٢٧٦
٥- باب أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ.....	٢٧٧
٦- باب إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ.....	٢٧٧
٧- باب مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُجِيبَ لِأَخِيهِ مَا يُجِيبُ لِنَفْسِهِ.....	٢٧٨
٨- باب حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٢٧٩
٩- باب خِلَافَةُ الْإِيمَانِ.....	٢٨٠
١٠- باب عَلَامَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ.....	٢٨١
١١- باب.....	٢٨١
١٢- باب مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ.....	٢٨٣
١٣- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ».....	٢٨٤
١٤- باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَتَّخِذَ فِي الْكُفْرِ.....	٢٨٥
١٥- باب تَقَاضِي أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ.....	٢٨٥
١٦- باب الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ.....	٢٨٦
١٧- باب فَإِنْ تَابَرَا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ.....	٢٨٦

	٣٣٨٨	المصنفات ٤- كتاب الوضوء	
--	------	-------------------------	--

- ١٧- باب قول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا الْكِتَابَ»..... ٣٢٧
- ١٨- باب متى يصح سماع الصغير؟..... ٣٢٨
- ١٩- باب الخروج في طلب العلم..... ٣٢٩
- ٢٠- باب فضل من علم وعلم..... ٣٣٠
- ٢١- باب زفير العلم وظهور الجهل..... ٣٣١
- ٢٢- باب فضل العلم..... ٣٣٢
- ٢٣- باب الفتيا وهو واقف على الدقائق وغيرها..... ٣٣٢
- ٢٤- باب من اجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس..... ٣٣٢
- ٢٥- باب محرمين النبي ﷺ وقد عبد القيس..... ٣٣٣
- ٢٦- باب الخلعة في المسألة النازلة وتعليم أهله..... ٣٣٤
- ٢٧- باب التواضع في العلم..... ٣٣٤
- ٢٨- باب الغضب في المراجعة والتعليم..... ٣٣٥
- ٢٩- باب من يرك على ركبتيه عند الإمام..... ٣٣٥
- ٣٠- باب من اخذ الحديث ثلاثا فلهن عنه..... ٣٣٦
- ٣١- باب تعليم الرجل امته وأهله..... ٣٣٦
- ٣٢- باب عظة الإمام النساء وتعليمهن..... ٣٣٨
- ٣٣- باب الحرص على الحديث..... ٣٣٨
- ٣٤- باب كيف يتفحص العلم..... ٣٣٨
- ٣٦- باب هل يجعل لشيء يوم على جنه في العلم؟..... ٣٣٩
- ٣٥- باب من سمع شيئا فزاعج حتى يعرفه..... ٣٤٠
- ٣٧- باب يبلغ العلم الشاهد الغائب..... ٣٤٠
- ٣٨- باب إثم من كذب على النبي ﷺ..... ٣٤١
- ٣٩- باب كتابة العلم..... ٣٤٣
- ٤٠- باب العلم والمعرفة بالليل..... ٣٤٥
- ٤١- باب السهر في العلم..... ٣٤٦
- ٤٢- باب حفظ العلم..... ٣٤٧
- ٤٣- باب الإحصاء للعلماء..... ٣٤٩
- ٤٤- باب ما يستحب للعلم إذا سئل: أي الناس اعلم؟..... ٣٤٩
- ٤٥- باب من سأل وهو قائم عالما جالسا..... ٣٥١
- ٤٦- باب السؤال والفتيا عند زمني الجمار..... ٣٥١
- ٤٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَوْفَيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾..... ٣٥٢
- ٤٨- باب من ترك بعض الاختيار، مخافة أن يهصر..... ٣٥٢
- ٤٩- باب من حصن بالعلم قوماً دون قوم، كراهية..... ٣٥٢
- ٥٠- باب الحياء في العلم..... ٣٥٤
- ٥١- باب من استحب فامر غيره بالسؤال..... ٣٥٤
- ٥٢- باب ذكر العلم والفتيا في المساجد..... ٣٥٥
- ٥٣- باب من اجاب السائل بأكثر مما سأل..... ٣٥٥
- ٥- باب التخفيف في الوضوء..... ٣٥٨
- ٦- باب إسباغ الوضوء..... ٣٥٩
- ٧- باب غسل الوجه باليدين من غرة واحدة..... ٣٥٩
- ٨- باب الشسوية على كل حال وعند الوقاع..... ٣٦٠
- ٩- باب ما يقول عند الخلا..... ٣٦٠
- ١٠- باب وضع الماء عند الخلا..... ٣٦١
- ١١- باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول..... ٣٦١
- ١٢- باب من تبرز على يمين..... ٣٦٢
- ١٣- باب خروج النساء إلى التبرز..... ٣٦٣
- ١٤- باب التبرز في البيت..... ٣٦٣
- ١٥- باب الاستنجاء بالماء..... ٣٦٤
- ١٦- باب من حبل مئة الماء لطهوره..... ٣٦٤
- ١٧- باب حبل الفترة مع الماء في الاستنجاء..... ٣٦٤
- ١٨- باب النهي عن الاستنجاء باليمين..... ٣٦٥
- ١٩- باب لا يمسك ذكره يمينه إذا بال..... ٣٦٥
- ٢٠- باب الاستنجاء بالجماعة..... ٣٦٦
- ٢١- باب لا يستنجي برونه..... ٣٦٦
- ٢٢- باب الوضوء مرة مرة..... ٣٦٧
- ٢٣- باب الوضوء مرتين مرتين..... ٣٦٧
- ٢٤- باب الوضوء ثلاثا ثلاثا..... ٣٦٧
- ٢٥- باب الاستبراء في الوضوء..... ٣٦٩
- ٢٦- باب الاستجمار وقراء..... ٣٦٩
- ٢٧- باب غسل الرجلين، ولا يمسح على القدمين..... ٣٧٠
- ٢٨- باب المصنعة في الوضوء..... ٣٧١
- ٢٩- باب غسل الأظفار..... ٣٧١
- ٣٠- باب غسل الرجلين في الثعلبين، ولا يمسح..... ٣٧١
- ٣١- باب الثمن في الوضوء والغسل..... ٣٧٢
- ٣٢- باب التماس الوضوء إذا خافت الصلاة..... ٣٧٣
- ٣٣- باب الماء الذي يفسد به شعر الإنسان..... ٣٧٣
- ٣٤- باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين..... ٣٧٦
- ٣٥- باب الرجل يرضى صاحبه..... ٣٧٩
- ٣٦- باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره..... ٣٨٠
- ٣٧- باب من لم يترخصاً إلا من الغشي المخل..... ٣٨١
- ٣٨- باب مسح الرأس كله..... ٣٨١
- ٣٩- باب غسل الرجلين إلى الكعبين..... ٣٨٣
- ٤٠- باب استئمان فضل وضوء الناس..... ٣٨٣
- ٤١- باب من مضطرب واستسقى من غرقه واحده..... ٣٨٤
- ٤٢- باب مسح الرأس مرة..... ٣٨٤
- ٤٣- باب وضوء الرجل مع امرأة..... ٣٨٥
- ٤٤- باب صب النبي ﷺ وضوءه على الممنى عليه..... ٣٨٦
- ٤٥- باب الفضل والوضوء في الخوض والغدق..... ٣٨٦
- ٤٦- باب الوضوء من الثور..... ٣٨٧
- ٤٧- باب الوضوء بالنكد..... ٣٨٨
- ١- باب ما جاء في الوضوء..... ٣٥٥
- ٢- باب لا تقبل صلاة بغير طهور..... ٣٥٦
- ٣- باب فضل الوضوء، وأمر المحدثون من..... ٣٥٧
- ٤- باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن..... ٣٥٨

٤- كتاب الوضوء

		المحرمات ٦- كتاب الحيض	٣٣٨٩	
--	--	------------------------	------	--

- ٤٨- باب المَسْح عَلَى الْخُفَّيْنِ..... ٣٨٨
- ٤٩- باب إِذَا أَذْخَلَ رَجُلٌ يَدَهُ وَمَا ظَاهِرَتَانِ..... ٣٩٠
- ٥٠- باب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسُّويْقِ..... ٣٩٠
- ٥١- باب مَنْ تَضَمَّنَ مِنَ السُّويْقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ..... ٣٩١
- ٥٢- باب هَلْ يَتَضَمَّنُ مِنَ اللَّبَنِ..... ٣٩١
- ٥٣- باب الْوُضُوءُ مِنَ التُّرْمِ، وَمَنْ لَمْ يَرِ مِنَ التُّسَعَةِ..... ٣٩١
- ٥٤- باب الْوُضُوءُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ..... ٣٩٢
- ٥٥- باب مِنَ الْكَبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَحْ مِنْ بَوْلِهِ..... ٣٩٣
- ٥٦- باب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ..... ٣٩٥
- ٥٧- باب تَرَاكُ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَّغَ..... ٣٩٥
- ٥٨- باب صَبَّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ..... ٣٩٦
- ٥٩- باب بَوْلُ الصَّبَّانِ..... ٣٩٧
- ٦٠- باب الْبَوْلُ قَائِمًا وَقَائِدًا..... ٣٩٨
- ٦١- باب الْبَوْلُ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتَبِيحُ بِالْحَائِطِ..... ٣٩٨
- ٦٢- باب الْبَوْلُ عِنْدَ سَبَاطَةِ قَوْمٍ..... ٣٩٨
- ٦٣- باب غَسْلَ الدَّمِ..... ٣٩٩
- ٦٤- باب غَسْلَ النَّحْيِ وَفَرْكِهِ..... ٤٠٠
- ٦٥- باب إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا..... ٤٠١
- ٦٦- باب الْبَوْلُ الْإِبِلِ وَالنَّوَابِ وَالْفَنَمِ..... ٤٠١
- ٦٧- باب مَا يَتَعَنَّ مِنَ الشَّجَاسَاتِ فِي الشَّمَنِ وَالْمَاءِ..... ٤٠٤
- ٦٨- باب الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ..... ٤٠٥
- ٦٩- باب إِذَا أَتَى عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَلَرٌ أَوْ جِفَةٌ..... ٤٠٦
- ٧٠- باب الْبَرَاقِ وَالْمُخَاطِ وَنَحْوِهِ فِي التُّرْبِ..... ٤٠٨
- ٧١- باب: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ، وَلَا الْمُسْكِرِ..... ٤٠٩
- ٧٢- باب: غَسْلُ الْمَرَأَةِ أَبَاحًا الدَّمُ مِنْ وَجْهِهِ..... ٤٠٩
- ٧٣- باب السَّوَالِكِ..... ٤١٠
- ٧٤- باب دَفْعُ السَّوَالِكِ إِلَى الْأَخْبَرِ..... ٤١٠
- ٧٥- باب فَضْلُ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ..... ٤١٠
- ١- باب مَنْ تَغَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَتَغَيَّبَ اثَرُ الطَّيْبِ..... ٤٢١
- ١٥- باب تَخْلِيلُ الشَّعْرِ..... ٤٢١
- ١٦- باب مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ..... ٤٢١
- ١٧- باب إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ..... ٤٢٢
- ١٨- باب تَقْضِي الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ..... ٤٢٢
- ١٩- باب مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ..... ٤٢٣
- ٢٠- باب مَنْ اغْتَسَلَ عَرِيَانًا وَحَفَهُ فِي الْخُلُوعِ..... ٤٢٣
- ٢١- باب الشُّعْرِ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ..... ٤٢٤
- ٢٢- باب إِذَا اخْتَلَسَتْ الْمَرَأَةُ..... ٤٢٤
- ٢٣- باب عَرَقُ الْجُنُبِ، وَالْمُسْلِمِ لَا يَنْجُسُ..... ٤٢٥
- ٢٤- باب الْجُنُبِ يَخْرُجُ وَيَتَمَشَّى فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ..... ٤٢٥
- ٢٥- باب كَيْفَ تَوَضَّأَ فِي الْيَسْرِ، إِذَا تَوَضَّأَ..... ٤٢٦
- ٢٦- باب تَوَضَّأَ الْجُنُبِ..... ٤٢٦
- ٢٧- باب الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَتَمَامُ..... ٤٢٦
- ٢٨- باب إِذَا تَقَيَّ الْخِثَّانِ..... ٤٢٧
- ٢٩- باب غَسْلَ مَا يُصِيبُ مِنْ فَرْجِ الْمَرَأَةِ..... ٤٢٨

٦- كتاب الحيض

- ١- باب كَيْفَ كَانَ بَدَأُ الْحَيْضِ..... ٤٢٩
- ٢- باب غَسْلُ الْخَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلِهِ..... ٤٣٠
- ٣- باب قِرَاءَةُ الرَّجُلِ فِي حَجَرٍ امْتَرَأَوْ وَهِيَ خَائِضٌ..... ٤٣٠
- ٤- باب مَنْ سَمِيَ النَّفَّاسَ خَيْضًا..... ٤٣٠
- ٥- باب مَبَاشَرَةُ الْخَائِضِ..... ٤٣١
- ٦- باب تَرَاكُ الْخَائِضِ الصَّوْمَ..... ٤٣٢
- ٧- باب تَقْضِي الْخَائِضِ السَّنَاكِلَ كُلَّهَا..... ٤٣٣
- ٨- باب الْاسْتِحْضَاءُ..... ٤٣٤
- ٩- باب غَسْلُ دَمِ الْحَيْضِ..... ٤٣٤
- ١٠- باب اعْتِكَافُ الْمُسْتَحْضَاءَةِ..... ٤٣٤
- ١١- باب هَلْ يَمْلِكُ الْمَرَأَةُ فِي تَرْبِيبِ حَاضَتِ فِيهَا؟..... ٤٣٥
- ١٢- باب الطَّيْبُ لِلْمَرَأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ..... ٤٣٥
- ١٣- باب ذَلِكَ الْمَرَأَةُ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ..... ٤٣٦
- ١٤- باب غَسْلُ الْحَيْضِ..... ٤٣٧
- ١٥- باب امْتِشَاطُ الْمَرَأَةِ عِنْدَ فُسْطِهَا مِنَ الْحَيْضِ..... ٤٣٧
- ١٦- باب تَقْضِي الْمَرَأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْحَيْضِ..... ٤٣٧
- ١٧- باب قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿مُحَلَّقَةٌ وَغَيْرُ مُحَلَّقَةٍ﴾..... ٤٣٨
- ١٨- باب كَيْفَ تَهْلُ الْخَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟..... ٤٣٨
- ١٩- باب أَجْبَالَ الْحَيْضِ وَإِدْبَارِهِ..... ٤٣٨
- ٢٠- باب لَا تَقْضِي الْخَائِضُ الصَّلَاةَ..... ٤٣٩
- ٢١- باب التُّرْمُ مَعَ الْخَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا..... ٤٣٩
- ٢٢- باب مَنْ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ مِوَى ثِيَابِ الطُّغْرِ..... ٤٤٠
- ٢٣- باب شُهُودُ الْخَائِضِ الْعِيْثِينَ وَذَخْرَةُ الْمُسْلِمِينَ..... ٤٤٠
- ٢٤- باب إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرِ ثَلَاثٍ حَيْضٌ..... ٤٤٠
- ٢٥- باب الصُّغْرَةُ وَالْكُثْرَةُ فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الْحَيْضِ..... ٤٤١

٥- كتاب الغسل

- ١- باب الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ..... ٤١١
- ٢- باب غَسْلُ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ..... ٤١٣
- ٣- باب الْغُسْلُ بِالصَّبَاعِ وَنَحْوِهِ..... ٤١٣
- ٤- باب مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ فَلَاحًا..... ٤١٥
- ٥- باب الْغُسْلُ مَرَّةً وَاحِدَةً..... ٤١٥
- ٦- باب مَنْ بَدَأَ بِالْجَلَابِ أَوْ الطَّيْبِ عِنْدَ الْغُسْلِ..... ٤١٥
- ٧- باب الْمُضْمَضَةُ وَالْإِسْتِشْقَاقُ فِي الْجَنَابَةِ..... ٤١٧
- ٨- باب مَسْحُ الْيَدِ بِالتَّرْبَابِ لِيَكُونَ اتَّقَى..... ٤١٧
- ٩- باب هَلْ يَدْخُلُ الْجُنُبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ..... ٤١٧
- ١٠- باب تَقْرِيقُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ..... ٤١٨
- ١١- باب مَنْ أَفْرَغَ يَدَيْهِ عَلَى شَيْءٍ فِي الْغُسْلِ..... ٤١٨
- ١٢- باب إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ..... ٤١٩
- ١٣- باب غَسْلُ الْعُنْدِيِّ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ..... ٤٢٠

		المحويات ٩- كتاب مواقيت الصلاة	٣٣٩١
--	--	--------------------------------	------

٩- كتاب مَوَاقِيْتِ الصَّلَاةِ

- ١- باب مواقيت الصلاة وفصلها..... ٥١٦
- ٢- باب مُبَيِّنٌ إِلَيْهِ وَقْتُهِ وَأَقْبَمُوا الصَّلَاةَ..... ٥١٨
- ٣- باب الْيُمَّةُ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ..... ٥١٨
- ٥- باب فَضْلُ الصَّلَاةِ لَوَقْتُهَا..... ٥١٩
- ٦- باب الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كِفَاةً..... ٥١٩
- ٧- باب تَفْصِيحُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتُهَا..... ٥٢٠
- ٨- باب الْمُصَلِّي يُتَابَعِي رِجْلَهُ وَرَأْسَهُ وَجُلُّهُ..... ٥٢١
- ٩- باب الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ..... ٥٢١
- ١٠- باب الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي السَّحَرِ..... ٥٢٣
- ١١- باب وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الرُّؤَالِ..... ٥٢٤
- ١٢- باب تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْمَصْرِ..... ٥٢٥
- ١٣- باب وَقْتُ الْمَصْرِ..... ٥٢٥
- ١٤- باب إِنْ شَاءَ فَاتَتْهُ الْمَصْرُ..... ٥٢٧
- ١٥- باب أَنْتُمْ مَنْ تَرَكَ الْمَصْرَ..... ٥٢٨
- ١٦- باب فَضْلُ صَلَاةِ الْمَصْرِ..... ٥٢٩
- ١٧- باب مَنْ أَفْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ..... ٥٣٠
- ١٨- باب وَقْتُ الْمَغْرِبِ..... ٥٣٢
- ١٩- باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ..... ٥٣٣
- ٢٠- باب دَوْرُ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةُ، وَمَنْ رَأَاهُ وَاسْمَاهُ..... ٥٣٣
- ٢١- باب وَقْتُ الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا..... ٥٣٤
- ٢٢- باب فَضْلُ الْعِشَاءِ..... ٥٣٤
- ٢٣- باب مَا يَكُونُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ..... ٥٣٥
- ٢٤- باب النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ لَيْسَ غَلَبٌ..... ٥٣٥
- ٢٥- باب وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ..... ٥٣٦
- ٢٦- باب فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ..... ٥٣٧
- ٢٧- باب وَقْتُ الْفَجْرِ..... ٥٣٧
- ٢٨- باب مَنْ أَفْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً..... ٥٣٨
- ٢٩- باب مَنْ أَفْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً..... ٥٣٨
- ٣٠- باب الصَّلَاةُ بَعْدَ الْفَجْرِ..... ٥٣٩
- ٣١- باب لَا يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ..... ٥٤٠
- ٣٢- باب مَنْ لَمْ يَكْرِهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْمَصْرِ وَالْفَجْرِ..... ٥٤١
- ٣٣- باب مَا يُصَلِّي بَعْدَ الْمَصْرِ مِنَ الْقَوَائِدِ وَنَحْوِهَا..... ٥٤١
- ٣٤- باب التَّكْبِيرُ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ حَيْمٍ..... ٥٤٢
- ٣٥- باب الْأَذَانُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ..... ٥٤٢
- ٣٦- باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ..... ٥٤٣
- ٣٧- باب مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا..... ٥٤٤
- ٣٨- باب قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ الْأُولَى فَأَلَاوَى..... ٥٤٥
- ٣٩- باب مَا يَكُونُ مِنَ السُّنَنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ..... ٥٤٥
- ٤٠- باب السُّنَنِ فِي الْفَجْرِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ..... ٥٤٥
- ٤١- باب السُّنَنِ مَعَ الضَّيْفِ وَالْأَهْلِ..... ٥٤٦

- ٦٩- باب أصحاب الجراب في المَسْجِدِ..... ٤٩٦
- ٧٠- باب دَوْرُ النَّبِيِّ وَالشَّيْخِ عَلَى الْوُضُوءِ فِي الْمَسْجِدِ..... ٤٩٧
- ٧١- باب النَّحَاضِي وَالْمَلْأَمَةُ فِي الْمَسْجِدِ..... ٤٩٧
- ٧٢- باب كَسِّ الْمَسْجِدِ وَالْقَطْرِ الْخَرَقِ..... ٤٩٨
- ٧٣- باب تَحْرِيمُ تَجَاوُزِ الْخُفْرِ فِي الْمَسْجِدِ..... ٤٩٨
- ٧٤- باب الْحَدْمُ لِلْمَسْجِدِ..... ٤٩٨
- ٧٥- باب الْأَمِيرُ أَوْ الْغَرِيمُ يَرْبِطُ فِي الْمَسْجِدِ..... ٤٩٩
- ٧٦- باب الْأَخِيصَالُ إِذَا اسْلَمَ، وَنَظَرُ الْأَمِيرِ..... ٤٩٩
- ٧٧- باب الْحَيْمَةُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْءِ وَغَيْرِهِمْ..... ٥٠٠
- ٧٨- باب إِدْخَالُ الْبُحَيْرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ..... ٥٠٠
- ٧٩- باب..... ٥٠٠
- ٨٠- باب الْفَرْخَةُ وَالْمَرْءُ فِي الْمَسْجِدِ..... ٥٠٠
- ٨١- باب الْأَنْوَاعُ وَالْخَلْقُ لِلْكُتُبَةِ وَالْمَسَاجِدِ..... ٥٠١
- ٨٢- باب دُخُولُ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ..... ٥٠١
- ٨٣- باب رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ..... ٥٠١
- ٨٤- باب الْحِلْقُ وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ..... ٥٠٢
- ٨٥- باب الْأَسْتِغْفَاءُ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَذَاجُ الرَّجُلِ..... ٥٠٢
- ٨٦- باب الْمَسْجِدُ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ خَيْرٍ..... ٥٠٣
- ٨٧- باب الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ..... ٥٠٣
- ٨٨- باب تَشْيِيدُ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ..... ٥٠٣
- ٨٩- باب الْمَسَاجِدُ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَنَافِقِ..... ٥٠٤
- ٩٠- باب سُرَّةُ الْإِنْعَامِ سُرَّةٌ مَنْ خَلَقَهُ..... ٥٠٦
- ٩١- باب قَدَرُ كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِ وَالسُّرَّةِ؟..... ٥٠٧
- ٩٢- باب الصَّلَاةُ إِلَى الْخَرَّةِ..... ٥٠٨
- ٩٣- باب الصَّلَاةُ إِلَى الْعَزَّةِ..... ٥٠٨
- ٩٤- باب السُّرَّةُ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا..... ٥٠٨
- ٩٥- باب الصَّلَاةُ إِلَى الْأَسْطَوَانَةِ..... ٥٠٨
- ٩٦- باب الصَّلَاةُ بَيْنَ السُّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ..... ٥٠٩
- ٩٧- باب..... ٥٠٩
- ٩٨- باب الصَّلَاةُ إِلَى الرَّاسِ وَالْبُحَيْرِ..... ٥١٠
- ٩٩- باب الصَّلَاةُ إِلَى السَّيْرِ..... ٥١٠
- ١٠٠- باب بَرْدُ الْمُصَلِّيِ مَنْ تَرَى بَيْنَ يَدَيْهِ..... ٥١٠
- ١٠١- باب إِنْ شَاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمُصَلِّيِ..... ٥١٢
- ١٠٢- باب اسْتِغْفَالُ الرَّجُلِ صَاحِبَةً أَوْ غَيْرَهُ..... ٥١٢
- ١٠٣- باب الصَّلَاةُ خَلْفَ النَّاسِ..... ٥١٣
- ١٠٤- باب التَّلَوُّنُ خَلْفَ الْمَرَاةِ..... ٥١٣
- ١٠٥- باب مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ..... ٥١٣
- ١٠٦- باب إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً..... ٥١٤
- ١٠٧- باب إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ..... ٥١٥
- ١٠٨- باب مَنْ هَلَّ يَغْتَسِلُ الرَّجُلُ امْرَأَةً عِنْدَ السُّجُودِ..... ٥١٥
- ١٠٩- باب الْمَرَاةُ تَطْرُقُ عَنْ الْمُصَلِّيِ شَيْئًا مِنَ الْأَذَى..... ٥١٦

١٠ - كتاب الأذان

- ١ - باب بَدَأَ الأَذَانَ..... ٥٤٧
- ٢ - باب الأَذَانُ مَنْشَى مَنْشَى..... ٥٤٩
- ٣ - باب الإِقَامَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا قَوْلُهُ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ..... ٥٤٩
- ٤ - باب فَضْلِ التَّأْنِيهِ..... ٥٥٠
- ٥ - باب رَفَعَ الصَّوْتُ بِالْإِقَامَةِ..... ٥٥١
- ٦ - باب مَا يُحْضَنُ بِالأَذَانِ مِنَ الدُّعَاءِ..... ٥٥٢
- ٧ - باب مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُتَأَنِّي..... ٥٥٢
- ٨ - باب الدُّعَاءُ عِنْدَ التَّنَادُلِ..... ٥٥٤
- ٩ - باب الاسْتِهَامُ فِي الأَذَانِ..... ٥٥٤
- ١٠ - باب الكَلَامِ فِي الأَذَانِ..... ٥٥٥
- ١١ - باب أَذَانَ الأَخَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخَيِّرُهُ..... ٥٥٦
- ١٢ - باب الأَذَانُ بَعْدَ الْفَجْرِ..... ٥٥٦
- ١٣ - باب الأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ..... ٥٥٧
- ١٤ - باب كَيْفَ يَنْبَغِي الأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ..... ٥٥٨
- ١٥ - باب مَنْ أَنْتَظَرَ الإِقَامَةَ..... ٥٦٠
- ١٦ - باب يَنْبَغِي كُلُّ أَذَانٍ صَلَاةً لِمَنْ شَاءَ..... ٥٦٠
- ١٧ - باب مَنْ قَالَ لِيُؤَذِّنْ فِي السُّبْحِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ..... ٥٦٠
- ١٨ - باب الأَذَانُ لِلْمُسَافِرِ، إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً..... ٥٦٠
- ١٩ - باب عَلَى يَسْتَجِبُ الْمُؤَذِّنُ مَا هَاشَا وَمَاشَا..... ٥٦٢
- ٢٠ - باب قَوْلُ الرَّجُلِ: فَاتَنَّا الصَّلَاةَ..... ٥٦٣
- ٢١ - باب لَا يَسْتَنِي إِلَى الصَّلَاةِ، وَيَلْتَمِزُ..... ٥٦٣
- ٢٢ - باب مَنْ تَعَرَّفَ النَّاسُ، إِذَا رَأَوْا الإِمَامَ..... ٥٦٤
- ٢٣ - باب لَا يَسْتَنِي إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَمِجِلًا..... ٥٦٤
- ٢٤ - باب عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لِمَلَأَةٍ..... ٥٦٥
- ٢٥ - باب إِذَا قَالَ الإِمَامُ: تَكَادَكُمْ حَتَّى أَرْجِعَ أَنْتَظَرُوهُ..... ٥٦٥
- ٢٦ - باب قَوْلُ الرَّجُلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا صَلَّيْنَا..... ٥٦٥
- ٢٧ - باب الإِمَامُ تَعَرَّضَ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الإِقَامَةِ..... ٥٦٦
- ٢٨ - باب الكَلَامِ إِذَا أَقْبَسَتِ الصَّلَاةَ..... ٥٦٦
- ٢٩ - باب وَجُوبُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ..... ٥٦٦
- ٣٠ - باب فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ..... ٥٦٨
- ٣١ - باب فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ..... ٥٧١
- ٣٢ - باب فَضْلُ التَّهَجُّبِ إِلَى الطَّهْرِ..... ٥٧٢
- ٣٣ - باب اخْتِلَابِ الأَكْبَارِ..... ٥٧٢
- ٣٤ - باب فَضْلُ الْمَشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ..... ٥٧٣
- ٣٥ - باب اثْنَانِ قَمَا فَرَفَعْنَا جَمَاعَةً..... ٥٧٣
- ٣٦ - باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَتَخَلَّى الصَّلَاةَ..... ٥٧٣
- ٣٧ - باب فَضْلُ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ..... ٥٧٥
- ٣٨ - باب إِذَا أَقْبَسَتِ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ..... ٥٧٦
- ٣٩ - باب حَذُّ النَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ..... ٥٧٧
- ٤٠ - باب الرُّخْصَةُ فِي النَّظَرِ وَالْعِلَاقَةِ..... ٥٧٩
- ٤١ - باب عَلَى مَنْ صَلَّى الإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ..... ٥٧٩

- ٤٢ - باب إِذَا حَضَرَ الْعُلَمَاءُ وَأَقْبَسَتِ الصَّلَاةَ..... ٥٨٠
- ٤٣ - باب إِذَا حَضَرَ الإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَيَدْبُو مَا يَأْكُلُ..... ٥٨١
- ٤٤ - باب مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ لِمَلَأَةٍ فَاقْبَسَتْ..... ٥٨١
- ٤٥ - باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ..... ٥٨٢
- ٤٦ - باب أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ إِسْنٌ بِالْإِقَامَةِ..... ٥٨٢
- ٤٧ - باب مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الإِمَامِ لِمَلَأَةٍ..... ٥٨٣
- ٤٨ - باب مَنْ فَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ، فَجَاءَهُ الإِمَامُ الْأَوَّلُ..... ٥٨٣
- ٤٩ - باب إِذَا اسْتَوَرَا فِي الْفِرَاقَةِ..... ٥٨٥
- ٥٠ - باب إِذَا رَأَى الإِمَامُ قَوْمًا قَامَهُمْ..... ٥٨٥
- ٥١ - باب إِذَا جَوَلَ الإِمَامُ لِيَوْمِهِ..... ٥٨٥
- ٥٢ - باب مَنْ يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الإِمَامِ؟..... ٥٨٩
- ٥٣ - باب إِنْ مَن رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ..... ٥٩٠
- ٥٤ - باب إِقَامَةُ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى..... ٥٩٠
- ٥٥ - باب إِذَا لَمْ يَكُنْ يَسْمَعُ الإِمَامَ وَتَمَّ مِنْ عَقْلِهِ..... ٥٩١
- ٥٦ - باب إِقَامَةُ الْمُتَقَرَّنِ وَالْمُسْتَبْعِ..... ٥٩٢
- ٥٧ - باب يَقْرَأُ عَنْ بَيْنِ الإِمَامِ بِحَلَاكِ سَوَاءَ..... ٥٩٣
- ٥٨ - باب إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الإِمَامِ..... ٥٩٣
- ٥٩ - باب إِذَا لَمْ يَكُنْ يَسْمَعُ الإِمَامَ أَنْ يَوْمَ..... ٥٩٣
- ٦٠ - باب إِذَا طَوَّلَ الإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ..... ٥٩٤
- ٦١ - باب تَخْفِيفُ الإِمَامِ فِي الْقِيَامِ..... ٥٩٦
- ٦٢ - باب إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ..... ٥٩٦
- ٦٣ - باب مَنْ شَكَأَ إِقَامَةَ إِذَا طَوَّلَ..... ٥٩٦
- ٦٤ - باب الإِجَارُ فِي الصَّلَاةِ وَاجِبٌ..... ٥٩٧
- ٦٥ - باب مَنْ اخْتَصَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بَيْتِهِ الصَّبِيِّ..... ٥٩٧
- ٦٦ - باب إِذَا صَلَّى ثُمَّ لَمْ قَوْمًا..... ٥٩٨
- ٦٧ - باب مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الإِمَامِ..... ٥٩٨
- ٦٨ - باب الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْإِمَامِ..... ٥٩٨
- ٦٩ - باب عَلَى مَنْ يَأْخُذُ الإِمَامَ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ..... ٥٩٩
- ٧٠ - باب إِذَا بَكَى الإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ..... ٥٩٩
- ٧١ - باب تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ عِنْدَ الإِقَامَةِ وَيُطَفِّئُ..... ٥٩٩
- ٧٢ - باب إِقْبَالُ الإِمَامِ عَلَى النَّاسِ..... ٦٠٠
- ٧٣ - باب الصَّغْتِ الْأَوَّلِ..... ٦٠٠
- ٧٤ - باب إِقَامَةُ الصَّغْتِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ..... ٦٠٠
- ٧٥ - باب إِنْ مَن لَمْ يَكُنْ يَسْمَعُ الصُّفُوفِ..... ٦٠١
- ٧٦ - باب إِذَا وَقَّعَ التَّكْبِيرَ بِالْمَكْتُوبِ..... ٦٠١
- ٧٧ - باب إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الإِمَامِ..... ٦٠١
- ٧٨ - باب الْمَرْأَةُ وَحَقُّهَا تَكُونُ صَفًّا..... ٦٠٢
- ٧٩ - باب يَمِينَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ..... ٦٠٢
- ٨٠ - باب إِذَا كَانَ بَيْنَ الإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَاطٌ..... ٦٠٢
- ٨١ - باب صَلَاةُ اللَّيْلِ..... ٦٠٣
- ٨٢ - باب إِجْبَابُ التَّكْبِيرِ، وَافْتِحَابُ الصَّلَاةِ..... ٦٠٣
- ٨٣ - باب رَفَعَ الْيَمِينِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى..... ٦٠٤
- ٨٤ - باب رَفَعَ الْيَمِينِ إِذَا كَبَّرَ..... ٦٠٥

		الخصريات ١١ - كتاب الجمعة	٣٣٩٣	
--	--	---------------------------	------	--

- ٨٥- باب إِلى أَن يَرْفَعَ يَدَيْهِ..... ٦٠٥
- ٨٦- باب رَفَعَ اليَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ..... ٦٠٦
- ٨٧- باب وَضَعَ اليَدَيْنِ عَلَى الْبُسرَى..... ٦٠٦
- ٨٨- باب الْخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ..... ٦٠٧
- ٨٩- باب مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ..... ٦٠٧
- ٩٠- باب..... ٦٠٩
- ٩١- باب رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ..... ٦٠٩
- ٩٢- باب رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ..... ٦١٠
- ٩٣- باب الْإِنْفَاسُ فِي الصَّلَاةِ..... ٦١٠
- ٩٤- باب هَلْ يَلْتَمِصُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئًا..... ٦١١
- ٩٥- باب وَجُوبُ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ..... ٦١١
- ٩٦- باب الْقِرَاءَةُ فِي الطَّهْرِ..... ٦١٤
- ٩٧- باب الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْصَرِ..... ٦١٥
- ٩٨- باب الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ..... ٦١٥
- ٩٩- باب الْجَهْرُ فِي الْمَغْرِبِ..... ٦١٦
- ١٠٠- باب الْجَهْرُ فِي الْبُشَاءِ..... ٦١٧
- ١٠١- باب الْقِرَاءَةُ فِي الْبُشَاءِ بِالسُّجْدَةِ..... ٦١٧
- ١٠٢- باب الْقِرَاءَةُ فِي الْبُشَاءِ..... ٦١٧
- ١٠٣- باب يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَيَقْصَرُ فِي الْآخِرَتَيْنِ..... ٦١٧
- ١٠٤- باب الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ..... ٦١٧
- ١٠٥- باب الْجَهْرُ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ..... ٦١٨
- ١٠٦- باب الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرَّكَعَةِ..... ٦١٩
- ١٠٧- باب يَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ..... ٦٢١
- ١٠٨- باب مَنْ خَافَ الْقِرَاءَةَ فِي الطَّهْرِ وَالْمَغْصَرِ..... ٦٢١
- ١٠٩- باب إِذَا سَمِعَ الْإِمَامَ الْآيَةَ..... ٦٢١
- ١١٠- باب يُطَوَّلُ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى..... ٦٢١
- ١١١- باب جَهْرُ الْإِمَامِ بِالتَّائِبِينَ..... ٦٢٢
- ١١٢- باب فَضْلُ التَّائِبِينَ..... ٦٢٣
- ١١٣- باب جَهْرُ الْمَأْمُومِ بِالتَّائِبِينَ..... ٦٢٣
- ١١٤- باب إِذَا رَفَعَ فَوْنُ الصَّغْفَرِ..... ٦٢٤
- ١١٥- باب إِتِمَامُ التَّكْبِيرِ فِي الرَّكُوعِ..... ٦٢٤
- ١١٦- باب إِتِمَامُ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ..... ٦٢٥
- ١١٧- باب التَّكْبِيرُ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ..... ٦٢٦
- ١١٨- باب وَضَعَ الْأَخْفَ عَلَى الرَّكْعَةِ فِي الرَّكُوعِ..... ٦٢٦
- ١١٩- باب إِذَا لَمْ يَزِمِ الرَّكُوعَ..... ٦٢٧
- ١٢٠- باب اسْتِزَاهُ الطَّهْرِ فِي الرَّكُوعِ..... ٦٢٧
- ١٢١- باب حَدُّ إِتِمَامِ الرَّكُوعِ وَالْإِخْتِلَالُ فِيهِ وَالطَّمَأْنِينَةُ..... ٦٢٧
- ١٢٢- باب أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُزِمُ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ..... ٦٢٨
- ١٢٣- باب الدُّعَاءُ فِي الرَّكُوعِ..... ٦٢٩
- ١٢٤- باب مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ..... ٦٣٠
- ١٢٥- باب فَضْلُ اللَّهِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ..... ٦٣٠
- ١٢٦- باب..... ٦٣٠
- ١٢٧- باب الْأَعْمَانِيَّةُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكُوعِ..... ٦٣٢
- ١٢٨- باب يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ..... ٦٣٣
- ١٢٩- باب فَضْلُ السُّجُودِ..... ٦٣٤
- ١٣٠- باب يُبْذِلُ ضَبْعَيْهِ وَيَجَافِي فِي السُّجُودِ..... ٦٣٥
- ١٣١- باب يَسْتَقْبِلُ بِالْأُفْرِاقِ وَجْهَهُ الْقِبْلَةَ..... ٦٣٥
- ١٣٢- باب إِذَا لَمْ يَزِمِ السُّجُودَ..... ٦٣٥
- ١٣٣- باب السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَهْطَمٍ..... ٦٣٥
- ١٣٤- باب السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ..... ٦٣٦
- ١٣٥- باب السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودُ عَلَى الطَّيْنِ..... ٦٣٦
- ١٣٦- باب عَقْدُ الْيَدَيْنِ وَشَدُّهُمَا..... ٦٣٦
- ١٣٧- باب لَا يَحْكُ شَعْرًا..... ٦٣٧
- ١٣٨- باب لَا يَحْكُ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ..... ٦٣٧
- ١٣٩- باب التَّسْبِيحُ وَالِدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ..... ٦٣٧
- ١٤٠- باب الْمُسْكُوتُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ..... ٦٣٧
- ١٤١- باب لَا يَقْرَأُ فِي السُّجُودِ..... ٦٣٨
- ١٤٢- باب مَنْ اسْتَوَى قَاعًا فِي وَتَرٍ..... ٦٣٨
- ١٤٣- باب كَيْفَ يَحْتَدِلُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَةِ..... ٦٣٨
- ١٤٤- باب يَكْبِرُ وَمَنْ يَهْضُ مِنْ السُّجُودَيْنِ..... ٦٣٩
- ١٤٥- باب سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُُّدِ..... ٦٣٩
- ١٤٦- باب مَنْ لَمْ يَزِ التَّشَهُُّدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا..... ٦٤١
- ١٤٧- باب التَّشَهُُّدُ فِي الْأَوَّلَى..... ٦٤٢
- ١٤٨- باب التَّشَهُُّدُ فِي الْآخِرَةِ..... ٦٤٢
- ١٤٩- باب الدُّعَاءُ قَبْلَ السَّلَامِ..... ٦٤٤
- ١٥٠- باب مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُُّدِ..... ٦٤٥
- ١٥١- باب مَنْ لَمْ يَمْسُحْ بِرَأْسِهِ وَتَمَنَّى حَتَّى صَلَّى..... ٦٤٦
- ١٥٢- باب التَّسْلِيمُ..... ٦٤٦
- ١٥٣- باب يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ..... ٦٤٦
- ١٥٤- باب مَنْ لَمْ يَزِ رَدَّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ..... ٦٤٧
- ١٥٥- باب الذِّكْرُ بَعْدَ الصَّلَاةِ..... ٦٤٧
- ١٥٦- باب يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامَ النَّاسُ إِذَا سَلَّمَ..... ٦٥١
- ١٥٧- باب تَحْكُ الْإِمَامُ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ..... ٦٥١
- ١٥٨- باب مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً قَضَاهُمُ..... ٦٥٢
- ١٥٩- باب الْإِنْتِقَالُ وَالْأَنْصِرَافُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ..... ٦٥٢
- ١٦٠- باب مَا جَاءَ فِي التَّوْمِ النَّبِيِّ وَالْبَصْلِ وَالْكَرَامَةِ..... ٦٥٣
- ١٦١- باب وَهُوَ الصَّيَّانُ..... ٦٥٥
- ١٦٢- باب خُرُوجُ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْفَجْرِ..... ٦٥٦
- ١٦٣- باب انْتِظَارُ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ الْعَامِ..... ٦٥٧
- ١٦٤- باب صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ..... ٦٥٨
- ١٦٥- باب سُرْعَةُ أَنْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ..... ٦٥٨
- ١٦٦- باب اسْتِئْذَانُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ..... ٦٥٨

١١ - كِتَابُ الْجُمُعَةِ

- ١- باب فَرَضُ الْجُمُعَةِ..... ٦٥٩
- ٢- باب فَضْلُ الْقَسْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ..... ٦٦٠

٣٣٩٤	المجموعات ١٢ - كتاب صلاة الخوف	
------	--------------------------------	--

٣- باب الطَّيْب لِلْجُمُعَةِ..... ٦٦٣	٣- باب يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ..... ٦٩١
٤- باب فَضْلِ الْجُمُعَةِ..... ٦٦٤	٤- باب الصَّلَاةُ عِنْدَ شَأْفَعَةِ الْخُصُونِ وَلِقَاءِ الْمَلَكُوتِ..... ٦٩١
٥- باب..... ٦٦٥	٥- باب صَلَاةُ الطَّالِبِ وَالْمُطْلُوبِ، رَاكِبًا وَرِجْلًا..... ٦٩٢
٦- باب الدُّعَاءِ لِلْجُمُعَةِ..... ٦٦٥	٦- باب التَّكْبِيرِ وَالْفَلَسِ بِالصَّبْحِ..... ٦٩٣

١٣ - كتاب العيدين

١- باب في العيدين والتَّجَمُّلِ فِيهِ..... ٦٩٣	١- باب مَا يَخْرُجُ مِنَ حَتَمِ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ..... ٦٩٩
٢- باب الْحُرُوبِ وَالذَّرَقِ يَوْمَ الْعِيدِ..... ٦٩٤	٢- باب التَّكْبِيرِ إِلَى الْعِيدِ..... ٧٠٠
٣- باب سَبْعَةِ الْعِيدِينَ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ..... ٦٩٦	٣- باب فَضْلُ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ..... ٧٠١
٤- باب الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ..... ٦٩٦	٤- باب التَّكْبِيرِ الْيَوْمَ مَرَّةً، وَإِذَا غَنَّا إِلَى عَرَقَةٍ..... ٧٠٢
٥- باب الْأَكْلِ يَوْمَ النَّحْرِ..... ٦٩٧	٥- باب صَلَاةُ الْخُرُوجِ إِلَى الْخُرُوجِ يَوْمَ الْعِيدِ..... ٧٠٣
٦- باب الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى بِغَيْرِ مَشْرِ..... ٦٩٧	٦- باب حَمَلُ الْعِزَّةِ أَوْ الْخُرُوجِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ..... ٧٠٣
٧- باب الْمُشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ وَالصَّلَاةِ..... ٦٩٨	٧- باب خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى..... ٧٠٣
٨- باب الْخُطْبَةِ بَعْدَ الْعِيدِ..... ٦٩٩	٨- باب خُرُوجِ الصِّبْيَانِ إِلَى الْمُصَلَّى..... ٧٠٤
٩- باب مَا يَخْرُجُ مِنَ حَتَمِ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ..... ٦٩٩	٩- باب اسْتِغْفَالِ الْإِمَامِ النَّاسَ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ..... ٧٠٤
١٠- باب التَّكْبِيرِ إِلَى الْعِيدِ..... ٧٠٠	١٠- باب الْعَلَمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى..... ٧٠٤
١١- باب فَضْلُ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ..... ٧٠١	١١- باب مَرْعَاةُ الْإِمَامِ النِّسَاءَ يَوْمَ الْعِيدِ..... ٧٠٤
١٢- باب التَّكْبِيرِ الْيَوْمَ مَرَّةً، وَإِذَا غَنَّا إِلَى عَرَقَةٍ..... ٧٠٢	١٢- باب إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي الْعِيدِ..... ٧٠٦
١٣- باب صَلَاةُ الْخُرُوجِ إِلَى الْخُرُوجِ يَوْمَ الْعِيدِ..... ٧٠٣	١٣- باب إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ..... ٧٠٨
١٤- باب حَمَلُ الْعِزَّةِ أَوْ الْخُرُوجِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ..... ٧٠٣	١٤- باب إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ..... ٧٠٨
١٥- باب خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى..... ٧٠٣	١٥- باب الصَّلَاةُ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا..... ٧٠٩
١٦- باب خُرُوجِ الصِّبْيَانِ إِلَى الْمُصَلَّى..... ٧٠٤	
١٧- باب اسْتِغْفَالِ الْإِمَامِ النَّاسَ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ..... ٧٠٤	
١٨- باب الْعَلَمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى..... ٧٠٤	
١٩- باب مَرْعَاةُ الْإِمَامِ النِّسَاءَ يَوْمَ الْعِيدِ..... ٧٠٤	
٢٠- باب إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي الْعِيدِ..... ٧٠٦	
٢١- باب اسْتِغْفَالِ الْإِمَامِ النَّاسَ..... ٧٠٦	
٢٢- باب النَّحْرِ وَاللَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمُصَلَّى..... ٧٠٦	
٢٣- باب كَلَامِ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ..... ٧٠٧	
٢٤- باب مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ..... ٧٠٧	
٢٥- باب إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ..... ٧٠٨	
٢٦- باب الصَّلَاةُ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا..... ٧٠٩	

١٤ - كتاب الوتر

١- باب مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ..... ٧٠٩	١- باب صَلَاةُ الْخَوْفِ..... ٦٨٩
٢- باب سَاعَاتُ الْوُتْرِ..... ٧١٣	٢- باب صَلَاةُ الْخَوْفِ رَجُلًا وَرَجُلَانًا، رَاكِبًا وَرِجْلًا..... ٦٩٠
٣- باب لِقَاطِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالْوُتْرِ..... ٧١٣	
٤- باب لِحْجَلِ آخِرِ صَلَاتِهِ وَتَوَارًا..... ٧١٣	
٥- باب الْوُتْرِ عَلَى الدَّلِيلِ..... ٧١٣	
٦- باب الْوُتْرِ فِي السَّحَرِ..... ٧١٤	
٧- باب الْقُرْآنُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ..... ٧١٤	

١٥ - كتاب الاستسقاء

١- باب الاستسقاء، وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْاسْتِسْقَاءِ..... ٧١٥	
---	--

١٢ - كتاب صلاة الخوف

١- باب صَلَاةُ الْخَوْفِ..... ٦٨٩	٢- باب صَلَاةُ الْخَوْفِ رَجُلًا وَرَجُلَانًا، رَاكِبًا وَرِجْلًا..... ٦٩٠
-----------------------------------	--

٣٣٩٥	الخصيات ١٨ - أبواب تقصير الصلاة		
------	---------------------------------	--	--

١٤-	باب الذِّكْر في الكُسُوف.....	٧٣٧
١٥-	باب الدُّعَاء في الكُسُوف.....	٧٣٧
١٦-	باب قَوْل الإِتِمَام في خُطْبَةِ الكُسُوف أَمَّا بَعْدُ.....	٧٣٨
١٧-	باب الصَّلَاة في كُسُوف الْقَمَر.....	٧٣٨
١٨-	باب الرُّكُوعَةُ الْأُولَى في الكُسُوفِ الْمَطْرُوف.....	٧٣٨
١٩-	باب الْجَهْر بِالْقِرَاءَةِ في الكُسُوف.....	٧٣٨

١٧ - كتاب سجود القرآن

١-	باب مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَشَيْئًا.....	٧٣٩
٢-	باب سَجْدَةُ (تَتْلُو) السَّجْدَةِ.....	٧٤٠
٣-	باب سَجْدَةُ ص.....	٧٤٠
٤-	باب سَجْدَةُ النُّجُوم.....	٧٤٠
٥-	باب سُجُود الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ.....	٧٤٠
٦-	باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ.....	٧٤١
٧-	باب سَجْدَةُ: ﴿إِنَّا السَّمَاءُ أَنْشَقْتُ﴾.....	٧٤١
٨-	باب مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ.....	٧٤١
٩-	باب لِزُجُومِ النَّاسِ إِذَا قَرَأَ الإِتِمَامَ السَّجْدَةَ.....	٧٤٢
١٠-	باب مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ.....	٧٤٢
١١-	باب مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا.....	٧٤٣
١٢-	باب مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْعِدًا لِلسُّجُودِ مَعَ الإِتِمَامِ.....	٧٤٣

١٨ - أبواب تقصير الصلاة

١-	باب مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ، وَكَمْ يُجْمَعُ حَتَّى يَقْصُرَ.....	٧٤٣
٢-	باب الصَّلَاةُ بِحُجٍّ.....	٧٤٤
٣-	باب كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُجَّتِهِ.....	٧٤٥
٤-	باب فِي كَمْ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ.....	٧٤٥
٥-	باب يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْجِعِهِ.....	٧٤٦
٦-	باب يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا فِي السَّهْرِ.....	٧٤٨
٧-	باب صَلَاةُ الطَّلُوعِ عَلَى الْوُجُوهِ تَوَجُّهًا بِهِ.....	٧٤٨
٨-	باب الإِمَامُ عَلَى الدُّكْوَى.....	٧٤٩
٩-	باب يَنْزِلُ لِلْمَكْرُوهَةِ.....	٧٤٩
١٠-	باب صَلَاةُ الطَّلُوعِ عَلَى الْحِجَابِ.....	٧٤٩
١١-	باب مَنْ لَمْ يَطْلُوعَ فِي السَّهْرِ.....	٧٥٠
١٢-	باب مَنْ طَلَعَ فِي السَّهْرِ، فِي غَيْرِ قَبْرِ الصَّلَاةِ.....	٧٥٠
١٣-	باب الْجُمُعُ فِي السَّهْرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.....	٧٥١
١٤-	باب هَلْ يُؤَدُّ أَوْ يُقِيمُ، إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ.....	٧٥١
١٥-	باب يُؤَخَّرُ الطَّهْرُ إِلَى الْعَصْرِ.....	٧٥٢
١٦-	باب إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ.....	٧٥٢
١٧-	باب صَلَاةُ الْقَاعِيدِ.....	٧٥٣
١٨-	باب صَلَاةُ الْقَاعِيدِ بِالْإِمَامَةِ.....	٧٥٤
١٩-	باب إِذَا لَمْ يَلْقَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ.....	٧٥٤
٢٠-	باب إِذَا صَلَّى قَاعِدًا، ثُمَّ صَحَّ.....	٧٥٥

٢-	باب دُعَاء النَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْنَا لَهُمْ مَبْنًى كَسَنِي يَوْمَئِذٍ.....	٧١٥
٣-	باب سُؤَالِ النَّاسِ الإِتِمَامَ الْإِسْتِغْنَاءَ إِذَا قَطَعُوا.....	٧١٦
٤-	باب تَحْوِيلِ الرُّكُوعِ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ.....	٧١٧
٥-	باب إِتِمَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ بِالْقَطْعِ.....	٧١٨
٦-	باب الْإِسْتِغْنَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ.....	٧١٩
٧-	باب الْإِسْتِغْنَاءَ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ غَيْرَ مُسْتَحْبِلِ الْقِيَلَةِ.....	٧٢١
٨-	باب الْإِسْتِغْنَاءَ عَلَى الْخَيْرِ.....	٧٢١
٩-	باب مَنْ أَكْثَى بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ.....	٧٢١
١٠-	باب الدُّعَاءُ إِذَا قَطَعَتِ السَّيْلُ مِنْ كَرَّةِ الْمَطَرِ.....	٧٢٢
١١-	باب مَا قِيلَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحُكَّ رِقَاءَهُ.....	٧٢٢
١٢-	باب إِذَا اسْتَشْفَعُوا إِلَى الإِتِمَامِ لِحُسْنِي لَهُمْ.....	٧٢٢
١٣-	باب إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ.....	٧٢٢
١٤-	باب الدُّعَاءُ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ حَوْلَنَا وَلَا عَلَيْنَا.....	٧٢٣
١٥-	باب الدُّعَاءُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ قَلْبًا.....	٧٢٣
١٦-	باب الْجَهْر بِالْقِرَاءَةِ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ.....	٧٢٤
١٧-	باب كَيْفَ حَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ظُهُورَهُ إِلَى النَّاسِ.....	٧٢٤
١٨-	باب صَلَاةُ الْإِسْتِغْنَاءِ وَكَيْفَ تَكُونُ.....	٧٢٤
١٩-	باب الْإِسْتِغْنَاءَ فِي الْمُصَلَّى.....	٧٢٤
٢٠-	باب اسْتِحْبَالِ الْقِيَلَةِ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ.....	٧٢٥
٢١-	باب رَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الإِتِمَامِ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ.....	٧٢٥
٢٢-	باب رَفَعَ الإِمَامُ يَدَهُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ.....	٧٢٥
٢٣-	باب مَا يُقَالُ: إِذَا نَظَرْتُ.....	٧٢٦
٢٤-	باب مَنْ تَطَرَّعَ فِي الْمَطَرِ، حَتَّى يَتَخَلَّصَ عَلَى لِحْيَتِهِ.....	٧٢٦
٢٥-	باب إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ.....	٧٢٦
٢٦-	باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالْعَبَا».....	٧٢٧
٢٧-	باب مَا قِيلَ فِي الرُّزُلِ وَالْأَمَانَةِ.....	٧٢٧
٢٨-	باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَيُجَنَّبُونَ رِزْقَكُمْ».....	٧٢٧
٢٩-	باب لَا يَلْبَسِي حَتَّى يَجِيءَ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ.....	٧٢٨

١٦ - كتاب الكُسُوف

١-	باب الصَّلَاةُ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.....	٧٢٩
٢-	باب الصَّلَاةُ فِي الكُسُوفِ.....	٧٣٠
٣-	باب النَّدَاءُ بِهِ (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) فِي الكُسُوفِ.....	٧٣١
٤-	باب خُطْبَةُ الإِتِمَامِ فِي الكُسُوفِ.....	٧٣٢
٥-	باب هَلْ يَقُولُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ.....	٧٣٢
٦-	باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكُسُوفِ».....	٧٣٣
٧-	باب التَّهَرُّؤُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الكُسُوفِ.....	٧٣٤
٨-	باب طَوْلِ السُّجُودِ فِي الكُسُوفِ.....	٧٣٤
٩-	باب صَلَاةُ الكُسُوفِ جَمَاعَةً.....	٧٣٤
١٠-	باب صَلَاةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الكُسُوفِ.....	٧٣٦
١١-	باب مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.....	٧٣٦
١٢-	باب صَلَاةُ الكُسُوفِ فِي الْمَسْجِدِ.....	٧٣٦
١٣-	باب لَا تَكْتَفِي الشَّمْسُ لَمَوْزُو أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ.....	٧٣٧

١٩ - كتاب التهجد

- ١ - باب التَّهْجُرُ بِاللَّيْلِ ٧٥٥
- ٢ - باب فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ ٧٥٧
- ٣ - باب طَوْلِ الشُّجُودِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ ٧٥٧
- ٤ - باب تَرْكُ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ ٧٥٧
- ٥ - باب تَحْرِيفِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ ٧٥٨
- ٦ - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلِ (حَتَّى تَرْمَ قَمَحًا) ٧٦٠
- ٧ - باب مَنْ نَامَ عِنْدَ الشَّعْرِ ٧٦١
- ٨ - باب مَنْ نَسَحَ فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ ٧٦٢
- ٩ - باب طَوْلِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ٧٦٢
- ١٠ - باب كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ٧٦٢
- ١١ - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ وَتَوْبِهِ ٧٦٣
- ١٢ - باب غُفْرِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَائِمَةٍ ٧٦٤
- ١٣ - باب إِذَا نَامَ وَلَمْ يَصَلِّ بِأَنْ الشَّيْطَانُ فِي أَلْفِهِ ٧٦٦
- ١٤ - باب الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ٧٦٦
- ١٥ - باب مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَسَاءَ آخِرَهُ ٧٦٧
- ١٦ - باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ ٧٦٧
- ١٧ - باب فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ ٧٦٨
- ١٨ - باب مَا يَكُونُ مِنَ التَّشْيِيدِ فِي الْعِيَادَةِ ٧٦٩
- ١٩ - باب مَا يَكُونُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ ٧٦٩
- ٢٠ - باب ٧٧٠
- ٢١ - باب فَضْلٍ مَنْ تَعَذَّرَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى ٧٧٠
- ٢٢ - باب الْمُكَلَّوَةِ عَلَى رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ ٧٧٢
- ٢٣ - باب الضَّعْفَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْأَيْمَنِ بَعْدَ رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ ٧٧٢
- ٢٤ - باب مَنْ تَعَذَّرَ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَحِجْ ٧٧٢
- ٢٥ - باب الْحَدِيثِ بَعْدَ رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ ٧٧٣
- ٢٦ - باب تَعَاهُدِ رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَتَنْ شَاهِدًا طَوْعًا ٧٧٣
- ٢٧ - باب مَا يُقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ ٧٧٣
- ٢٨ - باب مَا جَاءَ فِي التَّلَوُّعِ مَتَى مَتَى ٧٧٤
- ٢٩ - باب التَّلَوُّعِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ٧٧٥
- ٣٠ - باب مَنْ لَمْ يَطْلُوعَ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ٧٧٥
- ٣١ - باب صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ ٧٧٥
- ٣٢ - باب مَنْ لَمْ يَصَلِّ الضُّحَى، وَرَأَى وَاسِعًا ٧٧٧
- ٣٣ - باب صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ ٧٧٧
- ٣٤ - باب الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الطُّهُورِ ٧٧٨
- ٣٥ - باب الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ٧٧٩
- ٣٦ - باب صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً ٧٧٩
- ٣٧ - باب التَّلَوُّعِ فِي الْيَسْرِ ٧٨٠

٢٠ - كتاب فضل الصلاة

- ١ - باب فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ٧٨٠
- ٢ - باب مَسْجِدِ قِيَامِ ٧٨٢
- ٣ - باب مَنْ أَقَى مَسْجِدَ قِيَامِ كُلِّ سَبْتٍ ٧٨٢

- ٤ - باب إِيَّانِ مَسْجِدِ قِيَامِ مَاثِيًا وَزَائِيًا ٧٨٣
- ٥ - باب فَضْلِ مَا يَتَيْنِ الْقَبْرَ وَالْمَوْتِ ٧٨٣
- ٦ - باب مَسْجِدِ يَتَسَّوِ الْمَقْبُورِينَ ٧٨٣

٢١ - كتاب العمل في الصلاة

- ١ - باب اسْتِحْبَابُ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ ٧٨٣
- ٢ - باب مَا يُنْهَى مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ ٧٨٤
- ٣ - باب مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ ٧٨٥
- ٤ - باب مَنْ سَمِعَ قُرْآنًا، أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ ٧٨٦
- ٥ - باب التَّصْنِيفِ لِلنِّسَاءِ ٧٨٦
- ٦ - باب مَنْ رَجَعَ الْفَهْقَرَى فِي صَلَاةٍ ٧٨٦
- ٧ - باب إِذَا دَعَتْ الْأُمُّ وَلَقَعَا فِي الصَّلَاةِ ٧٨٦
- ٨ - باب مَسْحِ النِّصَا فِي الصَّلَاةِ ٧٨٧
- ٩ - باب بَسْطِ التَّوْبِيءِ فِي الصَّلَاةِ لِلشُّجُودِ ٧٨٧
- ١٠ - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ٧٨٧
- ١١ - باب إِذَا انْقَضَتْ الدَّائِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ ٧٨٨
- ١٢ - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْجَسَاقِ وَالْفُتُوحِ فِي الصَّلَاةِ ٧٨٩
- ١٣ - باب مَنْ صَفَّ جُلُودًا مِنَ الرِّجَالِ ٧٨٩
- ١٤ - باب إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي تَقَدَّمَ ٧٩٠
- ١٥ - باب لَا يَرُدُّ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ ٧٩٠
- ١٦ - باب رَفَعَ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يَتْرَكَ بِهِ ٧٩٠
- ١٧ - باب الْخَضَرِ فِي الصَّلَاةِ ٧٩١
- ١٨ - باب يَتَحَرَّى الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ٧٩١

٢٢ - كتاب السَّهْوِ

- ١ - باب مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رُكْعَتَيْ الْفَرِيضَةِ ٧٩٢
- ٢ - باب إِذَا صَلَّى خَسَاءً ٧٩٣
- ٣ - باب إِذَا سَلَّمَ فِي رُكْعَتَيْنِ، أَوْ فِي ثَلَاثَةٍ ٧٩٤
- ٤ - باب مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ٧٩٤
- ٥ - باب مَنْ يَكْجُرُ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ٧٩٥
- ٦ - باب إِذَا لَمْ يَذَرِ كَيْفَ صَلَّى: ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا ٧٩٧
- ٧ - باب السَّهْوِ فِي الْفَرَضِ وَالتَّلَوُّعِ ٧٩٧
- ٨ - باب إِذَا كَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَنَازَلَ يَدَيْهِ وَاسْتَمْتَعَ ٧٩٧
- ٩ - باب الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ ٧٩٨

٢٣ - كتاب الجنائز

- ١ - باب فِي الْجَنَائِزِ ٧٩٩
- ٢ - باب الْأَمْرِ بِإِتِمَاعِ الْجَنَائِزِ ٨٠٠
- ٣ - باب الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُفْرَجَ ٨٠١
- ٤ - باب الرَّجُلِ يَتَنَحَّى إِلَى أَمَلِ الْمَيِّتِ بِقَبْوِهِ ٨٠٢
- ٥ - باب الْإِذْنُ بِالْجَنَازَةِ ٨٠٢
- ٦ - باب فَضْلٍ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحْسَبَ ٨٠٣
- ٧ - باب قَوْلِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ: اصْبِرِي ٨٠٥
- ٨ - باب غَسْلِ الْمَيِّتِ وَوَضْعِهِ بِالْمَاءِ وَالسَّنَدِ ٨٠٥

		المحيطات ٢٣ - كتاب الجنائز	٣٣٩٧
--	--	----------------------------	------

- ٩- باب مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُغْتَسَلَ وَتَوَرَأَ ٨٠٧
- ١٠- باب يُبَدَأُ بِتَيَامِينَ الْمَيِّتِ ٨٠٧
- ١١- باب مَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ ٨٠٨
- ١٢- باب هَلْ تَكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ ٨٠٨
- ١٣- باب يُجْمَلُ الْكَافُورُ فِي الْأَخِيرَةِ ٨٠٨
- ١٤- باب تَقْضَى شَمَرُ الْمَرْأَةِ ٨٠٨
- ١٥- باب كَيْفَ الْإِسْتِغَارُ لِلْمَيِّتِ ؟ ٨٠٨
- ١٦- باب يُجْمَلُ شَمَرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ٨٠٩
- ١٧- باب يُقْلَى شَمَرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا ٨٠٩
- ١٨- باب الثَّيَابُ الْبَيْضُ لِلْمَكْفَنِ ٨٠٩
- ١٩- باب الْكُفَى فِي تَوْبَتَيْنِ ٨١٠
- ٢٠- باب الْحَنُوطُ لِلْمَيِّتِ ٨١٠
- ٢١- باب كَيْفَ يَكْفَنُ الْمُحْرِمُ ؟ ٨١٠
- ٢٢- باب الْكَفَنُ فِي الْفَيْصِ الْبَرِّي يَكْفَى ٨١١
- ٢٣- باب الْكَفَنُ بِغَيْرِ قَبْرِصٍ ٨١١
- ٢٤- باب الْكَفَنُ بِلاَ عِمَامَةٍ ٨١١
- ٢٥- باب الْكَفَنُ مِنْ جَمِيعِ أَسْجَالِ ٨١٢
- ٢٦- باب إِذَا لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ ٨١٢
- ٢٧- باب إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا إِلَّا مَا يُؤَارِي ٨١٢
- ٢٨- باب مَنْ اسْتَعْدَّ الْكَفَنَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٨١٢
- ٢٩- باب اتَّبَعَ النِّسَاءُ الْجَنَائِزَ ٨١٣
- ٣٠- باب إِحْدَادُ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ رُوحِهَا ٨١٤
- ٣١- باب زِيَارَةُ الْقُبُورِ ٨١٥
- ٣٢- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِتَغْيِيرِ ٨١٦
- ٣٣- باب مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ ٨٢٠
- ٣٤- باب ٨٢١
- ٣٥- باب لَيْسَ بَيْنَ مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ ٨٢١
- ٣٦- باب رَقَاءُ النَّبِيِّ ﷺ سَعْدٌ مِنْ خَوْلَةٍ ٨٢١
- ٣٧- باب مَا يُنْهَى مِنَ الْحَقْلِ عِنْدَ الْمُصَيِّبَةِ ٨٢٢
- ٣٨- باب لَيْسَ بَيْنَ مَنْ شَرِبَ الْخُلُودَ ٨٢٢
- ٣٩- باب مَا يُنْهَى مِنَ الْوَلَلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ ٨٢٢
- ٤٠- باب مَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمُصَيِّبَةِ يُعْرِضُ فِيهِ الْحُزْنَ ٨٢٢
- ٤١- باب مَنْ لَمْ يَظْهَرْ حَزَنُهُ عِنْدَ الْمُصَيِّبَةِ ٨٢٣
- ٤٢- باب الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّلَاةِ الْأُولَى ٨٢٤
- ٤٣- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا بَلَّكُمُ الْمُحْزُونَ» ٨٢٥
- ٤٤- باب الْبَكَاءُ عِنْدَ الْمَرْيُوسِ ٨٢٦
- ٤٥- باب مَا يُنْهَى مِنَ الشُّعْرِ وَالْبَكَاءِ وَالزُّجْرِ عَنْ ذَلِكَ ٨٢٦
- ٤٦- باب الْقِيَامُ لِلْجَنَائِزِ ٨٢٧
- ٤٧- باب تَتَى يَقْعُدُ إِذَا قَامَ لِلْجَنَائِزِ ٨٢٧
- ٤٨- باب مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ ٨٢٧
- ٤٩- باب مَنْ قَامَ لَجَنَازَةٍ يَهُودِيٍّ ٨٢٨
- ٥٠- باب حَمَلُ الرِّجَالِ الْجَنَازَةَ قُبْرَ النِّسَاءِ ٨٢٩
- ٥١- باب السَّرْعَةُ بِالْجَنَازَةِ ٨٢٩
- ٥٢- باب قَوْلُ النَّبِيِّ وَهُوَ عَلَى الْجَنَازَةِ: عَلَّمُونِي ٨٣٠
- ٥٣- باب مَنْ صَفَّ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ٨٣٠
- ٥٤- باب الْمُصَوِّفُ عَلَى الْجَنَازَةِ ٨٣٠
- ٥٥- باب مُصَوِّفُ الصَّبِيَّانِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْجَنَائِزِ ٨٣٢
- ٥٦- باب سَنُو الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ ٨٣٢
- ٥٧- باب فَضْلُ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ٨٣٣
- ٥٨- باب مَنْ انْتَهَرَ حَتَّى تَذْفَنَ ٨٣٥
- ٥٩- باب صَلَاةُ الصَّبِيَّانِ مَعَ النَّاسِ عَلَى الْجَنَائِزِ ٨٣٥
- ٦٠- باب الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمُسْنَدِ وَالْمَسْجِدِ ٨٣٦
- ٦١- باب مَا يَكْرَهُ مِنْ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ ٨٣٦
- ٦٢- باب الصَّلَاةُ عَلَى الْقَسَاءِ إِذَا مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ٨٣٦
- ٦٣- باب إِنْ يَمُوتُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ ؟ ٨٣٧
- ٦٤- باب التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَازَةِ ارْتِمَاءً ٨٣٧
- ٦٥- باب قِرَاءَةُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٨٣٧
- ٦٦- باب الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ مَا يَذْفَنُ ٨٣٨
- ٦٧- باب الْمَيِّتُ يَسْمَعُ حَقِّ التَّعَالِ ٨٣٨
- ٦٨- باب مَنْ أَحَبَّ الدُّنْيَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ ٨٣٩
- ٦٩- باب الدُّفْنُ بِاللَّيْلِ ٨٣٩
- ٧٠- باب بِنَاءُ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ ٨٣٩
- ٧١- باب مَنْ يَدْخُلُ غَيْرَ الْمَرْأَةِ ٨٣٩
- ٧٢- باب الصَّلَاةُ عَلَى الشَّهِيدِ ٨٤٠
- ٧٣- باب دَفْنُ الرُّجُلَيْنِ وَالنِّسَاءِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ٨٤١
- ٧٤- باب مَنْ لَمْ يَرِ غَسْلَ الشَّهَدَاءِ ٨٤١
- ٧٥- باب مَنْ يَذْفَنُ فِي اللَّحْمِ ٨٤١
- ٧٦- باب الْإِذْخِرُ وَالْخَشِيصُ فِي الْقَبْرِ ٨٤١
- ٧٧- باب هَلْ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدُ لِيَعْلَمَ ؟ ٨٤٢
- ٧٨- باب اللَّحْدُ وَالشَّقْ فِي الْقَبْرِ ٨٤٣
- ٧٩- باب إِذَا اسْلَمَ الصَّبِيُّ نَمَاتَ، هَلْ يُعَلَى عَلَيْهِ ٨٤٣
- ٨٠- باب إِذَا قَامَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٨٤٥
- ٨١- باب الْحَرِيَّةُ عَلَى الْقَبْرِ ٨٤٥
- ٨٢- باب مَوْجُودُ الْمُخْدَلِّ عِنْدَ الْقَبْرِ ٨٤٦
- ٨٣- باب مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ ٨٤٧
- ٨٤- باب مَا يَكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ ٨٤٧
- ٨٥- باب قِيَامُ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ ٨٤٧
- ٨٦- باب مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ ٨٤٩
- ٨٧- باب التَّوَعُّدُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ ٨٧٠
- ٨٨- باب عَذَابُ الْقَبْرِ مِنَ الْخَبَةِ وَالْبُؤْسِ ٨٧١
- ٨٩- باب الْمَيِّتُ يُرْغَسُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْعَنَاءِ وَالْعَنِي ٨٧١
- ٩٠- باب كَلَامُ الْمَيِّتِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٨٧١
- ٩١- باب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ ٨٧٢
- ٩٢- باب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ٨٧٢
- ٩٣- باب ٨٧٤
- ٩٤- باب مَوْتُهُ يَوْمَ الْاَتَيْنِ ٨٧٥

- ٩٠٣..... ٤٠- باب اخذ العتاق في الصدقة.
- ٩٠٣..... ٤١- باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة.
- ٩٠٣..... ٤٢- باب ليس فيما دون خمس صدقة.
- ٩٠٤..... ٤٣- باب زكاة البقر.
- ٩٠٤..... ٤٤- باب الزكاة على الأقارب.
- ٩٠٥..... ٤٥- باب ليس على المسلم في قرضه صدقة.
- ٩٠٥..... ٤٦- باب ليس على المسلم في قبوله صدقة.
- ٩٠٥..... ٤٧- باب الصدقة على التماس.
- ٩٠٦..... ٤٨- باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر.
- ٩٠٧..... ٤٩- باب قول الله تعالى: ﴿وفي الرقاب والغاريين﴾.
- ٩٠٩..... ٥٠- باب الاستيفاء عن المسألة.
- ٩١٠..... ٥١- باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة.
- ٩١٠..... ٥٢- باب من سأل الناس كثيراً.
- ٩١١..... ٥٣- باب قول الله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إحتافاً﴾.
- ٩١٢..... ٥٤- باب غرض الشعر.
- ٩١٤..... ٥٥- باب الغش فيما يسقى من ماء السماء.
- ٩١٥..... ٥٦- باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.
- ٩١٥..... ٥٧- باب اخذ صدقة الشعر عند صرام الخيل.
- ٩١٥..... ٥٨- باب من باع بئراً أو نخلة أو أرضاً أو زرعاً.
- ٩١٦..... ٥٩- باب هل يشترى الرجل صدقة؟
- ٩١٧..... ٦٠- باب ما يذكر في الصدقة لبني رسول الله ﷺ وآله.
- ٩١٧..... ٦١- باب الصدقة على مولى أزواج النبي ﷺ.
- ٩١٧..... ٦٢- باب إذا تحولت الصدقة.
- ٩١٨..... ٦٣- باب اخذ الصدقة من الأغنياء.
- ٩١٩..... ٦٤- باب صلاة الإتمام، ودعاؤه لصاحب الصدقة.
- ٩٢٠..... ٦٥- باب ما يستخرج من البحر.
- ٩٢٠..... ٦٦- باب في الركاك الخمس.
- ٩٢١..... ٦٧- باب قول الله تعالى: ﴿والعالمين عليها﴾.
- ٩٢٢..... ٦٨- باب استعمال إبل الصدقة وآياتها لأبناء السبيل.
- ٩٢٢..... ٦٩- باب وسم الإمام إبل الصدقة يديه.
- ٩٢٢..... ٧٠- باب فرض صدقة الفطر.
- ٩٢٣..... ٧١- باب صدقة الفطر على العتق وغيره من المسلمين.
- ٩٢٤..... ٧٢- باب صدقة الفطر صاع من شعير.
- ٩٢٤..... ٧٣- باب صدقة الفطر صاع من طعام.
- ٩٢٤..... ٧٤- باب صدقة الفطر صاعاً من تمر.
- ٩٢٤..... ٧٥- باب صاع من زبيب.
- ٩٢٥..... ٧٦- باب الصدقة قبل العيد.
- ٩٢٥..... ٧٧- باب صدقة الفطر على الحر والمملوك.
- ٩٢٦..... ٧٨- باب صدقة الفطر على الصغير والكبير.

٢٥ - كتاب الحج

- ٩٢٦..... ١- باب وجوب الحج وتفضله.
- ٩٢٧..... ٢- باب قول الله تعالى: ﴿هاأنك رجلاً وعلى كل...﴾.

- ٨٧٦..... ٩٥- باب مرتب الفداء الغنم.
- ٨٧٦..... ٩٦- باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر.
- ٨٧٧..... ٩٧- باب ما ينهى من سب الأموات.
- ٨٧٨..... ٩٨- باب ذكر شيراز الموتى.

٢٤ - كتاب الزكاة

- ٨٧٨..... ١- باب وجوب الزكاة.
- ٨٨١..... ٢- باب القيمة على إيتاء الزكاة.
- ٨٨١..... ٣- باب إثم مانع الزكاة.
- ٨٨٢..... ٤- باب ما أهي زكاته فليس بكثر.
- ٨٨٤..... ٥- باب اتفاق المال في حق.
- ٨٨٥..... ٦- باب الرها في الصدقة.
- ٨٨٥..... ٧- باب لا يقبل الله صدقة من غلول.
- ٨٨٥..... ٨- باب [الصدقة من كسب طيب لقولاً].
- ٨٨٦..... ٩- باب الصدقة قبل الرد.
- ٨٨٧..... ١٠- باب اتقوا النار ولو بشق تمر، والقليل من الصدقة.
- ٨٨٨..... ١١- باب فضل صدقة الشحيح الصحيح.
- ٨٩٠..... ١٢- باب صدقة العلالة.
- ٨٩٠..... ١٣- باب صدقة السر.
- ٨٩٠..... ١٤- باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم.
- ٨٩١..... ١٥- باب إذا تصدق على يتييم وهو لا يشعر.
- ٨٩١..... ١٦- باب الصدقة باليمين.
- ٨٩٢..... ١٧- باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه.
- ٨٩٢..... ١٨- باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى.
- ٨٩٤..... ١٩- باب الضمان بما أعطى.
- ٨٩٤..... ٢٠- باب من أحب أن يجعل الصدقة من يديه.
- ٨٩٤..... ٢١- باب التبرع على الصدقة والشفاة فيها.
- ٨٩٥..... ٢٢- باب الصدقة فيما استطاع.
- ٨٩٥..... ٢٣- باب الصدقة تكثر الخطيئة.
- ٨٩٥..... ٢٤- باب من تصدق في الشر لم أسلم.
- ٨٩٥..... ٢٥- باب اجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفيد.
- ٨٩٦..... ٢٧- باب قول الله تعالى: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾.
- ٨٩٧..... ٢٩- باب صدقة الكسب والتجارة.
- ٨٩٧..... ٣٠- باب على كل مسلم صدقة، فمن.
- ٨٩٨..... ٣١- باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة.
- ٨٩٨..... ٣٢- باب زكاة الورق.
- ٨٩٩..... ٣٣- باب الغرض في الزكاة.
- ٩٠٠..... ٣٤- باب لا يجمع بين مفرق، ولا يفرق بين مجتمع.
- ٩٠٠..... ٣٥- باب ما كان من خليطين، فأهتما إيمان بينهما.
- ٩٠١..... ٣٦- باب زكاة الإبل.
- ٩٠١..... ٣٧- باب من بلغت عنه صدقة بشئ مخاض.
- ٩٠١..... ٣٨- باب زكاة الغنم.
- ٩٠٣..... ٣٩- باب لا تؤخذ في الصدقة هرة.

	المحرمات ٢٥ - كتاب الحج	٣٣٩٩	
--	-------------------------	------	--

- ٣- باب الْحَجَّ عَلَى الرَّحْلِ ٩٢٧
- ٤- باب فَضْلِ الْحَجِّ الْفَرِيدِ ٩٢٨
- ٥- باب فَرْصِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٩٢٨
- ٦- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾ ٩٢٩
- ٧- باب مَهْلُ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٩٢٩
- ٨- باب مِصَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يَهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحِجَّةِ ٩٣٠
- ٩- باب مَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ ٩٣٠
- ١٠- باب مَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ ٩٣٠
- ١١- باب مَهْلُ مَنْ كَانَ قَوْلُ الْمَوَاقِيتِ ٩٣١
- ١٢- باب مَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ ٩٣١
- ١٣- باب ذَاتُ عَرَفٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ٩٣١
- ١٤- باب ٩٣٢
- ١٥- باب غُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ ٩٣٢
- ١٦- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَالْحَقِيقُ وَأَمِّ مِزَابَك» ٩٣٢
- ١٧- باب حَسَلِ الْخُلُقِ فَلَا تَمُوتُ مِنَ النَّيَابِ ٩٣٢
- ١٨- باب الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ٩٣٤
- ١٩- باب مَنْ أَهْلُ مُكَبَّا ٩٣٥
- ٢٠- باب الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحِجَّةِ ٩٣٥
- ٢١- باب مَا لَا يَتَّيَسَّرُ الْمُحْرِمُ مِنَ النَّيَابِ ٩٣٦
- ٢٢- باب الرُّكُوبِ وَالْإِتِّكَافِ فِي الْحَجِّ ٩٣٧
- ٢٣- باب مَا يَتَّيَسَّرُ الْمُحْرِمُ مِنَ النَّيَابِ وَالْأَرُودِ وَالْأُزْرِ ٩٣٧
- ٢٤- باب مَنْ يَتَّيَسَّرُ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى أَصْبَحَ ٩٣٨
- ٢٥- باب رَفْعِ الصُّورِ بِالْإِهْلَالِ ٩٣٨
- ٢٦- باب الثَّلَاثَةِ ٩٣٩
- ٢٧- باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، قَبْلَ ٩٤٠
- ٢٨- باب مَنْ أَهْلُ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً ٩٤٠
- ٢٩- باب الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ٩٤٠
- ٣٠- باب الثَّلَاثَةِ إِذَا انْحَضَرَ فِي الرِّوَايِ ٩٤١
- ٣١- باب كَيْفَ تَهْلُ الْخَالِصُ وَالنِّسَاءُ؟ ٩٤١
- ٣٢- باب مَنْ أَهْلُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَالْإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ ٩٤٢
- ٣٣- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ» ٩٤٣
- ٣٤- باب التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَاقِ وَالْإِفْرَاقِ بِالْحَجِّ ٩٤٤
- ٣٥- باب مَنْ لَمْ يَلْحَقْ رَسْمًا ٩٤٩
- ٣٦- باب التَّمَتُّعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٩٤٩
- ٣٧- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ» ٩٤٩
- ٣٨- باب الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ ٩٥٠
- ٣٩- باب دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارَ أَرْبَلَا ٩٥٠
- ٤٠- باب مِنْ إِنْ يَدْخُلُ مَكَّةَ ٩٥٠
- ٤١- باب مِنْ إِنْ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ ٩٥٠
- ٤٢- باب فَضْلِ مَكَّةَ وَبَيْتِهَا ٩٥١
- ٤٣- باب فَضْلِ الْحَرَمِ ٩٥٦
- ٤٤- باب تَوْدِيعِ قَوْمِ مَكَّةَ وَبَيْتِهَا وَغَيْرِهَا ٩٥٦
- ٤٥- باب نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ ٩٥٧
- ٤٦- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ...﴾ ٩٥٨
- ٤٧- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُ اللَّهُ لَكُمْ...﴾ ٩٥٨
- ٤٨- باب كِسْرَةِ الْكَعْبَةِ ٩٥٩
- ٥٠- باب مَا ذَكَرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ٩٦١
- ٥١- باب إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ ٩٦٢
- ٥٢- باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ ٩٦٣
- ٥٣- باب مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ ٩٦٣
- ٥٤- باب مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ ٩٦٣
- ٥٥- باب كَيْفَ كَانَ يَدُهُ الرُّمْلِ ٩٦٤
- ٥٦- باب اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ ٩٦٤
- ٥٧- باب الرُّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٩٦٤
- ٥٨- باب اسْتِلَامِ الرُّمْلِ بِالْمُحْجَرِ ٩٦٥
- ٥٩- باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَى الرُّمْلِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ ٩٦٥
- ٦٠- باب تَقْيِيلِ الْحَجَرِ ٩٦٦
- ٦١- باب مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّمْلِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ ٩٦٧
- ٦٢- باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّمْلِ ٩٦٧
- ٦٣- باب مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ ٩٦٧
- ٦٤- باب طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ ٩٦٨
- ٦٥- باب الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ ٩٦٩
- ٦٦- باب إِذَا رَأَى سِتْرًا أَوْ شَيْئًا يَحْجُرُهُ فِي الطَّوَافِ قَطَعَهُ ٩٧٠
- ٦٧- باب لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْمًا، وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكًا ٩٧٠
- ٦٨- باب إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَافِ ٩٧٠
- ٦٩- باب صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسَبْعَةِ رَكَعَتَيْنِ ٩٧٠
- ٧٠- باب مَنْ لَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ، وَلَمْ يَطُفْ ٩٧١
- ٧١- باب مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ ٩٧١
- ٧٢- باب مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ ٩٧١
- ٧٣- باب الطَّوَافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ ٩٧٢
- ٧٤- باب الْبَرِيضِ يَطُوفُ وَكَأَيًّا ٩٧٢
- ٧٥- باب مِقَايَةِ الْحَاجِّ ٩٧٣
- ٧٦- باب مَا جَاءَ فِي زَمَرٍ ٩٧٣
- ٧٧- باب طَوَافِ الْقَارِنِ ٩٧٤
- ٧٨- باب الطَّوَافِ عَلَى وَضُوءٍ ٩٧٥
- ٧٩- باب وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزُّكُوفِ، وَشُجُلِ عَنِ ضَعَائِرِ اللَّهِ ٩٧٥
- ٨٠- باب مَا جَاءَ فِي السُّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ٩٧٧
- ٨١- باب تَقْصِيصِ الْخَالِصِ النَّاسِيكِ كُلِّهَا ٩٧٨
- ٨٢- باب الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَغَيْرِهَا ٩٧٩
- ٨٣- باب إِنْ يَصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ ٩٧٩
- ٨٤- باب الصَّلَاةِ بِمَعْنَى ٩٨٠
- ٨٥- باب صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ ٩٨١
- ٨٦- باب الثَّلَاثَةِ وَالتَّكْبِيرِ، إِذَا غَدَا مِنْ مَعْنَى إِلَى عَرَفَةَ ٩٨١
- ٨٧- باب التَّهَجُّعِ بِالرُّوْحِ يَوْمَ عَرَفَةَ ٩٨١
- ٨٨- باب الْوُقُوفِ عَلَى الدَّائِيَةِ بِعَرَفَةَ ٩٨٢
- ٨٩- باب الْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ ٩٨٢

	٣٤٠٠	المحرمات ٢٦- كتاب العمرة	
--	------	--------------------------	--

٩٠- باب فَصَّرَ الْمُحْطِ بِعَرَفَةَ.....	٩٨٢	١٣٣- باب هَلْ نَبِيتُ اصْحَابِ السَّقَايَةِ.....	١٠٠٩
٩١- باب الزُّوقُوفُ بِعَرَفَةَ.....	٩٨٣	١٣٤- باب رَمَى الْجِمَارِ.....	١٠٠٩
٩٢- باب السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ.....	٩٨٤	١٣٥- باب رَمَى الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الزَّوَادِي.....	١٠١٠
٩٣- باب الزُّوْلُ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَنَعَ.....	٩٨٤	١٣٦- باب رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ.....	١٠١٠
٩٤- باب أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكُونِ عِنْدَ الْإِفَاحَةِ.....	٩٨٦	١٣٧- باب مَنْ رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْيَتَّ عَنْ يَسَارِهِ.....	١٠١٠
٩٥- باب الْجُمُوعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمَرْفَلَةِ.....	٩٨٦	١٣٨- باب يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.....	١٠١٠
٩٦- باب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَطْوُحْ.....	٩٨٦	١٣٩- باب مَنْ رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَهْفُ.....	١٠١١
٩٧- باب مَنْ أَذَى وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.....	٩٨٧	١٤٠- باب إِذَا رَمَى الْجُمُرَتَيْنِ.....	١٠١١
٩٨- باب مَنْ قَدَّمَ عَشَمَةَ أَهْلِهِ بِأَيِّ لَيْلٍ.....	٩٨٧	١٤١- باب رَفَعَ الْيَتَّ عِنْدَ جُمْرَةِ النَّبَا وَالْوُسْطَى.....	١٠١١
٩٩- باب مَنْ يَصْلِي الْفَجْرَ يَجْمَعُ.....	٩٨٩	١٤٢- باب الدُّعَاءُ عِنْدَ الْجُمُرَتَيْنِ.....	١٠١١
١٠٠- باب مَنْ يَدْنُو مِنْ جَنَعَ.....	٩٩٠	١٤٣- باب الطَّيْبُ يُدْنَى رَمَى الْجِمَارِ.....	١٠١٢
١٠١- باب التَّلْبِيَةِ وَالْكُفْرِ هَذَاهُ الشَّحْرُ.....	٩٩٠	١٤٤- باب طَوَافُ الزَّوَاقِعِ.....	١٠١٢
١٠٢- باب مَنْ نَشَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ قَمًا.....	٩٩١	١٤٥- باب إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ يُدْنَى مَا أَقَابَتْ.....	١٠١٢
١٠٣- باب زُكُوبِ الْبَيْتِ.....	٩٩١	١٤٦- باب مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ بِالْأَبْلَحِ.....	١٠١٤
١٠٤- باب مَنْ سَاقَ الْبَيْتَ مَعَهُ.....	٩٩٣	١٤٧- باب الْمُحْصِي.....	١٠١٤
١٠٥- باب مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ.....	٩٩٤	١٤٨- باب الزُّوْلُ بِبَيْتِ طَوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ.....	١٠١٥
١٠٦- باب مَنْ اشْتَرَى وَلَقَدْ بَدَى الْحَلِيمَةُ ثُمَّ احْرَمَ.....	٩٩٤	١٤٩- باب مَنْ زَلَّ بِبَيْتِ طَوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ.....	١٠١٥
١٠٧- باب قَتْلُ الْقَلَابِ لِلبَيْتِ وَالْبُغْرِ.....	٩٩٥	١٥٠- باب التَّجَارَةُ لِيَامِ الْمُوسِمِ.....	١٠١٥
١٠٨- باب إِشْغَارُ الْبَيْتِ.....	٩٩٥	١٥١- باب الْأَدْلَاجِ مِنَ الْمُحْصِي.....	١٠١٦
١٠٩- باب مَنْ قَلَّدَ الْقَلَابَةَ يَبِيدُ.....	٩٩٥		
١١٠- باب تَقْلِيدُ الْقَتَمِ.....	٩٩٦		
١١١- باب الْقَلَابِ مِنَ الْيَهُونِ.....	٩٩٦		
١١٢- باب تَقْلِيدُ النَّمْلِ.....	٩٩٧		
١١٣- باب الْجِلَالُ لِلْبَيْتِ.....	٩٩٧		
١١٤- باب مَنْ اشْتَرَى هَذَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّنَا.....	٩٩٧		
١١٥- باب دَبَحَ الرَّجُلُ الْبُغْرَ عَنْ يَسَارِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ.....	٩٩٧		
١١٦- باب النُّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَيٍّ.....	٩٩٨		
١١٧- باب مَنْ نَحَرَ هَذَاهُ يَبِيدُ.....	٩٩٨		
١١٨- باب نَحَرَ الْإِبِلِ مَقْبَذَةً.....	٩٩٨		
١١٩- باب نَحَرَ الْبَيْتِ قَائِمَةً.....	٩٩٩		
١٢٠- باب لَا يُهْلَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا.....	٩٩٩		
١٢١- باب يُصْنَدُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ.....	١٠٠٠		
١٢٢- باب يُصْنَدُ بِجِلَالِ الْبَيْتِ.....	١٠٠٠		
١٢٣- باب وَإِذَا بَرَأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ تَكَانَ الْبَيْتِ.....	١٠٠٠		
١٢٤- باب وَمَا يَأْكُلُ مِنَ الْبَيْتِ وَمَا يَصْنَعُ.....	١٠٠٠		
١٢٥- باب النَّصْحُ قَبْلَ الْخَلْقِ.....	١٠٠١		
١٢٦- باب مَنْ كَبَدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَخَلَقَ.....	١٠٠٢		
١٢٧- باب الْخَلْقُ وَالْقَصِيرُ عِنْدَ الْإِحْلَالِ.....	١٠٠٢		
١٢٨- باب تَقْصِيرِ الْمُشْتَعِ بِعَدِ الْعُمْرَةِ.....	١٠٠٤		
١٢٩- باب الزِّيَارَةُ يَوْمَ النَّحْرِ.....	١٠٠٤		
١٣٠- باب إِذَا رَمَى بِعَدَى مَا أَمْسَى.....	١٠٠٥		
١٣١- باب الْفَتَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجُمْرَةِ.....	١٠٠٥		
١٣٢- باب الْمُحْطِ لِيَامِ نَبِيِّ.....	١٠٠٧		

٢٦- كتاب العُمْرَةِ

١- باب وَجُوبُ الْعُمْرَةِ وَفَضْلُهَا.....	١٠١٧
٢- باب مَنْ احْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ.....	١٠١٧
٣- باب كَمْ احْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ ؟.....	١٠١٨
٤- باب عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ.....	١٠١٩
٥- باب الْعُمْرَةُ لَيْلَةَ الْحَسْبَةِ وَغَيْرَهَا.....	١٠٢٠
٦- باب عُمْرَةُ النَّحْمِ.....	١٠٢٠
٧- باب الْإِحْتِمَارُ بِعَدِ الْحَجِّ بِغَيْرِ هَذِي.....	١٠٢٢
٨- باب إِجْرَ الْعُمْرَةِ عَلَى قَدْرِ النَّصَبِ.....	١٠٢٢
٩- باب الْمُحْضَرُ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْعُمْرَةِ.....	١٠٢٣
١٠- باب يَهْلُقُ بِالْعُمْرَةِ مَا يَهْلُقُ فِي الْحَجِّ.....	١٠٢٤
١١- باب مَنْ يَحِلُّ الْمُحْضَرُ ؟.....	١٠٢٤
١٢- باب مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ.....	١٠٢٦
١٣- باب اسْتِجْالِ الْحَاجِّ الْقَابُورِ وَالتَّلَاقُ عَلَى الدَّابَّةِ.....	١٠٢٦
١٤- باب الْقُدُومُ بِالْفَدَاةِ.....	١٠٢٦
١٥- باب الدُّخُولُ بِالنَّصِي.....	١٠٢٦
١٦- باب لَا يَطْرُقُ أَحَدُهُ إِذَا بَلَغَ الْمَنِيَّةَ.....	١٠٢٦
١٧- باب مَنْ اسْرَعَ نَاقَةً إِذَا بَلَغَ الْمَنِيَّةَ.....	١٠٢٦
١٨- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الْبَيْتَ مِنَ الْبَرَايِبِ﴾.....	١٠٢٧
١٩- باب السَّعْيُ قِطْعَةً مِنَ الْقَدَابِ.....	١٠٢٧
٢٠- باب الْمُسَافِرُ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ يَمْجَلُ إِلَى أَهْلِهِ.....	١٠١٠

		المحرمات ٣٠- كتاب الصوم	٣٤٠١	
--	--	-------------------------	------	--

١٠٤٥.....	٢- باب فضل المدينة، وأنها تنفي الناس
١٠٤٥.....	٣- باب المدينة طاهرة
١٠٤٦.....	٤- باب لا يجزي المدينة
١٠٤٦.....	٥- باب من رغب عن المدينة
١٠٤٧.....	٦- باب الإتيان بأمر إلى المدينة
١٠٤٨.....	٧- باب من لم يأت أهل المدينة
١٠٤٨.....	٨- باب أطام المدينة
١٠٤٨.....	٩- باب لا يدخل النجاسات المدينة
١٠٤٩.....	١٠- باب المدينة تنفي الحث
١٠٥٠.....	١١- باب كراهية النبي ﷺ أن تمرى المدينة
١٠٥٠.....	١٢- باب

٣٠- كتاب الصوم

١٠٥١.....	١- باب وجوب صوم رمضان
١٠٥٢.....	٢- باب فضل الصوم
١٠٥٤.....	٣- باب الصوم كفارة
١٠٥٥.....	٤- باب الرثايل للصائمين
١٠٥٥.....	٥- باب هل يمال رمضان أو شهر رمضان
١٠٥٦.....	٦- باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً وثبته
١٠٥٧.....	٧- باب الجوز ما كان النبي ﷺ يحون في رمضان
١٠٥٧.....	٨- باب من لم يذبح قول الزور، والعقل به في الصوم
١٠٥٨.....	٩- باب هل يقول إني صائم إذا شتم
١٠٥٨.....	١٠- باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة
١٠٥٨.....	١١- باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا»
١٠٦٠.....	١٢- باب شهرًا حيد لا يقصان
١٠٦١.....	١٣- باب قول النبي ﷺ: «لا تكذب ولا تسب»
١٠٦١.....	١٤- باب لا يفتن رمضان بصوم يوم ولا يومين
١٠٦٢.....	١٥- باب قول الله جل ذكره: «اجل لكم ليلة الصائم»
١٠٦٣.....	١٦- باب قول الله تعالى: «وكلوا واشربوا»
١٠٦٥.....	١٧- باب قول النبي ﷺ: «لا يمتنعكم من منحوركم أفان بلال»
١٠٦٥.....	١٨- باب تعجيل السحور
١٠٦٦.....	١٩- باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر
١٠٦٦.....	٢٠- باب بركة السحور من غير إيجاب
١٠٦٧.....	٢١- باب إذا نوى النهار صوماً
١٠٦٨.....	٢٢- باب الصائم يصبح جنباً
١٠٧٠.....	٢٣- باب المباشرة للصائم
١٠٧١.....	٢٤- باب القبلة للصائم
١٠٧٢.....	٢٥- باب اغتسال الصائم
١٠٧٣.....	٢٦- باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً
١٠٧٤.....	٢٧- باب السؤال للطبيب واليايس للصائم
١٠٧٤.....	٢٨- باب قول النبي ﷺ: «إذا نوحاً فليستين»
١٠٧٥.....	٢٩- باب إذا جامع في رمضان
١٠٧٦.....	٣٠- باب إذا جامع في رمضان

٢٧- كتاب المُحْصَر

١٠١١.....	١- باب إذا أحصر المعتبر
١٠١٢.....	٢- باب الإحصار في الحج
١٠١٣.....	٣- باب النحر قبل الحلق في المحصر
١٠١٣.....	٤- باب من قال ليس على المحصر بذل
١٠١٤.....	٥- باب قول الله تعالى: «فمن كان يترك مريضاً»
١٠١٦.....	٦- باب قول الله تعالى: «أو صدق»
١٠١٦.....	٧- باب الإطعام في الفتية نصف صاع
١٠١٦.....	٨- باب الشك شاة
١٠١٧.....	٩- باب قول الله تعالى: «فلا زنت»
١٠١٧.....	١٠- باب قوله تعالى: «ولا فسوق ولا جنات»

٢٨- كتاب جزاء الصيد

١٠١٨.....	١- باب وقول الله تعالى: «لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم»
١٠١٨.....	٢- باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله
١٠٢٠.....	٣- باب إذا رأى المحرمون صيداً فصيحوا
١٠٢٠.....	٤- باب لا يمين الحرم الحلال في قتل الصيد
١٠٢١.....	٥- باب لا يغير المحرم إلى الصيد
١٠٢٢.....	٦- باب إذا أهدى للمحرم حماراً وخشيئاً حياً لم يقتل
١٠٢٣.....	٧- باب ما يقتل المحرم من الدواب
١٠٢٦.....	٨- باب لا يعضد شجر الحرم
١٠٢٨.....	٩- باب لا يفر صيد الحرم
١٠٢٨.....	١٠- باب لا يجل القنار بمكة
١٠٣٠.....	١١- باب الحجامة للمحرم
١٠٣٠.....	١٢- باب تزويج المحرم
١٠٣١.....	١٣- باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة
١٠٣٢.....	١٤- باب الاغتسال للمحرم
١٠٣٣.....	١٥- باب ليس الحنن للمحرم
١٠٣٣.....	١٦- باب إذا لم يجد الإزاد فليطيس السراويل
١٠٣٣.....	١٧- باب ليس السلاح للمحرم
١٠٣٣.....	١٨- باب دخول الحرم ومكة بغير إجماع
١٠٣٥.....	١٩- باب إذا أحرم جاهلاً وعليه قصص
١٠٣٥.....	٢٠- باب المحرم يموت برفة
١٠٣٥.....	٢١- باب سنة المحرم إذا مات
١٠٣٦.....	٢٢- باب الحج والتلويح عن الميت
١٠٣٦.....	٢٣- باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الرحلة
١٠٣٧.....	٢٤- باب حج المرأة عن الرجل
١٠٣٨.....	٢٥- باب حج الصبيان
١٠٣٩.....	٢٦- باب حج النساء
١٠٤١.....	٢٧- باب من نذر المشي إلى الكعبة

٢٩- أبواب فضائل المدينة

١٠٤٢.....	١- باب حرم المدينة
-----------	--------------------

٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر

- ١- باب فضل ليلة القدر..... ١١١٤
- ٢- باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر..... ١١١٤
- ٣- باب تحريم ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر..... ١١١٥
- ٤- باب رفع منرفة ليلة القدر لإلاحي الناس..... ١١١٩
- ٥- باب العمل في العشر الأواخر من رمضان..... ١١٢٠

٣٣ - أبواب الاعتكاف

- ١- باب الاعتكاف في العشر الأواخر..... ١١٢٠
- ٢- باب الاعتكاف ترجل رأس المتكفي..... ١١٢١
- ٣- باب لا يدخل البيت إلا لحاجة..... ١١٢١
- ٤- باب غسل المتكفي..... ١١٢١
- ٥- باب الاعتكاف ليلاً..... ١١٢٢
- ٦- باب اعتكاف النساء..... ١١٢٢
- ٧- باب الأخت في المنجد..... ١١٢٣
- ٨- باب هل يخرج المتكفي لحوائجه..... ١١٢٣
- ٩- باب الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صبيحة مشرين..... ١١٢٤
- ١٠- باب اعتكاف المتكافئة..... ١١٢٥
- ١١- باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه..... ١١٢٥
- ١٢- باب هل يترك المتكفي عن نفسي..... ١١٢٥
- ١٣- باب من خرج من اعتكافه عند الصبح..... ١١٢٥
- ١٤- باب الاعتكاف في شوال..... ١١٢٦
- ١٥- باب من لم يترك عليه صوماً إذا اعتكف..... ١١٢٦
- ١٦- باب إذا نذر في العاهلية أن يعتكف ثم أسلم..... ١١٢٦
- ١٧- باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان..... ١١٢٦
- ١٨- باب من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج..... ١١٢٦
- ١٩- باب المتكفي يدخل رأسه البيت للفعل..... ١١٢٦

٣٤ - كتاب البيوع

- ١- باب ما جاء في قول الله عز وجل..... ١١٢٧
- ٢- باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات..... ١١٢٨
- ٣- باب تفسير المشبهات..... ١١٢٩
- ٤- باب ما يثبت من الشبهات..... ١١٢٩
- ٥- باب من لم يتر الواسين ونحوهما من الشبهات..... ١١٣٠
- ٦- باب قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً...﴾..... ١١٣٠
- ٧- باب من لم يبال من حيث كسب المال..... ١١٣١
- ٨- باب التجارة في البئر وغيره..... ١١٣١
- ٩- باب الخروج في التجارة..... ١١٣١
- ١٠- باب التجارة في البحر..... ١١٣٢
- ١١- باب ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾..... ١١٣٢
- ١٢- باب قول الله تعالى: ﴿اتَّقُوا مِنْ طِيَّاتٍ...﴾..... ١١٣٢
- ١٣- باب من أحب البسط في الرزق..... ١١٣٣
- ١٤- باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة..... ١١٣٣

- ٣١- باب المنجاء في رمضان، هل يطعم..... ١٠٨٠
- ٣٢- باب المنجاة والقيء للصائم..... ١٠٨٠
- ٣٣- باب الصوم في السفر والإفطار..... ١٠٨٢
- ٣٤- باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر..... ١٠٨٣
- ٣٥- باب..... ١٠٨٤
- ٣٦- باب قول النبي ﷺ: لِمَنْ ظَلَمَ عَلَيْهِ وَافْتَدَى الْحَرَّ..... ١٠٨٤
- ٣٧- باب لم يجب أصحاب النبي ﷺ..... ١٠٨٥
- ٣٨- باب من أفطر في شهر ليلة الناس..... ١٠٨٥
- ٣٩- باب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدَةً﴾..... ١٠٨٦
- ٤٠- باب متى يقضى قضاء رمضان..... ١٠٨٦
- ٤١- باب الخلف ترك الصوم والصلاة..... ١٠٨٧
- ٤٢- باب من مات وعليه صوم..... ١٠٨٨
- ٤٣- باب متى يحل فطر الصائم..... ١٠٨٩
- ٤٤- باب يطير بما يشتر من الماء أو غيره..... ١٠٩٠
- ٤٥- باب تسجيل الإفطار..... ١٠٩٠
- ٤٦- باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس..... ١٠٩١
- ٤٧- باب صوم الصبيان..... ١٠٩١
- ٤٨- باب الوصال، ومن قال: ليس في الليل صيام..... ١٠٩٢
- ٤٩- باب التشكيل لمن أكثر الوصال..... ١٠٩٣
- ٥٠- باب الوصال إلى الشهر..... ١٠٩٥
- ٥١- باب من أقسم على أن يفطر في التطوع..... ١٠٩٥
- ٥٢- باب صوم شعبان..... ١٠٩٦
- ٥٣- باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره..... ١٠٩٧
- ٥٤- باب حق الصائم في الصوم..... ١٠٩٨
- ٥٥- باب حق الجسم في الصوم..... ١٠٩٨
- ٥٦- باب صوم الشعر..... ١٠٩٩
- ٥٧- باب حق الأهل في الصوم..... ١١٠٠
- ٥٨- باب صوم يوم وإفطار يوم..... ١١٠١
- ٥٩- باب صوم قاذرة عليه السلام..... ١١٠١
- ٦٠- باب صام أيام البيض..... ١١٠٢
- ٦١- باب من راز قوماً فلم يفطر عنهم..... ١١٠٣
- ٦٢- باب الصوم من آخر الشهر..... ١١٠٣
- ٦٣- باب صوم يوم الجمعة..... ١١٠٤
- ٦٤- باب هل يخص شيئاً من الأيام؟..... ١١٠٦
- ٦٥- باب صوم يوم عرفة..... ١١٠٦
- ٦٦- باب صوم يوم الفطر..... ١١٠٧
- ٦٧- باب الصوم يوم النحر..... ١١٠٨
- ٦٨- باب صام أيام التشريق..... ١١٠٨
- ٦٩- باب صام يوم عاشوراء..... ١١٠٩

٣١ - كتاب صلاة التراويح

- ١- باب فضل من قام رمضان..... ١١١٢

		المحويات ٣٤ - كتاب البيوع	٣٤٠٣
--	--	---------------------------	------

- ١٥- باب كَسْبُ الرَّجُلِ وَعَمَلُهُ يَدِيهِ..... ١١٣٣
- ١٦- باب السُّهُولَةُ وَالسَّهَاحَةُ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ..... ١١٣٥
- ١٧- باب مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا..... ١١٣٥
- ١٨- باب مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا..... ١١٣٦
- ١٩- باب إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَصْفًا..... ١١٣٦
- ٢٠- باب بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ الشَّعْرِ..... ١١٣٧
- ٢١- باب مَا قِيلَ فِي الْمَعَامِ وَالْجَزَائِرِ..... ١١٣٧
- ٢٢- باب مَا يَمْتَحِنُ الْكُذِبُ وَالْكَشْفَانُ فِي الْبَيْعِ..... ١١٣٧
- ٢٣- باب قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾..... ١١٣٧
- ٢٤- باب أَكَلِ الرَّيَّا وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبِيهِ..... ١١٣٨
- ٢٥- باب مُرْكَلِ الرَّيَّا..... ١١٣٨
- ٢٦- باب يَمْتَحِنُ اللَّهُ الرَّيَّا وَيُعْزِي الصَّدَقَاتِ..... ١١٣٩
- ٢٧- باب مَا يَمْكُرُهُ مِنَ الْخِلْفَةِ فِي الْبَيْعِ..... ١١٣٩
- ٢٨- باب مَا قِيلَ فِي الصُّوْغِ..... ١١٣٩
- ٢٩- باب ذِكْرُ الْفَتَنِ وَالْمُكَاوِدِ..... ١١٤٠
- ٣٠- باب [ذِكْرُ] الْخِيَاطِ..... ١١٤٠
- ٣١- باب [ذِكْرُ] النَّسَاجِ..... ١١٤٠
- ٣٢- باب النُّجَارِ..... ١١٤٠
- ٣٣- باب شِرَاءِ [الْإِنَامِ] الْحَوَالِيجِ بِنَفْسِهِ..... ١١٤٠
- ٣٤- باب شِرَاءِ الدُّوَابِّ وَالْحَمِيرِ..... ١١٤١
- ٣٥- باب الْأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ..... ١١٤١
- ٣٦- باب شِرَاءِ الْإِبِلِ الْبِهِمِ، أَوِ الْأَجْرَبِ..... ١١٤١
- ٣٧- باب بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتَنِ وَغَيْرِهَا..... ١١٤٢
- ٣٨- باب فِي الْمَطَارِ وَبَيْعِ الْمَسْلُوكِ..... ١١٤٢
- ٣٩- باب وَكْرُ الْحَجَامِ..... ١١٤٣
- ٤٠- باب التَّجَارَةِ فِيمَا يَمْكُرُ..... ١١٤٣
- ٤١- باب صَاحِبِ الْمَسْلُوكِ أَحَقُّ بِالسُّؤْمِ..... ١١٤٣
- ٤٢- باب كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ..... ١١٤٣
- ٤٣- باب إِذَا لَمْ يُؤَقَّدِ الْخِيَارُ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ..... ١١٤٤
- ٤٤- باب الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا..... ١١٤٤
- ٤٥- باب إِذَا خَيْرَ أَحَدَهُمَا صَاحِبُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ..... ١١٤٦
- ٤٦- باب إِذَا كَانَ الْبَايِعُ بِالْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟..... ١١٤٦
- ٤٧- باب إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَجَبَ مِنْ صَاحِبِهِ..... ١١٤٧
- ٤٨- باب مَا يَمْكُرُهُ مِنَ الْبَيْعِ..... ١١٤٨
- ٤٩- باب مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ..... ١١٤٨
- ٥٠- باب كَرَاهِيَةِ الْمُسْخَبِ فِي السُّوقِ..... ١١٥٠
- ٥١- باب الْكَيْلِ عَلَى الْبَايِعِ وَالْمُسْتَعْيِ..... ١١٥١
- ٥٢- باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ..... ١١٥٢
- ٥٣- باب بَرَكَةُ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَثْوَاهُ..... ١١٥٢
- ٥٤- باب مَا يَذْكُرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْمَكْرُوهَ..... ١١٥٢
- ٥٥- باب بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ..... ١١٥٣
- ٥٦- باب مَنْ رَأَى: إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِزَافًا..... ١١٥٤
- ٥٧- باب إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً..... ١١٥٤
- ٥٨- باب لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ..... ١١٥٥
- ٥٩- باب بَيْعِ الْمَرْائِدَةِ..... ١١٥٥
- ٦٠- باب النَّجَشِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ..... ١١٥٥
- ٦١- باب بَيْعِ الْفَرْزِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ..... ١١٥٦
- ٦٢- باب بَيْعِ الْمَلَانَسَةِ..... ١١٥٧
- ٦٣- باب بَيْعِ الْمُنْهَبَةِ..... ١١٥٧
- ٦٤- باب النَّهْيِ لِلْبَايِعِ أَنْ لَا يَحْتَلَّ الْإِبِلَ..... ١١٥٨
- ٦٥- باب إِنْ شَاءَ رَدُّ الْمُسْرَاةِ وَفِي حَقِّيَّتِهَا صَاعٌ مِنْ تَعْرِ..... ١١٦١
- ٦٦- باب بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّائِمِ..... ١١٦١
- ٦٧- باب الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ..... ١١٦٢
- ٦٨- باب هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاوٍ بِغَيْرِ اجْرٍ وَهَلْ يَبِيعُهُ؟..... ١١٦٢
- ٦٩- باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَاوٍ بِاجْرٍ..... ١١٦٣
- ٧٠- باب لَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِيَاوٍ بِالسُّرَّةِ..... ١١٦٣
- ٧١- باب النَّهْيِ عَنْ تَلْقَى الرِّجَالِ..... ١١٦٣
- ٧٢- باب مَتَى التَّلْقَى..... ١١٦٤
- ٧٣- باب إِذَا اشْتَرَطَ شَرْطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ..... ١١٦٤
- ٧٤- باب بَيْعِ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ..... ١١٦٥
- ٧٥- باب بَيْعِ الزُّبْدِ بِالزُّبْدِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ..... ١١٦٥
- ٧٦- باب بَيْعِ الشَّيْرِ بِالشَّيْرِ..... ١١٦٥
- ٧٧- باب بَيْعِ الدُّغْبِ بِالذُّغْبِ..... ١١٦٦
- ٧٨- باب بَيْعِ الْفَيْصَةِ بِالْفَيْصَةِ..... ١١٦٦
- ٧٩- باب بَيْعِ الدُّبَارِ بِالذُّبَارِ نِسَاءً..... ١١٦٧
- ٨٠- باب بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذُّغْبِ نِسَاءً..... ١١٦٧
- ٨١- باب بَيْعِ الدُّغْبِ بِالْوَرَقِ بِنَاءً يَتَدَرُ..... ١١٦٧
- ٨٢- باب بَيْعِ الْمُرَابَةِ، وَهِيَ بَيْعُ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ..... ١١٦٨
- ٨٣- باب بَيْعِ الشَّعْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّحْلِ بِالذُّغْبِ..... ١١٦٩
- ٨٤- باب تَقْسِيرِ الْعَرَاثِ..... ١١٧٠
- ٨٥- باب بَيْعِ الشَّعَارِ قَبْلَ أَنْ يَتَدَرُ صِلَاحُهَا..... ١١٧٢
- ٨٦- باب بَيْعِ النَّحْلِ قَبْلَ أَنْ يَتَدَرُ صِلَاحُهَا..... ١١٧٣
- ٨٧- باب إِذَا بَاعَ الشَّعَارَ قَبْلَ أَنْ يَتَدَرُ صِلَاحُهَا..... ١١٧٤
- ٨٨- باب شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ..... ١١٧٤
- ٨٩- باب إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَعْرِ بِتَعْرِ خَيْرٍ مِنْهُ..... ١١٧٤
- ٩٠- باب مَنْ بَاعَ نَحْلًا قَدْ أَتَتْ..... ١١٧٥
- ٩١- باب بَيْعِ الزُّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا..... ١١٧٦
- ٩٢- باب بَيْعِ النَّحْلِ بِاصْنَدِهِ..... ١١٧٦
- ٩٣- باب بَيْعِ الْمُخَاصَرَةِ..... ١١٧٦
- ٩٤- باب بَيْعِ الْحُمَارِ وَكَلْبِهِ..... ١١٧٦
- ٩٥- باب مَنْ اجْتَرَى أَمْرَ الْأَصْنَارِ..... ١١٧٧
- ٩٦- باب بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ..... ١١٧٧
- ٩٧- باب بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأُورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا..... ١١٧٨
- ٩٨- باب إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِيُزَوَّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِي..... ١١٧٨
- ٩٩- باب الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَزْبِ..... ١١٧٨
- ١٠٠- باب شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْغَنِيِّ وَغَيْرِهِ وَجَبِيهِ..... ١١٧٩

		٣٤٠٤	المحرمات ٣٥ - كتاب السلم		
--	--	------	--------------------------	--	--

- ١١٩٦..... باب هل يؤاجر الرجل نفسه ٩-٥
 ١١٩٧..... باب ما يُعطى في الرثية ١٦-١
 ١١٩٩..... باب ضريبة الغنم، وتعاقد ضرائب الإمام ١٧-١
 ١١٩٩..... باب خراج الحمام ١٨-١
 ١١٩٩..... باب من كلّم موالي الغنم أن يحفروا عنه ١٩-١
 ١٢٠٠..... باب كسب البهي والإمام ٢٠-١
 ١٢٠٠..... باب عصب الفحل ٢١-١
 ١٢٠١..... باب إذا استأجر أرضاً فمات استأجرها ٢٢-١

٣٨- كتاب الحركات

- ١٢٠١..... باب الحركات، وهل يرجع في الحركات ١-١
 ١٢٠٢..... باب إذا احتل على مليّ فليس له ردّ ٢-١
 ١٢٠٢..... باب إن احتل دين الميسر على رجلٍ جاز ٣-١

٣٩- كتاب الكفالة

- ١٢٠٣..... باب الكفالة في الفرض ١-١
 ١٢٠٤..... باب قول الله عز وجل: وَالَّذِينَ عَقَلَتْ آيَاتِنَا ٢-١
 ١٢٠٥..... باب من تكفل عن ميتة ديناً، فليس له أن يرجع ٣-١
 ١٢٠٦..... باب جواز أبي بكرٍ في عهد النبي ﷺ وعقبه ٤-١
 ١٢٠٦..... باب الدين ٥-١

٤٠- كتاب الوكالة

- ١٢٠٧..... باب وكالة الشريك ١-١
 ١٢٠٧..... باب إذا وكلّ المسلم خيراً في دار الحرب ٢-١
 ١٢٠٨..... باب الوكالة في الصرغ والميزان ٣-١
 ١٢٠٨..... باب إذا أصرّ الراعي أو الوكيل شاة تُموت ٤-١
 ١٢٠٨..... باب وكالة الشاهد والغائب جازة ٥-١
 ١٢٠٩..... باب الوكالة في قضاء الدين ٦-١
 ١٢٠٩..... باب إذا وكلّ شيئاً لوكيل أو شيع قوم جاز ٧-١
 ١٢٠٩..... باب إذا وكلّ رجلٌ أن يُعطى شيئاً ٨-١
 ١٢١٠..... باب وكالة القراء الإمام في الكحاح ٩-١
 ١٢١٠..... باب إذا وكلّ رجلاً، فترك الوكيل شيئاً فالجزة ١٠-١
 ١٢١١..... باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسد، فبطلت مرفوعة ١١-١
 ١٢١٢..... باب الوكالة في الوفاء ونفقته ١٢-١
 ١٢١٢..... باب الوكالة في المودود ١٣-١
 ١٢١٣..... باب الوكالة في البذل وتعاقدتها ١٤-١
 ١٢١٣..... باب إذا قال الرجل لوكيله: عَمَّ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ ١٥-١
 ١٢١٣..... باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها ١٦-١

٤١- كتاب الحرث والمزارعة

- ١٢١٣..... باب فصل الزرع والغرس إذا أكل منه ١-١
 ١٢١٤..... باب ما يُحذر من عواقب الاشتغال باله الزرع ٢-١
 ١٢١٤..... باب أقباء الكلب للمحرث ٣-١
 ١٢١٥..... باب استئصال البقر للمحرث ٤-١

- ١١٨٠..... باب جلود الميتة قبل أن تُتبع ١٠١-١
 ١١٨٠..... باب قتل الخنزير ١٠٢-١
 ١١٨٠..... باب لا يُذبح شحم الميتة ولا يُباع ودكه ١٠٣-١
 ١١٨١..... باب بيع النساوير ١٠٤-١
 ١١٨١..... باب تحريم التجارة في الخمر ١٠٥-١
 ١١٨٢..... باب إنم من باع حرّاً ١٠٦-١
 ١١٨٢..... باب أمر النبي اليهود ببيع أرضهم ١٠٧-١
 ١١٨٢..... باب بيع العبيد والعتوان بالعتوان نسيئة ١٠٨-١
 ١١٨٣..... باب بيع الرقيق ١٠٩-١
 ١١٨٣..... باب بيع المتبر ١١٠-١
 ١١٨٤..... باب هل يُسافر بالجارة قبل أن يستبرئها ١١١-١
 ١١٨٤..... باب بيع الميتة والأصنام ١١٢-١
 ١١٨٥..... باب ثمن الكلب ١١٣-١

٣٥- كتاب السلم

- ١١٨٦..... باب السلم في كَيْل معلوم ١-١
 ١١٨٦..... باب السلم في وزن معلوم ٢-١
 ١١٨٧..... باب السلم إلى من كسب عنه أصل ٣-١
 ١١٨٨..... باب السلم في الشغل ٤-١
 ١١٨٨..... باب التحليل في السلم ٥-١
 ١١٨٨..... باب الرهن في السلم ٦-١
 ١١٨٩..... باب السلم إلى أجل معلوم ٧-١
 ١١٨٩..... باب السلم إلى أن تسقط الناقصة ٨-١

٣٦- كتاب الشفعة

- ١١٨٩..... باب الشفعة فيما لم يُقسم ١-١
 ١١٩٠..... باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع ٢-١
 ١١٩٠..... باب أي الجوار أقرب ٣-١

٣٧- كتاب الإجارة

- ١١٩١..... باب استئجار الرجل الصالح ١-١
 ١١٩٢..... باب رضي القسم على قرائط ٢-١
 ١١٩٢..... باب استئجار المشركين عند الضرورة ٣-١
 ١١٩٢..... باب إذا استأجر أجيراً ليحفل له بعد ثلاثة إمام ٤-١
 ١١٩٣..... باب الأجير في الغزو ٥-١
 ١١٩٣..... باب إذا استأجر أجيراً فبين له الأجل ٦-١
 ١١٩٣..... باب إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً ٧-١
 ١١٩٣..... باب الإجارة إلى نصف النهار ٨-١
 ١١٩٤..... باب الإجارة إلى صلاة العصر ٩-١
 ١١٩٤..... باب إنم من منع آخر الأجير ١٠-١
 ١١٩٤..... باب الإجارة من النصر إلى الليل ١١-١
 ١١٩٥..... باب من استأجر أجيراً فترك أجره ١٢-١
 ١١٩٦..... باب من آخر نفسه ليحمل على ظهوره ١٣-١
 ١١٩٦..... باب أجر السمسرة ١٤-١

		الخصومات ٤٥ - كتاب في اللقطة	٣٤٠٥	
--	--	------------------------------	------	--

- ٥- باب إذا قال: اتخذي مؤونة النخل وغيره..... ١٢١٦
- ٦- باب قطع الشجر والنخل..... ١٢١٦
- ٧- باب..... ١٢١٦
- ٨- باب المزارعة بالسطر ونحوه..... ١٢١٦
- ٩- باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة..... ١٢١٨
- ١٠- باب..... ١٢١٨
- ١١- باب المزارعة مع اليهود..... ١٢١٨
- ١٢- باب ما يكره من الشروط في المزارعة..... ١٢١٩
- ١٣- باب إذا ذبح بمال قوم بغير إذنيهم..... ١٢١٩
- ١٤- باب أوقافه أصحاب النبي ﷺ وأرض الفرج..... ١٢١٩
- ١٥- باب من احتيا أرضاً مؤناً..... ١٢٢٠
- ١٦- باب..... ١٢٢١
- ١٧- باب إذا قال رب الأرض: اقرك ما اقرك الله..... ١٢٢١
- ١٨- باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ..... ١٢٢١
- ١٩- باب كراه الأرض بالذعب والقيصة..... ١٢٢٣
- ٢٠- باب..... ١٢٢٤
- ٢١- باب ما جاء في الفرس..... ١٢٢٤

٤٤ - كتاب الخصومات

- ١- باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة..... ١٢٤١
- ٢- باب من رد امر السفيه والضعيف العقل..... ١٢٤٢
- ٣- باب ومن باع على الضعيف ونحوه..... ١٢٤٣
- ٤- باب كلام الخصوم بعضهم في بعض..... ١٢٤٣
- ٥- باب إخراج أهل المناصبي والخصوم..... ١٢٤٣
- ٦- باب دعوى الوصي للعتق..... ١٢٤٣
- ٧- باب التوثيق ومن تخشى مكرهه..... ١٢٤٤
- ٨- باب الرطل والخمس في الحرم..... ١٢٤٤
- ٩- باب في الملازمة..... ١٢٤٤
- ١٠- باب التفاضي..... ١٢٤٤

٤٥ - كتاب في اللقطة

- ١- باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه..... ١٢٤٥
- ٢- باب ضالة الإبل..... ١٢٤٥
- ٣- باب ضالة الغنم..... ١٢٤٧
- ٤- باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنته..... ١٢٤٧
- ٥- باب إذا وجد حشيتة..... ١٢٤٨
- ٦- باب إذا وجد ثمرة في الطريق..... ١٢٤٨
- ٧- باب كيف تعرف لقطة أهل مكة..... ١٢٤٨
- ٨- باب لا تختلب مائنة أحد بغير إذنه..... ١٢٤٩
- ٩- باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنته..... ١٢٥٠
- ١٠- باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تصيب..... ١٢٥٠
- ١١- باب من عرف اللقطة..... ١٢٥١
- ١٢- باب..... ١٢٥١

٤٢ - كتاب المساقاة

- ١- باب ومن رأى صدقة الماء وعينته..... ١٢٢٥
- ٢- باب من قال: إن صاحب الماء احتق بالماء..... ١٢٢٦
- ٣- باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن..... ١٢٢٦
- ٤- باب الخصومة في البئر والقضاء فيها..... ١٢٢٦
- ٥- باب إنهم من منع ابن السبيل من الماء..... ١٢٢٧
- ٦- باب سكر الأنهار..... ١٢٢٧
- ٧- باب شرب الأعلى قبل الأسفل..... ١٢٢٨
- ٨- باب شرب الأعلى إلى النكسين..... ١٢٢٩
- ٩- باب فضل سقي الماء..... ١٢٢٩
- ١٠- باب من رأى أن صاحب الخوض والقرية احتق بمائه..... ١٢٣٠
- ١١- باب لا حصى إلا لله ولرسوله ﷺ..... ١٢٣١
- ١٢- باب شرب الناس وسقي الثوب من الأنهار..... ١٢٣١
- ١٣- باب بيع الخطب والكلأ..... ١٢٣٢
- ١٤- باب القطائع..... ١٢٣٢
- ١٥- باب كناية القطائع..... ١٢٣٣
- ١٦- باب حليب الإبل على الماء..... ١٢٣٣
- ١٧- باب الرجل يكون له متر..... ١٢٣٣

٤٣ - كتاب الاستقراض

- ١- باب من اشتري بالدين وليس عنده ثمنه، أو ليس بهضريه..... ١٢٣٤
- ٢- باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو ابتلاعها..... ١٢٣٥
- ٣- باب أداء الدين..... ١٢٣٥
- ٤- باب استقراض الإبل..... ١٢٣٦
- ٥- باب حسن التفاضي..... ١٢٣٧

٤٦- كتاب المظالم

- ١- باب قصاص المظالم ١٢٥٢
 ٢- باب قول الله تعالى: ﴿الْأَمْنَةُ لِلَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ١٢٥٢
 ٣- باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ١٢٥٣
 ٤- باب ابن أخاك ظالمًا أو مظلومًا ١٢٥٣
 ٥- باب نصر المظلوم ١٢٥٣
 ٦- باب الانتصار من الظالم ١٢٥٤
 ٧- باب غزو المظلوم ١٢٥٤
 ٨- باب الظلم ظلمات يوم القيامة ١٢٥٤
 ٩- باب الأتقاء والخبر من دعوة المظلوم ١٢٥٤
 ١٠- باب من كانت له مظلمة ١٢٥٤
 ١١- باب إذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه ١٢٥٥
 ١٢- باب إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو ١٢٥٥
 ١٣- باب إن من ظلم شيئاً من الأرض ١٢٥٥
 ١٤- باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز ١٢٥٦
 ١٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَلَدَ الْخِصَامَ﴾ ١٢٥٦
 ١٦- باب إن من خاصم في باطلٍ وهو يعلمه ١٢٥٧
 ١٧- باب إذا خاصم فجر ١٢٥٧
 ١٨- باب قصاص المظلوم إذا وجد ما ظلمه ١٢٥٧
 ١٩- باب ما جاء في المتافض ١٢٥٨
 ٢٠- باب لا يمنع جاز جازه أن يغزو خبته في جندوه ١٢٥٨
 ٢١- باب صلب الخنزير في الطريق ١٢٥٩
 ٢٢- باب افتية اللورد والمجلس فيها ١٢٥٩
 ٢٣- باب الأبار التي على الطرق إذا لم يتأذى بها ١٢٥٩
 ٢٤- باب إماتة الأذى ١٢٥٩
 ٢٥- باب الفرقة والمائة المشركه وغير الشرفه في ١٢٦٠
 ٢٦- باب من عقل بجوره على البلاط أو باب المسجد ١٢٦١
 ٢٧- باب الوثوق والبرل عند سباطة قوم ١٢٦١
 ٢٨- باب من اخذ الفصن ١٢٦١
 ٢٩- باب إذا اختلفوا في الطريق اختلف ١٢٦٢
 ٣٠- باب النهي بخير إذن صاحبه ١٢٦٢
 ٣١- باب كسر الصليب وقتل الخنزير ١٢٦٣
 ٣٢- باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر ١٢٦٣
 ٣٣- باب من قاتل قورن ماله ١٢٦٣
 ٣٤- باب إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره ١٢٦٤
 ٣٥- باب إذا هدم خياطاً فلتين بئله ١٢٦٥

٤٧- كتاب الشركه

- ١- باب الشركه في الطعام والهنود والغروض ١٢٦٥
 ٢- باب ما كان من خيلين ١٢٦٦
 ٣- باب قسمة الغنم ١٢٦٧
 ٤- باب القرآن في الشر بين الشركاء ١٢٦٧
 ٥- باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ١٢٦٧

- ٦- باب هل يفرغ في الفسقة والاستيham فيه ١٢٦٧
 ٧- باب شركة التيم وأهل الجيراث ١٢٦٧
 ٨- باب الشركه في الأرضين وغيرها ١٢٦٨
 ٩- باب إذا قسم الشركاء الدور وغيرها ١٢٦٨
 ١٠- باب الاشتراك في النعيب والغصب ١٢٦٨
 ١١- باب مشاركة النسي والمشركون في المزاعة ١٢٦٨
 ١٢- باب قسمة الغنم والمثل فيها ١٢٦٨
 ١٣- باب الشركه في الطعام وغيره ١٢٦٩
 ١٤- باب الشركه في الرقيق ١٢٦٩
 ١٥- باب الاشتراك في الهدي والبذن ١٢٦٩
 ١٦- باب من عقل عشرة من الغنم يجزوه في القسم ١٢٧٠

٤٨- كتاب الرهن

- ١- باب في الرهن في الضمير ١٢٧٠
 ٢- باب من رهن ذبذبه ١٢٧١
 ٣- باب رهن السلاح ١٢٧١
 ٤- باب الرهن مكره ومطلوب ١٢٧١
 ٥- باب الرهن عند اليهود وغيرهم ١٢٧٢
 ٦- باب إذا اختلف الراهن والمُرتهن ونسوه ١٢٧٢

٤٩- كتاب العتق

- ٢- باب أي الرقاب أفضل ١٢٧٣
 ٣- باب ما يستحب من العتاق ١٢٧٤
 ٤- باب إذا اختلف عتدا بين ١٢٧٥
 ٥- باب إذا اختلف نصيب في عتبه ١٢٧٧
 ٦- باب الخط والنسيان في العتاق والطلاق ١٢٧٨
 ٧- باب إذا قال [زحل] لعتبه: هو لله ١٢٧٩
 ٨- باب أم الولد ١٢٨٠
 ٩- باب بيع الممير ١٢٨١
 ١٠- باب بيع الولاء وهيبه ١٢٨١
 ١١- باب إذا أسير أخو الرجل ١٢٨١
 ١٢- باب عتق الممير ١٢٨٢
 ١٣- باب من ملك من العرب رقيقاً ١٢٨٢
 ١٤- باب فضل من أثب جاريته وعلمها ١٢٨٤
 ١٥- باب قول النبي ﷺ: «العتيد إخراجكم، فأطعوه» ١٢٨٤
 ١٦- باب العتيد إذا أحسن ١٢٨٥
 ١٧- باب كراهية الطاول على الرقيق ١٢٨٦
 ١٨- باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ١٢٨٧
 ١٩- باب العتد راع في مال سيده ١٢٨٧
 ٢٠- باب إذا ضرب العتد فليجيب الزوجه ١٢٨٨

	٣٤٠٧	المحرمات ٥٣- كتاب الصلح		
--	------	-------------------------	--	--

- ٣٦- باب إذا قال: اخذت منك مائة الفجارية..... ١٣١٤
 ٣٧- باب إذا حلف رجلًا على فارس..... ١٣١٤

٥٢- كتاب الشهادات

- ١- باب ما جاء في البيعة على المذمعي..... ١٣١٥
 ٢- باب إذا حلف رجل رجلًا فقال..... ١٣١٥
 ٣- باب شهادة المذمعي..... ١٣١٦
 ٤- باب إذا شهد شاهد..... ١٣١٦
 ٥- باب الشهادة المذمورة..... ١٣١٧
 ٦- باب تعليق كم يجوز؟..... ١٣١٧
 ٧- باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المشكوك..... ١٣١٧
 ٨- باب شهادة القاذور والشارق والزاني..... ١٣١٨
 ٩- باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد..... ١٣٢٠
 ١٠- باب ما قيل في شهادة الزور..... ١٣٢١
 ١١- باب شهادة الأعمى..... ١٣٢٢
 ١٢- باب شهادة النساء..... ١٣٢٣
 ١٣- باب شهادة الإماء والمعتق..... ١٣٢٣
 ١٤- باب شهادة المراضعة..... ١٣٢٤
 ١٥- باب تعليق النساء بغيرهن بنفساً..... ١٣٢٤
 ١٦- باب إذا زعم رجل رجلًا كفاً..... ١٣٢٦
 ١٧- باب ما يكره من الإطبات في المنع..... ١٣٢٧
 ١٨- باب بلغ الصبيان وشهادتهم..... ١٣٢٧
 ١٩- باب سؤال الحاكم المذمعي: هل لك بينة؟..... ١٣٢٩
 ٢٠- باب البيعة على المذمعي عليه..... ١٣٢٩
 ٢١- باب إذا لدغ أو قذف..... ١٣٣٠
 ٢٢- باب البيعة بعد العصر..... ١٣٣٠
 ٢٣- باب يخلع المذمعي عليه حينما وجبت عليه البيعة..... ١٣٣١
 ٢٤- باب إذا تسارع قوم في البيعة..... ١٣٣١
 ٢٥- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْتَرُونَ بَيْنَهُمَا اللَّهُ﴾..... ١٣٣١
 ٢٦- باب كيف يستخلف..... ١٣٣٢
 ٢٧- باب من أقام البيعة بعد البيعة..... ١٣٣٢
 ٢٨- باب من أمر بإنجاز الوعد..... ١٣٣٣
 ٢٩- باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها..... ١٣٣٤
 ٣٠- باب الفرقة في المشاجلات..... ١٣٣٤

٥٣- كتاب الصلح

- ١- باب ما جاء في الإصلاح بين الناس..... ١٣٣٦
 ٢- باب ليس الكتاب الذي يصلح بين الناس..... ١٣٣٧
 ٣- باب قول الإمام لأصحابه: اذهبوا بنا صلح..... ١٣٣٧
 ٤- باب قول الله تعالى: ﴿أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صَلَاحًا﴾..... ١٣٣٧
 ٥- باب إذا اصطلفوا على صلح جور فالصلح تركوه..... ١٣٣٧
 ٦- باب كيف يكتب: فلان ما صلح فلان بن فلان..... ١٣٣٨
 ٧- باب الصلح مع المشركين..... ١٣٣٩

٥٠- كتاب المكاتب

- ١- باب المكاتب، وتجويزه في كل سنة نجم..... ١٢٨٩
 ٢- باب ما يجوز من شروط المكاتب..... ١٢٩٠
 ٣- باب استئثار المكاتب وسؤاله الناس..... ١٢٩١
 ٤- باب بيع المكاتب إذا رضي..... ١٢٩٢
 ٥- باب إذا قال المكاتب: اشتريني وأخيني..... ١٢٩٣

٥١- كتاب الهبة

- ١- باب فضل الهبة..... ١٢٩٣
 ٢- باب القليل من الهبة..... ١٢٩٥
 ٣- باب من استوفى من أصحابه شيئاً..... ١٢٩٥
 ٤- باب من استسقى..... ١٢٩٥
 ٥- باب قول هدية الصديق..... ١٢٩٦
 ٦- باب قول هدية..... ١٢٩٦
 ٧- باب قول الهديّة..... ١٢٩٦
 ٨- باب من أهدى إلى صاحبه..... ١٢٩٧
 ٩- باب ما لا يؤخذ من الهديّة..... ١٢٩٩
 ١٠- باب من رأى الهبة الغالية جازية..... ١٢٩٩
 ١١- باب المكافأة في الهبة..... ١٢٩٩
 ١٢- باب الهبة للموتى..... ١٢٩٩
 ١٣- باب الإهداء في الهبة..... ١٣٠٠
 ١٤- باب هبة الرجل لامرأته والعمراة لزوجها..... ١٣٠١
 ١٥- باب هبة المرأة لغير زوجها وبعثها..... ١٣٠٢
 ١٦- باب بمن يهدى بالهدية؟..... ١٣٠٣
 ١٧- باب من لم يقبل الهبة لعلو..... ١٣٠٣
 ١٨- باب إذا وهب هبة أو وعد..... ١٣٠٤
 ١٩- باب كيف يقبض الهدى والمناخ..... ١٣٠٤
 ٢٠- باب إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقبل قبلت..... ١٣٠٤
 ٢١- باب إذا وهب ديناً على رجل..... ١٣٠٥
 ٢٢- باب هبة الواحد للجماعة..... ١٣٠٥
 ٢٣- باب الهبة المقرضة وغير المقرضة..... ١٣٠٥
 ٢٤- باب إذا وهب جماعة لقوم..... ١٣٠٦
 ٢٥- باب من أهوى له هديته وعنده جلساءه..... ١٣٠٦
 ٢٦- باب إذا وهب بغير رجل وهو رائيته فهو جائز..... ١٣٠٧
 ٢٧- باب هدية ما يكره لئس..... ١٣٠٧
 ٢٨- باب قول الهديّة من المشركين..... ١٣٠٧
 ٢٩- باب الهديّة للمشركين..... ١٣٠٩
 ٣٠- باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته..... ١٣٠٩
 ٣١- باب..... ١٣١١
 ٣٢- باب ما قيل في المعزى والرقي..... ١٣١١
 ٣٣- باب من استعار من الناس القرض..... ١٣١٢
 ٣٤- باب الاستعارة للمعزى عند البناء..... ١٣١٢
 ٣٥- باب فضل التضيعة..... ١٣١٣

- ١٣٧٢..... ١٤- باب إذا قال: ذلري صدقة لله.
- ١٣٧٢..... ١٥- باب إذا قال: أرضي أو تبسأني.
- ١٣٧٣..... ١٦- باب إذا صدقت، أو وقت بعض ماله.
- ١٣٧٣..... ١٧- باب من صدق إلى وكيله، ثم رد الوكيل إليه.
- ١٣٧٤..... ١٨- باب قول الله عز وجل: وإذا حضر القسمة.
- ١٣٧٤..... ١٩- باب ما يستحب لمن توفي فجأة.
- ١٣٧٤..... ٢٠- باب الإشهاد في الوفاة والصدقة.
- ١٣٧٥..... ٢١- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبُ الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾.
- ١٣٧٥..... ٢٢- باب قول الله تعالى: ﴿وَانظُرُوا يَتَامَىٰ﴾.
- ١٣٧٦..... ٢٣- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾.
- ١٣٧٦..... ٢٤- باب قول الله عز وجل: ﴿وَسَأَلُوكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ﴾.
- ١٣٧٦..... ٢٥- باب استحقاق القيم في السر والخفية.
- ١٣٧٧..... ٢٦- باب إذا وقت أرضاً ولم يبين الحنوة.
- ١٣٧٨..... ٢٧- باب إذا أوقت جماعة أرضاً.
- ١٣٧٨..... ٢٨- باب الوفاة كيف يحب؟.
- ١٣٧٨..... ٢٩- باب الوفاة للفقير والغني.
- ١٣٨٠..... ٣٠- باب وقفا الأرض للمستحب.
- ١٣٨٠..... ٣١- باب وقفا الثوب والكراع والبرص والصائم.
- ١٣٨١..... ٣٢- باب نفقة القيم للوقفا.
- ١٣٨١..... ٣٣- باب إذا وقت أرضاً أو برأ، واشترط لغيره.
- ١٣٨٢..... ٣٤- باب إذا قال الواقف: لا تطلب ثمنه.
- ١٣٨٢..... ٣٥- باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾.
- ١٣٨٤..... ٣٦- باب قضاء الوصي ثلثون المئنة.

٥٦ - كتاب الجهاد والسير

- ١٣٨٤..... ١- باب فضل الجهاد والسير.
- ١٣٨٥..... ٢- باب أفضل الناس مؤمن شجاعه.
- ١٣٨٧..... ٣- باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء.
- ١٣٨٧..... ٤- باب درجات المجاهدين في سبيل الله.
- ١٣٨٨..... ٥- باب الفتوة والروعة في سبيل الله، وقاب قوس.
- ١٣٨٩..... ٦- باب الحور العين وصفتهم.
- ١٣٩٠..... ٧- باب تمنى الشهادة.
- ١٣٩٠..... ٨- باب فضل من يصنع في سبيل الله.
- ١٣٩١..... ٩- باب من يحب أو يلعن في سبيل الله.
- ١٣٩١..... ١٠- باب من يجرح في سبيل الله عز وجل.
- ١٣٩٢..... ١١- باب قول الله عز وجل: قل من يشعرون بنا.
- ١٣٩٢..... ١٢- باب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ﴾.
- ١٣٩٣..... ١٣- باب عقل صالح قبل القتال.
- ١٣٩٤..... ١٤- باب من أتاه سهم غرب قتله.
- ١٣٩٥..... ١٥- باب من قتل يكون كيلة الله هي العليا.
- ١٣٩٥..... ١٦- باب من اغترت قمته في سبيل الله.
- ١٣٩٦..... ١٧- باب مسح القبار عن الرأس في سبيل الله.
- ١٣٩٦..... ١٨- باب الغسل بعد الحرب والغبار.

- ١٣٣٩..... ٨- باب الصلح في الديه.
- ١٣٤٠..... ٩- باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي.
- ١٣٤٠..... ١٠- باب هل يبرأ الإمام بالصلح.
- ١٣٤١..... ١١- باب فضل الإصلاح بين الناس والتدليل بينهم.
- ١٣٤١..... ١٢- باب إذا اشتد الإمام بالصلح فلي.
- ١٣٤١..... ١٣- باب الصلح بين القرمان.
- ١٣٤٢..... ١٤- باب الصلح بالدين والعين.

٥٤ - كتاب الشروط

- ١٣٤٢..... ١- باب ما يجوز من الشروط في الإسلام.
- ١٣٤٣..... ٢- باب إذا باع نخلاً قد أبرت.
- ١٣٤٣..... ٣- باب الشروط في البيع.
- ١٣٤٣..... ٤- باب إذا اشترط الباع ظهر للثبوت.
- ١٣٤٦..... ٥- باب الشروط في المتعة.
- ١٣٤٦..... ٦- باب الشروط في الشهر عند عقد النكاح.
- ١٣٤٧..... ٧- باب الشروط في المزارعة.
- ١٣٤٧..... ٨- باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح.
- ١٣٤٧..... ٩- باب الشروط التي لا تجل في الحنوة.
- ١٣٤٧..... ١٠- باب ما يجوز من شروط المتكاتب.
- ١٣٤٧..... ١١- باب الشروط في الطلاق.
- ١٣٤٨..... ١٢- باب الشروط مع الناس بالقول.
- ١٣٤٨..... ١٣- باب الشروط في الولاء.
- ١٣٤٨..... ١٤- باب إذا اشترط في المزارعة.
- ١٣٤٩..... ١٥- باب الشروط في الجهاد.
- ١٣٥٩..... ١٦- باب الشروط في الفرض.
- ١٣٥٩..... ١٧- باب المتكاتب.
- ١٣٦٠..... ١٨- باب ما يجوز من الاضطرار والشيء في الإقرار.
- ١٣٦٠..... ١٩- باب الشروط في الوفاة.

٥٥ - كتاب الوصايا

- ١٣٦٠..... ١- باب الوصايا.
- ١٣٦٣..... ٢- باب أن يترك ذكته أختاه خير من أن يتكفها الناس.
- ١٣٦٦..... ٣- باب الوصية بالثلث.
- ١٣٦٦..... ٤- باب قول الموصي لوصيه: تعاهد ولدي.
- ١٣٦٧..... ٥- باب إذا أوصى المريض برأيه إشارة بنية جازت.
- ١٣٦٧..... ٦- باب لا وصية لولي.
- ١٣٦٧..... ٧- باب الصدقة عند الموت.
- ١٣٦٨..... ٨- باب قول الله عز وجل: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيٍّ يَوْسَىٰ بِهِ﴾.
- ١٣٦٩..... ٩- باب تأويل قوله تعالى: مَنْ بَعَدَ وَصِيٍّ.
- ١٣٧٠..... ١٠- باب إذا وقت أو وصى لأقربيه، ومن الأقارب؟.
- ١٣٧١..... ١١- باب هل يدخل النسوة والولدة في الأقارب؟.
- ١٣٧١..... ١٢- باب هل يتبع الواقف بوقوه؟.
- ١٣٧٢..... ١٣- باب إذا وقت شيئاً قبل أن يدفنه إلى غيره.

	المحرمات ٥٦ - كتاب الجهاد والسير	٣٤٠٩	
--	----------------------------------	------	--

- ١٩- باب فضل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾..... ١٣٩٦
- ٢٠- باب ظل الملائكة على الشهيد..... ١٣٩٦
- ٢١- باب تمنى المجاهد أن يرجع إلى الدنيا..... ١٣٩٦
- ٢٢- باب الجنة تحت بارقة السيف..... ١٣٩٧
- ٢٣- باب من طلب الولد للجهاد..... ١٣٩٧
- ٢٤- باب الشجاعة في الحرب والجبن..... ١٣٩٨
- ٢٥- باب ما يعمد من الجبن..... ١٣٩٨
- ٢٦- باب من حث بشاهديه في الحرب..... ١٣٩٨
- ٢٧- باب وجوب الثغر، وما يجب من الجهاد والنيّة..... ١٣٩٨
- ٢٨- باب الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، فيسدد..... ١٣٩٩
- ٢٩- باب من اختار الغزو على الصوم..... ١٤٠٠
- ٣٠- باب الشهادة سبع موى القتل..... ١٤٠١
- ٣١- باب قوله تعالى: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ..... ١٤٠٢
- ٣٢- باب الصبر عند القتال..... ١٤٠٢
- ٣٣- باب الشجيرة على القتال..... ١٤٠٢
- ٣٤- باب حجر العنقاء..... ١٤٠٢
- ٣٥- باب من حبسه العدو عن الغزو..... ١٤٠٢
- ٣٦- باب فضل الصوم في سبيل الله..... ١٤٠٣
- ٣٧- باب فضل الصدقة في سبيل الله..... ١٤٠٣
- ٣٨- باب فضل من جهز غارياً أو خلقه بخير..... ١٤٠٤
- ٣٩- باب التحنن عند القتال..... ١٤٠٤
- ٤٠- باب فضل الطليعة..... ١٤٠٥
- ٤١- باب هل يثبت الطليعة وحده؟..... ١٤٠٥
- ٤٢- باب سفر الاثنين..... ١٤٠٥
- ٤٣- باب الخيل معقود في نواصيها الخير..... ١٤٠٥
- ٤٤- باب الجهاد ما هي مع البر والفاجر..... ١٤٠٦
- ٤٥- باب من احتسب فرساً في سبيل الله..... ١٤٠٧
- ٤٦- باب اسم الفرس والحصان..... ١٤٠٧
- ٤٧- باب ما يذكر من شوم الفرس..... ١٤٠٨
- ٤٨- باب الخيل ليلدة..... ١٤٠٩
- ٤٩- باب من ضرب دابة غيره في الغزو..... ١٤١٠
- ٥٠- باب الركوب على الدابة الصلبة..... ١٤١١
- ٥١- باب سهام الفرس..... ١٤١١
- ٥٢- باب من فاز دابة غيره في الحرب..... ١٤١٢
- ٥٣- باب الركاب والغرز للثابة..... ١٤١٢
- ٥٤- باب ركوب الفرس العربي..... ١٤١٢
- ٥٥- باب الفرس القطوف..... ١٤١٢
- ٥٦- باب السبي بين الخيل..... ١٤١٢
- ٥٧- باب إحصاء الخيل للسبي..... ١٤١٣
- ٥٨- باب غاية السبي للخيال المنصورة..... ١٤١٣
- ٥٩- باب ناقة النبي ﷺ..... ١٤١٣
- ٦٠- باب الغزو على الحبر..... ١٤١٤
- ٦١- باب بعلّة النبي ﷺ البيضاء..... ١٤١٤
- ٦٢- باب جهاد النساء..... ١٤١٤
- ٦٣- باب غزو المرأة في البحر..... ١٤١٥
- ٦٤- باب حمل الرجل إمرأته في الغزو..... ١٤١٥
- ٦٥- باب غزو النساء وقتهن مع الرجال..... ١٤١٥
- ٦٦- باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو..... ١٤١٦
- ٦٧- باب مكافأة النساء الجرحى في الغزو..... ١٤١٦
- ٦٨- باب رد النساء الجرحى والقتلى..... ١٤١٦
- ٦٩- باب نزع السهم من البدن..... ١٤١٦
- ٧٠- باب الحراسة في الغزو في سبيل الله..... ١٤١٧
- ٧١- باب فضل الخديعة في الغزو..... ١٤١٨
- ٧٢- باب فضل من حثل متاع صاحبه في السفر..... ١٤١٨
- ٧٣- باب فضل رباط يوم في سبيل الله..... ١٤١٨
- ٧٤- باب من غزا بعصب للخديعة..... ١٤١٩
- ٧٥- باب ركوب البحر..... ١٤١٩
- ٧٦- باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب..... ١٤٢٠
- ٧٧- باب لا تقول: فلان شهيد..... ١٤٢٠
- ٧٨- باب التحريض على الرمي..... ١٤٢١
- ٧٩- باب اللهب بالحرب وما تسوقها..... ١٤٢١
- ٨٠- باب الجبن ومن يترس بترس صاحبه..... ١٤٢٢
- ٨١- باب اللرق..... ١٤٢٢
- ٨٢- باب الصقال وتطويق السيوف بالحق..... ١٤٢٢
- ٨٣- باب ما جاء في حليّة السيوف..... ١٤٢٣
- ٨٤- باب من حلق سيفه..... ١٤٢٣
- ٨٥- باب لبس النيشة..... ١٤٢٣
- ٨٦- باب من لم يركس السلاح..... ١٤٢٣
- ٨٧- باب فرق الناس عن الإمام عند القافلة..... ١٤٢٣
- ٨٨- باب ما قيل في الرماح..... ١٤٢٤
- ٨٩- باب ما قيل في درع النبي ﷺ..... ١٤٢٤
- ٩٠- باب الجبة في السفر والحرب..... ١٤٢٥
- ٩١- باب الخرب في الحرب..... ١٤٢٥
- ٩٢- باب ما يذكر في السكن..... ١٤٢٥
- ٩٣- باب ما قيل في قتال الروم..... ١٤٢٥
- ٩٤- باب قتال اليهود..... ١٤٢٦
- ٩٥- باب قتال الترك..... ١٤٢٦
- ٩٦- باب قتال الذين يتسلبون الشعر..... ١٤٢٦
- ٩٧- باب من صف أصحابه عند الفريضة..... ١٤٢٧
- ٩٨- باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والركولة..... ١٤٢٧
- ٩٩- باب هل يؤخذ المسلم أهل الكتاب..... ١٤٢٨
- ١٠٠- باب الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم..... ١٤٢٨
- ١٠١- باب دعوة اليهود والنصارى..... ١٤٢٨
- ١٠٢- باب دعاء النبي ﷺ..... ١٤٢٨
- ١٠٣- باب من أراد غزوة فوزي بخيرها..... ١٤٣٠
- ١٠٤- باب الخروج بعد الظهر..... ١٤٣٠

		٣٤١٠	المحرمات ٥٦ - كتاب الجهاد والسير		
--	--	------	----------------------------------	--	--

- ١٠٥- باب الخروج آخر الشهر..... ١٤٣١
- ١٠٦- باب الخروج في رمضان..... ١٤٣١
- ١٠٧- باب التوزيع..... ١٤٣١
- ١٠٨- باب السمع والطاعة للإمام..... ١٤٣١
- ١٠٩- باب مقاتل من وراء الإمام ويخفى به..... ١٤٣١
- ١١٠- باب البيعة في الحرب إن لا يقرؤا..... ١٤٣٢
- ١١١- باب عزم الإمام على الناس فيما يطيقون..... ١٤٣٣
- ١١٢- باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار..... ١٤٣٣
- ١١٣- باب استئذان الرجل الإمام لقرئو..... ١٤٣٣
- ١١٤- باب من فرأ وهو خيلت عهد بعزميه..... ١٤٣٤
- ١١٥- باب من اختار الفرار بعد البناء..... ١٤٣٤
- ١١٦- باب مباحرة الإمام عند الفرار..... ١٤٣٤
- ١١٧- باب السرعة والركض في الفرار..... ١٤٣٤
- ١١٨- باب الحفر في الفرار وحده..... ١٤٣٤
- ١١٩- باب الجمال والخلجان في السيل..... ١٤٣٤
- ١٢٠- باب الأجير..... ١٤٣٥
- ١٢١- باب ما قيل في يومه النبي ﷺ..... ١٤٣٦
- ١٢٢- باب قول النبي ﷺ: نصيرت بالربو مسيرة شهر..... ١٤٣٦
- ١٢٣- باب حمل الزاد في الفرار..... ١٤٣٧
- ١٢٤- باب حمل الزاد على الرقاب..... ١٤٣٧
- ١٢٥- باب إزقافه المرأة خلف أخيها..... ١٤٣٨
- ١٢٦- باب الإزقاف في الفرار والصبح..... ١٤٣٨
- ١٢٧- باب الرقد على الجمار..... ١٤٣٨
- ١٢٨- باب من أخذ بالركاب ونحوه..... ١٤٣٨
- ١٢٩- باب كراهية السفر بالمصايف إلى أرض العدو..... ١٤٣٨
- ١٣٠- باب التكبير عند الحرب..... ١٤٣٩
- ١٣١- باب ما يحركه من رفع الصوت في التكبير..... ١٤٣٩
- ١٣٢- باب التشيع إذا جبط وأحيا..... ١٤٣٩
- ١٣٣- باب التكبير إذا علا شرفا..... ١٤٣٩
- ١٣٤- باب يكتب للمساير قبل ما كان يعمل..... ١٤٤٠
- ١٣٥- باب السير وحده..... ١٤٤٠
- ١٣٦- باب السرعة في السير..... ١٤٤١
- ١٣٧- باب إذا حتل على فارس قرأها تباع..... ١٤٤١
- ١٣٨- باب الجهاد يافئ الأوتن..... ١٤٤١
- ١٣٩- باب ما قيل في الجرس ونحوه في أضاف الإبل..... ١٤٤٢
- ١٤٠- باب من كتب في جيش فخرجه امرأته حاجبة..... ١٤٤٢
- ١٤١- باب الجاسوس..... ١٤٤٣
- ١٤٢- باب الكسوة للأندلسي..... ١٤٤٣
- ١٤٣- باب فضل من أسلم على يديو رجل..... ١٤٤٣
- ١٤٤- باب الأسارى في السلاح..... ١٤٤٣
- ١٤٥- باب فضل من أسلم من أهل الكنائس..... ١٤٤٤
- ١٤٦- باب أهل النار يبيون..... ١٤٤٤
- ١٤٧- باب قتل الصبيان في الحرب..... ١٤٤٥
- ١٤٨- باب قتل النساء في الحرب..... ١٤٤٥
- ١٤٩- باب لا يغضب بقتل الله..... ١٤٤٥
- ١٥٠- باب ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا فِيهَا﴾..... ١٤٤٦
- ١٥١- باب هل لياسر أن يقتل أو يخذل الذين أسروا..... ١٤٤٦
- ١٥٢- باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق؟..... ١٤٤٧
- ١٥٣- باب..... ١٤٤٧
- ١٥٤- باب حرق الثور والنخيل..... ١٤٤٧
- ١٥٥- باب قتل المشرك النائم..... ١٤٤٧
- ١٥٦- باب لا تمنوا لغة العدو..... ١٤٤٨
- ١٥٧- باب الحرب خدعة..... ١٤٤٨
- ١٥٨- باب الكلب في الحرب..... ١٤٤٩
- ١٥٩- باب القتل بأهل الحرب..... ١٤٤٩
- ١٦٠- باب ما يجوز من الاختيال والحذر..... ١٤٤٩
- ١٦١- باب الرجز في الحرب ودفع الصوت..... ١٤٥٠
- ١٦٢- باب من لا يثبت على الخيل..... ١٤٥٠
- ١٦٣- باب قواه المخرج يخرق الحصى..... ١٤٥٠
- ١٦٤- باب ما يحركه من التنازع والاختلاف في الحرب..... ١٤٥٠
- ١٦٥- باب إذا فرغوا بالليل..... ١٤٥١
- ١٦٦- باب من رأى العدو قتلى بأعلى صوتي..... ١٤٥١
- ١٦٧- باب من قال: خلعا وأنا ابن فلان..... ١٤٥١
- ١٦٨- باب إذا نزل العدو على حكم رجل..... ١٤٥٢
- ١٦٩- باب قتل الأمير، وقتل الصبي..... ١٤٥٢
- ١٧٠- باب هل يستأجر الرجل ومن لم يستأجر..... ١٤٥٢
- ١٧١- باب كذاك الأمير..... ١٤٥٢
- ١٧٢- باب يذاه المشركين..... ١٤٥٣
- ١٧٣- باب العربي إذا دخل دار الإسلام بغير إمان..... ١٤٥٣
- ١٧٤- باب يقاتل عن أهل الذمة ولا يتركون..... ١٤٥٤
- ١٧٥- باب جواز الوفاء..... ١٤٥٤
- ١٧٦- باب هل يستضع إلى أهل الذمة؟ ومما عليهم..... ١٤٥٤
- ١٧٧- باب الشجمل للزفود..... ١٤٥٤
- ١٧٨- باب كيف يمرض الإسلام على الصبي؟..... ١٤٥٤
- ١٧٩- باب قول النبي ﷺ: أسلموا تسلموا..... ١٤٥٦
- ١٨٠- باب إذا أسلم قوم في دار الحرب..... ١٤٥٦
- ١٨١- باب كيفية إتمام الناس..... ١٤٥٧
- ١٨٢- باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر..... ١٤٥٨
- ١٨٣- باب من تكرر في الحرب..... ١٤٥٨
- ١٨٤- باب العون بالعدو..... ١٤٥٨
- ١٨٥- باب من غلب العدو فاقام على عرضهم ثلاثا..... ١٤٥٨
- ١٨٦- باب من قسم الغنيمة في غزو وسفرو..... ١٤٥٩
- ١٨٧- باب إذا غنم المشركون مال المسلم..... ١٤٥٩
- ١٨٨- باب من تكلم بالفارسية والرباطة..... ١٤٥٩
- ١٨٩- باب الفلول..... ١٤٦٠
- ١٩٠- باب القليل من الفلول..... ١٤٦١

	المحويات ٦٠- كتاب أحاديث الأنبياء	٣٤١١	
--	-----------------------------------	------	--

١٩١١- باب مَا يَكُونُهُ مِنْ دَيْعِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَانِمِ.....	١٤٦١
١٩١٢- باب الْبِشَارَةِ فِي الْقَتْلِ.....	١٤٦٢
١٩١٣- باب مَا يُعْطَى الْبُشَيْرُ.....	١٤٦٢
١٩١٤- باب لَا يَجُزُّ بَعْدَ الْقِتْحِ.....	١٤٦٢
١٩١٥- باب إِذَا اضْطُرَّ الرَّجُلُ إِلَى النَّظَرِ فِي شَعْوَرٍ.....	١٤٦٢
١٩١٦- باب اسْتِجَابَاتُ الْغَزَاوِ.....	١٤٦٣
١٩١٧- باب مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْغَزْوِ.....	١٤٦٣
١٩١٨- باب الصَّلَاةُ إِذَا قَامَ مِنْ سَفَرٍ.....	١٤٦٣
١٩١٩- باب الْعَطَاءُ عِنْدَ الْقُدُومِ.....	١٤٦٤

٥٧- كِتَابُ فَرَضِ الْخُمْسِ

١- باب فرض الخمس.....	١٤٦٤
٢- باب آدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الدِّينِ.....	١٤٧٠
٣- باب نَقْفُ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَقَاتِهِ.....	١٤٧٠
٤- باب مَا جَاءَ فِي بَيِّنَاتِ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ.....	١٤٧٠
٥- باب مَا ذُكِرَ مِنْ ذَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ.....	١٤٧١
٦- باب الدُّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِأَرْوَاحِ رَسُولٍ.....	١٤٧٣
٧- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾.....	١٤٧٣
٨- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَجَلْتُ لَكُمْ الْغَنَائِمَ».....	١٤٧٤
٩- باب الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ.....	١٤٧٦
١٠- باب مَنْ قَاتَلَ لِلْمَغْنَمِ هَلْ يَنْفَعُ مِنْ أَجْرِهِ؟.....	١٤٧٧
١١- باب قِسْمَةُ الْإِمَامِ مَا يَدْرُمُ عَلَيْهِ، وَتَحْتَ لِمَنْ لَمْ.....	١٤٧٧
١٢- باب كَيْفَ قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فَرِيضَةَ وَالْغَنِيمَةَ.....	١٤٧٧
١٣- باب بَرَكَةُ الْغَازِي فِي مَالِهِ حَيًّا وَتَبَاتًا.....	١٤٧٨
١٤- باب إِذَا بَعَثَ الْإِمَامُ رَسُولًا فِي حَاجَةٍ.....	١٤٨١
١٥- باب وَبَيِّنَ الدُّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ.....	١٤٨١
١٦- باب مَا مَنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَسَازِي.....	١٤٨٤
١٧- باب وَبَيِّنَ الدُّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ.....	١٤٨٤
١٨- باب مَنْ لَمْ يُخْمَسِ الْأَسْلَابُ.....	١٤٨٦
١٩- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ.....	١٤٨٧
٢٠- باب مَا يُصِيبُ مِنَ الْعَطَاءِ فِي أَرْضِ الْخَرَبِ.....	١٤٨٩

٥٨- كِتَابُ الْجَزِيَّةِ وَالْمَوَادِعِ

١- باب الْجَزِيَّةُ وَالْمَوَادِعُ.....	١٤٩٠
٢- باب إِذَا وَادَعَ الْإِمَامُ عِلَاقَ الْقَرْيَةِ.....	١٤٩٤
٣- باب الْوَصَاةُ بِأَهْلِ دِيْنِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....	١٤٩٤
٤- باب مَا أَفْطَحَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْبُخَيْرِ.....	١٤٩٤
٥- باب إِنْ مَن قَتَلَ مُعَاوِدًا بِغَيْرِ جُرْمٍ.....	١٤٩٥
٦- باب إِخْرَاجُ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.....	١٤٩٦
٧- باب إِذَا غَدَرَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ، هَلْ يُعْنَى عَنْهُمْ؟.....	١٤٩٦
٨- باب دُعَاءُ الْإِمَامِ عَلَى مَنْ نَكَثَ عَهْدًا.....	١٤٩٦
٩- باب أَمَانُ النِّسَاءِ وَجَوَارِحِهِنَّ.....	١٤٩٧
١٠- باب دِيْنَةُ الْمُسْلِمِينَ وَجَوَارِحِهِمْ وَاجِدَةٌ.....	١٤٩٧
١١- باب إِذَا قَالُوا صَبَأًا وَلَمْ يُحْصِنُوا اسْلَمْنَا.....	١٤٩٧

٥٩- كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ

١- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ الذِّي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾.....	١٥٠٢
٢- باب مَا جَاءَ فِي سَبْعِ الرَّسْمِ.....	١٥٠٤
٣- باب فِي التَّجْوِيدِ.....	١٥٠٦
٤- باب صِفَةُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.....	١٥٠٦
٥- باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ الذِّي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ تُنْشِأُ﴾.....	١٥٠٨
٦- باب ذِكْرُ الْمَلَكَةِ.....	١٥٠٩
٧- باب إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ.....	١٥١٣
٨- باب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِهَا مَخْلُوقَةً.....	١٥١٥
٩- باب صِفَةُ الْوُاسِيَةِ الْجَنَّةِ.....	١٥٢٠
١٠- باب صِفَةُ النَّارِ وَأَهْلِهَا مَخْلُوقَةً.....	١٥٢٠
١١- باب صِفَةُ إِبْلِيسَ وَجَنَّتِهِ.....	١٥٢٣
١٢- باب ذِكْرُ الْجَنِّ وَتَوَابِعِهِمْ وَعِقَابِهِمْ.....	١٥٢٧
١٣- باب قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا صَرَقْتَ إِلَيْكَ نَفَرًا.....	١٥٢٨
١٤- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّ لَهَا مِنْ كُلِّ نَاقَةٍ﴾.....	١٥٢٨
١٥- باب خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ عَتَمٌ.....	١٥٢٩
١٦- باب خَمْسُ مِنَ الدُّنْيَا قَوَاسِقُ.....	١٥٣٢
١٧- باب إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ.....	١٥٣٣

٦٠- كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ

١- باب خَلْقُ آدَمَ وَدَوْبِهِ.....	١٥٣٤
٢- باب الْأَرْوَاحُ جُودَةٌ مُجَنَّدَةٌ.....	١٥٣٨
٣- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾.....	١٥٣٨
٤- باب وَإِلَى إِبْرَاهِيمَ لَمَّا أَمْسَرَ.....	١٥٣٩
٥- باب ذِكْرُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.....	١٥٤٠
٦- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ.....	١٥٤١
٧- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾.....	١٥٤٢
٧- باب قِسْمَةُ الْيَأْجُوجَ وَالْمَأْجُوجَ.....	١٥٤٣
٨- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.....	١٥٤٥
٩- باب ﴿يَرْفُوقُ﴾.....	١٥٤٩
١٠- باب.....	١٥٥٤

٦١- كتاب المناقب

- ١- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾..... ١٦٠٤
- ٢- باب مناقب قريش..... ١٦٠٨
- ٣- باب نزول القرآن بلسان قريش..... ١٦٠٩
- ٤- باب يسئ إليه اليمن إلى إسماعيل..... ١٦٠٩
- ٥- باب..... ١٦١٠
- ٦- باب ذكر أسلم، وغفار، ومزينة، وجهينة، وأشجع..... ١٦١١
- ٧- باب ذكر قطان..... ١٦١٣
- ٨- باب ما يهني من دعوى الجاهلية..... ١٦١٣
- ٩- باب قصة غزاة..... ١٦١٤
- ١٠- باب قصة إسلام أبي ذر..... ١٦١٤
- ١١- باب قصة زمزم..... ١٦١٥
- ١٢- باب قصة زمزم وجهل العرب..... ١٦١٥
- ١٣- باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية..... ١٦١٥
- ١٤- باب ابن أخيه القوم ونعمه ومولى القوم ونعمه..... ١٦١٦
- ١٥- باب قصة الحبش..... ١٦١٦
- ١٦- باب من أحب أن لا يسب نسبه..... ١٦١٦
- ١٧- باب ما جاء في اسماء رسول الله ﷺ..... ١٦١٧
- ١٨- باب خاتم النبيين ﷺ..... ١٦١٨
- ١٩- باب وفاة النبي ﷺ..... ١٦١٩
- ٢٠- باب كنية النبي ﷺ..... ١٦١٩
- ٢١- باب..... ١٦١٩
- ٢٢- باب خاتم النبوة..... ١٦١٩
- ٢٣- باب صفة النبي ﷺ..... ١٦٢٠
- ٢٤- باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه..... ١٦٢٧
- ٢٥- باب علامات النبوة في الإسلام..... ١٦٢٧
- ٢٦- باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾..... ١٦٤٨
- ٢٧- باب سؤال المشركين أن يربهم النبي ﷺ آية..... ١٦٤٩
- ٢٨- باب..... ١٦٤٩

٦٢- كتاب فضائل الصحابة

- ١- باب فضائل اصحاب النبي ﷺ ومن صحب النبي ﷺ..... ١٦٥١
- ٢- باب مناقب المهاجرين وفضلهم..... ١٦٥٣
- ٣- باب قول النبي ﷺ: سئلوا الأنبياء: إلا بابي أبي بكر..... ١٦٥٤
- ٤- باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ..... ١٦٥٦
- ٥- باب قول النبي ﷺ: لو كنت شجلاً خليلاً..... ١٦٥٦
- ٦- باب مناقب عمر بن الخطاب رضى الله عنه..... ١٦٦٦
- ٧- باب مناقب عثمان بن عفان رضى الله عنه..... ١٦٧١
- ٨- باب قصة البقيع والاختلاف على عثمان بن عفان رضى الله عنه..... ١٦٧٤
- ٩- باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي رضى الله عنه..... ١٦٧٨
- ١٠- باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضى الله عنه..... ١٦٨١
- ١١- باب ذكر العباس بن عبدالمطلب رضى الله عنه..... ١٦٨١
- ١٢- باب مناقب فاطمة زهراء رسول الله ﷺ..... ١٦٨٢

- ١١- باب قوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّاهُ عَنْ حَبِيبٍ إِيزَاهِيمَ﴾..... ١٥٥٥
- ١٢- باب قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ﴾..... ١٥٥٧
- ١٣- باب قصة إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام..... ١٥٥٧
- ١٤- باب..... ١٥٥٧
- ١٥- باب ولوطا إذ قال لقرنيه اتآتون الفآجشة وآتتم..... ١٥٥٧
- ١٦- باب فلما جاء آل لوط المرسلون..... ١٥٥٨
- ١٨- باب ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾..... ١٥٥٨
- ١٩- باب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِسْرَافَ﴾..... ١٥٥٨
- ٢٠- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ﴾..... ١٥٦٠
- ٢١- باب وأذكر في الكتاب موسى..... ١٥٦٠
- ٢٢- باب قول الله عز وجل: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾..... ١٥٦١
- ٢٣- باب ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾..... ١٥٦٣
- ٢٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾..... ١٥٦٣
- ٢٥- باب قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾..... ١٥٦٤
- ٢٦- باب طوفان من السيل..... ١٥٦٤
- ٢٧- باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام..... ١٥٦٥
- ٢٨- باب..... ١٥٦٦
- ٢٩- باب ﴿يَكْفُرُونَ عَلَىٰ اسْمَائِهِمْ﴾..... ١٥٦٨
- ٣٠- باب وإذا قال موسى لفرعون..... ١٥٦٨
- ٣١- باب وقام موسى وقهر بعد..... ١٥٦٨
- ٣٢- باب قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾..... ١٥٧١
- ٣٣- باب ﴿إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى الْآلَةِ﴾..... ١٥٧١
- ٣٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾..... ١٥٧٢
- ٣٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ لَئِنِ الْمُرْسَلِينَ﴾..... ١٥٧٣
- ٣٦- باب قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ﴾..... ١٥٧٤
- ٣٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّا قَارُونَ زُيُورًا﴾..... ١٥٧٤
- ٣٨- باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود..... ١٥٧٥
- ٣٩- باب ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾..... ١٥٧٥
- ٤٠- باب قول الله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا دَاوُدَ سُلَيْمَانَ﴾..... ١٥٧٦
- ٤١- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾..... ١٥٧٩
- ٤٢- باب ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾..... ١٥٨٠
- ٤٣- باب قوله تعالى: ﴿وَكُرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدَهُ وَكَرِيمًا﴾..... ١٥٨٠
- ٤٤- باب قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾..... ١٥٨١
- ٤٥- باب ﴿وَأِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾..... ١٥٨١
- ٤٦- باب قوله تعالى: ﴿وَأِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ...﴾..... ١٥٨٢
- ٤٧- باب قزوين: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾..... ١٥٨٣
- ٤٨- باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ﴾..... ١٥٨٤
- ٤٩- باب نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام..... ١٥٩٠
- ٥٠- باب ما ذكر عن بني إسرائيل..... ١٥٩١
- ٥١- باب حديث إبرص وأعشى وأفرع في بني إسرائيل..... ١٥٩٤
- ٥٢- باب ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْنَةِ وَالرَّقِيعِ﴾..... ١٥٩٥
- ٥٣- باب حديث الغار..... ١٥٩٦
- ٥٤- باب..... ١٥٩٩

		المحويات ٦٤ - كتاب المغازي	٣٤١٣	
--	--	----------------------------	------	--

١٧٠٨.....	٢٤- باب حديث زينو بن عمرو بن فُكَيْل
١٧١٠.....	٢٥- باب بُيُوتِ الْكَتَبَةِ
١٧١٠.....	٢٦- باب إِيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ
١٧١٤.....	٢٧- باب الْقِسَامَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
١٧١٧.....	٢٨- باب مَيْمَنَةُ النَّبِيِّ ﷺ
١٧١٨.....	٢٩- باب مَا أَقْبَى النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ
١٧٢٠.....	٣٠- باب إِسْلَامُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ
١٧٢٠.....	٣١- باب إِسْلَامُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ
١٧٢٠.....	٣٢- باب ذِكْرُ الْحَنْزَلَةِ
١٧٢١.....	٣٣- باب إِسْلَامُ أَبِي ذَرٍّ الْفَقَارِيِّ ﷺ
١٧٢٢.....	٣٤- باب إِسْلَامُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ
١٧٢٣.....	٣٥- باب إِسْلَامُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ
١٧٢٥.....	٣٦- باب انْتِفَاقُ الْقَتْرِ
١٧٢٧.....	٣٧- باب هِجْرَةُ الْحَبَشَةِ
١٧٢٨.....	٣٨- باب مَوْتِ النَّجَاشِيِّ
١٧٢٩.....	٣٩- باب تَقَايُمُ الْمُشْرِكِينَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
١٧٢٩.....	٤٠- باب قِصَّةُ أَبِي طَلْحَةَ
١٧٣١.....	٤١- باب حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ
١٧٣٢.....	٤٢- باب الْمِغْرَاجِ
١٧٣٩.....	٤٣- باب وَفْدُ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ
١٧٤١.....	٤٤- باب تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ
١٧٤٢.....	٤٥- باب هِجْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ
١٧٥٧.....	٤٦- باب مَقْدَمُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ الْمَدِينَةَ
١٧٥٩.....	٤٧- باب إِقَامَةُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نَسْكَهِ
١٧٦٠.....	٤٨- باب التَّارِيخُ مِنْ أَيْنَ ارْتَضَوْا التَّارِيخَ؟
١٧٦١.....	٤٩- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ امْنُصْ لِأَصْحَابِي...»
١٧٦١.....	٥٠- باب كَيْفَ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ تَيْنَ أَصْحَابِهِ
١٧٦٢.....	٥١- باب
١٧٦٣.....	٥٢- باب إِتْيَانُ الْيَهُودِ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ
١٧٦٤.....	٥٣- باب إِسْلَامُ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ

٦٤ - كتاب المغازي

١٧٦٤.....	١- باب غَزْوَةُ الْمُشِيرَةِ أَوْ النَّمِيرَةِ
١٧٦٦.....	٢- باب ذِكْرُ النَّبِيِّ ﷺ مَنِ يُقْتَلُ بِبَدْرٍ
١٧٦٧.....	٣- باب قِصَّةُ غَزْوَةِ بَدْرٍ
١٧٦٨.....	٤- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَسْتَخِرُونَ رَسُولَهُ﴾
١٧٦٩.....	٥- باب
١٧٦٩.....	٦- باب عِدَّةُ أَصْحَابِ بَدْرٍ
١٧٧٠.....	٧- باب دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى كُفَّارِ قُرَيْشٍ
١٧٧٠.....	٨- باب قَتْلُ أَبِي جَهْلٍ
١٧٧٥.....	٩- باب فَضْلُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا
١٧٧٦.....	١٠- باب
١٧٧٨.....	١١- باب شُهُودُ الْمَلَائِكَةِ بِدْرًا

١٦٨٢.....	١٣- باب مَنَاقِبِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ﷺ
١٦٨٤.....	١٤- باب ذِكْرُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ
١٦٨٤.....	١٥- باب مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ الزُّهْرِيِّ
١٦٨٥.....	١٦- باب ذِكْرُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
١٦٨٥.....	١٧- باب مَنَاقِبِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ
١٦٨٦.....	١٨- باب ذِكْرُ أَسْمَاءَ بِنْتُ زَيْدٍ ﷺ
١٦٨٧.....	١٩- باب مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ
١٦٨٧.....	٢٠- باب مَنَاقِبِ عُمَارَ وَحَدِيقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
١٦٨٨.....	٢١- باب مَنَاقِبِ أَبِي حَبِيبَةَ بْنِ الْجُرَّاحِ ﷺ
١٦٨٩.....	٢٢- باب مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
١٦٩٠.....	٢٣- باب مَنَاقِبِ بِلَالِ بْنِ رِيَاحٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ
١٦٩١.....	٢٤- باب ذِكْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
١٦٩١.....	٢٥- باب مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ﷺ
١٦٩١.....	٢٦- باب مَنَاقِبِ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ ﷺ
١٦٩٢.....	٢٧- باب مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَسْوَدٍ ﷺ
١٦٩٢.....	٢٨- باب ذِكْرُ مُعَاوِيَةَ ﷺ
١٦٩٣.....	٢٩- باب مَنَاقِبِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ
١٦٩٣.....	٣٠- باب فَضْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

٦٣ - كتاب مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ

١٦٩٥.....	١- باب مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ
١٦٩٥.....	٢- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْلَا الْهَجْرَةُ...»
١٦٩٦.....	٣- باب إِخَاءُ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
١٦٩٦.....	٤- باب حُبِّ الْأَنْصَارِ مِنَ الْإِيمَانِ
١٦٩٦.....	٥- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»
١٦٩٧.....	٦- باب أَتْبَاعِ الْأَنْصَارِ
١٦٩٧.....	٧- باب فَضْلُ دُورِ الْأَنْصَارِ
١٦٩٨.....	٨- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: اصْبِرُوا
١٦٩٨.....	٩- باب دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ: «اصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»
١٦٩٩.....	١٠- باب قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَتَوَلَّوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾
١٦٩٩.....	١١- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْبَلُوا مِنْ مُحْضِيهِمْ»
١٧٠٠.....	١٢- باب مَنَاقِبُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ﷺ
١٧٠١.....	١٣- باب مَنَاقِبُ أُسَيْدِ بْنِ حَضِرٍ وَغَدَّادِ بْنِ بَشِيرٍ
١٧٠١.....	١٤- باب مَنَاقِبُ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٧٠٢.....	١٥- باب مَنَاقِبُ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ﷺ
١٧٠٢.....	١٦- باب مَنَاقِبُ أَبِي بِنْدٍ كَعْبٍ ﷺ
١٧٠٢.....	١٧- باب مَنَاقِبُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٧٠٢.....	١٨- باب مَنَاقِبُ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
١٧٠٣.....	١٩- باب مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ﷺ
١٧٠٤.....	٢٠- باب ذِكْرُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِّيِّ ﷺ
١٧٠٤.....	٢١- باب ذِكْرُ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ التَّمِيزِيِّ ﷺ
١٧٠٤.....	٢٢- باب تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ خَلِيجَةَ
١٧٠٨.....	٢٣- باب ذِكْرُ هِنُو بِنْتِ عُبَيْدَةَ بِنِ رَيْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

<p>١٨٨٣..... ٥٥- باب غزوة أوطاس</p> <p>١٨٨٤..... ٥٦- باب غزوة الطائف</p> <p>١٨٩٠..... ٥٧- باب السيرة التي قيل نجاها</p> <p>١٨٩٠..... ٥٨- باب ينشئ النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جنيمة</p> <p>١٨٩٠..... ٥٩- باب سيرة عبد الله بن حنيفة السهمي</p> <p>١٨٩١..... ٦٠- باب ينشئ أبي موسى</p> <p>١٨٩٣..... ٦١- باب ينشئ علي بن أبي طالب عليه السلام</p> <p>١٨٩٦..... ٦٢- باب غزوة ذي الحليفة</p> <p>١٨٩٧..... ٦٣- باب غزوة ذات السلاسل</p> <p>١٨٩٨..... ٦٤- باب فغلب جبريل إلى اليمن</p> <p>١٨٩٩..... ٦٥- باب غزوة سبأ البحر</p> <p>١٩٠٠..... ٦٦- باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع</p> <p>١٩٠١..... ٦٧- باب وفد نسي صوم</p> <p>١٩٠١..... ٦٨- باب</p> <p>١٩٠٢..... ٦٩- باب وفد عبد القيس</p> <p>١٩٠٢..... ٧٠- باب وفد بني خنيقة وحنيفة ثمانية بن أقال</p> <p>١٩٠٤..... ٧١- باب قصص الأسيرة العنسي</p> <p>١٩٠٥..... ٧٢- باب قصص أهل نجران</p> <p>١٩٠٦..... ٧٣- باب قصص عثمان والخزرجين</p> <p>١٩٠٧..... ٧٤- باب قنوم الأنثويين وأهل اليمن</p> <p>١٩٠٩..... ٧٥- باب قصص فارس والطائيين بن عمرو الدوسي</p> <p>١٩٠٩..... ٧٦- باب قصص وفد طبرستان وحنيفة عدي بن حاتم</p> <p>١٩٠٩..... ٧٧- باب حجة الوداع</p> <p>١٩١٢..... ٧٨- باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة</p> <p>١٩١٤..... ٧٩- باب حديث كعب بن مالك</p> <p>١٩١٩..... ٨٠- باب نزول النبي ﷺ الحجرة</p> <p>١٩١٩..... ٨١- باب</p> <p>١٩٢٠..... ٨٢- باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصرة</p> <p>١٩٢١..... ٨٣- باب مرض النبي ﷺ ووفاته</p> <p>١٩٣٠..... ٨٤- باب آخر ما تكلم به النبي ﷺ</p> <p>١٩٣٠..... ٨٥- باب وفاة النبي ﷺ</p> <p>١٩٣٠..... ٨٦- باب</p> <p>١٩٣٠..... ٨٧- باب ينشئ النبي ﷺ أسامة بن زيد</p> <p>١٩٣١..... ٨٨- باب</p> <p>١٩٣١..... ٨٩- باب كم فرأى النبي ﷺ</p>	<p>١٢- باب</p> <p>١٣- باب تسوية من سعي من أهل بئر</p> <p>١٤- باب حديث بني النضير</p> <p>١٥- باب قتل كعب بن الأشرف</p> <p>١٦- باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق</p> <p>١٧- باب غزوة أخو</p> <p>١٨- باب إذ همت طليحان بكنم أن تقتلوا</p> <p>١٩- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ﴾</p> <p>٢٠- باب إذ تصعبون ولا تلومون على أخو</p> <p>٢١- باب: ثم أنزل عليكم من بعد الفم أمتة فاعلموا</p> <p>٢١- باب ليس لك من الأمر شيء أو يتوب</p> <p>٢٢- باب ذكر أم سبط</p> <p>٢٣- باب قتل حمزة بن عبدالمطلب ﷺ</p> <p>٢٤- باب ما أصاب النبي ﷺ من الجراح يوم أحد</p> <p>٢٥- باب ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾</p> <p>٢٦- باب من قتل من المسلمين يوم أحد</p> <p>٢٧- باب أحد يحنيا ونجاة</p> <p>٢٨- باب غزوة الرضيع، ودغل، ودقوان، وبئر معونة</p> <p>٢٩- باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب</p> <p>٣٠- باب مزيح النبي ﷺ من الأحزاب</p> <p>٣١- باب غزوة ذات الرقاع</p> <p>٣٢- باب غزوة بني المصطلق من خزاعة</p> <p>٣٣- باب غزوة أمان</p> <p>٣٤- باب حديث الإفك</p> <p>٣٥- باب غزوة الخندق</p> <p>٣٦- باب قصص عكرمة وعروة</p> <p>٣٧- باب غزوة ذات القعدة</p> <p>٣٨- باب غزوة خيبر</p> <p>٣٩- باب استيصال النبي ﷺ على أهل خيبر</p> <p>٤٠- باب معاملة النبي ﷺ أهل خيبر</p> <p>٤١- باب الشاة التي سئمت للنبي ﷺ بخيبر</p> <p>٤٢- باب غزوة زيد بن حارثة</p> <p>٤٣- باب عمرو القضاء</p> <p>٤٤- باب غزوة مؤتة من أرض الشام</p> <p>٤٦- باب غزوة الفتح</p> <p>٤٧- باب غزوة الفتح في رمضان</p> <p>٤٨- باب أين ركز النبي ﷺ الرأفة يوم الفتح</p> <p>٤٩- باب دخول النبي ﷺ من أعلى مكة</p> <p>٥٠- باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح</p> <p>٥١- باب</p> <p>٥٢- باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح</p> <p>٥٣- باب من شهد الفتح</p> <p>٥٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾</p>
--	--

٦٥- كتاب التفسير

<p>١- سورة الفاتحة</p> <p>١- باب ما جاء في فاتحة الكتاب</p> <p>٢- باب ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾</p> <p>٢- سورة البقرة</p> <p>١- باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾</p> <p>٢- باب</p>	<p>١٩٣٢.....</p> <p>١٩٣٢.....</p> <p>١٩٣٣.....</p> <p>١٩٣٤.....</p> <p>١٩٣٤.....</p> <p>١٩٣٤.....</p>
---	---

- ٣- باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْمَعُوا لِلَّهِ انْتِدَاءً﴾..... ١٩٣٥
- ٤- باب ﴿وَعَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْغَمَامَ﴾..... ١٩٣٥
- ٥- باب ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا﴾..... ١٩٣٦
- ٦- باب قوله: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجَبْرِائِيلَ﴾..... ١٩٣٦
- ٧- باب قوله تعالى: ﴿مَا تَسْمَعُ مِنْ آيَةٍ﴾..... ١٩٣٧
- ٨- باب ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾..... ١٩٣٧
- ٩- باب قوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَعْصُومًا﴾..... ١٩٣٧
- ١٠- باب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾..... ١٩٣٨
- ١١- باب ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾..... ١٩٣٨
- ١٢- باب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾..... ١٩٣٨
- ١٣- باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾..... ١٩٣٩
- ١٤- باب قوله ١ لله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِيلَةَ﴾..... ١٩٣٩
- ١٥- باب قوله تعالى: ﴿فَإِذْ نَزَىٰ تَحَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾..... ١٩٣٩
- ١٦- باب ﴿وَلَوْ أَنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾..... ١٩٤٠
- ١٧- باب ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْكُتُبَ يَتَرَفَعُونَ﴾..... ١٩٤٠
- ١٨- باب ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ مَوْ مَوْ لَهَا فَاَنْشَرُوا الْحَمِيرَاتِ﴾..... ١٩٤٠
- ١٩- باب ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ﴾..... ١٩٤٠
- ٢٠- باب ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ﴾..... ١٩٤٠
- ٢١- باب قوله: ﴿إِنَّ الصَّمَاءَ وَالْأَرْضَ مِنَ شَتَائِرِ اللَّهِ﴾..... ١٩٤٠
- ٢٢- باب قوله: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ انْتِدَاءً﴾..... ١٩٤١
- ٢٣- باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾..... ١٩٤١
- ٢٤- باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾..... ١٩٤١
- ٢٥- باب قوله: ﴿إِنَّمَا مَعْلُودَاتُ﴾..... ١٩٤٢
- ٢٦- باب ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشُّهُورَ فَلْيَصُمْهُ﴾..... ١٩٤٣
- ٢٧- باب ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾..... ١٩٤٣
- ٢٨- باب ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾..... ١٩٤٣
- ٢٩- باب قوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ﴾..... ١٩٤٤
- ٣٠- باب قوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾..... ١٩٤٤
- ٣١- باب قوله: ﴿وَأَقْبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَقْرُوا﴾..... ١٩٤٤
- ٣٢- باب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾..... ١٩٤٥
- ٣٣- باب ﴿فَمَنْ تَخَنَّنَ بِالْمَعْمُورَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾..... ١٩٤٥
- ٣٤- باب ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَتَنَفَّسُوا﴾..... ١٩٤٥
- ٣٥- باب ﴿ثُمَّ افْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾..... ١٩٤٥
- ٣٦- باب ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الْبَيْتِ حَسَنَةً﴾..... ١٩٤٦
- ٣٧- باب ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامُ﴾..... ١٩٤٦
- ٣٨- باب ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾..... ١٩٤٦
- ٣٩- باب ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَتُكُمْ فَأَقْوَرُوا خِزْيَتَكُمْ﴾..... ١٩٤٦
- ٤٠- باب ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَسِّنَّ اجْلِسْنَ﴾..... ١٩٤٧
- ٤١- باب ﴿وَالَّذِينَ يَتَزَوَّجُونَ مِنْكُمْ وَيَتَزَوَّجُونَ أَزْوَاجًا﴾..... ١٩٤٨
- ٤٢- باب ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾..... ١٩٤٩
- ٤٣- باب ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾..... ١٩٥٠
- ٤٤- باب قوله عز وجل: ﴿فَإِنْ جِئْتُمْ فَرَجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾..... ١٩٥٠
- ٤٥- باب ﴿وَالَّذِينَ يَتَزَوَّجُونَ مِنْكُمْ وَيَتَزَوَّجُونَ أَزْوَاجًا﴾..... ١٩٥١
- ٤٦- باب ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ انصُرْ﴾..... ١٩٥١
- ٤٧- باب قوله: ﴿إِذَا أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾..... ١٩٥٢
- ٤٨- باب ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَافًا﴾..... ١٩٥٢
- ٤٩- باب ﴿وَإِذَا كَانَ اللَّهُ الْفَيْحَ وَحَرَّمَ الرِّيَاءَ﴾..... ١٩٥٢
- ٥٠- باب ﴿يَمْنَعُ اللَّهُ الرِّيَاءَ﴾..... ١٩٥٣
- ٥١- باب ﴿فَأَنفُوا بِحَرْبٍ مِنْ آ هُوَ وَرَسُولُهُ﴾..... ١٩٥٣
- ٥٢- باب ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾..... ١٩٥٣
- ٥٣- باب ﴿وَأَقْرَبُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾..... ١٩٥٣
- ٥٤- باب ﴿وَإِنْ يُدْخِلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾..... ١٩٥٣
- ٥٥- باب ﴿أَمَرِ الرَّسُولَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾..... ١٩٥٤
- ٣- سورة آل عمران
- ١- باب ﴿يَهْ أَهَاتِ مُحْكَمَاتٍ﴾..... ١٩٥٥
- ٢- باب ﴿وَأَنِّي أُخِصُّكَ بِكَ وَذَرَيْتُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾..... ١٩٥٦
- ٣- باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ وَيَتَّقُونَ اللَّهَ وَيَتَّقُونَ اللَّهَ﴾..... ١٩٥٦
- ٤- باب قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾..... ١٩٥٧
- ٥- باب ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾..... ١٩٦١
- ٦- باب ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالْفَرَاغِ فَأَتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾..... ١٩٦١
- ٧- باب ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾..... ١٩٦٢
- ٨- باب ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْضُلَا﴾..... ١٩٦٢
- ٩- باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾..... ١٩٦٢
- ١٠- باب قوله تعالى: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ﴾..... ١٩٦٣
- ١١- باب قوله: ﴿أَمْتُهُ نَسَاءً﴾..... ١٩٦٣
- ١٢- باب قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولَ﴾..... ١٩٦٣
- ١٣- باب قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾..... ١٩٦٣
- ١٤- باب ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا أَنفَقُوا مِنَ اللَّهِ﴾..... ١٩٦٤
- ١٥- باب ﴿وَلْيَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قِبَلِكُمْ﴾..... ١٩٦٤
- ١٦- باب ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَتَزَوَّجُونَ بِمَا أَنفَقُوا﴾..... ١٩٦٥
- ١٧- باب قوله: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾..... ١٩٦٦
- ١٨- باب ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا﴾..... ١٩٦٧
- ١٩- باب ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾..... ١٩٦٧
- ٢٠- باب ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمَتْنَا سَبْعًا مِائَةً يَتْلُوهُ الْإِسْرَافُ﴾..... ١٩٦٧
- ٤- سورة النساء
- ١- باب ﴿وَإِنْ جِئْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى﴾..... ١٩٦٨
- ٢- باب ﴿وَمَنْ كَانَ قَرِيبًا فَلْيُكَلِّمِ بِالْمَعْرُوفِ﴾..... ١٩٦٩
- ٣- باب ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَى﴾..... ١٩٦٩
- ٤- باب قوله: ﴿يُوسِعُكَ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾..... ١٩٧٠
- ٥- باب قوله: ﴿وَلَكُمْ بِصَفِّ مَا تَرَكَ الْأَزْوَاجُكُمْ﴾..... ١٩٧٠
- ٦- باب قوله: ﴿لَا يَجِزْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ﴾..... ١٩٧٠
- ٧- باب ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾..... ١٩٧١
- ٨- باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُمُ بِمَقَالٍ ذُوهُ﴾..... ١٩٧٢
- ٩- باب ﴿فَكَتَبَ إِذَا جَاءَ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾..... ١٩٧٣
- ١٠- باب قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾..... ١٩٧٣

	٣٤١٦	المحرمات ٦٥ - كتاب التفسير		
--	------	----------------------------	--	--

- ١١- باب قوله: ﴿اطِيعُوا اللَّهَ واطِيعُوا الرِّسُولَ﴾..... ١٩٧٤
- ١٢- باب ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾..... ١٩٧٤
- ١٣- باب ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾..... ١٩٧٥
- ١٤- باب ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾..... ١٩٧٥
- ١٥- باب ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَنَ وَاللَّهِ﴾..... ١٩٧٥
- ١٦- باب ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَعَزَّاهُ جَهَنَّمَ﴾..... ١٩٧٦
- ١٧- باب ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ﴾..... ١٩٧٦
- ١٨- باب ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾..... ١٩٧٧
- ١٩- باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِ أَنْفُسِهِمْ﴾..... ١٩٧٨
- ٢٠- باب ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ﴾..... ١٩٧٩
- ٢١- باب قوله: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ﴾..... ١٩٧٩
- ٢٢- باب ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ إِذْنٌ﴾..... ١٩٧٩
- ٢٣- باب ﴿وَسْتَغْفِرُكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَغْفِرُكُمْ﴾..... ١٩٧٩
- ٢٤- باب ﴿وَإِنْ أَمَرْتُ خَافْتَ مِنْ بَعْضِهَا﴾..... ١٩٧٩
- ٢٥- باب ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الذُّرَى الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾..... ١٩٨٠
- ٢٦- باب قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ﴾..... ١٩٨٠
- ٢٧- باب ﴿يَسْتَغْفِرُكَ قُلِ اللَّهُ يَغْفِرُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾..... ١٩٨٠
- ٥- سورة المائدة..... ١٩٨١
- ١- باب ١٩٨١
- ٢- باب قوله: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾..... ١٩٨٢
- ٣- باب قوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صِدْقًا طَيِّبًا﴾..... ١٩٨٢
- ٤- باب قوله: ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَيْكَ فَيَاقِلَا﴾..... ١٩٨٣
- ٥- باب ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحِلُّونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ﴾..... ١٩٨٣
- ٦- باب قوله: ﴿وَالْمُفْرُوحُ بِصَاحِبٍ﴾..... ١٩٨٤
- ٧- باب ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾..... ١٩٨٤
- ٨- باب قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾..... ١٩٨٤
- ٩- باب قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرُّوا طَيِّبَاتِ﴾..... ١٩٨٤
- ١٠- باب قوله: ﴿إِنَّمَا الْغَنَمُ وَالْبَقَرُ﴾..... ١٩٨٤
- ١١- باب ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾..... ١٩٨٥
- ١٢- باب قوله: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾..... ١٩٨٦
- ١٣- باب ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَیْنِهِمْ وَلَا سَلَابٍ﴾..... ١٩٨٧
- ١٤- باب ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا كُنْتُ فِيهِمْ﴾..... ١٩٨٨
- ١٥- باب قوله: ﴿إِنْ تَتَلَبَّاهُمْ فَلْيَبْهُمْ جَنَاحَكَ﴾..... ١٩٨٩
- ٦- سورة الأنعام..... ١٩٨٩
- ١- باب ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَبْلُغُهَا إِلَّا هُوَ﴾..... ١٩٩١
- ٢- باب ﴿قُلْ هُوَ الْغَايُزُ عَلَى أَنْ يَمُتَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾..... ١٩٩١
- ٣- باب ﴿وَلَمْ يَلْسُوا إِلَهَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾..... ١٩٩٢
- ٤- باب قوله: ﴿وَيُؤَسِّسُ وَلَوْطًا وَكَلًّا﴾..... ١٩٩٢
- ٥- باب قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتُمْ أَقْدَارَهُ﴾..... ١٩٩٢
- ٦- باب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَلَكُوا حَرَّتْنَا كُلَّ فِئَةٍ طَفَرٍ﴾..... ١٩٩٢
- ٧- باب قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾..... ١٩٩٣
- ٨- باب ١٩٩٣
- ٩- باب قوله: ﴿هَلَمْ شَهِدْنَاكُمْ﴾..... ١٩٩٣
- ١٠- باب ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾..... ١٩٩٣
- ٧- سورة الأعراف..... ١٩٩٣
- ١- باب قوله ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ ذِي الْفَوَاحِشِ﴾..... ١٩٩٥
- ٢- باب ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِهِ وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾..... ١٩٩٦
- ٣- باب ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾..... ١٩٩٦
- ٤- باب قوله: ﴿وَقُولُوا حَقَّ﴾..... ١٩٩٦
- ٥- باب ﴿عَلَى الْغُفْرِ وَأَمْرًا بِالْعُرْفِ﴾..... ١٩٩٧
- ٨- سورة الأنفال..... ١٩٩٧
- ١- باب قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾..... ١٩٩٧
- ٢- باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾..... ١٩٩٨
- ٣- باب قوله: ﴿زَافُوا الْقُلُوبَ اللَّهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ الْوَعْدُ﴾..... ١٩٩٨
- ٤- باب قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّكُمْ وَأَنْتُمْ فِيهِمْ﴾..... ١٩٩٩
- ٥- باب ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾..... ١٩٩٩
- ٦- باب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾..... ٢٠٠٠
- ٧- باب ﴿إِنَّ الْأَنْفَالَ لِلَّهِ عِنْدَكُمْ وَعَلَيْكُمْ أَنْ يَكُنْ مَعَكُمْ﴾..... ٢٠٠٠
- ٩- سورة التوبة..... ٢٠٠١
- ١- باب قوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾..... ٢٠٠٢
- ٢- باب ﴿فَسِخْرُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾..... ٢٠٠٢
- ٣- باب ﴿وَأَقَامَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ﴾..... ٢٠٠٣
- ٤- باب ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾..... ٢٠٠٤
- ٥- باب ﴿فَقَاتِلُوا أَلِيَّةَ الْأَنْفَالِ إِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾..... ٢٠٠٤
- ٦- باب قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَخْشَوْنَ الذُّهْبَ وَالْفِئَةِ﴾..... ٢٠٠٥
- ٧- باب قوله: ﴿يَوْمَ يُحْصَى عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾..... ٢٠٠٥
- ٨- باب قوله: ﴿إِنْ عِدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾..... ٢٠٠٥
- ٩- باب قوله: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾..... ٢٠٠٦
- ١٠- باب [قوله]: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾..... ٢٠٠٨
- ١١- باب قوله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾..... ٢٠٠٨
- ١٢- باب قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾..... ٢٠٠٩
- ١٣- باب ﴿وَلَا تَصَلْ عَلَى إِخْوَتِهِمْ﴾..... ٢٠١١
- ١٤- باب قوله: ﴿سَيُخْلِفُونَ بِاللَّهُ لَكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ﴾..... ٢٠١٢
- ١٥- باب قوله: ﴿وَأَخْرَجُوا اخْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾..... ٢٠١٢
- ١٦- باب قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ﴾..... ٢٠١٢
- ١٧- باب قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾..... ٢٠١٣
- ١٨- باب ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَوْا﴾..... ٢٠١٣
- ١٩- باب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾..... ٢٠١٣
- ٢٠- باب قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾..... ٢٠١٤
- ١٠- سورة يونس..... ٢٠١٤
- ١- باب ٢٠١٤
- ٢- باب ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَيْنَهُمْ﴾..... ٢٠١٥
- ١١- سورة هود..... ٢٠١٦
- ١- باب ﴿إِلَّا إِلَهُهُمْ يَتَوَكَّلُونَ صَلَوَاتُهُمْ لِيَسْتَفْخُوا مِنْهُ﴾..... ٢٠١٦

		الحجرات ٦٥ - كتاب التفسير	٣٤١٧	
--	--	---------------------------	------	--

- ٢٠٤١..... ١٨- سورة الكهف..... باب قول: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى السَّمَاءِ﴾..... ٢٠١٧
- ٢٠٤٢..... ١- باب ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ ضَلَالًا﴾..... ٢٠١٨
- ٢٠٤٢..... ٢- باب ﴿وَوَإِذْ قَالَ: مُوسَى لِقَاتِهِ لَا آتِيحُ﴾..... ٢٠١٨
- ٢٠٤٣..... ٣- باب ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نِسَاءَ خُوتُمَاهُمَا﴾..... ٢٠١٨
- ٢٠٤٨..... ٤- باب ﴿فَلَمَّا جَاؤَا قَالِ لِقَاتِهِ: إِنَّمَا عَدَاوَتُنَا﴾..... ٢٠١٩
- ٢٠٤٩..... ٥- باب ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾..... ٢٠٢٠
- ٢٠٥٠..... ٦- باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾..... ٢٠٢١
- ٢٠٥١..... ١٩- سورة مريم..... ٢٠٢١
- ٢٠٥١..... ١- باب قول: عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْآخِرَةِ﴾..... ٢٠٢٢
- ٢٠٥١..... ٢- باب قول: ﴿وَمَا سَنَعُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾..... ٢٠٢٢
- ٢٠٥١..... ٣- باب [قول: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا﴾..... ٢٠٢٢
- ٢٠٥٢..... ٤- باب قول: ﴿الطَّلَعُ الْغَيْبُ﴾..... ٢٠٢٣
- ٢٠٥٢..... ٥- باب ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ عَنَّا﴾..... ٢٠٢٤
- ٢٠٥٢..... ٦- باب ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُلُوبِهِمْ فَأَنزَلْنَاهُمْ زُرَّادًا﴾..... ٢٠٢٥
- ٢٠٥٢..... ٢٠- سورة طه..... ٢٠٢٧
- ٢٠٥٣..... ١- باب ﴿وَاصْلَقْنَاهُ ثَلَاثًا﴾..... ٢٠٢٧
- ٢٠٥٤..... ٢- باب ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أْمُرْ بِعِبَادِي﴾..... ٢٠٢٨
- ٢٠٥٤..... ٣- باب ﴿فَلَا يُخْرِجُكُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ تَفَضُّقًا﴾..... ٢٠٢٨
- ٢٠٥٤..... ٢١- سورة الأنبياء..... ٢٠٢٩
- ٢٠٥٥..... ٢- باب ﴿فَمَا بَدَأْنَا إِلَّا حَلْقَ نَيْفٍ رَّغَدًا عَلَيْنَا﴾..... ٢٠٢٩
- ٢٠٥٥..... ٢٢- سورة الحج..... ٢٠٣٠
- ٢٠٥٧..... ١- باب قول: ﴿وَرَوَى النَّاسُ سَكَارَى﴾..... ٢٠٣٠
- ٢٠٥٧..... ٢- باب ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِي اللَّهَ عَلَىٰ عَرْفٍ﴾..... ٢٠٣٠
- ٢٠٥٧..... ٣- باب ﴿فَلَمَّا جَنَّاتُ أَخْضَرُوا فِي رَبِّهِمْ﴾..... ٢٠٣١
- ٢٠٥٨..... ٢٣- سورة المؤمنون..... ٢٠٣١
- ٢٠٥٩..... ٢٤- سورة النور..... ٢٠٣٣
- ٢٠٦٠..... ١- باب قول: عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمِزُونَ الزَّوْجَاتِ﴾..... ٢٠٣٣
- ٢٠٦٠..... ٢- باب ﴿وَالْحَاسِبَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾..... ٢٠٣٣
- ٢٠٦٠..... ٣- باب ﴿وَيَذَرُ عَنَّا الذَّلِيلَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾..... ٢٠٣٤
- ٢٠٦١..... ٤- باب قول: ﴿وَالْحَاسِبَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾..... ٢٠٣٥
- ٢٠٦١..... ٥- باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾..... ٢٠٣٦
- ٢٠٦١..... ٦- باب قول: ﴿لَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ﴾..... ٢٠٣٧
- ٢٠٧٤..... ٧- باب قول: ﴿وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً﴾..... ٢٠٣٧
- ٢٠٧٤..... ٨- باب ﴿إِذْ تَقُولُ بِالَّذِينَ يَلْمِزُوكُمْ لَكُمْ آيَاتٍ﴾..... ٢٠٣٧
- ٢٠٧٥..... ٩- باب ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ أَنْ تُؤْمِنُوا لِيُجِيبُوا أَسَاءًا﴾..... ٢٠٣٧
- ٢٠٧٥..... ١٠- باب ﴿وَيَسِّرَ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾..... ٢٠٣٨
- ٢٠٧٦..... ١١- باب قول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَتِجَّ الْفَاحِشَةُ﴾..... ٢٠٣٨
- ٢٠٧٧..... ١٢- باب ﴿وَيُضَارِعُونَ بِفِئْتَيْنِ عَلَىٰ جِبْرَيْنَ﴾..... ٢٠٣٨
- ٢٠٧٨..... ٢٥- سورة الفرقان..... ٢٠٣٩
- ٢٠٧٩..... ١- باب قول: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾..... ٢٠٣٩
- ٢٠٧٩..... ٢- باب قول: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَذْكُرُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾..... ٢٠٤٠
- ٢٠٨٠..... ٣- باب ﴿يُضَارِعُونَ لَكَ الذَّلِيلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾..... ٢٠٤٠

		الخصيات ٦٥- كتاب التفسير		٢٤١٨
--	--	--------------------------	--	------

- ٤- باب ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ ٢٠٨٠
- ٥- باب ﴿تَسْوَفُ لِيَكُونَ لِزَامًا﴾ ٢٠٨٠
- ٢٦- سورة الشعراء ٢٠٨١
- ١- باب ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُخْتَارُونَ﴾ ٢٠٨٢
- ٢- باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ وَخَفِضْ جَنَاحَكَ﴾ ٢٠٨٣
- ٢٧- سورة النمل ٢٠٨٤
- ٢٨- سورة القصص ٢٠٨٤
- ١- باب ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ ٢٠٨٥
- ٢- باب ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ ٢٠٨٦
- ٢٩- سورة التكاوير ٢٠٨٧
- ٣٠- سورة الزمر ٢٠٨٧
- ٣١- سورة لقمان ٢٠٨٨
- ١- باب ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ٢٠٨٨
- ٢- باب ﴿إِنَّ اللَّهَ جَبَّارٌ عَلِيمٌ السَّاقَةِ﴾ ٢٠٨٨
- ٣٢- سورة تنزيل [السجدة] ٢٠٨٩
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ﴾ ٢٠٨٩
- ٣٣- سورة الأعراس ٢٠٨٩
- ١- باب ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ ٢٠٨٩
- ٢- باب ﴿أَذْهَبْنَاهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ٢٠٩٠
- ٣- باب ﴿فَجَنَّمُ مِنْ فَضْلِي نَجْمَهُ وَبِهِمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾ ٢٠٩٠
- ٤- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَاؤُزَّاجَك﴾ ٢٠٩١
- ٥- باب ﴿وَأَن كُنْتُ تَرِيدَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالزَّكَاةَ الْأَخِيرَةَ﴾ ٢٠٩١
- ٦- باب ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ ٢٠٩٢
- ٧- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿تَرْجِي مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَتُؤَدِّي إِلَيْكَ...﴾ ٢٠٩٣
- ٨- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿لَا تَدْعُهُمْ لِتُبَيِّنَ النَّبِيَّ...﴾ ٢٠٩٤
- ٩- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَبَدَّلُوا شَيْئًا أَوْ تَخَفُوا...﴾ ٢٠٩٦
- ١٠- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ٢٠٩٦
- ١١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ أَقْرَأُوا مَوْسَى﴾ ٢٠٩٧
- ٣٤- سورة سبأ ٢٠٩٧
- ١- باب ﴿خَىٰ إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ ٢٠٩٨
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ﴾ ٢٠٩٩
- ٣٥- سورة المائدة [الطاهر] ٢٠٩٩
- ٣٦- سورة يس ٢١٠٠
- ١- باب ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِيُسْتَغْرَ لَهَا﴾ ٢١٠٠
- ٣٧- سورة الصفات ٢١٠١
- ١- باب ﴿وَأَن يُؤَنَسَ لِمَنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٢١٠١
- ٣٨- سورة ص ٢١٠١
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿هَبْ لِي مَثَلًا لَا يَنْبَغِي لِأَخِي مِنْ بَعْدِي﴾ ٢١٠٣
- ٣- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ ٢١٠٣
- ٣٩- سورة الزمر ٢١٠٣
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: يَا حَيَّيْ الْيَلِينِ اسْرُقُوا﴾ ٢١٠٤
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ ٢١٠٤
- ٣- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا﴾ ٢١٠٥
- ٤- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَتَبَّخَّ فِي الصُّورِ فَصَبَّحَ...﴾ ٢١٠٥
- ٤٠- سورة المؤمن ٢١٠٥
- ٤١- سورة حم السجدة (فصلت) ٢١٠٦
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَوُونَ﴾ ٢١٠٩
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ ظَنُّكُمْ الَّذِي ظَنَّمْتُمْ بِبَعْثِكُمْ﴾ ٢١٠٩
- ٤٢- سورة حم غسق ٢١١٠
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الْمَوْتُ فِي الْقَرْنِ﴾ ٢١١٠
- ٤٣- سورة حم الزخرف ٢١١١
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ﴾ ٢١١٢
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿انْقَضَبَ عَنْكُمْ الذِّكْرُ صَفْحًا﴾ ٢١١٢
- ٤٤- سورة حم ٢١١٣
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ﴾ ٢١١٣
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿يَعْنِي النَّاسَ حَذًا غَلَبَ الْيَمُ﴾ ٢١١٣
- ٣- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا أَخْفِضْ عَنَّا الْعَلَبَ﴾ ٢١١٤
- ٤- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿أَشَى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ﴾ ٢١١٤
- ٥- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿لَمْ تَزَلْ تَقُولُ أَنَّهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾ ٢١١٤
- ٦- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْقِضُونَ﴾ ٢١١٤
- ٤٥- سورة حم ٢١١٥
- ٤٦- سورة حم ٢١١٥
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِلْكَافِرِينَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا تَكْفُرُونَ﴾ ٢١١٥
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ﴾ ٢١١٦
- ٤٧- سورة محمد ٢١١٧
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ٢١١٧
- ٤٨- سورة الفتح ٢١١٨
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا قَدْ خَلَقْنَاكَ فَخَافْنَا﴾ ٢١١٨
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿يَغْفِرُ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ ٢١١٩
- ٣- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاحِدًا وَبَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ٢١١٩
- ٤- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٢١٢٠
- ٥- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِذْ يَتْلُوونَكَ فَتَحِثُّ الشَّجَرَةَ﴾ ٢١٢٠
- ٤٩- سورة الحجرات ٢١٢١
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ ٢١٢١
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُتْلُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ ٢١٢٢
- ٥٠- سورة ق ٢١٢٣
- ١- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَتَقُولُ مَلَّ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ٢١٢٤
- ٢- باب ﴿قَوْلِهِ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ ٢١٢٥
- ٥١- سورة ٢١٢٥
- ٥٢- سورة ٢١٢٦

		الخصيات ٦٥- كتاب التفسير	٣٤١٩	
--	--	--------------------------	------	--

- ١- باب قول: ﴿وَإِذْ قَالَ لَهُمْ تَمَلَّكُوا﴾ ٢١٤٧.....
- ٥- باب قول: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ﴾ ٢١٤٧.....
- ٦- باب قول: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ ٢١٤٨.....
- ٧- باب قول: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَمْنَةِ﴾ ٢١٤٩.....
- ٦٤- سورة الطَّهَانِ ٢١٤٩.....
- ٦٥- سورة الطَّلَاقِ ٢١٤٩.....
- ٧- باب ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٢١٥٠.....
- ٦٦- سورة الضَّحِيمِ ٢١٥١.....
- ١- باب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ٢١٥١.....
- ٢- باب ﴿يَنْهَى مَرْضَاتِ أَرْوَاجِكَ﴾ ٢١٥١.....
- ٣- باب ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى يَبِغْشَ أَرْوَاجِهِ حَبِيبًا﴾ ٢١٥٢.....
- ٤- باب ﴿إِنْ تَتَّبِعُوا إِلَى اللَّهِ قَدْ صُنَّتْ قُلُوبُنَا﴾ ٢١٥٢.....
- ٥- باب ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ﴾ ٢١٥٣.....
- ٦٧- سورة الْمُلْكِ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ ٢١٥٣.....
- ٦٨- سورة ﴿نَهْ وَالْقَلَمِ﴾ ٢١٥٣.....
- ١- باب ﴿عَلَّ يَنْدَ ذَلِكَ رِزْمٍ﴾ ٢١٥٤.....
- ٢- باب ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ٢١٥٤.....
- ٦٩- سورة الْحَاقَّةِ ٢١٥٥.....
- ٧٠- سورة الْمَعَارِجِ: ﴿سَالٍ سَالٍ﴾ ٢١٥٥.....
- ٧١- سورة نُوحٍ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾ ٢١٥٦.....
- ١- باب ﴿لَوْلَا تَنَزَّلُهَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ ٢١٥٦.....
- ٧٢- سورة الْحَجِّ: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ﴾ ٢١٥٧.....
- ١- باب ٢١٥٧.....
- ٧٣- سورة الْمُؤْمِلِ ٢١٥٩.....
- ٧٤- سورة الْمُتَكْوِنِ ٢١٦٠.....
- ١- باب ٢١٦٠.....
- ٢- باب ﴿قُمْ فَانْزِرْ﴾ ٢١٦٠.....
- ٣- باب ﴿وَرَبِّكَ تَكْبَرُ﴾ ٢١٦١.....
- ٤- باب ﴿وَقَالِكَ فَطَهَّرْ﴾ ٢١٦١.....
- ٥- باب قول: ﴿وَالرَّيْزُ فَاهْجُرْ﴾ ٢١٦١.....
- ٧٥- سورة الْقِيَامَةِ ٢١٦١.....
- ٢- باب قول: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ فَانْجِ قَرَأْتَ﴾ ٢١٦٢.....
- ٧٦- سورة (الْإِنْسَانِ، الدُّعْرِ) ٢١٦٣.....
- ١- باب ٢١٦٤.....
- ٢- باب قول: ﴿إِنَّمَا تَرْبِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ﴾ ٢١٦٥.....
- ٣- باب قول: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صَفَرٌ﴾ ٢١٦٥.....
- ٤- باب قول: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ ٢١٦٦.....
- ٧٨- سورة النَّبَا: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ٢١٦٦.....
- ١- باب ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ فِي الصُّورِ قَاتِلُونَ أَفْرَاجًا﴾ : ذَمْرًا ٢١٦٦.....
- ١- باب ٢١٢٧.....
- ٥٣- سورة: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ ٢١٢٨.....
- ١- باب ٢١٢٩.....
- ٢- باب ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ ٢١٣١.....
- ٣- باب ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ ٢١٣١.....
- ٤- باب ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ٢١٣٢.....
- ٥٤- سورة (الْقَمَرِ): ﴿الْقَرْنِ السَّاعَةِ﴾ ٢١٣٢.....
- ١- باب ﴿وَأَنشَأَ الْقَمَرُ. وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا﴾ ٢١٣٣.....
- ٢- باب تُجْرِي بِأَحْيَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ٢١٣٣.....
- ٣- باب فَكَانُوا كَهَيْئَةِ الْمُهْمِلِ. وَلَقَدْ بِسْرْنَا الْقُرْآنَ ٢١٣٤.....
- ٤- باب وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ٢١٣٤.....
- ٥- باب قول: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ ٢١٣٤.....
- ٦- باب قول: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ﴾ ٢١٣٤.....
- ٥٥- سورة الرُّوحَنِ ٢١٣٥.....
- ١- باب قول: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ ٢١٣٦.....
- ٢- باب ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ ٢١٣٧.....
- ٥٦- سورة الْوَاقِعَةِ ٢١٣٧.....
- ١- باب قول: ﴿وَعِلَّ مَثُودٌ﴾ ٢١٣٨.....
- ٥٧- سورة الْحَلِيدِ ٢١٣٨.....
- ٥٨- سورة الْمُجَادَلَةِ ٢١٣٩.....
- ٥٩- سورة الْعَشْرِ ٢١٣٩.....
- ١- باب ٢١٣٩.....
- ٢- باب قول: ﴿مَا فَطَعْنَاهُ مِنْ لَيْتٍ﴾ ٢١٣٩.....
- ٣- باب قول: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولٍ﴾ ٢١٣٩.....
- ٤- باب ﴿وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ ٢١٤٠.....
- ٥- باب ﴿وَالَّذِينَ يُزُولُوا الدَّانَ وَالْإِيمَانَ﴾ ٢١٤٠.....
- ٦- باب ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ الآية ٢١٤٠.....
- ٦٠- سورة الْمُصَفِّحَةِ ٢١٤١.....
- ١- باب ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ٢١٤١.....
- ٢- باب ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتُ﴾ ٢١٤٢.....
- ٣- باب ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ﴾ ٢١٤٣.....
- ٦١- سورة الصَّفِّ ٢١٤٤.....
- ١- باب قول: ﴿يَأْتِي مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ﴾ ٢١٤٤.....
- ٦٢- سورة الْجُمُعَةِ ٢١٤٤.....
- ١- باب قول: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ ٢١٤٤.....
- ٢- باب ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ ٢١٤٥.....
- ٦٣- سورة الْمُنَافِقِينَ ٢١٤٦.....
- ١- باب قول: ﴿إِذَا جَاءَكَ الشَّافِقُونَ﴾ ٢١٤٦.....
- ٢- باب ﴿أَتَاخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ ٢١٤٦.....
- ٣- باب قول: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ ٢١٤٧.....

	٣٤٢٠	الحيوات ٦٦- كتاب فضائل القرآن	
--	------	-------------------------------	--

٢١٨٣..... باب ٢- سورة: ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾..... ٢١٦٦	١- باب ١- سورة: ﴿عَنَسَ﴾..... ٢١٦٧
٢١٨٣..... باب ٣- سورة: ﴿الزَّلْزَلَةِ﴾..... ٢١٦٧	٨٠- سورة: ﴿التَّكْوِيْدِ﴾..... ٢١٦٨
٢١٨٣..... ١- باب قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ يَمُنَّ بِمَا نَزَّلَ رَبُّهُ يَجِزْهُ﴾..... ٢١٦٨	٨٢- سورة: ﴿الْإِنْفِطَارِ﴾..... ٢١٦٩
٢١٨٣..... ٢- باب ﴿وَمَنْ يَمُنَّ بِمَا نَزَّلَ رَبُّهُ يَجِزْهُ﴾..... ٢١٦٩	٨٣- سورة: ﴿الْمُقَفِّينَ﴾..... ٢١٦٩
٢١٨٣..... ١٠٠- سورة: ﴿وَالْقَافِيَاتِ﴾..... ٢١٧٠	٨٤- سورة: ﴿الْإِنْشِقَاقِ﴾..... ٢١٧٠
٢١٨٤..... ١٠١- سورة الْقَارِعَةِ: ﴿وَالْقَارِعَةِ﴾..... ٢١٧٠	١- باب ﴿تَسْتَوِيْ يُخَاسِبُ جَنَابًا يَمِيْرًا﴾..... ٢١٧٠
٢١٨٤..... ١٠٢- سورة: ﴿التَّكْوِيْنِ﴾..... ٢١٧٠	٢- باب ﴿تَرْكَبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾..... ٢١٧٠
٢١٨٤..... ١٠٣- سورة: ﴿الْقَصَصِ﴾..... ٢١٧٠	٨٥- سورة: ﴿الزُّرُجِ﴾..... ٢١٧٠
٢١٨٤..... ١٠٤- سورة: ﴿وَقَدْ لَكُلَّ هَمَزَةٍ﴾..... ٢١٧١	٨٦- سورة الطَّارِقِ..... ٢١٧١
٢١٨٤..... ١٠٥- سورة: ﴿الْمَقَرِّ﴾..... ٢١٧١	٨٧- سورة: ﴿الْأَعْلَى﴾..... ٢١٧١
٢١٨٥..... ١٠٦- سورة: ﴿فُرْقَانٍ﴾..... ٢١٧١	٨٨- سورة: ﴿هَلْ أَتَاكَ خَبْرٌ الْغَافِيَةِ﴾..... ٢١٧١
٢١٨٥..... ١٠٧- سورة: ﴿الْمَاعُونِ﴾..... ٢١٧٢	٨٩- سورة: ﴿الْقَجَرِ﴾..... ٢١٧٢
٢١٨٥..... ١٠٨- سورة: ﴿الْكَوْنِ﴾..... ٢١٧٣	٩٠- سورة: ﴿الْبَلَدِ﴾..... ٢١٧٣
٢١٨٥..... ١- باب ٢١٧٣	٩١- سورة: ﴿الشَّمْسِ﴾..... ٢١٧٤
٢١٨٦..... ١٠٩- سورة: ﴿الْكَافِرُونَ﴾..... ٢١٧٤	٩٢- سورة: ﴿النَّازِعَاتِ﴾..... ٢١٧٤
٢١٨٦..... ١١٠- سورة: ﴿النَّصْرِ﴾..... ٢١٧٤	١- باب ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾..... ٢١٧٤
٢١٨٦..... ١- باب ٢١٧٥	٢- باب قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَضَلَّ وَتَقَى﴾..... ٢١٧٥
٢١٨٦..... ٢- باب ٢١٧٥	٣- باب قَوْلُهُ: ﴿فَسَيُجْزَى بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتِغْفَرَةٍ﴾..... ٢١٧٥
٢١٨٧..... ٣- باب قَوْلِهِ: ﴿وَزَايَلَتِ النَّاسَ يَدْخُلُونَ﴾..... ٢١٧٥	٤- باب قَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ وَاسْتَفْتَى﴾..... ٢١٧٥
٢١٨٧..... ٤- باب قَوْلِهِ: ﴿فَسَيُجْزَى بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتِغْفَرَةٍ﴾..... ٢١٧٥	٥- باب قَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ وَاسْتَفْتَى﴾..... ٢١٧٥
٢١٨٨..... ١١١- سورة: ﴿الْمَعْدِ﴾..... ٢١٧٥	٦- باب قَوْلُهُ: ﴿وَكُتِبَ بِالْهَسْبِ﴾..... ٢١٧٥
٢١٨٨..... ١- باب ٢١٧٥	٧- باب قَوْلُهُ: ﴿فَسَيُجْزَى لِلْهَسْبِ﴾..... ٢١٧٥
٢١٨٨..... ٢- باب قَوْلِهِ: ﴿وَتَبَّ مَا آخَزَى عَنْهُ مَالُهُ﴾..... ٢١٧٥	٩٣- سورة: ﴿الضُّحَى﴾..... ٢١٧٥
٢١٨٨..... ٣- باب قَوْلِهِ: ﴿سَيَحْلِي نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾..... ٢١٧٦	١- باب قَوْلِهِ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾..... ٢١٧٦
٢١٨٨..... ٤- باب قَوْلِهِ: ﴿وَأَمْرُهُ خَشَالَةَ الْحَبِّ﴾..... ٢١٧٦	٢- باب قَوْلِهِ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾..... ٢١٧٦
٢١٨٩..... ١١٢- سورة: ﴿الْإِخْلَاصِ﴾..... ٢١٧٦	٩٤- سورة: ﴿الشَّرْحِ﴾..... ٢١٧٦
٢١٨٩..... ١- باب ٢١٧٦	٩٥- سورة: ﴿الْبَيِّنِ﴾..... ٢١٧٧
٢١٨٩..... ٢- باب قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾..... ٢١٧٧	١- باب ٢١٧٧
٢١٩٠..... ١١٣- سورة: ﴿الْفَلَقِ﴾..... ٢١٧٧	٩٦- سورة: ﴿الْعَلَقِ﴾..... ٢١٧٧
٢١٩٠..... ١١٤- سورة: ﴿النَّاسِ﴾..... ٢١٧٨	١- باب ٢١٧٨
٢١٩٠..... ١- باب ٢١٧٨	٢- باب قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾..... ٢١٨١
٢١٩١..... ١- باب كَيْفَ نَزَلَ الْوَحْيُ، وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ..... ٢١٨١	٣- باب قَوْلِهِ: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾..... ٢١٨١
٢١٩٤..... ٢- باب نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ..... ٢١٨٢	٤- باب ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَتَنْفَعَنَّ بِالْأَنفَافِ، نَاصِيَةٍ﴾..... ٢١٨٢
٢١٩٤..... ٣- باب جَمْعُ الْقُرْآنِ..... ٢١٨٢	٩٧- سورة: ﴿الْقَلَمِ﴾..... ٢١٨٢
٢١٩٤..... ٤- باب كَاتِبُ النَّبِيِّ ﷺ..... ٢١٨٢	٩٨- سورة: ﴿الْبَيِّنَةِ﴾..... ٢١٨٣
٢١٩٩..... ٥- باب أَنزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَسْرَفٍ..... ٢١٨٣	١- باب ٢١٨٣
٢٢٠٦..... ٦- باب تَأْلِيْفُ الْقُرْآنِ..... ٢١٨٣	
٢٢٠٧..... ٧- باب كَانَ جِبْرِيلُ يَغْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ..... ٢١٨٣	

٦٦- كتاب فضائل القرآن

٣٤٢١	المحرمات ٦٧- كتاب النكاح		
------	--------------------------	--	--

٢٢٤١.....	١١- باب تزويج الصغار من الكبار.....	٢٢٠٩.....	٨- باب القرء من اصحاب النبي ﷺ.....
٢٢٤١.....	١٢- باب إلى من ينكح، وأي النساء خير، وما يستحب.....	٢٢١٢.....	٩- باب فضل فاتحة الكتاب.....
٢٢٤٢.....	١٣- باب اتخاذه السراير، ومن اعتق جارية ثم تزوجها.....	٢٢١٢.....	١٠- باب فضل سورة البقرة.....
٢٢٤٣.....	١٣- باب من جعل عتق الأمة صداقها.....	٢٢١٣.....	١١- باب فضل سورة الكهف.....
٢٢٤٤.....	١٤- باب تزويج الممسيب.....	٢٢١٤.....	١٢- باب فضل سورة الفتح.....
٢٢٤٤.....	١٥- باب الاكفاء في الدين.....	٢٢١٤.....	١٣- باب فضل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.....
٢٢٤٦.....	١٦- باب الاكفاء في المال وتزويج المملوك المشرية.....	٢٢١٥.....	١٤- باب فضل المعونات.....
٢٢٤٦.....	١٧- باب ما ينقض من شؤم المرأة.....	٢٢١٥.....	١٥- باب نزول السجدة والعلجكة عند قراءة القرآن.....
٢٢٤٧.....	١٨- باب الحروف تحت العبد.....	٢٢١٦.....	١٦- باب من قال: لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الشكين.....
٢٢٤٧.....	١٩- باب لا تزوج أكثر من اربع.....	٢٢١٧.....	١٧- باب فضل القرآن على سائر الكلام.....
٢٢٤٧.....	٢٠- باب ﴿وَأَهْلَانَكُمْ لِأَجْلِ أَرْضَعْتَكُمْ﴾.....	٢٢١٧.....	١٨- باب الوصي بكاتب الله عز وجل.....
٢٢٥٠.....	٢١- باب من قال لا رضاع بعد حواكين.....	٢٢١٨.....	١٩- باب من لم يتغن بالقرآن.....
٢٢٥١.....	٢٢- باب لبن الفضل.....	٢٢١٩.....	٢٠- باب اغتياط صاحب القرآن.....
٢٢٥٢.....	٢٣- باب شهادة المرضعة.....	٢٢٢٠.....	٢١- باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه.....
٢٢٥٣.....	٢٤- باب ما يحل من النساء وما يحرم.....	٢٢٢١.....	٢٢- باب القراءة عن ظهر القلب.....
٢٢٥٥.....	٢٥- باب ودائلكم الاجي في حجومكم من يسألكم.....	٢٢٢٢.....	٢٣- باب استذكار القرآن وتمايلوه.....
٢٢٥٦.....	٢٦- باب وأن تهمموا بين الأخين.....	٢٢٢٤.....	٢٤- باب القراءة على الدابة.....
٢٢٥٦.....	٢٧- باب لا تنكح المرأة على عمتها.....	٢٢٢٤.....	٢٥- باب تعليم الصبيان القرآن.....
٢٢٥٧.....	٢٨- باب الشغار.....	٢٢٢٤.....	٢٦- باب نسيان القرآن، وعمل بقوله: نسيت آية كذا وكذا؟.....
٢٢٥٧.....	٢٩- باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟.....	٢٢٢٥.....	٢٧- باب من لم ير بأساً أن يقول: سورة البقرة.....
٢٢٥٨.....	٣٠- باب يكاح المصوم.....	٢٢٢٦.....	٢٨- باب الترخيل في القراءة.....
٢٢٥٨.....	٣١- باب نهي رسول الله ﷺ عن يكاح المنة أخيراً.....	٢٢٢٧.....	٢٩- باب مد القراءة.....
٢٢٦٢.....	٣٢- باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح.....	٢٢٢٧.....	٣٠- باب التزجيع.....
٢٢٦٢.....	٣٣- باب عرض الإنسان ابنة أو أخته على أهل الخير.....	٢٢٢٧.....	٣١- باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن.....
٢٢٦٣.....	٣٤- باب قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ﴾.....	٢٢٢٨.....	٣٢- باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره.....
٢٢٦٤.....	٣٥- باب النظر إلى المرأة قبل التزويج.....	٢٢٢٨.....	٣٢- باب من أحب أن يسمع القرآن من غيره.....
٢٢٦٥.....	٣٦- باب من قال: لا يكاح إلا بولي.....	٢٢٢٨.....	٣٣- باب قول المقرئ للقارئ: حببك.....
٢٢٦٨.....	٣٧- باب إذا كان الولي هو الخاطب.....	٢٢٢٨.....	٣٤- باب في كم يقرأ القرآن؟.....
٢٢٦٨.....	٣٨- باب إنكاح الرجل ولدة الصغار.....	٢٢٣٠.....	٣٥- باب الجكاح عند قراءة القرآن.....
٢٢٦٩.....	٣٩- باب تزويج الأب ابنة من الإمام.....	٢٢٣٠.....	٣٦- باب إنهم من رآني بقراءة القرآن.....
٢٢٦٩.....	٤٠- باب السلطان ولي.....	٢٢٣١.....	٣٧- باب «افروا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم».....
٢٢٦٩.....	٤١- باب لا ينكح الأب وغيره البكر.....		
٢٢٧٠.....	٤٢- باب إذا زوج الله وهي كريمة فكاحه مردود.....		
٢٢٧١.....	٤٣- باب تزويج البتمة.....		
٢٢٧٢.....	٤٤- باب إذا قال الخاطب للولي: زوجني فلانة.....		
٢٢٧٢.....	٤٥- باب لا يخطب على خطبة ابيو حتى ينكح أو يدع.....		
٢٢٧٣.....	٤٦- باب تفسير ترك الخطبة.....		
٢٢٧٣.....	٤٧- باب الخطبة.....		
٢٢٧٤.....	٤٨- باب ضرب الدف في النكاح والوليمة.....		
٢٢٧٤.....	٤٩- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِحَلَةٍ﴾.....		
٢٢٧٥.....	٥٠- باب التزويج على القرآن وبغير صداق.....		
٢٢٧٩.....	٥١- باب المنهر بالعرض وخاتم من خديده.....		
٢٢٧٩.....	٥٢- باب الشروط في النكاح.....		

٦٧- كتاب النكاح

٢٢٣٢.....	١- باب التزجيب في النكاح.....
٢٢٣٤.....	٢- باب قول النبي ﷺ: «من استطاع ينكح الباءة فليتزوج».....
٢٢٣٦.....	٣- باب من لم يستطع الباءة فليصم.....
٢٢٣٦.....	٤- باب تكررة النساء.....
٢٢٣٧.....	٥- باب من هاجر أو عمل خيراً لزوج امرأته فله ما نوى.....
٢٢٣٧.....	٦- باب تزويج الممسيب الذي معه القرآن والإسلام.....
٢٢٣٨.....	٧- باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتي شئت.....
٢٢٣٨.....	٨- باب ما يكره من الثبيل والخصاء.....
٢٢٣٩.....	٩- باب يكاح الأبكار.....
٢٢٤٠.....	١٠- باب تزويج الشيات.....

	٣٤٢٢	المهرات ٦٨ - كتاب الطلاق		
--	------	--------------------------	--	--

- ٥٣- باب الشُّرْطُ الَّذِي لَا تَحِلُّ فِي النِّكَاحِ..... ٢٢٨٠
- ٥٤- باب الصُّغْرَى لِلْمَرْتُوحِ..... ٢٢٨١
- ٥٥- باب..... ٢٢٨١
- ٥٦- باب كَيْفَ يَدْخُلُ لِلْمَرْتُوحِ..... ٢٢٨١
- ٥٧- باب الدُّعَاءُ لِلنِّسَاءِ اللَّاحِقِينَ الْمَرْسُومِ وَالْمَرْسُومِ..... ٢٢٨٢
- ٥٨- باب مَنْ أَحَبَّ الْبَيْتَ قَبْلَ الْغَزْوِ..... ٢٢٨٢
- ٥٩- باب مَنْ بَنَى بِمَرْأَتِهِ وَهِيَ بَشْتٌ يَسْعُ مَيْتَةً..... ٢٢٨٢
- ٦٠- باب الْبَيْتُ فِي الشُّرْطِ..... ٢٢٨٢
- ٦١- باب الْبَيْتُ بِالْمَرْأَةِ بِغَيْرِ مَرْكَبٍ وَلَا فِرَاقٍ..... ٢٢٨٢
- ٦٢- باب الْأَنْطَاعُ وَتَحْوِيلُهَا لِلنِّسَاءِ..... ٢٢٨٢
- ٦٣- باب النِّسَاءُ الَّتِي يَمْنَعْنَ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا وَدُعَائِهِنَّ بِالْمَرْكَاتِ..... ٢٢٨٣
- ٦٤- باب الْهَلِيلَةُ لِلْمَرْسُومِ..... ٢٢٨٣
- ٦٥- باب اسْتِغَارَةُ الْكَلْبِ لِلْمَرْسُومِ وَغَيْرِهَا..... ٢٢٨٤
- ٦٦- باب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ..... ٢٢٨٤
- ٦٧- باب الْوَلِيَّةُ حَقٌّ..... ٢٢٨٤
- ٦٨- باب الْوَلِيَّةُ وَلَمْ يَشَأْ..... ٢٢٨٥
- ٦٩- باب مَنْ أَوْلَمَ عَلَى بَعْضٍ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ..... ٢٢٨٨
- ٧٠- باب مَنْ أَوْلَمَ بَاقِلًا مِنْ شَاوٍ..... ٢٢٨٨
- ٧١- باب حَقُّ إِبْرَائِيَةَ الْوَلِيَّةُ وَالْخُفْرَةُ..... ٢٢٨٩
- ٧٢- باب مَنْ تَرَكَ الدُّعْرَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ..... ٢٢٩٠
- ٧٣- باب مَنْ أَجَابَ إِلَى كُرَاعٍ..... ٢٢٩١
- ٧٤- باب إِجَابَةُ النِّسَاءِ فِي الْفَرْسِ وَغَيْرِهِ..... ٢٢٩١
- ٧٥- باب دُعَاءُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيحَاتِ إِلَى الْفَرْسِ..... ٢٢٩٢
- ٧٦- باب حَلَّ يَرْجِعُ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا..... ٢٢٩٢
- ٧٧- باب قِيَامُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ فِي الْفَرْسِ..... ٢٢٩٣
- ٧٨- باب النَّصِيحُ وَالشَّرَابُ الَّذِي لَا يُسَكَّرُ فِي الْفَرْسِ..... ٢٢٩٣
- ٧٩- باب الْمُنْكَارَةُ مَعَ النِّسَاءِ..... ٢٢٩٣
- ٨٠- باب الْوَصَاةُ بِالنِّسَاءِ..... ٢٢٩٤
- ٨١- باب « قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا »..... ٢٢٩٤
- ٨٢- باب حُسْنُ الْمَعَاشَرَةِ مَعَ الْأَهْلِ..... ٢٢٩٤
- ٨٣- باب مَوْعِظَةُ الرَّجُلِ إِلَهَةً لِحَالِ زَوْجِهَا..... ٢٣٠٤
- ٨٤- باب صَوْمُ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا طَوْعًا..... ٢٣١٠
- ٨٥- باب إِذَا بَاسَتْ الْمَرْأَةُ مَهْجَرَةً فَرَأَتْ زَوْجَهَا..... ٢٣١١
- ٨٦- باب لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ فِي نَيْسِ زَوْجِهَا لِأَخٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ..... ٢٣١١
- ٨٧- باب..... ٢٣١٢
- ٨٨- باب كُرْزَانُ الْعَشِيرِ..... ٢٣١٢
- ٨٩- باب « لَوْ زَجَلْتُ عَلَيْكَ حَقًّا »..... ٢٣١٣
- ٩٠- باب الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي نَيْسِ زَوْجِهَا..... ٢٣١٣
- ٩١- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: « الرَّجُلُ قَوْمُومٌ عَلَى النِّسَاءِ »..... ٢٣١٣
- ٩٢- باب هِجْرَةُ النِّسَاءِ ﷺ نِسَاءً فِي غَيْرِ بَيْتَيْهِنَّ..... ٢٣١٣
- ٩٣- باب مَا يَكْرَهُ مِنْ خَرْبِ النِّسَاءِ..... ٢٣١٤
- ٩٤- باب لَا تَطْلُقِ الْمَرْأَةَ زَوْجِهَا فِي مَعْصِيَةٍ..... ٢٣١٥
- ٩٥- باب « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَیْلِهَا نُشُوزًا..... ٢٣١٥
- ٩٦- باب الْقَوْلُ..... ٢٣١٥
- ٩٧- باب الْقُرْعَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ إِذَا ارْتَادَ سَفَرًا..... ٢٣١٧
- ٩٨- باب الْمَرْأَةُ تَهَبُ يَوْمَهَا مِنْ زَوْجِهَا لِصَاحِبِهَا..... ٢٣١٨
- ٩٩- باب الْقَتْلُ بَيْنَ النِّسَاءِ..... ٢٣١٩
- ١٠٠- باب إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرُ عَلَى الْكُتْبِ..... ٢٣١٩
- ١٠١- باب إِذَا تَزَوَّجَ الْكُتْبُ عَلَى الْبَكْرِ..... ٢٣١٩
- ١٠٢- باب مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاسِدٍ..... ٢٣٢٠
- ١٠٣- باب دُخُولُ الرَّجُلِ عَلَى نِسَائِهِ فِي الْيَوْمِ..... ٢٣٢٠
- ١٠٤- باب إِذَا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ..... ٢٣٢٠
- ١٠٥- باب حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ..... ٢٣٢٠
- ١٠٦- باب الْمُشْتَبَعُ بِمَا لَمْ يَنْقُ، وَمَا يُنْهَى مِنْ..... ٢٣٢٠
- ١٠٧- باب الْغَيْرَةُ..... ٢٣٢١
- ١٠٨- باب غَيْرَةُ النِّسَاءِ وَوَجْهِيهَا..... ٢٣٢٤
- ١٠٩- باب ذُبُّ الرَّجُلِ عَنْ ابْنَتِهِ فِي الْغَيْرَةِ وَالْإِنْصَافِ..... ٢٣٢٤
- ١١٠- باب يَقُولُ الرَّجُلُ وَيَكْفُرُ النِّسَاءَ..... ٢٣٢٦
- ١١١- باب لَا يَحْلُزُونَ رَجُلًا بِمَرْأَتِهِ إِلَّا قَدْ مَحَرَّمٌ..... ٢٣٢٦
- ١١٢- باب مَا يَحْجُزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ..... ٢٣٢٧
- ١١٣- باب مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُشْتَبَعِينَ بِالنِّسَاءِ..... ٢٣٢٧
- ١١٤- باب نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْعَشِيِّ وَخُرُوجِهِ..... ٢٣٢٨
- ١١٥- باب خُرُوجُ النِّسَاءِ لِحَوَائِجِهِنَّ..... ٢٣٢٩
- ١١٦- باب اسْتِئْذَانُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ..... ٢٣٢٩
- ١١٧- باب مَا يَحِلُّ مِنْ الْأَشْخُولِ وَالنَّظَرِ إِلَى..... ٢٣٢٩
- ١١٨- باب لَا تُبَايِعُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ قَتْلَتَهَا لِزَوْجِهَا..... ٢٣٢٩
- ١١٩- باب قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا طُوفُونَ بِلَيْلَةٍ عَلَى نِسَائِي..... ٢٣٢٩
- ١٢٠- باب لَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا إِذَا أَطْلَعَ النِّسَاءَ..... ٢٣٣٠
- ١٢١- باب طَلَبُ الْوَلَدِ..... ٢٣٣٠
- ١٢٢- باب تَسْتِجِدُّ الْمُضَيِّعَةُ تَسْتِجِدُّ الشَّيْءَ..... ٢٣٣١
- ١٢٣- باب « وَلَا يُبَيِّنُ زَيْتَنُ إِلَّا لِيَوْمَيْهِ »..... ٢٣٣١
- ١٢٤- باب « وَالَّذِينَ لَمْ يَلْمِزُوا الْمُطْعَمَ بَيْنَكُمْ »..... ٢٣٣٢
- ١٢٥- باب قَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: هَلْ أَعْرَسْتُمْ بِاللَّيْلَةِ؟..... ٢٣٣٢

٦٨ - كتاب الطلاق

- ١- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقْنَهُنَّ مِنْ بَيْنَتَيْنِ »..... ٢٣٣٢
- ٢- باب إِذَا طَلَّقْتَ الْعَاقِضَ تَمَتُّعًا بِذَلِكَ الطَّلَاقِ..... ٢٣٣٤
- ٣- باب مَنْ طَلَّقَ، وَحَلَّ نِكَاحَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ؟..... ٢٣٣٦
- ٤- باب مَنْ جَوَّزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ..... ٢٣٣٨
- ٥- باب مَنْ خَيْرَ أَزْوَاجِهِ..... ٢٣٤١
- ٦- باب إِذَا قَالَ: فَارْتَدَّتْ، أَوْ سَرَحْتُكَ، أَوْ الْخِلْعَةُ..... ٢٣٤٢
- ٧- باب مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَتَشَاءُ عَلَيَّ حَرَامٌ..... ٢٣٤٢
- ٨- باب « لِمَ تَحَرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ »..... ٢٣٤٤
- ٩- باب لَا طَّلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ..... ٢٣٤٦
- ١٠- باب إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَهِيَ مُكْرَهَةٌ: هَبْوَ اخْتِي..... ٢٣٤٩
- ١١- باب الطَّلَاقُ فِي الْإِعْلَاقِ وَالْكَرْهِ وَالسَّكْرَانِ..... ٢٣٤٩

٦٩ - كتاب النِّفَقَاتِ

- ١- باب فَضْلِ النِّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ ٢٣٩٥
- ٢- باب وَجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْأَيَالِ ٢٣٩٦
- ٣- باب حِسَابِ الرَّجُلِ قُرْبَ سِتَّةٍ عَلَى أَهْلِهِ ٢٣٩٧
- ٤- باب نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَنَفَقَةِ الْوَلَدِ ٢٣٩٨
- ٥- باب وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْهِمْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ ٢٣٩٨
- ٦- باب حَبْلِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا ٢٣٩٩
- ٧- باب حَادِمِ الْمَرْأَةِ ٢٣٩٩
- ٨- باب خِطَّةِ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ ٢٣٩٩
- ٩- باب إِذَا لَمْ يَبْقُ الرُّجُلُ، فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ ٢٣٩٩
- ١٠- باب حِفْظِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي فَاسَتْ يَدِهِ وَالنِّفَقَةِ ٢٤٠١
- ١١- باب كِسْوَةِ الْمَرْأَةِ بِالْمَعْرُوفِ ٢٤٠١
- ١٢- باب عَوْنِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي وَلَدِهِ ٢٤٠٢
- ١٣- باب نَفَقَةِ الْمُسِيرِ عَلَى أَهْلِهِ ٢٤٠٢
- ١٤- باب ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ﴾ ٢٤٠٢
- ١٥- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَزَكَ كَلًا أَوْ ضَبَّاحًا فَلَيْلٍ» ٢٤٠٣
- ١٦- باب الْمَرَاضِعِ مِنَ الْمَوَالِيكِ وَغَيْرِهِنَّ ٢٤٠٣

٧٠ - كتاب الْأَطْعِمَةِ

- ١- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ٢٤٠٣
- ٢- باب الشُّبْهِ عَلَى الطَّعَامِ وَالْأَكْلِ بِالْيَمِينِ ٢٤٠٥
- ٣- باب الْأَكْلِ مِمَّا يَلِيهِ ٢٤٠٦
- ٤- باب مَنْ تَبَعَ خَوَالِي الْقِسْمَةِ مَعَ صَاحِبِهِ، إِذَا لَمْ ٢٤٠٦
- ٥- باب التَّمَنَّيِ فِي الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ ٢٤٠٧
- ٦- باب مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ ٢٤٠٧
- ٧- باب لَيْسَ عَلَى الْأَخْضَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَخْرَجِ ٢٤٠٨
- ٨- باب الْخَبْرِ الْمُتَرَقِّبِ، وَالْأَكْلِ عَلَى الْخَوَانِ وَالسُّقْرَةِ ٢٤٠٩
- ٩- باب السُّقْرِ ٢٤١٠
- ١٠- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يَسْمِيَ لَهُ ٢٤١٠
- ١١- باب طَعَامِ الزَّوْجِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ ٢٤١١
- ١٢- باب الْمُؤْمِنِ يَأْكُلُ فِي مِثْلِهِ وَحِجَابِهِ ٢٤١١
- ١٣- باب الْأَكْلِ شُكْبًا ٢٤١٣
- ١٤- باب الشُّوَاءِ ٢٤١٣
- ١٥- باب الْخَزِيرَةِ ٢٤١٤
- ١٦- باب الْأُطْبُ ٢٤١٤
- ١٧- باب السُّقْرِ وَالشَّعِيرِ ٢٤١٤
- ١٨- باب النَّهْسِ وَاتِّشَالِ اللَّحْمِ ٢٤١٥
- ١٩- باب تَمَرَّقِ الْغَضَبِ ٢٤١٥
- ٢٠- باب طَعْمِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ ٢٤١٥
- ٢١- باب مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعْمًا ٢٤١٦
- ٢٢- باب الضَّغْنِ فِي الشَّعِيرِ ٢٤١٦
- ٢٣- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ ٢٤١٦
- ٢٤- باب التَّلْبِيَةِ ٢٤١٧

- ١٢- باب الْخَلْعِ وَكَيْفَ الطَّلَاقُ يَوْمَ؟ ٢٣٥٢
- ١٣- باب الشُّفَاعَةِ، وَخَلَّ يُبِيرُ بِالْخَلْعِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟ ٢٣٥٦
- ١٤- باب لَا يَكُونُ بَيْعُ الْأُمَّةِ خَلَاقًا ٢٣٥٦
- ١٥- باب خِيَارِ الْأُمَّةِ تَحْتَ التَّيْبِ ٢٣٥٧
- ١٦- باب شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ بَرِيَّةٍ ٢٣٥٨
- ١٧- باب ٢٣٥٨
- ١٨- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَرِيقَ الْكَاثِرَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ ٢٣٦١
- ١٩- باب يَكْفَى مَنْ اسْلَمَ مِنَ الشُّرَكَاتِ وَعَمَلِهِنَّ ٢٣٦٢
- ٢٠- باب إِذَا اسْلَمْتَ الشُّرُوكَ أَوْ النَّصْرَانِيَّةَ ٢٣٦٣
- ٢١- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ٢٣٦٥
- ٢٢- باب حَكْمِ الْمُتَقَوِّدِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ ٢٣٦٦
- ٢٣- باب الظَّهَارِ ٢٣٦٨
- ٢٤- باب الْإِنْسَانُ فِي الطَّلَاقِ وَالْأَمْرِ ٢٣٦٩
- ٢٥- باب اللَّحَانِ ٢٣٧٠
- ٢٦- باب إِذَا عَرَّضَ بِنْتِي الْوَلَدِ ٢٣٧٢
- ٢٧- باب إِخْلَافِ الْمُلَايِينِ ٢٣٧٣
- ٢٨- باب تَبْدَأُ الرَّجُلُ بِالْأَخْضَى ٢٣٧٣
- ٢٩- باب اللَّحَانِ، وَمَنْ طَلَّقَ بَعْدَ اللَّحَانِ ٢٣٧٤
- ٣٠- باب التَّلَاحِ فِي الْمَسْجِدِ ٢٣٧٦
- ٣١- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا بِغَيْرِ بَيْتٍ» ٢٣٧٧
- ٣٢- باب صَدَاقِ الْمُلَايِينِ ٢٣٧٨
- ٣٣- باب قَوْلُ الْإِمَامِ لِلْمُلَايِينِ ٢٣٧٨
- ٣٤- باب التَّغْرِيقِ بَيْنَ الْمُلَايِينِ ٢٣٧٩
- ٣٥- باب يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمُلَايِينِ ٢٣٧٩
- ٣٦- باب قَوْلُ الْإِمَامِ: اللَّهُمَّ بَيْنَ ٢٣٨٠
- ٣٧- باب إِذَا طَلَّقَهَا نِكَاحًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ ٢٣٨١
- ٣٨- باب ﴿وَاللَّامِي يَمْنَنُ مِنَ الْمَحْصِي مِنْ يَسْلَمُ إِنْ ارْتَضَى﴾ ٢٣٨٣
- ٣٩- باب ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ اجْلُوهُنَّ إِنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ٢٣٨٣
- ٤٠- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ٢٣٨٦
- ٤١- باب قِسْمِ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ ٢٣٨٦
- ٤٢- باب الْمُطَلَّقَةِ إِذَا خَشِيَ عَلَيْهَا فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا ٢٣٨٨
- ٤٣- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتَسِبْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ...﴾ ٢٣٨٨
- ٤٤- باب ﴿وَمَوْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ ٢٣٨٩
- ٤٥- باب مُرَاجَعَةِ الْخَائِضِ ٢٣٨٩
- ٤٦- باب تَحْدِثِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لِزَوْجِهَا [أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا] ٢٣٨٩
- ٤٧- باب الْكُحْلِ لِلْمَخَاوِفِ ٢٣٩٢
- ٤٨- باب الْقُسْطِ لِلْمَخَاوِفِ عِنْدَ الطَّهْرِ ٢٣٩٢
- ٤٩- باب تَلْبَسُ الْحَاذِلَةُ ثِيَابَ الْمُصْصِبِ ٢٣٩٣
- ٥٠- باب ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِحُكْمٍ وَيَتْلَوْنَ أَرْزَاقًا﴾ ٢٣٩٣
- ٥١- باب مَهْرُ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ ٢٣٩٣
- ٥٢- باب الْمَهْرِ لِلْمَخْدُورِ عَلَيْهَا، وَكَيْفَ الْمَخْدُورُ ٢٣٩٤
- ٥٣- باب الْمَهْرِ لِمَنْ لَمْ يَفْرَضْ لَهَا ٢٣٩٤

٧٢- كتاب الذبائح والصيد

- ١- باب التسمية على الصيد ٢٤٣٧
 ٢- باب صيد الميراث ٢٤٣٩
 ٣- باب ما أصاب الميراث بعرضه ٢٤٣٩
 ٤- باب صيد القوس ٢٤٣٩
 ٥- باب الخنزير والندقة ٢٤٤٠
 ٦- باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية ٢٤٤١
 ٧- باب إذا أكل الكلب ٢٤٤١
 ٨- باب الصيد إذا غاب عنه يوتن أو ثلاثة ٢٤٤١
 ٩- باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر ٢٤٤٢
 ١٠- باب ما جأه في الصيد ٢٤٤٢
 ١١- باب الصيد على الجبال ٢٤٤٣
 ١٢- باب قول الله تعالى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ﴾ ٢٤٤٣
 ١٣- باب أكل الجرذ ٢٤٤٥
 ١٤- باب آية المحوس والميتة ٢٤٤٦
 ١٥- باب التسمية على الليث، ومن تركه متعمداً ٢٤٤٧
 ١٦- باب ما بيع على الصيد والأصنام ٢٤٤٩
 ١٧- باب قول النبي ﷺ: «فليُنحى على اسم الله» ٢٤٤٩
 ١٨- باب ما أنهر الدم من القصب والمروء والحديد ٢٤٥٠
 ١٩- باب فيحة المروء والأمة ٢٤٥٠
 ٢٠- باب لا يذبح بالسن والنظم والطفر ٢٤٥١
 ٢١- باب فيحة ٢٤٥١
 ٢٢- باب ذبائح أهل الكتاب ٢٤٥٢
 ٢٣- باب ما ند من بهائم فهو يمتزق الوحش ٢٤٥٣
 ٢٤- باب الشعر واللحم ٢٤٥٣
 ٢٥- باب ما يكره من الشاة والمصيرة والمجنونة ٢٤٥٤
 ٢٦- باب لحم الدجاج ٢٤٥٦
 ٢٧- باب لحوم الخيل ٢٤٥٧
 ٢٨- باب لحوم الخنزير الإنسية ٢٤٥٩
 ٢٩- باب أكل كل ذي ناب من السباع ٢٤٦٠
 ٣٠- باب جلود الميتة ٢٤٦١
 ٣١- باب الفيل ٢٤٦٢
 ٣٢- باب الأرنب ٢٤٦٢
 ٣٣- باب الضب ٢٤٦٣
 ٣٤- باب إذا وقعت القاروة في السنن الجابل أو اللب ٢٤٦٥
 ٣٥- باب الرزق والفلم في الصورة ٢٤٦٦
 ٣٦- باب إذا أصاب قوم غنمة، فذبح بعضهم غنماً ٢٤٦٧
 ٣٧- باب إذا ند بغير إقرار، فرمته بعضهم بينهم قتلة ٢٤٦٧
 ٣٨- باب أكل المضطر ٢٤٦٧

٧٣- كتاب الأصاحي

- ١- باب سنة الأصحية ٢٤٦٨
 ٢- باب قسمة الإمام الأصاحي بين الناس ٢٤٦٩

- ٢٥- باب الثريد ٢٤١٧
 ٢٦- باب شاة مسروقة والخنزير والجنب ٢٤١٧
 ٢٧- باب ما كان السلف يذبحون في بيوتهم ٢٤١٨
 ٢٨- باب الخنثى ٢٤١٨
 ٢٩- باب الأكل في إنباء مفضض ٢٤١٨
 ٣٠- باب ذكر الطعام ٢٤١٩
 ٣١- باب الأدم ٢٤١٩
 ٣٢- باب الحلواء والفسل ٢٤١٩
 ٣٣- باب الدباء ٢٤٢٠
 ٣٤- باب الرجل يتكلم الطعام لإخوابه ٢٤٢٠
 ٣٥- باب من أضاف رجلاً إلى طعام وأقبل هو على صلبه ٢٤٢٢
 ٣٦- باب المرق ٢٤٢٢
 ٣٧- باب القديد ٢٤٢٢
 ٣٨- باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المتألم شيئاً ٢٤٢٢
 ٣٩- باب الفتاة بالرطب ٢٤٢٢
 ٤٠- باب ٢٤٢٣
 ٤١- باب الرطب والتبر ٢٤٢٣
 ٤٢- باب أكل الجمار ٢٤٢٥
 ٤٣- باب الحنونة ٢٤٢٥
 ٤٤- باب القرآن في التبر ٢٤٢٥
 ٤٥- باب الفتاة ٢٤٢٦
 ٤٦- باب بركة الخلقة ٢٤٢٦
 ٤٧- باب جمع المورثين أو الطعامين يبرؤ ٢٤٢٦
 ٤٨- باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة، والجلوس ٢٤٢٧
 ٤٩- باب ما يكره من الترم والبقول ٢٤٢٧
 ٥٠- باب الكبش، وهو ثمر الأراك ٢٤٢٧
 ٥١- باب المضمضة بعد الطعام ٢٤٢٨
 ٥٢- باب لثغ الأصابع ونصها قبل أن تمشح بالحنبل ٢٤٢٨
 ٥٣- باب الحنبل ٢٤٢٩
 ٥٤- باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ٢٤٢٩
 ٥٥- باب الأكل مع الخادم ٢٤٣٠
 ٥٦- باب الطعام الشاهي على الصائم الصابر ٢٤٣٠
 ٥٧- باب الرجل يذبح إلى طعام فيقول: وهذا مني ٢٤٣١
 ٥٨- باب إذا حضر النساء فلا يجلس عن عشاها ٢٤٣١
 ٥٩- باب قول الله تعالى ٢٤٣١

٧١- كتاب العقيقة

- ١- باب تسمية المولود ٢٤٣٢
 ٢- باب إمالة الأذن عن العنق في العقيقة ٢٤٣٣
 ٣- باب القزع ٢٤٣٦
 ٤- باب التوراة ٢٤٣٦

		أغذية ٧٦- كتاب الطب	٣٤٢٥
--	--	---------------------	------

- ٣٠- باب الشرب من فلاح النبي ﷺ وآبائه ٢٥٠٧
 ٣١- باب شرب البركة والسقاء المبرك ٢٥٠٨

٧٥- كتاب المرضى

- ١- باب ما جاء في كثرة المرضى ٢٥٠٩
 ٢- باب شدة المرضى ٢٥١٢
 ٣- باب أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأنبياء فلا تملأ ٢٥١٢
 ٤- باب وجوب عيادة المريض ٢٥١٣
 ٥- باب عيادة المؤمن عليه ٢٥١٣
 ٦- باب فضل من يمرضه من الربح ٢٥١٣
 ٧- باب فضل من ذهب بصره ٢٥١٤
 ٨- باب عيادة النساء الرجال ٢٥١٥
 ٩- باب عيادة الصبيان ٢٥١٥
 ١٠- باب عيادة الأعراب ٢٥١٥
 ١١- باب عيادة المشرك ٢٥١٥
 ١٢- باب إذا عاد مريضاً، فمضرت ٢٥١٦
 ١٣- باب وضع اليد على المريض ٢٥١٦
 ١٤- باب ما يهل للمريض وما يجيب ٢٥١٦
 ١٥- باب عيادة المريض ركباً وماشياً، وردفاً على الجمال ٢٥١٧
 ١٦- باب ما يخص المريض أن يقول: إني وجع ٢٥١٧
 ١٧- باب قول المريض: قوموا عني ٢٥١٨
 ١٨- باب من ذهب بالهضم المريض لينفعه ٢٥١٩
 ١٩- باب تمنى المريض الموت ٢٥١٩
 ٢٠- باب دعاء الغائب للمريض ٢٥٢٠
 ٢١- باب وعظه الغائب للمريض ٢٥٢١
 ٢٢- باب من دعا برئع الزمان والخمس ٢٥٢١

٧٦- كتاب الطب

- ١- باب ما أنزل الله كاهلاً إلا أنزل له شفاء ٢٥٢٢
 ٢- باب هل يئوي الرجل المرأة والمرأة الرجل ٢٥٢٢
 ٣- باب الشفاء في ثلاث ٢٥٢٢
 ٤- باب الدواء بالفضل ٢٥٢٣
 ٥- باب الدواء بالإناء الإبر ٢٥٢٤
 ٦- باب الدواء بالبرك الإبر ٢٥٢٥
 ٧- باب الحقنة السوفاف ٢٥٢٥
 ٨- باب الطيبة للمريض ٢٥٢٦
 ٩- باب السوط ٢٥٢٧
 ١٠- باب السوط بالقطر الهندي والبحري ٢٥٢٧
 ١١- باب أي ساق يهجم ٢٥٢٨
 ١٢- باب الحجم في السحر والإحرام ٢٥٢٨
 ١٣- باب الحجامة من اللثة ٢٥٢٨
 ١٤- باب الحجامة على الرأس ٢٥٢٩
 ١٥- باب الحجم من الشوق والصناع ٢٥٢٩

- ٣- باب الأضحية للمساكين والنساء ٢٤٦٩
 ٤- باب ما يمتنع من اللحم يوم النحر ٢٤٦٩
 ٥- باب من قال: الأضحية يوم النحر ٢٤٧٠
 ٦- باب الأضحية والمنع بالمتصل ٢٤٧٠
 ٧- باب أضحية النبي ﷺ بكنتين أو ثنتين، وذكر ستين ٢٤٧١
 ٨- باب قول النبي ﷺ لا يبركة: ضح بالجدع ٢٤٧٢
 ٩- باب من فتح الأضحية يذو ٢٤٧٤
 ١٠- باب من فتح ضحية غيره ٢٤٧٤
 ١١- باب البيع بعد الصلاة ٢٤٧٥
 ١٢- باب من فتح قبل الصلاة أفا ٢٤٧٥
 ١٣- باب وضع القدم على صنع النجاسة ٢٤٧٦
 ١٤- باب التكبير عند البيع ٢٤٧٦
 ١٥- باب إذا بنت يهدو لبنح لم يحرم عليه شيء ٢٤٧٦
 ١٦- باب ما يؤكل من لحوم الأعاصي وما يترود منها ٢٤٧٦

٧٤- كتاب الأشربة

- ٢- باب الخمر من العنب (وغيره) ٢٤٨١
 ٣- باب نزل تخمر الخمر وهي من البسر والنمر ٢٤٨٢
 ٥- باب ما جاء في أن الخمر ما خاف العقل من الشراب ٢٤٨٥
 ٦- باب ما جاء فيمن يشعل الخمر ويسوي بغير اسمه ٢٤٨٨
 ٧- باب الاحتيا في الأوعية والنور ٢٤٩٠
 ٨- باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والطرود بعد النهي ٢٤٩٠
 ٩- باب بيع الخمر ما لم يسكن ٢٤٩٢
 ١٠- باب الجافق ٢٤٩٢
 ١١- باب من رأى أن لا يخلط البسر والخمر ٢٤٩٤
 ١٢- باب شرب اللبن ٢٤٩٥
 ١٣- باب استئذني الماء ٢٤٩٧
 ١٤- باب شرب اللبن بالماء ٢٤٩٨
 ١٥- باب شرب الحلواء والعسل ٢٤٩٩
 ١٦- باب الشرب قائماً ٢٥٠٠
 ١٧- باب من شرب وهو واقف على بعره ٢٥٠٢
 ١٨- باب الأيمن فالأيمن في الشرب ٢٥٠٢
 ١٩- باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه ٢٥٠٢
 ٢٠- باب الخمر في الفرح ٢٥٠٣
 ٢١- باب عذبة الصغار الكبار ٢٥٠٣
 ٢٢- باب نغمة الإناه ٢٥٠٣
 ٢٣- باب اختناص الأضحية ٢٥٠٣
 ٢٤- باب الشرب من ثم السقاء ٢٥٠٤
 ٢٥- باب النهي عن التصق في الإناه ٢٥٠٤
 ٢٦- باب الشرب بقتين أو ثلاث ٢٥٠٥
 ٢٧- باب الشرب في آية النعير ٢٥٠٥
 ٢٨- باب آية الفضة ٢٥٠٦
 ٢٩- باب الشرب في الأفخاذ ٢٥٠٧

		المصنفات ٧٧- كتاب اللباس	٣٤٢٦	
--	--	--------------------------	------	--

٧٧- كتاب اللباس

- ١٦- باب المَلَقَ مِنَ الْأَدَى..... ٢٥٣٠
- ١٧- باب مَنْ أَكْثَرَى أَوْ كَوَى غَيْرُهُ، وَفَضَلَ مَنْ لَمْ يَكْتَرِ..... ٢٥٣٠
- ١٨- باب الإِثْبِدِ وَالْكَطْلِ مِنَ الرَّمْلِ..... ٢٥٣١
- ١٩- باب الْجُنْدَامِ..... ٢٥٣١
- ٢٠- باب النُّنْ شِفَاءَ لُعَيْنِ..... ٢٥٣٣
- ٢١- باب اللُّدُودِ..... ٢٥٣٤
- ٢٢- باب..... ٢٥٣٥
- ٢٣- باب الْمُنْدَرَةِ..... ٢٥٣٥
- ٢٤- باب دَوَاءِ الْمَبْطُونِ..... ٢٥٣٥
- ٢٥- باب لَا صَفَرٌ، وَهُوَ كَأَنَّ يَأْخُذُ الْبَطْنَ..... ٢٥٣٦
- ٢٦- باب دَأَمَتِ الْجَنْبِ..... ٢٥٣٧
- ٢٧- باب حَرَقَ الْخَصِيرَ لَيْسَ بِهِ الدَّمُ..... ٢٥٣٨
- ٢٨- باب الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ..... ٢٥٣٨
- ٢٩- باب مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضِهِ لَا تَلَامَةً..... ٢٥٣٩
- ٣٠- باب مَا يُذَكَّرُ فِي الطَّاعُونِ..... ٢٥٤٠
- ٣١- باب أَجْرُ الصَّائِرِ عَلَى الطَّاعُونِ..... ٢٥٤٥
- ٣٢- باب الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُتَوَفَّاتِ..... ٢٥٤٦
- ٣٣- باب الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ..... ٢٥٤٧
- ٣٤- باب الشَّرْطُ فِي الرُّقَى بِطَلْحٍ مِنَ الْفَتَمِ..... ٢٥٤٧
- ٣٥- باب رُقِيَةِ الْعَيْنِ..... ٢٥٤٨
- ٣٦- باب الْعَيْنُ حَقٌّ..... ٢٥٤٩
- ٣٧- باب رُقِيَةِ الْحَيَّوِ وَالْمَغْرِبِ..... ٢٥٥٠
- ٣٨- باب رُقِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ..... ٢٥٥٠
- ٣٩- باب الْمُسَدِّ فِي الرُّقِيَةِ..... ٢٥٥٢
- ٤٠- باب مَسْحُ الرَّاغِي الرَّيْحَ يَبِيدُ الْيَمْنَى..... ٢٥٥٢
- ٤١- باب فِي الْحَرَاءِ تَرْفِي الرُّجُلِ..... ٢٥٥٣
- ٤٢- باب مَنْ لَمْ يَرْقَ..... ٢٥٥٣
- ٤٣- باب الطَّيْرَةِ..... ٢٥٥٣
- ٤٤- باب الْفَالِ..... ٢٥٥٤
- ٤٥- باب لَا هَامَةَ..... ٢٥٥٤
- ٤٦- باب الْكُهَّانَةِ..... ٢٥٥٥
- ٤٧- باب السَّحْرِ..... ٢٥٥٧
- ٤٨- باب الشَّرْكَ وَالسَّحَرُ مِنَ الْمُؤَيَّدَاتِ..... ٢٥٦١
- ٤٩- باب هَلْ يَشْتَرِجُ السَّحَرُ..... ٢٥٦١
- ٥٠- باب السَّحْرِ..... ٢٥٦٣
- ٥١- باب إِذْ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا..... ٢٥٦٣
- ٥٢- باب الدَّوَاءُ بِالْمَجْرَةِ لِلْسَّحْرِ..... ٢٥٦٤
- ٥٣- باب لَا هَامَةَ..... ٢٥٦٥
- ٥٤- باب لَا عَنَوَى..... ٢٥٦٦
- ٥٦- باب شَرْبِ السُّمِّ وَاللَّوَاءِ بِهِ وَيَمَّا يُخَافُ مِنْهُ وَالْخَيْشُ..... ٢٥٦٧
- ٥٧- باب آتَانَ الْأَمْنُ..... ٢٥٦٨
- ٥٨- باب إِذَا وَقَعَ الثُّبَابُ فِي الْإِنَاءِ..... ٢٥٦٨
- ١- باب قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ..... ٢٥٦٩
- ٢- باب مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَةٍ..... ٢٥٧٠
- ٣- باب التَّشْيِيرِ فِي الْكِبَابِ..... ٢٥٧١
- ٤- باب مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَمِيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ..... ٢٥٧١
- ٥- باب مَنْ جَرَّ قُوْتَهُ مِنَ الْخِيَلَةِ..... ٢٥٧٢
- ٦- باب الإِزَارِ الْمُهْدَبِ..... ٢٥٧٤
- ٧- باب الْأَزْيَةِ..... ٢٥٧٥
- ٨- باب لُبْسِ الْقَمِيصِ..... ٢٥٧٥
- ٩- باب جَبِيْبِ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصُّنْدُ وَغَيْرِهِ..... ٢٥٧٥
- ١٠- باب مَنْ لَبَسَ جَبَّةً فَهِيَ كَالْحَمِيْنِ فِي السَّفَرِ..... ٢٥٧٦
- ١١- باب لُبْسِ جَبَّةِ الصُّوْفِيِّ فِي الْغَزْوِ..... ٢٥٧٦
- ١٢- باب الْقَبَاءِ وَقُرُوجِ خَيْرٍ، وَهُوَ الْقَبَاءُ..... ٢٥٧٦
- ١٣- باب الْبَرَانِسِ..... ٢٥٧٧
- ١٤- باب السَّرَادِيغِ..... ٢٥٧٨
- ١٥- باب الْقَمَامِ..... ٢٥٧٨
- ١٦- باب الْقَنْعِ..... ٢٥٧٨
- ١٧- باب الْيُفْعْرِ..... ٢٥٧٩
- ١٨- باب الْبُرُودِ وَالْحَبْرِ وَالشَّمْلَةِ..... ٢٥٧٩
- ١٩- باب الْأَكْسِيَةِ وَالْخَمَائِصِ..... ٢٥٨٠
- ٢٠- باب اشْتِيَالِ الصَّمَاءِ..... ٢٥٨٠
- ٢١- باب الْإِخْيَاءِ فِي تَوْبِهِ وَاجِلِهِ..... ٢٥٨١
- ٢٢- باب الْخَيْصَةِ السَّرْدَاءِ..... ٢٥٨١
- ٢٣- باب الثَّيَابِ الْخُفْرِ..... ٢٥٨٢
- ٢٤- باب الثَّيَابِ الْبَيْضِ..... ٢٥٨٢
- ٢٥- باب لُبْسِ الْخَبْرِ لِلرَّجَالِ، وَقَدْ رَأَى مَا يَجُوزُ مِنْهُ..... ٢٥٨٣
- ٢٦- باب مَنْ مَسَّ الْخَبِرَ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ..... ٢٥٨٦
- ٢٧- باب الْفَرَازِ الْخَبِرِ..... ٢٥٨٦
- ٢٨- باب لُبْسِ الْقَمِيْسِ..... ٢٥٨٦
- ٢٩- باب مَا يُرْخُصُ لِلرَّجَالِ مِنَ الْخَبْرِ لِلْحِكْمَةِ..... ٢٥٨٨
- ٣٠- باب الْخَبْرِ لِلنِّسَاءِ..... ٢٥٨٨
- ٣١- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَرَّؤُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبَشِيرِ..... ٢٥٩٠
- ٣٢- باب مَا يَلْبَسُ لِمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا..... ٢٥٩١
- ٣٣- باب النَّهْيِ عَنِ التَّزَعُّفِ لِلرَّجَالِ..... ٢٥٩١
- ٣٤- باب التَّوْبِ الْمَرْغُورِ..... ٢٥٩٢
- ٣٥- باب التَّوْبِ الْآخَرِ..... ٢٥٩٢
- ٣٦- باب الْخَيْزَةِ الْحَمْرَاءِ..... ٢٥٩٢
- ٣٧- باب التَّمَالِ السَّيِّئِ وَغَيْرِهِمَا..... ٢٥٩٣
- ٣٨- باب يَتَذَكَّرُ بِالْمَنْعِلِ الْيَمْنَى..... ٢٥٩٣
- ٤٠- باب لَا يَمْنَعُ فِي نَعْلٍ وَاجِدَةٍ..... ٢٥٩٤
- ٣٩- باب يَنْزَعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى..... ٢٥٩٤
- ٤١- باب قِيَالِ فِي نَعْلٍ، وَمَنْ رَأَى قِيَالًا وَاجِدًا وَاسْمًا..... ٢٥٩٤

	٢٤٢٧	المصريات ٧٨- كتاب الأدب			
--	------	-------------------------	--	--	--

٢٦٢١.....	٨٥- باب المَوضُوءَةُ.....	٢٥٩٥.....	٤٢- باب القُبَّةِ المَعْمُورَةِ مِن آدم.....
٢٦٢٢.....	٨٦- باب الوَاشِئَةِ.....	٢٥٩٥.....	٤٣- باب الجُلُوسِ عَلَى الحَصِيرِ وَنَحْوِهِ.....
٢٦٢٢.....	٨٧- باب المَسْتَرْشِمَةِ.....	٢٥٩٦.....	٤٤- باب المَزُورِ بِالْقُبْرِ.....
٢٦٢٣.....	٨٨- باب التَّصَاوِيرِ.....	٢٥٩٦.....	٤٥- باب خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ.....
٢٦٢٣.....	٨٩- باب عِلْبِ المَصُورِينَ يَوْمَ القِيَامَةِ.....	٢٥٩٧.....	٤٦- باب خَاتَمِ الفُضَّةِ.....
٢٦٢٤.....	٩٠- باب نَقْضِ الصُّورِ.....	٢٥٩٧.....	٤٧- باب.....
٢٦٢٥.....	٩١- باب مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ.....	٢٥٩٨.....	٤٨- باب فَصُّ الخَاتَمِ.....
٢٦٢٦.....	٩٢- باب مَن حَرَّهَ القَعُودَ عَلَى الصُّورِ.....	٢٥٩٩.....	٤٩- باب خَاتَمِ الحَلِيدِ.....
٢٦٢٧.....	٩٣- باب كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ.....	٢٥٩٩.....	٥٠- باب نَقْضِ الخَاتَمِ.....
٢٦٢٧.....	٩٤- لا تَدْخُلُ المَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ.....	٢٦٠٠.....	٥١- باب الخَاتَمِ فِي المُنْجَسِمِ.....
٢٦٢٨.....	٩٥- باب مَن لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ.....	٢٦٠٠.....	٥٢- باب اتِّخَاذِ الخَاتَمِ لِيُحْتَمَ بِهِ الشَّيْءُ.....
٢٦٢٨.....	٩٦- باب مَن لَعَنَ المُنْصُورَ.....	٢٦٠٠.....	٥٣- باب مَن جَعَلَ فَصَّ الخَاتَمِ فِي بَطْنِ كَفِّهِ.....
٢٦٢٨.....	٩٧- باب مَن صَوَّرَ صُورَةً.....	٢٦٠١.....	٥٤- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَنْقُشُ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ.....
٢٦٢٩.....	٩٨- باب الِاتِّفَاقِ عَلَى الدَّائِيَةِ.....	٢٦٠١.....	٥٥- باب هَلْ يُجَمَّلُ نَقْشُ الخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ.....
٢٦٢٩.....	٩٩- باب التَّلَاقِ عَلَى الدَّائِيَةِ.....	٢٦٠٢.....	٥٦- باب الخَاتَمِ لِلنِّسَاءِ.....
٢٦٢٩.....	١٠٠- باب حَمَلِ صَاحِبِ الدَّائِيَةِ غَيْرَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.....	٢٦٠٢.....	٥٧- باب القَلَاوِي وَالسَّخَابِ لِلنِّسَاءِ.....
٢٦٣٠.....	١٠١- باب إِزْدَاقِ الرُّجُلِ خَلْفَ الرُّجُلِ.....	٢٦٠٢.....	٥٨- باب اسْتِجَارَةِ القَلَاوِي.....
٢٦٣٠.....	١٠٢- باب إِزْدَاقِ المَرْأَةِ خَلْفَ الرُّجُلِ ذَا مَحْرَمٍ.....	٢٦٠٢.....	٥٩- باب القُرْطِ لِلنِّسَاءِ.....
٢٦٣٠.....	١٠٣- باب الاسْتِيفَاءِ وَوَضْعِ الرُّجُلِ عَلَى الأُخْرَى.....	٢٦٠٣.....	٦٠- باب السَّخَابِ لِلصِّبْيَانِ.....
٧٨- كتاب الأدب		٢٦٠٣.....	٦١- باب المُشْتَبُهَاتِ بِالنِّسَاءِ، وَالمُشْتَبَهَاتِ بِالرِّجَالِ.....
٢٦٣١.....	١- باب البرِّ والصَّلَةِ.....	٢٦٠٣.....	٦٢- باب إِخْرَاجِ المُشْتَبَهَاتِ بِالنِّسَاءِ مِنَ البُيُوتِ.....
٢٦٣١.....	٢- باب مَن أَحْبَبَ النَّاسَ بِحَسَنِ الصُّحْبَةِ.....	٢٦٠٤.....	٦٣- باب فَصُّ الشَّارِبِ.....
٢٦٣٢.....	٣- باب لا يُجَاهِدُ إِلَّا بِإِذْنِ الأَوَّلِينَ.....	٢٦٠٩.....	٦٤- باب تَقْلِيمِ الأَطْفَالِ.....
٢٦٣٢.....	٤- باب لا يُسَبُّ الرُّجُلُ وَالنِّسَاءُ.....	٢٦١٠.....	٦٥- باب إِعْضَاءِ اللِّحَى.....
٢٦٣٢.....	٥- باب إِجَابَةِ دُعَاءِ مَنْ نَزَلَ إِلَيْهِ.....	٢٦١٠.....	٦٦- باب مَا يُذَكَّرُ فِي الشُّجْبِ.....
٢٦٣٢.....	٦- باب عَقُوقِ الوَالِدَيْنِ مِنَ الكِبَارِ.....	٢٦١٢.....	٦٧- باب الحُضَابِ.....
٢٦٣٦.....	٧- باب صِلَةِ الوَالِدِ المُشْرِكِ.....	٢٦١٢.....	٦٨- باب الجَمَلِ.....
٢٦٣٦.....	٨- باب صِلَةِ المَرْأَةِ أَمَّا وَلَهَا زَوْجٌ.....	٢٦١٤.....	٦٩- باب التَّلْبِيَةِ.....
٢٦٣٦.....	٩- باب صِلَةِ الأَخِ المُشْرِكِ.....	٢٦١٤.....	٧٠- باب الفَرْقِ.....
٢٦٣٦.....	١٠- باب فَضْلِ صِلَةِ الرَّحِمِ.....	٢٦١٥.....	٧١- باب النُّوَالِيبِ.....
٢٦٣٧.....	١١- باب إِثْمِ القَاطِعِ.....	٢٦١٥.....	٧٢- باب الفَرْقِ.....
٢٦٣٧.....	١٢- باب مَن بَسِطَ لَهْ فِي الرِّزْقِ بِصِلَةِ الرَّحِمِ.....	٢٦١٦.....	٧٣- باب تَطْيِيبِ المَرْأَةِ زَوْجَهَا بِدَنِّهَا.....
٢٦٣٧.....	١٣- باب مَن وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ.....	٢٦١٦.....	٧٤- باب الطَّبِيْبِ فِي الرِّأْسِ وَاللِّحْيَةِ.....
٢٦٣٨.....	١٤- باب كَيْلِ الرَّحِمِ بِبِلَالِهَا.....	٢٦١٧.....	٧٥- باب الانْشِطَارِ.....
٢٦٤٠.....	١٥- باب لَيْسَ الوَاصِلُ بِالمُتَكَاهِي.....	٢٦١٧.....	٧٦- باب تَرْجِيلِ الحَافِضِ زَوْجَهَا.....
٢٦٤٠.....	١٦- باب مَن وَصَلَ رَحِمَهُ فِي الشُّرْكِ ثُمَّ اسْلَمَ.....	٢٦١٧.....	٧٧- باب التَّرْجِيلِ وَالتَّيْمُنِ فِيهِ.....
٢٦٤١.....	١٧- باب مَن تَرَكَ صَبِيَّةً غَيْرَهُ.....	٢٦١٧.....	٧٨- باب مَا يُذَكَّرُ فِي المِوَسَلِ.....
٢٦٤١.....	١٨- باب رَحْمَةِ الوَلَدِ وَتَقْيِيلِهِ وَمُعَاقَبَتِهِ.....	٢٦١٨.....	٧٩- باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الطَّبِيْبِ.....
٢٦٤٤.....	١٩- باب جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ يَافَةً جُزْءً.....	٢٦١٨.....	٨٠- باب مَن لَمْ يَزِدْ الطَّبِيْبَ.....
٢٦٤٤.....	٢٠- باب قَتَلَ الوَلَدَ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَمَّهُ.....	٢٦١٨.....	٨١- باب النُّوْبَةِ.....
٢٦٤٥.....	٢١- باب وَضَعَ الصَّبِيِّ فِي الحِجْرِ.....	٢٦١٩.....	٨٢- باب التَّضَلُّجَاتِ لِلْحَسَنِ.....
٢٦٤٥.....	٢٢- باب وَضَعَ الصَّبِيَّ عَلَى القَحْظِ.....	٢٦١٩.....	٨٣- باب وَصَلِ.....
		٢٦٢١.....	٨٤- باب المُتَصَلِّاتِ.....

٢٦٧٢..... باب من تحلّل للزور.....
 ٢٦٧٣..... باب الإخاء والحنف.....
 ٢٦٧٣..... باب التمس والفتاح.....
 ٢٦٧٥..... باب قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾.....
 ٢٦٧٦..... باب النهي الصالح.....
 ٢٦٧٧..... باب الصبر على الأذى.....
 ٢٦٧٨..... باب من لم يراجع الناس بالعتب.....
 ٢٦٧٨..... باب من أكثر إخاء بغير تأويل فهو كما قال.....
 ٢٦٧٩..... باب من لم ير إقرار من قال: فليكن مثلاً أو جاعلاً.....
 ٢٦٧٩..... باب ما يجوز من الغضب والشك لأمر الله تعالى.....
 ٢٦٨٠..... باب الحذر من الغضب.....
 ٢٦٨١..... باب الحياء.....
 ٢٦٨٢..... باب إذا لم تشعني فاصنع ما شئت.....
 ٢٦٨٢..... باب ما لا يستحب من الحق للفقير في الدين.....
 ٢٦٨٣..... باب قول النبي ﷺ: «يسروا ولا تمسروا».....
 ٢٦٨٣..... باب الأيسار إلى الناس.....
 ٢٦٨٤..... باب المشاورة مع الناس.....
 ٢٦٨٥..... باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.....
 ٢٦٨٥..... باب حق الضيف.....
 ٢٦٨٥..... باب إرقام الضيف وعيدته إياه بغضه.....
 ٢٦٨٧..... باب صنع الطعام والتكلم للضيف.....
 ٢٦٨٧..... باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف.....
 ٢٦٨٧..... باب قول الضيف لصاحبه: لا أكل حتى تأكل.....
 ٢٦٨٧..... باب إرقام الخبز، وتذا الأكر بالكلام والسؤال.....
 ٢٦٨٨..... باب ما يجوز من الشر والرجز والحناء وما يكره منه.....
 ٢٦٩١..... باب جهاد المشركين.....
 ٢٦٩٢..... باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشر.....
 ٢٦٩٣..... باب قول النبي ﷺ: «فريت يهلك».....
 ٢٦٩٣..... باب ما جاء في زعموا.....
 ٢٦٩٤..... باب ما جاء في قول الرجل: وتلك.....
 ٢٦٩٦..... باب علامة الحب في الله.....
 ٢٦٩٨..... باب قول الرجل للرجل: اخشأ.....
 ٢٦٩٨..... باب قول الرجل مراً.....
 ٢٦٩٩..... باب ما يهني الناس بأبائهم.....
 ٢٦٩٩..... باب لا يهل خبث نفسي.....
 ٢٦٩٩..... باب لا تشرب الفخر.....
 ٢٧٠٠..... باب قول النبي ﷺ: «إنا نكرم قلب المؤمن».....
 ٢٧٠١..... باب قول الرجل: فذاك أبي وأمي.....
 ٢٧٠١..... باب قول الرجل: جتلفي الله فذاك.....
 ٢٧٠١..... باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل.....
 ٢٧٠٦..... باب قول النبي ﷺ: سموا.....
 ٢٧٠٧..... باب اسم العز.....
 ٢٧٠٨..... باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه.....

٢٦٤٥..... باب حسن العهد من الإيمان.....
 ٢٦٤٦..... باب فضل من يؤمن بيمينه.....
 ٢٦٤٦..... باب الساعي على الأمانة.....
 ٢٦٤٦..... باب الساعي على المسكين.....
 ٢٦٤٦..... باب رخصة الناس واليهام.....
 ٢٦٤٧..... باب الرضا بلجار.....
 ٢٦٤٨..... باب إثم من لا يأمن جارة بربقة.....
 ٢٦٤٩..... باب لا تخون جارة بغيرها.....
 ٢٦٤٩..... باب «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جارة».....
 ٢٦٥٠..... باب حق الجوار في قربة الأوبى.....
 ٢٦٥٠..... باب كل معروف صدقة.....
 ٢٦٥١..... باب طيب الكلام.....
 ٢٦٥١..... باب الرقي في الأمر كله.....
 ٢٦٥١..... باب تناول المؤمن بغيرهم بغضاً.....
 ٢٦٥٢..... باب قول الله تعالى: ﴿ من يشق شفاة حسنة ﴾.....
 ٢٦٥٢..... باب لم يكن النبي ﷺ فحشاً ولا مفضحاً.....
 ٢٦٥٤..... باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من الخجل.....
 ٢٦٥٦..... باب كيف يكره الرجل في أهله.....
 ٢٦٥٦..... باب البقرة من الله تعالى.....
 ٢٦٥٧..... باب الحب في الله.....
 ٢٦٥٧..... باب قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ... ﴾.....
 ٢٦٥٧..... باب ما يهني من السب واللعن.....
 ٢٦٥٩..... باب ما يجوز من فكر الناس.....
 ٢٦٥٩..... باب الفضة.....
 ٢٦٦٠..... باب قول النبي ﷺ: «خير ثوب الأنصار».....
 ٢٦٦٠..... باب ما يجوز من اخذ أهل الفساد والرجس.....
 ٢٦٦٠..... باب النسيئة من الكفار.....
 ٢٦٦١..... باب ما يكره من النسيئة.....
 ٢٦٦١..... باب قول الله تعالى: ﴿ وَاجْتَنُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾.....
 ٢٦٦٢..... باب ما قيل في ذي الوجهين.....
 ٢٦٦٢..... باب من اغتر صاحبه بما يقال فيه.....
 ٢٦٦٢..... باب ما يكره من التناضح.....
 ٢٦٦٣..... باب من أتى على أخيه بما يتلذذ.....
 ٢٦٦٤..... باب قول الله تعالى: ﴿ إِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾.....
 ٢٦٦٤..... باب ما يهني عن الضحار والتفكير.....
 ٢٦٦٦..... باب «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن».....
 ٢٦٦٦..... باب ما يجوز من الظن.....
 ٢٦٦٦..... باب ستر المؤمن على نفسه.....
 ٢٦٦٨..... باب الخبز.....
 ٢٦٦٩..... باب الهجرة.....
 ٢٦٧١..... باب ما يجوز من الهجرة لمن عصى.....
 ٢٦٧١..... باب هل يزور صاحبه كل يوم، أو بكرة وعشيا؟.....
 ٢٦٧٢..... باب الزبارة، ومن زل قوماً فطعم عنتهم.....

			الغريبات ٨٠- كتاب الدعوات	٣٤٢٩
--	--	--	---------------------------	------

- ١٠٩- باب مَنْ سَمِعَ بِاسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ..... ٢٧٠٤
- ١١٠- باب تَسْوِيَةِ الْوَلَدَيْنِ..... ٢٧٠٦
- ١١١- باب مَنْ دَعَا صَاحِبَهُ فَقَصَّصَ مِنْ أَسْوَ حُرَافًا..... ٢٧٠٦
- ١١٢- باب الْكُتَيْبَةُ لِلصَّبِيِّ وَقِيلَ أَنْ يُوَلِّدَ لِلرَّجُلِ..... ٢٧٠٦
- ١١٣- باب الْكُتَيْبَةُ بَابِي تَرْابٍ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كُتَيْبَةٌ أُخْرَى..... ٢٧٠٨
- ١١٤- باب الْبَغْضِ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ..... ٢٧٠٩
- ١١٥- باب كُتَيْبَةُ الْمُشْرُوكِ..... ٢٧١٠
- ١١٦- باب الْمَتَابِعُ مِنْ مَثَلَةِ عَنِ الْكَلْبِ..... ٢٧١١
- ١١٧- باب قَوْلَ الرَّجُلِ لِلشَّيْءِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ..... ٢٧١٢
- ١١٨- باب رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ..... ٢٧١٢
- ١١٩- باب مَنْ نَكَّسَتْ أَعْيُنُهُ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ..... ٢٧١٢
- ١٢٠- باب الرَّجُلُ يَنْكُثُ الشَّيْءَ يَدُهُ فِي الْأَرْضِ..... ٢٧١٣
- ١٢١- باب الْكُفَّيرِ وَالْتَجْبِيرِ عِنْدَ التَّجْبِيرِ..... ٢٧١٣
- ١٢٢- باب النُّهْيِ عَنِ الْخُلُوفِ..... ٢٧١٣
- ١٢٣- باب الْحَذَرِ لِلْمُطَافِ..... ٢٧١٣
- ١٢٤- باب تَشْوِصَتِ الْمُطَافِ إِذَا حَبَدَ اللَّهُ..... ٢٧١٥
- ١٢٥- باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْمَطَاسِ وَمَا يَكْرَهُ مِنَ التَّالُوبِ..... ٢٧١٦
- ١٢٦- باب إِذَا عَطَسَ كَيْفَ يُسْتَحْت؟..... ٢٧١٧
- ١٢٧- باب لَا يُسْتَحْتُ الْمُطَافُ إِذَا لَمْ يَحْتَمِلِ اللَّهُ..... ٢٧١٨
- ١٢٨- باب إِذَا تَقَاتَبَ فَلْيَضَحْ بَعْدَ عَلَى يَدِهِ..... ٢٧١٨

٧٩- كتاب الاستئذان

- ١- باب بَهْذَ السَّلَامِ..... ٢٧١٩
- ٢- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بَيْتِكُمْ﴾..... ٢٧٢١
- ٣- باب السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ اسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى..... ٢٧٢٣
- ٤- باب تَسْلِيمُ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ..... ٢٧٢٣
- ٥- باب يُسَلِّمُ الرَّكَّابُ عَلَى الْمَاضِي..... ٢٧٢٤
- ٦- باب يُسَلِّمُ الْمَاضِي عَلَى الْقَائِمِ..... ٢٧٢٤
- ٧- باب يُسَلِّمُ الصَّغِيرَ عَلَى الْكَبِيرِ..... ٢٧٢٤
- ٨- باب إِفْشَاءُ السَّلَامِ..... ٢٧٢٥
- ٩- باب السَّلَامُ لِلْمَعْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ..... ٢٧٢٦
- ١٠- باب آيَةُ الْحِجَابِ..... ٢٧٢٧
- ١١- باب الاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ..... ٢٧٢٧
- ١٢- باب زَنَى الْجَوَارِحُ دُونَ الْفَرْجِ..... ٢٧٢٨
- ١٣- باب التَّسْلِيمِ وَالْاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا..... ٢٧٢٨
- ١٤- باب إِذَا دَعَى الرَّجُلُ فَجَعَةً مَلَّ يَسْتَأْذِنُ..... ٢٧٣٠
- ١٥- باب التَّسْلِيمِ عَلَى الْعَبِيدِ..... ٢٧٣١
- ١٦- باب تَسْلِيمُ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ..... ٢٧٣١
- ١٧- باب إِذَا قَالَ: مَنْ ذَا قَالَ: أَنَا..... ٢٧٣٢
- ١٨- باب مَنْ رَدَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ..... ٢٧٣٢
- ١٩- باب إِذَا قَالَ: فَلَا تَهْرُفْكَ السَّلَامُ..... ٢٧٣٣
- ٢٠- باب التَّسْلِيمِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ..... ٢٧٣٣
- ٢١- باب مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا..... ٢٧٣٤

٨٠- كتاب الدعوات

- ١- باب لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ..... ٢٧٥٦
- ٢- باب أَفْضَلُ الدَّعَايِ..... ٢٧٥٧
- ٣- باب اسْتِغْفَارُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ..... ٢٧٥٨
- ٤- باب التَّوْبَةِ..... ٢٧٥٩
- ٥- باب الضَّعْفُ عَلَى الشَّيْءِ الْأَمِينِ..... ٢٧٦١
- ٦- باب إِذَا بَاتَ طَاهِرًا..... ٢٧٦٢
- ٧- باب مَا يَقُولُ إِذَا نَامَ..... ٢٧٦٣
- ٨- باب وَضَعُ الْيَدِ تَحْتَ الْفَخَذِ الْيَمَنِ..... ٢٧٦٤
- ٩- باب التَّوْبِ عَلَى الشَّيْءِ الْأَمِينِ..... ٢٧٦٤

- ٢٧٩٤..... ٥٣- باب الدُّعَاءُ لِلْمَرْبُوحِ.....
- ٢٧٩٤..... ٥٤- باب مَا يَقُولُ إِذَا أَمَى أَمَلَهُ.....
- ٢٧٩٥..... ٥٥- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً».....
- ٢٧٩٥..... ٥٦- باب التَّوَهُُّدِ مِنْ فِتْنَةِ النَّبِيِّ.....
- ٢٧٩٥..... ٥٧- باب تَكْرِيرِ الدُّعَاءِ.....
- ٢٧٩٥..... ٥٨- باب الدُّعَاءِ عَلَى الْمَشْرُوكِينَ.....
- ٢٧٩٧..... ٥٩- باب الدُّعَاءِ لِلْمُشْرِكِينَ.....
- ٢٧٩٧..... ٦٠- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَعَلْتُ وَمَا أَحْرَزْتُ».....
- ٢٧٩٨..... ٦١- باب الدُّعَاءِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ.....
- ٢٧٩٨..... ٦٢- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُشْتَجَابُ لَنَا فِي الْيَهُودِ».....
- ٢٧٩٨..... ٦٣- باب التَّائِبِينَ.....
- ٢٧٩٩..... ٦٤- باب فَضْلِ التَّطَلُّعِ.....
- ٢٨٠١..... ٦٥- باب فَضْلِ الشُّجْعَانِ.....
- ٢٨٠٢..... ٦٦- باب فَضْلِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.....
- ٢٨٠٤..... ٦٧- باب قَوْلِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.....
- ٢٨٠٤..... ٦٨- باب اللَّهُ وَاقَةٌ اسْمُ حَيٍّ وَاحِدٌ.....
- ٢٨٠٩..... ٦٩- باب الْمُرُجُطَةِ سَاعَةً بِهَذِهِ سَاعَةٍ.....

٨١- كتاب الرقاق

- ٢٨١٠..... ١- باب مَا جَاءَ فِي الصَّحَّةِ وَالْفَرَاغِ، وَأَنْ لَا حَيْشَ.....
- ٢٨١١..... ٢- باب مَثَلِ النَّبِيِّ فِي الْآخِرَةِ.....
- ٢٨١٢..... ٣- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ».....
- ٢٨١٢..... ٤- باب فِي الْأَمَلِ وَطَوِيلِهِ.....
- ٢٨١٤..... ٥- باب مَنْ يَلْغُ سِتِينَ سَنَةً فَقَدْ أَخْلَزَ.....
- ٢٨١٥..... ٦- باب الْعَمَلِ الَّذِي يُبْقَى بِوَجْهِ اللَّهِ.....
- ٢٨١٦..... ٧- باب مَا يُخَلِّدُ مِنْ زُكْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّائِبِينَ فِيهَا.....
- ٢٨١٨..... ٨- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ».....
- ٢٨١٩..... ٩- باب دَعَائِرِ الصَّالِحِينَ وَيُقَالُ: الدَّعَابُ الْمَطْرُ.....
- ٢٨٢٠..... ١٠- باب مَا يُبْقَى مِنْ فِتْنَةِ النَّعَالِ.....
- ٢٨٢٢..... ١١- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ خُلُوةٌ».....
- ٢٨٢٣..... ١٢- باب مَا قَدَّمَ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ لَهُ.....
- ٢٨٢٣..... ١٣- باب الْمُخْرُوجُونَ هُمُ الْمُكُولُونَ.....
- ٢٨٢٤..... ١٤- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا يَسْرِي أَلَّ عِنْدِي مِثْلَ لَحْوٍ هَلَا فَعْبًا».....
- ٢٨٢٧..... ١٥- باب الْفَنَى فِي الْفَسْرِ.....
- ٢٨٢٨..... ١٦- باب فَضْلِ التَّقَرُّ.....
- ٢٨٣١..... ١٧- باب كَيْفَ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ.....
- ٢٨٣٧..... ١٨- باب الْقَصْدِ وَلِلْقَوَمَةِ عَلَى الْعَمَلِ.....
- ٢٨٤٠..... ١٩- باب لِلرَّجُلِ مَعَ الْخَوْفِ.....
- ٢٨٤٠..... ٢٠- باب الصَّبْرِ عَنِ مَخَارِمِ اللَّهِ.....
- ٢٨٤١..... ٢١- باب «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ».....
- ٢٨٤٢..... ٢٢- باب مَا يُكْرَهُ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ.....
- ٢٨٤٢..... ٢٣- باب حِفْظِ اللِّسَانِ.....
- ٢٨٤٤..... ٢٤- باب الْبُكَاءِ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.....

- ٢٧٦٤..... ١٠- باب الدُّعَاءُ إِذَا انْتَبَهَ بِاللَّيْلِ.....
- ٢٧٦٦..... ١١- باب التَّكْبِيرِ وَالْتِسِيعِ عِنْدَ الْمَنَامِ.....
- ٢٧٦٨..... ١٢- باب التَّوَهُُّدِ وَالْقِرَاءَةِ عِنْدَ النَّوْمِ.....
- ٢٧٦٨..... ١٣- باب.....
- ٢٧٧٠..... ١٤- باب الدُّعَاءُ بِصَفِّ اللَّيْلِ.....
- ٢٧٧٠..... ١٥- باب الدُّعَاءُ عِنْدَ الْخَلَاءِ.....
- ٢٧٧٠..... ١٦- باب مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ.....
- ٢٧٧٠..... ١٧- باب الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ.....
- ٢٧٧١..... ١٨- باب الدُّعَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.....
- ٢٧٧٢..... ١٩- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى.....
- ٢٧٧٣..... ٢٠- باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّجْعَانِ فِي الدُّعَاءِ.....
- ٢٧٧٤..... ٢١- باب لِيَعْرِمَ الْمُسْلِمَةَ فَإِنَّهُ لَا مَكْرَهَ لَهُ.....
- ٢٧٧٤..... ٢٢- باب يُشْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَحْجَلْ.....
- ٢٧٧٥..... ٢٣- باب رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الدُّعَاءِ.....
- ٢٧٧٥..... ٢٤- باب الدُّعَاءُ عِنْدَ سُبْحَانَ الْقَوْلِ.....
- ٢٧٧٦..... ٢٥- باب الدُّعَاءُ سُبْحَانَ الْقَوْلِ.....
- ٢٧٧٦..... ٢٦- باب دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِخْوَانِهِ بِطَوْلِ.....
- ٢٧٧٦..... ٢٧- باب الدُّعَاءُ عِنْدَ الْكَرْبِ.....
- ٢٧٧٧..... ٢٨- باب التَّوَهُُّدِ مِنْ جَهَنَّمَ الْبَلَاءِ.....
- ٢٧٧٨..... ٢٩- باب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ «اللَّهُمَّ الرَّحِيمُ الْأَعْلَى».....
- ٢٧٧٨..... ٣٠- باب الدُّعَاءُ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ.....
- ٢٧٧٨..... ٣١- باب الدُّعَاءُ لِلصَّيَّانِ بِالْبَرَكَةِ وَتَسْبِيحِ رُؤُوسِهِمْ.....
- ٢٧٧٩..... ٣٢- باب الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.....
- ٢٧٨٦..... ٣٣- باب مَنْ يَصَلِّ عَلَى خَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ.....
- ٢٧٨٦..... ٣٤- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَقْبَلَ فَاغْتَمَلَهُ لَهُ رِزْقًا وَرَحْمَةً».....
- ٢٧٨٧..... ٣٥- باب التَّوَهُُّدِ مِنَ الْفِتَنِ.....
- ٢٧٨٧..... ٣٦- باب التَّوَهُُّدِ مِنْ طَلَبِ الرِّجَالِ.....
- ٢٧٨٧..... ٣٧- باب التَّوَهُُّدِ مِنْ غَلَبَةِ الْغَيْرِ.....
- ٢٧٨٨..... ٣٨- باب التَّوَهُُّدِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ.....
- ٢٧٨٨..... ٣٩- باب التَّوَهُُّدِ مِنَ الْعَاقِمِ وَالْمَقْرَمِ.....
- ٢٧٨٩..... ٤٠- باب الْإِسْتِغَاثَةِ مِنَ الْجَبَنِ وَالْكَسَلِ.....
- ٢٧٨٩..... ٤١- باب التَّوَهُُّدِ مِنَ الْبُهْلِ.....
- ٢٧٩٠..... ٤٢- باب التَّوَهُُّدِ مِنْ لَزَلِ الْعُمْرِ.....
- ٢٧٩٠..... ٤٣- باب الدُّعَاءُ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجَعِ.....
- ٢٧٩٠..... ٤٤- باب الْإِسْتِغَاثَةِ مِنْ لَزَلِ الْعُمْرِ، وَبَيْنَ.....
- ٢٧٩٠..... ٤٥- باب الْإِسْتِغَاثَةِ مِنْ فِتْنَةِ الْفَنَى.....
- ٢٧٩١..... ٤٦- باب التَّوَهُُّدِ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ.....
- ٢٧٩١..... ٤٧- باب الدُّعَاءُ بِكُرَّةِ الْقَمَالِ وَالْوَلَدِ مَعَ الْفِرَكَةِ.....
- ٢٧٩١..... ٤٨- باب الدُّعَاءُ عِنْدَ الْإِسْتِغَاثَةِ.....
- ٢٧٩٣..... ٤٩- باب الدُّعَاءُ عِنْدَ الرُّضْعِ.....
- ٢٧٩٣..... ٥٠- باب الدُّعَاءُ إِذَا عَلَا عَقَبَةٌ.....
- ٢٧٩٣..... ٥١- باب الدُّعَاءُ إِذَا حَبَطَ وَابِيَا.....
- ٢٧٩٣..... ٥٢- باب الدُّعَاءُ إِذَا لَزَزَ سَفَرًا أَوْ رَجَعَ.....

	٣٤٣١	أخبارات ٨٤- كتاب كفارات الإيمان		
--	------	---------------------------------	--	--

٢٨٤٤.....	باب قول النبي ﷺ: «لَوْ تَمَلَّكُمُونَ مَا أَحَلَّمُ»	٢٨٤٧.....	باب حُبِّتِ النَّارَ بِالْمَشْهُورَاتِ
٢٨٤٦.....	باب قول النبي ﷺ: «لَوْ تَمَلَّكُمُونَ مَا أَحَلَّمُ»	٢٨٤٨.....	باب «الْحِجَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ خَيْرِكُمْ»
٢٨٤٧.....	باب قول النبي ﷺ: «لَوْ تَمَلَّكُمُونَ مَا أَحَلَّمُ»	٢٨٤٩.....	باب لا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ
٢٨٤٨.....	باب حُبِّتِ النَّارَ بِالْمَشْهُورَاتِ	٢٨٤٩.....	باب مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ أَوْ بِسَيِّئَةٍ
٢٨٤٩.....	باب لا يَنْظُرُ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ	٢٨٥١.....	باب مَا يَحُيُّ مِنْ مُحَرَّمَاتِ الذُّنُوبِ
٢٨٤٩.....	باب مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ أَوْ بِسَيِّئَةٍ	٢٨٥٢.....	باب الْأَحْمَالُ بِالْخَوَاتِمِ وَمَا يُخَافُ بَيْنَهَا
٢٨٥١.....	باب مَا يَحُيُّ مِنْ مُحَرَّمَاتِ الذُّنُوبِ	٢٨٥٢.....	باب الْعَزَّةُ رَاغَةً مِنْ خِلَاطِ السُّوءِ
٢٨٥٢.....	باب الْأَحْمَالُ بِالْخَوَاتِمِ وَمَا يُخَافُ بَيْنَهَا	٢٨٥٣.....	باب رَفْعُ الْأَمَانَةِ
٢٨٥٢.....	باب الْعَزَّةُ رَاغَةً مِنْ خِلَاطِ السُّوءِ	٢٨٥٤.....	باب الرِّبَا وَالْمُسْتَقَرَّةُ
٢٨٥٣.....	باب رَفْعُ الْأَمَانَةِ	٢٨٥٥.....	باب مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ
٢٨٥٤.....	باب الرِّبَا وَالْمُسْتَقَرَّةُ	٢٨٥٦.....	باب التَّوَضُّعُ
٢٨٥٥.....	باب مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ	٢٨٥٩.....	باب قول النبي ﷺ: «بُيِّتْنَا وَالسَّاعَةِ كَهَاتَيْنِ»
٢٨٥٦.....	باب التَّوَضُّعُ	٢٨٦١.....	باب «طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا»
٢٨٥٩.....	باب قول النبي ﷺ: «بُيِّتْنَا وَالسَّاعَةِ كَهَاتَيْنِ»	٢٨٦٢.....	باب مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ لِقَاءَهُ
٢٨٦١.....	باب «طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا»	٢٨٦٤.....	باب سَكَرَاتِ الْفُتُورِ
٢٨٦٢.....	باب مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ لِقَاءَهُ	٢٨٦٦.....	باب نَفْعُ الصُّورِ
٢٨٦٤.....	باب سَكَرَاتِ الْفُتُورِ	٢٨٦٨.....	باب يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٨٦٦.....	باب نَفْعُ الصُّورِ	٢٨٧١.....	باب كَيْفَ الْحَفَرُ
٢٨٦٨.....	باب يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٨٧٥.....	باب قولوه عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ زُلْزِلَتِ السَّاعَةُ حَتَّى عَظُمَ»
٢٨٧١.....	باب كَيْفَ الْحَفَرُ	٢٨٧٧.....	باب قول الله تعالى: «أَلَا يَنْظُرُ لَوْلَيْكَ أَتَمُّهُمْ مَبْعُوثُونَ»
٢٨٧٥.....	باب قولوه عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ زُلْزِلَتِ السَّاعَةُ حَتَّى عَظُمَ»	٢٨٧٨.....	باب الْقِيَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٨٧٧.....	باب قول الله تعالى: «أَلَا يَنْظُرُ لَوْلَيْكَ أَتَمُّهُمْ مَبْعُوثُونَ»	٢٨٨٠.....	باب مَنْ تَوَضَّعَ الْحِسَابُ غَلَبَ
٢٨٧٨.....	باب الْقِيَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٨٨٢.....	باب يَدْخُلُ الْحِجَّةُ سَبْعُونَ لَفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ
٢٨٨٠.....	باب مَنْ تَوَضَّعَ الْحِسَابُ غَلَبَ	٢٨٨٦.....	باب صِفَةُ الْحِجَّةِ وَالنَّارِ
٢٨٨٢.....	باب يَدْخُلُ الْحِجَّةُ سَبْعُونَ لَفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ	٢٨٨٨.....	باب الصِّرَاطُ جَسْرٌ جَهَنَّمُ
٢٨٨٦.....	باب صِفَةُ الْحِجَّةِ وَالنَّارِ	٢٩٠٦.....	باب فِي الْحَوْضِ
٢٨٨٨.....	باب الصِّرَاطُ جَسْرٌ جَهَنَّمُ		
٢٩٠٦.....	باب فِي الْحَوْضِ		

٨٢- كتاب القدر

٢٩١١.....	باب	٢٩١٧.....	باب جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى حِلْمِ اللَّهِ
٢٩١١.....	باب	٢٩١٨.....	باب اللَّهُ أَحَلَّمُ بِمَا كَانُوا عَاطِلِينَ
٢٩١٧.....	باب جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى حِلْمِ اللَّهِ	٢٩١٨.....	باب اللَّهُ أَحَلَّمُ بِمَا كَانُوا عَاطِلِينَ
٢٩١٨.....	باب اللَّهُ أَحَلَّمُ بِمَا كَانُوا عَاطِلِينَ	٢٩١٨.....	باب «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْضُورًا»
٢٩١٨.....	باب «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْضُورًا»	٢٩٢٠.....	باب الْقَتْلُ بِالْخَوَاتِمِ
٢٩٢٠.....	باب الْقَتْلُ بِالْخَوَاتِمِ	٢٩٢٠.....	باب إِقَاءُ النَّدْرِ الْمُعْتَدِ إِلَى الْقَدْرِ
٢٩٢٠.....	باب إِقَاءُ النَّدْرِ الْمُعْتَدِ إِلَى الْقَدْرِ	٢٩٢١.....	باب لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
٢٩٢١.....	باب لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ	٢٩٢١.....	باب الْمُضْمُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ
٢٩٢١.....	باب الْمُضْمُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ	٢٩٢١.....	باب «وَعَزَّامٌ عَلَى قُرْبَى أَمَلَكْتُمَا أَنَّهُمْ لَا يَزْجُرُونَ»
٢٩٢١.....	باب «وَعَزَّامٌ عَلَى قُرْبَى أَمَلَكْتُمَا أَنَّهُمْ لَا يَزْجُرُونَ»	٢٩٢٢.....	باب «وَمَا جَعَلْنَا الرِّكَائِ أَلْفًا إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ»
٢٩٢٢.....	باب «وَمَا جَعَلْنَا الرِّكَائِ أَلْفًا إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ»	٢٩٢٣.....	باب مَخْلَجٌ كَمُ وَتَوَسَّى عِنْدَ اللَّهِ
٢٩٢٢.....	باب مَخْلَجٌ كَمُ وَتَوَسَّى عِنْدَ اللَّهِ	٢٩٢٥.....	باب لَا مَتَبِعَ لِمَا أَضَلَّ اللَّهُ
٢٩٢٣.....	باب مَخْلَجٌ كَمُ وَتَوَسَّى عِنْدَ اللَّهِ		
٢٩٢٥.....	باب لَا مَتَبِعَ لِمَا أَضَلَّ اللَّهُ		

٨٤- كتاب كفارات الإيمان

٢٩٥٩.....	باب قول الله تعالى: «تَكَفَّرْتُمْ بِإِطْمَاءٍ عَشْرَةَ مَسَاجِدَ»	٢٩٦٠.....	باب مَنْ تَجِبَ الْكُفْرَةُ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْفَقِيرُ؟
٢٩٥٩.....	باب قول الله تعالى: «تَكَفَّرْتُمْ بِإِطْمَاءٍ عَشْرَةَ مَسَاجِدَ»		
٢٩٦٠.....	باب مَنْ تَجِبَ الْكُفْرَةُ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْفَقِيرُ؟		

٨٦- كتاب الحُدُود

- ١- باب الرِّزَى وشرب الخمر ٢٩٩٠
- ٢- باب ما جَاءَ فِي شَرْبِ شَارِبِ الخمر ٢٩٩٢
- ٣- باب مَنْ أَمَرَ بِقَتْلِ الحَدِّ فِي النِّسَاءِ ٢٩٩٣
- ٤- باب الضَّرْبُ بِالْجُرِيدِ وَالْعَمَل ٢٩٩٣
- ٥- باب مَا يَكُونُ مِنْ لَمَنِ شَارِبِ الخمر، وَإِنَّهُ لَيْسَ ٢٩٩٧
- ٦- باب السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ ٢٩٩٩
- ٧- باب لَمَنِ السَّارِقُ إِذَا لَمْ يَسْمُ ٢٩٩٩
- ٨- باب الحُدُودُ قَضَاءً ٣٠٠٠
- ٩- باب ظَهَرَ الْمُزْنِ جَمِئًا إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ ٣٠٠١
- ١٠- باب إِقَامَةُ الحُدُودِ وَالْإِجْتِمَاعُ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ ٣٠٠١
- ١١- باب إِقَامَةُ الحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالرَّوَضِ ٣٠٠١
- ١٢- باب كَرَامَةِ الشُّفَاعَةِ فِي الحَدِّ ٣٠٠١
- ١٣- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ ٣٠٠٥
- ١٤- باب قُوَّةُ السَّارِقِ ٣٠١٠
- ١٥- باب الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرُّكُوع ٣٠١٠
- ١٦- باب لَمْ يَحْجُمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ ٣٠١١
- ١٧- باب لَمْ يَسْأَلِ الْمُؤْتَمِنُونَ الْمُحَارِبِينَ حَتَّى مَاتُوا ٣٠١١
- ١٨- باب سَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلُ الْمُحَارِبِينَ ٣٠١١
- ١٩- باب فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الْقَوَاجِشَ ٣٠١٢
- ٢٠- باب إِسْمُ الرِّبَاةِ ٣٠١٢
- ٢١- باب رَجْمُ الْمُحْصَنِ ٣٠١٣
- ٢٢- باب لَا يَرْجُمُ الْمُجَنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ ٣٠١٥
- ٢٣- باب لِبَاحَةِ الْحَجَرِ ٣٠١٨
- ٢٤- باب الرُّجْمُ فِي الْبِلَاطِ ٣٠١٨
- ٢٥- باب الرُّجْمُ بِالْمُصَلَّى ٣٠١٨
- ٢٦- باب مَنْ أَصَابَ قَبْرًا قَوْلَ الْحَدِّ فَاعْتَرِ الْإِيمَانُ ٣٠١٩
- ٢٧- باب إِذَا أَمَرَ بِالْحَدِّ وَلَمْ يَسْمُ ٣٠٢٠
- ٢٨- باب مَنْ يَتَوَلَّى الْإِيمَانَ بِالْمُؤْمَرِ: لَعَلَّتْ لَسْتُ أَوْ عَمَزَتْ؟ ٣٠٢١
- ٢٩- باب سُؤَالُ الْإِيمَانِ الْمُكْفَرِ: مَنْ أَحْصَيْتَ ٣٠٢١
- ٣٠- باب الْأَخَوَانُ بِالرِّزَى ٣٠٢٢
- ٣١- باب رَجْمُ الْحَمَلِيِّ مِنَ الرِّزَى إِذَا احْتَضَتْ ٣٠٢٥
- ٣٢- باب الْبُخْرَانُ يُجْلَدَانِ وَيُغَيَّبَانِ ٣٠٣٠
- ٣٣- باب نَفْيِ أَهْلِ الْمَنَاصِي وَالْمُخَشَّينَ ٣٠٣١
- ٣٤- باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ فَخِلَا عَنْهُ ٣٠٣٢
- ٣٥- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْطِعْ عَلَيْكُمْ فُولَاكُ﴾ ٣٠٣٢
- ٣٦- باب لَا يُجْرَبُ عَلَى الْأَمْرِ إِذَا زَنَتْ وَلَا تَقَى ٣٠٣٤
- ٣٧- باب احْكَامُ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَإِحْصَائِهِمْ ٣٠٣٤
- ٣٨- باب إِذَا دَمَى امْرَأَتُهُ أَوْ امْرَأَتُهُ غَيْرُهَا بِالرِّثَا ٤٠٣٧
- ٣٩- باب مَنْ أَثْبَتَ أَعْلَاهُ أَوْ غَيْرَهُ قَوْلَ السُّلْطَانِ ٣٠٣٧
- ٤٠- باب مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا قَتَلَهُ ٣٠٣٧
- ٤١- باب مَا جَاءَ فِي التَّغْرِيضِ ٣٠٣٨

- ٣- باب مَنْ أَعَادَ الْمُغْسِرَ فِي الْكُفَّارَةِ ٢٩٦٠
- ٤- باب يُعْطَى فِي الْكُفَّارَةِ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ ٢٩٦٠
- ٥- باب صَاعُ النَّدِيَّةِ وَمُدُّ النَّبِيِّ ﷺ وَيَرْكَبُ ٢٩٦٠
- ٦- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ٢٩٦١
- ٧- باب عَيْتُ الْمُتَّخِرِ وَأَمُّ الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبِ فِي الْكُفَّارَةِ ٢٩٦١
- ٨- باب إِذَا اخْتَقَى فِي الْكُفَّارَةِ لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ ٢٩٦٢
- ٩- باب الْأَسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ ٢٩٦٢
- ١٠- باب الْكُفَّارَةُ قَبْلَ الْحِنْثِ وَبَعْدَهُ ٢٩٦٥

٨٥- كتاب الفَرَائِضِ

- ١- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ٢٩٦٩
- ٢- باب تَعْلِيمُ الْفَرَائِضِ ٢٩٦٩
- ٣- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكَتَا صَدَقَةً» ٢٩٧٠
- ٤- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَا خَلِيلَ» ٢٩٧١
- ٥- باب ميراثُ مَوْلَدٍ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ٢٩٧٢
- ٦- باب ميراثُ الْبَنَاتِ ٢٩٧٣
- ٧- باب ميراثُ ابْنِ الْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنُ ٢٩٧٤
- ٨- باب ميراثُ ابْنَةِ ابْنِ مَعَ ابْنَتِهِ ٢٩٧٤
- ٩- باب ميراثُ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِ وَالْإِخْوَةِ ٢٩٧٥
- ١٠- باب ميراثُ الزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ ٢٩٧٧
- ١١- باب ميراثُ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ ٢٩٧٧
- ١٢- باب ميراثُ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ حَصَبَةً ٢٩٧٧
- ١٣- باب ميراثُ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ ٢٩٧٧
- ١٤- باب يَسْتَحْتَرِكُ قُلُوبُ اللَّهِ بِمُحَرِّمَاتِهِ فِي الْكَلَالَةِ ٢٩٧٨
- ١٥- باب ابْنَتِي هَمْ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ وَالْآخَرُ زَوْجٌ ٢٩٧٨
- ١٦- باب قُوَّةُ الْأَرْحَامِ ٢٩٧٩
- ١٧- باب ميراثُ الْمُتَلَاخَةِ ٢٩٧٩
- ١٨- باب الْوَلَدُ لِلْفَرَاغِ، شَرُّهُ كَانَتْ أُمَّةٌ ٢٩٨٠
- ١٩- باب الْوَلَدُ لِمَنْ اخْتَقَى وَمِيرَاثُ الْفَقِيرِ ٢٩٨٣
- ٢٠- باب ميراثُ السَّائِيَةِ ٢٩٨٣
- ٢١- باب إِسْمُ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوْلَاهُ ٢٩٨٤
- ٢٢- باب إِذَا اسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ ٢٩٨٥
- ٢٣- باب مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَدِ ٢٩٨٦
- ٢٤- باب مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْ أَقْسَمِهِمْ وَبَيْنَ الْأَخَوَاتِ مِنْهُمْ ٢٩٨٦
- ٢٥- باب ميراثُ الْأَخِيرِ ٢٩٨٧
- ٢٦- باب لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ ٢٩٨٧
- ٢٧- باب ميراثُ الْعَبْدِ الْعَبْدِ النَّصْرَتِيِّ، وَالْمَكَاتِبِ النَّصْرَتِيِّ ٢٩٨٨
- ٢٨- باب مَنْ أَدَّى إِحَاوُ ابْنِ أَخٍ ٢٩٨٨
- ٢٩- باب مَنْ أَدَّى إِلَى غَيْرِهِ ٢٩٨٩
- ٣٠- باب إِذَا اخْتَصَرَتِ الْمَرْأَةُ بَنًا ٢٩٨٩
- ٣١- باب الْفَائِضُ ٢٩٨٩

		أغصيات ٩١ - كتاب الصبير	٣٤٣٣	
--	--	-------------------------	------	--

- ٣- باب قَتْل مَنْ لَمْ يَكُنْ الْفَرَّارِي، وَمَا نُسِبُوا إِلَى الرَّكَّةِ ٣٠٧٩
- ٤- باب إِذَا عَرَضَ النِّعْيُ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ ٣٠٨١
- ٥- باب ٣٠٨٢
- ٦- باب قَتْل الْخَوَارِجِ وَالْمُلْجَبِينَ ٣٠٨٢
- ٧- باب مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلثَّلَاثَةِ، وَلَيْسَ يَخْرُ النَّاسُ عَنْهُ ٣٠٨٥
- ٨- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَقْرُمُ السَّاعَةَ حَتَّى تَقْتُلَ قِتَانٍ ٣٠٩٠
- ٩- باب مَا جَاءَ فِي الْمُسَاوِلِينَ ٣٠٩٠

٨٩- كتاب الإكراه

- ١- باب مَنْ اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْمَوْتَ عَلَى الْكَفَرِ ٣٠٩٥
- ٢- باب فِي تَبِيحِ الْمَكْرُوحِ وَنَحْوِهِ فِي الْحَقِّ وَغَيْرِهِ ٣٠٩٦
- ٣- باب لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَكْرُوحِ ٣٠٩٦
- ٤- باب إِذَا أَكْرَهَ حَتَّى وَهَبَ عَيْلًا أَوْ بَاعَهُ لَمْ يَجْزِ ٣٠٩٧
- ٥- باب مِنَ الْإِكْرَاهِ ٣٠٩٧
- ٦- باب إِذَا اسْتَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى الرِّثَا فَلَا حُدَّ عَلَيْهَا ٣٠٩٨
- ٧- باب يَحِبُّ الرَّجُلُ لِصَاحِبِهِ ٣٠٩٨

٩٠- كتاب الحيل

- ١- باب فِي تَرْكِ الْحَيْلِ، وَإِنْ لَكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ٣١٠٠
- ٢- باب فِي الصَّلَاةِ ٣١٠١
- ٣- باب فِي الزَّكَاةِ، وَإِنْ لَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ٣١٠١
- ٤- باب الْحَيْلُ فِي النِّكَاحِ ٣١٠٣
- ٥- باب مَا يَكُونُ مِنَ الْإِخْطَالِ فِي الشِّرْعِ ٣١٠٣
- ٦- باب مَا يَكُونُ مِنَ التَّجَافُضِ ٣١٠٤
- ٧- باب مَا يُنْهَى مِنَ الْخِيَالِ فِي الشِّرْعِ ٣١٠٤
- ٨- باب مَا يُنْهَى عَنِ الْإِخْطَالِ لِلزَّوْجِ فِي النِّسَاءِ ٣١٠٤
- ٩- باب إِذَا فَصَّبَ جَارِيَةً فَوَظَعَ أَهْلُهَا مَاتَتْ ٣١٠٤
- ١٠- باب ٣١٠٥
- ١١- باب فِي النِّكَاحِ ٣١٠٥
- ١٢- باب مَا يَكُونُ مِنَ إِخْطَالِ الْمَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ وَالْفَرَارِ ٣١٠٧
- ١٣- باب مَا يَكُونُ مِنَ الْإِخْطَالِ فِي الْفَرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ ٣١٠٧
- ١٤- باب فِي الْهَبَةِ وَالشَّفَعَةِ ٣١٠٧
- ١٥- باب إِخْطَالُ الْمَاعِزِ لِيَهْدَى لَهُ ٣١٠٩

٩١- كتاب النصير

- ١- باب أَوَّلُ مَا يُبَيِّنُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٣١١٠
- ٢- باب رُفْقَا الصَّالِحِينَ ٣١١٤
- ٣- باب الرُّفْقَا مِنَ اللَّهِ ٣١١٧
- ٤- باب الرُّفْقَا الصَّالِحَةُ جَزَاءٌ مِنْ مَرْبِّهِ وَارْتِيحٍ ٣١١٩
- ٥- باب الْمُبَشِّرَاتُ ٣١١٩
- ٦- باب رُفْقَا يُوسُفَ ٣١٢٠
- ٧- باب رُفْقَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ٣١٢٠
- ٨- باب التَّوَّاطُعُ عَلَى الرُّفْقَا ٣١٢١
- ٩- باب رُفْقَا أَهْلِ السُّجُونِ وَالْفَسَادِ وَالشَّرِّ ٣١٢٢

- ٤٢- باب كَيْفَ التَّغْيِيرُ وَالْأَدَبُ؟ ٣٠٣٨
- ٤٣- باب مَنْ أَطْعَمَ الْفَاسِقَةَ وَاللَّطِيفَ وَالنَّهْمَةَ بِمَعْرِ بَيْتِهِ ٣٠٤٠
- ٤٤- باب زَمِي الْمُحْصَنَاتِ ٣٠٤٠
- ٤٥- باب غُلْظَةُ النَّيْبِ ٣٠٤٢
- ٤٦- باب هَلْ يَقْرَأُ الْإِمَامُ رَجُلًا يُضْرَبُ الْحَدَّ عَلَيْهِ عَنْهُ ٣٠٤٢

٨٧- كتاب اللِّدَايَاتِ

- ١- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ ٣٠٤٣
- ٢- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ ٣٠٤٤
- ٣- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ٣٠٤٧
- ٤- باب سُؤَالُ الْقَاتِلِ حَتَّى يَقْرَأَ، وَالْإِفْرَارُ فِي الْحُلُودِ ٣٠٤٧
- ٥- باب إِذَا قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ بِصَخْرَةٍ ٣٠٤٨
- ٦- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ الْقَتْلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ﴾ ٣٠٤٩
- ٧- باب مَنْ أَقَادَ بِالْحَجَرِ ٣٠٥٠
- ٨- باب مَنْ قَتَلَ لَمْ يَقْتُلْ فَهُوَ بِحَجَرٍ أَوْ بِطَرَفٍ ٣٠٥٠
- ٩- باب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ ٣٠٥٢
- ١٠- باب الْعَفْوُ فِي الْخَطَايَا بَعْدَ الْمَوْتِ ٣٠٥٣
- ١١- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ ٣٠٥٣
- ١٢- باب إِذَا أَمَرَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قَوْلُ بَعْضِهِ ٣٠٥٤
- ١٣- باب قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ ٣٠٥٤
- ١٤- باب الْقَوَاصِصُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْجَرَاحَاتِ ٣٠٥٤
- ١٥- باب مَنْ اخْتَلَفَ، أَوْ اقْتَصَرَ دُونَ السُّلْطَانِ ٣٠٥٥
- ١٦- باب إِذَا مَاتَ فِي الرِّحَالِ أَوْ قَتَلَ ٣٠٥٥
- ١٧- باب إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَلَا حُدَّ لَهُ ٣٠٥٦
- ١٨- باب إِذَا عَصَى رَجُلًا لَوْ تَمَّتْ تَابَهُ ٣٠٥٦
- ١٩- باب ﴿السَّنُّ بِالسَّنِّ﴾ ٣٠٥٨
- ٢٠- باب حُدُّ الْأَسَابِيعِ ٣٠٥٩
- ٢١- باب إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقِبُ ٣٠٥٩
- ٢٢- باب الْقَسَامَةُ ٣٠٦٠
- ٢٣- باب مَنْ اطَّلَعَ فِي يَدَيْهِ قَوْمٌ فَفَقَدُوا عَيْنَهُ، فَلَا حُدَّ لَهُ ٣٠٦٦
- ٢٤- باب الْمَاقِلَةُ ٣٠٦٧
- ٢٥- باب جَبِينَ الْمَرْأَةِ ٣٠٦٧
- ٢٦- باب جَبِينَ الْمَرْأَةِ، وَإِنْ تَغَطَّى عَلَى الْوَلَدِ وَهَضَبَتْ ٣٠٧٠
- ٢٧- باب مَنْ اسْتَحْلَنَ عَيْلًا أَوْ صَبِيًّا ٣٠٧٠
- ٢٨- باب الْمُتَمَلِّقُ جَبَارًا وَبَغِيرَ جَبَارَةٍ ٣٠٧١
- ٢٩- باب الْمُضْجَاءُ جَبَارَةً ٣٠٧١
- ٣٠- باب إِنْ مَن قَتَلَ دِيْنًا بِغَيْرِ جُرْمٍ ٣٠٧٢
- ٣١- باب لَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ ٣٠٧٣
- ٣٢- باب إِذَا لَعَنَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْفُتُوحِ ٣٠٧٤

٨٨- كتاب استجابة المُرْتَدِّينَ

- ١- باب إِنْ مَن اشْرَكَ بِاللَّهِ، وَعَقَوِيهِ فِي الشُّبُهَاتِ وَالْآخِرَةِ ٣٠٧٥
- ٢- باب حُكْمُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ وَاسْتِجَابَتُهُمْ ٣٠٧٦

- ١٠- باب مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّعَامِ..... ٣١٢٣
- ١١- باب رُؤْيَا اللَّيْلِ..... ٣١٢٥
- ١٢- باب رُؤْيَا النَّهَارِ..... ٣١٢٦
- ١٣- باب رُؤْيَا النَّسَاءِ..... ٣١٢٧
- ١٤- باب الْحُلُمِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّمَا حَلَمَ فَلَيْسَ بِهِ..... ٣١٢٧
- ١٥- باب اللَّيْنِ..... ٣١٢٧
- ١٦- باب إِذَا جَرَى اللَّيْنُ فِي الْحَرَابَةِ أَوْ أَطْلَفَ..... ٣١٢٨
- ١٧- باب الْفَيْصِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٢٨
- ١٨- باب جَرِ الْفَيْصِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٢٨
- ١٩- باب الْخَضِرِ فِي النَّعَامِ، وَالرُّؤُوسَةُ الْخَضِرَاءُ..... ٣١٢٩
- ٢٠- باب كُتْبُ الْمَرْكَاةِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٠
- ٢١- باب ثِيَابِ الْخَبِيرِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٠
- ٢٢- باب الْمُفَاتِيحِ فِي الْبُلُو..... ٣١٣٠
- ٢٣- باب التَّحْلِيْقِ بِالْمَرْوَةِ وَالْحَقْلَقَةِ..... ٣١٣٠
- ٢٤- باب عُمُودِ الْقِسْطِ تَحْتَ وَسْطِهِ..... ٣١٣٠
- ٢٥- باب الْإِسْتِزْقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣١
- ٢٦- باب الْغَيْدِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٢
- ٢٧- باب الْعَيْنِ الْجَارِيَةِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٤
- ٢٨- باب نَزْعِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْرِ حَتَّى يَرَوَى النَّاسُ..... ٣١٣٤
- ٢٩- باب نَزْعِ الْقَنْوَبِ وَالْقَنْوَيْنِ مِنَ الْبَيْرِ بِمَقْفُوفٍ..... ٣١٣٦
- ٣٠- باب الْإِسْتِزَاحَةِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٦
- ٣١- باب الْفَصْرِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٦
- ٣٢- باب الْوُضُوءِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٦
- ٣٣- باب الطَّوَارِفِ بِالْكَبِيَّةِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٧
- ٣٤- باب إِذَا أَطْلَى فَضْلَهُ خَيْرٌ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٧
- ٣٥- باب الْأَمْنِ وَخَفَافِ الرُّزْقِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٧
- ٣٦- باب الْأَخْلَافِ عَلَى الْبَيْتِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٨
- ٣٧- باب الْفَذَحِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٨
- ٣٨- باب إِذَا طَارَ الشَّيْءُ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٨
- ٣٩- باب إِذَا رَأَى بَقْرًا تَحَرَّجَ..... ٣١٣٨
- ٤٠- باب الْقَضْعِ فِي النَّعَامِ..... ٣١٣٩
- ٤١- باب إِذَا رَأَى اللَّهُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ كُوْرَةٍ..... ٣١٤٠
- ٤٢- باب الْمَرْكَاةِ السُّوْدَاءِ..... ٣١٤٠
- ٤٣- باب الْمَرْكَاةِ النَّافِرَةِ الرَّأْسِ..... ٣١٤٠
- ٤٤- باب إِذَا هَرَسَتْ فِي النَّعَامِ..... ٣١٤١
- ٤٥- باب مَنْ كَلَبَ فِي حُلْمِهِ..... ٣١٤١
- ٤٦- باب إِذَا رَأَى مَا يَكُونُ فَلَا يَخْبِرُ بِهِ وَلَا يَذْكُرُهَا..... ٣١٤٢
- ٤٧- باب مَنْ لَمْ يَرِ الرُّؤْيَا إِلَّا لَوْ عَلِمَ بِهَا لَمْ يَحْسِبْ..... ٣١٤٣
- ٤٨- باب تَغْيِيرِ الرُّؤْيَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ..... ٣١٤٥
- ٣- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَلَاكُ أَهْلِي»..... ٣١٥٢
- ٤- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَلَّى لِلْمَرْبِيِّ»..... ٣١٥٣
- ٥- باب طُحُورِ الْفَتَنِ..... ٣١٥٤
- ٦- باب لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا أَهْلِي بِمَنْةٍ شَرِّ عِيَةٍ..... ٣١٥٦
- ٧- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَى السِّلَاحِ»..... ٣١٥٨
- ٨- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَقَارِأٍ»..... ٣١٥٩
- ٩- باب تَكُونُ وَتَهْ أَفْعَادُهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَالِمِ..... ٣١٦١
- ١٠- باب إِذَا اتَّقَى الْمُسْلِمَانِ بَسْمَتَهُمَا..... ٣١٦١
- ١١- باب كَيْفَ الْأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَسَاقَةً؟..... ٣١٦٣
- ١٢- باب مَنْ قَرَأَ لَا يَكْتَرِ سَوَاعَةَ الْفَتَنِ وَالْعَلَمِ..... ٣١٦٤
- ١٣- باب إِذَا بَغَى فِي خُلُقِهِ مِنَ النَّاسِ..... ٣١٦٤
- ١٤- باب التَّشْرِبِ فِي الْفِتْنَةِ..... ٣١٦٥
- ١٥- باب التَّوَدُّعِ مِنَ الْفَتَنِ..... ٣١٦٦
- ١٦- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفِتْنَةُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ»..... ٣١٦٧
- ١٧- باب الْفِتْنَةُ الَّتِي تَمُوجُ كَمُوجِ الْبَحْرِ..... ٣١٦٨
- ١٨- باب..... ٣١٧١
- ١٩- باب إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا..... ٣١٧٣
- ٢٠- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ»..... ٣١٧٤
- ٢١- باب إِذَا قَالَ عَبْدٌ قَوْمَ شَيْئًا..... ٣١٧٧
- ٢٢- باب لَا تَقْرَأُ السَّاعَةَ حَتَّى يُجِبَ لَهَا الْغَبِيرُ..... ٣١٧٩
- ٢٣- باب تَغْيِيرِ الزَّمَانِ حَتَّى تُغَيِّرَ الْأَوْتَانَ..... ٣١٨٠
- ٢٤- باب خُرُوجِ النَّارِ..... ٣١٨١
- ٢٥- باب..... ٣١٨٢
- ٢٦- باب وَثَرِ الدُّجَالِ..... ٣١٨٥
- ٢٧- باب لَا يَدْخُلُ الدُّجَالُ الْمَنِيَّةَ..... ٣١٩٠
- ٢٨- باب يَأْخُذُ وَيَأْخُذُ..... ٣١٩٢

٩٣ - كتاب الأحكام

- ١- باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾..... ٣١٩٤
- ٢- باب الْأَمْرُ مِنْ قُرَيْشٍ..... ٣١٩٥
- ٣- باب لِمَنْ مَنَ قَضَى بِالْحِكْمَةِ..... ٣١٩٨
- ٤- باب السُّنْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ يَكُنْ مَضِيَّةً..... ٣١٩٨
- ٥- باب مَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْإِمَامَةَ لِقَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا..... ٣١٩٩
- ٦- باب مَنْ سَأَلَ الْإِمَامَةَ وَكَلَّ إِلَيْهَا..... ٣١٩٩
- ٧- باب مَا يَكُونُ مِنَ الْحَرَمِ عَلَى الْإِمَامَةِ..... ٣٢٠٠
- ٨- باب مَنْ اسْتَرْجَى رَحْمَةً فَلَمْ يَنْصَحْ..... ٣٢٠١
- ٩- باب مَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ..... ٣٢٠١
- ١٠- باب الْقَضَاءِ وَاقْتِنَاءِ فِي الطَّرِيقِ..... ٣٢٠٢
- ١١- باب مَا ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمِيَّةٌ..... ٣٢٠٣
- ١٢- باب الْحَاكِمِ بِحُكْمِ الْقَتْلِ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ..... ٣٢٠٣
- ١٣- باب عَلَاقَةِ الْقَانِصِ أَوْ يَتِيٍّ وَهُوَ غَضْبَانٌ..... ٣٢٠٥
- ١٤- باب مَنْ رَأَى الْقَانِصَ أَنْ يَحْكُمَ بِعُلُوبِهِ..... ٣٢٠٦
- ١٥- باب الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ الْمَخْتُومِ..... ٣٢٠٦
- ١- باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾..... ٣١٤٩
- ٢- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْزُورٌ يَحْمِلُ أَسْمَاءَ تَكُونُ رُؤْيَا»..... ٣١٥٠

٩٢ - كتاب الفتن

		الطهريات ٩٦- كتاب الاغتصاص	٣٤٣٥	
--	--	----------------------------	------	--

- ١٦- باب متى يَسْتَرْجِبُ الرَّجُلُ الْقَضَاءَ ٣٢٠٩
 ١٧- باب رِزْقُ الْحَاكِمِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهِمَا ٣٢١٠
 ١٨- باب مَنْ قَضَى وَلَا عَيْنَ فِي الْمُسْجِدِ ٣٢١٢
 ١٩- باب مَنْ حَكَمَ فِي الْمُسْجِدِ ٣٢١٣
 ٢٠- باب مَوْعِظَةُ الْإِمَامِ لِلْخُصُومِ ٣٢١٤
 ٢١- باب الشَّهَادَةُ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، فِي وَلَايَةٍ ٣٢١٤
 ٢٢- باب أَمْرُ الزَّوَالِي إِذَا وَجَّهَ امْرَأَتَيْنِ إِلَى مَوْضِعٍ ٣٢١٦
 ٢٣- باب إِجَابَةُ الْحَاكِمِ الدُّعْوَةَ ٣٢١٦
 ٢٤- باب هَتَايَا الْمَثَالِ ٣٢١٦
 ٢٥- باب اسْتِغْفَاءُ الْمَوَالِي وَاسْتِغْمَالِهِمْ ٣٢١٨
 ٢٦- باب الْمَرْفَعَةُ لِلنَّاسِ ٣٢١٨
 ٢٧- باب مَا يَحْكُرُهُ مِنْ تَاءِ السُّلْطَانِ ٣٢١٩
 ٢٨- باب الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ ٣٢١٩
 ٢٩- باب مَنْ قَضَى لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذُهُ ٣٢٢٠
 ٣٠- باب الْحُكْمُ فِي الْبُيُوتِ وَنَحْوِهَا ٣٢٢٢
 ٣١- باب الْقَضَاءُ فِي خَيْرِ الْمَالِ وَقَلِيلِهِ ٣٢٢٢
 ٣٢- باب يَبِيعُ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَغِيَاظَهُمْ ٣٢٢٢
 ٣٣- باب مَنْ لَمْ يَحْكُرْ بِطَعْنٍ مِنْ لَا يَلْعَلُهُ ٣٢٢٣
 ٣٤- باب الْأَلَدُ الْخُصْمُ ٣٢٢٣
 ٣٥- باب إِذَا قَضَى الْحَاكِمُ بِجَوْرِ ٣٢٢٣
 ٣٦- باب الْإِمَامُ يَأْتِي قَوْمًا يَصْلُحُ بَيْنَهُمْ ٣٢٢٤
 ٣٧- باب يُسْتَنْبَحُ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا ٣٢٢٤
 ٣٨- باب كِتَابُ الْحَاكِمِ إِلَى عُمَّالِهِ ٣٢٢٤
 ٣٩- باب حَلُّ يَجُورُ لِلْحَاكِمِ أَنْ ٣٢٢٥
 ٤٠- باب تَرْجُمَةُ الْمُحْكَمِ، وَحَلُّ يَجُورُ تَرْجَمَانِ وَاحِدٌ ٣٢٢٥
 ٤١- باب مُحَاسَبَةُ الْإِمَامِ عَمَّا لَمْ ٣٢٢٦
 ٤٢- باب يَطْلُقُ الْإِمَامُ وَأَهْلُ مَشُورَتِهِ ٣٢٢٧
 ٤٣- باب كَيْفَ يَتَابِعُ الْإِمَامُ النَّاسَ ٣٢٢٨
 ٤٤- باب مَنْ تَابَعَ مَرْغَبِينَ ٣٢٣١
 ٤٥- باب يَبْعُو الْأَهْرَاسِيو ٣٢٣١
 ٤٦- باب يَبْعُو الصَّغِيرِ ٣٢٣١
 ٤٧- باب مَنْ تَابَعَ ثُمَّ اسْتَفَانَ النِّيَمَةَ ٣٢٣١
 ٤٨- باب مَنْ تَابَعَ رَجُلًا لَا يَتَابِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا ٣٢٣٢
 ٤٩- باب يَبْعُو النِّسَاءَ ٣٢٣٢
 ٥٠- باب مَنْ نَكَتْ نِيَمَةً ٣٢٣٣
 ٥١- باب الْأَسْخِخْلَافُ ٣٢٣٣
 ٥٢- باب إِخْرَاجُ الْخُصُومِ وَأَهْلِ الرَّبِيبِ ٣٢٣٧
 ٥٣- باب حَلُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ الْمُجْبِرِينَ ٣٢٣٨

٩٥- كتاب أخبار الآحاد

- ١- باب مَا جَاءَ فِي إِجَارَةِ خَيْرِ الزَّوَالِ الصُّلُوفِ ٣٢٤٤
 ٢- باب بَيْعُ النَّبِيِّ ﷺ الزَّيْبُ طَلَبَةً وَحَتْلَهُ ٣٢٤٧
 ٣- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾ ٣٢٤٨
 ٤- باب مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَمْرَاءِ ٣٢٤٨
 ٥- باب وَصَاةُ النَّبِيِّ ﷺ وَفُؤَادُ الْعَرَبِ أَنْ يَلْعَلُوا ٣٢٤٩
 ٦- باب خَيْرُ الْمَرْأَةِ الزَّوَالِجَةُ ٣٢٤٩

٩٦- كتاب الاغتصاص

- ١- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْعْتُ بِجَمَاعِ الْكَلَمِ» ٣٢٥١
 ٢- باب الْاِخْتِيَاءُ بِسَنِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٢٥١
 ٣- باب مَا يَحْكُرُهُ مِنْ خَيْرِ السُّؤَالِ وَتَكْلُفِهِ مَا لَا يَخْشَوُ ٣٢٥٨
 ٤- باب الْاِخْتِيَاءُ بِأَقْبَالِ النَّبِيِّ ﷺ ٣٢٦٢
 ٥- باب مَا يَحْكُرُهُ مِنَ التَّشْمِيقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ ٣٢٦٢
 ٦- باب إِشْمُ مِنْ أَرَى مُحَدِّثًا ٣٢٦٥
 ٧- باب مَا يَذْكُرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكْلُفِ الْقِيَاسِ ٣٢٦٥
 ٨- باب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَالُّ مِمَّا لَمْ يُزَلَّ عَلَيْهِ ٣٢٦٩
 ٩- باب تَعْلِيمُ النَّبِيِّ ﷺ أَتَمَّهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ٣٢٧٠
 ١٠- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ٣٢٧٠
 ١١- باب فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا ﴾ ٣٢٧١
 ١٢- باب مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَمْلُومًا بِأَصْلٍ مُمَيَّنٍ ٣٢٧١
 ١٣- باب مَا جَاءَ فِي اجْتِهَادِ الْقَضَا بِمَا أَزَلَّ ٣٢٧٢
 ١٤- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَتَشْتُمَنَّ مَنْشَنَ ٣٢٧٣
 ١٥- باب إِشْمُ مَنْ دَخَلَ إِلَى ضَلَالَةٍ أَوْ سَنَ سَنَةً سَيِّئَةً ٣٢٧٣
 ١٦- باب مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَخَصَّ عَلَى أَهْلِيهِ ٣٢٧٤
 ١٧- باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ ﴾ ٣٢٧٨
 ١٨- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ جَدَلًا ﴾ ٣٢٧٨
 ١٩- باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ ٣٢٧٩
 ٢٠- باب إِذَا اجْتَهَدَ الْعَامِلُ أَوْ الْحَاكِمُ، فَاسْطَأَ خِلَافَ ٣٢٨٠
 ٢١- باب أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَاصَابَ أَوْ أَخْطَأَ ٣٢٨١
 ٢٢- باب الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ احْتِكَامَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ ظَاهِرَةً ٣٢٨١
 ٢٣- باب مَنْ رَأَى تَرْكَ التَّكْرِيمِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً ٣٢٨٣
 ٢٤- باب الْأَحْكَامُ الَّتِي تُعْرِفُ بِالذَّلَالِ ٣٢٨٥
 ٢٥- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» ٣٢٨٧
 ٢٦- باب كَرَاهِيَةُ الْأَخْتِلَافِ ٣٢٨٨
 ٢٧- باب نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى التَّخْرِيمِ ٣٢٨٨

٩٤- كتاب التَّمَنِّي

- ١- باب مَا جَاءَ فِي التَّمَنِّي، وَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ ٣٢٣٨
 ٢- باب تَمَنَّى الْخَيْرِ ٣٢٣٨
 ٣- باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَوْ اسْتَغْلَبْتُ مِنْ أَمْرِي ٣٢٣٨

- ٢٨- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾..... ٣٢٨٩
- ٩٧- كتاب التوحيد
- ١- باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ الله..... ٣٢٩٣
- ٢- باب قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾..... ٣٢٩٧
- ٣- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾..... ٣٢٩٨
- ٤- باب قول الله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ﴾..... ٣٢٩٨
- ٥- باب قول الله تعالى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾..... ٣٣٠٠
- ٦- باب قول الله تعالى: ﴿مَلَائِكَةُ النَّاسِ﴾..... ٣٣٠١
- ٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَعَزُ الْمَرْيَمَ الْحَكِيمِ﴾..... ٣٣٠١
- ٨- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَعَزُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾..... ٣٣٠٢
- ٩- باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَوِيحًا بَصِيرًا﴾..... ٣٣٠٣
- ١٠- باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾..... ٣٣٠٤
- ١١- باب مقلب القلوب..... ٣٣٠٥
- ١٢- باب إن لله يافة تسمى إلا إلهنا..... ٣٣٠٥
- ١٣- باب السؤال باسماء الله تعالى والاستغفار بها..... ٣٣٠٥
- ١٤- باب ما يذكر في الأسماء والسموات..... ٣٣٠٧
- ١٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَيُخَلِّصُكُمْ اللَّهُ نَفْسًا﴾..... ٣٣٠٨
- ١٦- باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ مَالِكٌ﴾..... ٣٣١٠
- ١٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَيُضَيِّعُ عَلَى خَافِي﴾..... ٣٣١٠
- ١٨- باب قول الله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِي﴾..... ٣٣١١
- ١٩- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ﴾..... ٣٣١١
- ٢٠- باب قول النبي ﷺ: ﴿لَا شَخْصَ أَخْبَرُ مِنَ اللَّهِ﴾..... ٣٣١٤
- ٢١- باب ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾..... ٣٣١٦
- ٢٢- باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾..... ٣٣١٦
- ٢٣- باب قول الله تعالى: ﴿تَمْرُجُ الْمَلَكَةُ﴾..... ٣٣٢١
- ٢٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَجُرَتْ يَوْمَئِذٍ نَاهِيَةٌ﴾..... ٣٣٢٣
- ٢٥- باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾..... ٣٣٢٩
- ٢٦- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُنْصِتُ السَّمَوَاتِ﴾..... ٣٣٣١
- ٢٧- باب ما جاء في تخليق السموات والأرض..... ٣٣٣١
- ٢٨- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾..... ٣٣٣٢
- ٢٩- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾..... ٣٣٣٢
- ٣٠- باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ﴾..... ٣٣٣٤
- ٣١- باب في الشريعة والإزادة..... ٣٣٣٤
- ٣٢- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَفْعُ الشَّعَاعَةُ عَيْنَهُ﴾..... ٣٣٣٧
- ٣٣- باب كلام الرب مع جبريل، ويضاء الله الملائكة..... ٣٣٤١
- ٣٤- باب قول الله تعالى: ﴿أَنزَلَهُ بِجَلْوٍ وَالْمَلَكَةُ﴾..... ٣٣٤١
- ٣٥- باب قول الله تعالى: ﴿يُمِيلُونَ أَنْ يَكُونُوا﴾..... ٣٣٤٢
- ٣٦- باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة..... ٣٣٤٦
- ٣٧- باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَخْلِيمًا﴾..... ٣٣٤٨
- ٣٨- باب كلام الرب مع أهل الجنة..... ٣٣٥٣
- ٣٩- باب ذكر الله بالأمر، وذكر الميثاق بالعداء..... ٣٣٥٣
- ٤٠- باب قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾..... ٣٣٥٤

- ٤١- باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَشْعُرُونَ﴾..... ٣٣٥٦
- ٤٢- باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾..... ٣٣٥٦
- ٤٣- باب قول الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَكَ﴾..... ٣٣٥٨
- ٤٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسْرَبُوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ﴾..... ٣٣٥٨
- ٤٥- باب قول النبي ﷺ: ﴿رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْفَرَانَ﴾..... ٣٣٥٩
- ٤٦- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ﴾..... ٣٣٥٩
- ٤٧- باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ﴾..... ٣٣٦١
- ٤٨- باب وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً..... ٣٣٦٢
- ٤٩- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ خَلُوعًا﴾..... ٣٣٦٢
- ٥٠- باب ذكر النبي ﷺ ودواجه عن ربو..... ٣٣٦٢
- ٥١- باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها..... ٣٣٦٥
- ٥٢- باب قول النبي ﷺ: ﴿الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ﴾..... ٣٣٦٦
- ٥٣- باب قول الله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَنْصُرُكُمْ﴾..... ٣٣٦٧
- ٥٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ﴾..... ٣٣٦٧
- ٥٥- باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾..... ٣٣٦٨
- ٥٦- باب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾..... ٣٣٧٠
- ٥٧- باب قراءة الفاجر والمنافق، وأصواتهم وتلاوتهم..... ٣٣٧٣
- ٥٨- باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ﴾..... ٣٣٧٤

فَهْرَسْتُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَشْأَارِ

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
انت، أبا بكر وعمر فأخبرهما	جابر بن عبد الله	٢٧٠٩	أثني له فإنه حملك تربت يمينك	عائشة	٦١٥٦
انت الأمير حتى أشهد لك	شرح	ك ٩٣، ب ٢١	أرسلك أبو طلحة	أنس	٥٣٨١
انت المسجد فصل ركعتين	جابر	٢٦٠٤	أرسلك أبو طلحة ؟	أنس	٦٦٨٨
انت أهلك	جابر	٢٤٠٦	«أسي» : أحزن	ك ٦٠ ب ٣٤	
أتى إلي النبي ﷺ حلة سبراء	علي	٥٣٦٦	«أسن» : متغير	أبو العالية	ك ٦٠ ب ١
اتصوا بي وليأتكم من بعدكم	ك ١٠ ب ٦٨		«أهل يعقوب» : أهل يعقوب	ك ٦٠ ب ٤٤	
أتوا روضة كنا	علي	٣٠٨١	ألى رسول الله ﷺ من نسائه وكانت انفكت	أنس	١٩١١، ٥٢٨٩
أتوا الزكاة وصوموا رمضان واعطوا	ابن عمر	٦١٧٦	ألى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً	أنس	٢٤٦٩، ٥٢٠١
خمس ما غنتم	ابن عباس	٤٤٣١	ألى من نسائه شهراً	أنس	٣٧٨
التوني اكتب لكم كتاباً	أم خالد بنت خالد	٥٨٢٣، ٥٨٤٥	آلان قمت ؟	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧
التوني بأم خالد	عائشة	٥٨١٧	أكثر أريد بهذا	عائشة	٢٠٤٥
التوني بأبجانية أبي جهنم بن حليفة بن غاثم من بني عدي	البراء بن عازب	٤١٥١	أكثر ؟ انزعوها فلا أراها	عائشة	٢٠٤١
ألتوني بللو من مائها	معاذ	ك ٢٤ ب ٣٣	أكثر ترون بهن	عائشة	٢٠٣٣
التوني بعرض ثياب خيصر أو ليس	ابن عباس	١١٤، ٣٠٥٣	أكثر تقولون بهن	عائشة	٢٠٣٤
التوني بكتاب أكب لكم	ابن عباس	٣١٦٨	أصبح أربما أصبح أربما	ابن بحينة	٦٦٣
التوني بكف أكب لكم	ابن عباس	ك ٦٥ ب ٤١	أله الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد بكبدي	أبو هريرة	٦٤٥٢
«أثيا طوعاً» أعطيا	ك ٢٤ ب ١٨		أله أمرك أن نصلي الصلوات	ضماد بن ثعلبة	ك ٣ ب ٦
أثر الأنصار المهاجرين	أبو قتادة	ك ٦٨، ب ٢٤	أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع	ابن عباس	٥٢٣، ٣٠٩٥
أحد منكم أمره أن يحمل عليها أو	أبو جحيفة	١٩٦٨، ٦١٣٩	آلان قمت ؟	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧
أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء	ك ٦٣ ب ٥٠		أمركم بالإيمان بالله وهل تدرون	ابن عباس	٧٥٥٦
أخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع لما قدمنا المدينة	عبد الرحمن بن عوف	ك ٦٣ ب ٥٠	أمنت بالله ورسله	ابن عمر	١٣٥٤
آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء	البراء	٦٧٤٤	أمنت بالله ورسله	ابن عمر	٢٠٥٥، ٦١٧٣
آخر آية نزلت على النبي ﷺ	ابن عباس	٤٥٤٤	أمنت به أنا وأبو بكر وعمر	أبو هريرة	٢٣٢٤
آخر آية نزلت «يستغفرك قل لله»	البراء	٤٦٥٤	أمين	ابن شهاب (موسل)	٧٨٠
آخر سورة نزلت براءة	البراء	٤٦٠٥	أمين دعاء	قال عطاء	ك ١٠ ب ١١١
آخر سورة نزلت كاملة براءة وآخر سورة	البراء	٤٣٦٤	الآن نفزوهم ولا يفزونا نحن نسير اليهم	سليمان بن صرد	٤١١٠
آخر من يحشر واعيان من مزينة يردان للمدينة	أبو هريرة	١٨٧٤	الآن يا عمر	عبد الله بن هشام	٦٦٣٢
إنفذ لعشرة	أنس	٣٥٧٨، ٥٣٨١	أنت وحشي قلت نعم	وحشي	٤٠٧٢
أثذ له ويشره بالجنة	أبو موسى	٣٦٧٤، ٣٦٩٥	أنتم قتلتم هذا ؟	أنس	٦٨٩٩
أذن من حولك	أنس	٢٢٣٥، ٢٨٩٣	أنتن على ذلك	ابن عباس	٩٧٩
كنتهم شجرة (أي كنت رسول الله ﷺ بالجن)	عبد الله	٣٨٥٩	أيون إن شاء الله تاتون	ابن عمر	٣٠٨٤
أذني أصلي عليه	ابن عمر	١٢٦٩	أيون تاتون عابدون	ابن عمر	١٧٩٧
أثذوا للنساء بالليل إلى المساجد	ابن عمر	٨٩٩	أيون تاتون عابدون	أنس	٣٠٨٥، ٣٠٨٦
أثذوا له بش أخو العشرة	عائشة	٦٠٥٤	أيون تاتون عابدون لربنا	ابن عمر	٥٩٦٨، ٦١٨٥
أثذوا له فيس ابن العشرة	عائشة	٦١٣١	أثذون	ابن عمر	٤١١٦
أثذوا لها	أبو هريرة	١٤٦٢	أيون تاتون عابدون لربنا حامدون	ابن عمر	٦٣٨٥
أثذني له	عائشة	٢٦٤٤	آية الإيمان حب الأنصار	أنس	١٧، ٣٧٨٤
			«آية الكرى» عطاء ويلمه	مجاهد	ك ٦٥ ب ٧٩
			آية المنافق إذا اتمن خان	ك ٥٥ ب ٨	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
آية النفاق ثلاث	أبو هريرة	٣٣، ٢٦٨٢	أبشروا وأملوا ما يسركم فوالله لا الفقر	عمرو بن عوف	٣١٥٨
آية النفاق بغض الأنصار	أنس	١٧، ٣٧٨٤	أخشى عليكم	عمران بن حصين	٤٣٨٦
الآيات من آخر سورة البقرة	أبو مسعود	٤٠٠٨، ٥٠٤٠	أبشروا يا بني تميم!!	عائشة	٤٧٥٧
الآباريق ذوات الأذان والعرا	ك ٥٩ بـ	٨	أبصر النبي ﷺ نساء وصبياناً	أنس	٥٩٦٩، ٥١٨٠
أبا هر الحق أهل الصفة فادعهم	أبو هريرة	٦٢٤٦	أبصر النبي ﷺ يضطجع في المسجد رافقاً	عم (عبد بن تميم)	٥٩٦٩
«البايل» متابعة	مجاهد	ك ٦٥ بـ ١٠٥	إحدى رجله		
أباهمكم على أن لا تتركوا بالله	عبادة بن الصامت	٦٨٠١، ٧٤٦٨	أبصر نخلة من قبلة المسجد فحكها	أبو سعيد	٤١٤
أباهم على الإسلام والإيمان والجهاد	مجاهد سميد	٤٣٠٥، ٤٣٠٦	بحصاة		
«الأب» ما تأكل الأنعام	ابن عباس	ك ٥٩ بـ ٣	أبصروا فإن جاءت به أكحل العينين	ابن عباس	٤٧٤٧
اتباع أبو بكر من حزب رجلاً	البراء	٣٩١٧	سليخ الأيتيم		
ابتاعي فأعطني فإنما الولاء لمن أعتق	عائشة	٢٥٦١، ٣٧١٧	أبعثها قتيلاً مفيدة سنة محمد ﷺ	ابن عمر	١٧١٣
أبتاعها فأعطيها فإن الولاء لمن أعتق	عائشة	٤٥٦	أبفض الرجال إلى الله الألد	عائشة	٤٥٢٣
أبتوها في العشر الأواخر وأبتوها في كل وتر	أبو سعيد	٢٠١٨	أبفض الرجال إلى الله الألد الخصم	عائشة	٧١٨٨
أبتي أبو بكر مسجداً بفناء داره	عائشة	ك ٤٦ بـ ٢٢	أبفض الناس إلى الله ثلاثة ملحد في الحرم	ابن عباس	٦٨٨٢
أبتي مسجداً بفناء داره	أبو بكر	٤٧٦	أبني أحجاراً أستفض بها	أبو هريرة	٣٨٦٠، ١٥٥
أبداً بمن تعول	أبو هريرة	١٤٢٦، ١٤٢٨	أبني عبد له فلحق بالروم	ابن عمر	٣٠٦٧
أبداً بمن تعول	حكيم بن حزم	٥٣٥٥، ٥٣٥٦	أبني لله سفينة نوح	قتادة	ك ٦٥ بـ ٢
أبداً بيمانها ومواضع الوضوء منها	أم عطية	١٦٧، ١٢٥٥	أبني معكم شيء منه؟	أبو قتادة	٥٤٩٢
أبدلوا بيمانها بمواضع الوضوء منها	أم عطية	١٢٥٤	أهلك جنون	ك ٦٨ بـ ١١	
أبدلوا بيمانها بمواضع الوضوء	أم عطية	١٢٥٦	أهلك جنون	أبو هريرة	٦٨١٥، ٦٨٢٥
أبدلها	البراء	٥٥٥٧	أهلك جنون	جابر	٧١٦٧، ٦٨٢٠
أبرأ إليك عما صنع خالد	ابن عمر	ك ٥٨ بـ ١١		ك ٩٣ بـ ١٩	
أبرد	أبو زر	٥٣٩، ٦٢٩	«الإبرار»: أول الفجر	مجاهد	ك ٥٩ بـ ٨
أبرد أبرد - أو قال - انتظر انتظر	أبو زر	٣٢٥٨	أبكر أكرم يا؟	جابر	٤٠٥٢، ٥٠٧٩
أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم	أبو زر	٣٢٥٨	أبلي وأخلفي	أم خالد بنت خالد	٥٨٢٣، ٥٨٤٥
أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم	أبو سعيد	٣٢٥٩، ٥٣٨	أبلي وأخلفي ثم لبلي وأخلفي ثم لبلي وأخلفي	أم خالد بنت خالد	٣٠٧١، ٥٩٩٣
أبردوا بالظهور	أبو سعيد	٥٣٨	أبنت القوم منهم	أنس	٣٥٢٨، ٦٧٦٢
أبسط رجلك	البراء	٤٠٣٩	أبنت أختي إن كنا نتظر إلى الهلال	عائشة	٢٥٦٧، ٦٤٥٩
أبسط رداك	أبو هريرة	١١٩، ٣٦٤٨	أبنت أختي مارك النبي ﷺ السجدين	عائشة	٥٩١
أبسط يدك يا أبا بكر	عمر	٦٨٣٠	أبنت الخطاب إني رسول الله	سهل بن حنيف	٣١٨٢
أبشر	أبو موسى	٤٣٢٨	أبنت لم سلمة؟	أم حبيبة	٥١٠٦، ٥٣٧٢
أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك	كعب بن مالك	٤٤١٨	أبني هدا سيد ولعل الله أن يصلح به بين	أبو بكر	٣٦٢٩، ٣٧٤٦
أبشروا إن من نعمة الله عليكم أنه ليس	أبو موسى	٥٦٧	فتبين عظيمتين		
أحد من الناس	أبو سعيد	٦٥٣٠	أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا	عمر	٣٧٥٤
أبشروا فإن من يأجوج ومأجوج أنفاً	أبو سعيد	٣٣٤٨	أبوك حنيفة	أنس	٩٣
ومنكم رجل	أبو سعيد	٣٣٤٨	أبوك حنيفة	أبو موسى	٧٢٩١، ٩٢
أبشروا فإن منكم رجلاً ومن يأجوج	المسور بن مخرمة	٤٠١٥، ٦٤٢٥	أبوك سالم مولى شبة	أبو موسى	٩٢
أبشروا وأملوا ما يسركم فوالله ما الفقر			أبوك فلان	أنس	٧٢٩٥، ٤٦٢١
أخشى عليكم			أبوها	عمرو بن العاص	٣٦٦٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أبوها	أبو عثمان	٤٣٥٨	أتى رسول الله ﷺ قيراً فقالوا	ابن عباس	١٣٢٦
أبيع أم عطية ؟	عبد الرحمن بن ليلى بكر	٥٣٨٢	أتى رسول الله ﷺ وقد حمل قثم بين	ابن عباس	٥٩٦٦
أبيع أم هبة ؟	عبد الرحمن بن ليلى بكر	٥٣٨٢	أتى علي النبي ﷺ زمن الحديبية	كعب بن عجرة	٤١٩٠
أبي أقرؤنا ونا لنسمع من نحن أبي	عمر	٥٠٠٥	أتى علي قير منبذ نصفهم وكبر	ابن عباس	١٣١٩
أتى أبو أسيد الساعدي فدعا رسول الله ﷺ في عرسه	سهل	٥٥٩١	أتى علي النبي ﷺ زمن الحديبية	كعب بن عجرة	٥٧٠٣
أتى العلم الذي عند دار كبير	ابن عباس	٨٦٣	أتى علي رضي الله عنه على باب الرحبة	النزال	٥٦١٥
أتى النبي ﷺ الناظف فأمرني	ابن مسعود	١٥٦	أتى مولى له خياطاً فأتى ببداء فجعل يأكله	أنس	٥٤٢٣
أتى النبي ﷺ بيت فاطمة	ابن عمر	٢٦١٣	أتاذن لي أن أعطي هؤلاء	سهل بن سعد	٢٦٠٥ ، ٢٤٥١
أتى النبي ﷺ رجل فقال هلكت	أبو هريرة	٥٣٦٨	أتاهم	أبو سعيد	٥٦٢٠
أتى النبي ﷺ رجل فمقنع	البراء	٢٨٠٨	أتاكم أهل اليمن أضمت قلوباً	أبو هريرة	٤٦٦٧
أتى النبي ﷺ رجل يتقاضاه فأغلظ	أبو هريرة	٢٤٠١	أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة	أبو هريرة	٤٣٨٨
أتى النبي ﷺ سباطة قوم	حنيفة	٢٢٤	أتانا رسول الله ﷺ في دارنا	أنس	٢٥٧١
أتى النبي ﷺ عبيد بن أبي بعدما أدخل قبره	جابر	٥٧٩٥	أتانا كتاب عمرو ونحن مع عتبة بن فرقد	أبو عثمان النهدي	٥٨٢٨
أتى النبي ﷺ عبيد بن أبي بعدما دفن	جابر	١٢٧٠	بأن يريجان		
أتى النبي ﷺ على بعض نسائه مهن	أنس	٦١٤٩	أتانا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً	الأسود بن يزيد	٦٧٢٤
أتى النبي ﷺ عين من المشركين	سلمة بن الأكوع	٣٠٥١	أتاني آت من ربي فأخبرني أو قال بشرني	أبو ذر	١٢٢٧
أتى النبي ﷺ مال فأعطى قوماً	عمرو بن تغلب	٧٥٣٥	أتاني الليلة آت من ربي	عمر	١٥٣٤ ، ٧٣٤٣
أتى النبي ﷺ وهو يدعو على المشركين	ابن مسعود	٣٩٥٢	أتاني الليلة آتيان فأتني فأتني إلى مدينة	سمرة بن جندب	٤٦٧٤
قال لا تقول كما قال موسى			أتاني الليلة آتيان فأتني رجل على طول لا	سمرة	٣٣٥٤
أتى النساء فأمرهن بالصدقة فجعلن	ابن عباس	٥٨٨٠	أكد أرى رأسه		
أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة	ابن عباس	٥٨٨٣	أتاني الليلة آت وأنهاما ابتعثاني وأنها قالاني	سمرة بن جندب	٧٠٤٧
أتى أنس ثابت بن قيس وقد حسر	قال موسى بن أنس	٢٨٤٥	أتاني جبريل عليه السلام فقال من مات	أبو ذر	٢٣٨٨
أتى جبريل النبي ﷺ فقال	أبو هريرة	٣٨٢٠	من أمك لا يشرك بالله		
أتى خير لئلا وكان إن أتى قوماً بليل لم يقرهم	أنس	٤١٩٧	أتاني جبريل فيشري أنه من مات	أبو ذر	٧٤٨٧
أتى رجال إلى سهل بن سعد يسألونه	أبو حازم	٢٠٩٤	أتاني جبريل فقال من مات من أمك لا	أبو ذر	٢٣٨٨
أتى رجل أعرجي من أهل البدر إلى رسول الله ﷺ	أنس	ك ١٥ ب ٢١ ،	يشرك بالله		
أتى رجل النبي ﷺ فقال إني لأتأخر عن	أبو مسعود	٦١١٠	أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني	أم سلمة	١٢٣٣
أتى رجل النبي ﷺ فقال له إن أختي	ابن عباس	٦٦٩٩	أتاه رجلان في فتحة ابن الزبير	ابن عمر	٤٥١٣
أتى رجل النبي ﷺ فقال هلكت وقمت	أبو هريرة	٦٠٨٧	أتاه رجل وذكوان وعصبة وبنو لحيان	أنس	٣٠٦٤
أتى رجل النبي ﷺ في المسجد قال	عائشة	٦٨٢٢	أتليوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنا	عبادة بن الصامت	٤٨٩٤
احترقت			أتبصر أحداً ؟	أبو ذر	١٤٠٨
أتى رجل رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله	أبو هريرة	٤٨٨٩	أتبعت النبي ﷺ وخرج لحاجة فكان لا يلتفت	أبو هريرة	١٥٥
الأرجل			أتبضع عليك ؟	يربلة	٤٣٥٠
أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد	أبو هريرة	٧١٦٧ ، ٦٨١٥	أتبيع جملك ؟	جابر	٢٠٩٧ ، ٢٨٦١
أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد	جابر	٧١٦٨ ، ٧١٦٧	أتت النبي ﷺ امرأة فقالت إنها قد وهبت	سهل بن سعد	٥٠٢٩
أتى رجل من أسلم رسول الله وهو في المسجد	أبو هريرة	٥٢٧١	أتت النبي ﷺ امرأة فكلمت	جابر بن مطعم	٧٢٢٠
أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر	مالك بن الحويرث	٦٣٠	أتت امرأة النبي ﷺ فأمرها	جابر بن مطعم	٣٦٥٩
أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو	أبو هريرة	٦٨٢٥	أتت بابه لها صفيير لم يأكل الطعام إلى	جابر بن مطعم	٣٦٥٩
أتى رسول الله ﷺ سباطة قوم	حنيفة	٢٢٦	رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله		
أتى رسول الله ﷺ عبيد بن أبي بعدما	جابر	١٣٥٠	في حجره		
أتى رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء	عبيد بن زيد	١٩٧	اتبعوا أنشدكم بالله الذي تقوم	عمر	٥٣٥٨
			اتبعت النبي ﷺ وخرج لحاجة	أبو هريرة	١٥٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
اتخذ النبي ﷺ خاتماً من ذهب	ابن عمر	٧٢٩٨	أُتذكر إذ تلقينا رسول الله ﷺ	ابن الزبير	٣٠٨٢
اتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة	أنس	٥٨٧٢، ٧١٦٢	أُتردين عليه حقيقته	ابن عباس	٥٢٧٣
اتخذ خاتماً من ذهب - أو فضة	ابن عمر	٥٨٦٦	أُترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة	عبد الله	٦٥٢٨
اتخذ خاتماً من فضة	أنس	٥٨٧٥، ٥٨٧٧	أُترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة	ابن مسعود	٦٥٢٨
اتخذ خاتماً من فضة فكان لي إطلال ياحنه في يده	أنس	٢٩٣٨	أُترضون أن تكونوا شطر أهل الجنة ؟	عبد الله	٦٦٤٢، ٦٥٢٨
أُتخذ خاتماً من فضة نقشه محمد رسول الله	أنس	٦٥	أُترضون نخل خمسين من اليهود ما قتلوه ؟	أنس	٦٨٩٩
اتخذ خاتماً من ورق أو فضة	ابن عمر	٥٨٦٥	أُترون هذه طارحة ولدها في النار	عمر	٥٩٩٩
اتخذ رسول الله ﷺ من ورق	ابن عمر	٥٨٧٣	أُترلين أن ترجعي إلى رفاة	عائشة	٢٦٣٩
﴿أتسقى استوى﴾	الحسن	ك ٥٩ ب ٤	أُتزوجت	جابر	٥٢٤٧
اتق الله واردها إلى بيتها	عائشة	٥٣٢١، ٥٣٢٢	أُتزوجت يا جابر	جابر	٥٣٦٧
اتق الله وأمسك عليك زوجك	أنس	٧٤٢٠	أُستحقون قبيلكم بأيمان خمسين منكم ؟	رافع بن خبيج	٦١٤٣، ٦١٤٢
اتق الله ولا تدع إلى	عبد الرحمن بن عوف	٢٢١٩	أُتشتهين تنظرين	عائشة	٩٤٩
اتق دعوة المظلوم	ابن عباس	١٤٩٦، ٢٤٤٨	أُتشفع في حد من حدود الله	عائشة	٦٧٨٨، ٣٤٧٥
اتقوا الله على ما تذكرون أولادكم	لم يس	٥٧١٨	أُتشهد أني رسول الله	ابن عمر	٦١٧٣، ٣٠٥٥
اتقوا الله واصنعوا بين أولادكم	النعمان بن بشير	٢٥٨٧	أُتمجبون من خيرة سعد لأننا أغير منه	سعد بن عباد	ك ٦٧ ب ١٠٧
اتقوا النار	عدي بن حاتم	٦٥٤٠	أُتمجبون من خيرة سعد	سعد بن عباد	٦٨٤٦
اتقوا النار ولو	عدي بن حاتم	٧٥١٢	أُتمجبون من لين هذه ؟ لتأجيل سعد	البراء	٣٨٠٢
اتقوا النار ولو بشق تمرة	عدي بن حاتم	١٤١٧، ٣٥٩٥	أُتمجبون من هذا	البراء	٥٨٣٦
		٣٥٩٥، ٦٠٢٣	أُتمجبون منها	البراء	٦٦٤٠
		٦٥٦٣، ٦٥٤٠	أُتلعهم	أبو هريرة	٣٣٥٣، ٣٤٩٠
أتقي الله وأصيري	أنس	١٢٥٢، ١٢٨٣	أُتلعهم الله	أبو هريرة	٣٣٨٣
		٧١٥٤	أُتقروهن عن ظهر قلب ؟	سهل بن سعد	٥١٢٦، ٥٠٣٠
أتسي أمي رغبة في عهد النبي ﷺ	أسماء	٥٩٧٨	أُتكلمني في حد من حدود الله ؟	عروة بن الزبير	٤٣٠٤
أتتها بيرة تسألها في كتابتها	عائشة	٤٥٦، ٢٧٣٥	إقام الركوع في الركوع	ابن عباس	ك ١٠ ب ١١٥
اتهموا الراي فلقد رأيت يوم أبي جندل	سهل بن حنيف	٤١٨٩	أُتموا الركوع والسجود فوالذي نفسي بيده	أنس	٦٦٤٤
اتهموا أنفسهم فلقد رأيت يوم الحديبية	سهل بن حنيف	٤٨٤٤	أتني ابن عمر رضي الله عنهما في منزله	ابن عمر	١١٦٧
اتهموا رأيكم رأيتني يوم	سهل بن حنيف	٣١٨١	أتني ابن عمر قتل له هذا رسول الله ﷺ	مجاهد	٣٩٧
أُتهدر قبة ؟	أبو هريرة	٢٦٠٠	دخل الكعبة		
أُتهد ما تحر رقية	أبو هريرة	١٩٣٧	أتني بلبن قد شيب بماء وهن يمينه أعرابي	أنس	٥٦١٩
أُتجعلون عليها التنظيظ	ابن مسعود	٤٥٣٢، ٤٩١٠	أتني النبي ﷺ بإتاء وهو بالزوراء	أنس	٣٥٧٢
أُتجعلين أمرك إلي	عبد الرحمن بن عوف	ك ٦٧ ب ٣٨	أتني النبي ﷺ يشاب فيها خميسة	أم خالد بنت خالد	٥٨٢٣
أُتجيين ؟	أم حبيبة	٥١٠٦	أتني النبي ﷺ يرجل قد شرب	أبو هريرة	٦٧٧٧
أُتخلفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ؟	سهل بن أبي حمة	٣١٧٣	أتني النبي ﷺ يرجل وامرأة من اليهود	ابن عمر	٧٥٤٣
أُتدرون أي شهر هذا ؟	ابن عمر	٦٠٤٣	أتني النبي ﷺ يسكران فأمر بضربه	أبو هريرة	٦٧٨١
أُتدرون أي يوم هذا ؟	أبو بكرة	١٧٤١	أتني النبي ﷺ يصبي يحسكه فبال	عائشة	٥٤٦٨
أُتدرون أي يوم هذا ؟	ابن عمر	١٧٤٢، ٦٠٤٣	أتني النبي ﷺ يضرب مشوي فأعوى	خالد بن الوليد	٥٤٠٠
أُتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟	ابن عباس	٥٠	أتني النبي ﷺ يقدح فشرب	سهل بن سعد	٢٣٥١
أُتدرون ما سقت رسول الله ﷺ	أبو أسيد	٥٥٩١	أتني النبي ﷺ يلحم قتل	أنس	٢٥٧٧
أُتدرون ماذا قال ريكم	زيد بن خالد	٤١٤٧	أتني النبي ﷺ يوماً يلحم قتال	أبو هريرة	٣٣٦١
أُتدرون ما يقول ؟ قال السلام عليك	أنس	٦٩٢٦	أتني النبي ﷺ يوماً يلحم قتال	أنس	٣٣٦١
أُتدري أين تلعب ؟	أبو ذر	٣١٩٩	أتني بالمتنبرين أمي أسيد إلى النبي ﷺ	سهل	٦١٩١
أُتدري أين تغرب الشمس ؟	أبو ذر	٤٨٠٢	أتني بصبي فبال على ثوبه فدحا بماء	عائشة	٦٣٥٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أنني بمخضب من حجارة فيه ماء فصخر للخصب أن يسقط فيه كفه عوضاً أهزم	أنس	١٩٥	أنيت خباباً وهو يتي حائلأله	قيس	٦٤٣١
أنني بمنديل فلم ينفذ بها	ميمونة	٢٥٩	أنيت رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم	أبو ثعلبة	٥٤٨٨
أنني بنيمان - لو باين النيمان - وهو سكران	عقبة بن الحارث	٦٧٧٥	أنيت رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين	أبو موسى	٦٧١٨
أنني رسول الله ﷺ بثوب من حرير	البراء بن عازب	٣٢٤٩	أنيت رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فأتاني	سبيعة بنت الحارث	٣٩٩١
أنني رسول الله ﷺ ثياب فيها خميسة	أم خالد بنت خالد	٥٨٤٥	بأنني قد خللت حين وضعت حملي		
أنني رسول الله ﷺ يصبي فبال	عائشة	٢٢٢	أنيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين	أبو موسى	٦٦٨٠
أنني رسول الله ﷺ بطعام ومعه ربيبه	وهب بن كيسان	٥٣٧٨	أنيت رسول الله ﷺ مع أبي	أم خالد بنت خالد بن سعيد	٣٠٧١
أنني رسول الله ﷺ بقدرح	سهل بن سعد	٣٣٦٦	أنيت رسول الله ﷺ مع أبي وعلي قصيص	أم خالد بنت خالد	٥٩٩٣
أنني رسول الله ﷺ بلحم	أبو هريرة	٤٧١٢	أنيت رسول الله ﷺ وهو بخير	أبو هريرة	٢٨٢٧
أنني رسول الله ﷺ يهودي ويهودية	ابن عمر	٦٨١٩	أنيت عائشة حين خفت الشمس	أسماء بنت أبي بكر	٧٢٨٧
أنني رسول الله ﷺ ليلة أسري به	أبو هريرة	٥٥٧٦ ، ٤٧٠٩	أنيت عائشة رضي الله عنها	أسماء بنت أبي بكر	١٠٥٣
أنني رسول الله ﷺ ليلة أسري به بقدرح	أبو هريرة	٥٦٠٣	أنيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خفت الشمس	أسماء	١٨٤
أنني شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه شيء	ك ٤٦ ب ٣٢		أنيت عثمان بطهور وهو جالس على المقاعد	ابن أبان	٦٤٣٣
أنني عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يوماً بطعامه	إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	١٢٧٤	أنيت عثمان بن عفان فمرحت عليه حفصة	عمر	٥١٢٢
أنني عبد الله بن زياد برأس الحسين	أنس	٣٧٤٨	أنيت علي نهر حائطه قلب للؤلؤ مجوف قلت	أنس	٤٩٦٤
أنني علي بن زنادقة فأحرقهم	عكرمة	٦٩٢٢	أنيت بخرة فلم يردھا	ميمونة	٢٧٤
أنني عمر بمرأة تشم فقام فقال	أبو هريرة	٥٩٤٦	أنيت يعني النبي ﷺ قال ابن	كعب بن حجرة	٦٧٠٨
أنيت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام	أبو يردة	٢٨١٤	أنيتا إلى النبي ﷺ ونحن شعبة	مالك بن الحويرث	٦٣١
أنيت المدينة وقد وقع بها مرض	أبو الأسود	٢٦٤٣	أنيتا النبي ﷺ ونحن شعبة مقاربون	مالك بن الحويرث	٧٢٤٦ ، ٦٠٠٨
أنيت النبي ﷺ أنا وأخي	مجاهش	٢٩٦٢ ، ٢٩٦٣	أنيتا أنس بن مالك فشكرونا إليه ما تلقى	الزبير بن عدي	٧٠٦٨
أنيت النبي ﷺ بأخي بعد الفتح	مجاهش	٤٣٠٥ ، ٤٣٠٦	أنيتا خباب بن الارت نموده وقد	قيس	٧٢٣٤
أنيت النبي ﷺ قلت يا رسول الله إنا بأرض أهل	أبو ثعلبة	٥٤٩٦	أنيتا رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين	أبو موسى	٦٧٢١
أنيت النبي ﷺ فثقت فيه ثلاث	سلمة بن الأكوع	٤٢٠٦	أنيتا رسول الله ﷺ ننتحمله فحلف	أبو موسى	٦٧٢١
أنني النبي ﷺ فوجدته يستن	أبو موسى	٢٤٤	أنيتا عمر في وفد فجعل يدهو	عدي بن حاتم	٤٣٩٤
أنيت النبي ﷺ في المسجد فقضا في	جابر	٢٦٠٣	أنيتا معقل بن يسار نموده فدخل علينا	الحسن	٧١٥١
أنيت النبي ﷺ في دين كان	جابر	٦٢٥٠	أنيت أحد فإنا عليك نبي	أنس	٣١٧٥
أنيت النبي ﷺ في رهط من الأشعرين	أبو موسى	٦٦٢٣	أنيت أحد فما عليك	أنس	٣٦٨٦
أنيت النبي ﷺ في غزوة تبوك	عوف بن مالك	٣١٧٦	أنيت الصلاة على المناقبين المشاء والفجر	أبو هريرة	٢٠ ب ٩٤
أنيت النبي ﷺ في مرضه فمستته	ابن مسعود	٥٦٦١	أنيت من كوى محلتاً	علي	٦ ب ٩٦
أنيت النبي ﷺ في مرضه وهو يوعك	ابن مسعود	٥٦٤٧	أنيتم الإثمم والكحل من الرمد	أم عطية	١٨ ب ٧٦
أنيت النبي ﷺ في نفر من قومي	مالك بن الحويرث	٦٢٨	أنيت لكع أقم لكع	أبو هريرة	٢١٢٢
أنيت النبي ﷺ قلت أبايعك على الإسلام	جرير بن عبد الله	٥٨	أنيت رجل على رجل عند النبي ﷺ	أبو بكر	٦١٦٢ ، ٢١٦٢
أنيت شرط علي والنصح لكل مسلم			أجاب عثمان عبداً للمغيرة بن شعبة		٢٣ ب ٩٣
أنيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض	أبو زر	٥٨٢٧	أجاز سيرة بن جندب شهادة امرأة متقية		١١ ب ٥٢
أنيت النبي ﷺ وهو في قبة حمراء	جابر	٢٣٩٤ ، ٤٤٢٣	أجاز شهادته [الأعمش] القاسم والحسن		١١ ب ٥٢
أنيت النبي ﷺ وهو متوسد	أبو جحيفة	٥٨٥٩	وإبن سيرين والزهري وعطاء		١٢ ب ٦٨
أنيت النبي ﷺ وهو متوسد	خياب	٣٨٥٢	أجاز عثمان الخلق دون عقاص رأسها		١٢ ب ٦٨
أنيت النبي ﷺ وهو موسد يبرده، قلت	خياب	٣٥ ب ٧٩	أجاز عمر الخلق دون السلطان		٢٣ ب ٧٢
أنيت باتامين أحدهما لبن	أبو هريرة	٣٤٣٧	أجاز ابن مسعود (ما ند من البهائم)		١٣ ب ٥٢
أنيت خباباً وقد أكلوى سبعا	قيس	٦٣٤٩ ، ٦٣٥٠	أجازة الحسن وإبراهيم في الشيء التافه		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أجازوا إقرار المريض بدين	شرح وعمر بن	ك ٥٥ ب ٨	أجلساني إلى جنبه	عائشة	٦٨٧
	عبد العزيز وطاوس		اجلسوا هاهنا	أبو أسيد	٥٢٥٥
	وعطاء وابن أبنية		اجمعوا إلي من كان ههنا	أبو هريرة	٣١٦٩
أحب عني اللهم إليه بروح القدس	حسان بن ثابت	٣٢١٢	اجمعوا لها	عمران	٣٤٤
اجتمع عند البيت ثقيان وقرشي	ابن مسعود	٧٥٢١	اجمعوا لي من كان هاهنا من اليهود	أبو هريرة	٣١٦٩ ، ٥٧٧٧
اجتمع عند البيت قرشيان وثقيفي	ابن مسعود	٤٨١٧	أجنب في ليلة باردة فقيم	عن عمرو بن العاص	ك ٧ ب ٧
اجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة	عمر	٤٩١٦			
اجتمعنا ناس من أهل البصرة فذهبنا	معيد بن هلال	٧٥١٠	أجنة واحدة هي ؟ إنها جنات كثيرة	أنس	٦٥٦٧
اجتنبوا السبع الموقبات	أبو هريرة	٦٨٥٧ ، ٢٧٦٦	أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان	ك ٣٠ ب ٧	
اجتنبوا الموقبات الشرك بلغه والسحر	أبو هريرة	٥٧٦٤	أجيوا القاضي	أبو موسى	٥١٧٤
أجد ثمة ساقطة على فراشي	أبو هريرة	٢٠٥٥	أجيوا هذه الدعوة إذا دعيتم	ابن عمر	٥١٧٩
أجر القبر والفلس هو من الكفن	سفيان الثوري	ك ٢٣ ب ٢٥	أجيوه	البراء	٤٠٤٣
أجرى النبي ﷺ ماضراً من الخيل	أنس	٢٨٦٨	أجيزوا الولد بنحو ما كنت أجيزهم	ابن عباس	٣١٦٨ ، ٣٠٥٣
أجرى ما لم يضر من التنية إلى مسجد	ابن عمر	٢٨٦٨	أجيزوا الولد بنحو ما كنت أجيزهم	ابن عمر	٤٤٣١
بني زريق			أجفوا الأبواب واغلقوا	جابر	٦٢٩٥
أجزه لي	مروان - المسور	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢	أحببنا هي	عائشة	٤٤٠١ ، ١٧٥٧
أجز وصية الأسير وعتاقه	عمر بن عبد العزيز	ك ٨٥ ب ٢٥	أحب الحديث إلي أصدقه	مروان بن الحكم	٢٣٠٨ ، ٢٣٠٧
اجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور	أم عطية	١٢٥٣	أحب الحديث إلي أصدقه	المسور بن مخزومة	٣١٣١ ، ٣١٣٢
اجعله في الأقربين	أنس	٢٧٥٨	أحب الحديث إلي أصدقه	المسور بن مخزومة	٢٦٠٨
اجعله لفقراء أقاريك	أنس	ك ٥٥ ب ١٠	أحب الحديث إلي أصدقه	مروان بن الحكم	٢٦٠٧
اجعله مكانه ولن توفي أو تجزي عن أحد بعدك	البراء بن عازب	٩٦٥	أحب الدين إلى الله الخفيفة السمحة	ك ٢ ب ٢٩	
اجعلها عليهم سنين كسني يوسف	ك ١٥ ب ٢		أحب الصلاة إلى الله صلاة داود	عبد الله بن عمرو	١١٣١ ، ٣٤٢٠
اجعلها لفقراء قرابتك	أنس	ك ٥٥ ب ١٠	أحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دووم عليه	عائشة	١٩٧٠
اجعلها مكانها ولن تجزي جنة عن أحد بعدك	البراء	٩٦٨	أحب الصيام إلى الله صيام داود	عبد الله بن عمرو	١١٣١ ، ٣٤٢٠
اجعلها مكانها ولن تجزي عن أحد	البراء	٥٥٦٠ ، ٥٥٥٧	أحب أموالي إلي يرحاء	أبو طلحة	ك ٨٤ ب ٣٣
اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً	ابن عمر	٩٩٨	احبس أبا سفيان عند خطم الجبل حتى	عروة	٤٢٨٠
اجعلوا آخر صلاتكم وتراً	ابن عمر	٤٧٢	ينظر إلى المسلمين		
اجعلوا إلهالكُم بالحج عمرة إلا	ابن عباس	١٥٧٢ ،	احتبس جبريل على النبي ﷺ	جندب بن عبد الله	١١٢٥
اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم	ابن عمر	٤٣٢ ، ١١٨٧	احتج آدم وموسى فقال له موسى	أبو هريرة	٣٤٠٩ ، ٦٦١٤
أجل إنني أوعك كما يوعك رجلان منكم	ابن مسعود	٥٦٤٨ ، ٥٦٦٠	احتج آدم وموسى فقال موسى أنت آدم	أبو هريرة	٧٥١٥
أجل كما يوعك رجلان منكم	ابن مسعود	٥٦٦٧	احتج مالك بالصك يقرأ على القوم	ك ٣ ب ٦	
أجل لست أهاجر إلا اسمك	عائشة	٦٠٧٨	احتجني منه (لسودة)	عائشة	٢٧٤٥ ، ٦٧٤٩
أجل ما من مسلم يصيه أذى إلا	ابن مسعود	٥٦٤٧	احتجني منه يا سودة	عائشة	٢٠٥٣ ، ٢٤٢١
أجل والله إنه لموصوف	عبد الله بن عمرو	٢١٢٥	احتجني منه يا سودة بنت زمعة	عائشة	١٢١٨ ، ٢٥٣٣
أجل ولكن لا أحلف على يمين	أبو موسى	٤٣٨٥			
أجل وما من مسلم يصيه أذى إلا	ابن مسعود	٥٦٦١	احتج رسول الله ﷺ حجبر ، مخصفة	زيد بن ثابت	٦١١٣
اجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها	زيد بن خالد	٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣	احتجم أبو موسى ليلاً	ك ٣٠ ب ٣٢	
	وأبو هريرة		احتجم بلحي جمل من طريق مكة وهو	عبد الله بن يحيى	٥٦٩٨
اجلس	أبو هريرة	٦٧٠٩	محرم في وسط رأسه		
اجلس بنا نؤمن ساعة	معاذ	ك ٢ ب ١	احتجم حجة أبو طيبة وأعطاه صاعين	أنس	٥٦٩٦
اجلس هاهنا حتى أرجع إليك	أبو ذر	٦٤٤٣	من طعام		
اجلس يا أبا تراب	سهل بن سعد	٦٢٠٤ ، ٦٧٠٣	احتجم في رأسه	ابن عباس	٥٦٩٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
احتجم النبي ﷺ في رأسه وهو محرم	ابن عباس	٥٧٠٠	أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب لله	ابن عباس	ك ١٦٣٧
احتجم النبي ﷺ وأعطى	ابن عباس	٢١٠٣	أحق ما أوفيتم من الشروط أن	عقبة	٥١٥١
احتجم النبي ﷺ وأعطى الحمام	ابن عباس	٢٢٧٨	أحق ما تصلق به الرجل	الحسن	ك ٨٥٥
		٢١٠٣، ٢٢٧٩	أحق ما يقول	أبو هريرة	١٢٢٧
احتجم النبي ﷺ وهو صائم	ابن عباس	٥٦٩٤، ١٩٣٩	أحلف	الأشعث بن قيس	٢٦٦٧
احتجم النبي ﷺ وهو محرم	ابن بينة	١٨٣٦	أحلف	عبد الله	٢٤١٦، ٢٤١٧
احتجم النبي ﷺ وهو محرم	ابن عباس	٥٦٩٥	أحلق رأسك	كعب بن عجرة	١٨١٥
احتجم رسول الله ﷺ حجه أبو طيبة	أنس	٥٦٩٦	أحلق رأسك وصم ثلاثة أيام	كعب بن عجرة	١٨١٤
احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم	ابن عباس	١٨٣٥	أحلق وصم ثلاثة أيام أو أطعم	كعب بن عجرة	٤١٩٠، ٥٧٠٣
احتجم وأعطى الحمام أجره واستنط	ابن عباس	٥٦٩١	أحلت لكم الغنائم	-	ك ٥٧٦
احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة	ابن عباس	٥٧٠١	أحلت لي الغنائم	جابر	٤٣٨، ٣٣٥
كانت به					٣١٢٢
احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم	ابن عباس	١٩٣٨	أحلوا من إحرامكم بطواف البيت	جابر	١٥٦٨
احتجموا صيماً	عن سعد وزيد بن	ك ٣٠ ب ٣٢	أحلوا وأصيبوا من النساء	جابر	٧٣٦٧
	أرقم وأم سلمة		أحمدني الله فقد برك الله	عائشة	٢٦٦١
أحرق بيت بالمدينة على أهله من الليل	أبو موسى	٦٢٩٤	أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس	عائشة	٢
أحطمت وأنا ابن اثني عشرة سنة	مغيرة	ك ٥٢ ب ١٨	أحياناً يمثلي لي الملك رجلاً فيكلمني	عائشة	٢
أحث في أنوارهن التراب	عائشة	١٢٩٩، ١٣٠٥	أأضي ما يقول		
أحث في أنوارهن من التراب	عائشة	٤٢٦٣	أحيى والفاك	عبد الله بن عمرو	٣٠٠٤
أحجب نسائك	عمر	٦٢٤٠	إخ إرخ ليحملني خلفه	أسماء	٥٢٢٤
أحجبت؟	أبو موسى الأشعري	١٧٩٥	أخاف أن تتلموا عن الصلاة	أبو قتادة	٥٩٥
أحجبت قلت نعم	أبو موسى	١٧٢٤	أخبر النبي ﷺ أصحابه خبرهم وما	أبو هريرة	٣٠٤٥
أحجبت يا عبد الله بن قيس	أبو موسى	٤٣٤٦	أصيبوا وبعت ناس من		
		ك ٦٤ ب ٦٠	أخبر النبي ﷺ أمر الخيل وغيرها	ك ٩٦ ب ٢٤	
أحد جبل بجنبنا ونحبه	والد (عباس)	١٤٨٢	أخبر ذلك ابن الخطاب	جابر بن عبد الله	٢٣٩٦
أحد جبل بجنبنا ونحبه	أبو حميد	ك ٦٤ ب ٢٨	أخبر رسول الله ﷺ أني أقول	عبد الله بن عمرو	١٩٧٦، ٣٤١٨
أحدكم في صلاة ما كانت	أبو هريرة	٢١١٩	أخبرنا نينا عن رسالة ربنا	المغيرة بن شعبة	ك ٥٦ ب ٢٢
إحدى عشرة؟	عبد الله بن عمرو	١٩٨٠، ٦٢٧٧	أخبرنا نينا عن رسالة ربنا أنه من قتل	المغيرة	٧٥٣٠
أحرام الضب يا رسول الله	خالد بن الوليد	٥٣٩١	أحلت لكم الغنائم	-	ك ٥٧٦
أحروية أنت	عائشة	٣٢١	أخبرني بأرجى عمل عملته في الإسلام	أبو هريرة	ك ٩٧ ب ٤٧
الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه	أبو هريرة	٥٠	أخبرني بشيء عقلته عن النبي ﷺ أين	عن أنس	١٧٦٣
أحسن الجهاد وأجمله الحج . حج مبرور	عائشة	١٨٦١	صلى الظهر		
أحسن الأنصار فسموا باسمي	جابر	٣١١٥	أخبرني به جبريل أنفاً	أنس	٣٩٣٨
أحسن أطلق ظفك باليت والصفاء واللوة	أبو موسى	١٧٢٤	أخبرني بهن جبريل	أنس	٤٤٨٠
أحسن ظفك باليت والصفاء واللوة ثم أحل	أبو موسى	١٧٩٥	أخبرني كيف رأيت النبي ﷺ يتوضأ	يحيى الأزني عن عمه	١٩٩
أحصنت؟	أبو هريرة	٦٨٢٥	أخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه	سهل بن سعد	٣٧٠١
أحصى ما يخرج منها	أبو حميد الساعدي	١٤٨١	أخبروني بشجرة تشبه	ابن عمر	٤٦٩٨
الإحصار من كل شيء بحسبه	عطاء	ك ٢٧	أخبروني بشجرة مثلهما مثل المسلم تؤتي	ابن عمر	٦١٤٤
أحصر رسول الله فحلح	ابن عباس	١٨٠٩	اختاروا إحدى الطائفتين إما المال وإما السي	مروان - المسور	٢٦٠٧، ٢٦٠٨
أحفظ وعامها وعددها وركامها	أبي بن كعب	٢٤٢٦			٤٣١٩، ٤٣١٨
أحفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم	ابن عباس	٥٣	اختاروا إحدى الطائفتين إما المال وإما السي	مروان - المسور	٢٥٣٩، ٢٥٤٠
أحوا الشارب	ابن عمر	٥٨٩٢		أبو هريرة	
أحق الشروط أن توفوا به	عقبة بن عامر	٢٧٢١	اختن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين	أبو هريرة	٦٢٩٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
اختن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين	أبو هريرة	٣٣٥٦	أخرج بأخطك من الحرم فلتلهم بعمرة ثم	عائشة	١٥٦٠
اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة	عائشة	٦٧١٨ ، ٢٢١٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٢٤٢٠
اختصم سعد وابن زمعة فقال	عائشة	٦٨١٧	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٩٣ ب ٥٢
اختصمت اللجنة والنار إلى ربهما	أبو هريرة	٧٤٤٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	١٨٦٢
اختطف الناس بأبي شيء دودي جرح	أبو حازم	٥٢٤٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٢١٣٨
اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن	سعيد بن جبير	٤٧٦٣	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٣١٠٨
اختلف عبدالله بن شداد	محمد أو عبدالله	٢٤٤٣ ، ٢٢٤٢	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٥٨١٨
اختلف علي وعثمان رضي الله عنهما	ابن المسيب	١٥٦٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٩٣ ب ١٩
وهما بصفتان	عائشة وابن عباس	ك ٢٥ ب ١٢٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	١٧٣٣
أخر النبي ﷺ الزيارة إلى الليل	أنس	ك ٩ ب ٢٠	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٣١٦٨ ، ٣٠٥٣
أخر النبي ﷺ المشاة الأخرى	أنس	٥٧٢	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٤٤٣١
أخر النبي ﷺ صلاة العشاء	ابن عباس	٧٣٣٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٦٨٣٤ ، ٥٨٨٦
أخر النبي ﷺ هذه الصلاة فجاءه عمر	أنس	٨٤٧	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	١٧٦٢
أخبر رسول الله الصلاة ذات ليلة	عمر	١٣٦٦ ، ٤٦٧١	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٦٨ ب ٢٩
أخبرني يا عمر	أنس	٥٨٦٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٦٨ ب ٢٩
أخر ليلة صلاة العشاء إلى شطر الليل	مجاهد	ك ٦٥ ب ٨٥	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	١٤٨١
«الأخود» شق في الأرض	عائشة وابن عباس	١٤٩١	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	١٤٨١
أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما تمر	أنس	١٢٤٦ ، ٢٧٩٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٦١٧٢
أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذها	أنس	٣٠٦٣ ، ٣٧٥٧	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	١٣٥٤ ، ٣٠٥٥
أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح	أنس	٤٢٦٢	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٦١٧٣ ، ٦١١٨
الله عليهم	الحسن	ك ٩٣ ب ١٦	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٣١٦٩ ، ٥٧٧٧
أخذ الله على الحكم أن لا يتجوا الهوى	أنس	ك ٧٨ ب ١٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٣٩٠٦
أخذ النبي ﷺ إبراهيم قبله وشبهه	أبو موسى	٦٤٠٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٢٠٦٢
أخذ النبي ﷺ في حبة أو قال في ثبة	ابن عباس	٦٢٢٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	١٧٨٩
أخذ بلقيس الفضل فمدل وجهه عن النظر إليها	عائشة بن حكيم	ك ٢٣ ب ٨١	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٦٢٠٥
أخذ يدي خارجة فأجلستني على قبر	ابن عمر	٦٤١٦	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٦٢٠٦
أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال	عدي	٤٥٠٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٦٢٠٦
أخذ عدي عقلاً أبيض	عدي	ك ٥٦ ب ١٢٠	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٣٠
أخذ عطية بن قيس فرساً	أم عطية	١٣٠٦	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٥ ب ٩
أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا نوح	أبو بكر	٣٩١٧	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٣٠٨٧
أخذ علينا بالرصد فخرجنا ليلاً	أبو بكر	ك ٢٤ ب ٦٦	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٥٤٥٠
أخذ عمر بن عبدالعزيز من اللعان من	ابن عمر	٩٤٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٢٠٩٧ ، ٣٠٨٧
أخذ عمر جبة من إستبرق	أبي بن كعب	٢٤٢٦	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٩٦٦
أخذت صرة مائة دينار	أنس	٣٧٥٧	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٦٥ ب ٦٥
أخذها سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم	عبد الرحمن بن عوف	٣١٥٧	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٤١٠١
أخذها من مجوس هجر (الجزية)	أبو بكر	٣٦٢٩	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	٤٣٠١
أخرج النبي ﷺ ذات يوم الحسن	عيسى بن طهمان	٣١٠٧	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٢٣ ب ٥٦
أخرج إلينا أنس نملين	عائشة	١٧٨٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٣٤ ب ٥٩
أخرج بأخطك من الحرم فلتلهم	عائشة	١٧٨٨	أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت	عائشة	ك ٢ ب ٣٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أدركت جارة لنا جدة	الحسن	ك ٥٢ ب ١٨	إذا أدب الرجل أمته فأحسن	أبو موسى	٣٤٤٦
أدركت ناساً من سلف العلماء ينتشطون	الزهري	ك ٤ ب ٦٧	إذا أدرك أحدكم سجدة	أبو هريرة	٥٥٦
ادع أصحابك	جابر بن عبد الله	٢٧٨١	إذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس	أبو هريرة	٥٥٦
ادع الحسن بن علي	أبو هريرة	٥٨٨٤	إذا أذن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر	الزهري	ك ١١ ب ١٨
ادع خفيضة فلتخبرني وأقضي من يركمكم	جابر	٤١٠٢	إذا أذن بالصلاة أدبر الشيطان	أبو هريرة	١٢٢٢
ادع غرامك فأوفهم	جابر	٢٧٠٩	إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة	الحكم	ك ٣٦ ب ٢
ادع لك أصحابك	جابر	٤٠٥٣	إذا أردت مضجعتك فقل اللهم أسلمت	البراء	٦٣١٣
ادع لي من لقيت	أنس	٥١٦٣	إذا أرسلت كلبك المعلم قتل	عدي بن حاتم	١٧٥
ادع لي زبناً وليجن باللوح	البراء	٤٩٩٠	إذا أرسلت كلبك وسيت فأخذ قتل	عدي بن حاتم	٥٤٨٦
ادع لي رجالاً	أنس	٥١٦٣	إذا أرسلت كلبك وسيت فأسك	عدي بن حاتم	٥٤٨٤
ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله	ابن عباس	١٣٩٥	إذا أرسلت كلبك وسيت فكل	عدي بن حاتم	٥٤٧٦
ادعوا فلان	البراء	٤٥٩٤	إذا أرسلت كلابك المعلمة	عدي بن حاتم	٥٤٨٣، ٥٤٨٧
ادعوا لي جابر	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧	إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له	أبو موسى وأبو سعيد	٦٢٤٥
ادعوه	أبو سعيد الخدري	٢٤١٢، ٤٦٣٨	إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد	ابن عمر	٥٢٣٨
ادعوه بها	أنس	٦٩١٧	إذا استأذنت امرأة أحدكم فلا يمنعه	ابن عمر	٨٧٣
ادفني مع صواحي ولا	عائشة	٣٧١	إذا استأذنتكم نساءكم بالليل إلى المسجد	ابن عمر	٨٦٥
ادفونهم في معاصهم	جابر	٧٣٢٧	إذا استجنع الليل أو كان جنح الليل	جابر	٣٢٨٠
ادن فدنوت	كعب بن عجرة	١٣٤٦	إذا استصح أحدكم أخاه فليصح	ابن عباس	ك ٣٤ ب ٦٨، ١٨٣٤، ٢٧٨٣
أدومها وإن قل	عائشة	٦٧٠٨	إذا استفرغتم فافترؤا	ابن عباس	٢٨٢٥، ٣٠٧٧
«إذا تبعته أشقامها»	عبد الله بن زمة	٦٤٦٥	إذا استهل صارخاً صلى عليه	الزهري	١٣٥٨
«إذا جاوركم من فوقكم»	عائشة	٤٩٤٢	إذا استيقظ أحدكم من نومه فليقبل	أبو هريرة	١٦٢
إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع	عطاء	٤١٠٣	إذا استيقظ -أراه- أحدكم من منامه	أبو هريرة	٣٢٩٥
إذا انتهت فكل	عثمان	١٦١٨	تقرباً		
إذا أبرأ الوارث من الدين	إبراهيم والحكم	ك ٣٤ ب ٥١	إذا أسلم أحدكم فاقولك مع المسلم	الحسن وشريح	ك ٢٣ ب ٧٩
إذا أبيت إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه	أبو سعيد	ك ٥٥ ب ٨	إذا أسلم العبد فحسن إسلامه	أبو سعيد	٤١
إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل	أبو أيوب	٦٢٢٩	إذا أسلم في العدة يتزوجها	مجاهد	ك ٦٨ ب ٢٠
إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه	أبو هريرة	١٤٤	إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها	ابن عباس	ك ٦٨ ب ٢٠
إذا أتى الخلاه فلا يس	أبو قتادة	٥٢٥٧، ٥٤٦٠	إذا أسند الأخر إلى غير أهله فانتظر الساعة	أبو هريرة	٦٤٩٦
إذا أتته صلقة بعث بها إليهم	أبو هريرة	١٥٣	إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة	أبو هريرة	٥٣٦، ٥٣٣
إذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب	أبو هريرة	٦٤٥٢	إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة	ابن عمر	٥٣٤
إذا أتيت مضجعتك فتوضأ	البراء	٦٤٥٢	إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة	أبو زر	٥٣٩
إذا أتيت الصلاة فليكم السكينة	أبو قتادة	٦٣١١، ٢٤٧	إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة	أبو زر	٥٣٥
إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة	أبو أيوب	٦٣٥	إذا أصاب بحدته فكل	عدي بن حاتم	٢٠٥٤
إذا أتيت إلى المجالس فأعطوا الطريق حقه	أبو سعيد	٣٩٤	إذا أصاب ثوب إحداكن الدم	أسماء	٣٠٧
إذا أحب لله العبد نادى جبريل	أبو هريرة	٢٤٦٥	إذا أصبت بحدته فكل فإنما أصاب	عدي بن حاتم	٥٤٧٦
إذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائز	الحسن	٦٠٤٠، ٣٣٠٩	إذا أصبت بحدته فكل وإذا أصبت بعرضه	عدي بن حاتم	٥٤٨٦
إذا أحسن أحدكم إسلامه	أبو هريرة	ك ٢٣ ب ٥٦			
إذا أخذتما مضاجعكما أو أوتيتا إلى فراشكما	علي	٤٢			
إذا أخذتما مضاجعكما تكبران أربعاً وثلاثين	علي	٥٣٦١			
إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين	علي	٣٧٠٥			
إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين	علي	٣١١٣			
«إلا خلود» شق في الأرض	علي	٦٣١٨			
	مجاهد	ك ٦٥ ب البروج			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إذا اصنع كما صنع رسول الله ﷺ أني أشهدكم أني قد أوجبت العمرة	ابن عمر	١٦٤٠	إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليغض فراشه	أبو هريرة	٦٣٢٠
إذا أطال أحدكم الغيبة فلا	جابر	٥٢٤٤	إذا أوى إلى فراشه فليغض فراشه	بنضمهم	ك ٥٥ ب ١٠
إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها	عائشة	١٤٤٠	إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي	أبو هريرة	ك ٥٩ ب ١١
إذا أعجبك حسن عمل امرئ قتل	عائشة	ك ٩٧ ب ٤٦	إذا أويتا إلى فراشكما فكلرا أربعاً وثلاثين	علي	٦٣١٨
إذا أعجلت أو قحطت فليكن الوضوء	أبو سعيد	١٨٠	إذا باتت المرأة مهاجرة فراش	أبو هريرة	٥١٩٤
إذا أفطرت فصم يومين	عمران بن حصين	١٩٨٣	إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره يمينه	أبو قتادة	١٥٤
إذا أفلس وتبين لم يجز عقه	الحسن	ك ٤٣ ب ١٤	إذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره يمينه	أبو قتادة	٥٦٣٠
		٢٤٠١	إذا بالمت قتل لا خلافة	ابن عمر	٢٤١٧، ٢٤١٤، ٦٩٦٤
إذا أقبل الليل من هاهنا	عمر	١٩٥٤	إذا بالمت قتل لا خلافة		ك ٣٤ ب ٣
إذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها	عائشة	٣٠٦	إذا بدأ بالطلاق فله شرطه	عطاء	ك ٦٨ ب ١١
إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة	عائشة	٣٣١، ٣٢٠	إذا بزق أحدكم فليزق على يساره	ابن عمر	١٢١٣
إذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي	عائشة	٢٢٨	إذا بزق فلا يزق بين يديه	أنس	٥٣٢
إذا اقرب الزمان لم تكذب تكلم	أبو هريرة	٧٠١٧	إذا باع قتل لا خلافة	-	ك ٤٤ ب ٣
إذا أقر أربعاً عند الحاكم رجم	الحكم	ك ٩٣ ب ٢١	إذا باع فكل	عثمان	ك ٣٤ ب ٥١
إذا أقر مرة عند الحاكم رجم	حماد	ك ٩٣ ب ٢١	إذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين	أنس	١٤٥٤
إذا أقعد المؤمن في قبره أني	البره	١٣٦٩	ومائة فيها حتان		
إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون	أبو هريرة	٩٠٨	إذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة	أنس	١٤٥٤
إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني	أبو قتادة	٦٣٧، ٦٣٨	إذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس	أبو بكر	١٤٥٤
إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء	عائشة	٥٤٦٥	إذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقه	أنس	١٤٥٤
إذا أقيمت صلاة الصبح فطوئي	لم سلمة	١٦٦٦	طروقة الجمل		
إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى	حمزة بن أبي أسيد	٣٩٨٤، ٣٩٨٥	إذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين	أنس	١٤٥٤
إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى	والزبير بن العفر		ففيها بنت لبون		
إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى	أبو أسيد	٢٩٠٠	إذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جلدعة	أنس	١٤٥٤
إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى	الشامي وقفاة	ك ٥٢ ب ٨	إذا بلغت مئتي ستة وسبعين إلى تسعين	أنس	١٤٥٤
إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى	ابن عباس	٥٤٥٦	ففيها بنتا لبون		
إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى	أبو موسى	٣٩٨٧	إذا تابع الرجلان فكل واحد	ابن عمر	٢١١٢
إذا ألقى المسلمان بسيفيهما	أبو بكر	٦٨٧٥، ٣١	إذا تائب أحدكم فليرده ما استطاع	أبو هريرة	٦٢٢٦، ٣٢٨٩
إذا أسيت فلا تستظر الصباح	ابن عمر	٦٤١٦	إذا ترك رجل أو امرأة بتاً فلها النصف	زيد بن ثابت	ك ٨٥ ب ٥
إذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة	ابن عمر	٢٩٥٥	إذا تزوج محرمة وهو لا يشعر فرق	الحسن	ك ٦٨ ب ٥١
إذا أمر بالإمام فأمروا	أبو هريرة	٧٨٠	إذا تصدقت للمرأة من بيت زوجها	عائشة	١٤٣٩
إذا أمر القارئ فأمروا فإن الملائكة	أبو هريرة	٦٤٠٢	إذا تصدقت للمرأة من طعام زوجها	عائشة	١٤٣٧
إذا انتحل أحدكم فليبدأ باليمين	أبو هريرة	٥٨٥٦	إذا تطيب أو لبس جلهلاً	عطاء	١٨٤٧
إذا أنتما خرجتما فاذنوا	مالك بن الحورث	٦٣٠	إذا تقرب العبد إلى شيراً	أنس	٧٥٣٦
إذا انتهى إلى الجنزة وهم يصلون	الحسن	ك ٢٣ ب ٥٦	إذا تقرب العبد من شيراً	أبو هريرة	٧٥٣٧
إذا أنزل الله بقرم عذاباً أصاب	ابن عمر	٧١٠٨	إذا تكفل بفنس فمات فلا شيء	حماد	ك ٣٩ ب ١
إذا أنفق الرجل على أهله	أبو مسعود	٥٥	إذا تكفل بفنس فمات بضمن	الحكم	ك ٣٩ ب ١
إذا أنفق المسلم نفقة على أهله	أبو مسعود	٥٣٥١	إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل	ابن مسعود	ك ٩٧ ب ٣٢
إذا أنفقت المرأة من طعام	عائشة	٢٠٦٥، ١٤٢٥، ١٤٤١	إذا تمسح أحدكم فلا يمسح يمينه	أبو قتادة	٥٦٣٠
		١٤٤١	«إذا نسي القس الشيطان»	ابن عباس	ك ٦٥ ب ١٦
إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها	أبو هريرة	٢٠٦٦، ٥٣٦٠	إذا نكح أحدكم	أبو هريرة وأبو سعيد	٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إذا تواجه المسلمان بسيفهما فكلاهما	أبو بكر	٧٠٨٣	إذا دعا أحدكم فليزعم المسألة	أنس	٦٣٣٨
إذا تواضأ أحدكم فليجعل في أنفه	أبو هريرة	١٦٢	إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه	أبو هريرة	٥١٣٧ ، ٥١٣٨
إذا تواضأ النبي ﷺ كلوا يشربون على وضوءه	المسود	ك ٤٠ ب ، ١٨٩	إذا دعوت لله فاغزمو في الدعاء	أنس	٧٤٦٤
إذا تواضأ فأحسن الوضوء	أبو هريرة	٦٤٧	إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها	ابن عمر	٥١٧٣
إذا تواضأ فليستشق بمنخره	ك ٣٠ ب ، ٢٨		إذا دفع إليك شيء	طاوس ومجاهد	ك ٥٦ ب ، ١١٩
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل	ابن عمر	٨٧٧	إذا ذهب ساعتين الليل فخلوهم فأغلقوا الأبواب	جابر بن عبد الله	٥٦٢٣
إذا جاء أحدكم فراشه فليغضه	أبو هريرة	٧٣٩٣	إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها	أبو سعيد	٧٠٤٥
إذا جاء أحدكم والإمام يخطب	جابر	١١٦٦	إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن	عاصم بن ربيعة	١٣٠٨
إذا جلتك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف	عمر	١٤٧٣	إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فإتأها عي	أبو سعيد	٦٩٨٥
إذا جدته فوضعت في المرد أكننت رسول الله ﷺ	جابر	٢٧٠٩	إذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فليغث	أبو قتادة	٥٧٤٧
إذا جاء رمضان فتحت	أبو هريرة	١٨٩٨	إذا رأى غيرك ما يكره فليغث به الله من شرها	أبو سعيد	٦٩٨٥
إذا جلد العبد ثم اعتق جازت شهادته	الثوري	ك ٥٢ ب ، ٨	إذا رأيت الله	أبو قتادة	٧٠٤٤
إذا جلس أحدكم في الصلاة ليقبل التحيات	ابن مسعود	٦٢٣٠	إذا رأيت الله	أم سلمة	١٣٠
إذا جلس بين شعبها الأربع	أبو هريرة	٢٩١	إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل	عمر	٨٨٢
إذا حدثكم عن رسول الله	علي	٣٦١١ ، ٦٩٣٠	إذا رأيت الليل قد أقبل	ابن أبي أوفى	١٩٥٨
إذا حرم امرأته ليس بشيء	ابن عباس	٥٢٦٦	إذا رأيتم الجنائزة قوموا	جابر	١٣١١
إذا حضرت الصلاة فأذا	مالك بن الحويرث	٦٥٨	إذا رأيتم الجنائزة قوموا حتى	عاصم بن ربيعة	١٣٠٧
إذا حضرت الصلاة فليؤذن	مالك بن الحويرث	٦٢٨ ، ٦٣١ ، ٦٨٥ ، ٨١٩ ، ٧٢٤٦ ، ٦٠٠٨	إذا رأيتم الجنائزة قوموا فمن تبعها	أبو سعيد	١٣١٠
إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم	عمر بن سلمة	٤٣٠٢	إذا رأيتم الليل أقبل من ها هنا	ابن أبي أوفى	١٩٤١ ، ١٩٥٥ ، ٥٢٩٧ ، ٢٤
إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب	عمر بن العاص	٧٣٥٢	إذا رأيتم الهلال فصوموا	ابن عمر	١٩٠٥
إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها	عبد الرحمن بن سبرة	٦٦٢٢ ، ٦٧٢٢	إذا رأيتموه فصوموا	ابن عمر	١٩٠٠
إذا حطم أحدكم الحطم يكرهه فليصق عن يساره	أبو قتادة	٧١٤٦ ، ٧١٤٧	إذا رفع قبل الإمام يعود	ابن مسعود	ك ١٠ ب ، ٥١
إذا حطم أحدكم فليغزموه وليصق عن شمله	أبو قتادة	٦٩٨٦	إذا رمى إسمك فارمه	ابن عمر	١٧٤٦
إذا حطم أحدكم حلقاً يخافه فليصق	أبو قتادة	٣٢٩٢	إذا ركبنا المراض فخرق فكل	عدي بن حاتم	٧٣٩٧
إذا خالط كلاباً لم يذكر اسم الله عليها	عدي بن حاتم	٥٤٨٤	إذا زادت على ثلاثمائة فني كل مائة شاة	أنس	١٤٥٤
إذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له	ابن عمر	٩٩٠	إذا زادت على عشرين ومائة فني كل	أنس	١٤٥٤
إذا خشى العدو لبس السلاح	عكرمة	ك ٢٨ ب ، ١٧	أربعين بنت لبون	أنس	١٤٥٤
إذا خضت الصبح فأوتر بواحدة	ابن عمر	١١٣٧	إذا زلت على مكثين إلى ثلاثمائة فيها ثلاث	أبو هريرة	٢٥٥٥
إذا خلص المؤمنون من النار حبسوا	أبو سعيد الخدري	٢٤٤٠	إذا زنت الأمة فأجلدوها	زيد بن خالد	٢٥٥٦
إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس	أبو قتادة بن ربعي	١١٦٣	إذا زنت الأمة فأجلدوها	أبو هريرة	٢١٥٢ ، ٦٨٣٩
إذا دخل أحدكم المسجد فليركع	أبو قتادة	٤٤٤	إذا زنت الأمة فتيّن زناها	أبو هريرة	٢٢٣٤
إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين	ك ٨ ب ، ٦٠		إذا زنت أمة أحدكم فتيّن	ابن عباس	ك ٦٧ ب ، ٢٥
إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل	ابن عمر	٦٥٤٤	إذا زنى بها لم تحرم عليه امرأته	ابن عباس	ك ٦٧ ب ، ٢٥
إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل	أبو سعيد	٦٥٦٠	إذا زنت فأجلدوها ثم إذا زنت	أبو هريرة وزيد	٦٨٣٧ ، ٦٨٣٨
إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة	أبو هريرة	٣٢٧٧	إذا ساق للكراري حماراً	الحكم وحمام	ك ٨٧ ب ، ٢٩
إذا دخل شهر رمضان	أبو هريرة	١٨٩٩	إذا ساق دابة فألقها فهو ضامن	الشعبي	ك ٨٧ ب ، ٢٩
إذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل	أنس	ك ٧٠ ب ، ٥٧	إذا سألتم الله فسلوه القردوس	أبو هريرة	٧٤٢٣
إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلك حتى	جابر	٥٢٤٦	إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد	أنس	٤٤٨٠
			فإنما سجي استرى	مجاهد	ك ٦٥ ب والضحى

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إذا سجد فاسجدوا	أنس	ك ١٠ ب ٥٢	إذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة	ابن عمر	٥٨٣
إذا سرك أن تعلم	ابن عباس	٣٥٢٤	إذا غاب حاجب الشمس فدعوا الصلاة	ابن عمر	٣٢٧٢
إذا سكت	ابو هريرة	٦٩٦٨	حتى تغيب		
إذا سلم عليكم اليهود فإثماً يقول	ابن عمر	٦٢٥٧	إذا فاته العيد صلى ركعتين	عطاء	ك ١٣ ب ٢٥
إذا سلم عليكم أهل الكتاب	أنس	٦٩٦٦ ، ٦٢٥٨	إذا فرط حتى جاء رمضان	ابراهيم	ك ٣٠ ب ٤٠
إذا سمع الصلارخ قام فصلى	عائشة	١١٣٢	إذا فرغت منه فإثماً	ابن عمر	٥٧٩٦
إذا سمعتم الله يقولوا مثل ما يقول للوزن	ابو هريرة	٦٣٦	إذا فرغتم فإثماً	أم عطية	١٢٥٣ ، ١٢٥٤
إذا سمعتم بالطارخون بأرض فلا	ابو سعيد	٦١١			١٢٥٧ ، ١٢٥٨
إذا سمعتم به بأرض فلا تقيموا عليه	أسامة بن زيد	٥٧٢٨			١٢٦١ ، ١٢٦٣
إذا سمعتم به بأرض فلا تقيموا عليه	أسامة بن زيد	٣٤٧٣	إذا نزل أحدكم ذلك فليسجد سجدتين	ابو هريرة	١٢٢٢
	عبد الرحمن بن عوف	٥٧٢٩ ، ٥٧٣٠	إذا فقد في الصف عند القتال	ابن المسيب	ك ٦٨ ب ٢٢
		٦٩٧٣	إذا قال فلا يضر	ابو هريرة	
إذا سمعتم صياح الديكة فليأمنوا الله	ابو هريرة	٣٣٠٣	إذا قال أحدكم فليجيب الوجه	ابو هريرة	٢٥٥٩
إذا سمعتم نهيق الحمار فتعوضوا بالله	ابو هريرة	٣٣٠٣	إذا قال أحدكم آمين	أبو هريرة	٧٨١
إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء	ابو قتادة	١٥٣ ، ٥٦٣٠	إذا قال أحدكم آمين وللأذنة		ك ٥٩ ب
إذا شرب الكلب في إناء أحدكم	ابو هريرة	١٧٢	إذا قال إذا حصلت فأنت طالق ثلاثاً	قتادة	ك ٦٨ ب ١١
إذا شك أحدكم في صلاته	ابن مسعود	٤٠١	إذا قال الإمام سمع الله من حمده	ابو هريرة	٣٢٢٨ ، ٧٩٦
إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل	ابن عمر	٦٥٤٨	إذا قال الإمام «غير المغضوب عليهم ولا	ابو هريرة	٧٨٢ ، ٤٤٧٥
إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره	ابو سعيد	٥٠٩	الضالين»		
إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله	عبد الله	٨٣١	إذا قال الحقى بأهلك نية	الحسن	ك ٦٨ ب ١١
والصلوات والطيبات			إذا قال الرجل لأخيه يا كافر	ابو هريرة	٦١٠٣
إذا صلى أحدكم للناس فليخفف	أبو هريرة	٧٠٣	إذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه	الشعبي وقاتة	ك ٦٨ ب ٢٥
إذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء	أبو هريرة	٧٠٣	إذا قال بعه بكنا فما كان	ابن سيرين	ك ٣٧ ب ١٤
إذا صلى جالساً فصلوا جالساً	عائشة	٦٨٨	إذا قال لملوكة عند الموت	الحسن	ك ٥٥ ب ٨
إذا صلى جالساً فصلوا جالساً جالساً	أنس	٦٨٩	إذا قال مترس فقد آمنه	عمر	ك ٥٨ ب ١١
إذا صلى جالساً فصلوا جالساً جالساً جالساً	أبو هريرة	٧٢٢ ، ٧٣٤	إذا قالت المرأة عند موتها	الشعبي	ك ٥٥ ب ٨
إذا صلى فأراد أهد أن يمر بين يديه	ابو سعيد	ك ٨٦ ب ٣٩	إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصق	ابو هريرة	٤١٦
إذا صلى قائماً فصلوا قائماً وإذا ركع فاركعوا	أنس	٧٣٢	إذا قطعت فعلك الوضوء	أبو سعيد الخدري	١٨٠
إذا صلى قائماً فصلوا قائماً وإذا ركع صلى جالساً	أنس	٦٨٩	إذا قام المشاء فليدعوا به	أنس	٦٧٢
إذا صلى وفي ثوبه دم	ابن لليب والشعبي	ك ٤٦ ب ٦٩	إذا قضى الله الأمر في السماء	أبو هريرة	٤٨٠٠ ، ٤٧٠١
إذا صليت فقد قضيت الذي عليك	زيد بن ثابت	ك ٢٣ ب ٥٧			٧٤٨١
إذا ضحك في الصلاة أعاد	جابر	ك ٤٦ ب ٣٤	إذا فقد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله	عبد الله	٦٣٢٨
إذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل	الحسن وإبراهيم	ك ٧٢ ب ٤	إذا قطع الرأس فلا بأس	ابن عمر وابن عباس وأنس	ك ٧٢ ب ٢٤
إذا ضربت عتقه أو وسطه فكفله	إبراهيم	ك ٧٢ ب ٤			
إذا ضيقت الأمانة فانظر الساعة	أبو هريرة	٥٩ ، ٦٤٩٦	إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله	ابن عباس	٩٠٢
إذا طاف بالبيت فقد حل	ابن عباس	٤٣٩٦	إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت	ابو هريرة	٩٣٤ ، ٦٢٥١
إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة	ابن عمر	٥٨٣			٦٦٦٧
إذا طلع حاجب الشمس فدعوا الصلاة	ابن عمر	٣٢٧٢	إذا قمت إلى الصلاة فكبر	ابو هريرة	٧٥٧ ، ٧٩٣
إذا طلق ثلاثاً فقد حرمت عليه	أهل العلم	ك ٦٨ ب ٧	إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل	ابن عمر	٦٧٤
إذا طلق في نفسه فليس بشيء	قتادة	٥٧٦٩	إذا كان أحدكم يصلي فلا يصق	ابن عمر	٤٠٦
إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله	ابو هريرة	٦٤٤٢	إذا كان المستحلف ظالماً فنية الخائف	الخصمي	ك ٨٩ ب ٧
إذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً	ابو هريرة	٦٢٢٦	إذا كان جنت الليل أو استيمت	جابر	٣٣٠٤ ، ٥٦٢٣
إذا علم الخليلان أموالهما فلا	طلوس وعطاء	ك ٢٤ ب ٣٥	إذا كان رجل من يخفي إيمانه	ابن عباس	٦٨٦٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إذا كان صوم أحدكم فليصبر	ابن مسعود	ك ٣٠ ب ٢٥	إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى	عائشة	ك ٦٨ ب ٢١
إذا كان رمضان احصري فيه فإن عمرة في رمضان	ابن عباس	١٧٨٢	إذا نأبكم أمر فليسيح الرجال	سهل بن سعد	٧١٩٠
إذا كان في الصلاة فإنه يتأجى ربه	أنس	١٢١٤	إذا نأبكم شيء في صلاتكم أخذتم	سهل بن سعد	٢٦٩٠
إذا كان لرجل على رجل مال	مالك	ك ٤٤ ب ٢	بالتصفيح إذا التصفيح للنساء		
إذا كان يوم أحال عليه ملياً جاز	الحسن وقادة	ك ٣٨ ب ١	إذا نسي فأكل وشرب	أبو هريرة	١٩٣٣
إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب	أبو هريرة	٣٢١١	إذا نسي فذكرني	عبد الله	٤٠١
إذا كان يوم الجمعة وهت الملائكة على	أبو هريرة	٩٢٩	إذا نصح العبد سيده وأحسن	ابن عمر	٢٥٥٠
باب المسجد			إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه	أبو هريرة	٦٤٩٠
إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن تنبع كل أمة	أبو سعيد	٤٥٨١	إذا نسي أحدكم في الصلاة فليتم	أنس	٢١٣
ما كانت تعبد			إذا نسي أحدكم وهو يصلي	عائشة	٢١٢
إذا كان يوم القيامة شفعت فقلت	أنس	٧٥٠٩	إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان	أبو هريرة	١٢٣١ ، ٦٠٨
إذا كان يوم القيامة ما ج الناس	انس والحسن	٧٥١٠	إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده	جابر بن سمرة	٣٢٨٥
إذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين	أنس	١٤٥٤	إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده	أبو هريرة	٣١١٨ ، ٣١٢٠
شاة واحدة			إذا هلك كسرى	ابو هريرة	٦٦٣٠
إذا كان يوم صوم أحدكم	أبو هريرة	١٩٠٤	إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده	جابر بن سمرة	٣١٢١ ، ٣١٢٩
إذا كانوا ثلاثة لا يتأجى اثنان	ابن عمر	٦٢٨٨	إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين	جابر	١١٦٢ ، ٧٣٩٠
إذا كنت في غمك أو بديك فأذنت للصلاة	أبو سعيد	٧٥٤٨ ، ٦٠٩	إذا وقع الغهاب في إناه أحدكم	أبو هريرة	٥٧٨٢
إذا كنت في قرية جامعة فنودي بالصلاة	عطاء	ك ١١ ب ١٥	إذا وقع الغهاب في شراب أحدكم	أبو هريرة	٣٣٢٠
إذا كنتم ثلاثة فلا يتأجى رجلان	ابن مسعود	٦٢٩٠	إذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرأ منه	عبد الرحمن بن عوف	٥٧٢٩ ، ٥٧٣٠
إذا لعنتم المسلم يهودياً عند الغضب	أبو هريرة	ك ٨٧ ب ٣٢	إذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا منها	أسامة بن زيد	٥٧٢٨
إذا لقيتموهم فاصبروا	عبد الله بن أبي أوفى	٣٠٢٥ ، ٢٨٣٣	إذا وقت الحدود وصرفت	جابر	٢٢١٣
إذا لم تستحي فاصنع	أبو مسعود	٦١٢٠ ، ٣٤٨٤	إذا ولدت المرأة ربتها فذاك من أشراطها	أبو هريرة	٤٧٧٧
إذا لم تستحي فافعل	أبو مسعود	٣٤٨٣	إذا ولغ الكلب في إناه ليس له وضوء غيره	الزهري	ك ٤٣ ب ٣٣
إذا لم يجد الماء لا يصلي	أبو موسى	٣٤٥	إذا وهب ديناً على رجل هو جائز	الحكم	ك ٥١ ب ٢١
إذا لم يسكر فلا بأس	مالك بن أنس	ك ٧٤ ب ٤	إذا وهبت الوليدة التي توطأ	ابن عمر	ك ٣٤ ب ١١١
إذا ما رب النعم لم يعط حقها	أبو هريرة	٦٩٥٨	إذا أفعل كما فعل رسول الله	ابن عمر	١٦٩٣
إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده	ابن عمر	٦٥١٥	إذا يحلمكم الناس فيمنونكم النوم سائر الليلة	كعب بن مالك	٤٦٧٧
إذا مات أحدكم فإنه يعرض عليه	ابن عمر	٣٢٤٠	إذا ياكلوا	أنس	١٢٨
إذا ما رب النعم لم يعط حقها تسلط عليه	أبو هريرة	٦٩٥٨			
يوم القيامة					
إذا مر أحدكم في مسجدنا	ابو موسى	٧٠٧٥			
إذا مر بين يدي أحدكم شيء	ابو سعيد	٣٢٧٤			
إذا مرض العبد أو سافر	ابو موسى	٢٩٩٦			
إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى	ابن عمر	٥٢٩١			
إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى	اثنا عشر رجلاً من	ك ٦٨ ب ٢١			
	أصحاب النبي ﷺ	٥٢٩١			
إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى	عشان	ك ٦٨ ب ٢١			
		٥٢٩١			
إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى	علي	ك ٦٨ ب ٢١			
		٥٢٩١			
إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى	أبو الدرداء	ك ٦٨ ب ٢١			
		٥٢٩١			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
انزع ولا حرج	ابن عباس	١٧٣٥	انهب فقد ملكتها بما مملك	سهل بن سعد	٥١٢٦ ، ٥٠٣٠
انهبها ولن تجزئ جذعة عن أحد بعدك	البراء	٩٦٨			٥٠٨٧
انهبها ولن تجزئ عن أحد بعدك	البراء	٥٥٤٥	انهبنا فابتغيا الله	عمران	٣٤٤
انهبها ولا تصلح لغيرك	البراء	٥٥٥٦	انهبوا بخيمتي هذه	عائشة	٥٨١٧ ، ٣٧٣
انهبها ولا تضي عن أحد بعدك	البراء	٩٧٦	انهبوا بنا تصلح بينهم	سهل بن سعد	٢٦٩٣
أذن ابن عمر في ليلة باردة	نافع	٦٣٢	انهبوا به فارجموه	أبو هريرة	٦٨١٥ ، ٥٢٧١
أذن أنا سمحاً	عمر بن عبدالعزيز	ك ١٠٥ ب ٥	انهبوا بها إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانية	عائشة	٧٥٢
أذن في قومك أو في الناس يوم	سلمة بن الأكوع	٧٢٦٥	انهبوا فارجموه	أبو هريرة	٦٨٥٢
أذن في الناس أن من كان أكل	سلمة بن الأكوع	٢٠٠٧	انهي	عائشة	٢٩٠٧ ، ٩٥٠
أذن مؤذن النبي ﷺ الظهر	ابوذر	٥٣٥	انهي مع أخيك إلى التميم فأهلي بعمرة	عائشة	١٥٦١
أذننا وأقيمنا وليومكما	ملك بن الحووث	٢٨٤٨	ثم موعداك		
أذكرني خرجت مع الصبيان	السائب بن يزيد	٤٤٢٧	انهي وليردك عبد الرحمن	عائشة	٢٩٨٤
أذكرني خرجت مع الغلمان	السائب بن يزيد	٤٤٢٦	أرى أن تجعلها في الآخرين	أنس	ك ٥٥٥ ب ١٣
أذكرني عندك	أنس	ك ٤٩٩ ب ١٧	أرى أن تجعلها في الآخرين	أنس	٢٣١٨ ، ٢٧٥٢
أذكروا اسم الله وليأكل كل	أنس	٥١٦٣	أرى رؤياكم قد توطأت	ابن عمر	٢٠١٥
أذكروا اسم الله وليأكل كل رجل	أنس	ك ٧٠ ب ٢	أرى وهو في مفرسه بني الحليفة في بطن فودي	ابن عمر	٢٣٣٦
أذكروا أنتم اسم الله وكلوا	عائشة	٧٣٩٨	«الأرائك» : السرر	أبو العالية	ك ٥٩٩ ب ٨
«أذكروا نعمة الله عليكم»	ابن عينة	ك ٦٥ ب إبراهيم	أراد ابن عمر رضي الله عنهما الحج عام حجة	نافع	١٧٠٨
أذن رسول الله لأهل بيت من الأنصار	أنس	٥٧١٩ ، ٥٧٢٠	أراد أن يكتب إلى رعد أو أناس من	أنس	٥٨٧٢
		٥٧٢١	الأعاجم قتل له أنهم لا يقبلون		
أذن عمر رضي الله عنه لأزواج النبي ﷺ	إبراهيم عن أبيه	١٨٦٠	أراد النبي ﷺ أن يقطع من البحرين	أنس	٢٣٧٦
	عن جده		أراد النبي ﷺ أن يفر فرأى صفية	عائشة	٦١٥٧
أذن للظعن	أسماء	١٦٧٩	أراد بنو سلمة يتحولوا	أنس	١٨٨٧
«أذن» يصدق	ابن عباس	ك ٦٥ ب رامة	أرادت عائشة أم المؤمنين	ابن عمر	٢٥٦٢
«أذنت» سمعت وطاعت	مجاهد	ك ٦٥ ب سورة إذا	أرادت عائشة أن تشري ببررة	ابن عمر	٦٧٥٩
		انشقت	أراكم يا بني حارثة قد خرجتم	أبو هريرة	١٨٦٩
إذنها صماتها	عائشة	٦٩٧١	أرايت أسوك بسواك	ابن عمر	٢٤٦
أنهب الباس رب الناس اشف	عائشة	٥٧٥٠ ، ٥٧٥٠	أرايت الليلة عند الكعبة فرأيت رجلاً	ابن عمر	٥٩٠٢ ، ٦٩٩٩
انهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً	سهل بن سعد	٥٠٣٠ ، ٥٠٨٧	أرايت الليلة عند الكعبة في المنام	ابن عمر	٣٤٤٠
		٥١٢٦	أراه فلاناً - لعم خفصة	عائشة	٣١٠٥ ، ٢٦٤٦
انهب إليه قتل له إنك	أنس	٣٦١٣ ، ٤٨٤٦			٥٠٩٩
انهب بهذا تصدق به	أبو هريرة	٦٧١٠ ، ٢٦٠٠	أرايت ابن عباس لو شهد على شهادة	الزهري	ك ٥٢٢ ب ١١
انهب فأتني بهنين	قال عمر	٤٧٠	أرايت إذا منع الله الثمرة	أنس	٢١٩٨
انهب فاطمته أهلك	أبو هريرة	٦٧١٠ ، ٢٦٠٠	أرايت إن عجز واستحمق	ابن عمر	٥٢٥٨ ، ٥٢٥٢
انهب فاطمك ولو خاتماً من حديد	سهل بن سعد	٥١٤٩			٥٣٣٣
انهب فافرغه عليك	عمران	٣٤٤	أرايت إن كان أسلم وغفار	أبو بكر	٣٥١٦
انهب فاتمس ولو خاتماً من حديد	سهل بن سعد	٥٨٧١ ، ٥١٢١	أرايت إن مات الزوج الآخر	الشعبي	ك ٦٨٨ ب ٤
انهب فيبدر كل تمر على ناحية	جابر بن عبد الله	٤٠٥٣ ، ٢٧٨١	لوأيت قوله لله تبارك وتعالى «إن الصفا والبروة»	عروة	١٧٩٠
انهب فخذ جارية أنس	أنس	٣٧١	أرايت قوله «حتى إذا استأيس الرسل	عروة	٣٣٨٩
انهب فصف تمرأ أصنافاً	جابر	٢١٢٧	أرايت لو كان على أمك دين أكت قاضيه ؟	ابن عباس	١٨٥٢
انهب فقد أنكحتك بما مملك	سهل بن سعد	٥١٤٩	أرايت لو فقد لها	عمران بن حصين	ك ١٧ ب ١٠
انهب فقد زوجتك بما مملك	سهل بن سعد	٥١٣٢	أرايت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم	أبو موسى	٣٤٦

يجد ماء

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أرأيتم لو أخبرتمكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي ؟	ابن عباس	٤٧٧٠	ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم	مالك بن الحويرث	٩٢٨
أرأيتم ليبتكم هذه	ابن عمر	٦٠١، ١١٦	أرجو أن تكون منهم (لأبي بكر)	أبو هريرة	٣٢١٦
أرأيتم إن أخبرتمكم أن خيلاً	ابن عباس	٤٩٧١	أرجو أن تكونوا ثلث أهل الجنة	أبو سعيد	٣٣٤٦
أرأيتم إن أسلم عبد الله بن سلام ؟	أنس	٤٤٨٠، ٣٩٣٨	أرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة	أبو هريرة	٣٣٤٨
أرأيتم إن حدثكم أن العدو	ابن عباس	٤٩٧٢	أرخص في أولئك رسول الله	ابن عمر	١٦٧٦
أرأيتم إن كان أسلم وغفار	أبو بكر	٦٦٣٥	أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها	زيد بن ثابت	٢١٨٨
أرأيتم إن كان جبهة	أبو بكر	٣٥١٥	أردت أن أسأل عمر	ابن عباس	٤٩١٥، ٤٩١٤
أرأيتم لو أخبرتمكم أن العدو يصيبكم أو	ابن عباس	٤٨٠١	أردف الفضل من المزدلفة إلى منى	ابن عباس	١٦٨٧، ١٦٨٦
يمسكم أما كنتم			أردف الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل	ابن عباس	١٦٨٥
أرأيتم لو أن نهرأ بباب أحدكم	أبو هريرة	٥٢٨	يلبي حتى رمى الجمرة		
أرأيتم ليبتكم هذه	ابن عمر	٥٦٤	أردف النبي ﷺ أسامة	ابن عمر	ك ٥٦ ب ٥٩
أرأيته إن عجز واستحمق	ابن عمر	٥٢٥٢	أردف النبي ﷺ الفضل بن العباس يوم	ابن عباس	٦٢٢٨
أرب ماله	أبو أيوب	٥٩٨٣	النحر خلعه على عجز راحلته		
أرب ماله تعبد الله ولا تشرك به	أبو أيوب	١٣٩٦	أردلف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس	ابن عباس	ك ٧٩ ب ٢
أربع إحطاهن في رجب	ابن عمر	١٧٧٥	أرسل أزواج النبي ﷺ عثمان	عائشة	٤٠٣٤
أربع خلال من كن فيه	عبد الله بن عمرو	٣١٧٨	أرسل إلى أبي بكر رضي الله عنه قال إنك	زيد بن ثابت	٤٩٨٩
أربع سمعتهم من رسول الله	أبو سعيد	١٨٦٤	كنت تكذب الوحي لرسول الله ﷺ		
أربع : عمرة الحديبية في ذي القعدة	أنس	١٧٧٨	أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء ورأسه يقطر	أبو سعيد	١٨٠
أربع من كن فيه كان منافقاً	عبد الله بن عمرو	٢٤٥٩، ٣٤	أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار وجمعهم	أنس	٥٨٦٠
أربع ، أربع أقيموا الصلاة	ابن عباس	٦١٧٦	أرسل النبي ﷺ إلى عمر	ابن عمر	٢١٠٤
أربعاً إحطاهن في رجب . (كم احتمر	ابن عمر	١٧٧٥	أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء	الربيع بنت معوذ	١٩٦٠
رسول الله ﷺ ؟)			أرسل إلى أبي بكر فتبعت القرآن حتى	زيد بن ثابت	٧٤٢٥
أربعاً إحطاهن في رجب . (كم احتمر	ابن عمر	٤٢٥٣	أرسل إلى أبي بكر مقتل أهل اليمامة	قال زيد بن ثابت	٤٦٧٩
رسول الله ﷺ ؟)			أرسل إلي أبي بكر مقتل أهل اليمامة	زيد بن ثابت	٤٩٨٦
أربعوا على أنفسكم إنكم كنتم أصم	أبو موسى	٦٦١٠، ٤٢٠٥	أرسل رسول الله ﷺ إلى فلاة	سهل بن سعد	٩١٧
أربعوا على أنفسكم فإنكم	أبو موسى	٧٣٨٦، ٢٩٩٢	أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام	أبو هريرة	١٣٣٩، ٣٤٠٧
أربعون	أبو زر	٣٤٢٥	أرسلت ابنة النبي ﷺ إليه إن ابنا لي قبض	أسامة بن زيد	١٢٨٤
أربعون خصلة أعلاهن منيحة العنز	عبد الله بن عمرو	٢٦٣١	أرسلت إلى النبي ﷺ بقدر لين وهو	أم الفضل بنت	٥٦١٨
أربعون سنة ثم أتينا الركنك الصلاة بعد فصله	أبو زر	٣٣٦٦	واقف عشية عرفة	الحارث	
أرثلت الدنيا مدبرة وأرثلت	علي	ك ٨١ ب ٤	أرسلك أبو طلحة ؟	أنس	٣٥٥٨، ٤٢٢
أرثلتنا من مكة فأحيننا	أبو بكر	٣٦٥٢	أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شداد	محمد بن أبي مجاهد	٢٢٥٣
أرثقت فوق بيت حفصة	ابن عمر	٣١٠٢	أرسلني أبي خذ هذا الكتاب	ابن الحنفية	٣١١٢
أرثقت فوق ظهر بيت حفصة	ابن عمر	١٤٨	أرسلني أسامة إلى علي وقال سيألك	حرمة مولى أسامة	٧١١٠
«أرجائها» ما لم ينشق منها	مجاهد	ك ٥٩ ب ٤	أرسلني أصحابي إلى النبي ﷺ أسأله الحملان	أبو موسى	٦٦٧٨
ارجع إلى قوم فأخبرهم	ابن عباس	٣٨٦١	أرسلني أصحابي إلى رسول الله	أبو موسى	٤٤١٥
ارجع فأخبرها أن الله ما أخذ وله	أسامة بن زيد	٧٣٧٧	أرسلني أهلي إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ	عثمان بن عبد الله	٥٨٩٦
ارجع فحج مع امرأتك	ابن عباس	٥٢٣٣، ٣٠٦١	أرسله	عمر	٢٤١٩
ارجع فصل فإنك لم تصل	أبو هريرة	٧٩٣، ٧٥٧	أرسله أقرأ يا هشام	عمر	٧٥٥٠، ٤٩٩٢
		٦٦٦٧، ٦٢٥١	أرسله يا عمر أقرأ يا هشام	عمر	٦٩٣٦
ارجعه	النعمان بن بشير	٢٥٨٦	أرسلني به إلي	سهل	٢٥٦٩
ارجعوا إلى أهليكم	مالك بن الحويرث	٧٢٤٦، ٦٣١	أرضني ما استطعت	أسامة بنت أبي بكر	١٤٣٤
ارجعوا إلى أهلبيكم فلموهم ومروهم	مالك بن الحويرث	٦٠٠٨	أرضعتني وأبأ سلمة ثوية	ك ٥٢ ب ٧	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أرفضي عمرتك واتقضي رأسك	عائشة	١٧٨٣	إسباغ الوضوء الإقواء	ابن عمر	ك ٤ ب٦
ارفع بصرك إلى جدارتي انظر إليها	عائشة	٢٦٢٨	استاجر النبي ﷺ وأبو بكر	عائشة	٢٢١٣
ارفعوا طعناكم	أنس	٤٧٩٣	استاجر رسول الله ﷺ وأبو بكر	عائشة	٢٢٦٤
ارفعوا يا أنجشة ويحك بالقوا وير	أنس	٦٢٠٩	استأذن ابن عباس قبل موته على عائشة	ابن أبي مليكة	٤٧٥٣
أرق النبي ﷺ ذات ليلة	عائشة	٧٢٣١	استأذن أبو موسى على عمر فكانه وجده	عبيد بن عمير	٧٣٥٣
ارقبوا محمداً في أهل بيته	أبو بكر	٣٧٥١ ، ٣٧١٣	استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه	ابن عمر	١٦٣٤
اركب	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧	استأذن النبي ﷺ وأبو بكر في الخروج	عائشة	٤٠٩٣
اركب إلى هذا الوادي فاسمع من قوله	أبو ذر	ك ٧٨ ب ٣٩	استأذن النبي ﷺ فالتفت له	عتبان بن مالك	٦٨٦
ارفع فقال			استأذن النبي ﷺ في هجاء المشركين	عائشة	٤١٤٥
اركبها	أنس	١٦٩٠ ، ٢٧٥٤	استأذن النبي ﷺ نساءه في أن يمرض	ك ٥١ ب ١٤	
اركبها (ثلاثاً)	أنس	١٦٩٠	استأذن حسان النبي ﷺ	عائشة	٣٥٣١
اركبها قال إنها بدنة	أبو هريرة	١٧٠٦	استأذن حسان بن ثابت رسول الله ﷺ في هجاء	عائشة	٦١٥٠
اركبها ويحك	أبو هريرة	١٦٨٩ ، ٦١٦٠ ، ٢٧٥٥	استأذن رجل على رسول الله ﷺ	عائشة	٦٠٥٤
اركبها ويحك	أنس	٢٧٥٤ ، ٦١٥٩	استأذن رهن من اليهود على النبي ﷺ	عائشة	٦٩٢٧
ارم فذاك أبي وأمي	علي	٦١٨٤ ، ٢٩٠٥ ، ٤٠٥٩	استأذن علي أفلح	عائشة	٤٧٩٦
ارم ولا حرج	عبد الله بن عمرو	١٧٣٦ ، ٨٣ ، ١٢٤	استأذن علي أفلح فلم أذن له	عائشة	٢٦٤٤
ارملوا ليروى المشركون قوتكم	ابن عباس	٤٢٥٦	استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله ﷺ	ابن عمر	١٦٣٤
ارموا بني اسماعيل فإن أباكم	سلمة بن الأكوع	٢٨٩٩ ، ٣٣٧٣	استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه	سعد	٦٠٨٥
ارموا فأتاكم معكم كلكم	سلمة بن الأكوع	٢٨٩٩	استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه	سعد بن أبي وقاص	٣٦٨٣
ارموا وأنا معكم كلكم	سلمة بن الأكوع	٣٣٧٣	استأذن عمر على رسول الله ﷺ وعنده نساء	سعد بن أبي وقاص	٣٢٩٤
أرن ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس	رافع بن خديج	٥٥٠٩	استأذن لعمر	عمر	٥١٩١
السن والظفر	رافع بن خديج	٥٥٤٤	استأذنت النبي ﷺ في الجهاد	عائشة	٢٨٧٥
أرن ما نهر أو أنهر الدم وذكر	جابر	١٥٨٢	استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع	عائشة	١٦٨٠
أرني إزارني	ابن عباس	ك ٦٠ ب الأعراف	استأذنت علي عائشة فعرفت صوتي	قال	ك ٥٢ ب ١١
«أرني» أعطني	عائشة	٣٣٣٦	استأذنت علي عمر ثلاثاً	أبو موسى	٦٢٤٥
الأرواح جنود مجنونة فما تعارفت منها انتظف	ابن عباس	٢٩	استأذنت علي عمر ثلاثاً	أبو موسى	ك ٧٩ ب ١٣
أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء	ابن عباس	٤٣١	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٦٢٤٥
أريت النار فلم أر منظراً	عائشة	ك ٦٣ ب ٣٧	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٣٨٢١
أريت دار هجرتكم	ابن عمر	٣٦٨٢	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	ك ٣٠ ب ٢٥
أريت في المنام أني أنزع	عائشة	٣٨٩٥	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٧٤٧٢ ، ٣٤٠٨
أريتك في المنام مرتين أرى	عائشة	٥٠٧٨ ، ٧٠١١	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٦٥١٧ ، ٢٤١١
أريتك في المنام مرتين إذا رجع	عائشة	٥١٢٥	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٦٠٤٨
أريتك في المنام يحيي بك الملك في سرقة	عائشة	٧٠١٢	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٦١١٥
من حرمي	عائشة	٢٢	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٥٠٣٣ ، ٥٠٣٢
أريتك قبل أن أتزوجك مرتين رأيت الملك	عائشة	ك ٦٠ ب ٢٢	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٥٧٣٩
«أزدي» : ظهري	ابن عباس	ك ٦٥ للامة	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	١٠٢٦
«الأزلام» القلاح يقتسمون بها	سهل	٥٨٧١	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	١٠١١
إزارك إن لبسته لم يكن عليك منه شيء	جابر بن عبد الله	٢٨٢٩	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٣٩٥٦ ، ٣٩٥٥
إزارني إزارني !!	أبو ذر	٦٠٥٠	استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	٣٣٦ ، ٥٨٨٢
أسليت ثلاثاً			استأذنت هالة بنت خويلد	عائشة	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
استعصى على رجل من آل عبيدلة حمار	زيد	ك ٧٢ ب ٤	«أسرهم» شدة الخلق	معمر	ك ٦٥ ب الإنسان
استعمل النبي ﷺ أسامة	ابن عمر	٤٤٦٨	أسرنا ليلتنا ومن الغد	أبو بكر	٣٦١٥
استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات	ابو حميد الساعدي	٦٩٧٩	أسعد الناس بشفاعتي	أبو هريرة	٩٩، ٦٥٧٠
استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد	ابو حميد الساعدي	٢٥٩٧	«أسفل سافلين» إلا من آمن	مجاهد	ك ٦٠ ب ١
استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد	أبو حميد	١٥٠٠	اسق يا زبير	عروة بن الزبير	٢٣٦٢، ٢٣٦١
استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني اسد	ابو حميد وزيد	٧١٧٤	اسق يا زبير ثم أرسل	عبيدلة بن الزبير	٢٣٦٠، ٢٣٥٩
استعينوا بالقدوة والروحة وشيء من الدلجة	بن ثابت	٣٩	اسق يا زبير ثم أرسل	الزبير	٢٧٠٨
استغفروا لأخيكم	أبو هريرة	٣٨٨٠، ١٣٢٧	اسق يا زبير ثم أسل الماء	عروة	٤٥٨٥
استغنى الناس رسول الله ﷺ بعد ذلك	عائشة	٥١٤٠	اسقنا يا سهل	سهل بن سعد	٥٦٣٧
استغنى سعد بن عبادَةَ الأنصاري رسول الله ﷺ	ابن عباس	٦٩٥٩	استغنى	سهل	ك ٥١ ب ٤
استغنى عمر النبي ﷺ أيام أحنأ وهو جنب	ابن عمر	٢٨٩	استغنى فشر به منه	ابن عباس	١٦٣٥
«استغزى»: استخف	ك ٥٩ ب ١١	١١	استغى سلاً	ابو سعيد	٥٧١٦، ٥٦٨٤
استقرؤوا القرآن من أربعة	عبيدلة بن عمرو	٣٧٦٠، ٣٧٥٨	استكت يا أبا بكر اثان	أبو بكر	٣٩٢٢
استقبل ابن عمر وأُس رضي الله عنهم الإمام	ك ١١ ب ٢٨	٢٨	استكن أحد، أظنه ضربه	أنس	٣٦٩٩
استقبل القيلة وكبر	أبو هريرة	ك ٨ ب ٣١	أسلفوا في الثمار في كيل	ابن عباس	٢٢٥٣
استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا	ابن مسعود	٣٩٦٠	أسلم	أنس	١٣٥٦، ٥٦٥٧
استقبل ولده الحسن بن علي ومعاوية	الحسن	٢٧٠٤	أسلم تسلم يؤتلك الله أجر ك	أبو سفيان	٧
استقبل فرضتي الجبل الذي بينه وبين الجبل الطويل	ابن عمر	٤٩٢	أسلم ثم قاتل	البراء	٢٨٠٨
استقبلنا أنساً حين قدم من الشام	أنس بن سيرين	١١٠٠	أسلم سالمها الله	ابن عمر	٣٥١٣
استقبلهم النبي ﷺ على فرس	أنس	٢٨٦٦	أسلم سالمها الله	أبو هريرة	١٠٠٦، ٣٥١٤
استصمت الناس	جرير	١٢١، ٦٨٦٩	أسلم فأسلم	أنس	٥٦٥٧
«استوى إلى السماء» ارتفع	أبو العالية	ك ٩٧ ب ٢٢	أسلم وغفر شيء من مزينة	أبو هريرة	٣٥٢٣
«استوى على العرش»	مجاهد	ك ٩٧ ب ٢٢	أسلم يؤتلك الله أجر ك مرتين	ابن عباس	٢٩٤١
استوصوا بالنساء خيراً	أبو هريرة	٥١٨٦	أسلمت امرأة سوداء لبعض العرب	عائشة	٣٨٣٥
استوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت	أبو هريرة	٣٣٣١	أسلمت على ما سلف لك	حكيم بن حزام	٢٢٢٠، ٢٥٢٨
استوليت الثمن؟	جابر	٢٨٦١	أسلموا تسلموا	أبو هريرة	١٤٣٦، ٥٩٩٢
استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة	أم سلمة	١١٥	أسلموا تسلموا واعلموا أن الأرض لله	أبو هريرة	ك ٥٦ ب ١٧٩، ٦٩٤٤
استيقظ النبي ﷺ فقال	أم سلمة	٦٢١٨	ورسوله	أبو هريرة	٣١٦٧
استيقظ النبي ﷺ فقال سبحان الله	أم سلمة	٣٥٩٩	«أسمع بهم وأبصر»	ابن عباس	ك ٦٥ ب مريم
استيقظ النبي ﷺ من الليل وهو يقول	أم سلمة	٥٨٤٤	اسمع أطلع ولو لحشي	أنس	٦٩٦
استيقظ النبي ﷺ من النوم محمراً وجهه	زينب بنت جحش	٧٠٥٩	اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل جيشي	أنس	٦٩٣، ٧١٤٢
استيقظ رسول الله ﷺ ليلة فزعاً	أم سلمة	٧٠٦٩	الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به	أبو هريرة	٥٠
اسجد فإنكم إملنا	ابن مسعود	ك ١٧ ب ٨	الإسلام يعلو ولا يعلو	ك ٢٣ ب ٧٩	٧٩
أسرإي النبي ﷺ أن جبريل	فاطمة	ك ٦٦ ب ٧	أشار النبي ﷺ إلي أي أخذ النصف	كعب بن مالك	ك ٦٨ ب ٢٤
أسرإي النبي ﷺ سرأ فما	أنس	٦٢٨٩	أشار إليه مكانك	سهل	١٢٠١
أسرإي النبي ﷺ فضحكت	فاطمة	ك ٧٨ ب ٦٨	أشار إليهم أن اجلسوا	عائشة	١٢٣٦
أسرإي أن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة	عائشة	٣٦٢٤	أشار بيده أن أقوا	أنس	١٢٠٥
أسرعوا بالجائزة فإن تلك صالحة	أبو هريرة	١٣١٥	أشار رسول الله ﷺ بيده نحو اليمن	ابو مسعود عقبة	٣٣٠٢
			أشارت برأسها إلى السماء	بن عمرو	
			الإشارة في الصلاة	عن عائشة	١٢٣٥
				أم سلمة	ك ٢٢ ب ٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أشبهت خلقي وخلقي		ك ٦٢ ب ١٠	اشتريها فإنما الولاء لمن أعتق	ابن عمر	٦٧٥٩
اشتد الغمائم في حقوقهم	جابر	ك ٤٣ ب ١٥	اشتريها وأعتقها فإنما الولاء	عمرة بنت عبد الرحمن	٢٥٨٤ ، ٢٥٦٤
اشتد غضب الله على رجل يقتله	أبو هريرة	٤٠٧٣	اشتريها وأعتقها وديعهم يشترطوا	عائشة	٢٥٦٥
اشتد غضب الله على قوم	أبو هريرة	٤٠٧٣	اشتكى ابن أبي طلحة قال فمات	أنس	١٣٠١
اشتد غضب الله على قوم دموا	ابن عباس	٤٠٧٤	اشتكى النبي ﷺ فلم يبق ليلة	جندب بن عبد الله	٤٩٨٣ ، ١١٢٤
اشتد غضب الله على قوم فعلوا بنيه	أبو هريرة	٤٠٧٣	اشتكى رسول الله ﷺ فلم يبق	جندب بن سفيان	٤٩٥٠
اشتد غضب الله على من دعى	ابن عباس	٤٠٧٦	اشتكى سعد بن عباد شكاوى له فأتاه	ابن عمر	١٣٠٤
اشتد غضب الله على من قتله	ابن عباس	٤٠٧٦ ، ٤٠٧٤	اشتكت النار إلى ربها	أبو هريرة	٣٢٦٠ ، ٥٣٧
اشتري ابن عمر راحلة		ك ٣٤ ب ١٠	اشتد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون	عائشة	٥٩٥٤
اشتري ابن مسعود جارية والنمس		ك ٦٨ ب ٢٢	الإشراك بالله	عبد الله بن عمرو	٦٩٢٠
اشتري أبو بكر رضي الله عنه من عازب	البراء	٣٦٥٢	الإشراك بالله وعقوق الوالدين	أنس	٢٦٥٣
اشتري النبي ﷺ جملاً	ابن عمر	ك ٣٤ ب ٢٣	الإشراك بالله وعقوق الوالدين	أبو بكر	٦٦٧٣ ، ٢٦٥٤
اشتري النبي ﷺ من عمر بغيراً		ك ٥١ ب ١٢	اشرب العصور مدام طرياً	ابن عباس	ك ٧٤ ب ٦٠
اشتري رافع بن خديج بغيراً		ك ٣٤ ب ١٠	اشربا منه وفرغاً على وجوهكما ونحوكما	أبو موسى	٤٣٢٨ ، ١٨٨
اشتري طعاماً من يهودي إلى أجل فرفهه درعه	عائشة	٢٢٠٠ ، ٢٠٦٨	اشربوا ألبانها	أنس	٥٦٨٥
اشتري رجل من رجل عقالاً	أبو هريرة	٣٤٧٢	اشرف النبي ﷺ على أعلم	اسامة	١٨٧٨ ، ٢٤٦٧
اشتري رسول الله ﷺ طعاماً	عائشة	٢٢٥١	أشركنا فإن النبي ﷺ قد دعا لك	ابن عمر الزبير	٢٥٠٢
اشتري رسول الله ﷺ من يهودي	عائشة	٢٠٩٦ ، ٢٥١٣	أشعرت أن الله أفتني فيما استعيت فيه	عائشة	٥٧٦٣
اشتري من يهودي طعاماً إلى أجل معلوم	عائشة	٢٢٥٧	أشعرت أن الله أفتني فيما فسأني	عائشة	٣٢٦٨
وازيهن منه درعاً					
اشتري من يهودي طعاماً إلى أجل ورفهه درعه	عائشة	٢٥٠٩	أشعرت أن الله أفتني فيما استعيت فيه	عائشة	٦٣٩١
اشتري مني النبي ﷺ بغيراً	جابر	٣٠٨٩	أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج	عائشة	٢١٣٨
اشتري نافع بن عبد الحارث دلاً للسجن		ك ٤٤ ب ٨	أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتني	عائشة	٥٧٦٦
اشترأه بأوقية (جمل)	جابر	٢٧١٨	اشعرتها إياه	أم عطية	١٢٥٣ ، ١٢٥٤
اشترط عمر رضي الله عنه لا جناح		ك ٥٥ ب ١٢			
اشترط ليهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق	عائشة	٢٥٦٣			
اشترطوا له سنأ فأعطوه إياه	أبو هريرة	٢٦٠٦			
اشترطوا فأعطوه إياه فإن خيركم	أبو هريرة	٢٣٩٠			
أحسنكم قضاء					
اشترطوا فأعطوها إياه فإن من خيركم	أبو هريرة	٢٦٠٦			
أحسنكم قضاء					
اشترى وأعتق فإن الولاء	عائشة	٢١٥٥			
اشترى أنا وشريك لي شيئاً	أبو المنهال	٢٤٩٧			
اشترى بيرة فاشترط أهلها ولاعها	عائشة	٢٥٣٦ ، ٦٧٥٨			
اشترى بيرة فقال	عائشة	٦٧٥١			
اشترى إني الولاء لمن أعتق	عائشة	٦٧١٧			
		ك ٥٠ ب ١			
اشتريها فأعتقها فإنما الولاء	عائشة	٢٥٦٠ ، ٢٥٧٨	أشهد أني عبد لله ورسوله	أبو هريرة	٣٠٦٢
اشتريها فأعتقها ويشترطوا ما شاموا	عائشة	٢٧٢٦	أشهد على النبي ﷺ	ابن عباس	ك ٣ ب ٣٢
اشتريها وأعتقها	الأسود	٥٢٨٤	أشهد على رسول الله ﷺ أنه إن كان ليصبح	عائشة	١٩٣١
اشتريها فإن الولاء لمن أعتق	عائشة	٦٧٥١ ، ٦٧٥٩	أشهد على رسول الله ﷺ أنه إن كان ليصبح	أم سلمة	١٩٣٢
		٦٧١٧ ، ١٤٩٣	أشهد على رسول الله ﷺ أنه صلى قبل الحطبة	ابن عباس	١٤٤٩
			أشهدكم أني أوجب عمرة	ابن عمر	٤١٨٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أشهدكم أني جمعت حجة مع عمرة	ابن عمر	١٧٠٨	اصطنع خاقاً من ذهب وجعل فضة في	ابن عمر	٥٨٧٦
اشهدوا	ابن مسعود	٣٦٣٦، ٣٨٦٩	يطن كفه		
اشهدوا الشهدوا	ابن مسعود	٤٨٦٤	﴿الأصفاد﴾: الوثائق	ك ٦٠ ب ٤٠	
أشهر الحج التي ذكر الله تعالى شوال	ابن عباس	٤٨٦٥	أصلى الناس؟	عائشة وابن عباس	٦٨٧
أشهر الحج شوال وذو القعدة	ابن عمر	١٥٧٢	أصلي كما رأيت أصحابي يصلون	ابن عمر	٥٨٩
أشيروا أيها الناس علي	المسور بن مخزومة	ك ٢٥ ب ٣٣	أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي	مالك بن الحويرث	٦٧٧
أصاب إنه قبيح	ومروان بن الحكم	٤١٧٨، ٤١٧٩	أصليت؟	جابر	٩٣١
أصاب أهل المدينة على عهد رسول الله	ابن عباس	٣٧٦٥	أصليت يا فلان	جابر	٩٣٠
ﷺ فينا هو يخطب	أنس	٣٥٨٢	أصمت أسن؟	جويرية	١٩٨٦
أصاب أهل المدينة قحط	أنس	٣٥٨٢	اصنع به ما شئت (بغير)	-	ك ٥١ ب ١٢
أصاب عثمان بن عفان رعاف	مروان بن الحكم	٣٧١٧	اصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك	صفوان بن يحيى	١٥٣٦
أصاب عمر بخير أرضاً	ابن عمر	٢٧٧٢	اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك	يعلی	١٨٤٧
أصاب الناس سنة على عهد النبي ﷺ	أنس	٩٣٣	أصوت عباد هذا؟	عائشة	٢٦٥٥
أصاب الناس سنة على عهد رسول الله	أنس	١٠٣٣	أصيب حارة يوم بدر	أنس	٣٩٨٢
أصابنا مجاعة ليالي خير	عبدالله بن أبي أوفى	٣١٥٥	أصيب حارة يوم بدر وهو غلام فجات	أنس	٦٥٥٠
أصابنا مجاعة يوم خير	ابن أبي أوفى	٤٢٢٠	أصيب سعد يوم الخندق رماه رجل	عائشة	٤١٢٢
أصابنا عام سنة مع ابن الزبير رزقنا ثمراً	جيلة بن سحيم	٥٤٤٦	أصيب سعد يوم الخندق في الأكل	عائشة	٤٦٣
أصابني جهد شديد فقلت عمر	أبو هريرة	٥٣٧٥	أصيب عبد الله وترك عيالاً ودينياً	جابر	٢٤٠٥
أصابني من أمر بحمل السلاح	ابن عمر	٩٦٧	أصيروا من النساء	ك ٩٦ ب ٢٧	
أصيب	أبوليوب الأصمري	١٨٤٠	أضربه؟	أبو سعيد	٢٤١٢
أصبت	جابر	٤٠٥٢	أضربوا لي بسهم	أبو سعيد	٥٧٣٦
أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً	ابن عمر	٧٠٤٦	أضربوا لي معكم بسهم	أبو سعيد	٥٧٤٩، ٢٢٧٦
أصبت شرفاً مع رسول الله	علي	٢٣٧٥	أضربوا لي معكم سهماً	أبو سعيد	ك ٥١ ب ٤
أصبح بحمد الله بارئاً	علي	٢٢٦٦	أضربوه	أبو هريرة	٦٧٧٧
أصبح رسول الله ﷺ هروساً بزئب	أنس	٥٤٦٦	اضطجع رسول الله وأهله في طولها	ابن عباس	١١٩٨
أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر	زيد بن خالد	٨٤٦، ١٠٣٨	﴿أضغانهم﴾ حلمهم	ابن عباس	ك ٦٥ ب محمد
أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يكيين	ابن عباس	٥٢٠٣	أضلت بعيراً ألي فذهب أطلبه	جبير بن مطعم	١٦٦٤
أصبروا حتى تلقوا الله ورسوله	أنس	٧٤٤١	أطافت يوم النحر؟ (صفية)	عائشة	١٧٧١
أصبروا حتى تلقوني	أنس	٣٧٩٤	أطلع النبي ﷺ على أهل القلب	ابن عمر	١٣٧٠
أصبروا حتى تلقوني على الخوض	عبدالله بن زيد	ك ٦٣ ب ٨، ك ٨١	أطلع رجل من حجر في حجر النبي ﷺ	سهل بن سعد	٦٢٤١
أصبروا حتى تلقوني على الخوض (للأنصار)	أسيد بن حضير	٣٧٩٢	أطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها	عمران بن حصين	٦٥٤٦، ٣٢٤١
أصبتاً سبياً فكاننا نزل	أبو سعيد	٥٢١٠	أطلعت في النار فرأيت أكثر	عمران بن حصين	٥١٩٨، ٣٢٤١
أصدق بيت قاله الشاعر الاكل	أبو هريرة	٦٤٨٩	أطعم ستين مسكيناً	أبو هريرة	٦٤٤٩، ٥١٩٨
أصدق ذو اليمين	أبو هريرة	٧٢٥٠، ١٢٢٨	أطعم هذا عنك	أبو هريرة	١٩٣٧
أصدق كلمة قالها الشاعر	أبو هريرة	٦١٤٧، ٣٨٤١	أطعمه أهلك	أبو هريرة	١٩٣٦
أصدقها نفسها فأعنتها (صفية)	أنس	٤٢٠١	أطعموا الجائع	أبو موسى	٣٠٤٦
﴿إصرا﴾ عهداً	ابن عباس	ك ٦٥ ب البقرة	أطعموا الجائع وعودوا المريض	أبو موسى	٥٦٤٩، ٥٣٧٣
اصطبح ناس الخمر يوم أحد	جابر	٢٨١٥	أطعن مصباحك واذكر اسم الله	جابر	٣٢٨٠
			أطفوا المصباح إذا رقدتم	جابر	٥٦٢٤
			أطفوا المصباح بالليل إذا	جابر	٦٢٩٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أطفئوا المصابيح عند الرقاد	جابر	٣٣١٦	أعتم النبي ﷺ بالعشاء فخرج عمر	عطاء	٧٢٣٩
أطفئوا المصابيح فإن الموقوفة	جابر	٦٢٩٥	أعتم رسول الله بالتمعة	عائشة	٨٦٤
أطفئوا مصابيحكم	جابر	٥٦٢٣	أعتم رسول الله بالعشاء	عائشة	٥٦٩
أطلبوا فضلة من ماء	ابن مسعود	٣٥٧٩	أعتم رسول الله في العشاء	عائشة	٨٦٢
أطلبوه واقتلوه	سلمة بن الأكوع	٣٠٥١	أعتم رسول الله ليلة بالعشاء	عائشة	٥٦٦
أطلقوا نمامة	ابو هريرة	٤٦٢، ٢٤٢٢	أعتم رسول الله ليلة بالعشاء	ابن عباس	٥٧١
أطولكن يداً	عائشة	٤٣٧٢	اعتذر لوع عمر في ذي القعدة	أنس	١٧٨٠
﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾	ابن عباس	٤٥٨٤	اعتذر النبي ﷺ حيث ردوه	أنس	١٧٧٩
أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم	عمرو بن عوف	٤٠١٥	اعتذر في ذي القعدة	البراء	١٨٤٤، ٢٦٩٩
أظنكم سمعتم يقدم أبي عبيدة	عمرو بن عوف	٦٤٢٥	اعتذر النبي ﷺ قبل أن يحج	ابن عمر	١٧٧٤
أظنكم قد سمعتم أن أبا عبيدة	عمرو بن عوف	٣١٥٨	اعتذر النبي ﷺ من الجعنة	أنس	٣٠٦٦
أع ، أع	ابو موسى	٢٤٤	اعتذر رسول الله أربع عمر	أنس	٤١٤٨
أعان رجل ابن عمر في بدنته	ك ٧٣ ب ١٠		اعتذر رسول الله أربع عمرات	ابن عمر	١٧٧٦
اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً	أبو سفيان بن حرب	٧	إحلفن في رجب		
واتركوا ما يقول أبلاؤكم			اعتذر رسول الله لظالم بالبيت	ابن أبي أوفى	١٦٠٠
اعبرها	ابن عباس	٧٠٤٦	اعتذر رسول الله في ذي القعدة	مسروق وعطاء	١٧٨١
اعتدلوا في السجود	أنس	٨٢٢، ٥٣٢		ومجاهد	
اعتزل تلك الفرق وكلها ولو أن بعض	حذيفة	٣٦٠٦	اعتذر رسول الله واعتزنا	عبدلله بن أبي أوفى	١٧٩١
بأصل شجرة			اعتصري من التميم (لصفية)	عائشة	١٧٧٢
أعق رجل غلاماً له غير	جابر	٢٤٠٣	أعجل أولن	رافع بن خديج	٥٥٠٩
أعق رجل منا عبداً له	جابر	٢٥٣٤	أعجل أولني ما أنهر الدم	رافع بن خديج	٢٥٠٧
اعتق رقبة	ابو هريرة	٥٣٨، ٦٠٨٧	أعده ستاً بين يدي الساعة	عروف بن مالك	٣١٧٦
أعق صفة وتزوجها وجعل عتقها صدقاتها	أنس	٥١٦٩	أعلتونا بالكلب والحمار	عائشة	٥٠٨
أعق صفة وجعل عتقها صدقاتها	أنس	٥٠٨٦	أعفلوا بين أولادكم	النعمان بن بشير	٢٥٨٧
أعقها ثم أصدقها	أبو موسى	٥٠٨٣	أعفلوا بين أولادكم في العطية	ك ٥١ ب ١٢	
أعقها وتزوجها	أنس	٣٧١	أعقر الله إلى امرئ آخر أجله حتى	ابو هريرة	٦٤١٩
أعقني فأبنا الولاء لمن أعقني	عائشة	٢٧١٧، ٢٥٦١	أعرس ففعل العرس فكانت العروس خادمة	سهل بن سعد	٦٦٨٥
أعقنيها فإن الولاء لمن أعطى	عائشة	٦٧٥٨، ٢٥٣٦	أعستم الليلة	أنس	٥٤٧٠
أعقنيها فأبنا الولاء لمن أعقني	عائشة	٦٧٥٤	أعرف عتقها ووكامها	أبي بن كعب	٢٤٣٧
أعقنيها فأبنا من ولد اسماعيل	ابو هريرة	٢٥٤٣	أعرف غصاصها ووكامها	زيد بن خالد	٢٤٢٨، ٢٣٧٢
أعقنيها واشترط لي لهم الولاء فإن الولاء	عائشة	٢٥٦٣	أعرف وكامها	زيد بن خالد	٢٤٢٩
لمن أعقني			أعرف وكامها وغصاصها وعرقها سنة	يزيد مولى المنبث	٥٢٩٢
أعقنيها ودعيتهم يشترطوا ما شاؤوا	عائشة	٢٥٦٥		ك ٣٧ ب ١٦	
اعتكف رسول الله ﷺ عشر الأول من رمضان	أبو سعيد الخدري	٨١٣	أعطى الحسن دراهم عشرة		
اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة	عائشة	٣٠٩	أعطى خير اليهود على أن يعملوها	ابن عمر	٢٣٣١
تري الدم			وفزعوها ولهم شطر		
اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة	عائشة	٢٠٣٧	أعطى النبي ﷺ خير اليهود	ابن عمر	٤٢٤٨
اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه	عائشة	٣١٠	أعطى النبي ﷺ خير بالشرط	ابن عمر	ك ٣٧ ب ٢٢
اعتكفنا مع النبي ﷺ العشر	أبو سعيد	٢٠٤٠، ٢٠١٦	أعطى رسول الله خير	ابن عمر	٢٤٩٩، ٢٢٨٥
أعتم النبي ﷺ بالتمعة	عائشة	ك ٩ ب ٢٠			
أعتم النبي ﷺ بالعشاء	ابن عباس	ك ٩ ب ٢٠	أعطى رسول الله رهطاً وأنا جالس	سعد	٢٧، ١٤٧٨
	وعائشة		أعطى رسول الله قوماً	عمرو بن تغلب	٣١٤٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أعطى صهيّا يتين وحجرة	ابن عمر	٢٦٢٤	أعوز بالله من الشيطان الرجيم	سليمان بن صرد	٦١١٥
أعطى كعب بن مالك ثوبين	ك ٥٦ ب ١٩٣		أعوز بمرتك	ابن عباس	ك ٨٣ ب ١٢
أعطاني أبي عطية فقالت عمرة	النعمان بن بشير	٢٥٨٧	أعوز بمرتك الذي لا إله إلا أنت	ابن عباس	٧٣٨٣
أعطها ولو خاتماً من حديد	سهل بن سعد	٥١٤١	أعوز بك من البخل والكسل وأرذل العمر	أنس	٤٧٠٧
أعطوا خمس ما غنتم	ابن عباس	٦١٧٦	وعذب القبر		
أعطوني ردائي فلو كان	جبير بن مطعم	٣١٤٩	أعوز بكلمات الله التامة	ابن عباس	٣٣٧١
أعطوني ردائي لو كان لي عدد	جبير بن مطعم	٢٨٢١	أعوز بوجهك	جابر	٧٣١٣ ، ٤٦٢٨
أعطوه سنّاً مثل سنه	أبو هريرة	٢٣٠٦			٧٤٠٦
أعطوه فإن من خيار الناس	أبو هريرة	٢٣٩٢	أعلاها ثمتاً وانفسها عند أهلها	أبو ذر	٢٥١٨
أعطوه فإن من خيركم أحسنكم قضاء	أبو هريرة	٢٣٠٦	أعور العين اليمنى كأنها	ابن عمر	٧١٣٣
أعطوها جابراً	جابر	٢٨٦١	أعيدوا سننكم في سقائه	أنس	١٩٨٢
أعطيت الشفاعة	جابر	٤٣٨ ، ٣٣٥	أعيرته بأمة	أبو ذر	٢٥٥٥ ، ٣٠
أعطيت خمساً لم يعطهن أحد	جابر	٤٣٨	أغار على بني المصطلق وهم غادون	ابن عمر	٢٥٤١
أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي	جابر	٣٣٥	وأناهمهم تسقى على الماء		
أعطيت سائر ولدك مثل هذا	النعمان بن بشير	٢٥٨٧	اغتنل من الجنة ففلس فرجه بيده ثم	ميمونة	٢٦٠
أعطيت مفاتيح الكلم ونصرت بالرعب	أبو هريرة	٦٩٩٨	ذلك بها الحائط		
أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم	أبو موسى	٦٥١	اغتنلوا يوم الجمعة واخلوا رؤوسكم	ابن عباس	٨٨٤
أفغوا اللحى	ابن عمر	٥٨٩٣	أغد على امرأة هذا فارجمها	زينب خاتم الجوهرة	٢٦٩٦ ، ٢٦٩٥
أعلى أم سلمة لو لم أنكح	أم حبيبة	٥١٢٣	أغد على امرأة هذا فسلها فإن اعترفت	زينب خاتم الجوهرة	٦٨٣٦ ، ٦٨٣٥
أعلمهم أن الله افترض عليهم خمس	ابن عباس	١٣٩٥	فارجمها		٦٨٦٠ ، ٦٨٥٩
صلوات في كل يوم وليلة			أغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت	زينب خاتم الجوهرة	٢٧٢٤ ، ٢٣٤١٥
أعلموا أن الأرض لله ورسوله وأني أريد	أبو هريرة	٦٩٤٤	فارجمها		٢٧٢٤ ، ٢٣٤١٥
أن أجليكم			أغدوا على القتال	ابن عمر	٤٣٢٥
أعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف	عبد الله بن أبي أوفى	٢٨١٨ ، ٢٩٦٦	أغدوا على القتال	عبد الله بن عمرو	٦٠٨٦
أعلموا أن لن يدخل أحدكم عمله	عائشة	٦٤٦٤	اغسل الطيب الذي بك ثلاث	يعلى بن أمية	١٥٣٦
الأعمال بالخواتيم	سهل بن سعد	٦٦٠٧	أغسلها بالسدر وترأ ثلاثاً أو خمساً	أم عطية	ك ٢٥ ب ١٧
الأعمال بالنية	عمر	٥٤	أغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر	أم عطية	١٢٦٣
الأعمال بالنية	ك ٨٩ ب الإكراه		أغسلها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر	أم عطية	١٢٥٤ ، ١٢٥٣
الأعمال بالنية فمن كانت هجرته	عمر	٣٨٩٨	أغسلها وترأ	أم عطية	١٢٥٨ ، ١٢٥٧
الأعمال بالنية ولا مري ما نوى	عمر	٢٥٢٩	أغسلوا	سلمة بن الأكوع	١٢٦١
الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى	-	ك ٦٨ ب ١١	أغسلوه بماء وسبر وكفوه	ابن عباس	١٢٥٩
أعمل من رواه البحار فإن لله لن يترك من	أبو سعيد	١٤٥٢ ، ٢٦٣٣	أغسلوه بماء وسبر وكفوه	ابن عباس	١٢٥٤
عملك شيئاً	٦١٦٥ ، ٣٩٢٣		أغسلوه بماء وسبر وكفوه	ابن عباس	٢٤٧٧
أعملوا فإنكم على عمل صالح	ابن عباس	١٦٣٥	أغسلوه بماء وسبر وكفوه	ابن عباس	١٨٤٩ ، ١٨٥٠
أعملوا فكل ميسر	علي	٤٩٤٩ ، ٦٦٠٥	أغسلوه بماء وسبر وكفوه	ابن عباس	١٨٥١ ، ١٢٦٥
		٤٩٤٦ ، ٤٩٤٧	أغسلوه بماء وسبر وكفوه	ابن عباس	١٢٦٧ ، ١٢٦٦
		٤٩٤٥ ، ٦٢١٧	أغسلوه بماء وسبر وكفوه	ابن عباس	١٨٣٩
«أعملوا ما شئتم» الوعيد	مجاهد	ك ٦٥ ب السجدة	«أغسل» و«جن»: أظلم	مجاهد	ك ٥٩ ب ٤
أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً	-	ك ٤٦ ب ٤	أغلق بابك واذكر اسم الله	جابر	٣٢٨٠
أعذك من شيء	سهل بن سعد	٥١٣٢	أغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله	جابر	٣٢٨٠ ، ٥٦٣٣
أعوز بالله من الفتن	عمار	٤٤٧	أغلقوا الأبواب وأركوا	جابر	٦٢٩٦
أعوز بالله من سوء الفتن	أنس	٧٠٩٠	أغمي على عبد الله بن رواحة	النعمان بن بشير	٤٢٦٧ ، ٤٢٦٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
﴿أعني وأنتي﴾ أعطى فارضى	ابن عباس	ك ٦٥ ب والنجم	أفمن معادن العرب تسألوني ؟	أبو هريرة	٣٣٧٤
أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها	ابو ذر	٢٥١٨	أفترناك ظهره إلى المدينة	جابر	٢٧١٨
أفاض قبل أن تطلع الشمس	عمر	١٦٨٤ ،	أفترني ظهره إلى المدينة	جابر	٢٧١٨
أفاضت صفة يوم النحر	عائشة	ك ٢٥٠ ب ١٠٠	أفطح إن صدق	طلحة بن عبيد الله	١٨٩١ ، ٤٦ ، ٦٩٥٦ ، ٢٨٧
أفان أنت ؟	جابر بن عبد الله	٦١٠٦	﴿أفمن يفتي بوجهه﴾	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الزمر
أفاني إذا وضعت أن أنكح	سبيبة الأسلمية	٥٣١٩	﴿أفان﴾ : أغصان	ك ٥٩ ب ٨	
أفاني باني قد حللت	سبيبة بنت الحارث	٣٩٩١	﴿أفترضب عنكم الذكر﴾	قال مجاهد	ك ٦٥ ب حم عسق
أفصيحته ؟	جابر بن عبد الله	٢٩٦٧	أفلا أكتنموني ؟	ابن عباس	١٣٢١
أفتحننا غير ولم نغتم	أبو هريرة	٤٢٣٤	أفلا أكتنموني	أبو هريرة	١٣٣٧
أفتجد ما تطعم به ستين مسكيناً ؟	أبو هريرة	١٩٣٧	أفلا أحب أن أكون عبداً شكوراً	عائشة	٤٨٣٧
أفتح له ويشره بالجنة	أبو موسى	٦٢١٦ ، ٣٦٩٣	أفلا أخيركم بلمر تدركون من كان قبلكم	أبو هريرة	٦٣٢٩
أفتح له ويشره بالجنة على بلوى نصيبه	أبو موسى	٦٢١٦ ، ٣٦٩٣	وتسبون		
أفتدرون أي بلد هذا	ابن عمر	١٧٤٢ ، ٦٠٤٣	أفلا أكون عبداً شكوراً	المغيرة	١١٣٠ ، ٤٨٣٦ ،
أفتدرون أي شهر هذا	ابن عمر	١٧٤٢ ، ٦٠٤٣			
أفتلت من أمه ؟	أبو ذر	٦٠٥٠	أفلا تخرجون مع راعيتنا في إبله فصييون	أنس	٦٨٩٩
﴿أفتمازلونه﴾ أفتجادلونه	إبراهيم	ك ٦٥ ب والنجم	من ألباتها وأبوالها		
أفرايتم إن أسلم	أنس	٣٩١١	أفلا ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة ؟	ابن مسعود	٦٦٤٢
أفرايتم إن أسلم عبده	أنس	٣٣٢٩	أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك	جابر	٢٠٩٧
أفرش لي فيه	جابر بن عبد الله	٥٤٤٣	أفلا قدمت في بيت أبيك وأملك فظنرت	أبو حميد الساعدي	٦٦٣٦
﴿أفرغ﴾ : أنزل	مجاهد	ك ٦٠ ب ٣٧	وزيد بن ثابت		
﴿أفرغ عليه طرأ﴾ : أصيب عليه رصاصاً	عن ابن عباس	ك ٦٠ ب ٧	أفلا كتم أكتنموني به	أبو هريرة	٤٥٨
﴿أفرغ عليه طرأ﴾ : النحاس	ابن عباس	ك ٦٠ ب ٧	أفي صر سجدة فقال نعم	عن ابن عباس	٤٦٣٢
أفرغ من الإثاء على يديه ففسلها ثم	عبد الله بن زيد	١٩١	أفيدع أصيبه في فيك تقضمها	يعلی بن أمية	٢٢٦٥
غسل أو مضمض			أفيدع يده في فيك تقضمها	يعلی بن أمية	٤٤١٧
أفضل الجهاد حج مبرور	عائشة	٢٧٨٤ ، ١٥٢٠	أفكشفت عنهم العذاب	قال ابن مسعود	٤٨٢٣
أفضل الصدقة ما ترك غنى	أبو هريرة	٥٣٥٥	أفيكم الذي أجاره الله من الشيطان	قال أبو الدرداء	٣٢٨٧
أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته	زيد بن ثابت	٧٣١	أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام	ابن عباس	٣٣٦٣
أفضل الكلام أربع سبحان الله	ك ٨٣ ب ١٩		أقبل ابن عمر من أرضه بالجرف	ك ٧ ب ٣	
أفضلكم أحسنكم قضاء	أبو هريرة	٢٦٠٩	أقبل أبو بكر رضي الله عنه على فرسه	قالت عائشة	١٢٤٢ ، ١٢٤١
أطهر أبو سعيد الخدري حين غاب	ك ٣٠ ب ٤٣		أقبل أبو بكر فلكنني لكزة شديدة	عائشة	٦٨٤٥
أطهر الحاجم والمحموم	الحسن	ك ٣٠ ب ٣٢	أقبل الحذيفة وطلتها تطليقة	ابن عباس	٥٢٧٣
أطهر يومين وصم يوماً	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٢	أقبل النبي ﷺ عام الفتح	ابن عمر	٤٤٠٠
أطهرنا على عهد النبي ﷺ	أسامة بنت أبي بكر	١٩٥٩	أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل	أبو الجهميم	٣٣٧
أطري	جورية بنت الحارث	١٩٦٨	أقبل أي سعد إني لأعطي الرجل	سعد	١٤٧٨
أفعل ماذا ؟	أم حبيبة	٥١٠٦	أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل	جابر	٧٠٥
أفعل كما يفعل أمراؤك	قال أنس	١٦٥٣ ، ١٧٦٣	أقبل نبي الله ﷺ إلى المدينة	أنس	٣٩١١
أفعل ولا حرج	عبد الله بن عمرو	٨٣ ، ١٧٣٦ ،	أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ قائم	ابن عباس	٤٤١٢
		١٧٣٧ ، ٦٦٦٥	يمنى		
افعلوا ما أمرتكم فلو لا أني سقت الهدى	جابر بن عبد الله	١٥٦٨	أقبل يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته	ابن عمر	٢٩٨٨ ، ٤٢٨٩
لفعلت مثل الذي أمرتكم			مردفاً أسامة		
افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي	عائشة	١٦٥٠	أقبلت إلى النبي ﷺ ومعي رجلان	أبو موسى	٢٢٦١ ، ٦٩٢٣
افعلي ما يفعل الحاج	عائشة	٣٠٥			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أقبلت إلى رسول الله ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين	أبو موسى	٦٩٢٣	اقرأ يا عمر	عمر	٥٠٤١، ٤٩٩٢
أقبلت فأولم مسطح فزرت أم مسطح في مرطها	عائشة	٤٠٢٥	اقرأ يا هشام	عمر	٦٩٣٦، ٤٩٩٢
أقبلت راكباً على حمار أتان	ابن عباس	٨٩١، ٧٦، ٤٩٣	اقرأ في سبع ولا تزد على ذلك	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٤
أقبلت غير ونحن نصلي	جابر	٢٠٦٤	أقرأوها ما كانت	قال عطاء وإبراهيم	٢٤ ب ٦٦
أقبلت غير يوم الجمعة	جابر	٤٨٩٩	أقرأوها أبي وأفضنا علي	قال عمر	٤٤٨١
أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها	عائشة	٣٦٢٣	أقرأني جبريل على حرف	ابن عباس	٤٩٩١
أقبلت والنبي ﷺ قد خرج	ابن عمر	٣٩٧	أقرأني جبريل على حرف فلم أزل	ابن عباس	٣٢١٩
أقبلت وقد ناهزت الحلم	ابن عباس	١٨٥٧	أقرأوا القرآن ما انتلفت عليه	جندب بن عبد الله	٥٠٦١، ٧٣٦٥
أقبلنا مع النبي ﷺ من تبوك	أبو حميد	١٨٧٢	أقرأوا القرآن ما انتلفت قلوبكم	جندب بن عبد الله	٥٠٦٠، ٧٣٦٤
أقبلنا مع النبي ﷺ من غزوة تبوك	أبو حميد	٤٤٢٢	أقرأوا إن شئتم ففهل عسى أقر بذلك	قال ابن عمر	٤٨٣٢
أقبلنا مع رسول الله ﷺ من خير	أنس	٥٩٦٨	بالسمع والطاعة على سنة الله	قال ابن عمر	٧٢٧٢
أقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو نعيم	عمران بن حصين	٤٣٦٥، ٤٣٨٦	أقر بذلك بالسمع والطاعة على سنة الله	ك ٩٣ ب ٢١	
أقبلوا البشرى يا أهل اليمن	عمران بن حصين	٣١٩١	أقر ما عز عند النبي ﷺ بالزنا أربعاً	عمر	ك ٥٨ ب ٦
أقبلوا البشرى يا بني نعيم	عمران بن حصين	٣١٩١، ٤٣٦٥	أقركم ما أقركم الله	ك ٥٨ ب ٢٠	
أقبلوا من محسنهم وتجاوزوا	أنس	٦٣ ب ١١، ٧٤١٨	أقركم ما أقركم الله به	أبو سعيد	٥٠٠٧
أقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما	أبو هريرة	٦٩١٠	أقسموا واضربوا لي بسهم	أبو سعيد	٥٧٤٩
أقترعوا فجرت الأقدام	قال ابن عباس	ك ٥٢ ب ٣٠	أقسموا واضربوا لي معكم بسهم	ابن عباس	٦٦٩٩
أقتض شريح من سوط وخموش	ك ٨٧ ب ٢١		أقض الله فهو أحق بالقضاء	ابن عباس	٦٩٥٩، ٢٧٦١
أقتله بعد ما قال لا إله إلا الله	أسامة بن زيد	٦٨٧٢، ٤٢٦٩	أقضه عنها	ابن عباس	١٨٥٢
أقتلك فلان	أنس	٦٨٧٩	أقضوا لله فله أحق بالوفاء	ابن عباس	ك ٩٧ ب ٣٩
أقتله - (ابن خطل)	أنس	٤٢٨٦	«أقضوا إلي» ما في أنفسكم	قال مجاهد	٣٧٠٧
أقتلوا الحيات واقتلوا ذا الطفيتين والأبتر	ابن عمر	٣٢٩٧	أقضوا كما كنتم تقضون	قال علي	٢٩٤، ٥٥٥٩
أقتلوا ذا الطفيتين فإنه يطمس البصر	عائشة	٣٣٠٨	أقضوا ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت	عائشة	٦٩٥٩
أقتلوه (ابن خطل)	أنس	١٨٤٦، ٣٠٤٤	أقضيه عنها	ابن عباس	٣١٥١
أقتلوه	ابن عمر	٣٣١٠	أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير	عروة	٦٤٥٢
أقتلوا	عبد الله	١٨٣٠، ٤٩٣٤	أقعد فاشرب	أبو هريرة	ك ٦٠ ب ٣
أفقدوا قدر الجارية الحديقة السن	عائشة	٥١٩٠، ٥٢٣٦	«أقلمي»: أمسكي	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب ١٥
أقرأ	عمر	٢٤١٩	«أقلمي»: أمسكي	عائشة	٦٠٩٣
أقرأ القرآن في شهر	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٢، ٥٠٥٤	أثم	أنس	٤٢٩٧
أقرأ القرآن في كل شهر	عبد الله بن عمرو	١٩٧٨	أثمننا مع النبي ﷺ عشر أقصر	ابن عباس	٤٢٩٩
«أقرأ باسم ربك الذي خلق	عائشة	٣	أقول اللهم بأعد بني وبين خطابي	أبو هريرة	٧٤٤
أقرأ علي القرآن	ابن مسعود	٥٠٤٩	أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ	أنس	٧١٩
أقرأ علي قال قلت أقرأ عليك	ابن مسعود	٥٠٥٥	أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم	أبو هريرة	٦٤٠
أقرأ علي قلت أقرأ عليك	عمرو بن مرة	٤٥٨٢	أقيمت الصلاة فعرض للنبي ﷺ رجل	أنس	٦٤٣
أقرأ علي قلت يا رسول الله	ابن مسعود	٥٠٥٠	أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلاً	أنس	٦٤٢
أقرأ فلان فأنها السكينة	البراء بن عازب	٣٦١٤	أقيمت الصلاة ورجل يناجي رسول الله ﷺ	أنس	٦٢٩٢
أقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى	جابر	٦١٠٦	أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف	أبو هريرة	٢٧٥
أقرأ يا ابن حضير أقرأ	أسيد بن حضير	٥٠١٨	أقيموا الركوع والسجود	أنس	٧٤٢
			أقيموا الصف في الصلاة	أبو هريرة	٧٢٢
			أقيموا الصفوف	أنس	٧١٨
			أقيموا صفوفكم	أنس	٧٢٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أقيموا صفوفكم وتراصوا	أنس	٧١٩	أكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله		ك ٤٥٠ ب ٥٠
أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان	ابن عباس	٦١٧٦	عنهم فلم يتوضأوا		
أفاد أبو بكر وابن الزبير وعلي وسويد ابن		ك ٨٧ ب ٢١	أكل رسول الله ﷺ وأكلنا	سويد بن النعمان	٢٠٩
مقرن من لكمة			أكل على مائدة النبي ﷺ الضب		ك ٩٦ ب ٢٤
أفاد علي من ثلاثة أسواط		ك ٨٧ ب ٢١	أكل عندها كذا ثم صلى ولم يتوضأ	ميمونة	٢١٠
أفاد عمر من ضربة بالدره		ك ٨٧ ب ٢١	أكل كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ	ابن عباس	٢٠٧
أقام النبي ﷺ بمكة تسعة عشر يوماً	ابن عباس	٤٢٩٨	أكلت يوماً مع رسول الله ﷺ طعاماً	عمر بن أبي سلمة	٥٣٧٧
أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة	أنس	٤٢١٣، ٥٠٨٥	أكلوا من الأعمال ما تطيقون	عائشة	٦٤٦٥
		٥١٥٩	أكلوا من العمل ما تطيقون	أبو هريرة	١٩٦٦
أقام النبي ﷺ تسعة عشر يقصر	ابن عباس	١٠٨٠	أكل تمر خير	أبو سعيد وأبو هريرة	٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٧٣٥٠
أقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين	أنس	٣٥٤٨			
أقام بمكة عشر سنين وبالمدينة	أنس	٥٩٠٠			
أقام رجل سلمته	عبد الله بن أبي لوفى	٢٦٧٥			
أقام على صنية بنت حبي بطريق خير	أنس	٤٢١٢			
ثلاثة أيام					
أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر	خباب	٧٦٠، ٧٦١	أكل ولدت نحلته مثله	النخمان بن بشير	٢٥٨٦
أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر	خباب	٧٧٧	«أكلها ولم تظلم» لم تقصص	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الكهف
أكبر الكبار الإشراف بالله وعقوق	أبو بكر	٦٩١٩	أكما يقول ذو اليلين ؟	أبو هريرة	٤٨٢
أكبر الكبار الإشراف بالله وقتل النفس	أنس	٦٨٧١	«الأكمة» : من يصير التل ولا يصير بالليل	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٥
أكلوا حتى تستوفوا		ك ٣٤ ب ٥١	«الأكمة» : من يولد أعمى		ك ٦٠ ب ٤٥
أكتب بإسمك اللهم	مروان - المسور	٢٧٣٢، ٢٧٣١	أكت أفضت يوم النحر ؟	عائشة	٦١٥٧
أكتب محمد بن عبد الله	مروان - المسور	٢٧٣٢، ٢٧٣١	أكنتم تكرهون الحجلة للصائم	قال ثابت البناني	١٩٤٠
أكتب في المصنف في أول الإمام	قال الحسن البراء	ك ٦٥ ب سورة اقرأ	أكن الناس من المطر	قال عمر	ك ٨٦ ب ٦٢
أكتب «لا يستوي القاعدون من المؤمنين		٤٥٩٤، ٤٩٩٠	إلى أتى بهما منك باباً	عائشة	٢٢٥٩، ٢٥٩٥
والمجاهدون في سبيل الله»					٦٠٢٠
أكتبوا لأبي شاه	أبو هريرة	٢٤٣٤، ٦٨٨٠	إلى النار	أبو هريرة	٣٠٦٢
أكتبوا لأبي فلان	أبو هريرة	١١٢	«إلى شياطينهم» أصحابهم	قال مجاهد	ك ٦٥ ب البقرة
أكتبوا لي من تلفظ بالإسلام	حنيفة	٣٠٦٠	إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين أبي أقر	قال ابن عمر	٧٢٠٥
أكثر الحسن من عبد الله		ك ٣٤ ب ٩٥	إلى أين ؟ لجبريل (عليه السلام)	عائشة	٤١١٧
أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف	ابن عمر	٧٣٩١	التحف النبي ﷺ بثوب	أم هانئ	ك ٨٦ ب ٤
أكثرت عليكم في السواك	أنس	٨٨٨	التفت أبو بكر رضي الله عنه فرأى النبي ﷺ	سهل	ك ١٠ ب ٩٤
الأكثر من أموال إلا من قال هكنا	أبو زر	٦٦٣٨	التقى آدم وموسى فقال موسى	أبو هريرة	٤٧٣٦
الأكثر من هم الأقلون إلا من قال هكنا	أبو زر	٦٢٦٨	التقى النبي ﷺ والمشركون	سهل بن سعد	٤٢٠٧
أكرم الناس يوسف نبي الله بن نبي الله بن	أبو هريرة	٣٣٧٤، ٣٣٨٣	التقى هو والمشركون فاقبلوا فلما مال	سهل بن سعد	٢٨٩٨
خليل الله		٤٦٨٩	رسول الله ﷺ إلى عسكره		
أكرمهم ألقاهم	أبو هريرة	٣٣٧٤	التمس غلاماً من غلمانكم	أنس	٥٤٢٥
أكسروها وهريقوها	سلمة بن الأكوع	٢٤٧٧	التمس لنا غلاماً من غلمانكم	أنس	٦٣٦٣
أكلوا القدر	البراء وابن أبي لوفى	٤٢٢٣، ٤٢٢١	التمس لي غلاماً من غلمانكم	أنس	٢٨٩٣
		٤٢٢٢، ٤٢٢٤	التمس ولو خائفاً من حليد	سهل بن سعد	٥١٣٥، ٥٨٧١
أكلوا القدر فلا تعلموا	عبد الله بن أبي لوفى	٣١٥٥	التمسوا في أربع وعشرين	ابن عباس	٢٠٢٢
أكلوا صيانكم عند المساء فإن للجن	جابر	٣٣١٦	التمسوا ليلة القدر	عائشة	٢٠١٩
انتشاراً وخطفة			التمسوها في السبع الأواخر	ابن عمر	٦٩٩١
أكل أبو بكر وعمر		ك ٩٣ ب ١٧	التمسوها في السبع والتسع والخمس	عبادة	٤٩
			التمسوها في العشر الأواخر في وتر فإني رأيت أني	أبو سعيد	٢٠٣٦
			التمسوها في العشر الأواخر	ابن عباس	٢٠٢١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
التسوها في المشر الأواخر والتسوها في كل وتر	أبو سعيد	٢٠٢٧	لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط	أنس	٦٣٠٩
«أنتلعم» قصنا	قال مجاهد	٦٥٤ ب والطور	لله أكبر (إنما قام من السجنتين)	أبو هريرة	٧٩٥
أليها: اضطرها	ك ٦٠ ب ٤٤		لله أكبر أشهد أني عبد لله ورسوله	أبو هريرة	٣٠٦٢
الحق إلى أهل الصفة فادعهم لي	أبو هريرة	٦٤٥٢	لله أكبر لله أكبر	معاوية بن أبي سفيان	٩١٤
ألفوا القرائض: بأهلها فما بقي	ابن عباس	٦٧٣٢، ٦٧٣٥	لله أكبر لله أكبر خربت خير	أنس	٦١٠
		٦٧٣٧	لله أكبر خربت خير	أنس	٩٤٧، ٣٧١
ألفوا القرائض بأهلها فما تركت	ابن عباس	٦٧٤٦			٢٩٩١، ٢٩٤٥
الحق بأهلك	عائشة	٥٢٥٤			٣٦٤٧، ٤١٩٨
الذي قوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله	ابن عمر	٥٥٢	لله أكبر سنة أبي القاسم	قال ابن عباس	١٦٨٨
الذي لا يأمن جاره بوائقه	أبو شريح	٦٠١٦	لله للمطي وأنا القاسم	معاوية	٣١١٦
الذي لا يقرأ القرآن كاتمة طعمها طيب	أبو موسى	٥٠٢٠	لله الواحد الصمد ثلث القرآن	أبو سعيد	٥٠١٥
ولا ربح فيها			لله سماك (لأبي)	أنس	٤٩٦٠
الذي يخفق نفسه يخفقها في النار	أبو هريرة	١٣٦٥	لله يعلم أن أحدكم كاذب فهل	ابن عمر	٥٣١١، ٥٣١٢
الذي يشرب من إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم	أم سلمة	٥٦٣٤	اللهم اجعل أتباعهم منهم	أبو حمزة (طلحة)	٣٧٨٨
الذي يعود في حبه كالكلب يرجع في فيه	ابن عباس	٢٦٢٢	اللهم اجعل بالمدينة ضعفي	ابن يزيد	
الذي يقطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب	عبد الله بن عمرو	٦٩٢٠	اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري	أنس	١٨٨٥
الذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجراً	أبو موسى	٦٥١	اللهم اجعله منهم	ابن عباس	٦٣١٦
«ألفان» مائة	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٣	اللهم اجعله منهم	ابن عباس	٦٥٤١
ألفي ذلك أم إسماعيل وهي تحب الأنس	ابن عباس	٣٣٦٤	اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس	أبو هريرة	٥٨١١، ٦٥٤٢
فزلوا				أبو موسى	٤٣٢٢، ٦٣٨٣
«ألفي»: صنع	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٢٢	اللهم اجعلها سنين كسني يوسف	أبو هريرة	١٠٠٦، ٣٣٨٦
ألفني به لقلبي	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٢	اللهم اجعلها سنين كسني يوسف	أبو سلمة	٤٥٩٨
ألقوا على رجله من الإزخر	خباب بن الارت	٤٠٤٧، ٤٠٨٢	اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف	أبو هريرة	١٢٠٠، ٦٣٩٣
ألقوها وما حولها فأطرحوه	ميمونة	٢٣٥	اللهم أحبه وأحب من يحبه	أبو هريرة	٢١٢٢
ألقوها وما حولها وكلوه	ميمونة	٥٥٣٨، ٥٥٤٠	اللهم أحبهما فاني أحبهما	أسامة بن زيد	٣٧٣٥
ألك بينة	الأسعث	٢٤١٦، ٢٤١٧	اللهم ارحم المخلقين	ابن عمر	١٧٢٧
		٢٦٦٧، ٧١٨٤	اللهم ارحم عبداً	عائشة	٢٦٥٥
ألك ولد سواه	النعمان بن بشير	٢٦٥٠	اللهم ارحمهما فاني أرحمهما	أسامة بن زيد	٦٠٠٣
ألكم هذه خاصة يا رسول الله	سراقة بن مالك	١٧٨٥	اللهم لوزقي آل محمد قوتاً	أبو هريرة	٦٤٦٠
لله (فمن يملك مني؟)	ابن جهمش	٤١٣٦	اللهم لوزقي شهادة في سبيلك	قال عمر	١٨٩٠
لله أحق أن يستحيا منه	يوز عن أبيه عن جده	ك ٥٥ ب ٣٠	اللهم لوزقه مالاً وولداً ويبارك له	أنس	١٩٨٢
لله أحق بالوفاء	ابن عباس	١٨٥٢	اللهم اسقنا	أنس	١٠٢١
لله إذ خلقهم أعلم بما	ابن عباس	١٣٨٣	اللهم اسقنا اللهم اسقنا	أنس	١٠١٣
لله أعلم بما كانوا عاملين	أبو هريرة	١٣٨٤، ٦٥٩٨	اللهم أسلمت نفسي إليك وفوضت	البراء	٦٣١١، ٦٣١٣
		٦٥٩٩	اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت	البراء	٦٣١٥
		٦٥٩٧	اللهم أسلمت وجهي إليك	البراء	٢٤٧
لله أعلم بما كانوا عاملين	ابن عباس	٦٥٩٧	اللهم أشف سعاداً	سعد	ك ٧٥ ب ٢٠
لله أعلم بمن يجاهد	أبو هريرة	ك ٥٦ ب ٧٧	اللهم أشف سعاداً وأقم له هجرته	سعد	٥٦٥٩
لله أعلم بمن يكلم في سبيله	أبو هريرة	ك ٥٦ ب ٧٧، ٢٨٠٣	اللهم أشدد وطأتك على مضر	أبو سلمة	٤٥٩٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
اللهم اشد وطأتك على مضر	أبو هريرة	٨٠٤، ١٠٠٦	اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا	سعد	١٢٩٥، ٣٩٣٦
		٢٩٣٢، ٣٣٨٦	ترحمهم على أفعالهم		٦٣٧٣
		٤٥٦٠، ٦٩٤٠	اللهم أنت ربّي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا	شداد بن أوس	٦٣٠٦، ٦٣٢٣
		٦٢٠٠، ٦٣٩٣	عبدك		
اللهم اشف سعداً	سعد	٢٠٧٥ ب	اللهم أنتم من أحب الناس إلي	أنس	٣٧٨٥، ٥١٨٠
		٥٦٥٩	اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين	أبو هريرة	١٠٠٦، ٣٣٨٦
اللهم اشهد	أبو بكر	١٧٤١			٦٣٩٣
اللهم اشهد	ابن عمر	١٧٤٢، ٤٤٠٣	اللهم أنج الوليد بن الوليد	أبو هريرة	٨٠٤، ١٠٠٦
اللهم اصرعه	أنس	٣٩١١			٢٩٣٢، ٣٣٨٦
اللهم أعني عليهم بسبع كسب يوسف	ابن مسعود	٤٧٧٤، ٤٨٠٩			٤٥٦٠، ٦٣٩٣
		٤٨٢٢، ٤٨٢٤			٦٢٠٠
اللهم أغثا اللهم أغثا	أنس	٨٠٥ ب	اللهم أنج سلمة بن هشام	أبو هريرة	١٠٠٦، ٢٩٣٢
اللهم اغسل خطايي بالماء والطح والبرد	أبو هريرة	١٠١٤			١٠٠٦، ٦٣٩٦
اللهم اغسل خطايي بماء الطنج والبرد	بهاشة	٧٤٤	اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة	أبو هريرة	١٠٠٦، ٣٣٨٦
اللهم اغسل عني خطايي بماء الطنج والبرد	عائشة	٦٣٧٥			٦٣٩٣، ٦٩٤٠
اللهم اغسل قلبي بماء الطنج والبرد	عائشة	٦٣٦٨	اللهم إن إبراهيم حرم مكة	أنس	٣٣٦٧، ٤٠٨٤
اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه	أبو موسى	٦٣٧٧			٧٣٣٣
اللهم اغفر لعبد أبي عامر	أبو موسى	ك ٨٠ ب ١٩	اللهم إن إبراهيم حرم مكة	عبد الله بن زيد	ك ٦٠ ب ٩
		٢٨٨٤، ٤٣٣٣	اللهم إن الأجر أجر الآخرة	عروة	٣٩٠٦
		٦٣٨٣	اللهم إن الخير خير الآخرة	أنس	٧٢٠١
اللهم اغفر لعبد أبي عامر	أبو موسى	ك ٨٠ ب ١٩	اللهم إن العيش عيش الآخرة	أنس	٢٨٣٤، ٤٠٩٩
اللهم اغفر للأصم	زيد بن لؤم	٤٩٠٦	اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا فقسنا	قال عمر	١٠١٠
اللهم اغفر للمحققين	أبو هريرة	١٧٢٨	اللهم إنا كنا نتوسل إليك	قال عمر	٣٧١٠
اللهم اغفر لي	عبادة بن الصامت	١١٥٤	اللهم إنا نموذك بك أن ترجع على أعتابنا	قال ابن أبي مليكة	٦٥٤٨، ٧٠٤٨
اللهم اغفر لي خطيائي وعمدي وجهلي	أبو موسى	٣٦٩٨	اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نرجع بما	قال عمر	ك ٨١ ب ١١
اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي	أبو موسى	٦٣٩٩	اللهم إنك تعلم أنه	قال سعد	٣٩٠١
اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت	-	ك ٨٠ ب ٦٠	اللهم إنه لا خير إلا خير	أنس	٤١٠٠، ٢٨٣٥
اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت	أبو موسى	٦٣٩٨	اللهم إني أبرأ إليك عما صنع خالد	ابن عمر	٤٣٣٩، ٧١٨٩
اللهم اغفر لي هزلي وجدي وخطئي	أبو موسى	٦٣٩٩			ك ٨٠ ب ٢٣
اللهم اغفر لي وارحمني وألحمني بالرفيق	عائشة	٤٤٤٠، ٥٦٧٤	اللهم إني أحبه فأحبه	البراء	٣٧٤٩
اللهم أكثر ماله وولده وبارك له	أنس	٦٣٣٤، ٦٣٤٤	اللهم إني أحبه فأحبه وأحب	أبو هريرة	٥٨٨٤
		٦٣٧٨، ٦٣٨٠	اللهم إني أحبهما فأحبهما	أسامة بن زيد	٣٧٤٧
اللهم أكثر ماله وولده وبارك له	أم سليم	٦٣٧٨، ٦٣٧٩	اللهم إني أحرم ما بين جليليها	أنس	٥٤٢٥، ٦٣٦٣
		٦٣٨٠، ٦٣٨١	اللهم إني أحرم ما بين لائتيها	أنس	٢٨٨٩، ٢٨٩٣
اللهم اكفنيهم بسبع	ابن مسعود	٤٦٩٣	اللهم إني استخرك بملكك واستغثرك	جابر بن عبد الله	١١٢٢، ٦٣٨٢
اللهم الرفيق الأعلى	-	ك ٨٠ ب ٢٩	بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم		
اللهم الرفيق الأعلى	عائشة	٦٣٤٨، ٤٤٦٣	اللهم إني اعترف إليك بما صنع هؤلاء	أنس	٢٨٠٥
		٦٥٠٩	اللهم إني أعوذ بك من البخل وأعوذ بك	سعد	٦٣٦٥، ٦٣٧٠
اللهم العن شية بن ربيعة	عائشة	١٨٨٩			٦٣٩٠
اللهم العن فلاناً وفلاناً	ابن عمر	٤٥٥٩، ٧٣٤٦	اللهم إني أعوذ بك من الجبن	سعد بن أبي وقاص	٢٨٢٢
اللهم العن فلاناً وفلاناً حتى أنزل	ابن عمر	ك ٨٠ ب ٥٨	اللهم إني أعوذ بك من الجبن وأعوذ	سعد	٢٨٢٢، ٦٣٧٤
اللهم امض لأصحابي هجرتهم	ك ٦٣ ب ٤٩		اللهم إني أعوذ بك من الخبث	أنس	١٤٢، ٦٣٢٢
			اللهم إني أعوذ من المعجز والكسل والجبن	أنس	٦٣٦٧، ٢٨٢٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
اللهم إني أعوذ بك من الكسل وأعوذ	أنس	٦٣٧١	اللهم حولنا ولا علينا	أنس	٦٣٤٢ ، ٩٣٣
اللهم إني أعوذ بك من الكسل والمأثم	عائشة	٦٣٦٨ ، ٦٣٧٥ ، ٦٣٧٧			٦٠٩٣ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠٣٣ ، ١٠٢١
والمقرم					
اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم	عائشة	٨٣٢ ، ٢٣٩٧	اللهم رب الناس أذهب البأس اشفه	عائشة	٥٧٤٣
اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن	أنس	٢٨٩٣ ، ٥٤٢٥ ، ٦٣٦٣ ، ٦٣٦٩	اللهم رب الناس أذهب البأس اشف	أنس	٥٧٤٢
			اللهم رب هذه الدعوة التامة	جابر	٦١٤
اللهم إني أعوذ بك من شرفة المسيح	عائشة	٦٣٧٧	اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة	أنس	٤٥٢٢ ، ٦٣٨٩
اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر	عائشة	٨٣٢	اللهم ربنا لك الحمد	-	ك ١٠٢٥ ب
اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة	أبو هريرة	١٣٧٧	اللهم ربنا لك الحمد	أبو هريرة	٧٩٦ ، ٣٢٢٨ ، ٤٥٦٠
اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب	عائشة	٦٣٧٧ ، ٦٣٧٦			
اللهم إني أتشدك عهدك	ابن عباس	٢٩١٥ ، ٤٨٧٥ ، ٥٩٥٣	اللهم ربنا لك الحمد فأنت قيم السموات	ابن عباس	٧٤٤٢
			اللهم ربنا ولك الحمد	أبو هريرة	٧٩٥
اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا	أبو بكر	٨٣٤ ، ٦٣٢٦	اللهم سيع كسيع يوسف	ابن مسعود	١٠٠٧
يفتر الذنوب إلا أنت			اللهم صل على آل أبي أوفى	ابن أبي أوفى	٦٣٣٢ ، ٦٣٥٩
اللهم أهد دوساً	أبو هريرة	٢٩٣٧ ، ٤٣٩٢			٤١٦٦ ، ١٤٩٧
			اللهم صل على آل فلان	ابن أبي أوفى	١٤٩٧ ، ٦٣٣٢
اللهم اهزم الأحزاب اللهم اهزمهم	عبد الله بن أبي أوفى	٢٩٣٣	اللهم صل على آل محمد عبدك ورسولك	أبو سعيد	٤٧٩٨
وزلزلهم			كما صليت على آل إبراهيم		
اللهم اهزمهم وزلزلهم	عبد الله بن أبي أوفى	٢٩٣٣ ، ٤١١٥	اللهم صل على محمد عبدك ورسولك	أبو سعيد	٦٣٥٨
اللهم ألبه يروح القدس	أبو هريرة وحسان	٦١٥٢ ، ٤٥٣	كما صليت على إبراهيم		
	ابن ثابت	٣٢١٢	اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته	أبو حنيفة	٣٣٦٩ ، ٦٣٦٠
اللهم بارك لنا في شامنا	ابن عمر	١٠٣٧ ، ٧٠٩٤	كما صليت على آل إبراهيم	الساعدي	
اللهم بارك لنا في صاعنا	عائشة	١٨٨٩ ، ٢٨٨٩	اللهم صل على محمد وعلى آل محمد	كعب بن عجرة	٤٧٩٧ ، ٣٦٥٧
اللهم بارك لنا في منانا وصاعنا	عائشة	٦٣٧٢	كما صليت على آل إبراهيم		
اللهم بارك لهم في منعمهم وصاعهم	أنس	٥٤٢٥ ، ٢٨٩٣ ، ٦٣٦٣	اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد	كعب بن عجرة	٣٣٧٠
			كما صليت على إبراهيم		
اللهم بارك لهم في مكيالهم	أنس	٢١٣٠ ، ٧٣٣١	اللهم صل عليهم	ابن أبي أوفى	٦٣٥٩ ، ٤١٦٦
			اللهم صيياً نافعاً	عائشة	١٠٣٢
اللهم بارك لهما في ليلتهما	أنس	٥٤٧٠	اللهم على الأكام والطراب والأودية	أنس	١٠١٦
اللهم باسمك أحيأ وموت	حنيفة	٧٣٩٤	اللهم على رؤوس الجبال والأكام	أنس	١٠١٧
اللهم باسمك أموت وأحيأ	حنيفة	٦٣١٤	اللهم على ظهور الجبال والأكام	أنس	١٠١٩
اللهم باسمك أموت وأحيأ	أبو زر	٦٣٢٥	اللهم علمه الحكمة	ابن عباس	٣٧٥٦
اللهم بين	ابن عباس	٥٣١٠ ، ٥٣١٦	اللهم علمه الكتاب	ك ١٧ ب ٣	
			اللهم علمه الكتاب	ابن عباس	٧٥ ، ٣٧٥٦ ، ٧٢٧٠
اللهم ثبته واجعله هادياً	جرير	٣٠٣٦ ، ٣٠٧٦			
			اللهم عليك أبا جهل بن هشام وعتبة بن	عبد الله	٣١٨٥
اللهم جنبي الشيطان وجنب الشيطان ما	ابن عباس	٣٢٨٣	ريضة وشية		
رزقتي			اللهم عليك الملأ من قريش	ابن مسعود	٣٨٥٤
اللهم حبب إلينا المدينة	عائشة	١٨٨٩ ، ٣٩٢٦	اللهم عليك بأبي جهل	ابن مسعود	٢٤٠
				ك ٨٠ ب ٥٨	
			اللهم عليك بعمر بن هشام وعتبة	ابن مسعود	٥٢٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
اللهم عليك بقرش	ابن مسعود	٥٢٠، ٥٢٠	ألم أرى البرمة فيها حلم	عائشة	٥٢٧٩
		٢٩٣٤	ألم أر لحماً	القاسم بن محمد	٥٤٣٠
اللهم فأيا مؤمن سبيته فأجمل	أبو هريرة	٦٣٦١	«اللهم أقل إنك لن تستطيع...»	أبي بن كعب	٢٧٢٨
اللهم قهقهه في الدين	ابن عباس	١٤٣	ألم أنبأ أنك تقوم الليل وتصوم النهار؟	عبد الله بن عمرو	٣٤١٩
اللهم في الرفيق الأعلى	عائشة	٤٤٣٧	ألم أنبهكم أن تلدوني	عائشة	٥٧١٢، ٤٤٥٨
اللهم لك أسلمت وديك أمنت وعليكم	ابن عباس	٧٣٨٥، ٧٤٤٢			٦٨٩٧
		١١٢٠، ٧٤٩٩	«اللهم ترأى للفقير بدلوها»	عن ابن عباس	٤٧٠٠
اللهم لك أسلمت وعليك توكلت	ابن عباس	٦٣١٧	«اللهم ترأى ألم تعلم	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ٦٥
اللهم لك الحمد أنت رب السموات والأرض	ابن عباس	٧٣٨٥	ألم ترى أن قومك	عائشة	٤٤٨٤
اللهم لك الحمد أنت قيم السموات	ابن عباس	١١٢٠	ألم ترى أن قومك لا ينزل الكعبة	عائشة	١٥٨٣، ٣٣٦٨
اللهم لك الحمد أنت نور السموات	ابن عباس	٧٤٩٩، ٦٣١٧	ألم ترى أن مجزراً للدجل دخل علي	عائشة	٦٧٧١
اللهم لولا أنت ما اهتدينا	البراء	٤١٠٦، ٣٠٣٤	فرأيت أسلعة وزيداً		
اللهم لولا أنت ما اهتدينا	عمر بن الأكوع	٦١٤٨	ألم ترى أن مجزراً نظراً حتى إلى زيد بن	عائشة	٦٧٧٠
اللهم منزل الكتاب سريع	عبد الله بن أبي لؤي	٢٩٣٣، ٤١١٥	حارقة وأسامة		
		٧٤٨٩، ٦٣٩٢	ألم ترين إلى فلاة بنت الحكم طلقها زوجها	قال عروة	٥٣٢٦، ٥٣٢٥
اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب	عبد الله بن أبي لؤي	٢٩٦٦، ٣٠٢٥	ألم تسمع ما قال أبو حباب؟	أسامة بن زيد	٦٢٠٧
اللهم نج الوليد بن الوليد	أبو هريرة	٤٥٩٨	ألم تسمعي ما قال للمسلمي لزيد وأسامة أن	عائشة	٣٥٥٥
اللهم نج سلمة بن هشام	أبو هريرة	٤٥٩٨	بعض هذه الأقلام من بعض		
اللهم نج عياش بن أبي ربيعة	أبو هريرة	٤٥٩٨	ألم تعلم أن القلم رفع عن فلاة	قال علي	ك ٦٨ ب ١١
اللهم نعم. (قله أرسلك إلى الناس كافة؟)	أنس	٦٣	ألم تعلم ما قال سعد بن عباد؟	عروة	٤٢٨٠
اللهم نعم. (قله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة	أنس	٦٣	ألم تكن طائف ممكن؟	عائشة	٣٢٨
من أغنيانا فقصمها على قرأنا؟)			ألم تكن قد لبنت ظهرك؟	كعب بن مالك	٤٤١٨
اللهم نعم. (قله أمرك أن نصلي الصلوات	أنس	٦٣	«لهم نشرح» شرح لله صدره	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب ٦٥
الحقن كل يوم؟)			ألم يأن للرحيل؟ (لأبي بكر)	البراء بن عازب	٣٦١٥
اللهم نعم. (قله أمرك أن تصوم هذا	أنس	٦٣	ألم يقل الله استحيوا له	أبو سعيد بن الخدري	٤٤٧٤، ٤٧٠٣
الشهر من السنة؟)					٥٠٠٦
اللهم تقني من الخطايا	أبو هريرة	٧٤٤	ألهاتي الصفق بالأسواق	قال عمر	٢٠٦٢
اللهم هالة	عائشة	٣٨٢١			ك ٣٤ ب ٤٩
اللهم هل بلغت	ابن عباس	١٧٣٩	إلا الإذخر	ابن عباس	١٨٣٣، ١٨٣٤
اللهم هل بلغت	أبو حميد الساعدي	٢٥٩٧			٢٠٩٠
اللهم وصحبها وبارك لنا في مدحا	عائشة	٥٦٥٤	«إلا المستضعفين»	قال ابن عباس	٤٥٩٨، ٤٥٨٨
اللهم لا خير إلا خير الآخرة	أنس	٤٢٨	«إلا المودة في القربى»	قال ابن عباس	٣٤٩٧، ٤٨١٨
اللهم لا خير إلا خير الآخرة فأصلح	أنس	٦٤١٣	«إلا أن يخالوا أن لا يقيموا حدود الله» فيما	قال طلوس	ك ٦٨ ب ١٢
الأنصار والمهاجرة			افترض		
اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة	أنس	٢٩٦١، ٦٤١٣	إلا أن يرددين أبي طالب	المسور	ك ٧٨ ب ١١٥
		٣٧٩٦	«إلا تصروه فقد نصره الله	عائشة وأبو سعيد	ك ٦٢ ب ٢
اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة	سهل بن سعد	٣٧٩٧، ٤٠٩٨		وابن عباس	
		٦٤١٤	ألا خسرته ولو أن تعرض عليه عوداً	جلبر	٥٦٠٥، ٥٦٠٦
اللهم لا مانع لما أعطيت	للتيرة بن شعبة	٨٤٤، ٦١٣٠	ألا يحج بعد العام مشرك	أبو هريرة	٣٦٩
		٦٦١٥	أليس إذا حاضت لم تصل	أبو سعيد	١٩٥١، ٣٠٤
ألم أخبر أنك تصوم	عبد الله بن عمرو	١٩٧٧، ١٩٧٥	أليس الليلة؟	أبو بكر	٤٤٠٦، ٥٥٥٠
ألم أخبر أنك تقوم الليل	عبد الله بن عمرو	١١٥٣، ٦١٣٤	أليس الذي أشبه على الرجلين	أنس	٦٥٣٣، ٤٧١٠
ألم أرى البرمة؟	عائشة	٥٠٩٧	أليس بذئ الحجة؟	أبو بكر	٦٧٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ	ابن عمر	١٨١٠	أما صمت صرره هذا الشهر؟	عمران بن حصين	١٩٨٣
أليس ذا الحجة	أبو بكر	٤٤٠٦، ٥٥٥٠	أما علمت أن آل محمد ﷺ لا يأكلون الصدقة	أبو هريرة	١٤٨٥
أليس ذو الحجة	أبو بكر	١٧٤١	أما علمت أن أقلم رفع عن الجثون حتى يفيق	علي	ك ٨٦ ب ٢٢
أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة	أبو سعيد	٣٠٤، ٢٦٥٨	أما علمت أن للامثلة أن تدخل بيتاً فيه صورة؟	عائشة	٣٢٢٤
أليس فيكم أو كان فيكم الذي أجاره الله	قال أبو الدرداء	٦٢٧٨	أما كنت طقت يوم النحر؟	عائشة	١٧٦٢
أليس فيكم صاحب السر الذي كان	قال أبو الدرداء	٦٢٨٧	أما لهم قد سمعوا أن للامثلة أن تدخل	ابن عباس	٣٣٥١
أليس فيكم صاحب التعلين	قال أبو الدرداء	ك ٤ ب ١٦	أما لو أن أحدكم يقول حين يأتي أهله	ابن عباس	٥١٦٥
أليس قتلاً في الجنة	عمر	ك ٥٦ ب ٢٢	أما والذي نفسي بيده لأقتلين بينكما	أبو هريرة وزيد	٦٦٣٣، ٦٦٣٤
أليس قد صليت معنا	أنس	٦٨٢٣	بكتاب الله	ابن خالد	٦٨٤٢، ٦٨٤٣
أليس من أهل بدر؟	علي	٣٩٨٣	أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني	أنس	٥٠٦٣
أليس يوم النحر	أبو بكر	١٧٤١، ٦٧	أصوم وأفطر		
أليست بالبلدة الحرام	أبو بكر	١٧٤١	أما والله إني لأعرف من كان يفضل	سهل بن سعد	٤٠٧٥
أليست قمصاً	سهل بن حنيف	١٣١٢، ١٣١٣	أما والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر	قال عمر	١٦٠٥
	وقيس بن سعد		أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عك	المسيب	١٣٦٠
	ابن عباد		أما وإنها ستكون لكم العنات	جابر	٣٦٣١
أما إن أحدكم إذا أتى أهله وقال بسم الله	ابن عباس	٣٢٧١	أما لا فاصبروا حتى تلقوني فإنه سيصيبكم	أنس	٣٧٩٤
أما إنا لم نرده عليك إلا	ابن عباس	٢٥٧٣	بعدي أمة		
أما إنك لو أعطيتها أخوالك	ميمونة بنت الحارث	٢٥٩٢	أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل	أبو هريرة	٦٩١
أما إنكم سترون ريكم	جرير	٥٧٣	أما يخفيك من كل شهر ثلاثة أيام	عبد الله بن عمرو	١٩٨٠، ٦٢٧٧
أما أنه قد صدقت وهو كلوب	أبو هريرة	٢٣١١	ألم تعلم ما قال سعد بن عباد؟	عروة	٤٢٨٠
أما إنه من أهل النار	سهل بن سعد	٢٨٩٨، ٤٢٠٢	ألم تكن طافت معك	عائشة	٣٥٥٥
أما إنه من أهل النار	أبو هريرة	٦٦٠٦	ألم تكن قد ابتمت ظهرك؟	كعب بن مالك	٤٤١٨
أما إنه يمتني من ذلك	قال ابن مسعود	٧٠	أمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها	ك ٨٣ ب ١٠	
أما تجده شاة؟	كعب بن عجرة	٤٥١٧	أمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن	ك ٧٣ ب ١٠	
أما تذكر أنا كنا في سفر	عمار	٣٣٨	أمر أزواجه أن يحلن عام حجة الوداع	حفصة	٤٣٩٨
أما ترضى أن تكون لهم الدنيا	عمر	٤٩١٣	أمر الله بوفاء النذر ونهى	ابن عمر	١٩٩٤
أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون	سعد بن أبي وقاص	٣٧٠٦، ٥١١٣	أمر الله بوفاء النذر ونهنا أن نصوم	ابن عمر	٦٧٠٦
أما ترضون أن يذهب الناس بالأموال	أنس	٤٣٣١	أمر الله ﷺ أن يأخذ العون من أخلاق الناس	عبد الله بن الزبير	٤٦٤٤
وتلهبون بالنبي			أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت	ابن عباس	١٧٥٥
أما ترضون أن يذهب الناس بالأموال	أنس	٣١٤٧	أمر أن يسترقي من العين	عائشة	٥٧٣٨
وترجعوا إلى رحالكم			أمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها عمرة	جابر	ك ٢٦ ب ١١
أما ترضون أن يذهب الناس بالدنيا	أنس	٤٣٣٢	أمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عريان	ك ٨ باب ٢	
وتلهبون برسول الله؟			أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء	ابن عباس	٨٠٩
أما ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير	أنس	٤٣٣٣	ولا يكف		
وتلهبون برسول الله			أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم	ابن عباس	٨١٥
أما ترضون أن يرجع الناس بالدنيا	أنس	٤٣٣٤	ولا يكف		
وترجعون برسول الله			أمر النبي ﷺ يأكلها	كعب بن مالك	٥٥٠١
أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل	عائشة	٣٦٢٤	أمر النبي ﷺ بالعتقة في كسوف الشمس	أسماء بنت أبي بكر	٢٥١٩
الجنة؟ (فاطمة)			أمر النبي ﷺ بالنخل قطع	أنس	ك ٤١ ب ٦
أما تستحي المرأة أن تهب نفسها	عائشة	ك ٦٧ ب ٢٩،	أمر النبي ﷺ ببناء المسجد	أنس	٢٧٧١
			أمر النبي ﷺ بركة الفطر صاعاً من تمر	ابن عمر	١٥٠٧
أما تعرف أنا لا تأكل الصدقة؟	أبو هريرة	٣٠٧٢	أمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبشت	أنس	٤٢٨
أما شمرت أنا لا تأكل الصدقة	أبو هريرة	١٤٩١	أمر النبي ﷺ بقتل الأبر	عائشة	٣٣٠٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن	سلمة بن الأكوع	٢٠٠٧	الجنات		
أمر النبي ﷺ علياً أن يقيم على إحرامه	جابر	٤٣٥٢	أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع	البراء بن عازب	١٢٣٩٥١، ٢٤٤٥
أمر النبي ﷺ علياً رضي الله عنه أن يقيم على إحرامه	جابر	١٥٥٧			٦٢٢٢، ٧٥
أمر النبي ﷺ فرض رأسه بالحجارة	أنس	٢٧٤٦	أمرنا النبي ﷺ في غزوة خيبر أن نلقي	البراء بن عازب	٤٢٢٦
أمر أنس بن مالك مولاهم ابن أبي حبة بالزاوية	ك ١٣ ب ٢٥		أمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا	أبو بكرة	٢١٨٢
أمر يأكلها	كعب بن مالك	٥٥٠٤	والفضة بالذهب		
أمر بزاكاة الفطر أو صاعاً من شعير	ابن عمر	١٥٠٧	أمرنا أن تتبع الجنات ونعود للمريض ونشفي	البراء بن عازب	٥٦٥٠
أمر بقتل الكلاب	ابن عمر	٣٣٢٣	السلام		
أمر بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام	أم شريك	٣٣٥٩	أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين	أم عطية	٣٥١
أمر بقتله (الوزغ)	سعد بن أبي وقاص	٣٣٠٦	أمرنا أن نخرج العواتق وفوات الخدود	أم عطية وحصة	٩٧٤
أمر بها أن تؤذي قبل خروج الناس	ابن عمر	١٥٠٣	أمرنا أن نخرج فتخرج الحيض والعواتق	أم عطية	٩٨١
أمر بلال أن يشفع الأثان	أنس	٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٧	أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا تكف	ابن عباس	٨١٠
أمر جرير بن عبد الله أهله أن يتوضؤوا بفضل سواكه	ك ٤ ب ٤٠		أمرنا بالسكوت	زيد بن أرقم	١٢٠٠
أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس	عائشة	٦٨٣	أمرنا بسبع عيادة المريض واتباع الجنات	البراء	٥٨٦٣
أمر رسول الله ﷺ بالصدقة قبل	أبو هريرة	١٤٦٨	أمرنا بعيادة المريض واتباع الجنزة	البراء	٥٦٣٥، ٥٦٣٥، ٥٦٣٥
أمر رسول الله ﷺ يومئذ خالد	العباس والزيبر	٤٢٨٠			٦٢٢٢
أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث	قال السائب بن يزيد	٩١٦	أمرنا رسول الله ﷺ أن ننظف رأسه	خباب	٣٨١٧
أمر عمر بن الخطاب للمسجد	ك ٨ ب ٦٢		أمرنا رسول الله ﷺ بسبع عيادة	البراء	٦٢٣٥
الأمر عندنا بالمدينة إذا رجع القاذف	قال أبو الزناد	ك ٥٢ ب ٨	أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن	البراء	٥٦٣٥، ٥٦٣٥
ألم بأن للرحيل ؟ (أبي بكر)	البراء بن عازب	٣٦١٥	أمرني النبي ﷺ أن أؤوم على البدن	عبد الرحمن بن	٢٩٨٥
أمر فيمن زنى ولم يحسن بجلد مائة وتغيب عام	زيد بن خالد	٢٦٤٩	أمرني النبي ﷺ أن يستترقي من العين	أبي بكر	
أمر لهم رسول الله ﷺ ببلود ويراغ	أنس	٥٧٢٧	أمرني أن أذن له	علي	١٧١٦ م
أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش فقتلوا في طوى	أبو طلحة	٣٩٧٦	أمرني رسول الله ﷺ أن أنصدق بجلال	عائشة	٥٧٣٨
أمرت أن أسجد على سبعة أعظم	ابن عباس	٨١٢	أمرني رسول الله ﷺ أن أقض رأسي	عائشة	٥١٠٣
أمرت أن أسجد على سبعة لا أكف	ابن عباس	٨١٣	أمرني رسول الله ﷺ أو أمر أن يستترقي	علي	١٧٠٧، ٢٢٩٩
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا	أنس	٣٩٢	أمره أن يراجعها ثم يطلق من قبل	عائشة	٣١٩
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا	أبو هريرة	٢٩٤٦	أمره أن يرفد عائشة ويعمرها من التميم	ابن عمر	٥٧٣٨
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا	عمر وابن عمر	ك ٥٦ ب ١٠٢		عبد الرحمن بن	٥٣٣٣
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا	ابن عمر	٢٥	أمره أن يرفد عائشة ويعمرها من التميم	أبي بكر	١٧٨٤
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا	عمر	١٣٩٩، ٦٢٤٧٢، ٧٢٨٥، ٨٤	أمره أن يسبح في أدبار الصلوات	ابن عباس	٤٨٥٢
أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب	أبو هريرة	ك ٩٦ ب ٢٨	أمره أن يعيد الذبح	البراء	٦٦٧٣
أمرنا النبي ﷺ أن ننظف رأسه وأن نجعل	خباب	١٨٧١	أمره أن يعيد الذبح	أنس	٦٦٧٣
أمرنا النبي ﷺ بإيراز لقسم	البراء	٦٦٥٤	أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها	علي	١٧١٧
أمرنا النبي ﷺ بسبع عيادة المريض واتباع	البراء	٥٨٤٩	لخومها وجلودها	نافع	٥٣٣٢
			أمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ثم	كعب بن عجرة	١٨١٧
			أمره رسول الله ﷺ أن يطعم فرقا بين ستة أو		
			يهدى شاة		
			أمرها بقتل الأوزاغ	أم شريك	٣٣٠٧
			أمرهم النبي ﷺ أن يرموا الأشواط	ابن عباس	١٦٠٢
			أمرهم النبي ﷺ أن يلحقوا براعيه	أنس	٥٦٨٦
			أمرهم النبي ﷺ بلقاح	أنس	٢٣٣
			أمرهم أن يمتدوا من عذاب القبر	عائشة	١٠٥٦، ١٠٥٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع أمرهم بالإيمان بالله عز وجل	ابن عباس	٨٧	أما السن فمظلم وأما الظفر	رافع بن خليج	٥٥٠٣، ٥٤٨٩
أمرهم بأكلها	ابن عمر	٥٥٠٢	أما الشبه في الولد فإن الرجل إذا غشي	أنس	٣٣٢٩
أمرهم بالإيمان والشهادة وإقام الصلاة	ك ١٧٧ ب ٥٦		أما الطيب الذي بك فاعسله ثلاث مرات	يعلى بن أمية	٤٩٨٥، ٤٣٢٩
أمرهن النبي ﷺ بالصلة فرائيهن	ابن عباس	ك ٩٧ ب ٥٩	وأما الجبة فاتزعاها	قال عطاه	ك ٧٢ ب ١٢
امسح بالباس رب الناس بيدك الشفاء	عائشة	٥٧٤٤	أما الطير فأرى أن ينبحه	رافع بن خليج	٥٥٠٣، ٥٤٩٨
امسحوا على رجلي فإنها مريضة	قال أبو العالية	ك ٤٤ ي ٧٢	أما الظفر فمعدى الحيشة	رافع بن خليج	٥٥٤٣، ٥٥٠٩
امسك	عبد الله	٥٠٥٥			
امسك بعض مالك فهو خير لك	كعب بن مالك	٤٦٧٦	أما الظلة فالإسلام وأما الذي ينظف	ابن عباس	٧٠٤٦
امسك بنصالها	جابر	٧٠٧٣، ٤٥١	أما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله	أبو هريرة	١٤٦٨
امسك عليك بعض مالك	كعب بن مالك	٢٧٥٧	ﷺ فهي عليه صدقة		
امسك عليك بعض مالك فهو خير لك	كعب	ك ٢٤٤ ب ١٨، ٢٧٥٧، ٦٦٩٠	أما العيلة فإن الساحة لا تقوم حتى يطوف	عدي بن حاتم	١٤١٣
			أحدكم بصدقه	زيد بن خالد -	٦٨٣٦، ٦٨٣٥
امسك فإن معنا هدياً	أنس	٤٣٥٤، ٤٣٥٣	أما القنم والوليدة فرد عليك	أبو هريرة	
امسكي عن عمرتك	عائشة	٣١٦	أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام	ابن عباس	٢١٣٥
امشوا نستظر لجابر من اليهودي	جابر	٥٤٤٣	أما الذي يبلغ رأسه	سمرة بن جندب	١١٤٣
امضوا على اسم الله	مروان - السور	٤١٧٨، ٤١٧٩	أما الله فقد شفتني وأما أنا فأكره أن أثير	عائشة	٦٠٦٣
أمكن قضيب ؟	جابر بن عبد الله	٢٣٠٩	على الناس شراً		
أمكن ماء	للمغيرة بن شعبة	٥٧٩٩	أما النبي ﷺ فلا كانوا رامة	البراء	٤٣١٥
أمكن من القرآن شيء	سهل بن سعد	٧٤١٧	أما الولد سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع	أنس	٣٩٣٨
أمنه شيء ؟	أنس	٥٤٧٠	الولد		
أمكن النبي ﷺ يديه من ركبته	أبو حميد	ك ١٠٨ ب ١١٨	أما الوليدة والغنم فرد عليك	زيد بن خالد -	٢٦٩٩، ٢٦٩٥
أمكنكها بما أمرك من القرآن	سهل بن سعد	٥١٢١		أبو هريرة	
املي على . « لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدين في سبيل الله »	زيد بن ثابت	٢٨٣٢	أما أنا فأشهد على النبي ﷺ	البراء	٤٣١٥
املي عليه . « لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله »	زيد بن ثابت	٤٥٩٢	أما أنا فأبغض على رأسي ثلاثاً	جبير بن مطعم	٢٥٤
أم ابن عباس وهو متيم	ك ٧٢ ب ٦		أما أنا فأبغض في الأولين	سعد	٧٧٠
أم القرآن هي السج الثماني	أبو هريرة	٤٧٠٤	أما أنا فقد شفتني الله وكهت أن أثير على	عائشة	٦٣٩١
أما إبراهيم فانتظروا إلى صاحبكم	ابن عباس	٥٩١٣، ٣٣٥٥	الناس شراً		
أما أحدهم فأرى إلى الله فأواه	أبو واقد الليثي	٦٦	أما أنا والله فإني كنت أصلي بهم صلاة	عمار بن ياسر	٧٥٥
أما أحدهم فأرى إلى الله فأواه	أبو واقد الليثي	٤٧٤	رسول الله ﷺ ما أحرم عنها		
أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة	ابن عباس	٢١٨	أما أنكم في صلاة ما انتظرونها	أنس	٥٧٢
أما إذا كنت عني راضية فذلك تقولين لا ورب محمد	عائشة	٥٢٢٨	أما إني قد صدقكم	علي	٤٢٧٤
أما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه	أبو واقد الليثي	٤٧٤-٦٦	أما إني قد كنتك ويسعد	أبو هريرة	٢٣١١
أما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه	أبو واقد الليثي	٤٧٤-٦٦	أما إني لو منحها إياه كان خيراً له من أن	ابن عباس	٢٦٣٤
أما الأركان فإني لم أر رسول الله ﷺ يس	ابن عمر	١٦٦	ياخذ عليها أجراً		
أما الإسلام فأقبل وأما المال فلتست منه في شيء	مروان - السور	٢٧٣١، ٢٧٣٢	أما إني سأهب الليلة ربح شديدة فلا	أبو حميد الساعدي	١٤٨١
أما التلأوب فإياهم من الشيطان	أبو هريرة	٦٢٢٦	يقوم من أحد		
أما التلأوب فإياهم من الشيطان فليرد ما استطاع	أبو هريرة	٦٢٢٣	أما أهل السعادة فيسيرون لعمل السعادة	علي	١٣٦٢
			أما أهل السعادة فيسيرون لعمل أهل السعادة	علي	٤٩٤٨
			أما أهل الشقاوة فيسيرون لعمل الشقاوة	علي	١٣٦٢
			أما أهل الشقاوة فيسيرون لعمل أهل الشقاوة	علي	٤٩٤٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أما أول أشراف الساعة فإنا نغشع الناس	أنس	٤٤٨٠، ٣٣٢٩	أما خالد فإنكم تظلمون خالداً قد أحسب	أبو هريرة	١٤٦٨
أما أول أشراف الساعة فإنا نغشعهم من الشرق	أنس	٣٩٣٨	أفراعه واعتده	-	ك ٥٦٩ ب ٨٩
أما أول طعام أهل الجنة فزيادة كبد الحوت	أنس	٤٤٨٠	أما خالد فقد أحسب أفراعه في سبيل الله	-	٣٠٤٢
أما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت	أنس	٣٩٣٨، ٣٣٢٩	أما رسول الله ﷺ لم يول	البراء	٣٠٤٢
أما بعد	ابن عباس	ك ١١٦ ب ٢٩	أما صاحبكم فقد غامر	أبو الدرداء	٣٦٦١
أما بعد	للسور بن مخرمة	٩٢٦	أما صاحبكم هذا فقد غامر	أبو الدرداء	٤٦٤٠
أما بعد	أسماء	١٠٦١، ٩٢٢	أما عثمان فكان لله عفا عنه	قال ابن عمر	٤٥١٥
أما بعد	أبو حنيفة الساعدي	٩٢٥	أما عثمان فقد جاءه والله اليقين وإني	أم العلاء	٢٦٨٧
أما بعد أشيروا علي في أناس أبونا أهلي	عائشة	٤٧٥٧	لأرجو له الخير	-	٣٤٢٨
أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع	للسور بن مخرمة	٣٧٢٩	أما عيسى فأحمر جعد عريض الصدر	ابن عباس	٣٤٢٨
فحدثني وصديقي	-	-	أما خضك وجارتك فرد عليك	زيد بن خالد -	٦٦٣٤، ٦٦٣٣
أما بعد أيها الناس فإن الناس يكثر	ابن عباس	٣٨٠٠	أما قطع السبل فإنه لا يأتي عليك إلا قليل	عدي بن حاتم	١٤١٣
أما بعد فاختار الله لرسوله ﷺ	قال عمر	٧٢٦٩	إما لا فلا تبايعوا حتى يبدو صلاح الشر	زيد بن ثابت	٢١٩٣
أما بعد فإن إخوانكم جالونا تائبين	مروان وللسور	٢٥٤٠، ٢٥٣٩	أما لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله بسم الله	ابن عباس	٥١٦٥
أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جالونا تائبين	ابن مخرمة	٢٥٨٤، ٢٥٨٣	أما ما ذكرت أنك بأرض أهل كتب فلا تأكلوا	أبو ثعلبة	٥٤٩٦
أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جالونا تائبين	مروان بن الحكم	٢٣٠٨، ٢٣٠٧	أما ما ذكرت أنك بأرض قوم أهل الكتاب	أبو ثعلبة	٥٤٨٨
أما بعد فإن الله بعث محمداً	عثمان	٣٩٢٧	أما ما ذكرت أنكم بأرض صيد فما صدت	أبو ثعلبة	٥٤٩٦
أما بعد فإن الناس يكثر	ابن عباس	٣٦٢٨	أما ما ذكرت من أنك بأرض صيد فما	أبو ثعلبة الحنفي	٥٤٨٨
أما بعد فإن هذا الخي من الأنصار	ابن عباس	٩٢٧	صدت بقوسك	-	-
أما بعد فإنه لم يخفف علي مكانكم لكني	عائشة	٢٠١٢، ٩٢٤	أما ما ذكرت من أنك بأرض قوم أهل	أبو ثعلبة الحنفي	٥٤٨٨
خشيت	-	-	الكتاب تأكل في أنبيهم	-	-
أما بعد فإنما أهلك الناس قبلكم أنهم كانوا	عروة	٤٣٠٤	أما ما ذكرت من أهل الكتاب فإن وجدتم	أبو ثعلبة الحنفي	٥٤٧٨
إذا سرق فيهم الشريف	-	-	غيرها فلا	-	-
أما بعد فإنني أتيت النبي ﷺ قلت لأهلك	جرير	٥٨	أما موسى فأقدم جسيم سبط كأنه من رجال	ابن عباس	٣٤٢٨
أما بعد فإنني أدعوك بدعاة الإسلام	أبو سفيان	٢٩٤١، ٧	الزط	-	-
أما بعد فإنني استعمل الرجل منكم على	أبو حنيفة الساعدي	٦٩٧٩	أما موسى فجعد كم على جمل أحمر	ابن عباس	٣٣٥٥
العمل بما ولائي لله	-	-	مخطوم بخيله	-	-
أما بعد فإنني أنكحك أبا العاص	للسور بن مخرمة	٣٧٢٩	أما موسى فرجل كم جعد على جمل	ابن عباس	٥٩١٣
أما بعد فما بال العامل نستعمل فيأتينا	أبو حنيفة الساعدي	٦٦٣٦	أما موسى كلني أنظر إليه إذا انحدر	ابن عباس	١٥٥٥
فيقول هذا من عملكم	-	-	أما هذا فقد صدق قم حتى يفضي الله فيك	كعب بن مالك	٤٤١٨
أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا	عائشة	٢٥٦٣	أما هذه النار فإنا الشهداء	سمرة	٢٧٩١
أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا	عائشة	٢١٦٨	أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتاً	ابن عباس	٣٣٥١
أما بعد فمن كان منكم يعبد محمداً	قال أبو بكر	١٢٤٢، ١٢٤١	فيه صورة	-	-
أما بعد فمن كان منكم يعبد محمداً ﷺ	عمرو بن تغلب	٩٢٣	أما هو فقد جاءه اليقين إني لأرجو له الخير	أم العلاء	٧٠١٨
أما بعد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة	قال أبو بكر	٤٤٥٤	من الله	-	-
أما بعد يا عائشة إن كنت فارقت سوياً أو	قال عمر	٥٥٨١	أما هو فقد جاءه اليقين والله إني لأرجو له الخير	أم العلاء	٣٩٢٩
ظلمت فربي إلى الله	عائشة	٤٧٥٧	أما هو فوالله لقد جاءه اليقين والله إني	خارجة بن زيد	٧٠٠٣
أما بعد يا عائشة إنه بلغني عنك كذا وكذا	عائشة	٤١٤١	لأرجو له الخير	-	-
فإن كنت	-	-	أمر رسول الله ﷺ أسامة	ابن عمر	٤٢٥٠
أما بعد يا عائشة فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا	عائشة	٤٧٥٠	أمر رسول الله ﷺ في غزوة مؤتة	ابن عمر	٤٢٦١
-	-	-	أمك . (يا رسول الله من أحق بحسن	أبو هريرة	٥٩٧١
-	-	-	صحابتي؟)	-	-

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أمن ابن الزبير ومن وراءه	قال عطاء	ك ١٠ ب ١١١	أن تصلق وانت صحيح حريص	أبو هريرة	٢٧٤٨
أمنأ بني أرفدة	عائشة	٩٨٨	أن تصلق وأنت صحيح شحيح	أبو هريرة	١٤١٩
أنكم أحد أمره يحمل عليها	أبو قتادة	١٨٢٤	إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون	ابن عمر	٤٤٦٩ ، ٣٧٣٠
أمنهلوا حتى تدخلوا البلاد لكي تمشط	جابر	٥٢٤٥	إن تطعنوا في إمارته فقد طعتم في إمارته	ابن عمر	٤٢٥٠
أموالكم عليكم حرام	ك ٩٧٩٠		أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه	أبو هريرة	٥٠
أمنطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره	أنس	٣٧٤	فإنه يراك		
تعرض في صلاتي			أن تقتل وليلك تخاف أن يطعم معك	عبد الله	٤٤٧٧
أمنطي عني فإنه لا تزال تصاويره	أنس	٥٩٥٩	أن تقتل وليلك خشيته أن يأكل معك	ابن مسعود	٦٠٠١
أمن هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح	أنس	٤٣٨٢	أن تقتل وليلك من أجل أن لا يطعم معك	عبد الله	٦٨١١
أمنية بن خلف لا يموت	قال بلال	٢٣٠١	إن تمضمض ثم أفرغ	قال عطاء	ك ٣٠ ب ٢٨
إن لي إلى أن قتاله فقاتله	قال ابن عمر	ك ٨ ب ١٠٠	إن توليت فإن عليك إثم الأريسين	ابن عباس	٢٩٤١ ، ٢٩٣٦
إن أحد ثوبه يتبع السارق	قال قتادة	ك ٢١ ب ١١	إن جاءت به أحمر قصيرا كأنه وحره فلا	سهل بن سعد	٥٣٠٩
إن أخذ من شعره وأظفاره	قال الحسن	ك ٤ ب ٣٤	أراها إلا قد صدقت		
إن أخذنا بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام	قال عمر	١٧٩٥	إن جاءت به أحمر كأنه وحره فلا أحسب	سهل بن سعد	٤٧٤٩
إن أذنت لي أعطيت هؤلاء	سهل بن سعد	٢٦٠٢	عومرا إلا قد كذب		
إن أزدريه ريق العلك	قال عطاء	ك ٣٠ ب ٢٨	إن جاءت به أسحم أدمع العينين عظيم	سهل بن سعد	٤٧٤٥
إن لزدري ريقه لا أقول بغير	قال عطاء	ك ٣٠ ب ٢٥	الأكتين خلدج		
إن استخلف فقد استخلف من هو	قال عمر	٧٢١٨	ووجأت بن أسود أمين ذا اليقين فلا أراه	سهل بن سعد	٥٣٠٩
إن استطعتم أن لا تغفلوا على صلاة قبل	جرير	٥٥٤ ، ٥٧٣	قد صدقت		
طلوع الشمس		٤٨٥١	إن جاءت به كذا وكذا ...	سهل بن سعد	٦٨٥٤
إن استغضي المحدث قضاياه جائزة	قال	ك ٥٢ ب ٨	إن جاءك ناسيا فلا شيء عليه	قال الحسن ومجاهد	ك ٣٠ ب ٢٦
إن استمر فدخل الماء في حلقه	قال عطاء	ك ٣٠ ب ٢٦	إن حبس أحدكم عن الحج طاف	ابن عمر	١٨١٠
إن استمر فدخل الماء حلقه	قال عطاء	ك ٣٠ ب ٢٨	إن حبل بيني وبينه فعلت كما فعل النبي	ابن عمر	٤١٨٤
إن اشتري لباه من الزكاة	قال الحسن	ك	ﷺ حين حالت كفاً قرش		
إن اجترفت فارجمها	زيد بن خالد -	٢٣١٥	إن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل	عدي بن حاتم	٥٤٨٧ ، ٥٤٨٣
إن أعطيتها إليه جلست لا تترك لك نفس شيئا	أبو هريرة		إن خرجت فقد ثبت منه	قال ابن عمر	ك ٦٨ ب ١١
«إن اعمل سبغات» : الدروع	سهل بن سعد	٥١٣٥	إن دخل حلقه اللبالب	قال الحسن	ك ٣٠ ب ٢٦
إن أكل الكلب فقد أفسده	قال مجاهد	ك ٦٧ ب ٣٧	إن ذهبت شيئا ينحر جاز	قال عطاء	ك ٧٢ ب ٢٤
إن أكل فلا تأكل فإنما أسك	قال ابن عباس	ك ٧٢ ب ٧	إن رأيتونا نخطفنا الطير فلا ترحوا	البراء	٣٠٣٩
إن امرأة جاءت بينه من بطانة أهلها	عدي بن حاتم	٥٤٨٤	إن رأيتونا ظهروا عليهم فلا ترحوا	البراء بن عازب	٤٠٤٣
إن بدأ بالطلاق أو آخر	قال علي وشريح	ك ٦ ب ٢٤	إن رأيتونا هزنا القوم وأوطأناهم فلا	البراء بن عازب	٣٠٣٩
أن تجعل لله نداً وهو خلقك	قال ابن المسيب	ك ٥٤ ب ١١	ترحوا حتى أرسل إليكم		
	والحسن وعطاء		إن رأيتوهم ظهورا علينا فلا تبتونا	البراء بن عازب	٤٠٤٣
	ابن مسعود	٤٤٧٧ ، ٤٧٦١	إن رميت الصيد فوجله بعد يوم	عدي بن حاتم	٤٥٤٨
		٦٨١١ ، ٦٠٠١	إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها	أبو هريرة وزيد	٢١٥٤ ، ٢١٥٣
		٧٥٢٠	ثم إن زنت	بن خالد	
«إن تدرك القمر» لا يستر ضوءه أحدهما	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٤	إن سمي أجلا اراده وعقد عليه قلبه	قال الزهري	ك ٦٨ ب ١١
أن تدعوه نداً وهو خلقك	ابن مسعود	٦٨٦١ ، ٧٥٣٢	إن شاء المريض صلى	قال الحسن	ك ١٨ ب ٢٠
أن تزاني بحليلة جارك	عبد الله	٤٧٦١	إن شاء رد من الزنا	قال شريح	ك ٣٤ ب ٦٩
أن تزاني حليلة جارك	ابن مسعود	٦٠٠ ، ٤٤٧٧	إن شاء صام	ابن عمر	٢٠٠٠
إن تزوج بشهادة محلودين جاز	قال بعض الناس	ك ٥٢ ب ٨	إن شامت اعتلت عند أهلها وسكنت	قال عطاء	٤٤٩ ، ٢٠٩٥
إن تزوج بشهادة عيدين لم يجز	قال بعض الناس	ك ٥٢ ب ٨	إن شئت	جابر	٥٣٤٤
أن تسكت	أبو هريرة	٥١٣٦ ، ٦٩٧٠	إن شئت تصدقت بها	ابن عمر	٢٧٧٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن شئت حبست أصلها وتصدق	ابن عمر	ك ٨٣ ب ٢٣	إن كان في شيء من أمواتكم خير فني	جابر	٥٧٠٢
إن شئت صبرت ولك الجنة وإن شئت	ابن عباس	٥٦٥٢	إن كان في شيء من أمواتكم شقاء فني	جابر	٥٧٠٤
إن شئت فسم وإن شئت فأطير	عائشة	١٩٤٣	إن كان يدخل رأسه وهو في المسجد فأرجله	عائشة	٢٠٢٩
إن شئت	جابر بن عبد الله	٣٥٨٤	إن كان يسمع بكاء الصبي فيخفف	أنس	٧٠٨
إن شرب الدم ولم يأكل فكل	قال عطلة	ك ٧٢ ب ٧	إن كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام	عائشة	١٩٣١
إن صام عنه ثلاثون رجلاً	قال الحسن	ك ٣٠ ب ٣٢	ثم يصومه		
إن صلدت عن البيت صنعت كما صنعتا	ابن عمر	١٨٠٦	إن كان يصلي الصبح فيصرف النساء	عائشة	٨٦٧
إن صلدت عن البيت صنعتا كما صنعتا	ابن عمر	١٨١٣ ، ٤١٨٣	منقعات بمروطهن		
إذا صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قائماً	عمران بن حصين	١١١٥	إن كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم	عائشة	١٩٢٨
إن طالت بك حياة لثلاثين الطيبة ترغل من	عدي بن حاتم	٣٥٩٥	إن كان يقوم أو يصلي حتى ترم قدامه	المغيرة	١١٣٠
الحيرة			فيقال له		
إن طلقها ثلاثاً حرمت حتى تنكح	ابن عمر	٥٦٦٤	إن كان من أصدق هؤلاء المحلثين	قال معاوية	٧٣٦١
إن طلع من أمه فليس بشيء	قال عكرمة	ك ٦٨ ب ٢٣	إن كان نسيئاً فلا يصلح	البراء بن عازب	٢٠٦٠ ، ٢٠٦١
إن عرفتم فلشهد وإلا فلا تشهد	قال الزهري	ك ٩٣ ب ١٥		— زيد بن لوقم	
إن حني عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين	أبو هريرة	١٩٠٩	إن كان وأمسأ فالتخف به وإن كان	جابر	٣٦١
إن غم عليكم فاقبلوا	ابن عمر	١٩٠٠ ، ١٩٠٦	إن كان يد فلا بأس وإن كان نسيئاً فلا	البراء بن عازب	٢٢٦٠ ، ٢٢٦١
إن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين	ابن عمر	١٩٠٧	يصلح	وفيد بن لوقم	٢٠٣٦
إن قال ما أنت بمرأئي نيت	قال إبراهيم	ك ٦٨ ب ١١	إن كانت أحب أسماء علي رضي الله عنه	سول بن سعد	١٢٠٤
إن قال لا حاجة لي بك نيت	قال إبراهيم	ك ٦٨ ب ١١	إن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قداماً وركباً	ابن عمر	٩٤٣
إن قتل جعفر فبهد الله بن راحة	ابن عمر	٤٦٦١	إن كنت للعت بذب فاستغفري لله وتوبى إليه	عائشة	٢٦٦١ ، ٤١٤١
إن قتل زيد فجعفر	ابن عمر	٤٦٦١			
إن قتله فله بمنزلة قبل أن يقتله وأنتك	المقدم بن عمرو	٤٠١٩	إن كنت إنما اشتري	قال بلال	٣٧٥٥
بمنزله قبل			إن كنت تريد السنة فاقصر الحظية	ابن عمر	١٦٦٠
إن قلن إلا أن يأكل الكلب فإني	عدي بن حاتم	٥٤٨٣	إن كنت تريد السنة فهجرج بالصلاة	ابن عمر	١٦٦٢
إن كان أحدكم مادحاً لا محالة فليقل	أبو بكر	٦٠٦١	إن كنت تريد السنة فهجرج بالصلاة	سالم وابن عمر	ك ٢٥ ب ٨٩
إن كان الشوم في شيء فليدبر	ابن عمر	٥٠٩٤	إن كنت تريد السنة فهجرج بالصلاة	سالم	١٦٦٢
إن كان النبي ﷺ ليخاطبنا حتى	أنس	٦١٢٩	إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر	ابن عمر	١٦٦٣
إن كان النبي ﷺ يقوم	المغيرة	١١٣٠	إن كنت طلقها ثلاثاً فقد حرمت	ابن عمر	٥٣٣٢
فإن كان بك أدنى من مطر	قال ابن عباس	٤٥٩٩	إن كنت طاعلاً فواحدة	معيقيب	١٢٠٧
إن كان تهيأ الفتح ولم يقدموا على الصلاة	قال الأوزاعي	ك ١٢ ب ٤	إن كنت لارى الرؤيا اتقل على	قال أبو سلمة	٥٧٤٧
إن كان ذلك لم تحلى له أو لم تصلح له	ومكحول		إن كنتم تعلمون في إمرته قد علمتهم	ابن عمر	٦٦٢٧
حتى يلقى من عيبتك	عائشة	٥٨٢٥	إن كنا فرخا في هذه الساعة	جندب بن بسر	ك ١٣ ب ١٠
إن كان رسول الله ﷺ ليتعلم في مرضه	عائشة	١٣٨٩	أن كنا نتكلم في الصلاة على عهد النبي ﷺ	زيد بن لوقم	١٢٠٠
إن كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح	عائشة	٨٦٧	إن كنا نرفع الكرام بعد خمس عشرة	عائشة	٥٤٣٨ ، ٥٤٣٣
إن كان رسول الله ﷺ يقبل	عائشة	١٩٢٨	إن كنا نرفع يوم الجمعة كانت لنا عجوز	قال سول بن سعد	٥٤٠٣
إن كان عليهم إزار مسلم	قال إبراهيم	ك ٤٤ ب ٣٦	إن كنا ننتظر إلى الهلال ثلاثة ليلة	عائشة	٦٤٥٩
إن كان عندك ماء بات في شدة ولا	جابر	٥٦٢١	إن قتيتم فلا تأ ولأناً — لرجلين من قريش	أبو هريرة	٢٦٥٤
إن كان عندك ماء بات هذه الليلة	جابر	٥٦١٣	سماهما فخر قوماً بالثار	جبير بن مطعم	٣٦٥٩ ، ٧٢٢٠
إن كان في أمي هذه منهم	أبو هريرة	٣٤٦٩	إن لم تجعني فاني أبا بكر		٧٣٦٠
إن كان في شيء فني الفرس والمرأة	سول بن سعد	٥٠٩٥	إن لم ترد على أم لفران أجزأت	قال أبو هريرة	٧٧٢
إن كان في شيء فني المرأة والفرس والمسكن	سول	٢٨٥٩	إن لم تعلموا يحضن فولا يحضن	قال مجاهد	ك ٦٨ ب ٢٨
إن كان في شيء من أمواتكم أو يكون في شيء	جابر	٥٦٨٣	إن لم يجد التملين فليجلس الحثين	ابن عمر	١٣٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن لم يجد ثملين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا	ابن عمر	١٨٤٢	أنا أحق بموسى منكم	ابن عباس	
إن لم يدر أحدكم كل صلى ثلاثاً أو أربعاً فليسجد سجدتين	أبو هريرة	١٢٣١	أنا أحمد وأنا للملحي الذي يحول الله بي الكفر	جابر بن مطعم	٤٨٩٦ ، ٣٥٣٢
إن مات وكانت فصلت الهدية إن منعه أنه عن العشاء	قال عبيدة	ك ٥١ ب ١٨	أنا أشبه ولد إبراهيم به	أبو هريرة	٣٢٩٤
إن نزلتم قوم فمر لکم بما بيني للضيف فقلوا	قال الحسن	ك ١٠ ب ٢٩	أنا أشهد على النبي ﷺ بثل هذا	محمد بن مسلمة	٦٩٠٨
إن نظر فأمس يمس صومه	عقبة بن عامر	٢٤٦١ ، ٦١٣٧	أنا أعلم الناس بالحجاب	أنس	٥٤٦٦
إن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات	قال جابر بن زيد	ك ٣٠ ب ٢٤	أنا أعلم الناس بهذه الآية الحجاب	أنس	٤٧٩٢
إن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة	ابن عباس	١٣٩٥	أنا أعلمكم بالله	ك ٢ ب ١٣	
إن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة	أبو معبد	٤٣٤٧	أنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي	جابر بن مطعم	٤٨٩٦ ، ٣٥٣٢
إن وجد أصحابه بيتة وإلا فلا تنظم	قال عمر بن عبد العزيز	٢٢ ب ٨٧	أنا العاقب	جابر بن مطعم	٤٨٩٦ ، ٣٥٣٢
إن وجدت القطعة في أرض العدو	أبو هريرة	ك ٢٤ ب ٦٦	أنا القاسم ولا تزال هذه الأمة	معاوية	٣١١٦
إن وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس	أبو هريرة	٣٠١٦	أنا النبي لا كذب أنا ابن عبدالمطلب	البراء	٢٨٧٤ ، ٢٩٣٠ ، ٣٠٤٢
إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما	أبو هريرة	٣٠١٦	أنا أنا !! كأنه كرهها	جابر	٦٢٥٠
إن وجدتموهما فاقتلوهما	أنس بن مالك	٢٨٥٧ ، ٢٦٢٧	أنا أولى الناس بابن مريم والأنبياء	أبو هريرة	٣٤٤٢
إن وجدناه لبحراً	أنس بن مالك	٢٨٦٢ ، ٢٩٦٨	أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة	أبو هريرة	٣٤٤٣
إن وثقت على قنر رطب	قال ابن عباس	ك ٨ ب ٣٤	أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم	أبو هريرة	٥٣٧١ ، ٢٢٩٨
إن وقع في الماء فلا تاكل	عدي بن حاتم	٥٤٨٤	أنا أولى بموسى منهم	ابن عباس	٣٣٩٧
أن لا تسافر امرأة مسيرة يومين أن لا يصح بعد العام مشترك	أبو سعيد	١٨٦٤	أنا أولى من يجزو	قال علي	٣٩٦٥
أن لا يصح بعد العام مشترك	أبو هريرة	٤٦٥٦ ، ٤٦٥٥	أنا أول من يجزو بين يدي الرحمن	قال علي	٤٧٤٤
أن يحب المرء لا يحبه إلا الله	أبو هريرة	٤٦٥٧	أنا بين خيرتين	ابن عمر	١٢٦٩
إن يمش هذا لا يدركه الهرم حتى أن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار	أنس	١٦	أنا جليلها الحكك وعليها المرجب	قاتل من الأنصار	٦٨٣٠
أن يكن هو لا تسلط عليه وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله	عائشة	٦٥١١	أنا حاتم النبيين	أبو هريرة	٣٥٣٥
أن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله	أنس	١٦	أنا رديف النبي ﷺ فقال	معاذ	٦٢٦٧
أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما	ابن عمر	٦١٧٣	أنا رسول الله وأنا محمد بن عبد الله	البراء	٤٢٥١ ، ٢٦٩٩
أن يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ	ابن عباس	٢٣٣٠ ، ٢٣٤٢	أنا سيد القوم يوم القيامة	أبو هريرة	٣٣٤٠
أنا ابن عبد المطلب	البراء	ك ٦١ ب ١٣	أنا سيد الناس يوم القيامة	ابو هريرة	٤٧١٢
		٢٨٦٤ ، ٢٠٠٤	أنا سيد الناس يوم القيامة هل تدرون بمن	أبو هريرة	٣٣٤٠
		٢٩٣٠ ، ٣٠٤٢	يجمع الله الأولين		
		٤٣١٦ ، ٤٣١٥	أنا شهيد على هؤلاء	جابر بن عبد الله	١٣٤٧
			أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة	جابر بن عبد الله	١٣٤٣ ، ١٣٥٣ ، ٤٠٧٩
			أنا شهيد عليكم	عقبة	٣٥٩٦ ، ٦٤٢٦ ، ٦٥٩٠
			أنا شهيد عليكم وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن	عقبة بن عامر	١٣٤٤
			أنا طيب رسول الله ﷺ ثم طاف في	عائشة	٢٧٠
			أنا عبد الله ورسوله	أنس	٤٣٣٣ ، ٤٣٣٧
			أنا على حوضي أنتظر من يرد علي	أسماء	٧٤٨
			أنا عليكم شهيد	عقبة بن عامر	٤٠٤٢
			أنا قلت قلالة هدي رسول الله ﷺ بيدي	عائشة	٢٣١٧ ، ١٧٠٠
			أنا فرطكم على الحوض	ابن مسعود	٦٥٧٦ ، ٦٥٧٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أنا فرطكم على الحوض	جندب	٦٥٨٩	أنت مع الأولين	أنس	٢٧٨٨ ، ٢٨٨٨ ، ٧٠٠٢
أنا فرطكم على الحوض من ورده شرب	سهل وأبو سعيد	٧٠٥٠	أنت مع الأولين (لأم حرام)	أم حرام بنت ملحان	٢٧٩٩ ، ٢٨٠٠ ، ٢٨٩٤ ، ٢٨٩٥
أنا فرطكم على الحوض ليرفنن إلي	ابن مسعود	٧٠٤٩	أنت مع الأولين ولست من الآخرين	أنس	٢٨٧٧ ، ٢٨٧٨
أنا قاسم أقسم يتكلم	جابر جابر	٦١٩٦	أنت من بنت آدم كعب عليك	عائشة	١٧٨٨
أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ	قال أبو حميد	٧٢٨	أنت منهم	أم حرام	٢٨٩٥ ، ٢٨٩٤
رايته إذا كبر جعل يديه			أنت مني وأنا منك	البراء	٢٦٩٩
أنا محمد بن عبد الله	البراء	٤٢٥١ ، ٢٦٩٩	أنت مني وأنا منك	أبو هريرة	٣٦
أنا محمد وأنا أحمد وأنا للحاجي الذي يحجر	جويرين مطعم	٣٥٣٢ ، ٤٨٩٦	انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه	عبد الله بن زمة	٣٣٧٧
أنا من قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في	ابن عباس	١٦٧٨	انتدب لها رجل ذو خز ومنعة في قومه	ابن عباس	٥٤٠٥
أنا من رام هرمز	قال سلمان الفارسي	٣٩٤٧	كأني زمة		
أنا نازل	جابر	٤١٠١	انتشل النبي صلى الله عليه وسلم عرقاً		
أنا وأبي وخالي من أصحاب العقبة	قال جابر	٣٨٩١	من قدر	عائشة	١٧٨٧
أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا	سهل	٥٣٠٤ ، ٦٠٠٥	انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلي		
أنا ولي رسول الله ﷺ	قال أبو بكر	٥٣٥٨ ، ٢٧٢٨	التعقيم فأهلي	-	ك٦٣ ب٥
أنا ولي رسول الله ﷺ	قال أبو بكر وعمر	٧٣٠٥	أثم أحب الناس إلى (الأصل)	ابن عباس	٤٦٨٠
أنا ولي رسول الله ﷺ وأبي بكر	قال عمر	٥٣٥٨	أثم أحق موسى منهم فصوروا	أبو هريرة	٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧
أنا ولي رسول الله ﷺ وأبي بكر	قال عمر	٦٧٢٨	أثم إنا	أنس	٥٠٦٣
أنا يومئذ مختون (حين قضى النبي ﷺ)	قال ابن عباس	٦٢٩٩	أثم الذين قلتم كنا وكنا ما والله إني	جابر	٤١٥٤
أناخ بالبطحاء بذي الحليفة فصلى بها	ابن عمر	١٥٣٢	أثم خير أهل الأرض	أنس	١٣٦٧
أناس من أمي عرضوا علي غزاة في سبيل الله	أنس	٧٠٠٢	أثم شهداء الله في الأرض	أبو سعيد	٤٧٤١
أناس من أمي عرضوا علي يركبون هذا	أم حرام	٢٧٩٩	أثم في الناس كالشجرة السوداء في جنب		
البحر الأخضر	قال ابن عباس	ك٥٩ ب٣	الشر الأبيض	قال أنس	ك٢٣ ب٥١
«الأنام» الخلق	قال مجاهد	ك٦٥ ب٦٥ القصص	أثم مشيعون فافشوا بين يديها	ابن عباس	٤٨٩٥
«الأنبياء» الخلق	أبو عثمان	٣٦٣٤	أثنت على ذلك ؟	أبو ذر	١٤٦٠
أنبت أن جبريل (ع) أتى النبي ﷺ وحدث	قال ابن عباس	ك٦٠ ب٢٥	انتهيت إلي النبي صلى الله عليه وسلم قال	أبو ذر	٦٦٣٨
أم سلمة فجعل يحدث ثم قام	عبد الله بن زمة	٤٩٤٢	انتهيت إليه وهو يقول في ظل الكعبة هم		
«أنجبت» أنجرت	أبو هريرة	٣٤٤٣	انتروه للمسجد	أنس	٤٢١ ، ٣١٦٥
اتبع لها رجل عزيز عارم منيع في رملته			انحرو ولا حرج	عبد الله بن عمرو	١٢٤
مثل أبي زمة			انخفضت الشمس على عهد رسول الله ﷺ	ابن عباس	١٠٥٢
الأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى			فصلى رسول الله ﷺ	ابن عباس	٤٣١
ودينهم واحد	أبو هريرة	٣٤٤٢	انخفضت الشمس فصلى رسول الله ﷺ	جابر	٣٥٨٠
الأنبياء أولاد لعلات ليس بيني وبينه نبي	أنس	٧٥١٧	اتزوه	عائشة	٢٠٤١
الأنبياء تمام أعيانهم ولا تمام	البراء	ك٦٢ ب١٧	اتزوها فلا أراها	أنس	١٢٨٥
أنت أخونا ومولانا	عروة	٥٠٨١	اتزل (لأبي طلحة)	عائشة	٦٦٧٩
أنت أخي في دين الله وكتبه وهي لي حلال	عبد الله بن عمرو	٣٤١٨	اتزل الله «إن الذين جازوا بالإفك» العشر		
أنت الذي تقول والله لأصومن بين نههار			الآيات كلها في برامتي	أنس	٤٠٩٥
ولأقوس الليل ما عشت	المسيب	٦١٩٠	اتزل الله تعالى لئله ﷻ في الذين قتلوا	زيد بن ثابت	ك٨٦ ب١٢
أنت سهل	عبد الله بن سلام	٣٨١٣	اتزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم		
أنت على الإسلام حتى تموت	أم حرام	٢٩٢٤	وفخذ على فخذي		
أنت فيهم	وحشي	٤٠٧٢			
أنت قتل حمزة ؟	أنس	٦١٧١ ، ٣٦٨٨			
أنت مع من أحببت		٧١٥٣			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أنزل ذلك في الدعاء	عائشة	٤٧٢٣	انطلق النبي وأبي بن كعب يأتیان النخل	ابن عمر	٣٠٥٦
أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم	ابن عباس	٣٨٥١	الذي فيه ابن صياد		
وهو ابن أرمين			انطلق بعد ذلك رسول الله وأبي بن كعب	ابن عمر	٦١٧٤ ، ١٣٥٥
أنزل عليه وهو ابن أرمين	أنس	٣٥٤٧	انطلق ثلاثة رهط من كان قلكم حتى	ابن عمر	٢٢٧٢
أنزل فاجدح لنا	عبدالله بن أبي لوفى	١٩٥٦ ، ١٩٥٥	انطلق رسول الله في طائفة من أصحابه	ابن عباس	٧٧٣ ، ٤٩٢١
أنزل فاجدح لي	ابن أبي أوفى	١٩٤١ ، ١٩٥٨	انطلق رسول الله لحاجته ثم أقبل	المغيرة بن شعبة	٥٧٩٨ ، ٢٩١٨
أنزلت آية للثمة في كتاب الله	قال عمران بن حصين	٤٥١٨	انطلق رسول الله وأبي بن كعب الانصاري	ابن عمر	٢٦٣٨
أنزلت في الأنصار كانوا قبل ان يسلموا	عائشة	١٦٤٣	انطلق رسول الله ومعه أبي بن كعب قبل	ابن عمر	٣٠٣٣
أنزلت في قوله لا والله وبلى والله	قالت عائشة	٦٦٦٣	بن صياد		
أنزلت هذه الآية (لا يؤاخذكم الله)	عائشة	٤٦١٣	انطلق سعد بن معاذ معتمراً قال فنزل	ابن مسعود	٣٦٣٢
أنزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم	ابن عباس	٧٤٩٠	انطلق عبيد الله بن سهيل	سهيل بن أبي حشة	٣١٧٣ ، ٢٧٠٢
متوار بمكة			انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ	ابو سعيد	٢٢٧٦
أنزلت (وكلوا واشربوا حتى يتبين)	سهيل بن سعد	١٩١٧	انطلقا فوجدنا جداراً يريد أن يتقض -	أبي بن كعب	٢٢٦٧
أنسى خادمك	أم سليم	٦٣٣٤ ، ٦٣٨٠	(قصة الخضر ...)		
إنسان يأتيه فيستمع ما يقول	قال مجاهد	٣٩٩٧ ب	انطلق بأبي معبد الى النبي	مجاهد	٤٣٠٨ ، ٤٣٠٧
أتشدك عهدك ووعدك اللهم إن شئت	ابن عباس	٤٨٧٧	انطلقت حتى ادخل على عمر أثناء حاجبه	مالك بن أوس	٧٣٠٥
انشق القمر	ابن مسعود	٣٨٧١	انطلقت حتى ادخل على عمر إذ أتاه حاجبه	النصري	
انشق القمر على عهد النبي شقتين	ابن مسعود	٣٦٣٦	انطلقت فإنا أنا براعي غنم يسوق غنمه	ابو بكر	٢٤٣٩
انشق القمر على عهد رسول الله	ابن مسعود	٤٨٦٤	انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين	ابو سفيان	٤٥٥٣
انشق القمر فرقتين	أنس	٤٨٦٨	انطلقن فقد بايتكن	عائشة	٥٢٨٨
انشق القمر في زمان النبي	ابن عباس	٤٨٦٦	انطلقنا مع النبي عام الحديبية فأحرم أصحابه	ابو قتادة	١٨٢٢ ، ٥٢٨٨
انشق القمر ونحن مع النبي بمنى	ابن مسعود	٣٨٦٩	انطلقوا إلى يهود	ابو هريرة	٤١٤٩
انشق القمر ونحن مع النبي فصار	ابن مسعود	٤٨٦٥	انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن فيها امرأة	علي	٦٩٣٩
الأنصار كرشى وعييتي ويكثرون ويقولون	أنس	٣٨٠١	انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها	علي	٦٢٥٩ ، ٣٩٨٣
الأنصار شعار والناس دثار	عبدالله بن زيد	٤٣٣٠	امرأة من المشركين		
الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا ينقضهم	البراء	٣٧٨٣	انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها	علي	٣٠٠٧ ، ٤٢٧٤
أنصر أخاك ظلالاً أو مظلوماً	أنس	٢٤٤٤ ، ٢٤٤٣	ظعينة ومعها كتاب		٤٨٩٠
انصرف من اثنتين فقال له ذو اليلين	أبو هريرة	١٢٢٨	انطلقوا فأبما حملكم الله إنني والله إن شاء	أبو موسى	٦٧٢١
أنصرت الصلاة			الله لا أحلف		
انصرف وقد تجلت الشمس فخطب فحمد	أسماء	١٠٦١	انطلقني عنك رأيت يخرجهن متكررات	عائشة	١٦١٨
الله بما هو أهله			بالليل فيظفن		
انصرفت من عند النبي ﷺ	مالك بن الحويرث	٢٨٤٨	انظر السجع من الدعاء فاجتبه	ابن عباس	٦٣٣٧
انطلق إلى أصحابك فقل إن الله يحملكم	أبو موسى	٦٦٧٨	انظر أين هو ؟	سهيل بن سعد	٤٤١ ، ٦١٨٠
انطلق أبي عام الحديبية فأحرم أصحابه	قال عبدالله بن أبي قتادة	١٨٢١	انظر حيث يصلي أمراؤك فصل	انس	١٦٥٤
انطلق النبي في طائفة من أصحابه	ابن عباس	٧٧٣	انظر ما كان من حديث	عمر بن عبدالعزيز	٣٤٣٠ ب
انطلق النبي لحاجته ثم أقبل فتلقته	المغيرة بن شعبة	٥٧٩٨	انظر ولو خافاً من حديد	سهيل بن سعد	٥٠٣٠ ، ٥٠٨٧
انطلق النبي من المدينة خمس بقين	ابن عباس	١٠٥٦ ب	انظرن ما اخوانكن فأبما الرضاعة	عائشة	٥١٠٢
انطلق النبي من المدينة معلماً ترجل	ابن عباس	١٥٤٥	انظره	سهيل	٥٨٧١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
انظروا أين هو	ابن عمر	٣٣١٠	أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في	أبو هريرة	١٦٢٢
انظروا فإن جاءت به أسحم أدعج العينين	سهل بن سعد	٤٧٤٥	الحجة التي عليها		
عظيم الألبين			أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال للنبي	عبدالله بن عمرو	٧٣٨٨ ، ٧٣٨٧
الأشغال للمعالم	ابن عباس	ك ٦٥ ب الأشغال	أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب	أنس	٢٤٨٧
أشجعنا لرئياً بجر الظهوان فسمى القوم	أنس	٢٥٧٢	أن أبا بكر تضيف رهطاً فقال لعبد الرحمن	عبد الرحمن بن	٦١٤٠
أشجعنا لرئياً بجر الظهوان فسموا عليها	أنس	٥٤٨٩	دونك أضيافك	ابي بكر	
أشجعنا لرئياً ونحن بجر الظهوان فسمى القوم قلنوا	أنس	٥٥٣٥	أن أبا بكر خرج وعمر بن الخطاب	ابن عباس	٤٤٥٤
انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم	سهل بن سعد	٣٧٠١ ، ٣٠٠٩	أن أبا بكر دخل عليها والتي	عائشة	٣٩٣١
ادعهم إلى الإسلام		٤٢١٠	أن أبا بكر رضي الله عنه أقبل على فرس	عائشة	٤٤٥٣ ، ٤٤٥٢
أنفروا ثبات سرايا متفرقين	عن ابن عباس	ك ٥٦ ب ٢٧	أن أبا بكر رضي الله عنه بعثه في الحجة	أبو هريرة	٤٦٥٧
انفري . (لصفية)	عائشة	١٧٧٢ ، ١٧٧١	أن أبا بكر رضي الله عنه تزوج امرأة	عائشة	٣٩٢١
انفري إذا	عائشة	٦١٥٧ ، ٥٣٢٩	أن أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر رضي	ابن عباس	١٢٤٢ ، ١٢٤١
أنفست؟	عائشة	٥٥٤٨ ، ٢٩٤	الله عنه يكلم الناس		
		٥٥٥٩	أن أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها	عائشة	٩٨٧
أنفست؟	لم سلمة	٣٢٢ ، ٢٩٨	وعندها جارتان		
		١٩٢٩ ، ٣٢٣	أن أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها	عائشة	٣٥٢٩
أنفني عليهم فلك أجر ما أنفقت عليهم	زينب بنت أم سلمة	١٤٦٧	أن أبا بكر رضي الله عنه قبل النبي	ابن عباس وعائشة	٥٧١٠ ، ٥٧٠٩
انفني ولا تحمي فيحصى الله عليك	اسماء	٢٥٩١	وهو ميت		٥٧١١
انقضى رأسك وامتشطي واسكي	عائشة	٣١٦	أن أبا بكر رضي الله عنه كب له التي أمر الله	أنس	١٤٥٥ ، ١٤٤٨
انقضى رأسك وامتشطي وأهلي بالمخ	عائشة	١٥٥٦ ، ١٧٨٣	أن أبا بكر رضي الله عنه كب له فيضة الصدقة	أنس	١٤٥٣
ودعي العمرة		١٧٨٦	أن أبا بكر رضي الله عنه كب له هنا	أنس	١٤٥٤
انقضى رأسك وامتشطي وأهلي بحج	عائشة	٣١٧	الكتاب لما		
انقطعت الهجرة منذ فتح الله على نبيه مكة	عائشة	٣٠٨٠	أن أبا بكر رضي الله عنه لم يكن يحنث	عائشة	٦٦٢١
﴿أنكأ لا﴾ قيوداً	الحسن	ك ٦٥ ب الزمل	أن أبا بكر رضي الله عنه لما استخلف	أنس	٥٨٧٨ ، ٣١٠٦
أنكها ؟ (لأعز بن مالك)	أنس	٦٨٢٤	أن أبا بكر قبل النبي بعد موته	عائشة وابن	٤٤٥٥ ، ٤٤٥٦
أنكحني أبي امرأة ذات حسب	عبدالله بن عمرو	٥٠٥٢		عباس	٤٤٥٧
انكحي	لم سلمة	٥٣١٨	أن أبا بكر كان يصلي لهم في وجع النبي	أنس	٦٨٠
أنكر قتل النساء والصبيان	ابن عمر	٣٠١٤	أن أبا بكر كب له التي فرض رسول الله	أنس	١٤٥٠
انكسفت الشمس على عهد رسول الله	أبو بكر	١٠٦٢	أن أبا بكر كب له فيضة الصدقة	أنس	٦٩٥٥
انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم	للمغيرة	١٠٦٠ ، ٦١٩٩	أن أبا حنيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد	عائشة	٥٠٨٨
انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم	أبو بكر	٦١٩٩	شمس وكان		
انكفأ إلى كبشين أقرنين أملحين فذبحهما	أنس	٥٥٥٤	أن أبا حنيفة وكان ممن شهد بدرأ مع	عائشة	٤٠٠٠
انكفأ إلى كبشين يعني فذبحهما	أنس	٥٥٦١	أن أبا رافع سلوم سعد بن مالك يتأ	عمرو بن الشريد	٦٩٨١
انكفأ النبي إلى كبشين فذبحهما	أنس	٥٥٤٩	أن أبا سعدي الحنظري رضي الله عنه قال له	عبدالله بن عبد	٧٥٤٨
إن آخر أهل الجنة دخولا الجنة	ابن مسعود	٧٥١١	إني أراك تحب الغنم	الرحمن بن ابي	
إن آل أبي يياض ليسوا بأوليائي إنما ولي الله	عمرو بن العاص	٥٩٩٠		صعصعة	
وصالح للمؤمنين			أن أبا سعيد بن مالك الحنظري رضي الله	ابن حباب	٣٩٩٧
إن آل أبي فلان	عمرو بن العاص	٥٩٩٠	عنه قدم من سفر		
أن آل محمد لا ياكلون الصدقة	أبو هريرة	١٤٨٥	أن أبا سعيد حدثه مثل	عن ابن عمر	٢١٧٦
أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي لعرسه	سهل بن سعد	٥٥٩٧ ، ٥١٨٣	أن أبا طالب لما حضرته الوفاة	حزن بن ابي وهب	٣٨٨٤
أنا أبا أسيد صاحب النبي أعرس فدعا	سهل بن سعد	٦٦٨٥	أن أبا طلحة وأنس بن النضر كويها	أنس	٥٧٢٠ ، ٥٧١٩
إن أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره	أبو هريرة	٤٣٦٣	أن أبا موسى الأشعري استأذن	عبد بن عمير	٢٠٦٢
النبي عليه			أن أبا هريرة رضي الله عنه أتى النبي فسأله	عنبسة بن سعيد	٤٢٣٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن أبا هريرة كان يكر في كل صلاة	ابو بكر بن عبد الرحمن وليو سلمة	٨٠٣	أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي بها - يعني المحصب - الظهر	نافع	١٧٦٨
إن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ	ابو هريرة	١١٨	أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكر	نافع	٢٣٤٣
إن أباكم كان يعوذ بها اسماعيل	ابن عباس	٣٣٧١	أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد	نافع	٦٦٦
أن أبان بن سعيد أقبل إلى النبي ﷺ	سعيد بن العاص	٤٢٣٩	إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض	ابن عمر	٥٢٥٨
أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ فسلم عليه فقال أبو هريرة	النعمان بن بشير	٢٥٨٦	أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر	نافع	٧٣٩
أن أباه استشهد يوم أحد	جابر	٤٠٥٣، ٢٧٨١	أن ابن عمر كان إذا سئل عن نكاح التصريفة	نافع	٥٢٨٥
أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقاً	جابر	٢٣٩٦	أن ابن عمر كان يصلي إلى العرق	نافع	٤٨٦
أن أباه توفي وعليه دين فأتين النبي ﷺ	جابر	٣٥٨٠	أن ابن عمر كان يقتل الحيات ثم نهى	ابن أبي مليكة	٣٣١٠
أن أباه جاء إلى النبي ﷺ فقال	المسيب	٦١٩٠	أن ابن عمر نهى عن النخع	قال نافع	ك٧٢٤ب ٢٤
أن أباه قتل يوم أحد شهيداً فاشتد	جابر	٢٦٠١	إن ابنك أصاب الفردوس الأعلى	أنس	٢٨٠٩
أن أباه قتل يوم أحد شهيداً وعليه دين	جابر	٢٣٩٥	أن ابنة الجون لما دخلت على رسول الله ﷺ	عائشة	٥٢٥٤
أن أباه قد توفي وترك	جابر	٢٣٩٦	أن ابنة النضر طمعت جارية فكسرت	أنس	٦٨٩٤
أن أباه مخزومة قال له يا بني إنه بلغني أن النبي ﷺ قلمت عليه	المسور بن مخزومة	٥٨٦٢	أن ابنة رسول الله ﷺ أرسلت إليه ومع	أسامة	٦٦٥٥
أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت فأتت النبي ﷺ فرد نكاحها	خنساء بنت خدام	٥١٣٨، ٦٩٤٥	أن ابنة النبي أرسلت إليه وهو	أسلمة بن زيد	٥٦٥٥
إن أباها كان أخي من الرضاعة	زينب أمي سلمة	٥١٣٣	إن ابني هنا سيد ولعل الله أن يصلح به	أبو بكر	٧١٠٩، ٢٧٠٤
أن أباها كان لا يبحث في بين	عائشة	٤٦١٤	إن أتاكم وأعلمكم بالله أنا	عائشة	٢٠
أن إبراهيم حرم مكة ودعا لها وحرمت المدينة	عبد الله بن زيد	٢١٢٩	إن أحب الأعمال أودعها إلى الله وإن قل	عائشة	٦٤٦٤
إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام يرى أباه يوم القيامة	ابو هريرة	٤٧٦٨	إن أحب الأعمال إلى الله ما دام وإن قل	عائشة	٥٨٦١
إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم	عائشة	٢٤٥٧	إن أحدكم إذا تشاب ضحك منه الشيطان	أبو هريرة	٦٢٢٦
أن ابن عباس حرمه	ابو نصر	ك ٦٧ب ٢٥	إن أحدكم إذا توشأ فأحسن وأتق المسجد	أبو هريرة	٤٧٧
أن ابن عباس رضي الله عنهما استأذن على عائشة	القاسم	٤٧٥٤	إن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه	عائشة	٢١٢
أن أبين عباس والمسور بن مخزومة وعبد الرحمن بن أضر رضي الله عنهم أرسلوه إلى عائشة	كريب	١٢٣٣	إن أحدكم إذا صلى يتأجج ربه فلا	أنس	٥٣١
أن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما طلق امرأته وهي حائض	نافع	٥٣٣٢	إن أحدكم إذا قال ها ضحك الشيطان	أبو هريرة	٣٢٨٩
أن ابن عمر رضي الله عنهما أراد الحج عام	نافع	١٦٤٠	إن أحدكم إذا قام في صلاته فإلما	أنس	٤١٧
أن ابن عمر رضي الله عنهما دخل ابنه عبد الله	نافع	١٦٣٩	إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه	أنس	٤٠٥
أن ابن عمر رضي الله عنهما ذكر له	نافع	٣٩٩٠	إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان	أبو هريرة	١٢٣٢
أن ابن عمر رضي الله عنه كان إذا سلم	الشعبي	٣٧٠٩	إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله	ابن عمر	٦١١١، ٧٥٣
أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يصلي من الضحى	نافع	١١٩١	إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده	ابن عمر	١٣٧٩
أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يبعث بهديه	نافع	١٧١١	بالغداة والعشي		
أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يبيت	نافع	١٧٦٧	إن أحدكم في صلاة، ما دامت الصلاة	أبو هريرة	٣٢٢٩
بني طوى			إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة	ابن مسعود	٧٤٥٤
			إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه	عبد الله	٣٢٠٨
			أن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين	ابن مسعود	٦٥٩٤
			إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً	عبد الله	٣٣٣٢
			ثم يكون علقه		
			إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدي	ابن مسعود	٧٢٧٧، ٦٠٩٨
			إن أحق ما أخذتم عليه آجر آ كتاب الله	ابن عباس	٥٧٣٧
			إن أخاك لكم لا يقول الرفث يعني بذلك	أبو هريرة	٦١٥١
			إن أخاك رجل صالح	ابن عمر	٧٠١٦
			أن أخت عبد الله بن أبي	عكرمة	٥٢٧٤
			أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها	قال الحسن	٤٥٢٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن أخته وهي تسمى الربيع كسرت	أنس	٢٨٠٦	أن أعظم المسلمين جرماً من سأل	سعد	٧٢٨٩
إن أخذ الكلب ذكاة	عدي بن حاتم	٥٤٧٥	إن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة	زيد بن ثابت	٧٣١
إن إخوانكم خولكم جعلهم الله	أبو ذر	٢٥٤٥	إن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة	زيد بن ثابت	٧٢٩٠
إن إخواننا من المهاجرين	قال أبو هريرة	١١٨	إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه	عثمان	٥٠٢٨
﴿إن أخي هذا له تسع وتسعون نجمة :	ك ٦٠ ب ٣٩		إن أفلح أخا أبي القيس استأذن	عائشة	٦١٥٦
يقال للمرأة نجمة			إن أفلح أخا أبي القيس جاء يستأذن	عائشة	٥١٠٣
إن أربعة قتلوا صبياً	قال مغيرة بن	ك ٨٧ ب ٢١	إن إقامة الصف من حسن الصلاة	أبو هريرة	٧٢٢
	حكيم عن أبيه		أن أقولوا اختطفوا في الأذان فأقرع بينهم سعد	عائشة	ك ١٠ ب ٩
أن أزواج النبي ﷺ حين توفي	قالت عائشة	٦٧٣٠	إن أقولوا بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعباً ولا وادياً	أنس	٢٨٣٩
أن أزواج النبي ﷺ كن يخرجن بالليل	عائشة	١٤٦	إن أكثر ما أخلف عليكم ما يخرج الله	أبو سعيد الخدري	٦٤٢٧
إن أزواج النبي ﷺ ليراجعنه	عمر	٥١٩١	إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ	أنس	٦٤٢٧
أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان	ابن عباس	١٦٨٧ ، ١٦٨٦			ك ٥١ ب ٢٨
ودف النبي ﷺ			إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين	السائب بن يزيد	٩١٦
أن أسامة كلم النبي ﷺ في امرأة	عائشة	٦٧٨٧	يجلس الإمام		
أن أسامة بنت أبي بكر رضي الله عنهما	قالت فاطمة	٥٧٢٤	إن الأشعرين إذا فرموا في الغزو أو	أبو موسى	٢٤٨٦
كانت إذا أثبت بالمرأة	بنت المنذر		أن الأجرع بن حابس قال للنبي ﷺ	أبو بكر	٣٥١٦
أن أسود رجلاً أو امرأة كان يقيم المسجد	أبو هريرة	١٣٣٧	إن الأكثرين هم الأقلون إلا من قال	أبو ذر	٢٣٨٨
إن أشبه الناس دلاً وسماً وهدياً برسول	قال حليفة	٦٠٩٧	إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة	أبو ذر	٦٤٤٤
الله ﷺ لابن أم عبد			إن الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا	عائشة	٥٦٥٨
إن أشد الناس خطياً عند الله يوم القيامة	ابن مسعود	٥٩٥٠	أن الأمانة نزلت من السماء في جدر	حنيفة	٧٢٧٦
أن أصحاب الصفة كانوا أناساً قراءه وأن	قال عبد الرحمن	٣٥٨١ ، ٦٠٢	أن الأمانة نزلت في جدر قلوب الرجال	حنيفة	٧٠٨٦ ، ٦٤٩٧
النبي ﷺ قال	ابن أبي بكر		إن الأنصار يمجهم المهو	عائشة	٥١٦٢
أن أصحاب النبي ﷺ قالوا للزبير	قال الزبير	٣٧٢١	إن الإيمان ليلرز إلى المدينة كما تارز	أبو هريرة	١٨٧٦
أن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للزبير	قال عروة	٣٩٧٥	إن البر ليس بالإيضاع	ابن عباس	١٦٧١
إن أصحاب محمد ﷺ مضوا ولم	قال خباب	٦٤٣٠	إن البر يهدي إلى الجنة	عبد الله	٦٠٩٤
إن أصحاب هذه الصور يعلنون يوم	عائشة	٥٩٥٧ ، ٥١٨١	إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله	عائشة	٥١٨١ ، ٢١٠٥
القيامة ويقال لهم		٧٥٥٧ ، ٥٩٦١			٥٩٦١
إن أصحاب هذه الصور يعلنون يوم	ابن عمر	٧٥٥٨	أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمر به عثمان	السائب بن يزيد	٩١٥
إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة	عائشة	٢١٠٥	إن التلبية تهم فؤاد المريض وتذهب	عائشة	٥٦٨٩
إن أصحابكم قد أصيروا وأنهم قد سألوا	عائشة	٤٠٩٣	إن الجمعة عزمة	قال ابن عباس	٩٠١
رهبهم فقالوا ربنا أخير عنا إخواننا			أن الجنة تحت ظلال السيوف	عبد الله بن أبي	٢٩٦٦ ، ٢٨١٨
إن أصحابنا الذين مضوا لم تنقصهم	قال خباب	٦٤٣١		أولف	٣٠٢٥
أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال لدني	أبو هريرة	١٣٩٧	أن الجنة قد بدخلها الا نفس مسلمة	ابن مسعود	٦٥٢٨
أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال إن	أبو هريرة	٧٣١٤	أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ	عائشة	٢
امرأتي			أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ	عائشة	٣٢١٥
أن أعرابياً بال في المسجد فنار إليه الناس	أبو هريرة	٦١٢٨	أن الحجاج بن يوسف عام نزل بابين الزبير	قال سالم	١٦٦٢
أن أعرابياً بال في المسجد فقاموا إليه	أنس	٦٠٢٥	أن الحجاج قال لأنس حدثني بأشد حقوبة	قال سلم بن مسكين	٥٦٨٥
أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام	جابر	٧٢٠٩ ، ٧٢١١	إن الحرب خدعة	قال علي	٦٩٣٠
		٧٣٢٢	إن الحرم لا يعيد عاصياً	قال عمرو بن سعيد	١٨٣٢
أن أعرابياً جاءه إلى رسول الله ﷺ تار الرأس	طلحة بن عبيد الله	١٨٩١ ، ٦٩٥٦	أن الحسن بن علي أخذ غرة	أبو هريرة	٣٠٧٢
أن أعرابياً سأل النبي ﷺ عن اللقطة	زيد بن خالد الجهني	٢٤٣٨	إن الحياه من الإيمان	ابن عمر	٢٤ ، ١١١٨
أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة	أبو سعيد	١٤٥٢	إن الحي أحق بالجلد من الميت	قال أبو بكر	١٣٨٧
أن أعرابياً قال يا رسول الله أخبرني عن الهجرة	أبو سعيد	٦١٦٥	أن الحمر التي أهرقت	قال أنس	٤٦٢٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن الحمر حرمت والخمر يومئذ البسر	أنس	٥٥٨٤	إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد	أبو مسعود	١٠٤١
إن الخمر لا يأتي إلى بالخير ألكمتمشتتا	أبو سمي	٢٨٤٢	إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد	المغيرة	١٠٤٣
إن الذين يسر ولن يشاد الدين	أبو هريرة	٣٩	إن الشهر تسع وعشرون	أنس	٥٢٠١، ٣٧٨
أن الربيع عمته كسرت ثنية	أنس	٤٥٠٠	إن الشهر يكون تسعاً وعشرين	أنس	٦٦٨٤، ١٩١١
أن الربيع وهي ابنة العنبر كسرت	أنس	٢٧٠٣	إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً	أم سلمة	٥٢٠٢، ١٩١٠
إن الرجل إذا غرم حدث فكذب	عائشة	٨٣٢، ٢٣٩٧	إن الشيطان عرض لي فتبد علي	أبو هريرة	١٢١٠، ٣٢٨٤
إن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً	عبد الله بن مسعود	٦٠٩٤	إن الشيطان لا يتراءى بي	أبو قتادة	٦٩٩٥
إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما	ابن مسعود	٣٣٣٢	إن الشيطان لا يتكلمني	أبو سعيد	٦٩٩٧
يكون بينه وبينها إلا ذراع			إن الشيطان لا يتمثل بي	أنس	٦٩٩٤
إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما	ابن مسعود	٦٥٩٤	إن الشيطان لا يتمثل صورتي	أبو هريرة	٦١٩٧
يكون بينه وبينها غير ذراع			إن الشيطان لا يتمثل في صورتي	أبو هريرة	١١٠
إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو	سهل بن سعد	٤٢٠٧	إن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً	جابر	٥٦٢٣، ٣٣٠٤
إن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما	ابن مسعود	٣٣٣٢	إن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم	صفية	٢٠٣٥
يكون بينه وبينها إلا ذراع			وأني خشيت		
إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو	سهل بن سعد	٤٢٠٢، ٢٨٩٨	إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم	صفية	٣١٠١
للناس وهو من أهل النار			إن الشيطان يجري من ابن آدم مبلغ الدم	صفية	٦٢١٩
إن الرجل ليعمل بعمل أهل النار فيما يبدو	سهل بن سعد	٢٨٩٨، ٤٢٠٢	إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم	علي بن الحسين	٧١٧١، ٢٠٣٩
للناس وهو من أهل الجنة			إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم	صفية	٧١٧١
إن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون	عبد الله	٣٢٠٨	إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم	علي بن الحسين	٢٠٣٨
إن الرجل ليكذب حتى يكذب عدله كلها	عبد الله بن مسعود	٦٠٩٤	إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم	صفية ابنة حيي	٣٢٨١
إن الرحم شجنة من الرحم فقال الله	أبو هريرة	٥٩٨٨	إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي	ابن مسعود	٦٠٩٤
إن الرزية كل الرزية	قال ابن عباس	١١٤	إلى الجنة		
إن الرزية كل الرزية ما حال بين	قال ابن عباس	٥٦٦٩، ٧٣٦٦	إن الصلاة جامعة	عبد الله بن عمرو	١٠٥١، ١٠٤٥
إن الرضاة تحرم ما يحرم من الولادة	عائشة	٢٦٤٦	إن الظن أكذب الحديث	-	ك ٥٥٥ ب ٨
أن الرط النزين ولا هم عمر اجتمعوا	قال السورين مخزومة	٧٢٠٧	إن الظن أكذب الحديث	أبو هريرة	٦٠٦٤، ٥١٤٣
إن الزكاة حق المال	قال أبو بكر	٦٩٢٥، ١٤٠٠			٦٧٢٤، ٦٠٦٦
إن الزمان قد استدار كهيته يوم خلق	أبو بكرة	٤٦٦٢، ٣١٩٧	إن العائد في صدقه كالعائد في قيته	عمر	١٤٩٠
إن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم	عدي بن حاتم	١٤١٣	إن العائد في صدقه كالكلب يعود في	عمر	٢٦٢٣
إن السن عظم والظفر	رافع بن خبيج	٥٥٤٤	إن العائد في هبته كالكلب يعود في	عمر	٣٠٠٣
إن السنن ووجوه الحق لتأتي	قال أبو الزناد	ك ٣٠ ب ٤١	أن العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ	ابن عمر	١٧٤٥
إن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه	أبو بكرة	٦٧	ليبت بمكة ليالي منى		
إن الشمس تلغو يوم القيامة حتى يبلغ	ابن عمر	١٤٧٥	إن العبد إذا عرف بلذته ثم تاب لله عليه	عائشة	٢٦٦١
أن الشمس خسفت على عهد رسول الله	عائشة	١٠٦٦	إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه	أنس	١٣٧٤
ﷺ فيمت متدياً			إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها	أبو هريرة	٦٤٧٧
إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله	ابن عباس	١٠٥٢، ٣٢٠٢	إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله	أبو هريرة	٦٤٧٨
إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله	عائشة	٥١٩٧	إن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله	أبو هريرة	٦٤٧٨
إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله	أبو بكرة	١٠٤٤	إن العبد ليعمل بعمل أهل النار وأنه	سهل بن سعد	٦٦٠٧
إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله	أبو بكرة	١٠٤٨، ١٠٦٣	إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل	سهل بن سعد	٦٤٩٢
		٥٧٨٥	أهل الجنة		
إن الشمس والقمر آيتان	المغيرة	١٠٦٠	إن العرب تقول بع لي ثوباً	قال إبراهيم	ك ٣٤ ب ٧٠
إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد	ابن عمر	١٠٤٢، ٣٢٠١	أن العقل على عصبتها	أبو هريرة	٦٧٥٠
إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد	عائشة	١٠٥٨	إن العلماء ورثة الأنبياء وإنهم أعلم		ك ٣ ب ١٠
إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد	أبو بكرة	١٠٤٠			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول إلا ما يرضي ربنا	أنس	١٣٠٣	إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست	أبو هريرة	٢٥٢٨
إن الغادر يرفع له لواء يوم القيامة يقال هذه غدرة	ابن عمر	٦١٧٧	أن الله تعالى تابع على رسوله ﷺ قبل	أنس	٤٩٨٢
إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة	ابن عمر	٦١٧٨	إن الله تعالى قال إذا ابتليت عبدي بحبيته	أنس	٥٦٥٣
إن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه	قال ابن مسعود	٦٣٠٨	إن الله تعالى يخوف بهما عباده	أبو بكر	١٠٤٨
فقال به هكذا	عبد الله	٦٠٩٤	إن الله حبس عن مكة القليل وسلط عليها	أبو هريرة	٢٤٣٤
إن الفجور يهدي إلى النار	قال عبد الرحمن	٣٨٣٧	رسوله والمؤمنين	أبو هريرة	٦٨٨٠
أن القاسم كان يشي بين يدي	ابن القاسم	٧١٩١	إن الله حبس عن مكة القتل - أو القتل - وسلط	أبو هريرة	١١٢
إن القتل قد استحر يوم الجمعة	قال عمر	٥٠٤١، ٢٤١٩	إن الله حرم المشركات على المؤمنين	قال ابن عمر	٥٢٨٥
إن القرآن أنزل على سبعة أحرف	عمر	٥٣٠٣	إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله	الحصين بن محمد	٥٤٠١
إن القسوة وغلظ القلوب في القلادين	أبو مسعود	٥٣٠٣	إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله	محمود بن الربيع	٥٤٠١
أن القلم رفع عن المجنون حتى يثيق	علي	ك ٢٢٨٦ ب	إن الله حرم عليكم مءاكم ولمواكم	ابن عمر	٦٠٤٣، ١٧٤٢
أن القلم رفع عن ثلاثة	قال علي	ك ٦٨ ب ١١	وأمراتكم كحرمة يومكم هذا	المغيرة بن شعبة	٥٩٧٥
أن القمر انشق على زمان رسول الله ﷺ	ابن عباس	٣٨٧٠	إن الله حرم عليكم حقوق الأمهات	المغيرة بن شعبة	٥٩٧٥
أن القمر انشق في زمان النبي ﷺ	ابن عباس	٣٦٣٨	ومنما وهات	المغيرة	٢٤٠٨
إن القوم لا يزالون بخير	قال الحسن	٦٠٠	إن الله حرم عليكم حقوق الأمهات	المغيرة	٢٤٠٨
إن الكافر إذا حضر بشر بطلب الله حقوقه	عبادة بن الصامت	٦٥٠٧	وواد البنات		
إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء	ابن عمر	٥٣٩٥	إن الله حرم مكة فلم يحمل لأحد قبلي	ابن عباس	١٨٣٣
إن الكلب يهدي إلى الفجور	عبد الله	٦٠٩٤	إن الله حرم مكة ولم يحمل لأحد قبلي ولا	ابن عباس	٢٠٩٠
إن الكريم ابن الكريم ابن الكريم	ابن عمر وأبو هريرة	ك ٦١ ب ١٣	إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض	مجاهد	٤٣١٣
إن الذي تدعونه لفصل	قال سعيد بن جبير	٥٠٣٥	إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ من خلقه	أبو هريرة	٥٩٨٧
أن الذي زاد التأخير الثالث يوم الجمعة	السائب بن يزيد	٩١٣	إن الله خلق الرحمة يوم خلقه مائة رحمة	أبو هريرة	٦٤٦٩
عثمان بن عفان			إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده	أبو سعيد	٣٦٥٤، ٤٦٦
إن الذين يصنعون هذه الصور يذبون	ابن عمر	٥٩٥١	إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله	عائشة	٦٩٢٧
إن الله تعالى آفاني في أمر استخفيت فيه	عائشة	٦٠٦٣	إن الله عز وجل وكل بالرحم ملكاً	أنس	٣١٨
إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن	أنس	٤٩٦٠	إن الله قال : إذا ابتليت عبدي بحبيته	أنس	٥٦٥٣
إن الله أمرني أن أقرأ عليك (لم يكن الدين كحروا...)	أنس	٣٨٠٩، ٤٩٥٩	فصبر عوصته		
إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن	أنس	٤٩٦١	إن الله عن تغليب هذا نفسه لغني	أنس	١٨٦٥
إن الله أنكحني في السماء	زينب بنت جحش	٧٤٢١	إن الله قال لنبيه ﷺ «قل ما أسألكم...»	ابن مسعود	٤٧٧٤
إن الله بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل	قال عمر	٧٢٣٣، ٦٨٣٠	إن الله قال من عادى لي ولياً فقد آذنته	أبو هريرة	٦٥٠٢
إن الله بعث محمداً ﷺ وقال (قل ما أسألكم)	ابن مسعود	٤٨٢٤	إن الله قبض أرواحكم حين شاء وودعها	أبو قتادة	٧٤٧١، ٥٩٥
إن الله بعثي إليكم فقتلتم كذبت وقال	أبو الدرداء	٣٦٦١	عليكم حيث شاء		
إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبداً	أبو هريرة	٧٤٨٥	إن الله قبل أحداكم فإذا كان في صلاته	ابن عمر	١٢١٣
إن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم مءاكم	ابن عمر	٦٧٨٥	فلا يزين		
إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة	أبو سعيد	٦٥٤٩	إن الله قد بعث محمداً ﷺ	عثمان	٣٨٧٢
إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به	أبو هريرة	٥٢٦٩	إن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله	عتبان بن مالك	١١٨٦
إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست به أنفسها	أبو هريرة	٦٦٦٤	إن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله	محمود بن الربيع	٤٢٥
			فله ينفي بذلك وجه الله	عبد الله	٦٧٨٥
			إن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم		
			مءاكم ولمواكم وأمراتكم		
			إن الله قد صدقك	زيد بن أرقم	٤٩٠٠، ٤٩٠١
					٤٩٠٤، ٤٩٠٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن الله قد غفر لك ذنبك	أنس	٦٨٢٣	إن الله عز وجل وكل بالرحم ملكاً يقول يا رب نطفة يا رب علقه	أنس	٣١٨
إن الله قد كان خص رسول الله ﷺ	عمر وعثمان وعلي عباس وعبدالرحمن والزيبر وسعد	٦٧٢٨	إن الله وكل في الرحم ملكاً فيقول يا رب نطفة يا رب علقه	أنس	٣٣٣٣
إن الله كان خص رسول الله ﷺ في	عمر وعثمان وعلي عباس وعبدالرحمن والزيبر وسعد	٧٣٠٥	إن الله لا يخفى عليكم	ابن عمر	٧٤٠٧
إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم	ابن عباس	٦٤٩١	إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب	ابن عمر	١٣٠٤
إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا	أبو هريرة	٦٦١٢، ٦٢٤٣	إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه	عبدالله بن عمرو	١٠٠
إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق الخلق	أبو هريرة	٧٥٥٤	إن الله لا يمل حتى تموتوا	عائشة	١١٥١، ١٩٧٠
إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال وضاعة المال وكثرة السؤال	المغيرة	١٤٧٧	إن الله لا يمل حتى تموتوا وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ	عائشة	٥٨٦١، ١٩٧٠
إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه	أنس	٦٧٠١	إن الله لا يتزع العلم بعد أن أعطاهموه	عبدالله بن عمرو	٧٣٠٧
إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم	قال ابن مسعود	١٥ ب ٧٤٦	إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر	أبو هريرة	٤٢٠٣
إن الله لم يفرض السجود إلا	قال ابن عمر	١٠٧٧	إن الله يمشي يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٨٥٠، ١٢٦٦
إن الله لما قضى الخلق كتب عنده	أبو هريرة	٧٤٢٢	إن الله يوم القيامة يلبي	ابن عباس	١٨٤٩
إن الله لن يترك من عملك شيئاً	أبو سعيد	١٤٥٢، ٢٦٣٣	إن الله يجمع يوم القيامة الأولين	أنس	٣٣٦١
إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر	أبو هريرة	٦٦٦٥، ٣٩٢٣	إن الله يجمع يوم القيامة الأولين	أبو هريرة	٣٣٦١
إن الله ليؤيد الكافر عذاباً يكره له عليه	عائشة	٣٠٦٢، ٦٦٠٦	إن الله يحب الرفق في الأمر كله	عائشة	٦٢٥٦، ٦٠٢٤
إن الله ليس بأهور إلا أن المسيح الجبال	ابن عمر	٣٤٣٩	إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب	أبو هريرة	٦٢٢٣، ٦٢٢٦
أهور العين اليمنى	ابن عمر	٧٤٠٧	إن الله يحدث من أمره ما يشاء	ابن مسعود	٤٢ ب ٩٧
إن الله ليس بأهور وأشار بيده إلى عينه	أبو موسى	٤٦٨٦	إن الله تعالى يخوف بهما عباده	أبو بكر	١٠٤٨
إن الله ليملي للظالم	قال ابن عباس	٦٨ ب ٧٨	إن الله بدني للمؤمن يضيغ عليه كفه ويستره	ابن عمر	٢٤٤١
إن الله هو أضحك وأبكى	البراء	٣٦٥٢	إن الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل	ابن عباس	٤٧٤٧، ٥٣٠٧
إن الله هو الضحى	أبو هريرة	٦١٨٢	إن الله يفلو وغيره أنه يأتي المؤمن	أبو هريرة	٥٢٢٣
إن الله هو الضحى	ابن مسعود	٦٢٣٠	إن الله يفتنكم أو تشككم بالإسلام	قال أبو هريرة	٧٢٧١
إن الله هو السلام فإذا جلس أحدكم فليقل التحيات لله	عبد الله	٨٣١	إن الله يقبض يوم القيامة الأرض	ابن عمر	٧٤١٢
إن الله هو السلام فإذا فقد أحدكم	ابن مسعود	٦٣٢٨	إن الله يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة	أبو سعيد	٧٥١٨
إن الله هو السلام ولكن قولوا	ابن مسعود	٧٣٨١	أن الله يقول لأهل النار هل تعلمون أن	أنس	٣٣٣٤
إن الله هو حاكمكم وإنه إن شاء الله لا	أبو موسى	٥٥١٨	لك ما في الأرض	عمر	٦٦٤٧
أحلف على يمين	جابر	٤٢٩٦، ٢٢٣٦	إن الله يتهاكم أن تحلفوا بأيمانكم	ابن عمر	٦٦٤٦، ٦١٠٨
إن الله ورسوله حرم بيع الحمر	أنس	٤١٩٩، ٥٥٢٨	إن المؤمن إذا كان في الصلاة فإنما يناجي ربه	أنس	٤١٣
إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم	أنس	٤١٩٩	إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً	أبو موسى	٤٨١
الحمر الأهلية	أنس	٤١٩٨	إن المؤمن لا يتجسس	أبو هريرة	٢٨٥
إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر	أنس	٤١٩٨	إن المؤمن يأكل في ممي واحد	ابن عمر	٥٣٩٤
فإنها رجس	أنس	٤١٩٨	إن المؤمن يأكل في ممي واحد والكافر يأكل	أبو هريرة	٥٣٩٧
			إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل	قال ابن مسعود	٦٣٠٨
			إن الشياطين بالخيار في بيعهما ما لم يفرقا	ابن عمر	٢١٠٧
			إن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج شيء	أبو هريرة	٣٣٣١
			في الضلع أعلاه	ابن عمر	٢٢٨٥
			أن للزارع كانت تكري		

الحديث	الراوي	للرقم	الحديث	الراوي	للرقم
أن المسجد كان على عهد رسول الله ﷺ	ابن عمر	٤٤٦	إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة	قال أبو هريرة	١١٨
مبنيًا بالبلين			إن الناس يكثرون ويقتل الأنصار حتى	ابن عباس	٣٨٠٠
إن المسلم لا ينحس	أبو هريرة	٢٨٣	يكونوا كاللحم في الطعام		
إن المسلم يجر في كل شيء يفتقه إلا	خباب	٥٦٧٢	إن الناس يكثرون ويقتل الأنصار حتى	ابن عباس	٣٦٢٨
أن المسلمين يتناهونهم عن الفجر يوم الاثنين	أنس	١٢٠٥	يكونوا في الناس		
أن المسلمين يتناهونهم عن صلاة الفجر	أنس	٤٤٤٨	أن النبي ﷺ أخر ما صلى صلى قاعدًا		٥٦٥٨
أن المسورين مخرومة و عبد الرحمن بن	قال عبيد الله بن	٣٨٧٢ ، ٣٦٩٦	أن النبي ﷺ كفى من نسائه	أم سلمة	١٩١٠
الأسود	عدي		أن النبي ﷺ أبصر نخلة	أبو سعيد	٤١٤
إن المشركين كانوا لا يفيضون من جمع	عمر	٣٨٣٨	أن النبي ﷺ أتاه رجل	أنس	٣٠٦٤
إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع	عمر	١٦٨٤	أن النبي ﷺ أتاه في منزله	عتبان بن مالك	٤٢٤
الشمس			أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد	زيد بن ثابت	٧٢٩٠
إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة إلا	أبو ذر	٦٤٤٣	أن النبي ﷺ أنه صفيه بنت حبي	صفية	٧١٧١
إن المنافق يأكل في سبعة أمعاء	ابن عمر	٥٣٩٤	أن النبي ﷺ أنه صفيه بنت حبي فلما رجعت	علي بن حسين	٧١٧١
إن المنافقين اليوم شر منهم على	قال حنيفة	٧١١٣	أن النبي ﷺ أتى بجنازة	سلمة بن الأكوع	٢٢٩٥
(إن المنافقين في الدرك الأسفل)	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب النساء	أن النبي ﷺ أتى بشراب	سهل بن سعد	٢٦٠٢
إن الملائكة تصلي على أحدكم	أبو هريرة	٤٤٥	أن النبي ﷺ أتى بقدره خضرات	جابر	٨٥٥
إن الملائكة تنزل في العنان وهو السحاب	عائشة	٣٢١٠	أن النبي ﷺ أتى بلحم تصدق به	أنس	١٤٩٥
إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور	عائشة	٥٩٥٧			ك ٢٤ ب ٦٢
إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة	أبو طلحة	٥٩٥٨	أن النبي ﷺ أتى بنعيمان أو يابن نعيمان	عقبة بن الحارث	٦٧٧٥
إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه	عمر	١٢٩٠	أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم	ابن عباس	١٩٣٨
إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه	ابن عمر	١٢٨٦	أن النبي ﷺ أنذن ...	ابن عمر	١٧٤٤
إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه	عمر	١٢٨٧	أن النبي ﷺ أنذن لأصحابه أن يجعلوها عمرة	جابر	١٧٨٥
إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه	ابن عمر	١٣٠٤	أن النبي ﷺ لؤد أن يتكف	عائشة	٢٠٣٤
أن الميت يعذب في قبره ببكاء أهله	ابن عمر	٣٩٧٨	أن النبي ﷺ أورد الفضل	ابن عباس	١٦٨٥
إن النار لا يعذب بها إلا الله	أبو هريرة	٢٩٥٤ ، ٣٠١٦	أن النبي ﷺ أرسل إلى امرأة	سهل	٢٥٦٩
إن الناس استغاثوا رسول الله ﷺ	عائشة	٤٥٧٤	أن النبي ﷺ أري وهو في معرسة	ابن عمر	٢٣٣٦
إن الناس إلا من ذكرت عائشة عن كان يهل	رجال من أهل	١٦٤٣	أن النبي ﷺ استسقى فصلى ركعتين	عباد بن تميم عن	١٠٢٦
العلم			عنه		
أن الناس شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة	ميمونة	١٩٨٩	أن النبي ﷺ استسقى فقلب رداءه	عبد الله بن زيد	١٠١١
أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا	أبو هريرة	٧٤٣٧ ، ٨٠٦	أن النبي ﷺ استعمل ابن لائبة	أبو حميد	٧١٩٧
إن الناس قد صلوا ورددوا وإنكم لن	أنس	٨٤٧	أن النبي ﷺ استقبل فرضي الجبل	ابن عمر	٤٩٢
إن الناس قد صلوا وناموا وإنكم	أنس	٥٨٦٩	أن النبي ﷺ استيقظ	أم سلمة	١١٢٦
أن الناس كانوا مع النبي ﷺ يوم الحديبية	ابن عمر	٤١٨٧	أن النبي ﷺ اشتري طعاماً	عائشة	٢٠٣٨ ، ٢٢٠٠
تفرقوا في ظلال الشجر					
أن الناس كانوا يتحرون بهديابهم	عائشة	٢٥٧٤	أن النبي ﷺ اشتري من يهودي	عائشة	٢٥٠٩ ، ٢٢٥٢
أن الناس كانوا يقولون أكثر أبو هريرة	قال أبو هريرة	٣٧٠٨	أن النبي ﷺ اصطحب خاتماً من ذهب	ابن عمر	٥٨٧٦
إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة	أبو سعيد الخدري	٩٥٦	أن النبي ﷺ اضطجع حتى نفخ	ابن عباس	١٣٨
أن الناس زلوا مع رسول الله ﷺ أرض	ابن عمر	٣٣٧٩	أن النبي ﷺ اعتكف معه بعض نسائه	عائشة	٣٠٩
ثمود الحجر واستقوا					
إن الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم	قال نافع	٤١٨٦	أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً	عروة بن الجعد	٣٦٤٢
إن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق	أبو هريرة	٣٤٠٨	أن النبي ﷺ أعطاه غنماً يتسمها على	عقبة بن عامر	٥٥٥٥ ، ٢٣٠٠
إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون	أبو سعيد	٤٦٣٨ ، ٦٩١٧	أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق	ابن عمر	٢٥٤١
إن الناس يصيرون يوم القيامة جثاً	قال ابن عمر	٤٧١٨	أن النبي ﷺ اغتسل من الجنابة	ميمونة	٢٦٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن النبي ﷺ افتقد ثابت بن قيس	أنس	٣٦١٣، ٤٨٤٦	أن النبي ﷺ بينما هو يخطب يوم النحر	عبدلله بن عمرو	٦٦٦٥
أن النبي ﷺ أقام على ضفة	أنس	٤٢١٢	أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم	ابن عباس	١٨٣٧
أن النبي ﷺ أطلع الزبير	عروة	٣١٥١	أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست	عائشة	٥١٣٤، ٥١٣٣
أن النبي ﷺ أكل عندها	ميمونة	٢١٠	أن النبي ﷺ تلم عنه ولا ينالم قلبه	٨٩٥	
أن النبي ﷺ ألبس عبدلله قميصه	جابر	١٣٥٠	أن النبي ﷺ توطأ مرتين مرتين	عبدلله بن زيد	١٥٨
أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يحلن	حفصة	٤٣٩٨	أن النبي ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين	عائشة	٣٥٣٦
أن النبي ﷺ أمر بإلقاء الطعام	سيرة بن معبد وأبو الشموس	ك ٦٠ ب ١٧	أن النبي ﷺ جاءه عمر بن الخطاب يوم الاحتدق	جابر	٦٤١
أن النبي ﷺ أمر بركة الفطر قبل خروج	ابن عمر	١٥٠٩	إن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر	أبو سعيد الخدري	٩٢١، ١٤٦٥
أن النبي ﷺ أمر بقتله [الوزع]	سعد بن أبي	٣٣٠٦	أن النبي ﷺ حللهم عن ليلة أسري به	أنس	٣٨٨٧
أن النبي ﷺ أمر رجلاً	البراء	٦٣١٣	أن النبي ﷺ حرق نخل	ابن عمر	٤٠٣٢
أن النبي ﷺ أمر يوم بدر	أبو طلحة	٣٩٧٦	أن النبي ﷺ حلف لا يدخل على بعض	أم سلمة	٥٢٠٢
أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم كتاب اليهود	زيد بن ثابت	٧١٩٥	أن النبي ﷺ خلق رأسه	ابن عمر	٤٤١١، ك ٦٤ ب ٧٧
أن النبي ﷺ أمره أن يرف عائشة	عبد الرحمن بن أبي بكر	١٧٨٤	أن النبي ﷺ حمى التقيح	٢٣٧٠	
أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه	علي	١٧١٧	أن النبي ﷺ حيث أقاض من عرفة	أسامة بن زيد	١٦٦٧
أن النبي ﷺ أمرها بقتل الأوزاع	أم شريك	٣٣٠٧	أن النبي ﷺ حين جاءه وفد هوزان	مروان بن الحكم	٢٥٨٤، ٢٦٠٧
أن النبي ﷺ إنما نهى المتصدق	ك ٢٤ ب ٥٩		أن النبي ﷺ حين جاءه وفد هوزان	المسور بن مخزومة	٢٥٨٣، ٢٦٠٨
أن النبي ﷺ أهديت له أقية	عبدلله بن أبي	٣١٢٧، ٦١٣٢	أن النبي ﷺ خرج إلى أرض تهتر	ابن عباس	٢٦٣٤
أن النبي ﷺ أهل بعرة	أنس	٤٣٥٣	أن النبي ﷺ خرج إلى البطحاء	ابن عباس	٤٩٧٢
أن النبي ﷺ أهل وأصحابه بالحج	جابر	١٧٨٥	أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى يصلي	عبدلله بن زيد	١٠٢٨
أن النبي ﷺ أوصى رجلاً	البراء	٦٣١٣	أن النبي ﷺ إلى غلى المصلى فاستسقى	عبدلله بن زيد	١٠١٢
أن النبي ﷺ بعث أبا بني عدي	أبو سعيد الخدري	٤٢٤٦	أن النبي ﷺ خرج إلى خير	أنس	٢٩٤٥
أن النبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر حلة	ابن عمر	٥٨٤١	أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقى	عبدلله بن زيد	١٠٢٣
أن النبي ﷺ بعث جيشاً وأمر عليهم	علي	٧٢٥٧	أن النبي ﷺ خرج حين زاعت الشمس	أنس	٧٢٩٤
أن النبي ﷺ بعث حاله أبا أم سليم	أنس	٤٠٩١	إن النبي ﷺ خرج علينا فقلنا	كعب بن عجرة	٦٣٥٧
أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية	عائشة	٧٣٧٥	أن النبي ﷺ خرج في رمضان	ابن عباس	٤٢٧٦
أن النبي ﷺ بعث رجلاً يتنادي	سلمة بن الأكوع	١٩٢٤	أن النبي ﷺ خرج يوم الخميس	كعب بن مالك	٢٩٥٠
أن النبي ﷺ بعث معاذاً	ابن عباس	٢٤٤٨	إن النبي ﷺ خرج يوم الفطر	جابر	٩٥٨
أن النبي ﷺ بعث معاذاً	عمرو بن ميمون	٤٣٤٨	أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلي	ابن عباس	٩٨٩
أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن	ابن عباس	٧٣٧١	أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلي على	عقبة بن عامر	١٣٤٤، ٣٥٩٦
أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه	ابن عباس	١٣٩٥	أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلي على أهل أحد	عقبة	٤٠٨٥
إلى اليمن			أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى	عروة	٥٠٨١
أن النبي ﷺ بعث معاذاً وأبا موسى	أبو موسى	٣٠٣٨	أن النبي ﷺ دخل الحلاء	ابن عباس	١٤٣
أن النبي ﷺ بعث معها أخاها	عائشة	ك ٥٦ ب ١٦٤	أن النبي ﷺ دخل المسجد	أبو هريرة	٧٩٣
أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن	أبو موسى	٤٣٤٣	إن النبي ﷺ دخل بيتها	أم هانئ	١١٧٦
أن النبي ﷺ بعثه على جيش	عمرو بن العاص	٣٦٦٢	أن النبي ﷺ دخل حائطا وأمرني	أبو موسى	٣٦٩٥، ٧٢٦٢
أن النبي ﷺ بعثه وأبته بمعدا	أبو موسى	٧١٥٦	أن النبي ﷺ دخل عام الفتح	عائشة	٤٢٩٠
أن النبي ﷺ بعد ذلك كان يحث	قتادة	٤١٩٢	أن النبي ﷺ دخل عام الفتح	أنس	٥٨٠٨
			أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء	عائشة	١٥٧٨، ١٥٧٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن النبي ﷺ دخل على أعرابي يعمده	ابن عباس	٣٦١٦، ٥٦٥٦	أن النبي ﷺ صلى الظهر والمصر	أنس	١٧٥٦
أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار	جابر	٥٦١٣، ٥٦٢١	أن النبي ﷺ صلى أصحابه في الخوف	جابر	٤١٢٥
أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يعودونه	عائشة	٥٦٥٨	أن النبي ﷺ صلى بالمدينة	أنس	٢٩٥١
أن النبي ﷺ دخل عليها	عائشة	٤٣	أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعا	ابن عباس	٥٤٣
أن النبي ﷺ دخل عليها فزعاً	زينب بنت جحش	٢٣٤٦، ٣٥٩٨	أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر فقام في الركعتين	عبدالله بن بحينة	٨٢٩
أن النبي ﷺ دخل عليها وحاضت بسرف	عائشة	٥٥٤٨	أن النبي ﷺ صلى بهم بالطحاه	أبو حنيفة	٤٩٥
أن النبي ﷺ دخل عليها وعندما رجل	عائشة	٥١٠٢	أن النبي ﷺ صلى بهم في كسوف	عائشة	١٠٦٤
أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة	جويرية بنت الحارث	١٩٨٦	أن النبي ﷺ صلى حيث المسجد الصغير	ابن عمر	٤٨٥
أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح	أنس	٤٢٨٦	أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف	أسماء	٧٤٥، ٢٣٦٤
أن النبي ﷺ دعا بإتاء من ماء	أنس	٢٠٠	أن النبي ﷺ صلى على أصحمة الجاشي	جابر	٢٨٧٩، ١٣٣٤
أن النبي ﷺ دعا بقدر	أبو موسى	١٩٦	أن النبي ﷺ صلى في الكعبة	بلال	ك ٢٥٦ ب ٤
أن النبي ﷺ ذكر الفارقة شاح بوجهه	عدي بن حاتم	٦٥٦٣	أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد	عمر بن أبي سلمة	٣٤٥
أن النبي ﷺ ذكر له صومي فدخل	عبد الله بن عمرو	٦٢٧٧	أن النبي ﷺ صلى في خبيصة	عائشة	٣٧٣، ٧٥٢
أن النبي ﷺ رأى أعرابياً يبول	أنس	٢١٩	أن النبي ﷺ صلى في طرف ثلثة	ابن عمر	٤٨٨
أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسرق بنته	أنس	٢٧٥٤، ١٦٩٠	أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين	ابن عباس	٥٨٨٣
أن النبي ﷺ رأى رجلاً يطوف بالكعبة	ابن عباس	١٦٢١، ٦٧٠٢	أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين	ابن عباس	٩٦٤
أن النبي ﷺ رأى شيخاً يهادى	أنس	١٨٦٥	إن النبي ﷺ صنع مثل ما صنعت	علي	٥٦١٦
أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر	أنس	٥١٥٥	أن النبي ﷺ شرب في الخمر بالجريد	أنس	٦٧٧٣
أن النبي ﷺ رأى في بيتها جارية	أم سلمة	٥٧٣٩	أن النبي ﷺ عرض على قوم	أبو هريرة	٢٦٧٤
أن النبي ﷺ رأى نخامة في القبلة	أنس	٤١٧، ٤٠٥	أن النبي ﷺ عرض يوم أحد	ابن عمر	٤٠٩٧
أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبلة	ابن عمر	١٢١٣	أن النبي ﷺ غزا عشرة غزوة	زيد بن أرقم	٤٤٠٥
أن النبي ﷺ رأى نيراناً توفد	سلمة بن الأكوع	٢٤٧٧	إن النبي ﷺ غلبه الوجع	عمر	١١٤
أن النبي ﷺ رخص في العراق	زيد بن ثابت	٢١٧٣	إن النبي ﷺ غلبه الوجع وعندكم	عمر	٧٣٦٦
أن النبي ﷺ رخص في بيع	أبو هريرة	٢١٩٠	أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر	جابر بن مطعم	٤٠٢٤
أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن	أنس	٢٩١٩	أن النبي ﷺ قال لأهل نجران	حنيفة	٧٢٥٤
إن النبي ﷺ رخص لبن	ابن عمر	١٧٦١	أن النبي ﷺ قال للوزع الفويسق	عائشة	٣٣٠٦
أن النبي ﷺ ركب على حمار على إكاف	أسامة بن زيد	٥٦٦٣	أن النبي ﷺ قال لها: مري أباً بكر	عائشة	٣٣٨٤
أن النبي ﷺ ركب حماراً عليه إكاف	أسامة بن زيد	٦٢٥٤	أن النبي ﷺ قال وهو في قبة له	ابن عباس	٤٨٧٧
أن النبي ﷺ سأل عن ضالة الغنم	ابن عمر	٢٨٦٩	أن النبي ﷺ قال يوماً في بيتها	أم حرام	٢٨٩٤، ٢٨٩٥
أن النبي ﷺ سأل عن فارة سقطت	يزيد مولى المنبث	٥٢٩٢	أن النبي ﷺ قام حين جاءه	مروان والمصور بن مخزومة	٢٥٣٩، ٢٥٤٠
أن النبي ﷺ سأل في حجته	ميمونة	٢٣٦	إن النبي ﷺ قام فبدأ بالصلاة	جابر	٩٦١
أن النبي ﷺ سأل رجل عن اللقطة	ابن عباس	٨٤	أن النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يرجع	ك ١٠٦ ب ١٤	
أن النبي ﷺ سجد بالنجم	زيد بن خالد	٩١	أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية	أنس	٦٨٨٥
أن النبي ﷺ سحر	ابن عباس	١٠٧١	أن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في الفرائض	ك ٦٨ ب ٢٩	
إن النبي ﷺ سماء الزور	عائشة	٣١٧٥	إن النبي ﷺ قد دعا لك بالبركة	ابن الزبير وابن عمر	٦٣٥٣
إن النبي ﷺ سماء الزور (يعني الواصلة)	معاوية	٣٤٨٨	إن النبي ﷺ قد غلب عليه الوجع	عمر	٥٦٦٩
أن النبي ﷺ سجد أحداً	معاوية	٥٩٣٨	أن النبي ﷺ قدم مكة	ابن عمر	٤٦٨
إن النبي ﷺ صف بهم بالمصلى	أنس	٣٦٧٥	أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم	ابن مسعود	١٠٧٠
أن النبي ﷺ صلى الظهر بالمدينة	أبو هريرة	١٣٢٨	أن النبي ﷺ قضى أن البيتين	ابن عباس	٢٥١٤
	أنس	١٥٤٧			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن النبي ﷺ قضى بالدين	ك ٥٥٥ ب ٩	٥٥٥	أن النبي ﷺ كان يتنوء اللهم إني	هشام عن أبيه	٦٣٧٦
أن النبي ﷺ قضى بالدين	ابن عباس	٢٦٦٨	عن خالته		
أن النبي ﷺ قطع العرينين ولم يحسمهم	أنس	٦٨٠٣	أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثاً	أنس	٥٦٣١
أن النبي ﷺ قطع يد امرأة	عائشة	٦٨٠٠	أن النبي ﷺ كان يجتمع بين الرجلين	جابر	١٣٤٥
أن النبي ﷺ قيل له في النبح	ابن عباس	١٧٣٤	أن النبي ﷺ كان يحتجر حصيراً	عائشة	٥٨٦١
أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل	عائشة	٢٤٨	أن النبي ﷺ كان يحدث حديثاً	عائشة	٣٥٦٨
أن النبي ﷺ كان إذا أقبل بات بذى طوى	ك ٢٥٩ ب ١٤٩	١٤٩	أن النبي ﷺ كان يحدث وعنده رجل	أبو هريرة	٢٣٤٨
أن النبي ﷺ كان إذا أوى	عائشة	٥٠١٧	أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة اللهم	أبو هريرة	٦٩٤٠
أن النبي ﷺ كان إذا خرج لفرج بين	عائشة	٥٢١١	أنج عياش		
أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه	أبو هريرة	١٠٠٦	أن النبي ﷺ كان يركز له الحربة	ابن عمر	٤٩٨
أن النبي ﷺ كان إذا رفع مالهته	أبو أمية	٥٤٥٨	أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى	ابن عباس	ك ٢٥٩ ب ١٢٩
أن النبي ﷺ كان إذا سلم يمكث	أم سلمة	٨٤٩	أن النبي ﷺ كان يصلي التطوع	جابر	١٠٩٤
أن النبي ﷺ كان إذا صلى	عائشة	١١٦١	أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين	أنس	٩٠٤
أن النبي ﷺ كان إذا صلى فرج بين يديه	عبدالله بن مالك	٨٠٧ ، ٣٩٠	أن النبي ﷺ كان يصلي بها - يعني المحصب		١٧٦٨ ، ك ٢٥٩ ب ١٤٨
أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت	ابن عمر	١٦١٧	أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين	عائشة	١١٦٨
أن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا قوماً	أنس	٦١٠ ، ٢٩٤٤	أن النبي ﷺ كان يصلي سجدتين	ابن عمر	١١٧٣
أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من طعمه	أبو أمية	٥٤٥٩	أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته	جابر	١٠٩٩
أن النبي ﷺ كان إذا قال سمع الله لمن	أبو هريرة	٦٣٩٣	أن النبي ﷺ كان يصلي عند البيت	ابن مسعود	٢٤٠
حمده			أن النبي ﷺ كان يصلي وعائشة معترضة	عروة	٣٨٤
أن النبي ﷺ كان إذا قام	حليفة	١١٣٦	أن النبي ﷺ كان يضحى بكبشين أملحين	أنس	٥٥٦٤
أن النبي ﷺ كان إذا قدم	أنس	١٨٨٥	أن النبي ﷺ كان يضرب شعره	أنس	٥٩٠٣
أن النبي ﷺ كان إذا قدم	كعب	٣٠٨٨	أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه	أنس	٥٠٦٨
أن النبي ﷺ كان إذا قتل	ابن عمر	٣٠٨٤	أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى	أبو قتادة	٧٧٩
أن النبي ﷺ كان أهل بعمرة	ابن عمر	١٨١٣	إن النبي ﷺ كان يتكف	عائشة	٢٠٢٦
أن النبي ﷺ كان أول ما قدم المدينة	البراء	٤٠	أن النبي ﷺ كان يهود بعض أهله	عائشة	٥٧٤٣
أن النبي ﷺ كان حلقه من فضة	أنس	٥٨٧٠	أن النبي ﷺ كان يفعل (يصلي على راحلته)	ابن عمر	١٠٩٥
أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه	أنس	٢٤٨١	أن النبي ﷺ كان يفعل (يومئ)	ابن عمر	١٠٩٦
أن النبي ﷺ كان عنده وفي البيت مخنث	أم سلمة	٥٢٣٥ ، ٥٨٨٧	أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم	أم سلمة	٣٢٢
أن النبي ﷺ كان في سفر	البراء	٤٩٥٢	أن النبي ﷺ كان يقرأ بألم الكتاب وسورة	أبو قتادة	٧٧٨
أن النبي ﷺ كان في سفر قرأ	البراء	٧٦٧	أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر	أبو قتادة	٧٧٦
أن النبي ﷺ كان في سفر وكان غلام	أنس	٦٢١٠	إن النبي ﷺ كان يقول في دير كل صلاة	المغيرة بن شعبة	٨٤٤
يحلوه			أن النبي ﷺ كان يقول لا إله إلا الله	أبو هريرة	٤١١٤
أن النبي ﷺ كان في غزاة	أنس	٢٨٣٩	أن النبي ﷺ كان يقوم يوم الجمعة	جابر	٣٥٨٤
أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع	جابر	ك ٤٤ ب ٣٤	أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب	عائشة	٥٢٦٧ ، ٦٦٩١
أن النبي ﷺ كان له حصير	عائشة	٧٣٠	أن النبي ﷺ كان ينحر أو يذبح بالمصلى	ابن عمر	٩٨٢
أن النبي ﷺ كان لا يدع	عائشة	١١٨٢	أن النبي ﷺ كان ينزل بذى طوى	ابن عمر	٤٩١
أن النبي ﷺ كان لا يرد الطيب	أنس	٢٥٨٢ ، ٥٩٢٩	أن النبي ﷺ كان ينزل تحت سرحه	ابن عمر	٤٨٧
إن النبي ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة إلا	ابن مسعود	١٦٧٥	أن النبي ﷺ كان ينزل في المسيل	ابن عمر	٤٩٠
أن النبي ﷺ كان يأتي بقاء	ابن عمر	٧٣٢٦	أن النبي ﷺ كان يثب على نفسه	عائشة	٥٧٣٥ ، ٥٧٥١
أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير	عمر	٥٣٥٧	أن النبي ﷺ كان يوماً يحدث وعنده	أبو هريرة	٧٥١٩
أن النبي ﷺ كان يتكئ في حجره	عائشة	٢٩٧	أن النبي ﷺ كانت تركز الحربة فقلعه	ابن عمر	٩٧٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن النبي ﷺ كره المسائل	عاصم بن عدي	٧٣٠٤	أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا	عمر	٥٨٢٩
أن النبي ﷺ لبث بمكة عشر سنين	عائشة ولين عجل	٤٤٦٥ ، ٤٤٦٤	أن النبي ﷺ نهى عنها	عبد الرحمن بن	١٢٣٣
إن النبي ﷺ لعن من فعل هذا	ابن عمر	٥٥١٥	أزهر وابن عباس	والمسور	
أن النبي ﷺ لقي زيد بن عمرو	ابن عمر	٣٨٢٦	خباب	٥٦٧٢	
أن النبي ﷺ لقيه في بعض طريق	أبو هريرة	٢٨٣	حنيفة	٥٦٣٢	
أن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستقاء	ك ١٥٥ ب ١١		أبو سعيد	١٣٠٩	
أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاحها	عائشة	١٦٣١	ابن عمر	٣٣١٠	
أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة	الفضل بن عباس	١٤٨٣	أنس	٧٤٣	
إن النبي ﷺ كان يكن بطن	قال ابن عباس	٣٤٩٧	أصحابه بالخديجة نحرُوا	ك ٢٧٧ ب ٤	
أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته	عائشة	٥٩٥٢	أن النبي ﷺ وأصحابه واصلوا	ك ٣٠٣ ب ٢٠	
أن النبي ﷺ لم يكن يدخل	أنس	٢٨٤٤	أن النبي ﷺ واصل	عبد الله بن عمر	١٩٢٢
أن النبي ﷺ لم يته عنه	ابن عباس	٢٣٤٢ ، ٢٣٣٠	أن النبي ﷺ وضع صيا في حجره	عائشة	٦٠٠٢
أن النبي ﷺ لما فراد أن يعتمر	البراء	٣١٨٤	إن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة	ابن عباس	١٥٢٤ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠
أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخل	عائشة	١٥٧٧	أن النبي ﷺ ومعاذ رديفه	أنس	١٢٨
أن النبي ﷺ لما رأى العصور	ابن عباس	٣٣٥٢	أن النبي ﷺ وميمونة كانا يفتسلان من	ابن عباس	٢٥٣
إن النبي ﷺ لما رأى من الناس إدياراً	ابن مسعود	١٠٠٧	أن النبي ﷺ لاهن بين رجل وامرأته	ابن عمر	٥٣١٥
أن النبي ﷺ لما فرغ من قتل	أنس	٢٦٣٠	أن النبي ﷺ يوم فتح مكة	أم هانئ	١١٠٣
أن النبي ﷺ لما قدم المدينة	ابن عباس	٣٣٩٧	إن التمر لا يقدم شيئاً ولا يلغرو إثمًا	ابن عمر	٦٦٩٢
أن النبي ﷺ لما مر بالحجر	ابن عمر	٣٣٨٠	أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كن إذا	أم سلمة	٨٦٦
إن النبي ﷺ مر بها وهي تبكي	أنس	٧١٥٤	سلمن من المكتوبة		
أن النبي ﷺ مر وهو يطوف بالكعبة	ابن عباس	١٦٢٠ ، ٦٧٠٣	أن النساء قلن للنبي ﷺ اجعل لنا يوماً	أبو سعيد	١٢٤٩
إن النبي ﷺ مرت به جنازة فقام	سهل بن حنيف	١٣١٢	أن التكاح في المحامية كان على أربعة	قالت عائشة	٥١٢٧
	وقيس بن سعد		إن الهجرة شأنها شديد فهل لك من ليل؟	أبو سعيد	٣٦٣٣
	ابن عباد		إن الوحي لم يأتي في ثوب امرأة	عائشة	٢٥٨١
أن النبي ﷺ نام حتى فزع	ابن عباس	١٣٨	إلا عائشة		
أن النبي ﷺ نعى جعفرًا	أنس	٣٦٣٠	إن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم	عمر	٢٦٤١
أن النبي ﷺ نعى زيداً	أنس	٤٢٦٢ ، ٣٧٥٧	إن الولاء لمن أعتق	عائشة	٢١٥٥ ، ٢٥٦٣
أن النبي ﷺ نهى أن يحتسب الرجل	أبو سعيد	٥٨٢٢			
إن النبي ﷺ نهى عما قد علمت من	المسور بن مخزومة	٦٠٧٣ ، ٦٠٧٤			
الهجرة	وعبد الرحمن بن	٦٠٧٥			
	الأسود				
أن النبي ﷺ نهى عن اشتغال الصماء	أبو سعيد	٥٨٢٢	إن الولاء لمن أعطى الورق	عائشة	٦٧٥٨ ، ٢٥٣٦
أن النبي ﷺ نهى عن إضاعة المال	ك ٤٤٤ ب ٢		أن إلياس هو إدريس	عن ابن مسعود	ك ٦٠٣ ب ٤
إن النبي ﷺ نهى عن الإتران إلا	ابن عمر	٢٤٩٠	أن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا	وابن عباس	
أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح	عمر	٥٨١	إن اليهود إذا سلموا على أحدكم إنما	عائشة	٦٤٠١
إن النبي ﷺ نهى عن القرآن	ابن عمر	٥٤٤٦	يقولون سام عليك	ابن عمر	٦٩٢٨
إن النبي ﷺ نهى عن المتعة وعن	علي	٥١١٥	أن اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ برجل	ابن عمر	١٣٢٩ ، ٤٥٥٦
أن النبي ﷺ نهى عن المزابنة	ابن عمر	٢١٧٢	منهم وامرأة		٧٣٣٢
أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمر	أنس	٢٢٠٨	أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله ﷺ	ابن عمر	٦٨٤١ ، ٣٦٣٥
إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدم وثمن	أبو جحيفة	٥٩٤٥ ، ٥٩٦٢	فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة		
أن النبي ﷺ نهى عن قتل جنات البيوت	أبو لبابة	٢٣١٣ ، ٤٠١٧	أن اليهود دخلوا على النبي ﷺ فقالوا	عائشة	٢٩٣٥
أن النبي ﷺ نهى عن كراه	رافع بن خديج	٢٣٤٤ ، ١٢٨٦			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن اليهود والنصارى لا يصفون فخالقهم	أبو هريرة	٥٨٩٩، ٣٤٦٢	أن امرأة من الأنصار قالت للنبي ﷺ كيف أغتسل	عائشة	٣١٥
إن اليوم عمل ولا حساب	قال علي	٤٨١٥ ب٤	أن امرأة من بني مخزوم سرت فقالوا	عائشة	٣٧٣٣
إن أمثل ما أنتم صائمون	ابن عباس	٤١٥ ب١٩	أن امرأة من جنيبة جاءت إلى النبي ﷺ	ابن عباس	١٨٥٢
إن أمثل ما تتلوهم به الحجة والقسط	أنس	٥٦٩٦	أن امرأة من خثعم استغثت رسول الله ﷺ	ابن عباس	٤٣٩٩
إن امرأة ...	الفضل بن العباس	١٨٥٣	أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوجه	قال القاسم	٦٩٦٩
أن امرأة أتت النبي ﷺ فعرضت عليه	سهل بن سعد	٥١٤١	أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﷺ	ابن عمر	٣٠١٤
أن امرأة أو رجلاً كانت تقيم المسجد	أبو هريرة	٤٦٠	أن امرأتين رمت إحداهما الأخرى بحجر	أبو هريرة	٥٧٥٩
أن امرأة توفي زوجها فاشتكت حينها	أم سلمة	٥٧٠٦	أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما	أبو هريرة	٦٩٠٤
أن امرأة توفي زوجها فحشوا عينيها	أم سلمة	٥٣٣٨	أن أم الريح بنت البراء وهي	أنس	٢٨٠٩
أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ	ابن عباس	٥٢٧٣	أن أم الفضل سمعته وهو يقرأ	ابن عباس	٧٣٦
أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت إن	ابن عباس	٧٣١٥	«والمسلمات عرفاً» فقالت		
أمي فلنرت			أن أم حارثة أتت رسول الله ﷺ وقد	أنس	٦٥٦٧
أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت	أسماء	٥٩٣٥	أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين	عائشة	٣٢٧
إني أنكحت ابنتي			أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرا كيسة	عائشة	٤٢٧، ٢٨٧٣
أن امرأة جاءت النبي ﷺ ببردة منسوجة	سهل	١٢٧٧	أن أم حفيد بنت الحارث بن حزن أهدت	ابن عباس	٧٣٥٨
فيها حاشيتها			إلى النبي ﷺ		
أن امرأة جاءت رسول الله ﷺ فقالت يا	سهل بن سعد	٥١٢٦، ٥٠٣٠	أن أم حفيد بنت الحارث بن حزن حالة ابن	ابن عباس	٥٣٨٩
رسول الله جئت			عباس أهدت النبي ﷺ سمناً		
أن امرأة ذهبت شاة بحجر فسلل النبي ﷺ	كعب بن مالك	٥٥٠٤	أن أم سلمة أرته شعر النبي ﷺ أحمر	قال ابن موهب	٥٨٩٨
عن ذلك فلم يأكلها			أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب أهدت إلى	ك٨٧٣ ب٢٧	
أن امرأة رافعة القرظي جاءت إلى رسول	عائشة	٥٢٦١	أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كيسة	عائشة	٤٣٤
الله ﷺ			أن أم سليم أهدت إلى مد من شعر	أنس	٥٤٥٠
أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الخيض	عائشة	٧٣٥٧	أن أم سليم قالت يا رسول الله إن الله لا	أم سلمة	٣٣٢٩
أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها	عائشة	٣١٤	يستحي من الحق		
أن امرأة سرت في عهد رسول الله ﷺ	عائشة	٤٣٠٤	أن أم سليم كانت تبسط للنبي ﷺ ثعلماً	أنس	٦٢٨١
أن امرأة سرت في غزوة الفتح فأتى بها	عروة بن الزبير	٢٦٤٨	فيقبل عندها		
رسول الله ﷺ			إن أمي في الأمم كالشجرة البيضاء في	أبو هريرة	٦٥٢٩
أن امرأة سوداء جاءت فزعمت	عقبة بن الحارث	٢٠٥٣	إن أمي يدهون يوم القيامة غراً محجلين	أبو هريرة	١٣٦
أن امرأة عرضت نفسها على النبي ﷺ	سهل	٥١٢١	إن أمي تناس علي في صحبي وماله أبو بكر	أبو سعيد	٤٦٦، ٣٦٥٤
أن امرأة قالت يا رسول الله إن لي ضرة	أسماء	٥٢١٩	إن أميتنا أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح	أنس	٣٧٤٤
أن امرأة قالت يا رسول الله ألا أجعل لك	جابر	٤٤٩	أن أناساً أتوا ليلة القدر في السبع	ابن عمر	٦٩٩١
شيئاً فهدد عليه			أن أناساً في زمن النبي ﷺ قالوا	أبو سعيد الخدري	٤٥٨١
أن امرأة ماتت في بطن ففصل عليها النبي	سمرة بن جندب	٣٣٢	إن أناساً كانوا يؤخون بالوحي	عمر	٢٦٤١
ﷺ فقام وسطها			إن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات	ابن عباس	٣٣٤٩
أن امرأة من أسلم يقال لها سيمعة	أم سلمة	٥٣١٨	الشمال فأقول أصحابي		
كانت تحت			إن أناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ ظم	أبو سعيد	٦٤٧٠
أن امرأة من الأنصار أتت رسول الله	جبر بن مطعم	٧٣٦٠	أن أناساً من المسلمين كانوا مع للمشركين	ابن عباس	٧٠٨٥
ﷺ فكلمته			أن أناساً من اليهود قالوا لو نزلت	قال طارق بن	٤٤٠٧
أن امرأة من الأنصار أتت النبي ﷺ معها	أنس	٦٦٤٥	أن أناساً من بني عمرو بن عوف كان بينهم	سهل بن سعد	٢٦٩٠
أن امرأة من الأنصار زوجت ابنتها فتمط	عائشة	٥٢٠٥	أن أناساً نزلوا على حكم سعد	أبو سعيد الخدري	٣٨٠٤
أن امرأة من الأنصار قالت	جابر	٢٠٩٥	إن أهل الإسلام لا يسيون	ابن مسعود	٦٧٥٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن أهل الجاهلية كانوا يسيرون	ابن مسعود	٦٧٥٣	أن بريرة دخلت عليها تستعينها	عائشة	ك ٥٠٠ ب ٣
إن أهل الجنة ليرامون الغرف في الجنة	سهل بن سعد	٦٥٥٥	إن يمدكم قوماً يخونون ولا يؤمنون	عمران	٢٦٥١
إن أهل الجنة ليرامون الغرف في الجنة	أبو سعيد	٦٥٥٦	أن بعض أزواج النبي ﷺ قلن للنبي ﷺ إني	عائشة	١٤٢٠
إن أهل الجنة يترامون أهل الغرف من	أبو سعيد	٣٢٥٦	إن بعض اليان لسحر	ابن عمر	٥٧٦٧
أن أهل المدينة سألوا ابن عباس رضي الله	قال عكرمة	١٧٥٨	أن بعض أمهات المؤمنين اعتكفت وهي	قالت عائشة	٣١١
عنهما عن امرأة طافت			مستحانة		
أن أهل المدينة فرعوا	أنس	٢٨٦٧	إن بني إسرائيل كان إذا أصاب ثوب	قال أبو موسى	٢٢٦
أن أهل قباء اقتتلوا	سهل بن سعد	٢٦٩٣	أحدهم فرسه		
أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد	أبو سعيد	١٦٦٢	إن بني إسرائيل كان إذا سرق فيهم	عائشة	٣٧٣٣
أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يرهم	أنس	٣٨٦٨	الشريف تركوه		
آية فلرأهم القمر			إن بني لفيرة استأذنوا في أن ينكح على	المسور بن مخزومة	٥٢٧٨
أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يرهم	أنس	٣٦٣٧	أبهم فلا أذن		
آية فلرأهم انشقاق القمر			أن بني سلمة لراىوا أن يتحولوا عن منازلهم	أنس	٦٥٦
إن أمون أهل النار علياً يوم القيامة	التميمان بن بشير	٦٥٦١ ، ٦٥٦٢	أن بني صهيبة مولى ابن جعدان ادعوا بين	عبيطه بن عبيطه	٢٦٢٤
أن إهلال رسول الله ﷺ من ذي الحليفة	جابر	١٥١٥	إن بني هشام بن لفيرة استأذنوا في أن	ابن أبي مليكة	
حين استوت به راحلته			ينكحوا بتهنهم	المسور بن مخزومة	٥٢٣٠
أن إهلال رسول الله ﷺ من ذي الحليفة	أنس وابن عباس	١٥١٥	أن بلالا قال لأي بكر أن كت	قال قيس بن أبي	٣٧٥٥
حين استوت به راحلته			إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح	حازم	
إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح	عائشة	٣٨٧٣ ، ٤٢٧	إن أولئك قوم قد عجلوا طيباتهم في	ابن عمر	١٩١٨
الحياة الدنيا	ابن عباس	٥١٩١	إن أولئك قوم قد عجلوا طيباتهم في	عائشة	١٩١٩
إن أول الخلائق يكسى يوم القيامة	ابن عباس	٦٥٢٦	إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى	عائشة	٦٢٢
إبراهيم الخليل			إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى	ابن عمر	٦١٧ ، ٦٢٣
إن أول جمعة جمعت	ابن عباس	٨٩٢	إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا		٢٦٥٦ ، ٦٢٠
إن أول زمرة يدخلون الجنة	أبو هريرة	٣٣٢٧	إن بين يدي الساعة أيلماً يرفع فيها	ابن عمر	٧٢٤٨
إن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه	عائشة	١٦١٤ ، ١٦١٥	إن بين يدي الساعة لأيلماً يتزل فيها	أبو موسى	٧٠٦٥ ، ٧٠٦٤
توضأ ثم طاف			إن بين يدي الساعة لأيلماً يتزل فيها	ابن مسعود وأبو	٧٠٦٢ ، ٧٠٦٣
إن أول قسامة كانت في الجاهلية	قال ابن عباس	٣٨٤٥	إن بينك وبينها بألماً منلقاً	موسى	
إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي	البراء	٩٦٨ ، ٩٦٥	إن تسوية الصغوف من إقامة الصلاة	قال حنيفة	٧٠٩٦
إن أول ما نبدأ من يومنا هذا أن نصلي	البراء	٩٥١ ، ٩٥٦	أن تلبية رسول الله ﷺ ليك اللهم	أنس	٧٢٣
إن أول ما يفتن من الإنسان بطنه	جندب بن عبيطه	٧١٥٢	إن ثلاثة في بني إسرائيل أكرس وأقرع	ابن عمر	١٥٤٩
إن أول نسكتنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة	البراء	٩٧٦	وأعصى بذلك هز وجل أن	أبو هريرة	٣٤٦٤
ثم نرجع			إن ثلاثة في بني إسرائيل أراد الله	أبو هريرة	ك ٨٣ ب ٨ ، ٦٦٥٣
«إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه»	قال عباس	ك ٦٠ ب ٤٤	أن جبرين عبيطه رضي الله عنهما عادا لقتن	قال حاصم بن	٥٦٩٧
وهم للمؤمنون			أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً له	عمر بن قتادة	
أن أيما نخل بيعت	قال نافع مولى	٢٢٠٣	بالجيل الذي يسوق	ابن عمر	٥٥٠٢
إن بالمدينة أقواماً ما سرهم مسيراً ولا	أنس	٤٤٢٣	أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً	معاذ بن سعد أو	٥٥٠٥
أن بريرة جاءت تستعين عائشة	عمرة بنت عبد	٢٥٦٤	أن جارية لكعب فبهت شاة بصحر	سعد بن معاذ	
أن بريرة جاءت تستعينها	عائشة	٢٥٦١	أن جارية لهم كانت ترعى غنماً بسلع	رجل من الأنصار	٥٥٠٤
أن بريرة جاءت عائشة تستعينها		٢٧١٧	فأهضت شاة	كعب بن مالك	٥٥٠١

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
٥٣٧٩، ٢٠٩٢	أنس	إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه	٥٩٣٤	عائشة	أن جارية من الأنصار تزوجت
٥٤٣٩			٤٩٨٠	أسامة بن زيد	أن جبريل أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة
٢٠٧٣	أبو هريرة	أن داود عليه السلام كان لا يأكل إلا			فجعل يتحدث
١٧٥١	أبو بكرة	إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة	٥٢١	أبو مسعود	أن جبريل صلوات الله عليه وسلامه نزل صلى
		يومكم هذا	٣٦٣٤	أسامة بن زيد	أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ
٦٧	أبو بكرة	إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم	٥٩٤ ب٦	قال عبيد بن سلام	إن جبريل عليه السلام عدو اليهود
		حرام كحرمة يومكم هذا	٧٣٨٩	عائشة	إن جبريل عليه السلام ناداني قال
٤٤٠٦، ٢٠٥	أبو بكرة	إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام	٦٦ ب٧	عائشة	إن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة
٧٤٤٧، ٥٥٥٠			٥٩٤ ب٦	فاطمة	إن جبريل كان يعارضه القرآن
١٧٣٩	ابن عباس	إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم	٣٢٢٠	أبو هريرة	أن جبريل كان يعارضه القرآن
		حرام كحرمة يومكم هذا	٦٢٨٥، ٦٢٨٦	فاطمة	أن جبريل كان يعارضه بالقرآن
٣٠٥	عائشة	إن ذلك شيء كبه الله على بنات آدم	٦٢٥٣	عائشة	إن جبريل يقرئك السلام
		فأفعلني ما يفعل الحاج	٣٨٠، ٨٦٠	أنس	أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام
٥١٠٧، ٥١٠١	أم حبيبة	إن ذلك لا يحل لي	٦١٩٣	ابن المسيب	أن جدته حزنا قدم على النبي ﷺ
٥٣٧٢			٣٨٧	قال إبراهيم	إن جبرياً كان من آخر من أسلم
٣٢٥	عائشة	إن ذلك عرق ولكن دعني الصلاة فدر الأليم	٥١٤ ب٢٥	ابن عباس	أن جلساءه شركاء
٨٥٩	قال عبيد بن عمير	إن رؤيا الأنبياء وحى	٤٩٨٧	قال أنس بن مالك	أن حليفة بن الحيات قدم على عثمان
٧٤٠٨	أنس	إن ريكتم ليس بأعور	٢٨٥٦	معاذ	إن حق الله على العباد أن يعبده ولا
٢٠١٥	ابن عمر	أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أروا			يشركوا به شيئاً
٧٠٢٨	ابن عمر	إن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ	٦٥٠١	أنس	إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا
		كانوا يرون الرؤيا على عهد رسول	٢٥٣٨	قال عروة	أن حكيم بن حزام رضى الله عنه احتق
		الله ﷺ	١٩٤٢	عائشة	أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول
٣٠٤٨، ٢٥٣٧	أنس	أن رجلاً من الأنصار استأنوا			الله إني أسرد الصوم
٤٠١٨			١٩٤٣	عائشة	أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ
٤٥٦٧	أبو سعيد الخدري	أن رجلاً من المنافقين على عهد رسول الله			أصوم
٣١١٨	خولة الأنصارية	أن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق	٤٠٧٢	قال وحشي	إن حمزة قتل طعيمة بن عدي
		فلهم النار	٤١١٣	جابر	إن حوارى الزبير
٤٥١٤	قال نافع	أن رجلاً أتى ابن عمر	٣٧١٩	جابر	إن حوارى الزبير بن العوام
٣٧٩٨	أبو هريرة	أن رجلاً أتى النبي ﷺ فبث	٢٧٣٢، ٢٧٣١	مروان - المسور	إن خالد بن الوليد بالنسيم في خيل قرش طليمة
٥٦٨٤	أبو سعيد	أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال أخى يشتكي	٢٤ ب٤٩		إن خالداً أحبس أدرعه في سبيل الله
١٩٣٥	عائشة	إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال إنه احترق	١١٢	أبو هريرة	أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني لث
٧٠٥٧	أسيد بن حضير	أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله	٦٨٨٠	أبو هريرة	أن خزاعة قتلوا رجلاً
		استملمت	٣٣٣٢	ابن مسعود	إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه
٥٣٠٤	أبو هريرة	أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله	٧٤٥٤	ابن مسعود	أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه
		ولد لي غلام	٦٩٦٩	عبد الرحمن	إن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي
١٧٨٩	يعلی بن أمية	أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجمرانة		ومجمع بني جارية	كارهة فرد النبي ﷺ ذلك
٢٣٠٦	أبو هريرة	أن رجلاً أتى النبي ﷺ بتضاضه	٦٠٣٥	عبد الله بن عمرو	إن خياركم أحسنكم أخلاقاً
٧٠٠٠	ابن عباس	أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال إني	٢٣٩٢، ٢٣٠٥	أبو هريرة	إن خياركم أحسنكم قضاء
		أرئت الليلة في المنام	٣٧٩١	أبو حميد	إن خير دور الأنصار داري بني النجار
٧٠٠٠	أبو هريرة وابن عباس	أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال إني	٦١١٣	زيد بن ثابت	إن خير صلاة لله في ربه إلا الصلاة للمكوبة
		أرئت الليلة في المنام	٥٠٦٩	قال ابن عباس	إن خير هذه الأمة أكثرها نساء
			٢٣٩٠	أبو هريرة	إن خيركم أحسنكم قضاء
			٥٤٣٦	أنس	أن خياطاً دعا النبي ﷺ لطعام صنعه

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال بني رأيت الليلة	ابن عباس	٧٠٤٦	أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل	ابن عمر	٩٩٠
أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ	سهل بن سعد	٤٧٤٦	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله هلكت قال	أبو هريرة	٦١٦٤	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه	عائشة	٦٠٣٢	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أسلم ثم تهود فأتى معاذ	أبو موسى	٧١٥٧	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أسود ثوباً ثم أتى رسول الله ﷺ	أبو هريرة	٤٥٨	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أصاب من امرأة قلبية	ابن مسعود	٤٦٨٧، ٥٢٦	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أطلع في بعض حجر النبي ﷺ	أنس	٦٩٠٠	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
فقام إليه			أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أطلع في بيت النبي ﷺ ففسد	أنس	٦٨٨٩	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أطلع في حجر في باب رسول الله ﷺ	سهل بن سعد	٦٩٠١	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أطلع من بعض حجر النبي ﷺ	أنس	٦٢٤٢	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أطلع من حجر في دار النبي ﷺ	سهل بن سعد	٥٩٢٤	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً اعتق عبداً له ليس له مال غيره	جابر	٢٤١٥	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً اعتق غلاماً	جابر	٢١٤١	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً أحم سلمة وهو في السوق	عبد الله بن أبي لؤي	٤٥٥١، ٢٠٨٨	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
إن رجلاً باع طعاماً	قال ابن سيرين	٥٤٤ ب ١٨	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً قاضى رسول الله ﷺ	أبو هريرة	٢٣٩٠	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وهو يخطب	ابن عمر	٤٧٣	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يوم الجمعة	أنس	٦٠٩٣	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً جاء فقال يا أبا عبد الرحمن	قال ابن عمر	٤٦٥٠	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
إن رجلاً حضره الموت فلما يس من الحياة	حذيفة	٣٤٥٢	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
إن رجلاً حضره الموت لما يس من الحياة	حذيفة	٣٤٧٩	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً دخل المسجد فصلى ورسول الله ﷺ في	أبو هريرة	٦٦٦٧	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً دخل المسجد ورسول الله ﷺ جالس	أبو هريرة	٦٢٥١	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة	أنس	١٠١٤	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب	أنس	١٠١٣	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأتى عليه رجل	أبو بكرة	٦٠٦١	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً ذكر النبي ﷺ أنه يخضع في البيوع	ابن عمر	٢١١٧، ٦٩٦٤	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً رأى كلباً يأكل الثرى من العنث	أبو هريرة	١٧٣	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً رى امرأته فأتى من ولدها	ابن عمر	٤٧٤٨	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت	قال صفوان بن محرز	٧٥١٤، ٦٠٧٠	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة	أنس	٣٦٨٨	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير	عبد الله بن عمرو	١٢، ٦٢٣٦	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل	ابن مسعود	٧٥٣٤	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً سأل النبي ﷺ متى الساعة	أنس	٦١٧١	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي الإسلام	ابن عمرو	٢٨	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤
أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن القطة	زيد بن خالد الجهني	٦١١٢، ٢٤٣٦	أن رجلاً سأل ما يبلى الحرم	ابن عمر	١٣٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن رجلاً من أسلم جله النبي ﷺ فاعترف بلزنا	جابر	٦٨٢٠	أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب	سهل بن الساعدي	٢٤٥١، ٢٦٠٥
أن رجلاً من أعظم المسلمين غناه	سهل	٦٦٠٧	أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب	أنس	٥٦١٩
أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ	أبو هريرة وزيد	٢٧٢٤، ٢٧٢٥	أن رسول الله ﷺ أتى بمال أويسي	عمرو بن تغلب	٣١٤٥
أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ	أبو هريرة وزيد	٦٨٣٦، ٦٨٣٥	أن رسول الله ﷺ أتى بمال أويسي قسمه	عمرو بن تغلب	٩٢٣
وهو جالس	ابن خالد		أن رسول الله ﷺ أتى ليلة أسري به بإيلياء	أبو هريرة	٥٥٧٦
أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ	سهل بن سعد	٧١٦٦	أن رسول الله ﷺ احتجم بلحي جمل	عبدالله بن بجنة	٥٦٩٨، ٥٦٩٩
فقال أرايت رجلاً			أن رسول الله ﷺ احتجم في رأسه	ابن عباس	١٤ ب ٧٦
أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ	سهل بن سعد	٥٣٠٩	أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم	ابن عباس	٥٧٠١
فقال يا رسول الله أرايت رجلاً			أن رسول الله ﷺ أخذناه من مجوس	عبد الرحمن بن عوف	٣١٥٦
أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير	عروة بن الزبير	٢٣٦٢، ٢٣٥٩	أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب	ابن عمر	٦٦٤٦
أن رجلاً من الأنصار دبر مملوكه له	جابر	٦٧١٦، ٦٩٤٧	إن رسول الله ﷺ إذا قال فعل	قال ابن عباس	٢٦٨٤
أن رجلاً من الأنصار قال يا رسول الله	أسيد بن حضير	٣٧٩٢	أن رسول الله ﷺ أذن للظعن	أسماء	١٦٧٩
أن رجلاً من الأنصار قذف امرأته	ابن عمر	٥٣٠٦	أن رسول الله ﷺ أرخص	زيد بن ثابت	٢١٨٨
فأحلفهما النبي ﷺ			أن رسول الله ﷺ أرسل إلى الأضطر فجمعهم	أنس	٧٤٤١
أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو شبيب	أبو مسعود	٢٤٥٦	أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل	أبو سعيد	١٨٠
أن رجلاً من اليهود قال له يا أمير المؤمنين	عن عمر	٤٥	أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً	أبو سعيد الخدري	٢٣٠٢، ٢٣٠٣
آية في كتابكم			أن رسول الله ﷺ استعمل عاملاً فجاءه	أبو حميد	٤٢٤٤
أن رجلاً من أهل البادية أتى النبي ﷺ	أنس	٦١٦٧	أن رجلاً نادى النبي ﷺ وهو في المسجد	ابن عمر	٤٧٣
أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع	أبو هريرة	٢٣٤٨	أن رجلاً وقصه بعيره ونحن مع النبي ﷺ	ابن عباس	١٢٦٧
أن رجلاً من بني إسرائيل سال بعض	أبو هريرة	١٤٩٨	أن رجلاً وقع بامرأته في رمضان	أبو هريرة	٦٨٢١
بني إسرائيل			أن رجلاً يدعى خلماً أنكح ابنة له	عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد	٥١٣٩
أن رجلاً نادى النبي ﷺ وهو في المسجد	ابن عمر	٤٧٣	أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ	أبو هريرة وزيد	٧٢٥٨، ٧٢٥٩
أن رجلاً وقصه بعيره ونحن مع النبي ﷺ	ابن عباس	١٢٦٧	أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ	أبو هريرة وزيد	٦٦٣٣، ٦٦٣٤
أن رجلاً وقع بامرأته في رمضان	أبو هريرة	٦٨٢١	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	ابن خالد	٦٨٤٢، ٦٨٤٣
أن رجلاً يدعى خلماً أنكح ابنة له	عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد	٥١٣٩	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٣٨٠٥
أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٣٨٠٥	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٤٦٥، ٣٦٣٩
أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٤٦٥، ٣٦٣٩	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٤١٩٧
أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٤١٩٧	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٥٤٣٣
أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٥٤٣٣	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٧٣١
أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٧٣١	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٥٨٦٦، ٥٨٦٥
أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٥٨٦٦، ٥٨٦٥	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٥٨٧٧
أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٥٨٧٧	أن رجلاً خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة وإذا نور	أنس	٥٨٧٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة	عمرو بن عوف	٣١٥٨ ، ٤٠١٥ ، ٦٤٢٥	أن رسول الله ﷺ خرج بخير بليدة القدر	عبادة	٤٩
أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدي	يوسيد وأبو هريرة	٧٣٥٠ ، ٧٣٥١	أن رسول الله ﷺ خرج يوماً ففصل على	عقبة بن عامر	٦٤٢٦
أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً	ابن عمر	٤٤٦٩	أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال	عائشة	٧٣٧٠
أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى	ابن عباس	٢٩٣٩ ، ٤٤٢٤ ، ٧٢٦٤	أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر	أبو بكرة	٧٠٧٨
أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلاً	ابن عباس	٦٤	أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة	ابن عمر	١٧٣٩
أن رسول الله ﷺ بعث سرية	ابن عمر	٣١٣٤	أن رسول الله ﷺ دخل المسجد	أبو هريرة	٥٠٥
أن رسول الله ﷺ بعث عمرو بن العاص	أبو عثمان	٤٣٥٨	أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح	أنس	٧٥٧
إن رسول الله ﷺ بعثني أنا وأنت	عمار	٣٤٧	أن رسول الله ﷺ دخل على أعرابي	٣٠٤٤ ، ١٨٤٦	٧٤٧٠
أن رسول الله ﷺ بلغه أن بني عمرو	سهل بن سعد	١٣٣٤	أن رسول الله ﷺ دخل على يهوده	ابن عباس	٥٦٦٢
أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس	أبو واقد	٦٦	أن رسول الله ﷺ دخل عليها مسروراً	عائشة	٣٥٥٥
أن رسول الله ﷺ توفي وهو	عائشة	٤٤٦٦	أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوماً فزعاً	زينب بنت جحش	٧١٣٥
أن رسول الله ﷺ جاء إلى السقيفة	ابن عباس	١٦٣٥	إن رسول الله ﷺ دخل علي مسروراً تبرق	عائشة	٦٧٧٠
أن رسول الله ﷺ جاءه أعرابي فقال يا	أبو هريرة	٦٨٤٧	أن رسول الله ﷺ دخل مكة من كلاء	ابن عمر	١٥٧٦
رسول الله : إن امرأتي ولدت			إن رسول الله ﷺ دعا قريشاً	ابن مسعود	٤٨٠٩
أن رسول الله ﷺ جاءه جاهد	أنس	٤١٩٩	أن رسول الله ﷺ ذكر الوجود	أسامة بن زيد	٦٩٧٤
أن رسول الله ﷺ جاءه قتال ولجبات	أنس	٥٥٢٨	أن رسول الله ﷺ ذكر أن يتركف	عائشة	٢٠٤٥
أن رسول الله ﷺ جاءه حين أمر الله	عائشة	٤٧٨٥	أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان	ابن عمر	١٩٠٦
أن رسول الله ﷺ جعل للفرس	ابن عمر	٢٨٦٣	أن رسول الله ﷺ ذكر له صومي	عبد الله بن عمرو	١٩٨٠
أن رسول الله ﷺ جمع في حجة الوداع	أبو أيوب	١٦٧٤ ، ٩٦٥٥ ب٦٥	أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة	أبو هريرة	٩٣٥
أن رسول الله ﷺ حج على رجل	أنس	١٥١٧	أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو	سهل بن سعد	٦٨٤
إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً	ابن عمر	١٥٣١	ابن عوف		
أن رسول الله ﷺ حدثهم عن ليلة أسري	مالك بن عصفية	٣٣٩٣	أن رسول الله ﷺ رأى بصافاً	ابن عمر	٤٠٦
أن رسول الله ﷺ حدثهم عن ليلة أسري	أنس	٣٣٩٣	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً	عمران بن حصين	٣٤٨
أن رسول الله ﷺ حرق نخل	ابن عمر	٤٨٨٤	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً وقد	ابن بحينة	٦٦٣
أن رسول الله ﷺ حلق رأسه	ابن عمر	٤٤١٠	أقيمت الصلاة		
أن رسول الله ﷺ حين توفي مسح	عائشة	٥٨١٤	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بليدة	أبو هريرة	٢٧٥٥ ، ١٦٨٩ ، ٦١٦٠
أن رسول الله ﷺ حين ذكر في الإزار	ابن عمر	٦٠٦٢	أن رسول الله ﷺ رأى في جملته القبله مخالطاً	عائشة	٤٠٧
أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك	سعد بن أبي وقاص	٤٤١٦	أن رسول الله ﷺ رأى نخامة	أبو هريرة	٤١٠ ، ٤٠٨
أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة	ابن عباس	١٩٤٤	أن رسول الله ﷺ رأى نخامة	أبو سعيد	٤١١ ، ٤٠٩
أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً	أبو قتادة	١٨٢٤	أن رسول الله ﷺ رآه وأنه يسقط	كعب بن عجرة	١٨١٧
أن رسول الله ﷺ خرج حين زافت الشمس	أنس	٥٤٠	أن رسول الله ﷺ رآه وقمعه يسقط	كعب بن عجرة	١٨١٨ ، ١٥٩
أن رسول الله ﷺ خرج ذات ليلة من	عائشة	٩٢٤	أن رسول الله ﷺ رجع من غزوة تبوك	أنس	٤٤٢٣
جوف الليل			أن رسول الله ﷺ رخص بعد	زيد بن ثابت	٢١٨٤
أن رسول الله ﷺ خرج فقام عبد الله بن	أنس	٩٣	أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا	زيد بن ثابت	٢١٩٢
حذافه			أن رسول الله ﷺ ركب على حمار	أسامة بن زيد	٤٥٦٦
أن رسول الله ﷺ خرج ليلة	عائشة	٢٠١٢	أن رسول الله ﷺ ركب على حمار عليه	أسامة بن زيد	٢٩٨٧ ، ٥٩٦٤
أن رسول الله ﷺ خرج معتزلاً	ابن عمر	٢٧٠١ ، ٤٢٥٢	أن رسول الله ﷺ ركب فرساً	أنس	٦٢٠٧ ، ٦٨٩ ، ٧٣٢
أن رسول الله ﷺ خرج وأقيمت الصلاة	أبو هريرة	٦٣٩	أن رسول الله ﷺ زار أهل بيت من	أنس	٦٠٨٠
أن رسول الله ﷺ خرج ومعه بلال	ابن عباس	٩٨	الأنصار		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن رسول الله ﷺ ساقى بين الخيل	ابن عمر	٤٢٠	أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم	سلمة بن الأكوع	٧٢٦٥
أن رسول الله ﷺ مثل أي العمل أفضل	أبو هريرة	٢٦	أن رسول الله ﷺ قال للوزع فوسق	عائشة	١٨٣١
أن رسول الله ﷺ مثل عن الأمة إن أذنت	أبو هريرة وزيد	٢١٥٣ ، ٢١٥٤	أن رسول الله ﷺ قال وهو بمكة أراد الخروج	أم سلمة	١٦٢٦
أن رسول الله ﷺ مثل عن فارة سقطت	ابن خالد	٦٨٣٧ ، ٦٨٣٨	أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر وذكر الصدقة	ابن عمر	١٤٢٩
أن رسول الله ﷺ سقط عن فرسه	أنس	٣٧٨	أن رسول الله ﷺ قال وهو في قبة	ابن عباس	٤٨٧٥
أن رسول الله ﷺ شرب لبناً فمضمض	ابن عباس	٢١١ ، ٥٦٠٩	إن رسول الله ﷺ قام الشتين	ابن بحينة	١٢٢٥
أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة	ابن عمر	٥٧٠	أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن	مروان بن الحكم	٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨
أن رسول الله ﷺ صف بهم	أبو هريرة	٣٨٨١	أن رسول الله ﷺ قام عشية بعد الصلاة	أبو حميد الساعدي	٩٢٥
أن رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس	البراء	٤٤٨٦	أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر	ابن بحينة الأسدي	١٢٣٠
أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بخلس	أنس	٩٤٧	إن رسول الله ﷺ قد أمر بقتل الحيات	ابن عمر	٣٢٩٨
أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً	ابن مسعود	٥٤٥	أن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن	ابن عمر	٤٠٣
أن رسول الله ﷺ صلى العصر	عائشة	٤١٣٣	أن رسول الله ﷺ قد صنع له ذلك	ابن شهاب	٥٨٤ ب ١٤
أن رسول الله ﷺ صلى إحدى الطائفتين	ابن عمر	١١٢٩	أن رسول الله ﷺ قد نهاكم عن صيام نعين	عمر	٥٥٧١
أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة	عائشة	١٣١٧	أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿فهل من مدكر﴾	عبدالله	٣٣٤١
أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي	أنس	٦٤٦٨	أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل	ابن المسيب	٥٧٦٠
أن رسول الله ﷺ صلى لنا يوماً الصلاة	عائشة	٢٠١١	أن رسول الله ﷺ قضى في امرأتين من هذيل	أبو هريرة	٥٧٥٨
أن رسول الله ﷺ صلى وذلك في	أنس	٩٨٤	أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من	أبو هريرة	٦٩٠٩
إن رسول الله ﷺ صلى يوم النحر	عائشة	١٠٤٧	أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم	أبو هريرة	٦٨٣٣
أن رسول الله ﷺ صلى يوم حنيفة	مالك بن الحويرث	٧٣٧	أن رسول الله ﷺ قطع في السرقة وسمر	أنس	٦٧٩٩
أن رسول الله ﷺ صنع مكاناً	ابن عباس	١٦٣٢	الأعين		
أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على	عائشة	٦٣٩١	أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه	ابن عمر	٦٨٩٥
أن رسول الله ﷺ طاب حتى إنه ليخيل	علي	١١٢٧ ، ٤٧٢٤	أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى مريضاً	عائشة	٥٦٧٥
أن رسول الله ﷺ طرفة وفاقمة	أنس	٣٣٦٧ ، ٤٠٨٤	أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى بالمرضى	عائشة	٥٦٧٥
أن رسول الله ﷺ طلع له أحد	عائشة	٧٣٣٣ ، ٦٠١ ب ٩	أن رسول الله ﷺ كان إذا أخذ مضجعه	عائشة	٦٣١٩
أن رسول الله ﷺ طلع له أحد	عائشة	٣٣٦٧	أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد	أبو هريرة	٤٥٦٠
أن رسول الله ﷺ عرضه يوم أحد	ابن عمر	٢٦٦٤	أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى	عائشة	٤٤٣٩ ، ٥٠١٦
أن رسول الله ﷺ غزا خير	أنس	٣٧١	أن رسول الله ﷺ كان إذا احتكف المونذ	حفصة	٦١٨
أن رسول الله ﷺ غزا غزوة الفتح	ابن عباس	٤٢٧٥	أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى مكة	ابن عمر	١٥٣٣ ، ١٧٩٩
أن رسول الله ﷺ فرق بين رجل وامرأة	ابن عمر	٥٣١٣	أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى المطر	عائشة	١٠٣٢
أن رسول الله ﷺ فرض زكاة القطر	ابن عمر	١٥٠٤	أن رسول الله ﷺ كان إذا رمى الجمرة	ابن عمر	١٧٥٣
أن رسول الله ﷺ فعل ذلك	ابن عمر	١٥٥٣	أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم سلم ثلاثاً	أنس	٦٢٤٤
أن رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو	عبد بن أبي لؤي	٢٩٦٥ ، ٣٠٢٤	أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج	ابن عمر	١٦١٦
أن رسول الله ﷺ قال حين أذن لهم للمسلمون	مروان بن الحكم	٧١٧٦ ، ٧١٧٧	أن رسول الله ﷺ كان إذا قتل من الغزو	ابن عمر	٤١١٦
أن رسول الله ﷺ قال حين جاءه وفد هوازن	المسور بن مخزومة	٣١٣٢ ، ٣١٣١	أن رسول الله ﷺ كان إذا قتل من غزو لو حج	ابن عمر	١٧٩٧ ، ٦٣٨٥
أن رسول الله ﷺ كان بين يديه ركوة	مروان بن الحكم	٣١٣٢ ، ٣١٣١	أن رسول الله ﷺ كان إذا قتل من غزو لو حج	ابن عمر	١٨٠٦ ، ٤١٨٣
أن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر	مسور بن مخزومة	٣١٣٢ ، ٣١٣١	أن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر	عائشة	٦٥١٠
أن رسول الله ﷺ كان عندنا وأنها سمعت	عائشة	٧٣٠٣	أن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر	عمر	٢٧٣٠
أن رسول الله ﷺ قال لأصحاب الحجر	ابن عمر	٤٧٠٢	أن رسول الله ﷺ كان عندنا وأنها سمعت	عائشة	٢٦٤٦ ، ٣١٠٥
					٥٠٩٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن رسول الله ﷺ كان في بعض المشاهد	جندب بن سفيان	٢٨٠٢	أن رسول الله ﷺ كان يظل معهم الحجارة	جابر	٣٦٤
أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه	أنس	٣٥٦٥	إن رسول الله ﷺ كان يوتر على البعير	ابن عمر	٩٩٩
أن رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى	أبو هريرة	٥٢٨١، ٢٢٩٨	أن رسول الله ﷺ كان يوماً بارزاً	أبو هريرة	٤٧٧٧
إن رسول الله ﷺ كان يأمر الموائد	ابن عمر	٦٦٦	أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر	ابن عباس	٢٩٤٠، ٢٩٣٦
أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفسل	عمر	٨٧٨	أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب	قالت عائشة	١٢٦٤، ١٢٧٢،
أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤنثاً	ابن عمر	٦٣٢	أن رسول الله ﷺ لقي الزبير	عروة	٣٩٠٦
أن رسول الله ﷺ كان يجمع	أنس	١١١٠	إن رسول الله ﷺ لم يحل حتى بلغ	عمر	١٧٢٤
أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الرجلين	جابر	١٣٤٧	أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى	ابن عباس	١٦٦٩
أن رسول الله ﷺ كان يخرج من طريق	ابن عمر	١٥٣٣	إن رسول الله ﷺ لم يكن فاحشاً	عبدالله بن عمرو	٣٧٥٩
أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر	عائشة وأم سلمة	١٩٦٦	إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد	عائشة	٣٥٦٨
أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة	عائشة	٨٣٢، ٢٣٩٧	أن رسول الله ﷺ لا أفاض من عرفة	أسلمة	١٨١
أن رسول الله ﷺ كان يتحولن بالمحطة	ابن مسعود	٦٤١١	أن رسول الله ﷺ لا يثب ممناً	ابن عباس	١٤٥٨
إن رسول الله ﷺ كان يتوضأ	سحدين أبي وقاص	٢٨٢٢	أن رسول الله ﷺ لا خلق رأسه	أنس	١٧١
أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه	ابن عمر	٧٣٥	أن رسول الله ﷺ لا دخل بيتي	عائشة	٤٤٤٢
أن رسول الله ﷺ كان يرفي يقول	عائشة	٥٧٤٤	إن رسول الله ﷺ لا دعا قرشاً	ابن مسعود	٤٨٣٣
أن رسول الله ﷺ كان يزوره (مسجد قباء)	ابن عمر	١١٩١	إن رسول الله ﷺ لا رجع يوم الحندق	عائشة	٢٨١٣
أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه	عائشة	٥٢١٧، ٤٤٥٠	إن رسول الله ﷺ لا قدم أبى أن يدخل	ابن عباس	١٦٠١
أن رسول الله ﷺ كان يسبح	ابن عمر	١١٠٥	أن رسول الله ﷺ لا قدم للدينة	جابر	٣٠٨٩
أن رسول الله ﷺ كان يستأذن	عائشة	٤٧٨٩	أن رسول الله ﷺ لا قدم مكة	ابن عباس	٤٢٨٨
أن رسول الله ﷺ كان يسدل شعره	ابن عباس	٣٥٥٨	أن رسول الله ﷺ لا كان في مرضه	عائشة	٣٧٧٤
أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره	أسلم	٤٨٣٣، ٤١٧٧،	أن رسول الله ﷺ لا نزل الحجر	ابن عمر	٣٣٧٨
أن رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة	عائشة	٩٩٤، ١١٢٣	أن رسول الله ﷺ مات أبو بكر بالنسخ	عائشة	٣٦٦٧
أن رسول الله ﷺ كان يصلي الصبح بفلس	عائشة	٨٧٢	أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة	ابن عباس	٥٥٣١، ٢٢٢١
أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر	عائشة	٥٢٢	أن رسول الله ﷺ مر بقبر قد دفن	ابن عباس	١٣٢١
أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر	أنس	٧٣٢٩	أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار	ابن عمر	٢٤
أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً	عائشة	١١١٩	أن رسول الله ﷺ مر عليه بجنزة	أبو قتادة	٦٥١٢
أن رسول الله ﷺ كان يصلي في	ابن عمر	٩٥٧	أن رسول الله ﷺ نحر قبل	المسور	١٨١٢
الأضحية والفطر			أن رسول الله ﷺ نزل عند سرحات	ابن عمر	٤٨٩
أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر	ابن عمر	٩٣٧	أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في	أبو هريرة	١٣٣٣، ١٢٤٥
إن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل	أبو قتادة	٥١٦	أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي	أبو هريرة	٣٨٨٠
أمامة			أن رسول الله ﷺ نعى أن تباع	أنس	٢١٩٥
أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهي بيته	عائشة	٣٨٣	أن رسول الله ﷺ نعى أن يبيع	ابن عباس	٢١٣٢
أن رسول الله ﷺ كان يتكف	أبو سعيد	٢٠٢٧	أن رسول الله ﷺ نعى أن يسافر	ابن عمر	٢٩٩٠
أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب	ابن عباس	٦٣٤٦	أن رسول الله ﷺ نعى عن أكل كل ذي ناب	أبو ثعلبة	٥٧٨١، ٥٥٣٠
أن رسول الله ﷺ كان يقول في دعاء صلاة	المغيرة	٦٣٣٠	إن رسول الله ﷺ نعى عن الإقران	ابن عمر	٢٤٥٥
أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء	أبو هريرة	٥٦٨	أن رسول الله ﷺ نعى عن الحرير إلا	عمر	٥٨٢٨
أن رسول الله ﷺ كان يمتحن	عائشة	٤٨٩١، ٤١٨٢	أن رسول الله ﷺ نعى عن الخذف	عبدالله بن مغفل	٥٤٧٩
أن رسول الله ﷺ كان يمتحنهم	عائشة	٢٧٣٢، ٢٧١٣	أن رسول الله ﷺ نعى عن الشغار	ابن عمر	٦٩٦٠، ٥١١٢
أن رسول الله ﷺ كان ينزل بذي الحليفة	ابن عمر	٤٨٤٠	أن رسول الله ﷺ نعى عن القزع	ابن عمر	٥٩٢١
أن رسول الله ﷺ كان ينزل	ابن عمر	٣١٣٥	أن رسول الله ﷺ نعى عن الزاينة	ابن عمر	٢١٨٥، ٢١٧١

الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم	الحديث
أبو هريرة	٣٥٨	أن سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة	أبو سعيد	٢١٨٦	أن رسول الله ﷺ نهى عن المزينة
المسور بن مخزومة	٥٣٢٠	أن سبعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال	رافع بن خديج	٢٣٨٣، ٢٣٨٤	أن رسول الله ﷺ نهى عن المزينة
جابر	١٧٨٥	أن سراقاً بن مالك بن جشم	أبو سعيد	٢١٤٤	أن رسول الله ﷺ نهى عن المزينة
ابن عباس	٦٦٩٨	أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استغنى النبي ﷺ في نذر	أبو هريرة	٢١٤٦	أن رسول الله ﷺ نهى عن اللباس
ابن عباس	٢٧٦١	أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه استغنى رسول الله ﷺ	ابن عمر	٦١٦٣	أن رسول الله ﷺ نهى عن التنجش
ابن عباس	٢٧٥٦	أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه توفيت أمه	ابن عمر	٢١٩٤	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى
ابن عباس	٢٧٥٦	أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنهم أخا بني ساعدة توفيت أمه	أنس	٦١٩٨، ١٤٨٨	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار
قال عمرو بن الشريد	٦١٧٨	أن سعداً سألوه بيتاً بأرضه فقال	سهل بن أبي حشة	٢١٩٨، ٢١٩٩	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار بالتمر
عروة	٢٥٩٣	أن سودة بنت زمعة وهبت	ابن عمر	٢١٤٣	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع جبل
عائشة	٥٣١٢	أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة	أبو هريرة	٥٨٤	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين
قال موسى بن أنس	٥٠١ ب	أن سيرين سأل أنساً للكتابة	أبو جحيفة	٢٢٣٨	أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم
ابن عمر	٥٣٣، ٥٣٤	إن شدة الحر من فيح جهنم	أبو مسعود الأنصاري	٢٢٢٧، ٢٢٢٨	أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب
أبو ذر	٥٣٩، ٦٢٩	إن شدة الحر من فيح جهنم	الحكم بن عمرو	٥٥٢٩	أن رسول الله ﷺ نهى عن حمر الأهلية
أبو سعيد	٣٢٥٨	إن شدة الحر من فيح جهنم	رافع بن خديج	٤٠١٢، ٤٠١٣	أن رسول الله ﷺ نهى عن كراه الزنا
أبو هريرة	٥٣٦	إن شدة الحر من فيح جهنم	عن عمه		
قال ابن عباس	٤٦٤٦	﴿إن شر الدواب عند الله﴾	الزهري	٥٧٨١	أن رسول الله ﷺ نهى عن لحومها
أبو هريرة	٧١٧٩	إن شر الناس ذو الوجهين	علي	٤٢١٦	أن رسول الله ﷺ نهى عن مئة النساء
عائشة	٦٠٣٢	إن شر الناس عند الله منزلة يوم	علي	٦٩٦١	أن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خير
عائشة	٦٠٥٤	إن شر الناس من تركه الناس اتقاء فحشة	ابن عمر	٤٢١٥، ٤٢١٧	أن رسول الله ﷺ نهى يوم خير
عائشة	٦١٣١	إن شر الناس منزلة عند الله من تركه	علي	٥٥٧٣	إن رسول الله ﷺ نهاكم أن تأكلوا لحوم
عائشة	٤٤٠١، ١٧٥٧	أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت	خباب	٧٢٣٤	أن رسول الله ﷺ نهانا أن ندهو بالموت
أم سليم	١٧٥٩	أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت	عبد الله بن عمرو	١٧٣٦	أن رسول الله ﷺ وقف في حجة
علي بن الحسين	٢٠٣٩	أن صفية رضي الله عنها أتت	عائشة	٣٢٠٣	أن رسول الله ﷺ يوم خففت الشمس
قال علي بن الحسين	٢٠٣٥	أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرت	عبد الله بن عمرو	٨٣	أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع
قالت أم سلمة	٢٥٨٠	إن صواحبي اجتمعن فذكرت له فأعرض عنها	أنس	٤٠٩٠	أن رجلاً ودكوا بني عصبية وبني لحيان
صالح بن خوات	٤١٢٩	إن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العلق لصلبي	عائشة	٥٣١٧	أن رفاعَةَ القرظي تزوج امرأة ثم طلقها
الأسود	٥٢٨٤	أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة	عائشة	٦٠٨٤	أن رفاعَةَ القرظي طلق امرأته فبنت
قال القاسم بن محمد	٣٧٧١	أن عائشة اشتكت	عكرمة	٥٨٢٥	أن رفاعَةَ القرظي طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن
ابن عمر	٢١٦٩	أن عائشة أم المؤمنين أرادت	ابن عباس	٨٤١	أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس
عروة	٥٣٢٨، ٥٣٢٧	أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة	أبو سعيد	٥٧٤٩	أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا في
عوف بن مالك	٦٠٧٣، ٦٠٧٤	أن عائشة حدثت أن عبد الله بن الزبير قال	أنس	٦٨٠٥	أن رجلاً من عكل أو قال عربة ولا أعلمه
بن الطفيل	٦٠٧٥	في بيع	أنس	٣٠١٨	أن رجلاً من عكل ثمانية قدموا علي
قال عكرمة	٣٠٩	أن عائشة رأت ماء المعصر	أم عطية	٩٨٠	إن زوج أختها غزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة
			ابن عباس	٥٢٨٣	إن زوج بريرة كان عبداً يقال له
			قال خزيمة بن زيد	٢١٩٣	أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع
			ابن عمر	٤٧٨٢	أن زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ ما كنا ندعوه
			قال ابن عمر	٣٨٢٧	أن زيد بن عمرو بن ثعلبة خرج إلى الشام
			أبو هريرة	٦١٩٢	أن زينب كان اسمها بريرة قبل تزكي

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن عائشة رضي الله عنها اشترت بريدة لتعتقها	الأسود	٦٧٥٤	أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايعه	قال عبد الله بن دينار	٧٢٧٢
أن عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين أرادت أن تشتري	ابن عمر	٦٧٥٧	إن عبد الله رجل صالح	حصة	٣٧٤١، ٣٧٤٠
أن عائشة رضي الله عنها سامعت	ابن عمر	٢١٥٦	إن عبد الله رجل صالح	ابن عمر	٧٠٢٩، ٧٠١٦
أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئاً لا	قال ابن أبي مليكة	١٠٣	إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثر الصلاة	ابن عمر	٧٠٣١
إن عائشة قد سارت إلى البصرة	قال عمار	٧١٠٠	أن عبد الله رضي الله عنه كان ينحرف في البحر	قال نافع	١٧١٠
أن عبد بن زعنة وسعد بن أبي وقاص اختصما	عائشة	٢٤٢١	أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة	قال نافع	٥٠٦
أن عبد الرحمن بن عوف أتى بطعام	قال لفرعيم بن عبد الرحمن بن عوف	٤٠٤٥	أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج أن يأثم	قال سالم	١٦٦٣
أن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة علي وزن نولة	أنس	٥١٤٨	إن عبداً أصاب ذنباً ورعياً قال أذنب	أبو هريرة	٧٥٠٧
أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله ﷺ وبه أثر	أنس	٥١٥٣	إن عبداً خيرته الله بين أن يؤتاه من زهرة الدنيا ما شاء	أبو سعيد الخدري	٣٩٠٤
أن عبد الرحمن بن عوف رجع إلى لعله	ابن عباس	٣٩٢٨	أن عبداً لا ين عمر أبى	قال نافع	٣٠٦٨
أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أتى بطعام	قال إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	١٢٧٥	أن عبداً من رقيق الإمارة وقع على وليدة	قالت صفية بنت أبي عبيد	٦٩٤٩
أن عبد الرحمن بن عوف والزبير شكوا	أنس	٢٩٢٠	أن عبد الله بن زياد عاد معقل بن يسار	قال الحسن	٧١٥٠
أن عبد الله بن أبي لؤي جاء ابنه إلى النبي ﷺ	ابن عمر	١٢٦٩	أن حيان بن مالك كان يؤم قومه	محمود بن الربيع	٦٦٧
أن عبد الله بن العباس والمسيود	قال عبد الله بن حنين	١٨٤٠	أن حيان بن مالك وكان من أصحاب النبي ﷺ	قال محمود بن الربيع	٥٤٠١، ٤٠٠٩
أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود أتيا خير	سهل بن أبي حنيفة	٦١٤٣، ٦١٤٢	أن حيان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ	محمود بن الربيع	٤٢٥
أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود أتيا خير	راشد بن خديج وسهل بن أبي حنيفة	٦١٤٣، ٦١٤٢	إن حنيفة بن أبي وقاص عهد	عائشة	٢٥٣٣
أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خير	سهل بن أبي حنيفة	٧١٩٢	أن عثمان بن مظعون طار له سهم	أم العلاء	٢٦٨٧
أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي ﷺ للمدينة فأتاه	أنس	٣٩٣٨	أن عثمان بن مظعون طار لهم في البيكني	أم العلاء	٣٩٢٩
أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين خرج إلى مكة	عن ابن عمر	١٨٠٦	أن عثمان دها زيد بن ثابت	قال أنس	٣٥٠٦
أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما خرج معتمراً	قال نافع	٤١٨٣	أن عثمان رضي الله عنه حيث حوصر	قال أبو عبد الرحمن السلمي	٢٦٥٥ ب
أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال حين خرج	قال نافع	١٨١٣	إن حُصبة عصمت الله ورسوله	أنس	٦٣٩٤
أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يرمي الجمرة	عن ابن عمر	١٧٥٢	إن عثريتا من الجن قتلت علي البارحة	أبو هريرة	٣٤٢٣، ١٦٤
أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين	قال نافع	٩٩١	إن علي بن أبي طالب خطب ابنه أبي جهل	المسيود بن مخزومة	٤٨٠٨
			أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند النبي ﷺ	ابن عباس	٣١١٠
			أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله ﷺ	ابن عباس	٦٦٦٦
			إن علياً خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة	ابن عباس	٤٤٤٧
			أن علياً رضي الله عنه حرق قوماً	قال عكرمة	٣٠١٧
			أن علياً رضي الله عنه قتل له ابن ابن عباس لا يرى بمكة النساء بالأسا	محمد بن علي	٦٩٦١
			أن علياً رضي الله عنه كبر على سهل	قال ابن معقل	٤٠٠٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن علياً رضي الله عنه كره الصلاة بخسف بابل	ابن عباس	٦٢٦٦	أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا	قال أنس	٣٧١٠
أن علياً يعني ابن أبي طالب خرج من عند أن عمر أجلى اليهود	قال ابن عمر	٣١٥٢	أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً	قال أبو قلابة	٦٨٩٩
أن عمر أرسل إلى عائشة قلني لي إن أدفن	قال عروة	٧٣٢٨	أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس	قال الزهري	٣٢٢١
أن عمر استعمل قدامة	قال عبد الله بن عمر	٤٠١١	أن عمر تصدق بمال له	أبو قلابة	٤١٩٣
أن عمر اشترط في وقعه	ابن عمر	٢٧٧٧	أن عمر حمى السرف والريضة	ابن عمر	٢٧٦٤
أن عمر انطلق في رهط من أصحاب النبي ﷺ	ابن عمر	٣٠٥٥	أن عمر حمل على فرس	ابن عمر	٢٧٧٥
أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط	ابن عمر	١٣٥٤	أن عمر حين تأيمت حفصة بنت عمر	ابن عمر	٥١٢٩
أن عمر بن الخطاب أصاب لرساً	ابن عمر	٢٧٣٧	أن عمر خرج إلى الشام فلما كان بسرخ	قال عبد الله بن عمر	٥٧٣٠
أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط	ابن عمر	٦١٧٣	أن عمر رضي الله عنه بنه مصدقاً	قال حمزة بن عمرو الأسلمي	٢٢٩٠
أن عمر بن الخطاب تصدق بفرس	ابن عمر	١٤٨٩	أن عمر رضي الله عنه بينما هو يخطب يوم الجمعة	قال أبو هريرة	٨٨٢
أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة	قال ابن عمر	٨٧٨	أن عمر رضي الله عنه رأى حلة سيراء تبايع	ابن عمر	٥٨٤١
أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق	جابر	٥٩٦	أن عمر رضي الله عنه سألهم عن قوله تعالى	قال ابن عباس	٤٩٦٩
أن عمر بن الخطاب حمل على فرس	ابن عمر	٣٠٠٢، ٢٩٧١	أن عمر رضي الله وجد مالا	ابن عمر	٢٧٧٣
أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر من خنيس	ابن عمر	٥١٢٢، ٤٠٠٥	أن عمر سأل النبي ﷺ قال كنت نذرت	ابن عمر	٢٠٣٢
أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة قال عمر قتيبت أبا بكر	ابن عمر	٥١٢٢	أن عمر نذر في الجاهلية أن يمتكف	ابن عمر	٢٠٤٣
أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيراء عند باب المسجد	ابن عمر	٨٨٦	أن عمر نشد الناس من سمع النبي ﷺ لقضي في السقط	قال عروة	٦٩٠٧
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلى	قال ابن عمر	٢٣٣٨	إن عمرة في رمضان تقضي حجة ممي	ابن عباس	١٨٦٣
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولاه	أسلم	٣٠٥٩	إن عمرة في رمضان حجة	ابن عباس	١٧٨٢
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء يوم الخندق	جابر	٤١١٢	أن عمرو بن العاص أجنب في ليلة باردة	ك ٧ ب ٧	٧
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام	قال ابن عباس	٥٧٢٩	أن عمه غاب عن بدر	أنس	٤٠٤٨
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام	قال عبد الله بن عمر	٦٩٧٣	أن عويمراً أتى عاصم بن عدي	سهل بن سعد	٤٧٤٥
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دهاه	عاصم بن ربيعة	٤٠٣٣	أن عويمراً العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي	سهل بن سعد	٥٣٠٨، ٥٢٥٩
إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسم مروطاً	قال ثعلبة ابن أبي مالك	٤٠٧١، ٢٨٨١	إن عيني تملآن ولا ينام قلبي	عائشة	٢٠١٣، ١١٤٧
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	قال أنس	١٠١٠	أن غساناً قتل غيلة	عمر	٥١٩١
أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ	ابن عمر	٢٨٧	أن غلاماً قتل غيلة	قال ابن عمر	٦٨٩٦
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسم مروطاً	قال أنس	١٠١٠	أن غلاماً لليهود كان يخدم النبي ﷺ	أنس	٥٦٥٧
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فارة وقعت في سمن فماتت	ميمونة	٥٥٣٨
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	إن فاطمة بضعة مني	المسور بن مخزومة	٣٧٢٩
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ	عائشة	٣٢٥
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض	عائشة	٣٢٠
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله ﷺ	قالت عائشة	٣٠٩٢
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	سألت أبا بكر الصديق	علي	٥٣٦٢
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فاطمة عليها السلام أتت النبي ﷺ	علي	٥٣٦١
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فاطمة عليها السلام أتت النبي ﷺ	علي	٥٣٦١
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فاطمة عليها السلام أرسلت إلى أبي بكر	قالت عائشة	٣٧١١
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا	ابن عمر	٢٨٧	أن فاطمة عليها السلام اشتكت من الرحي	علي	٣١١٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ	عائشة	٤٢٤١، ٤٢٤٠	أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي ﷺ	أنس	٧١٥٥
أن فاطمة عليها السلام شكت ما تلقى	علي	٣٧٠٥، ٣٧١٨	إن قيس بن صرة الأنصاري كان صائماً	البراء	١٩١٥
أن فاطمة عليها السلام والعباس	قالت عائشة	٤٠٣٥	إن كذبا علي ليس ككذب علي أحد	المنيرة	١٢٩١
إن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على	عائشة	٥٣٢٤، ٥٣٢٥	إن كل ما نبت الريح يقتل خطأ	أبو سعيد	٦٤٢٧
إن فاطمة بضعة مني وأنا أتخوف أن تفتن في دينها	المسور بن مخزومة	٣١١٠	إن لجسلك عليك حقاً	عبدلله بن عمرو	١٩٧٥، ٥١٩٩
أن فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا لها بكر يلتسان ميراثهما	قالت عائشة	٦٧٢٥	إن لريك عليك حقاً ولتفسك	قال سلمان	١٩٦٨، ٦١٣٩
إن فرس المجاهد ليستن	قال أبو هريرة	٢٧٨٥	إن لزورك عليك حقاً	عبدلله بن عمرو	١٩٧٤، ١٩٧٥
إن فريضة الله أدركت أبي	امرأة من خثعم	١٨٥٥	إن لزورك عليك حقاً	عبدلله بن عمرو	١٩٧٤، ١٩٧٥
إن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام	أبو موسى	٣٤١١	إن لصاحب الحق مقالاً	أبو هريرة	٢٤٠١، ٢٣٠٦
إن في الجنة باباً يقال له الريان	سهل	١٨٩٦	إن لعينك عليك حقاً	عبدلله بن عمرو	١٩٧٧
إن في الجنة خيمة من لؤلؤة مجوفة عرضها ستون ميلاً	عبدلله بن قيس	٤٨٧٩	إن لعينك عليك حقاً	عبدلله بن عمرو	١٩٧٧، ٥١٩٩
إن في الجنة شجرة يسير الراكب	أبو هريرة	٤٨٨١	إن لك أحر رجل ممن شهد بدرأ	ابن عمر	٣١٣٠، ٣٦٩٨
إن في الجنة لشجرة يسير الراكب	أنس	٣٢٥١	إن لكل أمة أميناً وإن أمينها أيتها الأمة	أنس	٣٧٤٤
إن في الجنة لشجرة يسير الراكب	أبو هريرة	٣٢٥٢	أبو عبيدة		
إن في الجنة لشجرة يسير الراكب الجواد	أبو سعيد	٦٥٥٣	إن لكل قوم عبداً وهذا عبداً	عائشة	٩٥٢
إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في	سهل بن سعد	٦٥٥٢	إن لكل نبي حورياً	جابر	٢٨٤٦، ٢٨٤٧
إن في الجنة مائة درجة أعدها الله	أبو هريرة	٢٧٩٠، ٧٤٢٣	إن له ما أخذ وما أعطى وكل شيء عنده	أسامة بن زيد	١٢٨٤، ٧٤٤٨
إن في السجود بركة	أنس	١٩٢٣	إن له ما أخذ وما أعطى وكل شيء عنده	أسامة بن زيد	٥٦٥٥، ٦٦٥٥
إن في الصلاة شغلاً	ابن مسعود	٣٨٧٥، ١١٩٩	مسمى		
﴿إن في خلق السموات ...﴾	ابن عباس	٤٥٦٩	إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتصسون	أبو هريرة	٦٤٠٨
إن في شفاء (الحجامة)	جابر	٥٦٩٧	إن للموت سكرات	عائشة	٦٥١٠
أن قدم النبي ﷺ انكسر فتخذه مكان	قال أنس	٣١٠٩	إن لنفسك حقاً ولأهلك حقاً فصم واظفر	عبدلله بن عمرو	١١٥٣
إن قدر حوضي كما بين أيلة وصنماء	أنس	٦٥٨٠	وقم وتم		
﴿إن قرآن الفجر﴾	قال مجاهد	ك ٦٥ ب بني إسرائيل	إن لنفسك ولأهلك عليك حقاً	عبدلله بن عمرو	١٩٧٧
إن قرشاً لبطلوا عن الإسلام فدعا عليهم	ابن مسعود	١٠٢٠	إن له أصحاباً يخبر أحدهم صلواته مع	أبو سعيد	٣٦١٠
أن قرشاً أجمعهم المرأة المخزومية	عائشة	٦٧٨٨	صلاتهم		
أن قرشاً أجمعهم شأن المخزومية فقالوا	عائشة	٣٧٣٢	إن له دسماً	ابن عباس	٢١١، ٥٦٠٩
أن قرشاً أجمعهم شأن المرأة	عائشة	٣٤٧٥	إن له مرضعاً في الجنة	البراء	١٣٨٢، ٣٢٥٥
إن قرشاً حديث عهد بجاهلية ومُصينة	أنس	٤٣٣٤			
إن قرشاً كانت تصوم	عائشة	١٨٩٣			
أن قرشاً لما لبطلوا عن النبي ﷺ	ابن مسعود	٤٦٩٣			
إن قرشاً لما غلبوا النبي ﷺ	ابن مسعود	٤٨٢٢			
أن قوماً قالوا للنبي ﷺ إن قوماً يأتونا باللحم	عائشة	٥٥٠٧			
أن قوماً قالوا يا رسول الله إن قوماً	عائشة	٢٠٥٧			
إن قومك قصرت بهم الصفقة	عائشة	١٥٨٤			
أن قيس بن سعد الأنصاري رضي الله عنه	ثعلبة بن أبي مالك	٢٩٧٤			
وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ	القرظي				

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش	رافع بن خديج	٢٤٨٨، ٢٥٠٧، ٥٤٩٨، ٥٥٠٣	إن من أعظم القري أن يدعي الرجل إلى غير أبيه	وائلة بن الأسقع	٣٥٠٩
﴿إن لهم قدم صدق﴾ خير	قال مجاهد	٥٥٤٣	إن من أكبر الكياتر أن يعلن الرجل والديه	عبدلله بن عمرو	٥٩٧٣
﴿إن لهم قدم صدق﴾ محمد ﷺ	قال زيد بن أسلم	ك ٦٥ ب يونس	إن في البيان سحراً	ابن عمر	٥١٤٦
إن لي أيزن أقحم فيه	قال أنس	ك ٢٥ ب ٣٠	إن من البيان لسحراً	ابن عمر	٥٧٦٧
إن لي أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا لالحى	جبير بن مطعم	٤٨٩٦	إن من الحياء وقلراً	قال بشير بن كعب	٦١١٧
إن ماله ما قدم ومال وارثه ما أخر	عبدلله	٦٤٤٢	إن من الشجر شجرة مثلهما كمثل المسلم	ابن عمر	٧٢
إن مثلكم في الأمم كمثل الشعرة البيضاء	أبو سعيد	٦٥٣٠	إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها	ابن عمر	١٣١، ٦٢، ٦١
في جلد الثور الأسود	أبو هريرة	٣٥٣٥	إن من الشجر لما يركه كبركة المسلم	ابن عمر	٥٤٤٤
إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل	ابن مسعود	٤٨٥٧	إن من الشعر حكمة	أبي	٦١٤٥
أن محمداً ﷺ رأى جبريل	قال علقمة بن	٤٥٦٨	إن من العلم أن تقول لا تعلم الله	قال ابن مسعود	٤٨٢٢
أن مروان قال لبوابه انهب يا رافع	وقاص		إن من العلم أن يقول لا لا يعلم	قال ابن مسعود	٤٨٠٩
أن مسيلة الكلب قدم المدينة	عبدلله بن عبدلله	٤٣٧٨	إن من الجاهلة أن يعمل الرجل بالليل	أبو هريرة	٦٠٦٩
إن مع الدجال إذا خرج ماء وناراً	بن عتبة		إن أمن الناس علي في صحبه وماله أبأ بكر	أبو سعيد الخدري	٣٩٠٤، ٣٦٥٤
أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ	حنيفة	٣٤٥٠	إن من توبيي أن أنخلع من مالي	كعب بن مالك	٦٦٩٠، ٤٦٧٦
أن معاذ رضي الله عنه لما قدم اليمن	جابر	٦١٠٦، ٧٠٠	إن من خيار الناس أحسنهم خلقاً	أبو هريرة	٢٣٩٢
أن معقل بن يسار كانت أخته تحت رجل	قال عمرو بن	٤٣٤٨	إن من خيركم أحسنكم أخلاقاً	عبدلله بن عمرو	٣٥٥٩
طلقها	ميمون		إن من خيركم أحسنكم خلقاً	عبدلله بن عمرو	٦٠٢٩
إن معه ماء وناراً فأفاره ماء	قال الحسن	٥٣٣١	إن من خيركم أحسنكم قضاء	أبو هريرة	٢٦٠٦، ٢٣٠٦
إن معي من ترون وأحب الحديث إلي	حنيفة	٧١٣٠	أن من صنع الصورة يعذب يوم القيامة	عائشة	٣٢٢٤
أصدقته	مروان - المسور	٢٥٣٩، ٢٥٤٠	إن من ضئضئ هنا	أبو سعيد	ك ٦٠ ب ٦٠
إن مقاطع الحقوق	قال عمر	ك ٥٤ ب ٦٠	إن من ضئضئ هذا قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم	أبو سعيد	٣٣٤٤
إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس	أبو شرح	١٠٤، ٤٢٤٥	إن من ضئضئ هذا قوماً يقرؤون	أبو سعيد	٧٤٣٢
إن مكة لا تميز عاصياً	قال عمرو بن	١٠٤	إن من عباد الله من لو أنسم على الله	أنس	٢٨٠٦، ٢٧٠٣
أن ملكاً سأل النبي ﷺ	سعيد		أن من قرأ بالآيتين من آخر	أبو مسعود	٥٠٥١
إن مما أخاف عليكم من بعدي ما يفتح	معاذ بن رفاعه	٣٩٩٤	إن من كان قلبكم اخطفوا فأهلكهم	عبدلله	٥٠٦٢
إن مما أدرك الناس من كلام النبوة إذا لم	أبو سعيد	١٤٦٥	إن من نعم الله علي أن رسول الله ﷺ	عائشة	٤٤٤٩
تستحي	أبو مسعود	٦١٢٠	إن من نعمته الله عليكم أنه ليس أحد من	أبو موسى	٥٦٧
إن مما بينت الربيع يقتل أو يلم إلا أكلة	أبو سعيد	١٤٦٥	الناس يصلي هذه الساعة غيركم		
إن من أحبكم إلي أحسنكم أخلاقاً	عبدلله بن عمرو	٣٧٩٥	إن من ورطات الأمور التي لا مخرج	قال ابن عمر	٦٨٦٣
إن من أخيركم أحسنكم خلقاً	عبدلله بن عمرو	٦٠٢٩	إن منكم مغفون فأياكم ما صلى بالناس	أبو مسعود	٧٠٢
إن من أشرط الساعة أن تقاتلوا قوماً	عمرو بن تغلب	٢٩٢٧	إن منكم مغفون فمن أم الناس فليتجو	أبو مسعود	٧٠٤
يتملون الشعر	أنس	٥٣٣١، ٨٠	فإنه خلفه		
إن من أشرط الساعة أن يرفع العلم			إن موسى قال ففتنا أننا غداً قال أرأيت	أبي بن كعب	٣٢٧٨
			إذ أوتينا		
			إن موسى قام خطيباً في بني إسرائيل	أبي بن كعب	٣٤٠١، ٤٧٢٥
			إن موسى كان رجلاً حياً ستراً لا يرى	أبو هريرة	٣٤٠٤
			إن موسى كان رجلاً حياً وذلك قوله	أبو هريرة	٤٧٩٩
			إن موعدهم الحوض	عقبة بن عامر	٤٠٤٢
			أن ميمونة أعقت	كريب	٢٥٩٢
			أن ميمونة زوج النبي ﷺ أعقت	كريب	٢٥٩٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن ناساً اجتمعوا في المدينة فأمروهم النبي ﷺ أن ناساً اختطفوا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ	أنس	٥٦٨٦	أن قرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بما	ابن عباس	٥٧٣٧
أن ناساً أوجعوا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ	أم الفضل	١٦٦١	أن قرأ من عكل ثمانية قنعوا على رسول الله ﷺ	أنس	٦٨٩٩
أن ناساً أوجعوا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ	أنس	٥٧٣٧	أن قرأ من قومه انطلقوا إلى غير فصرفوا	سهل بن أبي حنيفة	٦٨٩٨
أن ناساً أوجعوا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ	أم الفضل بنت الحارث	١٩٨٨	أن نطلي النبي ﷺ كان لها قبلا	أنس	٥٨٥٧
أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح	أنس	١٦٢٨	إن هؤلاء تزولوا على حكمك	أبو سعيد	٣٠٤٣
أن ناساً كان بهم سقم فقلوا يا رسول الله أوتنا	أنس	٥٦٨٥	إن هاتين الصلاتين حورتنا عن وقتها	ابن مسعود	١٦٨٣
أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حي	أبو سعيد	٥٧٣٦	إن هذا أتاني وأنا نائم فاختطف سيفي	جابر بن عبد الله	٤١٣٩
أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ	أبو سعيد	١٤٦٩	فلمستقت وهو قائم		
أن ناساً من الأنصار قالوا الرسول الله ﷺ	أنس	٣١٤٧	إن هذا اختطف سيفي فقال فمن يمنعك	جابر	٢٩١٣
أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين	ابن عباس	٤٥٩٦	إن هذا اختطف سيفي وأنا نائم فلمستقت	جابر بن عبد الله	٤١٣٥
أن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا	ابن عباس	٤٨١٠	وهو في يده		
أن ناساً من هزينة اجتمعوا المدينة فرخص لهم رسول الله ﷺ	أنس	١٥٠١	إن هذا اختطف علي سيفي وأنا نائم	جابر	٢٩١٠
أن ناساً من هزينة قنعوا المدينة	أنس	٤١٩٢	إن هذا الأمر في قريش لا يملهم	معاوية	٧١٣٩، ٣٥٠٠
إن ناساً يخلعون من هذا المال	قال عمر	٥٦٦ ب ١١٩	إن هذا البلد حرمه الله لا يعضد	ابن عباس	١٥٨٧
إن ناساً يزعمون أن هذه الآية نُسخت	قال ابن عباس	٢٧٥٩	إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق	ابن عباس	٣١٨٩
إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك	قال ابن عمر	١٤٥	إن هذا الحلي من الأحصاء يثقلون ويكثر الناس	ابن عباس	٩٢٧
إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم وإني رأيت النبي ﷺ فعل	علي	٥٦١٥	إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف	عمر	٦٩٣٦، ٤٩٩٢
إن ناساً يكرهون الشرب قائماً وإن النبي ﷺ صنع مثل ما صنعت	علي	٥٦١٦	إن هذا المال خضر حلو فمن أخذ	حكيم بن حزام	٣١٤٣، ٢٧٥٠
إن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل	لقدام	٢٠٧٢	إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه	حكيم بن حزام	٦٤٤١، ١٤٧٢
أن نبي الله سليمان عليه السلام كان له ستون	أبو هريرة	٧٤٦٩	إن هذا المال خضرة حلوة فتمم	أبو سعيد	١٤٦٥
أن نبي الله ﷺ أراد أن يكتب إلى رطل	أنس	٥٨٧٢	إن هذا المال خضرة حلوة وإن كل ما أثبت	أبو سعيد	٦٤٢٧
أن بين الله ﷺ رأي رجلاً يسوق	أبو هريرة	١٧٠٦	الربيع		
أن نبي الله ﷺ حدثهم عن ليلة أسرى	مالك بن حنيفة	٣٤٣٠	إن هذا المال خضرة حلوة ونعم صاحب	أبو سعيد	٢٨٤٢
أن نبي الله ﷺ صلى بهم صلاة الظهر فزاد	ابن مسعود	٦٦٧١	المسلم لمن أخذه بخته		
أن نبي الله ﷺ صلى على النجاشي	جابر	٣٨٧٨	إن هذا امر كبه له على بنات آدم	عائشة	٥٥٤٨، ٢٩٤
أن نبي الله ﷺ قال لأبي	أنس	٤٩٦١	إن هذا بلد حرم الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام	ابن عباس	١٨٣٤
أن نبي الله ﷺ قت شهما	أنس	٤٠٩٠	إن هذا حمد لله ولمحمد الله	أنس	٦٢٢٥
أن نبي الله ﷺ كان يدعوهم عند الكرب	ابن عباس	٧٤٣١	إن هذا قد أتينا أئذان له	أبو مسعود	٢٤٥٦
أن نبي الله ﷺ كان يطوف على نسائه	أنس	٥٢١٥، ٢٨٤	إن هذا قد تبينا	أبو مسعود	٢٠٨١
أن نبي الله ﷺ كان يفعل ذلك	ابن عمر	١٥٧٣	إن هذا لمن أحب الناس إلي بعله	ابن عمر	٣٧٣٠
أن نبي الله ﷺ كان يقول في دير كل	للخيرة	٧٢٩٢	إن هذا يوم حرام يقتضون أي بلد هذا؟	ابن عمر	٦٠٤٣، ١٧٤٢
أن نبي الله ﷺ كان يقوم من الليل	عائشة	٤٨٣٧	أن هذه الآية التي في القرآن	قال عبد الله بن عمرو بن العاص	٤٨٣٨
أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسحروا	أنس	٥٧٦، ١١٣٤	أن هذه الآية نزلت في الخميس ثم أفيضوا...	عائشة	١٦٦٥
إن نساء العجم يكتفن صدورهن	سعيد بن الحسن	ك ٧٩ ب ٢	أن هذه الآية (وتخفي في حشك) ...	أنس	٤٧٨٧
أن نساء رسول الله ﷺ كن حزين	عائشة	٢٥٨١	إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء	عائشة	٥٦٨٧
أن نساء يدعون بالمصايح	قالت ابنة زيد بن ثابت	ك ٦٩ ب ١٩	إن هذه النار إقامي عود لكم فلانا	أبو موسى	٦٢٩٤
			أن هرقل أرسل إليه فقال فيما يأمركم	أبو سفيان	٥٩٨٠
			أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش	أبو سفيان	٧٢٩٦، ٣١٧٤، ٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أن هرقل أرسل إليه في ثمر من قريش	أبو سفيان	٦٦٠	(إنا أهلك الكوثري)	عائشة	٤٩٦٥
أن هرقل أرسل إليه وهم يلاليه	أبو سفيان	٢٩٧٨	أنا أمة أمية لا نكذب ولا نحسب الشهر	ابن عمر	١٩١٣
أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ	أبو سفيان	ك ٦ ب ٧	هكذا وهكذا	أنس	١٣٠٣
أن هرقل دعا ترجمانه ثم دعا	أبو سفيان	ك ٩٧ ب ٥١	إنا براقك يا إبراهيم غززون	-	ك ٢٣ ب ٤٣
أن هرقل قال له سألتك كيف كان قتلكم	أبو سفيان	٧٥٤١	إنا بك غززون	قال أنس	٤٨٣٤، ٤١٧٢
أن هرقل قال له سألتك ماذا يأمركم	أبو سفيان	٢٨٠٤	(إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً)	ابن عمر	٧٤٨٠
أن هرقل قال له سألتك أم يزدون	أبي سفيان	٥١	إنا قاتلون إن شاء الله	عبد الله بن عمرو	٦٠٨٦
إن هند بنت عتبة بن ربيعة قالت يا رسول الله ما كان مما على ظهر	عائشة	٦٦٤١	إنا قاتلون غداً إن شاء الله	أم حبيبة	٥١٢٣
أن هند بنت عتبة قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل	عائشة	٥٣٦٤	إنا قد تحمشتا أنك ناكح درة	أبو طلحة	٣٩٧٦
أن هند قالت للنبي ﷺ إن أبا سفيان رجل شحيح	عائشة	٧١٨٠	إنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فهل وجدتم	عدي بن حاتم	٥٤٨٧
أن هلال بن أمية قلف امرأته	ابن عباس	٤٧٤٧، ٢٦٧١	إنا قوم نصيب بهذه الكلاب	عدي بن حاتم	٥٤٨٣
إن وسادك إذا لم يرض إن كان الخطيط	عدي	٥٣٠٧	إنا كنا نؤرم بهذا	عائشة	٦٢٨٦، ٦٢٨٥
إن وقد عبد القيس أتوا النبي ﷺ فقال	ابن عباس	٤٥٠٩	إنا كنا نسلط على عهد رسول الله ﷺ	أبو موسى	٧٣٥٣
إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال	ابن عباس	٨٧	إنا كنا نخرج يوم الجمعة	ابن أبي أوفى	٢٢٤٣، ٢٢٤٢
إن وليلة كانت سوداء لحي من العرب	عائشة	٧٢٦٦، ٥٣	إنا كنا نفعله (الصلاة قبل المغرب)	قال سهل بن سعد	٢٣٤٩
أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن	عائشة	٤٣٩	إنا لم نجري لقتال أحد ولكننا جئنا معتمرين	عقبة بن عامر	١١٨٤
أن يد السارق لم تقطع على عهد النبي ﷺ	قال القسم من محمد	٥٣٢٢، ٥٣٢١	وإن قريشاً قد نهكهم	مروان - المسور	٢٧٣٢، ٢٧٣١
إلا في ثمن مجن	وسيلمان بن يسار	٦٧٩٢	إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم	الصبح بن جثامة	١٨٢٥
أن يعلى قال لعمر رضي الله عنه أرني النبي ﷺ حين	عائشة	١٣٨٦ ب ١٣	إنا لم نقض الكتاب بعد	مروان - سعد	٢٧٣٢، ٢٧٣١
أن يمين الله ملأى لا يغيثها	أبو هريرة	٧٤١٩	إنا لنكشر في وجوه أموالهم	قال أبو الدرداء	٦١٣١
أن يهوداً أتوا النبي ﷺ فقالوا السام	عائشة	٦٠٣٠	إنا لورخصنا لهم في هذا	قال ابن مسعود	٣٤٦
أن يهودياً جاءه إلى النبي ﷺ فقال يا محمد إن الله يسك	ابن مسعود	٧٤١٤	إنا لا نأكل الصدقة	أبو هريرة	١٤٩١
أن يهودياً رضى رأس جارية بين حجرين	أنس	٢٧٤٦، ٢٤١٣	أنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب	ابن عمر	٥٩٦٠
أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها	أنس	٦٨٧٩	إنا لا ندخل كنائسكم	قال عمر	ك ٨ ب ٥٤
أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة	أنس	٢٦١٧	إنا لا ندرى من أذن منكم في ذلك	مروان بن الحكم	٢٣٠٨، ٢٣٠٧
أن يهودية جاءت تسأله فقال لها أهاذك	عائشة	١٠٥٥، ١٠٤٩	إنا لا ندرى من أذن منكم فيه عن لم يأذن	والمسور بن	٣١٣٢، ٣١٣١
أن يهودية دخلت عليها فذكرت عندها	عائشة	١٣٧٢	فلرجعوا	مخزومة	٤٣١٨، ٤٣١٩
إنا اتخذنا خاتماً وبقشنا فيه نقشاً فلا	أنس	٥٨٧٤	إنا لا ندرى من أذن منكم عن لم يأذن	مروان - المسور	٢٦٠٨، ٢٦٠٧
أنا أتينا النبي ﷺ نمر من الأشعرين	أبو موسى	٤٣٨٥	فلرجعوا حتى يرفع إلينا	أبو موسى	٧١٤٩
إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين	أنس	٢٩٤٥، ٦١٠	إنا لا نولي هذا من ساءه ولا	جابر	٤١٠١
		٣٦٤٧، ٢٩٩١	إنا يوم الحقيق نخضر فخرضت	مروان - المسور	٢٧٣٢، ٢٧٣١
		٤١٩٨، ٤١٩٧	إنا آتية ومطوف به	عبد الله بن عمرو	١١٥٣
		٤٢٠٠	إنا إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونهت	عبد الله بن عمرو	٣٤١٩
			نفسك		
			إنا إذا فعلت ذلك هجمت العين ونهت		
			النفس		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين	عبد الله بن عمرو	١٩٧٩	إنكم أحب الناس إلى (مرتين)	أنس	٣٧٨٦
ونفقت له النفس			إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض	أم سلمة	٢٦٨٠
إنك إذا كنت راضية قلت بأبي ورب محمد	عائشة	٦٠٧٨	إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته	أم سلمة	٦٩٦٧
وإذا كنت ساحقة			إنكم ترونه كذلك	أبو هريرة	٨٠٦
إنك امرؤ فيك جاهلية	أبو ذر	٦٠٥٠، ٣٠	إنكم ترونه يوم القيامة كذلك يجمع الله الناس	أبو هريرة	٦٥٧٣
إنك امرؤ فيك جاهلية	سعد	٦٣٧٣	إنكم ترونه يوم القيامة يكثر الحديث	قال أبو هريرة	٧٣٥٤
إنك إن تخلف فتعمل عملاً تبغى به وجهه			إنكم تقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث	قال أبو هريرة	٢٠٤٧
الله			إنكم تسبحون على الإمارة - يكون	أبو هريرة	٧١٤٨
إنك أن تدع ورثك أغنياء خير من أن تدعمه عالة يتكفون	سعد	٢٧٤٢	إنكم سترون بعدي أثره شديدة فاصبروا	أنس	٣١٤٧
إنك أن تدع ورثك أغنياء خير من أن تدعهم عالة	سعد	٥٦٦٨	إنكم سترون بعدي أثره فاصبروا	أنس	٣١٦٣، ٣٣٧٧
إنك أن تدع ورثك أغنياء خير من أن تدعهم عالة	سعد بن مالك	١٢٩٥، ٣٩٣٦	إنكم سترون بعدي أثره فاصبروا	أسيد بن حضير	٧٠٥٧
إنك أن تدع ورثك أغنياء خير من أن تدعهم عالة	سعد	٦٣٧٣، ٤٤٠٩	إنكم سترون بعدي أثره وأمرؤا تتكرونها	ابن مسعود	٧٠٥٢
إنك أن تدع ورثك أغنياء خير من أن تدعهم عالة	سعد	٦٣٧٣	إنك سترون ريكما ترون	جرير	٤٨٥١، ٥٥٤
إنك أول أهل بيتي لحاقاً بي	عائشة	٦٣٧٣	إنكم سترون ريكما عياناً	جرير بن عبد الله	٧٤٣٤
إنك تقدم على قوم أهل كتاب	ابن عباس	١٤٥٨	إنكم سترون ريكما يوم القيامة كما	جرير	٧٤٣٦
إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب	ابن عباس	٧٣٧١	إنكم ستقفون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض	عبد الله بن زيد	٤٣٣٠
إنك دعوته خلس خمسة وهذا رجل	أبو مسعود	٥٤٣٤	إنكم ستقفون بعدي أثره فاصبروا	أنس	٣٧٩٣
إنك ستأتي قوماً لأهل كتاب فإنا جهمهم	ابن عباس	١٤٩٦، ٤٣٤٧	إنكم لأحب الناس إلى (ثلاث مرات)	أنس	٦٦٤٥
إنك عسى أن يطول بك عمر وإن من حسبك أن تصوم من كل شهر	عبد الله بن عمرو	٦١٣٤	إنكم لتصلون صلاة لقد صحتنا النبي ﷺ	قال معاوية	٣٧٦٦، ٥٨٧
(إنك لأنت الحليم)	قال الحسن	ك ٦٥ ب هود	إنكم لتعلمون أعمالاً هي أدق	أنس	٦٤٩٢
(إنك أنت الحليم الرشيد) - يسهزون به	قال الحسن	ك ٦٠ ب ٣٤	إنكم لم تزلوا في صلاة ما انتظرت الصلاة	أنس	٦٠٠
إنك تصوم الدهر وتقوم الليل؟	عبد الله بن عمرو	١٩٧٩	إنكم لم تزلوا في صلاة ما انتظرتوها	أنس	٥٨٦٩
إنك لحليستا	عائشة	٦١٥٧	إنكم لن تزلوا في صلاة ما انتظرت الصلاة	أنس	٨٤٧
إنك لحليستا أما كنت ظفقت يوم النحر؟	عائشة	١٧٦٢	إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً	ابن عباس	٤٦٢٥، ٤٧٤٠
إنك لست تصنع ذلك خيلاء	ابن عمر	٣٦٦٥	إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً	ابن عباس	٦٥٢٦، ٣٣٤٩
إنك لست منهم	ابن عمر	٦٠٦٢	إنكم محشورون وإن أناساً يؤخذ بهم	ابن عباس	٤٦٢٦
إنك لمرعش القفا إن أبصرت الخيطين	عدي بن حاتم	٤٥١٠	إنكم ملاقو الله حفاة عراة غرلاً	ابن عباس	٦٥٢٥
إنك لن تخلف فتعمل عملاً تبغى به وجهه	سعد بن مالك	٣٩٣٦، ٤٤٠٩	إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً	أبو موسى	٦٤٠٩
الله إلا ازددت			إنكن صواحب يوسف مروا أبا بكر	عائشة	٣٣٨٤
إنك لن تخلف فتعمل عملاً تبغى صالحاً	سعد بن مالك	١٢٩٥	إنكن صواحب يوسف مروا أبا بكر	عائشة	ك ٦ ب ١٩
إلا ازددت به درجة			فليل		
إنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها	سعد	٦٣٧٣	إنكن لأتقن صواحب يوسف مروا أبا بكر	عائشة	٧١٣
إنك لن تنفق نفقة تبغى بها وجهه الله	سعد	١٢٩٥، ٥٦	أن يصلي بالناس		
			إنكن لأتقن صواحب يوسف مروا أبا بكر	عائشة	٧١٦
إنك مع من أحببت	أنس	٦١٦٧	فليل للناس		
إنك مهما أفضت من نفقة فإنها صدقة	سعد	٢٧٤٢	إنما أنا منهم	أبو سعيد	٧٤٣٢، ٣٣٤٤
إنك لا تستطيع ذلك فصم واضطر وقم وتم	عبد الله بن عمرو	١٩٧٦، ٣٤١٨	إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم	ابن عمر	٣٤٥٩، ٥٠٢١
وصم من الشهر					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إنما أخش عليكم من عبيدي ما يفتح عليكم	أبو سعيد الخدري	٢٨٤٢	إنما أنا شافع	ابن عباس	٥٢٨٣
إنما أردت أن النبي ﷺ كان أعلى من الناس	قال علي بن الحسين	٣٧٧	إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون	ابن مسعود	٤٠١
إنما أصنع كما رأيته أصحابي	قال ابن عمر	١١٩٢	إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي	أم سلمة	٧١٦٩، ٦٩٦٧
إنما الأعمال بالخواتيم	سهل	٦٦٠٧	إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم	أم سلمة	٢٤٥٨، ٧١٨٥
إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ	عمر	١	إنما أنا قاسم	جابر بن عبد الله	٧١٨١
إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى	عمر	٦٦٨٩، ٦٩٥٣	إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت	أبو هريرة	٣١١٧
إنما الأعمال بخواتيمها	سهل بن سعد	٦٤٩٣	إنما أنا قاسم أقسم بينكم	جابر بن عبد الله	٦١٩٦
إنما الإمام جنة . . يقاتل من وراءه	أبو هريرة	٢٩٥٧	إنما أنا قاسم والله يعطي ولن تزال هذه	معاوية	٧١
إنما الإمام ليؤتم به فإذا كبر كبروا	أنس	٧٣٣	الأمة قائمة		
إنما البذل على من تقص حجه	قال ابن عباس	ك ٢٧ ب ٤	إنما أنا قاسم وخاؤون والله يعطي		ك ٥٧٢ ب ٧
إنما التصديق للنساء	سهل	١٢١٨، ٢٦٩٠	إنما أنا قاسم ويعطي الله	معاوية	٧٣١٢
إنما التصديق للنساء	سهل بن سعد	٦٨٤، ١٢٣٤	إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار	عائشة	١٧٩٠، ٤٤٩٥
إنما الخطبة بعد الصلاة	ابن عباس	٩٥٩	إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا	عائشة	٣٤٧٥
إنما الرضاة من الجماعة	عائشة	٢٦٤٧، ٥١٠٢	إنما أهلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق	عروة بن الزبير	٤٣٠٤
إنما السجدة على من استمعها	قال عثمان	ك ١٧ ب ١٠	فيهم الشريف		
إنما الشوم في ثلاث في الفرس والمرأة والدار	ابن عمر	٥٧٧٢	إنما باهلك سراق الحجيج من أسلم وغفار	أبو بكر	٣٥١٦
إنما الشوم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار	ابن عمر	٢٨٥٨	ومزينة		
إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب	أبو هريرة	٦١١٤	إنما بشت إليك لتستمتع بها يعني تبيعها	ابن عمر	٢١٠٤
إنما الصبر عند الصلوة الأولى	أنس	١٢٨٣	إنما بشت إليك لتصيب بها مالا	ابن عمر	٦٠٨١
إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب	ك ٧٨ ب ١٠٢	١٠٢	إنما بشت بها إليك لتبيها أو تكسوها	ابن عمر	٥٨٤١
إنما الظهار من النساء وفي العربية	قال عكرمة	ك ٦٨ ب ٢٣	إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين	أبو هريرة وأنس	٢٢٠، ٦٩٢٨
إنما العلم بالتعلم	ك ٣ ب ١٠	١٠	إنما يتلواكم فيما سلف قبلكم من الأمم	ابن عمر	٥٥٧، ٧٥٣٣
إنما الفسل على من نجب عليه الجمعة	قال ابن عمر	ك ١١ ب ١٢			٧٤٦٧
إنما الكرم قلب المؤمن	-	ك ٧٨ ب ١٠٢	إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد	جابر بن مطعم	٣١٤٠
إنما الكرم قلب المؤمن	أبو هريرة	٦١٨٣	إنما بنو هاشم وبنو المطلب	جابر بن مطعم	٣٥٠٢، ٤٢٢٩
إنما المدينة كالنكر تنفي خبيثا	جابر	٧٢١١، ٧٣٢٢	إنما تنيب عثمان عن بدر	ابن عمر	٣١٣٠
إنما المرأة كالضلع	ك ٦٧ ب ٧٩	٧٩	إنما تقتلون بأعمالكم	قال أبو الدرداء	ك ٥٦ ب ١٣
إنما القلنس الذي يفسد يوم القيامة	ك ٧٨ ب ١٠٢	١٠٢	إنما جعل الإنذن من قبل الأبرار	سهل بن سعد	٥٩٢٤
إنما الناس كالإبل المالة لا تكاد تجد فيها راحة	ابن عمر	٦٤٩٨	إنما جعل الإنذن من قبل البصر	سهل بن سعد	٦٩٠١
إنما الولاء لمن أعتق	ابن عمر	٦٧٥٧، ٦٧٥٩، ٢١٥٦، ٢١٦٩	إنما جعل الإنذن من أجل البصر	سهل بن سعد	٦٢٤١
إنما الولاء لمن أعتق	عائشة	٢١٦٨، ٢٥٦٣، ٢٥٦١، ٢٥٦٤، ٢٧١٧، ٢٥٧٨	إنما جعل الإمام ليؤتم به	-	ك ١٠ ب ٥١
		٢٧٣٥، ٢٧٢٩	إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر	عائشة	٦٨٨، ١١٣، ١٢٣٦
		٥٢٨٤، ٥٤٣٠	إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا	أنس	٦٨٩، ٧٣٢، ٣١٩، ٣٧٨، ٨٠٥، ١١١٤، ٧٣٣
		٩٦٧٥٤	إنما جعل النبي ﷺ في كل مالم	أنس	
		٦٧٥٨	إنما جعل النبي ﷺ في الركن الخامس	أبو هريرة	٧٣٤، ٧٢٢، ٢٤٩٥، ٦٩٧٦
		ك ٢٨ ب ١٨	إنما جعلت قاسما أقسم بينكم	جابر	ك ٢٤ ب ٦٥، ٣١١٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إنما حرم أكلها	ابن عباس	١٤٩١، ٢٢٢١	إنما منعتني أن أورد عليك أبي كنت أصلي	جابر	١٢١٧
إنما خيرني الله أو أخيرني	ابن عمر	٥٥٣١	إنما نزل أول ما نزل	عائشة	٤٩٩٣
إنما خيرني الله فقال استغفر لهم أولاً	ابن عمر	٤٦٧٢	إنما هذا من إخوان الكهان	أبو هريرة	٥٧٥٨
إنما ذلك المرض ولكن من نوقش الحساب يهلك	عائشة	٤٦٧٠	إنما هذا من إخوان الكهان	ابن المسيب	٥٧٦٠
إنما ذلك المرض وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا حذب	عائشة	١٠٣	إنما هذه صفة		ك ٧٦ ب ٤٦
إنما ذلك سواد الليل ويبيض النهار	عدي بن حاتم	٦٥٣٧	إنما هذه لباس من لا خلاق له	ابن عمر	٧١٧٠
إنما ذلك مرق وليس بالحقيقة بلذا أقيمت	عائشة	١٩١٦	إنما هلك من كان فيكم أنهم كانوا يقيمون	عائشة	٣٠٥٤، ٩٤٨
إنما سمى النبي ﷺ بالبيت وبين الصفا	ابن عباس	٣٠٦	الحمد على الوضع		٦٧٨٧
إنما سمى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا	ابن عباس	٤٢٥٧	إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه	معاوية	٥٩٣٢، ٣٤٦٨
إنما سمى الخضر لأنه جلس على فروة	أبو هريرة	١٦٤٩	إنما هي أربعة أشهر وعشراً وقد كانت	أم سلمة	٥٣٣٦
إنما سميت على كلبك	عدي بن حاتم	٣٤٠٢	إنما هي بضعة مني يربطني بأربابها	المسور بن مخرمة	٥٢٣٠
إنما سنة الصلاة أن تصب رجليك اليمنى	ابن عمر	١٧٥	إنما هي صفة	صفة	ك ٦٧ ب ١٠٩
إنما صنعت ذلك ليراني أحق	قال جابر	٨٢٧	إنما صفة بنت حبي	صفة بنت حبي	٧١٧١
إنما ضل من كان فيكم إنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه	عائشة	٣٥٢	إنما هي طعمة لأطمعكموها الله	أبو قتادة	٦٢١٩
إنما قتله: اختبرناه	ابن عباس	٦٨٨	إنما يأكل آل محمد من هذا المال يعني مال الله ليس لهم أن يزيلوا على لأكل	أبو بكر	٥٤٩٠، ٢٩١٤
إنما قال النبي ﷺ إنهم ليعلمون	عائشة	ك ٦٠ ب ٣٩	إنما يرحم الله من عباده الرحماء	أسامة بن زيد	٣٧١٢
إنما قال رسول الله ﷺ إنه ليحلب	عائشة	١٣٧١	إنما يستخرج بالتمر من البخيل	ابن عمر	٦٦٥٥، ١٢٨٤
إنما كنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً	أنس	٣٢٧٨	إنما يستخرج به من البخيل	ابن عمر	٧٤٤٨، ٧٣٧٧
إنما كان الذي أوتيت وحياً أوحاه الله	أبو هريرة	٤٠٩٦	إنما ليس الخمر في الدنيا من لا خلاق	ابن عمر	٦٦٩٢
إنما كان الضاق على عهد النبي ﷺ	قال خليفة	٧٢٧٤	إنما ليس الخمر من لا خلاق له	عمر	٦٦٠٨
إنما كان شيء في صدغيه	أنس	٧١١٤	إنما ليس هذه من لا خلاق له	ابن عمر	٥٨٣٥
إنما كان محمد ﷺ يقتل للمشركين	ابن عمر	٣٥٥٠	إنما ليسها من لا خلاق له	ابن عمر	٦٠٨١
إنما كان من أهل لثة الطاغية التي	عائشة	٧٠٩٥	إنما نلقى العدو غداً وليس معنا مدى	ابن عمر	٢٦٦٩، ٨٨٦
إنما كان منزل ينزله النبي ﷺ ليكون أسمح	عائشة	٤٨٦١	إنما أذنت بهم شجرة	ابن عمر	٥٩٨١، ٥٨٤١
إنما كان نطائي شقته نصفين فأوكيت	أسماء	١٧٦٥	إنما أبعصر النبي ﷺ يضطجع في المسجد	عبد بن جهم عن عه	٣٠٥٤
إنما كان هذا لأن قرشاً لما استصموا على	ابن مسعود	٥٣٨٨	إنه أتى لها جهل وبه رفق	قال ابن مسعود	٢٦١٢، ٢١٠٤
إنما كان يضحك أن تصنع هكذا	عمل	٤٨٢١	إنه أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله قد أنكرت	عتبان بن مالك	٥٥٤٣
إنما كان يضحك هكذا	عمل	٣٤٧	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	٣٨٥٩
إنما لأمرى ما نوى	عمر	٣٣٨	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	٥٩٦٩
إنما لكل امرئ ما نوى	عمر	٥٠٧٠	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	٣٩٦١
إنما كره ذلك لمن أحدث عليه	يزيد بن ثابت	١	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	٤٢٥
إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب	ابن عمر	ك ٢٣ ب ٨١	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	٥٥٦٦
إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل	ابن عمر	٥٠٣١	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	١٥٢٢
إنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل	ابن عمر	٢٢٦٩	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	١٥٢٢
إنما مثلني ومثل الناس كمثل رجل استوفد	أبو هريرة	٣٤٥٩	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	١٥٢٢
ناراً		٦٤٨٢	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	١٥٢٢
إنما مثلني ومثل ما بعثني الله به كمثل	أبو موسى	٧٢٨٣	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	١٥٢٢
إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يكي عليها أهلها	عائشة	١٢٨٩	إنه أتى عائشة فقال لها يا أم المؤمنين إن رجلاً يمش	عن مسروق	١٥٢٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أنه أخذ سناً فجاءه صاحبه	أبو هريرة	٢٦٠٩	أنه توضأ فغسل وجهه	ابن عباس	١٤٠
أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه	ستين أبو جميلة	٤٣٠١	أنه توضأ في بيته ثم خرج	أبو موسى الأشعري	٣٦٧٤
أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وهو يحلف	ابن عمر	٦١٠٨	أنه جله إلى الحجر الأسود قبله	عن عمر	١٥٩٧
أنه أري وهو في معرسة بندي الحليفة	ابن عمر	٧٣٤٥	أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه	أنس	٧٥١٧
أنه استأذن على النبي ﷺ رجل قال	عائشة	٦١٣١	أنه جعل أصبعيه في أذنيه	عن بلال	ك ١٠ ب ١٩
أنه استاك وهو صائم	ك ٢٥ ب ٣٠		أنه حج مع ابن مسعود	عن عبد الرحمن	١٧٤٩
أنه استشارهم في إملاص المرأة	عن عمر	٦٩٠٨، ٦٩٠٥	أنه حج مع النبي ﷺ يوم ساق البدن	ابن يزيد	١٥٦٨
أنه اشترى غلاماً حبلاً	أبو جحيفة	٥٩٦٢	أنه حدث بذلك أمر قضى لها كانوا ينفون عنه من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام	جابر	٣٩٩٧
أنه أعطى قوة ثلاثين	أنس	٢٦٨	أنه حرق نخل بني النضير	ابن عمر	٢٣٢٦
أنه أعور وإن الله ليس بأعور	ابن عمر	٦١٧٥	أنه خاصم رجلاً من الأنصار	الزبير	٢٧٠٨
أنه أعور وإنه يجيء معه بمثل الجنة والنار	أبو هريرة	٣٣٧٨	أنه خاصمته لروى في حق	عن سعيد بن زيد	٣١٩٨
أنه أفرغ من الإناء على يديه	عبد الله بن زيد	١٩١	أنه علم رسول الله ﷺ عشرين	بن عمرو بن قنيل	ك ٦٧ ب ٦٤
أنه أقبل هو وأبو طلحة مع النبي ﷺ	أنس	٦١٨٥، ٣٠٨٦	أنه علم رسول الله ﷺ عشرين	أنس	٥١٦٣
أنه أقبل يسير على حماز	ابن عباس	٤٤١٢	أنه خرج لحاجة فأتته المغيرة	المغيرة بن شعبة	٢٠٣
أنه أقتسم المهاجرون قرعة فطار	أم العلاء الأنصارية	١٢٤٣	أنه خرج مع النبي ﷺ عام خير	سويد بن النعمان	٢٩٨١، ٢٩٩٥
أنه اتهم صرفاً بمائة	عن مالك بن أوس	٢١٧٤	أنه خرج مع النبي ﷺ فخشف	أبو قتادة	٢٨٥٤
أنه أمر فيمن زنى ولم يحصن	زيد بن خالد	٢٦٤٩	أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خير	سويد بن النعمان	٢٠٩
أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى	عن ابن مسعود	١٧٤٨	أنه خفف عن الحائض	ابن عباس	١٧٥٥
أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو رافع	أبو بكر	٧٨٣	أنه دخل على الحجاج قال يا ابن الأكوع	عن سلمة بن الأكوع	٧٠٨٧
أنه أهدى لرسول ﷺ حماز وحش	الصعب بن جثامة	٢٥٩٦	أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور	عن عبد الله بن	٦٩٥
أنه أهدى لرسول الله ﷺ حملاً وأحشياً	الصعب بن جثامة	٢٧٥٣، ١٨٢٥	أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلان من بني	قال ابن عمر	٥٥١٤
أنه ألهل وقال إن حبل بيني	عن ابن عمر	٤١٨٤	أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة فأتى	خالد بن الوليد	٥٥٣٧
أنه أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ	عائشة	١٦٤١	أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة وهي حالته	خالد بن الوليد	٥٥٣٧
أنه بات عند ميمونة أم المؤمنين	ابن عباس	١١٩٨	أنه بات ليلة عند ميمونة	خالد بن الوليد	٥٥٣٧
أنه بات عند ميمونة زوج النبي ﷺ	ابن عباس	٤٥٧٢، ٤٥٧١	أنه بايع النبي ﷺ تحت الشجرة	خالد بن الوليد	٥٣٩١
أنه بات عند ميمونة وهي حالته	ابن عباس	٩٩٢	أنه بنا هو مع رسول الله ﷺ	خالد بن الوليد	٥٣٩١
أنه بات ليلة عند ميمونة	ابن عباس	١٨٣	أنه بينما هو جالس عند النبي ﷺ	خالد بن الوليد	٥٣٩١
أنه بايع النبي ﷺ تحت الشجرة	ثابت بن الضحاك	٤١٧١	أنه بينما هو مع عبد الله بن عمر	ابن عباس	١٦٧١
أنه بنا هو مع رسول الله ﷺ	جبير بن مطعم	٣١٤٨	أنه بينما هو يسير مع رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥٣١٠
أنه بينما هو جالس عند النبي ﷺ	أبو سعيد الخدري	٦٦٠٣، ٢٢٢٩	أنه تناولوه بضعة عشر	أبو هريرة	٢٧٣٤
أنه بينما هو مع عبد الله بن عمر	حرملة	٣٧٣٧	أنه تزوج ابنة لأمي إهاب بن عزة	أبو سعيد	٧٥٠٨
أنه بينما هو يسير مع رسول الله ﷺ	جبير بن مطعم	٢٨٢١	أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب	أبو هريرة	٢٠٦٣، ٢٢٩١، ٢٤٣٠
أنه تناولوه بضعة عشر	سلمان الفارسي	٣٩٤٥	أنه تملأ وهو يخرن ليس	أبو هريرة	٢٥٧٩ ب ٢٥
أنه تزوج ابنة لأمي إهاب بن عزة	عقبة بن الحارث	٢٦٤٠، ٨٨	أنه تملأ وهو يخرن ليس	أبو هريرة	٢٥٧٩ ب ٢٥
أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب	عن عقبة بن الحارث	٢٦٥٩	أنه تملأ وهو يخرن ليس	أبو هريرة	٢٥٧٩ ب ٢٥
أنه تملأ وهو يخرن ليس	عن ابن عمر	٥٤٦٤	أنه تملأ وهو يخرن ليس	أبو هريرة	٢٥٧٩ ب ٢٥
أنه تقاضى ابن أبي حرملة ديناً	كعب بن مالك	٢٧١٠، ٤٥٧	أنه تملأ وهو يخرن ليس	أبو هريرة	٢٥٧٩ ب ٢٥
أنه تملأ وهو يخرن ليس	عن ابن عباس	٧٨، ٧٤	أنه تملأ وهو يخرن ليس	أبو هريرة	٢٥٧٩ ب ٢٥
أنه تملأ وهو يخرن ليس	عن ابن عباس	٧٤٧٨، ٣٤٠٠	أنه تملأ وهو يخرن ليس	أبو هريرة	٢٥٧٩ ب ٢٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أنه ذكر قول النبي ﷺ في الفصل يوم الجمعة	ابن عباس	٨٨٥	أنه سئل عن أجر الحجام	عن أنس	٥٦٩٦
أنه رأى النبي ﷺ صلى السبعة	عامر بن ربيعة	١١٠٤	أنه سئل عن جرح النبي ﷺ	سهل	٢٩١١
أنه رأى النبي ﷺ يحزم من كتف شاة	عمرو بن أمية	٥٤٠٨	أنه سئل عن متعة الحج	عن ابن عباس	١٥٧٢
أنه رأى النبي ﷺ يصلي	ابن عمر	٨٢٣، ٨٢٣	أنه سأل عن الوضوء عما مست النار	عن جابر	٥٤٥٧
أنه رأى النبي ﷺ يصلي في ثوب واحد	عمر بن أبي سلمة	٣٥٥	أنه سمع النبي ﷺ يخطب على المنبر	ابن عمر	٣٢٩٧
أنه رأى النبي ﷺ يمسح على الخفين	عمرو بن أمية	٢٠٤	أنه سمع النبي ﷺ يقرأ على المنبر (ونادوا يا مالك)	يعلى	٣٢٦٦
أنه رأى أم زفر تلك امرأة طويلة سوداء	عن عطاه	٥٦٥٢	أنه سمع النبي ﷺ يقول في صلاة الفجر	ابن عمر	٧٣٤٦
أنه رأى بلالاً يؤذن	أبو جحيفة	٦٣٤	أنه سمع خصومة ياب حجرته فخرج	أم سلمة	٧١٨١، ٢٤٥٨
أنه رأى جبريل له ستمائة جناح	ابن مسعود	٤٨٥٦، ٣٣٣٢	أنه سمع خطبة عمر الأخيرة حين	عن أنس	٧٢١٩
أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه	عن حنيفة	٨٠٨، ٣٨٩	أنه سمع رجلاً يقرأ آية	ابن مسعود	٥٠٦٢
أنه رأى رجلاً يخلف قتال له	عن عبيد بن مظل	٥٤٧٩	أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه	ابن عمر	٤٥٥٩، ٤٠٦٩
أنه رأى رسول الله ﷺ مستقيماً	عبد بن جهم عن حمه	٤٧٥	أنه سمع رسول الله ﷺ وذكر عنه حمه	أبو سعيد	٦٥٦٤
أنه رأى رسول الله ﷺ شرب لبناً	أنس	٥٦١٢	أبو طالب		
أنه رأى رسول الله ﷺ دها من كتف شاة	عمرو بن أمية	٢٠٨، ٥٤٦٢	أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل للشرق	ابن عمر	٧٠٩٣
أنه رأى عثمان بن عفان دعا يأناه	عن حمران	١٥٩	أنه سمع عمر الغد حين بايع المسلمون	قال أنس	٧٢٦٩
أنه رأى عثمان دها بوضوء	عن حمران	١٦٤	أنه سمع معاوية بن أبي سفيان	عن حميد بن	٢٠٠٣
أنه رأى على أم كلثوم عليها السلام بنت رسول الله ﷺ برد	عن أنس	٥٨٤٢	أنه سمع معاوية يوماً فقال مثله	عبد الرحمن بن عيسى بن طلحة	٦١٢
أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق	أنس	٥٨٦٨	أنه سبجاء برجال من أمي فيؤخذ بهم فأتى الشمال	ابن عباس	٦٥٢٦
أنه رأى قبر النبي ﷺ مستمماً	قال سفيان الثمار	١٣٩٠ م	أنه سبجكم بعدي أثره	أنس	٣٧٩٤
أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر	عن أبي لؤابة	٧٣٧	أنه شكاً إلى رسول الله ﷺ	عبد بن جهم عن حمه	١٣٧
أنه رأى نافع بن جبير أوتر بركمة	قال عبيد الله شيخ	٢١٢٢	أنه شهد العيد يوم الأضحية مع عمر بن الخطاب	عن أبي عبيد	٥٥٧١
أنه رأى في معرس بني الحليفة	ابن عمر	١٥٣٨	أنه شهد النبي ﷺ يخطب	مولى بن زهر	١٧٠٠
أنه رفع يديه حتى رأيت ياضاً يطيه	أنس	٢١١٥ ب	أنه شهد النبي ﷺ يوم النحر صلى	عبد الله بن عمرو	١٧٠٠
أنه سأل ابن شهاب عن تظلم العبد	عن مالك	٢٣ ب ٦٨	أنه شهد بئراً وما يدريك لعل الله عز وجل	جندب	٧٤٠٠
أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى	عن محمد بن أبي بكر القضي	١٦٥٩	أنه شهد النبي ﷺ يخطب	علي	٤٨٩٠
أن سأل سهلاً هل رأيتم في زمان النبي ﷺ قال	أبو حازم	٥٤١٠	أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع		
أنه سأل عائشة رضي الله عنها	عن عروة	٣٣٨٩، ٢٤٩٤	أنه شهد عمر وقال له حمار	عن ابن عبد الرحمن بن أبي	٣٤٠
أنه سأل عائشة رضي الله عنها قال لها يا أمته	قال عروة	٥١٤٠	أنه سمع النبي ﷺ فرأى من تيسيره	أبو برة	٦١٢٧
أنه سأل عائشة رضي الله عنها كيف	عن أبي سلمة بن عبد الرحمن	٢٠١٣	أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس	عن علي	٥٦١٦
أنه سأل عائشة رضي الله عنها (وإن ختمتم)	قال عروة	٥٠٩٢	أنه صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركعت	أنس	١٧٦٤
أنه سأل عائشة عن قول الله تعالى (وإن ختمتم)	عن عروة	٤٥٧٤	أنه صلى صلاة قال	أبو هريرة	١٢١٠، ٣٢٨٤
أنه سأل عائشة عن قوله تعالى (وإن ختمتم أن لا تقسطوا)	عن الزهري	٥٠٦٤	أنه صلى قبل بيت المقدس	البراء	٤٠
أنه سأل عائشة (وإن ختمتم أن لا تقسطوا)	عن عروة	٦٩٦٥	أنه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع	أبو أيوب	٤٤١٤
أنه سأل عثمان بن عفان فقال رأيتم إذا	عن زيد بن خالد	٢٩٢	أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح	عن الأخنف	١٠٦ ب ١٠

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
٦٢٧٨	عن علقمة	أنه قدم الشام	٦٣٦٢	أنس	إنه صوّت لي الجنة والنار حتى رأيتهما وراء الحائط
٧٢٤	عن أنس	أنه قدم المدينة فقبل له ما أنكرت	١٧٣٢	عن ابن عمر	أنه طاف طوافاً واحداً ثم يقبل
٥٧٦٧	ابن عمر	أنه قدم رجلاً من المشرق فخطب فعجب	٥٢٥١	ابن عمر	أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ
٤٨٤٧	عبد الله بن الزبير	أنه قدم ركب من بني تميم	٧١٦٠، ٤٩٠٨	ابن عمر	أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر عمر
٧١٦٣	عن عبد الله بن السلمي	أنه قدم على عمر في خلافة قتال	٦٨٨٠	أبو هريرة	أنه عام فتح مكة فقلت خراقة رجلاً
١٠٧٢	زيد بن ثابت	أنه قرأ على النبي ﷺ والنجم	٣٤٧٤	عائشة	إنه حذاب يمشي الله على من يشاء وإن الله
٤٥٠٦	عن ابن عمر	أنه قرأ فنية طعام مساكين	١١٨٥، ٨٣٩	محمود بن الربيع	أنه كحل رسول الله ﷺ
٤٨٧٣	ابن مسعود	أنه قرأ «فهل من مذكر»	٦٤٢٢	قال مجاهد	«إنه على رجعه لقادس»: النطفة في الإحليل
٣٩٧٢	ابن مسعود	أنه قرأ والنجم فسجد بها	ك ٦٠ ب ١	عائشة	إنه عمك فأثنتي له
٣١٧٠	أنس	أنه قتل شهراً بعد الركوع	٥٢٣٩	عائشة	إنه عمك فليج عليك
٦٢٣٨، ٥١٦٦	أنس	أنه كان ابن عشرين سنة قدم رسول الله ﷺ	٥٢٣٩	جابر	أنه غزا مع النبي ﷺ فأذكرتهم القافلة
٦٢٠٨	أبو موسى	أن كان إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة	٢٩١٣	جابر	أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد
٢٨٦٥	ابن عمر	أنه كان إذا أدخل رجله في الغرز	٤١٣٤، ٢٩١٠	عن ابن عمر	أنه غسل قدميه بعد ما جف وضوءه
١١٨١	حفصة	أنه كان إذا أخذ للوزن	٦٥٦٧	أنس	إنه في الفردوس الأعلى
١٧٦٩	عن ابن عمر	أنه كان إذا قبل بات بذي طوى	٣٩٨٢	أنس	إنه في جنة الفردوس
٩٥	أنس	أنه كان إذا تكلم بكلمة	٤٦٦٤	عن ابن عباس	أنه قال حين وقع بينه وبين ابن الزبير
١٥٩٩	ابن عمر	أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل	٤٢٨٢	أسامة بن زيد	أنه قال زمن الفتح يا رسول الله
٣٠٦٥	أبو طلحة	أنه كان إذا ظهر على قوم	٤٠١٩	القتاد بن عمرو	أنه قال لرسول الله ﷺ أرايت إن قتيت
٢٩٤١	أبو سفيان	أنه كان بالشام في رجال من قرش	٥٨٥١	قال عبيد بن جريح	أنه قال لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما
٧٣٣٤	سهل بن سعد	أنه كان بين جدار المسجد ما يلي	عن الأشمري	ك ٩٢ ب ٥	رايتك تصنع أربعا
٦٨٧٥، ٣١	أبو بكر	إنه كان حياً على قتل صاحبه	٧٠٦٧	عن أبي شريح	أنه قال لعبد الله تلمذ الأيام التي ذكر
٥٧٣٤	عائشة	أنه كان غلباً يبعثه الله على من يشاء	١٨٣٢	العنودي	أنه قال لعمر بن سعيد وهو يمشي
٣٠٦٩	قال ابن عمر	أنه كان على فرس يوم لقي	٦٣٢٦	أبو بكر	أنه قال للنبي ﷺ علمني دعاء أذوه به
٥٥٦٨	عن أبي سعيد	أنه كان غائباً فقدم فقدم إليه لحم	٦٥٧٢	العباس	أنه قال للنبي ﷺ هل نعت أبا طالب
٧٥٥٢، ٤٩٤٦	علي	أنه كان في جنازة فأخذ عوداً فجعل	٤٠٧٨	قال أنس	أنه قتل منهم يوم أحد سبعون
٤١٦٣	المسيب	أنه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ	٤٧٩٥	(كعب بن الأشرف)، جابر	إنه قد أذى الله ورسوله ﷺ
٢٧٠٦	كعب بن مالك	أنه كان له على عبد الله بن أبي حنيفة	٤٧٩٥	عائشة	إنه قد أذن لكن أن نخرجن حاجتك
١٧٥٠	عن عبد الرحمن بن يزيد	أنه كان مع ابن مسعود رضي الله عنه حتى رمى	٥١١٨، ٥١١٧	جابر وسلمة بن الأكوع	أنه قد أذن لكم أن تستمتعوا
٦٢١٦	أبو موسى	أنه كان مع النبي ﷺ في حائط من حيطان	٩٢٢	عائشة	إنه قد أوحى إلي أنكم تختزن في القبور
٢٦١٠	ابن عمر	أنه كان مع النبي ﷺ في سفر	٢٥٧٩	أم عطية	إنه قد بلغت محلها
٣٠٠٥	أبو بشير الأسدي	أنه كان مع رسول الله ﷺ	٤٢٧٤، ٣٠٠٧	علي	إنه قد شهد بدر (حاطب)
٥٤٩٠، ٢٩١٤	أبو قتادة	أنه كان مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان ببعض	٤٨٩٠	علي	إنه قد صدقكم
١٨٢	للقيرة بن شعبة	أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر	٣٤٦٩	أبو هريرة	أنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم
٤١٦٤	المسيب	أنه كان مع بايع تحت الشجرة	٥٥٨٨	قال عمر	أنه قد نزل تحريم الحرم وهي من خمسة
٥٩٢٩	عن أنس	أنه كان لا يرد الطيب			
٣٧٤٦، ٣٧٣٥	أسامة بن زيد	أنه كان يأخذه والحسن			
٣٨٦٠	أبو هريرة	أنه كان يحمل مع النبي ﷺ إنارة			
٢٥٠٢	عن زهرة بن معبد	أنه كان يخرج به جده عبد الله			
٦٣٥٣	قال أبو عقيل	أنه كان يخرج به جده عبد الله			
٦٣٩٩	أبو موسى	أنه كان يدعو اللهم اغفر لهم			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أنه كان يدعو بهذا الدعاء رب اغفر لي	أبو موسى	٦٣٩٨	إنه ليس بذلك ألا تسمعون إلى قول لقمان	ابن مسعود	٤٧٧٦، ٦٩١٨
أنه كان يرى عبده بن عمر رضي الله	عبده بن عمر	٨٢٧	إنه ليس من الناس أحد آمن علي في نفسه	ابن عباس	٤٦٧
عنهما يتربع في الصلاة			إنه ليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا هي	أبو سعيد	٦٦٠٣
أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع	ابن عمر	١٧٥١	كأنته		
أنه كان يسمع أسماء تقول كلما مرت	عبده ومولى	١٧٩٦	إنه ليمض بخصيته وذنبه وإن أهله	عائشة	٣٩٧٨
بالحنون	أسماء بنت أبي بكر		أنه مر بغيرين يعذبان فقال	ابن عباس	١٣٦١
أنه كان يسير على جمل	جابر	٢٧١٨	أنه مر بقوم بين أيديهم شاة مصلية	عن أبي هريرة	٥٤١٤
أنه كان يصلي بهم فيكبر	أبو هريرة	٧٨٥	أنه مر على صبيان فسلم عليهم	أنس	٦٢٤٧
أنه كان يصلي في تلك الأمكنة	عن ابن عمر	٤٨٣	أنه مسح على الخفين	سعد وعمر	٢٠٢
أنه ان يحجبه للتيمن ما استطاع	عائشة	٥٩٢٦	أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبز	أنس	٢٠٦٩
أنه كان يعرض راحته	ابن عمر	٥٠٧	إنه مكتوب بين يديه كافر	قال ابن عباس	٥٩١٣
أن كان يقضي في العبد أو الأمة	عن ابن عمر	٢٥٢٥	إنه من أهل الجنة (عبد الله بن سلام)	سعد بن أبي	٣٨١٢
أنه كان يقتل الحيات	عن ابن عمر	٣٣١٢	إنه من أهل النار	وقاص	٧٨٨ ب ٥٥
أنه كان يقرأ ﴿فهل من مدكر﴾	ابن مسعود	٤٨٧٠	إنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في	سهل بن سعد	٤٢٠٧، ٢٨٩٨
أنه كان يقسم فيها إن هذه الآية	عن أبي ذر	٤٧٤٣	ليلة كفته	ابن مسعود	٥٠٥١
أنه كان ينافع أو يهاجي عن رسول الله ﷺ	عائشة	٤١٤٦	إنه من كذب علي فليبع النار	علي	١٠٦
أنه كان ينام وهو شاب أعزب	ابن عمر	٤٤٠	إنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما	أبو هريرة	٧٨٠
أنه كانت بينه وبين أناس خصومة	قال أبو سلمة	٢٤٥٣	تقدم من ذنبه		
أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع	كتب بن مالك	٢٣٠٤	إنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له	أبو هريرة	٧٨٢، ٣٢٢٨
أنه كتب إلى أبي الأرقم أن يسأل سبيعة	عبده بن عتبة	٥٣١٩	أكلت حتى		٧٩٦
الأسلمية			إنه لبحر	أنس	٢٩٦٩، ٢٩٠٨
أنه كره أن تعلم الصورة	عن ابن عمر	٥٥٤١	إنه لقي جنة الفردوس	أنس	٦٥٥٠
إنه كل ما يثبت الريح ما يقتل حيطاً أو يلم	أبو سعيد	٢٨٤٢	أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح	ابن عمر	٥٤٩٩
أكلت حتى			إنه للوقت لولا أن أشق على أمتي	ابن عباس	٧٢٣٩
إنه لبحر	أنس	٢٩٦٩، ٢٩٠٨	أنه لم يبق مع النبي ﷺ في بعض تلك الأيام	طلحة وسعد	٤٠٦١، ٤٠٦٠
إنه لقي جنة الفردوس	أنس	٦٥٥٠	إنه لم يبلغ ما يخضب لو شئت	أنس	٥٨٩٥
أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح	ابن عمر	٥٤٩٩	أنه لم يتخلف عن رسول الله ﷺ	كتب بن مالك	٤٦٧٧
إنه للوقت لولا أن أشق على أمتي	ابن عباس	٧٢٣٩	إنه لم يقبض نبي حتى	عائشة	٤٤٦٣
أنه لم يبق مع النبي ﷺ في بعض تلك الأيام	طلحة وسعد	٤٠٦١، ٤٠٦٠	إنه لم يقبض نبي قط حتى	عائشة	٤٤٣٧، ٦٥٠٩
إنه لم يبلغ ما يخضب لو شئت	أنس	٥٨٩٥	أنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر وإنما	ابن عباس	٩٥٩
أنه لم يتخلف عن رسول الله ﷺ	كتب بن مالك	٤٦٧٧	الخطبة بعد الصلاة		
إنه لم يقبض نبي حتى	عائشة	٤٤٦٣	أنه لما أقبل يريد الإسلام	عن أبي هريرة	٢٥٣٠
إنه لم يقبض نبي قط حتى	عائشة	٤٤٣٧، ٦٥٠٩	أنه لما كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو	مروان بن الحكم	٤١٨٠، ٤١٨١
أنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر وإنما	ابن عباس	٩٥٩	وللسورين مخمرة		
الخطبة بعد الصلاة			أنه لن يسط أحد ثوبه حتى اقتضي مقلتي	أبو هريرة	٢٠٤٧
أنه لما أقبل يريد الإسلام	عن أبي هريرة	٢٥٣٠	إنه لو حدث في الصلاة شيء لتأتكم به	ابن مسعود	٤٠١
أنه لما كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو	مروان بن الحكم	٤١٨٠، ٤١٨١	إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة	أبو هريرة	٤٧٢٩
وللسورين مخمرة			إنه ليس أحد من أهل الأرض يصلي هذه	عائشة	٨٦٢
أنه لن يسط أحد ثوبه حتى اقتضي مقلتي	أبو هريرة	٢٠٤٧			
إنه لو حدث في الصلاة شيء لتأتكم به	ابن مسعود	٤٠١			
إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة	أبو هريرة	٤٧٢٩			
إنه ليس أحد من أهل الأرض يصلي هذه	عائشة	٨٦٢			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إنه لا يقتل الصيد ولا ينكأ العدو وإنه	عبدلله بن مغفل	٦٢٢٠	إنها تذهب حتى تسجد تحت العرش	أبو ذر	٤٨٠٢
إنه لا يروا في عبد يوم القيامة به إلا حرم الله	عتبان بن مالك	٦٩٣٨	فلذلك قوله تعالى		
عليه النار			﴿إنها ترمي بشر كالفقر﴾	عن ابن عباس	٤٩٣٢
إنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصلته	حارثة بن وهب	١٤١١	إنها تنفي الرجال كما تنفي النار خبث	زيد بن ثابت	١٨٨٤
فلا يجد من يقبلها			الحديد		
إنه يبعث يهل	ابن عباس	١٨٣٩	أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقال	أسماء	١٤٣٤
إنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٥، ١٢٦٨	أنها جاءت رسول الله ﷺ تزوره	صفية	٣١٠١، ٢٠٣٥
		١٨٥١			٦٢١٩
إنه يبعث يوم القيامة لمي	ابن عباس	١٢٦٨	إنها جنان في الجنة وإن ابنك أوصاب	أنس	٢٨٠٩
إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون	أبو سعيد	٤٣٥١	الفردوس الأعلى		
كتاب الله					
إنه يصيب البصر ويذهب الحبل (البتر)	عائشة	٣٣٠٩	إنها جنات كثيرة وإنه في الفردوس الأعلى	أنس	٦٥٦٧، ٣٩٨٢
إنه يطعم	قال ابن عباس	ك ٣٠ ب ٤٠	إنها جنات كثيرة وإنه لفي جنة الفردوس	أنس	٦٥٥٠
إنه يطعم	قال أبو هريرة	ك ٣٠ ب ٤٠	أنها حكيت لرسول الله ﷺ شاة	أنس	٢٣٥٢
أنه يظفر	قال أبو هريرة	ك ٣٠ ب ٣٢	أنها حملت بعبد لله بن الزبير	أسماء	٣٩٠٩، ٥٤٦٩
إنه ينخ في الصور فيصمق من في	أبو هريرة	٣٤١٤	أنها زُفَّت للمرأة إلى رجل من الأنصار	عائشة	٥١٦٢
السماوات ومن في الأرض			إنها زوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة	قال عمار	٧١٠١
أنه يوم فتح مكة اغتسل في بيتها ثم صلى	أم هانئ	٤٢٩٢	أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون	عائشة	٦٦١٩، ٥٧٣٤
إنها ابنة أخي من الرضاعة	البراء	٤٢٥١	إنها ستكون	جابر	٥١٦١
إنها ابنة أخي من الرضاعة	ابن عباس	٥١٠٠	أنها سمعت النبي ﷺ وأصغت إليه	عائشة	٤٤٤٠
أنها أتت بآب لها صغير	أم قيس بنت محسن	٢٢٣	أنها سمعت النبي ﷺ وهو يتعوذ من	ابنة خالد بن	١٣٧٦
أنها أتت رسول الله ﷺ بآب لها قد أعلقت	أم قيس بنت محسن	٥٧١٥	عذاب	سعيد بن العاصي	
أنها أتت رسول الله ﷺ بآب لها قد علقت	أم قيس	٥٧١٨	إنها صفية بنت حيي	علي بن الحسين	٢٠٣٨
أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير	عائشة	٥٩٦١، ٥١٨١	إنها طيبة تنفي الخبث كما تنفي النار	زيد بن ثابت	٤٥٨٩
أنها أرادت أن تشتري بريرة	عائشة	١٤٩٣، ٢٥٧٨	إنها طيبة تنفي الذنوب كما تنفي النار خبث	زيد بن ثابت	٤٠٥٠
			الحديد		
أنها أرسلت إلى النبي ﷺ بقدح لبن	أم الفضل بنت	٦٧١٧	إنها في العشر الأواخر في وتر	أبو سعيد	٨١٣
الحارث	٥٦١٨		أنها قالت للنبي ﷺ هل أتى عليك يوم	عائشة	٣٢٣١
أنها استعارت من أسماء فلاة	عائشة	٣٣٦، ٣٧٧٣	أنها قد بلغت محلها	أم عطية	١٤٩٤
أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير	عائشة	٥١٦٤	أنها قد نسخت ﴿وَأَنْ تَبْلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾	ابن عمر	٤٥٤٥
أنها أعتقت وليدة ولم تستأنذن	ميمونة بنت	٢١٠٥، ٥٩٥٧	أنها كانت اتخذت على سهوة لها سترأ	عائشة	٢٤٧٩
إنها السكينة نزلت للقرآن أو تنزلت للقرآن	الحارث	٢٥٩٢	أنها كانت إذا مات الميت من أهلها	عن عائشة	٥٤١٧
إنها أمكم	أنس	٥٩٦٨	أنها كانت تأمر بالتبليغ للمريض والممحرزون	عن عائشة	٥٦٨٩
إنها أمكم	أنس	٥٩٦٨	أنها كانت تأمر بالتبليغ	عن عائشة	٥٦٩٠
أنها أعلت هي وأختها والزبير	عن أسماء	١٠١٦١٥، ١٦١٤	أنها كانت تحت سعد بن خولة	سبيعة بنت الحارث	٣٩٩١
أنها أوصت عبدلله بن الزبير رضي الله	عن عائشة	١٣٩١	أنها كانت تزجل النبي ﷺ	عائشة	٢٠٤٦
عنهما لا تغني			أنها كانت تزجل النبي ﷺ	عائشة	٢٩٦
إنها بنت أبي بكر	عائشة	٢٥٨١	أنها كانت تفصل النبي ﷺ	عائشة	٢٣٢
إنها تذهب حتى تسجد تحت العرش	أبو ذر	٣١٩٩	أنها كانت تكبره أن يجعل المصلي يده	عن عائشة	٣٤٥٨
فستأنذ فيؤذن لها			أنها كانت تكون حائضاً	ميمونة	٣٣٣
			إنها كانت وكانت وكان لي منها ولد	عائشة	٣٨١٨
			إنها لأخر ما سمعت من رسول الله ﷺ	أم الفضل	٧٦٣
			يقراؤها في المغرب		
			إنها لابنة أخي من الرضاعة	أم حبيبة	٥١٠١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إنها لتعدل ثلث القرآن (قل هو الله أحد)	أبو سعيد	٥٠١٣ ، ٦٦٤٣	أنها لا تطلق		
إنها تقرتها في كتاب الله ﴿وأتقوا الحج والعمرة لله﴾	قال ابن عباس	ك٢٦ ب١	إنها لا تطلق		
أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي	عائشة	١١١٨	إنهم اقتسموا المهاجرين فرقة	أم العلاء الأضرارية	٧٠٠٣
إنها ليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا	أبو سعيد	٢٢٢٩	أنهم الآن يعلمون أن الذي كنت أقول	عائشة	٣٩٨١ ، ٣٩٨٠
إنها مثل شوك السمنان غير أن لا يعلم قدر عظمتها إلا الله	أبو هريرة	٨٠٦	إنهم الآن يعلمون أن ما كنت أقول لهم	عائشة	٣٩٧٩
إنها من ولد إسماعيل	أبو هريرة	٢٥٤٣	حق		
أنها نزلت فيه ﴿فلا تعجلوهن﴾	مقل بن يسار	٥١٣٠	إنهم الآن يسمعون ما أقول	ابن عمر	٣٩٨٠
أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة	أسماء	١٦٧٩	أنهم نطقوا إلى آيات نزلت	قال ابن عمر	ك٨٨ ب٦
أنها هاجرت إلى النبي ﷺ	أسماء	٣٩٠٩	أنهم تسحروا مع النبي ﷺ	زيد بن ثابت	٥٧٥
إنها لا تحمل لي	أم حبيبة	٥١٠٦	أنهم حين فعلوا المدينة من عند زيد	علي بن حسين	٣١١٠
أنا لا تطلق	قال القاسم	ك٦٨ ب٩	أنهم شكوا في صوم النبي ﷺ يوم عرفة	أم الفضل	٥٦٣٦
أنها لا تطلق	قال سالم	ك٦٨ ب٩	إنهم قتلوك	سعد بن معاذ	٣٩٥٠
أنها لا تطلق	قال طلوس	ك٦٨ ب٩	أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك	أبو حميد	٦٣٦٠ ، ٣٣٦٩
أنها لا تطلق	قال الحسن	ك٦٨ ب٩		الساعدي	
أنها لا تطلق	قال عكرمة	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا إذا صلوا مع النبي ﷺ فرجع رأسه	البراء	٧٤٧
أنها لا تطلق	قال علي بن الحسين	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا عدة أصحاب طالوت	قال البراء	٣٩٥٧
أنها لا تطلق	قال لبنان بن عثمان	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا عند حلقة فاستقى فسقاء	قال عبد الرحمن	٥٤٦٦
أنها لا تطلق	قال أبو بكر بن عبد الرحمن	ك٦٨ ب٩	مجوسي	بن أبي ليلى	
أنها لا تطلق	قال عبيد بن حنينة	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا مع النبي ﷺ بالصهيبة وهي على	سويد بن النعمان	٥٣٩٠
أنها لا تطلق	قال عبيد بن حنينة	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا مع النبي ﷺ فأصابوا حمراً	عبيد بن أبي أوفى	٤٢٢١
أنها لا تطلق	قال عروة	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا مع النبي ﷺ في مسير	عمران بن حصين	٣٥٧١
أنها لا تطلق	قال ابن المسيب	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية	البراء	٤١٥١
أنها لا تطلق	قال ابن جبير	ك٦٨ ب٩	إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر	ابن عمر	١٦٦٢
أنها لا تطلق	قال شريح	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون الطعام من الركيان	ابن عمر	ك٢٥٥ ب٨٩
أنها لا تطلق	قال عطاه	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ	ابن عمر	٢١٢٣
أنها لا تطلق	قال عامر	ك٦٨ ب٩	إنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ	ابن عمر	٦٨٥٢
أنها لا تطلق	ابن سعد	ك٦٨ ب٩	إنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال القاسم بن عبد الرحمن	ك٦٨ ب٩	إنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال مجاهد	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال سليمان بن يسار	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال نافع بن جبير	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال محمد بن كعب	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال جابر بن زيد	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال علي	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		
أنها لا تطلق	قال الشعبي	ك٦٨ ب٩	أنهم كانوا يشربون على عهد رسول الله ﷺ		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق	عائشة	١٣٧١	إني أرجو أن يؤذن لي	عائشة	٢٢٩٧
إنهما آيتان من آيات الله	عائشة	١٠٤٧، ٣٢٠٣	إني أرحمها قتل أخوها معي	أنس	٢٨٤٤
إنهما آيتا أبي سعيد الخدري فسألاه عن	أبو سلمة وعطاء	٦٩٣١	إني أرى الفتن تقع خلال بيوتكم مواقع القطر	أسامة	٣٥٩٧
الخرورية	ابن يسار		إني أرى أن يجعلها في الأقرين	أنس	١٤٦١، ٢٧٦٩
إنهما سمعا رسول الله ﷺ يسأل	زيد بن خالد	٢٢٣٢، ٢٢٣٣	إني أريد إليك جوارك وأرضي	قال أبو بكر	٢٢٩٧
أنهما كلما عبثا به بن عمر	عن عبيد الله بن	١٨٠٧	إني أريت لجنة تناولت منها عقوداً	ابن عباس	٧٤٨
إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير	عبيد الله وسالم بن		إني أريت دار هجرتكم ذات نخل بين	عائشة	٣٩٠٥
إنهما نعلا النبي ﷺ	عبيد الله		إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها	أبو سعيد	٢٠١٦
أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ	ابن عباس	٢١٨، ١٣٦١	إني أريت ليلة القدر وإني نسيتها	أبو سعيد	٢٠٣٦، ٨١٣
إنهن من العتاق الأول وهن من تلادي	أنس	٦٠٥٢، ١٣٧٨	إني استحاض فلا أطهر	فاطمة بنت أبي	٣٢٥
أنهي أمي عن الكبي	أم عطية	٣١٠٧	إني أشتهي أن أسمعه من غيري	حيش	
أنهي عن الدنيا والحتم والقتير	لم عطية	١٢٦٠	إني أعطيتكم وأسقي	عبد الله	٥٠٥٥
أنهاكم من أربع لا تشربوا في الدباء	ابن مسعود	٤٩٩٤	إني أعطيتكم وأسقي	أنس	١٩٦١
أنهاكم من الدباء والحتم	ابن عباس	٥٦٨٠، ٥٦٨١	إني أعطيتكم وأسقي	ابن عمر	١٩٦٢
أنهاكم من الدباء والحتم	ابن عباس	٥٢٣	إني أعطيتكم وأسقي	عمر بن قنبل	٧٥٣٥
أنهاكم من الدباء والحتم	ابن عباس	٧٥٥٦	إني أعطيتكم وأسقي	أنس	٤٣٣١
أنهاكم من الدباء والحتم	ابن عباس	١٣٩٨	إني أعطيتكم وأسقي	أنس	٣١٤٦
أنهاكم من الدباء والحتم	ابن عمر	٥٨٩٣	إني أعطيتكم وأسقي	أنس	٣١٤٦
أنهاكم من الدباء والحتم	عائشة	١٢٩٩	إني أعطيتكم وأسقي	أنس	٣١٤٦
أنهاكم من الدباء والحتم	أنس	١٩٦١	إني أعطيتكم وأسقي	عمر بن قنبل	٣١٤٥
أنهاكم من الدباء والحتم	أبو سعيد	١٩٦٣، ١٩٦٧	إني أعطيتكم وأسقي	عقبة بن عامر	١٣٤٤، ٤٠٨٥
أنهاكم من الدباء والحتم	أبو هريرة	١٩٦٥	إني أعطيتكم وأسقي	عقبة بن عامر	٦٥٩٠
أنهاكم من الدباء والحتم	أبو هريرة	١٩٦٦	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	ابن مسعود	٧٠	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	أنس	٥٨٧٧	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	أبو موسى	٣١٣٣، ٥٥١٨	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	أبو موسى	٦٦٤٩	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	عبد الله بن	٥٠٤٩، ٥٠٥٦	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	مسعود	٤٥٨٢	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	عمر بن مرة	٢٠٦	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	المغيرة	٢٩٤١	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	ابن عباس	٣٢٩٦، ٦٠٩	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	قال أبو سعيد	٧١٨	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	أنس	٧٢٥، ٧١٩	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧
أنهاكم من الدباء والحتم	أبو سعيد	٣٣٤٨	إني أعطيتكم وأسقي	عمر	١٥٩٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إني خيرت فاخترت لو أعلم أني إن زدت على السبعين	عمر	١٣٦٦ ، ٤٦٧١	إني فرطكم وأنا شهيد عليكم إني والله	عقبة بن عامر	٦٤٢٦ ، ٣٥٨٦
إني ذاكر لك أمراً فلا عليك أن تستعجلي حتى تستأمري	عائشة	٢٤٦٨ ، ٤٧٨٥	إني قد أنذرتني في الخروج	عائشة	٦٠٧٩
إني ذاكر لك أمراً فلا عليك أن لا تمجلي حتى تستأمري	عائشة	٤٧٨٦	إني قد أعطيت صفائح خزائن الأرض	عقبة بن عامر	٦٤٢٦
إني رأيت الجنة أو أريت الجنة فتناولت منها حقوداً	ابن عباس	٥١٩٧	إني قد جئت لك خبيئاً	ابن عمر	٣٠٥٥ ، ١٣٥٤
إني رأيت الجنة فتناولت حقوداً ولو أصبته	ابن عباس	١٠٥٢	إني قد رأيت رسول الله ﷺ يأكل من	أبو موسى	٦٧٢١
إني رأيت النبي ﷺ إذا جده به السير	ابن عمر	٣٠٠٠	أني كان ذلك ؟	أبو هريرة	٦٨٤٧
إني رأيت النبي ﷺ فعل كما	علي	٥٦١٥	إني كنت اصطفته وإني لا ألبسه	ابن عمر	٥٨٧٦
إني رأيت النبي ﷺ يأكله	أبو موسى	٤٣٨٥	إني كنت البس هذا الخاتم وأجعل فيه	ابن عمر	٦٦٥١
إني رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها	سلمة بن الأكوع	٥٠٢	إني كنت أكرم رسول الله ﷺ بشيخ عني	أبو هريرة	٣٧٠٨
إني رأيت أني أسجد في ملة وطين فمن كان احتكف معي	أبو سعيد	٢٠٣٦ ، ٢٠١٦	حتى لا أكل		
إني رأيت رسول الله ﷺ إذا جده به السير	ابن عمر	١٨٠٥	إني كنت أكره أن أكرم رسول الله ﷺ	أبو هريرة	٧٣٥٤
إني رأيت علي بها ستراً موشياً	ابن عمر	٢٦١٣	إني كنت أكرهكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً	أبو هريرة	٢٩٥٤
إني رأيت كاثي أسجد في طين وماء وكان سقف المسجد	أبو سعيد	٨١٣	بالتار		
إني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ملة وطين	أبو سعيد	٢٠٤٠	إني كنت وجعل لي من الأنصار في بني أمية	عمر	٢٤٦٨
إني رسول الله ﷺ وليست أعصيه وهو ناصري	مروان بن الحارث	٢٧٣٢ ، ٢٧٣١	إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة	عمر	١٨٠٥
إني سألكم عن شيء فهل أنتم صادقوني	أبو هريرة	٥٧٧٧ ، ٣١٦٩	إني لأدخل في الصلاة فأريد إطاعتها	أنس	٢٦١٣
إني سألت رجلاً فشكا لي	أبو ذر	٢٥٤٥	إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطاعتها	أنس	٧٠٩
إني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة (البلال)	أبو هريرة	١١٤٩	إني لأدبج وأنا جب	قال الحكم	٧٠٩
إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ	جابر	٧٣٥٥	إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم	أسامة	١٨٧٨
إني سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة	المغيرة بن شعبة	٦٤٧٣	كم واقع القطر		
إني صائم	أنس	١٩٨٢	إني لأراك الذي أريت فيك ما رأيت	ابن عباس	٣٦٢٠
إني على الخوض حتى أنظر من يرد علي	أسامة	٦٥٩٣	إني لأراكم من بعدي - وربما قال - من بعد ظهري	أنس	٧٤٢
إني عند النبي ﷺ إذ جاءه قوم من	عمران بن حصين	٧٤١٨	إني لأراكم من وراء ظهري	أبو هريرة	٧٤١ ، ٤١٨
إني عند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها	قال يوسف بن مالهك	٤٩٩٣	إني لأراكم من ورائي كما أراكم	أنس	٤١٩
إني غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات	أبو برة الأسلمي	١٢١١	إني لأرجو أن تكونوا ربيع أهل الجنة	أبو هريرة	٢٨٤١
إني فرط لكم وأنا شهيد عليكم وإني	عقبة	١٣٤٤ ، ٤٠٨٥	إن لأرجو أن تكونوا ربيع أهل الجنة	أبو سعيد	٤٧٤١
إني فرطكم على الخوض من مر على شرب	سهل بن سعد	٦٥٨٣	إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة	عبد الله	٦٥٢٨
إني فرطكم على الخوض من مر على شرب	أبو سعيد	٦٥٨٤	وذلك أن الجنة		
		٥٣٨١ ب	إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة	ابن مسعود	٦٦٤٢
			إني لأرجو ذلك	عائشة	٤٠٩٣
			إني لأرجو له الخير والله ما أدري وأنا رسول الله ﷺ ما يفعل به	أم العلاء	٢٦٨٧
			إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم	أسامة	١٨٧٨
			كم واقع القطر		
			إني لأستقي لها طلعة وأبدا دجلة وسهل	أنس	٥٦٠٠
			إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ	أبو هريرة	٧٨٥
			إني لأحلي بكم وما أريد الصلاة ولكن أريد أن أرىكم	مالك بن الحويرث	٨٢٤٠ ، ٦٧٧
			إني لأطمع أن تكونوا ثلث أهل الجنة	أبو سعيد	٦٥٣٠
			إني لأطمع أن تكونوا شطر أهل الجنة	أبو سعيد	٦٥٣٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إني لأعرف أصوات رقة الأشعرين	أبو موسى	٤٢٣٢	إني لم أر عمر قبح يقول عملار	قال ابن مسعود	٢٤٥
إني لأعرف غضبك ورضاك	عائشة	٦٠٧٨	إني لم أرسل بها إليك تلبسها إنما يلبسها	ابن عمر	٢١٠٤
إني لأعطي الرجل والذي أتع أحب إلي	عمرو بن تغلب	٩٢٣	إني لم أؤمر أن أتقب قلوب الناس	أبو سعيد الخدري	٤٢٥١
من الذي أصلي			إني لو استقبلت من أمري ما استقبلت	جابر	٧٢٣٠
إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه	سعد	١٤٧٨، ٢٧	إني لولا أنني أهديت لأهللت بعمره	عائشة	٣١٧
إني لأعطي رجلاً حديث عهدكم بكنفر	أنس	٣١٤٧	إني لواقف في قوم فدعوا الله	قال ابن عباس	٣٦٧٧
أما ترضون			إني متعجل إلى المدينة فمن أراد أن	أبو حميد	ك ٥٦ ب ١٣٦
إني لأعلم أسر أهل النار خروجاً منها	ابن مسعود	٦٥٧١	إني متعجل إلى المدينة فمن أراد أن يتعجل	أبو حميد	١٤٨١
إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت	عائشة	٥٢٢٨	معي فليتعجل	الساعدي	
إني لأعلم أي مكان أنزلت أنزلت ورسول	عمر	٤٤٠٧	إن عا أخاف عليكم من بعدي ما يفتح	أبو سعيد	١٤٦٥
الله ﷻ واقف بهمة			إني من الغنم الذين بايعوا رسول الله ﷺ	عبادة بن الصامت	٦٨٧٣
إني لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية	عمر	٧٢٦٨	إني لنفوس لكم بين يدي عذاب شديد	ابن عباس	٤٧٧٠، ٤٨٠١
إني لأعلم حيث أنزلت وأين أنزلت وأين	عمر	٤٦٠٦	إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين	أبو موسى	٦٦٢٣
رسول الله ﷺ حين أنزلت			فأرى		
إني لأعلم كلمة لو قالها ذهب عنه ما يجد	سليمان بن صرد	٣٢٨٢	إني والله لأنظر إلى حوضي الآن وإني	عقبة بن عامر	١٣٤٤، ٣٥٩٦
إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلي	عائشة	١٥٥٠	إني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا	عقبة بن عامر	٦٤٦٦، ٦٥٩٠
إني لأعلم كلمة لو قالها للعب عنه الذي	سليمان بن صرد	٦٠٤٨	إني والله لا أخلف على يمين فأرى	أبو موسى	٧٥٥٥
إني لأعلم كلمة لو قالها للعب عنه ما	سليمان بن صرد	٦١١٥	إني لأأكل متكناً	أبو جحيفة	٥٣٩٨
يجد			إني لأأكل ما تهبون على أنصابكم	ابن عمر	٥٤٩٩
إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول	أبو قتادة	٨٦٨	إني لا ألو أن أصلي بكم	أنس	٨٢١
فيها			إني لا أدري من أذن منكم	مروان بن الحكم	٧١٧٦، ٧١٧٧
إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها	أبو قتادة	٧٠٧		والمسورين مخزومة	
إني لأنلركموه وما من نبي إلا	ابن عمر	٧١٢٧	إني يطعنني ربي ويسقين	عائشة	١٩٦٤
إني لأنلركموه وما من نبي إلا أنلركموه	ابن عمر	٣٣٣٧	أنهاكم عن أربع ما أتيد في الدباء والثير	ابن عباس	٤٣٦٨
إني لأقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة	أبو هريرة	٢٤٣٢	والحتم والمزفت		
إني لأوقد تحت القدر بلحوم الحمير إذ نادى	زاهر الأسلمي	٤١٧٣	أنهاكم عن الدباء والحتم والثير والمزفت	ابن عباس	١٣٩٨، ٣٥١٠
متنادي			أنهاكم عن الدباء والثير والحتم والمزفت	ابن عباس	٣٠٩٥، ٤٣٦٩
إني لأول العرب رمى بسهم في سبيل الله	سعد	٦٤٥٣، ٣٧٢٨	أنهكوا الشوارب وأعفوا اللحى	ابن عمر	٥٨٩٣
إني لبنت رأسي وقلدت هدني فلا أسل	حفصة	١٥٦٦، ١٦٩٧	أنههن	عائشة	١٢٩٩
إني لست أخشى عليكم أن تشركوا	عقبة بن عامر	٤٠٤٢	أنهى أمتي عن الكي	ابن عباس	٥٦٨٠، ٥٦٨١
إني لست كهيئتكم إني أيت لي مطعم	أبو سعيد	١٩٦٣	أنهى عن الدباء والحتم والثير والثير	ابن عباس	٥٢٣
إني لست أنا حلتكم ولكن الله حلتكم	أبو موسى	٦٦٤٩	«أنيب» أرجع	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ٦٥
والله لا أحلف على يمين					
إني لست كهيئتكم إني يطعنني ربي	عائشة	١٩٦٤	اعتز العرش لموت سعد بن معاذ	جابر	٣٨٠٣
يسقين			اعتز عرش الرحمن لموت سعد ابن معاذ	جابر	٣٨٠٣
إني لست مثلكم إني أطعم وأسقى	ابن عمر	١٩٦٢	اهج المشركين فإن جبريل معك	البراء	٤١٢٤
إني لست مثلكم إني أظل يطعنني	أنس	٧٢٤١	اهجهم أو قال هاجهم وجبريل معك	البراء	٦١٥٣
إني لقي الصف يوم بدر	قال عبد الرحمن	٣٩٨٨	اهجهم - أو هاجهم - وجبريل معك	البراء	٣٢١٣، ٤١٢٣
إني لقي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قلت	سهل بن سعد	٥١٤٩	اهد ولمكت حراماً كما أنت	أنس وجابر	١٥٥٨، ٣٥٥٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أهدي النبي ﷺ مائة بنية فأمرني	علي	١٧١٨	أهلكت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع	عائشة	٣١٦
أهدي النبي ﷺ مرة غنماً	عائشة	١٧٠١	فكتت عن تمتع		
أهدي إلي النبي ﷺ حلة سيرة	علي	٢٦١٤	أهلكتنا أصحاب رسول الله ﷺ في الحج	جابر	٧٣٦٧
أهدي ملك أيلة للنبي ﷺ بئلة بيضاء	أبو حميد	١٤٨١	أهلكتنا من البطحاء	جابر	ك ٢٥٥ ب ٨٢
			أهلي بالحج	عائشة	١٧٨٦، ١٧٨٣
			أهلي بحج	عائشة	٣١٧
أهدي ملك أيلة للنبي ﷺ بئلة بيضاء	سهل	١٤٨١	«أو الطفل الذين لم يظهروا»	قال مجاهد	ك ٦٥ ب النور
أهدت امرأة من قومها عكة عسل	عائشة	٦٩٧٢	أو أملك لك أن نزع الله من قلبك الرحمة	عائشة	٥٩٩٨
أهدت أم حفيد خالة ابن عباس	ابن عباس	٢٥٧٥	أو إنكم تعلمون ذلك لا عليكم أن لا تعلموا	أبو سعيد	٢٢٢٩
أهدت خالتي إلى النبي ﷺ ضيها وأطفا	ابن عباس	٥٤٠٢	أو إنكم تعلمون ذلك لا عليكم ألا تعلموا	أبو سعيد	٦٦٠٣
ولينأ			أو إنكم تعلمون؟ (ثلاثاً)	أبو سعيد	٥٢١٠
أهدي إلي النبي ﷺ حلة سيرة فلبستها	علي	٢٦١٤	أو تحبين ذلك؟	أم حبة بنت أبي سفيان	٥١٠١
فرأيت الغضب في وجهه			أو خير هو (ثلاثاً) — إن الخير لا يأتي إلا	أبو سعيد	٢٨٤٢
أهدي إلي النبي ﷺ سرة من حرير	البراء بن عازب	٦٦٤٠	بالخير		
أهدي لرسول الله ﷺ حملاً وأحشياً وهو	الصعب بن جثمة	١٨٢٥	أو ذلك	سلمة	٥٤٩٧، ٤١٩٦
بالأبواء					
أهدي إلي النبي ﷺ فروج حرير	عقبة بن عامر	٣٧٥	أو فعلت؟	ميمونة بنت الحارث	٦٣٣١
أهدي لرسول الله ﷺ فروج حرير	عامر بن عقبة	٥٨٠١	أو في شك أنت يا ابن الخطاب؟	عمر	٢٤٦٨
أهدي للنبي ﷺ ثوب حرير فجعلنا	البراء	٥٨٣٦	أو في هذا أنت يا ابن الخطاب؟ إن أولئك	عمر	٥١٩١
أهدي للنبي ﷺ جبة سندس	أنس	٣٢٤٨، ٢٦١٥	قوم		
أهديت للنبي ﷺ حلة	البراء	٣٨٠٢	أولا يخشى أحدكم إن فارغ رأسه قبل	أبو هريرة	٦٩١
أهديت للنبي ﷺ شاة فيها سم	ك ٥١ ب ٢٨		الإمام أن يجعل		
أهديت له أقية من دجاج مزورة بالذهب	عبدالله بن أبي مليكة	٣١٢٧	أو كللكم بعد ثوبين؟	أبو هريرة	٣٦٥
أهديت له أقية من دجاج مزورة بالذهب	السود	٦١٣٢	أو كللكم ثوبان؟	أبو هريرة	٣٥٨
أهدية أم صلقة؟	أبو هريرة	٢٥٧٦	أولم ينهوا عن التنفر	ابن عمر	٦٦٩٢
أهريقوها وأكسروها	سلمة بن الأكوع	٦١٤٨	أو ليس يحبسكم أن تكونوا من الخيبر	أبو حميد	٣٧٩١
أهريقوا على بوله دنوباً من ماء	أبو هريرة	٦١٢٨	أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ لا أم لك	ابن عباس	٧٨٧
أهريقوا على بوله سجلاً من ماء	أبو هريرة	٦١٢٨	أو ليس فيكم صاحب السواك والوساد	أبو الدرداء	٦٢٧٨
أهريقوا ما فيها وأكسروا غلورها	سلمة بن الأكوع	٥٤٩٧	أو ليس من أهل بدر وما يدريك لعل الله	علي	٦٩٣٩
أهريقوها وأكسروها	سلمة	٤١٩٦	أوما تقرأ (ومن ذرية داود وسليمان)	ابن عباس	٤٨٠٧
أهل السواد يجتمعون في العيد	قال عكرمة	ك ١٣ ب ٢٥	أو مخرجي هم؟	عائشة	٤٩٥٣، ٣
أهل النار كل جواظ عتل مستكبر	حارثة بن وهب	٦٦٥٧	أو مسلماً	سمد	١٤٧٨ و ٢٧
أهل العراق يسلون عن الذهب	قال ابن عمر	٣٧٥٣	أو لا ترضون أن يرجع الناس	أنس	٣٧٧٨
أهلكت عاد بالدبور	ابن عباس	٤١٠٥، ٣٣٤٣	أو ترضعوا بعد العشاء	ابن أبي مليكة	٣٧٦٤
أهلكتم أو قلعتم ظهر الرجل	أبو موسى	٢٦٦٣، ٢٦٦٣	أو جنة واحدة هي إنها جنان كثيرة	أنس	٦٥٥٠، ٣٩٨٢
	ك ٢٥ ب ٣٧		أو حي إلي أنكم تقتلون في قبوركم مثل أو	عائشة	٨٦
أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي	ابن عباس	١٥٧٢	قريب من فتنة المسيح الدجال	مجاهد	ك ٦٥ ب طه
ﷺ			«أوزاراً» فقلاً		
أهل النبي ﷺ حين استوت به وراحتته	ابن عمر	١٥٥٢	أو صى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره	ك ٢٣ ب ٨١	
أهل النبي ﷺ هو وأصحابه بالحج	جابر	١٦٥١	أو صى بكتاب الله	عبدالله بن أبي	٤٤٦٠، ٢٧٤٠
أهلكت بما أهل به رسول الله ﷺ	قال علي	١٧٨٥	أوفى	٥٠٢٢	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أوصى عند موته بثلاث	ابن عباس	٣٠٥٣	أول أشرطة الساعة نار تحترق الناس	أنس	ك ٩٢ ب ٢٤
أوصاني النبي ﷺ بالوتر قبل النوم	أبو هريرة	ك ١٤ ب ٢	أول جيش من أمي يفزون البحر قد	أم حرام	٢٩٢٤
أوصاني النبي ﷺ بركعتي الضحى	أبو هريرة	١١٦٧	أوجبوا		
أوصاني خليلي ﷺ بثلاث	أبو هريرة	١٩٨١	أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر	أبو هريرة	٣٢٥٤، ٣٢٤٦
أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى	أبو هريرة	١١٧٨	ليلة البدر		
أوصى الخليفة بالمهاجرين	قال عمر	٤٨٨٨	أول زمرة تلج الجنة صورتهم على صورة	أبو هريرة	٣٢٤٥
أوصى الخليفة من بعدي بالمهاجرين	قال عمر	١٣٩٢	أول سورة أنزل فيها سجدة والنجم	ابن مسعود	٤٨٦٣
أوصيكم بالأَنْصَار فإنهم كرشى وعيتي	أنس	٣٧٩٩	أول طعام يأكله أهل الجنة	أنس	٣٣٢٩
أوصيكم بنعمة الله فإنه نعمة نبيكم وورث	عمر	٣١٦٢	أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد صوت	أبو سعيد	ك ٨١ ب ٥١
عياكم			أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم	ابن عباس	٣٣٦٤
أوف بنترك	ابن عمر	٢٠٣٢، ٢٠٤٣	إسماعيل		
أوف نترك فاعتكف ليلة	ابن عمر	٦٦٩٧	أول ما أرسل الخبيص على بني إسرائيل	قال بعضهم	ك ٦ ب ١
أوقف أنس داراً		٢٠٤٢	أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا	عائشة	٤٩٥٦
أول سقامك واذكر اسم الله	جابر	ك ٥٥ ب ٣٣	الصادقة		
أوكوا الأسقية	جابر	٣٢٨٠	أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي	عائشة	٦٩٨٢، ٣
أوكوا الأسقية وخمروا	جابر	٣٣١٦، ٥٦٢٤	أول ما غزا النبي ﷺ الأبراء ثم بواط	ابن اسحاق	ك ٦٤ ب ١
أوكوا قربكم واذكروا اسم الله	جابر	٦٢٩٦	أول ما يقضى بين الناس بالدماء	ابن مسعود	٦٥٣٣
أولئك إذا مات منهم الرجل الصالح	جابر	٥٦٢٣	أول ما يقضى بين الناس في الدماء	ابن مسعود	٦٨٦٤
﴿أولئك الذين هدنى الله﴾	عائشة	١٣٤١	أول من سأل على كتاب القاضي اليثة	معاوية بن	ك ٩٣ ب ١٥
أولئك شرار الخلق عند الله	عن ابن عباس	٤٨٠٦	أول من قدم علينا مصعب بن عمير	عبدللكريم	
أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة	عائشة	١٣٤١	أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ	البراء	٣٩٢٥، ٣٩٢٤
أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح	عائشة	٤٢٧	أول من يدعى يوم القيامة آدم خراي	أبو هريرة	٤٩٤١
أولئك قوم جعلت لهم طياتهم في الحياة الدنيا	عائشة	٤٣٤	أول من يكسى إبراهيم ثم يؤخذ برجال	ابن عباس	٦٥٢٩
أولئك قوم جعلت لهم طياتهم في الحياة الدنيا	عمر	٢٤٦٨	أول من يكسى يوم القيامة إبراهيم	ابن عباس	٣٤٤٧
أولكلكم ثوبان ؟	أبو هريرة	٣٥٨	أول مولود ولد في الإسلام عبده بن	عائشة	٤٧٤٠، ٣٣٤٩
أولم النبي ﷺ يزين فأوسع المسلمين	أنس	٥١٥٤	الزير		٣٩١٠
أولم النبي ﷺ على بعض نسائه	صفة بنت شيبه	٥١٧٢	أول يوم شهدته	ابن عمر	٤١٠٧
أولم رسول الله ﷺ حين بنى يزينب	أنس	٤٧٩٤	أوه أوه عين الرب لا تضل ولكن إذا	أبو سعيد	٢٣١٢
أولم ولو بشاة	عبد الرحمن بن	٢٠٤٨، ٢٠٤٩	اللائتموني	أبو هريرة	ك ٢٣ ب ٥
أولم ولو بشاة	عوف	ك ٦٧ ب ٦٧	ألا أحدثكم بما إن أخذتم به أدركتم من	أبو هريرة	٨٤٣
أولم ولو بشاة	أنس	٣٩٣٧، ٣٧٨١	سبقكم		
﴿أولي الإربة﴾ الأحق لا حاجة له	قال طاوس	٥٠٧٢، ٥١٦٧	ألا أحدثكم حديثاً عن الدجال ما حدث	أبو هريرة	٣٣٣٨
﴿أولي القوة﴾ لا يرفعها	قال ابن عباس	٦٣٨٦، ٦٠٨٢	ألا أخبرك ما هو خير لك منه تسعين	علي	٥٣٦٢
﴿أولي القوة﴾ : لا يرفعها العصبه من الرجال	ابن عباس	٥١٥٥، ٥١٥٣	ألا أخبركم بأكثر الكيثار	أبو بكره	٦١٧٣
﴿أولياء﴾ موالى	معم	ك ٣٠ ب ٢٣	ألا أخبركم بأهل الجنة كل ضعيف	حارثة بن وهب	٦٠٧١
أوما النبي ﷺ يده إلى أبي بكر أن	أنس	ك ٦٥ ب ٦٥	متضاعف		
أوما النبي ﷺ يده لا حرج	ابن عباس	ك ٦٠ ب ٣٣	ألا أخبركم بأهل الجنة كل ضعيف	حارثة بن وهب	٤٩١٨
﴿الأواء﴾ الرحيم بالحبيشة	أبو ميسرة	ك ٦٥ ب ٦٥	متضاعف		
			ألا أخبركم بأهل النار كل عتل جواظ	حارثة بن وهب	٦٠٧١، ٤٩١٨
			ألا أخبركم بخير دور الأنصار	أبو حميد	١٤٨١
			ألا أخبركم بخير دور الأنصار	أنس	٥٣٠٠
			ألا أخبركم عن الثلاثة أما أحلهم	أبو واقد	٤٧٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ألا أخبركم عن النفر الثلاثة أما أحدهم	أبو واقد	٦٦	ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير	عبد الله بن زيد	٤٣٣٠
ألا أدلك على كلمة من كثر من كنوز الجنة	أبي موسى الأشعري	٤٢٠٢	وتعبدون بالنبي		
ألا أدلك على كلمة هي كثر من الجنة	أبي موسى الأشعري	٦٣٨٤	ألا تريحتي من ذي الخصلة	جرير	٣٠٧٦، ٣٠٢٠
ألا أدلكم على أهل الجنة كل ضعيف	حارثة بن وهب	٦٦٥٧			٤٣٥٦، ٤٣٥٥
ألا أدلكم على خيرهما سألتما	علي	٥٣٦١			٦٣٣٣، ٤٣٥٧
ألا أدلكم على ما هو خير لكما من خادم	علي	٦٣١٨	ألا تزورنا أكثر مما تزورنا؟	ابن عباس	٣٢١٨
ألا أدلك امرأة من أهل الجنة	ابن عباس	٥٦٥٢	ألا تصلون	علي	٧٤٦٥، ٧٣٤٧
ألا أمسيك في قدح شرب النبي ﷺ فيه	قال عبد الله بن سلام	٣٠٧٤ ب	ألا تصلين	علي	١١٢٧
ألا أعلمكما خيراً مما سألتماي إذا أخذتما	علي	٣٧٠٥	ألا تعجب من حب مغيث بريدة ومن	ابن عباس	٥٢٨٣
ألا أنبئكم بأكثر الكبار	أبو بكرة	٥٩٧٦، ٢٦٥٤	بعض بريدة مغيثاً		
ألا أنبئكم بأكثر الكبار	أنس	٥٩٧٧	ألا تعجبون كيف يصرف الله على شتم	أبو هريرة	٣٥٣٣
ألا أنبئكم صلاة رسول الله ﷺ قال	مالك بن الحويرث	٨١٨	قرش ولعنهم		
ألا إن الحرم قد حرم	أنس	٢٤٦٤	ألا تعجبون لابن الزبير	ابن عباس	٤٦٦٦
ألا إن الفتنة ههنا يشير إلى المشرق	ابن عمر	٣٥١١	ألا تقولون يقول لا إله إلا الله يتني بذلك	عتبان بن مالك	٦٩٣٨
ألا إن الفتنة ههنا من حيث يطلع	ابن عمر	٧٠٩٣	وجه الله		
ألا إن القسوة وغلظ القلوب في الفنادين	أبو مسعود عقبة	٣٣٠٢	ألا خمرته ولو أن تعرض عليه عوداً	جابر بن عبد الله	٥٦٠٦، ٦٥٠٥
ألا إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم	ابن عمرو	٤٤٠٣	ألا رجل يضيفه الليلة يرحمه الله؟	أبو هريرة	٤٨٨٩
ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم	ابن عمر	٦٦٤٦، ٦١٠٨	ألا صلوا في الرجال	ابن عمر	٦٦٦، ٦٣٢
ألا إن المسيح الدجال أمور العين اليمنى	ابن عمر	٣٤٣٩	ألا فأنتم الذين يصلون من صلاة العصر	ابن عمر	٣٤٥٩
ألا إنه ليس نبي بعدي	سعد	٤٤١٦	ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته	ابن عمر	٢٥٥٤
ألا إن الناس قد صلوا ثم رقدوا	أنس	٦٠٠	ألا فلا ترجعوا بعدي ضلالاً	أبو بكرة	٧٤٤٧
ألا إنهم يتوني صدورهم	ابن عباس	٤٦٨١	ألا فيمنوا	أنس	٢٥٧١
﴿ألا إنهم يتنون صدورهم﴾	ابن عباس	٤٦٨٣	ألا كلكم راع وكلكم مسؤول	ابن عمر	٧١٣٨
ألا أهدى لك هدية	كعب بن عجرة	٦٣٥٨، ٣٣٧٠	ألا كنتم أفتنموني	أبو هريرة	ك ٢٣، ٥
ألا أي بلد تعلمونه أعظم حرمة؟	عبد الله	٦٧٨٥	ألا ليبلغ الشاهد الغائب	أبو بكرة	٤٤٠٦
ألا أي شهر تعلمونه أعظم حرمة	ابن عمر	٦٧٨٥	ألا ليبلغ الشاهد الغائب فمعل بعض من	أبو بكرة	٥٥٥٠
ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة؟	عبد الله	٦٧٨٥	يفقه		
ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء	أبو سعيد الخدري	٤٣٥١	ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب	أبو بكرة	١٠٥
ألا تابع؟	سلمة	٢٩٦٠	ألا ليت شعري هل أيتن ليلة	قال بلال	٥٦٥٤، ١٨٨٩
ألا نجيوه؟	البراء بن عازب	٣٠٣٩	ألا من كان حلفاً فلا يحلف إلا بالله	ابن عمر	٢٧٣١، ٥٦٧٧
ألا تحبين ما أحب؟	عائشة	٢٥٨١	ألا من كان عبداً محمداً	أبو بكر	٣٦٦٨
ألا تحبسون أكثركم	أنس	٦٥٦، ٦٥٥	ألا هل بلغت	أبو بكرة	١٧٤١
ألا تدرون أي يوم هذا	أبو بكرة	٧٠٧٨	ألا وإن الرجم حق على من زنى	قال عمر	٦٨٢٩
ألا تراه قال لا إله إلا الله يتني بذلك وجه	عتبان بن مالك	١١٨٦	ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح	التميمان بن بشير	٥٢
الله			الجسد كله		
ألا تراه قال لا إله إلا الله يتني بذلك وجه	محمود بن الربيع	٤٢٥	ألا وقول الزور - فما زال يكررها	ك ٣٠ ب	
الله			ألا وقول الزور فما زال يكررها	أبو بكرة	٦٢٧٤
ألا ترضى أن تكون مني بمتلة هلرون	سعد بن أبي وقاص	٤٤١٦	ألا وقول الزور وشهادة الزور ألا وقول	أبو بكرة	٥٩٧٦
ألا ترضون أن يذهب الناس بالنفيا	أنس	٤٣٣٧	الزور		
وتعبدون برسول الله			ألا لا يجمع بعد العلم شرك ولا يطوف	أبو هريرة	١٦٦٢، ٣٦٩
			باليث عريان		١٤٦٢
			ألا يكون؟ قد علمنا أنك رسول الله	عمر	٢٦٠١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
إلا الاذخر	ابن عباس	ك٣٤٨، ٢٨	الأمينون الأمينون ألا فيمتوا	أنس	٢٥١٧
		١٣٤٩، ١٨٣٣	أين؟ (الجبريل ع)	عائشة	٤١٢٢
		١٨٣٤، ٢٠٩٠	أين ابن عمك	سهل بن سعد	٤٤١، ٣٧٠٣
		٢٤٢٣، ٣١٨٩			٦٢٨٠
إلا الاذخر	أبو هريرة	١١٢، ٢٤٣٤	أين أراه السائل عن الساعة؟	أبو هريرة	٥٩
إلا الاذخر فإنه حلال	مجاهد	٤٣١٣	أين الأشعريون أين الأشعريون؟	أبو موسى	٥٥١٨
إلا أن يريد ابن أبي طالب	مسور	ك٧٨٥ب، ١١٥	أين السائل؟	أبو سعي	١٤٦٥، ٦٤٢٧
إلا أن يستأذن الرجل أخاه	ابن عمر	٥٤٤٦	أين السائل	أبو هريرة	١٩٣٦، ٥٣٦٨
أي يبرء هل رأيت من شيء يريك؟	عائشة	٤١٤١، ٤٧٥٠	أين السائل آنفا؟	أبو سعيد	٦٠٨٧
أي سعد ألم تسمع ما قال أبو حبيب	أسامة بن زيد	٥٦٦٣، ٦٢٠٧	أين السائل عن العمرة اخلع عنك الحبة	يعلى بن أمية	٢٨٤٢
		٦٢٥٤	واغسل أثر الخلق		١٧٨٩
أي عائشة إن شر الناس منترك الناس اتقاء فحشه	عائشة	٦٠٥٤	أين العصي	سهل	٦١٩١
أي عائشة إن شر الناس منزلة عند الله من تركه الناس	عائشة	٦١٣٢	أين الذي سأل عن العمرة؟	صفوان بن يعلى	١٥٣٦
أي عمرو إني أعطيتهم وأغنيهم	قال طلوس	٢٣٣٠	أين الذي يسألني عن العمرة	يعلى بن أمية	٤٣٢٩، ٤٩٨٥
أي عم قل لا إله إلا الله أحاج لك بها	المسيب	٤٦٧٥	أين التالي على الله لا يفعل المعروف؟	عائشة	٢٧٠٥
أي عم قل لا إله إلا الله كلمة أحاج	المسيب	٤٧٧٢، ٣٨٨٤	أين أنا اليوم أين أنا غدا؟	عائشة	١٣٨٩
(أيهم) مرجعهم	ابن عباس	ك٦٥ ب الفاشية	أين أنا غدا؟	عروة	٣٧٧٤
أيؤذك هوام رأسك	كعب بن عجرة	٤١٩٠، ٥٦٦٥	أين أنا غدا؟ أستبطه ليوم عائشة	عائشة	١٣٨٩
أيؤذك هوامك	كعب بن عجرة	١٨١٧، ٥٧٠٣	أين أنا غدا؟ أين أنا غدا؟	عائشة	٤٤٥٠، ٥٢١٧
(الأيدي) القوة في العبادة	ابن عباس	ك٦٥ ب ٨٠٧	أين تحب أن أصلي؟	محمود بن الربيع	٦٦٧
أيدفع يده إليك فتضمها كما يتضم الفعل	يعلى	٢٩٧٣	أين تحب أن أصلي لك من بيتك؟	عتبان بن مالك	٤٢٤
			أين تحب أن أصلي من بيتك	عتبان بن مالك	٤٢٥، ٦٨٦
					٨٤٠، ١١٨٦
أيسركم أنكم أعطتم الله ورسوله؟	أبو طلحة	٣٩٧٦	أين تريد؟	جابر بن عبد الله	٢٣٠٩
أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن	أبو سعيد الخدري	٥٠١٥	أين صلى النبي ﷺ هذا اليوم الظهر	عبد العزيز بن رفيع	١٦٥٤
أيقظوا ضواحيات الحجر فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة	أم سلمة	١١٥	أين عريشك يا جابر؟	جابر بن عبد الله	٥٤٤٣
الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلغائه	أبو هريرة	٥٠	أين علمواكم	معاوية	٥٩٣٢
الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته ورسوله	أبو هريرة	٤٧٧٧	أين علي؟	سهل بن سعد	٢٩٤٢، ٣٠٠٩
إيمان بالله وجهاد في سبيله	أبو ذر	٢٥١٨	أين علي بن أبي طالب	سهل بن سعد	٣٧٠١، ٤٢١٠
إيمان بالله وجهاد في سبيله	أبو ذر وأبو هريرة	ك٩٧ ب ٥٦	أين كنت يا أبا هريرة	أبو هريرة	٢٨٥
إيمان بالله ورسوله	أبو هريرة	٢٦، ١٥١٩	أين كنت يا أبا هريرة	أبو هريرة	٢٨٣
إيمان بالله ورسوله ثم الجهاد ثم	ك٩٧ ب ٤٧	٤٧	أين تكعب	أبو هريرة	٥٨٨٤
الإيمان بضع وستون شعبة والحياة شعبة	أبو هريرة	٩	أيما رجل من أمتي أدركه الصلاة فليصل	جابر بن عبد الله	٤٣٨
الإيمان هاهنا (مرتين)	أبو مسعود	٥٣٠٣	أيما أدركك الصلاة بعد فصله	أبو ذر	٣٣٦٦
الإيمان هاهنا	أبو مسعود	٤٢٨٧	إيه يابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان	سعد	٦٠٨٥
الإيمان يمان هاهنا ألا إن القسوة	أبو مسعود عتبة	٣٣٠٢	أيها يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان	سعد	٣٦٩٣
الإيمان يمان والحكمة يمانية	أبو هريرة	٣٤٩٩، ٤٣٨٨	أي الزنايب	أبو سعيد	١٤٦٢
الإيمان يمان والفتنة هاهنا	أبو هريرة	٤٣٨٩	أي الزنايب	زينب امرأة عبد الله	١٤٦٦
الأمين فالأمين	أنس	٥٦١٢، ٥٦١٩			
		٢٣٥٢			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
أي بلد هنا ؟	ابن عباس	١٧٣٩	أيما رجلاً كانت له جارية أدبها فأحسن	ليوموس الأشعري	٢٥٤٧
أي بلد هنا ؟	أبو بكر	١٧٤١ ، ٤٤٠٦	تعليمها		
أي بيوت أهلنا أقرب ؟	أنس	٥٥٥٠	أيما رجل من أمتي أدركه الصلاة فليصل	جابر	٣٣٥
أي رجل عبد الله بن سلام فيكم ؟	أنس	٣٩١١	أيما رجل من أمتي أدركه الصلاة	جابر	٤٣٨
أي رجل عبد الله فيكم ؟	أنس	٣٩٣٨	أيما رجل من أهل الكتاب آمن بنيه وأمن	أبو موسى	٥٠٨٣
أي بلد هنا	أبو بكر	٤٤٨٠	يعني بي		
أي رجل فيكم عبيد بن سلام	أنس	٤٤٠٦ ، ١٧٤١	أيما رجل وامرأة توافقا فمشرة ما بينهما	سلمة بن الأكوع	٥١١٩
أي شهر هنا	أبو بكر	٣٩١١ ، ٣٣٢٩	ثلاث ليال		
أي هؤلاء أكثر أخذاً للقرآن	جابر	١٧٤١ ، ١٧٤١	أيما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل	عائشة	٢٥٦٣
أي يوم هنا	أبو بكر	٤٤٠٦ ، ٥٥٥٠	أيما عبد أدى حق الله وحق مواليه فله	ليوموس الأشعري	٢٥٤٧
إياك أن تحمر أو تصفر	جابر	١٣٤٨	أجران		
إياك والعنف	أبو بكر	٥٥٥٠ ، ٦٧	أيما مؤمن مات وترك مالا فليقره عصبه	أبو هريرة	٢٣٩٩
إياك والعنف والفحش	قال عمر	ك ٨ ب ٦٢	أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله	عمر	١٣٦٨ ، ٢٦٤٣
إياك والفحش	عائشة	٦٤٠١	أيما ملوك أدى حق مواليه وحق ربه	أبو موسى	٥٠٨٣
إياك وكرائم أموالهم	عائشة	٦٠٣٠	أيما كان له ثوبان على عهد النبي ﷺ	جابر	٣٥٢
إياكم والجلوس بالطرفات	عائشة	٦٤٠١	أيما الناس اتهموا أنفسهم	سهل بن حنيف	٣١٨٢
إياكم والجلوس على الطرقات	أبو سعيد	٤٣٤٧	أيما الناس أربعوا على أنفسهم وإنكم	أبو موسى	٦٣٨٤
إياكم والدخول على النساء	أبو سعيد	٦٢٢٩	أيما الناس إني	ابن عباس	٩٢٧
إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	عقبة بن عامر	٢٤٦٥	أيما الناس إن الناس يكترون ويقتل الأنصار	ابن عباس	٣٨٠٠
إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	عقبة بن عامر	٥٢٣٢	حتى يكونوا كاللحج		
إياكم والوصال	أبو هريرة	ك ٥٥ ب ٨	أيما الناس إنكم مغفرون فمن صلى بالناس	أبو مسعود	٩٠
الأيام المعدودات أيام التشريق	أبو هريرة	٦٠٦٤ ، ٥١٤٣	فلينخف		
أيكم ما صلى الناس فليتجوز فإن فيهم	ابن عباس	٦٧٢٤ ، ٦٠٦٦	أيما الناس إنما صنعت هذا لتأتموا بي	سهل بن سعد	٩١٧
الضعيف والكبير	أبو سعيد	١٩٦٦	وتعلموا صلاتي		
أيكم ما صلى بالناس فليتجوز فإن فيهم	ابن عباس	ك ١٣ ب ١١	أيما الناس تصدقوا	أبو سعيد	١٤٦٢
الضعيف والكبير	أبو سعيد	٧٠٢	أيما الناس عليكم بالسكينة فإن البر	ابن عباس	١٦٧١
أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله	أبو سعيد	٦١١٠	أيما الناس لا تتموا لقاء العدو	عبيد بن أبي لؤي	٢٩٦٦
أيكم مثلي إني أبيت يطعمني ربي	ابن مسعود	٦٤٤٢	أيما الناس لا تمزوا لقاء العدو	عبيد بن أبي لؤي	٣٠٢٥
أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ عن الفتنة	أبو هريرة	٧٢٤٢ ، ٦٨٥١	أيهم أكثر أخذاً للقرآن	جابر	١٣٤٣ ، ١٣٤٧
أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة	عمر	١٤٣٥	أيما مات قبل فهي لورثة المهدى له	قال الحسن	ك ٥١ ب ١٨
أيكما قتله ؟	عبد الرحمن بن أنزي	٣٥٨٦ ، ٥٢٥	بأبي شيبة بالنبي ، ليس شيبة بعلي	أبو بكر	٣٧٥٠
أيما امرئ أبر نخلأ ثم باع أصلها	عبد الرحمن بن أنزي	٣١٤١	بات النبي ﷺ بندي طوي حتى	ك ٢٥ ب ٣٩	
أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد كانوا	ابن عمر	٢٢٠٦	بات النبي ﷺ بندي طوي حتى	ابن عمر	١٥٧٤
أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد لم يبلغوا	أبو سعيد	١٢٤٩	بات عند ميمونة أم المؤمنين وهي خاتمة قال	ابن عباس	١١٩٨
الحث	أبو سعيد-أبو هريرة	١٢٥٠	فاضطجعت على عرض الوسادة		
أيما رجلاً أعتق امرأة مسلماً استغف الله	أبو هريرة	٢٥١٧	بات عند ميمونة زوج النبي ﷺ وهي خاتمة	ابن عباس	٤٥٧١ ، ٤٥٧٢
أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها	ابن عمر	٦١٠٤	بات عند ميمونة فاضطجعت في عرض وسادة	ابن عباس	٩٩٢
أيما رجل كانت عنه وليدة فعلمها	أبو موسى	٥٠٨٣	واضطجع رسول الله ﷺ وأهله		
			(بإيدي الرأي) : ما ظهر لنا	ابن عباس	ك ٦٠ ب ٣
			البئر جبار والمعدن	أبو هريرة	ك ٦٥ ب هود
					١٤٩٩ ، ١٩١٢
					٦٩١٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
بارك الله عليك	جابر	٦٣٨٧	بايعت رسول الله ﷺ على شهادة أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله وإقام الصلاة	جرير	٢١٥٧
بارك الله لك	جابر	٥٣٦٧			
بارك الله لك أولم ولو بشاة	أنس	٦٣٨٦			
بش ابن العشرة	عائشة	٦١٣٢، ٦١٣١	بايعت رسول الله ﷺ فاشترط علي (والنصح لكل مسلم)	جرير	٢٧١٤
بش أخو العشرة وبش	عائشة	٦١٣١، ٦٠٣٢			
بش أخو العشرة أو ابن الشعر	عائشة	٦٠٥٤	بايعت رسول الله ﷺ في رمل	عبادة بن الصامت	٧٤٦٨، ٦٨٠١
بش ما لا حلهم أن يقول نسيب آية	ابن مسعود	٥٠٣٣، ٥٠٣٢	بايعنا النبي ﷺ أن لا نسيب	عبادة	ك ٤٦ ب ٣٠
بش ما لا حلهم يقول نسيب آية	ابن مسعود	٥٠٣٩	بايعنا النبي ﷺ تحت الشجرة فقال	سلمة	٧٢٠٨
بشما علمتمونا بالكلب والحمار	قالت عائشة	٥١٩	بايعنا النبي ﷺ قرا علينا (أن لا يشركن بالله شيئا)	أم عطية	٧٢١٥
باسمك اللهم موت وأحيا	حليقة	٦٣٢٤			
باسمك موت وأحيا	حليقة	٦٣١٢	بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة	عبادة بن الصامت	٧١٩٩
باسمك رب وضعت جنبي	أبو هريرة	٧٣٩٣	بايعنا رسول الله ﷺ قرا علينا (أن لا يشركن بالله شيئا)	أم عطية	٤٨٩٢
باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه	أبو هريرة	٦٣٢٠			
باسمك موت ونحيا	أبو ذر	٧٣٩٥	بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا	عبادة بن الصامت	٧٠٥٦
الباطن على كل شيء علما	قال يحيى القراء	ك ٩٧ ب ٤	بإيعوني على أن لا نشركو بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنا	عبادة بن الصامت	٦٧٨٤، ١٨
باع النبي ﷺ المنبر	جابر	٢٢٣٠			
باع النبي ﷺ منبرا من نعيم	ك ٩٣ ب ٣٢		بت عند النبي ﷺ فاستن	ابن عباس	ك ٤ ب ٧٣
باعه رسول الله ﷺ (للدين)	جابر	٢٢٣١	بت عند خاتمي قدام النبي ﷺ يصلي من الليل	ابن عباس	٦٩٩
بال الشيطان في أنه	عبد الله	١١٤٤			
بالأبطح - (أين صلى المصريون الفرس؟)	أنس	١٦٥٣	بت عند خاتمي ميمونة فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة	ابن عباس	٤٥٦٩
بالأبطح - اعمل كما يفعل أمراؤك (وبالنبي هي أحسن) الصير	أنس	١٧٦٣	بت عند خاتمي ميمونة قتلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ	ابن عباس	٤٥٧٠
بالتنن	عائشة	٥٨٠٧، ٣٩٠٥			
(بالحنس) بالخلف	ابن عباس	ك ٦٥ سورة والليل	بت عند خاتمي ميمونة ليلة قدام النبي ﷺ	ابن عباس	٨٥٩، ١٣٨
(والدين) بالحساب ملتين محاسبين	مجاهد	ب ٦٥ أ ١	بت عند ميمونة قدام النبي ﷺ فأتى حاجبه ففصل وجهه	ابن عباس	٦٣١٦
بالتبليط (طه) يا رجل	ابن جبر	ك ٦٥ سورة طه	بت في بيت خاتمي ميمونة بنت الحارث	ابن عباس	١١٧
بانت من الأول ولا تحسب به لمن بعده	والضحاك	٢٠	بت في بيت خاتمي ميمونة فعصى رسول الله ﷺ المشاء	ابن عباس	٦٩٧
(رايدي سفره) كنية أسفراً	إبراهيم	ك ٦٨ ب ٤٠	بت في بيت ميمونة ليلة سي ﷺ عندها فلما كان ثلث الليل الآخر	ابن عباس	٦٢١٥، ٧٤٥٢
	ابن عباس	ك ٦٥ سورة عيس	بت ليلة عند ميمونة بنت الحارث خاتمي بئكه : قلعه	ابن عباس	٥٩١٩
بايع النبي ﷺ تحت الشجرة	ثابت بن الضحاك	٤١٧١	(بحسبان) كحسبان الرحي	مجاهد	ك ٥٩ ب ١١، ك ٥٩ ب ٤، ك ٦٥ سورة الرحمن ٥٥
بايعت النبي ﷺ ثم عدلت إلى ظل شجرة فلما خف الناس	سلمة	٢٩٦٠			
بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم	جرير	١٤٠١	البحيرة التي يمنع درها	ابن المسيب	٤٦٢٣، ٣٥٢١
بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة	جرير بن عبد الله	٧٢٠٤	بخ ذلك مال رائج - ذلك مال رائج	أنس	٢٣١٨
بايعت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدي وخطب علي فأبكتني	معن بن يزيد	١٤٢٢	بخ ذلك مال رايح - أو رايح	أنس	٢٧٦٩
بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم	جرير بن عبد الله	٥٧، ٢٧١٥، ٥٢٤	بخ ذلك مال رايح أو رايح وقد سمعت ما قلت	أنس	٥٦١١
			بخ ذلك مال رايح ذلك	أنس	١٤٦١
			بخ أبا طلحة ذلك مال رايح	أنس	٢٧٥٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قبلناه فيك (بخيلك) : الفرسان (بدعا من الرسل) لست بأول الرسل	ابن عباس	ك ٥٩ ب ١١ ك ٦٥ سورة الأخلاف ٤٦	البطشة الكبرى يوم بدر (بطشواها) بمصاحباها	قال ابن مسعود مجاهد	٤٨٢٣ ٢٦٠٤
بدعة (صلاة الضحى في المسجد) (البر) اللطيف	ابن عمر ابن عباس	١٧٧٥ ك ٩٧ ب ١٢ ك ٦٥ سورة الطور ٥٢	بعث من النبي ﷺ بعيراً في سفر بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بعث إلى النبي ﷺ بذهبية بعث إلى النبي ﷺ بشيء قسمه بعث إلى نسيبة الأنصارية بشاة	ابن عمر أبو سعيد أبو سعيد أم عطية	٢١١٦ ٧٤٣٢ ٤٦٦٧ ١٤٤٦
البر بالبر إلا (برزخ) حاجب	عمر ابن عباس	٢١٧٠، ٢١٧٤ ك ٦٥ سورة الرحمن ٥٥ ك ٥٩ ب ٣	بعث النبي ﷺ لي ومعاذ بن جبل إلى مع الجميع بالدرهم ثم أتبع بالدرهم جنيهاً	أبو يردة أبو سعيد وأبو هريرة	٧١٧٢ ٢٢٠١، ٢٢٠٢ ٢٣٠٣، ٢٣٠٢ ٤٢٤٤، ٤٢٤٥
بركة بدعوة إبراهيم ﷺ البركة في نواصي الخيل البركة من لله البركة من لله	ابن عباس أنس عبد لله جلير بن عبد لله	٣٣٦٥ ٢٨٥١ ٣٥٧٩ ٥٦٣٩	بعث النبي ﷺ أولاداً من بني سكيم إلى بني علمر في سبعين بعث النبي ﷺ وأمر عليهم أسامة بعث النبي ﷺ خالداً	أنس ابن عمر ابن عمر	٢٨٠١ ٣٧٣٠ ٧١٨٩
(بروجاً) منازل الشمس والقمر برئ من الصالحة والخالقة والشافعة البراق في المسجد خطيب يزق ابن أبي أوفى دماً يزق النبي ﷺ في ثوبه (يسبب) بحبل إلى سقف البيت	الحسن أبو موسى أنس أنس قال ابن عباس	ك ٥٩ ب ٤ ١٢٩٦ ٤١٥ ٢٤١ ك ٦٥ سورة الحج ٢٢	بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جليلة بعث النبي ﷺ خاله حراماً إلى بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد	ابن عمر أنس أبو هريرة	٧١٨٩، ٤٣٣٩ ك ٩٧ ب ٤٦ ٤٦٢، ٤٣٧٢ ٢٤٢٣، ٢٤٢٢
(بطشة) : زيادة وفضلاً بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله تربة أرضنا بريقة بعضا بسم الله الرحمن الرحيم من محمد حبله	مروان-المسود عائشة أبو سفيان	٢٧٣٢، ٢٧٣١ ٥٧٤٥، ٥٧٤٦ ٧، ٢٩٤١	بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكتابه بعث النبي ﷺ سبعين رجلاً لحاجة بعث النبي ﷺ سرية حينا بعث النبي ﷺ سرية فاستعمل رجلاً من الأصهار	ابن عباس أنس أبو هريرة علي	ك ٩٥ ب ٤ ٤٠٨٨ ٤٠٨٦ ٤٣٤٠
بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصلفة بسم الله اللهم جنبنا الشيطان بسم الله الرحمن الرحيم جنبني الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا بسم الله تربة أرضنا بريقة بعضا يشني سقيمتا ياذن ربنا	أبو بكر ابن عباس ابن عباس عائشة	١٤٥٤ ١٤١، ٦٣٨٨ ٧٣٩٦، ٣٢٧١ ٥١٦٥ ٥٧٤٥، ٥٧٤٦	بعث النبي ﷺ سرية قبل نجد بعث النبي ﷺ سرية وأمر عليهم بعث النبي ﷺ سرية يقال لهم القراء بعث النبي ﷺ علياً إلى خالد بعث إلى أبو بكر لقتل أهل البعامة بعث بكتابه إلى كسرى فأمره أن يذمعه إلى عظيم البحرين بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حنظلة السهمي	ابن عمر علي أنس بريلة قال زيد بن ثابت ابن عباس	٣١٣٤، ٤٣٣٨ ٧١٤٥ ٦٣٩٤ ٤٣٥٠ ٧١٩١ ٢٩٣٩
بشر الكاذبين يرضف يحصى عليه في نار جهم بشر النبي ﷺ خديجة بنت في الجنة بشرا ولا تنفرا بشرا ولا تنفرا وتطاولوا بشروا خديجة بيت من الجنة من قصب بشروا ولا تنفروا بطعام	قال الأحنف بن قيس عبد الله بن أبي أوفى أبو موسى أبو موسى عبد الله بن أبي أوفى أنس أنس	١٤٠٧ ٣٨١٩ ٣٠٣٨ ٦١٢٤ ١٧٩٢ ٦٩ ٥٣٨١، ٣٥٧٨	بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يذمعه إلى عظيم البحرين فدفعه بعث خاله أخ لام سليم في سبعين راكباً وكان رئيس للمشركين علمر بن الطفيل بعث رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل إلى اليمن بعث رسول الله ﷺ أبان على سرية	ابن عباس أنس أبو يردة أبو هريرة	٦٤ ٤٠٩١ ٤٣٤١، ٤٣٤٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع اليهودي رجلاً من الأنصار	البراء بن عازب	٤٠٣٩	بعث رسول الله ﷺ مع خالد بن الوليد	البراء	٤٣٤٩
بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع عبده بن عتيك	البراء بن عازب	٤٠٤٠	بعثي أبو بكر رضي الله عنه في تلك الحجة	أبو هريرة	٤٦٥٦
بعث رسول الله ﷺ إلى امرأة ابن مري غلامك التجار يعمل لي أعواناً	سهل بن سعد	٤٤٨	بعثي أبو بكر رضي الله عنه فيمن	أبو هريرة	٣١٧٧
بعث رسول الله ﷺ إلى فلانة - امرأة قد سماها سهل - أن مري غلامك	سهل بن سعد	٢٩٠٤	بعثي النبي ﷺ إلى قوم باليمن فجئت	أبو هريرة	٤٦٥٥، ٣٦٩
بعث رسول الله ﷺ يثاقب الساحل	جابر	٤٣٦٠، ٢٤٨٣	بعثي النبي ﷺ فقامت على البدن	أبو موسى	١٥٥٩
بعث رسول الله ﷺ يثاقب وأمر عليهم	ابن عمر	٦٦٢٧، ٧١٨٧	بعثي النبي ﷺ والزبير	علي	١٧١٦
بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد	أبو هريرة	٤٦٩	بعثي النبي ﷺ في القل	ابن عباس	٣٠٨١
بعث رسول الله ﷺ رهطاً إلى أبي رافع	البراء بن عازب	٤٠٣٨	بعثي رسول الله ﷺ إلى أرض قومي	أبو موسى	١٨٥٦
بعث رسول الله ﷺ رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع	البراء بن عازب	٣٠٢٣، ٣٠٢٢	بعثي رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد بن الأسود	علي	٤٣٤٦، ٤٢٧٤، ٣٠٠٧
بعث رسل الله ﷺ عشرة رهط	أبو هريرة	٣٠٤٥	بعثي رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت	عمار	٣٤٧
بعث رسل الله ﷺ عشرة عينا	أبو هريرة	٣٩٨٩	بعثي رسول الله ﷺ في حاجة له	جابر	١٢١٧
بعث رسل الله ﷺ عشرة منهم خبيب	أبو هريرة	٧٤٠٢	بعثي رسول الله ﷺ من جمع بابل	ابن عباس	١٦٧٧
بعث رسل الله ﷺ لأربعين سنة	ابن عباس	٣٩٠٢	بعثي رسول الله ﷺ وأباً مرثد	علي	٣٩٨٣
بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد	ابن عمر	٣١٣٤	بعثي رسول الله ﷺ والزبير وأباً مرثد	علي	٦٩٣٩، ٦٢٥٩
لقد تموا البلاء كثيرة	أبو سعيد الخدري	٤٣٥١	بعثي عبده بن شداد وأبو بردة	قال محمد بن أبي	٢٢٤٥، ٢٢٤٤
بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ	أبو سعيد	٢٣٤٤	بعث الله ﷺ على رأس أربعين سنة	أنس	٥٩٠٠
بعث علي رضي الله عنه إلى النبي ﷺ بذهبية	أبو سعيد	٧٤٣٢	بعثني (يعني جملاً صلباً)	ابن عمر	٣٤٦، ٣٤٤
بعث علي وهو باليمن إلى النبي ﷺ بذهبية	جبير بن حية	٣١٥٩	بعثني	ابن عمر	٢٦١٠، ٢٦١٥
بعث عمر الناس في أثناء الأمصار	عائشة	١٥١٦	بعثني بأوقية	جابر	٢٧١٨
بعث معها أخاها عبد الرحمن فأعمرها من التعميم وحملها على قتب	جابر بن عبد الله	٢٣٥	بعثني قد أخذته بأربعة دناتير	جابر	٢٣٠٩
بعثت إلى الناس عامة	جابر بن عبد الله	٤٣٨	بعثني ولك ظهري إلى المدينة	جابر	٢٤٠٦
بعثت إلى الناس كافة	سهل	٦٥٠٣	(بغير حساب) : بغير حرج	مجاهد	٤٠٦٠ ب
بعثت أنا والساعة كهاتين	أنس	٦٥٠٤	(بغير حساب) : صلوا الطريق	عباس	٦٥٠٦ ب
بعثت أنا والساعة كهاتين	أبو هريرة	٦٥٠٥	بقرة حمزة خواصر شارقي	علي	٦٨٠٦ ب
بعثت أنا والساعة كهذه من هذه أو قال	سهل بن سعد	٥٣٠١	(بقرة) : يعمل بما فيه	مجاهد	٦٥٠٦ ب
بعثت بهو جمع الكلم	أبو هريرة	٧٠١٣، ٢٩٧٧	بقيت أنا وأنت	أبو هريرة	٦٤٥٢
بعثت من خير قرون بني آدم	جابر	٥٤٩٤	بكر أم ثيا ؟	جابر بن عبد الله	٥٣٦٧، ٢٠٩٧
بعثنا النبي ﷺ ثلاثمائة راكب وأميرنا أبو عبيدة بن الجراح	أسامة بن زيد	٦٨٧٢، ٤٢٦٩	بكر أم تزوجت أم ثيا ؟	جابر بن عبد الله	٥٢٤٥
بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة	جابر	٤٣٦١	البكر تستلذن	عائشة	٦٩٧١
بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثمائة راكب	أبو هريرة	٥٦٠٦ ب	بكت على ما كانت تسمع	جابر	٢٠٩٥
بعثنا رسول الله ﷺ في بعث	٣٠١٦		بكرؤا بالصلاة	بريدة	٥٩٤
			بكرؤا بصلاة العصر	بريدة	٥٥٣
			بكرؤن	ابن عمر	١٠٥٢
			بل أرجوا أن يخرج الله من أصلابهم	عائشة	٢٣٣١
			بل أنت سهل	ابن المسيب	٦١٩٣
			بل أنتم فيه	أبو هريرة	١٨٦٩
			بل بعثني	جابر بن عبد الله	٢٣٠٩
			(بل ران) : نيت الخطايا	مجاهد	٦٥٠٦ ب

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
بل كلهم قومهم	عائشة	٢٣٨٩	تظنون أو ترون قتله	أبو قلابه	٦٨٩٩
بل والذي نفسي بيده رجال آمنوا	أبو سعيد	٣٢٥٦	بني . (أين صلى الظهر والعصر يوم التروية؟)	أنس	١٦٥٣
بلى . (ألسنا نبي الله حقاً؟)	مروان-السور	٢٧٣٢ ، ٢٧٣١	بني (أين صلى الظهر يوم التروية؟)	أنس	١٧٦٣
بلى . (ألسنا على الحق وعلمونا على الباطل؟)	مروان-السور	٢٧٣٢ ، ٢٧٣١	بني النبي ﷺ بمرارة فارسلني	أنس	٥١٧٠
بلى . (ألسنا على الحق وهم على الباطل؟)	سهل بن حنيف	٤٨٤٤	بني النبي ﷺ بصفية فأتى التمر والأقط	أنس	ك ٧٠ ب ١٦
بلى . (أليس قتلانا في الجنة وقتلهم في النار؟)	عمر	ك ٥٦٦ ب ٢٣	بني بها النبي ﷺ ثم صنع حبساً	أنس	٥٢٨٧
بلأى . (أليس قتلانا في الجنة وقتلهم في النار؟)	سهل بن حنيف	٣١٨٢	بنت أم سلمة ؟	أم حبيبة	٥١٠٧ ، ٥١٠١
بلد حرام . أفتدرون أي شهر هذا؟	ابن عمر	٦٠٤٣	بنو النجار ثم الذين يلونهم بنو عبد الأشهل	أنس	٥٣٠٠
بل أنتم فيه	أبو هريرة	١٨٦٩	بنو زهرة أخوال النبي ﷺ	ك ٦٢ ب ١٥	
بل بعينه	جابر بن عبد الله	٢٣٠٩	بنوك هؤلاء ؟	عائشة	٥٨٢٥
بلد حرام . أفتدرون أي شهر هذا؟	ابن عمر	١٧٤٢	بني إسرائيل والكهف ومريم	ابن مسعود	٤٧٣٩
بلغ أبانر مبيت النبي ﷺ قال لأخيه	ابن عباس	ك ٩٧ ب ٢٣	بني الإسلام على خمس	ك ٢ ب ١	
بلغ النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه أحتق	جابر	٧١٨٦	بني الإسلام على خمس	ابن عمر	٨
بلغ النبي ﷺ أنني سرد	عبد الله بن عمرو	١٩٧٧	بني على النبي ﷺ بزئبقة جحش	أنس	٤٧٩٣
بلغ رسول الله ﷺ أن بني عمرو بن عوف	سهل بن سعد	١٢١٨	بهذا أمرت .	أبو مسعود	٥٢١
بلغ عبد الله بن سلام مقدم رسول الله ﷺ	أنس	٢٣٢٩	«هنا البلد» مكة	مجاهد	ك ٦٥ ب لا أقسم
بلغ عمر أن فلاناً باع خمرأ	قال ابن عباس	٢٢٢٣	«ورأى» ملكين	مجاهد	ك ٦٥ ب الفتح
بلغ معاوية وهو عنده في وفد من قريش	قال محمد بن	٧١٣٩	يبيع للسلم للسلم له داء	العداء بن خالد	ك ٣٤ ب ١٩
بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بخارة ماتت في سمن	جبير بن مطعم	٥٥٣٩	يبدأ أم حطية أم حبة؟	عبد الرحمن بن	٢٦١٨ ، ٢٢١٦
بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عن لحومها	ابن شهاب	٥٧٨١	بيعة النساء	ابن عباس	ك ٩٣ ب ٤٩
بلغنا أن مسيلة الكذاب قدم المدينة فنزل في دار بنت الحارث	عبيد الله بن عبد	٤٣٧٨	يجمعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب	أبو بكره	٢١٧٥
بلغنا مخرج النبي ﷺ	أبو موسى	٣٨٧٦	بين التفتحين لربعون	أبو هريرة	٨١٤
بلغنا مخرج النبي ﷺ ونحن باليمن	أبو موسى	٤٣٣٠ ، ٣١٣٦	بين كل أفتانين صلاة	عبد الله بن مغفل	٦٢٧٠ ، ٦٢٤
بلغنا فخرنا مهاجرين إليه	جابر	٢٥٠٦	بين يدي الساعة أيام الهرج يزول	ابن مسعود	٧٠٦٦
بلغني أن أقولاً يقولون كنا	سهل بن سعد	١٢٣٤	بين يدي الساعة تقاتلون قوماً نعالهم الشعر	أبو هريرة	٣٥٩١
بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء فخرج رسول الله ﷺ يصلح بينهم	ك ٣٠ ب ٢٥		بين يدي الساعة تقاتلون قوماً يتعلمون الشعر	عمرو بن تغلب	٣٥٩٢
بل ابن عمر رضي الله عنهما ثوباً	عبد الله بن عمرو	٣٤٦١	بين الحبيشة يلمعون عند النبي ﷺ بحرأبهم	أبو هريرة	٢٩٠١
بلغوا عني ولو آية	أنس	١٥٥٨ ، ١٥٥٩	بين النبي ﷺ ساجد وحوله ناس من قريش	ابن مسعود	٣٨٥٤
بم أهملت	أنس	٤٣٥٣ ، ٤٣٥٤	بين النبي ﷺ يخاطب إنفا هو رجل قائم	ابن عباس	٦٧٠٤
بم أهملت فإنا أهلك	ك ٢٥ ب ٢٢		بين النبي ﷺ يخاطب جاء الحسن	أبو بكره	٧١٠٩
بما أهملت يا علي	أنس	١٥٥٨	بين النبي ﷺ يخاطب قائماً	أنس	ك ١١ ب ٢٧
بم أهملت يا علي	جابر	٤٣٥٢	بين النبي ﷺ يخاطب يوم الجمعة قائم	أنس	٦٣٤٢
بم شبه الولد ؟	أم سلمة	٦٠٩١	بين النبي ﷺ يصلي العشاء	أبو هريرة	٤٥٩٨
بم يضرب أحدكم إمرأته	عبد الله بن زعنة	٦٠٤٢	بين النبي ﷺ يصلي في حجر الكعبة	عبد الله بن عمرو	٣٨٥٦
«علكتنا» : بأسرنا	ابن عباس	ك ٦٠ ب ٢٢	بين النبي ﷺ يقسم ذات يوم قسماً	أبو سعيد	٦١٦٣
			بين النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذي الحنينة	أبو سعيد	٦٩٣٣
			بين الناس بقاء في صلاة	ابن عمر	٤٤٩١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
بينما الناس بقباء في صلاة الصبح	ابن عمر	٧٢٥١، ٤٠٣	بينما أنا واقف في الصيف	عبد الرحمن بن عوف	٣١٤١
بينما الناس في الصبح بقباء	ابن عمر	٤٤٩٣	بينما أنا وعائشة أخذتها الحمى	أم رومان	٤٦٩١
بينما الناس يصلون الصبح	ابن عمر	٤٤٨٨	بينما أيوب يقتل عريانا فخر عليه جراد	أبو هريرة	٢٧٩
بينما امرأة ترضع ابنها إذ مر بها راكب وهي ترضعه	أبو هريرة	٣٤٦٦	بينما رجل بطريق اشتد عليه العطش	أبو هريرة	٢٤٦٦
بينما أنا أمشي إذ سمعت صوتا	جابر	٤٩٥٤، ٣٢٣٧، ٤	بينما رجل واقف مع النبي ﷺ بعرفة	ابن عباس	١٨٥٠، ١٨٤٩
بينما أنا أمشي مع النبي ﷺ في بعض	ابن مسعود	٧٤٦٢	بينما رجل يمشي فاشتد	أبو هريرة	٢٣٣٣
بينما أنا أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة	ابن مسعود	١٢٥	بينما رسول الله ﷺ ساجد	ابن مسعود	٣١٨٥، ٢٤٠
بينما أنا جالس في أهلي	قال مالك بن أوس	٤٠٩٤	بينما رسول الله ﷺ يصلي ببناء الكعبة	عمرو بن العاص	٤٨١٥
بينما أن رديف النبي ﷺ ليس بيني	معاذ	٥٩٦٧	بينما رسول الله ﷺ يصلي عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس	ابن مسعود	٢٤٠
بينما أنا على بئر أنزع منها إذ جاني	ابن عمر	٧٠١٩	بينما موسى في ملا بين إسرائيل إذ	أبي	٧٤٧٨
بينما أنا عند البيت بين النائم	مالك بن حصصة	٣٢٠٧	بينما نحن جلوس عند عمر إذ قال أيكم يحفظ	حذيفة	٧٠٩٦
بينما أنا عند النبي ﷺ إذ أتاه رجل	عدي بن حاتم	٣٥٩٥	بينما نحن عند النبي ﷺ جلوس إذ أتى	ابن عمر	٥٤٤٤
بينما أنا قائم إذا زمة حتى إذا	أبو هريرة	٦٥٨٧	بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ قال	أبو هريرة	٣٢٤٢
بينما أنا قاعدة أنا وعائشة إذ ولجت	أم رومان	٤١٤٣	بينما نحن في المسجد خرج رسول الله ﷺ	أبو هريرة	٧٣٤٨
بينما أنا مع النبي ﷺ في حرث	ابن مسعود	٤٧٢١	بينما نحن مع رسول الله ﷺ في غار	ابن مسعود	٤٩٣١
بينما أنا مع النبي ﷺ مصطلمه في خيمه	أم سلمة	٢٩٨	بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ أقبلت حير	جابر بن عبد الله	٩٣٦
بينما أنا مع مالنبي ﷺ مصطلمه في خيمه	أم سلمة	٣٢٣	تعمل طعاما		
بينما أنا نائم أتيت بخزان الأرض	أبو هريرة	٤٣٧٥	بينما المسلمون في صلاة الفجر لم يفجأهم إلا رسول الله ﷺ	أنس	٧٥٤
بينما أنا نائم أتيت بقدر لبن	ابن عمر	٧٠٠٧، ٧٠٠٦، ٧٠٢٧، ٨٢	بينما النبي ﷺ بالجرانة ومعه نفر	يعلي بن أمية	ك ٢٥ ب ١٧
بينما أنا نائم أتيت بمفاتيح خزان	أبو هريرة	٧٠٣٢	بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم	أبو هريرة	١٥٣٦
بينما أنا نائم إذ أتيت خزان	أبو هريرة	٧٠٣٧	بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل	أنس	٩٣٢
بينما أنا نائم أتيت أنه وضع في يدي	ابن عباس	٤٣٧٩	بينما النبي ﷺ يصلي رأي في قلة المسجد	ابن عمر	٦١١١
بينما أنا نائم أتيت مفاتيح خزان الأرض فوضعت في يدي	أبو هريرة	٢٩٧٧	بينما النبي ﷺ يمشي إذ أصابه حجر	جندب	٦١٤٦
بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل بين أنا نائم رأيت الناس يعرضون	ابن عمر	٧١٢٨	بينما الناس في الصبح بقباء جاءهم رجل	ابن عمر	٤٤٩٠
بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضوا	أبو سعيد الخدري	٣٦٩١	بينما الناس في صلاة الصبح	ابن عمر	٤٤٩٤
بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضوا علي	أبو سعيد	٧٠٠٩	بينما امرأة ترضع ابنها	أبو هريرة	٣٤٦٦
بينما أنا نائم رأيت أنه وضع في يدي	ابن عباس	٧٠٣٤	بينما أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر	أنس	٦٥٨١
بينما أنا نائم رأيت أنه على حوض أسقي	أبو هريرة	٧٠٢٢	بينما أنا أطارد حية لأقتلها	قال ابن عمر	٣٢٩٨
بينما أنا نائم رأيت في يدي سوارين	أبو هريرة	٤٣٧٤	بينما أنا أمي مع ابن عمر رضي الله عنهما	قال صفوان بن محرز المزني	٢٤٤١
بينما أنا نائم رأيتني أتى بمفاتيح	أبو هريرة	٧٢٧٣	بينما أنا رديف النبي ﷺ ليس بيني	معاذ	٦٥٠٠
بينما أنا نائم رأيتني على قلب	أبو هريرة	٧٠٢١، ٣٦٦٤	بينما أنا على بئر أنزع منها	ابن عمر	٣٦٧٦
بينما أنا نائم رأيتني في الجنة	أبو هريرة	٣٦٨٠، ٣٢٤٢	بينما أنا في الخطيم	أنس	٣٨٨٧
بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة	أبو هريرة	٧٠٢٥، ٧٠٢٣	بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الحميلة	أم سلمة	١٩٢٩
بينما أنا نائم شربت - يعني اللبن -	ابن عمر	٣٦٨١	بينما أنا مع عائشة جالستان	أم رومان	٣٣٨٨
بينما أنا نائم فإذا زمة حتى إذا عرفتهم خرج رجل	أبو هريرة	٦٥٨٧	بينما أنا نائم أتيت بقدر لبن فشربت حتى	ابن عمر	٨٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
بينما أنا نائم أطوف بالكعبة	ابن عمر	٣٤٤١	بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير	جابر	٩٣٦
بينما أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفتاح	أبو هريرة	٦٩٩٨	بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ سمع جلبة	أبو قتادة	٦٣٥
بينما أنا نائم رأيت الناس يمرضون علي	أبو سعيد	٧٠٠٨	بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ	أبو واقد الليثي	٦٦
بينما أنا نائم رأيت في يدي	أبو هريرة	٣٦٢١	أقبل ثلاثة نفر		
بينما أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة	ابن عمر	٧٠٢٦	بينما هو في الدار خائفاً	ابن عمر	٣٨٦٤
بينما أنا نائم رأيتني في الجنة	جابر	٥٢٢٧	بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة	أسيد بن حضير	٥٠١٨
بينما أنا والنبي ﷺ خارجان من المسجد	أنس	٧١٥٣	بينما يهودي يمرض سلمته	أبو هريرة	٣٤١٤
بينما أوب ب يتسلل عرباناً خر عليه جراد	أبو هريرة	٤٧٩٣، ٣٣٩١	اليحمان بالخيل ما لم يفرقا	حكيم بن حزام	٢٠٨٢، ٢٠٧٩، ٢١١٠، ٢١٠٨
بينما ثلاثة نفر من كان قبلكم	ابن عمر	٣٤٦٥			
بينما ثلاثة نفر يمشون أحدهم الطر	ابن عمر	٥٩٧٤			
بينما ثلاثة نفر يمشون أحدهم الطر فألوا	ابن عمر	٢٣٣٣			
بينما راع في غنمه	أبو هريرة	٣٦٩٠، ٣٦٦٣	اليحمان بالخيل ما لم يفرقا	ابن عمر	٢١٠٩
بينما رجل بطريق فاشتد عليه العطش	أبو هريرة	٣٣٢٤		ابن عمر وشريح	ك ٣٤ ب ٤٤
فوجد بئراً				والشعبي وطاوس	
بينما رجل راكب على بقرة التفت إليه	أبو هريرة	٣٣٢٤		وعطاء وابن أبي	
بينما رجل من أصحاب النبي ﷺ	البراء	٤٨٣٩	بين الله الخلق من الأمر قوله	مالك	
بينما رجل واقف بهرة إذ وقع	ابن عباس	١٢٦٥	بين النبي ﷺ أن فرض الوضوء مرة	قال ابن عينة	ك ٩٧ ب ٥٦
بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ بهرة	ابن عباس	١٢٦٦	اليهة لو حد في ظهورك	ابن عباس	ك ٤ ب ١
بينما رجل يجر إزاره من الخيلاء	ابن عمر	٣٤٨٥	يتك لو يئنه	الأشعث	٢٦٧١
بينما رجل يجر إزاره خصف به	أبو هريرة	٥٧٩٠	تأبون بالية على من قله ؟	ابن قيس	٦٦٧٧
بينما رجل يمشي بطريق	أبو هريرة	٦٥٢	تأني الزبل على صاحبها على خير ما	سهل بن أبي حشة	٦٨٩٨
بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش	أبو هريرة	٦٠٠٩	كانت	أبو هريرة	١٤٠٢
بينما رجل يمشي بطريق وجد حصن	أبو هريرة	٢٤٧٢	تأتي الزكاة وتصل الرحم	أبو أيوب	١٣٩٦
بينما رجل يمشي في حلة تصعبه	أبو هريرة	٥٧٨٩	(تأنيماً) : كلباً	ك ٥٩ ب ٨	
بينما رسول الله ﷺ جالس	أبو سعيد الخدري	٢٤١٢	تأخذ فوق يده	أنس	٢٤٤٤
بينما رسول الله ﷺ في المسجد فأقبل	أبو واقد	٤٧٤	تأخلفين فرصة بمسكة فتومضين	عائشة	٧٣٥٧
بينما رسول الله ﷺ فقام يصلي عند الكعبة	ابن مسعود	٥٢٠	تؤذن الحق الذي عليكم وتسلون الله الذي	ابن مسعود	٣٦٠٣
بينما رسول الله ﷺ مضيف ظهوه إلى قبة	ابن مسعود	٦٦٤٢	لكم		
بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة	أنس	١٠١٥	تؤدي الزكاة للقرضه ؟	أبو هريرة	١٣٩٧
بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمة	جابر	٣١٣٨	(توزعم أزا) : تزعمهم	ابن عينة	ك ٦٥ ب م م
بينما كلب يطيف بركبة	أبو هريرة	٣٤٦٧	(نأس) : تحزن	ك ٦٠ ب ٣٤	
بينما موسى في ملا من بني إسرائيل	أبي	٣٤٠٠، ٧٨٠٧٤	تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود	أبو هريرة	٧٤٣٧
بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ	أبو هريرة	١٩٣٦	(تأكل منسأه) : عشاء	ك ٦٠ ب ٤٠	
بينما نحن جلوس في بيت أبي بكر في نحو	عائشة	٦٠٧٩	تأله لولا الله ما احتبنا	عاصم بن الأكوع	٦٣٣١
بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد	أنس	٦٣	تألموني على أن لا تشركوا بالله شيئاً	عبادة بن الصامت	٧٢١٣
بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ قام	أبو هريرة	٧٢٦٠	(تأش) : تحزن	مجاهد	ك ٦٥ ب هود
بينما نحن عند رسول الله ﷺ جلوس	أبو هريرة	٥٢٢٧	تبرئكم يهود بخمسين ؟	سهل بن أبي	٣١٧٣
بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم	أبو سعيد	٣٦١٠		حشة	
بينما نحن في المسجد	أبو هريرة	٣١٦٧	تبرئكم يهود في إيمان خمسين منهم ؟	رافع بن خديج	٦١٢٤
بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول	أبو هريرة	٦٩٤٤	تبرئكم يهود في إيمان خمسين منهم ؟	سهل بن أبي	٦١٤٣
الله ﷻ				حشة	
بينما نحن مع النبي ﷺ في غار	عبدالله	٤٩٣٤، ١٨٣٠	(التبرج) : أن تخرج محاسنها	معمر	ك ٦٥ ب الأحزاب
بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ	جابر	٢٠٥٨	تبيكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة	جابر	١٢٤٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
بنى النبي ﷺ زيداً	عائشة	٥٠٨٨	تخلف عنا النبي ﷺ في سفرة	عبدالله بن عمرو	٦٠
بنى رسول الله ﷺ زيداً	عائشة	٤٠٠	تدري أين تنهب	أبوذر	٣١٩٩
تبيها أو تصيب بها بعض حاجتك	ابن عمر	٩٤٨، ٣٠٥٤	تدري ما ذاك ؟	أسيد بن حضير	٥٠١٨
تبعون أذناب الإبل حتى يري الله	أبو بكر	٧٢٢١	تدع الصلاة	جابر وأبو سعيد	ك ٦ ب ٢٠
تتكون المدينة على خير	أبو هريرة	١٨٧٤	تدع الناس من الشرفاتها صدقة تصدق بها	أبوذر	٢٥١٨
الثواب من الشيطان فإذا تاهب	أبو هريرة	٣٢٨٩	على نفسك		
(تتير الأرض) : ليست بللول تتير الأرض	أبو العالية	ك ٦٠ ب ٣٠	دمع العين ويحزن القلب	ابن عمر	ك ٢٣ ب ٤٣
تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في	أبو هريرة	٤٧١٧	ترت يمينك		ك ٧٨ ب ٩٣
صلاة الصبح			تذاكرنا عند إبراهيم الرهن	قال الأعمش	٢٢٥٢
تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في	أبو هريرة	٦٤٨	تري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة	أبو موسى	ك ٦٧ ب ١١٠
صلاة الفجر			تري المؤمنين في توادهم وتعارفهم كمثل	النعمان بن بشير	٦٠١١
تجد رقة ؟	أبو هريرة	٦٧١٠	(تري) مات	مجاهد	ك ٦٥ ب الليل
تجد شاة ؟	كعب بن حجرة	١٨١٦	ترثه (في مريض طلق)	الشعبي	ك ٦٨ ب ٤
تجد من شرار الناس يوم القيامة	أبو هريرة	٦٠٥٨	(ترجي) تؤخر	ابن عباس	ك ٦٥ ب الأحزاب
تجدون الناس معادن	أبو هريرة	٣٤٩٣	تردين حقيقته	عكرمة	٥٢٧٤
تجدون خير الناس هذا الشأن	أبو هريرة	٣٤٩٤	تردين عليه حقيقته ؟	ابن عباس	٥٢٧٦، ٥٢٧٥
تجدون من خير الناس أشد الناس	أبو هريرة	٣٤٩٦	تركب الصلاة بقدر علفها	قال إبراهيم	٢٥١٠
تجدون من خير الناس أشجعهم	أبو هريرة	٣٥٨٨	تركهن النبي ﷺ كالمثقل لهن	ابن عباس	٥٣٨٩
تجزئة المكتوبة من ركعتي الطواف	قال عطاء	ك ٢٥ ب ٦٩	(ترمي بشر كالقصر)	ابن عباس	٤٩٣٣
تجوز شهادته إذا كان عاقلاً [الأعمى]	الشعبي	ك ٥٢ ب ١١	تريدن أن تصومي غدا ؟	جويرية بنت الحارث	١٩٨٦
تحتاج الحنة والنار	أبو هريرة	٤٨٥٠	تزوج إذا انقضت العدة	الشعبي	ك ٦٨ ب ٤
تحب إذا نزل عليه الوحي	عمر	١٨٤٧	تزوج النبي ﷺ أميمة بنت شراحيل	سهل بن سعد	٥٢٥٦
تحيين ؟	أم حبيبة	٥١٠٧	تزوج عائشة وهي بنت ست سنين	عروة	٥١٥٨
تحيين ذلك ؟	أم حبيبة	٥٣٧٢	وبنى بها		
تحت ثم تقررصه الماء	أسماء	٢٢٧	تزوج ميمونة في عمرة القضاء	ابن عباس	٤٢٥٩
تحمزه أو تحنمه من الظلم فإن ذلك نصره	أنس	٦٩٥٢	تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم	ابن عباس	١٨٣٧، ٤٢٥٨
تحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم	ابن عباس	٧٤٥٢	تزوج النبي ﷺ وهو محرّم	ابن عباس	٥١١٤
تحمس الملائكة للمدينة من الدجال	أنس	ك ٥٩ ب ٧	تزوج النبي ﷺ وهي ابنة ست	عروة	٥١٥٨
تحمص حفاة عراة غرلاً	عطاء	ك ١١ ب ١٨	تزوج ولو بخاتم من حديد	سهل بن سعد	٥١٥٠
تحمصون حفاة عراة غرلاً	عمران بن حصين	ك ٦٧ ب ٢٤	تزوجت ؟	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧
تحلبها يوم وردها ؟	وجابر بن زيد		تزوجت ؟	عبد الرحمن بن عوف	٢٠٤٨
التحيات لله والصلوات والطيبات	أهل العراق		تزوجت امرأة فجاءت امرأة فقالت	عقبة بن الحارث	٢٦٦٠
تخرج العواتق وذوات الخدور	عائشة	٢٠٢٠	تزوجت امرأة فجاءتا امرأة سوداء	عقبة بن الحارث	٥١٠٤
تخلف النبي ﷺ عنا في سفرة	عائشة	٢٠١٧	تزوجت فقال لي رسول الله ﷺ	جابر	٥٠٨٠
تخلف رسول الله ﷺ في سفر سافرنه	أبو بكر	٣٢٣٩	تزوجت يا جابر	جابر	٦٣٨٧
	ابن عباس	٣٤٤٧	تزوجني الزبير وماله في الأرض	أسماء	٥٢٢٤
	عائشة	٦٥٢٧	تزوجني النبي ﷺ فأنثي أمي	عائشة	٥١٦٠، ٥١٥٦
	أبو سعيد	٣٩٢٣، ٢٦٣٣	تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت ست	عائشة	٣٨٩٤
	ابن مسعود	٨٣٥، ٧٣٨١	تزوجها وجعل صداقها عتقها (صفية بنت حيي)	أنس	٩٤٧
	أم عطية	٣٢٤	تزوجها وهي بنت ست سنين وأدخلت عليه وهي بنت تسع	عائشة	٥١٣٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
تزوجها وهي بنت ست سنين وبني بها وهي بنت تسع	عائشة	٥١٣٤	تضيفت لها هريرة سبعة فكان هو	أبو عثمان	٥٤٤١
تزوج المعسر الذي معه القرآن	سهل	ك ٦٧ ب ١٤	تطاوعا	أبو موسى	٦١٢٤
تساقط : تسقط		ك ٦٠ ب ٤٨	تطاوع ولا تختلفا	أبو موسى	٣٠٣٨
تسبحون في دير كل صلاة عشرة	أبو هريرة	٦٣٢٩	تطروني كمن أطري عيسى بن مريم	عمر عبدالله بن عمرو	٦٨٣٠
تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين	أبو هريرة	٨٤٣	تطعم الطعم وتقرأ السلام	عبدالله بن عمرو	٦٣٣٦، ١٢
تسبحن الله عند منامك ثلاثاً وثلاثين ومحمدن الله	علي	٥٣٦٢	تطوف الرجل بالبيت	ابن عباس	٤٥٢١
التسبيح أربع وثلاثون	ابن سيرين	ك ٨٠ ب ١١	تعال	كعب بن مالك	٤٤١٨
التسبيح للرجال والتصفيح للنساء	سهل بن سعد	١٢٠٤	تعال هي صفيّة	علي بن الحسين	٢٠٣٩
التسبيح للرجال والتصفيح للنساء	أبو هريرة	١٢٠٣	تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم (لهرقل)	أبو سفيان	ك ٨٣ ب ١٩
تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟	أبو هريرة	١٩٣٧	تعالوا يايعوني على أن لا تتركوا	عبادة بن الصامت	٣٨٩٢
تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟	أبو هريرة	٦٦٠٠، ٦٧١٠	تعالوا إنما صفيّة بنت حبي	علي بن الحسين	٢٠٣٨
تستطيع تعق رقية ؟	أبو هريرة	٦٧٠٩	تعالوهوا القرآن فوالذي نفسي بيده	أبو موسى	٥٠٣٣
تسحرنا مع النبي ﷺ ثم قام	زيد بن ثابت	١٩٢١	تعبد لله لا تشرك به شيئاً وتقيم	مجاهد	ك ٦٥ ب الشعراء
تسحروا فإن في السحور بركة	أنس	١٩٢٣	تعبد لله لا تشرك به شيئاً وتقيم	أبو هريرة	١٣٩٧
تسموا باسمي ولا تكتوا بكتيتي	أبو هريرة	١١٠	تعبدون من غيرة سعد	أبو أيوب	١٣٩٦، ٥٩٨٣
تسموا باسمي ولا تكتوا بكتيتي	جابر	٣٥٣٨	تعمدون ائتم الفتح فتح مكة	الغيرة	٧٤١٦
تسمية من سمي من أهل بدر	ك ٦٤ ب ١٣		تعمق رسول الله ﷺ كما ثم قام فصلى	البراء	٤١٥٠
التسليم يعلو شراب أهل الجنة	ابن عباس	ك ٥٩ ب ٨	تمس عبد الدنيا والدراهم	ابن عباس	٥٤٠٤
تشتهين ترين	عائشة	٩٥٠	تمس عبد الدنيا وعبد الدرهم	أبو هريرة	٢٨٨٦
تشكيت بمكة شكوى شديدة	سعد	٥٦٥٩	تعطي صدقتها ؟	أبو هريرة	٦٤٣٥
تشمت العاطس إذا حمد الله	أبو هريرة	ك ٧٨ ب ١٢٤	تعلم أصحابي الخير وتعلمت	أبو هريرة	٢٨٨٧
تشهد أني رسول الله	ابن عمر	١٣٥٤	تعلم من تخاطب مذ ثلاث ليل ياأبا هريرة	أبو سعيد	٢٦٣٣
تصالح الزبير بدوره	ك ٥٥ ب ٣٣		تعلمت سبح اسم ربك	قال حذيفة	٣٦٠٧
تصلق بأصله لا يباع	ك ٤١ ب ١٤		تعلموا قبل الفاتنين	أبو هريرة	٢٣١١
تصلق بأصله لا يباع	ابن عمر	٢٧٦٤	تعلمون أنه أحور وأن الله ليس بأحور	قال البراء	٤٩٩٥
تصلق بها	أبو هريرة	٦٠٨٧	تعوذ بالله من الشيطان	قال عقبة بن عامر	ك ٨٥ ب ٢
تصلق بهذا	عائشة	١٩٣٥	تعوذوا بالله من جهد البلاء ودرك	ابن عمر	٣٣٣٧
تصلق بهذا	عائشة	١٩٣٥	تعوذوا بكلمات كان النبي ﷺ يتعوذ بهن	سليمان بن صرد	٦٠٤٨
تصلق عنها (أي من أمك)	عائشة	٢٧٦٠	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	أبو هريرة	٦٦١٦
تصدقن	ابن عباس	٤٨٩٥، ٩٧٩	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	سعد	٦٣٧٤
تصدقن ولو من حليكن	زينب امرأة عبدالله	١٤٦٦	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	أبو ذر	٢٥١٨
تصدقن ولو من حليكن	ك ٢٤ ب ٣٣		تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	ابن عباس	ك ٩٧ ب ٥٥
تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمان	حارثة بن وهب	١٤١١	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	مجاهد	ك ٦٥ ب التناهن
تصدقوا فسيأتي على الناس زمان	حارثة بن وهب	٧١٢٠	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	ابن عباس	ك ٦٨ ب ٢٨
تصدقوا فسيأتي عليكم زمان يشي الرجال	حارثة بن وهب	١٤٢٤	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	سفيان بن أبي زهير	١٨٧٥
تصدقني ولا توحي فروع عليك	أسماء	٢٥٩٠	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	سفيان بن أبي زهير	١٨٧٥
تصل الرحم	أبو أيوب	١٣٩٦	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	أبو هريرة	٦٤٨
تصوم رمضان	أبو هريرة	١٣٩٧	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	ابن عمر	٦٤٩
تصلي قائماً ما لم تشق	الحسن	ك ٨٠ ب ٢٠	تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	عمر	ك ٣ ب ١٥
			تعين ضائعاً أو تصنع لأخرف	ابن عباس	ك ٦٥ ب يوسف

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
(تضيئون) يقولون	مجاهد	ك ٦٥ ب الأحاف	تلك العروة العروة الوثقى لا تزال متمسكة	عبد الله بن سلام	٧٠١٤
تقاتلكم اليهود فتسلطون عليهم	ابن عمر	٣٥٩٣	بالإسلام		
تقاتلون اليهود حتى يختبي	ابن عمر	٢٩٢٥	تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني	عائشة	٧٥٦١، ٦٢١٣
تقاد المرأة من الرجل في كل عمد	عمر وعمر بن	ك ٨٧ ب ١٤		٥٧٦٢	
	عبد العزيز وإبراهيم		تلتقت الملائكة روح رجل	حذيفة	٢٠٧٧
	وأبو الزناد عن		تلك الملائكة دنت لصوتك ولو قرأت	أسيد بن حضير	٥٠١٨
	أصحابه		لأصبحت ينظر الناس إليها لا		
(تقاسموا) تخالفوا	مجاهد	ك ٦٥ ب الحجر	تتوارى منهم		
تقتل المرتدة	ابن عمر والزهرى	ك ٨٨ ب ٢	(تلقونه) يرويه بعضهم	قال مجاهد	ك ٦٥ ب النور
	وإبراهيم		التم بالتمر ربا إلا	عمر	٢١٧٤
تقاتلون قوماً كأن وجوههم المجان المطرقة	عمرو بن تغلب	٣٥٩٢	تلك شاة لحم	البراء بن عازب	٩٨٣
تقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم	عبد الله بن عمرو	٦٢٣٦	تفتح الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم	عائشة	١٦٩٢
تعرف			تفتح رسول الله ﷺ في حجة الوداع	ابن عمر	١٦٩١
تقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف	عبد الله بن عمرو	٢٨، ١٢	تفتح رسول الله ﷺ في حجة الوداع	عائشة	ك ٢٥ ب ١٠٤
تقرؤون عن ظهر قلب؟	سهل بن سعد	٥٠٨٧	تمتعت فتهاني ناس فسألت ابن عباس	أبو جمرة	١٥٦٧
(تقرضهم) تترحمهم	مجاهد	ك ٦٥ ب الكهف	تمتعتا على عهد رسول الله ﷺ فزل القرآن	عمران بن حصين	١٥٧١
تقطع اليد في ريع دينار	عائشة	٦٧٩١	تمخر السفن الريح	مجاهد	ك ٣٤ ب ١٠
تقطع اليد في ريع دينار فصاعداً	عائشة	٦٧٨٩	تخصي الإجارة إلى أجلها	قال الحكمم	ك ٣٧ ب ٢٢
تقطع يد السارق في ريع دينار	عائشة	٦٧٩٠		والحسن ولياس	
تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن	قال أبو هريرة	٥٣٥٥		بن معاوية	
تقول جهنم قط قط وعزك	أنس	ك ٩٧ ب ٧	تممكت فأثبت النبي ﷺ	عمار	٣٤١
تقيم الصلاة المكتوبة	أبو هريرة	١٣٩٧	(غيد) تكفا	قال مجاهد	ك ٦٥ ب النحل
تقيم الصلاة المكتوبة وتؤتي الزكاة وتصل	أبو أيوب	١٣٩٦	تنازع أبو عبد الرحمن وحيان بن عطية	قال فلان	٦٩٣٩
الرحم			تمام عينه ولا ينأى قلبه	ابن عباس	١٣٨
الثقة إلى يوم القيامة	الحسن	ك ٨٩ ب الإكراه	تمام عيني ولا ينأى قلبي	عائشة	٣٥٦٩
(التكاث) من الأموال والأولاد	ابن عباس	ك ٦٥ ب ألهاكم	تضي الناس كما يضي الكبر خبث الحديد	أبو هريرة	١٨٧١
تكبير الواحدة استفتاح الصلاة	قال أنس	ك ٢٣ ب ٥٦	تناول قصة من شعر كانت يد حرسى	عن معاوية	٥٩٣٢
تكثرون اللعن وتكفرون العشير	أبو سعيد	٣٠٤، ١٤٦٢	تنتهك ذمة الله وذمة رسوله	أبو هريرة	٣١٨٠
تكفل الله لمن جاهد في سبيله	أبو هريرة	٣١٢٣	تتفر (امرأة طالت ثم حاضت)	ابن عباس	١٧٥٨
تكفل الله لمن جاهد في سبيله	أبو هريرة	٧٤٦٣، ٧٤٥٧	تتفر إن رسل الله ﷺ رخص لهم	ابن عمر	٣٣٠
تكفونا الموت ونشر كعمني الثمرة	أبو هريرة	٢٣٢٥	تتكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها	أبو هريرة	٥٠٩٠
تكلم	أبو هريرة وزيد بن	٦٦٣٣، ٦٦٣٤	التكيل لمن أكثر الوصال	أنس	ك ٣٠ ب ٤٩
	خالد		تهجد النبي ﷺ في بيتي فسمع	عائشة	٢٦٥٥
تكلم سليمان بن صرد في أناته	ك ١٠ ب ١٠		التوبة هي الفاضحة ما زالت تنزل	ابن عباس	٤٨٨٢
تكون الأرض يوم القيامة خبزاً واحدة	أبو سعيد	٦٥٢٠	(توبوا إلى الله توبة نصوحاً) الصادقة	قال قتادة	ك ٨٠ ب ٤
التبينة مجمة لقواد المريض	عائشة	٥٤١٧	الناصحة		
تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم	حذيفة	٧٠٨٤	(تورون) : تستخرجون		
تلك الروضة الإسلام وتلك العمود عمود	عبد الله بن سلام	٣٨١٣	توضأ النبي ﷺ مرتين مرتين	عبد الله بن زيد	١٥٨
الإسلام			توضأ النبي ﷺ مرة مرة	ابن عباس	١٥٧
تلك الروضة روضة الإسلام	عبد الله بن سلام	٧٠١٤	توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة	ميمونة	٢٤٩
تلك أمكم يا بني ماء السماء	أبو هريرة	٢٣٥٨	توضأ ففسل وجهه أخذ غفرة من ماء	ابن عباس	١٤٠
تلك السكينة تنزلت بالقرآن	البراء	٥٠١١، ٤٨٣٩	فمضمض بها (هكذا رأيت رسول		
			الله ﷺ يتوضأ)		

الحديث	الراوي	للرقم	الحديث	الراوي	الرقم
توضاً عمر بالحكيم من بيت نصرانية	ك ٤ ب ٤٣	٤٣	تلموني.	أنس	١٨٦٨
توضاً واغسل ذكرك	علي	٢٦٩	تلموني بحاطلكم	أنس	٢٧٧٩ . ٢١٠٦
توضاً واغسل ذكرك ثم نم	ابن عمر	٢٩٠	تلموني بحاطلكم هذا	أنس	٣٩٣٢ . ٢٧٧١
توضئي بها	عائشة	٣١٥	(نورا) ولا	ابن عباس	ك ٦٥ ب الفرقان
توفاه الله عل رأس ستين سنة وليس	أنس	٥٩٠٠	(نجاباً) متصباً	ابن عباس	ك ٦٥ ب عم
توفي ابن لأم عطية رضي الله عنها فلما كان	قال ابن سيرين	١٢٧٩	الثبيان الحية الذكر منها	ابن عباس	ك ٥٩ ب ١٣
توفي أبي وعليه دين	جابر	٢٧٠٩	قتل النبي ﷺ قال	عائشة وابن عباس	٦٨٧
توفي النبي ﷺ حين شبعنا من الأسودين	عائشة	٥٣٨٣	تلكك لك سنة أبي القاسم	ابن عباس	٧٨٨
توفي النبي ﷺ في بيتي وفي يدي	عائشة	٤٤٥١	تلك أهل الجنة	أبو سعيد	٤٧٤١
توفي النبي ﷺ في بيتي وفي نوتي	عائشة	٣١٠٠	الثلاث كير إنك تركت ولدك	سعد	٦٧٣٣
توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشرين	أنس	٥١٦٦	الثلاث كير إنك أن تدع ورتك	سعد	٥٦٦٨
توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة	عائشة	٢٩١٦، ٤٤٦٧	الثلاث كير إنك أن تدع ورتك	سعد	٦٣٧٣
توفي النبي ﷺ وهو عنه راض	عمر	ك ٦٢ ب ١٤	الثلاث والثلاث كير	سعد	١٢٩٥
توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر	ابن عباس	٥٠٣٥	الثلاث والثلاث كير	ابن عباس	٢٧٤٣
توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة	عائشة	٢٩١٦	الثلاث والثلاث كير أن تدع ورتك	سعد	٥٦٥٩
توفي رسول الله ﷺ وقد شبعنا من الأسودين	عائشة	٥٤٤٢	الثلاث والثلاث كير إنك أن تدع ورتك	سعد	٥٣٥٤
توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي	عائشة	٣٠٩٧	أغنياء خير	سعد	٢٧٤٢
توفي رسول الله ﷺ وهو عنه راض	عمر	ك ٦٢ ب ٩	الثلاث والثلاث كير - لو كير -	سعد	٢٧٤٤
توفي عبدالله بن عمرو بن حرام	جابر	٢١٢٧	الثلاث يا سعد والثلاث كير إنك إن تلور ورتك أغنياء	سعد	٣٩٣٦
توفي وما في ربي من شيء يأكله ذو كبد إلا شطر شعير	عائشة	٦٥٤١	(ثم اتوا صفاء) : قال هل أتيت الصف	ك ٦٠ ب ٢٢	
توفي وهو ابن ثلاث وستين	ابن عباس	٣٩٠٣	ثم أبوك	أبو هريرة	٥٩٧١
توفي وهو ابن ثلاث وستين	عائشة	٤٤٦٦، ٣٥٣٦	ثم أن تزاني حليلة جارك	عبد الله	٦٨٦١
توفيت ابنة لعثمان رضي الله عنه بمكة	قال عبدالله بن عبيد الله بن أبي	١٢٨٦	ثم أرفع حتى تطلعن جالساً	أبو هريرة	٦٢٥٢
توفيت إحدى بنات النبي ﷺ فأنا	أم عطية	١٢٦٣	ثم للمسجد الأقصى	أبو ذر	٤٣٢٥
توفيت إحدى بنات النبي ﷺ فخرج	أم عطية	١٢٥٨	ثم أن تزاني حليلة جارك	عبد الله	٦٨٦١
توفيت بنت النبي ﷺ فقال لنا	أم عطية	١٢٥٧	ثم أن تقتل ولدك خشية أن يعلم معك	عبد الله	٤٧١١، ٦٨٦١
توفيت خديجة قبل مخرج النبي ﷺ	عروة	٣٨٩٦	ثم ير الوالدين	عبد الله بن مسعود	٥٢٧، ٢٧٨٢
توكل الله للمجاهد في سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة	أبو هريرة	٢٧٨٧	ثم تكون هبة يتكلم	عوف بن مالك	ك ٥٣ ب ٧
تلا رسول الله ﷺ هذه الآية	عائشة	٤٥٤٧	ثم جاء الميراث فسخ السكى فتعد	قال عطاء	٥٣٤٤
التلبية مجمة لفرد المريض تذهب ببعض الحزن	عائشة	٥٤١٧	ثم عقوق الوالدين	عبد الله بن عمرو	٦٦٢٠
النمر بالتمر ربا إلا هاه وهاه	عمر	٢١٣٤، ٢١٧٠	ثم عمر بن الخطاب	عمرو بن العاص	٣٦٦٢
النعم أحب إلي من الوضوء بالنيذ	قال عطاء	ك ٤ ب ٧١	ثم عرج بي حتى ظهرت لمسوى	ابن عباس وأبو حية الأنصاري	٣٣٤٢، ٣٤٩
النعم في الحضرة إذا لم يجد الماء	قال عطاء	ك ٧ ب ٣	ثم فر عن الوحي فينا أنا لمشي	جابر	٦٢١٤، ٣٢٣٨
(ثاني عطية) مستكير في نفسه	قال مجاهد	ك ٧٨ ب ٦	(ثم لم تكن فتيمم)	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الأنص
			التمن والجمل لك	جابر	٢٤٧٠
			ثلاث أحبين نفسي وإخواني	قال ابن عون	ك ٩٦ ب ٢
			ثلاث للمهاجر بعد الصدر	العلامة الحضرمي	٣٩٣٣
			ثلاث من جمعهم	قال عمار	ك ٢ ب ٢٠
			ثلاث من كن فيه وجد بهن	أنس	١٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان	أنس	٢١، ٦٩٤١	جاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه	ك ١٠ ب ٣٠	
ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يلقنا	قال عمر	٥٥٨٨	جاء أهل نجران إلى النبي ﷺ	حذيفة	٤٣٨١
ثلاثة لم يلقوا الحث	أبو هريرة	١٠٢	جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر	أبو سعيد	٢٣١٢
ثلاثة لهم أجران	أبو موسى	٩٧	جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ	أنس	٥٠٦٣
ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين	أبو موسى	٣٠١١	جاء جبريل إلى النبي ﷺ	رفاعة بن رافع	٣٩٩٢
ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم	أبو هريرة	٢٦٧٢، ٢٣٦٩	جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم	ك ٢ ب ٣٧	
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة	أبو هريرة	٧٤٤٦	جاء حبر إلى رسول الله ﷺ فقال	ابن مسعود	٧٤٥١
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا	أبو هريرة	٧٢/٢	جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ	ابن مسعود	٤٨١١
ثلاثة لا ينظر الله إليهم	أبو هريرة	٢٣٥٨	جاء حبر من اليهود فقال إنه إذا كان يوم	ابن مسعود	٧٥١٣
ثورونون يأكل من زائلة كبدنا سبعون ألفاً	أبو سعيد	٦٥٢٠	جاء حسان بن ثابت يستأذن عليها	عائشة	٤٧٥٥
ثياب أنثى من الشام أو من مصر	قال علي	ك ٧٧ ب ٢٨	جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة	أبو سلمة	٤٩٠٩
جاء أبو بكر يضيف له أو يضيف له	عبد الرحمن بن	٦١٤١	جالس		
جاء أبو بكر رضي الله عنه إلى أبي في	أبي بكر		جاء رجل إلى ابن عمر	قال زياد بن جبير	١٩٩٤
منزله فاشتري منه رجلاً	البراء بن عازب	٣٦١٥	جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن عثمان	سعد بن عبيدة	٣٧٠٤
جاء أبو بكر رضي الله عنه ورسول	عائشة	٦٨٤٤	جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في	عبد الله بن عمرو	٣٠٠٤
الله ﷺ واضع رأسه			الجهاد		
جاء أبو حميد يقدح من لبن من التميم	جابر	٥٦٠٥	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال الرجل	أبو موسى	٧٤٥٨، ٢٨١٠
جاء أبو حميد رجل من الأنصار من	جابر	٥٦٠٦	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال أشكك الله	أبو هريرة وزيد	٦٨٦٠، ٦٨٥٩
التميم			بن خالد		
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال يا نبي	جابر	٧٢١٦	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن أخي	أبو سعيد	٥٧١٦
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال يقولون	عائشة	٥٩٩٨	استطلق		
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال يا رسول	أبو سعيد	٦٤٩٤	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن الآخر	أبو هريرة	١٩٣٧
الله أي الناس خير			جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلكت	أبو هريرة	٦٧١١، ٦٧٠٩
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال يا رسول	عبد الله بن عمرو	٦٩٢٠	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلكت	أنس	١٠١٦
الله ما الكبار			المواشي		
جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن	أبو سعيد	٢٩٢٣، ٢٦٢٣	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول	ابن عباس	١٩٥٣
الهمجرة			الله إن أمي		
جاء أعرابي النبي ﷺ فبايحه	جابر	١٨٨٣	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول	ابن عباس	٣٠٦١
جاء أعرابي النبي ﷺ فسأله بلقطه	زيد بن خالد الجهمي	٢٤٢٧	الله إنني كتبت		
جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد	أنس	٢٢١	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول	أبو هريرة	١٤١٩
جاء أعرابي فقال يا رسول الله انقض بيتنا	أبو هريرة وزيد	٢٦٩٥، ٢٦٩٦	الله أي الصدقة		
جاء الحق وزهق الباطل	ابن مسعود	٢٤٧٨	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول	أبو موسى	١٢٣
جاء الطفيل بن عمرو إلى النبي ﷺ	أبو هريرة	٤٣٩٢	الله ما القتال		
جاء العاقب والسيد صاحباً نجران	حذيفة	٤٣٨٠	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال من أهل الكتاب	ابن مسعود	٧٤١٥
جاء الفقراء إلى النبي ﷺ فقالوا ذهب	أبو هريرة	٨٤٣	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ	طلحة بن عبيد	٢٦٧٨
أهل الدثور			الله		
جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على	قال عمرو بن	٦٩٧٧	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله	زيد بن خالد	٢٣٧٢
منكبي	الشريد		جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن	زيد بن خالد	٢٤٢٩
جاء النبي ﷺ فدخل حين بنى علي	الربيع بنت معوذ	٥١٤٧	اللقطة		
جاء النبي ﷺ يعمودني	سعد بن لي وقاص	٢٧٤٢	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال داني	أبو هريرة	٢٧٨٥
جاء النبي ﷺ يمشي الصفوف يشقها	سهل	١٢٠١	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال	أبو هريرة	٦٧١٠، ٢٦٠٠
			هلكت		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ قال يا رسول الله إني والله لأتأخر	أبو مسعود	٧١٥٩	جاءت امرأة بريدة	سهل بن سعد	٥٨١٠ ، ٢٠٩٣
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله كيف تقول في رجل	ابن مسعود	٦١٦٩	جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥٢٧٥
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله من أحق	أبو هريرة	٥٩٧١	جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥٢٧٦
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله هلكت المواشي	أنس	١٠١٧ ، ١٠١٩	جاءت امرأة رفاعة القرظي	عائشة	٥٧٩٢ ، ٢٦٣٩
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد	طلحة	٤٦	جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلأ بها	أنس	٥٢٣٤
جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال إني أجنت	عبد الرحمن بن أبيزى	٣٣٨	جاءت امرأة من خثعم	ابن عباس	١٨٤٥
جاء رجل حج البيت فرأى قوماً	عثمان بن موهب	٤٠٦٦	جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ	أم سلمة	٦١٢١ ، ١٣٠
جاء رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب	أبو مسعود	٢٠٩١	جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ	أم سلمة	٢٨٢
جاء رجل من اليهود إلى النبي ﷺ	أبو سعيد الخدري	٤٦٣٧	جاءت بريدة قالت إني كاتب	عائشة	٢٥٦٣
جاء رجل من أهل مصر	عثمان بن موهب	٣٦٩٨	جاءت بنو تميم إلى رسول الله ﷺ	عمران بن حصين	٤٣٨٦
جاء رجل من اليهود إلى النبي ﷺ قد لطم	أبو سعيد	٦٩١٧	جاءت سحابة فمطرت	أبو سعيد الخدري	٦٦٩
جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس	جابر	٩٣٠	جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ	عائشة	٢٢٨
جاء رجلان من المشرق فخطبا	ابن عمر	٥١٤٦	جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم	جابر	٧٢٨١
جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة	سهل بن سعد	٤٤١	جاءت هند بنت عتبة	عائشة	٢٤٦٠
جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة عليها السلام	سهل بن سعد	٦٢٨٠	جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت يا رسول الله والله ما كان	عائشة	٧١٦١
جاء رسول الله ﷺ يعودني وأنا مريض لا أحفل فتوضأ وصحب علي	جابر	١٩٤	جاءت هند بنت عتبة فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان	عائشة	٥٣٥٩
جاء مشرك بفنم فاشتري	عبد الرحمن بن أبي بكر	ك ٣٤ ب ٣٣	جاءت هند بنت عتبة قالت يا رسول الله	عائشة	٣٨٢٥
جاءت امرأة إلى النبي ﷺ بريدة	سهل بن سعد	٦٠٣٦	جاءت امرأة معها ابنتان تسألني فلم	عائشة	٥٩٩٥
جاءت امرأة تعرض عليه	أنس	٦١٢٣	جاءت بريدة فقالت كاتب	عائشة	٢٧٢٩ ، ٢١٦٨
جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت جئت أهب	سهل	٥٨٧١	جاءنا رسل كثر فريش	سراقة بن جهم	٣٩٠٦
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ	سهل بن سعد	٢٣١٠	جاءنا رسول الله ﷺ ونحن نحضر	سهل بن سعد	٣٧٩٧
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه	أنس	٥١٢٠	جاءنا رسول الله ﷺ يعودني من وجع	سعد	٥٦٦٨
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت إني وهبت	سهل بن سعد	٥١٣٥	جاءني النبي ﷺ يعودني لیس براكب	جابر	٥٦٦٤
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها	أم سلمة	٥٣٣٦	جاءه ثلاثة نفر قيل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد	أنس	٣٥٧٠
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله جئت أهب	سهل بن سعد	٥٠٨٧	جئت إلى النبي ﷺ فقال مرحباً	أم هانئ	ك ٧٨ ب ٩٨
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ذهب الرجال	أبو سعيد	٧٣١٠	جئت إلى شية	أبو وائل	١٥٩٤
جاءت امرأة النبي ﷺ فقالت أرأيت إحدانا	أسماء	٢٢٧	جئت العاصي بن وائل السهمي	خباب	٤٧٣٢
			جئت بكتاب من موسى بن أنس قاضي البصرة	عبيد الله بن معمر	ك ٩٣ ب ١٥
			جئت فلاناً رسول الله ﷺ في مشربة	عمر	٧٢٦٣
			جاءني ؟	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
الجار أحق بسبقه	أبو رافع	٢٢٥٨، ٦٩٧٨، ٦٩٨٠، ٦٩٨١، ٦٩٧٧	جعل المهاجرون والأنصار يحفرون	أنس	٢٨٣٥، ٤١٠٠
جاورت بحراء فلما قضيت جواربي	جابر	٤٩٢٢، ٤٩٢٣	جعل النبي ﷺ على الرحالة	البراء	٣٠٣٩، ٤٥٦١، ٤٠٦٧
جاورت في حراء فلما قضيت	جابر	٤٩٢٤	جعل النبي ﷺ يتبع الدباء	أنس	٥٤٢٠
جاء زيد بن حارثة يشكو فجعل	أنس	٧٤٢٠	جعل ذلك من قبل اليسار	مجاهد	٥٨٣ ب١
جاء سيل في الجاهلية فكسا	سعيد بن المسيب	٣٨٢٣	جعل رزقي تحت ظل رمحي	ابن عمر	٥٦٣ ب٨٨
جاء عمر بن الخطاب يوم الخندق فقال يا رسول الله والله ما كنت أن أصلي حتى	جابر بن عبد الله	٦٤١	جعل شهادته شهادة رجلين (خزيمة بن ثابت)	زيد بن ثابت	٢٨٠٧
جاء عمر يوم الخندق فجعل يسب كقار قرش	جابر	٩٤٥	جعل رسول الله ﷺ الشفعة	جابر	٢٢١٣
جاء عمي من الرضاة فاستأذن علي	عائشة	٥٢٣٩	جعل رسول الله ﷺ يتبع الدباء	أنس	٥٤٣٥
جاء عويمر المعجلاني إلى عاصم بن عدي فقال	سهل بن سعد	٧٣٠٤	جعل عمر يوم الخندق يسب كفارهم	جابر	٥٩٨
جاء معالجس بأخيه مجالد	مجالس بن مسعود	٣٠٧٨، ٣٠٧٩	جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً	ابن عمر	٢٨٦٣
جاء نفر من بني تميم إلى النبي ﷺ ﴿الجلال هذا﴾ هدماً	عمران بن حصين	٣١٩٠	جعل يفض يده	ميمونة	٢٧٤
الجبث السحر والطافوت الشيطان	ابن عباس	ك ٦٥ ب مرهم	جعلت انظر إلى الله بين من بين أصابعه	أنس	٢٠٠
الجبث بلسان الحبشة شيطان	عمر	ك ٦٥ ب النساء	جعلت دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة	أنس	٦٣٠٥
جذب أعرابي رداء النبي ﷺ	عكرمة	ك ٦٥ ب النساء	جعلت لي الأرض مسجداً	ك ٨٦ ب ٥٦	
جبر وميك وسواف عبد الجد أب	أنس	ك ٧٧ ب ٧	جعلت لي أرض مسجداً وطهوراً	جابر	٣٣٥
جده له فأوف الذي له	عكرمة	ك ٦٥ ب البقرة	﴿جعلكم مستخلفين﴾ معمرين فيه	مجاهد	ك ٦٥ ب الحديث
جده له فأوف له	أبو بكر وابن عباس	ك ٨٥ ب ٩	جعلنا رأسها ثلاثة قرون (أبنة رسول الله ﷺ)	أم عطية	١٢٥٩
﴿الجنوة﴾ : قطعة غليظة من الخشب جرح وجه النبي ﷺ وكسرت	جابر	٢٣٩٦	﴿جعله دكاً﴾ : أزره بالأرض	ك ٦٠ ب ٧	
جرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ القصاص	جابر	٢١٢٧	جف القلم بما أنت لاق	أبو هريرة	ك ٨٢ ب ٢
﴿الجزن﴾ التي لا تمطر جزاك الله خيراً	الأنبياء	ك ٦٠ ب ٢٢	جف القلم بما أنت لاق فاختص على ذلك أو ذر	أبو هريرة	٥٠٧٦
الجزع القول السيئ والظن السيئ ﴿جسداً﴾ : شيطاناً	سهل	٢٩١١	الجفاء وغلظ القلوب في الفنادين أهلي الوير عند أصول	أبو مسعود	٣٤٩٨
جعل ابن عمر نصيه	ك ٨٧ ب ١٤		الجفاء وغلظ القلوب في الفنادين عند أصول أذناب الإبل	أبو موسى	٤٣٨٧
جعل الذلة والصغار على من خالف أمره	ابن عباس	ك ٦٥ ب السجدة	جلد أبو بكر أربعين	أنس	٦٧٧٣
جعل الشفعة في كل ما لم يقسم فإننا وقعت الحدود	اسيد بن حضير	٣٣٦	جلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلده ثمانين	عن عمر	٦٧٧٩
جعل لله الرحمة مائة جزء فأمسك	محمد بن كعب	ك ٢٣ ب ٤١	جلد النبي ﷺ في الحمر بالجريد والنعال	أنس	٦٧٧٦
جعل لله الطلاق بعد النكاح	مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٠	جلد عمر أباً بكرة وشبل	ك ٥٢ ب ٨	
جعل لله تمام السنة سبعة أشهر	ك ٥٥ ب ٣٣		جلس إحدى عشر امرأة فتعاهدن	عائشة	٥١٨٩
	ابن عمر	ك ٥٦ ب ٨٨	جلس النبي ﷺ وأصحابه في سقيفة	ك ٤٦ ب ١٩	
	جابر	٢٢١٣، ٦٩٧٦	جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله	أبو سعيد	٩٢١
	أبو هريرة	٦٠٠٠	جلست إلى كعب بن عجرة	عبدالله بن معقل	١٨١٦
	ابن عباس	ك ٦٨ ب ٩	جلست إلى ملا من قريش فجاء رجل	الأحفن بن قيس	١٤٠٧
	مجاهد	٥٣٤٤	جلست مع شبة على الكرسي في الكعبة	أبو وائل	١٥٩٤
			﴿جمالات﴾ جبال	مجاهد	ك ٦٥ ب للرسالات
			جمع الحسن بن الحسن بن علي بين ابتي عم	ك ٦٧ ب ٢٤	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
جمع القرآن على عهد النبي ﷺ	أنس	٣٨١٠	الحاكم لا يقضي بعلمه شهد بذلك	أهل الحجاز	٧١٧٠
جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء	ابن عمر	١١٠٦	حالاً بعد حال . (لتركين طبقاً عن طبق)	ابن عباس	٤٩٤٠
بجمع			حالف النبي ﷺ بين الأنصار وقرش	أنس	٧٣٤٠
جمع النبي ﷺ بين صلاة	أنس	١١٠٦	«حب الخير عن ذكر ربي»: من ذكر	ك ٦٠ ب ٤٠	
		ك ٦٤ ب ٥٦	ربي		
جمع النبي ﷺ ناساً من الأنصار	أنس	٤٣٣٤	حبسونا عن صلاة الوسطى	علي	٤٥٣٣
جمع عبدالله بن جعفر بين ابنة علي		ك ٦٧ ب ٢٤	حبك ليأها أدخلك الجنة	أنس	ك ١٠ ب ١٠٦
جمع لي النبي ﷺ أبوه	سعد بن أبي وقاص	٣٧٢٥، ٤٠٥٦	«الحبك» استأواها وحسنها	ابن عباس	ك ٦٥ ب
جمعت الحكم بن عهد رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥٠٣٦		الغارات	
جميع من شهد بدرًا من قرش	الزهري	٤٠٢٦	الحبرة (أي الثياب كان أحب إلى النبي	أنس	٥٨١٢
الجميل والثنى لك	جابر بن عبد الله	٢٤٧٠	ﷺ)		
«جنى الجنتين دان»: ما يجتني قريب		ك ٥٩ ب ٨	«حتى استأثر الرسل»	ابن عباس	٤٥٢٤
الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك	ابن مسعود	٦٤٨٨	«حتى إذا ساء بين الصديقين»:	عن ابن عباس	ك ٦٠ ب ٧
«جند محضرون»: عند الحساب	مجاهد	ك ٥٩ ب ١٢	الجليلين		
جنتان ...	أبو هريرة	١٤٤٤	حتى تحمر	أنس	٢١٩٨
جنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما	أبو موسى	٧٤٤٤	حتى تذهب عاهته	ابن عمر	١٤٨٦
جنتان من فضة آتيتهما	عبد الله بن قيس	٤٨٧٨	حتى يذوق عيبك وتنوقي	عائشة	٥٧٩٢
جنتان من فضة آتيتهما وما فيهما	أبو موسى	٧٤٤٤	حتى يذوق من عيبك	عكرمة	٥٨٢٥
جهاد كن الحج	عائشة	٢٨٧٥	حتى يفيب أحدهم في رشحه إلى	ابن عمر	٤٩٣٨
جهاد في سبيل الله	أبو هريرة	١٥١٩	أنصاف أذنيه		
الجهاد في سبيل الله	ابن مسعود	٢٧٨٢، ٥٢٧	حببت الجنة للكفرة	أبو هريرة	٦٤٨٧
		٥٩٧٠	حببت النار بالشهوات	أبو هريرة	٦٤٨٧
الجهاد في سبيل الله	أبو هريرة	٢٦		ك ٨١ ب ٢٨	
جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف	عائشة	١٠٦٥	حج آدم موسى	أبو هريرة	٤٧٣٨، ٤٧٣٦
«الجودي»: جبل بالجزيرة	مجاهد	ك ٦٠ ب ٢،	حج آدم موسى (مرتين)	أبو هريرة	٣٤٠٩
جوزه ابن المسيب، وهرة والزهري		ك ٦٠ ب هود	حج أنس على رجل ولم يكن شحيحاً	ثمامة بن عبد الله	١٥١٧
جيه بأبي إلى النبي ﷺ وقد مثل به		ك ٦٧ ب ٢٤	حج ميروء	أبو هريرة	١٥١٩، ٢٦
جيه بأبي يوم أحد قد مثل به	جابر	٢٨١٦	الحج للبرود ليس له جزء إلا الجنة	أبو هريرة	١٧٧٣
جيه بالنعيمان أو ابن النعيمان شارباً	جابر	١٢٩٣	حج بي مع رسول الله ﷺ	السائب بن يزيد	١٨٥٨
«الجياد»: السراع	عقبة بن الحارث	٢٣١٦، ٦٧٧٤	حج عبدالله رضي الله عنه فأثينا المزدلفة	عبد الرحمن بن	١٦٧٥
حايستنا هي	مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٠	يزيد		
	عائشة	١٧٣٣	حج علينا عبدالله بن عمرو	عروة	٧٣٠٧
حاج موسى آدم فقال له		تعليقاً ٢٥ ب ١٢٩	حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر	عائشة	١٧٣٣
حاربت قريظة والتضير	أبو هريرة	٤٧٣٨	حجي واشترطي	عائشة	٥٠٨٩
الحاصب: ما ترمي به الريح	ابن عمر	٤٠٢٨	حجم أبو طيبة النبي ﷺ	أنس	٢٢٧٧
«حاصباً»: الريح العاصب		ك ٥٩ ب ١٠	حجم أبو طيبة رسول الله ﷺ	أنس	٢١٠٢
حاصر النبي ﷺ أهل الطائف فلم	ابن عمر	٧٤٨٠	حجم رسول الله ﷺ أبو طيبة	أنس	٢٢١٠
حاضت صفية بنت حيي	عائشة	١٧٦٢	الحجيم في السفر والإحرام	ابن بحينة	ك ٧٦ ب ١٢
حاضت صفية ليلة النفر	عائشة	١٧٧١	حجي واشترطي قولي اللهم محلي	عائشة	٥٠٨٩
حاضت عائشة فنسكت المناسك	جابر	ك ٦ ب ٧	حيث حبستي		
«الحافرة» التي أمرنا الأول	ابن عباس	ك ٦٥ ب الفزع،	«حذب»: أكمة	قال قتادة	ك ٦٠ ب ٧
		ك ٩٣ ب ٢١	حد لهم ذات عرق	عن عمر	١٥٣١
			حدث الناس كل جمعة مرة فإن	ابن عباس	٦٣٣٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
حدث النبي ﷺ أن عدواً يغزوه	أبو قتادة	١٨٢١	(الحجرون): بالليل	ابن عباس	ك ٥٩ ب٤
حدثني ابنتي أمينة أنه دفن لصلبي	أنس	١٩٨٢	الحجرون بالليل والسومم بالنهار	ابن عباس	ك ٦٥ ب الملازمة
حدثنا رسول الله ﷺ حديثين رأيت أحدهما	حنيفة	٦٤٩٧، ك ٣ ب٤	(الحجرون) بالنهار مع الشمس	الحسن	ك ٥٩ ب٤
حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصديق الصدوق	ابن مسعود	ك ٣ ب٤	خزنت علي من أصيب بالحجرة	أنس	٤٩٠٦
حدثنا رسول الله ﷺ يوماً حديثاً طويلاً	أبو سعيد	٧١٣٢	حسابكما على الله أحذكما كاذب	ابن عمر	٥٣١٢، ٥٣٥٠
عن الدجال			حبست علي بتطبيقه	ابن عمر	٥٢٥٣
حدثني أصحاب محمد ﷺ عن شهداء بدر	البراء	٣٩٥٧	حبسك ؟	عائشة	٢٩٠٧، ٩٥٠
أنهم كانوا عدة أصحاب طالقوت			حبسك الآن .	ابن مسعود	٥٠٥٠
حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام	أبو هريرة	١١٤٩	(حسبنا الله ونعم الوكيل)	ابن عباس	٤٥٦٣
حدثني عمالي أنهم كانوا يكرهون الأرض	رافع بن خديج	٢٣٤٦، ٢٣٤٧	حسرت النبي ﷺ عن فعله	أنس	ك ٨ ب ١٢
على عهد النبي ﷺ			حسنت توحيها وتزوجت وكفنت تأتي بعد	عائشة	٢٦٤٨
حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي	المسور	ك ٦٧ ب ٥٢	ذلك فرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ		
حدثني وصدقني ووعدني	المسور	ك ٥٤ ب ٦	الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف	أبو سعيد	٤١
حدثهم عن ليلة أسري به حتى أتى	مالك بن صعصعة	٣٣٩٣	حشوت للنبي ﷺ وسادة	عائشة	٣٢٢٤
السماء الخامسة فإذا هارون			(حسب جهنم حطب بالحشيشة)	عكرمة	ك ٥٩ ب ١٠
حدثوا الناس بما يعرفون	علي	١٢٧، ك ٣ ب ٤٩	حشرت ضائق	ابن عباس	ك ٦٥ ب النساء
حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج	عبد الله بن عمرو	٣٤٦١	حشيت فلم أزل حائضاً حتى كان	عائشة	٣١٩
الجلود الطاعة	ابن عباس	ك ٥٦ ب ١	يوم عرفة		
الحرب خدعة	جابر	٣٠٣٠	حشيت وأنا مع النبي ﷺ في الحميلة	أم سلمة	٣٢٢
الحرب خدعة	أبو هريرة	٣٠٢٨، ٣٠٢٩	حشيت الصبح	عائشة	ك ٤ ب ٣٢
(حرد) جد في أنفسهم	قتادة	ك ٦٥ ب القلم	حشيت الصلاة فقام من كان قرب	أنس	١٩٥٠، ٣٥٧٥
حرق النبي ﷺ نخل بني النضير	ابن عمر	٣٠٢١	حشيت عند مناهضة حصن تستر	أنس	ك ١٢ ب ٤
حرق رسول الله ﷺ نخل	ابن عمر	٤٠٣١	حشيت ناعم ابن عباس جنازة ميمونة بسرف	عطاء	٥٠٦٧
حرم التجارة في الخمر	عائشة	٢٠٨٤، ٤٥٤٠،	(حشيت) من ولد الرجل	ابن عباس	ك ٦٥ ب النحل
		٤٥٤١، ٤٥٤٢،	حشيت من النبي ﷺ عشر ركعات	ابن عمر	١١٨٠
		٤٥٤٣	حشيت من رسول الله ﷺ وعامين	أبو هريرة	١٢٠
حرم الله عز وجل مكة فلم تحل	ابن عباس	١٣٤٩	(حشيت): لطيفاً		ك ٦٠ ب ٤٣
حرم الله عز وجل مكة فلم تحل	أبو هريرة وصفي	ك ٢٣ ب ٧٦	حشيت العباد على إذا فعلوا	معاذ	٦٦٦٧
	بنت شيبه وابن عباس	١٣٤٩	حق العباد على الله أن لا يعذبهم	معاذ	٦٥٠٠، ٥٩٦٧
			حق الله على العباد أن يعبدوه لا	معاذ	٦٥٠٠، ٦٦٦٧
حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود	أبو هريرة	٧٤٣٧	حق المسلم على المسلم خمس رد السلام	أبو هريرة	١٢٤٠
حرم النبي ﷺ بيع الخمر	جابر	٢٠٥٣٤ ب ٢٠٥	حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا	أنس	٢٨٧٢
حرم النبي ﷺ بيع الخنزير	جابر	ك ٣٤ ب ١٠٢	إلا وضحه		
حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية	أبو ثعلبة	٥٥٢٧	حق على كل مسلم أن ينتحل	أبو هريرة	٨٩٧
حرم ما بين لابتي المدينة	أبو هريرة	١٨٦٩	حكمت بحكم الله وبحكم الملك	أبو سعيد	٣٨٠٤
حرمت التجارة في الخمر	عائشة	٢٢٢٦	الحلف منفعة للسلمة محقة للبركة	أبو هريرة	٢٠٨٧
حرم المدينة كما حرم لإبراهيم	عبد الله بن زيد	٢١٢٩	خلق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه	ابن عمر	١٧٢٩
حرم علينا الخمر حين حرمت وما نجد	أنس	٥٥٨٠	خلق رسول الله ﷺ في حجته	ابن عمر	١٧٢٦
حرموا من الرضاغة ما تحرمون من النسب	عائشة	٤٧٩٦	خلق رأسه في حجة الوداع	ابن عمر	٤٤١٠
حرموا من الرضاغة ما يحرم	عائشة	٦١١١، ٦١٥٦	خلق عقرى ما أراها إلا حابستكم	عائشة	١٧٧٢
حرم بالحيشة وجب	ابن عباس	ك ٨٢ ب ٩	حل كله	ابن عباس	١٥٦٤
حرم من النسب سبع ومن الصهر	ابن عباس	٥١٠٥	الحل كله	ابن عباس	٣٨٣٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
الحلم من الشيطان	أبو قتادة	٣٢٩٢، ٥٧٤٧، ٦٩٨٤، ٦٩٩٥، ٧٠٠٠	حيثما أدركتك الصلاة فصل والأرض لك مسجد	أبو ذر	٣٤٢٥
(حم) مجازها أوائل السور	مجاهد	ك ٦٥ ب المؤمن	الخيض يوم إلى خمس عشرة	عطاء	ك ٦ ب ٢٤
(حما) : جمع حماة وهو الطين المتغير	أبو العالية	ك ٦٠ ب ١	حين تخلف عن رسول الله ﷺ	كعب بن مالك	٢٩٤٧
حمى الضيق وأن عمر حمى الشرف والرنة	ابن عباس	٢٣٧٠	حين تصدق بماله	أبي بكر	ك ٢٤ ب ١٨
الحمد لله الذي أحيانا بعدما	حنيفة	٦٣١٢، ٧٣٩٤، ٦٣١٤، ٦٣٢٤	حين توفي الله نبيه ﷺ	عمر	٢٤٦٢
الحمد لله الذي أحيانا بعدما	أبو ذر	٦٣٢٥، ٧٣٩٥	حين توفي سجي بريدة خيرة	عائشة	٥٨١٤
الحمد لله الذي أتقنه من النار	أنس	١٣٥٦	حين رجم المرأة يوم الجمعة	علي	٦٨١٢
الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير	أبو لمعة	٥٤٥٩	الحين عند المغرب من ساعة إلى ما لا يحصى عدده	أبو العالية	ك ٦٠ ب ١
الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات	عائشة	ك ٩٧ ب ٩	حين قال لها أهل الإفك قالت ودعا	عائشة	٢٦٣٧، ٧٣٦٩، ٧٥٤٥، ٧٥٠٠
الحمد لله رب العالمين هي	أبو سعيد بن للعلی	٤٤٧٤، ٤٧٠٣	حين تناولوا عن الصلاة قال	أبو قتادة	٧٤٧١
الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه	أبو لمعة	٥٤٥٨	حي على أهل الوضوء البركة	جابر	٥٦٣٩
حملت إلى النبي ﷺ والقمل يتأثر	كعب بن عجرة	٤٥١٧	حي على الطهور المبارك والبركة من الله	عبد الله	٣٥٧٩
حملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتأثر	كعب بن عجرة	١٨١٦	الحطام راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته	ابن عمر	٨٩٣، ٢٧٥١
حملت السلاح في يوم لم يكن يحمل فيه	ابن عمر	٩٦٦	الحطام في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته	ابن عمر	٢٤٠٩، ٢٥٥٨
حملت على فرس في سبيل الله	عمر	٢٦٢٣، ١٤٩٠	الحقن الأمين الذي يودي	أبو موسى الأشعري	٢٢٦٠
حملنا النبي ﷺ على إبل الصدقة	أبو لاس	ك ٢٤ ب ٤٩	الحقن الأمين الذي يثق	أبو موسى	٢٣١٩
الحصى من فوح جهنم فأردوها بالماء	رافع بن خديج	٥٧٢٦	الحقن المسلم الأمين الذي ينفذ	أبو موسى	١٤٣٧
الحصى من فوح جهنم فأردوها	رافع بن خديج	٣٢٦٢	خاصم الزبير رجل من الأنصار	عروة	٢٣٦١
الحصى من فيح جهنم فأردوها	ابن عباس	٣٢٦١	خاصم الزبير رجلاً من الأنصار	عروة	٤٥٨٥
الحصى من فيح جهنم فأردوها	عائشة	٣٢٦٣	الحقاة بمنزلة الأم	البراء	٤٢٥١
الحصى من فيح جهنم فأردوها	ابن عمر	٣٢٦٤	خالط الناس ودينك لا تكلمته	ابن مسعود	٦١٢٩
الحصى من فيح جهنم فأردوها بالماء	عائشة	٥٧٢٥	خالقوا المشركين وقرروا اللحي	ابن عمر	٥٨٩٢
الحصى من فيح جهنم فأردوها بالماء	ابن عمر	٥٧٢٣	خبات لك خبيثاً	ابن عمر	٦٦١٨
(حمالة الحطب) تمشي بالنميمة	مجاهد	ك ٦٥ ب تبت	خبات هذا لك	المسور بن مخزومة	٥٨٠٠
الحمر الموت	عقبة بن عامر	٥٢٣٢	خبات هذا لك	عبد الله بن أبي	٦١٣٢
حفظ ابن عمر رضي الله عنهما ابناً لسعيد	ك ٢٣ ب ٨		خبات هذا لك	مليكه	
الخنوط من جمع المال	عمرو بن دينار	ك ٢٣ ب ٢٥	خبات هذا لك	المسور بن مخزومة	٢٦٥٧
حواري الزبير	جابر	٢٨٤٦، ٢٩٩٧	خبات هذا لك	المسور بن مخزومة	٢٥٩٩
حواري الزبير بن العوام	جابر بن عبد الله	٢٨٤٧، ٣٧١٩	خيرني بهن أفضأ جبريل	أنس	٣٣٢٩
حواليها ولا علينا	أنس	٣٥٨٣	(خبت) : طقت	ك ٥٩ ب ١٠	
(حور) سود الحلق	ابن عباس	ك ٦٥ ب الرحمن	(ختامه) : طينه مسك	ابن عباس	ك ٥٩ ب ٨
حوضه ما بين صنعاء والمدينة	حارثة بن وهب	٦٥٩٢	خدمت النبي ﷺ عشر سنين فما قال	أنس	٦٠٣٨
حوضي مسيرة شهر ماله أبيض	عبد الله بن عمرو	٦٥٧٩	خدمت رسول الله ﷺ عشر أحياته	أنس	٦٢٣٨
الحلال بين والحرام بين	الانعمان بن بشير	٢٠٥١، ٢٠٥٢	خدمته عشر سنين	أنس	٥١٦٦
الحياة شعبة من الإيمان	أبو هريرة	٩	خدمته في السفر والحضر ما قال لي شيء	أنس	٢٧٦٨
الحياة لا يأتي إلا بخير	عمران بن حصين	٦١١٧	صنعت له لم صنعت ؟		
(حيث أصاب) : حيث شاء	مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٠	الحديقة في النار		٢١٤١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
(خذ العفو وأمر بالعرف)	عبد الله بن الزبير	٤٦٤٣	خرج النبي ﷺ إلى المصلى يستسقي	عبد بن نعيم عن	١٠٢٧
خذ	أنس	٤٢١	عنه	ك ٦٤٤ ب ٣١	
خذ. (للعباس)	أنس	٣١٦٥	خرج النبي ﷺ إلى تبوك واستخلف علياً	سعد	٤٤١٦
خذ. فأعطاه في ثوبه (العباس)	أنس	٣٠٤٩	قال أتخلفني في الصبيان		
خذ جارية من السبي غيرها	أنس	٣٧١	خرج النبي ﷺ إلى ذات الرقاع	جابر	٤١٢٧
خذ جملك ولك ثمنه	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧	خرج النبي ﷺ إلى مكة في رمضان فصام	ابن عباس	١٩٤٤
خذ هذا فتصدق به	أبو هريرة	١٩٣٦، ٦٧٠٩	حتى بلغ الكديد		
خذ من صحتك لمرضك ومن حياتك	ابن عمر	٦٨٢٣، ٦٧١١	خرج النبي ﷺ إلى هذا المصلى يستسقي	عبد الله بن زيد	٦٣٤٣
خذ هذين القرنين فاطلق بهن إلى	أبو موسى	٦٤١٦	خرج النبي ﷺ بالناس يستسقي لهم قدام	عم (عبد بن نعيم)	١٠٢٣
أصحابك		٤٤١٥	فدعا الله قائماً		
خذ.	أبو هريرة	٦١٦٤	خرج النبي ﷺ زمن حديبية	المسور ومروان	ك ٤ ب ٧٠
خذ إذا جاءك من هذا المال شيء	عمر	١٤٧٣	خرج النبي ﷺ مبيعة عشرين	ك ٣٣ ب ١	
خذ فاطمته أهلك	أبو هريرة	٦٧١١	خرج النبي ﷺ عام الحديبية	مروان والمسور	٤١٥٨، ٤١٥٧
خذ فتصدق به	أبو هريرة	٦١٦٤	خرج النبي ﷺ عام الفتح	ابن عباس	٤١٧٨، ٤١٧٩
خذ فتموله وتصدق به	عمر	٧١٦٣، ٧١٦٤	خرج النبي ﷺ في بعض مخرجه	أنس	٣٥٧٤
خذها فإنما هي لك أو لأخيك	زيد بن خالد	٢٤٣٦، ٦١١٢	خرج النبي ﷺ في حلة حمراء	أبو جحيفة	٣٧٦
خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب	يزيد مولى	٥٢٩٢	خرج النبي ﷺ في غداة باردة	ابن عباس	٢١٢٢، ٢٩٥٣، ٤٢٧٧
الذئب			خرج النبي ﷺ ليخبرنا ببلية القدر	أنس	٧٢٠١
خذها وأنا ابن الأكرع	سلمة	ك ٥٦ ب ١٦٧	خرج النبي ﷺ من المدينة في بضع	عبد بن الصامت	٢٠٢٣
خذوا القرآن من أربعة	عبد الله بن عمرو	٣٨٠٨	خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة	المسور ومروان	١٦٩٤، ١٦٩٥
خذوا القرآن من أربعة	ابن عمر وابن	٤٩٩٩	خرج النبي ﷺ وعليه عصاة دمساء	ابن عباس	٦٠٥٥
خذوا القرآن من أربعة	مسعود		خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس	ابن عباس	ك ٧٧ ب ١٦
خذوا ساحل البحر حتى نلقى	أبو قتادة	١٨٢٤	خرج النبي ﷺ يستسقي فتوجه إلى	أبو أيوب	١٣٧٥
خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا	عائشة	٥٨٦١	القبلة	عبد بن نعيم	١٠٢٤
يمل حتى تغلوا			خرج النبي ﷺ يستسقي وحول رداءه	عن عمه	
خذوا من العمل ما تطيقون	عائشة	١٩٧٠	عن عمه	عبد بن نعيم	١٠٠٥
خذوها واضربوا لي سهم	أبو سعيد	٥٧٣٦	خرج النبي ﷺ يصلح بين بني عمرو	سهل	١٢٠١
خذوها وما حولها فاطرحوه	ميمونة	٢٣٦	خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع	البراء	٩٧٦
خذني أنت وبنوك ما يكتفيك	عائشة	٢١١	خرج النبي ﷺ يوم عيد فصلى ركعتين	ابن عباس	١٤٣١، ٥٨٨١
خذني بالمعروف	عائشة	٥٣٧٠	خرج النبي ﷺ يوماً إلى حائط من حواط	أبو موسى	٧٠٩٧
خذني فرصة مسكة فوضني	عائشة	٣١٥	خرج النبي ﷺ إلى أنس بن مالك بتعطين لهما قبالان	عيسى بن طهمان	٥٨٥٨
خذني فرصة من مسك فتطهرني بها	عائشة	٣١٤	خرج حتى أتى العلم الذي عند دار كبير	ابن عباس	٩٧٧
خذني ما يكتفيك وولدك بالمعروف	ك ٦ ب ١٣		خرج ثلاثة يمضون	ابن عمر	٢٢١٥
	٥٣٦٤، ٧١٨٠		خرج حاجاً فخر جوامع فصرف طائفة	أبو قتادة	١٨٢٤
	ك ٩٣ ب ١٤		منهم فهم أبو قتادة		
خذنيها فأعطينا واشترطني	عائشة	٢٥٦٣	خرج حين زاعت الشمس فصلى الظهر	أنس	٥٤٠
خذنيها واشترطني لهم الولاء	عائشة	٢١٦٨	قام على المنبر		
خربت خير إننا إذا نزلنا بساحة	أنس	٤١٩٧	خرج رجل من بني سهم	ابن عباس	٢٧٨٠
خرج النبي ﷺ إلى المصلى فاستسقى	عبد الله بن زيد	١٠١٢	خرج رسول الله ﷺ إلى المختنق	أنس	٢٨٣٤، ٤٠٩٩
فاستقبل القبلة وقلب رداءه			خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة فصلى	أبو جحيفة	٥٠١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء	أبو جحيفة	٣٥٥٣	خرج يوم الفطر فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها	ابن عباس	٩٨٩
خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية	المسور بن مخزومة ومروان بن الحكم	٢٧٣٢، ٢٧٣١	خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاته على الميت	عقبة بن عامر	١٣٤٤، ٤٠٨٥
خرج رسول الله ﷺ على قوم	سلمة بن الأكوع	٣٥٠٧	﴿خرجاً﴾ : أجراً	عن ابن عباس	ك ٦٠ ب ٧
خرج رسول الله ﷺ فصلى ثم خطب	ابن عباس	٥٢٤٩	خرجت إلى منى يوم التروية فلقبت أنسا	عبدالمعز بن رثيع	١٦٥٤
خرج رسول الله ﷺ في أضحى	أبو سعيد	١٤٦٢، ٣٠٤	خرجت بسلاح ليالي الفتنة	الحسن	٧٠٨٣
خرج رسول الله ﷺ في مرضه	ابن عباس	٣٦٢٨، ٤٦٧	خرجت جارية علينا أو ضاح بالمدينة	أنس	٦٨٧٧
خرج رسول الله ﷺ ليخبر الناس بليلة	عبادة بن الصامت	٦٠٤٩	خرجت سودة بعدما ضرب الحجاب	عائشة	٤٧٩٥
خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشيع	أبو هريرة	٥٤١٤	خرجت سودة بنت زمعة ليلاً فرأها عمر	عائشة	٥٢٣٧
خرج رسول الله ﷺ من المدينة	ابن عباس	١٩٤٨	خرجت في غزوة بعض رجل فالتزع	يعلى بن أمية	٦٨٩٣
خرج رسول الله ﷺ وعليه ملحفة	ابن عباس	٣٨٠٠	خرجت قبل أن يؤذن بالأولى	سلمة بن الأكوع	٤١٩٤
خرج عبيد الله بن يزيد الأصمري وخرج البراء	أبو إسحاق	١٠٢٢	خرجت لأخبركم بليلة القدر	عبد بن الصامت	٢٠٣٣
خرج علينا النبي ﷺ	جابر	٧٢٨١	خرجت لأخبركم فتلاحي فلان	عبد بن الصامت	٦٠٤٩
خرج علينا النبي ﷺ ولعلمة بنت أبي العاص على	أبو قتادة	٥٩٩٦	خرجت ليلة من الليالي فإذا رسول الله ﷺ يمشي	أبو ذر	٦٤٤٣
خرج علينا النبي ﷺ يوماً	ابن عباس	٥٧٥٢، ٣٤١٠	خرجت من المدينة فاعبأ	سلمة	٣٠٤١
خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة	أبو جحيفة	١٨٧، ٤٩٩	خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره	جابر	٣٦١
خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر	جريرة	٧٤٣٦	خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى	ابن عباس	٩٧٥
خرج علينا عبيد الله بن عمر فرجونا أن يحدثنا	ابن جبير	٧٠٩٥	خرجت مع رسول الله ﷺ إلى خير	أنس	٢٨٨٩
خرج علي عليه السلام قصر	ك ١٨ ب ٥		خرجت مع عبيد الله بن عدي	جعفر بن عمرو	٤٠٧٢
خرج حاجته فاتبعه المغيرة فإبلوة فيها ماء فصب عليه	لغميرة بن شعبه	٢٠٣	خرجت مع عمر بن الخطاب	عبد الرحمن بن عبد القاري	٢٠١٠
خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال	عائشة	٢٠١٢	خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى السوق	قال أسلم	٤١٦٠، ٤١٦١
خرج مع النبي ﷺ عام خير حتى إذا كانوا بالصهباء	سويد بن النعمان	٢٩٨١	خرجت وأنا متهم فأتيت المدينة فنزلت بقاء فولدته بقاء ثم أتيت به النبي ﷺ	أسماء	٥٤٦٩، ٣٩٠٩
خرج مع النبي ﷺ عام خير حتى إذا كنا بالصهباء	سويد بن النعمان	٤١٩٥	خرجنا في غزوة بني المصطلق فأصبنا سيأ من سبي العرب	أبو سعيد	٤١٣٨
خرج مع رسول الله ﷺ عام خير حتى إذا كانوا بالصهباء	سويد بن النعمان	٢٠٩	خرجنا لحقن ليل بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا الحج	عائشة	٢٩٥٢
خرج مع رسول الله ﷺ تخلف أبو قتادة في بعض أصحابه	أبو قتادة	٢٨٥٤	خرجنا مع النبي ﷺ إلى خير فسرنا	سلمة بن الأكوع	٤١٩٦
خرج معتمراً فحال كفار قرش بينه وبين البيت فخر عليه	ابن عمر	٤٢٥٢، ٢٧٠١	خرجنا مع النبي ﷺ إلى خير فقال رجل	سلمة بن الأكوع	٦٣٣١، ٦٨٩١
خرج وقد أقيمت الصلاة وعلت الصوف حتى إذا قام	أبو هريرة	٦٣٩	خرجنا مع النبي ﷺ حتى انطلقنا إلى حائط	أبو أسيد	٥٢٥٥
خرج ومعه بلال فظن أنه لم يسمع فوعظهن وأمرهن بالصلوة	ابن عباس	٩٨	خرجنا مع النبي ﷺ عام حنين	أبو قتادة	٤٣٢١
خرج يوم الخميس في غزوة تبوك	كعب بن مالك	٢٩٥٠	خرجنا مع النبي ﷺ فحال كفار قرش	ابن عمر	٤١٨٥
خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة	جابر بن عبد الله	٩٥٨	خرجنا مع النبي ﷺ في بعض	أبو الدرداء	١٩٤٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
خرجنا مع النبي ﷺ في حجة الوداع	عائشة	١٥٥٦، ٣١٩	خرجنا لا نرى إلا الحج	عائشة	٢٩٤
خرجنا مع النبي ﷺ في سفر	زيد بن أرقم	٤٩٠٣	خرج رسول الله ﷺ عن فرس	أنس	٧٣٣
خرجنا مع النبي ﷺ في غزاة	أبو موسى	٤١٢٨	خرج رسول الله ﷺ عشرة أوسق	أبو حميد	١٤٨١
خرجنا مع النبي ﷺ معتمرين	ابن عمر	١٨١٢	ك ٢٤ ب ٥٤		
خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة	أنس	١٠٨١	خرج رسول الله ﷺ عشرة أوسق	سهل بن سعد	١٤٨١
خرجنا مع النبي ﷺ نحو مكة	أبو قتادة	٥٤٠٦	الخرقة الخامسة تشد بها الفخلين	الحسن	ك ٢٣ ب ١٥
خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا الحج	عائشة	١٧٦٢	(خس) : ضلال	مجاهد	ك ٦٠ ب ١
خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج	عائشة	١٥٦١	خسف الشمس على عهد رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥١٩٧، ٧٤٨
خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج	عائشة	٣٠٥	خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ	أبو بكر	١٠٦٣
خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خير فسرنا	سلمة بن الأكوع	٦١٤٨	خسفت الشمس فقام النبي ﷺ فزعا	أبو موسى	١٠٥٩
خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خير فلما	سويد بن النعمان	٥٤٥٤، ٥٤٥٥	خسفت الشمس فقام النبي ﷺ فقرأ	عائشة	١٢١٢
خرجنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية	زيد بن خالد	٤١٤٧	خسفت الشمس في حياة النبي ﷺ	عائشة	١٠٤٦
خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة	عائشة	١٥٦٢	خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ	عائشة	١٠٤٤
خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين	أبو قتادة	٢١٠٠	خسفت الشمس ونحن عند النبي ﷺ	أبو بكر	٥٧٨٥
خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خير	سويد بن النعمان	٢١٥	قام يجر		
خرجنا مع رسول الله ﷺ لحال	ابن عمر	١٨٠٧	خطب للمغيرة بن شعبة امرأة هو أولى	ك ٦٧ ب ٣٧	
خرجنا مع رسول الله ﷺ فمنا أهل	عائشة	٤٤٠٨	خطب النبي ﷺ إلى خضعة	عمر	ك ٦٧ ب ٣٩
خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر	عائشة	١٥٦٠	خطب النبي ﷺ على المنبر	أنس	ك ١١ ب ٢٦
خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره	عائشة	٣٣٤، ٣٦٧٢	خطب النبي ﷺ فقال أخذ الراية	أنس	٢٧٩٨
خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع	عائشة	٤٣٨٨، ٤٣٩٥	خطب رسول الله ﷺ خطبة	أنس	٤٦٢١
خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة	أبو سعيد	٤١٣٨، ٢٥٤٢	خطب عائشة إلى أبي بكر فقال له أبو بكر إنما أنا أخوك	عروة	٥٠٨١
خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس	عائشة	١٧٠٩، ٢٩٥٢	(خطبك) : بالاك	ك ٦٠ ب ٢٢	
خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لاهلال	عائشة	١٧٨٦، ١٧٨٣	خطبنا أبي عباس في يوم ردغ	عبدالله بن الحارث	٦٦٨٥، ٦١٦
خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج	عائشة	١٧٧٢	خطبنا النبي ﷺ بعرفات	ابن عباس	١٨٤٣
خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خير فلم	أبو هريرة	٦٧٠٧	خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحى بعد الصلاة	البراء	٩٥٥
خرجنا مع عبدالله بن عمر رضي الله	خالد بن أسلم	١٤٠٤	خطبنا النبي ﷺ يوم النحر	أبو بكر	١٧٤١
خرجنا مع عبدالله رضي الله عنه إلى مكة ثم	عبدالرحمن بن يزيد	١٦٨٣	خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر بعد الصلاة	البراء	٩٨٣
خرجنا من اليمن مهاجرين	الصنابحي (عبدالرحمن بن عسيلة)	٤٤٧٠	خطبنا علي رضي الله عنه على منبر من أجر	إبراهيم التيمي	٧٣٠٠
خرجنا مهلين بالحج	عائشة	١٧٨٨	خطب النبي ﷺ خطبا مرعا وخطب خطا	ابن مسعود	٦٤١٧
خرجنا موافين لاهلال ذي الحجة	عائشة	٣١٧	خطب النبي ﷺ خطوطا فقال	أنس	٦٤١٨
خرجنا ومعنا غالب بن ابجر فمرض	خالد بن سعد	٥٦٨٧	خفت أزواد القوم وأملقوا	سلمة	٢٩٨٢، ٢٤٨٤
خرجنا ونحن لثلاثة نحمل زادنا	جابر	٢٩٨٣	خفف علي داود القراءة	أبو هريرة	٤٧١٣
			خفف علي داود عليه السلام القرآن	أبو هريرة	٣٤١٧
			خطب عليك الأمر	ابن عمر	١٣٥٤، ٣٠٥٥
			خلق الله آدم على صورته طوله	أبو هريرة	٦٢٢٧
			خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً	أبو هريرة	ك ٦٠ ب ١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
خلق الله الخلق فلما فرغ منه	أبو هريرة	٧٥٠٢، ٤٨٣٠	خير نساء ركين الإبل نساء قريش	أبو هريرة	٥٣٦٥
خلق هذه النجوم ثلاث جعلها زينة	قادة	ك ٥٩ ب ٣	خير نساها خديجة	علي	٣٨١٥، ٣٤٣٢
الخمر تصنع من خمسة من الزبيب	عمر	٥٥٨٩	خير نساها مريم بنت عمران	علي	٣٤٣٢
الخمر ما خامر العقل	عمر	٥٥٨٨، ٥٥٨١	خير نساها مريم وخير نساها خديجة	علي	٣٨١٥
خمس إذا أخطأ القاضي منهون خطأ	عمر بن عبد العزيز	ك ٩٣ ب ١٦	خيركم قرني ثم الذين يلونهم	عمران بن	٦٤٢٨، ٢٦٥١
خمس صلوات في اليوم واليلة	طلحة	٢٦٧٨، ٤٦	حصين	٦٦٩٥	
خمس فواسق يقتلن في الحرم الفأرة	عائشة	٣٣١٤	خيركم من تعلم القرآن	عثمان	٥٠٢٧
خمس قد مضين الدخان والقمر	ابن مسعود	٤٧٦٧	الحليل في نواصيها الخير	ابن عمر	٣٦٤٤، ٢٨٤٩
خمس قد مضين الزمان والروم	ابن مسعود	٤٨٢٤	الحليل لثلاثة لرجل أجر	أبو هريرة	٢٨٦٠، ٣٦٤٦
خمس من الدواب كلهن فاسق	عائشة	١٨٢٩	٤٩٦٢		
خمس من الدواب ليس	ابن عمر	١٨٢٦	الحليل لثلاثة لرجل أجر ولرجل ستر	أبو هريرة	٧٣٥٦
خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم	ابن عمر	٣٣١٥	الحليل لرجل أجر	أبو هريرة	٢٣٧١
خمس من الدواب لا حرج	حفصة	١٨٢٨	الحليل معقود في نواصيها الخير	عروة بن الجعد	٢٨٥٢، ٢٨٥٠
خمس من الفطرة لختان والاستحلال	أبو هريرة	٥٨٨٩	٣١١٩		
وتنف الإبط			الحليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم	-	ك ٥٦ ب ٤٤
خمس لا يعلمهن إلا الله	أبو هريرة	ك ١٥ ب ٢٩	القيامة		
خمساً ؟	عبد الله بن عمرو	١٩٨٠، ٦٢٧٧	الحليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم	ابن عمر	٣٦٤٤
خمر إناءك واذكر اسم الله ولو تعرض	جابر	٣٢٨٠	القيامة		
عليه شيئاً			الحليل معقود في نواصيها الخير	أنس	٣٦٤٥
خمروا أنفسكم واذكروا اسم الله	جابر	٥٦٢٣	الحقمة درة مجوفة طولها	عبد الله بن قيس	٣٢٤٣
خمروا الآنية وأجفوا	جابر	٦٢٨٥	الأشعري		
خمروا الآنية وأوكلوا الأسقية	جابر	٣٣١٦	خير النبي ﷺ كتباً في الفدية	ك ٨٤ ب ١	
خمروا الطعام والشراب	جابر	٦٢٩٦، ٥٦٢٤	خيرنا النبي ﷺ أذكاهن طلاقاً	عائشة	٥٦٢٣
خلال من خلال الجاهلية	ابن عباس	٣٨٥٠	خيرنا رسول الله ﷺ فأخترنا الله ورسوله	عائشة	٥٦٢٢
خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام	أبو هريرة	٤٦٨٩، ٣٣٧٤	النامي . (أي العمل كان أحب إلى النبي ﷺ)	عائشة	١١٣٢، ٦٤٦١
		٣٣٨٣، ٣٣٥٣	داب : مثل حال	مجاهد	ك ٦٠ ب ٣
خير الأنصار أو قال خير دور الأنصار	أبو أسيد	٣٧٩٠	«دابة الأرض» : الأرض	ك ٦٠ ب ٢٢	
خير الصدقة عن ظهر غني	حكيم بن خزام	١٤٢٧	الدابة تموت في الزيت والسمن	الزهري	٥٥٣٩
خير الصدقة عن ظهر غني	أبو هريرة	١٤٢٨	«دانية» : قرية	أبو العالية	ك ٥٩ ب ٨
خير الصدقة ما كان عن ظهر غني	أبو هريرة	١٤٢٦، ٥٣٥٦	«دحوراً» : مطرودين	مجاهد	ك ٥٩ ب ١١
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم	عبد الله	٦٤٢٩، ٢٦٥٢	دخل ابن عمر (الحرم ومكة بغير إحرام)	ك ٢٨ ب ١٨	
خير الناس للمساكين جعفر بن أبي طالب	أبو هريرة	٣٦٥١	دخل أبو بكر على امرأة من أحسن	قيس ابن أبي	٣٨٣٤
خير أمتي قرني	عمران بن	٣٦٥٠	حازم		
	حصين		دخل أبو بكر وعندي جارتان من	عائشة	٩٥٢
			جولري الأنصار		
خير دور الأنصار بنو النجار	أبو أسيد	٣٨٠٧، ٣٧٨٩	دخل أبو موسى وأبو مسعود على عمار	أبو وائل الفتن	٧١٠٣، ٧١٠٢
		٣٧٩٠، ٦٠٥٣	حيث		٧١٠٤
الحخير معقود بنواصي الحليل	عروة بن الجعد	٣٦٤٣	دخل البيت فكبر في نواحيه	ابن عباس	١٦٠١
خير نساء ركين الإبل صالح نساء قريش	أبو هريرة	٥٠٨٢	دخل الجنة إن صدق	طلحة بن عبيد	١٨٩١، ٦٩٥٦
		ك ٦٩ ب ١٠		الله	
خير نساء ركين الإبل نساء قريش	معاوية وابن	٥٣٦٥	دخل الحجاج على ابن عمر	سعيد بن عمرو	٩٦٧
	عباس		ابن سعيد		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
دخل الشعبي الحمام وهو صائم	ك ٣٠ب ٢٥	٤٤٣٨، ٨٩٠	دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ	عائشة	
دخل الكعبة وأسامة بن زيد وذيال وعثمان بن طلحة الحنظلي	ابن عمر	٥٠٥	دخل علي أعرابي يعودوه قال وكان النبي ﷺ	ابن عباس	٣٦١٦
دخل النبي ﷺ البيت فوجد فيه صورة	ابن عباس	٣٣٥١	دخل علي حفصة فقال يا بنية	عمر	٥٢١٨
دخل النبي ﷺ البيت وأسامة	ابن عمر	٥٠٤	دخل عليتنا النبي ﷺ ونحن نغسل ابنته	أم عطية	١٢٦١
دخل النبي ﷺ المدينة وإذا أناس	أبو موسى	٣٩٤٢	دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته	أم عطية الأنصارية	١٢٥٣
دخل النبي ﷺ المسجد فدخلت	جابر	٢٤٧٠	دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل	أم عطية	١٢٥٤
دخل النبي ﷺ عام الفتح من أعلى مكة من كداء	عروة	٤٢٩١	دخل عليه نفر من الأنصار فتحدثوا عنده	أبو قلابة	٦٨٩٩
دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء	عائشة	١٥٨١، ١٥٨٠	دخل عليها وعندها امرأة قال من هذه؟	عائشة	٤٣
دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء أعلى مكة	عائشة	١٥٧٩	دخل علي أبو الدرداء وهو متغضب	أم الدرداء	٦٥٠
دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء النبي بأعلى مكة	عائشة	٤٢٩٠	دخل علي النبي ﷺ غداة بني علي	الربيع بنت معوذ	٤٠٠١
دخل النبي ﷺ على أم سليم	أنس	١٩٨٢	دخل علي النبي ﷺ وأنا مريض فتوضأ	جابر	٥٦٧٦
دخل النبي ﷺ على عائشة رضي الله عنها	أم عطية	٢٥٧٩، ١٤٩٤	دخل علي النبي ﷺ وأنا مريض فدعا بوضوء	جابر	٦٧٤٣
دخل النبي ﷺ فإذا حبل مملود	أنس	١١٥٠	دخل علي النبي ﷺ وعندي رجل	عائشة	٢٦٤٧
دخل النبي ﷺ مكة وحول البيت	ابن مسعود	٤٧٢٠	دخل علي النبي ﷺ وعندي مخنث	أم سلمة	٤٣٢٤
دخل النبي ﷺ مكة وحول الكعبة	ابن مسعود	٢٤٧٨	دخل علي النبي ﷺ وفي البيت فرام	عائشة	٦١٠٩
دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وحول البيت	ابن مسعود	٤٢٨٧	دخل علي النبي ﷺ يوماً وقال	عائشة	٦٠٦٨
دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثمانين ركعات	أم هانئ	١١٧٦	دخل علي رسول الله ﷺ	عبدالله بن عمرو	١٩٧٤
دخل حائطاً وأمرني بحفظ باب الحائط فجاءه رجل يستأذن	أبو موسى	٣٦٩٥	دخل علي رسول الله ﷺ بسرف وأنا أبكي	عائشة	٥٥٥٩
دخل حسان بن ثابت على عائشة	مسروق	٤٧٥٦	دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور	عائشة	٦٧٧١
دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب	جابر	٩٣١	دخل علي رسول الله ﷺ فذكرت	عائشة	٢١٥٥
دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة	ابن عمر	١٥٩٨	دخل علي رسول الله ﷺ فقال	عبدالله بن عمرو	٦١٣٤
دخل رسول الله ﷺ علي ابنة ملحان	أنس	٢٨٧٧، ٢٨٧٨	دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان	عائشة	٩٤٩، ٢٩٠٦
دخل رسول الله ﷺ علي صباغة بنت	عائشة	٥٠٨٩	دخل علي قاتل والنبي ﷺ شاهد وأسامة	عائشة	٣٧٣١
دخل رسول الله ﷺ والبرمة تغور	عائشة	٥٢٧٩	دخل علي فاطمة ثم خرج	سهل بن سعد	٣٧٠٣
دخل رسول الله ﷺ وبرمة على النار	عائشة	٥٠٩٧	دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر	أنس	٥٨٠٨
دخل رسول الله ﷺ يوماً بيت عائشة وعلى النار	القاسم بن محمد	٥٤٣٠	دخل مكة من كداء من التبة العليا النبي بالبطحاء	ابن عمر	١٥٧٦
دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ	عائشة	٦٢٥٦، ٦٠٢٤	دخلت الجنة أو أتيت الجنة فأبصرت قصرأ قلت لمن هنا	جابر	٥٢٢٦
دخل عام الفتح من كداء وخرج من كداء من أعلى مكة	عائشة	١٥٧٨	دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب	جابر	٧٠٢٤
دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزعاه جاءه رجل	أنس	١٨٤٦	دخلت الشام فصليت ركعتين	علقمة	٣٧١١
			دخلت للمسجد فإذا يرسل الله ﷺ فقام إلى طلحة	كعب بن مالك	ك ٧٩ب ٢٧
			دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس فلما غربت	أبو ذر	٧٤٢٤
			دخلت امرأة النار في هرة ربطتها	أبو هريرة	٣٣١٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
دخلت امرأة معها ابنتان لها	عائشة	١٤١٨	دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب	هشام بن زيد	٥٥١٣
دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة فسألها	أبو سلمة	٢٥١	فرأى غلاماً		
أخوها			دخلت مع النبي ﷺ على غلام له خياطاً	أنس	٥٤٢٠
دخلت أنا وثابت على أنس بن مالك	عبدالمزني	٥٧٤٢	ققدم إليه قصعة		
دخلت أنا وشداد بن معقل	قال عبدالمزني رافع	٥٠١٩	دخلت مع رسول الله ﷺ فوجدنا لبناً	أبو هريرة	٦٢٤٦
دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد	مجاهد	٤٢٥٣، ١٧٧٥	دخلنا على عائشة رضي الله عنها وعندها	مسروق	٤١٤٦
دخلت بابر لي على رسول الله ﷺ وقد	أم قيس بنت	٥٧١٣	حسان		
أعلقت	محسن		دخلنا على عيادة بن الصامت وهو مريض	جنادة بن أبي أمية	٧٠٥٥
دخلت بيرة وهي مكاتب	عائشة	٢٥٦٥	دخلنا على عبيدة بن عمرو حين قدم	مسروق	٦٠٢٩
دخلت على أبي بكر رضي الله عنه فقال في	عائشة	١٣٨٧	معاوية		
كم كُتبت النبي ﷺ			دخلنا على خباب لعوده وقد أكرى	قيس بن أبي	٥٦٧٢
دخلت على النبي ﷺ	سميد بن زيد	٣١٩٨	حازم		
دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان	أبو موسى	٧١٤٩	أنس	١٣٠٣	
دخلت على النبي ﷺ بابر لي لم يأكل	أم قيس بنت محسن	٥٦٩٣			
الطعام فبال عليه			الدخول والمسيب واللماس هو الجماع	ابن عباس	ك ٦٧ ب ٢٥
دخلت على النبي ﷺ بأخ لي يحثكه وهو	أنس	٥٥٤٢	(دراسهم) ثلاثهم واعية حافظة	ابن عباس	ك ٩٧ ب ٥٥
في مرده له			دخلت مع النبي ﷺ على غلام له خياطاً	أنس	٥٤٢٠
دخلت على النبي ﷺ وعقلت ناقتي	عمران بن حصين	٣١٩١	ققدم إليه قصعة		
دخلت على النبي ﷺ وهو يوحك ففسسه	ابن مسعود	٥٦٦٧	دع جملك داخل فصل ركعتين	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧
دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ	زينب بنت أبي	٥٣٣٤، ١٢٨١	دع ما يريك إلى ما لا يريك	حسان بن أبي	ك ٣٤ ب ٣
	سلمة		ستان		
دخلت على أم سلمة فأخرجت إلينا شعراً	عثمان بن عبد الله	٥٨٩٧	دعا ابن عمر أبو أيوب فرأى في البيت	ك ٦٧ ب ٧٦	
دخلت على جابر بن عبد الله وهو يصلي	محمد بن المنكدر	٣٧٠	دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله ﷺ في	سهل بن سعد	٥١٧٦
في ثوب			عرسه		
دخلت على حفصة ونسواتها تطلف	ابن عمر	٤١٠٨	دعا النبي ﷺ أن يقطع	أنس	٣٧٩٤
دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوحك	ابن مسعود	٥٦٤٨، ٥٦٦٠	دعا النبي ﷺ الأنصار فقال	أنس	٣٥٢٨
دخلت على زينب ابنة جحش حين توفي	زينب بنت أبي	٥٣٣٥	دعا النبي ﷺ الأنصار ليكتب لهم	أنس	٣١٦٣
أخوها	سلمة		دعا النبي ﷺ الأنصار يقطع	أنس	٢٣٧٧، ك ٤٠ ب ٤٠
دخلت على زينب بنت جحش حين توفي	زينب بنت أبي	١٢٨٢	دعا النبي ﷺ يقدح فيه ماء فغسل يديه	أبو موسى	١٨٨، ١٩٦
أخوها	سلمة		ووجهه		
دخلت على عائشة رضي الله عنها	أبى	٢٦٢٨، ٢٥٦٥	دعا النبي ﷺ بماء فتوضأ به ثم رفع	أبو موسى	٦٣٨٣
دخلت على عائشة رضي الله عنها والناس	أسماء	٩٢٢	دعا النبي ﷺ ثم رفع يديه	أبو موسى	ك ٨٠ ب ٢٣
يصلون			دعا النبي ﷺ على الذين قتلوا	أنس	٤٠٩٥
دخلت على عائشة رضي الله عنها وهي	أسماء	١٢٣٥	دعا النبي ﷺ غلاماً حجلاً	أنس	٢٢٨١
تصلي			دعا النبي ﷺ فاطمة	عائشة	٤٤٣٣، ٤٤٣٤
دخلت على عثمان فتشده	عبد الله بن عدي	٣٩٢٧	دعا النبي ﷺ فاطمة ابنة	عائشة	٣٦٢٥، ٣٧١٥
دخلت عليه فناولني طيباً	ثلاثة بن عبيدة	٢٥٨٢	دعا النبي ﷺ في الصلاة اللهم المن	ابن عمر	ك ٨٠ ب ٥٨
دخلت على بيرة وهي مكاتب	عائشة	٢٧٢٦	دعا يائنه من ماء فأتى يقدح رحاح فيه	أنس	٢٠٠
دخلت على عجزوزان من عجز يهود	عائشة	٦٣٦٦	شيء من ماء		
المدينة			دعا بتور من ماء	عبد الله بن زيد	١٨٦، ١٩٢
دخلت في ثمر من أصحاب عبد الله الشام	علقمة	٤٩٤٣			١٩٩
دخلت مع أبي هريرة دلراً بالمدينة فرأى	أبو زرعة	٥٩٥٣	دعا برداته فارتدى به ثم انطلق يمشي	علي	٥٧٩٣
أعلاها			واتبعته		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
دعا بماه فأفرغ على يديه	عبدالله بن زيد	١٨٥	دعها يا أبا بكر إن لكل قوم عيلاً وإن عيونا	عائشة	٣٩٣١
دعا بماه فمضمض ثم صلى وصلينا	سويد بن الثعمان	٥٣٩٠	هذا اليوم		
دعا ثم رفع يديه ورأيت ياضاً أبطيه	أبو موسى	ك ٨٠ ب ٢٣	دعهم لمنأبني أرفدة	عائشة	٣٥٣٠، ٩٨٨
دعا رجل بالقيح يا أبا القاسم	أنس	٢١٢١	دعهم يا عمر	أبو هريرة	٢٩٠١
دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب	ابن أبي أوفى	٤١١٥، ٦٣٩٢	دعهم	عائشة	٢٩٠٦، ٩٤٩
دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا	أنس	٢٨١٤	دعهم فإني أدخلتهم طاهرين	المغيرة بن شعبة	٥٧٩٩، ٢٠٦
أصحاباً يتر معونة ثلاثين غداة			دعهم يا أبا بكر لكل قوم	عائشة	٣٩٣١
دعا رسول الله علي بن أبي طالب	عائشة	٧٣٦٩	دعهم يا أبا بكر فإنها أيام عيد	عائشة	٩٨٧، ٣٥٢٩
دعا رسول الله يوم الأحزاب	عبدالله بن أبي أوفى	٢٩٣٣	دعهم يبيكون على أبي سليمان ما لم	عمر	ك ٢٣ ب ٣٣
دعا على الذين قتلوا أصحابه بيتر معونة	أنس	٤٠٩٥	دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه	ابن عباس	٤٤٣١
ثلاثين صباحاً			دعوني ما ترككم إنما هلك	أبو هريرة	٧٢٨٨
دعا عليهم أربعين صباحاً على رجل	أنس	٢٨٠١	دعوه	أنس	٢١٩
وذكوان وبني لحيان			دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً	أبو هريرة	٢٣٩٠، ٢٣٠٦
دعما عليهم أن يمزقوا كل مزق	ابن عباس	٢٩٣٩			٢٦٠٦، ٢٤٠١
دعا عليهم شهراً في صلاة الغداة وذلك	أنس	٤٠٨٨	دعوه وأهريقوا على بوله ذنوباً من ماء	أبو هريرة	٦١٢٨
بعد القنوت			دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء	أبو هريرة وأنس	٢٢٠
دعا غلاماً حجاً فحجمه وأمر له بصاع	أنس	٢٢٨١	دعوها ساعة فلروا أنفسهم وركابهم	البراء	٤١٥١
أو صاعين			حتى ارتحلوا		
دعا فاطمة ابنته في شكواه الذي قبض فيها	عائشة	٣٦٢٥، ٣٧١٥	دعوها فإنها خيفة	جابر	٣٥١٨
دعا فاطمة في شكواه التي قبض فيها	عائشة	٤٤٣٣	دعوها فإنها منته	جابر	٤٩٠٧، ٤٩٠٥
فصارها بشيء			دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين	عائشة	٣٢٥
دعا يهود فسألهم عن شيء فكتموه إياه	ابن عباس	٤٥٦٨	دعي عمر ترك وأقضي رأسك وامتشطي	عائشة	١٧٨٦، ٣١٧
وأخبروه بشيء			دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين	الربيع	٥١٤٧
الدعاء إذا هبط وادياً	جابر	ك ٨٠ ب ٥١	دعيم يشترطوا ما شاؤوا	عائشة	٢٥٦٥
دعانا النبي ﷺ فبايناه	عبادة بن الصامت	٧٠٥٥	دفع النبي ﷺ ربيبة له إلى		ك ٦٧ ب ٢٥
عاني رسول الله ﷺ قال	ظهير بن رافع	٢٣٣٩	دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان	أسامة بن زيد	١٣٩
دعت يأنه نحو من صاع فاغتسلت	عائشة	٢٥١	بالشعب		
دعه إن يكن هو فلا تليقه وإن لم يكن هو	ابن عباس	٦٦١٨	دفع رسول الله ﷺ من عرفة منزل	أسامة بن زيد	١٦٧٢
فلا خير لك في قتله			دُعُمت إلى النبي ﷺ وهو بالأبطح	أبو جحيفة	٣٥٦٦
دعه فإن الحياء من الإيمان	ابن عمر	٦١١٨، ٢٤	دفن أبو بكر رضي الله عنه ليلاً		ك ٢٣ ب ٦٩
دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته	أبو سعيد	٦٩٣٣	دفن مع أبي رجل فلم تغلب نفسي	جابر	١٣٥٢
مع صلاته وصيامه مع صيامه			دل الطريق صدقة	أبو هريرة	٢٨٩١
دعه فإن لي أصحاباً يحقر أحدكم صلاته	أبو سعيد	٣٦١٠	دلوني على قبره	أبو هريرة	١٣٣٧
مع صلاتهم			دفنت مني النار حتى قلت أي رب وأنا معهم	أسامة بنت أبي بكر	٧٤٥٠، ٢٣٦٤
دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل	جابر	٤٩٠٧، ٤٩٠٥	﴿الدر﴾ أقيم به	يحيى	ك ٦٥ ب العصر
أصحابه			﴿دعافاً﴾ : محتلاً	ابن عباس	ك ٥٩ ب ٨
دعه فإنه قد صحب رسول الله ﷺ	ابن عباس	٣٧٦٤	دور بني النجار ثم دور بني عبد الأشهل	أبو حنيد الساعدي	١٤٨١
دعها	أم خالد بنت	٣٠٧١، ٥٩٩٣	ثم دور بني ساعدة		
دعها رضىنا بقضاء رسول الله ﷺ	خالد بن سعيد		دونك ابنة عمك حمليها	البراء	٤٢٥١
دعها عنك	ابن عمر	٢٠٩٩	دونكم بني أرفدة	عائشة	٢٩٠٧
دعها فإن معها حناؤها وسقاها ترد الماء	عقبة بن الحارث	٥١٠٤، ٢٦٦٠	دونكم يا بني أرفدة	عائشة	٩٥٠
وتأكل الشجر	زيد بن خالد	٢٤٢٨	دين الله أحق أن يقضي	ابن عباس	١٩٥٣

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
٢٤٠٤، ٢٢٩١	أبو هريرة	ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه	٣٦٩١، ٢٣	أبو سعيد الخدري	الدين . (فما أولت ذلك يا رسول الله؟)
٢٤٣٠	أبو هريرة	ذكر رجلاً من بني إسرائيل -وساق الحديث - فخرج ينظر	٧٠٠٩، ٧٠٠٨		الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعلمتهم
٥٩٧٧	أنس	ذكر رسول الله ﷺ الكباثر أو سئل	٢١٧٨	أبو سعيد	الدينار بالدينار درهم بالدرهم
١١٤٤	ابن مسعود	ذكر عند النبي ﷺ رجل	ك ٦٥ ب طارق	مجاهد	(ذات الرجم) سحاب يرجع بالطر
٣٢٧٠	عبدالله	ذكر عند النبي ﷺ رجل نام ليله	ك ٦٥ ب الفلزيات	علي	(الفلزيات) الرياح
٢٩٠	ابن عمر	ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله ﷺ أنه نصيه الجنة من الليل	٤٩٣٩	عائشة	ذلك العرض يمرضون ومن نوقش الحساب هلك
٤٤٥٩	الأسود	ذكر عند عائشة أن النبي ﷺ	٥٣٠٩	سهل بن سعد	ذلك تفرق بين كل متلاعتين
٣٩٧٨	عروة	ذكر عند عائشة رضي الله عنها أن ابن عمر	٦٢٦٨	أبو ذر	ذلك جبريل أتاني فأخبرني أنه من مات من أمتي
٨٨٥	ابن عباس	ذكر قول النبي ﷺ في الغسل يوم الجمعة قلت لابن	٦٤٤٤	أبو ذر	ذلك جبريل أتاني فقال من مات من أمتك
٣٩٩٠	ابن عمر	ذكر أن له سعيد بن زيد	٣٢٣٥	عائشة	ذلك جبريل كان يأتيه في صورة الرجل
ك ٧٢ ب ٢٤	ابن عباس	الزكاة في الحلق واللب	٢١٣٢	ابن عباس	ذلك درهم بدرهم والطعام مرجأ
٨٥١	عقبة	ذكرت شيئاً من تير عننا	٣٢٧٠	عبدالله	ذلك رجل بال الشيطان في أذنيه
٤١٦٥	طارق	ذكرت عند سعيد بن المسيب الشجرة	٥٠١٠، ٢٣١١	أبو هريرة	ذلك شيطان
ك ١٢ ب ٥	الوليد	ذكرت للأوزاعي صلاة شرحيل بن السمط	٣١٦٣	أنس	ذلك لهم ما شاء الله على ذلك يقولون له
١٢٢١	عقبة بن الحارث	ذكرت وأنا في الصلاة تيرا عننا فذكرت	٥٦٦٦	عائشة	ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك
٢٢٠٠	الأعمش	ذكرنا عند إبراهيم الرهن	٧٢١٧	القاسم بن محمد	ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك
٣٣٥٥	ابن عباس	ذكروا له الدجال بين عينيه مكتوب كافر	٥٢٨١	ابن عباس	ذلك مغيث عبد بني فلان
٥٠٩٤	ابن عمر	ذكروا الشوم عند النبي ﷺ	٥٥٥٧	البراء	ذبح أبو بردة قبل الصلاة فقال
٣٤٥٧، ٦٠٣	أنس	ذكروا النار والناروس فذكروا اليهود	ك ٧٢ ب ١٢	أبو الدرداء	ذبح الحمر الثنيان والشمس
٢٧٤١	الأسود	ذكروا عند عائشة أن علياً	١٧٢٠	عائشة	ذبح لثني عن لزواجه
٦٩٤٤	أبو هريرة	ذلك أريد	١٥٥١	أنس	ذبح رسول الله ﷺ بالمدينة كيشن ألمحين
٦٥٣٦	عائشة	ذلك العرض	٥٥١١	أسماء	ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً
٧٠١٤	عبد الله بن سلام	ذلك العمود عمود الإسلام	٥٩٨٣، ٥٩٨٢	أبو أيوب	نرها
ك ٩٧ ب ٤٦	معمر	(ذلك الكتاب) هذا القرآن	٣١٦٨	ابن عباس	نروني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه
٦٤٤٣	أبو ذر	ذلك جبريل عليه السلام عرض لي في جانب الحرة	٦٨٥٥، ٧٢٣٨	القاسم بن محمد	ذكر ابن عباس التلاعنين
٣٣٦٤	ابن عباس	ذلك سمي الناس بينهم	٥٩٦٦	أيوب	ذكر الأشر الثلاثة عند حكومة
٣٢٠	عائشة	ذلك عرق وليست بالحبيضة فإذا أقبلت	٦٨٥٦	ابن عباس	ذكر التلاعن عند النبي ﷺ فقال حاصم
٠٢٦٨٧، ٧٠٠٤	أم قلعاء الأضرارية	ذلك عمله	٧٤٠٧	ابن عباس	ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال
٣٩٢٩			٥٦٣٧	سهل بن سعد	ذكر النبي ﷺ امرأة من العرب فأمر
٢٣١٨	أنس	ذلك مال رابع ذلك مال رابع	٦٠٢٣	عدي بن حاتم	ذكر النبي ﷺ النار تصود منها وأشاح
٤٥٥٤	أنس	ذلك مال رابع	٣٤٣٩	ابن عمر	ذكر النبي ﷺ يوماً بين ظهري الناس
٢٧٦٩	أنس	ذلك مال رابع - أو رابع - وقد سمعت ما قلت	٥١٧١	ثابت	ذكر تزويج زينب ابنة جحش عند أنس
١٤٦١	أنس	ذلك مال رابع ذلك مال رابع وقد سمعت ما قلت	٢٧٣٤	أبو هريرة	ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار
٢٧٥٨	أنس	ذلك مال رابع قبلناه منك ورددناه عليك	٦٤٨١	أبو سعيد	ذكر رجلاً فيمن سلف أو فيمن كان قبلكم أتاه الله مالاً وولداً
٥٦١١	أنس	ذلك مال رابع - أو رابع - وقد سمعت ما قلت	٢٦٦١	أبو هريرة	ذكر رجلاً من بني إسرائيل أخذ خشيعة ففرها
			٢٠٦٣	أبو هريرة	ذكر رجلاً من بني إسرائيل خرج في البحر فقتل حاجته

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله به الخطايا	أبو هريرة	٥٢٨	رأى النبي ﷺ نخلة في قبة المسجد	ابن عمر	٧٥٣
ذلك من نقصان دينها	أبو سعيد	٣٠٤	رأى حنيفة رجلاً لا يتم الركوع	زيد بن وهب	٧٩١
ذلك من نقصان عقلها	أبو سعيد	٢٦٥٨، ٣٠٤	رأى النبي ﷺ صلى السجدة بالليل في السفر على ظهر راحلته	عاصم	١١٠٤
ذمة المسلمين واحدة	علي	٣١٧٢	رأى النبي ﷺ يحتر من كثف شاة في يده فدعى إلى الصلاة	عمرو بن أمية	٥٤٠٨
ذمة المسلمين واحدة فمن أخضر مسلماً ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم	علي	١٨٧٠، ٣١٧٩، ٦٧٥٥، ٧٣٠٠	رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً	مالك بن الحويرث	٨٢٣
ذهب المقطرون اليوم بالأجر	أنس	٢٨٩٠	رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأكمة	ابن عمر	٤٨٣
ذهب أهل الهجرة بما فيها	مجاهد - معبد	٤٣٠٦، ٤٣٠٥	رأى النبي ﷺ يصلي في ثوب واحد في بيت أم سلمة	عمرو بن أبي سلمة	٣٥٥
ذهب النبي ﷺ لبعض حاجته	الغفيرة بن شعبة	٤٤٢١	رأى النبي ﷺ يسبح على الخفين	عمرو بن أمية	٢٠٤
ذهب عبدالله بن الزبير مع أناس	عروة بن الزبير	٣٥٩٣	رأى النبي ﷺ جبريل له ستمائة جناح	ابن مسعود	٤٨٥٦، ٣٢٣٢
ذهب علقمة إلى الشام فلما	إبراهيم	٣٧٤٣	رأى النبي ﷺ رجلاً متمزلاً لم يصل في القوم فقال يا فلان ما مملك	عمران بن حصين	٣٤٨
ذهب علقمة إلى الشام فأتى المسجد	إبراهيم	٦٢٧٨	رأى النبي ﷺ رجلاً يطوف بالكعبة يزمام أو غيره فقطعه	ابن عباس	٦٧٠٢، ١٦٢١
ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليه الذهب بالورق ربا إلا هاه وهاه	ابن عمر	٣٠٦٧	رأى رسول الله ﷺ مستقيماً في المسجد واضماً إحدى رجليه على الأخرى	عمرو بن أمية	٢٠٨
الذهب بالذهب مثلاً مثل الورق بالورق	عمر	٢١٧٤	رأى رسول الله ﷺ يحتر من كثف شاة فدعى إلى الصلاة	عمرو بن أمية	٥٤٦٢
الذهب والفضة والحريز والدياج هي لهم في الدنيا	أبو سعيد	٢١٧٦	رأى رسول الله ﷺ يحتر من كثف شاة في يده	عبدالله	٤٨٥٨، ٣٢٣٣
ذهب أسب حسان	حنيفة	٥٨٣١	رأى رافعاً أخضر سدأً فوق السماء	مصعب بن سعد	٢٨٩٦
ذهبت أسب حسان عند عائشة	عروة	٣٥٣١	رأى سعد رضي الله عنه أن له فضلاً	أبو أمامة الباهلي	٢٣٢١
ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته	عروة	٦١٥٠، ٤١٤٥	رأى سكة وشيئاً من آلة الحرب	أبو إسحاق	١٥٢٢، ١٥٢٢
ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله	أم هانئ	٣٥٧، ٢٨٠، ٦١٥٨، ٣١٧١	رأى عبدالله بن يزيد النبي ﷺ	ب	١٥
ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكر	علي	٣٦٨٥	رأى علي أم كلثوم عليها السلام بنت رسول الله ﷺ يود حريز	أنس	٥٨٤٢
ذهبت مع رسول الله ﷺ فرأيت يتبع الدباء	السائب بن يزيد	٣٥٤١، ١٩٠	رأى عمر أنس بن مالك يصلي عند قبر	ابن عمر	٢٦١٢
ذهبتا نطلق رسول الله ﷺ مع الصبيان ذو الجلال العظيمة	السائب بن يزيد	٦٣٥٢، ٥٦٧٠	رأى عمر رجلاً يصلي بين أسطوأتين	ابن عمر	٥٩٨١
«ذو مرة» ذو قوة	ابن عباس	٦٨٧٥	رأى عمر على رجل حلة من إستبرق فأتى	ابن عمر	٢٦١٩
راه فله يسقط على وجهه	مجاهد	٥٣٧٩	رأى عمرو أبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء	أبو هريرة	٣٤٤٤
رأى ابن عمر رضي الله عنهما فسطاطاً	كعب بن عجرة	٣٠٨٣، ١٢٩٧، ٦٥٠٦، ١٨١٨	رأى في جدار القبلة مخاطاً أو بصاقاً أو نخلة فحكاه	عائشة	٤٠٧
رأى ابن عمر صورة في البيت	كعب بن عجرة	١٨١٨			
رأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين بن صدقة	كعب بن عجرة	١٨١٨			
رأى أبو بكر قال من منع الزكاة	كعب بن عجرة	١٨١٨			
رأى الحسن والثوري ومالك القرطبي جائرة	كعب بن عجرة	١٨١٨			
رأى أعرابياً يقول في المسجد فقال: دعوه حتى إذا فرغ	كعب بن عجرة	١٨١٨			
رأى النبي ﷺ النساء والعبيان	كعب بن عجرة	١٨١٨			
رأى النبي ﷺ على عبد الرحمن بن عوف	كعب بن عجرة	١٨١٨			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً	أنس	٥٨٦٨	رأيت النبي ﷺ في غزوة أثمار يصلي	جابر	٤١٤٠
رأى نخامة في القبلة فحكها بيده وروى منه كراهية	أنس	٤١٧	رأيت النبي ﷺ لما خرج يستسقي قال فحول إلى الناس ظهره	عم (عبد بن نعيم)	١٠٢٥
رأى نخامة في القبلة فشق ذلك عليه حتى روى في وجهه	أنس	٤٠٥	رأيت النبي ﷺ واقفاً بركة	جبير بن مطعم	١٦٦٤
رأني أبو لبابة وزيد بن الخطاب الراجفة النضة الأولى الراجفة النضة الثانية رأس الكفر نحو المشرق	ابن عمر ابن عباس ابن عباس	ك ٥٩ ب ١٤ ك ٨١ ب ٤٣ ك ٨١ ب ٤٣	رأيت النبي ﷺ والحبيشة يلعبون بحراهم	عائشة	٤٥٥
رأيت أبا بكر رضي الله عنه وحمل	أبو هريرة	٣٣٠١	رأيت النبي ﷺ والحسن بن علي	البراء	٣٧٤٩
رأيت أبا ذر الغفاري رضي الله عنه وعليه حلة	حقة بن الحارث المعروف بن سويد	٣٧٥٠ ٢٥٤٥	رأيت النبي ﷺ وكان الحسن بن علي يشبهه	أبو جحيفة	٣٥٤٥
رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة	أبو صالح السمان	٥٠٩	رأيت النبي ﷺ وكان الحسن بن علي يشبهه	أبو جحيفة	٣٥٤٣
رأيت أبا هريرة رضي الله عنه قرأ	أبو سلمة	١٠٧٤	رأيت النبي ﷺ يأكل الرطب بالقتاء	عبد الله بن جعفر	٥٤٤٧، ٥٤٤٠
رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به	أبو هريرة	٣٤٣٧	رأيت النبي ﷺ يأكل دجاجاً	بن أبي طالب	٥٥١٧
رأيت أبي اشتري حجاماً	عون بن أبي حبيشة	٢٢٣٨	رأيت النبي ﷺ يأكل من كنف يحتر منها	أبو موسى	٢٩٢٣
رأيت أبي اشتري عبداً حجاماً	عون بن أبي حبيشة	٢٠٨٦	رأيت النبي ﷺ يأكله	أبو موسى	٤٣٨٥
رأيت ابن عمر رضي الله عنه ألقى على رجل	زيد بن جبير	١٧١٣	رأيت النبي ﷺ يتبع الدباء	أنس	٥٤٣٦، ٢٠٩٢
رأيت ابن عمر يصلي إلى بعيره	نافع	٤٣٠	رأيت النبي ﷺ يتوضأ نحو وضوئي	عثمان	١٦٤
رأيت أثر ضربة في ساق سلمة	يزيد بن أبي عبيد	٤٢٠٥	رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم	عامر بن ربيعة	ك ٣٠ ب ٢٧
رأيت أساس إبراهيم حجارة	يزيد بن رومان	١٥٨٦	رأيت النبي ﷺ بردائه وأنا أنظر	عائشة	٥٢٣٦، ٣٥٣٠
رأيت الرجل منا يلزق كعبه	الصحمان بن بشير	ك ١٠ ب ٧٦	رأيت النبي ﷺ يمسح على راسه	ابن عباس	٩٨٨
رأيت الزهري يلبس من ثياب اليمن	معم	ك ٨ ب ٧	رأيت النبي ﷺ يسجد فيها	ابن عباس	٣٤٢٢
رأيت الذي يشترى الطعام مجزأة	ابن عمر	٢١٣١	رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته	عامر بن ربيعة	١٠٩٣
رأيت الليلة رجلين أتاني فأخرجاني	سمرة بن جندب	٢٠٨٥	رأيت النبي ﷺ يصلي في ثوب	جابر	٣٥٣
رأيت الليلة رجلين أتاني فصعدا بي	سمرة بن جندب	٢٧٩١	رأيت النبي ﷺ يصلي هكذا	جابر	٣٧٠
رأيت الليلة رجلين أتاني فقالا	سمرة	٣٢٣٦	رأيت النبي ﷺ يفعل	ابن عمر	٤٣٠
رأيت الماء يتجر من بين أصابعه	جابر	٥٦٣٩	رأيت النبي ﷺ يفعل (يصلي على بعيره)	ابن مسعود	١٦٧٦
رأيت الماء ينح من تحت أصابعه	أنس	١٦٩	رأيت النبي ﷺ يقرأ وهو على ناقته	عبد الله بن مغفل	٥٠٤٧
رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر فزع ذنوباً	ابن عمر	٧٠٢٠	رأيت النبي ﷺ يمسح على عمامته وخفيه	عمر بن أمية	٢٠٥
رأيت الناس مجتمعين في صعيد فقام	ابن عمر	٣٦٣٣	رأيت النبي ﷺ يوم الخندق وهو يتقل	البراء	٣٠٣٤
رأيت النبي ﷺ أتني بمرة فيها دباء وقديد	أنس	٥٤٣٧	رأيت النبي ﷺ يوم الخندق يتقل	البراء	٦٦٢٠
رأيت النبي ﷺ إذا أحمله السير يؤخر	ابن عمر	١٠٩٢	رأيت النبي ﷺ يوم خرج يستسقي	عبد بن نعيم عن عمه	١٠٢٥
رأيت النبي ﷺ إذا جده السير أخر	ابن عمر	٣٠٠٠، ١٨٠٥	رأيت امرأة سوداء تائة الرأس	ابن عمر	٧٠٤٠، ٧٠٣٩
المغرب وجمع بينهما			رأيت أمي وخاتمي حين تقدمان لا تبتذلان	هروة	١٦٤١
رأيت النبي ﷺ اتضح التكبير في الصلاة	ابن عمر	٧٣٨	رأيت بشمال النبي ﷺ ويمنه رجلين	سعد	٥٨٢٦
فرغ يديه			رأيت بضمة وثلاثين ملكاً يتبعونها أيهم	رفاعة بن رافع	٧٩٩
رأيت النبي ﷺ توضع في هذا المجلس	عثمان	٦٤٣٣	رأيت بلالاً أخذ وضوء رسول الله ﷺ	أبو جحيفة	٣٧٦
رأيت النبي ﷺ صنع مثل هذا ثم توضأ	جرير	٣٨٧	رأيت بلالاً جاء بعنزة فركها ثم أقام الصلاة فأرأيت رسول الله ﷺ خرج في حلة مشمراً	أبو جحيفة	٥٧٨٦
ومسح على خفيه			رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصياد	محمد بن المنكر	٧٣٥٥
رأيت النبي ﷺ عند الجمرة	عبد الله بن عمرو	١٢٤			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
رأيت جابر بن عبد الله يصلي في ثوب واحد	محمد بن المنكدر	٣٥٣	رأيت رسول الله ﷺ يشير إلى المشرق	ابن عمر	٣٢٧٩
رأيت جرير بن عبد الله بال ثم توضأ ومسح	همام بن الحارث	٣٨٧	رأيت رسول الله ﷺ يصعب بها (الصغرة)	ابن عمر	١٦٦، ٥٨٥١
رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً ورأيت	عائشة	٤٦٢٤	رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد	عمر بن أبي سلمة	٣٥٦
رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً حين رأيتوني تأخرت	عائشة	١٠٦٠ ب	رأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته	ابن عمر	١٤٨
رأيت رؤيا على عهد النبي ﷺ	عبد الله بن سلام	٣٨١٣	مستعيراً القبلة مستقبل الشام		
رأيت رجلاً عند المقام يكبر	عكرمة	٧٨٧	رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا	أبو هريرة	٥٧٩٧
رأيت رجلين أتاني قال الذي رأته يشق شدة فكذاب	سمرة بن جندب	٦٠٩٦	رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر	ابن عمر	٥٨٥١
رأيت رسول الله ﷺ إذا أحجله السير في السفر	ابن عمر	١٠٩١	رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعل	ابن عمر	١٦٦
رأيت رسول الله ﷺ إذا أحجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب	ابن عمر	١١٠٩	رأيت رسول الله ﷺ يوم أحد ومعه رجلان يقاتلان عنه	سعد بن أبي وقاص	٤٠٥٤
رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع	ابن عمر	٧٣٦	رأيت رسول الله ﷺ يوم الأحزاب	البراء	٢٨٣٧
رأيت رسول الله ﷺ بالأطع فجاءه بلال	أبو جحيفة	٦٣٣	رأيت رسول الله ﷺ يوم الخندق وهو ينقل التراب	البراء	٣٠٣٤
رأيت رسول الله ﷺ ببناء الكعبة محتباً	ابن عمر	٦٢٧٢	رأيت رسول الله ﷺ يوم الفتح على ناقه	عبد الله بن مغفل	٤٢٨١، ٧٥٤٠
رأيت رسول الله ﷺ توضأ	عثمان	١٩٣٤	رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقرأ	عبد الله بن مغفل	٥٠٣٤
رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة	ابن عمر	١٦٠٣	رأيت رسول الله ﷺ يوماً على باب حجرتي والحشة يلعبون	عائشة	٤٥٤
رأيت رسول الله ﷺ خرج في حلة مشمراً	أبو جحيفة	٥٧٨٦	رأيت رفاعه بن رافع الأنصاري	شداد بن الهاد	٤٠١٤
رأيت رسول الله ﷺ على الخير والحسن بن علي	أبو بكر	٢٧٠٤	رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن	موسى بن عقبة	٤٨٣
رأيت رسول الله ﷺ على بيتين مستظلاً	ابن عمر	١٤٥	رأيت سبعين من أصحاب الصفة	أبو هريرة	٤٤٢
رأيت رسول الله ﷺ في المسجد مستظلاً واضعاً إحدى رجليه على الأخرى	عبد بن نجيم عنه	٦٢٨٧	رأيت عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما يطوف	عبد العزيز بن رفيع	١٦٣٠
رأيت رسول الله ﷺ في قبة حمراء من أمم	ابن عمر	٣٧٦	رأيت عبد الله بن الزبير يصلي ركعتين	عبد العزيز بن رفيع	١٦٢١
رأيت رسول الله ﷺ قاعداً على بيتين	ابن عمر	١٤٩	رأيت عثمان رضي الله عنه توضأ	حمران	١٩٣٤
رأيت رسول الله ﷺ قال بأصبعه هكذا	سهل بن سعد	٤٩٣٦	رأيت عروة بن الزبير صلى من المغرب ركعتين	سعد بن إبراهيم	١٢٢٧
رأيت رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر	أنس	٣٥٧٣، ١٦٩	رأيت عقبة بن أبي معيط جاء إلى النبي ﷺ وهو يصلي	عبد الله بن عمرو	٣٦٧٨
رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أمي وامرأتان وأبو بكر	عمار بن ياسر	٣٦٦٠، ٣٨٥٧	رأيت علي أنس برنساً أصفر من خز	سليمان بن طرخان	٥٨٠٢
رأيت رسول الله ﷺ وهو على الراحلة	حامد بن ربيعة	١٠٩٧	رأيت علي عهد النبي ﷺ كان يدي قطعة	ابن عمر	١١٥٦
رأيت رسول الله ﷺ يأكل الرطب بالقتاء	عبد الله بن جعفر	٥٤٤٩	استرق		
رأيت رسول الله ﷺ يأكل ذراعاً يحتر منها لدحي إلى الصلاة	عمرو بن أمية	٦٧٥	رأيت عليه برداً وعلى غلامه برداً	عن أبي ذر	٦٠٥٠
رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه (الدجاج)	أبو موسى	٥٥١٨	رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل الحجر	زيد بن أسلم عن أبيه	١٦١٠
رأيت رسول الله ﷺ يتبع الدباء من	أنس	٥٤٣٩	رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب	عمرو بن ميمون	٣٧٠٠
رأيت رسول الله ﷺ يتحرى الصلاة عندها	سلمة بن الأكوع	٥٠٢	رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه	أبو هريرة	٤٦٢٣
رأيت رسول الله ﷺ يحتر من كثف شاة	عمرو بن أمية	٥٤٢٢	رأيت عمرو بن عامر بن الحلي الخزاعي	أبو هريرة	٣٥٢١
رأيت رسول الله ﷺ يركب راحلته يدي الخليفة ثم يعل	ابن عمر	١٥١٤	رأيت عيسى رجلاً مروحاً	ابن عباس	٣٢٣٩
رأيت رسول الله ﷺ يستلمه وقبله	ابن عمر	١٦١١	رأيت عيسى فلاناً هو رجل ربيعة	أبو هريرة	٣٣٩٤
رأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين	أبو سعيد الخدري	٦٦٩، ٨٣٦	رأيت في الجبلية قردة	عمرو بن ميمون	٣٨٤٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
رأيت في المنام أنني أهاجر من مكة	أبو موسى	٧٠٣٥، ٣٦٢٢	روى المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة	أبو هريرة	٧٠١٧، ٦٩٨٨
رأيت في المنام كأن في يدي سرقة	ابن عمر	٧٠١٥	روى المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة	أنس	٦٩٨٨
رأيت في رؤيا باني هزرت سبيها فأتعلم صدره	أبو موسى	٤٠٨١، ٧٠٤١	روى التهلر مثل رؤيا الليل	ابن سيرين	١٢٠٩١ ب
رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس	عاصم الأحول	٥٦٣٨	الرويا ثلاث حديث النفس وتخويف	محمد	٧٠١٧
رأيت كأن امرأة سوداء ثائرة الرأس	ابن عمر	٧٠٣٨	الرويا من الله والحلم من الشيطان	أبو قتادة	٧٠٠٥، ٥٧٤٧
رأيت كأنما عمود وضع في روضة خضراء	عبدلله بن سلام	٧٠١٠	رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها	سهل بن سعد الساعدي	٢٨٩٢
رأيت كأنني في روضة وسط الروضة	عبدلله بن سلام	٧٠١٤	رب اغفر قومي إنهم لا يعلمون	عبد الله	٦٩٢٩
رأيت ليلة أسري بي موسى رجلاً كدم	ابن عباس	٣٣٣٩	رب اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري	أبو موسى	٦٣٩٨
رأيت مالكا خازن النار واللذجال	ابن عباس	٣٣٣٩	رب شيء تجوز فيه	الحكم	١١٠٥٢ ب
رأيت يد طلحة التي وقى بها النبي ﷺ قد شلت	قيس بن لمي حزم	٣٧٢٤	رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة	أم سلمة	١١٥٧، ٦٢١٨
رأيت يد طلحة شلاء وفي بها النبي ﷺ	قيس	٤٠٦٣	رب مبلغ أوعى من سامع	ك ٩٠٣ ب	
رأيتك في المنام يجيء بك الملك	عائشة	٥١٢٥	رب مبلغ أوعى من سامع	أبو بكر	١٧٤١
رأيتنا نفزو وما لنا طعام إلا ورق الحبله	سعد	٦٤٥٣	رب مبلغ يبلغه من هو أو دعي له	أبو بكر	٧٠٧٨
رأيتني أسجد في ماء وطين	أبو سعيد	٢٠٤٠	رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها	سهل بن سعد	٢٨٩٢
رأيتني أنا والنبي ﷺ تمشان فأنى سباطة	حفصة	٢٢٥	رنا كأننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة	أنس	٦٣٨٩
رأيتني دخلت الجنة فإذا أنا بالرمضاء	جابر	٣٦٧٩	رنا لك الحمد	أبو هريرة	٧٨٩
رأيتني سابع سبعة مع النبي ﷺ ما لنا طعام إلا ورق الحبله	سعد	٥٤١٢	رنا ولك الحمد	أنس	٨٠٥
رأيتني مع النبي ﷺ بنيت يدي بيتاً	ابن عمر	٦٣٠٢	رنا ولك الحمد	ابن عمر	٧٣٨، ٧٣٥
رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان	خارجة بن زيد	ك ٢٣٠١ ب	رنا ولك الحمد	أبو هريرة	٨٠٤، ٧٨٩٩
رأيت إذا كبر جعل بينه خلو منكبته	أبو حميد	٨٢٨	رنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه	رفاعة بن رافع	٧٩٩
رأيت عبداً (يعني زوج برة)	ابن عباس	٥٢٨٠	الرباني : الذي يربي الناس	ك ١٠٣ ب	
رأيت في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه	البراء بن عازب	٣٥٠١	(ركعاً) : يعني الجن والإنس	قتادة	ك ٦٥ ب الرحمن
رأيت واضعاً قدمه على صفاهما يسمى	أنس	٥٥٥٨	رنا ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ	ابن عمر	ك ١٥ ب
رأيت يأمركم بالأخلاق	أبو ذر	ك ٧٨ ب	(رجت) : زلزلت	مجاهد	ك ٦٥ ب الواقعة
رأيت يسم شاة	أنس	٥٥٤٢	(الرجز) : الأوتان	أبو سلمة	٣٢٣٨
رأيت يصلهما حين صلى العصر	أم سلمة	١٢٣٣	رجز أو غلاب عذب به بعض الأمم	ك ٥٩ ب	
رأينا أناساً منذ أدركا يوترون بثلاث	القاسم	٩٩٣	رجع إلى خديجة يرجف فؤاده فأنطلقت به إلى ورقة	عائشة	٦٩٧٤
رؤي وهو في معرس بذى الحليفة يبعث الوادي قيل له	ابن عمر	١٥٣٥	(الرجعى) : المرجع	معم	ك ٦٥ ب اقرأ
روى الأبناء وحى	عبد بن عمير	١٣٨	رجعنا من الغمام للقبل	ابن عمر	٢٩٥٨
الرويا الحسنة من الرجل الصالح جزء	أنس	٦٩٨٣	رجعنا من غزوة تبوك مع النبي ﷺ	أنس	٢٨٣٨
الرويا الحسنة من الله فإذا رأى أحداً حكم	أبو قتادة	٧٠٤٤	الرجل : الرجالة	ك ٥٩ ب	
الرويا الصادقة من الله والحلم من الشيطان	أبو قتادة	٦٩٨٤	الرجل تكون عنده المرأة	عائشة	٢٤٥٠
الرويا الصالحة	أبو هريرة	٥٠	رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله	أبو هريرة	ك ٢٤ ب
الرويا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً	أبو سعيد	٦٩٨٩	الرجل راع على فعل يته وهو مسؤول عنهم	ابن عمر	٢٥٥٤
الرويا الصالحة من الله والحلم من الشيطان	أبو قتادة	٦٩٩٥، ٦٩٨٦			
		٣٢٩٢			
	عبادة بن الصامت	٦٩٨٧			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
الرجل راع على أهله وهو مسؤول	ابن عمر	٢٥٥٤	رخص لنا أن ننكح المرأة الثوب	ابن مسعود	٥٠٧٥
الرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته	ابن عمر	٢٧٥١	رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا	أم عطية	٣١٣
الرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته	ابن عمر	٨٩٣	رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا	أم عطية	٥٣٤١
الرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته	ابن عمر	٢٧٥١، ٨٩٣	رخص للحائض أن تنفر	ابن عباس	٣٢٩
الرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته	ابن عمر	٢٥٥٨، ٢٤٠٩	رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت	ابن عباس	١٧٦٠
الرجل في مال أبيه راع وهو مسؤول عن رعيته	ابن عمر	٢٤٠٩	رخص لهم في الجر غير المرفق	عبدالله بن عمرو	٥٥٩٣
رعيته			رخص لهما لحكة بهما	أنس	٢٩٢٢
الرجل في مال أبيه راع ومسؤول عن رعيته	ابن عمر	٢٥٥٨	رخص لهم	ابن عمر	١٧٦١، ٣٣٠
رجل جاهد نفسه وماله ورجل في شعب	أبو سعيد	٦٤٩٤	﴿ردماً﴾: كي يصدقني	ابن عباس	ك ٦٠ ب ٢٢
رجل حلف بالله كاذباً بعد العصر	ك ٥٢ ب ٢٦		رد ابن عمر للمارين يديه		ك ٨ ب ١٠٠
الرجم النبي ﷺ قتل قبل النور	عبدالله بن أبي أوفى	٦٨٤٠	رد البشري فأقبلنا أمتنا	أبو موسى	٤٣٢٨
أرجم في كتاب الله حق على من زنى	عمر	٦٨٣٠	رد للملائكة آدم السلام عليك ورحمة الله		ك ٧٩ ب ١٨
رحل جابر بن عبدالله مسيرة شهر	ك ٣ ب ١٩		رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون	سعد	٥٠٧٣
رحم الله الخلقين (مرة أو مرتين)	ابن عمر	ك ٢٥ ب ١٢٧	التبيل		
رحم الله رجلاً سمحاً	جابر	٢٠٧٦	رد على المصدق قبل النهي ثم نهاه	جابر	ك ٤٤ ب ٢
رحم الله موسى قد أودى بأكثر من هذا	ابن مسعود	٤٣٣٦، ٣١٥٠	ردف الفضل رسول الله ﷺ غداة جمع	أسامة بن زيد	١٦٦٩
رحم الله موسى لقد أودى بأكثر من هذا	ابن مسعود	٦٠٥٩	ردفت رسول الله ﷺ من عرفات فلما بلغ	أسامة بن زيد	١٦٦٩
الرحم شجرة فمن وصلها وصلته	عائشة	٥٩٨٩	ردوا علي	أبو هريرة	٤٧٧٧
رحمة الله على موسى أودى بأكثر من هذا	ابن مسعود	٦٢٩١	ردوه	أبو هريرة	٥٠
رحمة الله على موسى لقد أودى بأكثر	ابن مسعود	٤٣٣٥	الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة	عائشة	٥٠٩٩، ٣١٠٥
رحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية	عائشة	٢٦٥٥، ٦٣٣٥	الرضاعة من المجاعة	عائشة	٥١٠٢
﴿الحقيق﴾: الخمر	ابن عباس	ك ٥٩ ب ٨	رضاعها صمتها	عائشة	٥١٣٧
الرحيم بلسان الحبشة	أبو مسيرة	ك ٦٠ ب ٨	رضي مخزومة	المسور بن مخزومة	٢٥٩٩
﴿رخاء﴾: طيبة	مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٠	رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً	عمر	٥٤٠، ٦٣٦٢
رخص الرقية من كل ذي حمة	عائشة	٥٧٤١	﴿رضياً﴾: مرضياً		ك ٦٠ ب ٤٣
رخص النبي ﷺ	ابن عمر	١٧٤٣	رفع النبي ﷺ حلو منكبه	أبو حميد	ك ١٠ ب ٨٥
رخص النبي ﷺ أن يتابع العرايا بخرصها	زيد بن ثابت	٢٣٨٠			٧٣٨
ثوراً			رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء	عائشة	ك ٧٨ ب ١١٨
رخص النبي ﷺ في الرقية من كل	عائشة	٥٧٤١	رفع النبي واستوى جالساً	أبو حميد	ك ١٠ ب ١٢٧
رخص النبي ﷺ في بيع العرايا	أبو هريرة	٢٣٨٢	رفع النبي ﷺ يديه وقال اللهم إني	ابن عمر	ك ٨٠ ب ٢٣
رخص النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف	أنس	٢٩٢١	رفع يديه حتى رأيت يياض إبطيه	أنس	٦٣٤١
رخص النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف	أنس	٢٩١٩	رفعت إلي السدرة فإذا أربعة أنهار	أنس	٥٦١٠
والزير في قميص من حرير			رفعت إلي السدرة فإذا هي أربعة أنهار	مالك بن	٥٦١٠
رخص النبي ﷺ للزير وعبد الرحمن في	أنس	٥٨٣٩		صعصعة	
لبس الحرير			الرقى بفاتحة الكتاب	ابن عباس	ك ٧٦ ب ٣٣
رخص أو رخص لحكة بهما	أنس	٢٩٢٢	﴿الرقيم﴾: اللوح من رصاص	ابن عباس	ك ٦٥ ب الكهف
رخص بعد ذلك في بيع العرايا بالطرب أو	زيد بن ثابت	٢١٨٤	الركاز دفن الجاهلية	مالك والشافعي	ك ٢٤ ب ٦٦
بالتمر			ركب الحسن عليه السلام على سرج من		ك ٧٢ ب ١٢
رخص في العرايا أن يتابع بخرصها كلاً	زيد بن ثابت	٢١٩٢	جلود		
رخص في العرايا بخرصها	زيد بن ثابت	٢١٧٣			
رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو	أبو هريرة	٢١٩٠			
دون خمسة					
رخص في لحوم الخيل	جابر	٥٥٢٤، ٥٥٢٠			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ركب النبي ﷺ حملاً عليه إكاف تحته قطيفة فذكية	أسلمة بن زيد	٦٢٥٤	زار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ	ك ٧٨ ب ٦٥	
ركب رسول الله ﷺ غداة مركباً فحضفت	عائشة	١٠٥٠	زار علي وسعد بن مالك	أبو جعفر الباقر ك ٤١ ب ٨	
ركب رسول الله ﷺ ذات غداة مركباً فكسفت	عائشة	١٠٥٦	زعموا أن النبي ﷺ قال ولم أسمعه ومهل	ابن عمر ١٥٢٨	
ركب علي حمار على إكاف عليه قطيفة فذكية وأردف أسامة	أسلمة بن زيد	٥٩٦٤	زفير وشهيق شديد	ابن عباس ك ٦٥ ب هود	
ركب علي حمار على إكاف عليه قطيفة فذكية وأردف أسامة ورواه	أسامة بن زيد	٢٩٨٧	﴿زفير وشهيق﴾: صوت شديد وصوت	ك ٥٩ ب ١٠	
ركب علي حمار على قطيفة فذكية وأردف أسامة بن زيد	أسلمة بن زيد	٤٥٦٦	زكاة الإبل	ك ٢٤ ب ٣٦	
ركب علي حمار على قطيفة فذكية وأردف أسامة ورواه	أسامة بن زيد	٦٢٠٧	الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر	ك ٢٤ ب ٤٨	
ركب فرساً فصريح عنه فحشش شقه الأيمن فصلى صلاة ركعها	أنس	٦٨٩	الزكاة قد استلزم كهيته يوم	٣١٩٧، ٤٤٠٦، ٥٥٥٠	
ركع النبي ﷺ ثم حصر ظهره ركع النبي ﷺ ركعتي الفجر	أبو حميد	١٢٠ ب ١٠	زكوني زكوني	عائشة ٤٩٥٣، ٣	
ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما	عائشة	٥٩٢	زنا العين النظر	أبو هريرة ٦٦١٢، ٦٢٤٣	
رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى ورمى بعد ذلك	جابر	١٧٤٦	زنا اللسان المنطق	أبو هريرة ٦٦١٢، ٦٢٤٣	
رمى جمرة العقبة ولم يقف	ابن عمر	١٣٩ ب ٢٥	زهره الدنيا	أبو سعيد ٦٤٢٧	
رمى عبيلته من بطن الوادي	عبد الرحمن بن يزيد	١٧٤٧	زوج معقل أخته فطلقها تطليقة	الحسن ٥٣٣٠	
رمى أبو عامر في ركبه	أبو موسى	٢٨٨٤	زوجت أختاً لي من رجل فطلقها	معقل بن يسار ٥١٣٠	
رهن النبي ﷺ درعه بشعير الرهن يركب بنفته	أنس	٢٥٠٨	زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم	أبو هريرة ١٤٦٢	
الرهن يركب بنفته ويشرب لبن الدار	أبو هريرة	٢٥١٢	زوجتها بما مек من القرآن	سهل بن سعد ٥٠٢٩	
﴿رها﴾: طرقتاً يابساً	مجاهد	٢٥١١	زوجكن أهاليكن وزوجني لله تعالى	زينب بنت جحش ٧٤٢٠	
﴿روح﴾: جنة وروحاء	مجاهد	ك ٦٥ ب الدخان	زوجناها بما مек من القرآن	سهل بن سعد ٢٣١٠	
الروحة والغدوة في سبيل الله	سهل بن سعد	ك ٥٩ ب ٨	زوجناها بما مек من القرآن	سهل بن سعد ٥١٣٥	
الرضاعة من المجاعة	عائشة	٢٧٩٤	زوجناها بما مек من القرآن	ك ٦٧ ب ٤٠	
رويدك سوفاً بالقوارير	أنس	٦١٤٩	زيتوا القرآن بأصواتكم	ك ٩٧ ب ٥٢	
رويدك سوفك بالقوارير	أنس	٦٢٠٢	سابق النبي ﷺ بين الخيل فأرسلت	ابن عمر ٧٣٣٦	
رويدك يا أنجشة سوفك بالقوارير	أنس	٦٢١٠	﴿سابق النهار﴾ يطالبان حثيثان	مجاهد ك ٥٩ ب ٤	
رويدك يا أنجشة لا تكسر القوارير	أنس	٦٢١١	سابق رسول الله ﷺ بين الخيل	ابن عمر ٢٨٧٠	
ريشاً: المال	ابن عباس	ك ٦٠ ب ١	سأخبرك عن أشرافها إذا ولدت الأمة ربتها	أبو هريرة ٥٠	
الريحان: الرزق	مجاهد	ك ٥٩ ب ٨	سأزيده على سبعين	ابن عمر ٤٦٧٢	
﴿ريحكم﴾: الحرب	قتادة	ك ٦٥ ب الأضال	الساخي على الأرملة والمسكين	أبو هريرة ٥٣٥٣، ٦٠٠٧	
زادك الله حرصاً ولا تمد	أبو بكره	٧٨٣	الساخي على الأرملة والمسكين كالمجاهد	صفوان بن سليم ٦٠٠٦	
زار أهل بيت من الأنصار فطعم عندهم طعماً فلما أراد	أنس	٦٠٨٠	سأغلو عليك إن شاء الله	جابر ٢٦٠١	
			سأغلو عليك غداً	جابر ك ٨٣ ب ١٥	
			سافر النبي ﷺ وأصحابه	ك ٥٦ ب ١٢٩	
			سافر رسول الله ﷺ في رمضان فصام	ابن عباس ٤٢٧٩	
			سافر معه في بعض أسفاره	جابر ٢٨٦١	
			سأفعل	عتبان بن مالك ١١٨٦	
			سأفعل إن شاء الله	محمود بن الربيع ٤٢٥	
			سأفعل إن شاء الله	الحصين بن محمد ٥٤٠١	
			سأل ابن عمر رضي الله عنه عن العمرة	ابن عكرمة ١٧٧٤	
			سأل النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف	أنس ٥١٦٧	
			وتزوج		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
سأل أناس النبي ﷺ عن الكهان	عائشة	٧٥٦١	سئل أي العمل أفضل فقال إيمان بالله	أبو هريرة	٢٦
سأل أناس رسول الله ﷺ عن الكهان	عائشة	٦٢١٣	ورسوله		
سأل أهل مكة أن يريهم آية فأراهم	أنس	٤٨٦٧	سئل رسول الله ﷺ أي الناس أكرم	أبو هريرة	٤٦٨٩
سأل جبريل النبي ﷺ ...	رفاعة بن رافع	٣٩٩٣	سئل رسول الله ﷺ عن أشياء كرهها	أبو موسى	٧٢٩١
سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن	الزبير بن عري	١٦١١	سئل رسول الله ﷺ عن البتغ	عائشة	٥٥٨٦ ، ٥٥٨٥
إسلام			سئل رسول الله ﷺ عن الحمر	أبو هريرة	٧٣٥٦ ، ٢٣٧١
سأل رجل البراء وأنا أسمع	أبو إسحاق	٣٩٧٠	سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين	ابن عباس	١٣٨٣
سأل رجل النبي ﷺ وهو على المنبر	ابن عمر	٤٧٢	سئل رسول الله ﷺ عن ذراري المشركين	أبو هريرة	٦٥٩٨
سأل رجل أنسا عن القنوت	عبدالمعز	٤٠٨٨	سئل رسول الله ﷺ ما يبليس المحرم	ابن عمر	١٨٤٢
سأل رجل رسول الله ﷺ ما يبليس المحرم	ابن عمر	٣٦٦	سئل رسول الله ﷺ من أكرم الناس	أبو هريرة	٣٣٨٣
سأل رسول الله ﷺ ناس عن الكهان	عائشة	٥٧٦٢	سأل عبيدة بن زيد عن وضوء النبي ﷺ	عن عمرو بن أبي	١٩٢
سأل عبيدة بن زيد عن وضوء النبي ﷺ	عمرو بن أبي حسين	١٨٦	حسن		
سأل عمر بن الخطاب عن إملأ من المرأة	الغيرة	٧٣١٧	سئل عبيد الله عن المحصب	خالد بن الحارث	١٧٦٨
سئل ابن عباس أشهدت العيد مع النبي ﷺ	عبد الرحمن بن	٧٣٢٥	سئل عطاء عن المجاور يأتي بالحج	ك ٢٤ ب ٨٢	
	عابس		سئل عطاء عن امرأة من أهل العهد	إبراهيم الصائغ	ك ٦٨ ب ٢٠
سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض	ابن جبير	٦٢٩٩	سئل عن الحمر فدلهم على قوله تعالى	ك ٩٦ ب ٢٤	
سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت	هزيل بن شرحبيل	٦٧٣٦	(فمن يعمل)		
سئل أسامة وأنا جالس كيف كان رسول	عروة	١٦٦٦	سئل عن اللقطة	يزيد مولى المنبث	٥٢٩٢
الله ﷺ يسير			سئل عن رجل نذر أن لا يأتي عليه يوم إلا	ابن عمر	٦٧٠٥
سئل أسامة وأنا شاهد عن سير النبي ﷺ	عروة	٤٤١٤	سئل عن ضالة الإبل فغضب	يزيد مولى المنبث	٥٢٩٢
سئل النبي ﷺ أي الأعمال أحب	عائشة	٦٤٦٥	سئل عن متعة النساء	ابن عباس	٥١١٦
سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل	أبو هريرة	١٥١٩	سئل في حجة فقال ذبحت قبل أن أرمي	ابن عباس	٨٤
سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل	أبو ذر أبو هريرة	ك ٩٧ ب ٥٦	فلو ما أبده		
سئل النبي ﷺ أي الناس خير	ابن مسعود	٦٦٥٨	سئل مالك أيجزئ أن يمسح بعض الرأس	ك ٤ ب ٣٨	
سئل النبي ﷺ عن خلق جبل	ابن عباس	١٧٢١	سألت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه	أبو سلمة بن	٢٠٣٦
سئل النبي ﷺ عن أشياء كرهها	أبو موسى	٩٢	قلت هل سمعت	عبد الرحمن	
سئل النبي ﷺ عن الحمر	أبو هريرة	٤٩٦٣ ، ٣٦٤٦	سألت أبا سلمة أي القرآن	يحيى بن أبي كثير	٤٩٢٤
سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت	ابن مسعود	ك ٩٦ ب ٨	سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أول ما	يحيى بن أبي كثير	٤٩٢٢
سئل النبي ﷺ عن الضب	ك ٩٦ ب ٢٤		نزل		
سئل النبي ﷺ عن الكبائر	أنس	٢٦٥٣	سألت ابن سيرين عن المرأة ترى الدم	معتز عن أبيه	ك ٦ ب ٢٤
سئل النبي ﷺ عن اللقطة	زيد بن خالد	٢٤٢٨	سألت ابن عباس رضي الله عنه ما معنى	طلوس	٢١٦٣
	الجهني		سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم	أبو البخترى	٢٢٤٦
سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين	ابن عباس	٦٥٩٧	سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن للثة	أبو حمزة	١٦٨٨
سئل النبي ﷺ عن ذراري المشركين	أبو هريرة	١٣٨٤	سألت ابن عباس الباذق	أبو الجويرية	٥٥٩٨
سئل النبي ﷺ فارة سقطت في سمن	ميمونة	٥٥٤٠	سألت ابن عباس عن السلم	أبو البخترى	٢٢٤٨
سئل النبي ﷺ فقال رميت بعدما أمسيت	ابن عباس	١٧٢٣	سألت ابن عباس من أين سجدت	مجاهد	٤٨٠٧
سئل أنس أفنت النبي ﷺ في الصبح	محمد بن سيرين	١٠٠١	سألت ابن عمر رضي الله عنهما	أبو البخترى	٢٢٤٩
سئل أنس عن خضاب النبي ﷺ	ثابت	٥٨٩٥	سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن	أبو البخترى	٢٢٤٧
سئل أنس كيف كانت قراءة النبي ﷺ	قتادة	٥٠٤٦	السلم		
سئل أنس هل اتخذ النبي ﷺ خاتماً	حميد	٥٨٦٩	سألت ابن عمر رضي الله عنهما متى أرمي	ويرة	١٧٤٦
سئل أنس هل اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً	حميد	٦٦١	الجمار		
سئل أي العمل أفضل	ك ٩٧ ب		سألت ابن عمر عن المتلاعنين	ابن جبير	٥٣١٢
			سألت البراء بن عازب وزيد	أبو المنهال	٢١٨٠ ، ٢٠٦١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
سألت الزهري أي أزواج النبي ﷺ استعذت	الأوزاعي	٥٢٥٤	سألت رسول الله ﷺ عن المعراض	عدي بن حاتم	٥٤٧٦
سألت النبي ﷺ أي الذنب أعظم	ابن مسعود	٤٤٧٧، ٧٥٢٠	سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل	عمران بن حصين	١١١٥
سألت النبي ﷺ أي العمل أحب إلى الله	ابن مسعود	٥٢٧، ٥٩٧٠	سألت رسول الله ﷺ فأعطاني	حكيم بن حزام	١٤٧٢، ٣١٤٣
سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل	أبو ذر	٢٥١٨	سألت رسول الله ﷺ قال قيل لي	أبي بن كعب	٤٩٧٦
سألت النبي ﷺ عن ثقات الرجل	عائشة	٣٢٩١	سألت رسول الله ﷺ قال لي قيل لي	أبي بن كعب	٤٩٧٧
سألت النبي ﷺ عن الجبر أمر البيت	عائشة	١٥٨٤، ٧٢٤٣	سألت زيد بن حبيش عن قول الله تعالى	أبو إسحاق الشيباني	٣٢٣٢
سألت النبي ﷺ عن صلاة الرجل	عمران بن حصين	١١١٦	فكان (باب قوسين)		
سألت النبي ﷺ عن صيد المعراض	عدي بن حاتم	٥٤٧٥	سألت زيد بن أرقم رضي الله عنه كم	أبو إسحاق	٤٤٧١
سألت النبي ﷺ عن المعراض	عدي بن حاتم	٢٠٥٤	غزوت		
سألت النبي ﷺ عن قوله (والشمس تجري)	أبو ذر	٧٤٣٣	سألت سهل بن سعد قلت هل أكل	أبو حازم	٥٤١٣
سألت النبي ﷺ فأعطاني ثم سأله	حكيم بن حزام	٦٤٤١	رسول الله ﷺ النبي		
سألت النبي ﷺ قلت أرسل كلامي	عدي بن حاتم	٧٣٩٧	سألت عائذ بن عمرو رضي الله عنه وكان	أبو حمزة	٤١٧٦
سألت النبي ﷺ عن قوله تعالى:	أبو ذر	٤٨٠٣	من أصحاب		
(والشمس تجري)			سألت عائشة أكان النبي ﷺ يرقده وهو	أبو سلمة	٢٨٦
سألت امرأة النبي ﷺ فقالت يا رسول الله	أسماء	٥٩٤١	جنب قالت نعم		
إن ابنتي			سألت عائشة رسول الله ﷺ عن غلب أثير	مسروق	١٣٧٢
سألت امرأة النبي ﷺ فقالت يا رسول الله	أسماء	٣٠٧	سألت عائشة رضي الله عنها أي العمل	مسروق	١١٣١، ٦٤٦١
أرأيت إحدانا			سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة	مسروق	١١٣٩
سألت أم المؤمنين عائشة قلت يا أم المؤمنين	علقمة	٦٤٦٦	رسول الله ﷺ		
كيف كان عمل النبي ﷺ			سألت عائشة رضي الله عنها قلت لها	عروة	١٦٤٣
سألت أمي أي بعض الموعة لي	النعمان بن بشير	٢٦٥٠	لأريت قول الله تعالى: (إن الصفا)		
سألت أنس بن مالك أكان النبي ﷺ	سعيد بن يزيد	٣٨٦	سألت عائشة رضي الله عنها كيف صلاة	الأسود	١١٤٦
يصلني في نعليه			النبي ﷺ		
سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن	قتادة	٥٩٠٥	سألت عائشة رضي الله عنها ما كان النبي	الأسود بن يزيد	٥٣٦٣
شعر رسول الله ﷺ			يصنع		
سألت أنس بن مالك رضي الله عنه	عبد العزيز بن	١٦٥٣	سألت عائشة عن الخبر	عمران بن حطان	٥٨٣٥
قلت أخبرني بشيء	رفيع		سألت عائشة عن الخيرة	مسروق	٥٢٦٣
سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن	عاصم بن	٤٤٩٦	سألت عائشة عن الرقية من الجمعة	الأسود	٥٧٤١
الصفا	سليمان		سألت عائشة فذكرت له قول ابن عمر	محمد بن المنذر	٢٧٠
سألت أنس بن مالك عن قراءة النبي ﷺ	قتادة	٥٠٤٥	سألت عائشة ما كان النبي ﷺ يصنع في	الأسود	٦٠٣٩
سألت أنس بن مالك رضي الله عنه من	قتادة	٥٠٠٣	أهله		
جمع القرآن			سألت عائشة ما كان النبي ﷺ يصنع في	الأسود	٦٧٦
سألت أنس أخضب النبي ﷺ	ابن سيرين	٥٨٩٤	بيت		
سألت أنس أكان النبي ﷺ يصلني في نعليه	سعيد أبو مسلمة	٥٨٥٠	سألت عبيدة بن أبي أوفى أوصى النبي	طلحة	٥٠٢٢
سألت أنس رضي الله عنه عن صيام	حميد	١٩٧٣			
سألت أنس رضي الله عنه كم احتضر النبي	قتادة	١٧٧٨	سألت عبيدة بن أبي أوفى رضي الله عنه	طلحة	٤٤٦٠
ﷺ			أوصى النبي ﷺ		
سألت أو سئل رسول الله ﷺ أي الذنب	ابن مسعود	٤٧٦١	سألت عبيدة بن أبي أوفى رضي الله	طلحة بن مصرف	٢٧٤٠
سألت جابر رضي الله عنه نهى النبي ﷺ	محمد بن عباد	١٩٨٤	عنهما هل كان النبي ﷺ		
عن صوم			سألت عبيدة بن أبي أوفى عن الرجم	الشياني	٦٨٤٠
سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات	عائشة	٧٥١	سألت عبيدة بن أبي أوفى هل رجم	الشياني	٦٨١٣
سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون	عائشة	٣٤٧٤	رسول الله ﷺ		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
سألت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رؤيا رسول الله ﷺ	عبد الله بن عباس	٧٠٣٣	سبحان الله ماذا أنزل الليلة	أم سلمة	١١٥، ١١٦
سألت علياً رضي الله عنه هل عندكم شيء ما ليس في القرآن	أبو جحيفة	٦٩٠٣	سبحان الله ماذا أنزل من الخزان	أم سلمة	٣٢١٨
سألت علياً رضي الله عنه هل عندكم شيء ما ليس في القرآن	أبو جحيفة	٦٩١٥	سبحان الله ويحمد الله العظيم	أبو هريرة	٦٤٠٥
سألت مالك بن أنس عن الفقاع	معن	٤٧٤٦	سبحان الله يا أيها هر إن المؤمن لا نجس	أبو هريرة	٦٦٨٣
سألت مسروقاً من أذن النبي ﷺ بالجن	عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود	٣٨٥٩	سبحانك اللهم ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٧٩٤، ٨١٧
سألت عن الهدي	أبو جهمرة عن ابن عباس	١٦٨٨	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألت هل توضع أو تشرب البان الآن	ابن شهاب	٥٧٨١	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألت ابن عمر رضي الله عنهما أيقع الرجل على	عمرو	١٦٢٣	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن رجل طاف	عمرو بن دينار	١٦٤٥، ١٧٩٣	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألت خباباً أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر	أبو معمر	٧٦٠	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألت عنه فقالوا لا يسكر لا بأس به	ابن الدراوردي	٤٧٤٦	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألت عن صلاتهم فقال بدعة	ابن عمر	١٧٧٥	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألت يهودي من أهل الحيرة	سعيد بن جبير	٢٦٨٤	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سأله إنسان الشهادة	شريح	٩٣٦	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سأله رجل أكنتم فرتم	البراء	٢٩٣٠	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سأله رجل شهدت مع رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥٢٤٩	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
العيد أضحي			سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سأله نساؤه عن الجهاد	عائشة	٢٨٧٦	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألتها أخوها عن غسل النبي ﷺ	عائشة	٢٥١	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألتها النبي ﷺ حتى أخوه بالمساة	أنس	٧٠٨٩	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألتها رسول الله ﷺ حتى أخوه المساة	أنس	٦٣٦٢	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سألتها سهل بن سعد من أي شيء المنير	حازم	٣٧٧	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
السلام عليكم ولعنكم الله	عائشة	٦٤٠١	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
«ساملون» يفتنون بالحسنة	عكرمة	٦٥٥٦	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سبي النبي ﷺ فاعطتها	أنس	٤٢٠١	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سباب المسلم فسوق	ابن مسعود	٤٨	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سباب المسلم فسوق وقتاله كفر	ابن مسعود	٦٠٤٤، ٧٠٧٦	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سب رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة	أسماء	٥٩٣٥	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سببت حسان وكان من كثر عليها	عروة	٤١٤٥	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سبحان الله العظيم سبحان الله ويحمد الله	أبو هريرة	٦٤٠٦	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سبحان الله إن المؤمن لا ينجس	أبو هريرة	٢٨٣	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سبحان الله تطهري	عائشة	٣١٤	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سبحان الله ماذا أنزل	أم سلمة	٣٥٩٩	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧
سبحان الله ماذا أنزل الله من الخزان	أم سلمة	٧٠٦٩	سبحانك ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي	عائشة	٤٩٦٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
سحر النبي ﷺ فلما ودعا	عائشة	٦٣٩١،	سمى النبي ﷺ ثلاثة اشواط ومشي أربعة	ابن عمر	١٦٠٤
سحر رسول الله ﷺ حتى إنه ليخيل إليه	عائشة	٥٧٦٦	السمي : العمل والنعاب	ك ١١١ ب ١٨	
سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زريق	عائشة	٥٧٦٣،	السمي من دار بني عباد إلى زقاق	قال ابن عمر	ك ٢٥٥ ب ٨٠
سحراً بعداً	قال ابن عباس	ك ٥٢٤ ب ٣	سمع ابن عباس يقرأ ﴿ورعلى الذين يطوفونه﴾	عن عطاء	٤٥٠٥
سحراً سحراً بن غير بعدي	أبو سعيد	٦٥٨٤	سمع الله لمن حمده	أنس	٨٠٥
﴿سدى﴾ هملأ	قال ابن عباس	ك ٦٥٤ ب القليلة	سمع الله لمن حمده	البراء بن عازب	٨١١، ٦٩٠
سداً عن الحق يترددون في الضلالة	قال مجاهد	ك ٨٢٢ ب ٨	سمع الله لمن حمده	رافعة بن رافع	٧٩٩
سددوا وأبشروا	عائشة	٦٤٦٧	سمع الله لمن حمده	ابن عمر	٧٣٦، ٧٣٨،
سددوا وقاربوا	أبو هريرة	٥٦٧٣	سمع الله لمن حمده	أبو سلمة	٤٥٩٨
سددوا وقاربوا وأبشروا	أبو هريرة	٣٩	سمع الله لمن حمده	أبو هريرة	٧٨٩، ٧٩٥،
سددوا وقاربوا وأبشروا فإنه لا	عائشة	٦٤٦٧	سمع الله لمن حمده	عائشة	١٠٤٧، ٣٢٠٣
سددوا وقاربوا وأبشروا أن لن يدخل	عائشة	٦٤٦٤	سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد	أبو هريرة	٤٥٦٠
سددوا وقاربوا وأبشروا وروحوا	أبو هريرة	٦٤٦٣	سمع الله لمن حمده ربنا ولكن الحمد	ابن عمر	٧٣٥، ٤٠٦٩،
سدا الأوبى إلا باب أبي بكر	ابن عباس	ك ٦٢٢ ب ٢	سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد	أبو هريرة	٨٠٤
سدا عني كل خوذة في هذا المسجد	ابن عباس	٤٦٧	سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد	عائشة	١٠٦٥
﴿السدين﴾ الجبلين	عن ابن عباس	ك ٦٠ ب	سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد	أبو موسى	٢٦٦٣
سدا النبي ﷺ ناصيته	ابن عباس	٥٩١٧	سمع النبي ﷺ رجلاً يثي	أم سلمة	٧١٨٥
سرنا مع النبي ﷺ ليلة	أبو قتادة	٥٩٥	سمع النبي ﷺ جلية خصام عند	أبو موسى	٦٠٦٠
سرنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم	عبدالله بن أبي لوفى	١٩٥٦	سمع النبي ﷺ رجلاً يثي على رجل	عائشة	٢٦٥٥، ٥٠٣٧
السرو في القلب	قال الحسن	ك ٥٩٨ ب ٨	سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ	عائشة	٦٣٣٥
﴿سرباً﴾ : نور صغير بالسرانية	قال البراء	ك ٦٠ ب ٤٨	سمع النبي ﷺ رجلاً في المسجد يقرأ	عائشة	٥٠٤٢
السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم طعامه	أبو هريرة	١٨٠٤	سمع النبي ﷺ قارئاً يقرأ من الليل	عائشة	٦٥٩٢
السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه	أبو هريرة	٣٠٠١، ٥٤٢٩	سمع النبي ﷺ قال حوضه ما بين صنعاء	حارثة	
سقتي حفصة شربة عسل	عائشة	٥٢٦٨، ٦٩٧٢	والمدينة		
سقط رسول الله ﷺ عن فرس	أنس	٨٠٥، ١١١٤	سمع النبي ﷺ يقرأ على المنبر (ونادوا يا	بعلی	٣٢٦٦
سقط عن فرسه فبحشت ساقه أو كفه	أنس	٣٧٨	مالك)		
سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون	عائشة	٤٦٠٨	سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ	عائشة	٥٠٣٨
سقيت رسول الله ﷺ من زمزم	ابن عباس	١٦٣٧	سمع رسول ﷺ صوت خصوم بالباب	عائشة	٢٧٠٥
سكاتها إنهن	عائشة	٦٩٤٦	السمع شهادة	قال الشعبي وابن	ك ٥٢ ب ٣
السكينة في أهل الغنم	أبو هريرة	٣٤٩٩، ٣٣٠١	سيرين وعطاء		
السكينة والوقار في أهل الغنم	أبو هريرة	٤٣٨٨	وقتادة		
﴿سلسيلاً﴾ : حليلة الجربة	قال مجاهد	ك ٥٩٨ ب ٨	أنس	٤٤٨٠	
سكنوا ولا تنفروا	أنس	٦١٢٥	قال السائب بن يزيد	٧٣٣٨	
سل عما بدا لك	أنس	٦٣			
سلم النبي ﷺ في ركعتي الظهر	ك ٨٤ ب ٣٤		سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج	قال حميد بن	٥٩٣٢
سلم أنس والحسن ولم يتشهدا	ك ٢٢٢ ب ٤		وهو على	عبد الرحمن بن	
سلوا الله العافية فإذا لقيتموهم فاصبروا	عبدالله بن أبي لوفى	٢٩٦٦	سمع معاوية يحدث رجلاً من قريش	عوف	
سلوني	أنس	٥٤٠، ٩٢		قال حميد بن	ك ٩٦ ب ٢٥٠
سلوني عما شئتم	أبو موسى	٩٢		عبد الرحمن	٧٣٦١
سلوه لأي شيء يصنع ذلك	عائشة	٧٣٧٥	السمع والطاعة حق	ابن عمر	٢٩٥٥
سليمان فدخل فإتكم عموك	قالت عائشة	ك ٥٢٢ ب ١١	السمع والطاعة على المرء المسلم فيها	ابن عمر	٧١٤٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
سمعت أبا ذر رضي الله عنه يقسم انزلت	قال قيس بن عباد	٣٩٦٨	سمعت النبي ﷺ ينهى عن مثل هذه قصة	معاوية	٣٤٦٨
سمع أبا ذر يقسم إن هذه الآية	قال قيس	٣٩٦٩	من شعر		
سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه	قال قزعة	١٩٩٥	سمعت النبي ﷺ ينهى عن نائم رأيت	أم سلمة	١٢٣٣
وكان غزا			سمعت النبي ﷺ ينهى عنهما وأنه صلى	أم سلمة	١٢٣٣ ، ٤٣٧٠
سمعت أسا سعيد وقد غزا	قال قزعة	١٨٦٤	العصر ثم دخل على		
سمعت ابن عمر يمثّل شعر أبي طالب	قال عبيدة بن دينار	١٠٠٨	سمعت خباباً وقد اكوى يومئذ سيماء	قال قيس	٦٤٣٠
سمعت ابن عمر يقول إنها لاتنفر	قال ابن عباس	١٧٦١	سمعت خشقة قتلت من هذا؟ فقال هذا	جابر بن عبد الله	٣٦٧٩
سمعت أبي يقول في الجاهلية اسقنا	قال ابن عباس	٣٨٤٠	بلال		
سمعت أربعا من النبي ﷺ فأعجبني	أبو سعيد الخدري	١٩٩٥	سمعت دف نعليك		ك ٦٢ ب ٢٣
سمعت العباس يقول للزبير	قال نافع بن جبير	٢٩٧٦	سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة	-	٣٧٥٤
سمعت النبي ﷺ يروي العتيق يقول	عمر	١٥٣٤	سمعت رجلاً قرأ آية		٢٤١٠
سمعت النبي ﷺ ذكر صهرأله	المسور	ك ٥٤ ب ٦	سمعت رجلاً قرأ وسمعت النبي ﷺ	ابن مسعود	٣٤٧٦
سمعت النبي ﷺ ذكر صهرأله فأثنى	المسور بن محرمة	ك ٦٧ ب ٥٢	سمعت رسول الله ﷺ على هذا المجلس	معاوية	٩١٤
سمعت النبي ﷺ كلمة	ابن مسعود	ك ٣ ب ٤	حين أذن للوذن		
سمعت النبي ﷺ نهى أن تصبر الهيمة أو	ابن عمر	٥٥١٤	سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور	جبير بن مطعم	٧٦٥
غيرها للقتل			سمعت رسول الله ﷺ وهو قائم	ابن عمر	٧٤٦٧
سمعت النبي ﷺ وذكر الخوض	خازنة بن وهب	٦٥٩١	سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات	ابن عباس	١٧٤٠
سمعت النبي ﷺ وذكر الذي عقر الناقة	عبيدة بن زمة	٢٣٧٧	سمعت رسول الله ﷺ يستنجد في صلاته	عائشة	٧١٢٩
سمعت النبي ﷺ وذكر صهرأله	ابن عمر	٣٧٢٩	من فتنة الرجال		
سمعت النبي ﷺ وهو على المنبر وذكر	ابن عمر	١٤٢٩	سمعت رسول الله ﷺ يستنجد في صلاته	عائشة	٨١٣
سمعت النبي ﷺ وهو مستد إلى	عائشة	٥٦٧٤	من فتنة الدجال		
سمعت النبي ﷺ وهو يعمد من عذاب	ابنة خالد بن	١٣٧٦	سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن اختناك	أبو سعيد	٥٦٢٦
القبر	سعيد بن العاص		الأسقية		
سمعت النبي ﷺ وهو يحدث عن فترة	جابر	٤٩٢٥	سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن القزع	ابن عمر	٥٩٢٠
الوحي			سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه	معاوية	٥٩٣٢
سمعت النبي ﷺ يأمر ليمين زنى ولم يحسن	زيد	٦٨٣١	سمعت رسول الله ﷺ يقول لمبادا	ابن عمر	٥٩١٥ ، ١٥٤٠
سمعت النبي ﷺ يتعمد من عذاب القبر	أم خالد بنت خالد	٦٣٦٤	سمعت عائشة تقرأ (إِنْ تَقُوْهُ)	قال ابن أبي مليكة	٤٧٥٢
سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات	ابن عباس	١٧٤٠ ، ١٨٤١	سمعت عمر بن عبد الله يقول للسائب	قال الجعيد بن	١٨٥٩
سمعت النبي ﷺ يخطب على المنبر	ابن عمر	٩١٩	سمعت عمر رضي الله عنه على منبر النبي ﷺ	عبد الرحمن	٤٦١٩
سمعت النبي ﷺ يقرأ بطولى الطوليين	زيد بن ثابت	٧٦٤			
سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر «وانادوا يا	يعلى	٤٨١٩ ، ٣٣٣٠	سمعت عمر على منبر النبي ﷺ	قال ابن عمر	٧٣٣٧
مالك»			سمعت كعب بن مالك قال لا تخلف عن	قال عبيدة بن	٧٢٢٥
سمعت النبي ﷺ يقرأ في العشاء	البراء	٧٥٤٦	رسول الله ﷺ	كعب	
سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب	جبير بن مطعم	٣٠٥٠ ، ٤٠٢٣ ، ٤٨٥٤	سمعت كعب بن مالك يحدث حين	قال عبد الله بن	٦٢٥٥
سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب	أم الفضل بنت	٤٤٢٩	نخلف عن توبك	كعب	
بالرسلات	الحارث		سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس	قال أبو أمامة	٩١٤
سمعت النبي ﷺ يقرأ «فهل من مذكر»	عبيدة	٣٣٤٥	على المنبر أذن للوذن	ابن سهل	
سمعت النبي ﷺ يقرأ «والثين والرتون»	البراء	٧٦٩	سمعت من النبي ﷺ وكان غرامع النبي	أبو سعيد	١١٨٨
سمعت النبي ﷺ يقرأها «فهل من مذكر»	ابن مسعود	٤٨٧١	سمعت ثشي عشر غزوة		
سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة	للقيرة	٦٦١٥	سمعت نسيح عمر وأنا في آخر الصفوف	قال عبيدة بن	ك ١٠ ب ٣٠
سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة عند	ابن عمر	١٦٢٩	سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ	شداد	
طلوع				عمر	٥٠٤١ ، ٢٤١٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان	عمر	٤٩٩٢ ، ٦٩٣٦	﴿سواتهما﴾ : كناية عن فرجها	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ١
سمعتة قضى فيه بقرة عبد أو أمة	المغيرة	٧٥٥٠	السواك مطهرة للضم مرصاة للرب	عائشة	ك ٣٠ ب ٢٧
سمعنا استنان عائشة	قال مجاهد	٦٩٠٧	﴿سورة أنزلناها﴾ ينابها	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب النور
سم ابنك عبد الرحمن	جابر	١٧٧٦	السورة التي يذكر فيها البقرة	قال الحجاج	١٧٥٠
سم لله وكل يمينك وكل مما يليك	عمر بن أبي سلمة	٦١٨٩ ، ٦١٨٦	سواء صفوكم فإن تسمية الصفوف	أنس	٧٢٣
سم لله وكل مما يليك	وهب بن كيسان	٥٣٧٦	سلام على من اتبع الهدى	أبو سفيان	٧
سعى الحرب خدعة	أبو هريرة	٥٣٧٨	السلام على من اتبع الهدى لما بعد	ابن عباس	٢٩٤١ ، ٦٦٦٠
سعى لله نفسه شيئاً	ك ٧٩ ب ٢١	٣٠٢٨ ، ٣٠٢٩	السلام عليك يا بن ذي الجناحين	قال ابن عمر	٣٧١٠
سعى النبي ﷺ ابن ابته ابنا	ك ٦٧ ب ٢٦	٢١	سليتي عليكم زمان يمشي الرجل بهداه	حارثة بن وهب	١٤٢٤
سعى النبي ﷺ الإسلام والإيمان عملاً	ك ٩٧ ب ٤٧	٢٦	فيقول الرجل	أنس	٤٧٩٣
سمى النبي ﷺ الإيمان عملاً	ك ٩٧ ب ٥٦	٢٦	السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله	أبو سعيد الخدري	٤١
سمى النبي ﷺ القرآن شيئاً	ك ٩٧ ب ٢١	٢٦	السبة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها	سيخرج قوم في آخر الزمان حدثت	٦٩٣٠
سمى النبي ﷺ يوماً ولية سفرأ	ك ١٨ ب ٤	٥٥٦٥	﴿سيرتها﴾ : حالها	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٢٢
سمى وكبر ووضع رجله على صاحبهما	أنس	٥٩٣٨ ، ٣٤٨٨	سيد الاستغفار اللهم أنت رب لا إله إلا أنت	شاذان بن أوس	٦٣٢٣
سماء الزور (الوصال في الشعر)	مطوية بن أبي سفيان	٦١٩٢	سيد الاستغفار أن قول اللهم أنت	شاذان بن أوس	٦٣٠٦
سمها رسول الله ﷺ زينب	أبو هريرة	٢١٢١ ، ٣٥٣٧	القشة التي سمت للنبي ﷺ	عائشة	ك ٦٤ ب ٤١
سموا باسمي ولا تكتوا بكيتي	أنس	٦١٩٧ ، ٦١٨٨	شائك شاة لحم	البراء	٥٥٥٦ ، ٩٥٥
سموا باسمي ولا تكتوا بكيتي	جابر	٦١٩٦ ، ٦١٨٧	﴿شائك﴾ : حذوك	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الكوثر
سموا باسمي ولا تكتوا بكيتي	جابر بن عبد الله	٣١١٤	الشوم في المرأة والدار والفرس	ابن عمر	٥٠٩٣
سموا باسمي ولا تكتوا بكيتي	عائشة	٢١٢٠	الشوم في ثلاث في المرأة والدار واللبنة	ابن عمر	٥٧٥٣
سموا باسمي ولا تكتوا بكيتي	عائشة	٢٠٥٧	شاهدك أوميته	ك ٥٢ ب ٢٠	٢٠
سموا عليه أنتم وكلوه	قال مجاهد	٥٥٠٧	شاهدك أوميته	الاشعث بن قيس	٢٦٦٩ ، ٢٥١٥
سميت البلد لبنيها	قال ابن عباس	١٠٣ ب ٢٥	شاهدك أوميته	٢٦٧٠ ، ٢٥١٦٥	٢٠
﴿السوم﴾ : بالتهل	قال ابن عباس	ك ٥٩ ب ٤	شاور النبي ﷺ أصحابه يوم الأحد	ك ٥٢ ب ٢٣	٢٣
سناه سناه - قال الحميدي : حسن	لم خالد بنت خالد	٣٨٧٤	شاور علياً وأسامة فيما رمى به	ك ٨٧ ب ٢٢	٢٢
السنة اثنا عشر شهراً	أبو بكر	٣١٩٧	شأنك النبي ﷺ أصابعه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
السنة اثنا عشر شهراً منها	أبو بكر	٧٤٤٧	شأنك النبي ﷺ أصابعه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم	أبو بكر	٤٤٠٦ ، ٥٥٥٠	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
﴿سندك﴾ : سديتك	ك ٦٠ ب ٢٢	١٦٤٣	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما	عائشة	٥٢١٣	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
السنة إذا تزوج البكر أقام عندها	ابن عباس	١٥٦٧	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
سنة أبي القاسم	ابن عمر	ك ٢٥ ب ١١٩	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
سنة محمد ﷺ	قال شريح	٢٢٠٩	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
ستكم بينكم ربحاً	جابر	٢٣٩٥	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
ستغفرو عليك	لم خالد بنت	٥٩٩٣ ، ٣٠٧١	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
سنة سنة	خالد ابن سعيد	ك ٦٥ ب الروم	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨
﴿السراي﴾ : الإسائة	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الروم	شاور النبي ﷺ أصحابه	ك ٩٦ ب ٢٨	٢٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
شرط الله أحق وأوثق	عائشة	٢١٥٥ ، ٢٥٦٠	شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل	أبو سعيد	٣٠٤
شرط الله أوثق	عائشة	٢٥٦٣ ، ٢٧٢٩	شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقام الصلاة	بن عباس	٥٣ ، ٨٧
شرط الله أوثق وإنما الولاء لمن أعتق	عائشة	٢١٦٨	شهادتك شهادة رجل من المسلمين	قال عمر	ك ٩٣ ب ٢١
﴿شرع لكم﴾ أوصيناك يا محمد	قال مجاهد	ك ٢١ ب ١	شهادته جائزة إلا العبد لسيده	قال ابن سيرين	ك ٥٢ ب ١٣
﴿شرعة ومنهاجاً﴾ سيلاً وستة	قال ابن عباس	ك ٢١ ب ١	شهد النبي ﷺ أتى على قبر منبوذ	ابن عباس	١٣١٩
الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق	أبو هريرة	٢٧٦٦ ، ٦٨٥٧	شهد النبي ﷺ قضى به	محمد بن مسلمة	٦٩٠٦
الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين	أنس	٥٩٧٧	شهد بي خلاي العقبة	قال جابر	٣٨٩٠
شطر أهل الجنة	أبو سعيد	٤٧٤١	شهد رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع	من شهد رسول الله ﷺ	٤١٢٩
شعائر الله استعظام الدين	قال مجاهد	ك ٢٥ ب ١٠٣	شهد عندني رجال مرضيون وأرضاهم	ابن عباس	٥٨١
الشعر بالشعر ربا إلا هاه وهاه	عمر	٢١٧٤ ، ٢١٧٠	عندي عمر أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح		
شغل عنها ليلة فأخرها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا	ابن عمر	٥٧٠	شهداء الفرق والمطعون والمبطون	أبو هريرة	٧٢٠
شغلني أهلام هذه أخبوا بها إلى أبي	عائشة	٧٥٢	الشهداء خمس المطعون والمبطون	أبو هريرة	٦٥٣
شغلني ناس من عبد القيس من الركعتين	أم سلمة	ك ٩ ب ٣٣	الشهداء خمسة المطعون والمبطون	أبو هريرة	٢٨٢٩
شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس	علي	٢٩٣١	شهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه	يزيد بن رومان	١٥٨٦
الشفاء في ثلاثة شربة غسل وشرطة محجم	ابن عباس	٥٦٨٠	شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على دينار	قال عبد الله ابن دينار	٧٢٠٣
الشفاء في ثلاثة في شرطة محجم	ابن عباس	٥٦٨١	شهدت الصلاة يوم الفطر مع رسول الله ﷺ	ابن عباس	٤٨٩٥
﴿شفاق﴾ تضام	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب النساء	شهدت العيد مع النبي ﷺ فصلى قبل	ابن عباس	٥٨٨٠
شقيت إن لم أعدل	جابر	٣١٣٨	شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان	أبن عباس	٩٦٢
شكى إلى رسول الله ﷺ العطش فأتزع	مروان - المسور	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢	شهدت العيد مع عمر	قال أبو عبيد	١٩٩٠
سهماً من كذاته	قال جابر ابن سمره	٧٥٥	شهدت الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان	مولي ابن أزهر	٩٧٩
شكا أهل الكوفة سعيلاً إلى عمر	أم الفضل	٥٦٠٤	شهدت الثلاثين وأنا ابن خمس عشرة	سهل بن سعد	٦٨٥٤ ، ٧١٦٥
شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة	أم الفضل	١٦٥٨	شهدت النبي ﷺ يوم النحر فقال	جندب بن سفيان	٥٥٦٢
شك الناس يوم عرفة في صوم النبي ﷺ	أم سلمة	٤٦٤ ، ١٦٦٦	شهدت النبي ﷺ صلى يوم عيد	جندب بن سفيان	٦٦٧٤
شكوت إلى رسول الله ﷺ	أم سلمة	١٦١٩ ، ١٦٣٣	شهدتني	أبو هريرة	١٢١١
شكوت إلى رسول الله ﷺ أنني اشتكي	أم سلمة	٤٨٥٣	شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة	قال معاوية ابن	ك ٩٣ ب ١٥
شكوا في صوم النبي ﷺ يوم عرفة فبعث إليه بقدر	أم الفضل	٥٦٣٦	ولياس	عبد الكريم	
شكونا إلى النبي ﷺ وهو متوسد بردة له	خباب	٣٦١٢ ، ٦٩٤٣	شهدت عثمان وعلياً رضي الله عنهما	قال مروان ابن الحكم	١٥٦٣
شكي إلى النبي ﷺ الرجل يجعد	عبد بن قيس عن عمه	٢٠٥٦	شهدت عمر رضي الله عنه صلى بجمع	قال عمرو ابن ميمون	١٦٨٤
الشمس والقمر مكوران يوم القيامة	أبو هريرة	٣٢٠٠	شهدت عمر قتال له عملار	قال عبد الرحمن	٣٤٢
الشمس والقمر مكوران لا ينكسان لموت أحد	أبو مسعود	١٠٥٧ ، ٣٢٠٤	شهدت مع عثمان بن عفان فكان ذلك يوم	بن أبيزى	٥٥٧٢
شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً	قال أنس	ك ٥٢ ب ١٣	شهدت من المقداد بن الأسود مشهناً	ابن مسعود	٣٩٥٢
شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض	أنس	٢٦٤٢			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
شهدته مع علي بن أبي طالب فضلى قبل الخطبة	قال أبو عبيد مولى ابن أضر	٥٥٧٣	صحت النبي ﷺ فلم أره يسبح	ابن عمر	١١٠١
شهدنا بنت رسول الله ﷺ	أنس	١٣٤٢	صحت جرير بن عبد الله فكان يخدمني	قال أنس	٢٨٨٨
شهدنا بتأمر رسول الله ﷺ	أبو هريرة	١٢٨٥	صحت رسول الله ﷺ ثلاث سنين	أبو هريرة	٣٥٩١
شهدنا خير فقال رسول الله ﷺ لرجل من	أبو هريرة	٤٢٠٤	صحت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد	ابن عمر	١١٠٢
شهدنا مع رسول الله ﷺ فقال لرجل	أبو هريرة	٦٦٠٦	صحت طلحة بن عبيد الله	قال السائب بن يزيد	٢٨٢٤
شهدنا مع رسول الله ﷺ خير فقال لرجل	أبو هريرة	٣٠٦٢	صحت عبد الرحمن بن عوف وطلحة	قال السائب بن يزيد	٤٠٦٢
الشهر تسع وعشرون	عمر	٢٤٦٨	صرفت مع عمر رضي الله عنه من مكة حتى	قال ابن عباس	١٢٨٧
الشهر تسع وعشرون	ابن عباس	٥١٩١	صدق	أبو قتادة	٣١٤٢
الشهر تسع وعشرون	أنس	٥٢٨٩	صدق ابن مسعود زوجك ووليك أحمق	أبو سعيد	١٤٦٢
الشهر تسع وعشرون ليلة فلاتصوموا	ابن عمر	١٩٠٧	صدق أطلع أذنني له	عائشة	٢٦٤٤
شهر حرام	ابن عمر	١٧٤٢ ، ٦٠٤٣	صدق الله وعده ونصر عبده	ابن عمر	١٧٩٧ ، ٢٩٩٥
شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً	طلحة بن عبيد الله	١٨٩١ ، ٦٩٥٦	صدق الله وكذب بطن أخيك	أبو سعيد	٥٦٨٤ ، ٥٧١٦
الشهر هكذا أو هكذا	ابن عمر	١٩١٣	صدق ذو اليمين	أبو هريرة	٦٠٥١
الشهر هكذا وهكذا	ابن عمر	١٩٠٨ ، ٥٣٠٢	صدق سلمان	أبو جحيفة	٦١٣٩ ، ١٩٦٨
الشهر هكذا وهكذا (وبعني ثلاثين)	ابن عمر	١٩١٢	صدق فاطمة	أبو قتادة	٤٣٢١
شهران لا يقصان شهراً عيد رمضان ونحو	أبو بكر	١٩١٢	صدق فلا تقولوا له إلا خيراً	علي	٦٢٥٩
الحبيبة	عبد الله	٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧	صدق لقي نزلت كانت	الأشعث بن قيس	٢٥١٦
شهودك؟	ابن عباس	١٠٦٩	صدق ولا تقولوا له إلا خيراً	علي	٣٩٨٣ ، ٦٩٣٩
ص ليس من عزائم السجود	قال أبو العالية	٩٠٧ ب	صقلنا إتهم يعلنون علناً تسمعه البهائم	عائشة	٦٣٦٦
الصابون فرقة من أهل الكتاب	قال ابن عباس	٩٠٧ ب	صقلك وهو كليب . ذاك شيطان	أبو هريرة	٣٢٧٥ ، ٥٠١٠
صاحب الدابة أحق بصدر الدابة	قال ابن عباس	٩٢٠ ب	«صديق» قيم ودم	قال مجاهد	١٠٥٦ ب
صارت الأوثان التي كانت	قال مجاهد	٧٩٢ ب	«صراط المجيعم» : سواء المجيعم	قال مجاهد	١٠٥٩ ب
صالح حماد بن زيد ابن المبارك يديه	قال مجاهد	٦٥٦ ب	«صراط علي مستقيم» الحق يرجع	قال مجاهد	٦٥٦ ب
«صالحات» بسط أجنتهن	قال مجاهد	٦٠٦ ب	صرخ ليليس يوم أحد في الناس	عائشة	٦٨٨٣
«الصالحات» صفن القرس : رفع إحدى	البراء	٥٣٦ ب	«صورة» صحيحة	قال مجاهد	٦٥٦ ب
رجليه	أبو هريرة	٥٣٦٥	الصبر عند الصلوة الأولى	أنس	١٣٠٢
صالح النبي ﷺ للمشركين	قال معاوية وابن عباس	٦٩٦ ب	الصحة	عائشة	٢١٣٨ ، ٤٠٩٣
صالح نساء قرش أحناء على ولد	ابن عمر	١٨٩٢	صعد النبي ﷺ أحداً	أنس	٣٦٧٥ ، ٣٦٩٧
صالح نساء قرش أحناء على ولد	ابن عباس	٤٢٧٥	صعد النبي ﷺ إلى أحد	أنس	٦٣٨٦
صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر	ابن عباس	٤٢٧٩	صعد حتى أتى السماء الثانية فاستفتح قيل	مالك بن صعصعة	٣٤٣٠
صام رسول الله ﷺ حتى إذا بلغ	ابن عباس	٢٥٩	من هذا	ابن عباس	٤٨٠١
صام رسول الله ﷺ في السفر	ميمونة	٥٦٦٦	صعد النبي ﷺ للصفا ذات يوم	ابن عباس	٩٣٧
صبيت للنبي ﷺ غسلاً	جابر بن عبد الله	٢٩٩١	صعد النبي ﷺ المنبر	قال عمار	٧٥٦ ب
صبوا عليه	أنس	٤٦١٨	الصعيد الطيب وضوء المسلم	قال أبو العالية	٦٠٦ ب
صبح النبي ﷺ خير	قال جابر	٣٦٤٧	الصعيد الطيب وضوء المسلم	عبد الرحمن بن عوف	٦٧٥ ب
صبح أناس غلة أحد	أنس	٤١٩٨	«صغرة» إن شئت سوله	أبو هريرة	١٣٢٨
صبح رسول الله ﷺ خير	أنس	٧١٥٤	الصغرة للمزوج	أبو هريرة	٣٨٨١
صبحتا خير بكرة فخرج لعلها	قال مجاهد	٢١٣٨	صف بهم بالمصلى فكبر عليه أربعاً		
الصبر عند أول صلوة	قال مجاهد	٢١٣٨	صف بهم في المصلى فضلى عليه وكبر أربعاً		
«صبغة» دين					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
الصفوان الحجر	قال ابن عباس	ك٦٥ ب البقرة	صلى النبي ﷺ بعد العصر ركعتين	أم سلمة	ك٩٦ ب ٣٣
«صلوا» ليس عليه شيء	قال ابن عباس	ك٦٥ ب البقرة	صلى بمى ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان	ابن عمر	١٦٥٥
صل إليها (السارية)	قال عمر	ك٨٥ ب ٩٥	صلى من خلفه		
صل ركعتين	جابر	٤٤٣ ، ٩٣١	صلى النبي ﷺ بهم يوم محارب	جابر	٤١٢٦
صل قائماً فإن لم تستطع	عمران بن حصين	١١١٧	صلى النبي ﷺ سبعا جميعاً	ابن عباس	٥٦٢
صل وعليه بدعته	قال الحسن	ك١٠٥ ب ٦٥	صلى النبي ﷺ صلاة العشاء	ابن عمر	٦٠١
صلى ابن عمر على الطلح		ك٨٥ ب ١٨	صلى النبي ﷺ على رجل بعد ما دفن	ابن عباس	١٣٤٠
صلى ابن عوف في مسجد في دار		ك٨٥ ب ٨٧	صلى النبي ﷺ فلما سلم	ابن مسعود	٤٠١
صلى أبو بكر رضي الله عنه العصر	قال عتبة بن الحارث	٣٥٤٢	صلى النبي ﷺ في الكسوف قفلت	أسماه	ك٦٨٨ ب ٢٤
صلى أبو موسى في دار البريد		ك٤٦ ب ٦٦	صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم	أنس	ك٨٧١ ، ٨٧٤
صلى أبو هريرة على سقف المسجد		ك٨٥ ب ١٨	صلى النبي ﷺ في غزوة بني أنمار	القاسم بن محمد	٤١٣٠
صلى البراء بن عازب في مسجده		ك٨٥ ب ٤٦	صلى قبل الخطبة فرأى أنه لم يسمع النساء	ابن عباس	١٤٤٩
صلى الناس ووقفوا	أنس	٦٦١	فاتاهن ومعه بلال		
صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً	البراء	٤٤٨٦	صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو	البراء	٤٠
صلى أنس على فراشه		ك٨٥ ب ٢٢	سبعة عشر شهراً		
صلى الله على محمد لقد نزلنا معه	أسماه بنت أبي بكر	١٧٩٦	صلى النبي ﷺ في مرضه		ك١٠٥ ب ٥١
صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي	أبو هريرة	١٢٢٩	صلى النبي ﷺ يوم النحر ثم خطب	جندب	٩٨٥
صلى النبي ﷺ الخوف	ابن عباس	ك٦٤٤ ب ٣١	صلى بنا المغرب ولم يتوضأ	سويد بن النعمان	٥٣٨٤
صلى النبي ﷺ الصبح قريباً من خير	أنس	٤١٢٥	صلى بنا النبي ﷺ آمن ما كان	حارثة بن وهب	١٠٨٣
صلى الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة	أنس	٤٢٠٠	صلى بنا النبي ﷺ الظهر أو العصر	أبو هريرة	١٢٢٧
ركعتين ثم بات بها		١٥٥١	صلى بنا النبي ﷺ الظهر خمساً	ابن مسعود	٧٢٤٩
صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً	أنس	١٧١٤ ، ١٥٤٧	صلى بنا النبي ﷺ الظهر ركعتين ثم	أبو هريرة	٦٠٥١
صلى النبي ﷺ الظهر خمساً	ابن مسعود	١٧١٥	صلى بنا النبي ﷺ العشاء	ابن عمر	١١٦
صلى النبي ﷺ الظهر ركعتين	أبو هريرة	٤٠٤ ، ١٢٢٦	صلى بنا النبي ﷺ العصر فأسرع	عتبة بن الحارث	١٤٣٠
صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم	أنس	٧١٥	صلى بنا النبي ﷺ صلاة ثم رقي الخبر	أنس	٤١٩
رقد رقعة		١٧٥٦ ، ١٧٦٤	صلى بنا النبي ﷺ فقام في الركعتين	عبدالله بن بجنة	٦٦٧٠
صلى النبي ﷺ العشاء	عائشة	١١٥٩	صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا	حارثة بن وهب	١٦٥٦
صلى النبي ﷺ العصر فأسرع ثم	عتبة بن الحارث	٦٢٧٥	صلى بنا أمير الجمعة	قال أبو خلفة	ك١١٦ ب ١٧ ، ٩٠٦
صلى العصر والشمس في حجرتها لم	عائشة	٥٤٥	صلى بنا أنس رضي الله عنه فكير ثلاثاً	قال حميد	ك٢٣٣ ب ٦٤
يظهر النية من حجرتها			صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى	أبو هريرة	٤٨٢
صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء	ابن عمر وأبو	ك٩٥ ب ٢٠	صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر	عبدالله بن بجنة	٨٣٠
صلى بإحدى الطائفتين والطائفة الأخرى	أيوب وابن عباس	٤١٣٣	صلى بنا عثمان بن عفان رضي الله عنه بمى	قال عبد الرحمن	١٠٨٤
مواجهة العدو	ابن عمر	٤١٣٣	صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين	ابن يزيد	٨٢٩
صلى بأصحابه في الخوف في غزوة السابعة	جابر بن عبد الله	٤١٢٥	لم يجلس		
غزوة ذات الرقاع			صلى بهم بالطحاه وبين يديه عزة الظهر	أبو حنيفة	٤٩٥
صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعاً	أنس	١٥٤٦	ركعتين والعصر ركعتين		
صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر	أنس	٢٩٥١ ، ١٥٤٨	صلى بهم في كسوف الشمس أربع	عائشة	١٠٦٤
صلى بالمدينة سبعا وثمانياً الظهر والعصر	ابن عباس	٥٤٣	ركعتين في سجدة		
والمغرب والعشاء			صلى بين نيك العمودين المقدمين	ابن عمر	٤٤٠٠
			صلى جابر في إزار قد عقد	قال محمد بن	٣٥٢
			المنكر		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
صلى جابر وأبو سعيد في السفينة قائماً	ابن عمر	٢٠٨ ب	صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما	ابن عباس	٥٨٨٣
صلى حيث المسجد الصغير الذي دون المسجد الذي يشرف الروحاء	ابن عمر	٤٨٥	صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها	ابن عباس	٩٦٤
صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين	ابن عمر	١٦٥٥	صلى يوم النحر ثم خطب فأمر من ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحه	أنس	٩٨٤
صلى رسول الله ﷺ ذات يوم قتال	البراء	٥٥٦٣	صلى يوم حنيفة الشمس فقام فكبّر فقرأ قراءة طويلة	عائشة	١٠٤٧
صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح	أبو هريرة	٣٤٧١	صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء	زيد بن ثابت	٧٣١
صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد	عقبة بن عامر	٤٠٤٢	صلوا صلاة كلنا في حين كلنا	أبو قلابة	٤٣٠٢
صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك	عائشة	١٢٣٦ ، ١١١٣ ، ٦٨٨	صلوا على النجاشي	سلمة بن الأكوع	٢٢٩٥ ، ٢٢٨٩
صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه	عمر بن أبي سلمة	٣٥٤	صلوا على صاحبكم	أبو هريرة	٢٢٩٥ ، ٢٢٩٨
صلى رسول الله ﷺ في خيمته له لها أعلام	عائشة	٥٨١٧ ، ٣٧٣	صلوا على صاحبكم	ابن عباس	٩٠١
صلى في طرف ثلعة من وراء العرج وأنت ذاهب إلى هضبة	ابن عمر	٤٨٨	صلوا في بيوتكم	قال ابن عمر	٦٣٢
صلى رسول الله ﷺ ونحن معه بالمدينة	أنس	١٥٥١	صلوا قبل صلاة المغرب	عبد الله المزني	١١٨٣ ، ٧٣٦٨
صلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين	ابن عباس	١١٩٨	صلوا كما رأيتموني أصلي	مالك بن	٦٠٠٨ ، ٦٣١
صلى سبعاً جميعاً وثمناً جميعاً	ابن عباس	٥٦٢	﴿صلوا﴾ ليس عليه شيء	الحويث	٧٢٤٦
صلى صلاة الكسوف فقام فاطال القيام ثم ركع	أسماء بنت أبي بكر	٧٤٥	صلوا مع النبي ﷺ عاقدي أزروهم	قال ابن عباس	٦٢٤ ب
صلى على أصحمة النجاشي فكبّر أربعاً	جابر	١٣٣٤	الصلوات الخمس إلا أن تطوع	سهل بن سعد	٨٣ ب
صلى على أصحمة النجاشي فكبّر عليه أربعاً	جابر	٣٨٧٩	صلي عنها	طلحة بن عبيد الله	١٨٩١ ، ٦٩٥٦
صلى على النجاشي فصفا وراءه فكنت في الصف الثاني	جابر	٣٨٧٨	صليت إلى جنب أبي قطيب بن كني	قال ابن عمر وابن عباس	٨٣ ب ، ٣٠
صلى على النجاشي فكنت في الصف الثاني أو الثالث	جابر	١٣١٧	صليت مع النبي ﷺ بالعصرة فلما سلم	ابن عمر	٧٩٠
صلى على رجل بعدما دفن بلبلة قام هو وأصحابه	ابن عباس	١٣٤٠	صليت مع النبي ﷺ بمنى	ابن عمر	١٠٨٩
صلى علي في ثوب غير مقصود	صلى عمر رضي الله عنه خارجاً من الحرم	٧ ب ، ٢٥٥ ب	صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة	ابن عباس	١٠٨٢
صلى عمر رضي الله عنه خارجاً من الحرم	سعيد بن الحارث	٨٢٥	صليت مع النبي ﷺ مع أبي بكر	ابن مسعود	١٦٥٧
صلى لنا أبو سعيد فجهر بالتكبير	أنس	٧٤٩	صليت مع النبي ﷺ سجدة	ابن عمر	١١٧٢
صلى لنا النبي ﷺ ثم رقى المنبر	أنس	١١٦٤	صليت مع النبي ﷺ غزوة نجد	أبو هريرة	٦٤ ب ، ٣١
صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين	عبد الله بن بحينة	١٢٢٤	صليت مع النبي ﷺ ليلة	ابن مسعود	٤١٣٧
صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض	زيد بن خالد	٨٤٦ ، ١٠٣٨			
صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية	ابن عمر	٥٦٤			
صلى لنا رسول الله ﷺ ليلة	أبو أيوب	٤٤١٤			
صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع للمغرب والعشاء جميعاً	عمران بن حصين	٧٨٤			
صلى مع علي رضي الله عنه بالبصرة فقال ذكرنا هنا الرجل صلاة كنا نصلها مع رسول الله ﷺ	عروة	١٢٢٧			
صلى مع علي رضي الله عنه بالبصرة فقال ذكرنا هنا الرجل صلاة كنا نصلها مع رسول الله ﷺ	عائشة	٢٠١١			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
صليت مع رسول الله ﷺ بنى	ابن مسعود	١٠٨٤	صنع النبي ﷺ شيئاً فرخص فيه فتزهر	عائشة	٦١٠١
صليت مع رسول الله ﷺ ثمانياً	ابن عباس	١١٧٤	صنعت سفرة رسول الله ﷺ	أسماء	٢٩٧٩
صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين	ابن عمر	١١٦٥	صنعت سفرة للنبي ﷺ	أسماء	٣٩٠٧
صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة المعصر	عقبة	٨٥١	صنعنا للنبي ﷺ وأبي بكر سفرة	عائشة وأسماء	ك٢٧٠٧ ب٢٧
صليت وراء النبي ﷺ على امرأة	سمرة	١٣٣١ ، ١٣٣٢	صفت تمرك كل شيء	جابر	٢٤٠٥
صلينا مع النبي ﷺ فسلمنا حين سلم	عتبان	٨٣٨	«صواع» مكوك الفارسي	قال ابن جبير	ك٦٥٨ ب يوسف
صلينا مع النبي ﷺ نحو بيت المقدس	البراء	٤٤٩٢	صوائف قليماً	قال ابن عباس	ك٢٥٨ ب١٩٩
صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر	قال أبو أمامة بن	٥٤٩	الصور كهية البوق	قال مجاهد	ك٨١٢ ب٤٣
صلي أملك	سهل بن حنيف		صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله	عبد الله بن عمرو	١٩٧٩
صم أفضل الصوم صوم داود صيام يوم	أسماء بنت أبي بكر	٥٩٧٩ ، ٢٦٢٠	الصوم لي وأنا أجزي به	أبو هريرة	٧٥٣٨
وافطار يوم	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٢	الصوم مما دخل	قال ابن عباس	ك٣٠٨ ب٣٢
صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو	كعب بن عجرة	١٨١٤	صوموا رمضان واعطوا خمس ما غنمتم	ابن عباس	٦١٧٦
اتسك بشاة			صوموا الروثه وأطروا	أبو هريرة	١٩٠٩
صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل	كعب بن عجرة	١٨١٦ ، ٤٥١٧	صوموه أتم (يوم عاشوراء)	أبو موسى	٢٠٠٥
مسكين نصف صاع			صلاة أحدكم في جماعة		٢١١٩
صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق	كعب بن عجرة	١٨١٥	الصلاة أحسن ما يعمل الناس	قال عثمان	٦٩٥
صم ثلاثة أيام في الجمعة	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٢	صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ	ابن عمر	٦٤٥
صم شهرين متتابعين	أبو هريرة	٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧	صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ	أبو سعيد	٦٤٦
صم صوم داود (ع) كان يصوم يوماً	عبد الله بن عمرو	١٩٧٩ ، ٣٤١٩	صلاة الجميع تزيد على صلاته	أبو هريرة	٤٧٧
وفطر يوماً			الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً	طلحة بن عبيد الله	١٨٩١ ، ٦٩٥٦
صم صيام نبي الله داود	عبد الله بن عمرو	١٩٧٥ ، ١٩٧٧	صلاة الرجل في الجماعة تصنف على صلاته	أبو هريرة	٦٤٧
صم في كل شهر ثلاثة أيام واقرأ القرآن في	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٢	الصلاة أمامك	أسامة بن زيد	١٣٩ ، ١٦٦٧
شهر			صلاة لله ثناءه عليه	قال أبو العالية	١٦٦٩ ، ١٦٧٢
صم من الشهر ثلاثة أيام	عبد الله بن عمرو	١٩٧٨	صلاة الليل مثنى مثنى	ابن عمر	٩٩٠ ، ٩٩٣
صم من الشهر ثلاثة أيام فإن الحسنة بعشر	عبد الله بن عمرو	٣٤١٨ ، ١٩٧٦	الصلاة أول ما فرضت ركعتين	عائشة	١٠٩٠
أمثالها			الصلاة جامعة	عائشة	١٠٦٦
صم من كل جمعة ثلاثة أيام	عبد الله بن عمرو	٦١٣٤	الصلاة على ميقاتها	ابن مسعود	٢٧٨٢
صم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صوم	عبد الله بن عمرو	٣٤١٩	الصلاة على وقتها	ابن مسعود	٥٥٢٧ ، ٥٩٧٠
الدهر			صلاة في مسجدي هذا	أبو هريرة	١١٩٠
صم وأفطر وقم ونم	عبد الله بن عمرو	٥١٩٩ ، ١١٥٣	الصلاة في الرحال	-	ك١٠٨ ب١٧
صم يوماً وأفطر يوماً	عبد الله بن عمرو	١٩٧٦ ، ١٩٧٨	الصلاة في الرحال	ابن عباس	٦١٦ ، ٦٦٨
صم يوماً وأفطر يومين	عبد الله بن عمرو	١٩٧٦ ، ٣٤١٨	الصلاة لوقتها وبر الوالدین ثم	ابن مسعود	٧٥٣٤
صنع النبي ﷺ حبساً	أنس	ك٧٠٧ ب١٦	صيام رمضان	طلحة بن عبيد الله	٤٦
صنع هكذا - (إننا صلى كبر	مالك بن	٣٧٣	صيام شهر رمضان	طلحة بن عبيد الله	٢٦٧٨
صنع النبي ﷺ خاتماً	الحويث		صياً نافعاً	عائشة	١٠٣٢
صنع النبي ﷺ شيئاً ترخص وتزهر عنه	أنس	ك٧٠٧ ب١٦	«صياصيم» قصورهم	قال مجاهد	ك٦٥٨ ب الأحزاب
	عائشة	٧٣٠١	صيام العبد شهران	قال مالك	ك٦٨ ب٢٣
			الصيام جنة	أبو هريرة	١٨٩٤ ، ١٩٠٤
			الصيام لمن تمتع بالعمرة	قال ابن عمر	١٩٩٩
			الصيام لمن تمتع بالعمرة	قالت عائشة	١٩٩٩
			صيده ما اصطيد وطعامه ما رمى به	قال عمر	ك٧٢٢ ب١٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
الضرب لست أكله ولا أحرره	ابن عمر	٥٥٣٦	الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر	أبو هريرة	ك ٧٠ ب ٥٦
الضجاء : الحرق		٢٢ ب ٦	الطاعون وجس أرسل على طائفة	أسامة بن زيد	٣٤٧٣
«ضجحا» ضروها	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٤	الطاعون شهادة لكل مسلم	أنس	٥٧٣٢ ، ٢٨٣٠
«ضجحا» ضروها	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الشمس	طاف ابن عمر رضي الله عنهما وهو محرم		ك ٢٥ ب ١٨
ضج أنت	عقبة بن عامر	٥٥٥٥ ، ٢٣٠٠	وقد حزم		
ضج بالجذع من للمز ولن تجزئ عن	ك ٧٣ ب ٨		طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير كلما	ابن عباس	١٦١٢ ، ٢٥ ب
ضج به أنت	عقبة بن عامر	٢٣٠٠ ، ٢٥٠٠ ، ٥٥٥٥			٦٢ ، ١٦١٣ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٢
ضج بها	عقبة بن عامر	٥٥٤٧	طاف طويلاً واحداً ثم قيل ثم يأتي مني	ابن عمر	١٧٣٢
ضحك الله الليلة من ضحككم	أبو هريرة	٣٧٩٨	طاف النبي ﷺ على بعير	ابن عباس	ك ٨ ب ٧٨
ضحى بها ﷺ بكشين يسمى	أنس	٧٣٩٩	طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير	ابن عباس	١٠٦٧
ضحى النبي ﷺ بكشين أملمحين	أنس	١٧١٢ ، ١٧١٤	طاف رسول الله ﷺ على بعيره وكان	ابن عباس	٥٢٩٣
ضحى خال لي يقال له أبو يردة قبل الصلاة	البراء	٥٥٥٨ ، ٥٥٦٥	طاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى		ك ٢٥ ب
ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالقر	عائشة	٥٥٤٨	طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال	عطاء	١٦١٨
ضحى رسول الله ﷺ عن نسائه بالقر	عائشة	٢٩٤ ، ٥٥٥٩	الطائي حلال	قال أبو بكر	ك ٧٢ ب ١٢٧
ضحينا مع رسول الله ﷺ أضحية ذلت	جندب بن سفيان	٥٥٠٠	طرقه وفاطمة . قال : ألا تصليان	علي	٤٧٢٤
الضحية كتاب تلحم منه تقضم به إلى النبي ﷺ	عائشة	٥٥٧٠	طعام الاثنين كافي الثلاثة	أبو هريرة	٥٢٩٢
ضرب النبي ﷺ بيده الأرض	عمار	٣٤٢	طعام الثلاثة كافي الأربعة	أبو هريرة	٥٢٩٢
ضرب في الخمر بالجريد والتماع وجلد أبو بكر أربعين	أنس	٦٧٧٣	طعامه ميتة إلا ما قلرت منها	قال ابن عباس	ك ٧٢ ب ١٢
ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمصدق	أبو هريرة	٥٧٩٧	طعامهم ذئبهم	قال ابن عباس	ك ٧٢ ب ٢٢
ضربت يوم بدر للمهاجرين	قال الزبير	٤٠٢٧	«طفي» كثر	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الحاققة
ضربتهما مع النبي ﷺ يوم حنين	قال ابن أبي أوفى	٤٣١٤	طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل	أبو موسى	١٧٩٥ ، ٤٣٩٧
ضج الشطر من دينك	كعب بن مالك	٤٧١	طقت وراء الناس والنبي ﷺ يصلي	أم سلمة	ك ١٠ ب ١٠٥
ضج من دينك هذا	كعب بن مالك	٤٥٧ ، ٢٤١٨	طلق ابن عمر امرأته وهي حائض	ابن عمر	٥٢٥٢ ، ٥٢٣٣
ضجها ثم أمرني	أنس	ك ٦٧ ب ٦٤ ، ٥١٦٣	طلق رجل امرأته البتة إن خرجت	قال نافع	ك ٦٨ ب ١١
ضجوا لي مادي المخضب	عائشة	٦٨٧	طلق رجل امرأته فتزوجت زوجاً غيره	عائشة	٥٢٦٥
ضجونا شعر بنت النبي ﷺ	أم عطية	١٢٦٢	طلقن رسول الله ﷺ	عمر	٨٩
ضممني النبي ﷺ إلى صدره	ابن عباس	٣٧٥٦	«طوى» : اسم الوادي	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٢٢
ضممني إليه النبي ﷺ وقال ضمه	ابن عباس	٧٢٧٠ ، ٧٥	طوى لعيد أخذ بمنان فرسه	أبو هريرة	٢٨٨٧
الضيافة ثلاثة أيام جازته	أبو هريرة	١١٩ ، ٣٦٤٨	«الطور» الجبل بالسريانية	قال مجاهد	ك ٦٥ ب والطور
الضيافة ثلاثة أيام فما بعد	أبو شريح	٦٤٧٦	طوي من وراء الناس	أم سلمة	٤٦٤ ، ١٦١٩
الضيافة ثلاثة أيام فما كان	الحزاعي	٦١٣٥			٤٨٥٣ ، ١٦٣٣
«طائركم» : مصايكم	أبو شريح	٦٠١٩	طولت بنا يا بني	قال أبو أسيد	ك ١٠ ب ٦٣
طار لنا عثمان بن مظعون في السكبي	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٤٢ ، ٦٥ ب يس	طلاق السكران والمستكره ليس بجائر	قال ابن عباس	ك ٦٨ ب ١١
الطاعة في المعروف	علي	٧٠١٨	الطلاق عن وطر	قال ابن عباس	ك ٦٨ ب ١١
		٤٣٤٠	طلاق كل قوم بلسانهم	قال إبراهيم	ك ٦٨ ب ١١
			طيت رسول الله ﷺ يدي	عائشة	١٧٥٤ ، ٥٩٣٠
			طيت النبي ﷺ يدي لحرمه	عائشة	٥٩٢٢
			الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر	أبو هريرة	ك ٧٠ ب ٥٦
			الطاعة في المعروف	علي	٤٣٤٠
			الطاعون وجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل	أسامة بن زيد	٣٤٧٣
			الطاعون شهادة لكل مسلم	أنس	٢٨٣٠ ، ٥٧٣٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
الظاهر على كل شيء علما ، والباطن الظلم ظلمات يوم القيامة	قال يحيى الفراء	ك ٩٧ ب ٤	عجبت من هؤلاء اللاتي	سعد بن أبي وقاص	٣٦٨٣ ، ٣٢٩٤
الظهور يركب بتفتة إذا كان مرهونا ولين الدريشرب	ابن عمر	٢٤٤٧	العجماء جبار	أبو هريرة	٦٠٨٥
ظهر الحر والعبد من الحرية والأمة سواء الظهري : أن تأخذ مملك دابة	أبو هريرة	٢٥١٢	العجماء جرحها جبار والبشر	أبو هريرة	٢٣٥٥
العائد في هبته كالكلب يعود	ك ٦٨ ب ٢٣	٢٣	العجماء عقلها جبار والبشر	أبو هريرة	١٤٩٩
عائذاً بقله من ذلك	ك ٦٠ ب ٣٤	٣٤	عد فاشرب يا أبا هر	هريرة	٥٣٥٧
عائشة . (أي الناس أحب إليك ؟)	ك ٥١ ، ب ١٤	١٤	عنا يهودي في عهد رسول الله ﷺ على جارية	أنس	٥٢٩٢
عائشة . (أي الناس أحب إليك ؟)	١٠٥٥ ، ١٠٤٩	١٠٥٥	عذب بعيرا بمشرب شياء	رافع بن خنيج	٥٥٤٣
عائشة بقله من سوء الفتن	٣٦٦٢	٣٦٦٢	عذاب القبر حق	عائشة	١٣٧٢
عائشة بقله من شر الفتن	أبو عثمان	٤٣٥٨	عذاب علب به بعض الأمم ثم بقي منه	أسامة بن زيد	٦٩٧٤
عائشة بقله من سوء الفتن	أنس	٧٠٩٠	بقية		
عائشة بقله من سوء الفتن	أنس	٧٠٩١	علبت امرأة في هرة حبستها	ابن عمر	٣٤٨٢ ، ٢٣٦٥
عائشة بقله من سوء الفتن	عائشة	٥٢٥٠	العرايا نخل كانت توهب	سفيان بن حسين	ك ٣٤ ب ٨٤
عائشة بقله من سوء الفتن	ابن عباس	٢٦٢١	العرايا نخلات معلومات	موسى بن عقبة	ك ٣٤ ب ٨٤
عائشة بقله من سوء الفتن	ابن عباس	٦٩٧٥	العرب : المحبيات إلى أزواجهن	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٨
عائشة بقله من سوء الفتن	ابن عباس	٢٥٨٩	(هن ياب) مقلة واحدها عروب	ك ٥٩ ب ٨	
عائشة بقله من سوء الفتن	ك ٧٥ ب ٨م	٨م	عرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره قالوا	أبو سعيد	٢٣
عائشة بقله من سوء الفتن	سعد بن مالك	٣٩٣٦	عرض علي عمر وعليه قميص اجتره	أبو سعيد	٣٦٩١
عائشة بقله من سوء الفتن	سعد بن أبي وقاص	٤٤٠٩	عرض النبي ﷺ على قوم	أبو هريرة	ك ٥٢ ب ٣٠
عائشة بقله من سوء الفتن	جابر	٤٥٧٧	عرض علي قوم الذين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم	أبو هريرة	٢٦٧٤
عائشة بقله من سوء الفتن	سعد	٦٣٧٣	عرض علي الأمم فأخذ النبي يرمعه	ابن عباس	٦٥٤١
عائشة بقله من سوء الفتن	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الأحاف	عرض علي الأمم فجعل النبي والنبيان	ابن عباس	٥٧٠٥
عائشة بقله من سوء الفتن	ك ٦٠ ب ٤٣	٤٣	عرض علي الأمم فجعل يرم النبي معه الرجل	ابن عباس	٥٧٥٢
عائشة بقله من سوء الفتن	ابن عمر	٢٣٢٩	عرض علي الأمم ورايت سواداً	ابن عباس	٣٤١٠
عائشة بقله من سوء الفتن	ك ٣٧ ب ٣	٣	عرض علي الجنة والنار أكتفا في عرض	أنس	٥٤٠
عائشة بقله من سوء الفتن	ابن عمر	٢٣٢٨	هذا الحائط		
عائشة بقله من سوء الفتن	قال عبد الرحمن بن الأسود	ك ٤١ ب ٨	عرضت علي النار وأنا أصلي	أنس	ك ٨ ب ٥١
عائشة بقله من سوء الفتن	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الفاشية	عرضني يوم الحندق وأنا ابن خمس عشر	ابن عمر	٢٦٦٤
عائشة بقله من سوء الفتن	أبو هريرة	ك ٦٢ ب ٢٢	فأجازني		
عائشة بقله من سوء الفتن	أبو موسى	٣٤٤٦	عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة	ابن عمر	٢٦٦٤
عائشة بقله من سوء الفتن	ابن عمر	٢٥٤٦	قلم يجرني		
عائشة بقله من سوء الفتن	أنس	١٣٣٨	عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة	ابن عمر	٤٠٩٧
عائشة بقله من سوء الفتن	أبو قتادة	٦٥١٢	عرفها حولاً		
عائشة بقله من سوء الفتن	ابن عمر	٥١٨٨ ، ٢٥٥٤	عرفها ستقم أحفظ غفاصها	أبي بن كعب	٢٤٣٧ ، ٢٤٢٦
عائشة بقله من سوء الفتن	ك ٥٥ ب ٩	٩	عرفها سنة ثم أعرف وكامها	زيد بن خالد الجهمي	٢٤٢٧
عائشة بقله من سوء الفتن	ك ٤٩ ب ١٥	١٥	عرفها سنة ثم أعرف غفاصها ووكامها	زيد بن خالد الجهمي	٦١١٢ ، ٢٤٣٦
عائشة بقله من سوء الفتن	عن ابن عباس	٤٩١٧	فإن جاء أحد	زيد بن خالد	٢٤٢٧
عائشة بقله من سوء الفتن	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٤٣	عرفت الظنار : التي كان النبي ﷺ يقرن بينهن	ابن مسعود	٧٧٥
عائشة بقله من سوء الفتن	أبو هريرة	٣٧٩٨			
عائشة بقله من سوء الفتن	أبو هريرة	٣٠١٠			
عائشة بقله من سوء الفتن	أم حرام	٢٨٩٥			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
عرفها ستة ثم أعرف وكامها وعفاها ثم استغنى بها	زيد بن خالد	٢٤٢٦، ٦١١٢	على الإسلام والجهاد	مجاهع	٢٩٦٢، ٢٩٦٣
عرفها ستة فإن جله أحديرك بضافها ووكامها	زيد بن خالد	٢٤٣٨	على الموت	سلمة بن الأكوع	٧٢٠٦، ٤١٦٩
«العرم» المستنة بلحن أهل اليمن	عمرو بن شرحيل	ك ٦٥ ب سبأ	«على أمة» على أمام	مروان - المسور	٢٧٣٢، ٢٧٣١
العرية أن يعرب الرجل	قال مالك	ك ٣٤ ب ٨٤	على أقطاب المدينة ملائكة	قال مجاهد	ك ٦٥ ب حم عسق
العرية لا تكون إلا بالكيل	قال ابن إدريس	ك ٣٤ ب ٨٤	على أي شيء توقدون؟	أبو هريرة	١٨٨٠، ٧١٣٣
عسى الله أن يرفعك فيسمع بك ناس ويضرب بك آخرون	سعد	٢٧٤٢	على أي لحم؟	سلمة بن الأكوع	٤١٩٦، ٦١٤٨، ٦٣٣١
«عسير» شديد	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب للفر	على رسولك حتى تنزل بسلاحهم ثم ادعهم إلى الإسلام	سلمة بن الأكوع	٦١٤٨، ٢٩٤٢
«الشمي»: ميل الشمس أن تراه تقرب	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٨	على رسولك فإني أرجو أن يؤذن	سهل بن سعد	٢٩٤٢
عصب النبي ﷺ على رأسه حاشية	أنس	ك ٧٧ ب ١٦	على رسولك	عائشة	٢٢٩٧، ٣٩٠٥، ٥٨٠٧، ٥٦٧
عصر ابن عمر برة	ك ٤٤ ب ٣٤		على رسولكم أبشروا	صفية	٢٠٣٥
«العصف» التين	قال الضحاك	ك ٦٥ ب الرحمن	على رسولكم إياها هي صفية	صفية	٣١٠١
«العصف» أول ما ينبت	قال أبو مالك	ك ٦٥ ب الرحمن	على رسولكم	صفية بنت حيي	٦٢١٩
«العصف» ورق الحنطة	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الرحمن	على رسولكم إياها هي صفية بنت حيي	صفية بنت حيي	٣٢٨١
«عصيب» شديد	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب ثمود	على رسولكم إياها هي صفية	أبو ذر	٥٨٢٧
عصية عصمت الله ورسوله	أنس	٤٠٩٤	على رجم أنف أبي ذر	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٢٢
عصية عصمت الله ورسوله	ابن عمر	٣٥١٣	«على قدر»: على موعد	أبو موسى	١٤٤٥، ٦٠٢٢
عض رجل يدرجل	أنس	١٨٤٨	على كل مسلم صدقة	أبو هريرة	٣٤٨٧
عطش رجلان عند النبي ﷺ فثمت	أنس	٦٢٢١	على كل مسلم في كل سبعة	سلمة بن الأكوع	٥٤٩٧
عطش رجلان عند النبي ﷺ فثمت	جابر	٣٥٧٦، ٤١٥٢	على ما أوقدتم هذه النيران	أم قيس	٥٧١٨
عطش الناس يوم الحليبية	قال الحسن	ك ٦٩ ب ١	علام تدخرن أولادكن بهذه الأخلاق؟	أم قيس	٥٧١٣
العضو الفضل	عائشة	٥٣٢٩	علام تدخرن أولادكن بهذا العلاق	أم قيس	٥٧١٥
عقرى أو حلقى إنك لحابستنا	-	ك ٧٨ ب ٩٣	علام تدخرن أولادكن بهذا العلاق	سلمة بن الأكوع	٢٤٧٧
عقرى حلقى	عائشة	٦١٥٧	علام توقد النيران	أبو هريرة	٦٣٩، ٦٤٠
عقرى حلقى أطاقت يوم النحر؟	عائشة	١٧٧١	على مكانكم	علي	٣١١٣، ٣٧٠٥، ٥٣٦١
عقرى حلقى إنك لحابستنا	عائشة	١٧٦٢	على مكانكم	قال أبو وائل	ك ٦٠ ب ٤٨
عقل رسول الله ﷺ وعقل مجة مجها في وجهه من بثر	محمود بن الربيع	١١٨٥	علمت مريم أن النبي ذو نهي	أنس	٣٠٨٥
عقل مجة مجها من دلو	محمود بن الربيع	٨٣٩، ٦٤٢٢	عليك المرأة	عائشة	٦٠٣٠، ٦٤٠١
العقل وفكاك الأسير	علي	٣٠٤٧، ١١١	عليك بالرفق وليك والعنف	عمران	٣٤٤، ٣٤٨
عقلت من النبي ﷺ مجة	محمود بن الربيع	٧٧	عليك بالصعيد فإنه يكتيك	جابر	٥٣٤٦
المقود: اليهود ما أحل وحرم	قال ابن عباس	ك ٧٢ ب ١	عليك بالكيس الكيس	عبد الله	٤٩٣١
عقوق الولدين من الكبار	ابن عمر	ك ٧٨ ب ٦	عليكم أقتلوا	عائشة	٦٣٩٥
«عقياً» لا تلد	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب حم عسق	عليكم السلام واللمنة	قال جرير	٥٨
العقيق واد مبارك	-	ك ٢٥ ب ١٦	عليكم بآقاء الله وحده	جابر	٣٤٠٦
«على الخاشعين» على المؤمنين	قال مجاهد	ك ٦٥ ب البقرة	عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه	أم قيس بنت محسن	٥٦٩٢
على ابنك جلد مائة وتغريب عام	زيد بن خالد -	٢٦٩٥، ٢٦٩٦	عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه	أم قيس	٥٧١٥
أبو هريرة	٢٧٢٤، ٢٧٢٥		عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه	أم قيس	٥٧١٨، ٥٦٩٢
	٦٨٢٧، ٦٨٢٨		عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه	قال ابن أبي عتيق	٥٦٨٧
	٦٨٣٥، ٦٨٣٦		عليكم بهذه الحبة السوداء		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
عليكم ما تطيقون من الأعمال	عائشة	١١٥١	غدا علي رسول الله ﷺ قال	عتبان بن مالك	٦٤٢٣
عليكم ولعنكم الله وغضب	عائشة	٦٠٣٠	غدا علي رسول الله ﷺ قال رجل أين مالك	عتبان بن مالك	٦٩٣٨
عليكن بهذا العود الهندي	أم قيس	٥٧١٣ ، ٥٧١٥	غدوت إلى رسول الله ﷺ بعد الله	أنس	١٥٠٢
عليها صدقة ولنا هدية	عائشة	٥٢٧٩	غداة في سبيل الله أو روحه خير	أنس	٦٥٦٨
علمني النبي ﷺ التشهد	ابن مسعود	ك ٧٩ ب ٢٧	غزا تسع عشر غزوة وأنه حجد بعلمنا	زيد بن أرقم	٤٤٠٤
علمني دعاء أدعوه به في صلاتي	أبو بكر الصديق	٨٣٤	هاجر حجة واحدة		
علمني رسول الله ﷺ وكفي بين كفيه	ابن مسعود	٦٢٦٥	غزا خير فضيلتنا عندها صلاة الغداة بفلس	أنس	٣٧١
العلم .	ابن عمر	٨٢ ، ٧٠٧ ، ٧٠٠	فركب نبي الله ﷺ		
		٧٠٢٧ ، ٧٠٣٢	غزا مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة	أبو سعيد	١٨٦٤ ، ١٩٩٥
العلم .	والد حمزة	٣٦٨١	غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة	بريدة	٤٤٧٣
العمري جائزة	أبو هريرة	٦٢٢٦	غزا مع النبي ﷺ قبل نجد	جابر	٤١٣٤
العمري جائزة	جابر	٢٦٢٦	غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد فلما قفل	جابر	٤١٣٥
العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما	أبو هريرة	١٧٧٣	رسول الله ﷺ		
عمر	أبو عثمان	٤٣٥٨	غزاني من الأنبياء	أبو هريرة	٣١٢٤ ، ٥١٥٧
عمرو بن لحي بن قمعة	أبن هريرة	٣٥٢٠	غزوت مع النبي ﷺ	جابر	٢٣٨٥
عمل قليلاً وأجر كثيراً	البراء	٢٨٠٨	غزوت مع النبي ﷺ العسرة	يعلى بن أمية	٤٤١٧
العمل الصالح يرفع الكلم الطيب	قال مجاهد	ك ٩٧ ب ٢٣	غزوت مع النبي ﷺ تسع غزوات	سلمة بن الأكوع	٤٢٧٢
العمل بالنية وإلما لا مرئ ما نوى	عمر	٥٠٧٠	غزوت مع النبي ﷺ جيش العسرة	يعلى بن أمية	٢٢٦٥
المنق ، فإذا وجد فجوة نص	أسامة	٤٤١٣	غزوت مع النبي ﷺ خمس عشرة	البراء	٤٤٧٢
عن جنب : عن بعد	ك ٦ ب ٢٢	٢٢	غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات	سلمة بن الأكوع	٤٢٧٠ ، ٤٢٧٣
عن ليلة أسري بالنبي ﷺ	أنس	٣٥٧٠	غزوت مع النبي ﷺ على ناضح	جابر	٢٤٠٦
عن معادن العرب تسألوني ؟	أبو هريرة	٣٣٨٢ ، ٤٦٨٩	غزوت مع النبي ﷺ يوم القرد	سلمة	ك ٦٤ ب ٣١ .
عندك شيء تصليها	سهل	٥٨٧١			
عندكم شيء	أم عطية	١٤٤٦ ، ٢٥٧٩	غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات أو	أبو برزة الأسلمي	١٢١١
عندنا من شعر النبي ﷺ	قال ابن سيرين	١٧٠	سبع غزوات		
العوان : النصف بين البكر والهرمة	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ٣٠	غزوت مع رسول الله ﷺ	جابر	٢٩٦٧
عودوا المريض	أبو موسى	٥١٧٤ ، ٣٠٤٦	غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة	يعلى بن أمية	٢٩٧٣
		٥٦٤٩ ، ٥٣٧٣	غزوت مع رسول الله ﷺ قبل نجد	ابن عمر	٩٤٢ ، ٤١٣٢
علام أوقدتم هذه النيران ؟	سلمة بن الأكوع	٥٤٩٧	غزونا جيش الحبط	جابر	٤٣٦٢ ، ٥٤٩٣
علام توقد هذه النيران ؟	سلمة بن الأكوع	٢٤٧٧	غزونا مع النبي ﷺ	البراء	٤٢٢٥
عيسى جعد مروع	ابن عباس	٣٣٩٦	غزونا مع النبي ﷺ تبوك	أبو حميد	٣١٦١
عيشة راضية ﴿ يريد فيها الرضا	قال ابن جبير	ك ٦٥ ب الحاققة		الساعدي	
﴿عين آنية﴾ بلغ إناما	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الغاشية	غزونا مع النبي ﷺ سبع غزوات أو ستا	ابن أبي أوفى	٥٤٩٥
العين حق	أبو هريرة	٥٧٤٠	غزونا مع النبي ﷺ غزوة تبوك	أبو حميد	١٤٨١
العين حق ونهى عن الوشم	أبو هريرة	٥٩٤٤	غزونا مع النبي ﷺ غزوة تبوك	سهل بن سعد	ك ٢٤ ب ٥٤ .
غاب عمي أنس بن النضر	أنس	٢٨٠٥			
الغادر يرفع له لواء يوم القيامة	ابن عمر	٦١٧٧	غزونا مع النبي ﷺ وقد ناب	جابر	٣٥١٨
غارث أمكم	أنس	٥٢٢٥	غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة نجد فلما	جابر	٤١٣٩
غبت عن أول قتال للنبي ﷺ لئن أشهدني	أنس	٤٠٤٨	أدركه		
الله مع النبي ﷺ			غسل يوم الجمعة واجب	أبو سعيد الخدري	٢٦٦٥ ، ٨٩٥ .
﴿غشاء أحوى﴾ هشياً متنبراً	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب طارق			
غدا علي رسول الله ﷺ وأبو بكر	عتبان بن مالك	ك ١٨ ب ٢٨ ،	الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم	أبو سعيد	٨٨٠ ، ٨٥٨
		١١٦٧	غشنا التماس ونحن في مصافنا	قال أبو طلحة	٤٥٦٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف	أبو سعيد	٦٢٢٩	﴿فاتقوا﴾ : صاف	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ٣٠
غض البصر وكف الأذى ورد السلام وأمر بالمعروف	أبو سعيد	٢٤٦٥	فاكون أول من بعث فلنا موسى	أبو هريرة	ك ٩٧ ب ٢٢
غطى النبي ﷺ ركبته حين دخل عثمان غطوا بها رأسه واجعلوا غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله	أبو موسى	١٢ ب ٨	فلما كان ذلك لم تحلي أولم تصلحي له حتى	قال أنس	٤٩٨٤
غفار غفر الله لها	خياط	٤٠٤٧	﴿فلمن﴾ : أعط	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٠
غفار غفر الله لها وأسلم سالها الله	خياط	٤٠٨٢	فلان توليت فلان عليك	ابن عباس	٢٩٣٦
غفر لامرأة موصدة مروت بكلب	ابن عمر	٣٥١٣	فلان كان ذلك لم تحلي أولم تصلحي له حتى	عكرمة	٥٨٢٥
الغلب : الملقطة	أبو هريرة	٣٥١٤ ، ١٠٠٦	فلانا أحق بموسى منك	ابن عباس	٢٠٠٤
غلغوا الأبواب	أبو هريرة	٣٣٢١	فاتتبع لها رجل ذو عزم ومنعة	عبد الله بن زعنة	٣٣٧٧
الغنى غنى النفس	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٣	﴿فاتصحب﴾ : في حاجتك	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ٦٥ ألم نشرح
﴿غول﴾ : وجمع البطن	جابر	٥٦٢٤	فاتصرف رسول الله ﷺ وقد تجلت	أسماء	١٠٦١
غير أن لا تهجر إلا في البيت	أبو هريرة	٦٤٤٦	﴿فاتطلقا فوجدنا جباراً﴾	أبي بن كعب	٢٢٦٧
﴿غير أولي الإربة﴾	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٨	فاتقري	عائشة	١٧٧١
﴿غيا﴾ خسراتا	معاوية بن حيدة	ك ٦٧ ب ٩٢	فاتقري	عائشة	١٧٧٢
فاتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت	قال الشعبي	ك ٦٥ ب ٦٥	فلان فله حرم عليكم دماءكم	ابن عمر	١٧٤٢
فاتقوا الله واعبدوا بين أولادكم	ومجاهد وطاوس		فلان دماءكم ولمولاكم عليكم حرام	أبو بكر	١٠٥
فاتوا حرثكم أني شتم	ك ٥٩ ب ١٠		فلان دماءكم ولمولاكم وأعراضكم	أبو بكر	٦٧
الفاجرة كالآرة صماء معتلة حتى	ابن عباس	٧٣٢٥	فلان دماءكم ولمولاكم وأعراضكم	ابن عباس	١٧٣٩
فاتح في أفواههم التراب	النعمان بن بشير	٢٥٨٧	فلان عمرة في رمضان تقضي حجة معي	جابر	١٨٦٣
فاتح في أفواههم التراب	قال ابن عمر	٤٥٢٧	فلان عمرة في رمضان تقضي معي	ابن عباس	١٨٦٣
فاحسب هذه الآية نزلت في ذلك	أبو هريرة	٥٦٤٤	فلان هذا يوم حرام	ابن عمر	١٧٤٢
﴿فاحطط﴾ فبت بالماء	عائشة	١٢٩٩	فلنك لا تستطيع ذلك	عبد الله بن عمرو	١٩٧٦
فاخرجني مع أخيك إلى التعميم	عائشة	١٣٠٥	فلنكم سترون بعدي أثره	أنس	٣١٦٣
﴿فادارأتم﴾ : اخلفتم	الزبير	٢٣٦١	فلنكم لا تدعون أصم ولا غائباً	أبو موسى	٦٤٠٩
فاديت نفسي وفاديت عقيلاً	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب ٦٥	﴿فلوحي﴾ : فاشار	ك ٦٠ ب ٢٢	
فلانا اطرت فصم يومين	عائشة	١٧٦٢ ، ٣٢٨	فلوحي﴾ : فاشار	ك ٦٠ ب ٤٣	
فلاناسجد فاسجدوا	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ٣٠	فلوحي﴾ : فاشار	ابن عمر	٢٠٣٢
فلان كان رمضان اعتمرني	العباس	ك ٤٩ ب ١١	فلوحي﴾ : فاشار	عائشة	٢٨١٣
﴿فغار التور﴾ : نبح الماء	عمران بن حصين	١٩٨٣	فلوحي﴾ : فاشار	ابن عباس	١٧٣٩
﴿فغار التور﴾ وجه الأرض	قال أنس	ك ١٠ ب ٥٢	فلوحي﴾ : فاشار	ابن عباس	١٧٣٩
﴿فغار غا﴾ : إلا من ذكر موسى	ابن عباس	١٧٨٢	﴿فلوحي﴾ : فاشار	قنادة	ك ٦٥ ب ٦٥ البقرة
﴿فغار غا﴾ : فاستلها	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٢٢	﴿فلوحي﴾ : فاشار	قال الحسن	ك ٦٥ ب ٦٥ الرحمن
فاطمة بضعة مني	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ١	﴿فلوحي﴾ : فاشار	أم سلمة	٦٠٩١
فاطمة سيدة نساء أهل الجنة	المسور	٣٧١٤ ، ٣٧١٧	﴿فلوحي﴾ : فاشار	أم سلمة	٣٣٢٨
فاطمة سيدة نساء أهل الجنة		٣٧١١	﴿فلوحي﴾ : فاشار	جابر	٤٩٢٥
فاتق رقة	ك ٦٢ ب ٢٩		﴿فلوحي﴾ : فاشار	جابر	٤٩٢٦
فاتعمرني من التعميم	أبو هريرة	٥٣٦٨	﴿فلوحي﴾ : فاشار	جابر	٧٠١
فاغفل مانا	عائشة	١٧٧٢	﴿فلوحي﴾ : فاشار	جابر بن عبد الله	٧٠١
فاقبلت أنا وأم مسطح	أم حنيفة	٥١٠٦	﴿فلوحي﴾ : فاشار	أبو هريرة	٣٣٤٧
	قالت عائشة	٤٠٢٥	﴿فلوحي﴾ : فاشار	زينب بنت جحش	٣٥٩٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
فتح اليوم من ردم ياجوج وماجوج مثل هذه	زيت بنت جحش	٣٣٤٦	فرج سقني وأنا بمكة فنزل جبريل (عليه السلام) فخرج صديري	أبو ذر	١٦٣٦
فتح اليوم من ردم ياجوج وماجوج	ابن عباس	٥٢٩٣	فرج عن سقني بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل فخرج صديري	أبو ذر	٣٣٤٢، ٣٤٩
فزة بين عيسى ومحمد ﷺ	قال سلمان الفارسي	٣٩٤٨	فرق النبي ﷺ بين أخوي بني المعجلان	ابن عمر	٥٢٤٩، ٥٣١١
فردين عليه حديثه	ابن عباس	٥٢٧٥	فرق بين رجل وامرأة فلفها وأحلهما	ابن عمر	٥٣١٢
فلت فلاك بدن النبي ﷺ يدي	عائشة	١٦٩٦	فرقوا بين كل ذي محرم	قال عمر	٣١٥٦
فلت فلاك هدي النبي ﷺ ثم أشعرها	عائشة	١٦٩٦	﴿فرش مرفوعة﴾ : بعضها فوق	بدء الخلق	ك ٥٩ ب ٨
فلت فلاك هدي رسول الله ﷺ يدي	عائشة	١٧٠٠	فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين	عائشة	٣٥٠
فلت فلاكها من عهد كان عندي	عائشة	١٧٠٥	فرض الله على أمي خمسين صلاة	أنس	٣٤٩
فلت لهدي النبي ﷺ تعني الفلاك	عائشة	١٧٠٤	فرض النبي ﷺ صدقة الفطر أو قال	ابن عمر	١٥١١
﴿فلتني آدم من ربه كلمات﴾ فهو قوله رنا	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ١	فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر	ابن عمر	١٥٠٣، ١٥٠٤
فتنة الرجل في أهله	حذيفة	١٨٩٥، ٥٢٥	فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً	ابن عمر	١٥١٢
فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره	حذيفة	١٤٣٥	فرضت الصلاة ركعتين	عائشة	٣٩٣٥
فتنة الرجل في أهله وولده وجاره	قال حذيفة	٧٠٩٦	فرضها رسول الله ﷺ لأهل نجد	ابن عمر	١٥٢٢
الفتنة من هنا وأشار إلى المشرق	ابن عمر	٥٢٩٦	﴿فرباً﴾ : عظيماً	أنس	ك ٦٠ ب ٤٨
الفتنة ها هنا الفتنة هاهنا من حيث	ابن عمر	٧٠٩٢	فزع الناس فركب رسول الله ﷺ	٢٩٦٩	
الفتنة ها هنا . ها هنا يطلع قرن الشيطان	أبو هريرة	٤٣٨٩	فصوموه أتم	أبو موسى	٢٠٠٥
فحج آدم موسى مرتين	أبو هريرة	٣٤٠٩	فضل صلاة الجميع	أبو هريرة	٤٧١٧
الفخذ عورة	ابن عباس وجهد	ك ٨ ب ١٢	فضل عائشة على النساء	أبو موسى	٣٤٣٣، ٣٧١٩
الفخر والخيلة في أصحاب الإبل	أبو هريرة	٤٣٨٨	فصل عائشة على النساء	أنس	٥٤١٨
الفخر والخيلة في القنادين	أبو هريرة	٣٤٩٩	فضلت عليهن بتسعة وستين جزءاً كلهن مثل حرها	أبو هريرة	٣٢٦٥
الفخر والخيلة في أهل الخيل والإبل	أبو هريرة	٣٣٠١	الفطرة خمس الختان والاستحدا	أبو هريرة	٥٨٩١، ٦٢٩٧
القنادين أهل الدير	أبو هريرة	٣٣٠١	الفطرة خمس أو خمس من الفطرة	أبو هريرة	٥٨٨٩
فداك أبي وأمي	سعد بن أبي وقاص	٤٠٥٧	﴿فلتلق مسحاً بالسوق والأعناق﴾ :	ك ٦٠ ب ٤٠	
فداك أبي وأمي	عبد الله بن الزبير	٣٧٢٠	يمسح عراب الخيل	ك ٦٠ ب ٤٢	
فدية من صيام أو صدقة أو نسك	كعب بن عجرة	٦٧٠٨	﴿فغزنا﴾ : شلدنا	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٢
فدعا النبي ﷺ يرداه فارتدى به ثم	علي	٥٧٩٣	فعل عمر هل يأمر الامام رجلاً فيضرب	ابن عباس	ك ٨٦ ب ٤٦
فدين لله أحق أن يقضى	ابن عباس	١٩٥٣	فعل هذا من هو خير منه	عبد الله بن عمرو	٥٩٧٢
فدينك بأبائنا وأمهاتنا	أبو بكر	ك ٧٨ ب ١٠٤	﴿فقال اكلمنيها﴾ مثل وكلمها زكريا	أبو هريرة	ك ٦٠ ب ٣٩
فلذلك سعي الناس بينهما	ابن عباس	٣٣٦٤	فقال هذه خديجة أتتك ياتاه	أبو هريرة	٧٤٩٧
فلذلك من نقصان عقلها	أبو سعيد	٢٦٥٨	فقدت آية من الأحزاب	قال زيد بن ثابت	٤٠٤٩، ٤٩٨٨
﴿فراشاً﴾ مهاندا	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٣	فقدت أمة من بين إسرائيل ولا يدري	أبو هريرة	٣٣٠٥
فرايت باللا جاء بمنزلة فركزها ثم	أبو جحيفة	٥٧٨٦	﴿فتخذها﴾ : ألقبها	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٢٢
فرايت جهنم يحطم بعضها بعضاً	عائشة	ك ١٠ ب ٩١	قللت لعلها كلفوا	قال عروة	٤٦٩٦
فرج سقني بيتي وأنا بمكة	أبو ذر	٣٣٤٢	الفتنة بيان والحكمة بيانة	أبو هريرة	٤٣٩٠
فرج سقني وأنا بمكة فنزل جبريل	أبو ذر	١٦٣٦	﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾	عن ابن مسعود	٤٨٥٦
فرج عن سقني بيتي وأنا بمكة	أبو ذر	٣٤٩			
فرجع النبي ﷺ إلى خديجة	عائشة	٤٩٥٧			
فرجع النبي ﷺ إلى خديجة يرجف فؤاده	عائشة	٣٣٩٢			
﴿الفرحين﴾ : المرحين	ك ٦٠ ب ٣٣				
فرمن المجنون كما تفر من الأسد	أبو هريرة	٥٧٠٧			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
فكوا ما بقي من لحمها	أبو قتادة	١٨٢٤	في الأمة البكر يفترعها الحر	قال الزهري	٦٩٤٩
فكوا العاني	أبو موسى	٥٦٤٩ ، ٥٣٧٣	في الثياب ينسجها الجبوسي	قال الحسن	٨ ب ٧
فكوا العاني وأجبروا الداعي	أبو موسى	٥١٧٤	في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم قائم	أبو هريرة	٥٢٩٤ ، ٦٤٠٠
فكوا العاني وأجبروا الداعي	أبو موسى	٧١٧٣	في الجنة	جابر بن عبد الله	٤٠٤٦
فكوا العاني (بني الأسير)	أبو موسى	٦١٥٠	في الجنة ثمانية أبواب فيها باب	سهل بن سعد	٣٢٥٧
فكيف بنسي	عائشة	٣٠٤٦	في الحبة السوداء شفاء من كل	أبو هريرة	٥٦٨٨
فلست أبالي حين أقتل مسلماً	قال خبيب	٣٩٨٩	في الحرم بكفر	عن ابن عباس	٤٩١١
«فلق» الصبح	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الفلق	«في الخطاب» : يقال : المحاورة	ك ٦٠ ب ٣٩	
فلما سلمت على رسول الله ﷺ	كعب بن مالك	٣٥٥٦	في الرجل يسوي التراب حيث يسجد	معيقيب	١٢٠٧
فليبلغ الشاهد الغائب	ابن عباس	١٧٣٩	في الرقيق الأعلى	عائشة	٤٤٣٦ ، ٦٥١٠
فليبلغ الشاهد الغائب	أبو بكر	١٧٤١			٤٤٥١
فليبلغ على اسم الله	جندب بن سفیان	٥٥٠٠	في الرقيق بالأعلى - (ثلاثاً)	عائشة	٤٤٣٨ ، ٣٦٦٩
«فليمدد» فليدعه	قال مجاهد	ك ٦٥ ب مريم	في القرقة ربع العشر	أنس	١٤٥٤
«فما استطاعوا أن يظهروا» : يعلوه	ك ٦٠ ب ٧		في الركاز الخمس	ك ٢٤ ب ٦٦	
فما بال دعوى أهل الجاهلية	جابر	٣٥١٨	في الركاز الخمس	أبو هريرة	١٤٩٩ ، ٢٣٥٥
فما تزوجت بكراً أم ثيباً؟	جابر	٢٤٠٦			٦٩١٢
فما كان عمر يسمع رسول الله ﷺ	ابن الزبير	٤٨٤٥	في الصرف سمعت	أبو سعيد	٢١٧٦
«فما لكم في المناقنين فتين»	زيد بن ثابت	٤٥٨٩	في العتير واللؤلؤ الخمس	قال الحسن	ك ٢٤ ب ٦٥
«فما لكم في المناقنين فتين»	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب النساء	في القرض إلى أجل	قال ابن عمر	ك ٤٣ ب
فمن كان إلا من مضر	زينب ابنة أبي سلمة	٣٤٩٢ ، ٣٤٩١	في التي لم يرتع منها	عائشة	٥٠٧٧
فمن أعدى الأول	أبو هريرة	٥٧١٧	في المرضع والحامل إذا خافتا	قال الحسن	ك ٦٥ ب البقرة
فمن يعمل إذا لم يعدل الله	ابن مسعود	٣١٥٠		وليراعيم	
«فنبذناه بالبراء» : بوجه الأرض	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٣٥	في المريض عنه الماء ولا يجرد	قال الحسن	ك ٧ ب ٢
«فنسي» : موسى	ك ٦٠ ب ٢٢		في المدن جبار وفي الركاز	ك ٢٤ ب ٦٦	
فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك	جابر	٥٠٧٩ ، ٢٣٠٩	في المقتولة بالبندق تلك الموقوفة	قال ابن عمر	ك ٧٢ ب ٢
فهلا جلس في بيت أبيه	أبو حميد	٢٥٩٧	في المملوكين للتجارة يزكى في	قال الزهري	ك ٢٤ ب ٧٧
فهلا جلست في بيت أبيك وأملك	أبو حميد	٦٩٧٩ ، ٧١٩٧	في النظر إلى التي لم تحض من النساء	قال الزهري	ك ٧٩ ب ٢
فوا بيعة الأول فالأول	الساعدي		في امرأة سرت قطعت شمالها	قال قتادة	ك ٨٦ ب ١٣
فوالذي نفسي بيده إنها لو حسيت	أبو هريرة	٣٤٥٥	في أي يوم توفي رسول الله ﷺ	قال أبو بكر	١٣٨٧
فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى	قال ابن عباس	١٧٣٩	في بغير تردى في بئر من حيث قدرت	قال علي وابن	ك ٧٢ ب ٢٣
فوالله لأن يهدي الله بك	أبو هريرة	١٤	في بني إسرائيل والكهف ومريم	ابن مسعود	٤٩٩٤
فوالله ما أعلم أحداً أبلاء الله	سهل بن سعد	٤٢١٠	«في قلبهم» اختلافتهم	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب النحل
فوالله يا رسول الله لتحدثني بالذي أخطأت	كعب بن مالك	٤٦٧٨	في تمتع بالعمرة إلى الحج فتتمتع الناس	عائشة	ك ٦٥ ب ١٠٤
فويسق - (الوزغ)	أبو مالك	ك ٨٣ ب ٩	في ثلاث	عبد الله بن عمرو	١٩٧٨
فلا إذا	عائشة	١٨٣١	في ثلاثة أثواب بيض سحولية	قالت عائشة	١٣٨٧
فلا إذا	عائشة	١٧٥٧	«في جنوع النخل» : على جنوع	ك ٦٠ ب ٢٢	
فلا بأس اغتري	أم سليم	١٧٥٩	في نبيحة السرقة الطر حوه	قال طلوس وعكرمة	ك ٧٢ ب ٣٦
فلان تفلك	عائشة	١٧٦٢	في رجلين شهدا على رجل أنه سرق	قال الشعبي	ك ٨٧ ب ٢١
«في أحسن تقويم» : في أحسن خلق	أنس	٦٨٧٧	في شهادة عل المرأة من وراء الستر	قال الزهري	
في أربع وعشرين من الإبل فما دونها	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ١	في صدقة الغنم في سائماتها إذا	أبو بكر	١٤٥٤
في الأسير يعلم مكانه	أبو بكر	١٤٥٤	في صدقة عمر رضي الله عنه ليس على	عمرو بن دينار	٢٣١٣
	قال الزهري	ك ٦٨ ب ٢٢	الولي		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
في صوم العشر لا يصلح حتى ﴿في عزه﴾ معازين	قال سعيد بن السب	ك ٣٠ ب ٤٠	فيما يروي عن ربه عز وجل قال	ابن عباس	٦٤٩١
	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ص ،	فيما يروي عن ربه قال لا ينبغي لعبد أن يقول	ابن عباس	٧٥٢٩
		٤٨٠٧	فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث	قال إبراهيم	ك ٦٨ ب ٤٠
في عظام الموتى نحو النبل	قال الزهري	ك ٦٤ ب ٦٧	فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله	عن الزهري	ك ٥٥ ب ٣١
في غزوة بني المصطلق أنهم أصابوا سبايا	أبو سعيد	٧٤٠٩	فيمن قال إن لم الفعل كنا وكنا فسرأتي طالق	قال الزهري	ك ٦٨ ب ١١
في قبيل وجد عند بيت في بيوت	قال عمر بن عبد العزيز	ك ٨٧ ب ٢٢	فيمن قال لامرأته هي لي بعض صداقتك	عن الزهري	ك ٥١ ب ١٤
في قوله تعالى ﴿وهو الذي بدأ الخلق﴾	قال الربيع بن خثيم	ك ٥٩ ب ١	فيمن نسي سجدة حتى قام	قال الحسن	ك ١٠ ب ٥١
في قوله ﴿اللات والعزى﴾	عن ابن عباس	٤٨٥٩	فيمن يهتج ليس عليه إلا غسل	قال ابن عمر	ك ٤٤ ب ٣٤
في قوله تعالى ﴿الودود﴾ الحبيب	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب البروج	فيمن يخرج من بيته الدود	قال عطاء	ك ٤٤ ب ٣٤
في قوله تعالى ﴿وما جعلنا الرأيا﴾	قال ابن عباس	٣٨٨٨	فيمن يركع مع الإمام ركعتين	قال الحسن	ك ١٠ ب ٥١
في قوله تعالى : ﴿ومن كان غنياً	ابن عباس عائشة	٤٥٧٥	فيمن يشتري السلعة على الرضا	قال طاووس	ك ٣٤ ب ٩٨
فليستغف﴾			فيمن يطوف فقام الصلاة أو بلغ	قال عطاء وابن عمر	ك ٢٥ ب ٦٨
في قوله تعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا	ابن عباس	٧٥٢٥	وعبد الرحمن بن أبي بكر		
في قوله تعالى ﴿ولا يعصيك	عن ابن عباس	٤٨٩٣	فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين	قال قتادة	ك ١٠ ب ١٠٦
في قوله ﴿وتكتب ما قدموا وآثارهم﴾	قال مجاهد	ك ١٠ ب ٣٣ ،	فيمن يكرهه للصوم فيطلق ليس بشيء	قال ابن عباس	ك ٨٩ ب ١
		٦٥٥	وابن عمر وابن الزبير والشعبي		
في قوله ﴿ويستغفرك في النساء	قالت عائشة	٥١٣١	والحسن		
في قوله ﴿لا تحرك به لسانك﴾	ابن عباس	٤٩٢٩ ، ٥٠٤٤ ،	قال الشعبي وأبو		
في قوله ﴿لا تحرك به لسانك﴾	ابن عباس	٧٥٢٤	فيمن يلعب بالصبي إن أدخله فيه		
في كيد في شدة خلق	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ١	فيمنه ؟	جعفر	
في كسوف الشمس والقمر إنهما آيتان	عائشة	٣٢٠٣	فيما نزلت إذ همت طائفتان	قال جابر	٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧
في كل دور الأنصار خير	أبو أسيد	٣٨٠٧	فيما نزلت هذه الآية ﴿هذان خصمان	قال علي	٣٩٦٧
في كل دور الأنصار خير	أنس	٥٣٠٠	فيه الوضوء (للذي)	علي	١٣٢ ، ١٧٨
في كل ذات كبد رطبة أجر	أبو هريرة	٢٤٦٦ ، ٦٠٠٩	فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم	أبو هريرة	٩٣٥
في كل رطبة أجر	أبو هريرة	٢٣٦٣	يصلي		
في كل صلاة يقرأ	قال أبو هريرة	٧٧٢	فيه غرة عبد أو أمة	الخيرة	٧٣١٧
في كل لغو يهيمون	قال ابن عباس	ك ٧٨ ب ، ٩٠	فيه غرة عبد أو أمة	محمد بن مسلمة	٧٣١٨
في كم قرأ القرآن ؟	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٣	فيها جزور أو بقرة أو شاة	قال ابن عباس	١٦٨٨
في كم كتبت النبي ﷺ	قال أبو بكر	١٣٨٧	فيها من أروق ؟	أبو هريرة	٦٨٤٧
في كيل معلوم ووزن معلوم	ابن عباس	٢٢٤١	فيهما فجاهد	عبد الله بن عمرو	٣٠٠٤ ، ٥٩٧٢
في مجوسين أسلموا هما على نكاحها	قال الحسن وقادة	ك ٦٨ ب ٢٠	في أنزلت هذه الآية كانت	الأشعث	٢٣٥٧
في مريض طلق	قال ابن الزبير	ك ٦٨ ب ٤	في نزلت هذه الآية ﴿فمن كان منكم مريضاً﴾	كعب بن عجرة	١٨١٥
في هذا نزع روح النبي ﷺ	عائشة	٣١٠٨	قاتل الله اليهود إن الله لما حرم	جابر	٢٢٣٦
في يناسي الصغير والكبير		٢٧٦٧	قاتل الله اليهود اتخلوا	أبو هريرة	٤٣٧
﴿فيستحكم﴾ : فيهلككم	ك ٦٠ ب ٢٢		قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم	عمر	٢٢٢٣
فيمن تزون هذه الآية نزلت ﴿ليود أحدكم﴾	قال عمر	٤٥٣٨	قاتل الله اليهود لما حرم الله	جابر	٤١٣٣
فيما استطلعت	ابن عمر	٧٢٠٢	قاتل الله فلا تألم يعلم أن النبي ﷺ قال	عمر	٣٤٦٠
فيما استطلعت والنصح لكل مسلم	جرير بن عبد الله	٧٢٠٤	قاتل الله يهود حرمت عليهم الشحوم	أبو هريرة	٢٢٢٤
فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا	ابن عمر	١٤٨٣	قاتلهم الله أما والله قد علموا	ابن عباس	١٦٠١
﴿فيما عرضتم به من خطبة النساء﴾ يقول	قال ابن عباس	٥١٢٤	قاتلهم الله لقد علموا ما استقسم بها	ابن عباس	٤٢٨٨
إني أريد			قاتلهم الله والله إن استقسم بالأزلام قط	ابن عباس	٣٣٥٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قال إبراهيم لامرأته هذه أختي	ك ٨٩ ب ٧	٧١٧٨	قال أناس لابن عمر إننا ندخل على	قال محمد بن زيد	٧١٧٨
قال إبراهيم لسارة هذه أختي	ك ٦٨ ب ١٠		قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال ابن الزبير لابن جعفر	ابن أبي ملكية	٣٠٨٢	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو جهل اللهم إن كان هذا هو الحق	أنس	٤٦٤٨ ، ٤٦٤٩	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو جهل لئن رأيت محمداً	ابن عباس	٤٩٥٨	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو طلحة لأم سليم	أنس	٣٥٧٨	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت	أنس	٥٣٨١	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
صوت رسول الله ﷺ			قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت	أنس	٦٦٨٨	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
صوت رسول الله ﷺ			قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو لهب تبا لك	ابن عباس	٤٩٧٣	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو لهب عليه لعة الله للنبي ﷺ تبا لك	ابن عباس	١٣٩٤	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أبو موسى لمبلغة بن مسعود إننا لم	قال أبو وائل	٣٤٥	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
يجد الماء			قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال أم هانئ للنبي ﷺ الرجل يقتل	أبو موسى	٣١٢٦	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال العباس للنبي ﷺ فليت نفسي	أنس	ك ٤٩ ب ١١	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله إننا أحب عبدي قلاني	أبو هريرة	٧٥٠٤	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله أصبح من عبدي كافرني ومؤمن بي	زيد بن خالد	٧٥٠٣ ، ٤١٤٧	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله أعددت لعبادي الصالحين	أبو هريرة	٣٢٤٤	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين	أبو هريرة	٧٤٩٨	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله أنا عند ظن عبدي بي	أبو هريرة	٧٥٠٥	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله أتق أتق عليك	أبو هريرة	٧٤٩٦ ، ٤٦٨٤	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله أتق بائن آدم أتق عليك	أبو هريرة	٥٣٥٢	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله تبارك وتعالى أعددت لعبادي	أبو هريرة	٤٧٤٩	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله تعالى أنا مع عبدي حشما ذكرني	أبو هريرة	ك ٩٧ ب ٤٣	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم	أبو هريرة	٢٢٧٠	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله تعالى كلني ابن آدم	أبو هريرة	٤٩٧٤	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله تعالى يؤذني ابن آدم يسب الدهر	أبو هريرة	٧٤٩١	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله ثلاثة أنا خصمهم	أبو هريرة	٢٢٢٧	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله عز وجل أتق	أبو هريرة	٤٦٨٤	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله عز وجل لك ذلك وعشرة	أبو سعيد	ك ٩٧ ب ٧	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله عز وجل ومن أعظم ممن ذهب يخلق	أبو هريرة	٧٥٥٩	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله عز وجل يؤذني ابن آدم	أبو هريرة	٤٨٢٦	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله كلني ابن آدم	ابن عباس	٤٤٨٢	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله كل عمل ابن آدم	أبو هريرة	١٩٠٤	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله لك ذلك وعشرة مثله	أبو سعيد	ك ٨٣ ب ١٢	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله «ورقد علمت الجنة إني لمحضرون»	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ١٢	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
ستحضر لحساب			قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله يسب بنو آدم الدهر	أبو هريرة	٦١٨١	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال الله تعالى يشتني ابن آدم وما ينيني له	أبو هريرة	٣١٩٣	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
أن يشتني			قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣
قال لقداد يوم يفرأ رسول الله	ابن مسعود	٤٦٠٩	قال أناس يارسول الله هل ترى رينا	أبو هريرة	٦٥٧٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قال رجل يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من	عمران بن حصين	٦٥٩٦	قال لي النبي ﷺ إنك لتصوم	عبد الله بن عمرو	١٩٧٩
قال رجل يا رسول الله أي الذنب أكبر	ابن مسعود	٧٥٣٢	قال لي النبي ﷺ في كم تقرأ القرآن	عبد الله بن عمرو	٥٠٥٣
قال رجل يا رسول الله أي الذنب أكبر عند الله	ابن مسعود	٦٨٦١	قال لي النبي ﷺ لوجه مال البحرين	جابر	٢٥٩٨
قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة	أبو مسعود	٩٠	قال لي الوليد بن عبد الملك أبلغك أن علياً	قال الزهري	٤١٤٢
قال رجل يأتيه الله من أبي	أنس	٧٢٩٥	قال لي جبريل من مات من أمك لا يشرك	أبو ذر	٣٢٢٢
قال رسول الله ﷺ حين أراد قلوبم	أبو هريرة	١٥٨٩	قال لي رسول الله ﷺ ألم أنبا أنك تقوم	عبد الله بن عمرو	٣٤١٩
قال رسول الله ﷺ في غسل لبيته	أم عطية	١٢٥٥	قل لي رسول الله ﷺ ألا تريحي	جرير	٣٠٢٠
قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم	عائشة	١٣٩٠	قال لي رسول الله ﷺ يا عبد الله	عبد الله بن عمرو	١٩٧٥
قال رسول الله ﷺ لا امرأة من الأنصار	ابن عباس	١٧٨٢	قال لي عبد الله بن عمر هل تدري	قال أبو بردة	٣٩١٥
قال رسول الله ﷺ ليلة أسري به	أبو هريرة	٣٤٣٧	قال لي قيصر سألني	أبو سفيان	٥٦٦ ب ٧٦
قال سليمان بن داود عليهما السلام	أبو هريرة	٢٨١٩ ، ٣٤٢٤	قال موسى رسول الله عليه السلام	أبي بن كعب	٤٧٢٦
لأطوفن الليلة		٥٢٤٢	قال : ذكر الناس يوماً حتى إذا		
قال سليمان لأطوفن الليلة على تسعين امرأة	أبو هريرة	٦٦٣٩ ، ٦٧٢٠	فاضت العيون		
قال شرح للغزاليين : ستكتم		ك ٣٤٤٩	قال لا تواخطني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسراً	أبي بن كعب	٦٦٧٢
قال عباس للنبي ﷺ فليت نفسي	أنس	ك ٤٩١٣	قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن التوثي	قال طاووس	ك ٢٤٤٣
قال عباس للنبي ﷺ فليت نفسي	أنس	ك ٤٩١٣	قال ناس من أصحابه يا رسول الله تادي	ابن عمر	٤٠٢٦
قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه	قال إبراهيم بن	٢٢١٩	قال وفد عبد القيس للنبي ﷺ مرنا بجمل	أنس	ك ٩٧٥٦
لصهيب أتق	عبد الرحمن ابن عوف		قال يعقوب عليه السلام ﴿إنما أشكو بشي		ك ٢٣٤١
قال عبد الرحمن دلوني على السوق	قال أنس	ك ٣٤٤٩	قالت الأنصار أنسم بيتنا	أبو هريرة	٣٧٨٢
قال عبد الله بن سلام للنبي ﷺ إن جبريل	قال أنس	ك ٥٩٦٦	قالت الأنصار إن لكل قوم	أبو حمزة طلحة	٣٧٨٨
قال عبد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله	قال نافع	١٦٩٣	قالت الأنصار لكل نبي اتباع	ابن يزيد	
عنهم لأية أقم			قالت الأنصار للنبي ﷺ ألقم بيتنا	زيد بن أرقم	٣٧٨٧
قال عبيد بن جريح لابن عمر		ك ٢٥٨٢	قالت النساء للنبي ﷺ غلبنا عليك الرجال	أبو هريرة	٢٧١٩ ، ٣٣٢٥
قال علي لعمر أما علمت أن القلم		ك ٨٦٢٢	قالت امرأة للنبي ﷺ إن أختي ماتت	أنس	٣٧٧٨
قال عمر مخاطباً إته منافق		ك ٧٨٧٤	قالت امرأة للنبي ﷺ إن أبي ماتت	أبو سعيد	١٠١ ، ١٠٢
قال عمر للنبي ﷺ أصبت أرمناً	ابن عمر	ك ٨٣٣٣	قالت امرأة للنبي ﷺ أحب لك	ابن عباس	١٩٥٣
قال عمر من يحفظ حديثاً	قال حذيفة	١٨٩٥	قالت امرأة للنبي ﷺ ماتت أمي	سهل	ك ٦٧٣٧
قال في بني إسرائيل والكهف	عن ابن مسعود	٤٧٠٨	قالت امرأة للنبي ﷺ ما أرى صاحبك	ابن عباس	١٩٥٣
قال في مرضه الذي مات به	عائشة	١٣٣٠	قالت امرأة يا رسول الله ما أرى صاحبك	جندب البجلي	٤٩٥١
قال كعب بن مالك حين تخلف عن النبي ﷺ		ك ٧٨٤٦ ، ك ٩٧٤٦	قالت اليهود لعمر إنكم تقرأون	قال طارق بن شهاب	٤٦٠٦
قال كهل قریش الملائكة بنات	قال مجاهد	ك ٥٩١٢	قالت عائشة رضي الله عنها وإرأساه	القاسم بن محمد	٧٢١٧
قال للنبي ﷺ ما أغيت عن عمل	العباس	٣٨٨٣	قالت لعبد الله بن الزبير ادني مع صواحيبي	عن عائشة	٧٣٢٧
قال له إنا لا نخل بيتاً فيه صورة	ابن عمر	٥٩٦٠	قالت له وهو يسألها عن قول الله	عائشة	٤٦٩٥
قال له رجل شهدت الخروج مع رسول الله ﷺ	عن ابن عباس	٨٦٣	قالت هند أم معاوية	عائشة	٢٢١١
قال له رجل يا أبا عماره	البراء	٢٨٧٤	قالت هند يا رسول الله إن لبا سفيان رجل شحيح	عائشة	٥٣٧٠
قال لي ابن عباس هل تزوجت	قال ابن جبير	٥٠٦٩	قالها إبراهيم عليه السلام حين قالوا (إن	ابن عباس	٤٥٦٣
قال لي النبي ﷺ استفتني	سهل	ك ٥١٤	الناس قد جمعوا لكم ...)		
قال لي النبي ﷺ اقرأ علي	ابن مسعود	٥٠٥٦	﴿قالوا هذا الذي رزقنا من قبل﴾ أتينا من قبل	قال أبو العالية	ك ٥٩٥٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قالوا يا رسول الله إن هنا أقواماً حديثاً	عائشة	٧٣٩٨	قيل النبي ﷺ إبراهيم	أنس	ك ٧٨٨ ب ١٠٩
قالوا يا رسول الله أي الإسلام أفضل	أبوموسى	١١	«قيله»: جيله الذي هم منهم	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ١
قالوا يا رسول الله نعب أهل الدثور بالدرجات	أبو هريرة	٦٣٢٩	قتل أبي وعليه دين	جابر	ك ٥٦ ب ٢١
قام أعزاني فبال في المسجد	أبو هريرة	٢٢٠	القتل القتل	أبو هريرة	٦٠٣٧
قام ثم ركع فكير ثم رفع رأسه فقام هنية	مالك بن الحويرث	٨١٨	قتل حمزة أورد رجل آخر خير مني	قال عبد الرحمن	١٢٧٤
قام النبي ﷺ حتى فطر فقامه	عائشة	ك ٧٩ ب ٦	قتل حمزة طعيمة بن عدي	بن عوف	
قام النبي ﷺ حتى تورمت فقامه	المغيرة	٤٨٣٦	قتل حمزة وهو خير مني ثم	قال وحشي	ك ٦٤ ب ٣
قام النبي ﷺ خطيباً فأشار	ابن عمر	٣١٠٤	قتل مصعب بن عمير وكان خير مني	قال عبد الرحمن	١٢٧٥
قام النبي ﷺ مقابل الناس	أبوسعيد	ك ١٣ ب ١٧	قتل مصعب بن عمير وهو خير مني	بن عوف	
قام من اثنين من الظهر لم يجلس بينهما	عبد الله بن بحنة	١٢٢٥	قتل مصعب بن عمير وكان خير مني	قال عبد الرحمن	١٢٧٥
فلما قضى صلاته	ابن عباس	٩٤٤	قتل مصعب بن عمير وهو خير مني	بن عوف	
قام النبي ﷺ فقام الناس معه فكير	أنس	٧١٢٥	قتل أخوها ممي (أم سليم)	أنس	٢٨٤٤
قام النبي ﷺ يني بصفية فدعوت	جابر	٩٧٨	قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى	أم سلمة	٤٩٠٩
قام النبي ﷺ فسأله عن الصلاة في الثوب	أبو هريرة	٣٦٥	فوضعت يده موته بأربعين ليلة		
قام رجل فقال يا رسول الله ما لنا تأمرنا	ابن عمر	١٨٣٨	فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ		
قام رجل فقال يا رسول الله ما لنا تأمرنا أن نلبس	ابن عمر	٥٨٠٥	قتل يهودياً بجارية فتلقاها على أوضح لها	أنس	٦٨٨٥
قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله	أبو هريرة	٢٧٥٣ ، ٤٧٧١	قتله بعد ما قال لا إله إلا الله ؟	أسلمة بن زيد	٦٨٧٢
قام رسول الله ﷺ خطيباً فذكر الله فتنة	أسلمة بن زيد	١٣٧٣	قد أجبتك	أنس	٦٣
قام رسول الله ﷺ فسمعت حين تشهد	المسور بن مخرمة	٩٢٦	قد أجزنا من أجزت	أم هانئ	٣١٧١ ، ٣٥٧
قام رسول الله ﷺ في الناس فأثنى	ابن عمر	٦١٧٥ ، ٧١٢٧	قد أحصر رسول الله ﷺ فحلقت	ابن عباس	١٨٠٩
قام رسول الله ﷺ في صلاة وقمتا معه	أبو هريرة	٦٠١٠	قد أخذتها بالثمن	عائشة	٢١٣٨
قام رسول الله ﷺ يصلي من الليل	ابن عباس	٥٩١٩	قد أذن الله لكن أن تخرجن	عائشة	٥٢٣٧
قام عمار على منبر الكوفة فذكر عائشة	قال أبو وائل	٧١٠١	قد أذن أن تخرجن في حاجتك	عائشة	١٤٧
قام عمر على المنبر فقال	قال ابن عمر	٥٥٨١	قد أريت الآن منذ صليت لكم الصلاة	أنس	٦٤٦٨
قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد	جابر	٩٦١	قد أريت دار هجراتكم	عائشة	٢٢٩٧
قام فصلي ثمانين ركعات ملتحفاً في	أم هانئ	٦١٥٨	قد أريت هذه الليلة ثم أنسيته فابتغوها في	أبو سعيد	٢٠١٨
قام في صلاة الظهر وعليه جلوس فلما أتم	عبد الله بن بحنة	١٢٢٩	العشر الأواخر		
صلاته سجد سجدتين فكير		٣٠٧٣	قد أشرك النبي ﷺ علياً		ك ٤٠ ب ١
قام فينا النبي ﷺ فذكر الغلول	عمر	٣١٩٢	قد أصبتم أقسموا واضربوا لي	أبو سعيد	٢٢٧٦
قام فينا النبي ﷺ مقاماً	أبي	٤٧٢٧ ، ١٢٢	قد أعلتكم مني	سهل بن سعد	٥٦٣٧
قام موسى النبي خطيباً في بني إسرائيل	قال مجاهد	ك ٢٥ ب ١٠٣	قد أسر بقتل الحيات	ابن عمر	٣٢٩٨ ، ٣٢٩٩
القانع السائل	أنس	ك ٧٨ ب ١٠٩	قد أنزل الله القرآن فيك	سهل بن سعد	٤٧٤٥
قيل النبي ﷺ إبراهيم يعني ابنه	أبو هريرة	٥٩٩٧	قد أنزل الله فيك وفي صاحبك	سهل بن سعد	٥٣٠٨
قيل رسول الله ﷺ الحسن بن علي	قال عمر	ك ٨٨ ب ٤٨	قد أنزل الله فيكم قرأنا فيك وفي صاحبك	سهل بن سعد	٧٣٠٤
القبير القبر	قال ابن عباس	٦٣٠٠	فانذهب		
قبض النبي ﷺ وأنا ختين	أنس	٣٥٤٧	قد أودني موسى بأكثر من	ابن مسعود	٦١٠٠
قبض وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة			قد بايعتكم	عائشة	٢٧١٣
يضاء	عائشة	٥٨١٨	قد يرأك الله	عائشة	٢٦٦١
قبض روح النبي ﷺ في هنتين	ك ٥١ ب ٥		قد بلغت محلها	أم عطية	١٤٤٦
قبل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد	أبو هريرة	٥٩٩٧	قد بلغني أنكم قلتم في أسامة	ابن عمر	٤٤٦٨
قبل الحسن بن علي وعنده الأقرع بن					
حابس التميمي جالساً					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش	جابر	١٣٢٠	قد علم النبي ﷺ أن أبي لم يكونا	عائشة	ك ٦٨ ب ٦
قد حالف النبي ﷺ بين قريش	أنس	٢٢٩٤ ، ٦٠٨٣	قد علمت النظائر التي	ابن مسعود	٤٩٩٦
قد حج النبي ﷺ	عروة	١٦٤١	قد علمت أنا كنا نكزي مزارعنا	ابن عمر	٢٣٤٤
قد خأت لك خيئاً فما هو	ابن عباس	٦١٧٢	قد علمت ما تمتع به سمعي	قال السائب بن يزيد	٣٥٤٠
قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل	أبو سعيد	٣٦١٠	قد علمتم أني أقاتكم لله وأصدقكم	ابن عمر	٧٣٦٧
قد خرج رسول الله ﷺ فحال الكفار قريش	ابن عمر	١٦٣٩	قد فطمت	جابر	٣٠٣٢
قد خشيت على نفسي	عائشة	٦٩٨٢	قد قضى	ابن عمر	١٣٠٤
قد دعا لك بالبركة (أبو عقيل)	ابن الزبير	٦٣٥٣ ، ٢٠٥١	قد قضى الله فيك وفي امرأتك	سهل بن سعد	٥٣٠٩ ، ٤٧٤٦
قد دعا لك بالبركة (أبو عقيل)	ابن عمر	٦٣٥٣ ، ٢٥٠٢	قد قلت عليكم	عائشة	٦٣٥٦
قد دنت مني الجنة	اسماء	٧٤٥	قد قلت وعليكم	عائشة	٦٠٢٤
قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ	عمران بن حصين	٧٨٦	قد كان لي منهن درع على عهد رسول الله ﷺ	عائشة	٢٦٢٨
قد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً	عائشة	٢٦٦١	ﷺ فما كانت امرأة		
قد رأيته أسجد في ماء وطين فاستهلت	أبو سعيد	٢٠١٨	قد كان القنوت	أنس	١٠٠٢
السماء			قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له	خياب بن الأرت	٦٩٤٣
قد رأيته أسجد في ماء وطين من صحتها	أبو سعيد	٢٠٢٧	قد كان يوضع لي ولرسول الله ﷺ هذا	عائشة	٧٣٣٩
فالتسوها			الركن		
قد رأيته	-	ك ٦٠ ب ٧	قد كنا زمان النبي ﷺ لا نجد مثل ذلك من	جابر	٥٤٥٧
قد رخص لنا عند الظهر إذا اغتسلت	أم عطية	٣١٣	الطعام		
إحداً من محبضها			قد ملكتها بما معك من القرآن	سهل	٥٨٧١ ، ٥١٤١
قد رجم ورجنا بعده	عمر	٦٨٢٩	قد نهاكم عن صيام هذين العيدين أما	عمر	٥٥٧١
قد رجعتها بسنة رسول الله ﷺ	علي	٦٨١٢	أحدهما يوم فطركم		
قد رأيت الذي صنعت	عائشة	١١٢٩	قد يكون البعر خيراً	قال ابن عباس	ك ٣٤ ب ١٠٨
قد رأيته الذي مع النبي ﷺ وقد حضرته	جابر	٥٦٣٩	ﷺ فقد ردى ﷺ للإنسان	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الطارق
المعصر			قدم أصحاب عبيده على أبي الدرداء	قال إبراهيم	٤٩٤٤
قد زوجناكما بما معك من القرآن	سهل بن سعد	٢٣١٠ ، ٥١٣٥	قدم أناس من عكل	أنس	٢٣٣
قد سافر وأصحابه في أرض العدو وهم	ابن عمر	ك ٥٦ ب ١٢٩	قدم الطفيل بن عمرو على رسول . .	أبو هريرة	٦٣٩٧
يعلمون القرآن			قدم النبي ﷺ للمدينة	أنس	٤٢٨
قد سمعت ما قلت فيها وأرى أن يجملها في	أنس	٢٣١٨	قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود	ابن عباس	٢٠٠٤
الأقربين			قدم النبي ﷺ المدينة فكان أنس	أنس	٣٩٢٠
قد سن الطواف بينهما (الصفا والمروة)	عائشة	١٦٤٣	قدم النبي ﷺ المدينة واليهود	ابن عباس	٤٦٨٠
قد سهل لكم من أمركم	مروان - المسور	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢	قدم النبي ﷺ المدينة وأمر	أنس	١٨٦٨
قد صام رسول الله ﷺ وأطهر	ابن عباس	١٩٤٨	قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون	ابن عباس	٢٢٤٠ ، ٢٢٥٣
قد صلى	بلال	ك ٢٤ ب ٥٥ ،	قدم النبي ﷺ خير	أنس	٢٢٣٥
قد صدقكم	علي	٣٠٠٧	قدم النبي ﷺ صبح رابعة	جابر	٢٥٠٥
قد صلى الناس ونالوا	أنس	٥٧٢	قدم النبي ﷺ صبح رابعة	ابن عباس	٢٥٠٦
قد صنع له ذلك فلم يقتل من صنعه وكان	ابن شهاب	ك ٥٨ ب ١٤	قدم النبي ﷺ فظاب بالبيت سبعاً	ابن عمر	٣٩٥ ، ١٦٢٧
من أهل الكتاب			قدم النبي ﷺ فما رأيت أهل المدينة فرحوا	البراء	٣٩٢٥
قد عافاني فله فكرته أن أثير على الناس	عائشة	٥٧٦٣	بشيء فرحمهم برسول الله ﷺ		
فيه شرأ			قدم مكة النبي ﷺ فدعا عثمان بن طلحة	ابن عمر	٤٦٨
قد عدت بمعاذ	أبو أسيد	٥٢٥٥	فتح الباب فدخل النبي ﷺ وبلال		
قد عرفت الذي رأيت من صنعكم	زيد بن ثابت	٧٣١	قدم النبي ﷺ مكة فظاف بالبيت	ابن عمر	١٦٤٧
قد عرفنا ذلك اليوم	قال عمر	٤٥	قدم النبي ﷺ مكة فظاف وسعى	ابن عباس	١٦٢٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قدم النبي ﷺ من صفر وعلفت درنوكا	عائشة	٥٩٥٥	قلعت المدينة وقد وقع بها مرض	قال أبو الأسود	١٣٦٨
قدم النبي ﷺ من مكة وأبو بكر معه	البراء	٥٦٠٧	قلعت أبي وهي مشتركة في عهد قريش	أسماء	ك ٧٨ ب ٨ ،
قدم النبي ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة	ابن عباس	١٥٦٤			٥٩٧٩
قدم النبي ﷺ وأصحابه ليصبح رابعة	ابن عباس	١٠٨٥	قلعت أنا وأخي من اليمن	أبو موسى	٣٧٦٣
قدم النبي ﷺ وقال في كيل	ابن عباس	٢٢٤١	قلعت أنا وأخي من اليمن	قال أبو موسى	٤٣٨٤
قدم النبي ﷺ وليس في أصحابه	أنس	٣٩١٩ ، ٣٩١٨	قلعت أنا وعمر على رسول الله ﷺ	ابن عمر	٣٩١٦
قدم النبي ﷺ ونحن نتبايع	البراء	٣٩٤٠ ، ٣٩٣٩	فوجدناه قائلاً فرجعنا		
قدم أناس من عكل أو عربة فاجتروا	أنس	٢٣٣	قلعت على النبي ﷺ أتيه	السور بن محزمة	٣١٢٧ ، ٢٦٥٧ ،
المدينة فأمرهم النبي ﷺ بلقاح					٦١٣٢
قدم رسول الله ﷺ المدينة	ابن عباس	٢٢٣٩	قلعت على النبي ﷺ بالبطحاء	أبو موسى الأشعري	٤٣٩٧ ، ١٧٩٥
قدم رسول الله ﷺ المدينة	أنس	٢٧٦٨	قلعت على النبي ﷺ فأمره بالخل	أبو موسى الأشعري	٧٢٤ ، ١٥٦٥
قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت	ابن عمر	١٦٢٣	قلعت على النبي ﷺ فأمره بالخل	أبو موسى	١٧٢٤ ، ١٥٦٥
قدم رسول الله ﷺ من سفر وقد سترت بقرم	عائشة	٥٩٥٤	قلعت على رسول الله ﷺ فلما رأيته	وحشي	٤٠٧٢
قدم رسول الله ﷺ وأصحابه	ابن عباس	٤٢٥٦	قلعت علي أبي وهي مشتركة	أسماء بنت أبي بكر	٣١٨٣ ، ٢٦٢٠
قدم رسول الله ﷺ وأصحابه رابعة	ابن عباس	٣٨٣٢	قلعت أرض الحبشة	أم خالد بنت خالد	٣٨٧٤
قدم رسول الله ﷺ وأصحابه فقال	ابن عباس	١٦٠٢	قلعت متعمدة مكة بعمرة فدخلنا قبل	قال أبو شهاب	١٥٦٨
المشركون			قلعت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت	عائشة	١٦٥٠
قدم ركب من بني تميم على النبي ﷺ فقال	عبد الله بن الزبير	٤٣٦٧ ، ٤٨٤٧	قلعت من سفر قال النبي ﷺ	جابر	٣٠٩٠
أبو بكر أقر القطاع			قلعتا خير فلما فتح الله عليه	أنس	٤٢١١
قدم رط من عكل	أنس	ك ٨٨ ب ٥٨	قلعتا مع النبي ﷺ بعد أن انتح	أبو موسى	٤٢٣٣
قدم رط من عكل على النبي ﷺ كانوا	أنس	٦٨٠٤	قلعتا على النبي ﷺ ونحن شية	مالك بن الحويرث	٦٨٥
قدم طفيل بن عمرو الدوسي	أبو هريرة	٢٩٣٧	قلعتا مع النبي ﷺ فأحللنا حتى يوم	جابر	ك ٢٥ ب ٨٢
قدم قوم على النبي ﷺ فكلموه	أنس	٤٦١٠	قلعتا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول ليك	جابر	١٥٧٠
قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فأخى	أنس	٢٠٤٩	قلعتني في القل من جميع بابل	ابن عباس	١٨٥٦
قدم عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي ﷺ	أنس	٣٩٣٧ ، ٥٠٧٢	قدمه يده	ابن عباس	١٦٢٠
قدم على النبي ﷺ سبي فلما امرأة	عمر	٥٩٩٩	قرأ ابن عباس (أملهم ملك يأخذ كل	ك ٦٠ ب ٢٧	
قدم على النبي ﷺ نفر من عكل فأسلموا	أنس	٦٨٠٢	سفينة صالحة غصبا)		
قدم علي رضي الله عنه على النبي ﷺ	أنس	١٥٥٨	الاقرب بما فيه (سألو ما جلبان السلاح؟)	البراء بن عازب	٢٦٩٨
قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى	أنس	٢٢٩٣ ، ٣٧٨١	قرأ ابن عباس «يا بني آدم» «فوتيت ملة»	ك ٨٥ ب ٩	
قدم عينة بن حصين	قال ابن عباس	٤٦٤٢	قرأ ابن مسعود بريمين كية من الأثال	صفة الصلاة	ك ١٠ ب ١٠٦
قدم مسيلة الكلاب على عهد رسول الله ﷺ	ابن عباس	٤٣٧٣ ، ٣٦٢٠	قرأ الأحف بالكهف في الأولى	صفة الصلاة	ك ١٠ ب ١٠٦
			قرأ الأحفش (لأى نصب) إلى شيء منصوب	الجنات	ك ٢٣ ب ٨٢
قدم معاوية المدينة آخر قلعة قدمها	قال ابن المسيب	٥٩٣٨	قرأ النبي ﷺ للؤمنون في الصباح	عبد الله بن السائب	ك ١٠ ب ١٠٦
قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة	قال ابن المسيب	٣٤٨٨	قرأ النبي ﷺ التجم فوجد	ابن مسعود	١٠٦٧ ، ٣٨٥٣
قدم نفر من عكل	أنس	ك ٦٤ ب ٣٦ ،	قرأ النبي ﷺ بالطور	أم سلمة	ك ١٠ ب ١٠٤
			قرأ النبي ﷺ «فهل من مذكر»	عبد الله	٣٣٧٦
قدم عينة بن حصين بن حليجة بن بدر	قال ابن عباس	٧٢٨٦	قرأ «فهل من مذكر» مثل قراءة العلة	عبد الله	٣٣٤١
فزل			قرأ النبي ﷺ فيما أمر	ابن عباس	٧٧٤
قدم وفد عبد القيس	ابن عباس	٣٠٩٥	قرأ «والتجم» لمسجد بها ومسجد من معه	عبد الله	٣٩٧٢
قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ	ابن عباس	١٣٩٨	غير أن شيخاً		
قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ	ابن عباس	٥٧٣ ، ٧٥٥٦	قرأ النبي ﷺ يوم فتح مكة	عبد الله بن مغفل	٤٨٣٥
قلعت الشام فصليت ركعتين	قال علقمة	٣٧٤٢	قرأ «لنا أنزلنا التوراة فيها هدى»	عن الحسن	ك ٩٣ ب ١٦
قلعت المدينة فلقيني عبد الله بن سلام	قال أبو برة	٧٣٤٢	قرأ ألا إنيهم تتوني صلورهم	عن ابن عباس	٤٦٨٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قرأ رجل الكهف وفي الدار	البراء بن عازب	٣٦١٤	﴿قصيا﴾ : قاضيا		ك ٦٠ ب ٤٨
قرأ سورة النجم فسجد بها فما بقي أحد	عبد الله	١٠٧٠	قضاء الله أحق وشرط الله أوثق	عائشة	٢١٦٨ ، ٢٥٦٣
من القوم إلا سجد					٢٧٢٩
قرأ على النبي ﷺ والنجم فلم يسجد فيها	زيد بن ثابت	١٠٧٢	قضى ابن الأشوع بالوعد		ك ٥٢ ب ٢٨
قرأ عبد الله : فشطط		ك ٧٦ ب ١٠	قضى أكرمهما وأطيبها	قال ابن عباس	٢٦٨٤
قرأ عمر (فتاه) بتشديد التاء		ك ٦٠ ب ٣٩	قضى أن اليمين على المدعى عليه	ابن عباس	٢٥١٤
قرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية		ك ١٠ ب ١٠٦	قضى بالدين قبل الوصية	-	ك ٥٥ ب ٩
قرأ (فدية طعام مسكين)		١٩٤٩	قضى الشعب على باب داره		ك ٩٣ ب ١٠
قرأ ﴿فهل من مذكر﴾		٤٨٧٢ ، ٤٨٧٣	قضى النبي ﷺ إذا تشاجروا	أبو هريرة	٢٤٧٣
قرأ ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان﴾	عن الحسن	ك ٩٣ ب ١٦	قضى النبي ﷺ بالشفعة	جابر	٢٢١٤ ، ٢٤٩٦
قرأ ﴿ووما قلدروا الله حق قلده﴾	ابن مسعود	٧٤١٧ ، ٧٤١٥	قضى النبي ﷺ بالعمرى أنها	جابر	٢٦٢٥
قرأ ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة﴾	عن الحسين	ك ٩٣ ب ١٦	قضى النبي ﷺ بالقرعة عبد أو أمة	المغيرة بن شعبة	٦٩٠٥
قرأ يوم الجمعة على المنبر	عن عمر	١٠٧٧	قضى النبي ﷺ بالقرعة عبد أو أمة	محمد بن مسلمة	٦٩٠٦
القرءاءة على العالم وقرأته سواء	قال مالك وسفيان	-	قضى باليمين على المدعى عليه	ابن عباس	٢٦٦٨
قرأت على النبي ﷺ فهل من مذكر	ابن مسعود	٤٨٧٤	قضى في امرأتين من هذيل اقتلتا فرمت	أبو هريرة	٥٧٥٨
قرأت على النبي ﷺ والنجم	زيد بن ثابت	١٠٧٣	إحلالهما الأخرى		
﴿قرأناه﴾ بيناه	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب القيامة	قضى في الجنتين يقتل في بطن أمه بفرة عبد	سعيد بن المسيب	٥٧٦٠
قرصت ثملة نبياً	أبو هريرة	٣٠١٩	أو وليدة		
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين	ابن مسعود	٦٦٥٨	قضى في جنتين امرأة من بني لحيان بفرة عبد	أبو هريرة	٦٩٠٩
قريش والأنصار وجبينة	أبو هريرة	٣٥١٢ ، ٣٥٠٤	أو أمة		
﴿قرين﴾ : شيطان		ك ٥٩ ب ١١	قضى أن دية المرأة على عاقلتها	أبو هريرة	٦٩١٠
القيصة ثياب مضلعة يجاء بها من	قال يزيد	ك ٧٧ ب ٢٨	قضى أن دية جنتها غرة عبد أو وليدة	أبو هريرة	٦٩١٠
القسطنطس العدل بالرومية	قال مجاهد	ك ٩٧ ب ٥٨	قضى أن دية مالي بطنها غرة عبد	أبو هريرة	٥٧٥٨
قسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحلياً فصارت	عقبة بن عامر	٥٥٤٧	قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها	أبو هريرة	٦٩٠٩
قسم النبي ﷺ بيتاً ثمرأ فإصابني	أبو هريرة	٥٤٤١	قضى رسول الله ﷺ بالشفعة	جابر	٢٢٥٧
قسم النبي ﷺ خير	عمر	٣١٢٥	قضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها	أبو هريرة	٦٧٤٠
قسم النبي ﷺ لسمأ	عبد الله	٣٤٠٥	قضى رسول الله ﷺ في جنتين امرأة من	أبو هريرة	٦٧٤٠
قسم النبي ﷺ لسمأ قال رجل	ابن مسعود	٦٣٣٦	قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام	أبو هريرة	٦٨٣٣
قسم النبي ﷺ كيمض ماكان	ابن مسعود	٦١٠٠	ويالقاعة الحد عليه		
قسم النبي ﷺ لبني المطلب	ك ٥٧ ب ١٧		قضى رسول الله ﷺ فيها بفرة	أبو هريرة	٦٩٠٤
قسم النبي ﷺ يوماً بين أصحابه قرأ	أبو هريرة	٥٤١١	قضى شريح والشعبي ويحيى بن يعمر في		ك ٣٩ ب ١٨
قسم النبي ﷺ يوماً قسمة فقال رجل	ابن مسعود	٦٢٩١	المسجد		
قسم رسول الله ﷺ آقية	المسور بن مخزومة	٢٥٩٩ ، ٥٨٠٠	قضى عثمان من القضي من حقه	قال سعيد بن المسيب	ك ٤٣ ب ١٤
قسم رسول الله ﷺ بين أصحابه ثمرأ	أبو هريرة	٥٤٤١	قضى فينا معاذ بن جبل النصف للابنة	الأسود	٦٧٤١
قسم رسول الله ﷺ قسمة فقال رجل	ابن مسعود	٦٠٥٩	قضى فيه النبي ﷺ بفرة عبد	أبو هريرة	٥٧٥٩
قسم رسول الله ﷺ يوم خير	ابن عمر	٤٢٢٨	قضى فيه بفرة عبد أو أمة	المغيرة بن شعبة	٦٩٠٧
قسم عمر خير فخير	قال ابن عمر	٢٣٢٨	قضى فيه بفرة عبد أو أمة	محمد بن مسلمة	٦٩٠٨
قسم فعدل عشرة من الغنم ببحير	رافع بن خديج	٥٤٩٨	قضى مروان باليمن على زيد	محمد بن مسلمة	ك ٥٢ ب
قسمت سهمانهم فكانوا مائة	قال الزبير	٤٠٢٦	قضى مروان على زيد بن ثابت اليمن		ك ٩٣ ب ١٨
﴿قسوة﴾ الأسد	قال أبو هريرة	ك ٦٥ ب المشر	قضى يحيى بن يعمر في الطريق		ك ٩٣ ب ١٠
القصاص	-	ك ٨٧ ب ١٤	القضاء في قليل المال وكثيره سواء	قال ابن شيرمة	ك ٩٣ ب ٣١
القصص القصص تبلغوا	أبو هريرة	٦٤٦٣	قضيت بحكم الله	أبو سعيد	٤١٢١
قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص	معاوية	ك ٦٠ ب ١٠	قطع العرينين ولم يحصمهم حتى ماتوا	أنس	٦٨٠٣

الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم	الحديث
ابن عمر	٦٧٩٦ ، ٦٧٩٥	قلت لابن عمر رجل طلق امرأته وهي حائض	ابن عمر	٦٧٩٧	قطع النبي ﷺ يد السارق في مجن ثمنه
أنس	٦٨٩٩	قلت لابن عمر رجل قذف امرأته	أنس	٦٨٩٩	قطع في السرقة وسمر الأعين ثم ينضم في الشمس
عائشة	٦٨٠٠	قلت لابن عمر رضي الله عنهما أتصلي الضحى	عائشة	٦٨٠٠	قطع يد امرأة وكانت تأتي بعد ذلك فارفع حاجتها إلى النبي ﷺ فتأبث وحسنت ثوبها
قال أبو الأسود	٧٠٨٥	قلت لأبي أي الناس خير	قال أبو الأسود	٧٠٨٥	قطع علي أهل المدينة بعث فأكثبت فيه
أبو بكر	٦١٦٢	قلت لأنس أحرم رسول الله ﷺ المدينة	أبو بكر	٦١٦٢	قطع علي رضي الله عنه من الكف
أبو بكر	٦٠٦١ ، ٢٦٦٢	قلت لأنس لرايت اسم الأنصار	أبو بكر	٦٠٦١ ، ٢٦٦٢	قطعت عنق أخيك
أبو موسى	٦٠٦٠ ، ٢٦٦٣	قلت لأنس أكانت المصالحة في أصحاب النبي ﷺ	أبو موسى	٦٠٦٠ ، ٢٦٦٣	قطعت عنق صاحبك
قال مجاهد	ك ٦٥ ب للملاكة	قلت لأنس أكانت المصالحة في أصحاب النبي ﷺ	قال مجاهد	ك ٦٥ ب للملاكة	قطعت ظهر الرجل
قال أبو العالية	ك ٥٩ ب ٨	قلت لأنس بن مالك أبلغك أن النبي ﷺ لا حلف	قال أبو العالية	ك ٥٩ ب ٨	«القطمير» لقاعة النواة
أنس	٣٩١١	قلت لأنس بن مالك أبلغك أن النبي ﷺ لا حلف	أنس	٣٩١١	«قطميرها» يقطفون كيف شاؤوا
جابر	٥٠٧٩	قلت لأنس رضي الله عنه أبلغك	جابر	٥٠٧٩	قف مكانك لا تترك أحدا يلحق بنا
زيد بن خالد	٢٧٢٤ ، ٦٨٢٧	قلت لأنس بن مالك رضي الله عنه أكنتم تكهون السمي	زيد بن خالد	٢٧٢٤ ، ٦٨٢٧	قلنا مع النبي ﷺ من غزوة فصعجت قل
أبو هريرة	٢٧٢٥ ، ٦٨٢٨	قلت لجابر بن زيد يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن حمر	أبو هريرة	٢٧٢٥ ، ٦٨٢٨	قل
ابن عباس	٦٦٨	قلت لحباب أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر	ابن عباس	٦٦٨	قل الصلاة في الرحال
أبو بكر	٦٣٢٦	قلت لحباب بن الأرت أكان النبي ﷺ يقرأ	أبو بكر	٦٣٢٦	قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً
أبو بكر	٨٣٤	قلت لسعيد بن المسيب رجل به طب أو يؤخذ	أبو بكر	٨٣٤	قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً
عبدالله بن عمرو	٧٣٨٧ ، ٧٣٨٨	قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء	عبدالله بن عمرو	٧٣٨٧ ، ٧٣٨٨	قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً
قال ابن عباس	٤٠٢٩	قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء	قال ابن عباس	٤٠٢٩	قل سورة النضير
جابر	٤١٠١	قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء	جابر	٤١٠١	قل لها لا تنزع البرمة ولا الخيز من الثور حتى أتى
عن أبي مصعب	٤٧٢٨	قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء	عن أبي مصعب	٤٧٢٨	«قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً»
أبو بكر	٦٦٨١	قلت لطاوس لو تركت المخافرة	أبو بكر	٦٦٨١	قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك
أبو موسى	٦٣٨٤	قلت عائشة أنهى النبي ﷺ أن يؤكل	أبو موسى	٦٣٨٤	قل لا حول ولا قوة إلا بالله فانها كثر من كوز الجنة
قال ابن جريح	ك ٧٢ ، ٢٤ ب	قلت لعائشة رضي الله عنها فأنى قوله «ثم دنا فتدلى»	قال ابن جريح	ك ٧٢ ، ٢٤ ب	قلت أيجزي مايلج أنحره
قال أبو حازم	٥٤١٠	قلت لعائشة رضي الله عنها هل كان	قال أبو حازم	٥٤١٠	قلت كنتم تتخلون الشعر
قال إسماعيل	٦١٩٤	قلت لعائشة رضي الله عنها يا أمنا	قال إسماعيل	٦١٩٤	قلت لابن أبي أوفى رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ
قال مجاهد	٣٤٢١	قلت لعائشة زوج النبي ﷺ	قال مجاهد	٣٤٢١	قلت لابن عباس أنسجد في ص
قال سعيد بن جبير	٣٤٠١ ، ١٢٢	قلت لعائشة زوج النبي ﷺ	قال سعيد بن جبير	٣٤٠١ ، ١٢٢	قلت لابن عباس إن نوقاً البكالي
قال الطائوس	٨٨٥	قلت لعائشة زوج النبي ﷺ	قال الطائوس	٨٨٥	قلت لابن عباس أنسجد طياً أو دعناً
قال سعيد بن جبير	٤٨٨٣	قلت لعائشة زوج النبي ﷺ	قال سعيد بن جبير	٤٨٨٣	قلت لابن عباس رضي الله عنهما سورة الحشر
قال سعيد بن جبير	٤٠٢٩	قلت لعائشة زوج النبي ﷺ	قال سعيد بن جبير	٤٠٢٩	قلت لابن عباس سورة الحشر
قال مجاهد	ك ٥٦ ب ١١٩	قلت لعائشة زوج النبي ﷺ	قال مجاهد	ك ٥٦ ب ١١٩	قلت لابن عمر الغزو

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قلت لعلي ما القسمة	قال أبو بردة	ك ٧٧ ب ٢٨	قمت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء	أسامة	٦٥٤٧
قلت للأسود هل سألت عائشة أم المؤمنين عما يكره أن يتبذ	قال إبراهيم	٥٥٩٥	قمت ليلة أصلي عن يسار النبي ﷺ	ابن عباس	٧٢٨
قلت للزبير إني لا أسمعك تحدث	قال عبد الله بن الزبير	١٠٧	قمت النبي ﷺ بعد الركوع شهراً	أنس	٤٠٩٤
قلت للنبي ﷺ طلقت نسائك	عمر	ك ٧٨ ب ١٢١	قمت شهر في صلاة الصبح يدعو على أحياء من أحياء العرب	أنس	٤٠٩٠ ، ٤٠٨٩
قلت للنبي ﷺ وأنا في الغار	أبو بكر	٣٦٥٣	قمت النبي ﷺ شهراً يدعو على رعل ودكون	أنس	١٠٠٣
قلت لمجاهد ما شأن أهل الشام	قال ابن أبي نجيح	ك ٥٨ ب ١	قمت بعد الركوع بغيراً	أنس	١٠٠١
قلت لمحمد في سجنتي السهو تشهد	قال سلمة بن علقمة	١٢٢٨	قمت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً	أنس	١٠٠٣
قلت لنافع أكان ابن عمر عشي بين الركبتين	قال عبيد الله بن عمر	١٦٠٦	قمت رسول الله ﷺ شهراً	أنس	٤٠٨٩
قلت له أين الثياب كان أحب إلى النبي ﷺ	عن أنس	٥٨١٢	قمت شهراً بعد الركوع يدعو على أحياء من بني سليم	أنس	٣١٧٠
قلت ليحيى وأنا غلام إن أهل	قال سفيان	٢١٩١	قمت رسول الله ﷺ شهراً حين قتل القراء	أنس	١٣٠٠
قلت يارسول الله إن لي جارين	عائشة	٢٢٥٩	قول الزور أو شهادة الزور	أنس	٥٩٧٧
قلت يارسول الله ما الحيط الأبيض	عدي بن حاتم	٤٥١٠	قول الرجل لأخيه انظر أي زوجتي	عبد الرحمن بن عوف	ك ٦٧ ب ٧
قلت وعليكم	عائشة	٦٩٢٧	قول الضيف لصاحبه لا أكل حتى	أبو جحيفة	ك ٧٨ ب ٨٨
قلت يارسول الله أرأيت لو نزلت وادياً فيه شجرة قد أكل منها	عائشة	٥٠٧٧	قول الله تعالى ﴿ملك الناس﴾	ابن عمر	ك ٩٧ ب ٦
قلت يارسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب	عمر	٤٧٩٠	قوله تعالى ﴿فجوزوا جهنم﴾	عن ابن عباس	٤٧٦٤
قلت النبي ﷺ الهدي وأشعره	المسور	ك ٢٥ ب ١٠٧	قوله ﴿وما ودعك ربك﴾	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الضحى
قلنا حجاب أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر	قال أبو معمر	٧٤٦	قوله تعالى ﴿وأنزلنا عليكم المن والسلوى﴾	قال مجاهد	ك ٦٥ ب البقرة
قلنا للنبي ﷺ إنك تبشئنا	عقبة بن عامر	٢٤٦١	قوله تعالى ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً﴾	ابن عباس	٤٧٦٥
قلنا يارسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك	كعب بن عجرة	٦٣٥٧	قوله تعالى ﴿لا تحرك به لسانك﴾	ابن عباس	٤٩٢٨
قلنا يارسول الله هذا التسليم	أبو سعيد الخدري	٤٧٩٨	قولوا التحيات والصلوات والطيبات	ابن مسعود	١٢٠٢
قلنا يارسول الله هذا السلام عليك فكيف	أبو سعيد	٦٣٥٨	قولوا لله أعلى وأجل	البراء بن عازب	٣٠٣٩ ، ٤٠٤٣
قلنا يارسول الله هل نرى ربنا	أبو سعيد	٧٤٣٩	قولوا لله مولانا ولا مولى لكم	البراء	٣٠٣٩ ، ٤٠٤٣
قم يا أبا تراب	سهل بن سعد	٦٢٨٠	قولوا اللهم صل على محمد	كعب بن عجرة	٣٣٧٠ ، ٤٧٩٧
قم حتى يقضي الله فيك	كعب بن مالك	٤٤١٨	قولوا اللهم صل على محمد عبدك	أبو سعيد الخدري	٣٨٠٤ ، ٤٧٩٨
قم فاجدح لنا	عبد الله بن أبي أوفى	١٩٥٥	قولوا اللهم صل على محمد وأزوجه	أبو حميد الساعدي	٣٣٦٩ ، ٦٣٦٠
قم فأذن بالناس بالصلاة	أبو قتادة	٥٩٥	قوموا	جابر	٤١٠١
قم فأذن لا يدخل الجنة إلا مؤمن	أبو هريرة	٦٦٠٦	قوموا	ابن عباس	٤٤٣٢ ، ٥٦٦٩
قم فأركع	كعب	٢٤١٨	قوموا إلى خيركم أو سيديكم	أبو سعيد الخدري	٣٠٤٣
قم فأقصه	كعب بن مالك	٤٥٧ ، ٤٧١ ،	قوموا إلى سيديكم	أبو سعيد الخدري	٤١٢١ ، ٦٢٦٢
قم فناد بالصلاة	ابن عمر	٦٠٤	قوموا إلى سيديكم	ابن عباس	١١٤
قم يا أبا عبيدة بن الجراح	حليفه	٤٣٨٠	قوموا فأنهروا ثم احلقوا	مروان - المسور	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢
قم يا فلان فأذن إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن	أبو هريرة	٤٢٠٣	قوموا فتوضوا القوم	أنس	٣٥٧٤
قمت على باب الجنة فكان عامة	أسامة	٥١٩٦	قوموا فصلوا على أخيكم	جابر	٣٨٧٧
قمت على باب الجنة فكان عامة	أسامة	٦٥٤٧	قوموا فلاصلي بكم	أنس	٨٦٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
قوما لا ين عباس هل لك	قال ابن أبي مليكة	٣٧٦٥	كان ابن عباس رضي الله عنهما مع أمه من	كان ابن عباس رضي الله عنهما مع أمه من	ك ٢٣ ب ٧٩
قبل لأسامة ألا تكلم هذا	قال أبو وائل	٧٠٩٨	المستضعفين		
قبل لأسامة لو أتيت فلانا فكلمته	قال أبو وائل	٣٢٦٧	كان ابن عباس يبحث رجلاً		ك ٥٢ ب ١١
قبل لأأس ما سمعت النبي ﷺ في النوم	قال أبو وائل	٥٤٥١	كان ابن عباس يصلي في البيعة إلا		ك ٨٨ ب ٥٤
قبل لبني إسرائيل ادخلوا الباب	أبو هريرة	٣٤٠٣، ٤٤٧٩	كان ابن عمر إذا اشترى شيئاً	قال نافع	٢١٠٧
قبل لعمر ألا تستخلف	قال ابن عمر	٤٦٤١	كان ابن عمر إذا حيا ابن جعفر	قال عامر	٤٢٦٣
قبل لعمران بن حصين الرجل يسمع	ك ١٧ ب ١٠	٧٤١٨	كان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دمأ		ك ٤٦ ب ٦٩
قبل للبراء وأنا أسمع أو ليم مع النبي ﷺ	قال أبو إسحاق	٤٣١٦	كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثاً	قال نافع	ك ٦٨ ب ٧
قبل للنبي ﷺ الرجل يحب القوم ولما	أبو موسى	٦١٧٠	كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أراد الخروج	قال نافع	١٥٥٤
قبل للنبي ﷺ ألا تزوج ابنة حمزة	ابن عباس	٥١٠٠	كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أهدى	قال نافع	ك ٢٥ ب ١٠٦
قبل للنبي ﷺ لو أتيت	أنس	٢٦٩١	كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخل أفنى	قال نافع	١٥٧٣
قبل للنبي ﷺ من أكرم الناس	أبو هريرة	٣٣٧٤	كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا صلى بالفتنة	قال نافع	١٥٥٣
قبل له أشهدت العيد مع النبي ﷺ	ابن عباس	٩٧٧	كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا كانت الصلاة		ك ٢٥ ب ٩٥
قبل له كم غزا النبي ﷺ من غزوة	زيد بن أرقم	٣٩٤٩	كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قرأ	قال نافع	٤٥٢٦
قبل لوهب بن منبه ليس لا إله إلا الله مفتاح	ك ٢٣ ب ١		كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يترك أن يتبع	قال سالم	١٤٨٩
قبل لي قلت	أبي بن كعب	٤٩٧٦، ٤٩٧٧	كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يشق من		ك ٢٥ ب ١١٣
قبل يارسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة	أبو أيوب	٥٩٨٢	الجلال إلا		
قبل يارسول الله أما السلام عليك	كعب بن حجرة	٤٧٧٩	كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على	قال نافع	ك ٢٣ ب ٨١
قبل يارسول الله أي الناس أفضل	أبو سعيد الخدري	٢٧٨٦، ٦٤٩٤	القبور		
قبل يارسول الله من أسعد الناس يشغلحك	أبو هريرة	٩٩	كان ابن عمر رضي الله عنهما يجمع بين	قال سالم	ك ١٨ ب ١٠
قبل يارسول الله من أكرم الناس	أبو هريرة	٣٣٥٣، ٣٤٩٠	المغرب		١٠٩٢
قبل ابن عباس حكمة على تعليم	ك ٤٤ ب ٧		كان ابن عمر رضي الله عنهما يحج كثيراً		ك ٢٥ ب ٥٣
كاتب - (لسلمان)	-	ك ٣٤ ب ١٠٠	كان ابن عمر رضي الله عنهما يهجن	قال ابن جبير	١٥٣٧
كاتب أمية بن خلف	قال عبد الرحمن	٢٣٠١، ٣٩٧٠	بالزيت		
كاد الخيران أن يهلكا	ابن عوف		كان ابن عمر رضي الله عنهما يستحب		ك ١٠ ب ١٥٣
كاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم	قال ابن أبي مليكة	٤٨٤٥، ٧٣٠٢	كان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد		ك ١٧ ب ٥
﴿كالجواب﴾ كالجوبة من الأرض	أبو هريرة	ك ٧٨ ب ٩٠	كان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي		ك ٢٥ ب ٧٣
﴿كالفخار﴾	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب ٦٥	كان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي	قال نافع	ك ٢٥ ب ٦٩
﴿كالهلل﴾ أسود كمثل الزيت	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ٦٥	لكل سبع		
كان آخر قول إبراهيم	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب ٦٥	كان ابن عمر رضي الله عنهما يعطي الثمر	قال نافع	١٥١١
كان ابن عمر رضي الله عنهما يقدم رسول الله ﷺ	قال ابن عباس	٤٥٦٤	كان ابن عمر رضي الله عنهما يعطيها	قال نافع	١٥١١
المدينة فخلعت رسول الله ﷺ	أنس	٦٢٣٨	للنخيل		
كان ابن عمر رضي الله عنهما يقدم رسول الله ﷺ	أنس	٥١٦٦، ٦٢٣٨	كان ابن عمر رضي الله عنهما يفعل		ك ٢٥ ب ٣٩
كان ابن عمر رضي الله عنهما يقدم رسول الله ﷺ			كان ابن عمر رضي الله عنهما يفعل	قال نافع	١٥٧٤
كان ابن عمر رضي الله عنهما يقدم رسول الله ﷺ			كان ابن عمر رضي الله عنهما يأتي يوم	قال عطاه	ك ٢٥ ب ٨٢
كان ابن الزبير رضي الله عنهما يستلمهم	ك ٢٥ ب ٥٩		التروية		
كان ابن الزبير يكر في نهضته	ك ١٠ ب ١٤٤		كان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما		ك ١٨ ب ٤
كان ابن لم مكوم رجلاً أعمى	قال ابن عمر	٢٦٥٦	يقصران		
كان ابن سيرين أحب الأشياء إليه	ك ٥٥ ب ٢٤		كان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى		ك ١٣ ب ١١
كان ابن سيرين يأمر بالردة أن تشمر	قال أيوب	١٢٦١	السوق		
كان ابن سيرين يفضل موضع الحاتم	ك ٤٦ ب ٢٩		كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين	قال نافع	ك ٧٠ ب ١٢
			كان ابن عمر لا يالي أقدمها أم آخرها	قال نافع	٥٧٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان ابن عمر لا يجعل إصبعيه في أذنيه	قال نافع	ك ١٠ ب ١٩	كان أبو وائل يرسل خادمه وهي حائض	قال نافع	ك ١٠ ب ١٩
كان ابن عمر لا يدهه ويحضمهم		ك ١٠ ب ١١١	كان أبي يزيد أخرج نذاري يصدق		ك ١٠ ب ١١١
كان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً		ك ٢٣ ب ٥٦	كان أبيض قد شطط		ك ٢٣ ب ٥٦
كان ابن عمر يدا بالمشاة		ك ١٠ ب ٤٢	كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن		ك ١٠ ب ٤٢
كان ابن عمر يدا برجله اليمنى	قال نافع	ك ٨ ب ٤٧	كان أحب الدين إليه ما دام عليه صاحبه	قال نافع	ك ٨ ب ٤٧
كان ابن عمر يجيز الكتاب المختوم		ك ٩٣ ب ١٥	كان أحب العمل إلى رسول الله ﷺ الذي		ك ٩٣ ب ١٥
كان ابن عمر يحتجم وهو صائم		ك ٣٠ ب ٣٢	كان أحسن يلزق منكبه		ك ٣٠ ب ٣٢
كان ابن عمر يحيى شرابه حتى ينظر		ك ٧٧ ب ٦٣	كان أخير الناس للمسكين جعفر		ك ٧٧ ب ٦٣
كان ابن عمر يراهم شرار خلق الله	قال نافع	ك ٨٨ ب ٦	كان إذا أتى رجل النبي ﷺ بصدقته	قال نافع	ك ٨٨ ب ٦
كان ابن عمر يصلي على راحلته		١٠٩٥	كان إذا تصرف من العصر دخل على		١٠٩٥
كان ابن عمر يصلي في مكانه		٨٤٨ ، ك ١٠	نساءه		٨٤٨ ، ك ١٠
كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته		ب ١٥٧	كان إذا خرج يوم العيد	قال نافع	ب ١٥٧
كان ابن عمر يعطي زكاة رمضان بمد النبي ﷺ	قال نافع	ك ١٠ ب ١٢٨	كان إذا دخل في الصلاة كبر		ك ١٠ ب ١٢٨
كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير		٦٧١٣	كان إذا رأى غيماً أو ريحاً		٦٧١٣
كان ابن عمر يظفر لمن يشاءه		١٥١١	كان إذا رمى الجمرة التي تلي		١٥١١
كان ابن عمر يكره يمين تلك الأيام	قال نافع	ك ٥٦ ب ١٩٩	كان إذا سئل عن صلاة الخوف	قال نافع	ك ٥٦ ب ١٩٩
كان ابن عمر يكره العلم في الثوب		ك ١٣ ب ١٢	كان إذا سجد كبر		ك ١٣ ب ١٢
كان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من		٦٠٨١	كان إذا صدر عن الحج أو العمرة أتاخ		٦٠٨١
كان ابن عمر يوضع له الطعام		٦٢٧٠	كان إذا قدم مكة حاجاً أو معتمراً لم ينزع	قال نافع	٦٢٧٠
كان ابن أبي لهي طلعته يشتكي لغيره	قال نافع	٦٧٣	ناقته إلا		٦٧٣
كان ابن عمر يكره من يشك في فخره		٥٤٧٠	كان إذا لم يقاتل		٥٤٧٠
كان ابن عمر يكره ثياب النبي ﷺ يقضي		٧٤٤٨	كان إذا نام فزع		٧٤٤٨
كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام		ك ٣٠ ب ٢١ ،	كان أزواج النبي ﷺ يخرجن ليلاً	قال نافع	ك ٣٠ ب ٢١ ،
كان أبو بكر إذا أخذته الحمى	قال نافع	١٩٢٣	كان أسيد بن حضير وعبد بن بشر		١٩٢٣
كان أبو بكر إذا أخذته الحمى		٥٦٥٤	كان أشبههم برسول الله ﷺ		٥٦٥٤
كان أبو بكر رجلاً بكاءً		٥٦٧٧	كان أصحاب الشجرة ألفاً وثلاثمائة		٥٦٧٧
كان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته	قال نافع	٢٢٩٧	كان أصحاب الصفة الفقراء	قال نافع	٢٢٩٧
كان أبو بكر مع النبي ﷺ في الغار		١٢١٨	كان أصحاب الصفة الفقراء		١٢١٨
كان أبو بكر لا يلتفت في صلاته		ك ٦٢ ب ٢	كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون		ك ٦٢ ب ٢
كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة	قال نافع	١٢٣٤	كان أصحاب رسول الله ﷺ عمال	قال نافع	١٢٣٤
كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة		١٤٦١ ، ٢٧٦٩	أنفسهم		١٤٦١ ، ٢٧٦٩
كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة		٢٣١٨ ، ٤٥٥٤ ،	كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان		٢٣١٨ ، ٤٥٥٤ ،
كان أبو طلحة لا يصوم		٥٦١١	الرجل صائماً		٥٦١١
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ	قال نافع	٢٨٢٨	كان أصحابنا يهوننا ونحن غلمان أن	قال نافع	٢٨٢٨
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ		٢٩٠٢	نحلف		٢٩٠٢
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ		ك ١٣١٣ ب ٤٩	كان أفضل أهل زمانه		ك ١٣١٣ ب ٤٩
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ		٢٢٦	كان أفضل أهل زمانه		٢٢٦
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ	قال نافع	٥٣٩٥	كان أفضل أهل زمانه	قال نافع	٥٣٩٥
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ		٧٩٧	كان أكثر دعاء النبي ﷺ اللهم ربنا		٧٩٧
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ		١١١	كان أكثر منك شراً (للحسن بن محمد بن		١١١
كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ		١١١	الحقبة)		١١١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان الأسود إذا فاتته الجماعة	السائب بن يزيد	ك ١٠ ب ٣٠	كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير	حليفة بن اليمان	٧٠٨٤ ، ٣٦٠٦
كان التأخير يوم الجمعة حين يجلس الإمام	عائشة	٩١٣ ، ٩١٥	كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم	سهل بن سعد	٨١٤ ، ١٢١٥
كان الجيش يلعبون بحرابهم	ابن عباس	ك ٩٣ ب ١٨	كان الناس يطوفون في الجاهلية عراة إلا	قال عروة	١٦٦٥
كان الحسن وزرارة بن أوفى قضيان في	ابن عمر	ك ٨٥ ب ٢٢	كان الناس يتباينون الجمعة	عائشة	٩٠٢
كان الحسن لا يرى له ولاية	ابن عمر	١٩٣	كان النبي ﷺ أجود الناس	ابن عباس	٦ ، ١٩٠٢
كان الرجال والنساء يتوضؤون	ابن عمر	١١٢١ ، ٣٧٣٨	كان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه	ابن عباس	٦ ، ١٩٠٢
كان الرجل في حياة النبي ﷺ	خبيب بن الأرت	٣٦١٢	جبريل		
كان الرجل يمين قلبكم	ابن عباس	٤٦٨٢	كان النبي ﷺ أجود الناس وأجود	ابن عباس	ك ٧٨ ب ٣٩
كان الرجل يجعل امرأته يستحي	أنس	٣١٢٨ ، ٤٠٣٠	كان النبي ﷺ أحسن الناس	أنس	٢٨٢٠ ، ٢٩٠٨
كان الرجل يجعل للنبي ﷺ التخللات	ابو هريرة	٣٤٨٠	كان النبي ﷺ أحسن الناس وأجود	البراء	٣٥٤٩
كان الرجل يملأ من الناس	ابن عباس	ك ١٧ ب ١٠	كان أحسن الناس وجهاً وأحسن خلقاً	أنس	١٤٢
كان السائب بن يزيد لا يسجد	ابن عباس	ك ٩٣ ب ١٥	ليس بالطويل	أبو موسى	٧٤٦٦
كان الشعبي يميز الكتاب المختوم	السائب بن يزيد	٦٧١٢ ، ٧٣٣٠	كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء	ابن أبي أوفى	٦٣٣٢
كان الصاع على عهد النبي ﷺ مثلاً وثلاثاً	ابن عباس	٦٢٢٨	كان النبي ﷺ إذا أتاه السائل	عبدالله بن أبي	٤١٦٦
كان الفضل رجلاً وضيعاً	ابن عباس	١٨٥٥	كان النبي ﷺ إذا أتاه رجل بصدقة قال	أوفى	١٤٩٧
كان الفضل رديف النبي ﷺ فجماعت	ابن عباس	١٥١٣	كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقة	أبو ذر	٧٣٩٥ ، ٦٣٢٥
كان الفضل رديف رسول الله ﷺ فجماعت			كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقة	حليفة	٦٣١٤
امرأة			كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقة	عائشة	٦٣١٩
كان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً	أنس	ك ٩٦ ب ٢٨	كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم	ابن عمر	٢٨٦٥
كان القنوت في المغرب والفجر	قال قتادة	٧٩٨ ، ١٠٠٤	كان النبي ﷺ إذا أخذ مضجعه	حليفة	٦٣١٤
كان القوم يتابعون ويتجرون	قال قتادة	ك ٣٤ ب ٨	كان النبي ﷺ إذا أخذ مضجعه من	عائشة	٦٣١٩
كان القوم يتجرون ولكنهم	قال الحسن	ك ٣٤ ب ٦	كان إذا أخذ مضجعه نث في يديه وقرأ		
كان القوم يسجدون على العمامة	عمران بن حصين	ك ٨٦ ب ٢٣	المعنات		
كان لله ولم يكن شيء غيره	عمران بن حصين	٣١٩١	كان إذا أدخل رجله في الفرز واستوت به		
كان لله ولم يكن شيء قبله	أنس	٧٤١٨	ناتته قائماً أوله		
كان المؤمن إذا أذن قام الناس	قال ابن عباس	٢٧٤٧ ، ٤٥٧٨	كان إذا أذن المؤمن وطلع الفجر صلى	حصة	١١٨١
كان المال للولد وكانت الوصية	ابن عباس	٦٧٣٩	ركعتين		
كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين	جابر	٣٥٨٥	كان النبي ﷺ إذا أراد أن يخرج	عائشة	٢٨٧٩ ، ٤٧٥٠
كان المسجد مستقواً	ابن عمر	٦٠٤	كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدخل الخلاء	أنس	١٤٢
كان المسلمون حين قدموا المدينة	قال الزهري	ك ٧٦ ب ٥٧	كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام	حليفة	٦٣٢٤
كان المسلمون يتناولون بها (أبوال إيهل)	ابن عباس	٥٧٨١	كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب	عائشة	٢٨٨
كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ	ابن عباس	٥٢٨٦	كان النبي ﷺ إذا ارتحل	أنس	١١١٢ ، ١١١١
كان المشركون يفرقون رؤوسهم	ابن عباس	٥٩١٧	كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة	أنس	٩٠٦ ، ١١٣ ب ١٣
كان المهاجرون حين قدموا المدينة يوث	ابن عباس	٦٧٤٧	كان إذا اشتكى نث على نفسه بالمعنات	عائشة	٤٤٣٩
كان المهاجرون لما قدموا المدينة	زيد بن ثابت	٢٢٩٢	كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعنات	عائشة	٥٠١٦
كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتابعون	عائشة	٩٠٣	ويث		
كان الناس مهنة أنفسهم	سهل بن سعد	٧٤٠	كان إذا اعتكف للوذن للصبح وبدا الصبح	حصة	٦١٨
كان الناس يلومون أن يضع الرجل اليد اليمنى	قال عائشة	٢٥٨٠ ، ٢٥٨١	صلى ركعتين		
كان الناس يتحرون بهديهم	ك ٥١ ب ٣٧٧٥		كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة	عائشة	٢٥٨ ، ٢٤٨
					٢٦٢ ، ٢٧٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان إذا أقبل بات بذى طوى حتى إذا أصبح دخل	ابن عمر	١٧٦٩	كان النبي ﷺ إذا قال سمع الله من حمده	أبو هريرة	٧٩٥
كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال	حنيفة	٦٣١٢، ٧٣٩٤	كان إذا قام للتجهد من الليل يشوص فاه بالسواك	حنيفة	١١٣٦
كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم ثبث فيهما	عائشة	٥٠١٧	كان النبي ﷺ إذا قام من الليل	ابن عباس	٦٣١٧، ١١٢٠
كان النبي ﷺ إذا تبرز لحاجته	أنس	٢١٧	كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه	حنيفة	٢٤٥
كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه	أنس	٩٥	كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه	حنيفة	٨٨٩
كان النبي ﷺ إذا تجمد من الليل	ابن عباس	٧٤٩٩، ٧٤٤٢	كان النبي ﷺ إذا قدم من سفر	كعب بن مالك	ك ٨٥، ٥٩
كان إذا خرج إلى مكة يصلي في مسجد الشجرة	ابن عمر	١٧٩٩	كان النبي ﷺ إذا قفل	ابن عمر	٤١١٦، ٢٩٩٥
كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته	أنس	١٥٠، ١٥١	كان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار	عائشة	١٧٩٧
كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال	أنس	١٤٢، ٦٣٢٢	كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق	جابر	٩٨٦٧
كان النبي ﷺ إذا دخل العشر	عائشة	٢٠٢٤	كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار	أنس	ك ٥٦ ب ١١٢
كان النبي ﷺ إذا دخل على مريض	ابن عباس	٥٦٥٦، ٣٦١٦	كان النبي ﷺ إذا مر بجنابت أم سليم	أنس	ك ٦٧ ب ٦٤
كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرية فتوضع بين يديه	ابن عمر	٤٩٤	كان النبي ﷺ إذا نزل عليه بالوحي وكان مما يحرك به لسانه وشفتيه	ابن عباس	٤٩٢٩
كان النبي ﷺ إذا رأى مخيلة	عائشة	٣٢٠٦	كان النبي ﷺ إذا نزل عليه	ابن عباس	٤٩٢٧
كان إذا رأى لطم قال: صبياً نافعاً	عائشة	١٠٣٢	كان النبي ﷺ أشد حياء	أبو سعيد الخدري	٦١٠٢، ٣٥٦٢
كان إذا رأى مخيلة في السماء أقبل وأدير ودخل وخرج	عائشة	٣٢٠٦	كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس	أبو هريرة	٥٠
كان إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة يقول اللهم اتج	أبو هريرة	١٠٠٦	كان النبي ﷺ تمام حينه	جابر	ك ٦١ ب ٢٤
كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل	أنس	٨٢١	كان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل	أبو موسى	٦٠٢٧
كان إذا رفع فائتته قال الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه	أبو أمامة	٥٤٥٨	كان النبي ﷺ سهر فلما قدم	عائشة	٢٨٨٥
كان النبي ﷺ إذا ركع وإذا رفع	أبو هريرة	٧٩٥	كان النبي ﷺ شش القدمين والكفين	أنس	ك ٧٧ ب ٦٨
كان النبي ﷺ إذا سجد	عبدالله بن مالك (ابن بجينة)	٣٥٦٤	كان النبي ﷺ ضخم القدمين حسن	أنس وأبو هريرة	٥٩٠٨، ٥٩٠٩
كان إذا سلم سلم ثلاثاً وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً	أنس	٦٢٤٤، ٩٤	كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين	أنس وجابر	ك ٧٧ ب ٦٨
كان إذا صلى بالفلاة بذى الحليفة أمر براحلته فرحلت	ابن عمر	١٥٥٣	كان النبي ﷺ ضخم اليدين لم أر بعده	أنس	٥٩١٢، ٥٩١١
كان النبي ﷺ إذا صلى	عائشة	١١٦٠	كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقدمين	أنس	٥٩٠٦
كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة	سمرة بن جندب	٨٤٥	كان النبي ﷺ عروساً يزني	أنس	٥٩٠٧
كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل	سمرة بن جندب	٨٤٥، ١٣٨٦	كان النبي ﷺ في جنازة فأخذ شيئاً	أنس	ك ٦٧ ب ٦٤
كان إذا صلى صلاة داوم عليها	عائشة	١٩٧٠	كان النبي ﷺ في سفر فقال أبرد	أنس	٥١٦٣
كان إذا صلى فإن كنت مستيقظة حدثني ولا اضطجع	عائشة	١١٦١	كان النبي ﷺ في مسير له فحدث الحادي	أنس	٢٤٨١، ٥٢٢٥
كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه	عبدالله بن مالك	٨٠٧، ٣٩٠	كان النبي ﷺ قد مسح وجهه	عبدالله بن ثعلبة	٣٥٣٧، ٢١٢٠
			كان النبي ﷺ متوارياً بمكة	ابن عباس	٢٠٣٨
				بن صعب	٤٩٤٩
				ابن عباس	٣٢٥٨
				ابن عباس	٦٢٠٩
				ابن عباس	ك ٦٤ ب ٥٤
				ابن عباس	٤٣٠٠
				ابن عباس	٧٥٤٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان النبي ﷺ مروعاً بعيد	البراء	٣٥٥١	كان النبي ﷺ يذكر لله على كل أحيائه	عائشة	ك ب ٧
كان النبي ﷺ مروعاً وقد رأيت في حلة	البراء	٥٨٤٨	كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر	ابن عباس	ك ب ١٠
كان النبي ﷺ والمرأة من نسائه يفتسلان	أنس	٢٦٤	كان النبي ﷺ يستحب تأخيرها (العشاء)	أبو هريرة	١٧٣٥
كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء	أنس	١٠٣١ ، ٣٥٦٥	كان النبي ﷺ يصني	عائشة	ك ب ٢١
كان النبي ﷺ لا يطرُق أهله	أنس	١٨٠٠	كان النبي ﷺ يصلي الصبح وأحدنا	أبو هريرة	٢٠٢٨
كان النبي ﷺ يؤتى بالصبيان فيدعو	عائشة	٦٣٥٥	كان النبي ﷺ يصلي الظهر	أبو هريرة	٥٤١
كان النبي ﷺ يأتي فباء ركباً	ابن عمر	١١٩٤	كان النبي ﷺ يصلي الظهر	أبو هريرة	٧٧١
كان النبي ﷺ يأتي مسجد فباء	ابن عمر	١١٩٣	كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهجرة	جابر	٥٦٠
كان النبي ﷺ يأخذ ثلاثة أكف	أبو هريرة	ك ب ٢٠	والعصر والشمس حية		
كان النبي ﷺ يأمر بالفطر	جابر	٢٥٦	كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهجرة	جابر	٥٦٥
كان النبي ﷺ ياشرنه	عائشة	١٩٢٦	والعصر والشمس نقية		
كان النبي ﷺ يبيع النساء بالكلام	عائشة	٢٠٣٠	كان النبي ﷺ يصلي العشاء	جابر	ك ب ٢٠
كان النبي ﷺ يحث إلى قومه خاصة	جابر	٧٢١٤	كان النبي ﷺ يصلي بالهجرة	قال جابر	ك ب ١١
كان النبي ﷺ يتحولنا بالموعظة	ابن مسعود	٣٣٥ ، ٤٣٨	كان النبي ﷺ يصلي حتى ترم أو	الغيرة بن شعبة	٦٤٧١
كان النبي ﷺ يتحولهم بالموعظة	ك ب ١١	٦٤١١ ، ٦٨	كان النبي ﷺ يصلي ركعتين خفيفتين	عائشة	٦١٩
كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد	أنس	٢٠١	كان النبي ﷺ يصلي صلاة العصر	عائشة	٥٤٦
كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة	أنس	٢١٤	والشمس طالعة في حجرتي		
كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين	جابر	١٣٤٣	كان النبي ﷺ يصلي صلاة العصر	عائشة	ك ب ١٣
كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين	جابر	١٣٥٣	كان النبي ﷺ يصلي على الحمرة	ميمونة	٣٧٩ ، ٢٨١
كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب	ابن عمر	١١٠٦	كان النبي ﷺ يصلي قبل أن يني المسجد	أنس	٢٣٤
كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة	أنس	١١٠٨ ، ١١١٠	في مريض الغنم		
كان النبي ﷺ يحب موافقة	ابن عباس	٣٩٤٤	كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته	ابن عمر	١٠٠٠
كان النبي ﷺ يخطب إلى جذع	ابن عمر	٣٥٨٣	حيث توجهت به		
كان النبي ﷺ يخطب خطبتين بعد بينهما	ابن عمر	٩٢٨	كان النبي ﷺ يصلي قبل في ظل الكعبة	ابن مسعود	٢٩٣٤
كان النبي ﷺ يخطب قائماً	ابن عمر	٩٢٠	فقال أبو جهل وناس من قريش		
كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة	أنس	١٠٢١	كان النبي ﷺ يصلي في مريض الغنم قبل	أنس	٤٢٩
كان النبي ﷺ يخفف يوم الركعتين	عائشة	١١٧١	أن يني المسجد		
كان النبي ﷺ يحب التيمن	عائشة	٤٢٦	كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة	عائشة	١١٤٠
كان النبي ﷺ يحب التيمن في طهوره	عائشة	٥٨٥٤	ركعة منها الوتر وركعتا الفجر		
كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع	عائشة	٥٣٨٠	كان النبي ﷺ يصلي من الليل إحدى	عائشة	٦٣١٠
كان النبي ﷺ يحب الخلواء والعسل	عائشة	٥٥٩٩	عشرة ركعة		
كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل	ابن عباس	٥٩١٧	كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى وموتر	ابن عمر	٩٩٥
كان النبي ﷺ يحتجم	أنس	٢٢٨٠	بركعة		
كان النبي ﷺ يذركه الفجر جنباً	عائشة	١٩٣٠	كان النبي ﷺ يصلي وأنا إلى جنبه نائمة	ميمونة	٥٢٨
كان النبي ﷺ يدعو عند الكرب يقول :	ابن عباس	٦٣٤٥	فإذا سجد		
لا إله إلا الله العظيم الحليم			كان النبي ﷺ يصلي وأنا راقدة معترضة	عائشة	٩٩٧ ، ٥١٢
كان النبي ﷺ يدعو في القنوت	سلمة بن هشام	٢٩٣٢	على فراشه		
كان النبي ﷺ يدعو من الليل اللهم	أبو هريرة		كان النبي ﷺ يصليها بئلس (الصبح)	جابر	٥٦٠
كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة	ابن عباس	٧٣٨٥	كان النبي ﷺ يصليهما ولا يصليهما في	عائشة	٥٩٠
الواحدة من الليل والنهار	أنس	٢٦٨	المسجد		
			كان النبي ﷺ يصلي بكشين وأنا أضحي	أنس	٥٥٥٣
			بكشين		
			كان النبي ﷺ يعالج من التزليل شدة	ابن عباس	٧٥٢٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان النبي ﷺ يتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله	عائشة	٢٠٣٢ ، ٢٠٢٦	كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك	عائشة	٨١٧
كان النبي ﷺ يتكف في كل رمضان عشرة أيام فلما كان العام الذي قبض فيه	أبو هريرة	٢٠٤٤	كان النبي ﷺ يتفق على أهله من	عمر وعلي وعثمان وعباس وعبد الرحمن والزبير وسعد	٦٧٢٨
كان النبي ﷺ يمجبه التيمن في تنعله وفي ترجله وطهوره	عائشة	١٦٨	كان النبي ﷺ يتفق على أهله نفقة	عمر وعلي وعثمان وعباس وعبد الرحمن والزبير وسعد	٧٣٠٥
كان النبي ﷺ يمجبه الحلواء والمسل	عائشة	٥٦١٤ ، ٥٦٨٢	كان النبي ﷺ ينقل التراب يوم الخندق حتى أغمر بطنه أو أغبر بطنه	البراء	٤١٠٤
كان النبي ﷺ يبعث الناس	عمر	١٧٦٤	كان النبي ﷺ ينقل معنى التراب	البراء بن عازب	٧٢٣٦
كان النبي ﷺ يعلمنا الاستغارة	جابر	٦٣٨٢	كان النبي ﷺ ينقل ويقول	البراء	٢٨٣٦
كان النبي ﷺ يعلمنا هؤلاء الكلمات كما	سعد	٦٣٩٠	كان النبي ﷺ يوجز الصلاة ويكملها	أنس	٧٠٦
كان النبي ﷺ يعوذني وأنا مريض بمكة	سعد	٥٣٥٤	كان النلاء يوم الجمعة أوله إذا جلس	السائب بن يزيد	٩١٢
كان النبي ﷺ يعوذ الحسن والحسين	ابن عباس	٣٣٧١	كان اليهود يسلمون على النبي ﷺ	عائشة	٦٣٩٥
ويقول إن أباكم كان يعوذ بهما	عائشة	٥٧٥٠	كان أملاككم لإربه	عائشة	١٩٢٧
كان النبي ﷺ يعوذ بعضهم بمسحه	أنس	٢٠١	كان أنس رضي الله عنه في قصره أحياناً يجمع	عائشة	ك ١١٠ ب ٥
كان النبي ﷺ يعوذ بالصالح إلى خمسة أمداد ويوحى له	ابن عمر	٩٧٣	كان أنس رضي الله عنه لا يرد الطيب	قال ثمامة بن عبدالله	٢٥٨٢
كان النبي ﷺ يفتلو إلى المصلى والعنزة بين يديه فعمل وتنصب	جابر	٢٥٥	كان أنس يتنفس في الإناء مرتين	ثمامة بن عبدالله	٥٦٣١
كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثاً	عائشة	١٩٢٧	كان أنس يصنع شيئاً	قال ثابت	٨٢١
كان النبي ﷺ يقبل ويأشهر وهو صائم وكان أملاككم لإربه	ابن عمر	١٠٧٦	كان أنس يمت لنا صلاة النبي ﷺ	ثابت	٨٠٠
كان النبي ﷺ يقرأ السجدة ونحن عنده فيسجد ونسجد معه	ابن عمر	١٠٧٩	كان أنس يقتل عن يمينه وعن يساره	قال ابن عمر	ك ١٠١ ب ١٥٩
كان النبي ﷺ يقرأ السورة	عائشة	٧٥٤٩	كان أهل الجاهلية يتبايعون	عائشة	٣٨٤٢
كان النبي ﷺ يقرأ القرآن ورأسه	ابن عمر	١٠٧٥	كان أهل الجاهلية يقومون	قال ابن عمر	٣٨٣٧
كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد	ابن مسعود	٤٨٦٩ ، ٤٨٧٠	كان أهل الشام يعيرون ابن الزبير يقولون	قال عروة ووهب بن كيسان	٥٣٨٨
كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر أكم التنزيل السجدة	أبو قتادة	٧٥٩ ، ٧٦٢	كان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم	ابن عباس	٥٩١٧
كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأولىين بأمر الكتاب وسورتين	عائشة	٥٢١٢	كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون	ابن عباس	١٥٢٣
كان النبي ﷺ يقول اللهم إني أعوذ	ابن عباس	٧٤٢٦	كان أهل مكة عام الحديبية	عن أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وابن عمر وابن الزبير وأسما	١٨٠٦ ، ١٨١٣ ، ٤١٨٣
كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا ونحمدك	عائشة	٤٤٢٨	كان أول شيء بدأ به الطواف	عن أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وابن عمر وابن الزبير وأسما	٥٤٦٩
كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه يا عائشة ما زال	جابر	٣٥٨٥	كان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ	أسما	٥٤٦٩
كان النبي ﷺ يقوم إلى جذع منها	جابر	٥٢٤٣			
كان النبي ﷺ يكره أن يأتي الرجل أهله طروقاً	جابر				

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ	عائشة	٤٩٥٣	كان رجل يخدع في البيع	ابن عمر	٢٤١٤
كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده — أو قال أخواله من الأنصار . . .	البراء	٤٠	كان رجل يسرف على نفسه	أبو هريرة	٣٤٨١
كان أول مولود ولد في الاسلام	أسماء	٥٤٦٩	كان رجل يقرأ سورة الكهف	البراء	٥٠١١
كان بئر معونة على عهد رسول الله ﷺ	أنس	٤٠٧٨	كان رسول الله ﷺ أجود الناس	ابن عباس	٦
يوم اليمامة على عهد أبي بكر			كان رسول الله ﷺ أحسن الناس	أنس	٣٠٤٠
كان بالشام في رجال من قریش قنعوا نجاراً في اللغة التي كانت بين رسول الله ﷺ وبين كنان قریش	أبو سفيان	٢٩٤١	كان رسول الله ﷺ إذا أتاه جبريل عليه السلام استمع	البراء	٣٥٤٩
كان بالمدينة فرج	أنس	٢٨٦٢ ، ٢٩٦٨	كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام	ابن عباس	٧٥٢٤
كان بالمدينة يهودي وكان يسلفني	جابر	٥٤٤٣	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ياشتر	أبو هريرة	٢٥٧٦
كان برجل جراح قتل نفسه فقال الله	جندب	ك ٢٣ ب ٨٣ ، ١٣٦٤	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج	ميمونة	٣٠٣
كان يبعث قوماً يقال لهم القراء	أنس	١٠٠٢	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يسفرأ	عائشة	٤٧٥٠ ، ٢٦٦١
كان بلال إذا ألقى عنه يرفع	عائشة	٥٦٧٧	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يسفرأ	عائشة	٢٦٨٨ ، ٢٥٩٣
كان بلال إذا ألقى عنه	عائشة	٥٦٥٤	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يسفرأ	عائشة	٤١٤١
كان بيت في الجاهلية يقال له ذو الخلفصة	جرير	٤٣٥٥	كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يسفرأ	أنس	١١١٢
كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجبل	سهل بن سعد	٤٩٦	كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة	عائشة	٢٦٢
كان بين هذا الحي من جرم	قال زهيم	٦٦٤٩ ، ٧٥٥٥	كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة	عائشة	٢٧٢
كان بيني وبين رجل خصومة	الأشعث بن قيس	٢٦٦٩	كان رسول الله ﷺ إذا أمر بالصدقة	أبو مسعود	٢٢٧٣
كان بين وبين رجل كلام وكانت أمه	أبو ذر	٦٠٥٠	كان رسول الله ﷺ إذا أمر بصيام	الأنصاري	٢٠٠١
كان بيني وبين رجل من اليهود أرض	الأشعث	٢٤١٧	كان رسول الله ﷺ إذا أمرنا بالصدقة	عائشة	١٤١٦
كان تاجر يدين الناس	أبو هريرة	٢٠٧٨	كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم	عائشة	٢٠
كان تركز له الحرية فيصلي إليها	عبدالله	٤٩٨	كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم	عائشة	٥٢١٦
كان جبريل (ع) يلقاه كل ليلة في رمضان	ابن عباس	١٩٠٢	كان رسول الله ﷺ إذا أتى إلى فراشه	البراء	٦٣١٥
كان جبلار المسجد عند المنبر	سلمة	٤٩٧	كان رسول الله ﷺ إذا أتى إلى فراشه	عائشة	٥٧٤٨
كان جذع يقوم عليه النبي ﷺ	جابر	٩١٨	كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل	أبوموسى	١٤٣٢
كان حديث الإفك في غزوة اليرموك	قال الأزهري	ك ٦٤ ب ٣٢	كان رسول الله ﷺ إذا خرج لحاجته	أنس	١٥١
كان حذيفة بالملائن فاستسقى	قال ابن أبي ليلى	٥٨٣١	كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء	أنس	٦٢٨٣ ، ٦٢٨٢
كان خاتم النبي ﷺ في يده وفي يد	أنس	٥٨٧٩	كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء	أم سلمة	٨٧٠ ، ٨٣٧
كان خافه من فضة وكان فسه منه	أنس	٥٨٧٠	كان رسول الله ﷺ إذا سكنت المؤذن	عائشة	٦٢٦
كان ذو الحجاز وعكاظ منجر الناس	ابن عباس	١٧٧٠	كان رسول الله ﷺ إذا طاف الطواف	ابن عمر	١٦٤٤
كان رعة من القوم ليس بالطويل	أنس	٣٥٤٧	كان رسول الله ﷺ إذا طاف بالبيت	ابن عمر	١٦١٧
كان رجال من الأعراب جفاة يأتون	عائشة	٦٥١١	الطواف الأول يخب ثلاثة	ابن عمر	١٦١٦
كان رجال يصلون مع النبي ﷺ عافدي	سهل بن سعد	٣٦٢	كان رسول الله ﷺ إذا طاف في الحج أو	ابن عمر	١٦١٦
أنزهم			العمرة أول ما يقدم سعى	أبو طلحة	٣٠٦٥
كان رجل في بني اسرائيل يقال له جريج	أبو هريرة	٢٤٨٢	كان رسول الله ﷺ إذا أقام بالعرصة ثلاث ليال		
كان رجل في غنمية له	ابن عباس	٤٥٩١	كان رسول الله ﷺ إذا سر	كعب بن مالك	٣٥٥٦
كان رجل ممن كان قبلكم يسيء الظن	حذيفة	٦٤٨٠	كان رسول الله ﷺ إذا غزا	أنس	٢٩٤٣ ، ٦١٠
كان رجل من الأنصار يؤمهم	أنس	ك ١٠٦ ب ١٠٦	كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من طعامه قال	أبو أمية	٥٤٥٩
كان رجل من الأنصار يركب لها شبيب	أبو مسعود	٥٤٦١	الحمد لله الذي كثرنا		
كان رجل نصرانياً فأسلم	أنس	٣٦١٧	كان رسول الله ﷺ إذا قال سمع الله لمن	البراء	٦٩٠
كان رجل واقف مع النبي ﷺ بعرفة	ابن عباس	١٦٦٨	حمده		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكثر	أبو هريرة	٧٨٩	كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلواء	عائشة	٥٢٦٨
كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر	أنس	١٨٠٢ ، ١٨٨٦	كان رسول الله ﷺ يحب مواقة	ابن عباس	٣٥٥٨
كان رسول الله ﷺ إذا نزل	ابن عباس	٤٩٢٩	كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحي	أبو سعيد الخدري	٩٥٦
كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه جبريل	ابن عباس	٥٠٤٤	كان رسول الله ﷺ يدخل الحلاء فأحمل	أنس	١٥٢
كان رسول الله ﷺ أجود الناس	ابن عباس	٣٢٢٠	كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام	أنس	٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩
كان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول	أبو هريرة	٨٠٤	كان رسول الله ﷺ يدخل من	ابن عمر	٧٠٠١
كان رسول الله ﷺ رفيقاً	مالك بن الحويرث	٧٢٤٦	كان رسول الله ﷺ يدعو على صفوان بن	سالم بن عبد الله	٤٠٧٠
كان رسول الله ﷺ سحر حتى كان يرى	عائشة	٥٧٦٥	أمية وسهيل بن عمرو		
كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس	البراء	٣٩٩	كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى	ابن عمر	٥٥٥٢
كان رسول الله ﷺ في سفر	جابر	١٩٤٦	كان رسول الله ﷺ يسبح على الراحلة قبل أي	ابن عمر	ك ١٨ ب ٩
كان رسول الله ﷺ في سفر وكان معه	أنس	٦١٦١	توجه ويوتر عليها		١٠٩٨
كان رسول الله ﷺ قد مسح عنه	عبد الله بن ثعلبة	٦٣٥٦	كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير	أبو هريرة	٧٤٤
كان رسول الله ﷺ فلما يريد	كعب مالك	٢٩٤٨	والقراءة اسكاته		
كان رسول الله ﷺ لما ظهر	ابن عمر	٢٢٣٨	كان رسول الله ﷺ يشرب عسلاً عن	عائشة	٤٩١٢
كان رسول الله ﷺ لما ظهر	ابن عمر	٣١٥٢	زيب بنت جعش ويمكث عندها		
كان رسول الله ﷺ ليدخل	عائشة	٢٠٢٩	فوطأت أنا وخصفة عن أبتنا دخل		
كان رسول الله ﷺ لينبش الشاة ثم	عائشة	٦٠٠٤	كان رسول الله ﷺ يصلي العصر	عائشة	٣١٠٣ ، ٥٤٤
كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل	أنس	٣٥٤٨	والشمس لم تخرج من حجرتها		
كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن	أنس	٥٩٠٠	كان رسول الله ﷺ يصلي العصر	عائشة	٣١٠٣
كان رسول الله ﷺ متكئاً	صفية بنت حيي	٣٣٨١	كان رسول الله ﷺ يصلي العصر	أنس	٥٥٠
كان رسول الله ﷺ بما يكثر أن يقول	سمرة بن جندب	٧٠٤٨	والشمس مرتفعة حية		
لأصحابه			كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل	عائشة	١١٧٠
كان رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحرين	عمرو بن عوف	٦٤٢٥	كان رسول الله ﷺ يصوم حتى تقول لا	عائشة	١٩٦٩
كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي	ابن عمر	٩٦٣	يفطر ويفطر حتى تقول لا يصوم		
الله عنهما يصلون العيدين قبل			كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته	جابر	٤٠٠
الحظية			حيث توجهت		
كان رسول الله ﷺ وأصحابه أوتوا بسويق	سويد بن النعمان	٤٢٧٥	كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في	عائشة	٧٢٩
كان رسول الله ﷺ وأصحابه يعفون عن	أسامة بن زيد	٦٢٠٧	حجرته وجذر الحجره قصير فرأى		
كان رسول الله ﷺ لا يفتد يوم الفطر حتى	أنس	٩٥٣	كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا حلاء وأنا حافض	ميمونة	٣٧٩
كان رسول الله ﷺ لا يفتد يوم الفطر حتى	أنس	ك ١٣ ب ، ٩٥٣٤	كان رسول الله ﷺ يصلي وسط السرير	عائشة	٦٢٧٦
كان رسول الله ﷺ يؤتي بالتمر عند	أبو هريرة	١٤٨٥	وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة		
كان رسول الله ﷺ ياخذني فيقمنني	أسامة بن زيد	٦٠٠٤	كان رسول الله ﷺ يبالغ من التنزيل شدة	ابن عباس	٥
كان رسول الله ﷺ يأمر بالصدقة	أبو مسعود	٤٦٦٩	كان رسول الله ﷺ يتكف العشر الأواخر	ابن عمر	٢٠٢٥
كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نردها	أسماء	٥٧٢٤	من رمضان		
كان رسول الله ﷺ يعمد من جهد البلاء	أبو هريرة	٦٣٤٧	كان رسول الله ﷺ يتكف في كل رمضان	عائشة	٢٠٤١
كان رسول الله ﷺ يجاور	أبو سعيد	٢٠١٨	فلما صلى الغداة دخل مكانه الذي		
كان رسول الله ﷺ يجاور	عائشة	٢٠٢٠	احتكف فيه		
كان رسول الله ﷺ يجمع	ابن عباس	ك ١٨ ب ١٣ ،	كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء	عمر	٧١٦٣ ، ١٤٧٣
كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء	عائشة	١١٠٦ ، ١١٠٧	كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة	جابر	٧٣٩٠
كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل	عائشة	٦٩٧٢	كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في	جابر	١١٦٢
		٥٤٣١	الأمر كما يعلمنا السورة من		
			القرآن		

الحديث	الراوي	للرقم	الحديث	الراوي	للرقم
كان رسول الله ﷺ يعوذني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي	سعد	١٢٩٥	كان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يجمع بين	قال نافع	١٦٦٨
كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر حتى تظن أنه لا يصوم منه	أنس	١٩٧٧	كان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يصلي في السفر	قال عبدالله بن دينار	١٠٩٦
كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر حتى تظن أن لم يصوم منه	أنس	١١٤١	كان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يفعل ذلك	قال نافع	١٥٣٢
كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها	عائشة	٢٥٨٥	كان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يقدم	قال سالم	١٦٧٦
كان رسول الله ﷺ يقول آمين	ابن شهاب	٧٨٠	صفحة سالم		
كان رسول الله ﷺ يقوى لقتلى أحد	جلبر	ك ١٠ ب ١١١	كان عبدالله لا يصومه إلا	قال نافع	١٨٩٢
كان رسول الله ﷺ يقول وهو صحيح	عائشة	١٣٤٨	كان عبدالله يأتي الدعوة في العرس	قال نافع	٥١٧٩
كان رسول الله ﷺ يكر أن يقول	عائشة	٢٣٤٨	كان عبد الله يأكل بالزيت حين يغفر	قال سالم	٥٥٧٤
كان رسول الله ﷺ يلبس خاتماً من ذهب	ابن عمر	٤٩٦٨	كان عبدالله يذكر الناس في كل خميس	قال أبو وائل	٧٠
فبينه فقال لا ألبسه		٥٨٦٧	كان عبدالله يروح من الروحاء	قال نافع	٤٨٦
كان رسول الله ﷺ يتفق على أهله نفقة	عمر	٤٠٣٣	كان عبدالله يصلي إلى سرحه	قال نافع	٤٨٩
كان رسول الله ﷺ يتفق على أهله نفقة	عمر وعلي وجلس	٥٣٥٨	كان عبدالله يصلي على دابته	قال سالم	ك ١٨ ب ٩
كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة فائض	عائشة	١٦٩٨	كان عبدالله ينحر في المحر	قال نافع	٥٥٥١
كان رفيقاً رحيماً	مالك بن الحويرث	٦٠٠٨	كان عبد الملك بن مروان أقاد رجلاً	قال أبو قلابه	٦٨٩٩
ركوع رسول الله ﷺ وسجوده	البراء	٧٩٢ ، ٨٠١	كان حبة بن أبي وقاص عهد	عائشة	٢٠٥٣ ، ٢٥٣٣٠ ، ٢٧٤٥ ، ٤٣٠٣
كان زوج برة عبداً أسود يقال له	ابن عباس	٥٢٨٢	كان حبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليده	عائشة	٧١٨٢
كان سالم مولى أبي حنيفة يؤم المهاجرين	قال ابن عمر	٧١٧٥	كان عبد الله يبعث الله على من يشاء فجعله	عائشة	٦٧٤٩
كان سجد النبي ﷺ وركوعه	البراء	٨٢٠	كان عروة أكثر ما يدخل من كداء	قال هشام	٦٦١٩
كان سعد يأمر بخمس ويذكرهن عن النبي ﷺ	الدعوات	١٣٦٥	كان عروة يدخل على كليهما من كداء	قال هشام	١٥٨١
كان سقف المسجد من جريد النخل	أبو سعيد	ك ٨ ب ٦٢	كان عروة يدخل منهما كليهما وأكثر	قال هشام	١٥٨١
كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدتين	قال عبد الرحمن بن أبي ليلى	١٣١٢	كان عطاء البيرين خمسة آلاف	قال قيس بن أبي حازم	٤٠٢٢
كان سيف الزبير محلى بفضة	قال عروة	٢٩٧٤	كان عطاه لا يرى به بأساً أن يتخذ منها الخيوط	ك ٤ ب ٣٣	
كان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً	ك ٩٣ ب ١٧		كان علي قتل النبي ﷺ رجل	عبدالله بن عمرو	٣٠٧٤
كان شريح يأمر الغريم أن يجلس	ك ٨ ب ٧٦		كان علي راحته متوجهاً إلى غير القبلة	جابر	١٢١٧
كان شريح يورث الأسير في أيدي العدو	ك ٨٥ ب ٢٥		كان علي رسول الله ﷺ فميصان	أبو هريرة	١٣٥٠
كان شعر النبي ﷺ رجلاً لاجمداً	أنس	٥٩٠٦	كان علي عائشة خواتيم ذهب	ك ٧٧ ب ٥٦	
كان شعر رسول الله ﷺ رجلاً ليس بالسيط	أنس	٥٩٠٥	كان علي رضي الله عنه تخلف عن النبي ﷺ	سلمة بن الأكوع	٢٩٧٥ ، ٤٢٠٩
كان صديقاً لأمية بن خلف	سعد بن معاذ	٣٩٥٠	كان علي قد تخلف عن النبي ﷺ	سلمة بن الأكوع	٣٧٠٢
كان طائوس إذا سئل عن شيء	ك ٥٥ ب ٢٤		كان علي مسلماً في شأنها	قالت عائشة	٤١٤٢
كان طلعنا الشعر والزيب	قال أبو سعيد	١٥١٠	كان علي يحيى بالله في ترسه	سهل بن سعد	٢٤٣ ، ٣٠٣٧
كان عاشوراء يصلم	عائشة	٤٥٠٢	كان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله ﷺ	عائشة	٦٢٤٠
كان عاشوراء يصومه أهل الجبليلة	ابن عمر	٤٥٠١	أحب نساءك		
كان عاشوراء يوماً تصومه	عائشة	٢٨٣١	كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذني	قال ابن عباس	٣٦٢٧
كان عبدالله بن الزبير أحب البشر	قال عروة	٣٥٠٥	كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذني	ابن عباس	٤٤٣٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان عمر رضي الله عنه يضرب فيه بالعصا	قال ابن عمر	١٣٠٤	كان كلما أتى على الركن أشار إليه	ابن عباس	٥٢٩٣
كان عمر رضي الله عنه يكر في قبة بني	ك ١٣ ب ١٢		كان لأبي غلام يخرج له	قالت عائشة	٣٨٤٢
كان عمر وعثمان يفعلان ذلك	قال سعيد بن الجبير	٤٧٥	كان لرجل على النبي ﷺ جعل	أبو هريرة	٢٣٠٥
كان عمر يدخلني مع أشياخ	قال ابن عباس	٤٢٩٤	كان لرجل على النبي ﷺ سن	أبو هريرة	٢٣٩٣
كان عمر يدخلني مع أشياخ	قال ابن عباس	٤٩٧٠	كان لرجل على رسول الله ﷺ دين	أبو هريرة	٢٦٠٦
كان عمله دية وأيكس يستطيع	عائشة	٦٤٦٦	كان لرسول الله ﷺ جبران من الأنصار	عائشة	٢٥٦٧
كان عبي بكر من الوضوء	قال يحيى المزني	١٩٩	كان للنبي ﷺ حاد يقال له أنجشة	أنس	٦٢١١
كان عند ابن عينة حدثنا وأخبرنا	قال الحميدي		كان للنبي ﷺ في حائط فارس	سهل	٢٨٥٥
كان عند النبي ﷺ تسع كان يقسم	ابن عباس	٥٠٦٧	كان للنبي ﷺ ناقة	أنس	٢٨٧٢، ٦٥٠١
كان عندهم ضيف لهم فأمر أهله	أنس	ك ٨٣ ب ١٥	كان له حصير يسهه بالهمل ويحتجزه بالليل	عائشة	٧٣٠
كان عندهم ضيف لهم فأمر أهله أن يذهبوا	البراء	٦٦٧٣	كان له على عبده له أبي حنود	كعب بن مالك	٢٤٢٤
كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ	أنس	٦٦٧٣	كان لي شرف من نصبي	علي	٢٠٨٩
كان فراش رسول الله ﷺ من أدم	عائشة	١٣٥٦	كان لي منهن دوع على عهد رسول الله ﷺ	عائشة	٢٦٢٨
كان فراشي حبال مصلى النبي ﷺ	ميمونة	٦٤٥٦	كان مالك بن الحويرث يرنا كيف كان	أبو قلابة	٨٠٢
كان فرض للمهاجرين الأولين	عن عمر	٥١٧	صلاة النبي ﷺ		
كان فرخ بالمدينة فاستنار	أنس	٢٩١٢	كان محمد ﷺ يقاتل المشركين	ابن عمر	٤٦٥١
كان في الجاهلية بيت	جبر بن عبد الله	٢٨٥٧، ٢٦٢٧	كان مروان على الحجاز استعمله معاوية	قال يوسف بن ماهك	٤٨٢٧
كان في الزبير ثلاث ضربات	قال عروة	٣٨٢٣	كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره	أبو بشير	٣٠٠٥
كان في السبي صفة	أنس	٣٩٧٣	قال عبد الله	الأنصاري	
كان في برة ثلاث سنن أرادت عائشة	اللقاسم بن محمد	٢٢٢٨	كان مع رسول الله ﷺ في سفر وإنه ذهب	لخيرة بن شعبة	١٨١
كان في برة ثلاث سنن عقت	عائشة	٥٤٣٠	لحاجة له		
كان في بني إسرائيل القصاص	قال ابن عباس	٥٠٩٧	كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ	جابر	٧٠١
كان في بني إسرائيل رجل	أبو هريرة	٤٤٩٨	كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ	جابر	٧١١
كان في بني إسرائيل رجل قتل	أبو سعيد	٢٤٣٦	كان معاوية يستلم الأركان		ك ٢٥ ب ٥٩
كان في سفر قسراً في المشاء في إحدى	البراء	٤٧٠	كان من بايع تحت الشجرة فرجعنا إليها	السبي	٤١٦٤
الركنتين بالتيين والزيوتون		٤٩٥٢، ٧٦٧	العام القتل		
كان في عفتة شعرات يرض	عبد الله بن يسر	٢٥٤٦	كان من آخر من بقي من أصحاب النبي ﷺ	عن سهل بن سعد	٥٢٤٨
كان في غزوة ذات الرقاع فرس رجل	جلبر	ك ٣٤ ب ٣٤	كان من الأنصار رجل يقال له أبو شعيب	أبو سعيد	٥٤٣٤
بسمهم فتر له الدم			كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد	ابن عمر	٧٢٦٧
كان في مهنة أهله فإذا حضرت الصلاة	عائشة	٦٠٣٩	كان ناس من الإنس ويمدون	ابن مسعود	٤٧١٤
كان في مهنة أهله فإذا سمع	عائشة	٥٣٦٣	كان قش الحقام ثلاثة أسطر	أنس	٥٨٧٨
كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح	جندب بن عبد الله	٣٤٦٣	كان هاتنا رجل اسمه نواس	قال عمرو	٢٠٩٩
كان قاعداً في مكان فيه ماء قد كشف عن	أبو موسى	٣٦٩٥	كان وقفاً عند كتاب الله	عن عمرو	٧٢٨٧
ركبته			كان لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلا رأيته	أنس	ك ٦٦ ب ٢٨، ١٩٧٢، ١٤١
كان قائد كعب بن مالك من بني حن	عن عبد الله بن كعب	٧٢٢٥	كان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان متكئاً	عائشة	٢٠٢٩
كان قبل ذلك رجلاً صالحاً	قالت عائشة	ك ٦٣ ب ١٥	كان لا يدع لأحد قبل الظهور وركنتين قبل الغداة	عائشة	١١٨٢
كان قتال بين بني عمرو فبلغ ذلك	عبد الله بن هشام	٧١٩٠	كان لا يرد الطيب	أنس	٥٢٩٢، ٥٢٨٢
كان قد أدرك النبي ﷺ ونهبت به أمه	عبد الله بن هشام	٧٢١٠	كان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح	عائشة	٤٩٥٣، ٣
كان قد حج به في ثل النبي ﷺ	السائب بن يزيد	١٨٥٩	كان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح	عائشة	٦٩٨٢
كان قرام لعائشة سترت به	أنس	٣٧٤، ٥٩٩			
كان قلما يقدم يده لطعام حتى يحدث به	خالد بن الوليد	٥٣٩١			
كان قوم يسألون رسول الله ﷺ	ابن عباس	٤٦٢٢			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان لا يستمر من بوله	ابن عمر	ك ٤٤٦	كان يدعو أعوذ بك من البخل	أنس	٤٧٠٧
كان لا ينصرف بعد الجمعة حتى ينصرف	عبد الله	٩٢٧	كان يلعب بالصلى	ابن عمر	٩٨٢
كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة	عائشة	١٦٧٥	كان يرفع يديه حين منكب إذا افتتح الصلاة	ابن عمر	٧٣٥
في هذا المكان من هذا اليوم	ابن عمر	٦٤٥٨	كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات	ابن عمر	١٧٥٢ ، ١٧٥١
كان يأتي علينا الشهر ماتوقد فيه	ابن عمر	٦٦٦	يكبر على إثر كل حصة	ابن عباس	ك ٢٥٥ ب ١٢٩
كان يأمر للمؤذن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر	عمر	٨٧٨	كان يزور البيت أيام منى	ابن عمر	١١٩١
كان يأمر بالقتل (يوم الجمعة)	عن سعد	٦٣٧٠	كان يزور راجباً ومشياً (مسجد قباء)	عائشة	٤٤٥٠
كان يأمر بهؤلاء الخمس ويحدثهن	ابن عمر	١٣٢	كان يسأل في مرضه الذي مات فيه يقول		
كان يأمر مؤذناً ثم يقول على أثره ألا صلوا			أين أنا غداً		
في الرجال	عائشة	٣٠٠	كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان	ابن عمر	١١٠٥
كان يأمرني فأترق فيأشترني	أبو هريرة	٢٢٩٨	وجهه		
كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين	عمر	٥٣٥٧	كان يستأذن في يوم المرأة منا بعد أن أنزلت	عائشة	٤٧٨٩
فيسأل هل ترك			هذه الآية		
كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهله	سعد	٢٨٢٢	كان يستحب أن يؤخر العشاء	أبو هريرة	٥٩٩
قوت مستهم	عائشة	٢٩٧	كان يسئل شمره وكان المشركون يفرقون	ابن عباس	٣٩٤٤ ، ٣٥٥٨
كان يتعوذ منهن دير الصلاة اللهم إني	أنس	٥٦٣١	رؤوسهم		
أعوذ بك من الجن وأعوذ بك	عائشة	٢٩٧	كان يسمى بطن المسيل إذا طاف	ابن عمر	١٦١٧
كان يتكئ في حجره وأنا حاض ثم يقرأ			كان يسمى بطن المسيل إذا طاف	ابن عمر	١٦٤٤
القرآن	عائشة	١٣٤٥	كان يسلم فينصرف النساء فيدخلن بيوتهن	أم سلمة	٨٥٠
كان يتنفس ثلاثاً	عائشة	١٣٤٥	من قبل أن ينصرف		
كان يجمع بين الرجلين	عائشة	١٣٤٥	كان يسير العتق فإذا وجد فجوة نص	أسامة بن زيد	١٦٦٦ ، ٤٤١٣ ، ٢٩٩٩
كان يحب أن يوجه إلى الكعبة فأترق لله	البراء بن عازب	٣٩٩	كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن	أسلم	٤١٧٧ ، ٤٨٣٣
(قد نرى قلب وجهك في السماء)			الخطاب يشير معه		
كان يحب التخفيف والبسر على الناس	عائشة	٥٨٦١	كان يصوم قبل أن ينزل	قال ابن مسعود	٤٥٠٣
كان يحتجر حصيراً بالليل فيصلي وسطه			كان يصوم شعبان كله	عائشة	١٩٧٠
بالتنهار			كان يصوم يوماً ويفطر يوماً (لدود عليه	عبد الله بن عمرو	١٩٧٧
كان يحث على الصلوة وينهى عن الخلة	عائشة	٣٥٦٧	السلام)		
كان يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه	ابن عباس	٤٩٢٨	كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس	أبو هريرة	٥٤١
كان يحرك شفتيه إذا أنزل عليه	عائشة	٣٠١	كان يصلي الهجير التي تدعونها	أبو هريرة	٥٤٧
كان يخرج رأسه إلي وهو متكف	عائشة	٢٠٣١	كان يصلي الهجير وهي التي تدعونها	أبو هريرة	٥٩٩
كان يخرج رأسه من المسجد وهو متكف			الأولى		
فأغسله	ابن عمر	١٥٣٣	كان يصلي الهجير فإذا رفع رأسه من	أنس	٨٠٠
كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من	عائشة	٣	الركوع قام حتى		
طريق المرس			كان يصلي في مكانه الذي يصلي فيه	عن القاسم	ك ١٠٥ ب ١٥٧
كان يدخل بدار حراء فيبحث فيه الليالي	عائشة	١٩٢٥	الفريضة		
ذوات العدد	عائشة	١٩٢٦	كان يصلي كثيراً من صلاته قاهداً	عائشة	٥٩٠
كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم	أم سلمة	١٩٢٦	كان يصلي العصر والشمس في حجرتي	عائشة	٥٢٢
يفتسل ويصوم	عائشة	٨٣٢	كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم	عائشة	١١٧٠
كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم			يصلي إذا سمع النداء		
يفتسل ويصوم			كان إذا يصلي بها - يعني المحصب الظهر	نافع (أثر)	١٧٦٨
كان يدعو في الصلاة اللهم إني أعوذ بك			والعصر - أحبه قاله وللغرب		
من عذاب القبر					

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
٦٢٤٧	أنس	كان يفعله . (مر على صبيان فسلم عليهم)	٧٨٥	أبو هريرة	كان يصلي بهم فيكبر كلما خفض ورفع فإذا انصرف قال
١٠٩٦	ابن عمر	كان يفعله . (يصلي في السفر على راحلته أينما توجهت به)	١١١٩	عائشة	كان يصلي جالساً فقرأ وهو جالس
٧٠١٧	قال محمد	كان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس	١١٦٨	عائشة	كان يصلي ركعتين فإن كنت مستيقظة حدثني
١٩٢٩ ، ٣٢٢	قال ابن سيرين	كان يقال السحت الرشوة	١١٧٣	حفصة	كان يصلي سجنتين خفيفتين بعدما يطلع الفجر
٧٧٨	عن أم سلمة	كان يقبلها وهو صائم	١٠٩٩	جابر	كان يصلي على راحلته نحو المشرق فإذا أراد أن يصلي المكتوبة
	أبو قتادة	كان يقرأ بأم الكتاب وسورة معها في الركعتين الأولين	٢٤٠	ابن مسعود	كان يصلي عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس
٧٥٩	أبو قتادة	كان يقرأ في العصر بفاحة الكتاب وسورتين	٩٣٧	ابن عمر	كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين
٧٧٦	أبو قتادة	كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين	٣٨٤	عروة	كان يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش
١١١٨	عائشة	كان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ	٥١٦	أبو قتادة	كان يصلي وهو حامل أمانة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ ولأبي العاص
٦٣٣٠	المغيرة	كان يقول في دير كل صلاة إذا سلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له	٣٨٣	عائشة	كان يصلي وهي بينه وبين القبلة على فراش أهله
٨٤٤	المغيرة بن شعبة	كان يقول في دير كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له	٥٥٦٤	أنس	كان يضحى بكريشين أملحين أقرنين
ك ١٩ ب ٦	عائشة	كان يقوم حتى تنفطر قلماه	٥٩٠٤	أنس	كان يضرب شعر النبي ﷺ منكميه
٤٨٣٧	عائشة	كان يقوم من الليل حتى تنفطر قلماه	١٩٧٠	عائشة	كان يصوم شعبان كله
٣٥٨٤	جابر بن عبد الله	كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة فقالت امرأة	١٩٧٧	عبد الله بن عمرو	كان يصوم يوماً ويفطر يوماً (داود عليه السلام)
٨٠٣	أبو هريرة	كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها في رمضان	٧٥٩	أبو قتادة	كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح
٥٢٩٠	عن ابن عمر	كان يقول في الإيلاء الذي سمي الله تعالى	٢٨٤ ، ٥٢١٥	أنس	كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة
٤٩٨٥	يعلى بن أمية	كان يقول ليتني أرى رسول الله ﷺ	٥٠٦٨		وله يومئذ تسع نسوة
٦٤٦١	عائشة	كان يقوم إذا سمع الصلح	٧٧٩	أبو قتادة	كان يطوف في الركعة الأولى من صلاة الظهر
٧٨٤	علي وعمران بن حصين	كان يكبر كلما رفع وكلما وضع	٧٧٨	أبو قتادة	كان يطيل في الركعة الأولى
١١٣	عن عبدالله بن عمرو	كان يكب	٢٠٢٧	أبو سعيد	كان يتكف في العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاماً
٥٤٧٩	عبد الله بن مغفل	كان يكره الخنief	٤٩٩٨	أبو هريرة	كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة
٥٤٧ ، ٥٩٩	أبو برزة	كان يكره النوم قبلها (العشاء)	٥٠٧	ابن عمر	كان يعرض على راحلته فيصلي إليها
٥٦٨	أبو برزة	كان يكره النوم قبل العشاء والحنيف بعلمها	٢٥٢٥	ابن عمر	كان يفتي في العبد أو الأئمة يكون بين شركاء فيعتق أحدهم
٢٥٢	جابر	كان يكفي هو أوفى منك شعراً وخير منك	١٥٧٣	ابن عمر	كان يفعل ذلك . (كان إذا دخل أدنى لحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلي به الصبح)
٣٤٦	عمار	كان يكفيك	١٠٩٥	ابن عمر	كان يفعله . (كان يصلي على راحلته ويوتر عليها)
٣٣٨ ، ٣٣٩	عمار بن ياسر	كان يكفيك هكذا فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض وفتح فيها			
١٩٥٠	قالت عائشة	كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه			
٦٧٦	عائشة	كان يكون في مهنة أهله فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان يكون في مهنة لعله فلما سمع الأثان خرج	عائشة	٥٣٦٣	كان يوم بعث يوماً	عائشة	٣٧٧٧ ، ٣٨٤٦ .
كان يلبي المني لا ينكر عليه ويكر المكير	أنس	٩٧٠			٢٩٣٠
فلا ينكر عليه			كان يوم عاشوراء تصومه قريش في	عائشة	٢٠٠٢
كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنين بهذه	عائشة	٤٨٩١	الجاللية وكان		
الآية			كان يوم عاشوراء تصومه قريش في	عائشة	٤٥٠٤
كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنين بهذه	عائشة	٤١٨٢	الجاللية وكان النبي يصومه		
الآية			كان يوم عاشوراء تعد اليهود عيداً	أبو موسى	٢٠٠٥
كان يمتحنون بهذه الآية فيها أيها الذين	عائشة	٢٧١٣	كان يوم عيد يلعب السودان	عائشة	٢٩٠٧
آمنا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات			كانت إحساناً إذا كانت حائضاً فأراد رسول	عائشة	٣٠٢
... غفور رحيم			الله أن يشرها		
كان يمتحنون ويلفتنا أنه لما أنزل الله تعالى أن	عائشة	٢٧٣٣	كانت إحساناً تحض ثم تترص الدم من	عائشة	٣٠٨
يردوا إلى المشركين			ثوبها		
كان يمد مداً	أنس	٥٠٤٥	كانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون	ك ٩٦ ب ٦١	
كان يمشي عند زينة بنت جش وشرب	عائشة	٥٢٦٧	كانت الأئمة من إماء أهل المدينة تأخذ بين	أنس	ك ٧٨ ب ٦١
عندما صلاً			رسول الله ﷺ		
كان ينالم أوله ويقوم آخره فيصلي ثم يرجع	عائشة	١١٤٦	كانت الأنصار إذا حجوا الجبالوا	البراء	١٠٨٣
إلى فراشه			كانت الأنصار يوم الخندق	أنس	٢٩٦١
كان ينحر - أو يذبح - بالمصلى	ابن عمر	٩٨٢	كانت الأولى من موسى نسياناً	أبي بن كعب	٦٦٧٢
كان ينزل بني الحليفة حين يمتحن وفي	ابن عمر	٤٨٤	كانت الأولى نسياناً والوسطى شرطاً	أبي بن كعب	٢٧٢٨
حجته حين حج			والثالثة عمداً		
كان ينزل بني طوى ويبيت حتى يصبح	ابن عمر	٤٩١	كانت الريح الشديدة إذا هبت عرف ذلك	أنس	١٠٣٤
بصلي الصبح			في وجه النبي		
كان ينزل تحت سرحه ضخمة دون الروبة	ابن عمر	٤٨٧	كانت السنة أن الجاهلين بالخير حتى يترقا	ابن عمر	٢١١٦
عن بين الطريق			كانت السنة بعدهما أن يفرق بين التلاعين	قال الزهري	٥٣٠٩
كان ينزل في الليل الذي في أنى مر	ابن عمر	٤٩٠	كانت الطواغيت التي يتحاكمون إليها	قال جابر	ك ٦٥ ب النساء
الظهران قبل للمدينة			كانت العرب أن يمرى الرجل في ماله	ابن عمر	ك ٣٤ ب ٨٤
كان ينزل من الصلاة الفداء حين يعرف	أبو هريرة	٥٤٧	النخلة والنخلتين		
الرجل جلسيه			كانت الكلاب تبول وتقبل وتلد في	ابن عمر	١٧٤
كان ينزل من صلاة الفداء حين يعرف	أبو هريرة	٥٩٩	المسجد في زمان الرسول		
أحدنا جلسيه			كانت المؤمنين إذا هاجرن إلى النبي ﷺ	عائشة	٥٢٨٨
كان ينزل على يديه ثم يمسح بها وجهه	عائشة	٥٧٣٥ ، ٥٧٥١	يتمتعن		
كان يضع على إبراهيم (ع) - الوزغ	أم شريك	٣٣٥٩	كانت المرأة إذا توفي زوجها دخلت	زينب بنت أبي	٥٣٣٧
كان ينزل بعض من بيعت من السرايا	ابن عمر	٣١٣٥	سلمة		
لأنهم خاصة			كانت الهدية في زمن رسول الله ﷺ هدية	قال عمر بن	ك ٥١ ب ١٧
كان ينزل مهمهم الحجارة للكمة وعليه	جابر	٣٦٤	عبد العزيز		
لإزله فقال له العباس			كانت اليهود تقول إذا جامعها	قال جابر	٤٥٢٨
كان ينهي عن عقوق الأمهات وولد	الغيرة	٧٢٩٢	كانت امرأة ترضع لبناً	أبو هريرة	٣٤٣٦
كان ينهي عن قيل وقال وكثرة السؤال	الغيرة بن شعبة	٦٤٧٣	كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح	ابن عمر	٩٩٠٠
وإضاعة المال			والعشاء		
كان ينهي عن قيل وقال وكثرة	الغيرة	٧٢٩٢	كانت امرأتان معهما ابنهما جاء الغيب	أبو هريرة	٣٤٢٧ ، ٦٧٦٩
كان يهل من المهل فلا ينكر عليه ويكر مناً	أنس	١٦٥٩	فلعب بآبن أحدهما		
للكبر فلا ينكر عليه			كانت أم الدرداء تجلس في صلاتها جلسة	ك ١٠ ب ١٤٥	
كان يوتر على البعير	عبد الله	٩٩٩	الرجل		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كانت أم سليم في القل وأنجشة غلام	أنس	٦٢٠٢	كانت فاطمة عليها السلام بنت رسول الله	سهل بن سعد	٤٠٧٥
كانت أمه أم أنس أم سليم كانت أم عبدالله	عن أنس	٦٦٣٠	ﷺ تنسله وعلي يسكب الله بالهجن		
كانت أموال بني النضير بما أفاء الله على رسول الله	عمر	٤٨٨٥ ، ٢٩٠٤	كانت فاطمة عليها السلام تنسل الدم عن وجهه	قال سهل بن سعد	٥٢٤٨
كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما أهلك نبي خلفه نبي	أبو هريرة	٣٤٥٥	كانت في بني إسرائيل قصاص	قال ابن عباس	٦٨٨١
كانت بنو إسرائيل يقتسلون عروة ينظر بعضهم إلى بعض	أبو هريرة	٢٧٨	كانت في شوال سنة أربع	قال موسى بن عقبة	ك ٦٤ ب ٢٩
كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ	عمران بن حصين	١١١٧	كانت فينا امرأة تجعل أربعا في مزرعة لها سلقاً	سهل بن سعد	٩٣٨ ، ٩٣٩
كانت بين أبي بكر وعمر محاورة	أبو الدرداء	٤٦٤٠	كانت قرية بنت أبي أمية عند عمر	ابن عمر	٥٢٨٧
كانت بينه وبين أناس خصومة	عن أبي سلمة بن عبدالرحمن	٣١٩٥	كانت قريش ومن دان دينها	قالت عائشة	٤٥٢٠
كانت تبكي على ما كانت تسمع من الذكر عندها	جابر	٣٥٨٤	كانت لرجال منا فضول أرضين	جابر	٢٦٣٣
كانت تحت سعد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي	سبيعة الأسلمية	٣٩٩١	كانت له غنم ترعى بسلع فأبصرت جارية لنا بشاة	كعب بن مالك	٢٣٠٤
كانت ترجل النبي ﷺ وهي حائض وهو معتكف في المسجد	عائشة	٢٠٤٦	كانت لي بئر في أرض ابن عم لي	الاشعث بن قيس	٦٦٧٧
كانت ترجل تعني رأس رسول الله ﷺ وهي حائض	عائشة	٢٩٦	كانت لي شارب من نصبي من المغنم وكان النبي ﷺ أعطاني شارفاً	علي	٢٠٨٩
كانت تركز الحربة قدمه يوم الفطر والنحر ثم يصلي	ابن عمر	٩٧٢	كانت لي شارب من نصبي من المغنم يوم بدر	علي	٣٠١٩ ، ٤٠٠٣
كانت تغسل المني من ثوب النبي ﷺ ثم أراه فيه بقعة	عائشة	٢٣٢	كانت ملأ ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم	أنس	٥٠٤٦
كانت تكون حائضاً لا تصلي وهي مفترشة بجلده مسجد رسول الله ﷺ	ميمونة	٣٣٣	كانت مع النبي ﷺ في مسير فادخلوا ليلتهم حتى إذا كان وجهه	عمران بن حصين	٣٥٧١
كانت تغسل لكل صلاة	أم حبيبة	٣٢٧	كانت ميمونة تكبر يوم النحر	أنس	ك ١٣ ب ٢٨٧١
كانت تقرأ ﴿إِنَّ تَقْوَاهُ بَأْسَكُمْ﴾	عن عائشة	٤١٤٤	كانت ناقة النبي ﷺ يقال لها العضباء	أنس	٢٨٧١
كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي	عروة	٥١١٣	كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى العضباء	أنس	٦٥٠١
كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي	عائشة	ك ٦٧ ب ٢٩	كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها	قال مجاهد	٥٣٤٤
كانت زبيب تغفر على أزواج النبي ﷺ	أنس	٧٤٢٠	كانت خليل ظلموا حليفاً لهم في الجاهلية	قال أبو قلابة	٦٨٩٩
كانت زبيب تغفر على عبدالله وأبنائه	عمرو بن الحارث	١٤٦٦	كانت هي ورسول الله ﷺ يقتسلان من آتاه واحد	عن أم سلمة	١٩٢٩
كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة يعني بالليل	ابن عباس	١١٣٨	كانت يمين النبي ﷺ لا ومقلب القلوب	ابن عمر	٦٦٢٨
كانت عائشة تسر إليك كثيراً	قال ابن الزبير	١٢٦	كان هذا شيء كانت فلاة تجده	قالت عائشة	٣٠٩
كانت عائشة رضي الله عنها تصوم	قال عروة	١٩٩٦	كأنني أنظر إلى الغبار ساطعاً	أنس	٤١١٨
كانت عائشة رضي الله عنها تطوف حجرة	قال عطاء	١٦١٨	كأنني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نياً	ابن مسعود	٣٤٧٧ ، ٦٩٢٩
كانت عائشة يومها عبداً	ك ١٠ ب ٥٤		كأنني أنظر إلى غبار ساطع	قال أنس	٣٢١٤
كانت عكاظ ومجنة	ابن عباس	٢٠٩٨ ، ٢٠٥٠	كأنني أنظر إلى وبيض الطيب	عائشة	٢٧١
كانت على رأس ستة أشهر	عروة بن الزبير	ك ٦٤ ب ١٤	كأنني أنظر إلى وبيض الطيب	عائشة	١٥٣٨ ، ٥٩١٨
كانت عدي امرأة من بني أسد	عائشة	١١٥١	كأنني أنظر إلى وبيض خاتمة	أنس	ك ٢١ ب ٢١ ، ٥٧٢ ، ٦٦١
			كأنني به أسود أنجح يقلعها	ابن عباس	١٥٩٥
			كانوا إذا صلوا مع النبي ﷺ فرغ رأسه من الركوع قاموا	البراء	٧٤٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كانوا أربع عشرة مائة	جابر بن عبد الله	٤١٥٣	﴿الكتاب أجله﴾ تنقضي العدة	قال ابن عباس	ك ٦٧ ب ٣٤
كانوا إذا أحرموا في الجاهلية	البراء	٤٥١٢	كتاب القاضي إلى القاضي جابر إذا عرف	قال إبراهيم	ك ٩٣ ب ١٥
كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق	قال ابن عباس	٦٩٤٨	كتاب الله القصاص	أنس	٤٤٩٩ ، ٢٧٠٣ ، ٤٥٠٠ ، ٤٦١١
كانوا خمس عشرة مائة الذين يابعوا النبي يوم الحديبية	جابر	٤١٥٣	(كتاب بشماله) يأخذ كتابه	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الأنشاق
كانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك	قال ابن عباس	٦٢٩٩	كتب أبو بكره إلى ابنه وكان بسجستان	قال عبد الرحمن	٧١٥٨
كانوا لا يضمنون من النخعة ويضمنون	قال ابن سيرين	ك ٨٧ ب ٢٩	كتب إلى قيسر يدعو إلى الإسلام ويحث	ابن أبي بكره	٢٩٤٠
كانوا يتابعون الطعام في أعلى السوق فيبصونه في مكان	ابن عمر	٢١٦٧	بكتله إليه مع دحية	ابن عباس	٢٩٤٠
كانوا يتابعون إلى حبل الخلبة فنهى النبي عنه	ابن عمر	٢٢٥٦	كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر لما أتوا	ك ٩٣ ب ١٥	
كانوا يرون أن العمرة	قال ابن عباس	١٥٦٤	كتب النبي ﷺ إلى هرقل تعالوا إلى كلمة	أبوسفیان	ك ٨٣ ب ١٩
كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من الفجور في الأرض	قال ابن عباس	٢٨٣٢	كتب النبي ﷺ كتاباً أو أراد أن يكتب قليل	أنس	٦٥
كانوا يزعمونها بالثلاث والربع	جابر	٢٣٤٠	له إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا مختوماً	ك ٤٠ ب ٥ ، ٢٣٠٥	
كانوا يستحبون أن يمشوا بهذه الآيات	قال خلف بن حوشب	ك ٩٢ ب ١٧	كتب عبدالله بن عمرو إلى قهرمانه	قال سالم	١٦٦٠
كانوا يستحبون أن يتخلوا	قال ابن عباس	٤٦٨١	كتب عبد الملك إلى الحجاج أن لا يخالف	ابن عمر	ك ٩٣ ب ١٥
كانوا يصلون المشاء فيما بين	عائشة	٥٦٩	كتب عمر إلى عامله في الحدود	ك ٣ ب ٣٤	
كانوا يصلون قبل الخطبة	ابن عباس	٩٦٢	كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر ابن حزم	ك ٨٧ ب ٢٢	
كانوا يصومون عاشوراء قبل أن كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً	عائشة	١٥٩٢	كتب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي بن أرطاة	ك ٩٣ ب ١٥	
كانوا يضربون على الشهادة والعهد	ابن عمر	٦٨٥٢	كتب عمر بن عبدالعزيز في سن كسرت	العلاء بن خالد	ك ٣٤ ب ١٩
كانوا يعطون على الخرص	قال إبراهيم	ك ٥٢ ب ٩	كتب لي النبي ﷺ هنا ما اشترى	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الزمل
كانوا يعطون قبل الفطر يوم	قال نافع	١٥١١	﴿كتيباً مهيلاً﴾ الرمل السائل	جابر	٤١٠١
كانوا يكرهون أن يستنلوا	قال إبراهيم	ك ٤٦ ب ٦	كثير طيب	ابن مسعود	٦٦١٧
الكانف يأكل في سبعة أمعاء	ابن عمر	٥٣٩٣ ، ٥٣٩٦ ، ٥٣٩٧	كثيراً عما كان النبي ﷺ يخلف لا ومقلب القلوب	أبو هريرة	١٤٩١
الكبائر الإشراك بالله واليمين الفموس	عبد الله بن عمرو	٦٨٧٠	كخ كخ	أبو هريرة قال ابن عباس	٣٠٧٢
الكبائر الإشراك بالله وعقوق الوالدين	عبد الله بن عمرو	٦٨٧٥ ، ٦٨٧٠	كخ كخ لما تعرف أنا لأجرب إنه الصدقة	عيسى	٣٤٠١
الكبائر الإشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين	أنس	٦٨٧١	كذب من قاله أن له لأجرب إنه لجاهد	سلمة بن الأكوع	٤١٩٦ ، ٦١٤٨
﴿كبسط كفيه﴾ مثل للمشرك	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الرعد	كذب من قالها أن له لأجرب إنهم اتهم	سلمة بن الأكوع	٦٨٩١
كبر الكبر	سهل بن أبي حنيفة	٦١٤٣ ، ٦١٤٢	لجاهد	أبو هريرة	٣١٦٩ ، ٥٧٧٧
كبر الكبر	رافع بن خديج	٦١٤٣ ، ٦١٤٢	لجاهد	أبو هريرة	٤٩٧٥
كبر كبر	سهل بن أبي حنيفة	٢١٧٣ ، ٧١٩٢	كذبتم بل أبوكم فلان	عمر	٤٩٩٢
الكبر الكبير	سهل بن أبي حنيفة	٦٨٩٨	كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني	ابن عمر	١٧٠٨
كبر محمد بن علي خلف الناقلة	ك ١٣ ب ١١		ولم يكن له ذلك	ابن عمر	١٦٤٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كرهه تمنى لقاء العدو ﴿كرسه﴾ علمه كره إبراهيم أجر الناحية كره ابن سيرين أن يقول فاتنا الصلاة كره الحسن رمي البندقة في القرى كره الحسن وأبو قلابة أن يشهد على وصية حتى كره الصلاة قبل العيد كره النبي ﷺ الظن كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كره عثمان أن يستقبل الرجل وهو كره عثمان رضي الله عنه أن يحرم من كره عطاء النظر إلى الجوارح التي يعين كره عمران بن حصين بيعه كرهه ابن سيرين وإبراهيم للبايع والمشتري كرهه ابن عمر (ما أكل الكلب في الصيد) كرهه الحسن مرة (الجمع بين البنت وامرأة زوجها) كرهه الحسن وأبو العالية (الوضوء بالتبذير) كرهه جابر بن زيد للقطيعة (الجمع بين البنت وامرأة زوجها) كرهه سالم والقاسم ومجاهد (المقتولة بالبندقة) الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب كسا عباساً قميصاً كساني النبي ﷺ حلة سبأ فخرجت فيها فرايت الغضب في وجهه كسرى بن هرمز كسرت الربيع وهي عمة أنس كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقال قدام النبي صلى ﴿كصب﴾ : المطر كف واسلك ﴿كفلين﴾ أجرين بالحبشة كفن النبي ﷺ في ثلاث أثواب سحول كرسف ليس فيها قميص كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص كفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة	أبو هريرة قال ابن جبير عن ابن عباس سهل بن سعد ك ٩٤ ب ٨ ك ٦٥ ب البقرة ك ٣٧ ب ٢٠ ك ١٠ ب ٢٠ ك ٧٢ ب ك ٩٣ ب ١٥ ك ١٣ ب ٢٦ ك ٩٣ ب ٢١ ٥٣٠٨ ك ٨٥ ب ١٠٢ ك ٢٥ ب ٣٣ ك ٧٩ ب ٢ ك ٣٤ ب ٣٧ ك ٣٤ ب ٧٠ ك ٧٢ ب ٧ ك ٦٧ ب ٢٤ ك ٤ ب ٧١ ك ٦٧ ب ٢٤ ك ٧٢ ب ٢ ابن عمر جابر علي عدي بن حاتم أنس المغيرة بن شعبة عائشة قال ابن عباس عبد الله قال أبو موسى قالت عائشة عائشة عائشة عائشة	ك ٩٤ ب ٨ ك ٦٥ ب البقرة ك ٣٧ ب ٢٠ ك ١٠ ب ٢٠ ك ٧٢ ب ك ٩٣ ب ١٥ ك ١٣ ب ٢٦ ك ٩٣ ب ٢١ ٥٣٠٨ ك ٨٥ ب ١٠٢ ك ٢٥ ب ٣٣ ك ٧٩ ب ٢ ك ٣٤ ب ٣٧ ك ٣٤ ب ٧٠ ك ٧٢ ب ٧ ك ٦٧ ب ٢٤ ك ٤ ب ٧١ ك ٦٧ ب ٢٤ ك ٧٢ ب ٢ ابن عمر جابر علي عدي بن حاتم أنس المغيرة بن شعبة عائشة قال ابن عباس عبد الله قال أبو موسى قالت عائشة عائشة عائشة عائشة	كفن في ثلاثة أثواب بيضاء سحولية من كرسف كفنه في ثوبين كفلها : ضمنها الكفن من جميع المال كل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود كل يمينك كل يمينك وكل مما يليك كل فاني أناجي من لا تناجي كل فاني أناجي من لا تناجي كل ما سكن عليك كل ما خزن وما أصاب بعرضه فلا كل ما شئت والبس ما شئت كل مما يليك كل مما يليك كل من صيد البحر وإن صاده نصراني كل (يعني ما أنهر الدم إلا السن والظفر) كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه كل الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر كل أمرى مصبح في أهله كل أمي معافى إلا المجاهرين كل أمي يدخلون الجنة إلا كل بني آدم يظعن الشيطان في جنبه فأصعبه حين يولد كل يمين لا يبيع بينهما حتى يفرقا إلا بيع الخيثار كل تمر خير هكذا كل تمر خير هكذا ؟ كل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة كل خطوة يشهها إلى الصلاة صدقة كل نكاحي لك أحياناً في مثل صلصة الجرس ﴿كل ذي ظفر﴾ البعير والنعامة كل سلامي عليه صدقة كل يوم يعين الرجل في دنياه كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم يوم تطلع في الشمس	عائشة ابن عباس ابن عباس قال عطاء والزهري وعمر ابن دينار وقناة أبو هريرة عمر بن أبي سلمة عمر بن أبي سلمة جابر جابر عدي بن حاتم عدي بن حاتم قال ابن عباس عمر بن أبي سلمة وهب بن كيسان قال ابن عباس رافع بن خديج قال علي عائشة قال أبو بكر أبو هريرة أبو هريرة أبو هريرة أبو هريرة ابن عمر أبو سعيد الخدري وأبو هريرة أبو سعيد أبو هريرة أبو هريرة عائشة قال ابن عباس أبو هريرة أبو هريرة ٢٩٨٩ ، ٢٧٠٧	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كل شراب أسكر فهو حرام	عائشة	٥٥٨٥ ، ٢٤٢	كلوا	أنس	٢٤٨١
كل شيء خلقه فهو شفع	قال مجاهد	٥٥٨٦	كلوا	أبو قتادة	٤٤٦٨ ب ٤٤٦٩
كل شيء في البحر منبرج	قال شريح	ك ٦٥ ب الشجر	كلوا (لحم حمار وحش)	أبو هريرة	٢٥٧٦
كل عليه هين هين	قال الربيع بن خثيم والحسن	ك ٧٢ ب ١٢	كلوا (لحم حمار وحش)	أبو قتادة	١٨٢١
كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به	أبو هريرة	٥٩٢٧	كلوا وأطعموا فإنه حلال	أبو قتادة	١٨٢٢
كل كتاب لله	قال قتادة		كلوا رزقاً أخرجه الله أطعمونا إن كان ممكناً	ابن عمر	٧٢٦٧
كل كلم بكلمة المسلم في سبيل الله تكون يوم القيامة كهيبتها	أبو هريرة	٢٣٧	كلوا رزقاً أخرجه الله أطعمونا إن كان ممكناً	جابر	٤٣٦٢
كل للقوم	جابر	٢١٢٧	كلوا فما أعلم النبي ﷺ رأى رغباً مرقاً	أنس	٦٤٥٧
كل مسكر حرام	أبو موسى	٤٣٤٣ ، ٤٣٤٤	حتى لحق بالله	أبو قتادة	٥٤٩٢
		٦١٢٤ ، ٦١٢٥	كلوا فهو طعم أطعمكموها لله	أبو قتادة	١٨٢٤
		ك ٩٣ ، ٩٣ ب ٢٢	كلوا ما بقي من لحمها	أبو قتادة	٥٥٧٤
كل مسكر حرام	أبو يردة	٧١٧٢	كلوا من الأضاحي ثلاثاً	ابن عمر	١٩١٨ ، ١٩١٩
كل معروف صدقة	جابر	٦٠٢١	كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم	عائشة	٦٢٣ ، ١٩١٩
كل من يدخل الجنة على صورة آدم	أبو هريرة	٣٣٢٦	كلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم	ابن عمر	٦٢٠ ، ٦١٧
كل مولود يولد على الفطرة فأبواه	أبو هريرة	١٣٨٥	كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إصراف	ك ٧٧ ب ١	
كل ميسر لما خلق له	عمران	٧٥٥١	كلوا وأطعموا وأدخروا	سلمة بن الأكوع	٥٥٦٩
كل ميسر لما خلق له	ك ٩٧ ب ٥٤		كلوا وتزودوا	جابر	١٧١٩
كل نبي سأل سؤلاً أو قال لكل نبي	أنس	٦٣٠٥	كلوه حلال	أبو قتادة	١٨٢٣
كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له	عمران بن حصين	٦٥٩٦	كلوها	معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ	٥٥٠٥
«كل يوم هو في شأن» يفغر ذنباً	قال أبو الدرداء	ك ٦٥ ب الرحمن	كل هذا واحد في الناس أصابتهم مجاعة	جابر	٤١٠١
كلم بنو عبيد وإمام	قال شريح	ك ٥٢ ب ١٣	كلوا لو كانت كما تقول فلا جناح	قالت عائشة	١٧٩٠
كلكم راع ومسؤول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع	ابن عمر	٢٥٥٤	كلا والذي نفسي بيده إن الشملة كم أصدقتها	أبو هريرة	٦٧٠٧
كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته	ابن عمر	٨٩٣ ، ك ١١ ب ١١ ، ٨٩٣	كم احتسب النبي ﷺ	أنس	٥١٦٧
		٥٢٠٠ ، ٥١٨٨	كم احتسب رسول الله ﷺ ؟	قال عروة	٤٢٥٣
		٢٧٥١	كم سقت ؟	عن ابن عمر	١٧٧٥
كلكم راع ومسؤول عن رعيته	ك ٢٣ ب ٣٢		كم سقت إليها ؟	عبد الرحمن بن عوف	٣٠٤٨
«كلما رزقوا» : أتوا بشيء ثم أتوا	قال أبو العالية	ك ٥٩ ب ٨	كم سقت إليها ؟	جد (إبراهيم بن سعد)	٣٧٨٠
كلمني أبو الزناد في شهادة الشاهد	قال ابن شبرمة	ك ٥٢ ب ٢٠	كم سقت إليها	أنس	٥١٥٣
كلمة التقوى لا إله إلا الله	قال مجاهد	ك ٨٣ ب ١٩	كم من كسبية في الدنيا عارية يوم القيامة	أم سلمة	٥٨٤٤
الكلمة الصالحة يسميها أحدكم	أبو هريرة	٥٧٥٥ ، ٥٧٥٤	كم هو ؟	جابر	٤١٠١
الكلمة الطيبة صدقة	أبو هريرة	ك ٧٨ ب ٣٤	«كما أنزلنا على القسطين»	عن ابن عباس	٤٧٠٦
كلمتان خيبتان إلى الرحمن خفيبتان	أبو هريرة	٧٥٦٣	كما بين اللبنة وصنمها (حوض النبي)	حارثة بن وهب	٦٥٩١
كلمتان خيبتان على اللسان خيبتان في الميزان	أبو هريرة	٦٦٨٢ ، ٦٤٠٦	الكلمة من اللين وملاها شفاة للعين	سعيد بن زيد	٤٤٧٨ ، ٤٦٣٩
كلمة طيبة	أنس	٥٧٧٦	كلم من الرجال كثير ولم يكلم من النساء إلا مريم	أبو موسى	٥٧٠٨
«كلمته» : كن	قال أبو عبيد	ك ٦٠ ب ٤٧			٣٧٦٩

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
٨٤٢	ابن عباس	كنت أعرف اقتضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير	٣٤١١	أبو موسى	كمل من الرجال كثير
٨٤١	ابن عباس	كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته	٣٤٣٣	أبو موسى	كمل من الرجال ولم يكمل من النساء إلا آسية
٦٢٣٨ ، ٥١٦٦	أنس	كنت أعلم الناس بشأن الحجاب	١٦١٨	قال عطاء	كنت أتي عائشة أنا وعبيد بن عمير
٢٣٤٥	ابن عمر	كنت أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تتركى	٥٠٢	قال يزيد ابن أبي عبيد	كنت أتي مع سلمة بن الأكوع فيصلي عند الأسطوانة
٤٧٨٨	عائشة	كنت أغار على اللاتي وهين أنفسهن لرسول الله	٢٠٦٠	قال أبو المنهال	كنت أتمر في الصرف
٢٩٩	عائشة	كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد كلانا جنب	٧١٩٥	قال أبو جمره	كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس
٣٢٢	أم سلمة	كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد من الجنابة	٥٧٧ ، ١٩٢٠	سهل بن سعد	كنت أتسحر في أهلي ثم تكون سرحتي أن أدرك السجود مع رسول الله
٢٥٠	عائشة	كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد من قح	٣٢٦١	قال أبو جمره	كنت أجالس ابن عباس بمكة
٢٦١	عائشة	كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد تخطف أبينا فيه	٢٠١٨	أبو سعيد	كنت أجاور هذه العشرة ثم قد بدا لي أن أجاور هذه
٢٦٣	عائشة	كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد من جنبه	٥٧٤٨	قال يونس	كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أتى
٥٩٥٦	عائشة	كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد	٥٩٢٥ ، ٢٩٥	عائشة	كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض
٢٧٣	عائشة	كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد تعرف منه	٧٢١٩	قال عمر	كنت أرجو أن يمشي رسول الله ﷺ
٢٠٢٩	عائشة	كنت أغتسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ فيخرج إلى الصلاة	٧٢٥٣	أنس	كنت أسقي أبا طلحة الأنصاري وأبا عبيدة
٢٣٠	عائشة	كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة	٥٥٨٢	أنس	كنت أسقي أبا عبيدة وأبا طلحة
٢٣١	عائشة	كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ ثم يخرج إلى الصلاة	١٢١٦	ابن مسعود	كنت أسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علي فلما رجعنا
١٧٠٢	عائشة	كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلال	٤٤٣٥	عائشة	كنت أسمع أنه لا يموت نبي حتى يخبر بين الدنيا والآخرة
١٠٧٣	عائشة	كنت أقتل قلائد الغنم للنبي ﷺ فيبيع بها ثم يمكث حلالاً	قال عبد الرحمن بن الأسود	قال عبد الرحمن بن زيد	كنت أشرك عبد الرحمن بن زيد
٥٥٦٦	عائشة	كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ	٧٥٨	سعد	كنت أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ صلاتي العشي لا أخرج عنها
٦٨٣٠	قال ابن عباس	كنت أقري رجلاً من المهاجرين منهم	٥٠٠٦	أبو سعيد بن الملقى	كنت أصلي فدعاني النبي ﷺ
٧٣٢٣	ابن عباس	كنت أقري عبد الرحمن بن عوف فلما كان	٤٤٧٤	أبو سعيد بن الملقى	كنت أصلي فمر بي رسول الله ﷺ
٣٧٠٨	أبو هريرة	كنت أكرم رسول الله ﷺ بشيح بطني	٨٤٠ ، ١١٨٦	عتبان بن مالك	كنت أصلي لقومي بني سالم
٦١٣٠	عائشة	كنت ألقب بالبنات عند النبي ﷺ وكان لي صواحب	١٢٣٣	قال ابن عباس	كنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها
١٢٠٩	عائشة	كنت أمد رجلي في قبة النبي ﷺ وهو يصلي فإذا سجد غمزني	١٦٦٤	جبير بن مطعم	كنت أطلب بغيراً فلذهب أطلب يوم عرفة فرأيت النبي ﷺ واقفاً يعرفه
٣١٤٩	أنس	كنت أمشي مع النبي ﷺ وعليه برد فخراني غليظ	٥٩٢٣	عائشة	كنت أطلب النبي ﷺ بأطيب ما يجد حتى أجد ويصعب الطيب
٦٤٤٤ ، ٦٢٦٨	أبو ذر	كنت أمشي مع النبي ﷺ في حرة المدينة	٥٩٢٨	عائشة	كنت أطلب النبي ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد
٧٤٥٦	ابن مسعود	كنت أمشي مع رسول الله ﷺ في حرث	٢٦٧	عائشة	كنت أطلب رسول الله ﷺ فطوف على نسائه ثم يصبح محرماً
			١٥٣٩	عائشة	كنت أطلب رسول الله ﷺ لإحرامه حيث يحرم

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برد نجراني غليظ	أنس	٦٠٨٨ ، ٥٨٠٩	كنت طفت يوم النحر كنت على بكر صعب فاشترته	عائشة ابن عمر	١٧٧٢ ك ٥١ ب ١٩
كنت أنا وأمي حين دخلنا	قال أبو بكر بن عبدالرحمن بن	١٩٢٥	كنت عند ابن عباس	قال سعيد بن أبي الحسن	٢٢٢٥
كنت أنا وأمي فذهبت معه	الحارث بن هشام أبو بكر بن عبد الرحمن	١٩٣١	كنت عند ابن عمر فعروا بغية أو بغر كنت عند النبي ﷺ	قال بن جبر عدي بن حاتم	٥٥١٥ ٣٥٩٥
كنت أنا وأصحابي الذين قدموا كنت أنا وأمي من المستضعفين	أبو موسى قال ابن عباس	٥٦٧ ٤٥٨٧ ، ١٣٥٧	كنت عند النبي ﷺ فلما تذاقت فاطمة كنت عند النبي ﷺ إذ جاءه رسول إحدى	عائشة أسامة	ك ٥١ ب ٨ ٦٦٠٢
كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد	عمر	٥٦٩١ ، ٨٩	كنت عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله إني أصبت	أنس	٦٨٢٣
كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاني في قبلته	عائشة	٥١٣ ، ٣٨٢	كنت عند النبي ﷺ قال لرجل عنده كنت عند النبي ﷺ وهو نازل	أبو جحيفة أبو موسى	٥٣٩٩ ٤٣٢٨
كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن تفتني	عائشة	ك ٨ ب ١٤	كنت عند النبي ﷺ وهو يأكل جماراً كنت عند أنس وعنده ابنة له	ابن عمر قال ثابت البناني	٢٢٠٩ ٥١٢٠
كنت أقفل الثوب من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ على رأسي	أسامة بنت أبي بكر	٣١٥١	كنت عند النبي ﷺ فجاءه رجلان كنت عند عثمان أتاه رجل	عدي بن حاتم قال مروان بن الحكم	١٤١٣ ٣٧١٨
كنت أيسر على اللوسر كنت بالبحر فلقيت رجلين	قال يحيى بن حمرش جوير	ك ٣٤ ب ١٧ ٤٣٥٩	كنت غلاماً أمشي مع رسول الله ﷺ كنت غلاماً شاباً عزباً في عهد النبي ﷺ	أنس ابن عمر	٥٤٣٥ ٧٠٣٠
كنت جالساً عند النبي ﷺ إذا أقبل أبو بكر أخذوا بطرق رداءه	أبو البرداء	٣٦٦١	كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي	عمر بن أبي سلمة	٥٣٧٦
كنت جالساً في مسجد المدينة كنت جالساً مع أبي مسعود أبي موسى وعملار	قال قيس بن عباد قال شقيق بن سلمة	٣٨١٣ ٧١٠٥ ، ٧١٠٦ ٧١٠٧	كنت في المسجد فرأيت النبي ﷺ كنت في حلقة فيها سعد بن مالك وابن عمر	زينب امرأة عبد الله قال قيس بن عباد	١٤٦٦ ٧٠١٠
كنت جالساً مع النبي ﷺ ورجلان يستبان كنت رجلاً قتيلاً فعملت للعاصي بن وائل فاجتمع لي عنده	سليمان بن صرد خباب	٣٢٨٢ ٢٢٧٥	كنت في حلقة فيها سعد بن محمد بن سريعان	محمد بن سيرين	٤٩١٠
كنت رجلاً قتيلاً وكان لي على العاصي كنت رجلاً ملاء فأمرت المقداد أن يسأل النبي فسأله	خباب علي	٤٧٣٥ ١٣٢	كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي كنت في مجلس من مجالس الأنصار	زيد بن أرقم قال أبو سعيد	٤٩٠٠ ٦٢٤٥
كنت رجلاً ملاء فاستحييت أن أسأل رسول الله فأمرت المقداد	علي	١٧٨	كنت فيمن تغشاه النعاس كنت فيمن رجمه بالمصلى	أبو طلحة جابر	٤٠٦٨ ٧١٦٨
كنت رجلاً ملاء فأمرت رجلاً أن يسأل النبي لكان أبته	علي	٢٦٩	كنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى كنت قائماً على الحى أستقيهم	جابر أنس	ك ٩٣ ب ١٩ ٥٢٧٢ ، ٦٨١٦ ٥٥٨٣
كنت رجلاً من غفار كنت رديف النبي ﷺ على حمار يقال له غزير فقال يا معاذ	أبو ذر معاذ	٣٥٢٢ ٢٨٥٦	كنت قائماً على الحى أستقيهم عمومتي كنت قائماً في المسجد فحصبني رجل	أنس قال السائب بن يزيد	٥٦٢٢ ٤٧٠
كنت رديف أبي طلحة كنت ساقلي القوم في منزل أبي طلحة وكان خمرهم يومئذ	قال أنس أنس	٢٩٨٦ ٢٤٦٤	كنت قد خلفت في البيت تيراً من الصدقة فكرهت أن أتيه	عقبة بن الحارث	١٤٣٠
كنت ساقلي القوم في أبي طلحة كنت شاهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض	أنس قال ابن أبي نمم	٤٦٢٠ ٥٩٩٤	كنت قتيلاً بمكة فعملت للعاصي من وائل السهمي سيفاً	خباب	٤٧٣٣
			كنت قتيلاً في الجاهلية وكان لي على العاص ابن وائل درهم	خباب	٢٠٩١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كنت قتيلاً في الجاهلية وكان لي على العاص بن وائل دين	خباب	٢٤٢٥	كن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة		ك ١٩ ب ١٩
كنت قتيلاً في الجاهلية	خباب	٤٧٣٤	كن النساء يكرن خلف أبان بن عثمان		ك ١٣ ب ١٢
كنت لك كامي زرع لأم زرع	عائشة	٥١٨٩	وعمر بن عبد العزيز		٢٧٧
كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح	قال سعيد بن جبر	٩٦٦	كنا إذا أصابت إحسانا جناة أخذت يديها ثلاثاً	عائشة	٢٧٧
كنت مع ابن عمر فسأله رجل فقال فلتوت أن أصوم كل	قال زياد بن جبر	٦٧٠٦	كنا إذا بايعنا رسول الله على السمع	ابن عمر	٧٢٠٢
كنت مع النبي ﷺ فلما أبصر	أبو ذر	٢٣٨٨	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا	جابر	٢٩٩٣
كنت مع النبي ﷺ في الغار فرفعت رأسي فإذا أنا بأقدام القوم	أبو بكر	٣٩٢٢	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا	جابر	٢٩٩٤
كنت مع النبي ﷺ في الغار	أبو بكر	٤٦٦٣	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا	ابن مسعود	٨٣١
كنت مع النبي ﷺ في المسجد	أبو ذر	٤٨٠٣	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا	أنس	٥٤٢
كنت مع النبي ﷺ في حائط من حيطان المدينة فجاء رجل	أبو موسى	٣٦٩٣	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ في حرث بالمدينة	ابن مسعود	٧٢٩٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في سفر	المغيرة بن شعبة	٥٧٩٩	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ في سفر فاهويت لأنزع خنبي	المغيرة بن شعبة	٣٦٣ ، ٢٠٦	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ في سفر	ابن أبي أوفى	١٩٥٨ ، ١٩٤١	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ في سفر	جابر	٢٣٠٩	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ في سفر فلما قمنا بالمدينة قال لي : ادخل	جابر	٣٠٨٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ في غزاة فابطأ	جابر	٣٠٨٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع النبي ﷺ فيما بين مكة والمدينة	أبو قتادة	٥٤٩٢	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع رسول الله ﷺ فأتاه رجل	يعلى	١٨٤٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع رسول الله ﷺ في سوق	أبو هريرة	٥٨٨٤	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع رسول الله ﷺ في غزوة فلما قلنا	جابر	١٢٤٥	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع سلمان بن ربيعة	سويد بن غفلة	٢٤٣٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بطريق مكة	قال أسلم	١٨٠٥	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع عبد الله فلقبه عثمان بمنى	قال علقمة	٥٠٦٥	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت مع عمي فسمعت عبد الله بن أبي	زيد بن أبي أرقم	٤٩٠١ ، ٤٩٠٤	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت وأبو بكر وعمر وفضل وأبو بكر وعمر	علي	٣٦٧٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت يوم الأحزاب جعلت أنا	عبد الله بن الزبير	٣٧٢٠	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت يوم بعث النبي ﷺ غلاماً أرمي بالإبل على أهلي	قال أبو رجاء	٤٣٧٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنت يوماً جالساً مع رجال م أصحاب النبي ﷺ في منزل	أبو قتادة	٢٥٧٠ ، ٥٤٠٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كنتم خير أمة أخرجت للناس	أبو هريرة	٤٥٥٧	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر	ابن عمر	٦٤١٦	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		
كن نساء المؤمنين يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن	عائشة	٥٧٨	كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبنا		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كانا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر	جرير	٥٧٣	كانا مع النبي ﷺ بنخل	جابر	ك ٦٤ ب ٣١ .
كانا عند النبي ﷺ جلوساً فجهامته امرأة	سهل بن سعد	٥١٣٢			٤١٣٧
كانا عند النبي ﷺ فأتي بهجمار	ابن عمر	٧٢	كانا مع النبي ﷺ ثم جاء رجل مشرك	عبد الرحمن بن	٢٢١٦
كانا عند النبي ﷺ قال أبي أيمنوني	عبادة بن الصامت	٤٨٩٤		أبي بكر	
كانا عند النبي ﷺ فقال لأقضي	أبو هريرة وزيد	٧٢٧٨ ، ٧٢٧٩	كانا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة فقال النبي	عبد الرحمن بن	٢٦١٨ ، ٥٣٨٢
	ابن خالد		هل مع أحد منكم طعام	أبي بكر	
كانا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال	أبو هريرة وزيد	٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨	كانا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة فطاف	عبد الله بن أبي	٤١٨٨
أنشدك الله	ابن خالد		فطفنا معه	أوفي	
كانا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر	جرير	٥٥٤	كانا مع النبي ﷺ شباً لا نجد	ابن مسعود	٥٠٦٦
كانا عند النبي ﷺ في مجلس فقال	عبادة بن الصامت	٦٧٨٤	كانا مع النبي ﷺ فمسي أن لا يزعم	ابن مسعود	٢٩٦٤
كانا عند أنس وعنده خيال له	قال قتادة	٥٢٨٥	كانا مع النبي ﷺ قال من استطاع	عبد الله	١٩٠٥
كانا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس	أبو بكر	١٠٤٠	كانا مع النبي ﷺ	قيس سعد وسهل	ك ٢٣ ، ب ٤٩ .
كانا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً	عمر	٥٨٤٣		بن حنيف	١٣١٣
كانا في جنازة فأخذ أبو هريرة بيد مروان	أبو سعيد المقبري	١٣٠٩	كانا مع النبي ﷺ في بقيع الغرقد	علي	٤٩٤٥
كانا في جنازة في بقيع الغرقد	علي	١٣٦٢ ، ٤٩٤٨	كانا مع النبي ﷺ في جنازة فجعل	علي	٦٢١٧
كانا في جيش فأتانا رسول الله ﷺ فقال إنه	جابر وسلمة بن	٥١١٧ ، ٥١١٨	كانا مع النبي ﷺ في دعوة	أبو هريرة	٣٣٤٠
قد أذن لكم أن تستمتعوا	الأكوع		كانا مع النبي ﷺ في سفر	ابن عمر	٢٦١١
كانا في جيش فكسع رجل	جابر	٤٩٠٥	كانا مع النبي ﷺ في سفر	ابن عمر	٢١١٥
كانا في زمن النبي ﷺ لا تعدل بأبي بكر	ابن عمر	٣٦٩٧	كانا مع النبي ﷺ في سفر فأراد الملوذن	أبو ذر	٥٣٩ ، ٦٢٩
أحدلاً ثم عمر			كانا مع النبي ﷺ في سفر فكانا	أبو موسى	٧٣٨٦
كانا في سرية فأجنبنا وقال قتل فيها	عمار	٣٤٠	كانا مع النبي ﷺ في سفر فكانا إذا علونا	أبو موسى	٦٣٨٤
كانا في سرية فأجنبنا النبي ﷺ ولنا أسرى	عمران	٣٤٤	كانا مع النبي ﷺ في سفر فند بهير	رافع بن خديج	٥٥٤٤
حتى إذا كنا في آخر الليل			كانا مع النبي ﷺ غزوة فلما قتلنا	جابر	٥٢٤٧
كانا في سفر مع رسول الله ﷺ فلما غرت	عبد الله بن أبي	٥٢٩٧	كانا مع النبي ﷺ في قبة فقال	ابن مسعود	٦٥٢٨
	أوفي		كانا مع النبي ﷺ مفقده من عصفان	أنس	٣٠٨٥
كانا في غزاة فكسع رجل	جابر بن عبد الله	٤٩٠٧	كانا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن	عبد الله بن هشام	٣٦٩٤ ، ٦٢٦٤ .
كانا في مسير لنا فنزلنا	أبو سعيد الخدري	٥٠٠٧	الخطاب		٦١٣٢
كانا قعوداً عند النبي ﷺ	علي	٤٩٤٥	كانا مع النبي ﷺ يوم الخندق فقال	علي	٦٣٩٦
كانا محاصري خير فرس إنسان بهجرب	عبد الله بن منفل	٤٢١٤	كانا مع النبي ﷺ فليلنا بالبحج	قال همام	٦٠٥٦
كانا محاصرين خير فرس إنسان بهجرب	عبد الله بن منفل	٣١٥٣			
فيه شحم			كانا مع رسول الله ﷺ بالحديبية	كعب بن عجرة	٤١٩١
كانا محاصرين قصر خير فرس إنسان	عبد الله بن منفل	٥٥٠٨	كانا مع رسول الله ﷺ بم الظهران نجني	جابر	٥٤٥٣
كانا مع النبي ﷺ أكثرنا ظلاً الذي يستظل	أنس	٢٨٩٠	كانا مع رسول الله ﷺ فكانا إذا أشرقتا	أيوموسى الأشعري	٢٩٩٢
بكسائه			كانا مع رسول الله ﷺ فليلنا بالبحج	جابر	٧٢٣٠
كانا مع النبي ﷺ بذات الرقاع فإذا أتينا على	جابر	ك ٦٤ ب ٣١	كانا مع رسول الله ﷺ في الخندق	سهل بن سعد	٤٠٩٨ ، ٦٤١٤
شجرة ظليمة			كانا مع رسول الله ﷺ في سفر	عبد الله بن أبي أوفى	١٩٥٥ ، ١٩٤١
كانا مع النبي ﷺ بالقلحة من المدينة على	أبو قتادة	١٨٢٣	كانا مع رسول الله ﷺ في غار	ابن مسعود	٣٣١٧
ثلاث			كانا مع رسول الله ﷺ في غزاة فجعلنا	أبو موسى	٦٦١٠
كانا مع النبي ﷺ بذى الحليفة	رافع بن خديج	٢٤٨٨ ، ٢٥٠٧	كانا مع رسول الله ﷺ نجني الكباب	جابر	٣٤٠٦
			كانا مع رسول الله ﷺ وأنزلت عليه	ابن مسعود	٤٩٣٠
كانا مع النبي ﷺ بذى الحليفة فأصبنا غنماً	أبو قتادة		كانا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية	سهل بن حنيف	٣١٨٢
وليلاً			كانا مع رسول الله ﷺ في دار يسار بن نمير فرأى	قال مسلم	٥٩٥٠
كانا مع النبي ﷺ بنخل فصلى الخوف	جابر	٤١٣٠	كانا معشر قريش تغلب النساء	عمر	٢٤٦٨ ، ٥١٩١

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
كان نؤتي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر	السائب بن يزيد	٦٧٧٩	كان نؤاي الكلمي	أم عطية	٣٢٤
كان نأتي أنس بن مالك رضي الله عنه وخيازه قائم	قال قتادة	٥٤٢١	كان نرى أنهما من أمر الجاهلية	أنس	٤٤٩٦
كان نأتي أنس بن مالك فيحدثنا	غيلان بن جرير	٣٨٤٤	كان نرى هذا من القرآن حتى نزلت	أبي	٦٤٤٠
كان نأتي أنس بن مالك وخيازه قائم	قال قتادة	٦٤٥٧	كان نرى نمر الجمع	أبو سعيد	٢٠٨٠
كان نأكل معه الجراد	ابن أوفى	٥٤٩٥	كان نساغر مع النبي ﷺ فلم يعب الصائم	أنس	١٩٤٧
كان نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من حنجرها	أم عطية	٩٧١	كان نسلف نيبط أهل الشام في الحنطة والشعير	عبدلله بن أبي أوفى	٢٢٤٤
كان نؤمر أن يخرج الخبيض فيكرن بتكثيرهم ويدعون	قالت أم عطية	٧٦١	كان نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة	ابن مسعود	٣٨٧٥ ، ١١٩٩
كان نؤمر بذلك	أبو موسى	٢٠٦٢	كان نسمن الاضحية بالمدينة	أبو أمامة بن سهل	ك ٧٣٧
كان نؤمر بهذا	أبو سعيد	٧٣٥٣	كان نضلي المعصر ثم يخرج الإنسان إلى نبي عمرو بن عوف	أنس	٥٤٨
كان نؤمر عند الخسوف بالعاقبة	أسماء بنت أبي بكر	٢٥٢٠	كان نضلي المعصر ثم ينهب الناهب منا إلى قباء		٥٥١
كان نكر إلى الجمعة ثم تقبل	أنس	٩٤٠	كان نضلي المغرب مع النبي فينصرف أحدنا وأنه ليسبر مواقع النبل	رافع بن خديج	٥٥٩
كان نكر بالجمعة وتقبل بعد الجمعة	أنس	٩٠٥	كان نضلي خلف النبي ﷺ فإذا قال سمع الله لمن حمده	البراء بن عازب	٨١١
كان نحدث أن أصحاب بدر ثلاثمائة وبيعة عشر	قال البراء	٣٩٥٩	كان نضلي خلف النبي ﷺ فنقول السلام	ابن مسعود	٧٣٨١
كان نحدث أنه أعطي قوة ثلاثين (أي في الجماع)	أنس	٢٦٨	كان نضلي مع النبي ﷺ الجمعة ثم تكون القائلة	سهل بن سعد	٩٤١
كان نحدثين فإذا زالت الشمس رمينا	قال ابن عمر	١٧٤٦	كان نضلي مع النبي ﷺ الجمعة ثم أنصرف وليس للحيطان ظل	سلمة بن الأكوع	٤١٦٨
كان نترودكم الأضاحي على عهد النبي ﷺ إلى المدينة	جابر	٥٥٦٧ ، ٢٩٨٠	كان نضلي مع النبي ﷺ المعصر فنحز جزوراً	رافع بن خديج	٢٤٨٥
كان نترود لحوم الهدي على عهد النبي ﷺ بالمدينة	جابر	٥٤٢٤	كان نضلي مع النبي ﷺ المغرب إذا توارت في الحجاب	سلمة	٥٦١
كان نضي الكلام والانبساط إلى نساءنا على عهد النبي	ابن عمر	٥١٨٧	كان نضلي مع النبي ﷺ في شدة الحر فإذا لم يستطيع أحدنا أن يكرن وجهه	انس	١٢٠٨
كان نكلم في الصلاة يكلم أحدنا أخاه في حاجته	زيد بن أرقم	٤٥٣٤	كان نضلي مع النبي ﷺ فيجد أحدنا على ثوبه	أنس	ك ٢٢٨
كان نلقى الركان فنشتري منهم الطعام فنهنا النبي	ابن عمر	٢١٦٦	كان نضلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر	أنس	٣٨٥
كان نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فاعتم بها	أبو موسى	ك ٢٠٩	كان نصيب المغام مع رسول الله ﷺ فكان يأتيانا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم	عبد الرحمن بن أبي	٢٢٥٤
كان نحتجم عند عائشة فلا تهني	قالت أم علقمة	ك ٣٠٣	كان نصيب في مغازي العسل والعنب فنأكله	ابن عمر	٣١٥٤
كان نحمل لبة لينة وعمار لبنتين لبنتين فراه النبي	أبو سعيد	٤٤٧	كان نطعم الصدقة صاعاً من شعير	أبو سعيد	١٥٠٥
كان نحض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به	عائشة	٣٢١	كان نعبد الحجر فإذا وجدنا طعام	أبو رجاء	٤٣٧٦
كان نخرج زكاة الفطر صاعاً من الطعام أو صاعاً من شعير	أبو سعد	١٥٠٦	كان نعد الآيات بركة	ابن مسعود	٣٥٧٩
كان نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام	أبو سعيد	١٥١٠	كان نزل على عهد النبي ﷺ والقرآن ينزل	جابر	٥٢٠٧ ، ٥٢٠٩
كان نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبابكر ثم عمر	ابن عمر	٣٦٥٥	كان نزل والقرآن ينزل	جابر	٥٢٠٨
			كان نطليها في زمان النبي ﷺ صاعاً من طعام	أبو سعيد	١٥٠٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا يهتزن إليكم رجلاً أميناً حق أمين	حذيفة	٤٣٨١ ، ٧٢٥٤	﴿إيلاف﴾ أنفوا ذلك	قال مجاهد	ك ٦٥ ب قریش
لا يهتزن معكم رجلاً أميناً	حذيفة	٤٣٨٠	﴿إيلاف﴾ لئمتني على قریش	قال ابن عينة	ك ٦٥ ب أريت
لا يهتزن يعني عليكم أميناً حق أمين	حذيفة	٣٧٤٥	لبث بمكة عشر سنين ينزل عليه وبالمدينة	أنس	٣٥٤٧
﴿لاحتكن﴾ لا ستأصلن		ك ٥٩ ب ١١	عشر سنين		
لأنودن رجلاً لا عن حوضي كما تفاد	أبو هريرة	٢٣٦٧	لبث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه	عائشة وابن	٤٩٧٨ ، ٤٤٦٤ ، ٤٩٧٩ ، ٤٤٦٥
الغرية من الإبل			القرآن وبالمدينة عشر	عباس	٥٨٤٣
لاستغفرن لك ما لم أنه عنك	المسيب	٣٨٨٤ ، ٤٦٧٥	لبث ستة وأنا أريد أن أسأل عمر عن الرايتين	ابن عباس	ك ٦٥ ب الجن
		٤٧٧٢	﴿لبثاً﴾ أعواناً	قال ابن عباس	٥٨٣٣
لأعرفن ما جاء الله رجل بقره لها حوار	أبو حميد	ك ٢٤ ب ٤٣	لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه	ابن الزبير	٥٨٦٦
لأعطي رسول الله ﷺ صهيياً يتيين	ابن عمر	٢٦٢٤	لبس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم	قال ابن عمر	ك ٢٥ ب ٢٣
لأعطين الراية أو ليأخذن غداً رجل يحبه	سلمة	٢٩٧٥	لبست عائشة رضي الله عنها الثياب المعصرفة	أبو هريرة	٢٥١٢
الله ورسوله			لبن الدر يشرب بشفقة	ابن عمر	١٥٤٩ ، ٥٩١٥ ، ٥٩١٤
لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه	سهل بن سعد	٢٩٤٢	لييك اللهم لييك لييك لا شريك لك		
لأعطين الراية غداً رجلاً يحبه الله ورسوله	سهل بن سعد	٣٠٠٩ ، ٤٢٠٩	لييك إن الحمد والنعمة لك	والمملك ، لا شريك لك	
لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه	سهل بن سعد	٤٢١٠	لييك اللهم لييك	عائشة	١٥٥٠
لأعلمنك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج	أبو سعيد بن الملعى	٤٦٤٧	لييك اللهم لييك	جابر	١٥٧٠
لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج	أبو سعيد بن الملعى	٤٤٧٤	لييك بمعة وحجة	مروان بن الحكم	١٥٦٣
لأقرن صلاة النبي ﷺ	أبو هريرة	٧٩٧	لتبعن سنن من قبلكم شيراً بشير وفراًها	أبو سعيد	٣٤٥٦
لأقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغنم	أبو هريرة وزيد بن	٢٦٩٥ ، ٢٦٩٦	بلراع		
فرد عليك	خالد الجهنني	٧١٩٣ ، ٧١٩٤	لتبعن من كان قبلكم شيراً شيراً	أبو سعيد	٧٣٢٠
لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد	زيد بن خالد	٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥	لتخرج الموائق ذوات الخلدور والحجن	حفصة	١٦٥٢
لأقضين بينكما بكتاب الله	أبو هريرة وزيد	٧٢٧٨ ، ٧٢٧٩	فيشهدون الخير		
لأقضين فيها بقضاء النبي ﷺ	ابن خالد		﴿لتركين طبقاً عن طبق﴾	ابن عباس	٤٩٤٠
لأن تكون عندي شجرة منه	قال ابن مسعود	٦٧٤٢	لتزخرنهما كما زخرت اليهود والنصارى	قال ابن عباس	ك ٨٢ ب ٦٢
لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يفتدو إلى الجبل فيحطب	قال عبيدة	١٧٠	لتسوّن صفوفكم أو ليخافن الله بين وجوهكم	النعمان بن بشير	٧١٧
لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي به غرمة الحطب على ظهره	أبو هريرة	١٤٨٠	لتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن	أبو هريرة	٦٥٠٦ ، ٧١٢١
لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره	أبو هريرة	٢٠٧٤ ، ٢٣٧٤	لتقوم الساعة وقد رفع أكلته	أبو هريرة	٧١٢١
خير من أن يسأل أحداً	ابن عمر	٦١٥٤	لتقوم الساعة وقد رفع أحدكم	أبو هريرة	٦٥٠٦ ، ٧١٢١
لأن يمتلئ جوف أحدكم قبيحاً خير له من أن يمتلئ شعراً	أبو هريرة	٦١٥٥	لتقوم الساعة وقد نشر الرجلان	أبو هريرة	٦٥٠٦ ، ٧١٢١
لأن يهدى بك رجل واحد	سهل بن سعد	٢٩٤٢	لتقوم الساعة وهو يلبط حوضه	أبو هريرة	٦٥٠٦ ، ٧١٢١
لأن يهدى الله بك رجلاً خير لك من أن يكون لك حُمْر النعم	سهل بن سعد	٣٠٠٩ ، ٣٧٠١	لتكن اليمنى أولهما تمل	أبو هريرة	٥٨٥٦
لأهل اليمن يملع	ابن عمر	٧٣٤٤	لتبشها صاحبها من جلبابها ولتشهد الخير	أم عطية	٣٢٤
			ودعوة المؤمنين		
			لتبشها صاحبها من جلبابها	أم عطية	٣٥١
			لتبشها صاحبها من جلبابها فيشهدن	أم عطية	٩٨٠
			الخير ودعوة المؤمنين		
			لتبشها صاحبها من جلبابها ولتشهد الخير	حفصة	١٦٥٢
			ودعوة المؤمنين		
			لتمش ولتركب	عقبة بن عامر	١٨٦٦
			لجميع أمتي كلهم	ابن مسعود	٥٢٦
			لتنفر	عائشة	٤٤٠١
			لتفتن كنوزهما في سبيل الله	جابر بن سمرة	٣٦١٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
جميع أمي كلهم	-	٥٢٦	لعل الله يرملك ويضع بك ناساً	سعد بن أبي وقاص	٢٧٤٤
لخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك	أبو هريرة	٥٩٢٧ ، ١٩٠٤ ، ٧٤٩٢	لعل الله يرملك ويضع بك ناس ويضر بك آخرون	سعد	٥٣٥٤
لندنا رسول الله ﷺ في مرضه وجعل	عائشة	٧٥٢٨	لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض	ك ٥٢ ب ٢٧	
لندنا النبي ﷺ مرضه	عائشة	٦٨٩٧	لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض	أم سلمة	٢٦٨٠
لندنا في مرضه فجعل يشير إلينا أن لا تلدون	عائشة	٦٨٨٦	لعل في حديث تحدث ؟	أم رومان	٤٦٩١
لندناه في مرضه فجعل يشير إلينا	عائشة	٤٤٥٨	لعل في حديث تحدث به ؟	أم رومان	٤١٤٣
ولقد علم ﷺ علم بما علم	عائشة	٥٧١٢	لعلك أنك هوامك	كعب بن عجرة	١٨١٤
الذي أجاره الله على لسان نبيه ﷺ يعني عمراً	قال قتادة	ك ٦٥ ب يوسف	لعلك تخلف حتى يتضع بك أقوام ويضر بك آخرون	سعد	٦٣٧٣
الذي تقوته صلاة العصر	ابن عمر	٥٥٢	لعلك أردت الحج	عائشة	٥٠٨٩
الذي قتل خبيثاً هو أبو سبيعة	قال جابر	٤٠٨٧	لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاة ؟ لا	عائشة	٥٧٩٢ ، ٥٢٦٠
الذي لا يأمن جاره بوائقه	أبو شريح	٦٠١٦	حتى يذوق عسيتك	عائشة	٦٠٨٤
الذي يخلق نفسه يخلقها في النار	أبو هريرة	١٣٦٥	لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاة ؟ لا	عائشة	٦٠٨٤
الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر	أم سلمة	٥٦٣٤	حتى تلذقي عسيتك	عائشة	٦٠٨٤
الذي يهود في بيته كالكلب يرجع	ابن عباس	٦٦٢٢	لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت	ابن عباس	٦٨٢٤
الذي ينظر الصلاة حتى يصلبها	أبو موسى	٦٥١	لعلك تست ؟	عائشة	٣٠٥
«الذين استجابوا لله والرسول	قالت عائشة	٤٠٧٧	لعلك من الذين يصلون على أولادهم	ابن عمر	١٤٥
«الذين بدلوا نعمة الله كفراً	قال ابن عباس	٣٩٧٧	«لعلكم تخلصون» كأنكم الربع	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الشعراء
«الذين جعلوا القرآن عضين»	عن ابن عباس	٤٧٠٥	لعلنا أعلجناك	أبو سعيد	١٨٠
«الذين يصدون ويتنولون إلى يومهم»	عن ابن مسعود	٤٧١٥	لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا	ابن عباس	٢١٦
لروحة في سبيل الله أو غلوة خير من الدنيا وماليها	أنس	٢٧٩٦	لعله تنصه شفاحي يوم القيامة ليجعل	ابن عباس	١٣٦١
لزوجك عليك حق	أبو جحيفة	ك ٦٧ ب ٨٩	مخضاض من النار	أبو سعيد الخدري	٦٥٦٤ ، ٣٨٨٥
لست أنا حملككم ولكن الله حملككم وإني والله إن شاء الله	أبو موسى	٣١٣٣	لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا	ابن عباس	١٣٧٨ ، ٢١٨ ، ٦٠٥٢ ، ٦٠٥٥
لست بنافق ثقة تشتهي بها وجهه الله إلا أجره الله بها	سعد بن مالك	٣٩٣٦	لعلها تحبنا ألم تكن طافت معك ؟	عائشة	٣٢٨
لست تاركاً شيئاً كان رسول الله يعمل به	قال أبو بكر	٣٠٩٣	لعمرك الله لنتقنه	أسيد بن حضير	٦٦٦٢
لست كالحمد منك إني أطعم وأسقي	أنس	١٩٦١	«لعمرك» ليمشك	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الحجر ، ٨٣ ب ١٣
لست كهيبتكم إني آيت لي مطعم	أبو سعد	١٩٦٧	لن أكل الربا وموكله والواشمة	أبو جحيفة	٥٩٦٢
يطعمني وساق يبقيني	عبد الله بن عمر	١٩٢٢	والسوشمة والمصبر	أبو هريرة	٦٧٨٣ ، ٦٧٩٩
لست كهيبتكم إني أظلم أطعم وأسقي	ابن عمر	٥٧٨٤	لن الله السارق يسرق البيضة فتضع يده	ابن مسعود	٥٩٣١ ، ٥٩٤٣
لست ممن يصنع خيلاء (لأبي بكر)	ك ٥٩ ب ١٠		لن الله الواشمات والمستوشمات	عائشة	٥٩٤٨
«لشوا» من حبيب» يخلط طعامهم	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب القلم	وللمتصحات والمفتلحات للحن	ابن عمر	٥٩٤٢
«الضالون» أضلنا مكان جنتنا	أبو هريرة	٦٨٤٧ ، ٥٣٠٥	لن الله الواشمة والمستوشمة والواشلة	عائشة	٥٩٣٤
لعل ابنك هذا زعة عرق	علي	٣٩٨٣	لن الله الواشلة والمستوشمة والواشلة	أبو هريرة	٥٩٣٣
لعل الله اطلع إلى أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم	أنس	١٣٠١	لن الله الواشلة والمستوشمة والواشلة	ابن عمر	٥٩٣٧
لعل الله أن يبارك لكما في ليلكما	أبو بكر	٣٧٤٦	لن الله الواشمات والمستوشمات	ابن مسعود	٤٨٨٦
لعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين			وللمتصحات والمفتلحات للحن		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لعن الله الواصلة والموصلة	أسماء	٥٩٤١	لقاب قوس في الجنة	أبو هريرة	٢٧٩٣
لعن الله اليهود اتخذوا قبور	عائشة	ك ٨٨ب ٤٨	لقاب قوس أحدكم من الجنة أو موضع	أنس	٢٧٩٦
لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم	عمر	٣٤٦٠	قيد يعني سوطه		
فجعلوها فباعوها			لقاب قوس أحدكم من الجنة خير من الدنيا	أنس	٦٥٦٨
لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم	أبو هريرة	ك ٦٠ ب ٥٠	وما فيها		
لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم	جابر	ك ٦٠ ب ٥٠	لقد أتى النبي ﷺ بسباطة قوم فبال قائماً	حذيفة	٢٤٧١
لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور	عائشة	٤٤٤١ ، ١٣٩٠	لقد أتاني اليوم رجل فسأني	ابن مسعود	٢٩٦٤
أنبيائهم مساجد			لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت فرأيت	ابن عمر	١٤٥
لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور	عائشة	١٣٣٠	رسول الله		
أنبيائهم مسجد			لقد أمر النبي ﷺ بالعتاقة في كسوف الشمس	أسماء	١٠٥٤
لعن المؤمن كقتله	ثابت بن الضحاك	٦٦٥٢ ، ٦١٠٥	لقد أنزل الله فيك وفي صاحبك فلذهب	سهل بن سعد	٥٣٠٨
لعن المصور	أبو جحيفة	٢١٣٨ ، ٢٠٨٦	فأت بها		
لعن المصورين	أبو جحيفة	٥٣٤٧	لقد أنزل الخفاق على قوم	قال حذيفة	٤٦٠٢
لعن الموصلات	عائشة	٥٢٠٥	لقد أنزل على محمد ﷺ بمكة وإني لجارية	عائشة	٤٨٧٦
لعن النبي ﷺ للمخثن من الرجال	ابن عباس	٦٨٣٤ ، ٥٨٨٦	ألب		
والمرجلات من النساء			لقد أنزلت علي الليلة سورة وهي أحب إلي	أسلم	٤١٧٧ ، ٥٠١٢
لعن النبي ﷺ الواشمة والمستوشمة وأكل	أبو جحيفة	٥٣٤٧ ، ٢١٣٨	ما طلعت الشمس		
الربا وموكله			لقد انقطعت في يدي يوم موته	خالد بن الوليد	٤٢٦٥
لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة والواشمة	ابن عمر	٥٩٤٠	لقد أوحى إلي أنكم تختون في القبور	أسماء	١٠٥٣ ، ١٨٤
لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة	أسماء	٥٩٤٧	لقد تعلمت النظائر التي كان النبي ﷺ	عبد الله	٤٩٩٦
لعن النبي ﷺ من مثل بالحويان	ابن عمر	٥٥١٥ متبعة	يقولهن اثنين اثنين		
لعن النبي ﷺ من مثل بالحويان	ابن عباس	ك ٧٢ ب ٢٥ ،	لقد توفي النبي ﷺ وما في رفي	عائشة	٦٤٥١
لعن رسول الله ﷺ المشبهين من الرجال	ابن عباس	٥٨٨٥	لقد جعلتمونا كلابا	قالت عائشة	٥١١
لعن رسول الله ﷺ الواصلة	ابن مسعود	٤٨٨٧	لقد جمع لي رسول الله ﷺ يوم أحد	سعد بن أبي وقاص	٤٠٥٧
لعن عبده الواشمة والتمنصات	قال علقمة	٥٩٣٩	لقد حجرت واسعاً	أبو هريرة	٦٠١٠
والتملجات للحسن			لقد حرمت الحفر وما بالمدينة منها شيء	ابن عمر	٥٥٧٩
لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا	عائشة	٤٣٥ ، ١٣٣٠ ،	لقد حكمت بما حكم به الملك	أبو سعيد	٦٢٦٢
قبور أنبيائهم مساجد		١٣٩٠	لقد حكمت فيهم بحكم الملك	أبو سعيد	٣٠٤٣
لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا	ابن عباس	٤٣٦ ، ٣٤٥٤	لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى	قال عمر	٦٨٢٩
لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا	عائشة	٣٤٥٣	لقد خشيت على نفسي	عائشة	٣
قبور أنبيائهم مساجد			لقد خطبنا النبي ﷺ خطبة مارك فيها شيئاً	حذيفة	٦٦٠٤
لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا	عائشة وابن	٥٨١٥ ، ٤٤٤٣	إلى قيام الساعة		
لغدوة أو روحه في سبيل الله خير مما تطلع	أبو هريرة	٢٧٩٣	لقد دق في يدي يوم مؤنة	خالد بن الوليد	٤٢٦٦
عليه الشمس			لقد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ	ابن مسعود	٨٦٦ ، ٧٨٦
لغدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا	أنس	٢٧٩٢	لقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً	عائشة	٢٦٣٧
وما فيها			«لقد رأي من آيات ربه»	عن ابن مسعود	٤٨٥٨
لغدوة في سبيل الله أو روحه خير	سهل	٦٤١٥	«لقد رأي من آيات ربه الكبرى» رأى	قال عبده	٣٢٢٣
«لغوا» : باطلاً	ك ٥٩ ب ٨		رفقاً		
لقاب قوس أحدكم من الجنة خير مما طلعت	أبو هريرة	٣٢٥٣	لقد راجعت رسول الله ﷺ في ذلك	عائشة	٤٤٤٥
عليه الشمس أو تغرب			لقد رأيت الآن منذ صليت لكم الصلاة	أنس	٧٤٩
			الجنة والنار		
			لقد رأيت الشجرة ثم أتيتها	قال المسيب	٤١٦٣

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
٣٨٨٩	كعب بن مالك	لقد شهدت مع النبي ﷺ ليلة العقبة حين توافقتنا على الإسلام	٤٤٥٩	عائشة	لقد رأيت النبي ﷺ وإني لمسته إلى صدري فدعا بالطست
٥٨٧	معاوية	لقد صحبتنا رسول الله ﷺ فمنا رأيناه يصلينا	٨٥٢	ابن مسعود	لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره
٧٨٦	عمران بن حصين	لقد صلى بنا صلاة محمد ﷺ - (علي)	٥١٤	عائشة	لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة
٨٢٦	عمران	لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ (علي)	٥١١	عائشة	لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإني بينه وبين القبلة
٦٧٣٦	ابن مسعود	لقد ضللت يوماً وأنا من المهتدين أنضي فيها بما قضى النبي ﷺ	٢١٣٧	ابن عمر	لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يتأهون جزأاً
٦٥٧٠ ، ٩٩	أبو هريرة	لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يأساني عن هذا الحديث أحد أول منك	١٢١٢	عائشة	لقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً حيث رأيتوني تأخرت
١٤٩	ابن عمر	لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتا فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً	٢٤٧١	حليفة	لقد رأيت رسول الله ﷺ أتى سباحة قوم فبال قائماً
٤٨٨٩	أبو هريرة	لقد عجب الله عز وجل من فلان وفلاته	٥٩١٤	ابن عمر	لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبئاً
٥٢٥٤	عائشة	لقد علمت عظيم الحقي بأهلك	٤٥٤	عائشة	لقد رأيت رسول الله ﷺ يوماً على باب حجرتي
٢٠٧٠	قال أبو بكر	لقد علم قومي أن حرتي	١٢١٢	عائشة	لقد رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدته حتى لقد رأيتني
٢٣٩٦	قال عمر	لقد علمت حين مشى فيها رسول الله ﷺ	ك ٨٥ ، ٩٥ ، ٥٠٣	أنس	لقد رأيت كبار أصحاب النبي ﷺ يتدرون السواري عند المغرب
٤٠٠٧	أبو مسعود	لقد علمت نزل جبريل فصلى رسول الله ﷺ خمس	١٢١٢	عائشة	لقد رأيتني أريد أن أخذ قطناً من الجنة حين رأيتوني
٢٩٠٩	قال أبو امامة	لقد فتح الفتح قوم	٥٠٨	عائشة	لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجيء النبي فيتوسط السرير
٦٠٣٣	أنس	لقد فرح أهل المدينة ذات ليلة فانطلق	٣٧٢٦	سمد	لقد رأيتني وأنا ثلث الإسلام
٣٧٢	عائشة	لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر	٦٩٤٢	سعيد بن زيد	لقد رأيتني وإن عمر موقتي على الإسلام
٥١٥	عائشة	لقد كان رسول الله ﷺ يقوم فيصلي	٥١٩	عائشة	لقد رأيتني ورسول الله ﷺ وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة
٣٦٨٩	أبو هريرة	لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناس محنتون من بني إسرائيل رجال يكلمون	٥١٩	عائشة	لقد رأيتني ورسول الله ﷺ يصلي وأنا مضطجعة
٣٨٥٢	حباب	لقد كان من قبلكم لمشط بمشاط الحديد ملدون عظامه	٢	عائشة	لقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم شديد البرد
٣٧٢	عائشة	لقد كان يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنين متلفعات في مرطهن	٤٤٤٥	عائشة	لقد راجعت رسول الله ﷺ في ذلك وما حملني على كرهه مراجعته
٥١٥	عائشة	لقد كان يقوم فيصلي من الليل وإني لمرتضة بينه وبين القبلة	٥٠٧٤	سمد	لقد رد ذلك يعني النبي ﷺ على عثمان ابن مظعون ولو أجاز له التبتل لا خصصنا
٥٧٠٦	أم سلمة	لقد كانت إحداكن تمكث في بيتها في شر أحلاسها	٢٥٠٨	أنس	لقد رهن درعه بشعير ومشيت إلى النبي ﷺ بخبز شعير
٥٥٦٦	عائشة	لقد كنت أقتل فلانة هدي رسول الله ﷺ فيبعث هدي	٥٦٣٨	أنس	لقد سمعت رسول الله ﷺ في هذا القدر أكر من كفا وكفا
٧٠٤٤	قال أبو سلمة	لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني حتى	٥٣٨١	أبو طلحة	لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً
٣٢٣١	عائشة	لقد لقيت من قومك ما لقيت وكان أشد ما لقيت منهم	٣١٣٨	جابر	لقد شقيت إن لم أعدل
١٧٩٦	أسماء بنت أبي بكر	لقد نزلنا معه ها هنا ونحن يومئذ خفاف قليل ظهرا			
٧٠٩٩	قال أبو بكر	لقد قضى الله بكلمة أيام الجمل			
٢٣٣٩	ظهير بن رافع	لقد نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقاً قلت ما قال رسول الله ﷺ فهو حق			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لقد هممت أن آمر المؤذن فيقيم ثم آمر رجلاً يوم الناس	أبو هريرة	٦٥٧	لكل نبي حواري وإن حواري الزبير بن العوام	جابر	٣٧١٩
لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم أخالف	أبو هريرة	٢٤٢٠	لكل نبي حواري وحواري الزبير	جابر	٧٢٦١
لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا	قال عمر	١٥٩٤	لكل نبي دعوة فأريد إن شاء الله	أبو هريرة	٧٤٧٤
لقد هممت أن آمر يحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة	أبو هريرة	٦٤٤	لكل نبي دعوة قد دعا بها فاستجيب فجعلت دعوتي	أنس	٦٣٠٥
لقد وجدته بحراً	أنس	٦٠٣٣	لكل نبي دعوة يدعو بها وأريد أن أخشى دعوتي	أبو هريرة	٦٣٠٤
لقل يوم كان يأتي	عائشة	٢١٣٨	لكل نبي سأل سؤالا فاستجيب فجعلت دعوتي شفاعاً	أنس	٦٣٠٥
نقلما كان رسول الله ﷺ يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس	كعب بن مالك	٢٩٤٩	لكم أنتم يا أهل السفينة حجرتان	أبو موسى	٣٨٧٦
فإنقول فصل في خلق	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الطارق	لكن جهاد ونية	-	ك ٢١ ب ٤١
لقي الزبير في ركب من المسلمين كانوا تجاراً قاطلين من الشام	عروة بن الزبير	٣٩٠٦	لكن أحسن الجهاد وأجمله الحج حج ميرود	عائشة	١٨٦١
لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح قبل أن ينزل على النبي ﷺ الوحي	ابن عمر	٥٤٩٩ ، ٣٨٢٦	لكن جهاد ونية	سهل	٦١٩١
لقيت أبا بكر فقلت إن شئت أنكحتك	عمر	٥١٤٥	لكن جهاد ونية	عائشة	٢٧٨٤
لقيت البراء بن عازب رضي الله عنهما	قال المسيب بن رافع الكوفي	٤١٧٠	لكن رسول الله ﷺ لم يفر	-	ك ٢١ ب ٤١
لقيت عبيد الله بن عمرو بن العاص	قال عطاء بن يسار	٢١٢٥	لكني رأيت الليلة رجلين أتياني فأخفا بيدي فأخرجاني	البراء	٤٣١٧ ، ٢٨٦٤
لقيت عثمان بن عفان فرمضت عليه	عمر	٥١٢٩	للأبنة النصف ولأبنة الابن السلس تكمله	سمرة	١٣٨٦
لقيت عيسى	أبو هريرة	٣٤٣٧	للأبنة النصف ولأبنة الابن السلس تكمله	ابن مسعود	٦٧٣٦
لقيت موسى فإذا رجل مضطرب	أبو هريرة	٣٤٣٧	للأبنة النصف ولأبنة الابن السلس وما بقي	ابن مسعود	٦٧٤٢
لقيت يوم بدر عبيدة بن سعيد	قال الزبير	٣٩٩٧	للأبنة النصف وللأخت النصف	قال أبو موسى	٦٧٣٦
اللقيط حر	قال عمر	ك ٨٥ ب ١٩	للزوج النصف وللأخ من الأم السلس	قال علي	ك ٨٥ ب ١٥
لقينا للمركبين يومئذ وأجلس	البراء	٤٠٤٣	للمصائم فرحتان حين	أبو هريرة	٧٤٩١
لقيني رسول ﷺ وأنا جنب فأخذ بيدي فمشيت معه حتى قعد	أبو هريرة	٢٨٥	للمصائم فرحتان فرحهما إذا فطر فرح وإذا لقي ربه	أبو هريرة	١٩٠٤
لقية في بعض طريق المدينة وهو جنب فأنخست منه	أبو هريرة	٢٨٣			
لك أبون	عبيد الله بن عمرو	٥٩٧٢	للماهر الحجر	عائشة	٢٠٥٣ ، ٢٢١٨
لك أو لا خيك وللذئب	زيد بن خالد	٢٤٢٧ ، ٩١	للملوك الصالح أجهران والذي نفسي بيده لولا الجهاد	أبو هريرة	٢٥٤٨
لك ما أخذت يا معن	معن بن يزيد	١٤٢٢	للمملوك الذي يحسن عبادة ربه ويؤدي إلى سيده الذي له عليه من الحق	أبو موسى	٢٥٥١
لك ماوتيت يائز يد ولك ماأخذت يا معن	معن بن يزيد	١٤٢٢	للمقوين في المسافرين	ك ٥٩ ب ١٠	
لكل امرئ ماوى	ك ٤٩ ب ٦	٤٣٨٢	لله أرحم بعباده من هذه بولدها	عمر	٥٩٩٩
لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح	أنس	٧٢٥٥	لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل منزلاً	ابن مسعود	٦٣٠٨
لكل عمل كفارة	أبو هريرة	٧٥٣٨	لله تسعة وتسعون اسماً مائة إلا واحداً	أبو هريرة	٦٤١٠
لكل غادر لواء يوم القيامة ينصب	ابن عمر	٣١٨٨	لله تعالى على كل مسلم حق أن يقتل في كل سبعة أيام	أبو هريرة	ك ١١ ب ١٢
لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به	أنس وعبد الله	٣١٨٧ ، ٣١٨٦			
لكل غادر لواء يوم القيامة	ك ٩٠ ب ٩				
لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به	ابن عمر	٦٩٦٦			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
له ما أخذ وقه ما أعطى كل باجل للتصير ولتحتسب	أسامة	٦٦٠٢	لم يأكل النبي ﷺ على خوان حتى مات وما أكل خبزاً مرقاً	أنس	٦٤٥٠
لم ؟؟	أبو هريرة	٥٣٦٨	لم يأمر النبي ﷺ أن يردى عنه	أبو عثمان	ك ٢٨٨ ب ٢٠
لم أنخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة غزاهما إلا في غزوة تبوك	كعب بن مالك	٤٤١٨ ، ٣٩٥١	لم يبق مع النبي ﷺ في بعض تلك الأيام التي قاتل فيها رسول الله ﷺ غير طلحة وسعد	أبو عثمان	٣٧٢٢ ، ٣٧٢٣
لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركبتين اليمانيتين	ابن عمر	١٦٠٩	لم يبق من صلى القبيلتين غيري	قال أنس	٤٤٨٩
لم أر النبي ﷺ يهل حتى تبتع بدر راحله	ابن عمر	ك ٢٥٥ ب ٨٢	لم يبق من التوبة إلا المبشرات	أبو هريرة	٦٩٩٠
لم أر رسول الله ﷺ يس إلا اليمانيتين	ابن عمر	١٦٦ ، ٥٨٥١	لم يبلغ الشيب إلا قليلاً	أنس	٥٨٩٤
لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تبتع به راحله	ابن عمر	١٦٦ ، ٥٨٥١	لم يبلغ ما يخضب لو شئت أن أعد شمطاته	أنس	٥٨٩٥
لم أر شيئاً أشبه باللمع من قول لم أزل حرصاً على أن أسأل عمر عن الزائنين	قال ابن عباس	٦٢٤٣	لم يتكلم في الهدى إلا ثلاثة عيسى وكان في بني إسرائيل رجل	أبو هريرة	٣٤٣٦
لم أزل حرصاً على أن أسأل عمر عن الزائنين	ابن عباس	٢٤٦٨	لم يخرج النبي ﷺ ثلاثاً فأقيمت الصلاة	أنس	٦٨١
لم أزل حرصاً على أن أسأل عمر عن المخاطب عن الزائنين	ابن عباس	٥١٩١	الصلاة فذهب أبو بكر يتقدم	عائشة	١٦٣١
لم أسمع أحداً كره أجر المعلم لم أظفر أبوي إلا وهما يدينان الدين	قال الحكم عائشة	ك ٣٧ ب ١٦ ، ٤٦٧ ، ٢٢٩٧ ، ٦٠٧٩ ، ٣٩٠٥	لم يدخل بيها إلا صلاحها - لركعتين بعد العصر	عائشة	١٦٣١
لم أنس ولم تقصر	أبو هريرة	٦٠٥١ ، ٤٨٢	لم يذكر النبي ﷺ في الملاعة صفة	ك ٦٨ ب ٥٣	
لم تكي أو لا تكي ما زالت الملاكة تظله بأجنحتها	جابر	٢٨١٦	لم ير ابن سيرين بأجر القسام	ك ٣٧ ب ١٦	
لم تكي فما زالت الملاكة تظله بأجنحتها حتى رفع	جابر	١٢٩٣	لم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم	ك ٣٧ ب ١٤	
لم تسمعي ما قلت وعليكم	عائشة	٢٩٣٥	لم ير ابن عباس بالقرأة للجنب بأساً	ك ٦١ ب ٧	
لم تقطع يد سارق على عهد النبي ﷺ في أوفي من ثمن الجبن	عائشة	٦٧٩٤	لم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً	ك ٢٨٨ ب ٢	
لم تكن تقطع يد السارق في بأدنى من جسطة أو ترس	عائشة	٦٧٩٣	لم ير ابن عمر وابن عباس بأساً بما	ك ٥٥ ب ٩	
لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن	عائشة	١١١٨	لم ير ابن عمر وعائشة بالحك بأساً	ك ٢٨٨ ب ١٤	
لم تر عائشة بأساً بالخلي والثوب	ك ٢٥٥ ب ٢٣		لم ير الحسن بأساً أن يصلي على الجمد	ك ٨٨ ب ١٨	
لم تر عائشة رضي الله عنها بالتبان	ك ٢٥٥ ب ١٨		لم ير الحسن بأساً أن يقبلها	ك ٣٠ ب ١١١	
لم تراوها إنه لبحر	أنس	٢٩٦٩	لم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل	ك ٣٠ ب ٢٥	
لم تراوها لم تراوها	أنس	٣٠٤٠ ، ٢٩٠٨	لم ير عمر بن عبدالعزيز في العسل شيئاً	ك ٢٤ ب ٥٥	
لم تركب مريم بنت عمران بعيراً قط	قال أبو هريرة	ك ٦٠ ب ٤٦ ، ٣٤٣٤	لم يورخص في أيام التشريق إلا	عائشة	١٩٩٧
لم لطمت وجهه ؟	أبو سعيد	٤٦٣٨ ، ٣٤١٤	لم يورخص في أيام التشريق	ابن عمر	١٩٩٨
لم يجعل له من قبل سمياً : مثلاً	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٤٣	لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة	الفضل	١٦٧٠
لم ياذن الله لشيء ما أذن النبي أن يتخنى بقرآن	أبو هريرة	٥٠٢٣	لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة	الفضل	١٦٨٥
			لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى حجرة العقبة	أسامة والفضل	١٦٨٦ ، ١٥٤٣
			لم يصل - (أي في الكعبة)	ابن عباس	١٥٤٤
			لم يصل في الكعبة	الفضل	ك ٥٢ ب ٤
			لم يضحك أحدهم مما يفعل	الفضل بن العباس	١٤٨٣
			لم يطف النبي ﷺ سبوعاً قط إلا	عبدالله بن زعفة	٤٩٤٢
			لم يعاقب الذي جلع في رمضان	الزهري	ك ٢٥ ب ٦٩
			لم يعاقب عمر صاحب الظبي	ابن جريج	ك ٨٦ ب ٢٦
			لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم	قال ابن جريج	ك ٨٦ ب ٢٦
				ك ٣٠ ب ٣٧	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لم يعاقبه النبي ﷺ	عطاء	ك ٨٦ ب ٢٦	لم يكن يريد غزوة إلا وري بنهرها	كعب بن مالك	٢٩٤٧
لم يعاقبه النبي ﷺ	ابن مسعود	ك ٨٦ ب ٢٦	لم يكن يسرد الحديث كسردكم	عائشة	٣٥٦٨
لم يعملوها لا بد من أن يعملوها	قال ابن عينة	ك ٨١ ب ١٥	لم يكن يصوم شهراً أكثر من شعبان	عائشة	١٩٧٠
لم يعمهم بذلك ولم يحض	قال عمر بن عبد العزيز	ك ٥٧ ب ١٧	لم يكن يصوم يوم الأضحى والنظر ولا يري صليهما	ابن عمر	٦٧٠٥
لم يقسم لبي عبد شمس وبني نوفل شيئاً	جبر	٤٢٢٩	لم يلبسوا إيتانهم بظلم : بشرك	عبدالله	٣٣٦٠
لم يقد بها معاوية	قال ابن أبي مليكة	ك ٨٧ ب ٢٢	لم ير علياً يوم إلا بأيتنا	عائشة	٢٢٩٧
لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات	أبو هريرة	٥٠٨٤ ، ٣٣٥٨ ، ٣٣٥٧	لم ينزل على فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاتحة	أبو هريرة	٤٩٦٣
لم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران	أبو موسى	٣٤٣٣ ، ٣٧٦٩	لم يتكح النبي ﷺ بكرة غيرة (لعائشة)	ابن عباس	ك ٦٧ ب ٩
وأسية		٥٤١٨	لم يته عن شيء من الأودية والأرد	ابن عباس	١٥٤٥
لم يكمل من النساء إلا أسية امرأة فرعون ومريم	أبو موسى	٣٤١١	لم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين «لستم» وتسمون	قال ابن عباس	ك ٦٧ ب ٧١
لم يكن أحد أشبه بالنبي ﷺ من الحسن بن علي	أنس	٣٧٥٢	لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ	ابن عباس	٦٨٢٤
لم يكن النبي ﷺ على شيء من التواضع أشد	عائشة	١١٦٩	لما أخبرت عائشة بالأمر قالت يا رسول الله	عروة	٧٣٧٠
لم يكن النبي ﷺ فاحشاً	عبدالله بن عمرو	٣٥٥٩	لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم	أنس	٢٩٣٨ ، ٥٨٧٥
لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر	عائشة	١٩٧٠	قيل له إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا أن يكون مختوماً		٧١٦٢
لم يكن يطن من قريش إلا كان له فيههم قرابة	ابن عباس	٤٨١٨	لما أراد أن يحضر أرسل إلى أهل مكة يستأذنهم ليدخل مكة	البراء	٢١٨٤
لم يكن يطن من قريش إلا وله فيه قرابة	ابن عباس	٣٤٩٧	لما أراد رسول الله أن يفر إذا صفية	عائشة	٥٣٢٩
لم يكن بين الأذان والإقامة شيء	أنس	٦٢٥	لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد	عائشة	٢٠٧٠
لم يكن بينهما إلا قليل	أنس	ك ١٠ ب ١٤	حلم قومي أن حرفني		
لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا	عمرو بن عمرو	٦٠٣٥	لما أسلم عمر اجتمع الناس	قال ابن عمر	٣٨٦٥
لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا لعائناً ولا سباباً	أنس	٦٠٤٦	لما اشتد بالنبي ﷺ وجهه	ابن عمر	١١٤
لم يكن رسول الله ﷺ يريد غزوة	كعب بن مالك	٣٨٣٠	لما اشتد برسول الله ﷺ وجهه	ابن عمر	٦٨٢
لم يكن على عهد النبي ﷺ حول البيت	عمرو بن دينار		لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت بعض نساءه	عائشة	١٣٤١
لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً	وعبدالله بن يزيد		لما أصاب رسول الله ما أصاب	عائشة	٤٠٧٧
لم يكن لابن أبي قحافة أن يوم النبي ﷺ	أبو بكر	٧١٩٠	لما أصيب عمر دخل صهيب يكي	قال ابن عباس	١٢٨٧
لم يكن لدينا منديل إلا أكفنا وسواهدنا	جابر	٥٤٥٧	لما أصيب عمر رضي الله عنه جعل صهيب	أبو موسى	١٢٩٠
لم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام	السائب بن يزيد	٩١٣	لما اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة	البراء	٤٢٥١
لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى	ابن عباس وجابر	٩٦٠	لما اعتمر النبي ﷺ يوم حنين	عبد الله بن زيد بن عاصم	٤٣٣٠
لم يكن يترك فيه شيئاً فيه تصاليب إلا تقضه	عائشة	٥٩٥٢	لما اعتمر رسول الله ﷺ سترناه من غلمان المشركين	ابن أبي أوفى	٤٢٥٥
لم يكن يدخل بيتاً بالمدينة غير بيت أم سليم إلا على أزواجه	أنس	٢٨٤٤	لما أفاء الله على رسوله ﷺ يوم حنين	عبدالله بن زيد بن عاصم	٤٣٣٠
			لما أفاض من عرفة عدل إلى الشعب	أسامة بن زيد	١٨١
			تقضى حاجته		
			لما أقبل أبو هريرة رضي الله عنه	قال قيس	٢٥٣٢
			لما أقبل النبي ﷺ إلى المدينة اتبعه سراهه بن مالك	البراء	٣٩٠٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه	عائشة	٤٧٨٦	لما قتل النبي ﷺ فاشتد وجهه استأذن	عائشة	٢٥٨٨
لما أمرنا بالصدقة كنا نتحامل فجاه أبو	أبو مسعود	٤٦٨٨	أزواجه أن يمرض		
عقيل بنصف صاع			لما قتل النبي ﷺ واشتد به وجهه استأذن	عائشة	١٩٨
لما أمسوا يوم فتحوا خيبر أقدموا	سلمة بن الأكوع	٥٤٩٧	أزواجه أن يمرض في بيته		
لما أنزلت الآيات الأواخر من سورة البقرة	عائشة	٤٥٤١	لما قتل النبي ﷺ واشتد وجهه	عائشة	٦٦٥
خرج رسول الله ﷺ فتلأهن			لما قتل رسول الله ﷺ واشتد به وجهه	عائشة	٤٤٤٣
لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة قام	عائشة	٤٥٤٢ ، ٤٥٤٣	استأذن أزواجه أن يمرض في بيته		
رسول الله ﷺ فقرأ من علينا			لما قتل رسول الله ﷺ استأذن أزواجه أن	عائشة	٣٠٩٩
لما أنزلت الآيات من سورة البقرة في الربا	عائشة	٤٥٩	يمرض في بيته		
خرج النبي ﷺ إلى المسجد			لما قتل رسول الله ﷺ جاء بلال	عائشة	٧١٣
لما بايع الناس عبد الملك كتب إليه عبيد الله	قال عبيد الله بن دينار	٧٢٠٥	لما قتل رسول الله ﷺ واشتد به وجهه	عائشة	٥٧١٤
لما بعث النبي ﷺ نحو اليمن	ابن عباس	٧٣٧١	لما جاء إلى مكة دخل من أهلها وخرج	عائشة	١٥٧٧
لما بعث علي عماراً والحسن	قال أبو وائل	٣٧٧٢	من أسفلها		
لما بعث محمد ﷺ بالحق هلم نكاح	قالت عائشة	٥١٢٧	لما جاء قتل ابن حارثة	عائشة	٤٢٦٣
الجاهلية			لما جاء النبي ﷺ قتل ابن حارثة	عائشة	١٢٩٩
لما بعث رسول الله ﷺ ومعاذ بن جبل	أبو موسى	٦١٢٤	لما جاء قتل زيد بن حارثة وجعفر وعبيد الله	عائشة	١٣٠٥
لما بلغ أبا نذر بعث النبي ﷺ قال لأخيه	ابن عباس	٣٨٦١	بين روضة		
أركب إلى هذا			لما جاء نعي أبي سفيان من الشام	زينب بنت أبي سلمة	١٢٨٠
لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا	أبو بكر	٧٠٩٩	لما جاء نعي أبيها دعت بطيب	عن أم حبيبة بنت أبي سفيان	٥٣٤٥
لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس	أبو بكر	٤٤٢٥	لما حاصر رسول الله ﷺ الطائف فلم يزل	عبيد الله بن عمرو	٤٣٢٥
لما بلغه بعث النبي ﷺ قال لأخيه أركب	أبو نذر	ك ٧٨٨ ب ٣٩	منهم شيئاً قال إنا قاتلون		
لما بنيت الكعبة ذهب النبي ﷺ	جابر	١٥٨٢ ، ٣٨٢٩	لما حضر أبو طالب جاءه النبي ﷺ	سعيد بن المسيب	ك ٧٥ ب ١١
لما بنيت الكعبة ذهب النبي ﷺ وعباس	جابر		لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال ما	جابر	١٣٥١
يتقلان الحجارة			أراني إلا مقتولاً في أول من يقتل من		
لما تزوج النبي ﷺ زينب دخل القوم	أنس	٦٢٣٩	أصحاب النبي		
فطمعوا ثم جلسوا يتحلفون			لما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى	قال ثمامة	٦٢٨١
لما تزوج رسول الله ﷺ زينب ابنة جحش	أنس	٤٧٩١	لما حضر النبي ﷺ قال وفي البيت رجال	ابن عباس	٧٣٦٦
دعا القوم فطمعوا			لما حضر رسول الله ﷺ	ابن عباس	٤٤٣٢
لما تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش	أنس	٦٢٧١	لما حضرت أبا طالب الوفاة	المسيب	١٣٦٠ ، ٤٦٧٥
دعا الناس فطمعوا ثم جلسوا					٤٧٧٢ ، ٦٦٨١
لما توجه رسول الله ﷺ أشرف الناس	أبو موسى الأشعري	٤٢٠٥	لما حضر الخندق رأيت النبي ﷺ	جابر	٤١٠٢
لما توفي إبراهيم عليه السلام قال	البراء	١٣٨٢	لما خلق رأسه كان أبو طلحة أول من أخذ	أنس	١٧١
لما توفي النبي ﷺ قلت لأبي بكر انطلق بنا	قال عمر	٤٠٢١	من شعره		
إلى إخواننا من الأنصار			لما خرج النبي ﷺ إلى أحد	زيد بن ثابت	١٨٨٤
لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكثر	قال أبو بكر	٧٢٨٤ ، ٦٩٢٤	لما خرج النبي ﷺ إلى أحد رجع ناس عن	زيد بن ثابت	٤٠٥٠
من كل من العرب			خرج معه		
لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر	قال أبو هريرة	١٣٩٩	لما خلق الله الخلق كتب في	أبو هريرة	٧٤٠٤
لما توفي عبيد الله بن أبي	ابن عمر	٤٦٧٠ ، ٤٦٧٢	لما خلق أهل المدينة يزيد بن معاوية	قال نافع	٧١١١
لما توفي عبد الله بن أبي جاه ابنه إلى رسول	ابن عمر	٥٧٩٦	لما ذكر من شأنه الذي يذكر	عائشة	٤٧٥٧
الله ﷺ			لما رجع النبي ﷺ يوم الخندق ووضع	عائشة	٢٨١٣
لما قتل النبي ﷺ جعل يتنشاء فقال فاطمة	أنس	٤٤٦٢	السلاح واغتسل		
			لما رجع النبي ﷺ من حجته	جابر	١٨٦٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لما رجع النبي ﷺ من حجته	ابن عباس	١٨٦٣	لما قدم النبي ﷺ المدينة وجد اليهود	ابن عباس	٣٩٤٣
لما رفع النبي ﷺ رأسه من الركعة	أبو هريرة	٦٢٠٠	يؤمنون عاشوراء		
لما رميت عائشة فخرت منفضاً عليها	قالت أم رومان	٤٧٥١	لما قدم النبي ﷺ لمعلمه الذي استأمن	ابن عباس	٤٢٥٦
لما سار الحسن بن علي رضي الله عنهما	قال الحسن	٧١٠٩	لما قدم النبي ﷺ مكة استقبلته أغلبية بني عبد المطلب	ابن عباس	٥٩٦٥ ، ١٧٩٨
إلى معاوية			لما قدم النبي ﷺ مكة أمر أصحابه	ابن عباس	١٧١٣
لما سار رسول الله ﷺ عام الفتح بلغ ذلك	العباس والوزير	٤٢٨٠	لما قدم رسول الله ﷺ المدينة	أنس	٢٧٧٤
قريشاً	عروة		لما قدم رسول الله ﷺ المدينة انطلق سعد	سعد بن معاذ	٣٩٥٠
لما سار طلحة والوزير وعائشة إلى البصرة	قال أبو مریم	٧١٠٠	معتزاً فنزل على أمية		
لما سلمت على رسول الله ﷺ وهو يريق	كعب بن مالك	٣٥٥٦	لما قدم رسول الله ﷺ المدينة	ابن عباس	٤٧٣٧
وجهه من السرور			لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة	أنس	٦٩١١
لما سقط عليهم الحائط في زمان الوليد	عن عروة	١٣٩٠	يئدي فأنطلق بي إلى رسول الله		
لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحنفية كب	البراء بن عازب	٢٦٩٨	لما قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى نحو	البراء	٧٢٥٢
علي بن أبي طالب بينهم كتاباً			لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر	عائشة	١٨٨٩ ، ٣٩٢٦
لما طعن حرام بن ملحان	قال أنس	٤٠٩٢	وبلال		
لما طعت عمر جعل يألم	المسور بن مخزومة	٣٦٩٢	لما قدم علينا عبدالرحمن فأرض النبي ﷺ	أنس	٦٠٨٢
لما عرج بالنبي ﷺ إلى سماء	أنس	٤٩٦٤	بينه وبين سعد		
لما عرس أبو أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ	سهل	٥١٨٢	لما قدم مكة أي أن يدخل البيت وفيه الأكمة	ابن عباس	٤٢٨٨
وأصحابه			لما قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ	ابن عباس	٦١٧٦
لما عليها حافظ إلا عليها حافظ	قال ابن عباس	ك ٦ ب ١	لما قدمت على النبي ﷺ	أبو هريرة	٢٥٣١ ، ٤٣٩٣
لما غزا رسول الله ﷺ بمرأ قتل الله	أسامة بن زيد	٦٢٠٧	لما قمنا المدينة أخى النبي بيني وبين سعد	عبدالرحمن بن	٢٠٤٨ ، ٧٨٨
لما غزا رسول الله ﷺ غير أشرف الناس	أبو موسى الأشعري	٤٢٠٥	بن الربيع	عوف	٦٧ ب
على واد فرموا أصواتهم			لما قمنا المدينة قلت هل من سوق فيه تجارة	عبدالرحمن بن	ك ٣٤ ب ٤٩
لما غسلنا بنت النبي ﷺ قال لنا	أم عطية	١٢٥٦	لما قدموا المدينة أخى رسول الله ﷺ	إبراهيم بن عبد	٣٧٨٠
لما فتح الله على رسول الله ﷺ	أبو هريرة	٢٤٣٤	لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على	الرحمن بن عوف	٥١٦٧
لما فتح هذان للمصران أتوا عمر فقالوا قال	قال ابن عمر	١٥٣١	لما قسم النبي ﷺ قسمة حنين	ابن مسعود	٤٣٣٥
ابن عمر فقالوا			لما قضى الله الخلق كعب عنده	أبو هريرة	٧٤٥٣
لما فتحت خيبر أهديت لرسول الله ﷺ شاة	أبو هريرة	٥٧٧ ، ٤٢٤٩	لما قضى الله الخلق كعب في كتابه فهو عنده	أبو هريرة	٣١٩٤
فيها سم			فوق العرش		
لما فتحت خيبر قلنا الآن نشيع	قالت عائشة	٤٢٤٢	لما قضى الله الخلق كعب كتباً عنده	أبو هريرة	٧٥٥٣
لما فدع أهل خيبر عبد الله بن عمر	ابن عمر	٢٧٣٠	لما قتلنا من حنين سأل عمر النبي ﷺ عن	ابن عمر	٤٣٢٠
لما فرغ النبي ﷺ من حنين بحث لها عامر	أبو موسى	٤٣٢٣	نفر كان نفره		
على جيش أو طاس			لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيما	مروان - المسور	٢٧١٢ ، ٢٧١١
لما فرغ من قتال أهل خيبر انصرف إلى المدينة	أنس	٢٦٣٠	اشترط سهيل بن عمرو على النبي		
لما قال حي على الصلاة قال	معاوية	٦١٣	لما كاتب سهيل بن عمرو يوم الحنفية على	مروان - المسور	٤١٨٠ ، ٤١٨١
لما قال عبد الله بن أبي	زيد بن أرقم	٤٩٠٢	قضية للمدة		
لما قتل أبي جعلت أبكي	جابر	٤٠٨٠	لما كان ابن زياد ومروان بالشام	قال أبو النهال	٧١١٢
لما قتل أبي جعلت أكشف الثوب	جابر	١٢٤٤	لما كان بين إبراهيم وبين أهله ما كان خرج	ابن عباس	٣٣٦٥
لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة	يزيد بن أبي عبيد	٧٠٨٧	إسماعيل		
لما قدم المهاجرون الأولون المعصبة قبل	ابن عمر	٦٩٢	لما كان رسول الله ﷺ بالطائف	عبد الله بن عمرو	٦٠٨٦
مقدم رسول الله					
لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس	أنس	٢٦٣٠			
بأيديهم					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لما كان زمن الحرة	عبدلله بن زيد	٢٩٥٩	لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي	عائشة	٧١٢
لما كان في مرضه جعل يلدور في نسائه	عروة	٣٧٧٤	لما نزل برسول الله ﷺ طفق	ابن عباس	٣٤٥٤
لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي	أنس	٢٨٨٠ ، ٣٨١١	لما نزل برسول الله ﷺ طفق	عائشة	٣٤٥٣
		٤٠٦٤	لما نزل برسول الله ﷺ طفق طرح	عائشة	٤٣٥
لما كان يوم أحد هزم المشركون فصاح	عائشة	٣٧٩٠ ، ٦٨٩٠	لما نزل برسول الله ﷺ طفق طرح	ابن عباس	٤٣٦
لإليس أي عبدلله			لما نزل برسول الله ﷺ طفق طرح	عائشة وابن عباس	٤٤٤٤ ، ٤٤٤٣
لما كان يوم أحد هزم المشركون فصرخ	قالت عائشة	٤٠٦٥			٥٨١٥ ، ٥٨١٦
لإليس لعنة الله عليه			لما نزل صوم رمضان كانوا	قال البراء	٤٥٠٨
لما كان يوم أحد هزم للمشركون هزيمة ينة	عائشة	٢٨٧٤	لما نزل على رسول الله ﷺ ﴿قل هو القادر	جابر	٧٣١٣
فصاح لإليس			لما نزل البحر في غزوة تبوك أمرهم أن لا	ابن عمر	٣٣٧٨
لما كان يوم الأحزاب	علي	٢٩٣١	يشربوا من بئرها		
لما كان يوم الأحزاب وخندق رسول الله	البراء	٤١٠٦	لما نزل ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا﴾	عبدلله	٣٢ ، ٣٣٦٠
رأيه يخل من تراب الخندق					٣٤٢٨ ، ٣٤٢٩
لما كان يوم الحرة والناس يلهمون	قال عباد بن نعيم	٤١٦٧	لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في	عائشة	٤٥٤٠
لما كان يوم بدر أتني بأبلى وأتني العباس ولم	جابر	٣٠٠٨	الربا قرأها رسول الله ﷺ على الناس		
يكن عليه ثوب فظفر النبي له فنيصاً			لما نزلت آخر البقرة قرأها النبي ﷺ	عائشة	٢٠٨٤
لما كان يوم حنين أكرمني النبي ﷺ	ابن مسعود	٣١٥٠ ، ٤٣٣٦	لما نزلت آخر سورة البقرة من آخرها	عائشة	٢٢٢٦
لما كان يوم حنين أقيمت هوزن	أنس	٤٣٣٧	لما نزلت آية الصدقة كانا نحمل فجاء	ابن مسعود	١٤١٥
لما كان يوم حنين التقى وهوزان	أنس	٤٣٣٣	لما نزلت ﴿إن يكن منكم عشرون صابرون	ابن عباس	٤٦٥٢ ، ٤٦٥٣
لما كان يوم حنين نظرت إلى رجل من	أبو قتادة	٤٣٢٢	يطلبوا ماتين﴾		
المسلمين يقاتل			لما نزلت بنو قريظة على حكم	أبو سعيد الخدري	٣٠٤٣
لما كان يومى قبضه الله بين سعري ونعري	عائشة	١٣٨٩	لما نزلت ﴿حتى يبين لكم الخط الأبيض	عدي بن حاتم	١٩١٦
لما كان يوم فتح مكة قسم رسول الله	أنس	٤٣٣٢	من الحيط الأسود﴾		
لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة	أنس	٦٠٦	لما نزلت ﴿لن تاتوا البر حتى﴾	أنس	٢٧٨٥
بشيء			لما نزلت ﴿لن تاتوا البر حتى﴾	أنس	٥٦١١
لما كلني قريش حين أسري بي	جابر	٤٧١٠	لما نزلت هذه الآية ﴿الذين آمنوا ولم	ابن مسعود	٤٧٧٦ ، ٦٩١٨ ، ٦٩٣٧
لما كلني قريش قمت في الحجر فجعل الله	جابر	٣٨٨٦ ، ٤٧١٠	لما نزلت هذه الآية ﴿قل هو القادر﴾	جابر	٤٦٢٨ ، ٧٤٠٦
لي بيت المقدس			لما نزلت هذه الآية ﴿وليضربن بخمرهن﴾	عائشة	٤٧٥٩
لما كسرت بيضة النبي ﷺ على رأسه	سهل	٣٩٠٣	لما نزلت ﴿وانظر عشيرتك﴾	ابن عباس ولوهيرة	ك ٥٥ ب ١٠
لما كسرت على رأس رسول الله ﷺ البيضة	سهل بن سعد	٥٧٢٢	لما نزلت ﴿وانظر عشيرتك الأكرمين	ابن عباس	٣٥٢٥ ، ٤٧٧٠
وألمي وجهه					٤٩٧١
لما كسفت الشمس على عهد رسول الله	عبدلله بن عمر	١٠٥١ ، ١٠٤٥	لما نزلت ﴿وانظر عشيرتك الأكرمين﴾ قال	أبو هريرة	٢٧٥٣
نودي أن الصلاة جامعة			النبي ﷺ يا مشر قريش		
لما مات إبراهيم	البراء	٣٢٥٥ ، ٦١٩٥	لما نزلت ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾	سلمة بن الأكوع	٤٥٠٧
لما مات الحسن بن الحسن بن علي	ك ٢٣ ب ٦١		لما نزلت ﴿ولم يلبسوا إياهم بظلم﴾	قال عبدلله	٤٦٦٩
لما مات النبي ﷺ جاء أبا بكر من قبل العلاء	جابر	٢٦٨٣	أصحابه وأبنا لم يظلم		
بن الحضرمي			لما نزلت ﴿لا يستوي القاعدون﴾ من	البراء	٢٨٣١ ، ٥٩٣
لما مات عبدلله بن أبي	عمر	١٣٦٦ ، ٤٦٧١	المؤمنين دعا رسول الله ﷺ زيداً فجاءه		
لما مرض النبي ﷺ بالحجر	ابن عمر	٤٤١٩	لما نزلت نسخنا الصحف في المصاحف	قال زيد بن ثابت	٤٧٨٤
لما مرض رسول الله ﷺ المرض الذي مات	عائشة	٦٦٤	لما نهى النبي ﷺ عن الأسقية قيل للنبي	عبدلله بن عمر	٥٥٩٣
فيه فحضرت الصلاة فأذن			ليس كل الناس يجسد سقاء		
لما مرض النبي ﷺ المرض الذي مات فيه	عائشة	٤٤٣٦	لما نهى النبي ﷺ عن الأوعية	جابر	٥٥٩٢
جعل يقول في الرفيق الأعلى					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لما وقف الزبير يوم الجمل	عبد الله بن الزبير	٣١٢٩	﴿لها سابقون﴾ سبقت لهم السعادة	قال ابن عباس	ك ٨٢٢
لما ولدت أم سليم قالت لي يا أنس انظر	أنس	٥٨٢٤	لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم	ابن عباس	١٠٥٣
لمن عمل بها من أمي	ابن مسعود	٤٦٨٧	رأت منك شيئاً		
لمن هذه ؟	ابن عباس	٢٦٣٤	لو أنرك رسول الله ﷺ ما أحدث لئساء	قالت عائشة	٨٦٩
لنابيل سعد بن معاذ خير منها وأمين	البراء	٢٨٠٢	لنمهن		
لنابيل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هنا	أنس	٢٢٤٨ ، ٢٦١٥	لو استقبلت من أمري ما استعبرت	عائشة	٧٢٢٩
لنابيل سعد بن معاذ في الجنة أفضل	البراء بن عازب	٣٢٤٩	لو استقبلت من أمري ما استعبرت ما	جابر	١٦٦١ ، ١٧٨٥
لن أولاً نستعمل على عملنا من أراد	أبو موسى	٦٩٢٣			١٦٥١
لن تجزي جذعة عن أحد بملك	البراء	٩٦٨	لو اشترك فيها أهل صنعا فقتلهم	قال عمر	٦٨٩٦ ،
لن تجزي عن أحد بملك	-	ك ٧٣٨			ك ٨٧٢١
لن تجزي عن أحد بملك	البراء بن عازب	٩٥٥ ، ٩٦٥	لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له	أبو هريرة	٦٨٨٨
		٩٨٣ ، ٥٥٥٧	لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك	سهل بن سعد	٦٦٠١ ، ٦٢٤١
		٥٥٦٠	لم أعلمني إن زدت على السبعين بغفر	عمر	١٣٦٦
لن تخلف بعدي فتعمل عملاً تريد به	سعد	٦٧٣٣	لو اختلفتم	عائشة	٩٠٣
لن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله	معاوية	٧١	لو أقمت بهذا	قال بعض بني عبد الله	١٨٠٨
لن تراها لن تراها	أنس	٦٠٣٣			
لن تعدوا أمر الله فيك	ابن عباس	٣٦٢٠ ، ٤٣٧٣	لو أمروا علي حياً لسمعت	قال أبو ذر	١٤٠٦
لن تعطوا عطاه خيراً وأوسع من الصبر	أبو سعيد	٦٤٧٠	لو أن الناس احتزلوهم	أبو هريرة	٣٦٠٤
لن تنفق نفقة تبني بها وجهه الله إلا أجزت	سعد	٥٦٦٨	لو أن الأصار سلكو وأدياً أو شياً لسلكت	أبو هريرة	٣٧٧٩
عليها			لو أن ابن آدم أعطي وأدياً ملآن من ذهب	ابن الزبير	٦٣٣٨
لن توفي عن أحد بملك	البراء بن عازب	٩٦٥ ، ٥٥٦٠	أحب إليه ثالثاً		
لن نستعمل على عملنا من أراد	أبو موسى	٢٢٦١ ، ٦٩٢٣	لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : اللهم	ابن عباس	٣٢٨٣
لن يريح الناس يتساملون حتى	أنس	٧٢٩٦	لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : بسم الله	ابن عباس	١٤١
لن يسط أحدكم منكم ثوبه حتى	أبو هريرة	٢٣٥٠	اللهم جنبنا الشيطان		
لن يدخل أحدنا عمله الجنة	أبو هريرة	٥٦٧٣	لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله	ابن عباس	٧٣٩٦
لن يزال المؤمن في تسعة في دينه مالم	ابن عمر	٦٨٦٢	لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال :	ابن عباس	٦٣٨٨
يصيب دماً			بسم الله		
لن يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى	معاوية	٧٣١٢	لو أن أحدكم اتفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد	أبو سعيد الخدري	٣٦٧٣
لن يشاد الدين أحد إلا غلبه	أبو هريرة	٣٩	أحدهم		
لن يعطيني الله أبداً	سهل بن حنيفة	٤٨٤٤	لو أن أهلي أكلوا الضفادع لأطعمتهم	قال الشعبي	ك ٧٢٢١
لن يفلح قوم ولوا أمرهم	أبو بكر	٤٤٢٥ ، ٧٠٩٩	لو أن رجلاً ابتاع غمراً	قال الزهري	٢١٩٩
لن يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة	عائشة	٦٣٤٨	لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء	قال أبو موسى	٣٤٧
لن يملا فاه إلا التراب ويتوب الله على	أنس	٦٤٣٩	لو أن امرأاً أطلع عليك بشيء إنذ فقلته	أبو هريرة	٦٩٠٢
من تاب			لو أن امرأة من أهل الجنة اطلمت إلى	أنس	٢٧٩٦
لن ينجي أحدنا منكم عمله	أبو هريرة	٦٤٦٣	لو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطلمت إلى	أنس	٢٧٩٦
لن يوافي عبد يوم القيامة يقول إلا إله إلا	عتبان بن مالك	٦٤٢٣	لو أن فاطمة بنت محمد سرققت لقطعت	عروة بن الزبير	٣٤٠٤
الله يبتني بها وجهه الله			يها		
لنا له رجال من هؤلاء	أبو هريرة	٤٨٩٨	لو أنكم تطهروكم ليومكم هنا	عائشة	٩٠٢
﴿لنحن الصافون﴾ : الملائكة	قال ابن عباس	ك ٥٩٦ ،	لو أن لاين آدم مثل واد مالا	ابن الزبير	٦٤٣٧
		ك ٦٥٨ ب الصافات	لو أن لاين آدم مثل واد مالا لأحب أن له	ابن عباس	٦٤٣٧
		ك ٦٠٢ ب	إليه مثله		
﴿لنفسه﴾ : لنزيره			لو أن لاين آدم وأدياً من ذهب أحب أن	أنس	٦٤٣٩
لها أجران أجر القرابة وآخر الصدقة	زينب امرأة عبد الله	١٤٦٦	يكون له وأديان		
له أجران ، أجر القرابة والصدقة		ك ٢٤٤ ب			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لو أنها لم تكن ربيتي في حجرتي ما حلت لي	أم حبيبة بنت أبي سفيان	٥١٠٦	لو سأنتي هذه القطعة ما أعطتكها	ابن عباس	٣٦٢٠ ، ٣٤٧٣ ، ٧٤٦١
لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود	أبو هريرة	٣٩٤١	لو سلك الناس وادياً أو شعباً لسلك	أنس	٤٣٣٢
لو أني استقبلت من أمري ما استعيرت	جابر	٢٥٠٦ ، ٢٥٠٥	لو سلك الناس وادياً وسلك الأضرار	أنس	٤٣٣٣ ، ٤٣٣٧
لو أهدني إلي كراع أو كراع لقبلت	أبو هريرة	٢٥٦٨	لو سلك الناس وادياً أو شعباً لسلك	أنس	٤٣٣٤
لو أهدني إلى كراع لقبلت	أبو هريرة	٥١٧٨	لو سلك الناس وادياً أو شعباً لسلك	عبد الله بن زيد	٧٢٤٥ ، ٤٣٣٠
لو تأخر لزدنكم	أبو هريرة	١٩٦٥	لو سلك الناس وادياً وسلك	أبو هريرة	٧٢٤٤
لو تركه بين	ابن عمر	١٣٥٥	الأنصار		
لو تركه كان الماء ظهراً	ابن عباس	٣٠٣٣ ، ٣٠٥٦	لو شئت شرطت لهم فأنما الولاء لمن	القاسم بن محمد	٥٤٣٠
لو تعلمون ما أعلم لبكيت كثيراً	أبو هريرة	٦٦٣٧	لو شئت قلتم جنتاً وكذا ألا	عبد الله بن زيد	٤٣٣٠
لو تعلمون ما أعلم لبكيت كثيراً	عائشة	٦٦٣١	لو طقت مرة أو مرتين فإن النبي ﷺ	ابن عمر	٥٣٣٢
لو تعلمون ما أعلم لضحككم قليلاً	أنس	٦٤٨٦ ، ٤٦٢١	لو علمت أنك تنظر لعلمت بها في	سهل بن سعد	٥٩٢٤
لو تعلمون ما أعلم لضحككم قليلاً	عائشة	١٠٤٤ ، ٥٢٢١	لو علمت أنكما تتمدداً لقطعتكما	قال علي	ك ٨٧ ب ٢١
لو تعلمون ما أعلم لضحككم قليلاً	أبو هريرة	٦٤٨٥	لو غرض الناس إلى الربيع	قال ابن عباس	٢٧٤٣
لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا	جابر	٢٥٩٨	لو فاطمة فصلت ذلك لقطعت يدها	عائشة	٦٧٨٧
لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة	علي	٧٢٥٧	لو فعله لأخفته الملائكة (أبو جهم)	ابن عباس	٤٩٥٨
لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً	علي	٧١٤٥	لو قال أعراب الله من الشيطان نعب	سليمان بن صرد	٣٢٨٢
لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم	علي	٤٣٤٠	لو قال إن شاء الله لم يحث وكان	أبو هريرة	٥٢٤٢
لو ددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحييت	أبو هريرة	٣٦ ، ٢٧٩٧	لو قالها لجاهدوا في سبيل الله	أبو هريرة	٣٤٢٤
لو ددت أني قاتلت في سبيل الله فقتلت ثم أحييت	أبو هريرة	٢٩٧٢	لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك	جابر	٢٢٩٦
لو دعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت	أبو هريرة	٢٥٦٨	لو قد جاء مال البحرين لقد أعطيتك	جابر	٤٣٨٣
لو دعيت إلى كراع لأجبت	أبو هريرة	٥١٧٨	لو قد جاءنا مال البحرين أعطيتك	جابر	٣١٦٤
لو رأي هذا رسول الله ﷺ	قال ابن عمر	٣٧٣٧	لو قد جاني مال البحرين أعطيتك	جابر	٣١٣٧
لو راجعته ؟ البريرة	ابن عباس	٥٢٨٣	لو كان الإيمان عند الثريا لئاله رجال	أبو هريرة	٤٨٧٩
لو رأيت الظباء بالمدينة ترتع	أبو هريرة	١٨٧٣	لو كان للعظمين عدي حياً ثم كلمني	جابر بن مطعم	٣١٣٩ ، ٤٠٢٤
لو رأيت رجلاً على حد زنا أو سرقة	قال عمر	ك ٩٣ ب ٢١	لو كان رسول الله ﷺ كافراً	عائشة	٧٤٢٠
لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربت	سعد بن عباد	ك ٦٧ ب ١٠٧ ،	لو كان سليمان استشى لحملت	أبو هريرة	٧٤٦٩
لو رأيتي موقفي عمر	قال سعيد بن زيد	٣٨٦٧	لو كان علي رضي الله عنه ذاكراً عثمان	قال ابن الحنفية	٣١١٢
لو رجعتكم إلى أهليكم صلوا صلاة كذا	مالك بن الحويرث	٨١٩	لو كان عليها دين أكت قاضي ؟	ابن عباس	٦٦٩٩
لحين كذا	مالك بن الحويرث	٦٨٤٦ ، ٧٤١٦	لو كان عندي أحد نعباً لأحييت	أبو هريرة	٧٢٢٨
لو رجعتكم إلى بلادهم فعلمتهم مروه	مالك بن الحويرث	٦٨٥	ولو كان لابن آدم واديان من مال لا يتي	ابن عباس	٦٤٣٦
فليصروا صلاة كذا			علي ثلاث	أبو هريرة	٢٣٨٩
لو رجعت أحدنا بغيره رجعت هذه	ابن عباس	٦٨٥٦ ، ٥٣١٠	لو كان لي عدد هذه العضاء نعماً لقسمته	جابر بن مطعم	٢٨٢١
لو رجعت أحدنا بغيره لرجعت هذه	ابن عباس	٥٣١٦	لو كان لي مثل أحد نعباً ما يسرني	أبو هريرة	٦٤٤٥
لو رخص لهم في هذا	قال ابن مسعود	٣٤٧	لو كان نجساً ما مسه	قال سعد	ك ٢٣ ب ٨
لو رخصت له في هذا	قال ابن مسعود	٣٤٥	لو كنت ثم لأريكم قبره إلى جنب	أبو هريرة	٣٤٠٧ ، ١٣٣٩
لو سألتني هذا القضيب ما أعطيتك	عبد الله بن	٤٣٧٨	لو كنت راجعاً امرأة من غيري . . .	عبد الله بن شداد	٦٨٥٥ ، ٧٢٢٨
	عبد الله بن عتبة		لو كنت في شدة الأسد لأحييت	قال أسامة	٧١١٠
			لو كنت متخذاً خليلاً . .	أبو سعيد	ك ٦٢ ب ٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لو كنت متخلاً خليلاً غير ربي لاتخذت	أبو سعيد	٣٦٥٤	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار	أبو هريرة	٣٧٧٩
لو كنت متخلاً خليلاً لاتخذت أبا بكر	ابن عباس	٣٦٥٦	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار	عبد الله بن زيد	ك ٦٣ ب ٤٥
ولكن أخي			لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار	أنس	ك ٦٣ ب ٢ ، ٤٥
لو كنت متخلاً خليلاً لاتخذته خليلاً	ابن عباس	٣٦٥٧	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار	عبد الله بن زيد	ك ٦٣ ب ٢ ، ٤٥
لو كنت متخلاً خليلاً من أمي لاتخذت	أبو سعيد	٤٦٦	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار	عطاء	ك ٩٤ ب ٩ ، ٧٢٤٥
لو كنت متخلاً خليلاً من الناس خليلاً	ابن عباس	٤٦٧	لولا الهجرة لكنت امرأاً من الأنصار	عطاء	ك ٦٣ ب ١ ، ٧٢٣٩
لو كنت متخلاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته	ابن الزبير	٣٦٥٨	لولا أن أشق على أمي أو على الناس	ابن عباس	ك ٩٤ ب ٥٧١
لو كنت متخلاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته	ابن عباس	٦٧٣٨	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	معلقاً	٥٧١
لو كنتم من أهل البلد لأوجعتمكم	قال عمر	٤٧٠	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	٧٢٤٠ ، ٨٨٧ ، ٧٢٤٠
لو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف	أبو هريرة	٣٣٧٢	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	ك ٣٠ ب ٢٧
لو لبثت في السجن ما لبث يوسف	أبو هريرة	٣٣٨٧ ، ٦٩٩٢	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	ك ٣٠ ب ٢٧
لو لم أر النبي ﷺ يسجد لم أسجد إذا	أبو هريرة	١٠٧٤	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	ك ٣٠ ب ٢٧
السماء انشقت			لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	ك ٣٠ ب ٢٧
لو لم تكن ربيتي ما حلت لي أرضعتني	أم حبيبة	٥١٠٦	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	ك ٣٠ ب ٢٧
لو مت مت على غير سنة محمد ﷺ	حذيفة	٣٨٩	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	ك ٩٤ ب ٩ ، ٧٢٤٠
لو مدي الشهر لو ا وصلت وصالاً	أنس	٧٢٤١	لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو منوني عناقاً كانوا يؤدونها	قال أبو بكر	١٤٥٦	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو نعلم من أصابك	الحجاج	٩٦٦	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو وارت جسدك في ثوب لأجزته	قال عكرمة	ك ٨ ب ١٣	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو وصلت بعض أخوالك كان أعظم	كريب	٢٥٩٤	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لأجرك			لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو وضعت المصمصة على هذه	قال أبو ذر	ك ٣ ب ١٠	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعطى الناس بدعواهم لذهب دماء	ابن عباس	٤٥٥٢	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلم الكافر بكل الذي عند الله	أبو هريرة	٦٤٦٩	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه	أبو جهميم	٥١٠	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله	أبو هريرة	٦٤٦٩	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول	أبو هريرة	٦١٥ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم	ابن عمر	٢٦٨٩	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلم أحدكم أنه يجد عرفاً سمياً أو	أبو هريرة	٢٩٩٨	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه	أبو هريرة	٦٤٤	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلمون ما في الصف الأول لاستهوا	أبو هريرة	٧٢١	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلمون ما في العتمة لأتوها	أبو هريرة	٧٢١	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلمون ما في العتمة والصبح ولو جواً	أبو هريرة	٦١٥	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوها	أبو هريرة	٦٥٤	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
ولو جواً	أبو هريرة	٧٢١	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلمون ما في العتمة والفجر	أبو هريرة	٢٠ ب ٩	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لو يعلمون ما فيها لأتوها ولو جواً	أبو هريرة	٦٥٧	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لوددت اني أقتل في سبيل الله	أبو هريرة	٧٢٢٦	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لولا آخر المسلمين	قال عمر	٤٢٣٦ ، ٢١٢٥	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا	قال عمر	٢٣٣٤	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠
لولا الجهاد في سبيل الله والحج ويرأني	أبو هريرة	٢٥٤٨	لولا أن أشق على أمي مات خلفت عن	أبو هريرة	ك ٩٣ ب ٢١ ، ٧٢٤٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لولا صليت بسبح اسم ربك والشمس وضحاها	ابن عباس	٤٥٥٢	ليرفعن رجال منكم ثم ليختلجن دوني فأقول يا رب	عبد الله	٦٥٧٦
لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي	جبير بن مطعم	٣٥٣٢	ليس أحد إلا وعليه حجة وعمرة	قال ابن عمر	ك ٢٦ ب ١
ليأتين علي أحدكم زمان لأن يراني أحب إليه	أبو هريرة	٣٥٨٩	ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة	ابن عمر	٥٧٠
ليأتين علي الناس زمان لا يالي المرء بما ليأتين علي الناس زمان يطوف الرجل ليأخذن الراية غداً رجل يحبه الله ورسوله	أبو هريرة	٢٠٨٣	ليس أحد يحاسب إلا هلك	عائشة	٤٩٣٩
يفتح عليه	أبو موسى	١٤١٤	ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك	عائشة	٦٥٣٧
ليأكل كل رجل مما يليه	سلمة	٣٧٠٩ ، ٤٢٠٩	ليس أحد يزيل لفظ كتاب من	قال ابن عباس	ك ٩٧ ب ٥٥
	انس	ك ٦٧ ب ٦٢ ،	ليس أحد يفارق الجماعة شراً	ابن عباس	٧١٤٣
ليأمر بالخير	ك ٦٧ ب ٦٢ ،	٥١٦٣	ليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا	عائشة	٦٥٣٧
ليأمر بالمعروف	أبو موسى	٦٠٢٢	عذب		
ليؤمكم أكرما	أبو موسى	٦٠٢٢	ليس التحصيص بشيء إنما هو منزل نزله	ابن عباس	١٧٦٦
ليؤمكم أكرم	مالك بن الحويرث	٢٨٤٨	رسول الله		
	مالك بن الحويرث	٦٠٠٨ ، ٦٢٨	ليس السعي بطن الودي	قال ابن عباس	٣٨٤٧
ليبلغ الشاهد الغائب	عمر بن سعيد	٤٢٩٥	ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي	أبو هريرة	٦١١٤
ليبلغ الشاهد الغائب	أبو شريح	١٨٣٢ ، ١٠٤	ليس العنبر يركاز هو شيء	قال ابن عباس	ك ٢٤ ب ٦٥
ليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ	أبو بكرة	٦٧			
ليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع	أبو بكرة	١٧٤١	ليس الفنى عن كربة العرض ولكن الفنى	أبو هريرة	٦٤٤٦
ليبلغ العلم الشاهد الغائب	ابن عباس	ك ٣٧ ب ٣٧	ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس	أم كلثوم بنت عقبة	٢٦٩٢
ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرمني	عائشة	٢٨٨٥ ، ٧٢٣١	ليس المسكين الذي ترده الأكلة	أبو هريرة	١٤٧٦
ليتمن الله هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء	خباب بن الارت	٣٨٥٢ ، ٣٦١٢	ليس المسكين الذي ترده التمرة	أبو هريرة	١٤٧٩ ، ٥٣٣٩
ليتهي أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه قال : فينا النبي بالجمعة	يعلى بن أمية	٤٣٢٩	ليس المعدن يركاز	مالك والشافعي	ك ٢٤ ب ٦٦
ليحجن البيت وليعتمرن بعد خروج بأجوج ومأجوج	أبو سعيد	١٥٩٣	ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل	عبد الله بن عمرو	٥٩٩١
ليخرج العواتق نوات الخلدور	أم عطية	٩٨٠	الذي إذا قطعت رحمه وصلها		
ليدخلن من أمتي سبعون ألفاً أو سبعمائة	سهل بن سعد	٦٥٥٤ ، ٦٥٤٣ ،	ليس إلا ذلك	قال قتادة	ك ٨٦ ب ١٣
لينبح علي اسم الله	-	٣٢٤٧	ليس بأحق بي منكم وله ولاصحابه هجرة واحدة	أبو موسى	٤٢٣١
ليراجعها	ابن عمر	٥٢٥٢	ليس بشيء (الكهان)	عائشة	٥٧٦٢
ليراجعها ثم يسكنها	ابن عمر	٧١٦٠	ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام	قال ابن عباس	٥٥٩٨
ليراجعها ثم يسكنها حتى تظهر ثم تخفى	ابن عمر	٤٩٠٨	ليس بتارد عليك وكنا حرم	الصبغ بن جثامة	٢٥٩٦
ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني	سهل بن سعد	٦٥٨٣	ليس بين منزل رسول الله ﷺ وبين الطريق	ابن عمر	٤٩٠
ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني	أبو سعيد	٦٥٨٤	ليس بيني وبينه نبي (عيسى ع)	أبو هريرة	٣٤٤٢
ليردن علي ناس من أصحابي الخوض حتى إذا عرفتهم	أنس	٦٥٨٢	ليس ذلك إنما هو الشرك ألم تسمعوها ما قال لقمان	عبد الله	٣٤٢٩
			ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله	عبادة بن الصامت	٦٥٠٧
			ليس شيء أصبر علي أذى سمعه من الله	أبو موسى	٦٠٩٩
			ليس شيء من البيت مهجوراً	قال معاوية	ك ٢٥ ب ٥٩
			ليس ص من عزائم السجود ورأيت النبي يسجد فيها	قال ابن عباس	٣٤٢٢
			ليس صلاة أثقل علي المنافقين من الفجر والمشاء	أبو هريرة	٦٥٧
			ليس علي ابن آدم نذر فيما لا يملك	ثابت بن الضحاك	٦٠٤٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ليس على أحد بأس في أن يصلي في	قال ابن عمر	١٥٩٩	ليس منا من ضرب الخنود وشق الجيوب	ابن مسعود	٣٥١٩ ، ١٢٩٤
ليس على أحدنا بأس صلي في أي نواحي	قال ابن عمر	٥٠٦	ودعا بدعوى الجاهلية		١٢٩٨
ليس على أيك كرب بعد اليوم	أنس	٤٤٦٢	ليس منا من لم يتغن بالقرآن	أبو هريرة	٧٥٢٧
ليس على المسلم صدقة في عبده لا في	أبو هريرة	١٤٦٤	ليس منكم من أحد إلا وقد فرغ من مقعده	علي	٦٢١٧
فرسه			من الجنة والنار		
ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة	أبو هريرة	١٤٦٣	ليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي	قال عمر	٦٨٣٠
ليس في الدم وضوء	طلوس ومحمد	ك ٤٦ ب ٣٤	بكر		
	ابن علي وعطاء		«ليسأل الصادقين عن صدقهم» للبلقيش	قال مجاهد	ك ٩٧ ب ٤٠
	وأهل الحجاز		ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير	قال ابن عباس	٤٥٠٥
ليس في حديث أبي هريرة	قال محمد	١٢٢٨	ليست نفس مخلوقة إلا لله خالقها	أبو سعيد	٧٤٠٩
ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة	أبو سعيد	١٤٨٤	ليسوا بشيء	عائشة	٦٢١٣
ليس فيما دون خمس أواق صدقة	أبو سعيد	١٤٠٥ ، ١٤٤٧	ليشهد أبي قد نكحتك أوليأمر	قال عطاء	ك ٦٧ ب ٣٧
ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة	أبو سعيد	١٤٥٩	ليصل أحدكم نشاطه فإذا فتر فليقعد	أنس	١١٥٠
ليس فيما دون خمس أوسق صدقة	أبو سعيد	١٤٠٥	ليصين أقواماً سفع من النار	أنس	٧٤٥٠
ليس فيما دون خمس نود صدقة	أبو سعيد	١٤٠٥	ليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر	أبو موسى	١٤٤٥
ليس فيما دون نود صدقة	أبو سعيد	١٤٤٧	ليقض الله على لسان رسوله ما شاء	أبو موسى	٤٠٢٨
ليس فيما دون خمس نود من الإبل صدقة	أبو سعيد	١٤٥٩	ليقض الله على لسان نبيه ما شاء	أبو موسى	٤٠٢٧
ليس فيما دون خمسة أواق صدقة	ك ٢٤ ب ٤		ليقن أحدكم بين يدي الله ليس بينه	عدي بن حاتم	١٤١٣
ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	أبو سعيد	١٤٤٧	ليكن أول ما تدعوهن إليه عبادة الله فإذا	ابن عباس	١٤٥٨
ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	أبو سعيد	١٤٥٩	عرفوا الله فأخبرهم		
ليس فيه تحريم (الجمع بين البت وبراءة زوجها)	ك ١٧ ب ٢٤		«ليكة» : الأيكة	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٣٤
ليس كما تظنون إنما هو كما قال لقمان لابنه	ابن مسعود	٦٩٣٧	ليكونن من أممي أقوام يستحلون الحر	أبو عمر أو أبو	٥٥٩٠
ليس كما تقولون «لم يلبسوا إيمانهم	عبد الله	٣٣٦٠	والحرير والخمر والمعازف	مالك الأشعري	
بظلم» ينشرك			الليلة أناني أني من ربي وهو بالعقيق أن	عمر	٢٣٣٧
ليس لأهله أن يخرجوه	قال ابن سيرين	ك ٣٧ ب ٢٢	ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد	أنس	٧٥١٧
ليس لعرق ظالم حق	ك ٤١ ب ١٥		ليلة أسري بي رأيت موسى وإذا هو	أبو هريرة	٣٣٩٤
ليس لعرق ظالم فيه بحق	ك ٤١ ب ١٥		ليترنل أقوام إلى جنب علم يروح	أبو عمر أو أبو	٥٥٩٠
ليس لجنون ولا لسكران طلاق	قال عثمان	ك ٦٨ ب ١١	ليلقين الله أحدكم	مالك الأشعري	
ليس لنا مثل سوء الذي يعودني هبة كالكلب	ابن عباس	٢٦٢٢	ليمسك عن الشر فإنه له صدقة	عدي بن حاتم	٣٥٩٥
ليس مفتاح إلا له أسنان	وهب بن منبه	ك ٢٣ ب ١	ليتهن عن ذلك أو تتخطفن أبصارهم	أبو موسى	٦٠٢٢
ليس من أحد يقع الطاهون فيمكث في	عائشة	٣٤٧٤	ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً	أنس	٧٥٠
بلدة صابراً			عدلاً	أبو هريرة	٣٤٤٨
ليس من الر الصوم في السفر	جابر	ك ٣٠ ب ٣٦	ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً	أبو هريرة	٢٢٢٢
		١٩٤٦	مقسطاً		
ليس من بلد إلا سيطره الديال إلا مكة	أنس	١٨٨١	لي الواجد يحل عقوبته	ك ٤٣ ب	
والمدينة			ما الإستريق	قال سالم بن عبد الله	٦٠٨١
ليس من رجل ادعى لنير أبيه وهو يعلمه	أبو ذر	٣٥٠٨	ما السري	جابر	٣٦١
إلا كفر بالله			ما أبالي حين أقتل مسلماً	أبو هريرة	٣٠٤٥
ليس من عبد يقع الطاهون فيمكث في بلده	عائشة	٥٧٣٤	ما أبالي حين أقتل مسلماً	قال خبيب	٨٦
صابراً يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب			ما أتم الله حج لمرئ ولا عمرته	عائشة	١٧٩٠
الله له			ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بالندود	أنس	٣٠١٨
ليس من نفس تقتل ظملاً إلا كان	ابن مسعود	٧٣٢١			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله	أنس	٦٨٠٤	ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي ﷺ	أنس	٥٢٩
ما أحب أن أحداً لي ذهباً تأتيه	أبو ذر	٦٢٦٨	ما أعطي أحد خيراً وأوسع من الصبر	أبو سعيد	١٤٦٩
ما أحب أن أصبح محروماً أنضج طيباً	قال ابن عمر	٢٧٠	ما أعطيتكم ولا أنعمتكم إنما أنا قاسم أضع	أبو هريرة	٣١١٧
ما أحب أن أكوني	جابر	٥٦٨٣ ، ٥٧٠٢	حيث أمرت		
ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً	أبو ذر	١٤٠٨	ما أعلم النبي ﷺ رأى رغباً مرققاً حتى	أنس	٥٤٢١
ما أحب أنه يحول لي ذهباً	أبو ذر	٢٣٨٨	لحق بالله		
ما أحد أحب إليه المصح من الله	ابن مسعود	٥٢٢٠ ، ٧٤٠٣	ما أغرت قلماً عبد في سبيل الله تمسه النار	عبد الرحمن جبير	٢٨١١
ما أحد أصبر عن أذى سمعه	أبو موسى	٧٣٧٨	ما أكل آل محمد ﷺ أكلتين في	عائشة	٦٤٥٤
ما أحد أغبر من الله أن يرى عبده أو أمته	عائشة	٥٢٢١	ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل	المقدام	٢٠٧٢
تزني			من عمل يدي		
ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى	أنس	٢٨١٧	ما أكل النبي ﷺ خبزاً مرققاً ولا وشاة	أنس	٥٣٨٥
الدنيا وله			مسموطة حتى بقي الله		
ما أنزلك أنها رقية ؟	أبو سعيد الخدري	٥٧٣٦	ما أكل النبي ﷺ على خوان ولا في	أنس	٥٤١٥
ما أدركت الصفقة حياً	قال ابن	ك ٤٣ ب ٥٧	سكرجة ولا خبز له مرقق		
ما أدركت قهواء أرضنا	يحيى بن سعيد	ك ٢٨ ب ٢٨	ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في	ابن عباس	٩٦٩
ما أدرككم فصلوا وما فاتكم فاتموا	أبو هريرة	٦٣٦ ، ٩٠٨	ما ألقاه السحر عندي إلا نالماً	عائشة	١١٣٣ ، ك ٦٨ ب ٣٨
ما أدرككم فصلوا وما فاتكم فاتموا	أبو قتادة	ك ١٠ ب ٢١	ما الذي بلغني عنكم	أنس	٣٧٧٨
ما أدري لعله كما قال قوم ﴿فلما رأوه	عائشة	٣٢٠٦	ما المسؤول عنها بأعلم من السائل	أبو هريرة	٥٠ ، ٤٧٧٧
عارضاً﴾ مستقبل أوديتهم			ما ألوانها ؟	أبو هريرة	٥٣٠٥ ، ٦٨٤٧
ما أذن الله شيء ما أذن لبي أن يتفنى	أبو هريرة	٥٠٢٤ ، ٧٤٨٢	ما أمسى عندك محمد ﷺ صاع يرولا	أنس	٢٠٦٩
بالقرآن			صاع حب		
ما أرى أن رسول الله ﷺ ترك	قال ابن عمر	٣٣٦٨	ما أمسك عليك فكل	عدي بن حاتم	٥٤٧٥
ما أراني إلا حابستكم	صفية	١٧٧١	ما أنا بقارئ	عائشة	٣ ، ٦٩٨٢
ما استخلف خليفة إلا له بطانتان بطانة	أبو سعيد	٦٦١١	ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء يلزى	عائشة	٦١٢٦
تأمره بالخير			إليه حتى ينتهك من حرمات الله		
ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار	أبو هريرة	٥٧٨٧	ما أنتم في الناس إلا كالشجرة السوداء في	ابن مسعود	٣٣٤٨
ما أسكر فهو حرام	قال ابن عباس	٥٥٩٨	جلد ثور أبيض		
ما أسلم أحد إلا في اليوم	سعد	٣٧٢٧	ما أنزل الله داء إلا أنزل له الشفاء	أبو هريرة	٥٦٧٨
ما أسلم أحد إلا في اليوم	سعد بن أبي وقاص	٣٨٥٨	ما أنزل الله فينا شيئاً	قالت عائشة	٤٨٢٧
ما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعتكم	قال أبو هريرة	٧٧٢	ما أنزل علي فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة	أبو هريرة	٣٦٤٦
ما سمسك ؟	المسيب	٦١٩٠ ، ٦١٩٣	(فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره)		
ما أصاب بحدته فكله وما أصاب بهرضه	عدي بن حاتم	٥٤٧٥	ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة	أبو هريرة	٢٣٧١
وقيد			الفاذة (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره)		
ما أصبح لآل محمد ﷺ صاع ولا أمسى	أنس	٢٥٠٨	ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف	قال أنس	٧٢٤
ما أظن فلاناً ولا فلاناً يعرفان ديننا شيئاً	عائشة	٦٠٦٧	ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف	قال أنس	ك ١٠ ب ٧٥ ،
ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب	عائشة	١٧٧٧			
ما اعتمر في رجب قط	عائشة	١٧٧٦ ، ٤٢٥٤	ما أنقضت من نفقة عن غير أمره فإنه يؤدي	أبو هريرة	٥١٩٥
ما أعجزك من البهائم عما في يدك	قال ابن عباس	ك ٧٢ ب ٢٣	إليه شطره		
ما أعددت لها	أنس	٦١٧١ ، ٦١٦٧	ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه	رافع بن خديج	٢٤٨٨ ، ٢٥٠٧
			ليس السن والظفر		
			ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس	رافع بن خديج	٣٠٧٥ ، ٥٤٩٨
			السن والظفر		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر	رافع بن خديج	٥٥٠٣	ما بقي أحد أعلم به مني كان علي يحيى بترسه فيه ماء	سهل بن سعد	٢٤٣
ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكلوا ما لم يكن سن ولا ظفر	رافع بن خديج	٥٥٤٣	ما بقي من أصحاب هذه الآية ما بين التفتختين أربعون	قال حذيفة	٤٦٥٨
ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد	ابن عمر	١٥٤١	ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة	عبد الله بن زيد المازني	١١٩٥
ما أولم على أحد من نسائه ما أولم عليها أولم بشاة	أنس	٥١٧١	ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة	أبو هريرة	١٨٨٨ ، ١١٩٦
ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة	عائشة	٥١٦٨	ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب السريع	أبو هريرة	٦٥٥١
ما بال أقوام يتزهون عن الشيء أصنعه	عائشة	٦١٠١ ، ٧٣٠١	ما يجلدون في التوراة في شأن الرجم ؟	أبو هريرة	١٨٧٣
ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم	أنس	٧٥٠	ما يجلدون في كتابكم ؟	ابن عمر	٦٨٤١ ، ٣٦٣٥
ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله	عائشة	٤٥٦	ما تدري نفس بأي أرض تموت	ابن عمر	٦٨١٩
ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	عائشة	٢٧٣٥	ما ترك النبي ﷺ السجنتين بعد العصر عندي قط	عائشة	٥٩١
ما بال العامل نبهه فيأتي فيقول هذا لك	أبو حميد وزيد ابن ثابت	٧١٧٤	ما ترك النبي ﷺ إلا سلاحه وبغلة بيضاء وأرض	عمرو بن الحارث	٢٨٧٣
ما بال الناس يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله	عائشة	٢١٥٥	ما ترك النبي ﷺ إلا سلاحه وبغلة البيضاء وأرضاً صدقة	عمرو بن الحارث	٣٠٩٨ ، ٢٩١٢
ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	عائشة	٢٥٦١	ما ترك إلا بين الدفتين	ابن عباس	٥٠١٩
ما بال دعوى جاهلية	جابر	٤٩٠٥	ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهماً	عمر بن الحارث	٤٤٦١
ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	عائشة	ك ٥٠٢ ، ٢١٦٨	وعيداً ولا أمة	عمر بن الحارث	٢٧٣٩
ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله	عائشة	٢٥٦٠	ما ترك رسول الله ﷺ عدمه درهماً ولا ديناراً عيداً ولا أمة	عمر بن الحارث	٢٧٣٩
ما بال هذا ؟	أنس	١٨٦٥	ما تركت استلام هذين الركنين في شدة ولا رخاء	ابن عمر	١٦٠٦
ما بال هذه التمرة	عائشة	٢١٠٥ ، ٥١٨١	ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي	أبو هريرة	٣٠٩٦ ، ٢٧٧٦
ما بال هذه الوسادة	عائشة	٣٢٢٤	فهو صدقة	أبو هريرة	٦٧٢٩
ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا	قال أبو جعفر الباقر	ك ٤١ ب ٨	ما تركت فهو صدقة	أبو هريرة	٢٧٧٦
ما باليت إن الرجل لا يقطع صلاة الرجل ما بعث الله من نبي إلا أنذر أمته نوح والنيون	قال زيد بن ثابت ابن عمر	ك ٨ ب ١٠٢ ، ٤٤٠٢	ما تزوجت ؟	أبو بكر	٢٧٧٦
ما بعث الله من نبي إلا أنذر	أنس	٧٤٠٨	ما تشيرون علي في قوم يسبون أهلي	جابر	٥٠٨٠
ما بعث الله من نبي ولا استخلف	أبو سعيد	٧١٩٨	ما تصنع بلزورك إن لبست لم يكن عليها منه شيء	عائشة	٧٣٧٠
ما بعث الله من نبي ولا استخلف	أبو هريرة وأبو أيوب	ك ٩٣ ب ٤٢ ، ٧١٩٨	ما تصنع بلزورك إن لبست لم يكن عليها منه شيء	سهل بن سعد	٥٠٨٧ ، ٥٠٣٠
ما بعث نبي إلا أنذر أمته الأعرور	أنس	٧١٣١	ما تصنعون بمحافلكم	ظهير بن رافع	٢٣٣٩
ما بعث الله نبياً إلا رعى النعم ما بقي بالناس أعلم مني	أبو هريرة	٢٢٦٢	ما تصنعون بهما	ابن عمر	٧٥٤٣
	سهل بن سعد	٣٧٧	ما تضارون في رؤية الله عز وجل يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما	أبو سعيد	٤٥٨١
			ما تقولون في هذا	سهل	٥٠٩١
			«ما نمتون» : النطقة في أرحام النساء	ك ٦٠ ب ١	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ما تخم النبي ﷺ نخلة إلا وقعت في كف رجل منهم	المسور ومروان	ك ٧٠ ب ٤٠	ما رأيت النبي ﷺ يقرأ شيء من صلاة الليل جالساً حتى إذا كبر	عائشة	١١٤٨
(ما تنزل الملائكة إلا بالحق)	قال مجاهد	ك ٩٧ ب ٤٠	ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان	عائشة	١٩٦٩
«ما تنقص الأرض» من عظامهم	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ق	ما رأيت رسول الله ﷺ بعد صلى صلاة إلا تموز من عذاب القبر	عائشة	١٣٧٢
ما حجبني ﷺ منذ أسلمت ولا رأيي إلا تبسم في وجهي	جرير بن عبد الله	٣٨٢٢	ما رأيت رسول الله ﷺ مسح سبحة الضحى وإني لأسبحها	عائشة	١١٧٧
ما حجبني رسول الله ﷺ منذ أسلمت	قال عبد الرحمن	١١٧٦	ما رأيت رسول الله ﷺ يحرق صيام يوم فضله على غيره إلا هذا اليوم وعاشوراء	ابن عباس	٢٠٠٦
ما حدثتني أحد أنه رأى النبي ﷺ	ابن أبي ليلى	٤٣٣١ ، ٤٣٣٧	ما رأيت شيئاً أشبه بالعلم مما قال	قال ابن عباس	٦٢٤٣
ما حدثتني بلغني عنكم	أنس	٢٧٣٨	ما رأيت شيئاً أهون من الورع	قال حسان	ك ٣٤ ب ٣
ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده	ابن عمر	٣٩٨٣	ما رأيت في البحر والشر كالיום قط	أنس	٦٣٦٢
ما حملكم على ما صنعت ؟	أبو هريرة	٥٧٧٧ ، ٣١٦٩	ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداهن	أبو سعيد	١٤٢٢ ، ٣٠٤
ما حملكم يا صاحب على ما صنعت ؟	علي	٦٢٥٩	ما رأيك في هذا	سهل بن سعد	٦٤٤٧
ما حملكم على ذلك ؟	علي	٦٢٥٩	ما رأيته أكره صياماً منه في شعبان	عائشة	١٩٦٩
ما حملكم يا حاطب على ما صنعت	عائشة	٢٠٤١	ما رأيته صلى غير ذلك اليوم	أنس	١١٧٩
ما حملكم على هذا كثير ؟ تزعموها فلا أراها	قال الحسن	ك ٢٦ ب ٣٦	ما رأينا من شيء وإن وجنتاه ليجراً	أنس	٢٩٦٨ ، ٢٦١٧
ما خالاه إلا مؤمن	المسور بن مخزومة	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢	ما زاد ابن عمر على أحد وصية	قال نافع	٢٧٦٧
ما خلأت القصواء وما ذاك لها بخلق	ومروان بن الحكم	ك ٥٦ ب ٥٩	ما زال المسلمون يهلون في جراحاتهم	قال ابن عباس	ك ٦٧ ب ٢٤
ما خلأت القصواء	المسور	٤٤١٨	ما زال بكم الذي رأيت من صنعكم	قال الحسن	ك ٤٦ ب ٣٤
ما خلقتك ؟ ألم تكن قد اتبعت ظهورك ؟	كعب بن مالك	٣٦٨٥	ما زال بكم صنعكم حتى ظننت أنه سيكذب عليكم	زيد بن ثابت	٧٢٩٠
ما خلقت أحداً أحب إلي	قال علي	٦٧٨٦	ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه	زيد بن ثابت	٦١١٣
ما خير النبي ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما	عائشة	٦١٢٦ ، ٣٥٦٠	ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه	عائشة	٦٠١٤
ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما	سهل بن سعد	٥٤١٣	ما زالت أحب بني نعيم	ابن عمر	٦٠١٥
ما رأى رسول الله ﷺ النبي من حين ابتعثه	سهل بن سعد	٥٤١٣	ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع	قال أبو هريرة	٢٥٤٣
الله حتى قبض	البراء	٥٩٠١	ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه	جابر	١٢٩٣ ، ٢٨١٦ ، ٤٠٨٠
ما رأى رسول الله ﷺ منخلأ من حين ابتعثه الله حتى قبض	عائشة	٥٦٤٦	ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه	جابر	١٢٤٤
ما رأيت أحداً أحسن في حلة حمراء من النبي	قال ابن عمر	٣٦٨٧	ما زلت أمة منذ أسلم عمر	قال ابن مسعود	٣٦٨٤ ، ٣٨٦٣
ما رأيت أحداً أشد عليه الوجع من رسول الله ﷺ	أنس	٥١٧١	ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال ما	المغيرة بن شعبة	٧١٢٢
ما رأيت أحداً قط بعد رسول الله ﷺ	ابن مسعود	١٦٨٢	ما سئل النبي ﷺ عن شيء قط فقال لا	جابر	٦٠٣٤
ما رأيت النبي ﷺ أولم على أحد	عائشة	١١٢٨	ما سئل رسول الله ﷺ سبحة	عائشة	١١٢٨
ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة تغير ميثاقها إلا صلاتين	ابن مسعود	١٠٥١	ما سجدت سجوداً قط	قالت عائشة	١٠٥١
ما رأيت النبي ﷺ منجماً قط صاحكاً حتى أرى	عائشة	٦٠٩٢	ما سقت ؟	أنس	٥٠٧٢
ما رأيت النبي ﷺ يفتدي رجلاً بعد سعد	علي	٢٩٠٥	ما سقت إليها ؟	أنس	٢٠٤٩
			ما سقت فيها ؟	أنس	٣٧٨١ ، ٣٩٣٧
			ما سقي بالنضح نصف العشر	ابن عمر	١٤٨٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ما سمع أوراؤه في مجلس القضاء قضى	بعض أهل العراق	ك ٩٣ ب ٢١	ما صدت بكليك غير معلم فأدرت ذكاته	أبو ثعلبة الخشني	٥٤٧٨
ما سمعت النبي ﷺ جمع أبويه	علي	٤٠٥٩	فكل		
ما سمعت النبي ﷺ يجمع أبويه لأحد	علي	٤٠٥٨	ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت علي	عائشة	٤٩٦٧
غير سعيد			(إنما جاء نصر الله والفتح)		
سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يشي علي	سعد بن أبي وقاص	٣٨١٢ ، ٧٨	ما صلى هذه الساعة أحد غيركم	أبو موسى	٥٦٧
الأرض أنه من أهل الجنة إلا عبد	ب ٥٥		ما صليت	قال حذيفة	٣٨٩
الله بن سلام			ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة	أنس	٧٠٨
ما سمعت رسول الله ﷺ يفدي أحداً غير	علي	٦١٨٤	ما صليت ولو مت على غير القطرة	قال حذيفة	٧٩١
ما سمعت عمر لشيء قط يقول	قال ابن عمر	٣٨٦٦	ما صليتها	جابر	٥٩٦
ما سمى الله تعالى مطراً	قال ابن عيينة	ك ٦٥ ب الأنفال	ما صليتها بعد	جابر	٩٤٥
ما شأن هذه قلت يا رسول الله أخذتها	أم رومان	٤١٤٣	ما طفت ليالي فمنا مكة ؟	عائشة	١٥٦١
الحصى			ما ظنك بالثنين لله ثالثهما ؟	أبو بكر	٤٦٦٣
ما شأن بيرة ؟	عائشة	٢٧٢٦	ما ظنك يا أبا بكر بالثنين لله ثالثهما	أبو بكر	٣٦٥٣
ما شأن هذه ؟	أم رومان	٤١٤٣	ما عاب النبي ﷺ طعاماً قط إن اشتهاه أكله	أبو هريرة	٣٥٦٣ ، ٥٤٠٩
ما شأنك ؟	أنس	٤٨٤٦ ، ٣٦١٣	إن كرهه تركه		
ما شأنك	جابر بن عبد الله	٢٠٩٧	ما عدوا من مبعث النبي ﷺ ولا من وفاته	سهل بن سعد	٣٩٣٤
ما شأنك	أبو هريرة	٦٧١١ ، ٦٧٠٩	ما عدوا		
ما شأنك	عائشة	١٧٨٨ ، ١٥٦٠	ما عرضت قولني على عملي	إبراهيم التيمي	ك ٣٦ ب ٢
ما شأنكم ؟	أبو قتادة	٦٣٥	ما على أهلها لو اتصموا بأهاليها	ابن عباس	٥٥٣٢
ما شأنهم	جابر	٣٥١٨	ما علمت النبي ﷺ أكل على سكره قط	أنس	٥٣٨٦
ما شأنك ؟	أبو حذيفة	٦١٣٩	ولا خبز مرقق		
ما شيع آل محمد ﷺ من خبز من مادوم	عائشة	٥٤٢٣	ما علمنا على الجبانة إذا ولكن	حميد بن هلال	ك ٢٣ ب ٥٧
ثلاثاً			ما عندك من القرآن ؟	سهل بن سعد	٥١٤١
ما شيع آل محمد ﷺ من خبز من مادوم	عائشة	٦٦٨٧	ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة	أبو سعيد	٤١٣٨ ، ٢٥٤٢
ثلاثة أيام			ما عليكم أن لا تفعلوا فإن الله قد كتب	أبو سعيد	٧٤٠٩
ما شيع آل محمد ﷺ من طعام ثلاثة	أبو هريرة	٥٣٧٤	ما عملت عملاً أرجى عندي أني	بلال	ك ٩٧ ب ٤٧
أيام حتى قبض			ما عندك ؟	سهل بن سعيد	٥١٤١ ، ٥١٢١
ما شيع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من	عائشة	٥٤١٦ ، ٦٤٥٤	ما عندك من القرآن ؟	سهل بن سعد	٥١٤١
طعام البر ثلاث ليال تباحاً			ما عندك يا ثمامة	أبو هريرة	٤٣٧٢ ، ٢٤٢٢
ما شيعنا حتى فتحنا خيبر	قال ابن عمر	٤٢٤٣	ما عندنا شيء إلا كتاب الله وهذه	قال علي	١٨٧٠
ما صام النبي ﷺ شهراً كاملاً قط غير رمضان	ابن عباس	١٩١٧	ما عندنا كتاب نقرؤه إلا	قال علي	٢٧٥٥ ، ٣١٢٢
ما صدت بقوسك فاذكر اسم الله ثم كل	أبو ثعلبة	٥٤٨٨	ما عندي ما أحملكم عليه	أبو موسى	٦٦٢٣ ، ٥٥١٨
ما صدت بقوسك فاذكر اسم الله وكل	أبو ثعلبة	٥٤٩٦	ما عفتني أحد منذ فارقت رسول الله ﷺ	أبو هريرة الأسلمي	٦١٢٧
ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله فكل	أبو ثعلبة	٥٤٧٨ ، ٥٤٩٦	ما غرت على أحد من نساء النبي ﷺ ما	عائشة	٣٨١٨
ما صدت بكليك ليس معلماً	أبو ثعلبة	٥٤٨٨	غرت على خديجة		
ما صدت بكليك الذي ليس بمعلم	أبو ثعلبة	٥٤٩٦	ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة	عائشة	٣٨١٧
فأدرت ذكاته فكله			من كفرة ذكر رسول الله ﷺ إياها		
ما صدت بكليك المعلم فاذكر اسم الله ثم	أبو ثعلبة	٥٤٨٨	ما غرت على امرأة لرسول الله ﷺ كما	عائشة	٥٢٢٩
كل			غرت على خديجة		
ما صدت بكليك المعلم فاذكر اسم الله ثم	أبو ثعلبة	٥٤٩٦	ما غرت على امرأة للنبي ﷺ ما غرت على	عائشة	٣٨١٦
كل			خديجة		
ما صدت بكليك المعلم فذكرت اسم الله	أبو ثعلبة الخشني	٥٤٧٨	ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة	عائشة	٦٠٠٤
فكل			ولقد هلك		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ما غرت على امرأة ما غرت	عائشة	٧٤٨٤	ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ بك هذا أما	كعب بن عجرة	١٧٦٢
ما غلط من الدياج وخشن منه	يحيى بن أبي	٦٠٨١	تجد شاة		
ما فعل أسيرك ؟	إسحاق		ما كنت تطوف بالبيت ليالي قدعنا مكة ؟	كعب بن عجرة	٤٥١٧
ما فعل أسيرك البارحة ؟	أبو هريرة	٢٣١١	ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ تقول أحد	عائشة	١٥٦٣
ما فعل كعب ؟	أبو هريرة	٢٣١١ ، ٢٣٦١	ما كنت لأخذ جملك مخذ	جابر	٢٧١٨
ما فعل ذلك الإنسان ؟	كعب بن مالك	٤٤١٨	ما كنت لأقيم حناً على أحد فيموت	قال علي	٦٧٧٨
ما فعله إلا في عام جاع الناس لئلا أن يطعم	أبو هريرة	١٣٣٧	ما كنا تنذى ولا تقبل إلا	سهل بن سعد	٥٤٠٣
الذي التقير	عائشة	٥٤٣٨	ما كنا تقبل ولا تنذى إلا	سهل	٦٢٤٨ ، ٩٣٩
ما في القرآن أية أشد	قال سفيان	ك ٦٥ ب للملكة ،	ما لتأطمة ألا تنقي الله	عائشة	٥٣٢٤ ، ٥٣٢٣
ما قلت له ؟	ك ٨١ ب ١٩		مالك ؟	عائشة	٢٩٣٥ ، ١٩٣٥
ما كان النبي ﷺ يأتي في يوم بعد العصر	أبو موسى	٤٢٣١	مالك ؟	أبو هريرة	١٩٣٦
ما كان النساء يصنعن هذا	عائشة	٥٩٣	مالك أنصت ؟	عائشة	٥٥٤٨ ، ٢٩٤
ما كان حديث بلغني عنكم ؟	ابنة زيد بن ثابت	ك ٦ ب ١٩	مالك أنصت ؟	أم سلمة	١٩٢٩
ما كان رسول الله ﷺ يزد في رمضان	انس	٣١٤٧	مالك تقرأ في المغرب بفصل المفضل وقد	زيد بن ثابت	٧٦٤
ما كان في القرآن أو أو فصاحبه بالخير	عائشة	١١٤٧	سمعت النبي يقرأ بطولي الطولين		
ما كان في القرآن ما أدرك فقد أعلمه	قال ابن عباس	ك ٨٤ ب ١	مالك وللعطري ولعلها	جابر	٥٠٨٠
ما كان لإحدا إلا ثوب واحد تحبض فيه	وعطاء وعكرمة		مالك ولها معها الحذاء والسقاء تشرب الماء	يزيد مولى المنبجث	٥٢٩٢
فلذا أصابه	قال ابن عينة	ك ٣٢ ب ١	وتأكل الشجر		
ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي تراب	عائشة	٣١٢	مالك ولها معها حنظلها وسقلاها	زيد بن خالد الجعفي	٢٤١٧ ، ٢٤٣٦
ما كان لنا خمر غير فضيحتكم	سهل بن سعد	٦٢٨٠	مالك ولها معها سقلاها وحنظلها ترد الماء	زيد بن خالد الجعفي	٢٤٢٩ ، ٢٣٧٢
ما كان من أرض السلم فقيه الزكاة	قال انس	٤٦١٧	مالك يا أبا قتادة ؟	أبو قتادة	٣٤١٢ ، ٤٣٢١
ما كان من خليطين فإنهما يترجمان بينهما	قال الحسن	ك ٢٤ ب ٦٦	مالك ؟	جابر	٣٥٧٦ ، ١٥٢
بالسوة	أبو بكر	١٤٥١	مالك حين تأمكم	سهل	١٢١٨ ، ١٢٣٤
ما كان من ركز في أرض الحرب فقيه	قال الحسن	ك ٢٤ ب ٦٦	مالك لا ترمون ؟	سلمة بن الأكوع	٣٣٧٣
ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو	عائشة	٢٧٢٩ ، ٢١٦٨	مالك ولهذه إماما دعا	ابن عباس	٤٥٦٨
حق			ماتنا وللملر إلما كنا راينا به	عمر	١٦٠٥
ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى	عائشة	٥٩٣	ماله ، تَرَبَّ جينته	أنس	٦٠٤٦
ركعتين			ما لهذا غلونا	قال سلمان	ك ١٧ ب ١٠
ما كان يدأ يد فخلوه وما كان نسبة فردوه	البراء	٢٤٩٨ ، ٢٤٩٧	ما لهذه ؟	لمرمان	٣٣٨٨
ما كان يدريه أنها رقية ؟	أبو سعيد الخدري	٥٠٠٧	مالك ؟	سلمة	٣٥٠٧
ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على	عائشة	٢٠١٣ ، ٣٥٦٩	مالي رأيكم أكثرتم التصفيق	سهل	٦٨٤
إحدى عشرة ركعة			مالي في النساء من حاجة	سهل	٥٠٢٩
ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يصلي بين	أبو بكر	١٢١٨ ، ١٣٣٤	مالي وللنبا	ابن عمر	٣٦١٣
ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن	علي	٣١٧٩	مالي لا ألن من لمن النبي ﷺ	ابن مسعود	٥٩٣١
ما كنت أحب أراه من الشهر صائماً إلا	أنس	١٩٧٣	مالي لا ألن من لمن رسول الله ﷺ	ابن مسعود	٥٩٣٩
رأيت			ما مست حريراً ولا دياجا ألن من كف النبي	أنس	٣٥٦١
ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود	قال معاوية	٥٩٣٨	ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة	عائشة	٥٢٨٨ ، ٧٢١٤
ما كنت أرى الجهد بلغ ما لرى تجد شاة ؟	كعب بن عجرة	١٨١٦	ما مست يده يد امرأة	عائشة	٣٧١٣
ما كنت أرى الوجود بلغ بك ما لرى	كعب بن عجرة	١٨١٦	ما معك من القرآن	سهل	٥٨٧١ ، ٥٠٢٩
ما كنت أرى أن أحدا	قال معاوية	٣٤٨٨			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ما من أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته	عائشة	١٠٠٤	ما من مكلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة	أبو هريرة	٥٥٣٣
ما من أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش	ابن مسعود	٥٢٢٠	ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه	أبو هريرة	ك ٢٣ ب ٧٩ ، ١٣٥٨ ، ٢١٩٩
ما من أحد أغير من الله	ابن مسعود	٧٤٠٣	ما من مولود يولد إلا والشيطان يسه حين يولد	أبو هريرة	١٣٥٩ ، ٤٧٧٥ ، ٦٥٩٩
ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله	أنس	١٢٨	ما من نبي إلا وقد أنذر قومه	ابن عمر	٧١٢٧
ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني	قال أبو هريرة	١١٣	ما من نبي ولا محدث	ابن عباس	ك ٦٢ ب ٦
ما من الأنبياء نبي إلا أعطي	أبو هريرة	٧٢٣٧ ، ٤٩٨١	ما من نبي يرضى إلا خير بين الدنيا والآخرة	عائشة	٤٥٨٦
ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث	أنس	ك ٢٣ ب ٩١ ، ١٣٨١	ما من نسمة كاتبة إلى يوم القيامة إلا هي كاتبة	أبو سعيد	٢٥٤٢ ، ٤١٣٨ ، ٥٢١٠
ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث	أنس	١٢٤٨	ما من نفس مفقوسة إلا كتب مكانها	علي	١٣٦٢
ما من نبي آدم مولود إلا يسه الشيطان حين يولد	أبو هريرة	٣٤٣١	ما من ولي يالي رعية من المسلمين	معقل بن يسار	٧١٥١
ما من رجل تكون له إيل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها	أبو ذر	١٤٦٠	ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما	أبو هريرة	١٤٤٢
ما من رجل تكون له إيل أو بقر	أبو هريرة	ك ٢٤ ب ٤٣	ما متلك أن تأتي ألم بقل الله لها أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم	أبو سعيد بن الخدي	٤٦٤٧
ما من شيء كتبت له آية إلا قدر آيته في مقامي هذا	أسماء	١٨٤ ، ١٠٥٣	ما متلك أن تأذنين	عائشة	٤٧٩٦
ما من شيء لم أره إلا وقد رأيته	أسماء	٧٢٨٧	ما متلك أن تثبت إذ أمرت	سهل	٦٨٦
ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيته في مقامي حتى الجنة والنار	أسماء	٨٦	ما متلك أن تحججن معنا	ابن عباس	١٧٨٢
ما من شيء لم أكن أريته إلا قدر في مقامي هذا	أسماء	٩٢٢	ما متلك حين أشرت	سهل	٢٦٩٠
ما من عبد استراحه الله رعية	معقل بن يسار	٧١٥٠	ما متلك من الحج	جابر	١٨٦٣
ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة	أبو ذر	٥٨٢٧	ما متلك من الحج	ابن عباس	١٨٦٣
ما من عبد يكون في بلدة	عائشة	٦٦١٩	ما متلكم أن تعلموني	ابن عباس	١٢٤٧
ما من عبد يموت له عند الله	أنس	٢٧٩٥	ما متلكم من أحد إلا سيكلمه ربه	عدي بن حاتم	٧٥١٢ ، ٧٤٤٣
ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة	أبو هريرة	٤٧٨١ ، ٢٣٩٩	ما متلكم من أحد إلا قد كتب مقعده من الجنة	علي	٦٦٠٥
ما من مسلم غرس غرساً فأكمل منه إنسان	أنس	٦٠١٢	ما متلكم من أحد إلا كتب مقعده	علي	٧٥٥٢
ما من مسلم يصيبه أذى إلا حاق الله عنه خطاياها	ابن مسعود	٥٦٤٧	ما متلكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة	عدي بن حاتم	٦٥٣٩
ما من مسلم يصيبه أذى إلا حاق الله عنه خطاياها	ابن مسعود	٥٦٦١	ما متلكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة	علي	٤٩٤٥ ، ٤٩٤٧
ما من مسلم يصيبه أذى شوكه فما فوقها إلا كفر الله بها سيئاته	ابن مسعود	٥٦٤٨	ما متلكم من أحد وما من نفس مفقوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار	علي	١٣٦٢ ، ٤٩٤٨
ما من مسلم يصيبه أذى مرض فما سواه	ابن مسعود	٥٦٦٧ ، ٥٦٦٠	ما متلك امرأة تقدم بين يديها	أبو سعيد	٧٣١٠
ما من مسلم يفرس غرساً أو يزرع زرعاً	أنس	٢٣٢٠	ما متلك امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار	أبو سعيد	١٠١ ، ١٠٢
ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه	عائشة	٥٦٤٠	ما متلك امرأة تقدم ثلاثة من ولدها لم يبلغوا	أبو هريرة	١٠٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
ما ندم من البهائم فهو بمنزلة الوحش	عن ابن مسعود	ك ٧٢ ب ٢٣	ما ينبغي لأحد أن يكون خيراً من ابن متى	ابن مسعود	٤٨٠٤
ما تعلم حياً من أحياء العرب	قال قتادة	٤٠٧٨	ما ينبغي لعبد أن يقول أني خير من يونس	أبو هريرة	٤٦٣١
ما هنا ؟	جابر	١٩٤٦ ، ٤٩٠٧	بن متى		
ما هنا ؟	ابن عباس	٢٠٠٤	ما يتظرها أحد غيركم من أهل الأرض	عائشة	٨٦٤
ما هنا ؟	عائشة	٢٠٤٥ ، ٢٠٣٣	ما يتظرها أحد من أهل الأرض غيركم	عائشة	٥٦٦ ، ٥٦٩
ما هنا	أنس	٢٠٤١	ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان قتيلاً لفاغانه	أبو هريرة	١٤٦٨
ما هنا يا منيرة ؟ أليس قد علمت أن	قال أبو مسعود	٥٢١	الله ورسوله		
جبريل نزل فعلى فعلى رسول الله			﴿صآرب﴾ حاجة	قال ابن عباس	ك ٣٠ ب ٢٣
ما هذه التمرة ؟	عائشة	٥٩٥٧	مات ابن لأمي طلحة فقال كيف الغلام	قال أنس	ك ٧٨ ب ١١٦
ما هي بأول يرتكم	أسيد بن حضير	٣٣٤	مات أبو زيد ولم يترك عبداً	قال أنس	٣٩٩٦
ما يؤمنني أن يكون فيه عذاب	عائشة	٤٨٢٩	مات النبي ﷺ وأنه لبين حاقتي وذاتني	عائشة	٣٦٦٧
ما ييكك ؟	عائشة	١٧٨٨ ، ٣٠٥	مات النبي ﷺ فجمع القرآن غير أربعة	قال أنس	٤٤٤٦
ما ييكك يا هتاه ؟	عائشة	١٥٦٠	أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن		
ما يذكر في اسم النبي ﷺ	عائشة	ك ٧٦ ب ٥٥	ثابت وأبو زيد ، ونحن ورثاه		
ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم	ابن عمر	١٤٧٤ ، ١٤٧٥	مات اليوم رجل صالح فقوموا فصلوا	جابر	٣٨٧٧
القيامة ليس في وجهه مزعة لحم	ك ٢٤ ب ٥٢		على أخيكم		
ما يسرنا أنهم عندنا	أنس	٢٧٩٨	مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعودوه	ابن عباس	١٢٤٧
ما يسرني أن عندي مثل أحد هذا نعباً	أبو ذر	٦٤٤٤	مات رجل قليل له ما كنت تقول ؟ قال	حليفة	٢٣٩١
ما يسرني أن عندي مثل أحد	-	ك ٨١ ب ١٤	كنت أباهم الناس		
ما يسرني أن لي كلاً	قال صهيب	٢٢١٩	مات رجل قليل له قال كنت أباهم الناس	أبو مسعود	ك ٤٣ ب ٥
ما يسرني أني شعلت بلراً	معاذ بن رفاعه	٣٩٩٣	مات صغيراً ولو قضي أن يكون بعد	ابن أبي أوفى	٦١٩٤
ما يسرني تلك الصلاة الدنيا	ابن رافع		ماتت لنا شاة فديننا مسكها ثم	سودة	٦٦٨٦
ما يسرهم أنهم عندنا	قال أنس	ك ١٢ ب ٤	﴿مارج﴾ : خالص من النار	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ١٠
ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا	أنس	٢٧٩٨	﴿الماعون﴾ أعلاها الزكاة	قال عكرمة	ك ٦٥ ب ١٠
هم ولا	أبو سعيد	٥٦٤٢ ، ٥٦٤١	للمؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به كالأثرجة	أبو موسى	٥٠٥٩
ما يضرك منه	وأبو هريرة		طعمها طيب وريحها طيب		
ما يبعجلك ؟	المغيرة بن شعبة	٧١٢٢	المؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به	أبو موسى	٥٠٥٩
ما يقول ذو اليلدين	جابر	٥٠٧٩ ، ٥٢٤٥	كالثمرة طعمها طيب ولا ربح لها		
ما يكره من الصلاة على المنافقين	ك ٧٨ ب ٤		المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً	أبو موسى	٢٤٤٦ ، ٦٠٢٦
ما يكون عندي من خير فلن أدخره	ابن عمر	ك ٢٣ ب ٨٤	المؤمن لا ينحس		ك ٣٣ ب ٨
عنكم	أبو سعيد	١٤٦٩	مؤمن في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع	أبو سعيد	٢٧٨٦
ما يكون عندي من خير لا أدخره عنكم	أبو سعيد	٦٤٧٠	الناس من شره		
﴿ما يلفظ من قول﴾ ما يتكلم من شيء	قال قتادة	ك ٩٧ ب ٥٥	المؤمن يأكل في ممي واحد والكافر يأكل في	ابن عمر	٥٣٩٣
ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا	ابن عباس	٤٧٣١	سبعة أمعاء		
ما يمنعك أن تكلم خالك عثمان	المسور بن مخزومة	٣٨٧٢	مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه	أبو سعيد الخدري	٢٧٨٦
	وعبد الرحمن بن		للمؤمنين شهداء الله في الأرض	أنس	٢٦٤٢
	الأسود		المائة شاة والخدام رد	زيد بن خالد	٦٨٢٧
ما ينبغي لأحد أن يقول أنه خير من يونس	ابن مسعود	٤٦٠٣	المائة شاة والخدام رد	أبو هريرة	٦٨٢٨
بن متى			المائة والخدام رد عليك	زيد بن خالد	٦٨٥٩
ما ينبغي لعبد أن يقول أني خير من يونس	ابن عباس	٣٤٣١	المائة والخدام رد عليك	أبو هريرة	٦٨٦٠
بن متى			الماهر بالقرآن مع الكرام البررة	ك ٩٧ ب ٥٢	
			البطون شهيد والمطمون شهيد	أبو هريرة	٥٧٣٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
متى أوصى إليه وقد كنت مستنثة إلى صدري	عائشة	٢٧٤١	مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم	أبو هريرة	٢٧٨٧
متى دفن هذا؟	ابن عباس	١٣٢١	مثل المجاهد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله كمثل الصائم	أبو هريرة	٢٧٨٧
«متاع إلى حين»: هنا إلى يوم القيامة المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يضرقا	قال أبو العالية ابن عمر	ك٦٠ ب١ ٢١١١	مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استاجر قوماً	أبو موسى	٥٥٨ ، ٢٢٧١
«متجاورات» طيبها وخبيثها	قال مجاهد	ك٦٥ ب١ الرعد	مثل المدخن في حدود الله والواقع فيها مثل قوم استهوا	النعمان بن بشير	٢٦٨٦
المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور	أسماء	٥٢١٩	مثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن	أبو موسى	٥٠٥٩
«ومتكا» الأثرج	قال مجاهد	ك٦٥ ب١ يوسف	كالخطلة		
«متوفيك» ميتك	قال ابن عباس	ك٦٥ ب١ المائدة	مثل المنافق الذي يقرأ القرآن كالريحانة	أبو موسى	٥٠٥٩
مثل البخيل والمتصدق مثل رجلين عليهما	أبو هريرة	٢٩١٧	مثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل	أبو موسى	٥٤٢٧
جبتان من حديد			الخطلة		
مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين	أبو هريرة	ك٢٤ ب٢٨	مثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل	أبو موسى	٥٤٢٧
مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين عليهما	أبو هريرة	ك٦٨ ب٢٤	الريحانة		
جبتان من حديد			مثل المنافق كالأرزة لا تزال حتى يكون	عبد الله بن كعب	٥٦٤٣
مثل المجلس الصالح والمجلس السوء	أبو موسى	٢١٠١	انجفان مرة واحدة	عن أبيه	
كمثل صاحب المسك وكبر الخلد			مثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة ثم	أبو هريرة	٩٢٩
مثل المجلس الصالح والسوء كحمل	أبو موسى	٥٥٣٤	كالذي يهدي بقرة		
للمسك ونافع الكبر			مثل مجلس الصالح والسوء كحمل	أبو موسى	٥٥٣٤
مثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل	أبو موسى	٥٠٢٠ ، ٧٥٦٠	المسك		
الخطلة			مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم	أبو موسى	٧٩
مثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الرحلة	أبو موسى	٥٠٢٠ ، ٧٥٦٠	كمثل القيث الكثير		
مثل القائم على حدود الله والواقع فيها	النعمان بن بشير	٢٤٩٣	مثلهم ومثل اليهود كمثل رجل استعمل	ابن عمر	٥٠٢١
كمثل قوم استهوا			عمالاً فقال		
مثل الكافر كمثل الأرزة صماء	أبو هريرة	٧٤٦٦	مثلهم ومثل اليهود والنصارى كرجل	ابن عمر	٤٣٥٩
مثل الذي يقرأ القرآن كالأثرجة طعمها	أبو موسى	٧٥٦٠ ، ٥٠٢٠	استعمل عمالاً		
طيب			مثلهم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل	ابن عمر	٢٢٦٨
مثل الذي يقرأ القرآن وهو يتماهد وهو	عائشة	٤٩٣٧	استاجر أجراً		
عليه شديد			«ثلاثي»: تأتيت الأمل	ك٦٠ ب٢٢	
مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع	عائشة	٤٩٣٧	مطي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها	جابر	٣٥٣٤
السفرة			وأحسنها		
مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل	أبو موسى	٦٤٠٧	مطي ومثل الناس كمثل رجل استوقد ناراً	أبو هريرة	٣٤٢٦
الحي واليت			مطي ومثل ما بعثني الله كمثل رجل أتى	أبو موسى	٦٤٨٢
مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأثرجة	أبو موسى	٧٥٦٠	قوماً		
مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأثرجة	أبو موسى	٥٤٢٧	مشي مشي (صلاة الليل) فإذا خشي الصبح	ابن عمر	٤٧٢
مثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل	أبو موسى	٥٤٢٧	وصلى		
التمر لا ربح لها			مشي مشي (صلاة الليل) فإذا خشيت	ابن عمر	٤٧٣
مثل المؤمن كالخامة من الزرع تضيها	عن أبي كعب	٥٦٤٣	الصبح فأوتر بواحدة تترت لك		
مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع	أبو هريرة	٥٦٤٤	مشي مشي فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة	ابن عمر	١١٣٧
مثل المؤمن كمثل خامة الزرع	أبو هريرة	٧٤٦٦	«الحديد» الكريم	قال ابن عباس	ك٩٧ ب٢٢
مثل المؤمن كمثل شجرة خضراء لا يسقط	ابن عمر	٦١٢٢	مع في وجهه وهو غلام من برهم	محمود بن الربيع	٦٣٥٤
ورقها			«محارب»: بيان ما دون القصور	قال مجاهد	ك٦٠ ب٤٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
محمد بن عبلقة بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان «محيط بالكافرين» لله جامعهم «للمخبتين» المطمتين المخضود: الموقر حملاً «مخصصة» مجاعة مدح النبي ﷺ صاحب الحكمة «مدحوراً»: مطروناً «مدلولاً» يتبع بغضها بعضاً «مدهلماً»: سوداوان من الري المدينة تنفي الناس كما ينفي المدينة حرام ما بين عاتق إلى كذا فمن حدث فيها حدثاً المدينة حرام ما بين عاتق إلى كذا من أحدث فيها حدثاً المدينة حرام ما بين غير إلى ثور فمن أحدث فيها حدثاً المدينة حرام ما بين غير إلى كذا فمن أحدث المدينة حرام من غير إلى كذا المدينة حرام من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدثاً المدينة كالخير تنفي خبيثها وتنصح طيبها المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة المرء مع من أحب المرء مع من أحب المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها المرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنهم المرأة راعية على بيت زوجها وهي مسؤولة المرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها المرأة في بيت زوجها راعية ومسؤولة عن رعيتها المرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها المرأة كالضلع إن انفصلت كسرتها «مرج البحرين»: مرج دابق تركها	محمود بن الربيع	٦٣٥٤	مرحبا باني مرحبا باني مرحبا باني، ثم اجلسا مرحبا بالقوم أو بالوفد غير خزايلا ولا تدلى مرحبا بالقوم غير خزايلا ولا التدلى مرحبا بالوفد الذين جالوا غير خزايلا ولا تدلى مرحبا بالوفد غير خزايلا مرحبا بأم هانئ مر أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب مهلك فليعقب مر على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه في الحياة مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر مر النبي ﷺ بامرأة عند قبر مر النبي ﷺ بتمرة في الطريق مر النبي ﷺ بتمرة مسقطه مر النبي ﷺ بحائط مر النبي ﷺ برجل مر النبي ﷺ بمنزلة ميتة مر النبي ﷺ بقبرين مر النبي ﷺ على رجل وهو يعاتب مر النبي ﷺ على قبرين مر النبي ﷺ على قبر مر النبي ﷺ على قبر من أسلم يتصلون مر بنا جنازة فقام لها النبي ﷺ وقمنا مرني النبي ﷺ بالأبواء مرني النبي ﷺ وأنا أصلي مرني النبي ﷺ وأنا أوقد تحت القدر مر رجل يساهم في المسجد مر رجل على رسول الله ﷺ مر رجل على رسول الله ﷺ فقال لرجل عنه مر رجل في المسجد ومعه سهام مر رسول الله ﷺ على قبرين مر على النبي ﷺ بجنازة فأتوا مر عمر في المسجد وحسان ينشد مر مع النبي ﷺ على قبر منبذ فأمهم وصفوا عليه مر مع النبي ﷺ على قبر منبذ فأمهم وصلوا خلفه	ابن عباس ابن عباس عائشة ابن عباس ابن عباس ابن عباس أم هانئ البراء ابن عمر أنس أنس أنس أنس ابن عباس ابن بحينة ابن عباس ابن عباس ابن عمر ابن عباس سلمة بن الأكوع سلمة بن الأكوع جابر الصحب بن جثامة أبو سعيد بن المعلى كعب بن عجرة جابر سهل سهل بن سعد جابر ابن عباس أنس سعيد بن المسيب ابن عباس ابن عباس	٦٢٨٥، ٦٢٨٦ ٣١٧١، ٦١٥٨ ٧٨٨ ب ٩٨ ٣٦٢٣ ٥٣ ٤٣٦٨ ٦١٧٦ ٨٧ ٧٨٨ ب ٩٨ ٤٣٤٩ ٢٤ ١٢٨٣ ١٢٥٢ ٢٤٣١ ٢٠٥٥ ٢١٦ ٦٦٣ ٥٥٣٢ ٢١٨ ٦١١٨ ١٣٧٨ ٢٨٩٩ ٣٣٧٣ ١٣١١ ٣٠١٢ ٤٧٠٣ ٥٦٦٥ ٧٠٧٣ ٥٠٩١ ٦٤٤٧ ٤٥١ ٦٠٥٢ ٢٦٤٢ ٣٢١٢ ٨٥٧ ١٣٣٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
مر مع نبيكم ﷺ على قبر منبذ فلما فصفنا خلفه	ابن عباس	١٣٢٢	مري عبدك فليعلم لنا أحوال النبر	سهل	٢٥٦٩
مر وهو يطوف بالكعبة بالناس ربط يده إلى إنسان	ابن عباس	١٦٢٠	مري غلامك التجار أن يعمل لي أحوالاً أجلس عليهن	سهل بن سعد	٤٤٨
مر وهو يطوف بالكعبة بالناس يقود إنساناً بخزامة	ابن عباس	٦٧٠٣	«مريح»: ملبس «مريدا»: متبرداً	قال مجاهد	ك٥٩ ب١٠
مر يهودي برسول الله ﷺ قال السلام مروا بالربذة فإذا أنا بأبي ذر	أنس	٦٩٢٦	«مرياس»: مصلوماً منه مساساً	ك٥٩ ب١١	٢٢
مروا بالربذة فإذا أنا بأبي ذر	قال زيد بن وهب	١٤٠٦	مستريح ومستراح منه	أبو قتادة	٦٥١٣، ٦٥١٢
مروا على أبي ذر بالربذة	قال زيد بن وهب	٤٦٦٠	مسخرها تحت العرش	أبو ذر	٤٨٠٣، ٧٤٣٣
مرونا براع وقد حطش رسول الله ﷺ مروا بجنازة فأتوا عليها خيراً	أبو بكر	٥٦٠٧	«مستم»: فذهب	قال مجاهد	ك٦٥ ب٦٥
«مصوص»: ملصق بعضه ببعض	أنس	١٣٦٧	المسجد الأقصى	قال مجاهد	الساعة
مرض النبي ﷺ فاشتد مرضه	قال ابن عباس	ك٦٥ ب٦٥	المسجد الحرام	أبو ذر	٣٣٦٦
مرض النبي ﷺ فقال مروا أبا بكر	أبو موسى	٦٧٨	«المسجور»: الملوأ	قال مجاهد	ك٦٥ ب٦٥
«مرض»: شك	قال أبو العالية	٣٣٨٥	«المسجور»: تاجر حتى يذهب ماؤها	قال مجاهد	ك٦٥ ب٦٥
مرضت بمكة مرضاً فأشفيت منه على	سعد	٦٧٣٣	مسح برأسه وعلى خفيه	الحسن	ك٦٥ ب٦٥
مرضت فجاءني رسول الله ﷺ يهودني	جابر	٧٣٠٩	مسح رأسه مره	المغيرة بن شعبة	٥٧٩٨
مرضت فعادني النبي ﷺ	سعد بن أبي	٢٧٤٤	مسح رأسي ودعالي بالبركة	عبد الله بن زيد	١٩٢
مرضت فعادني رسول الله ﷺ وأبو بكر	وقاص	٦٧٣٣	مسح رأسي ودعالي بالبركة ثم توفناً	السائب بن يزيد	٥٦٧٠، ١٩٠
ماشيان	جابر	٦٧٣٣	مسح على الخفين	السائب بن يزيد	٦٣٥٢
مرضت مرضاً فأتاني النبي ﷺ يهودني	جابر	٥٦٥١	«مسطور»: مكتوب	سعد بن أبي وقاص	٢٠٢
وأبو بكر	جابر	٥٦٥١	«مسكوب»: جار	قال قتادة	ك٦٥ ب٦٥
مره أن يراجعها ثم يطلق من قبل علقها	ابن عمر	٥٣٣٣	«مسلمة»: من العيوب	قال أبو العالية	ك٦٥ ب٦٥
مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه	ابن عباس	٦٧٠٤	المسلم أخو المسلم	قال أبو العالية	ك٨٩ ب٧
مره فليراجعها	ابن عمر	٥٢٥٢	المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه	ابن عمر	٦٩٥١، ٢٤٤٢
مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تظهر ثم تحبس ثم تظهر	ابن عمر	٥٢٥١	المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله	البراء بن عازب	٤٦٩٩
مروا أبا بكر أن يصلي بالناس	عائشة	٧١٣	المسلم من مسلم المسلمين من لسانه	عبد الله بن عمرو	٦٤٨٤، ١٠
مروا أبا بكر فإنكن صواحب يوسف	أبو موسى	٣٣٨٥	المسلم لا ينحس حياً ولا ميتاً	قال ابن عباس	ك٢٣ ب٨
مروا أبا بكر فليصل	عائشة	٧١٢	المسلمون عند شروطهم	قال ابن عباس	ك٣٧ ب١٤
مروا أبا بكر فليصل بالناس	عائشة	٦٦٤	المنون: للغير	قال أبو العالية	ك٦٠ ب١
مروا أبا بكر فليصل بالناس	أبو موسى	٦٧٨	المسح: الصديق	قال إبراهيم	ك٦٠ ب٤
مروا أبا بكر فليصل بالناس	ابن عمر	٦٨٢	«المشحون»: الموقر	قال مجاهد	ك٦٠ ب٣٥
مروا أبا بكر فليصل بالناس	حمزة	ك١٠ ب٤	«المشحون»: الموقر	قال عكرمة	ك٦٥ ب٦٥
مروا أبا بكر فليصل بالناس	أبو موسى	٣٣٨٥	«المشكاة»: الكوة بلسان الحيشة	سعد بن عياض	ك٦٥ ب٦٥
مروا أبا بكر يصلي بالناس	عائشة	٧١٦، ٦٧٩	مشيت إلى النبي ﷺ بخبز	أنس	٢٥٠٨
مروه فيصلي	ابن عمر	٧٣٠٣	مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ	جبير بن مطعم	٤٢٢٩
مروه فيصلي إنكن صواحب يوسف	ابن عمر	٦٨٢	مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ	جبير بن مطعم	٣١٤٠
مري أبا بكر فليصل بالناس فإنكن صواحب يوسف	أبو موسى	٦٧٨	مشيت أنا وعثمان بن عفان فقال يا رسول الله	جبير بن مطعم	٣٥٠٢
مري أبا بكر يصلي بالناس	عائشة	٣٣٨٤			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
«مشيد» بالقصة مسح على الخطين	قال مجاهد سعد بن أبي وقاص	ك٦٥ ب الحج ٢٠٢	مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله لا يعلم أحد ما يكون في غد	ابن عمر	١٠٣٩
المصلى أمامك	أسامة	١٨١	مقاطع الحقوق عند الشروط	قال عمر	٥٢ ط ٦٧ ب ٥٢
المصلون أحق بالسواري	قال عمر	ك٨٥ ب ٩٥	«القدس»: للمبارك	قال ابن عباس	ك٦٠ ب ٢٢
مضى خمس الدخان والروم	ابن مسعود	٤٨٢٠	«مقصودات» محبوسات	قال مجاهد	ك٦٥ ب الرحمن
مضت الهجرة لأهلها	مجاشع	٢٩٦٢، ٢٩٦٣	المكان الذي نزلت فيه على النبي ﷺ وهو قائم	عمر	٤٥
مشطناها ثلاثة قرون — (ابنة رسول الله ﷺ)	أم عطية	١٢٥٤	مكثك	علي	٦٣١٨
مطر النبي ﷺ فقال	زيد بن خالد	٧٥٠٣	مكثك لا تريح حتى أتوك	أبو ذر	٦٤٤٤
المطعمون شهيد	أبو هريرة	٥٧٣٣	مكثك لا تريح يا أبا ذر حتى أرجع	أبو ذر	٦٢٦٨
مطل الغني ظلم فإذا اتبع أحدكم علي ملي فليتب	أبو هريرة	٢٢٨٧	مكثكم	أبو هريرة	٢٧٥
مطل الغني ظلم ومن اتبع علي ملي فليتب	أبو هريرة	٢٢٨٨	مكتوب بين عبيه كافر	مجاهد	١٥٥٥
مطل الغني ظلم	أبو هريرة	٢٤٠٠	مكتوب يسطرون بخطون في أم الكتاب	قال قتادة	ك٩٧ ب ٥٥
«مطهرة»: من الخيض والبول والبراق	قال أبو العالية	ك٥٩٩ ب ٨	مكث النبي ﷺ كنا وكنا نخيل إليه	عائشة	٦٠٦٣
«مع المسير»	قال ابن عينة	ك٦٥ ب ألم نشرح	مكث رسول الله ﷺ بمكة ثلاث عشرة وتوفي وهو ابن ثلاث وستين	ابن عباس	٣٩٠٣
مع الغلام حقيقة	قال سلمان بن عامر	٥٤٧١، ك٧١١ ب ٢	مكث سنة لريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية	قال ابن عباس	٤٩١٣
مع الغلام حقيقة فأهرقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى	سلمان بن عامر	ك٧١١ ب ٢، ٥٤٧٢	ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا شغلونا عن صلاة الوسطى	علي	٢٩٣١
مماذ لله والله ما وعد الله	قالت عائشة	٤٥٤٤	ملأ الله عليهم بيوتهم وقبورهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى	علي	٤١١١
المارضى منلوحه عن الكلب	-	ك٧٨١ ب ١١٦	ملأ الله قبورهم وبيوتهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى	علي	٦٣٩٦
المعاصي حمى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع	النعمان بن بشير	٢٠٥١	ملتحف: المتوشع وهو المخالف بين طرفيه	قال الزهري	ك٨٥ ب ٤
المتر الذي يمش بالبدن من المعلن جبار	قال مجاهد	ك٢٥ ب ١٠٣	ملككها بما ملك من القرآن	سهل بن سعد	٥١٤١
المعلن جبار والبر جبار	أبو هريرة	١٤٩٩	«مليح»: ملذب	قال مجاهد	ك٦٠ ب ٣٥
المعلن جبار وفي الركاز الخمس	أبو هريرة	٢٣٥٥	الملوك الذي يحسن عبادة ربه	أبو موسى	٢٥٥١
المصوم من عصم الله	أبو هريرة	٦٩١٢، ٦٩١٣	مم ذاك ؟	عائشة	ك٨٦ ب ٢٦
معكم منه شيء ؟	أبو هريرة	٦٦١١	من كان إلا من مضى كان من ولد النضر بن كنانة	زينب	٦٨٢٢
معي من زَوْنٍ وأحب الحديث إلي أصدق	مروان السور	٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٤٣١٨، ٤٣١٩	«ممنون» محسوب	قال مجاهد	ك٦٥ ب السجدة
مفتاح الغيب خمس إن الله عوده علم الساعة وينزل الغيث	ابن عمر	٤٦٢٧	من آتاه الله مالا فليؤد زكاته مثل له من آذنه فاجعله له زكاة ورحمة	أبو هريرة	١٤٠٣، ٤٥٦٥
مفتاح الغيب خمس ثم قرأ ((إن الله عنده علم الساعة...))	ابن عمر	٤٧٧٨	من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان	أبو هريرة	ك٨٠ ب ٣٤
مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله لا يعلم ما في غد إلا الله	ابن عمر	٤٦٩٧	من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة	أبو هريرة	٧٤٢٣
مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله لا يعلم ما تنفيض	ابن عمر	٧٣٧٩	من ابتاع طمعا فلا يبعه حتى يقبضه	ابن عمر	٢١٢٦
				ابن عمر	٢١٣٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من ابتاع طعاماً فلا يمه حتى يستوفيه	ابن عمر	٢١٣٦	من أحيا أرضاً ميتة فهي له	عمر وابن عوف	ك٤١٤ ب١٥
من ابتاع عبداً وله مال	عمر	٢٣٧٩	من أحيا أرضاً ميتة فهي له	قال عمر	ك٤١٤ ب١٥
من ابتاع عبداً وله مال	ابن عمر	٢٣٧٩	من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله	أبو هريرة	ك٢٤٤ ب١٨
من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر ثمرتها للبائع	ابن عمر	٢٣٧٩	من أخذ أموال الناس يريد أدامها أدى الله عنه	أبو هريرة	٢٣٨٧
من أبوكم ؟	أبو هريرة	٣١٦٩ ، ٥٧٧٧	من أخذ شيراً من الأرض ظلماً فإنه يطرقه يوم القيامة من سبع أرضين	سعيد بن زيد	٣١٩٨
من ابتلي من هذه الثبات بشيء كن له ستراً من النار	عائشة	١٤١٨	من أخذ شيئاً من الأرض بغير حق خسف به يوم القيامة	ابن عمر	٣١٩٦
من أتبع جنازة مسلم إكفاً واحسباً وكان معه من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه	أبو هريرة	٤٧	من أخذ من الأرض شيئاً بغير حق	ابن عمر	٢٤٥٤
من أجزأ على ما يشك فيه من الإثم	النعمان بن بشير	٥٢	من أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين	علي	١٨٧٠ ، ٦٧٥٥
أوشك أن يواقع	النعمان بن بشير	٢٠٥١	من أخفر مسلماً فعليه مثل ذلك	علي	٣١٧٢
من أحب أن يسقط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه	أنس	٥٩٨٦	من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم فإلجته عليه حرام	سعد وأبو بكر	٤٣٢٦ ، ٤٣٢٧
من أحب أن يتعجل إلى أهله فليعجل	جابر	٢٨٦١	من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام	سعد وأبو بكر	٦٧٦٦ ، ٦٧٦٧
من أحب أن يسأل عن شيء	أنس	٥٤٠ ، ٧٢٩٤	من ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتأوى مقعده من النار	أبو ذر	٣٥٠٨
من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فليُنظر إلى هذا	سهل بن سعد	٦٤٩٣ ، ٦٦٠٧	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة	أبو هريرة	٥٨٠
من أحب أن يهل بحجة فليصل	عائشة	١٧٨٦	من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر	أبو هريرة	٥٧٩
من أحب أن يهل بعمرة فليهل بعمرة	عائشة	١٧٨٣	من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أظلس	أبو هريرة	٢٤٠٢
من أحب عبداً لا يعبه إلا الله	أنس	٢١	من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح	أبو هريرة	٥٧٩
من أحب أن يهل بعمرة فليهل	عائشة	٣١٧	من أراد منكم أن يتعجل معي فلتعجل	أبو حميد	١٤٨١
من أحب أن يهل بعمرة فليهل	عائشة	١٧٨٦	من استعجر فليوتر	أبو هريرة	١٦١ ، ١٦٢
من أحب لقاء الله أحب لقاءه	عبادة بن الصامت	٦٥٠٧	من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج	عبد الله	١٩٠٥
من أحب لقاء الله أحب لقاءه	أبو موسى	٦٥٠٨	من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج	ك٢٦٧ ب٢	
من أحب منكم أن يهل بالحج فليهل	عائشة	١٧٨٣	من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر		
من أحب منكم أن يطبق ذلك فليفعل	مروان - المسور	٢٥٨٣ ، ٢٥٨٤	من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم	عدي بن حاتم	٦٥٣٩
ومن أحب أن يكون			من استطاع منكم أن يتقي النار ولو بشق تمر	أبو هريرة	١٣٦
من أحبه الله أحب الله ومن أبغضه أبغضه الله	البراء	٣٧٨٣	من استطاع منكم أن يطيل غرته فليطيل	أبو هريرة	٦٦٢٦
من احتسب فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده	أبو هريرة	٢٨٥٣	من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون	ابن عباس	٧٠٤٢
من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد	عائشة	٢٦٩٧	من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون	أبو هريرة	ك٩١ ب٤٥
من أحدث حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين	أنس	١٨٦٧			
من أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين	علي	١٨٧٠			
من أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين	أنس	٧٣٠٦			
من أحرم بعمرة وأعدى فلا يحل حتى يحل بنحره	عائشة	٣١٩			
من أحرم بعمرة ولم يهد فليحل	عائشة	٣١٩			
من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية	ابن مسعود	٦٩٢١			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من أسلف في شيء قبيح معلوم ووزن معلوم	ابن عباس	٢٢٤٠	من أعتق رقبة مسلمة أعتق لله بكل عضو منه عضواً من النار	أبو هريرة	٦٧١٥
من اشترى شاة محضلة	ابن مسعود	٢١٤٩	من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد	ابن عمر	٢٥٢٢
من اشترى غنماً مصراً فاحتلبها فإن رضيها أسكنها	أبو هريرة	٢١٥١	من أعتق شركاً له في مملوك فعليه عقبه كله	ابن عمر	٢٥٠٣
من اشترى محضلة فليرد معها	عبدالله	٢١٦٤	من أعتق شركاً له في مملوك وجب عليه أن يعتقه كله	ابن عمر	٢٥٠٣
من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط	عائشة	٢٧٣٥ ، ٤٥٦	من أعتق شقصاً له في عبد أعتق كله إن كان له مال	أبو هريرة	٢٥٠٤
من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل	عائشة	٢١٥٥ ، ٥٠٠ ب	من أعتق شقصاً له من عبد وكان له ما يبلغ ثمنه	ابن عمر	٢٤٩١
من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرط مائة شرط	عائشة	٢٥٦١	من أعتق شقصاً من عبد ...	أبو هريرة	٢٥٢٦
من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل	عائشة	٥٠٠ ب	من أعتق شقصاً من مملوكه فعليه خلاصة من ماله	أبو هريرة	٢٤٩٢
من أشد الناس عذاباً يوم القيمة الذين يصورون هذه الصور	عائشة	٦١٠٩	من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موسراً قوم عليه	ابن عمر	٢٥٢١
من أشرط الساعة إذا تطاول رعاة البهيم في البنيان	أبو هريرة	٥٣ ب ٧٩	من أعتق نصيباً أو شقصاً في مملوك فخلاصه عليه	أبو هريرة	٢٥٢٧
من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربها	أبو هريرة	٤٩ ب ٨	من أعتق نصيباً له في مملوك أو شركاً له في عبد	ابن عمر	٢٥٢٤
من أشرط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل ويشرب الخمر	أنس	٦٨٠٨	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	ابن عمر	٢٥٥٣
من أشرط الساعة أن يظهر الجهل ويقل العلم	أنس	٥٥٧٧	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	أبو هريرة	٥٧١٧ و ٥٧٧٠
من أشرط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل	أنس	٨١	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	عائشة	٢٣٣٥
من أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره لله فهو إلى الله	عبادة	١٨	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	أبو عباس	٩٠٧
من أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه إن شاء غفر له	عبادة بن الصامت	٦٧٨٤	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	أبو هريرة	٨٨١
من أصاب من ذلك شيئاً فموت به فهو كفارته	عبادة بن الصامت	٦٧٨٤	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	سلمان الفارسي	٩١٠
من أصابك من أصابع	الحجاج	٩٦٧	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	المسور بن مخزوم	٣٧١٤ ، ٣٧١٧
من أصبح مفطراً فليتيم بقية يومه ومن أصبح صائماً	الرياح بنت معوذ	١٩٦٠	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	ابن عمر	٧٠٤٣
من اصطحب بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم	سعد	٥٧٧٩	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	أبو هريرة	٣٠ ب ٢٩
من اصطحب كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم وسحر	سعد	٥٧٦٨	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	ابن مسعود	٣٠ ب ٢٩
من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله	أبو هريرة	٧١٣٧ ، ٢٩٥٧	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	رفاعة بن رافع	٣٩٩٢
من أظلم من ذهب يخلق كخلق كخلفي فليخلقوا حبة	أبو هريرة	٥٩٥٣	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	أبو قتادة	٤٣٢٢
من اعجن بمائة	أبو ذر	٦٠ ب ١٧	من أعتق نصيباً له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمته	ابن مسعود	٧٤٤٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من اقتى كلباً ليس بكلب مائثية أو ضارباً قص كل يوم من عمله قيراطان من اقتى كلباً لا يئني عنه زرعاً ولا ضرعاً قص من عمله كل يوم قيراط من أكل الثوم أو البصل من الجوع أو غيره فلا يقربن مسجداً من أكل ثوماً أو بصلاً فليمتزنا وليبعد في بيته من أكل ثوماً أو بصلاً فليمتزنا وليمتزل مسجداً من أكل ثوماً أو بصلاً من أكل فلا يقربن مصلاًنا من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا أو لا يصلين معنا من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجداً من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم فلا يفشأنا في مساجدنا من أكل ناسياً وهو صائم فليتم صومه من الساق؟ من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبماً من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من الشجر شجرة تكون مثل المسلم وهي النخلة من الشجر شجرة كالرجل المؤمن من الصلاة صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله من الفطرة خلق العانة وتقليم الأظفار وقص الشارب من الفطرة قص الشارب من القوم؟ أو من الوفد؟ من التكلم؟ من الوفد؟ من الوفد - أو من القوم - ؟ من القوم؟ من الله عز وجل الرسالة وعلى رسول الله ﷺ البلاغ من أسك كلباً فإنه يتقص كل يوم من عمله قيراط من أسك كلباً يتقص من عمله كل يوم قيراط	ابن عمر سفيان بن أبي زهير جابر جابر جابر أنس أنس ابن عمر جابر أبو هريرة سلمة بن الأكوع أنس ابن عباس ابن عمر ابن عمر نوفل بن معاوية ابن عمر ابن عباس رفاعة بن رافع ابن عباس ابن عباس ابن عباس الزهري أبو هريرة أبو هريرة	٥٤٨٠ ٣٣٢٣ ، ٣٣٢٥ ك ١٠ ب ١٦٠ ٨٥٥ ٥٤٥٢ ٧٣٥٩ ٥٤٥١ ٨٥٦ ٨٥٣ ٨٥٤ ٦٦٦٩ ٦٨٩١ ٥٢١٤ ك ٢٥ ب ٣٣ ٥٤٤٨ ٢٢٠٩ ٣٦٠٢ ٥٨٩٠ ٥٨٨٨ ٥٣ ٧٩٩ ٥٣ ٨٧ ٧٢٦٦ ، ٨٧ ك ٩٧ ب ٤٦ ٢٣٢٢ ٣٣٢٤	﴿من أنصاري إلى الله﴾ من أتفق زوجين دعي من باب الجنة من أتفق زوجين في سبيل الله دعاه خزانة الجنة من أتفق زوجين في سبيل الله دعته خزانة الجنة من أتفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة من أتفق زوجين من شيء من الأشياء في سبيل الله من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم من أهل النار؟ من أهل يحج فليتم حجه من أهل في زمن النبي ﷺ من أين هذا؟ من أهل النار؟ من بات بذي الحليفة حتى أصبح من باع نخلاً بعد أن تلى تشرتها للبائع من باع نخلاً قد أبرت فتمرتها للبائع من باع رجلاً على غير مشورة من بدل دينه فاقتلوه من بدل دينه فاقتلوه من بلغت صدقة بنت ليون وعنه حقة فإنها تقبل منه من بلغت عنه صدقة الحقة وليست عنه إلا بنت ليون من بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنه وعنه بنت ليون من بلغت عنه صدقة الحقة وليست عنه الحقة وعنه الجنة من بلغت عنه من الإبل صدقة الجنة وليست عنه جلدعة من بنى مسجداً يئني به وجه الله بنى الله له مثله في الجنة من بيعت شفعته وهو شاهد من تاب قبل شهادته من تبع جنازة فله قيراط من تبع جنازة فله قيراط من نحس سماً قتل نفسه فسمه في يده يتحساه من تحمل بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين من تردى من جبل قتل نفسه فهو في نار جهنم من ترك الدعوة قد عصى الله ورسوله ﷺ من ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فانا مولاه	مجاهد أبو هريرة أبو هريرة أبو هريرة أبو هريرة ابن عباس أبو هريرة عائشة ابن عمر أبو سعيد أبو هريرة ابن عمر ابن عمر قال عمر ابن عباس أبو بكر أبو بكر أبو بكر أبو بكر عثمان قال الشعبي قال عمر أبو هريرة عائشة أبو هريرة ابن عباس أبو هريرة أبو هريرة أبو هريرة	ك ٦٥ ب الصف ك ٥٩ ب ٩ ٢٨٤١ ٣٢١٦ ١٨٩٧ ٣٦٦٦ ١٧٠٠ ٥٧٧٧ ٣١٩ ك ٢٥ ب ٣٢ ٢٣١٢ ٥٧٧٧ ك ٢٥ ب ٢٤ ك ٤٢ ب ١٧ ٢٧١٦ ، ٢٢٠٤ ٦٨٣٠ ٣٠١٧ ، ٢٩٢٢ ك ٩٦ ب ٢٨ ١٤٥٣ ١٤٥٣ ١٤٤٨ ١٤٥٣ ١٤٥٣ ١٤٥٣ ٤٥٠ ٢٢٥٧ ك ٥٢ ب ٨ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ٥٧٧٨ ك ٩١ ب ٤٥ ٧٠٤٢ ٥٧٧٨ ٥١٧٧ ٢٣٩٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من ترك صلاة العصر حبط عمله	بريدة	٥٩٤	من جعل لله أخاه تحت يده فليطعمه بما ياكل	أبو ذر	٦٠٥٠
من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله	بريدة	٥٥٣			
من ترك صلاة واحدة عشرين سنة	قال إبراهيم	ك٩ ب٣٧	من جهز جيش العسرة فله الجنة	عثمان	ك٦٢٣ ب٧
من ترك كلاً أو ضياعاً فإني		ك٦٩ ب١٥	من جهز جيش العسرة فله الجنة	زيد بن خالد	٢٧٧٨
من ترك كلاً أو ضياعاً فإنا وليه فلداعى له	أبو هريرة	٦٧٤٥	من جهز غزياً في سبيل الله فقد غزا	أبو هريرة	٢٨٤٣
من ترك كلاً فإني	أبو هريرة	٦٧٦٣	من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه	أبو هريرة	١٥٢١
من ترك ماشية عليه من الإثم كان لا استبان أثره	النعمان بن بشير	٢٠٥١	من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه	أبو هريرة	١٨١٩ ، ١٨٢٠
من ترك مالا فإلهه	أبو هريرة	ك٨٥ ب٤	من حدثك أن محمداً ﷺ كتم شيئاً مما أنزل عليه فقد كذب	عائشة	٤٦١٢
من ترك مالا فلورثته	أبو هريرة	٦٧٦٣ ، ٢٣٩٨	من حدثك أن النبي ﷺ كتم شيئاً	عائشة	٧٥٣١
من ترون أن تكسوها	أم خالد	٥٨٢٣	من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه	عائشة	٤٨٥٥ ، ٧٣٨٠
من ترون تكسوها هذه الحميصة	أم خالد بنت خالد	٥٨٤٥	من حدثك أن محمداً ﷺ كتم شيئاً	عائشة	٧٥٣١
من تصبح سبع فترات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر	سعد	٥٧٦٩	من حدثك أنه يعلم الغيب فقد من حرم قطها إلا بحق من حفر رومة لله الجنة	عائشة	٧٣٨٠
من تصبح كل يوم سبع فترات عجوة لم يضره في ذلك اليوم	سعد	٥٤٤٥		قال ابن عباس	ك٨٧ ب٢
من تصليق بعدل فمرة من كسب طيب ولا يقبل	أبو هريرة	١٤١٠		عثمان	ك٥٥ ب٣٣
من تصليق بعدل فمرة من كسب الله إلا الطيب	أبو هريرة	ك٢٤ ب٨ ، ١٤١٠			٢٧٧٨
من تصليق بعدل فمرة من كسب ولا يصعد إلى الله	أبو هريرة	٧٤٣٠		أبو هريرة	٢٣٧٨
من نعر من الليل فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له	عبادة بن الصامت	١١٥٤		أبو هريرة	١٤٠٢
من نعد علي كذباً فليبرأ مقعده من النار	أنس	١٠٨		أبو هريرة	ك٨٣ ب٧
من تكفل عن ميت ديناً فليس من توفى وليستش ومن استجمر فليوتر	قال الحسن	ك٣٩ ب٣			
من توفى مثل هذا الوضوء ثم أتى المسجد فركع ركعتين	أبو هريرة	١٦١			
من توفى نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه	عثمان	٦٤٣٣			
من توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاءه	أبو هريرة	١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٩٣٤			
من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيه توكلت له بالجنة	سهل بن سعد	٢٢٩٨ ، ٥٣٧١ ، ٦٨٠٧			
من تولى غير ماله عليه مثل ذلك	علي	٣١٧٢			
من تولى قوماً بفتر إذن ماله فعلي لئمة لله	علي	١٨٧٠			
من جاء إلى الجمعة فليقتل	ابن عمر	٩١٩			
من جاء منكم الجمعة فليقتل	ابن عمر	٨٩٤			
من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة	ابن عمر	٥٧٨٤ ، ٣٦٦٥			
من جر ثوبه خيلاء ...	ابن عمر	٥٧٩١			
من جر ثوبه مخيلة لم ينظر الله إليه يوم القيامة	ابن عمر	٥٧٩١			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من حلف على يمين يستحق بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان	ابن مسعود	٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠	من رأي في المنام قد رأي فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي	أبو هريرة	١١٠ ، ٦١٩٧
من حلف على يمين يستحق بها وهو فيها فاجر	الأشعث وابن مسعود	٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠	من رأي في المنام فسيراني في البقعة ولا يتمثل الشيطان بي	أبو هريرة	٦٩٩٣
من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ مسلم هو	عبدالله	٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧	من رأي في المنام قد رأي فإن الشيطان لا يتمثل بي	أنس	٦٩٩٤
من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله	أبو هريرة	٦٦٥٠	من ربه شيء في صلاته فليسح فإنه إذا سح من رجع القهقري في صلاته	سهل بن سعد	٦٨٤
من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله	أبو هريرة	٤٨٦٠	من رغب عن أبيه فهو كفر	سهل بن سعد	ك٢١٥ ب٦
من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى	أبو هريرة	٦١٠٧ ، ٦٣٠١	من رغب عن سنتي فليس مني	أبو هريرة	٦٧٦٨
من حلف يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم	ابن مسعود والأشعث	٤٥٥٠ ، ٤٥٤٩	من رأى مؤمناً يكثر كفتله	أنس	٥٠٦٣
من حمل علينا السلاح فليس منا	ابن عمر	٦٨٧٤ ، ٧٠٧٠	من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم ولكن قد رأى جبريل في صورته	ثابت بن الضحاك	٦٦٥٢ ، ٦١٠٥
من حمل علينا السلاح فليس منا	أبو موسى	ك٨٧ ب٢ ، ٧٠٧١	من زنى بأخته حده حد الزاني	قالت عائشة	٣٢٣٤
من حوسب عذب	عائشة	١٠٣	«من زينة القوم»: الحلي الذي استعاروا	قال الحسن	ك٨٦ ب٢١
من خرج من السلطان شبرا	ابن عباس	٧٠٥٣	من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة	قال مجاهد	ك٦٠ ب٢٢
من ذا قلت أنا	جابر	٦٢٥٠	«من سجيل» هي سنك وكل	ابن عمر	٢٤٤٢
من ذبح بعد الصلاة ثم نسكه	البراء	٥٥٤٥	من سره أن يسطر له رزقه وأن ينسأ له في أثره	قال ابن عباس	ك٦٥ ب٦٥ ثم نرح
من ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب	أنس	٥٥٤٦	من سره أن يسطر له رزقه وأن ينسأ له في أثره	أنس	٢٠٦٧
من ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب	البراء	٥٥٥٦	من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليظفر إلى هذا	أبو هريرة	٥٩٨٥
من ذبح فليبدل مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح	جندب	٦٦٧٤	من سلك طريقاً يطلب به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة	أبو هريرة	١٣٩٧
من ذبح قبل الصلاة فأبما ذبح لنفسه	أنس	٥٥٤٦	من سلك طريقاً يطلب به علماً	-	ك٣٠ ب١٠
من ذبح قبل الصلاة فأبما ذبح لنفسه	البراء	٥٥٥٦	من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم	ابن عباس	ك٣٠ ب١٠
من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى	جندب بن سفيان	٥٥٠٠	من سلم المسلمون من لسانه ويده	أبو موسى	١١
من ذبح قبل الصلاة فليبدل	أنس	٩٥٤ ، ٥٥٦١	من سمع بأرض فلا يقمن عليه (الطاعون)	أسامة بن زيد	٦٩٧٤
من ذبح قبل أن يصلي فليذبح أخرى مكانها	جندب	٩٨٥ ، ٧٤٠٠	من سمع سمع الله بن ومن يراني يراني الله به	جندب	٦٤٩٩
من ذبح قبل أن يصلي فأبما هو لحم عجله لأهله	البراء	٩٦٨	من سمع سمع الله به يوم القيامة	جندب بن عبدالله	٧١٥٢
من ذبح قبل أن يصلي فليبدل مكانها أخرى	جندب بن سفيان	٥٥٦٢	من سيدكم؟	ك٤٩ ب١٧	
من ذبح قبل ذلك فأبما هو شيء عجله لأهله	البراء	٩٧٦	من شاء أن يصومه فليصمه	عائشة	١٥٩٢
من ذبح قبل فأبما هو لحم قدمه لأهله	البراء	٥٥٤٥	من شاء صام ومن شاء لم يصمه	عائشة	٤٥٠٢
من رأى من أميره شيئاً فكرهه	ابن عباس	٧١٤٣	من شاء فليصمه ومن شاء أفطره	ابن عمر	٤٥٠١
من رأى من أميره شيئاً يكرهه	ابن عباس	٧٠٥٤	من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرما في الآخرة	عائشة	١٨٩٣
من رأى شيئاً يكرهه فليبت عن شماله ثلاثاً	أبو قتادة	٦٩٩٥	من شرط على نفسه طائعا	ابن مسعود	ك٩٢ ب٥
من رأى منكم الليلة رؤيا	سمرة بن جندب	١٣٨٦	من شهد الجائزة حتى يصلي فله قيراط	ابن عمر	٥٥٧٥
من رأي قد رأي الحق	أبو قتادة	٦٩٩٦		قال شريح	ك٥٤ ب١٨
من رأي قد رأي الحق فإن الشيطان لا يتكونني	أبو سعيد	٦٩٩٧		أبو هريرة	١٣٢٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من شهد أن لا إله إلا الله واستقبل قبيلتنا وصلى صلاتنا	أنس	٣٩٣	من عرف متاعه بعينه	قال عثمان	ك٤٣ ب١٤
من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله	عبادة	٣٤٣٥	من عصاني فقد عصى الله	أبو هريرة	٢٩٥٧
من صام رمضان	ك٣٠٥ ب٥		من علم ليليل ومن لم يعلم	قال ابن مسعود	٤٧٧٤
من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له	أبو هريرة	١٩٠١، ٣٨، ٢٠١٤	من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	ك٣٤ ب٦٠	
من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم	عمار	ك٣٠٥ ب١١ ١٩٠٥	من عمل عملاً ليس عليه أمرنا	ك٩٦ ب٢٠	
من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن النار	أبو سعيد	٢٨٤٠	من غدا إلى المسجد وراح أعد الله له نزله من الجنة	مالك بن أنس	٢١٣٤
من صافق جاهلاً من الرجال	سهول بن سعد	ك٢١٦ ب١٣	من فرق الجماعة شيراً فعاتب إلا	أبو هريرة	٦٦٢
من صلى البردين دخل الجنة	أبو موسى	٥٧٤	من فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة	ابن عباس	٧٠٥٤
من صلى بالناس فليخفف فإن فيهم للراض والضعيف	لورمسود الأصبلي	٩٠	من كذب القيلة	ابن عمر	٢٤٤٢
من صلى صلاتنا أو نسك نسكنا فقد أصاب النسك	البراء	٩٥٥	من قه المرء إلباله على حاجته	أبو الدرداء	ك١٠ ب٤٢
من صلى صلاتنا واستقبل قبيلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك للمسلم	أنس	٣٩١	(من فورهم) من غضبهم	جكرمة	ك٦٥ ب٦٥
من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك	البراء	٩٨٣	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في	أبو موسى	١٢٣، ٢٨١٠
من صلى على الجنائز	ك٢٣ ب٥٦		من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب	أبو هريرة	٣١٢٦، ٤٥٨، ٤٦٠٤، ٤٨٠٥
من صلى في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه	أبو هريرة	٣٦٠	من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة	جلير	٦١٤، ٤٧١٩
من صلى قائماً فهو أفضل	عمران بن حصين	١١١٦	من قال سبحان الله ويحمده في يوم مائة مرة حطت عنه خطاياه	أبو هريرة	٦٤٠٥
من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد	عمران بن حصين	١١١٦، ١١١٥	من قال عشراً كان كمن احتق رقية من ولد إسماعيل	أبو أيوب	٦٤٠٤
من صور صورة عذب وكلف أن يذبح فيها وليس بنافع	ابن عباس	٧٠٤٢	من قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق	أبو هريرة	٦١٠٧، ٤٨٦٠، ٦٣٠١، ٦٦٥٠
من صور صورة ومن لحلم ومن استمع من صور صورة فإن الله معذب حتى يذبح فيها الروح وليس بنافع	أبو هريرة	ك٩١ ب٤٥، ٧٠٤٢	من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد	أبو هريرة	٣٢٩٣، ٦٤٠٣
من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن يذبح فيها الروح وليس بنافع	ابن عباس	٢٢٢٥	من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه	أبو هريرة	٢٧، ٢٠٠٩
من ضحى منكم فلا يصح بعد ثلثة ويقي في بيته منه شيء	سلمة بن الأكوع	٥٥٦٩	من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه	أبو هريرة	١٩٠١، ٢٠١٤
من ضفر فليحلق ولا تشبهوا	قال عمر	٥٩١٤	من قامه رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه	أبو هريرة	٢٠٠٨
من ظلم ظالمين فليحلق	قال ابن عباس	٣٨٤٨	من قتل دون ماله فهو شهيد	عبدالله بن عمرو	٢٤٨٠
من ظلم ظالمين فليحلق	عائشة	٣١٩٥	من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه	أبو قتادة	٣١٤٢، ٤٣٢١
من ظلم ظالمين فليحلق	عائشة	٢٤٥٣	من قتل له قاتل فهو بخير النظرين إما أن يعقل وإما أن يقاد	أبو هريرة	١١٢
من ظلم من الأرض شيئاً طوره من سبع أرضين	سميد بن زيد	٢٤٥٢	من قتل له قاتل فهو بخير النظرين إما أن يودي	أبو هريرة	٦٨٨٠
من ظلم من الأرض شيئاً طوره من سبع أرضين			من قتل معاهد لم يرح راحة الجنة	عبدالله بن عمرو	٣١٦٦
			من قتل من أصر إلى الجنة	للغيرة بن شعبة	ك٥٦ ب٢٢، ٧٥٣٠
			من قتل نفساً معاهدة لم يرح راحة الجنة	عبدالله بن عمرو	٦٩١٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من قتل نفسه بحديدة عذب به في نار جهنم	ثابت بن الضحاك	١٣٦٣	من كان عنده شيء فليجيئ به	أنس	٣٧١
من قتل نفسه بحديدة فحدينته في يده يجا بها في بطنه	أبو هريرة	٥٧٧٨	من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث	عبد الرحمن بن	٣٥٨١، ٦٠٢
من قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم	ثابت بن الضحاك	٦٦٥٢، ٦١٠٥	من كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس	عبد الرحمن بن	٣٥٨١
من قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة	ثابت بن الضحاك	٦٠٤٧	من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته	أبي بكر	٦٩٥١، ٢٤٤٢
من ظلك فلان؟	أنس	٥٢٩٥	من كان لم يلجح حتى صلينا فليجح على اسم الله	جندب بن سفيان	٥٥٠٠
من قلف مؤمناً بكفر فهو كقتله	ثابت بن الضحاك	٦٠٤٧	من كان له عليه حق فليعطه أو ليحلله منه	عائشة	١٥٥٦
من قلف علوكة وهو بريء مما قال جلد يوم القيامة	أبو هريرة	٦٨٥٨	من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة	عائشة	١٦٣٨
من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة	أبو مسعود	٥٠٠٩، ٥٠٠٨	لا يحل حتى يحل منهما	عائشة	٤٣٩٥
من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه	ابن شبرمة	٥٠٥١	من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة		
من قضيت له بحق أخيه شيئاً فقله فإنما أقطع له قطعة من النار	أم سلمة	٢٦٨٠	من كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد	أبو هريرة	٣٦٦٦، ١٨٩٧
من قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه	أم سلمة	٦٩٦٧	من كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة	أبو هريرة	٣٦٦٦، ١٨٩٧
من قهر حجرئها	هشام	ك ٩ ب ١٣	من كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة	أبو هريرة	٣٦٦٦
من قلد الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله	ابن عباس	ك ٢٥ ب ٣٧،	من كان من أهل الصيام دعي من باب الريان	أبو هريرة	١٨٩٧
من كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس	أبو ذر	٢٥٤٥، ٣٠	من كان من أهل الصيام دعي من باب الريان	أبو هريرة	٣٦٦٦
من كان احتكف فليرجع إلى معتكفه فإني	أبو سعيد	٢٠٤٠	من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء	ابن عمر	١٦٩١
من كان احتكف مع النبي ﷺ فليرجع فإني أريت ليلة القدر وإني نسيها	أبو سعيد الخدري	٨١٣	من كان منكم أهدى فإنه لا يحل	عائشة	ك ٢٥ ب ١٠٤
من كان احتكف مع رسول الله ﷺ فليرجع	أبو سعيد	٢٠٣٦	من كان منكم مادحاً لا محالة فليقل	أبو بكر	٦١٦٢
من كان احتكف معي فليحتكف العشر الأواخر	أبو سعيد	٢٠٢٧	احسب فلاناً		
من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم	سلمة بن الأكوع	٢٠٠٧	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه	أبو هريرة	٦١٣٨
من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما	أنس	٢١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت	أبو شريح	٦١٣٥، ٦٠١٩
من كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت	ابن مسعود	٢٦٧٩	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت	أبو هريرة	٦٠١٨، ٦١٣٦
من كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت	ابن عمر	٦٦٤٦	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت	أبو بكر	٦٤٧٥، ٦١٣٨
من كان حائفاً فليحلف بالله	ابن عمر	٧٤٠١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره	أبو شريح	٦٠١٩
من كان حائفاً فليحلف بالله وإلا فليصمت	ابن عمر	٦١٠٨	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه	الحزاعي	٦٠١٩
من كان حائفاً فلا يحلف إلا بالله	ابن عمر	٣٨٣٦	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه	أبو هريرة	٦٠١٩، ٦٠١٨
من كان ذبح قبل الصلاة فليعد	أنس	٥٥٤٩			٦١٣٥، ٦١٣٦
					٦٤٧٥، ٦١٣٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه	أبو شريح الخزاعي	٦٤٧٦	من لكعب بن الأشرف؟	جابر	٣٠٣٢
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره	أبو هريرة	٦٠١٨ ، ٦١٣٦ ، ٥١٨٥ ، ٦٤٧٥	من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل	ابن عباس	١٨٤١ ، ٥٨٠٤
من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها	أبو هريرة	٦٥٣٤	من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ومن لم يجد التعلين	ابن عباس	١٨٤٣
من كانت له أرض فليزرعها أو ليعتمدها	جابر	٢٣٤٠	من لم يجد التعلين فليلبس الخفين	ابن عمر	٣٦٦
فإن لم يفعل			من لم يجد التعلين فليلبس خفين	ابن عباس	٥٨٠٤
من كانت له أرض فليزرعها أو ليعتمدها	أبو هريرة	٢٣٤١	من لم يجد تعلين فليلبس خفين	ابن عمر	٥٨٥٢
أخاه			وليقطعهما أسفل من الكعبين		
من كانت له أرض فليزرعها أو ليعتمدها	جابر	٢٦٣٢	من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه	أبو هريرة	١٩٠٣
أخاه			من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فليس لله	أبو هريرة	٦٠٥٧
من كانت له جارية فاعلمها فأحسن إليها ثم أعتقها	أبو موسى	٢٥٤٤	من لم يكن له إزار فليلبس السراويل ومن لم يكن له نعلان	ابن عباس	٥٨٥٣
من كانت له مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء	أبو هريرة	٢٤٤٩	من لم يكن له نعلان فليلبس خفين	ابن عباس	٥٨٥٣
من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار	الزبير	١٠٧	من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليعمل	عائشة	١٧٨٨
من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	أبو هريرة	١١٠	من لم يكن منكم معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليعمل	عائشة	١٥٦٠
من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	المغيرة	١٢٩١	من لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا إن شاء ربها	أنس	١٤٥٤
من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	عبد الله بن عمرو	٣٤٦١	من له بيتة على قتل قتله لله	أبو قتادة	٧١٧٠
من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار	أبو هريرة	٦١٩٧	من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى	ابن عباس	٤٥٥٣
من كذب في رؤياه	أبو هريرة	ك ٩١ ب ٤٥	من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى	ابن عباس	٢٩٤١ ، ٧
من كره من أمره شيئاً فليحصر من كره لقاءه لله كره الله لقاءه	ابن عباس	٧٠٤٢	من مات له ثلاثة من الولد لم يلغوا الحنث	أبو هريرة	ك ٢٣ ب ٩١
من كره لقاءه لله كره الله لقاءه	عبد بن الصامت	٦٥٠٧	كان له حبلاً من النار	أبو هريرة	٦٧٤٥
من كره لقاءه لله كره الله لقاءه	أبو موسى	٦٥٠٨	من مات وترك مالا فعلى لوالى العصابة	أبو هريرة	٦٧٣١
«من كل ما سألتهموه» رغبتم إليه فيه	مجاهد	ك ٦٥ ب إبراهيم	من مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاءه	أبو هريرة	١٢٣٧
من كل ما ضاق على الناس	الربيع بن خثيم	ك ٨١ ب ٢١	من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة	أبو ذر	١٩٥٢
من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له	ابن عمر	ك ٢٤ ب ٤	من مات وعليه صام عنه وليه	عائشة	٤٤٩٧
من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة	أنس	٥٨٣٢	من مات وهو يدع من دون الله نداءً دخل النار	ابن مسعود	٦٦٨٣
من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة	عمر	٥٨٣٤	من مات لا يجعل لله نداءً أدخل الجنة	قال ابن مسعود	٦٦٨٣
من لبس الحرير في الدنيا لن يلبسه في الآخرة	ابن الزبير	٥٨٣٣	من مات يجعل لله نداءً أدخل النار	عبد الله	١٢٣٨
من لمن مؤمناً فهو كقتله	ثابت بن الضحاك	٦٠٤٧	من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار	قال ابن مسعود	١٢٣٨
من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة	أنس	١٢٩	من مات يجعل لله نداءً أدخل النار	ابن مسعود	٦٦٨٣
من لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد أدى الله ورسوله	جابر	٣٠٣١ ، ٢٥١٠ ، ٤٠٣٧	من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار	ابن مسعود	١٢٣٨
			من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا بتيل فليأخذ على نعالها	أبو موسى	٤٥٢

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من مس الخمر من غير لبس	أنس	ك ٧٧ ب ٢٦	من والى قوماً بغير إذن مواله	علي	٧٣٠٠
من نابه شيء في صلاته فليقل	سهل	١٢١٨ ، ١٢٣٤	«من ورق الجنة»: يولغان الورق ويخصمان بعضه	قال أبو عالية	ك ٦٠ ب ١
من نحر فإنما هو لم يقدمه لأهله	البراء	٥٥٦٠	من وضع هذا ؟	ابن عباس	١٤٣
من نحر قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله	البراء بن عازب	٩٦٥	من وفي منكم فأجره على الله	عبادة	١٨
من نذر أن يطيع الله فليطعمه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه	عائشة	٦٦٩٦ ، ٦٧٠٠	من وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك	عبادة	٦٨٠١
من نسلك قبل الصلاة فذلك شاة لحم	البراء بن عازب	٩٥٥	من وقع في الشبهات كراع يرمى حول	النعمان بن بشير	٥٢
من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك	أنس	٥٩٧	الحصى يوشك أن يواقع	ابن عباس	٩٢٧
من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها	أنس	ك ٩٦ ب ٣٧	من ولي شيئاً من أمة محمد ﷺ فاستطاع أن يضرب فيه أحداً	ابن عباس	٣٦٢٨
من نسي فلا بأس (التسمية على النسيئة)	قال ابن عباس	ك ٧٢ ب ١٥	من ولي منكم شيئاً يضربه قوماً ويضع آخرين فليقبل	ابن عباس	٣٨٠٠
من نوقش الحساب عذب	عائشة	٦٥٣٦	من ولي منكم أمراً يضرب	ابن عباس	٥٩٩٧
من نوقش الحساب هلك	عائشة	٤٩٣٩	من لا يرحم لا يرحم	أبو هريرة	٦٠١٣
من نوقش الحساب يهلك	عائشة	١٠٣	من لا يرحم لا يرحم	جربور بن عبد الله	٣٧٢٠
من نوح عليه يعذب بما نوح عليه	للقيرة	١٢٩١	من يأت بني قريظة فيأثمهم بخيرهم ؟	الزبير	٤١١٣
من هاجر إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه	عمر	٦٩٥٣	من يأتيها بخير القوم ؟	جابر	٤٧٤١
من هاجت جامت الفتن نحو المشرق	أبو مسعود	٣٤٩٨	من يأجوج وما جوج تسعة وتسعة	أبو سعيد	٧٣٥٤
من هاجت والذي لا إله غيره قام	ابن مسعود	١٧٥٠	وتسعين ومنكم واحد	أبو هريرة	١٤٦٩ ، ٦٤٧٠
من هذا ؟	أسامة بن زيد	٤٩٨٠	من يسطر دناءه حتى اقضي مقالتي	أبو سعيد	ك ٦٢ ب ٧
من هذا ؟	القيرة بن شعبة	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢	من يتصور يصبره الله	أبو سعيد	٤٠٧٧
من هذا ؟	أبو عثمان	٣٦٣٤	من يضر بئر رومة فله الجنة	عائشة	٦٤٩٩
من هذا ؟	أبو هريرة	٣٨٦٠	من يلعب في ألوهه ؟	جندب	٢٠٥١
من هذا ؟	عائشة	٢٦٤٧ ، ٢٨٨٥	من يوالي يوالي الله به	النعمان بن بشير	ك ٣٠ ب ١٠
من هذا ؟	ابن عباس	١٣٤٠	من يوتج حول الحصى يوشك أن يواقع	أبو هريرة	٥٦٤٥
من هذا ؟	جابر	٢٣٠٩	من يود الله به خيراً يقفه	معاوية	٣١١٦ ، ٧١
من هذا ؟	أبو ذر	٦٤٤٣	من يود الله به خيراً يقفه في الدين	أبو سعيد	٧٣١٢
من هذا السائق ؟	سلمة بن الأكوع	٦١٤٨ ، ٤١٩٦	من يود الله به خيراً يقفه في الدين	أبو سعيد	ك ٣٠ ب ١٣
من هذه ؟	عائشة	٤٣ ، ١١٥١	من يستغف يصفه الله	حكيم بن حزام	١٤٢٨
من هذه ؟	جابر	١٢٩٣	من يستغف يصفه الله ومن يستغف يصفه الله	أبو هريرة	١٤٢٨
من هذه ؟	أم هانئ	٦١٥٨ ، ٣١٧١	من يستغف يصفه الله	أبو سعيد	١٤٢٧ ، ١٤٦٩ ، ٦٤٧٠
من هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له	ابن عباس	٢٨٠ ، ٣٥٧	من يستغف يصفه الله	حكيم بن حزام	١٤٢٨
عنده حسنة كاملة	ابن عباس	٦٤٩١	من يستغف يصفه الله	أبو سعيد	١٤٢٨ ، ١٤٦٩ ، ٦٤٧٠
من هم بسئة فلم يعملها كتبها الله له	ابن عباس	٦٤٩١	من يستغف يصفه الله	جندب بن عبد الله	٧١٥٢
حسنة كاملة	زيب امرأة	١٤٦٦	من يشتري بئر رومة فيكون دلوها فيها	عثمان	ك ٤٢ ب ١
من هما ؟	أبو هريرة	٤٤٧٥	كدلاً للمسلمين	جابر	٢١٤١ ، ٢٤٠٣
من ذنبه	علي	٣١٧٩ ، ٦٧٥٥	من يشتريه مني ؟	جابر	٦٧١٦ ، ٦٩٤٧

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من يضم أو يضيف هذا ؟	أبو هريرة	٣٧٩٨	مه ؟	ابن عمر	٥٢٥٢
من ضمن لي ما بين خفيه وما بين رجله	سهل بن سعد	٦٤٧٤	مه إنكن لأثن صواحب يوسف مروا أبيا	عائشة	٧١٦ ، ٦٧٩
أضمن له الجنة			بكر فليصل بالناس		
من بطع الأمير فقد أطاعني ومن بطع	أبو هريرة	٢٩٥٧	مه عليكم ما تطيقون من الأعمال فإن الله	عائشة	١١٥١
الأمير فقد عصاني			لا يمل حتى تملاوا		
من بطع الله إذا عصيت ؟ يأمنني الله على	أبو سعيد	٣٣٤٤ ، ٦٠٦	للهاجر من هجر ما نهى الله عنه	ابن عمر	٦٤٨٤ ، ١٠
أهل الأرض ولا تأمنوني ؟			﴿مهطعين﴾ التللان	قال ابن جبير	ك٦٥٦ ب القربت
من يعدل إذا لم يعدل قد خبت وخسرت	أبو سعيد	٣٦١٠	مهطعين : مدعي النظر	قال مجاهد	ك٤١٦ ب المظالم
من يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله رحم الله	عبد الله	٣١٥٠	مهل أهل الشام مهجة وهي الجسفة	ابن عمر	١٥٢٨
موسى			مهل أهل المدينة نو الخليفة	ابن عمر	١٥٢٨
من يعدلنا في رجل بلغني أنه في أهل بيتي	عائشة	٢٦٣٧	مهل أهل اليمن يملهم	ابن عمر	١٥٢٨
من يعدلني من رجل بلغني أنه في أهلي	عائشة	٢٦٦١	مهما اتفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة	سعد	٥٣٥٤
من يعدلني من رجل قد بلغني عنه أنه	عائشة	٤١٤١	ترفعها في بي امرأتك		
في أهلي			مهلاً يا عائشة إن الله يحب الرفق في الأمر	عائشة	٦٣٩٥ ، ٦٠٢٤
من بطع الأمير فقد عصاني	أبو هريرة	٢٩٥٧	كاه		
من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده	سلمة	١٠٩	مهلاً يا عائشة عليك بالرفق وليك والعنف	عائشة	٦٠٣٠
من النار			والفحش		
من يقيم ليلة القدر إيماناً واحساباً غفر له ما	أبو هريرة	٣٥	مهلاً يا عائشة عليك بالرفق وليك والعنف	عائشة	٦٤٠١
تقدم من ذنبه			مهلاً يا عائشة فإن الله يحب الرفق	عائشة	٦٢٥٦
من يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله	أنس	٢١	مهيم أو مه ؟	أنس	٦٣٨١ ، ٦٧٨١
كما يكره أن يلقي في النار					
من يلي من هذه البنات شيئاً فأحسن إليهن	عائشة	٥٩٩٥			
كن له ستراً من النار					
من ينظر ما صنع أبو جهل	أنس	٣٩٦٢ ، ٤٠٧٠			
من يوقف صواحب الحجر حتى يصلين ؟	أم سلمة	٢٩٦٣	مهيم يا عبد الرحمن ؟	أنس	٥٠٧٢
من يوقف صواحب الحجرات ؟	أم سلمة	٦٢١٨	للهمم الأيمن	قال ابن عباس	ك٦٦ ب١
المنابة أن ينذ الرجل إلى الرجل بشوّه	أبو سعيد	٥٨٤٤	﴿مهين﴾ : ضعيف	قال مجاهد	ك٦٥٦ ب السجدة
وينذ الآخر شوّه		٥٨٢٠	﴿موتلاً﴾ محرزاً	قال مجاهد	ك٦٥٦ ب لكهف
متاديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا	البراء	٥٨٣٦	موسى آدم طوال كأنه من رجال شعوة	ابن عباس	٣٣٩٦
منيري على حوضي	أبو هريرة	١٨٨٨ ، ١١٩٦	موسى رسول الله عليه السلام قال ذكر	أبي بن كعب	٤٧٢٦
منزلنا غداً إن شاء الله بخيف بني كنانة	أبو هريرة	٦٥٨٨	الناس		
حيث تقاسموا على الكفر		١٥٨٩ ، ٣٨٨٢	موضع سوط أحدكم من الجنة خير من	سهل بن سعد	٢٨٩٢
منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيف حيث	أبو هريرة	٤٢٨٥	الدنيا وما عليها		
تقاسموا على الكفر		٤٢٨٤	موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما	سهل بن سعد	٦٤١٥ ، ٣٢٥٠
المنزود : الموز	قال مجاهد	ك٥٩٦ ب٨	فيها		
﴿منه آيات محكمات﴾	قال مجاهد	ك٦٥٦ ب آل عمران	موضع قدم أحدكم من الجنة خير من الدنيا	أنس	٦٥٦٨
مه عليكم بما تطيقون فوالله لا يمل الله	عائشة	٤٣	وما فيها		
حتى تملاوا			معدك مكان كذا وكذا— (لصية)	عائشة	١٧٧٢
منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشتر	أبو قتادة	١٨٢٤	﴿موضوعة﴾ : منسوجة		ك٥٩٦ ب٨
إليها ؟			مولى القوم من أنفسهم	أنس	٦٧٦١
مه ؟	أنس	٦٣٨٦	﴿مولى الذين آمنوا﴾ وليهم	قال مجاهد	ك٦٥٦ ب محمد
			مولى القوم منهم	-	ك٦١٦ ب١٤

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
ك٦٤ب١٣		التي محمد بن عبد الله الهاشمي	٥٠٥٩	أبو موسى	المؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به
٤٦٣٢ ، ٣٤٢١	قال ابن عباس	نبيكم ﷺ عن أمر أن يقتني بهم			كالتربة طعمها طيب ولا ريح لها
٣١٥٢	ابن عمر	ترككم على ذلك ما شئنا	٤٤٥	أبو هريرة	الملكة تصلي على أحدكم ما دام في
٤٠٥٥	سعد بن أبي وقاص	تلى لي النبي ﷺ كتابته يوم أحد فقال لرم			مصلاه الذي صلى فيه
ك٥٩ب١٠	قال مجاهد	فذاك لي ولبي	٢١١٩	أبو هريرة	الملكة تصلي على أحدكم ما دام في
ك٧٢ب٢٤	قال عطاء	«نحلس» : الصفر يصب على رؤسهم			مصلاه الذي يصلي فيه
١٥٥١	أنس	نحر النبي ﷺ بثلاث يده قيلمًا	٣٢٨٨	عائشة	الملكة تحدث في العنان بالأمر يكون في
١٧١٤ ، ١٧١٢	أنس	نحر النبي ﷺ يده سبع بدن قيلمًا			الأرض
٢٨٥٢ ، ١٧٠٩	عائشة	نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه (القر)	٦٥٩	أبو هريرة	الملكة تصلي على أحدكم ما دام في
١٨١١	المسور	نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك			مصلاة ما لم يحدث
٥٥١٠	أسماء	نحرنا على عهد النبي ﷺ فرسًا فأكناه	٣٢٢٣	أبو هريرة	الملكة يتملقون ملائكة بالليل وملائكة
٥٥١٢	أسماء	نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسًا فأكناه			بالتهار ويحتجمون في صلاة الفجر
		نحرنا فرسًا على عهد رسول الله ﷺ	٥٨٢٠	أبو سعيد	الملكة لس الرجل ثوب الآخر يده
٥٥١٩	أسماء	فأكناه			بالليل أبو التهار
		نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال «رب	١٢٩٢	عمر	الميت يعذب بكاء الحى عليه
٣٣٧٢ ، ٤٥٣٧	أبو هريرة	لربي كيف تحيي الموتى ...»			الميت يعذب في قبره بما ينح عليه
٣٩٤٢	أبو موسى	نحن أحق بصومه	ك٣٤ب٦٠	قال ابن أبي أوفى	التاجش أكل ربا خائن
٣٣٧٢	أبو هريرة	نحن أحق من إبراهيم إذ قال «رب أرنى»	٢٩٨٢ ، ٢٤٨٤	سلمة	ناد في الناس فيأتون بفضل أزواجهم
٢٩٥٦ ، ٢٣٨	أبو هريرة	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد	١٢٠٦	أبو هريرة	نادت امرأة ابنها وهو في صومعة قالت : يا
٦٨٨٧ ، ٣٤٨٦		كل أمة أوتوا الكتاب			جريح
٨٧٦ ، ٧٠٣٦			ك٦٥ب٦٥	قال مجاهد	«نادية» عشيرته
٧٤٩٥ ، ٦٦٢٤			٢٦٧٥	عبد الله بن أبي أوفى	التاجش أكل ربا خائن
٧٣٩٦	أنس	نحن الذين باليهما محمدًا	٣٢٦٥	أبو هريرة	ناركم جزء من سبعين جزءًا من نار جهنم
٣٩٤٣	ابن عباس	نحن أولى موسى منكم	٣٤٩٥	أبو هريرة	الناس تبع لقرش في هذا الشأن مسلمهم
٤٧٣٧ ، ٣٩٤٣	ابن عباس	نحن أولى موسى منهم فصوموه			تبع لمسلمهم
٣٠٥٨	أسامة بن زيد	نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة المحصب	٣٢٨٣ ، ٣٤٩٦	أبو هريرة	الناس معادن خيارهم في الجاهلية
		حيث	٣٥٨٩		
١٥٩٠	قال ابن شهاب	نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة حيث	٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩	أنس	ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل
		تقاسموا على الكفر	٧٠٠٢		الله
ك٦٨ب٢٣	قال ابن شهاب	نحو ظهار الحر	٦٢٨٢ ، ٦٢٨٣	أنس وأم حرام	ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل
ك٥٩ب١١	عائشة	نخلها كأنها رؤوس الشياطين			الله يركبون ثبج هذا البحر
٢٨٤٧	جابر	ندب النبي ﷺ الناس	٢٨٧٧ ، ٢٨٧٨	أنس	ناس من أمتي يركبون البحر الأخضر في
٧٢٦١ ، ٢٩٩٧	جابر	ندب النبي ﷺ الناس يوم الخندق			سبيل الله
٣١٥٩	جابر بن حية	ندبنا عمر واستعمل علينا	٣٣٩٨	أبو سعيد	الناس يصعدون يوم القيامة فأكون أول من
١٨٦٦	عقبة بن عامر	ندوت اخوتي أن تمشي			يقيم
ك٨ب٨	قال ابن عباس	«ندرب لك ما في بطني محرراً»	ك٨١ب٤٣	قال ابن عباس	التاقر الصور
٤٧٨٣	أنس بن مالك	نرى هذه الآية نزلت في أنس بن النضر	١١٧	ابن عباس	نام النعيم ؟
ك٩١ب٢٨	أبو هريرة	نزع الله من البشر حتى	١٣٨	ابن عباس	نام حتى نضج ثم صلى وربما قال اضطجع
٤١٢١	أبو سعيد الخدري	نزل لعل قرينة على حكم سعد			حتى نضج
١٧٦٨	نافع	نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر	٢٨٠٠ ، ٢٧٩٩	أم حرام	نام النبي ﷺ يوماً قرناً مني ثم استيقظ
٤٦١٦	ابن عمر	نزل تحريم الخمر			ينسم قفلت
			٢٧٦	ميمونة	ناولته ثوباً فلم يأخذه
			٢٦٦	ميمونة	ناولته خرقة

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
زل تحريم الخمر وهي من خمسة	ابن عمر	٤٦١٩	نصرت بالرعب مسيرة شهر	جابر	٤٣٨، ٣٣٥
زل جبريل فأنني فضليت معه ثم صليت معه	أبو مسعود	٣٢٢١	نصرت بالرعب مسيرة شهر	جابر	ك٥١٦ ب٢٦
زل جبريل فضلى رسول الله	أبو مسعود	٤٠٠٧	نصرت بالعصا	-	ك٥١٦ ب١٢٢
زل رمضان شقق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً	أصحاب محمد	ك٣٠ ب٣٩	نصرت بالعصا وأهلك عاد بالدينور	ابن عباس	١٠٣٥، ٤١٠٥
زل عند سرحات عن يسار الطريق في مسيل دون هرشى	ابن عمر	٤٨٩	نصف الدهر نصيبى لكم	عبدالله بن عمرو	١٩٧٤، ١٩٧٥
زل نبي من أنبياء تحت شجرة فلذخه لملء	أبو هريرة	٣٣١٩	النضرة في الوجوه	قال الحسن	ك٥٩٩ ب٨
زلت آية الحجاب في زينب بنت جحش	أنس	٧٤٢١	«نضاختان»: فياختان	قال ابن عباس	ك٥٩٩ ب٨
زلت في أبي طالب «يريد الله بكم	المسيب	ك٩٧ ب٣١	نظر ابن عمر يوماً وهو في المد	عبدالله بن دينار	٣٧٣٤
زلت في أهل الكتاب «والذين يكتزون	قال معاوية	١٤٠٦	نظر إلى السماء قرأ «إن في خلق	ابن عباس	٦٢١٥
زلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعته النبي ﷺ في سرية	ابن عباس	٤٥٨٤	نظر النبي ﷺ إلى رجل يقاتل المشركين	سول بن سعد	٦٤٩٣
زلت فينا وفيهم «والذين يكتزون	قال أبو زر	١٤٠٦	نظر أنس إلى الناس يوم الجمعة	قال أبو عمران	٤٢٠٨
زلت في خاصة	كعب بن عجرة	١٨١٦	نظرت إلى خاتم النبوة	السائب بن يزيد	١٩٠
زلت في وفي صاحب لي في بئر	الأشعث ابن قيس	٦٦٦٠	نظرت إلى خاتم النبوة بين كفيه	السائب بن يزيد	٥٦٧٠
زلت «هذان خصمان اختصموا	قال أبو زر	٣٩٦٦	نظرت كم يكن الرجل	فضائل القرآن	٥٠٥١
زلت هذه الآية فينا «لذ همت طافتان منكم أن تشللا»	قال جابر	٤٠٥١	نظرنا النبي ﷺ ذات ليلة حتى نعي النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي	أنس	٦٠٠
زلت هذه الآية فينا كانت الأنصار إذا حجوا فجاؤوا	البراء	١٨٠٣	نمى لنا رسول الله ﷺ النجاشي	أبو هريرة	١٣١٨
زلت هذه الآية «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم»	ابن عباس	٤٥٩٠	نمى	أبو هريرة	١٣٢٧
زلت هذه الآية «ولا تجهز بصلاتك	عائشة	٧٥٢٦	نمى	أنس	٦١٦٧
زلت رسول الله ﷺ مخطف بككة	ابن عباس	٤٧٢٢، ٧٥٢٥	نمى (الله سماني لك؟)	ابن مسعود	٥٠٥٠
زلنا للزلفة فاستأذنت النبي سودة أن تلعب	عائشة	١٦٨١	نمى (أحب أن ألقه؟)	عائشة	٣٩٠٥، ٢٢٩٧
النساء أعلم بذلك	قال ابن سيرين	ك٦٤ ب٢٤	نمى (أقنت النبي ﷺ في الصبح؟)	أسمة بنت أبي بكر	٥٩٧٨
نساء قريش خير نساء ركين الإبل أضاء	أبو هريرة	ك٦٠ ب٤٦	نمى (أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟)	ضمائم بن ثعلبة	ك٣٦ ب٦
على الطفل	قال ماهد	ك٦٠ ب١	نمى (أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والمصر؟)	أنس	٤٩٦١
«نسبح بحمدك»: تنظملك	قال مجاهد	ك٦٥ ب١٦٥	نمى (الله سماني لك؟)	جابر	٣٠٣٢، ٣٠٣١
«نستسبح» نكب	قال أنس	ك٣٧ ب٧	نمى (أحب أن ألقه؟)	أنس	١٠٠١
نسخ عثمان المصاحف	قال زيد بن ثابت	٢٨٠٧	نمى (أقنت النبي ﷺ في الصبح؟)	أنس	٥٨٥٠، ٣٨٦
نسخت الصحف في المصاحف	قال ابن عباس	٥٣٤٤	نمى (أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟)	خباب	٧٦١، ٧٦٠
نسخت هذه الآية عليها عند أهلها	قال مجاهد	ك٥٩ ب٤	نمى (أكان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والمصر؟)	عائشة	٧٧٧، ٧٤٦
«نسلخ» نخرج أحدهما من الآخر	قال ابن عباس	ك٦٠ ب٤٨	نمى (الله سماني لك؟)	عائشة	٥٨٠٧
النسي: الخفير	قال ابن عباس	ك٦٠ ب٤٨	نمى (إن أمي أفتنت نفسها وأظنها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟)	عائشة	١٣٨٨
«نسيأ»: لم أكن شيئاً	قال ابن عباس	ك٦٠ ب٤٨	نمى (إن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إن أمه توفيت أيتيمها إن تصدقت عنها؟)	ابن عباس	٢٧٧٠
نشأ: قام بالحبيشة	قال ابن عباس	ك١٩ ب٦	نمى (إن فريضة لله ألحكت لي شيخاً كبير لا يثبت على الراحة فألحج عنه؟)	ابن عباس	١٨٥٥
النصح لكل مسلم	جبرين عبطه	٥٨	نمى (أنهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟)	جابر	١٩٨٤
النصف كثير	سعد	٢٧٤٤	نمى (لو ترجوه بأبي أنت؟)	عائشة	٥٨٠٧
نصرت بالرعب	أبو هريرة	٦٩٩٨، ٢٩٧٧	نمى (جبريل)	أنس	٤٤٨٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
نعم . (سألت النبي ﷺ عن الجدر أمن البيت هو؟)	عائشة	١٥٨٤	نعم المدلان ونعم الملاوة	قال عمر	ك٢٣ب٤٢
نعم . (تطعلي صلتها؟)	أبو سعيد	٣٩٢٣	نعم للتيحة اللقحة الصفي	أبو هريرة	٢٦٢٩
نعم . (فهل تمنع منها؟)	أبو سعيد	٣٩٢٣	نعم النساء نساء الأنصار	قلقت عائشة	ك٣ب٥٠
نعم . (هل رجم رسول الله ﷺ؟)	عبدالله بن أبي أوفى	٦٨١٢	نعم إن الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة	عائشة	٢٦٤٦
نعم . (هل يقضي أن أحج عنها؟)	ابن عباس	٤٣٩٩	نعم بيت من قصب لا صخب فيه ولا نصب	عبدالله بن أبي أوفى	٣٨١٩
نعم . (هل يقضي عنه أن أحج عنه؟)	ابن عباس	٦٢٢٨	نعم بين العمودين اليمانيين	بلال	١٥٩٨
نعم . (يا رسول الله أعجب أن أقتله؟)	جابر	٤٠٣٧	نعم تربت بينك قيم يشبهها ولدها	زينب بنت أبي سلمة	١٣٠
نعم . (يا رسول الله أكسبها؟)	سهل بن سعد	٥٨١٠ ، ٢٠٩٣	نعم تصدق عنها	عائشة	٢٧٦٠
نعم . (يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها أيتبعها شيء إن تصدقت به عنها؟)	ابن عباس	٢٧٦٢ ، ٢٧٥٦	نعم ثم لا تجزئ عن أحد بعدك	البراء	٥٥٦٣
نعم . (يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟)	ابن عباس	١٨٥٤ ، ١٥١٣	نعم حجى عنها	ابن عباس	١٨٥٢ ، ٧٣١٥
نعم . (يا رسول الله إننا كنا في جاهلية وشر فجانما الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟)	حليفة بن اليمان	٣٦٠٦	نعم دعة إلى أبواب جهنم من أجلهم إليها قلدوه فيها	حليفة	٣٦٠٦
نعم . (يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار؟)	عمران بن حصين	٦٥٩٦	نعم ركنين بين السارين اثنين على يساره إذا دخلت ثم خرج فصلى	ابن عمر	٣٩٧
نعم . (يا رسول الله ما أحسن هذه فأكسبها؟)	سهل بن سعد	٦٠٣٦	نعم صلي أمك	اسماء بنت أبي بكر	ك٢٦٢٠ ، ٧٨٨
نعم . (يا رسول الله يستامر النساء في ألبساعهن؟)	عائشة	٦٩٤٦	نعم صليها	اسماء بنت أبي بكر	ك٢٦٢٠ ، ٥٩٧٩
نعم أحببت أن يراني الجهال	قال جابر	٣٧٠	نعم غلاب القبر	عائشة	١٣٧٢
نعم أخر ليلة صلاة العشاء	أنس	٦٦١	نعم فجلس النبي ﷺ في المجلس	سهل بن سعد	٢٠٩٣
نعم اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر	أبو سعيد	٢٠٣٦	نعم فلزعل	البراء	٣١٨٤
نعم اذنوا لها .	أبو هريرة	١٤٦٢	نعم فحج آدم موسى	أبو هريرة	٤٧٣٦
نعم إذا .	ابن عباس	٥٦٥٦ ، ٣٦١٦	نعم فلدنا مائة فالفرغ على يديه فنسل مرتين ثم مضى	عبد الله بن زيد	١٨٥
نعم إذا توضأ	ابن عمر	٢٨٩	نعم فدين الله أحق أن يقضي	ابن عباس	١٩٥٣
نعم إذا توضأ أحدكم فليرقد وهو جنب	ابن عمر	٢٨٧	نعم كت أرحاها على فراريط لأهل مكة	أبو هريرة	٢٢٦٢
نعم إذا رأت الماء	أم سلمة	٢٨٢ ، ٣٣٢٨	نعم لك أجر ما أنقذت عليهم	أم سلمة	٥٣٦٩
نعم إذا كثر الخبث	زينب ابنة جحش	٣٣٤٦ ، ٣٥٩٨	نعم ما لأحدكم بحسن عبادة ربه	أبو هريرة	٢٥٤٩
نعم البدعة هذه	قال عمر	٢٠١٠	نعم هل تضلون في رؤية الشمس بالظلمة	أبو سعيد الخدري	٤٥٨١
نعم الجهاد الحج	عائشة	٢٨٧٦	نعم هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن جعل الله	أبو ذر	٦٠٥٠
نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل	ابن عمر	١١٢٢ ، ٣٧٣٩	نعم هو في ضحضاح من نار لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار	الطلب	المطلب
نعم الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة	عائشة	٥٠٩٩	نعم وأرجو أن تكون منهم	أبو هريرة	١٨٩٧
نعم الصلوة اللقحة الصفي منحة والشاة الصفي منحة	أبو هريرة	٥٦٠٨	نعم وأرجو أن تكون منهم يا أبا بكر	أبو هريرة	٣٦٦٦
		١١٥٧	نعم وفيه دخن	حليفة	٣٦٠٦
		١١٥٧	نعم ولن تجزي عن أحد بعدك	البراء بن عازب	٩٨٣ ، ٩٥٥
		١١٥٧	نعم ولها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة	عبدالله	١٤٦٦
		١١٥٧	نعم ولولا مكاتي من الصفر ما شهدت	ابن عباس	٩٧٧
		١١٥٧	خرج حتى أتى العلم	قال ابن عباس	٨٦٣
		١١٥٧	نعم وهل من نبي إلا رعاها	جابر	٥٤٥٣
		١١٥٧	نعم ويتوضأ (أكان النبي يرقد وهو جنب)	عائشة	٢٨٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
نعماً لأحدكم بحسن عبادته ويصحب لسيده	أبو هريرة	٢٥٤٩	نهى النبي ﷺ أن تصبر اليهالك	أنس	٥٥١٣
نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ	ابن عباس	٦٤١٢	نهى النبي ﷺ أن تضرب	ابن عمر	٥٥٤١
نعموا بالله من سوء الفتن	عمر	٧٠٨٩	نهى النبي ﷺ أن تقبى البيع	ابن مسعود	٢١٤٩
نمى النجاشي في اليوم الذي مات فيه خرج إلى المصلى	أبو هريرة	١٢٤٥ ، ١٢٣٣	نهى النبي ﷺ أن تتكح المرأة على عمتها	أبو هريرة	٥١١٠
نمى إلى أصحابه النجاشي ثم قدم فصفا خلفه	أبو هريرة	١٣١٨	نهى النبي ﷺ أن يباع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه	ابن عمر	٢١٢٤
نمى جعفرأ وزيدأ قبل أن يجيء خبرهم وعباءة تلرفان	أنس	٣٦٣٠	نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه	ابن عباس	٢١٣٢
نمى زيدا وجعفرأ وابن روضة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم	أنس	٤٢٦٢ ، ٣٧٥٧	نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضهم على بيع بعض	ابن عمر	٥١٤٢
نمى لنا النجاشي صاحب الحبشة يوم الذي مات فيه	أبو هريرة	١٣٦٧	نهى النبي ﷺ أن يترعرع الرجل	أنس	٥٨٤٦
نمى لهم النجاشي صاحب الحبشة في اليوم الذي مات فيه	أبو هريرة	٢٨٨٠	نهى النبي ﷺ أن يجمع بين التمر والزهر	أبو قتادة	٥٦٠٢
نفزهم ولا يفزونا	سليمان بن مرد	٤١٠٩	نهى النبي ﷺ أن يحتي الرجل	أبو هريرة	٣٦٨
نفي النبي ﷺ الزاني سنة	ك٥٢٢ ب٨		نهى النبي ﷺ أن يحتي بالثوب الواحد	أبو هريرة	٥٨١٩
نفض النبي ﷺ في سجوده في كسوف النفس تمنى وتشتهي والفرج يصدق وذلك كله ويكذبه	عبد الله بن عمرو	ك٥٢١ ب١٢	نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو	ابن عمر	٢٩٩٠
النفس تمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك ويكذبه	أبو هريرة	٦٣٤٣	نهى النبي ﷺ أن يشتعل الصماء	أبو هريرة	٥٨١٩ ، ٣٦٨
نفر من قدر إلى قدر الله	قال عمر	٥٧٢٩	نهى النبي ﷺ أن يشرب من في السقاء	أبو هريرة	٥٦٢٨
نفقة الرجل على أهله صدقة	-	ك٥٢ ب٧	نهى النبي ﷺ أن يضحك الرجل بما يخرج من الأخص	عبد الله بن زعنة	٦٠٤٢
نفقة الرجل على أهله صدقة	أبو مسعود	٤٠٠٦	نهى النبي ﷺ أن يعلق أهله ليلاً	جابر	١٨٠١
«النفس زوجت» يزوج نظيره	قال عمر	ك٥٢٥ ب١٥	نهى أن ينام الرجل من مجلسه ويجلس في آخر	ابن عمر	٦٢٧٠
نتركهم بها على ذلك ما شئنا	ابن عمر	٢٢٣٨	نهى النبي ﷺ أني قرن الرجل بين التمرتين جميعاً حتى يستأذن	ابن عمر	٢٤٨٩
نتركهم ما أكرم الله	عمر	٢٧٣٠	نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقدمه	ابن عمر	٩١١
نكح عائشة وهي بنت ست سنين ثم بنى بها وهي بنت تسع سنين	عروة	٢٨٩٦	نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً	ابن عمر	٥٨٤٧
«نكنا» قليلاً	قال مجاهد	ك٥٩ ب٣	نهى بؤرس لو زعفران	أبو لبابة	٣٢٩٩ ، ٣٢٩٨
«نكروا» غيروا	قال مجاهد	ك٦٣٥ ب١٣	نهى بعد ذلك عن فوات البيوت وهي العواير	ك٥٢٤ ب١٨	
نمت عند ميمونة والنبي ﷺ عندها تلك الليلة فوضأ	ابن عباس	٦٩٨	نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال	أبو ثعلبة	٥٧٤٨١ ، ٥٧٨٠
نزل غدا إن شاء الله بغيف	أبو هريرة	٧٤٧٩	نهى النبي ﷺ عن أكل لحوم الحمر الأهلية	ابن عمر	٤٢١٨
«نششك» : في أي خلق نشاء	قال مجاهد	ك٦٠ ب١	نهى من الإقرا أن يستأذن الرجل منكم أخاه	ابن عمر	٢٤٥٥
«النهي» : التقي	قال ابن عباس	ك٦٠ ب٢٢	نهى النبي ﷺ عن التقمي	أبو هريرة	٢١٦٢
نهى الله أن تضار والدته بولدها	قال الزهري	ك٦٩ ب٤	نهى النبي ﷺ عن الجمر الأخضر	عبد الله بن أبي	٥٥٩٦
نهى للمصدق خاصة عن الشراء	جابر	ك٢٤ ب٥٩	نهى النبي ﷺ عن الخلف	أوفى	
نهى النبي ﷺ أن يباع الثمرة حتى تتشقق	أنس	٢١٩٥	نهى النبي ﷺ عن الدباء والمزفت	عبد الله بن	٥٤٧٩ ، ٤٨٤١
نهى أن يباع ثمرة النخل حتى تزهر			نهى النبي ﷺ عن الزبيب والتمر والبسرو	مفضل المزني	٦٢٢٠
			الرطب	علي	٥٥٩٤
			نهى النبي ﷺ عن الشرب من في السقاء	جابر	٥٦٠١
				ابن عباس	٥٦٢٩

الرقم	الراوي	الحديث	الرقم	الراوي	الحديث
٥٥٢٤، ٥٥٢٠	جابر	نهى النبي ﷺ يوم خير عن لحوم جابر الحمر ورخص في لحوم الخيل	٢١٨٢	أبو بكر	نهى النبي ﷺ عن الفضة بالفضة
٤١٤	أبو سعيد	نهى أن يزيق الرجل بين يديه	٢١٨٧	ابن عباس	نهى النبي ﷺ عن المحاقلة والمزانية
٥٥١٤	ابن عمر	نهى أن تصبر بهيمة أو غيرها	٢٣٨١	جابر	نهى النبي ﷺ عن المخايرة والمحاقلة والمزانية
٧٢٢٥	كعب بن مالك	نهى رسول الله ﷺ للمسلمين عن كلامنا	ك ٣٤٤ ب ٨٢	أنس	نهى النبي ﷺ عن المزانية والمحاقلة
٥١٠٨	جابر	نهى رسول الله ﷺ أن تتكح المرأة على	٥٨١٩	أبو هريرة	نهى النبي ﷺ عن الملازمة والمتابذة
ك ٦٧ ب ٢٧،	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ أن تتكح المرأة على	٣٩٦٣، ٢١٤٢	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن التجش
٥١٠٨			٦٦٠٨، ٦٦٩٣	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن الترو وقال إنه لا يرد شيئاً
٢١٤٠	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ أن يبيع	٢٤٧٤	عبد الله بن يزيد الأنصاري	نهى النبي ﷺ عن النهي والمثلة
٢١٥٩	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد	١٤٨٧	جابر	نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يلدو صلاحها
٢٢٧٤	ابن عباس	نهى رسول الله ﷺ أن يتلقى الركبان	٢١٨٩	جابر	نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب
٣٦٧	أبو سعيد	نهى رسول الله ﷺ أن يحشي الرجل في	٢٢٤٩	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يصلح
٥٨٥٢	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً يزخران أو ورس	١٤٨٦	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يلدو صلاحها
٥٦٢٥	أبو سعيد	نهى رسول الله ﷺ عن احتشاك الأسقية	٢٢٤٨، ٢٢٥٠	ابن عباس	نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه
٣٦٧	أبو سعيد	نهى رسول الله ﷺ عن استعمال الصماء	٢٢٤٦	ابن عباس	نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه
٢٧٢٧	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن التلقي	٦٧٥٦	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته
٣٤٩٢	زينب بنت أبي سلمة	نهى رسول الله ﷺ عن الدعاء	٣٦٨	أبو هريرة	نهى النبي ﷺ عن يمتين عن اللمس والنبذ
٥٦٢٧	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القربة أو السقاء			
٥٥٩٢	جابر	نهى رسول الله ﷺ عن الطروف	٢١٦٤	عبد الله	نهى النبي ﷺ عن تلقي البيع
٥٥٢٣	علي	نهى رسول الله ﷺ عن التمتع عام خير ولحوم الحمر الإنسانية	٢٠٨٦	أبو جعفر	نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب وثنم الدم
٥٥٢٣	علي	نهى رسول الله ﷺ عن التمتع عام خير	٥٣٤٦	أبو مسعود	نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن وصعر البني
٥١١٥	علي	نهى عن التمتع وعن لحوم الحمر الأهلية	٥٧٦١	أبو مسعود	نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البني
		زمن خير	١٩٨٤	محمد بن عباد	نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟
٢٢٠٧	أنس	نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة	١٩٩١	أبو سعيد	نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر
٢٢٠٥	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ عن المزانية	٥٨١٩	أبو هريرة	نهى النبي ﷺ عن ... عن صلاتين بعد الفجر
٥٨٢١	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن الملازمة والمتابذة	٢٢٨٤	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن عصب الفضل
١٩٦٤	عائشة	نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم	٢٣٤٤	رافع بن خديج	نهى النبي ﷺ عن كراه المزارع
١٩٦٢	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ عن الوصال	٥٣٤٨، ٢٢٨٣	أبو هريرة	نهى النبي ﷺ عن كسب الإمام
١٩٦٥	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصوم	٥٥٢٧	الزهري	نهى النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع
٧٢٤٢، ٦٨٥١	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن الوصال	ك ٥٢٢ ب ٨		نهى النبي ﷺ عن كلام كعب
٥٦٢٧	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ أن يبيع جاره	ك ٧٨ ب ٦٣	كعب بن مالك	نهى النبي ﷺ عن كلامنا
٢١٨١	البراء بن عازب	نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق	٦٢٨٤، ٢١٤٧	أبو سعيد	نهى النبي ﷺ عن ليستين وعن يمتين
	وزيد بن أرقم	ديناً	٥٥٢٦، ٥٥٢٥	البراء وابن أبي أوفى	نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر
٢٥٣٥	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته	٥٥٢٢، ٥٥٢١	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن لحوم الأهلية يوم خير
٥٨٨	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين	٦٠٧٥، ٦٧٠٤	عبد الرحمن وللسور	نهى عما قد علمت من الهجرة فإنه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه
٦٢٥٥	كعب بن مالك	نهى رسول الله ﷺ عن كلامنا	ك ٣٠ ب ٥٠		نهى النبي ﷺ عنه (الوصال)
٥٨٢١	أبو هريرة	نهى رسول الله ﷺ عن ليستين أن يمتين	٥٣٤٣	أم عطية	نهى النبي ﷺ ولا تحس طيباً إلا أدنى ظهورها إذا طهرت

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
نهى رسول الله ﷺ عن لبستين وعن يمينين	أبو سعيد	٥٨٢٠	نهى عن يمينين وعن لبستين وعن صلاتين	أبو هريرة	٥٨٤
نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم	جلير	٤٢١٩	نهى عن تخم الذهب وعن ركوب الميائير	البراء بن عازب	٦٢٣٥
الحمر ورخص في الخيل			نهى عن ثمن الدم وثن الكلب وأكل الربا	أبو جحيفة	٥٩٤٥
نهى عن الشرب في الفضة	البراء	٦٢٣٥	ومولكه		
نهى عن الشغل	ابن عمر	٥٩٦٠، ٥١١٢	نهى عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب الأمة	أبو جحيفة	٢٢٣٨
نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس	أبو هريرة	٥٨٤	نهى عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب البهي	أبو جحيفة	٥٩٦٢
نهى عن القتران إلا أن يستأذن الرجل منك أخاه	ابن عمر	٢٤٩٠	نهى عن ثمن الكلب وكسب البهي	أبو جحيفة	٥٣٤٧
نهى عن القتران ثم يقول إلا أن يستأذن الرجل أخاه	ابن عمر	٥٤٤٦	نهى عن حمر الأهلية	الحكم بن عمرو	٥٥٢٩
نهى عن القزع	ابن عمر	٥٩٢١	نهى عن خاتم الذهب	أبو هريرة	٥٨٦٤
نهى عن لمة عام خيبر ولحوم الحمر الأنسية	علي	٥٥٢٣	نهى عن خاتم الذهب وعن الحرير والإستوق	البراء	٥٨٦٣
نهى عن المزانة	ابن عمر	٢١٨٥، ٢١٧٢	نهى عن صوم هذا اليوم (العيد)	ابن عمر	١٩٩٤
نهى عن المزانة أن يبيع ثمر حاصله إن كان نخلًا بتمر	ابن عمر	٢٢٠٥	نهى عن صلاة بعد الصبح والعصر	أبو سعيد	١٩٩٢
نهى عن المزانة بيع الثمر بالتمر إلا أصحاب العراق	والفح بن خديج	٢٢٨٣	نهى عن قتل النساء والصبيان	ابن عمر	٣٠١٥
نهى عن المزانة بيع الثمر بالتمر إلا أصحاب العراق	حشمة	٢٣٨٤	نهى عن قتل جنات البيوت	أبو لبابة البصري	٤٠١٧، ٢٣١٣
نهى عن المزانة والمحلاة	أبو سعيد	٢١٨٦	نهى عن كراه الزنازع	عماد (رافع بن خديج)	٢٣٤٤، ٢٢٨٦
نهى عن المزانة والمزانة بيع الثمر بالتمر كيلاً	ابن عمر	٢١٧١	نهى عن لبس الحرير إلا هكذا وصف أنا النبي ﷺ أصعبه	عمر	٥٨٢٩
نهى عن المتبلة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل	أبو سعيد	٢١٤٤	نهى عن مئة النسل يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الأنسية	علي	٤٢١٦
نهى عن الملاسة والمتبلة	أبو هريرة	٢١٤٦	نهى عنه النبي ﷺ (بيع المتبلة)	أنس	٣٤٦ ب٢٣
نهى عن الملاسة والمتبلة في البيع	أبو سعيد	٥٨٢٠	نهى عنه النبي ﷺ (بيع للملاسة)	أنس	٦٥٨٦٢ ب٢٤
نهى عن التجشع وعن التصرة	أبو هريرة	٢٧٧٧	نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث	علي	٥٥٧٣
نهى عن التبهة والمثلة	عبد الله بن يزيد	٥٥١٦	نهانا أن ندعو بالموت	خباب	٥٦٧٢، ٦٣٤٩
نهى عن الواشمة والموشومة وأكل الربا ومولكه	أبو جحيفة	٢٠٨٦	نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة	حنيفة	٥٨٣٧
نهى عن الورق بالذهب نساء بناجز	ابن عمر	٢٢٤٩	نهانا عن كية الفضة وخاتم الذهب والحرير والديباغ	البراء	١٢٣٩
نهى عن الوشم	أبو هريرة	٥٧٤٠، ٥٩٤٤	نهانا عن الحرير والديباغ والشرب في آنية الذهب والفضة	حنيفة	٥٦٣٢
نهى عن بيع الثمار حتى ترثي	أنس	١٤٨٨، ٢١٩٨	نهانا النبي ﷺ عن الميائير الحمر والقسى	البراء	٥٨٣٨
نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها	ابن عمر	٢١٩٤	نهانا عن التياحة	أم عطية	٤٨٩٢
نهى البائع والمبتاع			نهانا عن خاتم الذهب وليس الحرير والديباغ	البراء بن عازب	٥٦٥٠
نهى عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرية أن تباع	حشمة	٢١٩١	نهانا النبي ﷺ عن سبغ نهى عن خاتم الذهب	البراء	٥٨٦٣
نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها وعن النخل حتى يزهر	أنس	٢١٩٧	نهانا النبي ﷺ .. عن لبس الحرير	حنيفة	٥٨٣٧
نهى عن بيع الذهب بالورق ديناً	البراء بن عازب	٢١٨٠			
نهى عن بيع ثمر التمر حتى يزهر	أنس	٢٢٠٨			
نهى عن بيع حبب الحبلبة	ابن عمر	٢١٤٣			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
نهانا عن تختم الذهب وعن ركوب نهانا عن خواتيم الذهب وعن آية الفضة نهانا عن ذلك (الاستخفاف)	البراء البراء ابن مسعود	٦٢٣٥ ٥١٧٥ ٥٠٧٥، ٥٠٧٥	هاجرنا مع رسول الله ﷺ نبتني وجه الله ووجب أجرنا على الله	خباب	٣٩١٤
نهانا عن ذلك - (الجلوس قبل أن توضع الجنائز)	أبو سعيد	١٣٠٩	ها هنا الفتنة (ثلاثاً) من حيث يطلع قرن الشيطان	ابن عمر	٣١٠٤
نهانا عن سبع عن خاتم الذهب وعن ليس الحرير	البراء	٦٢٢٢	ها هنا أمرك النبي ﷺ أن تترك الراية هؤلاء نزولوا على حكمك	العباس	٢٩٧٦
نهانا عن ليس الحرير والديباغ نهانا في ذلك أهل البيت أن تتبذ في الدباء والمزفت	البراء عائشة	٥٨٤٩ ٥٥٩٥	«هاد» دافع هاهنا وثم سواء	أبو سعيد قال ابن عباس قال أبو موسى	٤١٢١، ٦٢٦٢ ك٦٥ ب٦٥ ك٤٤ ب٦٦
نهاهم عن أربع عن الحتم والدباء والتفير والمزفت	ابن عباس	٥٣	«هب لنا من أزواجنا»	قال الحسن	ك٦٥ ب٦٥ الفرقان
نهاهم عن الدباء والحتم والمزفت نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدواً	ابن عباس الحسن	٧٢٦٦، ٨٧ ك١٣ ب٩	«هياه مشورا» ما تسني به الريح هية الرجل لامرأته والمرأة تزوجها جائرة هية الرجل لامرأته والمرأة تزوجها لا يرجمان هيلت أجنة واحدة هي إنها جنان	قال إبراهيم عمر بن عبد العزيز أنس	ك٥١ ب١٤ ك٥١ ب١٤ ٦٥٦٧
نهى أن يصلي الرجل مختصراً نهى عن الحصر في الصلاة نهى عن بيع النخل حتى يصلح وعن بيع الورق مساه بناجر	أبو هريرة أبو هريرة ابن عمر	١٢٢٠ ١٢١٩ ٢٢٤٧	هي تمسك لي هجرة النبي ﷺ تساه في غير هدم حائطاً له فوجد فيه سلع حية فقال انظروا أين هو	أبو أسيد معاوية بن حينة ابن عمر	٥٢٥٥ ك٦٧ ب٩٢ ٣٣١٠
نهى عن لبس ثياب نهي أن نحد أكثر من ثلاث إلا بزوج نهي أن نصوم يوم النحر نهي أن يبيع حاضر لباد نهي عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا	أبو هريرة أم عطية ابن عمر أنس أم عطية	٢١٤٥، ٥٨٢١ ١٢٧٩، ٥٣٤٠ ٦٧٠٦ ٢١٦١ ١٢٧٨،	«هدى للمقين» بيان ودلالة هذا أتيتم عليه خيراً فوجبت له الجنة هذا أتيتم عليه شراً فوجبت له النار هذا أحد جبل يحبنا ونحبه هذا الأمل وهذا أجله فبينما هو كذلك إذ جاءه الحظ الأقرب	قال معمر أنس أنس أبو حميد أنس	ك٩٧ ب٤٦ ١٣٦٧ ١٣٦٧ ٤٤٢٢ ٦٤١٨
نهى عن التكلف ها إن الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان	عمر ابن عمر	٧٢٩٣ ٣٢٧٩	هذا الإنسان وهذا أجله محيط به هذا الحمال لا حمال خير هذا أبرتنا وأظهر هذا الذي تزعمن ما تزعمن فوالله لهم أشبه به من الغراب	ابن مسعود عروة بن الزبير عائشة	٦٤١٧ ٣٩٠٦ ٥٨٢٥
هات قد بلغت محلها هاتان السجستان لمن لا يدري زاد في صلاته أو نقص هاتوا ما عندكم	أم عطية ابن مسعود	١٤٤٦ ٦٦٧١	هذا القفه بينه هذا المال خضرة حلوة هذا المقام المحمود الذي وعده نبيكم ﷺ هذا أمر كبه الله على بنات آدم	سفيان الثوري حكيم بن حزام قال أنس	ك٤٤ ب٣٣ ٦٤٤١ ٧٤٤٠
هاجر إبراهيم بسارة دخل بها قرية فيها ملك من الملوك	أبو هريرة	٦٩٥٠	هذا أمين هذه الأمة	عائشة حليقة	٥٥٥٩ ٤٣٨٠
هاجر إبراهيم بسارة فأخطوها أجر	أبو هريرة	٢٦٣٥	هذا إن شاء الله المنزل	عروة بن الزبير	٣٩٠٦
هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة	أبو هريرة	٢١١٧، ك٥١١ ب٢٨	هذا أهون أو هذا أيسر هذا أيسر	جابر جابر	٤٦٢٨ ٤٦٢٨
هاجر إلى الحيشة رجال من المسلمين	عائشة	٥٨٠٧	هذا تصدق على بريرة	القاسم	٢٥٧٨
هاجرنا مع النبي ﷺ نريد وجه الله	خباب	٣٨٩٨، ٦٤٤٨	هذا جبل يحبنا ونحبه	أنس	٢٨٨٩، ٢٨٩٣
هاجرنا مع النبي ﷺ نلتبس وجه الله	خباب	١٢٧٦			٣٣٦٧، ٤٠٨٣
هاجرنا مع النبي ﷺ ونحن نبتني وجه الله	خباب	٤٠٨٢			٤٠٨٤، ٥٤٢٥
هاجرنا مع رسول الله ﷺ ...	خباب	٦٤٣٢، ٣٩١٣			٦٣٣٣، ٧٣٣٣
هاجرنا مع رسول الله ﷺ نبتني وجه الله	خباب	٤٠٤٧			ك٩٦ ب١٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
هذا جبل يحبنا ونحبه	عبد الله بن زيد	ك ٦٠ ب ٩	هذه آخر كلمة نزلت	قال ابن عباس	ك ٣٤ ب ٢٥
هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم	أبو هريرة	٤٧٧٧	هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون موت	أبو موسى	١٠٥٩
هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم	أبو هريرة	٥٠	أحد ولا لحية		
هذا جبريل يقرأ عليك السلام	عائشة	٣٢١٧ ، ٦٢٤٩	هذه البئر التي أربعا كان رؤوس نخلها	عائشة	٦٠٦٢
هذا جبريل يقرئك السلام	عائشة	٣٧٦٨ ، ٦٢٠١	رؤوس الشياطين		
هذا جبريل أخذ يرأس فرسه عليه أكلة الحرب	ابن عباس	٣٩٩٥ ، ٤٠٤١	هذه البئر التي رأيتها وكان ماؤها طاعة	عائشة	٥٧٦٥
هذا جبل يحبنا ونحبه	أبو حميد	١٤٨١	الحناء		
هذا حمد الله وهذا لم يحمد الله	أنس	٦٢٢١	هذه الهالك لها أولاد	رابع بن خديج	٣٠٧٥
هذا خبأته لك	المسور بن مخرمة	٥٨٦٢	هذه القيلة	ابن عباس	٣٩٨
هذا خير من ملء الأرض مثل هذا	سهل	٥٠٩١	هذه حجة الوداع	ابن عمر	١٧٤٢
هذا خير من ملء الأرض من مثل هذا	سهل بن سعد	٦٤٤٧	هذه المرأة السوء أتت النبي ﷺ فقالت	ابن عباس	٥٦٥٢
هذا رسول الله ﷺ قد دخل الكعبة قال	ابن عمر	١١٦٧	هذه رحمة جعلها الله في قلوب عبادة	أسامة بن زيد	١٢٨٤
فأقبلت فأجد رسول الله ﷺ قد خرج			هذه رحمة وضعها الله في قلوب من شاء	أسامة بن زيد	٥٦٥٥
هذا ركس	ابن مسعود	١٥٦	من عبادة		
هذا سناه وسناه	أم خالد	٥٨٢٣	هذه رحمة يضعها الله في قلوب من يشاء في	أسامة بن زيد	٦٦٥٥
هذا شيء كتبه الله على بنات آدم	ك ٦١ ب ١		عبادة		
هذا عرق	عائشة	٣٢٧	هذه زوجة النبي ﷺ فلما رفعت نمشها فلا	ابن عباس	٥٠٦٧
هذا عينا أهل الإسلام	ك ٣١ ب ٢٥		ترجزوها		
هذا غلامك	أبو هريرة	٢٥٣١	هذه صفية	علي بن الحسين	٢٠٣٩
هذا غلامك قد أتاك	أبو هريرة	٢٥٣٠	هذه صلبت قومنا	أبو هريرة	٢٥٤٣
هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدين	مروان - المسور	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢	هذه صلاة رسول الله ﷺ التي كان يصلي	أنس	٥٤٩
فليثوها له			الله		
هذا في البيتة التي تكون عند	قالت عائشة	٥١٢٨	هذه ضربة أصابها يوم خيبر فقال	سلمة	٤٢٠٦
هذا قيل أن نزل الزكاة	قال ابن عمر	٤٦٦١	الناس أصيب سلمة فأتيت النبي		
هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش	مساجد	ك ٦٨ ب ٢٠	ﷺ ففضت فيه ثلاث		
هذا لك وعشرة لمثاله	أبو سعيد	٦٥٧٤	هذه طلبة (الطلبة)	أبو حميد	١٨٧٢
هذا ما اشتري محمد رسول الله من الطلاء	العله بن خالد	ك ٣٤ ب ١٩	هذه طلبة	سهل بن سعد	ك ٢٤ ب ٥٤
بن خالد			هذه طلبة وهذا أحد جبل يحبنا ونحبه	أبو حميد	٤٤٢٢
هذا ما قاضى عليه محمد بن جعفر لا	البراء	٢٦٩٩	هذه لثمان	ابن عمر	٣٦٩٨
يدخل مكة سلاح			هذه مكان عمرتك	عائشة	١٦٣٨ ، ١٥٥٦
هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله	مروان - المسور	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢			
هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة	ابن مسعود	١٧١٩	هذه نمل النبي ﷺ (نملع: لهما قبالان)	ثابت البناني	٥٨٥٨
هذا مركز وهو رجل فاجر	مروان - المسور	٢٧٣١ ، ٢٧٣٢	هذه ندم لنا تخرج لترعى فآخرجوا فيها	أنس	٤٦١٠
هذا مكان عمرتك	عائشة	١٥٥٦	فأشربوا من آياتها وأبوالها		
هذا من أهل النار	أبو هريرة	٣٠٦٢ ، ٦٦٠٦	هذه وهذه سواء (يعني المختصر والإيهام)	ابن عباس	٦٨٩٥
هذا من كيس أبي هريرة	قال أبو هريرة	٥٣٥٥	الهرج القتل بلسان الحبشة	قال أبو موسى	ك ٩٢ ب ٥
هذا يوم الحج الأكبر	ابن عمر	١٧٤٢	هذه يد عثمان	ابن عمر	٣٦٩٨ ، ٤٠٦٦
هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم	مطوية بن أبي سفيان	٢٠٠٣	هريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً	أبو هريرة	٢٢٠
صليبه وأنا صائم			من ماء		
هذان يومان نهي رسول الله ﷺ عن	عمر	١٩٩٠	هريقوا علي من سبع قرب لم تخلل أو	عائشة	١٩٨ ، ٤٤٤٢
صليهما			كيتن لعلي أهد إلى الناس		٥٧١٤
هذا كهذا الشعر	ابن مسعود	٧٧٥	هزم للشركون يوم أحد	عائشة	٦٨٨٣ ، ٦٦٨
هذا كهذا الشعر إنا قد سمعنا	ابن مسعود	٥٠٤٣	«عشيماء»: متغيراً	ابن عباس	ك ٥٩ ب ٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
«مضماً» لا يظلم ليهضم	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب طه	هل تدري ما حق العباد على الله	معاذ بن جبل	٥٩٦٧ ، ٦٢٦٧ ، ٦٥٠٠
هكذا أمرت	أبو مسعود الأنصاري	٤٠٠٧	هل تدري ما حق الله على العباد ؟	معاذ	٦٣٦٧
هكذا أنزلت	عمر	٦٩٣٦ ، ٢٤١٩	هل تدري ما حق الله على عباده ؟	معاذ	٥٩٦٧ ، ٢٨٥٦ ، ٦٥٠٠
هكذا رايت النبي ﷺ - (مسلم فخر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين)	أبو سعيد	٨٢٥	هل ترك شيئاً ؟	سلمة بن الأكوع	٢٢٨٩
هكذا رايت النبي ﷺ يتوضأ	عبدالله بن زيد	١٩٩	هل ترك عقيل من راع أو دود ؟	أسامة بن زيد	١٥٨٨
هكذا رايت النبي ﷺ يصلي إذا أحجله السير	ابن عمر	ك ١٨ ب ٦	هل ترك لنا عقيل من منزل ؟	أسامة بن زيد	٤٢٨٢
هكذا رايت النبي ﷺ يفعل	ابن عمر	١٥٥٤	هل ترك لنا عقيل منزلاً ؟	أسامة بن زيد	٣٠٥٨
هكذا رايت النبي ﷺ يفعله	ابن عمر	١٧٥١	هل ترون قلبي ها هنا والله ما يخفي علي	أبو هريرة	٤١٨
هكذا رايت رسول الله ﷺ يتوضأ	ابن عباس	١٤٠	خشوعكم		
هكذا رايت رسول الله ﷺ يفعل	ابن عمر	١٧٥٢	هل ترون قلبي ها هنا والله ما يخفي علي	أبو هريرة	٧٤١
هكذا رايت النبي ﷺ يفعل	أبو أيوب الأنصاري	١٨٤٠	ركوعكم		
هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة	ابن مسعود	١٧٤٨	هل ترون ما أرى إني أرى الفتن تقع خلال بيوتكم	أسامة	٣٥٩٧
هكذا سمعنا نبيكم ﷺ يقول	معاوية	٦١٣	هل ترون ما أرى إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم	أسامة	١٨٧٨
هكذا فاعملوا باللقطة	قال ابن مسعود	ك ٦٨ ب ٢٢	هل ترون ما أرى إني أرى مواقع الفتن	أسامة بن زيد	٢٤٦٧
هكذا فعل النبي ﷺ	عروة	١٢٢٧	هل تزوجت بكراً أم ثيباً ؟	جابر بن عبدالله	٢٩٦٧
هكذا وضوء رسول الله ﷺ	عبدالله بن زيد	١٩١	هل تستطيع إذا خرج الجاهل أن تدخل مسجدك	أبو هريرة	٢٧٨٥
هل اتخذتم أمماً	جابر	٥١٦١	هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟	أبو هريرة	٢٦٠٠ ، ١٩٣٦ ، ٦٦٧٠ ، ٦٧١١
هل أحصنت ؟	جابر بن عبدالله	٥٢٧٠	هل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً ؟	أبو هريرة	٦٧١١ ، ٦٧٠٩
هل أحصنت ؟	أبو هريرة	٦٨١٥	هل تستطيع أن تتيب وجهك عني ؟	وحشي	٤٠٧٢
هل أتت إلا أصعب ديت	جندب بن سفیان	٦١٤٦ ، ٢٨٠٢	هل تستطيع صيام شهرين ؟	أبو هريرة	٦٨٢١
هل أتت مريحي من ذي الخفصة ؟	جرير بن عبدالله	٣٨٣٣	هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب	أبو هريرة وأبو سعيد	٦٥٧٣
هل أنتم تاركو لي صاحبي هل أنتم تاركو لي صاحبي	أبو الدرداء	٤٦٤٠ ، ٣٦٦١	هل تضارون في القمر ليلة البدر	أبو هريرة	٧٤٣٧
هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟	أبو هريرة	٥٧٧٧	هل تضارون في رؤية الشمس والقمر	أبو سعيد	٧٤٣٩
هل بك جنون ؟	أبو هريرة	٥٢٧١	هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيه سحاب ؟	أبو سعيد	٤٥٨١
هل بك جنون ؟ هل أحصنت ؟	جابر	٥٢٧٠	هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ضوء	أبو سعيد	٤٥٨١
هل بلغت ١٢ (ثلاثاً)	ابن عمر	ك ٣ ب ٣٠	ليس فيه سحاب		
هل تؤذي صدقتها ؟	أبو سعيد	٦١٦٥	هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب	أبو هريرة	٦٥٧٣
هل تجد اطعام ستين مسكيناً ؟	أبو هريرة	١٩٣٦	هل تغارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟	أبو هريرة	٨٠٦
هل تجدرقية ؟	أبو هريرة	١٨٢١ ، ١٩٣٦	هل تغارون في القمر ليلة البدر ليس دونها سحاب	أبو هريرة	٨٠٦
هل تجد ما تتقر رقية ؟	أبو هريرة	٦٧١١	هل تمنع منها شيئاً ؟	أبو سعيد	٢٦٣٣
هل تدرون بمن يجمع الله الأولين	أبو هريرة	٢٣٤٠	هل تصرون وترزقون إلا بضعفائكم	مصعب بن سعد	٢٨٩٦
هل تدرون ما الإيمان بالله وحده ؟	ابن عباس	٨٧	هل جعلتم في هذه الشاة سمّاً ؟	أبو هريرة	٥٧٧٧ ، ٣١٦٩
هل تدرون ماذا قال ربكم ؟	زيد بن خالد	١٠٣٨ ، ٨٤٦			
هل تدرون مم ذلك ؟	أبو هريرة	٤٧١٢			
هل تدري ما الفتنة ؟ كان محمد ﷺ يقاتل المشركين وكان الدخول عليهم فتنة	ابن عمر	٤٦٥١			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
هل رأى أحد منكم رؤيا؟	سمره بن جندب	١٣٨٦ ، ٧٠٤٧	هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده	أبو هريرة	٣٠٢٧
هل رأيت الحيرة؟	عدي بن حاتم	٣٥٩٥	هلكت قلاذة لأسماء فبعث النبي ﷺ في	عائشة	٥٨٨٢ ، ٤٥٨٣
هل رأيت من شيء يريك؟ (البريرة)	عائشة	٧٣٦٩ ، ٤١٤١	طلبها		
هل رأيتم شوك السملان؟	أبو هريرة	٨٠٦	هلكة أمتي على يدي غلظة من قريش	أبو هريرة	٧٠٥٨
هل سقت مملك هلباً؟	أبو موسى	٤٣٤٦	علم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده	ابن عباس	٧٣٦٦
هل سمعته؟	أبو ذر	٦٤٤٤	علم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده	ابن عباس	٤٤٣٢ ، ٥٦٦٩
هل على المرأة من غسل	أم سليم	١٣٠	علمي يا أم سليم ما عندك	أنس	٣٥٧٨ ، ٥٣٨١
هل عليه دين	سلمة بن الأكوع	٢٢٨٩	هلا استمتعتم بأهلها	ابن عباس	٥٥٣١ ، ٢٢٢١
هل عليه من دين	سلمة بن الأكوع	٢٢٩٥	هلا اتضعتم بجلدها	ابن عباس	١٤٩٢
هل عندك من شيء تصنعها؟	سهل بن سعد	٥١٢٦ ، ٥٠٣٠	هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك	جابر	٥٢٤٧
هل عندكم شيء؟	أم عطية	٥١٤٩ ، ٥١٣٥	هلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك؟	جابر	٢٩٦٧
هل فرغتم؟	عائشة	١٤٩٤	هلا جارية تلاعبك	جابر	٤٠٥٢
هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة؟	أنس	١٥٦٠	هلا جارية تلاعبها وتلاعبك	جابر	٥٠٧٩ ، ٥٠٨٠
هل فيها من أورك؟	أبو هريرة	١٣٤٢			٢٣٠٩ ، ٥٢٤٥
هل لك من إبل؟	أبو سعيد	٥٣٠٥	هلا جلست في بيت أبيك وأملك حتى	أبو حنيفة الساهدي	٣٦٨٧ ، ٥٣٦٧
هل لك من إبل؟	أبو هريرة	٢٦٣٣ ، ٣٩٢٣	تأنيك هديك؟		٦٩٧٩
هل لك من إبل تؤدي صنعها؟	أبو سعيد	٦١٦٥	هلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر	أبو حنيفة الساهدي	٢٥٩٧
هل لكم مما ملكت أميائكم؟ في الأكمة	قال ابن عباس	٥٣٠٤ ، ٦٨٤٧	أيهدي له أم لا؟		٧٣١٤
هل لكم من أنماط؟	جابر	١٤٥٢	هم أشد أمتي على الدجال (بنو نعيم)	أبو هريرة	٤٣٦٦ ، ٢٥٤٣
هل مسحتما سيفيكما؟	عبد الرحمن بن عوف	٦٥٣١ ب الروم	هم الأخسرون ورب الكعبة	أبو ذر	٦٦٣٨
هل للأسير أن يقتل أو يخذل	المسود	٣٦٣١	هم الجلساء لا يشقى بهم جليسهم	أبو هريرة	٦٤٠٨
هل مع أحد منكم طعام؟	عبد الرحمن بن عوف	٣١٤١	هم الذين لا يطغرون ولا يسترغون ولا	ابن عباس	٥٧٥٢
هل معك من القرآن شيء؟	سهل بن سعد	٥٦٦٨ ، ٥٣٨٢	يكتفون		٥٧٠٥
هل معك من هدي؟	أبو موسى	٥١٣٢ ، ٥١٤٩	هم الذين لا يسترغون ولا يطغرون ولا	ابن عباس	٥٧٠٥
هل معكم من لحمه شيء؟	أبو قتادة	١٥٥٩	يكتفون		٣٩٤٥
هل معكم مته شيء؟	أبو قتادة	٥٤٩١ ، ٢٩١٤	هم أهل الكتاب جزؤه أجزاء	قال ابن عباس	٤٤٢٣
هل من نبي إلا وقد رعاها	جابر بن عبد الله	٣٤٠٦	هم خير من بني نعيم ومن أسد ومن بني	أبو بكر	٣٥١٥
هل من طالب علم فيمان عليه	قال مطر الوراق	٩٧٧ ب ٥٤	عبدلله بن غطفان		٣٦٠٦
هل منكم رجل لم يقارف الليلة؟	أنس	١٢٨٥	هم من جلتنا ويتكلمون بالسناء	حنيفة	٣٠١٣ ، ٣٠١٢
هل نعت أبا طالب بشيء؟ (كنا قال	العباس	٦٥٧٢	هم متهم	الصعب بن جثملة	٧٤٤ ب ٧٤
العباس للنبي ﷺ)			هم متي وأنا منهم	أبو موسى	١٠٤٦
هل نكحت يا جابر؟	جابر	٤٠٥٢	هما أيتان من آيات الله لا يخسفان لمدة أحد	عائشة	٥٩٩٤ ، ٣٥٧٣
هل وجدتم ما وعدكم حقاً؟	أبو طلحة	٣٩٧٦	ولا لحياته		٣٨٦٠
هل وجدتم ما وعدكم حقاً؟	ابن عمر	٣٩٨٠ ، ٣٩٨١	هما ريحانتي من الدنيا	ابن عمر	١٦٧٥
هل وجدتم ما وعدكم حقاً؟	ابن شهاب	٤٠٢٦	هما من طعام الجن - (الروية والعظمة)	أبو هريرة	٧٢٧٥
هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب	عن عمر	٤٦٨٦ ب ٤٦	هما صلاتان تحمزان عن وجههما	ابن مسعود	١٠٣٧
هلك أبي وترك سبع أو تسع بنات	جابر	٦٣٨٧	هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا	قال عمر	٧٠٩٤
هلك أبي وترك سبع بنات أو تسع	جابر	٥٣٦٧	هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان	ابن عمر	١٨٤٥
			هناك الزلازل والفتن وبها يطلع	ابن عمر	
			من لهن ولكن أت أتي عليهن من غيرهم	ابن عباس	
			من أراد الحج والعمره		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
من لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة	حذيفة	٥٦٣٢	مولنا هدية	أنس	١٤٩٥
هنا أمرك النبي ﷺ أن ترك	العباس	٢٩٧٦	هو لها صدقة ولنا هدية	عائشة	١٤٩٣
هو أحد المتصدقين	أبو موسى	ك٢٤١٧	هو لها صدقة ولنا هدية	أنس	٢٥٧٧
هو أحوج إليه	قال شريح	ك٨٥٢٥	هو لها صدقة ولنا هدية	عائشة	٥٢٨٤
هو اختلاس يخلسه الشيطان من صلاة العبد	عائشة	٧٥١	هو من أهل الغلبة (التي)	سهل بن سعد	٣٧٧
هو اختلاس يخلسه الشيطان من صلاة أحدكم	عائشة	٣٢٩١	هو نهر أعطيه نيككم ﷺ شاطئاه عليه در	عائشة	٤٩٦٥
هو أذنه	أبو هريرة	ك٧٩٤	مجوف آيته كعند النجوم		
هو إلى أجله في القرض	عطاء وعمرو بن دينار	ك٤٣١٧	هو وترحب الوتر	أبو هريرة	٦٤١٠
هو البغيض النافع	قالت عائشة	٥٦٩٠	هو يري ما لا نرى (جبريل ع)	قال ابن عباس	ك٦٠٢٢
هو التين والزيتون	قال مجاهد	ك٦٥٢٦	هلاك أمي على يدي غلعة من قرش	عائشة	٦٢٠١
هو الخير الذي أعطاه الله إياه	ابن عباس	٤٩٦٦	هي ابنة أخي من الرضاة	أبو هريرة	٣٦٠٥
هو الذي مع رسول الله ﷺ في وجهه	محمود بن الربيع	١٨٩ ، ٦٣٥٤	هي الحمد لله رب العالمين السبع المثاني	ابن عباس	٢٦٤٥
هو أولى الناس بحياه ومماته	تميم الداري	ك٨٥٢٢		أبو سعيد بن المعلى	٤٦٤٧
هو حواري النبي ﷺ (الزبير)	ابن عباس	ك٦٢١٣	هي الحس من فيح جهنم فأبردها بالله	ابن عباس	٣٢٦١
هو خضر	قال ابن عباس	٣٤٠٠	هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر	عائشة	٥٢٠٦
هو شيء عجلة	البراء	٥٥٦٣	هي النخلة	ابن عمر	٥٤٤٤ ، ٦١ ، ١٣١ ، ٧٢ ، ٦٢ ، ٢٢٠٩ ، ٤٦٩٨ ، ٥٤٤٨ ، ٦١٢٢ ، ٦١٤٤
هو صدقة عليها وهدية لنا	القاسم بن محمد (عائشة)	٥٤٣٠			
هو صغير فمسح رأسه ودعا له	عبد الله بن هشام	٧٢١٠ ، ٢٥٠١	هي البيعة في حجر وليها فيرفب	قالت عائشة	٦٩٦٥
هو طعم أطمعكموه الله	أبو قتادة	٥٤٩٢	هي خير منك عرضت على رسول الله ﷺ نفسها	أنس	٦١٢٣
هو عبد إن عاش وإن مات	قال ابن عمر	ك٥٠٥	هي رؤيا عن أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به	ابن عباس	٦٦١٣
هو عبد ما بقي عليه درهم	قال زيد بن ثابت	ك٥٠٥	هي سنة ومعروف (الأضحية)	قال ابن عمر	ك٧٣١
هو عبد ما بقي عليه شيء	قالت عائشة	ك٥٠٥	هي شجرة الزقوم	قال ابن عباس	٦٦١٣
هو عليها صدقة ولنا هدية	عائشة	٥٠٩٧	هي صفة	علي بن الحسين	٢٠٣٩
هو عليها صدقة وهولنا هدية	أنس	١٤٩٥ ، ك٢٤	هي في العشر الأواخر في تسع يمضين أو في سبع يمتين	ابن عباس	٢٠٢٢
هو في النار	عبد الله بن عمرو	٦٢	هي لك أو لأخيك أو للذئب	زيد بن خالد	٢٤٢٩ ، ٢٣٧٢
هو في ضحاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل	العباس	٣٠٧٤ ، ٣٨٨٣			٢٤٣٨
هو فينا ذو نسب	أبو سفيان	٧	هي منسوخة	قال ابن عمر	١٩٤٩
هو كلبه (افتراش الحريز)	قال عبيدة	ك٧٧٢٧	«هي لك» بالخوارية حلم	قال عكرمة	ك٦٥٢٦
هو لك هو أخوك يا عبد بن زمة من أجل أنه ولد على فراشه	عائشة	٤٣٠٣	«هي لك» تعاله	قال ابن جبير	ك٦٥٢٦
هو لك يا عبد الولد للفراش لعاهر الحجر	عائشة	٢٢١٨	«هي لك» قال وإنما قرؤها	قال ابن مسعود	٤٦٩٢
هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت هو لك يا عبد الله	ابن عمر	٢٦١٠ ، ٢٦١١	«هي لك» يبعد بعيد	قال ابن عباس	ك٦٥٢٦
هو لك يا عبد الولد للفراش	عائشة	٦٧٦٥	«وآل عمران»: للمؤمنون من آل إبراهيم	قال ابن عباس	ك٦٠١
هو لك يا عبد بن زمة	عائشة	٢٠٥٣ ، ٢٤٢١	وإبل مطر شديد	قال عكرمة	ك٦٥٢٦
		٢٥٣٣ ، ٢٧٤٥	«وإبل» مطر شديد والطل الندى	قال عكرمة	ك٢٤٦
		٦٧٤٩ ، ٦٧١٨	وابيض يستقى الغمام بوجهه	قال ابن عمر	١٠٠٨ ، ١٠٠٩
		٧١٨٢	«وأتوا به مثلهما» يشبه بعضه بعضاً	قال أبو العالية	ك٥٩٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
واتبع أصحاب القلب لعة	عبدلله	٥٢٠	والذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله	أبو هريرة	٢٨١٩
واثنان	عمر	١٣٦٨ ، ٢٦٤٣	لجاهلوا في سيل لله فرساناً أجمعون		
واثنان	أبو سعيد	١٢٤٩	والذي نفس محمد بيده لا يغفل أحدكم	أبو حميد	٦٦٣٦
واثنين	أبو سعيد الخنري	١٠٢ ، ١٠١	والذي نفسي بيده	سعد	ك٨٣٣
واحدة (حج النبي ﷺ)	أنس	١٧٧٨	والذي نفسي بيده إنكم أحب الناس إلي	أنس	٣٧٨٦
«وإذ نتقنا الجبل : رفعا	قال ابن عباس	ك٦٠٢٥	(مرتين)		
وإذا الخير ما جاء الله به	أبو موسى	٣٩٨٧	والذي نفسي بيده إنكم لأحب الناس إلي	أنس	٦٦٤٥
«وإذا حضر القسمة أولوا القربى	قال ابن عباس	٤٥٧٦	والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن	أبو سعيد الخنري	٥٠١٣
واذكروا لله في أيام معلومات : أيام العشر	قال ابن عباس	ك١٣١١	والذي نفسي بيده إنها لتعدل	أبو سعيد	٧٣٧٤
وأرأسه	عائشة	٥٦٦٦	والذي نفسي بيده إنها لتعدل	قائدة بن النعمان	٧٣٧٤
واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر	عائشة	٢٢٦٣	والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن	أبو سعيد	٦٦٤٣
واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر	عائشة	٢٢٦٤	والذي نفسي بيده إنهم خير منهم	ابو بكر	٦٦٣٥
وأشار النبي ﷺ بيده نحو اليمين	أبو مسعود	٥٣٠٣	والذي نفسي بيده إني أرجو أن تكونوا ريع	أبو سعيد	٣٣٤٨
الواشمة المسوشمة والواصلة والمستوصلة	ابن عمر	٥٩٤٢	أهل الجنة		
يعني لمن			والذي نفسي بيده إني لأراكم من بعد ظهري	أنس	٦٦٤٤
«وأصب : دالم	قال مجاهد	ك٥٩١١	والذي نفسي بيده إني لأطمع أن تكونوا	أبو سعيد	٦٥٣٠
واصل النبي ﷺ آخر الشهر وواصل	أنس	٧٢٤١	ثلث أهل الجنة		
واعملوا أن الجنة تحت ظلال السيوف	عبدلله بن أبي لوفى	٢٨١٨	والذي نفسي بيده إني لأرىكم شبهاً	قال أبو هريرة	٨٠٣
واغد يا أنيس إلى امرأة	زيد بن خالد	٢٣١٤ ، ١٣١٥	بصلاة رسول الله ﷺ		
واقفت لله في ثلاث	قال عمر	٤٤٨٣	والذي نفسي بيده أو والذي لا إله غيره	أبو ذر	١٤٦٠
واقفت ربي في ثلاث	قال عمر	٤٠٢	والذي نفسي بيده أو والذي لا إله غيره	أبو هريرة	ك٢٤٤٣ ، ١٤٦٠
«والخيل المسومة المظلمة الحسان	قال مجاهد	ك٦٥١١	والذي نفسي بيده لأؤودن رجلاً عن	أبو هريرة	٢٣٦٧
«والرسول يدعوكم في أخراكم»	قال ابن عباس	ك٦٥١١	حوضي		
«والذي تولى كبره»	عن عائشة	٤٧٤٩	والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب	أبو هريرة وزيد بن	٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥
«والذي جاء بالصدق» القرآن	قال مجاهد	ك٩٧٢٠	الله	خالد	٧٢٥٨ ، ٧٢٥٩
والذي نحب به ما تركهما حتى لقي الله	عائشة	٥٩٠	والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله	أبو هريرة	١٤٧٠
والذي فلق الحبة ويرأ النسيمة	قال علي	٦٩٠٣ ، ٦٩١٥	فيحطب على ظهري		
والذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن	عبدلله	٦٥٢٨	والذي نفسي بيده لتفتن كوزهما في	جابر بن سمرة	٦٦٢٩
تكونوا شطر أهل الجنة			سيل لله		
والذي نفس محمد بيده إنه لأرجو أن	ابن مسعود	٦٦٤٢	والذي نفسي بيده لتفتن كوزهما في	أبو هريرة	٣١٢٠
تكونوا نصف أهل الجنة			سيل لله		
والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت	أبو هريرة	١٩٠٤	والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم	أبو هريرة	١٨٩٤
محمد سرت			أطيب عند الله من ريع المسك		
والذي نفس محمد بيده لو تعلمون ما	أنس	٢٦١٥ ، ٣٢٤٨	والذي نفسي بيده لقد عرضت علي الجنة	أنس	٧٢٩٤
أعلم بكم كثير	أبو طلحة	٣٩٧٦	والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر	أبو هريرة	٦٤٤ ، ٧٢٢٤
			بحطب		
	عروة بن الزبير	٤٣٠٤	والذي نفسي بيده لقربة رسول الله ﷺ	قال أبو بكر	٣٧١٣
			والذي نفسي بيده لخليل سعد في الجنة خير	البراء	٦٦٤٠
			منها		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
والذي نفسي بيده لو ددت أني أقتل في سبيل الله	أبو هريرة	٢٧٩٧	وله إن شاء الله لا أحلف على بين فأرى غيرها خيراً	أبو موسى	٦٦٨٠
والذي نفسي بيده لو فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها	عائشة	٦٧٨٧	وله إن كنا في الجاهلية ما نعد	قال عمر	٤٩١٣
والذي نفسي بيده لو لا الجهاد في سبيل الله	أبو هريرة	٢٥٤٨	وله إن هذه الآية أنزلت في ذلك	الزبير	٢٣٦٢
والذي نفسي بيده لو لا أن أترك	قال عمر	٤٢٣٤	وله إنكن لأحب الناس إلي	أنس	٥٢٣٤
والذي نفسي بيده لو لا أن رجلاً من المؤمنين	أبو هريرة	٢٧٩٧	وله إنه لنذب بالحجر	أبو هريرة	٢٧٨
والذي نفسي بيده لو لا أن رجلاً يكرهون	أبو هريرة	٧٢٢٦	وله إنها لزوجة نبيكم ﷺ	قال عمار	٧١٠٠
والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عرفاً سمياً	أبو هريرة	٧٢٢٤	وله إني لأحسب هذه الآية نزلت	الزبير	٢٣٦٠
والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عرفاً	أبو هريرة	٦٤٤	وله إني لأراكم من بعدي	أنس	٧٤٢
والذي نفسي بيده لو يشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً	أبو هريرة	٢٢٢٢	وله إني لأرجو له الخير وله ما لأدري وأنا رسول الله ما يفعل لي	أم العلاء	١٢٤٢
والذي نفسي بيده لو يشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً	أبو هريرة	٣٤٤٨	وله إني لاستغفر الله وأتوب عليه في اليوم أكثر من سبعين مرة	أبو هريرة	٦٣٠٧
والذي نفسي بيده ما لتليك الشيطان سالكا فجاً إلا سالك فجاً غير فجعك	سعد	٦٠٨٥	وله إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي من الذي أعطى	سهل بن سعد	٩١٧
والذي نفسي بيده ما لتليك الشيطان قط	سعد بن أبي وقاص	٣٢٩٤	وله إني لرسول الله وإن كنتموني	عمرو بن تغلب	٩٣٢
والذي نفسي بيده ما لتليك الشيطان مالكا فجاً قط	سعد بن أبي وقاص	٣٦٨٣	وله لأقاتلن من فرق بين الصلاة	مروان - المسور	٢٧٣٢ ، ٢٧٣١
والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إيل أو بقر أو غنم	أبو ذر	١٤٦٠	وله لأن أكون أدخلتك أحب إلي	قال أبو بكر	١٤٠٠ ، ٦٩٢٥
والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئاً إلا جاء به	أبو حميد	٢٥٩٧	وله لأن بلج أحدكم يمينه في أهله أثم له عند الله	٧٢٨٥ ، ٧٢٨٤	
والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدكم أحبله فيحتطب على ظهره	أبو هريرة	١٤٧٠	وله لتسعين عائشة أو لأحجرن عليها	قال أبو بكر	٢٨٩٦ ب
والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده	أبو هريرة	١٤	وله لأن يهدي بك رجلاً واحد خير لك من حمر النعم	عمر	٥٣٧٥
والذي نفسي بيده لا يسألوني خلة يعظمون فيها حرمان الله	مروان - المسور	٢٧٣٢ ، ٢٧٣١	وله لأن يهدي الله بك رجلاً واحد خير لك من حمر النعم	أبو هريرة	٦٦٢٥
والذي نفسي بيده وددت أني لأقاتل	أبو هريرة	٧٢٢٧	وله لأن يهدي الله بك رجلاً واحد خير لك من حمر النعم	قال ابن الزبير	٦٠٧٣ ، ٦٠٧٤
والذي نفسي بيده لا يكلم أحد في سبيل الله	أبو هريرة	٢٨٠٣	وله لأن يهدي الله بك رجلاً واحد خير لك من حمر النعم	٦٠٧٥	
والذي نفسي بيده إني لأطمع أن تكونوا	أبو سعيد	٦٥٣٠	وله لأن يهدي الله بك رجلاً واحد خير لك من حمر النعم	سهل بن سعد	٢٩٤٢
والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة	عبدالله	١٧٤٧	وله لأن يهدي الله بك رجلاً واحد خير لك من حمر النعم	سهل بن سعد	٣٧٠١ ، ٣٠٠٩
«والذي عاقدت أيمانكم»	قال ابن عباس	٤٥٨٠	وله لأن يهدي الله بك رجلاً واحد خير لك من حمر النعم	سهل بن سعد	٤٢١٠
«والذي يتوفون منكم ويغفرون أزواجاً»	قال مجاهد	٤٥٣١	وله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ	ابن مسعود	٥٠٠٠
«والذي لا إله غيره ما أنزلت سورة ص كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت	قال ابن مسعود	٥٠٠٢	وله لقد رأيتني وإن عمر	قال سعيد بن زيد	٣٨٦٢
وله إن سمعت بالسكينة إلا يومئذ	قال أبو هريرة	٣٤٢٧	وله لكأن مامعا قامة الحناء	عائشة	٦٣٩١ ، ٥٧٦٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
وله لولا لله ما اعتنينا ولا صمنا ولا صلينا	البراء	٦٦٢٠	والمقصرين	ابن عمر	١٧٢٧
وله ليتين هذا الأمر حتى يسير الراكب من صمنا إلى حضرموت	خباب بن الارت	٣٦١٢، ٦٩٤٣	والنصح لكل مسلم	جرير	٢٧١٤
وله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء	عائشة	٥٢٨٨	«والليل وما وسق»: جمع من دابة	قال الحسن	ك٥٩٤ ب٤
وله ما أدري وأنا رسول الله ﷺ ما يفعل به	أم العلاء	٢٦٨٧	«والحصنات من النساء»: نوات الأزواج	قال أنس	ك٦٧ ب٢٤
وله ما أدري وأنا رسول الله ﷺ ما يفعل بي	أم العلاء	١٢٤٣، ٧٠١٨	«والليل إنا يفشى»	أبو الدرداء	٤٩٤٤
وله ما أدري وأنا رسول الله ﷺ ما يفعل بي	أم العلاء	٧٠٠٣	وأما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتله	ك٢٤ ب٣٣	
وله ما أهرق من أمة محمد ﷺ شيئا إلا أنهم يصلون جميعاً	قال أبو الدرداء	٦٥٠	«وإن أحد من المشركين استجارك	قال مجاهد	ك٩٧ ب٣٩
وله ما أقرر أخشى عليكم ولكني أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا	المسور بن مخرمة	٤٠١٥	«وإن امرأة خافت من بعلها»	قالت عائشة	٢٦٩٤، ٢٤٥٠، ٥٢٠٦، ٤٦٠١
وله ما أقرر أخشى عليكم ولكن	عمرو بن عوف	٦٤٢٥	«وإن تبدوا ما في أنفسكم	ابن عمر	٤٥٤٦
وله ما أتمم لله علي من نعمة بعد إذ هداني	كعب بن مالك	٤٦٧٣	«وإن ختم أن لا تقصوا»	عن عائشة	٢٧١٣، ٥٠٩٨
وله ما صليتها	جابر	٦٤١	وإن زنى وإن سرق	أبو زر	٣٢٢٢
وله ما علمت على أهلي إلا خيراً	عائشة	٢٦٣٧، ٢٦٦١، ٤١٤١	وإن زنى وإن سرق	أبو زر	١٢٣٧، ٥٨٢٧، ٦٤٤٤، ٦٤٦٨
وله ما حدثنا من كتاب يقرأ إلا	قال علي	٧٣٠٠	وإن سرق وإن زنى	أبو زر	٦٤٤٣
وله ما قتل رسول الله ﷺ أحداً قط إلا في	أبو قلابة	٦٨٩٩	وإن كان رسول الله ﷺ يدخل	عائشة	٢٠٢٩
وله ما كنت أظن أن الله ينزل في برأتي	عائشة	٧٥٠٠، ٧٥٤٥	وإن كان ناقصاً فهو تام	قال إسحاق	ك٣٠ ب١٢
وله ما مست يده امرأة قط في اللبابة	عائشة	٢٧١٣	وأما والله ما صليتها بعد	جابر	٩٤٥
وله ما من أحد أخير من الله أن يزني عبده	عائشة	١٠٤٤	«وأتيتا عليه شجرة من قطين» من غير	قال مجاهد	ك٦٠ ب٣٥
أو تزني أمته			ذات أصل الدابة		
وله ما نزل علي الوحي	عائشة	٣٧٧٥	وأنزلت «وكلوا واشربوا حتى يتبين	سهل بن سعد	٤٥١١
وله ما وضعت لينة على لينة ولا غرست	قال ابن عمر	٦٣٠٣	«وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا	قال حذيفة	٤٥١٦
نخلة منذ قبض النبي			«وإننا له لحافظون» عندنا	قال مجاهد	ك٩٧ ب٤٠
وله ما يخفي علي خشوعكم ولا ركوعكم	أبو هريرة	٤١٨، ٧٤١	«وإنك تلقى الفرقان» أي يقبض عليك	قال معمر	ك٩٧ ب٣٣
إني لأراكم من وراء ظهري			«وإعيا» وهيها تشققها	قال مجاهد	ك٥٩٤ ب٤
وله لا أحلف على يمين فأرى غيرها	أبو موسى	٦٦٤٩	وأوصيه بنعمة الله	قال عمر	٣٠٥٢
خيراً منها			وأولاد المشركين	سمرة بن جندب	٧٠٤٧
وله لا أحملكم على شيء	أبو موسى	٦٦٧٨	وأيضاً والذي نفس محمد بيده	عائشة	٦٦٤١
وله لا أحملكم وما عندني ما أحملكم	أبو موسى	٦٦٤٩، ٦٦٣٣	وأيمم النبي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله	عائشة	٣٨٢٥
			وأيمم الله إن كان خلتياً للإمرة وإن كان من	أبو هريرة	٦٦٣٩
			أحب الناس إلي	ابن عمر	٣٧٣٠، ٤٤٦٩
			وأيمم الله إن كان خلتياً للإمرة	ابن عمر	٦٦٢٧
			وأيمم الله لو أن لاطمة بنت محمد سرقت	عائشة	٦٧٨٨
			لقطع محمد يدها		
			وأيكم مثلي إني أيت	أبو هريرة	١٩٦٥
			«وإيال أبرها» جزاء امرأ	قال مجاهد	ك٦٥ ب٦٥
			«وتبتل» أخلص	قال مجاهد	ك٦٥ ب٦٥
			«وتجمعلون رزقكم أنكم تكذبون»	قال ابن عباس	ك١٥٥ ب٢٨
			وتعين ذلك	أم حبيبة	٥١٠٧، ٥٣٧٢
			«والوتر» لله	قال مجاهد	ك٦٥ ب٦٥ والفجر
					ك٦٠ ب١

الحديث	للراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
«وتعلمت بهم الأسباب» قال الوصلات في الدنيا	قال ابن عباس	ك ٨١ ب ٤٧	«لوسوسا» إذا ولد خنسه	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب ٦٥
«وقاتيل وجنان كالجواب» : كالجوبة	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٤٠	«وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»	كعب بن مالك	ك ٩٧ ب ٤٦
«وقاتيل وجنان كالجواب» : كالجياض للإبل	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٤٠	وصلة النبي ﷺ وفرد العرب	مالك بن الحويرث	ك ٩٥ ب ٥
«الوتين» يناط القلب وثلاثة	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب الحاقة	«ورصدق به» للمؤمن يقول يوم القيامة	قال مجاهد	ك ٩٧ ب ٤٠
وجبت ثم مر بأخري	عمر	١٣٦٨ ، ٢٦٤٣	وصلى ابن عباس لهم	ك ١٦ ب ٩	
وجبت ثم مر بأخري	أنس	٢٦٤٢	وصلى ابن عمر	ك ١٦ ب ٩	
وجبت ثم مر بأخري	قال عمر	١٣٦٨	وصية الرجل مكتوبة عنده	ك ٥٥ ب ١	
وجبت ثم مر بأخري	أنس	١٣٦٧	وضأت النبي ﷺ فمسح على خفيه وصلى	المغيرة بن شعبة	٣٨٨
وجد النبي ﷺ شاة مية أعطيتها	ابن عباس	١٤٩٢	وضع أبو إسحاق قالنوته في الصلاة	ك ٢١ ب ١	
وجد عمر حلة إسترقي	ابن عمر	٣٠٥٤	وضع رجله على صفحهما وذبهما يده	أنس	٥٥٦٤
وجدت النبي ﷺ في المسجد معه ناس	أنس	٤٢٢	وضع رسول الله ﷺ وضوءاً للجنة	ميمونة	٢٧٤
وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله	ابن عمر	٣٠١٥	وضع صيماً في حجره يحكنه فيال عليه	عائشة	٦٠٠٢
وجدت صرة على عهد النبي ﷺ	أبي بن كعب	٢٤٣٧	فدها بماء		
وجدت من هيبه الله ريح شراب وأنا سائل عنه	قال عمر	ك ٧٤ ب ١٠	وضع علي رضي الله عنه كفه على رصنه	ك ٢١ ب ١	
وجدت منبوءاً لما رأيته عمر	قال أبو جميلة	ك ٥٢ ب ١٦	وضع عمر على سريره	قال ابن عباس	٣٦٨٥
وجدتم ما وعد ربكم حقاً	ابن عمر	١٣٧٠	وضعت النبي ﷺ ماء للفعل ففعل يجمعين	ميمونة	٢٥٧
وجدنا خير عيشنا بالصبر	قال عمر	ك ٨١ ب ٢٠	وضعت للنبي ﷺ غسلاً فستره بثوب	ميمونة	٢٧٦
وجدته بحرأ - يعني الفرس -	أنس	٣٠٤٠	وضعت لرسول الله ﷺ ماء فبتسل به	ميمونة	٢٦٥
وجدنا فرسكم هذا بحرأ	أنس	٢٨٦٧	وضعت لرسول الله ﷺ غسلاً	ميمونة	٢٦٦
وجدناه بحرأ	أنس	٢٩٠٨ ، ٢٨٢٠	«وخرأ» طغوا	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الفرقان
وجع أبو موسى وجعاً ففشي عليه	أبو يردة بن أبي موسى	ك ٣٣ ب ٣٧	وعد النبي ﷺ جبريل فراث عليه	ابن عمر	٥٩٦٠
«وجعلناكم شعوباً وقبائل	قال ابن عباس	٣٤٨٩	وعد النبي ﷺ جبريل قال إذا	ابن عمر	٣٢٢٧
«وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا» قال كنفار قریش	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ١٢	وعني رسول الله ﷺ أن يطعني هكذا وهكذا	جابر	٢٦٨٣
وجمع علي بن عبيدة بن عباس		١٠٥٢	وعني لوفى لي	المسور بن مخزومة	ك ٥٢ ب ٢٨
«وحوصراً» لا يأتي النساء	قال ابن جبير	ك ٦٥ ب آل عمران	«وعزني» : غلبي صار أعز مني	ك ٦٠ ب ٣٩	
وددنا أن موسى كان صبر	أبي بن كعب	٣٤٠١	«وعلى الذين يطيقونه فدية» نستختها	قال ابن عمر	ك ٢٠ ب ٣٩
«الودود» الحبيب	قال ابن عباس	ك ٩٧ ب ٢٢	«شهر رمضان»	وسلمة بن الأكوع	
وذلك في ذات الإله	خبيب الأضراري	ك ٩٧ ب ١٤	وعليك	أنس	٦٩٢٦
ورثت عن أخي عائشة بالثابة	قالت أسماء	ك ٥١ ب ٢٢	وعليك السلام لرجع فصل فإني لم تصل	أبو هريرة	٦٢٥١
ورجل تصدق بصدقة فأخضاها	أبو هريرة	ك ٢٤ ب ١٣	وعليكم السلام والمنة	عائشة	٦٤٠١
ورجل حلف بالله كأنه	الشهاديات	ك ٥٢ ب ٢٦	وعليه السلام ورحمة الله	عائشة	٦٠٢٤
«وردا» : عطاشاً		ك ٥٩ ب ١٠	وعليه السلام ورحمة الله وبركاته	قالت عائشة	ك ٧٩ ب ١٨
«وردا» عطاشاً	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب مريم	الوضوء حق وسنة	قال عطاء	ك ١٠ ب ١٩
الورق بالورق مثلاً بثل	أبو سعيد	٢١٧٦	وفروا للحى وأخو الشولرب	ابن عمر	٥٨٩٢
«وروح منه» : أنحيه فجعله روحاً	قال ابن عباس	ك ٦٠ ب ٤٧	«وفقر التور»	قال عكرمة	ك ٦٥ ب هود
«وريشاً» لئال	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الأعراف	«وفصل الخطاب» التهم في القضاء	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٣٩
«وزورك» في الجاهلية	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ألم نشرح	وفي الثاني	سلمة	٧٢٠٨
			وفينا رسول الله ﷺ بطوك كتابه	ابن رواحة	١١٥٥ ، ٦١٥١
			وقت الجمعة فإذا زالت الشمس	عمر وعلي	ك ١١ ب ١٦
				والتمنان ابن بشير	
				وعمر بن حريث	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
«وقدر في السرد: للسامير والخلق	قال مجاهد	٦٠٤ ب ٣٧	ولدي غلام فأنيت به النبي ﷺ فسماه إبراهيم	أبو موسى	٥٤٦٧، ٦١٩٨
وقفت برجل محرم ناقته	ابن عباس	١٨٣٩	ولدي غلام ودعاه النبي ﷺ بالبركة	أبو موسى	٣١٨٠ ب ٣١
وقف في حجة الوداع على الناس يسألونه فجاهد رجل	عبد الله بن عمرو	٨٣	ولست أبالي حين أنقل مسلماً	خبيب الأنصاري	٧٤٠٢
وقف النبي ﷺ على قلب بدر	ابن عمر	٣٩٨٠، ٣٩٨١	ولقد رهن النبي ﷺ دهره	أنس	٢٥٠٨
وقف النبي ﷺ على مسيلة	ابن عباس	٧٤٦١	«ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح»	قال قتادة	٥٩٤ ب ٣
وقف النبي ﷺ يوم النحر	ابن عمر	١٧٤٢	ولقد شهدت مع النبي ﷺ ليلة العقبة	كعب بن مالك	٣٨٨٩
وقف رسول الله ﷺ على ناقته	عبد الله بن عمرو	١٧٣٨	«ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل	قال مطر الوراق	٥٤٩٧ ب ٥٤
وقف علي رسول الله ﷺ بالحلبيية	كعب بن حجر	١٨١٥	«ولكل جعلنا موالى»	قال ابن عباس	٤٥٨٠
وقفت على سعد بن أبي وقاص	عمرو ابن الشريد	٢٢٥٨	(ولكل جعلنا موالى ولذين عاهدت	قال ابن عباس	٦٧٤٧
وقت النبي ﷺ	ابن عمر	١٥٢٧	أيائكم)		
وقت النبي ﷺ قرنا لأهل نجد	ابن عمر	٧٣٤٤	«ولكل جعلنا موالى» ورة	قال ابن عباس	٢٢٩٢
وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل نجد	ابن عباس	١٨٤٥	ولكن جهادية	٥٩٩٠ ب ٤١	
قرن المنازل			ولكن لهم رحم أبها ببالها	عمرو بن العاص	٥٩٩٠
وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة	ابن عباس	١٥٢٦	وللمقصرين	أبو هريرة	١٧٢٨
«وكأنا دعاءنا»: ملاي متابعة	قال عكرمة	٢٨٣٩	ولم	أبو هريرة	٥٣٦٧
وكان بينهما شيء ففوت على ابن عباس	قال ابن أبي مليكة	٤٦٦٥	ولم يستر رسول الله ﷺ	نافع	٣١٤٤
وكان رجل من الأنصار إذا غاب	عمر	٧٢٥٦	ولم يزم عليهم ولكن أحلهم لهم	جابر	٩٦٦ ب ٢٧
«وكانوا مستبشرين» ضللة	قال مجاهد	٦٥٤ ب المنكوت	«ولها عرش» سرير	قال ابن عباس	٦٥٤ ب التمل
وكل الله بالرحم ملكاً فيقول أي رب نطقه	أنس	٦٥٩٥	ولو غاباً من حديد	سهل بن سعد	٦٧٥ ب ٤٩
وكل عمر وابن عمر في الصرف	٤٠٤ ب ٣		«ولولا أن يكون الناس أمة»	قال ابن عباس	٦٥٤ ب حم عسق
وكني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان	أبو هريرة	٥٤٥ ب ١١	«وليجة» كل شيء أدخلته في شيء	قال ابن عباس	٥٩٤ ب ٤
فأنيت أنت فجعل يحسن من الطعام	٢٣١١، ٢٣٧٥		وما أدراك أنها رقية خنوخا	أبو سعيد	٥٧٣٦
	٥٠١٠		وما بقي من الناس أحد أعلم به مني	سهل بن سعد	٥٢٤٨
وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما	عقبة بن الحارث	٢٦٥٩	«وما جعلنا الرزاق التي أرياك إلا	ابن عباس	٤٧١٦، ٦٦١٣
وكيف وقد قيل دعها عنك	عقبة بن الحارث	٢٦٦٠	«وما خلفها» عيرة لمن بقي	قال أبو العالية	٦٥٤ ب البقرة
وقيت شرككم كما وقيت شرها	ابن مسعود	٤٩٣، ١٨٣٠	وما ذاك	ابن مسعود	١٢٢٦، ٦٦٧١
	٣٣١٧				
ولد الأبناء بمنزلة الولد إذا لم	قال زيد	٨٥٥ ب ٧	وما ذاك؟	أبو هريرة	٢٦٠٠، ٦٧١٠
ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم	جابر	٣١١٥، ٦١٨٦	وما شألك	أبو هريرة	٦٧٠٩
	٦١٨٧، ٦١٨٩		وما شألك	أبو هريرة	٦٧١١
ولد لرجل منا من الأنصار غلام	جابر	٣١١٤	وما طقت ليالي فقلنا مكة	عائشة	١٥٦١
الولد لصاحب الفراش	أبو هريرة	٦٧٥٠	«وما قدر والله حق قدره»	ابن مسعود	٧٤٥١، ٧٥١٣
الولد للفراش واحجبي منه يا سودة	عائشة	٦٨١٧، ٢٤٢١	وما كان من خليطين فإنهما يترجمان	أبو بكر	٢٤٨٧
الولد للفراش وللعاهر الحجر	عائشة	٢٠٥٣، ٢٢١٨	وما كان يدريه أنها رقية	أبو سعيد الخدري	٥٠٠٧
	٢٧٤٥، ٤٣٠٣		«وما كنتم تسترون»	عن ابن مسعود	٤٨١٦
	٦٧٤٩، ٧١٨٢		وما لكم ولهنه، إنما دعا النبي ﷺ	ابن عباس	٤٥٦٨
	٦٧٦٥		وما منكم أن تأتئين عموك	عائشة	٤٧٩٦
الولد للفراش وللعاهر الحجر	أبو هريرة	٦٨١٨	«وما يلزم أكثرهم بالله إلا	قال عكرمة	٩٧٧ ب ٤٠
الوليبة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة	زيد بن خالد	٢٧٢٤	«وما يلى عليكم في الكتب في ينلى	قالت عائشة	٥١٢٨
وتغريب عام			وما يدريك أن الله أكرمهم	أم العلاء	١٢٤٣، ١٢٤٣
الوليبة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة	أبو هريرة	٢٧٢٥			
وتغريب عام					
					٢٦٨٧، ٣٩٢٩
					٧٠٠٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
وما يدريك أنها رقية	أبو سعيد	٢٢٧٦، ٥٧٤٩	ويح عمار قطعه الفضة الباغية	أبو سعيد	٢٨١٢، ٤٤٧
وما يدريك لعل الله قد اطلع	ك٧٨ب ٧٤		ويحك إن الهجرة شأنها شديد فهل لك	أبو سعيد	٢٦٢٣
وما أعددت لها	أنس	٣٦٨٨	من وإبل		
ومن أنظم من نعب يخلق كخلفي	أبو هريرة	٥٩٥٣	ويحك إن شأن الهجرة شديد فهل لك من	أبو سعيد	٦١٦٥
«ومن الناس من يعبد الله	ابن عباس	٤٧٤٢	وإبل		
«ومن كان غنياً فليستغف»	عائشة	٢٢١٢، ٢٧٦٥	ويحك إن شأنها شديد فهل لك من وإبل	أبو سعيد	١٤٥٢
ومن معي	أنس	٥٤٥٠	ويحك أو هبلت أوجة واحدة هي	أنس	٣٩٨٢، ٦٥٥٠
«ومن يؤمن بالله يهد قلبه»	قال ابن مسعود	ك٦٥ب التفاني	ويحك قال وقمت على أهلي	أبو هريرة	٦١٦٤
ومن بقي شيئاً من البيت	قال أبو الشعثاء	ك٢٥ب ٥٩،	ويحك قطعت عنق صاحبك	أبو بكر	٦٠٦١
«ومن يقتل مؤمناً متعمداً	عن عباس	٤٧٦٦	ويحك يا أنجشة رويدك بالقولير	أنس	٦١٦١
«وإنحاس» النحاس الصفر	قال مجاهد	ك٦٥ب الرحمن	ويحك يا أنجشة رويدك سوقاً بالقولير	أنس	٦١٤٩
وهان على سراة بني لؤي	قال حسان	٢٣٢٦	ويحكم لا ترجعن بعدي كفاراً يضرب	عبد الله	٦٧٨٥
وهب الحسن بن علي عليهما السلام		ك٥١ب ٢١	بعضكم رقاب بعض		
لرجل دينه			ويحكم لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب	ابن عمر	٦١٦٦
وهب النبي ﷺ وأصحابه لهوا وزن	ك٥١ب ٢٣		بعضكم رقاب بعض		
وهل ترك عقيل من ريع أو دود	أسامة بن زيد	١٥٨٨	«ويذكروا اسم الله في أيام معلومات»:	قال ابن عباس	ك١٣ب ١١
وهل ترك عقيل من منزل	أسامة بن زيد	٤٢٨٢	أيام العشر		
وهل ترك لنا عقل منزلاً	أسامة بن زيد	٣٠٥٨	«ويسألونك عن الروح	ابن مسعود	٧٤٦٢، ٧٤٥٦
وهل سمعت؟	أبو ذر	٢٣٨٨	«ويستفتونك في النساء	قالت عائشة	٤٦٠٠
وهل عندك من شيء	سهل بن سعد	٥٠٨٧	«ويقللون بالغيث»	قال مجاهد	ك٦٥ب الصافات
«وما جاء» مضياً	قال ابن عباس	ك٦٥ب عم	ويقولون الكرم إنما الكرم	أبو هريرة	٦١٨٢
«فواوحي إلي هذا القرآن لأنزلكم به»	قال ابن عباس	ك٩٧ب ٥٥	«ويكأن لله»: مثل ألم تر أن الله	ك٦٠ب ٣٣	
ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه	ابن عباس	٩٦٩	ويل أمه مسمر حرب لو كان له أحد	مروان - المسور	٢٧٣٢، ٢٧٣١
وماله فلم يرجع بشيء			ويل للأعقاب من النار	عبد الله بن عمرو	١١٣، ٩٦، ٦٠
ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة	أبو هريرة	٦٤٦٣	ويل للأعقاب من النار	أبو هريرة	١٦٥
ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة	عائشة	٦٤٦٧	ويل للعرب من شر قد اقترب	زينب بنت جحش	٣٥٩٨
«ولا تجهز بصلاتك ولا تخافت بها»	قالت عائشة	٦٣٢٧	ويلك أو لست أحق أهل الأرض أن يقتي	أبو سعيد	٤٣٥١
«ولا تجهز بصلاتك ولا تخافت بها»	ابن عباس	٤٧٢٢، ٧٤٩٠	الله؟		
«ولا تشطط»: لا تسرف	ك٦٠ب ٣٩		ويلك قال وقمت على أهلي	أبو هريرة	ك٧٨ب ٩٥،
«ولا تقتلوا النفس التي حرم الله	قال ابن عباس	٢٨٥٥	ويلك قطعت عنق أخيك	أبو بكر	٦١٦٤
«ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام	ابن عباس	٤٥٩١	ويلك قطعت عنق صاحبك	أبو بكر	٢٦٦٢
«ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو	قال مجاهد	ك٦٠ب ٣٥	ويلك ما أعددت لها؟	أنس	٦١٦٧
مكظوم»: كظيم			ويلك من يعدل إذا لم أعدل	أبو سعيد	٦١٦٣، ٦١٣٣
ولا حرج	ابن عباس	٨٤	ويلك وصيئتنا صيام	قال عمر	ك٣٠ب ٤٧
ولا خاتم من حديد	سهل بن سعد	٥١٣٢	ويلك وما أعددت لها	أنس	٦١٦٧
«ولا يقتلون النفس التي حرم»	عن ابن عباس	٤٧٦٢	ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل قد خبت	أبو سعيد	٣٦١٠
الولاء لمن أعتق	عائشة	٤٥٦، ٢٥٦٥،	وخسرت		
			ويلك يا أنجشة رويدك بالقولير	أنس	٦١٦١
			ويلكم انظروا لا ترجعوا بعدي كفاراً	ابن عمر	٤٤٠٣
			يضرب بعضكم رقاب بعض		
			ويلكم لا ترجعن بعدي كفاراً يضرب	عبد الله	٦٧٨٥
			بعضكم رقاب بعض		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا إن ذلك عرق ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كانت	عائشة	٣٢٥	لا بأس بضيعة نصاري العرب	الزهري وعلي	ك٧٢٢ ب٢٢
لا إن له أصحاباً يقرر أحدهم صلاته مع صلاتهم	أبو سعيد	٦١٦٣	لا بأس بربيش الينة	قال حماد	ك٦٧ ب٤٦
لا إلا أن تطوع	طلحة بن عبيد الله	٤٦، ٢٦٧٨	لا بأس به	ابن سيرين والحسن	ك٦٧٢ ب٢٤
لا إلا بالمعروف	عائشة	٥٣٥٩، ٦٦٤١	لا بأس به إنما يريدون به الإصلاح	قال ابن المسيب	ك٧٦٦ ب٤٩
لا إنما ذلك عرق وليس يحض	عائشة	٢٢٨	لا بأس اقري	عائشة	١٧٦٢
لا إنما كان شيء في صدفيه (هل خضب النبي ﷺ)؟	أنس	٣٥٥٠	لا بأس طهور إن شاء الله	ابن عباس	٣٦١٦، ٥٦٥٦
لا إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين	عطاء	ك٦٨ ب٢٠	لا بأس عليك طهور إن شاء الله	ابن عباس	٧٤٧٠
لا إني أخلف أن يتكلموا	أنس	١٢٩	لا بأس في الطعام الموصوف	قال ابن عمر	ك٣٥٥ ب٧
لا إنه قد لعن الموصلات	عائشة	٥٢٠٥	لا بل شربت عسلأ عند زينب	عائشة	٥٢٦٧، ٦٦٩١
لا بأس العشرة بأحد عشر	قال محمد	ك٣٤٤ ب٩٥،	لا بل قد أنثت له	أبو مسعود	٢٠٨١
لا بأس أن تصلي وبينك وبينه نهر	قال الحسن	ك١٠ ب٨٠	لا بل للأبد	جابر	١٧٨٥، ٢٥٠٦
لا بأس أن تقرأ الآية	قال إبراهيم	ك٦ ب٧	لا بل مثل القمر (أكان وجه النبي مثل السيف)	البراء	٣٥٥٢
لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما	قال الحسن	ك٤١ ب٨	لا بل من عند الله	كعب بن مالك	٤٤١٨
لا بأس أن تكون الماشية	قال معمر	ك٤١ ب٨	لا تأثروا بهتاناً تفترونه بين أيديكم	عبادة بن الصامت	١٨، ٣٨٩٢
لا بأس أن يعلم القدر	قال ابن عباس	ك٣٠ ب٢٥	وأرجلكم		ك٨٠١ ب٦٨
لا بأس أن يجني القطن	قال الحسن	ك٤١ ب٨	لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني	أبي	٦٦٧٢
لا بأس أن يؤذن على غير وضوء	قال إبراهيم	ك١٠ ب١٩	لا تأذن في بيته إلا بإذنه	أبو هريرة	٥١٩٥
لا بأس أن يبل ثيابه	قال إبراهيم	ك٢٥ ب٢٣	لا تؤذي في عائشة	عائشة	٢٥٨١
لا بأس أن يتخارج الشريكان	قال ابن عباس	ك٥٣ ب١٣	لا تؤذي في عائشة فإنه والله ما نزل على وحي وأنا في لحاف	عائشة	٣٧٧٥
لا بأس أن يصيب من جاريته الحمل	قال عطاء	ك٣٤٤ ب١١١	لا تأكل إنما سميت على كلبك	عدي بن حاتم	٢٠٥٤
لا بأس أن يضحك وهو يؤذن	قال الحسن	ك١٠ ب١٠	لا تأكل فإنه إنما سميت على كلبك	عدي بن حاتم	٥٤٧٦
لا بأس أن يعطي الثوب	إبراهيم وابن سيرين وعطاء	ك٤١ ب٨	لا تأكل إنما سميت على كلبك	عدي بن حاتم	٥٤٨٦
لا بأس أن يفرق	قال ابن عباس	ك٣٠ ب٤٠	لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر	عدي بن حاتم	١٧٥
لا بأس أن يقول بع هذا الثوب	قال ابن عباس	ك٣٧ ب١٤	لا تأكل فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه	عدي بن حاتم	٥٤٧٦
لا بأس أن يتناول بعضهم بعضاً	قال ابن المبارك	ك٧٠ ب٣٨	لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام وليست	عائشة	٥٥٧٠
لا بأس أن يقض شعر الميت	قال ابن سيرين	ك٢٣ ب١٤	لا تأكلوا حتى أسأل النبي ﷺ	كعب بن مالك	٢٣٠٤
لا بأس بالسعوط	قال الحسن	ك٣٠ ب٢٨	لا تأكلوا من لحوم الحمر شيئاً وأمسقوها	ابن أبي أوفى	٤٢٢٠
لا بأس بالسواك الرطب	قال ابن سيرين	ك٣٠ ب٢٥	لا تباشروا المرأة فتتمتها لزوجها	ابن مسعود	٥٢٤٠، ٥٢٤١
لا بأس بالصلاة على السبخة	يحيى بن سعيد	ك٧ ب٦	لا تباضوا وكونوا عباد لله إخواناً	أبو هريرة	٥١٤٣
لا بأس (بالعمرة قبل الحج)	قال ابن عمر	١٧٧٤	لا تباضوا ولا تدابروا وكونوا عباد لله إخواناً	أبو هريرة	٦٠٦٤، ٦٠٦٦
لا بأس بالقرائة على العالم	قال الحسن	ك٣ ب٦	لا تباضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا	أنس	٦٠٦٥، ٦٠٧٦
لا بأس بالقرائة في الحمام	قال إبراهيم	ك٤١ ب٣٦	لا تبغ ولا تعد في صدقتك	ابن عمر	٣٠٠٢، ٢٩٧١
لا بأس بئلاء ما لم يغيره	قال الزهري	ك٤١ ب٦٧	لا تبرحوا إن رأيتمونا ظهرنا عليهم فلا تبرحوا	البراء	٤٠٢٣
لا بأس بالمضضة والثيرد	قال الحسن	ك٣٠ ب٢٥	لا تبشروهم فيتكلموا	معاذ	٢٨٥٦
لا بأس بتجارة العاج	ابن سيرين وإبراهيم	ك٤١ ب٦٧	لا تبغها ولا ترجم في صدقتك	ابن عمر	٢٧٧٥
لا بأس بضيعة الألفف	الحسن وإبراهيم	ك٧٢٢ ب٢٢			

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك	بريدة	٤٣٥٠	لا تخطوه فإن لله يمينه يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٨٥٠
لا تبقي في ربة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت	أبو بشر الأصمري	٣٠٠٥	لا تخطوه ولا تخمروا رأسه	ابن عباس	١٢٦٦، ١٢٦٦، ١٨٤٩، ١٢٦٨
لا تبيكه أو ما تبيكه ما زالت الملائكة لا تبيعوا الشر بالتمر	جليل	٤٠٨٠	لا تخمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها	ابن عمر	٣٢٧٣
لا تبيعوا التمر حتى يبلو صلاحه	ابن عمر	٢١٨٣، ٢١٨٣، ٢١٩٩	لا تخمروا رأسه فإن لله يمينه يوم القيامة ملياً	أنس	٣٩١
لا تبيعوا التمرة حتى يبلو صلاحها	ابن عمر	٢٤٤ب، ٥٨٥	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٦، ١٢٦٦
لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل	أبو سعيد	٢١٧٧	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء	أبو بكر	٢١٧٥	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل	أبو سعيد	٢١٧٧	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تبيعوا منها غائباً بناجز	أبو سعيد	٢١٧٧	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تبيعوا التمرة حتى يبلو صلاحها	ابن عمر	٢١٩٩	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تتركوا النار في بيوتكم حيث تملكون	ابن عمر	٦٢٩٣	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تترج فراته ولا يقسم ماله	قال الزهري	٦٨٢ب، ٢٢	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تمنوا الموت	أنس	٧٣٣٣	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية	عبد الله بن أبي لؤي	٧٣٣٧، ٢٩٦٦	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تنقب المحرمة	قال ابن عمر	٢٨٨ب، ١٣	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تلبسوا شيئاً مسه زعفران	ابن عمر	١٨٣٨	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تجب حتى يتم لهذا أربعون	قال سفيان	٢٤٤ب، ٣٥	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا يجلدون في التوراة الرجم ؟	ابن عمر	٤٥٥٦	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تجسوا ولا تحسوا ولا تبغضوا	أبو هريرة	٥١٤٣	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تجلدوا فتنة لا تملأها	قال مجاهد	٦٥٤ب، المتبعة	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد	أبو بريدة	٦٨٥٠	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب	قال بعض الناس	٥٧٢ب، ٨	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تجوز شهادة أهل الملل	قال الشعبي	٥٧٢ب، ٢٩	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحاسد إلا في اثنين رجل آتاه الله	أبو هريرة	٧٣٣٢، ٧٥٢٨	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحاسدوا ولا تملأوا وكونوا عباد الله إخواناً	أنس	٦٠٦٥، ٦٠٧٦	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تخمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها	ابن عمر	٥٨٢	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحرم	قال علي	٦٧ب، ٢٤	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحرم حتى يازق بالأرض	قال أبو هريرة	٦٧ب، ٢٤	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحزن إن الله معنا	أبو بكر	٣٦٥٢، ٣٦١٥	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحسوا ولا تبغضوا وكونوا إخواناً	أبو هريرة	٥١٤٣	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحسوا ولا تبغضوا ولا تبغضوا	أبو هريرة	٦٧٢٤	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحسوا ولا تبغضوا ولا تحاسدوا	أبو هريرة	٦٠٦٤	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحسوا ولا تبغضوا ولا تبغضوا	أبو هريرة	٦٠٦٦	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحصى لي حصي الله عليك	اسماء	١٤٣٣، ٢٥٩١	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة	أبو هريرة	٦٠١٧، ٢٥٦٦	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحلفوا بأبائهم ومن كان	ابن عمر	٦٦٤٨، ٧٤٠١	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحل قطعها إلا لنشد - (مكة)	مجاهد	٤٣١٣	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحل لي يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	ابن عباس	٢٦٤٥	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
لا تحلين زواجك الأول حتى يلدق الآخر	عائشة	٥٢٦٥	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩
عصيتك وتذوق عيبته			لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً	ابن عباس	١٢٦٨، ١٢٦٥، ١٨٤٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم	قال عمر	٦٨٣٠	لا تشبهوا بالتليد	قال عمر	٥٩١٤
لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر	أبو هريرة	٦٧٦٨	لا تشتره ولا تمد في صدقتك وإن أعطاكه بدمهم	عمر	١٤٩٠
لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً	سهل بن سعد	١٢١٥، ٨١٤	لا تشتره ولا تمد في صدقتك	عمر	٢٦٣٦، ٢٩٧٠
لا تزال جهنم تقول هل من مزيد	أنس	٢٦٦١	لا تشتره وإن أعطاكه بدمهم واحد	عمر	٢٦٢٣
لا تزال متمسكة بالإسلام حتى تموت	عبدلله بن سلام	٧٠١٤	لا تشتره وإن بدمهم فإن العائد في هبة كالكلب	عمر	٣٠٠٣
لا تزال هذه الأمة ظاهرين على من خالفهم	معاوية	٣١١٦	لا تشتر المرأة طلاقاً اختها	قال ابن مسعود	ك٦٧٣ ب٥٣
لا تزددوا زوراً ولا تزدوا	عائشة	ك٢٣٣ ب٣٢	لا تشتر الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد	أبو هريرة	١١٨٩
لا تزعموه ثم دعوا بطلو	أنس	٦٠٢٥	المسجد الحرام		
لا تزنا ولا تقتلوا أولادكم	عبادة بن الصامت	١٨، ٣٨٩٢	لا تشتر الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد	أبو سعيد	١٨٦٤، ١٩٩٥
لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعت عليها	عبد الرحمن بن سبرة	٦٧٢٢	مسجد الحرام		١١٩٧
لا تسأل الإمارة فإنك إن أوتيتها من مسألة وكلت إليها	عبد الرحمن بن سبرة	٦٦٢٢	لا تشربوا في آنية الذهب والفضة	حفصة	٥٤٢٦، ٥٦٣٣
لا تسأل المرأة طلاقاً اختها	أبو هريرة	٢١٤٠، ٢٧٢٣	لا تشربوا في البياض والحتم والتخير وللزفت	ابن عباس	٦١٧٦
			لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنا	عبادة بن الصامت	١٨
لا تسألوني اليوم عن شيء إلا بيته لكم	أنس	٦٦٠١	لا تشمن ولا تستوشمن	أبو هريرة	٢٨٩٢، ٦٠٨١
لا تسألوني عن شيء إلا أخبركم ما دمت في مقلي هذا	أنس	٦٣٦٢، ٥٤٠	لا تشمنني على جور	التميمان بن بشير	٥٩٤٦، ٢٦٥٠
لا تسألوني عن شيء إلا بينت لكم	أنس	٧٠٨٩	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	ك٥٢٣ ب٢٩
لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم	ابن عباس	١٨٦٢	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	٧٣٦٢، ٤٤٨٥
لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم	ابن عمر	١٠٨٧	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	٧٥٤٢
لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم	ابن عمر	١٠٨٦	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	٢١٤٨
لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا معها زوجها	أبو سعيد	١٩٩٥	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	٢١٥٠
لا تسافر المرأة يومين إلا معها زوجها أو ذو محرم	أبو سعيد الخدري	١١٩٧	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تسافر امرأة مسيرة يومين	أبو سعيد	١٨٦٤	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	ك٢٣٣ ب٥٦
لا تسافر امرأة إلا معها محرم	ابن عباس	٣٠٠٦	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	٥١٩٢
لا تسبه فإنه كان ينافع عن رسول الله ﷺ	عائشة	٦١٥٠	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	١٩٠٦
لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أفتق مثل أحد ذهباً	أبو سعيد الخدري	٣٦٧٣	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا	عائشة	٦٥١٦، ١٣٩٣	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تسبوا الدهر	-	ك٧٨٨ ب١٠١	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تشتر العذراء	قال ابن عمر	ك٣٤٤ ب١١١	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تستقبلوا القبلة بفائط أو بول	عمر	ك٢٩ ب٢٩	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تستكثري النبي ﷺ ولا تراجميه	عمر	٥١٩١	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تستوشمن	أبو هريرة	٥٩٤٦	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تسرقوا ولا تزنا	عبادة	١٨، ٣٨٩٢	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تسرقوا ولا تقتلوا أولادكم	عبادة	٦٨٠١	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تسلموا على شربة الخمر	قال ابن عمرو	ك٧٩٣ ب٢١	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	
لا تسموا العنب الكرم ولا تقولوا خيبة الدهر	أبو هريرة	٦١٨٢	لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكتبوهم	أبو هريرة	

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن	أم حبة	ك ٦٧٥ ب ١٠	لا تقلموا لا تفتتوا على رسول الله ﷺ	-	ك ٦٥ - الحجرات
«لا تمضوا من» لا تمضوا من	قال ابن عباس	ك ٦٧٥ ب ٢٥	حتى يقضي الله على لسانه		(٤٩)
لا تمضوا في معروف	عبادة	٥١٠٦، ٥١٠٧	لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا	ابن عباس	ك ٨٣ ب ٩
لا تمضوني في معروف	عبادة	٥٣٧٢	لا تقسم	ابن عمر	٧٠٤٦
لا تعلم نفس ماذا تكسب غداً	ابن عمر	ك ٦٥٥ ب النساء	لا تقسم	محمود بن الربيع	٥٤٠١
لا تمنوا عليه الشيطان	أبو هريرة	١٨٠	لا تقل ألا تراه قال لا إله إلا الله يريد بذلك	هشام بن مالك	١١٨٦
لا تفتروا	عثمان	٢٨٩٢، ٦٨٠١	وجهه لله		
لا تنفض	أبو هريرة	١٠٣٩	لا تقل ألا تراه قال لا إله إلا الله يعني		
لا تغسلوا رأسه ولا تقربوه طيباً فإنه يبعث	ابن عباس	٦٧٧٧	بذلك وجهه لله		
يعل		٦٤٣٣	لا تقل ذلك	محمود بن الربيع	٤٢٥
لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم	عبد الله المزني	٦١١٦	لا تقضي بين اثنين وأنت غضبان	قال أبو بكر	١٥٨
المغرب		١٨٣٩	لا تقولوا السلام على فلان فإنه هو السلام	ابن مسعود	٨٣٥
لا تقتني بأمين	قال أبو هريرة	٥٦٣	لا تقولوا خيبة النمر	أبو هريرة	٦١٨٢
لا تغضوا بين أتباعه الله	أبو هريرة	ك ١٠٥ ب ١١١	لا تقولوا له إلا خيراً	علي	٦٩٣٩
لا تغفل مع الجمع بالدرهم ثم اتبع	أبو سعيد وأبو هريرة	٣٤١٤	لا تقولوا هكذا لا تمنوا عليه الشيطان	أبو هريرة	٦٧٧٧
بالدرهم جنيهاً	هريرة	٢٢٠١، ٢٢٠٢	لا قولوه يقول لا إله إلا الله يعني	عتبان بن مالك	٦٩٣٨
لا تغفل صم واضطر وقم ونم فإن جسدك	عبد الله بن عمرو	٢٣٠٢، ٢٣٠٣	لا تقولي هكذا وقولي ما كنت تقولين	الربيع بنت معوذ	٤٠٠١
عليك حقاً		١٩٧٥، ٥١٩٩	لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها	أبو هريرة	٦٥٠٦
لا تغفل قم ونم وصم واضطر فإن جسدك	عبد الله بن عمرو	٦١٣٤	لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي بأخذ	أبو هريرة	٧٣١٩
عليك حقاً			لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من	أبو هريرة	٧١١٨
لا تفعلوا إذا أتيتم الصلاة فلعليكم بالسكينة	أبو قتادة	٦٣٥	لا تقوم الساعة حتى تضطرب آيات	أبو هريرة	٧١١٦
فما أدركم فصلوا			لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها	أبو هريرة	٤٦٣٥، ٤٦٣٦
لا تفعلوا أزرعوها أو أزرعوها أو أسكروها	ظهير بن رافع	٢٣٣٩	لا تقوم الساعة حتى تقتلوا الترك	أبو هريرة	٢٩٢٨
لا تنفي عن أحد بعدك	البراء	٩٧٦	لا تقوم الساعة حتى تقتلوا اليهود	أبو هريرة	٢٩٢٦
لا تفعلوا ولكن مثلاً بمنزل	أبو سعيد وأبو هريرة	٧٣٥٠، ٧٣٥١	لا تقوم الساعة حتى تقتلوا خوفاً	أبو هريرة	٣٥٩٠
لا تقارنوا	قال ابن عمر	٥٤٤٦	وكرمان		
لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ	أبو هريرة	١٣٥	لا تقوم الساعة حتى تقتلوا قوماً كان	أبو هريرة	٢٩٢٩
لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً ما تركت	أبو هريرة	٢٧٧٦	وجوههم الجان المطرقة		
بعد نفقة			لا تقوم الساعة حتى تقتلوا قوماً	أبو هريرة	٣٥٨٧
لا تقسم ورثتي ديناراً ما تركت	أبو هريرة	٦٧٢٩	نعالهم الشعر		
لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول	ابن مسعود	٦٨٦٧	لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان	أبو هريرة	٦٩٣٥، ٧١٢١
كفل منها			لا تقوم الساعة حتى تقتل فتان دعواهما	-	ك ٨٧ ب ٨
لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم	أبو هريرة	ك ٢٣٢ ب ٢٢	واحدة		
الأول كفل منها			لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت	أبو سعيد	ك ٢٥٥ ب ٤٧
لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم	ابن مسعود	٢٣٣٥	لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون	أبو هريرة	٣٦٠٩
لا تقتله فإن قتله فإنه بمنزلة من قبل أن يقتله	لقطاد بن عمرو	٤٠٢٠، ٦٨٦٥	كلهم قوماً من ثلاثين		
لا تقتلوا الجنان إلا كل أتر ذي طيبتين	أبو ليبة	٣٣١١	لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من	أبو هريرة	٣٥١٧، ٧١١٧
لا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بيوتان تفترقن	عبادة بن الصامت	١٨، ٢٨٩٢	قحطان		
		٦٨٠١	لا تقوم الساعة حتى يقضي العلم	أبو هريرة	١٠٣٦
لا تقموا رمضان	ك ٣٠ ب ٥		لا تقوم الساعة حتى يقتل فتان دعواهما واحدة	أبو هريرة	٣٦٠٨
			لا تقوم الساعة حتى يقتل فتان فيكون بينهما	أبو هريرة	٣٦٠٩
			لا تقوم الساعة حتى يكره لكم للال فيفيض	أبو هريرة	١٤١٢
			لا تقوم الساعة حتى ير الرجل بغير	أبو هريرة	٧١١٥

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم	أبو هريرة	٢٤٧٦	لا تاجشوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا	أبو هريرة	٦٠٦٦
لا تقوم الساعة وإما قال من أشراط	أنس	٦٨٠٨	تدلروا		
لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم	أبو هريرة	٢٤٧٦	لا تاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه	أبو هريرة	٢١٤٠
حكماً قسطاً			لا تاجشوا	أبو هريرة	٢١٥٠
لا تقوموا حتى تروني وعليكم السكينة	أبو قتادة	٩٠٩	لا تاجشوا ولا يبيع حاضر لباد	أبو هريرة	٢١٦٠
لا تكمل قد كانت إحدانكم تمكت في شد	أم سلمة	٥٣٣٨	لا تاجشوا ولا يزيدن على بيع أخيه	أبو هريرة	٢٧٢٣
أحلامها			لا تتبيلوا في الدباء ولا في المزفت	أنس	٥٥٨٧
لا تكتنوا بكتيتي	أبو هريرة	١١٠ ، ٣٥٣٩	لا تنقب الحرمة ولا تلبس القفازين	ابن عمر	١٨٣٨
		٦١٨٨	لا تنزلن برمتك ولا تحزنن عجينكم حتى	جابر	٤١٠٢
		٢١٢٠	أجيء		
لا تكونوا بكتيتي	أنس	٢١٢٠	لا تنكح الأيم حتى تستأمر	أبو هريرة	٥١٣٦ ، ٦٩٧٠
لا تكونوا بكتيتي	جابر بن عبد الله	٦١٨٧ ، ٣١١٤	لا تنكح البكر حتى تستأذن	أبو هريرة	٥١٣٦ ، ٦٩٧٠
لا تكونوا بكتيتي	أبو هريرة	٦١٩٧			
لا تكلموا علي فإنه من كذب علي فليجلج	علي	١٠٦			
النار			لا تنكف الشمس لموت أحد	أبو بكره والمغيرة	١٦٦ ب ١٣
لا تكونوا عون الشيطان على أخيككم	أبو هريرة	٦٧٨١		وأبو موسى وابن	
لا تلبس الحرمة ثوباً بوركس	قالت عائشة	٢٨٨ ب ١٣		عباس وابن عمر	
لا تلبسوا الحرير والدياج فإنها لهم في الدنيا	حذيفة	٥٦٣٣	«لا تلبسوا» : لا تضعفا	قال مجاهد	٦٠٦ ب ٢٢
لا تلبسوا الحرير ولا الدياج ولا تشربوا	حذيفة	٥٤٢٦	لا تهجر إلا في البيت	معاوية بن حيدة	٦٧٥ ب ٩٢
لا تلبسوا القمص ولا العمالكم ولا	ابن عمر	٥٨٠٣	لا تواصلوا	أنس	١٩٦١
السراويلات			لا تواصلوا	أبو هريرة	٧٢٩٩
لا تلبسوا القمص ولا السراويل والعمائم	ابن عمر	٥٨٠٥	لا تواصلوا فأيكم إذا أراد أن يواصل	أبو سعيد	١٩٦٣
لا تلبسوا القمص ولا السراويلات	ابن عمر	١٨٣٨	فليواصل إلى السحر		
لا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه زعفران	ابن عمر	٥٨٠٥	لا تواصلوا فأيكم إذا أراد أن يواصل	أبو سعيد	١٩٦٧
لا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران	ابن عمر	٥٨٠٣	فليواصل حتى السحر		
لا تنظف ساقطتها إلا لشد (مكة)	أبو هريرة	١١٢	«لا تواضعوهن سرا» الزنا	قال الحسن	٦٧٥ ب ٣٤
لا تنظف لفظتها إلا لحرف (مكة)	ابن عباس	١٣٤٩ ، ١٨٣٣	لا توردوا المريض على المصح	أبو هريرة	٥٧٧٤
لا تلمن ولا تبرقع ولا تلبس	قالت عائشة	٢٣ ب ٢٥	لا توعي فيوعي الله عليك	أسماه بنت أبي بكر	٢٥٩٠
لا تلدون	عائشة	٦٨٨٦ ، ٦٨٩٧			
لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله	عمر	٦٧٨٠	لا توكي فيوكي عليك	أسماء	١٤٣٣
ورسوله			لا جناح علي من ولية	قال عمر	٥٥٥ ب ٣٣
لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع	أبو هريرة	٢١٥٠	لا حاجة لي به	عائشة	٦٩٧٢
بعض			لا حاجة لي فيه	عائشة	٥٢٦٨
لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد	ابن عباس	٢١٥٨	لا حاجة لي في ذلك هل من سوق	عبد الرحمن بن	٢٠٤٨
لا تلقوا السلع حتى يهبط إلى السوق	ابن عمر	٢١٦٥		عوف	
لا تمخر الريح من السفن	قال مجاهد	١٠٣٤ ب ١٠	لا حتى تدلوني عسلته ويدلوني عسلتك	عائشة	٥٣١٧ ، ٦٠٨٤
لا تمسوه بطيب	ابن عباس	١٨٥١	لا حتى يدلوني عسلتك وتدوني	عائشة	٥٢٦٠
لا تمسوه طيباً	ابن عباس	١٢٦٧ ، ١٨٥٠	لا حتى يدلوني عسلتها كما ذاق الأول	عائشة	٥٢٦١
لا تمنموا إمام الله مساجد الله	ابن عمر	٩٠٠	لا حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً	عبد بن تميم عن عمه	٢٠٥٦
لا تمنموا فضل الماء	أبو هريرة	٢٣٥٤	لا حرج	ابن عباس	٢٥٥ ب ١٢٥
لا تمنوا لقاء العدو فإذا لقيتموهم فاصبروا	أبو هريرة	٥٦٦ ب ١٥٦			
		٣٠٢٦			
لا تمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية فإذا	ابن أبي أوفى	٣٠٢٥	لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف	عائشة	١٧٣٥ ، ٦٦٦٦
لقيتموهم فاصبروا					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا حرج عليك أن تعلمهم من معروف	عائشة	٧١٦١	لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس	أبو سعيد	١٩٩٥
لا حرج ولا حرج	ابن عباس	١٧٢١	لا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس	أبو سعيد	٥٨٦
لا حسد إلا في اثنين	ابن مسعود	١٤٠٩، ٧٣	لا صلاة بعد صلاتين بعد الصبح حتى تطلع الشمس	أبو سعيد الخدري	١١٩٧
لا حسد إلا في اثنين رجل علمه الله القرآن	أبو هريرة	٥٠٢٦	لا صلاة بعد صلاتين بعد العصر حتى تغرب الشمس	أبو سعيد	١٨٦٤
لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه الله	ابن عمر	٧٥٢٩، ٥٠٢٥	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	عبادة بن الصامت	٧٥٦
لا حكيم إلا ذو تجربة	قال معاوية	٨٣٧٨ ب	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	ك٩٧٥ ب٤٨	
لا حلف في الإسلام	-	٢٢٩٤	لا يصلح النقل إلى شيء منهن ممن لا ضير لارتحلوا	قال الزهري	ك٧٩ ب٢
لا حلوه ليصل أحدكم نشاطه فإذا فتر فليقد	أنس	١١٥٠	لا طاعة في معصية إلهي	عمران	٢٤٤
لا حمى إلا لله ولرسوله	الصعب بن جثمة	٢٣٧٠	لا طيرة ولا خيرة فقال	علي	٧٢٥٧
لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ	الصعب بن جثمة	٣٠١٢	لا عترة	أبو هريرة	٥٧٥٤، ٥٧٥٥
لا حول ولا قوة إلا بالله	ابن عباس	١١٢٠	لا علوى	أبو هريرة	٥٤٧٤، ٥٤٧٣
لا حول ولا قوة إلا بالله	أبو موسى	٦٣٨٤، ٤٢٠٥	لا علوى ولا صفر ولا هامة	ابن عمر	٢٠٩٩
لا داء ولا خبة ولا غائلة	ك٩٠ ب١٥	٦٦١٠، ٦٤٠٩	لا علوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر	أبو هريرة	٥٧٧٥، ٥٧٧٣
لا درهمين بدرهم	أبو سعيد	٢٠٨٠	لا علوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر	أبو هريرة	٥٧١٧
لا دية له	عمران بن حصين	٦٨٩٢	لا علوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر	أبو هريرة	٥٧٠٧
لا نبيح ولا منحر إلا في المنيح	قال عطية	ك٧٢٢ ب٢٤	لا علوى ولا طيرة وإلهما الشوم	أبو هريرة	٥٧٧٠
«لا تلول» لم يملها العمل	قال أبو العالية	ك٦٠ ب٣٠	لا علوى ولا طيرة وإلهما الشوم	ابن عمر	٥٧٧٢
لا ربا إلا في النسبة	أسامة	٢١٧٩	لا علوى ولا طيرة وإلهما الشوم	ابن عمر	٥٧٥٣
لا ربا في الحيوان	قال ابن المسيب	ك٣٤٤ ب١٠٨	لا علوى ولا طيرة وإلهما الشوم	أبو هريرة	٥٧٥٧
لا رقية إلا من عين أو حمة	عمران بن حصين	٥٧٠٥	لا علوى ولا طيرة وإلهما الشوم	أنس	٥٧٧٦، ٥٧٥٦
لا سبيل لك عليها	ابن عمر	٥٣١٢، ٥٣٥٠	لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد	عبد الرحمن بن	٦٨٤٩
لا شيء أحب إليه الملاح من الله ولذلك	عبد الله	٤٦٣٤	لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد	جلبرين بن عبيدة	
مدح نفسه	أبو هريرة	٥٢٢٢	لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد	عمن سمع النبي ﷺ	
لا شيء أغبر من الله	أسامة	٥٢٢٢	لا عيش إلا عيش الآخرة فأصلح الأنصار	أنس	٣٧٩٥
لا شيء أغبر من الله	قال أبو العالية	ك٦٠ ب٣٠	لا فإن قتله فإنه بمنزلك قبل أن قتله	المقداد بن عمرو	٦٨٦٥
«لا شيء» لا يباح	قال أبو العالية	ك٦٠ ب٣٠	لا فرح ولا عترة	أبو هريرة	٥٤٧٤، ٥٤٧٣
«لا شيء» لا يباح	قال أبو العالية	ك٦٥ ب١٥	لا كان همة دية وأيكم يطيق ما كان رسول الله ﷺ يطيق	عائشة	١٩٨٧
لا صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم	أبو سعيد	٢٠٨٠	لا لعله أن يكون يصلي	أبو سعيد	٤٣٥١
لا صام من صام الأب	عبد الله بن عمرو	١٩٧٧	لا لكن أفضل الجهاد حج مبرور	عائشة	١٥٢٠
لا صام من صام الدهر	عبد الله بن عمرو	١٩٧٩	لا مال لك إن كنت صادقاً فقد دخلت بها	ابن عمر	٥٣٤٩
لا صدقة إلا عن ظهر غنى	ك٥٥٥ ب٩	٥٧٥٧، ٥٧٠٧	لا مال لك إن كنت صدقت عليها	ابن عمر	٥٣١٢، ٥٣٥٠
لا صفر	أبو هريرة	٥٧٥٧، ٥٧٠٧	لا ترى أن يصلي خلف المحدث	قال الزهري	ك١٠ ب٥٦
لا صفر ولا هامة	أبو هريرة	٥٧٧٠، ٥٧١٧	لا نستعمل على عملنا من أراده	أبو موسى	٦٩٢٣، ٢٢٦١
لا صوم فوق صوم داود شطر الدهر صم يوماً	عبد الله بن عمرو	١٩٨٠	لا تقول إلا ما يرضي ربنا وتابرقاك يا إبراهيم لحزونون	أنس	١٣٠٣
لا صوم فوق صوم داود شطر الدهر	عبد الله بن عمرو	٦٢٧٧	لا تكذب ولا تحسب	ك٣٠ ب١٣	
صيام يوم وإفطار يوم	أبو سعيد الخدري	١٩٩٥، ١١٩٧	لا نورث ما تركنا صدقة	-	ك٨٥ ب٣
لا صوم في يومين القطر والأضحي	أبو سعيد	٥٨٦	لا نورث ما تركنا صدقة	عمر	٤٠٣٣، ٣٠٩٤
لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس	أبو سعيد		لا نورث ما تركنا صدقة	عائشة	٤٠٣٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا نورث ما تركنا صدقة	أبو بكر	٣٠٩٣، ٤٠٣٦	﴿لا يؤخذكم الله باللغو﴾	قالت عائشة	٦٦٦٣
		٤٠٣٦، ٤٢٤٠	لا ونيك الذي أرسلت	البراء بن عازب	٦٣١١، ٢٤٧
		٤٢٤١، ٦٧٢٦	لا وأنا أنا إلا أن يتغمطني الله بفضل ورحمة	أبو هريرة	٥٦٧٣
		٧٣١٢	لا يأخذ أحد منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة	أبو حميد	٢٥٩٧
لا نورث ما تركنا صدقة	عمر وعلي	٥٣٥٨	لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قد قدرته	أبو هريرة	٦٦٠٩
	وعباس		لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قد قدر له	أبو هريرة	٦٦٩٤
لا نورث ما تركنا صدقة	عمر وعثمان	٧٣٠٥، ٦٧٢٨	لا يأتي أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها	أبو هريرة	١٤٠٢
	وعبد الرحمن		على رقبته		
	والزبير وسعد		لا يأتي الحنئ إلا بالحنئ إن هذا المال خضرة حلوة	أبو سعيد	٦٤٢٧
	وعلي وعباس		لا يأتي الحنئ بالشر	أبو سعيد	١٤٦٥
لا نية للناسي والمخطن	ك٤٩ ب٦		لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده	أنس	٧٠٦٨
لا حامة	أبو هريرة	٥٧١٧، ٥٧٧٠	لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر	قال ابن عمر	ك٢٥٤ ب١٢
لا حامة ولا صفر	أبو هريرة	٥٧٠٧، ٥٧٥٧	لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من	أبو هريرة	١٤
لا هجرة اليوم أو بعد رسول الله ﷺ	قال ابن عمر	٤٣١٠	والده وولده		
لا هجرة اليوم كان المؤمن يفر	قالت عائشة	٤٣١٢	لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه	أنس	١٥
لا هجرة اليوم كان للمؤمنون يفر أحدهم بدينه	عائشة	٣٩٠٠	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما	أنس	١٣
لا هجرة بعد الفتح	ابن عباس	٢٧٨٣، ٢٨٢٥	يحب لنفسه		
لا هجرة بعد فتح مكة	مجاهد بن مسعود	٣٠٧٨، ٣٠٧٩	لا يبالي بتأخير المشاء	أبو هريرة	٧٧١، ٥٤١
لا هجرة بعد الفتح	ابن عمر	٣٨٩٩، ٤٣١١	لا يتنازع المرء على بيع أخيه	أبو هريرة	٢١٦٠
لا هجرة ولكن جهاد ونية	ابن عباس	١٨٣٤، ٣٠٧٧	لا يزيق بين دينه ولا عن بيته	أنس	ك٩٨ ب٨
		٣١٨٩	لا يزيق في القبلة	أنس	ك٩٨ ب٨، ٥٣١
لا هجرة ولكن جهاد	قال ابن عمر	٤٣٠٩	لا يزين أحدكم قبل قبلة	أنس	٤٠٥
لا والذي فلق الحبة ويرأ النسمة	قال علي	٣٠٤٧	لا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب	أنس	٨٢٢
لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب	عبد الله بن هشام	٦٦٣٢	لا يسط ذراعيه كالكلب	أنس	٥٣٢
إليك من نفسك			لا يبيع بعضكم على بيع بعض	أبو هريرة	٢١٥٠
لا والله ما قال النبي ﷺ ليسى أحمر	ابن عمر	٣٤٤١	لا يبيع حاضر لباد	أبو هريرة	٢١٦٠، ٢١٥٠
لا والله ما ولي النبي ﷺ ولكن ولي	البراء	٢٨٧٤، ٢٩٣٠	لا يبيع حاضر لباد	ابن عباس	٢١٥٨
سرعان الناس			لا يبقى أحد في البيت إلا لد وأنا أنظر إلا	عائشة	٤٤٥٨
لا وصية لوارث	-	ك٥٥ ب٦	العباس		
لا وضوء إلا فيما وجدت الريح	قال الزهري	ك٣٤ ب٥	لا يبقى أحد منكم إلا لد غير العباس فإنه	عائشة	٦٨٨٦
لا وضوء إلا من حدث	قال أبو هريرة	ك٤٤ ب٣	لم يشهدكم		
لا ولكن آليت منهن شهراً	ابن عباس	٥٢٠٣	لا يبقى منكم أحد إلا لد وأنا أنظر إلا العباس	عائشة	٦٨٩٧
لا ولكن أفضل الجهاد حج مبرور	عائشة	١٥٢٠	لا يبقى في البيت أحد إلا لد	عائشة	٥٧١٢
لا ولكن رسول الله ﷺ أذن لي في البدو	سلمة بن الأكوع	٧٠٨٧	لا يتيقن في المسجد باب إلا سد إلا باب	أبو سعيد	٤٦٦
لا ولكن عليك بالمرأة	أنس	٣٠٨٦، ٦١٨٥	أبي بكر		
لا ولكن لا يتركك	كعب بن مالك	٤٤١٨	لا يتيقن في المسجد باب إلا سد إلا باب	أبو سعيد	٣٦٥٤
لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني	خالد بن الوليد	٥٣٩١، ٥٥٣٧	أبي بكر		
أعافه			لا يتيقن في المسجد خوفاً إلا خوفاً أبي	أبو سعيد الخدري	٣٩٠٤
لا ولكني آليت منهن شهراً	أنس	٢٤٦٩	بكر		
لا ولكنه لا يكون بأرض قومي فأجذني	خالد بن الوليد	٥٤٠٠	لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى	قال ابن عمر	ك٢٢ ب١
أعافه			لا ييوان أحدكم في الماء الدائم	أبو هريرة	٢٣٩
لا ومقلب القلوب	عبد الله بن عمر	٧٣٩١، ٦٦٢٨	لا يبيع الرجل على بيع أخيه	أبو هريرة	٢١٤٠
		٦٦١٧	لا يبيع بعضكم على بيع أخيه	ابن عمر	٢١٣٩

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا يبيع بعضكم على بيع	أبو هريرة	٢١٥٠	لا يحدث فيها حدثاً (المدينة)	أنس	١٨٧٦
لا يبيع بعضكم على بيع بعض	ابن عمر	٢١٦٥	لا يطلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه	ابن عمر	٢٤٣٥
لا يبيع حاضر لباد	ابن عباس	٢١٥٨ ، ٢٢٧٤	لا يحلف على يمين صبر يقطع	ابن مسعود	٧١٨٣
لا يبيع حاضر لباد	أبو هريرة	٢١٦٣	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله	ابن مسعود	٦٨٧٨
لا يتحدث الناس أنه كان يقتل أصحابه	جابر	٢١٦٠ ، ٢٧٢٣	لا يحل شرب بول الناس لشدة	قال الزهري	١٥٧٤ ب ١٥
لا يتخري أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها	ابن عمر	٣٥١٨	لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمكس	قال ابن عمر	٥٢٩٠
لا يتشهد	قال قتادة	٤٢٢ ب ٤	لا يحل لامرئ يبيع سلعة	قال عتبة ابن عامر	١٩٣٤ ب ١٩
لا يتعلم العلم مستحي	قال مجاهد	٥٠٣ ب ٥	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة	أبو هريرة	١٠٨٨
لا يتطوع الإمام في مكانة ولم يصح	أبو هريرة	١٠٧ ب ١٥	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحب	أن حبيبة	١٢٨٠ ، ١٢٨١
لا يقبل قدامه	أنس	٨٩ ب ٨	تحد على ميت فوق ثلاث	٥٣٤٥ ، ٥٣٤٤	
لا يقبلن أحدكم بين يديه	أنس	٤١٢	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث	زينب بنت جحش	١٢٨٢ ، ٥٣٣٥
لا يقطنن أحدكم رمضان بصوم يوم أو ليومين	أبو هريرة	١٩١٤	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث ليال	أم عطية	٥٣٤٢
لا يمثل الشيطان بي	أبو هريرة	٦٩٩٣	لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها	أبو هريرة	٥١٥٢
لا يمتنى أحدكم الموت إما محسناً	سعد بن عبيد	٧٢٣٥	لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله	أم حبيبة	٥٣٣٩
لا يمتنن أحدكم الموت إما محسناً	أبو هريرة	٥٦٧٣	لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفسك بها دعماً	أبو شريح	١٠٤ ، ١٨٣٢
لا يمتنن أحدكم الموت لضر نزل به	أنس	٦٣٥١	لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال	٤٢٩٥	
لا يمتنن أحدكم الموت من ضر أصابه	أنس	٥٦٧١	لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال	ك٧٨ ب ٦٢	
لا يتخمن أحد قبل وجهه في الصلاة	ابن عمر	٧٥٣	لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال	أبو أيوب	٦٠٧٧
لا يتنفس في الإناه	أبو قتادة	١٥٤	لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد	أبو هريرة	٥١٩٥
لا يتوضأ رجل يحسن وضوءه ويصلي الصلاة إلا غفر له	عثمان	١٦٠	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة	أنس	٦٠٦٥
لا يجذ أحد حلالة الإيمان حتى لا يجد غنى ينفية	أنس	٦٠٤١	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث	أبو أيوب	٦٢٣٧
لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته	قال ابن مسعود	٨٥٢	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث	المسور بن مخزومة	٦٠٧٣ ، ٦٠٧٤
لا يجعل أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها	عبد الله بن زمة	٥٢٠٤	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال	وعبد الرحمن بن الأسود	٦٠٧٥
لا يجعل فوق عشر جلادات إلا في حد من حدود الله	أبو ردة الأصمري	٦٨٤٨	لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال	أنس	٦٠٧٦
لا يجمع بين المرأة وعمتها	أبو هريرة	٥١٠٩	لا يحل له أن يتوي عنده حتى يخرجه	أبو شريح الكمي	٦١٣٥
لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	أبو بكر	١٤٥٠	لا يختلي خلوة (مكة)	ابن عباس	٣١٨٩ ، ١٣٤٩
لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	ابن عمر	٣٢٤ ب ٣٤	لا يختلي خلوة (مكة)	١٨٣٣ ، ١٨٣٤	
لا يجوز إقراره لسوء الظن	قال بعض الناس	٥٥٥ ب ٨	لا يختلي خلوة (مكة)	٢٠٩٠	
لا يجوز طلاق الموسوس	قال عتبة بن عامر	٦٨ ب ١١	لا يختلي شوكة (مكة)	مجاهد	٤٣١٣
لا يجوز للزني وصية إلا	-	٥٥٥ ب ٣	لا يختلج الرجل على خطبة أخيه حتى يترك	أبو هريرة	١١٢ ، ٦٨٨٠
لا يجوز نكاح بغير شاهدين	قال بعض الناس	٥٢٢ ب ٨	لا يختلج الرجل على خطبة أخيه حتى يترك	ابن عمر	٥١٤٢
لا يحج بعد العام مشرك	أبو هريرة وعلي	٣٦٩ ، ٤٣٦٣	لا يختلج الرجل على خطبة أخيه حتى يترك	أبو هريرة	٥١٤٤
لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان	أبو هريرة	١٦٢٢ ، ٣١٧٧	لا يختلج على خطبة أخيه	أبو هريرة	٢١٤٠
لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان	أبو هريرة	٤٦٥٥ ، ٤٦٥٦	لا يختلج على خطبة	أبو هريرة	٢٧٢٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا يخرج في الصدقة همة ولا ذات عور	أبو بكر	١٤٥٥	﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين﴾	قال ابن عباس	٤٥٩٥ ، ٣٩٥٤
لا يدخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة إلا ومعهما محرم	ابن عباس	٣٠٠٦	لا يسجد إلا أن يكون طاهراً	قال الزهري	ك١٧٥ ب١٠
لا يدخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم	ابن عباس	٥٢٣٣	لا يسرق حين يسرق وهو مؤمن	أبو هريرة	٦٧٧٢ ، ٥٥٧٨
لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده	أبو هريرة	٦٥٦٩	لا يسرق حين يسرق وهو مؤمن	ابن عباس	٦٨٠٩ ، ٦٧٨٢
لا يدخل الجنة إلا مؤمن	أبو هريرة	٦٦٠٦	لا يسرق حين يسرق وهو مؤمن	أبو هريرة	٦٨١٠ ، ٢٤٧٥
لا يدخل الجنة قاطع	جبير بن مطعم	٥٩٨٤	لا يفسك بها دماً (مكة)	أبو شريح	ك٢٨٨ ب١٠
لا يدخل الجنة قتات	حذيفة	٦٠٥٦	لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا أنس	أبو سعيد	٧٥٤٨ ، ٦٠٩
لا يدخل المدينة والمسيح ولا الطاعون	أبو هريرة	٥٧٣١	لا يشترط المعلم إلا	قال الشعبي	ك٣٧٦ ب١٦
لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال	أبو بكر	١٨٧٩	لا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن	أبو هريرة	٥٥٧٨ ، ٢٤٧٥
لا يدخل المدينة رعب المسيح لها	أبو بكر	٧١٢٦	لا يشرب حين يشرب وهو مؤمن	ابن عباس	٦٨٠٩
لا يدخل مكة سلاحاً إلا في القرباب	البراء	١٨٤٤	لا يشرب حين يشربها وهو مؤمن	أبو هريرة	٦٨١٠
لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل	أبو أمامة البهلي	٢٣٢١	لا يشر أحدكم على أخيه بالسلاح	أبو هريرة	٧٠٧٢
لا يدخلن هؤلاء عليكن (المختون)	أم سلمة	٥٨٨٧	لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة	ك١٢٥ ب٥	
لا يدخلن هذا عليكن (المخت)	أم سلمة	٥٢٣٥	لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة	ابن عمر	٤١١٩ ، ٩٤٦
لا يدخلها الطاعون ولا الدجال (المدينة)	أبو هريرة	١٨٨٠	لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد	أبو هريرة	٣٥٩
لا يذاب شحم الميت	جابر	ك٢٤٣ ب١٠٣	لا يصلي حتى يجد الماء	قال ابن مسعود	٣٤٦
لا يثب المؤمن الكافر	قال عمر	١٥٨٨	لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده	أبو هريرة	١٩٨٥
لا يثب المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن	أسلمة بن زيد	٤٢٨٣	لا يضرك أنت من بنات آدم كتب عليك ما كتب عليهن	عائشة	١٧٨٨
لا يثب المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	أسلمة بن زيد	٦٧٦٤	لا يضرك إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب	عمران	٣٤٤
﴿لا يرجون حساباً﴾ لا يخافونه	قال مجاهد	ك٦٥٥ ب٦٥٥	لا يضرك إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب	عائشة	١٥٦٠
لا يرحم الله من عباده إلا الرحماء	أسلمة بن زيد	٥٦٥٥	لا يضرك إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب	عائشة	١٥٦٠
لا يرحم الله من لا يرحم الناس	جرير بن عبيد	٧٣٧٦	لا يضرك إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب	عائشة	١٥٦٠
لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه	أبو ذر	٦٠٤٥	لا يضرك إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب	عائشة	١٥٦٠
لا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة	أبو هريرة	٦٤٧	لا يظوف بالبيت عريان	أبو هريرة	١٦٢٢ ، ٣٦٦١
لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبه	أبو هريرة	٦٥٩	لا يملك من صاحب المسك أما تشربه أو تجد ريحه	أبو موسى	٢١٠١
لا يزال العبد في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة	أبو هريرة	١٧٦	لا يلعن الله بدمع العين ولكن يعذب بهذا	ابن عمر	ك٦٨٨ ب٢٤
لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر	سهل بن سعد	١٩٥٧	﴿لا يعزب﴾ لا يغيب	قال مجاهد	ك٦٨٨ ب٦٨٨
لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين	للخيرة	٧٣١١	لا يعضد شجرها (مكة)	ابن عباس	٢٠٩٠ ، ١٣٤٩
لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنين	أبو هريرة	٦٤٢٠	لا يعضد شجرها (مكة)	مجاهد	٤٣١٣
لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله	معاوية	٧٤٦٠ ، ٣٦٤١	لا يعضد شجرها (مكة)	أبو هريرة	٦٨٠ ، ١١٢
لا يزال من أمتي قوم ظاهرين	للخيرة	٧٤٥٩	لا يعضد شجرها (مكة)	ابن عباس	ك٢٨٨ ب٨
لا يزال ناس من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله	للخيرة بن شعبة	٣٦٤٠	لا يعضد شجرها (مكة)	ابن عباس	٢٤٣٣
لا يزال هذا الأمر في قريش	ابن عمر	٧١٤٠ ، ٣٥٠١	لا يعلم أحد ما يكون في الأرحام	ابن عمر	١٠٣٩
لا يزال يلقى فيها وتقول هل من مزيد	أنس	٧٣٨٤	لا يعلم أحد ما يكون في غد	ابن عمر	١٠٣٩
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	أبو هريرة	٥٥٧٨ ، ٢٤٧٥	لا يقتل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه	سلمان الفارسي	٨٨٣
لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن	ابن عباس	٦٨٠٩	لا يفرق بين مجتمع	ابن عمر	ك٢٤٤ ب٣٤
لا يزيدن على بيع أخيه	أبو هريرة	٢٧٢٣	لا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة	أنس	٦٩٥٥ ، ١٤٥٠
			لا يقبل الله إلا الطيب	أبو هريرة	١٤١٠
			لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث	أبو هريرة	٦٩٥٤

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
لا يقبل إلا حديث النبي ﷺ	عمر بن عبد العزيز	٣٤ ب ٣٤	لا يملأ عين ابن آدم إلا التراب ويتوب الله	ابن عباس	٦٤٣٧
لا يقسم ورثتي ديناراً	أبو هريرة	٢٧٧٦ ، ٣٠٩٦	على من تاب		
لا يقتل مسلم بكافر	علي	١١١ ، ٦٩٠٣	لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره	أبو هريرة	٢٤٦٣
		٦٩١٥	لا يمنع فضل الماء		ك ٤٢ ب ٢
لا يقتل وهو مؤمن	ابن عباس	٦٨٠٩	لا يمنع فضل الماء لستموا به فضل الكلا	أبو هريرة	٢٣٥٤
لا يقتلنك	كعب بن مالك	٤٤١٨	لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلا	أبو هريرة	٢٣٥٣
لا يقرب امرأته حتى يطوف بين	جابر	١٦٢٤	لا يمنع فضل الماء ليمنع فضل الكلا	أبو هريرة	٦٩٦٢
لا يقربها حتى يطوف	قال جابر	١٧٩٤	لا يمنك ذلك فإذا الولد لم تأتق	ابن عمر	٢٥٦٢ ، ٢١٦٩
لا يقربها حتى يطوف بين الصفا والمروة	جابر	١٦٤٦ ، ٣٩٦	لا تمنكم ذلك فإذا الولد	ابن عمر	٦٧٥٧
لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان	أبو بكر	٧١٥٩	لا يمنن أحداً منكم نداء بلال من سحوره	ابن مسعود	٥٢٩٨
لا يقطع شجرها (للينة)	أنس	١٨٦٧	لا يمنن أحدكم أذان بلال من سحوره	ابن مسعود	٧٢٤٧
لا يقطعها شيء	قال ابن شهاب	٥١٥	لا يمنن أحدكم أو أحداً منكم أذان بلال	ابن مسعود	٦٢١
لا يقل أحدكم أطعم ريك	أبو هريرة	٢٥٥٢	لا تمنكم من سحورك أذان بلال		ك ٣٠ ب ١٧
لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت	أبو هريرة	٧٤٧٧	لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد	أبو هريرة	٦٦٥٦
لا يقل أحدكم عدي أمني	أبو هريرة	٢٥٥٢	نفسه التار إلا تحلة القسم		
لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت	أبو هريرة	٦٣٣٩	لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار	أبو هريرة	١٢٥١
لا يقولن أحدكم إني خير من يونس	عبد الله	٣٤١٢	لا يني لأحد عنه شيء من العلم	قال ربيعة	ك ٣١ ب ٢١
لا يقولن أحدكم خبت نفسي	عائشة	٦١٧٩	لا يني عندي التنازع	ابن عباس	١١٤٠
لا يقولن أحدكم خبت نفسي	سهل بن حنيف	٦١٨٠	لا يني لبيد أن يقول أنا خير من يونس	ابن عباس	٣٣٩٥
لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم	ابن عمر	٦٢٦٩	لا يني لبيد أن يقول أنا خير من يونس	أبو هريرة	٣٤١٦
يجلس فيه			لا يني للحاكم أن يمضي قضاء	قال القاسم بن	ك ٩٣ ب ٢١ ،
لا يكلم أحد في سبيل الله والله أعلم بمن	أبو هريرة	٢٨٠٣	لا يني لبي ليس لأمة فيضنها	عبد الرحمن	٧١٧٠
يكلم في سبيله			لا يني هنالك من		ك ٩٦ ب ٢٨
لا يكن له سميراً	قال ابن عباس	٢١٦٣	لا يني نية ذات شرف	عقبة بن عامر	٥٨٠١
لا يكذب أهل المدينة أحد	سعد	١٨٧٧	لا يني نية يرفع الناس إليه فيها	أبو هريرة	٥٥٧٨
لا يلبس الحر في الدنيا إلا لم يلبس منه	عمر	٥٨٣٠	أبصارهم وهو مؤمن	أبو هريرة	٦٧٧٢ ، ٢٤٧٥
شيء في الآخرة			لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً	عبادة بن تميم عن	١٣٧ ، ١٧٧
لا يلبس القمص ولا العمائم	ابن عمر	١٥٤٢	لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء	عنه	
لا يلبس القمص ولا السراويل	ابن عمر	٣٦٦	لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر زركه بطراً	ابن عمر	٥٧٨٣
لا يلبس القمص ولا العمائم	ابن عمر	١٨٤٢	لا يقتل أو لا ينصرف حتى	أبو هريرة	٥٧٨٨
لا يلبس القمص ولا العمامة	ابن عمر	١٣٤		عبادة بن تميم عن	١٣٧
لا يلبس الحرم القمص ولا والمعامة	ابن عمر	٥٨٠٦		عنه	
لا يلبس الحرم القمص ولا السراويل	ابن عمر	٥٧٩٤	لا يفر صيده (مكة)	ابن عباس	٣١٨٩
لا يلبس ساقطتها إلا مشد (مكة)	أبو هريرة	٦٨٨٠	لا يفر صيدها (مكة)	ابن عباس	١٨٣٣ ، ١٣٤٩
لا يلبس لقمته إلا من عرفها (الحرم)	ابن عباس	٣١٨٩ ، ١٨٣٤	لا يفر صيدها (مكة)	مجاهد	٤٣١٣
لا يلبس لقمته إلا لحرف (مكة)	ابن عباس	٢٠٩٠	لا يوافي عيد يوم القيامة به إلا	عقبة بن مالك	٦٩٣٨
لا يلبسها إلا معرف (مكة)	ابن عباس	ك ٤٥ ب ٧	لا يوردن مرض على مصح	أبو هريرة	٥٧٧١
لا يلبس لقمته إلا من عرفها	ابن عباس	ك ٤٥ ب ٧	لا يوصي العبد إلا بإذن أهله	قال ابن عباس	ك ٥٥ ب ٨
لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين	أبو هريرة	٦١٣٣	لازم	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ١
لا يمشی أحدكم في نعل واحدة	أبو هريرة	٥٨٥٥	لا عن النبي ﷺ بين رجل وامرأة	ابن عمر	٥٣١٤
لا يمضغ الملك	قال عطاء	ك ٣٠ ب ٢٨	لا عن عمر عند منير النبي ﷺ	-	ك ٩٣ ب ١٨
لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله	ابن عباس	٦٤٣٦	لا ها الله إنأ	أبو بكر	ك ٨٣ ب ٣
على من تاب					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
يا أبا أسيد أكسها رزقين وأخفها أهلها	أبو أسيد	٥٢٥٥	يا ابن الأكرم ألا تبليغ ؟	سلمة	٢٩٦٠
يا أبا المسور خبات هذا لك يا أبا المسور	عبد الله بن أبي مليكة	٣١٢٧	يا ابن الأكرم ملكك فأسجج	سلمة بن الأكرم	٤١٩٤
خبات هذا لك			يا ابن الأكرم ملكك فأسجج إن القوم	سلمة بن الأكرم	٣٠٤١
يا أبا إسحاق أن هؤلاء يزعمون	قال عمر	٧٥٥	يقرون في قومهم		
يا أبا بكر إن رسول الله ﷺ قد حبس	بلال	١٢١٨ ، ١٢٣٤	يا ابن الخطاب إني رسول الله وإن يضيغي	سهل بن حنيف	٣١٨٢ ، ٤٨٤٤
يا أبا بكر إن لكل قوم عيذاً وهذا عيذنا	عائشة	٩٥٢	الله أهدأ		
يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتكم	سهل بن سعد	٦٨٤	يا ابن سلام أخرج عليهم	أنس	٣٩١١
يا أبا بكر ما منعك إذا أوامرت إليك	سهل بن سعد	٧١٩٠	يا ابن عوف إنها رحمة	أنس	١٣٠٣
يا أبا بكر ما منعك أن تصلي للناس	سهل	١٢١٨ ، ١٢٣٤	يا ابنة أبي أمية سألت عن الركتين بعد	أم سلمة	١٢٣٣
يا أبا بكر ما منعك حين أشرت إليك لم	سهل بن سعد	٢٦٩٠	العصر وأنه أثبت ناس		
تصل بالناس			يا ابن أخي اليتيم تكون في حجر	قالت عائشة	٥٠٦٤
يا أبا بكر لا تترك	أبو سعيد	٤٦٦	يا ابن أخي هذه اليتيم تكون	عائشة	٤٥٧٤ ، ٥٠٩٢
يا أبا بكر !!	أبو ذر	٦٤٤٤			
يا أبا ذر أتبصر أحداً ؟	أبو ذر	١٤٠٨	يا ابن أخي هي اليتيم تكون	عائشة	٢٤٩٤
يا أبا ذر أتدري أين تغرب الشمس ؟	أبو ذر	٤٨٠٢	يا ابن أخي بني الإسلام على خمس	قال ابن عمر	٤٥١٤
يا أبا ذر أعيرته بأمة	أبو ذر	٣٠	يا ابن الأكرم ألا تبليغ	سلمة	٢٩٦٠
يا أبا ذر أكرم هذا الأمر وارجع إلى بلدك	أبو ذر	٣٥٢٢	يا ابن الأكرم ملكك فأسجج	سلمة	٣٠٤١
يا أبا ذر ما أحب أن أحداً لي ذهباً	أبو ذر	٦٢٦٨	يا ابن الخطاب إني رسول الله	سهل بن حنيف	٤٨٤٤
يا أبا ذر هل تدري أين تلعب هذه	أبو ذر	٧٤٢٤	يا ابن عوف إنها رحمة	أنس	١٣٠٣
يا أبا شعيب إن رجلاً بيننا فإن شئت أذنت له	أبو مسعود	٥٤٦١	يا أسامة أقتله بعد ما قال	أسامة بن زيد	٤٢٦٩
يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعاً	عبد ابن جريح	١٦٦	يا أم الزبير بن العوام عمة رسول الله ﷺ ؟	أبو هريرة	٣٥٢٧
يا أبا عمير ما فعل النخير	أنس	٦١٢٩ ، ٦٢٠٣	يا أم حارثة إنها جنان في الجنة	أنس	٢٨٠٩
يا أبا فلان أما صمت سرور	عمرو بن حصين	١٩٨٣	يا أم خالد هذا سنا	أم خالد بنت خالد	٥٨٤٥
يا أبا موسى أو يا عبد الله ألا أدلك على	أبو موسى	٦٤٠٩	يا أم خالد هذا سنا	أم خالد بنت خالد	٥٨٢٣
كلمة			يا أم سلمة تيب على كعب	كعب بن مالك	٤٦٧٧
يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس	أبو موسى	٦٩٢٣	يا أم سلمة لا تؤذي في عائشة	عائشة	٣٧٧٥
يا أبا موسى لقد أوتيت زمزماً من زمزم دود	أبو موسى	٥٠٤٨	لا أمة محمد لو تعلمون ما أعلم لضحكتم	عائشة	١٠٤٤
يا أبا موسى هل يسرك إسلامنا	قال عمر	٣٩١٥	قليلاً ولبيكنم كثيراً		
يا أبا هر	أبو هريرة	٦٤٥٢	يا أمة محمد ما أحد أغير من الله أن يرى	عائشة	٥٢٣١
			عيده لو أمته تزني		
يا أبا هريرة	أبو هريرة	٥٣٧٥	يا أماء يا أم المؤمنين ألا تسمعين	قال هريرة	١٧٧٦
يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق	أبو هريرة	٥٠٧٦	يا أمة محمد ما أحد أغير من الله	عائشة	٥٢٢١
يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة	أبو هريرة	٢٣١١	يا أمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم	عائشة	٦٦٣١
يا أبا هريرة تشدتك بالله هل سمعت	حسان بن ثابت	٦١٥٢	لبيكنم كثيراً		
يا أبا هريرة هذا غلامك	أبو هريرة	٢٥٣٠ ، ٢٥٣١	يا أمة محمد والله ما من أحد أغير من الله	عائشة	١٠٤٤
يا أبا هريرة فلم يقسم لهم	أبو هريرة	٤٢٣٨	أن يزني عيده		
يا ابن أخي كان أبوك منهم الزبير وأبو بكر	عائشة	٤٠٧٧	يا أنس رويك سوفك بالقوارير	أنس	٦٢٠٢
لما أصاب رسول الله ﷺ ما أصابت			يا أنس كتاب الله القصاص	أنس	٢٧٠٣ ، ٤٥٠٠
يوم أحد			يا أنيس فأغد على امرأة هذا فارجمها	زيد بن خالد	٢٦٩٥
يا ابن أخي هذه اليتيم تكون في حجر	عائشة	٤٥٧٩	يا أنيس فأغد على امرأة هذا فارجمها	أبو هريرة	٢٦٩٦
وليها تشركه في ماله			يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سوراً	جابر	٣٠٧٠
يا ابن أخي هذه اليتيم تكون في حجر	عائشة	٥٠٩٢	يا أهل المدينة أين علماءكم	قال معاوية	٣٤٦٨
وليها فيوغب في جمالها			يا أهل اليمن اقبلوا البشرى	عمران بن حصين	٣١٩٠

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
«يا أيها النفس» إذا أراد الله	قال الحسن	ك ٦٥ ب العجر	يا بلال قم فأنذ الناس بالصلاة	أبو قتادة	٥٩٥
«يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم	قال ابن عباس	٤٥٧٩	يا بلال قم فأنذ لا يدخل الجنة إلا مؤمن	أبو هريرة	٦٦٠٦
«يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا	قال ابن عباس	٦٩٤٨	يا بلال قم فناد بالصلاة	ابن عمر	٦٠٤
يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم	سهل بن حنيف	٧٣٠٨	«يا جبال أوبي معي» : سبحي معي	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٣٧
يا أيها الناس إذا نابكم شيء في صلاتكم	سهل بن سعد	٢٦٩٠	يا جابر استمسك	جابر	٢٨٦١
يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم	أبو موسى الأشعري	٢٩٩٢، ٦٦١٠	يا جابر جدد واقتض	جابر	٥٤٤٣
يا أيها الناس إن رسول الله ﷺ قد نهاكم	عمر	٥٥٧١	يا جبريل ما يمنعك أن تزورنا	ابن عباس	٧٤٥٥
يا أيها الناس إن منكم مغفون	أبو مسعود	٧٠٤	يا حاطب ما حملك على ما صنعت ؟	علي	٦٩٣٩
يا أيها الناس إن منكم مغفون	أبو مسعود	٧١٥٩	يا حاطب ما هذا ؟	علي	٢٣٠٧، ٤٢٧٤
يا أيها الناس إن منكم مغفون فأبكم	أبو مسعود	٦١١٠	يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ	أبو هريرة	٤٥٣، ٦١٥٢
يا أيها الناس إن هذا يوم قد اجتمع لكم	قال عثمان	٥٥٧٢	يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة	حكيم بن حزام	٣١٤٣، ١٤٧٢
يا أيها الناس إذا نمر بالسجود	قال عمر	١٠٧٧	يا خديجة ما لي ؟	عائشة	٦٤٤١
يا أيها الناس إنكم محشورون إلى الله	ابن عباس	٤٦٢٥	يا رسول الله أتلقون بعمرة ورجعة	عائشة	٦٩٨٢
يا أيها الناس إنكم مغفون	أبو مسعود	٩٠	يا رسول الله ادع الله فليوسع على أمك	عمر	١٧٨٥
يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ	عمر	٦٩٥٣	يا رسول الله إذا جلع الرجل	أمي	٥١٩١
ما نوى			يا رسول الله لربيت أشبه كنت أنخت	حكيم بن حزام	٢٩٣
يا أيها الناس إنما صل من كان قبلكم	عائشة	٦٧٨٨	يا رسول الله لربيت أسوأ كنت أنخت	حكيم بن حزام	١٤٣٦
يا أيها الناس أي يوم هذا	ابن عباس	١٧٣٩	يا رسول الله لربيت رجلاً وجد مع امرأته	عويمر العجلاني	٥٩٩٢، ٢٢٢٠
يا أيها الناس خلوا من الأعمال ما علققون	عائشة	٥٨٦١	يا رسول الله لربيت لو زلت وأنا	عائشة	٥٣٠٨، ٥٢٥٩
يا أيها الناس ما لكم حين نلهم شيء في	سهل	١٢٢١٨، ١٢٣٤	يا رسول الله أصبت حمل وحش	أبو قتادة	٥٠٧٧
الصلاة أخذتم بالتصنيف			يا رسول الله احترم ولم أحترم	عائشة	١٨٢١
يا أيها الناس من علم شيئاً	قال ابن مسعود	٤٨٠٩	يا رسول الله أعطيت بني الطلب	عثمان	١٥١٨
يا بريدة أتفيض عليك ؟	بريدة	٤٣٥٠	يا رسول الله ألي أجز أن ألقى على بني	زينب بنت أم سلمة	٣٥٠٢
يا بنت أبي أمية سألت عن الركبتين بعد	أم سلمة	١٢٣٣			١٤٦٧
الصبر					
يا بني لوفدة	ك ٦١ ب ١٥		يا رسول الله إن قيت كلفاً فافقتنا	الفضل بن عمر	٦٨٦٥
يا بني النجار ثمنوني بحافظكم	أنس	١٨٦٨، ٢١٠٦	يا رسول الله أنس خادمك ادع الله له	أم سليم	٦٣٧٨، ٦٣٧٩
			يا رسول الله أنكح أختي ابنة أبي سفيان	أم حبيبة	٥١٠١، ٥١٠٧
يا بني نعيم أبشروا	عمران بن حصين	٣١٩٠			٥٣٧٢
يا بني سلمة ألا تحسبون أكثركم ؟	أنس	٦٥٥، ١٨٨٧	يا رسول الله إن ابن أختي	خالة السائب	٣٥٤٠
يا بني عبد المطلب اشتروا أنفسكم من الله	أبو هريرة	٣٥٢٧	يا رسول الله إن أصحابك أرسلوا	أبو قتادة	١٨٢٢
يا بني عبد مناف اشتروا أنفسكم	أبو هريرة	٣٥٢٧	يا رسول الله إن البكر نسحي	عائشة	٥١٣٧
يا بني عبد مناف لا أخني حكم من الله شيئاً	أبو هريرة	٢٧٥٣، ٤٧٧١	يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق	أم سليم	٦٠٩١، ٦١٢١
يا بني فهر يا بني عدي	ابن عباس	٣٥٢٥، ٤٧٧٠	يا رسول الله إن أهلك يقرؤون عليك	أبو قتادة	١٨٢١
يا بني والله قد ذكرتني بقرامتك هذه	أم الفضل	٧٦٣			
السورة					
يا بنية ألا تحبين ما أحب ؟	عائشة	٢٥٨١	يا رسول الله إن صفية بنت حيي قد	عائشة	٣٢٨
يا بنية لا يفرئك هذه التي أعجبها حسناتها	عمر	٥٢١٨	حاضت		
حب رسول الله			يا رسول الله إن فريضة الله على عباده	ابن عباس	١٥١٣
يا بلال أين ما قلت ؟	أبو قتادة	٥٩٥	يا رسول الله إن فريضة الله على عباده	امرأة من خثعم	١٨٥٤
يا بلال القصة وزده	جابر	٢٣٠٩	يا رسول الله ﷺ إن لي جارين قال ليهما	عائشة	٢٥٩٥، ٦٠٢٠
يا بلال خشي بلرجي صل عمله في الإسلام	أبو هريرة	١١٤٩	أعدي		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
يا رسول الله إن من توحي أن أتخلع	كعب بن مالك	٢٧٥٧، ٢٤٢	يا رسول الله ما لي مالي إلا	أسماء	٢٥٩٠
يا رسول الله إنا أصدنا حملاً وحش	أبو قتادة	١٨٢٢	يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك	أبو هريرة	٦٥٧٠
يا رسول الله إنا بارض يصنع فيها شراب	أبو موسى	٦١٢٤	يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل	عائشة	١٥٢٠
يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر	حذيفة	٣٦٠٦، ٧٠٨٤	يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان	أم حبيبة	٥١٠٦
يا رسول الله إنا نزل الكلاب للمعلمة	عدي بن حاتم	٥٤٧٧	يا رسول الله هل لي من أجر بني أبي سلمة	أم سلمة	٥٣٦٩
يا رسول الله إنا نصيب سبياً	أبو سعيد الخدري	٢٢٢٩	يا رسول الله هل تقعت أبا طالب	عيسى بن عبد المطلب	٦٢٠٨
يا رسول الله إنا نكون في الغزاي والأسفار	رافع بن خديج	٥٥٤٤	يا رسول الله يدخل عليك البر	عمر	٤٧٩٠
يا رسول الله إنا لا قوم العدو غداً وليست	رافع بن خديج	٥٥٠٩	يا رسول الله يرجع أصحابك	عائشة	٢٩٨٤
يا رسول الله إنك تبشأ فتزول بقوم	عقبة بن عامر	٦١٣٧	يا رسول الله يستلم النساء في أبضاعهن	عائشة	٦٩٤٦
يا رسول الله إنك حلفت	أبو موسى	٤٣٨٥	يا رسول الله يصدر الناس بنسكين	عائشة	١٧٨٧
يا رسول الله إنه كان علي	عمر	٣١٤٤	يا زبير اسق ثم أرسل	عروة	٢٣٦١
يا رسول الله إني أرسل كليمي وأسمي	عدي بن حاتم	٥٤٨٦	يا زنب ماذا علمت أو رأيت ؟	عائشة	٤٧٥٠
يا رسول الله إني أسرد الصوم	حمزة بن عمرو	١٩٤٢	يا زنب ما علمت ما رأيت ؟	عائشة	٢٦٦١
يا رسول الله إني أسمع منك	أبو هريرة	١١٩	يا سعد أتبع مني يتي	قال أبو رافع مولى النبي ﷺ	٢٢٥٨
يا رسول الله إني رجل شاب	أبو هريرة	٥٠٧٦	يا سعد أرم فذاك أبي وأمي	علي	٤٠٥٩
يا رسول الله إني رجل لا أثبت على الخيل	جرير	٦٣٣٣	يا سعد أقم تسمع ما قال أبو حباب	أسامة بن زيد	٤٥٦٦
يا رسول الله إني سمعت منك حديثاً	أبو هريرة	٣٦٤٨	يا سعد إن هؤلاء نزلوا على حكمك	أبو سعيد	٣٨٠٤
يا رسول الله إني لم أكن حلفت	عائشة	١٧٧٢	يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب	سعد	٢٧
يا رسول الله إني نلت في الجاهلية أن	عمر	٦٦٩٧، ٢٠٤٢	يا صاحباه !!	ابن عباس	٤٨٠١، ٤٩٧١، ٤٩٧٢
يا رسول الله إني لأطهر	فاطمة بنت أبي حيش	٣٠٦	يا صفية عمة رسول الله أغني عنك من الله شيئاً	أبو هريرة	٢٧٥٣، ٤٧٧١
يا رسول الله ألا تغزو	عائشة	١٨٦١	يا عائش هذا جبريل بقرئك السلام	عائشة	٣٧٦٨، ٦٢٠١
يا رسول الله أين تنزل غداً	أسامة بن زيد	٣٠٥٨	يا عائشة أحمد الله فقد برك الله	عائشة	٢٦٦١
يا رسول الله أين تنزل في دارك بمكة	أسامة بن زيد	١٥٨٨	يا عائشة أشعرت أن الله أقتاني	عائشة	٥٧٣٣
يا رسول الله أي الذنب أعظم	ابن مسعود	٦٠٠١، ٦٨١١	يا عائشة أصوت عباد هذا	عائشة	٢٦٥٥
يا رسول الله أي العمل أفضل	ابن مسعود	٢٧٨٢	يا عائشة أعلمت أن الله قد أقتاني	عائشة	٥٧٦٥
يا رسول الله أي مسجد وضع أول	أبو ذر	٣٤٢٥، ٢٣٦٦	يا عائشة أقم تري أن مجزأ اللبلي دخل	عائشة	٦٧٧١
يا رسول الله يا بهمه	زينب بنت حميد	٢٥٠١	يا عائشة أما الله فقد بركك	عائشة	٤١٤١، ٤٧٥٠
يا رسول الله ترى الجهاد أفضل	عائشة	٢٧٨٤	يا عائشة إن الله أقتاني في أمر استخيت فيه	عائشة	٦٠٦٣
يا رسول الله خادمك أنس ادع الله له	أم سليم	٦٣٤٤	يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق	عائشة	٦٩٢٧
يا رسول الله ذبحنا بهيمة لنا	جابر	٣٠٧٠	يا عائشة اتقن من أخواتك فإنما الرضاة من الجماعة	عائشة	٢٦٤٧
يا رسول الله علمني دعاء أدعوه	أبو بكر	٧٣٨٨، ٧٣٨٧	يا عائشة قاته بلغني عنك وكذا فإن كنت بريئة	عائشة	٢٦٦١
يا رسول الله فيما يعمل العاملون	عمران	٧٥٥١	يا عائشة كأن ما دعا قاعة الحناء وكان رؤوس نخلها رؤوس الشياطين	عائشة	٥٧٦٣
يا رسول الله كل أصحابك يرجع بحج	عائشة	١٧٦٢	يا عائشة إن عني ثلثان ولا ينم قلبي	عائشة	٢٠١٣
يا رسول الله لو اتخلفنا من مقام إبراهيم	عمر	٤٠٢	يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد	عائشة	١٥٨٦
يا رسول الله لو أمرت نساءك	عمر	٤٠٢	يا عائشة لولا شأن الناس حلوا	عائشة	١٢٦
يا رسول الله ليس لنا مدى	رافع بن خديج	٥٥٠٣	يا رسول الله ما شأني ريك إلا يسارع	عائشة	١٢٦
يا رسول الله ما أرى ريك إلا يسارع	عائشة	٥٠٠٣	يا رسول الله ما شأن الناس حلوا	عائشة	١٢٦
يا رسول الله ما شأن الناس حلوا	حفصة	١٥٦٦، ١٦٩٧	يا رسول الله ما شأن الناس حلوا	عائشة	١٢٦
يا رسول الله ما شأن الناس حلوا	حفصة	١٧٢٥، ٥٩١٦	يا رسول الله ما شأن الناس حلوا	عائشة	١٢٦

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير	عائشة	٤٤٢٨	يا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً	أبو هريرة	٤٧٧١ ، ٢٧٥٣
يا عائشة ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان	عائشة	٦٠٦٨	يا فلان إذا أويت إلى فراشك	البراء	٧٤٨٨
يا عائشة ما كان معكم لهر فإن الأنصار يجهيهم اللهر	عائشة	٥١٦٢	يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان أيسركم أنكم أطعمتم الله ورسوله	أبو طلحة	٣٩٧٦
يا عائشة ما يؤمني أن يكون فيه عذاب عذب قوم بالربيع	عائشة	٤٨٢٩	يا فلان قم فاجدح لنا	عبدلله بن أبي أوفى	١٩٥٥
يا عائشة متى عهدتني فاحشاً !!	عائشة	٦١٣٢	يا فلان ما يمنعك أن تصلي في القوم ؟	عمران بن حصين	٣٤٨
يا عائشة من هذا ؟	عائشة	٦٦٤٧	يا فلان ما يمنعك أن تصلي	عمران بن حصين	٣٥٧١
يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام	عائشة	٦٢٤٩ ، ٣٢١٧	يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك يا كعب !	أنس	ك ١٠٦ ب ١٠٦
يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بيرة	ابن عباس	٥٢٨٣	يا كعب بن مالك	كعب بن مالك	٢٤١٨ ، ٤٥٧
يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً	أبو هريرة	٤٧٧١ ، ٢٧٥٣	يا كعب بن مالك	كعب بن مالك	٢٧١٠
يا عبد الرحمن انصب باخك فأعمرها	عائشة	١٥١٨	يا كعب بن مالك	كعب بن مالك	٤٧١
يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة	عبد الرحمن بن سمرة	٧١٤٦ ، ٦٦٢٢	يا كعب بن مالك	كعب بن مالك	٤٢٤٢ ، ٢٧٠٦
يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل	عبدلله بن عمرو	٥١٩٩ ، ١٩٧٥	يا مسور بن مخزومة	المسور بن مخزومة	ك ٧٧ ب ٤٤ ، ٥٨٦٢
يا عبد الله بن قيس !!	أبو موسى	٦٩٢٣ ، ٤٢٠٥	يا معاذ !!	أنس	١٢٨
يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة ؟	أبو موسى	٦٤٠٩	يا معاذ	معاذ	٦٢٦٧ ، ٥٩٦٧
يا عبدلله بن قيس ألا أعلمك كلمة هي من كنوز الجنة	أبو موسى	٦٦١٠	يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله	معاذ	٦٥٠٠
يا عبد الله بن قيس قل لا حول ولا قوة إلا بالله	أبو موسى	٧٣٨٤ ، ٧٣٨٦	يا معاذ أفنان أنت ؟	معاذ	٧٣٧٣
يا عبدلله بن عمر انصب إلى أم المؤمنين عائشة	قال عمر	١٣٩٢	يا معاذ بن جبل !!	جابر	٦١٠٦ ، ٧٠٥
يا عبدلله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة الناس بهذا	عبدلله بن عمرو	٤٨٠	يا معاذ بن جبل !!	أنس	١٢٨
يا عبدلله بن عمرو لا تكن مثل فلان	عبدلله بن عمرو	١١٥٢	يا معاذ بن جبل !!	معاذ بن جبل	٦٥٠٠ ، ٥٩٦٧
يا عبد الملك لو رأيت مساجد ابن عباس يا عدي هل رأيت الحيرة	قال ابن أبي مليكة	ك ٨١ ب ٨١	يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله	معاذ	٢٨٥٦
يا عمر وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر	عدي بن حاتم	٣٥٩٥	يا معشر الأصناف	أنس	٤٣٣٧ ، ٤٣٣٣
يا هم قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله	علي	٦٢٥٩	يا معشر الأصناف ألا ترضون أن يلعب الناس بالعنقا	أنس	٤٣٣٧
يا غلام أتأذن لي أن أعطي الأشيخ ؟	المسيب	١٣٦٠	يا معشر الأصناف ما حديث بلغني عنكم ؟	أنس	٤٣٣٧
يا غلام أتأذن لي أن أعطي الأشيخ ؟	سهل بن سعد	٢٣٦٦	يا معشر الأصناف ألم أجدكم ضلالاً	عبدلله بن زيد بن عاصم	٤٣٣٠
يا غلام سم الله وكل يمينك وكل مما يليك	سهل بن سعد	٢٣٥١	يا معشر الشباب من استطاع البائة	عاصم	٤٣٣٧
يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين	عمر بن أبي سلمة	٥٣٧٦	يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة	ابن مسعود	٥٠٦٦
يا فاطمة بنت محمد اشترى ...	فاطمة	٦٢٨٥ ، ٦٢٨٦	يا معشر اقترأوا استقيموا فقد سقيتم	ابن مسعود	٥٠٦٥
	أبو هريرة	٣٥٢٧	يا معشر المسلمين كيف تسألون	قال حذيفة	٧٢٨٢
			يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب	قال ابن عباس	٢٦٨٥
			يا معشر المسلمين من يغفروني من رجل	قال ابن عباس	٧٥٢٣
			يا معشر النساء تصدقن	عائشة	٤١٤١ ، ٤٧٥٠
			يا معشر اليهود ويلكم اتقوا الله	أبو سعيد	٧٣٦٩
			يا معشر قريش أو كلمة نحوها	أنس	١٤٦٢ ، ٣٠٤
				أبو هريرة	٣٩١١
					٢٧٥٣

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً	أبو هريرة	٢٧٥٣ ، ٤٧٧١	يقضي رجل بين الجنة والنار آخر	أبو هريرة	ك ٩٧ ب ٧
يا معشر يهود أسلموا تسلموا	أبو هريرة	٦٩٤٤	يقضي رجل بين الجنة والنار فيقول يا رب	أبو هريرة	ك ٨ ب ١٢
يا مغيرة خذ الإداوة	مغيرة بن شعبة	٣٦٣	يلى كل شيء من الإنسان إلا عجب ذنبه	أبو هريرة	٤٨١٤
يا بني الله إنا بأرض قوم من أهل الكتاب	أبو ثعلبة الخشني	٥٤٧٨	يتبعون بها ثم لا يعمرونها	قال أنس	ك ٨ ب ٦٢
يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجاراتها	أبو هريرة	٦٠١٧ ، ٢٥٦٦	يتبع الليث ثلاثة فيرجع ثثان ويضي معه واحد	أنس	٦٥١٤
يا هشام اقرأها	عمر	٥٠٤١	يتخارج الشريكان وأهل الميراث	قال ابن عباس	ك ٣٨ ب ١
«يا عمرو»: يتشاورون	ك ٦٠ ب ٢٢	٢٢	يتختم ويلبس الهيمان	قال عطاء	ك ٢٥ ب ١٨
يأتى بالإمام وإن كان بينهما طريق	قال أبو مجلز	ك ١٠ ب ٨٠	«يتسنه»: يتغير	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ١
يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل	أبو سعيد	١٨٨٢ ، ٧١٣٢	يتماقرون فيكم ملائكة بالليل وملائكة	أبو هريرة	٥٥٥ ، ٧٤٢٩
يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا	أبو هريرة	٣٢٧٦	بالنهار	٧٤٨٦	
يؤتى بالموت كهينة كبش ألمع	أبو سعيد الخدري	٤٧٣٠	يتقارب الزمان ويتقص العمل ويلقى	أبو هريرة	٦٠٣٧ ، ٧٠٦١
يأتي زمان يغزو فقام من الناس	أبو سعيد الخدري	٢٨٩٧	الشح		
يأتي على الناس زمان تكون الغنم فيه خير	أبو سعيد	٣٦٠٠	يتقدم الإمام وطائفة من الناس	ابن عمر	٤٥٣٥
يأتي على الناس زمان خير مال الرجل	أبو سعيد	٦٤٩٥	«يتلون»: يتعونه ويعملون به حق	قال أبو رزين	ك ٩٧ ب ٤٧
يأتي على الناس زمان يغزو فقام من الناس	أبو سعيد	٣٦٤٩	ينمثل لي الملك أحياناً رجلاً فيكلمني	عائشة	٣٢١٥
يأتي على الناس زمان يغزو فقام من الناس	أبو سعيد	٣٦٤٩	فأعي ما يقول		
يأتي على الناس زمان لا يالي للره ما أخذته	أبو هريرة	٢٠٥٩	«يتزل الأمر بينهما»: بين السماء	قال مجاهد	ك ٩٧ ب ٣٤
يأتي على الناس زمان يغزون فيكم	أبو سعيد	٣٥٩٤	يتزل رتنا تترك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا	أبو هريرة	٧٤٩٤
من صحب رسول الله			يتزل رتنا تترك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا	أبو هريرة	٦٣٢١
يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان	علي	٣٦١١ ، ٥٠٥٧	يتوضاً كما يتوضاً للصلاة (إنما جامع فلم ين)	عثمان	١٧٩
سفهاء الأحلام			يتوضاً كما يتوضاً للصلاة (إنما جامع فلم ين)	قال علي والزبير	١٧٩
يأتيني الملك أحياناً في مثل صلصة الجرس	عائشة	٣٢١٥	يتوضاً كما يتوضاً للصلاة ويفسل ذكره	عثمان وأبو أيوب	٢٩٢
يؤذيك هوامك ؟	كعب بن عجرة	١٨١٥	يتوضاً كما يتوضاً للصلاة ويفسل ذكره	قال علي والزبير	٢٩٢
ياكل إن شاء	عدي بن حاتم	٥٤٨٥	التيمة تكون عند الرجل وهو وليها	وقطعة وأبي	
ياكل المسلم في ممى واحد	أبو هريرة	٥٣٩٦	«ويثبت الله الذين آمنوا»: نزلت في	قالت عائشة	٥٠٩٨
ياكل الوصي بقدر صفاته	قالت عائشة	ك ٩٣ ب ١٧	يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار	البراء	١٣٦٩
ياكل ويطعم من التمة	قال عطاء	ك ٢٥ ب ١٢٤	يجاء بالكافر يوم القيامة فيقال له أرايت	أسامة	٣٢٦٧
ياأمرنا بالصلاة والزكاة والصلاة والعفاف	أبو سفيان	ك ٢٤ ب ١	يجاء برجل فيطرح في النار فيطحن	أنس	٦٥٣٨
ياأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف	أبو سفيان	٥٩٨٠	يجاء بنوح يوم القيامة فيقال له	أسامة	٧٠٩٨
ياأمرنا (يعني النبي ﷺ) بالصلاة	أبو سفيان	ك ٨ ب ١	يجاء بنوح يوم القيامة فيقال له	أبو سعيد	٧٣٤٩
يؤتى بالموت كهينة كبش ألمع فينادي	أبو سعيد	٤٧٣٠	«ويجاءني»: يعاقب	قال مجاهد	ك ٦٥ ب ٦٥
يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله	ك ١٠ ب ٥٤	٥٤	يجتمع للمؤمنين يوم القيامة	أنس	٤٤٧٦
يطلع ريقه	قال عطاء وقادة	ك ٣٠ ب ٢٧	يجزئ للمير وأم الولد	قال طاوس	ك ٨٤ ب ٧
يبدأ بالكفر ثم بالدين ثم بالوصية	قال إبراهيم	ك ٢٣ ب ٢٥	يجزئه التيمم ما لم يحدث	قال الحسن	ك ٧ ب ٦
«يسا»: يابساً	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٢٢	يجمع الله المؤمنين يوم القيامة كذلك	أنس	٧٤١٠
«يسط الرزق إن شاء وقدر»: ويوسع	ك ٦٠ ب ٣٣	٣٣	يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول	أبو هريرة	٧٤٢٧
عليه ويضيق			يجمع الله الناس يوم القيامة فيقولون	أنس	٦٥٦٥
يعثون على نياتهم	عائشة	ك ٣٠ ب ٦٠	يجمع الناس الأولين والآخرين في صعيد	أبو هريرة	٤٧١٢
			واحد		
			يجمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون	أنس	٧٥١٦
			يجمع المرضى بين المغرب والعشاء	قال عطاء	ك ٩ ب ١٨

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
يجيء النجال حتى ينزل في ناحية	أنس	٧١٢٤	«يخصفان»: أخذ الخصاص	قال أبو العالية	ك ٦٠ ب ١
يجيء نوح وأمه فيقول لله تعالى هل بلغت	أبو سعيد	٣٣٣٩	يخلص المؤمنون من النار فيجسون على قطرة بين الجنة والنار	أبو سعيد	٦٥٣٥
«يحادون» يشاقون لله	قال مجاهد	ك ٦٥ ب المجادلة	يخوف الله عباده بالكسوف	أبو موسى	ك ١٦ ب ٦
«يجبرون» ينمون	قال مجاهد	ك ٦٥ ب الروم	اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعمل	حكيم بن حزم	١٤٢٧، ١٤٧٢، ٦٤٤١، ٣١٤٣
يجس للمؤمنون يوم القيامة حتى يهوا	أنس	٧٤٤٠	اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعمل	أبو هريرة	٥٣٥٥، ١٤٢٨
يحتجم الجنب ويقلم أظفاره	قال عطلة	ك ٥ ب ٢٤	اليد العليا خير من اليد السفلى فإلبد	ابن عمر	١٤٢٩
«يحررون» يزيلون	قال ابن عباس	ك ٩٧ ب ٥٥	العلي هي المثقة	أبو هريرة	٤٦٨٤
يحرم البيع حيث	قال ابن عباس	ك ١١ ب ١٨	يد الله ملأى لا يفيضها ثقة والنهار	أبو هريرة	٧٤١١
يحرم عليه فرجها	قالت عائشة	ك ٣٠ ب ٣٣	يدخل الجنة من أمي زمرة هي سبعون ألفاً	أبو هريرة	٥٨١١
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	-	ك ٦٧ ب ٢٠	يدخل الجنة من أمي سبعون ألفاً بغير حساب	ابن عباس	٦٤٧٢
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	ابن عباس	٢٦٤٥	يدخل الحرم الحما	قال ابن عباس	ك ٢٨ ب ١٤
يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة	عائشة	٥٣٣٩	يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقوم مؤذن	ابن عمر	٦٥٤٤
يحشر الله العباد فيناديهم بصوت	عبدلله بن أنس	ك ٩٧ ب ٣٢	يدخل أهل الجنة الجنة	أبو سعيد	٢٢
يحشر الناس على ثلاث طرائق راغين	أبو هريرة	٦٥٢٢	يدخل من أمي زمرة هم سبعون ألفاً	أبو هريرة	٦٥٤٢
يحشر الناس يوم القيامة على أرض يضاء	سهل بن سعد	٦٥٢١	يدعى نوح يوم القيامة	أبو سعيد الخدري	٤٤٨٧
عقراء	أبو هريرة	٨٠٦	يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كفه عليه	ابن عمر	٧٥١٤، ٦٠٧٠
يحشر الناس يوم القيامة فيقول من كان يعد شيئاً فليتيح	سهل بن أبي	٦٨٩٨	يدنو المؤمن حتى يضع كفه ليقروه بذنوبه	ابن عمر	٤٦٨٥
يحلفون	حمة	٥٧٣٢	يدني المؤمن من ربه	ابن عمر	٤٦٨٥
يحيى بما مات	قال أنس	ك ٩٠ ب ٧	«يذركم فيه» نسل بعد نسل	قال مجاهد	ك ٦٥ ب حم غسق
يخادعون الله كما يخدعون آدمياً	قال أيوب	ك ٦٥ ب آل عمران	يذهب الصالحون الأول فالأول ويقي حاة	مرداس الأسلمي	٦٤٣٤
«يخرج الحي» النطفة	قال مجاهد	٣٢٤	يرثني ابن ابني دون إخوتي	قال ابن عباس	ك ٨٥ ب ٩
يخرج المواتق وذوات الخنور والحيض	أم عطية	٦٥٥٨	يرجع إلى حيث قطع عليه	عطاء وابن عمر	ك ٢٥ ب ٦٨
وليشهدن الخير	جابر	٦٩٣١	يرحم الله أبا عبد الرحمن	وعبد الرحمن بن	
يخرج بالشفاة من النار	أبو سعيد	٦٩٣١	يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده	أبي بكر	
يخرج في هذه الأمة (ولم يقل منها) قوم	أبو سعيد الخدي	٥٠٥٨	يرحم الله ابن عبد الرحمن	قالت عائشة	٢٦٧
يخفرون صلاتكم مع صلاتهم	عمران بن حصين	٦٥٦٦	يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده	عائشة	١٧٧٦
يخرج فيكم قوم يخفرون صلاتكم مع صلاتهم	أنس	٦٥٥٩	يرحم الله ابن عفره	سعد بن أبي وقاص	٢٧٤٢
يخرج قوم من النار بعد ما مسهم فيها سفح	جابر	٦٥٥٨	يرحم الله أم إسماعيل لو تركت زمزم	ابن عباس	٣٣٦٤، ٢٣٦٨
يخرج من النار بالشفاة كأنهم الثمار	أنس	٧٤١٠، ٧٤١٠، ٢٤	يرحم الله أم إسماعيل لولا أنها عجلت	ابن عباس	٣٣٦٢
يخرج من النار من قال لا إله إلا الله	أبو سعيد	٤٦٦٧	يرحم الله لوطاً لقد كان ياي إلى ركن شديد	أبو هريرة	٣٣٨٧، ٣٣٧٢
يخرج من ضغن هذا قوم يبرقون من الدين	سهل بن حنيف	٦٩٣٤	يرحم الله موسى قد أودى بأكر من هذا فصر	عبدلله	٤٦٩٤
يخرج منه قوم يبرقون القرآن لا يجاوز تراقيهم	أبو سعيد	٧٥٦٢			
يخرج ناس من قبل المشرق ويعقرون	أبو هريرة	١٥٩٦، ١٥٩١			
يخرّب الكعبة ذو السقيتين من الحبشة	عائشة	٢١١٨			
يخفف بأولهم وآخرهم					

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
يرحم الله موسى لو كان صبر	أبي بن كعب	٣٤٠١	يسروا ولا تمسروا	-	ك٧٨٨ ب٨٠
يرحم الله موسى لو دنا لو صبر حتى	أبي	١٢٢	يسروا ولا تمسروا	أنس	٦٩
يقص علينا			يسروا ولا تمسروا وسكنوا ولا تنفروا	أنس	٦١٢٥
يرحم الله نساء المهاجرات	قالت عائشة	٤٧٥٨	﴿يسرنا القرآن﴾ بلسانك هونا قراءته	قال مجاهد	ك٩٧٥ ب٥٤
يرحمك الله	أبو هريرة	٦٢٢٤	﴿يسرنا﴾ هونا قراءته	قال ابن مسعود	ك٦٥٨ ب٦٥
يرحمه الله	سلمة بن الأكوع	٤١٩٦، ٦١٤٨			الساعة
يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية	عائشة	٦١٣١	يسلم الراكب على الماشي والمشي	أبو هريرة	٦٢٣٢، ٦٢٣٣
أسقطتها			يسلم الصغير على الكبير والمار	أبو هريرة	٦٢٣١، ك٧٩٦ ب٧
يرحمه الله لقد أذكرني	عائشة	٥٠٣٧	يسم الظهر الذي قدم عليه	أنس	٥٨٢٤
يرحمه الله لقد أذكرني آية كذا وكذا كنت	عائشة	٥٠٤٢	يشرب لبن الدرا إذا كان مرهونا	أبو هريرة	٢٥١١
أنسيتها	عائشة	٥٠٣٨	يشم المحرم الریحان وينظر في المرأة ويتناوه	قال ابن عباس	ك٢٥٨ ب١٨
يود على الخوض رجال من أصحابي	أصحاب النبي	٦٥٨٦	يصق الناس حين يصمقون فأكون أول	أبو سعيد	٦٥١٨
يود على الخوض رجال من أصحابي	أبو هريرة	٦٥٨٦	من قام		
يود علي يوم القيامة رط من أصحابي	أبو هريرة	ك٨١٦ ب٥٣	يصق الناس حين يصمقون فأكون	أبو هريرة	٦٥١٨
يومي العيد فيقتضي أثره اليومين	عدي بن حاتم	٦٥٨٥	يصمقون يوم القيامة فإذا أنا بموسى	أبو سعيد	٧٤٢٧
يروي عن ربه قال لكل عمل كفارة	أبو هريرة	٥٤٨٤	يصل على كل مولود متوفى وإن كان	قال ابن شهاب	١٣٥٨
يروي عن ربه قالت إذا تقرب العبد	أنس	٧٥٣٨، ٧٥٣٦	يصلون لكم فإن أصابوا فلكم	أبو هريرة	٦٩٤
إلي			﴿يصلون﴾ يركون	قال ابن عباس	ك٦٥٨ ب١٠
يزره ولو بشوكة	سلمة بن الأكوع	ك٨٢ ب٢	يضحك الله إلى رجلين	أبو هريرة	٢٨٢٦
يزكي في التجارة ويذكر في الفطر	قال الزهري	ك٢٤٤ ب٧١	يبتزل الخيض المصلى	أم عطية	ك٢٢٤، ٩٨٠
يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين	قال الزهري	ك٦٨٨ ب١١	يبتزل الخيض المصلى	حفصة	١٦٥٢
يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ويسب	عبد الله بن عمرو	٥٩٧٣	يعتق من زكاة ماله ويعطي في الحج	قال ابن عباس	ك٢٤٤ ب٤٩
أمه			﴿يعجل الله للناس الشر﴾	قال مجاهد	ك٦٥٨ ب٦٥
يستاك أول النهار	قال ابن عمر	ك٣٠٥ ب٢٥	يعجبني الفأل الصالح الكلمة الحسنة	أنس	٥٧٧٦، ٥٧٥٦
يستجاب لأحدهم ما لم يعجل	أبو هريرة	٦٣٤٠	يعدل بين الاثنين صدقة	أبو هريرة	٢٩٨٩
يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم	ك٨٠ ب٦٢		يعدل بين الناس صدقة	أبو هريرة	٢٧٠٧
فيها			يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه	ابن عباس	ك٢٣٣ ب٣٢
يستقبل بأطراف رجله	أبو حميد	ك٨٨ ب٢٨	يعذبان بلا كبير وإنه لكبير	ابن عباس	ك٧٨٨ ب١٧
يستقبل بأطراف رجله القبلة	أبو حميد	ك١٠٥ ب١٣١	يعذبان وما يعذبان في كبيرة	ابن عباس	٦٠٥٥
يستعين الرجل في صلاته من جسده	قال ابن عباس	ك٢١١ ب١	يعذبان وما يعذبان في كبير	ابن عباس	٢١٦
﴿يستكف﴾ يستكبر	قال ابن عباس	ك٦٥٨ ب٢٨	يعرض ولا يوحى يقول إن لي حاجة	قال عطاء	ك٦٧٥ ب٣٤
يستن (يوم الجمعة)	أبو سعيد الخدري	ك١١١ ب٨	يعرق الناس يوم القيامة حتى يلعب	أبو هريرة	٦٥٣٢
يستجد للركعة الأخيرة سجدة	قال الحسن	ك١٠٥ ب٥١	عرقوم في الأرض	أبو هريرة	١١٤٢، ٣٢٦٩
﴿يسجرون﴾: توقد بهم النار	قال مجاهد	ك٥٩٦ ب١٠	يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم	عبد الله بن زعنة	٤٩٤٢
يسرا ولا تمسرا ويسرا ولا تنفرا	أبو موسى	٣٠٣٨، ٤٣٤٤	يعمد أحدكم يجلد امرأته	عائشة	٢١١٨
			يفزرو جيش الكعبة	عائشة	ك٢٥٨ ب٤٩
			يفضل المحرم رأسه	قال ابن عباس	١٨٤٠
			يفضل ما مس المرأة منه	أبي	٢٩٣
			يفضل أحدكم أخاه كما يفضل الفحل لا	عمران بن حصين	٦٨٩٢
			دبة له		
يسرا ولا تمسرا ويسرا ولا تنفرا	أبو بردة	٤٣٤١، ٤٣٤٢	يفضل أحدكم أخاه كما يفضل الفحل لا	أبو هريرة	١١٤٢، ٣٢٦٩
			هو تام ثلاث عقد		

الحديث	الراوي	الرقم	الحديث	الراوي	الرقم
يعد أحدكم يجلد امرأته جلد العبد فلعله يضاجعها من آخر يومه	عبد الله بن زعنة	٤٩٤٢	يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت	أبو هريرة	٤٧٨٠
يعمل يده فيضع نفسه ويتصدق	أبو موسى	١٤٤٥، ٦٠٢٢	يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي	أبو هريرة	٧٤٠٥
يعين الرجل على دابته فيحمل عليه أو يرفع عليها متاعه صدقة	أبو هريرة	٢٩٨٩	يقول الله تعالى لأهون أهل النار عناءاً	أنس	٦٥٥٧
يعين الرجل في دابته يحمله عليها أو يرفع عليها متاعه صدقة	أبو هريرة	٢٨٩١	يقول الله تعالى ما لعبدي المؤمن عندي جزاء	أبو هريرة	٦٤٢٤
يعين ذا الحاجة الملهوف	أبو موسى	١٤٤٥، ٦٠٢٢	يقول الله تعالى يا آدم	أبو سعيد	٣٣٤٨
يغزو جيش الكعبة فإذا كانوا ببيده من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم	عائشة	٢١١٨	يقول الله يا آدم فيقول ليك وسعديك	أبو سعيد	٦٥٣٠، ٧٤٨٣
يغزو جيش الكعبة فيخسف بهم	عائشة	٢٥٥ ب ٤٩	يقول الله يا آدم فيقول ليك وسعديك	أبو هريرة	٣١٩٣
يفسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي	أبي بن كعب	٢٩٣	يقول الله يا آدم فيقول ليك وسعديك	أبو هريرة	٧٤٩١
يفضل الله للوط إن كان ليلوي	أبو هريرة	٣٣٧٥	يقول الله عز وجل الصوم لي وأنا أجزى به	أبو هريرة	٤٧٤١
«فيثبوا»: يعيشوا	عائشة	٦٠ ب ٣٤	يقول الله عز وجل يوم القيامة يا آدم	أبو سعيد الخدري	١٢٢٣
يفتح الردم ردم باجوج وماجوج	أبو هريرة	٧١٣٦	يقول الناس أكثر أبو هريرة فقلت رجلاً	أبو هريرة	٦١٨٣
يفتح العراق فيأتي قوم يسون	سفيان بن أبي	١٨٧٥	قلت بما قرأ رسول الله ﷺ البارحة	أبو هريرة	٦٧ ب ٣٤
	زهير		يقولون الكرم إنما الكرم قلب المؤمن	قال عطاء	٦٧ ب ٣٤
يفطر من المرض كله	قال عطاء	٦٥ ب البقرة	يقول إن لي حاجة وأبشري	قال القاسم	٦٧ ب ٣٤
يقال أقرأت المرأة إذا دنا حيضها	قال معمر	٦٨ ب ٤٠	يقول إنك علي كريمة وإني فيك	قال ابن عباس	٥١٢٤
«يقال ذو قوا»: ياشروا وجروا	قال مجاهد	كب ١٠	يقول لأمرة من أهله تعرفين فلاتة	أنس	٧١٥٤
يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة خلود لا موت	أبو هريرة	٦٥٤٥	يقول لم يشهدني على شيء	قال الحسن	٥٢ ب ٣
يقال لجهنم هل امتلأت؟	أبو هريرة	٤٨٤٩	يقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث	قال أبو هريرة	٢٣٥٠
يقال ما قرأت بسلي قط إذا لم تجمع	قال معمر	٦٨ ب ٤٠	يقولون يثرب وهي المدينة	أبو هريرة	١٨٧١
يقبض الصالحون الأول فالأول	قال مرداس الأسلمي	٤١٥٦	يقوم أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه	ابن عمر	٦٥٣١
يقبض العلم ويظهر الجاهل	أبو هريرة	٨٥	يقوم إذا سمع الصارخ	عائشة	١١٣٢
يقبض الله الأرض	أبو هريرة	٧٤١٣	يقوم الإمام مستقبل القبلة	سهل بن أبي خشة	٤١٣١
يقبض الله الأرض ويطيوي السماء يمينه	أبو هريرة	٦٥١٩، ٤٨١٢	يقيم ذلك الحكم في الأمة العفراء	قال الزهري	٨٩ ب ٦
يقبض الله الأرض يوم القيامة	أبو هريرة	٧٣٨٢	اليقين الإيمان كله	قال ابن مسعود	٢ ب ١
يقبض الله الأرض يوم القيامة	ابن عمر	٨١ ب ٤٤	يكبر بالليل والنهار والسفر والحضر	قال ابن المسيب	٢٣ ب ٥٦
يقتل المحرم	إحدى نسوة النبي ﷺ	١٨٢٧	يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان	أنس	٦٤٢١
«يقذفون»: يرمون	قال مجاهد	٥٩ ب ١١	يكبر مع كل حصاة	ابن عمر	٢٥ ب ١٣٨
يقرأ على الطفل بغائقة الكتاب	قال الحسن	٢٣ ب ٦٥	يكتب الخير والشر	قال ابن عباس	٩٧ ب ٥٥
يقتسم للأجير من الغنم	قال الحسن	٥٦ ب ١٢٠	يكشف رثا عن ساقه	أبو سعيد	٤٩١٩
يقضي يوماً مكانه	قال ابن المسيب	٣٠ ب ٢٩	يكفرون العشير ويكفرون الإحسان	ابن عباس	٥١٩٧
	والشمسي وابن جبر وإبراهيم وقادة وحمد		«يكفل»: يضم	ك ٦٠ ب ٤٥	
يقول الابن أطعمني إلى من تدعني	قال أبو هريرة	٥٣٥٥	يكونوا للوثة ويشركونا في الثمر	أبو هريرة	٣٧٨٢
يقول العبد أطعمني واستعملني	قال أبو هريرة	٥٣٥٥	يكنيك الوجه والكتفين	عمار	٣٤١
يقول الله إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة	أبو هريرة	٧٥٠١	يكنيك صاع	قال جابر	٢٥٢
			يكون اثنا عشر أميراً	جابر بن سمرة	٧٢٢٢، ٧٢٢٣
			يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً	أبو هريرة	٦٩٥٧، ٤٦٥٩
			يلقى إبراهيم أباه	أبو هريرة	٤٧٦٩
			يلقى إبراهيم أباه أكرز يوم القيامة وعلى وجه أكرز قتر	أبو هريرة	٣٣٥٠
			يلقى في النار	أنس	٧٣٨٤
			يلقى في النار وتقول هل من مزيد	أنس	٤٨٤٨
			يرفون من الإسلام مروق السهم من الرمية	ابن عمر	٦٩٣٢

الحديث	الراوي	الرقم
يموت عبلة وهو آخذ بالعمرة الوقى يميط الأذى عن الطريق صدقة	عبلة بن سلام أبو هريرة	٧٠١٠ ك ٤٦ ب ٢٤
اليمن الغموس	عبلة بن عمرو	٥٩٨٩
اليمن على المدعى عليه	ابن عباس	٦٩٢٠ ٤٥٥٢
ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه	حنيفة	٧٠٨٦ ، ٦٤٩٧
ينحر هديه ويحلق في أي موضع	قال مالك وغيره	ك ٢٧ ب ٤
يتزع منه نور الإيمان في الزنا	قال ابن عباس	ك ٨٦ ب ٢
«يتزفون»: لا تلعب عقولهم	قال مجاهد	ك ٥٩ ب ٨
يترك ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا	أبو هريرة	١١٤٥
ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة	ابن عمر	٧١١١
ينصت إذا تكلم الإمام	سلمان	ك ١١ ب ٣٦
ينهى عن صليتين ويصليتين	أبو هريرة	١٩٩٣
يهديكم الله ويصلح بالكم	أبو هريرة	١٩٩٣
«يهرعون» سرعين	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الحجر
يهلك الناس هذا الحي من قريش	أبو هريرة	٣٦٠٤
يهل أهل الشام من الجحفة	ابن عمر	١٣٣
يهل أهل المدينة من ذي الحليفة	ابن عمر	١٥٢٥ ، ١٣٣
يهل أهل اليمن من يلملم	ابن عمر	١٥٢٥ ، ١٣٣
يهل أهل نجد من قرن	ابن عمر	ك ٢٥ ب ٨
يهود تعذب في قبورها	أبو أيوب	١٣٧٥
يوسف نبي الله	أبو هريرة	٣٤٩١
يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله	أبو هريرة	٣٣٥٣
يوشك الفرات أن يحسر عن	أبو هريرة	٧١١٩
يوشك أن يكون خير مال الرجل غنم	أبو سعيد	٣٣٠٠
يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم	أبو سعيد	٧٠٨٨ ، ١٩
«يوعون» يشترتون	قال ابن عباس	ك ٦٥ ب الانشقاق
«يولج»: يكور	قال ابن عباس	ك ٥٩ ب ٤
يوم الاثنين - (في أي يوم توفي رسول الله ﷺ)	عائشة	١٣٨٧
يوم عاشوراء إن شاء صام	ابن عمر	٢٠٠٠
يوم فتح مكة اغتسل في بيها فغسل ثمان ركعت	أم هانئ	١١٠٣
يوم وليلة	أبو شريح	٦٤٧٦
يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك	أبو شريح	٦٠١٩
«يوم الخروج» يخرجون من القبور	قال ابن عباس	ك ٥٩ ب ق
يوم الخميس وما يوم الخميس	ابن عباس	٣٠٥٣ ، ٣١٦٨
«يوم الظلة»: إظلال الغمام المناب عليهم	قال مجاهد	ك ٦٠ ب ٣٤
«يوم يقوم الناس لرب العالمين» قال يقوم أحدهم	ابن عمر	٤٩٣٨ ، ٦٥٣١